

نُضَيْجُ الْمَفَاصِلِ وَالْمَسَائِلِ

بِشَيْخِ الْفَيْزِ بْنِ عَالِيٍّ

لِلْمُرَادِيِّ

المعروف بابن أم قاسم المتوفى عام ٧٤٩ هـ

المجلد الأول

شرح وتحقيق الأستاذ الدكتور

عبد الرحمن علي سليمان

أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر

وعميد كلية البنات الإسلامية بأسبوط سابقاً

الطبعة الأولى

١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م

ملقزم الطبع والنشر

دار الفكر العربي

٩٤ شارع عباس العقاد - مدينة نصر - القاهرة

ت: ٢٧٥٢٩٨٤ - فاكس: ٢٧٥٢٧٣٥

www.darelfikrelarabi.com
INFO@darelfikrelarabi.com

٤١٥، ١
رح ت و
عبد الرحمن على سليمان.
توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي/
شرح وتحقيق عبد الرحمن على سليمان. - القاهرة: دار الفكر
العربي، ٢٠٠١.
٣ مج (١٧٠٣ ص)؛ ٢٤ سم.
يشتمل على فهارس الآيات والشواهد.
بيلوجرافية: ص ١٦٨٧ - ١٦٩٤.
تذمك: ١ - ١٤١٥ - ١٠ - ٩٧٧.
١ - اللغة العربية - النحو. أ - ابن أم قاسم، بدر الدين
أبو محمد الحسن بن قاسم، ... - ٧٤٩ هـ. ب - ابن مالك،
جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله، ٦٠٠ - ٦٧٢ هـ.
ج - العنوان.

تصميم وإخراج فني
الأستاذ/ هادي الديب فني الطلوي



قسم المراجعة اللغوية

أ. رزق هيبه

أ. عبد الحلیم إبراهيم عبد الحلیم

أ. مصطفى عمران

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله المنعوت بجميل الصفات. وصلى الله على سيدنا محمد أشرف الكائنات والمبعوث بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله، وعلى آله وصحبه الذين نصبوا أنفسهم للدفاع عن بيضة الدين حتى رفع الله بهم مناره، وأعلى كلمته وجعله دينه المرصّي وطريقه المستقيم.

وبعد - فهذا «توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك».

للمرادى المعروف بابن أم قاسم المتوفى عام ٧٤٩هـ.

وفى هذا الشرح ظهرت شخصية ابن أم قاسم واضحة جلية دلت على قدرته وحصافة رأيه وتجلت فيه مواهبه وأفكاره.

ولاشك أنه شرح أوفى على الغاية ويمتاز بالدقة والسهولة، وإيضاحه لأراء النحاة ومذاهبهم.

وقد أرشد المؤلفين من بعده؛ لأن عنايته كانت متجهة إلى إيضاح ألفية ابن مالك وتبيان مقصودها.

فكان هذا الشرح مددًا لمن بعده من شراح الألفية ومصدرًا وثيقًا لدى النحويين، وقد استمد منه المؤلفون خير ما يؤلفون.

وقد حققت من أول هذا الكتاب إلى باب الإضافة نلت بهذا القسم درجة العالمية (الدكتوراه) مع مرتبة الشرف الأولى.

ثم حققت باقى الكتاب.

وجعلته قسمين :

القسم الأول: الدراسة.

ويقوم على ثلاثة أبواب:

الباب الأول: عصر ابن أم قاسم، ويشتمل على فصلين:

الفصل الأول: تحدث فيه عن مصر في العصر المملوكي، ونظم الحكم والأحوال الاجتماعية والاقتصادية والحركة العلمية.

الفصل الثاني: تحدث فيه عن مصر وتربتها الطيبة وسماحة أهلها، وعن النحو والنحاة، ودور العلماء حينما رأوا إقفار البلاد من الكتب العربية.

الباب الثاني: حياة ابن مالك وابن أم قاسم ويشتمل على أربعة فصول:
الفصل الأول: تناولت فيه حياة ابن مالك صاحب الألفية وبعض شراحها وأصحاب الحواشي.

الفصل الثاني: تناولت فيه التعريف بابن أم قاسم.
الفصل الثالث: تحدث فيه عن شيوخ ابن أم قاسم وتلاميذه ومؤلفاته ووفاته.
الفصل الرابع: تناولت فيه الذين تأثروا به ودرسوا كتبه ونقلوا عنها.
الباب الثالث: موقف المؤلف من ابن مالك وما يعتمد عليه، ويضم أربعة فصول:

الفصل الأول: عرضت فيه مسائل من نقوله عن ابن مالك ودفع الاعتراضات الواردة عليه.

الفصل الثاني: سقت مسائل تفيد أنه كان يعتمد على السماع أكثر من القياس، ويميل إلى البصريين أكثر من الكوفيين.

الفصل الثالث: دونت فيه أمثلة من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وأشعار العرب وأقوالهم.

الفصل الرابع: ذكرت فيه مسائل تبين موقفه من ألفية ابن مالك.
والفية ابن معط.

القسم الثانى: التحقيق

ويحتوى على تحقيق «توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك»
للمرادى المعروف بابن أم قاسم.

فقد حققت هذا الكتاب ووثقته وضبطت شواهده وشرحتها ونسبتها إلى أصحابها، وخرجت الأحاديث وشرحت ما صعب منها، وعرفت بالأعلام التى وردت فى النص، وعلقت عليه، وقد أبرزت محاسنه وأظهرت مناقبه، ولاحظت أن المرادى فى شرحه اعتمد كثيراً على ابن مالك. وأعتقد أن المكتبة العربية فى أمس الحاجة إلى هذا الكتاب الذى يعد من أهم المراجع فى إحياء التراث العربى.

بذلك أكون قد أضفت شيئاً جديداً تعتز به المكتبة العربية.

والله أسأل أن يسدد خطانا على طريق الحق والصواب، وأن يكون عملى
مثمراً نافعاً، إنه سميع مجيب الدعاء..

والحمد لله رب العالمين،

أ.د/ عبدالرحمن على سليمان

عميد كلية البنات الإسلامية

جامعة الأزهر - أسبوط

القسم الثاني: التحقيق

ويحتوى على تحقيق «توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك»
للمرادى المعروف بابن أم قاسم.

فقد حققت هذا الكتاب ووثقته وضبطت شواهد وشرحتها ونسبتها إلى أصحابها، وخرجت الأحاديث وشرحت ما صعب منها، وعرفت بالأعلام التي وردت فى النص، وعلقت عليه، وقد أبرزت محاسنه وأظهرت مناقبه، ولاحظت أن المرادى فى شرحه اعتمد كثيراً على ابن مالك. وأعتقد أن المكتبة العربية فى أمس الحاجة إلى هذا الكتاب الذى يعد من أهم المراجع فى إحياء التراث العربى.

بذلك أكون قد أضفت شيئاً جديداً تعتر به المكتبة العربية.

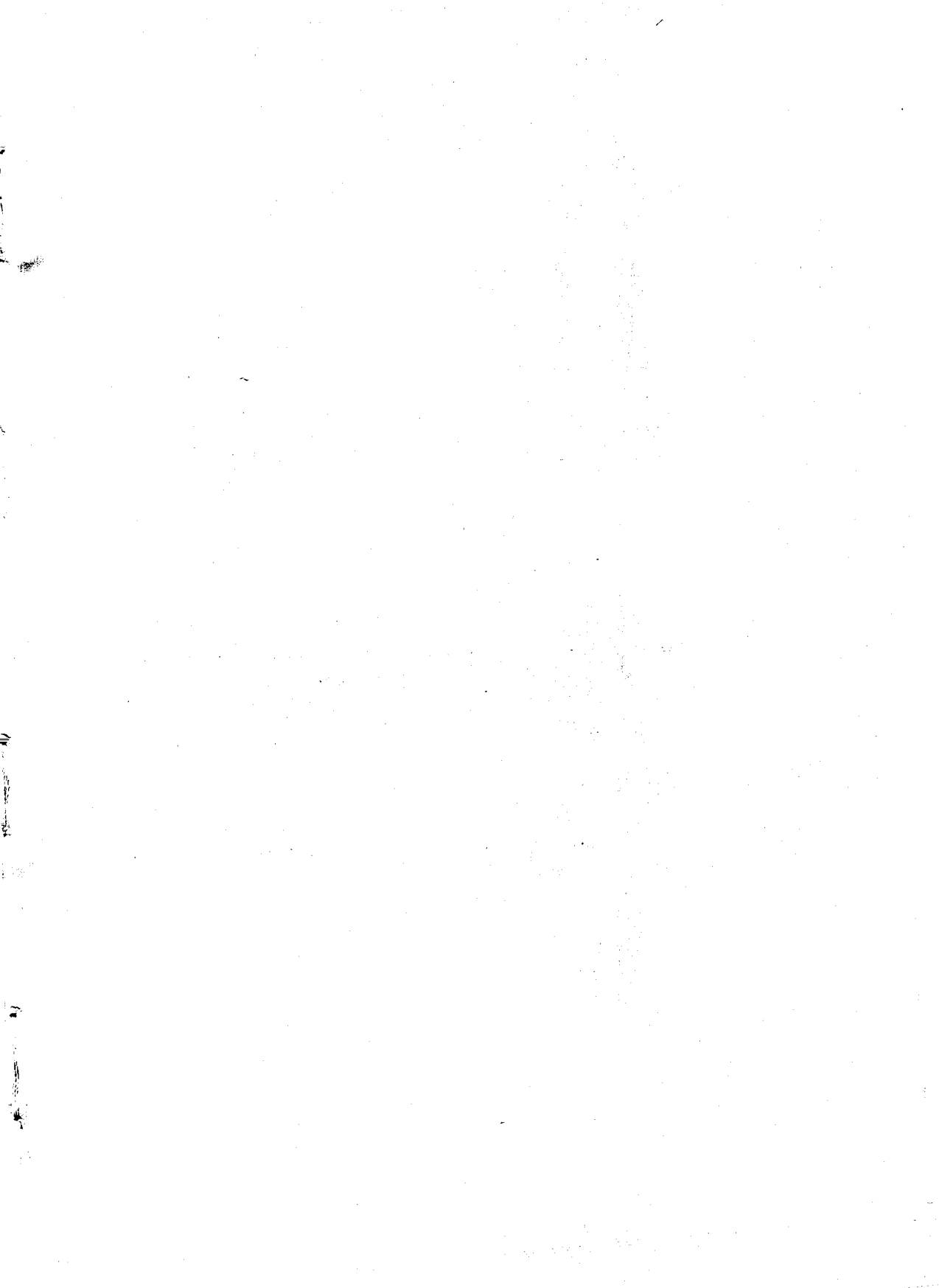
والله أسأل أن يسد خطانا على طريق الحق والصواب، وأن يكون عملى
مثمراً نافعاً، إنه سميع مجيب الدعاء..

والحمد لله رب العالمين،

أ.د/ عبدالرحمن على سليمان

عميد كلية البنات الإسلامية

جامعة الأزهر - أسيوط



العصر المملوكي

مصر في عهد المماليك: ٦٤٨هـ - ٩٢٣هـ (١٢٥٠م - ١٥١٧م)

نقصد بهذا العصر الفترة التي حكم فيها سلاطين المماليك في مصر، منذ انقضاء عهد الأيوبيين عام ٦٤٨هـ إلى أن فتحها الأتراك العثمانيون عام ٩٢٣هـ. ولا نقصد هنا استيعاباً تاريخياً للعصر المذكور وتفصيلاً وافياً لحوادثه العامة، فإن ذلك مما يضيق به هنا.

لفظ مملوك:

لفظ مملوك كان معناه في الأصل الرقيق الأبيض الذكر، والشرقيون في أوج عزهم - أي: في عهد صلاح الدين - هم أول من أدخل المماليك إلى مصر. وقد كانوا - بادئ بدء - ميليشيا ذليلة ثم تحولوا إلى طبقة عسكرية، وأخيراً أصبحوا الطبقة الحاكمة.

ولقد بلغ من قوة المماليك في سنة ١٢٥٠م. أنهم اغتالوا أحد السلاطين الفاطميين، وتولوا بعده ترشيح السلاطين من بين زعمائهم^(١).

أصل المماليك:

كان الرق منتشرًا في العصور الوسطى، وكانت تجلب الغلمان المُرد والفتيان الحسان من بلادهم البعيدة إلى أسواق الرقيق، حيث توجد الرغبة في اقتنائهم، وحيث يتنافس في ذلك المتنافسون للخدمة أو للهو.

وطريقة جلبهم لهذه البضائع، السرقة والخطف، يسرقون الغلمان ويخطفون العذارى من أهلهم ثم يستحلون بيعهم للناس، ويستحل الناس شراءهم.

ولم يبل بالرق شعب دون آخر أو جنس دون غيره فقد كان من الأرقاء التركي والجركسي والرومي والحبشي والفراسي وغيرهم، وأروج ما كانت تجارتهم في الأجناس التركية والجركسية لما تتصف به من جمال وطيب مجلس.

(١) راجع - تاريخ مصر في عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل - للمستتر جون بانج تعريب علي أحمد شكرى.

وأول من استخدمهم وجلبهم إلى مصر وجعلهم عمدة جيشه هو «أحمد بن طولون» قال القلقشندي في صبح الأعشى الجزء الثالث في الكلام عنم ولى مصر ملكا قبل الفاطميين: (وأولهم أحمد بن طولون... وهو أول من جلب المماليك الأتراك إلى الديار المصرية واستخدمهم في عسكرها)^(١).

انتقال الحكم من الأيوبيين إلى المماليك،

أخذ عدد المماليك يتكاثر في مصر زمن الأيوبيين، وأخذ نفوذهم يزداد ويعظم، وقد قوى بأسهم في عهد الملك الصالح نجم الدين الأيوبي.

وقد انتصروا على الفرنجة في موقعة «فارسكور» بمعاونة الفلاحين. وهذه الموقعة كانت سبباً مباشراً في توطيد سلطة المماليك وظهور قوتهم، وظلوا بعدها يتلمسون الفرصة للوثوب العملى إلى عرش البلاد، وقد أتاحت لهم هذه الفرصة عندما أساء لهم «توران شاه» وإلى «شجرة الدر» معاً، وما زالوا ياتممرون حتى قتلوه، وملكوا عليهم من بعده «شجرة الدر» زوجة أبيه ثم ضربت «شجرة الدر» الحجاب على نفسها ورأت أخيراً بثاقب نظرها وبعيد رأيها أن تخلع نفسها عن الملك بعد أن مكثت ثمانين يوماً. فتمت المشورة بسلطنة «عز الدين أيك» ثم تزوج «شجرة الدر» ليكون واصلة بالبيت المالك القديم، وكان ذلك فى ربيع الآخر سنة ٦٤٨هـ ولقبوه بالملك المعز، فكان أول سلاطين المماليك بالديار المصرية^(٢).

دولتا المماليك ٦٤٨هـ - ٩٢٣هـ:

واتفق المؤرخون على تقسيم دولة المماليك فى مصر إلى قسمين:

الأول: الدولة المملوكية الأولى المعروفة باسم دولة الأتراك أو البحرية؛ لأن معظم سلاطينها من الأتراك الذين أسكنهم الملك الصالح «جزيرة الروضة» وجعل منهم فرقة البحرية الصالحية، وامتد عصر هذه الدولة أكثر من مائة عام (١٢٥٠ - ١٣٨٢م).

(١) راجع - عصر سلاطين المماليك للأستاذ محمود رزق ١٣/١ - ٢٠ ملخصاً، وتاريخ آداب اللغة العربية لجورجى زيدان.

(٢) عصر سلاطين المماليك للأستاذ محمود رزق ١/٢٢ - ٢٦ ملخصاً.

العصر المملوكى

مصر فى عهد المماليك: ٦٤٨هـ - ٩٢٣هـ (١٢٥٠م - ١٥١٧م)

نقصد بهذا العصر الفترة التى حكم فيها سلاطين المماليك فى مصر، منذ انقضاء عهد الأيوبيين عام ٦٤٨هـ إلى أن فتحها الأتراك العثمانيون عام ٩٢٣هـ. ولا نقصد هنا استيعاباً تاريخياً للعصر المذكور وتفصيلاً وافياً لحوادثه العامة، فإن ذلك مما يضيّق به هنا.

لفظ مملوك:

لفظ مملوك كان معناه فى الأصل الرقيق الأبيض الذكر، والشرقيون فى أوج عزمهم - أى: فى عهد صلاح الدين - هم أول من أدخل المماليك إلى مصر. وقد كانوا - بادئ بدء - ميليشياً ذليلة ثم تحولوا إلى طبقة عسكرية، وأخيراً أصبحوا الطبقة الحاكمة.

ولقد بلغ من قوة المماليك فى سنة ١٢٥٠م. أنهم اغتالوا أحد السلاطين الفاطميين، وتولوا بعده ترشيح السلاطين من بين رعمائهم^(١).

أصل المماليك:

كان الرق منتشرًا فى العصور الوسطى، وكانت تجلب الغلمان المُرد والفتيان الحسان من بلادهم البعيدة إلى أسواق الرقيق، حيث توجد الرغبة فى اقتنائهم، وحيث يتنافس فى ذلك المتنافسون للخدمة أو للهو.

وطريقة جلبهم لهذه البضائع، السرقة والخطف، يسرقون الغلمان ويخطفون العذارى من أهلهم ثم يستحلون بيعهم للناس، ويستحل الناس شراءهم.

ولم يبل بالرق شعب دون آخر أو جنس دون غيره فقد كان من الأرقاء التركى والجركى والرومى والحبشى والفارسى وغيرهم، وأروج ما كانت تجارتهم فى الأجناس التركى والجركى لما تتصف به من جمال وطيب مجلس.

(١) راجع - تاريخ مصر فى عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل - للمستتر جون بانج تعريب على أحمد شكرى.

وأول من استخدمهم وجلبهم إلى مصر وجعلهم عمدة جيشه هو «أحمد بن طولون» قال القلقشندي في صبح الأعشى الجزء الثالث في الكلام عنم ولى مصر ملكا قبل الفاطميين: (وأولهم أحمد بن طولون... وهو أول من جلب المماليك الأتراك إلى الديار المصرية واستخدمهم في عسكرها)^(١).

انتقال الحكم من الأيوبيين إلى المماليك،

أخذ عدد المماليك يتكاثر في مصر زمن الأيوبيين، وأخذ نفوذهم يزداد ويعظم، وقد قوى بأسهم في عهد الملك الصالح نجم الدين الأيوبي.

وقد انتصروا على الفرنجة في موقعة «فارسكور» بمعاونة الفلاحين. وهذه الموقعة كانت سبباً مباشراً في توطيد سلطة المماليك وظهور قوتهم، وظلوا بعدها يتلمسون الفرصة للوثوب العملى إلى عرش البلاد، وقد أتاحت لهم هذه الفرصة عندما أساء لهم «توران شاه» وإلى «شجرة الدر» معا، وما زالوا ياتممون حتى قتلوه، وملكوا عليهم من بعده «شجرة الدر» زوجة أبيه ثم ضربت «شجرة الدر» الحجاب على نفسها ورأت أخيراً بثاقب نظرها وبعيد رأيها أن تخلع نفسها عن الملك بعد أن مكثت ثمانين يوماً. فتمت المشورة بسلطنة «عز الدين أيك» ثم تزوج «شجرة الدر» ليكون واصلةً بالبيت المالك القديم، وكان ذلك في ربيع الآخر سنة ٦٤٨هـ ولقبوه بالملك المعز، فكان أول سلاطين المماليك بالديار المصرية^(٢).

دولتا المماليك ٦٤٨هـ - ٩٢٣هـ:

واتفق المؤرخون على تقسيم دولة المماليك في مصر إلى قسمين:

الأول: الدولة المملوكية الأولى المعروفة باسم دولة الأتراك أو البحرية؛ لأن معظم سلاطينها من الأتراك الذين أسكنهم الملك الصالح «جزيرة الروضة» وجعل منهم فرقة البحرية الصالحية، وامتد عصر هذه الدولة أكثر من مائة عام (١٢٥٠ - ١٣٨٢م).

(١) راجع - عصر سلاطين المماليك للأستاذ محمود رزق ١٣/١ - ٢٠ ملخصاً، وتاريخ آداب اللغة العربية لجورجي زيدان.

(٢) عصر سلاطين المماليك للأستاذ محمود رزق ١/٢٢ - ٢٦ ملخصاً.

وامتاز بما ظهر من سلاطين أقوياء أمثال «قطز، والظاهر بيبرس» وغيرهما.

أما القسم الثاني: فهو الدولة المملوكية الثانية التي أطلق عليها اسم دولة الجراكسة أو المماليك البرجية؛ لأن معظم سلاطينها من الجراكسة الذين اشتراهم السلطان قلاوون، وأنزلهم أبراج قلعة الجبل، وألف منهم فرقة الحرس الخاص.

وامتد حكم هذه الدولة إلى سنة ١٥١٧م وهى السنة التي استولى فيها العثمانيون على مصر^(١).

حضارة مصر فى عهد المماليك:

نظام الحكم:

حينما انتقل الحكم إلى المماليك وتلقب المماليك بلقب السلاطين - بقيت القلعة مركز الحكم فى البلاد حتى أواخر هذا العهد، وتأثرت أنظمة الحكم زمن المماليك بمن قبلهم.

فمن ذلك:

تعميم نظام الإقطاع فى مصر، وكان الإقطاع مكافأة لكبار رجال الدولة من الأمراء والقواد بدل الرواتب والأعطية.

ومع هذا حاول سلطان من السلاطين أن يجعل السلطنة فى ابنه من بعده خضوعاً لعاطفة الأبوة، غير أن هذا لم يكن إلا وسيلة مؤقتة حتى يتيسر للأمراء شىء من الإجماع على سلطنة واحدة من كبارهم، فلماذا تم ذلك خلع الأمراء ابن سلطانهم القديم وأرسلوه إلى أمه أو نفوه، وترتب على هذا من التولية والعزل فى السلطنة، مما أدى إلى اضطراب الأحوال فى كثير من الأحيان^(٢).

الأحوال الاجتماعية:

وفد إلى مصر كثير من المماليك من مختلف الأجناس الآسيوية والأوربية

(١) عصر سلاطين المماليك، تاريخ مصر إلى الفتح العثماني تأليف عمر السكندرى.

(٢) عصر سلاطين المماليك للأستاذ محمود رزق، وتاريخ مصر إلى الفتح العثماني لعمر السكندرى.

حتى صار منهم التركي والجركسى واليونانى والصينى والروسى، واعتزت هذه الجماعات المملوكية الوافدة على مصر بما صار لأفرادها من أنواع القوة والنفوذ والسلطان والعنف.

وعاش الممالك عيشة النعيم متمتعين بخيرات البلاد، وكان كل أمير مملوكى عبارة عن سلطان صغير من حيث إقامته فى قصر وإحاطته بالاتباع واتخاذ موظفين له.

وكون الممالك طبقة منفصلة تمام الانفصال عن سائر سكان سلطتهم، ولم يكن كثير منهم متقناً للغة العربية، وفضل بعضهم التكلم بالتركية.

ومع وجود الطبقات والانفصال غلبت مظاهر القناعة على أهل البلاد بسبب ما أفادوا من أجور ومكافآت مقابل ما قاموا به للممالك أرباب السيف وللموظفين أرباب القلم من صناعة الأقمشة والملابس والأوانى والأطعمة كما أكثر الممالك من إنشاء التكايا والسبل والحمامات الشعبية^(١).

الأحوال الاقتصادية:

الزراعة: اهتم السلاطين بالزراعة فشقوا الترع وحفروا القنوات وقووا الجسور وأقاموا القناطر والسدود. غير أن اهتمامهم بالزراعة اقتصر فى جملته على استغلال الأرض دون مصلحة الفلاح.

الصناعة: وتقدمت الصناعة فى هذا العصر، ويصف المقرئى أحد الأسواق المصرية زمن الممالك بأنه (معمور الجانب من أوله إلى آخره بالحوانيت، ففى أوله كثير من البزازين الذين يبيعون ثياب الكتان من الخام).

التجارة: اتسعت التجارة فى مصر إلى حد لم تبلغه قبلاً، وكانت الإسكندرية مركزاً لتجارة الأوربيين، كما كانت قوص مركزاً لتجارة المصريين، واعتمدت حكومة الممالك على هذه التجارة وكسبت من ورائها أموالاً طائلة، هى أحد أسرار عظمة الدولة المملوكية.

(١) عصر سلاطين الممالك، تاريخ مصر إلى الفتح العثمانى، تاريخ مصر فى عهد الممالك إلى نهاية حكم إسماعيل، تاريخ آداب اللغة العربية لجورجى زيدان.

ثم اكتشف البرتغال طريق رأس الرجاء الصالح إلى الهند، وحلت لشبونة محل الإسكندرية، فانقطع ذلك المصدر الذى استمدت منه دولة المماليك معظم ثروتها.

العلوم والفنون: شهد العصر المملوكى ما لم يشهده عصر إسلامى سابق من حركة واسعة فى البناء والتعمير، فامتلات مصر بالمساجد والمدارس والمنشآت العسكرية والمدافن التى لا تزال معظم آثارها قائمة فى القاهرة والإسكندرية، ومنها جامع الظاهر بيبرس وجامع الناصر محمد بالقلعة، ومدرسة السلطان حسن بالقاهرة، وقلعة قايتباى بالإسكندرية(١).

الحركة العلمية

انتقال النشاط العلمى إلى مصر والقاهرة:

تلقت المسلمون فى مشارق الأرض ومغاربها يبحثون لأنفسهم عن ملجأ يلجأون إليه وماوى يأوون فيه بعد كل النكبات المتلاحقة (فى عهد التتار) وبعد سقوط أكبر دولتهم سقوطاً نهائياً، وهى الدولة العباسية، فلم يجدوا أمامهم غير مصر وبلاد الشام، حيث أسس المماليك لهم وأقاموا لأنفسهم سلطاناتاً، فقد عمل المماليك على رد طغيان التتار، وما وقف سلاطين المماليك وأمراؤهم المواقف تلك، إلا أنهم مسلمون معنيون بشئون دينهم مطالبون بدفع الأذى عنه.

فتوجهت أنظار المسلمين إلى مصر ولفتوا قلوبهم وأرواحهم إلى القاهرة باعتبارها عاصمة جديدة.

وبذلك كله اكتسبت مصر مكاناً فى الحياة جديداً؛ لذلك انتقل النشاط العلمى من العراق وبنغداد إلى مصر وقاهرته، ونشرت القاهرة زعامتها العلمية وقيادتها الأدبية على البلاد الإسلامية تقريباً زهاء هذه القرون الثلاثة التى عاشت فيها دولة المماليك(٢).

(١) عصر سلاطين المماليك، تاريخ مصر إلى الفتح العثمانى، تاريخ مصر فى عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل، تاريخ آداب اللغة العربية لجورجى زيدان.
(٢) المراجع السابقة.

عوامل نشاط الحركة العلمية:

تنقسم العوامل إلى خارجية وداخلية. . ونعنى بالعوامل الخارجية ما وقع منها فى خارج مصر ولم يكن لمصر ولا لأهلها يد فى تدبيرها. والداخلية: نعنى بها ما وقع منها داخل مصر، وكان لأهلها يد فى تدبيرها.

العوامل الخارجية:

وإيجازها فيما يلى:

١ - وقوع كثير من البلاد الإسلامية فى يد المغول، فغطى سيل التار من أواسط آسيا إلى الشام، فكان مسرحا للنزاع العنيف بين دول التتار والمماليك، فالتف المسلمون حول من يحافظون عليهم من سلاطين المماليك، وعملوا على تدعيم ملكهم، ومن أهم وسائل تدعيم الملك إحياء العلوم والمعارف.

٢ - قتل العلماء وإتلاف الكتب العلمية، وعلى أثر ذلك فرّ من فرّ من العلماء من وجه التتار، أو أنف الإقامة فى ظلهم واستقر بهم المقام فى كنف سلاطين مصر.

٣ - وفود العلماء والأدباء إلى مصر والشام، ومن هؤلاء ابن مالك الأندلسى وابن خلدون وغيرهما.

٤ - زوال الخلافة العباسية. فاتجهت الأعين إلى مصر حيث كانت مركزا للخلافة (١).

العوامل الداخلية:

١ - غيرة السلاطين والأمراء: وقد تجلت هذه الغيرة منهم فى كفاحهم للتتار ومحاربتهم للفرنجية. حتى ردوا هؤلاء وهؤلاء عن مصر والشام والبلاد المقدسة، وهذه النزعة من دأبها أن توقظ أمثالها فى نفوس العلماء وتدفعهم إلى رفع راية التعليم والتأليف ومواصلة البحث والاطلاع.

(١) المراجع السابقة.

٢ - تعظيمهم لأهل العلم: فقد أقاموا للعلماء وزناً، ولا ريب أن هذا التعظيم له الأثر المباشر في نفوس العلماء على أن يظلوا حريصين على الشريعة، وأن يبثوا هذه الروح في نفوس طلابهم.

٣ - شعور العلماء بواجبهم وتنافسهم في أدائه: فكان لهذا التنافس الشديد الأثر المفيد في إحياء العلوم، وبخاصة في ميدان العلم والتأليف.

٤ - انصراف العناية إلى اللغة العربية: ولا شك أن مما عاون أهل العلم في تلك الآونة عناية السلاطين باللغة العربية التي اضطرتهم الظروف إليها اضطراباً، فأطلقوها تجرى كما شاءت لها الأقدار في ضبط أمور الملك والسياسة والقضاء والعلوم، وذلك لعجز لغتهم التركية أو الجركسية عن أداء ما يتطلبه الملك الواسع من ضبط وأمن وربط، ونشر تعليمات وبعث مراسلات وكتابة.

٥ - إنشاء دور التعليم ونظامها: لاشك أن إنشاء دور التعليم يعتبر سبباً أساسياً وحيوياً لتنشيط الحركة العلمية، لما تضمنته من مدرسين وطلاب.

وسأذكر هنا على سبيل المثال بعض المدارس التي بنيت في عهد المماليك أو ظلت مزدهرة إلى العصر:

(أ) المدرسة المعزية: عمرها السلطان عز الدين أيك الجاشنكير أول ملوك البحرية، وذلك عام ٦٥٤هـ.

(ب) جامع القلعة: أنشأه الملك الناصر محمد بن قلاوون عام ٧١٨هـ وجعل فيه درساً وقراء.

(ج) مدرسة السلطان حسن: أنشأها السلطان الناصر حسن بن قلاوون، ابتداء من عام ٧٥٧هـ واستمر العمل فيها ثلاث سنوات.

(د) المدرسة المؤيدية: هي الجامع المعروف بجوار باب زويلة أسسها المؤيد شيخ الحمودى وانتهت عمارتها عام ٨١٩هـ. وغير ذلك من المدارس والخوانق والزوايا.

٦ - رصد الأوقاف على هذه المدارس والإحسان إلى أهلها، حيث إنه لا يمكن لمنشأة من المنشآت العامة أن تبقى دون أن توجه إليها عناية ورعاية.

ولا ريب في أن وجود دور الكتب العامة أو الخاصة له الأثر المحمود في النهوض العلمي ونشاط حركة التأليف. . ونذكر فيما يلي بعض دور الكتب التي عرفت في العصر المملوكي نقلا عن المقرئى ج ٤ من خطه:

(أ) خزانة كتب المدرسة الظاهرية البيبرسية. التي أنشأها الظاهر بيبرس عام ٦٦٢هـ، وكانت تشتمل على أمهات الكتب فى سائر العلوم.

(ب) خزانة الكتب. بجامع الحاكم بأمر الله: وهى التى زوده بها الأمير بيبرس الجاشنكير عام ٧٠٣هـ.

(ج) خزانة الكتب بالمدرسة الناصرية: التى بدأها كتبغا وأكملها الناصر قلاوون عام ٧٠٣هـ.

(د) خزانة الكتب بجامع الحظيرى ببولاق: التى زوده بها منشئه الأمير عز الدين لإيدمر الحظيرى عام ٧٣٧هـ.

(هـ) خزانة الكتب بجامع المؤيد: قال المقرئى عنه: (نزل السلطان - أى المؤيد - فى ٢٠ محرم عام ٨١٩هـ إلى هذه العمارة...).

وغير ذلك من خزانات الكتب.

٧ - العناية باختيار العلماء: وقد عنى السلاطين والأمراء ومنشئو المدارس باختيار علمائها الذين يشرفون على أمورهم، وأساتذتها الذين يتولون التدريس فيها وغير التدريس، فانتخبوهم من بين الأفاضل ذوى الشهرة المعروفين بالعلم والفضل.

وحسبنا أن نذكر على سبيل المثال جانباً من هؤلاء الذين حملوا أعباء النهوض العلمى، وحافظوا على التراث الدينى واللغوى فى هذه الحقبة القاسية من تاريخ مصر فأسدوا إليها يدا بيضاء:

(أ) ممن تولى التدريس بالمدرسة الصلاحية فى عصور مختلفة وولى أمرها، شمس الدين ابن اللبان شيخ المرادى، وبرهان الدين بن جماعة، وتقى الدين بن دقيق العيد وغيرهم.

(ب) ممن تولى التدريس بالمدرسة الحزومية: المنشأة بعد عام ٧٥٠هـ الشيخ بهاء الدين بن عقيل مدرساً للفقهاء.

(ج) ممن تولى التدريس بالمدرسة الناصرية: التى أنشأها العادل وأكملها الناصر بن قلاوون، القاضى زين الدين على بن مخلوف المالكى لتدريس فقه المالكية^(١).

٨ - تشجيع المؤلفين: حيث إن العلماء قد وجدوا كل ضرب من ضروب التشجيع على المضى قدماً فى الناحية العلمية ففتحت لهم المدارس وأجريت لهم المرتبات، وأغدقت عليهم النعم الوفيرة إلى غير ذلك، وبذلك قد وجدوا ما يشجعهم على المضى فى التأليف والتدوين والتصنيف.

٩ - تنافس العلماء: التنافس هنا ليس المراد منه تنافسهم فى سبيل العلم وفى سبيل التأليف ومباراتهم بالمناظرات والمحاضرات وما إليها مما يكون ذا أثر كبير وبديع فى الحركة العلمية، إنما التنافس هو فى سبيل بلوغ المراكز العالية التى خصصت لهم فى القضاء وفروعه، وفى مشيخة الإسلام وفى مشيخة المساجد والخوانق - سواء أكان الإغراء بالرواتب المادية أم المنزلة الأدبية التى يصلون إليها بمصاحبة السلطان.

وتنافس العلماء من هذه الناحية كان من وسائل تشجيع الحركة العلمية^(٢).

(١) عصر سلاطين المماليك للأستاذ محمود رزق والخطط للمقريزى.

(٢) عصر سلاطين المماليك للأستاذ محمود رزق، تاريخ مصر فى عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل.

نتائج نشاط الحركة العلمية

تنحصر هذه النتائج فى ثلاثة أمور:

أولاً - وفود الطلاب إلى دور التعليم:

لاشك أن افتتاح المدارس وتعيين العلماء فيها للتدريس والعناية باختيارهم وإجراء الرواتب على الطلاب من شأنه أن يجذب إليها قلوب الطلاب.. ووفد الطلاب إلى دور التعليم من مصر وغيرها إذ أصبحت مصر أهم كعبة علمية إسلامية يحج إليها محبو العلم وطلابه.

ثانياً - كثرة العلماء والأدباء:

إذ زخر العصر بالعدد الوافر من علماء المذاهب الأربعة والأصوليين والنحويين واللغويين والأدباء والمؤرخين وغيرهم.

وقد نشط كثير من هؤلاء العلماء إلى التأليف والفتوى والتدريس والوعظ، وشغلوا مناصب القضاء والكتابة، وشغفوا بالمحاورات والمناظرات.

وعن المناظرات.. قال صاحب الدرر الكامنة ٣/٨٠٣ فى ترجمة تاج الدين محمد المراكشى المولود فى القاهرة: (إنه تناظر هو والفخرى فكان من حضر لا يفهم ما يقولانه لسرعة عبارتهما).

ثالثاً - نشاط الحركة التأليفية:

هذه الحركة من أهم نتائج النشاط العلمى إذ هى الثمرة الخالدة والأثر الباقي وكانت مصر مفخرة بسببها.

وأتناول هنا بالكلام بعض العلوم المختلفة على سبيل المثال مركزاً على العلوم اللغوية (النحو والصرف) حيث إنى بصده، وسأجمل القول فيما عداها، ولم نعن فى هذا المقام إلا بالمؤلفين الذين اتصلوا بمصر والشام فى ذلك العصر اتصالاً ما، مثل الاستيطان أو الزيارة أو الوظيفة.

المؤلفات:

لا نبالغ إذا قلنا: إن مؤلفات علماء مصر فى خلال عصر المماليك - وهو أقل من ثلاثمائة عام - تبلغ عدة آلاف، وحسبنا دليلاً على ما نقول أن بعضهم عرف عنه أنه وحده ألف مئآت من الكتب والرسائل كالسبوطى، فقد قيل: إن مؤلفاته أربت على ستمائة، وكابن تيمية الحرانى، فقد قيل: إن مؤلفاته أربت على خمسمائة، وغير ذلك.

وبلا ريب كانت هذه المؤلفات تملأ دور الكتب المصرية فى العصر المذكور بجوار دور التعليم. فلما جاء الفتح العثمانى عام ٩٢٣هـ وأزالوا حكم سلاطين المماليك نهبوا ذخائر البلاد ونفائسها وفى مقدمتها تلك المؤلفات. وحملوا ما حملوا إلى عاصمة بلادهم وجملوا بها دور كتبهم، ولم يبق فى مصر إلا صبابة من تلك الكأس المليئة مبعثرة هنا وهناك، وكانت هذه الصبابة هى النواة لإنشاء دار الكتب المصرية بالقاهرة فى عهد الخديو إسماعيل.

وبعد، فلنعد إلى هذه المؤلفات المصرية وعصر تأليفها وهو العصر المملوكى، وسأذكر أمثلة مقتصرة حيث المقام لا يتسع، ومن المؤلفات التاريخية:

١ - وفيات الأعيان لابن خلكان المتوفى عام ٦٨١هـ وبه أكثر من ثمانمائة ترجمة.

٢ - الطالع السعيد الجامع لأسماء نجباء الصعيد. تأليف كمال الدين جعفر ابن ثعلب الأدفوى المتوفى عام ٧٤٨هـ وهو معجم حافل به أكثر من ٥٩٠ ترجمة لأعلام الصعيد من معاصرى المؤلف.

٣ - تاريخ النحاة - مؤلفه تاج الدين أبو محمد أحمد بن عبد القادر محمد ابن مكتوم المتوفى عام ٧٤٩هـ.

٤ - الوافى بالوفيات، وهو لصلاح الدين الصفدى المتوفى عام ٧٦٤هـ وهو فى نحو خمسين مجلداً.

٥ - الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلانى، وهو أربعة أجزاء تحتوى على أكثر من ألف ترجمة لأعلام هذه المائة مرتبة حسب الحروف، وغير ذلك.

تاريخ الخطط والآثار:

- 1 - الروضة البهية الزاهرة فى خطط المعزية القاهرة: مؤلفها محى الدين عبد الظاهر المتوفى عام ٦٩٢هـ.
- ٢ - نهاية الأرب فى معرفة كلام العرب: مؤلفه شهاب الدين القلقشندى المتوفى عام ٨٢١هـ.
- ٣ - المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار: مؤلفه تقى الدين المقرئى المتوفى عام ٨٤٥هـ وهو أربعة أجزاء.

المؤلفات الدينية:

- قد سرت التزعة الدينية والروح الإسلامية فى أرجاء البلاد واعتنى العلماء بالتأليف، ومن ذلك على سبيل المثال:
- ١ - الروضة: مؤلفه محى الدين النووى المتوفى عام ٦٧٦هـ.
 - ٢ - الشامل: مؤلفه بهرام بن عبدالله بن عبد العزيز المتوفى عام ٨٠٥هـ.
 - ٣ - الفتاوى المصرية - لتقى الدين بن تسمية الحرانى المتوفى عام ٧٢٨هـ، وهو سبعة مجلدات. وغير ذلك من الكتب الكثيرة.

تفسير القرآن الكريم:

- ١ - تفسير القرآن الكريم. مؤلفه عبد العزيز أحمد بن سعد الديرينى المتوفى عام ٦٩٧هـ.
- ٢ - إنحاف الأرب بما فى القرآن من الغريب. لأثير الدين بن حيان. شيخ المرادى. المتوفى عام ٧٤٥هـ. وغير ذلك من الكتب.

القراءات:

- ١ - شرح الشاطبية: مؤلفه الحسن بن أم قاسم المرادى المتوفى عام ٧٤٩هـ.
- ٢ - المقدمة الجزرية - وهى منظومة فى علم التجويد من وضع شمس الدين الجزرى المتوفى عام ٨٣٣هـ. وغير ذلك^(١).

(١) راجع عصر سلاطين المماليك للأستاذ محمود رزق.

مؤلفات عربية

بنفس الروح التي أثارت الجدل في نفوس علماء الدين، ثار الجدل في نفوس علماء العربية بجميع فنونها، ونبغ فيها علماء أجلاء منهم من يعتبر إماماً في فنه وقدوة في مادته، والعربية كانت ولا تزال وستبقى، أهم الأدوات لفهم الدين وتوضيح مسائله؛ بينهما من الوشائج ما لا تستطيع الأيام فصله. ومن ثم لم تكن لعلماء اللغة تلك المنازل المرموقة التي سما إليها علماء الدين؛ لذلك لم يكن غريباً أن يحرص العلماء على أن ينبغوا أولاً في علوم الشريعة، ثم يفيثوا إلى اللغة وفنونها فيتعهدوها بالعناية.

على أن هناك بعضاً من العلماء غلب عليه الاشتغال باللغة وفنونها، لرغبة فيها وولوع بها فأجاد وأفاد، وسجل لنفسه بما ألفه ودونه من مسائلها سجلاً خالداً.

كتب النحو والصرف:

ولعل النحو والصرف في مقدمة فنون العربية التي حظيت من العناية بنصيب أوفر، فقد وضعت فيهما أسفار قيمة، وعرف بهما رجال أفذاذ.

ونحن لا ننكر أن نحوي هذا العصر، لم يأتوا بجديد ممتع ولا بمبتكر رائع، وقصارى جهودهم بذلت في توضيح مسائل النحو وتوجيه قواعده، والاستدلال لها مع عرض الآراء المتناقضة أحياناً، والموازنة بينها وترجيح أحدها أحياناً أخرى.

ونحا بعضهم إلى وضع المتون ثم إلى شرحها ثم إلى شرح هذا الشرح أو اختصاره، وذلك على نمط مما كان يفعل علماء الدين بكتب الفقه، وزادت التحشية على المؤلفات، والاستدراك عليها ونحوه، حتى نتج من ذلك كله نتاج وفير في هاتين المادتين: النحو والصرف.

غير أننا لا نرى مناصاً من التنويه بأن بعضهم كانت له في بحوثه شخصية وقوة تشعرنا بأنه كان حسن الذوق لمادته عميق الفهم، كامل الإلمام، دقيق الملاحظة والموازنة، جديد التوجيه والتعليل.

وأفضل الأمثلة لذلك ابن هشام المصرى. ذلك العلامة الذى قال فيه ابن خلدون: «ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه».

ونشير فى هذا المقام إلى جالية علماء الأندلس بالمشرق وعلى رأسها جمال الدين بن مالك الأندلسى الذى وفد إلى بلاد الشام فى عهد الملك الظاهر بيبرس، وتلمذ له كثيرون من أبنائها، وانتشرت بينهم كتبه ومنظوماته، كالألفية والتسهيل وكلاهما فى مقدمة الكتب التى اتخذت محوراً للتأليف.

وكذلك أبو حيان الأندلسى. فقد وفد على مصر وتلمذ لبعض رجالها وتلمذ له بعض رجالها كإبن أم قاسم المرادى، وأفادوا منه كما أفاد منهم.

وإليك بعضاً من المؤلفات والرسائل فى هذين الفيتين على سبيل المثال:

١ - الألفية والتسهيل والكافية الشافية وهى أرجوزة فى أكثر من ٢٧٥٠ بيتاً لخص منها ألفيته وسبك المنظوم وفك المختوم، ولامية الأفعال لإبن مالك المتوفى عام ٦٧٢هـ.

٢ - شرح التسهيل، وشرح الألفية، والجنى الدانى فى حروف المعانى، ورسالة فى الجمل التى لا تكون لها محل من الإعراب، وشرح باب وقف حمزة وهشام على الهمزة من الشاطبية، وشرح المقصد الجليل فى شرح علم الخليل، والمفيد وهو شرح عمدة المقيّد وعدة المجيد فى التجويد، وشرح الاستعاذة والبسملة، لبدر الدين وهو ابن أم قاسم حسن بن قاسم المرادى المتوفى عام ٧٤٩هـ.

٣ - مغنى اللبيب عن كتب الأعراب، وقطر الندى وبل الصدى، وشدور الذهب، وأوضح المسالك والجامع الصغير، والروضة الأدبية، وموقد الأذهان، والإعراب عن قواعد الإعراب، لإبن هشام المصرى المتوفى عام ٧٦١هـ.

٤ - المساعد فى شرح التسهيل، وشرح الألفية، لبهاء الدين بن عقيل المتوفى عام ٧٦٩هـ.

- ٥ - شرح الألفية ولم يكمله، وشرح التسهيل، لجمال الدين عبدالرحيم الأسنوى المتوفى عام ٧٧٧هـ.
- ٦ - شرح الألفية. لشمس الدين بن الصائغ محمد بن عبد الرحمن بن علي الزمردى المتوفى عام ٧٧٧هـ.
- ٧ - شرح الألفية وشرح التسهيل، لناظر الجيش محب الدين محب محمد ابن يوسف بن أحمد بن عبد الدائم الحلبي المتوفى عام ٧٧٨هـ.
- ٨ - شرح ألفية ابن مالك، لأكمل الدين البابرty المتوفى عام ٧٨٦هـ.
- ٩ - حاشية على معنى اللبيب، لبدر الدين الدماميني المتوفى بالهند عام ٨٢٧.
- ١٠ - الألفاظ النحوية، والتصريح بمضمون التوضيح، وشرح الأجرومية، وإعراب الألفية، لخالد الأزهرى الجرجاوى المتوفى عام ٩٠٥هـ.
- ١١ - البهجة المرضية فى شرح الألفية، الأشباه والنظائر فى النحو، والفريدة فى النحو والصرف والخط والنكت على الألفية، والاقتراح فى أصول النحو، وهمع الهوامع، وشرح شواهد المغنى... لجلال الدين السيوطى المتوفى عام ٩١١هـ^(١).

علم العروض:

فعلى سبيل المثال:

- ١ - كتاب فى العروض لابن مالك النحوى الأندلسى المتوفى عام ٦٧٢هـ.
- ٢ - شرح المقصد الجليل فى شرح علم الخليل، لابن أم قاسم المرادى المتوفى عام ٧٤٩هـ.
- ٣ - كتاب القوافى، وجواهر البحور فى العروض، لبدر الدين الدماميني المتوفى عام ٨٢٧هـ^(٢).

(١) عصر سلاطين المماليك للأستاذ محمود رزق.

(٢) نفس المرجع.

علوم البلاغة:

أما علوم البلاغة فالمعروف أنها نضجت قبل هذا العصر نضوجاً محموداً، فقد هذب عبد القاهر الجرجاني المتوفى عام ٤٧١هـ مسائلها ووجه أنواعها ورتب قواعدها في كتابيه: أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز، ثم أعقبه السكاكي أبو يعقوب المتوفى عام ٦٢٦هـ. فوضع علم البلاغة في قلبها الأخير في كتابه مفتاح العلوم، وجاء العصر المملوكي فاشتغل علماءه بالشرح والتفصيل أو الاختصار وعلى رأسهم جلال الدين القزويني وهو محمد بن عبد الرحمن المتوفى عام ٧٣٩هـ فوضع تلخيص المفتاح من كتاب السكاكي، وسأذكر بعض المؤلفات على سبيل المثال:

١ - المسترسل في الكنى، والمقتنى في سرد الكنى، لشمس الدين الذهبي المتوفى عام ٧٤٨هـ.

٢ - مختصر أساس البلاغة للزمخشري، لشهاب الدين بن حجر العسقلاني المتوفى عام ٨٥٢هـ.

٣ - الإفصاح، وهو نكت على التلخيص في البلاغة، وعقود الجمان في المعاني والبيان، وشرح أبيات تلخيص المفتاح، لجلال الدين السيوطي المتوفى عام ٩١١هـ (١).

الكتب الجامعة:

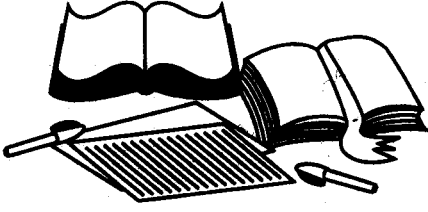
١ - لسان العرب. المعجم اللغوي المشهور، لابن منظور الأفریقی المتوفى عام ٧١١هـ.

٢ - طبقات الشافعية: وهو في تراجم أعلام الشافعية: لتاج الدين السبكي المتوفى عام ٧٧١هـ.

٣ - تاريخ ابن إياس، وهو المعروف ببدايع الزهور في وقائع الدهور: لابن إياس المتوفى عام ٩٣٠هـ (٢).

(١) عصر سلاطين المماليك للأستاذ محمود رزق.

(٢) نفس المرجع.



الباب الأول

الفصل الثاني

ويشتمل على:

نبذة عن مصر. النحو والنحاة في عصر الماليك

المعاصرين لابن أم قاسم.

.....

THE HISTORY OF THE

THE HISTORY OF THE

THE HISTORY OF THE

THE HISTORY OF THE

THE HISTORY OF THE

مصر

وبعد الخلاصة الموجزة عن العصر المملوكى تناولت فيها نظم حكمه وأحواله الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعلمية، حيث العصر الذى عاش فى كنفه ابن أم قاسم المرادى وتأثر به فى كل أحواله . . لا يفوتنا، أنه عاش فى مصر وقاهرته واستظل بسماؤها، وافترش أرضها وشرب من ماء نيلها؛ لذلك سأسرد نبذة موجزة عن مصر وجوهاً وأحوالها فنقول:

مصر بنت النيل، الطيبة تربتها، الصافية سماؤها، المعتدل جوها، الرضية حياتها، السمع أهلها، الرحب جنابها، مرت بها العصور تتوالى دونها، صاحبت الشمس منذ مطلعها، ورافقت الزمن منذ نشأته، وعبرت بها الأحداث حيرى دونها، مع كثرة غيرها وصروفها، ولكن مصر كانت هادئة بإيمانها مطمئنة بيقينها؛ لذلك لم تكن تألو أن تخلع على هذه الأحداث والغير والصروف أثوابا من الهزء، وأردية من السخرية أن آمنت أن العاقبة لها، وأن الخلود فى جانبها، وأن البقاء من نصيبها، أما ما دونها من عوادي الزمن ومحن الأيام، فإنها أمامها أشبه ببساط منشور يستعين به الهراجون والمتبدلون فيفكهن الناس حيناً ببعض قصصهم، فإذا ما انقضت آونتهم وانتهت فترتهم، طووا بساط اللهو، فينشر غيرهم بساطاً آخر جديداً، وهكذا دواليك، بين هذه الأمواج الصاخبة فى بحر الزمان، وبين هذه العواصف المتلاحقة فى جو الليالى، شهدت مصر ألوانا شتى من قصص الحياة ومثلها، آنا تسمو إلى ما هى له أهل من السمو فتقبض بيدها على صولجانها، فيأتمر الناس بأمرها، ويتنهون بنهيها، وآنا تهددها الأحداث، وتتعاورها الخطوب، فتتنشى باسمه أمام العاصفة، فتهزم شدتها بما وهب لها من لين، وتقهر قسوتها بما منحت من لطف، وهى هى مصر الباقية الوادعة.

وإذا كانت مصر هكذا كالطود الشامخ، فهى جديرة بأن تخرج أفذاذاً وأشبالاً فى اللغة وغيرها مثل ابن أم قاسم المرادى وغيره، فهؤلاء استمدوا قوتهم من قوتها وتأثروا بجوها وحوادثها ومناخها.

فكان أدعى أن يحفزهم إلى العمل الجاد من أجل إعلاء اللغة العربية الغنية
بألفاظها وأساليبها ومعانيها.

النحو والنحاة في عصر الماليك

إن مصر والشام في هذه الآونة كانتا مستقلتين تخفق عليهما راية واحدة
حملها الماليك الذين ولوا أمرهما بعد الأيوبيين سنة ٦٤٨هـ واتخذوا القاهرة
قاعدة ملكهم.

وكان الماليك لشعورهم بنقص أحسابهم، ولأنهم دخلاء يحاولون استكمال
مهابتهم بغرس ما يثمر النفع للبلاد، ثم كان حادث بغداد موجبا إليهم جسامه
العبء الملقى على كاهلهم، فناصروا اللغة العربية، لأنها لغة الدين والشعب، ولم
تحل جنسيتهم التركية والجركسية دون اعتمادها لسان الدولة الرسمي، وتحيب
علمائها لنشرها ورفع لوائها، ليستعيدوا مجد العراق في بلادهم. ثم تمكن الماليك
من القبض على زمام مقاليد في مصر والشام، والعراق حيثئذ في الاحتضار
والأندلس في سبيل الزوال، وأن علماءهما لم يلفوا أمامهم موطناً يعيشون فيه
ويجدون مبتغاهم من الهدوء ونشر العلوم. وأن العلماء قد رأوا إقفار البلاد من
الكتب العربية. يقول السيوطي وهو من علماء هذا العهد: «وقد ذهب جل الكتب
في الفتن الكائنة من التتار وغيرهم بحيث إن الكتب الموجودة الآن في اللغة من
تصانيف المتقدمين والمتأخرين لا تحيء حمل جمل واحد».

وربما كان في هذا الكلام شيء من الغلو إلا أنه - أيا ما كان - دليل على
إحساسهم بالنقص والخسارة، وواجب الدين في أعناقهم يقضى عليهم بإحياء ما
درس من علوم لغة الدين، وبينهم بعض المشاركة الذين فروا من وجه المغول،
والجم الغفير من المغاربة والأندلسيين الذين وردوا القطرين من عهد بعيد، فهبت
حركة طيبة في علومها، وفي مقدمتها النحو.

ومن الإنصاف أن نقول: إن عماد هذه الحركة التي كان فيها إمسك للحوباء
إنما هي جالية الأندلس والمغرب، فالفية ابن مالك الأندلسي التي كثرت الشروح

عليها، وطاف المؤلفون فى القطرين حولها، هى التى توزعت دراستها على مراحل التعليم باعتبار شروحها سهولة وصعوبة واختصاراً واتساعاً، وكذا الكافية الشافية .

فى هذا العصر فاضت دراسة النحو فى أغلب القطرين وبخاصة القاهرة ودمشق وحلب، وقد كانت الدراسة أول أمرها أشبه بعلاج المريض الذى لم يبق فيه إلا الدماء، ولكن الترغيب والتقدير قد أكسبها استعادة ما فقد من الازدهار، فظهر جهابذة حفظوا وجود هذا العلم بعد نكبتى المشرق والمغرب. ونشطت حركة التأليف لتزايد الإقبال عليها.

ومن مظاهر هذا النشاط أن توخى أغلب المؤلفين فى مؤلفاتهم التدرج والتنوع فيها، لاختلاف قدر الطالبين من مبتدئ وشاد ومته، فجمعوا فيها بين وجيز ووسيط وبسيط، حباً فى تعميم النفع كما صنع ابن مالك وابن أم قاسم وابن هشام والسيوطى.

فالتأليف على عمومه فى خلال هذا العهد قد طرأ عليه اتجاه جديد.

فى هذا العهد طفق المؤلفون ينشئون المتون مع استيعابها لما فى المطولات، ويعملون على إيجازها ما وسعت قدرتهم، ومن هنا مست الحاجة إلى الشروح وربما جللت بالحواشى، وأقرب الأمثلة لهذا شروح ألفية ابن مالك وكافية ابن الحاجب .. وبعض الحواشى.

وهذه المؤلفات التى كانت غزيرة المادة العلمية من الجهة النحوية لم يعبها إلا ما شابها من الشروح والحواشى من: كثرة بيان اللهجات العربية لكثير من الكلمات مما يمت إلى فقد اللغة بسبب وثيق، ومن التعليل والتوجيه لتضارب الآراء النحوية مما لا يعود بطائل على النحو، ومن محاولتهم أخذ القاعدة النحوية من مادة الكتاب المعلق عليه وكثيراً ما يكون فى العبارة قصور فى الدلالة.

لكن هذه الهنات لم تذهب بمحاسن هذه المصنفات، وجلها لا يزال إلى يومنا عتاد طلاب النحو ومطمح أنظارهم، ويظهر أن الحامل لهم على الإكثار من المتون حبههم فى سرعة تلافى ما ضاع من كتب النحو.

والمتون كفييلة بجمع ما كثر من القواعد فى موجز الكلام، فلكى يسهلوا على الراغبين جمع شتات هذا الفن فى قبضة اليد صنفوها كعلاج بدا لهم.

فلم يكن بعد هذا بد من شروح تكشف قناع هذه المخدرات المكنونة، وبالتالي قد تقتضى الشروح تفصيلا لما أجمل فيها فكانت بعض الحواشى.

فما أجدر عهد المالك بتسميته عهد المتون والشروح، وقلما ترى حاشية لمؤلف منهم. . كل ذلك والأقطار الإسلامية الأخرى منصرفة عن هذا العلم وغيره، تروح تحت نير الظلم من ملوك لا تحنو على اللغة وعلومها ولا تربطها بها أسباب.

فإن المطالع لصفحات تاريخ النحويين لهذا العهد لا تكاد تقع عيناه عليهم إلا متواظنين بالقطرين إما نارحين إليهما أو مولودين بهما.

فمما لا مرية فيه أنه لولا القُطران فى هذا الأمد لانقطعت الصلة بين النحو قديمه وحديثه ولكان له نظام آخر (١).

المعاصرون للمرادى المعروف بابن أم قاسم

لما كان المرادى المعروف بابن أم قاسم. يعيش فى عصر المالك، الذى اشتهر بعهد المتون والشروح. . رأيت أن أذكر نبذة موجزة عن بعض هؤلاء النحاة الذين عاصروا ابن أم قاسم. سواء أكانوا من مواليد مصر أم من النارحين إليها، مراعىا فى ذلك الترتيب الزمنى فى وفياتهم.

مع العلم أننى لم أحشر على ما يدل على أنه يجتمع هؤلاء وينظرهم، والرباط بينهم هو العصر، وأن بعضهم كان قد تلقى عن شيخه أبى حيان.

١ - برهان الدين السفاقسى:

نسبه: هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن أبى القاسم القبسى المالكى العلامة برهان الدين أبو إسحاق السفاقسى النحوى، صاحب إعراب القرآن.

مولده: قال ابن حجر فى الدرر الكامنة: ولد فى حدود سنة ٦٧٧ سيع وسبعين وستمائة من الهجرة.

(١) نشأة النحو بتصرف (المزهر السيوطى).

من حياته: تنقل في أماكن مختلفة، وجلس في حلقة العلماء حتى تفقه في كل باب طرقة فسمع ببجاية من شيخها ناصر الدين، ثم قصد بيت الله الحرام فحج، وقدم القاهرة، وأخذ على الشيخ أبي حيان وملاً جمعته من علمه، ثم توجه إلى دمشق فسمع من المزي وزينب بنت الكمال وخلق كثير، وكان لتجويله في البلدان وتنقله فيها وسماعه العلم من أهلها وعلماؤها أثر طيب في نفسه، إذ برع في العربية واشتهر وعلا قدره.

صفاته: كان فاضلاً محباً للناس متوددا إليهم منقفا عما منحه الله من الخير، يرضى بكل تعب يلقاه من أجل العلم والمعرفة.

وفاته: مات في ثامن عشر ذي القعدة سنة ٧٤٢هـ اثنتين وأربعين وسبعمئة من الهجرة.

٢ - ابن المرحل:

نسبه: هو عبد اللطيف بن عبد العزيز بن يوسف بن أبي العز عزيز بن نعمة ابن ذواله الحمراني الأصل، الشافعي المعروف بابن المرحل العلامة شهاب الدين النحوي يكنى أبا الفرج بن عز الدين.

من حياته: سمع من ابن الجبوي وعلى البكري وشهاب المحسني وغيرهم، وقرأ بنفسه وخرج له تقي الدين بن رافع جزءاً من حديثه، وتصدر بالجامع الحاكمي، وانتفع به الناس، وقال الأسنوي في الطبقات: كان أبوه يبيع الرحال للجمال، فذلك سمي بابن المرحل وكان فاضلاً في النحو واللغة والمعاني والبيان والقراءات، وكان تاجراً في الكتب، اعتنى بالعربية وخصوصاً الفية ابن مالك، فكان فيها ماهراً، وقرأها فأخذها جماعة بحلب والقاهرة منه، وكان شديد التثبيت في النقل.

وقد أخذ عنه الشيخ جمال الدين بن هاشم، وهو الذي نوه به وعرف بقدره، وكان يطريه ويفضله على أبي حيان وغيره، ويقول: كان الاسم في زمانه لأبي حيان والانتفاع بابن المرحل، وأخذ عنه الشيخ شمس الدين بن الصائغ ورثاه لما مات بقصيدة على قافية الباء الموحدة أولها:

سَمَّا الْفُضْلَاءَ وَانْقَضَ بَعْدَ شِهَابٍ فَقُلْ فِي مُصِيبٍ عَزَّ فِيهِ مُصَابٍ

وذكر الشيخ شمس الدين بن الصائغ، أن الشيخ عبد الله المنوفى الزاهد المشهور، بات عنده ليلة دفنه، وقرأ عليه ختمه.

وفاته: مات ابن المرحل بالقاهرة فى المحرم سنة ٧٤٤ أربع وأربعين وسبعمائة من الهجرة، وقد جاور الأربعين^(١).

٣ - ابن التركمانى:

نسبه: هو أحمد بن عثمان بن إبراهيم بن مصطفى بن سليمان الماردىنى الأصل المعروف بابن التركمانى الحنفى القاضى تاج الدين.

مولده: قال ابن حجر فى الدرر الكامنة. ولد بالقاهرة ليلة السبت الخامس والعشرين من ذى الحجة ٦٨١ إحدى وثمانين وستمائة من الهجرة.

من حياته: تقلب بين يدى العلماء، وجلس فى حلقاتهم، وولى مناصب هامة فى الدولة واشتغل بأنواع العلم ودرس وأفتى وناب فى الحكم، وصنف فى الفقه والأصلين والحديث والعربية والعروض والمنطق والهيئة، وسمع من الشيخ الديمياطى وابن الصواف والحجار، وحدث وسمع منه الكثير وجلس فى حلقات درسه.

مصنفاته: (١) تعليقه على المحصل للإمام فخر الدين الرازى، (٢) وشرح المنتخب للباغى، (٣) وثلاثة تعاليق على الخلاصة فى الفقه، (٤) وشرح الجامع الكبير فى الفقه، (٥) وشرح الهداية، (٦) ومصنفات فى الفرائض، (٧) وتعليقه على مقدمة ابن الحاجب فى النحو، (٨) وشرح المقرب لابن عصفور، (٩) وشرح عروض ابن الحاجب، (١٠) وكتاب أحكام الرمى والسبق والمحلل، (١١) وكتاب الأبحاث الجليلة على مسألة ابن تيمية، (١٢) وشرح الشمسية فى المنطق، (١٣) وشرح التبصرة فى الهيئة للخرقى - ذكر ذلك المقرئى فى المقفى فى ترجمته.

وفاته: مات ابن التركمانى فى أوائل جمادى الأولى سنة ٧٤٤ أربع وأربعين وسبعمائة من الهجرة^(٢).

(١) الدرر الكامنة ج٣ ص٢ - طبقات الشافعية ج٥ ص ٢٣٨.

(٢) بغية الوعاة للسيوطى ص ١٤٥ - الدرر جا ١ ص ٢١.

٤ - قوام الدين الكرمانى؛

نسبه: هو مسعود بن محمد بن محمد بن سهل قوام الدين أبو محمد بن برهان الدين بن شرف الدين الكرمانى الحنفى الصوفى.

مولده: قال ابن حجر فى الدرر الكامنة: ولد سنة ٦٦٤ أربع وستين وستمائة من الهجرة.

من حياته: تقلب وتنقل فى البلدان طلباً للرزق وعونا على العيش، وجلس فى حلقات علماء هذه البلاد واستفاد منهم وأفاد الناس، وشغلهم بعلمه وعربيته.

قال فى الدرر الكامنة: واشتغل فى تلك البلاد ومهر فى الفقه والأصول والعربية، وكان نظاراً بحتاً، وقدم دمشق فظهرت فضائله، ثم قدم القاهرة وشغل الناس بالعلم.

وكان باهراً فى الأصول والفقه والعربية والنظم، فصيح العبارة، وأخذ عنه البرزالي وابن رافع.

وفاته: مات فى منتصف شوال سنة ٧٤٨ ثمان وأربعين وسبعمائة من الهجرة^(١).

٥ - أحمد بن مكتوم النحوى؛

نسبه: هو - أحمد بن عبد القادر بن أحمد مكتوم بن أحمد بن محمد بن سليم بن محمد القيسى تاج الدين أبو محمد الحنفى النحوى.

مولده: قال فى الدرر الكامنة: ولد فى آخر ذى الحجة سنة ٦٨٢ اثنتين وثمانين وستمائة.

من حياته: كان نحويًا بارعاً، أخذ النحو عن البهاء بن النحاس، ولازم أبا حيان دهرًا طويلاً، وأخذ عن السروجى وغيره، وتقدم فى الفقه والنحو واللغة، ودرس وناب فى الحكم، وكان سمع من الدمياطى اتفاقاً قبل أن يطلب، ثم أقبل على سماع الحديث ونسخ الأجزاء فأكثر عن أصحاب النجيب وابن علاق.

(١) بغية الوعاة للسيوطى ص ٣٩١ - والدرر ج ٥ ص ١١٦.

وقال في ذلك:

وعاب سماهى للحديث بعيد ما كبرت أناس هم إلى العيب أقرب
وقالوا إمام في علوم كثيرة يروح ويغدو سامعاً يتطأب
والرواية عنه عزيزة، وقد سمع منه ابن رافع وذكره في معجمه.

مصنفاته: منها (١) الجمع بين العباب والمحكم في اللغة، (٢) وله كتاب
الجمع المتناه في أخبار اللغويين والنحاة، عشرة مجلدات، وكأنه مات عنها مسودة
فتفرقت عنه شذر مذر، (٣) شرح الهداية في الفقه، (٤) شرح كافية ابن
الحاجب، (٥) شرح شافية ابن الحاجب، (٦) شرح الفصيح، (٧) الدر اللقيط من
البحر المحيط، مجلدان قصره على مباحث أبي حيان مع ابن عطية والزمخشري،
(٨) التذكرة ثلاثة مجلدات، سماها بقيد الأوابد - بخطه في المحمودية - قال
السيوطي: وقفت عليها بخطه من المحمودية أعادنا الله إلى الانتفاع منها كما كنا
قريباً بمحمد وآله.

وفاته: توفي الشيخ تاج الدين في الطاعون العام في رمضان سنة ٧٤٩ تسع
وأربعين وسبعمائة من الهجرة (١).

٦ - شمس الدين الأصبهاني:

نسبه: هو - محمود بن عبدالرحمن بن أحمد بن محمد بن أبي بكر بن
علي شمس الدين أبو الثناء الأصبهاني.

مولده: قال السيوطي: ولد في شعبان ٦٩٤ أربع وتسعين وستمائة.

من حياته: اشتغل ببلاده ومهر وتميز وتقدم في الفنون، وتجول في البلدان،
واستمع من علمائها وجلس في حلقاتهم، ثم قدم دمشق فبهرت فضائله، وسمع
كلامه التقى ابن تيمية فبالغ في تعظيمه، ولازم الجامع الأموي ليلاً ونهاراً مكباً
على التلاوة، وشغل الطلبة ودرّس بعد ابن الزمكاني بالرواحية، ثم قدم القاهرة

(١) بغية الوعاة للسيوطي - ص ١٤٠ - طبقات القراء ج ١ ص ٧٠ - الدرر الكامنة ج ١
ص ١٨٩.

واشتهر بين الناس وعلا قدره وسطح نجمه وبني له قوصون الخانقاه بالقرافة ورتبه شيخاً بها.

قال الأسنوى: كان بارعاً فى العقلیات صحیح الاعتقاد.

صفاته: كان قوى الإيمان صالحاً محباً لأهل الصلاح طارحاً للتكليف، وكان يمتنع كثيراً من الأكل لثلا يحتاج إلى الشرب فيحتاج إلى دخول الخلاء فيضيع عليه الزمان.

تصانيفه: منها: (١) صنف تفسيراً كبيراً، (٢) شرح كافية ابن الحاجب، (٣) شرح مختصر أصول ابن الحاجب، (٤) شرح منهاج البيضاوى وطوالعه، (٥) شرح بدائع ابن الساعاتى، (٦) شرح الساوية فى العروض، وغير ذلك.

وفاته: مات فى ذى القعدة سنة ٧٤٩ تسع وأربعين وسبعمائة بالطاعون العام (١).

٧ - ابن الوردى المصرى:

نسبه: هو - عمر بن مظفر بن عمر بن محمد بن أبى الفوارس الإمام زين الدين بن الوردى المصرى الحلبي الشافعى.

من حياته: كان إماماً بارعاً فى النحو عالماً فيه، تنقل بين يدي كثير من العلماء، وأخذ عنهم، فقرأ على الشرف البارزى وغيره، وبرع فى الفقه والنحو والأدب مفتناً فى العلم، ونظمه فى الذروة العليا والطبقة القصوى. وكان قد نشأ بحلب وتفقه بها ففاق الأقران، وكان ينوب فى الحكم فى كثير من معاملات حلب وولى القضاء وكان فاضلاً حتى اشتهر بفضائله بين الناس، والرواية عنده عزيزة، وقد تحدث عنه أبو اليسر بن الصايغ الدمشقى، قال السيوطى: روى لنا عنه أبنى عن أبى اليسر جماعة بالإجازة.

تصانيفه: منها (١) البهجة فى نظم الحاوى الصغير، (٢) شرح ألفية ابن مالك، (٣) ضوء الدرة على ألفية ابن معطى، (٤) اللباب فى علم الإعراب

(١) بغية الوعاة للسيوطى ص ٣٨٨ - طبقات الشافعية ج ٤ ص ٤١ - الدرر ج ٥ ص ٩٥.



قصيدة شرحها، (٥) مختصر الملحة نظمها، (٦) تذكرة الغريب فى النحو نظمها وشرحها، (٧) المسائل الملقبة فى الفرائض، (٨) منطق الطير فى التصوف، (٩) أرجوزة فى تعبير المنام، (١٠) أرجوزة فى خواص الأحجار والجواهر، وغير ذلك، وله مقامة فى الطاعون العام. ومن نظم ابن الوردى:

لا تقصد القاضى إذا ما أدبرت دنياك واقصد من جواد كريم
كيف يرجى الرزق من عند من يفتى بأن الفليس مال عظيم

وفاته: قال السيوطى: واتفق أنه مات بآخرة فى السابع والعشرين من ذى الحجة سنة ٧٤٩ تسع وأربعين وسبعمائة^(١).

٨ - أبو عبد الله بن الصائغ:

نسبه: هو - محمد بن عبد الله بن محمد بن لب أبى عبد الله محب الدين ابن الصائغ الأموى المرى.

من حياته: قال فى تاريخ غرناطة: قرأ النحو فى القاهرة إلى أن ذاع صيته وعلا قدره وازدهر نجمه - وأصبح النحو قرينا له. حتى صار يقال له أبو عبد الله النحوى، وتنقل بين يدى العلماء واستمع إليهم، وكان قرأ على أبى الحسن بن أبى العيش والخطيب بن الفنجاطى، ولازم أبا حيان وجلس فى حلقات درسه واستفاد منه وانتفع بما معه، وتعلم الضرب بالعود فنبغ فيه. وقال ابن حجر فى الدرر الكامنة: كان ماهراً فى العربية واللغة قيماً بالعروض ينظم نظماً وسيطاً.

أخلاقه: كان سهلاً دمث الأخلاق شغوفاً بمحبة الناس وولائه لهم محباً للطلب دءوباً.

وفاته: مات أبو عبد الله بالطاعون العام سنة ٧٤٩ هـ تسع وأربعين وسبعمائة من الهجرة^(٢).

(١) بغية الوعاة للسيوطى ص ٣٦٥ - الدرر الكامنة ج ٣ ص ٢٧٢.

(٢) بغية الوعاة للسيوطى ص ٦٠ - طبقات القراء ج ٢ ص ١٨٥. والدرر ج ٤ ص ١٠٥.

٩ - شهاب الدين السمين النحوى:

نسبه: هو - أحمد بن يوسف بن عبد الدائم بن محمد الحلبي شهاب الدين المقرئ نزيل القاهرة المعروف بالسمين.

من حياته: كان عالماً من علماء النحو - برز فيه وظهر، وأخذ مكانه فى علم القراءات، وتولى تدريسه، وارتقى مناصب عالية، وجلس فى حلقات الحديث بين يدى علمائه.

قال فى الدرر الكامنة: تعانى النحو فمهر فيه، ولازم أبا حيان إلى أن فاق أقرانه، وأخذ القراءات عن التقى الصائغ ومهر فيها، وسمع الحديث من يونس الدبوسى، وولى تدريس القراءات بجامعة ابن طولون والإعادة بالشافعى، ونظر الأوقاف، وناب فى الحكم، وقال الأسنوى فى طبقات الشافعية: كان فقيهاً بارعاً فى النحو والقراءات ويتكلم فى الأصول أديباً.

مصنفاته: منها (١) له تفسير القرآن، (٢) الإعراب ألفه فى حياة شيخه أبى حيان، وناقشه فيه كثيراً، (٣) وشرح التسهيل، (٤) شرح الشاطبية وغير ذلك. وفاته: مات السمين فى جمادى الآخرة سنة ٧٥٦هـ ست وخمسين وسبعمائة^(١).

١٠ - ابن عقيل:

نسبه: هو - عبدالله بن عبدالرحمن بن عبدالله بن محمد بن عقيل القرشى الهاشمى العقيلى الهمدانى الأصل ثم البالى المصرى قاضى القضاة بهاء الدين بن عقيل الشافعى، نحوى الديار المصرية.

مولده: قال ابن حجر والصفدى والسيوطى: ولد يوم الجمعة تاسع المحرم سنة ٦٩٨ ثمان وتسعين وستمائة، وفى شذرات الذهب: ولد سنة ٦٩٤ أربع وتسعين وستمائة، وقال الشوكانى فى البدر الطالع: ولد سنة سبعمائة.

(١) بنية الوعاة للسيوطى ص ١٧٥ وطبقات القراء ج ١ ص ١٥٢ - والدرر ج ١ ص ٣٦٠.

من حياته: قدم إلى القاهرة وحرص على طلب علوم اللغة إلى أن مهر، ولازم أبا حيان، وقرأ عليه النحو وبرع فيه، وفي الشذرات: وقرأ النحو على أبي حيان ولازمه في ذلك اثنتي عشرة سنة حتى قال أبو حيان: ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل.

وأخذ القراءات عن التقي الصائغ، والفقه عن الزين الكتاني، ولازم العلاء القونوي في الفقه والأصول والخلاف والعربية والمعاني والتفسير والعروض وبه تخرج وانتفع.

ولازم جلال الدين القزويني، وسمع من الحجار ووزيره وحسن بن عمر الكردي، والشرف بن الصابوني والوافي وغيرهم، وسمع الحديث من ابن الصاعد وابن الشحنة وأبي الهدى أحمد بن محمد وغيرهم.

وقد برع حتى صار إماماً في علوم العربية وممتازاً في الفقه والأصول والقراءات، واشتهر اسمه وعلا ذكره. وناب في الحكم. فتاب في القضاء بمصر والجزيرة، وعن شيخه القزويني بالحسنية وعن العز بن جماعة بالقاهرة فسار سيرة حسنة ثم عزل لواقع وقع منه في حق القاضي موفق الدين الحنبلي في بحث فتعصب ضرغتمش له فولى القضاء الأكبر، وعزل ابن جماعة فلما أمسك ضرغتمش عزل وأعيد ابن جماعة فكانت ولايته ثمانين يوماً، وكان قوى النفس يتيه على أرباب الدولة، وهم يخضعون له ويعظمونه ويحترمونه.

قال الأسنوي في طبقاته: ولما تولى جاء ابن جماعة فهناه ثم راح هو إليه بعد ذلك وجلس بين يديه وقال: أنا نائبك.

وقال ابن رافع: كان قوى النفس تخضع له الدولة، ولا يتردد إلى أحد وعنده حشمة بالغة وتنطع رائد في الملابس والمأكول، وكان لا يبقى على شيء حتى مات وعليه دين، وقد ولي القضاء ثمانين يوماً. وفرق على الطلبة والفقهاء في ولايته مع قصرها نحو ستين ألف درهم. يكون أكثر من ثلاثة آلاف دينار. درس بالقبطية والحشائية والجامع الناصري بالقلعة، والتفسير بالجامع الطولوني بعد شيخه أبي حيان، وختم به القرآن تفسيراً في مدة ثلاث وعشرين سنة، ثم شرع بعد ذلك من أول القرآن فمات في أثناء ذلك.

قال السيوطي: قرأ عليه شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني وتزوج بابنته فأولدها قاضي القضاة جلال الدين وأخاه بدر الدين. وروى عنه سبطه جلال الدين والجمال بن ظهيرة والشيخ ولي الدين العراقي.

صفاته: كان ابن عقيل غير محمود التصرفات في الشئون المالية، حاد الخلق، جواداً مهيباً لا يتردد إلى أحد ولا يخلو في مجلسه من المترددين إليه، كريماً كثير العطاء لتلاميذه في لسانه لشغفه.

مصنفاته: صنف وانتفع الناس بمصنفاته ولا يزالون يستفعون حتى اليوم ومنها: (١) شرح ألفية ابن مالك - شرحها شرحاً متوسطاً حسناً، لكنه اختصر في النصف الثاني جداً - وقد ترجم مع الألفية إلى اللغة الألمانية، (٢) شرح التسهيل - شرحه شرحاً متوسطاً سماه بالمساعد، (٣) وشرح في تفسير مطول وصل فيه إلى أثناء النساء، (٤) وله آخر لم يكمله سماه بالتعليق الوجيز على كتاب العزيز (٥) الإمام محمد بن إدريس، (٧) جامع للخلاف والأوهام الواقعة للنووي. ثم لخصه في كراس واحد، (٨) وله رسالة على قول أنا مؤمن إن شاء الله تعالى...

من شعره:

قسما بما أوليت من فضلكم للبعد عن قوارع الأيام

ما غاض ماءً وداده وثنائه بل ضاعفته سحائب الإنعام

وفاته: قال السيوطي والشوكاني: مات بالقاهرة ليلة الأربعاء ثالث وعشرين ربيع الأول سنة ٧٦٩ تسع وستين وسبعمائة، ودفن بالقرب من الإمام الشافعي (١).

١١ - ناظر الجيش:

نسبه: هو - محمد بن يوسف بن أحمد بن عبدالدائم القاضي محب الدين ناظر الجيوش بالديار المصرية الحلبي الأصل. المصري المولد والدار.

(١) بغية الوعاة للسيوطي ص ٢٨٤ والبدر الطالع للشوكاني ج ١ ص ٣٨٦ وعصر سلاطين الماليك لمحمود رزق ج ٤ ص ١٣٦، وشذرات الذهب ج ٢ ص ٢١٤، وكتاب الاعلام للزركلي ج ٢ ص ٥٦٤.

مولده: قال السيوطي وابن حجر: ولد سنة ٦٩٧هـ سبع وتسعين وستمائة من الهجرة.

من حياته: اشتغل ببلاده وتنقل على أيدي علمائها وجلس في حلقات دروسهم، ثم قدم القاهرة. ولازم أبا حيان. والجلال القزويني والتاج التبريزي وغيرهم. ومهر في العربية ونبع فيها وبرع، وحفظ المنهاج والألفية وبعض التسهيل وتلا بالسبع على التقى الصائغ. وسمع الحديث من الحجار ووزيره وجماعة وحدث وأفاد. وكان له في الحساب يد طولى ثم ولى نظر الجيش ونظر البيوت والديوان، وكان مجيداً للقراءة.

قال ابن الجزرى في طبقات القراء: قرأ على الصائغ، وعمّر زمانا ولم أعلمه أقرأ القراءات بل كان في وظيفته متصدياً لقضاء أشغال المسلمين ونفع الخلق وبرهم، قرأ عليه البقرة جمعاً الفخر عثمان بن عبدالرحمن الضرير وقال: إنه سمع من لفظه جميع القرآن بقراءة أبي عمرو غير مرة.

صفاته: كان عالى الهمة نافذ الكلمة كثير البذل والجود والعطاء والرفد للطلبة والرفق بهم، وكان من العجائب، قال السيوطي: أنه مع فرط كرمه وبذله الآلاف في غاية البخل على الطعام حتى كان يقول: إذا رأيت شخصاً يأكل طعامى أظن أنه يضربنى بسكين.

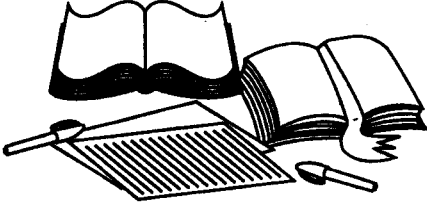
وقال ابن حجر: إنه مع فرطه وكرمه في غاية البخل على الطعام. وكان كثير الظرف والنوادر، وبلغت مرتباته في الشهر ثلاثة آلاف. وكان من محاسن الدنيا مع الدين والصيانة.

مؤلفاته: منها (١) شرح التسهيل إلا قليلاً - واعتنى بالأجوبة الجسيمة عن اعتراضات أبي حيان، (٢) شرح تلخيص المفتاح شرحاً مفيداً.

وفاته: قال السيوطي: مات ثانی عشر ذی الحجة سنة ٧٧٨ هـ ثمان وسبعين وسبعمائة.

وقال ابن الجزرى: وقد جاوز الثمانين ولم يخلف بعده مثله^(١).

(١) بغية الوعاة للسيوطي ص ١١٨، طبقات القراء لابن الجزرى ج ٢ رقم ٣٥٥٠ شذرات الذهب ج ٦ ص ٢٥٩ - حسن المحاضرة ج ١ ص ٢٣١.



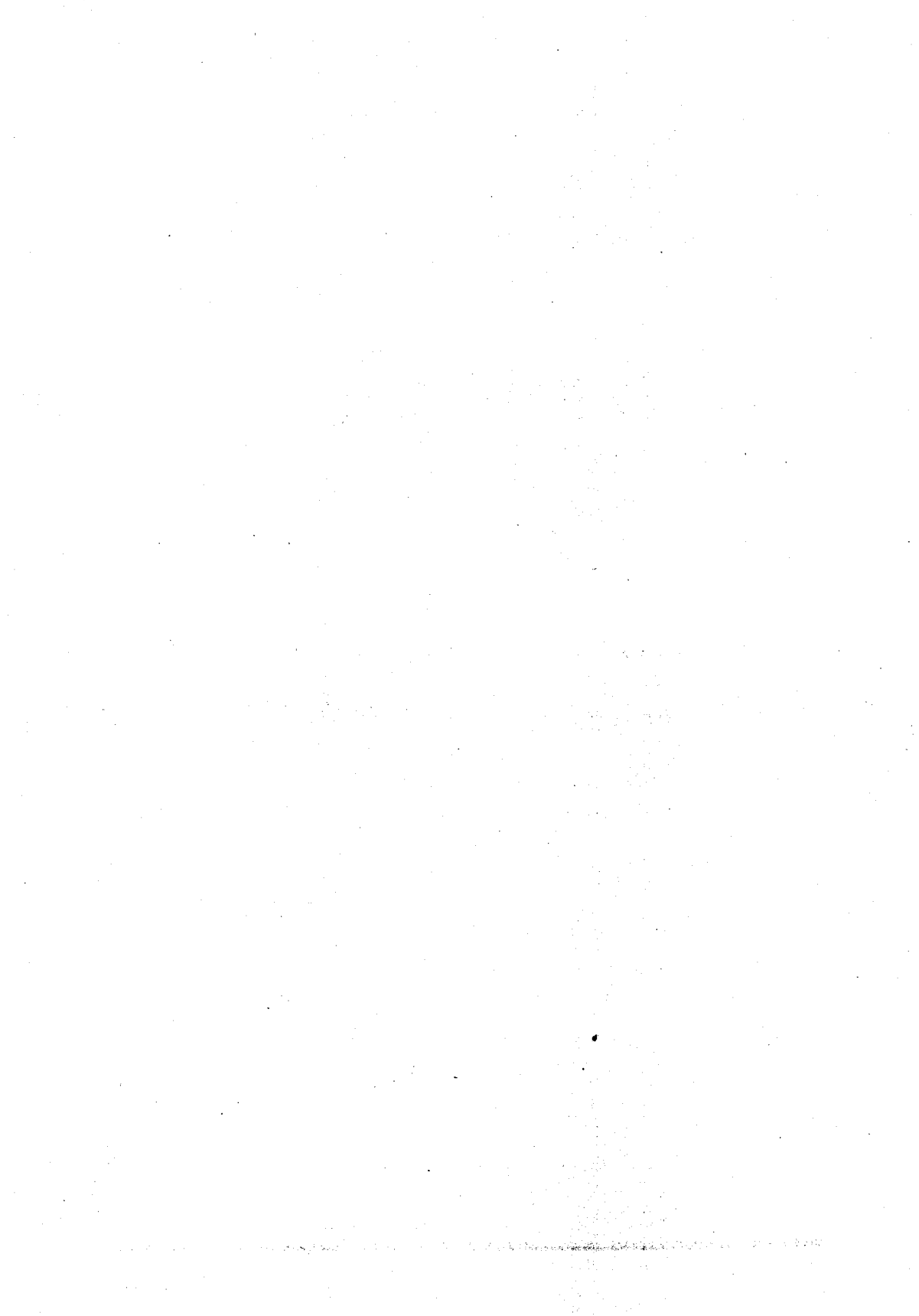
الجلد الثلثي

الفصل الأول

ويشتمل على:

- صاحب الألفية (ابن مالك) - نبذة عن ألفية ابن مالك -
- شروحها - التعليق على الشروح - الحواشي على الألفية -
- إعرابها - شرح شواهدا.

•••••



صاحب الألفية

فلما كان موضوع بحثى هو «تحقيق لشرح من شروح ألفية ابن مالك» فمن الحق أن أتكلم أولاً بصورة موجزة عن تاريخ حياة صاحب الألفية ثم أنتقل بعد ذلك إلى الكلام على الألفية نفسها وشراحها.

صاحب الألفية:

نسبه: هو محمد بن عبد الله بن مالك العلامة جمال الدين الطائي الجياني الشافعي النحوي الأستاذ إمام زمانه في العربية.

مولده: ولد بجيآن - بفتح الجيم وتشديد الياء - بلد بالأندلس سنة ٦٠٠ هـ - ستمائة أو إحدى وستمائة كما قال الذهبي.

شيوخه: في بلدته جيان، أخذ النحو والقراءات عن ثابت بن حيان، ثم قدم دمشق وأخذ عن أبي الحسن على بن محمد السخاوي، وسمع منه ومن أبي الفضل مكرم بن محمد بن أبي الصقر، وأبي صادق بن الصباح، وله شيخ جليل هو ابن يعيش الحلبي.

تلاميذه: روى عنه ابنه الإمام بدر الدين، والشمس بن أبي الفتح البعلبي، والبدر بن جماعة، والعلاء بن العطار، وخلق كثير.

عمله: استوطن دمشق ونزل بالعادية الكبرى وولى مشيختها الكبرى التي من شروطها القراءات والعربية، وكانت ولايته بعد أبي شامة، وأقام بالعادية، وألف التوايف المفيدة في فنون العربية.

طرف من حياته وعلمه: كان همه التردد على العلماء والأخذ عنهم حتى يتفنى ويتذوق العلم الذي يريد أن يصل إليه، ولما دخل حلب لازم حلقة ابن يعيش ثم حضر عند تلميذه ابن عمرون ولزمه وكان ذهنه من أصح الأذهان مع ملازمته العمل والنظر والكتابة والتأليف، وصار أستاذ أهل زمانه وإمام أوانه، فقد صرف همه إلى إتقان لسان العرب حتى بلغ فيه الغاية، وحاز قصب السبق وأربى على المتقدمين، وكان إماماً في القراءات وعللها، وأما اللغة فكان إليه المنتهى في الإكثار

من نقل غريبها والاطلاع على وحشيتها، وأما فى النحو والتصريف فكان فيهما بحراً لا يجارى وحجراً لا يبارى. وأما أشعار العرب التى يستشهد بها على اللغة والنحو فكانت الأئمة الأعلام يتحIRON فيه ويتعجبون من أين يأتى بها، وكان نظم الشعر سهلاً عليه رجزه وطويله وبسيطه وغير ذلك.

أخلاقه: كان ابن مالك رجلاً ورعاً تقياً اكتسب حلة الدين المتين وصدق اللهجة وكثرة النوافل وحسن السمات ورقة القلب وكمال العقل والوقار والتؤدة، كثير العبادة، وانفرد عن المغاربة بشيئين؛ بالكرم ومذهب الإمام الشافعى.

قال أبو حيان: «بحثت عن شيوخه فلم أجد له شيخاً مشهوراً يعتمد عليه ويرجع فى حل المشكلات إليه إلا أن بعض تلامذته ذكر أنه قال قرأت على ثابت ابن حيان بحيان وجلست فى حلقة أبى على الشلوبين نحواً من ثلاثة عشر يوماً، ولم يكن ثابت بن حيان من الأئمة النحويين، وإنما كان من الأئمة المقرئين، قال: وكان ابن مالك لا يحتفل بالمباحث، لأنه إنما أخذ هذا العلم بالنظر فيه بخاصة نفسه هذا مع كثرة ما اجتنبه من ثمرة غرسه».

مؤلفاته:

- ١ - ألفية ابن مالك. التى اشتهرت فى البلاد العربية وغيرها وهى المكونة من ألف بيت، وقد كثر شراحها.
- ٢ - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد - هو مختصر كتاب له اسمه: «كتاب الفوائد» فى النحو، ضاع - ومن هذا المختصر نسخ فى برلين، وليدن وباريس والأسكوريال، وله شروح فى دار الكتب المصرية أحدها لابن أم قاسم المتوفى سنة ٧٤٩ وقد شرحه ابن عقيل أيضاً وغيره..
- ٣ - لامية الأفعال أو كتاب المفتاح فى أبنية الأفعال، ويقال لها «لامية ابن مالك» منها نسخ فى غوطا ومنشن وباريس والأسكوريال. ولها شروح منها: شرح لابنه بدر الدين فى برلين وباريس، وطبع فى بطرسبورج سنة ١٨٦٤ - فى ليبسك سنة ١٨٦٦ وغيرهما. وهناك شروح أخرى بعضها فى دار الكتب المصرية.

٤ - الكافية الشافية: أرجوزة فى النحو ٢٧٥٧ بيتا، ومنها لخص الفيته المتقدم ذكرها ومن الكافية نسخة فى مكتبة الأكاديمية فى فيينا.

٥ - عدة الحافظ وعمدة اللافظ: فى النحو أيضا فى باريس.

٦ - سبك المنظوم وفك المختوم فى النحو فى برلين.

٧ - إيجاز التعريف فى علم التصريف فى الأسكوريال.

٨ - شواهد التوضيح وتصحيح مشكلات جامع الصحيح فى الأسكوريال وطبع فى الهند سنة ١٣١٩.

٩) كتاب العروض فى الأسكوريال.

١٠ - تحفة المودود فى المقصور والمدود، قصيدة همزية فيها الألفاظ التى آخرها ألف، وتشتبه أن تكون مقصورة أو ممدودة. منها نسخة فى دار الكتب المصرية مع لامية العجم.

١١ - الألفاظ المختلفة: مجموع مترادفات فى برلين.

١٢ - الاعتقاد فى الفرق بين الصاد والضاد: قصيدة مشروحة فى برلين.

١٣ - الإعلام بمثلث الكلام: أرجوزة فى نحو ٣٠٠٠ بيت. ذكر فيها الألفاظ التى لكل منها ثلاثة معان باختلاف حركاتها، ورتب الألفاظ على الحروف الأبجدية. فهى كالمعجم للمثلثات، منها نسخة فى دار الكتب المصرية فى ١٤٥ صفحة وقد طبعت بمصر.

وفاته: توفى ابن مالك بدمشق ليلة الأربعاء الثالث عشر من شعبان سنة ٦٧٢هـ اثنتين وسبعين وستمائة، وصلى عليه بالجامع الأموى، ودفن بسفح قاسيون، وقد رثاه شرف الدين الحصنى بقوله:

يا شتات الأسماء والأفعال بعد موت ابن مالك المفضال
وانحراف الحروف من بعد ضبط منه فى الانفصال والاتصال^(١)

(١) طبقات القراء لابن الجزرى ج٢ رقم ٣١٦٣، وبغية الوعاة للسيوطى ص ٥٣، وفوات الوفيات لابن شاکر ج٢ ص ٢٢٨، طبقات الشافعية للسبكي ج٥ ص ٢٨ تاريخ آداب اللغة العربية لجورجى زيدان ج٣ ص ١٥١، شذرات الذهب ج٥ ص ٣٣٩.

الفية ابن مالك

لفظ ألفية:

لفظ المنسوب إليه وهو الألف. ويميل إليه العرب من قديم في عطايهم ومنحهم وتعبيراتهم، وهو عدد دال على الكمال عندهم.

ولما نظمت العلوم وشاع هذا النوع من التأليف في آخر القرن السادس الهجرى وما بعده من عصور المؤلفات المختصرة حفظا لقواعدها وتسهيلا للطالين فى حفظ ضوابطها مالوا إلى هذا العدد فنظموا عليه.

وفى فهرس كشف الظنون لمادة ألفية لم نجد أسبق من ألفية ابن معط ثم تليها ألفية ابن مالك ثم تتابعت المنظومات التى بهذا الاسم.

نبذة عن الألفية:

«الألفية فى النحو» للشيخ العلامة جمال الدين أبى عبدالله الطائى الجيانى المعروف بابن مالك النحوى المتوفى سنة ٦٧٢هـ اثنتين وسبعين وستمائة. وهى مقدمة مشهورة فى ديار العرب، وجمع فيها مقاصد العربية وسماها «الخلاصة» فى علمى النحو والتصريف، أخذها ابن مالك من الكافية الشافية، جعلها فى أرجوزة لطيفة مع الإشارة إلى مذاهب العلماء وبيان ما يختاره من الآراء أحيانا، وقد كثر إقبال العلماء على هذا الكتاب من بين كتبه بنوع خاص حتى طويت مصنفات أئمة النحو من قبله، وإنما اشتهرت بالألفية، لأنها ألف بيت فى الرجز أولها.

قال مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكٍ أَحْمَدُ رَبِّيَ اللهُ خَيْرَ مَالِكٍ

وقد نشرها كثيرون وترجمها المستشرق «بتتو» إلى الفرنسية، وطبعت مع الأصل العربى فى الأستانة سنة ١٨٨٧م، وقد شرحها الكثير من النحاة. أبرزوا معانيها وأظهروا محاسنها.

شروحها: منها:

١ - شرح ابن مالك صاحب الألفية، قال الذهبى فى كتابه تاريخ الإسلام فى ترجمة ابن مالك «وله الخلاصة وشرحها والله أعلم».

٢ - شرح الألفية لولده بدر الدين محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي الدمشقي الشافعي المتوفى سنة ٦٨٦ ست وثمانين وستمائة، وهو شرح منفتح وهو المعروف بشرح ابن المصنف، خطأ والده في بعض المواضع، وأورد الشواهد من الآيات القرآنية - أوله. أما بعد حمد الله سبحانه بما له الحمد... إلخ... فرغ من تأليفه في محرم سنة ٦٧٦ هـ ست وسبعين وستمائة.

«وعلى هذا الشرح»:

أ - حاشية للشيخ عز الدين محمد بن أبي بكر بن جماعة الكناني المتوفى سنة ٨١٩ هـ تسع عشرة وثمانمائة.

ب - وحاشية للشيخ العلامة بدر الدين محمود بن أحمد العيني المتوفى سنة ٨٥٥ هـ خمس وخمسين وثمانمائة.

ج - وحاشية للقاضي زكريا بن محمد الأنصاري المتوفى سنة ٩٢٨ هـ ثمان وعشرين وتسعمائة سماها «الدرر السنية» أولها «الحمد لله الذي منحنا علم اللسان»... إلخ... علقها سنة ٨٩٥ هـ خمس وتسعين وثمانمائة.

د - حاشية للقاضي تقي الدين بن عبيد القادر التميمي المتوفى سنة ١٠٠٥ هـ خمس وألف، جمع فيه أقوال الشراح، وحاكم فيما بينهم.

هـ - وحاشية للشيخ شهاب الدين أحمد بن قاسم العبادي جردها الشيخ محمد الشوبري الشافعي المتوفى سنة ١٠٦٩ هـ تسع وستين وألف.

د - التعليق على الشرح: علق الشيخ جلال الدين عبدالرحمن أبو بكر السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ إحدى عشرة وتسعمائة، وصل فيها إلى أثناء الإضافة وسماها «المشرف على ابن المصنف».

٣ - شرح الألفية للشيخ محمد أبي الفتح أبي الفضل الحنبلي النحوي المتوفى سنة ٧٠٩ هـ تسع وسبعمائة.



٤ - شرح الألفية للعلامة شمس الدين بن محمد بن محمد بن الجزرى المتوفى سنة ٧١١ هـ إحدى عشرة وسبعمائة.

٥ - شرح الألفية للشيخ نور الدين إبراهيم بن هبة الله الأسنوى المتوفى سنة ٧٢١ هـ إحدى وعشرين وسبعمائة.

٦ - شرح العلامة أثير الدين أبى حيان محمد بن يوسف الأندلسى النحوى المتوفى سنة ٧٤٥ هـ خمس وأربعين وسبعمائة. ولم يكمل هذا الشرح. فقد شرح نصف الألفية فى مجلدين وسماه «منهج السالك فى الكلام على ألفية ابن مالك». أوله: حمد الله من أوجب من افتتح به الإنسان. إلخ، ذكر أن غرضه من مقاصد ثلاثة: تبين ما أطلقه وتبينه على الخلاف الواقع فى الأحكام وحل المشاكل.

٧ - ومن الشروح المشهورة شرح العلامة بدر الدين الحسن بن قاسم بن عبدالله بن على المرادى المصرى المعروف بابن أم قاسم النحوى المتوفى فى يوم عيد الفطر سنة ٧٤٩ هـ، أوله: الحمد لله والشكر له. إلخ، وهو الشرح الذى نعمل على تحقيقه.

٨ - شرح الشيخ زين الدين عمر بن المظفر الوردى بن عمر بن أبى الفوارس ابن على الشافعى المشهور بابن الوردى المتوفى سنة ٧٤٩ هـ تسع وأربعين وسبعمائة.

٩ - شرح الشيخ جمال الدين عبدالرحيم بن الحسن الأسنوى المتوفى سنة ٧٦٢ هـ اثنتين وستين وسبعمائة. قال السيوطى فى طبقات النحاة: لم يكمله.

١٠ - شرح العلامة جمال الدين عبدالله بن يوسف المعروف بابن هشام النحوى المتوفى سنة ٧٦٢ هـ اثنتين وستين وسبعمائة، نشرها فى مجلد وسماه «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك» ثم اشتهر بالتوضيح. «ومن الشروح عليه»:

شرح الشيخ خالد بن عبدالله الأزهرى النحوى الذى فرغ منه سنة ٨٩٠ هـ تسعين وثمانمائة، وهو شرح عظيم ممزوج سماه «التصريح

بمضمون التوضيح» أوله: الحمد لله الملهم لتوحيده... إلخ... ذكر أنه رأى ابن هشام فى منامه فأشار إليه بشرح كتابه فأجاب.

ومن الحواشى عليه:

وعلى التوضيح تعليقات منها:

أ - حاشية عز الدين محمد بن شرف الدين أبى بكر بن جماعة المتوفى سنة ٨١٩هـ تسع عشرة وثمانائة.

ب - وحاشية بدر الدين محمود بن أحمد العيني المتوفى سنة ٨٥٥هـ خمس وخمسين وثمانائة.

ج - وحاشية سيف الدين محمد بن محمد البكتمرى المتوفى فى حدود سنة ٨٧٠هـ سبعين وثمانائة.

د - وحاشية محبى الدين عبدالقادر بن أبى القاسم السورى المالكى المتوفى سنة ٨٨٠هـ ثمانين وثمانائة، سماه «رفع الستور والأرائك عن مخبئات أوضح المسالك» أولها: أما بعد حمد الله ذى الجلال... إلخ.

هـ - وحاشية برهان الدين إبراهيم بن عبد الرحمن الكركى المتوفى فى حدود سنة ٨٩٠ تسعين وثمانائة.

و - وحاشية الشيخ جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى المتوفى سنة ٩١١ إحدى عشرة وتسعمائة.

ز - وحاشية اللقانى العلامة ناصر الدين أبى عبد الله محمد اللقانى المالكى المتوفى سنة ٩٥٨هـ ثمان وخمسين وتسعمائة على أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك لابن هشام.

١١ - شرح أبى أمامة محمد بن على الدكاكى المتوفى سنة ٧٦٣ ثلاث وستين وسبعمائة.

١٢ - شرح العلامة محمد بن أحمد الأسنوى المتوفى سنة ٧٦٣ ثلاث وستين وسبعمائة.



١٣ - شرح الشيخ برهان الدين بن محمد بن قيم الجوزية المتوفى سنة ٧٦٥
خمس وستين وسبعمائة وسماه: إرشاد السالك.

١٤ - شرح قاضى القضاة عبد الله بهاء الدين بن عبد الله بن عبدالرحمن
ابن عبد الله بن عقيل القرشى الهاشمى العقيلى - من ولد عقيل بن أبى
طالب - المولود فى يوم الجمعة التاسع من شهر المحرم سنة ٦٩٨هـ ثمان
وتسعين وستمائة والمتوفى بالقاهرة ليلة الأربعاء الثالث والعشرين من
شهر ربيع الأول سنة ٧٦٩هـ تسع وستين وسبعمائة، ودفن بالقرب من
مشهد الإمام الشافعى. أوله: «الكلام المصطلح عليه عند النحويين
عبارة عن اللفظ المفيد.. إلخ» وهو من الشروح المشهورة. طبع فى
مصر والشام وغيرهما. وقد ترجم هذا الشرح إلى الألمانية وطبع فى
برلين سنة ١٨٥٢.

وعلى هذا الشرح:

أ - حاشية لجلال الدين السيوطى المتوفى سنة ٩١١هـ سماها «السيف
الصقيل» على شرح ابن عقيل.

ب - حاشية للعلامة أبى الفتح أحمد بن عمر المعروف بالأسقاطى
الحنفى المتوفى سنة ١١٦٩هـ على شرح ابن عقيل على الألفية،
أولها بعد الديباجة: هذه فوائد شريفة وفرائد لطيفة نفعها جزيل..
إلخ، فرغ من تأليفه ١١٥٠هـ.

ج - حاشية الأجهورى: هو العلامة الشيخ عطية بن عطية البرهاني
الشافعى الشهير بالأجهورى، المتوفى سنة ١١٩٠هـ، شرح ابن
عقيل للألفية.

د - التحفة الوفية. على شرح ابن عقيل للألفية، وهى حاشية للعلامة
الشيخ محمد بن محمد بن أحمد البديرى الدمياطى الشافعى
المشهور بابن الميت الدمياطى من علماء القرن الثانى عشر الهجرى
على شرح ابن عقيل على الألفية أولها: الحمد لله الذى من نحاه
ما خاب.. إلخ.

هـ - حاشية الخضرى . هو العلامة الشيخ محمد الخضرى الدمياطى الشافعى المتوفى سنة ١٢٨٨هـ على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، أولها: بحمذك اللهم على ما وجهت نحونا من سوابغ النعم . . إلخ، وفرغ من تأليفها سنة ١١٩٣هـ.

١٥ - شرح الشيخ عماد الدين محمد بن الحسين الأسنوى المتوفى سنة ٧٧٧هـ سبع وسبعين وسبعمائة ولم يكمله .

١٦ - شرح الشيخ محمد شمس الدين بن عبدالرحمن بن الصائغ الزمردى المتوفى بالقاهرة سنة ٧٧٧هـ سبع وسبعين وسبعمائة قيل: وهو شرح حسن .

١٧ - شرح الشيخ شمس الدين أبى عبدالله محمد بن أحمد بن على بن جابر الهوارى الأندلسى المرسينى المالكى الضرير النحوى المتوفى سنة ٧٨٠هـ ثمانين وسبعمائة أوله «الحمد لله الذى أرسل إلينا أشرف المرسلين . . . إلخ»، وهو شرح مفيد نافع للمبتدئ لاعتنائه بإعراب الآيات وتفكيكها وحل عبارتها، قال السيوطى: لكنه وقع فيه تتبعته فى تأليفه المسمى بتحرير الأعمى والبصير، فرغ من تأليفه سنة ٧٥٦هـ ومات فى منتصف رمضان سنة ٧٧٩هـ تسع وسبعين وسبعمائة .

١٨ - شرح القاضى برهان الدين بن برهان بن عبد الله الحكرى المصرى المتوفى سنة ٧٨٠هـ ثمانين وسبعمائة .

١٩ - شرح الإمام الفقيه أبى إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناظى المالكى المعروف بالشاطبى المتوفى سنة ٧٩٠هـ تسعين وسبعمائة . على ألفية ابن مالك، والأجزاء الموجودة الأول والثانى والثالث والخامس من نسخة فى أربعة مجلدات بقلم نسخ قديم بخط عمر بن عبدالله المنظراوى، والثالث سنة ٨٦٨هـ والخامس سنة ٨٧٢هـ . بكل من الأول والثانى والثالث خرم، والثالث ينتهى باسم الفاعل، ويبدأ الخامس بعوامل الجزم وينتهى بالنسب .

٢٠ - شرح العلامة أبي زيد عبد الرحمن بن صالح المكوذي الفاسي المتوفى في حدود سنة ٨٠٠هـ ثمانمائة، كبيراً وصغيراً - شرحه الصغير وصل الديار المصرية، وهو شرح لطيف نافع استوفى فيه الشرح والإعراب.

وعليه حاشية للشيخ عبد القادر بن القاسم بن أحمد بن محمد الأنصاري السعدي العبادي المالكي المتوفى سنة ٨٨٠هـ ثمانين وثمانمائة، وحاشية للعلامة الملوي.

٢١ - شرح الشيخ برهان الدين إبراهيم بن موسى بن أيوب الأنباسي الشافعي المتوفى سنة ٨٠٢هـ اثنتين وثمانمائة. أوله «الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين.. إلخ»، فرغ من تأليفه في السابع عشر من شهر شوال سنة ٧٦٥هـ بالجامع الأقصى من القدس الشريف، وهي المسماة «بالدرة المضيئة» نسخ في مجلد مخروم الأول، وأول ما فيها من أواخر باب العرب والمبنى، وأخرى تنتهي بأفعل التفضيل.

٢٢ - شرح الشيخ سراج الدين عمر بن علي الشهير بابن الملقن المتوفى سنة ٨٠٤هـ أربع وثمانمائة.

٢٣ - شرح الشيخ بهرام بن عبدالله الديري المالكي المتوفى سنة ٨٠٥هـ خمس وثمانمائة.

٢٤ - شرح الألفية - بلغة ذي الخصاصة في حل الخلاصة - لمحمد بن محمد الأسدي القدسي المتوفى سنة ٨٠٨هـ ثمان وثمانمائة.

٢٥ - شرح القاضي جمال الدين يوسف بن الحسن بن محمد الحموي المتوفى سنة ٨٠٩هـ تسع وثمانمائة.

٢٦ - شرح الشيخ جلال الدين محمد بن أحمد بن خطيب داريا المتوفى سنة ٨١٠هـ عشر وثمانمائة - مزج فيه المتن.

٢٧ - شرح القاضي أحمد بن إسماعيل الشهير بابن الحسيني المتوفى في حدود سنة ٨١٥هـ خمس عشرة وثمانمائة.

٢٨ - شرح الشيخ أبي عبد الله محمد بن أحمد بن مرزوق التلمساني الصغير المتوفى سنة ٨٤٢هـ اثنتين وأربعين وثمانمائة.

٢٩ - شرح الشيخ شمس الدين بن زين الدين المتوفى سنة ٨٤٥هـ خمس وأربعين وثمانمائة - شرحها نظاما.

٣٠ - شرح الشيخ برهان الدين إبراهيم بن محمد بن محمد القباقبي الحلبي المتوفى في حدود سنة ٨٥٠هـ خمسين وثمانمائة.

٣١ - شرح الشيخ محمد بن محمد الأندلسي الشهير بالراعي النحوي المتوفى سنة ٨٥٣هـ ثلاث وخمسين وثمانمائة.

٣٢ - شرح الألفية - تأليف أحد الفضلاء - الموجود منه الجزء الثاني مخروم من الأول وأول ما فيه من باب نعم وبئس وما جرى مجراهما ينتهي إلى أثناء باب إعراب الفعل تليه كراسة من الجزء الأخير منه - مخطوط بخط محمد بن محمد المنظراوى، فرغ من كتابته في اليوم الخامس والعشرين من شهر ذى الحجة ٨٦٨هـ.

٣٣ - شرح العلامة تقي الدين أحمد بن محمد الشمني المتوفى سنة ٨٧٢هـ اثنتين وسبعين وثمانمائة - وهو شرح بديع مهذب المقاصد، أوله «حمدا لله تعالى على ما منح من أسباب البيان» . إلخ.

٣٤ - شرح العلامة زين الدين بن عبدالرحمن بن أبي بكر الشهير بابن العيني الحنفي المتوفى سنة ٨٩٣هـ ثلاث وتسعين وثمانمائة - شرحها مزجا - وهو شرح مختصر جداً، أتمه تأليفاً سنة ٨٩٣هـ.

أوله: الحمد لله رب العالمين . . إلخ، مخطوط بقلم معتاد، وتمت كتابته في أوائل شهر ذى القعدة سنة ١٠٤٣هـ.

٣٥ - ومنها «التحفة المكية في شرح الأرجوزة الألفية» هو شرح للعلامة شهاب الدين أحمد بن محمد المقرئ المغربي المالكي من علماء القرن التاسع الهجري. على ألفية ابن مالك، أوله «الحمد لله الذي لا يستفتح بأجل من اسمه كلام . . إلخ» نسخة في مجلد بقلم معتاد.

٣٦ - شرح الشيخ جلال الدين بن أبى بكر المعروف بالسيوطى المتوفى سنة ٩١١هـ إحدى عشرة وتسعمائة، وهو شرح مختصر ممزوج - مكث فى تأليفه ستين سماه «البهجة المرضية» أوله «أحمدك اللهم على نعمك والآثك . . إلخ». وله مختصر فى الألفية فى ستمائة بيت وثلاثين دقيقة وسماه «الوفية».

٣٧ - ومنها «فتح الرب المالك بشرح ألفية ابن مالك» وهو شرح للعلامة شمس الدين أبى عبدالله محمد بن قاسم المغزى الشافعى المتوفى سنة ٩١٨هـ على ألفية ابن مالك. أوله، «بسم الله الرحمن الرحيم وبه ثقى نحمد الله المانع من أراد لسانا عربياً . . إلخ» نسخة فى مجلد بقلم معتاد وبها خرم فى ٢٠٤ ورقة.

٣٨ - شرح ابن داود على الألفية. هو العلامة زين الدين أبو يحيى داود بن داود محمد المالكى على الألفية، أوله: «الحمد لله حمدا يليق برضائه . . إلخ» نسخة فى مجلد بقلم معتاد، نقلت فى نسخة المؤلف بخط على بن سليمان سنة ٩٢٠هـ بها خرم وآثار رطوبة.

٣٩ - ومنها «الدرة السنية على شرح الألفية» لشيخ الإسلام زكريا - وهو الإمام شيخ الإسلام أبو يحيى زكريا بن محمد بن أحمد الأنصارى الشافعى المتوفى سنة ٩٢٥هـ خمس وعشرين وتسعمائة. نسخة فى مجلد.

٤٠ - شرح الألفية - لم يعلم مؤلفه - أوله «الحمد لله المجيب النداء بلا ابتداء . . إلى أن قال: «وبعد فهذا ما فتح الله تعالى به شرحاً أو كالشرح على الألفية . . إلخ» نسخة فى مجلد بقلم معتاد قديم ويغلب على الظن أنها مكتوبة فى عصر المؤلف بآخرها تملك لأحد الأفاضل بتاريخ أواخر شهر رجب سنة ١٠٣٧هـ.

٤١ - شرح العلامة نور الدين أبى على بن محمد الأشمونى المتوفى سنة ٩٢٩هـ تسع وعشرين وتسعمائة.

ومن الحواشى عليه:

أ - حاشية ابن قاسم العبادى - وهو العلامة أبو العباس شهاب الدين أحمد بن قاسم العبادى المصرى الشافعى الأزهرى المتوفى سنة ٩٩٤هـ على شرح الأشموني على الألفية - نسخة فى مجلد بها خروم وأكلة أرضة .

ب - حاشية للعلامة أحمد بن عمر الحنفى المشهور بالأسقاطى المتوفى سنة ١١٦٩هـ على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك والمسماة «تنوير الحالك على منهج السالك إلى ألفية ابن مالك» أولها: «الحمد لله رافع الدرجات لمنخفض الجناب . . إلخ» . فرغ من تأليفها سنة ١١٢٠هـ نسخة فى مجلد بها خروم .

ج - حاشية الحنفى - هو العلامة العارف بالله شمس الدين أحمد بن سالم بن أحمد المعروف بالحنفى الشافعى المصرى المتوفى سنة ١١٩٠هـ . على شرح الأشموني على الألفية . نسخة فى مجلد بقلم معتاد .

د - حاشية الصبان - وهو العلامة أبو العرفان محمد بن على المعروف بالصبان الشافعى الحنفى المتوفى سنة ١٢٠٦هـ على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك أولها «نحمدك اللهم على ما وجهت نحونا من سوابغ النعم . . إلخ» فرغ من تأليفها سنة ١١٩٣هـ .

هـ حاشية لأبى عبد الله محمد بن أحمد بن عيش المعروف بالشيخ عيش المالكى المولود فى القاهرة سنة ١٢١٠هـ والمتوفى سنة ١٢٩٩هـ والمسماة «هداية السالك» .

٤٢ - ومن شرحها «فتح الخالق المالك فى حل ألفاظ ألفية ابن مالك» - وهو شرح للعلامة محمد بن أحمد الشربى الشافعى المعروف بالخطيب المتوفى سنة ٩٧٧هـ على ألفية ابن مالك، أوله: «الحمد لله الذى أنزل قرآنا عربيا على أفضل خلقه . . إلخ»، فرغ من تأليفه سنة ٩٧٦هـ . نسخة فى مجلد بقلم معتاد بها أوراق بخط مغاير وأثار رطوبة فى ٣٣٧ ورقة .

٤٣ - شرح الشيخ بدر الدين محمد بن محمد الرضى الغزى المتوفى فى حدود سنة ١٠٠٠ ألف، وله ثلاثة شروح مشور ومنظومان.

٤٤ - ومنها «المنح الوفية بشرح الخلاصة الالفية» وهو شرح للشيخ أحمد بن على المعروف بالسندوبى الشافعى من علماء القرن الحادى عشر الهجرى على الفية ابن مالك، أولها: «الحمد لله الذى رفع السموات بقدرته وعنايته. . إلخ» فرغ من تأليفه سنة ١٠٦٠هـ. نسخة فى مجلد بقلم معتاد وبهامشه حواش وبها خروم وترميم.

٤٥ - شرح الشيخ العلامة المختار بن بون وهى تقييدات كالشرح على الفية ابن مالك.

٤٦ - شرح الالفية للشيخ أحمد بن أحمد الإصطهناوى الشافعى الأحمدي. أتمه سنة ١٢٠٧هـ أوله: «نحمدك يا مفيض الخيرات ومقدر الحركات والسكنات. . إلخ». أتم جمعه يوم الخميس المبارك ثالث عشر شهر رجب سنة ١٢٠٠هـ ألف ومائتين. . نسخة فى مجلد.

٤٧ - ومنها «الكواكب السنية» وهو شرح للعلامة الشيخ عبدالرحمن حسين الإدكاوى من علماء القرن الثالث عشر على الالفية لابن مالك، أوله: «الحمد لله رافع الدرجات لمن انتصب لشكر أفضاله. . إلخ» بخط تلميذ الشارح مرسى حسن السقا، فرغ من كتابتها اليوم الخامس من شهر رجب سنة ١٢٨٩هـ.

٤٨ - ومنها «الأزهار الزينية شرح متن الالفية» لحضرة العالم العامل السيد أحمد بن السيد زينى دحلان، أوله: «الكلام على البسملة شهير فلا حاجة إلى الإطالة فيه، ولد سنة ١٢٣١هـ موافق سنة ١٨١٦، توفى سنة ١٣٠٤هـ سنة أربع وثلاثمائة وألف من المحرم موافق ١٨٨٦م، ودفن فى البلد الحرام فى مقبرة المعلى ذات المقام أعلى الله مقامه، وكان قد فرغ من تأليفه سنة ١٢٧٦هـ نسخة فى مجلد طبع بمطبعة دار إحياء الكتب العربية.

٤٩ - ومنها «الكواكب الدرية شرح منظومة الألفية» - للعلامة جمال الدين ابن مالك - تأليف حجة العلماء والعاملين الشيخ صالح عبدالسميع الأبي الأزهرى.

٥٠ - ومنها «غنية السالك على ألفية ابن مالك» وهو شرح للعلامة الشيخ عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن محمد بن على بن مكى بن أحمد المشهور بالسيوطى الجرجاوى الواعظ من علماء القرن الرابع عشر الهجرى على ألفية ابن مالك أوله: «الحمد لله الذى رفع من انتصب لنفع العباد . . إلخ». نسخة ضمن مجموعة فى مجلد بقلم معتاد بخط المؤلف.

إعراب الألفية:

وفى إعراب الألفية:

١ - كتاب للشيخ شهاب الدين أحمد بن الحسين الرملى الشافعى المتوفى سنة ٨٤٤ أربع وأربعين وثمانمائة.

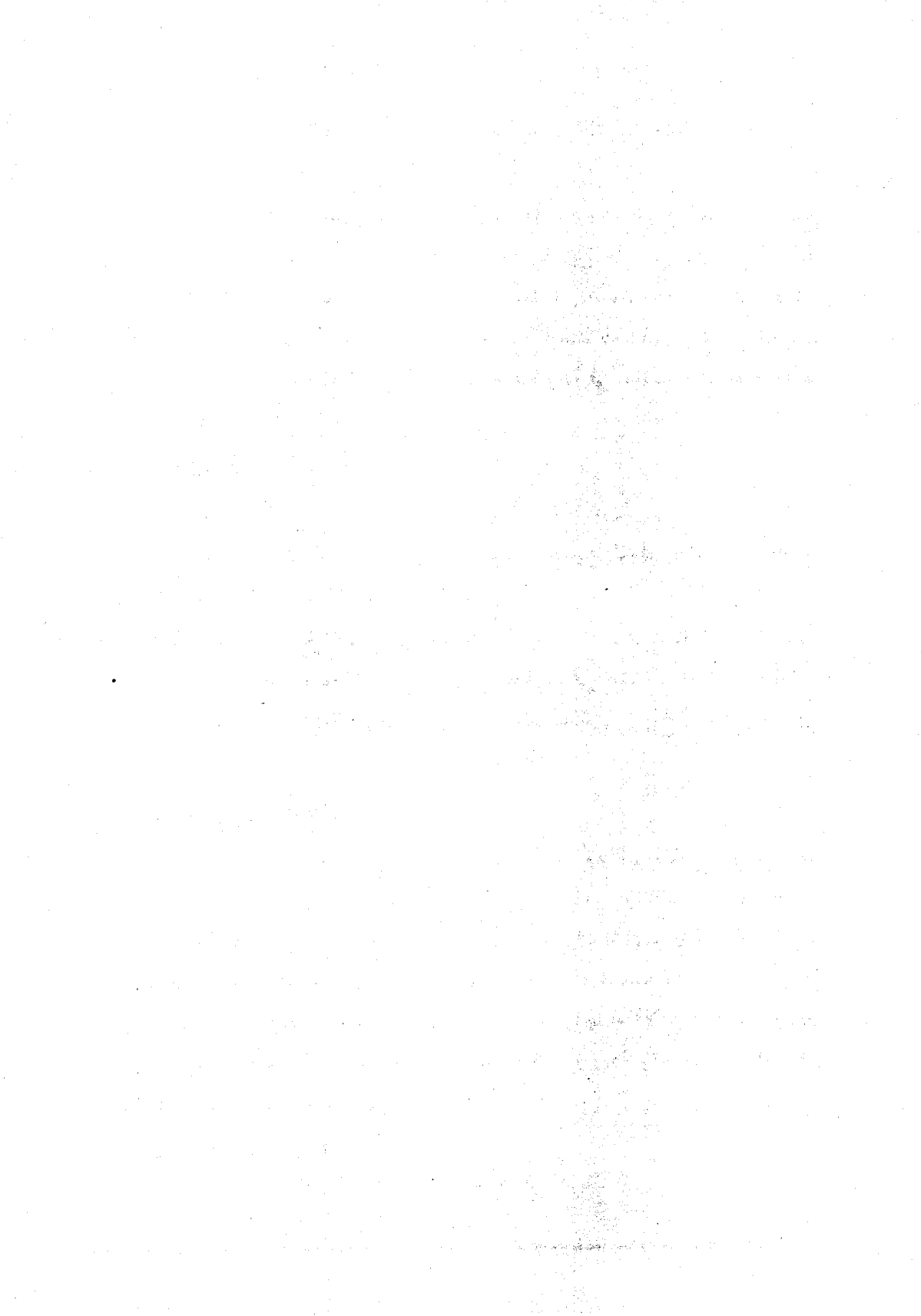
٢ - كتاب للشيخ خالد بن عبدالله الأزهرى المتوفى سنة ٩٠٥ خمس وتسعمائة. مجلد سماه «تمرين الطلاب فى صناعة الإعراب» أوله: «الحمد لله الذى رفع قدر من أعرب بالشهادتين . . إلخ»، وفرغ منه فى رمضان سنة ٨٨٦ ست وثمانين وثمانمائة.

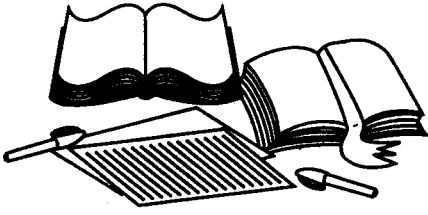
شرح شواهد شروح الألفية:

وفى شرح شواهد شروح الألفية كتابان، كبير وصغير للشيخ أبى محمد محمود بن أحمد العينى المتوفى سنة ٨٥٥ خمس وخمسين وثمانمائة، سمي الكبير بالمقاصد النحوية فى شرح شواهد شروح الألفية، وقد اشتهر بالشواهد الكبرى جمعها فى شروح التوضيح وشرح ابن المصنف وابن أم قاسم وابن عقيل، ورمز إليها بالطاء (لابن الناظم) والقاف (لابن أم قاسم) والهاء (لابن هشام) والعين (لابن عقيل) وعدد الآيات المستشهدة ألف ومائتان وأربعة وتسعون، وفرغ من الشرح فى شوال سنة ٨٠٦ هـ ست وثمانمائة^(١).

(١) كشف الظنون ج١ ص ١٠٩، ١١٠، ١١١

وفهرست دار الكتب المصرية، وفهرست مكتبة الأزهر الشريف.





الباب الثامن

الفصل الثاني

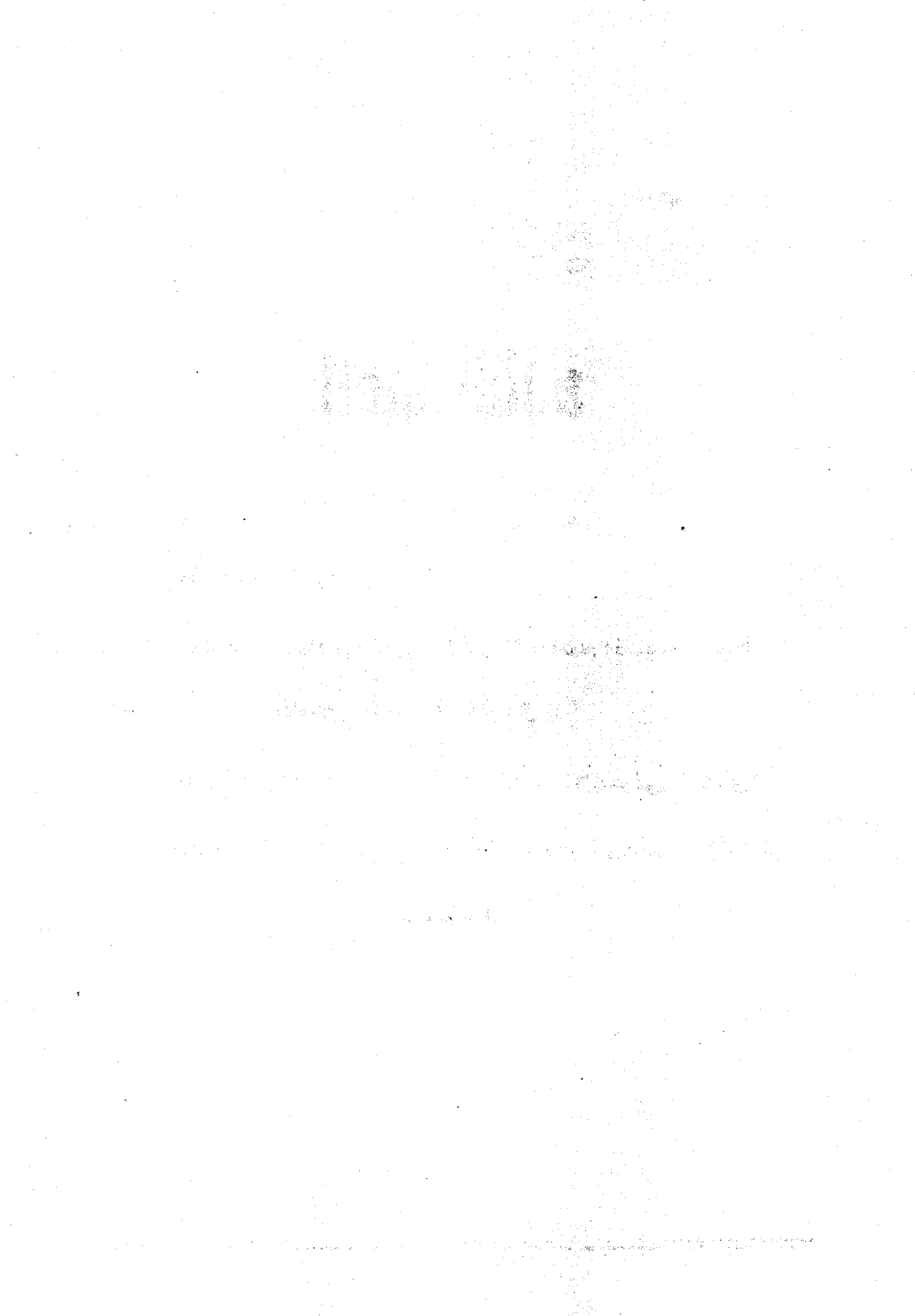
ويشتمل على:

التعريف بالمرادى المعروف بابن أم قاسم (نسبه - مولده -
تسميته بابن أم قاسم - تسميته بالمرادى).

علمه (ابن أم قاسم النحوى، الفقيه، الأصولى، المقرئ)

خلقه - رؤيته للنبي ﷺ - أسرة المرادى - شخصية المرادى





المرادى المعروف بابن أم قاسم

نسبه:

هو الحسن بن قاسم بن عبدالله بن على أبو محمد بدر الدين المعروف بابن أم قاسم المرادى المصرى المولد المغربى المحتد الفقيه المالكى النحوى اللغوى^(١).

مولده:

لم أر مؤرخًا تعرض لتاريخ ميلاده، وهذا شأن بعض العلماء حيث لم يعثروا له على تاريخ يحدد مولده.

ولكن ذكر السيوطى أنه (ولد بمصر)^(٢)، وغيره: المصرى المولد^(٣).

تسميته بابن أم قاسم:

نسبة إلى جدته من أبيه كانت تعيش فى بلاد المغرب فى مدينة أسفى الساحلية الواقعة على المحيط الأطلنطى فى المغرب، ولكن شاءت الأقدار أن يتنقل ولدها إلى مصر فصحبته، وكانت هذه المرأة على جانب كبير من الخلق والتدين والصلاح، فالتف الناس حولها وأجلُّوها وأكرموها واحترموها، ووضعوها فى مكان يليق بها فخارًا وإكبارًا.

وكان اسمها زهراء، ولاعتقادهم فيها حينما وفدت من المغرب سموها بالشيخة.

فلما ولد الحسن المرادى فى مصر وشب، وكان أكثر الناس التضافا بجدته، وكان أكثر حبًا وتقربًا وملازمة لها، لقبوه بها وقرنوا اسمها باسمه، فصار اسمها عنوانا عليه وشهرته تابعة لها يعرف ويتميز به عن غيره.

(١) راجع: بغية الوعاة للسيوطى ص ٢٢٦ وحسن المحاضرة ص ٢٣٠ وطبقات القراء لابن الجزرى ج١ ص ٢٢٧ والدرر الكامنة ج٢ ص ١١٦ رقم ١٥٤٦، وشذرات الذهب ج١ ص ١٦٠، وروضات الجنات ص ٢٢٥.

(٢) راجع: حسن المحاضرة للسيوطى ص ٢٣٠.

(٣) راجع: طبقات القراء ج١ ص ٢٢٧ وشذرات الذهب ج١ ص ١٦٠، وروضات الجنات ص ٢٢٥.

«المعروف بابن أم قاسم وهى جدته أم أبيه واسمها زهراء، وكانت أول ما جاءت من المغرب عرفت بالشيخة فكانت شهرته تابعة لها» اهـ^(١).

وقيل: إن هذه المرأة ليست جدته، إنما هى امرأة من بيت العز والسلطان والملك أحببت الحسن لخلقه وتقواه وحسن معاملته منذ صغره، وتبنته وادعت أنه ابنها واشتهر بذلك اسمه باسمها.

(الشهير بابن أم قاسم لامرأة تبنته تدعى أم قاسم من بيت السلطان) اهـ^(٢).

تسميته بالمرادى:

باطلاعى على كتب المؤرخين لم أعر على سبب تسميته بالمرادى، ولعل المؤرخين لم يهتموا بهذه التسمية فأهملوا سببها.

وأقول: ربما يكون نسبة إلى قبيلة مراد باليمن أو نسبة إلى جد له يسمى المرادى.

علمه:

ابن أم قاسم النحوى:

هو اللغوى التصريفى البارع، كان ابن أم قاسم فى النحو نابغة من نوابغه، أغرم به منذ صغره، وشغف بالتدوين والتصنيف.

فهو الإمام الذى خدم هذا الفن أكثر عمره واشتهر اسمه وطار صيته، حيث كانت الحاجة فى هذا العصر أدعى إلى نشاط حركتى التدوين والتصنيف، فبرزت شخصيته النحوية برونزا لا نظير له، وانكب وسهر الليالى على كتب السابقين فتأثر بهم، وأخذ ما حلّى له من اليواقيت النحوية وأزهاره الباسمة، فكانت نتيجة اطلاعه على آراء السابقين ومصنفاتهم، أنه أصبح علما من الأعلام القادرين على

(١) راجع: بغية الوعاة ص ٢٢٦، والدرر الكامنة ج ٢ ص ١١٦ رقم ١٥٤٦، وشذرات الذهب ج ٦ ص ١٦٠، وروضات الجنات ص ٢٢٥.

(٢) راجع: الدرر الكامنة لابن حجر ج ٢ ص ١١٦ رقم ١٥٤٦.

تخطى الصعاب، والبروز إلى الوجود في ثوب قشيب يحقق للنحو كل آماله وأمانيه.

فراه في كتبه نقل عن السابقين واهتم برأيهم واعتمد عليهم وناقش رأيهم في بعض المسائل، وليس هذا فحسب بل إنه تتلمذ على رجال عظام من أئمة النحو وكبرائهم أمثال أبي عبدالله الطنجي، والسراج الدمهورى وأبى زكريا الغمارى، والشيخ أبى حيان.

(وأخذ العربية عن أبى عبد الله الطنجى والسراج الدمهورى وأبى زكريا الغمارى وأبى حيان) اهـ (١).

فهؤلاء كانت لهم اليد الطولى على ابن أم قاسم حيث نبغ وتقدم واشتهر فى فن النحو فتأثر واقتدى بهم وسار على طريقهم.

ولكن بالبحث رأيت أنه لم ينقل فى كتبه عن شيوخه إلا عن شيخه أبى حيان. وأعلل ذلك بأنه كان من أفاضل الشيوخ وكان آخرهم، وأكثر ملازمة له (عن جماعة آخرهم أبو حيان) اهـ (٢).

وهكذا كان شأن ابن أم قاسم يتقلب هنا وهناك لينال الحظ الوفير من اللسان العربى القويم، وأغلب الظن أنه كان فى منطقة شمال القاهرة حيث دفن هناك.

وفعلا أصبح نحوياً بارعاً نال إعجاب الجميع، وكان من أكابر عصره، نهل الكثير من مؤلفاته التى لا ينضب معينها سواء كانوا فى عصره أم بعده، وجميع مؤلفاته مصادر وثيقة لدى النحاة، ولقوة حرصه على تعلم النحو خرجت كتبه إلى الوجود مزهوةً بنفسها بما فيها من معان فياضة وآراء سديدة؛ فلذلك كثر الناقلون عنه.

«رأيت بخط العلامة شهاب الدين الأبلدى ما صورته: قال محمد بن أحمد

(١) راجع: بغية الوعاة ص ٢٢٦، حسن المحاضرة للسيوطى ٢٣٠ وطبقات القراء جا ٢٢٧ والدرر الكامنة ج ٢ ص ١١٦ رقم ١٥٤٦، شذرات الذهب جا ٦ ص ١٦٠، روضات الجنات ص ٢٢٥.

(٢) راجع طبقات القراء لابن الجزرى جا ١ ص ٢٢٧ رقم ١٠٣٨.

ابن حيدر الأنصارى معرفا للشيخ المرادى أنه شرح الجزولية والكافية الشافية والتسهيل، والفصول لابن معط، والحاجية النحوية والعروضية... ١٠هـ (١).

ابن أم قاسم الفقيه:

لم يكن المرادى حبيس فن واحد فقد كان مع ذلك فقيها في المذهب المالكي. درس الفقه وأتقنه، ونبغ فيه حتى صار إليه ناس للفتيا يعتدون برأيه، ويأتمرون بقوله، حتى إنه كان يجلس في بعض الأمكنة لمنح الناس درسه، والانتفاع به في أحكام الشريعة؛ وذلك لأنه تلقى عن علم من أعلام المذهب المالكي وهو الشرف المغيلي المالكي، فبث فيه روحه ولقنه أحكام الفقه وشرائعه.

«والفقه عن الشيخ شرف الدين المغيلي المالكي» ١٠هـ (٢).

فلم يلبث ابن أم قاسم أن بث روح الشريعة بين جلسائه ومستمعيه في أماكن خاصة فاستفاد منه الجميع وانتفعوا به.

ولكن لم يثبت أن ألف كتباً في الفقه المالكي.

ابن أم قاسم الأصولي:

لم يكتف ابن أم قاسم بالنحو والفقه المالكي بل نبغ أيضاً في علم الأصول، فكان أصولياً ماهراً متيناً فيه مجيداً، فكان لا يضمن بعلمه ولا يبخل به على أحد.

هذا دأبه وعادته، لأنه كان تقياً ورعاً محباً للخير للناس عامة. وذلك أنه

تلقى على شيخ من شيوخ الأصول وهو الشيخ شمس الدين بن اللبان.

(والأصول عن الشيخ شمس الدين بن اللبان) ١٠هـ (٣).

(١) راجع: الدرر الكامنة لابن حجر ج ٢ ص ١١٦ رقم ١٥٤٦.

(٢) راجع: بغية الوعاة للسيوطي ص ٢٢٦، وطبقات القراء لابن الجزري ج ١ ص ٢٢٧، والدرر الكامنة ج ٢ ص ١١٦ رقم ١٥٤٦، وشذرات الذهب ج ١ ص ١٦٠، وروضات الجنات ص ٢٢٥.

(٣) راجع: بغية الوعاة للسيوطي ص ٢٢٦، وطبقات القراء لابن الجزري ج ١ ص ٢٢٧، الدرر الكامنة ج ٢ ص ١١٦ رقم ١٥٤٦، وشذرات الذهب ج ١ ص ١٦٠، وروضات الجنات ص ٢٢٥.

ومع تفوقه لم يرد أنه صنف في علم الأصول، فهو كغيره من العلماء يتناولون جميع الفنون وينبغون في فن ويشتهرون به.

ابن أم قاسم المقرئ:

وأيضاً نبغ ابن أم قاسم في القراءات، وتفنن فيها وتبحر وأجاد، وكان له مجلس ينفذ إليه الكثير لتعلم القراءات والافتداء به، كما اقتدى هو بعلم من أعلام القراء الذي اتبع طريقه واهتدى بهديه، وهو الشيخ مجد الدين إسماعيل.

«قرأ القراءات على العلامة مجد الدين إسماعيل ابن الشيخ تاج الدين محمد البناكتي» اهـ (١).

وثبت أنه ألف كتاباً صغير الحجم، في وقف حمزة وهشام على الهمز على الشاطبية.

«وأفرد باب وقف حمزة على الهمز في مصنف وذكر فيه احتمالات أكثرها لا يصح» اهـ (٢).

وأخيراً:

كان مجيداً في تصنيفه متفنناً فيه (وصنف وتفنن وأجاد) اهـ (٣).

ورأيت أن الأيدي لم تمتد إلى تحقيق مخطوطاته القيمة إلا في هذه الأونة، مع قوتها واتساع مداركها وتزويدها بالمعلومات الهامة.

فمد البعض يده إلى تحقيق الجنى الداني في حروف المعاني، والآخر إلى شرح التسهيل.

وبعون الله سأعمل على تحقيق شرحه لآلفية ابن مالك.

خلقه: كان ابن أم قاسم على خلق كبير صالحاً متديناً تقياً ورعاً يخاف الله

(١) راجع طبقات القراء لابن الجزرى ج١ ص ٢٢٧ رقم ١٠٣٨.

(٢) راجع طبقات القراء لابن الجزرى ج١ ص ٢٢٧ رقم ١٠٣٨.

(٣) راجع: بغية الوعاة للسيوطى ص ٢٢٦، وطبقات القراء لابن الجزرى ج١ ص ٢٢٧، والدرر الكامنة ج٢ ص ١١٦ رقم ١٥٤٦، وشذرات الذهب ج١ ص ١٦٠، وروضات الجنات ص ٢٢٥.

ويخشاه، كثير المروءة والتواضع غير مزاحم على المناصب، فقد وصل إلى ما وصل إليه من العلم والإجادة فيه دون أن يرتقى منصباً من المناصب.

وكان متعبداً حسن السمائل كثير المحاسن، عظيم الوقار والسكينة محمود السيرة جليل القدر ظاهر الخشوع كثير القناعة معظماً عند الخاصة والعامة، حسن العشرة رحب الصدر، متقرباً إلى الله عز وجل ولياً من أوليائه يكثر من قراءة القرآن والصلاة على النبي ﷺ. «وكان تقياً صالحاً» ١هـ (١).

رؤيته للنبي ﷺ:

وكان دائماً يجالس الناس ويحاضرهم في مسجد مصر القديمة وكانت له كرامات ظهرت على وجه البسيطة، فلقد رأى النبي ﷺ في منامه يحثه ويحضه على عمل الخير لرغبة الناس فيه وقربهم منه.

«وله كرامات كثيرة منها أنه رأى النبي ﷺ في النوم، فقال له: يا حسن اجلس. نفع الناس بمكان للحراب بجامع مصر العتيق بجوار المصحف» ١هـ (٢).

أسرة المرادى المعروف بابن أم قاسم:

ما وصل إلينا من كتب المؤرخين من أخبار هذه الأسرة لا يعدو مجرد إشارات عابرة. ولم يثبت أن المرادى حدثنا في هذا الشأن بما يضيء جوانبه ويظهر معالنه. ومن ثم لا نعرف ما إذا كان المرادى تزوج وأنجب أم لا.

وكان ما انتهى إليه من حديث آبائه وأجداده، ما قيل عن جدته كما سبق «المعروف بابن أم قاسم وهي جدته من أبيه، واسمها زهراء، وكانت أول ما جاءت من المغرب عرفت بالشيخة...» ١هـ.

شخصية المرادى:

أعنى بالشخصية هنا ما يمتاز به ابن أم قاسم من صفاته الخلقية والجسمية. أما الخلقية فقد ذكرتها.

(١) شذرات الذهب ج٦ ص ١٦٠، روضات الجنات ص ٢٢٥.

(٢) الدرر الكامنة لابن حجر ١١٦/٢ رقم ١٥٤٦ تحقيق الأستاذ محمد سيد جاد الحق.

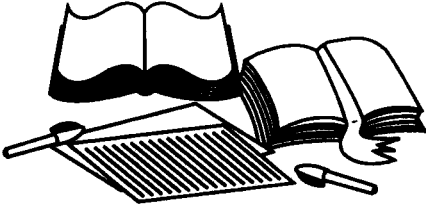
وأما الجسمية: فلم يرد فى كتب المؤرخين ما يصور لنا هذه الصفة. وكنت أود وأتمنى أن أقدم صورة واضحة لأسرة المرادى وبيته التى عاش فيها وأن أظفر بالنصوص التى تعطينا ملامح وشخصية المرادى، ولكن لم يرد من ذلك شىء حتى يفسح الطريق لرسم صورته.

ويبدو أن هذا الأمر لم يكن يشغل بال الأقدمين من المؤرخين، وربما كان الحديث عن خاصة أسرته وبيته يعد عندهم من لغو القول.

ففات بذلك علينا أشياء ثمينة لها أثرها الفعال فى تحقيق شخصيته.

أما شخصيته العلمية: فتنصب فى مؤلفاته وشروحه التى ركن إليها المتأخرون ونهلوا من معينها واستندوا على أقواله واعتدوا بأرائه ونقلوها عنه.

فهذا يدل على سعة مداركه وشخصيته العلمية الهامة التى تمثلت فى هذه المؤلفات.



الباب الثاني

الفصل الثالث

ويشتمل على:

شيوخ المرادى

تلاميذه

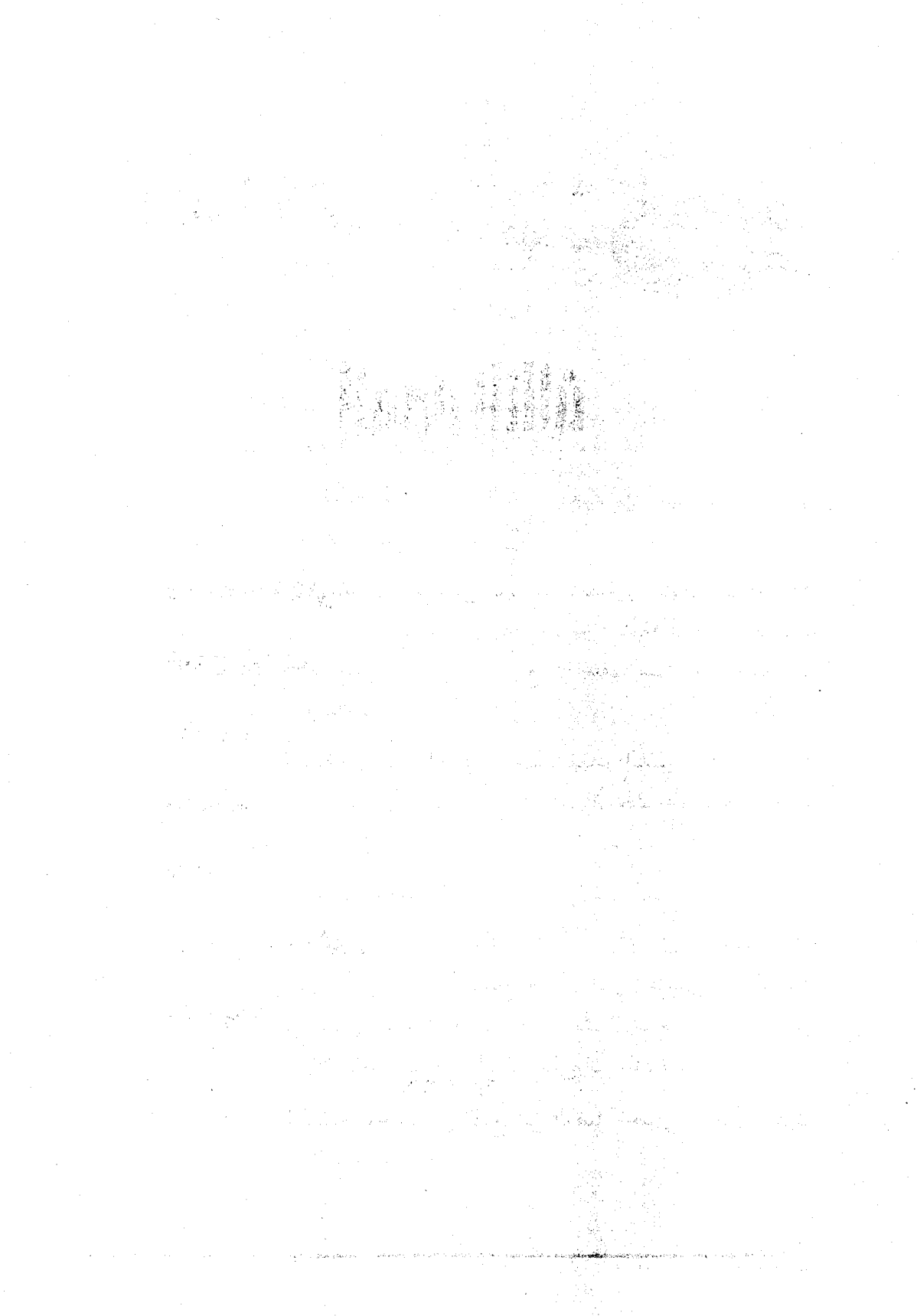
مؤلفاته

وفاته

نبذة عن سرياقوس

عام الوفاة





شيوخ ابن أم قاسم

نبغ الشيخ المرادى المعروف بابن أم قاسم، وذاع صيته واشتهر بين الخلق وبرع في النحو والفقه والأصول والقراءات، وله في كل فن خبرة، وأخذ عنه الكثير ونقلوا من كتبه، وذلك لدقة قوله وحصافة رأيه، ووضع الأمور في نصابها، ووزن رأيه بميزان العدل فرجحت كفته، وفاق الكثير من أقرانه. وذلك بفضل شيوخه الذين تلقى عنهم وتعلم على أيديهم وجلس في حلقات دروسهم، واستمد شعاع النور منهم على نهجهم، معضداً ذلك بأفكاره وآرائه ومقترحاته، وبالبحث لم ينقل إلا عن شيخه أبي حيان.

وسأذكر بعض شيوخ ابن أم قاسم الذين تتلمذ عليهم. حسب الترتيب الزمني في وفياتهم.

١ - أبو زكريا الغماري،

نسبه: هو - يحيى بن أبي بكر عبد الله الغماري التونسي أبو زكريا الصوفى.

مولده: قال السيوطي: ولد سنة ٦٤٣ ثلاث وأربعين وستمائة من الهجرة.

من حياته: تعلم العربية ومهر فيها، وانتفع من الكثير وأفاد الجمع من علمه بعربيته، وتقلب على أيدي العلماء وجلس في حلقاتهم طلباً للعلم والتحصيل، وكان بارزاً في العربية لامعاً بين أقرانه.

قال السيوطي: قرأ العربية بتونس على أبي الحسن بن العصفور وبدمشق على ابن مالك صاحب الألفية. وبالقاهرة على الشيخ البهاء بن النحاس، ومع ذلك كانت بضاعته في النحو مزججة. وقال ابن حجر في الدرر الكامنة: أخذ عن عبد الحق بن سبعين، كتب عنه ابن سيد الناس وابن رافع. وكان غاملاً بالقراءة متقناً لها متفتناً فيها، ذاع أمره واشتهر بين الناس وعلا قدره وازدهر نجمه، حتى عين مقرئاً، فالتف حوله خلق كثير، وكان متوقداً الذكاء صافياً الذهن حريصاً على القراءة حرصاً لا يضاهيه أى حرص.

قال ابن الجزرى فى طبقات القراء: قرأ على بعض أصحاب الصايغ ورجع إلى بلاده، وأخبرنى غير واحد من أصحابه الواردين علينا من تلك البلاد أن ذهنه جيد واعتناؤه بالقراءات تام وحرصه زائد.

وكان متعمقاً فى الأدب مطلعاً عليه يميل إليه برغبة جذابة قوية، جعلته هذه الرغبة مضطراً لأن يقول الشعر ويترنم به، متغنياً بمصر وعظمتها ومجدها الخالد التليد.

قال فى الدرر الكامنة: ومن شعره:

بعينك هل أبصرت أحسنَ منظرًا على طول ما أبصرت من هَرَمَى مصر
أناخا بأعنان السماء وأشرفا على الأرض إشرافَ السماء أو النَّسْر
وقد وافيا نشزاً من الأرض عالياً كأنهما نهدان قاما على صدر

وهكذا كان الغمارى مفيداً قوياً نافعاً فى عربيته أميناً وحريصاً بكل ما يملك من قوة على فن القراءات ولايفوته أن يفخر ويتحدث عن مصر وقديمها - وبالبحث لم أعثر على اسم مؤلف من مؤلفاته.

وفاته: قال السيوطى، وابن حجر: مات أبو زكريا الغمارى فى ثالث عشر من ذى الحجة سنة ٧٢٤هـ أربع وعشرين وسبعمائة^(١).

٢ - أبو حيان الأندلسى:

نسبه: هو - محمد بن يوسف بن على بن يوسف بن حيان الإمام أثير الدين أبو حيان الأندلسى الغرناطى النفزى نسبة إلى نفزة - بفتح النون وهككون الفاء - قبيلة من البربر، فهو الغرناطى المولد والمنشأ والمصرى الدار.

مولده: ولد بمطبخشارش - مدينة فى حضرة غرناطة - فى أواخر شوال سنة ٦٥٤هـ أربع وخمسين وستمائة.

(١) بغية الوعاة للسيوطى ص ٤١٠، طبقات القراء لابن الجزرى ج ١ ص ٣٧٩ رقم ٣٨٦٩ والدرر الكامنة لابن حجر ج ٥ ص ٢٠٦ رقم ٥٠٥٩ تحقيق الأستاذ محمد سيد جاد الحق.

من حياته: أبو حيان نحوى عصره ولغويه ومفسره ومحدثه ومؤرخه وأديبه .

أخذ القراءات عن أبي جعفر بن الطباع، والعريبة عن أبي الحسن الأبدى وأبي جعفر بن الزبير وابن أبي الأحوص وابن الصائغ وأبي جعفر اللبلى، وبمصر عن البهاء بن النحاس وجماعة، وتقدم فى النحو، وأقرأ فى حياة شيوخه بالمغرب، وسمع الحديث بالاندلس وإفريقية والإسكندرية ومصر والحجاز من نحو أربعمائة وخمسين شيخاً، منهم أبو الحسين بن ربيع وابن أبي الأحوص والرضى والشاطبى والقطب القسطلانى والعز الحرانى .

وأجاز له خلق من المشرق والمغرب، منهم الشرف الدمياطى والتقى ابن دقيق العيد والتقى رزين وأبو اليمين بن عساكر .

وأكب على طلب الحديث وأتقنه وبرع فيه، وفى التفسير والعريبة والقراءات والأدب والتاريخ، اشتهر اسمه وطار صيته .

وأخذ عنه أكابر عصره وتقدموا فى حياته كالشيخ تقي الدين السبكي وولديه والجمال الأسنوى وابن أم قاسم وابن عقيل والسمين وناظر الجيش والسفاقسى وابن مكتوم وخلاتق .

قال الصفدى: لم أره قط إلا يسمع أو يشتغل أو يكتب أو ينظر فى كتاب، وكان ثبنا قيما عارفاً باللغة، وأما النحو والتصريف فهو الإمام المطلق فيهما، خدم هذا الفن أكثر عمره حتى صار لا يدركه أحد فى أقطار الأرض فيهما غيره . وله اليد الطولى فى التفسير والحديث وتراجم الناس، ومعرفة طبقاتهم وخصوصاً المغاربة، وأقرأ الناس قديماً وحديثاً وألقى الصغار والكبار وصار تلامذته أئمة وشيوخاً فى حياته، والتزم ألا يقرئ أحداً إلا فى كتاب سيبويه أو التسهيل أو مصنفاته .

وكان سبب رحلته عن غرناطة أنه حملته حدة الشيبية على التعرض للأستاذ أبى جعفر بن الطباع وقد وقعت بينه وبين أستاذه أبى جعفر بن الزبير واقعة فنال منه وتصدى للتأليف فى الرد عليه وتكذيب روايته، فرفع أمره إلى السلطان فأمر بإحضاره وتنكيله فاختمى ثم ركب البحر ولحق المشرق .

قال السيوطي: ورأيت في كتابه «النضار» الذي ألفه في ذكر مبدئه واشتغاله وشيوخه ورحلته. أن مما قوى عزمه على الرحلة عن غرناطة أن بعض العلماء رموه بالمنطق والفلسفة والرياضة والطبيعة. قال للسلطان: إني كبرت وأخاف أن أموت فأرى أن ترتب لي طلبه أعلمهم هذه العلوم، لينفعوا السلطان من بعدى، قال أبو حيان: فأشير إلي أن أكون من أولئك، ويرتب لي راتب وكسوة وإحسان فتمنعت ورحلت مخافة أن أكره على ذلك.

قال الصفدي: وقرأ على العَلَم العراقي وحضر مجلس الأصبهاني، وتمذهب للشافعي، وكان أبو البقاء يقول إنه لم يزل ظاهريا.

وقال ابن حجر. كان أبو حيان يقول: محال أن يرجع عن مذهب الظاهر من علق بذهنه. وكان يعظم ابن تيمية ثم وقع بينه وبينه في مسألة نقل فيها أبو حيان شيئا عن سيبويه، فقال ابن تيمية. وسيبويه كان نبي النحو!! لقد أخطأ سيبويه في ثلاثين موضعا من كتابه، فأعرض عنه ورماه في تفسيره النهر بكل سوء.

وقال الصفدي: وهو الذي جسر الناس على مصنفات ابن مالك ورغبهم في قراءاتها وشرح لهم غامضها وخاض بهم لججها.

وكان يقول عن مقدمة ابن الحاجب: هذه نحو الفقهاء. وكان له إقبال على الطلبة الأذكياء وعنده تعظيم لهم.

تولى تدريس التفسير بالمنصورية والإقراء بجامع الأقرم.

صفاته: قال الأذوقى: كان يفخر بالبخل كما يفخر الناس بالكرم، وكان ثبنا صدوقا حجة، سالم العقيدة من البدع الفلسفية والاعتزال والتجسيم، ومال إلى مذهب أهل الظاهر وإلى محبة علي بن أبي طالب، كثير الخشوع والبكاء عند قراءة القرآن، وكان شيخا طوالا حسن النعمة مليح الوجه ظاهر اللون مشربا بحمرة، منور الشيبة، كبير اللحية، مسترسل الشعر.

وكانت عبارته فصيحة لكنه في غير القرآن يعقد القاف قريبا من الكاف.

مصنفاته: منها:

١ - البحر المحيط في التفسير.

- ٢ - النهر مختصره فى مجلدين .
- ٣ - إتحاف الأريب بما فى القرآن من الغريب .
- ٤ - التذيل والتكميل فى شرح التسهيل مطول .
- ٥ - ارتشاف الضرب من لسان العرب - قال السيوطى : لم يؤلف فى العربية أعظم من هذين الكتابين ولا أجمع ، ولا أحصى للخلاف والأحوال وعليهما اعتمدت فى كتابى جمع الجوامع .
- ٦ - التنخيل الملخص فى شرح التسهيل للمصنف وابنه بدر الدين .
- ٧ - الأسفار الملخص فى شرح سيويه للصغار .
- ٨ - التجريد لأحكام سيويه .
- ٩ - التذكرة فى العربية ، أربعة مجلدات كبار .
- ١٠ - التقريب فى مختصر المقرب .
- ١١ - التدريب وشرحه .
- ١٢ - المبدع فى التصريف .
- ١٣ - غاية الإحسان فى النحو .
- ١٤ - شرح الشذا فى مسألة كذا فى النحو .
- ١٥ - اللمحة الشذرة فى النحو .
- ١٦ - الارتضاء فى الضاد والطاء .
- ١٧ - عقد اللائى فى القراءات على وزن الشاطبية وقافيتها .
- ١٨ - الحلل الحالية فى أسانيد القرآن العالية .
- ١٩ - نحاة الأندلس .
- ٢٠ - الأبيات الوافية فى علم القافية .
- ٢١ - منطق الخرس فى لسان الفرس .
- ٢٢ - الإدراك للسان الأتراك .

٢٣ - زهو الملك في نحو الترك .

٢٤ - الوهاج في اختصار المنهاج، للنووي . . . وغير ذلك .

ومما لم يكمل :

١ - شرح نصف الفية ابن مالك في مجلدين .

٢ - نهاية الإعراب في التصريف والإعراب .

٣ - أرجوزة خلاصة التبيان في المعاني والبيان .

٤ - أرجوزة نور الغبش في لسان الحبش .

٥ - مجاني الهصر في تواريخ أهل العصر .

وفاته: مات في ثامن عشرين صفر سنة ٧٤٥ خمس وأربعين وسبعمائة،
ودفن في مقبرة الصوفية^(١).

٢ - الشرف المغيلي:

نسبه: هو - عيسى بن مخلوف بن عيسى المغيلي الشيخ شرف الدين .

من حياته: كان عالماً من علماء المالكية، درس مذهب الإمام مالك ونبغ فيه،
والتف الجميع حوله يتفجعون به ويتلقون عنه، وولى مناصب دينية هامة، وكان
حكماً عدلاً يعطى الحقوق لذويها، حتى أحبه الناس وأكبروه وأجلوه لنزاهته
وحصافته .

قال ابن فرحون: كان من فضلاء المالكية وأعيانهم بالديار المصرية، وولى
قضاء المالكية بها فحمدت سيرته .

وكان من أعلام الأصول والفروع جليل القدر عظيم الشأن، انتقل إلى
العراق، ففاق الأقران وصحح كثيراً من المتون، وجلس الكثير في مجلسه وأذن

(١) بغية الوعاة للسيوطي ص ١٢١، وطبقات القراء لابن الجزري ج ١ رقم ٣٥٥٥، وطبقات
الشافعية للسبكي ج ٦ ص ٣١، والبدر الطالع للشوكاني ج ٢ ص ٢٨٨، وشذرات الذهب
لابن العماد ج ٦ ص ١٤٥ .

لهم بالتدريس ومنحهم إجازات، وكان همه وضع الأمور في نصابها، فكثرت
الملتفون حوله واقتدوا به ونهلوا من معينه.

قال خالد البلوى في رحلته: «شيخنا العالم الأوحد أبو الأصبح أحد الأعلام
الجلية وعلماء الملة إمام الأئمة، وعلم الأعلام في الفروع والأصول والكلام، مصيباً
في اختياراته من استقصاء واقتصار واستيفاء واختصار، فات قدره الأقدار في ضبط
الفوائد، ولقط الفرائد، فهو على الإطلاق العالم الصدر العالى القدر، رحل
للعراق، فأحرز خصال السباق، واكتسب بخطه الأصول العتاق، صحح متونه،
وحدق للصواب عيونه، وتبدو لها بشر ونشر كأنما تبلج وجه الصبح، أو نفع
العطر، سمعت فوائد من لفظه، وقيدت شوارد من حفظه، قرأت عليه بعض
مختصر الحلاب للعز النيلي المختصر الأكبر، وأذن لي في تدريسه اهـ.

صفاته: كان رجلاً عالى الهمة عظيم القدر، يمتاز بالكرم، والمروءة، وحسن
الأخلاق بصيراً بالأمور، ومحبة الناس له أئمن شئ عنده، كثير الاعتناء بنفسه في
بعد عن العجب والخيلاء، وكان ذا عقل راجح مفكر حصيف الراى، كثير الفضل
على الناس.

قال خالد البلوى: عالى القدر جمع إلى معارفه بين كرم ومروءة وظرف
وفتوة وروايات، وعقل وحصاة، وفضائل غير مستقصاة اهـ. وبالبحث لم أعثر
على مؤلف له.

وفاته: توفي رحمه الله سنة ٧٤٦هـ ست وأربعين وسبعمائة من الهجرة^(١).

٤ - المجد إسماعيل الششتري

نسبه: هو إسماعيل بن محمد بن عبد الله الششتري مجد الدين النحوى
المقرئ الأستاذ والششتري - نسبة إلى قريته ششتري.

من حياته: لم يتعرض مرجع من المراجع إلى تاريخ ميلاده، وكان إماماً عالماً
حافظاً عارفاً باللغة العربية مقرئاً ضابطاً متقناً للقراءات حتى صار شيخاً للقراء،
درس الأصول وبرز فيه وتفنى وأجاد.

(١) الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لابن فرحون ص ١٨٤، نيل الابتهاج
بتطريز الديباج لسيدى أحمد بابا التبتكى ص ١٨٩.

وتقلب في مناصب علمية ومختلفة وترأس مدارس علمية وظهرت حصافته، وهذا مما زاد من علو قدره وازدهار علمه بالقراءات وسمو اسمه، حتى سمع به خلق كثير، ووفدوا إلى مدرسته وتعلموا فيها وجلسوا في مجلسه ثم نقلوا ما حملوه إلى ذويهم ومن يلتف حولهم من طالبى الفن.

وكان كعادة غيره، تقلب على أيدي علماء عصره، فنهل من معينهم وتزود من علمهم وشرب منهم ما يشفى غليله ويروى ظمأه، وهذه طبيعة العالم الناجح الذى يريد أن ينتفع به الناس ويتزودوا به.

أخذ العربية عن جماعة وصحب العلاء القونوى، وأخذ عنه العربية والأصول وغير ذلك.

وأخذ القراءات وأتقنها وأجادها على الشطنوفى والتقى الصائغ، وبرع فى كل باب طرقة وفى كل فن اندمج فيه حتى أصبح العلامة الأوحد وأستاذ القراءة والنحو والأصول.

قال ابن الجزرى فى طبقات القراء: إمام صفة صلاح الدين بالصلاحية ثم خانقاه سرياقوس، شيخ القراء العلامة الأوحد الأستاذ المقرئ النحوى الأصولى الشافعى، برع فى القراءات والأصول والعربية، وكان شيخ القراءات بالمدرسة الفاضلية، مشهوراً بحسن القراءة وجودة الأداء. انتفع به جماعة. وبالبحث لم أعثر على اسم مؤلف له.

وأخذ عنه البدر ابن أم قاسم.

صفاته: كان رجلاً عالماً فاضلاً تقياً ورعاً محباً للخير والعلم والانتفاع به، كثير الإنفاق من أجله، وليس هذا بغريب عليه، بل هو قدوة لوالده الذى كان من كبار أولياء الله تعالى والناس يفتنون إلى قبره ويزورونه تبركاً به.

قال ابن الجزرى: كان والده من كبار الأولياء مدفون - بقبرته - ينعت بالشيخ تاج الدين البناكتى يزار ويبرك به.

وفاته: قال السيوطى وابن الجزرى: مات سنة ٧٤٨ ثمان وأربعين وسبعمائة

من الهجرة^(١).

(١) بغية الوعاة للسيوطى ص ١٩٩، طبقات القراء لابن الجزرى ج ١ ص ١٦٨ رقم ٧٨١.

٥ - شمس الدين بن اللبان:

نسبه: هو - محمد بن أحمد بن عبد المؤمن الشيخ شمس الدين بن اللبان
الدمشقي ثم المصري الشافعي الإمام العلامة المعروف بابن اللبان.

مولده: قال في شذرات الذهب: ولد سنة ٦٨٥ خمس وثمانين وستمئة من
الهجرة.

من حياته: كان عارفاً بالفقه والأصول والعربية، أديبا شاعرا، سمع بدمشق
من أبي حفص عمر بن المنعم بن القواس.

وقدم إلى الديار المصرية فأنزله ابن الرفعة بمصر وأكرمه إكراما كبيرا، وسمع
بها من شرف الدين الدمياطي ومن عبدالرحمن بن عبدالقوى بن عبدالكريم
الختعمي، وحدث بالديار المصرية، وسمع الحديث، وتفقه على كثيرين، وبرع في
جملة الفنون، وزاول التدريس بزواوية في جامع عمرو بن العاص ثم بزواوية الإمام
الشافعي، وسار على طريق الشاذلية، وصحب ياقوت العرش المتصوف، فاشتهر
غير أنه تكلم كلاما صوفيا يشعر بالاتحاد. فهاج عليه الفقهاء وحاكموه أمام قاضي
القضاة ثم استنقذه ابن فضل الله.

قال السبكي في طبقات الشافعية: تفقه على نجم الدين بن الرفعة وصحب
في التصوف الشيخ ياقوت بالإسكندرية، وكان الشيخ ياقوت المقيم بالإسكندرية
من أصحاب سيدى الشيخ أبى العباس المرسى صاحب سيدى الشيخ أبى الحسن
الشاذلى، وبرع ابن اللبان فقها وأصولا ونحوا وتصوفا، ووعظ الناس وعقد
مجلس التذكير بمصر، وبدرت منه ألفاظ يوهم ظاهرها ما لا شك في براءته منه،
فاتفقت له كاتبة شديدة ثم نجاه الله تعالى، ودرس بالآخرة بالمدرسة المجاورة
لضريح الشيخ الشافعي رضى الله عنه.

وفى شذرات الذهب، قال الحافظ زين الدين العراقي: أحد العلماء الجامعين
بين العلم والعمل، امتحن بأن شهد عليه بأمر وقعت في كلامه، وأحضر إلى
مجلس الجلال القزويني وادعى عليه بذلك فاستتيب ومنع من الكلام على الناس
وتعصب عليه بعض الخنابلة وتخرج به جماعة من الفضلاء.

وسمع منه الطلبة وخروج له شهاب الدين أحمد بن أيك الدمياطى جزءا من حديثه، وكان أدبيا شاعرا عالما بالعربية ذكيا فصيحاً متجعماً عن الناس هماما مهيباً.

صفاته: كان ابن اللبان لسنا فطنا ذا همة وقوة وصرامة وحزم، يميل إلى الجدل ولا يحاول الاندماج فى الناس وقد يرغب فى الابتعاد والانقباض عنهم، ومع هذا كان محترماً مقدرًا بين الخلق يخافونه ويهابونه.

مؤلفاته: منها:

- ١ - ترتيب الام للإمام الشافعى ولم يبيضه.
- ٢ - واختصر الروضة ولم يشتهر لغلاقة لفظه.
- ٣ - ومختصر فى علوم الحديث.
- ٤ - وجمع كتابا فى النحو.
- ٥ - وكتاب فى التصوف.
- ٦ - وله تفسير لم يكمله.
- ٧ - وله كتاب متشابه القرآن والحديث تكلم فيه على طريقة الصوفية - وهو مختصر حسن تكلم فيه عن بعض الآيات والأحاديث المتشابهات.

وفاته: فى شنذرات الذهب وأخبار مصر والقاهرة وطبقات الشافعية والوفاءى بالوفيات: مات ابن اللبان بالطاعون فى شوال سنة ٧٤٩ تسع وأربعين وسبعمائة^(١).

٦ - سراج الدين الدمهورى:

نسبه: هو - عمر بن محمد بن على بن فتوح سراج الدين أبو حفص الغزوى الدمهورى المصرى الشافعى.

مولده: قال ابن الجزرى فى طبقات القراء: مولده بعد الثمانين وستمائة من الهجرة.

(١) حسن المحاضرة للسيوطى ج١ ص ١٨٠، الأعلام للزركلى ج٣ ص ٨٥٣، وشنذرات الذهب لابن العماد ج٦ ص ١٦٣، وعصر سلاطين المماليك لمحمود رزق ج٤ ص ١١٨، والوفاءى بالوفيات للصفدى ج٢ ص ١٦٨ رقم ٤٢٥.

من حياته: كان عالماً مفضلاً متقناً جامعاً للعلوم، تنقل بين يدي العلماء في كثير من الفنون وجلس في حلقاتهم، واستمع إلى دروسهم، وناقش وعارض في مجلس شيوخه في سبيل الوصول إلى ما تصبو إليه نفسه من الحصول على أكبر قدر من العلوم والفنون، فجلس في حلقات النحو والقراءات والحديث والفقہ متلقياً عن شيوخ وثق فيهم، وبرع على أيديهم.

أخذ العربية عن الشيخ شرف الدين محمد بن علي الحسنى الشاذلى، ورين التقى ابن الصائغ أيضاً وغيره، وأخذ القراءات عن الشيخ شرف الدين بن الشواء الضرير بالإسكندرية وعن التقى الصائغ، والمعاني عن الجلال القزوينى، والأصول عن العلاء القونوى، والفقہ عن جماعة منهم العلامة نور الدين على بن يعقوب القرشى البكرى، وسمع من الحجار والشريف والموسوى، وأذن له بالإفتاء جماعة آخرهم الشيخ شمس الدين الأصبهاني، وبرع في الأصول ونبغ فيه حتى صار أستاذاً يعتد به ويؤخذ عنه.

ودرس في أماكن مختلفة ومتعددة، وصحب القونوى وقرأ عليه مختصر ابن الحاجب وتلخيص المعاني والبيان، ولم يجد بداً من أن يعمل على منفعة الناس وطلابه ورواده، فكان ينتقل إلى المكان الأكثر نفعا لهم، ويلقى المتاعب والصعاب في سبيل إفادة جمع غفير من الخلق، فأحبه الجميع وأحاطوا به حتى سمي بالعلامة الأوحده، وصار شيخاً للقراءة والكل يستمع لحديثه ويعمل بإفتائه.

قال ابن الجزرى: «العلامة الأوحده المقرئ الفقيه المفتى شيخ القراء» ولحرصه على إفادة الجمع، أقرأ بمكة والمدينة وأفاد الكثير من الناس.

وحدث عنه أبو اليمن البصرى، ومع كل هذا كان يبخل بعلمه، وقد خلف حمل بعير من كتبه دون الانتفاع بها، وهلكت دون أن تملكها اليد التي تعمل على ضمها وجمعها.

قال ابن الجزرى في طبقات القراء: «وأقرأ القراءات بالحرمين الشريفين وأفاد، وكان ضنيناً بعلمه وخلف جملة من الكتب والدنيا وهلكت بعده فلم ينتفع بها».

وإني أنظر إلى هذا العالم الأصولي الذي أصبح شيخا للقراء، الفقيه صاحب الفتوى، الذي ذاع صيته وطار اسمه بين الخلق وفي الأرض المكرمة، ومع كل هذه المنح الربانية العظيمة. كيف يضمن بما أعطاه الله وأسبغه عليه من نعمة العلم؟

يخيل إلى أنه كان يحب المحافظة والحرص كل الحرص على ما وهبه الله وعلى كل ما يقتنيه وتضمه مكتبة منزله. وبالبحث لم أعثر على اسم مؤلف له.

وفاته: قال ابن حجر في الدرر الكامنة: مات سراج الدين الدمهورى سنة ٧٥١ إحدى وخمسين وسبعمائة من الهجرة.

وقال الفاسى: هذا وهم بل مات فى يوم الثلاثاء ثالث عشر ربيع الأول سنة ٧٥٢هـ اثنتين وخمسين وسبعمائة.

وقال ابن الجزرى فى غاية النهاية: توفى بمكة شهر ربيع الأول سنة ٧٥٢هـ اثنتين وخمسين وسبعمائة^(١).

٧ - أبو عبد الله الطنجى:

تصفحت المراجع فلم أعثر له على ترجمة، وقال السيوطى فى كتاب بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة ص ٢٩٤: أبو عبد الله الطنجى شيخ من أهل النحو نقل عنه أبو حيان فى الارتشاف وذكره هكذا.

(١) طبقات القراء لابن الجزرى ج ١ ص ٥٩٧ رقم ٢٤٣٢، بغية الوعاة للسيوطى ص ٣٦٣ شذرات الذهب لابن العماد ج ١ ص ١٧٢، الدرر الكامنة لابن حجر ج ٢ ص ٢٢٣.

تلاميذ المرادى المعروف بابن أم قاسم

لقد تأثر ابن أم قاسم بعلماء عصره وتلمذ على أيديهم وتلقى عنهم وجلس في حلقات دروسهم، فما دام قد تأثر بالغير ونبغ عن طريقهم، فلا بد أن يكون قد خرج أجيالا برزوا إلى المجتمع تأثروا به وتلمذوا عليه وجلسوا في حلقات درسه، وأفادوا غيرهم بما وهبهم الله من نعم العطاء.

وأقول: بعد البحث والاستقصاء لم أجد نصا في كتب التاريخ يذكر فيه من تلمذ على ابن أم قاسم سوى جلال بن أحمد المعروف بالتباني، ولم أتمكن من الحصول على أى مؤلف للشيخ جلال التباني حتى أحكم بأنه نقل عن شيخه أم لا.

فعلى ذلك اتخذته تلميذا له - وأيضا ابن هشام - وإن كان لم يثبت أنه تلمذ عليه - فإنه نقل عنه وهو في عصره.

وسأذكر بعض التلاميذ الذين تأثروا بابن أم قاسم وأخذوا عنه.
وذلك حسب الترتيب الزمني في وفياتهم.

١ - ابن هشام الأنصارى:

نسبه: هو - عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصارى الشيخ جمال الدين الحنبلى النحوى المصرى الفاضل العلامة المشهور أبو محمد.
مولده: قال ابن حجر فى الدرر الكامنة: ولد فى ذى القعدة سنة ٧٠٨ هـ ثمان وسبعمائة.

من حياته: لزم الشيخ الشهاب عبداللطيف بن المرحل وتلا على ابن السراج، وسمع من أبي حيان ديوان زهير بن أبي سلمى ولم يلازمه ولا قرأ عليه، وحضر دروس الشيخ تاج الدين التبريزى، وقرأ على الشيخ التاج الفاكهى شرح الإشارة له إلا الورقة الأخيرة، وتفقه للشافعى ثم اندمج فى المذهب الحنبلى فحفظ مختصر الخرقى فى دون أربعة أشهر وذلك قبل موته بخمس سنين.

وأثقن العربية ففاق الأقران بل الشيوخ، وحدث عنه ابن جماعة بالشاطبية وتخرج به جماعة من أهل مصر وغيرهم.

وتصدر للتدريس ونفع الطالبين وانفرد بالفوائد الغريبة والمباحث الدقيقة والاستدراكات العجيبة والتحقيق البارع والاطلاع المفرط والاعتدال على التصرف فى الكلام والملكة التى يتمكن من التعبير بها عن مقصوده بما يريد مسهبا وموجزا.

وكان ابن هشام من كبار علماء اللغة العربية، اشتهر بالتحقيق وسعة الاطلاع والاعتدال على التصرف فى الكلام، وذاع صيته فى العالم الإسلامى وطارت مصنفاته فى غالب الديار.

قال ابن خلدون فى ابن هشام:

مازلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه.

مخالفته لأبى حيان،

قال الشوكانى فى البدر الطالع: كان كثير المخالفة لأبى حيان شديد الانحراف عنه، ولعل ذلك - والله أعلم - لكون أبى حيان كان منفردا بهذا الفن فى ذلك العصر غير مدافع عن السبق فيه، ثم كان المنفرد بعده هو صاحب الترجمة - ابن هشام - وكثيرا ما ينافس الرجل من كان قبله أو بالتمكن من البلوغ إلى ما لا يبلغ إليه، وإلا فأبو حيان هو من التمكن من هذا الفن بمكان، ولم يكن للمتأخرين مثله ومثل صاحب الترجمة.

وهكذا نافس أبو حيان الزمخشري فأكثر من الاعتراض عليه فى النحو لكون الزمخشري ممن تفرد بهذا الشأن وإن لم يكن عصره متصلا بعصره.

وهذه دقيقة ينبغى لمن أراد إخلاص العمل أن يتنبه لها فإنها كثيرة الوقوع بعيدة الإخلاص.

صفاته: كان ابن هشام يميل إلى التواضع ويعطف على أقربائه ويبرهم ويعطى الفقراء والمحتاجين ويشفق عليهم. وكان ذم الأخلاق، رقيق القلب، سهلا لنا وديعا يحب التعامل مع الناس.

ما انتفع به ابن هشام من المرادى: قالوا: إن ابن هشام استفاد من المرادى وتأثر به، وظهر هذا الأثر فى الجزء الأول من كتابه المسمى بمغنى اللبيب فى

مواضع متعددة، فنقل لفظه أو اقتبس معناه معتمدا عليه وذلك من كتاب ابن أم قاسم المسمى بالجنى الدانى فى حروف المعانى .

مصنفاته: منها:

١ - معنى اللبيب عن كتب الأعراب فى النحو - منه نسخ فى أكثر مكاتب أوروبا، ودار الكتب المصرية، وطبع فى طهران سنة ١٢٧٤ وفى مصر مرارا . . وله عدة شروح:

أ - شرح للدمامينى .

ب - شرح للشمنى .

ج - شرح للدسوقى .

د - شرح للأمير .

٢ - قطر الندى وبل الصدى من أهم كتب النحو - عليه شرح المؤلف . طبع بمصر وتونس مرارا، واهتم الإفرنج به فنقله كوجيار إلى الفرنسية، وطبع فى ليدن سنة ١٨٨٧م وعليه شروح كثيرة .

٣ - الإعراب عن قواعد الإعراب . فى النحو - منه نسخة خطية فى برلين وغوطة . وله شروح .

٤ - شذور الذهب فى النحو - طبع مرارا، وله شروح أكثرها مطبوع .

٥ - موقد الأذهان وموقف الوسنان . فى أغوص مسائل النحو، منه نسخ خطية فى برلين وباريس ودار الكتب المصرية .

٦ - ألغاز نحوية - طبع بمصر .

٧ - الروضة الأدبية فى شواهد علوم العربية - عول فيها على ابن جنى، وهو فى برلين .

٨ - الجامع الصغير . فى النحو - بباريس وفى الخزانة التيمورية . وعليه شروح .

٩ - التوضيح على ألفية ابن مالك . مجلد .

- ١٠ - رفع الخصاصة عن قراءة الخلاصة - أربعة مجلدات .
 - ١١ - عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب - مجلدان .
 - ١٢ - التحصيل والتفصيل لكتاب التذيل والتكميل - عدة مجلدات .
 - ١٣ - شرح التسهيل - مسودة .
 - ١٤ - شرح الشواهد الكبرى .
 - ١٥ - شرح الشواهد الصغرى .
 - ١٦ - القواعد الكبرى والصغرى .
 - ١٧ - الجامع الكبير والصغير .
 - ١٨ - شرح اللمحة لأبى حيان .
 - ١٩ - شرح بانف سعاد .
 - ٢٠ - شرح البردة .
 - ٢١ - التذكرة، خمسة عشر مجلدا .
 - ٢٢ - المسائل السلفية في النحو . وغير ذلك
- وله عدة حواش على الألفية والتسهيل ورسائل وكتب أخرى متفرقة فى مكتبات أوروبا .

وفاته: قال ابن حجر والسيوطى والشوكانى: مات ليلة الجمعة خامس ذى القعدة سنة ٧٦١ إحدى وستين وسبعمائة^(١) .

٢ - جلال التبانى:

نسبه: هو - جلال بن أحمد بن يوسف التيزينى - بكسر الفوقانية والزاي وقبلها وبعدها تحتانية ساكنة - المعروف بالتبانى - بمشاة ثم موحدة ثقيلة - لنزوله التبانة ظاهر القاهرة . جلال الدين ويقال اسمه رسولا .

(١) تاريخ آداب اللغة العربية لجورجى زيدان . تعليق الدكتور شوقى ضيف ج٣ ص ١٥٤ ، بغية الوعاة للسيوطى ص ٢٩٣ ، وحسن المحاضرة للسيوطى ج١ ص ٢٣ ، الدرر الكامنة لابن حجر ج٢ ص ٤١٥ ، رقم ٢٢٤٨ ، شذرات الذهب لابن العماد ج٦ ص ١٩١ ، البدر الطالع للشوكانى ج١ ص ٤٠١ .

من حياته: قدم القاهرة فأقام بمسجد التبانة فغلب عليه نسبه إليها. وتقلب بين يدي العلماء. قال الحافظ ابن حجر في الدرر الكامنة: قدم القاهرة قبل الخمسين، وسمع في البخارى من الشيخ علاء الدين التركمانى، وأخذ عنه وعن القوام الإتقانى، وأخذ في العربية عن ابن أم قاسم والقوام والإتقانى والشيخ جلال الدين بن هشام وابن عقيل، وبرع في الفنون مع الدين والخير. وكان فقيها أصوليا نحويا بارعا وأفتى ودرس سنين، وولى وكالة بيت المال ونظر الكسوة ومشيخة خانقاه شيخون.

وانتهت إليه رئاسة الحنفية في زمانه، وعرض عليه القضاء غير مرة فأصر على الامتناع. وقال: هذا فن يحتاج إلى دراية ومعرفة إصلاح ولا يكفي فيه الاتساع في العلم.

ودرس بالضرغتمشية والألجھية ومدرسة الجائى وكتب على الفتوى. ومن أخذ عنه ولده الشيخ شرف الدين، والشيخ عز الدين الحاضرى الحلبي.

وكان له صلة بالأمرء والأكابر، وعظم وضحم وتردد الناس إلى بابه وهو مع ذلك ملازم للاشتغال والأشغال مع الديانة والصيانة.

وكان شديد الحرص على ملاقة العلماء والاجتماع بهم وملازمته لهم، لأنهم كانوا سببا في نبوغه وشهرته وعظمته وعلو قدره.

صفاته: كان محبا في السنة حسن العقيدة شديدا على الإلحادية والمبتدعة، وكان ذا همة عالية ومكارم أخلاق، كثير البر على الناس عطوفا عليهم، كثير الصدقة على الفقراء والمحتاجين، وكان له حرمة في الدولة وكلمة مسموعة.

مصنفاته: وصنف تصانيف منها:

- ١ - المنظومة في الفقه.
- ٢ - شرح المنظومة في الفقه - في أربعة مجلدات.
- ٣ - شرح المشارق.

- ٤ - شرح المنار.
- ٥ - شرح التلخيص.
- ٦ - اختصر شرح مغلطاي على البخارى - قال ابن حجر العسقلانى: رأيتُه بخطه.
- ٧ - له تصنيف فى منع تعدد الجمع.
- ٨ - تصنيف فى أن الإيمان يزيد وينقص.
- ٩ - له كتاب حلق فيه على البزدوى.

وفاته: قال السيوطى فى بغية الوعاة وابن العماد فى شذرات الذهب: مات بالقاهرة فى ثالث عشر رجب سنة ٧٩٣ ثلاث وتسعين وسبعمائة عن بضع وستين سنة^(١).

مؤلفاته

مؤلفات ابن أم قاسم:

للمرادى مؤلفات بذل فيها كل جهده وكرس حياته من أجلها. فدرس كتب السابقين وتفحصها. فاقتطف منها أرهاها وجنى ما أعجبه من ثمارها. وأضاف ذلك إلى ماحوته قريحته وجاد به تفكيره. فأعجب المعاصرين والخلف فاعتمدوا على مؤلفاته ونقلوا منها وكانت مصدرا لكل باحث ومنارة لكل من يريد أن يسترشد. فنهلوا من معينه الذى لا ينضب ومن علمه الذى لا ينفد. ومن ذلك:

- ١ - الجنى الدانى فى حروف المعانى.
- ٢ - شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك.
- ٣ - شرح ألفية ابن مالك.

(١) بغية الوعاة للسيوطى ص ١٢٣، وحسن المحاضرة للسيوطى ج ١ ص ٢٠٠، والدرر الكامنة لابن حجر ج ٢ ص ٨٢، شذرات الذهب لابن العماد ج ٦ ص ٣٢٧، البدر الطالع للشوكانى ج ١ ص ١٨٦، وروضات الجنات للخوانسارى ص ١٦٢.

- ٤ - شرح باب وقف حمزة وهشام على الهمز من الشاطبية.
 - ٥ - شرح المقصد الجليل فى علم الخليل (وتسمى مقدمة ابن الحاجب فى علم العروض).
 - ٦ - شرح المفيد على عمدة المجيد فى علم التجويد للسخاوى.
 - ٧ - رسالة فى الجمل التى لا محل لها من الإعراب.
 - ٨ - شرح المفصل للزمخشرى فى النحو - لم أعثر عليه.
 - ٩ - شرح الاستعاذة والبسملة، قال السيوطى: قلت: وشرح الاستعاذة والبسملة كراس ملكته بخطه - لم أعثر عليه.
 - ١٠ - تفسير القرآن الكريم فى عشرة مجلدات أتى فيه بالفوائد الكثيرة وإعراب القرآن - لم أعثر عليه ..
 - ١١ - شرح الجزولية. - لم أعثر عليه ..
 - ١٢ - شرح الكافية الشافية - لم أعثر عليه ..
 - ١٣ - شرح الفصول لابن معط - لم أعثر عليه ..
 - ١٤ - شرح الحاجية النحوية - لم أعثر عليه ..
- وسأذكر نبذة موجزة عن كل مؤلف عثرت عليه فى المكتبات .. وهى:

أولاً - كتاب الجنى الدانى فى حروف المعانى؛

هو كتاب مخطوط مودع بدار الكتب المصرية تحت أرقام ٥٤١، ٣٨١ عام، وطلعت، وتيمور، ويحتوى على ١٤٢ ورقة ومسطرته ١٩ سطرا.

أوله «بسم الله الرحمن الرحيم

رب يسر ياكريم. الحمد له. بجميع محامده، وصلاته وسلامه على سيدنا

محمد خاتم أنبيائه .. وبعد

فإنه لما كانت مقاصد كلام العرب على اختلاف صنوفه مبنيا أكثرها على

معانى حروفه صرفت الهمة إلى تحصيلها .. إلخ».

حقا إنه كتاب قيم عظيم طرق صاحبه فيه الأبواب الموصدة ففتحها على مصراعها، حيث أثار للقارئ طريق الهداية، فقد دقق كلامه، ووضع نصب عينه الحروف ومعانيها فكشف عن غامضها، ويسر الوقوف عليها. وذكرها جملة وتفصيلا، وهي مع قلتها كثر درها وبعد غورها.

فقرّب البعيد وسهل ما صعب منها، وجعله في متناول أيدينا وسماه الجنى الدانى فى حروف المعانى.

ويحتوى هذا الكتاب الذى ندر وجوده وقل ما يماثله أو يضاهيه - على مقدمة وخمسة أبواب، واشتملت المقدمة على خمسة فصول.

بين فى الفصل الأول حد الحرف، وفى الثانى لماذا سمى حرفا؟ وفى الثالث فى جملة الحرف ومعانيه وأقسامه. حتى إنه قال: إن النحويين جعلوا للحرف خمسين معنى.

وفى الرابع فى بيان عمله، وقال: إنه عامل وغير عامل، والخامس فى عدة الحروف وقال: إن بعض النحويين قالوا: إن جملة المعانى ثلاثة وسبعون حرفا، ذكر بعضهم نيفا وتسعين حرفا.

ولقد وقف ابن أم قاسم. على كلمات آخر مختلف فى حرفيتها ترتقى لها عدة الحروف إلى المائة، وهى منحصرة فى خمسة أقسام وجعل لكل قسم بابا.

فالباب الأول فى الأحادى، وهى أربعة عشر حرفا. الهمزة، والباء، والتاء، والسين، والشين، والفاء، والكاف، واللام، والميم، والنون، والهاء، والواو، والألف، والياء، وقد جمعها ابن أم قاسم فى كتابه هذا فى قولك « بكشف سألتمونها».

ثم بدأ بالهمزة مفصلا ضاربا الأمثلة من القرآن الكريم وأشعار العرب عارضا رأى النحاة فيما يدور فى هذا الموضوع وما يطرأ عليه من تغيير.

ثم عرض الباء موضحا معانيها رائدة وغير رائدة.

وقد يعتمد على رأى سيويه فى عرضه للكلام، فمثلا قال: رد كثير من المحققين سائر معانى الباء إلى معنى الإصاق، كما ذكر سيويه، وجعلوه معنى لا يمارقها....

وهكذا. عارضا ما فى الباب الاول من حروف المعانى مع توضيح وإزالة الغموض وإبراز المحاسن وفى بعض الأحيان يسأل ويجيب ليقرب المعانى إلى ذهن القارئ مزيلا ما فيه من شبهات، وقد يذكر تنبيهات عقب كل قسم من الأقسام، لإبداء ملاحظاته، أو توضيح ما أشكل، وإظهار ما أبهم. عارضا فيه رأى النحاة.

فمثلا. فى تنبيهه له «لام الاستغاثة» قيل: هى رائدة. فلا تتعلق بشيء، وقيل: ليست رائدة فتتعلق.

وعلى هذا: ففى ما يتعلق به قولان: أحدهما أنه الفعل المحذوف، وهو اختيار ابن عصفور والثانى: أنه حرف النداء، وإليه ذهب ابن جنى، وذهب الكوفيون إلا أن هذه اللام بقية ال. . وهكذا يوضح ويبين.

وكثيرا ما يعتد برأى ابن مالك ويؤيده، ويعتمد على ابن الناظم فى شرحه للألفية وغير ذلك من النحاة البارزين المشهورين أمثال الأخفش وابن الأنبارى والزجاج والمبرد وابن يعيش وغيرهم.

ثم انتقل إلى الباب الثانى، وهو الثنائى وقسمه إلى ضربين: ضرب متفق عليه ومختلف فيه وجميع ذلك ثلاثة وثلاثون حرفا وهى: إذ، وال، وأم، وإن، وأو، وأى، وبل، وإذا. . إلخ

ثم ذكرها على الترتيب مبينا معانيها وأغراضها عارضا رأى النحاة مؤيدا ما يراه متفقا والمقصود، مستشهدا بكتاب الله وأشعار العرب.

ثم ينتقل إلى الباب الثالث فى الثلاثى، وهو ضربان: متفق عليه ومختلف فيه وجملة ذلك أربعة وثلاثون حرفا، وهى: أجل، وإذن، وإذا، وإلا، وإلى، وإما. . إلخ، ذكرها مرتبة مبينا معانيها وما يتعلق بها ضاربا لذلك الأمثلة.

وقد يذكر فوائده عقيب بعض المسائل، ليعرض فيها رأى النحاة فى إيجاز واقتصار، ليقف القارئ على رأى النحاة فى مسألة ما.

فمثلا قال: فائدة فى «لات» قرئ «ولات حين مناص» بفتح التاء وضمها وكسرهما والفتح هو المشهور، والوقف عليها بالتاء عند سيويه والقراء، وابن كيسان والزجاج، وبه وقف أكثر القراء وبالهاء عند الكسائى والمبرد وبه قرأ الكسائى.

ثم انتقل إلى الباب الرابع في الرباعي، وهو ضربان: متفق عليه ومختلف فيه وجملته تسعة عشر حرفاً وهي:

إذما، وآلا، وأما، وإما إلخ. ثم ذكرها أيضاً على الترتيب. بسطها بأسلوبه بسطاً يزيل كل شبهة.

وقد اعتمد على أبي حيان، واعتد برأيه معارضاً رأى ابن مالك، قال في «حتى»: ولا يجوز أن تقول: أكلت السمكة حتى نصفها أو ثلثها، قال الزمخشري: لأن الفعل المتعدى بها الغرض منه أن ينقض شيئاً فشيئاً حتى يأتي عليه. وقال ابن مالك لا يلزم واستدل بقول الشاعر.

عَيَّنْتُ لَيْلَةً فَمَارَلْتُ حَتَّى نَصَفْتُهَا رَاجِئاً فَعُدْتُ يَتُوساً

قال الشيخ أبو حيان، ولا حجة له في هذا البيت . . . إلخ

ثم انتقل إلى الباب الخامس في الخماسي: وهو ثلاثة أحرف، واحد متفق على حرفيته وهو «لكن»، واثنان فيهما خلاف وهما «أنتما وأنتن» ذكر ذلك مفصلاً.

وكان يعقب كل قسم من الأقسام بقوله: «والله أعلم».

وفي نهاية كتابه قال: وذكر بعضهم أن «كان» الزائدة حرف، وكذلك «أصبح» وأمسى» في قول العرب: «ما أصبح أبردها وما أمسى أذفاها» قال: لأن الأفعال لا تزداد.

وقد كان حق هذه الألفاظ أن أذكرها في باب الثلاثي والرباعي، وإنما أهملت ذكرها هناك لشهرتها وغرابة القول بحرفيتها.

وهكذا كان كتاب الجنى الداني في حروف المعاني بحراً فياضاً لمن أراد أن يرتوى، ولبسماً شافياً لمن أراد أن يستشفى، ومعينا لا ينضب لمن أحب تزويد نفسه.

فرى ابن هشام في كتابه مغنى اللبيب عن كتب الأعراب، قد أدلى بدلوه، ونهل من معينه وسار على نهجه واتبع طريقته.

ثانيا - شرح «تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد» لابن مالك:

شرحه ابن أم قاسم، وهو كتاب مخطوط في مجلدين ووقع مرة أخرى في ثلاثة مودع بدار الكتب المصرية ومكتبة الأزهر تحت أرقام ٦٥٣٠ طلعت - ٦٣ - ١٢٦٢.

أوله: «بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله على التوفيق لحمده... إلخ». وهو كتاب ضخيم قيم جمع بين دفتيه قواعد النحو وأسرارها بابتكار يدل على تعمق في النحو، واستكشاف لمخباته، وإحاطة بأوابده.

وهو الفيصل تستحکم الفكرة عنده فيبررها مدعومة بالدليل النقلى والنظرى. فعلق ابن أم قاسم على التسهيل تعليقا يفيد المعنى ويبين المراد، وقد ذيله بفوائد جمة تكشف مقاصده، وتفصح عن مكنونه.

ولكنه مال إلى عدم الإكثار والإسهاب، بل وضع الأمر في نصابه دون ملل أو خلل فبدأ أول ما بدأ بشرح الكلام على حسب طريقة ابن مالك، عارضا آراء النحاة وخلافاتهم، فيعرض أولا كلام المصنف ثم يعقبه بشرحه الوافى المختصر حتى يتسنى للقارئ أن يفهمه دون جهد ونصب وعناء.

شافعا ذلك بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية وأمثال العرب وأشعارهم. وقد يعرض تلخيصا بعد سرد المسألة وشرحها ورأى العلماء فيها، ليقربها إلى الأفهام.. فقال في إلحاق نون الوقاية بقد وقط:

«وتلخص من نقل الكوفيين أن من جعلهما اسمى فعل. قال: قدنى وقطنى بالنون وتكون الياء فى موضع نصب، ومن جعلهما بمعنى حسب. قال: بغير نون».

وقد يأتى بالشاهد ثم يعلق عليه برأيه ورأى النحاة، تسهيلا وتقريبا إلى الأذهان وإزالة الشبهات ورفع الغموض الذى يسيطر على الشاهد، فيبرزه فى صورة براءة تصل إلى مدارك المتعلم والقارئ دون تعب ومعاناة.

وفى باب إن وأخواتها بين الطريق الذى سار عليه ابن مالك فى اقتدائه بالنحاة فقال فى إن وأخواتها: «عد المصنف هذه الأحرف خمسة لأن أن المفتوحة فرع من إن المكسورة اقتداء بسبويه والمبرد فى المقتضب وابن السراج فى الأصول».

ونراه حينما يدخل في باب من الأبواب، فإنه يأتي له بمقدمة من عنده ثم يعرض شرحه وقد يعرض رأى النحاة ذاكرا النص من كتبهم باسطا آراءهم.

وقد ينقد ابن مالك في ترتيبه الكلام، ويدافع عنه - ففي العدد - فصل.

«استعمل خمسة عشر ظروف كيوم يوم صباح مساء وبين بين».

قال المرادى: «ليس هذا الفصل من باب العدد في شيء، ولكن استطرده ذكره، لكون هذه الأسماء ناسبت خمسة عشر في تركيبها... إلخ».

وقد يعارض المصنف وابنه، ففي باب التعجب قال ابن مالك: «وكذا إن تعلق بهما وكان غير ظرف وحرف جر».

قال المرادى: «نحو ما أحسن زيدا مقبلا، وأكرم به رجلا».

فلو قلت: ما أحسن مقبلا زيدا وأكرم رجلا به لم يجز بإجماع. قال المصنف: وتبعه في نقل الإجماع ولده في شرح الألفية. وليس كذلك.

وقد اعتمد في النقل على كثير من النحاة في شرحه أمثال أبي حيان والمبرد والأخفش والسهيلي والزمخشري وغيرهم.

قال في نون التوكيد. قال سيبويه أما يونس وناس من النحويين فيقولون:

اضربان واضربنان زيدا، فهذا لم تقله العرب، وليس له نظير في كلامها.

واعتمد أيضا على شيخه أبي حيان فقال في زيادة الواو في أو، ولو.

قال الشيخ أبو حيان: لم أظفر في تعليقه بنص، ويمكن عندي أن يكون زادوا الواو منه للفرق بين أولى حالة النصب والجر وبين إلى الحرف، وحملت حالة الرفع على النصب والجر، ولا أراه تعرض لشيخ آخر من شيوخه في النقل عنه أو التأسى به والسير على نهجه، وقد يعارض النحاة في آرائهم مراعى ضبط الحقائق مع ترجيح ما يراه ملائما ونافعا مفيدا.

فقال في قول ابن مالك: (بلام الابتداء).

قال المرادى: زعم أكثرهم أنها مخلصّة للحال، وليس كذلك، لقوله تعالى

﴿إِنِّي لَيَحْزَنُنِي أَن تَذْهَبُوا بِهِ﴾ [يوسف: ١٣] فيحزن مستقبل لإسناده إلى متوقع..

ونراه يجارى المصنف فى (لذن) ويؤيده حينما قال ابن مالك: «نون مكسورة للوقاية وحذفها مع لذن وأخوات ليت جائز».

قال المرادى: من حذفها مع لذن قراءة نافع وأبى بكر «قَدْ بَلَّغْتُ مِنْ لَدُنِي عذرا» قال المصنف: زعم سيبويه أن عدم لحاقها للذن من الضرورات، وليس كذلك، لقراءة نافع.

وهكذا كانت عادة ابن أم قاسم يعرض الآراء ويفسدها ويرجع ما فيه الفائدة والنفع.

وحقا. إنه شرح مفيد جعل تسهيل ابن مالك مسهلا على كل قارئ وباحث، فهو منهل لمن أراد أن ينهل من شرايه العذب. حيث أبرز محاسن التسهيل، وجعله قطفًا دانياً طيب الرائحة طعم المذاق، ومفتاحا لكل طارق لأبواب النحو. . فكان مصدرا وثيقا للنحاة ينقلون عنه ويعولون عليه، وهذا يدل على براعة ابن أم قاسم وحسن لباقة واجتهاده وانكبابه على كتب السابقين والافتداء بهم.

فأخرج مؤلفات وشروحا يانعات قاصدا بها أن تكون هداية للمهتدين وطريقا للسالكين ومرضاة للباحثين.

ثالثا - شرح ألفية ابن مالك:

نسخة مخطوطة فى مجلد مودع بدار الكتب المصرية ومكتبة الأزهر تحت رقم ٣٢٣ - ١٥٠ تيمور - ٣٢٣٨.

وفى المقدمة:

«بسم الله الرحمن الرحيم. . فهذا توضيح لمقاصد ألفية ابن مالك رحمه الله يجلو معانيها على طلابها ويظهر محاسنها لخطابها، سألني بعض حفاظها المعتمنين لاستنباط بعض فوائدها من ألفاظها. . . إلخ».

تمعنت هذا الشرح فظهرت فضائله وبرزت محاسنه، فإذا قرأه قارئ أحسن بالارتياح والاطمئنان وخرج منه بنتائج باهرة وآراء صائبة.

فقد ظهرت شخصية ابن أم قاسم واضحة جلية دلت على قوة قدرته وحصافة رأيه وتجلت فيه مواهبه العظيمة وأفكاره وآراؤه السديدة.

ولا شك أنه شرح أوفى على الغاية، وبلغ النهاية. فقد عمل على استكمال ما فات، وانسجام في ترتيب المعلومات، ومن تنسيق في ضم القواعد المتصلة بعضها ببعض.

ويمتاز بالدقة والإتقان والسهولة، فلا يحتاج إلى جهد وعناء، مع إيضاحه وبسطه لأراء النحاة ومذاهبهم.

ولا نبالغ إذا قلنا: إن هذا الشرح أرشد المؤلفين من بعده، ووضع منهاجاً لهم ونسقاً يسيرون عليه فإن عنايته كانت متجهة إلى إيضاح ألفية ابن مالك وتبيان مقصودها.

والحق أنه غزير المادة، ومن أوفى الكتب بسطاً لمذاهب النحاة وتعليقاتهم على نط العناية والتفصيل.

ولا غرابة أن يجمع في شرحه ما جمع فأمامه من المؤلفات القيمة الواسعة من كتب السابقين كارتشاف الضرب والتسهيل وشرحه وغير ذلك. مضيفاً إليها ما حوته قريحته وجاد به تفكيره.

فكان هذا الشرح مددا لمن بعده من شراح الألفية، ومصدرا وثيقا لدى النحويين، وقد استمد منه المؤلفون، يعولون على آرائه ويعتمدون على أفكاره. وقد ظهر هذا واضحا في الناقلين عنه.

وإذا درسنا شرح الألفية للأشموني وجدناه قد تتبع أسلوب ابن أم قاسم في الشرح وذكر التنبهات، ونقل الكثير عنه، وفي بعض الأحيان يذكر نص الألفاظ، والأمثلة على ذلك كثيرة منها:

مسألة (١)

في باب المعرب والمبني بعد قول الناظم

وقصرها من نقصهن أشهر

قال المرادى في التنبه الثالث:

وقد أفرده الأشموني في تنبيه أيضا فقال الأشموني ٣٠/١ نقلا عن

المرادى^(١): «مذهب سيبويه أن «ذو» بمعنى صاحب وزنها فعكس - بالتحريك -

(١) راجع التحقيق ص ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١ من الرسالة.

ولامها ياء - ومذهب الخليل أن وزنها فَعَلٌ - بالإسكان - ولامها واو، فهي من باب قُوَّة، وأصله ذوو.

وقال ابن كيسان: تحتمل الوزنين جميعا.

و«فوك» وزنه عند الخليل وسيبويه - فَعَلٌ - بفتح الفاء وسكون العين - وأصل فوه لامة هاء ..

وذهب الفراء إلى أن وزنه فُعَلٌ - بضم الفاء ..

وأب وأخ وحم وهن: وزنها عند البصريين فَعَلٌ - بالتحريك - ولاماتها واوات، بدليل تثنيتهما بالواو.

وذهب بعضهم إلى أن لام حم ياء من الحماية، لأن أحماء المرأة يحمونها وهو مردود بقولهم في الثنية: حَمَوَان، وفي إحدى لغاته حَمَوٌ.

وذهب الفراء إلى أن وزن أب وأخ وحم فعل، بالإسكان.

ورد بسماع قصرها، وبجمعها على أفعال.

أما «هن» فاستدل الشارح على أن أصله التحريك بقولهم: هنة وهنوات، وقد استدل بذلك بعض شراح الجزولية.

واعترضه ابن إياز بأن فتحة النون في هنة يحتمل أن تكون لهاء التانيث، وفي هنوات لكونه مثل جففات، ففتح لأجل جمعه بالالف والتاء، وإن كانت العين ساكنة في الواحد.

وقد حكى بعضهم في جمعه أهناء، فبه يستدل على أن وزنه فَعَلٌ - بالتحريك - هذا نص كلام المرادى.

مسألة (٢)

في الضمير - بعد قول الناظم

وَقَبْلَ يَا النَّفْسَ مَعَ الْفِعْلِ التُّزِمُ نُونٌ وَقَايَةٌ وَلَيْسَى قَدْ تُنْظَمُ

قال الأشموني في تنبيه له ١/٥٥ نقلا عن المرادى^(١):

(١) راجع التحقيق في نون الوقاية.

«ومذهب الجمهور أنها إنما سميت نون الوقاية لأنها تقي الفعل الكسر»
قال الناظم: بل لأنها تقي الفعل اللبس في «أَكْرَمْنِي» في الأمر، فلولا النون
لالتبست ياء المتكلم بياء المخاطبة، وأمر المذكر بأمر المؤنثة، ففعل الأمر أحق بها
من غيره، ثم حمل الماضي والمضارع على الأمر.

مسألة (٣)

في اسم الموصول - بعد قول الناظم
وَصِفَةُ صَرِيحَةٌ صِلَةٌ أَلْ وَكُونُهَا بِمُعْرَبِ الْأَفْعَالِ قَلْ
قال الأشموني في تنبيه له ١/٧٦ نقلا عن تنبيه أيضا للمرادى (١):
«تنبيه.. شد وصل «أل» بالجملة الاسمية كقوله:
مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهِ مِنْهُمْ لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدٍّ
وبالظروف، كقوله:

مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَةِ فَهُوَ حَرِيصٌ بِعَيْشِهِ ذَاتِ سَعَةٍ

مسألة (٤)

في اسم الموصول - بعد قول الناظم
فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنْ ائْتَصَبَ بِفِعْلٍ أَوْ وَصَفٍ كَمَنْ نَرَجُو يَهَبُ
قال الأشموني في التنبيه الثاني ١/٨٠ نقلا عن المرادى من التنبهين الرابع
والخامس (٢):

(إذا حذف العائد المنصوب بشرطه ففي توكيده والعطف عليه خلاف:

أجاره الأخفش والكسائي، ومنعه ابن السراج وأكثر المغازبة.

(١) ص ٤٤٦، ٤٤٧.

(٢) ص ٤٥٦.

واتفقوا على مجيء الحال منه إذا كانت متأخرة عنه نحو: هذه التي عانقتُ مجردة، أى: عانقتها مجردة، فإن كانت الحال متقدمة - نحو هذه مجردةً عانقت - فأجازها ثعلب ومنعها هشام.

مسألة (٥)

في المعرف بأداة التعريف - بعد قول الناظم

كالفَضْلِ والحَارِثِ والنُّعْمَانِ

قال الأشموني في تنبيه له ١/٨٦ نقلا عن المرادى في تنبيه له أيضا^(١):
«تنبيه - في تمثيله بالنعمان نظر؛ لأنه مثل به في شرح التسهيل لما قارنت الأداة فيه نقله، وعلى هذا فالأداة فيه لازمة، والتي للمح الأصل ليست لازمة».

مسألة (٦)

في كان وأخواتها - بعد قول الناظم

وَكُلُّ سَبْقُهُ دَامَ حَظَرٌ

قال الأشموني ١/١١٣ نقلا عن المرادى^(٢):

«وفي دعوى الإجماع على منعها نظر، لأن المنع مغلل بعلتين:
إحداهما. عدم تصرفها، وهذا بعد تسليمه لا ينهض مانعا باتفاق، بدليل اختلافهم في ليس، مع الإجماع على عدم تصرفها.
والأخرى أن «ما» موصول حرفي ولا يفصل بينه وبين صلته، وهذا أيضا مختلف فيه. وقد أجاز كثير الفصل بين الموصول الحرفي وصلته، إذا كان غير عامل كما المصدرية».

(١) راجع التحقيق ص ٤٦٧.

(٢) ص ٤٩٦.

مسألة (٧)

فى الفاعل - بعد قول الناظم

وَشَدَّ نَحْوُ زَانَ نَوْرَهُ الشَّجَرُ

قال الأشمونى ١/٧٨١ نقلا عن المرادى (١).

قال الناظم: والنحويون - إلا أبا الفتح - يحكمون بمنع هذا، والصحيح جوازه، واستدل على ذلك بالسمع وأنشد على ذلك أبياتا - وذكر الأشمونى أبياتا - وذلك لجوازه وجهها من القياس. ومن أجاز ذلك - قبله وقبل أبى الفتح من البصريين والطوال من الكوفيين.

وتأول الماتعون بعض هذه الأبيات بما هو خلاف ظاهرها.

وقد أجاز بعض النحاة ذلك فى الشعر دون النثر، وهو الحق والإنصاف؛ لأن ذلك إنما ورد فى الشعر.

مسألة (٨)

فى النائب عن الفاعل - بعد قول الناظم

ولا يَنْبُؤُ بَعْضُ هَذِي إِنْ وَجِدَ فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ وَقَدْ يَرِدُ

قال الأشمونى فى تنبيهه له ١/١٨٤ نقلا عن المرادى (٢):

«إذا فقد المفعول به جازت نيابة كل واحد من هذه الأشياء، قيل: ولا أولوية لواحد منها، وقيل: المصدر أولى، وقيل: المجرور، وقال أبو حيان: ظرف مكان.»

مسألة (٩)

فى المفعول به - بعد قول الناظم

والعكسُ فى مَصْحُوبِ آلِ

(١) ص ٥٩٧.

(٢) راجع التحقيق ص ٦٠٧.

قال الأشموني في خاتمة له ١/٢١٧ نقلا عن المرادى في تنبيه له (١).

«إذا دخلت «أل» على المفعول له أو أضيف إلى معرفة تَعَرَّفَ بِأَلٍ أو بالإضافة، خلافا للرياشي والجرمي والمبرد في قولهم: إنه لا يكون إلا نكرة، وإن «أل» فيه رائدة، وإضافته غير مَحْضَةٌ».

وقد أحسن ابن أم قاسم في أن ينسب الآراء إلى أصحابها المتقدمين، وهو كثير لا يقع تحت حصر. وكان موقفه من ابن مالك موقف الناقد البصير. يناقشه فيما يستحق المناقشة ويؤيده فيما يستحق التأييد.

وذلك لما له من سعة اطلاع مكنه من معرفة آراء السابقين والحكم عليها بعد الموازنة بينها، وقد كثر استشهاده في هذا الشرح بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية وأشعار العرب وأمثالهم.

وهكذا كان ابن أم قاسم في مادته العلمية بحرا فياضا بذل جهده وكرس حياته من أجل إيجاد قطوف دانية يتناولها القاصي والداني.

رابعا - شرح باب وقف حمزة وهشام على الهمز من الشاطبية للقاسم ابن فيرّه بن خلف

نسخة في مجلد بقلم نسخ بخط أحمد بن يوسف السمنودي الشاذلي الأحمدى - فرغ منه في ذى الحجة سنة ١٢٢٨ هـ مجدولة بالمداد الأحمر في ٥٣ ورقة ومسطرتها ٢١. مودعة بدار الكتب المصرية قسم المخطوطات تحت رقم ٤٢.

نبذة عن الكتاب:

بدأ المرادى كتابه بتعريف الوقف لغة واصطلاحا، ثم قسم الوقف إلى أربعة أقسام: اختياري واضطراري واختباري وتعريفى، وقال: لا فرق بين أن يكون الوقف على الهمز في هذا الباب اختياريًا أو غيره.

وقال فيه: بدأ الناظم بحمزة أولا في قوله:

وحمزةٌ عند الوقف سهلٌ همزةٌ إذا كان وسطا أو تطرف منزلا

(١) راجع التحقيق ص ٦٥٦.

لأنه أقعد بالباب ثم أردفه هشاما .

ونرى المرادى أتى بأبيات من الشاطبية ثم شرحها شرحًا مفصلاً معتمداً فيه على آراء القراء ساردا كل رأى فى حرية وطلاقة .

فى البيت الأول - بعد أن عرض كلام الناظم بأسلوب يتفق والبيت - وفى آخره قال: هذا نقل الناظم ثم قال: وروى الضبى عن سليم تخفيف الهمز الواقع أول الكلمة مطلقاً، ونقل الحافظ أبو العلاء عن حمزة تخفيفه مطلقاً إذا تقدمه حرفٌ ولو منفصلاً . قال أبو الفتح ابن سبّطاً، لأنها باتصالها بما قبلها تصير كالمتوسط . وكان أبو طاهر لا يأخذ فيها إلا التخفيف .

وقد ينسب إلى الناظم وغيره فى بعض الأحيان النسيان وعدم الانتباه فى رأيه معللاً ذلك .

فمثلاً بعد قول الناظم: وحمزة عند الوقف إلخ . قال فى تنبيه له بعده «رؤى عن حمزة أنه قال: إذا كان الوقف على المهموز بغير همز يُزيلُ المعنى فالوقف بالهمز - فمن القراء من انتبه كطاهر بن غلبون ومنهم من لم يتسبه كالدانى والناظم، ولذلك أطلق فى قوله: وحمزة عند الوقف سهل همزه - وبعد أن انتهى المرادى من شرح البيت يعرّبه زيادة فى توضيح معناه ولا يغفل عن الأمثلة الكثيرة للاستفادة منها .

وقد يعلل التقديم فى كلام الناظم . فمثلاً

فأبدلهُ عنه حرف مدٍّ مُسَكَّنًا ومن قبله تحريكهُ قد تنزَّلاً

قال المرادى: أبدأ بالهمز الساكن لقلّة أحكامه .

وقد يعقب على البيت بفائدة أو تنبيه يعرض فيهما ما يستتجه من بيت الناظم . فمثلاً بعد قول الناظم: فأبدله عنه حرف . . إلخ - قال فى تنبيه له «وافق الرسم القياس فى هذا النوع إلا مع همز الوصل ولم تُرسم فى أدّاراتم والرؤيا» .

وفى تنبيهاته قد يوضح كلام الناظم بطريقة بلاغية مشوقة للنفس تقريباً للأذهان وتوضيحاً للعبارة، فتراه مثلاً بعد قول الناظم:

وَيَسْمَعُ بَعْدَ الْكَسْرِ وَالضَّمِّ هَمْزُهُ لَدَى فَتْحِهِ بَاءً وَاوَا مُحَوَّلًا

قال: جمع الناظم بين الكسر والضّم أولاً ثم جمع بين الياء والواو ثانياً فانصرف الأول للأول والثاني والثاني للثاني ويسمى هذا فى علم البديع لفا ونشرا وهو ضربان: مُرْتَبٌ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ﴾ [القصص: ٧٣]... ومَعكُوسٌ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ [آل عمران: ١٠٧].

وقد ينوه إلى ذكر بعض الوقائع تمكينا للكلام وتأييدا للرأى. فمثلا بعد قول الناظم:

وَيُبَدِّلُهُ مَهْمَا تَطَرَّفَ مِثْلُهُ وَيَقْصُرُ أَوْ يَمْضِي عَلَى الْمَدِّ أَطْوَلًا

حكى ابن جنى فى الخصائص أن شخصا ادعى عند الزجاج أنه يجمع بين ألفين وأخذ يطول صوته بقال ويمططه - فقال له الزجاج لو مددتها إلى العصر هى الألف واحدة.

وقد يتعرض لذكر تعريف بعض الأعلام كالأخفش مثلا..

واعتمد المرادى فى كتابه هذا على كثير من الأعلام مثل الأخفش وسيبويه وأبى شامة ويونس وغيرهم، وقد يعرض رأيه فى بعض الآيات المشككة التى اضطرب فى شرحها بعض الشراح فقال فى قول الناظم:

وَمَا قَبْلَهُ التَّحْرِيكُ أَوْ أَلْفٌ مَحْرُوكًا طَرَفًا فَالْبَعْضُ بِالرَّوْمِ سَهْلًا
وَمَنْ لَمْ يَرْمُ وَأَعْتَدَ مَحْضًا سَكُونَهُ وَالْحَقُّ مَفْتُوحًا فَقَدْ شَدَّ مُوْغَلًا

قال المرادى: هذان البيتان من المشكلات وقد اضطرب فى شرحهما شارحو القصيدة. وأنا أذكر ما وقفت عليه من كلامهم والله الموفق.

فأقول: اعلم أن البيت من هذين البيتين يحتمل أن يكون من البيت الذى قبله.. وهكذا عارضا رأى أبى عبدالله الفاسى وسيبويه.

وقد يتعرض لبعض الأمثلة القرآنية فى مسائل يوضح فيها الآية. واضعنا نصب أعيننا أوجه القراءة حتى يستطيع القارئ فهمها وتدبرها. فمثلا مسألة فى قوله تعالى: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يَضِيءُ﴾ [النور: ٣٥] يجوز فيها نقل حركة الهمزة إلى الياء



مع الإسكان والروم والإشمام، ويجوز المد والقصر في الياء على وجه الإسكان ووجه الإشمام صارت خمسة أوجه. ويجوز حذف الهمز للرسم فيمد ويقصر ويندرجان. ويجوز الإدغام مع الإسكان والروم والإشمام فالمجموع ثمانية.

ونرى المرادى يعقب على كل مسألة من هذه المسائل بنظم بديع يسهل على الإنسان الفهم والإدراك. وقد تعددت هذه المسائل في آخر الباب وكثرت.

وقال عقيب المسألة المتقدمة:

يضىء قياسه نقل بروم وإسكان وإشمام وحذف
ومع نقل بلا روم وحذف يمد ويقصره إن شئت فاقف
وأدغم ثم أسكن أو فأشمم ورم أيضاً فخذ نظماً يخف

ومجموع الأبيات المشروحة من الشاطبية هو ١٧ سبعة عشر بيتاً.

شرح المرادى كل بيت عارضاً رأى القراء والنحاة. فسار على هدى الهداة ونهج الناهجين حتى لا يفلت الزمام من يده. فاستنار بأرائهم.

ثم أعقب الكلام كله بمسائل متفرقة ومتنوعة جمع فيها آراء القراء والنحاة وأعقبها بشيء جميل تمحرض عليه النفس ولا تنساه، وهو نظم لطيف يمكن القارئ من الاستفادة المثمرة.

خامساً - شرح المقصد الجليل في علم الخليل

هو شرح للمقصد الجليل في علم الخليل الذى نظمه جلال الدين أبو عمر عثمان بن عمر بن أبى بكر المعروف بابن الحاجب المالكى النحوى المتوفى عام ٦٤٦هـ - وتسمى مقدمة ابن الحاجب فى علم العروض وتحتوى على ثلاثين ورقة. ضمن مجموعة مخطوطة. مودع بدار الكتب المصرية تحت رقم ٧٣ مجاميع. وأول هذه القصيدة.

الحمد لله ذى العرش المجيد على إلباسه من لباس فضله حلاً
ثم على المصطفى الهادى صلاة فتى يرجو لها سكن الفردوس مبتهلاً
وبعد، إن عروض الشعر قد صعبت. نثراً فخذ نظمها تجده قد سهلاً

نبذة عن شرح المقصد الجليل:

نرى المرادى فى شرح هذه القصيدة أوجز فيها العبارة واكتفى بالإشارة، وهو مع ذلك كافل لفتح مغلقها وإيضاح مشكلها واف بشرح مقاصدها ومذيل بفوائد لفوائدها، وقد عرف أولا العروض فى اللغة وذكر اشتقاقه ثم تعرض لموضوعه وفائده وبين الزحاف والعلل، وأوضح الكلام فى إيجاز مفيد على ضوء القصيدة مستنيرا بها.

ثم تعرض للبحور ولماذا سميت بحورا؟

ثم تكلم عن الدوائر العروضية فقال: إن جميع البحور الخمسة عشر أو الستة عشر منحصرة فى خمس دوائر وهى: دائرة المختلف، ودائرة المؤتلف، ودائرة المجتلب، ودائرة المشتبه، ودائرة المتفق. وهكذا. ثم رسم صورة لكل دائرة وضع على محيطها الحركات والسكنات حتى يسهل للقارئ معرفتها وعرف كل قسم من أقسام الشعر الثلاثة وضرب له الأمثلة.

وبعد ذكر الزحاف والعلل عرف كل نوع على حدة وما يتعلق به ذاكرا للخلاف الذى وقع بين الخليل وغيره، ولا أرى المرادى ذكر رأيا له فى هذا الباب بل كان كل عمله هو الشرح والتوضيح فى كلام موجز مقتضب مفيد. وابن الحاجب يذكر البحر ثم أعاريضه مفصلا. وما على المرادى إلا أن يفند ويضرب الأمثلة لكل ضرب من الأضراب تقريبا للأذهان. مستدلا بذلك من أشعار العرب. ذاكرا كل بحر وما يعرض له من تغيير، وقد يعلق على بيت من أبيات القصيدة بتنبه يذكره دون أن يعترض على شىء كما حدث فى آخر الطويل فقال:

«تنبه - جرت عادة أكثر أهل العروض عند ذكرهم زحاف كل بحر أن يجمعوا العلل والزحاف من غير تمييز لأحدهما عن الآخر كما فعل الناظم...» ونقل عن الفراء فى بحر المقتضب فقال: «والطى فيه أحسن من الخين وقد منعه بعضهم. وزعم الفراء ومن وافقه أنه لا مراقبة بين الواو والفاء فى مفعولات وأنه يجوز خبله فينقل إلى فعلات...».

ثم انتقل بعد ذلك إلى القافية موافقا لترتيب ابن الحاجب، قال المرادى: لما كان الشاعر محتاجا إلى علم القوافى كحاجته إلى علم العروض أكمل قصيده

بالمتمم . وعرف القافية وسبب تسميتها بذلك . وقال : ذكروا فى تعريف القافية عشرة أقوال ، سرد هذه الأقوال وأوضحها ولم يعلق على شىء من هذه التعاريف . إلا أنه قال معترضاً على التعريفين التاسع والعاشر بقوله : وفى ذكر هذا القول والذي قبله نظر ، والله أعلم .

ونراه يعتذر عن الناظم فى الاقتضاب فى البيت :

كَوْسٌ وَرَكْبٌ وَتَرَرِدُ فِهِمُ الْقَابُهَا مَتَفَاعِلُنْ إِذَا انْتَقَلَا

قال : القوافى خمسة أقسام وألقابها المتكاسوس والمتراكب والمتدارك والمتواتر والمترادف ويجمع فى «سكرف» ولما لم يمكن الناظم ذكر ألفاظها قال كوس . . إلخ .

ثم عرف المرادى كل لقب من هذه الألقاب مع ضرب الأمثلة التى تظهر المعنى وتوضحه . وسبب تسمية كل منها .

ثم شرح الأبيات التى تشتمل على الحروف والحركات اللازمة للقافية وهى ستة . . معرفاً كل قسم وسبب تسميته . ضارياً لذلك الأمثلة .

وأخيراً شرح الأبيات التى تذكر عيوب القافية وهى خمسة . وعرف كل قسم منها ، وأيضاً لا أرى فى هذا الشرح سوى التوضيح الموجز لهذه القصيدة ، فما هو إلا تبين لها وليس له رأى فى ذلك بل عرض رأى الخليل والمخالفين له . وقد اعتمد فى النقل على بعضهم كالفراء وابن قطاع والأخفش وغيرهم .

سادساً - شرح المفيد على عمدة المجيد فى علم التجويد للإمام

السخاوى

نسخة فى مجلد صغير الحجم . مودع بدار الكتب المصرية قسّم المخطوطات تحت رقم ٤٦٢ تيمور وأول متن عمدة المفيد للسخاوى (نونية)

يَا مَنْ يَرُومُ تِلَاوَةَ الْقُرْآنِ وَيَرُودُ شَأْوَ أئِمَّةِ الْإِتْقَانِ

لَا نَحْسِبُ التَّجْوِيدَ مَدًّا مَفْرَطًا أَوْ مَدًّا مَا لَا مَدَّ فِيهِ لِوَانِ

أَوْ أَنْ تُشَلَّدَ بَعْدَ مَدِّ هَمْزَةٍ أَوْ أَنْ تَلُوكَ الْحَرْفَ كَالسِّكْرَانِ

وأخره:

فانظر إليها وامقا متديرا فيها فقد فاقت بحسن معان
واعلم بأنك جائر في ظلمها إن قستها بقصيدة الخاقاني

نبذة عن شرح المفيد:

أوله - الحمد لله الذي شرفنا بحفظ كتابه . . ثم قال: ولما كانت نونية الإمام العالم أبي الحسن على بن محمد بن عبد الصمد السخاوي المقرئ النحوي المسماة عمدة المجيد في النظم والتجويد من المقاصد النافعة . . تكرر على سؤال بعض المشتغلين أن أشرحها شرحاً يعين على فهمها وينوه على ما اشتملت عليه مع صغر حجمها من بديع محاسنها وغزير علمها فأجبتة إلى ذلك . . .

واشتمل هذا الشرح على مقدمة تحوي خمسة فصول:

الأول: في تعريف علم التجويد. ثم بين أن تجويد القرآن يعتمد على أربعة أمور . .

شرح ذلك معتمداً على أبي عمرو الداني.

الثاني: في مخارج الحروف، وقال: إن حروف العربية تسعة وعشرون حرفاً وجملة مخارجها عند سيبويه رحمه الله وأكثر المحققين ستة عشر مخرجاً. ثم شرحها يبين المعنى موضحاً للطالب ما يريد. معتمداً في ذلك على سيبويه. ومستندلاً بأمر المؤمنين عمر قال «وكان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يخرج الضاد من الجانبين وأدنى حافته إلى طرفه ومحاذي ذلك من الحنك الأعلى».

وقال سيبويه في اللام: «فوق الضاحك والنايب والرابعة والثنية وذلك أن مخرج اللام أقرب إلى مقدم الفم من مخرج الصاد».

الثالث: في بيان ما يعرف به مخرج الحروف وذكر الفروع، وقال: إن لهذه الحروف فروعاً تستحسن وفروعاً تستقبح، وقد بلغت الحروف بفروعها خمسين حرفاً . . معتمداً في شرح هذا على رأى سيبويه والأخفش وابن خروف وابن عصفور . . فقال: «وقال ابن عصفور: الذي يبين لك أن النون المخفية ليس لها نصيب من الفم أنك لو أمسكت بأنفك حين النطق بها لأخل ذلك بها . .».

الرابع: فى صفات الحروف . وقسم هذه الصفات . . معتمدا فى شرحها على الكوفيين ومكى وشريح والمبرد . قال: «وذهب الكوفيون وتبعهم مكى رحمه الله تعالى إلى أن الراء تنحرف كاللام والتكرار صفة الراء لارتعاد طرف اللسان عن النطق بها . .» .

الخامس: فى انقسام هذه الصفات إلى مميز ومحسن وذى قوة وذى ضعف . . . معتمدا فى ذلك على الرماني والمازنى . . قال: «قال المازنى رحمه الله تعالى: الذى فصل بين الحروف الذى اختلف منها الكلام سبعة أشياء . . .» .

وبعد أن أنهى المقدمة شرع فى شرح آيات متن عمدة المجيد مبينا الغرض من هذه الآيات وكل ما يتعلق بها - ثم سرد روايات . منها «روى عن أبى بكر بن عياش رحمه الله تعالى أنه كان يقول: إمامنا يهزم مؤصدة فأشتهى أن أسد أذنى إذا سمعته يهزمها» . . وقد يوضح كلام الناظم بالاستشهاد . فقال فبعد قوله:

وامدد حروف المد عند مُسَكِّنٍ أو همزة حسنا أخوا إْحسانِ

قال: والمد الطبيعى كالمد فى الرحمن الرحيم . وروى البخارى قال: سئل أنس بن مالك رضى الله عنه: كيف كانت قراءة رسول الله ﷺ فقال: كان يمد مدا . ثم قرأ بسم الله الرحمن الرحيم . . أخذ يشرح الآيات متعرضا للقراءات السبع وقال: إنهم متفاوتون فى مقدار المد فأطولهم مدا ورش وحمزة ثم عاصم ثم ابن عامر والكسائى ثم قالون وابن كثير وأبو عمرو . ضاربا لذلك الأمثلة .

فسار المرادى فى طريق المتن شارحا حروف العربية وما يترتب عليها من قراءات واستعمالات . وكان عقيب شرح كل بيت يقول: والله أعلم .

وقد يتعرض لكثير من الخلافات فى المسائل ليتحقق القارئ من معرفة ما وصل إليه كل مذهب من هذه المذاهب وموقف الناظم من ذلك . فبعد قوله:

لكن مع البأ فى إبانته وفى إخفائها راياتُ مختلفاتُ

قال المرادى: «أجمع القراء إلا من شذ على أن الميم الساكنة لا تدغم فى الباء ثم اختلفوا هل تظهر أو تخفى على ثلاثة أقوال: أحدها أنها تظهر ولا تخفى وإليه ذهب كثير من المحققين منهم طاهر بن غلبون وابن المنادى والإمام شريح وبه جزم مكى .

والثانى أنها تخفى وإليه ذهب قوم منهم أبو الحسن الأنطاكى وأبو الفضل الخزاعى .. والثالث التخير فى إظهارها وإخفائها ونسبه بعضهم إلى ابن مجاهد .. وليس فى كلام الناظم ترجيح . . . وهكذا نراه يعرض الخلافات المطولة ليستفيد القارئ - وقد يتساءل المرادى ويوجب تعليقا على كلام الناظم - بعد قوله:

رتل ولا تسرف وأنقن واجتنب

قال متسائلا .

فإن قلت: فلم اقتصر الناظم على الترتيل؟

قلت: لأنه أفضل أنواع القراءة قال تعالى: ﴿ورتل القرآن ترتيلا﴾ [المزمل: ٤] وروى مالك عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت: كان النبي ﷺ يقرأ السورة فيرتها حتى تكون أطول من أطول منها.

وأخيرا قال المرادى: والغرض من هذه الأبيات التنبيه على ما تحلت به هذه القصيدة من نظم بديع ومعنى رفيع، فلذلك قال: فاقت بحسن معان، وأنفت أن تقاس بقصيدة الخاقانى . . . ثم قال: فهذا ما يسره الله عز وجل على هذه القصيدة على سبيل الاختصار. وهو بحمد الله وإن صغر حجما فقد كفى وملىء علما.

سابعاً - رسالة ابن أم قاسم فى الجمل التى لا محل لها من الإعراب:

مذكرة صغيرة ضمن مجموعة، وهى تشتمل على ١٣ ثلاث عشرة صفحة مخطوطة. مودعة بمكتبة الأزهر تحت رقم ١٧٩٠.

ومكتوب عليها: دخلت فى نوبة الفقير أحمد السبرطلى سنة ١٢٦٨هـ. هذه رسالة فى الجمل لابن أم قاسم فى النحو. نفع الله بها آمين. ومكتوب دعاء لابن مسعود رضى الله عنه أوله.

قال ابن مسعود رضى الله عنه:

ما من عبد يدعو الله فى يوم عرفة... إلخ، وقد قصت الورقة فلم يتمم الكلام الجانبى.

وأول هذه المخطوطة. بسم الله الرحمن الرحيم.

سألت وفقك الله عن بيان الجمل التي لا يكون لها محل من الإعراب... بين فيها ابن أم قاسم أن أصل الجملة ألا يكون لها محل من الإعراب؛ لأن أصلها أن تكون مستقلة لا تتعدد بمفرد، ولا تقع موقعه، وما كان من الجمل له محل من الإعراب فإنما ذلك، لوقوعه موقع المفرد وسد مسده، فتصير الجملة الواقعة موقع المفرد جزءا لما قبلها، فنحكم على موضعها بما يستحقه المفرد الواقع في ذلك.

ونراه قد ذكر أولا: الجمل التي لها محل من الإعراب بأنها سبع:

- ١ - الخبرية، ٢ - والحالية، ٣ - والمحكية بالقول، ٤ - والمضاف إليها، ٥ - والمعلق عنها العامل، ٦ - والتابعة لما هو معرب أو له محل من الإعراب، ٧ - والواقعة جواب أداة شرط جازمة مصدرة بالفاء أو إذا أو قد. ثم تناول هذه الجملة، وتكلم عليها بإيجاز غير مخل عارضا رأى النحاة ضاريا لذلك الأمثلة من القرآن الكريم وأشعار العرب.

وكثيرا ما يقف في بعض الأماكن لإزالة الغموض وكشف ما أبهم، ليتسنى للقارئ الفهم والمعرفة على ضوء بسط المسائل وعرضها.

فوقف عند الجملة الواقعة بعد «مذ ومنذ» فقال السيرافي: في موضع نصب على الحال والجمهور أنه لا موضع لها من الإعراب..

وبعد أن أنهى الكلام على هذا القسم وما احتواه من معان وآراء وخلافات، دخل في القسم الثاني: وهو الجمل التي لا موضع لها من الإعراب.

- فقال: هي تسع ١ - الابتدائية، ٢ - والاعتراضية، ٣ - والصلة، ٤ - والتفسيرية، ٥ - وجواب القسم، ٦ - والواقعة بين أدوات التحضيض، ٧ - والواقعة بعد أدوات التعليق غير العاملة، ٨ - والواقعة جوابا لها، ٩ - والتابعة لما لا موضع له.

وقد جمع هذا القسم والذي قبله في أبيات شعرية يسهل على القارئ حفظها ثم بسطها مع إيجاز يستطيع المرید أن يستنبط هذه الأحكام في صورة مجملة موجزة يسهل عليه استيعابها.

ولاريب فى أن ابن أم قاسم كعادته، يعتمد على كثير من آراء نحاة العرب، ليستشف ما صلح منها، ولينهل من معينها.

فراه فى الابتدائية فى «حتى» عرض خلافا دار بين النحاة. فقال: فالجملة بعدها لا موضع لها من الإعراب، وذهب الزجاج وابن درستويه إلى أن الجملة بعد «حتى» فى موضع جر بحتى، وذلك خلاف الجمهور. وفى الجملة التفسيرية اعتمد على رأى أبى على. فقال: والمشهور أنه لا موضع للجملة المفسرة من الإعراب، وقال الأستاذ أبو على: والتحقيق أنها على حسب ما يفسر...

وإن هذه الرسالة مع إيجازها واختصارها قد أفادت المراد وفتحت الطريق أمام الباحث كى يستير بها ويهتدى بهديها.

وكانت نبراساً لابن هشام فى كتابه مغنى اللبيب، حيث استفاد منها طريقة التقسيم والتنظيم، غير أنه جعل القسم الثانى فى العدد كالأول.

وقد قال ابن أم قاسم فى آخرها:

وقد تم الكلام على الجمل التى لا محل لها من الإعراب على سبيل الاختصار دون الإكثار.

وفاته:

لما كان تقيا ورعا وليا من أولياء الله أحسن الله له الخاتمة، فتوفى فى يوم مبارك ميمون وهو عيد الفطر المبارك سنة ٧٤٩هـ تسع وأربعين وسبعمائة من الهجرة^(١)، وقيل: سنة ٧٥٥هـ.

«وذكر أن وفاته يوم عيد الفطر سنة ٧٤٩هـ وقد رأيت بخطى ولا أدرى من أين نقلته وكانت وفاته سنة ٧٥٥هـ والله أعلم»^(٢). ودفن بسرياقوس^(٣).

(١) بغية الوعاة للسيوطى ص ٢٢٦، حسن المحاضرة ص ٢٣٠، طبقات القراء ج١ ص ٢٢٧

وعصر سلاطين المماليك للأستاذ محمود رزق ج٤ ص ١١٧، روضات الجنات ص ٢٢٥.

(٢) الدرر الكامنة لابن حجر تحقيق الشيخ محمد سيد جاد الحق ج٢ ص ١١٦ رقم ١٥٤٦.

(٣) طبقات القراء لابن الجزرى ج١ ص ٢٢٧ رقم ١٠٣٨.

وتوجهت إلى سرياقوس بحثاً عن قبره لم أعثر عليه، فلعله اندثر بين المقابر.

نبذة عن سرياقوس:

سرياقوس التي دفن بها المرادى المعروف بابن أم قاسم «هي قرية من قسم الخانقاه محافظة القليوبية موضوعة على الشاطئ الشرقى لترعة الإسماعيلية وفي غربى الخليج المصرى بنحو مائتى متر، وفي غربى الخانقاه مائلة إلى الجنوب بنحو ثلاثة آلاف متر وخمسمائة، وفي جنوب كفر حمزة كذلك، وأغلب أبتيتها بالأجر، ولها جامع بمنارة، وفيها من الجهة البحرية دوار أوسية للخديوى إسماعيل باشا، وفي مقابلتها قنطرة على الترعة الإسماعيلية، ويزرع فى أراضيها صنف البصل والتبناك بكثرة، وكذا قصب السكر وله فيها عصابات، والعسل السرياقوسى مشهور فى مصر بالجودة. . . وهى من البلاد القديمة. . . والسلطان محمد بن قلاون كان يتردد إلى سرياقوس كثيراً، وأنشأ فى شرقها ميداناً بالقرب من الخانقاه. وكان إنشاؤه سنة ٧٢٣هـ ثلاث وعشرين وسبعمائة، وبنى فيه قصوراً جليلة. . .» (١) هـ.

وفى رحلتى إليها وجدتها كما وصفها المؤرخون.

عام الوفاة: رأيت أن أذكر شيئاً عن العام الذى توفى فيه ابن أم قاسم حيث إنه ملئء بالنكبات والأمراض. «فى عام تسع وأربعين وسبعمائة». الفناء وقع بالديار المصرية وعم سائر البلاد، فكان يخرج من القاهرة فى كل يوم ما ينوف عن عشرين ألف جنازة، وقد ضبط فى شهر شعبان ورمضان فبلغ عدد من مات فيهما من الناس نحو تسعمائة ألف إنسان. ولم يسمع بمثل هذا الطاعون فيما تقدم من الطواعين المشهورة فى صدر الإسلام.

قال الشيخ شمس الدين الذهبى: إن الطواعين المشهورة فى مبتدأ الإسلام خمسة: «وهى طاعون شيرويه، وطاعون عمواس، كان فى زمن عمر بن الخطاب. . . وطاعون الجارف وقع فى زمن عبدالله بن الزبير. . . وطاعون الفتيات، كان بالبصرة وواسط. . . وطاعون جاء فى سنة إحدى وثلاثين ومائة من الهجرة يسمى طاعون قتيبة. . .».

(١) الخطط التوفيقية ج ١٢ ص ٢٠.

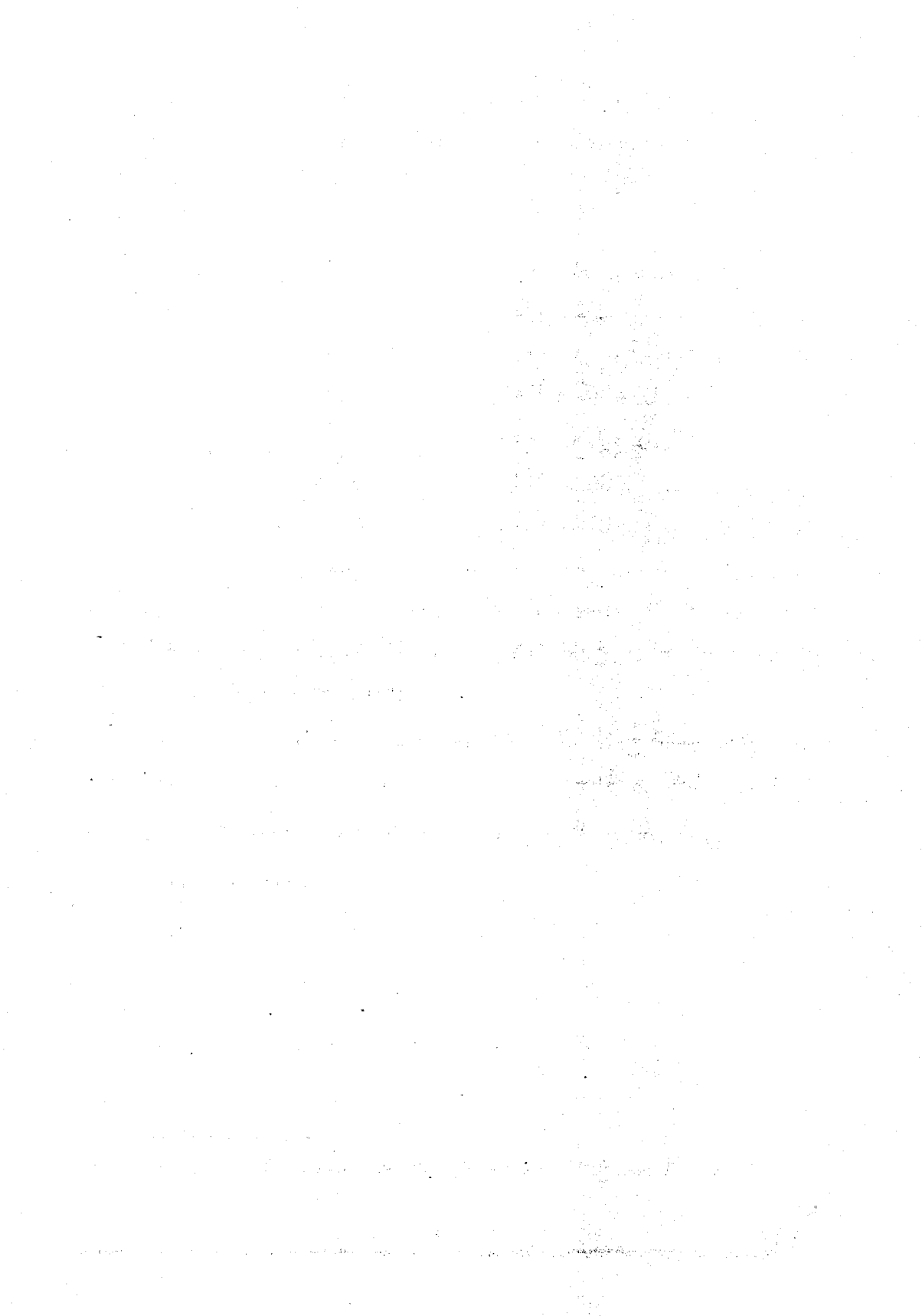
فلم يسمع بطاعون هذه السنة، لأنه عم البلاد قاطبة، ومات فيه من الناس ما لا يحصى عددهم من مسلم وكافر، وأقام دائرا في البلاد نحو سبع سنين حتى عزت جميع البضائع لقلّة الجالب في البلاد، وبلغ ثمن الراوية من الماء اثني عشر درهماً بالقاهرة.

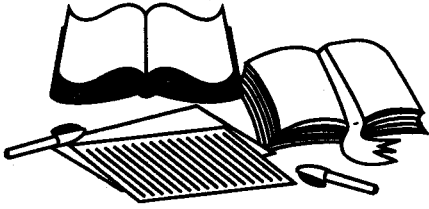
وسبب ذلك موت الجمال، وبلغ طحن الأردب القمح خمسة عشر درهماً، ولم يزرع من أراضى مصر فى تلك السنة إلا القليل بسبب موت الفلاحين وعدم من يزرع، فوقع الغلاء حتى بيعت كل وية قمع بمائتى درهم، وكادت مصر أن تخرب فى تلك السنة، ووقع الطعن أيضا فى القطط والكلاب والوحوش.

وفى تاريخ مصر لابن إياس ج ١ ص ١٩١ «نقل ابن حجر فى كتاب بذل الماعون فى أخبار الطاعون. قيل: لما زاد أمر الطاعون بالديار المصرية أمر بعض العلماء بأن الناس يخرجون قاطبة إلى الدعاء برفعه فخرج الناس قاطبة إلى الصحراء، وفعّلوا كما يفعلون فى الاستسقاء، فلم يفد ذلك شيئا. بل زاد أمر الطاعون حتى عم سائر البلاد، ودخل مكة، ولم يعهد هذا قط سوى هذه السنة» اهـ^(١). ومع انتشار هذا الداء الويل لم يثبت مؤرخ من المؤرخين أن ابن أم قاسم المرادى مات بسبب هذا الطاعون.

مع أن كثيرا من علماء وقته ابتلوا بهذا البلاء أمثال الشيخ شمس الدين اللبان شيخ المرادى، والشيخ أحمد بن مكتوم النحوى، وأبو عبدالله بن الصائغ وغيرهم. وأقول: إن هذا الأمر يضاف إلى كرامات ابن أم قاسم التقى الولى. (رحمه الله رحمة واسعة).

(١) الخطط التوفيقية لعلى مبارك، الخطط المقرزية للمقرزى، تاريخ مصر لابن إياس.





الباب الثاني

الفصل الرابع

الناقلون عن المرادى
المعروف بابن أم قاسم

الناقلون عن المرادى المعروف بابن أم قاسم

الأول: ما استفاده ابن هشام في كتابه مغنى اللبيب الجزء الأول منه
من كتاب الجنى الدانى في حروف المعانى لابن أم قاسم.

الكتاب:

هو كتاب مغنى اللبيب عن كتب الأعراب. الذى طارت شهرته إلى
المغرب.

يقول ابن خلدون: «وصل إلينا بالمغرب لهذه العصور ديوان من مصر
منسوب إلى جمال الدين بن هشام من علمائها إلى أن قال: فأتى من ذلك بشيء
عجيب دال على قوة ملكته والله يزيد فى الخلق ما يشاء».

أوله: بسم الله الرحمن الرحيم. أما بعد: حمدا لله على أفضاله، والصلاة
والسلام على محمد وآله. وعليه شروح.

ما استفاده ابن هشام فى كتابه من الجنى الدانى:

لقد استفاد ابن هشام فى الجزء الأول من كتابه مغنى اللبيب من الجنى الدانى
فى حروف المعانى لابن أم قاسم، فاتبع النهج والطريق من حيث التنظيم والتقسيم
وبيان معانى الحروف الذى اتبعه ابن أم قاسم فى الجنى الدانى وسار عليه.
وقد ينقل اللفظ فى بعض الأحيان أو المعنى.

وسأقتصر على بعض المواضع فى الموازنة بين الكتابين وذلك على سبيل
المثال.

١ - «قد». قال فى الجنى الدانى ص ٥٨:

«الأول: أن تكون بمعنى حسب. تقول: قدنى بمعنى حسى، والياء متصلة
بها مجرورة الوضع بالإضافة، ويجوز فيها إثبات نون الوقاية وحذفها، والياء فى
الحالين فى موضع جر. هذا مذهب سيبويه وأكثر النحويين.

الثانى: أن يكون اسم فعل بمعنى كفى ويلزمها نون الوقاية مع ياء المتكلم

كما تلزم مع سائر أسماء الأفعال، والياء متصلة بها في موضع نصب، وهذا القسم نقله الكوفيون عن العرب.

وقول الشاعر: **قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْحَبِيبِ قَدِي**

يحتمل قول: قدى وجهين:

أحدهما: أن يكون بمعنى حسب، والياء في موضع الجر.

والثانية: أن يكون اسم فعل والياء في موضع نصب، وقوله في آخر البيت «قدى» يحتمل ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون بمعنى حسبي، ولم يأت بنون الوقاية على أحد الوجهين.

ثانيها: أن يكون اسم فعل وحذف النون ضرورة.

وثالثها: أن تكون اسم فعل والياء للإطلاق وليست ضميراً اهـ.

وقال ابن هشام في مغنى اللبيب ص ١٤٦:

«قد» على وجهين: حرفية وستاتى، واسمية، وهى على وجهين: اسم فعل وسياتى واسم مرادف لحسب، وهذه تستعمل على وجهين:

مبنية، وهو الغالب، لتشبهها بقد الحرفية فى لفظها ولكثير من الحروف فى وضعها، ويقال فى هذه: «قد زيد درهم» بالسكون، وقدنى بالنون حرصاً على بقاء السكون، لأنه الأصل فيما بينون.

ومعربة. وهو قليل. يقال: «قد زيد درهم» بالرفع كما يقال حسبه درهم بالرفع «وقدى درهم» بغير نون. كما يقال حسبي.

والمستعملة اسم فعل مرادفة ليكفى «قد زيدا درهم وقدنى درهم» كما يقال: «يكفى زيدا درهم ويكفينى درهم» وقوله

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْحَبِيبِ قَدِي

تحتمل قد الأولى أن تكون مرادفة لحسب على لغة البناء، وأن تكون اسم فعل.

وأما الثانية: فتحتمل الأول، وهو واضح.

«الثانى: على أن النون حذفت للضرورة كقوله: إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسَى. ويحتمل أنها اسم فعل لم يذكر مفعوله فالياء للإطلاق والكسرة للساكنين»
اهـ.

٢ - «وا» قال فى الجنى الدانى ص ٧٨:

(وا. حرف نداء يختص بياء الندبة فلا ينادى به إلا المندوب نحو «وا زيدا» .
والندبة: هى نداء المتفجع عليه والمتوجع منه، وذهب بعض النحويين إلى أن «وا» يجوز أن ينادى بها غير المندوب، فيقال: «وا زيد أقبل»، ومذهب سيبويه وجمهور النحويين ما سبق. واختلف فى «وأ» فقليل:

«وا» قسم آخر، وهو أن يكون اسم فعل بمعنى التعجب والاستحسان كقول الشاعر وَأَبَى أَنْتِ وَفُوكِ الْأَشْنَبُ اهـ.
وقال فى معنى اللبيب جـ ٢ ص ٣٨.

«وا - على وجهين: أحدهما أن تكون حرف نداء مختصا بباب الندبة نحو «وا زيدا» وأجاز بعضهم استعماله فى النداء الحقيقى.

والثانى: أن تكون اسما لأعجب كقوله:

وَأَبَى أَنْتِ وَفُوكِ الْأَشْنَبُ كَأَنَّمَا ذُرٌّ عَلَيْهِ الزَّرْنَبُ اهـ

٣ - بجل. قال فى الجنى الدانى ص ٩٤:

«بجل. لفظ مشترك يكون اسما وفعلا. فأما «بجل» الحرفية فحرف جواب بمعنى نعم، ويكون فى الخبر والطلب.

وأما «بجل» الاسمية فلها قسمان. أحدهما: أن تكون اسم فعل بمعنى يكفى فتلحقها نون الوقاية مع ياء التكلم فيقال: «بجلنى».

والثانى: أن يكون اسما بمعنى «حسب» فتكون الباء متصلة بها مجرورة الموضع ولا يلحقها نون الوقاية، وذكروا أنها تلحقها نون الوقاية، والأكثر ألا يلحقها كقول طرفة:

ألا بَجَلِي من ذا الشراب ألا بَجَلِي» ا هـ.

وقال في معنى اللبيب ص ١٠٣

«بجل - على وجهين: حرف بمعنى نعم، واسم وهي على وجهين: اسم فعل بمعنى يكفى واسم مرادف لحسب، ويقال: على الأول «بجلنى» وهو نادر وعلى الثانى «بجلى» قال:

ألا بَجَلِي من ذا الشراب ألا بَجَلِي» ا هـ.

٤ - لات. قال فى الجنى الدانى ص ١١٠٩:

«لات. حرف نفى أصله «لا» ثم زيدت عليها التاء كما فى ثمت وربت. هذا مذهب الجمهور» ا هـ.

وقال فى معنى اللبيب ص ٢٠٣:

«المذهب الثانى. أنها كلمتان «لا» النافية والتاء لتأنيث اللفظة كما فى ثمت وربت، وإنما وجب تحريكها لالتقاء الساكنين. قاله الجمهور» ا هـ.

٥ - إلا بالكسر والتشديد - قال فى الجنى الدانى ص ١١٨:

«القسم الثانى: التى بمعنى غير. اعلم أن أصل «إلا» أن تكون استثناء، وأصل «غير» أن يكون صفة، وقد يحمل «إلا» على «غير» فيوصف بها، كما حملت «غير» على «إلا» فاستثنى بها. فللموصوف بإلا شرطان: أحدهما: أن يكون جمعا أو شبهه.

والآخر: أن يكون نكرة أو معرفا بالجنسية كقوله تعالى: ﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا﴾ [الأنبياء: ٢٢] ا هـ.

وقال فى معنى اللبيب ص ٦٧.

«الثانى: أن تكون بمنزلة «غير» فيوصف بها وتباليها جمع منكر أو شبهه؛ فمثال الجمع المنكر ﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، فلا يجوز فى «إلا» هذه أن تكون للاستثناء من جهة المعنى، إذ التقدير حيثئذ. لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا» ا هـ..

الثانى - ما نقله عبدالرحمن المكودى فى كتابه شرح الألفية عن

المرادى

التعريف بالمؤلف: هو عبدالرحمن بن على بن صالح أبو زيد المكودى نسبة إلى قبيلة قريبة من فاس وكان نحويا عالما وإماماً بارعاً فى العلوم ورعاً زاهداً وهو آخر من قرأ كتاب سيوييه بفاس.

ومن مؤلفاته هذا الشرح، وألف شرحاً آخر أكبر منه ولم يصل إلى القاهرة حيث أحرقه أعداؤه حسداً، والمتداول بين الطلبة هو الأصغر، وهو نافع للمبتدئين وله شرح على منظومة الإمام ابن مالك فى المقصور والمدود. وشرح على الأجرومية وغير ذلك... توفى سنة إحدى وثمانمائة كما فى التوشيح.

الكتاب:

وأول هذا الشرح: والحمد لله رب العالمين وصلاته وسلامه على سيدنا محمد خاتم النبيين وإمام المرسلين.

أما بعد. فهذا شرح مختصر على ألفية ابن مالك مهذب المقاصد واضح المسالك تفهم به ألفاظها ويحظى بمعانيها حفاظها معرب عن إعراب أبياتها ومقرب لما شرد من عباراتها.

وهو كتاب مطبوع بالمطبعة العامرة البهية وذلك فى جمادى الآخرة سنة ١٣٢٠هـ.

ومودع بمكتبة الأزهر تحت رقم ٢٠٠٦، ٢٣٠، ٨٠٧، ٣٧٣.

ما نقله الشيخ عبدالرحمن المكودى فى كتابه شرح الألفية:

بعد اطلاعى على هذا الكتاب وجدته نقل كثيرا عن المرادى المعروف بابن أم قاسم معتمدا عليه فى كثير من الأحيان.

فراه نقل عنه فى أبواب - الكلام، أفعال المقاربة، التنارع - فى موضعين -، الاستثناء - فى موضعين -، حروف الجر، الإضافة - فى موضعين -، عطف النسق، البدل، التندبة، الترخيم، مالا ينصرف - فى موضعين -، جمع التكمير،

وسأكتفى بذكر بعض المواضع على سبيل المثال:

١ - فى الاستثناء - بعد قول الناظم :

وَأِنْ تَكَرَّرَ لَا لِتَوْكِيدِ فَمَعَ تَفْرِيفِ التَّأثيرِ بِالْعَامِلِ دَعِ
فِي وَاحِدٍ مَعًا بِإِلَّا أَسْتثنَى وَليسَ عَن نَّصَبِ سِوَاهُ مُعْنَى

قال الشيخ المكودى فى شرحه معلقا على «وليس عن نصب سواه معنى» :
يعنى أن ما سوى المستثنى الذى تلغى إلا معه ينصب ونصبه بالعامل الذى هو «إلا»
وعلى هذا الوجه جعل المرادى العامل . وحمله ابن عقيل على أنه العامل الذى قبل
إلا وجعل دع بمعنى اجعل ا هـ .

وما ذكره المرادى أصوب لثلاثة أوجه .

الأول : أن فى التثنية على أن «إلا» هى العامل فى المستثنى وهو الموافق
لتصريح الناظم به فى غير هذا النظم .

الثانى : أن دع بمعنى اجعل غير معهود فى اللغة وإنما يكون دع بمعنى اترك .

الثالث : أن ما قبل إلا فى التفرغ قد يكون غير عامل نحو ما فى الدار إلا

زيد . ص ٧١

٢ - فى باب حروف الجر - بعد قول الناظم

وَقَدْ يُجْرَى بِسِوَى رَبِّ لَدَى حَذْفِ وَبَعْضُهُ يَرَى مُطْرَدًا

قال الشيخ المكودى فى معنى «وبعضه يرى مطردا» : وذلك فى لفظ «الله»
فى القسم نحو والله ولا فعلن . وبعد «كم» الاستهامية إذا دخل عليها حرف جر
نحو «بكم درهم» أى بكم من درهم .

وذكر المرادى فى هذا الفصل مواضع غير هذين لم تشتهر . ص ٨٤ .

٣ - فى باب الإضافة - بعد قول الناظم

وَأَلْزَمُوا إِضَافَةَ لَدُنْ فَجْرًا

قال المكودى : « . . . وفهم من قوله «فجر» أنها لا تضاف إلا للمفرد . وجعل
المرادى قوله «فجر» شاملا للجر فى اللفظ والمحل لتندرج الجملة ، وجعل من
إضافتها إلى الجملة قوله : «لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شَابَ سِوَا الدَّوَابِّ» .

... وأجاز المرادى أيضاً أن يضاف إلى الجملة الاسمية كقوله «لَدُنْ أَنْتَ يَافِعٌ» ص ٨٩.

٤ - في باب النعت - بعد قول الناظم.

وَأَقْطَعُ أَوْ اتَّبِعُ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنًا بِدُونِهَا أَوْ بَعْضُهَا أَقْطَعُ مُعَلَّنًا

قال المكودي: «وفهم من قوله: «أو بعضها اقطع» قطع بعضها واتباع بعضها ويلزم على هذا أن يكون بعضها منصوباً على أنه مفعول باقطع». وبهذا جزم المرادى ص ١١٦.

٥ - في باب البدل - بعد قول الناظم:

التَّابِعُ الْمُقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِلاَ واسِطَةٍ هُوَ الْمُسَمَّى بِدَلَالَةٍ

قال المكودي: «وقوله: «بلا واسطة» قال الشارح: أخرج به المعطوف بيل فحمل المقصود بالحكم إلى المستقل بالقصد فإن المعطوف بغير بل غير مستقل بالقصد.

وحمله المرادى على أنه المقصود بالحكم مطلقاً فأخرج به المعطوف عطف النسق بيل وغيرها وهو أظهر» ص ١٢٣.

٦ - في باب الترخيم - بعد قول الناظم:

تَرْخِيماً احْذِفْ آخِرَ الْمُنَادَى كِيَاْسَ فِيمَنْ دَعَا سَعَاداً

قال المكودي معلقاً على «ترخيماً»: أجاز في نصبه الشارح أن يكون مفعولاً لأجله فيكون التقدير احذف لأجل الترخيم، أو مصدرًا في موضع الحال فيكون التقدير «احذف في حال كونك مرخماً» أو ظرفاً على حذف مضاف فيكون التقدير حذف وقت الترخيم.

وزاد المرادى وجهاً رابعاً وهو أن يكون مفعولاً مطلقاً «ا هـ. ص ١٣١.

٧ - في باب جمع التكسير - بعد قول الناظم:

وَنَابَ عَنْهُ أَفْعَلَاءُ فِي الْمَعْلَى لَامًا وَمُضْعَفٌ وَغَيْرُ ذَلِكَ قَلًّا

قال المكدوي: ونبه بقوله «وغير ذاك قل» على ما جاء من أفعلاء في غير المعتل والمضاعف نحو نصيب وأنصباة وهين وأهيناء وصديق وأصدقاء، على هذا حمله الشارح وتبعه المرادى. ص ١٦٩.

الثالث أ- ما نقله الدماميني في كتابه «تعليق الفوائد» عن المرادى

التعريف بالمؤلف: هو - محمد بن بدر الدين بن أبي بكر بن عمر المخزومي الدماميني نسبة إلى دمامين (قرية قريبة من الأقصر) ولد بالإسكندرية سنة ٧٦٣ وتعلم بها ثم هبط مصر وارتفع والتف حوله الطلاب بالأزهر. ثم اشتغل بالدنيا. ولما نكب بالحريق هرب من الغرماء إلى الصعيد فاستقدموه مرغماً. وبعد صلاح حاله غادر الديار المصرية. فدرس في جامع زبيد باليمن وترك اليمن متجهاً إلى الهند. وله مؤلفات كثيرة.

توفى بالهند في كلبرجا سنة ٨٢٧هـ - ١٤٣٤م.

الكتاب: تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك - نسخة في مجلد كامل تحتوى على جزئين. بقلم معتاد مجدولة بالمداد الأحمر والأزرق وبأولها فهرس، في ٥٤٧ ورقة ومسطرتها ٣٣ سطراً - ٢٩سم - مودع بمكتبة الأزهر قسم المخطوطات تحت رقم (١٠٥٧) ٣٧٥١. ونسخة أخرى بدار الكتب المصرية قسم المخطوطات تحت رقم ٣٠١ تيمور.

وقد ذكر الدماميني في كتابه «ابن قاسم» أراد بذلك ابن أم قاسم المرادى. والذي يؤيده في النسخة الأولى. في باب الموصول تعليق على الهامش يقول: «قوله في شرح ابن قاسم - أى ابن أم قاسم - هو العلامة المرادى، وقد حرفت النساخ وحذفوا لفظ أم جهلاً منهم أى: لكتابه».

١ - ما نقله عن المرادى

نقل الدماميني في كتابه هذا عن المرادى واعتمد عليه في نقله في أبواب متفرقة منها: الكلام، إعراب المثني والمجموع - في مواضع -، كيفية الثنية وجمعي التصحيح - في مواضع - العلم، الضمير، الإشارة، الموصول - في مواضع -، المبتدأ والخبر - في مواضع -، الأفعال الرافعة للاسم الناصبة للخبر، أفعال المقاربة،

الأحرف الناصبة للاسم الرافعة للخبر، العدد، الإضافة، عطف البيان، المنادى، التذكير والتأنيث. وسأكتفى بذكر بعض المواضع على سبيل المثال.

١ - باب التثنية - الهمزة المبدلة من أصل:

قال الدماميني: وقد تقلب الهمزة المبدلة من أصل ياء. فيقال كسايان.. ولا يقاس عليه خلافا للكسائي بل الكوفيين قاطبة. قال ابن قاسم: والحق أن يقاس عليه، لأنها لغة فزارة. حكاها أبو زيد في كتاب الهمزة.

٢ - العلم:

قال الدماميني: علم الجنس كإسامة للأسد وثعالة للشعب وبرة للميرة.. فهذه أعلام بحسب اللفظ لا بحسب المعنى.. ثم قال: قال بعضهم: وإطلاق المعرفة على إسامة ونحوه مجازاً، إذ لا يخالف معناه معنى أسد، وإنما يخالفه في أحكام لفظية. ألا ترى أنه داخل في حده النكرة. هذا كله كلام ابن قاسم في الكلام على هذا التعريف بغالب لفظه... ص ٥١.

٣ - الخبر - حذف الخبر وجوبا -

قال الدماميني: ويحذف الخبر وجوبا في قسم صريح.. وبعد واو المصاحبة الصريحة.

قال ابن قاسم: نحو «كل رجل وضيعته» أي: مقرونان. والخبر محذوف لدلالة الواو وما بعدها على الصحوية وكان الحذف واجبا لقيام الواو قيام مع.

٤ - الأفعال الرافعة للاسم الناصبة للخبر - منها: زال - كقول الشاعر:

أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَمِي عَلَى الْبِلَا وَلَا زَالَ مَثَلًا بِجَرَ عَائِكَ الْقَطْرُ

قال ابن قاسم: احترز من التي بمعنى تحول فمضارعها يزول ومن زال الشيء بمعنى عزله فمضارعه يزيل. ص ٩٩.

٥ - الأحرف الناصبة للاسم الرافعة للخبر -

قال الدماميني: إذا علم الخبر جار حذفه مطلقا للقياس على حذف الخبر في غير هذا الباب وللسماع.. والتزم الحذف في ليت شعري مردفا باستفهام كقوله:

ألا ليت شعري هل أبيتنَّ ليلةً بوادٍ وحولى أذخر وجيليل

قال ابن قاسم: وإنما التزم الحذف، لأن الاستفهام يسد مسد الخبر وجملة الاستفهام فى موضع نصب شعرى. ص ١٢٠.

٦ - عطف البيان - موافقة التابع لمتبوعه -

فى التعريف والتذكير يكونان معرفين كما يكونان منكرين خلافا لمن التزم تعريفهما... وذهب الفراء وغيره... إلى جواز تنكيرهما... وذهب أكثر النحويين إلى امتناعه. وفى البسيط أن يكون بالمعارف والتكرات على ما ذهب إليه الكوفيون، لكن البصريين أبوا أن يكون إلا بالمعارف. وخصص بعضهم ذلك بالأعلام والكنى وجعل «زيتونة» من قوله تعالى ﴿مِنْ شَجَرَةٍ مَّبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾ [النور: ٣٥] عطف بيان. وجعل بعض النحويين من ذلك رد الأجناس المنكرة على الأسماء نحو «مررت بثوب خز وباب ساج» كذا قال ابن قاسم. ص ٣٣٧.

ب - ما نقله الدمامينى، عن المرادى:

الكتاب: مطبوع بالمطبعة البهية بمصر، وهو حاشية على معنى اللبيب، والشيخ الدمامينى لم يتم هذا الكتاب بل انتهى عند الفاء السببية فى (حرف الفاء) وفى آخره - وهذا آخر ما انتهى إليه العلامة العمدة الدمامينى ولم يكمل هذا الكتاب لتعذره بالوفاة.

ما نقله: نقل الشيخ الدمامينى فى حاشيته هذه عن المرادى من كتابه الجنى الدانى - فى مواضع هى: حرف الألف (إذن - أل - أما «بالفتح والتخفيف» - إمّا المكسورة المشددة)، حرف الباء (زيادة الباء فى المفعول - بجل - بل - بله)، حرف الراء (رب)، حرف السين (سوف) - وسأكتفى بذكر بعض المواضع على سبيل المثال:

١ - إذن - قال المغنى: «- فيها مسائل: الأولى فى نوعها قال الجمهور حرف وقيل اسم» قال الدمامينى والقاتل بعض الكوفيين على ما صرح به ابن أم قاسم فى الجنى الدانى. ص ٤٠.

٢ - زيادة الباء فى المفعول - قال المغنى: «والثانى مما تزداد فيه الباء المفعول»
قال الدمامينى: «وزيادتها معه غير مقيسة مع كثرتها، نص عليه ابن أم قاسم فى
الجنى الدانى». ص ٢٢٦.

٣ - بجل - قال الدمامينى: «قال ابن أم قاسم فى الجنى الدانى: وأما بجل
الاسمية فلها قسمان أحدهما أن تكون اسم فعل بمعنى يكفى فتلحقها نون الوقاية
مع ياء المتكلم فيقال: بجلنى، والثانى أن تكون اسما بمعنى حسب فتكون الباء
المتصلة بها مجرورة الموضع ولا تلحقها نون الوقاية» ص ٢٣١.

٤ - بل - قال المغنى: «وإن تقدمها نفى أو نهى فهى لتقرير ما قبلها على
حالته وجعل ضده لما بعدها نحو ما قام زيد بل عمرو ولا يقيم زيد بل عمرو،
وأجاز المبرد وعبدالوارث أن تكون ناقلة معنى النفى والنهى إلى ما بعدها» قال دم:
هذا مع موافقتهما للجهمور، فالأمران جائزان عندهما على ما صرح به ابن أم
قاسم فى الجنى الدانى» ص ٢٣٤.

٥ - بله - قال المغنى: «على ثلاثة أوجه.. قد استعملت معربة مجرورة بمن
خارجة عن المعانى الثلاثة وفسرها بعضهم بغير وهو ظاهر وبهذا يتقوى من بعدها
فى ألفاظ الاستثناء» قال دم: «وهم الكوفيون والبغداديون فإنها قد استعملت كغير
وهى ترد للاستثناء، وجهمور البصريين على أنها لا يستثنى بها وأنه لا يجوز فيما
بعدها إلا الخفض. كذا فى الجنى الدانى» ص ٢٤٠.

٦ - رب - لغات فى رب - قال المغنى: «وفى رب ست عشرة لغة..» قال
دم: «فهذه أربع لغات تضم إلى الاثنتى عشرة.. وبقي عليه لغة أخرى حكاه ابن
أم قاسم فى الجنى الدانى «ربنا» وهى مما يقوى القول باسمية رب فتأمله». ص
٢٧٩.

٧ - سوف - انفراد السين عن سوف - قال المغنى: «وتنفرد عن السين
بدخول اللام عليها نحو ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ﴾ [الضحى: ٥] قال دم: «ولا تدخل
اللام فى السين قيل: لثلا يجتمع حرفان على حرف واحد مفتوحان زائدان على
الكلمة... لذلك قال فى الجنى الدانى (ص ٢٨٢): وقد سمع وقوع السين فى
موضع لم تسمع فيه سوف وهو خبر عسى فى قوله:

عسى طيئ من طيئ بعد هذه ستطفي غلات الكلى والجوانح
(ص ٢٨٢)

الرابع: ما نقله تقي الدين الشُّمْنِيّ - بضم المعجمة والميم ثم نون مشددة - عن المرادى

التعريف بالمؤلف: هو: أحمد بن محمد بن محمد بن حسن بن علي الشيخ تقي الدين أبو العباس الإمام العلامة المشهور بالشُّمْنِيّ (نسبة إلى مزرعة ببلاد المغرب)، ولد بالإسكندرية في رمضان عام ٨٠١هـ، وقدم القاهرة مع والده فتلقى النحو عن الشطنوفى وغيره في الفنون الأخرى، وقد عنى بنشر العلم وتدرسه، وكان حجة، متوقد الذكاء قوى الحافظة عفيفاً محبباً للخير، وولى المشيخة والخطابة بقايتباى - وطلب للقضاء فأبى - ومن مؤلفاته في النحو - حاشية على شرح الدمامينى سماها (المنصف من الكلام على مغنى ابن هشام).

توفى بمنزله بترية قايتباى ودفن بها صباح الأحد. وكانت وفاته في ليلة الأحد ٢٧ من ذى الحجة عام ٨٧٢هـ.

الكتاب: هو مطبوع بالمطبعة البهية بمصر - حاشية على مغنى اللبيب لابن هشام.

لخصها من حاشية الدمامينى وزاد عليها وسماها (المنصف من الكلام على مغنى ابن هشام) أوله - الحمد لله الذى خص كتابه بعدم المعارضة وبالإعجاز وجعله تبياناً لكل شيء فهو مغنى اللبيب بالحقيقة لا بطريق المجاز، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وبعد، فقد نظرت عند إقرائى لمغنى اللبيب عن كتب الأعراب... - مودع بمكتبة الأزهر تحت رقم ١٠٠٢ - ١٠٠٣ - ١٠٠٤ - ١١٢٠.

ما نقله عن المرادى فى كتابه - المنصف من الكلام على مغنى ابن هشام.

نقل الشيخ الشُّمْنِيّ عن المرادى المعروف بابن أم قاسم من الجنى الدانى وغيره - فى حاشيته هذه مواضع متنوعة وهى:

حرف الألف (أما - بالفتح والتخفيف -، إذا - فى موضعين -)، حرف الباء (بجل)، حرف العين (على)، حرف القاف (قد)، حرف الكاف (كان) حرف اللام (معانى اللام الجارة - فى موضعين -، لات، لو - فى ثلاثة مواضع - (لعل)،

حرف الميم (ما - فى موضعين، من - فى موضعين)، حرف الواو (العاطفة)، الفرق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل، (المواضع التى يعود فيها الضمير على متأخر لفظاً ورتبة) الموصول - فى موضعين - . وسأقتصر على ذكر بعض المواضع على سبيل التمثيل:

١ - إذا - قال المغنى «الفصل الأول فى خروجها عن الظرفية زعم أبو الحسن فى ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا﴾ [الزمر: ٧١] أن إذا جر بحتى» .

قال الشمنى: «.. وقال ابن أم قاسم فى شرح التسهيل: وعلى هذا يكون تقدير الغاية ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ﴾ [الزمر: ٧١] - إلى وقت مجيئهم لها. وهى على هذا لا جواب لها، لأنها معمول لما قبلها فيكون قوله فتحت استثنافاً وجواب سؤال كأنه قيل: فماذا جرى إذ ذاك فقيل: فتحت أبوابها» ص ١٩٩ ج ١ .

- قال المغنى: (والجمهور على أن إذا لا تخرج عن الظرفية وأن حتى فى نحو ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا﴾ حرف ابتداء داخل على الجملة الشرطية بأسرها ولا عمل لها). قال الشمنى: . وفى شرح التسهيل لابن أم قاسم: ويجوز أن يخرج على أن حتى بمعنى الفاء كما قدرها النحويون فى قولهم: سرت حتى أدخل المدينة. برفع أدخل وتقدير كونه وقع قالوا والتقدير سرت فدخلت قال فى البسيط: قلت: فى قولك اجلس حتى إذا جاء زيد أعطيتك اجلس فإذا جاء زيد» اهـ ص ٢٠٠ ج ١ .

٢ - بجل - قال المغنى: «بجل على وجهين حرف بمعنى نعم واسم» قال الشمنى: «قال ابن أم قاسم فى الجنى الدانى: أما بجل الاسمية فلها قسمان: أحدهما أن يكون اسم فعل بمعنى يكفى فتلحقها نون الوقاية مع ياء المتكلم فيقال بجلنى. والثانى أن تكون اسماً بمعنى حسب فتكون الياء المتصلة بها مجرورة الموضع ولا تلحقها نون الوقاية ص ٢٣٢ ج ١ كما نقل دم» .

٣ - اللام الجارة - قال المغنى: «وللام الجارة اثنان وعشرون معنى، أحدها الاستحقاق وهى الواقعة بين معنى وذات». قال الشمنى: «لم يفسر ابن أم قاسم هذه اللام وإنما مثل لها فى الجنى الدانى «بالنار للكافرين» وفى شرح التسهيل «بالجلباب للجارية»، «والجل للفرس» - وكل ذلك وقعت اللام فيه بين ذاتين اهـ ص ٢٨ ج ٢ .

٤ - لات. قال المغنى: (لات اختلف فيها فى امرين: أحدهما فى حقيقتها... والثانى أن أصلها ليس بكسر الياء، قال الشمنى معقبا على الثانى: «قال ابن أم قاسم فى شرح التسهيل: وذهب ابن أبى الربيع إلى أنها ليس، أبدل من السين التاء. ثم أبدل من الياء الألف كراهية أن تلتبس بحرف التمنى، وفى الجنى الدانى، ويقويه قول سيبويه. أن اسمها مضمّر فيها ولا يضمّر إلا فى الأفعال. ص ٥٣ ج-٢.

٥ - الواو العاطفة - قال المغنى: (الأول العاطفة ومعناها مطلق الجمع فتعطف الشئ على نفسه... ونقل الإمام البرهان عن بعض الحنفية أنها للمعية، قال الشمنى معلقا على «ونقل الإمام إلخ»: «فى الجنى الدانى وقال إمام الحرمين فى البرهان: اشتهر من مذهب الشافعى أنها للترتيب وعند الحنفية أنها للمعية. وقد زل الفريقان» ص ١٠٢ ج-٢.

٦ - الفرق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل، قال الشمنى: «لم يذكر المصنف ما اجتمعا فيه كما ذكر فى الحال والتمييز، وقد ذكر ابن أم قاسم أنه ثلاثة أمور: أحدها أن كل واحد منهما يدل على حدث وصاحبه، والثانى أنه يؤنث ويذكر، والثالث أنه يشئ ويجمع» ص ١٦١ ج-٢.

٧ - المواضع التى يعود الضمير فيها على متأخر لفظاً ورتبة - الثانى منه، قال المغنى: أن يكون مرفوعاً بأول المتنازعين المعمل ثانيهما نحو: جفونى ولم أجف الأخلاء أنى... قال الفراء: «يضمّر ويؤخر عن المفسر» قال الشمنى معلقا على قول الفراء: فى (شرح التسهيل لابن أم قاسم): والمشهور عن الفراء فى هذه المسألة وجوب إعمال الأول ومنع إعمال الثانى، ونقل عنه ابن مالك أنه يجوز إعمال الأول فى هذه المسألة بشرط تأخير الضمير فتقول ضربنى وضربت قومك هم فرارا من الإضرار قبل الذكر، قال ابن النحاس: ولم أقف على هذا النقل عن الفراء من غير كلام ابن مالك وهو الثقة فيما ينقل. ١٨ ج-٢.

٨ - باب الموصول - قال المغنى «مسألة... والأكثر فى نحو «من ذا لقيت» كون ذا للإشارة خبرا ولقيت جملة حالية ويقال كون ذا موصولة ولقيت صلة وبعضهم لا يجيزه» قال الشمنى: «... وفى شرح التسهيل لابن أم قاسم» ومنع

بعض النحويين وقوع ذا موصولة بعد «من»؛ لأن «من» تخص من يعقل فليس فيها إبهام كما في «ما» فإنها صارت بالرد إلى الاستفهامية في غاية الإبهام فأخرجت ذا من التخصيص إلى الإبهام وجذبتها إلى معناها ولا كذلك «من» لتخصيصها، واختار الكوفيون وقوع «ذا» موصولة وإن لم يتقدم عليها استفهام، وعنهم أن أسماء الإشارة كلها يجوز أن تستعمل موصولات» ١ هـ ص ٢٢٢ ج ٢ .

الخامس: ما نقله الشيخ خالد الأزهرى عن المرادى

التعريف بالمؤلف: هو خالد زين الدين بن عبدالله بن أبى بكر بن محمد بن أحمد الجرجى - ولد بجرجا - (فى الصعيد) فى نحو سنة ٨٣٨هـ وحمل صغيرا إلى القاهرة فحفظ القرآن ثم كتب أخرى ودرس فى الأزهر. وقد قيل: إنه طلب العلم وهو كبير السن وكان من قبل يشتغل وقادا.

وأخذ العربية عن يعيش المغربى وداود المالكى والسنهورى. ومن مصنفاته شرح الأجرومية، التصريح بمضمون التوضيح، تمرين الطلاب فى صناعة الإعراب وشرح الأزهرية.

توفى عائدا من الحج فى «بركة الحج» قليوية سنة ٩٠٥هـ فى رابع عشر المحرم سنة خمس وتسعمائة.

ما نقله عن المرادى

نقل الشيخ خالد الأزهرى عن المرادى فى كتبه ما يلى:

أ- شرح التصريح على التوضيح:

التعريف بالكتاب: وهو شرح لكتاب التوضيح على الفية ابن مالك لابن هشام «وفيه من الفوائد والعوائد الداخلة والخارجة ما لا يحصى كثرة، ولهذا أصبح مرجعا لكثير من طلبة الزمان واشتد إكبابهم على مطالعته وتدرسه بما لا يزيد عليه. وقد صادف فراغ المصنف الشارح من تدوينه يوم عرفة المشرفة من شهور سنة ست وتسعين وثمانمائة» ١ هـ روضات الجنات ص ٢٦٨ - مودع بمكتبة الأزهر تحت رقم ١١٣٢ - ١١٣٩ - ١٢٤٠ - ١٢٤٦.

أوله . بسم الله الرحمن الرحيم . الحمد لله الملهم لتحميده حمدا موافياً لنعمه
ومكافئاً لمزيدة، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له . الخ . وهو كتاب
مطبوع بالمطبعة الأزهرية بمصر .

ما نقله عن المرادى فى هذا الكتاب :

نقل الشيخ خالد فى هذا الكتاب عن المرادى مواضع متعددة تنحصر فى
أبواب - الكلام - فى موضعين ، العرب والمبنى - فى موضعين - ، الضمير ، العلم ،
المبتدأ والخبر - فى ثلاثة مواضع - ، نائب الفاعل - فى ثلاثة مواضع - ، الاشتغال -
فى موضعين - ، التعدى واللزوم ، التنازع - فى أربعة مواضع - ، المفعول المطلق -
فى موضعين ، الاستثناء ، فى موضعين ، الحال - فى موضعين - ، التمييز ، الإضافة
- فى ثلاثة مواضع - ، التعجب ، نعم ويشس ، عطف النسق ، أسماء لازمت النداء ،
إعراب الفعل - فى موضعين - ، الإخبار بالذى والألف واللام ، جمع التكسير - فى
موضعين - ، التصغير ، الإبدال .

وسأكتفى بذكر بعض المواضع على سبيل المثال .

١ - فى باب الضمير . قال الأزهرى : « . . . والمنقول عن سيويه أنه أجاز فى
«هو» من نحو قوله تعالى : ﴿ أَنْ يُعْلَى هُوَ ﴾ [البقرة : ٢٨٢] أن يكون فاعلاً وأن يكون
توكيداً . ونقل المرادى عنه أيضاً فى شرح التسهيل أنه أجاز فى «هو» من نحو
«مررت برجل مكرمك هو» أن يكون فاعلاً وأن يكون توكيداً» ج ١ ص ١٠٢ .

٢ - فى التعدى واللزوم . فى اشتراط ابن مالك حذف الجار مع «أن» إن أمن
الإشكال ، المراد بعد الحذف قال الأزهرى معلقاً على الآية « . . . ويشكل عليه قوله
تعالى : ﴿ وَتَرْتَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ ﴾ [النساء : ١٢٧] فحذف الحرف الجار مع أن اللبس
موجود بدليل أن المفسرين اختلفوا فى المراد فبعضهم قدر فى أن . وبعضهم قدر
عن أن واستدل كل على ما ذهب إليه وأجيب عنه بجوابين ذكرهما المرادى فى
شرح النظم : أحدهما أن يكون حذف الحرف اعتماداً على القرينة الرافعة للبس ،
والآخر أن يكون حذف لقصد الإبهام ليرتدع بذلك من يرغب فىهن لجمالهن
ومالهن ومن يرغب عنهن لدماמתهن وفقرهن . وقد أجاز بعض المفسرين التقديرين
١ هـ . ج ١ ص ٣٢ .

٣- في التنازع - في (فصل إذا تنازع العاملان جار أعمال أيهما شئت بالاتفاق) وبعد الخلاف بين البصريين والكوفيين. قال الأزهري: «... وإذا تنازع ثلاثة فالحكم كذلك بالنسبة إلى الأول والثالث قاله المرادى» ج١ ص ٣٢٠.

٤- في المصدر - ذكر أن المصدر الذي له فعل نوعان... النوع الثاني واقع في الخبر وذلك في خمس مسائل... المسألة الخامسة. قال الأزهري معلقا عليها: «الخامسة أن يكون «المصدر» فعلا علاجيا تشبيها «واقعا» بعد جملة مشتملة عليه «أى على اسم بمعناه» و «مشتملة على صاحبه» أى: المصدر، فهذه أربعة شروط زاد المرادى شرطا خامسا وهو أن يكون ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل» ا هـ ص ٣٣٣ ج١.

٥- في باب التمييز - فصل في جواز جر التمييز بمن. قال الأزهري: «... أنه تبع الشارح في جعل «لله دره فارسا» و«نعم المرء من رجل» من تمييز الجملة»، واعترضه المرادى بأنه تمييز مفرد لا جملة. ا هـ. ج١ ص ٣٣٩.

٦- في باب التعجب. في امتناع أن يتقدم عليهما معمولهما وأن يفصل بينهما... قال الأزهري معلقا على قوله: ««ولا» تقول أحسن لولا بخله يزيد، بالفصل بلولا الامتناعية ومصحوبها وأجاز ذلك ابن كيسان، قال المرادى: ولا حجة له على ذلك» ا هـ. ج٢ ص ٩٠.

٧- في باب عطف النسق - الفاء - اختصاصها بأنها تعطف على الصلة ما لا يصلح كونه صلة لخلوه من العائد، وذلك جار في الخبر والصفة والحال ثم مثل بقول: الشاعر.

وإنسانُ عَيْنِي يَحْسِرُ المَاءُ تَارَةً
فَيَبْدُو وتارات يَجْمُ فيغرقُ..

قال الأزهري: «... وقال المرادى في باب المبتدأ: التحقيق أن الجملتين إذا عطفت إحداهما على الأخرى بالفاء التي للسببية تنزلتا منزلة الشرط والجزاء فاكتمى بضمير واحد في إحداهما كما يكتفى بضمير واحد في جملة الشرط والجزاء.

فإذا قلت: زيد جاء عمرو فأكرمه، فالارتباط وقع بالضمير الذي في الثانية، نص على ذلك ابن أبي الزبيع قال: لأنهما نزلتا منزلة زيد لما جاء عمرو أكرمه

فالإخبار إذن إنما هو بمجموعهما والرابط إنما هو الضمير» ا هـ كلام المرادى ج ٢ ص ١٤٠.

٨ - أما - قال ابن هشام: «وهي نائبة عن أداة شرط وجملته» قال الأزهري: معلقا على ذلك: «موضعها صالح لهما وهي قائمة مقامهما لتضمنها معنى الشرط، وليست أما بمعنى مهما وشرطها لأنها حرف والحرف لا يصلح أن يكون بمعنى اسم وفعل قاله المرادى» ج ٢ ص ٢٦١.

٩ - في جمع التكسير. الحادى والعشرون. فعالى قال ابن هشام «فعالى بالتشديد ويطرد فى كل ثلاثى آخره ياء مشددة غير متجددة للنسب كبختى وكرسى وقمرى بخلاف نحو مصرى وبصرى».

قال الأزهري معلقا على (مصرى وبصرى): «لأن ياءها متجددة للنسب وإلى ذلك أشار الناظم بقوله: واجعل فعالى ذى النسب... جُدَّد... وقد تكون الياء فى الأصل للنسب الحقيقى ثم يكثر استعمال ما هى فيه حتى يصير النسب منسيا أو كالمنى فيعامل الاسم معاملة ما ليس منسوبا كقولهم مهرى ومهارى وأصل المهرى بغير منسوب إلى مهرة قبيلة من قبائل اليمن ثم كثر استعماله حتى صار اسما للنجيب من الإبل قاله المرادى» ا هـ. وبه تندفع شبه الموضح. ج ٢ ص ٣١٥.

١٠ - فى باب التصغير. تصغير «تى» الإشارية قال ابن هشام فى التوضيح: «ولا تى» للاستغناء بتصغير «تا» خلافا لابن مالك» قال الشيخ خالد: «فى قوله فى النظم. منها تا و تى». قال المرادى: وذلك يوهم أن «تى» صغر كما صغر «تا» وقد نصوا على أنهم لم يصغروا من ألفاظ المؤنث إلا «تا» خاصة وهو المفهوم من التسهيل فإنه قال: ولا يصغر من غير المتمكن إلا «ذا والذى» وفروعهما الآتى ذكرها ولم يذكر من ألفاظ المؤنث غير تا خاصة ا هـ ج ٢ ص ٣٢٦.

١١ - الإبدال - إبدال الياء من الواو - المسألة السادسة أن تكون الواو لاما لفعلى بالضم صفة فإن كانت فعلى بالضم اسما لم تغير لامها بإبدالها ياء بل تقر الواو على أصلها كقوله - ذو الرمة -

قال الأزهرى: «... وقال المرادى: إنه مخالف لقول أهل التصريف فإنهم يعكسون فيبدلونها فى الاسم دون الصفة ويجعلون جزوى شاذًا» جـ ٢ ص ٣٨٠.

ب- إعراب ألفية ابن مالك فى النحو المسمى «تمرين الطلاب فى صناعة الإعراب»

كتاب مطبوع مودع بمكتبة الأزهر تحت رقم ٢٦٧ - ١١٥٠.

أوله - يقول الفقير إلى عفوره الغنى خالد بن عبدالله الأزهرى: الحمد لله الذى رفع قدر من أعرب الشهاداتين ونصب الدليل على وجود ذاته ..

أما بعد فإن معرفة الإعراب من الواجبات التى لا بد لكل طالب علم منها ومن المهمات التى لا يستغنى الفقيه عنها، وإن من أنفع المسالك وأقرب المدارك إلى هذا النحو ألفية ابن مالك.

فاندفع فى خاطرى أن أعرب جميع أبياتها وأشرح غريب لغاتها وأضبط ما أشكل من ألفاظها.

ما نقله عن المرادى:

نقل الشيخ خالد فى كتابه هذا - ثلاثة مواضع عن المرادى وهى:

١ - فى النائب عن الفاعل - فى قول الناظم

واجعله من مضارعٍ مُنْفَتِحًا كَيْتَحَى المَقُولَ فِيهِ يُتَحَى

قال الشيخ خالد: «المقول» بالجر قال المكودى: تبعاً للمرادى نعت ليتحى، .. وزاد المكودى ويجوز ضبط المقول بالضم فيكون قد تم الكلام عند قوله كيتحى ثم استأنف... وبالأول جزم المرادى» اهـ. ص ٤٥.

٢ - فى النعت - فى قول الناظم:

واقطع أو اتبع إن يكن مُعِينًا بِدُونِهَا أَوْ بَعْضُهَا اقْطَعْ مُعْلَنًا

قال الشيخ خالد: «معلنا حال من فاعل اقطع وتقدير البيت واقطع جميع

النعوت أو اتبعها أو اقطع بعضها واتبع البعض الآخر... وبالنصب جزم الشاطبي والمرادى وصدر به المكودي كلامه . ص ٥٨٠ .

٣- في التذية - في قول الناظم:

وَأِنْ تَشَأْ فَالْمَدَّ وَالْهَاءَ لَا تَزِدْ

قال الأزهري: «وإن تشأ شرط فالمد مبتدأ وخبره محذوف والهاء مفعول قدم بتزد. لا ناهية، تزد مضارع راد مجزوم بلا الناهية والتقدير على هذا، وإن تشأ فالمد كاف ولا تزد الهاء، قال المكودي: هذا ما حملة عليه الشارح والمرادى. ص ١٠٠ .

ج- شرح الشيخ خالد المسمى «موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب» للعلامة ابن هشام الأنصاري... طبع بالمطبعة العثمانية المصرية بالقاهرة. أوله: الحمد لله الملهم لحمده والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسوله وعبد. وبعد.

فيقول العبد الفقير إلى مولاه الغنى خالد بن عبدالله الأزهري. هذا شرح لطيف على قواعد الإعراب... إلخ

ما نقله عن المرادى:

نقل الشيخ خالد في كتابه هذا عن المرادى موضعاً واحداً. هو في «الباب الرابع في الإشارة إلى عبارات محررة».

قال ابن هشام: «وفي الفاء من نحو ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ (١) فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ (٢)﴾ [الكوثر]، فاء السببية ولا تقل فاء العطف لأنه لا يجوز عطف الطلب على الخبر والعكس» قال الأزهري: أى: عطف الخبر على الإنشاء، وهى مسألة خلاف.

منع من ذلك البيانيون لما بينهما من التنافي وعدم التناسب وأجاز الصفار. قال المرادى فى شرح التسهيل: أجاز سيويه التخالف فى تعاطف الجملتين بالخبر والاستفهام فأجاز - هذا زيد ومن عمرو؟. ١هـ ص ١٣٤ .

السادس: ما نقله أبو الحسن الأشموني فى كتابه شرح الألفية المسمى «منهج السالك إلى ألفية ابن مالك».

التعريف بالمؤلف: هو أبو الحسن على نور الدين بن محمد بن عيسى

الأشموني أصلاً - لأن جده قدم من الأشمونيين قبل بلوغه فحفظ القرآن والمنهاج في سنة - ولد بقناطر السباع وتوطن القاهرة، وكان مولده في ذى الحجة سنة خمس وثلاثين وثمانمائة. وكان منكبا على العلم مع التقشف في مأكله وملبسه لا هم له إلا العلم والطاعة. أخذ عن الجلال المحلي والكافيجي والتقى الحصني وغيرهم. ومن أشهر مؤلفاته هذا الكتاب... وتوفي الأشموني سنة ٩٢٩هـ.

التعريف بالكتاب:

هو أغزر شروح الألفية مادة على كثرتها واختلاف مشاربها، بل إنه من أوفى كتب النحو جمعا لمذاهب النحاة وتعليقاتهم وشواهدهم على نمط البسط والتفصيل ولا غرابة أن يجمع في شرحه، فأمامه من شروح الألفية... وغيرها مما جعل شرحه موسوعة يستعان به... وأوله: «... فهذا شرح لطيف بديع على ألفية ابن مالك مهذب المقاصد واضح المسالك».

ما نقله أبو الحسن الأشموني في كتابه شرح الألفية:

وقد تصفحت هذا الكتاب فوجدت أن المؤلف أخذ ونقل عن المرادى المعروف بابن أم قاسم معتدا برأيه تارة.

فتراه نقل عنه في أبواب - التنازع، وحروف الجر وأفعال التفضيل وما لا ينصرف - في موضعين، والترخيم، ونواصب المضارع - في موضعين والعدد، والوقف. ويسوغ لي حيثئذ أن أذكر بعض المواضع مستشهدا بها على سبيل المثال.

١ - في باب أفعال التفضيل - في قول الناظم:

وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ صِلُهُ أَبَدًا تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا بِمَنْ إِنْ جَرَّدًا

ذكر أبو الحسن الأشموني تنبيهات، فالأول منها الخلاف في معنى «من».

فقال الأشموني: «الأول اختلف في معنى «من» هذه. فذهب المبرد ومن وافقه إلى أنها لابتداء الغاية، وإليه ذهب سيويه، لكن أشار إلى أنها تُفيد مع ذلك معنى التبعية فقال في «هو أفضل من زيد» فضله على بعض ولم يعم، وذهب في شرح التسهيل أنها بمعنى المجاوزة، وكان القائل «زيد أفضل من عمرو» قال جاوز زيد عمرا في الفضل،.....

والظاهر - كما قال المرادى - ما ذهب إليه المبرد، وما رد به الناظم ليس
بلازم.

٢ - فى باب الترخيم فى قول الناظم:

تَرْخِيمًا أَحْذَفَ آخِرَ الْمُنَادَى كِيَّاسًا فِيمَنْ دَعَا سَعَادًا

أفرد أبو الحسن الأشموني الكلام على «ترخيما» فى التنبيه قال: «أجاز
الشارح ترخيما ثلاثة أوجه:

١ - أن يكون مفعولا له .

٢ - أو مصدرا فى موضع الحال .

٣ - أو ظرفا على حذف مضاف .

وأجاز المرادى وجها رابعا. هو أن يكون مفعولا مطلقا وناصبه احذف، لانه
يلاقيه فى المعنى ا هـ . ج ٢ ص ٤٦٧

٣ - فى باب ما لا ينصرف فى قول الناظم:

وَلِسْرَاوِيلَ بِهَذَا الْجَمْعِ شَبَّهَ أَقْتَضَى عُمُومَ الْمَنْعِ
وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا لَحِقَ بِهِ فَالْإِنْصْرَافُ مِنْهُ يُحَقِّقُ

قال أبو الحسن الأشموني: . . . قال الشارح: والعلة فى منع صرفه ما فيه
من الصيغة مع أصالة الجمعية أو قيام الجمعية مقامها. فلو طرأ تنكيره انصرف على
مقتضى التعليل الثانى دون الأول.

قال المرادى: قلت: «مذهب سيبويه أنه لا ينصرف بعد التنكير لشبهه
بأصله، ومذهب المبرد صرفه لذهاب الجمعية، وعن الأخفش القولان، والصحيح
قول سيبويه، لأنهم منعوا سراويل من الصرف، وهو نكرة وليس جمعا على
الصحيح» ا هـ ج ٢ ص ٥٢٣.

٤ - فى نواصب المضارع - بعد قول الناظم:

وَبَعْدَ فَالْجَوَابِ نَفَى أَوْ طَلَبَ مَحْضِينَ أَنْ وَسْتَرَهَا حَتَّمْ نَصَبَ

قال الأشموني فى التنبيه الأول من التنبهات التى أعقبت هذا البيت:

«الأول: مما مثل به في شرح الكافية لجواب النفي المتقضى « ما قام فيأكل إلا طعامه » قال: ومنه قول الشاعر:

وما قام منا قائم في نَدِينَا فينطق إلا بالتى هي أعرفُ

وتبعه الشارح في التمثيل بذلك .

واعترضهما المرادى وقال: إن النفي إذا انتقض بيلا بعد الفاء جاز النصب .

نص على ذلك سيبويه وعلى النصب أنشد .

فينطق إلا بالتى هي أعرفُ ج ٣ ص ٥٦٥

٥ - في باب التنازع في قول الناظم:

بَلْ حَذَفَهُ الزَّمُ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبْرٍ وَأَخْرَنَهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبْرُ

قال الأشموني: « . . قوله «غير خبر» يوهم أن ضمير المتنازع فيه إذا كان

المفعول الأول في باب ظن يجب حذفه وليس كذلك، بل لافرق بين المفعولين في امتناع الحذف ولزوم التأخير . .

ولذلك قال الشارح لو قال بدله:

واحذفه إِنْ لَمْ يَكْ مَفْعُولَ حَسَبٍ وَإِنْ يَكُنْ ذَاكَ فَأَخْرَهُ تُصِبِ

لخلص من ذلك التوهم .

لكن قال المرادى: قوله: «مفعول حسب» يوهم أن غير مفعول حسب يجب

حذفه وإن كان خبرا، وليس كذلك، ولأن خبر كان لا يحذف أيضا . بل يؤخر كمفعول حسب . . . ج ١ ص ٢٠٦ .

٦ - في باب الوقف - بعد قول الناظم:

وَمَا فِي الْأَسْتِفْهَامِ إِنْ جَرَّتْ حَذِفَ أَلْفُهَا . وَأُولِهَا هِيَ إِنْ تَقِفَ

قال أبو الحسن الأشموني في التنبية الأول من التنبيهات التي أعقبت هذا

البيت: «الأول: أهمل المصنف من شروط حذف ألفها أن لا تركيب مع ذا، فإن ركبت معه لم تحذف الألف نحو «على ماذا تلومونى» .

وقد أشار إليه في التسهيل، ونقله المرادى ج ٣ ص ٧٥٩ .

السابع: ما نقله الدنوشري في حاشيته على التصريح عن المرادى

التعريف بالمؤلف: هو - عبد الله بن عبد الرحمن بن علي المعروف بالدنوشري نسبة إلى دنوشر (قرية قريبة من المحلة الكبرى).

ولد بالقاهرة وتلقى عن الشمس الرملى ومحمد العلقمى وابن قاسم العبادى وغيرهم، ثم ارتحل إلى بلاد الروم وأقام فيها مدة ثم عاد إلى القاهرة وانتفع الناس به فى الأزهر، وصنف كتباً فى النحو، وكان يقول النظم وأكثر شعره فى مسائل نحوية، توفى بالقاهرة سنة ١٠٢٥هـ.

الكتاب: حاشية على التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى، نسخة فى مجلد بقلم معناد سنة ١١٣٧هـ - بالورقتين الأخيرتين منها تقطيع وأكل أرضة فى ١٨٢ ورقة ومسطرتها ٢٣ سطراً ٢١ سم - مودع بمكتبة الأزهر قسم المخطوطات تحت رقم (٨٥١) ٦٠٥٨.

ما نقله عن المرادى:

نقل الشيخ عبد الله الدنوشري فى حاشيته على التصريح عن المرادى واعتمد عليه، وذلك فى أبواب متفرقة منها: الإشمام، المصدر، الحال، التعجب، النداء، فى موضعين -، ما لا ينصرف - فى موضعين -، النواصب -، فى موضعين -، الجوازم، الإمالة - وسأكتفى بذكر بعض المواضع على سبيل المثال:

١- الحال. نفى عامل الحال قال الدنوشري «قال المرادى: ذكر فى الكافية والتسهيل إذ قال قد يجر بياء رائدة إن نفى عملها كقوله:

فما انبَعَثَتْ بِمِزْءٍ وُدٍ وَلَا وَكَلٍ

ونورع فى ذلك. وذكر فى باب حروف الجر من شرح التسهيل أن من الزائدة ربما دخلت على الحال ومثله قراءة من قرأ «ما كان يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءٍ» مبنيًا للمفعول» اهـ. ص ٩٥.

٢- الحال. أيضاً. الجملة المصدرة بالمضارع المنفى لا تجرد من الواو ويلزمها

الضمير . قال المرادى: إن ورد بالواو قدر المبتدأ على الأصح كقراءة ابن ذكوان ﴿فاستقيما ولا تتبعان﴾ نص على ذلك فى التسهيل .

٣ - ما لا ينصرف الكلام فى المنصرف . قال المرادى:

وقال فى شرح الكافية: سى منصرفا لانقياده إلى ما تصرفه من عدم تنوين إلى تنوين ومن وجه الإعراب إلى غيره . وقال بعضهم: مأخوذ من الصرف وهو الفضل؛ لأن له فضلا على غير المنصرف . ص ١٣٥ .

٤ - النواصب - حتى - قال:

وذكر المرادى أن الغالب فى حتى التى ينصب المضارع بعدها أن تكون بمعنى إلى .

الثامن: ما نقله الشيخ أحمد الفاكهى عن المرادى

التعريف بالمؤلف:

هو العلامة الشهاب أحمد بن الجمال عبد الله بن أحمد بن على الفاكهى، نقل الشيخ أحمد الفاكهى عن ابن أم قاسم واعتمد على رأيه واثقا منه فى:

أ - كتاب مجيب النداء إلى شرح قطر الندى .

الكتاب: هو كتاب مطبوع بمطبعة شركة دار الكتب العربية الكبرى - مودع بمكتبة الأزهر تحت رقم ١٥٩ .

أوله: بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين والمرسلين . . الحمد لله الرافع من انخفض لعززه وسلطانه المفيض على من نحاه وقصده سحائب عفوه وغفرانه، المغنى بوسع فضله من افتقر لجوده وإحسانه، الفاعل لما يشاء . . أما بعد فهذا شرح لطيف وضعته على المقدمة الموضوعية فى علم العربية المسماة بقطر الندى . . .

ما نقله فى هذا الشرح:

نقل الفاكهى عن المرادى فى شرحه هذا . . خمسة مواضع فى أبواب -

تقسيم الفعل، الفاعل، النواصب، المبتدأ والخبر، كان وأخواتها -

وسأذكر أربعة مواضع على سبيل التمثيل .

١ - فى تقسيم الفعل - اختصاص الفعل الماضى بتاء التأنيث الساكنة، قال الفاكهى: «وإنما اختصت التاء الساكنة به للفرق بين تاء الأفعال وتاء الأسماء ولم يعكس لثلا يفضى إلى ثقل الفعل . والمراد بها الساكنة بالذات فلا يضر تحريكها لعارض كان يلاقيها ساكن فحيثئذ تكسر نحو «قالت امرأة العزيز» أو تضم نحو «وقالت اخرج عليهن» ولهذا قال المرادى: ولا اعتداد بحركة النقل ولا بحركة التقاء الساكنين لعروضهما. ص ٤٧ ج١ .

٢ - فى باب الفاعل - إذا كان الفعل نعم وبئس والفاعل بال الجنسية أو مضافا لما هى فيه . .

قال الفاكهى: «أو مضافا إلى مضاف لما هى فيه كنعم ابن أخت القوم وبئس ابن غلام الرجل، واشترط كون الظاهر بال أو مضافا لما هى فيه هو الغالب كما قال المرادى» ص ٥٢ ج١ .

٣ - فى المبتدأ والخبر - قل هو الله أحد - قال الفاكهى: «إلا فى نحو قل هو الله أحد، مما الجملة المخبر بها نفس المبتدأ فى المعنى أى فلا تحتاج إلى رابط اكتفاء بها عنه لأنها مفسرة للمبتدأ والمفسر عين المفسر . . .

قال المفسر تبعاً للمرادى: والتحقيق أن مثل هذا ليس من الإخبار بالجملة بل بالمفرد على إرادة اللفظ كما فى عكسه نحو: لاحول ولا قوة إلا بالله كتر من كنوز الجنة». ص ١٧٩ ج١ .

٤ - فى كان وأخواتها - مادام - عدم جواز تقديم خبر دام عليها مع ما قال الفاكهى «فإنه لا يجوز تقديمه عليها مع «ما» باتفاق لأن معمول صلة الحرف المصدرى لا يقدم عليه ولا على دام وحدها لعدم تصرفها، ولثلا يلزم الفصل بين الموصول الحرفى وصلته، وظاهر كلام الألفية كالشرح أن هذا مجمع عليه أيضاً قال المرادى: وفيه نظر؛ لأن المنع معلل بعلتين وكل منهما لا ينهض مانعا باتفاق . . .» ص ٧ ج ٢٢ .

ب - كتابه شرح على متممة الأجرومية المسمى «بالفواكه الجنية»

التعريف بالكتاب - هو مطبوع بمطبعة دار إحياء الكتب العربية، مصححا بمعرفة لجنة التصحيح بها في شهر ذى القعدة سنة ١٣٥١ هـ.

أوله - أحمد الله على نعمه وأشكره على مزيد فضله وكرمه، وأصلى وأسلم على العرب عن فصيح كلمه نبيه محمد وآله وصحبه . . وبعد فهذا تعليق لطيف وضعته على المقدمة الموضوعه فى علم العربية تأليف سيدنا وصاحبنا العالم الورع الزاهد شمس الدين محمد ابن الشيخ محمد الرعيني الشهير بالخطاب المكي المالكي . .

قصدت فيه تقرير معانيها وتحرير مبانيها . . مودع بمكتبة الأزهر رقم ٢٠٦٠ - ٣٦٨٥ - ٢٨٨٣ .

ما نقله عن المرادى:

نقل الشيخ أحمد الفاكهي فى شرحه هذا عن المرادى المعروف بابن أم قاسم موضعين:

١ - فى باب الإعراب والبناء - قال صاحب متممة الأجرومية: «الإعراب تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليه لفظا أو تقديرا» .

قال الفاكهي: معلقا على قوله: «لفظا أو تقديرا»: « . . ثم الحد الذى ذكره ظاهر فى أن الإعراب معنوى . . وقيل: إنه لفظى واختاره ابن مالك ونسبه إلى المحققين، وعليه فيقال فى حده: الإعراب ما اختلف به آخر العرب، قال المرادى رحمه الله تعالى: وهو أقرب إلى الصواب لقول المحققين» ص ٧ .

٢ - فى باب الحال - مجيء الحال جامدا مؤولا بالمشتق .

قال صاحب متممة الأجرومية: «والغالب كونه مشتقا وقد يقع جامدا مؤولا بمشتق نحو . . ادخلوا رجلا رجلا أى مترتين . . قال الفاكهي معلقا على «ادخلو رجلا رجلا» ورجلين رجلين . . والمختار كما قال المرادى: أن الجزء الثانى وما قبله منصوبان بالعامل؛ لأن مجموعهما هو الحال، فإن الحال مستفادة منهما. ا هـ ص ٦٧ .

التاسع: ما نقله الشيخ يس بن زين الدين عن المرادى

التعريف بالمؤلف:

هو العلامة الشيخ يس بن زين الدين العليمى الحمصى، ولد بحمص وارتحل مع أبيه إلى مصر، فتلقى عن الشهاب الغنيمى والدنوشرى وغيرهما، ثم برع فى علوم متنوعة وآلف فيها، ومن مصنفاته النحوية حاشية (قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام) وحاشية (مجيب النداء إلى شرح قطر الندى وبل الصدى) للفاكهى، وحاشية (التصريح) للشيخ خالد الأزهرى.

توفى بالقاهرة سنة ١٠٦١هـ.

ما نقله الشيخ يس:

نقل الشيخ يس عن المرادى المعروف بابن أم قاسم معتنيا برأيه ومعتدا به، فنقل فى:

أ- حاشيته على شرح التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى.

التعريف بالكتاب - أوله - الحمد لله الذى شرف من نحاه ونصب نفسه لعبادته ورفع من خفض وهدهاه إلى طاعته.. وبعد. فيقول.. هذه حواش رمقت نحوها عيون الطالبين، ونهجت بتمنيها كلمة كاملة المحصلين، غزيرة الفوائد عزيزة الفرائد كثيرة العوائد..

مودع بمكتبة الأزهر فرع معهد أسيوط رقم ٣٢٠.

ما نقله فى هذه الحاشية:

نقل الشيخ يس فى هذه الحاشية عن المرادى فى شرح التسهيل وغيره - فى أبواب متعددة هى - الكلام، العلم، الموصول، نائب الفاعل، الاشتغال، الحال، الإضافة، النعت - فى ثلاثة مواضع -، العطف - فى موضعين -، التوكيد - فى موضعين، البدل - فى أربعة مواضع، النداء فى موضعين، نون التوكيد فى موضعين. مالا ينصرف فى أربعة مواضع، إعراب الفعل فى أربعة مواضع، الحكاية، التصغير، الإمالة، فى ثلاثة مواضع، الإبدال. فى ثلاثة مواضع، الإدغام.

وسأقتصر على ذكر بعض المواضع على سبيل التمثيل .

١ - فى باب الاشتغال . فى تساوى الرفع والنصب - إذا وقع الاسم بعد عاطف غير مفصول بإما مسبوق بفعل إذا بنى الفعل السابق على اسم بأن أخير بالفعل عن اسم غير ما التعجبية .

قال يس معلقا على قوله إذا بنى الفعل . . . إلخ: «قال المرادى: وحكم شبه الفعل إذا وقع خبرا فى هذه المسألة حكم الفعل نحو: هذا ضارب عبدالله وعمرو يكرمه» جـ ١ ص ٣٠٣ .

٢ - فى الحال - تعريفه - وصف فضلة منتصب .

قال يس معلقا على «منتصب» قال: «قال المرادى: ذكر فى التسهيل والكافية أن الحال قد تجر بياء رائدة إن نفى عاملها ومثله فى شرح التسهيل بقراءة «ما كان ينبغى لنا أن نُتخذَ من دونك من أولياء» مبنيًا للمفعول . جـ ١ ص ٣٣٦ .

وفى موضع آخر قال يس معلقا على خالد الأزهري: «وموضع الحال تجيء جملة بثلاثة شروط . أحدها كونها خبرا» قال: « . . وفى شرح التسهيل للمرادى أن الخبرية تتناول الشرطية وأنه يجوز وقوعها حالا» . جـ ١ ص ٣٨٩ .

٣ - فى باب النعت - فى شرح قول الناظم:

وَنَعَمَتُوا بِجُمْلَةٍ مُنْكَرًا فَأَعْطَيْتُ مَا أُعْطِيَتْهُ خَيْرًا

حيث اشترطوا فى الجملة أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف إما ملفوظ به أو مقدر . قال يس معلقا على قوله: أو مقدر: «قال الدنوشري: قال المرادى: ليس حذف العائد من النعتية كحذفه من الخبرية فى القلة والكثرة، بل ذكره فى التسهيل أن الحذف من الخبرية قليل ومن الصفة كثير ومن الصلة أكثر» جـ ٢ ص ١١٢ .

٤ - فى عطف النسق - فبعد أن ذكر أم المتصلة وهى المسبوقة إما بهمزة

التسوية وهى الداخلة على جملة فى محل المصدر وتكون هى والجملة المعطوفة عليها فعليتين . . أو اسميتين .



قال يس معلقا على هذا: «قال المرادى: وقد عادلت بين مفرد وجملة كقوله: سواء عليك النصر أم بت ليلة». ج ٢ ص ١٤٢ .

٥ - فى باب البدل - بدل الاشتمال

قال يس: «قال الدنوشرى: قال المرادى: لا بد فى بدل الاشتمال من مراعاة أمرين: أحدهما إمكان فهم معناه عند الحذف، ومن ثم جعل نحو «أعجبنى زيد أخوه» بدل إضراب لا بدل اشتمال، إذ لا يصح الاستغناء عنه بالأول، والآخر حسن الكلام على تقدير حذفه ومن ثم امتنع نحو «أسرجت زيدا فرسه»، لأنه وإن فهم معناه فى الحذف فلا يستعمل مثله ولا يحسن فلو ورد مثل هذا الكلام لكان بدل غلط» ج ٢ ص ١٥٧ .

٦ - فى باب نونى التوكيد - فى فصل تنفرد النون الخفيفة بأربعة أحكام، فى قراءة ابن ذكوان «ولا تبعان» بتخفيف النون. قال الأزهرى: (مكسورة - أى النون - على كون الواو للعطف ولا للنهى، قال الشارح: ويجوز أن تكون الواو للحال ولا للنفى والنون علامة الرفع، قال يس معقبا على قوله قال الشارح... إلخ: «قال المرادى: فإن وردت بالواو قدر المبتدأ على الأصح كقراءة ابن ذكوان «ولا تبعان» نص على ذلك فى التسهيل» ٢٠٧/٢ .

٧ - فى باب الإبدال. فصل فى إبدال الألف من أختيها الواو والياء - الشرط التاسع - فى معنى قول الناظم.

وإن لحرفين ذا الاعلال أستحقَّ صحح أول وعكس قد يحقَّ

فالعكس هو إعلال الأولى وتصحيح الثانية مثل آية فى أسهل الأقوال. قال يس معلقا (قال المرادى ومثل آية غاية وأصلها غيبة فأعلت الياء الأولى وصححت الثانية. وثاية - وهى حجارة صغار يضعها الراعى عند متاعه يثوى عندها -، وطاية - وهى السطح والدكان أيضا -، والآية هى الطائفة المخصوصة من القرآن...» . ج ٢ ص ٣٨٨ .

٨ - فى باب الإدغام - «هلم» عند قول الأزهرى: «وإذا اتصل بالمدغم - هاء غائب نحو هلمه لم يضم بل يفتح...» .

قال يس: «... قال المرادى: وإذا اتصل به نون الإناث فالقياس هلمن...»
قال المرادى: الخامس، التزم المدغمون فتح المدغم فيه قبل هاء غائبة نحو
ردها ولم يردھا والتزموا ضمه قبل هاء غائب نحو لم يرده قالوا: «لأن الهاء خفيفة
فلم يعتدوا بوجودها فكان الدال قد ولى الألف والواو نحو ردا وردوا» ١ هـ جـ ٢
ص ٤٠٢.

ب - حاشيته على شرح أحمد بن الجمال الفاكهي المسمى بمجيب الندا على
المقدمة المسماة بقطر الندى وبل الصدى. لابن هشام -

تم طبعه في أواخر شهر شوال سنة ١٣٣٤ هـ بمطبعة دار الكتاب العربية
الكبرى.

الكتاب - أوله . الحمد لله الذي لا يخيب من نحاہ، الفاعل لما يشاء فلا راد
لمفعول قضاء، والصلاة والسلام على من رفعه الله على الأفاضل ونصبه علما
لتمييز الحق من الباطل سيدنا محمد.. مودع بمكتبة الأزهر رقم ١١٨١ - ١١٨٤ .

ما نقله في هذه الحاشية:

نقل الشيخ يس في حاشيته هذه عن المرادى في شرحه للتسهيل وغيره في
مواضع كثيرة. وهي:

المعرب والمبني - في موضعين -، جمع المذكر السالم، النواصب - في
موضعين -، الموصول، مواضع كسر إن، المفعول له، الاشتغال، حروف الجر،
الصفة المشبهة، اسم التفضيل، النعت، التوكيد - في موضعين -، عطف البيان،
عطف النسق، البدل والمنادى - في موضعين -، تابع المنادى، الترخيم، موانع
الصرف، الوقف في موضعين -.

وسأقتصر على ذكر بعض المواضع على سبيل المثال

١ - في جمع المذكر السالم. قال الفاكهي: «ويشترط فيه ما اشترط في المثني
وزيادة على ذلك أن يكون مفردة علما لمذكر خال من تاء التأنيث المغايرة لئلا عدة
وثبة علمين أو صفة مذكر عاقل خالية من تاء التأنيث قابلة لها، علق الشيخ يس
على قوله: «قابلة لها» بقوله: «... قال المرادى: إذ لا يقصد به معنى التأنيث

ولا بد أن يكون قبول التاء مطردا احترازا من نحو مسكين فإنهم قالوا مسكينة على غير قياس فلا يقال مسكينون بقياس» ص ٨٤.

٢ - فى النواصب - لام الجحود - من شروطها أن يتقدمها نفي بما أو لم فقط قال يس: «وأما إن فيها خلاف قوى» واستدل المرادى على وقوع لام الجحود بعد المنفى بها قراءات غير الكسائى «وإن كان مكروهم لتزول منه الجبال» .

- والفعل الواقع بعد لام الجحود، قال الفاكهى: «... وذهب البصرى إلى أن خبر كان محذوف وإن هذه اللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف وأن الفعل ليس بخبر بل المصدر المنسبك...» قال يس معلقا: على أن هذه اللام متعلقة. إلخ.

قال المرادى: قولهم إنها متعلقة بالخبر يقتضى أنها ليست بزائدة وتقديرهم مزيدا يقتضى أنها زائدة مقوية للعامل. اهـ. ص ١١٨.

٣ - المنادى - فى إلحاق الألف أو الياء فى يا أبت ويا أمت - أى يا أبتا ويا أمتى - قال الفاكهى: «وإلحاق الألف أو الياء للأولين قبيح» لما فيه من الجمع بين العوض والمعووض عنه أو بدله وسبيل ذلك الشعر».

قال يس: «... وفى المرادى: وأجاز كثير من الكوفيين الجمع بينهما فى الكلام، ونظيره قراءة أبى جعفر «يا حسرتاتى» فجمع بين العوض والمعووض» ص ٧٧.

٤ - فى المفعول له - قال يس: «قال المرادى: فى شرح التسهيل يجوز فى كى إذا كانت ناصبة بنفسها أن تقع مفعولا له لأنها إذ ذاك ينسبك منها مصدر فتكون مثل أن وإن» ص ٩٠.

٥ - فى حروف الجر - مذ منذ - قال الفاكهى «قال فى الجامع: ولك رفع تاليهما خيرا عنهما» قال يس: «... قال المرادى لا تكون مذ ومنذ عند الأخفض إلا مبتدئين فهو مناقض لعزوه له ظرفيتهما إذا وليها اسم مفرد» ص ١٣٠.

٦ - فى الصفة المشبهة - فى أن الصفة المشبهة تكون غير مجارية له نحو «ظاهر وضامر» قال يس: «... قال المرادى: ولقائل أن يقول: إن ضامرا أو منطلقا ومنبسطا ونحوها مما يجرى على المضارع أسماء فاعلين قصد بها الثبوت فعوملت معاملة الصفة المشبهة وليست بصفة مشبهة» اهـ ص ١٥٠ ج ٢.

٧- فى النعت . قال الفاكهى : «ويجب فى النعت أن يكون مساويا لمتبوعه فى التعريف أو دونه . . .» قال يس : « . . قال المرادى : وقيل : سبب ذلك أن الاختصار يؤثر أى : على التطويل ، فوجب لذلك أن يبدأ بالأخص ليقع الاكتفاء به فإن عرض اشتراك لم يوجد ما يرفعه إلا المساوى» ا هـ ص ١٦٢ .

٨- فى التوكيد - كل - قال يس : « . . قال المرادى فى الكلام على التأكيد بكل فتقول جاء الجيش كله والقبيلة والزيدون كلهم والرجال كلهم أو كلها أو كله على قياس هو أحسن الفتيان وأجمله وهو ضعيف ، وجاءت الهنديات كلهن أو كلها ، وحكى الخليل كلهن عن بعض العرب» ا هـ ص ١٦٨ .

٩- فى البدل - بدل الاشتمال - قال الفاكهى : «ونحو قتل أصحاب الأخدود، النار أى فيه . . .» .

قال يس : « . . وقال ابن هشام : الأولى أن يكون على حذف مضاف أى : أخذود النار ، وقال ابن خروف : هو بدل إضراب ، قاله المرادى» ص ١٨٨ .

١٠- فى الوقف - الوقف على قاض - قال الفاكهى : «مما هو منقوص منون غير محذوف العين» .

علق الشيخ يس على قوله : «غير محذوف العين» بقوله : « . . قال المرادى : فإن قلت هذا لازم فى حالة الوصل أيضا قلت : لا يمكن إثباتها وصلا لما يلزم من الجمع بين ساكنين بخلاف الوقف مع أن فى بقاء التنوين جبرا للكلمة» .

- والمعرف منه بالإضافة ، قال الفاكهى : «وأما المعرف منه بالإضافة نحو قاضى المحكمة فكلامهم قد يشعر بأن الحذف أرجح من الإثبات» علق الشيخ يس على «فكلامهم إلخ» قال : « . . قال المرادى : وبنوا على ذلك فرعا ، وهو أن ما سقط نونه للإضافة إذا وقفت عليه ردت نونه نحو «هؤلاء قاضو زيد» فإذا وقفت قلت : قاضون ؛ لزوال حذفها ، فأما وقف الفراء على قوله تعالى : «غير محلى الصيد» بحذف النون فاتباع للرسم قلت : وفى هذا نظر» ا هـ . ص ٢٠٤ .

العاشر: ما نقله السندويى فى شرحه للألفية عن المرادى

التعريف بالمؤلف:

هو - الشيخ أحمد بن على المعروف بالسندويى الشافعى من علماء القرن الحادى عشر الهجرى.

الكتاب:

(المنح الوفية بشرح الخلاصة الألفية لابن مالك) - نسخة فى مجلد بقلم معتاد بهامشها حواش وبها خروم وترميم فى ٢١٩ ورقة ومسطرتها ٢٣ سطرا - ٢٢سم.

مودع بمكتبة الأزهر قسم المخطوطات تحت رقم (٨٣٧) ٦٠٤٣ .

أوله: الحمد لله الذى رفع السموات بقدرته... فرغ من تأليفه سنة ١٠٦٠هـ.

ما نقله عن المرادى:

نقل الشيخ السندويى فى شرحه للألفية عن المرادى فى مواضع متعددة تنحصر فى أبواب: الكلام وما يتألف منه، الضمير، اسم الموصول، المعرف بأداة التعريف، المبتدأ والخبر فى موضعين -، ظن وأخواتها، تعدى الفعل ولزومه، التنازع فى العمل، عطف النسق، الحال - فى موضعين -، النداء، جمع التكسير، النسب - فى موضعين -، الإمالة، الإدغام.

وسأقتصر على ذكر بعض المواضع على سبيل المثال:

١ - المبتدأ والخبر - بعد قول الناظم:

وإن تكن إياه معنى اكتفى بها: كُنْطَقِي اللهُ حَسْبِي وَكَفَى

الكلام فى الإخبار بالجملة - فنطق مصدر بمعنى منطوق مبتدأ. وجملة «الله حسبى» مبتدأ وخبر ولم يحتاج إلى رابط، لأن الجملة عين المبتدأ.

قال المرادى: والذى يظهر - والله أعلم - فى هذا ونحوه أنه ليس من الإخبار بالجملة وإنما هو من الإخبار بمفرد؛ لأن الجملة فى نحو ذلك. وإنما قصد لفظها كما قصد حين أجبر عنها فى نحو «لا إله إلا الله كثر من كنوز الجنة» فليتأمل.

اهـ.

٢ - الخبر - أيضا - بعد قول الناظم:

كذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبْرًا أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرًا

قال السندوي تعليقاً على قول المصنف: «قال المرادى: وتسامح المصنف في جعله محصوراً وإنما هو محصور فيه» أ هـ.

٣ - ظن وأخواتها: بعد قول الناظم:

.....
والتَّزِمُ التَّعْلِيْقَ قَبْلَ نَفْيِ مَا

قال السندوي في تنبيه: وذهب بعضهم إلى أن التعليق لا يختص بأفعال القلوب. وصرح به المرادى في الشرح نحو: عرف، ونظر، وتفكر، وسأل، وأبصر، وما بمعناها.

وعليه ظاهر قوله تعالى: ﴿فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا﴾ [الكهف: ١٩].

٤ - الحال - بعد قول الناظم:

وَجُمْلَةُ الْحَالِ سِوَى مَا قُدِّمًا بَوَاوٍ أَوْ بِمُضْمَرٍ أَوْ بِهِمَا

قال السندوي: إذا انفردت الواو لزمتهما قد.. وإن انفرد الضمير أو اجتمعا جاز إثبات قد وحذفها. وذهب الفراء وأبو علي والمبرد إلى اشتراط قد مع الماضي ظاهرة أو مقدره.. - واختار المرادى أنه لا يحتاج إلى تقدير قد لكثرة ما ورد بدونها.

٥ - النسب - بعد قول الناظم:

وَأَوَّلِ ذَا الْقَلْبِ انْفِتَاحًا. وَفَعِلٌ وَعَيْنُهُمَا انْفِتَاحٌ وَفَعِلٌ

قال السندوي نقلاً عن المرادى: «قال المرادى: وفهم من اقتصراره على الثلاثي أن ما زاد عليه مما قبل آخره كسرة لا يغير. ويندرج في ذلك ما كان على خمسة أحرف نحو جَحْمَرِش (للعجوز الكبيرة والمرأة السمجة) فتقول فيه جحمرشى. وما كان على أربع متحركات نحو جنذل. وما كان على أربعة أحرف وثانيه ساكن نحو تغلب. فالأولان لا يغيران وكذا الثالث في العرف وقيل: يفتح... إلخ



٦ - الإمامة - بعد قول الناظم:

وكف مُسْتَعْلٍ وِرَا يَنْكَفُ بِكَسْرِ رَا كِفَارِمًا لَا أَجْفُو

قال السندوي في تنبيه بعده «قال المرادى حروف التهجي التي في أوائل السور إن كان في آخرها ألف فمنهم من يفتح ومنهم من يميل، وإن كان في وسطها ألف نحو كاف وصاد فلا خلاف في الفتح.. وقد أمالوا لكثرة الاستعمال الحجاج علما في الرفع والنصب والعجاج كذلك» اهـ.

الحادى عشر: ما نقله الشيخ أحمد الملوى عن المرادى

التعريف بالمؤلف:

الإمام المتقن العلامة المعمر من الوقت أحمد بن عبدالفتاح بن يوسف بن عمر المجيرى الملوى الشافعى الزهرى، ولد فى فجر يوم الخميس ثانى شهر رمضان سنة ١٠٨٨ هـ ثمان وثمانين وألف، وأمه آمنة بنت عامر بن حسن بن سيف الدين المغراوى، اعتنى من صغره بالعلوم عناية كبيرة.. فمن شيوخه أحمد بن الفقيه والشيخ منصور التنوفى، والشيخ عبد الرؤوف البشيشى وغيرهم، ورحل إلى الحرمين سنة ١١٢٢ هـ اثنتين وعشرين ومائة وألف.. وعاد إلى مصر وهو إمام وقته.. وله مؤلفات منها: شرح الأجرومية.. وتوفى فى منتصف شهر ربيع الأول سنة ١١٨١ هـ إحدى وثمانين ومائة وألف. تاريخ الجبرتنى ج ١ ص ٢٨٨.

الكتاب:

هو كتاب مطبوع، طبع بالمطبعة العامرة البهية - مودع بمكتبة الأزهر فرع معهد أسيوط تحت رقم ١٣.

حاشية على شرح الشيخ المكودى للألفية، فالشيخ الملوى فرغ نفسه فى مزيد التأمل فيه وكثرة الإكباب على هذا الشرح فأتى بحاشية تحتوى على تدقيقات وتحقيقات وأبحاث رائعة. وأوله: بسم الله الرحمن الرحيم. حمدًا لمن وفقنا إلى الإعراب عما خفى من المضمرة، وعلما لسانا عربياً غير ذى عوج.. والصلاة والسلام على سيدنا محمد الرافع منار الدين... الخ.

ما نقله الشيخ الملوى:

نقل الشيخ أحمد الملوى فى حاشيته على شرح الألفية للمكودى - عن المرادى - مواضع هى: التوكيد، كيفية تثنية المقصور والمدود وجمعهما تصحيحًا، جمع التكسير - فى موضعين: الوقف، الإبدال، الإدغام - وإليك ذكر هذه المواضع مفصلة:

١ - التوكيد - بعد قول الناظم:

وَكُلًّا أَذْكَرُ فِي الشَّمُولِ وَكِلَا كِلْنَا جَمِيعًا بِالضَّمِيرِ مُوصَلًا

قال المكودى فى «كل»: «ولا يؤكد بها إلا ذو أجزاء» قال الملوى: «... قال المرادى: ذو أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه، وزاد المرادى غير مثنى» ص ١١٧.

٢ - تثنية المقصور والمدود وجمعهما تصحيحًا. فى قول الناظم:

كَذَا الَّذِي أَصْلُهُ نَحْوُ الْفَتَى وَالْجَامِدُ الَّذِي أُمِيلَ كَمَتَى

قوله «الجامد» قال المرادى: «الجامد هنا ما لم يعرف له اشتقاق»، «جعل المكودى ألف «متى ولدى وعلى» مجهولة الأصل، وليس كذلك بل الألف فى الثلاثة أصلية لم تقلب عن شىء والمجهولة الأصل هى نحو الددا» اهـ، لكن قال المرادى: «عبر بعضهم عن الأصلية بالمجهولة» اهـ. والمراد بالألف الأصلية هى كل ألف فى حرف أو شبهه ومجهولة الأصل نحو الددا وهو اللهو فإن ألفه لا يدرى هل هى عن واو أو ياء؟، لأن الألف فى الثلاثى المعرب لا تكون إلا منقلبة عن أحدهما» اهـ. من المرادى، ص ١٦٢.

٣ - جمع التكسير - فى قول الناظم:

فِي اسْمٍ مَذْكَرٍ رَبَاعِيٍّ بَمَدٍ ثَالِثٍ أَفْعَلَةٌ عَنْهُمْ أَطْرَدُ
وَالزَّمَةُ فِي فَعَالٍ أَوْ فِعَالٍ مُصَاحِبِي تَضْعِيفٍ أَوْ إِغْلَالٍ

قوله: «والزمة» قال الملوى: «... قال ابن غازى عن المرادى: أشار إلى أن هذا اللزوم فى غير شذوذ بقوله فيما يأتى فى فعل بضميتين - ما لم يضاعف فى الأعم ذو الألف، لكن لم ينبه هناك إلا على المضاعف فخرج سماء بمعنى المطر». ص ١٦٥.

٤ - الوقف - بعد قول الناظم:

وما فى الاستفهام إن جرّت حذف ألفها وأولها لها إن تقف

قال المكودى: «يعنى أن ما الاستفهامية إذا جرّت حذف ألفها» قال الملوى معقبا على قوله: «حذف ألفها»: «قال المرادى: وسبب حذف الألف إرادة التفرقة بينها وبين الموصولة والشرطية وكانت أولى بالحذف لاستقلالها بخلاف الشرطية، فإنها متعلقة بما بعدها وبخلاف الموصولة فإنها مع الصلة اسم واحد» اهـ منه بلفظه ص ١١٨٣ .

٥ - الإبدال - بعد قول الناظم:

وعين ما آخره زيداً ما يخص الاسم واجب أن يسلماً

مثل حيدى . . قال الملوى: « . . قال المرادى: حيدى: اسم ماء» ص ١٩٩ .

٦ - الإدغام - فى الموضع السابع من المواضع التى لا يجوز فيها الإدغام قال المكودى: «السابع ما كان فيه ثانى المثليين رائدا للإلحاق نحو هلى إذا أكثر من قول لا إله إلا الله» .

قال الملوى: «المزيد للإلحاق هو الياء من هلى لا أحد لاميّه كذا عند المرادى . والمصنف فى شرح الكافية وغيره، فانظره مع ما هنا فصوابه؛ لأنه زيد فيه الياء للإلحاق كما عند المرادى» ص ٢٢٠٤ .

الثانى عشر - ما نقله الشيخ محمد بن عبادة عن المرادى

التعريف بالمؤلف:

هو الشيخ محمد بن عبادة بن برى العدوى ينتهى نسبه إلى على أبى صالح المدفون بالعلوة فى بنى عدى . قدم إلى مصر سنة ١١٦٤هـ أربع وستين ومائة وألف، وجاور بالأزهر . . ثم حضر على شيوخ الوقت ولازم دروس علماء العصر . وصار له باع طويل وذهن وقاد وقلم سيال وفصاحة فى اللسان، ومن تأليفه حاشيته على شذور الذهب لابن هشام متداولة بأيدى الطلبة نافعة وغيرها . . توفى فى أواخر شهر جمادى الآخرة سنة ١١٩٣ ثلاث وتسعين ومائة وألف، بعد أن تعلل بعلّة الاستسقاء سنين .

الكتاب:

هو كتاب مطبوع، طبع بمطبعة دار إحياء الكتب العربية، حاشية على الشذور لابن هشام الأنصاري، أوله: الحمد لله الذي رفع مقام المتواضعين ونصب رايات التمييز لأصحاب اليقين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد العرب عن أحوال الدين. أما بعد فيقول.. قد من الله تعالى على بتلقى هذا الكتاب الذي هو الشذور على... الشيخ أحمد الدردير.. مودع بمكتبة الأزهر رقم ١١٨٦ - ١١٩٤ - ١١٨٥ - ١٥٤١.

ما نقله عن المرادى:

نقل الشيخ عبادة في حاشيته هذه - عن المرادى المعروف بابن أم قاسم - مواضع تنحصر في أبواب العرب، اسم الإشارة، اسم الموصول، المفعول فيه، التنارع - في خمسة مواضع - الاستثناء - ظن وأخواتها - موانع الصرف.

وسأقتصر على ذكر الجزء الأكبر من هذه المواضع على سبيل المثال:

١ - باب الإعراب - قال ابن هشام: «وأقول: أنواع الإعراب أربعة: رفع ونصب وجر وجزم، وعن بعضهم أن الجزم ليس بإعراب وليس بشيء» قال عبادة معلقاً على «أن الجزم إلخ»: «نقل المرادى عن المازنى أن الجزم ليس بإعراب» .٥٦/١

٢ - اسم الإشارة - قال عبادة: «تنبيه» إذ ذاك ليس من الإضافة إلى مفرد بل إلى جملة اسمية والتقدير إذ ذاك كذلك. نبه على ذلك المرادى، ١٣٣/١.

٣ - اسم موصول - الأولى - قال عبادة: «وقال بعضهم انظر هل الأولى مشتركة بين الإشارة والموصول فتعمل تارة اسم إشارة وتارة موصولاً، أو أن هذا غير ذاك، وقال المرادى في شرح التسهيل: فرق بينهما وذلك أن أولى الإشارةية لا يجوز دخول أل عليها والموصولة يجوز دخولها عليها، والإشارية تكتب بعد همزتها واوا بخلاف الموصولة» ١٥٣/١.

٤ - المفعول فيه - مثل قوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾



[الأنعام: ١٢٤] قال عبادة: «وفى جعل حيث مفعولا نظرا؛ لأن هذا ضرب من التصرف، قال المرادى: لم يجرى حيث فاعلا ولا مفعولا ولا مبتدأ» ١٤٤/٢.

٥ - التنازع - قال عبادة: «وفى النهاية لابن الخباز: لا يقع التنازع فى المفعول له ولا الحال ولا التمييز ويجوز فى المفعول معه، تقول: قمت وسرت وريدا، إن أعملت الثانى يشترط فى المفعول ألا يقع بعد إلا على الصحيح، فلا تنازع فى قوله:

ما صاب قلبى وأضناه وقيمهُ إلا كواعب من ذهل بن شيبانا

والمانع من كونه من التنازع أنه لو كان منه لزم إخلاء الفعل الملقى من الإيجاب، ولزم فى نحو ما قام وقعد إلا أنا. إعادة ضمير غائب على حاضر. قال المرادى: حملة فى التسهيل على الحذف على تأويل ما قام أحد وقعد إلا أنا فحذف أحد لفظاً واكتفى بقصده ودلالة المعنى والاستثناء عليه» ١٧١/٢

٦ - موانع الصرف - الوصفية وزيادة الألف والنون - قال ابن هشام «ويشترط لتأثير الصفة أمران الثانى عدم قبولها التاء، ولهذا انصرف نحو ندمان وأرمل لقولهم ندمانة وأرملة» قال عبادة معلقا على ندمانة وأرملة «... وقد جمع ابن مالك ما جاء على وزن فععلان ومؤنثه فعلانة فى قوله من بحر الهزج «أجز فعلى لفعلانا... إلخ. وزاد المرادى لفظين:

وزد فيهن خمصانا على لغة وأليانا» ٢٠٢/٢.

الثالث عشر: ما نقله الشيخ أحمد السجاعى عن المرادى

نقل الشيخ السجاعى عن المرادى فى:

الأول: حاشيته على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. المسماة «فتح الجليل».

الثانى: حاشيته على شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام.

التعريف بالمؤلف:

هو الشيخ أحمد بن أحمد بن محمد السجاعى. ولد بالقاهرة ووالده من

السجاعية قرية قرب المحلة ثم قدم الأزهر وأقام فى القاهرة. ونشأ الشيخ أحمد تحت رعاية والده وإشرافه فتمهر ودرس وأفتى وألف.. توفى رحمة الله عليه سنة ١١٩٧ بعد سبع من وفاة والده سميته أحمد السجاعي كما هو مكتوب على قبرهما الكائن بالقرافة الكبرى عن شمال مقام الأستاذ الحفنى عمت بركاتهم.

الحاشية الأولى: أولها: الحمد لله الذى رفع قدر من انخفض لرؤيته. وأعز شأن من انتصب لنصر دينه وأقام حجته، والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد ذى الجاه الرفيع.. وهى كتاب مطبوع بالمطبعة العامرة البهية فى آخر شهر ربيع الآخر سنة ١٣٠٧هـ مودع بمكتبة الأزهر رقم ٢٤٤ - ٢٤٧ - ٣٣٩٠.

ما نقله عن المرادى:

نقل الشيخ السجاعي عن المرادى فى هذه الحاشية معتدا برأيه معتمدا عليه، فى أبواب الكلام - فى موضعين، والمعرب والمبنى - فى ثلاثة مواضع، وأفعال المقاربة، وإن وأخواتها، والفاعل، ونائب الفاعل، والاشتغال، والمفعول معه، والإضافة - فى موضعين -، وأفعال التفضيل، والنداء، وما لا ينصرف، وإعراب الفعل، وجمع التكسير - فى موضعين -

وسأكتفى بذكر بعض المواضع على سبيل المثال:

١ - فى المعرب والمبنى - بعد قول الناظم:

كذا أولات، والذى اسما قد جعل كأذرعات - فيه ذا أيضا قبل

«الذى اسما قد جعل» ما سمي به من هذا الجمع والملحق به نحو أذرعات ينصب بالكسرة كما كان قبل التسمية به، ولا يحذف منه التنوين. قال السجاعي معلقا على «ولا يحذف منه التنوين» قال المرادى: وإنما نون على اللغة المشهورة مع أن حقه منع الصرف للتأنيث والعلمية لأن تنوينه ليس للصرف بل للمقابلة. ص ٢٧.

(٢) فى باب ظن وأخواتها - بعد قول الناظم:

ظن حَسِبْتُ وزَعَمْتُ مع عَدَّ حَجَا دَرَى وَجَعَلَ اللَّذَّ كَاعْتَقَدَ .

قال السجاعي معلقا على «حجا»: «بمعنى ظن لا بمعنى غلب فى المحاجة أو
قعد أورد أو قام أو بخل. قال المرادى: أو ساق أوكتم». ص ١١٠٦.

٣- فى باب المفعول معه - بعد قول الناظم:

وَالْعَطْفُ إِنْ يُمَكِّنْ بِلا ضَعْفٍ أَحَقَّ وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقِ
وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجْزِ الْعَطْفُ يُجِبُّ أَوْ اعْتَقِدَ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِيبُ

قال السجاعي معلقا على قول: «أو اعتقد»: ذكر المرادى: «فيه احتمالان
أحدهما أن يكون تخييرا فيما امتنع عطفه بين نصبه على المعية وبين إضمار عامل
حيث يصح إضماره وثانيهما. أن يكون تنويعا فى ذلك». ص ١٤٣.

٤- فى باب الإضافة، بعد قول الناظم:

وَأَلْزَمُوا إِضْأَفَةً إِلَى الْجُمْلِ حَيْثُ وَإِنْ وَإِذْ يُنَوَّنُ يُحْتَمَلُ

قال السجاعي فى تنبيه بعد هذا «وقولهم إذ ذاك ليس من الإضافة إلى مفرد
بل إلى جملة اسمية التقدير: إذ ذاك كذلك تبع عليه المرادى» أ هـ ١٧٣.

٥- فى باب النداء، بعد قول الناظم:

وَالْأَكْثَرُ اللَّهُمَّ بِالْتَّعْوِضِ وَشَدَّ يَا اللَّهُمَّ فِى قَرِيبِ

قال السجاعي بعد هذا البيت: «تتمة» نقل المرادى فى استعمال اللهم ثلاثة
أحوال: أحدها. أن يراد النداء المحض نحو اللهم أثبنا - الثانى. أن يذكره المجيب
تمكينا للجواب فى نفس السامع يقول لك القائل: أريد قام؟ فتقول أنت: اللهم
نعم أو اللهم لا.

الثالث. أن تستعمل دليلا على الندرة وقلة وقوع المذكور نحو «أنا لا أرورك
اللهم إذا لم تدعنى» ألا ترى أن وقوع الزيادة مقروننا بعدم الدعاء قليل». أ هـ
ص ٢٩٩.

٦- فيما لا يتصرف، بعد قول الناظم:

وَوَصَفَ أَصْلِيَّ وَوَزَنُ أَفْعَلًا مَمْنُوعَ تَأْنِيثِ بِنَا: كَأَشْهَلَا

علق السجاعي على قوله: «ممنوع»: «... واعلم أنه قد دخل في كلام الناظم مالا مؤنث له كأكمر... وخرج عنه ما مؤنثه بالتاء فإنه منصرف نحو أرمل بمعنى فقير فإن مؤنثه أرملة.

قال المرادى: وأما قولهم عام أرمل فغير مصروف لأن يعقوب حكى فيه سنة رملاء» ص ٢٤٩.

٧- في جمع التكسير، بعد قول الناظم:

وِبِفَعَالٍ وَشِبْهِهِ أَنْطِقًا فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ ارْتَقَى

قال السجاعي معلقا على الشبه: «قال المرادى: والمراد بشبهه ما يماثله في العدد والهيئة وإن خالفه في الوزن نحو مفاعل وفعال» ص ٢٩٧. الحاشية الثانية.

أولها. بسم الله الرحمن الرحيم. حمدا لمن رفع في الدارين قدر أحبابه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي خفض الكفر مع أصحابه وعلى آله وأصحابه وجنده وسائر أحزابه أجمعين... وهي كتاب مطبوع - مودع بمكتبة الأزهر رقم ٨٦٩ - ٩٥٤ - ١٢٢٠ - ١٤٤٦.

ما نقله عن المرادى:

نقل الشيخ السجاعي في حاشيته على القطر عن المرادى في ثلاثة مواضع:

١ - في المعرب والمبني - بعد أن قسم ابن هشام المبني إلى أربعة أقسام... ثم قسم المبني على الكسر إلى قسمين؛ قسم متفق عليه وهو هؤلاء... وقسم مختلف فيه وهو حذام وقطام ونحوهما من الأعلام المؤنثة الآتية على وزن فعال وأمس إذا أردت به اليوم الذي قبل يومك.

قال السجاعي معلقا على قوله: «من الأعلام المؤنثة»: «وفي سبب بناء ما ذكر أقوال. أحدها. شبهه بنزال وزنا وتصريفا وعدلا وتأنيثا، والثاني تضمنه معنى هاء التأنيث، والثالث. توالى العلل وليس بعد منع الصرف إلا البناء.

والأول. هو المشهور ذكره المرادى، ووجه علمية نزال المؤنث أنه علم على صيغة إنزال، ص ١٣.

٢ - فى اسم الموصول - قال ابن هشام: يعدد الأسماء الموصولة وأل فى وصف تصريح لغير تفضيل المضارب والمضروب.. قال السجاعى معلقا على قوله «وأل فى وصف»: «أى مع وصف صريح، الوصف ما دل على حدث معين وصاحبه.. وذكر ابن عقيل والمرادى أن أل لمن يعقل وغيره» ص ٥٩.

٣ - فى الاستغائة - من استعمالات المستغاث به عند ابن هشام ألا تدخل عليه اللام من أوله ولا تلحقه الألف من آخره فيجربى عليه حكم المنادى ومثل بقول الشاعر:

ألا يا قومٍ للعجبِ العجيبِ وللغفلاتِ تعرّضُ للأريبِ

قال السجاعى معلقا على قوله: «ألا يا قوم إلخ»: «من الوافر، ألا حرف تنبيه ويا حرف نداء وقوم منادى وهو محل الشاهد. حيث ترك فيه الألف واللام جميعا إذ القياس يا لقوم أو يا قوما فحذفت منه ياء المتكلم وأبقيت الكسرة أو جعل كالمنادى المطلق فيضم نحو «يا زيد لعمر» وعليه اقتصر المرادى» ص ١٠٣.

الرابع عشر: ما نقله أبو عبد الله بن سعيد التونسي. فى حاشيته

على الأشمونى عن المرادى

التعريف بالمؤلف:

هو العالم الأعلام المدقق الشيخ أبو عبد الله محمد بن على بن سعيد التونسي المالكى. وكانت وفاته على شرح الشباب دون اكتمال الثلاثين من عمره سنة ١١٩٩ بتونس، ودفن بجوار سيدى أحمد السقا خارج باب حرمة العلوج رحمه الله رحمة واسعة.

الكتاب: هو كتاب مطبوع - فى مطبعة الدولة التونسية المحروسة سنة ١٢٩٣. مودع بمكتبة الأزهر رقم ٥٨٦ - ١١٠٣.

دون فى الصفحة الأولى - الحاشية المرسومة. بظواهر الكواكب. لبواهر

المواكب. على شرح العلامة نور الدين أبي الحسن على بن محمد الأشموني الشافعي - المعنون - بمنهج السالك إلى ألفية ابن مالك.

أوله: بسم الله الرحمن الرحيم. بالثناء عليك نتقرب إليك، وبشكر نعمك، نقرع باب كرمك. فقد قرنت رضاك بذكرك وزيادة نعمك بشكرك، إلخ... وأخيرا قال المؤلف: فرغت من تحريره بعد مغرب يوم الأحد الثاني والعشرين من قعدة الحرام من سنة ١١٩٧.

ما نقله عن المرادي: نقل الشيخ أبو عبد الله التونسي في حاشيته هذه - عن المرادي من شرحه للألفية وشرحه للتسهيل - مواضع تنحصر في - الكلام، النكرة والمعرفة، اسم الإشارة، اسم الموصول - في موضعين -، المبتدأ، كان وأخواتها، الاستثناء - في موضعين -، حروف الجر، الإضافة، ما لا ينصرف، التصغير -.

وسأقتصر على بعض هذه المواضع ممثلا بها:

١ - النكرة والمعرفة - بعد قول الناظم:

وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ كَأَفْعَلٍ أَوْ أَفِقٍ نَغْتَبِطُ إِذْ تَشْكُرُ

قال التونسي في حاشيته: «ونقل المرادي في شرح التسهيل أنه أجاز في هو من نحو مررت برجل مكرمك هو. أن يكون فاعلا، وأن يكون توكيدا، وكذلك إذا جرى الوصف على غير من هو له، وإبراز الضمير يكون فاعلا باتفاق عند البصريين والكوفيين. والنظر الجيد أن يقال: ما ذهب إليه ابن مالك وابن يعيش وغيرهما مشكل؛ لأنه لا يخلو إما أن يريدوا بجواز الاستتار أنه يجوز إبراز الضمير متصلا أو منفصلا، والأول متعذر والثاني مخالف لما أصلوه من القواعد، وهو أنه إذا أمكن الاتصال لا يعدل عنه إلى الانفصال إلا فيما يستثنى وليس هذا منه. هذا كلامه» ١١٥/١.

٢ - الاسم الموصول - بعد قول الناظم:

مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ الَّذِي الْأَنْثَى الَّتِي وَالْيَا إِذَا مَا ثَنِيًّا لَا تَثْبِتُ

فخرج بقيد الأسماء - قال أبو سعيد: «اعلم أن الشارح قد شرح حد

الموصول هنا على الوجه الذي شرحه به المصنف والشيخ الأثير والمرادى، فإنهم قالوا: إنما يخرج الموصول المخرى بهوله الأسماء، ١/١٣٧.

٣ - المبدأ - بعد قول الناظم:

والمفرد الجامد قارىح، وإن يشتق فهو ذو ضمير مستكن

قال التونسي: معلقا على «هو ذو ضمير مستكن»: «أى وجوبا على ما هو ظاهره هنا.. وفي شرح التسهيل للمرادى: ظاهر كلام المصنف وجوب الاستتار وأنه إن أبرز كان توكيدا لا فاعلا بالصفة، وقد أجاز سيويه فى «مررت برجل مكرم هو» الوجهين، ١/١٧٠.

٤ - الإضافة. بعد قول الناظم:

ومع مع فيها قليل ونقل فتح وكسر لسكون يتصل

قال التونسي تعليقا على «ونقل...»: «هذا هو الذى ارتضاه الشاطبى والمكودى والموضع والتبطين...»

ورأى المرادى أن ليس الكسر والفتح فى الساكنة العين بل الفتح فى المفتوحة المعربة والكسر فى المسكنة الجنية، وهو الذى يظهر من عبارة التسهيل حيث لم يتعرض للفتح عند ملأاة الساكن، وما هى عبارته، وتسكينها قبل حركة وكسرها قبل سكون لغة ربيعة، وفى نسخ كثيرة ما يخالف هذا ويوافق كلام المرادى فاعرفه، ١/٣٣٩.

٥ - ما لا ينصرف - بعد قول الناظم:

والعدل والتعريف مانعا سحر إذا به التمين قَصْدًا يُعْتَبَرُ

قال الأشموني: «سحر إذا أريد به سحر يوم بعينه.. وذهب المطرزي إلى أنه مبنى لتضمنه معنى حرف التعريف، قال فى شرح الكافية، وما ذهب إليه مردود بثلاثة أوجه.. الثالث أنه لو كان مبنيا لكان جائز الإعراب جواز إعراب حين فى قوله «على حين عاتبت المشيب على الصبا» لتساويهما فى ضعف سبب البناء بكونه عارضا» قال أبو سعيد معلقا على التنبية الثالث: «أنه لو كان مبنيا.. فى شرح

التسهيل للمرادى فيه نظر، لأن تضمن الاسم معنى الحرف سبب للبناء ولا يضر كونه عارضا» ١٩٩/٢ .

٦ - التصغير - بعد قول الناظم:

وَإِخْتِمَ بِنَا التَّائِيثِ مَا صَغَّرْتَ مِنْ مُؤَنَّثِ عَارِ ثُلَاثِي كَسِينِ
مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّائِيثِ يَرَى ذَا لَبْسِ كَشَجَرٍ وَبَقْرٍ وَخَمْسِ

قال الأشموني فى تبيهاات «... الثالث. إذا سميت مؤنثا بينت وأخت حذفت هذه التاء ثم صغرت وألحقت تاء التائيث فتقول: بنية وأخية، وإذا سميت بهما مذكرا لم تلحق التاء فتقول بنى وأخى» قال أبو سعيد معلقا على «إذا سميت مؤنثا إلخ...»: «عبارة المرادى فى شرح التسهيل إذا سميت مذكرا بينت وأخت ثم صغرتها حذفت التاء ورددت لام الكلمة فقلت بنى وأخى ولا يعوض منها تاء التائيث، ولو سميت بهما مؤنثا حذفت هذه التاء وعوضت منها تاء التائيث وقلت: بنية وأخية كما إذا كانا نكرتين» ٢١٧/٢ .

الخامس عشر: ما نقله أبو العرفان الصبان عن المرادى

التعريف بالمؤلف: هو أبو العرفان محمد بن على الصبان، ولد بالقاهرة ونشأ فقيرا متواكلا مستجديا الخلق مع العفة، واجتهد فى طلب العلم، وحضر على أشياخ العصر كالمداينى والأجهورى والعدوى... ودرس الكتب القيمة واعترف العلماء بفضلها فى مصر والشام، فالتف حوله الخلائق الكثيرون، وصنف مؤلفات فى النحو أشهرها حاشيته على الأشموني... توفى وصلى عليه بالأزهر فى حفل مهيب سنة ١٢٠٦ هـ.

الكتاب:

هو كتاب مطبوع. حاشية على شرح ألفية ابن مالك للأشموني.

أوله - نحمدك اللهم على ما وجهت نحونا من سوابغ النعم، ونشكرك على ما أظهرت لنا من مبهمات الأسرار ومضمرات الحكم... تحتوى هذه الحاشية على

تلخيص زبدة ما كتبه السابقون قبله على شرح الأشموني، وتنبهه على ما وقع لهم من أسقام الأفهام. والتعليق عليه، وتبيان الحقيقة العلمية. وتحامل على الحفنى فى شدة وعنف.. وأسرف فى التشهير به متجاوزا العرف التقليدى... ويوضح الأمور ويبينها.. وفرغ المؤلف من هذه الحاشية يوم الثلاثاء لأربع عشرة ليلة من صفر سنة ١١٩٣ ثلاث وتسعين ومائة وألف على يد مؤلفها.

ما نقله عن المرادى:

نقل الشيخ الصبان فى حاشيته هذه عن المرادى من كتبه: الجنى الدانى وشرح التسهيل وشرح الألفية - مواضع كثيرة متعددة، وذلك دليل على قوة المرادى فى آرائه.

والمواضع هى: الموصول - فى موضعين -، الابتداء - فى موضعين -، إن وأخواتها، ظن وأخواتها - فى موضعين -، تعدى الفعل ولزومه، التنارع، المفعول له، حروف الجر، الإضافة، المضاف إلى ياء المتكلم، أفعال التفضيل، التوكيد، البدل، النداء - فى موضعين -، أسماء الأصوات والأفعال، ما لا ينصرف - فى موضعين -، إعراب الفعل - فى موضعين -، الإخبار بالألف واللام - فى ثلاثة مواضع، العدد - فى موضعين، كم وكأين وكذا، التأنيث، وتثنية المقصور والممدود، جمع التكسير - فى ثلاثة مواضع -، الوقف - فى موضعين - الإمالة -، التصريف فى ثلاثة مواضع -، الإبدال فى تسعة مواضع، الإدغام.

وسأقتصر على ذكر بعض المواضع على سبيل المثال.

١ - إن وأخواتها - بعد قول الناظم:

بَعْدَ إِذَا فُجَاءَ أَوْ قَسَمَ لَا لَامَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِي

قال الصبان معلقا على قول الأشموني: فمن الأول

وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ

«... وكنت أرى - بضم الهمزة... ووجه تعدية المضموم إلى مفعولين مع

أنه مضارع أرى المتعدى إلى ثلاثة...»

لكن قال المرادى - فى شرح المتن - أن من الأفعال المتعدية إلى ثلاثة أرى
بالبناء للمفعول. مضارع أريت بمعنى أظننت كذلك، وكذا فى شرحه للتسهيل وزاد
فيه عن سيبويه وغيره أن أريت بمعنى أظننت لم ينطق له بمبنى للفاعل، كما لم
ينطق بأظننت التى أريت بمعناها... ٢٢٠ / ١.

٢ - التنازع فى العمل - بعد قول الناظم:

إِنْ عَامِلَانِ افْتِضِيَا فِي اسْمِ عَمَلٍ قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ

قال الأشمونى: «والاحتراز بكونهما مقتضيين للعمل من نحو «أتاك أتاك
اللاحقون» إذ الثانى توكيد» قال الصبان: «قال المرادى فى شرح التسهيل: ويحتمل
قوله: «أتاك أتاك» أن يكون من التنازع ويكون قد أضمر مفردا» ٧٢ / ٢.

٣ - حروف الجر - بعد الموضوع الخامس فى زيادة الباء - وهو التوكيد.

قال الصبان: «والزائدة مع المفعول غير مقيسة، وإن كان مفعول كفى نحو
«كفى بالمرء كذبا أن يحدث بكل ما سمع». كذا فى الجنى الدانى» ١٩٩ / ٢.

٤ - أفعال التفضيل - فى آخره - التنبيه الثالث - قال فى شرح الكافية:

أجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به إن وجد ما يوهم ذلك جعل نصبه
بفعل مقدر «الله أعلم حيث يجعل رسالاته» فحيث هنا مفعول فيه. قال الصبان
«... وفى المرادى على التسهيل: لم تحيى حيث فاعلا ولا مفعولا به ولا مبتدأ» اهـ
٤٢ / ٣.

٥ - المنادى - بعد قول الناظم:

وَاضْمُمْ أَوْ انصِبْ مَا اضْطَرَّارًا نُونًا مَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمِّ بَيْنَا

قال الصبان: «وإذا ضممت المنادى المفرد المتون ضرورة فلك فى نعتة الضم
والنصب وإن نصبته تعين نصب نعتة فإن نون مقصور نحو يا فتى للضرورة، فإن
نوى الضم جاز فى نعتة الوجهان، أو النصب تعين نصب نعتة كذا فى شرح
التسهيل للمرادى» ١١ / ٣.

٦ - التوكيد - بعد قول الناظم:

بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الْأَسْمُ أَكْثَرًا مَعَ ضَمِيرٍ طَابِقِ الْمُؤَكَّدَا

قال الأشموني: «أى فى الأفراد والتذكير وفروعهما فتقول: جاء زيد نفسه أو عينه أو نفسه وعينه فتجمع بينهما». قال الصبان معلقا على قوله فتجمع بينهما «أى بلا عطف. والظاهر أن تقديم النفس على العين لازم وقيل: حسن كذا فى المرادى» ٥٦/٣.

٧ - كم - الفرق بين كم الاستفهامية والخبرية:

قال الأشموني: «وأتهما يلزمان الصدر فلا يعمل فيهما ما قبلهما إلا المضاف وحرف الجر» قال الصبان: «قال المرادى: وحكى الأخصش أن بعض العرب يقدم العمل على كم الخبرية. فقيل: لا يقاس عليه، والصحيح جواز القياس عليه لأنها لغة» ٦٠/٤.

٨ - تثنية المقصور والمدود وجمعهما تصحيحا:

قال الصبان: «(ومثّل المرادى المجهولة الأصل - أى الألف - بنحو الددا وهو اللهو، قال، لأن ألفه لا يدرى أهي عن ياء أو واو» ٨٢/٤.

٩ - التصغير - بعد قول الناظم:

فُعَيْلٌ مَعَ فُعَيْلٍ لَمَّا فَاقَ كَجَعَلِ دَرَاهِمَ دُرَيْهِمَا

قال الأشموني: «... إن كل اسم قصد تصغيره فلا بد أن يضم أوله ويفتح ثانيه» قال الصبان معلقا على هذا: «مما علل به ذلك أنهم فتحوا فى التكسير أول الرباعى والخماسى ولم يبق إلا الكسر والضم، وكان الضم أولى لقوته وفتحوا ثانيه، لأن ياء التصغير، وألف التكسير فى نحو مفاعل متقابلان ما قبل الياء على ما قبل الألف اهـ. مرادى مع بعض تغيير» ١١٤/٤.

١٠ - الإمالة - بعد قول الناظم:

وَلَا تُمِلُّ مَا لَمْ يَنْلِ تَمَكُّنًا دُونَ سَمَاعٍ غَيْرِهَا وَغَيْرِنَا

قال الأشموني: «وحكى قطرب إمالة لا لكونها مستقلة» قال الصبان: إمالة
«لا» أى الجوابية وقوله: لكونها مستقلة أى فى الجواب كما فى المرادى «١٧٣/٤» .

١١ - الإبدال - بعد قول الناظم:

كَذَاكَ ثَانِي لِيُنِينَ اِكْتِنَفًا مَدَّ مَفَاعِلَ كَجَمْعٍ نِيْفًا

قال الأشموني: «.. وأما ضياون فشاذ مع أنه لما صح فى واحده صح فى الجمع فقالوا ضياون كما قالوا ضيون وكان قياسه ضين، والصحيح أنه لا يقاس عليه، قال الصبان معلقا على قوله والصحيح أنه.. «أى على ضياون فى تصحيح الواو وما أشبهه فى صحة واحده إذا أوجد وذهب أناس إلى القياس كذا فى المرادى «٢١٨/٤» .

السادس عشر: ما نقله الشيخ محمد بن عرفة الدسوقى فى حاشيته

على معنى اللبيب عن المرادى

التعريف بالمؤلف:

هو - الشيخ محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقى المالكى، ولد ببلدة دسوق من قرى مصر، وحضر إلى مصر وحفظ القرآن.. ولازم حضور دروس الشيخ على الصعيدى والشيخ الدردير.. وتصدر للإقراء والتدريس.. وكان فريداً فى تسهيل المعانى وتبيين المبانى، يفك كل مشكل بواضح تقريره.. وكان لين الجانب.. وله تأليفات واضحة العبارات..

وتوفى يوم الأربعاء الحادى والعشرين من شهر ربيع الآخر، وخرجوا بجنارته من درب الدليل وصلى عليه بالأزهر فى مشهد حافل ودفن بتربة المجاورين.. وذلك فى عام ١٢٣٠هـ.

الكتاب:

هو كتاب مطبوع - شرح على معنى اللبيب لابن هشام، أوله: الحمد لله مانح الصواب، والصلاة والسلام على من أوتى الحكمة وفصل الخطاب وعلى آله وأصحابه.. أما بعد فيقول العبد الفقير محمد الدسوقى، لما رأيت نسخة من المعنى

التي بخط والدي . . عليها تقايد مفيدة تعين على مطالعة الكتاب وخفت عليها من الضياع حملني على تمهيدها إخواني المحبون . . وفي آخره قال . . لزمتم شيخنا الشيخ أحمد الدردير في قراءته لهذا الكتاب من أوله إلى آخره ابتداء من سنة ١١٧٣ إلى تمام سنة ١١٧٤ سادس سنة من مجاورتي للأزهر . وهو مودع بمكتبة الأزهر رقم ٥٨ ، ١٣ ، ١١١٩ .

ما نقله:

نقل الشيخ محمد بن عرفة الدسوقي في حاشيته هذه في جزئه الأول عن المرادى من كتابه الجنى الدانى، في مواضع هي - إما (المكسورة المشددة)، أما (بالفتح والتخفيف)، إلا (بالكسر والتشديد)، بله، رب، قد .

وسأذكر خمسة مواضع منها على سبيل التمثيل .

١ - أما - بالفتح والتخفيف - قال المغنى: «أما على وجهين . . . وزاد الملقى لأما معنى ثالثا هو أن تكون حرف عرض بمنزلة «ألا» فتختص بالفعل نحو أما تقوم وأما تقعد» قال الدسوقي: «قال ابن أم قاسم: ونص الملقى على أن «أما» التي للعرض بسيطة كأما التي للاستفتاح، ثم قال ابن أم قاسم: وكون أما حرف عرض لم أره في كلام غيره» ص ٧٨ .

٢ - إلا - بالكسر والتشديد - على أربعة أوجه . قال المغنى: «الثاني أن تكون بمنزلة غير فيوصف بها وبتاليها جمع مذكر أو شبيهه» قال الدسوقي معلقا على «فيوصف بها وبتاليها»: «أى لا بها وحدها خلافا لبعضهم، وإنما صح أن يوصف بها وبتاليها، لأن مجموعها يؤدي معنى الوصف وهو المغايرة كذا قال ابن أم قاسم» ص ١٠٢ .

٣ - بله - قال المغنى: «بله . على ثلاثة أوجه، اسم لدع ومصدر بمعنى الترك واسم مرادف لكيف» قال الدسوقي معلقا على «واسم مرادف لكيف»: «قال الدماميني: وفات المصنف وجه رابع وهو أنها حرف على مذهب الأخفش حكاه عنه ابن أم قاسم في الجنى الدانى» ص ١٦٨ .

٤ - رب - انفراد رب عن غيرها من كم الخبرية وقد والتصغير، قال المغنى:

«وتنفرد رب. ووجوب تنكير مجرورها ونعته إن كان ظاهرا وإفراده وتذكيره وتمييزه بما يطابق المعنى إن كان ضميرا» قال الدسوقي معلقا على قوله «إفراده وتذكيره إلخ»: «وحكى الكوفيون مطابقة الضمير للتمييز نحو «ربهما رجلين، وربهم رجالا، وربها امرأة»، حكوا ذلك نقلا عن العرب، وقال ابن عصفور: إنهم حكوا ذلك قياسا وليس كما قال. كذا في الجنى الثاني» اهـ. ص ٢٠١.

٥ - قد - قال المغنى: «قد على وجهين حرفية وستأتى واسمية وهى على وجهين اسم فعل وستأتى واسم مرادف لحسب وهذه تستعمل على وجهين . . . والمستعملة اسم فعل مرادفة ليكفى . . . وقوله قدنى من نصر الخبيبين قدى. تختمل قد الأولى مرادفة حَسَبُ على لغة البناء وأن تكون اسم فعل وأما الثانية فتحتمل الأول وهو واضح».

قال الدسوقي معلقا على قوله «وهو واضح»: «لأن حذف النون حيثذ ليس ضرورة أما أنها معربة فظاهر وأما على أنها مبنية فعلى ما نقله ابن أم قاسم من جواز حذف النون من المبنية» ص ٢٤٩.

السابع عشر: ما نقله الشيخ محمد الأمير فى حاشيته على مغنى

اللبيب عن المرادى

التعريف بالمؤلف:

هو - الشيخ محمد بن محمد بن أحمد بن عبد القادر بن عبد العزيز بن محمد السنباوى المالكى الأزهرى الشهير بالأمير . . . ولد بناحية صنبو (من قرى - ديروط) بالصعيد. حيث نزل جده هناك، وكان مولده فى شهر ذى الحجة سنة أربع وخمسين ومائة، وألف بأخبار والديه وارتحل معهما إلى مصر وهو ابن تسع سنين وحضر دروس أعيان عصره واجتهد فى التحصيل، وله مؤلفات منها حاشية على المغنى لابن هشام وحاشية على شرح الشذور لابن هشام وحاشية على الأزهرية . . . توفى يوم الاثنين عاشر ذى القعدة الحرام سنة ١٢٣٢ مائتين واثنين وألف، ودفن قرب عمارة السلطان قايتباى.

الكتاب:

هو كتاب مطبوع، طبع بدار إحياء الكتب العربية. بالقاهرة.

وهو حاشية على كتاب مغنى اللبيب لابن هشام، أوله: بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله الذى نحوه بل علمه مغنى عن سؤاله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله...، والشيخ الأمير فى حاشيته هذه نقل عن المرادى المعروف بابن أم قاسم فى الجزء الأول منه فقط وكان نقله من الجنى الدانى. ومودع فى مكتبة الأزهر رقم ٢٠٣٤ - ٣٣٩٥ - ٦٥٦٣.

ما نقله:

نقل عن المرادى من كتابه الجنى الدانى الذى سار على نمطه واعتمد عليه وأخذ عنه ابن هشام فى كتابه مغنى اللبيب. وكان نقل الشيخ الأمير فى أبوابه هى: حرف الباء (بجل)، حرف الراء (رب)، حرف القاف (قد)، حرف الكاف (الكاف غير الجسارة، كان)، حرف اللام (لولا، لعل). وسأقتصر على ذكر بعض المواضع على سبيل المثال:

١ - قد - قال صاحب المغنى بعد أن قسم قد على وجهين حرفية واسمية: والاسمية على وجهين اسم فعل واسم مرادف لحسب قال: «والمستعملة اسم فعل مرادفة ليكفى يقال.. قدنى من نصر الخبيبين قدى - تحتل قد الأولى أن تكون مرادفة لحسب على لغة البناء، وأن تكون اسم فعل، وأما الثانية فتحتمل الأول وهو واضح».

قال الأمير فى حاشيته معلقا على قوله «مرادفة ليكفى»: «... وقد صرح ابن أم قاسم بأنها بمعنى كفى».

وعلق على قوله «هو واضح»: «أى لأن حذف النون حيثذ ليس بضرورة أما على أنها معربة فظاهر وأما على أنها مسببة فعلى ما نقله ابن أم قاسم من جواز حذف النون من المبنية» اهـ ص ١٤٧.

٢ - الكاف غير الجسارة - وهى اللاحقة لبعض أسماء الأفعال، قال المغنى: «ولبعض أسماء الأفعال نحو حيهلك ورويدك والنجاءك وأرايتك بمعنى أخبرنى نحو «أرايتك هذا الذى كرمت على»...».

قال الأمير معلقا على «بمعنى أخبرني»: «اعلم أن المصنف وابن أم قاسم المرادى صاحب الجنى الدانى وشرح التسهيل اختارا أن رأيت هذه منقولة من العلمية لا البصرية لأنها تتعدى إلى اثنين، نحو رأيتك زيدا ما صنع، فالتاء فاعل والكاف حرف خطاب على الصحيح وزيدا مفعول أول وجملة الاستفهام مفعول ثان... ص ١٥٦.

٣ - لولا - قال المغنى: «على أربعة أوجه أحدها أن تدخل على جملتين اسمية فعلية لربط امتناع الثانية بوجود الأولى نحو «لولا زيد لاكرمتك»... وليس المرفوع بعد لولا فاعلا بفعل محذوف ولا بلولا لنيابتها عنه ولا بها أصالة». قال الأمير معلقا على قوله «لنيابتها عنه»: «فى الجنى الدانى أن الفراء حكى عن بعضهم أنه مرفوع بلولا لنيابتها منابه لو لم يوجد، ورد بأنك تقول لولا زيد لا عمرو لأيتك ولا يعطف بلا بعد النفى» ١ هـ ص ٢١٥.

٤ - لعل - لغاتها - قال المغنى: «فيها عشر لغات... قال الأمير وفى الجنى الدانى وفى لعل اثنتا عشرة لغة فذكر هذه إلا لعلت وذكرهن ورعل وغن قال: واختلف فى الغين المعجمة فى تلك اللغات الثلاث فقيل بدل من المهملة وقيل ليست بدلا منها» ١ هـ ص ٢٢٣.

الثامن عشر: ما نقله الشيخ حسن العطار عن المرادى

التعريف بالمؤلف:

هو الشيخ حسن بن محمد العطار الشافعى المصرى الأزهرى - أقام فى مصر ودرس لبعض الطلاب فى الجامع الأزهرى، ثم دهم مصر ما دهمها من حادثة الكفرة الفرنسيين فخرج فارا من مصر إلى البلاد الرومية فأقام بالبلاد مدة طويلة ثم توجه إلى دمشق الشام فصادف دخوله فيها زوال يوم الجمعة الثانى من شهر ربيع الأول سنة خمس وعشرين ومائتين وألف... ومن مؤلفاته فى النحو حاشية على شرح الأزهرية للشيخ خالد، المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ.

الكتاب:

هو كتاب مطبوع، حاشية في علم النحو على كتاب شرح الأزهرية لمؤلفه الشيخ خالد الأزهرى.

أوله - بسم الله الرحمن الرحيم . أما بعد حمد الله والصلاة والسلام على رسول الله محمد وآله

وقد جمع المؤلف هذه الحاشية وقت أن كان بالجامع الأزهر، وجعلها فى مسودة ثم استصحبها حينما توجه إلى البلاد الرومية، ولما استقر به المقام فى دمشق شرع فى نقل هذه الحاشية من المسودة، ووافق تمام النقل يوم الثلاثاء المبارك السابع عشر من جمادى الأولى عام خمسة وعشرين ومائتين بعد الألف .

مودع بمكتبة الأزهر رقم ٧٠ - ٨١٦ - ١٢١٨ - ١٧٩١ .

ما نقله عن المرادى:

نقل الشيخ العطار فى حاشيته هذه عن المرادى أربعة مواضع هى: المنوع من الصرف، المبتدأ والخبر، تابع المرفوع، المفعول فيه .

وسأذكر هذه المواضع تفصيلاً:

١ - المنوع من الصرف - الوصف والعدل كأخّر، قال العطار معلقاً على «كأخّر»: «بضم الهمزة جمع أخرى مؤنث آخر بفتح الهمزة والخاء والمد بمعنى غير وهو من باب أفعل التفضيل فإذا قلت: مررت بزيد ورجل آخر فمعناه أحق بالتأخير من زيد فى الذكر؛ لأن الأول قد اعتنى به فى التقدم فى الذكر قاله المرادى فى شرح التسهيل» ص ١٠٨ .

٢ - الخبر - الخبر الجملة إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، قال العطار («تمة») قال المرادى: قال بعض المتأخرين فى الظرف والجار والمجرور إذا وقعا خيراً أربعة مذاهب .

أحدها أنهما من قبيل المفردات فىكون العامل فيها اسم فاعل، الثانى . أنهما من قبيل الجملة فىكون العامل فيهما فعلاً نحو كان أو استقر أو يستقر وهذا مذهب جمهور البصريين .

الثالث . يجوز أن يكونا من قبيل المفرد وأن يكونا من قبيل الجملة وهو اختيار بعض المتأخرين .

الرابع . أنهما قسم برأسه وهو مذهب ابن السراج ص ١٣٦ .

٣ - الباب السابع من المرفوعات - تابع المرفوع ، وهو كل ثان أعرب إعراب سابقه الحاصل والمتجدد . قال العطار : « . . . وزاد المرادى فى التعريف قيذا لإخراج الخبر الثانى فقال : وليس خبرا . . . » ص ١٤٩ .

٤ - المفعول فيه - وهو ما ضمن معنى «فى» من اسم زمان مطلقاً سواء كان مبهماً أو مختصاً .

قال العطار معلقاً على «سواء كان مبهماً أو مختصاً» : «قال المرادى فى شرح التسهيل : المبهم من الزمان ما وقع على قدر من الزمن غير معين كوقت وحين . والمختص قسمان : محدود وغيره فالمحدود هو ماله قدر من الزمن معلوم نحو يومين وشهر وسنة والمحرم وسائر أيام الشهور ونحو الصيف والشتاء ، والمختص غير المحدود كأسماء الأيام كالسبت والأحد وما أضافت إليه العرب شهراً من أعلام الشهور وهو رمضان وربيع الأول وربيع الثانى وما اختص بال أو الصفة أو الإضافة» ص ١٨٥ .

التاسع عشر- ما نقله الشيخ محمد الخضرى عن المرادى

التعريف بالمؤلف:

هو الشيخ محمد الدمياطى الشافعى الشهير بالخضرى المولود فى عام ١٢١٣هـ المتوفى فى عام ١٢٨٧هـ . وهو من أكابر علماء الشافعية ، وأخذ عنه الجم الغفير ، وواظب على الإفادة والتدريس ، إلى أن انتقل إلى دار الكرامة يوم الثلاثاء بعد الظهر ثالث صفر ودفن فى مشهد حافل .

الكتاب:

هو حاشية على شرح الشيخ عبدالله بن عبدالرحمن بن عقيل لآلفية ابن مالك . أوله : بسم الله الرحمن الرحيم . نحمدك اللهم يا من تفضل على من نحا نحوه بتواتر خلاصة نعمه الكافية . . .

وهو كتاب مطبوع قال في آخره: وهذا آخر ما يسره الله تعالى على هذا الشرح المبارك.

قال المؤلف: وقد وافق فراغ تأليفه بعد عصر يوم السبت الحادى عشر من ربيع الثانى سنة ١٢٥٠ من الهجرة - مودع فى مكتبة الأزهر رقم ١٠٢٨ - ١١٣٨ - ١٤٧٤.

ما نقله:

نقل الشيخ محمد الخضرى فى حاشيته هذه عن المرادى فى أبواب هى: الكلام، العلم، التنازع، المفعول المطلق، التمييز - فى موضعين -، النداء، أسماء الأفعال والأصوات، مالا ينصرف، كيفية تشنية المقصور والممدود وجمعهما، الإبدال.

وساكتفى بذكر بعض المواضع على سبيل المثال:

١ - العلم - بعد قول الناظم:

ومثله برةٌ للمبرة كذا فجارِ علمٌ للفجرة

قال ابن عقيل: «وحكم علم الجنس فى المعنى كحكم النكرة». قال الخضرى: فهو نكرة معنى كما هو ظاهر المتن، ونص عليه المصنف فى شرح التسهيل، لكن تعقبه المرادى بأن تفرقة الواضع بين أسد وأسامة لفظا تؤذن بفرق فى المعنى وإلا لزم التحكم» ١ / ١٦٦.

٢ - التمييز - بعد قول الناظم:

والنصبُ بعدما أضيف وجبا إن كان مثل ملء الأرض ذهبا

قال الخضرى: «وقال الأشمونى والمرادى: «إن كان مثل ملء الأرض» إلخ. فى أنه لا يصلح إغناؤه عن المضاف إليه، ومثله «قدر راحة سحابا» إذ لا يقال ملء ذهب ولا قدر سحاب، فإن صح إغناء المضاف عن المضاف إليه جاز النصب والجر بالإضافة بعد حذف المضاف إليه الأول، كاشجع الناس رجلا وأشجع رجل» ١ هـ / ٢٢٤.

٣ - كيفية تشنية الممدود والمقصور وجمعهما تصحيحاً - بعد قول الناظم:

فى غير ذا تقلب واوا الألف وأولها ما كان قبل قد ألف

الف التائث المقصورة تقلب ياءً إذا كانت سادسة مجهولة الأصل وأميلت فتقول فى متى علماً متيان، قال الخضرى معلقاً على: «مجهولة الأصل» هى التى فى حرف أو شبهه كما يؤخذ من مثاله تبعاً لابن الحاجب ولظاهر ابن المصنف وجعل المرادى ألفهما أصلية ومثل مجهولة الأصل بنحو الددا - بدالين مهملتين كالفتى وهو اللهوى. قال: «لأنه لا يدرى أهى عن ياء أو عن واو» ١٥٠ / ٢.

٤ - أسماء الأفعال والأصوات - بعد قول الناظم:

ما نَابَ عَنْ فِعْلِ كَشْتَانٍ وَصَةَ هُوَ اسْمُ فِعْلٍ وَكَذَا أَوْهٌ وَمَهْ

قال الخضرى: «أوهٌ بفتح الهمزة وشد الواو، وفيه لغات منها ما اشتهر من قولهم آه وآه بالضم والسكون فهما اسما فعل بمعنى أتوجع كما فى المرادى ٨٩ / ٢.

٥ - ما لا ينصرف - بعد قول الناظم:

وزَائِدٌ فَعْلَانٌ فِي وَصْفِ سَلِيمٍ مِنْ أَنْ يُرَى بِنَاءِ تَائِثٍ خُتِمَ

يمنع الاسم من الصرف للصفة وزيادة الألف والتون، بشرط أن يكون المؤنث فى ذلك مختوماً بناء التائث... فإن كان المذكور على فعلان والمؤنث على فعلانة صرف، قال الخضرى معلقاً على «المؤنث على فعلانة»: لم يجرى من ذلك إلا الفاظ معدودة جمعها المصنف فى قوله:

أَجَزَ فَعْلَى لَفَعْلَانَا إِذَا اسْتَشْنَيْتَ حَبْلَانَا...

وذيله المرادى بقوله:

وَزِدْ فِيهِنَّ حَمَصَانَا عَلَى لُغَةٍ وَالْيَانَا ٩٨ / ٣

٦ - كيفية تثنية الممدود والمقصود وجمعهما تصحيحاً - بعد قول الناظم:

فِي غَيْرِ ذَا تُقَلَّبُ وَاوَا الْأَلْفِ وَأَوَّلِهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أَلْفٌ

الف التانيث المقصورة تقلب ياء إذا كانت ثالثة مجهولة الأصل وأميلت فتقول في متى علما متيان. قال الخضرى معلقا على «مجهولة الأصل» هي التي في حرف أو شبهه كما يؤخذ من مثاله تبعا لابن الحاجب ولظاهر ابن المصنف، وجعل المرادى ألفهما أصلية، ومثل مجهولة الأصل بنحو الددا - بدالين مهملتين - كالفتى وهو اللهور، قال لأنه لا يدري أهي عن واو أو ياء. ١هـ - ٢ / ١٥٠.

العشرون: ما نقله الشيخ أبو النجا عن المرادى

التعريف بالمؤلف:

هو العلامة السيد محمد أبو النجا من علماء القرن الثالث عشر الهجرى.

الكتاب:

هو كتاب مطبوع بالمطبعة الحسينية، مودع بمكتبة الأزهر رقم ٢١٧ - ١١٩٨ -

١٤٣٠.

حاشية على شرح الشيخ خالد الأهرى على متن الأجرومية فى علم

العربية.

أوله: الحمد لله الذى فتح أبواب فيضه لمن اصطفاه من عباده ورفع عن

أحزاب حضرته عوامل الجوارم فذاقوا لذة أنسه ووداده.. أما بعد فهذه عبارات

شريفة ونكات ظريفة.. أخذت أغلبها من حاشية شيخ مشايخنا العلامة

المدابغى..

ما نقله:

نقل الشيخ أبو النجا فى حاشيته هذه - عن المرادى - موضعين فى المبتدأ وفى

العطف.

١ - المبتدأ - تعريفه - هو الاسم المرفوع العارى عن العوامل اللفظية غير

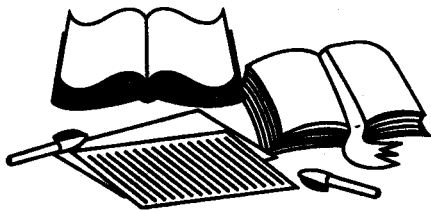
الزائدة وما أشبهها، قال أبو النجا معلقا على غير الزائدة إلخ: «قيد فى القيد فهو

لإدخال المجرور بحرف زائد أو بحرف يشبه الزائد، فمن الأول بحسبك زيد، إن حسبك مبتدأ والباء فيه زائدة، قال المرادى: وذكر فى شرح الكافية أن حسبك فى هذا المثال ونحوه خبر مقدم لا مبتدأ، لأنه لا يتعرف بالإضافة وإنما يكون مبتدأ إذا كان بعده نكرة نحو بحسبك درهم» ص ١٠٦ .

٢ - العطف - البيان - التابع الموضح لمتبوعه إن كان معرفة أو المخصص له إن كان نكرة الجامد غير المؤول بالمشق المؤول لمتبوعه . . ، فخرج بالجامد غير المؤول - النعت، والقاعدة أن ما صح جعله عطف بيان صح جعله بدلا وبالعكس إلا فى مسائل نظمها العلامة المرادى فراجعها. ص ١٣٥ .

ملاحظة:

بعد أن تصفحت كتب الناقلين، لاحظت أن النقل عن المرادى من شرح التسهيل أكثر من النقل عن شرح الألفية والنقل من شرح الألفية أكثر من النقل عن الجنى الدانى .



الباب الثالث

الفصل الأول

أجواء على الشرح

ويشتمل على:

نقله عن ابن مالك . استدراك على ابن مالك .

الاعتراضات الواردة على الناظم . نقله عن شيخه أبي حيان .

نقله عن سيويه . مدى اعتماده على ابن الناظم .



Faint, illegible text at the top of the page, possibly a header or introductory paragraph.

[Illegible Title]

[Illegible Subtitle or Author Information]

[Illegible text line]

[Illegible text block, possibly a paragraph or list of items]

[Illegible text line]

أضواء على الشرح

كنت أظن أن المرادى فى شرحه للألفية قد نقل أكثر مما ألفه عن غيره من شراحها وأخذ عنهم علمهم. وقد كان أكثر اعتماده على ابن مالك فى كتبه الكافية وشرحها والتسهيل وشرحه فقد تأثر به.

وقد يعرض آراء بعض النحاة على سبيل التوضيح والمقارنة، وقد لاحظت أن الأشمونى اتبع طريقة المرادى فى الشرح وذكر التنبيهات فظننت أن لهما مصدرا واحدا ولكن ظهر لى جليا أن المرادى العالم كان هو المصدر الوحيد للأشمونى الذى نقل عنه واعتمد عليه. وذكرت بعض الأمثلة على ذلك فى قسم الناقلين عن المرادى.

وبعد تحقيقى لهذا القسم من الشرح لاحظت أنه جمع قواعد النحو وأسرارها وكشف بشرحه مخبأتها وأحاط بأوابدها فهو الفيصل تستحكم الفكرة عنده فيبرزها بالدليل النقلى أو النظرى أو هما معا.

وكان ينسب القول إلى قائله باسمه وذلك كثير جدا لا يقع تحت حصر وأمثال ذلك السيرافى والكسائى، وابن مالك والشارح وسيبويه، والأخفش، والزجاج، والمازنى، وابن عصفور، والجرمى، والمبرد وأبو حيان وغيرهم.

ولاحظت فى شرحه أنه تارة ينقل عن ابن مالك أو يستدركه ويوافق آراء النحاة أو يخالفهم، وكان اعتماده على السماع أكثر من القياس. وإن كان فى الجملة بصرى الاتجاه، ولم يغفل تصويبه لمذهب الكوفيين والميل إليه، كما لم يغفل المرادى عن الناحية اللغوية وإعراب بعض الجمل توضيحا للمعنى، واعتمد فى الاستشهاد على القرآن الكريم وأوجه القراءات فيه والأحاديث النبوية، وأمثال العرب وأقوالهم وأشعارهم... وسأضرب الأمثلة لكل....

نقله عن ابن مالك

كثيرا ما كان يستعين بالكافية والتسهيل وشرحيهما، وكان يتجه في ذلك اتجاهين. إما أنه يكمل ما فات ابن مالك في النظم - فكان يذكر مسائل من هذين الكتابين، وإما أن يأتي بالنقل منهما لبيان المخالفة بينهما وبين الألفية ومن الأمثلة:

مسألة (١)

في باب الكلام. بعد قول الناظم:

كَلَامًا لَفْظًا مُفِيدًا كَمَا سَتَقَمُّ

بعد الشرح قال المرادى في تنبيهات له:

«الثالث: قال في شرح التسهيل وزاد بعض العلماء في حد الكلام أن يكون من ناطق واحد احترازا من أن يصطلح رجلان على أن يذكر أحدهما فعلا أو مبتدأ، ويذكر الآخر فاعل ذلك الفعل، أو جزء ذلك المبتدأ لأن الكلام عمل واحد فلا يكون عامله إلا واحدا، قال: وللمستغنى عن هذه الزيادة جوابان: أحدهما: أن يقول: لا نسلم أنه مجموع النطقين ليس بكلام بل هو كلام، وليس اتحاد الناطق معتبرا كما لم يكن اتحاد الكاتب معتبرا في كون الخط خطأ.

والثاني: أن يقال: كل واحد من المصطلحين إنما اقتصر على كلمة واحدة اتكالا على نطق الآخر بالآخرى. فمعناها مستحضر في ذهنه، فكل واحد من المصطلحين متكلم بكلام كما يكون قول القائل لقوم رأوا شبعا: زيدا. أى: المرئى زيدا. اهـ مختصرا».

مسألة (٢)

في باب الكلام بعد قول الناظم:

وَمُسْنَدٌ لِلْأَسْمِ تَمَيِّزٌ حَصَلَ

بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالتَّنَادِ وَأَلْ

«وقال في شرح التسهيل: وإنما اختص الاسم بالنداء، لأنه مفعول به في المعنى والمفعولية لاتليق بغير الاسم».

ثم شرح وقال:

وقد صرح فى الكافية باسمية ما أخبر عن لفظه حيث قال:
وإن نسبت لأداة حكما فابن أو أعرب واجعلنها اسما

مسألة (٣)

فى باب المعرب والمبنى: قال: الإعراب فى الاصطلاح مذهبان:
قال أحدهما: أنه لفظى. قال: «وحده فى التسهيل بقوله: الإعراب ما جىء
به لبيان مقتضى العامل من حركة أو سكون أو حذف».

والبناء فى الاصطلاح. قال: «وأما فى الاصطلاح فقد حده فى التسهيل
بقوله: ما جىء به لا لبيان مقتضى العمل من شبه الإعراب، وليس حكاية أو
اتباعا أو نقلا أو تخلصا من سكونين».

مسألة (٤)

فى باب الضمير - بعد قول الناظم:

وكلّ مضمّر له البناء يجب

قال: «وقد ذكر فى التسهيل لبنائه أربعة أسباب:

أولها - شبه الحرف وضعا؛ لأن أكثره على حرف أو حرفين وحمل الباقي
على الأكثر.

ثانيها - شبه الحرف افتقارا؛ لأن المضمّر لا تقم دلالاته على مسماه إلا
بضميمة من مشاهدة أو غيرها.

ثالثها - شبه الحرف جمودا، والمراد بالجمود عدم التصرف فى لفظه بوجه من
الوجوه حتى فى التصغير، وبأن يوصف أو يوصف به كما فعل بالمبهمات.

رابعها - الاستغناء باختلاف صيغه لاختلاف المعانى.

مسألة (٥)

فى باب الإشارة بعد قول الناظم:

وَبِأَوَّلِيْ أَشْرٍ جُمِعَ مُطْلَقًا وَالْمَدُّ أَوْلَىٰ ... إلخ

بعد الشرح وضح المصنف أن تكون أولئك بالمد المتوسط . قال «قلت» ونسبه
الصفار إلى سيبويه، وقد استدل له في شرح التسهيل بأوجه .

أولها: وهو أقواها . أن الفراء روى أن الحجازيين ليس من لغتهم استعمال
الكاف بلا لام، وأن التميميين ليس من لغتهم استعمال الكاف مع اللام، وأن بني
تميم يقولون: «ذاك وتيك حيث يقول الحجازيون» «ذلك وتلك»، فلزم من هذا أن
اسم الإشارة على اللغتين ليس له إلا مرتبتان .

ثانيها: أن القرآن العزيز ليس فيه إشارة إلا بمجرد عن اللام والكاف معا، أو
مصاحب لهما معا . أعنى غير المثني والمجموع فلو كانت الإشارة إلى المتوسط
بكاف لا لام معها لكان القرآن غير جامع لوجوه الإشارة .

وهذا مردود بقوله تعالى: ﴿ مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ﴾ [الأنعام: ٣٨] .

وثالثها: أن التعبير «بذلك» عن مضمون كلام على أثر انقضائه شائع في
القرآن وغيره، ولا واسطة بين النطقين .

ورابعها: أنها لو كانت مراتب الإشارة ثلاثا لم يكتف في التثنية والجمع
بلفظين؛ لأن في ذلك رجوعا عن سبيل الأفراد ولا التفات إلى قول من قال: إن
تشديد النون دليل على البعد، لأن التشديد عوض عما حذف من الواحد لأنه
يستعمل مع المجرد من الكاف . انتهى .

قال المرادى: وفيه اختصار، وإخفاء ما في الوجه الثاني من الضعف .

مسألة (٦)

في باب الإشارة - بعد قول الناظم:

وَاللَّامُ إِنْ قَدَّمْتَ هَا مُمْتَنَعَةٌ

قال: «قال في شرح التسهيل: إن المقرون بالكاف في التثنية والجمع لا
يصحبه «ها» فلا يقال: «هذانك» ولا «هاؤلك»، لأن واحدهما «ذاك» أو «ذلك»

فحمل على ذلك مثناه وجمعه، لأنهما فرعاه، وحمل عليهما مثني «ذاك» وجمعه، لتساويهما لفظاً ومعنى» اهـ.

قال المرادى: والسماع فى الجمع يرد عليه
من هَوْلِيَاتِكُنَّ الضَالُّ وَالسَّمْرُ

مسألة (٧)

فى باب الإشارة - بعد قول الناظم:

أَوْ بِهِنَّاكَ أَنْطَقْنُ

قال المرادى: «ظاهر كلامه هنا اختصاص «هنا» بالمكان، وقد صرح به فى الكافية. فقال: وبالمكان اخصص هنا.

وقال فى شرح التسهيل: وقد يراد «بهناك» و«هناك» الزمان، وقد مثل «هناك» فى شرحه بقول الشاعر:

وَإِذَا الْأُمُورُ تَشَابَهَتْ وَتَعَاظَمَتْ فَهِنَّاكَ تَعْتَرِفُونَ أَيْنَ الْمَفْرَعِ

ومثل «هناك» بقوله: ﴿هِنَّاكَ ابْتَلِي الْمُؤْمِنُونَ﴾ [الأحزاب: ١١].

ولا حجة فىهما، لاحتمال أن تكون الإشارة إلى المكان.

مسألة (٨)

فى باب الموصول: تعريفه

قال: «وقد حده فى التسهيل بقوله: ما افتقر أبداً إلى عائد أو خلفه جملة صريحة أو مؤولة غير طلبية ولا إنشائية».

والموصول الحرفى قال: «وأما الحرفى: فحده فى التسهيل بقوله ما أول مع ما يليه بمصدر ولم يحتج إلى عائد».



مسألة (٩)

في باب الموصول . بعد قول الناظم :

وَالنُّونُ إِن تُشَدِّدَ فَلَا مَلَامَةَ

قال المرادى : «وذكر في شرح التسهيل : أن حذف النون من قوله :
«هما اللتا» لضرورة الشعر، وهو مخالف لما في التسهيل . فإنه قال :
«يجوز إثبات نونها وحذفها» .

وقد ذكر فيه قبل ذلك أن من أسباب حذف نون التثنية تقصير الصلة ، ومثله
في الشرح بقوله :

أَبْنِي كَلْبَيْبٍ إِنِّ عَمَى اللِّدَا قَتَلَا المُلُوكَ وَفَكَكَّا الأَخْلَآلَا

وذكر في التسهيل لغة رابعة . هي : «لذان» بحذف الالف واللام» .

مسألة (١٠)

في باب الموصول . بعد قول الناظم :

وَمَنْ وَمَا وَأَنَّ تُسَاوِي مَا ذُكِرَ

قال في «ما» لهم امره :

«قال في شرح التسهيل ، وكذلك لو علمت إنسانيته ولم تدر أهو ذكر أم

أنى؟

ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي ﴾ [آل عمران : ٣٥] أو لمختلط

بما لا يعقل .

قال في الكافية :

وعند الاختلاط خير من نطق في أن يجيء منهما بما اتفق

مسألة (١١)

في باب الابتداء . بعد قول الناظم :

مَبْتَدَأُ زَيْدٌ وَعَاذِرٌ خَيْرٌ

وبعد الكلام في «بحسبك ريد» قال المرادى: «وذكر في شرح الكافية، أن «حسبك» في هذا المثال ونحوه خبر لا مبتدأ، لأنه لا يتعرف بالإضافة، وإنما يكون مبتدأ إذا كان بعده نكرة نحو «بحسبك درهم».

مسألة (١٢)

في باب إن وأخواتها. بعد قول الناظم:

وَأَلْحَقْتَ بِإِنْ لَكِنْ وَأَنْ
مِنْ دُونَ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ

بعد الشرح قال المرادى:

«قال في التسهيل: و «أن» في ذلك «كإن» على الأصح» اهـ.

فأطلق كما أطلق هنا، وقيد ذلك في شرحه بأن يتقدمها علم كقوله

وَالْإِذَا عَلِمُوا أَنَا وَأَنْتُمْ بَغَاةً مَا بَقِينَا فِي شِقَاقٍ

أو معناه. كقوله تعالى: ﴿وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: ٣].

وهذا هو الصحيح، لأن «أن» ههنا وما عملت فيه بتأويل الجملة فصح أن يعطف على محلها كالمكسورة».

مسألة (١٣)

في باب الحال بعد قول الناظم:

الْحَالُ وَصَفٌ فَضْلَةٌ مُتَّصِبٌ
مُفْهِمٌ فِي حَالٍ كَفَرْدًا أَذْهَبُ

بعد الشرح قال في التنبيه له:

«ذكر في شرح التسهيل أن «من» الزائدة ربما دخلت على الحال ومثله بقراءة

من قرأ ﴿مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ﴾ [الفرقان: ١٨] - مبنيا للمفعول - وفيه نظر».

مسألة (١٤)

في باب الحال. بعد قول الناظم:

..... أو يُخَصَّصُ أَوْ يَبِينُ

..... مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيهِ

بعد أن ذكر المسوغات مفصلة قال: «وراد في التسهيل ثلاثة: أحدها: أن تكون الحال جملة مقرونة بالواو نحو ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، لأن الواو رفعت توهم النعتية.

والثاني: أن يكون الوصف به على خلاف الأصل نحو «هذا خاتم حديدا»

والثالث: اشتراك المعرفة مع النكرة في الحال نحو «هؤلاء ناس وعبدالله

منطلقين».

مسألة (١٥)

في باب حروف الجر . بعد قول الناظم:

.. وَالظَّرْفِيَّةُ اسْتَبِينَ بَيًّا وَفِيٍّ وَقَدْ بَيَّنَّانِ السَّبِيًّا

«قال في شرح التسهيل: باء السببية هي الداخلة على صالح للاستغناء به عن فاعل معدها مجازا نحو ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾ [الأعراف: ٥٧].

فلو قصد إستاد الإخراج إلى الهاء لصح وحسن لكنه مجاز، ومنه «كتبت بالقلم» و«قطعت بالسكين» فإنه يقال «كتب القلم» و«قطع السكين». والنحويون يعبرون عن هذه الباء بباء الاستعانة، وآثرت على ذلك التعبير بالسببية من أجل الأفعال المنسوبة إلى الله تعالى، فإن استعمال السببية فيها تجوز، واستعمال الاستعانة فيها لايجوز. قال: وباء التعليل هي التي يصلح غالبا في موضعها اللام كقوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلِ﴾ [البقرة: ٥٤]. ﴿فَبِظَلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا﴾ [النساء: ١٦٠] اهـ.

مسألة (١٦)

في باب الإضافة . بعد قول الناظم:

وَذِي الإِضَافَةِ اسْمُهَا لَفْظِيَّةٌ وَتِلْكَ مَحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّةٌ

بعد الشرح المطول، وذكر «غير ومثل».

قال: «قال في شرح التسهيل: قد يعنى بغير ومثل مغايرة خاصة ومماثلة

خاصة. فيحكم بتعريفهما، وأكثر ما يكون ذلك في «غير» إذا وقع بين ضدين وأجاز بعض العلماء - منهم السيرافي - أن يعمل على هذا قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] لوقوع «غير» فيه بين متضادين وليس بلازم، لقوله تعالى: ﴿نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ﴾ [فاطر: ٢٧] فنعت به النكرة مع وقوعه بين متضادين» أهـ.

استدراك علي ابن مالك

كثيرا ما يتعقب الناظم في كلامه وقد علل وبين...

مسألة (١)

في باب الكلام - بعد قول الناظم:

وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضَى بِنْيَا

بعد الشرح قال المرادى في تنبيهات له:

«الثالث: لم يتعرض في النظم لما بينى عليه الأمر والماضى...

وأما الأمر: فإنه بينى على ما يجزم به لو كان مضارعا، فإن كان صحيح الآخر بنى على السكون، وإن كان معتل الآخر أو مما يرفع بالنون حذف آخره. أما الماضى: فإنه بينى على الفتح ما لم يتصل به ضمير مرفوع لتكلم أو مخاطب أو جمع مؤنث غالبا فيسكن آخره.

فإن اتصل به واو جمع ضم آخره... إلخ».

مسألة (٢)

في باب المعرب والمبنى - بعد قول الناظم:

كَذَا أُولَاتُ وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلَ كَأذْرَعَاتٍ فِيهِ ذَا أَيْضًا قُبِلَ

قال المرادى بعد الشرح:

«فإن قلت: قد ذكر حكم المجموع بالألف والتاء إذا سمي به، فما حكم المثني والمجموع على حدة إذا سمي بأحدهما؟

قلت: أما المثني ففيه لغتان:

الأولى: أن يعرب بعد التسمية بما كان يعرب به قبلها.

والثانية: أن يجعل مثل «عمران» في التزام الألف، وإعرابه على النون إعراب ما لا ينصرف.. إلخ».

مسألة (٣)

في باب العلم. بعد قول الناظم:

وشاع في الأعلام ذو الإضافة

قال المرادى بعد الشرح: «وقد صرح بذلك في التسهيل حيث قال: ومعرى من إضافة وإسناد ومزج مفرد، وما لم يعر مركب، وليس كما قال؛ لأنه يرد عليه أشياء كثيرة من المركب نحو ما تركب من حرفين «كأنما» أو حرف واسم نحو «يا زيد» أو حرف وفعل نحو «قد قام»».

مسألة (٤)

في باب الموصول قال:

«ولم يذكر الناظم هنا الحرفي، فلنقدمه، وهو خمسة أحرف: «أن» وتوصل بفعل متصرف مطلقا خلافا لمن منع وصلها بالامر، و«ما»: وتوصل بفعل متصرف غير أمر، وقد توصل بجملة اسمية خلافاً لقوم، ونذر وصلها بليس في قوله: بما لستما أهل الخيانة والغدر.. إلخ».

مسألة (٥)

في باب الموصول. بعد قول الناظم:

والحذف عندهم كثير منجلى

قال المرادى: «ومقتضى عبارة الناظم أن حذف المنصوب بالوصف كثير مطلقا، وليس كذلك» ولم يزد على ذلك.

مسألة (٦)

في باب المعرف بأداة التعريف - بعد قول الناظم:

كالفضل والحارث والنعمان

قال المرادى فى تنبيه له: «اعلم أن فى تمثيله بالنعمان نظرا، لأنه مثل به فى شرح التسهيل لما قارنت الأداة نقله، وعلى هذا فالأداة فيه لازمة، وإذا كانت للمح لم تكن لازمة».

مسألة (٧)

فى باب المشبهات بليس. بعد قول الناظم:

وقد تلى لات وإن ذا العملا

بعد الشرح المطول قال: «ونص المصنف على أن عمل لا أكثر من عمل إن، والعكس أقرب إلى الصواب».

مسألة (٨)

فى باب إن وأخواتها - بعد قول الناظم:

وَحَفَّتْ كَأَنَّ أَيضاً فُتْوَى مَنْصُوبُهَا ثَابِتًا أَيضاً رُوى

بعد الشرح قال:

«فإن قلت: قد ذكر المصنف تخفيف إن وأن وكان وسكت عن لعل ولكن

فما حكمهما؟

قلت: أما لعل. فلا تخفف، وأما لكن. فإذا خفت لم تعمل...

وأجاز يونس والأخفش إعمالها مخففة قياسا، وقد حكى يونس أنه حكاة

عن العرب».

مسألة (٩)

فى باب لا النافية للجنس - بعد قول الناظم:

وَرَكَّبَ الْمُفْرَدَ فَاتِحًا

بعد الشرح قال: «وفى عبارته هنا قصور. حيث قال «فاتحا». بل الصواب

على ما ينصب به ليشمل ما فعلناه، ولو قال: وركب المفرد كالنصب، لأجاد».

مسألة (١٠)

في باب لا النافية للجنس - بعد قول الناظم:

وَأَعْطِ «لا» مع هَمْزَةٍ اسْتِفْهَامٍ مَا تَسْتَحِقُّ دُونَِ اسْتِفْهَامٍ

بعد الشرح المطول قال:

«إذا تقرر هذا. فاعلم أن كلام المصنف مناقش من وجهين:

أحدهما: أنه أطلق فشمّل التي للعرض.

فإن قلت: فلعله يقول: بأنها غير مركبة من الهمزة ولا. فلم يشملها الإطلاق. قلت: قد استثناها في الكافية والتسهيل، فدل على أنها عنده مركبة.

والآخر: أن مقتضى كلامه هنا موافقة المازني والمبرد في تسوية التي للتمنى بالتي للتوبيخ والإنكار والتي لمجرد الاستفهام، وهو خلاف ما ذهب إليه في غير هذا الكتاب».

مسألة (١١)

في باب الاستثناء - بعد قول الناظم:

اجملا على الأصح ما لغير جُملا

بعد الشرح المطول قال: «فإن قلت: ظاهر قوله «ما لغير» مساواتها لغير في جميع الأحكام.

وليس كذلك. بل افترقا في أمرين:

الأول: أن المستثنى بغير قد يحذف إذا فهم المعنى نحو «ليس غير» بالضم والفتح وبالتنوين. بخلاف «سوى».

الثاني: أن «سوى» تقع صلة للموصول وحدها في فصيح الكلام بخلاف «غير».

مسألة (١٢)

في باب الإضافة - بعد قول الناظم:

وذى الإضافة أسمها لفظية وتلك مخضة ومعنوية

بعد الشرح المطول قال:

«أهمل المصنف هنا نوعين مما لا يتعرف بالإضافة:

أحدهما: ما وقع موقع نكرة لا تقبل التعريف نحو «رب رجل وأخيه».

و«كم ناقة وفصيلها» و«فعل ذلك جهده وطاقته» ونحو «لا أباك تخوفيني»

لأن «رب» و«كم» لا يجزان المعارف، والحال لا تكون معرفة، ولا - لا تعمل فى المعرفة.

وثانيهما: ما لا يقبل التعريف، لشدة إبهامه كغير ومثل وحسب...».

الاعتراضات الواردة على الناظم

من أدب المرادى مع الشيخ ابن مالك أنه يدفع عنه الاعتراض ويعتذر ويعلل
وبذلك يوضح مراد الناظم. وسأقتصر على ذكر بعض الأمثلة على سبيل المثال

مسألة (١)

فى باب الكلام - بعد قول الناظم:

اسمٌ وفعلٌ ثم حرفٌ الكَلِم

قال بعد الشرح «وأورد على الناظم أنه قسم الكلم إلى غير أقسامه، لأن
الاسم والفعل والحرف أقسام للكلمة. لا أقسام للكلم.

وأقسام الكلم أسماء وأفعال وحروف، لأن علامة صحة القسمة جواز إطلاق
اسم المقسوم على كل واحد من الأقسام.

والجواب: أن هذا من تقسيم الكل إلى أجزائه، وإنما يلزم صدق اسم المقسوم
على كل من الأقسام فى تقسيم الكلى إلى جزئياته، والناظم لم يقصد ذلك».

مسألة (٢)

فى باب الكلام - بعد قول الناظم:

ومسندٌ للاسم تمييزٌ حصَل

قال: «وأورد على الناظم أنه أطلق الإسناد، وهو قسمان: معنوى ولفظى
فالمعنوى: هو الخاص بالأسماء.

واللفظى: مشترك يوجد فى الاسم والفعل والحرف. نحو «زيد» ثلاثى،
و«ضرب» فعل ماض و «من» حرف جر.

قلت: التحقيق أن القسمين كليهما من خواص الأسماء، ولايسند إلى
الفعل والحرف إلا محكوما باسميتهما».

مسألة (٣)

فى باب المعرب والمبنى - بعد قول الناظم:

كالشَّبهِ الوَضْعِيّ

«فإن قلت: قد أخل بهذا النوع الخامس فلم يذكره.

قلت: قد أشار إليه بكاف التشبيه في قوله: «كالشبه الوضعي» فإنها مشعرة بعدم الحصر».

مسألة (٤)

في باب المعرب والمبنى - بعد قول الناظم:

وَشَرَطَ ذَا الإِعْرَابِ أَنْ يُضَفَّنَ لَا لِيَا كَجَا أَخُو أُيُوكِ ذَا اِعْتِلَا

قال: «ويشترط في إعراب هذه الأسماء مع الشرطين المذكورين شرطان آخران: أن تكون مفردة... أن تكون مكبرة... فإن قلت: فقد أهمل هذين الشرطين قلت: قد علق الحكم على ما لفظ به، وقد لفظ بها مفردة مكبرة فاكتفى بذلك» اكتفى بالمثال عن القاعدة.

مسألة (٥)

في باب المعرب والمبنى - بعد قول الناظم:

وَشِبْهُ ذَيْنِ سَالِمٍ جَمْعِ عَامِرٍ وَمُذْنِبٍ

بعد الشرح قال:

«فإن قلت: زاد في التسهيل في شروط الاسم شرطين آخرين:

أحدهما: أن يكون غير مركب تركيب إسناد أو مزج.

والآخر: أن يكون غير معرب بحرفين.

فلم ترك ذكرهما؟

قلت: هذان شرطان لصحة مطلق الجمع ولا خصوصية لهما بهذا الجمع

المذكور».

مسألة (٦)

في باب النكرة والمعرفة - بعد قول الناظم:

نَكْرَةٌ قَابِلُ آلٍ مُؤَثَّرًا أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعٍ مَا قَدْ ذُكِرَ

بعد الشرح قال المرادى:

«فإن قلت: حصر النكرة في القسمين غير صحيح، لوجود ثالث لا يقبل آل ولا يقع موقع شيء يقبلها وهو نكرة، وذلك «مَنْ» و«مَا» في الشرط والاستفهام خلافا لابن كيسان في «مَنْ» و«مَا» الاستفهاميتين، فإنهما عنده معرفتان.

قلت: الحصر في القسمين صحيح و«مَا» و«مَنْ» المذكورتان واقعتان موقع شيء يقبل آل. ولا يشترط أن يكون مساويا لهما في تضمن معنى الشرط والاستفهام؛ لأن «مَنْ» و«مَا» لم يوضعا في الأصل لذلك، وتضمن معنى الشرط والاستفهام طارئ على معنهما الأصلي فليتأمل».

مسألة (٧)

في باب الضمير - بعد قول الناظم

وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَبْرُ كَافِعٌ أَوْافِقٌ نَفْتِبُ إِذْ تَشْكُرُ

فلم يذكر المصنف اسم فعل الأمر واسم المضارع والمصدر الواقع بدلا من فعله في الأمر، قال المرادى: «فإن قلت: قد أدخل الناظم بهذه الثلاثة الأواخر، قلت: لم يدع الحصر، وإنما مثل ليقاس على تمثيله...».

مسألة (٨)

في باب الموصول - بعد قول الناظم:

جَمَعُ الَّذِي الْأَلَى الَّذِينَ مُطْلَقًا

بعد الشرح قال المرادى:

«وفصل المصنف فقال: وغنى عنه الذي في غير تخصيص كثيرا، وفيه للضرورة قليلا، وأنشد البيت على أنه ضرورة.

وقيل: هو مخالف لما ذكره أول التسهيل، فإنه ذكر حذف النون أسبابا فقال: تسقط النون للإضافة وللضرورة ولتقصير الصلة.

قلت: هو غير مخالف له، فإن قوله: «ويغنى الذى». معناه أن «الذى» المفرد اللفظ قد يعبر به عن جمع لا أنه جمع حذف نونه.
 ألا ترى قوله فى الشرح، وإذا لم يقصد بالذى تخصيص جاز أن يعبر به عن جمع حملا على «من».
 وأما «وأن الذى حانت» - فمحتمل لأن يكون مفردا عبر به عن الجمع وأن يكون جمعا حذف نونه».

مسألة (٩)

فى باب الموصول - بعد قول الناظم:
 كَذَا الَّذِي جَرَّ بِمَا الْمَوْصُولَ جَرَّ كَمَرًّا بِالَّذِي مَرَرْتُ فَهُوَ بَرٌّ
 فذكر شروطا لحذف العائد المجرور بالحرف.
 قال المرادى: «فإن قلت: لا يؤخذ من كلامه إلا شرط واحد، وهو اتفاق الحرفين، قلت: أما أخذ الشرط الثانى من كلامه فظاهر، فإنه شرط أن يجزى العائد بالذى جر الموصول، ومتى اختلف الحرفان معنى كان الجزر للعائد حيثنذ غير الجزر للموصول، فإن باء السببية مثلا غير باء التعدية.
 وأما أخذ الشرط الثالث فمن تمثيله».

مسألة (١٠)

فى باب نائب الفاعل - بعد قول الناظم:
 والثانى التالى تآ المطاوعة كالاول اجعله بلا منازعة
 بعد الشرح قال المرادى:
 «فإن قلت: فتقييد المصنف التاء بالمطاوعة ليس بجيد.
 قلت: هو كذلك، والعذر له أن التاء فيما ذكرناه من الأفعال شبيهة بتاء المطاوعة فاكتفى بذكرها».

مسألة (١١)

فى باب حروف الجر - بعد قول الناظم:



وما رَوُوا من نحو ربه فتى نزر

بعد الشرح قال المرادى:

«فإن قلت: إنما أورد النحويون ذلك على أنه فصيح مقيس عليه فكيف قال:

نزر؟

قلت: لعله أراد أنه قليل بالنسبة إلى الظاهر. ويؤيده قوله فى الكافية:

وربه عطباً استندر وقس عليه إن شئت وحذ عن ملتبس»

مسألة (١٢)

فى باب حروف الجر - بعد قول الناظم:

ومذ ومئذ اسمان حيث رفعا أو أوليا الفعل..

بعد الشرح قال المرادى:

«فإن قلت: لو قال: أوليا الجملة. نحو «مذ دعا»، لأجاد، لتندرج الجملة

الاسمية. قلت: هو كذلك، والعذر له فى الاقتصار على الفعل أنه الكثير.»



نقله عن شيخه أبي حيان

وقد اعتد المرادى بشيخه ونقل عنه فى شرحه بعض الآراء مبينا رأيه فى مسائل . بلا تعقيب .
ومن الأمثلة .

مسألة (١)

فى باب النائب عن الفاعل - بعد قول الناظم :

ولا يَنُوبُ بعضٌ هذى إن وُجِدَ فى اللفظ مفعولٌ به وقد يَرِدُ

قال المرادى :

«وإذا فقد المفعول به جازت نيابة كل واحد من هذه الأشياء .

قيل : ولا أولية لشيء منها، وقيل : المصدر أولى، وقيل : المجرور أولى،
وقال الشيخ أبو حيان : ظرف المكان أولى .»

مسألة (٢)

فى باب الاستثناء - بعد قول الناظم :

واستثنى ناصباً بليس وخلا وبعداً ويكونُ بعدَ لا

بعد الشرح قال المرادى :

«وفى الارتشاف : قال ابن مالك وصاحب البسيط : هو المحذوف حذف
الاسم لقوة دلالة الكلام عليه . وهذا مخالف لما اتفق عليه الكوفيون والبصريون
من أن الفاعل مضمَر لا محذوف» اهـ .

مسألة (٣)

فى باب الحال - بعد قول الناظم :

ومصدر منكرٌ حالاً يَقَعُ بكثرة كِبغته زيدٌ طَلَعُ

بعد الشرح قال :

«واستثنى فى التسهيل ثلاثة أنواع لا يقتصر فيها على السماع :

الأول: قولهم: أنت الرجل علما.. وفي الارتشاف: ويحتمل عندي أن يكون تمييزا.

الثاني: نحو «زيد زهير شعرا» قال في الارتشاف: والأظهر أن يكون تمييزا.

مسألة (٤)

في باب التمييز - بعد قول الناظم:

واجرر بمن إن شئت غير ذي العدد والفاعل المعنى كطَبَ نفساً تُفَدُّ

بعد الشرح المطول قال:

«قال في الارتشاف: ويدل على صحة ذلك - يعنى الزيادة - أنه عطف على

موضعهما نصبا. قال الخطيب:

طافتُ أمانةً بالركبانِ آونةً يا حسنه من قوام ما ومنتقبا»

مسألة (٥)

في باب حروف الجر - بعد قول الناظم:

وزيد في نفى وشبهه فجر نكرة كما لباغ من مفر

بعد الشرح قال المرادى:

«قال في الارتشاف: وفي إلحاق الهمزة بها نظر، وصرح بمنعه بعد كيف

ونحوها».

مسألة (٦)

في باب حروف الجر - بعد قول الناظم:

وحذفت رب فجرت بعد بل والفا وبعد الواو شاع ذا العمل

بعد الشرح المطول قال:

«وفي الارتشاف: ورعم بعض النحويين: أن الخفض هو بالفاء وبل،

لنيابتهما مناب رب».

مسألة (٧)

فى باب الإضافة - بعد قول الناظم:

...وَأَنوُ مِنْ أَوْ فِي إِذَا لَمْ يَصْلُحِ إِلَّا ذَاكَ وَاللَّامُ خُذًا

بعد الشرح المطول قال:

«وفى الارتشاف: والذى أذهب إليه أن الإضافة تفيد الاختصاص، وأنها ليست على تقدير حرف مما ذكره ولا على نيته».

مسألة (٨)

فى باب الإضافة - وشَدَّ إِيْلَاءُ يَدَيَّ لِلْبَيِّ

قال: «وفى الارتشاف: ويضاف إلى الظاهر تقول: لبي زيد وسعدى عمرو، وإلى ضمير الغائب: لبيه، ودعوى الشذوذ فيهما باطلة».

مسألة (٩)

فى المضاف إلى ياء المتكلم - بعد قول الناظم:

..وَفِي الْمَقْصُورِ عَنْ هُدَيْلٍ انْقِلَابُهَا يَاءَ حَسَنٍ

قال: «فإن قلت: فهل يجوز قلب ألف المثني فى لغة من التزمها مطلقاً؟ قلت: قال فى الارتشاف: يحتاج فى جوازه إلى سماع».

نقله عن سيبويه

وقد اعتمد المرادى على سيبويه إما بالإشارة إلى مذهبه أو بالنقل نصا
وسأذكر بعض الأمثلة من نصه .

مسألة (١)

فى باب الضمير - بعد قول الناظم
وَقَبْلَ يَأْتِ التَّنْفِيسَ مَعَ الْفِعْلِ التَّرِيمِ نُونٌ وَقَايَةٌ وَلَيْسَى قَدْ نُظِمَ
بعد الشرح قال :

«والوجه ليسنى، وهو الفصيح كقول بعض العرب: عليه رجلا ليسنى، حكاه
سيبويه» .

مسألة (٢)

فى باب العلم - بعد قول الناظم :
وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الْأَجْنَاسِ عِلْمٌ كَعِلْمِ الْأَشْخَاصِ لَفْظًا وَهُوَ عَمَّ
بعد الشرح المطول قال المرادى :

«وفى كلام سيبويه إيحاء إلى هذا الفرق، فإنه قال فى باب ترجمته : هذا
باب من المعرفة يكون فيه الاسم الخاص شائعا فى الأمة ليس واحد منها بأولى من
الآخر . مانصه .

إذا قلت : هذا أبو الحارث إنما تريد هذا الأسد . أى : هذا الذى سمعت
باسمه أو عرفت أشباهه، ولا تريد أن تشير إلى شىء قد عرفته بمعرفته كزيد، ولكنه
أراد هذا الذى كل واحد من أمته له هذا الاسم» ا هـ .

مسألة (٣)

فى باب ظن - بعد قول الناظم :
وَالتَّرِيمِ التَّعْلِيقَ قَبْلَ نَفْيِ مَا
بعد الشرح قال :



«قال سيبويه ما نصه: كما أنك إذا قلت: قد علمت أريد ثم أم عمرو، وأردت أن تخبر أنك قد علمت أيهما ثم» اهـ.

مسألة (٤)

في باب الفاعل - بعد قول الناظم:

والْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلَا فَصْلٍ وَمَعِ ضَمِيرٍ ذِي الْمَجَازِ فِي شِعْرٍ وَقَعَ
قال: «أما الحذف مع الحقيقي فذكره سيبويه وحكى قال فلانة».

مسألة (٥)

في باب التنازع - بعد قول الناظم:

وقد بغى واعتديا عبدا كما

بعد الشرح المطول قال:

«والصحيح ماذهب إليه سيبويه من جواز الإضمار قبل الذكر في هذا الباب لسماعه، حكى سيبويه: ضربوني وضربت قومك».

مسألة (٦)

في باب الاستثناء - بعد قول الناظم:

وغيرُ نصبٍ سابقٍ في النَّفْيِ قَدْ يَأْتِي وَلَكِنْ نَصْبُهُ اخْتِرَانٌ وَرَدَّ
قال: «قال سيبويه: حدثني يونس أن قوما يوثق بعريبتهم يقولون:
ما لى إلا أبوك ناصر. فيجعلون ناصرا بدلا» اهـ.

مسألة (٧)

في باب الاستثناء - بعد قول الناظم:

... اجعلا عَلَى الْأَصْحَ مَا لِغَيْرِ جُعِلَا

بعد الشرح قال:

«ونقل عن الفراء: قال سيبويه بعد أن مثل بقوله: أتانى القوم سواك، رعم الخليل أن هذا كقولك: أتانى القوم مكانك إلا أن فى سواك معنى الاستثناء» اهـ.

مسألة (أ)

في باب الاستثناء - بعد قول الناظم:

وَكَخَلَا حَاشَا وَلَا تَصْحَبُ مَا

بعد الشرح قال: «قال سيوبه: لو قلت: أتوني ما حاشا زيدا لم يكن كلام وقد أجازوه بعضهم على قلة» اهـ.



مدى اعتماده على ابن الناظم فى شرحه للالفية

قد نرى المرادى يعتد برأى ابن الناظم ويناقشه إذا قبل الكلام المناقشة معللا فى بعض الأحيان، أو معارضا.
ومن الأمثلة:

مسألة (١)

فى باب الكلام - بعد قول الناظم:

بِالْجَرِّ وَالتَّوْنِ وَالنَّدَا وَأَلْ

بعد الشرح قال المرادى:

«إنما ينحصر الاسم بالإسناد إليه، فإنه أجيب بما ذكره الشارح من أنه أراد الإسناد إليه فحذف صلته اعتمادا على التوفيق وفيه نظر؛ لأن الاعتماد على التوفيق لا يحسن فى مقام التعريف».

مسألة (٢)

فى باب الضمير - بعد قول الناظم:

وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَاءُ يَجِبُ

بعد أن شرح وذكر أن لبنائه فى التسهيل أربعة أسباب

قال: «ورابعها: الاستغناء باختلاف صيغه لاختلاف المعانى».

قال الشارح: ولعل هذا هو المعتبر عند الشيخ فى بناء المضمرات؛ ولذا عقبه بتقسيمها بحسب الإعراب - كأنه قصد بذلك إظهار علة البناء».

مسألة (٣)

فى باب المعرفة بأداة التعريف - بعد قول الناظم:

كَالْفَضْلِ وَالْحَارِثِ وَالتَّعْمَانِ

بعد الشرح قال المرادى: «وقول الشارح: وقد يكون فى المنقول من مصدر أو اسم عين؛ لأن المصادر وأسماء الأعيان قد تجرى مجرى الصفات فى الوصف بها على التأويل وهذا يقتضى أن الملح للوصف».

مسألة (٤)

فى باب إن وأخواتها - بعد قول الناظم:

وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُنْ نَاسِخًا فَلَا تُلْفِيهِ غَالِبًا بِإِنْ ذِي مُوَصِّلًا

بعد الشرح قال المرادى

«قال الشارح: وأما نحو «وإن يكاد الذين كفروا» وقوله:

«إِن قَتَلْتَ مُسْلِمًا»، فقليل.

وأقل منه «إِن يَزِينُكَ لِنَفْسِكَ وَإِن يَشِينِكَ لِهَيْبَةٍ»

مسألة (٥)

فى باب التتارع - بعد قول الناظم:

وَلَا تَجِئْ مَعَ أَوَّلٍ قَدْ أَهْمَلَا بِمُضْمَرٍ لِفَيْرٍ رَفَعِ أَوْهَلَا

بَلْ حَذَفَهُ الزَّمَّ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَيْرٍ وَأَخْرَنَهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَيْرُ

بعد الشرح قال المرادى:

«أما تقديمه فقال الشارح: لا يجوز عند الجميع» اهـ.

وقوله «غير خير» قد يوهم أن ضمير المتتارع فيه إذا كان مفعولا أولا فى باب ظن يجب حذفه.

وليس كذلك، بل لا فرق بين المفعولين فى امتناع الحذف، ولزم التأخير، ولذلك قال الشارح: لو قال بدله:

وَاحْذِفْهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَفْعُولَ حَسَبٍ وَإِنْ يَكُنْ ذَاكَ فَأَخْرَهُ تُصِيبُ

لسلم».

مسألة (٦)

في باب المفعول فيه - بعد قول الناظم:

الظَّرْفُ وَتُ أَوْ مَكَانٌ ضُمْنَا فِي بَاطِرَادِ كَهِنَا امْكُثْ أَرْمْنَا

بعد الشرح قال: «قال الشارح: وإذا كان كذلك فلا حاجة إلى الاختراع عنه بقيد الاطراد، لأنه يخرج بقولنا «مضمن معنى في» «أهـ».

مسألة (٧)

في باب الحال - بعد قول الناظم:

الحَالُ وَصَفٌ فَضْلَةٌ مُتَّصِبٌ مُفْهِمٌ فِي حَالٍ كَفَرْدًا أَذْهَبُ

بعد الشرح قال:

«وقال الشارح: إن هذا التعريف ليس بمانع، لأنه يشمل النعت وهو غير مسلم، لخروجه بقيد لزوم النصب».

مسألة (٨)

في باب الحال - بعد قول الناظم:

وَنَدَرَ نَحْوُ سَعِيدٍ مُسْتَقْرَأً فِي هَجْرٍ

بعد الشرح قال:

«وقوله: ندر، ظاهره أنه مما لا يقاس عليه، وصرح الشرح بذلك فقال: وما جاء منه مسموعاً حفظ ولا يقاس عليه».

مسألة (٩)

في باب الحال - بعد قول الناظم:

وَذَاتُ بَدءٍ بِمُضَارِعِ ثَبِتُ حَوَتْ ضَمِيرًا وَمِنِ الْوَاوِ خَلَّتْ

بعد الشرح قال المرادى:

«تنبيه: ويشترط في خلوه من الواو مع الإثبات شرط آخر، وهو أن يعرى

من قد، ذكره في التسهيل، فإن قرن بها. قال الشارح: لزمته الواو نحو «وقد تعلمون أنى رسول الله إليكم».

مسألة (١٠)

فى باب الحال - بعد قول الناظم:

وَجَعَلَهُ الْحَالُ سِوَى مَا قُدِّمًا
بِوَاوٍ أَوْ بِمُضَمَّرٍ أَوْ بِهِمَا

بعد الشرح قال:

«وقول الشارح: وقد نجيء بالضمير والواو، ظاهره عدم التأويل».

مسألة (١١)

فى باب التمييز - بعد قول الناظم:

وَاجْرُرْ بِمِنْ إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَدِ
وَالْفَاعِلِ الْمَعْنَى كَطَبِ نَفْسًا تُفَدِّ

بعد الشرح قال:

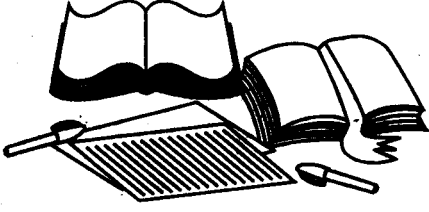
«قال الشارح: لا يجوز جره بمن إلا فى تعجب أو شبهه لقولهم:

لله درةٌ من فارسٍ، وقال الشاعر:

فَتَعَمَّ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامَى اهـ.

ثم شرح وقال: «ويلزم الشارح جواز الجر بمن فى نحو زيد أحسن به وجهها

لأنه تعجب، وقد نص غير المصنف على منعه».



الباب الرابع

الفصل الثاني

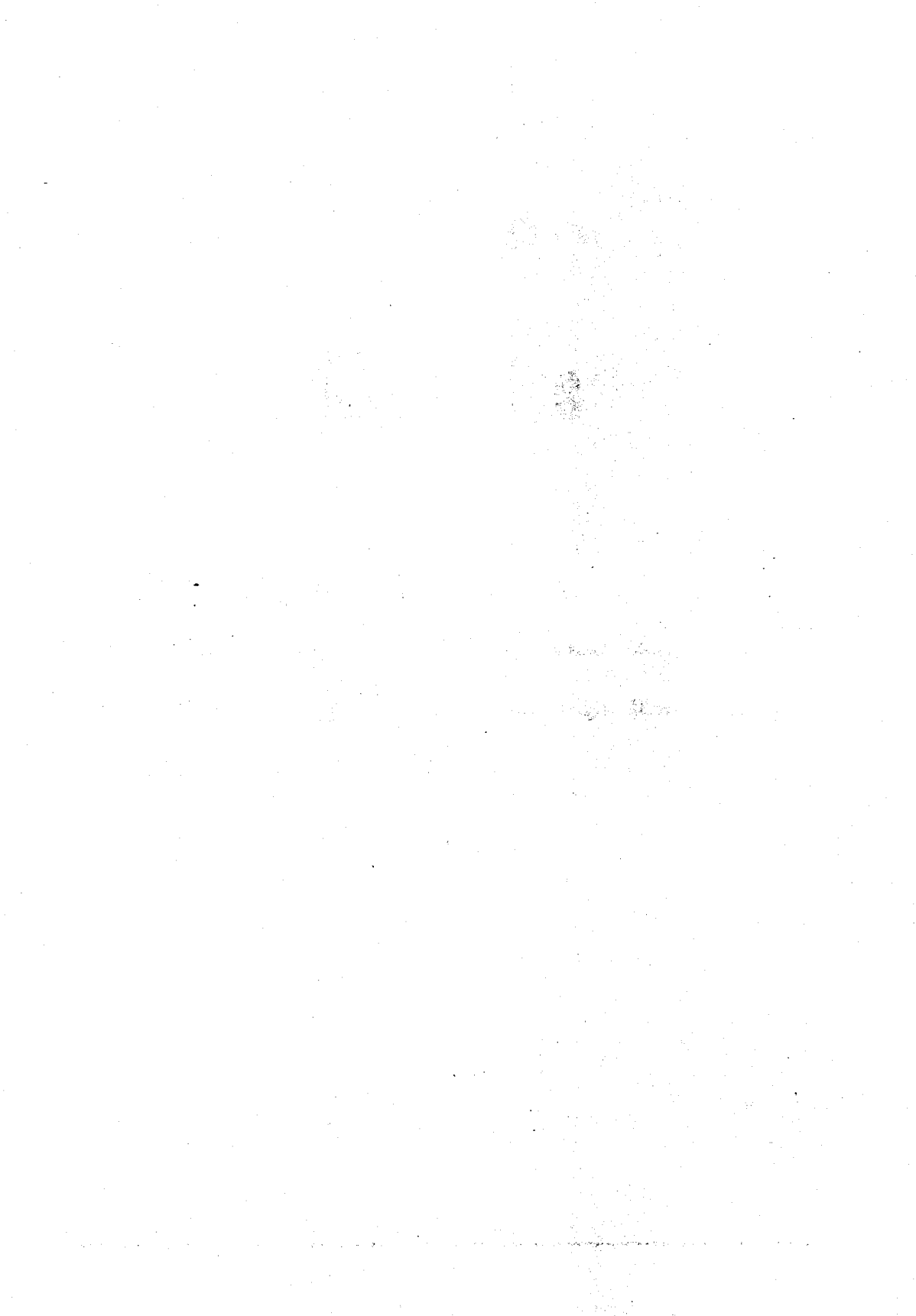
ويشتمل على:

اعتماد المرادى على السماع . من الأمثلة على القياس .

ميوله للبصريين . من الأمثلة التي رجح فيها المذهب الكوفى .

مخالفته لأراء النحاة .





اعتماد المرادى على السماع

ومن الأمثلة ما يلي:

مسألة (١)

فى باب المعرب والمبنى - بعد قول الناظم:

وقصرها من نقصهن أشهر

قال بعد الشرح: «وذهب الفراء إلى أن وزن أب وأخ وحم فعل بالإسكان. ورد بسماع قصرها وبجمعها على أفعال».

مسألة (٢)

فى باب الضمير - بعد قول الناظم:

غَيْرِي اخْتَارَ الْانْفِصَالَ

بعد الشرح قال: «وهم الأكثرون ومنهم سيبويه ووجهه أن الضمير فى البابين خبر فى الأصل وحق الخبر الانفصال، وكلاهما مسموع».

مسألة (٣)

فى باب العلم - بعد قول الناظم:

ومثله برة للمبره كذا فجار علم للفجره

بعد الشرح قال المرادى فى تنبيه له: «لما كان لعلم الجنس خصوص من وجه وشياع من وجه جاء فى بعضه عن العرب وجهان: إعطاؤه حكم المعارف وإعطاؤه حكم النكرات، وطريق ذلك السماع، ومن المسموع فيه الوجهان غدوة وبكرة وعشية».

مسألة (٤)

فى باب المبتدأ والخبر - بعد قول الناظم:

والأصل فى الأخبار أن تؤخراً

قال: «ومنع الكوفيون تقديم الخبر إلا في نحو في داره زيد. وهم محجوجون بالسمع».

مسألة (٥)

في باب المشبهات بليس. بعد قول الناظم:

وقد تلى لات وإن ذا العملا

بعد أن ذكر الخلاف في إعمال «أن» عمل «ليس» قال:

«والصحيح الإعمال، وقد سمع في النظم والثر فمن الثر قولهم:
«إن ذلك نافعك ولا ضارك، وإن أحد خيرا من أحد إلا بالعافية.....
والنظم قوله:

إن هو مُستولياً على أحد إلا على أضعف المجانين.....»

مسألة (٦)

في باب الفاعل - بعد قول الناظم:

والتاء مع جَمَعَ سِوَى السَّالِمِ مِنْ مَدَّكَرٍ كَالتَّاءِ مَعَ إِحْدَى اللَّبَنِ

بعد الشرح المطول قال:

«وأما جمع المذكر السالم فلا يجوز إلحاق التاء معه إذا لم يسمع، ولذلك استثناء خلافا للكوفيين فأجازوا الوجهين في الجموع الثلاثة».

مسألة (٧)

في باب الاستثناء - بعد قول الناظم:

وقيل حَاشَ وَحَشَا فَاحْفَظْهُمَا

قال: «وقد سمع الاستثناء بحشى في قوله:

حشا رهط النبي فإن منهم بحورا لا تكدرها الدلاء

ولم يسمع بحاش».



مسألة (٨)

فى باب الإضافة - بعد قول الناظم:

وَذِي الإِضَافَةِ اسْمُهَا لَفْظِيَّةٌ وَتِلْكَ مَحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّةٌ

بعد الشرح قال فى تبيينها له:

«الأول: ذهب ابن برهان وابن الطراوة إلى أن إضافة المصدر إلى مرفوعه أو منصوبه غير محضة، والصحيح أنها محضة، لورود السماع بنعته بالمعرفة كقوله: إن وجدى بك الشديد أرانى عاذراً فيك من عهدتُ عذولاً»

مسألة (٩)

فى باب الإضافة - بعد قول الناظم:

ومن بنى فلم يفندا

بعد الشرح قال:

«وقد ورد السماع بالبناء قبل الجملة الاسمية فى قوله:

على حين الكرام قليل

فإنه روى بالفتح»

«ومن الأمثلة على القياس،

وقل ميوله إلى القياس

ومن الأمثلة:

مسألة (١)

فى باب المشبهات بليس:

قال:

«ما النافية حرف مهمل عند بنى تميم، وهو القياس، لعدم اختصاصه».

مسألة (٢)

فى باب المفعول فيه - بعد قول الناظم:

وقد ينوب عن مكان مصدر وذلك في ظرف الزمان يكثرُ

بعد الشرح قال:

«وكثير في الزمان نحو «كان ذلك خفوق النجم وطلوع الثريا» أى: وقت خفوق النجم، ووقت طلوع الثريا، وكثرته تقتضى القياس عليه».

مسألة (٣)

فى باب المفعول معه - بعد قول الناظم

يُنصَبُ تَالِي الْوَاوِ مَقْعُولًا مَعَهُ فِي نَحْوِ سِيرِي وَالطَّرِيقِ مُسْرَعَةً

قال:

«وهذا الباب مقيس على الأصح وقد فهم ذلك من قوله «نحو»».

ميوله للبصريين

لاحظت أن المرادى يميل إلى المذهب البصرى وكثيرا ما يرجحه ويصححه، ويعلل لذلك، ولكثرته رأيت أن أذكر بعض الأمثلة.

مسألة (١)

فى باب المعرب والمبنى - بعد قول الناظم:

كلتا كذاك اثنان واثنان

قال فى تنبيهات له - فى الثانى منها :-

«ما تقدم من أن كلا وكلتا مفردا اللفظ مثنيا المعنى هو مذهب البصريين. وذهب الكوفيون إلى أنهما من قبيل المثنى لفظا ومعنى.

ويرده أمور منها الإخبار عنهما فى الكلام الفصيح كما تقدم».

مسألة (٢)

فى باب إن وأخواتها - بعد قول الناظم:

بعد إذا فجاءة أو قسم لا لام بعده بوجهين نَمِي

بعد الشرح المطول قال:

«.....» قد حكى عن الكوفيين تفضيله على الكسر فى هذا المثال وعن بعضهم تفضيل الكسر عليه، ومذهب البصريين أن الكسر لازم، وهو صحيح».

مسألة (٣)

فى باب التنازع بعد قول الناظم:

والثانِ أُولَى عند أهلِ البصرةِ واختارَ عكسًا غيرُهُم ذا أسرَه

قال: فقال البصريون: إعمال الثانى أرجح لقربه، وقال الكوفيون إعمال الاول أرجح لسبقه... والصحيح مذهب البصريين.

لأن إعمال الثانى هو الأكثر وإعمال الاول قليل. نقل ذلك سيبويه عن العرب.

مسألة (٤)

فى باب المفعول المطلق - بعد قول الناظم:

وكونه أصلاً لهذين انتخب

بعد أن ذكر الخلاف بين البصريين والكوفيين فى الأصالة قال:

«والصحيح مذهب البصريين؛ لأن الفرع لا بد فيه من معنى الأصل وزيادة والفعل يدل على الحدث والزمان».

من الأمثلة التى رجح فيها المذهب الكوفى

ورجح المرادى المذهب الكوفى وصححه وهذا قليل.

من ذلك:

مسألة (١)

فى باب الموصول بعد قول الناظم:

والنونُ إنْ تُشَدِّدَ فلا ملامَةَ

بعد الشرح قال المرادى:

«وأما مع الياء فمنعه البصريون وأجازه الكوفيون، وهو الصحيح، لقراءة ابن كثير «ربنا أرنا اللذين أضلانا» بالتشديد».

مسألة (٢)

فى باب الموصول بعد قول الناظم:

أى كما وأغربت ما لم تُضَفْ وَصَدْرُ وَصَلِهَا ضَمِيرِ انْحَدَفِ

فى قوله تعالى «ثم لتزغن من كل شيعة أيهم أشد»

قال: وذهب الكوفيون: إلى أن أيهم علق عنه شيعة بما فيه من معنى الفعل

كانه قيل لتزغن من كل متشيع فى أيهم أشد... .

وقال ابن الطراوة: غلطوا، ولم تبين إلا لقطعها عن الإضافة، وهم مبتدأ

وأشد خبره وليس بشيء لأنها لا تبينى إلا إذا أضيفت ولأن «أيا» أتت فى رسم

المصحف موصولة بالضمير ولو كان مبتدأ لفصل».

مخالفته لأراء النحاة

ولاحظت أن المرادى فى شرحه كثيرا ما كان يخالف النحاة فى آرائهم ويعلل

للمخالفة.

مسألة (١)

فى باب الكلام - بعد قول الناظم:

يلى لَمْ كَيْشَمَ

قال المرادى:

«والعامة يفتحون عين الماضى ويضمون عين المضارع - قال ابن درستويه وهو

خطأ وليس كما قال. بل هو لغة حكاها الفراء وابن الأعرابى ويعقوب وغيرهم».

مسألة (٢)

فى باب المعرب والمبنى - بعد قول الناظم:

وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ

فى تنبيهات له - ذكر الخلاف بين النحويين ثم قال المرادى: «وذهب بعضهم إلى أن لام «حم» ياء من الحماية، لأن أحماء المرأة يحمونها وهو مردود بقوله فى الثانية حموان، وفى إحدى لغاته حمو».

مسألة (٣)

فى باب المعرب والمبني - بعد قول الناظم:

كَلْنَا كَذَلِكَ أَثْنَانٍ وَأَثْنَانِ

قال بعد الشرح:

«وزعم البغداديون أن «كلتا» قد نطق لها بمفرد فى قول الراجز

فِي كَلْتِ رَجُلَيْهَا سُلَامَى وَاحِدَةً

وليس بصحيح، بل أراد «فى كلتا» فحذف الألف للضرورة» ثم قال بعد ذلك: «وذهب الجرمى إلى أن التاء فى «كلتا» زائدة للتأنيث، وهو ضعيف؛ لأن تاء التأنيث لا تقع حشوا ولا بعد ساكن غير الألف».

مسألة (٤)

فى باب الضمير - بعد قول الناظم:

وَفِي قَدْنِي وَقَطْنِي الْحَذْفُ أَيْضًا قَدْ بَقِيَ

قال فى تنبيهات له «الأول: ذهب بعضهم إلى أن حذف النون من «قد» و«قط» لا يجوز إلا فى الضرورة. والصحيح جوازه فى الاختيار».

مسألة (٥)

فى باب الموصول - بعد قول الناظم:

وَمَنْ وَمَا وَأَلْ تُسَاوِي مَا ذُكِرَ

بعد الشرح قال: «وزاد أبو على فى أقسام «من» أن تكون نكرة غير موصوفة كقول الشاعر: وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرِّ وَإِعْلَانٍ والصحيح. أنها لا تكون نكرة غير موصوفة».

مسألة (٦)

فى باب المشبهات بليس - بعد قول الناظم:

وَبَعْدَ مَا لَيْسَ جَرَّ الْبَاءِ الْخَبْرُ وَبَعْدَ لَا وَنَفَى كَانَ قَدْ يُجْرُ

بعد الشرح قال: «ولا خلاف فى زيادة الباء بعد ما الحجازية، ومنع الفارسى والزمخشري زيادتها بعد ما التيمية. والصحيح الجواز، لوجود ذلك فى أشعار بنى تميم».

مسألة (٧)

فى باب إن وأخواتها - بعد قول الناظم:

لِإِنْ أَنْ لَيْتَ لَكِنْ لَعَلَّ كَأَنَّ عَكْسُ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلٍ

قال فى «كان» وهى مركبة من كاف التشبيه و«أن». قبل: بلا خلاف وليس بصحيح، بل قيل: ببساطتها».

مسألة (٨)

فى باب ظن وأخواتها - بعد قول الناظم:

وَلَا تُجْرُ هُنَا بِلاَ دَلِيلٍ سُقُوطُ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولٍ

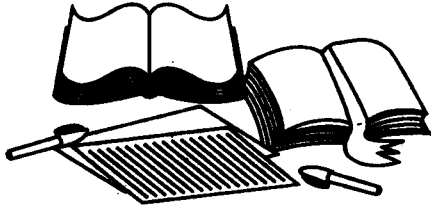
بعد الشرح قال: «ومنع ابن ملكون شيخ الشلوين حذف أحدهما اختصارا وليس بصحيح».

مسألة (٩)

فى باب الإضافة - بعد قول الناظم:

وَمَعَ مَعَ فِيهَا قَلِيلٍ

بعد الشرح قال: «وزعم أبو جعفر النحاس: أن الإجماع منعقد على حرفيتها إذا كانت ساكنة. وليس بصحيح، بل الصحيح أنها باقية على اسميتها، وهذا مفهوم من قوله: «فيها» يعنى أن الإسكان قليل فى موضع الاسمىة، ولو كانت المسكنة حرفا لم يكن الإسكان لغة فى الاسمىة».



الباب الرابع

الفصل الثالث

ويشتمل على:

شواهد (الشواهد القرآنية . الأحاديث النبوية . أمثال

العرب وأقوالهم . الشواهد الشعرية . اعتماده على القرآن

الكريم . شرح اللغويات .



1875

Received of the Treasurer of the
Board of Education the sum of
\$100.00 for the year 1875

1875

شواهد

إن قارئ هذا الكتاب يقف على شواهد مستفيضة من القرآن الكريم وأمثال العرب وأقوالهم والحديث الشريف - وشواهد شعرية ..

أ - الشواهد القرآنية

أما القرآن الكريم فقد كثر الاستشهاد به في هذا الكتاب وهو في ذلك موافق للنحاة القدامى والمتأخرين .

وسأقتصر على ذكر القراءات الصحيحة والشاذة التي استشهد بها

- ففي باب المعرب والمبني استشهد بالقراءات الآتية:

١ - قرأ نافع «إن هذان لساحران» .

٢ - قراءة بعضهم «من أوسط ماتطمعون أهليكم» على النصب في الياء ..

٣ - قراءة قنبل «إنه من يتقَّ ويصبر - جزم الياء ..

٤ - قراءة بعضهم «إلا أن يعفون أو يعفواً الذي» - نصب الواو -

- في باب الضمير:

- قرأ نافع «قد بلغت من لدنى عذرا» .

- في باب الموصول:

١ - قرأ ابن كثير «ربنا أرنا اللذين أضلانا» - بتشديد النون -

٢ - قراءة ابن كثير وأبى عمرو «فدائك برهانا» - بتشديد النون -

٣ - قال أبو عمرو: سمعت أعرابيا يقرأ «صراط لذين» - بتخفيف اللام -

٤ - وقد قرئ بالوجهين قوله تعالى «ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو» .

وقرأ أبو عمرو برفع العفو، والباقون بنصبه، فتكون «ذا» في قراءته موصولة

وفى قراءتهم ملغاة .

٥ - وقرئ شاذاً «أيهم أشد» - بالنصب على لغة بعض العرب .

- ٦ - قرأ يحيى بن يعمر «تماما على الذى أحسن» - برفع أحسن .
٧ - قرأ مالك بن دينار وابن السماك «مثلا ما بعوضة» برفع بعوضة ..

- فى باب المشبهات بليس

- ١ - قرأ سعيد بن جبير «إن الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم» -
نصب عباد ..

- ٢ - قراءة من قرأ «ولات حين مناص» برفع الحين .

- فى باب الفاعل:

- ١ - قرأ مالك بن دينار وأبو رجاء الجحدري «فأصبحوا لا ترى إلا مساكنهم»
- بالتاء ..

- فى باب النائب عن الفاعل:

- ١ - قرأ علقمة «هذه بضاعتنا ردت إلينا» - بكسر الراء ..
٢ - قرأ أبو جعفر «ليجزى قوما بما كانوا يكسبون» - بالبناء للمجهول ..

- فى باب الاستثناء:

- ١ - قرأ ابن مسعود «حاش الله» - بالإضافة ..
٢ - قرأ أبو السمال «حاشا لله» - بالتثوين ..

- فى باب الحال:

- ١ - قرأ الحسن «والسماوات مطويات بيمينه» - بنصب مطويات ..
٢ - قرأ ابن ذكوان «فاستقيما ولا تتبعان» - بتخفيف النون .

- فى باب الإضافة:

- ١ - قراءة بعضهم «لأعدوا له عدة» .
٢ - قراءة من قرأ «من قبل ومن بعد» - بالتثوين ..
٣ - قرأ ابن الجمار «والله يريد الآخرة» - بالخفض ..

- ٤ - قرأ ابن محيصة «فلا خوفٌ عليهم» برفع خوف من غير تنوين .-
- ٥ - قرأ ابن عامر «قتل أولادهم شركائهم» - بنصب أولاد وجر شركاء .-
- ٦ - قراءة بعض السلف «فلا تحسبن الله مخلف وعدهُ رسله» - بنصب الوعد وخفض الرسل .-

- في باب المضاف إلى ياء المتكلم:

- قرأ الحسن «يا بشرى»

ب - الأحاديث النبوية التي استشهد بها:

- في باب الكلام:

(١) قال عليه الصلاة والسلام: «فإما أدركنَّ واحدٌ منكم الدجال»

- في باب المعرب والمبني:

١ - قال ﷺ: «من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوهُ بهنِ أبيه ولا تكنوا».

٢ - قال ﷺ: «لخُلوْفُ فم الصائم عند الله أطيب من ريح المسك».

٣ - قال ﷺ: «اللهم اجعلها عليهم سنيئاً كسنيئِ يوسف»

- في باب الضمير:

١ - قال عليه الصلاة والسلام: «إن الله ملَّككم إياهم ولو شاء للملكهم

إياكم».

٢ - قال عليه الصلاة والسلام: «قط قط بعزتك»

يروى بسكون الطاء وبكسرها مع ياء ودونها، ويروى «قطنى قطنى» بنون

الوقاية، وقط قط . بالتنوين وبالنون أشهر .

٣ - قال عليه الصلاة والسلام: «غيرُ الدجالِ أخوفنى عليكم»

- في باب الابتداء:

١ - قال عليه الصلاة والسلام: «لا حول ولا قوة إلا بالله كتر من كنوز

الجنة».

٢ - قال عليه الصلاة والسلام: «لولا قومكِ حديثو عهد بجاهلية لأقمت البيت».

- في باب الفاعل:

- قال عليه الصلاة والسلام: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار».

- في باب الاستثناء:

- قال عليه الصلاة والسلام: «أسامة أحب الناس إليَّ ما حاشا فاطمة».

- في باب حروف الجر:

- قال عليه الصلاة والسلام: «لايسرنى بها حُرُ النعم»

- في باب الإضافة:

١ - عن أبي برزة الأسلمي رضى الله عنه: «غزونا مع رسول الله ﷺ سبع غزوات أو ثمانى» بفتح دون تنوين - .

٢ - قال عليه الصلاة والسلام: «هل أنتم تاركو لى صاحبي» .

٣ - قال عليه الصلاة والسلام: «أو مُخْرِجِي هُم» .

ج - أمثال العرب وأقوالهم:

- في باب المعرب والمبنى:

١ - ومن قصر الأخ قولهم: «مُكْرَةٌ أَخَاكَ لَا بَطْلٌ» .

٢ - في إعراب كلا وكلتا إعراب المقصور قول بعضهم: «كلاهما وعمرا» .

- في باب الضمير:

١ - في حذف الألف من «أنا» والإتيان بهاء السكت في قول حاتم: «هذا فَرْدِي أَنَّهُ» .

٢ - إذا كان المقدم من الضميرين غير الأخص وكان مخالفا في الرتبة لم

يجر اتصال ما بعده إلا فيما ندر كقول عثمان رضى الله عنه: «أراهمنى الباطل شيطانا» .

٣ - الضميران قد يتصلان غائبين . مثال ذلك ما رواه الكسائي فى قول بعض العرب: «هم أحسن الناس وجوها وأنضَرُهُمُوهَا» .

٤ - فى إلحاق نون الوقاية بالفعل قبل ياء المتكلم كقول بعض العرب: «عليه رجلا لَيْسِنِي»

- فى باب المشبهات بليس:

- من إعمال «إن» عمل «ليس» قولهم: «إن ذلك نافعك ولا ضارك وإن أحد خيرا من أحد إلا بالعافية»

- فى باب إن وأخواتها:

- إن المخففة وليها فعل غير ناسخ . قولهم «إن يزيناك لنفسك وإن يشيناك لهيه» .

- فى باب ظن وأخواتها:

- جواز حذف مفعولى الفعل اقتصاراً إن وجدت فائدة كقولهم: «من يسمع يخل» .

- فى باب أعلم وأرى:

- قول بعض من يوثق بعربيته: «البركة أعلمنا الله مع أكابركم» .

- فى باب الإضافة:

١ - ألا يكون المضاف بعضا ولا وصفا ولكنه شبيه ببعض فى صلاحيته للسقوط كقولهم: «اجتمعت أهل اليمامة» .

٢ - أن شرط جر المضاف إليه بعد حذف المضاف أن يكون المحذوف معطوفا على مثله لفظا ومعنى بعاطف متصل أو منفصل «بلا» كقولهم: «ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة» .



٣ - فى الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف قول من يوثق بعربيته
«ترك يوما نفسك وهوها سعى لها فى رداها»

د - الشواهد الشعرية:

وأما الشعر فقد دعم المرادى المعروف بابن أم قاسم القواعد بالشواهد الشعرية
وأكثره للجاهليين والمخضرمين والإسلاميين سواء منها ما عرف قائلها وما لم
يعرف.

وقل التمثيل بشعر المحدثين الذين لا يعتد النحاة بهم فى قواعدهم.
ومن الأمثلة:

١ - الشعراء الجاهليون وهم قبل الإسلام كامرئ القيس والأعشى ويسمون
بالطبقة الأولى.

ففى باب التنازع - قال امرؤ القيس:

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفانى ولم أطلب قليل من المال

وفى باب الفاعل - قال الأعشى:

فإما قرينى ولى لمة فإن الحوادث أودى بها

٢ - الشعراء المخضرمون وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام كليد وحسان
- ويسمون بالطبقة الثانية.

ففى باب الحال - قال لبيد بن ربيعة:

فأرسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نفص الدخال

وفى باب الموصول - قال حسان بن ثابت:

وكفى بنا شرفا على من غيرنا حُبّ النبى محمد إيانا

٣ - الشعراء المتقدمون ويقال لهم الإسلاميون وهم الذين كانوا فى صدر
الإسلام كجرير والفرزدق - ويسمون بالطبقة الثالثة.

ففى باب المعرب والمبنى - قال جرير:

عرفنا جعفرًا وبنى أبيه وأنكرنا زَعَانِفَ آخِرِينَ

وفى باب الموصول - قال الفرزدق:

أبني كليب إن عمي اللذا قتل الملوك وفككا الأغلالا

٤ - الشعراء المولدون ويقال لهم المحدثون كأبي نواس وأبي العلاء
ويسمون بالطبقة الرابعة.

ففى باب الابتداء - قال أبو نواس:

غير مأسوف على زمن ينقضى بالهم والحزن.

وفى باب الخبر - قال أبو العلاء المعرى:

يُذِيبُ الرَّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فَلَوْلَا الْغَمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالًا

اعتماده على القرآن الكريم

لاحظت أن المرادى قد اعتمد فى الترجيح على كتاب الله العزيز.
ومن الشواهد على ذلك:

مسألة (١)

فى باب الضمير - بعد قول الناظم:

وَصَلِّ أَوْ أَفْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ وَمَا أَشْبَهَهُ

قال المرادى:

«والاتصال أرجح ولذا بدأ به ولم يأت فى القرآن إلا متصلا كقوله: «إذ يريكمهم الله».

مسألة (٢)

فى باب الضمير - بعد قول الناظم:

ومع لعل اعكس



قال المرادى :

«يعنى : أن الحذف معها كثير، ولم يأت فى القرآن إلا كذلك» اهـ .

كقوله تعالى : «لعلى أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطلع» .

وقوله تعالى : «لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا» .

مسألة (٢)

فى باب المشبهات بليس

قال المرادى فى «ما» النافية :

«والحقه أهل الحجاز بليس؛ لأنهما لنفى الحال غالبا فأعملوه عملها وبه ورد

القرآن . قال تعالى : «ما هذا بشرا» «ما هن أمهاتهم» .

شرح اللغويات

شرح المرادى كثيرا من الألفاظ شرحا لغويا ليبين أصله ويفهم منه المراد،

وقد اعتمد فى شرحه غالبا على كتاب الصحاح للجوهرى .

مسألة (١)

فى المقدمة - بعد قول الناظم :

مُصَلِّيًا عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى وَآلِهِ الْمُسْتَكْمَلِينَ الشُّرَفَا

قال فى «المصطفى» :

«والمصطفى» المختار، والاصطفاء افتعال من الصفو وهو الخالص من الكدر

والشوائب أبدلت من تائه طاء لمجاورة الصاد، وكان ثلاثيه لازما . تقول : صفا

الشيء، يصفو صفا، وجاء منه متعديا .

مسألة (٢)

فى المقدمة أيضا بعد قول الناظم :

لى وله فى درجات الآخرة

قال المرادى:

«قال فى الصحاح: هى الطبقات من المراتب، وقال أبو عبيدة: الدرر إلى أعلى والدرك إلى أسفل».

مسألة (٢)

فى باب الكلام - بعد قول الناظم:

يلى لم كيشم

قال: «وهو مضارع شممت الطيب ونحوه أشمه بكسر العين فى الماضى وفتحها فى المضارع والعامه يفتحون عين الماضى ويضمون عين المضارع».

مسألة (٤)

فى باب المعرب والمبنى - بعد قول الناظم:

وفعل أمر ومضى بنياً

قال فى تنيهات له «الثانى: قد أشاروا إلى علة إعراب الفعل المضارع بتسميته مضارعاً. والمضارعة. المشابهة، قال بعضهم: المضارعة من لفظ الضرع، كأنه رضع مع الاسم ضرعاً واحداً، وزعم ابن عصفور. أن المضارعة مقلوبة من المراضعة، ولا ضرورة تدعو إلى ادعاء القلب؛ لأن البناء كامل التصاريف».

مسألة (٥)

فى باب المعرب والمبنى - بعد قول الناظم:

أب أخ حم كذاك وهن

قال المرادى:

«والهن كناية عن اسم جنس. قال فى الصحاح: كلمة كناية ومعناها شىء فتقول: هذا هنك. أى: شيتك».

وقال ابن الدهان: هو كناية عما يقلل، وكثرة الكناية به عن الفرج».

مسألة (٦)

في باب العلم - بعد قول الناظم:

ومنه منقول كفضل وأسذ وذوارنجال كسعاد وأدذ

بعد الشرح وفي الكلام على «لأنكحن بيه»

قال المرادى:

«قال في الصحاح: يقال للأحمق الثقيل «يه» وهو أيضا لقب لعبد الله بن

الحارث بن نوفل بن عبدالمطلب والى البصرة قال الفرزدق:

وبايعت أقواما وفيت بمهدهم وبيّه قد بايعته غير نادم

واسم جارية، وقال لأنكحن بيه، جارية خديّه، مكرمة محبة، تجبّ أهل

الكعبة» اهـ.

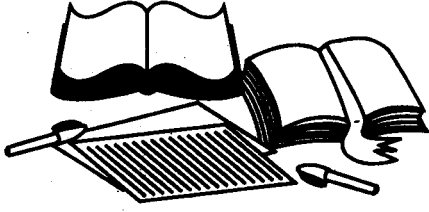
مسألة (٧)

في كاد - بعد قول الناظم:

واستعملوا مضارعا لأوشكا وكاد لا غير وزادوا موشكا

قال المرادى: «وذكر الجوهري: مضارع طفق، قال المصنف: لم أره لغيره،

والظاهر أنه قال رأيا وقد حكى مضارع جعل».



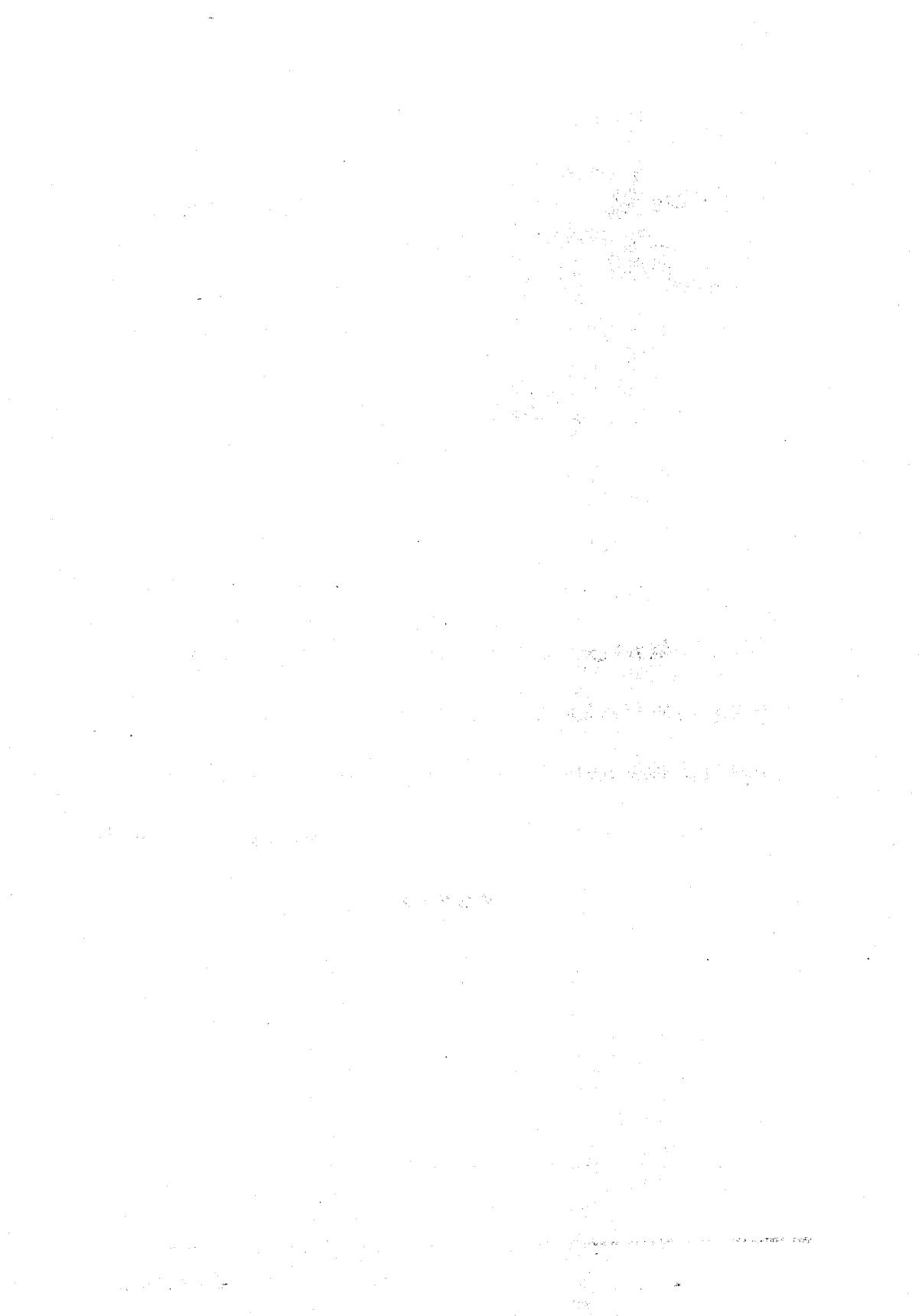
الباب الثالث

الفصل الرابع

ويشتمل على:

موقفه بين الفية ابن مالك والفية ابن معط - التعليل
في شرحه - مزايا الشرح - ومن مزاياه رغبته في توضيح
المسائل النحوية - مسائل الظاهر من تعبير المرادى وتعبير
النحاة أنه انفرد بها.





موقفه من الفية ابن مالك والفية ابن معط

يتعرض المرادى لالفية ابن معط فيقارن بين الفاظها والفية ابن مالك. ومن

الأمثلة:

مسألة (١)

في مقدمة الالفية يقول - مقارنا - : قال محمد هو ابن مالك

وقال ابن معط: ويقول

مسألة (٢)

في باب الكلام - بعد قول ابن مالك: واحده كلمة

قال المرادى «والكلم اسم جنس يتميز واحده بالتاء وفيه لغتان: التذكير

والتأنيث.

فقال: واحده على الأولى، وقال ابن معط في ألفيته: واحدها على الثانية».

مسألة (٣)

في باب كان وأخواتها - بعد قول الناظم:

وفي جميعها توسط الخبر أجز

قال المرادى: «ومنع ابن معط توسط خبر «مادام» ونسب إلى الوهم إذ لم

يقل به غيره».

مسألة (٤)

في باب أعلم وأرى - بعد قول الناظم:

وإن تعديا لواحد بلا همز فلاثنين به توصلا

بعد الشرح قال:

«وذكر الحريري وابن معط تعدى «علم» إلى ثلاثة بالتضعيف فعدوا من

أفعال هذا الباب علم.

والصحيح أن التعدى بالتضعيف سماع فى اللازم والمتعدى وهو ظاهر
مذهب سيوبه».

التعليل فى شرحه

وقد علل المرادى كثيرا. مؤيدا لرأى من الآراء أو ردا على بعض النحاة
فوضع الأمور فى نصابها وأيد ذلك بالإقناع.
ومن الأمثلة الكثيرة:

مسألة (١)

فى باب الكلام - بعد قول الناظم: بالجر والتنوين .. إلخ
بعد الشرح فى الكلام على المسند قال:

«ويحتمل أن يريد به المفعول به، وهو ظاهر عبارته وهو صحيح، لأن المسند
من خواص الأسماء وذلك أن المسند فى الاصطلاح المشهور هو المحكوم به والمسند
إليه هو المحكوم عليه...».

مسألة (٢)

فى باب الضمير - بعد قول الناظم:

وكن مخيرا فى الباقيات

بعد الشرح قال:

«وأما نحو «أنا» فقد حكى بعض النحويين فيه المذاهب الثلاثة إلا أن
الصحيح هنا حذف الثانية؛ لأن الثالثة هنا هى الضمير؛ ولشبهت حذفها فى «إن»
إذا حذفت».

مسألة (٣)

فى باب كان وأخواتها - بعد قول الناظم:

وَكُلُّ سَبَقَهُ دَامَ حَظَرُ

بعد الشرح قال:

«وظاهر كلامه أنه مجمع على منعها أيضا وفيه نظر؛ لأن المنع معلل بعلتين: إحداهما عدم تصرفها وهذا بعد تسليمه لا ينهض مانعًا باتفاق، بدليل اختلافهم في «ليس» مع الإجماع على عدم تصرفها. والأخرى، أن «ما» موصول حرفي ولا يفصل بينه وبين صلته، وهذا أيضا مختلف فيه».

مسألة (٤)

في باب كان وأخواتها - بعد قول الناظم:

وَمَنْعَ سَبْقِ خَيْرٍ لَيْسَ اضْطَفَى

بعد الشرح قال: «... وذلك لضعفها بعدم التصرف وشبهها «بما» النافية».

مسألة (٥)

في باب إن وأخواتها - بعد قول الناظم:

أَوْ حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ

فإنه يجوز بعده الفتح والكسر

«كقوله: أتقول إنك بالحياة تمتع».

فمن فتح جعل القول عاملا، وإن غير محكية، ومن كسر حكى به، لأن الحكاية بالقول مع استيفاء شروط إجرائه مجرى الظن جائزة».

مسألة (٦)

في باب إن وأخواتها - بعد قول الناظم:

وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ كَيْنَ ذَا لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذَا

قال: «وإنما جاز دخولها مع «قد»؛ لأن قد تقرب الماضي من الحال...».

مسألة (٧)

في باب إن وأخواتها - بعد قول الناظم:

وَإِنْ تُخَفَّفَ أَنْ فَاسَمَهَا اسْتَكْنُ وَالْخَبْرَ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ

بعد الشرح قال :

«وتجوز المصنف في قوله «استكن»؛ لأن الضمير المنصوب لا يستكن والحرف لا يستكن فيه الضمير، وإنما محذوف لاستكن».

مسألة (٨)

في باب الإضافة - بعد قول الناظم :

والثاني اجرر

قال «في الجار أقوال: أحدها أنه المضاف، والثاني: أنه الحرف المنوي. والثالث: أنه معنى الإضافة».

والأول مذهب سيبويه وهو الصحيح؛ لاتصال الضمائر به ولا تتصل إلا بعاملها».

مزايا الشرح

يأتي المرادى بحاصل البيت أو بمعناه أو بتلخيص للمسألة؛ ليكون الكلام سهل الفهم وفي متناول القارئ. ومن الأمثلة:

مسألة (١)

في باب المعرب والمبنى - بعد قول الناظم :

وأي فعل آخر منه ألف أو واو أو ياء فمعتلاً عرف

بعد الشرح قال: «وحاصل البيت أن كل فعل آخره ألف نحو «يخشى» أو واو نحو «يدعو» أو ياء نحو «يرمى» فهو معتل قد عرف بهذا ولا يقال منقوص ولا مقصور إلا في الأسماء».

مسألة (٢)

في باب الضمير - بعد قول الناظم :

وقدم الأخص في اتصال

بعد الشرح قال: «والحاصل أن المبيح لجواز الاتصال والانفصال هو كون الضمير ثانى ضميرين أولهما أخص وغير مرفوع أو كونه خبر كان وأخواتها. ثم إن كان المقدم من الضميرين غير الأخص، فإما أن يكون مخالفا للرتبة أو مساويا لها. فإن كان مخالفا لم يجز اتصال ما بعده إلا فيما ندر كقول عثمان رضى الله عنه: أراهمنى الباطل شيطانا».

مسألة (٣)

فى باب الضمير - بعد قول الناظم:

وَقَبْلَ يَأِ النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ التُّزِمُ نُونُ وَقَايَةِ وَلَيْسِي قَدْ نُظِمَ

بعد الشرح قال:

«ومعنى البيت. أن نون الوقاية تلزم قبل ياء التكلم مع جميع الأفعال نحو أكرمنى بكرمنى أكرمنى. إلا فعلا واحدا وهو «ليس» ندر حذف نون الوقاية معه فى النظم لضرورة الشعر».

مسألة (٤)

فى باب إن وأخواتها - بعد قول الناظم:

مِنْ دُونَ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ

بعد الشرح قال:

«وتلخيص هذه المسألة:

أن نصب المعطوف بعد الخبر وقبل الخبر جائز فى الجميع، وأما رفعه فيجوز بعد الخبر لا قبله فى «إن» و«لكن» باتفاق و«أن» بعد العلم أو مافى معناه على المختار».

ومن مزاياه رغبته فى توضيح المسائل النحوية

فيحسم الخلاف بتحقيق أو تفضيل ليعطى القارئ صورة موجزة تساعده على فهم المراد.

ومن الأمثلة:

مسألة (١)

فى باب المعرب والمبنى - بعد قول الناظم:

ما لم يُضَفْ أَوْ يَكُ بعدَ أَنْ رَدِفَ

قال المرادى:

«فإن قلت: إذا أضيف ما لا ينصرف أو دخلته آل وانجر بالكسرة فهل يسمى

منصرفاً؟

قلت: فيه خلاف مشهور.

والتحقيق: أنه إن زالت إحدى علبه بالإضافة أو آل فمنصرف نحو «مررت

بأحمدكم» وإلا فغير منصرف نحو «مررت بأحسنكم».

... والمفهوم من قوة كلامه فى النظم أنه باق على منع صرفه».

أقول:

والفرق بينهما أن «أحمد» ذهب منه العلمية بالإضافة، أما فى «أحسنكم»

فلا تزال فيه الوصفية ووزن الفعل، فالأول منصرف - والثانى غير منصرف.

مسألة (٢)

فى باب المعرب والمبنى - بعد قول الناظم:

وَاحْذِفْ جَازِمًا ... ثَلَاثَهُنَّ

بعد الشرح قال: «والتحقيق أن الحذف عند الجازم، لأنه فرع. إذا كان حرف

العلة بدلا من همزة نحو «يقراً» فإن قدر دخول الجازم قبل الإبدال وجب إقراره،

وإن قدر دخوله بعد الإبدال فقد ذكر ابن عصفور فيه وجهين: الإثبات والحذف

ومنع بعضهم الحذف».

مسألة (٣)

فى باب الابتداء - بعد قول الناظم:

حَاوِيَةٌ مَعْنَى الَّذِى سَبَقَتْ لَهُ

كلمة

بعد الشرح قال :

«قلت: التحقيق . إن الجملتين إذا عطفت إحداهما على الأخرى بالفاء التي للسببية تنزلتا منزلة الشرط والجزاء، واكتفى بضمير واحد في إحداهما كما يكتفى بضمير واحد في جملة الشرط والجزاء» .

مسألة (٤)

في باب الاشتغال - بعد قول الناظم :

وإن تَلَا السَّابِقُ مَا بِالْأَبْتَدَا يَخْتَصُّ فَالرَّفْعُ التَّزِمَةُ أَبَدًا

وبيت بعده ...

بعد الشرح قال: «والتفصيل . فإن كان مقرونا بقدر جاز النصب بعدها وإن لم يكن مقرونا بها وجب الرفع؛ لأن الألف قد حكى عن العرب إيلاءها الفعل المقرون بقدر، قيل: وهو الصحيح» .



مسائل : الظاهر من تعبير المرادى وتعبير النحاة أنه انفرد بها

مسألة (١)

فى باب الكلام - بعد قول الناظم :

كلامنا لفظ مفيد كاستقم

بعد الشرح قال المرادى فى شرحه للألفية :

«وأقول: إن صدور الكلام من ناطقين غير متصور؛ لأن الكلام مشتمل على الإنسان والإسناد لا يتصور صدوره إلا من واحد، وكل واحد من المصطلحين متكلم بكلام كما أجاب ثانياً» ونسبه إليه السيوطى فى همه ١٠ / ١

مسألة (٢)

فى باب العلم - بعد قول الناظم :

ووضَعُوا لِبَعْضِ الْأَجْنَاسِ عِلْمٌ كَعِلْمِ الْأَشْخَاصِ لَفْظًا وَهُوَ عَمَّ

بعد الشرح . قال المرادى فى شرحه للألفية :

«وأقول: تفرقة الواضع بين «أسامة» و«أسد» فى الأحكام اللفظية توزن بفرق من جهة المعنى».

مسألة (٣)

فى باب الموصول «الأولى» إشارية وموصولة .

قال الشيخ عبادة فى حاشيته على الشذور «وقال المرادى فى شرح التسهيل : فرق بينهما، وذلك أن «أولى» الإشارية لا يجوز دخول «أل» عليها. والموصولة يجوز دخولها عليها، والإشارية تكتب بعد همزتها او بخلاف الموصولة».

مسألة (٤)

فى باب المبتدأ بعد قول الناظم :

كُنْطَقِي اللَّهَ حَسْبِي وَكَفَى

«وأقول: الذى يظهر - والله أعلم - فى هذا ونحوه أنه ليس من الإخبار

بالجملة، وإنما هو من الإخبار بالمفرد؛ لأن الجملة في نحو ذلك إنما قصد لفظها كما قصد حين أخبر عنها في نحو «لاحول ولا قوة إلا بالله كثر من كنوز الجنة».

مسألة (٥)

في باب إن وأخواتها - بعد قول الناظم:

بَعْدَ إِذَا فُجَاءَ أَوْ قَسَمَ لَا لَامَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِي

ويعد الكلام على قول الشاعر:

وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا

قال الشيخ الصبان: «لكن قال المرادى في شرح المتن أن من الأفعال المتعدية إلى ثلاثة «أرى» - بالبناء للمفعول - مضارع «أريت» بمعنى أظننت كذلك، وكذا في شرحه للتسهيل، وزاد فيه عن سيبويه وغيره أن «أريت» بمعنى أظننت لم ينطق له بمعنى للفاعل كما لم ينطق بأظننت التي أريت بمعناها».

مسألة (٦)

في باب ظن وأخواتها - بعد قول الناظم:

ظَنَّ حَسِبْتُ وَزَعَمْتُ مَعَ عَدَّ حَجًّا دَرَى وَجَعَلَ اللَّذْ كَاعْتَقَدَ

قال الشيخ السجاعي في حاشيته على ابن عقيل: «قال المرادى: أو ساق أو كتم».

مسألة (٧)

في باب ظن وأخواتها - بعد قول الناظم:

وَجَوَّزَ الْإِلْغَاءَ لَا فِي الْإِبْتِدَاءِ

قال الشيخ الصبان: «ذكر المرادى أن لجواز الإلغاء هنا قيدين أهملهما المصنف».

أحدهما: ألا تدخل لام الابتداء على الاسم، فإن دخلت نحو «لزيد قائم ظننت» وجب الإلغاء.

الثانى: ألا ينفى الفعل، فإن نفى امتنع، فيمتنع نحو «زيد قائم لم أظن»،
لبناء الكلام على النفى.

ولم يتعرض المصنف ولا غيره من أتباعه لهذا الذى ذكره المرادى.

مسألة (٨)

فى باب المفعول له:

قال الشيخ يس فى حاشيته على مجيب النداء للفاكهى: «قال المرادى فى
شرح التسهيل: يجوز فى «كى» إذا كانت ناصبة بنفسها أن تقع مفعولا له، لأنها إذ
ذاك ينسب منها المصدر فتكون مثل أن وإن».

مسألة (٩)

فى باب المفعول فيه - بعد قوله تعالى: «الله أعلم حيث يجعل رسالته».

جعلوا «حيث» مفعولا - أى: يعلم حيث -.

وقال الشيخ عبادة فى حاشيته على شذور الذهب «قال المرادى: لم يجرئ
«حيث» فاعلا ولا مفعولا ولا مبتدأ».

مسألة (١٠)

فى باب الإضافة - بعد قول الناظم:

وألزموا إضافة لَدُنْ فَجَرَ

قال المكودى: «وجعل المرادى قوله: «فجر» شاملا للجر فى اللفظ والمحل،
لتندرج الجملة، وجعل من إضافتها إلى الجملة قوله:

لَدُنْ شَبِّ حَتَّى شَابِ سَوْدِ الذَّوَابِ

وأجاز المرادى أيضا أن يضاف إلى الجملة الاسمية كقوله: لَدُنْ أَنْتَ يَا فَعٍ»

مسألة (١١)

فى باب المصدر - فى شروط المصدر

قال الشيخ خالد فى التصريح: «زاد المرادى شرطا خامسا، وهو أن يكون ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل».

أقول: وقد ذكره المرادى فى شرحه للألفية - بعد قول الناظم:
إن كان فعل مع «أن» أو «ما» يحل محله ..

مسألة (١٢)

فى باب الترخيم - بعد قول الناظم:

تَرْخِيمًا أَحْذِفْ آخِرَ الْمُنَادَى كَيَّا سَعَا فَيَمْنُ دَعَا سَعَادَا

بعد الكلام فى إعراب «ترخيما».

قال الشيخ الأشمونى: «وأجاز المرادى وجها رابعا، وهو أن يكون مفعولا مطلقا وناصبه احذف؛ لأنه يلاقيه فى المعنى».

مسألة (١٣)

فى باب موانع الصرف - الوصفية وزيادة الألف والنون.

قال الشيخ عبادة فى حاشيته على الشذور. بعد الشرح:

«وزاد المرادى لفظين:

وَزِدْ فِيهِنَّ خِمَصَانَا عَلَى لُغَةِ وَأَلْيَانَا»

وأىضا ذكره الأشمونى والصبان.

أقول: وبالرجوع إلى كتب النحو المتقدمة على المرادى، وجدت أن «أليان»

سبقه بها ابن الناظم. قال فى شرحه لألفية والده ص ٢٥٩:

«فقد رأينا بعض ما هو صفة على فعلاَن مصروفا كندمان وسيقان

وأليان» اهـ.

مسألة (١٤)

فى حرف الباء «بجلى» فى المصنف من الكلام على مغنى ابن هشام قال

الشمى: «قال ابن أم قاسم فى الجنى الدانى. أما «بجلى» الاسمية فلها قسمان:

أحدهما: أن يكون فعلا بمعنى يكفى فتلحقها نون الوقاية مع ياء التكلم .
فيقال «بجلنى» .

والثانى: أن تكون اسما بمعنى «حسب» فتكون الباء المتصلة بها مجرورة
الموضع ولا تلحقها نون الوقاية» .

وبالرجوع إلى هذه الآراء فى كتب المرادى لاحظت أنه لم ينسبها لقائل .
ملاحظة:

يلاحظ على ابن أم قاسم المرادى أنه:

١ - كان يقتصر على بعض الأحكام فى المسألة دون استقصاء . مثل ذلك فى
باب الكلام - بعد قول الناظم:

بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ .. إلخ

قال: «اللاسّم خمس علامات: الأولى الجر . وهو يشمل الجر بالحرف نحو
«بزيد» وبالمضاف نحو «غلام زيد»، ولا جر بغيرهما خلافا لمن زاد التبعية» .
فاقتصر على ذلك وترك الجر بالمجاورة، وقد أثبت الجمهور كما فى همع الهوامع
للسيوطى ٢/٥٥ «أثبت الجمهور من البصريين والكوفيين الجر بالمجاورة» . وإن
كان ضعيفا كما قال السيوطى فى الهمع «خاتمة» فى سبب للجر ضعيف أثبت
الجمهور» .

فعلى صاحبه أن يذكر الجر من جميع الجوانب .

٢ - كان يعترض على المسألة فيقول: وفيه نظر، وفى بعض المسائل لا يذكر
وجهة نظره .

مثال ذلك: فى باب ظن - بعد قول الناظم:

بِغَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ أَوْ عَمَلٍ وَإِنْ بِيَعُضِ ذِي فَصَلَتْ يُحْتَمَلُ

بعد الشرح قال المرادى:

«وزاد فى التسهيل أن يكون حاضرا، وفى شرحه بأن يكون مقصودا به
الحال . فعلى هذا لا ينصب مقصودا به المستقبل، ولم يشترطه غيره، وفيه نظر» .

ومثال آخر في باب الحال - بعد قول الناظم:

الحالُ وصفٌ فضلةٌ منتصبٌ مفهمٌ في حالٍ كقرّداً أذهبُ

في جر الحال بمن الزائدة.

قال المرادى: «وذكر في حروف الجر من شرح التسهيل أن «من» الزائدة ربما دخلت على الحال، ومثله بقراءة من قرأ «ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك من أولياء» - مبنيًا للمفعول - وفيه نظر».

مذهب النحوي

يبدو لي من الدراسة أن المرادى لم يفته كتاب من كتب النحو الهامة ابتداء من كتاب سيبويه إلى مؤلفات معاصريه - دون أن يقرأه، ولم يترك أيضا كتب مالك كالتسهيل وشرحه في الكافية وشرحها وغير ذلك.

ولا أغالى إذا قلت: إنه درس كل هذه الكتب دراسة وافية واعية.

وكان كثير الدأب على القراءة والاطلاع، حتى إنه ليخيل إلى وهو يتصدى للتأليف يضع أمامه كتب ابن مالك وسيبويه والكسائي والفراء والأخفش والمبرد وابن السراج وثعلب والجزمى والفارسي والسيرافي والزمخشري وابن كيسان وابن برهان وابن جنى وابن مضاء وابن خروف وابن الحاجب وابن عصفور وأبى حيان وغيرهم من كبار النحاة.

فإننا نجد آراء هؤلاء جميعا وغير هؤلاء معروضة في كتب النحو عامة وشرح المرادى خاصة يوافقها أو يخالفها يؤيدها أو يردّها يقويها أو يضعفها يصححها أو يخطئها، ويوازن بينها ويرجع ويختار في تبصرة وثقة واعتماد إلى جانب أنه كان على إحاطة بالقراءات والعروض والتفسير والأصول.

وأول ما يطالعنا من مميزات مذهب المرادى أنه مال إلى التجديد والابتكار في منهج تأليفه، ويمكن أن نلمس هذا في شرحه.

فقد اعتمد على أن يعرض آراء ابن مالك في شرحه مؤيدا أو معارضا، ولما كان هذا العمل قد حاز إعجاب بعض الشراح، رأينا الشيخ الأشموني في شرحه

للألفية نهج نهجه واتبع سبيله فنراه أيضا يسأل ويجيب، وأفرد مسائل في تنبيهات اقتداء بالمرادى.

وقد مال ابن أم قاسم إلى السهولة واليسر في كل ما ذهب إليه حتى إنه ليصرح عقب المسائل الخلافية المطولة بتحقيق يشتمل على إجمال لما وقع فيه الخلاف، وأنه يختار المذهب؛ لأنه أسهل أو لبعده عن التكلف والتعقيد. ويعول كثيرا على آراء ابن مالك في التسهيل والكافية وشرحيهما، وقد يذكر المسائل المتعارضة من آرائه في هذه الكتب. قاصدا بذلك التوضيح والتبيين.

ويمتاز المرادى بالجمع بين مذاهب النحاة بصريين وكوفيين وبغداديين ومغاربة فهو يعرض الآراء في دقة وأمانة ويرجح ويتخير.

فشرحه هذا مزيج من نحو النحاة وآرائه الخاصة، وإن كانت المسحة الغالبة هي المسحة البصرية.

ولا يقف المرادى في كتابه عند المسائل النحوية بل يعدو ذلك إلى التصريف واللغة كلما سنحت سائحة.

ولما كان ابن أم قاسم قد اشتغل بالقراءات والتفسير والأصول، فقد استمد شواهد من القرآن الكريم، ولجبه في كتاب الله حملة هذا الاتجاه في بعض الأحيان على قبول الشواهد من القراءات غير المشهورة أو الشاذة؛ لأنه كان يثق فيما نقله القراء.

ويلاحظ أن المرادى يمثل بأبيات لا يحتج بقول قائلها كأبي نواس وأبي العلاء مقتديا بغيره.

وابن أم قاسم كان يحترم السماع والقياس، ويمتاز أسلوبه بالدقة في التعبير وصوغ الأحكام التي تكفل عرض المذاهب بوضوح وسهولة.

وشرح الألفية موضوع البحث مثال حي لهذا الأسلوب.

انتهت الدراسة

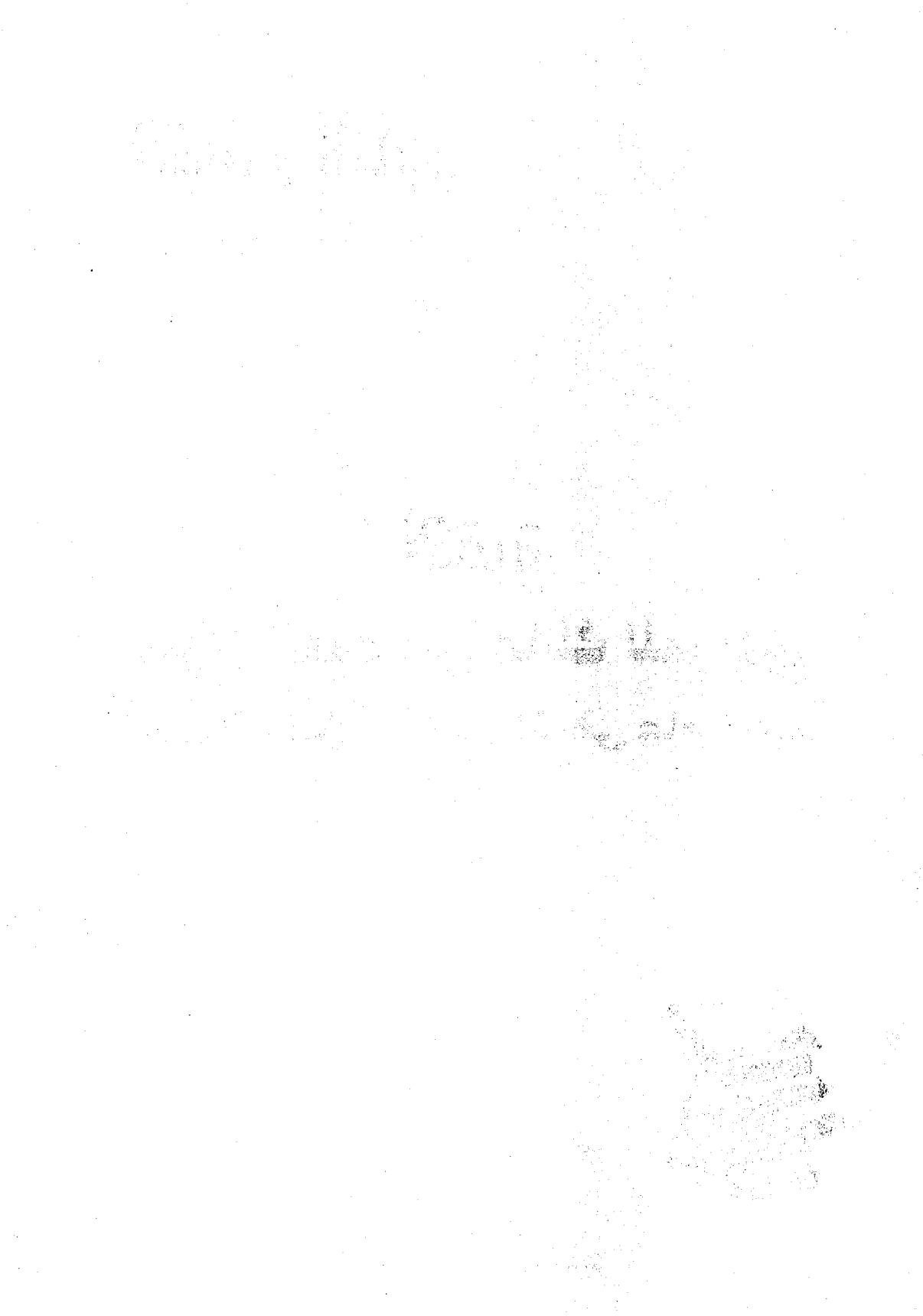
ويليها الجزء الأول من التحقيق

القسم الثاني

نقيق

شرح ألفية ابن مالك للمرادى
المعروف بابن أم قاسم المتوفى عام ٧٤٩هـ





بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

مقدمة المحقق

الحمد لله المنعوت بجميل الصفات، وصلى الله على سيدنا محمد أشرف الكائنات، والمبعوث بالهدى ودين الحق، ليظهره على الدين كله، وعلى آله وصحبه الذين نصبوا أنفسهم للدفاع عن بيضة الدين، حتى رفع الله بهم مناره، وأعلى كلمته، وحبك دينه المرضى وطريقه المستقيم.

و بعد ، ، ،

فهذا الكتاب تحقيق لأهم أصل من أصول الأشمونى التى اعتمد عليها وأخذ منها، ويكاد يكون صورة لها. فالأشمونى وشرح المرادى على ألفية ابن مالك يكادان يكونان شيئاً واحداً.

لذلك اخترت هذا الكتاب للتحقيق والشرح، وقدمته إلى كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر، جزءاً من رسالتى للدكتوراه التى أجزت عليها مع مرتبة الشرف الأولى.

واسم الكتاب كاملاً هو «توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك» ومؤلفه ابن أم قاسم المرادى.

وقد اعتمدت على ثلاث نسخ:

وصف المخطوط:

أ - النسخة الأولى:

١ - خطها: نسخة فى مجلد بقلم معتاد بخط إسماعيل بن أحمد بن إسماعيل ومسطرتها ٢١ سطراً - ٢٢ سم.

مودعة بمكتبة الأزهر تحت رقم (٣٢٣٨) عروسى ٤٢٥٦٥.

٢ - فى أول صفحة خاتم مكتوب فيه «ملك الفقير إلى رب العالمين محمد

أمين المنصورى».

٣ - وفي نفس الصفحة مثلث مكتوب بداخله «هذا كتاب توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للشيخ العالم العلامة بدر الدين بن علي ابن الشيخ صالح الزاهد قاسم بن عبد الله بن المرادي المالكي رحمه الله».

٤ - ووضع أيضا خاتم أزرق اللون لم تظهر عليه كتابة.

٥ - نهايتها: وفي نهاية النسخة كتب «تم الشرح المبارك المسلك في تحقيقه الطريق المبارك يوم الأربعاء لثلاث وعشرين من شهر محرم سنة ١٢٨٣ على يد العبد الفقير المعترف بالذنب والتقصير إسماعيل بن أحمد بن إسماعيل القناوي غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات الأحياء منهم والأموات، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا دائما أبدا إلى يوم الدين».

٦ - قيمتها: هذه النسخة وإن لم تكن مضبوطة بالشكل فخطها واضح، وجلى ومجدولة بالمداد الأحمر، والسقط بها قليل.

ب - النسخة الثانية:

١ - خطها: نسخة في مجلد مخطوط بخط الشيخ صالح سلامه رمضان السكندري مودعة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٣٢٣.

٢ - في أول صفحة كتب بين خاتمين لم تظهر عليهما الكتابة «مشتري من تركة الشيخ صالح سلامة رمضان في ٣ أغسطس سنة ١٧٨٠م».

(٣) وفي الصفحة الثانية أبيات من الشعر هي:

| | |
|---------------------------|--------------------------------------|
| وقفت على يقيني في اعتقادي | فما شرح الخلاصة كالمرادي |
| كتاب جل في تحصيل نحو | وتنقيح على وفق المرادي |
| مؤلفه له علم غزير | وذهن ثاقب في الاجتهاد ^(١) |
| لقد سبق الوري في علم نحو | على ألفية سبق الجوادى |

(١) هكذا بالأصل بدون ياء، وما عداه بالياء.

وفاق فما يطاق له سباق على الخيل المضمرة الهوادي
وقد بذل النصيحة في كتاب له شرف وما أنا فيه بادي
شهير فضله في الناس طرا وما يخفيه إلا ذو عنادي
فمهما شئت فن النحو خذه فقوزك في مرادك بالمرادي
مرادى تكفل بالمراد وفيه كفاية لذوى الرشادي
فخذ بالجد بالتذكار فيه فهذا النصح عن محض الوداد

٤ - نهايتها: وكان قد نسخ القسم الأخير قبل القسم الأول، فكتب في آخرها «كتبه لنفسه ثم لمن شاء من بعده عبيد الله الفقير صالح سلامة السكندري مولدا ومنشأ المالكي مذهبا الأشعري عقيدة الخلو تي طريقة غفر الله له ولوالديه ولمشايعه وأحبابه، وللمسلمين والمسلمات، والمؤمنين والمؤمنات، الأحياء منهم والأموات، آمين يا مجيب الدعوات.

وكان الفراغ من نسخه يوم الجمعة المبارك الموافق لمضى سبعة عشر يوما خلت من شوال سنة ١٢٧٧هـ سبعة وسبعين ومائتين وألف من هجرة من له العز والشرف.

وكان ذلك بمقام ولي الله سيدي أحمد المكنى نفعنا الله وإياكم ببركاته آمين اللهم كما مننت علينا بإكمال الجزء الثاني فامن علينا بإكمال الجزء الأول بجاه سيدنا محمد وآله وصحبه».

وفي آخر القسم الأول كتب «حرر في ٢٥ ل سنة ١٢٧٨.

٥ - قيمتها: نالت حظ الضبط بالشكل، وهي أقل جودة من غيرها في الخط، ومجدولة بالمداد الأحمر، وبها سقط.

ج - النسخة الثالثة:

١ - نسخة في مجلد مخطوط مودع بدار الكتب المصرية بالمكتبة التيمورية رقم ١٥٠ وعدد أوراقها ٢٣٠ ورقة.



٢ - فى أول صفحة فهرس أجمل فىه جميع أبواب النحو .

٣ - وعلیه خاتم أحمر كتب فىه «وقف أحمد بن إسماعیل بن محمد تیمور بمصر» .

٤ - نهايتها: كتب فى آخر النسخة «تم الكتاب بعناية الملك الوهاب والحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين .

بتاريخ نهار الأربعاء حادى عشر شوال سنة ١٠٣٤ أربع وثلاثين وألف»

٥ - مكتوب على هامش النسخة فى آخر صفحة منها:

«بسم الله الرحمن الرحيم . الحمد لله مفيض أنوار الفهوم وفتح مغاليق العلوم، والصلاة والسلام على من أوتى نوابغ الكلم، ويوالغ الحكم، المرسل رحمة لكافة الأمم، والمنزل عليه: ﴿اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ﴾ (٣) الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (٤) عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ (٥)﴾ [العلق] وعلى آله وأصحابه مصابيح العلم .

وبعد: فإن الشاب الفاضل والماهر الكامل درة تاج الأذكياء، وواسطة قلادة أرباب الجد والتشمير من الاتقياء . السيد سليمان الحافظ بن الشيخ أحمد بن الشيخ سليمان الشهير بالحموى، الإمام بالجامع الشريف الأموى، قد قرأ هذا الشرح بطرفيه قراءة مذاكرة وتدبير، والتمس منى الإجازة به، والتفسير والفقه والقراءات وسائر ما تجوز لى وعنى روايته بشروطه المعتبرة عند أهل الأثر راجيا منه الا ينسانا من دعائه النافع .

ولاسيما إذا جافت النفحات السحرية الجنوب عن المضاجع، وله منى على قصورى مثل ذلك، والله يقول الحق وهو يهدى السبيل .

أحمد بن على العثماني .

حرر ليلة الخميس لتسع بقين من ذى القعدة سنة ١١٤٣ .

٦ - وقبل الغلاف الأخير خاتم أيضا مثل الأول مكتوب فىه «وقف أحمد بن إسماعيل بن محمد تیمور بمصر» .

٧ - قيمتها: نسخة وضع خطها وضبطت بالشكل ومنظمة، ومجدولة بالمداد الأحمر، غير أن بها خرما، وبهامشها كثير من التصحيحات .

وإنما وقع اختياري على أن أجعل النسخة الأولى هي الأصل، مع أن الثانية ضبطت بالشكل وكذا الثالثة لأن خطها أوضح وسقطها أقل منهما.

عنوان الكتاب:

في النسخة الأولى «توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك» وفي الثانية والثالثة «شرح ألفية ابن مالك».

موضوعات الكتاب:

هي موضوعات ألفية ابن مالك، أولها.

كلامنا لفظ مفيد كاستقم ..

طريقة شرحه للألفية:

يعرض البيت ثم يشرحه شرحا إجماليا، وكثيرا ما يذكر كل جزء من أجزائه على حدة، ويشرح هذا الجزء منفردا بوضوح مستشهدا بآيات الله والأحاديث النبوية، وأقوال العرب وأشعارهم، وفي الغالب يكتفي من البيت بجزء الشاهد، والاحظ في هذا الشرح أنه يسأل ويجب لتتم الفائدة، وقد حلّى شرحه بذكر تنبيهات.

مرتبة شرحه للألفية بين مؤلفاته:

يلاحظ أن هذا الشرح في المرتبة الثانية من بين شروحه، فهو يقول في شرحه للألفية في المقدمة عند قول ابن مالك:

وأستعين الله في ألفية

«قول صاحب المقرب: النحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها، وقد بسطنا الكلام في غير هذا الكتاب».

ورجعت إلى مؤلفاته الموجودة. فلم أعثر على هذا البسط، ولعله في كتاب كشرح المفصل له، وهو غير موجود.

وفى باب المعرف بالالف واللام - بعد قول الناظم:

أل حرف تعريف أو اللام فقط

بعد الشرح قال المرادى: «وأجاب المستنصر لسيويه عن أكثر هذه الأوجه، وقد ذكرت ذلك فى غير هذا الكتاب».

ورجعت إلى مؤلفاته الموجودة فلم أجد إجابة. فأخذت من ذلك أن هذا الشرح مرتبة من بين شروحه.

منهج التحقيق

عنيت فى تحقيق هذه المخطوطة بالجوانب الآتية:

- ١ - بعد مراجعة النسخ الثلاث جعلت نسخة هى الأصل، واعتمدت عليها.
- ٢ - قابلت النسخ الأخرى عليها، وأثبت بعض المخالفات التى وجدت فى النسخ.
- ٣ - رقت الآيات القرآنية مع ذكر سورها.
- ٤ - تخريج الأحاديث النبوية، وشرح ما صعب منها.
- ٥ - نسبت الآيات الشعرية إلى قائلها، وشرحتها مما يبين الغرض، مع النص على موضع الاستشهاد بها، وذكر شراح الألفية الذين استشهدوا بها.
- ٦ - شرحت الأمثال العربية ونسبتها إلى مصدرها.
- ٧ - توضيح لبعض ما أشكل من النص.
- ٨ - قمت بإضافة عدد قليل من العناوين للتوضيح وحتى لا يطول الكلام بالقارئ ووضعت بين قوسين معقوفين تميما للفائدة.
- ٩ - تعرضت للذكر بعض آراء سيويه فى كتابه «الكتاب».
- ١٠ - التعريف بالأعلام.

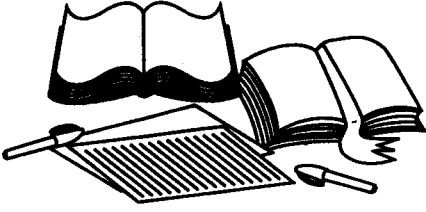
١١ - طريقة الترقيم فى الهامش هى :

قد أشير إلى نسخة «أ» مثلا - يعنى : أن هذه الجملة أو الكلمة موجودة فى نسخة «أ» فقط وسقط فى الباقى، وقد أشير إلى «أ»، «ب» فقط فكذلك . أما إذا كانت الجملة أو الكلمة فى كل نسخة فأشير إلى كل نسخة برقمها . مع بيان التغيرات .

وأعتقد أن المكتبة العربية فى أمس الحاجة إلى هذا التحقيق الذى يعتبر من أهم المراجع فى إحياء التراث العربى .

والله أسأل أن يسدد خطانا على طريق الحق والصواب، وأن يكتب لنا التوفيق والسعادة، وأن يكون عملى مثمرا نافعا إنه سميع مجيب .
والحمد لله رب العالمين .

دكتور/ عبد الرحمن على سليمان



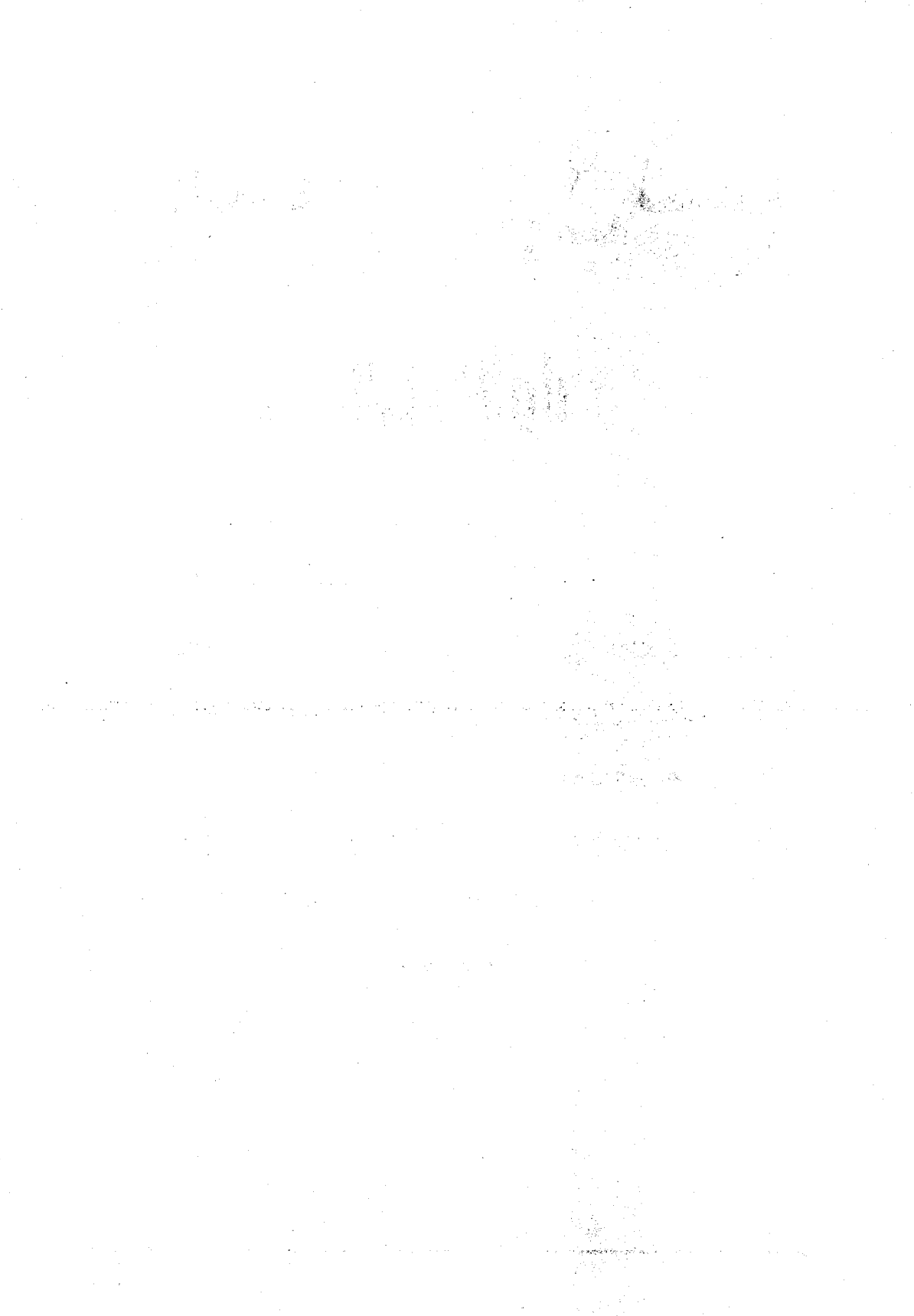
التفويض

الجزء الأول

ويشتمل على:

- الكلام وما يتألف منه - المعرب والمبنى - النكرة والمعرفة -
- الضمير - العلم - اسم الإشارة - الموصول - المعرف بأداة
- التعريف - الابتداء - كان وأخواتها - فصل في «ما ولا ولات
- وإن المشبهات بليس» - أفعال المقاربة - إن وأخواتها - «لا» التي
- لنفي الجنس - ظن وأخواتها - أعلم وأرى.





قال الشيخ الإمام العالم العلامة بدر الدين أبو علي حسن ابن الشيخ الصالح الزاهد قاسم بن عبد الله على المرادى المالكي تغمده الله برحمته وأسكنه فسيح جنته:

الحمد لله والشكر له، وصلاته وسلامه على محمد خير نبي أرسله،
ويعد..

فهذا توضيح (مختصر)^(١) لمقاصد ألفية ابن مالك - رحمه الله تعالى - يجلو معانيها على طلابها ويظهر محاسنها (على حفاظها)^(٢) سألتني بعض حفاظها المعتنين باستنباط فوائدها من ألفاظها، فأجبتني إلى ذلك رغبة في الثواب، وتقريباً على الطلاب، وبالله أستعين، وهو الموفق والمعين.

[مقدمة الألفية]

بسم الله الرحمن الرحيم

قال مُحَمَّدٌ هو ابنُ مالِكٍ أحمدُ ربِّي اللهُ خيرُ مالِكٍ

قال فعل (ماض)^(٣) وأوى العين مفتوحها متعد إلى واحد، وإذا وقعت بعده جملة محكية به فهي في موضع مفعوله والمحكى به في (الرجز)^(٤) أحمد ربّي ... إلخ.

وقوله (هو ابن مالك) جملة معترضة بين القول ومحكيه.

فإن قلت: هلا قال: يقول: محمد كما (قال)^(٥) ابن (معط)^(٦) في ألفيته، لأن المحكى لم يمض (بعد)^(٧).

قلت: (فالجواب عنده)^(٨) ثلاثة أوجه:

(١) أ. (٢) أ، ب، وفي نسخة ج (لخطابها).

(٣) نسخة أ. (٤) أ، ونسخة ب (البيت):

(٥) أ. وفي نسخة ب، ج (فعل).

(٦) وبالأصل معطى.

(٧) أ.

(٨) أ، وفي نسخة ب (في الجواب عنده)، ج (فالجواب عنه).

الأول: يجوز أن يكون قد تاخر نظم (قال) عن المحكى فيكون على ظاهره
والثاني: أن يكون أوقع الماضى موقع المستقبل (تحقيقاً له وتنزيلاً) (١) منزلة
الواقع.

والثالث: أن يكون وضع كلمة (قال) أول (نطقه) (٢) ليحكى بها عند
(قضاء) (٣) الحاجة والفراغ من المحكى، ونظيره (ما أجازته) (٤) السيرافى (٥) فى قول
سيبويه - رحمه الله - (هذا باب علم ما الكلم (٦) من العربية) (٧) أن يكون وضع
كلمة الإشارة غير مشير بها إلى شىء ليشير بها عند الحاجة والفراغ من المشار إليه.
وحذفت ألف (مالك الأول) (٨) خطأ، لأنه علم مشتهر كثير الاستعمال،
ويجوز إثبات ألفه أيضا. قال بعضهم: وإثباتها جيد، وأما مالك آخر البيت فلا
تحذف ألفه، لأنه صفة (٩).

مُصَلِّيًا عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى . وَآلِهِ الْمُسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَا

مصليا حال من فاعل أحمد، والمصطفى المختار، الاصطفاء افتعال من
الصفو وهو الخالص من الكدر والشوائب، أبدل من تائه طاء لمجاورة الصاد، وكان

(١) أ، ج وفى ب (تحقيقاً وتنزيلاً له).

(٢) أ، ج، وفى ب (نظمه).

(٣) أ، ج.

(٤) أ، ج وفى ب (ما أجاز).

(٥) هو: أبو سعيد الحسن بن عبد الله نشأ بسيراف (من بلاد فارس على الخليج الفارسى)
وارتحل إلى عمان فى سبيل العلم ثم عاد إلى سيراف ثم اتجه إلى معسكر مكرم ثم توطن
بغداد وولى القضاء فيها.

تلقى عن ابن السراج ومبرمان وابن دريد وغيرهم، وألف الكتب القيمة، فشرح كتاب
سيبويه بما لم يسبق إليه، وله كتاب أخبار النحويين البصريين، توفى ببغداد سنة ٣٦٨هـ.

(٦) أ، ب، وفى ج (علم الكلم).

(٧) ج ١ ص ٢ سيبويه.

(٨) أ، ج وفى ب (مالك الأولى).

(٩) وفى الكشاف ٩/١ قرئ ملك يوم الدين. وفى القاموس المحيط ٣/٣٢٠: وككتف وأمير
وصاحب ذو الملك ولعله يقصد الحذف وعدمه فى الخط فقط لا فى النطق. وقال الشيخ
الصبان ٨/١ (وبين مالك الأول ومالك الثانى الجناس التام اللفظى لا الخطى أن رسم
الأول بغير ألف كما هو الأكثر فى مالك العلم، فإن رسم بها كما هو أيضا جيد كان
لفظها خطيا فإطلاق البعض كونه لفظها خطيا محمول على الحالة الثانية).

ثلاثيه لازماً تقول صفا الشيء يصفو (صفاء)^(١) وجاء الافتعال (منه)^(٢) متعدياً .
وفى معنى الآل^(٣) وأصله خلاف مشهور ليس هذا موضع ذكره^(٤) .

واختلف فى جواز إضافته إلى الضمير فمنعه الكسائى^(٥) والنحاس^(٦)
وأجازه غيرهما^(٧) وزعم أبو بكر الزبيدى^(٨) أن إضافته (إلى)^(٩)

(١) أ، ب .

(٢) أ، ج وفى ب (فيه) .

(٣) فى الأصل الأول .

(٤) قال الأشمونى ١/ ٥ (أصل آل أهل، قلبت الهاء همزة، كما قلبت الهمزة هاء فى «هراق»
الأصل «أراق» ثم قلبت الهمزة ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها كما فى «آدم وآمن» هذا
مذهب سيويه .

وقال الكسائى: أصله «أول» كجمل من آل يتول، تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت
ألفاً . وقد صغروه على «أهيل» وهو يشهد للأول وعلى «أويل» وهو يشهد للثانى، ولا
يضاف إلا إلى ذى شرف بخلاف أهل، فلا يقال «آل الإسكاف» ولا يتنقص بـ «آل
فرعون» فإن له شرفاً باعتبار الدنيا .

(٥) الكسائى: هو أبو الحسن الإمام على بن حمزة بن عبد الله الكسائى إمام الكوفيين فى
النحو واللغة، وأحد القراء السبعة المشهورين، ولقب بالكسائى لأنه أحرم فى كساء وقيل
كان يصنع الأكسية، وهو من أهل الكوفة وقد استوطن بغداد وتعلم النحو على كبر،
وأخذ عن معاذ الهراء، ولقى الخليل وجلس فى حلقاته، وجرت بينه وبين القراء مجالس،
وقيل للقراء: ما اختلافك إلى الكسائى وأنت مثله فى النحو، فقال: لقد أتيت فى ناظرته
فكأنى كنت طائراً يغرف بمنقاره من البحر، وله مؤلفات كثيرة، توفى سنة ١٨٩هـ .

(٦) النحاس: هو أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس، أبو جعفر النحوى المصرى، رحل
إلى بغداد وعاد إلى مصر، وكان لثيم النفس شديد التقدير على نفسه، وقلمه أحسن من
لسانه، وصنف كتباً كثيرة منها: الكافى فى العربية، المبتهج فى اختلاف الكوفيين
والبصريين وغير ذلك . وجلس على درج المقياس بالنيل يقطع شيئاً من الشعر فسمعه
جاهل، فقال: هذا يسحر النيل حتى لا يزيد . فدفعه برجله فغرق، وذلك فى ذى الحجة
سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة .

(٧) أ، ب .

(٨) هو أبو بكر محمد بن الحسن، أصله من زبيد «قبيلة يمنية» ولد فى أشبيلية وتأدب على
أبيه ثم سمع من أبى على القالى ومحمد بن يحيى الرياحى وغيرهما فى قرطبة حتى غدا
أوحد زمانه فى النحو وحفظ اللغة، فاختره المستنصر بالله لتأديب ولده، وله مؤلفات:
الواضح فى النحو، وأبنية الأسماء فى الصرف، وطبقات النحويين واللغويين، توفى فى
قرطبة سنة ٣٧٩هـ .

(٩) فى الأصل (من) والسياق يقتضى (إلى) بدل (من) .

(الضمير)^(١) من لحن العامة والصحيح أنه من كلام العرب^(٢).

وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ فِي الْفِيَةِ مَقاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَةٌ

للنحو في اللغة أربعة معان: الأول أن يكون مصدراً. تقول نحوت كذا نحواً
أى قصدته قصداً. والثاني أن يكون ظرفاً. أنشد أبو الحسن:

يَحْدُو بِهَا كُلَّ فِتْيَ هَبَّاتٍ وَهُنَّ نَحْوَ الْبَيْتِ عَامِدَاتٍ^(٣)

قال أبو الفتح^(٤): وأصله المصدر.

(١) أ، ج، وفي ب (المضمر).

(٢) قال عبد المطلب: وانصر على آل الصليب وعابديه اليوم ألك. وفي الحديث (اللهم صل على محمد وآله) راجع الأشعموني ٥/١.

(٣) البيت من الرجز المسدس وفي شرح الشواهد الكبرى (قائله واجز لم أقف على اسمه) ج ١
١٢٤ ويبحث فلم اعثر له على قائل.

الشرح: (يحدو بها) أى الإبل. أى يزجرها للشيء. قال ابن فارس: الحدو بالإبل زجرها والغناء لها.

هبات على وزن فعال - بالتشديد - من هبت به إذا صاح ودعاه. وكذلك هوت به (نحو البيت) أراد به الكعبة المشرفة، (عامدات): أى: قاصدات من عمد إذا قصد.

الاستشهاد فيه: فى قوله (نحو البيت) فإن لفظة (النحو) ههنا ظرف وهو يجيء لمعان كثيرة:
الأول: بمعنى الظرف وهو كثير، تقول توجهت نحو الدار أى: جهتها.

والثاني: بمعنى القصد. تقول نحوت معروفه أى قصدته.

والثالث: بمعنى الطريق. تقول هذا نحو المدينة أى طريقها.

والرابع: بمعنى مثل. تقول هذا نحو ذلك أى مثله.

والخامس: بنو نحو (من الأزد) قوم من العرب ينسب إليهم النحوى.

والسادس: نحو الكلام وهو قصد القائل أصول العربية ليتكلم مثل ما تكلموا به.

والنحو فى اصطلاح القوم معرفة كيفية كلام العرب وتصرفاتهم فيه وما يستحقه كل نوع من الإعراب. كرفع الفاعل ونصب المفعول وجر المضاف إليه، والنسب إليه أيضاً نحوى، والفرق بينه وبين النسبة إلى بنى نحو بالقرينة.

والسابع: النحو يجيء بمعنى الإمالة. يقال نحوت بصرى إذا أملتة وكذلك نحيته بمعنى أملتة.

الثامن: يجيء بمعنى القسم، تقول هذا على أربعة أنحاء أى: أربعة أقسام.

(٤) هو أبو الفتح عثمان بن جنى الموصلى مولدا ونشأة وأبوه جنى مملوك رومى. وكان إماما فى العربية ومن أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والصرف، قرأ الأدب على أبى على =

والثالث: أن يكون بمعنى مثل، يقال: هذا نحو هذا أى مثله.

والرابع: أن يكون بمعنى القسم. يقال هذا على أربعة أنحاء أى أقسام.

وإطلاق لفظ النحو، على هذا العلم من إطلاق لفظ المصدر على المفعول به، فالنحو إذن بمعنى المنحو أى المقصود (كالنسخ بمعنى المنسوج)^(١) وخص (به هذا)^(٢) العلم وإن كان كل علم منحوا كاختصاص علم الأحكام الشرعية بالفقه وله نظائر فى كلامهم.

سبب تسمية النحو

وسبب تسمية هذا العلم نحواً، ما رُوِيَ أن علياً رضى الله عنه^(٣) لما أشار إلى أبى الأسود الدؤكى^(٤) أن يضعه وعلمه الأسمَ والفعلَ والحرفَ وشيئاً من الإعراب. قال (أنح)^(٥) هذا النحو يا أبا الأسود. وقد حد النحو بحدود كثيرة، ومن أقربها قول بعضهم: النحو: علم يعرف به أحكام الكلم العربية أفراداً وتركيباً، ومن أشهرها قول صاحب المقرب^(٦): النحو علم مستخرج بالمقاييس

= الفارسى، وأخذ عنه ثم فارقه وقعد للإقراء بالموصل، فاجتاز بها شيخه أبو على فرآه فى حلقتة والناس حوله فقال له: تزيت وأنت حصرم...
وله مصنفات كثيرة منها: ١- كتاب الخصائص وقد طبعته دار الكتب. ٢- اللمع.
٣- شرح ديوان المتنبى. وغير ذلك. توفى أبو الفتح سنة ٣٩٢هـ ودفن ببغداد.

(١) أ، ب. وفى ج (كالنسخ بمعنى المنسوخ).

(٢) أ، ب وفى ج (وخص بهذا).

(٣) هو على بن أبى طالب كرم الله وجهه. ابن عم رسول الله ﷺ.

(٤) أبو الأسود: هو ظالم بن عمرو من الدئل: (بطن من كنانة) كان من سادات التابعين، ورد البصرة من عهد عمر بن الخطاب رضى الله عنه إلى أن تولى بعض العمل فيها لابن عباس عامل على كرم الله وجهه أيام خلافته. وهو واضع النحو على الصحيح بتعليم على كرم الله وجهه، وأول من دون فيه، كما أنه أول من ضبط المصحف بالشكل. أخذ عنه نصر بن عاصم ويحيى بن يعمر وغيرهما. توفى بالبصرة فى الطاعون الجارف سنة ٦٩هـ.

(٥) فى الأصل (انحو) وهو خطأ.

(٦) هو كتاب فى النحو لابن عصفور - أوله الحمد لله الذى لم يستفتح بأفضل من اسمه كلام، مخطوط بقلم قديم وبه خرم من الأول مودع بدار الكتب المصرية تحت رقم ٤٥٩.

المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه (التي)^(١) اختلف منها، وقد (بسطنا)^(٢) الكلام على ذلك (في غير هذا الكتاب)^(٣).

تُقَرَّبُ الْأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوجَزٍ وَتَبْسُطُ الْبَدَلِ بِوَعْدِ مُنْجَزٍ

قال الشارح: يقول هذه الألفية مع أنها حاوية للمقصود الأعظم من النحو فيها من المزية على نظائرها، أنها تقرب إلى الأفهام المعاني البعيدة بسبب وجازة اللفظ وتنقيح العبارة (ويستبدل البذل) أي: توسع العطاء بما تمنحه لقرائها من الفوائد، واعدة بحصول مأربهم وناجزة (بوفائها)^(٤) هـ^(٥).

وَتَقْتَضِي رِضًا بِغَيْرِ سُخْطٍ فَائِقَةُ الْفِيَةِ ابْنِ مَعْطَى^(٦)

هو الإمام أبو زكريا يحيى بن معطى بن عبد النور الزواوى الحنفى الملقب زين الدين، سكن دمشق طويلا واشتغل عليه خلق كثير، ثم سافر إلى مصر وتصدر بالجامع العتيق بها لإقراء الأدب إلى أن توفي بالقاهرة فى سلخ القعدة سنة ٦٢٨ ثمان وعشرين وستمائة ودفن من الغد على شفير الخندق بقرب تربة الإمام الشافعى رضى الله عنه، ومولده سنة ٥٦٤ أربع وستين وخمسائة^(٧).

(١) أ، ب وفى ج (الذى).

(٢) أ، ج وفى ب (بسطت).

(٣) ج وفى أ، ب (فى غير الكتاب) راجع الأشمونى ٥/١.

(٤) أ، ج، وفى ب (لوفائها).

(٥) ص ٣ الشارح.

(٦) فائقة ألفية ابن معط: من حيث:

أ - أن صاحبها لم يتمكن من حصرها فى بحر واحد، كابن مالك فى ألفيته من بحر الرجز بل جعلها فى بحرى الرجز والسريع.

ب - أكثر ابن معط من الإطناب - بخلاف ابن مالك فإنه يقتصر على الأهم.

ج - ابن معط ورع بعض المعلومات فى أبواب مختلفة كأفعل التفضيل لم يجمعه فى باب واحد.

د - جعل ابن معط ألفيته فى واحد وثلاثين عنوانا فكان يضم العناوين المتقاربة وابن مالك جعلها فى ثمانين عنوانا، لتنشيط النفس، ويتميز كل قسم عن غيره. وإن كان ابن معط زاد بعض الأبواب ولكن قواعد أقل من قواعد ألفية ابن مالك، ولذلك اشتهرت ألفية ابن مالك. ولعكوف صاحبها على دراسة هذا الفن ومؤلفاته الكثيرة التف الكثير حوله.

(٧) راجع الأشمونى ٦/١.

وهو بسبق حائز تفضيلاً
والله يقضى بهبات وافرته
مستوجب ثنائى الجميلاً
لى وله فى درجات الآخرة

يشير بذلك إفى فضل المتقدم على المتأخر وما يستحقه السلف من ثناء الخلف ودعائهم. والدرجات، قال فى الصحاح^(١): هى الطبقات من المراتب. وقال أبو عبيدة^(٢): الدرج إلى أعلى والدرك إلى أسفل.

الكلام وما يتألف منه

إنما بدأ بتعريف الكلام؛ لأنه هو المقصود فى الحقيقة، إذ به يقع التفاهم، وإنما قال (وما يتألف)^(٣) ولم يقل: وما يتركب؛ لأن التأليف كما قيل أخص إذ هو تركيب وزيادة، وهى وقوع الألفة بين الجزئين^(٤) والضمير المرفوع فى يتألف عائد على ما. والمعنى هذا باب شرح الكلام. والمجرور بمن عائد على ما. والمعنى هذا باب شرح الكلام وشرح الشئ الذى يتألف الكلام منه، وهو الكلم. ولكنه حذف الباب والشرح وأقام المضاف إليه مقام المحذوف اختصاراً (ثم قال)^(٥):

كلامنا لفظ مفيد كاستقم
.....

هذا تعريف (الكلام)^(٦) فى اصطلاح النحويين، فلذلك قيده بإضافته إلى الضمير. وقوله (لفظ) جنس للحد، وهو صوت المعتمد على (مقطع من اللسان)^(٧)

(١) ١٥٠ / ١ الصحاح.

(٢) هو معمر بن المثنى اللغوى البصرى مولى بنى تيم «تيسم قريش» رهط أبى بكر الصديق. فارسى الأصل. يهودى الآباء. أخذ عن يونس وأبى عمرو بن العلاء، وأخذ عن المازنى وغيره، قيل: كان أعلم من الأصمعى وأبى زيد بالأنساب والأيام. وله تصانيف كثيرة تقارب المائتين فى ثلاثة مجلدات، والمجاز فى غريب القرآن. وغير ذلك. توفى سنة ٢١٣ وقد قارب المائة.

(٣) أ، ج، وفى ب (وما يتألف منه).

(٤) أ، وفى ب، ج (الألفية الجزئين) راجع الأشمونى ٨ / ١.

(٥) أ، ج.

(٦) ب، ج، وفى أ (للكلام).

(٧) أ، وفى ج (على مقاطع الفم).

وخرج بتصدير الحد به ما يطلق عليه كلام فى اللغة وليس بلفظ وهو خمسة أشياء:

الخط، والإشارة، وما يفهم من حال الشئ، وحديث النفس، والتكلم. وقوله (مفيد) فصل أخرج به ما يطلق عليه لفظ، وليس بكلام فى الاصطلاح لكونه غير مفيد.

وذلك خمسة أشياء: الكلمة، نحو «زيد»، والمركب تركيباً تقييدياً^(١) نحو «غلام زيد» أو تركيباً إسنادياً لا يجهل «كالنار حارة» أو لم يقصد ككلام النائم، أو قصد لغيره لا لذاته كالجملات الموصول بها، فلا يسمى شئ من ذلك كلاماً فى الاصطلاح لكونه غير مفيد الإفادة الاصطلاحية، وهى إفهام معنى يحسن السكوت عليه.

وقوله «كاستقم» تمثيل للكلام الاصطلاحى بعد تمام حده. لا تتميم للحد خلافاً للشارح^(٢)،^(٣) وقد نص فى شرح الكافية على أن فى الاقتصار على مفيد كفاية.

فإن قلت: إذا كان فى الاقتصار على مفيد كفاية، لكونه مغنياً عن بقية القيود فما باله ذكرها فى التسهيل، حيث قال: والكلام، ما تضمن من الكلام إسناداً مفيداً مقصوداً لذاته^(٤)؟

(١) أقول المركب التقييدى نحو «حيوان ناطق» وأما «غلام زيد» فهو مركب إضافى وقد استحسّن الشيخ الصبان ذكر المركب التقييدى والمزجى مع الإضافى عندما ذكر الأشمونى المركب الإضافى فقال: «وكان الأحسن ذكر المركب التقييدى والمزجى مع الإضافى» ٢٠ / ١٠ صبان.

(٢) هو: الإمام بدر الدين محمد بن مالك النحوى، كان فى النحو إماماً ذكياً حاد الخاطر، أخذ عن والده ثم انتقل إلى بعلبك وسكن بها، وقرأ عليه هناك جماعة، فلما مات والده طلب إلى دمشق، وولى وظيفة والده، وتصدى للتصنيف. وكان إماماً فى مواد النظم من النحو والمعانى والبيان والبديع، ولم يستطع نظم بيت واحد بخلاف والده. وقد شرح ألفية والده وكافيته ولايته وصنف كثيراً غير ذلك. ومات بدمشق سنة ٦٨٦هـ.

(٣) قال الشارح ص ٣ (فاكتفى عن تتميم الحد بتمثيل).

(٤) راجع التسهيل ص ٣.

قلت كأنه أخذ (المفيد)^(١) في حد التسهيل بالمعنى الأعم لا بمعنى الاصطلاح، فلذلك احتاج إلى ذكرها أو أراد أن ينص فيه على ما يفهم من قيد الإفادة بطريق الالتزام.

فإن قلت: هل الأولى تصدير الحد باللفظ كما فعل هنا أو بالقول كما فعل في الكافية؟

قلت: تصديره بالقول (أولى)^(٢) لأنه أخص، إذ لا يقع على المهمل بخلاف اللفظ فإنه يقع على المستعمل والمهمل، وقد صرح بذلك في شرح التسهيل^(٣).

وذهب بعضهم إلى أن اللفظ والقول مترادفان يجوز إطلاقهما على المهمل، وعلى هذا قيل: إن اللفظ أولى من القول، لأن القول يطلق على الرأي - والاعتقاد إطلاقاً متعارفاً (وشاع ذلك)^(٤) حتى صار كأنه حقيقة عرفية، واللفظ ليس كذلك.

وأورد أن اللفظ جمع لفظة فلا يصح جعله جنساً.

وأجيب بأن اللفظ مصدر (صالح)^(٥) للقليل والكثير، والتاء في «لفظة» (للتنصيص)^(٦) على الوحدة، وليس اللفظ بجمع، وإنما يقال (ذلك)^(٧) فيما ليس بمصدر كالكلم والنبق.

واعترض بأنه لا يصح كون اللفظ هنا مصدراً، لأن المصدر (هو)^(٨) فعل الشخص، وفعل الشخص ليس هو الكلام بل الكلام متعلقه.

«فزيد قائمٌ» مثلاً هو الكلام. ولفظك إذا عنيت به المصدر يتعلق بهذه الجملة. والجواب أن اللفظ هنا مصدر أطلق على المفعول به.

(١) أ، ج، وفي ب (البعيد).

(٢) أ، ج، وفي ب (أولاً).

(٣) هو شرح كتاب تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك والشرح له أيضاً ولكن ولم يتم وأتمه ابنه.

(٤) أ، ب.

(٥) أ، ج.

(٦) ب، ج، وفي أ (للتأنيث).

(٧) ب.

(٨) ج.

تنبيهات:

الأول: لم يشترط كثير من النحويين فى الكلام سوى التركيب الإسنادى، فمتى حصل (الإسناد)^(١) كان كلاما، ولم يشترطوا الإفادة ولا القصد، فالكلام عندهم ما تضمن كلمتين بالإسناد. قال فى شرح التسهيل: وقد صرح سيبويه^(٢) فى مواضع كثيرة من كتابه بما يدل على أن الكلام لا يطلق حقيقة إلا على الجمل المفيدة.

الثانى: لم يشترط ابن طلحة^(٣) فى الكلام التركيب فزعم أن الكلمة الواحدة وجودا وتقديرا قد تكون كلاما إذا قامت مقام الكلام «كنعم» و «لا» فى الجواب.

والصحيح أن الكلام هو الجملة المقدرة (بعدهما)^(٤) لا واحدة منهما.

الثالث: قال فى شرح التسهيل: وزاد بعض العلماء فى حد الكلام (أن يكون)^(٥) من ناطق واحد احترازا من أن يصطلىح رجلا ن على أن يذكر أحدهما فعلا أو مبتدأ ويذكر الآخر فاعل ذلك الفعل (أو جزء)^(٦) ذلك المبتدأ لأن الكلام (عمل)^(٧) واحد فلا يكون عامله إلا واحدا. قال: (وللمستغنى)^(٨) عن هذه الزيادة جوابان:

(١) ج، وفى أ، ب (الإسنادى).

(٢) هو أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر مولى بنى الحارث بن كعب وسيبويه لقبه ومعناه بالفارسية رائحة التفاح. قيل: لقب بذلك لأنه كان جميلا نظيفا، نشأ بالبصرة وأخذ النحو والأدب عن الخليل بن أحمد وعيسى بن عمر ويونس بن حبيب وغيرهم. وبرع فيهما حتى أصبح إماما لا يجارى فى العربية، وأخذ اللغة عن الأخفش الكبير وغيره وكان إذا أقبل على الخليل بن أحمد يجعله ويقول: مرحبا بزائر لا يمل. وكتابه يعتبر خير الكتب التى آلفت فى النحو وأجمعها لمسائله. وناظر الكسائى ببغداد بمجلس يحيى بن خالد البرمكى فانصروا الكسائى عليه فى مسألة العقرب والزنبور، واتجه إلى فارس ومات فى سنة ١٨٠ ودفن بشيراز.

(٣) هو أبو بكر بن محمد بن طلحة الأموى الأشبلى كان إماما فى العربية عارفا بعلم الكلام درس العربية والأدب بأشبيلية أكثر من خمسين سنة، وكان عاقلا وذكيا ذا عدالة ومروءة مقبولا عند الحكام والقضاة، وكان يميل إلى مذهب ابن الطراوة فى النحو، ومات بأشبيلية سنة ٦١٨هـ.

(٤) ب، ج.

(٥) أ، ب.

(٦) وفى ج (أو خبر).

(٧) أ، ج.

(٨) أ، ج، وفى ب (والمستغنى).

أحدهما: أن يقول: لا نسلم أن مجموع الناطقين ليس بكلام بل هو كلام وليس اتحاد الناطق معتبرا كما لم يكن اتحاد الكاتب معتبرا في كون الخط خطأ.

والثانى: أن يقال كل واحد من المصطلحين إنما اقتصر على كلمة واحدة اتكالا على نطق الآخر بالآخرى، فمعناها مستحضر فى ذهنه فكل واحد من المصطلحين متكلم بكلام كما يكون قول القائل لقوم رأوا شبحا زيد. أى: المرئى زيد. اهـ مختصرا.

وأقول (إن)^(١) صدور الكلام من (ناطقين)^(٢) غير متصور، لأن الكلام مشتمل على الإسناد لا يتصور (صدوره)^(٣) إلا من واحد، وكل واحد من المصطلحين متكلم بكلام كما أجاب به ثانيا.

وقوله: وَأَسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِمِ

بيان: يتألف (منه)^(٤) الكلام (أى: الكلم الذى يتألف منه الكلام)^(٥) اسم وفعل وحرف لا رابع لها. ودليل الحصر أن الكلمة إن لم تكن ركنا للإسناد فهى الحرف وإن كانت ركناً له، فإن قبلته بطرفيه فهى الاسم وإلا فهى الفعل.

وأول من قسم الكلم (إلى)^(٦) هذه القسمة وسماها بهذه (الاسماء)^(٧) أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى الله عنه، والنحويون مجمعون على أن أقسام الكلم ثلاثة: إلا من (لا)^(٨) يعتد بخلافه^(٩). واعلم أن الكلم اسم جنس

(١) ج.

(٢) ب، ج، وفى أ (الناطقين).

(٣) ب، ج، وفى أ (صدورا).

(٤) ب، ج، وفى أ (منها).

(٥) ب، ج.

(٦) أ، ب.

(٧) أ، ج.

(٨) أ، ج.

(٩) هو أبو جعفر بن صابر فإنه زاد اسم الفعل مطلقا وسماه مخالفة، والحق أنه من أفراد الاسم - صبان ٢٣/١.

جمعى^(١) وأقل ما يتناول^(٢) ثلاث كلمات، وبينه وبين الكلام عموم من وجه^(٣) وخصوص من وجه، فالكلام أعم من جهة أنه يتناول المركب من الكلمتين فصاعداً، وأخص من جهة أنه لا يتناول غير المفيد، والكلم أعم من جهة أنه يتناول المفيد وغير المفيد، وأخص من جهة أنه لا يتناول المركب من (كلمتين كما سبق)^(٤). فإن قلت: مقتضى قوله (اسمٌ وفعلٌ ثم حرفٌ الكلم) أن (الكلم مخصوص)^(٥) بما تركيب من اسم وفعل وحرف. وليس كذلك بل يطلق على ثلاث كلمات فصاعداً من ثلاثة أجناس نحو «إن زيدا ذهب» أو من جنسين نحو «إن زيدا ذهب»^(٦) أو من جنس واحد نحو «غلام زيد ذاهب».

قلت: المعنى بالكلام (ههنا)^(٧) الأجناس الثلاثة، أعنى الكلمة التى يراد بها جنس الأسماء والكلمة التى يراد بها جنس الأفعال والكلمة التى يراد بها جنس الحروف. والكلم (بهذا)^(٨) الاعتبار لا يقع إلا على الثلاثة المذكورة، ولا يتصور فيه غير ذلك.

وأما إطلاق الكلم على ما ذكر من المثل ونحوها فصحيح باعتبار الأحادى لأن الكلمة كما تطلق ويقصد بها جنس الاسم أو الفعل أو الحرف تطلق ويقصد بها (أحاد الأسماء)^(٩) والأفعال والحروف.

فإذا قيل: فى نحو (إن زيدا ذهب)^(١٠) هذا كلم.

(١) وقيل: جمع، وقيل اسم جمع، والمختار أنه اسم جنس جمعى، لأنه لا يقال إلا على ثلاث كلمات فأكثر سواء اتحد نوعها أو لم يتحد أفادت أم لم تفد. اهـ الأشمونى ج ١ ص ٩. واسم الجنس الجمعى: ما يدل على أكثر من اثنين وفرق بينه وبين واحده بالتاء شجرة وشجرة.

(٢) أ، ب وفى ج (وأقله يتناول).

(٣) أ، ج.

(٤) ج، وفى أ، ب (الكلمتين).

(٥) أ، ج وفى ب (الكلم غير مخصوص).

(٦) ج.

(٧) أ، وفى ج (هنا).

(٨) أ، ج. وفى ب (على هذا).

(٩) ب، وج.

(١٠) أ، وفى ب، ج (ذاهب).

فواحد الكلم هنا كلمة يراد بها الشخص لا الجنس فتأمله .

وأوردَ على (الناظم)^(١) أنه قسم الكلم إلى غير أقسامه؛ لأن الاسم والفعل والحرف أقسام للكلمة لا أقسام للكلم، وأقسام الكلم أسماء وأفعال وحروف، لأن علامة صحة القسمة جواز إطلاق^(٢) اسم المقسوم على كل واحد من الأقسام .

والجواب: أن هذا من تقسيم الكل إلى (أجزائه)^(٣) وإنما يلزم صدق اسم المقسوم على كل من الأقسام في تقسيم الكلى إلى جزئياته^(٤) والناظم لم يقصد ذلك . وأورد عليه أيضا أن إدخال «ثم» في قوله «ثُمَّ حَرْفٌ» ليس بجيد، لأن ثم للتراخي وإذا قسمنا شيئا إلى أشياء فنسبة كل واحد من الأقسام إلى الشيء المقسم نسبة واحدة . والجواب: أن ثم في قوله: «ثُمَّ حَرْفٌ» يجوز أن يكون استعمالها^(٥) بمعنى الواو (لأنها المعهودة في مثل ذلك)^(٦)، ويجوز أن تكون على بابها للتنيه على تراخي مرتبة الحرف عن الاسم والفعل، لكونه فضلا، وكل منهما يكون عمدة .

وقوله: (وَأَحَدَهُ كَلِمَةً).

الضمير للكلم أى: واحد الكلم كلمة، فكل من الاسم والفعل والحرف كلمة (وجد بها)^(٧) لفظ بالفعل أو بالقوة دل بالوضع على معنى مفرد، وتطلق في الاصطلاح مجازا على أحد جزئى العلم المضاف نحو: «امرئ القيس»

(١) هو محمد بن عبد الله بن مالك جمال الدين الطائى الجبائى النحوى ولد سنة ٦٠٠ ستمائة وتعلم فى دمشق وتصدر لتعليم العربية فى حلب؛ أما النحو والصرف فكان فيهما بحرا لا يشق لوجه واشتهر بالألفية التى نظمها فى النحو وتعرف باسمه . وصنف تصانيف مشهورة وكان أمة فى الاطلاع على الأحاديث وأشعار العرب وهو يستشهد بهما بعد القرآن الكريم . وتوفى فى سنة ٦٧٢ هـ ودفن فى دمشق .

(٢) ب، ج .

(٣) ب، ج . وفى أ (جزئياته) وفى النسخ (تقسيم الكلى) وهو: تحليل المركب إلى أجزائه التى تركب منها . أبو خضرى ٢٢/١ .

(٤) هو ضم قيود إلى أمر مشترك لتحصل أمور متعددة بعدد القيود، أبو خضرى ٢٢/١ .

(٥) أ، ب . وفى ج (استعمالها) .

(٦) أ .

(٧) أ، ب . وفى ج (وحدها) .

(فمجموعهما)^(١) كلمة حقيقية، وكل منهما كلمة مجازاً (والكلم اسم جنس يتميز واحده بالتاء)^(٢) وفيه لغتان التذكير والتأنيث فقال واحده على الأولى، وقال ابن معط^(٣) في ألفيته واحدها على الثانية.

وفي الكلم ثلاث لغات في نظائره نحو «كَبِد»^(٤) وقوله «والقَوْلُ عَمَّ» يعني عمّ الكلمة والكلام والكلم، فيطلق على كل (واحد)^(٥) من الثلاثة قول حقيقة، ويطلق مجازاً على الرأى والإشارة وما يفهم من حال الشيء وهو أخص من اللفظ، (لأنه لا يطلق)^(٦) على المهمل. خلافاً لمن جعلهما مترادفين، وقد سبق ذكره.

وقوله: كَلِمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يَوْمٌ

بيان لأن الكلمة قد يقصد بها في اللغة ما يقصد بالكلام، فتطلق على اللفظ المفيد كقولهم «كلمة الشهادة» وهو مجاز مهمل في عرف النحويين.

ف قيل: هو من (تسمية الشيء^(٧) باسم بعضه)^(٨).

وقيل: إن أجزاء الكلام لما ارتبط بعضها ببعض حصلت له بذلك وحدة فشابه^(٩) بذلك الكلمة. فأطلق عليه كلمة.

ولما ذكر أن (الكلم)^(١٠) ثلاث، شرع في بيان ما يميز كل واحد منها عن أخويه^(١١).

(١) ب، ج، أ (مجموعهما).

(٢) زيادة في نسخة أ.

(٣) مضى في المقدمة التعريف به.

(٤) فَعَلَ وَفَعِلَ وَفَعُلَ - نَمْرٌ، سَدْرٌ، نَبَقٌ.

(٥) ب.

(٦) ب وفي أ (لأنه لا ينطلق) وفي ج (لثلا يطلق).

(٧) أ، ج. وفي ب (من باب تسمية الله).

(٨) (كسيتهم ريثة القوم عينا) أشموني ١١/١، وراجع الشارح ص ٤.

(٩) ب، ج وفي أ (فأشار).

(١٠) ب، وفي أ، ج (الكلمات).

(١١) ب، ج وفي أ (إخوته).

ما يميز الاسم

فقال: بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالتَّنَادِ وَأَلْ وَمُسْتَدِلٌّ لِلْأَسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلَ

لذکر للاسم خمس علامات:

الأولى: الجر وهو يشمل الجر بالحرف نحو «بزيد» وبالمضاف نحو «غلام زيد» ولا جر بغيرها خلافا لمن زاد التبعية^(١).

وقد (ظهر أن ذكر)^(٢) الجر أولى من (ذكر)^(٣) حرف الجر^(٤).

والثانية: التنوين وهو مصدر نَوَّنتُ الكلمة، ثم غلب حتى صار اسماً^(٥) للنون الساكنة التي تلحق الآخر لفظاً وتسقط خطأً وهو عند سيبويه والجمهور خمسة أقسام: تمكين وتنكير وِعوض ومقابلة وترنم، وزاد الأَخْفَشُ^(٦) سادساً

(١) أثبت الجمهور الجر بالمجاورة للمجرور في نعت مثل «هذا جحر ضب خرب» وتوكيد كقوله: يا صاح بلغ ذوى الزوجات كلهم، بجر كلهم على المجاورة لأنه توكيد لذوى المنصوب لا للزوجات وإلا لقال كلهن. والذي زاد للتبعية هو الأَخْفَشُ. قال السيوطي في همع الهوامع ج ٢ ص ١٩ (لا ثالث لهما، ومن زاد التبعية فهو رأى الأَخْفَشُ ..) والجر بالمجاورة سبب للجر ضعيف كما في همع الهوامع ٥٥/٢. ومثال ما اجتمع سواء أكان العامل حرفاً أم إضافة تبعية «بسم الله الرحمن الرحيم» واسم مجرور بالحرف، والله بالإضافة، و«الرحمن الرحيم» بالتبعية.

والحق أن التبعية ليست عاملاً، إنما العامل هو عامل المتبوع في غير البدل، قال الخضرى ج ١ ص ١٨ (وأن العامل في التابع ليس التبعية بل هو عامل المتبوع من حرف أو إضافة إذ لا عامل للجر غيرهما حتى المجاورة والتوهم).

(٢) ج، ب.

(٣) ج.

(٤) قال الأشموني ج ١ ص ١١ (قال في شرح الكافية: وهو أولى من التعبير بحرف الجر، لتناوله الجر بالحرف والإضافة) اهـ.

(٥) أ، ج.

(٦) أبو الحسن الأَخْفَشُ: هو سعيد بن مسعدة المعروف بالأَخْفَشُ البصرى وهو الأَخْفَشُ الأوسط أحد أئمة النحاة من البصريين، أخذ النحو عن سيبويه، وإن كان أكبر منه، وعلم والد الكسائى بعد أن رحل سيبويه إلى الأهواز، وكان ثعلب يقول فيه: هو أوسع الناس علماً، وقال المبرد: أحفظ من أخذ عن سيبويه الأَخْفَشُ. وصنف كتباً كثيرة منها المقاييس فى النحو، والاشتقاق وغير ذلك. ومات الأَخْفَشُ سنة ٢١٥هـ.

وهو الغالى^(١) وأنكره السيرافى والزجاج^(٢) وقيل هو قسم الترجم.

فتنوين التمكين^(٣) نحو (زيد ورجل) وهو اللاحق للاسم المعرف المنصرف إشعاراً ببقائه على أصلته.

وتنوين التنكير^(٤) نحو (صه) إذا أردت سكوتاً ما، ونحو (سيبويه) لغير معين، وهو اللاحق ببعض المبنيات فرقاً بين نكرتها ومعرفتها، ويطرد فيما آخره (ويه).

وتنوين العوض ضربان: عوض عن حرف نحو جَوَارٍ^(٥) و غَوَاشٍ^(٦) و يُعَيَّلُ تصغير بعلی، فالتنوين فيهما عوض (عن)^(٧) الياء المحذوفة على

(١) وهو اللاحق للسقوفى المقيدة زيادة على النون، والغالى من الغلو وهو الزيادة قال الأشمونى ج ١ ص ١٢ (ويسمى التنوين الغالى، زاد الأخفش وسماه بذلك لأن الغلو الزيادة، وهو زيادة على الوزن، ورعم ابن الحاجب أنه إنما يسمى غاليا لقلته وقد عرفت أن إطلاق اسم التنوين على هذين - الغالى والترجم - مجاز فلا يردان على الناظم، والمجاز أى بالاستعارة علاقته المشاكلة التى هى المشابهة فى الشكل والصورة) أه صبان ج ١ ص ٣١.

(٢) هو أبو إسحق إبراهيم بن السرى بن سهل الزجاج النحوى وكان من أهل الفضل والدين، وكانت صناعته خروط الزجاج، ثم مال إلى النحو فلزم المبرد ليعلمه، وشرط له أن يعطيه كل يوم درهما وما زال يلازمه حتى نبغ فى النحو؛ ووفى بشرطه حتى فرق الموت بينهما، وله تصانيف كثيرة منها مختصر النحو وشرح أبيات سيبويه وكتاب ما ينصرف وما لا ينصرف. وغير ذلك. وتوفى ببغداد سنة ٣١٦هـ وقد أناف على الثمانين، وآخر ما سمع عنه «اللهم احشرنى على مذهب أحمد بن حنبل».

(٣) ويسمى تنوين الصرف.

(٤) قياساً فى العلم المختوم بويه كسيبويه وسماعاً فى اسم الفعل «كإيه» واسم الصوت «كغاق» لحكاية صوت الغراب.

(٥) جوار: جمع جارية - وهى السفينة، وفتية النساء، وأصل جوار - على الصحيح - جوارى بالضم والتنوين استثقلت الضمة فحذفت الياء لالتقاء الساكنين وحذفت التنوين لوجود صيغة منتهى الجموع تقديراً؛ لأن المحذوف لعله كالثابت فخيف رجوع الياء فجاء بالتنوين عوضاً عنها.

(٦) وغواش: جمع غاشية وهى الغطاء وهما من الجموع المعتلة على وزن فواعل وهى فى نسخة ج.

(٧) أ، وفى ب، ج (من).

(الصحيح)^(١) و عوض (من المضاف إليه)^(٢) إما جملة نحو: (يومئذٍ) وإما مفرد نحو: (كل وبعض) على رأى^(٣).

وتنوين المقابلة نحو (مسلمات) وهو اللاحق لما جمع بآلف وتاء مزيدتين سمي بذلك لأنه قابل النون في جمع المذكر السالم وليس بتنوين الصرف خلافاً للرَّبْعِيِّ^(٤) بدليل ثبوته بعد التسمية كما ثبتت النون في نحو (عرفات) وهذه الأربعة من خواص الاسم؛ لأنها لمعان لا تليق (لغيره)^(٥).

وتنوين الترنُّم وهو اللاحق للروى المطلق عوضاً من مدة الإطلاق فى لغة تميم^(٦) وقيس^(٧) كقوله:

أَقْلَى اللُّومِ عَاذِلَ وَالْعِتَابَيْنِ^(٨)

(١) أ، ج، وفى ب (الأصح) أى: تحذف الياء لالتقاء الساكنين بناء على الراجح من حمل مذهب سيويوه والجمهور على تقديم الإعلال على منع الصرف لتعلق الإعلال بجوهر الكلمة بخلاف منع الصرف فإنه حال للكلمة. صبان ٣٢/١.

(٢) أ، ب وفى ج (من مضاف إليه).

(٣) قال فى التصريح: والتحقيق أنه تنوين صرف يذهب مع الإضافة ويثبت مع عدمها أهـ. ٣٥/١.

(٤) هو على بن عيسى بن الفرّج بن صالح الربعى أبو الحسن الزهرى، أحد أئمة النحويين وحذاقهم الجيدى النظر الدقيقى الفهم والقياس، وكان مبتلى بقتل الكلاب، وتصدر فى بغداد للإفادة، غير أن شذوذه الخلقى نفر الناس منه فقد تبذل فى المجون إلى غير حد، ومن تصانيفه شرح الإيضاح، وشرح مختصر الجرمى، وتوفى ببغداد سنة ٤٢٠هـ.

(٥) ب، وفى ج (بغيره) وفى أ (بغيرها).

(٦) وتميم قبيلة من أشهر قبائل مضر العدنانية.

(٧) من القبائل التى كانت بعيدة عن تيار العجمة وهى التى كتب لسانها البقاء على سجيته وطبيعته.

(٨) البيت لجرير بن عطية بن الخطفى، أحد الشعراء المجيدين وهو شاعر أموى. وهو مطلع قصيدة يهجو بها الراعى النميرى الشاعر.

وعجز البيت: وَقَوْلِيْ إِنْ أَصْبَتْ لَقَدْ أَصَابَنِ

وهذا الشاهد غير موجود فى ب، ج.

الشرح: ألقى: خففى - اللوم: العذل - العتاب: التعنيف.

المعنى: خففى يا عاذلة من لومى وتعنيفى، وإن رأيت منى صواباً فلا تنكره على وقولى:

والله لقد أصابن. ومن قال أصبت - بكسر التاء - أراد إن قصدت النطق بالصواب بدل اللوم.

وقولهم: تنوين الترتم. قال المصنف: هو على حذف مضاف. أى تنوين ذى ترتم وإنما هو عوض من الترتم^(١)؛ لأن الترتم مد الصوت بمدة تجانس (حرف)^(٢) الروى، وهذا القسم يشترك فيه الاسم والفعل والحرف.

فمثاله فى قول العجاج:

يا صَاحَ ما هَاجَ العُيُونَ الذُّرْفَنَ^(٣)

= الإعراب: (أقلى): فعل أمر - من الإقلال - مسند للياء التى للمخاطبة الواحدة مبنى على حذف النون وياء المؤنثة المخاطبة فاعل مبنى على السكون فى محل رفع. (اللوم): مفعول به. (عاذل): منادى مرخم حذفت منه ياء النداء مبنى على ضم الحرف المحذوف فى محل نصب وأصله: يا عاذلة. (والعتابا): معطوف على اللوم. (وقولى): فعل أمر والياء فاعله. (إن): حرف شرط. (أصبت) فعل ماض فعل الشرط التاء فاعله وهذا اللفظ يروى بضم التاء للمتكلم ويكسرهما للمخاطبة. (لقد أصابن): جملة فى محل نصب مقول القول، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله.

والتقدير: إن أصبت فأقلى اللوم، أو: إن أصبت فقولى لقد أصابا.

الشاهد: «العتابن» فإن التنوين فيه بدل ألف الإطلاق لترك الترتم، وهو اسم مقترن بأل. مواضع البيت: ذكره ابن هشام فى أوضح المسالك ٤/١، والسيوطى فى همع الهوامع ١٥٧/١، وابن عقيل فى شرحه للألفية ٦/١، والأشمونى ١٢/١، وسيبويه ج ٢ ص ٢٢٩، والخصائص لابن جنى ٩٦/٢، والإنصاف لابن الأنبارى ٣٨٥/٢.

(١) قال ابن عقيل: فجيء بالتنوين بدلا من الألف لأجل الترتم ٦/١.

(٢) أ، وفى ج (حركة).

(٣) قائله الراجز العجاج. واسمه عبد الله بن رؤبة، والعج رفع الصوت، ورؤية بضم الراء وسكون الهمزة وفتح الباء الموحدة بعدها هاء ساكنة - وهى فى الأصل اسم القطعة من الخشب يشعب بها الإناء وجمعها رثاب.

الشرح: «هاج» من الهيجان، يقال هاج الشيء يهيج هيجا وهياجا وهيجانا، واهتاج وتهيج أى ثار وتحرك. وهاج هنا متعد. «الذرف» بضم الذال المعجمة وفتح الراء المشددة - جمع ذرافة من ذرف الدمع إذا سال.

الإعراب: «يا» حرف النداء «صاح» منادى مرخم على لغة الانتظار ولم يرخم على لغة الاستقلال «ما هاج» ما مبتدأ وهاج فعل والضمير الذى فيه هو فاعله يرجع إلى ما «العيون» مفعوله «الذرفن» نصب على أنه صفة للعيون والجملة خبر مبتدأ.

الاستشهاد فى قوله: «الذرفن» فإنه جمع بين الألف واللام وتنوين الترتم.

مواضع الشاهد: ذكره سيبويه ج ٢ ص ١٩٩، وابن الناظم ص ٥.

وفى الفعل:

مِنْ طَلَّلٍ كَالْأَتْحَمِيِّ أَنهَجْنَ^(١)

وفى الحروف قول النابغة:

أَرِفَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا
لَمَّا تَزَلُ بِرِحَالِنَا وَكَانَ قَدِنَ^(٢)

(١) قائله أيضا الراجز العجاج.

الشرح: «من طلل» - بفتحيتين - وهو ما شخص من آثار الدار وجمعه أطلال وطلول «كالأتحمي» بفتح الهمزة وسكون التاء المثناة من فوق وفتح الحاء المهملة وهو نوع من البرود بها خطوط دقيقة، وليست الباء فيه للنسبة، وإنما هي مثل الباء في قولهم قصى بردى وشبه به الأطلال من أجل الخطوط التي فيه. «أنهجا» فعل ماض يقال يقال أنهج الثوب إذا بلى وخلق.

الإعراب: «من طلل» جار ومجرور متعلق بقوله هاج «كالأتحمي»، صفة موصوفها محذوف، أي: كالبرد الأتحمي، وهو صفة لطلل، ومحلها الجر «أنهجن» جملة فعلية ماضية في محل نصب على الحال.

الاستشهاد: فى قوله «أنهجن»، فإنه أدخل تنوين الترنم فى الفعل.
مواضع الشاهد: ذكره ابن هشام فى المغنى ٤١/٢، وسيبويه ج ٢ ص ٢٩٩، وابن الناظم ص ٥، والخصائص ١٧١/١.

تعليق: فى شرح الشواهد الكبرى جعل المثال الأول والمثال الثانى بيتا واحدا. ثم قال: من طلل إلى آخره، ليس من تنمة قوله: يا صاح ما هاج إلى آخره، كما زعمه ابن الناظم وغيره، فإنهم وهموا فى ذلك وهما فاحشا. بل لكل منهما قافية تغاير قافية الآخر، فإن تمام الأول «من طلل أمسى يحاكي المصحفا».

وتمام الثانى «ما هاج أشجانا وشجوا قد شجا» صدر البيت - ج ١ ص ٢٩ الشواهد الكبرى.
(٢) البيت للنابغة الذبياني واسمه زياد بن معاوية بن ضباب بن جابر بن ذبيان وهو بضم الذال المعجمة وكسرها - من قصيدة له يصف فيها المتجردة زوج النعمان بن المنذر - وهو من الكامل -.

الشرح: «أرف» دنا وقرب، ويروى «أفد» على وزن فعل - بكسر العين - والمعنى واحد. الترحل «الارتحال»، «الركاب» الإبل الرواحل واحدها راحلة ولا واحد لها من لفظها، وقيل جمع ركوب وهو ما يركب من كل دابة، «تزل» - مضموم الزاى - مضارع زال - وأصله تزول، «الرحال» من الرحيل جمع رحل وهو مسكن الرجل ومنزله، «وكان قد» أى: وكان قد زالت وذهبت، قرينة لما تزل.

الإعراب: (أرف): فعل ماض. (الترحل): فاعل. (غير): نصب على الاستثناء. (أن) حرف توكيد. (ركابنا) اسمها، والضمير فيه مضاف إليه - (لما): حرف نفى وجزم (تزل): =

والغالى هو اللاحق للروى المقيد وهو كتونين الترنم فى عدم الاختصاص
بالاسم - فمثاله فى الاسم قول رؤية:

وقاتم الأعماقِ خاوىِ المخترقن^(١)

أصله المخترق فزاد التونين وكسر الحرف الذى قبله لالتقاء الساكنين . وفى
الفعل قول^(٢) امرئ القيس:

ويعدو على المرء ما ياتمرن^(٣)

.....
أى ما ياتمر، وفى الحرف:

= فعل مضارع مجزوم يلما . (برحالنا): جار ومجرور متعلق به . (كان): حرف تشبيه
ونصب واسمها ضمير الشأن . وخبرها جملة محذوفة تقديرها: وكان قد رالت .
الاستشهاد فيه: فى دخول تونين الترنم فى الحرف وذلك فى قوله «وكان قدن» .
مواضع البيت: ذكره ابن عقيل ٦/١ ، وابن هشام فى المغنى ١/١٤٨ ، والشاطبى فى شرحه
للألفية فى باب المعرف بالالف والسلام، وابن يعيش فى المفصل ٨/١٤٨ ، وخزانة الأدب
رقم ٥٢٥ ، والخصائص ٢/٣٦١ ، والسيوطى فى الهمع ج١/١٤٣ : والأشمونى ١/١٢ .
(١) قائله رؤية بن العجاج ويعده «مشتبه الأعلام لماع الخففن» .

الشرح: «القاتم» الذى تعلوه القتمة وهو لون فيه غبرة وحمرة «الأعماق» جمع عمق -
بفتح العين وتضم - وهو ما بعد من أطراف الصحراء «الخاوى» بالخاء المعجمة من خوى
البيت إذا خلا . «المخترق» المر الواسع المتخلل للرياح لأن المار يخترقه مفتعل من الخرق
وهى المفارة .

الإعراب: الواو: واو رب . (قاتم): مبتدأ مرفوع بضمه مقدره على آخره منع من ظهورها
اشتغال المحل بحرف الجر الزائد . (الأعماق): مضاف إليه (خاوى): صفة لقاتم .
(المخترق) مضاف إليه «مشتبه الأعلام، لماع الخففن» . صفتان أيضا لقاتم، وخبر المبتدأ
مذكور بعد آيات وهو «تنشطته كل مغلاة لوهق» .

الاستشهاد فيه: أن النون الساكنة فى قوله (المخترقن) هى التونين الغالى والغرض من
إلحاقها الدلالة على الوقف .

مواضعه: من شراح الألفية ابن الناظم ص ٥ ، وابن عقيل ٧/١ ، والأشمونى ١/١٢ ،
وابن هشام فى المغنى ٢/٣٥ . وقد ذكره ابن يعيش فى المفصل ٢/١١٨ ، والسيوطى فى
الهمع ٢/٨٠ ، والشاهد الخامس فى خزانة الأدب ج ٢ ص ٣٠١ سيبويه .

ج (٢)

(٣) البيت لامرئ القيس بن حجر بن الحارث بن عمرو الشاعر الفائق مات فى بلاد الروم عند
جبل يقال له عسيب .

قالت بناتُ العمِّ يا سلمى وإنَّ كانَ فقيراً معدِّماً قالتُ وإنَّ^(١)

أى وإن .

= وصدر البيت : أحرارُ بينَ عمرو وكأني خمرنُ

الشرح : «ويعدو» فعل وفاعله «ما يأتقر» ما مصدرية والتقدير : يعدو على اتتماره أمرا ليس برشد . وقال الأعلام معناه : يصيبه وينزل عليه مكروه ما يأتقر به ويحمل نفسه على فعله ، وهذا نحو قول العامة «من حفر حفرة وقع فيها» . والواو في «ويعدو» تصلح أن تكون للاستئناف وتصلح أن تكون للتعليل على معنى لام التعليل فيكون المعنى : يا حارث بن عمرو وكأني خامرنى داء لأجل عدوان الاتتمار بأمر ليس برشد ، وتصلح لأن تكون زائدة على رأى الكوفيين والآخرش .

الإعراب : «أحار» الهمزة لنداء القريب وحار منادى مرخم ، أى : يا حارث بن عمرو «كأني» كأن حرف تشبيه ونصب وباء المتكلم اسمها «خمر» خبرها «ويعدو» الواو للاستئناف ، يعدو فعل مضارع «على المرء» متعلق ب«يعدو» «ما» يجوز أن تكون موصولا اسميا فهو فاعل يعدو ، وعليه فجملة «يأتقر» لا محل لها صلته والعائد محذوف ، و«يعدو» على المرء الأمر الذى يأتقره ، ويجوز أن تكون «ما» موصولا حرفيا ، وهو وصلته فى تأويل مصدر فاعل يعدو ، ولا تحتاج حيثثذ إلى عائد .

الاستشهاد فيه : فى قوله «ما يأتقرن» حيث أدخل فيه التنوين الغالى .

مواضعه : ذكره فى شرحه للألفية الأشموني ١٢/١ ، والسيوطى همع الهوامع ج ٢ ص ٨٠ ، وفى مجمع الأمثال ج ٢ ص ٤٢٥ رقم ٤٧٤٤ .

(١) قائله رؤبة بن العجاج - والبيت من الرجز المسدس .

الشرح : «سلمى» ذكرها الراجز مصغرة ومكبرة «معدما» هو الذى لا يملك شيئا أصلا ، ويروى «وإن كان عيبا معدما» أنشده الشيخ أبو حيان رحمه الله .

المعنى : قلن يا سلمى أترضين بهذا البعل وإن كان شديد الفقر؟ قالت : رضيت به وإن كان كذلك .

الإعراب : «قالت» فعل ماض والتاء علامة التانيث «بنات العم» فاعل ومضاف إليه «يا» حرف نداء «سلمى» منادى «وإن» الواو عاطفة على محذوف تقديره : إن كان غنيا واجدا (و) إن كان إلخ «إن» شرطية «كان» : فعل ماض ناقص فعل الشرط واسمها ضمير مستتر «فقيرا» خبر كان «معدما» صفة لخبر كان ، أو خبر ثان لها . وجواب الشرط محذوف دل عليه معنى الكلام . وتقديره : وإن كان فقيرا معدما ترضين به «قالت» فعل ماض والتاء للتانيث «وإن» الواو عاطفة على مثال السابقة «إن» شرطية حذف شرطها وجوابها لدلالة شرط السابقة وجوابها عليهما . وجملتا الشرط والجواب فى الموضعين فى محل نصب مقول القول .

الاستشهاد فيه : فى قوله : «وإن» فى الموضعين حيث أدخل الراجز فيه التنوين زيادة على الوزن ، فلذلك سمي التنوين الغالى .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : ابن هشام ١٥/١ ، وذكره السيوطى فى الهمع ٨٠/٢ .

وزاد بعضهم فى أقسام التنوين (قسماً^(١) سابعاً، وهو تنوين الاضطرار)^(٢).

كقول الشاعر^(٣): سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا

ولم يعن (المصنف)^(٤) إلا الأربعة الأولى.

فإن قلت: فقد أطلق فى موضع التقييد.

قلت: فقد أجيب بأن (أل) فى قوله: والتنوين، للعهد، فلم يشتمل غير

المختص بالاسم.

(١) فى نسخة ب.

(٢) قال السيوطى فى همع الهوامع ج ١ ص ١٧٣: (يجوز تنوين المنادى المبني فى الضرورة بالإجماع)، ثم اختلف هل الأولى بقاء الضمة أو نصبه؟ فالخليل وسيبويه، والمازنى على الأول علما كان أو نكرة مقصودة «سلام الله يا مطر عليها» وأبو عمرو وعيسى بن عمرو الجرمى والمبرد على الثانى ردا على أصله كما رد غير المنصرف إلى الكسر عند ثبوته فى الضرورة كقوله «يا عديا لقد وقتك الأواقى» واختار ابن مالك فى شرح التسهيل بقاء الضم فى العلم والنصب فى النكرة المعينة لأن شبهها بالمضمر أضعف، وعندى عكسه وهو اختيار النصب فى العلم لعدم الإلباس فيه والضم فى النكرة المعينة لثلا يلتبس بالنكرة غير المقصودة، إذ لا فارق حيثنذ إلا الحركة لاستهوائهما فى التنوين ولم أفق على هذا الرأى لاحد).

(٣) قائله الأحوص الأنصارى واسمه عبد الله بن محمد بن عاصم بن صعصعة، وهو شاعر مجيد من شعراء الدولة الأموية. الأحوص الذى فى مؤخر عينه ضيق. وهو من الوافر. وعجز البيت: وليس عليك يا مطر السلام وفى نسخة ج ذكر البيت كله.

الشرح: (يا مطر) مطر اسم رجل. وكان دميما أقيح الناس وكانت امرأته من أجمل النساء وأحسنهن وكانت تريد فراقه ولا يرضى مطر بذلك. فأنشد الأحوص قصيدة تتضمن هذا البيت يصف فيه أحوالهما.

الإعراب: سلام: مبتدأ «الله» مضاف إليه «يا»: حرف نداء «مطر» منادى مبني على الضم فى محل نصب، ونون لأجل الضرورة «عليها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وليس» فعل ماضى ناقص «عليك» متعلق بمحذوف خبر ليس مقدم على الاسم «يا مطر» حرف نداء ومنادى «السلام» اسم ليس تأخر عن الخبر.

الاستشهاد فيه: فى قوله (يا مطر) فإنه منون فى غير محله. فقيل إنه ضرورة. مواضعه: ذكره ابن عنقيل فى المنادى ١٩٥/٢، وابن هشام فى المغنى ٢٥/٢ وشرحه للألفية ٢ ١١٨م، والسيوطى فى الهمع ١/١٧٣، والشاهد السادس بعد المائة فى الخزانة، والإنصاف ١/١٩٥ ج ١ ص ٣١٣ سيبويه.

(٤) أ، وفى ب، ج (الناظم).

وفيه نظر، إذ لا معهود يصرف (اللفظ)^(١) إليه عند من تذكر له علامات الأسماء، وإن جعلت (أل) جنسية فقد يقال لم يعتبر الترزم والغالي لقلتهما - واختصاصهما بالشعر.

وقد قيل: إن تسمية ما يلحق الروى تنوينا مجاز، وإنما هو نون بدليل أنه ثبت وقفا (ويحذف وصلا بخلاف التنوين)^(٢).

فالتنوين على هذا من خواص الاسم في جميع وجوهه.
وقال أبو الحجاج يوسف بن معزوز^(٣): ظاهر قول سيويه في الذي يسمونه تنوين الترزم أنه ليس بتنوين وإنما هو نون تتبع الآخر عوضا عن المدة.
الثالثة: النداء وهو الدعاء بيا أو إحدى أخواتها، وهو من خواص الاسم، لأن المنادى مفعول به، والمفعول به لا يكون إلا اسما^(٤) لأنه مخبر عن المعنى.
وقال في شرح التسهيل: وإنما اختص الاسم بالنداء، لأنه مفعول به في المعنى والمفعولية لا تليق بغير الاسم، واعترض قوله في المعنى لأن ظاهره أنه ليس مفعولا صريحا من جهة اللفظ، وقد سبقه أبو موسى^(٥) إلى هذه

(١) أ، ج وفي ب (النظر).

(٢) أ.

(٣) هو يوسف بن معزوز القيسي أبو الحجاج الأستاذ الأديب النحوى من أهل الجزيرة الخضراء. قال ابن الزبير: كان نحويا جليلا من أهل التقدم في علم الكتاب، أخذ العربية عن أبي إسحق والسهيلي وكان متصرفا في علم العربية حسن النظر، أخذ عنه عالم كثير منهم أبو الوليد يونس وغيره.
وآلف شرح الإيضاح للفارسي والرد على الزمخشري في مفصله وغير ذلك.

مات بمرسية في حدود سنة خمس وعشرين وستمائة.

(٤) (وأما دخول «يا» على الحرف في نحو «يا ليت قومي يعلمون» «يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة» وعلى الفعل في قراءة الكسائي «ألا يا اسجدوا» بتخفيف الأ - فلمجرد التنبيه، ولا يلزم ذكر المنبه بل تكفى ملاحظته عقلا، وقيل: المنادى محذوف تقديره (يا هؤلاء) اهـ خضرى ج ١ ص ٢١.

وقد يكون المفعول جملة كما في المفعول الثاني من ظن وأخواتها لأن أصله خبر المبتدأ، وهو غير مقصود في هذا الباب.

(٥) هو سليمان بن محمد الملقب بالحامض. ولقب بذلك لشراسته، لازم ثعلبا زهاء أربعين حولا ثم خلفه بعد موته. قال الخطيب: كان أوحد المذكورين من العلماء بنحو الكوفيين، وكان دينًا صالحا، وكان يتعصب على البصريين، وله في النحو مختصر. مات لست بقين من ذى الحجة سنة خمس وثلاثمائة في بغداد.

العبارة، وهذه مسألة خلاف، ومذهب سيويه^(١) وجمهور البصريين أن المنادى مفعول من جهة اللفظ والمعنى.

الرابعة: «أل» ويعنى بها حرف التعريف وهو من خواص الاسم، إذ لاحظ لغيره (فيه)^(٢).

وأما (أل)^(٣) الموصولة فلإنها قد تدخل على الفعل عند المصنف وبعض الكوفيين اختياراً وعند الجمهور اضطراراً كقوله^(٤):

مَا أَنْتِ بِالْحَكْمِ التَّرْضَى حُكُومَتُهُ

(١) قال سيويه: اعلم أن النداء كل اسم مضاف فيه هو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره. والمفرد رفع وهو فى موضع اسم منصوب ج ١ ص ٣٠٣.

(٢) أ، وفى ب، ج (فى التعريف).

(٣) أ، ج.

(٤) قائله الفرزدق واسمه همام بن غالب بن صعصعة يخاطب رجلاً من بنى عذرة، هجاء بحضرة عبد الملك بن مروان. والفرزدق شاعر إسلامى من الطبقة الأولى وعجزه:

وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذَى الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ

والبيت من بحر البسيط.

الشرح: «بالحكم» بفتح الحاء والكاف - وهو الذى يحكمه الخصمان ليفصل بينهما «ولا الأصيل» أى ولا الحسيب. قال الكسائى: الأصل: الحسب، والفصل: اللسان، «الرأى» العقل والتدبير، «الجدل» - بفتحين - القدرة على المحاجة.

المعنى: لست أيها العذرى مقبول الحكم؛ لأننا لم نحكمك، ولا حسب يشفع لك تدخلك، ولست ذا رأى ناضج ولا حجة قوية تدعم بها قولك فكيف تهجوننا وترفع غيرنا؟.

الإعراب: «ما» نافية تعمل عمل ليس «أنت» اسمها «بالحكم» الباء زائدة والحكم خبر ما النافية «الترضى» آل موصول وترضى مضارع مبنى للمجهول «حكومته» نائب فاعل والضمير مضاف إليه والجملة لا محل لها صلة الموصول «ولا» الواو عاطفة ولا نافية «الأصيل» معطوف على الحكم «ذى» معطوف على الحكم أيضاً وهو مضاف و «الرأى» مضاف إليه «والجدل» معطوف على الرأى.

الاستشهاد فيه: فى دخول الألف واللام فى الفعل المضارع تشبيها له بالصفة؛ لأنه مثلها فى المعنى، وقال ابن مالك: ليس بضرورة لتمكن الشاعر من أن يقول:

ما أنت بالحكم المرضى حكومته

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٣٧ - ابن هشام ١٧/١، ١١٨ - ابن

داود - السندوبى - والأشمونى ٧٠/١ الموصول - الاصطنهاوى، وابن عقيل ٨٩/١،

والمكودى ص ١٣ الموصول، والسيوطى ص ٢٢ فى الموصول والخصائص ٣٠٠/٢.

فكان ينبغي الاحترار عنها.

فإن قلت: هل الأولى أن يعبر عن حرف التعريف بآل أو بالألف واللام (أو باللام)؟^(١).

قلت: لهم في حرف التعريف ثلاثة مذاهب: أحدها أنه ثنائي وهمزته همزة قطع وصلت لكثرة الاستعمال، ولا يحسن على المذهب إلا التعبير «بآل» وهو مذهب الخليل^(٢) واختيار الناظم.

قال ابن جنى: وقد حكى عن الخليل أنه كان يسميها «آل» ولم يكن يسميها «الألف واللام».

والثاني: أنه ثنائي وهمزته همزة وصل رائدة، وهي مع ريادتها معتد بها كالأعداد بهمزة استمع ونحوه، حيث لا يعد رباعيا، وهو مذهب سيبويه فيما نقله في التسهيل^(٣) وشرحه.

وعلى هذا المذهب يجوز أن يعبر «بآل» نظرا إلى أن الهمزة كمتعد بها في الوضع وهو أقيس، وأن يعبر عنها «بالألف واللام» نظرا إلى أن الهمزة رائدة وقد استعمل سيبويه في كتابه العبارتين^(٤).

والثالث: أنه اللام وحدها، وإليه ذهب أكثر المتأخرين، ونسبه بعضهم إلى سيبويه، ولا يحسن على هذا المذهب إلا التعبير باللام، وللكلام على هذه المذاهب موضع غير هذا.

(١) ب.

(٢) هو الخليل بن أحمد بن عبد الرحمن الأزدي البصرى، كان الخليل آية في الذكاء وأول من استخرج العروض وضبط اللغة وحصر أشعار العرب، وكان مع هذا عفيف النفس. قال فيه سفيان الثوري: من أحب أن ينظر إلى رجل خلق من الذهب والمسك فليتنظر إلى الخليل بن أحمد. وله مؤلفات كثيرة من أشهرها كتاب العين في اللغة. وتوفى سنة خمس وسبعين ومائة وقد نيف على السبعين.

(٣) وفي التسهيل ص ٤٢ (وهي آل لا اللام وحدها وفاقا لل خليل وسيبويه وقد تخلفها أم وليست الهمزة رائدة خلافا لسيبويه).

(٤) راجع الصبان ٣٤/١، والحضري ٢٢/١.

الخامسة: المسند وهو مفعول من أسند فهو لفظ صالح لأن يكون مفعولا به
ومصدرا واسم زمان واسم مكان ولا جائز أن يراد به هنا الزمان والمكان إذ لا وجه
لإرادتهما.

ويحتمل أن يريد به المفعول به، وهو ظاهر عبارته، وهو صحيح، لأن
المسند من خواص الأسماء، وذلك أن المسند في الاصطلاح المشهور هو المحكوم به
والمسند إليه هو المحكوم عليه، فكأنه قال: ويتميز الاسم بمسند أى: بمحكوم به
نحو «قَامَ رَيْدٌ» و «زَيْدٌ قَسَائِمٌ» فزيد فى المثالين له مسند (أى محكوم به)^(١) وهو
الفعل فى المثال الأول والخبر فى المثال الثانى، وذلك من علامات اسميته، ويحتمل
أن يريد به المصدر أعنى الإسناد، وهو نسبة شىء إلى شىء على جهة الاستقلال^(٢)
وبه جزم الشارح ولكن لا يصح على إطلاقه، لأن الفعل (يشارك)^(٣) الاسم فى
الإسناد، فإن كلا منهما (يسند)^(٤) وإنما ينحصر الاسم بالإسناد إليه (فإنه)^(٥) أجيب
بما ذكره الشارح من أنه (أراد الإسناد إليه)^(٦)، ^(٧) فحذف صلته اعتمادا على
(التوقيف)^(٨) وفيه نظر؛ لأن الاعتماد على التوقيف لا يحسن فى مقام التعريف.

وإن أجيب بأن اللام فى قوله (للاسم) متعلقة بمسند وهى بمعنى إلى كما
وقع فى بعض نسخ الشرح فهو ظاهر البعد.

وأورد على الناظم أنه أطلق الإسناد، وهو قسمان: معنوى، ولفظى.
فالمعنوى هو الخاص بالأسماء (واللفظى)^(٩) مشترك يوجد فى الاسم والفعل
والحرف نحو «رَيْدٌ» ثلاثى و «ضرب» فعل ماض و «من» حرف جر.

(١) ب.

(٢) ج.

(٣) ب وفى أ، ج (يشرك).

(٤) ب، ج وفى أ (مسند).

(٥) أ وفى ب (فإن) وفى ج (وإن).

(٦) ج وفى أ (أراد إسنادا إليه).

(٧) قال الشارح ص ٤ (والإسناد إليه).

(٨) ج وفى أ، ب (التوقيف).

(٩) ج وفى أ، ب (اللفظ).

قلت: التحقيق أن القسمين كليهما من خواص الأسماء ولا يسند إلى الفعل والحرف إلا محكوما باسميتهما.

فإذا قلت: «ضرب» فعل ماض. فضرب في هذا التركيب اسم مسماه (لفظ ضرب)^(١) الدال على الحدث والزمان، وكيف يتصور أن يحكم عليه في المثال المذكور ونحوه بأنه باق على فعليته، وهو لا يشعر بحدث ولا زمان ولا يقتضى فاعلا ويحكم على موضعه بالرفع على الابتداء.

فإن قلت: فقد ذكر في شرح التسهيل أن الإسناد اللفظي صالح للاسم والفعل والحرف والجملة (ولذلك)^(٢) قال في حد الاسم: كلمة يسند ما لمعناها (لنفسها أو لنظيرتها)^(٣) فيقيد الإسناد بالمعنى لأنه خاص بالأسماء بخلاف الإسناد باعتبار مجرد اللفظ، فإنه عام، وإذا كان قائلا بذلك لزمه الإيراد المذكور.

قلت: لا إشكال في أن الإسناد باعتبار اللفظ صالح للفظ الاسم (وللفظ الفعل)^(٤) وللفظ الحرف، وللفظ الجملة. وهذا (لا يتأني)^(٥) اختصاصه بالأسماء لأننا نحكم على (هذه)^(٦) الألفاظ المسند إليها بأنها أسماء وإن كانت لفظ فعل أو حرف.

فقوله إن الإسناد اللفظي صالح للاسم والفعل والحرف والجملة، صحيح بهذا الاعتبار، وقد صرح في الكافية^(٧) باسمية ما أخبر عن لفظه حيث قال:

وَأَنَّ نَسَبَتَ لِأَدَاةٍ حُكْمًا فَبَيْنَ أَوْ أَعْرَبَ وَأَجْعَلْنَهَا اسْمًا

فإن قلت: إذا كان الإسناد مطلقا من خواص الأسماء، فلم قيد الإسناد في حد الاسم باعتبار المعنى؟

قلت: كأنه لما رأى اللفظي لا يتميز به لفظ الاسم من غيره، اقتصر على المعنوي، لأنه هو الذى يحصل به التمييز.

(١) ب، ج.

(٢) ب، ج وفي أ (كذلك).

(٣) أ، ب.

(٤) ب، ج.

(٥) أ، ج وفي ب (لا يتأني).

(٦) أ، ب.

(٧) كتاب لابن مالك - راجع ص ٧ من الكافية.

ألا ترى أنك إذا قلت: زيد ثلاثي، دل هذا الإسناد على اسمية «زيد» المراد به لفظ «زيد» الدال على الشخص.

كما أنك إذا قلت: ضرب مبنى على السفتح: دل هذا الإسناد على اسمية ضرب المراد به لفظ ضرب الدال على الحدث والزمان ولم يدل على (اسمية ضرب الدال على) (١) الحدث والزمان. فتأمل (٢).

ما يميز الفعل

ولما ذكر ما يتميز به الاسم، شرع في ذكر ما يتميز به الفعل فقال:

بِتَا فَعَلْتَ وَأَنْتَ وَيَا أَفْعَلِي وَنُونِ أَفْبَلَنْ فَعِلٌ يَنْجَلِي

فذكر للفعل أربع علامات:

الأولى: (تا) فعلت، وهي تاء ضمير المخاطب نحو «تباركت يا رحمن» وفي حكمها تاء ضمير التكلم والمخاطبة، وهذه التاء في جميع أحوالها مختصة بالفعل الموضوع «للمضى» (٣)، ولو كان مستقبل المعنى نحو «إن قمت قمت».

الثاني: «تا» أنت وهي تاء التانيث الساكنة، وهي مثل تاء الفاعل في الاختصاص بالفعل الموضوع للمضى، وتلحقه متصرفا وغير متصرف نحو «أنت» و«نعمت».

قال في شرح التسهيل: ما لم يكن أفعل في التعجب، ولو قال ما لم (يكن) (٤) يلزم تذكير فاعله لكان أولى، ليشمل أفعل التعجب وغيره نحو: ما عدا وما خلا وحاشا، ليس في الاستثناء: فإن تحركت التاء بحركة إعراب فهي من خواص الأسماء نحو «رحمة» وإن تحركت بحركة بناء فتكون في الحرف نحو «لات» وفي الاسم نحو «لا قوة إلا بالله» ولا اعتداد بحركة النقل ولا بحركة التقاء الساكنين لعروضهما.

(١) ب، ج.

(٢) راجع الصبان ٣٥١.

(٣) أ، ج وفي ب (القصى).

(٤) أ.

تنبیه: قال فی شرح الکافیة: وقد انفردت تاء الفاعل (بلحاقها)^(١) نعم وبش كما انفردت تاء التانیث الساکنة (بلحاقها)^(٢) تبارکت.

والثالثة: یا افعلی^(٣) وهی یاء المخاطبة وهی اسم مضمر عند سیبویه^(٤).
والجمهور^(٥). وحرف عند الأخصش والمازنی^(٦)، ويشترك^(٧) فی إلحاقها المضارع
والأمر نحو «أنت تفعلین وافعلی».

والرابعة: نون أقبلن، وهی نون التوكید الشدیده، وهی مختصة بالفعل،
وكذلك الخفیفة نحو: ﴿لَيْسُجَنًّا وَلَيْكُونًا﴾^(٨) وتلحق الأمر بلا شرط والمضارع
بشروط مذكور فی بابہ^(٩) وقد تلحق الماضي (وضعا)^(١٠) المستقبل معنی كقوله ﷺ:
«فإما أدركن واحد منكم الدجال»^(١١).

(١) و(٢) ب، ج، وفي أ (بلحاقها).

(٣) وإنما قال المصنف «ياء افعلي» ولم يقل «ياء الضمير» لأن هذه تدخل فيها ياء المتكلم وهى
لا تختص بالفعل بل تكون فيه نحو «أكرمني» وفي الاسم نحو «غلامي» وفي الحرف نحو
«إلى» بخلاف «ياء افعلي» فإن المراد بها ياء الفاعلة، وهى لا تكون إلا فى الفعل - ابن
عقيل ج ١ ص ٩.

(٤) راجع ج ١ ص ٥ من كتاب سيبويه.

(٥) أقول: والأرجح أن تكون اسما بدليل إعرابها فاعل الفعل.

(٦) هو أبو عثمان بكر بن محمد المازنى من بنى مازن بن شيبان، كان إماما فى العربية ثقة،
وقال عنه المبرد: لم يكن بعد سيبويه أعلم بالنحو من أبى عثمان وهو بصرى. وروى أن
يهوديا بذل للمازنى مائة دينار ليقرئه كتاب سيبويه فامتنع فقيل له: لم امتنعت مع
حاجتك؟ فقال: إن فى كتاب سيبويه كذا وكذا آية من القرآن فكرهت أن أقرأ القرآن
للذمة. فلم يمض على ذلك حتى منحه الواثق أضعاف ما تركه لله. وله من التصانيف:
تفسير كتاب سيبويه، وعلل النحو والتصريف ومات سنة ٢٤٩ هـ بالبصرة.

(٧) أ، ب (ويشترط) وفي ج (مشترك).

(٨) سورة يوسف ٣٢.

(٩) تلحق نونا التوكید الفعل المضارع المستقل، الدال على الطلب نحو: (لتضربن زيدا) (ولا
تضربن زيدا) (وهل تضربن زيدا؟) والواقع شرطا بعد «إن» المؤكدة بما نحو (إما تضربن
زيدا أضربه) ... أو الواقع جواب قسم مثبتا مستقبلا نحو: (والله لتضربن زيدا) ...
ابن عقيل ج ٢ ص ٢٢٩.

(١٠) ب، ج وفي أ (وصفا).

(١١) رواه الحاكم عن جبير بن نفير - والدجال: من الدجل وهو الكذب والخلط، ويجمع
على دجالين ودجاجة.

وقول الشاعر^(١):

دَامَنَّ سَعْدُكَ إِن رَحِمْتَ مَتِيمًا

وشذ لحاقها اسم الفاعل في قوله^(٢):

أَقَاتِلَنَّ أَحْضَرُوا الشُّهُودًا

(١) قال في شرح الشواهد الكبرى ج ١ ص ١٢٠ (لم أقف على اسم قائله) وقد بحث فلم أعثر له على قائل. وهو من الكامل.

وقامه: لولاك لم يك للصباة جانحا

الشرح: (دامن) أصله من الدوام ودخله نون التوكيد علي وجه الشذوذ (سعدك) خطاب لمحبوبته - (المتيم) بالتشديد: من تيممه الحب إذا عبده (الصباة): المحبة والعشق - (الجانح) من جنح إذا مال.

الإعراب: (دامن) فعل (سعدك) فاعل والكاف مضاف إليه - وهي في الحقيقة جملة دعائية (إن) شرطية (رحمت) جملة من الفعل والفاعل - فعل الشرط - (متيما) مفعول به، والجواب محذوف تقديره: لو رحمت متيما أدام الله سعدك - وأغنت عن ذلك الجملة المتقدمة (لولاك) لولا امتناع لوجود - وقد وليها ههنا ضمير وكان حقها أن يكون ضمير رفع نحو قوله تعالى (لولا أنتم لكانا مؤمنين) ولكن جاء قليلا لولاك ولولاي ولولاه خلافا للمبرد، ثم عند الجمهور أنها جارة للضمير وموضع المجرور رفع بالابتداء والخبر محذوف وقد سند مسده جواب لولا، وهي الجملة التي بعده.

وقال الخليل: لولا لا تجر ولكنهم أتابوا الضمير المخفوض عن المرفوع كما عكسوا إذ قالوا ما أنا كآنت ولا أنت كآنا (لم يك) لم حروف نفى ويك مجزوم بلم وأصله لم يكن فحذفت النون تخفيفا والضمير المستتر فيه العائد إلى المتيم وهو اسم يكن - ولم يكن - جواب لولا. (جانحا) خبره وللصباة يتعلق به.

الاستشهاد فيه: في قوله (دامن) حيث دخلت فيه نون التأكيد وهو ماض ونون التوكيد من خواص الأمر والمضارع، وهو قليل شاذ؛ قال ابن هشام في المغنى ١/١٨: (والذى سهله أنه بمعنى أفعل).

مواضعه: ذكره الشاطبي في شرح الألفية، وابن هشام في المغنى ٢/٢٢.

والسيوطي في الهمع ٢/٧٨، وفي الخزانة الشاهد ٨٣.

(٢) قائله رؤبة بن العجاج. وهو من الرجز المسدس.

وقبله: (أريت إن جاءت به أملودا)

الشرح: (أملود) بضم الهمزة وسكون الميم وضم اللام - الناعم، (أريت) أصله أرايت حذفت الهمزة منه للتخفيف. ومعنى أرايت: أخبرني.

المعنى: أخبرني إن جاءت هذه بشاب يتزوجها. رشيقي القوام أمر أنت بإحضار الشهود لعقد نكاحها عليه؟ والاستفهام إنكارى مراد به التهكم والسخرية، لأن مثل الحضرى لا =

وفي قوله^(١):

يَا لَيْتَ شِعْرِي عَنْكُمْ حَنِيفًا
أَشَاهِرُنَّ بَعْدَنَا السُّيُوفَا

أنشدها ابن جنى .

فإن قلت: فليست نون التوكيد إذن من خواص الفعل لدخولها على اسم

الفاعل .

قلت: دخولها على اسم الفاعل مما لا يلتفت إليه لندوره^(٢).

= يصاهر عند العرب .

الإعراب: أفانلن: الهمزة للاستفهام . (قائلن) خبر مبتدأ محذوف وتقديره أفانتم قائلن مرفوع بالواو المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين والنون المحذوفة لتوالي الأمثال عوض عن التنوين في الاسم المفرد (أحضروا) فعل أمر وواو الجماعة فاعل، (الشهودا): مفعول به . والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل نصب مقول القول . وجملة المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط الذي هو قوله: إن جاءت به .

الاستشهاد فيه: حيث أدخل الشاعر فيه نون التوكيد على الاسم وهو ضرورة، سوغها شبه الوصف الواقع بعد الاستفهام بالفعل المضارع .

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الشاطبي، والسيوطي ص ٥، والأشموني ١٦/١ - ذكره ابن هشام في المغنى ٢٢/٢ .

(١) قائله رؤية بن العجاج . وهو من الرجز المسدس .

الشرح: (شعري) بمعنى علمي من الشعر . قال ابن فارس: شعرت بالشيء إذا فطنت له (الحنيف) هو المسلم ههنا، وله معان أخر (أشاهرن) من شهر سيفه انتصاه فرفعه يعنى أبرزه من غمده .

الإعراب: (يا) حرف تنبيه (ليت) حرف تمن ونصب (شعري) اسم ليت . وياء المتكلم مضاف إليه . وخبر ليت محذوف وجوبا عند الرضى فى كل كلام ورد فيه هذا التعبير بشرط أن يجيء بعده استفهام كما فى بيت الشاهد . وهذا الاستفهام مفعول لشعري . وعند ابن الحاجب أن الاستفهام قائم مقام الخبر (عنكم): متعلق بشعري . وعن فيه بمعنى الباء . (حنيفاً): منادى مرخم بحرف نداء محذوف .

وإعراب الباقي فى غاية الوضوح .

وقد تكلم العينى هنا كلاما لا نوافقه عليه . وتبعه العلامة الصبان غفر الله لنا ولهما .

الاستشهاد فيه: فى قوله (أشاهرن) حيث دخلت فيه نون التأكيد وهو اسم وهى مختصة بالمضارع والأمر .

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ١٦/١ ، والشاطبى .

(٢) قال الصبان ٣٨/١ (وسهل شذوذته مشابهته المضارع لفظاً ومعنى) .

ما يميز الحرف

ولما ذكر ما يميز به الاسم والفعل قال:

سَوَاهُمَا الْحَرْفُ كَهَلٍ وَفِي وَلَمْ

فكل ما لا يقبل شيئا من علامات الاسم ولا من علامات الفعل فهو حرف فترك العلامة علامة له، ثم مثله بثلاثة أحرف، تبيينها على أن الحرف ثلاثة أنواع: مشترك بين الاسم والفعل نحو (هل) ومختص بالاسم نحو (فى) ومختص بالفعل نحو (لم).

[علامات الأفعال]

ولما كان الفعل ينقسم باعتبار صيغته ثلاثة أقسام: ماض وأمر ومضارع أخذ يذكر ما يميز به كل واحد منها عن الآخرين فقال:

فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيْشَمَ

أى: (علامة^(١)) الفعل المضارع قبله، (لان^(٢)) يلي (لم) أى ينفى بها كقولك فى (يشم) (لم يشم) وهو مضارع شمت الطيب، ونحو (أشمه) - بكسر العين - فى الماضى وفتحها فى المضارع والعامية يفتحون عين الماضى، ويضمون عين المضارع.

قال ابن درستويه^(٣): وهو خطأ^(٤) وليس كما قيل،

(١) ب، ج وفى أ (علامات).

(٢) أ، ج وفى ب (كان).

(٣) هو أبو محمد بن عبد الله بن جعفر بن درستويه النحوى، وكان نحويا جليل القدر؛ شديد الانتصار للبصريين فى النحو واللغة؛ وله تصانيف فى غاية الجودة منها: الإرشاد فى النحو؛ وشرح الفصيح، والمقصود والمدود. وسكن بغداد إلى حين وفاته سنة ٣٤٧هـ - سبع وأربعين وثلاثمائة من الهجرة.

(٤) قال الأشمونى ٤١/١ (ولا عبرة بتخطئة ابن درستويه العامة فى النطق بها).



بل هو لغة حكاها الفراء^(١) وابن الأعرابي^(٢) ويعقوب^(٣) وغيرهم.

ثم ذكر علامة الماضي فقال:

وَمَاضِي الْأَفْعَالِ بِالتَّامِزِ

أى ميز الفعل بالتاء المتقدم (ذكرها)^(٤) وهى تاء التانيث الساكنة، ويحتمل أن يريد مجموع التاءين أى: تاء فعلت وتاء أنت، لأن كليهما مختصة بالفعل الماضى، (ومز) أمر من ماره. يقال مزته (فامتاز)^(٥) وميزته فتميز.

ثم ذكر علامة الأمر فقال:

وَسِمٌ بِالتَّوْنِ فِعْلَ الْأَمْرِ إِنْ أَمَرُ فُهُمٌ

أى وعلم فعل الأمر بالتون المتقدمة وهى نون التوكيد، لا مطلقا، بل يشترط أن يفهم من اللفظ معنى الأمر، فعلاية الأمر إذن مجموع شيئين: قبول النون وإفهام معنى الأمر، نحو (أقبل) فإنه يقبل النون، ويفهم الأمر. فهو فعل أمر، فإن

(١) هو أبو زكريا يحيى بن زياد الديلمى الكوفى المعروف بالفراء، لقب بذلك، قيل: لأنه كان يفرى الكلام. وكان الفراء إماما فى العربية وأعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائى وكان يتردد بين الكوفة وبغداد؛ واتصل بالمأمون واتخذه مربى أولاده. ومن تصانيفه: كتاب الحدود فى النحو، وقد جمع فيه أصول النحو وما سمع عن العرب؛ والمقصود والممدود. وغير ذلك. توفى فى طريق مكة سنة ٢٠٧ سيع ومائتين من الهجرة.

(٢) هو محمد بن زياد أبو عبد الله بن الأعرابى من موالى بنى هاشم. قال الجاحظ: كان نحويا عالما باللغة والشعر؛ وكان يزعم أن الأصمعى وأبا عبيدة لا يحسنان قليلا ولا كثيرا؛ وكان أحول أعرج. قال ثعلب: شاهدت ابن الأعرابى وكان يحضر مجلسه زهاء مائة إنسان كل يسأله أو يقرأ عليه ويجيب من غير كتاب. قال: ولزمته بضع عشرة سنة ما رأيت بيده كتابا قط.

مات بسر من رأى سنة ٢٣١ وقيل سنة ٢٣٣ هـ ثلاث وثلاثين بعد المائتين.

(٣) هو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكيت (وهو لقب أبيه) وكان عالما بنحو الكوفيين، ومن أعلم الناس باللغة والشعر وعلم القرآن، أخذ عن البصريين والكوفيين، وقد أقام ببغداد للتعليم، وأدب أولاد المتوكل وله تصانيف كثيرة فى النحو ومعانى الشعر وتفسير دواوين العرب. توفى سنة ٢٤٤ هـ أربع وأربعين ومائتين.

(٤) ب، ج وفى أ (فعلها).

(٥) أ، ب وفى ج (فامتاز).

قبل اللفظ^(١) النون، ولم يفهم الأمر فهو فعل مضارع نحو (هل تفعلن) أو فعل تعجب نحو (أحسنن بزيد)، فإن لفظه (لفظ)^(٢) الأمر وليس بأمر في المعنى على الأصح^(٣).

وتوكيد فعل التعجب بنون التوكيد نادر^(٤). وإن دل اللفظ على معنى الأمر ولم يقبل نون التوكيد فهو (اسم)^(٥) إما (مصدر)^(٦) نحو (صبرا بنى عبد الدار) وإما اسم فعل، وإلى هذا أشار بقوله:

وَالأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلًّا فِيهِ هُوَ أَسْمٌ نَحْوُ صِهْ وَحِيَهْلٍ

(فصه) بمعنى اسكت وكلاهما (يفهم منه معنى الأمر)^(٧) ولكن اسكت يقبل (نون التوكيد)^(٨) فهو فعل أمر وصه لا يقبلها.. فهو اسم فعل. وحيهل بمعنى أقبل أو أقدم أو عجل تقول (حيهل على زيد) أى: أقبل (وحيهل زيدا) أى: قدم (وحيهل بزيد) أى: عجل، ومنه (إذا ذكر الصالحون فحيهل بعمر).

فقد تساوت^(٩) حيهل وأقبل وقدم وعجل، في إفهام معنى الأمر، ولكن هذه الثلاثة تقبل النون فهي أفعال، وحيهل لا تقبلها، فهي اسم فعل (بمعنى الماضي)^(١٠).

(١) ب.

(٢) ب، ج.

(٣) وأما أفعال: ففعل أمر ومعناه التعجب لا الأمر. أ. ه. ابن عقيل ١١٢/٢.

(٤) قال الشيخ الصبان ٤١/١ (إن دخول النون على فعل التعجب شاذ، والكلام في قبول الكلمة النون قياسا وإلا كان عليه ذكر اسم الفاعل والماضي لورود تأكيدهما بها شذوذا، فالمناسب ترك فعل التعجب) اهـ.

(٥) أ، ج.

(٦) ج وفي أ، ب (مصدره).

(٧) أ، ب.

(٨) أ، وفي ب (النون).

(٩) أ، ب. وفي ج (ساوت).

(١٠) ب.

ثم اعلم أن علامة المضارع وهى (لم) فارقة بينه وبين اسم الفعل الذى بمعناه نحو (أف) و (أتضجر) فإنهما بمعنى (المضارع)^(١) ولكن (أف) لا تقبل (لم) و(أتضجر) تقبلها، وكذلك علامة الماضى وهو التاء فارقة بينه وبين اسم الفعل الذى بمعناه نحو (هيات) (وبعد) فإنهما بمعنى (الماضى)^(٢) ولكن هيات لا تقبل تاء التانيث وبعد تقبلها، وهذا واضح.

(١) ب.

(٢) ب.

المعرب والمبني

المعرب مشتق من الإعراب، والمبني مشتق من البناء، فوجب لذلك أن يقدم بيان الإعراب والبناء، فالإعراب في اللغة مصدر أعرب، أى: أبان أو أجال أو حسن (أو غيرَ أو أزال)^(١) عَرَبَ الشيء وهو فساد، أو تكلم بالعربية. فهذه ستة معان.

وأما في الاصطلاح ففيه مذهبان: أحدهما أنه لفظي وهو اختيار المصنف ونسبه إلى المحققين، وحده في التسهيل بقوله: الإعراب ما جرى به لبيان مقتضى العامل من الحركة أو حرف أو سكون أو حذف. اهـ^(٢).

والثاني: أنه معنوي، والحركات إنما هي دلائل عليه وهو قول سيبويه واختيار الأعلام^(٣) وكثير من المتأخرين، وحده بقولهم: الإعراب تغيير أو آخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا، والمذهب الأول أقرب إلى الصواب^(٤).

والبناء في اللغة: وضع شيء على شيء (على صفة)^(٥) يراد بها الثبوت.

وأما في الاصطلاح: فقد حده في التسهيل بقوله: ما جرى به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب، وليس حكاية أو اتباعا أو نقلا (أو تخلصا من سكونين)^(٦) فعلى هذا هو لفظي.

(١) ج وفي أ، ب (أو غير ذلك أو أزال).

(٢) التسهيل ص ٧.

(٣) هو يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي المعروف بالأعلم الشتمري، كان عالما بالعربية ومعاني الأشعار، حافظا لها مشهورا بإتقانها وضبطها. رحل إلى قرطبة وأخذ عن علمائها وصارت إليه الرحلة في زمانه: فبعدت سمعته.

ومن مؤلفاته: شرح الجمل للزجاجي، وشرح شواهد سيبويه، وشواهد الجمل وغير ذلك. مات بأشبيلية سنة ٤٧٦ هـ ست وسبعين بعد الأربعمائة.

(٤) قال الأشموني ١٩/١ (لأن المذهب الثاني يقتضى أن التغيير الأول ليس إعرابا لأن العوامل لم تختلف بعد وليس كذلك) اهـ.

(٥) أ، ج.

(٦) التسهيل ص ١٠.

وقيل: هو لزوم آخر الكلمة حركة^(١) أو سكونا لغير عامل ولا اعتلال.
فعلى هذا هو معنوي^(٢) ثم قال:

وَالْأَسْمُ مِنْهُ مُعَرَّبٌ وَمَبْنِيٌّ لِشَبْهِهِ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِيٌّ

يعنى أن الاسم قسمان: قسم معرب وقسم مبني، ولا واسطة بينهما،
وذهب قوم إلى أن الأسماء قبل التركيب موقوفة، لا معربة ولا مبنية، واختاره ابن
عصفور^(٣)، ومذهب الناظم أنها مبنية^(٤) وسيأتى سبب بنائها.

فإن قلت: قوله (منه معرب ومبني) لا يفهم الحصر.

قلت: لما ذكر أن المبني هو ما أشبه الحرف وأن المعرب هو ما لم يشبه الحرف
(عرفه)^(٥) أنه لا واسطة بينهما.

تنبيهات:

الأول: بدأ الناظم بالمعرب (لأن الأصل في الاسم الإعراب)^(٦)، وما بنى منه
فلسبب (أخرجه)^(٧) عن أصله.

(١) أ، ج.

(٢) راجع الأشموني ١٩/١، ٢٠.

(٣) هو أبو الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الحضرمي الأشيبلي، حامل لواء العربية في
زمانه بالاندلس. أخذ عن الشلوين ولازمه مدة، ثم كانت بينهما منافرة ومقاطعة، وكان
أصبر الناس على المطالعة ولم ينبغ في غير النحو.
وله مؤلفات كثيرة منها: المتع في التصريف. وكان أبو حيان لا يفارقه، أى المتع.
والمقرب في النحو. توفي سنة ٦٦٩هـ تسع وستين وستمائة.

(٤) لشبهها بالحروف المهملة في كونها (لا عاملة ولا معمولة) اهـ خضرى ج ١ ص ٢٦، أقول:
وهو الراجح: وقول ابن عصفور (ليس قولاً بالواسطة لإمكان حمله على أن المراد غير
معربة بالفعل فيوافق قول الزمخشري في الأعداد المسرودة إنها معربة حكماً، أى قابلة له
إذا ركبت لسلامتها من شبه الحرف وتأثرها بالعوامل إذا دخلت عليها) اهـ خضرى ج ١
ص ٢٦.

(٥) أ، وفي ب، ج (علم).

(٦) ب، ج وفي أ (لأنه الأصل في الإعراب).

(٧) أ، وفي ب، ج (إخراجه).

الثاني: مذهب الجمهور، أن الإعراب إنما جرى به في الاسم ليدل على المعاني المعتورة عليه كقولهم (ما أحسن زيداً) بالرفع في النفي وبالنصب في التعجب وبالجزم في الاستفهام، فلولا الإعراب لالتبست هذه المعاني ولا كذلك الأفعال لأن صيغة الفعل تختلف، لاختلاف معانيه، فلذلك كان الإعراب في الاسم أصلاً وفي الفعل فرعاً. كما سيأتي بيانه.

وذهب قطرب^(١) إلى أن الإعراب لم يدخل ليفرق بين المعاني، وإنما دخل ليفرق بين الوصل والوقف.

الثالث: لما كان الإعراب في الاسم أصلاً لم يحتج إلى بيان سببه.

ولما كان البناء في الاسم على خلاف الأصل احتج إلى بيان سببه.

فقال: (لشبهه من الحروف مدني) يعني أن سبب بناء الاسم، إنما هو شبهه بالحرف، وأما شبه الفعل فليس سبباً للبناء عنده بل هو سبب منع الصرف، وكون سبب البناء هو شبه الحرف وحده هو ظاهر مذهب سيبويه.

ثم إن شبه الحرف إنما يقتضي بناء الاسم إذا لم يعارضه معارض يقتضي إعرابه، فإن عارضه (معارض)^(٢) مقتض^(٣) للإعراب ألغى شبه الحرف وأعرّب الاسم ترجيحاً لمقتضى الإعراب فإنه داعية للأصل.

وإلى ذلك أشار بقوله: (مدني) أي: مقرب، فإن الشبه لا يكون مقرباً للاسم من الحرف إلا إذا لم يعارضه معارض، فإن عارضه ما يمنع البناء لم يكن حيثئذ مقرباً، مثال ذلك (أي) فإنها تكون موصولة وشرطية واستفهامية، وهي في هذه الأحوال مشابهة للحرف كأخواتها، ولكن عارض شبهها للحرف لزومها للإضافة، وكونها بمعنى (كل) مع النكرة وبمعنى (بعض) مع المعرفة فأعربت.

(١) هو: محمد بن المستنير أبو علي النحوي المعروف بقطرب، لازم سيبويه وكان يدلج إليه، فإذا خرج رآه على بابيه، فقال: ما أنت إلا قطرب ليل، فلقب به، وأخذ عن عيسى بن عمرو. وله من التصانيف: العلل في النحو، الغريب في اللغة، ومجاز القرآن، وغير ذلك - توفي ببغداد عام ٢٠٦هـ ست بعد المائتين.

(٢) أ.

(٣) وبالأصل (مقتضى).

ثم اعلم أن شبه الحرف خمسة أنواع: وضعى ومعنوى واستعمالى وافتقارى وإهمالى.

وقد نبه على الوضعى بقوله:

كَالشَّبهِ الْوَضْعِي فِي اسْمِي جِئْنَا

المراد بالشبه الوضعى: كون الاسم على حرف واحد أو حرفين فى الوضع (كاسْمِي جِئْنَا) وهما التاء ونا فإنهما اسمان بدليل صحة الإسناد إليهما، وهما مبنيان لأن (التاء) على حرف واحد فى الوضع و (نا) على حرفين فى الوضع . . فشابها بذلك الحرف؛ لأن أصل الحرف، أن يوضع على حرف هجاء أو (على)^(١) حرفى هجاء.

وأصل الاسم أن يوضع على ثلاثة أحرف فصاعداً، فما وضع من الأسماء على أقل من ثلاثة فقد شابه وضعه (وضع)^(٢) الحرف، فاستحق البناء، وأما ما وضع على أكثر من حرفين ثم طرأ عليه حذف نحو، يَدٍ وِدَمٍ، فهو معرب؛ لأن له ثالثاً فى الوضع.

ونبه على المعنوى بقوله:

وَالْمَعْنَوِي فِي مَتَى وَفِي هُنَا

المراد بالشبه المعنوى: أن يتضمن الاسم معنى من معانى الحروف فيصير مؤدياً لمعنى الحرف.

وذلك ضربان: أحدهما أن يتضمن معنى حرف مستعمل نحو (متى) فإنه مضمن معنى الاستفهام (إذا وقع استفهاماً)^(٣) ومعنى الشرط إذا وقع شرطاً^(٤) ولكل من الاستفهام والشرط حرف مستعمل. فحرف الاستفهام الهمزة وحرف الشرط (إن)^(٥).

(١) أ، ب.

(٢) أ، ب.

(٣) ب، ج.

(٤) الاستفهام: مثل متى تقوم؟ والشرط مثل: متى تقوم أقم. فهي مبنية لتضمنها معنى الهمزة

فى الأول ومعنى إن فى الثانى. اهـ أشمونى ج ١ ص ٢١.

(٥) ب، ج.

والثاني: أن يتضمن معنى من معاني الحروف التي لا تليق بغيرها وإن لم يكن لذلك المعنى حرف مستعمل نحو (هنا) فإنه اسم إشارة إلى المكان فبنى لتضمنه معنى الإشارة، لأنه كالتشبيه والتنبيه والخطاب وغير ذلك من معاني الحروف. ولم يوضع للإشارة حرف يدل عليها.

والى (هذين)^(١) الضريين أشار الناظم (بمثالين)^(٢).

ونبه على الاستعمالي بقوله:

وَكِنْيَابَةٌ عَنِ الْفِعْلِ بِلا تَأْتُرُ

وحقيقته: أن يكون الاسم نائباً عن الفعل، أى عاملاً عمله، ويكون مع ذلك غير متأثر بالعوامل لا لفظاً ولا محلاً، والمراد بذلك أسماء الأفعال نحو «دراك» و«نزال» فإنها تلزم النياية عن أفعالها فتعمل عملها ولا تتأثر بالعوامل. فبنيت لشبهها بالحروف العاملة عمل الفعل. أعنى إن وأخواتها، فإنها تعمل عمل الفعل ولا تتأثر بالعوامل^(٣) فلما استعملت أسماء الأفعال استعمال هذه الحروف بنيت.

تنبيه:

ما ذكر من أن أسماء الأفعال لا تتأثر بالعوامل لا لفظاً ولا محلاً هو مذهب أبى الحسن الأصفهاني ومن وافقه وعليه بنى الناظم ونسبه فى الإيضاح^(٤) إلى الجمهور، وسيأتى بيان ذلك فى موضعه إن شاء الله تعالى^(٥).

(١) ج، وفى أ، ب (هذا).

(٢) أ، وفى ج (بالمثالين).

(٣) فمثلاً ليت ولعل (الا ترى أنهما نائبتان عن أتمنى وأترجى ولا يدخل عليهما عامل) اهـ أشمونى ٢١/١.

(٤) الإيضاح: هو كتاب فى النحو لأبى على الفارسى.

(٥) فإنها - أى أسماء الأفعال - تعمل نياية عن الأفعال ولا يعمل غيرها فيها بناء على الصحيح من أن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب. أشمونى ٢١/١.

واحترز بقوله (بلا تأثر) من المصدر الواقع بدلا من فعله. كقوله تعالى: ﴿فَضْرَبَ الرَّقَابَ ۝﴾^(١) فإنه ينوب عن الفعل ويتأثر (بالعامل)^(٢) فأعرب لعدم مشابهته الحرف، وكذلك اسم الفاعل ونحوه مما يعمل (عمل الفعل)^(٣) ويتأثر.

ونبه على الافتقار بقوله: (وكافتقار أصلاً).

وحقيقته: أن يكون الاسم مفتقرا إلى اللزوم (كافتقار)^(٤) (الذي) ونحوها من الموصولات إلى جملة، فإن لم يكن الافتقار لازما كافتقار النكرة الموصوفة بجملة إلى صفتها لم يكن سببا للبناء لأنه ليس بلازم: وإلى هذا أشار بقوله: (أصلاً).

وأما الشبه الإهمالي: فهو أن يكون الاسم غير عامل ولا معمول، كالحروف المهملة، ومثل ذلك الأسماء قبل التركيب، كفواتح السور، فإنها مبنية لشبهها بالحروف المهملة في أنها لا عاملة ولا معمولة.

هذا مذهب الناظم. خلافا لمن قال إنها موقوفة، ولمن قال: إنها معربة حكماً^(٥).

فإن قلت: قد أخل بهذا النوع الخامس فلم يذكره.

قلت: قد أشار إليه بكاف التشبيه في قوله: (كالشبه الوضعي) فإنها مشعرة بعدم الحصر ثم قال:

وَمُعْرَبُ الْأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمًا مِنْ شَبِّهِ الْحَرْفِ كَأَرْضٍ وَسَمًا

يعنى أن المعرب من الأسماء هو ما سلم من شبه الحرف المؤثر.

(١) من الآية ٤ من سورة محمد.

(٢) ب، وفي أ، ج (بالعامل).

(٣) أ، ج.

(٤) وبالأصل (كافتقاري).

(٥) وزاد ابن مالك في الكافية الكبرى نوعا سادسا سماه الشبه اللفظي، وهو أن يكون لفظ الاسم كلفظ حرف، وذلك مثل «حاشا» الاسمية، فإنها أشبهت «حاشا» في اللفظ - وموقوفة: أى لا معربة ولا مبنية. اه ابن عقيل ١٤/١، والأشموني ٢٢/١.

ومن هنا علم انحصار الاسم في القسمين. ثم مثل المعرب بمثاليين وهو
«سما» (وهو إحدى) لغات الاسم الستة^(١).

ونبه بذلك على أن من المعرب ما يظهر إعرابه نحو (أرض وما يقدر إعرابه
نحو)^(٢) سما.

ثم انتقل إلى الفعل فقال:

وفعلٌ أمرٌ ومضى بُنِيًا وأعرَبوا مُضارعاً إن عَرَبِيَا

يعنى أن الفعل أيضا على قسمين: مبنى ومعرب، وأصله البناء (فجاء)^(٤)
الأمر والماضى على وفق الأصل.

فأما المضارع فلأنه أعرب لشبهه بالاسم فى الإبهام والتخصيص ودخول لام
الابتداء.

وقيل: لمشابهته فى الأولين فقط. وأما لام الابتداء (فإنها)^(٥). دخلت بعد
استحقاق الإعراب لتخصيص المضارع بالحال، كما خصصته السين ونحوها
بالاستقبال.

وزاد بعضهم فى وجوه الشبه جريانه على حركات اسم الفاعل وسكناته.
والذى ذهب إليه المصنف أن المضارع، إنما أعرب لمشابهته بالاسم فى أن كلا منهما
يعرض له بعد التركيب معان تتعاقب على صيغة واحدة كقولك «لا تأكل السمك
وتشرب اللبن» بجزم تشرب إذا أريد النهى عن كل (واحد)^(٦) منهما وينصبه إذا
أريد النهى عن الجمع بينهما. وبرفعه إذا أريد النهى عن الأول فقط ويكون الثانى
مستأنفا.

(١) ب، ج وفى أ (أحد).

(٢) وهى: اسم - بضم الهمزة وكسرهما، وسم بضم السين وكسرهما وسمًا - بضم السين
وكسرهما. اه ابن عقيل ٣٩/١.

(٣) ب، ج.

(٤) ب، ج وفى أ (فى).

(٥) ب، وفى أ، ج (فإنها).

(٦) أ.

فلما كان الاسم والفعل شريكين في قبول المعاني بصيغة واحدة اشتركا في الإعراب، لكن الاسم ليس له ما يغنيه عن الإعراب، لأن معانيه مقصورة عليه، والمضارع قد يغنيه (عن الإعراب)^(١) تقدير اسم مكانه.

فلهذا جعل (في)^(٢) الاسم أصلاً (وفي)^(٣) الفعل المضارع فرعاً، وهذا معنى ما ذكره في شرح التسهيل. قال: والجمع بما ذكرته بينهما أولى من الجمع بينهما بالإبهام والتخصيص، ودخول لام الابتداء ومجاراة اسم الفاعل في الحركة والسكون لأن المشابهة بهذه الأمور بمعزل عما جرى الإعراب لأجله بخلاف المشابهة التي اعتبرتها.

تنبيهات:

الأول: ذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل في الأفعال كما أنه أصل في الأسماء. واستدلوا (على ذلك)^(٤) بأن اللبس الذي أوجب الإعراب في الأسماء موجود في الأفعال في بعض المواضع نحو (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) كما تقدم.

وأجاب البصريون بأن النصب في (وتشرب) بأن مضمرة، والجزم على إرادة (لا) والرفع على القطع^(٥).

فلو أظهرت العوامل المضمرة لكانت دالة على المعاني، ولم يحتج إلى الإعراب: وليس كذلك (ما أحسن زيدا)، لأن الرفع والناصب (والجار)^(٦) هو أحسن.

وتقدم ما ذكره المصنف من أن المضارع قد يغنيه عن الإعراب تقدير اسم مكانه كقولك: (لا تُعَنَ بالجفاء وتمدح عمراً) فإنه محتمل للمعاني الثلاثة المتقدمة

(١) ب، ج.

(٢) ج.

(٣) ج.

(٤) أ.

(٥) مذهب البصريين أن الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال. اهـ ابن عقيل. وهو الصحيح. قال ابن عقيل: قصد مذهب البصريين (والأول هو الصحيح) اهـ ٦/١.

(٦) ج وفي أ، ب الجازم.

فى: لا تاكل السمك وتشرب اللبن. ويعنى عن الإعراب فى ذلك وضع (اسم)^(١)
مكان كل واحد من المجزوم والمنصوب والمرفوع نحو: أن تقول (لا تعن بالجفاء،
ومدح عمرو) (لا تعن بالجفاء ماسداً عمراً) (و)^(٢) لا تعن بالجفاء ولك مدح
عمرو^(٣).

وحكى عن بعض المتأخرين، أن الفعل أحق بالإعراب من الاسم؛ لأنه وجد
فيه بغير سبب فهو^(٤) بذاته بخلاف الاسم فهو (له)^(٥) لا لذاته، فهو فرع، وهذا
قول ضعيف^(٦).

الثانى: قد أشاروا إلى علة إعراب الفعل المضارع بتسميته مضارعاً والمضارعة
المشابهة.

قال بعضهم: المضارعة من لفظ الضرع، فإنه رضع مع الاسم ضرعاً واحداً.
وزعم ابن عصفور أن المضارعة مقلوبة من (المراضعة)^(٧). ولا ضرورة تدعو إلى
ادعاء القلب، لأن البناء كامل التصاريف^(٨).

والثالث: لم يتعرض فى النظم لما (بينى)^(٩) عليه الأمر والماضى، وأما الأمر،
لأنه بينى على ما يجوز به لو كان مضارعاً، فإن كان صحيح الآخر بنى على
السكون، وإن كان معتل الآخر، أو ما يرفع بالنون حذف آخره.

وأما الماضى فإنه بينى على الفتح ما لم يتصل به ضمير مرفوع لتكلم أو
مخاطب أو جمع مؤنث (غائباً)^(١٠) فيسكن آخره، فإن اتصل به واو الجمع ضم

(٢) ب، ج.

(١) أ، ج وفى ب الاسم.

(٣) راجع الأشموني ٢٤/١.

(٤) ج وفى أ، ب (فهذا).

(٥) ب، ج.

(٦) قال الشيخ الصبان ٥٦/١ (وهو باطل لما علمت من أن سبب الإعراب فيهما توارد
المعاني) اهـ.

(٧) ب، ج وفى أ (المضارعة).

(٨) أ، ج وفى ب (التصرف).

(٩) ج وفى أ، ب (بنى).

(١٠) أ، ب.

آخره، وإنما بنى على حركة لشبهه بالمعروف. أعنى المضارع فى وقوعه صفة وصله وشرطاً (وحالاً)^(١) ونحو ذلك. فكان له بذلك مزية على الأمر. وإنما خصّ بالفتحة طلباً للخفة وسكن آخره عند اتصال الضمير المرفوع كراهة لتوالى أربع حركات فى شيئين هما كشيء واحد؛ لأن الفاعل كجزء من فعله.

وقال فى شرح التسهيل: إنما سببه تمييز الفاعل من المفعول فى نحو: (أكرمنا وأكرمنا) ثم سلك بالمتصل بالتاء والنون هذا السبيل لمساواتهما (لنا) فى الرفع والاتصال وعدم الاعتلال، وضعف قول الجمهور فيما يوقف عليه فى كلامه.

الرابع: أجمعوا على أن الماضى مبنى، وأما الأمر فمذهب البصريين، أنه مبنى كما تقدم.

وذهب الكوفيون إلى أنه معرب مجزوم بلام الأمر المقدرة وهو عندهما مقتطع من المضارع^(٢). ثم أشار إلى أن إعراب المضارع مشروط بالألا يتصل به نون التوكيد ولا (نون)^(٣) الإناث بقوله:

مِنْ نُونٍ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ وَمِنْ نُونِ إِنْأَثٍ كَبِيرٍ عَنِّ مَنْ فُتِنَ

المراد بالمباشر المتصل بالفعل من غير حاجز بينهما، فإذا اتصل بالمضارع نون التوكيد المباشر بنى على الفتح نحو «هل تَذْهَبَنَّ» واحترز من غير المباشر وهو: ما فصل بينه وبين الفعل ألف اثين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة لفظاً أو تقديراً نحو (هل)^(٤) يفعلان، و (هل)^(٥) تفعلُنْ وهل تفعلِنْ.

حذفت الواو (والألف)^(٦) والياء لالتقاء الساكنين وبقيت الضمة والكسرة دليلاً على ما حذف.

(١) ب.

(٢) عندهم، (اضرب) مجزوم بلام الأمر المقدرة وأصله لتضرب (لأنه) عندهم قطعة من المضارع المجزوم بها فحذفت اللام تخفيفاً ثم حرف المضارعة خوف الالتباس بغير المجزوم عند الوقف. ثم يأتى بهمزة الوصل عند الاحتياج إليها اه خضرى ٣٢/١، وأمىل إلى مذهب البصريين لتداوله.

(٣) ب، ج.

(٤) ب، ج.

(٥) أ، ج.

(٦) أ، ج.

فهذا ونحوه معرب؛ لأن النون لم تباشره.

والضابط: أن ما كان رفعه بالضممة إذا أكد بنون التوكيد بنى لتركيبه معها، وما كان رفعه بالنون إذا أكد (بنون التوكيد)^(١) لم يبن لعدم التركيب؛ لأن العرب لا تتركب ثلاثة أشياء^(٢).

تنبيه:

ما ذهب إليه الناظم من التفصيل فى نون التوكيد بين المباشر وغيره هو المشهور والمتصور، وذهب الأخفش وطائفة إلى البناء مطلقا، وذهب قوم إلى الإعراب مطلقا^(٣).

وأما نون الإناث فلا تكون إلا مباشرة؛ فلذلك أطلق لعدم الحاجة إلى التقييد والفعل معها مبنى على السكون نحو: (يُرْعَنَ مَنْ قُتِنَ) أى يفزعن، والروع: (الفرع).

وفى سبب بسائته مع نون الإناث خلاف. ومذهب سيبويه أنه مبنى حملا على الماضى المتصل بها وصححه فى شرح التسهيل.

تنبيه:

قال فى شرح الكافية: وأما المتصل بنون الإناث فمبنى بلا خلاف وليس كذلك. بل ذهب قوم إلى أنه معرب لوجود سبب الإعراب فيه، ومنهم ابن درستويه، وابن طلحة، والسهيلي^(٤) والإعراب عندهم مقدر منع ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضى^(٥).

(١) أ، ب.

(٢) اعترض بأنهم ركبوها فى قوله: لا ماء بارد، ببناء الوصف معها على الفتح وأجيب أن (لا) إنما دخلت بعد تركيب الموصوف والوصف وجعلها كالشئ الواحد، ولا يقاس على باب (لا) غيره فلا يدعى هنا تركيب الفعل مع الفاعل، تم إدخال نون التوكيد اه صبان ٥٧/١.

(٣) راجع الأشموني ٢٥/١.

(٤) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي الأندلسي المالقي، وكان عالما بالعربية واللغة والقراءات، بارعا فى ذلك، جامعاً بين الرواية والدراية، نحويا مقدما. وصف الروض الأنف فى شرح السيرة، وله بحث فى رؤية الله والنبي فى المنام. وكان شاعرا مجيدا. وتوفى السهيلي بمراكش سنة ٥٨١هـ.

(٥) فى صيرورة النون جزءا منه) اه خضرى ٣٢/١.

ثم انتقل^(١) إلى الحرف فقال:

وكلُّ حرفٍ مستحقٌّ لِلبِنَا

هذا أمر مجمع عليه، إذ ليس فيه مقتضى الإعراب قالوا: لأن الحرف لا يتصرف (ولا يتعاقب)^(٢) عليه في المعاني ما يحتاج (به)^(٣) إلى الإعراب.

واعترض: بأن من الحروف ما يكون لمعان كثيرة نحو (من).

وأجيب: بأن الحرف: إنما جرى به في الأصل ليدل على معنى واحد ليس

غير.

وقوله: والأصلُ في المبنى أن يُسكَّنَا

يعنى أن الأصل في كل مبنى من الاسم والفعل والحرف، أن يبنى على السكون، لأنه أخف فلا يعدل عنه إلا لسبب؛ لأن الأصل عدم الحركة فوجب استصحابه ما لم يمنع منه مانع فيعدل إلى الحركة.

ثم قال: ومنه ذو فتح وذو كسر وضم

أى: ومن المبنى صاحب فتح وصاحب كسر وصاحب ضم، فعلم بذلك أن المبنى على أربعة أقسام، وأن أنواع البناء أربعة: ضم وكسر وفتح ووقف وهو السكون.

تنبيهات:

الأول: قد تقرر أن الأصل في المبنى أن يسكن فما بنى (منه)^(٤) على حركة فليسبب ترك الأصل لأجله.

وأسباب البناء على حركة خمسة: الأول التقاء الساكنين نحو: (أمس).

والثاني: كون الكلمة على حرف واحد كبعض المضمرات.

(١) ج وفي أ، ب (النقل).

(٢) ب وفي أ (ولا يتعقب) وفي ج (ولا يعتقب).

(٣) ب.

(٤) أ.

والثالث: كون الكلمة عرضة، لأن (يبدأ)^(١) بها كلام الابتداء (وباء
الجر)^(٢).

والرابع: كون الكلمة لها أصل في (التمكن)^(٣) نحو (أول).

والخامس: الشبه بالمعرب نحو (ضرب) (فإنه)^(٤) شابه المضارع فبنى على
الفتح كما سبق.

الثاني: لتخصيص المبنى ببعض الحركات أسباب، فأسباب الفتحة ستة:

الأول: مجرد طلب التخفيف نحو «أين».

الثاني: شبه محلها (بما اكتنف)^(٥) هاء التانيث نحو (بعلبك).

الثالث: مجاورة الألف نحو (آيان).

الرابع: كونها حركة (الأصل)^(٦) نحو (يا مُضَارَ) (ترخيم)^(٧) مضار^(٨) اسم
مفعول.

والخامس: الفرق بين معنى أداة واحدة نحو (يَالزَيْدِ لِعَمْرٍو).

والسادس: الإتياع^(٩).

وأسباب الكسرة سبعة:

الأول: التقاء الساكنين نحو (أمس).

والثاني: مجانسة العمل نحو (ياء) الجر ولامه.

(١) أ، ج وفي ب (يبدأ).

(٢) أ، ج.

(٣) أ، ج وفي ب (التمكن).

(٤) أ، ج وفي ب (لأنه).

(٥) أ، وفي ب، ج (بما هو في كنف).

(٦) ب، ج.

(٧) أ، ج وفي ب (تفخيم).

(٨) في الأصل (مضارر).

(٩) نحو كيف، بنيت على الفتح إتياعاً لحركة الكاف، لأن الياء بينهما ساكنة والساكن حاجز

غير حصين. اهـ أشموني ٢٦/٢.

والثالث: الحمل على المقابل نحو: لام الأمر، فإنها كسرت حملاً على لام الجر، لأنها في الأفعال نظيرتها في الأسماء.

والرابع: الإشعار بالتأنيث نحو (أنت).

والخامس: كونها حركة الأصل نحو (يا مضار) ترخيم مضار^(١) اسم فاعل.

والسادس: الفرق بين أداتين نحو لام الجر. كسرت فرقاً بينها وبين لام الابتداء في نحو (لموسى عبد).

والسابع: الإبتاع^(٢).

وأسباب الضمة ستة:

الأول: أن تكون في الكلمة كالواو في نظيرتها (كنحن)، فإن نظيرتها (هو).

الثاني: شبه المبنى بما هي فيه كذلك نحو: اخشوا (القوم)^(٣).

والثالث: ألا يكون للكلمة حال الإعراب نحو (قبل وبعد).

والرابع: شبه المبنى بما لا يكون له الضم حال الإعراب نحو (يا زيد).

والخامس: كونها حركة الأصل نحو (يا تحاج) ترخيم (تحاجج)^(٤) مصدر تحاج. إذا سمى به.

والسادس: الإبتاع^(٥).

واعلم أن ما حرك لغير التقاء الساكنين فحقه الفتح لخفته، لا يعدل عنه غالباً إلا لسبب من الأسباب المذكورة، وما خرج عن هذا فهو شاذ.

الثالث: قد فهم مما سبق أن الاسم إذا بنى على السكون، ففيه سؤال واحد، لم بنى؟ ولا يقال لم سكن؟؛ لأنه الأصل.

وإذا بنى على الحركة، ففيه ثلاثة أسئلة:

(١) في الأصل مضارر.

(٢) نحو ذه وته - بالكسر - في الإشارة للمؤنثة. أشموني ١/٢٦.

(٣) ب، ج وفي أ (اليوم). (٤) ب، وفي أ، ج (تحاج). (٥) كمنذ.

لم بنى؟ ولم حرك؟ ولم كانت الحركة كذا؟.

وأما الفعل والحرف، فإن بنيا على السكون فلا سؤال فيهما، وإن بنيا على حركة فسؤالان:

لم حركا؟ ولم كانت الحركة كذا^(١).

وقوله: كَأَيْنَ أَمْسٍ حَيْثُ وَالسَّكَنِ كَمْ

تمثيل لأنواع المبنى (فأين) مثال لما بنى على الفتح، وهو اسم لدخول حرف الجر عليه، وبنى لتضمنه معنى الهمزة فى الاستفهام، ومعنى أن الشرطية فى الشرط، (وحرك لالتقاء الساكنين)^(٢) وفتح تخفيفاً للكسرة. وجير^(٣) وأمس مثال لما بنى على الكسر، وهو اسم لدخول حرف الجر وحرف التعريف عليه فى نحو (بالأمس) ولصحة الإسناد إليه، وبنى عند أهل الحجاز لتضمنه معنى حرف التعريف، لأنه معرفة بغير أداة ظاهرة، وحرك لالتقاء الساكنين وكسر على أصل التقائهما.

وقال السهيلي: مَنْ كَسَرَ (أمس) فى كل حال فلإنما (شبه بما)^(٤) سُمى بالفعل، وفيه ضمير محكى (نحو)^(٥) من هذا، عن الكسائي، (وحيث) مثال لما بنى على الضم، وهو اسم لدخول (من) عليه فى نحو ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ﴾^(٦) وبنى عند غير فقفس^(٧)، لافتقاره إلى جملة افتقاراً لازماً. وضم على أشهر اللغات، لشبهه بالغايات، ووجه الشبه (أنها كانت)^(٨) مستحقة للإضافة إلى المفرد كسائر أخواتها، فمنعت (من)^(٩) ذلك. كما منعت (قبل وبعد) الإضافة.

(١) راجع الأشموني ٢٦/١، ٢٧.

(٢) أ، ج.

(٣) قال ابن هشام فى المعنى ١٠٩/١ (جير - بالكسر على أصل التقاء الساكنين كأمس. وبالفتح للتخفيف كَأَيْنَ وكيف - حرف جواب بمعنى نعم . . .).

(٤) أ، ج.

(٥) ب، ج.

(٦) سورة البقرة ١٥٠.

(٧) فقفس قبيلة من فصحاء قبيلة بنى أسد.

(٨) ب، ج وفى أ (أنها لما كانت).

(٩) أ، ج.

وذهب الزجاج إلى أن (حيثُ) موصولة وليست مضافة فهي بمنزلة (الذى).
(كَمْ) مثال لما بنى على السكون وهو اسم لدخول حرف الجر عليه، وبنى لشبهه
بالحرف فى الوضع أو لتضمن (كم)^(١) الاستفهامية معنى الهمزة والخبرية معنى
(رُبَّ) التى للتكثير.

وقيل فى سبب بناء (كم)^(٢) الخبرية غير هذا. مما يذكر فى باب (كم)^(٣).
ولما ذكر أنواع البناء أخذ يذكر أنواع الإعراب، وهى أربعة: الرفع والنصب
والجر والجزم.

وعن المازنى أن الجزم ليس بإعراب، وهذه ثلاثة أقسام:
قسم يشترك فيه المعربان: الاسم المتمكن والفعل المضارع، وهو الرفع
والنصب، تقول (زيدٌ يهابُ) و (إن زيداَ لن يهابَ).
وقسم يختص بالاسم وهو الجر: (مررتُ بزيدٍ).
وقسم يختص بالفعل وهو الجزم نحو (لم يَهَبْ)^(٤).
وإلى هذا أشار بقوله:

وَالرَّفْعَ وَالنَّصْبَ اجْعَلَنَّ إِعْرَابًا

إلى آخره، وهو واضح.

(وإنما اختص الجر بالاسم؛ لأن كل مجرور مخبر عنه من جهة المعنى ولا
يخبر إلا عن الاسم)^(٥). وإنما اختص الجزم بالفعل، ليكون فيه^(٦) كالعوض من
الجر فى الاسم.

(١) أ، ب.

(٢) ب.

(٣) قال المرادى فى باب كم . . . وأما الخبرية، فقول: لشبهها بها - أى بالاستفهامية -
وقيل: حملا على رب، وإن كانت للتقليل. لأن الشيء يحمل على نقيضه كما يحمل
على نظيره. قلت: والتقليل بالشبه الوضعى كاف فى بنائها.

(٤) أ، ج وفى ب (لم يذهب).

(٥) أ، ج.

(٦) أ، ب.

إعراب الأسماء الستة

فبدأ بالأسماء الستة، لأن المفرد سابق^(١) (على المثني)^(٢) والمجموع فقال:

وَأَرْفَعُ بِوَاوٍ وَأَنْصِبُنَّ بِالْأَلِفِ وَأَجْرُزُ بِيَاءٍ مَا مِنْ الْأَسْمَاءِ أَصْفٍ

أى الذى سأصفه لك من (الأسماء)^(٣) يعنى الأسماء الستة.

واعلم أن فى إعراب هذه الأسماء الستة عشرة مذاهب قد ذكرتها فى غير

هذا المختصر وأقواها مذهبان: أنا أذكرهما:

الأول مذهب سيويه، والفارسي، وجمهور البصريين، أنها معربة بحركات

مقدرة فى الحروف واتبع (فيها)^(٤) ما قبل الآخر للآخر.

فإذا قلت: (قام أبو زيد) فأصله أبو زيد. ثم اتبعت حركة (الباء)^(٥) لحركة

الواو فصار أبو زيد، فاستثقلت الضمة على الواو فحذفت.

وإذا قلت: (رايتُ أبا زيد) فأصله أبو زيد. فقيل: تحركت الواو وانفتح ما

قبلها فقلبت ألفاً. وقيل: ذهبَت حركة الباء ثم حركت إتباعاً لحركة الواو، ثم

انقلبت الواو ألفاً.

قيل: وهذا أولى (ليتوافق النصب مع الرفع)^(٦) والجر فى الإتياع.

وإذا قلت: (مررتُ بأبى زيد) فأصله بأبو زيد. فاتبعت حركة الباء بحركة

الواو فصار بأبو زيد. فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت كما حذفت الضمة،

ثم قلبت الواو ياء لسكونها بعد كسرة كما قلبت فى نحو (ميزان).

هذا (تقرير)^(٧) المذهب الأول. وذكر فى التسهيل أنه الأصح^(٨).

(١) فبدأ بالأسماء الستة لأنها أسماء مفردة، والمفرد سابق المثني والمجموع، ولأن إعرابها على

الأصل فى الإعراب بالرفع من كل وجه اهـ أشموني ٢٨/١.

(٢) أ، وفى ب، ج (للمثني).

(٣) أ، ج وفى ب (الأسماء الستة).

(٤) أ، ب وفى ج (فيهما).

(٥) ج وفى أ، ب (البناء).

(٦) ب، ج وفى أ (ليتوافق الرفع مع النصب والجر).

(٧) أ، ب وفى ج (تقدير).

(٨) وإليه أميل، وراجع التسهيل ص ٨.

والثاني: مذهب قطرب والزيادي^(١). والزجاجي^(٢) من البصريين، وهشام^(٣) من الكوفيين في أحد (قوله)^(٤) ومن وافقهم أن إعراب هذه (الأسماء)^(٥) بالأحرف المذكورة.

قال في شرح التسهيل: وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف^(٦).

قلت: ولكنه مستلزم للخروج عن الأصل، إذ أصل الإعراب أن يكون بالحركات ولعدم التنظير، إذ ليس في المفردات ما يعرب بالحروف غير هذه الأسماء، ولبقاء (فيك) و (ذى مال) على حرف واحد، لأن الإعراب زائد فلا يوجد ذلك في المعربات إلا شذوذاً بخلاف المذهب الأول.

فإن قلت: ظاهر كلامه هنا موافقة قطرب ومن ذكر معه في أن إعراب هذه الأسماء بالحروف.

قلت: يحتمل أن يكون وافق القائل بذلك هنا، ويحتمل أن يكون تسامح في جعله الإعراب بالأحرف، لكون الحركات هنا لا تظهر والحروف مفيدة ما تفيد

(١) وهو إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن زياد بن أبيه أبو إسحق الزيادي: قال ياقوت الحموي: كان نحوياً لغويًا راوية. قرأ على سيبويه كتابه، ولم يتمه. وروى عن أبي عبيدة والأصمعي وكان يشبهه به في معرفة الشعر ومعانيه، وكان شاعراً ذا دعابة وفرح. صنف النقط والشكل وشرح ثلث سيبويه، والأمثال، وغير ذلك. وله في جارية سوداء:

ألا حبذا حبذا حبذا حبيب تحملت فيه الأذى

ومات سنة ٢٤٩ هـ تسع وأربعين ومائتين.

(٢) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق الزجاجي، أصله من (نهاوند) ثم انتقل إلى بغداد ولزم أبا إسحق إبراهيم الزجاج، حتى برع في النحو وإليه ينسب؛ وصنف كثيراً من الكتب، منها كتاب الجمل في النحو - صنفه بمكة - والإيضاح في علل النحو، والكافي - توفي بطبرية سنة ٣٤٠ هـ أربعين وثلاثمائة.

(٣) هو أبو عبد الله هشام بن معاوية الضرير النحوي الكوفي، أحد أعيان أصحاب الكسائي. صنف كتاب مختصر النحو. وتوفي سنة ٢٠٩ هـ تسع ومائتين.

(٤) ب وفي أ، ج (قوله).

(٥) أ، ج وفي ب (الأشياء).

(٦) راجع الأشموني ٣١/١.

الحركات لو ظهرت، وأراد (بذلك)^(١) التقريب على المبتدئ، كما فعل كثير من المصنفين مع اعترافهم بصحة مذهب سيويه.

ويؤيد حمله على التسامح نصه في التسهيل على أن إعرابها بالحركات هو الأصح وقوله: **مِنْ ذَاكَ ذُو إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا**

شروع في ذكر الأسماء الستة، وبدأ (بذو) لأنها لا تفارق الإعراب بالأحرف (وقيد إعرابها بأن تبيين)^(٢) معنى الصحبة احترازاً من (ذو) الموصولة في لغة طي^(٣) فإنها مبنية على (الأعراف)^(٤).

وقوله: **وَالْفَمُّ حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانَا**

يعنى أن (الفم)^(٥) من الأسماء التي تعرب بالأحرف، إن بان^(٦) منه الميم أى: زالت وفارقت فتقول (هذا فوك. ورأيت فاك. ونظرت إلى فيك) وإن كان بالميم ففيه عشر لغات:

نقصه، وقصره، وتضعيفه، كل منها مع فتح الفاء أو كسرها أو ضمها، فهذه تسعة، والعاشرة: إتباع فائه لميمه وأفصحها (فتح)^(٧) فائه منقوصاً.

وقوله: **أَبٌ أَخٌ حَمٌّ كَذَاكَ**

أى: ترفع بالواو وتنصب بالالف وتجر بالياء، والحم: هو أبو الزوج ونحوه من أقاربه، وقد يطلق على أقارب الزوجة.

(١) أ، ج وفي ب (بقوله).

(٢) ج وفي أ (وقيدها بأن تفهم) وفي ب (وقيدها بأن تبيين).

(٣) من أشهر القبائل اليمينية وأعظمها شأنًا، ومساكنها الجبلان في وسط نجد ومن أطيب بلاده، وكان لبلادهم شأن عظيم في حكم التجارة في شمال بلاد العرب.

(٤) ج وفي أ، ب (الأعراب).

(٥) ب، ج وفي أ (القسم).

(٦) ب، ج وفي أ (وان).

(٧) أ، ب.

وقوله: (وهن) أى كذلك، وأخره (لوقوع)^(١) الخلاف فيه، فإن الفراء أنكر إعرابه بالأحرف^(٢) وهو محجوج بنقل سيبويه، وأيضاً فإن إعرابه بالأحرف قليل. والأحسن فيه التزام النقص، وهو حذف لامه، وجعل الإعراب على عينه «كيد» ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: «من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه، ولا تكنوا»^(٣) وإلى هذا أشار بقوله: «والنقص فى هذا الأخير أحسن».

أى: أحسن من الإعراب (بالأحرف)^(٤) وجرت عادة (كثير)^(٥) من النحويين أن (يذكروا)^(٦) «الهن» مع هذه الأسماء منبهين على قلة إعرابه بالأحرف، فيوهم ذلك (مساواته)^(٧) «لهن».

قال فى شرح التسهيل: ومن لم ينبه على قلته فليس بمصيب، وإن حظى من الفضل بأوفر نصيب.

والهن: كناية عن اسم جنس، قال فى الصحاح^(٨) كلمة كناية (ومعناها)^(٩) شىء.

(١) ب، ج وفى أ (لوقوع).

(٢) أى: أنكر الفراء إتمامه، وهو محجوج بنقل سيبويه: الإتمام عن العرب. ومن حفظ حجة على من لم يحفظ. أمه أشموني ٢٩/١.

(٣) تعزى: انتسب وانتسب. عزاء الجاهلية: هو أن يقول الرجل: يا فلان. ليخرج الناس معه للقتال فى الباطل، أعضوه بهن أبيه: فعل أمر من أعض. أى: قولوا له: اعضض على قبل أبيك الذى تنتسب إليه، ولا تجيبوه استهزاء به. ولا تكنوا، لا تذكروا كناية الذكر وهى الهن. بل اذكروا اسمه الصريح.

هو حديث صحيح عن أبى، رواه أحمد فى مسنده، والنسائى، وابن حبان فى صحيحه، والطبرانى فى الكبير.

الشاهد: فى «الهن» فإنه استعمل منقوصاً معرباً بالحركات الظاهرة. وإذا استعمل الهن غير مضاف كان منقوصاً بالإجماع.

(٤) ب، ج.

(٥) ب، ج وفى أ (كثيرة).

(٦) ب، ج وفى أ (يذكرو).

(٧) ب وفى أ، ج (مساوة).

(٨) هو كتاب للجوهري رتبته فى ثمانية وعشرين باباً. وكل باب منها ثمانية وعشرون فصلاً على حسب حروف المعجم وترتيبها ٥٦٧/٢.

(٩) ب وفى أ، ج (معناه).

فتقول: «هذا هنك» أى: شيتك. وقال ابن الدهان^(١): هو كناية عما
(يقبل)^(٢) وكثرة الكناية به عن الفرج.

ثم قال: (وَفِي أَبٍ وَتَالِيِهِ يَنْدُرُ) أى: يندر التزام النقص فى «أب» وتاليه.
وهما: أخ وحم.

ومنه قوله^(٣):

بِأَبِهِ اقْتَدَى عَدَى فِي الْكَرَمِ وَمَنْ يُشَابَهُ أَبُهُ فَمَا ظَلَمَ

فالوجه الراجع فى «هن» هو المرجوح فى «أب» وتاليه.

(١) هو سعيد بن المبارك، المعروف بابن الدهان. قال ياقوت: من أهل واسط، قدم بغداد
فأقام بها وقرأ على هبة الله، وكان مولده سنة أربع وتسعين وأربعمائة فى ليلة الجمعة
حادى عشرين رجب، وكان إماما فى النحو، وصنف شرح الإيضاح فى أربعين مجلدة
وشرح اللمع لابن جنى فى عدة مجلدات، والدروس فى النحو - وغير ذلك. وتوفى
بالموصل ليلة عيد الفطر سنة ٥٦٩ تسع وستين وخمسمائة.

(٢) أ، ب وفى ج (يتعلل).

(٣) البيت لرؤية بن العجاج يمدح عدى بن حاتم. وهو من الرجز المسدس.
الشرح: «بابه اقتدى عدى»: أراد به عدى بن حاتم الطائى وهو صحابى جليل. «الظلم»
وضع الشيء فى غير محله. وهذا البيت نظم فيه الشاعر المثل السائر: «من أشبه أباه فما
ظلم».

المعنى: أن عدى بن حاتم اقتدى بأبيه حاتم الطائى فى الجود والكرم، فمن يشابه أباه،
ويحاكيه فى صفاته فما ظلم فى هذا الاقتداء، لأنه أتى بالصواب ووضع الشيء فى
محله.

الإعراب: «بابه» جار ومجرور متعلق باقتدى. «اقتدى عدى» فعل وفاعل «فى الكرم»
جار ومجرور متعلق باقتدى أيضا «ومن» اسم شرط «يشابه» فعل مضارع فعل الشرط
وفاعله مستتر فيه «أبه» مفعول به ومضاف إليه «فما» الفاء واقعة فى جواب الشرط وما
نافية «ظلم» فعل ماض فاعله مستتر فيه. والجملة فى محل جزم جواب الشرط.
الشاهد فيه: هو أن الأب قد استعمل فيه فى الموضوعين بحذف اللام معربا بالحركات.
فهذا لغة العرب.

مواضعه: ذكره من شراح الالفية: ابن الناظم ص ١٢، ابن عقيل ٢٢/١، وابن داود،
والسندوبى، والاصطنهاوى، والمكودى ص ١١، وابن هشام ٢٢/١. والسيوطى فى شرحه
ص ٩، وفى همع الهوامع ٢٩/١.

وأنكر بعضهم نقص «حم» وقد حكاها الفراء، وحكى أبو زيد^(١) نقص أخ.

ثم ذكر لغة ثالثة فى أب وتاليه فقال:

وَقَصَّرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهُرُ

يعنى أن القصر فى «أب» وتاليه، وهو التزام الألف مطلقاً، وجعل الإعراب بالحركات المقدرة (فى الألف)^(٢) أشهر من النقص فيها.

أما قصر الحم فكثير، ومن قصر الأب قول الراجز^(٣):

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَّغَا فِي الْمَجْدِ غَايَاتَهَا

(١) هو: سعيد بن أوس بن ثابت بن زيد بن النعمان بن مالك بن ثعلبة بن الخزرج أبو زيد الأنصارى، كان إماماً نحويًا صاحب تصانيف أدبية ولغوية. قال السيرافى: كان أبو زيد يقول كما قال سيويه. ومن تصانيفه: لغات القرآن، وغريب الأسماء. وغير ذلك. توفى سنة ٢١٥ خمس عشرة ومائتين، وقيل: أربع عشرة. عن ثلاث وتسعين سنة بالبصرة.

(٢) أ، ب.

(٣) البيت: نسبة العيني لأبى النجم العجلى. ونسبه الجوهري لرؤية بن العجاج ونسبه أبو زيد فى نوادره لبعض أهل اليمن، والبيت من الرجز.

الشرح: «إن أباه» أى: أبى «أبا» لأن قبله:

«وَأَبَا لَرِيًّا ثُمَّ وَأَبَا وَأَبَا هِيَ الْمَثَى لَوْ أَنَّ نَلْنَاهَا»

«المجد»: الكرم والمراد «بالغائتين» المبتدأ والنهاية والضمير فى «غائتها» للمجد وأنت باعتبار المنزلة.

الإعراب: «إن» حرف توكيد ونصب «أباه» اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الألف. ويحتمل أن يكون منصوباً بالألف نيابة عن الفتحة كما هو المشهور. «وأبا» معطوف على اسم إن. «أباه»: مضاف إليه. «قد» حرف تحقيق «بلغا» فعل ماض وألف الاثنين فاعله. والجملة فى محل رفع خبر إن «فى المجد» جار ومجرور متعلق بالفعل قبله «غائتها» مفعول به لبلغ على لغة من يلزم المثنى الألف.

الشاهد: لزوم الألف فى «أباه» على لغة القصر فى الأسماء الستة، وهو صريح فى «أبا» الثالثة؛ لأنه مضاف إليه. أما الأولى والثانية فبالقرينة؛ لأن التلفيق فى اللغات بعيد.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٣، وابن عقيل ٢٣/١. والشاطبى، والسندوبى، والأشمونى ٢٩/١. وابن هشام ٣٣/١. وفى المغنى ١١١/١. والسيوطى فى شرحه للألفية ص ٩. وفى معجم الهوامع ٣٩/١. وفى شرح المفصل لابن يعيش ٥٣/١. وفى خزنة الأدب رقم ٥٥٩. والإنصاف ١١/١.

ومن قصر الأخر قولهم: «مَكْرَهُ أَخَاكَ لَا بَطْلَ»^(١).

تنبيهات:

الأول: قد اتضح بما ذكر في هذه الأرجوزة أن الأسماء الستة على ثلاثة

أقسام:

قسم ليس فيه إلا لغة واحدة وهو الإعراب بالأحرف، وذلك «ذو» بمعنى صاحب و«فم» بلا ميم.

وقسم فيه لغتان: النقص ثم الإعراب بالأحرف وهو «هن».

وقسم فيه ثلاث لغات: الإعراب بالأحرف ثم القصر ثم النقص، وهو: «أب وأخ وحم».

الثاني: زاد في التسهيل في «أب» التشديد فيكون فيه أربع لغات، وفي «أخ» التشديد، و«أخو» بإسكان الخاء، فيكون فيه خمس لغات، وفي حَمَ حَمَوًا كَقَرَو، وَحَمَمًا كَقَرَاء^(٢) وَحَمًا كَخَطًا.

فيكون فيه ست (لغات)^(٣)^(٤).

الثالث: مذهب سيبويه أن «ذو» بمعنى صاحب وزنها فَعَلٌ - بالتحريك،

ولامها ياء.

(١) ورد هذا في مجمع الأمثال ج ٢ ص ٣٠٨ رقم ٤١١٧ وقال هذا من كلام أبي حنبل خال بيَّهس الملقب بنعامه - حين قال له خاله وقد بلغه أن ناسا من أشجع في غار يشربون وهم قاتلون إخوته: هل لك في غار فيه ظباء؟ لعلنا نصيب منها. وانطلق به حتى أقامه على فم الغار، ثم دفعه في الغار فقال ضربا أبا حنبل. فقال بعضهم: إن أبا حنبل لبطل. فقال أبو حنبل: مكره أخاك لا بطل. يريد أنه محمول على ذلك لا أن في طبعه شجاعة. يضرب لمن يحمل على ما ليس من شأنه.

الشاهد: في «أخاك» فإنه مقصور معرب بالحركات المقدره على الألف.

(٢) القرو - بفتح القاف وسكون الراء وبالواو يطلق على القصد والتبع وقدح من خشب، والقراء - بفتح القاف وسكون الراء - وبالهمز يطلق على الجمع والحيض والظهر وقد تضم قافه.

(٣) ب.

(٤) راجع التسهيل لابن مالك ص ٨.

ومذهب الخليل أن وزنها فَعَلٌ - بالإسكان - ولامها واو، فهي من باب قوة^(١).

وقال ابن كيسان^(٢): محتمل للوجهين جميعاً.

وفوك: وزنه عند الخليل وسيبويه فَعَلٌ - بفتح الفاء وإسكان العين - وأصله فوةٌ ولامه هاء.

وذهب الفراء إلى (أن)^(٣) وزنه فَعَلٌ بضمّ الفاء.

وأبٌ وأخٌ وحمٌ وهنٌ وزنها عند البصريين فَعَلٌ بالتحريك - (ولاماتها)^(٤) واو بدليل تثنيتهما بالواو.

وذهب بعضهم إلى أن لام «حم» ياء. من الحماية لأن أحماء المرأة يحمونها وهو مردود بقولهم في الثنية حَمَوَان، وفي إحدى لغاته حَمَوْ.

وذهب الفراء إلى أن وزن «أب وأخ وحم» فعل - بالإسكان - ورد عليه بسماع (قصرها)^(٥) وجمعها على أفعال.

وأما «هن» فقال بعضهم لا أعرف ما يدل على أن أصله التحريك، واستدل الشارح على ذلك بقولهم: «هنة وهنوات»^(٦) وقد استدل (به)^(٧) بعض شراح

(١) ما عينه ولامه واو بقطع النظر عن حركة الفاء وأصله ذوو - حذفت الثانية اعتباراً ونقلت حركة الإعراب إلى الواو الأولى اهـ صبان ٦٥/١.

(٢) هو محمد بن إبراهيم بن كيسان النحوي. قال الخطيب: كان يحفظ المذهب البصري والكوفي في النحو. لأنه أخذ عن المبرد وثعلب. وكان أبو بكر بن مجاهد يقول: إنه أنحى منهما. وكان يجتمع على بابه نحو مائة رأس من الدواب للرؤساء والأشراف الذين يقصدونه.

ومن تصانيفه: ١- المهذب في النحو. ٢- والمختار في علل النحو.

٣- وما اختلف فيه البصريون والكوفيون، وغير ذلك.

قال الخطيب: مات لثمان خلون من ذي القعدة سنة ٢٩٩هـ تسع وتسعين ومائتين.

(٣) ب.

(٤) أ، ج وفي ب (ولامها).

(٥) أ، ب وفي ج (قصر).

(٦) راجع الشارح ص ١٢.

(٧) في نسخة (ج).

الجزولية^(١) واعترض ابن إياز^(٢) بأن فتحة النون في «هنة» تحتمل أن تكون لها التانيث، وفي «هنوات» لكونه مثل «جفّنات» ففتح لجمعه بالالف والتاء، وإن كانت العين ساكنة في الواحد، وقد حكى بعضهم في جمعه «أهناء» فيه (يستدل)^(٣) على أن وزنه فَعَلٌ - بالتحريك. وهذا موضع اختصار^(٤).

ثم أشار إلى شرط إعراب هذه الأسماء بالأحرف المذكورة فقال:

وَشَرَطُ ذَا الإِعْرَابِ أَنْ يُضَفَّنَ لَا
لِيَا كَجَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اِعْتِلَا

فاحترز: مما لم يضاف منها نحو «أب» فإنه يعرب بحركات ظاهرة، وكلها تفرد إلا «ذو» فإنها ملازمة للإضافة.

وإذا أفرد «فوك» عُوِّضَ من واوه ميم، وقد ثبتت الميم في الإضافة كقوله^(٥):

(١) ألف الجزولية أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي. وجزولة بطن من البربر. وكان إماما في العربية لا يشق غباره مع جودة التفهيم وحسن العبارة. ولزم ابن برى بمصر وأخذ عنه العربية جماعة: منهم الشلوين وابن معط. وله حاشية على الجمل للزجاجي. ومات سنة ٦٠٧هـ سيع بعد الستمئة.

(٢) هو الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله أبو محمد العلامة جمال الدين. كذا ساق نسبه ابن رافع في تاريخ بغداد. وقال: كان أوحده زمانه في النحو والتصريف. قرأ على التاج الأرموي.

وله شرح الضروري لابن مالك. والإسعاف في مسائل الخلاف والمحصول في شرح الفصول لابن معط، توفي ببغداد سنة ٦٨١هـ إحدى وثمانين بعد الستمئة.

(٣) ب، ج. وفي أ (سبتدل).

(٤) راجع الأشموني ١/ ٣٠.

(٥) قائله: رؤية بن العجاج. وهو من قصيدة طويلة موجزة.

وصدره: كالحوت لا يلهيه شيء يلهمه

الشرح: «يلهمه» أي يتلعه من اللهام فعال من لهمت الشيء ألهمه إذا ابتلعه، ومنه سمي الجيش لها ما. ظمآن: أي عطشان.

وفي مجمع الأمثال ج ٢ ص ٤٢١ رقم ٤٧١٣ «يضرب لمن عاش بخيلا مثريا».

الإعراب: يصبح: فعل مضارع ناقص وفمه ضمير مستتر يعود إلى الحوت وهو اسمه

«ظمآن» خبره «وفي البحر فمه» الواو للحال والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم.

فمه: مبتدأ مؤخر والهاء مضاف إليه. والحملة في محل نصب على الحال.

يُصْبِحُ ظَمَانٌ وَفِي الْبَحْرِ فَمَةٌ

ولا تختص بالضرورة خلافا لأبي علي^(١)، ولقوله عليه الصلاة والسلام: (لَخُلُوفٌ فَمٌ الصَّائِمِ عِنْدَ اللَّهِ أَطْيَبُ مِنْ رِيحِ الْمَسْكِ)^(٢).

واحترز عما أضيف منها إلى ياء المتكلم، فإنه يعرب بحركات مقدرة (نحو)^(٣): (هذا أخي) وكلها تضاف إلى الياء إلا (ذو) فإنها لا تضاف إلى مضمراً، وإنما تضاف إلى اسم جنس ظاهر غير صفة وما خالف ذلك فهو نادر^(٤).

ويشترط في إعراب هذه الأسماء بالأحرف مع الشرطين المذكورين شرطان
آخران:

= الاستشهاد فيه: «فمه» حيث أثبت الشاعر الميم في حالة الإضافة وليس ذلك لضرورة خلافا لأبي علي: قال أبو علي في البغداديات (قد اضطر الشاعر فأبدل من العين الميم في الإضافة كما أبدلها منها في الأفراد فقال: وفي البحر فمه: وهذا الإبدال في الكلام إنما هو في الأفراد دون الإضافة، فأجرى الإضافة مجرى المفرد في الشعر للضرورة هذا كلامه) اهـ خزنة الأدب ٢١٦/٢ - أقول: ولا التفت إلى قوله: بدليل الحديث. مواضعه: ذكره في شرح الألفية للأشموني ٣١/١، وابن مالك في التسهيل ص ٩، والشاهد رقم ٣٢٥ في خزنة الأدب، والسيوطي في همع الهوامع ج ١ ص ٤٠، ومجمع الأمثال.

(١) هو: الحسن بن أحمد الإمام أبو علي الفارسي النحوي المشهور، وكان واحد زمانه في علم العربية. أخذ عنه الزجاج وابن السراج، وبرع في طلبته جماعة كابن جنى وعلي بن عيسى وغيرهما. وكان متصلاً ببعض الدولة حتى كان يقول: أنا غلام أبي علي في النحو.

ومن مؤلفاته العظيمة كتاب الحجة في التعليل لقراءات القرآن.

وتوفى ببغداد سنة ٣٧٧هـ سبع وسبعين وثلاثمائة.

(٢) (لخلوف) بضم الخاء وقد تفتح ولكن الفتح لغة شاذة كما في تحفة ابن حجر بل قيل: خطأ - تغير رائحة الفم من أثر الصيام لخلو المعدة من الطعام.

(أطيب عند الله ...) إلخ. كناية عن تقرب الله تعالى الصائم من رضوانه وعظيم نعمه. وهو حديث صحيح عن أبي هريرة وأبي سعيد معاً، ورواه أحمد في مسنده ومسلم والنسائي والبخاري.

(٣) ب، ج وفي أ (ونحو).

(٤) كإضافته إلى العلم في نحو (أنا الله ذو بكة) وإلى الجملة نحو (أذهب بذى تسلم) أي:

أذهب في وقت صاحب سلامة، وفي نكت السيوطي أن إضافته إلى العلم قليلة وإلى الجملة شاذة، وفي يس أنه أضيف إلى الضمير شذوذاً. اهـ صبان ٦٦/١.

أن تكون مفردة، فإن ثنيت أو جمعت أعربت إعراب المثنى والمجموع وأن تكون مكبرة، فإن صغرت أعربت بالحركات.
فإن قلت: فقد أهمل هذين الشرطين.

قلت: قد علق الحكم على ما لفظ به، وقد لفظ بها مفردة مكبرة، فاكتمى بذلك.

ثم مثل ما أضيف إلى غير الياء بقوله: (جا أخو أيبك ذأ اعتلا) وهو واضح.

إعراب المثنى

ثم انتقل إلى الموضوع الثانى من مواضع نيابة (الحرف عن الحركة)^(١) فقال:

بالألفِ ارفعِ المثنى وكلا

المثنى: هو الاسم الدال على اثنين فى زيادة فى آخره (صالحه)^(٢) للتجريد وعطف مثله عليه كقولك: (ريدان ورجلان) فإنه يصلح فيهما ذلك نحو (زيد وزيد ورجل ورجل).

وللثنية ثمانية شروط:

الأول: الأفراد، فلا يجوز ثنية المثنى والمجموع على حدة ولا الجمع الذى لا نظير له فى الأحاد اتفاقاً، وأما غيره من جموع التكسير فظاهر كلام المصنف جواز ثنيته.

وقال غيره: إن ثنية الجمع واسم الجنس غير مقبولة.

الثانى: الإعراب. فلا يثنى المبنى، وأما قولهم: (منان ومئين) فليست الزيادة فيهما للثنية بل للحكاية يدل على ذلك (حذفهما)^(٣) وصلأ، وأما (يازيدان ولا

(١) أ، ج وفى ب (الحرف عن الحركات).

(٢) ج وفى أ، ب (صالحه).

(٣) ب، ج وفى أ (حذفها).

رجلين) فإنما ثنيا قبل البناء، وأما (هذان واللذان) ونحوهما فصيغ وضعت للمثنى (وليست)^(١) من المثنى الحقيقي عند المحققين.

الثالث: عدم التركيب. فلا يشنى المركب تركيب إسناد اتفاقاً، وكذا ما فى حكمه كأنما مسمى به، واختلف فى تثنية المركب تركيب مزج نحو: (بعلبك وسيبويه) وصحح أكثرهم المنع لشبهه بالمحكى ولعدم السماع.

وأما الأعلام المضافة نحو: (أبى بكر) فيستغنى فيها بتثنية المضاف (وجمعه)^(٢) عن تثنية المضاف إليه وجمعه، وأجاز الكوفيون تثنيتهما (معاً)^(٣) وجمعهما (معاً)^(٤) فتقول: (أبوا البكرين وآباء البكرين).

الرابع: التنكير. فلا يشنى العلم باقياً على علميته. بل إذا أريد تثنيته قدر تنكيره، ولذلك لا تشنى الكنايات عن الأعلام نحو (فلان وفلانة) فإنها لا تقبل التنكير.

الخامس: أن يكون قابلاً للمعنى الثنية. فلا تشنى الأسماء الواقعة على ما لا ثانى له فى الوجود (كشمس وقمر) إذا قصدت الحقيقة.

السادس: اتفاق اللفظ، وأما نحو: (القمرين) فى الشمس والقمر فمن باب التغليب^(٥).

السابع: اتفاق المعنى. فلا يجوز تثنية المشترك والحقيقة والمجاز. هذا مذهب أكثر المتأخرين. قال فى شرح التسهيل: والأصح الجواز، ومن صرح بجواز ذلك أبو بكر بن الأنبارى^(٦).

(١) أ، ب وفى ج (وليس).

(٢) ب، ج.

(٣) ج.

(٤) ب.

(٥) قال السيوطى فى الهمع ٤١/١ (وهذا النوع مسموع يحفظ ولا يقاس عليه) اهـ.

(٦) هو الإمام أبو بكر محمد بن القاسم بن الحسن الأنبارى النحوى اللغوى. قال الزبيدى:

كان من أعلم الناس بالنحو على مذهب الكوفيين وبالآداب وأكثرهم حفظاً للغة. وكان ممن

يرى القياس فى النحو ويقول: النحو كله قياس ومن أنكر القياس فقد أنكر النحو. وتوفى

ابن الأنبارى ليلة النحر سنة ٣٢٧هـ سبع وعشرين وثلاثمائة ببغداد.

الثامن: ألا يستغنى بثنية غيره عن ثنيته نحو: (سواء) فإن أكثرهم لا يشبه استغناء بثنية سى^١ فقالوا: هما (سيان) ولم يقولوا: (سواءان) على أن أبا زيد حكاه عن العرب.

وما أعرب إعراب المثنى وهو مخالف لمعناه بقصد التكثير نحو: ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾^(١).

أو الإفراد نحو: (البحرين) أو موافق له ولم يصلح للتجريد نحو: (اثنين واثنتين).

أو صلح للتجريد وعطف مباينه عليه لا عطف مثله نحو: (القمرين) فى الشمس والقمر، و(العمرين) فى أبى بكر وعمر. فهو ملحق بالمثنى.

وقد أشار فى النظم إلى أربعة ألفاظ ألحقت بالمثنى فأعربت إعرابه، وليست من المثنى حقيقة وهى (كلا، وكلتا، واثنان، واثنتان).

أما (كلا وكلتا) فهما اسمان (مفردا اللفظ مثنيا المعنى)^(١) بدليل الإخبار عنهما بالإفراد تارة مراعاة للفظ وبالثنية تارة مراعاة للمعنى وقد اجتمع الأمران فى قوله^(٣):

كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الْجَرَىٰ بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا وَكِلَا أَنْفِيهِمَا رَابِي

(١) سورة الملك ٤.

(٢) أ، ج وفى ب (مفردان فى اللفظ مثنيان فى المعنى).

(٣) البيت قائله الفرزدق. وهو من البسيط.

الشرح: (كلاهما) يعنى كلا الفرسين، (حين جد الجرى) أى حين اشتد الجرى وقوى بين الفرسين. وهذا من الإسناد المجازى. وأصله جدا فى الجرى أى: اجتهدا فيه، (قد أقلعا) أى: قد كفا عنه. (رابى) اسم فاعل من ربا يربو ربوا. وهو النفس العالى. وربا الفرس إذا انتفخ من عدو أو فزع.

الإعراب: (كلاهما) مبتدأ ومضاف إليه. (حين): ظرف متعلق بأقلعا (جد الجرى): فعل وفاعل، والجملة فى محل جر بإضافة حين إليها (بينهما) ظرف متعلق بجد (أقلعا) فعل وفاعل، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ (وكلا) الواو للحال. كلا: مبتدأ (أنفيهما) مضاف إليه (رابى) خبر المبتدأ وهو اسم فاعل فيه ضمير مستتر.

الاستشهاد فيه: فى موضعين. الأول: أنه اعتبر معنى (كلا) وثنى الخبر حيث قال (قد أقلعا)، والثانى: أنه اعتبر لفظ (كلا) ووحد الخبر حيث قال (رابى).

ولكونهما مفردي اللفظ مثني المعنى، أعربا إعراب المفرد في موضع (وأعربا)^(١) إعراب المثني في موضع. فأعربا مع الظاهر إعراب (المفرد)^(٢) المقصور بحركات مقدرة، ومع المضمَر إعراب المثني بالآلف رفعا وبالياء جرا ونصبا.

ولما كان الإعراب بالحروف فرعا عن الإعراب بالحركات، والإضافة إلى المضمَر فرعا عن الإضافة إلى المظهر، جعل الفرع مع الفرع والأصل مع الأصل (تحصيلا لكمال المناسبة)^(٣).

وإلى هذا أشار بقوله: إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافًا وَصِلَا

أى: إذا وصل (كلا) بمضمَر حال كونه مضافا إلى ذلك المضمَر، فمضافا حال من الضمير المستكن في وصل وهو ضمير (كلا).

وقوله: (كلتا كذلك) يعنى مثل (كلا) فى أن إعرابها إعراب المثني مشروط بالإضافة إلى الضمير.

تنبيهات:

الأول: حكى الفراء فى (كلا وكلتا) ثلاث لغات:

الأولى: أن يعربا مع الظاهر إعراب المقصور ومع المضمَر إعراب المثني كما (تقدم)^(٤).

والثانية: أن يعربا إعراب المثني مع الظاهر والمضمَر ونسبها إلى كنانة.

والثالثة: أن يعربا إعراب المقصور مع النوعين أيضا وجعل من ذلك قول بعضهم: (كلاهما وقرأ)^(٥) بالآلف.

= مواضعه: ذكره ابن الناظم فى شرحه للآلفية ص ١٤، والأشمونى أيضا ٣٣/١، وابن هشام فى المغنى ١٧٢/١، وابن يعيش فى شرح المفصل ٦٤/١، والسيوطى فى همع الهوامع ٤١/١، والخصائص ٤٢١/١، ٣١٤/٣. وقيل: هذا البيت قيل فى ابنة جرير ويعلها تندرا.

(١) ب وفى أ (أعرب) فيهما.

(٢) ب، ج وفى أ (المقدر).

(٣) أ.

(٤) أ، ب.

(٥) ب، ج وفى أ (قرأت).

(٦) قال سيبويه ١٤٢/١ (ومن ذلك قول العرب: كليهما وقرأ، فهذا مثل قد كثر فى كلامهم واستعمل وترك ذكر الفعل لما كان قبل ذلك من الكلام كأنه قال: أعطنى كليهما وقرأ =

الثاني: ما تقدم من أن (كلا وكتلتا) (مفردا اللفظ مثنيا المعنى)^(١) هو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنهما من قبيل المثنى لفظا ومعنى.

ويرده أمور منها الإخبار عنهما بالمفرد في الكلام الفصيح كما تقدم.

وزعم البغداديون: أن (كتلتا)^(٢) قد نطق لها بمفرد في قول الراجز:

فِي كِلْتَا رِجْلَيْهَا سُلَامَى وَاحِدَةٌ^(٣)

= ومن العرب من يقول: كلاهما وتمرا كأنه قال: كلاهما لى ثابتان وردني تمرا). وفي مجمع الأمثال للميداني رقم ٣٠٧٩ (كلاهما وتمرا، ويروى: كليهما) أول من قال ذلك عمرو بن حمران الجعدي ... جعله أبوه راعيا يرعى له الإبل فبينما هو يوما يرعى إذ رفع إليه رجل قد أضر به العطش واللغوب، وعمرو قاعد وبين يديه زبد وتمر وتامك - السنام - فدنا منه رجل فقال: أطعمني من هذا الزبد والتامك، فقال عمرو: نعم، كلاهما وتمرا، فاطعم الرجل حتى انتهى وسقاه لبنا حتى روى ... فذهبت كلمته مثلا، ورفع (كلاهما) أي: لك كلاهما، ونصب تمرا على معنى أزيدك تمرا. ومن روى كليهما فأثما نصبه على معنى: أطعمك كليهما وتمرا .. اهـ مخلصا.

(١) أ، ج وفي ب (مفردان في اللفظ مثنيان في المعنى).

(٢) ج وفي أ، ب (كلا).

(٣) قال العيني: قائله راجز من الرجاز لم أقف على اسمه - يصف نعامة - من الرجز المسدس.

وقامه: كتلتاهما مقرونة بزائده.

الشرح: (في كلت رجليها) الضمير عائد على النعامة - أي: في إحدى رجليها (سلامي) بضم السين وتخفيف اللام وفتح الميم - على وزن حباري هي العظام التي تكون بين كل مفصلين من مفاصل الأصابع من اليد والرجل.

(كتلتاهما) الضمير للرجلين. (مقرونة بواحدة) أي: من السلاميات، وروى (قد قرنت) مكان (مقرونة). و(في كلت) خبر مقدم، (سلامي) مبتدأ مؤخر، (زائده) صفة.

ويروى البيت:

فِي كِلْتَا رِجْلَيْهَا سُلَامَى زَائِدَةٌ كِلْتَاهُمَا مَقْرُونَةٌ بِوَاحِدَةٍ

الإعراب: (في كلت) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم (رجليها) مضاف إلى كلت (سلامي) مبتدأ مؤخر (واحدة) نعت لسلامي (كتلتاهما) مبتدأ (مقرونة) خبر المبتدأ (بزائده) جار ومجرور متعلق بمقرونة.

الشاهد: في كلت رجليها، استدلل به البغداديون على أن (كلت) تجيء للواحدة و (كتلتا) للمثنى.

وليس بصحيح، بل أواد (فى كلتا) فمحذف الألف للضرورة.

الثالث: (كلا) عند البصريين فعل نحو معنى (وآلفها)^(١) عن واو بدليل إبدالها (تا) فى (كلتا) وقيل عن ياء لقول سيويه: إنها لو سُمى بها وثبتت لانقلبت ياء، ووزن (كلتا) فعلى كذكري وآلفها للتأنيث والتاء بدل (من)^(٢) لام الكلمة، وهو إما واو^(٣) وهو اختيار ابن جنى أو ياء^(٤) وهو اختيار أبى على، وذهب الجرمى^(٥) إلى أن التاء زائدة للتأنيث وهو ضعيف؛ لأن تاء التأنيث لا تقع حشواً ولا بعد ساكن غير الألف.

الرابع: المنقول عن البصريين أن قلب ألف كلا وكلتا مع المضمرة (ياء)^(٦) ليس هو للعامل^(٧) وإنما هو بالحمل على (لدى وعلى) وذلك لأنهما ملازمان للإضافة فأشبهها فى النصب (لدى) وأشبهها فى الجر (على) ففعلوا (بكلا وكلتا) فى النصب والجر، ما فعلوا بلدى وعلى فقلبوا ألفها ياء، إذا أضيفا إلى مضمرة،

= وفى مختار الصحاح ص ٦٠٤ فى كلتا: وقال الفراء هو مثنى ولا يتكلم منه بواحد ولو تكلم به لقليل: كِلْ وكِلْتْ وكلان وكلتان واحتج بقول الشاعر:

فِي كَلَّتْ رَجُلَيْهَا سَلَامَى وَأَحَدَهُ

أى فى إحدى رجلَيْها وهذا القول ضعيف عند أهل البصرة والألف فى الشعر محذوفة للضرورة، والدليل على كونه مفردا قول جرير: كلا يومى أمامة يوم صد. أنشدنيه أبو على.

مواضعه: ذكره من شرح الألفية: الشاطبى والأشمونى ٣٢/١ وذكره السيوطى فى همع الهوامع ج ١ ص ٤١، والشاهد رقم ١٣ من خزنة الأدب، والإنصاف ٢/٢٦٠، ٢٦٣.

(١) ب، وفى أ، ج (آلفه).

(٢) ب، وفى أ، ج (عن).

(٣) وأصلها (كلوى).

(٤) وإنما قلبت تاء لتأكيد التأنيث.

(٥) هو: أبو عمر صالح بن إسحق الجرمى البصرى، مولى جرم بن ريان - وجرم من قبائل اليمن. قال الخطيب: كان فقيهاً عالماً بالنحو واللغة، دينا ورعا، قدم بغداد وأخذ عنه الأخفش ويونس والأصمعى وحدث عنه المبرد قال: كان الجرمى فى زمانه. وله كتاب: الأينية ومختصر فى النحو. ومات سنة ٢٢٥هـ خمس وعشرين ومائتين.

(٦) ب.

(٧) أ، ب وفى ج (العامل).

ولم يقلبوها إذا أضيفا إلى ظاهر^(١) كما أن ألف (لدى وعلى) لا تقلب مع الظاهر.

وأما الرفع فبقيت الألف مع الظاهر والمضمر، لأنها لم تشبه في الرفع ما تنقلب الفه.

قال الخليل: ومن لا يقلب ألف (لدى وعلى) إذا أضيفا إلى المضمر، يقول (رأيت كلاهما أو مررت بكلاهما) فيجعلهما من المضمر على حالهما مع الظاهر، وضعف الناظم (إعراب)^(٢) هذا المذهب، وجعل (إعرابها)^(٣) بالحرفين كالمثنى، واستدل بلغة كنانة.

وأما (اثنان واثنتان) فيعربان إعراب المثنى بلا شرط، ولذلك شبههما بما هو مثنى حقيقة لثلا يتوهم أنهما مثل (كلا وكلتا) في اشتراط الإضافة إلى المضمر. فقال:

اثنانِ وأثنتانِ كابتينِ وأبتينِ يجريانِ

أى: يجريان مجرى ابين وابتين بلا شرط، ثم قال:

وتخلفُ الياءُ في جميعها الألفُ جرّاً ونصباً.....

يعنى أن الياء تخلف الألف. أى: تحل محلها في جميع ما تقدم وهو المثنى والألفاظ الملحقة به جرّاً ونصباً نحو: (مررت بالزيدين ورأيت الزيدين).

وقدم الجر لأن النصب محمول عليه في الياء التى هى أخت الكسرة، وإنما حمل عليه لاشتراكهما فى أن كلا منهما فضلة، ولهذا لم يحمل على الرفع لأنه عمدة وقوله: بعد فتحٍ قد ألف.

(١) قال السيوطى فى الهمع ٤٠ / ١ (وبعض العرب يجريهما مع الظاهر مجراهما مع المضمر فى الإعراب بالحرفين وعزاها الفراء إلى كنانة).

(٢) أ، ب.

(٣) ب، ج وفى أ (إعرابها).

سبب فتح ما قبل هذه الياء الإشعار بأنها خلقت الألف والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً.

تنبيهات:

الأول: في المثني وما الحق به لغة أخرى وهي لزوم الألف رفعاً ونصباً وجراً، وهي لغة بني الحارث بن كعب^(١) وقبائل أخرى. وأنكرها المبرد^(٢) وهو محجوج بنقل الأئمة^(٣) (وهو)^(٤) أحسن ما خرج عليه قراءة ﴿إِنْ هَذَا لَسَاحِرٌ أَوْ نَجْوَى﴾^(٥).

الثاني: مذهب الناظم أن إعراب المثني والمجموع على حدة بالحروف كما هو ظاهر كلامه في النظم، وصرح بذلك في شرح التسهيل. وهو مذهب قطرب وطائفة من المتأخرين. ونسب إلى الزيادي والزجاجي. قيل: وهو مذهب الكوفيين^(٦).

وذهب سيبويه^(٧) ومن تبعه إلى أن الإعراب مقدر في الألف والياء فتقدر في الألف الضمة، وفي الياء الفتحة والكسرة، فأعراب المثني عندهم بالحركات. وفي إعراب المثني مذاهب لا تطول بذكرها.

(١) من أشهر القبائل اليمنية وأعظمها شأنًا إبان ظهور الإسلام، وكانت تسكن نجران. شهرت بالغنى والجمال والقوة.

(٢) هو أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأودي إمام العربية ببغداد في زمانه، أخذ عن الجرمي والمازني وقرأ عليهما كتاب سيبويه، وكان غزير العلم حسن المحاضرة فصيحاً بليغاً ثقة، صاحب نواهد. وقيل في سبب تلقيبه بالمبرد: إن المازني حين صنف كتابه (الألف واللام) سأل المبرد عن دقيقه وعويصه فأجابه بأحسن جواب فقال له: قم فانت المبرد - أي المثبت للحق - فحرفه الكوفيون وفتحوا الراء. وله مؤلفات منها: الكامل في الأدب، والمقتضب في النحو من ستة أجزاء مخطوطة بدار الكتب، وشرح شواهد الكتاب.

ومات سنة ٢٨٦هـ ست وثمانين ومائتين في خلافة المعتضد ودفن بالكوفة.

(٣) راجع الأشموني ٢٣/١.

(٤) أ وفي ب، ج (هي).

(٥) سورة طه ٦٣ (قراءة نافع).

(٦) وإليه أميل.

(٧) ج ١ ص ٤ الكتاب. وقوله ظاهر في أن الألف والياء حرفا إعراب.

المجموع على حد المثني

ثم انتقل إلى الموضع الثالث من مواضع النيابة^(١) وهو المجموع على حد المثني فقال:

وَأَرْفَعُ بِوَأَوْ وَيَا أَجْرُ وَأَنْصِبُ سَالِمَ جَمْعِ عَامِرٍ وَمُذْنِبِ

لما كان الجمع على قسمين: جمع تكسير - وهو ما تغير فيه بناء واحده لفظاً أو تقديراً.

وجمع سلامة وهو خلافه.

احترز عن جمع التفسير بقوله (سَالِمَ جَمْعِ).

ثم السالم قسمان: مذكر ومؤنث.

فاحترز عن المؤنث بإضافة الجمع إلى المذكر. أعني (عامراً ومذنباً) فالذي

يرفع بالواو وينصب ويجر بالياء هو جمع المذكر السالم.

وهو قسمان: اسم، وصفة.

فالاسم لا يجمع هذا الجمع إلا بأربعة شروط: الذكورية والعلمية والعقل

والخلو من تاء التأنيث المغايرة لما في نحو: (عِدَّةٌ وَثْبَةٌ) علمين.

والصفة لا تجمع هذا الجمع إلا بأربعة (شروط)^(٢): الذكورية والعقل والخلو

من تاء التأنيث وقبول تاء التأنيث عند قصد معناه.

(واحترزت)^(٣) بهذا الأخير من فَعْلَانِ فَعَلَى نحو: سَكْرَانٌ وَأَفْعَلٌ فَعْلَاءٌ^(٤)

نحو أحمر، وما اشترك فيه المذكر والمؤنث نحو: (صبور) فلا يجمع شيء من ذلك

بالواو والنون لعدم قبوله لتاء التأنيث.

فمثال الاسم (الذي)^(٥) اجتمعت فيه الشروط (عامر) فتقول: (جاء العامريون

ورأيت العامريين ومررت بالعامريين).

(١) أ وفي ب، ج (نيابة الحرف).

(٢) ب، ج.

(٣) أ، ج وفي ب (واحترز).

(٤) في (أ) أفعل فعلى.

(٥) أ، ب وفي ج (التي).

ومثال الصفة التي اجتمعت فيها الشروط (مذنب) فتقول: (جاء المذنبون
ورأيت المذنبين ومررت بالمذنبين).

وقد اكتفى الناظم بالمثالين عن ذكر هذه الشروط طلباً للاختصار. وأشار
للقياس عليهما بقوله: (وشبه ذين).

فشبه عامر كل اسم مذكر (علم)^(١) عاقل خال من تاء التأنيث، وشبه
مذنب: كل وصف مذكر عاقل خال من تاء التأنيث: قابل لتاء التأنيث.

فإن قلت: قد زاد في التسهيل في شروط الاسم شرطين آخرين:

أحدهما: أن يكون غير مركب تركيب إسناد أو مزج.

والآخر: أن يكون غير معرب بحرفين^(٢) فلم ترك ذكرهما؟

قلت: هذان شرطان لصحة مطلق الجمع ولا خصوصية لهما بهذا الجمع
(المذكور)^(٣).

تبيهاً:

الأول: لم يشترط الكوفيون الخلو من تاء التأنيث. فأجازوا جمع (طلحة)
بالواو والنون، ولا قبول الصفة لتاء التأنيث مستلدين بقول الشاعر:

مِنَ الَّذِي هُوَ مَا إِنْ طَرَّ شَارِبُهُ
وَالْعَانِسُونَ وَمِنَ الْمُرْدُ وَالشَّيْبُ^(٤)

(١) ب، ج.

(٢) راجع التسهيل ص ١٣.

(٣) أ، ج.

(٤) قائله: هو أبو قيس بن رفاعة الأنصاري كذا قاله ابن السيرافي في شرح أبيات الإصلاح
لابن السكيت. وقال اليكزي: اسمه دينار وقال أبو عبيد: أحسبه جاهلياً. وقال القالي في
أماليه: هو قيس بن رفاعة، وقال الأصهباني: قاتل هذا البيت أبو قيس بن الأسلت
الأوسي. وهو من البسيط.

الشرح: (طر شاربه) - بفتح الطاء - معناه نبت شاربه. (والعانسون) جمع عانس وهو
من بلغ حد التزوج ولم يتزوج مذكراً كان أو مؤنثاً. (والمرد): بضم الميم جمع أمرد،
(والشيب) - بكسر الشين المعجمة - جمع أشيب وهو المبيض رأسه.

الإعراب: (منا) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم (الذي) اسم موصول مبتدأ
مؤخر (هو) مبتدأ (ما) نافية (إن) رائدة. (طر) فعل ماض (شاربه) فاعل والهاء مضاف =

فجمع عانساً (بالواو والنون)^(١) وهو من الصفات المشتركة .
ولا حُجَّةٌ في البيت لشذوذه .

الثاني : ما جعل علماً من الثلاثى المعوض من (فائه)^(٢) تاء التانيث كَعَدَّةٍ أو من لامة كَثْبَةٍ فإنه يجوز جمعه بالواو والنون وبالألف والتاء ، ما لم يكسر قبل العلمية كَشَفَةٍ . فيلزم تكسيره أو يعتل ثانيه (كدية)^(٣) فيلزم جمعه بالألف والتاء .
وإلى هذا أشار في التسهيل بتقييده التاء بالمغايرة لما في (عِدَّةٍ وَثْبَةٍ) علمين^(٤) .

الثالث : اعلم أن التصغير قائم مقام الوصف ، فلذلك لو صغر نحو :
«رجل و غلام» جمع بالواو والنون مع أنه ليس بعلم ولا صفة ، وذلك لكون التصغير وصفاً في المعنى .

ثم أشار إلى ما الحق بهذا فأعرب إعرابه بقوله :

..... وَيَهْ عَشْرُونَا وَبَابُهُ الْحَقِّ وَالْأَهْلُونَا
أُولُوا وَعَالَمُونَا عَلَيْنَا وَأَرْضُونَ شَدَّ وَالسُّنُونَا

= إليه : وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الموصول . (والعانسون) معطوف على الاسم الموصول (ومنا المرد) جملة من مبتدأ وخبر على قياس السابقة معطوفة عليها (والشيب) معطوف على المرد .
الاستشهاد فيه : في قوله (والعانسون) ، فإن الكوفيين جوزوا جمع الصفة بالواو والنون مع كونها غير قابلة للتاء محتجين بهذا .
وعند الجمهور فيه شذوذان : الأول إطلاق العانس على الذكر ، والأكثر إطلاقه على المرأة .
وإنما الأشهر استعماله في المؤنث . والثاني جمعه بالواو والنون .
مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الشاطبي والأشموني ٣٥/١ ، وذكره ابن هشام في المغنى ٦/٢ ، والسيوطي في همع الهوامع ٤٥/١ .

(١) ب .

(٢) ب ، ج وفي أ (فائدة) .

(٣) أ ، ب .

(٤) التسهيل ص ١٣ .

وهو أربعة أقسام: اسم جمع وجمع تكسير، وجمع تصحيح لم يستوف الشروط، ومفرد هو جمع فى الأصل.

فالأول: عشرون وبابه. ونعنى ببابه سائر العقود إلى التسعين.

و (أولو) و (عالمون) فهذه كلها أسماء جموع ألحقت بجمع المذكر السالم فى إعرابه، لأن هذه لا واحد لها من لفظها، وليس (العالمون) جمع عالم لأن العالم عام والعالمون خاص بمن يعقل، وإنما هو اسم جمع. قاله المصنف.

والثانى: أرضون وسنون وبابه (فهذه)^(١) جموع تكسير لتغيير واحدتها. أعربت إعراب جمع المذكر السالم.

الثالث: أهلون. فإنه جمع أهل وأهل، فهو مستوفى الشروط إذ هو ليس علمًا ولا صفة. فأهلون - جمع تصحيح لم يستوف الشروط. وجعل بعضهم (أرضين وسنون) من هذا النوع.

والرابع: عليون - وهو اسم لأعلى الجنة. كأنه فى الأصل فعلي من العلو - فجمع جمع من يعقل وسمى به، وفى تمثيله بهذه الألفاظ تنبيه على نظائرها. وباب سنين (الذى)^(٢) أشار له بقوله (وبابه) هو ما عوض من لامة هاء التأنيث ولم يكسر^(٣) فهذا النوع شاع فيه جمعه بالواو والنون رفعًا وبالياء والنون جرًا ونصبًا^(٤)، وهو ثلاثة أنواع:

مفتوح الفاء نحو: (سنة).

ومكسور الفاء نحو: (مائة).

ومضموم الفاء نحو: (ثبة) وهى الجماعة.

فلام (سنة) واو أو هاء على اللغتين. ولام (مائة) ياء، ولام (ثبة) واو، وقيل: ياء من ثبتت أى جمعت. وأما الثبة التى هى وسط الخوض فمحذوفة العين

(١) أ، ب وفى ج (ففيه).

(٢) أ، ب وفى ج (الذين).

(٣) أى تكسيرا يعرب معه بالحركات.

(٤) هى لغة أهل الحجاز وعلياء وقيس.

من (ثاب يثوب)^(١) إذا رجع، وقيل: بل محذوفة اللام أيضاً من ثبيت. فما كان مفتوح الفاء كسرت فاؤه نحو: (سنين)، وقد حكى ضم (سينه)^(٢)، وما كان مكسور الفاء لم يغير (نحو)^(٣) (مئين)، وما كان مضموم الفاء فوجهان الكسر والضم نحو: (ثيين) فإن كسر استغنى عن هذا الاستعمال نحوك (شَفَّة) إلا ما ندر.

وقوله: وَمِثْلَ حَيْنٍ قَدْ يَرِدُ ذَا الْبَابِ

يعنى أن باب سنين قد يستعمل مثل حين فيجعل إعرابه بالحركات على النون منونة^(٤) ولا تسقطها الإضافة وتلزم الياء^(٥) فتقول: «هذه سنين وصحبته سنينا (وما رأيته)^(٦) منذ سنين» وفي الحديث، فى رواية: «اللهم اجعلها عليهم سنيناً كسنين يوسف»^(٧)، ومنه قول الشاعر:

دعانى من نجدٍ فإن سنينه لَعَبْنُ بنا شيباً وشيبتنا مُرداً^(٨)

(١) أ، ب وفى ج (باب يثوب).

(٢) أ، ب وفى ج (سنة).

(٣) ج.

(٤) هذا إذا لم يكن أعجمياً وإلا فيعرب على النون من غير تنوين إعراب ما لا يتصرف مثل (قنسرين) كورة بالشام.

(٥) لبعض بنى تميم وبنى عامر.

(٦) ب.

(٧) هذا دعاء على أهل مكة بالجذب والقحط وقد استجاب الله دعاءه حتى ساء حالهم.

وروى (كسنى) يوسف بحذف النون للإضافة وسكون الياء مخففة فقد تكلم بهما النبى أو بأحدهما ورواه الرواة بهما أخرجه الشيخان - البخارى ومسلم من حديث طويل عن ابن مسعود.

(٨) البيت للصمة بن عبد الله الطفيل شاعر إسلامى بدوى من شعراء الدولة الأموية. وهو من الطويل.

الشرح: (دعانى) أتركانى. يخاطب به خليله ومن عادة العرب أنهم يخاطبون الواحد بصيغة التثنية كما فى قول امرئ القيس: قفا نبك... وتفعل العرب ذلك للتعظيم، أو خطاب لاثنتين حقيقة.

(نجد) اسم للبلاد التى أعلاها تهامة واليمن وأسفلها العراق، وأولها من ناحية الحجاز ذات عرق إلى ناحية العراق (سنينه) جمع سنة، والمراد العام المجذب، (شيبا) - بكسر الشين =

ومن أصحاب هذه اللغة من يسقط التنوين.

وقوله: (وَهُوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطْرُدُ).

يعنى أن إجراء سنين وبابه مجرى حين يطرد عند قوم من العرب، وقد يستعمله غيرهم على وجه الشذوذ كما فى الحديث المذكور.

ولما اختلف هذا النوع بهذه المعاملة لخلوه من شروط جمع التصحيح وشبهه بالتكسير فى عدم سلامة نظم واحده.

وقوله: (وَتُونٌ مَجْمُوعٌ) نحو: (الزينين والمسلمين).

(وَمَا بِهِ التَّحْقِيقُ) نحو (عشرين) وما ذكر معه (فَاتْفَحُ) أى: فلزمه الفتح للفرق بينه وبين نون الثنية.

= - جمع أشيب. وهو المبيض من الرأس (شيبينا): من شيب - بالتشديد يشيب تشيبيا (مردا) جمع أمرد. وهو الذى لم تنبت لحيته.

المعنى: اتركانى يا خليلى من ذكر هذه البلاد، فإن ما وقع فيها من مشاق الجذب جعلنا أضحوكة ونحن شيوخ، وشيبينا أهوالها ونحن مرد.

الإعراب: (دعانى) فعل أمر وألف الاثنين فاعله والنون للوقاية، والياء مفعول به (من نجد): متعلق بدعا (فإن) الفاء للتعليل إن: حرف توكيد ونصب (سنيته) اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة والهاء مضاف إليه (لعين) فعل ماض ونون النسوة فاعله. والجملة فى محل رفع خبر إن (بنا) جاز ومجرور متعلق بلعب (شيبيا) حال من الضمير المجرور بالباء (وشيبينا) السواو عاطفة والجملة من الفعل والفاعل والمفعول فى محل رفع معطوفة على الجملة الواقعة خبر إن (مردا) حال من المفعول الذى هو ضمير المتكلم ومعه غيره.

الشاهد فيه: على إجراء سنين مجرى حين فى الإعراب بالحركات والتزام النون مع الإضافة، ولو لم يجعل الإعراب بالحركة على نون الجمع لحذف النون وقال: فإن سنيه. واعلم أن هذه لغة بنى عامر، فإنهم يعربون المعتل اللام بالحركات فى النون كما فى غسيل ويقولون هذه سنين ورأيت سنيينا وأقمت بسنين، وعلى هذا ما جاء فى قوله عليه الصلاة والسلام (اللهم اجعلها عليهم سنيينا كسنيين يوسف) وتميم أيضا يجعلون الإعراب فى النون ولكن لا ينونونها فيقولون سنيين وسنيين وسنيين جره بالكسر ولا تسقط النون ههنا ولو عند الإضافة، لأنها نزلت منزلة نون مسكين.

مواضعه: ذكره من سراج الألفية: ابن الناظم ص ١٩، وابن هشام ٤١/١، وابن عقيل ٣١/١، والشاطبي، ودلود، والسندوبى، والأشمونى ٣٧/١، والمكودى ١٢/١.

(وَقَلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَقَ) يعنى فى الضرورة وليس بلغة.

ومنه قول الشاعر^(١): وَأَنْكَرْنَا رَعَانِفَ آخِرِينَ

وقول الآخر^(٢): وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ

(١) البيت لجرير بن عطية بن الخطفى وهو من قصيدة نونية يخاطب بها فضالة العربى وهو من الوافر.

وصدر البيت: عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنَى أَبِيهِ

وقد ذكر البيت كله فى النسخة ب، ج.

الشرح: (جعفر) هو ابن ثعلبة بن يربوع أخو عريس بن ثعلبة (بنى أبيه) أى بنى أبى جعفر. (رعائف) بفتح الزاى المعجمة والعين المهملة - جمع رعيفة وهى طرف الأديم - أو هذب الثوب - أو القصير، وأراد بهم الأعداء.

المعنى: عرفنا جعفرًا وإخوته لعظمتهم، وأنكرنا غيرهم لأنهم أعداء وليس لهم أصل معروف.

(الإعراب): عرفنا: فعل وفاعل ومفعول (وبنى أبيه) معطوف على جعفر ومضاف إليه (وأنكرنا رعائف): جملة من فعل وفاعل ومفعول معطوفة على الجملة السابقة (آخرين) صفة لزعائف منصوب بالياء لأنه جمع مذكر سالم.

الشاهد: قوله (آخرين) حيث كسر النون فيها، ونون الجمع حقا الفتحة وكسر النون جائز بعد الياء فقط وقيل: لغة وهو الراجح. فقد بنى الشاعر كلامه على هذه اللغة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٧، وابن هشام ٤٩/١ وابن عقيل ٣٣/١ والشاطبى، وداود والسندوبى، والاصطهناوى، والأشمونى ٢٩/١، والسيوطى فى همع الهوامع ٤٩/١، والشاهد رقم ٥٩٧ فى خزنة الأدب.

(٢) البيت قائله: سحيم بن وثيل الرياحى. من مقطوعة له فى ديوان جرير وكان عبدا حبشيا وكان فصيحًا بليغًا وكان قد اتهم بئنت مولاه فقتله. وهو من الوافر.

وصدر البيت: وماذا بيتغى الشعراء منى.

وقد ذكر البيت كله فى النسختين ب، ج ففى ب بهذه الرواية وفى ج وماذا يدرى الشعراء منى.

الشرح: قوله «وماذا بيتغى» أى وماذا تطلب. وأنشده الزمخشرى والجوهرى وماذا يدرى الشعراء بتشديد الدال المهملة. يقال أدراه يدره إذا ختله وخدعه.

الإعراب: «وماذا» ما: اسم استفهام مبتدأ. وذا: اسم موصول بمعنى الذى فى محل رفع خبر «بيتغى» فعل مضارع «الشعراء» فاعله «منى» جار ومجرور متعلق ببيتغى والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «وقد» الواو حالية وقد حرف تحقيق «جاورت» فعل وفاعل «حد» مفعول به «الأربعين» مضاف إليه مجرور بالياء المكسورة ما قبلها تحقيقا المفتوح ما بعدها تقديرا. وقيل مجرور بالكسرة الظاهرة لأنه عومل معاملة حين فى جعل الإعراب على النون.

وقال في شرح التسهيل: ويجوز أن يكون كسر نون الجمع وما الحق به لغة^(١).

وقوله (وَنُونٌ مَا تُثْنِي) نحو: (الزبدان) (وَأَلْمَلَحَ بِهِ) نحو: (اثنين) (بِعَكْسِ ذَلِكَ اسْتَعْمَلُوهُ). أى: بعكس نون الجمع فينكسر لاتقساء الساكنين وَقَلَّ مَنْ نَطَقَ بفتحها، إلا أن فتح نون المثني لغة حكاهما الكسائي والفراء ولكنهما حكياها مع الياء لا مع الألف^(٢) وأجازها بعضهم مع الألف، واستدل بقول الراجز:

أَعْرِفُ مِنْهَا الْجِيدَ وَالْعَيْنَانَا^(٣)

=الشاهد: في قوله «الأربعين» فإنه كسر النون فيه، وكان الأصل فتحها ولكن كسرهما للضرورة ويجوز أن يكون أجراه مجرى الحين فأعربه بالحركات.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١٧، وابن هشام ٥٠/١، وابن عقيل ٣٤/١، والأشعري ٢٩/١، والسيوطي ١١/١، والمكودي ص ١٣، وداود والشاطبي، والسندوبي، والأصطهناوي، وذكره ابن يعيش في شرح المفصل ١١/٤ والشاهد ٥٨٦ في خزنة الأدب. وذكره السيوطي في معجم الهوامع ٤٩/١ والمبرد في المقتضب ٣/٣٣٢.

(١) قال الأشعري ٣٩/١: «وجزم به في شرح الكافية» اهـ.

(٢) (كقوله: على أحرفين استقلت عشية فما هي إلا لمحة وتغيب) أشعري ٣٩/١.

(٣) البيت: قيل إن قائله لا يعرف كما رسم العينى، وقيل: هو لرؤية بن العجاج، والصحيح أنه لرجل من ضبة كما قال الفضل، وهو من الرجز المسدس.

وعجز البيت: ومنخرين أشبهنا ظليانا

وقد ذكر البيت كله في نسخة ب وأيضاً في نسخة ج - إلا أن رواية صدره في ج:

أعرف منها الأنف والعينانا

الشرح: «الجيد» بكسر الجيم - العنق. وجمعه أجياد، «ظليانا» اسم رجل بعينه، وليس تشبیه ظبي «منخرين» بفتح النون أو بكسرهما على التلفيق بين اللغات - مثني منخر، وأصله: مكان التخير، واستعمل في الأنف.

المعنى: أعرف من سلمى جيدها وعينها ومنخرها اللذين يشبهان منخرى هذا الرجل.

الإعراب: «أعرف» فعل مضارع فاعله مستتر فيه «منها» جار ومجرور متعلق بأعرف «الجيد» مفعول به «والعينانا» معطوف عليه «ومنخرين» معطوف عليه أيضاً «أشبهنا» فعل ماض وألف الاثني فاعل «ظليانا» مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة على أنه مفرد أو هو على لغة من يلزم المثني بالألف والجملة من الفعل وفاعلها في محل نصب صفة لمنخرين.

الشاهد فيه: قوله «والعينانا» حيث فتح الشاعر فيه نون التشبیه والقياس كسرهما وقيل الشاهد أيضاً في قوله: «ظليانا» وادعى أن ظليان تشبیه ظبي وإليه مال الهروي حيث قال في الذخائر: والتقدير أشبهنا منخرى ظليان فجعله تشبیه ظبي، وليس هذا بصحيح. وقيل:

البيت مصنوع. أى: غير عربى فلا يشهد به.

وحكى الشيباني^(١) أن ضم نون المثني لغة. يعنى إذا كان بالالف، وحكى عن العرب (هُمَا خَلِيلَانُ).

ولما فرغ من نيابة الحرف عن الحركة انتقل إلى نيابة الحركة (عن)^(٢) حركة أخرى، وذلك فى موضعين:

الأول: جمع المؤنث السالم، فإنه ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة^(٣) فحمل نصبه على جره كما حمل نصب المذكر السالم على جره، وضابطه: ما جمع بالفاء وتاء مزيدتين.

وإليه أشار بقوله:

وَمَا بَتَا وَأَلْفٌ قَدْ جُمِعَا
مُكْسَرٌ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعَا

فإن قلت: لِمَ لَمْ يقيد الألف والتاء بكونهما زائدتين؟

قلت: تعليق الباء بقوله جمع يغنى عن (التقييد)^(٤)، إذ المراد ما دل على جمعيته بالفاء وتاء. و(نحو أبيات) مما تاؤه أصلية وقضاة مما ألفه منقلبة عن أصل لم يدل على جمعيته بالالف والتاء^(٥).

= مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن هشام ٤٧/١، وابن عقيل ٣٦/١، وداود والشاطبي، والسندوبى، والأصطنهاوى، والأشمونى ٣٩/١، والسيوطى ص ١٢، والمكودى ص ١٣ - وذكر فى الفصل ١٢٩/٣.

(١) هو إسحق بن مرار أبو عمرو الشيبانى الكوفى. قال الخطيب: كان أبو عمر راوية أهل بغداد واسع العلم باللغة والشعر ثقة فى الحديث كثير السماع نبيلاً فاضلاً عالماً بكلام العرب حافظاً للغاتها، صنف كتاب الجيم والنوادر، وغريب المصنف وغير ذلك. مات سنة ست أو خمس ومائتين وقد بلغ مائة سنة وعشر سنين.

(٢) ج وفى أ، ب (على).

(٣) (خلاقاً للأخفش فى زعمه أنه مبنى فى حالة النصب، وهو فاسد إذ لا موجب لبنائه، وجوز الكوفيون نصبه بالفتحة مطلقاً، وهشام فيما حذف لأمه، ومنه قول بعض العرب: سمعت لغاتهم) ومحل هذا القول ما لم يرد إليه المحذوف، فإن رد نصب بالكسرة كسنوات وعضوات) اهـ ج ١ ص ٤٠.

(٤) ب، ج وفى أ (التنبيه).

(٥) أ.

فإن قلت: لِمَ لَمْ يذكر علامة رفعه؟

قلت: لأنه بالضمة على الأصل.

ثم ذكر ما الحق بجمع المؤنث السالم فقال:

كَذَا أُولَاتُ وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلَ كَأَذْرَعَاتٍ - فِيهِ ذَا أَيْضًا قَبْلُ

يعنى: أن أولات يكسر فى جرّه ونصبه كالجمع المذكور، وهو اسم جمع؛ لأنه لا واحد له من لفظه فهو فى المؤنث نظير أولو فى المذكور.

وقوله: **وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلَ**

يعنى: أن ما كان مجموعاً بالفاء وتاء ثم سُمى به فجعل اسماً مفرداً، فإنه يعرب بعد التسمية على اللغة الفصحى بما كان يعرب به قبلها، فيكسر فى الجر والنصب وينون.

وقد مثله بأذرعَات (وهو بالذال المعجمة)^(١) اسم موضع^(٢) فتقول: (رأيت أذرعَات ومررت بأذرعَات) فيستوى جرّه ونصبه ونحوه (عرفات).

ومن العرب من يمنعه التنوين ويجرّه وينصبه بالكسرة كما سبق (ومنهم)^(٣) من يمنعه الصرف فيجرّه وينصبه بالفتحة ولا ينون.

فإن قلت: لم نون أذرعَات وعرفَات ونحوهما على اللغة الفصحى، وحقهما منع الصرف للتأنيث والعلمية؟

قلت: ليس تنوينهما للصرف، وإنما هو تنوين المقابلة وقد تقدم بيانه.

فإن قلت: قد ذكر حكم المجموع بالألف والتاء - إذا سُمى به - فما حكم المثنى والمجموع على حدة إذا سُمى بأحدهما؟

قلت: أما المثنى ففيه لغتان:

الأولى: أن يعرب بعد التسمية بما كان يعرب به قبلها.

والثانية: أن يجعل مثل: (عمران) فى التزام الألف وإعرابه على النون إعراب ما لا ينصرف.

(١) أ، ج.

(٢) بلدة بالشام.

(٣) ب، ج.

وأما المجموع على حدة ففيه أربعة أوجه:

الأول: أن يعرب بعد التسمية بما كان يعرب به قبلها.

والثاني: أن يجعل (كغسلين) فى التزام الياء وجعل الإعراب (على)^(١) نون مصروفًا، ولم يذكر سيبويه غير هذين الوجهين^(٢).

والثالث: أن يجعل (كهارون) فى التزام الواو وجعل الإعراب على النون غير مصروف للعلمية وشبه العجمة.

والرابع: التزام الواو وفتح النون مطلقًا، ذكره السيرافى، وزعم أن ذلك صحيح من لسان العرب.

تنبيهات:

الأول: جعل المثنى (كعمران) والمجموع (كغسلين) أو (هاورن) مشروط ألا يتجاوزا سبعة أحرف، فإن تجاوزا السبعة لم يعربا بالحركات^(٣). وقد نبه على ذلك فى التسهيل^(٤).

الثانى: ما تقدم من أن المثنى إذا جعل بعد التسمية (كعمران) يمنع الصرف، قيده ابن جنى بغير (ذان وتان) مسمى بهما، فإنهما يصرفان إذ الألف (هنا)^(٥) لم تقع موقع الألف الزائدة. وفى حواشى مبرمّان^(٦) منع صرف (ذان)^(٧) قال: لأن فى آخره زيادتين.

(١) ب وفى أ (فى).

(٢) ج ٢ ص ٨ الكتاب.

(٣) فإن تجاوزها كأشبهابين تعين الوجه الأول. أشمونى ٤١/١.

(٤) قال فى التسهيل ص ٢٥٥ (أو جعل المثنى وموافقه كعمران والمجموع وموافقه كغسلين أو حمدان أو هارون ما لم يجاوزا سبعة أحرف).

(٥) ب، ج.

(٦) هو: أبو بكر بن محمد بن على العسكرى، سمع من المبرد وأكثر من الأخذ عن الزجاج، وبعد صيته فى النحو إلا أنه كان غير وقور. ضنينا بالتعليم إلا مع الجزء المرضى له. من مؤلفاته النحوية: شرح شواهد سيبويه، وشرح كتاب سيبويه ولم يتم، وشرح كتاب الألفش، والتلقين. وتوفى سنة ٣٤٥هـ خمس وأربعين وثلاثمائة.

(٧) ب، وفى أ، ج (هذان).

والموضع الثانى من (موضوعى)^(١) نيابة الحركة عن حركة أخرى. ما لا ينصرف وهو كل اسم شابه الفعل من كونه فرعاً من وجهين كما سيتحقق فى موضعه. فهذا يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة، فحمل جره على نصبه، لأنه لما شابه الفعل منع التنوين والجر بالكسرة.

وإلى هذا أشار بقوله: **وَجَرٌّ بِالْفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرِفُ**

فشمل ذلك: المفرد والجمع للكسر نحو: (مررت بأحمد، وصليت فى مساجد). وسكت عن رفعه ونصبه، (لأنهما الأصل)^(٢).

وقوله: **مَا لَمْ يُضَفَّ أَوْ يَكُ بَعْدَ أَلٍ «رَدَفٌ»**.

يعنى: فإنه يجر حيثئذ بالكسرة نحو. (مررت بأحسن القوم وبالأحسن). وشمل قوله: (أَل) المعرفة كما مثل، والموصولة. نحو:

مَا أَنْتَ بِالْيَقْظَانِ نَاطِرُهُ إِذَا نَسِيتَ بِمَا تَهَوَّاهُ ذَكَرَ الْعَوَاقِبِ^(٣)

(١) أ، ب وفى ج (مواضع).

(٢) أ، ب وفى ج (لأنها الأصل).

(٣) البيت: قال العيني فى شرح الشواهد ج ١ ص ٢١٥: لم أقف على اسم قائله، وبالبحث لم أعثر له على قائل. وهو من الطويل. وأنشده بعضهم: وما أنت - بالواو - ولكن الرواية الصحيحة بدون الواو كما قال العيني.

الشرح: «باليقظان» أى: بالحنذر، «ناظره» الناظر من المقلة السوداء. «نسيت» النسيان - بكسر النون - خلاف الذكر والحفظ، ويفتح النون. الكثير النسيان للشىء. «تهواه» من هوى يهوى إذا أحب «العواقب» جمع عاقبة، وعاقبة كل شىء آخره. المعنى: ما أنت بالرجل الذى يقظ ناظره إذا غطى هواك على بصيرتك بسبب محبتك له ونسيت ذكر عواقب ما يعول إليه أمرك.

الإهراب: «ما» نافية حجازية أو تميمية «أنت» اسم ما على الأول ومبتدأ على الثانى. وعليهما فهو فى محل رفع «باليقظان» الباء رائدة اليقظان: خبر ما أو خبر المبتدأ وهو منصوب بفتحة مقدره على الأول ومرفوع بضمه مقدره على الثانى وعليهما فإنما منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد «ناظره» فاعل يقظان لأنه صفة مشبهة والهاء ضمير الغائب مضاف إليه وقيل إن خبر ما أو خبر المبتدأ هو «أل» فى اليقظان لأنها اسم موصول بمعنى الذى. والصفة المشبهة مع فاعلها صلته «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط «نسيت» جملة من الفعل والفاعل فى محل جر بإضافة إذا إليها «بمن تهواه» الباء للسببية ومن اسم موصول فى محل جر بها وجملة «تهواه» لا محل لها صلة الموصول. والجار والمجرور متعلق بقوله: نسيت «ذكر» مفعول به لنسيت «العواقب» =

والزائدة نحو:

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارِكًا^(١)

وقال في التسهيل: ما لم يصحب الألف واللام أو بدلها^(٢) يعني الألف

والميم في لغة أهل اليمن كقول الشاعر:

تَبَّيتْ بِبَلِيلٍ أَمْرَمَدَ اعْتَادَ أَوْكَقًا^(٣)

= مضاف إليه. وجواب إذا محذوف دل عليه سابق الكلام وتقديره: «إذا نسيت ذكر العواقب بسبب من تهواه فما أنت باليقظان ناظره.

الشاهد: في قوله «ما أنت باليقظان» فإنه انصرف لوجود الألف واللام وانجر بالكسرة وأن الألف واللام فيه موصولة كالتى تدخل على اسمى الفاعل والمفعول. مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٤٢/١، والشاطبي.

(١) البيت: لابن ميادة واسمه الرماح بن أبرد، وهو شاعر مقدم من مخضرمى شعراء الدولتين وهو من قصيدة يمدح بها الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان وهو من الطويل. وعجزه: شديدا بأعباء الخلافة كاهله.

وورد في النسختين أ، ج الشطر الأول. وفي ب البيت كله وروى فيه «وجدنا الوليد». الشرح: «رأيت» بمعنى أبصرت، ويجوز أن تكون بمعنى علمت «الوليد» الوليد بن يزيد ابن عبد الملك بن مروان «أعباء» جمع عبء - بكسر العين - أثقال، والمراد أمور الخلافة الشاقة، وروى «أحناء جمع حنو - بكسر الحاء - وهو حنو السرج والقتب. وحنو كل شيء اعوجاجه. «كاهله» ما بين الكتفين.

المعنى: أبصرت هذا الرجل في حال كونه مباركا شديدا كاهله يتحمل أمور الخلافة الشديدة، شبهه بالجمل الحمول، وشبه الخلافة بالقتب وأراد أنه يحمل شديد أمور الخلافة.

الإعراب: رأيت بمعنى أبصرت فعل وفاعل «الوليد» مفعول به «ابن» صفة «اليزيد» مضاف إليه «مباركا» حال من المفعول أو مفعول ثان إذا جعلت رأيت بمعنى علمت. «شديدا» معطوف على مباركا بإسقاط حرف العطف «بأعباء» جار ومجرور متعلق بقوله شديدا. وأعباء مضاف و «الخلافة» مضاف إليه - «كاهله» فاعل بشديد لأنه صفة مشبهة تعمل عمل الفعل. والهاء ضمير الوليد مضاف إليه.

الشاهد: في «الوليد بن اليزيد» حيث أدخل الشاعر فيهما الألف واللام بتقدير التنكير فيهما، وهى فى الحقيقة زائدة، قاله العينى ٢٢٢/١.

مواضعه: من شراح الألفية ذكره: الأشموني ٤٢/١، الاصطهناوى، والشاطبي وابن هشام رقم ١١٩ فى خزنة الأدب، والسيوطى فى همع الهوامع ٢٤/١، والإنصاف ١٩٨/١.

(٢) التسهيل ص ٨.

(٣) البيت: قال العينى فى شرح الشواهد الكبرى ج ١ ص ٢٢٢ قائله بعض الطائين ولم =

وقوله: (رَدِف) معناه تبع.

فإن قلت: إذا أضيف ما لا ينصرف أو دخلته (أل) (و)^(١) الجر بالكسرة فهل يسمى منصرفاً؟

قلت: فيه خلاف مشهور^(٢).

= أقف على اسمه، وهو من الطويل. وصلره: **أَنَّ سَمِتَ مِنْ نَجْدٍ بَرِيْقًا تَالِقًا.** وفي النسخين أ، ج ذكر الشطر الثاني وفي ب كله.

الشرح: «أَنَّ سَمِتَ» من سَمِتَ البرق أشيمه شيما إذا نظرته أين يصوب، «بريقًا» أى لمعانا، تالقا - بتشديد اللام - يقال تالِقُ البرق إذا لمع، «بليل أمارمد» أراد بليل الأرمد والميم أبدلت من اللام، وهو لغة أهل اليمن كما فى قوله **لَيْسَ مِنْ أَمِيرِ أَمِصِيَامِ فِى أَسْفَرٍ.** «أولقا» الأولق، المجنون، والبيت من المقلوب.

المعنى: التث لاج لك من هذه الجهة أدنى بريق بت بليلة رجل أرمد اعتاده الجنون. الإعراب: «أَنَّ» الهمزة للاستفهام و «أَنَّ» قال العلامة الصبان: يحتمل أن تكون مصدرية حذفت قبلها لام التعليل وأن تكون شرطية أتى بجوابها مرفوعاً لأن فعل الشرط ماض: اهـ قلت: وعلى الأول فهمزتها مفتوحة، وعلى الثانى فهمزتها مكسورة، والذى ينساق إلى ذهنى أن الأول أحسن معنى وأقرب لمراد الشاعر «سَمِتَ» فعل ماض وفاعله. وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف قياساً والجار والمجرور متعلق بقوله «تبيت» الأتى «من نَجْدٍ» متعلق ب«سَمِتَ» مفعول به ل«سَمِتَ» «تالقا» فعل ماض والالف للإطلاق والفاعل ضمير مستتر يعود إلى «بريق» والجملة فى محل نصب صفة لبريق. «تبيت» فعل وفاعل. «بليل» جار ومجرور متعلق بتبيت «أمارمد» مضاف إليه «اعتاد» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر يعود إلى أمارمد «أولقا» مفعول به لاعتاد والجملة من الفعل والفاعل فى محل نصب حال من أمارمد أو هى فى محل جر صفة له لأن المحلى بال الجنسية معروفاً لفظاً فى قوة النكرة.

الشاهد: فى قوله: «بليل أمارمد» فإن أرمدا لا ينصرف، ولكن لما دخله الميم التى هى عوض اللام على لغة أهل اليمن المنجر بالكسرة كما ينجر فيما إذا دخله اللام نحو: «مررت بالأحسن».

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٤٢/١، والسيوطى فى همع الهوامع ١٤/١. (١) أ، ب.

(٢) «إذا أضيف أو تبع «أل» يكون باقياً على منعه من الصرف، وهو اختيار جماعة، وذهب جماعة منهم: المبرد، والسيرافى، وابن السراج - إلى أنه يكون منصرفاً مطلقاً وهو الأقوى» واختار الناظم فى نكته على مقدمة ابن الحاجب. أنه إذا زالت منه علة فمنصرف نحو بأحمدكم، وإن بقيت العلتان فلا، نحو «بأحسنكم». اهـ أشمونى ٤٢/١. وأمىل إلى تحقيق الناظم «والتحقيق تفضيل الناظم» اهـ صبان ٨٥/١.

والتحقيق: أنه إن زالت إحدى علتيه بالإضافة أو (أل) فمنصرف نحو (مررت بأحمدكم) وإلا فغير منصرف نحو: (مررت بأحسنكم).

ولبيان ذلك موضع هو أليق به، والمفهوم من قوة كلامه في النظم أنه باق على منع صرفه.

ولما فرغ من مواضع النيباة في الأسماء أخذ يذكر مواضع النيباة في الأفعال. وقد تقدم أن النائب في الفعل شيثان: الحرف والحذف.

فالحرف هو النون تنوب عن الضمة، والحذف حذف النون وحروف العلة، (فحذف النون ينوب عن الفتحة والسكون)^(١) وحذف حروف العلة ينوب عن السكون.

وبدا بمواضع النون فقال:

وَأَجْعَلْ لِنَحْوِ يَفْعَلَانِ النُّونَا رَفْعًا وَتَدْعِينَ وَتَسْأَلُونَا

فنحو (يَفْعَلَانِ) هو كل فعل اتصل به ألف اثنتين مخاطبتين أو غائبين نحو: (أنتما تفعلان) وهما يفعلان سواء كان ضميرا كما مثل به، أو حرفاً نحو (يفعلان الزيدين) في لغة طيِّ وأزد شنوءة^(٢).

وقوله (رَفْعًا) هو مفعول ثانٍ لقوله (واجعل) أى: صير، وهو تصريح (بأن الرفع بالنون)^(٣) كما هو مذهب الجمهور خلافاً لمن زعم أن الإعراب في هذه الأمثلة بحركات مقدره على لام الفعل.

وقوله (وَتَدْعِينَ) أى: ونحو (تدعين) وهو كل فعل اتصل به ياء (المخاطبة).

وقوله (وَتَسْأَلُونِ) أى نحو (تسألون) وهو كل فعل اتصل به واو جمع مخاطبتين أو غائبين، نحو (أنتم تفعلون وهم يفعلون) وسواء أكانت ضميرا كما مثل به أو حرفاً نحو (يفعلون الزيدون) في اللغة المشار إليها.

(١) ب، ج.

(٢) حتى من اليمن ويقال أسد - بالسين وهو أفصح (أسد شنوءة).

(٣) ب، ج وفى أ (بأن النون).

وقوله: وحذفتها للجزم والنصب سِمة.

أى: وحذف النون علامة للجزم والنصب كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾^(١).

وقد مثل بقوله: كَلِمٌ تَكُونِي لِتَرْوِمِي مَظْلَمَةً.

«فتكون» مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف النون «وترومي» منصوب بأن مضمره بعد لام الجحود وعلامة نصبه حذف النون أيضاً.

وبدا بالجزم؛ لأن النصب محمول على الجزم فى علامته، فإن الجزم أحق بالحذف فحمل النصب عليه كما حمل على الجر فى الأسماء.

وقوله: (مظلمه) يجوز فيه فتح اللام وكسرها، والفتح هو القياس.

إعراب المعتل من الأسماء والأفعال

ولما أنهى القول فى (بيان)^(٢) إعراب الصحيح من الأسماء والأفعال، شرع فى إعراب المعتل من الأسماء والأفعال. فقال:

وَسَمٌّ مُعْتَلًا مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا كَالْمُصْطَقَى وَالْمُرْتَقَى مَكَارِمًا

فأشار بالمثال الأول إلى كل اسم حرف إعرابه ألف لازمة. وبالثانى إلى كل اسم حرف إعرابه (ياء لازمة قبلها كسرة).

فكلا النوعين يسمى معتلا وليس فى الأسماء ما حرف إعرابه واو لازمة قبلها ضمة^(٣).

(ثم أشار)^(٤) إلى أن هذين النوعين وإن اشتركا فى الاعتلال، فإن لكل (واحد)^(٥) اسماً خاصاً وحكماً غير حكم الآخر فقال:

(١) سورة البقرة ٢٤.

(٢) ج.

(٣) أ، ب.

(٤) أ، ب.

(٥) أ، ب.

فالأول الإعرابُ فيه قُدْرًا جميعُهُ وهو الَّذي قد قُصِرًا

يعنى بالالف ما حرف إعرابه ألف لازمة كالمصطفى (وإنما) (١) قدر فيه الإعراب جميعه أعنى الرفع والنصب والجر، لتعذر تحريك الألف.

فإذا قلت: (جاء الفتى) فعلامة رفعه ضمة مقدرة فى الألف تعذراً.

وإذا قلت: (رأيت الفتى) فعلامة نصبه فتحة مقدرة فى الألف تعذراً.

وإذا قلت: (مررت بالفتى) فعلامة جره كسرة مقدرة فى الألف تعذراً.

وقوله: (وهو الَّذي قد قُصِرًا) إشارة إلى أن هذا النوع يسمى فى الاصطلاح مقصوراً، لأنه منع المد، ويقابله الممدود، ولذلك لا يسمى نحو (يسعى) مقصوراً إذ ليس فى الفعل ممدود.

وقيل سُمى مقصوراً؛ لأنه قصر عن ظهور الحركات، والقصر المنع.

(والثانِ مَنْقُوصٌ) يعنى بالثانى: ما حرف إعرابه ياء لازمة تلى كسرة

كالمرتقى.

وسمى منقوصاً؛ لأنه تحذف لامه للتونين نحو «داعٍ ومُرتقٍ».

وقيل لأنه نقص (فيه) (٢) بعض الحركات وظهر فيه بعضها.

ونصبه ظَهَرَ نحو قوله تعالى: ﴿يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ﴾ (٣).

ذلك لخفة الفتحة (٤).

ورفعُهُ يُنَوَى نحو قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾ (٥) فعلامة رفعه ضمة

مقدرة فى الياء استقئالا لا تعذراً لإمكان النطق بها، وقد ظهر فى الضرورة كقول

الشاعر:

(١) أ، ب وفى ج (وأما).

(٢) أ، ب.

(٣) سورة الأحقاف، ٣١.

(٤) (ومن العرب من يسكن الياء فى النصب أيضاً. قال الشاعر:

وَلَوْ أَنَّ وَأَشَّ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا

قال أبو العباس المبرد: وهو من أحسن ضرورات الشعر لأنه حمل حالة النصب على

حالتى الرفع والجر) اهـ أشمونى ٤٤/١.

(٥) سورة القمر ٦.

وعِرْقُ الفَرْدَقِ شَرُّ العُرُوقِ خَيْبِثُ الثَّرَى كَابِيُ الأَرْنَدِ^(١)

وقوله كَذَا أَيْضاً يُجَرُّ أَى: يَجْرُ بالكسرة (مَنْوِيَّة)^(٢) كما رَفَعَ بِضَمَّةِ (مَنْوِيَّة)^(٣) لثَقَلِ الضَّمَّةِ والكسرةِ عَلَى الياءِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَجِيبْ دَعْوَةَ الدَّاعِ﴾^(٤) فَعَلَامَةٌ جَرَّهُ كَسْرَةُ مَقْدَرَةٍ فِي الياءِ اسْتِثْقَالًا. لا (تَعَذَّرَا)^(٥) لِإِمْكَانِ النُّطْقِ بِهَا كَقَوْلِ جَرِيرٍ:

فِيوَمَا يُوَافِقِينَ الهَوَى خَيْرَ مَاضِي^(٦)

(١) البيت قائله جرير بن عطية يهجو فردقا وهو من قصيدة ذالية وهو من المتقارب. الشرح: «عرق الفردق» أزد به أصله، يعني أصل الفردق أشر الأصول «خبيث الثرى» بالثاء المشلثة - خبيث الترية، وأراد به الأصل أيضا «وكابي الأزند» من كبا الزند إذا لم تخرج ناره، والأزند - بضم النون - جمع زند.

قال الجوهري: «الزند» العود الذي تقدح به النار وهو الأعلى والزند السفلى فيها ثقب. الإعراب: «وعرق» مبتدأ «الفردق» مضاف إليه «شر» خبره «العروق» مضاف إليه «خبيث» خبر بعد خبر «الثرى» مضاف إليه، ويجوز أن تكون خبر مبتدأ محذوف أى: هو خبيث الثرى، ويجوز أن تنصب على الظم «كابي» خبر بعد خبر ويجوز أن تكون خبر مبتدأ محذوف «الأزند» مضاف إليه.

الشاهد: في «كابي الأزند» أنه إذا كانت الياء مضمومة فإن علامة الرفع هي الضمة المقدرة في الياء ويجعلون ذلك لأجل الاستثقال لا لأجل تعذر إمكان النطق بها وهنا ظهرت الضمة ولكنه محمول على الضرورة.

مواضعه: ذكره السيوطي في همع الهوامع ٥٣/١.

(٢) أ، ب وفي ج (منونة).

(٣) أ، ب وفي ج (منونة).

(٤) سورة البقرة ١٨٦.

(٥) ب.

(٦) البيت من قصيدة طويلة لجرير بن عطية يهجو بها الأخطل. وهو من الطويل.

وقامه: ويوما ترى منهن غولا تغول. وقد ذكر البيت كله في النسخة ب.

الشرح: «يوافين الهوى» يجازين الهوى، وهو من المجازاة - بالزاي المعجمة «غير ماضى» من مضى يمضى «غولا» بضم الغين - وهو من السعالى جمع سعالاة وهي أخبث الغيلان «تغول» أصله تتغول فحذفت إحدى التاءين كما في «نارا تلظى» وهو من تغولت الإنسان الغول. أى: ذهب به وأهلكته.

المعنى: أنه يصف النساء بأنهن يوما يجازين العشاق بوصل مقطع، ويوما يهلكنهم بالصدود والهجران.

ثم انتقل إلى المعتل من «الأفعال»^(١) فقال:

وَأَيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفٌ أَوْ وَأَوْ أَوْيَاءٌ فَمُعْتَلًا عُرِفَ

أى: هنا شرطية وبعدها «كان» التامة مقدرة وآخر منه مبتدأ وألف خبره
والجملة خبر كان.

وقوله: «فَمُعْتَلًا عُرِفَ» جواب الشرط، ويحتمل أن تكون «كان» المقدرة
ناقصة وآخر اسمها وألف خبرها ووقف عليه بحذف التنوين على لغة ريبعة^(٢).

ويجوز أن تكون «أى» موصولة على مذهب من أجاز إضافتها إلى
النكرة.

= الإعراب: «فيوما» منصوب على الظرفية بالفعل بعده «يوافين» فعل مضارع ونون النسوة
فاعله «الهوى» مفعول به «غير» قال العينى: هو مفعول ثان أو منصوب على أنه صفة
لمصدر محذوف يقع مفعولا مطلقا أى يوافين وفاء غير نافذ. اهـ. وعندى أنه على أية
حال صفة لموصوف محذوف غير أنك لو قدرت ذلك المحذوف مصدرا كان مفعولا مطلقا
كما قدره، ولو قدرته اسما غير مصدر كان مفعولا ثانيا أى يجازين الهوى حديثا غير نافذ
أو ما فى معنى ذلك «ماضي» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «غير» من الألفاظ
المتوغلة فى الإيهام فلا تفيد الإضافة تعريفا ومثلها لفظ مثل وما أشبهها «ويوما» الواو
عاطفة يوما منصوب على الظرفية بالفعل بعده. وقول العينى إنه معطوف على يوما الأول
خطأ لأن الواو عطفت هذه الجملة كلها على الجملة السابقة وإلا لكان اليومان معمولين
للفعل السابق. وذلك لم يذهب إليه أحد «ترى» فعل مضارع وهى بصرية أولى من أن
تكون علمية وفاعله ضمير مستتر فيه «منهن» جار ومجرور متعلق بترى «غولا» مفعول به
«تغول» فعل مضارع فاعله ضمير الغول المستتر فيه. والجملة فى محل نصب صفة لغولا
وإن جعلت علمية كانت هذه الجملة فى محل نصب على أنها مفعول ثان.

الشاهد: فى «غير ماضي» حيث حركت الياء فى الماضى للضرورة، والقياس إسكانها لأنه
اسم فاعل من مضى يمضى كقاض من قضى يقضى، فبعد الإعلال يصير ماض فتحذف
منه الياء ويكتفى بالتنوين.

مواضعه: ذكره من سراح الألفية: الشاطبي والأشموني فى ٤٤/١ وفى سيويه ٥٩/١.

(١) أ، ب وفى ج «الألف».

(٢) إحدى الشعبتين العظيمتين اللتين تنفرع إليهما العرب العدنانية والثانية مضر.

وحاصل البيت: أن كل فعل آخره ألف نحو: «بخشى» أو واو نحو: «يدعو» أو ياء نحو: «يرمى» فهو معتل قد عرف بهذا الاسم، ولا يقال منقوص ولا مقصور «إلا في الأسماء»^(١).

وقوله: **فَالألفُ أُنُو فِيهِ غَيْرُ الجَزْمِ**

يعنى بغير الجزم الرفع والنصب نحو: «زيد يسعى ولن يسعى» فعلامة رفعه ضمة مقدرة وعلامة نصبه فتحة مقدرة.

وكل ما قدر في الألف فهو على سبيل التعذر، وإنما استثنى الجزم، لأنه يظهر بحذف الألف كما سيأتي^(٢).

وقوله: **وَأبَدِ نَصْبٍ مَا كَيَّدُو يَرْمِي**

أى «ويظهر»^(٣) نصب المعتل بالواو «كيدعو» والمعتل بالياء «كيرمى» فتقول: «لن يدعو ولن يرمى» لخفة الفتحة.

وقوله: **وَالرَّفْعُ فِيهِمَا أُنُو**

يعنى: فى المعتل بالواو والياء نحو: «زيد يدعو ويرمى» فعلامة رفعهما ضمة مقدرة فى الواو والياء استقلالاً كما سبق فى المنقوص.

وقوله: **وَاحْذَفْ جَازِمًا ثَلَاثَهُنَّ**

يعنى: الألف، والواو، والياء، تحذف الثلاثة للجازم نحو: «لم يخش ولم يرم ولم يغز».

والتحقيق: أن الحذف عند الجازم، لأنه فرع، إذا كان حرف العلة بدلا من همزة نحو: «يقراً» فإن قدر دخول الجازم قبل الإبدال وجب إقراره^(٤) وإن قدر دخوله بعد الإبدال فقد ذكر ابن عصفور فيه وجهين: الإثبات والحذف، ومنع بعضهم الحذف.

(١) أ، ج وفى ب (إلا فى غير الأسماء).

(٢) وأما الجزم فيظهر، لأنه يحذف له الحرف الأخير. اهـ ابن عقيل ٤٥/١.

(٣) ج وفى أ، ب «وأظهر».

(٤) قال ابن هشام فى التوضيح: «هو إبدال قياسى»، لأنك حينئذ تقلب الهمزة الساكنة حرف علة من جنس حركة ما قبلها.

وقوله: «تَقْبُضُ حُكْمًا لَازِمًا». يعنى فى غير ضرورة الشعر، وأما فى
الضرورة فقد تثبت هذه الأحرف ويقدر الجزم. كقول الشاعر:

أَلَمْ يَأْتِكِ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمَى^(١)

وكقول الآخر: لَمْ تَهْجُوا وَكَمْ تَدَعُ^(٢)

(١) البيت: هو مطلع قصيدة لقيس بن رهير بن جذيمة العبسى. يعرض فيها بالربيع بن زياد
وكانت بينهما شحنةاء، والقصيدة دالية ومن الوافر.

وعجز البيت: بما لاقت لبون بنى زياد.

وقد ذكر البيت كله فى نسخة ب وفى أ، ج الشطر الأول.

الشرح: «الأنباء» جمع نبأ وهو الخبر «تنمى» - بفتح التاء - تزداد وتنتشر، «لبون» ذات
اللبن وفى رواية «قلوص» بفتح القاف وضم اللام هى الناقة الشابة «بنى زياد» الربيع بن
زياد وإخوته.

المعنى: ألم يبلغك ما جرى لنياق بنى زياد وهم المغاوير الذين يخشاهم الشجعان؟ والحال
أن أخبارهم ملأت البقاع وعرفها القاصى والدانى.

الإعراب: «ألم» الهمزة للاستفهام. لم نافية جازمة «يأتيك» فعل مضارع مجزوم بلم
وعلامة جزمه حذف الحركة المقدرة على الباء إجراء للمعتل مجرى الصحيح والكاف
ضمير المخاطب فى محل نصب مفعول به «والأنباء»: الواو للحال. الأنباء مبتدأ «تنمى»
فعل مضارع فاعله مستتر فيه والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ وجملة المبتدأ وخبره فى
محل نصب على الحال «بما» اختلف العلماء فى الباء على أقوال كثيرة وطال بينهم الجدل
فى أمرها.

وأظهر ما ذهبوا إليها أنها زائدة وما: اسم موصول فاعل يأتى «ولاقت» فعل ماض والتاء
للتأنث. «لبون» فاعل «بنى زياد» مضاف إليه، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها
صلة الموصول. والعائد محذوف تقديره «لاقتته» وزيادة الباء فى الفاعل هنا ضرورة
شعرية.

الشاهد: فى «ألم يأتيك» حيث أثبت الشاعر فيه حرف العلة وهو الباء مع الجازم للضرورة.
مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٤٦/١، والشاطبى والسندوبى وابن هشام
٥٥/١ وأيضاً فى المغنى ١٠٠/١ وذكره السيوطى فى همع الهوامع ٥٢/١ وابن يعيش فى
شرح المفضل ٢٤/٧، والشاهد ٦٣٦ فى خزانة الأدب، وكتاب سيبويه ج ٢ ص ٥٩.

(٢) قال العينى فى شرح الشواهد ج ١ ص ٢٣٤: لم أقف على اسم قائله، وفى نشأة النحو

ص ٥٩ قائله أبو عمرو بن العلاء للفرزدق وهو من البسيط.

وتمامه: هَجَوْتُ رَبَّانَ ثُمَّ جِئْتُ مُعْتَدِرًا مِنْ هَجْوِ رَبَّانِ

وقد ذكر البيت كله فى نسخة ب ... وفى أ، ج اكتفى بالشاهد.

وقول الآخر: ولا تَرْضَاهَا وَلَا تَمَلِّقُ^(١)

ومنع بعضهم إثبات الألف وهو اختيار ابن عصفور.

وسبب هذا الخلاف، اختلافهم فيما حذفه الجازم، فقيل: الضمة المنوية فعلى هذا لا فرق بين الألف وأختيها، وقيل: الضمة الظاهرة. لفظ بها ضرورة ثم حذفت، فعلى هذا لا يجوز في الألف^(٢)، إذ لا يمكن فيها ذلك.

= الشرح: «ربان» - بفتح الزاي وتشديد الباء الموحدة - اسم رجل، واشتقاقه من الزيب وهو طول الشعر وكثرته.

الإعراب: «هجوت» فعل وفاعل والتاء في رواية أكثر النحاة مفتوحة على أنها ضمير المخاطب. وهي فيما رواه المرتضى مضمومة على أنها للمتكلم «ربان» مفعول به «ثم» حرف عطف «جئت» فعل وفاعل والجملة معطوفة على الجملة السابقة «معتذرا» حال من الفاعل «من هجو» جار ومجرور متعلق بمعتذر «ربان» مضاف إليه «لم» نافية جازمة «تهجو» مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الحركة المقدرة على الواو «ولم» الواو عاطفة ولم نافية جازمة «قدح» فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون وحركه بالكسر للروى.

الشاهد: في «لم تهجو» حيث أثبت الشاعر الواو مع الجازم للضرورة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٤٦/١ والشاطبي - وذكره السيوطي في همع الهوامع ٥٢/١، وابن يعيش في شرح المفصل ١٠٤/١، والإنصاف ١٦/١ والخصائص ٣٢٣/١، ٣٢٧.

(١) قائله رؤية بن المعجاج الراجز، وهو من الرجز المسدس.

وصدره: إذا العجورُ غَضِبْتُ فَطَلَّقُ

وقد ذكر البيت كله في نسخة ب وفي أ، ج الشطر الثاني.

المعنى: إذا غضبت العجور وخصامتك فطلقها ولا ترفق بها.

الإعراب: «إذا» للشرط «العجور» مرفوع بفعل يفسره الظاهر بعده أي: إذا غضبت العجور «غضبت» فعل ماض والتاء للتانيث والفاعل ضمير مستتر تقديره هي «فطلق» الفاء واقعة في جواب الشرط وطلق فعل أمر وفاعله ضمير مستتر تقديره أنت «ولا ترضاه» جملة من الفعل والفاعل والمفعول عطف على قوله فطلق «ولا تملق» جملة عطف على قوله ولا ترضاه أصله ولا تملق فحذفت إحدى التاءين.

الشاهد: في قوله «ولا ترضاه» حيث أثبت الشاعر فيه الألف. وقدر الجزم تشبيهاً بالياء في قول الآخر ألم يأتيك، وذلك للضرورة.

مواضعه: ذكره الشاطبي في شرحه للألفية، والسيوطي في همع الهوامع ٥٢٨، وابن يعيش في شرح المفصل ١٠٦/١، والشاهد رقم ٦٣٥ من خزنة الأدب.

(٢) أ، ب وفي ج «الأفعال».

وقد ذهب قوم إلى أن هذه الحروف الثابتة إشباع^(١) وقد حذفت الحروف الأصلية للجازم، وقد ورد في الضرورة أيضاً تقدير نصب الياء والواو - مثال الياء - قول الشاعر:

مَا أَقْدَرَ اللَّهَ أَنْ يُدْنِي عَلَيَّ شَحَطٍ مِنْ دَارِهِ الْحَزْنَ مِنْ دَارِهِ صَوْلٍ^(٢)

ومثال الواو قوله:

أَبَى اللَّهُ أَنْ أَسْمُوَ بِأَمِّ وَلَا أَبٍ^(٣)

(١) فمثلاً أشبعت الفتحة في ترض فشآت الف والكسرة في يأتك فشآت ياء والضممة في تهج فشآت واو وأما «سنقرئك فلا تنسى» فلا نافية، لا ناهية، أى: فلست تنسى. اهـ أشموني ٤٦/١ بتصرف.

(٢) البيت لحندج بن حندج المري، وهو من قصيدة لامية - وهو من البسيط. الشرح: «أن يدني» من دنا يدنو إذا قرب «على شحط» بالشين المعجمة والحاء المهملة - أى: على بعد من شحط يشحط بفتح الشين وسكون الحاء - وهنا حركت الحاء للضرورة «داره الحزن» بفتح الحاء المهملة وسكون الزاي المعجمة - وهو اسم موضع ببلاد العرب، والحزن في الأصل ما غلظ من الأرض «صَوْل» بضم الصاد المهملة وسكون الواو اسم موضع قاله الجوهري.

الإعراب: «ما» تعجبية مبتدأ «أقدر» فعل ماضٍ فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً «الله» منصوب على التعظيم وجملة الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ «أن» حرف مصدرى ونصب «يدني» فعل مضارع منصوب بفتحة مقدره على الياء، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف: أى على إذناؤه، والجار والمجرور متعلق بأقدر «على شحط» جار ومجرور متعلق بيدينى وعلى بمعنى مع «من» اسم موصول مبنى على السكون فى محل نصب مفعول به ليدينى «داره الحزن» جملة من مبتدأ وخبر لا محل لها صلة الموصول «ومن» جار ومجرور متعلق بيدينى أيضاً «داره صول» جملة من مبتدأ وخبر لا محل لها صلة من المجرورة فى قوله «ومن».

الشاهد: فى قوله «أن يدني» حيث أثبت الشاعر الياء فيه ساكنة مع تقدير النصب وهو قليل. مواضعه: ذكره الأشموني فى شرحه للألفية ٤٥/١.

(٣) قاله عامر بن الطفيل بن مالك، كان سيد بنى عامر فى الجاهلية. وهو من قصيدة بائية من الطويل.

وصدره: فما سودتنى عامر عن وراثته.

وذكر البيت فى نسخة ب، أ وفى ج «العجز».

الشرح: «فما سودتنى» من السيادة، «أن أسمو» من السمو والعلو والارتفاع، «عامر» أراد بنى عامر القبيلة، لذلك أنت الفعل المسند إليها لأنه كان سيد بنى عامر، «عن وراثته» =

وقد ورد أيضاً في الضرورة إظهار رفعهما مثال الياء - قوله:

تساوى عتري غير خمس دراهم^(١)

ومثال الواو قوله:

إذا قلتُ علَّ القلبَ يسَلوُ قِيضتُ هواجسُ لا تنفكُ تغريه بالوَجْدِ^(٢)

= أن سيادته من نفسه لأجل كرمه وشجاعته لا أنها وراثته عن آبائه «أبي الله» من الإباء، وهو شدة الامتناع «بأم ولا أب». أي من جهة الآباء والأمهات وزاد كلمة لا - تأكيدا للنفي - وقدم الأم على الأب لأجل القافية.

الإعراب: «فما» نافية «سودتني» فعل ماض والتاء للتأنيث والنون للوقاية والياء مفعول به «عامر» فاعل «عن وراثته» متعلق بسود «أبي الله» فعل وفاعل «أن» مصدرية ناصبة «أسمو» فعل مضارع منصوب بفتحة مقدره على الواو وفاعله ضمير المتكلم المستتر «بأم» جار ومجرور متعلق بأسمو «ولا» الواو عاطفة، لا، زائدة لتأكيد النفي المستفاد من معنى العامل وهو أبي «أب» معطوف على أم.

الشاهد: في قوله «أن أسمو» حيث سكن الشاعر الواو مع النصب، لأن الحق أن يقال أن أسمو بنصب الواو - ولكنه سكنها للضرورة.

مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه للألفية ٤٥/١، والخصائص ٣٤٢/٢.

(١) قال العيني ٢٤٧/١ في شرح الشواهد - هذا البيت أنشده الفراء ولم يذكر قائله، وقال أبو حيان: لا يعرف قائله بل لعله مصنوع. وقيل: قائله رجل من الأعراب وبحث فلم أعثر له على قائل - وهو من قصيدة ميمية - من الطويل.

وصدره: فعوضني عنها غنای ولم تكن

وقد ذكر البيت في نسخة ب وفي ج «العجز».

وحكاية الأعرابي أن عبد الله بن العباس خرج يريد معاوية بن أبي سفيان فأصابته سماء فنظر إلى نورية عن يمينه فقال لغلامه: هيا بنا إليها فلما أتياها إذا شيخ ذو هيئة رحب به وذبح له شاة هي معيشة أهله فأعطاه خمسمائة دينار عوضا عن الشاة.

الإعراب: «فعوضني» الفاء للعطف وعوضني فعل ماض والفاعل ضمير مستتر عائد إلى عبد الله والنون للوقاية والياء مفعول به «عنها» متعلق بالفعل «غنای» مفعول ثان لعوض «ولم» حرف نفي «تكن» فعل مضارع من كان الناقصة واسمها ضمير والجمله وقعت حالا «تساوى» فعل مضارع من ساوى «عتري» فاعل والياء مضاف إليه «غير» مفعول به والجمله خبر كان في محل نصب «خمس» مجرور بالإضافة وكذلك «دراهم».

الشاهد: في قوله «تساوى» حيث أبرز الشاعر فيه الضمة على الياء للضرورة.

مواضعه: ذكره السيوطي في همع الهوامع ٥٣/١.

(٢) لم يذكر له العيني قائلًا - ولم أعثر له على قائل - وهو من الطويل.

وربما قدر في «السعة»^(١) نصب الياء كقراءة بعضهم ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾^(٢) وجزمها كقراءة قنبل^(٣) ﴿إِنَّهُ مِنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرُ﴾^(٤) ونصب الواو كقراءة بعضهم^(٥) ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي﴾^(٦).

وبسط الكلام على ذلك لا يليق بهذا المختصر. والله أعلم.

= الشرح: «عل» أى لعل القلب وهى لغة فى لعل «يسلو» من سلوت عنه سلوا إذا برد قلبه من هواه، «قيضت» أى: سلطت، قال تعالى (وقيضنا لهم قرناء) «هواجس» جمع هاجسة من هجس فى صدرى شئ إذا حدث، والهواجس الخاطر، «تغريه» من الإغراء وهو التحريض. «بالوجد» هو شدة الشوق.

الإعراب: «إذا» للشرط «قلت» فعل وفاعل وقعت فعل الشرط «عل» لغة فى لعل «القلب» اسم لعل «يسلو» جملة فى محل رفع خبر عل - والجملة مقول القول «قيضت» فعل ماض مبنى للمجهول «هواجس» نائب فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة «لا تنفك» من الأفعال الناقصة واسمها ضمير مستتر يرجع إلى الهواجس «تغريه» فعل مضارع والفاعل ضمير والضمير المنصوب مفعوله، وهو يرجع إلى القلب والجملة فى محل نصب خبر لا تنفك «بالوجد» جار ومجرور متعلق بالفعل، ولا تنفك إلى آخره فى محل الرفع على أنها صفة لهواجس.

الشاهد: فى قوله يسلو حيث أظهر الضمة على الواو فدل هذا على أن المحذوف عند دخول الجازم هو الضمة الظاهرة التى كانت على الواو، وهذا رأى بعض النحاة. مواضعه: ذكره السيوطى فى همع الهوامع ٥٣/١.

(١) أ، ب وفى ج (السبعة).

(٢) سورة المائدة ٨٩.

(٣) هو: أبو عمرو محمد بن عبد الرحمن المخزومي المكي الملقب بقنبل، كان إماما فى القراءة ضابطا متقنا انتهت إليه مشيخة الإقراء بالحجاز ورحل إليه الناس من الأقطار وهو من أصحاب ابن كثير، وتوفى بمكة سنة ٢٩١هـ.

(٤) سورة يوسف ٩٠.

(٥) أ، ب.

(٦) سورة البقرة ٢٣٧.

النكرة والمعروفة

إنما قدم الناظم هذا الباب إلى هذا الموضع، لتوقف كثير من الأحكام الإعرابية عليه، وبدأ بالنكرة، لأنها الأصل. فقال:

نَكْرَةٌ قَابِلٌ أَلْ مُؤَثَّرًا أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعًا مَا قَدْ ذَكَرْنَا

يعنى أن النكرة قسمان أحدهما يقبل «أل» المؤثرة أى المعرفة نحو «رجل» (فإنه يقبلها)^(١) فتقول «الرجل».

والثانى: لا يقبل المؤثرة بنفسه، ولكنه واقع موقع شيء يقبلها نحو: «ذو» بمعنى صاحب، فإنه لا يقبل «أل» ولكنه واقع موقع صاحب وصاحب يقبل «أل»^(٢) فيستدل على تنكير «ذو» بذلك.

واحترز بقوله «مؤثراً» من أل الزائدة والتي للمح الصفة، فإنهما لا يدلان على تنكير ما يدخلان عليه، بل يدخلان على العلم.
«فالزائدة»^(٣) نحو:

بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرُوِّ مِنْ أَسِيرِهَا^(٤)

والتي للمح الصفة (نحو: «الحارث» و «العباس».

(١) أ، ب وفى ج (قالها قبلها).

(٢) ج.

(٣) أ، ج.

(٤) قال فى الدرر اللوامع ص ٥٣ ولم أعر على قائله، وفى شواهد المغنى ص ٦٠ قال: أنشده الأصمعى ولم ينسب لأحد، وقيل لأبى النجم، قال الشيبانى: اسمه المفضل. وعجز البيت: حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قَصُورِهَا - وذكر البيت فى نسخة ب - وفى أ، ج الصدر.

الشرح: «أم العمرو» يريد أم عمرو، «الحراس» جمع حارس وهو حرس السلطان و«القصور» جمع قصر «باعد» أبعدهم «الأسير» فعيل بمعنى مفعول معناه المتيم المستعبد بالمشق. المعنى: أبعدهم المحبوبة عن أسيرها المتيم، يريد بذلك نفسه، حراس أبواب قصورها. الشاهد: فى قوله «أم العمرو» حيث دخلت أل الزائدة على العلم. مواضعه: ذكره ابن هشام فى المغنى ٥/١ والسيوطى فى معجم الهوامع ٨٠/١ وابن يعين فى شرح المفصل ٤٤/١، ١٣٢/٢، والإنصاف ١٩٨/١.

فإن قلت: أل في الحارث ونحوه مؤثرة للمح الصفة فهي واردة على إطلاقه.

قلت: التي للمح الصفة^(١) لم تؤثر في الاسم الذي دخلت عليه أثرًا من تعريف ولا غيره، وإنما نهت عن أصله، وإن كان صفة.

فإن قلت: حصر النكرة، في القسمين غير صحيح، لوجود ثالث لا يقبل «أل» ولا يقع موقع شيء يقبلها وهو نكرة، وذلك «من وما» في الشرط^(٢) والاستفهام خلافاً لابن كيسان في «من وما» الاستفهاميتين، فإنهما عنده معرفتان.

قلت: الحصر في القسمين صحيح، وما ومن المذكورتان واقعتان موقع شيء يقبل «أل» ولا يشترط أن يكون مساوياً لهما في تضمن معنى الشرط (والاستفهام)^(٣) لأن «من وما» لم يوضعا في الأصل لذلك، وتضمن معنى الشرط و«الاستفهام»^(٤) طارئ على معنهما الأصلي فليأمل^(٥).

ولما فرغ من تعريف النكرة انتقل إلى المعرفة. فقال: (وغيره معرفة).

أى: وغير النكرة معرفة، إذ لا وساطة بينهما، واستغنى بذلك عن حد المعرفة.

قال في شرح التسهيل: من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه.

ثم أشار إلى أنواع المعارف بالأمثلة وهي ستة أنواع:

مضمّر، وعلم، واسم إشارة، وموصول، وذو أداة، ومضاف إلى واحد من هذه إضافة تخصيص.

(١) أ، ب.

(٢) ج، وفي أ، ب «الشرط».

(٣) أ، ج.

(٤) أ، ب.

(٥) (ومن ذلك أيضا «من» و «ما» نكرتين موصوفتين، كما في «مررت بمن معجب لك» و«بما معجب لك» فإنهما لا يقبلان «أل» لكنهما واقعان موقع إنسان وشيء، وكلاهما يقبل أل، وكذلك «صه» و «مه» بالتثنية لا يقبلان «أل» لكنهما يقعان موقع ما يقبلهما، وهو «سكوتا وانكفافا» اهـ أشموني ٤٦/١.

«وهم» مثال للمضمر، (وذى) مثال لاسم الإشارة، «وهند» مثال للعلم، «وابنى» مثال للمضاف، و«الغلام» مثال لذى الأداة «والذى» مثال للموصول. وأعرفها المضمر على الأصح ثم العلم، ثم اسم الإشارة، ثم الموصول، ثم ذو الأداة. وقيل: هما فى مرتبة واحدة. وقيل: ذو الأداة أعرف من الموصول والمضاف إلى واحد منها فى مرتبته مطلقا على رأى المصنف «إلا»^(١) المضاف إلى المضمر، فإنه فى مرتبة العلم على رأى أكثرهم^(٢).

وقال فى التسهيل: أعرفها ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم العلم ثم الغائب السالم عن إيهام «ثم المشار به والمنادى والموصول»^(٣) «ومثلها فى النظم غير مرتبة، ورتب أبوابها.

فإن قلت: بقى من المعارف قسم سابع وهو النكرة المقصودة فى النداء نحو: «يا رجل» فلم تركه؟ «وما»^(٤) مرتبته؟

قلت: لم يدع الحصر بل أتى بكاف التشبيه المشعرة بعدم الحصر، وأيضاً فقد ذهب قوم إلى أن نحو: «يا رجل» إنما تعرف بأل المقدره، وأما مرتبته عند من جعل تعريفه بالمواجهة والقصد فمرتبته اسم الإشارة.

[الضمير]

ثم شرع فى الكلام على أعرف المعارف وهو المضمر. فقال:

فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورٍ كَانَتْ وَهُوَ سَمٌّ بِالضَّمِيرِ

الضمير: هو الموضوع لتعيين مسماه مشعرا بتكلمه أو خطابه أو غيبته، وهذا هو المراد بقوله: «فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورٍ» أى: فما وضع لمسمى ذى غيبة أو حضور. (والحضور)^(٦) يشتمل للمتكلم والخطاب، لكن فيه إيهام إدخال اسم الإشارة.

(١) أ، ب وفى ج «أما». (٢) راجع الأشموني ٤٨/١.

(٣) ب.

(٤) قال فى التسهيل ص ٢١ «.....» ثم الموصول ذو الأداة والمضاف بحسب المضاف إليه.

(٥) أ، ب وفى ج «ولا». (٦) أ، ب.

وأجاب الشارح بأن أفراد اسم الإشارة بالذكر يرفع الإيهام^(١) ومثل الحاضر:
«بأنت» والغائب «بهو».

وقوله «سَمَّ بالضمير» هذا هو اصطلاح البصريين يسمى عندهم بالضمير
والمضمر، والكوفيون يسمونه الكناية والمكنى.

والضمير قسمان: متصل ومنفصل، والمتصل قسمان: بارز ومستتر. هذا
تقسيم الجمهور.

وأما المصنف فقسمه أولاً إلى بارز ومستتر - فالبارز ما له صورة في اللفظ،
والمستتر ضده، والبارز قسمان: متصل ومنفصل.

ولما كان المتصل هو الأصل، لكونه أخصر قدمه على المنفصل فقال:

وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ مَا لَا يُبْتَدَأُ وَلَا يَلِي إِلَّا اخْتِياراً أَبداً

أى: الضمير المتصل هو الذى لا يصح وقوعه أول الكلام ولا بعد «إلا» فى
الاختيار.

والمنفصل بخلافه، أى: يصح وقوعه أول الكلام وبعد «إلا» فى الاختيار،
وسياتى تمثيل النوعين.

واحترز بقوله: «اخْتِياراً» من وقوع المتصل بعد «إلا» فى ضرورة الشعر،
كقول الشاعر:

وَمَا نُبَالِي إِذَا مَا كُنْتُ جَارَتِنَا أَلَا يُجَاوِرُنَا إِلَّا كِ دِيَارُ^(٢)

(١) راجع الشارح ص ٢١.

(٢) قال العينى ج ١ ص ٢٥٣ فى شرح الشواهد: هذا البيت أنشده الفراء ولم ينسبه إلى أحد،
وبحث فلم أعثر على قائله. وهو من البسيط.

الشرح: «وما نبالى» وما نكثرث ولا نهتم، وأكثر ما يستعمل هذا بعد النفى، «جارتنا»
تأنيث الجار، «ألا يجاورنا» جاء فيه علا يجاورنا - بإبدال الهمزة عيناً، «إلاك» أى: إلا
إياك، «ديار» أحد، وكلاهما لا يستعمل إلا بعد النفى - «وما» الأولى نافية والثانية
زائدة.

ويروى «وما علينا إذا ما كنت ...» ويروى «ألا يجاورنا سواك ديار».

المعنى: إذا كنت أيتها المحبوبة جارتنا لا نبالى ألا يجاورنا أحد غيرك ففيك الكفاية،
وحاصله: أنت المطلوبة فإذا حصلت فلا التفات إلى غيرك.

قال آخر:

أَعُوذُ بِرَبِّ الْعَرْشِ مِنْ فِتْنَةٍ بَعَثَتْ
عَلَيَّ فَمَالِي عَوْضٌ إِلَّا نَاصِرٌ (١)

= الإعراب: «ما» نافية «نبألي» فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه «إذا» ظرفية شرطية.
«ما» رائدة «كنت» فعل ماض ناقص والتاء ضمير المخاطبة اسمه «جارتنا» خبر كان
والضمير مضاف إليه «أن» مصدرية ناصبة «لا» نافية، «يجاورنا» مضارع منصوب بأن
والضمير في محل نصب مفعول به ليجاور وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول
به لنبألي «إلا» استثنائية والكاف مستثنى تقدم على المستثنى منه «ديار» فاعل يجاور
وهو المستثنى منه.

الشاهد: في قوله: «إلا» فإنه أتى بالضمير المتصل بعد إلا ضرورة، وكان القياس أن
يقول إلا إياك بالضمير المتصل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ٢٢، وابن عقيل ٤٧/١، والشاطبي
والسندوي وداود والأشموني ٤٨/١، والسيوطي ص ١٤ والمكودي ص ١٥ وابن هشام
٦١/١. وأيضاً ذكره في المغني ٧٨/٢ والسيوطي في الهمع ٥٧/١، وابن يعيش في
المفصل ١٠١/٣، والشاهد رقم ٢٨٣ في خزنة الأدب والخصائص ٣٠٧/١، ١٩٥/٢.

(١) قال العيني في شرح الشواهد ج ١ ص ٢٥٥ - لم أقف على اسم قائله وبحث فلم أعثر
على قائله. وهو من الطويل.

الشرح: «أعوذ» التجرى والتحصن، «من فتن» من جماعة «بعثت» من البغى بمعنى الظلم
والعدوان، «عوض» ظرف يستغرق المستقبل مثل «أبدا» إلا أنه مختص بالنفى، وهو مبني
على الضم كقبل ويعد.

المعنى: إنى التجرى إلى رب العرش وأتحصن بحماه عن جماعة ظلمونى فليس لى معين
ولا وذر سواه.

الإعراب: «أعوذ» فعل مضارع فاعله مستتر فيه «رب» جار ومجرور متعلق بأعوذ
«العرش» مضاف إليه «من فتن» جار ومجرور متعلق بأعوذ «بعثت» فعل ماض وفاعله
مستتر فيه والتاء للتأنيث. والجملة صفة لفئة «على» جار ومجرور متعلق ببغى «فما» نافية
«لى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «عوض» ظرف زمان مبني على الضم في
محل نصب متعلق بناصر «إلا» حرف استثناء والهاء مستثنى مبني على الضم في محل
نصب «ناصر» مبتدأ مؤخر.

الشاهد: فى «إلا» حيث وقع الضمير المتصل بعد «إلا» وهو شاذ لا يجوز إلا فى
الضرورة الشعرية إلا عند ابن الأنبارى ومن ذهب نحو مذهبه فإن ذلك عندهم جائز.

وكان القياس أن يقال: (إلا إياه) وأنكر المبرد وقوع المتصل بعد إلا مطلقاً حتى إنه أنكر
رواية «إلا» وأميل إلى رأى ابن الأنبارى، لأنه على رأى المبرد لا شاهد فى البيت.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن عقيل ٤٦/١، وداود.

تنبيهان:

الأول: منع المبرد (وقوع المتصل بعد إلا مطلقا، وأنشد «سواك ديار» وأنكر رواية «إلاك» وأجازه ابن الأنباري^(١)) مطلقا.

الثاني: كلام الناظم هنا موافق لمذهب الجمهور، في كون وقوع المتصل بعد «إلا» ضرورة.

وقال في التسهيل^(٢) وشذ «إلاك» فلا يقاس عليه هـ (وصرح في باب الاستثناء من شرح التسهيل، بأن ذلك ليس بضرورة)^(٣) ثم مثل المتصل فقال:

كالياء والكافِ من ابْنِي أَكْرَمِكَ والياءِ والهاءِ من سَلِيهِ مَا مَلَّكَ

المضمر المتصل ثلاثة أقسام: مرفوع ومنصوب ومجرور. وكل من الثلاثة، إما لتكلم أو لمخاطب أو لغائب.

فالرفوع للمتكلم «فعلتُ» - فعلنا» والمخاطب «فعلتَ» - فعلتِ - فعلتما - فعلتم - فعلتن».

وللغائب «فعلَ» - فعلتَ - فعلا - فعلوا - فعلن» والمنصوب للمتكلم «أكرمني - أكرمتنا».

وللمخاطب «أكرمك» - أكرمك - أكرمكما - أكرمكم - أكرمن».

وللغائب «أكرمه» - أكرمها - أكرمهما - أكرمهم - أكرمهن».

والمجرور للمتكلم: «مرَّ بي - مرَّ بنا» وللمخاطب «مرَّ بكَ - مرَّ بكِ - مرَّ بكم - مرَّ بكن» وللغائب «مرَّ به - مرَّ بها - مرَّ بهما - مرَّ بهم - مرَّ بهن».

فهذه ستة وثلاثون ضميراً متصلاً، والسابع والثلاثون «ياء المخاطبة» نحو: «تفعلين يا هند» على مذهب سيويه^(٤).

(١) أ، ج.

(٢) التسهيل ٢٧.

(٣) أ، ج.

(٤) ج ١ ص ٥ سيويه.

وقد أشار الناظم إلى التكلم بالياء (من ابني) وإلى المخاطب بالكاف من «أكرمك» وإلى الغائب بالياء من (سليه).

وأشار أيضا إلى الرفع بالياء من سليه، وإلى النصب بالكاف من أكرمك، وإلى الجر بالياء من ابني.

فقد نبه بهذه الأمثلة الأربعة على الأقسام كلها.

ثم أشار إلى حكم عام لجميع المضمرات فقال:

وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَاءُ يَجِبُ

المضمرات كلها مبنية بالاتفاق، واختلف في سبب بنائها ف قيل: (بنيت)^(١) لشبهها بالحرف في المعنى، لأن كل ضمير متضمن معنى التكلم أو الخطاب أو الغيبة وهي من معاني الحروف (وقيل)^(٢) غير ذلك.

وقد ذكر في التسهيل، لبنائه أربعة أسباب:

أولها: شبه الحرف وضعا، لأن أكثره على حرف أو حرفين وحمل الباقي على الأكثر.

وثانيها: شبه الحرف افتقارا. لأن المضمرة لا تتم دلالاته على مسماه إلا بضميمة من مشاهدة أو غيرها.

وثالثها: شبه الحرف جمودا، والمراد بالجمود عدم التصرف في لفظه بوجه من الوجوه حتى في التصغير وبأن يوصف أو يوصف به كما فعل بالمبهمات.

ورابعها: الاستغناء باختلاف صيغه لاختلاف المعاني. هـ^(٣).

قال الشارح^(٤): ولعل هذا المعتبر عند الشيخ^(٥) في بناء المضمرات، ولذا عقبه بتقسيمها بحسب الإعراب، كأنه قصد بذلك (إظهار)^(٦) علة البناء، فقال^(٧):

(١) أ، ج.

(٢) ج.

(٣) قال في التسهيل ص ٢٩ (وبني المضمرة لشبهه بالحرف وضعا وافتقارا وجمودا أو للاستغناء باختلاف صيغه لاختلاف المعاني).

(٤) راجع للشارح ص ٢٢.

(٥) هو: ابن مالك وقد ترجمت له.

(٦) أ، ب.

(٧) راجع الأشموني ٤٩/١.

وَلَفْظُ مَا جَرٌّ كَلْفُظِ مَا نُصِبِ

أى: الصالح للجر من الضمائر المتصلة هو الصالح للنصب.
وقد (تم) ^(١) تقدم ذكره ^(٢).

ثم قال: للرفع والنصب وجرُّنا صلح

يعنى: أن هذا الضمير، يعنى لفظ «نا» صلح للرفع والنصب والجر، ومثل
للمثلاثة بقوله:

كَاعْرِفُ بِنَا فَإِنَّا نَلْنَا الْمَنْحُ

فموضع (نا) جر بعد الباء ونصب بعد «إن» ورفع بعد الفعل.

وما سوى ما ذكر من (الصالح) ^(٣) للنصب والجر والصالح للثلاثة مختص
بالرفع ^(٤). فالأقسام ثلاثة وذلك واضح، ثم قال:

وَأَلِفٌ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ لِمَا غَابَ وَغَيْرِهِ كَقَامَا وَاعْلَمَا

الضمير المتصل بالنسبة إلى المعنى على ثلاثة أقسام: مختص بالحاضر
«كالكاف» ومختص بالغايب «كالهاء».

وهذان القسمان ظاهران، وقسم يكون للغائب تارة وللمخاطب أخرى، وهو
ثلاثة ضمائر: ألف الاثنين، وواو الجمع، ونون الإناث، ومثل الألف «بقاما
واعلما» فالألف فى قاما للغائبين وفى اعلما للمخاطبين، ومثال الواو «قاموا
واعلموا» والنون «قُمنَ وأَعلمنَ».

(١) ١.

(٢) نحو «إنه» و«له» و«رأيتك» و«مررت بك» أشمونى ١/٤٩.

(٣) ب، ج.

(٤) وإنما لم يذكر المصنف الياء وهم، وأما الياء وهم، فإنهما يستعملان للرفع والنصب
والجر، لكن لا يشبهان «نا» من كل وجه: فإن الياء، وإن استعملت للثلاثة وكانت ضميرا
متصلا فيها إلا أنها ليست فيها بمعنى واحد. لأنها فى حالة الرفع للمخاطبة نحو: اضربى
وفى حالة الجر والنصب للمتكلم نحو: «لى» و«إنى». و«هم» تستعمل للثلاثة وتكون
فيها بمعنى واحد. إلا أنها فى حالة الرفع ضمير منفصل وفى الجر والنصب ضمير متصل.
اهـ أشمونى ج ١ ص ٤٩.

فإن قلت: قوله (وَعَوَّيْرَه) أعم من المخاطب.

قلت: لما كانت الألف والواو والنون لا تكون للمتكلم (تعينت)^(١) إرادة المخاطب وذلك بين.

ثم أشار إلى المستتر فقال: وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَرُ

فعلم من تخصيصه بالرفع أن المستتر لا يكون ضمير نصب ولا جر.

والمستتر ضربان: واجب الاستتار. وهو ما لا يخلفه الظاهر، وجائز الاستتار وهو ما يخلفه الظاهر.

فالواجب الاستتار في سبعة مواضع: فعل أمر الواحد (كافعل) والمضارع المبدوء بهمزة المتكلم (كأوأف) والمبدوء بياء الخطاب (التي)^(٢) للمفرد (ككتغبت) والمبدوء بنون المتكلم المعظم نفسه أو المشارك (كنشكر)^(٣)، واسم فعل الأمر (كترأل) واسم المضارع «كأف» والمصدر الواقع بدلا من فعله في الأمر نحو: «ضربا زيدا». فإن قلت: قد أحل الناظم بهذه الثلاثة (الأواخر)^(٤).

قلت: لم يدع الحصر، وإنما مثل ليقاس على تمثيله، وأيضا فاختصر على الأفعال لأصالتها في العمل، واسم الفعل والمصدر نائبان عن الفعل في ذلك.

والجائز الاستتار هو (المرفوع)^(٥) بفعل الغائب والغائبة ماضيا ومضارعا^(٦) وبالصفة وباسم الفعل الماضي.

ثم انتقل إلى الضمير المنفصل وهو نوعان: مرفوع ومنصوب، وبدأ بالمرفوع فقال:

(١) ب، ج وفي أ (فعنيت).

(٢) ب.

(٣) ب، ج وفي أ (كنشرك).

(٤) ب، ج وفي أ، ج (الأخر).

(٥) أ، ب وفي ج (الموضوع).

(٦) مثل «زيد يقوم» أي هو وهذا الضمير جائز الاستتار؛ لأنه يحل محله الظاهر فتقول زيد يقوم أبوه، وكذلك كل فعل أسند إلى غائب أو غائبة نحو: «هند تقوم» وما كان بمعناه نحو «زيد قائم» أي: هو. اهـ ابن عقيل ٥١/١.

وقال الأشموني ٥٠/١ (وخص ضمير الرفع بالاستتار لأنه عمدة يجب ذكره) اهـ.

وَذُو ارْتِفَاعٍ وَإِنْفِصَالٍ أَنَا هُوَ وَأَنْتَ وَالْفُرُوعُ لَا تَشْتَبَهُ

ضمير الرفع المنفصل ثلاثة أقسام: متكلم، ومخاطب، وغائب، فلذلك مثل بثلاثة أمثلة.

والمراد بالفروع: ما دل على مؤنث أو مثنى أو مجموع، «فأنا» له فرع واحد هو «نحن».

و «أنت» له أربعة فروع «أنت - أنتما - أنتم - أنتن».

و «هو» له أربعة أيضا «هي - هما - هم - هن».

تنبيه:

مذهب البصريين أن ألف «أنا» زائدة، والاسم هو الهمزة والنون، واستدلوا بحذف الألف وصلًا، وإنما زيدت وقفًا لبيان الحركة، ولذلك عاقبتها هاء السكت في قول حاتم: (هذا فَرْدِي أَنَّهُ)^(١).

ومذهب الكوفيين: أن الاسم هو مجموع الأحرف الثلاثة واختاره المصنف^(٢) وفي (أنا) لغات الفصيحة حذف ألفه وصلًا وإثباتها وقفًا.

والثانية إثباتها وصلًا ووقفًا وهي لغة تميم^(٣).

والثالثة (هنا)^(٤) بإبدال همزته هاء.

والرابعة: آن بمدة بعد الهمزة.

قال المصنف: من قال (آن) فإنه قلب (أنا) كما قال بعض العرب في رأى

رأء.

(١) ورد في مجمع الأمثال للميداني رقم ٤٥٤٢ (هذا فصدى) قيل: إن أول من تكلم به

كعب بن مامة، وذلك أنه كان أسيرا في غزة، فأمرته أم منزله أن يفصد لها ناقة فنحراها.

فلامته على نحره إياها فقال هكذا فصدى، يريد أنه لا يصنع إلا كما يصنع الكرام.

(٢) وقد ارتضيت هذا الرأى لسهولته.

(٣) تميم - قبيلة من أشهر قبائل مضر العدنانية.

(٤) أ، ج.

والخامسة: «أن» (كعن^(١)) حكاها قطرب.

وأما «أنت» وفروعه، فالضمير عند البصريين «أن» والتاء وحرف خطاب (ومذهب الفراء أن «أنت»^(٢) بجملته ضمير)^(٣).

ومذهب جمهور البصريين أن «هو» بجملته ضمير وكذلك، «هي» وأما «هما» وهُم وهُنَّ، فذهب أبو علي^(٤): إلى أنها بجملتها ضمائر، وقد قيل غير ذلك بما لا يحتمل ذكره هذا الموضع.

ثم نثى بالمنصوب فقال:

وَذُو انْتِصَابٍ فِي انْفِصَالٍ جُعِلَا إِيَّايَ وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلَا

«إيا» هو الضمير المنصوب المنفصل ولواحقه حروف تدل على المراد به من تكلم أو خطاب أو غيبة، هذا مذهب سيويه^(٥) وذهب الخليل: إلى أن «إيا» ضمير مضاف إلى لواحقه وهي ضمائر وإليه ذهب المصنف^(٦) وفيه مذاهب آخر لا نطول بها.

فللمتكلم: «إِيَّايَ - إِيَّانَا» وللمخاطب «إِيَّاكَ - إِيَّاكَ - إِيَّاكُمْ - إِيَّاكُمْ - إِيَّاكُمْ».

وللغائب: «إِيَّاهُ - إِيَّاهَا - إِيَّاهُمَا - إِيَّاهُمْ - إِيَّاهُنَّ» وهذا معنى قوله: (والتفريع ليس مشكلا).

ثم قال:

وَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَجِيءُ الْمُنْفَصِلُ إِذَا تَأْتَى أَنْ يَجِيءَ الْمَتَّصِلُ

(١) أ.

(٢) وذهب ابن كيسان إلى أن الضمير التاء فقط وكثرت بأن. مع ٦٠ / ١، وإلى رأى الفراء أميل.

(٣) أ، ب.

(٤) راجع الأشموني ٥١ / ١.

(٥) راجع كتاب سيويه ٨٣ / ١.

(٦) ورد بأنه لو صح ذلك لوجب إعرابها لأن المبنى إذا لزم الإضافة أعرب. وما استدل به شاذ. والشاذ لا تقوم به حجة، ولكن اختاره المصنف - وجعل إضافته مع أنه معرفة لزيادة الوضوح كما في «علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم» اه صبان ١١٠ / ١.

لما كان الغرض من وضع المضمير الاختصار، وكان المتصل أخصر - لم يستعمل المنفصل مع تأتي المتصل وإمكانه إلا فى الضرورة كقوله:

بالباعثِ الوارثِ الأمواتِ قد ضمنتُ إياهم الأرضُ فى دهرِ الدهارِيرِ^(١)
والى هذا أشار بقوله: وفى اختيار.

ولا بد من ذكر المواضع التى يتعين فيها الانفصال. لعدم تأتى الاتصال وهى

اثنا عشر موضعا:

(١) البيت من قصيدة للفرزدق يفتخر فيها بمدح يزيد بن عبد الملك وهو من البسيط.
الشرح: «الباعث» الذى يبعث الأموات ويحييهم بعد فنائهم «الوارث» الذى ترجع إليه الأملاك بعد فناء الملك «قد ضمنت» - بكسر الميم المخففة بمعنى تضمنت أى اشتملت عليهم أو بمعنى كفلت، كأنها تكفلت بأبدانهم، «دهر الدهارير» الشدائد - وفى القاموس - وهو أول الدهر فى الزمن الماضى بلا واحد.
المعنى: أقسمت بالذى يرث الأموات ويبعثهم بعد فنائهم وقد شملتهم الأرض فى أزمان الشدائد والمقسم عليه فى الآيات بعده.

الإعراب: «الباعث»: جار ومجرور متعلق بقوله حلفت فى البيت قبله «الوارث» يحتمل أن يكون منصوبا بالفتحة الظاهرة على أن الوصفين اللذين هما الباعث والوارث تنازعا وأعمل فيه أحدهما ويحتمل أن يكون مجرورا بالكسرة الظاهرة بإضافة أحد الوصفين «قد» حرف تحقيق «ضمنت» فعل ماض والتاء للتأنيث «إياهم» مفعول به «الأرض» فاعل «فى دهر» جار ومجرور متعلق بضمنت «الدهارير» مضاف إليه لدهر. وجملة ضمن وفاعله فى محل نصب على الحال من الأموات. أو فى محل نصب أو جر صفة للأموات أيضا. لأن «أل» الداخلة على الأموات جنسية. وبدخول آل الجنسية معرفة لفظا نكرة معنى فإن راعيت لفظه جعلت الجملة التى بعده حالا فهى فى محل نصب، وإن نظرت إلى معناه جعلت الجملة صفة فمحلها تابع للموصوف وهذا الموصوف كما عرفت إما مجرور بإضافة أحد الوصفين وإما منصوب على أنه مفعول به لأحدهما لا جرم إذا جعلت الجملة صفة كانت إما فى محل جر وإما فى محل نصب.
الشاهد: فى «إياهم» حيث فصل الضمير المنصوب لأجل الضرورة فإن الأصل والقياس أن يقال ضممتهم.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٢٤ وابن هشام ٦٦/١ وابن عقيل ٥٤/١ والشاطبى وداود، والسندوبى والأشمونى فى ٥١/١، والمكودى ص ١٧ والسيوطى ص ١٦ وذكره أيضا فى همع الهوامع ٦٢/١، والخصائص ٣٠٧/١، ١٩٥/١ والإنصاف ٤٠٩/٢.

الأول: أن يحصر بيلا وشذ «إلاك» فلا يقاس عليه.

الثاني: أن يحصر بإنما كقول الفرزدق:

أَنَا الذَّائِدُ الحَامِي الدَّمَارِ وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنَ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي^(١)

الثالث: أن يرفع بمصدر مضاف إلى المنصوب كقول الشاعر:

بَنَصْرِكُمْ نَحْنُ كُنْتُمْ ظَافِرِينَ وَقَدْ أَغْرَى العِدَا بِكُمْ اسْتِسْلَامَكُمْ فَشَلَا^(٢)

(١) قائله الفرزدق بن همام وهو من قصيدة لامية من القصائد التي عارض فيها جريرا

ويهجوه. وهو من الطويل.

الشرح: «الذائد» - بالذال المعجمة - المدافع «الحامي» من الحماية وهو الدفع «الذمار» - بكسر المعجمة وتخفيف الميم - ما يجب على الإنسان حمايته والمحافظة عليه. المعنى: «أنا الذائد» - أمنع عن قومي وأحمى حماهم، وليس لهذا إلا أنا أو من يماثلني في الصفات.

الإعراب: «أنا» مبتدأ «الذائد» خبره «الحامي» صفة له أو خبر ثان «الذمار» مضاف إليه. أو منصوب على أنه مفعول به للحامي «وإنما» أداة قصر مركبة من «إن» المؤكدة «وما» الكافة «يدافع» فعل مضارع «عن أحسابهم» جار ومجرور متعلق ب«يدافع» والضمير المضاف إليه «أنا» فاعل «أو» حرف عطف. «مثنى» معطوف على الفاعل وباء المتكلم مضاف إليه. الشاهد: في «وإنما يدافع عن أحسابهم أنا» حيث أتى فيه بضمير منفصل وهو «أنا» لأنه واقع بعد إلا في المعنى. إذ المعنى ما يدافع عن أحسابهم إلا أنا، وقال الشيخ عبد القاهر: ولا يجوز أن ينسب فيه إلى الضرورة، لأنه ليس به ضرورة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن هشام ٦٨/١، والأشمونى ٥٢/١، والأصطهناوى، والسيوطى فى همع الهوامع ٦٢/١.

(١) قال فى الدرر اللوامع ص ٢٩ - لم أعثر على قائله - وأيضا لم أعثر له على قائل. وهو من البسيط.

الشرح: «ظافرين» من الظفر، وروى فائزين - ومعنى الظفر هنا الاستيلاء على العدو «أغرى» أى: أشلى من الإغراء، قال تعالى: (فأغرينا بينهم العداوة والبغضاء) «العدا» - بكسر العين - جمع عدو، «الاستسلام» الانقياد والطاعة، «الفضل» - بالفاء والشين المعجمة المفتوحين من فضل - بالكسر - إذا جبن قال تعالى (حتى إذا فشلتم وتنازعتم).

الإعراب: «بنصركم» الباء متعلق بقوله كنتم والنصر مصدر مضاف إلى مفعوله «نحن» فاعله، والتقدير: كنتم ظافرين على العدا بنصرتنا إياكم «كنتم» كان واسمها «ظافرين» خبرها «وقد» الواو للحال قد للتحقيق «أغرى» فعل ماض «العدا» مفعول به «بكم» جار ومجرور متعلق بأغرى «استسلامكم» فاعل «فشلا» نصب على التعليل أى: لأجل الفضل.

الرابع: أن يرفع بصفة جرت على غير (صاحبها)^(١) نحو زيد عمرو ضاربه هو، مطلقا عند البصريين^(٢) وبشرط خوف اللبس عند الكوفيين.

الخامس: أن يحذف عامله نحو:

فإن أنتَ لَمْ يَنْفَعَكَ عِلْمُكَ فَانْتَسَبْ^(٣)

= الشاهد: في «بصركم نحن» حيث جاء الضمير منفصلا لعدم تأتى الاتصال.

مواضعه: ذكره السيوطى فى ممع الهوامع ٦٣/١.

(١) أ، ج، وفى ب (من هى له).

(٢) أى: سواء أمن اللبس أم لا - فالأول نحو «هند عمرو ضاربه هى» والثانى نحو المثال المذكور.

(٣) البيت: لليد بن ربيعة العامرى، وهو من قصيدته المشهورة التى يقول فيها:

ألا كل شىء ما خلا الله باطل. وهو من الطويل.

وعجز البيت: لعلك تهديك القرون الأوائل.

الشرح: «فانتسب» من الانتساب. «تهديك» أى: تعرفك، «القرون» جمع قرن - بفتح القاف - قال الجوهرى: القرن من الناس أهل زمان واحد، ويقال القرن ثلاثون سنة وقيل مائة سنة. «الأوائل»، جمع أول وهو نقيض الآخر، وأصله أوأل على وزن أفعال، مهموز الأوسط، فقلبت الهمزة واوا وأدغم ويقال: وَوَأل على وزن فوعل فقلبت الواو الأولى همزة.

وتمام معنى البيت فى الذى يليه:

فإن لم تجد من دون عدنان والدا ودون معد فلتزعك العواذل

المعنى: إن غاية الإنسان الموت فينبغى له أن يتعظ بأن ينسب نفسه إلى عدنان أو معد فإن لم يجد من بينه وبينهما من الآباء فليعلم أنه يصير مصيرهم، فينبغى له أن يتزع عما هو عليه والعواذل هنا حوادث الدهر.

الإعراب: «إن» حرف شرط جازم تجزم فعلين وفعل الشرط مقدر تقديره فإن ضللت «أنت» فيه وجهان أحدهما «أنت» مبتدأ وذلك على ما أجازه سيبويه من جواز الرفع بالابتداء بعد أداة الشرط إذا كان فى الجملة التى هى مطلوب الشرط فعل هو خبر نحو إن الله أمكننى من فلان. والوجه الثانى أن يكون «أنت» فى موضع نصب وهو مما وضع فيه الضمير المرفوع موضع الضمير المنصوب كما وضعوا المنصوب موضع المرفوع قالوا: لم يضربنى إلا إياه «لم» حرف نفي وجزم وقلب «ينفعك» فعل مضارع مجزوم بلم والكاف مفعول به «علمك» فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة والكاف مضاف إليه «فانتسب» جواب الشرط فلذلك دخلت فيه الفاء والأصل فيه أن يكون فعلا كما أن الشرط الذى هو علة له فعل، وقد يكون الجواب جملة فعلية طلبية كما فى قوله تعالى: (وإن تولوا فاعلموا أن الله مولاكم) ومنه قوله فانتسب «لعلك» لعل هنا للتعليل كما فى قوله تعالى (فقولا له=

- السادس: أن يؤخر عامله نحو ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾^(١).
 السابع: أن يكون العامل حرف نفي نحو ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾^(٢).
 الثامن: أن يفصله متبوع نحو ﴿يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾^(٣).
 التاسع: أن تلي واو المصاحبة نحو:

تكون وإياها (بها)^(٤) مثلا بعدى^(٥).

العاشر: أن تلي «أما» نحو:

بك أو بي استعانَ فليلَ أما أنا أو أنت ما ابتغى المستعين^(٦)

=قولا لنا لعله يتفكر أو يخشى) والكاف اسمه «يهديك» فعل مضارع والكاف مفعول به «القرون» فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة والجملة في محل رفع خبر لعل «الأوائل» صفتها. الشاهد: في «فإن أنت» حيث انفصل الضمير، لما أضمر العامل وهو فعل الشرط.

مواضعه: ذكره السيوطي في جمع الهوامع ٦١/١، ٥٩/٢.

(١) سورة الفاتحة ٥. (٢) سورة المجادلة ٢.

(٣) سورة الممتحنة ١. (٤) ب، ج.

(٥) قاله أبو ذؤيب خويلد الهللي من قصيدة يخاطب بها خالد بن اخته وهو من الطويل. وصدرة: فأليت لا أنفك أحلو قصيدة.

الشرح: «فأليت» أي: حلفت، «لا أنفك»: لا أزال، «أحذو» بالخاء المهملة والذال المعجمة من حلوت النعل بالثعل حذوا إذا سويت أحدهما على قدر الآخر.

الشاهد: في «تكون وإياها» حيث جاء الضمير منفصلا، لكونه ولى واو المصاحبة.

مواضعه: ذكره السيوطي في جمع الهوامع ٦٣/١، ٢٢٠.

(٦) قال العينى في شرح الشواهد ج ١ ص ٢٩٩ - لم أقف على اسم قائله - وبحث فلم أعرثر على قائله - وهو من الخفيف.

الشرح: «استعان» من الاستعانة وهو طلب العون، «فليل» أمر من ولى الأمر يليه ولاية «ما ابتغى» الابتغاء وهو الطلب.

الإهراب: «بك» جار ومجرور متعلق بقوله استعان «أو بي» عطف عليه «استعان» فعل ماضٍ والفاعل ضمير مستتر فيه «فليل» الفاء فيه تصلح أن تكون للتعليل وهو فعل الأمر وفاعله قوله «أنا» «إما» ههنا للتخيير «أو أنت» عطف على قوله «أنا» والتقدير: ليل إما أنا أو ليل أنت «ما ابتغى» «ما» موصولة وابتغى فعل وفاعله ضمير «المستعين» مفعوله وجملة ابتغى لا محل لها صلة الموصول والعائد محذوف تقديره: ما ابتغاه المستعين، وجملة ما ابتغى المستعين معمول لقوله فليل.

الشاهد: في إما وأنا، حيث جاء الضمير فيه منفصلا لأنه وقع فيما يلي إما، وتعذر الاتصال فيه.

الحادى عشر: أن يلى اللام الفارقة، نحو:

إِنْ وَجَدْتُ الصَّدِيقَ حَقًّا لِإِيَاكَ كَ فَمَرُنِي فَلَنْ أزالَ مُطِيعًا^(١)

الثانى عشر: أن (ينصبه)^(٢) عامل في مضمرة قبله غير مرفوع إن اتحدا رتبة وسيأتى الكلام على هذا^(٣)، وذكر جميع ذلك فى التسهيل^(٤).

ثم شرع الناظم بذكر مواضع يجوز فيها الاتصال والانفصال فقال:

وَصِلْ أَوْ أَفْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ وَمَا أَشْبِهَهُ

المراد (بهاء سلنيه) ما وقع ثانى ضميرين منصوبين بفعل غير ناسخ فيجوز فيه الاتصال فتقول «سَلْنِيهِ وَسَلْنِي إِيَاءَهُ» والاتصال أرجح، ولذا بدأ به ولم يأت فى القرآن إلا متصلا كقوله تعالى: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ﴾^(٥) ولم يذكر سيبويه غير الاتصال.

(١) لم يتعرض العينى لقائل هذا البيت فى ج ١ ص ٣٠١ وبالبحث لم أعثر على قائله. وهو من الخفيف.

ومعنى البيت ظاهر. لأن التقدير. إذا كنت الصديق حقا فمرنى، فإنى ممثل أمرك دائما، والفاء للتعليل.

الإعراب: «إن» حرف شرط «وجدت» فعل وفاعل فعل الشرط «الصديق» مفعول أول «حقا» مفعول ثان «لإيائك» جواب للشرط واللام فيه تسمى الفارقة «فمرنى» الفاء للجواب ومر فعل أمر والفاعل ضمير والنون للوقاية والياء مفعول به، والتقدير: إذا كنت أنت الصديق حقا فمرنى «فلن» الفاء للتعليل وأزال فعل مضارع من أخوات كان وهو منصوب بلن واسمه ضمير مستتر فيه «مطيعا» خبره.

الشاهد: فى «لإيائك» حيث جاء الضمير منفصلا لعدم تأتى الاتصال، وذلك لوقوعه بعد اللام الفارقة.

مواضعه: ذكره السيوطى فى همع الهوامع ٦٣/١.

(٢) ب، ج وفى أ (يصيه).

(٣) عند قول ابن مالك: وفى اتحاد الرتبة الزم فصلا.

(٤) قال فى التسهيل ص ٢٦ «فصل» (يتعين انفصال الضمير إن حصر بإثما ورفع بمصدر مضاف إلى المنصوب أو بصفة جرت على غير صاحبها أو أضمر العامل أو آخر أو كان حرف نفى، أو فصله متبوع أو ولى أو المصاحبة أو إلا أو إما أو اللام الفارقة أو نصبه عامل فى مضمرة قبله غير مرفوع إن اتفقا رتبة، وربما اتصلا غائبين إن لم يشبها لفظا وإن اختلفا رتبة جاز الأمران) هـ.

(٥) سورة الأنفال ٤٣.

ويدل على جواز الانفصال قوله عليه الصلاة والسلام «إِنَّ اللَّهَ مُلْكُكُمْ
إِيَّاهُمْ»^(١).

ثم قال: فِي كِتَابِ الْخُلْفِ انْتَمَى، أَي فِي هَاءِ كِتَابِهِ، وَالْمُرَادُ بِهِ^(٢) مَا وَقَعَ
خَبْرًا لِكَانَ أَوْ إِحْدَى أُخْوَاتِهَا، وَالْخُلْفُ فِي الْإِخْتِيَارِ كَمَا بَيْنَهُ فِي الْبَيْتِ الْآتِي:
وَقَوْلُهُ: كَذَاكَ خَلْتَنِيهِ.

يَعْنَى أَنَّ هَاءَ خَلْتَنِيهِ كِهَاءُ كِتَابِهِ فِي الْخُلْفِ الْمَشَارِ إِلَيْهِ، وَالْمُرَادُ بِهَا خَلْتَنِيهِ: مَا
وَقَعَ ثَانِي ضَمِيرِينَ مَنْصُوبِينَ بِفِعْلِ نَاسَخٍ.
ثُمَّ ذَكَرَ إِخْتِيَارَهُ فَقَالَ: وَأَتَّصِلَا إِخْتَارًا.

يَعْنَى فِي بَابِ كِتَابِهِ وَخَلْتَنِيهِ، وَوَجْهَهُ أَنَّ الْأَصْلَ الْإِتِّصَالَ.
ثُمَّ قَالَ: غَيْرِي إِخْتَارَ الْإِنْفِصَالِ. وَهُمُ الْكَثْرُونَ وَمِنْهُمْ سَيَّبِيهِ^(٣)، وَوَجْهَهُ
أَنَّ الضَّمِيرَ فِي الْبَابَيْنِ خَبِيرٌ فِي الْأَصْلِ، وَحَقَّ الْخَبِيرُ الْإِنْفِصَالَ وَكِلَاهُمَا مَسْمُوعٌ،
وَمَا إِخْتَارَهُ هُوَ إِخْتِيَارُ الرَّمَانِيِّ^(٤) وَابْنِ الطَّرَاوَةِ^(٥).

(١) ولو وصل لقال ملككم وهم ولكنه فر من الثقل الحاصل من اجتماع الواو مع ثلاث
ضمات اه التصريح ١٠٧/١.

(٢) ب، ج.

(٣) ومذهب سيبويه أرجح. لأنه هو الكثير في لسان العرب على ما حكاه سيبويه عنهم وهو
المشافه لهم اه ابن عقيل ٥٦/١.

(٤) هو: أبو الحسن علي بن عيسى الرماني، كان إماما في العربية في طبقة الفارسي
والسیرافي، وبرع في النحو حتى قيل: لم ير مثله قط؛ علما بالنحو وغزارة في الكلام
وإيضاحا لحل المشاكل - مع تنزه ودين ويقين وفصاحة ونظافة، وكان يمزج النحو بالمنطق،
صنف كثيرا من الكتب، وشرح كتاب سيبويه.

ومات في خلافة القادر بالله سنة ٣٨٤هـ أربع وثمانين وثلاثمائة.

(٥) هو أبو الحسن سليمان بن محمد بن الطراوة كان نحويا ماهرا وأديبا بارعا سمع على
الأعلم كتاب سيبويه، وله آراء في النحو انفرد بها وخالف فيها جمهور النحاة، فأنى
عليه بعضهم ونقله آخرون ونسبوه إلى الإعجاب بنفسه، وقد جول كثيرا في بلاد الأندلس
وآلف كتاب الترشيح في النحو، والمقدمات على كتاب سيبويه، ومات رحمه الله عن سن
عالية سنة ٥٢٨هـ.

تنبيهان:

الأول: وافق في التسهيل^(١) سيبويه على اختيار الانفصال في (باب)^(٢) خلتيه قال لأنه خبر مبتدأ في الأصل، وقد حجزه عن الفعل منصوب آخر بخلاف هاء كتته فإنه خبر في الأصل^(٣) ولكنه شبيه بهاء ضربته في أنه لم يحجزه إلا ضمير مرفوع. والمرفوع كجزء من الفعل فكأن الفعل مباشر له فاضطرب اختيار الناظم في باب خلتيه.

الثاني: يجوز الاتصال والانفصال أيضا فيما وقع من الضمائر منصوبا بمصدر مضاف إلى ضمير قبله هو فاعل نحو:

كان فراقها أمرٌ من الصبر^(٤)

أو مفعول أول نحو:

ومنعكها بشيءٍ يستطاع^(٥)

(١) راجع التسهيل ص ٢٧.

(٢) أ، ج وفي ب (ثاني).

(٣) أ.

(٤) قاله يحيى بن طالب الحنفى حين حن إلى وطنه.

وصدره: تعزيت عنها كارها فتركتها. وهو من الطويل.

الشرح: «تعزيت» بالعين المهملة والزاي المعجمة - من العزاء وهو الصبر والتأسي.

الإعراب: «تعزيت» فعل وفاعل «عنها» جار ومجرور متعلق بالفعل والضمير يرجع إلى

الحجر «كارها» حال من فاعل تعزيت «فتركتها» الفاء عاطفة على تعزيت وترك فعل ماض

والتاء فاعل والهاء مفعول به «كان» فعل ماض ناقص «فراقها» اسم كان ومضاف إليه

«أمر» خبره وأمر أفعال التفضيل ولذلك استعمل بمن.

الشاهد: في «فراقها» حيث جاء الضمير المنصوب فيه متصلا لضرورة الوزن، وإلا كان

الأحسن أن يكون منفصلا نحو «وكان فراقى إياها».

(٥) ذكر في الحماسة البصرية. أن قائله هو: قحيف العجلى، ويقال: قائله رجل من تميم

وكان قد طلب منه الملك فريسا يقال له سكاب، فظن بها على الملك لنفسها وقال:

أَبَيْتَ اللَّعْنَ إِنْ سَكَابَ عَلِقُ نَفِيسٌ لَا يُعَارُ وَلَا يُبَاعُ

وصدره: فلا تطمع أبيت اللعن فيها وهو من الوافر.

الشرح: «سكاب» اسم فرس، «علق نفيس» مال يبخل به «فلا تطمع أبيت اللعن فيها» أى

فى هذه الفرس وهى سكاب. يعنى: لا تطمع فى أخذها. «ومنعكها» أى: منعك عنها. =

أو باسم فاعل مضاف إلى ضمير وهو مفعول أول. كقول الشاعر:
لا تَرَجُ أَوْ تَخْشَ غَيْرَ اللَّهِ إِنْ أَدَى وَاقِيكَ اللَّهُ لَا يَنْفَكَ مَأْمُونًا^(١)

= المعنى: ادفع طمعك في هذه الفرس ودفعنا إياك عنها نقدر ونستطيعه.

الإعراب: «فلا» الفاء للتعليل لا: ناهية «تطمع» فعل مضارع مجزوم بلا وفاعله ضمير المخاطب مستتر فيه «أبيت اللعن» فعل وفاعل ومفعول به، والجملة اعتراضية لا محل لها من الإعراب «فيها» جار ومجرور متعلق بتطمع «ومنعكها» الواو واو الحال منع: مبتدأ والكاف مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول والضمير العائد إلى الفرس مفعول ثان «بشيء» اختطف العلماء في هذه الباء فذهب قوم منهم أبو الحسن الأخصش إلى أنها زائدة و«شيء» خبر المبتدأ وجعلوا من ذلك قول الله تعالى (جزاء سيئة بمثلها) فالباء زائدة في الخبر الموجب. وذهب جماعة إلى أن الباء أصلية والجار والمجرور في بمثلها متعلق بمحذوف خبر المبتدأ. وفي «بشيء» يجوز أن يكون متعلقًا بمنع، وخبر المبتدأ جملة قوله «يستطاع» الآتي والمعنى على هذا: ومنعكها بأى شيء أردت ممكن ميسور ويجوز أن تتعلق بـ«يستطاع» أى: ومنعكها يستطاع بـشيء من الأشياء وسبب من الأسباب.
الشاهد: في «ومنعكها» حيث وصل ثانى ضميرين عاملهما اسم واحد وكان القياس أن يقول ومنعك إياها.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم، والشاطبي، وداود، والسندوبي والأشموني ٥٢/١، ٥٤، وابن هشام في المعنى ١/٢٠٢، والشاهد رقم ٨٨٣ في خزنة الأدب.

(١) قال العينى ج ١ ص ٣٠٨: استشهد به ابن مالك ولم يعزه إلى أحد، ولم أقف على اسم قائله - ويحتمل فلم أعتز على قائله - وهو من البسيط.

الشرح: «لا تَرَجُ» من رجا يرجو رجاء - وهو الأمل، «الأذى» مصدر من أذى يأذى أذى وأذى وأذية، «واقيكه» الواقى اسم فاعل من وقى يقى وقاية - وهو الحفظ.
الإعراب: «لا تَرَجُ» لا ناهية وترج فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف حرف العلة «أو تخش» أو ههنا بمعنى ولا - فإن قلت: هل تأتي أو بمعنى ولا؟ قلت: ذكر جماعة منهم ابن مالك أن أو تحمى بمعنى ولا واستدلوا على ذلك بقوله تعالى «ولا على أنفسكم أن تأكلوا من بيوتكم أو بيوت آبائكم» معناه ولا بيوت آبائكم وهذا غريب «غير» تنازع فيها الفعلان فلك أن تعمل أيهما شئت، فإن عملت الثانى أضمرت المفعول فى الأول والتقدير: ولا تَرَجُ غير الله ولا تخش غير الله. وإن عملت الأول أضمرت فى الثانى نحوه «الله» مضاف إليه «إن» حرف توكيد ونصب «الذى» اسم إن «واقيكه» واقى اسم فاعل أضيف إلى كاف الخطاب والضمير الذى بعد الكاف منصوب لأنه مفعول ثان لواقى، والكاف مفعوله الأول، ولكنه مجرور بالإضافة «الله» مرفوع لأنه فاعل لاسم الفاعل «لاينفك» من الأفعال الناقصة واسمه ضمير مستتر فيه «مأمونا» خبره.

الشاهد: فى «واقيكه الله» حيث جاء فيه الضمير متصلا مع جواز الانفصال فى مثل هذا الكلام ولكن ههنا لا يتيسر لأجل الوزن، والأصل فيه أن يقال: إن أذى واقيك الله إياه.
مواضعه: ذكره السندوبي فى شرحه للألفية، وابن الناظم ص ٢٥.

والمختار فى هذه الثلاثة الانفصال، ولكنه ترك فى هذه الأبيات، لأن الوزن لم يتأت به^(١).

ويجوز الوجهان أيضاً فى المفعول الثانى من نحو: «أعطيت زيدا درهما» فى باب الإخبار فتقول: «الذى أعطيت زيدا إياه درهم والذى أعطيته زيدا درهم».

والمختار فيه عند المازنى والمصنف الاتصال؛ لأنه الأصل، وعند غيرهما الانفصال مراعاة لترتيب الأصل.

ثم قال: **وقدم الأخص فى اتصال**

أى: قدم (فى الاتصال)^(٢) المتكلم على المخاطب والمخاطب على الغائب، لأن المتكلم أخص من المخاطب، والمخاطب أخص من الغائب.

وفهم من ذلك: أن شرط جواز الاتصال فى ها سلتيه وخلتنيه ونحوهما. أن يكون الأول أخص، فإنه متى تقدم غير الأخص وجب الانفصال؛ لأنه مع الاتصال يمتنع تقديم غير الأخص.

والحاصل: أن المبيح لجواز الاتصال والانفصال هو كون الضمير ثانى ضميرين أولهما أخص وغير مرفوع، أو كونه خبر كان وأخواتها.

ثم إذا كان المقدم من الضميرين غير الأخص، فلما أن يكون مخالفاً فى الرتبة أو مساوياً (لها)^(٣) فإن كان مخالفاً لم يجز اتصال ما بعده إلا فيما ندر كقول عثمان رضى الله عنه أراهمنى الباطل شيطاناً^(٤).

وأجار المبرد وكثير من القدماء تقديم غير الأخص، مع الاتصال نحو: «أعطيتهموك» ولكن الانفصال عندهم أرجح، وإن كان مساوياً فسيأتى.

(١) ب، وفى أ، ج (له).

(٢) ب.

(٣) ب، وفى أ، ج (فيها).

(٤) رواه ابن الأثير فى غريب الحديث - الباطل فاعل أرى والهاء مفعول أول والياء ثان، وشيطاناً ثالث.

قال ابن الأثير وفيه شدوذان؛ الوصل وترك الواو، لأن حقه أراهمونى كرايتموها اه
الحضرى ٥٩/١.

قوله: وَقَدَّمْنَا مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالِ

يعنى أنه يجوز فى الانفصال تقديم الأخص وتقديم غير الأخص، فتقول: «الدرهم أعطيتك إياه» بتقديم الأخص، و«أعطيتك إياك» بتقديم غير الأخص، وفى الحديث: «أَنَّ اللَّهَ مَلَكَكُمْ إِيَّاهُمْ وَكَوْ شَاءَ لَمَلَكَهُمْ إِيَّاكُمْ»^(١).

وقوله: وَفِي اتِّحَادِ الرَّبِّيَّةِ الزَّمَّ فَصْلًا

أى: إذا اتحدت رتبة الضميرين، بأن يكونا لمتكلم أو لمخاطب أو لغائب لزم انفصال الثانى. فتقول: «ظننتنى إياى وعلمتكَ إياك وحسبته إياه».

ثم نبه على أنهما قد يتصلان غائبين بقوله: وَقَدْ يُبَيِّحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَصْلًا.

مثال ذلك ما رواه الكسائى فى قول بعض العرب: «هم أحسن الناس وجوهاً وأنضرموها»^(٢).

وقال الشاعر:

لِوَجْهِكَ فِي الْإِحْسَانِ بَسْطٌ وَبِهْجَةٌ أَنَا لَهُمَا قَفْوٌ أَكْرَمٌ وَالِدٌ^(٣)

(١) وفى هذا الحديث جواز الأمرين تقديم الأخص وتقديم غير الأخص (وقد اجتمع الأمران فى قوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ مَلَكَكُمْ...»). فانفصال الضمير فى قوله: ملككم إياهم جائز، لتقدم الأخص، وهو ضمير المخاطب على غير الأخص وهو ضمير الغائب وانفصال الضمير فى ملكهم إياكم، واجب لتقديم غير الأخص) اهـ المكدوى ص ١٧.

(٢) أنضرموها - الضمير الثانى للوجوه وهو تمييز فيلزم وقوع الضمير تمييزاً. فإما أن يجرى على القول، بأن الضمير العائد على النكرة نكرة أو على المذهب الكوفى أنه لا يشترط فى التمييز أن يكون نكرة اهـ صبان ١٠٤/١.

(٣) قال العينى ج ١ ص ٢٤٢ - لم أقف على اسم قائله - وبحثت فلم أعر على قائله. وهو من الطويل.

الشرح: «الإحسان» أى فى وقت الإحسان، «بسط»: بشاشة، «بهجة» حسن وسرور، «أنا لهما» من أنال ينيل إنالة وثلاثيه نال. إذا بلغ ووصل «قفو» مصدر قفاه، يقفوه. أى تبعه وسار على أثره.

المعنى: وجهك منبسط ومبتهج فى وقت الإحسان إلى الناس وقد حصل لك ذلك من اتباع آثار آبائك الكرام وأسلافك الكرماء.

الإعراب: لوجهك: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فى الإحسان» جار ومجرور متعلق ببسط «بسط» مبتدأ مؤخر «وبهجة» معطوف عليه «أنا لهما» أنال: فعل =

تنبيهان:

الأول: شرط الناظم في غير هذا النظم في جواز اتصال الغائبين، أن يختلف لفظهما كمثالين، ولم يذكر ذلك هنا، واعتذر عنه الشارح، بأن قوله: «وصلا» بلفظ التنكير على معنى نوع من الوصل، تعريض، بأنه لا يستباح الاتصال مع الاتحاد في الغيبة مطلقاً. بل بقيد. وهو الاختلاف في اللفظ^(١).

الثاني: أجاز بعضهم الاتصال مع اتحاد الضميرين في المتكلم والخطاب أو الغيبة مطلقاً^(٢) وهو ضعيف.

ثم استطرد إلى أن ذكر نون الوقاية للزومها بعض المضمرات فقال:

وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ التَّزِمُ نُونُ وَقَايَةٍ وَلَيْسِي قَدْ نُظِمَ

مذهب الجمهور: أن هذه النون سميت نون الوقاية لأنها تقي الفعل من الكسر.

وقال المصنف: بل لأنها تقي اللبس في نحو: «أكرمني» في الأمر، فلولا النون لالتبست ياء المتكلم بياء المخاطبة، وأمر المذكر بأمر المؤنث: (ف فعل)^(٣) الأمر أحق بها من غيره.

= ماض وضمير الاثنين العائد إلى البسط والبهجة مفعول أول وضمير الواحد العائد إلى الوجه مفعول ثان «قفو» فاعل أنال «أكرم» مضاف إليه وهو مضاف و «والد» مضاف إليه. ورجح الزرقاني أن يكون ضمير التثنية مفعولاً ثانياً تقدم على المفعول الأول الذي هو ضمير الوجه، وذلك مبني على أن الأصل في المفعول الأول في باب أعطى - من كل فعل ينصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ والخبر - أن يكون هو الذي يصلح أن يكون فاعلاً وأنت تقول نال وجهك البسط والبهجة فيكون الوجه هو الفاعل فيلزم أن يكون الوجه هو المفعول الأول. وليس ما ذهب إليه بلازم فقد يكون المعنى المبالغة.

الشاهد: في «أنالهما» فإنه أتى بالضمير الثاني متصلاً، والأكثر أنالهما إياه بالانفصال. مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ٢٦، وابن هشام ٧٥/١ والأشموني ٥٤/١، والمكودي ص ١٧، والسيوطي ص ١٦، وأيضا في همع الهوامع ٦٣/١.

(١) الشارح ص ٢٦.

(٢) وقوله: «مطلقاً» أي سواء اختلف ضميرا الغيبة فيما يأتي أو اتفقا. اه صبان ١٠٤/١.

(٣) ج وفي أ، ب (فعل).

ثم حمل الماضي والمضارع على الأمر^(١).

ومعنى البيت: أن نون الوقاية تلزم قبل ياء المتكلم مع جميع الأفعال نحو:
«أَكْرَمَنِي - يُكْرِمُنِي - أَكْرَمَنِي» إلا فعلا واحداً (وهو ليس)^(٢)، فإنه قد ندر حذف
نون الوقاية معه في النظم لضرورة الشعر كقوله:

إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسِي^(٣)

والوجه: «لَيْسِي» وهو الفصيح كقول بعض العرب: «عليه رَجُلًا لَيْسِي»^(٤)
حكاه سيبويه^(٥) وأجاز بعضهم «ليس» في الاختيار.

(١) راجع الأشموني ٥٥/١.

(٢) أ، ج.

(٣) البيت لرؤية بن العجاج.

وصدره: عهدى بقومى كعديد الطيس، وهو من الرجز المسدس.

الشرح: «عددت» من العد والإحصاء «العديد» بفتح وكسر الدال العدد «الطيس» بفتح
الطاء المهملة وسكون الياء - الرمل الكثير «الكرام» جمع كريم.

المعنى: عددت قومي وكانوا بعدد الرمل في الكثرة ما فيهم كريم غيري.

الإعراب: عهدى: مبتدأ حذف خبره جواراً - أى: عهدى حاصل - «بقومى» جار
ومجرور متعلق بعهد، وياء المتكلم مضاف إليه «كعديد» جار ومجرور متعلق بمحذوف

حال من قوم أو صفة لموصوف محذوف أى: عدا كعديد «الطيس» مضاف إليه «إذ» ظرف
متعلق بعهدى «ذهب» فعل ماض «القوم» فاعله «الكرام» صفة له «ليس» فعل ماض ناقص

واسمه ضمير مستتر وياء المتكلم خبره. والتقدير: ليس هو أى الذاهب إياى.

الشاهد: فى «لَيْسِي» حيث حذف نون الوقاية من ليس مع اتصالها بياء المتكلم مع وجوبها
فى الفعل قبل ياء المتكلم، وذلك ضرورة وفيه شذوذ وهى مجيء خبر ليس ضميراً

متصلاً. وأصل الكلام ليس الذاهب إياى.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٢٥، وابن عقيل ٩٥/١، والأشموني

٥٥/١، والسيوطى ص ١٦، وفى همع الهوامع ٦٤/١، وابن يعيش فى شرح المفصل

١٠٨/٣، والشاهد ٣٩٢ فى خزنة الأدب.

(٤) قاله بعض العرب، وقد بلغه أن إنساناً يهدده. أى ليلزم رجلاً غيرى، والشاهد لحوق نون
الوقاية لليس.

(٥) قال سيبويه ج ١ ص ١٢٦: وحدثنى من سمعه أن بعضهم قال عليه رجلاً ليسى وهذا

قليل شبهوه بالفعل وفى ص ٣٨١ وبلغنى عن العرب الموثوق بهم أنهم يقولون ليسى.

فإن قلت: قد جاء في (نحو) تأمرؤنى^(١) مما^(٢) اجتمع فيه نون الرفع ونون الوقاية ثلاثة أوجه:

الفك، والإدغام، والحذف.

قلت: المحذوف عند المصنف نون الرفع لا نون الوقاية، فلا يرد على إطلاقه وهو مذهب سيويه.

فإن قلت: قد ندر حذف نون الوقاية أيضا في قول الشاعر:

تَرَاهُ كَالثَّغَامِ يُعَلُّ مَسْكَاً يَسُوءُ الْفَالِيَاتِ إِذَا فَلَّيْنِي^(٣)

والأصل فليئني. فحذف النون الثانية وهي نون الوقاية.

(١) أ، ج وفي النسخة ب (تأمرؤنى).

(٢) وفي الأصل مم.

(٣) قاله عمرو بن معديكرب والتقى برسول الله ﷺ وكان إسلامه سنة تسع وشهد اليرموك وقتل يوم القادسية.

الشرح: «كالثغام» جمع ثغامة وهي شجرة بيضاء الثمر والزهر. يشبه الشيب بثمرها، «يعل» من العلل يطيب شيئا بعد شيء، وأصل العلل الشرب بعد الشرب، «يسوء الفاليات»: يحزنهن والفاليات - بالفاء - جمع فالية من فلى الشعر أخذ القمل منه، و«فليئني» جمع المؤنث الغائب من الماضي من اللفظ المذكور.

المعنى: وصف شعره وأن الشيب قد شمله، والثغام نبت له نور أبيض يشبه به الشيب.

الإعراب: «تراه» ترى فعل مضارع والفاعل ضمير والهاء مفعول أول والضمير يرجع إلى شعر رأسه «كالثغام» مفعول ثان لترى لأنه بمعنى تظنه أو تعلمه، والأصوب أن يكون كالثغام حالا، لأن تراه من رؤية البصر والمعنى تبصره حال كونه مشبها بالثغام «يعل» فعل مضارع مبني للمجهول والضمير الذي فيه يرجع إلى الشعر وهو نائب عن الفاعل «مسكا» مفعول ثان ليعل لأنه من الإعلال لا من العل والجملة محلها النصب «يسوء» فعل مضارع وفاعله ضمير ويجوز أن تكون الجملة خبر مبتدأ محذوف أي: هو يسوء «الفاليات» مفعول به - والظاهر أن الجملة سدت مسد الجواب «إذا» ظرف فيه معنى الشرط «فليئني» أصله «فليئني» - بنونين - إحداهما نون جمع المؤنث والأخرى نون الوقاية للمتكلم فحذفت إحدى النونين وهي نون الوقاية والباقية هي نون الجمع.

الشاهد: في «فليئني» حيث حذفت منه نون الوقاية.

وقال سيويه ج ٢ ص ١٥٤ بعد أن ذكر البيت: يريد فليئني.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الشاطبية والسيوطى فى الهمع ٦٥/١، وابن يعيش ٩١/٣، وسيويه ج ٢ ص ١٥٤ ورقم ٤٤٥ فى الخزانة.

قال في البسيط^(١): لا خلاف أن المحذوفة نون الوقاية؛ لأن الأولى ضمير.
قلت: مذهب سيويه، أن المحذوفة نون الإناث لا نون الوقاية وهو مذهب
المصنف، فلذلك لم ينبه هنا على ندوره، وليس نقل الاتفاق (في ذلك)^(٢)
بصحيح.

تنبيه:

أجاز الكوفيون حذف نون الوقاية في «ما أفعل ريداً» في التعجب لأنهم
يقولون باسمية أفعل المذكور.

ومذهب البصريين: أن نون الوقاية تلزم معه؛ لأنهم يقولون بفعليته وهو
الصحيح^(٣).

واعلم أن نون الوقاية تلحق قبل ياء المتكلم مع بعض الحروف وبعض
الأسماء.

وقد شرع في بيان ذلك فقال: وليتني فشا، أي كثر لحاق النون مع ليت،
ولم يأت في القرآن^(٤) إلا كذلك: وليتي ندرا أي: ندر إسقاط النون مع ليت كقول
الشاعر:

كمنية جابر إذ قال لي تي أصادفه وأتلف جلي مالي^(٥)

(١) هو كتاب لضياء الدين بن العلي أكثر أبو حيان وأتباعه من النقل عنه قال السيوطي: ولم
أقف له على ترجمة.

(٢) أ، ب.

(٣) بدليل قولهم «ما أفقرني إلى عفو الله».

(٤) قال الله تعالى: «يا ليتني كنت معهم».

(٥) البيت: لزيد الخليل الطائي - وهو الذي سماه النبي ﷺ - زيد الخير - وهو من الوافر.

الشرح: «كمنية» بضم الميم - المتمنى، و«جابر» رجل من غطفان تمنى لقاء زيد في بيت
قبله «أصادفه» أجده.

المعنى: كتمنى جابر حين قال: ليتني أجده زيد الخير في الحرب ولا أجده أكثر مالي.

الإعراب: «كمنية» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف - أي تمنى تمنياً
مماثلاً لمنية جابر. وجابر، مضاف إليه «إذ» ظرف متعلق بمنية «قال» فعل ماض - فاعله
ضمير مستتر «ليتي» ليت حرف تمن ونصب وياء المتكلم اسمه «أصادفه» فعل مضارع فاعله
ضمير مستتر والهاء مفعول به والجملة في محل رفع خبر ليت «وأفقد» الواو للمعية، =

وهو ضرورة.

وقال الفراء: يجوز ليتنى وليتى، وظاهر هذا جوازه فى الاختيار.

وقوله: وَمَعَ لَعَلِّ اعْكَسَ.

يعنى: أن الحذف معها هو الكثير، ولم يأت فى القرآن إلا كذلك^(١).

وإثبات النون معها نادر^(٢) كقول الشاعر:

فَقُلْتُ أَعِيرَانِي الْقَدُومَ لَعَلَّنِي أَخْطُ بِهَا قَبْرًا لِأَبْيَضَ مَاجِدٍ^(٣)

= أفقد: مضارع منصوب بأن المضمرة بعد واو المعية وفاعله ضمير مستتر فيه ومنع قوم أن تكون الواو للمعية وأوجبوا رفع الفعل وهو غير لازم فلا يلتفت إليه «جل مالى» مفعول به ومضاف إليه فإن آبيت إلا أن تجعل الفعل مرفوعا فالجملة فى محل رفع خبر لمبتدأ محذوف - تقديره: وأنا أفقد - والواو حينئذ حالية وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب حال.

الشاهد: فى «ليتى» حيث جاءت مضافة إلى ياء المتكلم بدون نون الوقاية، وذلك لأجل الضرورة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٢٧، وابن عقيل ٦٠/١، والشاطبى، والأشمونى ٥٦/١، والمكودى ص ١٨، والسيوطى ص ١٦، وأيضا فى همع الهوامع ٦٤/١، وابن يعيش فى شرح المفصل ٩٠/٣، والشاهد ٤٤٦ من خزانة الأدب، وكتاب سيبويه ج ١ ص ٣٨٦.

(١) قال الله تعالى: ﴿لَعَلَىٰ أبلغ الأسباب﴾.

(٢) وإنما كان الإثبات نادرا مع «لعل» (وإنما ضعفت «لعل» عن أخواتها لأنها تستعمل جارة نحو: لعل أبى المغوار منك قريب.

وفى بعض لغاتها لعن - بالنون - فيجتمع ثلاث نونات) اهـ أشمونى ج ١ ص ٥٦.

(٣) قال العينى ج ١ ص ٣٥٠ - لم أقف على اسم قائله - وبحثت فلم أعر على قائله. وهو من الطويل.

الشرح: «أعيرانى» ويروى أعيرونى - من العارية، «القدم» بفتح القاف وضم الدال المخففة - الآلة ينجر بها الخشب، «أخط بها» أى: أنحت بها - وأصل الخط من خط بأصبعه فى الرمل، «وقبرا» أى غلافا والمراد به الجفن «لأبيض ماجد» لسيف صقيل، ويمكن المراد طلب القدم ليحفر بها قبرا.

الإعراب: فقلت: فعل وفاعل «أعيرانى» فعل أمر مبني على حذف النون وألف الاثنيين فاعله والنون للوقاية والياء مفعول أول «القدم» مفعول ثان «لعلنى» حرف تعليل ونصب والنون للوقاية والياء ضمير المتكلم اسم لعل «أخط» فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه =

ونص بعضهم على أنه ضرورة.

تنبيه:

إثبات النون مع لعل أكثر من حذف النون مع ليت وإن اشتركا في القلة. نبه على ذلك في الكافية حيث قال: ومن لعلني ليتي أقل. اهـ

وقوله: وَكُنْ مُخَيَّرًا فِي الْبَاقِيَاتِ

يعنى: من أخوات: (ليت ولعل) وهي أربعة «إنّ وأنّ ولكنّ وكانّ» يجوز فيها إثبات نون الوقاية وحذفها كراهة لاجتماع الأمثال.

فإن قلت: لم يختلف حكم نون الوقاية مع هذه الأحرف (الستة مع أنها مستوية في العمل)؟

قلت: إنما ألحقت هذه النون مع هذه الأحرف^(١) لشبهها بالأفعال المتعدية في عمل الرفع وانصب وأوجه آخر مذكورة في موضعها فاستمرت ليت على مقتضى هذا الشبه إلا في الشعر، وضعفت لعل من (جهة)^(٢) أنها تعلق في الغالب ما قبلها بما بعدها.

ومن أجل أنها تجر على لغة، وكان حق «إنّ وأنّ ولكنّ وكانّ» مساواتها لليت، لوجود الشبه المذكور، لكن استثقل لحاق النون معها لتوالي الأمثال، كما تقدم.

= «بها» متعلق بأخط «قبرا» مفعول به لأخط. والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر لعل «لأبيض» جار ومجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للوصفية ووزن الفعل ومتعلق الجار والمجرور محذوف يقع صفة لقبير «ماجد» صفة لأبيض مجرور بالكسرة.

الشاهد: في قوله «لعلني» حيث جاء بنون الوقاية وحذفها أشهر وأعرف.

مواضعه: من شراح الألفية ذكره: ابن عقيل ٦١/١، ابن الناظم ص ٢٧ والمكودي ص ١٨، والسيوطي ص ١٦ وأيضا في همع الهوامع ٦٤/١.

(١) ج.

(٢) أ، وفي ب (أجل)، وفي ج (حيث).

تنبيه:

ما ذهب إليه الناظم من أن المحذوفة من (إئى وأئى ولكئى وكائى)^(١) نون الوقاية هو مذهب الأكثرين من البصريين والكوفيين، وذهب بعضهم إلى أن الساقط هو النون الثانية وذهب بعضهم إلى أن المحذوف هو النون الأولى.

والصحيح: الأول، لأنها طرف، وبدليل لعلى وهو مذهب سيبويه^(٢).

وأما نحو: «إنا» فقد حكى بعض النحويين فيه المذاهب الثلاثة إلا أن الصحيح هنا حذف الثانية؛ لأن الثالثة هنا هي الضمير، ولثبوت حذفها في «إن» إذا خففت وقوله:

..... واضطرَّ أَرَا حَقَّقًا مَنِي وَعَنِي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفًا

أشار به إلى قول الشاعر:

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسٌ مَنِي^(٣)

(١) أ، ب.

(٢) ج ١ ص ٣٨٦ قال سيبويه «حذفوا التي تلى الياء».

(٣) قال العيني: قائله مجهول لا يعرف - وقال ابن الناظم: إنه من وضع النحويين، وقال ابن هشام: وفي النفس من هذا البيت شيء. وبالبحث لم أعر على قائله - وهو من المديد. الشرح: «عنهم» عن القوم المعروفين عندهم، «قيس» هو ابن عيلان بن مضر بن نزار وهو هنا غير منصرف للعلمية والتأنيث المعنوي، لأنه بمعنى القبيلة. المعنى: يا من يسأل عن هؤلاء القوم وعنى، لتعلم أئى لا أنسب إلى هذه القبيلة، وليست لها صلة بى.

الإعراب: «أيها» أى: منادى بحرف نداء محذوف مبنى على الضم فى محل نصب. وها: حرف تنبيه «السائل» نعت لأى «عنهم» جار ومجرور متعلق بسائل «وعنى» معطوف على الجار والمجرور السابق «لست» ليس: فعل ماض ناقص وتاء المتكلم اسمه (من قيس) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس (ولا) الواو عاطفة لا نافية «قيس» مبتدأ «منى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر وجملة المبتدأ والخبر معطوفة على جملة ليس واسمها وخبرها، وقيس - فى الموضوعين - ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث لأنه اسم قبيلة.

الشاهد: فى «عنى ومنى» - بتخفيف النون - حيث لم تأت نون الوقاية لضرورة الشعر.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٢٨، ابن هشام ٩٠ / ١، ابن عقيل

٦٢ / ١، الشاطبى، وداود، الاضطهاوى، الأشمونى ٥٦ / ١، المكودى ص ١٨، والسيوطى

ص ١٧ وأيضاً فى همع الهوامع ٦٤ / ١ وابن يعيش فى شرح المفصل ١٢٥ / ٣.

وهذا في غاية الدور.

وقوله: **وَفِي لَدْنِي لَدْنِي قَلٌّ**، يعني: أن الأكثر في لدني إلحاق النون وحذفها قليل.

وبالحذف قرأ نافع^(١) **﴿قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدْنِي عُذْرًا﴾**^(٢).

قال في شرح التسهيل: وزعم سيبويه^(٣) أن عدم لحاقها للذن من الضروريات^(٤) وليس كذلك بل هو جائز في الكلام الفصيح، ومن ذلك قراءة من قرأ «من لدني عذرا» بتخفيف النون وضم (الدال)^(٥) ولا يجوز أن تكون نون «لدني» نون الوقاية، لأن (لد)^(٦) متحرك الآخر، والنون في (لذن) وأخواتها إنما جيء بها لصون (أو آخرها)^(٧) من زوال السكون فلا حظ فيها لما آخره متحرك.

وإنما يقال في «لد» مضافة إلى الياء (في)^(٨) «لدي» نص على ذلك سيبويه^(٩).

واعترض: بأن سيبويه لم ينص على أن عدم لحاقها «للذن» من الضرورات.

وفي قَدْنِي وَقَطْنِي مثل لدن (في أن إثبات)^(١٠) النون فيهما هو الأكثر، ولذلك قلل الحذف بقوله: **أَلْحَذَفَ أَيْضًا قَدْنِي**. وليس بعكس «لذن» خلافاً للشارح^(١١).

(١) هو أبو الحسن نافع بن عبد الرحمن المدني، أحد أصحاب القراءات السبع، وأصله من أصبهان، وكان إمام الناس في القراءة بالمدينة، وانتهت إليه رئاسة الإقراء بها. وقرأ على سبعين من التابعين وأجمع الناس عليه بعدهم. وتوفى سنة ١٦٩ هـ تسع وستين ومائة.

(٢) سورة الكهف ٧٦.

(٣) راجع الكتاب ج ١ ص ٣٨٧.

(٤) راجع الكتاب ١/٣٨٦.

(٥) أ، ب وفي ج (الدال).

(٦) أ، ب وفي ج (لذن).

(٧) ب، ج وفي أ (أو آخره).

(٨) ب.

(٩) قال سيبويه ج ١ ص ٣٨٧ (فقال من قبل إن الألف في لدا والياء في على اللذين قبلهما حرف مفتوح لا تحرك في كلامهم واحدة منهما لياء الإضافة ويكون التحريك لازما لياء الإضافة... اهـ).

(١٠) ب وفي أ، ج (فإثبات).

(١١) قال الشارح ص ٢٨ (وأما قد وقط فبالعكس من لدن، لأن قدى وقطى في كلامهم أكثر من قدى وقطنى) هـ.

وقد جمع الراجز بين الأمرين في قوله:

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْخَبِيِّينِ قَدِي^(١)

وفي الحديث «قَطَّ قَطَّ بَعَزَتِكَ»^(٢) يروى بسكون الطاء وبكسرها مع ياء ودونها ويروى قَطْنِي (قَطْنِي)^(٣) بنون الوقاية، وقط قط بالتنوين وبالنون أشهر.

(١) قال ابن يعيش: قائله أبو بحدلة، وقال الجوهري: قائله حميد بن مالك الأرقط لعبد الملك بن مروان، يصف تقاعده عن نصرة ابن الزبير وأصحابه ويمدح عبد الملك ويعرض بابن الزبير.

وعجزه: لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّحِيحِ الْمُلْحَدِ - وهو من الرجز.

الشرح: «قدني» كافيي وحسبي «الخبِيِّين» تثنية خيب بضم الخاء وفتح الباء وهما عبد الملك بن الزبير وأخوه مصعب، ويروى بصيغة الجمع - يريد أبا خيب وشيعته، «الإمام» يريد به عبد الملك بن مروان، «الشحيح» البخيل، «الملحد» الجائر الظالم.

المعنى: حسبي نصر هذين الرجلين، فإن إمامي منزّه عما تصف به ذلك المقيم في الحرم من رذيلتي: الشح والإلحاد.

الإعراب: قدني: اسم بمعنى حسب مبتدأ والنون للوقاية والياء مضاف إليه «من نصر» متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ونصر مضاف و «الخبِيِّين» مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله «قدني» توكيد للأولى ويجوز أن يكون «قد» اسم فعل. فإذا جعلته كذلك فقد اختلف العلماء في الفعل الذي هذا اسمه. فجعله ابن هشام مضارعا: أى يكفيني. وجعله غيره ماضيا: أى كفاني. ورجح قوم أنه أمر وقدره «ليكفني».

الشاهد: في «قدني وقدي» حيث أثبت النون في الأولى وحذفها في الثانية تشبيها بقطني في الأولى، وبحسبي في الثانية.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٢٨، وابن عقيل ٦٣/١، والأشموني ٥٧/١، والمكودي ص ١٨، وابن هشام ٩٠/١ - وأيضا في المعنى ١٤٧/١، والسيوطي ص ١٧ وأيضا في همع الهوامع ٦٤/١، وابن يعيش في شرح المفصل ١٢٤/٣٦، والشاهد ٤٤٩ في خزنة الأدب والكتاب ج ١ ص ٣٨٧.

(٢) في صحيح البخاري، مرفوعا عن أنس رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لاتزال جهنم تقول هل من مزيد حتى يضع رب العزة قدمه فيها فتقول قط قط بعزتك، ويروى بعضها إلى بعض» ويسمى حديث النار. ورواه مسلم أيضا.

(٣) ج.

تنبيهات:

الأول: ذهب بعضهم إلى أن حذف النون من «قد وقط» لا يجوز إلا في الضرورة، والصحيح جوازه في الاختيار^(١).

الثاني: اعلم أن «قد» تكون حرفا واسما، فالحرفية ليست هي المذكورة هنا، لأنها من خواص الأفعال، فلا تتصل بها ياء المتكلم.

والاسمية لها معنيان: أحدهما: أن تكون بمعنى «حسب» فتكون الياء المتصلة بها مجزورة بالإضافة، وتلحقها نون الوقاية ويجوز حذفها (وهي المذكورة هنا)^(٢).

والثاني أن تكون اسم فعل بمعنى «أكتفى»^(٣) فتكون الياء المتصلة بها منصوبة، وتلزمها نون الوقاية.

ولم يتعرض المصنف لذكر هذا القسم هنا، وقد ذكره في التسهيل في باب أسماء الأفعال.

وأما «قط» فلها ثلاثة أقسام: تكون اسما بمعنى حسب وهي المذكورة في النظم.

وتكون اسم فعل فتلزمها نون الوقاية كما تقدم في «قد».

وتكون ظرفا بمعنى «قط» الظرفية فلا تتصل بها ياء المتكلم.

الثالث: مذهب الكوفيين أن من جعل «قط وقد» بمعنى حسب قال: «قدي وقطي» بغير نون. كما يفعل من قال حسبي، ومن جعلهما (اسمي)^(٤) فعل قال: «قدني وقطني» بالنون كما يفعل في غيرها من أسماء الأفعال وتكون الياء في الوجه الأول مجزورة، وفي الوجه الثاني منصوبة.

(١) قال الشيخ محيي الدين (وقد اضطرت عبارة النحويين في ذلك فقال قوم: إن الحذف غير شاذ ولكنه قليل وتبعهم المصنف والشارح. وقال سيويه: «وقد يقولون في الشعر، ... إلخ» كما سيأتي. وقال الأعلام: وإثباتها (النون) في قد وقط هو المستعمل، لأنها في البناء ومضارعة الحروف بمنزلة من وعن فتلزمها النون المكسورة قبل الياء لئلا يغير آخرها عن السكون) اهـ ج ١ ص ٦٣ ابن عقيل.

(٢) أ، ج.

(٣) أ، ج وفي ب (يكفيني).

(٤) أ، ب وفي ج (اسما).

ومذهب سيويوه^(١) والخليل: أن «قد وقط» بمعنى حسب والباء مجرورة بالإضافة عند من ألحق النون ومن لم يلحق.

الرابع: تلزم نون الوقاية أيضا مع ياء المتكلم إن نصب باسم فعل نحو: «عليكني» حكاة سيويوه وحكى أيضا «عليكي» بالياء^(٢).

وسمع الفراء من بعض بنى سليم^(٣) (مكانكني)^(٤) يريد انتظرني (في)^(٥) مكانك، ولم يذكر الناظم هذا في النظم وذكره في التسهيل.

الخامس: قد تلحق نون الوقاية مع (بجل) والحذف معها أكثر.

كقول طرفة:

أَلَا بَجَلِي مِّنَ الشَّرَابِ أَلَا بَجَلٌ^(٦)

(١) قال سيويوه ج ١ ص ٢٨٧ (وقد يقولون في الشعر قطى وقدى. فأما الكلام فلا بد فيه من النون، وقد اضطر الشاعر فقال: قدى شبهه بحسبي لأن المعنى واحد قال الشاعر: قدى من نصر الخبيين قدى اهـ).

(٢) قال سيويوه ج ١ ص ٣٨٣ (وحدثني يونس أنه سمع من العرب من يقول عليكني من غير تلقين، ومنهم من لم يستعمل ني ولا نا اهـ).

(٣) بنى سليم: قبيلة من قيس عيلان رأسها سليم بن منصور بن عكرمة، وسليم أيضا قبيلة من جذام من اليمن.

(٤) أ، ب وفي ج (مكانني).

(٥) أ، ج.

(٦) قائلة طرفة بن العبد، شاعر مشهور جاهلي، وقتل وهو ابن عشرين سنة، ولذلك قيل له ابن العشرين.

وصدره: أَلَا إِنِّي أَسْقَيْتُ أَسْوَدَ حَالِكَا - وهو من قصيدة لامية من الطويل.

الشرح: «أسود حالكا» أراد به كأس المنية، وقيل أراد شرابا فاسدا، والحالك: الشديد السواد، «بجلى» أى: حسبي: وبجل: على وجهين حرف بمعنى نعم. واسم. وهو على وجهين: اسم فعل بمعنى يكفى واسم مرادف لحسب وهى ههنا بمعنى نعم، لأنها حرف. وألا: للتوبيخ والإنكار، وألا بجل تأكيد في المعنى الأول.

الإعراب: «ألا» ههنا للتوبيخ والإنكار «بجلى» مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة «من الشراب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبره لأن معناه حسبي من الشراب «ألا بجل» تأكيد في المعنى الأول، ومعنى بجل هنا نعم لأنه حرف.

الشاهد: فى «ألا بجلى» حيث قال ذلك بترك النون فيه لأن ترك النون فيه أكثر وبالنون بجلنى قليل.

مواضعه: ذكره ابن هشام فى معنى اللبيب ١/١٠٣.



ولذلك لم يذكر (هذا الثالث، قال في التسهيل^(١)): وقد تلحق مع اسم
الفاعل وأفعال التفضيل^(٢) هـ.

مثال الأول قوله:

وَمَا أَدْرِي وَظَنِّي كُلُّ ظَنٍّ أَمْسَلِمُنِي إِلَى قَوْمِي شَرَّاحِي^(٣)

وقيل: إن النون في «أمسلمني»^(٤) ونحوه هو التنوين ثبت شدوذا ورد بثبوتها
مع (أل) في قوله:

وَكَيْسَ الْمَوَافِينِي لِيُرْفَدَ خَائِبًا فَإِنَّ لَهُ أضعَافَ مَا كَانَ أَمَلًا^(٥)

(١) أ، ب.

(٢) التسهيل ص ٢٥.

(٣) قال العينى ج ١ ص ٣٨٥ - قائله هو يزيد بن محرم الحارثى قال أبو محمد ذكر الفراء هذا
البيت على هذا النمط ليجمعه بابا من النحو والصرف.
والصواب:

فَمَا أَدْرِي وَظَنِّي كُلِّ ظَنٍّ أَيْسَلِمُنِي بِنُو الْبَدءِ اللَّقَاحِ

الشرح: «شراحى» أصله شراحيل، اسم لرجل لحقه الترخيم. «وظنى» الواو تصلح أن
تكون بمعنى مع والتقدير وما أدرى مع ظنى كل ظن. فكل ظن تأكيد للأول، وروى فى
الهمع - فما أدرى وكل الظن ظنى.

الإعراب: «وما أدرى» ما نافية أدرى فعل مضارع والفاعل ضمير «وظنى» الواو تصلح أن
تكون بمعنى مع والتقدير وما أدرى مع ظنى كل ظن فكل ظن تأكيد للأول ويقال: وظنى
كل ظن - جملة معترضة، فيكون وظنى مبتدأ وكل خبره وظن مضاف إليه «أمسلمني»
الهمزة للاستفهام مسلمنى فى محل نصب على المفعولية لقوله وما أدرى «إلى قومي»
جار ومجرور متعلق بشراحى «شراحى» فاعل لقوله أمسلمنى وأصله شراحيل اسم رجل
لحقه الترخيم.

الشاهد: فى «أمسلمنى» فإن النون فيه نون الوقاية.

مواضعه: ذكره الشاطبى فى شرحه للألفية، وابن هشام فى المغنى ٢٥/١، والسيوطى فى
معجم الهوامع ٦٥/١.

(٤) أ، وفى ج (مسلمين) وفى ب (هذا).

(٥) العينى ج ص ٣٨٧ - لم أقف على قائله - وبالبحت لم أعثر على قائله وهو من الطويل.
الشرح: «الموافينى» هو اسم فاعل من وافاك يوافيك موافاة، إذا جاءك وأتاك (ليرفد) -
بالبناء للمجهول، مأخوذ من الرفذ - بفتح الراء - مصدر رفذته، إذا أعطيته وهو - بكسر
الراء - العطية والصلة، «خائبا» من الخيبة، «أملا» بتشديد الميم - من التأميل وهو
الرجاء.

ومثال الثاني: قول النبي ﷺ «غير الدجال أخوفنى عليكم»^(١) واعلم: أن لحاقها مع هذين فى غاية من القلة فلا يقاس عليه. والله أعلم.

= المعنى: وليس الذى يأتينى ويقصدنى لأجل العطاء خائبا - أراد من يقصدنى فى خير لا يخيب.

الإعراب: «ليس» فعل ماض ناقص «الموافينى» اسم ليس والنون للوقاية والياء مفعول الموافى «ليرفد» اللام للتعليل. يرفد فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن المضمرة بعد لام كى. ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود إلى الموافى «خائبا» خبر ليس «فإن» توكيدية ناصبة «له» متعلق بمحذوف خبر أن مقديما «أضعاف» اسم إن «ما» اسم موصول فى محل جر بالإضافة إلى أضعاف «كان» فعل ماض ناقص واسمه ضمير مستتر يعود إلى ضمير الموافى «أملا» فعل ماض والألف للإطلاق وفاعله ضمير مستتر فيه وجملة الفعل والفاعل فى محل نصب خبر كان وجملة كان واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول والعائد ضمير محذوف منصوب على أنه مفعول به لقوله: أمل. تقديره: ما كان أمله.

الشاهد: فى «الموافينى» فإن النون فيه نون الوقاية وليست نون التنوين كما ذهب إليه بعضهم، إذ التنوين لا يجتمع مع الألف واللام.

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٥٧/١ والسيوطى فى همع الهوامع ٦٥/١.

(١) حديث صحيح رواه أحمد فى مسنده عن أبى ذر، ورواه مسلم عن جبير بن نفير. الدجال: مشتق من الدجل وهو الكذب والخلط، وهو كذاب خلط ويجمع الدجال على دجالين ودجاجلة فى التكسير.

العلم

اسم يعين المسمى مطلقاً علمه

قوله: «اسم» جنس، «ويعين المسمى» مخرج للنكرات، «ومطلقاً» مخرج لما سوى العلم من المعارف. فإن العلم يعين مسماه بمجرد الوضع أو بالغلبة لا بقرينة، بخلاف غيره من المعارف، فإنه لا يعينه إلا بقرينة، إما لفظية «كأل» أو معنوية كالحضور والغيبة «فى أنت وهو».

وحد ابن عصفور العلم بقوله: الاسم الذى علق فى أول أحواله على شىء^(١) بعينه فى جميع أحواله من غيبة وخطاب وتكلم.

فإن قلت: العلم ضربان: شخصى وجنسى.

أما الشخصى: فلا إشكال فى صدق هذا التعريف عليه.

وأما الجنسى: فلا يصدق عليه هذا التعريف لأنه (لم يعين مسماه إذ هو)^(٢)

فى المعنى شائع كاسم الجنس النكرة ولكنه جرى مجرى العلم الشخصى فى الأحكام اللفظية.

قلت: (التحقيق)^(٣) أن العلم الجنسى ليس كاسم الجنس فى المعنى، بل هو معين لمسماه، فالتعريف صادق عليه، وسيأتى بيان هذا.

واعلم أن العلم الشخصى لا يختص بأولى العلم، بل يوضع لما يحتاج إلى تعيينه من المألوفات، فذلك نوع أمثله (كجَعْفَرٍ)^(٤) علم رجل (خَرْنَقًا) علم امرأة^(٥) (وَقَرْن) علم قبيلة وإليها ينسب أويس القرنى^(٦) (وَعَدَن) علم بلد (ولاحق) علم فرس^(٧) (وَشَدَقِم) علم جمل^(٨) (وهَيْلَة) علم شاة^(٩) (وَوَاشِق) علم كلب.

(١) أ، ج وفى ب (وذلك فى المضمرة والحضور فى اسم الإشارة بخلاف العلم، فإنه).

(٢) ب، ج.

(٣) أ، ج.

(٤) علم لرجل مخصوص منقول عن اسم النهر الصغير.

(٥) علم لامرأة شاعرة هى أخت طرفة بن العبد لأمه منقول من ولد الأرنب.

(٦) اسم قبيلة من مراد أبوهم قرن بن ردمان.

(٧) علم فرس كان لمعاوية بن أبى سفيان.

(٨) اسم فحل من الإبل كان للنعمان بن المنذر.

(٩) علم شاة لبعض نساء العرب.

ثم قال: **وَأَسْمَاءُ أَيْ وَكُنْيَةٌ وَلَقَبًا**

العلم على ثلاثة أقسام: اسم وكنية ولقب؛ لأنه إن صدر بأب أو أم فهو كنية^(١)، كأبي بكر وأم كلثوم، وإلا فإن أشعر برفعة المسمى أو ضَعَتَهُ^(٢) فهو لقب «كالصديق والفاروق» في الأول، و(كبطة، وأنف الناقة)^(٣)، في الثاني وإن لم يكن كذلك فهو اسم (كزيد وعمرو)^(٤)

وقوله: **وَأُخْرُنْ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحَابًا**

(ذا) إشارة إلى اللقب، أى: إذا اجتمع مع اللقب غيره أحر اللقب، وقدم الاسم أو الكنية نحو، قال: أبو بكر الصديق وعمر الفاروق؛ لأن اللقب فى الغالب منقول من اسم (غير)^(٥) الإنسان «كبطة» فلو قدم لتوهم السامع، أن المراد مسماه الأصلي، وذلك مأمون بتأخيره.

وندر تقدم اللقب على الاسم فى الشعر كقول الشاعر:

أَبْلُغْ هُدَيْلًا وَأَبْلُغْ مَنْ يُبْلِغُهَا عَنِّي حَدِيثًا وَبَعْضُ الْقَوْلِ تَكْذِيبُ
بِأَنَّ ذَا الْكَلْبِ عَمْرًا خَيْرَهُمْ حَسَبًا بِيْطْنِ شَرِيَانَ يَعْوَى حَوْلَهُ الذِّيبُ^(٦)

(١) أو ابن أو بنت - أو أخ - أو أخت: كابن الخطاب.

(٢) وبالأصل أو وضعته.

(٣) لقب جعفر بن قريع. وسبب تلقيه بذلك أن أباه ذبيح ناقة وقسمها بين نسائه، فبعثته أمه إلى أبيه ولم يبق إلا رأس الناقة، فقال له أبوه: شأنك به، فأدخل يده فى أنف الناقة وجعل يجره فلقب به.

وكانوا يفضيئون من هذا اللقب حتى مدحهم الخطيئة:

قَوْمٌ هُمُ الْأَنْفُ وَالْأَذْنَابُ غَيْرُهُمْ وَمَنْ يَسْوَى بِأَنْفِ النَّاقَةِ الذَّنْبَا؟

(٤) أ، ج.

(٥) أ، ج وفى ب (عين).

(٦) هما جنوب بنت العجلان إحدى شواعر العرب من قصيدة ترثى فيها أخاها عمرو بن العجلان المعروف بذي الكلب - وهى من البسيط.

الشرح: «هدىلا» اسم قبيلة، «بطن شريان» - بكسر الشين وسكون الراء - اسم مكان، وقيل واد، وأصله اسم شجرة تعمل منه القسى، والشريان بفتح الشين - الحنظل، يعوى حوله الذيب كناية عن موته.

الإعراب: «بأن»: الباء حرف جر أن: توكيدية ناصبة «ذا» اسم أن «الكلب» مضاف =

وفى بعض نسخ الألفية: **وذا اجمل آخرًا إن اسمًا صحبًا.**

وما سبق أولى؛ لأن هذه النسخة لا يفهم منها حكم اللقب مع الكنية^(١).

ثم قال: **وإن يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِيفَ حَتْمًا.....**

أى: إذا كان اللقب والمصاحب له مفردين أضيف الاسم إلى اللقب نحو (هذا سعيد كرز)^(٢) على تأويل الأول بالمسمى؛ لأن المعروض للإسناد إليه والثانى بالاسم، والمعنى (هنا)^(٣) مسمى هذا اللقب.

وقوله (حتماً) هو مذهب جمهور البصريين، لأنهم لا يجيزون (فى المفردين إلا الإضافة)^(٤).

وأجاز الكوفيون وبعض البصريين: الاتباع أيضاً بدلاً أو عطف بيان والقطع إلى النصب بإضمار فعل، وإلى الرفع بإضمار مبتدأ، وإلى هذا ذهب التسهيل^(٥).

= إليه «عمراً» بدل أو عطف بيان «خيرهم» نعت لعمرو والضمير مضاف إليه «حسباً» تمييز «بيطن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن «شربان» مضاف إلى بطن. وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالباء. والجار والمجرور متعلق بقوله «أبلغ» فى البيت الذى قبله «يعوى» فعل مضارع «حوله» حول: ظرف متعلق به والضمير مضاف إليه «الذئب» فاعل يعوى. وجملة الفعل والفاعل فى محل نصب حال من عمرو، ويجوز أن تكون الجملة محل رفع خبر أن ويكون الجار والمجرور متعلقاً بمحذوف حال من «عمرو». الشاهد: فى «ذا الكلب عمراً» حيث قدمت اللقب وهو قولها «ذا الكلب» على الاسم - وهو قولها «عمراً» والقياس أن يكون الاسم مقدماً واللقب مؤخرًا فلو أتت بما يقتضيه لقلت «بأن عمراً ذا الكلب».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن عقيل ٦٥/١ والأصطهناوى، ودادود، والأشمونى ٥٩/١ والسندوى، وقد اقتصر على بيت الشاهد وكذا السيوطى ص ١٧.

(١) لأن الأول، نص فى أنه إنما يجب تأخير اللقب إذا صحب الاسم ومفهومه أنه لا يجب ذلك مع الكنية.

(٢) كرز - هو فى الأصل خرج الراعى، ويطلق على اللثيم والحاذق.

(٣) أ، وفى ب، ج (هذا).

(٤) أ، ج وفى ب (فى المفرد غير ذلك أعنى الإضافة).

(٥) وإلى رأيهم أميل (وهذا هو الحق وجرى عليه فى التسهيل) صبان ١١٠/١ راجع التسهيل ص ٣٠.

وقال في شرحه: لم يذكر سيبويه^(١) فيهما إلا الإضافة، لأنها على خلاف الأصل، فبين استعمال العرب لها، إذ لا مسند لها إلا السماع، بخلاف الإتيان والقطع فإنهما على الأصل.

تنبيه:

جواز الإضافة مقيد بعدم المانع فإن كان في الاسم مانع منها لم يضاف ولو كانا مفردين نحو «الحارث كرز» فإن «أل» تمنع الإضافة.

وقوله: **وَالْأَتْبَعِ الَّذِي رَدِّفُ.**

أى: وإن لم يكونا مفردين فشمّل ذلك المركبين نحو «عبد الله أنفُ الناقة» والاسم المفرد مع اللقب المركب، نحو: «زيد عائد الكلب» وعكسه «عبد الله بطة».

فالحكم في هذه الصور الثلاث. امتناع الإضافة، ووجوب الإتيان أو القطع (بوجهيه)^(٢).

ولم يذكر القطع هنا، وكذلك لم يذكر الشارح، بل قال فلا بد من الإتيان^(٣) وقد ذكره في التسهيل.

ثم قال:

وَمِنْهُ مَنقُولٌ كَفَضْلِ وَأَسَدٍ وَذُو أَرْتَجَالٍ كَسُعَادَ وَأَدَدٍ

العلم قسمان: منقول ومرتجل.

فالمنقول: هو ما استعمل قبل العلمية لغيرها «كفضل» فإنه منقول من المصدر (وأسد) فإنه منقول عن اسم عين.

(١) قال سيبويه ج ٣ ص ٤٩ (إذا لقيت مفردا بمفرد أضفته إلى الألقاب وهو قول أبى عمرو ويونس والخليل، وذلك قولك هذا سعيد كرز . . .) اهـ.

(٢) ب، ج وفى أ (بوجهين) أى: القطع. . . . ويجوز القطع إلى الرفع أو النصب) ابن عقيل ٦٧/١.

(٣) قال الشارح ص ٢٩ (وأما إذا لم يكن الاسم واللقب مفردين فلا بد من الإتيان سواء كانا مركبين نحو: هذا عبد الله أنف الناقة أو أحدهما مركبا، نحو هذا زيد عائد الكلب وهذا عبد الله بطة).

والمرتجل^(١): بخلافه «كسعاد» وهو علم امرأة، «وأدد» وهو علم رجل^(٢).

تنبيهات:

الأول: ذهب بعضهم إلى أن الأعلام كلها منقولة، وبعضهم إلى أنها كلها مرتجلة، والمشهور الأول.

الثاني: قال بعضهم: تقسيم العلم إلى منقول ومرتجل، إنما هو بالنسبة إلى الأعم الأغلب، وإلا فالذي علميته بالغلبة لا منقول ولا مرتجل.

الثالث: المنقول، إما من مصدر «كفضل» أو اسم عين «كأسد» أو اسم فاعل «كحارث» أو اسم مفعول «كمسعود» أو صفة مشبهة (كسعيد) أو فعل ماض «كشمر» علم على فرس^(٣). أو مضارع «كيزيد» أو جملة من فعل وفاعل ظاهر «كبرق نحره» أو مضمرب بارز «كأطرقا».

في قول الشاعر:

على أطرقا باليات الخيام
إلا الثمام وإلا العصى^(٤)

(١) من الارتجال وهو الابتكار وهذا التقسيم للعلم من حيث وضعه - وهو ما استعمل من أول الأمر علما.

(٢) أبو قبيلة من اليمن، وهو أدد بن زيد بن كهلان بن سبأ بن حمير.

(٣) راجع الأشمونى ١ / ٦٠.

(٤) قائله: أبو ذؤيب خويلد بن خالد الهذلي، وهو جاهلي إسلامي، توفي في خلافة عثمان رضى الله عنه بطريق مكة. وقيل إنه مات بمصر منصورا من إفريقية وكان غزاها مع عبدالله بن الزبير - وهو من قصيدة يائية من المتقارب.

الشرح: «أطرقا» بفتح الهمزة وسكون الطاء وكسر الراء - اسم موضع من منازل هذيل وهو المراد هنا. وهو أيضا اسم موضع من نواحي مكة من منازل كعب بن خزاعة قال أبو عمرو: «أطرقا» اسم لبلد بعينه. مأخوذ من فعل الأمر وفيه ضمير علامته الألف، كأن سالكه سمع نداء فقال لصاحبيه. أطرقا «باليات» جمع بالية من البلى - بكسر الباء - يقال بلى يبلى - إذا خلق «الخيام» جمع خيمة - وهى عند العرب - بيت من عيدان، «الثمام» بضم التاء - بزنة غراب - نبت ضعيف يحشى به خصائص البيوت ويستتر به جوانب الخيمة. «العصى» بكسر العين - جمع عصا. وأراد بها قوائم الخيمة.

المعنى: عرفت ديار المحبوبة على هذه المفارة قد بليت خيامها إلا ثمامها وعصيتها فإنها بقيت وما بليت.

أو مستتر «كيزيد» في قول الراجز:

نُبِّتُ أَخْوَالِي بِنِي يَزِيدُ
ظَلَمًا عَلَيْنَا لَهُمْ قَدِيدٌ^(١)

= الإعراب: «على أطرقا» جار ومجرور متعلق بمحذوف بحال من الديار وأطرقا: مجرورة بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها الحكاية «باليات» حال ثانية من الديار «الخيام» مضاف إليه «إلا» أداة استثناء لأنه مستثنى من كلام تام موجب، ومن رفع وإنما عمد إلى أنه مبتدأ خبره محذوف والتقدير إلا الشام باقية أو لم تبل أو نحو ذلك. «والا» الواو عاطفة إلا زائدة «العصى» معطوف على الشام. والقصيدة تروى مرفوعة القوافي وتروى ساكتها فمن رواها ساكنة جار لك عليه أن يجعلها على محمل «الشام» في روايته. ومن رواها مرفوعة فإن كان الشام مرفوعا فالأمر بين وإن كان منصوبا كان محمله على المعنى. وبيان ذلك أنه لما حكم على الديار بالبلى ثم استثنى منها الشام كان كأنه قال بليت الديار وبقي الشام فاستساغ أن يعطف عليه بالرفع لأنه مرفوع في المعنى وليس الرفع بالعطف على المعنى وإن كان المعطوف عليه غير مرفوع لفظا يبدع في كلامهم.

الشاهد: في «أطرقا» فإنه اسم علم منقول من فعل الأمر.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشموني ٦٠/١ والشاطبي.

(١) قال العيني: قائله رؤية بن العجاج. وهو من الرجز المسدس.

الشرح: «نُبِّتُ» بالتضعيف وبالبناء للمجهول - أعلمت وأخبرت «أخوالي» جمع خال وهو أخ الأم «يزيد» بالياء - هكذا وقع في رواية النحويين ومنهم الزمخشري. وقال ابن يعيش: صوابه بالتاء من فوق وهو اسم رجل تنسب إليه الثياب التزديدية، ويزيد من الأسماء المعروفة لدى العرب، «ظلما» هو وضع الشيء في غير محله أو منعه من محله «فديد» الصياح والجلبة.

المعنى: أخبرت أن أخوالي بني يزيد يرفعون الصوت عاليا بظلمنا.

الإعراب: «نُبِّتُ» فعل ونائب فاعل، وهو مفعوله الأول «أخوالي» مفعول ثان وياء المتكلم مضاف إليه «بني» بدل من أخوالي «يزيد» مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها حركة الحكاية «ظلما» مفعول لأجله أو حال بتأويل المشتق أي: ظالمين «علينا» جار ومجرور متعلق بقوله «ظلما» أو بقوله «فديد» الآتي «لهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فديد» مبتدأ مؤخر. وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول ثالث لنُبِّتُ.

الشاهد: «في يزيد» حيث سمي به وأصله فعل مضارع من «زاد» مشتمل على ضمير مستتر فيه فنقل من الجملة المؤلفة من فعل وفاعل إلى العلمية، وهو مرفوع على الحكاية. لأن القوافي مرفوعة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٣٠ وابن هشام ٩٢/١ والأشموني ٦٠/١ والشاطبي، وداود، وابن يعيش في شرح المفصل ٢٨/١ والشاهد ٣٩ في خزانة

الأدب.

كذا أنشده الزمخشري^(١) بالياء المثناة من تحت^(٢).

قال ابن يعيش^(٣): صوابه بالتاء المثناة من فوق وهو اسم رجل^(٤) وإليه تنسب الثياب التزيدية^(٥).

قال في شرح التسهيل: ولم يرد عن العرب علم منقول من مبتدأ أو خبر^(٦) ولا من فعل أمر دون إسناد إلا «إصمت» - اسماً للفلاة الخالية. فإن من العلماء من زعم أنه منقول من الأمر بالصمت، وذلك عندي غير صحيح من وجهين:

أحدهما: أنه متى كان من (أصمت) فالأمر منه مفتوح الهمزة، وإن كان من (صمت) فالأمر منه مضموم الميم «وإصمت» بخلاف ذلك والمنقول لا يغير^(٧). والثاني: أنه قد قيل فيه (أصمتة)^(٨) بتاء التأنيث ولو كان فعل أمر لم تلحقه هاء التأنيث، وإذا انتهى كونه منقولاً من فعل أمر ولم يثبت له استعمال في غير العلمية تعين كونه مرتجلاً.

واعترض بأنه أمر من «صمت يصمت» بكسر الميم.

والجواب عن (الحاق)^(٩) التاء أنهم أرادوا أن يعلموا بذلك كونه فارق موضعه من الفعلية.

(١) هو أبو القاسم محمود بن عمر جار الله الزمخشري نسبة إلى «زمخشري» من أعمال خوارزم كان واسع العلم غاية في الذكاء وقوة الذاكرة وقوة الذاكرة متفتناً في كل علم، وجاور بمكة فلحقه بجار الله. وكانت له رجل من خشب وله مصنفات كثيرة منها الكشف في التفسير والمفصل في النحو. وأطواق الذهب، والأحاجي النحوية، ومات سنة ٥٣٨ ثمان وثلاثين وخمسمائة.

(٢) راجع الأشموني ٦٠/١.

(٣) هو أبو البقاء يعيـش بن علي بن يعيـش الحلبي النحوي. وكان من كبار أئمة العربية ماهراً في النحو والتصريف وقد غالب فضلاء حلب وتصدر للإقراء بها زماناً وشاع ذكره وصنف كتاب «المفصل» المعروف. ومات سنة ٦٤٣ هـ ثلاث وأربعين وستمائة.

(٤) أ، ج.

(٥) راجع شرح المفصل ٢٨/٢.

(٦) قال الأشموني ٦٠/١ (لكنه بمقتضى القياس جازز) هـ.

(٧) راجع الصبان ١١٢/١.

(٨) ج وفي ب (صممت) وفي أ (اصممت).

(٩) أ، ب وفي ج (الحاق).

وزاد بعضهم في المنقول منقولاً من صوت وعنى بذلك «بِيَه» وهو ابن لبعض بنى هاشم: وهو عبد الله بن الحارث بن نوفل، وهو منقول من الصوت، كانت أمه ترقصه به وهو صبي وذلك قولها:

لَأُنْكِحَنَّ بِيَهَ . جَارِيَةَ خِدْبَه . مُكْرَمَةً مُجَبَّه . تَجِبَّ أَهْلَ الْكَعْبَةِ^(١) .

قال ابن مالك: والصحيح أن «بِيَه» منقول من قولهم للغلام السمين بيه.

قال ابن خالويه^(٢): إن «بِيَه» هو الغلام السمين فيكون منقولاً من الصفة.

(١) قائلته: هي هند بنت أبي سفيان بن حرب بن أمية وكانت لقبت به ابنتها في صغره ترقصه وتقول لأنكحن .. وابنتها هو عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب والى البصرة.

الشرح: «بِيَه» في الأصل الأحمق كذا قاله الخليل، ويقال للشباب الممتلئ البدن نعمة بيه، وقال الجوهري: بيه هو لقب عبد الله بن الحارث.

«خدبه»: بكسر الخاء المعجمة وفتح الدال وتشديد الباء - أرادت بها الجارية المشتدة الممتلئة اللحم، ويقال للبعير الشديد الصلب خدب، «تجب» بضم الجيم أى تغلب أهل الكعبة فى الحسن والجمال، يقال: جبه إذا غلبه، وجبت فلانة النساء إذا غلبتهن بالحسن.

الإهراب: «لأنكحن» اللام للتأكيد، وأنكحن جملة من الفعل والفاعل - وهو من الإنكاح. «بِيَه» مفعول أول «جارية» مفعول ثان، وليس مجيء المفعولين لفعل واحد مقتصرًا على أفعال القلوب وهذا باب ليس فيه عدد محصور، إنما الفرق أن أفعال القلوب يكون المفعول الثانى عين الأول وفى غيرها غير الأول نحو أعطيت زيدا درهما «مكرمة» محبة» صفة بعد صفة للجارية «تجب» فعل مضارع والفاعل ضمير «أهل» مفعول به «الكعبة» مضاف إليه والجملة صفة أخرى.

الشاهد: فى «لأنكحن بيه» فإنه علم منقول من الصوت وهو بيه، فإنه منقول من الصوت الذى كانت هند ترقصه به.

مواضعه: ذكره الشاطبى فى شرحه للألفية، وابن يعيش فى شرح المفصل ١/٣٢، والسيوطى فى معجم الهوامع ١/٧٢ والخصائص ١/٢١٧.

(٢) أبو عبد الله الحسين بن محمد، نشأ بهمدان ووفد إلى بغداد، وأخذ عن ابن الأنبارى وابن دريد وغيرهما، وله مع المتنبي مناظرات، وكان كوفى النزعة قصير الباع فى النحو طويله فى اللغة، يشهد بذلك ما ساقه فى انتصاره لثعلب عند رده الاعتراضات العشرة التى فند بها الزجاج نصف كتابه «الفصيح» وذكر ردود ابن خالويه للسيوطى فى الأشباه والنظائر.

ومن مؤلفاته فى العربية «ليس».

توفى بحلب سنة ٣٧٠هـ سبعين وثلاثمائة.

وقال في الصحاح: يقال للأحمق الثقيل «بيه» وهو أيضاً لقب لعبد الله بن الحارث بن نوفل بن عبد المطلب والى البصرة. قال الفرزدق:

وَبَايَعْتُ أَقْوَامًا وَفِيَتْ بِعَهْدِهِمْ وَبِيَّ قَدْ بَايَعْتُهُ غَيْرَ نَادِمٍ^(١)

واسم جارية، وقال لأنكحن بيه، جارية خدبة، مكرمة محبة، تجب أهل الكعبة أه^(٢).

وقد وهم في استشهاده في الرجز على أنه اسم جارية، لأن «بيه» في الرجز هو اللقب لعبد الله بن الحارث كما تقدم وأنشده بفتح الهمزة في قوله: «لأنكحن»، والصواب ضمها، وأنشد «تجب أهل الكعبة» (بفتح التاء وكسر الجيم)^(٣) أي تغلبهم حسناً، يقال: جب القوم إذا غلبهم والله أعلم. ثم قال:

وَجُمْلَةٌ وَمَا بِمَرْجٍ رُكْبًا ذَا إِنْ بَغِيْرٍ وَبِهِ نَمَّ أُعْرِبًا

العلم قسمان: مفرد نحو: (زيد) ومركب وهو ثلاثة أقسام:

تركيب إسناد: وهو ما كان جملة في الأصل نحو: «برق نحره» وتقدم أنه لم يسمع النقل من الجملة الاسمية ولو سمي بها لجاز.

(١) هو من الطويل، وقالته الفرزدق.

الشرح: «بايعت» من المبايعة وهي المعاهدة والمعاهدة كان كل واحد من المتبايعين باع ما عنده من صاحبه وأعطاه خالصه نفسه، وطاعته ودخيلة أمره. «بيه» أراد به الفرزدق عبد الله بن الحارث.

الإعراب: «بايعت» فعل ماض والتاء فاعل «أقواما» مفعوله «وفيت بعهدهم» جملة حالية بتقدير قد أي: حال كوني قد وفيت بعهدهم.

فإن قلت: كيف يكون وافيًا بعهدهم في حال المبايعة والوفاء لا يكون إلا بعدها؟

قلت: هذه من الأحوال المنتظرة المقدرة، والتقدير: مقدرا الوفاء على مبايعتي.

«وبيه» مبتدأ «بايعت» فعل ماض والتاء فاعل والهاء مفعوله والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

الشاهد: في «بيه» أنه علم منقول من الصوت كما سبق.

مواضعه: ذكره الشاطبي في شرحه للألفية.

(٢) ٢/١ صحاح.

(٣) ب، ج وفي أ (بفتح الهمزة في قوله لأنكحن وكسر التاء).

وتركيب مزج: وهو كل اسمين جعلاً اسماً واحداً منزلاً ثانيهما منزلة هاء التانيث نحو: «بَعْلَبِكَ».

وتركيب إضافة^(١): «كامرئ القيس».

فالإسنادى: يحكى^(٢) ولا يعرب مطلقاً. قال فى التسهيل: وربما أضيف صدر ذى الإسناد إلى (عجزه)^(٣) إن كان ظاهراً هـ^(٤).

فتقول: على هذا «جاءنى بَرَقَ نَحْرُهُ» بالإضافة، قال بعضهم: وهذا لا يقاس عليه.

والمزجى: إن ختم بويه بنى على الكسر على الأشهر، وقد يعرب غير منصرف، وإن لم يختم بويه، أعرب غير منصرف على الأشهر، وقد يبنى تشبيهاً بخمسة عشر، وقد يضاف صدره إلى عجزه.

وقد علم حكم المزجى من قوله: (ذَا إِنْ بَغِيْرٍ وَبِهِ ثَمَّ أُعْرِبَا) وذا إشارة إلى المزجى.

فإن قلت: أبهم فى قوله: (أُعْرِب) إذ لم يبين أنه غير منصرف.

قلت: قد نبه عليه فى موضعه من باب ما لا ينصرف^(٥).

وأما الإضافى فقد ذكره فى قوله:

وَشَاعَ فِى الْأَعْلَامِ ذُو الْإِضَافَةِ كَعَبْدِ شَمْسٍ وَأَبِى قُحَافَةَ

(١) هو كل اسمين نزل ثانيهما منزل التنوين مما قبله وذلك لأن الجزء الأول يعرب والثانى

يلتزم حالة واحدة كالتنوين.

(٢) أي: ما كان عليه قبل التسمية فيعرب بحركات مقدرة على آخره للحكاية.

(٣) أ، ب وفى ج (عجزهما).

(٤) التسهيل ص ٣٠.

(٥) المركب المزجى: حكم الأول أن يفتح آخره كبعلبك وحضرموت - إلا إن كان ياء فيسكن

كمعديكرب وإلا فلا.

وحكم الثانى أن يعرب بالضممة والفتحة - نصبا وجرا إعراب ما لا ينصرف للعلمية

والتركيب - إلا إن كان كلمة (ويه) فيبنى على الكسر كسيويه وعمويه.

أه ابن هشام فى أوضح المسالك ج ١ ص ٦٩.

والإضافي: ضربان: كنية كآبي قحافة، وغير كنية كعبد شمس، وقد نبه على النوعين بالمثاليين.

وأشار بقوله: (شاع) إلى أن المضاف أكثر (أقسام) ^(١) المركب إذ (منه) ^(٢) الكنى ولا تخفى كثرتها.

فإن قلت: مقتضى ما ذكر انحصار المركب فى الأنواع الثلاثة، وأن ما عداها مفرد.

وقد صرح بذلك فى التسهيل حيث قال: وما عرى من إضافة وإسناد ومزج مفرد، وما لم يعرَّ مركب هـ ^(٣) وليس الأمر كما قال؛ لأنه يرد عليه (أشياء) ^(٤) كثيرة من المركب نحو: ما تركيب من حرفين «كأنما» أو حرف واسم نحو: «يا زيد» أو حرف وفعل نحو: «قد قام».

قلت: عن ذلك جوابان: أحدهما أنه إنما تعرض لذكر ما ورد عن العرب من المركب وأما تركيب الحرفين وما ذكر معه فلم يرد عن العرب بالتسمية به.

والثانى: أن تركيب الحرفين وما ذكر معه شبيه بتركيب الإسناد لأن حكمه أن يحكى ولا يعرب كتركيب الإسناد، فاكفى بذكر تركيب الإسناد لأن هذا ملحق به.

ثم قال:

وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الْأَجْنَاسِ عِلْمٌ كَعِلْمِ الْأَشْخَاصِ لِفِظًا وَهُوَ عَمٌّ

هذا هو الضرب الثانى من ضربى العلم الجنسى، وإنما قال (لبعض الأجناس) لأنهم لم يضعوا لجميعها، وإنما وضعوا العلم الجنسى لبعض الأجناس التى لا تؤلف غالبًا كالسباع والوحوش، وربما جاء فى بعض المؤلفات (كأبى المضاء) ^(٥) لجنس الفرس.

(١) أ، ب وفى ج (أسماء).

(٢) أ، ج وفى ب (فيه).

(٣) التسهيل ص ٣٠.

(٤) أ، ج وفى ب (أسماء).

(٥) أ، ج وفى ب (كأبى المضاء).

وقوله: كعلم الأشخاص لفظًا. يعني أن العلم الجنسى يساوى الشخصى فى أحكامه اللفظية فإنه لا يضاف ولا يدخل عليه حرف التعريف، ولا ينعت بالنكرة، ولا يقبح مجيئه مبتدأ. ولا انتصاب للنكرة بعده على الحال، ولا يصرف منه ما فيه سبب زائد على العلمية «كأسامة» فساوى فى ذلك كله العلم الشخصى.

وقوله: وهو عم. يعنى أنه فارق العلم الشخصى من جهة المعنى بعمومه إذ ليس بعض الأشخاص أولى به من بعض.

إلا ترى أن «أسامة» صالح لكل أسد بخلاف العلم الشخصى.

فإن قلت: فما الفرق بينه وبين اسم الجنس النكرة من جهة المعنى؟

قلت: ذهب قوم إلى أن أسامة لا يخالف فى معناه دلالة أسد، وإنما يخالفه فى أحكام لفظية وإنما أطلق عليه أنه معرفة مجازًا.

وهذا معنى ما ذكره ابن مالك فى باب المعرفة والنكرة من شرح التسهيل، فإنه ذكر فيه أن أسامة ونحوه نكرة معنى معرفة لفظًا، وأنه فى الشيعاء كأسد.

وأقول: تفرقة الواضع بين «أسامة» و«أسد» فى الأحكام اللفظية (توزن)^(١) بفرق من جهة المعنى.

ومما قيل فى ذلك: أن «أسدًا» وضع ليدل على شخص معين، وذلك الشخص لا يمتنع أنه يوجد منه أمثال فوضع «أسدًا»^(٢) على الشيعاء فى جملتها، ووضع أسامة لا بالنظر إلى شخص بل على معنى الأسدية المعقولة التى لا يمكن أن توجد خارج الذهن^(٣) ولا يمكن أن يوجد منها اثنان أصلا فى الذهن، ثم صار «أسامة» يقع على الأشخاص لوجود ما هو ذلك المعنى المفرد الكلى فى الأشخاص.

والتحقيق فى ذلك: أن تقول: اسم الجنس هو الموضوع للحقيقة الذهنية من حيث هى هى «فأسد» موضوع للحقيقة من غير اعتبار قيد معها أصلا، وعلم

(١) ب، ج وفى أ (توزن).

(٢) أ.

(٣) أ، ب وفى ج النفس بدل الذهن.

الجنس «كأسامة» موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذهني الذي هو نوع شخصي لها مع قطع النظر عن أفرادها، ونظيره المعرف باللام التي للحقيقة والماهية.

وبيان ذلك: أن الحقيقة الحاضرة في الذهن، وإن كانت عامة بالنسبة إلى أفرادها، فهي باعتبار حضورها فيه أخص من مطلق الحقيقة، فإذا استحضر الواضع صورة «الأسد» ليضع لها فتلك الصورة الكائنة في ذهنه جزئية بالنسبة إلى (مطلق صورة الأسد)^(١).

فإن هذه الصورة واقعة لهذا الشخص في زمان ومثلها يقع في زمان آخر (أو في ذهن آخر)^(٢). والجميع يشترك في مطلق صورة الأسد، فإن وضع لها من حيث خصوصها فهو علم الجنس أو من حيث عمومها فهو اسم الجنس.

وفي كلام سيويه إيماء إلى هذا الفرق، فإنه قال في باب ترجمته: هذا باب من المعرفة يكون فيه الاسم الخاص شائعا في (الأمّة)^(٣) ليس واحد منها بأولي من الآخر، ما نصه: إذا قلت هذا أبو الحارث (إنما)^(٤) تريد هذا الأسد أي: هذا الذي سمعت باسمه أو عرفت (أشباهه)^(٥) ولا تريد أن تشير إلى شيء (قد عرفته بعينه قبل ذلك كمعرفته زيدا)^(٦) ولكنه أراد هذا الذي كل واحد من أمته له هذا الاسم^(٧) اهـ.

فجعله بمنزلة المعرف (باللام)^(٨) التي للحقيقة.

وقال ابن مالك بعد ذكره كلام سيويه: هذا جعله خاصاً شائعا في حالة واحدة.

(١) أ، ج.

(٢) أ، ج.

(٣) هذه عبارة الكتاب ١/ ٢٦٣ - وفي الأصل (هذا باب من المعرفة يكون الاسم الخاص فيه شائعا في أمته).

(٤) في كتاب سيويه (فانت).

(٥) ب، ج والكتاب - وفي أ (أشباهه).

(٦) في الكتاب ج ١ ص ٢٦٣، وفي الأصل (قد عرفته بمعرفته كزيد).

(٧) كتاب سيويه ج ١ ص ٢٦٣.

(٨) أ، ج وفي ب (بالالف واللام).

فخصوصه باعتبار تعيينه الحقيقة في الذهن، وشياعه باعتبار أن لكل شخص من أشخاص نوعه قسطاً من تلك الحقيقة في الخارج.

ثم شرع في تمثيله فقال:

مِنْ ذَاكَ أُمَّ عَرِيْطٍ لِّلْعَقْرَبِ وَهَكَذَا تُعَالَةُ لِّلثَعْلَبِ

علم الجنس ضربان: عيني ومعنوي.

فالعيني يكون اسماً نحو: «شَبْوَةٌ» للعقرب، و «تُعَالَةُ» للثعلب، ويكون كنية نحو: «أم عريط» للعقرب، و «أبي الحصين» للثعلب.

والمعنوي مثل: «بِرَّةٌ وَفَجَارٌ» فبرةٌ علم للمبرة، وفجارٌ علم للفجرة.

قال النابغة:

أَنَا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا فَحَمَلْتُ بُرَّةً وَاحْتَمَلْتُ فَجَارًا^(١)

(١) البيت: من قصيدة للنابغة الذبياني، واسمه زياد بن معاوية. وسببها أن زرعة بن عمرو ابن خويلد كان قد لقي النابغة بسوق عكاظ فأشار عليه أن يحرض قومه على قتال حلفائهم من بني أسد فأبى النابغة ذلك، ثم بلغه أن زرعة يتهدده فقالها يهجو. وهي من الكامل.

الشرح: «أنا اقتسمنا خطتينا» بفتح همزة أنا، لأنه مفعول لعلمت في البيت قبله. اهـ صبان ١١٦/١: أي: كانت لي ولك خطتان فأخذت أنا البرة وأخذت أنت الفاجرة. والخطة: القصة والخصلة، «برة» اسم علم وضع من البر فلم يصرفه، لأنه معرفة مؤنث، لأنه اسم للخطة. «فجار» اسم معدول عن الفجور معرفة فبناؤه كما في حذام وقطام. فإن قلت: لم قال، في الإخبار عن نفسه فحملت، وفي الإخبار عن نفس زرعة احتملت؟

أقول: أراد النابغة أن يهجو زرعة بكثرة غدره وإيثار الفجور فذكر اللفظة التي يراد بها الكثير خاصة، لتكون أبلغ في الهجو، ولو قال: حملت فجار لاحتلماً ألا يكون غدرًا لا مرة واحدة..

الإعراب: «أنا» أن حرف توكيد ونصب ونا: اسمها «اقتسمنا» فعل وفاعل «خطتينا» مفعول به ونا: مضاف إليه. والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع خبر أن «بيننا» ظرف متعلق باقتسم والضمير مضاف إليه «فحملت» الفاء عاطفة، حملت: فعل وفاعل «برة» مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. «واحتملت» الواو عاطفة. احتملت: فعل وفاعل. «فجار» مفعول به مبنى على الكسر في محل نصب.

الشاهد: في (برة وفجار)، فإنهما من أعلام الجنس المعنوي. فإن برة علم للمبرة، وفجار علم للفجور.

والى هذا أشار بقوله:

وَمِثْلُهُ بَرَةٌ لِلْمَبْرَةِ كَذَا فَجَارِ عَلَمٌ لِلْفَجْرَةِ

وفجار - علم مؤنث مبنى على الكسر مثل حذام.

تنبيه:

لما كان للعلم الجنسى خصوص من وجه وشياع من وجه جاء في بعضه عن العرب وجهان:

إعطاؤه حكم المعارف، وإعطاؤه حكم النكرات، وطريق ذلك السماع. ومن المسموع فيه الوجهان (فينة)^(١) وغدوة وبكرة وعشية.

= مواضعه: ذكره من شرح الألفية. الأشموني ٦٣/١، والشاطبي، والمكودي ص ٢٠، وذكره ابن يعيش في شرح المفصل ٣٨/١، والشاهد ٤٦٨ في خزانة الأدب، وسيبويه ج ٢ ص ٣٨، والخصائص ١٩٨/٢، ٢٦١/٣، ٢٦٥.

(١) أ، ج.

اسم الإشارة

لم يحد اسم الإشارة لأنه كما قيل محصور بالعد فلا يحتاج إلى الحد.
وحده في التسهيل بقوله: ما وضع لمسمى وإشارة إليه^(١) هـ. وقال بعضهم
هو الموضوع لمعين فى حال الإشارة. وقال ابن الحاجب^(٢): وهو ما وضع لمشار
إليه^(٣).

والمشار إليه إما مذكر أو مؤنث، وكل منهما إما مفرد أو مثنى أو مجموع.
فهذه ستة أقسام:

فبدأ بما يشار به إلى الواحد المذكر فقال: بهذا المفرد مذكر أشر.
للمفرد المذكر لفظ واحد وهو «ذا».

وقد يقال: «ذاء» بهمزة مكسورة بعد الألف و «ذائه» بهاء مكسورة بعد
الهمزة.

تنبية:

مذهب البصريين: أن «ذا» ثنائى لفظًا ثلاثى وضعًا، لقولهم فى التصغير
«ذيا» وسيأتى تقريره فى باب التصغير. فهل المحذوفة عينه أو لامه؟ قولان
أظهرهما الثانى، وهل هو من باب طويت أو من باب حيت؟ قولان أشهرهما
الثانى، (وهل)^(٤) وزنه فعل - بالإسكان - أو فعل - بالتحريك؟ قولان: أصحهما
الثانى^(٥).

(١) التسهيل ص ٣٩.

(٢) هو: أبو عمر عثمان جمال الدين عمر الكردى الأصل المشهور بابن الحاجب، لأن أباه
كان حاجبا للأمير عز الدين موسك الصلاحى بالقاهرة. ولد ابن الحاجب بإسنا ثم تعهده
أبوه بالقاهرة فحفظ القرآن. وكان أصفى الناس ذهنا. ومن مؤلفاته فى النحو: الإيضاح
شرح المفصل للزمخشرى، والامالى، والكافية والشافية. توفى بالإسكندرية سنة ٦٤٦ هـ
ست وأربعين وستمائة.

(٣) أ، ج، وراجع الكافية ٢/٢٩.

(٤) أ، ج.

(٥) قال السيوطى فى همع الهوامع ج ١ ص ٧٥ «فالأصح أنه فعل بتحريك العين لأن الانقلاب
عن المتحرك...» هـ.

وذهب الكوفيون والسهيلي: إلى أنه على حرف واحد وضعا، وأن ألفه زائدة استدلوا بسقوطها في قولهم (ذان)^(١).

وأجيب بأنها حذفت لالتقاء الساكنين، وبأنها صيغة مرتجلة لا تثنية حقيقية. واستدلوا بقولهم «ذه أمة الله».

وأجيب: باحتمال أن تكون الهاء بدلا من الياء.

قلت: والظاهر: أن يقال: «ذه» صيغة مرتجلة للمؤنث.

وذهب قوم منهم السيرافي: إلى (أن ذا ثنائية)^(٢) الوضع، فالألف على هذا أصل كالف «ما» (و)^(٣) ليست منقلبة عن شيء^(٤).

ثم انتقل إلى الواحدة المؤنثة فقال: **بِذِي وَذِهِ تَي تَا عَلَي الْأُنْثَى ائْتَصِرُ**

أى: اقتصرت بهذه الألفاظ الأربعة على المؤنث فلا تشر بها إلى (غيره)^(٥) وليس مراده حصر ما يشار به إلى المؤنث في هذه الألفاظ.

وقد حكى في التسهيل: للمؤنثة عشرة ألفاظ «ذى وتى وذه وتة - بإسكان الهاء - وذه وتة - يكسر الهاء - وذهى وتهى - بالإشباع - وتا - وذات - مبنية على الضم^(٦).

(١) قال السيوطى فى مجمع الهوامع ج ١ ص ٧٥ (ورد بأنه ليس فى الأسماء الظاهرة القائمة بنفسها ما هو على حرف واحد، وأما حذفها فى الثنية فلالتقاء الساكنين وقد عوض منها تشديد النون) اهـ.

(٢) ب، ج وفى أ (أنه ثنائى).

(٣) ج.

(٤) قال السيوطى فى مجمع الهوامع ج ١ ص ٧٥: (قال أبو حيان: لو ذهب ذاهب إلى أن «ذا» ثنائى الوضع نحو «ما» وأن الألف أصل بنفسها غير منقلبة عن شيء إذ أصل الأسماء المبنية أن توضع على حرف أو حرفين لكان مذهبنا جيدا سهلا قليل الدعوى) اهـ.

(٥) ج وفى أ، ب (غيرهما).

(٦) قال فى التسهيل ص ٣٩ (وللمؤنثة تى وتا وتة وذى وذه وتكسر الهاءان باختلاس وإشباع وذات) هـ.

وحكى ابن أبى الربيع^(١) فى شرح الإيضاح^(٢) أن من العرب من يقول «ذهى» فى الوصل و «ذه» فى الوقف - بسكون الهاء - تشبيهاً بالمضمر، وأن منهم من يقول: «ذى» فى الوصل فإذا وقف أبدل من الياء هاء فقال «ذه».

ثم انتقل إلى المثني فقال:

وَذَانِ تَانٍ لِلْمُثْنِيِّ الْمُرْتَفِعِ وَفِي سِوَاهُ ذَيْنِ تَيْنٍ أذْكَرُ تَطْعِ

أى نقول: فى تثنية المذكر «ذان» فى الرفع و «ذين» فى الجر والنصب. وفى تثنية المؤنث «تان» فى الرفع و «تين» فى الجر والنصب تعريهما إعراب المثني. (وإن كانا مشابهيين للمبني)^(٣) لأن التثنية عارضت شبه الحرف، لكونها من خواص الأسماء فلم يؤثر شبه الحرف ولم يثن (من)^(٤) أسماء الإشارة غير «ذا وتا».

ومذهب المحققين كالفارسي: أن «ذين وتين» ليسا تثنية حقيقية بل ألفاظ وضعت لمثني. واستدل الفارسي على ذلك فى التذكرة^(٥) بأن التثنية تستلزم تقدير التنكير.

ألا ترى أن العلم إذا ثنى قدر تنكيهه، واسم الإشارة لازم التعريف لا يقبل التنكير.

ثم انتقل إلى الجمع فقال:

وَبِأُولَى أَشْرَ الْجَمْعِ مُطْلَقًا

أى مذكراً كان أو مؤنثاً: فنقول: «أولى خرجوا وأولى خرجن» ويشار به إلى العاقل وغيره.

(١) هو أبو الحسن عبيد الله بن أحمد بن أبى الربيع القرشى الأموى الأشبيلي إمام النحو فى زمانه، قرأ على الدباج وأذن له فى التصدر للقراءة، ولما استولى الفرنجة على أشبيلية جاء إلى سبتة، وأقرأ بها النحو وصنف فيه الإفصاح شرح مسائل الإيضاح. وشرح سيويه وشرح الجمل فى عشرة مجلدات لم يشذ عنه مسألة فى العربية. ومات سنة ٦٨٨هـ ثمان وثمانين وستمائة.

(٢) هو كتاب لابن أبى الربيع فى النحو.

(٣) أ، ج.

(٤) أ، ب وفى ج (فى).

(٥) هو كتاب لأبى على الفارسي.

قال الشارح^(١): وأكثر ما يستعمل فيمن يعقل، وقد يجيء لغيره، وفيه لغتان: القصر: وهي لغة بني تميم، والمد وهو لغة أهل الحجاز، وهي الفصحى، وبها جاء القرآن^(٢) ولهذا قال: (والمُدُّ أُولَى) وقد حكى فيه لغات أخر، وهي «هلاء» - بإبدال الهمزة هاء- و(أولاء) بضم الهمزتين - «وَأَلَى» بالتنوين - حكاها قطرب.

قال في شرح التسهيل: وتسمية هذا تنويننا مجاز^(٣)، والجيد أن يقال إن صاحب هذه (اللغة)^(٤) زاد بعد همزة «أولى» نونا وأولى بإشباع الضمة قبل اللام هو ما حكاها الشلوين^(٥) عن بعض العرب (وإلا) بالقصر والتشديد - حكاها بعض أهل اللغة.

تنبيه:

في همزة (أولاء)^(٦) ثلاثة مذاهب: أحدها أنها عن ياء وهو مذهب المبرد، والثاني: أن أصلها ألف وهو مذهب الزجاج، والثالث: أنها أصلية غير مبدلة من شيء بل مما فاؤه همزة نحو: «أجاء (وأداء)»^(٧) وهو مذهب الفارسي^(٨).

ثم قال: وَلَدَى الْبُعْدِ انْطِقًا

..... بِالْكَافِ حَرْفًا دُونَ لَامٍ أَوْ مَعَهُ

(١) قال الشارح ص ٢١ (وأكثر ما يستعمل فيمن يعقل وقد يجيء لغيره كقوله:

ذَمُّ الْمُنَارِلِ بَعْدَ مِزْلَةِ الْهَوَى وَالْعَيْشُ بَعْدَ أَوْلَتِكَ الْآيَامِ

وفي أولاء لغتان: المد والقصر، فالمد لأهل الحجاز وبه نزل القرآن العظيم، والقصر لبني تميم) هـ.

(٢) قال الله تعالى: (ها أنتم أولاء تحبونهم).

(٣) لأنه غير مناسب لواحد من أقسام التنوين.

(٤) ب، ج.

(٥) هو: الأستاذ أبو علي عمر بن محمد الأشبيلي الأزدي المعروف بالشلوين وهو بلغة

الأندلس: الأبيض الأشقر، كان إمام عصره في العربية بلا مدافع، وآخر أئمة هذا النوع

بالمشرق والمغرب. أخذ عن ابن ملكون وغيره وانتفع به أكثر أهل الأندلس واشتهر ذكره،

وصنف تعليقات على كتاب سيبويه، وله كتاب في النحو سماه «التوطئة» وتوفى سنة

٦٤٥ هـ خمس وأربعين وستمائة.

(٦) ب وفي أ (أولى) وج (أولاء).

(٧) أ، ب وفي ج (أأء).

(٨) وإليه أميل لعدم التكلف.

فأشار بذلك إلى أن لأسماء الإشارة مرتبتين قريبة وبعيدة، فما تجرد عن كاف الخطاب فهو القريب، وقد مثلنا به، وما لحقته الكاف وحدها أو مع اللام فهو للبعيد.

فتقول للمذكر «ذاك وذلك» وقالوا «ألك» فى معنى ذلك.

وفى المؤنثة «تيك وتلك وتالك»، وفى المثنى «ذايك وتايك» (ولا تلحقه)^(١) اللام، وفى الجمع «أولئك وأولاك (وأولالك)^(٢)، ولا تلحق اللام «أولئك» على لغة المدة.

تنبيهات:

الأول: لا تلحق الكاف من أسماء الإشارة إلى المؤنث إلا «تى (تا)^(٣) ذى»، قالوا: تيك وتلك وتيلك - بكسر التاء - فى الثلاثة، وتيك وتلك، بفتح التاء فيهما - «وتالك وذيك» (بإسكان الياء)^(٤).

وقال ثعلب^(٥) لا يقال (ذيك) وقد حكاه غيره. فهذه سبعة ألفاظ للمؤنثة (فى البعد)^(٦).

الثانى: للنحويين فى أسماء الإشارة مذهبان: أحدهما أن لها مرتبتين قريبة وبعيدة، والآخر أن لها ثلاث مراتب: قريبة وبعيدة ومتوسطة، وهذا هو المشهور.

وزعموا أن المقرون بالكاف وحدها للمتوسط، والمقرون بالكاف مع اللام للبعيد، وجعلوا التشديد للنون فى المثنى قائماً مقام اللام فى الدلالة على البعد.

(١) أ، ج وفى ب (ولا تلحقهما).

(٢) ب، ج.

(٣) ج وفى أ، ب (ذا).

(٤) ب.

(٥) هو: أبو العباس أحمد بن يحيى بن سبار الشيبانى. كان إمام الكوفيين والبصريين فى النحو واللغة فى زمانه، ثقة، دينا مشهورا بصدق اللهجة والمعرفة بالغريب والحفظ. وكان ابن الاعرابى إذا شك فى شىء يسأله عنه. وقد درس كتب الفراء والكسائى. وكانت بينه وبين المبرد منافرات، وله كتاب يسمى «مجالس ثعلب» فى المكتبة العامة بالقاهرة. وعنه أخذ الأحفش الأصغر ونفطويه وابن الأنبارى. وتوفى سنة ٢٩١ هـ فى خلافة المكتفى بالله ودفن ببغداد.

(٦) أ، ج.

واختلفوا في «أولئك» (بالمدة)^(١) فقيل: هو للمتوسط، لعدم اللام، وقيل: هو للبعيد.

قال المصنف: والمذهب الأول هو الصحيح، وهو الظاهر من كلام المتقدمين. يعنى: القول بأن لها مرتبتين فقط.

قلت: ونسبه الصفار^(٢) إلى سيبويه، وقد استدل له فى شرح التسهيل بأوجه:

أولها: وهو أقواها: أن الفراء روى أن الحجازيين ليس من لغتهم استعمال الكاف بلا لام وأن التميميين ليس من لغتهم استعمال الكاف مع اللام، وأن بنى تميم يقولون: «ذاك وتيك» حيث يقول الحجازيون «ذلك وتلك».

فلزم من هذا أن اسم الإشارة على اللغتين ليس له إلا مرتبتان.

وثانيها: أن القرآن العزيز ليس فيه إشارة إلا بمجرد عن اللام والكاف معاً، أو مصاحب لهما معاً. أعنى غير المثني والمجموع.

فلو كانت الإشارة إلى المتوسط بكاف لا لام معها، لكان القرآن غير جامع لوجوه الإشارة.

وهذا مردود بقوله تعالى: ﴿مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾^(٣).

وثالثها: أن التعبير «بذلك» عن مضمون كلام على أثر انقضائه شائع فى القرآن وغيره، ولا واسطة بين النطقين.

(١) أ، ج.

(٢) هو قاسم بن على بن محمد بن سليمان الأنصارى البطليوسى الشهير بالصفار. قال فى البلغة: صحب الشلوين وابن عصفور. وشرح كتاب سيبويه شرحاً حسناً يقال: إنه أحسن شروحه، ويرد فيه كثيراً على الشلوين بأقبح رد. مات بعد الثلاثين وستمائة.

(٣) سورة الأنعام ٣٨.

ورابعها: (أنها)^(١) لو كانت مراتب الإشارة ثلاثا لم يكتف في التثنية والجمع بلفظين: لأن في ذلك رجوعاً عن سبيل الأفراد، ولا التفات إلى قول من قال: إن تشديد النون دليل على البعد، لأن التشديد عوض (عما)^(٢) حذف من الواحد لأنه يستعمل مع المجرد من الكاف. انتهى. وفيه اختصار. ولا خفاء فيما في الوجه الثاني من الضعف.

وقوله: (حرفاً) يعنى: أن الكاف في ذلك حرف خطاب تبين أحوال المخاطب يقال: «ذلكَ وذلكِ وذلكما وذلكم وذلكن» كما تفعل بالكاف الاسمية. هذه أفصح اللغات.

والثانية: أن تكون مفتوحة في التذكير ومكسورة في التأنيث، ولا يلحقها دليل تثنية ولا جمع.

والثالثة: أن تكون مفتوحة مجردة من الزوائد في الأحوال كلها، ولا خلاف في حرفية الكاف هنا.

وقوله: «دُونَ لَامٍ أَوْ مَعَهُ».

تقدم أن اللام لغة الحجازيين، وتركها لغة بني تميم. وذكر بعضهم في هذه اللام ثلاثة أقوال:

أحدها: أنها دليل البعد.

والثاني: أنها عماد.

والثالث: أنها عوض من هاء التنبيه؛ لأنها لا تجامعها.

تنبيه:

قوله: (أَوْ مَعَهُ) لا يصح في جميع أسماء الإشارة، وإنما ذلك في المفرد (وأولى)^(٣) المقصور، وقد تقدم أن المثني (وأولاء)^(٤) الممدود لا تلحقه اللام وقوله:

وَاللَّامُ إِنْ قَدَّمْتُ «هَاءَ» مُتَّعَةً

(١) أ، وفي ج (أنه).

(٢) ج وفي أ، ب (عما).

(٣) ب وفي أ، ج (ألى).

(٤) ج، أ، ب (ألاء).

يعنى: أنك إن قدمت قبل اسم الإشارة لفظ «ها» التى للتثنية امتنع الإتيان باللام فلا يقال «هَذَا لِكَ».

قال فى شرح التسهيل: كراهية لكثرة الزوائد، وقد فهم من كلامه أن «ها» تدخل على المجرد فيقال: «هذا» وعلى المصاحب للكاف (وحدها فيقال: هذاك)^(١) (إلا أن دخولها على المجرد كثير وعلى المصاحب للكاف)^(٢) قليل ومنه قوله:

رَأَيْتُ بَنِي غَبْرَاءَ لَا يَنْكِرُونَنِي
وَلَا أَهْلُ هَذَاكَ الطَّرَافِ الْمُدَّدِ^(٣)

تنبيه:

مقتضى ما ذكر جواز «هاذاك» (وهاتانك)^(٤) وهولائك.

وقال فى شرح التسهيل: إن المقرون بالكاف فى التثنية والجمع لا يصحبه «ها» فلا يقال «هذاك» ولا «هولائك» لأن واحدهما «ذاك» أو «ذلك». فحمل

(١) أ.

(٢) أ، ج.

(٣) البيت لطرفة بن العبد البكرى من معلقته المشهورة - وهو من الطويل.

الشرح: «بنى غبراء». الغبراء هى الأرض، سميت بذلك لغبرتها، وأراد بنى الغبراء الفقراء الذين لصقوا بالأرض لشدة فقرهم، أو الأضياف أو اللصوص.

«الطراف» بكسر الطاء - البيت من الجلد وأهل الطراف السعداء والأغنياء (الممدد) الذى قد مد الأطناب، يريد أنه معروف للناس عامة.

المعنى: يريد أن جميع الناس من غير تفرقة بين فقيرهم وغنيهم يعرفونه ولا ينكرون محله من الكرم والمواساة للفقراء وحسن المعاشرة وطيب الصحبة للأغنياء، وكأنه يتألم من صنيع قومه معه.

الإعراب: (رأيت) فعل وفاعل (بنى غبراء) مفعول أول ومضاف إليه (لا ينكروننى) جملة من فعل وفاعل ومفعول فى محل نصب مفعول ثان لرأى «ولا» الواو عاطفة. لا: زائدة لتأكيد النفى «أهل» معطوف على ضمير الجمع فى: «ينكروننى» الواقع فاعلا وهو الواو ولم يحتج للتأكيد بالضمير المنفصل للفصل «هذاك» اسم إشارة فى محل جر بإضافة أهل إليه. والكاف حرف خطاب «الطراف» بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان. «الممدد» صفة للطراف.

الشاهد: فى «هذاك»، حيث جاء بها للتثنية مع الكاف ولم يجئ باللام وهذا قليل. مواضعه: ذكره من شراح الألفية، ابن الناظم ص ٣٢، وابن عقيل ٧٤/١، والأشمونى ٦٥/١، والمكودى ص ٢١، والسيوطى ص ١٩، وأيضا فى الهمع ٧٦/١.

(٤) أ، ج.

على ذلك مثناه وجمعه؛ لأنهما فرعاه، وحمل عليهما مثني «ذاك» وجمعه لتساويهما لفظاً ومعنى. اهـ.

والسمع في (الجمع)^(١) يرد عليه. فقال:

مِنْ هُوَ لِيَأْتِكُنَّ الضَّالِّ وَالسَّمْرُ^(٢)

وقد أنشد هذا البيت في الشرح.

وَبِهِنَّ أَوْ هَهُنَا أَشْرَ إِلَى دَانِي الْمَكَانِ

يعنى أن (هنا)^(٣) من أسماء الإشارة المخصوصة بالمكان، وقد تلحقه «ها» التثنية فيقال: «ههنا» وكلاهما للقريب أعنى: المجرد والمقرون «بها» التثنية وهو معنى قوله: (دان)^(٤) المكان. والداني هو القريب.

(١) ب، وفي أ، ج (الجمع).

(٢) قاله العرجي، واسمه عبد الله بن عمر بن عمرو، ولقب بالعرجي لأنه كان يسكن عرج الطائف، وهو من شعراء قريش ومن شهر بالغزل، وهو من قصيدة رائية من البسيط. وصدوره: ياما أمليح غزلانا شدن لنا.

وقد ذكر البيت في نسخة ب، وفي أ، ج الشطر الثاني.

الشرح: «أمليح» تصغير أمليح: من ملح الشيء ملاحه، «الغزلان» جمع غزال «شدن» جمع مؤنث من فعل الماضي. يقال: شدن الظبي شدونا إذا صلح جسمه، ويقال شدن الظبي إذا قوى وطلع قرناه واستغنى عن أمه فهو ولد الظبية، «الضال» بالضاد المعجمة وتخفيف اللام - وهو شجر السدر البري، والواحدة الضالة بتخفيف اللام، «السمر» وهو ضرب من شجر الطلح الواحدة سمرة.

الإعراب: «يا» حرف نداء والمنادى محذوف أي: يا صاحبي «ما أمليح غزلانا» فعل تعجب وأصله ما أمليح غزلانا، وأمليح على مذهب الكوفيين لأنهم يقولون باسميتها، فما تعجبية مبتدأ - وخلاف في معناها - أمليح غزلانا خبره «شدن» ماضى شدن الغزال - بالفتح - يشدن - بالضم والضمير فيه يرجع إلى الغزلان وهي فى محل نصب على أنها صفة للغزلان «لنا» جار ومجرور متعلق بشدن «من هؤليائكن» جار ومجرور متعلق بشدن أيضا «الضال» صفة اسم الإشارة أو عطف بيان «والسمر» عطف عليه.

الشاهد: فى «هؤليائكن»، حيث جاءت أوليائكن مقرونة بالهاء وأوليائكن تصغير أولئكن .. وإنما أتى «بكن» لأنه خاطب مؤنثات بقوله (قبله):

بالله يا ظليات القاع قلن لنا

مواضعه: ذكره الشاطبي فى شرحه للألفية، وابن هشام فى المعنى ١٩٢/٢، وابن يعيش فى شرح المفصل ٦١/١ والسيوطى فى همع الهوامع ٧٦/١، والشاهد رقم ٦ فى خزنة الأدب.

(٣) أ، ب وفى ج (ها هنا).

(٤) ب، ج وفى أ (كان).

فإذا أريد بها البعيد جرى بالكاف فيقال هناك (وها هناك)^(١).

ولهذا قال: **وَبِهِ الكَافُ صِلَا فِي البُعْدِ.**

يعنى: مجردا أو مع «ها» التنبية، ويقال أيضاً فى البعد: «هنالك» باللام مع الكاف، كما يقال: «ذلك»، ولا تدخل «هنا» على «هنالك» ولا يقال «ههنالك»، كما لا يقال «هذا لك».

وقد نبه على «هنالك» بقوله: **أَوْ بِهِنَّا لِكَ أَنْطِقَنَّ.**

تنبيه:

ظاهر كلامه هنا اختصاص «هنا» بالمكان، وقد صرح به فى الكافية فقال:
وبالمكان اخصص هنا^(٢) اهـ.

وقال فى شرح التسهيل: وقد يراد «بهناك وهنالك» الزمان، وقد مثل «هناك» فى شرحه بقول الشاعر:

وَإِذَا الْأُمُورُ تَشَابَهَتْ وَتَعَاظَمَتْ فَهِنَاكَ تَعْتَرِفُونَ أَيْنَ الْمَفْرَعِ^(٣)

(١) ب، ج.

(٢) ب، ج وفى أ (وبالمكان اخصص هنا بالمكان).

(٣) قائله هو الأفوه الأردى. والأفوه لقب، واسمه صلاة بن عمرو بن مالك، وكان غليظ الشفتين ظاهر الأسنان، فلذلك قيل الأفوه. وهو من الكامل.

الشرح: «تشابهت» اشتبه بعضها ببعض. «تعاضمت» بمعنى عظمت «المفزع» بالزاي المعجمة والعين المهملة - أى الملجأ، وأصل الفزع الخوف، وقال ابن فارس: الفزع الذعر، وهذا مفزع القوم إذا فزعوا إليه فيما يدهمهم، والفزع الإغاثة.

الإعراب: «إذا» للشرط «الأمور» فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده وهو تشابهت «وتعاضمت» عطف على تشابهت «فهناك» جواب إذا وهناك إشارة إلى الزمان.

«تعترفون» فعل مضارع مرفوع بشبوت النون والواو فاعل والجملة فى محل رفع خبر لمبتدأ محذوف أى: أنتم تعترفون أو هم يعترفون بحسب الفاعل فى يعترفون «أين» خبر مقدم «المفزع» مبتدأ مؤخر.

الشاهد: فى «فهناك» فإنه ههنا إشارة إلى الزمان، وأصل وضعه الإشارة إلى المكان. مواضعه: ذكره الشاطبى فى شرحه للألفية، والسيوطى فى همع الهوامع ٧٨/١.

ومثل «هنالك» بقوله تعالى: ﴿هَنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ﴾^(١) ولا حجة فيهما، (لا احتمال)^(٢) أن تكون الإشارة إلى المكان.

وقوله: **أَوْ بَشَمَّ فُهُ إِلَى آخِرِهِ.**

يعنى: أنه يشار أيضاً للمكان (البعيد)^(٣) «بشم»^(٤) وَهْنَا وَهِنَا بفتح الهاء وكسرهما.

وقد يقال: «هنت» موضع «هنا» وقد يقال: «هنالك وهنالك» بكاف الخطاب.

وقد يراد «بهنا»^(٥) الزمان كما ذكر في التسهيل^(٦) ومنه قول الشاعر:

حَنْتُ نَوَارٍ وَكَاتَ هِنَا حَنْتِ
وَبَدَأَ الَّذِي كَانَتْ نَوَارٍ أَجْنَتْ^(٧)

(١) سورة الأحزاب ١١.

(٢) ب وفي أ، ج (لا احتمالهما).

(٣) أ، ج.

(٤) ثم: ظرف لا يتصرف، ولا يتقدمه حرف التنبيه، ولا تتأخر عنه كاف الخطاب.

(٥) ج وفي أ، ب (بها).

(٦) قال في التسهيل ص ٤١ (وهنا الزمان).

(٧) قائله: شبيب بن جعيل - بضم الجيم وفتح العين - وهو ابن النوار بنت عمرو بن كلثوم. وكان

بنو قينة الباهليون أسروا شبيبا هذا في حرب وقعت بينهم وبين تغلب فأرنت أمه النوار فنقال هذا، وقال ابن برى هو لحجل بفتح الحاء وسكون الجيم ابن فضلة - بفتح فسكون - وكان سبى النوار بنت عمرو بن كلثوم، وهو من الكامل.

الشرح: «حنت» من الحنين وهو الشوق وتوقان النفس. «نوار» بفتح النون والواو المخففة - من أسماء النساء وهو اسم أم الشاعر. وهو مبنى على الكسر في لغة جمهور العرب، وينو تميم يعربونه إعراب ما لا يتصرف، «لات» يعنى ليس، «هنا» بمعنى حين، «وبدا» ظهر «أجنت» - من أجن بالجيم - أخفت وكنمت وسترت.

المعنى: حنت هذه المرأة في وقت ليس وقت الحنين وظهر الذى كانت أجنته من المحبة والعشق.

الإعراب: حنت: فعل ماضٍ والتاء للتأنيث «نوار» فاعل مبنى على الكسر في محل رفع أو مرفوع بضمّة ظاهرة «ولات» الواو للحال لات: حرف نفى «هنا» ظرف زمان مبنى على السكون في محل نصب خبر لات، واسمها محذوف والتقدير: ولات الحين حين «حنت» فعل ماضٍ والتاء للتأنيث والفاعل ضمير مستتر والجملة في محل جر بإضافة هنا إليها «وبدا» الواو عاطفة بدا: فعل ماضٍ «الذى» اسم موصول فاعل بدا «كانت» فعل ماضٍ ناقص. والتاء للتأنيث «نوار» اسم كان «أجنت» فعل ماضٍ والتاء للتأنيث والفاعل ضمير مستتر. والجملة في محل نصب خبر كان واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول.

الشاهد: في «هنا» حيث أشير بها إلى الزمان وأصلها أن تكون للمكان.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ٣٢، والأشمونى ١/٦٦، وداود وابن هشام في

المغنى ٢/١٥٠، والسيوطى في همع الهوامع ١/٧٨، والشاهد رقم ٢٨٣ فى خزنة الأدب.

الموصول

هو محصور بالعهد، فاستغنى بذلك عن الحد، كما فى اسم الإشارة.
وهو قسمان: اسمى وحرفى.

والاسمى هو المذكور هنا، وقد حده فى التسهيل بقوله: ما افتقر أبداً إلى
عائد أو خلفه، وجملة صريحة أو مؤولة (غير طلبية ولا إنشائية)^(١) هـ^(٢).

فاحترز بقوله: (أبداً) من النكرة الموصوفة بجملة، فإنها حال وصفها بها
لتفتقر إليها وإلى عائد، لكن لا يصدق أنها مفتقرة إليها أبداً، واحترز بقوله: «إلى
عائد» من «حيث»، وإذاً وإذ»، فإنها تفتقر أبداً إلى جملة، ولكن لا تفتقر إلى
عائد. وأشار بقوله: «أو خلفه» إلى ما ورد من الربط بالظاهر الذى هو الموصول
فى المعنى نحو قولهم: «أبو سعيد الذى رويت عن الخدرى» أى عنه.

قال أبو على فى التذكرة: ومن الناس من لا يجيز هذا.

وأزاد بالمؤولة ثلاثة: الظرف والجار مع المجرور، والصفة الصريحة. فى
نحو: «الضارب» وسيأتى بيان ذلك^(٣).

وحده ابن الحاجب بقوله: ما لا يتم جزءاً إلا بصلة وعائد^(٤).

وقال فى التحفة^(٥): «اللذان واللتان» وأيهم هو أشد: معرفة قبل مجيء
الصلة، والإعراب دليل تمامها، والأولى ما لا تتم إفادته إلخ.

وأما الحرفى فحده فى التسهيل بقوله: ما أول مع ما يليه بمصدر ولم يحتج
إلى عائد^(٦) هـ.

(١) ب.

(٢) التسهيل ص ٣٣.

(٣) وجملة أو شبهها الذى وصل به
كمن عندى الذى ابنه كفل
وصفة صريحة.

(٤) ٣٥/٢ - الكافية.

(٥) كتاب لابن مالك اسمه «تحفة المودود فى المقصور والممدود».

(٦) التسهيل ص ٣٣.

واحترز بقوله: (ولم يحتج إلى عائد) من (الذي) الموصوف به (مصدر محذوف)^(١) نحو: ﴿وَحُضِّمْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾^(٢) أى كالحوض الذى خاضوه فإنه يؤول مع ما يليه بمصدر لكنه يحتاج إلى العائد.

فكل من الاسمى والحرفى مفتقر إلى صلة، والفرق بينهما أن الاسمى يفتر إلى عائد، والحرفى لا يفتر إليه.

ولم يذكر الناظم هنا الحرفى فلنقدمه: وهو خمسة أحرف:

«أن»^(٣) وتوصل بفعل متصرف مطلقا خلافا لمن منع وصلها بالأمر و«ما» وتوصل بفعل متصرف غير أمر، وقد توصل بجملته اسمية خلافا لقوم^(٤). وندر وصلها بليس. فى قوله:

بِمَا لَسْتُمَا أَهْلَ الْخِيَانَةِ وَالْغَدْرِ^(٥)

(١) أ، ب.

(٢) سورة التوبة ٦٩.

(٣) أى الناصبة للمضارع - بفتح الهمزة وإسكان النون - وإن وصلت بفعل جامد كانت مخففة من الثقيلة مثل قوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ وصلها بالماضى مثل «عجبت من أن قد قام زيد» والمضارع مثل «عجبت من أن يقوم زيد» والأمر مثل «أشرت إليه بأن قم».

(٤) وصلها بالماضى نحو: «لا أصحبك ما دمت منطلقا» والمضارع «لا أصحبك ما يقوم زيد» والجملته الاسمية «لا أصحبك ما زيد قائم».

(٥) لم يتعرض العينى لذكر قائله. وبحث فلم أعثر على قائله.

وصدره: ليس أميرى فى الأمور بأنتما - وهو من الطويل.

الشرح: «أميرى» حذف النون تشبيها بالإضافة، وروى «فما لستما» والتاء فى لستما هى اسم ليس. فإن قيل: أين العائد إلى الموصول الحرفى؟

قلت: الموصول الحرفى لا يحتاج إلى عائد، وقال ابن عصفور: ومن زعم أن ليس فعل جعل «ما» مصدرية، وليس واسمها وخبرها صلة لها، ومن زعم أنها حرف جعل «ما» اسماً موصولا بمنزلة «الذى» ويلزمه إذ ذاك أن يقدر ضميرا محذوفا يربط الصلة بالموصول والتقدير: بما لستما به أى: بسببه.

الإعراب: «ليس» الهمزة للاستفهام على سبيل التقرير «بأنتما» الباء زائدة والتقدير ليس أنتما أميرى، وحذفت النون فى أميرى تشبيها بالإضافة. «بما لستما» فما موصول حرفى وتوصل بفعل متصرف غير أمر وقد وصلت ههنا بفعل جامد وهو قوله لستما والتاء اسم ليس «أهل» خبر ليس منصوب «الخيانة» مضاف إليه «والغدر» عطف عليه.

الشاهد: فى «بما لستما» حيث جاء وصل «ما» بليس وهو نادر.

وتنفرد بنيابتها عن ظرف زمان كقولك «جد ما دمت واجدا».

وزعم الزمخشري: أن «أن» تشاركها في ذلك، وجعل منه قوله تعالى:
﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ﴾^(١).

وهو مردود، لأن «أن» في الآية صالحة للتعليل، وهو المعنى المجمع عليه ولا عدول عنه.

وذهب الأخفش وابن السراج^(٢) أن «ما» المصدرية اسم فتححتاج إلى عائد.

والصحيح: أنها حرف فلا تحتاج إلى عائد، وهو مذهب سيبويه.

قلت: وذكر أبو البقاء^(٣) أنها على كلا القولين لا يعود عليها من صلتها شيء وهو خلاف ما نقله غيره.

و (كى) وتوصل بفعل مضارع (ولا تقع إلا مجرورة باللام أو مقدرا معها اللام)^(٤).

و «أن»^(٥) وتوصل باسمها وخبرها.

(١) سورة البقرة ٢٥٨.

(٢) هو أبو بكر محمد بن السرى البغدادي النحوى. كان من أحدث تلاميذ المبرد سنا مع ذكاء وفطنة، وكان المبرد يقرئه إليه، وقرأ عليه كتاب سيبويه، وكان يعول فى النحو على مذهب الكوفيين، وله مصنفات كثيرة منها: كتاب الأصول الذى جمع فيه أصول العربية وقيل فيه: ما زال النحو منجنونا حتى عقله ابن السراج، وله شرح على كتاب سيبويه ومختصر فى النحو، ومات رحمه الله شابا سنة ٣١٦هـ.

(٣) هو أبو البقاء عبد الله بن الحسين محب الدين العكبرى البغدادي الضرير النحوى قرأ العربية على ابن الحشاش وغيره حتى حاز قصب السبق، وأصبح إماما يشار إليه وكان ثقة صدوقا دينا حسن الأخلاق متواضعا، أصيب فى صباه بالجدرى فأضر به فكانت تحضر إليه المصنفات وتقرأ عليه فإذا حصل ما يريد أملاه. وصف كتبا كثيرة منها: شرح الإيضاح والتكملة، واللمع، وله اللباب فى العلل والإعراب، وغير ذلك. ومات سنة ٦١٦هـ.

(٤) أ، ج وفى ب (لفظا أو تقديرا) ومثالها «جئت لكى تكرم ريذا».

(٥) مفتوحة الهمزة مشددة النون، وتوصل بجملة اسمية قال تعالى: (أو لم يفهم أنا أنزلنا) وتؤول بمصدر من خبرها مضاف إلى اسمها إن كان خبرا مشتقا ويكون مضافا إلى اسمها إن كان جامدا، وبالإستقرار إن كان ظرفا أو جارا ومجرورا.

و(لو)^(١) خلافا لمن أنكرها، وعلامتها أن يصلح موضعها «أن» وأكثر وقوعها بعد ما يدل على تمنّ كقوله تعالى: ﴿يُودُّ أَحَدَهُمْ لَوْ يَعْمُرُ﴾^(٢).

قال المصنف: وأكثر النحويين لا يذكرون «لو» في الحروف المصدرية، ومن ذكر (من المتقدمين)^(٣) الفراء وأبو علي، ومن المتأخرين التبريزي^(٤) وأبو البقاء، وتوصل بفعل متصرف غير أمر «كما».

وأما الموصول الاسمي: فقد بينه بقوله: مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ الَّذِي الْأَنْثَى الَّتِي. الموصول الاسمي ضربان: مذكر ومؤنث، وكل منهما مفرد أو مثني أو مجموع. فالمفرد المذكر «الذي» وفيه ست لغات: إثبات يائه وحذفها مع إبقاء الكسرة، وحذفها مع إسكان الذال وتشديدها مكسورة ومضمومة، والسادسة حذف الألف (واللام)^(٥) وتخفيف الياء ساكنة.

وللواحدة المؤنثة «التي» وفيها تلك اللغات الست أيضاً. ثم قال:

وَالْيَا إِذَا مَا ثَنِيًّا لَا تَثْبُتُ

.....

بَلْ مَا تَلِيهِ أَوَّلُهُ الْعَلَامَةُ

.....

يعنى: أنك تقول في تثنيه «الذي، اللذان» فتحذف الياء وتولى الحرف الذي تليه الياء وهو (الذال)^(٦) علامة التثنية وهي الألف رفعاً والياء جرّاً ونصباً. تليهما نون مكسورة.

وتقول في تثنية (التي: اللتان) فتحذف الياء أيضاً وتولى علامة التثنية ما قبلها (وهي)^(٧) التاء كما في المذكر، وكان القياس إثبات الياء فيهما. فيقال:

(١) والغالب وقوعها بعد ما يفيد التمني: كود وأحب من غير الغالب:

ما كان ضرك لو مننت وربما من الفتى وهو المغيظ المحنق

(٣) ب.

(٢) سورة البقرة ٩٦.

(٤) هو: يحيى بن علي بن محمد أبو زكريا ابن الخطيب التبريزي، كان أحد الأئمة في النحو واللغة والأدب. ومن تصانيفه: شرح اللمع، والكافي في العروض والقوافي، وغير ذلك، ولد سنة إحدى وعشرين وأربعمائة، ومات فجأة في بغداد في جمادى الأولى سنة ثنتين وخمسمائة.

(٦) أ، ب وفي ج (الذال).

(٥) أ، ج.

(٧) ب وفي أ، ج (وهو).

«اللذيان واللتيان» كما يقال في تشبیه «الشَّجِي» ونحوه من المنقوص «الشَّجِيَّان» بإثبات الياء.

إلا أن «الذی والتی» لما كانا مبنيين لم يكن (ليائهما)^(١) حظ في التحريك، فلذلك لم تفتح قبل علامة التشبیه، بل بقيت ساكنة، فحذفت لالتقاء الساكنين.
وقوله: وَالنُّونُ إِنْ تُشَدَّدَ فَلَا مَلَامَةَ.

إشارة إلى جواز تشديد النون في تشبیه «الذی والتی» فتقول: «اللذَانُ واللتانُ» وهو مع الألف متفق على جوازه، وأما مع الياء فمنعه البصريون، وأجازه الكوفيون، وهو الصحيح لقراءة ابن كثير^(٢) ﴿رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذِينَ أَضَلَّانَا﴾^(٣) - بالتشديد -.

تنبيه:

في تشبیه «الذی والتی» لغة ثالثة وهي حذف النون كقول الفرزدق:

أَبْنَى كَلْبِيبٍ إِنْ عَمَى اللَّذَاءُ قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَكَّا الْأَغْلَالَ^(٤)

(١) أ، ج وفي ب (لهما).

(٢) هو: أبو معبد عبد الله بن كثير بن عمرو المكي. أحد أصحاب القراءات السبع، كان إمام الناس في القراءة بمكة لم ينارعه فيها منارع، ولد بمكة سنة خمس وأربعين، وكان عالما بالعربية فصيحاً بليغاً مفوهاً. لقي من الصحابة عبد الله بن الزبير وأبا أيوب الأنصاري، وأنس بن مالك رضي الله عنهم، ولم يزل الإمام المجمع عليه في القراءة بمكة حتى توفي سنة ١٢٠هـ.

(٣) سورة فصلت ٢٩.

(٤) هو للفرزدق - قاله الزمخشري وغيره - يفخر على جرير، ونسبه الصاغانى في العباب إلى الأخطل يهجو جريراً. وهو من الكامل.

الشرح: «بنو كليب» قبيلة جرير، «عمى»: قيل المراد بهما: أبو حنش قاتل شرحبيل، وعمرو ابن كلثوم قاتل عمرو بن هند. «والأغلال» جمع غل وهو الحديد الذي يجعل في الرقبة. المعنى: يفخر على جرير بأن قومه شجعان، وأن عميه قتل ملكين عظيمين وخلصا الأسرى من أغلالهم.

الإعراب: «أبني» الهمزة للنداء وبنى منادى منصوب لأنه مضاف «كليب» مضاف إليه «إن» حرف توكيد ونصب «عمى» اسم إن وأصله عمين لى فلما أضيف إلى ياء المتكلم سقطت نون التشبیه «اللذآ» اسم موصول خبر إن «قتلا» فعل ماض وألف الاثنين فاعله «الملوك» =

وقول الآخر:

هُمَا اللَّتَانِ لَوْ وَكَدَّتْ تَمِيمٌ لَقِيلَ فَخْرٌ لَهُمْ صَمِيمٌ^(١)

وذكر في شرح التسهيل: أن حذف النون من قوله: «هما اللتان» لضرورة الشعر وهو مخالف لما في التسهيل، فإنه قال يجوز إثبات (نونها)^(٢) وحذفها. وقد ذكر فيه قبل ذلك أن من أسباب حذف نون التثنية تقصير الصلة، ومثله في الشرح بقوله:

أَبْنَى كَلَيْبٍ إِنْ عَمَى اللَّذَا قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَكَا الْأَغْلَالَا

= مفعول به والجملة لا محل لها صلة الموصول «وفككا» الواو عاطفة فككا فعل وفاعله «الأغلالا» مفعول به والجملة عطف على ما قبلها.

الشاهد: في «اللذا» حيث حذف نون اللذان تخفيفا إذ أصله اللذان قتلوا الملوك وهو لغة بني الحرث بن كعب وبعض بني ربيعة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن هشام ٩٩/١، وداود، والسندوبى، والسيوطى ص ٢٠ - وأيضا ذكره في همع الهوامع ٤٩/١ - وابن يعيش في شرح المفصل ١٥٤/٣ والشاهد ٤٩٩ في خزنة الأدب، وكتاب سيبويه ج ١ ص ٩٥.

(١) قائله: هو الأخطل واسمه غياث بن غوث بن الصلت، ويلقب بالأخطل النصرانى لكبر أذنه. وهو من الرجز.

الشرح: «تميم» قبيلة وهم تميم بن مر بن أد، «صميم» بالصاد المهملة المفتوحة - ويروى (فخر لهم عميم) أى: فخر شامل لهم.

المعنى: هما المرأتان لو ولدتهما تميم لكان لهم الفخر الخالص.

الإعراب: «هما» مبتدأ «اللتان» خبر المبتدأ وأصله اللتان وهى صفة موصوفها محذوف تقديره: هما المرأتان اللتان «لو» للشرط «ولدت» فعل ماض «تميم» فاعله فعل الشرط وجملة لو ولدت تميم صلة الموصول والعائد محذوف تقديره لو ولدتهما وإنما أنت الفعل فى ولدت لأن تميما قبيلة «لقليل» جواب الشرط.

«فخر» مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة «صميم» صفة له «لهم» جار ومجرور فى محل رفع خبر المبتدأ وهو معترض بين الصفة والموصوف. والجملة وقعت مقولا للقول.

الشاهد: فى «اللتان» حيث حذف النون والأصل اللتان، وهذه لغة بنى الحرث وبعض ربيعة. مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن هشام ١٠/١، والسندوبى والسيوطى ص ٢٠ - وأيضا ذكره فى همع الهوامع ٤٩/١ - والشاهد ٤٢٤ فى خزنة الأدب.

(٢) أ، ج - وفى ب (نونه).

وقد ذكر غيره أن حذف هذه النون لغة بني الحارث بن كعب وبعض ربيعة .

وذكر في التسهيل لغة رابعة وهي: «لذان» بحذف الألف واللام^(١).

وقوله: وَالنُّونُ مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ شُدُّدًا أَيْضًا

يعنى أن النون فى تثنية اسم الإشارة قد تشدد أيضا مع الألف باتفاق.

ومنه قراءة ابن كثير وأبى عمرو^(٢) «فذانك برهانان»^(٣) ومع الياء على الصحيح كما تقدم^(٤).

ثم ذكر وجه التشديد فقال: وَتَعْوِيضٌ بِذَلِكَ قُصْدًا.

يعنى: أن تشديد النون فى «اللذين واللتين» قصد به التعويض عن الياء المحذوفة على غير قياس كما تقدم. والتشديد فى (ذين وتين) عوض عن الألف المحذوفة من (ذواتا) فإن حقها أن تثبت كما ثبتت ألف المقصور. هذا ما ذهب إليه المصنف^(٥).

وتقدم مذهب من جعل تشديد النون فى «ذاتك» دليلا على البعد.

قال فى شرح التسهيل: ويبطل هذا القول جوار التشديد فى «ذين وتين».

وأجيب بأنه لا يدل جوار التشديد فى (ذين وتين)^(٦) فى حالة القرب على عدم جعله على سبيل اللزوم دليلا على حالة البعد بل قد يلزم الشيء دلالة على شيء فى حال، وإن كان جائزا فى حال أخرى.

وذكر فى البسيط: فى علة تشديد النون أقوالا لا يقوم على صحتها دليل.

(١) قال فى التسهيل ص ٣٣ (وقد يقال لذى ولذان).

(٢) هو: أبو عمرو ريان بن العلاء بن عمار المازنى البصرى. أحد أصحاب القراءات السبع، كان أعلم الناس بالقرآن والعربية مع الصدق والثقة، ومن أكثر أتباعه ضبطا لقراءته: أبو محمد بن يحيى المعروف باليزيدى النحوى، مر به الحسن والناس عكوف عليه وحلقته متوافرة فقال. لا إله إلا الله. لقد كادت العلماء أن يكونوا أربابا. كل عز لم يوطد بعلم فألى ذل ينول، وتوفى أبو عمرو فى قول الأكثرين سنة ١٥٤هـ.

(٣) سورة القصص ٢٢.

(٤) قرئ «إحدى ابنتى هاتين» بالتشديد.

(٥) قال الأشمونى ٦٧/١ (وهذا التشديد المذكور لغة تميم وقيس) اهـ.

(٦) أ، ب.

ثم انتقل إلى الجمع فقال: **جَمَعُ الَّذِي الْأَلَى الَّذِينَ مُطْلَقًا.**

يعنى: أن الذى له جمعان: أحدهما «الالى» وتسميته جمعاً تجوزاً^(١) وإنما هو اسم جمع.

وقد يرد الالى للمؤنث وهو قليل، وقد اجتمع الأمران فى قوله:

وَتُبْلَى الْأَلَى يَسْتَلْتُمُونَ عَلَى الْأَلَى تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرَّوْعِ كَالْحَدِيدِ الْقَبْلِ^(٢)

(١) أي: مجاز بالحذف، والتقدير: اسم جمع الذى، أو بالاستعارة لعلاقة المشابهة بالجمع الحقيقى فى إفادة كل التعدد، ولك أن تجمع الجمع بمعناه اللغوى وحينئذ لا يجوز. اهـ صبان ١٢٥/١.

(٢) قائله أبو ذؤيب خويلد بن خالد الهذلى، من قصيدة لامية من الطويل.

وقبله: **فَتَلْكَ خَطُوبٌ قَدْ تَمَلَّتْ شَبَابَنَا قَدِيمًا فِتْبَلِينَا الْخُطُوبُ وَمَا نُبْلَى**

الشرح: «الخطوب» جمع خطب وهو الأمر العظيم، «تملت شبابنا» استتمعت بهم، «فتبلىنا» تفنىنا، «يستلتمون» من استلام الرجل. إذا لبس اللأمة وهى الدرع، «يوم الروع»: الخوف والفرع، وأراد به يوم الحرب، «الحديد» بكسر الحاء وربما فتحها وفتح الذال - جمع حداة - بورن عنة وعنب - وهو طائر معروف وأراد بها الخيول. «القبل» بضم القاف وسكون الباء - جمع قبلاء، وهى التى فى عينها القبل، والقبل، بفتح القاف والباء جميعها وهو الحور.

المعنى: إن حوادث الدهر والزمان قد تمتعت بشبابنا فتبلىنا المنون وما نبلىها وتبلى من بيننا الدارعين والمقاتلة فوق الخيول التى تراها يوم الحرب كالحديد فى سرعتها وخفتها. الإعراب: «تبلى» فعل مضارع فاعله ضمير الخطوب مستترا فيه «الالى» اسم موصول بمعنى الذين مفعول به لتبلى.

«يستلتمون» جملة من فعل وفاعل لا محل لها صلة الموصول «على الالى» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الاسم الموصول الواقع مفعولاً «تراهن» فعل مضارع فاعله ضمير المخاطب مستترا فيه وجوبا. هن مفعول لترى «يوم» ظرف زمان متعلق بترى «الروع» مضاف إليه «الحديد» جار ومجرور متعلق بترى أو متعلق بمحذوف حال من الالى المجرور بعلى. والجملة من ترى وفاعله وما تعلق به لا محل لها صلة الموصول «القبل» صفة للحديد.

الشاهد: فى «الالى يستلتمون»، و «الالى ترهن» حيث استعمل لفظ «الالى» فى المرة الاولى فى جمع المذكر. بدليل ضمير جماعة الذكور فى «يستلتمون» وهو الواو، واستعمله فى المرة الثانية فى جمع المؤنث بدليل ضمير جماعة الإناث فى «ترهن» وهو: هن. مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ٣٤ وابن عقيل ١/ ٨٠ وداود والأشمونى ٦٨/١، والسيوطى ص ٢٠ وأيضا ذكره فى همع الهوامع ٨٣/١.

وقد يقال «الآلاء» بالمد ومنه قول كثير:

أَبَى اللَّهُ لِلشَّمِّ الْآلَاءَ كَأَنَّهُمْ سِيُوفُ أَجَادِ الْقَيْنِ يَوْمًا صِقَالَهَا^(١)

والآخر «الذين» مطلقا أى: رفعا ونصبا وجرا، لأنه مبنى فلا يتغير.

وإطلاق الجمع على «الذين» فيه أيضا تجوز، لأنه مخصوص بأولى العلم (والذى علم)^(٢) فهو كالعالمين^(٣) وقد تقدم.

فإن قلت: قد تقدم أن تثنية اسم الإشارة وتثنية «الذى والتى» أعربت لأن التثنية من خواص الأسماء (فعارضت)^(٤) شبه الحرف. فهلا أعرب «الذين»؟ لأن الجمع من خواص الأسماء كالتثنية؟.

(١) هو: لكثير بن عبد الرحمن صاحب عزة بنت جميل بن حفص بن إياس بن عبد العزى وكان رافضيا كثير التعصب لآل أبي طالب. توفى سنة خمس ومائة بالمدينة. وهو من قصيدة هائية من الطويل.

الشرح: «أبى» من الإباء وهو أشد الامتناع «للشم» بضم الشن وتشديد الميم - جمع أشم، مأخوذ من الشمم - بفتح حين - وهو ارتفاع فى قصبه الأنف مع استواء أعلاه، وذلك مما يمتدح به العرب «أجاد» أحكم، «القين» - بفتح القاف وسكون الياء - الحداد وجمعه قيون، «صقالها» بكسر الصاد وفتح القاف المخففة - الجلاء وزنا ومعنى، قال ابن منظور: الصقل الجلاء.

الإعراب: «أبى الله» فعل وفاعل والمفعول محذوف أى: أبى الله فعل التناقص «للشم» جار ومجرور متعلق بأبى «الآلاء» اسم موصول بمعنى الذين صفة للشم مبنى على الكسر فى محل جر «كأنهم» كأن: حرف تشبيه ونصب والضمير العائد إلى الشم اسمه «سيوف» خبر كان «أجاد» فعل ماض «القين» فاعل أجاد «يوما» ظرف زمان معمول لأجاد «صقالها» مفعول لأجاد والضمير العائد إلى السيوف مضاف إليه. وجملة أجاد وفاعله وما تعلق به فى محل رفع صفة لسيوف. وجملة كأن واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول. الشاهد: فى «الآلاء» حيث استعمله مكان «الذين» بدليل ضمير جماعة الذكور الواقع فى قوله: «كأنهم» عائدا إليه.

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٦٨/١ وابن هشام فى شذور الذهب ص ١١٢ والسيوطى فى همع الهوامع ٨٣/١.

(٢) أ، ج «عام» فى العاقل وغيره.

(٣) أى: فى اختصاص الجمع بالعلاء وعموم المفرد لهم ولغيرهم. أى: فىكون الذين اسم جمع كالعالمين. اهـ صبان ١٢٥/١.

(٤) ب وفى أ، ج (فدفعت).

قلت: لما لم يجر على سنن الجموع لكونه أخص من واحدة كما «تقرر»^(١)
لم تعتبر (معنى الجمعية)^(٢) فيه، فبقى على بنائه.

قال في شرح التسهيل: وعلى كل حال ففي «الذى والذين» شبه بالشَّجِي،
والشَّجِيَّين، في اللفظ وبعض المعنى، فلذلك لم تجمع العرب على ترك إعراب
الذين بل إعرابه في لغة هذيل^(٣) مشهور. فيقولون: «نصر اللذون آمنوا على الذين
كفروا» وإلى هذه اللغة أشار بقوله: وَيَعْضُهُمُ بِالْوَاوِ رَفْعًا نَطْقًا. قلت: ونقلها
بعضهم عن عقيل.

تنبيه:

في «الذين» أربع لغات المشهورة ولغة هذيل وحذف نونه لطول الاسم
بالصلة مطلقا، هكذا ذكر المغاربة وأنشدوا قول الشاعر:

وإنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلَجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ^(٤)

(١) أ، ج وفي ب (تقدم).

(٢) ب، ج.

(٣) هذيل: من القبائل العربية القحطانية التي أسهمت في الوضع اللغوي، وعنها أخذ اللسان
العربي، وكان فيها أكثر من سبعين شاعرا مشهورا.

(٤) قائله: الأشهب بن زميلة. وزميلة - بالزاي - أمه، وهو شاعر إسلامي محسن متمكن.
والبيت من الطويل.

الشرح: «وإن الذى حانت» ويروى وإن الآلى حانت: أى: هلكت. من الحين - بفتح الحاء -
وهو الهلاك، «بفلج» - بفتح الفاء - وسكون اللام - موضع بين البصرة وضربة - وهو
معروف، وأما فلجة - بتحريك اللام فهي مدينة بأرض اليمن، وتسمى فلج الأفلاج،
«دماؤهم» نفوسهم.

الإعراب: «وإن» الواو للعطف وإن حرف توكيد ونصب «الذى» اسم إن «حانت» فعل ماض
والنساء للتأنيث «بفلج» جار ومجرور متعلق بالفعل «دماؤهم» فاعل ومضاف إليه، والجملة
لا محل لها صلة الموصول «هم» مبتدأ «القوم» خبره «كل» تأكيد لأجل المدح والثناء
«القوم» مضاف إليه، والجملة في محل رفع خبر إن «يا أم» يا حرف نداء وأم منادى
منصوب «خالد» مضاف إليه.

الشاهد: «الذى» حيث حذف الشاعر النون من الذين إذ أصله: وإن الذين حانت وذلك
للتخفيف.

وقيل: إن حذف النون للضرورة. وقلت: هذه لغة هذيل فلا يحتاج للضرورة، وأنه ورد في
القرآن. قال تعالى (وخضتم كالذى خاضوا).

وفصل المصنف فقال: ويغنى عنه «الذى» فى غير تخصيص كثيرا، وفيه للضرورة قليلا^(١) هـ. وأتشد البيت على أنه ضرورة (و)^(٢) قيل: «هو»^(٣) مخالف لما ذكره أول التسهيل، فإنه ذكر حذف النون أسبابا فقال: وتسقط «النون»^(٤) للإضافة وللضرورة ولتقصير صلة^(٥) هـ.

قلت: هو غير مخالف له، فإن قوله: ويغنى عنه الذى، معناه أن «الذى» المفرد اللفظ قد يعبر به عن جمع، لا أنه جمع حذف نونه.

الا ترى قوله فى الشرح: وإذا لم يقصد بالذى (تخصيص)^(٦) جاز أن يعبر به عن جمع حملا على «من».

وأما، (وإن)^(٧) الذى حانت، فمحمتمل لأن يكون مفردا عبر به عن الجمع، وأن يكون جمعا حذف نونه.

واللغة الرابعة: حذف الألف واللام. فيقال «الذين» قال أبو عمرو: سمعت أعرابيا (يقرا)^(٨) «صراط لذين»^(٩) بتخفيف اللام.

ثم انتقل إلى جمع المؤنث فقال: باللات واللاء التى قد جُمعا.

يعنى أن (التى) لها جمعان: (أحدهما)^(١٠) (اللات) وفيه لغتان: إثبات الياء وحذفها.

= مواضعه: ذكره ابن هشام فى المغنى ١/١٦٤، وابن يعيش فى شرح المفصل ٣/١٥٥، والسيوطى فى همع الهوامع ١/٤٩، والشاهد رقم ٤٢٦ فى خزانة الأدب وكتاب سيبويه ج ١ ص ٩٦.

(١) التسهيل ص ٣٣.

(٢) ج.

(٣) أ، ج وفى ب (هذا).

(٤) فى نسخة أ.

(٥) التسهيل ص ١٢ فى إعراب المثنى.

(٦) ب وفى أ، ج (مخصص).

(٧) ب.

(٨) ج وفى أ، ب (يقول).

(٩) سورة الفاتحة ٦.

(١٠) أ، ب وفى ج (أحدهما).

والأخرى «اللاتى» وفيه لغتان أيضا: إثبات الياء وحذفها.

«وللتى» جموع آخر منها «اللواتى» بإثبات الياء وحذفها (واللواء) بالمد (واللوا) بالقصر «واللا» بالقصر، «واللاءات» مبنيا على الكسر (أ)^(١) ومعربا إعراب أولات وليست هذه بجموع حقيقية. وإنما هي أسماء جموع^(٢).

وفى شرح التسهيل (تفصيل)^(٣) فى هذه الجموع قال: الصحيح أن (الذين) جمع (الذى) يراد به من يعقل وأن «اللاءات» جمع «اللاتى» مرادف «اللاتى» وكذلك «اللواتى» و «اللواتى» جمعان «اللاتى واللاتى» على حد قولهم فى الهادى - وهو العنق - الهوادى.

وأما «اللاتى» فيحتمل أن يكون اسما للجمع، لأنه ليس على بناء من أبنية الجمع، ويحتمل أن يكون جمعا لأنه متضمن (معنى^(٤) حروف) «التى». ويفتقر كونه مخالفا لأبنية (الجموع)، كما افتقر فى «اللتيا» كونه مخالفا لأبنية^(٥) التصغير).

وأما «اللاتى والاللى» وغيرهما من الموصولات الدالة على جمع فأسماء جموع.

وذكر أن «اللا واللوا» أصلهما «اللاتى واللواتى»، فحذفوا التاء والياء.

قال: والأظهر عندى أن الأصل فى اللوا اللواء وفى اللاء اللاتى ثم (قصر)^(٦). وقوله: واللاءى كالذين تَزْرَأُ وَأَقْعًا. يشير بها إلى نحو قوله: فما آباؤنا بِأَمْنٍ مِنْهُ عَلَيْنَا اللاء قد مَهْدُوا الحَجُوراً^(٧)

(١) ب، ج.

(٢) راجع الأشموني ٦٨/١.

(٣) أ، ج.

(٤) أ.

(٥) أ.

(٦) ب وفى أ، ج (قصروا).

(٧) قائله رجل من بنى سليم وأنشده الفراء - وهو من الوافر.

الشرح: «أمن» أفعل تفضيل من قولهم من عليه منّا إذا أنعم والضمير فى «منه» يرجع إلى الممدوح قبله «مهدوا» - بتخفيف الهاء للوزن - من تمهيد الأمور أى: تسويتها وإصلاحها «الحجور» جمع حجر وحجر الإنسان وحجره بفتح الحاء وكسرها.

فاستعمل «اللاء» بمعنى الذين، والأصل فيه أن يكون للمؤنث كما تقدم.

تنبيه:

من جموع «الذى» أيضاً «اللاثين» مطلقاً وهذيل تعربه كما أعربت الذين (و) قد ذكر في شرح التسهيل أن «اللاثين» جمع «اللاثي» مرادف «الذين».

ثم أشار إلى الفاظ أخرى من الموصولات بقوله:

وَمَنْ وَمَا وَأَلْ تَسَاوَى مَا ذُكِرَ

يعنى أن هذه (الأسماء)^(١) تستعمل بمعنى «الذى» و«التي» وتثنيتهما وجمعهما.

«فمن» لمن يعقل نحو ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾^(٢) أو منزل منزله كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ لَمَّا اسْتَجِيبَ لَهُ﴾^(٣) فعبر عن الأصنام بمن لتزليلها منزلة العاقل، أو لمختلط به كقوله تعالى ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ

= المعنى: ليس آباؤنا الذين أصلحوا شأننا ومهدوا أمرنا وجعلوا حجورهم لنا كالمهد بأكثر امتناناً علينا من هذا الممدوح.

الإعراب: ما: نافية حجازية أو تميمية «آباؤنا» اسم ما أو مبتدأ مرفوع بالضممة والضمير مضاف إليه «بأمن» الباء رائدة. أمن: خبر ما النافية أو خبر المبتدأ وقد منعت الحركة المجتلية من أجل حرف الجر الزائد من ظهور الحركة التي يقتضيها موقع الكلمة من الإعراب «منه، علينا» كلاهما جار ومجرور متعلق بقوله أمن وقوله «اللاء» اسم موصول نعت لأبء مبنى على الكسر فى محل رفع «قد» حرف تحقيق «مهدوا» فعل وفاعل «الحجورا» مفعول به والألف للإطلاق. والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها صلة الموصول.

الشاهد: فى «اللاء» أطلق الشاعر اللاء على جماعة المذكر جمع الذى بمعنى الذين والأكثر لكونها جمع المؤنث نحو قوله تعالى (واللائي يثنى).

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٣٤، وابن هشام ١/١٠٤، وابن عقيل

١/٨١، والسندوبى، وداود، والأشمونى ١/٦٩، والسيوطى ص ٢١، والمكودى ص ٢٢. (١)

ب، ج.

(١) أ، ج وفى ب (الأشياء).

(٢) سورة الأنعام ٢٥.

(٣) سورة الأحقاف ٥.

يَسْجُدُ لَهُ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ ﴿١١﴾ أو لمقترون به نحو: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ﴾ ﴿١٢﴾ أو وقع «من» على ما لا يعقل، لاقترانه بمن يعقل فيما فصل بمن:

قال في شرح التسهيل: كقوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ﴾ ﴿٣﴾ وأجاز قطرب وقوع «من» على ما لا (يعقل) ﴿٤﴾ بلا شرط، واستدل بما لا حجة فيه. و«ما» لما لا يعقل نحو ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ ﴿٥﴾ أو لصفة من يعقل نحو ﴿وَالسَّمَاءَ وَمَا بَنَاهَا﴾ ﴿٦﴾ (أي ويانيها) ﴿٧﴾ ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ ﴿٨﴾ أي الطيب، أو لمبهم أمره نحو أن ترى شبحا تقدر إنسانيته وعدم إنسانيته، فتقول: أخبرني ما (هنالك) ﴿٩﴾.

قال في شرح التسهيل: وكذلك لو علمت إنسانيته ولم تدر أهو ذكر أم أنثى. ومنه قوله تعالى: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي﴾ ﴿١٠﴾.

قلت: وقال غيره: أتى بما دون «من» لأن الحمل حيثئذ لم يتصف بالعقل. أو لمختلط (بما) ﴿١١﴾ لا يعقل ﴿١٢﴾ نحو ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ ﴿١٣﴾ قال في الكافية:

وعند الاختلاط خيرٌ من نطقٍ في أن يجيءَ مِنهُمَا بما اتَّفَقَ

- (١) سورة الحج ١٨.
- (٢) سورة النور ٤٥.
- (٣) سورة النحل ١٧.
- (٤) أ، ب وفي ج (يعلم).
- (٥) سورة الصافات ٩٦.
- (٦) سورة الشمس ٥.
- (٧) أ، ج.
- (٨) سورة النساء ٣.
- (٩) أ، وفي ب، ج (هاك).
- (١٠) سورة آل عمران ٣٥.
- (١١) أ، ج وفي ب (بمن).
- (١٢) أي: في حال اختلاط العاقل بغيره اهـ صبان ١٢٦/١.
- (١٣) سورة النحل ٤٩.

وأجاز أبو عبيدة وابن درستويه وابن خروف^(١) ومن وافقهم، وقوع «ما» على أحاد من يعقل، ونسبه ابن خروف إلى سيبويه، واستدلوا بظواهر تأولها المخالف ووافقهم المصنف.

مسألة

«من» لها أربعة أقسام موصولة وقد ذكرت، وشرطية نحو ﴿مَنْ يُضِلَّ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ﴾^(٢) واستفهامية نحو ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾^(٣) ونكرة موصوفة نحو «مررتُ بمنَّ مُعْجَبٍ لكَ».

وزعم الكسائي أن العرب لا تستعمل «من» نكرة موصولة إلا (أن تقع)^(٤) في موضع يختص بالنكرة كوقوعها بعد «رب» في قوله:

الْأَرْبُ مَنْ تَغْتَشُهُ لَكَ نَاصِحٌ وَمُؤْتَمِنٌ بِالْغَيْبِ غَيْرُ أَمِينٍ^(٥)

(١) هو: أبو الحسن علي بن محمد بن يوسف بن خروف النحوي الأندلسي كان إماما في العربية، أخذ النحو عن محمد بن طاهر الأنصاري المعروف بالخدب، وكان خياطا يقسم ما يكسبه نصفين بينه وبين أستاذه، ومن تصانيفه شرح الجمل للزجاجي، وشرح سيبويه، وتوفي بإشبيلية سنة ٦٠٦ هـ ست وستمئة عن خمسة وثمانين عاما.

(٢) سورة الأعراف ١٨٦.

(٣) سورة البقرة ٢٥٥.

(٤) ب.

(٥) هذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٢٧١) ولم ينسبه الأعلام إلى قائل - وبالبحث لم أعثر على قائله.

الشرح: «تغتشه» تظن به الغش والخذية؛ «مؤتمن» تراه أمينا ناصحا.

المعنى: قد ينصح الإنسان ويتولاه إنسان يظن به الغش، وقد يغشه ويخدعه إنسان يأمته ويثق به.

الإعراب: الأ: أداة استفتاح «رب» حرف جر شبيه بالزائد «من» نكرة مبتدأ مبنى على السكون

في محل رفع «تغتشه» تغتش: فعل مضارع فاعله ضمير المخاطب المستتر فيه والهاء ضمير

عائد إلى من في محل نصب مفعول. والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر

صفة لمن مراعاة لجرها برب أو في محل رفع صفة لمن أيضا لأنها مبتدأ «لك» جار ومجرور

متعلق بناصر «ناصر» رواه الأعلام مجرورا وقال: إنه صفة ثانية لمن وعليه فخبير المبتدأ

محذوف والتقدير: رب إنسان ناصر لك تظنه غاشا موجود. وعندي أن الأحسن رفع

ناصر على أنه خبر المبتدأ «ومؤتمن» معطوف على «من» فهو مرفوع تقديرا على أنه مبتدأ

«بالغيب» جار ومجرور متعلق بمؤتمن «غير أمين» جره الأعلام على أنه صفة لمؤتمن وخبره

محذوف وعندي أنه مرفوع على أنه خبر كما تقدم في المعطوف عليه. =

كما تكون «ما» نكرة موصوفة بعد «رب» في قول (الشاعر)^(١):

رُبَّمَا تَكَرَّهُ النَّفْسُ مِنَ الْأَمْرِ لَهُ فَرَجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ^(٢)

ورد بقول الشاعر:

فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرِنَا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا^(٣)

= الشاهد: في «رب من تغتشه» حيث استعمل «من» نكرة ووصفها بجملة «تغتشه» والدليل على أن «من» في موضع نكرة وليست موصولة أنه قد دخلت عليها «رب» وهي حرف لا يدخل إلا على التكرات.

مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه للألفية ٧٠ / ١، والسيوطي في همع الهوامع ٩٢ / ١، ٢٨ / ٢.

(١) أ، ب.

(٢) هذا البيت يروى في عدة روايات قيل: أمية بن أبي الصلت وقيل حنيف بن عمير الشكري، وقيل: لنهاز ابن أخت مسيلمة الكذاب، والأول أشهر، وهو من الخفيف. الشرح: «فرجة» بفتح الفاء - وهو الانفراج «العقال» بكسر العين - وهو القيد، وقال ابن الأثير: العقال الحبل الذي يعقل به البعير.

المعنى: رب شيء تكرهه النفوس من الأمر له انفراج سهل سريع كحل عقال الدابة. الإعراب: ربما: رب: حرف تقليل وجر شبهه بالزائدة، ما: نكرة بمعنى شيء مبتدأ «تكره النفوس» فعل وفاعل. والجملة صفة لما في محل رفع أو جر على ما عرفت في الشواهد السابقة «من الأمر» جار ومجرور متعلق بتكره «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فرجة» مبتدأ مؤخر والجملة في محل جر صفة للأمر لأنه محلى بالجنسية ومدخولها مثل النكرة كذا قال غير واحد وعندى أن الجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو «ما» الموصوفة «كحل» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لفرجة وحل مضاف و«العقال» مضاف إليه.

الشاهد: في «ربما تكره» حيث وقعت «ما» نكرة موصوفة، بمعنى شيء. مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه للألفية ٧٠ / ١، وابن هشام في المغنى ٢ / ٢، والسيوطي في الهمع ٢٨ / ١، والشاهد ٥٤١ في الخزانة، وسيبويه ج ١ ص ٢٧٠.

(٣) قائله: حسان بن ثابت الأنصاري شاعر النبي ﷺ، وقيل لكعب بن مالك الأنصاري - وهو من الكامل. وقد ذكر البيت كله في أ، ب واقتصر على الشطر الأول في ج.

ويروى شرفاً على من غيرنا.

الشرح: قال التدمري: يروى قبله «من غيرنا» - برفع غير وكسرهما. فالرفع على تقدير من هو غيرنا فمن موصولة والعائد محذوف على حد قوله تعالى (تماماً على الذي أحسن) - في قراءة من رفع أحسن، والجر على أن «من» نكرة موصولة بغير، أي: إنسان غيرنا. =

وأجيب بأن الكسائي يرى: أنها في هذا البيت رائدة، لأنه أجاز زيادة «من»
ومذهب البصريين والفراء: أنها لا تزداد، لأنها اسم^(١).

وزاد أبو علي في أقسام «من» أن تكون نكرة موصوفة، كقول الشاعر:

وَنَعَمَ مَنْ هُوَ فِي سِرِّهِ وَإِعْلَانِ^(٢)

= وقال الكسائي: على أن «من» رائدة وعلى ذلك أورده ابن أم قاسم في شرح الألفية اهـ
شرح شواهد المعنى ص ١١٦.

المعنى: كفانا فضلاً على من غيرنا حب النبي إيانا وهجرته إيانا.
الإعراب: «فكفى الفاء عاطفة على ما قبله وكفى فعل ماض «بنا» مفعوله والباء فيه رائدة،
ويقال: إن الباء في البيت رائدة في الفاعل، وقوله: حب النبي بدل اشتمال على المحل.
«فضلاً» تمييز «على من غيرنا» على حرف جر «من» نكرة موصوفة وصفتها غيرنا والتقدير:
على قوم غيرنا ورواية رفع غيرنا تقدّر على من هو غيرنا «حب» فاعل لكفى «النبي»
مضاف إليه فاعله «محمد» عطف بيان من النبي «إيانا» مفعول حب وهو مصدر مضاف إلى
فاعله.

الشاهد: في «على من غيرنا» فإن «من» هنا إما نكرة موصوفة أو رائدة.

مواضعه: ذكره ابن هشام في المعنى ١٠١/١ وابن يعيش في شرح المفصل ١٣/٤ والشاهد
٤٣٨ في خزنة الأدب والسيوطي في همع الهوامع ٩٢/١، وسيبويه ج ١ ص ٢٦٩.

(١) وارتضيت هذا المذهب لعدم مخالفته للقواعد النحوية.

(٢) هذا عجز بيت أنشده السيد المرتضى في شرح القاموس ولم ينسبه، وقال العيني «أنشده
أبو علي ولم ينسبه».

وصدر البيت: ونعم مزكاً من ضاقت مذاهبه - وهو من البسيط.

الشرح: «مزكاً» - بفتح الميم وسكون الزاي - مفعول من زكأت إلى فلان أى لجات إليه،
فمعناه الملجأ أو المستند.

الإعراب: «نعم» فعل ماض لإنشاء المدح «مزكاً» بالرفع فاعل نعم وبالنصب تمييز وفاعل نعم
ضمير مستتر «من» اسم موصول عند ابن مالك ونكرة موصوفة بالجملة بعدها عند
الأخفش، وعلى أية حال فهي في محل جر بإضافة مزكاً إليها «ضاقت» فعل ماض والثناء
للتأنيث «مذاهبه» فاعل مضاف والضمير مضاف إليه والجملة لا محل لها من الإعراب صلة
الموصول عند ابن مالك وفي محل جر صفة لمن عند الأخفش «ونعم» الواو عاطفة ونعم
فعل ماض لإنشاء المدح «من» قيل: نكرة تامة لا تحتاج إلى صفة وهي تمييز وعلى هذا
فاعل نعم ضمير مستتر و«هو» مخصوص بالمدح وهو مبتدأ خبره جملة نعم مع فاعلها،
أو خبر مبتدأ محذوف وجوبا، وقيل: إن «من» معرفة ناقصة أى: هي اسم موصول وهي
فاعل نعم و«هو» في البيت مبتدأ خبره محذوف، والجملة لا محل لها من الإعراب =

والصحيح أنها (لا تكون نكرة)^(١) غير موصوفة .

و «ما» لها سبعة أقسام موصولة نحو: ﴿وَلِلَّهِ (يَسْجُدُ)^(٢) مَا فِي السَّمَاوَاتِ﴾^(٣) وشرطية نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾^(٤) واستفهامية نحو: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾^(٥) ونكرة موصوفة نحو: «مررت بما معجب لك» ويمكن أن يكون منه ﴿هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾^(٦) ونكرة غير موصوفة نحو: «ما أحسن زيدا» (في التعجب)^(٧) على مذهب سيويه^(٨) .
أو صفة نحو: «لأمر ما جدع قصير أنفه»^(٩) .

قال المصنف: والمشهور أن «ما» في هذا المثال ونحوه زائدة مبنية على وصف لائق بالمحل، ومعرفة تامة وذلك في باب نعم نحو «غسلته غسلا نعما»

= صلة الموصول . «في سر» جار ومجرور متعلق بخبر المبتدأ الذي هو قوله «هو» «إعلان» عطف عليه .

الشاهد: في «ونعم من» استشهد به أبو على أن «من» ههنا نكرة غير موصوفة وأعرب أبو على فاعل نعم ههنا مستترا تقديره ونعم هو من هو وكلمة من تمييز وقوله: «هو» مخصوص بالمدح فهو مبتدأ وخبره ما قبله . وقال غيره: «من» موصول فاعل نعم، وقوله «هو» مبتدأ وخبر هو آخر محذوف تقديره نعم من هو هو .

مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه للألفية ١ / ٧٠ وابن هشام في المغنى ١ / ٥٧ والسيوطي في الهمع ١ / ٩٢ والشاهد ٧٦٧ الخزانة .

(١) ب، ج وفي أ (إنها نكرة تكون) .

(٢) سورة النحل ٤٩ .

(٣) أ، ج .

(٤) سورة البقرة ١٩٧ .

(٥) سورة طه ١٧ .

(٦) سورة ق ٢٣ .

(٧) ب .

(٨) راجع الكتاب (ج ١ ص ٢٦٩) .

(٩) في مجمع الأمثال ج ٢ ص ١٩٦ رقم ٣٣٦٦ - قالتها الزبراء لما رأت قصيرا مجدوعا، وفي ج ١ ص ٢٠٥ - كان قصير قال لعمر بن عدى: اجدع أنفى واضرب ظهري ودعنى وإياها فقال عمرو: ما أنا بفاعل وما أنت لذلك مستحقا عندي فقال قصير: خل عنى إذن وخلاك ذم . فذهبت مثلا فقال له عمرو: فانت أبصر فجدع قصير أنفه وأثر آثارا بظهره فقالت العرب لمكر ما جدع قصير أنفه .

أى: نعم الغسل. وفي هذا خلاف يأتي في باب نعم^(١) فهذه أقسام «ما» الاسمية.

وأما الحرفية: فتكون نافية وزائدة ومصدرية (وكافة ومهيئة)^(٢) وليس هذا موضع بسط الكلام على هذه الأقسام.

و «أل» (يشترك)^(٣) فيه العاقل وغيره (وهي)^(٤) اسم موصول عند الجمهور، وذهب المازني إلى أنها حرف موصول، وذهب الأخفش إلى أنها حرف تعريف. والصحيح أنها اسم لأوجه: أحدها عود الضمير عليها في نحو: «قَدْ أَفْلَحَ الْمُتَّقِي رَبَّهُ».

(وذهب)^(٥) المازني (بأن)^(٦) الضمير يعود على موصوف محذوف، ورد بأن لحذف الموصوف (مقآن)^(٧) لا يحذف في غيرها إلا لضرورة وليس هذا منها.

الثاني: استحسان خلو^(٨) الصفة معها (عن)^(٩) الموصوف نحو: «جاء الكريم» فلولا (أنها)^(١٠) اسم موصول قد اعتمدت الصفة عليه كما تعتمد على الموصوف لقبح خلوها عن الموصوف.

الثالث: إعمال اسم الفاعل (معها)^(١١) بمعنى المضى، فلولا أنها موصولة واسم الفاعل معها في تأويل الفعل لقدح لحاقها في إعمال اسم الفاعل بمعنى الحال (١)^(١٢) والاستقبال.

(١) والخلاف هو - قال الأشموني ج ٣ ص ٢٧ (ثلاثة أقوال أحدها أنها نكرة تامة في موضع نصب على التمييز والفاعل مضمرة .. وثانيها: أنها معرفة تامة وهي الفاعل، وهو ظاهر مذهب سيبويه، ونقل عن المبرد وابن السراج والفارسي وهو قول الفراء. وثالثها: أن ما مركبة مع الفعل ولا موضع لها من الإعراب .. وقال به قوم وأجازه الفراء) اهـ وقال في التسهيل ص ١٣٦: نعم وبش «ما» معرفة تامة.

(٢) ج.

(٣) ب، ج.

(٤) أ، ج.

(٥) ب وفي أ، ج (اجاب).

(٦) أ، ج وفي ب (إلى).

(٧) أ، ج وفي ب (مواطن).

(٨) أ، ج وفي ب (استحسان خلو جواز).

(٩) ج وفي ب (من) وفي أ (على).

(١٠) ب، وفي أ (أنه).

(١١) أ، ج. (١٢) ج.

قلت: وقد التزم ذلك الأخفش، فذهب إلى أن اسم الفاعل لا عمل له مع «أل» وسيأتي بيانه في بابه^(١).

الرابع: دخولها على الفعل نحو: الترضى حكومته^(٢).
والمعرفة مختصة بالاسم.

واستدل المازني ومن وافقه على حرفيتها بأن العامل يتخطاها نحو: (مررت بالضارب) فالمجرور «هو»^(٣) «ضارب» ولا موضع لآل، ولو كانت اسماً لكان لها موضع الإعراب.

قال الشلوين: الدليل على أن الألف واللام حرف قولك «جاء»^(٤) القائم «فلو كانت اسماً (لكانت)^(٥) فاعلا واستحق، «قائم» البناء، لأنه على هذا التقدير مهمل (لأنه)^(٦) صلة والصلة لا يسלט عليها عامل الموصول.

وأجاب في شرح التسهيل: بأن مقتضى الدليل أن يظهر عمل عامل الموصول في آخر الصلة، لأن نسبتها منه (نسبة عجز المركب منه)^(٧)، لكن منع من ذلك كون الصلة جملة (والجمل)^(٨) لا تتأثر (بالعوامل)^(٩) (فلما)^(١٠) كانت صلة الألف واللام (في اللفظ)^(١١) غير جملة جيء بها على مقتضى الدليل، لعدم المانع^(١٢).

(١) قال السيوطي في الهمع ٩٦/٢ (قال الأخفش ولا يعمل بحال وآل فيه معرفة كهى فى الرجل لا موصولة والنصب بعده على التشبيه بالمفعول به).
(٢) الشاهد: فى «الترضى» حيث وصلت «أل» بالفعل المضارع. ومضى شرحه فى باب الكلام.

(٣) ب.

(٤) أ، ج وفى ب (جاءنى).

(٥) ب، ج وفى أ «الكان».

(٦) أ، ج وفى ب «إذن هو».

(٧) أ، ج وفى ب «كنسبة أجزاء المركبات».

(٨) أ، ج وفى ب «الجملة».

(٩) أ، ج وفى ب «العامل».

(١٠) ج وفى ب «ولما».

(١١) أ، ج.

(١٢) راجع الأشموني ٧١/١، ٧٢.

وقوله: وهكذا، «ذو» عند طيبي شهر.

يعنى أن «ذو» عند طيبي اسم موصول يستعمل بمعنى الذى وفروعه بلفظ واحد «فيقال»^(١) «جاءنى ذو فعل وذو فعلت وذو فعلا وذو فعلوا وذو فعلن».

وتتميز معانيها بالعائد كما مثل، أو بما هى له كقول الشاعر:

فإن الماء ماء أبى وجدى ويثرى ذو حفرت وذو طويت^(٢)

أى: التى حفرت والتى طويت؛ لأن البئر مؤنثة.

تنبيهان:

أحدهما: تسمى «ذو» هذه^(٣) الطائفة، لأنها لا يستعملها موصولة إلا طيبي أو من تشبه بهم من المولدين كأبى نواس وحبيب^(٤).

(١) أ، وفى ج «كما يقال».

(٢) البيت لسنان بن الفحل الطائى، من أبيات أوردها أبو تمام فى الحماسة وهو من الوافر.

الشرح: «ذو حفرت» التى حفرتها «ذو طويت» التى طويتها. وطى البئر: بناؤه بالحجارة.

المعنى: إن هذه الماء من عهد أبى وجدى وأنا الذى حفرت هذه البئر وبنيتها.

الإعراب: «إن» حرف توكيد ونصب «الماء» اسم إن «ماء» خبر إن «أبى» مضاف إليه وياء

المتكلم مضاف إليه «وجدى» معطوف على أبى وياء المتكلم مضاف «ويثرى» الواو عاطفة

بئر مبتدأ وياء المتكلم مضاف إليه «ذو» اسم موصول بمعنى التى خبر المبتدأ «حفرت» فعل

وفاعل والجملة لا محل لها صلة والعائد محذوف تقديره حفرتها «وذو» اسم موصول

بمعنى التى أيضا معطوف على السابق وجملة «طويت» لا محل لها صلته والعائد محذوف

أيضا تقديره طويتها.

الشاهد: فى «ذو» فإنها مفردة مذكرة مع أنها واقعة على البئر وهى مؤنثة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٣٥ وابن هشام ١١٠/١ والسندوبى،

والشاطبى، والأشمونى ٧٢/١، والسيوطى ص ٢١ وأيضا ذكره مع الهوامع ٨٤/١ وذكره

ابن يعيش فى شرح الفصل ١٤٧/٣ والشاهد ٤٢٧ فى خزانة الأدب، والإنصاف

٢٣٥/٢. (٣) أ، ب.

(٤) أبو نواس: هو أبو على الحسن بن هانئ بن عبد الأول بن الصباح الحكىمى - بفتح الحاء

والكاف - نسبة إلى الحكىم بن سعد العشيرة - ولد بالبصرة سنة خمس وأربعين ومائة،

وسمى أبو نواس لذؤابتين كانتا له تنوسان على عاتقه - والدؤابة - بهمة بعد الذال

المضمومة: الضفيرة من الشعر، ومات ببغداد سنة خمس وستين ومائة. =

الثاني: المشهور في «ذو» الطائية أنها مبنية، وبعضهم يعربها إعراب «ذو» بمعنى صاحب^(١).

ويروى بالوجهين قول الشاعر:

فَحَسْبِي مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا^(٢)

=حبيب: هو حبيب بن أوس بن الحارث بن قيس بن الأشج أبو تمام الطائي. ولد في جاسم بدمشق سنة تسعين ومائة وقيل: غير ذلك، ونشأ بمصر، ومات سنة اثنتين وثلاثين بعد المائتين.

(١) بالواو رفعا وبالألف نصبا وبالياء جرا، اهـ ابن عقيل ج ١ ص ١٧٠.

(٢) قائله: منظور بن سحيم بن الفقعي، شاعر إسلامي، وهو من قصيدة يقولها في امرأته.

وصدوره: فَأَمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقَيْتَهُمْ - وهو من الطويل.

الشرح: «كرام» جمع كريم، «لقيتهم» ويروى «أقيتهم» ويروى «رايتهم». ومعنى الكل متقارب «فحسبي» يكفيني، «من ذي عندهم»: أي: من الذي عندهم.

المعنى: هؤلاء الناس إما أن يكونوا كراما أصحاب ثروة فالذي يقوم بمعيشتي مما عندهم حسبي وكافئ ولا أبتغي منهم زيادة.

الإعراب: «إما» حرف تفصيل «كرام» فاعل لفعل محذوف يدل عليه ما بعده والتقدير إما قابلني كرام موسرون لقيتهم. أو مبتدأ و «موسرون» نعت «لقيتهم» فعل ماض وتاء المتكلم فاعله وهم: مفعول. والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع خبر المبتدأ على الوجه الثاني. أو لا محل لها من الإعراب المفسرة على الوجه الأول «فحسبي» مبتدأ وياء المتكلم مضاف إليه «من» حرف جر «ذو» اسم موصول بمعنى الذي مبنى على السكون في محل جر بمن والجار والمجرور متعلق بحسبي «عندهم» ظرف متعلق بمحذوف صلة لذو والضمير مضاف إليه «ما» اسم موصول بمعنى الذي خبر المبتدأ «كفانيا» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر يعود إلى ما والنون للوقاية وياء المتكلم مفعول به والألف للإطلاق. والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها صلة ما.

الشاهد: في «من ذي» فإنه يروى بالوجهين: أحدهما بالياء فيكون: معربا بالياء نيابة عن الكسرة، كإعراب ذي بمعنى صاحب التي هي من الأسماء الستة، والثاني بالواو «ذو» فيكون: مبنيا على السكون.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ٣٥ وابن عقيل ٨٥/١، والأشمونى ٧٢/١، وابن هشام ٩/١ - وأيضا في المغنى ٦٢/٢، والسيوطى ص ٢١ وأيضا في الهمع ٧٤/١، وذكره ابن يعيش في شرح المفصل ١٤٨/٣.

وقوله:

وَكَاثِي أَيْضًا لَفِيهِمْ ذَاتٌ وَمَوْضِعُ اللَّاتِي أَيْ ذَوَاتٌ

يعنى: أن بعض طيئ تقول «ذات» إذا أراد معنى «التي» وذوات إذا أراد معنى «اللاتي» بالبناء على الضم فيهما.

وظاهر هذا أنه إذا أراد غير «التي واللاتي» يقول «ذو» على الأصل، وأطلق ابن عصفور القول في تشية «ذو» (ذات) (١)، وجمعها.

قال المصنف: أظن الحامل له على ذلك قولهم «ذات وذوات» بمعنى «التي واللاتي» فأضربت «عنه» (٢) لذلك أهـ.

ونقل الهروي (٣) وابن السراج عن العرب ما نقله ابن عصفور.

ثم قال:

ومثلُ ماذَا بَعْدَ ما اسْتَفْهَمَ أَوْ مَنْ إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلَامِ

يعنى أن من الموصولات التي تستعمل بمعنى «الذى» وفرعه بلفظ واحد «كذا» بشرطين:

الأول: أن تقع بعد «من» أو «ما» الاستفهاميتين خلافا لمن منع وقوعها بعد «من».

الثاني: أن تكون غير ملغاة، والمراد بالإلغاء أن تتركب «ذا» (٤) مع «ما أو من» «فيكونا» (٥) اسماً واحداً.

(١) ب، ج وفي أ «ذوات».

(٢) ب، ج وفي أ «عند».

(٣) هو أحمد بن محمد بن عبد الرحمن الباشاني صاحب الغريين أبو عبيد الهروي، وله أيضاً كتاب ولاية هراة.

قال ياقوت: قرأ على أبي سليمان الخطابي وأبي منصور الأزهرى، وروى عنه عبد الواحد المليحي وأبو بكر الأرمستاني. ومات في شهر رجب سنة إحدى وأربعمئة.

(٤) ب.

(٥) ج وفي أ، ب «فتكون».

ولها حالة الإلغاء معنيان: أحدهما وهو الأشهر أن يكون «المجموع»^(١) اسم استفهام، فلا يعمل فيه فعل متقدم.

والآخر أن يكون اسماً موصولاً أو نكرة موصوفة، وعليه بيت الكتاب:

دَعَى مَاذَا عَلِمْتَ سَأْتِيهِ
ولكن بالمغيبِ نبئيني^(٢)

أى: دعى الذى علمت أو شيئاً علمت، ولذلك عمل فيها ما قبلها.

ولها شرط ثالث أهمله لوضوحه، وهو ألا تكون (إشارة)^(٣) نحو «من ذا» أو «ماذا».

وقد اتضح بما ذكر أن «ماذا» لها أربعة استعمالات، ويجوز فى «نحو»^(٤) «ماذا صنعت؟» وجهان: أحدهما أن تكون «ذا» موصولة فتكون «ما» حيثئذ مبتدأ و«ذا» وصلته خبر «ما»^(٥) والعائد محذوف «أى صنعته»^(٦) والآخر أن تكون أى

(١) أ، ب.

(٢) قائله: سحيم بن وثيل الرياحى - وهو من قصيدة طويلة، وقال سيويه: «وقال الشاعر سمعنا من العرب الموثوق بهم». من الوافر.

الشرح: «دعى» أتركى، «نبئنى» أخبرينى من النبأ وهو الخبر.

المعنى: دعى الذى علمته فإنى سأتيه لعلمى منه مثل الذى علمت ولكن نبئنى بما غاب عنى وعنك مما يأتى به الدهر أى: لا تعذلىنى فيما أبادر به الزمان من إتلاف مالى فى وجوه الفتوة ولا تخوفينى الفقر، الشتمرى ٤٠٥/١ من الكتاب.

الإعراب: «دعى» فعل وفاعل «ماذا علمت» مفعول دعى وماذا كله اسم جنس بمعنى شىء. أو موصول بمعنى الذى - على خلاف فيه - «سأتيه» فعل وفاعل ومفعول.

«ولكن» للاستدراك «بالمغيب» جار ومجرور متعلق بنبئنى «نبئنى» فعل وفاعل والتون للوقاية والياء مفعول به.

الشاهد: فى «ماذا علمت»، فإن «ذا» هنا موصولة أو نكرة موصوفة.

مواضعه: ذكره ابن هشام فى معنى اللبيب ٥/٢ والسيوطى فى همع الهوامع ٨٤/١، والخزانة رقم ٤٤٤، وسيويه ج ١ ص ٤٠٥.

(٣) ب، وج وفى أ «إشارية».

(٤) ب، ج.

(٥) ج وفى أ «لما» وفى ب «للمبتدأ».

(٦) أ، ج.

مركبة مع «ما»^(١) فيجعلان اسماً واحداً من أسماء الاستفهام فتكون «ماذا» مفعولاً مقديماً لصنعت.

ويظهر (أثر)^(٢) الاحتمالين في البديل من اسم الاستفهام وفي الجواب، فبديل الأول مرفوع، وكذا جوابه على (المختار)^(٣) وبديل الثاني منصوب وكذا جوابه على المختار، لأن حق الجواب أن يطابق السؤال، وقد قرئ بالوجهين قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾^(٤) قرأ عمرو برفع (الغفو)^(٥) والباقون بنصبه. فتكون (ذا) في قراءته موصولة، وفي قراءتهم ملغاة.

ولما فرغ من عد الموصولات غير (أى) شرع في بيان صلتها وعائدها فقال:

وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَةٌ عَلَى ضَمِيرٍ لَاتِقٍ مُشْتَمِلَةٍ

يعنى: أن كل واحد من (هذه)^(٦) الموصولات لا بد له من صلة، لأنه اسم ناقص لا يتم معناه إلا بصلته.

فإن قلت: مقتضى قوله: (يلزم) أنها لا تحذف وحذفها جائز إذا دل عليها دليل أو قصد الإبهام ولم يكن صلة (أل) كقول الشاعر:

نَحْنُ الْأَلَى فَاجْمَعْ جُمُوعَكَ نَمَّ وَجْهَهُمْ إِلَيْنَا^(٧)

(١) ب، وفي أ، ج (ذا).

(٢) أ، ج وفي ب (أحد).

(٣) أ، ج وفي ب (الاختيار).

(٤) سورة البقرة ٢١٩.

(٥) أ، ج وفي ب (الواو).

(٦) أ، ج.

(٧) هو: لعبيد الله بن الأبرص؛ وهو شاعر فحل من شعراء الجاهلية؛ والبيت من قصيدة

نونية يقولها لامرئ القيس بن حجر الكندي بعد مقتل أبيه حجر. وهو من الكامل.

المعنى: نحن الذين عرفوا بالشجاعة فاجمع جموعك ثم وجههم إلينا فإننا لا نبالي بهم ولا هم عندنا في حساب.

الإعراب: «نحن» مبتدأ «الآلى» اسم موصول خبر المبتدأ والصلة محذوفة يبنى عنها سياق الكلام والتقدير: نحن الآلى قتلوا أباك، أو نحن الآلى عرفت شجاعتهم وإقدامهم، أو نحن الآلى اشتهر أمرهم فلا يخفى على أحد أو نحو ذلك «فاجمع» فعل أمر فاعله ضمير المخاطب المستتر فيه وجوبا «جموعك» جموع مفعول به والكاف مضاف إليه «ثم» =

أى نحن الالى عرفوا بالشجاعة ونحو ذلك .

قلت: المراد أنها تلزم لفظاً (أ)^(١) وتقديراً فهي لازمة فيه وإن حذفت لفظاً .

تنبيه:

فهم من قوله بعده (صلة)^(٢) أنه لا يجوز تقديم الصلة ولا شيء منها على الموصول . وأما نحو: ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾^(٣) فالجار متعلق بمحذوف دلت عليه صلة (أل) لا بصلتها، والتقدير: وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين .

وقوله: على ضمير (لا تقي مشتمله)^(٤) . هذا الضمير هو العائد على الموصول، وقوله: (لا تقي) أى: مطابق للموصول فى الإفراد والتذكير وفروعهما .

تنبيه:

الموصول إن طابق لفظه معناه فلا إشكال فى العائد، وإن خالف لفظه معناه، بأن يكون مفرد اللفظ مذكراً وأريد به غير ذلك، نحو: «من وما» .

فلك فى العائد عليه وجهان: مراعاة اللفظ وهو أكثر كقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾^(٥) ومراعاة المعنى وهو دونه كقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾^(٦) ما لم يلزم من مراعاة اللفظ لبس نحو: (أعط من سألتك لا من سألك) أو قبح (من هى حمراء أمك)^(٧) .

= عاطفة «وجههم» وجه: فعل أمر وفاعله ضمير مستتر والضمير البارز مفعول به «إلينا» جار ومجرور متعلق بوجه .

الشاهد: فى «الالى» وهو بمعنى الذين وصلتها محذوفة لدلالة قوله فاجمع جموعك إلى آخره . مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٧٤/١، وابن هشام فى المغنى ٧٩/١، السيوطى فى همع الهوامع ٨٩/١ .

(١) أ، ب .

(٢) أ .

(٣) سورة يوسف ٢٠ .

(٤) أ .

(٥) سورة الأنعام ٢٥ .

(٦) سورة يونس ٤٢ .

(٧) قال الشيخ الصبان ١٢٧/١ (ومحل كون الأكثر مراعاة اللفظ إذا لم يحصل من مراعاته لبس نحو: «أعط من سألتك لا من سألك» أو قبح نحو: «من هى حمراء أمك» فيجب مراعاة المعنى . فلا يقال: «أعط من سألك» ولا من هو حمراء أمك» لقبح الإخبار =

فتجب مراعاة المعنى .

أو يقصد لمعنى سابق فتختار مراعاته، كقول الشاعر:

وَأَنَّ مِنَ النَّسْوَانِ مَنْ هِيَ رَوْضَةٌ تَهِيحُ الرِّيَاضَ قَبْلَهَا وَتَصَوِّحُ^(١)

فإن قلت: يفهم من قوله على ضمير أنه لا يربط الصلة بالموصول غيره، وقد ورد الربط بالاسم النظار الواقع موقع الضمير. كقولهم (أبو سعيد الذي رويت عن الخدرى، والحجاج الذي رأيت ابن يوسف).

= بمؤنث عن مذكر، كعكسه نحو: «من هي أحمر أمك» «ولا» «من هو أحمر أمك» لأن الموصول وصلته كشيء واحد، فكأنك أخبرت عن مذكر بمؤنث، لكن القبح فى الصورتين الأوليين أشد، لأن تخالف الخبر والمخبر عنه فيهما فى الصلة وفى الموصول وخبره. وفى الصورة الثالثة: فى الموصول وخبره فقط، وما لم يعضد المعنى سابق فيختار مراعاته كقوله: وإن من النسوان من هي روضة. فأنث الضمير لتقدم ذكر النسوان.

ثم قال: (ولى فيه بحث، لأنه يلزم على مراعاة اللفظ فى قوله: (من هي روضة) أيضا الإخبار بمؤنث عن مذكر، تقتضى التعليل به لوجوب مراعاة المعنى فى قوله «من هي حمراء أمك» وجوب مراعاة المعنى فى قوله «من هي روضة» أيضا، إذ لا فرق بين المؤنث بالتاء والمؤنث بالالف كما فى الدمامينى، ولا بين الصفات كحسنة وحمراء، والأسماء كروضة وصحراء. بدليل ما مر من استقبح «من هو حمراء أمك».

(١) قائله: جران العود واسمه عامر بن الحرث، من قصيدة طويلة من الطويل يصف فيها النساء.

الشرح: «تهيح» من هاج الشيء يهيج - أى ثار، «تصوح» أصله تتصوح فحذفت إحدى التاءين، وقال أبو عمرو: تصوح البقل إذا يبس أعلاه وفيه ندوة. شبه بعض النساء بالروضة التى تتأخر فى هيجان نباتها وتشقق أزهارها عن غيرها من الرياض وأراد بها النساء التى تتأخر عن الولادة فى وقتها وهذا تشبيه بليغ حيث حذف فيه أداة التشبيه، لأن أصل قوله من هي كروضة.

الإعراب: «وإن» الواو للعطف وإن حرف توكيد ونصب «من النسوان» جار ومجرور فى محل رفع خبر إن «من» اسم موصول اسم إن «هي» مبتدأ «روضة» خبره والجملة لا محل لها صلة الموصول «تهيح» فعل مضارع «الرياض» فاعله. والجملة صفة للروضة «قبلها» منصوب على الظرفية مضاف إلى الضمير الذى يرجع إلى الروضة «وتصوح» فعل مضارع والفاعل ضمير وهي عطف على تهيح.

الشاهد: فى «من هي روضة» حيث روعى فيه معنى «من» فلذلك أنث الضمير ولو روعى فيه اللفظ ل قيل «من هو».

وقول الشاعر:

وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ^(١)

أى فى (رحمته)^(٢) أو فى رحمتك .

قلت: هذا من القلة بحيث لا يقاس عليه، فلذلك لم يذكره فى هذا المختصر (والله أعلم)^(٣).

وقوله:

وَجُمْلَةٌ أَوْ شَبِهُهَا الَّذِي وَصِلَ بِهِ كَمَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كَفِلَ

يعنى: أن الذى يوصل به الموصول غير (أل) شيثان: جملة وشبه جملة.

أما الجملة (فهى)^(٤) ضربان اسمية نحو: (جاء الذى أبوه فاضل) وفعلية نحو: (جاء الذى قام أبوه).

وأما شبه الجملة (فهو)^(٥) الظرف نحو: الذى عندك، والجار والمجرور نحو: (الذى فى الدار).

(١) هذا عجز بيت نسبة كثير من النحويين لمجنون بنى عامر. وهو من الطويل.

وصدره: فيا رب أنت الله فى كل موطن.

وروى: فيا رب ليلى أنت فى كل موطن.

الإعراب: «يا رب» يا: حرف نداء رب منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة للتخفيف «أنت» مبتدأ «فى كل» جار ومجرور متعلق بمحذوف وخبر المبتدأ أى: أنت حاضر فى كل موطن. وكل مضاف و «موطن» مضاف إليه «وأنت» الواو عاطفة أنت: مبتدأ «الذى» اسم موصول خبر المبتدأ «فى رحمة» متعلق بقوله أطمع الآتى ورحمة مضاف و«الله» مضاف إليه «أطمع» فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

الشاهد: فى «الذى فى رحمة الله» حيث وضع الظاهر وهو لفظ الجلالة موضع المضمرة. وكان القياس أن يقول «وأنت الذى فى رحمته».

مواضعه: ذكره الأشموني فى شرحه للآلفية ١٥/١، وابن هشام فى المغنى ١٢٧/٢ والسيوطى فى همع الهوامع ٨٧١.

(٢) أ، ج.

(٣) ج.

(٤) ب، ج وفى أ «فضريان».

(٥) أ، ج وفى ب «فهى».

وإنما كان الظروف (والجار والمجرور)^(١) شبه الجملة، لأنهما يجب (هنا)^(٢) وتعلقهما بفعل مقدر مسند إلى ضمير الموصول، والتقدير: الذي استقر عندك أو في الدار.

وقد مثل شبه الجملة بقوله (من عندي) فمن موصولة وعندى (صلتها)^(٣).
ومثل الجملة بقوله: (الذي ابنه كفل)، فالذي موصول (وابنه كفل) جملة اسمية هي الصلة.
تنبيه:

شرط الجملة الموصول بها أن تكون خبرية^(٤) خلافاً للكسائي في جواز الأمر والنهي: وأجاز المازني أن تكون دعاء بلفظ الخبر نحو: «جاء الذي رحمه الله»^(٥). ويلزم الكسائي موافقته.

فإن قلت: من أين يعلم هذا الشرط من كلامه؟

قلت من مثاله (فإنه إنما)^(٦) مثل ليقاس عليه، والمشهور اشتراطه كون الجملة الموصول بها معهودة.

قال المصنف: وليس ذلك بلازم؛ لأن الموصول قد يراد به الجنس فتوافقه صلته، كقوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعُقُ﴾^(٧) وقد يقصد تعظيم الموصول فتبهم صلته كقوله تعالى: ﴿فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ﴾^(٨) وشرط أكثرهم ألا تكون

(١) ب، ج وفي أ «المجرور».

(٢) أ، ج.

(٣) أ، ج وفي ب (ظرف).

(٤) فلا يجوز (جاء الذي أضربه) أو (ليته قائم) أو (رحمه الله).

فالمثال الأول للإنشائية لفظاً ومعنى الطلبية صراحة.

والثاني للإنشائية لفظاً ومعنى غير الطلبية صراحة.

والثالث للإنشائية معنى لا لفظاً خلافاً للكسائي في الكل، وللمازني في الأخيرة اهـ أشموني

وصبان ١/١٣٥.

(٥) ب، ج.

(٦) أ، ج وفي ب (فإنما).

(٧) سورة البقرة ١٧١. (٨) سورة النجم ١٠.

تعجبية فلا يجوز (مررت بالذى ما أحسنه) إن كانت عندهم خبرية . ومن النحاة من أجاز ذلك وهو مذهب ابن خروف كما أجاز النعت بها .

وزاد المغاربة فى (شروط)^(١) الصلة، ألا تستدعى كلاما قبلها، فلا يجوز (جاء الذى حتى أبوه قائم).

ثم ذكر صلة آل فقال:

وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةٌ آلٌ وَكُونُهَا بِمُعْرَبِ الْأَفْعَالِ قَلٌّ

المراد بالصفة هنا اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، خلافا لمن منع وصلها بالصفة المشبهة.

والمراد بالصريحة الخالصة الوصفية احترازاً عما (يوصف)^(٢) به وليس بمشتق نحو: (أسد) ومن الصفة التى تغلب عليها الاسمية نحو: (أبطح وأجرع وصاحب)^(٣) قال فى ذلك حرف تعريف لا موصولة.

وقوله: (وكونها بمعرب الأفعال قلٌّ).

يعنى: أن (آل) قد وردت موصولة بمعرب الأفعال وهو المضارع لكونه مشابهاً لاسم الفاعل وذلك قليل.

ومنه قول الشاعر: ما أنت بالحكم الترضى حكومتته^(٤).

وقد سمع منه أبيات.

(١) ب، ج وفى أ (شرط).

(٢) أ، ج وفى ب (وصف).

(٣) أما أبطح فهو فى الأصل وصف لكل مكان منبطح أى متسع من الوادى ثم صار اسماً للأرض المتسعة، وأما أجرع: فهو فى الأصل وصف لكل مكان مستو ثم صار اسماً للأرض المستوية ذات الرميل التى لا تنبت شيئاً. وأما الصاحب: فهو فى الأصل وصف للفاعل ثم صار اسماً لصاحب الملك. والدليل على أن هذه الأسماء انسلخ عنها معنى الوصفية، أنها لا تجرى صفات على الموصوف ولا تعمل عمل الصفات ولا تتحمل ضميراً. اهـ صبان ١/١٣٦.

(٤) مضى شرحه فى باب الكلام.

ومذهب الناظم جواره اختياراً^(١) وفاقاً لبعض الكوفيين وخصه الجمهور بالضرورة.

تنبية:

شَدَّ وَصَلُ (أل) بمبتداً وخبر في قول الشاعر:

مِنِ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهُ مِنْهُمْ لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدٍّ^(٢)

(١) وليس ضرورة عند ابن مالك بل هو قليل وأشار إلى قلته «وكونها بمعرب الأفعال قل» فابن مالك يرى أن الضرورة ما يضطر إليه الشاعر ولم يجد منه مخلصاً، ولهذا قال لتمكنه أن يقول المرضى: اه تصریح ١٤٢/١. وارتضيت رأى ابن مالك لحجته القوية.

(٢) البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها؛ قال العيني: أنشده ابن مالك لاحتجاج به ولم يعزه إلى قائله - وبالبحت لم أعثر على قائله - وهو من الوافر. الشرح: «دانت» ذلت وخضعت، «بنو معد» هم قريش وهاشم، «معد» بفتح الميم - هو ابن عدنان ابن أد.

الإعراب: «من القوم» جار ومجرور يجوز أن يكون متعلقاً بشيء في كلام سابق على البيت. ويجوز أن يكون متعلقاً بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو من القوم أو نحو ذلك «الرسول» أل: موصول اسمي بمعنى الذين صفة للقوم. رسول مبتدأ «الله» مضاف إليه «منهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة الموصول «لهم» جار ومجرور متعلق بقوله دانت تقدم عليه ليفيد الحصر «دانت» فعل ماض والتاء للتأنيث «رقاب» فاعل «بنو معد» مضاف إليه.

الشاهد: في «الرسول الله منهم» حيث جاء بصلة «أل» جملة اسمية وهي جملة المبتدأ والخبر وهذا شاذ. ومن العلماء من خرج البيت على أن «أل» هنا ليست كلمة تامة وإنما هي جزء كلمة وأصلها «الذين».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن عقيل ٨٩/١ والشاطبي وداود، والسندوبى والأشمونى ٧٦/١، والسيوطى ص ٢٢ وكذا في الهمع ٨٥/١ وابن هشام في المغنى ٤٨/١.

ويظرف في قوله:

مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَةِ فَهُوَ حَرٌّ بِعَيْشَةِ ذَاتِ سَعَةٍ^(١)،^(٢)

أى: الذى معه، ولا يقاس على هذين باتفاق، وقد قيل: إن (أل) فى البيت الأول زائدة وفى الثانى بقية الذى.

ثم قال:

أَيُّ كَمَا وَأَعْرَبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ وَصَدْرُ وَصَلِهَا ضَمِيرٌ أَنْحَدَفَ

قوله: (أى «كما») يعنى أنها تستعمل موصولة بمعنى «الذى والتى»، وفروعها خلافا لأحمد بن يحيى^(٣) فى قوله: إنها لا تستعمل إلا (شرطا)^(٤) أو استفهاماً، وقد تؤنث بالتاء إذا أريد بها المؤنث.

وقال أبو موسى: وإذا أريد بها المؤنث ألحقت التاء فى الأشهر.

(١) قال العينى: قائل هذا البيت راجز لم أقف على اسمه - وأيضاً لم أعر على قائله. وهو من الرجز المسدس.

الشرح: «المعه» يريد الذى معه، «حر» بفتح الحاء وكسر الراء - حقيق وجدير ولائق ومستحق.

الإعراب: «من» اسم موصول مبتدأ «لا» نافية «يزال» فعل مضارع ناقص واسمه ضمير راجع لمن مستتر فيه «شاكراً» خبر يزال وجملة يزال مع اسمه وخبره لا محل لها صلة «على» حرف جر «المعه» ال: اسم موصول بمعنى الذى فى محل جر بعلى مع: ظرف متعلق بمحذوف صلة لآل والهاء مضاف إليه «فهو» الفاء زائدة فى خبر الموصول هو ضمير منفصل مبتدأ «حر» خبر المبتدأ مرفوع بضممة مقدرة على الباء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين. والجملة من المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر «من» الموصولة وقد دخلت الفاء على جملة الخبر لشبه الموصول بالشرط «بعيشة» جار ومجرور متعلق بحر «ذات سعة» مركب إضافى نعت لعيشة.

الشاهد: فى «المعه» حيث جاء بصلة «أل» ظرفاً وهو شاذ على خلاف القياس.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن عقيل ٨٩/١ والشاطبى، وداود والأشمونى ٧١/١ وذكره السيوطى فى همع الهوامع ٨٥/١ وابن هشام فى معنى اللبيب ٨٦/١.

(٢) راجع الأشمونى ٧٦/١.

(٣) هو ثعلب، وقد ترجمنا له.

(٤) أ، ج وفى ب (جزءاً).

وحكى ابن كيسان أن أهل هذه اللغة (يشنونها)^(١) ويجمعونها .

وقوله: (وأعربت) يعنى: دون إخوتها، (فلذلك)^(٢) أفردتها بالذكر وقد تقدم سبب إعرابها مع أن فيها ما فى أخواتها من شبه الحرف فى أول الكتاب .

وقوله: ما لم تُضَف، وصدر وصلها ضمير انحذف .

يعنى أنها أعربت ما لم يجتمع فيها هذان الأمران: الإضافة وحذف الصدر (فإن فقد أو أحدهما أعربت)^(٣)، فالصور أربع:

الأولى: الأ تضاف ويثبت الصدر نحو: (جاءنى أى هو فاضل) فتعرب، (لفقد الأمرين)^(٤) .

الثانية: (الأ تضاف ويحذف الصدر نحو)^(٥): (جاءنى أى فاضل) فتعرب لفقد الأول وهو الإضافة .

الثالثة: (أن تضاف)^(٦) ويثبت الصدر نحو: (جاءنى أيهم هو فاضل) فتعرب أيضاً لفقد الثانى وهو حذف الصدر .

الرابعة: أن تضاف ويحذف الصدر: كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾^(٧) .

فهذه تبنى لاجتماع الأمرين هذا مذهب سيويه^(٨) . خلافاً للخليل

(١) ب، ج وفى أ (يشنونها) يقال أيان وأيتان وأيون وآيات بالإعراب فى جميع الأحوال إعراب المثنى والجمع . . أهد صبان ج ١ ص ١٣٧ .

(٢) أ، وفى ب، ج (ولذلك) .

(٣) أ، ج .

(٤) أ، ج .

(٥) أ، ج .

(٦) ب، ج وفى أ (أن لا تضاف) .

(٧) سورة مريم ٦٩ .

(٨) قال سيويه ج ١ ص ٣٩٧: (وسألت الخليل عن قولهم: «اضرب أيهم أفضل» فقال: القياس النصب . . . وأما يونس فيزعم أنه بمنزلة قولك: (أشهد إنك لرسول الله، واضرب معلقة) وأرى قولهم: اضرب أيهم أفضل على أنهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة فى خمسة عشر وبمنزلة الفتحة فى الآن حين قالوا: من الآن إلى غد ففعلوا ذلك بأيهم . . .)

ويونس^(١) فإنهما لا يريان البناء. بل هي معربة (عندهما)^(٢) في الأحوال كلها (وتأولا)^(٣) الآية.

أما الخليل فجعلها استفهامية محكية بقول مقدر، والتقدير: ثم لنزغن من كل شيعه (الذي)^(٤) يقال فيه أيهم أشد.

وأما يونس فجعلها استفهامية أيضا وحكم بتعليق الفعل (قبلها)^(٥) لأن التعليق عنده غير مخصوص بأفعال القلوب، والحجة عليها قول الشاعر:

إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ^(٦)

(١) هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب البصرى: كان بارعا في النحو وهو من أصحاب أبي عمرو بن العلاء، سمع من العرب وروى عن سيبويه وقد أخذ عن الكسائي والفراء وكانت له بالبصرة حلقة يؤمها أهل العلم وطلاب الأدب وفصحاء العرب والبادية، وله قياس في النحو، ومذاهب ينفرد بها. مات سنة ١٨٣هـ في خلافة هارون الرشيد، وقد قارب السبعين ولم يتزوج.

(٢) ب، ج وفي أ (عندهم).

(٣) ز، ج وفي ب (وتأولوا).

(٤) أ، وفي ب، ج (الذين).

(٥) أ، ج.

(٦) البيت: لغسان بن وعله بن مرة بن عباد أحد شعراء المخضرمين، وأنشده أبو عمرو الشيباني في كتاب الحروف.

الشرح: «أيهم أفضل» يريد: الذين هو أفضل منهم.

الإعراب: «إذا» ظرفية شرطية زائدة «لقيت» فعل وفاعل. والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها «بنى» مفعول به «مالك» مضاف إليه «فسلم» الفاء واقعة في جواب الشرط سلم: فعل أمر وفاعله مستتر فيه «على» حرف جر «أيهم» أى: اسم موصول بمعنى الذي مبنى على الضم في محل جر بعلى. وهم: مضاف إليه، «أفضل» خبر مبتدأ محذوف تقديره: هو أفضل وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الموصول.

الشاهد: في «أى» فإنها موصولة مبنية على الضم لأنها مضافة محذوف صدر صلتها وغير الموصولة لا تبنى ولا يصلح هنا.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٧٧١، والشاطبي، وداود والسندوي، وابن عقيل ٩٢/١، وابن هشام ١٠٨/١ - وأيضا ذكره في معنى اللبيب ٧٢/١، وذكره ابن يعيش في شرح المفصل ١٤٧٣، والسيوطي في همع الهوامع ٨٤/١ والشاهد ٤٣٠ في خزانة الأدب، وابن الناظم ص ٣٨، والإنصاف ٤٢٣/٢.

(لأن حروف الجر لا تعلق، ولا يضم (قول) (١) بينها وبين معمولها) (٢).

وبهذا يبطل قول من زعم أن شرط بنائها ألا تكون مسجورة، بل مرفوعة أو منصوبة، ذكر هذا الشرط ابن إياز، وقال نص عليه النقيب (٣) في الأمالي (٤).

وفي الآية أقوال آخر: قال الأخفش (من) زائدة، وكل مفعول، وأيهم أشد، جملة مستأنفة.

وذهب الكوفيون إلى أن (أيهم) علق عنه (شيعة) بما فيه من معنى الفعل، كانه (قيل) (٥) لتزعم من كل (متشيع) (٦) «في» (٧) أيهم أشد، أى: من كل من نظر في أيهم، وكأنهم رأوا أن لتزعم لا تعلق فعدلوا إلى هذا، وقال ابن الطراوة غلطوا، ولم تبن إلا لقطعها عن الإضافة.

وهم مبتدأ، وأشد خبره، وليس بشيء، لأنها لا تعرب إلا إذا أضيفت، ولأن أيا أنت في رسم المصحف (٨) موصولة بالضمير ولو كان مبتدأ لفصل.

ثم قال: «وبعضهم أعرب مطلقاً». أى: وبعض العرب أعرب أيا مطلقاً يعنى فى الصور الأربع وقرئ شاذاً «أيهم أشد» بالنصب على هذه اللغة. ويحتمل أن يريد بقوله: «وبعضهم» بعض النحويين فيكون «إشارة» (٩) إلى مذهب الخليل ويونس ومن وافقهما.

وقوله: وفى ذا الحذف أياً غير أى يقتضى

أن يُستَظْلَ وَصَلٌ

(١) أ، ج. (٢) أ، ب.

(٣) النقيب: هو الشريف المرتضى، كان نقيب الأشراف العلويين، وله كتاب مشهور باسم «الأمالي» طبع مرارا.

(٤) راجع الأشموني ٧٧١. (٥) أ، ج وفى ب (قال).

(٦) أ، وفى ب، ج (من يتشيع).

(٧) أ، ج.

(٨) أ، ج وفى ب «ولم تكتب فى رسم المصحف».

(٩) أ، ج وفى ب «إضافة».

يعنى: أن غير (أى) من الموصولات يقتضى «أيا» أى: يتبعها فى جواز (هذا)^(١) الحذف. يعنى حذف العائد إذا كان مبتدأ. لكن بشرط.

وهو: أن يكون فى الصلة طول (كقولهم)^(٢) (ما أنا بالذى قاتل لك سوءاً).

أى: هو قائل ومنه قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾^(٣) أى: هو فى السماء إله وفى الأرض إله.

ثم قال: وَإِنْ لَمْ يَسْتَطِلْ..... فَأَلْحَذُ نَزْرًا.

يعنى: أن الصلة إذا لم يكن فيها طول كان حذف العائد الذى هو المبتدأ نزرا، أى قليلا ضعيفا وليس بمتع، ومنه قراءة بعض السلف (تماماً على الذى أحسن)^(٤) (أى: هو أحسن)^(٥) وقراءة بعضهم (مثلاً ما بعوضة)^(٦) (أى: هو بعوضة)^(٧).

ومذهب البصريين: أن ذلك لا يقاس عليه، ولم يشترط الكوفيون طول الصلة بل أجازوا الحذف مطلقاً، واتفقوا على عدم اشتراطه (فى أى)^(٨)،^(٩).

ثم قال: وأبوا أن يُختزلَ

إِنْ صَلَّحَ الْبَاقِي لِيُوصَلَ بِمُكْمَلٍ

يعنى: أنه يشترط فى حذف العائد إذا كان مبتدأ أن يكون (ما يبقى)^(١٠) بعد حذفه غير صالح، لأن يكون صلة كاملة.

(١) أ، ج. (٢) أ، ج وفى ب (كقوله).

(٥) أ، ج.

(٦) سورة البقرة ٢٦ بالرفع قراءة مالك بن دينار وابن السماك.

(٧) أ، ج.

(٨) أ، ب.

(٩) وجوزوا فى «لا سيما زيد» برفع زيد أن تكون «ما» موصولة وزيد خبر لمبتدأ محذوف التقدير: لا سى الذى هو زيد، فحذف العائد الذى هو المبتدأ - هو - وجوبا، وهذا حذف فيه صدر الصلة مع غير أى وجوبا. ولم تطل الصلة، وهو مقيس وليس بشاذاه ابن عقيل ٩٥/١.

(١٠) أ، ج وفى ب «مابقى».

وهذا الشرط معتبر في (أى) وفي غيرها وضابط ذلك: أن خبره إن كان مفرداً جاز حذفه نحو: (أيهم فاضل) هو فاضل، لأن المفرد (لا يصلح)^(١) لأن يكون صلة كاملة بل جزء صلة فيعلم أن أحد الجزئين محذوف، وإن كان الخبر جملة أو ظرفاً أو جاراً ومجروراً لم يجز حذفه، لأنه لو حذف والحالة هذه لم يبق عليه دليل، لأن الجملة والظرف والجار والمجرور يصلح لأن يكون صلة كاملة.

فإذا قلت: (جاء الذى هو يفعل، أو هو عندك، أو هو فى الدار) لم يجز حذفه لما ذكر.

وقد اتضح بما ذكر أن العائد (إذا)^(٢) كان مرفوعاً، فإما أن يكون مبتدأ أو غير مبتدأ.

فإن كان غير مبتدأ لم يجز حذفه وذلك مفهوم من سكوته عنه.

وإن كان مبتدأ جاز حذفه من صلة (أى) بشرط واحد: وهو أن يكون خبره مفرداً، وفي صلة غيرها بشرطين: عند البصريين أن يكون الخبر مفرداً وأن تطول الصلة.

تنبيه:

ذكر غير الناظم لحذف العائد الذى هو مبتدأ شروطاً أخرى:

أحدها: ألا يكون معطوفاً نحو: (جاء الذى زيد وهو فاضلان).

والثاني: ألا يكون معطوفاً عليه، نحو (جاء الذى هو وزيد قائمان).

وأجاز الفراء حذفه في هذا المثال ونحوه، وأجازه أيضاً ابن السراج. قال بعضهم وهو غير مسموع ونقل اشتراطه هذا الشرط عن البصريين.

والثالث: ألا يكون بعد «لولا»، نحو «جاء الذى لولا هو لأكرمك»^(٣). ثم

انتقل إلى العائد المنصوب فقال:

وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي

بِفِعْلِ أَوْ وَصْفٍ كَمَنْ نَرَجُو يَهَبُ

فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنْ انْتَصَبَ

(١) أ، ب وفي ج «لا يصح».

(٢) ب وفي أ، ج «إن».

(٣) راجع الأشموني ٧٩/١.

اعلم أن العائد المنصوب، إما أن يكون متصلاً أو منفصلاً.

فإن كان منفصلاً لم يجز حذفه لثلاث تفوت فائدة الانفصال، نحو (جاء الذي إياه أكرمت) ولذلك قال (في عائد متصل).

وإن كان متصلاً، فإما أن يتصل بفعل أو بوصف أو بحرف، فإن اتصل بفعل أو بوصف جاز حذفه، وقد مثل المتصل بالفعل بقوله (كمن نرجو يهب) أي (من)^(١) نرجوه.

ومنه قوله تعالى: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾^(٢) أي بعثه.

ومثال المتصف بالوصف قول الشاعر:

ما اللَّهُ مُؤَلِّكَ فَضْلٍ فَاحْمَدَنَّهُ بِهِ فما لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرٌ^(٣)

(١) أ، ج.

(٢) سورة الفرقان ٤١.

(٣) هذا البيت من الشواهد التي ذكروها ولم ينسبوا إلى قائل، ولم يتعرض العيني لقائله - وبحث فلم أعثر على قائله - وهو من البسيط.

الشرح: «مؤلك» مانحك ومنعم عليك وهو اسم فاعل من أولاه النعمة إذا أعطاه إياها. المعنى: الذي يمنحك الله من النعم فضل منه عليك. ومنه جاءتك من عنده من غير أن تستوجب عليه شيئاً من ذلك، فاحمد الله عليه واعلم أنه هو الذي ينفعك ويضرك وأن غيره لا يملك لك من هذا شيئاً.

الإعراب: «ما» اسم موصول بمعنى الذي مبتدأ «الله» مبتدأ «مؤلك» خبر عن لفظ الجلالة وهو اسم فاعل ففيه ضمير مستتر فاعله وضمير المخاطب مفعول أول ومفعوله الثاني محذوف وهو عائد على «ما» الموصولة وجملة «الله مؤلك» من المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الموصول «فضل» خبر عن المبتدأ وهو «ما» الموصولة التي في أول البيت «فاحمدنه» الفاء للسببية. احمد: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة وفاعله ضمير مستتر والهاء مفعول «به» جار ومجرور متعلق باحمد «فما» نافية «لدى» ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم «غيره» مضاف إليه «نفع» مبتدأ مؤخر «ولا» الواو عاطفة لا: زائدة لتأكيد النفي «ضرر» معطوف على نفع.

الشاهد: في «ما الله مؤلك» حيث حذف الضمير العائد على الاسم الموصول لأنه منصوب بوصف وهذا الوصف اسم فاعل، وأصل الكلام «ما الله مؤلك» أي: الشيء الذي الله تعالى معطيكه هو فضل وإحسان منه عليك.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن هشام ٢٠/١ وابن عقيل ٩٦/١ والأشمونى ٧٩/١ والشاطبى وداود والسندوبى والمكودى ص ٢٤، والسيوطى ص ٢٣ وأيضاً ذكره فى الهج

٨٥/١

أى: الذى الله مُؤَلِّكُهُ فَضْلٌ^(١).

وإن كان منتصباً بحرف لم يجر حذفه، نحو (جاء الذى إنه فاضل أو كأنه أسد).

وهذا مفهوم من اقتضاره على الفعل والوصف.

تنبيهات:

الأول^(٢): حذف العائد المنصوب بفعل أكثر من حذف العائد المنصوب بوصف وإن اشتركا فى الجواز.

الثانى: لا يخلو المنصوب بالوصف من أن يكون فى صلة (أل) أو فى صلة غيرها فإن كان فى صلة غيرها جاز حذفه كما تقدم، وإن كان فى صلتها فمذهب الجمهور أنه لا يجر، وأجازه بعضهم نحو (الضارب زيد هند) يريد الضاربيها. واختلف فيه عن الكسائى^(٣).

وقال فى التسهيل: وقد يحذف منصوب صلة الألف واللام ومثال ذلك قول الشاعر:

ما المُسْتَفْزُ الهَوَى مُحمُودَ عاقِبَةٍ وكو أُتِيحَ له صَفْوٌ بلا كَدَرٍ^(٤)

(١) راجع الأشموني ٧٩/١.

(٢) ب، وج وفى أ (أحدها).

(٣) قال السيوطى فى همع الهوامع ص ٨٩ (فى حذف العائد من صلة (أل) نحو الضاربيها زيدا هند أقوال: أحدها المنع مطلقا وعليه الجمهور ...

والثانى: الجواز مطلقا لقوله: ما المستفز الهوى محمود عاقبة، أى: المستفزه.

والثالث: إن لم يدل عليه دليل لم يجر، لا تقول جاءنى الضارب زيد، لأنه لا يدري هل الضمير المحذوف مفرد أو غير مفرد ... ٩.

والرابع: إن كان الوصف الواقع فى صلتها مأخوذا من متعدد إلى واحد فالإثبات فصيح والحذف قليل نحو: الضارية زيد والضارب زيد ...

والخامس: أنه خاص بالضرورة) اهـ.

(٤) هذا البيت من الشواهد التى لم ينسبها لقائل معين، والعينى لم يذكر له قائله - ويبحث فلم أعثر على قائله. وهو من البسيط.

الشرح: «المستفز» اسم فاعل من استفز - ومعناه أزعجه وأفزعه واستخفه «الهوى» صبوة النفس وميلها نحو ما تشتهى (أتيح) هين وقدر.

وقول الآخر:

فِي الْمُعْقَبِ الْبَغْيِ أَهْلَ الْبَغْيِ مَا يَنْهَى امْرَأَ حَارِمًا أَنْ يَسْأَمًا^(١)

= المعنى: ليس الذي يستخفه الهوى ويعبث بقلبه محمود العواقب، وإن كنت ترى أنه صاف في معيسته، فإنما هو صفو غير مأمون.

الإعراب: «ما» نافية «المستفز» اسم ما أو مبتدأ «الهوى» فاعل للمستفز ومفعوله ضمير محذوف عائد إلى «أل» الموصولة والتقدير: ما المستفز «محمود» منصوب على أنه خبر «ما» أو مرفوع على أنه خبر المبتدأ «ولو» الواو عاطفة على محذوف لو: شرطية «أتيح» فعل ماض مبني للمجهول «له» جار ومجرور متعلق بأتيح «صفو» نائب فاعل أتيح «بلاء» الباء حرف جر، لا: اسم بمعنى غير مجرور محلا بالبلاء ظهر إعرابه على ما بعده بطريق العارية. والجار والمجرور متعلق بمحذوف يقع صفة لصفو. وجعله العيني متعلقا بأتيح.

الشاهد: في «ما المستفز» حيث حذف الضمير المنصوب باسم الفاعل. وهو مستفز - وهو العائد على الموصول الذي هو «أل» والحذف في البيت نادر، إذ أصله «الذي هو مستفز».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن هشام ١/١٣٢، والشاطبي وداود، والسندوبى والأشمونى ١/٧٩ وذكره السيوطى فى الهمع ١/٨٩.

(١) قال العيني: «لم أقف على اسم قائله» ويحث فلم أعثر على قائله، وهو من البسيط.

الشرح: «المعقب» اسم فاعل من أعقب، وهو اسم للولد وولد الولد، ثم صار استعمالها فى الشيء يجرى بعد شيء آخر «البغى» تجاوز الحد «حازما» اسم الفاعل من الحزم وهو ضبط الأمر وتوثيقه، «يسأما» يمل ويترك.

المعنى: إن فيما تراه نازلا بأهل البغى من جزاء بغيتهم ما يكفى لردع الحازم ورده عن أن يعمل بعملهم ويشجعه على الاستمرار فى العمل الصالح والأيسأمة.

الإعراب: «فى المعقب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «البغى» مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى فاعله «أهل» مفعول أول للمعقب «البغى» مضاف إليه وله مفعول ثان محذوف وهو ضمير عائد على الموصول الذى هو الألف واللام، وأصل الكلام: فى المعقبه البغى أهل البغى «ما» اسم موصول مبتدأ مؤخر «ينهى» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر يعود إلى ما والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «امرا» مفعول لينهى «حازما» صفة له «أن» حرف مصدرى ونصب «يسأما» فعل مضارع منصوب بأن، والألف للإطلاق وفاعله ضمير مستتر فيه، وله مفعول محذوف تقديره يسأما الخير، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف، والتقدير: ينهى امرا حازما عن السأم.

الشاهد: فى «المعقب» حيث حذف الضمير العائد من الصلة - وهى معقب - إلى الموصول، أى فى الذى أعقبه البغى وهو نادر.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ٣٩ والأشمونى ٦/٧٩.

أى: فى الذى أعقبه البغى على خلاف فى هذا الضمير منصوب (هو) (١) أم
مجرور (٢).

وعلى كل حال فحذفه نادر.

ومقتضى عبارة الناظم أن حذف المنصوب بالوصف كثير (مطلقاً) (٣) وليس
كذلك (٤).

الثالث: شرط ابن عصفور فى جواز حذف المنصوب أن يكون متعيناً للربط
فإن لم يتعين لم يجز حذفه نحو (جاء الذى ضربته فى داره).

وشرط قوم أن يكون الفعل الناصب له تاماً، فلو كان ناقصاً لم يجز حذفه
نحو (جاء الذى ليسه زيد).

الرابع: إذا حذف العائد المنصوب بشرطه فى توكيده والنسق عليه خلاف
أجازه الأخفش والكسائى (٥) ومنعه ابن السراج وأكثر المغاربة واختلف عن الفراء.

الخامس: اتفقوا على مجيء الحال منه إذا كانت مؤخره (عنه) (٦) نحو «هذه
التي عانقت مجردة» (أى عانقتها مجردة) (٧).

فإن كانت الحال متقدمة نحو (هذه التي مجردة عانقت) فأجازها ثعلب (٨)
ومنعها هشام (٩).

ثم انتقل إلى المجرور فقال:

كَذَاكَ حَذَفَ مَا بَوَصَّفَ حُفْضًا كَأَنَّ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضًا

(١) ب.

(٢) أ، ج.

(٣) ب.

(٤) قال ابن عقيل ٧٩/١... بل الكثير حذفه من الفعل المذكور وأما مع الوصف فالحذف
منه قليل.

(٥) قال الصبان ج ١ ص ١٤١ (ولالأخفش الشيخ المرادى).

(٦) أ، ج.

(٧) أ، ج.

(٨) قال الصبان ج ١ ص ١٤١ (وهو الراجع).

(٩) راجع الأشمونى ٨٠/١.

العائد المجرور إما أن ينجر بإضافة أو بحرف، فإن انجر بإضافة والمضاف وصف عامل جاز حذفه، كقوله تعالى ﴿فَأَقْضِي مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾^(١) أى: (الذى)^(٢) أنت قاضيه. وإلى هذه الآية أشار بقوله:

(كأنتَ قَاضٍ بعد أمرٍ - أى بعد فعل الأمر - من قضا).

وهو قوله تعالى (فَأَقْضِي) وليس حذفه بضعيف جداً خلافاً لابن عصفور، بل فصيح لوروده في القرآن، ولأنه منصوب في (المعنى)^(٣).

على أن من النحويين من زعم أنه منصوب.

وإن كان المضاف غير وصف نحو (جاء الذى وجهه حسن).

أو وصفاً غير عامل نحو (جاء الذى أنا ضاربه أمس) لم يجز حذفه^(٤). فإن قلت: أطلق الناظم الوصف ولم يقيد بالعامل.

قلت: (كأنه)^(٥) اكتفى بالمثال عن التقييد لأنه قد فهم من استقراء هذا النظم أنه قد (يتم)^(٦) الحكم بالتمثيل.

وأما المجرور بحرف فقد ذكره فى قوله:

كَذَا الَّذِي جَرُّهُ بِمَا الْمُوصُولَ جَرَّ كَمُرَّ بِالَّذِي مَرَّرْتُ فَهُوَ بَرَّ

يعنى: أنه يجوز حذف العائد المجرور بالحرف بشروط:

الأول: أن ينجر الموصول بمثل الحرف (الجار)^(٧) للعائد لفظاً، فلو اختلفا لفظاً لم يجز الحذف نحو (حللت فى الذى حللت به)^(٨).

(١) سورة طه ٨٢.

(٢) أ، ج وفى ب (ما).

(٣) أ، ب وفى ج (بالمعنى).

(٤) راجع الأشموني ١ / ٨٠.

(٥) أ، ج وفى ب (إنه).

(٦) أ، ج وفى ب (يتم).

(٧) ب، ج.

(٨) أ، ج وفى ب (مررت بالذى حللت فى الذى حللت به).

الثانى: أن يتحد الحرفان معنى، فلو اختلفا (معنى)^(١) لم يجز الحذف نحو: مررت بالذى مررت به، (تَعْنَى)^(٢) بإحدى الباءين السببية^(٣).

الثالث: أن يتحد متعلقهما معنى، فلو اختلف المتعلق لم يجز الحذف، نحو (سُررت بالذى مررت به).

وقد مثل ما يجوز حذفه لاجتماع الشروط فيه بقوله: (مُرَّ بِالَّذِي مَرَرْتُ) أى به. فحذف العائد، لأنه قد جر بحرف جر الموصول بمثله لفظاً ومعنى ومتعلقاً.

ولو جر الموصوف بالموصول بالجر المماثل فيما ذكر جاز الحذف أيضاً وإن كان الموصول (لم يجر)^(٤) نحو: (مررت بالرجل الذى مررت به).

فإن قلت: لا يؤخذ من كلامه إلا شرط واحد، وهو اتفاق لفظ الحرفين.

قلت: أما أخذ الشرط الثانى من كلامه فظاهر، فإنه شرط أن يجر العائد بالذى جر الموصول ومتى اختلف الحرفان (معنى)^(٥) كان الجار للعائد حيثئذ غير الجار للموصول، فإن (باء) السببية مثلاً غير (باء) التعدية.

وأما أخذ الشرط الثالث فمن تمثيله.

فإن قلت: كان ينبغي أن يقول: بما جر الموصول أو الموصوف به. ليشمل الصورتين.

قلت: الموصوف والصفة كالشئ الواحد، فدخول الحرف على الموصوف كدخوله على الصفة، فلذلك ترك هنا التنصيص على ذلك اختصاراً.

تنبيه:

يشترط فى حذف العائد المجرور بالحرف ثلاثة شروط آخر - ذكرها غير

الناظم:

(١) أ، ج.

(٢) ج وفى أ، ب (تعين).

(٣) والأخرى للإصاق اهـ أشمونى ٨١/١.

(٤) فى الأصل: لم يجز.

(٥) أ، ج.

الأول: ألا يكون ثم ضمير آخر يصلح للعود، نحو: مرت بالذی به فی داره.
 الثاني: ألا يكون نائباً عن الفاعل نحو: مررت بالذی مر به.
 الثالث: ألا يكون محصوراً نحو: مررت بالذی ما مررت إلا به.
 فإن قلت: (قد)^(١) أخل الناظم بهذه الشروط.

قلت: إنما يلزمه أن يذكر هنا من الشروط ما هو خاص بالباب - لا ما يؤخذ من غيره^(٢). وقد علم (بذلك)^(٣) أن ما كان حذفه يوقع في اللبس امتنع حذفه في هذا الباب وفي غيره، وأن النائب عن الفاعل كالفاعل في جميع أحكامه، ومنها امتناع حذفه، وأن الفضلة إذا حصرت لم يجز حذفها وقد جاء حذف العائد المجرور وإن لم تكمل شروط الحذف. كقول حاتم:

وَمِنْ حَسَدٍ يَجُورُ عَلَى قَوْمِي وَأَيُّ الدَّهْرِ ذُو لَمْ يَحْسِدُونِي^(٤)
 أي: فيه، وهو نادر^(٥).

(١) أ، ب وفي ج (نقد).

(٢) أ، وفي ب، ج (لا يوجد في غيره).

(٣) ب.

(٤) قال العيني: قائله: هو حاتم بن عدى الطائي. وهو من الوافر.

الشرح: من حسد، معنى «من» للتعليل هنا، أي: لأجل الحسد، والحسد: تمنى زوال نعمة المحسود، يجور على «يظلمني».

المعنى: يظلمني قومي حسداً وبغياً، ولا يمر وقت دون أن يحسدوني ويؤذوني فيه.

الإعراب: «من حسد» جار ومجرور متعلق بقوله «يجور» فعل مضارع «على» جار ومجرور متعلق بقوله «يجور أيضاً قومي» فاعل «يجور» وياء المتكلم مضاف إليه. و«أي» اسم استفهام مبتدأ «الدهر» مضاف إليه «ذو» اسم موصول صفة الدهر «لم» نافية جازمة «يحسدوني» مضارع مجزوم بحذف النون ووار الجماعة فاعله والنون للوقاية وياء المتكلم مفعول، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول والعائد محذوف. والتقدير: لم يحسدوني فيه.

الشاهد: في «ذو لم يحسدوني» حيث حذف العائد من جملة الصلة وهو قوله: يحسدوني على الموصول وهو قوله «ذو» مع أن ذلك العائد مجرور بحرف جر، إذ التقدير لم يحسدوني فيه والحال أن شروطه لم تكمل.

والذي سهل الحذف كون مدلول الموصول زماناً مذكوراً وقد عاد عليه الضمير المجرور فينصرف الذهن إلى المحذوف.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن هشام ١/١٢٤، والشاطبي، وداود، والسندوبى والأشمونى ١٨١/١.

(٥) قال الأشمونى: شاذ. ورد الصبان بقوله: «رد بأن محل الشروط المتقدمة ما لم يتعين الحرف المحذوف كما في البيت فلا شذوذ» ١/١٢٤.

المعرف بأداة التعريف

قال:

أَلْ حَرْفٌ تَعْرِيفٌ أَوْ اللَّامُ فَقَطْ فَنَمَطٌ عَرَّفَتْ قُلُوبَهُ فِيهِ النَّمَطُ

مذهب الخليل أن حرف التعريف (أل) والهمزة أصلية وهى همزة قطع وصلت لكثرة الاستعمال وكان يعبر عنها (بال) ولا يقول: الألف واللام وهو اختيار الناظم.

ومذهب سيبويه: أن حرف التعريف (أل) أيضا ولكن الهمزة عنده زائدة معتد بها فى الوضع فحرف التعريف عنده ثنائى.

هذا ما نقله عنه فى التسهيل^(١) وشرحه وهو ظاهر كلام سيبويه، ونقل فى شرح الكافية عن سيبويه أنه اللام وحدها وتبعه الشارح^(٢) وهو اختيار المتأخرين. وقوله (أن حرف تعريف)، يحتمل مذهب الخليل ومذهب سيبويه وقوله (أو اللام فقط) هو المذهب الثالث وباقى البيت واضح.

تنبيهات:

الأول: قال فى شرح التسهيل: الصحيح عندى قول الخليل لسلامته من وجوه كثيرة (مخالفته)^(٣) للأصل موجه لعدم (النظائر)^(٤).

أحدها: تصدير زيادة فيما لا أهلية فيه للزيادة وهو الحرف.

الثانى: وضع كلمة مستحقة للتصدير على حرف واحد ساكن ولا نظير له فى ذلك.

الثالث: افتتاح بهمزة وصل ولا نظير لذلك^(٥)،^(٦).

(١) قال فى التسهيل ص ٤٢ (وليس الهمزة زائدة خلافا لسيبويه).

(٢) قال الشارح ص ٤٠ (مذهب سيبويه أن اللام وحدها هى المعرفة).

(٣) ب، ج وفى أ (مخالفة).

(٤) أ، ج وفى ب (النظير).

(٥) ب، ج.

(٦) بأن العرب تقف عليها فتقول إلى ثم نتذكر فتقول الرجل ١٠ هـ الهمع ٧٩/١.

الرابع: لزم فتح همزة الوصل بلا سبب ولا نظير لذلك.

قال: واحتررت باللزوم ونفى السبب من همزة (أيمن) في القسم فإنها تفتح وتكسر وكسرها هو الأصل، وفتحت لثلاثا ينقل من كسر إلى ضم دون حاجز حصين.

الخامس: أن المعهود الاستغناء عن همزة الوصل بالحركة المنقولة إلى الساكن ولم يفعل ذلك بلام التعريف إلا على شذوذ - بل يبدأ بالهمزة في المشهور من قراءة ورش^(١).

السادس: أنها لو كانت همزة وصل لم تقطع في (قولهم)^(٢) بالله ولا في قول بعضهم (أفا)^(٣) الله لأفعلن.

قلت: ووجه سابع، وهو أنها لو كانت همزة وصل (للزم)^(٤) بقاء همزة الوصل في غير الابتداء مسهلة (ومبدلة)^(٥) في نحو (الذَّكْرَيْنِ)^(٦) وقد أشار إليه في شرح التسهيل، واستدل بعضهم للخليل بالوقف عليها وإعادتها في قول الراجز:

عَجَلْنَا لَنَا هَذَا وَالْحَقِيقَةَ بَذَا أَلْ الشَّحْمُ إِنَّا قَدْ مَلَلْنَاهُ بِجَلْ^(٧)

(١) هو: عثمان بن سعيد بن عمرو بن سليمان الملقب بورش شيخ القراء والمحققين، انتهت إليه رئاسة الإقراء بالديار المصرية في زمانه - ولد سنة عشر ومائة بمصر. ورحل إلى نافع ابن أبي نعيم فعرض عليه القرآن عدة ختمات في سنة خمس وخمسين ومائة. وقيل أن نافعا لقبه بالورشان، لأنه كان على قصره يلبس ثيابا قصارا، وكان إذا مشى بدت رجلاه مع اختلاف ألوانه فكان نافع يقول هات ياورشان واقرا ياورشان، ثم خفف فقبل ورش. والورشان: طائر معروف، توفي ورش بمصر سنة سبع وتسعين ومائة عن سبع وثمانين سنة.

(٢) ب.

(٣) أ، وفي (أى).

(٤) ب، وفي أ، ج «لزم».

(٥) أ، وفي ب، ج «أو مبدلة».

(٦) سورة الأنعام ١٤٣، ١٤٤.

(٧) قال العينى: البيت لغيلان بن حريث الربعى الراجز، من الرجز المسدس.

الشرح: «مللناه» - بكسر اللام الأولى - من الملالة، «بجل» بمعنى حسب وضبطه بعض شراح أبيات الكتاب «بخل» أراد به الخلل المعهود، والباء فيه مكسورة لأنها حرف جر. =

وبالوقف عليها في نصف البيت:

يا خليلي أربعاً واستخبراً ال
مثل سحق البرد عفى بعدك ال
منزل الدارس عن حى حلال
قطر مغناه وتأويب الشمال^(١)

= الإعراب: «عجل» فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره أنت «لنا» جار ومجرور متعلق بالفعل «هذا» مفعول به «والحقنا» بالواو عاطفة والحق فعل أمر وفاعله ضمير مستتر ونا مفعول به «بذا» جار ومجرور متعلق بالحق «بالشحم» جار ومجرور بدل من الجار والمجرور السابق «إنا» إن حرف توكيد ونصب ونا اسمه «قد» حرف تحقيق «مللناه» فعل وفاعل ومفعول، والجملة في محل رفع خبر إن «بجل» اسم فعل مضارع بمعنى يكفى، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً.

الشاهد: في «بذا ال» أن حرف التعريف هو «ال» وذلك أن الشاعر وقف عليها ثم أعادها فهذا يدل على قوة اعتقادهم لقطعها وهذا مذهب الخليل.
وروى: دع ذا وعجل ذا والحقنا بذا ال.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٨٣/١ والشاطبي والسيوطي في همع الهوامع ٧٩/١ وسيبويه في ج ٢ ص ٢٧٣ والخصائص ٢٩١/١.

(١) هذان البيتان: أول قصيدة عدتها سبعة عشر بيتا كل أبياتها ينتهى شرطها الأول بال كهذين البيتين إلا بيتا واحداً. وهى لعبيد بن الأبرص الأسدى، وهى من الرمل.

الشرح: «أربعا» أمر للثنتين من ربع يربع إذا وقف وانتظر وهو بفتح العين فيهما «الدارس» من درس المنزل إذا عفا «حلال» بكسر الحاء المهملة وفتح اللام مخففة - جمع حال بمعنى نازل ومقيم «سحق البرد» سحق - بفتح فسكون - الثوب البالى، وفعله من باب كرم. البرد - بضم فسكون - الثوب المخطط وإضافة سحق إلى البرد من إضافة الصفة للموصوف، «عفى» - بتضعيف الفاء - محا وأزال «القطر» المطر «مغناه» - بالغين المعجمة - منزله الذى أقام به أهله ثم ارتحلوا عنه «تأويب الشمال» - بفتح الشين المعجمة وتخفيف الميم - وهو الريح التى تهب من ناحية الشمال.

الإعراب: «يا» حرف نداء «خليلي» منادى منصوب بالياء لأنه مثنى وياء المتكلم مضاف إليه «أربعا» فعل أمر وألف الاثنين فاعله «واستخبراً» فعل أمر وألف الاثنين فاعله «المنزل» مفعول لاستخبراً «الدارس» نعت للمنزل «عن حى» جار ومجرور متعلق باستخبراً «حلال» صفة لحى «مثل» حال من المنزل «سحق البرد» مضاف إليه «عفى» فعل ماض. «بعدك» بعد ظرف متعلق بعفى وكاف الخطاب مضاف إليه «القطر» فاعل عفى «مغناه» مفعول به لعفى وضمير المنزل مضاف إليه «وتأويب» معطوف على القطر «الشمال» مضاف إليه.

الشاهد: فى «المنزل... القطر» حيث فصل الشاعر حرف التعريف وهو «ال» عن المعرف وجعل حرف التعريف آخر الشطر الأول من البيتين ووقف عليه ثم جاء بالمعرف أول الشطر الثانى، وهذا عند الخليل يدل على أن حرف التعريف هو «ال» وليست اللام وحدها.

مواضعه: ذكره الأشموني فى شرحه للألفية ٨٣/١.

وهي أبيات كثيرة اطردها فيها ذلك^(١).

وأجاب المنتصر لسيبويه عن أكثر هذه الأوجه، وقد ذكرت ذلك في غير هذا الكتاب، فإن هذا مبني على الاختصار.

الثاني: اعلم أن أداة التعريف قسمان: عهدية وجنسية لأن مصحوبها إن عهد «بتقديم»^(٢) ذكره نحو «جاءني رجل فأكرمت الرجل» أو بحضور مدلوله حساً كقولك «القرطاس» لمن سدد سهماً. أو علماً كقوله تعالى: ﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾^(٣) فهي عهدية وإلا فهي جنسية.

والجنسية إن خلفها كل دون تجوز فهي لشمول الأفراد نحو ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾^(٤) وإن خلفها بتجوز فهي لشمول الخصائص مبالغة نحو «أنت الرجل علماً» وإن لم يخلفها فهي لبيان الحقيقة نحو ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾^(٥) وهو الذي (يسميه)^(٦) المتكلمون تعريف الماهية.

وكلامه في شرح الكافية يقتضى أنها هي العهدية^(٧) وقد جعلها بعضهم قسماً برأسه.

فإن قلت: ما الفرق بين المعرف بهذه التي للحقيقة نحو (اشتر اللحم)، وبين اسم الجنس النكرة نحو «اشتر لحمًا»؟

قلت: الفرق بينهما كالفرق بين علم الجنس واسم الجنس وقد تقدم.

(١) منها بعد هذين البيتين:

مسكومتك بأسباب الوصال
بين والأيام حال بعد حال
جأب ذى العانة أو شاة الرمال
خيل فى الأرسان أمثال السعالى

ولقد يغنى به جيرانك الـ
ثم أودى ودهم إذ أزمعوا الـ
فانصرف عنهم بعنس كالوأي الـ
نحن قدنا من أهاضيب الملا الـ

(٢) ١، وفى ب، ج (بتقدم).

(٣) سورة التوبة ٤٠.

(٤) سورة العصر ٢.

(٥) سورة الأنبياء ٣٠.

(٦) ب، وج وفى أ (يسموه).

(٧) راجع شرح الكافية ورقة ١٢.

ولما كانت أداة التعريف قد ترد زائدة غير معرفة نبه على ذلك بقوله: (وقَدْ تَزَادُ) ثم إن زيادتها على ضريين: لازمة وغير لازمة.

فاللازمة هي ألفاظ محفوظة منها (كالات) علم صنم (والآن) اسم للزمان الحاضر وهو مضمن معنى حرف التعريف، ولذلك بُنِيَ.

ومنها بعض الموصلات (كَالَّذِينَ ثُمَّ اللَّاتِي).

وإنما حكم على (أل) في هذه الكلمات بالزيادة لأنها تعرفت بغيرها.

أما (الات) فبالعلمية، وأما (الآن) فيتضمنه معنى حرف التعريف.

وأما الموصولات، فلأن تعريفها بالصلوات، وإنما حكم عليها بأنها لازمة لأنه لم يعهد حذفها.

فإن قلت: قد رد في شرح التسهيل قول من جعل سبب بناء «الآن» تضمن معنى حرف التعريف (والقول بزيادة «أل» فيه مبنى على ذلك).

قلت^(١): والقول بزيادتها فيه يستلزم أن يكون تعريفه بغيرها ولا يلزم أن يكون يتضمن معنى حرف التعريف (بل يجوز أن يكون بوجه آخر من وجوه التعريف)^(٢).

وقد قال في التسهيل: إن «الآن» بنى لتضمن معنى الإشارة^(٣). وهو قول الزجاج فهو على هذا معرف بما تعرفت به أسماء الإشارة، وإذا كان تعريفه بذلك «فال» فيه زائدة، وذهب قوم إلى أن «أل» في الآن للحضور لا زائدة.

وذهب قوم إلى أن «أل» في الموصولات «كلها»^(٤) للتعريف. والصحيح الأول^(٥).

(١) ب، ج.

(٢) ب، ج.

(٣) التسهيل ص ٩٥.

(٤) أ.

(٥) وارتضيته لقوته.

فإن قلت: قد حكى فى التسهيل^(١) حذف «أل» من «الذين واللاتى» وذكر فى شرحه أن ذلك لغة.

قال أبو عمرو: سمعت أعرابيا يقرأ «صراط للذين»^(٢) بتخفيف اللام فكيف جعلها لازمة؟.

قلت: كأنه أراد أنها لازمة عند أكثر العرب، وهو صحيح، فجزم هنا بأفصح اللغتين.

ثم انتقل إلى غير اللازمة فقال: «وَلَا ضَطْرَارَ كِبْنَاتِ الْأَوْبِرِ».

الزائدة غير اللازمة قسمان: قسم يزداد لمعنى، وقسم يزداد لضرورة.

فالأول: «هو الذى»^(٣) للمح الصفة.

والثانى: ضربان: ضرب يزداد مع معرفة، وضرب يزداد مع نكرة لا يقبل التعريف.

وقد أشار إلى الضريين، فالأول كقول الشاعر:

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوًّا وَعَسَاقِلًا وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنِ بَنَاتِ الْأَوْبِرِ^(٤)

(١) قال فى التسهيل ص ٣٣ (وقد يقال للذين ولاتى).

(٢) سورة الفاتحة ٧.

(٣) أ، وفى ب (هى التى)، وفى ج (هو التى).

(٤) قال العينى فى هذا البيت: أنشده أبو زيد ولم يعزه إلى قائله. وهو من الكامل.

الشرح: «جنتك» أى جنيت لك، ومثله فى حذف اللام وإيصال الفعل إلى ما كان مجرورا قوله تعالى: «وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ». «ويبغونها عوجا»، «والقمر قدرناه منازل»، و«أكمؤا» - بفتح الهمزة وسكون الكاف وضم الميم وفى آخره همزة - جمع كمء - بزنة فلس وأفلس - ويجمع الكمء - على كمأة أيضا فيكون المفرد خاليا من التاء وهى فى جمعه على عكس ثمرة وتمر، وهذا من نواذر اللغة.

و«عساقلا»: جمع عسقول - بزنة عصفور - وهو نوع من الكمأة بيض، وقيل هى الكمأة التى بين البياض والحمرة. وكان أصله عساقيل فحذفت الياء كما حذفت فى قوله تعالى: «وعنده مفاتح الغيب»، - «بنات الأوبر» هى: كمأة صغار مزغبة كلون التراب.

المعنى: جنيت لك النوع الجيد ونهيتك عن الردىء.

الإعراب: «ولقد» الواو للقسمة واللام للتأكيد وقد حرف تأكيد «جنتك» فعل وفاعل ومفعول أول «أكمؤا» مفعول ثان «وعساقلا» معطوف عليه «ولقد» الواو عاطفة واللام =

يعنى: بنات أوبر، وهو علم على ضرب من الكمأة ردى^(١).

والثاني كقول الشاعر:

رأيتك لما أن عرفتَ وجوهنا صدَدتَ وطبَّتَ النفسَ يا قيسُ عن عمرو^(٢)

أراد: (نفسًا) لأنه تمييز، والتمييز واجب التنكير (خلافًا للكوفيين)^(٣).

= للقسَم وقد حرف تحقيق «نهيتك» فعل وفاعل ومفعول «عن» حرف جر «بنات» مجرور به «الأوبر» مضاف إليه.

الشاهد: فى «بنات الأوبر» حيث زاد «أل» فى العلم مضطرًا؛ لأن «بنات أوبر» علم على نوع من الكمأة ردى، والعلم لا تدخله «أل» فرارا من اجتماع معرفين، الإضافة وأل: فزادها هنا ضرورة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٤١ وابن عقيل ١٠٢/١ والمكودى ص ٢٦ والشاطبى وداود، والسندوبى والأشمونى ٨٥: ١ والأصطهناوى والسيوطى ص ٢٤، وابن هشام ١٢٧/١، وأيضاً ذكره فى معنى اللبيب ٥٠/١ والخصائص ٥٨/٣.

(١) راجع الأشمونى ٨٥/١.

(٢) قال العينى: ذكر التورى نقلا عن بعضهم أن هذا البيت مصنوع، وقيل: هو لرشيد بن شهاب الإشكرى - وهو من الطويل.

الشرح: «رأيتك» خطاب لقيس بن مسعود بن خالد الإشكرى، وهو المراد من قوله يا قيس عن عمرو «وجوهنا» أراد بالوجه النفس والذوات، ويروى «لما عرفت جلاذنا» أى: نباتنا فى الحرب وشدة وقع سيوفنا «صدت» أى: أعرضت ونأيت، «طبَّت النفس» يريد أنك رضيت «عمرو»: كان صديقا حميما لقيس وكان قوم الشاعر قد قتلوه.

المعنى: يندد بقيس، لأنه كان يتهددهم. ثم حين رأى وقع أسيافهم ترك صديقه عمرا وفر عنه ورضى من الغنيمة بالإياب.

الإعراب: رأيتك: فعل وفاعل ومفعول رأى بصرية «لما» ظرفية بمعنى حين تتعلق برأى «أن» رائدة «عرفت» فعل وفاعل «وجوهنا» مفعول والضمير مضاف إليه «صدت» فعل وفاعل وهو جواب «لما» «وطبَّت» فعل وفاعل «النفس» تمييز «يا قيس» منادى بحرف نداء «عن عمرو» جار ومجرور متعلق بطبَّت.

الشاهد: «طبَّت النفس» حيث ذكر التمييز معرفا باللام، وكان حقه أن يكون نكرة وإنما زاد الألف واللام فيه للضرورة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن هشام ١٢٩/١ وابن الناظم ص ٤١، وابن عقيل ١٠٣/١ والشاطبى، وداود، والأشمونى ٨٥/١، والأصطهناوى والمكودى ص ٢٦، والسيوطى ص ٢٥.

(٣) أ، ب. قال ابن عقيل ١٠٣/١ (هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون إلى جواز كونه معرفة، فالألف واللام عندهم غير رائدة).

فإن قلت: تمثيله بينات الأوبر ليس يجيد، لأن مذهب (المبرد)^(١) أنه نكرة
وأل فيه للتعريف.

قلت: نص سيبويه على أنه علم جنس، وأفادنا تمثيله به أنه موافق لسيبويه،
ثم انتقل إلى القسم الأول وهو الذى يزداد لمعنى. فقال:

وبعضُ الأعلامِ عليه دَخَلًا لِلْمَحِّ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقْلًا

إنما قال (بعضُ الأعلامِ)، لأن منها ما لا يدخل عليه للمح كالمقول من قبل
نحو (يزيد) إلا فى الضرورة^(٢)، وظاهر قوله (لِلْمَحِّ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقْلًا). أنها
تدخل للمح الأصل لا للمح الوصف، وهو ظاهر كلامه فى التسهيل وشرحه،
ويؤيده أنه مثل بالمقول من صفة (كحارث) ومن مصدر (كفضل) ومن اسم عين
(كنعمان) وهو من أسماء الدم.

كَالْفَضْلِ وَالْحَارِثِ وَالنُّعْمَانَ^(٣)

وقول الشارح، وقد يكون (فى)^(٤) المنقول من مصدر أو اسم عين، لأن
المصادر وأسماء الأعيان قد تجرى مجرى الصفات فى الوصف بها على التأويل^(٥)
فيقتضى أن للمح للوصف.

وهذا هو المشهور فى عباراتهم.

تنبيه:

اعلم أن فى تمثيله (بالنعمان) نظر.

لأنه مثل به فى شرح التسهيل لما قارنت الأداة نقله، وعلى هذا فالأداة فيه
لازمة، وإذا كانت للمح لم تكن لازمة^(٦).

(١) أ، ج وفى ب (للخليل).

(٢) كقول الشاعر:

رأيت الوليد بين اليزيد مباركا

شديدا بأعباء الخلافة كاهله

فضرورة سهلها تقدم ذكر الوليد اه اشموني ج ١ ص ٨٥.

(٣) أ، ج.

(٤) أ، ج وفى ب (من).

(٥) الشارح ص ١.

(٦) راجع الأشموني ٨٦/١.

وقوله: فَذَكَرُ ذَا وَحَذَفَهُ سَيَّانٌ.

يعنى: أن (أل) فى ذلك ليست للتعريف فحذفها لا يخل به فذكر (أل) وحذفه فى ذلك سيان.

فإن قلت: كيف (قال) ^(١) سيان والوجهان مرتبان على مقصدين. إن قصد (لمح الصفة) ^(٢) جىء بال، وإن لم يقصد استليم تجريده.

قلت: أما كونهما (مرتبين) ^(٣) على مقصدين فصحيح، وهو مفهوم (مرضى) ^(٤) من قوله: (فَخَلَا لِلْمُحِّ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقْلًا).

وقوله (سيان) يعنى من جهة التعريف كما قررته.

ثم قال:

وَقَدْ يَصِيرُ عِلْمًا بِالْغَلْبَةِ مُضَافٌ أَوْ مَصْحُوبٌ أَلْ كَالْعَقْبَةِ

يعنى: أن من المعرف بالإضافة أو الأداة ما يغلب على بعض ما له معناه فيصير علمًا بالغلبة خلافاً لمن ذهب إلى أنه ليس بعلم. بل أجرى مجراه.

ومثال المضاف «ابن عمر»، (وابن الزبير، وابن عمرو) ^(٥) وابن عباس» فى العبادلة رضى الله عنهم ^(٦).

ومثال مصحوب آل (العقبة والبيت والمدينة والكتاب) فى عقبة أيلة والبيت الحرام وطيبة ومصنف سيويه.

ثم قال: وَحَذَفَ أَلْ ذِي إِنْ تَنَادَ أَوْ تُضِفَ أَوْجِبَ

(ذى) إشارة إلى التى صحبت ما صار علمًا بالغلبة.

(١) ب، ج.

(٢) ب، وفى أ، ج (اللمح).

(٣) أ، ب وفى ج (مترتين).

(٤) ج.

(٥) ج.

(٦) العبادلة: جمع عبدل بزنة جعفر، وعبدل يحتمل أمرين: أولهما: أن يكون أصله عبد فزيدت لام فى آخره كما زيدت اللام على زيد حتى صار زيدلا. الثانى: أن يكونوا قد نحتوه من عبد الله، فاللام هى لام لفظ الجلالة، والنحت باب واسع.

ومثال حذفها في النداء قولهم: في الصعق: يا صَعِقُ.
ومثال حذفها في الإضافة قولهم في الأعشى (أعشى قيس)^(١)
ولا يحذف في غير النداء والإضافة إلا قليلا كقولهم «هذا يومُ اثنين مُباركا
فيه».
ومجىء الحال منه في الفصيح يوضح فساد قول المبرد في جعله «أل» في
الاثنين وسائر الأيام التعريف، فإذا زالت صارت نكرات.
وأشار إلى حذفها في ذلك بقوله: وفي غيرهما قد تَنَحَّفُ.

(١) أصله الأعشى فحذفت منه أل وأضيف إلى قيس، والأعشى في الأصل اسم لكل من لا
يبصر ليلا

المبتدأ والخبر

مبتدأ زيدٌ وعاذرٌ خبرٌ إن قلتَ زيدٌ من اعتذرَ

المبتدأ هو الاسم المجرد من العوامل اللفظية غير الزائدة مخبرا عنه أو وصفا رافعا لما يستغنى به. فالاسم: جنس يشمل الصريح (نحو: زيد عاذر)^(١) والمؤول (نحو ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾^(٢)) والمجرد من العوامل اللفظية: مخرج لاسم كان ونحوه، وغير الزائدة، مدخل لنحو (بحسبك زيد) و ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾^(٣) فإن حسبك مبتدأ والباء فيه زائدة وكذلك (إله)^(٤) مبتدأ ومن زائدة.

وذكر في شرح الكافية: أن (حسبك) في هذا المثال ونحوه خبر مقدم لا مبتدأ لأنه لا يتعرف بالإضافة وإنما يكون مبتدأ إذا كان بعده نكرة نحو: «بحسبك درهم»^(٥)،^(٦).

«ومخبرا أو وصفا». مخرج لأسماء الأفعال، (رافعا لما يستغنى به): يشمل الفاعل نحو: (١) قائم الزيدان «ونائبه نحو: «أمضروبُ العمران» ويخرج به نحو: «أ»^(٨) قائم، من قولك: «أقائمُ أبوهُ زيدٌ» فإن مرفوعه غير مستغنى به.

وقد اتضح بذلك أن المبتدأ قسمان: أحدهما ذو خبر، والثاني: مسند إلى مرفوع يعنى عن الخبر. وقد أشار (إلى الأول)^(٩) بقوله: (مبتدأ زيدٌ وعاذرٌ خبرٌ) البيت.

(١) أ، ج.

(٢) سورة البقرة ١٨٤.

(٣) سورة الأعراف ٨٥.

(٤) ج وفي أ، ب (ال).

(٥) أ، ج.

(٦) قال في شرح الكافية ورقة ١٣ (وبحسبك حديث، هذا إذا كان المتأخر نكرة فلو كان معرفة الأجود أن يكون مبتدأ وبحسبك خبر مقدم، لأن حسبنا من الأسماء التي لا تعرفها الإضافة بحسبك) اهـ.

(٧) ب، ج.

(٨) ب، ج.

(٩) أ، ج.

وإلى الثاني بقوله:

وأول مبتدأ والثاني فاعل أغنى في أسارِ ذانٍ

فزيد في المثال الأول اسم مجرد من العوامل اللفظية مخبر عنه «بعاذر» و«أسارٍ» في المثال الثاني اسم مجرد من العوامل اللفظية وهو وصف رافع (لما)^(١) يستغنى به.

فقد فهم من المثالين حد المبتدأ.

ثم قال: (وقس) أى: قس على مهذين المثالين وهما «زيدٌ عاذرٌ وأسارِ ذانٍ» أو قس على الثاني في كونه بعد استفهام.

ثم قال: وكاستفهام النقي.

يعنى: أن النفي مسوغ لاستعمال الوصف المذكور كالأستفهام نحو (ما قائمُ الزيدان) وأطلق الأستفهام ليتناول جميع أدواته كهل (ومن وما)^(٢) (فهو أولى من قول ابن الحاجب أو ألف الأستفهام)^(٣)،^(٤).

وأطلق (فى)^(٥) النفي ليتناول كل ناف يصلح لمباشرة الاسم حرقاً وهو (ما ولا وإن) واسماً وهو «غير قائم الزيدان» فغير مبتدأ مضاف إلى الوصف، والزيدان فاعل يغنى عن خبره. (وعلى ذلك قول الشاعر:

غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنِ يَنْقُضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزْنَ^(٦)

(١) أوفى ب، ج (ما).

(٢) أ، ج وفى ب (متى ومن).

(٣) أ، ج.

(٤) راجع ٨٥/١ - الكافية.

(٥) ب.

(٦) البيت: لأبى نواس الحسن بن هانئ ولد سنة خمس وأربعين ومائة وتوفى سنة خمس أو ست أو ثمان وتسعين ومائة ببغداد. وهو ممن لا يحتج بقوله وإنما ذكره للتمثيل.

الشرح: «مأسوف» اسم مفعول من الأسف وهو الحزن، وبابه طرب. المعنى: أنه لا ينبغي لعاقل أن يأسف على زمن ليس فيه إلا هموم تتلوها هموم وأحزان تأتي من ورائها أحزان.

وفعلا نحو «ليس قائم الزيدان» إلا أن الوصف بعد ليس يرتفع على أنه اسمها والفاعل يغنى عن خبرها، وكذلك «ما» الحجازية.

وقوله: وقد يجوز نحو فائز أولو الرشد.

إشارة إلى جواز الابتداء بالوصف المذكور مجردا من النفي والاستفهام وهو قليل.

ونقل المصنف عن سيبويه جوازه على قبح^(١) وعن الأخفش أنه يرى ذلك حسنا. ونقل غيره أن مذهب البصريين غير الأخفش المنع.

= الإعراب: «غير» مبتدأ «مأسوف» مضاف إليه «على زمن» جار ومجرور متعلق بمأسوف على أنه نائب فاعل سد مسد خبر المبتدأ «ينقضى» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه يعود على زمن والجملة في محل جر صفة لزمن «بالهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في «ينقضى» والجزء «والحزن» معطوف على الهم.

الشاهد فيه: في قوله «غير مأسوف على زمن» حيث أجرى قوله «على زمن» النائب عن الفاعل مجرى الزيدان في قولك «ما مضروب الزيدان» في أن كل واحد منهما سد مسد الخبر، لأن المتضايقين بمنزلة الاسم الواحد، فحيث كان نائب الفاعل يسد مع أحدهما سد الخبر، فإنه يسد مع الآخر أيضا، وكأنه قال: «مأسوف على زمن» فالوصف مخفوض لفظا بإضافة المبتدأ إليه وهو في قوة المرفوع بالابتداء وهذا أحد توجيهات ثلاثة لذلك ونحوه. وإليه ذهب ابن الشجري في أماليه. والتوجيه الثاني لابن جنى وابن الحاجب.

وحاصله: أن قوله «غير» خبر مقدم وأصل الكلام «زمن ينقضى بالهم غير مأسوف عليه» وهو توجيه ليس بشيء، والتوجيه الثالث لابن الحشاب.

وحاصله أن قوله «غير» خبر لمبتدأ محذوف تقديره «أنا غير إلخ» وقوله مأسوف، ليس اسم مفعول بل هو مصدر مثل «الميسور» و «المعسور» وأراد به اسم الفاعل كأنه قال «أنا غير آسف إلخ» وانظر ما فيه من التكلف والمشقة، ومثل هذا البيت قول المتنبي يمدح بدر بن عمار: ليس بالمتكر أن برزت سبعا غير مدفوع عن سبق العراب قال ابن عقييل ١٠٩/١ (وقد سأل الفتح بن جنى ولده عن إعراب هذا البيت فارتبك في إعرابه).

مواضعه: ابن هشام في مغنى اللبيب ١٣٨/١، والسيوطى في همع الهوامع ٩٤/١ والأشموني ٨٩/١ وابن عقييل ١٠٩/١.

(١) قال سيبويه: (وزعم الخليل أنه يستقبح أن يقول: قائم زيد، وذلك إذا لم تجعل قائما مقدما مبينا على المبتدأ) اهـ ٢٧٨/١ يريد أن قولك قائم زيد قبيح إن أردت أن تجعل قائم المبتدأ وزيد خبره أو فاعله وليس بقبيح أن تجعل «قائم» خبرا مقدما اهـ - سيرافى. وأميل إلى هذا المذهب (والسوغ للابتداء حيثئذ عمله في المرفوع) اهـ خضرى ٩٠/١.

واعلم أن الوصف المذكور إنما يتعين جعله مبتدأ، وما بعده فاعلا سد مسد الخبر إذا كان مفرداً وما بعده مثنى أو مجموعاً.

أما إذا طابق ما بعده فله ثلاثة أحوال أشار إليها بقوله:

وَالثَّانِ مُبْتَدَأٌ وَذَا الْوَصْفُ خَبْرٌ إِنَّ فِي سَوَى الْإِفْرَادِ طَبَقًا اسْتَقَرَّ

فأحد الأحوال: أن يتطابقا في التثنية نحو «أقائم الزيدان».

والثاني: أن يتطابقا في الجمع نحو «أقائمون الزيدون».

وإعراب هاتين الصورتين واحد، وهو أن الوصف خبر وقدم والثاني مبتدأ

مؤخر ولا يجوز أن يكون الوصف فيهما مبتدأ وما بعده فاعلا لتحمله الضمير إلا على لغة (أكلوني البراغيث)^(١).

والثالث: أن يتطابقا في الإفراد نحو (أقائم زيد) فيجوز فيه الوجهان.

فإن جعل الوصف مبتدأ وما بعده فاعل لم يكن فيه ضمير.

وإن جعل خبراً مقدماً وما بعده مبتدأ كان فيه ضمير.

ثم أشار إلي رافع المبتدأ بقوله:

وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالْإِبْتِدَاءِ كَذَاكَ رَفَعُ خَبْرٍ بِالْمُبْتَدَأِ

ما ذكر هو (أحد المذاهب السبعة)^(٢) وهو^(٣) الصحيح ومذهب سيبويه^(٤).

(١) قال ابن عقيل ١١٣/١ (ويجوز على لغة أكلوني البراغيث أن يكون الوصف مبتدأ، وما بعده فاعل أغنى عن الخبر).

(٢) والمذاهب السبعة هي:

أ - الجمهور وسيبويه على أن رافع المبتدأ معنوى وهو الابتداء، لأنه بنى عليه ورافع الخبر

المبتدأ، لأنه مبنى عليه فارفع به كما ارتفع هو بالابتداء

ب- وقيل: العامل في الخبر الابتداء أيضاً لأنه طالب لهما فعمل فيهما

ج- وقيل العامل فيه الابتداء والمبتدأ معا

د - العامل الابتداء بواسطة المبتدأ

هـ- وذهب الكوفيون إلى أنهما ترافعا

و - وللكوفيين قول آخر: أن المبتدأ مرفوع بالذكر الذي في الخبر

ز - وقيل تجرده من العوامل اللفظية أي كونه معرى عنها

أهـ ملخصاً من همع الهوامع للسيوطي ج ١/٩٤.

(٣) أ، ج.

(٤) ومذهب سيبويه هو أعدل المذاهب. قال ابن عقيل ١١٥/١ «وأعدل هذه المذاهب مذهب

سيبويه».

والابتداء هو كون الاسم مجرداً من العوامل اللفظية مخبراً عنه (أو) (١) مسنداً هو إلى (ما يغنى) (٢) عن الخبر.

ثم شرع في تعريف الخبر فقال: والخبرُ الجزءُ المُتمُّ الفائدةُ.

والخبر يشمل المبتدأ والخبر، والمتم الفائدة: أخرج المبتدأ.

فإن قلت: هذا ليس بحد صحيح لأنه صادق على الفعل وعلى الفاعل والحرف أيضاً.

قلت: ليس مراده بالجزء جزء الكلام مطلقاً، فيلزمه ما ذكرت، وإنما المراد جزء الجملة الاسمية.

ويدل على ذلك أمران: أحدهما أن الباب موضوع لها، والثاني تمثيله بقوله: كَاللَّهُ بَرٌّ وَالْأَيْدِي شَاهِدَةٌ.

فلم يدخل تحت كلامه الفعل والفاعل و لا الحرف أيضاً، لأنه لا يكون أحد جزئى الجملة الاسمية.

فإن قلت: إخراج المبتدأ بقوله (المتم الفائدة) غير واضح لأن المبتدأ أيضاً يتم الفائدة، فإن الفائدة بهما حصلت.

قلت: الخبر هو ثانى الجزئين ولا إشكال فى أن ثانيهما هو الذى به تتم الفائدة.

وأيضاً، فإن الخبر هو المستفاد من الجملة، ولذلك كان أصله أن يكون نكرة، ولهذا قال أبو موسى: المبتدأ معتمد البيان والخبر معتمد الفائدة.

ثم قال: ومُفرداً يَأْتِي وَيَأْتِي جُمْلَةً.

فقسم الخبر إلى قسمين: مفرد وجملة. خلافا لابن السراج فى إثباته ثالثاً لا مفرداً ولا جملة وهو الظرف والجار والمجرور.

ثم ذكر حكم الجملة فقال: حاويةٌ مَعْنَى الَّذِي سَيَقْت لهُ

(١) ب، ج.

(٢) أ، ج وفى ب (ما يستغنى).

الذى سيقت له هو المبتدأ، فكأنه قال: حاوية معنى المبتدأ ولم يقيده بالضمير. (فشمل)^(١) أربعة أشياء:

الضمير نحو (ريدُ أبوهُ قائمٌ)، وقد يحذف إن أمن اللبس نحو: (السَّمْنُ منَّوانٍ بدرهم)^(٢).

واسم الإشارة نحو ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾^(٣).

وتكرار لفظ المبتدأ نحو ﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾^(٤).

والعموم نحو:

فَمَا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ^(٥)

وهذه الروابط المتفق عليها.

فإن قلت: قد ذكر ابن عصفور من الروابط المتفق عليها، عطف جملة فيها ضمير بالفاء خاصة كقوله:

(١) أ، ج وفي ب (فيشمل).

(٢) المنا - كعصا، أفصح من المن بالتشديد - رطلان، وتثنيته: منوان وجمعه أمناء. وفي نسخة (ب) على الهامش كتب (السمن مبتدأ ومنوان مبتدأ ثان وهو نكرة وسوخ الابتداء به الوصف بالمجرور المقدر به منوان منه وبدرهم خبره، والجملة خبر عن السمن).

(٣) سورة الأعراف ٢٦.

(٤) سورة الحاقة ١، ٢.

(٥) هذا صدر بيت للحارث بن خالد بن العاص بن هشام بن المغيرة المخزومي.

وعجزه: ولكن سيرا في عراض المواكب - وهو من الطويل.

الشرح: «عارض» - بكسر العين المهملة - جمع عرض - بضم فسكون - وهو الناحية، «المواكب»: جمع موكب، والموكب: القوم الركوب على الإبل المزينة، وكذلك جماعة الفرسان.

المعنى: يهجو بنى أسد بن أبى العيص بن أمية بن عبد شمس، ويقول لهم إنكم جماعة لا تقدمون على القتال ولا تحسنونه، وإنما تحسنون السير مع ركاب الإبل الذين لا يقاتلون.

الشاهد فيه: حيث أوقع جملة «لا» مع اسمها وخبرها خبرا عن المبتدأ مع أنه ليس في هذه الجملة ضمير يعود على المبتدأ ولا اسم إشارة يرجع إليه ولا ذكر فيها المبتدأ بلفظه الأول.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٩١/١، والشاطبي، والسندوبي، وابن هشام ذكره في المعنى ٥٢/١، والسيوطي في همع الهوامع ٦٧/١، وابن يعيش في شرح المفصل

١٣٤/٧، والشاهد رقم ٧٦ في خزانة الأدب.

وَأَنسَانُ عَيْنِي يَحْسِرُ الْمَاءُ تَارَةً . فَيَبْدُو (١)

وعبارة الناظم لا تشمله .

قلت : التحقيق أن الجملتين إذا عطفت إحداهما على الأخرى بالفاء التي للسببية تنزلتا منزلة الشرط والجزاء (واكتفى بضمير واحد في إحداهما كما يكتفى بضمير واحد في جملتي الشرط والجزاء) (٢) .

(فإذا) (٣) قلت : «زيدٌ جاءَ عمروٌ فأكرمهُ» فالارتباط يقع بالضمير الذي في الثانية .

نص على ذلك ابن أبي الربيع . قال : لأنهما تنزلتا منزلة (زيد «إذا» (٤) جاء عمرو أكرمه) فالإخبار إذا إنما هو بمجموعهما، والرباط إنما هو بالضمير (والله أعلم) (٥) .

ثم قال : وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنَى أَكْتَفَى .. بِهَا

أى : إذا كانت الجملة هي نفس المبتدأ في المعنى اكتفى (بها) (٦) ولم يحتاج إلى رابط .

(١) قاله : ذو الرمة - غيلان بن عقبة - من قصيدة له - من الطويل .
وتمامه : وتارات يجم فيغرق .

الشرح : «إنسان عيني» : إنسان العين . هو المثال ، وهو النقطة السوداء التي تبدو لامعة في وسط السواد ، «يحسر» بالحاء والسين المهملتين - أى يكشف ، وهو من باب ضرب يضرب «فيبدو» : يظهر ، «يجم» - بالجيم - من الجموم وهو الكثرة والجمع العظيم ، قال تعالى : «حبا جما» أى : عظيما .

الشاهد : فى : «وإنسان عيني يحسر الماء فيبدو» كون المبتدأ له خبران جملتان وليس للمبتدأ رابط إلا الضمير الذي في الجملة الأخيرة منهما وهو الضمير المستتر فى قوله : فيبدو .

مواضعه : ذكره الأشموني فى شرحه للألفية ٩٢/١ ، والسيوطى فى همع الهوامع ٩٨/١ .

(٢) أ ، ج .

(٣) ب ، ج وفى أ (فإن) .

(٤) ب ، ج وفى أ (لما) .

(٥) أ ، ج .

(٦) أ ، ج وفى ب (كذلك) .

ثم مثل بقوله: كُنْطَقِي اللّٰهُ حَسْبِي وَكَفَى

فنطقى: مبتدأ، والله حسبي: جملة أخبر بها عنه ولا رابط فيها، لأنها هي نفس المبتدأ فى المعنى.

ومن ذلك قولهم: (هَجِيرَى أبى بَكْرٍ لا إله إلا اللّٰهُ)^(١).

وأقول: الذى يظهر - والله أعلم - فى هذا ونحوه أنه ليس من الإخبار بالجملة، وإنما هو من الإخبار بالمفرد، لأن الجملة فى نحو ذلك، إنما قصد لفظها كما قصد حين أخبر (عنها)^(٢) فى نحو «لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله كثرٌ من كنوز الجنة»^(٣) فليتأمل^(٤).

ثم انتقل إلى حكم المفرد فقال: والمُفْرَدُ الجَامِدُ فارغٌ.

الخبر المفرد قسمان: جامد ومشتق.

فالجامد فارغ (أى)^(٥) من الضمير فلا يتحمل ضميراً خلافاً للكسائى.

وقوله: وإن يُشْتَقَّ فهو ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنٌ.

أى: يتحمل ضميراً يعود على المبتدأ.

فإن قلت: هذا البيت غير محرر، وذلك من خمسة أوجه:

الأول: أن الجامد ليس فارغاً من الضمير مطلقاً بل إذا لم يؤول بمشتق فإن

أول به (تحمل)^(٦) الضمير.

(١) هجيرى - وفى الصحاح: والهجير مثل الفتيق - الدأب والعادة، وهجيرى بكسر الهاء وتشديد الجيم وفتح الراء.

(٢) ب، ج.

(٣) حديث صحيح عن أبى هريرة - متفق عليه - رواه أبو يعلى فى مسنده والطبرانى فى الكبير، وابن حبان فى صحيحه.

(٤) وقد أنصف صاحبى فى هذا القول، ويؤيده قول الخضرى ج ١ ص ٩٢ (وكون الخبر فى هذا جملة إنما هو فى الظاهر، وإلا فهو مفرد، لأن المقصود لفظ الجملة كما أخبر عنها فى لا حول ولا قوة إلا بالله كثر من كنوز الجنة. نعم ذلك ظاهر فى ضمير الشأن نحو: قل هو الله أحد، فالجملة خبر عن هو بلا رابط لأنها عينه أى مفسرة له أى: الحال والشأن الله أحد... اهـ).

(٥) أ، ج.

(٦) ب، ج وفى أ (تحول).

والثاني: أن قوله: (فارغ) ليس مبيّنًا لمراده، إذ لا يدري من ماذا.
الثالث: أن قوله: (وَأَنْ يُشْتَقَّ) ظاهره أن فاعل يشتق ضمير المفرد الموصوف
بالجمود، وذلك غير مستقيم.

الرابع: (أنه)^(١) أطلق أيضًا في المشتق، ومن المشتق ما لا يتحمل الضمير
كأسماء الآلة والزمان (والمكان)^(٢).

الخامس: أنه أطلق في قوله: (فهو ذو ضمير مُستكن) وهو مقيد بالآ لا يرفع
ظاهرًا، فإن رفع الظاهر لم يتحمل ضميرًا نحو (زيد قائم أبوه).

قلت: الجواب عن الأول: أن ما أول بالمشتق ينزل منزلته وأعطى حكمه
فذكر حكم المشتق بغنى عن ذكره في مقام الاختصار.

وعن الثاني: أن قوله (في المشتق)^(٣) (فهو ذو ضمير مُستكن) علم منه أن
المراد فارغ من الضمير، لأنه مقابله.

وعن الثالث: أن الضمير عائد على الموصوف لا يقيد صفته، ولذلك نظائر.
وعن الرابع: أن المراد بالمشتق هنا ما ذكره في شرح التسهيل، قال: والمراد
بالمشتق هنا ما دل على متصف مصوغًا من مصدر مستعمل أو مقدر.
واسم الزمان والمكان والآلة ليس من هذا المشتق، وهذا اصطلاح.

وعن الخامس: أن البيت الآتي يقيده كما سيأتي ثم قال:

وَأَبْرَزْنَهُ مُطْلَقًا حَيْثُ تَلَا مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحْصَلًا

أمر بإبراز الضمير إذا جرى على غير من هو له مطلقًا، أي: سواء خيف
اللبس (أم أمن)^(٤) مثال ما يخاف فيه اللبس (زيد عمرو ضاربُهُ هو) ومثال ما
(لا)^(٥) لبس فيه (زيدٌ هندٌ ضاربُها هو).

(١) أ، ج.

(٢) ب، ج.

(٣) أ، وفي ب (يشتق).

(٤) أ، ج وفي ب (أولاً).

(٥) ب، ج.

وأجاز الكوفيون استتاره إن أمن اللبس كالمثال الأخير، ووافقهم الناظم في غير هذا الكتاب.

ومن صور جريانه على غير صاحبه: أن يرفع ظاهرا نحو (زيد قائم أبوه) فقائم خبر عن زيد وهو للأب.

فيجب في هذه الصورة (أيضاً)^(١) إبراز الضمير لأنه لا يرفع شيئين ظاهراً، ومضمراً، فالهاء في قوله (أبوه) هو الضمير الذي كان مستكنّاً، وهذا هو الجواب عن الوجه الخامس.

ثم قال: وأخبروا بظرفٍ أو بحرفٍ جرّ.

مثال الظرف (زيد عندك) ومثال حرف الجر مع المجرور (زيد في الدار).

واقصر على ذكر (الحرف)^(٢) لاستلزامه المجرور، ثم (إن)^(٣) الظرف والجار والمجرور ليسا (خبرين)^(٤) في الحقيقة، وإنما الخبر هو العامل فيهما، وأطلق عليهما الخبر لنيابتهما عنه، ولهذا قال:

ناوِين مَعْنَى كَائِنٍ أَوْ اسْتَقَرَّ

فمن قدر كائناً جعلهما من قبيل الخبر بالمفرد، ومن قدر استقر جعلهما من قبيل (الجملة)^(٥).

والأول: اختيار الناظم، ويرجح أنه أصل الخبر الإفراد.
والثاني: قول (أكثر)^(٦) البصريين، ويرجح أنه الأصل في العمل، إنما هو للفعل.

وقد نسب كل منهما إلى سيبويه.

فإن قلت: ما فائدة قوله: (مَعْنَى كَائِنٍ أَوْ اسْتَقَرَّ)؟

(١) أ، ج.

(٢) أ، ج وفي ب (حرف الجر).

(٣) أ، ج.

(٤) أ، ج وفي ب (بخبرين).

(٥) ب، وفي أ، ج (الجملة).

(٦) أ، ب.

قلت: (التنبيه على أن لفظ كائن أو استقر)^(١) لا يتعين بل مستقر وثابت وحاصل (ونحوهما)^(٢) ككائن وكان وثبت وحصل ونحوها كاستقر. وضابط ذلك الكون المطلق.

ثم قال:

وَلَا يَكُونُ اسْمٌ زَمَانٍ خَيْرًا عَنْ جَنَّةٍ، وَإِنْ يُقَدِّ فَاخْبِرًا

اسم المكان يخبر به عن الجنة نحو (ريد أمامك) وعن المعنى نحو (العلم أمامك).

واسم الزمان يخبر به عن المعنى (الرحيل غداً) ولا يخبر به عن الجنة، لعدم الإفادة، ما لم تقدر إضافة معنى إليها. فيجوز؛ لأن الإخبار حيثئذ، إنما هو في (الحقيقة)^(٣) عن المعنى المقدر كقولهم (الهلال الليلة): أى: طلوع الهلال. (والى هذا)^(٤) أشار بقوله: (وإن يُقَدِّ فَاخْبِرًا).

وذهب بعضهم إلى أن (الهلال الليلة) لا يقدر فيه مضاف محذوف، لأن الهلال يشبه اسم المعنى بالحدوث وقتاً دون وقت، فأفاد الإخبار عنه، وإليه ذهب فى التسهيل^(٥)، وتقدير المضاف فى ذلك مذهب البصريين.

وقوله: وَلَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِالنُّكْرَةِ مَا لَمْ تُقَدِّ

يعنى: أن الأصل فى المبتدأ أن يكون معرفة، لأن الإخبار عن النكرة لا يفيد غالباً.

فإن أفاد الإخبار عن النكرة جاز الإبتداء بها، ولم يشترط سبويه فى الإخبار عن النكرة إلا حصول الفائدة.

(١) أ، ج.

(٢) أ، ج وفى ب (ونحوهما).

(٣) أ، ج.

(٤) أ، ج وفى ب (وإليه).

(٥) قال فى التسهيل ص ٤٩ (ولا يعنى ظرف زمان غالباً عن خبر اسم عين ما لم يشبه اسم المعنى بالحدوث وقتاً دون وقت).

وتتبع النحويون مواضع حصول الفائدة، فقالوا: (لا يتبدأ بها)^(١) إلا بمسوغ،
والمسوغات كثيرة، وهي راجعة إلى شيئين: التخصيص والتعميم.
وقد أشار بالمثل إلى ستة منها:

الأول: تقديم الخبر وهو ظرف مختص نحو (عند زيد نمره)^(٢) أو
(مجرور)^(٣) نحو (فى الدار رجل) أو جملة مشتملة على فائدة نحو (قصدك غلامه
رجل) ذكره فى شرح التسهيل (ولم نره لغيره)^(٤).

والثانى: تقدم استفهام نحو (هل فتى فيكم)؟

والثالث: (تقدم نفى)^(٥) نحو (ما خل لنا).

والرابع: الوصف نحو (رجل من الكرام عندنا).

والخامس: العمل نحو (رغبة فى الخير خير).

والسادس: الإضافة (نحو عمل يزين) ويصح الاستغناء بالعمل عن

الإضافة)^(٦)، لأن المضاف عامل (للجر على الأصح)^(٧).

ولما لم يذكر جميع المسوغات قال: وليُقَسَّ ما لم يُقَلَّ والضابط حصول
الفائدة^(٨).

ثم قال: والأصل فى الأخبار أن تؤخرا.

لأن الخبر وصف فى المعنى فحقه أن يتأخر: وجوزوا التقديم إذ لا ضررا

مثاله (قولهم)^(٩) (تميمى أنا) و (مشنوء من يشنؤك)^(١٠).

(١) أ، ج وفى ب (الابتداء بها لا يجوز).

(٢) (نمرة - بفتح النون وكسر الميم - كساء مخطط تلبسه الأعراب وجمعه نمار).

(٣) أ، ج وفى ب (جار ومجرور).

(٤) ب، ج.

(٥) أ، وفى ب، ج (النفى).

(٦) ب، ج.

(٧) أ، ج.

(٨) راجع الأشمونى ١/٩٦، ٩٧، ٩٨.

(٩) أ، ب.

(١٠) مشنوء: أى: مبغض، وهو خبر مقدم، ومن مبتدأ مؤخر، والكوفيون يقولون ما بعده
نائب فاعل له لجوازه بلا اعتماد عندهم.

ومنع الكوفيون تقديم الخبر إلا في (نحو)^(١) (في داره زيد) وهم محجوجون
بالسمع^(٢) وقوله:

فَامَنْعُهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْآنِ عُرْفًا وَنُكْرًا عَادِمَى بَيَانِ

يعنى: أن الخبر يمنع من تقديمه أسباب: وهى خمسة:

الأول: أن يستوى الجزآن يعنى المبتدأ والخبر فى التعريف مثل (صديقى زيد) و (العالم زيد) (١)^(٣) وفى التنكير مثل (أفضلُ منك أفضلُ منى)، ولا قرينة، فلو علم المخبر به (منهما)^(٤) بقرينة جاز (التقديم)^(٥) كقولك (أبو حنيفةُ أبو يوسفُ) فأبو حنيفة خبر مقدم، لأن المراد تشبيه أبى يوسف به.

والثانى: أن يكون الخبر فعلا يوهم تقديم فاعلية المبتدأ نحو (زيد قام)، فإن لم يوهم نحو (الزيدان قاما) أو (زيد قام أبوه) جاز التقديم، فتقول (قاما الزيدان) (وقام أبوه زيد)؛ لأن إسناد الفعل إلى الضمير أو السببى يعلم منه ابتدائية المتأخر.

فإن قلت: تقديم الخبر فى نحو (قاما أخواك وقاموا إخوتك) يوهم فاعلية المبتدأ على لغة أكلونى البراهيث.

قلت: قال فى شرح التسهيل: لا يمنع ذلك من التقديم، لأن تقديم الخبر أكثر من تلك اللغة، والحمل على الأكثر راجح.

فإن قلت: أطلق فى قوله: كذا إذا ما الفعلُ كان الخبرًا، وهو مقيد بأن (يوهم)^(٦) فاعلية المبتدأ كما سبق.

قلت: كأنه استغنى عن (تقييده بتقييد ما قبله)^(٧).

(١) أ، ب.

(٢) وإنما أجازة الكوفيون ... لأن الضمير فى قولك (فى داره زيد) غير معتمد عليه، إلا ترى أن المقصود (فى الدار زيد) وحصل هذا الضمير بالعرض. واحتج البصريون بالسمع حكى (تيمى أنا ومشنوه من يشنوك) اه السيوطى فى معجم الهوامع ج ١ ص ١٠٣.

(٣) أ، ج.

(٤) أ، ج.

(٥) ب، ج.

(٦) أ، ب وفى ج (لا يوهم).

(٧) أ، ج وفى ب (يتقيد غيره عن تقييده).

والثالث: أن يقصد استعمال (المبتدأ)^(١) منحصرًا في الخبر بإلا نحو (ما زيدٌ إلا كاتبٌ) أو وإنما نحو (إنما زيدٌ كاتبٌ).

وتسامح في جعله الخبر محصوراً وإنما هو محصور فيه.

وقد ندر تقديم الخبر المقرون بإلا (مقدما)^(٢) في الضرورة كقول الشاعر:

فياربُّ هل إلا بك النصرُ يُرتجى عليهم وهل إلا عليك المعولُ^(٣)

أو كان مُسنداً لذي لامٍ ابتداءً أو لازم الصدرِ كمن لى مُنجداً

والرابع: أن يكون الخبر مسنداً لمبتدأ مقرون بلام الابتداء لاستحقاقها الصدر

نحو (لزيدٌ قائمٌ).

وأما قوله:

خالي لآنتَ ومن جريُّ خالهُ^(٤)

.....

(١) ب، وفي أ، ج (ما المبتدأ). (٢) ب.

(٣) البيت: للكثير بن زيد - شاعر مقدم عالم بلغات العرب خبير بأيامها من شعراء مضر المتعصبين على القحطانية.

والبيت من قصيدة طويلة يرثي فيها زيد بن علي وابنه الحسين ويمدح بني هاشم وهو من الطويل. المعنى: ما النصر على الأعداء يرتجى إلا بك، ولا المعول أي: الاعتماد في الأمور لا يكون إلا عليك.

الشاهد: على جواز تقديم الخبر المحصور بإلا للضرورة، وإنما كان حقه أن يقول وهل النصر يرتجى إلا بك وهل المعول إلا عليك.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٤٨، وابن هشام ١/١٤٧، وابن عقيل ١/١٣٥، وداود، والأشعري ١/٩٩، والسيوطي ص ٢٩.

(٤) قال العيني: لم أقف على اسم قائله - ويحث فلم أعثر على قائله، وهو من الكامل. ويروي: «ومن تميم خاله» ويروي «ومن عوف خاله».

وعجزه: ينل العلاء ويكرم الأخوالا.

الشرح: «العلاء» - بفتح العين مهملة معدودا - الشرف والرفعة، وقيل: هو مصدر على في المكان يعلى مثل رضى يرضى، وأما في المرتبة والمنزلة فيقال: علا يعلو علوا.

الشاهد: في «خالي لآنت» حيث قدم الخبر وهو قوله «خالي» على المبتدأ، وهو قوله «لآنت» مع أن المبتدأ مقرون بلام الابتداء التي لها صدر الكلام فلا يجوز أن يقال: زيد لقائم، وعن هذا قالوا: إن قوله «لخالي أنت» يحتمل أمرين: أحدهما: أن يكون أراد «لخالي أنت» فأخر اللام إلى الخبر ضرورة. والآخر أن يكون أراد «لآنت خالي» فقدم الخبر على المبتدأ، وإن كانت فيه اللام ضرورة، قال ابن جنى وأخبرني أبو علي أن أبا الحسن حكى إن زيدا وجهه لحسن. فهذه أيضا ضرورة. اهـ.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن عقيل ١/١٢٦، والأشعري ١/١٠٠، وداود.

فخرج على زيادة اللام أو حلف مبتدأ، أى: لهو أنت.
والخامس: أن يكون (الخبر مسنداً لمبتدأ)^(١) لازم الصدر كاسم الاستفهام،
واسم الشرط، والمضاف إلى أحدهما، وضمير الشأن، وكم الخبرية.
ومثل الاستفهام بقوله (من لى) وأمثلة البواقى ظاهرة.
وقوله (أو لازم الصدر) بالجر عطفاً على ذى لام ابتداء، والتقدير أو (اللازم
للصدر)^(٢).

ثم قال:

ونحوُ عندي درهمٌ ولى وطَرَ ملتزمٌ فيه تقدمُ الخبرِ

يعنى: أن الخبر قد يلزم تقديمه لأسباب:

الأول: أن يكون تقديمه مسوغاً للابتداء (بالنكرة)^(٣) نحو (عندي درهم ولى
وطر) فمثل بالظرف والجار والمجرور.

وزاد فى شرح التسهيل الجملة نحو (قصدك غلامه رجل) كما تقدم.

والثانى: أن يعود على الخبر ضمير من المبتدأ فى نحو (فى الدار ساكنها) إذ
لو تأخر لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.

(وتقدير)^(٤) كلامه (أنه)^(٥) يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه. يعنى: على الخبر
ضمير من الشيء الذى يخبر (بالخبر)^(٦) عنه.

يعنى: من المبتدأ، ودعاه إلى هذه العبارة المشتملة على هذا التعقيد ضيق
النظم.

(١) أ، ج.

(٢) أ، ج.

(٣) أ، ب.

(٤) أ، ب وفى ج (ظاهر).

(٥) ب، ج وفى أ (أن).

(٦) أ، ج.

فإن قلت: الضمير في قولك (في الدار ساكنها) أليس عائداً على الخبر؟ لأن الخبر ليس هو المجرور وحده فكان ينبغي أن يقول: كذا إذا اتصل بالابتداء ضمير يعود على ما التبس بالخبر أو على شيء في الخبر أو نحو ذلك.

قلت: ما التبس بالخبر (تنزل)^(١) منزلة جزئه فلذلك اكتفى بذكر الخبر.

والثالث: أن يكون مستوجبا للصدر نحو (أين من علمته؟) و (كيف زيد؟)، فإن الاستفهام له صدر الكلام.

والرابع: أن يكون المبتدأ (محصوراً)^(٢) بإلا نحو (ما لنا إلا اتباع أحمد) ﷺ. (أو معناها)^(٣) وهو (إنما) نحو (إنما قام زيد) وقوله:

وحذف ما يُعلمُ جائزٌ

يعنى: أنه يجوز حذف كل من المبتدأ والخبر إذا علم. مثال حذف الخبر «زيد» في جواب «من عندكما؟» والتقدير: زيد عندنا.

فلو كان المجاب به نكرة نحو (درهم) ففي شرح التسهيل أن الخبر يقدر بعده قال: ولا يجوز أن يكون التقدير: (عندى درهم)^(٤) إلا على ضعف.

ومثال حذف المبتدأ (دنف) في جواب (كيف زيد؟) أى: هو دنف: (أى: مريض)^(٥) فحذف المبتدأ للعلم به^(٦).

فإن قلت: ظاهر قوله: فزيدٌ استغنى عنه إذ عرفُ.

أن المقدر هو الاسم الظاهر لا ضميره، والذي جرت به عادة النحويين في ذلك أن يقدروا الضمير.

(١) أ، ب وفي ج (منزل).

(٢) أ، ب وفي ج (مقرونا).

(٣) أ، ج.

(٤) أ، ب.

(٥) أ.

(٦) وقد يحذف الجزآن معا إذا حلا محل المفرد كقوله تعالى (واللائى لم يحضن) أى: فعدتهن ثلاثة أشهر، فحذفت هذه الجملة لوقوعها موقع مفرد، وهو (كذلك) لدلالة الجملة التي قبلها - وهي (فعدتهن ثلاثة أشهر) اهـ أشموني ١/١٠٢.

قلت: تقديره بالظاهر هو الأصل، وإنما قدره النحاة (بالضمير)^(١) لثلاثيتهم
المغايرة.

وقوله: **وَبَعْدَ لَوْلَا غَالِبًا حَذَفُ الْخَبْرِ حَتْمٌ**

يعنى أن الخبر يجب حذفه فى أربعة مواضع:

الأول: بعد (لولا) إذا كان كونًا مطلقًا (وهو)^(٢) الغالب نحو (لولا زيد
لاكرمتك) أى: لولا زيد كائن أو موجود.

فإن كان خاصًا ولا دليل عليه وجب إثباته. قال المصنف: كقوله عليه
الصلاة والسلام «لولا قومك حديثو عهد بجاهلية (لأقمت البيت)»^(٣)، ^(٤).

وإن كان خاصًا وله دليل جاز إثباته وحذفه نحو (لولا أنصارُ زيد حموة لم
ينج)^(٥).

ومنه قول المعرى:

فلولا الغمدُ يمسِكُهُ لسألا^(٦)

(١) ب وفى أ، ج (بالضم).

(٢) ب، ج وفى أ «وهى».

(٣) أ، ب.

(٤) الخطاب: للسيدة عائشة: «حديثو عهد» قريبو زمن، ومن روى هذه الرواية البخارى فى
كتاب العلم من صحيحه «قومك» مبتدأ والكاف مضاف إليه «حديثو» خبر مرفوع بالواو
لأنه جمع مذكر سالم «وعهد» مضاف إليه، واللام فى «لأقمت» واقعة فى جواب «لولا»
وهو كون مقيد بالحدائثة.

(٥) الدليل: لفظ أنصار: لأن شأن الناصر أن يحمى من ينصره.

(٦) البيت: لأبى العلاء أحمد بن عبد الله التنوخى المعرى الشاعر اللغوى صاحب التصانيف
المتوفى سنة ٤٤٩هـ.

وصدره: يذيب الرعب منه كل غضب - وهو من قصيدة لامية من الوافر.

الإحراب: «يذيب» فعل مضارع «الرعب» فاعل «منه» جار ومجرور متعلق به «كل» مفعول
«غضب» مضاف إليه «فلولا» حرف امتناع لوجود «الغمد» مبتدأ «يمسكه» فعل مضارع
وفاعله ضمير مستتر فيه والهاء - التى هى ضمير السيف مفعول والجملة فى محل رفع خبر
المبتدأ «لسألا» اللام واقعة فى جواب لولا وسأل فعل ماضى والألف للإطلاق، والفاعل
ضمير مستتر.



وإلى هذا التفصيل أشار بقوله (غالبًا) وهو مذهب الرماني وابن الشجري^(١) و(الشلويين)^(٢) ومذهب الجمهور: أن الخبر بعد (لولا) واجب الحذف مطلقًا بناء على أنه لا يكون إلا كونًا مطلقًا، وإذا أريد الكون الخاص (جعل مبتدأ)^(٣) قيل: (لولا قيام زيد لأنتيك) فجعل مبتدأ، ولذلك لحنوا المعرى في قوله: (فلولا الغمد يُمسكه)^(٤) وحاصل مذهبه منع الإخبار بالخاص بعد لولا، وتأول ابن أبي الربيع قوله: في الحديث «(لولا)^(٥) قومك حديث عهد بكفر لأقمت البيت» على أن «حديث عهدهم» مبتدأ وخبر وهي جملة مقدمة من تأخير، والتقدير: لولا قومك (لا)^(٦) قمت البيت على قواعد إبراهيم. ثم قال عهدهم بالكفر حديث - قال: على أن هذه الرواية لم أرها من طريق صحيح، والروايات (المشهورات)^(٧) في

= الشرح: «يذيب» من أذاب إذابة - والإذابة: إسالة الحديد ونحوه من الجوامد «الرعب» الفزع والخوف «الغضب» بفتح العين المهملة وسكون الضاد - السيف القاطع، «الغمد» - بكسر الغين وسكون الميم - غلاف السيف «لسالا» فعل ماض من السيلان واللام فيه للتأكيد والالف للإطلاق.

المعنى: أن سيف هذا الممدوح تهابه الرجال حتى إن السيوف يذوب حديدها، فلولا أن أغمادها تمسكها لسالت لذوبانها من فزعها منه.

الشاهد فيه: «فلولا الغمد يمسكه» جواز ذكر الخبر وهو «يمسكه» بعد لولا لأن الإمساك كون مقيد دل عليه دليل وهو المبتدأ، فإن شأن الغمد الإمساك.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن هشام ١٥٦/١ وابن عقيل ١٤٤/١، وداود، والسندوبى، والأشمونى ١٠٢/١، وابن الناظم ص ٥٢.

(١) ابن الشجري: هو هبة الله بن علي بن عبد الله بن أبي الحسن الشريف أبو السعادات المعروف بابن الشجري. قال ياقوت: نسب إلى بيت الشجري من قبل أمه. وقال بعضهم: لأنه كان في بيته شجرة وليس في البلد غيرها.

ومن تصانيفه في النحو: شرح اللمع لابن جنى . . . ولد ببغداد في رمضان سنة خمسين وأربعمائة. ومات في سادس رمضان سنة ثنتين وأربعين وخمسمائة.

(٢) وهو الصواب (وهو الحق وشواهدا كفلق الصبح) اه سندوبى.

(٣) ب.

(٤) راجع الأشمونى والصبيان ١٧٨/١.

(٥) أ، ج وفي ب (لو).

(٦) ب، ج وفي أ (لا).

(٧) أ، ج وفي ب (المشهوره).

ذلك «لولا حدثان قومك، ولولا حداثة قومك، ولولا أن قومك حديثو عهد بجاهلية» ونحو ذلك.

والثانى: بعد مبتدأ هو نص فى القسم نحو (لَعْمَرُكَ لِأَفْعَلْنَ)^(١) أى لعمرك قسمى، وسد الجواب مسدده.

والثالث: بعد (واو) مع (الناصة على المعية) نحو كُـلُّ صَانِعٍ (وما صنع)^(٢) أى مقرونان خلافا لمن لم يقدر^(٣) فى (نحو)^(٤) هذا خبراً.

والرابع: قبل حال لا يصلح جعلها خبراً عن المبتدأ المذكور.

وشرط ذلك: أن يكون المبتدأ مصدراً عاملاً فى مفسر صاحب الحال نحو (ضربى العبد مسيئاً) فمسيئاً حال من الضمير المستكن فى الخبر المحذوف. وذلك الضمير يعود على العبد، وهو معمول للمصدر.

والتقدير: عند سيويه^(٥) إذا كان مسيئاً، فالمصدر إذا عامل فى العبد (الذى هو)^(٦) مفسر صاحبها.

أو يكون المبتدأ مضافاً إلى المصدر إضافة بعض لكل أو كل لجميع نحو (أكثر ضربى زيداً قائماً) أو (كلُّ ضربى زيداً قائماً) و (أقلُّ شربى السويق ملتوتاً)^(٧)، (وبعض ضربى زيداً قائماً).

(١) اللام لام الابتداء «وعمرُك» مبتدأ ومضاف إليه، والخبر محذوف وجوبا تقديره قسمى «لأفعلن» اللام لام القسم، وأفعلن فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد والفاعل أنا.

(٢) ب وفى أ، ج (وصنعته).

(٣) قال ابن عقيل ج ١ ص ١٤٥ (وقيل: لا يحتاج إلى تقدير الخبر، لأن معنى (كل رجل وضعيته) كل رجل مع ضيعته. وهذا الكلام تام لا يحتاج إلى تقدير خبر، واختاره ابن عصفور فى شرح الإيضاح) اهـ.

(٤) أ، ج.

(٥) قال سيويه ج ١ ص ١٩٩ (وذلك قولك هذا بسرا أطيب منه رطبا، فإن شئت جعلته حيناً قد مضى، وإن شئت جعلته حيناً مستقبلاً، وإنما قال الناس هذا منصوب على إضمار إذا كان فيما يستقبل إذا كان فيما مضى) اهـ.

(٦) أ، ج وفى ب (وهو).

(٧) المبتدأ اسم التفضيل وهو مضاف للمصدر، ولا يصح الإخبار عن أقل شربى بملتوت، لأن أقل الشرب لا يوصف بكونه ملتوتاً، وإنما يوصف بذلك السويق.

والغرض أن يكون المضاف مصدرا في المعنى، ولا يختص ذلك بأفعل التفضيل.
 وإلى هذا أشار بقوله: وَأَنْتُمْ تَبَيَّنَى الْحَقَّ مَنْوِطًا بِالْحِكْمِ
 والتقدير: إذا كان منوطا، وإن أردت الماضي قدرت إذ كان، هذا مذهب
 سيبويه، وكان المقدرة تامة.

فإن قلت: فهلا كانت ناقصة والمنصوب خبر؛ لأن حذف الناقصة أكثر؟
 قلت: منع ذلك أمران: التزام تنكيهه ووقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو
 موقعة كقول الشاعر:

خَيْرُ اقْتِرَابِي مِنَ الْمَوْلَى حَلِيفَ رِضًا وَشَرُّ بَعْدِي عَنْهُ وَهُوَ غَضْبَانٌ^(١)
 وذهب الأخصف إلى أن الخبر المحذوف مصدر مضاف إلى ضمير صاحبها،
 والتقدير: ضربي زيدا ضربه قائما، واختاره في التسهيل^(٢)، ولم يتعرض هنا
 لمواضع وجوب حذف المبتدأ.

(١) قال العيني: لم أقف على اسم قائله - وبحث فلم أعثر على قائله. وهو من البسيط.
 الشرح: «حليف رضا» حليف - فاعيل من الحلف - بكسر الحاء وسكون اللام وهو المعاهدة
 والمعاهدة على التعاضد والتساعد والاتفاق، وأراد بالمولى: الحليف بالرضا.
 الإعراب: «خير» مبتدأ «اقترابي» مضاف إليه والياء مضاف إلى اقتراب وإضافة اقتراب إلى الياء
 إضافة المصدر لفاعله «من المولى» جار ومجرور متعلق بالاقتراب «حليف» حال تسد مسد
 خير المبتدأ، وصاحب هذا الحال ضمير مستتر يقع فاعلا لفعل محذوف، وهذا الفعل مع
 فاعله هو الخبر، وتقدير الكلام عند البصريين: خير اقترابي من المولى إذا كان حليف رضا
 «وشر» الواو عاطفة، شر مبتدأ «بعدي» مركب إضافي مجرور بإضافة المبتدأ إليه «وهو»
 الواو للحال، هو: مبتدأ «غضبان» خبر المبتدأ وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال
 سد مسد خبر المبتدأ الذي هو «شر» وتقديره: وشر بعدي عن المولى إذا كان «أى وجد»
 والحال أنه غضبان.

الشاهد: في «وشر بعدي عنه وهو غضبان» حيث وقعت الجملة الاسمية المقرونة بالواو موقع
 خبر المبتدأ.

وهذا الشطر حجة على سيبويه حيث منع من ذلك، وقال الحال التي هي جملة اسمية مقرونة
 بالواو لا تسد مسد الخبر إلا إذا كانت اسما منصوبا كما في الشطر الأول من البيت وهو
 «حليف رضا» وخالفه في ذلك الكسائي والفراء واحتجا عليه بقول الشاعر: وشر بعدي
 عنه وهو غضبان، وقوله عليه السلام: «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد».

مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه للألفية ١/١٠٤، والسيوطي في همع الهوامع ١/١٠٧.
 (٢) قال في التسهيل ص ٤٥ (والخبر الذي سدت مسده مصدر «مضاف» إلى صاحبها).

وذكر في غير هذا (الكتاب)^(١) أربعة مواضع:

الأول: ما أخبر عنه بنعت مقطوع^(٢).

والثاني: ما أخبر عنه بمخصوص نعم^(٣).

والثالث: ما أخبر عنه بمصدر بدلا من اللفظ بفعله نحو: (سَمِعَ وطاعة)^(٤).

والرابع: ما أخبر عنه بصريح في القسم كقولهم (في ذمّي لأفعلن)^{(٥)(٦)}.

وقد ذكر الأولين في هذا النظم في موضعهما.

وقوله: وأخبروا بأثنين أو بأكثرا عن واحدٍ

يعنى (عن غير)^(٧) متعدد وذلك شامل لصورتين:

إحداهما: متفق على جوازها (وهي)^(٨) أن يتعدد الخبر لفظا ويتحدد معنى^(٩)

نحو: (الرمان)^(١٠) حلوا حامض، ولا يجوز (فيها)^(١١) العطف خلافا لأبي
على^(١٢).

والأخرى: مختلف فيها (وهي)^(١٣) أن يتعدد لفظا ومعنى، نحو: (هم سرّاة

شعرا).

(١) أ، ب وفي ج (الباب).

(٢) مقطوع للرفع، في معرض مدح أو ذم أو ترحم.

(٣) نعم ويش المؤخر.

(٤) أى: أمرى سمع وطاعة.

(٥) أى: فى ذمى عهد أو ميثاق.

(٦) راجع الأشموني ١٠٥/١.

(٧) ب، ج.

(٨) أ، ج وفي ب (وهو).

(٩) وضابطه ألا يصدق الإخبار ببعضه عن المتبدأ. اهـ أشموني ١٠٦/١.

(١٠) أ، ج.

(١١) أ، وفي ب (فيه) وفي ج (فيهما).

(١٢) فإنه أجاز العطف نظرا إلى تغاير اللفظ. اهـ صبان ١٧٢/١.

(١٣) أ، ج وفي ب (وهو).

والصحيح جوازها بعطف وبغير عطف، خلافا لمن منعها بغير عطف.
وأما (إذا)^(١) تعدد الخبر لتعدد ما هو له حقيقة (أ)^(٢) وحكما فلا بد من
العطف نحو: بنوك فقيه وكاتب وشاعر.

ومثال الحكم قوله تعالى ﴿أَنْمَّا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهُمْ زِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ...﴾
إنخ^(٣).

(١) أ، ج.

(٢) أ، ج.

(٣) سورة الحديد ٢٠.

كان وأخواتها

لما فرغ من أحكام المبتدأ والخبر أخذ يبين (نواسخهما)^(١) وهى ثلاثة أقسام: قسم يرفع المبتدأ وينصب الخبر وهو كان وأخواتها، وما الحجازية (وأخواتها)^(٢) وأفعال المقاربة.

وقسم ينصب المبتدأ ويرفع الخبر وهو (أن) وأخواتها و (لا) النافية للجنس. وقسم ينصبهما معا وهو ظننت وأخواتها، وأعلم وأخواتها.

وقد ذكر هذه النواسخ فى سبعة أبواب وبدأ بكان وأخواتها فقال: تَرَفَعُ كَانَ الْمَبْتَدَأَ اسْمًا وَالْخَبَرَ تَنْصِبُهُ كَمَا كَانَ سَيِّدًا عَمْرًا

لا خلاف فى أنها تنصب الخبر، ومذهب البصريين أنها رفعت الاسم خلافا للكوفيين^(٣).

ثم ذكر أخواتها فقال: (كَمَا كَانَ ظَلًّا) أى: ظل وما بعدها مثل كان فى رفع الاسم ونصب الخبر.

وهذه الأفعال ثلاثة أقسام:

قسم يعمل العمل المذكور بلا شرط وهى (ثمانية)^(٤) أولها كان (وأخرها)^(٥) ليس.

وقسم يعمل بشرط تقدم نفى أو شبهه وهى الأربعة التى بعد ليس.

وقسم يعمل بشرط أن يقع صلة (لما) الظرفية وهو (دام).

وفهم هذا من النظم واضح، وشمل قوله: بعد نفى، كل نفى، وشبه النفى هو النهى نحو:

..... لا تَزَلْ ذَاكِرِ الْمَوْتِ^(٦)

(١) أ، ب. وفى ج (نواسخها).

(٢) أ، ج.

(٣) قالوا: هو باق على رفعه الأول.

(٤) أ، ب وفى ج (سبعة).

(٥) ب، ج وفى أ (وأخواتها).

(٦) قال العيني: ولم أقف على اسم قائله - وبالبحت لم أعثر على قائله. وهو من الخفيف.

المعنى: صاحبي اجتهد واستعد للموت ولا تنس ذكره، فإن نسيانه ضلال ظاهر. =

والدعاء نحو: ولا زال منهلًا بجرعائك القطر^(١).

فإن قلت: أطلق في قوله: ومثلُ كانَ دَامَ مسبوقًا بما وينبغي أن يقيد فيقول: المصدرية الظرفية.

قلت: أحال على المثال، فإنه إنما مثل للتقيد.

وقوله: وغير ماضٍ مثله قد عملا.

يعنى أن ما تصرف منها كالمضارع والأمر يعمل عمل الماضى.

= الإعراب: «صاح» منادى حذف منه ياء النداء وهو مرخم ترخيما غير قياسى «شمر» فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه «ولا» ناهية «تزل» فعل مضارع ناقص مجزوم بحرف النهى واسمه مستتر فيه «ذاكر» خبره «الموت» مضاف إليه «فنسيانه» مبتدأ والهاء مضاف إليه «ضلال» خبر المبتدأ «مبين» نعت.

الشاهد: فى «ولا تزل» فإنه أجرى فيه «زال» مجرى كان لتقدم شبه النفى وهو النهى مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٥٠٤ وابن هشام ١٦٥/١ وابن عقيل ١٥٢/١، وداود، والسندوبى، والمكودى ص ٣٤، والأشمونى ١١٠/١ وتمام البيت:

صاح شمر ولا تزل ذاكر الموت فنسيانه ضلال مبين

(١) البيت: لذى الرمة غيلان بن عقبة، وهو من قصيدة رائية من الطويل.

وصدره: ألا يا اسلمى يا دار مى على البلى.

الشرح: «البلى» من بلى الثوب يبلى - على وزن رضى يرضى - أى خلق ورث، «منهلا» منسكبا منصبا «جرعائك»: الجرعاء: رملة مستوية لا تنبت شيئا «القطر» الماء، وهو اسم جنس جمعى لقطرة.

المعنى: حفظك الله يا دار محبوتى - على ما فيك من قدم - من الفناء والزوال ووقاك صروف الدهر التى تقضى على آثارك، ولا زال الغيث يجودك حتى يبقى رحابك رطبا مخضلا؛ لتدوم ذكرى الأحباب.

الإعراب: «ألا» أداة استفتاح وتنبية «يا» حرف نداء والمنادى محذوف.

والتقدير: يا دارمية «اسلمى» فعل أمر وياء المخاطبة المؤنثة فاعل «يا دار» حرف نداء ومنادى منصوب - «مى» مضاف إليه «ولا» دعائية - «زال» فعل ماض ناقص «منهلا» خبر زال مقدم «بجرعائك» جار ومجرور متعلق بقوله منهلا والكاف مضاف إليه «القطر» اسم زال مؤخر.

الشاهد: فى «ولا زال» حيث أجرى «زال» مجرى «كان» فى رفعها الاسم ونصب الخبر لتقدم «لا» الدعائية عليها، والدعاء شبه النفى.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٥٤ وابن هشام ١٦٥/١، وابن عقيل ١٥٢/١، والسندوبى، والأشمونى ١١٠/١.

ثم أشار إلى أن منها ما لا يتصرف بقوله:

إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِي مِنْهُ اسْتِعْمَالًا

وكلها تتصرف إلا ليس باتفاق^(١) ودام على الصحيح^(٢).

وقوله: **وَفِي جَمِيعِهَا تَوْسُطُ الْخَبَرِ أَجْزٌ.....**

يعنى: أن خبر هذه الأفعال أصله التأخير ويجوز توسطه بينها وبين الاسم في جميعها حتى في (ليس) و (ما دام) كقوله:

..... فليس سواءً عالمٌ وجهولٌ^(٣)

وقول الآخر:

لا طيب للعيش ما دامت منقصةً لذاته بادكار الموت والهرم (٤)

(١) لأنها كالحرف لا يفهم معناها إلا بذكر متعلقها فشابهته كذلك في عدم التصرف اه
أوضح المسالك وشرحه ١٢٨/١.

(٢) تتصرف عند الأقدمين وقليل من المتأخرين قالوا: «إن لها مضارعا وهو يدوم فهي متصرفة
عندهم تصرفا ناقصا».

ولا تتصرف عند الفراء وكثير من المتأخرين - لأنها صلة الظرفية المصدرية وصلتها تلزم المضي؛
أما يدوم ودم ودائم. فمن تصرفات دام التامة اه أوضح المسالك وشرحه الشيخ النجار
١٢٨/١.

(٣) جزء من بيت قاله السموال بن عاديا الغسانی اليهودى - من الطويل.

وصدره: سلى إن جهلت الناس عنا وعنهم.

الشرح: «سلى...» كان السموال هذا قد خطب امرأة وخطبها غيره أيضا وكانت قد أنكرت
عليه فخاطبها بأبيات تضمنت هذا البيت.

فقال لها: أيتها المرأة إن جهلت حالنا فسلى الناس عنا وعن هؤلاء الذين خطبوك حتى تعلمي
حالنا وحالهم، فليس العالم بالشىء والجاهل به سواء.

الإعراب: «سلى» فعل أمر وياء المخاطبة فاعله «إن» شرطية «جهلت» فعل ماض فعل الشرط
وتاء المخاطبة فاعله وجواب الشرط محذوف «عنا» جار ومجرور متعلق بقوله سلى

«وعنهم» جار ومجرور معطوف على ما قبله «فليس» فعل ماض ناقص «سواء» خبر ليس
مقدم «عالم» اسم ليس مؤخر «وجهول» معطوف على عالم.

الشاهد: فى «فليس سواء عالم وجهول» حيث قدم خبر ليس وهو «سواء» على اسمها وهو
«عالم» وذلك جائز فى الشعر وغيره خلافا لصاحب الإرشاد.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٥٥ وابن عقيل ٦٥١/١ والأشمونى
١١٢/١، والسيوطى ص ١٣.

(٤) قال العيني: لم أقف على اسم قائله - وبالبحت لم أعر على قائله. وهو من البسيط. =

وحكى المصنف الإجماع على جواز توسط خبر «ليس» تبعاً للفارسي وفيه خلاف (ضعيف)^(١). والقاطع بالجواز قراءة ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا﴾^(٢)،^(٣).

ومنع ابن معط^(٤) توسط خبر «ما دام» ونسب إلى الوهم إذ لم يقل به غيره^(٥).
وقوله: وَكَلَّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرَ.

أى: كل النحاة أو العرب منع تقديم الخبر على «دام» وحظر بمعنى منع،
ولذلك صورتان:

إحدهما: أن يتقدم على «ما» ولا خلاف في معناها.

= الشرح: «لاطيب» الطيب - بكسر الطاء وسكون الياء - اسم لما تستطيعه النفس «منغصة» اسم مفعول من التنغيص، وهو التكدير: ويقال: نغص فلان عيش فلان إذا كدره. «لذاته» جمع لذة - وهو ما يتلذذ به الإنسان، «ادكار» بتشديد الدال مكسورة - وأصله اذتكار فقلبت التاء دالا ثم قلبت الدال المعجمة دالا ثم أدغمت الدال في الدال، ومنه قوله تعالى (وادكر بعد أمة).

المعنى: لا يرتاح الإنسان إلى الحياة ولا يستطيع فيها العيش ما دام يتذكر أيام الهرم التي تجيئه بأسقامها وأوجاعها ولا ينسى أنه مقبل على الموت لا محالة.

الإعراب: «لاطيب» لا نافية للجنس واسمها «العيش» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا «ما» مصدرية ظرفية «دامت» فعل ماض ناقص والتاء للتأنيث «منغصة» خبر دام مقدم «لذاته» اسم دام مؤخر والهاء مضاف إليه «بادكار» جار ومجرور متعلق بقوله منغصة «الموت» مضاف إليه «والهرم» معطوف عليه.

الشاهد: في «ما دامت منغصة لذاته»، حيث قدم خبر ما دامت على اسمه وهو جائز وواقع.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٥٥، وابن هشام ١/١٧١، والسندوبى والاصطهناوى، والأشمونى ١/١١٢، والسيوطى ص ١٣١ وابن عقيل ١/١٥٦.

(١) ومنعه - أى التوسط - بعضهم فى ليس تشبيها بما وهو محجوج بالسمع والخلاف فى ليس نقله أبو حيان عن حكاية ابن درستويه - وهو الذى منع التوسط ولم يظفر به ابن مالك فحكى فيها الإجماع على الجواز تبعاً للفارسي وابن الدهان وابن عصفور، والسيوطى فى الهمع ١/١١٧.

(٢) سورة البقرة ١٧٧ - بنصب «البر» حمزة وحفص.

(٣) أ، ج.

(٤) تقدم التعريف به فى المقدمة.

(٥) والصحيح جوازه - ابن عقيل ١/١٥٦.

والأخرى: أن يتقدم على «دام» بعد «ما».

وظاهر كلامه أنه مجمع على منعها (أيضا)^(١)، وفيه نظر.

لأن المنع معلل بعلتين: إحداهما، عدم تصرفها (وهذا بعد تسليمه لا ينهض مانعا باتفاق، بدليل اختلافهم في (ليس) مع الإجماع على عدم تصرفها).

والأخرى: أن (ما)^(٢) موصول حرفي ولا يفصل بينه وبين صلته، وهذا أيضا مختلف فيه، وقد أجاز كثير (من النحويين)^(٣) الفصل بين الموصول الحرفي وبين صلته إذا كان غير عامل (كما) المصدرية^(٤).

ثم قال: كَذَاكَ سَبَقُ خَيْرٍ مَا النَّافِيَةُ.

يعنى أنه يمنع تقديم خبر المقرون بما النافية على (ما) لأن (ما) لها صدر الكلام، فلا يجوز أن يقال: (فاضلا ما كان زيد) (ولا جاهلا ما زال عمرو).

وقال في شرح الكافية^(٥): وكلاهما جائز عند الكوفيين؛ لأن (ما) عندهم لا يلزم تصديرها، ووافق ابن كيسان البصريين في (ما كان) ونحوه وخالفهم في (ما زال) ونحوه لأن (نفيها)^(٦) إيجاب.

فإن قلت: قوله (كذلك) يوهم أنه مجمع عليه لتشبيهه (بالمجمع)^(٧) عليه قلت: إنما أراد أن هذا مثل ذاك في المنع لا في كونه مجمعا عليه.

أما الخلاف في (ما زال) وأخواتها فشهير.

وأما (ما كان) ونحوها فحكى في البسيط: الاتفاق على منع تقديم خبرها على (ما) وقد تقدم نقل الخلاف.

وفهم من كلام الناظم مسألتان:

(١) أ، ج.

(٢) أ، ج.

(٣) أ، ب.

(٤) راجع الأشموني ١١٣/١.

(٥) راجع شرح الكافية ورقة ١٩.

(٦) ب، ج وفي أ (فيها).

(٧) ب، ج وفي أ (بالمجمع).

الأولى أنه يجوز توسط الخبر بين (ما) والمنفى بها نحو (ما عالما «كان»^(١)) زيد).

ومنه بعضهم، والصحيح الجواز.

الثانية: أن النافي إن كان غير (ما) جاز التقديم^(٢).

قال في شرح الكافية: عند الجميع، وحكى الخلاف عن الفراء في التسهيل^(٣).

فإن قلت: ما فائدة قوله: فجيء بها متلوقة لا تالية؟

قلت: تقرير الحكم وتوكيده والتنبيه على علة منع التقديم، وهو أن (ما) لها صدر الكلام فتكون متبوعة لا تابعة.

ثم قال: ومنع سبق خبر ليس اصطفى. يعنى أن المختار (منع)^(٤) تقديم خبر ليس عليها (وفاقا)^(٥) للكوفيين والمبرد وابن السراج والسيرافى. والزجاج والفارسي فى الحلبيات^(٦) والجرجاني^(٧) وأكثر المتأخرين، وذلك لضعفها بعدم التصرف وشبهها (بما) النافية^(٨).

(١) أ، ج وفى ب (زال).

(٢) راجع الأشموني ١١٤/١.

(٣) راجع شرح الكافية ورقة ١٩ والتسهيل ص ٥٤.

(٤) أ، ب وفى ج (عدم).

(٥) أ، ب وفى ج (وفاقا).

(٦) الحلبيات: كتاب لأبى على الفارسي، رتبها مسائل وأبواب تشتمل على مفردات لغوية وتصريفها وموارد استعمالها أفرادا وجمعا، وذكر جملا من أبنية الأفعال الثلاثية والرباعية وما جاء منها معتل اللام والعين، وإعراب بعض آيات القرآن الكريم - وأملأها بحلب.

(٧) هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني النحوي، كان من كبار أئمة النحو والبلاغة بجرجان. أخذ النحو عن محمد بن الحسين المعروف بالفضل، وهو ابن أخت الفارسي ولم يأخذ عن غيره، لأنه لم يخرج من بلده، وقرأ ونظر فى تصانيف النحاة، وله تصانيف كثيرة منها شرح الإيضاح والجمل وإعجاز القرآن، ومات سنة ٤٧٤هـ.

(٨) وحجة من أجاز قوله تعالى (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم) لما علم من أن تقديم

المعمول - يوم يأتيهم - يؤذن بجواز تقديم العامل

وأجيب بأن معمور الخبر هنا ظرف، والظروف يتوسع فيها

تنبيه:

ينبغي أن يكون الخلاف في غير (ليس) المستثنى بها، بل ينبغي أن يمنع التقديم (فيها)^(١) قولا واحدا. واقتضى سكوته عن سائر أفعال الباب، أنه يجوز تقديم خبرها عليها.

ثم إن أفعال هذا الباب قسمان:

أحدهما: يستعمل تاما وناقصا، والآخر لا يستعمل إلا ناقصا.

فأشار إلى ذلك بقوله: **وَدُو تَمَامٍ مَا بَرَفِعَ يَكْتَفِي**.

أي: التام من هذه الأفعال: هو ما اكتفى بالرفوع، ولم يفتقر إلى منصوب نحو ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾^(٢).

وما سِوَاهُ نَاقِصٌ وهو الذي لا يكتفى بالرفوع.

ولهذا سميت هذه الأفعال ناقصة لا لأنها «سُلبت»^(٣) الدلالة على المصدر خلافا لجمهور البصريين لوجود مصدرها عاملا «عملها»^(٤) في قوله:

وَكُونُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرٌ^(٥)

= وأيضا فإن «عسى» لا يتقدم خبرها إجماعا، لعدم تصرفها مع عدم الاختلاف في فعليتها، فليس أولى بذلك لمساواتها لها في عدم التصرف مع الاختلاف في فعليتها. اهـ أشموني ج ١ ص ١١٤.

وأیضا لم يرد من لسان العرب تقدم خبرها عليها اهـ ابن عقيل ج ١ ص ١٥٩ وإلى المنع أميل للحجة القوية.

(١) أ، ج.

(٢) سورة البقرة ٢٨٠.

(٣) أ، ج وفي ب «صلوبة».

(٤) أ، ب وفي ج «في عملها».

(٥) قال العينى: لم أقف على اسم قائله - وبالبحت لم أعثر على قائله.

وصدره: ببذل وحلم ساد في قومه الفتى - وهو من الطويل.

الشرح: «بذل» البذل. بالياء الموحدة والذال المعجمة وهو العطاء «ساد» من السيادة وهى الرفعة وعظم الشأن «إياه» الضمير فيه يرجع إلى الفتى.

المعنى: إن الرجل يسود في قومه ببذل المال والحلم، وهو يسير عليك إذا أردت أن تكون هذا الرجل.

ك

ثم قال: والنقصُ في فتيّ ليس زالَ دائماً فُتيّ

يعنى: أن هذه (الأفعال)^(١) الثلاثة. أعنى ليس وزال وفتي. تلزم النقص ولا تستعمل تامة.

وأجار الفارسى فى الحلبيات: وقوع «زال» تامة قياسا لا سماعا.

ثم قال:

ولا يلى العاملَ معمُولُ الخبرِ إلا إذا ظرفاً أتى أو حرفَ جرٍ

هذا مذهب البصريين، والعامل هنا هو «كان وأخواتها» فلا يجوز «كان طعامك زيداً أكلاً» لأنه^(٢) ليس بظرف ولا مجرور، فإن كان ظرفاً أو مجروراً نحو «كان عندك أو فى الدار زيداً قائماً» جاز للتوسع فى الظرف والمجرور.

وأجار الكوفيون «طعامك زيداً أكلاً» ونحوه، واحتجوا بقول الشاعر:

قنَافذُ هَدَاجُونَ حَوْلَ بِيوتِهِمْ بما كانَ إِيّاهُمْ عَطِيَّةً عَوْدًا^(٣)

= الإعراب: «ببذل» جار ومجرور متعلق ب«ساد» وحلم» عطف عليه «ساد» فعل ماضى فى قومه» جار ومجرور متعلق ب«الفتى» فاعل «وكونك» مبتدأ وهو مصدر من كان الناقصة يحتاج إلى اسم وخبر، فأما اسمه فالكاف المتصلة به «إياه» خبره وخبر الكون قوله «يسير»، «عليك» جار ومجرور متعلق بيسير.

الشاهد: فى «كونك إياه» حيث أجرى مصدر كان الناقصة مجراها فى رفع الاسم ونصب الخبر.

وفيه دلالة أيضا على أن الأفعال الناقصة لها مصادر كغيرها من الأفعال.

وهذا البيت رد على من زعم أن الكون مصدر لكان التامة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٥٥، وابن هشام ١/١٦٧، وابن عقيل ١/١٥٥، والأشمونى ١/١١٢.

(١) أ، ب.

(٢) أ، ج وفى ب «إذ».

(٣) البيت: للفردق - همام بن غالب - يهجو به قوم جرير ويرميهم بالفجور والخيانة. وهو من الطويل.

الشرح: «قنافذ» جمع قنفذ - بضمّتين بينهما سكون - والأنثى قنفذة، وهو حيوان شائك معروف ينام نهاراً ويصحو ليلاً ليبحث عما يقتات به، ويضرب به المثل فى السرى. فيقال: هو أسرى من قنفذ، «هداجون» جمع هداج - بفتح الهاء وتشديد الدال - من الهدجان، وهو مشبة الشيخ الضعيف، «عطية» اسم رجل وهو أبو جرير.

فأولى كان (إياهم) وهو معمول الخبر.

وهذا ونحوه متأول عند البصريين، وقد أشار إلى تأويله بقوله:

ومُضْمِرُ الشَّانِ اسْمًا أَنْوَإِنْ وَقَعَ مَوْهَمٌ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ امْتَنَعَ

يعنى: (إذا^(١)) وقع شيء موهم جواز ما منعناه كاليبت المتقدم، فانو فى العامل ضمير شان يحول بينه وبين المعمول، والجملة بعده خبر، فيكون اسم كان فى البيت ضمير شان منوى «وعطية» مبتدأ و «عود» خبره «وإياهم» معمول عود والجملة خبر كان.

وقد قيل فى البيت غير هذا.

ووافق بعض البصريين على جواز إيلاء المعمول هذه الأفعال إن تقدم الخبر على الاسم نحو: «كان طعامك أكلا زيدا».

ثم قال:

وَقَدْ تَزَادُ كَانٌ فِي حَشْوٍ كَمَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَ

= المعنى: هؤلاء قوم شبيهون بالقنافذ يمشون ليلا وراء البيوت للخيانة والفجور مشية الشيخ الهرم لثلا يشعر بهم أحد، وقد اكتسبوا هذه الصفة الذميمة من عطية أبى جرير لأنه علمهم ذلك وعودهم إياه.

الإعراب: «قنافذ» خبر لمبتدأ محذوف تقديره هم «هداجون» صفة له «حول» ظرف متعلق بهداجون «بيوتهم» مضاف إليه، والضمير مضاف إليه «بما» الباء حرف جر وما يحتمل أن تكون موصولا اسميا، والأوضح أن تكون موصولا حرفيا «كان» فعل ناقص «إياهم» مفعول مقدم على عامله وهو عود «عطية» اسم كان «عودا» فعل ماض والألف للإطلاق والفاعل ضمير مستتر فيه وجملة الفعل والفاعل فى محل نصب خبر «كان».

الشاهد: فى «بما كان إياهم عطية عودا» حيث تقدم معمول خبر كان وهو «إياهم» وليس يظرف ولا جار ولا مجرور على رأى الكوفيين - وارتضيت رأى البصريين، وخرج البيت على ما يأتى (وخرج على زيادة «كان» أو إضمام الاسم مرادا به الشأن، أو راجعا - الضمير - إلى ما عليه فعطية مبتدأ، وقيل ضرورة) اهـ أوضح المسالك ١١٧/١، والأشمونى ١١٦/١.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٥٧، وابن هشام ١٧٥/١، وابن عقيل ١٦٠/١، والأشمونى ١١٧/١، والمكودى ص ٣٥، والسيوطى ص ٢٢، وأيضا ذكره فى معجم الهوامع ١١٨/١، والشاهد ٧٣٩ فى خزانة الأدب.

(١) أ، ج وفى ب «أته».

«ما» مبتدأ «وأصبح» خبره «كان» رائدة بين جزئى الجملة.
 وفهم من قوله: «تُزَادُ كَانُ» أنها إنما تزداد بلفظ الماضى^(١) وقد «ندرت»^(٢) زيادتها
 بلفظ المضارع فى قول أم عقيل:

.....
 أنت تكونُ ماجدٌ نبيلٌ^(٣)

وفهم من قوله: (فى حَسْوٍ) أنها لا تزداد فى غيره خلافا للفرء فى إجارته
 زيادتها آخر^(٤).

وفهم من تخصيص الحكم بها أن غيرها لا يزداد، وقد شذ زيادة (أصبح،
 وأمسى)^(٥).

وأجاز بعضهم زيادة (أضحى) وسائر أفعال الباب إذا لم ينقص المعنى. ثم قال:

وَيَحْدِفُونَهَا وَيُقُونُ الْخَيْرُ
 وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ كَثِيرًا إِذَا اشْتَهَرَ

(١) لحفته. (٢) ب، ج وفى أ «ورد».

(٣) هذا بيت من مشطور الرجز المسدس. قائلته أم عقيل بن أبى طالب وهى فاطمة بنت
 أسد، زوج أبى طالب - تقوله وهى ترقص ابنها عقيل.
 وتماه: إذا تهب شمال بليل.

الشرح: «ماجد»: كريم «نبيل» فاضل وشريف «تهب» مضارع هبت الريح هبوا وهيبا، إذا
 هاجت «شمال» - بفتح الشين وسكون الميم وفتح الهمزة - هى ريح تهب من ناحية
 القطب «بليل» بفتح الباء وكسر اللام وسكون الباء مبلولة بالماء.
 المعنى: أنت يا عقيل كريم شريف ذكى الفؤاد دائما. والتقييد بوقت هبوب هذه الرياح جرى
 على عادة العرب فى ذلك، ولأن هذا الوقت تكثر فيه الطراق.

الإعراب: «أنت» ضمير منفصل مبتدأ «تكون» رائدة «ماجد» خبر المبتدأ «نبيل» صفة «إذا»
 ظرف لما يستقبل من الزمان «تهب» فعل مضارع «شمال» فاعل «بليل» نعت، والجملة من
 الفعل والفاعل فى محل جر بإضافة إذا إليها وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام.
 الشاهد: زيادة «تكون» بين المبتدأ بلفظ المضارع، وهو قليل والثابت زيادة كان لأنها مبنية لشبه
 الحرف، بخلاف المضارع، فإنه معرب لشبه الأسماء.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٥٨، وابن هشام ١/ ١٨٠، وابن عقيل
 ١/ ١٦٥، والأصطهناوى، والأشمونى ١/ ١١٨، والسيوطى ص ٣٣، وجمعه ١/ ١٢٠.

(٤) نحو «ريد قائم كان» قياسا على إلغاء ظن آخر، ورد بعدم سماعه والزيادة خلاف
 الأصل. اهـ مع ١/ ١٢٠.

(٥) شذ قولهم «ما أصبح أبردها، وما أمسى أدفأها» روى ذلك الكوفيون أشمونى ١/ ١١٨.

كثر في (كلامهم)^(١) حذف (كان) مع اسمها وإبقاء خبرها بعد (إن) الشرطية كقولهم (المرء مجزى بعمله إن خيراً فخير وإن شراً فشر) أى: إن كان عمله خيراً فجزاؤه خير.

وفي هذا المثال ونحوه أربعة أوجه:

الأول: نصب الأول ورفع الثاني، وهو أرجحها، لأن فيه إضمار (كان) واسمها بعد (إن) وإضمار مبتدأ بعد فاء الجزاء وكلاهما كثير مطرد.

والثاني:^(٢) عكسه، وهو أضعفها، لأن فيه إضمار (كان) وخبرها بعد «إن» وإضمار ناصب مع المبتدأ بعد الفاء، وكلاهما قليل. (ولذلك)^(٣) لم يذكره سيبويه^(٤).

والثالث: رفعهما.

والرابع: نصبهما وهما متوسطان.

ومذهب الشلوين: أنهما متكافئان. وقال ابن عصفور: إن رفعهما أحسن من^(٥) نصبهما، والمسألة مشهورة.

وبعد (لو) كقوله:

لا يَأْمَنُ الدَّهْرَ ذُو بَنَى وَلَوْ مَلَكَا جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ^(٦)

(١) ب، ج وفي أ (كلام).

(٢) أ، ج.

(٣) ج وفي أ، ب «كذلك».

(٤) الكتاب ج ١ ص ١٣٠.

(٥) أ، ج.

(٦) قال العيني: لم أقف على اسم قائله. وبالبحت لم أعثر على قائله، وهو من البسيط.

الشرح: «بغى» ظلم ومجاورة للحد. والبغى على ضربين: أحدهما محمود، وهو تجاوز العدل إلى الإحسان، والثاني: مذموم، وهو تجاوز الحق إلى الباطل. اهـ الأصفهاني، «جنوده ضاق عنها السهل والجبل» يريد أن جنده كثيرون، وأن أعوانه فوق الحصر والعدد.

المعنى: يحذر من عواقب البغى الذميمة، ويشير إلى أن مآل الباغى وخيم وعقباه اليمية، مهما يكن من شأنه ولو أن له جنوداً وأعواناً بعدد الرمل والحصى والتراب.

الإعراب: «لا» ناهية «يأمن» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين «الدهر» مفعول به «ذو» فاعل يأمن مرفوع بالواو «بغى» مضاف إليه =

أى: ولو كان الباغي ملكا.

وقل حذفها (مع)^(١) غير «إن» و «لو» ومنه قول الراجز:

مِنْ لَدُ شَوْلَا فإِلَى إِتْلَئِهَا^(٢)

أى: مِنْ لَدُ أَنْ كَانَتْ شَوْلَا^(٣). ثم قال:

= «ولو» الواو عاطفة على محذوف لو حرف شرط غير جارم «ملكاً» خبر لكان المحذوفة مع اسمها والتقدير: ولو كان الباغي ملكا وجملة كان واسمها وخبرها هي شرط لو والجواب محذوف والتقدير: لو كان الباغي ملكا فلا يأمن الدهر «جنوده» مبتدأ ومضاف إليه «ضاق» فعل ماض «عنها» متعلق بضاق «السهل» فاعل ضاق «والجبل» عطف عليه، وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ.

الشاهد: في «ولو ملكا» حيث حذف «كان» مع اسمها وأبقى خبرها بعد لو الشرطية. مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٥٨، وابن هشام ١/١٨٥، والأشمونى ١/١١٩، والمكودى ص ٣٥، والسيوطى ص ٣٣.

(١) ب وفي أ، ج «بعد».

(٢) هذا كلام تقوله العرب ويجرى بينها مجرى المثل، وهو من الرجز المشطر، وأنشده، سيبويه ج ١ ص ١٣٤ ولم يتعرض أحد من شراحه إلى نسبته لقائله بشيء - وبحث فلم أعر على قائله.

الشرح: «شولا» قيل هو مصدر شالت الناقة بذنبها: أى رفعته للضراب، وقيل: هو اسم جمع لشائلة - على غير قياس - والشائلة الناقة التى خف لبنها وارتفع ضرعها، «إتلائها» بكسر الهمزة وسكون التاء - مصدر أتلت الناقة: إذا تبعها ولدها.

المعنى: علمت كذا وكذا مثلا - من حين كانت النياق شوائل إلى أن تبعها أولادها، أو من وقت أن كانت ترفع أذنانها للقاح إلى وقت تبعية أولادها لها.

الإعراب: «من لد» جار ومجرور متعلق بمحذوف «شولا» خبر لكان المحذوفة مع اسمها، والتقدير: من لد أن كانت الناقة شولا «فإلى» حرف جر «إتلائها» مجرور بإلى وها مضاف إليه والجار والمجرور متعلق بمحذوف معطوف بالفاء على متعلق الجار والمجرور الأول، والتقدير: حدث ذلك من لد كانت شولا فاستمر إلى إتلائها.

الشاهد: في «من لد شولا» حيث حذف «كان» واسمها، وأبقى خبرها وهو «شولا» بعد «لد» وهو قليل لأنه إنما يكثر بعد «إن، لو».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٥٨ وابن عقيل ١/١٦٧، والاصطهناوى، والمكودى ص ٣٥، والأشمونى ١/١١٩، وابن هشام ١/١٨٦، وأيضا ذكره فى معنى اللبيب ٢/٦٨، والسيوطى فى همع الهوامع ١/١٢٢ والشاهد رقم ٢٥٢ فى خزانة الأدب، وكتاب سيبويه.

(٣) راجع الأشمونى ١/١١٩.

وبعدَ (أَنْ) تَعْوِضُ مَا عَنَّا ارْتَكِبْ كِمَثَلِ (أَمَا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ)

يعنى: أن (كان) ^(١) حذفت أيضا بعد (أن) المصدرية، (وَأَبْقَى) ^(٢) اسمها وخبرها و عوض عنها (ما) فصار حذفها واجبا، إذ لا يجمع بين العوض والمعوض خلافا للمبرد فى إجازته (أما أنت منطلقا انطلقت) ^(٣) ويجعل (ما) زائدة.

والأصل فى قوله: أما أنت برا فاقترِب، لأن كنت برا. فحذف لام التعليل لأن حذفها مع (أن) مطرد، ثم حذف (كان) فانفصل الضمير المتصل بها لحذف عامله ثم عوض (عنها) ^(٤) (ما) فأنت اسمها وبرا خبرها.

ثم قال:

وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ مُنْجِزِمٌ تُحَذَفُ نُونٌ وَهُوَ حَذَفُ مَا التَّرْمِ

مضارع (كان) يكون. فإذا دخل (عليه) ^(٥) الجازم سكنت نونه، ثم حذفت الواو، لالتقاء الساكنين نحو (لم يكن) ^(٦) ثم بعد ذلك يجوز حذف نونه تخفيفا لكثرة الاستعمال مطلقا عند يونس وبشرط أن يكون بعدها متحرك عند سيبويه ^(٧) ويشهد ليونس قول الشاعر:

فَإِنْ لَمْ تَكِ الْمِرْأَةُ أَبَدَتْ وَسَامَةٌ فَقَدْ أَبَدَتْ الْمِرْأَةُ جِبْهَةَ ضَيْغَمٍ ^(٨)

(١) ب، ج وفى أ «كانت».

(٢) ب، ج وفى أ «بقاء».

(٣) وذلك حيث تقع «أن» موقع المفعول لاجله فى كل موضع أريد فيه تعليل فعل بآخر.

وأجازه المبرد «أى على زيادة «ما» لا أنها عوض» خضرى ١١٨/١.

(٤) أ، ج وفى ب (منها).

(٥) ب، ج.

(٦) سورة النساء ١٣٧.

(٧) قال سيبويه ج ١ ص ١٣ (واعلم أنه ليس كل حرف يظهر بعده الفعل يحذف فيه الفعل

..... فليس كل حرف يحذف منه شيء ويثبت فيه نحو يك ويكن ولم أبل وأبال

.....).

(٨) قائله: الخنجر بن صخر الأسدى - وهو من الطويل.

الشرح: «المرأة» بكسر الميم وسكون الراء المهملة - معروفة، وإنما سميت بذلك لأنها آلة

الرؤية «أبدت»: أظهرت، «وسامة» - بفتح الواو وتخفيف السين المهملة - جمالا وبهاء

منظر، وهو مصدر وسم الرجل فهو وسيم، على مثال ظرف فهو ظريف - «ضيفم» =

قال المصنف: ويقولوه أقول؛ إذ لا ضرورة في البيت لإمكان أن يقال: فإن لم تكن المرأة أخفت وسامة^(١)، إلا أن الإثبات قبل الساكن أكثر وبه ورد القرآن^(٢).

فإن قلت: هل حذف النون مخصوص بالناقصة؟.

قلت: لا، بل هو كثير في الناقصة.

ومن وروده في التامة قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا﴾^(٣).

= بفتح الضاد وسكون الياء وفتح الغين - وهو الأسد، وأصل اشتقاقه من الضغم، وهو العض والياء فيه زائدة للإلحاق بجعفر.

المعنى: كان هذا الشاعر قد نظر في المرأة فلم يرقه منظره ولا أعجبه شكله فأراد أن يسلى نفسه بأنه إن لم تكن صفاته الظاهرة على ما يروق ويعجب فإن صفاته الباطنة من الشجاعة والإقدام ونحوهما فوق الإعجاب.

الإعراب: «إن» شرطية «لم» حرف نفى «تك» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف «المرأة» اسم تكن «أبدت» فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل ضمير مستتر والجملة في محل نصب خير تكن وجملة تكن واسمها وخبرها في محل جزم فعل الشرط «فقد» الفاء داخلة على جواب الشرط قد حرف تحقيق «أبدت» فعل ماض والتاء للتأنيث «المرأة» فاعل «جبهة» مفعول به «ضيغم» مضاف إليه والجملة في محل جزم جواب الشرط.

الشاهد: في «لم تك المرأة» حيث حذف النون من مضارع «كان» المجزوم بالسكون مع أنه قد وليها حرف ساكن وهو اللام من «المرأة» لأن الألف ألف الوصل فلا حركة لها حين الوصل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٥٩، وابن هشام ١/١٩١، والأشمونى ١/١٢٠، والسيوطى فى همع الهوامع ١/١٢٢.

(١) وقد قرئ شاذاً «لم يك الذين كفروا».

(٢) قال تعالى (لم يكن الله ليغفر لهم).

(٣) سورة النساء ٤٠ وقراءة الرفع على التمام والنصب على التقصان.

فصل

في «ما ولا ولات وإن المشبهات بليس»

هذه الأحرف من باب «كان» وإن فصلت عنها، لأنها «حروف»^(١) وتلك أفعال.

قال:

إِعْمَالٌ لَيْسَ، أَعْمَلْتُ «مَا» دُونَ «إِنْ» مَعَ بَقَا النَّفْيِ وَتَرْتِيبِ زُكْنٍ

«ما» النافية حرف مهمل عند «بني»^(٢) تميم، وهو القياس، لعدم اختصاصه^(٣).
والحقه أهل الحجاز بليس، لأنها لنفي الحال غالبا. فأعملوه عملها، وبه «ورد»^(٤) القرآن، قال تعالى: (ما هذا بشرا)^(٥) (ما هن أمهاتهم)^(٦).

ومن أعملها شرط في إعمالها شروطا:

الأول: فقد «إن» الزائدة، فلو وجدت بطل العمل نحو «ما إن زيد قائم».

قال في شرح التسهيل: دون خلاف، وحكى غيره عن الكوفيين إجازة النصب.

والثاني: بقاء النفي، فلو انتقض «النفي»^(٧) بإلا بطل العمل نحو «ما زيد إلا قائم».

والثالث: الترتيب، وهو (تقديم)^(٨) الاسم على الخبر، فلو تقدم الخبر (عليه)^(٩) بطل العمل نحو (ما قائم زيد).

(١) ب، وفي أ، ج (أحرف).

(٢) أ، ب.

(٣) أي: اختصاصه بالأسماء.

(٤) أ، ج وفي ب (جاء).

(٥) سورة يوسف ٣١.

(٦) سورة المجادلة ٢.

(٧) ب.

(٨) أ، ج وفي ب (تقدم).

(٩) أ، ب.

وفى هذين الشرطين خلاف .

قال فى شرح التسهيل : وقد تعمل متوسطا خبرها، وموجبا بإلا . وفاقا لسيبويه فى الأول، وليونس فى الثانى .

والرابع : ألا يتقدم معمول خبرها على اسمها ما لم يكن ظرفا أو مجرورا، فإن تقدم وليس بظرف ولا مجرور بطل العمل نحو (ما طعامك زيدٌ أَكَلٌ) ^(١) . وأجاز ابن كيسان نصب (أكل) ونحوه (مع) ^(٢) تقديم المعمول .

فإن قيل : وينبغى لمن أجاز تقديم الخبر، أن يجيز تقديم (معموله) ^(٣)

(قلت : ليس بلازم) ^(٤)، (لأنه) ^(٥) يلزم من تقديم المعمول إيلاء العامل معمول غيره، ولا يلزم ذلك (مع) ^(٦) تقديم الخبر .

فإن كان المعمول ظرفا أو مجرورا جاز تقديمه على الاسم مع بقاء العمل نحو «ما عندك أحد قائماً»، «وما بى أنت معنيا» .

فإن قلت : من أين يؤخذ (هذا) ^(٧) الشرط الرابع من كلامه؟

قلت : من قوله : وَسَبَقَ حرف جرٍّ ... البيت، فإن مفهومه أن معمول الخبر إن لم يكن ظرفا أو مجرورا، فإنه لا يجوز تقديمه مع بقاء العمل، ثم قال :

وَرَفَعَ مَعْطُوفٍ بَلَكِنْ أَوْ بَيْلٍ مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِمَا لَزِمَ حَيْثُ حُلِّ

(١) زاد ابن عقيل شرطين :

١- ألا تتكرر «ما» فإن تكررت بطل عملها نحو «ما ما زيد قائم» فالأولى نافية والثانية نفى النفى فبقى إثباتا، ولا يجوز نصب «قائم» وأجازه بعضهم .

٢- ألا يبذل من خبرها موجب، فإن أبدل بطل عملها نحو «ما زيد بشيء إلا شيء لا يعبا به» فبشيء فى موضع رفع خبر عن المبتدأ الذى هو زيد، ولا يجوز أن يكون فى موضع نصب خبرا عن «ما» وأجازه قوم اهـ ١٧٣/١ .

(٢) أ، ب وفى ج (منع) .

(٣) أ، ج وفى ب (المعمول) .

(٤) أ، ج .

(٥) فى أ (لأنه أجاز تقديم الخبر أن يجيز تقديم معموله) وسقط من ب، ج والكلام مستقيم بدون ذكر أجاز التقديم إلخ .

(٦) أ، ب وفى ج (من) .

(٧) ج .

إذا عطف على منصوب ما وهو خبرها «بيل أو لكن» وجب رفع المعطوف
وجعل خبر مبتدأ محذوف، لأن المعطوف بهما موجب و «ما» لا تعمل في
الموجب، فإن عطف بحرف لا يوجب كالواو والفاء «نصب المعطوف»^(١).

واعلم أن الناظم تمجوز في تسمية ما بعد (بل ولكن) معطوفا، وليس (هو)^(٢)
بمعطوف بل هو خبر مبتدأ (وبل ولكن) حرفا ابتداء.

ثم قال:

وَبَعْدَ مَا وَلَيْسَ جَرَّ الْبَاءِ الْحَبْرُ وَبَعْدَ لَا وَنَفْيِ كَانَ قَدْ يُجْرُ

مثاله بعد «ما» «وما ربك بظلام للعبيد»^(٣).

(ولا خلاف في زيادة «الباء» بعد «ما» الحجازية، ومنع الفارسي والزمخشري
ريادتها بعد «ما» التسمية، والصحيح الجواز لوجود ذلك في أشعار بني تميم)^(٤).

وبعد «ليس» (نحو)^(٥) «أليس الله بكاف عبده»^(٦).

وبعد «لا» قول سواد بن قارب:

فَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَأَدُو شَفَاعَةَ
بِمُغْنٍ قَلِيلًا عَنِ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ^(٧)

(١) قال ابن عقيل: (جواز الرفع والنصب والمختار النصب نحو، ماريد قائما ولا قاعدا)

ويجوز الرفع فنقول «ولا قاعد» وهو خبر لمبتدأ محذوف) اهـ ١٧٥/١.

(٢) أ، ج وفي ب (هذا).

(٣) سورة فصلت ٤٦.

(٤) أ، ج كقول الفرزدق: لعمرك ما معن ببارك حقه. صبان ٢٠٣/١.

(٥) ج.

(٦) سورة الزمر ٣٦.

(٧) قائله سواد بن قارب الأردى الدوسي - وكان كاهنا في الجاهلية وشاعرا، وفد إلى رسول

الله ﷺ ووقع في قلبه حب الإسلام، فقال يخاطب رسول الله ﷺ - وهو من الطويل.

الشرح: «فتيلا»: بفتح الفاء وكسر التاء - وهو الخيط الأبيض الرقيق الذي يكون في شق النواة

«سواد بن قارب» أصله عنى ولكنه أقام المظهر مقام المضمحل.

المعنى: كن لي يا رسول الله شفيعا في الوقت الذي لا ينفعني فيه صاحب شفاعته. أي: نفع

مهما كان قليلا، وذلك يوم القيامة.

الإعراب: «فكن» فعل أمر ناقص واسمه ضمير مستتر فيه «لي» جار ومجرور متعلق بقوله

شفيعا «شفيعا» خبر كان «يوم» منصوب على الظرفية الزمانية بشفيعا «لا» نافية تعمل =

(واختلف في زيادتها بعد (لا) النافية للجنس، فأجازه بعضهم مستدلا بقول: «لا خيرٌ بخيرٍ بعدهُ النار»^(١) ومنعه آخرون وجعلوا الباء ظرفية)^(٢).

وبعد نفى (كان) كقوله:

وإن مدّت الأيدي إلى الزادِ لم أكنُ بأعجلهم إذ أجشعُ القومَ أعجل^(٣)

= عمل ليس «ذو» اسمها مرفوع بالواو «شفاعة» مضاف إليه «بمغن» الباء رائدة مغن خبر لا. وهو اسم فاعل يرفع فاعلا وينصب مفعولا وفاعله ضمير مستتر فيه «فتيلا» مفعول «عن سواد» جار ومجرور متعلق بمغن «من» صفة لسواد «قارب» مضاف إليه. الشاهد: في «بمغن» حيث أدخل الباء الزائدة في خبر «لا» العاملة عمل «ليس» كما تدخل في خبر ليس.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ٦٠ وابن عقيل ١٧٦/١ والاصطهناوى والأشمونى ١٢٣/١ والمكودى ص ٣٦ وابن هشام ٢٠٩/١ وأيضا ذكره في المغنى ٦٧/٢، ١٤٦، والسيوطى فى همع الهوامع ١٢٧/١.

(١) أى: لا خير خير.

(٢) أ، ج.

(٣) قائله الشنفرى الأردى - واسمه عمرو بن براق - وهو رجل من الأزد، وكان كثير الإغارة على الأزد، وهو من قصيدة لامية مشهورة طويلة - من الطويل.

الشرح: «وإن مدت الأيدي» - على صيغة المجهول -، والأيدي جمع يد «الزاد» طعام يتخذ للسفر «بأعجلهم» يعنى بعجلهم وليس المراد منه الأعجل الذى هو للتفضيل، وإنما المراد منه العجل - بفتح العين وكسر الجيم - وأما أعجل الثانى فهو للتفضيل، «أجشع» الأجشع - بفتح الهمزة وسكون الجيم وفتح الشين - من الجشع وهو الحرص على الأكل. المعنى: إذا تقدم القوم إلى الطعام أو الغنيمة لم أسبقهم إلى ذلك، لأنى لست بحريص على سبق فى هذا الميدان.

الإعراب: «وإن» شرطية «مدت» فعل ماض فعل الشرط مبنى للمجهول والتاء للتانيث «الأيدي» نائب فاعل «إلى الزاد» جار ومجرور متعلق بقوله مدت «لم» حرف نفى وجزم وقلب «أكن» فعل مضارع ناقص جواب الشرط واسمه ضمير مستتر فيه «بأعجلهم» الباء رائدة «أعجل» خبر أكن منصوب بفتحة مقدرة والضمير مضاف إليه «إذ» للتعليل «أشجع» مبتدأ «القوم» مضاف إليه «أعجل» خبره.

الشاهد: فى «لم أكن بأعجلهم» حيث زيدت الباء فى «بأعجلهم» الواقع خبرا لاكن المنفية بلم.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٦٠، وابن هشام ٢١٠/١، وابن عقيل ١٧٦/١، والأشمونى ١٢٣/١، والاصطهناوى، والمكودى ص ٢٦، والسيوطى فى همع الهوامع ١٢٧/١

وهو كثير بعدد «ليس» و «ما»، (وقل^(١)) بعد «لا» و «كان المنفية» ولذلك قلله بقده.

ثم قال: في النكراتِ أعملتُ كليسَ «لا».

يعنى: أن «لا» تعمل عمل «ليس» فترفع الاسم وتنصب الخبر، بشرط أن يكون (اسمها^(٢)) نكرة كقوله:

تَعَزَّ فِلا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا^(٣)

خلافًا للمبرد ومن وافقه في منعهم إعمالها (عمل)^(٤) (ليس)^(٥) وأما قول النابغة الجعدي:

(١) أوفى ب، ج «قليل».

(٢) أ، ج.

(٣) قال العينى: هذا البيت من الطويل، ولم يتعرض لقائله - ولم أعره عليه.

وعجزه: ولا وزر مما قضى الله وأقيا

الشرح: «تعز» أمر من تعزى يتعزى، والعزاء: التصبر والتسلى على المصائب، «وزر» بفتح الواو والزاي - هو الملجأ الواقى والحافظ «واقيا» اسم فاعل من الوقاية وهى الرعاية والحفظ.

المعنى: اصبر وتسل على ما أصابك من المصيبة، فإنه لا يبقى شيء على وجه الأرض، وليس للإنسان ملجأ يقيه ويحفظه مما قضاه الله تعالى.

الإعراب: «تعز» فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه «فلا» الفاء تعليلية ولا نافية تعمل عمل ليس «شيء» اسمها «على الأرض» جار ومجرور متعلق بقوله باقيا ويجوز أن يكون متعلقا بمحذوف صفة لشيء «باقيا» خبر لا «ولا» نافية «وزر» اسمها «بما» من حرف جر، وما اسم موصول والجار والمجرور متعلق بقوله واقيا «قضى» فعل ماض «الله» فاعل والجملة لا محل لها صلة الموصول والعائد محذوف تقديره: مما قضاه الله «واقيا» خبر له.

الشاهد: فى «فلا شيء» ولا «وزر» أعمل «لا» فى الموضوعين عمل «ليس» واسمها وخبرها نكرتان وذكرهما جميعا.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ٦١، ابن هشام ٢٠٤/١، ابن عقيل ١٧٨/١، الأشموني ١٢٤/١، المكودي ص ٢٧، السيوطى ص ٣٤.

(٤) أ، ج وفى ب «إعمال».

(٥) وعمل «لا» خاص ببلغة الحجاز دون تميم - واقتضى كلامه مساواتها لليس فى العمل، وليس كذلك، بل عملها عمل ليس قليل حتى منعه بعضهم - ويزاد على الشرط بقاء النفى والترتيب. أشموني ١٢٤/١.

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيًا
سِوَاهَا وَلَا فِي حَبِّهَا مِتْرَاحِيًا^(١)
فظاهره أنه أعملها في المعرفة .

وأجاز في شرح التسهيل القياس عليه، وأجازه ابن جنى وتأوله المانعون^(٢) .
ثم قال: وقد تلى لاتَ وإنْ ذا العمَلَا .

يعنى أن (لات) (وإن) (قد)^(٣) يرفعان الاسم وينصبان الخبر .
أما (لات) فأثبت سيبويه^(٤) والجمهور عملها، ونقل (منعه)^(٥) عن الأخفش،
وهي مركبة عند سيبويه من (لا) النافية (والتاء)^(٦) .

(١) قائله النابغة الجعدي الصحابي رضى الله عنه . وقد على النبي ﷺ فأسلم وأنشده من
شعره فدعا له . والبيت من مختار أبي تمام .

وهو من قصيدة يائية من الطويل .

الشرح: «سواد القلب» «سويداؤه» وهي حبه السوداء «باغيا» طالبا «متراخيا» متهاونا فيه تاركا
له .

الإعراب: «وحلت» فعل ماض والتاء للتانيث والفاعل ضمير مستتر فيه «سواد» مفعول به
«القلب» مضاف إليه «لا» نافية تعمل عمل ليس «أنا» اسمها «باغيا» خبرها وفاعله ضمير
مستتر فيه «سواها» مفعوله والضمير مضاف إليه «ولا» الواو عاطفة ولا نافية «عن حبها» الجار
والمجرور متعلق بقوله متراخيا وضمير المؤنثة مضاف إليه «متراخيا» معطوف على باغيا .
الشاهد: في «لا أنا باغيا» حيث أعمل لا النافية عمل «ليس» مع أن اسمها معرفة وهو «أنا»
وهذا شاذ .

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن عقيل ١٨٠ / ١ والأشمونى ١٢٥ / ١ .

(٢) تأويله بتأويلات منها:

أ - أن قوله: «أنا» ليس اسما «للا» وإنما هو نائب فاعل بفعل محذوف وأصل الكلام - على
هذا - لا أرى باغيا فلما حذف الفعل برز الضمير وباغيا يكون حينئذ منصوبا على الحال
من الضمير .

ب- أن يكون «أنا» مبتدأ وقوله «باغيا» حال من فاعل فعل محذوف، والتقدير «لا أنا أرى
باغيا» وجملة الفعل المحذوف مع فاعله في محل رفع خبر المبتدأ، ويكون قد استغنى
بالمعمول وهو الحال «باغيا» عن العامل فيه الذى هو الفعل المحذوف .

(٣) أ، ج .

(٤) قال سيبويه ج ١ ص ٢٨ . . . لا تكون «لات» إلا مع الحين تضمير فيها مرفوعا وتنصب
الحين . . .

(٥) ب، وفى أ «عمله» وفى ج «منع» .

(٦) عملها: قال السيوطى فى الهمع ج ١ ص ١٢٦ «مذهب سيبويه والجمهور أنها تعمل عمل
ليس ولكن فى لفظ الحين خاصة والقول الثانى أنها لا تعمل شيئا بل الاسم الذى =

وأما (إن) فأجاز إعمالها إعمال (ليس) الكسائي وأكثر الكوفيين وطائفة من البصريين، ومنعه جمهور البصريين، واختلف عن سيبويه والمبرد، والصحيح الإعمال^(١) وقد سمع في النثر والنظم. فمن النثر، قولهم: («إن»^(٢)) ذلك نافعك ولا ضارك، وإن أحد خيرا من أحد إلا بالعافية^(٣).

وقال أعرابي: (إن قائما) يريد إن أنا قائما.

وجعل ابن جنى من ذلك قراءة سعيد بن جبير^(٤) (إن الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم)^(٥)، (٦).

والنظم قوله: إن هو مستوليا على أحد^(٧)

= بعدها إن كان مرفوعا فمبتدأ أو منصوبا فعلى إضمار فعل أى: ولات أرى حين مناص. نقله ابن عصفور عن الأخفش ... اهـ.

تركيبها: قال السيوطي في الهمع ج ١ ص ١٢٦ «وذهب الأخفش .. إلى أنها «لا» ردت التاء عليها لتأنيث الكلمة كما ردت على ثم ورب فقيل ثمت وربت ... اهـ وأميل إلى مذهب سيبويه لكثرة ما ورد من الفصح. (١) ولا يشترط في اسمها وخبرها أن يكونا نكرتين.

(٢) أ، ب.

(٣) إن نافية بمعنى ليس، أحد اسمها، خيرا خبرها ومثله إن ذلك نافعك.

(٤) هو سعيد بن جبير بن هشام الأسدي الكوفي التابعي الجليل. من قراء الكوفة، وأخذ عن ابن عباس، وقد قتله الحجاج بواسط شهيدا في سنة خمس وتسعين.

(٥) سورة الأعراف ١٩٤ - بنصب عباد - ذكره ابن جنى في المحتسب ابن عقيل ١/١٨٢.

(٦) راجع الأشموني ١/١٢٥.

(٧) هذا جزء من بيت: قال العيني: أنشده الكسائي ولم يعزه إلى أحد - وبحسب فلم أعثر على قائله - وهو من المنسرح.

وعجزه: إلا على أضعف المجانين

وقد ذكر البيت كله في نسخة ب ونسخة ج.

وروى عجزه بصور مختلفة، منها كما سبق، ومنها: إلا على حزبه الملاعين، إلا على حزبه المناحيس.

الشرح: «مستوليا» هو اسم فاعل من استولى، ومعناه كانت له الولاية على الشيء وملك زمام التصرف فيه «المجانين» جمع مجنون، وهو من ذهب عقله، وأصله عند العرب من خبلته

الجن «المناحيس» جمع منحوس، وهو من حالفه سوء الطالع.

المعنى: ليس هذا الإنسان بندي ولاية على أحد من الناس إلا على أضعف المجانين =

وقول الآخر:

إِنَّ الْمَرْءَ مَيِّتًا بَانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ وَلَكِنْ بَانَ يَبْغَى عَلَيْهِ فَيُخَذَلَا^(١)

وبهذا تين بطلان قول من قال إنه لم يأت منه إلا (إن هو مستوليا) وتخصيصه ذلك بالضرورة.

ونص المصنف على أن (عمل)^(٢) (لا) أكثر من عمل (إن) والعكس أقرب إلى الصواب^(٣).

= الإعراب: «إن» نافية تعمل عمل ليس «هو» اسمها «مستوليا» خبرها «على أحد» جار ومجرور متعلق بقوله مستوليا «إلا» أداة استثناء «على أضعف» جار ومجرور يقع موقع المستثنى من الجار والمجرور السابق «المجانين» مضاف إليه. الشاهد: في «إن هو مستوليا» حيث أعمل «إن» النافية عمل «ليس» فرفع بها الاسم الذي هو الضمير المنفصل، ونصب خبرها الذي هو «مستوليا». مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٦١، ابن عقيل ١/١٨١، ابن هشام ١/٢٠٨، الأشموني ١/١٢٦، المكودي ص ٣٧، السيوطي ص ٣٤، وأيضا في الهمع ج ١ ص ١٢٥ والشاهد رقم ٢٩٧ في خزنة الأدب.

(١) البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها، والعيني لم يتعرض لقائله - وبحث فلم أعر عليه. وهو من الطويل.

المعنى: ليس المرء ميتا بانقضاء حياته، ولكنه يموت الموت الحقيقي إذا بغى عليه فلم يجد من ينصره ويدفع عنه بغيه.

الإعراب: «إن» نافية «المرء» اسمها «ميتا» خبرها «بانقضاء» جار ومجرور متعلق بقوله ميتا «حياته» مضاف إليه والضمير مضاف إلى حياة «ولكن» حرف استدراك «بأن» الباء جارة وأن مصدرية «يبغى» فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «عليه» جار ومجرور نائب عن الفاعل «فيخذلا» الفاء عاطفة ويخذل فعل مضارع مبني للمجهول معطوف على يبغى ونائب الفاعل ضمير مستتر والألف للإطلاق.

الشاهد: في «إن المرء ميتا» حيث أعمل «إن» النافية عمل «ليس» فرفع بها ونصب. ويؤخذ من هذا الشاهد والذي قبله أن «إن» النافية مثل «ما» في أنها لا تختص بالنكرات كما تختص بها «لا».

ويؤخذ أيضا منه: أن انتقاض النفي بعد الخبر لا يقدح في العمل. مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن عقيل ١/١٨١، والأشموني ١/١٢٦، وذكره السيوطي في همع الهوامع ج ١ ص ١٢٥.

(٢) أ، ج وفي ب (إعمال).

(٣) لكثرة ما ورد من الأمثلة.

ثم قال: وما للآلات في سوى حين عمل

يعني أن (الات) تختص بأسماء الأحيان فلا تعمل في غيرها.

ثم أشار إلى أن حذف اسمها وإبقاء خبرها كثير، وأن عكسه قليل بقوله:

وَحَذَفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَا وَالْمَكْسُ قُلٌّ

فمن حذف مرفوعها قوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾^(١).

ومن حذف منصوبها قراءة من قرأ (ولات حين مناص) (بالرفع)^(٢) ولم يثبتوا

بعدها الاسم والخبر جميعاً.

(١) سورة ص ٣.

(٢) ج ١، ج.

أفعال المقاربة

سميت أفعال المقاربة، وإن كان منها ما ليس للمقاربة تغليباً.
وهي ثلاثة أقسام:

قسم لرجاء الفعل وهي (عسى وحَرَى واخْلَوْتُق) فهذه الثلاثة للإعلام بالمقاربة على سبيل الرجاء.

وقسم لمقاربة الفعل وهو (كاد وكرب وأوشك).

وقسم للشروع فيه وهو (أنشأ وطَفِقَ واخْتَدَّ وجعلَ وعلِقَ).

وهذه الأفعال من باب (كان) لأنها ترفع الاسم وتنصب الخبر، إلا أن خبرها لا يكون في الغالب إلا فعلاً مضارعاً.

وقد أشار إلى ذلك بقوله: كَكَانَ كَادَ وَعَسَى.

يعنى أنهما مثل (كان) في رفع الاسم ونصب الخبر.

ثم قال: .. لَكِنْ نَدَرَ .. غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَيْرٍ

فأشار إلى الفرق بينهما وبين (كان).

ومن وروده غير مضارع قوله:

لَا تُكْثِرُنَّ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِماً^(١)

.....

(١) قال العيني: قائله رؤبة بن العجاج، وقال أبو حيان: هذا البيت مجهول لم ينسبه الشراح إلى أحد.

وصدره: «أكثرت» في العذل ملحا دائما - من الرجز المسدس.

الشرح: «أكثرت» من الإكثار «العذل» الملامة «ملحا» اسم فاعل من ألح يلح أى أكثر إلحاحا. الإعراب: «أكثرت» فعل وفاعل «في العذل» جار ومجرور متعلق بالفعل «ملحا» حال من الفاعل «دائما» صفة للحال «لا تكثرن» لا نهاية والفعل المضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة فى محل جزم «إنى» حرف توكيد ونصب والياء اسمها «عسيت» فعل ماض ناقص وتاء المتكلم اسمه «صائما» خبره والجملة فى محل رفع خبر إن.

الشاهد: فى «عسيت صائما» حيث أجرى عسى مجرى كان فرفع الاسم ونصب الخبر وجاء بخبرها اسما مفردا، والأصل أن يكون خبرها فعلا مضارعا.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٦٢، وابن عقيل ١/١٨٥، والأصطهناون، والأشمونى ١/١٢٨، وابن يعيش فى شرح المفصل ٤/٧.

وقول الآخر:

فَأَبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ أَتْبَاً^(١)

وذلك منبهة على الأصل.

ثم قال: وكونه بدون «أن» بعد عسى .. نَزَرٌ.

يعنى أن الأكثر في المضارع الواقع خبر عسى اقترانه (بأن) وكونه بدون (أن)

قليل، ومنه:

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتُ فِيهِ يَكُونُ وِرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ^(٢)

(١) صدر بيت، قائله: تأبط شرا - ثابت بن جابر بن سفيان - سمي بذلك لأنه أخذ سيفاً وخرج فقيل لأمه؛ فقالت: لا أدري تأبط شرا وخرج. وهو من قصيدة رائية من الطويل. وعجزه: وكم مثلها فارقتها وهي تصفر - وفي نسخة ب ذكر البيت.

الشرح: «أبت» رجعت «فهم» اسم قبيلته، وأبوها فهم بن عمرو بن قيس عيلان «أتبا» راجعا. هو فاعل من آب يؤوب «تصفر» تتأسف وتتحزن.

المعنى: يقول: إنى رجعت إلى قومي بعد أن عز الرجوع إليهم، وكم مثل هذه الخطة فارقتها وهي تتلهف كيف أفلتت منها.

الإعراب: «فأبت» فعل وفاعل «إلى فهم» جار ومجرور متعلق بأبت «وما» نافية «كدت» فعل ماض ناقص والتاء اسمه «أتبا» خبره والجملة حال «وكم» خبرية بمعنى كثير مبتدأ مبني على السكون في محل رفع «مثلها» تمييز لكم والضمير مضاف إليه «فارقتها» فعل وفاعل ومفعول، والجملة في محل رفع خبر كم «وهي» الواو للحال والضمير مبتدأ «تصفر» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال.

الشاهد: في «وما كدت أتبا» حيث أعمل «كاد» عمل «كان» فرفع بها الاسم ونصب الخبر، لكنه أتى بخبرها اسما مفردا، والاستعمال جارٍ على أن يكون خبرها جملة فعلية فعلها مضارع.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٦٢، ابن هشام ٢١٦/١، وابن عقيل ١٨٥/١، والأشموني ١٢٨/١، والأصطهناوى، والسندوبى، والمكودى ص ٣٧، وابن يعيش في شرح المفصل ١٣/٧، والخصائص ٩٨/١.

(٢) قائله: هذبة بن خشرم العذرى، قاله وهو سجين من أجل قتيل قتله.

وهو من قصيدة يائية من الوافر.

المعنى: أرجو أن يكشف الله عن قريب ما صرت إليه من البلاء - الكرب: الهم، فرج: انكشاف الهم.

الإعراب: «عسى» فعل ماض ناقص «الكرب» اسم «عسى» الذى اسم موصول صفة للكرب «أمسيت» فعل ماض ناقص والتاء اسمه «فيه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر =

وجمهور البصريين على (أن) حذف أن بعد (عسى) ضرورة، وظاهر كلام
سيبويه^(١) (أنه)^(٢) لا يختص بالشعر.

ثم قال: وكاد الأمر فيه عكسًا.

يعنى: أن اقتران المضارع بعدها بـ (أن) قليل.

ومنه: قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحًا^(٣)

= أمسى، والجملة من أمسى واسمه وخبره لا محل لها صلة الموصول «يكون» فعل مضارع ناقص واسمه ضمير مستتر فيه «وراءه» ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم والهاء مضاف إليه «فرج» مبتدأ مؤخر «قريب» صفة والجملة في محل نصب خبر يكون، والجملة من يكون واسمها وخبرها في محل نصب خبر عسى.

الشاهد: في «يكون وراءه...» حيث وقع خبر «عسى» فعلا مضارعا مجردا من «أن» المصدرية وذلك قليل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٦٢، ابن عقيل ١/١٧٨، السندوي، الاضطهناوى، والأشمونى ١/١٢٩، المكودى ص ٣٨، وابن هشام ١/٢٢٤ - وأيضاً ذكره فى المغنى ١/١٢٣، والسيوطى ص ٣٥ - وأيضاً ذكره فى همع الهوامع ١/١٣٠، والشاهد رقم ١٥٠ فى خزنة الأدب، وابن يعيش فى شرح المفصل ٧/١١٧، وسيبويه ج ١ ص ٤٧٨، والمقتضب للمبرد ٣/٧٠.

(١) قال سيبويه ج ١ ص ٤٧٧: «واعلم أن من العرب من يقول عسى يفعل، يشبهها بكاد يفعل...».

(٢) أ، ج وفى ب «أن حذف أن».

(٣) قائله: رؤية بن العجاج الراجز بن الراجز.

الشرح: البلى - بكسر الباء - من بلى يبلى إذا خلق، «أن يمصحاً» أى: ينمحي. يقال مصحت الدار درست وذهبت، ومصح الظل إذا قصر.

فالراجز يصف دار الحبيبة بأنها مصحت من طول البلى.

وقبله: رسم عفى من بعد ما قد امحى.. ورواية ابن يعيش والهمع: ربع عفاه الدهر طولا فامحى.

الإعراب: «ربع» مبتدأ «عفى» صفته «من» زائدة على مذهب الأخفش «بعد» ظرف عفا «ما قد امحى» ما مصدرية مجرورة بإضافة بعد إليه. «قد» حرف تحقيق «كاد» تعمل عمل كان واسمها ضمير مستتر فيه يرجع إلى الربع «أن يمصحاً» خبره والألف للإطلاق «من طول البلى» جار ومجرور متعلق بكاد تعلق العلة بالمعلول.

الشاهد: فى «كاد.. أن يمصحاً» حيث استعمل «كاد» مثل «عسى» فى كون خبره فعلا مضارعا مقرونا «بأن».

وظاهر كلام المصنف جواز ذلك، وخصه المغاربة بالضرورة.

ثم قال: وكعسى حرى. أى: فى المعنى، لأنها للرجاء كما سبق.

..... ولكن جعلا خبرها حتماً «بأن» متصلاً

فيقال: «حرى زيد أن يفعل»، ولا يجوز «حرى زيد يفعل»، وقل من ذكر «حرى».

ثم قال: **واللزموا اخلولق «أن» مثل حرى.**

فيقال: (اخلولق زيد أن يفعل)، ولا يجوز (اخلولق زيد يفعل).

ثم قال: وبعد أو شك انتفا «أن» نزرأ. فهى مثل «عسى» فى ذلك ومن انتفاء (أن) بعدها قوله:

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غِرَاتِهِ يُوَافِقُهَا^(١)

ثم قال: **ومثل كاد فى الأصح كريباً.**

= مواضعه: ذكره من شراح الألفية: السيوطى ص ٣٥، وأيضاً ذكره فى معجم الهوامع ١٣٠/١، والشاهد رقم ٧٥٣ من خزانة الأدب، وسيبويه ج ١ ص ٤٧٨، والمكردى فى شرحه للألفية ص ٢٨، والإنصاف ٢/٣٣٠.

(١) قاله: أمية بن أبى الصلت الثقفى. شاعر جاهلى. وقال صاعد: هو لرجل خارجى، أى من الخوارج. وهو من قصيدة هائية من المنسرح. الشرح: «منيته»: المنية: الموت، «غراته» جمع غرة - بكسر الغين - وهى الغفلة «يوافقها» يصيبها ويقع فيها.

المعنى: إن من فر من الموت فى الحرب لقريب الوقوع بين برائته فى بعض غفلاته. الإعراب: «يوشك» فعل مضارع ناقص «من» اسم موصول اسمها «فر» فعل ماضٍ والفاعل ضمير مستتر فيه والجملة لا محل لها صلة «من منيته» جار ومجرور متعلق بفر والهاء مضاف إليه «فى بعض» جار ومجرور متعلق بقوله يوافقها «غراته» مضاف إليه «يوافقها» فعل مضارع وفاعله مستتر فيه والضمير مفعول به، والجملة فى محل نصب «يوشك». الشاهد: «يوافقها» حيث أتى بخبر «يوشك» جملة فعلية فعلها مضارع مجرد من «أن» وهذا قليل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٦٣، ابن هشام ١/٢٢٥، ابن عقيل ١/١٩٠، الأشمونى ١/١٢٩، وابن يعيش فى شرح المفصل ١/١٢٦، وسيبويه ج ١ ص ٤٧٩.

يعنى: أن إثبات (أن) بعدها قليل ومنه:

وقد كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقَطُّعًا^(١)

ولم يذكر سيبويه^(٢) في خبر (كرب) إلا التجرد، وإليه أشار بقوله: (في الأصح) والمشهور في (كرب) فتح الراء وقد حكى كسرهما.

ثم قال: «تَرَكَ» «أَنْ» مَعَ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبَا

وذلك لأن الفعل معها حال «وَأَنْ» للاستقبال. ثم ذكر أفعال الشروع

فقال:

كَأَنشَأُ السَّائِقُ يُحَدِّرُو وَيَطْفِقُ كَذَا جَعَلْتُ وَأَخَذْتُ وَعَلِقُ

(١) هذا عجز بيت من الطويل.

وصدره قوله: سقاها ذوو الأحلام سجلا على الظما - وذكر البيت كله في نسخة ب. وهو لأبي هشام بن زيد الأسلمي من كلمة يهجو فيها إبراهيم بن إسماعيل بن المغيرة والى المدينة من قبل هشام بن عبد الملك، وكان قد مدحه من قبل فلم ترقه مدحته فلم يعطه وأمر به فضرب بالسياط.

الشرح: «ذوو الأحلام» أصحاب العقول ويروى «ذوو الأرحام» وهم الأقارب من جهة النساء، «سجلا» - بفتح فسكون - الدلو ما دام فيه الماء وجمعه سجال.

المعنى: سقى أصحاب العقول هؤلاء القوم سجال الكرم وأجزلوا لهم العطاء، وقد كانوا فى شدة الحاجة تكاد أعناقهم أن تنقطع من ذلك.

الإعراب: «سقاها» فعل ماض والهاء مفعوله الأول «ذوو» فاعل «الأحلام» مضاف إليه «سجلا» مفعول ثان «على الظما» جار ومجرور متعلق بسقاها «وقد» حرف تحقيق والواو للحال «كربت» فعل ماض ناقص والتاء للتأنيث «أعناقها» اسم كرب والضمير مضاف إليه «أن» مصدرية «تقطعاً» فعل مضارع حذفت منه إحدى التاءين وأصله تنقطعاً - منصوب بأن والالف للإطلاق والفاعل ضمير مستتر، والجملة فى محل نصب خبر كرب، والجملة من كرب واسمها وخبرها فى محل نصب حال.

الشاهد: فى «أن تقطعاً» حيث أتى بخبر «كرب» فعلا مضارعا مقترنا «بأن» وهو قليل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٦٣، ابن هشام ٢٢٨/١، ابن عقيل ١٩٢/١، السندوبى، الأشمونى ١/١٣٠، المكودى ص ٣٨، السيوطى ص ٣٥، وأيضا ذكره فى همع الهوامع ١/١٣٠.

(٢) قال سيبويه ج ١ ص ٤٧٨ «وأما كاد فلإنهم لا يذكرون فيها أن، وكذلك كرب يفعل ومعناها واحد يقولون كرب يفعل وكاد يفعل

أو يقال: (طفق) - بكسر الفاء وفتحها - وطبق - بالباء أيضا - فإن قلت:
فقد ذكر في التسهيل من أفعال الشروع (هب وقام)^(١).

قلت: هما غريبان، وأيضا (فإنه)^(٢) لم يدع الحصر.
قال:

واستعملوا مضارعا لأوشكا وكاد لا غير وزادوا موشكا

جميع أفعال المقاربة لا تتصرف (إلا)^(٣) (كاد وأوشك) فإن لهما مضارعا
وهو «يكاد ويوشك» واسم فاعل وهو «موشك وكائد»^(٤).
ولم يذكر هنا اسم فاعل «كاد» وقال في (الكافية)^(٥) الكبرى (واحفظ كائدا
وموشكا).

ذكر الجوهري^(٦) مضارع (طفق)^(٧) قال المصنف: ولم أره لغيره، والظاهر أنه
قال رأيا، وقد حكى مضارع «جعل»^(٨).

(١) التسهيل ص ٥٩.

(٢) ج.

(٣) ب، ج وفي أ (إلا).

(٤) المضارع من كاد وأوشك. قال تعالى (يكادون يسطون) وقول الشاعر:

يوشك من فر من منيته في بعض غراته يوافقها

واسم الفاعل منهما: قوله:

فموشكة أرضنا أن تعودا خلاف الأنيس وحوشا يبابا

وقوله: أموت أسي يوم الرجاء وإنني يقينا لرهن بالذي أنا كائد

قال الأشموني: ١٣١/١ (والصواب ... كابد بالباء الموحدة كما جزم به ابن السكيت).

(٥) أ.

(٦) هو: الإمام إسماعيل بن حماد الجوهري، صاحب كتاب الصحاح في اللغة. كان من

أعاجيب الزمان ذكاء وفضة وعِلما، وكان إماما في اللغة والأدب، وقد طاف الآفاق،

ودخل العراق، وقرأ العربية على أبي علي الفارسي والسيرافي، وسافر الحجاز وشافه

باللغة العرب العاربة، ثم عاد إلى خراسان وأقام بنيسابور، وصنف الصحاح في اللغة وهو

الكتاب المتناول إلى اليوم، وكتاب في العروض، ومقدمة في النحو. ومات سنة ٣٩٨ هـ.

(٧) حكى الأخصف طفق يطفى كضرب شرب - وطفق يطفى كعلم يعلم ... راجع ١٠١/٢

صحاح.

(٨) إن البعير ليهرم حتى يجعل إذا شرب الماء مجه، اهـ. أشموني ١٣١/١.

ثم قال:

بعد عسى اخلولق اوشك قد يرد غنى (بان يفعل) عن ثان فقد

يجوز إسناد هذه الثلاثة إلى «أن يفعل» فتستغنى به عن الخبر نحو «عسى أن يقوم» فإن وصلتها في موضع رفع (بعسى)^(١) وسدت مسد الجزأين.

فإن قلت: إذا أسندت هذه الثلاثة إلى «أن» والفعل. فهل هي تامة أو ناقصة؟

قلت: فيها خلاف^(٢)، ذهب قوم إلى أنها تامة، والمرفوع فاعلها.

قال في شرح التسهيل: الوجه عندي أن تجعل «عسى» ناقصة أبدا، وإذا أسندت إلى (أن) والفعل وجه بما يوجه به وقوع حسب عليهما في نحو «أحسب الناس أن يتركوا»^(٣).

ثم قال:

وجردن عسى لو ارفع مضمرا بها إذا اسم قبلها قد ذكرا

إذا بنيت هذه الثلاثة على اسم قبلها جاز إسنادها إلى ضميره وجعل أن يفعل خبرا وجاز إسنادها (إلى أن يفعل)^(٤) مكتفى به، وتكون مجردة من الضمير^(٥).

(١) ب، ج.

(٢) (فذهب الشلوبين إلى أنه يجب أن يكون الاسم الظاهر مرفوعا بيقوم، في عسى أن يقوم زيد - «وأن يقوم» فاعل عسى، وهي تامة لا خبر لها).

وذهب المبرد والسيرافي والفارسي إلى تجويز ذلك وتجويز وجه آخر وهو أن يكون الاسم الظاهر مرفوعا بعسى اسما لها، وأن المضارع في موضع نصب خبرا لها متقدما على الاسم وفاعل المضارع ضمير يعود على الاسم الظاهر وجاز عوده عليه متأخرا لتقدمه في النية اهـ أشموني ١٣٢/١.

(٣) سورة العنكبوت ٢.

(٤) ب، ج.

(٥) المجردة لغة الحجاز - والمحتملة للضمير لغة تميم وذلك مثل «زيد عسى أن يقوم» فعلى لغة تميم في عسى ضمير يعود على زيد وأن يقوم في موضع نصب بعسى، وعلى لغة الحجاز لا ضمير في عسى، وأن يقوم في موضع رفع بعسى. اهـ ابن عقيل ١٩٧/١ - بتصرف

ويظهر أثر ذلك في التانيث والثنية والجمع، فتقول: على الأول «هندٌ عَسَتْ
أن تفعل» «والزيدان عَسِيَا أن يفعلا» «والزيدون (عَسَوْا)»^(١) أن يفعلوا». وتقول على
الثاني «عسى» بالتجريد في الأحوال كلها.

ثم قال:

والفتح والكسر أجزء في السين من نحو عَسَيْتُ وانتقا الفتح زَكِنُ

يجوز كسر سين «عسى» وفتحها، إذا اتصل بها ضمير مرفوع لتكلم، أو
مخاطب أو «غائب»^(٢) والفتح أكثر، ولذلك قال: (وانتقا الفتح زَكِنُ).

أى: واختيار الفتح علم، وبالكسر قرأ نافع^(٣).

ثم انتقل إلى القسم الثاني من نواسخ الابتداء فقال:

(١) أ، ب وفي ج «عسيوا».

(٢) أ، ب وفي ج «غائب».

(٣) قرأ نافع «فهل عسيتم إن توليتم» بكسر السين، وقرأ الباقون بفتحها - من الآية ٢٢ من

سورة محمد، لتكلم نحو «عسيت» ولخاطب نحو «عسيت وعسيتما وعسيتم وعسيتم»
ولغائب نحو «عسين».

إن وأخواتها

لِإِنَّ أَنْ لَيْتَ لَكِنَّ لَعَلَّ كَانَ عَكْسُ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلٍ

يعنى: أن «كان» ترفع الاسم وتنصب الخبر، وهذه الأحرف تنصب الاسم وترفع الخبر خلافا للكوفيين في قولهم إن الخبر باق على رفعه، وبعض العرب ينصب بهذه الأحرف الجزأين معا، وحكى ابن السيد^(١) أن ذلك لغة^(٢).

وأما معانى هذه الأحرف «فإنّ وإنّ» للتوكيد «ولكن» للاستدراك، وليست مركبة على الأصح «وليت» للتمنى. ويكون في الممكن والمستحيل ولا يكون في الواجب، «لعل» للترجى في المحبوب والإشفاق في المكروه، ولا يكون إلا في الممكن. ولا تكون للتعليل^(٣) ولا للاستفهام^(٤)، ولا للشك عند البصريين خلافا لمن قال بذلك^(٥)، وليست مركبة على الأصح^(٦).

و «كأن» للتشبيه ولا تكون للتحقيق ولا للتقريب، ولا للظن^(٧). خلافا لمن قال بذلك، وهى مركبة من «كاف» التشبيه، (وأن) قيل: بلا خلاف، وليس بصحيح^(٨) بل (قيل)^(٩) ببساطتها.

(١) هو: أبو محمد عبدالله بن محمد بن السيد البطلوسى نزيل بلنسية، كان عالما باللغات والآداب متبحرا بها. انتصب لإقراء علوم النحو واجتمع إليه الناس للاتقاع بعلمه. وكان له يد فى العلوم القديمة، وقد صنف كثيرا من الكتب. ومن تصانيفه شرح أدب الكاتب. وسقط الزند. والحلل فى شرح أبيات الجمل، والمسائل المثورة فى النحو. وتوفى ببلنسية سنة ٢١٠هـ.

(٢) ومن ذلك: إذا أسود جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافا إن حراسنا أسدا

(٣) رأى الأخفش والكسائى.

(٤) للكوفيين.

(٥) أكثر الكوفيين.

(٦) الجمهور.

(٧) التحقيق: رأى الكوفيين والزجاج. والتقريب: للكوفيين. والظن: إذا كان خبرها اسما مشتقا. رأى الكوفيين والزجاج. اهـ السيوطى فى الهمع ١/١٢٢.

(٨) واختلف فى كان أبسيطة أم مركبة؟ فقال بالأول شردمة واختاره أبو حيان لأن التركيب خلاف الأصل، وبالثانى الخليل وسيبويه والأخفش وجمهور البصريين والقراء. اهـ الهمع ١/١٣٣ وأميل إلى الثانى.

(٩) ج.

ثم مثل بقوله:

كِنْ زِيدًا عَالِمٌ بَأْتِي كُفْنَهُ وَلَكِنْ ابْنُهُ ذُو ضِعْفَيْنِ

وتمثيل البواقى سهل، قال:

وَرَاعَ ذَا التَّرْتِيبِ إِلَّا فِي الَّذِي كَلِمَتَ فِيهَا أَوْ هُنَا غَيْرَ الْبَدْيِ

الإشارة إلى تقديم الاسم وتأخير الخبر.

يعنى: أنه لا يجوز تقديم خبرها على اسمها لضعفها إلا إذا كان ظرفاً نحو

«ليت هنا غير البدئ» أو مجروراً نحو «ليت فيها غير البدئ».

وإنما جاز تقديم الظرف والمجرور للتوسع فيهما، ولأنهما فى الحقيقة ليسا

بالخبر بل معمولاه.

قال فى العمدة^(١): «ويجب أن يقدر العامل فى الظرف بعد الاسم كما يقدر

الخبر وهو غير ظرف.

ثم قال:

وَهَمَزَ إِنْ أَفْتَحَ لِسْدٌ مَصْدَرٍ مَسْدَهَا وَفِي سِوَى ذَلِكَ أَكْسَرِ

«إن» المكسورة أصل، والمفتوحة فرعها على أصح الأقوال، فلذلك يستدام

كسرها ما لم تؤول هى ومعمولها بمصدر فتفتح وجوبا إن لزم التأويل نحو «بلغنى

أنك فاضل» أى: فضلك، وجوازا إن لم يلزم. وذلك فى مواضع ستأتى.

وقد نبه (على مواضع)^(٢) الكسر فقال: (فاكسر فى الابتداء).

يعنى: فى ابتداء الكلام حقيقة نحو ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا﴾^(٣) أو حكما

نحو ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ﴾^(٤).

ثم قال: (وفى بدء صلته).

(١) كتاب لابن مالك اسمه عمدة الحافظ وعدة اللافظ.

(٢) أ، ب.

(٣) سورة الفتح ١.

(٤) سورة يونس ٦٢.

يعنى: أول صلة موصول كقوله تعالى: ﴿وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ﴾^(١) واحترز بالبدء من نحو (جاء الذى فى ظنى أنه فاضل).

ثم قال: وحيث إنَّ ليمينٍ مُكْمَلَةٌ.

يعنى: إذا وقعت جواب قسم مطلقا مع «اللام» أو دونها نحو ﴿وَالْعَصْرُ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾^(٢) ونحو ﴿حَمَّ وَالْكِتَابِ الْمَبِينِ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾^(٣).

فإن قلت: فقد ذكر بعد هذا جواز الفتح والكسر (بعد)^(٤) اليمين إذا لم توجد (اللام) فيكون إطلاقه هنا مقيدا بما بعد كما قال بعضهم.

قلت: الصحيح وجوب كسرها إذا وقعت جواب القسم مطلقا، فإطلاقه صحيح ولا يعارضه إجازته للوجهين بعد، لأن من فتح لم يجعلها جوابا، وسيأتى بيانه^(٥).

ثم قال: أو حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ.

مثاله: ﴿وَقَالَ اللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ﴾^(٦): فإن سيقت بعد القول للتعليل فتحت، لأنها غير محكية نحو (أخصك بالقول أنك ذكى) أى لأنك (ذكى)^(٧) وعنه احترز بقوله «حُكِيَتْ».

واحترز أيضا من القول (المضمن)^(٨) معنى الظن، فإنه يجوز بعده الفتح والكسر. كقوله:

أَتَقُولُ إِنَّكَ بِالْحَيَاةِ مُتَمِّعٌ^(٩)

.....

(١) سورة القصص ٧٦.

(٢) سورة العصر ١-٢.

(٣) سورة الدخان ١-٣.

(٤) أ، ب وفى ج (مع).

(٥) وبالفتح على تأويل أن بمصدر معمول لفعل القسم بإسقاط الخافض أى: على أنى. اهـ مرادى.

(٦) سورة المائدة ١٢.

(٧) ب.

(٨) ب، ج وفى أ «المضمّر».

(٩) قال العينى: «قيل: إن قائله هو الفرزدق همام. وهو من الكامل.

وعجزه: وقد استبحت دم امرئ مستسلم

فمن فتح جعل القول عاملا و «إن» غير محكية، ومن كسر حكى به، لأن الحكاية بالقول مع استيفاء شروط إجرائه مجرى الظن جائزة.

ثم قال: أو حَلَّتْ مَحَلَّ حَالٍ

يعنى: مع واو، ونحو قوله (كزرتُهُ وإني ذُو أَمَلٍ) - أو دون (واو) كقوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنَّهُمْ لِيَاكْفُرُونَ الطَّعَامَ﴾^(١).

وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلِ حَلَّقًا بِاللَّامِ كَاعْلَمَ إِنَّهُ لَدُو تَقَى

حق أن بعد أعمال القلوب أن تفتح ما لم يعلق الفعل باللام فيجب كسرها نحو ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾^(٢)، وكقوله (اعلم إنه لذو تقى) فلولا اللام لفتحت. فهذه ستة مواضع يجب (فيها)^(٣) كسرها.

وزاد المصنف في غير هذا الكتاب سابعا، وهو أن تقع خبر اسم عين^(٤) نحو (زيد أنه فاضل).

= الشرح: «تقول» يحتمل أنه مضارع القول بمعنى الظن، أو مضارع القول بمعنى النطق والتكلم «بفتح»: اسم مفعول من قولهم: متعه الله بكذا، ويقال متعه - بتضعيف العين - وامتنعه وتمتع به. قال تعالى: (ومتعناهم إلى حين، ثممتعهم قليلا، فأمتعه قليلا، سنمتعهم) وأصل هذه المادة المتوع - بضم الميم. وهو الامتداد والارتفاع. يقال: متع النهار، ومتع النبات، إذا ارتفع. «مستسلم» منقاد خاضع.

الإعراب: «أتقول» الهمزة للاستفهام تقول فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه «إنك» حرف توكيد والكاف اسمه «بالحياة» جار ومجرور متعلق بفتح «بفتح» خبر إن. وإن واسمها وخبرها في محل نصب مقول القول إذا اعتبرت تقول بمعنى التكلم فالجملة محكية والجملة سدت مسد مفعولى تقول إذا جعلته مأخوذا من القول بمعنى الظن «وقد» الواو للحال قد حرف تحقيق «استبحت» فعل وفاعل «دم» مفعول به «امرئ» مضاف إليه «مستسلم» صفة لامرئ.

الشاهد: في «أتقول أنك» حيث روى بكسر همزة «إن» على اعتبار الجملة محكية بتقول، ويفتحها على إجراء «تقول» مجرى ظن.

مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه الألفية ١/١٢٨.

(١) سورة الفرقان ٢٠.

(٢) سورة المنافقون ١.

(٣) ب.

(٤) التسهيل ص ٦٣.

وزاد غيره ثامنا وهو بعد (حيث)^(١).

قال وقد أولع عوام الفقهاء بالفتح بعدها

قلت: ^(٢) ويتخرج على مذهب الكسائي ^(٣).

ثم انتقل إلى مواضع الوجهين فقال:

بعد إذا فجاءة أو قسم لا لام بعده بوجهين نمي

مثال ذلك بعد (إذا) قول الشاعر:

وكنت أرى زيدا كما قيل سيّدا إذا أنه عبد القفا واللاهزم^(٤)

يروى بالكسر على عدم التأويل، وبالفتح على تأويل أن (ومعموليها)^(٥)

بمصدر مرفوع بالابتداء والخبر محذوف.

(١) نحو «اجلس حيث إن زيدا جالس» وأيضا راد ابن عقيل ج ١ ص ٢٠٣.

«إذا - وقعت بعد «ألا» الاستفتاحية نحو قوله تعالى (ألا إنهم هم السفهاء)».

(٢) أ، ج.

(٣) قول الكسائي: «يجوز إضافة حيث للمفرد فلا إشكال في الفتح» اهـ خضري ١/١٣٢.

(٤) هذا عجز بيت من الطويل، وهو من شواهد سيبويه التي لم ينسبها. وقال سيبويه قبل

أن ينشده ج ١ ص ٢٧٤ «وسمعت رجلا عن العرب ينشد هذا البيت كما أخبرك به» اهـ.

الشرح: «اللاهزم» جمع لهزمة - بكسر اللام والزاي - وهو طرف الحلق، ويقال هي عظم

ناتئ. تحت الأذن و «عبد القفا واللاهزم» كناية عن الخسة والدناءة والذلة وذلك لأن القفا

موضع الصفع، واللهزمة موضع اللكز.

المعنى: كنت أظن زيدا سيّدا كما قيل، فإذا هو يتبين لي من أمره أنه ذليل خسيس.

الإعراب: «كنت» فعل ماض ناقص والتاء اسمه «أرى» بزنة المبني للمجهول - ومعناه أظن -

فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه «ريدا» مفعوله الأول «سيّدا» مفعول ثان وجملة أرى

في محل نصب خبر كان «إذا» فجائية «أنه» حرف توكيد ونصب والهاء اسمه «عبد» خبره

«القفا» مضاف إليه واللاهزم معطوف عليه.

الشاهد: في «إذا أنه» حيث جار في همزة «أن» الوجهان. فأما الفتح فعلى تقديرها مع

معموليها بالمفرد وإن كان هذا المفرد محتاجا إلى مفرد آخر لتتم بها جملة على الراجع،

وأما الكسر فتقديرها مع معموليها جملة وهي في ابتدائها.

مواضعه: ذكره من شراح الالفية: ابن الناظم ص ٦٧، وابن عقيل ١/٢٠٤، وابن هشام

١/٢٤٣، والسندوبى، والمكودى ص ٤٠، والأشمونى ١/١٢٨، وابن يعيش فى شرح

المفصل ٤/٩٧، والشاهد رقم ٨٤٦ فى خزانة الأدب، وسيبويه ج ١ ص ٤٧٢، والخصائص

٣٩٩/٢.

(٥) ب، وفى أ، ج «ومعمولها».

قال المصنف: والكسر أولى، لأنه لا يحوج إلى تقدير.
قلت: وذهب قوم إلى أنها هي الخبر، وعلى هذا فلا تقدير في الفتح أيضا
فيستوى الوجهان.

ومثال ذلك بعد القسم قول الشاعر:

أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكَ الْعَلَىٰ أَنِّي أَبُو ذِيَالِكَ الصَّبِيِّ^(١)

يروى بالكسر على جعل أن جواب القسم «وبالفتح على تأويل أن بمصدر
معمول لفعل القسم»^(٢) بإسقاط الحافض. أي: على أني.

وقد اتضح بهذا: أن من فتح لم يجعلها الجواب، وذلك لأن الفتح متوقف
على كون المحل «معنيا»^(٣) فيه المصدر عن «أن» وصلتها، وجواب القسم ليس
كذلك، فإنه لا يكون إلا جملة^(٤).

(١) هذا بيت من الرجز وقبله:

لتعدن مقعد القصي منى ذى القاذورة المقلى - وقد ذكر في ب.

- هما لرؤية بن العجاج، وقال ابن برى: هما لأعرابي قدم من سفر فوجد امرأته قد وضعت
ولدا فأنكره.

الشرح: «القصي» البعيد النائي «القاذورة» المراد به الذى لا يصاحبه الناس لسوء خلقه «المقلى»
المكروه اسم مفعول مأخوذ من قولهم: قلاه يقلبه، إذا أبغضه «ذِيَالِكَ» تصغير ذلك على
غير قياس لأنه مبنى.

المعنى: والله لتجلسن أيها المرأة بعبيدة عنى حيث يجلس المكروه المبغض من الناس - إلى أن
تقسمى بخالقك المتزه عن كل ما لا يليق: أنى أبو هذا الولد الصغير.

الإعراب: «أو» عطف على ما قبله «تحلفي» فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد أو وعلامة
نصبه حذف النون وياء المخاطبة فاعل «بربك» جار ومجرور متعلق بتحلفي والكاف مضاف
إليه «العلی» صفة لرب «أنى» حرف توكيد ونصب والياء اسمه «أبو» خبره «ذِيَالِكَ» اسم
إشارة مضاف إلى قوله «أبو» واللام للبعد والكاف حرف خطاب «الصبي» بدل من اسم
الإشارة أو عطف بيان أو نعت.

الشاهد: فى قوله: «أنى» حيث يجوز فى همزة «إن» الكسر والفتح لكونها واقعة بعد فعل
قسم لا لام بعده، أما الفتح فعلى تأويل أن مع اسمها وخبرها بمصدر مجرور بحرف جر
محذوف، والتقدير: أو تحلفى على كوني أبا لهذا الصبي، وأما الكسر فعلى اعتبار إن
واسمها وخبرها جملة لا محل لها من الإعراب جواب قسم.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٦٧، ابن هشام ٢٤٤/١، ابن عقيل
٢٠٥/١، الأشموني ١٣٨/١، المكودي ص ٤٠.

(٢) ب، ج.

(٣) أ، ب وفى ج «معنيا».

(٤) راجع الأشموني ١٣٩/١.

قال فى شرح التسهيل: فإن ورد الفتح فى جواب قسم حكم بشذوذه
«وحمل»^(١) على إرادة «على».

فإن قلت: فهل يجوز الفتح فى نحو (والله إن ريداً قائم)؟

قلت: قد حكى عن الكوفيين تفضيله على الكسر «فى»^(٢) هذا المثال وعن
بعضهم تفضيل الكسر عليه.

ومذهب البصريين أن الكسر لازم، وهو الصحيح^(٣).

قال ابن خروف: لم يسمع فتحها بعد اليمين (ولا)^(٤) وجه له، وهو كما
قال: وشبهة من أجاز الفتح فى المثال المذكور ونحوه سماع الفتح فى نحو «حلفت
أن ريداً قائم».

فكما جاز الفتح مع التصريح بالفعل (كذلك)^(٥) يجوز مع تقديره، لأن
الفعل مقدر فى المثال المذكور ونحوه.

قيل: وذلك غلط، لأن من فتح بعد (حلفت)^(٦) لم يجعلها قسماً بل إخباراً
عن قسم، ولا يتصور ذلك فى حلفت المضمرة، لأن العرب لا تضمّر حلفت
وتريد بها غير القسم.

ثم كمل مواضع الوجهين فقال: مع تَلُوِ فا الجزأ.

مثال ذلك قوله تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءاً
بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ﴾^(٧) فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿^(٨) الفاء جواب قوله من عمل،
وقد قرئ بالوجهين فالكسر على جعل ما بعد الفاء جملة تامة. والفتح على

(١) أ، ب وفى ج «وحكم».

(٢) ب، ج وفى أ «على».

(٣) وأرجح رأي البصريين لقوله - (إن هذا مذهب الكوفيين وهو غلط فالمتعين فيه الكسر) اهـ
خضرى ١/ ١٢٣.

(٤) ب، ج وفى أ (ولو).

(٥) ب، ج وفى أ (كقولك).

(٦) أ، ب وفى ج (حلف).

(٧) أ.

(٨) سورة الأنعام ٥٤.

تقديرها بمصدر هو خبر مبتدأ محذوف. أي: فجزاؤه (الغفران)^(١) أو مبتدأ وخبره محذوف. والكسر أحسن في القياس.

قال المصنف: ولذلك لم يجيء الفتح في القرآن إلا مسبوqa «بأن» المفتوحة.

... وذَا يَطْرُدُ فِي نَحْوِ خَيْرِ الْقَوْلِ أَنِّي أَحْمَدُ

فالكسر على تقدير: (أول قول أفتتح به هذا المفتوح أني، والفتح على تقدير)^(٢) أول قولي حمد الله.

فعبارة الفتح تصدق على كل لفظ تضمن حمدا، وعبارة الكسر لا تصدق على حمد بغير هذا اللفظ الذي أوله «إني»، وقد قيل: في وجه الكسر غير هذا، وما ذكرته هو التحقيق.

وضابط ما يجوز فيه الوجهان من هذا النوع أن تقع «إن» خبر قول «ويكون»^(٣) خبرها قولاً فلو كان غير قول تعين الكسر نحو «أول قولي إنك ذاهب».

ثم قال:

وبعدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصْحُبُ الْخَيْرَ لَامُ ابْتِدَاءٍ نَحْوُ إِنِّي لَوْزَرَ

دخول هذه «اللام» بعد «إن» المكسورة متفق عليه، وأجاز بعضهم دخولها بعد المفتوحة، وحكى عن المبرد، وهو خلاف شاذ، وما سمع منه محمول على الزيادة^(٤).

وأجاز الكوفيون: دخولها بعد «لكن» وما احتجوا به متأول^(٥).

وقوله (لامُ ابتداءٍ) يعني أن هذه اللام هي لام الابتداء، وإنما أخبرت إلى الخبر كراهة الجمع بين حرفين لمعنى واحد خلافاً لمن قال: هذه غير تلك.

(٣) أ، ب.

(٢) أ، ج.

(١) أ، ج.

(٤) (فمن ذلك قراءة بعض السلف «ألا أنهم لياكلون الطعام» بفتح الهمزة وأجازه المبرد) أشموني ١/ ١٤٠.

(٥) (ومن ذلك) قول الشاعر: يلومونني في حب ليلي عواذلي ولكنني من حبها لعميد
وخرج عن أن اللام رائدة) اهـ ابن عقيل ١/ ٢٠٨.

وقوله: (تصحب الخبر) مقيد بقوله:

وَلَا يَلِي ذَا اللَّامِ مَا قَدْ نُفِيَ وَلَا مِنَ الْأَفْعَالِ مَا كَرِضِيًّا

والخبر ضربان: مثبت ومنفى.

فالمنفى لا تدخل عليه اللام إلا نادرا كقوله:

وَأَعْلَمُ إِنَّ تَسْلِيمًا وَتَرَكًَا لِلْمُتَشَابِهَانِ وَلَا سِوَاهُ^(١)

والمثبت إما أن يكون ماضيا متصرفا عاريا من «قد» أو غيره، فإن كان ماضيا متصرفا عاريا من «قد» لم تدخل اللام عليه، فإن وجد مثل: «إن زيدا لقام»، فاللام لام القسم.

(وكذلك)^(٢) لو تقدم (على)^(٣) «أن» ما يقتضى فتحها لفتحت مع هذه اللام نحو (علمتُ أن زيدا لقام)، وإن كان غير ذلك دخلت اللام (عليه)^(٤).

فتدخل على الخبر المفرد نحو: (إن زيدا لقائم) والفعل المضارع نحو ﴿وَأَنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾^(٥) والجملة الاسمية نحو (إن زيدا لأبوه فاضل) والماضى غير

(١) قائله: أبو حزام - غالب بن الحارث العكلى - وهو من الوافر.

الشرح: «إن» إذا جريت على ما هو الظاهر فالهمزة مكسورة، لأن اللام فى خبرها، وإذا جعلت اللام رائدة فتحت الهمزة، والأول أقرب، لأن الذى يعلق «أعلم» عن العمل هو لام الابتداء لا الزائدة «تسليما» أراد به التسليم على الناس أو تسليم الأمور إلى ذويها «تركا» أراد به ترك ما عبر عنه بالتسليم. «متشابهان»: متقاربان، «سواء» متساويان.

المعنى: أعتقد أن التسليم على الناس وتركه أو تسليم الأمر وتركه - لا يتساويان ولا يتقاربان. الإعراب: «أعلم» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه «أن» حرف توكيد ونصب «تسليما» اسمه «وتركا» معطوف عليه «للمتشابهان» اللام رائدة متشابهان خبر أن «ولا» الواو عاطفة لا: نافية «سواء» معطوف على خبر إن.

الشاهد: فى «للمتشابهان» حيث أدخل اللام فى الخبر المنفى بلا، وهو شاذ.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٦٩، ابن هشام ٢٤٧/١، ابن عقيل ٢١١/١، الأشموني ١٤١/١، السيوطى ص ٣٧.

(٢) ج وفى أ، ب (ولذلك).

(٣) ب.

(٤) أ، ب.

(٥) سورة النحل ١٢٤.

المتصرف نحو: (إن زيدا نعم الفتى) والمتصرف المقرون بقد نحو (إن زيدا لقد قام).

والى هذا أشار بقوله:

وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ كَأَنَّ ذَا لَقَدْ سَمَّا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذًا

وإنما جاز دخولها عليه مع (قد) لأن (قد) تقرب الماضي من الحال خلافا لخطاب الماوردي^(١) فى منعه دخولها مع (قد) فإذا وجد (إن زيدا لقد قام) فهى عنده لام القسم^(٢).

ثم أشار إلى بقية مواضع اللام بقوله:

وَتَصَحَّبُ الْوَأَسْطَ مَعْمُولَ الْخَيْرِ وَالْفَصْلَ وَاسْمًا حَلَّ قَبْلَهُ الْخَيْرُ

يعنى: أن هذه «اللام» يجوز دخولها على معمول الخير المتوسط بينه وبين الاسم نحو: «إن زيدا لطعامك أكل».

وشرطه: أن يكون الخير صالحا لها، فلو كان ماضيا متصرفا عاريا من (قد) لم تدخل (عليه)^(٣) نحو (إن زيدا عمرا ضرب) لأن دخولها على المعمول فرع دخولها على الخير، خلافا للأخفش. وتدخل أيضا على الضمير المسمى بالفصل. كقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾^(٤).

وعلى الاسم إذا تأخر عن الخير نحو (إن فى الدار لزيدا) وإنما يصح ذلك إذا كان الخير ظرفا أو مجرورا، لأنه لا يتقدم إن كان غيرهما وإنما اشترط فى دخولها (على الخير)^(٥) مشروطا أيضا بأن يتأخر ولم ينبه عليه.

(١) هو: خطاب بن يوسف بن هلال القرطبي أبو بكر الماوردي. قال ابن عبد الملك: كان من جلة النحاة ومحققهم والمتقدمين فى المعرفة بعلوم اللسان على الإطلاق، وروى عن أبى عبد الله بن الفخار وغيره، وروى عنه ابنه عبد الله وعمر وغيرهما. وتصدر لإقراء العربية طويلا، وصنف فيها واختصر الزاهر لابن الأنبارى. وهو صاحب كتاب الترشيح ينقل عنه أبو حيان وابن هشام كثيرا. مات بعد الخمسين والأربعمائة.

(٢) حيث ذهب إلى أن لام الابتداء لا تدخل على الماضى المقترن بقد وإذا سمع دخول اللام عليه قدرت لام جواب قسم، فالتقدير: إن زيدا والله لقد قام. اهـ صبان ٢٢٤/١.

(٣) أ، ج وفى ب (على معموله).

(٤) سورة آل عمران ٦٢.

(٥) أ، ج.

قلت: اشتراط ذلك في الاسم منبه على اشتراطه في الخبر، إذ العلة واحدة. ثم قال:

وَوَصَلُ (ما) بِذِي الْحُرُوفِ مُبْطِلٌ إِعْمَالَهَا وَقَدْ يَبْقَى الْعَمَلُ^(١)

إذا اتصلت (ما) الزائدة بهذه الأحرف ففيه وجهان:

أحدهما: أن تكون كافة فتبطل عملها نحو ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾^(٢).

والثاني: أن تجعل ملغاة فيبقى العمل لعدم الاعتداد بها. وهذا مسموع في (ليت)^(٣) وقد حكى في (إنما) وأجازه ابن السراج (والزجاج)^(٤) قياساً في سائرهما ووافقهم المصنف، ولذلك أطلق في قوله: (وقَدْ يَبْقَى الْعَمَلُ).

ومذهب سيبويه^(٥) جواز الوجهين في (ليت) خاصة^(٦)، ومنع الثاني في سائر أخواتها، لأن (ما) قد أزلت اختصاصها بالأسماء بخلاف ليت فإنها باقية على اختصاصها، ولذلك ذهب بعض النحويين إلى وجوب الإعمال في (ليتما) وبهذا يبطل قوله في شرح التسهيل: يجوز إعمالها وإهمالها بإجماع. ثم قال:

وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفًا عَلَى مَنْصُوبٍ إِنْ بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلًا

بمعنى أنه يجوز رفع المعطوف على اسم (إن) المكسورة بشرط أن تستكمل خبرها و يكون المعطوف بعد الخبر نحو (إنَّ زَيْدًا ذَاهِبٌ وَعَمْرُو) والنصب هو الوجه الظاهر.

ولذلك قال: (وجائزٌ رفعُكَ).

(١) أ، ج.

(٢) سورة النساء ١٧١.

(٣) لبقاء اختصاصها.

(٤) أ، ب.

(٥) قال سيبويه ج ١ ص ٢٨٢ (وأما (ليتما زيدا منطلق) فإن الإلغاء فيه حسن. وقد كان رؤية ابن العجاج يشد هذا البيت رفعا وهو قول النابغة الذبياني:

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد

رفعه على وجهين: على أن يكون بمنزلة قول من قال: مثلا ما بعوضة، أو يكون بمنزلة قوله (إنما زيد منطلق) اهـ.

(٦) فإنها باقية على اختصاصها بالأسماء اهـ أشموني ١/١٤٣.

فهم أن النصب هو الأصل، فإن عطفت قبل الخبر تعين النصب خلافا
للكتابي في إجازته الرفع قبل الخبر مطلقا، والفراء في إجازة ذلك بشرط خفاء
إعراب الاسم^(١).

ثم قال:

وَأَلْحَقْتَ يَانَ لَكِنْ وَأَنْ مِنْ دُونَ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ

أى: ألحقت (لكن وإن - المفتوحة) يان - المكسورة، في جواز رفع المعطوف
على اسمها بعد الخبر نحو (لكن زيدا قائم وعمر)، (وعلمت أن زيدا قائم
وعمر).

أما إلحاق (لكن) بها فمتفق عليه، وأما إلحاق (أن) المفتوحة، فمنعه بعض
وأجازه بعض. قال في التسهيل: وأن في ذلك كإن على الأصح هـ^(٢). فأطلق كما
أطلق هنا، وقيد ذلك في شرحه بأن يتقدمها على كقوله:

وإِلَّا فاعلمُوا أَنَا وَأَنْتُمْ بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقٍ^(٣)

(١) بأن يكون مبنيا أو مقصورا أو مضافا للياء، ومثل ذلك لو خفي إعراب المعطوف نحو «إن
محمدًا ويحيى مسافران» وعلته الاحتراز من تنافر اللفظ.

(٢) التسهيل ص ٦٦.

(٣) قائله: بشر بن أبي خازم - بغاء وزاي معجمتين - وقصة ذلك أن قوما من آل بدر جاءوا
الفزاريين فجزوا نواصيهم، وقالوا مننا عليكم ولم نقلكم، فغضب بنو فزارة لذلك فقال
بشر ذلك - وهو من الوافر.

الشرح: «بغاة» جمع باغ، وهو الظالم لأنه بغى الظلم، أى: طلبه «شقاق» بكسر الشين -
وهو العداوة وهو مصدر شاقه، إذا خالفه وعاداه أشد العداوة، وكان كل واحد من
المتشاقين قد صار في شق وناحية غير الشق والناحية التي صار فيها الآخر.

المعنى: إذا جززتم نواصيهم فاجمعوها لنا، واحملوا الأسرى معهم، وإلا فإننا متعادون أبدا.
الإعراب: «وإلا» إن الشرطية الجازمة لفاعلين ولا النافية وفعل الشرط محذوف والتقدير: إلا
تفعلوا، مثلا «فاعلموا» الفاء واقعة في جواب الشرط، اعلموا فعل أمر مبني على حذف
النون وأو الجماعة فاعله والجملة في محل جزم جواب الشرط «أنا» أن حرف توكيد ونصب
ونا: اسمه «وأنتم» الواو لسعطف أنتم مبتدا وخبره محذوف والتقدير: وأنتم مثلنا «بغاة»
خبر أن «ما» مصدرية ظرفية «بقينا» فعل وفاعل «في شقاق» جار ومجرور متعلق بمحذوف
خبر ثان لأن.

أو معناه كقوله تعالى: ﴿وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾^(١)، وهذا هو الصحيح.^(٢)

لان (أن) ههنا وما عملت فيه بتأويل الجملة فصح أن يعطف على محلها كالمكسورة.

وقوله: مِنْ دُونِ لَيْتٍ وَلَعَلَّ وَكَانَ

يعنى: أنه لا يجوز فى المعطوف على اسم هذه الثلاثة إلا النصب، ولا يجوز الرفع لا قبل الخبر ولا بعده. لان معنى الابتداء قد يغير بدخولها بخلاف (إن وأن ولكن) فإنها لا تغير معناه. أجاز الفراء الرفع مع الستة بعد الخبر مطلقا وقبله بشرط خفاء إعراب الاسم.

وتلخيص هذه المسألة أن نصب المعطوف بعد الخبر وقبل الخبر جائز فى الجميع.

وأما رفعه فيجوز بعد الخبر لا قبله فى (إنّ ولكن) باتفاق. (وأنّ) بعد العلم أو ما فى معناه على المختار.

فإن قلت: قد ورد الرفع قبل الخبر فى قوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ﴾^(٣).

قلت: حمل سيبويه^(٤) هذه الآية، وما أوهم العطف قبل التمام - على التقديم والتأخير.

= الشاهد: فى «أنا وأنتم بغاة» حيث ورد فيه ما ظاهره أنه عطف بالرفع قوله «وأنتم» على محل اسم «أن» الذى هو «نا» قيل أن يأتى بخبر «أن» الذى هو بغاة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٧١، ابن هشام ٢٥٨/١ والسيوطى ص ٣٨. (١) أ، ب.

(٢) سورة التوبة ٣.

(٣) سورة المائدة ٦٩. فقد عطف «والصابئون» قبل استكمال الخبر وهو (من آمن . . . إلخ).

(٤) قال سيبويه ج ١ ص ٢٩٠ «وأما قوله عز وجل «والصابئون» فعلى التقديم والتأخير، كأنه ابتداء على قوله «والصابئون» بعد ما مضى الخبر. اهـ.

قال المصنف: وأسهل منه تقدير خبر قبل العاطف، مدلول عليه بخبر ما بعده^(١).

فإن قلت: ما وجه رفع المعطوف على اسم إن وما الحق بها؟
قلت: مذهب المحققين: أنه مبتدأ محذوف الخبر، لدلالة خبر (إن) عليه، وهو من عطف الجمل لا من عطف المفردات، وقد أوضح ذلك في شرح التسهيل.
فإن قلت: ظاهر قوله:

وَجَائِزٌ رَفَعُكَ مَعَطُوفًا عَلَى مَنصُوبٍ إِنَّ....

يخالف ما ذكرته.

قلت: تجوز في تسميته معطوفا على الاسم، لأن صورته صورة المعطوف.

ثم قال: وَخَفَّفَتْ إِنَّ فَقَلَّ الْعَمَلُ

إهمالها: إذا خففت هو القياس، لزوال اختصاصها، وإعمالها ثابت بنقل سيبويه^(٢).

ومنه ﴿وَأَنَّ كَلَامًا لِيُوفِيَنَّهُمْ﴾^(٣).

ثم قال: وتلزم اللام إذا ما تهمل.

علة لزومها الفرق بين (إن) المخففة و (إن) النافية، وتسمى هذه اللام الفارقة.

فإن قلت: هل هي لام الابتداء أم غيرها؟

قلت: مذهب سيبويه^(٤) أنها لام الابتداء ألزمت للفرق وهو اختيار المصنف وهو مفهوم من قوله هنا (وتلزم اللام) يعنى اللام المتقدم ذكرها بعد المشددة.

(١) التقدير: إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن والصائبون والنصارى كذلك، ومن آمن مبتدأ خبره فلا خوف والجملة خبر إن. اه صبان ١/ ٢٢٧.

(٢) قال سيبويه ج ١ ص ٢٨٣ «وحدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول «إن عمرا لمنطلق» وأهل المدينة يقرأون «وإن كلاً لماً ليوفينهم» يخففون وينصبون.

(٣) سورة هود ١١١ - قراءة نافع - بإسكان النون وتخفيف الميم.

(٤) قال سيبويه ج ١ ص ٢٧٣ «فاعلم أنهم يقولون (إن ريد لذهب وإن عمرو لخير «منك» لما خففها جعلها بمنزلة «لكن» حين خففها وألزمها اللام لثلاث تلتبس بإن التي هي بمنزلة «ما» التي ينفي بها ومثل ذلك «إن كل نفس لما عليها حافظ» اه.

وزهب الفارسی إلى أنها غيرها^(١) ثم قال:

وَرِيماً اسْتُغْنِيَ عَنْهَا إِنْ بَدَأَ مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِداً

مثال ذلك قول الشاعر:

أَنَا ابْنُ أَبَاةِ الضَّمِيمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمُعَادِنِ^(٢)

ثم قال:

وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُنْ نَاسِخًا فَلَا تُلْفِيهِ غَالِبًا إِنْ ذِي مُوَصَّلًا

إذا خففت (إن) فالغالب (فيها)^(٣) أن يليها فعل ناسخ للابتداء نحو ﴿وَأِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾^(٤) ﴿وَأِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ﴾^(٥) ﴿وَأِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾^(٦) قال في شرح التسهيل: ولا يكون غالباً إلا بلفظ الماضي.

(١) قال ابن عقيل ٢١٧/١ «فقال الفارسی: هي لام غير لام الابتداء اجتلبت للفرق» اهـ.

(٢) قائله: الطرماح الحكم بن حكيم - وكنيته «أبو نصر» والطرماح في اللغة الطويل وقيل: سمي الطرماح لزهوه، والطرماح: الذي يرفع رأسه زهواً، وهو شاعر طائي - والبيت من الطويل. الشرح: «أنا ابن» يروي مكانه «نحن»، «أبابة» جمع آب - اسم فاعل من أبي يأبى، أي: امتنع، «الضميم» الظلم، «مالك» هو اسم أبي قبيلة الشاعر «كرام المعادين» طيبة الأصول، شريفة المحتد.

المعنى: أنا من آل مالك الذين يأبون الظلم والمذلة، وقد كانت قبيلتي كريمة الأصول والأنساب.

الإعراب: «أنا» مبتدأ «ابن» خبره «أبابة» مضاف إليه «الضميم» مضاف إليه «من آل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ثان أو حال من الخبر «مالك» مضاف إلى آل «وإن» مخففة من الثقيلة «مالك» مبتدأ «كانت» فعل ماض ناقص والتاء للتأنيث واسمه مستتر فيه «كرام» خبر كان «المعادن» مضاف إليه، والجملة من كان واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو مالك.

الشاهد: في «وإن مالك كانت» ترك اللام الفارقة بعد «إن» المخففة، لوجود القرينة المعنوية، وهي كون المقام للمدح والإثبات لا للنفي، والتقدير: وإن مالك لكانت.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٧٢، ابن هشام ٢٧٣/١، ابن عقيل ٢١٦/١، والسندوبى والاصطهناوى، الأشمونى ١٤٥/١ المكودى ص ٤٢ السيوطى ص ٣٩.

(٣) ب - قال ابن عقيل ٢١٧/١ «ويقل أن يليها غير الناسخ».

(٤) سورة البقرة ١٤٣.

(٥) سورة الإسراء ٧٣.

(٦) سورة الأعراف ١٠٢.

وأشار بقوله «غالبا» إلى أنه قد يليها فعل غير ناسخ كقوله:

شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا^(١)

قال الشارح^(٢) (وأما نحو)^(٣) ﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(٤) وقوله (إن قتل
لمسلمانا) فقليل، وأقل منه (إن يزيناك لنفسك وإن يشيناك لهية)^(٥).

ثم قال:

وَإِنْ تُخَفَّفَ «أَنْ» فَاسْمُهَا اسْتَكَنَّ وَالخَبَرُ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ

إذا خففت «أن» المفتوحة لم تلغ كما ألغيت «إن»^(٦) المكسورة.

ولكن ينوى اسمها ولا يلفظ به إلا فى ضرورة كقوله:

(١) صدر بيت لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل القرشية العدوية، ترضى زوجها الزبير بن
العوام رضى الله عنه وتدعو على عمرو بن جرموز قاتله وهو من الكامل.
وعجزه: حلت عليك عقوبة المتعمد.

الشرح: «شلت» - بفتح الشين - وأصل الفعل شللت - بكسر العين - «حلت عليك» أى:
نزلت بك، ويروى فى مكانه «وجبت عليك».

المعنى: أشل الله يدك أيها القاتل، لأنك قتلت مسلما ووجبت عليك عقوبة متعمد القتل.
الإعراب: «شلت» فعل ماضى والتاء للتأنيث «يمينك» فاعل والكاف مضاف إليه «إن مخففة من
الثقيلة «قتلت» فعل وفاعل «لمسلمانا» اللام فارقة مسلما مفعول «حلت» فعل ماضى والتاء
للتأنيث «عليك» جار ومجرور متعلق بحلت «عقوبة» فاعل «المتعمد» مضاف إليه.
الشاهد: فى «إن قتلت لمسلمانا» حيث ولى «إن» المخففة من الثقيلة فعل غير ناسخ، وذلك شاذ
لا يقاس عليه إلا عند الأخفش.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٧٢، وابن هشام ٢٦٤/١، ابن عقيل
٢١٨/١، والسندوبى، والأصطهناوى، والأشمونى ١٤٥/١، المكودى ص ٤٢، والسيوطى
ص ٩٣، وكذا فى الهمع ١٤٢/١، والإنصاف ٣٧٣/٢.

(٢) راجع الشارح ص ٧٢.

(٣) ب، ج وأما «وإنما».

(٤) سورة القلم ٥١.

(٥) يزيناك - بفتح الياء وكذا يشين وهما مرفوعان بضم النون.

(٦) ب، ج.



فلو أنك في يوم الرخاء سألتني طلاقك لم أبخل وأنت صديق^(١)
 (ولكون)^(٢) عملها لا يظهر غالبا تجوز بعضهم فقال: ألغيت، ومراده ما
 ذكرت.

وتجوز المصنف في قوله (استكن)، لأن الضمير المنصوب لا يستكن،
 والحرف لا يستكن فيه الضمير وإنما هو محذوف لا مستكن.

وقوله: والخبر اجعل جملة يشمل الاسمىة والفعلىة.

أما الاسمىة فلا تحتاج إلى فاصل بينها وبين (أن) كقوله:

فى فِتيّة كسيوفِ الهندِ قد علموا أن هالك كل من يحفى ويتتعل^(٣)

(١) قال العينى: أنشده الفراء ولم يعزه إلى قائله، وبحث فلم أعر على قائله، وهو من
 الطويل.

المعنى: لو أنك سألتني إخلاء سبيلك قبل إحكام عقدة النكاح بيننا لم أمتنع من ذلك ولبادرت
 به مع ما أنت عليه من صدق المودة لى - وخص يوم الرخاء، لأن الإنسان ربما يفارق
 الأحباب فى يوم الشدة.

الإعراب: «فلو» شرطية غير جازمة «أنك» أن مخففة من الثقيلة والكاف اسمها «فى يوم» جار
 ومجرور متعلق بسألتنى «الرخاء» مضاف إليه «سألتنى» فعل وفاعل والنون للوقاية والياء
 مفعول أول «فراقك» مفعول ثان والكاف مضاف إليه «لم» حرف نفى وجزم وقلب «أبخل»
 فعل مضارع مجزوم بلم وفاعله مستتر فيه، والجملة جواب الشرط «وأنت» الواو للحال
 أنت ضمير مبتدأ «صديق» خبره، والجملة فى محل نصب حال.

الشاهد: فى «أنك» حيث خففت «أن» المفتوحة وبرر اسمها - وهو الكاف وذلك قليل،
 والكثير أن يكون اسمها ضمير الشأن واجب الاستتار وخبرها جملة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن عقيل ٢١٩/١، والأشمونى ١٤٦/١، السندوبى.

(٢) أ، ج وفى ب «ولكن».

(٣) قائله: الأعشى ميمون بن قيس. وقيل: عبد الله بن الأعور، وقيل غير ذلك، كذا قال
 العينى. وهو من البسيط.

الشرح: «فتية» بكسر الفاء وسكون التاء - جمع فتى، وهو السخى الكريم، وكذلك الفتيان،
 «من يحفى» من حفى يحفى - من باب علم يعلم - وهو الذى يمشى بلا خوف ونعل،
 ولكن أراد به ههنا الفقير «متعل» من اتعل إذا لبس النعل، وأراد به الغنى.

المعنى: هم بين فتية كالسيوف الهندية فى مضائهم وحدتهم وأنهم موطنون - أنفسهم على
 الموت موقنون به لأنهم قد علموا أن الإنسان هالك سواء كان غنيا أو فقيرا.

وأما اللفظية ففيها تفصيل .

فإن كانت مصدرية بفعل دعاء أو بفعل متصرف لم يحتج إلى فاصل مثال الدعاء قوله تعالى : ﴿ وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا ﴾ ^(١) ومثال غير المتصرف ﴿ وَأَنَّ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴾ ^(٢) وإن صدرت بفعل غير هذين فصل غالباً بقدر نحو : ﴿ وَتَعْلَمُ أَنَّ قَدْ صَدَقْنَا ﴾ ^(٣) .

أو حرف تنفيس نحو ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى ﴾ ^(٤) أو حرف نفى نحو ﴿ عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصَوْهُ ﴾ ^(٥) أو لو نحو ﴿ تَبَيَّنَتِ الْجِنَّ أَنْ لَوْ كَانُوا ﴾ ^(٦) .
وإلى هذا أشار بقوله : (وإن يكن فعلاً إلخ) .

وأشار بقوله (فالأحسن الفصل) ^(٧) إلى أنه قد يرد غير مفصول . ومنه :

عَلِمُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ ^(٨)

= الإعراب : «في فتية» جار ومجرور في محل النصب على الحال من كلمة في بيت قبله «كسبوف» جار ومجرور صفة لفتية «الهند» مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «علموا» فعل وفاعل والجملة صفة أيضاً لفتية «أن» مخضفة من الثقيلة «هالك» خبر مقدم «كل» مبتدأ مؤخر «من» اسم موصول مضاف إليه «يحفى» فعل مضارع والفاعل ضمير و«يتتعل» عطف عليه وجملة يحفى لا محل لها من الإعراب صلة الموصول والجملة في موضع مفعول علموا .

الشاهد : في «أن هالك» ، حيث خفف «إن» عن المثقلة وجاء خبرها جملة اسمية .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ٧٣ ، والسندوبى ، والمكودى ص ٤٣ ، والسيوطى ٣٩ ، والشاهد رقم ٥٩ في الخزانة وسيبويه ١٠ ص ٢٨٢ .

(١) من الآية ٩ من سورة النور .

(٢) الآية ٣٠ من سورة النجم .

(٣) من الآية ١١٣ من سورة المائدة .

(٤) من الآية ٢٠ من سورة المزمل .

(٥) من الآية ٢٠ من سورة المزمل .

(٦) من الآية ١٤ من سورة سبأ . (٧) ب ، ج .

(٨) قال العينى : لم أقف على اسم قائله . ويبحث فلم أعثر على قائله .

وهو من الخفيف .

الشرح : «يؤملون» على صيغة المجهول ، «فجادوا» ، من جاد يجرود إذا تكرم «يسألوا» على صيغة المجهول «سؤل» بضم السين - مستول .

وخصه بعضهم بالضرورة.

وأشار بقوله (وقليلٌ ذُكِرَ لَوْ) إلى قلة ذكرها في كتب النحو لا إلى قلة استعمالها في كلام العرب.

ثم قال:

وَحَقَّقَتْ كَانَ أَيْضًا فُنُويَ مَنصُوبَهَا وَثَابِتًا أَيْضًا رُويَ

تخفف (كان) فلا تلغى (فهى)^(١) مثل أن المفتوحة، وقد أطلق بعضهم الإلغاء^(٢) عليها واسمها في الغالب منوى كاسم (أن) ولا يلزم في خبرها أن يكون جملة بل يكون جملة ومفردا.

فمثال كونه جملة:

ووجهٍ مُشرقٍ النَّحرِ كَانَ تَدْيَاهُ حَقَّانَ^(٣)

= المعنى: علموا أن الناس يرجون معروفهم فلم يخيبوا وجادوا لهم، ولم يحوجوهم إلى السؤال بل تكرموا عليهم قبل أن يسألوا شيئا - بأعظم مستول.

الإحراب: «علموا» فعل وفاعل «أن» مخففة من الثقيلة واسمها محذوف «يؤملون» فعل مضارع مبنى للمجهول وواو الجماعة نائب الفاعل، والجملة في محل رفع خبر أن المخففة «فجادوا» فعل وفاعل «قبل» ظرف متعلق بجاد «أن» مصدرية «يسألوا» فعل مضارع مبنى للمجهول وواو الجماعة فاعل وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مضاف إلى قبل «بأعظم»، جار ومجرور متعلق بجاد «سؤل» مضاف إلى أعظم.

الشاهد: في «أن يؤملون» حيث جاء خبر «أن» المخففة من الثقيلة فعلا مضارعا، ولا فاصل بين «أن» وجملة الخبر - وهو نادر - والكثير: أن سيؤملون.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٧٣ ابن هشام ١/٣٦٧، ابن عقيل ١/٢٢١، داود، السندوبى، الأصبهناوى، الأشمونى ١/١٤٧، المكودى ص ٤٣، السيوطى ص ٣٩، وأيضا ذكره في همع الهوامع ١/١٤٣.

(١) أ، ج وفي ب «فهو».

(٢) وعليه الكوفيون اه همع ١/١٤٣.

(٣) قال العينى: هذا البيت، احتج به سيبويه فى كتابه ولم يعزه إلى أحد وهو من الهزج.

الشرح: «وجه» وروى «ونحر»، وعلى هاتين الروايتين تكون الهاء فى قوله «تدييه» عائدة إلى «وجه» أو نحوه، بتقدير مضاف، وأصل الكلام: كان تديى - صاحبه، فحذف المضاف وهو صاحب وأقام المضاف إليه مقامه، وأنشده الزمخشرى: ونحر مشرق اللون.

ومثال كونه مفردا قوله:

كَانَ ظِيْبَةً تَعَطُّوْا اِلَى وَاَرْقِ السَّلْمُ (١)

= «مشرق اللون» مضىء اللون، «حقان» ثنية حقة وحذفت التاء التى فى المفرد من الثنية كما حذفت فى «خصية وآلية» فقالوا «خصيان وآليان».

المعنى: إن هذا الصلبر مضىء، أهلاه، وكان الثديين فيه حقان فى الاستدارة. والصلفر. الإعراب: «وجه» الواو واو رب وجه مبتدأ مرفوع بضممة مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد «مشرق» صفة «اللون» مضاف إليه «كان» مخففة من الثقيلة «ثدييه» اسمها «حقان» خبرها.

وعلى رواية الرفع «ثدياه حقان» مبتدأ وخبر والجملة فى محل رفع خبر كان واسمها محذوف والتقدير: كأنه - أى: الحال والشأن - ثدياه حقان.

الشاهد: فى «كَانَ ثدياه حقان» حيث خففت «كان» وألغى عملها وحذف اسمها ووقع خبرها جملة، وأصله «كأنه» والضمير للوجه أو للنحر أو للشأن والجملة الاسمية خبر.

مواضعه: ذكره من شراح الآلفية: ابن الناظم ص ٧٣ وابن هشام ٢٧١/١. وابن عقيل ٢٢٣/١، والأشمونى ١٤٧/١، والمكودى ص ٤٣، وذكره السيوطى فى همع الهوامع ١٤٣/١، وابن يعيش فى شرح المفصل ٨٢/٨، والشاهد رقم ٨٧١ من خزنة الأدب. وسيبويه ج ١ ص ٢٨١، والإنصاف ١٢٥/١.

(١) قائله: هو: أرقم بن غلباء الشكرى يذكر امرأته ويمدحها، وقال النحاس: هو لابن صريم الشكرى، وقال ابن هشام: هو لباعث الشكرى، ويشكر مضارع منقول من شكر، وهو من الطويل.

وصدره: ويوما توافينا بوجه مقسم

الشرح: «توافينا» تميمتا وتزورنا، «وجه مقسم» - بضم الميم وفتح القاف وتشديد السين - جميل حسن «تعطو» تتناول «وارق السلم»: شجر السلم المورق، من إضافة الصفة إلى الموصوف، والسلم شجر العضاة. الواحدة سلمة.

المعنى: إن هذه المحبوبة تأتى إلينا فى بعض الأحيان بوجه نضر. كأنها فى قدها واعتدالها وخفتها ظيية تتناول الشجر المخصوص.

الإعراب: «ويوما» ظرف منصوب بتوافينا «توافينا» توافى فعل مضارع مرفوع بضممة مقدره على الياء وفاعله ضمير مستتر جوازا تقديره هى ونا مفعول به «بوجه» جار ومجرور متعلق بتوافى «مقسم» صفة لوجه «كان» حرف تشبيه ونصب مخفف من المثلث «ظيية» - بالرفع - خبر «كان» واسمها محذوف كأنها ظيية وبالنصب - اسم كان والخبر محذوف - وبالجر - الكاف حرف جر وأن حرف زائد «وظيية» مجرور بالكاف - «تعطو» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا يعود على الظيية والجملة صفة لظيية «إلى وارق» جار ومجرور متعلق بتعطو «السلم» مضاف إليه.

على رواية الرفع .

وأشار بقوله: وثابتاً أيضاً روى إلى (كان ثديه حقان)، وكان ظبية في رواية
النصب في كلامه في التسهيل يشعر باختصاص ذلك بالشعر .

قال فيه: وقد يبرز اسمها في الشعر .

فإن قلت: قد ذكر المصنف تخفيف (إن وأن وكان «وسكت عن» لعل
ولكن) فما حكمهما؟ .

قلت: أما «لعل» فلا تخفف^(١) .

وأما «لكن» فإذا خففت لم^(٢) تعمل وستأتي في حروف العطف^(٣) .

وأجاز يونس والأخفش إعمالها مخففة قياساً^(٤) .

وقد حكى عن يونس أنه حكاه عن العرب^(٥) .

= الشاهد: في «كان» حيث خففت «كان» وحذف اسمها وجاء خبرها مفردا .

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٧٣، ابن هشام ١/ ٢٧٠، السندوبى،
الأشمونى ١/ ١٤٧، المكودى ص ٤٣، السيوطى ص ٣٩، وأيضا ذكره في همع الهوامع
١٤٣/١ وذكره ابن هشام في المغنى ١/ ٢٢، وابن يعيش في شرح المفصل ٨/ ٨٣،
والشاهد رقم ٨٧٠ من خزانة الأدب، وسيبويه ج ١ ص ٢٨١ .

(١) قال السيوطى في الهمع: ١/ ١٤٣: (لا تخفف لعل . وقال الفارسي: تخفف وتعمل في
ضمير الشأن محذوفا) اهـ .

(٢) أ، ج وفي ب (فلا) .

(٣) قال السيوطى في الهمع: ١/ ١٤٣ (تخفف لكن فلا تعمل أصلا لعدم سماعه وعلل بمباينة
لفظها لفظ الفعل وبزاول موجب إعمالها وهو الاختصاص إذ صارت يليها الاسم والفعل)
اهـ .

(٤) على (أن وإن وكان) اهـ همع ١/ ١٤٣ .

(٥) راجع الأشمونى ١/ ١٤٨ .



«لا» التي لنفى الجنس

قال: **عَمَلٌ إِنْ أَجْمَلَ لِلَا فِي نَكْرَةٍ**

اعلم أن (لا) حرف مشترك، فأصلها الأ تعمل، وقد أعملت عمل (ليس) تارة وعمل (إن) أخرى.

وإنما تعمل عمل إن بشروط:

الأول: أن يكون اسمها نكرة فلا تعمل في المعارف، وأما نحو:

لا هيثم الليلة للمطى^(١)

فمؤول بنكرة.

الثاني: أن يتصل بها، فلو فصل بطل عملها. قال في التسهيل: بإجماع^(٢) وفيه خلاف ضعيف.

(١) صدر بيت لم يتعرض العيني لقائله، وقال في الدرر اللوامع: البيت لبعض بنى دبير - وبعده: ولاقتى مثل ابن خبيرى.

وهو من شواهد سيويه الخمسين التي لا يعلم قائلها.

الشرح: «هيثم» المراد به هيثم بن الأستر - وكان مشهورا بين العرب بحسن الصوت فى حدائه الإبل «ابن خبيرى» المراد به: جميل صاحب بثينة فيكون نسبه إلى أحد أجداده، ونعته بالفتوة لأنه كان شجاعا يحمى أديار المطى من الأعداء.

الإعراب: «لا» نافية للجنس «هيثم» اسمها مبنى على الفتح فى محل نصب «الليلة» ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر لا، وقد أفاد الإخبار بالزمان عن الذات «للمطى»، جار ومجرور متعلق بما تعلق به الظرف.

الشاهد: فى «لا هيثم» حيث دخلت «لا» النافية للجنس على علم معرفة وهى لا تعمل إلا فى النكرة فهو مؤول. إما بتقدير مضاف، وهو «مثل» وإما بتأويل العلم باسم الجنس وقد أورده صاحب الكشاف عند قوله تعالى: «فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهابا» أنه على تقدير مثل ملء فحذفت مثل كما حذفت من لاهيثم.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ١٤٩/١، الشاطبى. وذكره ابن يمش فى شرح المفصل ١٠٣/٢ والسيوطى فى معجم الهوامع ١٤٥/١، والشاهد رقم ٢٦١ من خزنة الأدب، وسيويه ج ١ ص ٣٤٤.

(٢) قال فى التسهيل: ص ٦٨ (فصل: إذا انفصل مصحوب (لا) أو كان معرفة بطل العمل بإجماع).

الثالث: أن يقصد نفي الجنس على سبيل الاستغراق.
فإذا استكملت هذه الشروط عملت عمل (إن) مفردة نحو (لا رجل في الدار) ومكررة نحو (لا حول ولا قوة)^(١).

ولكن يجب العمل إن أفردت، ويجوز إن كررت.
ثم قال: فانصب بها مضافاً أو مضارعة
اسم «لا» هذه ثلاثة أقسام:

مضاف، ومضارع للمضاف - أي: مشابه له - ويسمى المطول: وهو ما كان عاملاً فيما بعده عمل الفعل أو مركباً من معطوف ومعطوف عليه، ومفرد.
فالمضاف ومضارعه منصوبان بها نحو: (لا طالب علم محروم ولا طالعاً جبلاً ظاهراً) والمفرد يأتي حكمه.

ثم قال: وبعد ذلك الخبر اذكر رافعة

أي: اذكر (الخبر)^(٢) بعد نصب الاسم رافعاً له (بلا) لأنها تعمل عمل (إن) قال الشلوبين: لا خلاف (في أن رفع الخبر بها)^(٣) عند عدم تركيبها، فإن ركبت مع الاسم ففيه خلاف.

مذهب الأخفش^(٤): أنها أيضا رافعة له، وذكر في التسهيل: أنه الأصح^(٥).
ومذهب سيبويه^(٦): أنه مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها، وأنها لم تعمل إلا في الاسم.

(١) الشروط عند الأشموني . سبعة: ١- أن تكون نافية. ٢- وأن يكون منفيها الجنس. ٣- وأن يكون نفيه نصبا. ٤- وألا يدخل عليها جار. ٥- وأن يكون اسمها نكرة. ٦- وأن يتصل بها. ٧- وأن يكون خبرها أيضا نكرة اهـ ١٤٩/١.

(٢) ب، ج.

(٣) أ، ج وفي ب «في ألا يرتفع الخبر بها».

(٤) دليله: أن ما استحقت به العمل باق والتركيب لا يطله. اهـ صبان ٥/٢ وإليه أميل.

(٥) قال في التسهيل ص ٦٧: «ورفع الخبر إن لم يركب الاسم مع «لا» بها عند الجميع وكذا مع التركيب على الأصح».

(٦) قال سيبويه ج ١ ص ٣٤٥: «واعلم أن لا وما عملت فيه في موضع ابتداء كما أنك إذ قلت: هل من رجل؟ فالكلام بمنزلة اسم مرفوع مبتدأ» اهـ.

وفهم من قوله (وبعد ذلك).

أن خبرها لا يتقدم على اسمها. وهو واضح^(١).

ثم انتقل إلى المفرد فقال: ورَكَّبَ المفردَ فأنحأ.

سبب بنائه عند سيويوه^(٢) والجماعة تركيبه مع «لا» كخمسَةَ عشرَ.

والمفرد في هذا الباب ما ليس مضافاً، ولا شبيهاً به، فشمّل المثنى والمجموع.

ويبنى على ما نصب به، فإن كان ينصب بالفتحة بنى عليها نحو (لا رجل)

أو بالياء فكذلك نحو (لا غلامين. ولا حامدين لزيد)، وإن كان ينصب بالكسرة

جاز فيه وجهان:

استصحاب كسرة وفتحة خلافاً لابن عصفور في التزام فتحه.

قال المصنف: والفتح أولى. هـ^(٣)، وبالوجهين روى قوله:

..... وَلَا لَذَاتَ لِلشَّيْبِ^(٤)

(١) راجع الأشموني في ١٠٠/١.

(٢) قال سيويوه ج ١ ص ٣٤٥. «... ونصبها لما بعدها كنصب إن لما بعدها وترك التنوين لما تعمل فيه لازم. لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو خمسة عشر... فجعلت وما بعدها كخمسَةَ عشرَ في اللفظ وهي عاملة فيما بعدها كما قالوا يابن أم فهى مثلها في اللفظ وفي أن الأول عامل في الآخر» اهـ.

(٣) قال في التسهيل ص ٦٧ «والفتح في نحو ولا لذات للشيب أولى من الكسر».

(٤) جزء من بيت لسلامة بن جندل السعدي - يأسف على فراق الشباب من قصيدة بائية من البسيط.

وتمامه: إن الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ..... ويروى أودى الشباب.

الشرح: «مجد عواقبه» المراد أن نهايته محمودة «الشيب»، - بكسر الشين - أى: لذى الشيب.

المعنى: إن الشباب الذى تمد عواقبه وترتاح له النفوس - فيه نجد اللذة، ولا لذة فى زمن الشيخوخة.

الإهراءب: «إن» حرف توكيد ونصب «الشباب» اسمها «الذى» اسم موصول نعت للشباب «مجد» يجوز أن تكون خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو مجد و «عواقبه» على هذا نائب فاعل مجد لأنه مصدر بمعنى اسم المفعول، ويجوز أن يكون «مجد» خبراً مقدماً و «عواقبه» مبتدأ مؤخرًا وجاز الإخبار بالمفرد - وهو مجد - عن الجمع - وهو عواقب =

وخالف المبرد في نحو (لا غلامين ولا حامدين) فقال هما معربان^(١) وفي عبارته هنا قصور حيث قال: (فاتحاً) بل الصواب على ما ينصب به ليشمل ما فصلناه.

ولو قال: وركب المفرد كالنصب لأجاد، ثم مثل: (كلا حول ولا قوة) ثم بين ما يجوز في هذا المثال ونحوه فقال:

وَالثَّانِ اجْعَلَا مَرْفُوعَا أَوْ مَنْصُوبَا أَوْ مُرَكَّبَا

يعنى: مع فتح الأول، فإن رفع الأول امتنع نصب الثانى، إذ لا وجه له، وجاز رفعه وتركيبه فلهذا قال: وإن رفعتَ أوْلاً لا تنصباً.

فالحاصل خمسة أوجه:

الأول: (لا حول ولا قوة) بفتحهما على التركيب، والكلام جملتان.

الثانى: (لا حول ولا قوة) بفتح الأول على التركيب ونصب الثانى على موضع اسم «لا» باعتبار عملها، وزيادة «لا» الثانية والكلام جملة واحدة.

الثالث: «لا حول ولا قوة» بفتح الأول على التركيب أيضاً ورفع الثانى عطفاً على موضع «لا» واسمها، فإنهما فى موضع رفع بالابتداء و «لا» الثانية عاملة عمل «ليس» فيكون الكلام جملتين.

= لأنه مصدر، والمصدر لا يثنى ولا يجمع. وعلى كل حال فجملة «مجد عواقبه» - سواء أقدرت مبتدأ أم لم تقدر - لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «فيه» جار ومجرور متعلق بنلذ «نلذ» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه «ولا» نافية للجنس «لذات» اسمها مبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم فى محل نصب «للشيب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «لا».

الشاهد: فى «ولا لذات» حيث يجوز فى «لذات» البناء على الكسر والفتح جميعاً لأن اسم لا إذا كان جمعاً بالفتح و«تاء» يجوز فيه الوجهان البناء على الفتح والبناء على الكسر والفتح أشهر كذا قاله ابن مالك.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن عقيل ٢٢٦/١، داود، السندوبى، الأصطهناوى، الأشمونى ١٥١/١، ابن هشام ١٧٦/١ وذكره فى شذور الذهب ٧٥، والتسهيل لابن مالك ص ٦.

(١) لأنه لم يعهد فيهما التركيب مع شيء آخر، بل ولا وجد فى كلام العرب مثنى وجمع مبيان. ونقض بأنه قال بينائهما فى النداء فكذا هنا. اهـ الهمع ١٤٦/١.

الرابع: «لا حول ولا قوة» برفع الأول والثاني، فرفع الأول على وجهين^(١) «على»^(٢) «الابتداء» و«لا» ملغاة أو على إعمالها عمل «ليس». ورفع الثاني على وجهين: إعمال «لا» عمل «ليس» وعطفه على الأول.

الخامس: «لا حول ولا قوة» برفع الأول على الوجهين وفتح الثاني على التركيب.

ثم قال:

وَمُفْرَدًا نَعْتًا لِمَبْنِي يَلِي
فَأَفْتَحْ أَوْ أَنْصِبْ أَوْ أَرْفَعْ تَعْدِلِ

يجوز في نعت اسم «لا» المبني ثلاثة أوجه:

فتحه ونصبه، ورفع به بشرطين: أحدهما أن يكون مفردا، والثاني: أن يتصل بالاسم، ولهذا قال: «يلى» أى: يلى المنعوت فتقول: «لا رجل ظريف» بالفتح على تركيب الصفة مع الموصوف وبالنصب اعتبارا لعمل «لا» وبالرفع اعتبارا لعمل الابتداء.

فلو انفصل عن المنعوت نحو «لا رجل فى الدار ظريفا» أو كان غير مفرد أعنى: مضافا أو شبيها به نحو «لا رجل طالعا جبلا»^(٣) امتنع البناء على الفتح وجاز النصب والرفع، وهذا معنى قوله:

وغير ما يلى وغير المفرد لا تبين، وأنصبه أو الرفع أقصد

فإن قلت: هذا حكم نعت المبني. فما حكم نعت المعرب؟

قلت: فيه وجهان: الرفع والنصب مطلقا، وقد وهم من منع الرفع.

ثم كمل حكم المعطوف فقال:

والعطف إن لم تتكرر (لا) أحكما له بما للنعت ذى الفصل انتمى

يعنى: أن المعطوف عطف نسق، إن لم يتكرر معه (لا) جاز رفعه ونصبه

كالنعت المفصول.

(١) أ، ج.

(٢) أ، ب.

(٣) أ، ب.

كقوله:

فَلَا أَبَ وَأَبْنَا مِثْلُ مِرْوَانَ وَابْنِهِ^(١)

وحكى الأخفش فتحه على نية «لا» وهو قليل^(٢).

(١) هو صدر بيت من الطويل. قال العيني: قائله: رجل من بنى عبد مائة فيما رعمه أبو عبيد البكري وأنشده سيبويه فى كتابه ولم يعزه إلى أحد ج ١ ص ٣٤٩. ولم ينسبه أحد من شراحه.

وعجزه: إذا هو بالمجد ارتدى وتآررا - وهو من الخمسين المجهولة القائل. الشرح: «مروان» هو ابن الحكم بن العاص بن أمية «وابنه» هو: عبد الملك بن مروان لأنه يمدحهما «المجد» العز والشرف وكرم التجار، ورجل ماجد: شريف كريم المحتد، «ارتدى» لبس الرداء «تآررا» لبس الإزار والارتداء والانتزاع بالمجد كناية عن غاية الكرم ونهاية الجود، فكأنهما متلبسان به لا يفارقانه. «مثل» يحتمل أن يكون خبرا مرفوعا فلا حذف. وأن يكون صفة بالرفع على المحل، وبالنصب على اللفظ والخبر محذوف.

الإعراب: «لا» نافية للجنس «أب» اسم لا النافية للجنس مبنى على الفتح فى محل نصب «وابنا» معطوف على محل اسم لا «مثل» بالنصب على أنه صفة لاسم لا وما عطف عليه، وعلى هذا خبر لا محذوف، والتقدير: لا أب وابنا مائتين لمروان وابنه موجودان، والرفع على أن يكون خبر لا «مروان» مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون «وابنه» معطوف على مروان وضمير الغائب على مروان مضاف إليه «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «هو» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها «بالمجد» متعلق بالفعل المحذوف «ارتدى» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة «وتآررا» فعل ماض والفاعل ضمير مستتر فيه والألف للإطلاق، والجملة لا محل لها معطوفة على الجملة التفسيرية.

الشاهد: فى «لا أب وابنا» حيث عطف على اسم «لا» النافية للجنس، لم يكرر «لا» وجاء المعطوف منصوبا، ويجوز فيه الرفع. وذلك أن «لا» إذا لم تكرر وعطف على اسمها، وجب فتح الأول، وجاز فى الثانى النصب والرفع.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٧٦، وابن هشام ٢٨٩/١، وداود، والسندوبى، والأشمونى ١٥٣/١، والمكودى ص ٤٥ والسيوطى ص ٤١ وأيضا ذكره فى معجم الهوامع ١٤٣/١، وابن يعيش فى شرح المفصل ١٠١/٢ والشاهد رقم ٢٦٣ فى خزائن الأدب وكتاب سيبويه ج ١ ص ٣٤٩.

(٢) وأما حكاية الأخفش لا رجل ولا امرأة بالفتح - فشاذة - إذ لا يصح البناء لوجود الفصل بحرف العطف - وخرجه بعضهم على أن الأصل ولا امرأة، فحذفت «لا» وأبقى البناء بحاله على نيتها، اه أوضح المسالك وشرحه ٢٩٠/١.

فإن تكررت «لا» فقد تقدم حكمه.

فإن قلت: قد فهم من كلامه حكم النعت «وحكم»^(١) النسق فما حكم بقية التوابع؟

قلت: أما البديل الصالح لعمل «لا» وعطف البيان عند من أجازه في النكرات فهما كالنعت المفصول يجوز فيهما الرفع والنصب. فإن كان البديل معرفة تعين رفعه إذ المعرفة لا تصلح لعمل «لا».

وأما التوكيد فقليل لا يدخل في هذا الباب لأن النكرة لا تؤكد.

قلت: إنما يمتنع توكيد النكرة عند البصريين بالتوكيد المعنوي، وأما اللفظي فلا يمتنع.

ثم قال:

وَأَعْطِ (لا) مع هَمْزَةٍ اسْتِفْهَامٍ مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الاسْتِفْهَامِ

إذا دخلت الهمزة على (لا) فلها أربعة معان:

(أحدها)^(٢): وهو الأكثر أن تكون للتوبيخ والإنكار كقوله:

الَا طِعَانُ الْا فِرْسَانُ عَادِيَةٌ^(٣)

(١) ب، ج وفي أ «وعطف».

(٢) أ، ب وفي ح (أحدهما).

(٣) صدر بيت. قائله: حسان بن ثابت الأنصاري، وهو من قصيدة يهجو بها الحرث بن كعب المجاشعي.

وعجزه: إلا تمجشؤكم حول التناير. وذكر البيت في ب - وهو من البسيط. الشرح: «طعان» من طاعن تطاعن مطاعنة وطعانا، «فرسان» الفوارس جمع فارس وهو جمع شاذ لا يقاس عليه «عادية» من العدو - بالعين - ويقال بالغين المعجمة من الغدو «تمجشؤكم» - بالجيم والشين - من تمجشأت تمجشؤا وهو من الجشاء - وهو دليل الامتلاء من الطعام «التناير» جمع تنور وهو ما يخبز فيه.

المعنى: يقول هذا لبني الحرث بن كعب ومنهم النجاشي وكان يهاجيه فجعلهم أهل نهم وحرص على الطعام لا أهل غارة وقتال.

الإعراب: «الَا» الهمزة للاستفهام ولا النافية للجنس والحرفان للتوبيخ والإنكار «طعان» =

الثاني: أن تكون لمجرد الاستفهام عن النفي كقوله:

ألا اصطباراً لَسَلِمَى أم لها جَلْدٌ^(١)

= اسم لا وخبرها محذوف أي: لكم «ألا» مثل السابقة «فرسان» اسمها «عادية» - بالنصب صفة لفرسان وقيل حال منه وخبر لا محذوف، وبالرفع - يجوز أن يكون صفة لاسم لا باعتبار محله مع لا، أو تجعله خبر لا «إلا» أداة استثناء «تجشؤكم» يجوز رفعه على أنه بدل من اسم لا باعتبار محله، ويجوز نصبه على الاستثناء المنقطع «حول» ظرف متعلق بتجشؤ «التناير» مضاف إليه.

الشاهد: في «ألا طعان» حيث جاء فيه التوبيخ والإنكار مع بقاء عملها.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ٧٧، والسندوي، وداود والأصطهناوي، والأشمونى ١/١٥٣، والسيوطى ص ٤١، وأيضاً - ذكره فى همع الهوامع ١/١٤٧، وذكره ابن هشام فى معنى اللبيب ١/٦٦، وسيويه فى كتابه ج ١ ص ٣٥٨.

(١) صدر بيت قائله: قيس بن الملوخ. وروى ألا اصطبار لليلى. وهو من البسيط.

وعجزه: إذا ألقى الذى لاقاه أمثالى. وذكر البيت فى (ب).

الشرح: «اصطبار» تصبر وجلد وسلوان واحتمال، «لاقاه أمثالى» كناية عن الموت.

المعنى: ليت شعرى إذا لاقيت ما لاقاه أمثالى من الموت أيمتنع الصبر على سلمى أم يبقى لها تجلدها وصبرها؟

الإعراب: «ألا» الهمزة للاستفهام ولا: نافية للجنس «اصطبار» اسم لا مبنى على الفتح فى محل نصب «لسلمى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «لا» «أم» عاطفة «لها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «جلد» مبتدأ مؤخر، والجملة معطوفة على جملة «لا» واسمها وخبرها «إذا» ظرف «ألقى» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها «الذى» اسم موصول مفعول ألقى «لاقاه» فعل ماض والهاء مفعول «أمثالى» فاعل وياء المتكلم مضاف إليه، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها صلة الموصول.

الشاهد: فى «ألا اصطبار» حيث عامل «لا» بعد دخول همزة الاستفهام مثل ما كان يعاملها قبل دخولها والمراد من الهمزة و «لا» جميعاً الاستفهام عن النفى. وبهذا البيت يندفع ما ذهب إليه الشلوين من أن الاستفهام عن النفى لا يقع.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٧٧ وابن هشام ص ٢٩١ وابن عقيل ١/٢٣٤ والسندوي، وداود، والأشمونى ١/١٥٣، والسيوطى فى همع الهوامع ١/٢٤٧، وابن هشام فى المعنى ١/٦٦.

وللا مع الهمزة في هذين المعنيين من تركيب وعمل وإلغاء ما لها مجردة من الهمزة.

والثالث: أن تكون للتمنى كقوله:

الأعمر ولي مستطاع رجوعه^(١)

ولها عند المازني والمبرد في التمنى مالها مجردة من جميع الأحكام السابقة.

وذهب الخليل وسيبويه^(٢) والجرمي ومن وافقهم إلى أنها تعمل في الاسم خاصة، ولا خبر لها. ولا يتبع اسمها إلا على اللفظ؛ ولا تلغى ولا تعمل عمل «ليس»^(٣).

(١) قال العيني: احتج بهذا البيت جماعة من النحاة ولم ينسبه أحد إلى قائل، وبالبحث لم أعثر على قائله. وهو من الطويل.

وعجزه: فيراب ما أثات يد الغفلات.

الشرح: «ولي» أدير، وذهب، «فيراب» من رأبت الإناء إذا أصلحته يجبر ويصلح، «أثات» فتقت وصدعت وشعبت، وأفسدت، وتقول: رأب فلان الصدع، ورأب فلان الإناء إذا أصلح ما فسد منهما.

المعنى: أتمنى رجوع العمر الذي مضى لأصلح ما أفسدته في زمن الغفلة والجهل.

الإعراب: «ألا» كلمة واحدة للتمنى، ويقال: الهمزة للاستفهام وأريد بها التمنى، ولا نافية للجنس، وليس لها خبر لا لفظاً ولا تقديراً «عمر» اسمها «ولي» فعل ماض والفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة في محل نصب صفة لعمر «مستطاع» خبر مقدم «رجوعه» مبتدأ مؤخر، والجملة في محل نصب صفة ثانية لعمر «فيراب» فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد فاء السببية في جواب التمنى والفاعل مستتر فيه «ما» اسم موصول مفعول «أثات» فعل ماض والتاء للتأنيث «يد» فاعل «الغفلات» مضاف إليه. والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول والعائد محذوف تقديره أثاته.

الشاهد: في «ألا عمر» حيث أريد بالاستفهام مع «ألا» مجرد التمنى وهذا كثير في كلام العرب. وما يدل على كون «ألا» للتمنى في البيت نصب المضارع بعد فاء السببية في جوابه.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٧٧ وابن عقيل ٢٣٥/١، والسندوي، داود، والأصطهناوي، والأشموني ١٥٣/١، والسيوطي ص ٤١، وابن هشام ٢٩٣/١، وأيضاً ذكره في معنى اللبيب ٦٦١، وسيبويه في كتابه ج ١ ص ٣٥٨.

(٢) راجع الكتاب ج ١ ص ٣٥٩.

(٣) قال الأشموني ج ١ ص ١٥٣ (ف عند الخليل وسيبويه أن «ألا» هذه بمنزلة أتمنى فلا خبر لها، وبمنزلة «ليت» فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها ولا إلغاؤها إذا تكررت. =

والرابع: أن تكون للعرض والتحضيض. فلا يليها: حيثند إلا فعل ظاهر أو مقدر أو معمول فعل مؤخر. ولا تعمل عمل «إن» ولا عمل «ليس» لأنها مختصة بالفعل.

وما ذكره ابن الحاجب: من أن التي للعرض تعمل عمل «إن» لم يصح^(١). وقد ذهب بعضهم: إلى أن التي للعرض ليست مركبة من الهمزة و «لا» النافية بل هي حرف بسيط.

وأما (الأ)^(٢) (التي)^(٣) للاستفتاح فهي غير مركبة على الأظهر خلافا لمن قال بتركيبها.

إذا تقرر هذا، فاعلم أن كلام المصنف مناقش من وجهين: أحدهما: أنه أطلق فشمّل التي للعرض.

فإن قلت: فلعله يقول بأنها غير مركبة من الهمزة ولا فلم يشملها الإطلاق.

قلت: قد استثناها في الكافية والتسهيل. فدل على أنها عنده (مركبة)^(٤).

والآخر: أن مقتضى كلامه هنا موافقة المازني والمبرد في تسوية التي للتمنى بالتي للتوبيخ والإنكار، والتي لمجرد الاستفهام، وهو خلاف ما ذهب إليه في غير هذا الكتاب.

ثم قال:

وشاع في ذا الباب إسقاط الخبر إذا المراد مع سقوطه ظهر

= وخالفهما المازني والمبرد - فجعلها كالمجرد من الهمزة - ولا حجة لهما في البيت، إذ لا يتعين كون «مستطاع» خبرا أو صفة، «ورجوعه» فاعلا، بل يجوز كون «مستطاع» خبرا مقدما، و«رجوعه» مبتدأ مؤخرًا، والجملة صفة ثانية، ولا خبر هناك) اهـ وإلى مذهب سيبويه أميل.

(١) الكافية ١/ ٢٦١.

(٢) أ، ج.

(٣) ج، ب.

(٤) أ، ج.

إذا علم خبر «لا» كثر حذفه عند الحجازيين ووجب عند التميميين والطائيين
ومن حذفه قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ﴾^(١).

وإن لم يعلم وجب ذكره عند جميع العرب^(٢)، ولذلك قال: (إذا المرادُ مع
سُقُوطِهِ ظَهَرَ).

ولا فرق بين الظرف وغيره خلافاً لمن فصل.

ثم انتقل إلى القسم الثالث من نواسخ الابتداء فقال:

(١) سورة الشعراء ٥٠.

(٢) قوله ﷺ: «لا أحد أغير من الله».

وقول الشاعر:

ورد جازرهم حرفاً مصرمة ولا كريم من الولدان مصبوح

أهـ ابن عقيل ٢٣٦/١.

ظن واخواتها

انصب بفعل القلب جزأى ابتداءً

أفعال هذا الباب قسمان:

قلبي: وهو ما دل على يقين أو ظن أو عليهما، أو غير قلبي: وهو ما دل على تصيير.

وجميعها تدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين وليس كل فعل قلبي يعمل العمل المذكور، فلذلك قال (أعنى أرى).

وهو بمعنى: علم. وقد تكون للظن، وقد اجتمعا في قوله تعالى ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا ۖ وَرَأَاهُ قَرِيبًا﴾^(١) أي: يظنونه ونعلمه.

فإن كانت بصرية أو من الرأي أو بمعنى أصاب رثته، تعدت إلى واحد، وإن كانت علمية فستأتي^(٢).

ثم قال: (خَالَ) بمعنى ظن، وقد تكون لليقين، فإن كانت بمعنى تكبر أو ظَلَعَ. يقال: «ظَلَعَ الفرس» إذا غمز في مشيه فهي لازمة.

ثم قال: (عَلِمْتُ) علم اليقين، فإن كانت بمعنى عرف تعدت إلى واحد وستأتي. وإن كانت بمعنى صار (ذا علم)^(٣) فهي لازمة.

ثم قال: (وَجَدَ) بمعنى علم، فإن كانت بمعنى أصاب تعدت إلى واحد وإن كانت بمعنى استغنى أو حَزَنَ أو حَقَدَ فهي لازمة.

ثم قال: (ظَنَّ) لغير المتيقن، وقد تكون بمعنى علم فيما طريقه النظر، فإن كانت بمعنى أنهم تعدت إلى واحد وستأتي.

ثم قال: (حَسِبْتُ) لغير المتيقن، وقد تكون بمعنى علم وهو قليل، فإن كانت من الحسبة - وهي لون - فهي لازمة.

(١) سورة المعارج ٦، ٧.

(٢) في قول ابن مالك (ولرأى الرؤيا أتم ما لعلماء).

(٣) ج وفي أ، ب (اعلم).

ثم قال: (وزَعَمْتُ) لغير المتيقن، ومصدرها زَعَمَ وزَعَمَ وزِعْمٌ (١).
 قال السيرافي: الزَّعْمُ قولٌ يقترن به اعتقاد صح أو لم يصح.
 فإن كانت بمعنى كفل أو رأس تعدت إلى واحد تارة بنفسها وتارة بحرف
 الجر. وإن كانت بمعنى سَمِنَ وهزُلَ فهي لازمة.
 ثم قال (عد) للظن كقوله:

فلا تعدد المولى شريكك في الغنى (٢)

فإن كانت بمعنى «حَسَب» من (الحسبان) (٣) تعدت إلى واحد.

ثم قال: (حَجَّأً) للظن، وهي غريبة ومضارعها يحججو، فإن كانت بمعنى
 غلب من المُحَاجَاة، أو قَصَدَ أو رَدَّ، أو ساق أو كتم - تعدت إلى واحد، فإن
 كانت بمعنى أقام أو بَخِلَ فهي لازمة.

(١) قال الصبان ١٥/٢ (تثليث الزاي كما في القاموس) وفي مختار الصحاح صفحة ٢٩٣
 بالحركات الثلاث على راي المصدر).

(٢) صدر بيت: قائله: النعمان بن بشير الأنصاري الخزرجي، ولد قبل وفاة النبي ﷺ وهو
 أول مولود للأنصار بعد الهجرة. وهو من قصيدة ميمية من الطويل.
 وعجزه: ولكنما المولى شريكك في العدم.

الشرح: «لا تعدد» لا تظن «المولى» يطلق في الاصل على عدة معان. والمراد منه هنا
 الحليف أو الناصر، «العدم» - بضم العين وسكون الدال - الفقر. يقال: عدم الرجل
 يعدم بورن علم يعلم - وأعدم فهو معدوم إذا افتقر.
 المعنى: لا تظن أن صديقك هو الذي يشاطرك المودة أيام غناك ويسرك وصفاء حالك،
 وإنما الصديق الحق هو الذي يلوذ بك ويشاركك أيام فقرك وحاجتك وضيق ذات يدك
 وتائب الحادثات عليك.

الإعراب: «فلا» ناهية «تعدد» مضارع مجزوم بها وفاعله ضمير مستتر فيه «المولى» مفعول
 أول «شريكك» مفعول ثان والكاف مضاف إليه «في الغنى» جار ومجرور متعلق بشريكك
 «ولكنما» حرف استدراك وما كافة «المولى» مبتدأ «شريك» خبر والكاف مضاف إليه «في
 العدم» جار ومجرور متعلق بشريك.

الشاهد: في «فلا تعدد المولى شريكك» حيث استعمل المضارع من «عد» بمعنى - الظن
 ونصب به مفعولين: أحدهما «المولى» والثاني: «شريكك».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٧٩، ابن هشام ١/٢٢٩، وابن عقيل
 ١/٢٤٣، السندوي، وداود، الأشموني ١/١٥٧، والسيوطي ص ٤٢ وأيضا ذكره في
 معجم الهوامع ١/١٤٨.

(٣) ب، ج. وفي أ (الحساب).

ثم قال (دَرَى) بمعنى علم، وأكثر ما تستعمل معدةً بالباء كقولك «دَرَيْتُ به» فإذا دخلت عليه همزة النقل تعدت إلى واحد بنفسها وإلى ثانٍ بالياء كقوله تعالى ﴿وَلَا أَدْرَأُكُمْ بِهِ﴾^(١).

فإن كانت بمعنى خَتَلٍ تعدت إلى واحد يقال: «درى الذئبُ الصيدَ» إذا استخفى له (ليفترسه)^(٢).

ثم قال (وَجَعَلَ اللَّذَّ كَاعْتَقَدَ) كقوله تعالى ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاءً﴾^(٣) فإن كانت بمعنى صَيَّرَ فستأتي^(٤)، وإن كانت بمعنى أوجد كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾^(٥) أو بمعنى (أوجب)^(٦) كقولهم: «جعلت للعامل كذا»، أو بمعنى ألقى كقولهم «جعلت بعض (المتاع)^(٧) على بعض» تعدت إلى واحد، وإن كانت للشروع في الفعل فقد تقدمت في أفعال المقاربة.

ثم قال: (هَبَّ) بمعنى ظن ولا تستعمل إلا (بلفظ)^(٨) الأمر كقوله:

فَقُلْتُ أَجْرِنِي أبا خَالِدٍ وَإِلَّا فَهَبْنِي امْرَأَ هَالِكَا^(٩)

(١) سورة يونس ١٦.

(٢) أ، ج وفي ب (ليصيده).

(٣) سورة الزخرف ١٩.

(٤) عند قول ابن مالك: ... والتي كصيرا أيضا انصب بها مبتدا وخبرا

(٥) سورة الأنعام ١. (٦) ب، ج وأ (وجب).

(٧) ب، ج وفي أ (متاع).

(٨) ب، وفي أ، ج (بصيفة).

(٩) قائله: ابن همام السلولى. وهو من المتقارب.

الشرح: «أجرنى» اتخذنى لك جارا تدفع عنه وتحميه، هذا أصله ثم أريد منه لازم ذلك وهو الغيات والدفاع والحماية «أبا خالد» يروى مكانه «أبا مالك» «هبنى» أى: اعددنى واحسبنى.

المعنى: فقلت: أغثنى يا أبا خالد، فإن لم تفعل فظن أنى رجل من الهالكين. الإعراب: «فقلت» فعل وفاعل «أجرنى» فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه والنون للوقاية والياء مفعول «أبا» منادى بحرف نداء محذوف «مالك» مضاف إليه «وإلا» إن شرطية مدغمة فى لا النافية، وفعل الشرط محذوف يدل عليه ما قبله من الكلام وتقديره: وإن لا تفعل مثلا «فهبنى» الفاء واقعة فى جواب الشرط هب فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه والنون للوقاية والياء مفعول أول «امرا» مفعول ثانٍ «هالكا» نعت لامرئ.

ثم قال: (تعلم) بمعنى اعلم، ولا تستعمل إلا بصيغة الأمر مثل «هب»، فإن كانت أمراً من تعلمت الحساب (ونحوه)^(١) تعدت إلى واحد وتصرفت ثم انتقل إلى القسم الثاني، وهو ما دل على تصيير فقال:

..... والتي كصيراً أيضاً بها انصب مبتدأ وخبراً

أى: والأفعال التي مثل «صير» وهو ما دل على تحويل كصير وأصار وجعل ورد واتخذ وتخذ ووهب. حكى ابن الأعرابي «وهبني الله فداك» أى: جعلني. ولا تستعمل إلا بصيغة الماضي.

ثم قال:

وخص بالتحليل والإلغاء ما من قبل هب.....

تختص القلبية المتصرفة بالإلغاء والتعليق، ولا (حظ)^(٢) لهب وتعلم في ذلك لعدم (تصريفهما)^(٣)، ولا لأفعال التصيير، إذ ليست قلبية. (ولذلك)^(٤). قال: (ما من قبل هب).

وهي أحد عشر فعلاً:

والإلغاء هو: ترك العمل لفظاً ومعنى لغير مانع، والتعليق ترك العمل لفظاً

لا معنى لمانع.

= الشاهد: في «فهبني أمراً» فإن «هب» فيه بمعنى الظن وقد نصب به مفعولين أحدهما ياء المتكلم وثانيها «أمراً» والغالب على «هب» بهذا المعنى أن يتعدى إلى مفعولين صريحين كما في بيت الشاهد.

وهب بهذا المعنى فعل جامد لا يتصرف فلا يجيء منه ماض ولا مضارع، بل هو ملازم لصيغة الأمر، فلإن كان من الهبة - وهي التفضل بما ينفع الموهوب له - كان متصرفاً تام التصرف، قال تعالى: (وهبنا له إسحق).

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٧٩، ابن هشام ٣٠٠/١، والسندوبى، وداود، والأشمونى ١٥٧/١، وابن هشام فى المغنى ١٥٢/٢، وابن عقيل ٢٤٥/١.

(١) أ، ج وفى ب (وغيره).

(٢) أ، ج وفى ب (مخصص).

(٣) ج وفى ب (تصرفها) وفى ب (تصريفهما).

(٤) أ، ب وفى ج (ولهذا).

فالإلغاء جائز، والتعليق (لارم)^(١)، والمعلق عامل في المحل. بخلاف الملغى.
تنبيه:

أما اختصاص هذه الأفعال القلبية بالإلغاء فلا إشكال فيه.
وأما التعليق فيشاركهن فيه مع الاستفهام غيرهن من أفعال القلوب نحو
«عرف ونظر وتفكر» وكذلك «سأل وأبصر» وما بمعناهما.

وقوله: **وَالأمرَ هَبْ قَدَ الرِّمَا كَذَا تَعَلَّمَ**
يعنى: أنهما ألزما صيغة الأمر. فلا يستعمل بهما ماض ولا مضارع لعدم
تصريفهما.

وقوله: **ولغيرِ الماضِ منِ سِوَاهُمَا اجعَلْ كُلَّ مَالِهِ رُكْنًا**
يعنى: أن غير الماضى كالمضارع والأمر من سوى «هب وتعلم» يعمل عمل
الماضى. فينصب المفعولين ويجوز فيه الإلغاء والتعليق ولهذا قال «كُلَّ مَالِهِ رُكْنًا».
أى: كلما علم للماضى من الأحكام.

وقوله: **وجَوَّزَ الإلغَاءَ لا فى الأبتدأ**
فهم من قوله (وجوّز) أن الإلغاء ليس بواجب بل جائز، ولما كان جوازه
مشروطاً: بتوسط الفعل أو تأخره قال: (لا فى الأبتدأ) فشمّل ثلاث صور:
الأولى: أن يتأخر عن المفعولين نحو «ريد قائم ظننت» فهذه يجوز فيها
الإلغاء والإعمال، والإلغاء أرجح.
الثانية: أن يتوسط بين المفعولين نحو: (ريد ظننت قائم) فهذه يجوز فيها
الأمران على السواء.

وقيل: الإعمال أرجح.
الثالثة: أن يتقدم على المفعولين ولا يبتدأ به بل يقدم عليه شيء نحو (متى
ظننت زيد فاضل) فهذه يجوز فيها الأمران، والإعمال أرجح، خلافاً لمن منع
الإلغاء.

(١) أ، ج وفى ب (واجب).

فإن تقدم الفعل على المفعولين ولم يتقدمه شيء. فمذهب البصريين أنه يمتنع الإلغاء، وهو مفهوم قوله: (لا في الابتداء).

وذهب الكوفيون والأخفش إلى جوارزه، لكن الإعمال عندهم أرجح، وقد أجازوه في التسهيل بقبح^(١) وقال في شرحه: حكم سيبويه (بقبح)^(٢) إلغاء المتقدم نحو «ظننت زيد قائم» وبتقليل قبجه بعد معمول الخبر نحو «متى ظننت زيد قائم»^(٣) وفي درجته الإلغاء في نحو «زيد أظن أبوه قائم».

ثم قال: **وَأَنْوَ ضَمِيرَ الشَّانِ أَوْ لَامَ ابْتِدَاءَ فِي مُوْهَمِ الْإِغَاءِ مَا تَقَدَّمَ**

يعنى: أنه إذا ورد ما يوهم الإلغاء للمتقدم نحو «ظننت زيد قائم» وجب عند من منع الإلغاء تأويله على أحد تأويلين:

الأول: نية ضمير الشأن فيكون هو المفعول الأول والجملة بعده هي المفعول الثاني وعلى هذا يكون الفعل باقيا على عمله.

والثاني: نية لام الابتداء المعلقة، ويكون التقدير «ظننت لزيد قائم»، والفعل على هذا معلق، وعلى هذا حمل سيبويه قوله:

..... وإخال أني لاحق مستتبع^(٤)

(١) التسهيل ص ٧١. (٢) أ، ج، وفي ب (بفتح).

(٣) أ، ج، وفي ب (قائما).

(٤) عجز بيت قائله: أبو ذؤيب الهذلي - من قصيدة يرثى بها أولادا له خمسة ماتوا بالطاعون. وصدرة: فغبرت بعدهم بعيش ناصب.

الشرح: «غبرت» - بالغين المعجمة - بمعنى لقيت؛ ومنه الغابرين، وروى مكانه «بقيت» و«ناصب» من النصب - بفتحتين - وهو التعب، «إخال» بكسر الهمزة على الأفصح بمعنى أظن «مستتبع» مستحق.

الإعراب: «فغبرت» فعل وفاعل «بعدهم» ظرف زمان متعلق بالفعل. ومضاف إليه «بعيش» متعلق بمحذوف في محل نصب من تاء الفاعل «ناصب» صفة عيش مجرور مثله «وإخال» مضارع مرفوع معلق عن العمل لفظا لوجود لام الابتداء بعده تقديرا. والفاعل مستتر وجوبا: أنا «أنى» حرف مشبه بالفعل والياء اسمه «لاحق» خبره وفيه ضمير مستتر هو فاعله «مستتبع» خبر ثان لأن وهو أولى من جعله صفة لللاحق وفيه ضمير مستتر تقديره أنا فاعله. على كونه اسم فاعل. ونائب فاعل على كونه اسم مفعول. وجملة أن واسمها وخبرها في محل نصب سدت مسد مفعولى «إخال».

بالكسر على تقدير: أنى للاحق.

ومن أجاز إلغاء المتقدم لم يحتج إلى تأويل ذلك.

قال في شرح التسهيل: وتقدير ضمير الشأن أو اللام المعلقة في نحو «ظننت زيد قائم» أولى من الإلغاء. هـ^(١).

ومن منع الإلغاء في نحو «متى ظننت زيد قائم» حمل ما أوهم ذلك على أحد التأويلين أيضا كقوله:

.....
أتى رأيتُ ملاكُ الشيمةِ الأدبِ^(٢)

ثم انتقل إلى التعليق فقال: والتزم التعليق قبل نفي ما.

= الشاهد: في «إخال أنى للاحق» حيث علق الفعل «إخال» بلام الابتداء المضمرة، والأصل أنى للاحق - فحذفت اللام بعد ما عقلت «إخال» وبقي الكسر بعد حذفها كما كان مع وجودها فهو مما نسخ لفظه وبقي حكمه.

مواضعه: ذكره ابن هشام في مغنى اللبيب ١/١٩١، والسيوطى فى همع الهوامع ١٥٣/١.

(١) التسهيل ص ٧١.

(٢) عجز بيت: قال العيني: قائله بعض الفزاريين، ووقع فى حماسة أبى تمام منصوب القافية «الأدبا».

وصدره: كذاك أدبت حتى صار من خلقى - وهو من البسيط.

الشرح: «كذاك» الكاف اسم بمعنى مثل وهو الأحسن فى مثل هذا التعبير واسم الإشارة يراد به مصدر الفعل المذكور، وتقدير الكلام: تأديبا مثل ذلك التأديب أدبت وذلك التأديب الذى عبر عنه فى البيت السابق له وهو قوله:

أكنيه حين أناديه لأكرمه
ولا ألقبه والسواة للقب

«ملاك» بكسر الميم وفتحها - بزنة كتاب - قوام الشيء وما يجمعه، «الشيمة» بكسر الشين - الخلق وجمعها شيم - ويروى مكان «رأيت» «وجدت».

المعنى: أدبت أدبا مثل ذلك الأدب حتى صرت أعتقد أن رأس الأخلاق وقوام الفضائل هو الأدب.

الإحزاب: «كذاك» جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع مفتولا مطلقا لأدبت، والتقدير: تأديبا مثل هذا التأديب أدبت «أدبت» فعل ماض مبنى للمجهول والتاء نائب فاعل =

فعلم من قوله (والتَّزِم) أن التعليق لازم بخلاف الإلغاء.

ثم ذكر المعلقات وهي ستة: «ما» النافية، كقوله تعالى: ﴿وَتَنظُّونَا مَا لَهُمْ مِنْ مَّحِيصٍ﴾^(١).

«وإن» أختها كقوله تعالى: ﴿وَتَنظُّونَ إِن لَّبِثُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾^(٢) «ولا» النافية، ذكرها النحاس. ومن أمثلة ابن السراج «أحسب لا يقوم زيد» ولم يعدها المغاربة من المعلقات.

«ولام» الابتداء. نحو ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ﴾^(٣) على أظهر الأوجه و«لام» القسم: نحو:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي
إِنَّ الْمَنَابِي لَا تَطِيئُ سِهَامَهَا^(٤)

= «حتى» ابتدائية «صار» فعل ماض ناقص «من خلقى»، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر صار مقدم «أني» حرف توكيد ونصب والياء اسمها «رأيت» فعل وفاعل والجملة في محل رفع خبر أن وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر اسم صار «ملاك» مبتدأ «الشيمة» مضاف إليه «الأدب» خبر المبتدأ.

الشاهد: في «رأيت ملك الشيمة الأدب» فإن ظاهره أنه ألغى «رأيت» مع تقدمه لأنه لو أمعله لقال «رأيت ملك الشيمة الأدب» بنصب «ملاك» و «الأدب» على أنهما مفعولان ولكنه رفعهما فقال الكوفيون: هو على الإلغاء والإلغاء جائز مع التقدم جواره مع التوسط والتأخر، وقال البصريون: ليس كذلك. بل هو من باب التعليق ولام الابتداء مقدرة الدخول على «ملاك».

مواضعه: ذكره من سراج الألفية ابن الناظم ص ٨١، ابن هشام ٣٢٠ / ١، ابن عقيل ٢٥١ / ١، والمكودي ص ٤٧، والأشموني ١٦٠ / ١، السيوطي ص ٤٣، وأيضا ذكره في الهمع ١٥٣ / ١.

(١) سورة فصلت ٤٨. (٢) سورة الإسراء ٥٢.

(٣) سورة البقرة ١٠٢.

(٤) هو للبيد بن ربيعة العامري - من قصيدة طويلة من الكامل.

الشرح: «منيتي» المنية: الموت، وأصلها فعيلة بمعنى مفعولة من منى بمعنى بوزن رمى يرمى - ومعناه قدر، ولحققتها التاء لأنها قد صارت اسما «لا تطيش» لا تخيب بل تصيب الرمي دائما «سهامها» سهام: جمع سهم.

المعنى: إنى موقن أنني سألقى الموت حتما، لأن الموت نازل بكل إنسان لا يفلت منه أحد أبدا.

الإعراب: «ولقد» اللام موطة للقسم قد حرف تحقيق «علمت» فعل ماض وفاعل =

و لم يعد بعضهم لام القسم والاستفهام بالحرف نحو ﴿ وَإِنْ أَدْرِي أَقْرَبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ ﴾^(١) وبالإسم نحو ﴿ وَتَعَلَّمْنَا أَيُّنَا أَشَدَّ عَذَابًا ﴾^(٢).

والمضاف إلى اسم الاستفهام مثله فى ذلك نحو «علمت غلام أيهم عندك»^(٣).

واعلم أن الجملة بعد المعلق فى موضع نصب، لأنه عامل فى المعنى.
فإن قلت: ما معنى تعلق العلم بالاستفهام فى نحو «علمت أريدُ عندك أم عمرو؟»: .

قلت: هذا كلام صورته الاستفهام، وليس المراد به الاستفهام، لأنه مستحيل الاستفهام عما أخبر أنه يعلمه، وإنما المعنى علمت الذى هو عندك من هذين الرجلين.

= «التائين» اللام واقعة فى جواب القسم وتأتى فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة «ميتى» فاعل مرفوع بضمّة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وياء المتكلم مضاف إليه، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم «إن» حرف توكيد ونصب «المنايا» اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «لا» حرف نفي «تطيش» فعل مضارع مرفوع بالضمّة الظاهرة «سهماها» فاعل وضمير الغائبة مضاف إليه والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر إن.

الشاهد: فى «علمت لتائينى ميتى» على أن لام الابتداء علقّت علمت عن العمل أى منعت من الاتصال بما بعده والعمل فى لفظه؛ لأن ماله صدر الكلام لا يصح أن يعمل ما قبله فيما بعده.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ٨٢، والمكردى ص ٤٧، والسيوطى ص ٤٤، وأيضا ذكره فى همع الهوامع ١/١٥٤، وابن هشام ١/١٥٤. وأيضا ذكره فى مغنى اللبيب ٢/٥٧، وقطر الندى ص ٣٢٥ وشذور الذهب ص ٢٧٩، والأشمونى فى شرحه للألفية ١/١٦١، والشاهد رقم ٧١٦ من خزانة الأدب، وسيبويه ج ١ ص ٤٥٦.

(١) سورة الأنبياء ١٠٩.

(٢) سورة طه ٧١.

(٣) (من المعلقات أيضا لعل نحو: «وإن أدري لعله فتنة لكم» ذكر ذلك أبو على فى التذكرة. ولو الشرطية كقوله:

وقد علم الأقوام لو أن حاتما أراد ثراء المال كان له وفر

وإن التى فى خبرها اللام نحو: «علمت إن زيدا لقائم» ذكر ذلك جماعة من المغاربة...
اه أشمونى ١/١٦١.

قال سيبويه^(١) ما نصه: (كما أنك إذا قلت: قد علمت أزيد ثم أم عمرو وأردت أن تخبر أنك قد علمت أيهما ثم اهـ).

وحكى الشلوين عن بعض المتأخرين: أن هذا الكلام على حذف مضاف، وأن المراد علمت جواب هذا الكلام، وكان يفتى به ويراه في بعض أقرائه.

واعلم أن كلام العرب ثلاثة أقسام:

الأول: مطابقة اللفظ للمعنى وهو الأكثر.

والثاني: غلبة اللفظ للمعنى نحو «أظن أن تقوم» أجمعوا على جوازه، ومنع الأكثر «أظن قيامك» والمعنى واحد، لاشتغال «أن تقوم» على المسند والمسند إليه بخلاف «قيامك».

والثالث: غلبة المعنى للفظ نحو مسألتنا، وغلب فيها جانب المعنى وإن كان اللفظ استفهاما.

وقوله:

لِعِلْمِ هِرْفَانَ وَظَنِّ تَهْمَةَ
تَعْدِيَةً لِرِوَادِ مَلْتَرَمَةَ

الأصل في «علم» تعلقها بالنسب الخبرية وهي التعدية إلى مفعولين، وقد ترد بمعنى العرفان متعلقة بالمفرد فتعدى إلى واحد. كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾^(٢).

وأما «ظن» فإن كانت للتردد في وقوع الخبر فهي التعدية إلى «اثنين»^(٣). وكذلك إن استعملت لليقين. وإن كانت للتهمة تعدت إلى واحد كقولك «ظننت زيدا على المال» أي: اتهمته، ومنه ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾^(٤).

فإن قلت: قد ترد (علم)^(٥) لازمة إذا كانت من العُلْمَةِ^(٦) ولم ينه على ذلك.

(١) ج ١ ص ١٢٠. (٢) سورة النحل ٧٨.

(٣) أ، ج وفي ب (مفعولين).

(٤) سورة التكوير ٢٤.

(٥) ب، ج وفي أ (علمة).

(٦) إذا انشقت شفته العليا.

قلت: قد أخرجه بقوله أول الباب (انصب بفعل القلب)، ويقوله هنا «لعلم عِرْفَانٍ».

فإن قلت: كان ينبغي أن يقيد سائر أفعال الباب كما قيد علم وظن.
قلت: لما كان الأصل «علم وظن» فإن غيرهما لا يعمل حتى يكون بمعناهما
اكتفى بتقيدهما.

وأيضا فقد خرج من قوله: (انصب بفعل القلب) نحو «رأى» بمعنى أبصر أو
أصاب الرئة.

وحسب بمعنى صار أحسب وغير ذلك مما يدل على معنى غير قلبى.
ثم قال:

وَلِرَأَى الرَّؤْيَا أَنْتُمْ مَا لِعَلِمَا طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْتُمَى

الرؤيا مصدر رأى الحلمية. فقيد الفعل بإضافته إلى مصدره.

يعنى: أن «رأى» الحلمية تتعدى إلى مفعولين كعلم لكونها مثلها فى أنها
إدراك بالحس الباطن ومنه: ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْبُرُ خَمْرًا﴾^(١) خلافا لمن منع تعديها إلى
اثنين، وجعل ثانى المنصوبين حالا ويرده وقوعه معرفة فى قوله:

أَرَاهُمْ رُفْقَتِي حَتَّى إِذَا مَا تَجَافَى اللَّيْلُ وَأَنْخَزَلَ أَنْخَزَالًا^(٢)

(١) سورة يوسف ٣٦.

(٢) هو: لعمر بن أحمز الباهلى. من قصيدة يذكر فيها جماعة من قومه فارقوه ولحقوا
بالشام فصار يراهم مناما. وهو من الوافر.

الشرح: «رفقتى» بكسر الراء - جمع رفيق: والرفقة: الجماعة يتزلون جملة ويرتحلون
جملة، «تجافى»: انطوى وارتفع «انخزل» انقطع - من الخزل - وهو القطع، ومادته خاء
وزاى معجمتان ولا م.

«تجافى الليل وانخزل انخزالا» كناية عن الظهور وبيان ما كان بهما من أمر هؤلاء.
المعنى: أرى هؤلاء مجتمعين معى مناما، حتى إذا زال الليل واستيقظت - لا أرى شيئا.
الإعراب: «أراهم» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره: أنا، والضمير
مفعول أول «رفقتى» مفعول ثان «حتى» ابتدائية «إذا» ظرفية «ما» زائدة «تجافى» فعل ماض
«الليل» فاعل «وانخزل» عطف على تجافى «انخزالا» منصوب على المصدرية.

الشاهد فى «أراهم رفقتى» حيث أعمل «أرى» - من الرؤيا - من مفعولين أحدهما
الضمير المتصل به والثانى قوله «رفقتى» ورأى بمعنى علم

وإنما قيد علم بقوله «طالب مفعولين» لثلا يعتقد أنه أحال على علم العرفانية
ويقال: (نميت الرجال إلى أبيه نميا) نسبتة، (وانتمى) هو انتسب.

قيل: وليس قوله (رأى الرؤيا) بنص على المراد، لأن الرؤيا تستعمل مصدر
لرأى مطلقا حلمية كانت أو يقظية، ولكن المشهور استعمالها مصدرا للحلمية^(١).

ثم قال: **ولا تُجْزَ هُنَا بِلَا دَلِيلٍ سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولٍ**
الحذف (هنا)^(٢) ضربان: اختصار، واقتصار: فالاختصار: حذف للدليل،
والاقتصار: حذف لغير دليل.

فأما حذف مفعولى هنا الباب، أو حذف أحدهما اختصارا فهو جائز.

فمن حذفهما اختصارا قول الكميّ:

بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سَنَةٍ تَرَى حِبَّهُمْ عَارًا عَلَى وَحَسَبٍ^(٣)

= مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٨٣، وابن هشام ٣٠٩/١، وابن
عقيل ٢٥٤/١، والسندوبى، والمكودى ص ٤٨ والأشمونى ١٦٣/١ والسيوطى فى الهمع
١٥٠/١

(١) راجع الأشمونى ١٦٣/١.

(٢) ب، ج.

(٣) هو: للكميّ بن زيد الأسدى، من قصيدة هاشمية يمدح فيها آل الرسول ﷺ وهو من
الطويل.

الشرح: «ترى حبه» رأى ههنا من الرأى بمعنى الاعتقاد، مثل أن تقول رأى أبو جنيّة
حل كذا، ويمكن أن تكون رأى العلمية بشيء من التكلف، «عارا» العار: كل خصلة
يلحقك بسببها عيب ومذمة «تحسب» أى: تظن، من الحساب.

المعنى: يا من تعيب على حب أهل البيت، على أى كتاب تستند؟ أم بأية سنة تسترشد
فى ذلك.

الإعراب: «بأى» جار ومجرور متعلق بترى «كتاب» مضاف إليه «أم» عاطفة «بأية» جار
ومجرور معطوف على الأول «سنة» مضاف إليه «ترى» فعل مضارع وفاعله مستتر فيه
«حبه» مفعول أول وهم مضاف إليه «عارا» مفعول ثان «على» جار ومجرور متعلق بعار
«وتحسب» فعل مضارع وفاعله مستتر فيه، ومفعولاه محذوفان يدل عليهما الكلام السابق،
والتقدير وتحسب حبه عارا على.

الشاهد: فى «تحسب» حيث حذف المفعولين لدلالة سابق الكلام عليهما. والتقدير:
تحسب حبه عارا على.

ومن حذف الأول اختصارا، قوله تعالى ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا﴾^(١) أى: ما يبخلون به هو خيرا لهم.

ومن حذف الثاني اختصارا قول عترة:

وَلَقَدْ نَزَلْتُ فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ مَنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمَكْرَمِ^(٢)

أى: فلا تظنني غيره واقعا (منى)^(٣).

ومنع ابن ملكون^(٤) (شيخ الشلوين)^(٥) حذف أحدهما اختصارا^(٦) وليس

بصحيح^(٧).

= مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن هشام ٣٢٣/١، وابن عقيل ٢٥٤/١، والأشموني ١٦٤/١، والسندوبى، وداود، والمكودى ص ٤٨، وذكره السيوطى فى همع الهوامع ١٥٢/١.

(١) آل عمران ١٨٠.

(٢) قائلة: عترة بن شداد العبسى من معلقته المشهورة - وهو من الكامل.

الشرح: «المحب» بفتح الحاء - بمعنى المحبوب - اسم مفعول من أحب، وهو القياس، ولكنه قليل فى الاستعمال، والاكثر أن يقال اسم المفعول محبوب أو حبيب، مع أنهم هجروا الفعل الثلاثى. «المكرم» على صيغة المفعول من الإكرام.

المعنى: والله لقد نزلت أيتها المحبوبة منى منزلة الشيء المحبوب المكرم فلا تظنني غير ذلك واقعا. الإعراب: «ولقد» الواو للقسم واللام للتأكيد وقد حرف تحقيق «نزلت» فعل وفاعل «فلا» ناهية «تظنني» فعل مضارع مجزوم بحذف النون وياء المخاطبة فاعل «غيره» مفعول أول والمفعول الثانى محذوف «منى» جار ومجرور متعلق بقوله «نزلت» «بمنزلة» مثله «المحب» مضاف إليه «المكرم» صفة له.

الشاهد: فى «فلا تظنني غيره» حيث حذف المفعول الثانى اختصارا، والتقدير فلا تظنني غيره واقعا وهو جائز عند جمهور النحاة خلافا لابن ملكون.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن هشام ٣٢٤/١، ابن عقيل ٢٥٥/١، والأشموني ١٦٤/١، المكودى ص ٤٨، والسندوبى، والسيوطى ص ٤٤، وأيضا ذكره فى همع الهوامع ج ١ ص ١٥٢، وداود، وخزانة الأدب الشاهد ٢٠٠ والخصائص ١١٦/٢.

(٣) ب، ج.

(٤) هو أبو إسحق إبراهيم بن محمد، ابن ملكون الحضرمى الأشيلى، قال ابن الزبير: أستاذ نحوى جليل. روى عن أبى الحسن شريح وأبى مروان بن محمد وروى عنه ابن خروف والشلوين. وألف شرح الحماسة، والنكت على تبصرة الصيمرى، وغير ذلك. مات سنة أربع وثمانين وخمسمائة من الهجرة.

(٥) أ.

(٦) قياسا على باب كان.

(٧) جواز الحذف هو رأى جمهور النحويين - وهو الرأى السديد - واستدلوا على رأيهم بأمرين: الأول هو رد على ابن ملكون أن مرفوع كان كالفاعل وخبرها كالحادث فلذلك امتنع الحذف هناك. الثانى: ورود السماع. اهـ السيوطى ١٥٢/١ بتصرف.

وأما حذف أحدهما اقتصاراً فلا يجوز، لأن أصلهما مبتدأ وخبر.

واختلف في حذفهما معا اقتصاراً على مذاهب المنع^(١) والجواز به قال الأكثر^(٢) والجواز^(٣) في (ظننت) وما في معناها، والمنع في (علمت) وما في معناها وهو مذهب الأعلام.

والجواز^(٤) إن وجدت فائدة كقولهم «مَنْ يَسْمَعُ يَخْلُ»^(٥) فلو لم يقارن الحذف قرينة تحصل بسببها فائدة لم يجز، كإقتصارك على «أظن» إذ لا يخلو الإنسان من ظن ما ولا من علم وهذا اختيار المصنف في غير هذا الكتاب ونسبه إلى سيبويه والمحققين ممن يدري كلامه كابن خروف وابن طاهر^(٦) والشلوبين وظاهر كلامه هنا إطلاق المنع.

ثم قال:

وَكَتَّظْنُ اجْعَلْ «تَقُولُ» إِنْ وَلِيَّ مُسْتَفْهَمًا بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِلِ

اعلم أن القول وفروعه مما يتعدى إلى مفعول واحد، ومفعوله إما مفرد وهو نوعان: مفرد معناه جملة نحو «قلتُ شعراً»، ومراد به مجرد اللفظ^(٧) نحو:

(١) وعليه الأخفش والجرمي ونسبه ابن مالك لسيبويه والمحققين. لعدم الفائدة إذ لا يخلو الإنسان من ظن ما وعلم ما وإليه أميل اه - همع.

(٢) وعليه أكثر النحويين . . . وصححه ابن عصفور لقوله تعالى: «أعنده علم الغيب فهو يرى» أى: يعلم. اه - همع.

(٣) مذهب الأعلام واستدل بحصول الفائدة في الأول دون الثانى والإنسان قد يخلو من الظن ولا يخلو من علم اه همع ١/١٥٢.

(٤) عليه أبو العلاء بن إدريس.

(٥) أى: يظن مسموعه حقاً وجعله بعضهم من الحذف لدليل، لدلالة يسمع على الأول وحالة التخاطب على الثانى. وورد في مجمع الأمثال للميدانى رقم ٤٠١٢ والمعنى من يسمع أخبار الناس ومعايهم يقع فى نفسه عليهم المكروه اه.

(٦) وهو محمد بن أحمد بن طاهر الأنصارى الأشبيلي. قال ابن الزبير: نحوى - مشهور حافظ بارع اشتهر بتدريس الكتاب فما دونه، وله على الكتاب طرز مدونة مشهورة اعتمدها تلميذه ابن خروف فى شرحه وكان يرحل إليه فى العربية موصوفاً فيها بالحذق والنبيل، وكان من حذاق النحويين وأئمة المتأخرين وولد فى أشبيلية ومات فى عشر الثمانين وخمسمائة.

(٧) أى مفرداً يراد به مجرد اللفظ.

﴿ يُقَالُ لَهُ إِبرَاهِيمُ ﴾^(١) أى: يطلق عليه هذا الاسم، ولو كان يُقَالُ «مبنيًا للفاعل»^(٢) لنصب إبراهيم. خلافاً لمن منع هذا النوع، ومن أجاز ابن خروف وصاحب الكشاف^(٣).

وإما جملة فيحكى به ويكون فى موضع مفعوله، وقد يجرى مجرى الظن فينصب المبتدأ والخبر مفعولين بشروط أربعة عند أكثر العرب:
 الأول: أن يكون بلفظ المضارع، والثانى: أن يكون مصدراً بتاء الخطاب.
 والثالث: أن يكون بعد استفهام، والرابع: ألا يفصل بينه وبين الاستفهام بغير ثلاثة أشياء: بينها بقوله: بغير ظَرْفٍ أو كظرفٍ أو عملٍ.
 فالظرف نحو (أعندك) تقول: زيداً (قائماً)^(٤) وشبه الظرف هو المجرور نحو (أفى الدار تقول عمراً جالساً).

والعمل: هو المعمول. ونعنى به: أحد المفعولين كقوله:
 أجهلاً تقول بنى لؤى^(٥)

فالفصل بهذه الثلاثة مغتفر، ولهذا قال: وإن ببعض ذى فصلت يحتمل.
 فإن فقد شرط من هذه الشروط تعينت الحكاية.
 فإن قلت: لم ينص على الشرطين الأولين.

(١) سورة الأنبياء ٦٠.

(٢) أ، ب وفى ج «مسمى الفاعل».

(٣) هو الزمخشري، وتقدمت ترجمته.

(٤) أ، وفى ب، ج «مقيماً».

(٥) صدر بيت - قائله: الكميث بن زيد الأسدي. من قصيدة يمدح فيها مضر ويفضلهم على أهل اليمن.

وهجزه: لعمر أوبك أم متجاهلينا - من الوافر.

الشرح: «أجهلاً» بضم الجيم وتشديد الهاء - جمع جاهل ويروى مكانه «أنوما» جمع نائم. «تقول» بمعنى تظن، «بنى لؤى» أراد بهم قريشا، ولؤى: من أجداد النبي ﷺ، وهو تصغير «لأى» وهو الشور الوحشى «لعمر أوبك» قسم ويمين، «متجاهلينا» المتجاهل: الذى يتصنع الجهل ويتكلفه وليس به جهل - والذين رويوا فى صدر البيت «أنوما» يروون هنا «متناومين» والمتناوم: الذى يتصنع النوم.

المعنى: أتظن قريشا جاهلين حين استعملوا فى ولاياتهم اليمنيين وآثروهم على المضرين؟ أم تظنهم عالمين بحقيقة الأمر مقدرين سوء النتائج غير غافلين عما ينبغى العمل به، ولكنهم يتصنعون الجهل ويتكفون الغفلة لما رب لهم فى أنفسهم؟

قلت: نبه عليهما بالمثال.

وراد السهيلي: شرطا آخره. وهو ألا يتعدى باللام نحو (أقول لزيد عمرو منطلق) فتحتم الحكاية.

وراد في التسهيل: أن يكون حاضراً^(١) وفي شرحه بأن يكون مقصودا به الحال (فعلى هذا لا ينصب مقصودا به المستقبل)^(٢)، ولم يشترط غيره وفيه نظر. فإن قلت: إعمال القول (عمل الظن)^(٣) بالشروط المذكورة واجب أم جائز؟ قلت: بل جائز والحكاية جائزة.

فإن قلت: إذا عمل القول عمل الظن (فهو)^(٤) هو باق على معناه أو صار بمعنى الظن؟

قلت: فيه خلاف، والظاهر أنه مضمن معنى الظن.

ثم قال:

وَأَجْرَى الْقَوْلُ كظنٍ مُطْلَقًا عِنْدَ سُلَيْمٍ نَحْوُ «قُلْ ذَا مُشْفَقًا»

لغة سُلَيْمٍ لإجراء القول مجرى الظن في العمل مطلقا، أى بلا شرط من الشروط المذكورة، حكاه سيويه^(٥) فيقولون: (قلت زيدا قائما وقل ذا مشفقا).

= الإعراب: «أجهالا» الهمزة للاستفهام جهالا مفعول ثان مقدم «تقول» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه «بنى» مفعول أول «لؤى» مضاف إليه «لعمرك» اللام لام الابتداء «عمر» مبتدأ والخبر محذوف «أيك» مضاف إليه والكاف مضاف إليه «أم» عاطفة «متجاهلينا» معطوف على قوله «جهالا».

الشاهد: في «أجهالا تقول بنى لؤى» حيث أعمل تقول عمل «تظن» فنصب مفعولين: أحدهما «جهالا» والثاني «بنى لؤى» مع أنه فصل بين أداة الاستفهام - وهى الهمزة والفعل، بفواصل - وهو «جهالا» وهذا الفصل لا يمنع الإعمال، لأنه معمول الفعل.

مواضعه: ذكره من سراج الألفية: ابن الناظم ص ٨٤، وابن هشام ٢٣١/١، وابن عقيل ٢٥٨/١، والأشعوني ١٦٤/١، وداود، والمكودي ٤٨، والسندوبى، والأصطهناوى، والسيوطى ص ٤٥ - وذكره فى الهمع ١٥٧/١، والشاهد رقم ٧١٦ من خزنة الأدب، وسيويه ج ١ ص ٦٣.

(١) التسهيل ص ٧٤.

(٢) أ، ج.

(٣) ب، ج.

(٤) أ، ب وفى ج «فهو».

(٥) قال سيويه ج ١ ص ٦٣: «ورغم أبو الخطاب وسألته عنه غير مرة أن ناسا من العرب يوثق بعريتهم وهم بنو سليم يجمعون باب قلت أجمع مثل ظننت» اهـ.

اعلم وارى

إلى ثلاثة رأى وَعَلِمَا عَدُوا، إِذَا صَارَا أَرَى وَأَعْلَمَا

إذا دخلت همزة التعدية على (علم ورأى) المتعديتين (قبل دخولها)^(١) إلى مفعولين صارا بدخولها متعديين إلى ثلاثة.

أولها: الذى كان فاعلا قبل النقل.

والثانى والثالث: هما اللذان كانا قبل دخول الهمزة فتقول (أعلمتُ زيدًا عمرًا فاضلا) و «أريت»^(٢) زيدًا عمرًا فاضلا».

ثم قال:

وما لِمَفْعُولِيْ عِلِمْتُ مُطْلَقًا لِلثَّانِ وَالثَّالِثِ أَيْضًا حَقًّا

يعنى: للمفعول الثانى والثالث من الأحكام ما لمفعولى (علمت) من جواز حذفهما أو حذف أحدهما اختصارا أو حذفهما معا اقتصارا ومنع حذف أحدهما اقتصارا، وغير ذلك كالإلغاء والتعليق خلافا لمن منع الإلغاء والتعليق، ولمن أجازهما إن بنى الفعل للمفعول لا^(٣) إن بنى للفاعل. والدليل على الجواز قول بعض من يوثق بعريته (البركةُ أعلَمنا الله مع أكابركم)^(٤) وقوله تعالى: ﴿يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِقْتُمْ كُلُّ مَزْقٍ إِنْكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾^(٥). فعلق نبيى وهو بمعنى يعلم.

وأما المفعول الأول فلا يجوز تعليق الفعل عنه ولا إلغاؤه، ويجوز حذفه اقتصارا واختصارا ومنع ابن خروف حذفه. والاقْتِصَارُ عَلَيْهِ، والصحيح الجواز.

(١) أ، ب.

(٢) ب، ج وفى أ «أريت».

(٣) فى الأصل «إلا» والسياق يقتضى حذف الهمزة ليستقيم المعنى.

(٤) نا مفعول أول «والبركة» مبتدأ، «ومع أكابركم» ظرف فى موضع الخبر وهما اللذان كانا مفعولين، والأصل «أعلمنا الله البركة مع أكابركم».

(٥) سورة سبأ ٧، «ينبئ» فعل مضارع «كم» مفعول أول. وجملة «إنكم لفي خلق جديد» فى محل نصب سدت مسد المفعول الثانى والثالث لينبئ وقد علق الفعل عنها باللام، ولذلك كسرت إن.

ثم قال:

وإن تعدياً لواحدٍ بلا همزٍ فلاثنينٍ به توصلًا

قد تقدم في الباب السابق، أن علم بمعنى عرف، ورأى بمعنى أبصر يتعديان إلى واحد، فإذا دخلت عليها همزة التعدية تعديا بها إلى اثنين نحو «أعلمتُ زيدًا عمركا» و (أريتُ زيدًا الهلال) وذكر بعض النحويين أنه لم يحفظ نقل علم العرفانية إلا بالتضعيف نحو ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾^(١) كما أنه لم يحفظ نقل علم المتعدية إلى اثنين إلا بالهمزة.

وكلام المصنف نص على جواز نقل علم العرفانية بالهمزة، فإن لم يثبت سماعه فهو بطريق القياس.

فإن قلت: ظاهر مذهب سيويه أن (التعدى)^(٢) بالهمزة قياس في اللارم سماع في التعدى وهو الصحيح.

قلت: ظاهر كلام (المصنف)^(٣) في شرح التسهيل أن ذلك قياس في التعدى إلى واحد أيضا.

ومثل في باب تعدى الفعل ولزومه (بأضربتُ زيدًا عمرا) وهذا مذهب طائفة من النحويين. وذهب الأخصش إلى أن (التعدى)^(٤) بالهمزة قياس مطلقا في اللارم والتعدى إلى واحد. والتعدى إلى اثنين من غير باب (أعطى) وذهب قوم إلى أنه سماع مطلقا. فهذه أربعة مذاهب.

وذكر الحريري^(٥) وابن معط: تعدى (علم) إلى ثلاثة - بالتضعيف فعدوا من أفعال هذا الباب علم.

(١) سورة البقرة ٣١.

(٢) أ، ب وفي ج «التعدى».

(٣) ب، ج وفي أ «المؤلف».

(٤) أ، ب وفي ج «التعدى».

(٥) هو: أبو محمد القاسم الحريري البصرى. صاحب المقامات المشهورة. كان أحد أئمة عصره في اللغة. ومقاماته تدل على غزارة مادته وعلمه بأسرار العربية وله مصنفات حسنة منها: درة الفواص في أوهام الخواص. وملحة الإعراب في النحو. وله شعر حسن. وتوفى سنة ٥١٦هـ.

والصحيح أن التعدى (بالتضعيف)^(١) سماع في اللازم والمتعدى وهو ظاهر
مذهب سيبويه^(٢) ثم قال:

وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِيِ اثْنِي كَسَا فَهُوَ بِه فِي كُلِّ حَكْمٍ ذُو اثْنَسَا

يعنى أن الثانى من مفعول (أعلم وأرى) المتعديين إلى اثنين بهمزة النقل مثل
ثانى مفعولى (كسا) وبابه، وهو كل فعل متعد إلى مفعولين ليس (أصلهما)^(٣)
المبتدأ والخبر.

فيجوز الاقتصار عليه وعلى الأول، ويمتنع الإلغاء (كما)^(٤) فى باب (كسا).

وأعلم أنه ليس^(٥) ثانيهما كثنانى مفعولى (كسا) فى كل حكم بل يستثنى من
ذلك التعليق. فإن تعليق (أعلم وأرى) المذكورتين عن الثانى جائز، لأن أعلم قلبية
وأرى بصرية، وهى ملحقة بالقلبية فى ذلك، ومن تعليق أرى عن الثانى (قوله
تعالى)^(٦) ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى﴾^(٧).

ثم قال:

وَكأرى السَّابِقِ نَبَأًا أَخْبَرًا حَدَّثَ أَنبَاءً كَذَاكَ خَبْرًا

جملة ما ذكر من الأفعال المتعدية إلى ثلاثة سبعة:

(أعلم، وأرى، نبأ، وأنبا، وخبر، وأخبر، وحديث).

فأما تعدى (أعلم وأرى) إلى ثلاثة فمجمع عليه وألحق سيبويه (بهما)^(٨)

نبأ^(٩).

(١) ب، ج.

(٢) وارتضيت كلام صاحبي بصحة مذهب سيبويه.

(٣) أ، ب وفى ج «أحدهما».

(٤) أ، ب.

(٥) فى الأصل «ليس له ثانيهما» والسياق يقتضى حذف «له».

(٦) ج.

(٧) سورة البقرة ٢٦٠.

(٨) أ، ب.

(٩) قال سيبويه ج ١ ص ١٩: «الذى يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين ولا يجوز ذلك أن تقتصر
على مفعول منهم واحد دون الثلاثة لأن المفعول هنا كالفاعل فى الباب الأول الذى قبله =

وزاد الأخفش «أظن وأحسب وأخجال وأزعم وأوجد» ومستنده القياس^(١).
والحق بعضهم^(٢) (أرى) الحلمية سماعا. كقوله تعالى: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي
مَنَامِكَ قَلِيلًا﴾^(٣) ومن منع تعديها قبل الهمزة إلى اثنين جعل الثالث حالا.
والحق الحريري وابن معط (علم) وقد تقدم^(٤). ومما أغفل ذكره مع أفعال
هذا الباب وهو منها «أرى» (ميينا)^(٥) للمفعول وهو مضارع أريت بمعنى: أظننت
ولم يستعمل أظننت.
وذكر في شرح التسهيل: أن (أرى) هذه لا ماضى لها وقد ذكره غيره^(٦).

= في المعنى وذلك كقولك أرى الله ريذا بشرا أباك، ونبأت عمرا ريذا أبا فلان، وأعلم
الله ريذا عمرا خيرا منك» اهـ.

- (١) قياسا على أعلم وأرى، ولم يسمه اهـ السيوطي في الهمع ١/١٥٩.
- (٢) هو ابن مالك «وزاد ابن مالك أرى الحلمية» همع ١/١٥٩.
- (٣) سورة الأنفال ٤٣.
- (٤) علم المنقولة بالتضعيف.
- (٥) ب، ج وفي أ «أمبينا».
- (٦) ب، ج وفي أ «بغيره».



محتويات المجلد الأول



| الصفحة | الموضوع |
|--------|---|
| ٣ | مقدمة |
| | القسم الأول (الدراسة) |
| ٩ | التعريف بالمرادى المعروف بابن أم قاسم |
| | الباب الأول |
| | الفصل الأول |
| ٩ | العصر المملوكى |
| ١١ | مصر فى عهد المماليك |
| ١٢ | انتقال الحكم من الأيوبيين إلى المماليك |
| ١٢ | دولتنا المماليك |
| ١٣ | حضارة مصر فى عهد المماليك |
| ١٥ | الحركة العلمية (انتقال النشاط إلى مصر والقاهرة) |
| ١٦ | عوامل نشاط الحركة العلمية |
| ٢٠ | نتائج نشاط الحركة العلمية |
| ٢١ | المؤلفات |
| ٢٣ | مولفات عربية |
| | الفصل الثانى |
| ٢٧ | نبذة عن مصر |

| | |
|-----|--|
| ٢٩ | مصر |
| ٣٠ | النحو والنحاة فى عصر الماليك |
| ٣٢ | المعاصرون للمرادى المعروف بابن أم قاسم |
| | الباب الثانى |
| ٤٣ | الفصل الأول |
| ٤٥ | صاحب الألفية |
| ٤٨ | ألفية ابن مالك |
| | الفصل الثانى |
| ٦١ | التعريف بالمرادى |
| ٦٣ | المرادى المعروف بابن أم قاسم |
| ٧١ | الفصل الثالث |
| ٧٣ | شيوخ ابن أم قاسم |
| ٨٥ | تلاميذ المرادى المعروف بابن أم قاسم |
| ٩٠ | مؤلفاته |
| ١١٧ | الفصل الرابع |
| ١١٩ | الناقلون عن المرادى |
| | الباب الثالث |
| ١٨١ | الفصل الأول |
| ١٨٣ | أضواء على الشرح |
| ١٩٦ | الاعتراضات الواردة على الناظم |

- ٢٠١ نقله عن شيخه أبي حيان
 ٢٠٤ نقله عن سيويه
 ٢٠٧ مدى اعتماده على ابن الناظم فى شرحه للألفية

الفصل الثانى

- ٢١٣ اعتماده المرادى على السماع
 ٢١٦ ميوله للبصريين
 ٢١٨ مخالفته لأراء النحاة

الفصل الثالث

- ٢٢٣ شواهد
 ٢٢٩ اعتماده على القرآن الكريم
 ٢٣٠ شرح اللغويات

الفصل الرابع

- ٢٣٣ موقفه من ألفية ابن مالك وألفية ابن معط
 ٢٣٩ رغبته فى توضيح المسائل النحوية
 ٢٤٢ مسائل: الظاهر من تعبير المرادى وتعبير النحاة أنه انفرد بها
 ٢٤٧ مذهبه النحوى

القسم الثانى

- ٢٤٩ تحقيق شرح الفية ابن مالك للمرادى
 ٢٥١ مقدمة المحقق
 ٢٥١ وصف المخطوط
 ٢٥٦ منهج التحقيق

الصفحة

الموضوع

٢٥٩

الجزء الأول

٢٦١

مقدمة الألفية

٢٦٧

الكلام وما يتألف منه

٢٩٦

المعرب والمبني

٣٥٦

النكرة والمعركة

٣٥٨

الضمير

٣٩٠

العلم

٤٠٥

اسم الإشارة

٤١٦

الموصول

٤٦٠

المعرف بأداة التعريف

٤٧٠

المبتدأ والخبر

٤٩٢

كان وأخواتها

٥٠٦

ما، لا، لات، إن، المشبهات بليس

٥١٥

أفعال المقاربة

٥٢٣

إن وأخواتها

٥٤٤

لا التي لنفى الجنس

٥٥٥

ظن وأخواتها

٥٧١

أعلم وأرى

٥٧٥

محتويات المجلد الأول

٤١٥
ق ١٠

توضيح المفاهيم والمسائل بشرح الفيض ابن مالك

للمرادي

المعروف بابن أم قاسم المتوفى عام ٧٤٩ هـ

المجلد الثاني

مكتبة الميمنية النبوية الشريفة
رقم الكتاب: ٦٤٥٤
تاريخ التسجيل: ٢٠٠٩/١٢/٢٠

٧٢

٤٤١

شرح وتحقيق الأستاذ الدكتور
عبد الرحمن علي سليمان
أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر
وعميد كلية البنات الإسلامية بأسسوط سابقاً

الطبعة الأولى

١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م

ملتزم الطبع والنشر

دار الفكر العربي

٩٤ شارع عباس العقاد - مدينة نصر - القاهرة

ت: ٢٧٥٢٩٨٤ - فاكس: ٢٧٥٢٧٣٥

www.darelfikrelarabi.com
INFO@darelfikrelarabi.com

لعمارة
١

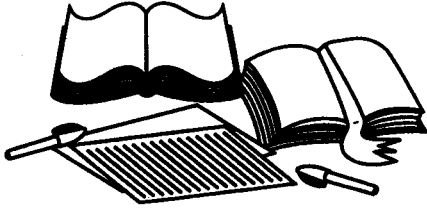
مكتبة
الشيخ
محمد
صالح
العلي

مكتبة
الشيخ
محمد
صالح
العلي

مكتبة
الشيخ
محمد
صالح
العلي

مكتبة
الشيخ
محمد
صالح
العلي

مكتبة
الشيخ
محمد
صالح
العلي



التفقيؤ

الجزء الثاني

ويشتمل على:

- الفاعل - النائب عن الفاعل - اشتغال العامل عن المفعول
- تعدى الفعل ولزومه - التنازع في العمل - المفعول المطلق -
- المفعول له - المفعول فيه وهو المسمى ظرفا - المفعول معه -
- الاستثناء - الحال - التمييز - حروف الجر - الإضافة -
- المضاف إلى ياء المتكلم.



الفاعل

هو الاسم المسند إليه فعل تام مقدم غير مصوغ للمفعول أو جار مجراه .
«فلاسم»: جنس يشمل الصريح والمؤول، و«المسند إليه» فعل مخرج لما لم يسند إليه كالمفعول، والمسند إليه غير الفعل نحو «زيد أخوك» .

«وتام»: مخرج للفعل الناقص نحو: «كان» وأخواتها. فلا يسمى مرفوعها فاعلا حقيقة .

وقد سماه سيبويه^(١) فاعلا والخبر مفعولا على سبيل التوسع، «مقدم» يخرج نحو «زيد قام» .

قيل: (وهذا)^(٢) حكم مختلف فيه فلا ينبغي أن يذكر في الحد «وغير مصوغ للمفعول» يخرج نحو «ضَرَبَ زَيْدٌ وَيُضْرَبُ» مما هو طريقة فَعِلٍ وَيُفْعَلُ، فإن مرفوعهما نائب عن الفاعل وليس بفاعل .

قال المصنف: وقد اضطر الزمخشري إلى تسميته مفعولا بعد أن جعله فاعلا .

«والجاري مجرى الفعل» هو (اسم الفعل)^(٣) والصفات والمصادر والظروف والمجرورات (بشرطها)^(٤) . وقد أشار إلى تعريف الفاعل بمثالين تضمنهما قوله:

الفاعلُ الَّذِي كَمَرَفُوعِي «أَتَى زَيْدٌ مُنِيرًا وَجْهَهُ» «نعم الفتى»

فكأنه قال: الفاعل ما كان كزيد من قولك: «أتى زيد» في كونه اسماً أسند إليه فعل تام مقدم غير مصوغ للمفعول، أو كان كوجهه من قولك «منيراً وجهه» في كونه اسماً أسند إليه اسم مقدم جارٍ مجرى الفعل المذكور .

(١) راجع الكتاب ١ / ٢١ سيبويه .

(٢) أ، ب. وفي ج (وهو) .

(٣) ج .

(٤) ب، ج .

وأما قوله «نعم الفتى» فهو مثال (ثان)^(١) كمل به البيت والأول يغنى عنه^(٢) ثم قال:

وبعدَ فعلٍ فاعِلٍ فإنَّ ظَهَرَ
فَهُوَ وَإِلَّا فَضَمِيرٌ اسْتَرَّ

مرتبة الفاعل أن يكون بعد فعله لكونه كالجزم منه، فإن ظهر المسند إليه بعد الفعل فهو الفاعل نحو: «قام زيد» و «قمت» وإن لم يظهر بعده بل قبله نحو: «زيد قام» أو لم يظهر قبله ولا بعده نحو: «قم» فهو ضمير مستتر، لأن الفعل لا يخلو (من)^(٣) (الفاعل)^(٤) ولا يتأخر عنه^(٥).

فإن قلت: ليس قوله: (وبعدَ فعلٍ فاعِلٍ) على إطلاقه فإن بعض الأفعال لا يرفع فاعلا فليس بعده فاعل، وذلك الفعل الزائد نحو: «كان» الزائدة خلافاً لمن قال فيها ضمير المصدر.

والمستعمل استعمال الحرف نحو: «قلما» المراد بها النفي في الأشهر، والمؤكد في نحو: «قام قام زيد» في أحد الأوجه، وللمبنى للمفعول نحو: «ضرب زيد». قلت: المراد بقوله: (وبعدَ فعلٍ فاعِلٍ) أن الفاعل يكون بعد الفعل لا قبله، وليس المراد أن كل فعل يكون بعده فاعل (فيلزمه)^(٦) ما ذكرت.

فإن قلت: لا بد في الشرط والجزاء من مغايرة ولم يفد الجزاء في البيت إلا ما أفاد الشرط، لأن التقدير: فإن ظهر الفاعل فهو الفاعل.

(١) أ، ب. وفي جـ (ثالث).

(٢) قال ابن عقيل ١ / ٢٦٦ (ومثل للمرفوع بالفعل مثالين: أحدهما ما رفع بفعل متصرف نحو: «أتى زيد» - والثاني ما رفع بفعل غير متصرف نحو «نعم الفتى»).

(٣) ب، جـ. وفي أ (عن).

(٤) أ، ب. وفي جـ (فاعل).

(٥) هذا مذهب البصريين، وأما الكوفيون فأجازوا التقديم متمسكين بقوله: ما للجمال مشيها وثيداً. وتأوله البصريون على الابتداء وإضمام الخبر الناصب - والصحيح مذهب البصريين لقوته.

(٦) أ، وفي ب، جـ (فيلزم).

قلت: الضمير في قوله (ظهر) للفاعل في المعنى، وخبر (هو) الفاعل في الاصطلاح (فتغاييراً)^(١).

والمعنى: فإن ظهر بعد الفعل ما هو له في المعنى فهو الفاعل في الاصطلاح. فإن قلت: قوله: (وإلا فضمير استتر) ليس بجيد؛ لأن الفاعل قد يكون ضميراً (بارزاً)^(٢). نحو «فعلت».

قلت: الضمير البارز شمله قوله (فإن ظهر) فإن المراد بالظاهر (هنا)^(٣) الملفوظ به لا مقابل الضمير.

فإن قلت: مقتضى قوله: (وإلا فضمير استتر) أن الفاعل إما ظاهر وإما (مضمر)^(٤) مستتر، وبقيت حالة أخرى وهو أن يكون (ضميراً)^(٥) محذوفاً في باب النياحة وباب المصدر وباب التعجب.

قلت: قد ذكر ذلك في باب النياحة، وباب التعجب، وأما المصدر، فلا يرد هنا^(٦) لأنه إنما تكلم على فاعل الفعل على أن في التعجب والمصدر خلاقاً، وقد ذهب الكسائي إلى جواز حذف الفاعل مطلقاً.

ثم قال:

وَجَرَدِ الْفِعْلَ إِذَا مَا أَسْنَدًا لَاتْنِينِ أَوْ جَمَعَ «كَفَازَ الشُّهَدَاءِ»

أى: إذا أسند الفعل إلى فاعل ظاهر مثنى أو مجموع، جرد في اللغة المشهورة من علامة التثنية والجمع فتقول «فاز الشهيدان وفاز الشهداء».

(١) أ، ب. وفي جـ (مغاييراً).

(٢) أ، جـ.

(٣) أ، جـ. وفي بـ (هو).

(٤) أ، ب. وفي جـ (ضمير).

(٥) جـ.

(٦) في النائب عن الفاعل (قضى الأمر) - والتعجب إذا دل عليه متقدم مثل «أسمع بهم وأبصر» - والمصدر نحو: «أو إطعام في يوم ذي مسغبة» اهـ تصريح الشيخ خالد بتصرف. وقال الشيخ يس في المصدر (قال الزرقاني: فإن الفاعل فيه محذوف وليس بمضمر لأن المصدر لا يتحمل الضمير، وقال السيوطي: يتحملة لأن الجامد - إطعام - أول بمشتق - يطعم) اهـ بتصرف.

فإن قلت: أطلق في قوله: (لاثنين أو جمع) وإنما يعنى منه الظاهر.
قلت: قيد ذلك بمثاله، وأيضاً، بقوله في البيت الذى يليه (والفعل للظاهر
بعد مُسندٌ) لأن المسألة واحدة.

فإن قلت: لا فائدة في تخصيصه ذلك بالاثنين والجمع؛ لأن المسند إلى
المفرد مجرد أيضاً.

قلت: لم تختلف العرب في فعل المفرد، وإنما اختلفوا في فعل الاثنين
والجمع، فنبه على مواضع الخلاف.

ثم أشار إلى اللغة الأخرى:

وَقَدْ يُقَالُ: سَعِدَا وَسَعِدُوا والفعل للظاهر - بعد - مُسندٌ

هذه اللغة ينسبها النحويون إلى أكلوني البراغيث، وحمل المصنف عليها قول
النبي ﷺ^(١): «يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ»^(٢). وقد نُورِعَ في
ذلك.

وقال السهيلي: ألفت في كتب الحديث المروية الصحاح ما يدل على كثرة
هذه اللغة. وجردها وذكر آثاراً منها قوله عليه الصلاة والسلام «يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ
مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ».

أخرجه مالك في الموطأ.

ثم قال: لكنى أقول في حديث مالك (إن)^(٣) الواو فيه علامة إضمار، لأنه
حديث مختصر رواه البزار مطولاً مجرداً^(٤). فقال فيه: «إن لله ملائكة يتعاقبون
فيكم» اهـ.

(١) أ، ب

(٢) «يتعاقبون» أى: تأتي طائفة عقب أخرى، وهو حديث صحيح، رواه البزار فى صحيح
البخارى وأخرجه مالك فى موطئه، وذكره ابن مالك فى التسهيل ص ٤٤، ٢٢٦.

(٣) ب، ج. وفى أ (إذ).

(٤) وفى ج (مجرداً) ومجرداً: أى: من علامة الجمع الموجودة مع الاسم الظاهر لعدم إسناده
إلى الظاهر بل إلى الضمير. اهـ صبان ٢/٢٣.

وحكى بعض النحويين أنها لغة طيبي، وحكى بعضهم أزد شنوءة ولا يقبل قول من أنكرها^(١).

ثم قال:

ويرفعُ الفاعِلُ فعلٌ أضمراً كمثل «زيد» في جواب «من قرأ»؟

يعنى: أن الفاعل قد يحذف رافعه.

وحذفه، على قسمين: جائز نحو «زيد» في جواب (من قال)^(٢) من قرأ؟. أى: قرأ زيد. وهذا المثل يحتمل أن يكون «زيد» فيه مبتدأ محذوف الخبر. أى: زيد القارئ، وهو الأظهر، لأن الأولى مطابقة الجواب للسؤال. والأحسن أن يقال: كمثل زيد في جواب. هل قرأ أحد؟

وواجب نحو ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾^(٣) أى: وإن استجارك أحد. وتجوّر المصنف فعبر عن الحذف بالإضمار.

وفهم من كلامه أن الرفع للفاعل هو (المسند)^(٤) أعنى الفعل وما جرى مجراه، وهذا أصح الأقوال^(٥).

ثم قال:

وتاء تانيث تلي الماضي إذا كان لأنثى كآبت هند الأذى

(١) راجع الأشموني ١ / ١٧٠.

(٢) جـ.

(٣) من الآية ٦ من سورة التوبة.

(٤) أ، جـ وفى ب (المسند إليه).

(٥) والأقوال هي: أحدها أن العامل المسند إليه من فعل أو ما ضمن معناه.

الثاني: أن رافعه الإسناد أى: النسبة فيكون العامل معنوياً، ورد بأنه لا يعدل إلى

المعنى إلا عند تعذر اللفظى وهو موجود

الثالث: شبهه بالمبتدأ حيث يخبر عنه بفعله ورد بأن الشبه المعنوى لا يستقر . . .

الرابع: كونه فاعلاً في المعنى . . . ورد بقولهم: «مات زيد» . . . اهـ مع ١ / ١٥٩

بتصرف.

وأميل إلى الأول وعليه الجمهور لقوته وضعف الباقي.

إذا أسند الفعل الماضي إلى مؤنث ولو بتأويل لحقته «تاء» ساكنة تدل على تأنيث فاعله.

ولحاقها على ضميرين: جائز وواجب، وقد بين ذلك بقوله:

وَإِنَّمَا تَلْزَمُ فِعْلٌ مُّضْمَرٌ مُتَّصِلٌ أَوْ مُفْهِمٌ ذَاتَ حِرِّ

يعنى: أن هذه التاء لا تلزم الفعل إلا فى حالين:

الأول: أن يسند إلى (ضمير)^(١) متصل سواء كان حقيقى التأنيث نحو: «هند قامت» أو مجازيه نحو «الشمس طلعت».

فإن كان منفصلاً نحو: ما (قام)^(٢) إلا أنتِ ضعف إثبات التاء.

الثانى: أن يسند إلى ظاهر حقيقى التأنيث متصل غير جمع ولا جنس نحو «قامت هند» و«قامت الهندان».

فإن كان مجازى التأنيث نحو «طلعت الشمس» أو منفصلاً نحو «قامت»^(٣) اليوم هند» أو جنساً نحو «نعمت المرأة» أو جمعاً نحو: «قامت الهندود» لم تلزم التاء على (سبين)^(٤).

وقد فهم القيد الأول وهو: أن يكون حقيقى التأنيث. من قوله (أو مفهم ذات حِرِّ): والحر فرج المرأة^(٥).

(١) أ، ب - وفي ج (مضمر).

(٢) أ، ب - وفي ج (قال).

(٣) ب، ج وفي أ (قام).

(٤) أ، ج.

(٥) وأصل حر: حرج. فحذفت لام الكلمة بدليل تصغيره على حريح وجمعه على أحراج فحذفت لامه وهى الحاء اعتباطاً فبقى مثل «يد ودم»، وقد يعوض منها راء تدغم فيها الراء، وهو بكسر الحاء - فرج المرأة كما فى المصباح، لكن المراد هنا مطلق فرج معد للوطء ولو دبراً كالطير. اهـ خضرى ١ / ١٦٣.

ونبه على القيد الثاني أعنى الاتصال بقوله:

وَقَدْ يُبِيحُ الْفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ فِي نَحْوِ «أَتَى الْقَاضِي بِنْتُ الْوَاقِفِ»

ولكن يختار إثبات التاء في (غير الحقيقي المتصل، وفي الحقيقي)^(١) المفصول بغير «إلا».

فقولك: (أتت القاضي بنت الواقف) أحسن من (أتى).

فإن كان الفصل «بإلا» فبالعكس، وقد نبه عليه بقوله:

والحذفُ مع فَصْلٍ بِإِلَّا فَضْلًا «كَمَا زَكَ إِلا فَنَاءُ ابْنِ الْعَلَاءِ»

فما زكا إلا فناة أجود مما ركت.

وبعضهم لا يجيز ثبوتها مع الفصل «بإلا» إلا في الضرورة، والصحيح

جوازه في النشر على قلة ومنه قراءة مالك بن دينار^(٢) وأبى رجاء الجحدري^(٣) ﴿فَأَصْبَحُوا لَا تَرَى إِلَّا مَسَاكِينَهُمْ﴾^(٤) ذكرها أبو الفتح.

ثم نبه على أنه قد ورد الحذف مع الحقيقي المتصل ومع ضمير المجازى بقوله:

والحذفُ قد يَأْتِي بِإِلَّا فَصْلًا، وَمَعَ ضَمِيرِ ذِي الْمَجَازِ فِي شِعْرٍ وَقَعَ

أما الحذف مع الحقيقي المتصل فذكره سيبويه^(٥) وحكى: قال فلانة.

(١) أ، ج.

(٢) هو: أبو يحيى البصرى، وردت الرواية عنه في حروف القرآن، سمع أنس بن مالك. قال القتيبي: كان يكتب المصاحف بالأجرة، وكان من أحفظ الناس للقرآن، وكان يقرأ كل يوم جزءاً من القرآن حتى يختم، فإن أسقط حرفاً، قال: بذنب منى، وما الله بظلام للعبيد. مات سنة سبع وعشرين ومائة.

(٣) أبو رجاء الجحدري: هو عاصم بن أبي الصباح العجاج الجحدري البصرى. أخذ القراءة عرضاً عن عيسى بن عمر الثقفى ونصر بن عاصم وغيرهما وقال خليفة بن خياط: مات قبل الثلاثين ومائة.

وقال المدائنى: سنة ثمان وعشرين ومائة.

(٤) من الآية ٢٥ من سورة الأحقاف.

(٥) قال سيبويه ج ص ٢٣٥: (وقال بعض العرب قال فلان) ١ هـ.

وذكر المصنف أنه لغة بعضهم، وقال بعضهم: هو شاذ، لا يجوز إلا حيث سمع.

وأما الحذف مع ضمير المجازى فقد ورد في الشعر كقوله:

ولا أرضَ أبقلَ إبقالها^(١)

وقوله:

إنَّ السَّماحةَ والمروءةَ ضُمَّنا قبراَ بمرورَ على الطريقِ الواضح^(٢)

(١) عجز بيت، قائله: عامر بن جوين الطائي، أحد الخلعاء الفتاك. يصف سحابة وأرضا

مخسبة لكثرة ما بها من الغيث - وهو من المتقارب.

وصدره: فلا مزنة ودقت ودقها.

الشرح: «المزنة» - بضم الميم وسكون الزاي وفتح النون - السحابة المشقلة بالماء،

«ودقت»: الودق: المطر. وفي القرآن الكريم «فترى الودق يخرج من خلاله»، «أبقل»:

من الإبقال. يقال: أبقلت الأرض إذا خرج بقلها - أي أنبت البقل - وهو النبات.

المعنى: ليس هناك من السحاب ما أمطر مطرا نافعاً كهذه السحابة، ولا توجد أرض

تبت البقل كما تخرجه هذه الأرض.

الإعراب: «فلا» نافية تعمل عمل ليس «مزنة» اسمها، وجملة «ودقت» وفاعله المستتر

في محل نصب خبرها «ودقها» منصوب على أنه مفعول مطلق «ولا» الواو عاطفة لجملة

على جملة ولا نافية للجنس تعمل عمل «إن» أرض اسمها «أبقل» فعل ماض والفاعل

ضمير والجملة في محل رفع خبرها «إبقالها» مفعول مطلق.

الشاهد: في «ولا أرض أبقل» حيث حذف تاء التانيث من الفعل المسند إلى ضمير

المؤنث، ويروى: أبقلت إبقالها - بنقل حركة الهمزة من «إبقالها» إلى التاء في «أبقلت»

وحيث فلا شاهد فيه.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٩١ وابن هشام ٢٥٤ / ١، وابن

عقيل ٢٤٧ / ١، والأشمووني ١ / ١٧٤، وداود، السندوي، والمكودي ص ٥١،

والسيوطي ص ٤٨. وأيضاً - ذكره في همع الهوامع ١ / ١٧١. وذكره ابن يعيش في شرح

المفصل ٤ / ٩٥، والشاهد رقم ٢ في خزنة الأدب، وسيبويه في كتابه ج ١ ص ٢٤٠.

(٢) قائله: هو زياد بن سليمان مولى عبد القيس أحد بني عامر بن الحرث وهو الذي يقال

له: زياد الأعجم. وهو من قصيدة حاثية يرثى بها زياد المغيرة بن المهلب. وقيل: للصلتان

العبدى وليس بصحيح. والصحيح أنها لزياد بن الأعجم. وهو من قصيدة طويلة من

الكامل.

فإنَّ الحوادثَ أودى بها^(١)

= الشرح: «بمرو» فى محل نصب على أنها صفة لقبر أى: قبراً كائناً بمدينة مرو، وهى قسبة خراسان وبها كان سرير الملك، وهى مدينة عظيمة بينها وبين نيسابور اثنا عشر يوماً.

الإعراب: «إن» حرف توكيد ونصب «السماحة» اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة «المروءة» معطوف عليه «ضمننا» ضمن فعل ماض مبني للمجهول والـف الاثنان فاعل مبني على السكون فى محل رفع، وهو المفعول الأول «قبراً» مفعول ثان لضمن «بمرو» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقبر «على الطريق» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة ثانية لقبر «الواضح» صفة للطريق.

الشاهد: فى «ضمننا» فإن ضمن فعل ماض مسند إلى ضمير المؤنث وهو الالف العائدة إلى السماحة والمروءة، والقياس فيه أن يقول «ضمننا» بناء التأنيث لأنها خير عن السماحة والمروءة وهما مؤنثتان، وهو محمول على الضرورة خلافاً لابن كيسان.

مواضعه: ذكره داود فى شرحه للألفية، وابن هشام فى شذور الذهب ص ١٥٣.

(١) هذا عجز بيت للأعشى بن قيس، وهو من قصيدة له يمدح فيها رهط قيس بن معد يكرب الكندى ويزيد بن عبد الدار الحرثى - وهو من المتقارب.

وصدره: فإمّا ترينى وكى لمة - رواية سيويه: فإما ترى لمتى بدلت.

الشرح: لمة بكسر اللام وتشديد الميم - ما ألم وأحاط بالمتكئين من شعر الرأس، فإن زاد عن ذلك فهو الجمعة - بضم الجيم وتشديد الميم - «الحوادث» جمع حادثة. وأراد بها نوازل الدهر وكوارثه التى تحدث واحدة بعد واحدة.

«أودى بها» ذهب بها وأبأدها وأهلكها.

المعنى: إن رأيتنى فيما مضى وأنا شاب لى لمة فلا تعجبنى من ذهابها اليوم أو من ذهاب بهجتها فإن المصائب وكر الغداة والعشى أذهبتها.

الإعراب: «إمّا» مركبة من إن ما، إن حرف شرط جازم وما زائد «ترينى» فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بحذف النون وباء المؤنثة المخاطبة فاعل والنون للوقاية وباء المتكلم مفعول به «ولى» الواو للحال، لى جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «لمة» مبتدأ مؤخر، والجملة فى محل نصب حال «فإن» الفاء واقعة فى جواب الشرط.

إن: حرف توكيد ونصب «الحوادث» اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة «أودى» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً يعود إلى الحوادث تقديره هو «بها» جار ومجرور متعلق بأودى، وجملة أودى وفاعله فى محل رفع خبر إن، وجملة إن واسمها وخبرها فى محل جزم جواب الشرط.

وهو من ضرائر الشعر خلافا لابن كيسان في القياس عليه .

ثم أشار إلى القيد الثالث - أعنى كونه غير - جمع - بقوله :

والتاء مع جمع سوى السالم من مذكر - كالتاء مع إحدى اللبّن

يعنى : أن حكم التاء مع المسند إلى غير المذكر السالم حكمها مع المجازى التانيث «كإحدى اللبّن» وهى لبنة فيجوز إثباتها وحذفها .

فعلى هذا تقول : قام الرجال وقامت الرجال وقام الهندات وقامت الهندات ، لأن قوله (سوى السالم من مذكر) يشمل الجمع المكسر والسالم من المؤنث .

فالتذكير على تأولهم بجمع والتانيث على تأولهم بجماعة ، وما ذكره في جمع التكسير متفق عليه .

وأما المؤنث السالم فلما أن يكون واحده مذكراً «كالطلحات» أو مغيراً وهو «بنات» فتحكمه أيضاً في جواز الأمرين حكم التكسير .

وأما أن يكون غير ذلك «كالهندات» فتحكمه حكم واحده . فلا يقول «قام الهندات» إلا من يقول «قام فلانة» هذا هو الصحيح وإليه ذهب في التسهيل (١) .

وأجاز الكوفيون «قام الهندات» كجمع التكسير ، واختاره أبو على ، واستدلوا بقوله تعالى : ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ ﴾ (٢) :

وأجيب : بأن حذفها في الآية للفصل ، وكلامه هنا موافق مذاهب الكوفيين ، ومن وافقهم من البصريين .

= الشاهد : في «أودى» حيث لم يلحق تاء التانيث بالفعل الذى هو قوله : «أودى» ، مع كونه مسنداً إلى ضمير مستتر عائداً إلى مؤنث وهو «الحوادث» الذى هو جمع حادثة . فإن قلت : فإنى لم أجد لهذا الشاعر ضرورة الجأته إلى حذف التاء لأنه لو قال : «أودت بها» لم يتغير الوزن قلت : الجواب عن ذلك أن ننبهك إلى هذه الألف المنطوق بها قبل الباء في «أودى بها» فالقافية مؤسسة ، والتأسيس هو الألف الواقع قبل حرف الروى بحرف متحرك .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : ابن الناظم ، وابن هشام ١ / ٣٥٥ ، السندوبى ، الأشمونى ١ / ١٧٤ ، ابن يعيش فى شرح المفصل ٤ / ٩٥ ، والشاهد رقم ٩٥٢ من خزانة الأدب ، وسيبويه فى كتابه ج ١ ص ٣٣٩ .

(١) التسهيل ص ٧٥

(٢) من الآية ١٢ من سورة الممتحنة .

وأما جمع المذكر السالم فلا يجوز إلحاق التاء معه، إذا لم يسمع؛ ولذلك استثناه خلافاً للكوفيين فأجازوا الوجهين في الجموع الثلاثة.

ويستثنى من ذلك البنون فحكمه حكم التكسير^(١) لتغير واحده.

واعلم أن اسم الجمع كالجمع المكسر.

ثم نبه على القيد الرابع، أعنى: كونه غير مقصود به الجنس بقوله:

والحذف في نعم الفتاة استحسنا لأن قصد الجنس فيه بين

يعنى: أنهم استحسنا الحذف في «نعم وبئس» فيقول: «نعم الفتاة» من لا يقول «قال فلانة» لأن المقصود به جنس الفتاة، و«أل» فيه جنسية، خلافاً لمن زعم أنها عهدية.

ولا يعنى أن الحذف أحسن (من)^(٢) الإثبات بل هو حسن، والإثبات أحسن

منه.

والأصل في الفاعل أن يتصلاً والأصل في المفعول أن يتفصلاً

يعنى: أن الأصل في الفاعل أن يتصل بفعله، لأنه كالجزء منه. والأصل في المفعول أن يفصل عنه بالفاعل نحو «ضرب زيد عمراً».

ثم قال:

وقد يُجاء بخلاف الأصل

أى: يقدم المفعول على الفاعل نحو: ضرب عمراً زيد.

وتقديمه على الفاعل على ثلاثة أقسام: جائز كما مثل، وواجب، وممتنع.

وقد نبه عليها، فقال:

وقد يجى المفعول قبل الفعل

وهو على ثلاثة أقسام: جائز نحو قوله تعالى: ﴿فَرِيقًا هَدَى﴾^(٣) وواجب

(١) أ، ج. وفي ب (المكسر).

(٢) ب، ج.

(٣) من الآية ٣٠ من سورة الاعراف.

نحو: «من أكرمت؟» لأن اسم الاستفهام له الصدر، وممتنع ويمنعه ما أوجب تأخره أو توسطه.

ثم قال:

وَأَخَّرَ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبَسَ حَذِرٌ
أَوْ أَضْمَرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مَنْحَصِرٍ

يجب تأخير المفعول في ثلاث مسائل:

الأولى: إذا خيف التباسه بالفاعل لخباء الإعراب فيهما ولا قرينة نحو:

«ضرب موسى عيسى» فيستعين بكون الأول فاعلا (كذا) (١) قال ابن السراج. وتظافرت (٢) على ذلك نصوص المتأخرين، ونازعهم في ذلك ابن الحاج (٣) في نقده على ابن عصفور وقال: لا يوجد في كتاب سيبويه شيء من هذه الأغراض الواهية، ولا يبعد أن يقصد قاصد «ضرب أحدهما» من غير تعيين (٤) فيأتي باللفظ المحتمل، ولا يمنع أن يتكلم به لغة ويتأخر البيان إلى وقت الحاجة (٥). نعم، يمكن أن يقال: إذا أجملا (٦).

فينبغي أن يسقى مع الظاهر من تقديم الفاعل، لكن ليس هذا قطعاً على

منعه.

قال الزجاج في معانيه (٧) في قوله تعالى: ﴿فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ﴾ (٨) (٩):

(١) أ، ب

(٢) قال الصبان ٣ / ٣٩ (هكذا اشتهر بالظاء، والصواب تضافر بالضاد المعجمة.

يقال: تضافر القوم أى تعاونوا).

(٣) هو ابن العباس أحمد بن محمد الأزدي الإشبيلي المعروف بابن الحاج. كان عالماً بالعربية محققاً حافظاً للغات، وله مختصر خصائص ابن جنى، ونقود على الصحاح وإيرادات على المقرب لابن عصفور، وأمالى على كتاب سيبويه، وكان يقول: إذا مت يفعل ابن عصفور في كتاب سيبويه ما يشاء. ومات سنة ٦٤٧ هـ.

(٤) قال الأشموني «ضرب أحدهما الآخر» وهناك دليل خامس لم يذكره وذكره الأشموني والسيوطى فى الهمع (فأجاز تقديم المفعول والحالة هذه محتجا بأن العرب تميز تصغير عمر وعمرو على صغير).

(٥) لأن تأخير البيان إلى وقت الحاجة جائز عقلا وشرعاً.

(٦) لأن الإجمال من مقاصد العقلاء.

(٧) هو كتاب فى معانى القرآن له.

(٨) من الآية ١٥ من سورة الأنبياء.

(٩) راجع الأشموني ١ / ١٧٦.

يجوز أن تكون «تلك» فى موضع رفع على (أنها)^(١) اسم «زالت» وفى موضع نصب على خبر «زالت» ولا خلاف بين النحويين فى جواز الوجهين ا هـ. مختصراً وبعضه بالمعنى.

ولا يلزم من إجازة الزجاج الوجهين فى الآية الكريمة، جواز مثل ذلك فى «ضرب موسى عيسى» لأن التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم «زال» بخبرها، وذلك واضح^(٢) فلو زال (الالتباس)^(٣) بقرينة معنوية نحو «ولدت هذه هذه» تشير بالأولى إلى الصغرى، أو بقرينة لفظية نحو (ضربت)^(٤) موسى سَعْدَى جاز التقديم.

الثانية: أن يكون (الفاعل)^(٥) ضميراً (متصلاً)^(٦) غير محصور، نحو «أكرمت زيداً» فلو كان محصوراً وجب تأخيره (نحو)^(٧) «وما ضرب زيداً إلا أنا». الثالثة: أن يحصر (المفعول)^(٨) بإلا أو بإنما نحو «ما ضرب زيد إلا عمرًا»، وإنما ضرب زيد عمرًا.

ويجب تقديم المفعول على الفاعل لثلاثة أسباب:

الأول: أن يحصر (الفاعل)^(٩) بإلا أو بإنما نحو «ما ضرب زيداً إلا عمرو». وإنما ضرب زيداً عمرو.

والثاني: أن يكون (المفعول)^(١٠) ضميراً متصلاً وفاعله ظاهر نحو «أكرمك زيد».

الثالث: أن يعود عليه ضمير متصل بالفاعل نحو «ضرب زيداً غلامه» عند الأكثرين.

وقد نبه المصنف على وجوب تأخير ما حصر فاعلاً كان أو مفعولاً بقوله:

(١) أ.

(٢) ولا أميل لرأى ابن الحاج لضعفه. قال الأشموني: (وما قال ابن الحاج ضعيف) ١ / ١٧٦ لأن ما ذكره فى الآية من باب الإلباس وفى غيرها من باب الإجمال.

(٣) أ، ج - وفى ب (اللبس). (٤) أ، ب - وفى ج (ضرب).

(٥) ب. (٦) أ. (٧) ب، ج.

(٨) ب، ج. (٩) ب، ج. (١٠) ب.

وَمَا بِإِلَّا أَوْ بِنَائِمَا انْحَصَرَ أُخْرَ.....

فأما المحصور «بائِئِمَا» فلا خلاف في وجوب تأخيره.

وأما المحصور «بِإِلَّا» فنقل المصنف: أنه يجب تأخيره خلافاً للكسائي، فإنه أجاز تقديمه فاعلاً كان أو مفعولاً، ووافق ابن الأنباري على جواز تقديم المفعول (بخلاف) (١) الفاعل.

والحاصل: ثلاثة مذاهب: الجواز مطلقاً وهو مذهب الكسائي، والمنع مطلقاً وهو مذهب الجمهور (٢)، والتفصيل وهو مذهب ابن الأنباري. ونقل غيره أن مذهب البصريين والقراء والكسائي إجازة تقديم المفعول إذا حصر «بِإِلَّا» (٣) (٤).
وكلام المصنف هنا يقتضى موافقة الكسائي (٥).

... وقد يسبقُ إن قَصِدُ ظَهْرُ

واحترز بقوله (إن قصد ظهر) من المحصور (بائِئِمَا) (٦) فإنه لا يظهر قصد الحصر معها إلا بالتأخير.

ولم ينبه على باقى أسباب تقديم المفعول، وهو استفاد من قوله (أو أُضْمِرَ الفاعلُ غير مُنْحَصِرٍ)، لأن العلة واحدة، وهى أن الاتصال لا يجوز مع إمكان الانفصال فى غير المواضع المستثناة.

ثم قال:

وَشَاعَ نَحْوُ «خَافَ رَبَّهُ عُمَرُ»

أى: كثر تقديم المفعول الملتبس بضمير الفاعل عليه؛ لأن الفاعل فى نية التقديم نحو «خاف ربه عمر».

ثم قال:

(١) أ، ج - وفى ب (دون).

(٢) واختاره الجزولى والشلوبين حملاً لإلا على إنما.

(٣) لأنه فى نية التأخير. (٤) راجع الأشموني ١ / ١٧٧.

(٥) وقد ارتضيت مذهب الكسائي لوروده.

(٦) أ، ب، وفى ج (بِإِلَّا).

..... وَشَدَّ نَحْوُ «زَانَ نَوْرَهُ الشَّجَرِ».

أى: شدّ تقديم الفاعل الملتبس بضمير المفعول عليه لما يلزم من عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة^(١).

قال المصنف: والنحويون - إلا أبا الفتح - يحكمون بمنع (مثل)^(٢)، هذا والصحيح جواره^(٣).

واستدل على ذلك بالسمع، وأنشد ستة أبيات^(٤) وأنشد غيره أبياتاً آخر. وذكر لجواره وجهاً من القياس^(٥) وقد أجازه قبله وقبل أبي الفتح، الأخص من البصريين، والطوال من الكوفيين^(٦).

وتأول المانعون بعض الأبيات بما هو خلاف الظاهر، وقد أجازه بعضهم فى الشعر دون النثر، وهو الإنصاف، لأن ذلك إنما ورد فى الشعر^(٧)، والله أعلم.

(١) لأن الشجر مفعول وهو متأخر لفظاً والأصل فيه أن ينفصل عن الفعل فهو متأخر رتبة اهـ. ابن عقيل ١ / ٢٨٠.

(٢) أ، ب.

(٣) أى نظماً ونثراً.

(٤) منها قوله:

| | |
|-------------------------------------|---------------------------------|
| ولو أن مجدداً أخلد الدهر واحداً | من الناس أبقى مجده الدهر مطعماً |
| وقوله: وما نفعت أعماله المرء راجياً | جزاء عليها من سوى من له الأمر |
| وقوله: جزى بنوه أبا الغيلان عن كبير | وحسن فعل كما يجزى سنمار |
| وقوله: كسا حلمه ذا الحلم أثواب سودد | ورقى نداء ذا الندى فى ذرى المجد |
| وقوله: جزى ربه عنى عدى بن حاتم | جزاء الكلاب العاويات وقد فعل |
| وقوله: لما رأى طالبوه مصعباً ذعروا | وكاد لو ساعد المقدور ينتصر |

(٥) قاسه على المواضع التى يجوز فيها عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة اهـ صبان ٤ / ٢.

(٦) هو: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله الطوال النحوى من أهل الكوفة وأحد أصحاب الكسائى والفراء. كان حاذقاً بإلقاء المسائل العربية، قدم بغداد وأقرأ فيها، وحذق عن الأصمعى. ولم يشتهر له تصنيف. ومات سنة ٢٤٣هـ.

(٧) راجع الأشمونى ١ / ١٧٨.

النائب عن الفاعل

قال:

يُنوبُ مفعولٌ بهٍ عنِ فاعلٍ فيما له كُنيلٌ خيرٌ نائلٍ

قد يحذف الفاعل لغرض لفظي كالإيجاز (والتصحيح)^(١) والتوافق والتقارب^(٢)، أو معنوي: كالعلم به والجهل والإبهام والتعظيم والتحقير والخوف منه أو عليه^(٣)، وينوب عنه بعد حذفه (أحد)^(٤) خمسة أشياء: مفعول به، ومصدر، وظرف زمان أو مكان، ومجرور، خلافاً لمن منع إقامة المجرور. ولا ينوب عن الفاعل خبر كان (ولا حال)^(٥) ولا تمييز، ولا مشبه بالمفعول خلافاً لمن أجاز ذلك.

وما أقيم مقام الفاعل نائب عنه في جميع أحكامه، كالرفع ووجوب التأخير وامتناع الحذف (وتنزله)^(٦) منزلة الجزء والإغناء عن الخبر في نحو: «أمضروب العبدان»؟

واتصال تاء التأنيث بفعله إذا كان مؤنثاً.

إلا أن نيابة ما ذكر عن الفاعل مشروطة (بتغيير)^(٧) الفعل عن صيغته الأصلية إلى صيغة تنبيه على ذلك.

(١) أ، جـ - (التفصيل) وفي ب (التعليل) وأصوب التصحيح كما في الحضري والأشموني.

(٢) الأمثلة: الإيجاز، قال تعالى: «بمثل ما عوقبتم».

وتصحيح النظم كقوله:

علقتها عرضاً وعلقت رجلاً غيرى وعلقت أخرى ذلك الرجل

إذ لو قال: «علقتي الله إياها وعلقتها الله رجلاً غيرى وعلقت الله أخرى ذلك الرجل

لاختل النظم - والتعليق هنا للحجة.

والتوافق والتقارب «من طابت سريرته حملت سيرته»

(٣) الأمثلة: العلم به. قال تعالى: «خلق الإنسان ضعيفاً! الجهل «سرق المتاع»، الإبهام

«تصدق على مسكين»، التعظيم بصون اسمه عن لسانك «خلق الخنزير»، التحقير «طعن

عمر».

(٥) أ.

(٤) ب، جـ

(٧) أ، جـ - وفي ب (بتغيير).

(٦) ب، جـ - وفي أ (وتنزله)

وقد أشار إلى كيفية التغيير فقال:

فأول الفعل اضمُنْ.....

.....

يعنى: ماضياً كان أو مضارعاً.

فإن قلت: منه ما يكسر أوله نحو «قيل» فى الفصحى و«رد» فى لغة.

قلت: لم يكسر إلا بعد تقدير ضمة كما سيأتى، والأصل «قول» و«رُدد».

ثم قال:

..... والمتصل بالآخر اكسر فى مضمي كوصل

المتصل بالآخر هو الحرف الذى قبله. كالصَاد من «وصل».

فإن قلت: فنحو «قيل» و«رد» لا يكسر ما قبل آخره.

قلت: بل كسر تقديراً كما سبق فى ضم أوله..

ثم قال:

..... واجعله من مضارعٍ مُفْتَحاً

.....

أى: واجعل المتصل بالآخر مُفْتَحاً لفظاً أو تقديراً كما سبق، ثم مثله فقال:

..... كَيْتَحَىِ المَقُولِ فِيهِ يُتَحَىِ

المقول بالجر صفة للفظ (يتحى)^(١) الذى يقال فيه إذا بنى للمفعول.

«يتحى» فيضم (أوله)^(٢) ويفتح ما قبل آخره.

فهذان العملان - أعنى: ضم أول الفعل وكسر ما قبل آخره فى الماضى أو

فتح فى المضارع - مطردان فى كل فعل (مبنى)^(٣) لما لم يسم فاعله.

وقد يضاف إليهما فى بعض الأفعال عمل آخر، وقد نبه على ذلك فقال:

والثانى التالى تا المطاوعة كالأول اجعله بلا منازعة

(١) أ - وفى ب، ج (يتحى أى يتحى).

(٢) ب، ج - وفى أ (آخره). (٣) أ، ج. وفى ب (بنى).

أى: اجعل الحرف الثانى الذى يتلو «تاء» المطاوعة كالأول فتضمنه كما تضم الأول نحو «تعلّم» فتقول «تعلّم» - بضم أوله وثانيه، وكذلك كل فعل أوله «تاء» مزيدة معتادة، وإن كانت لغير المطاوعة نحو: «تبختر»^(١) وتكبر وتوانى وتحكم.

فإن قلت: فتنقيد المصنف: التاء بالمطاوعة، ليس بجيد.

قلت: هو كذلك، والعذر له، أن التاء فيما ذكرناه من الأفعال شبيهة بتاء المطاوعة، فاكتفى بذكرها.

فإن قلت: قوله فى التسهيل: ومع ثانيه إن كان ماضياً مزيداً أوله «تاء»^(٢) عبارة صحيحة لشمولها.

قلت: لكنها شملت غير المقصود أيضاً (كالتاء)^(٣) فى قولهم «ترمس الشيء» بمعنى رمسه^(٤) فإنها مزيدة وهو لا يضم ثانيه^(٥) لكونها «تاء» زيادتها غير معتادة.

(فالأولى أن يقال مزيداً أوله «تاء» معتادة)^(٦) ثم قال:

وثالث الذى بهمز الوصل كالأول اجعلته كاستحلى

إذا كان أول الماضى همزة وصل. ضم أوله وثالثه فتقول: فى «استحلى»، «استحلى» وذلك واضح.

فإن قلت: ليس ذلك على إطلاقه، لأن الأوضح فى «اختار وانقاد» أن يقال: «اختير وانقيد» وسيذكره^(٧).

قلت: الجواب عنه كالجواب عن كسر «قيل» وقد تقدم.

(١) ج - وفى أ (تتخير) وفى ب (تخير).

(٢) أ، ب - وفى ج (بتاء) وراجع التسهيل ص ٧٧.

(٣) أ، ب.

(٤) رمسه: أى دفته

(٥) أى: إذا بنى للمجهول. بل يسكن ثانيه. راجع صبان ٢ / ٤٣.

(٦) أ، ب.

(٧) فى قول ابن مالك:

وما لفا باع وما العين تلى فى اختار وانقاد وشبه ينجلي

ثم قال .

واكسرَ أو اشمِمَ فأثلاثيُّ أُعلِنُ عينا وضمُّ جا «كُبوع» فاحتملُ

إذا كان الماضي ثلاثيا معتل العين معلها نحو: «قال وباع» وقصد بناؤه للمفعول فُعل فيه تقديرًا ما يقتضيه القياس . فيضم أوله ويكسر ما قبل آخره . فيقال: «قُولٌ ويُبِعُ» .

إلا أن العرب قصدوا تخفيفه، لثقل الكسرة على حرف العلة، فمنهم من حذف ضمة الفاء ونقل كسرة العين إلى مكانها فسلمت الياء من «بيع» وقُلبت الواو من «قول»، «ياء» (لسكونها)^(١) بعد كسرة فصار اللفظ «قيل وبيع» .

ففي ذوات الياء عملان، وفي ذوات الواو ثلاثة، وهذه أفصح اللغات .

ومنهم من فعل ما تقدم من حذف الضمة ونقل الكسرة . إلا أنه يشم الفاء (للضم)^(٢) ومعنى الإشمام هنا: شوب الكسرة شيئًا من صوت الضمة، ولهذا قيل: ينبغي أن يسمى رَوَمًا .

قلت: وقد عبر عنه بعض القراء بالروم .

فإن قلت: ما كيفية اللفظ بهذا الإشمام؟

قلت: ظاهر كلام كثير من النحويين والقراء أنه يلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة ممتزجة من حركتين ضمة وكسرة على سبيل الشبوع .

والأقرب ما حرره بعض المتأخرين . فقال: كيفية اللفظ أن يلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة مركبة من حركتين إفرادًا لا شبوعًا .

جزء الضمة مقدم وهو الأقل يليه جزء الكسرة وهو الأكثر .

ومن ثم تمحضت الياء . وهذه اللغة، أعنى لغة الإشمام فصيحة تلى لغة الكسر في الفصلة .

(١) ب، ج - وفي أ (لكونها) .

(٢) ب - وفي أ . ج (الضم) .

ومنهم من يحذف كسرة العين، إذ منها ينشأ الثقل وتبقى الفاء على ضمها فتسلم (الواو) (١) في «قول» وتقلب الياء واواً في «بيع» لانضمام ما قبلها (٢).

وهذه اللغة أضعف اللغات (٣) وعليها قول الراجز:

ليت شباباً بوع فاشترت (٤)

تنبيه: وإنما قال: «أعل» دون «اعتل»، ليخرج ما عينه حرف علة ولم يعل، نحو: «عور في المكان» وصيد فيه، فإن حكمها حكم الصحيح.

ثم قال:

وإن بشكل خيف لبس يُجتنب

(١) ب.

(٢) وفي أ (تقلب الواو ياء في بيع)

(٣) قال الأشموني: ١ / ١٨١ أشار بقوله: «فاحتمل» إلى ضعف هذه اللغة بالنسبة للفتين

الأولين، وتعزى لبني فقعمس وبني دبير - وهما من فصحاء بني أسد) ا هـ.

(٤) عجز بيت، قائله: رؤبة بن العجاج؛ وهو من الرجز المسدس، وصدوره:

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتَ

وروى «وما ينفع» مكان «وهل ينفع» ابن يعيش.

المعنى: أتمنى أن يباع الشباب فأشترته، ولكن التمني لا ينفع ولا يفيد، فإن الشباب إذا ولّى لا يرجع.

الإعراب: «ليت» حرف تمن ونصب، «وهل» حرف استفهام معناه النفي «ينفع» فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة «شيئاً» مفعول «ليت» قصد لفظه فاعل، والجملة لا محل لها معترضة «ليت» حرف تمن مؤكد للأول «شباباً» اسمه «بوع» فعل مبنى للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه والجملة في محل رفع خبر ليت «فاشترت» اشترى فعل ماضٍ والتاء فاعل.

الشاهد: في «بوع» فإنه فعل ثلاثي معتل العين، فلما بناه للمجهول أخلص ضم فائه، وإخلاص ضم الفاء لغة جماعة من العرب، منهم من حكى المؤلف، ومنهم بعض بني تميم، ومنهم ضبة، وحكى عن هذيل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٩٤، وابن عقيل ١ / ٢٦٨،

والأشموني ١ / ١٨١، والسندوبى، وداود، والمكودي ص ٥٤، وابن هشام ١ / ٣٨٠

وأيضاً ذكره في معنى اللبيب ٢ / ٥٣، والسيوطى ٥٠، وأيضاً ذكره في همع الهوامع ١ /

٢٤٨، وابن يعيش في شرح المفصل ٧ / ٧٠.

إذا خيف التباس فعل المفعول بفعل الفاعل بسبب شكل، وهو ضم الفاء (١) وكسرها وجب حيثُ اجتناب ذلك الشكل الذي بسببه وقع اللبس، فتقول في «بيع»: «بعث يا عبد» إخلاص الضم أو بالإشمام، وفي (عوق) (٢). «عقت يا زيد» بإخلاص الكسر أو بالإشمام، إذ لو أخلصت الكسر في «بعث» والضم في «عقت» لالتبس فعل المفعول بفعل الفاعل.

وما ذكره من اجتناب الشكل الملتبس لم يتعرض له سيويه، بل ظاهر كلامه جواز الأوجه الثلاثة مطلقاً (٣).

ويؤيده ما حكاه ذو الرمة عن أمة بنى فلان: غُثنا ما شُثنا (وهو فُعَلنا) (٤) لأنه يقال: غيث القوم.

ثم قال:

وما لباعَ قد يُرى لنحو حَبِّ

يعنى أن الثلاثى المضاعف المدغم يجوز في فائه ما جاز في فاء «باع» من إخلاص الكسر والضم والإشمام نحو: «حَبِّ وِرْدٍ» وقرئ «هذه بضاعتنا ردت إلينا» (٥) ولكن الأفصح في المضاعف الضم. وقال بعضهم: لا يجوز غيره، والصحيح الجواز (٦).

فإن قلت: هل يعرض في المدغم (من الإلباس) (٧) ما عرض في نحو «قيل وبيع»؟

قلت: لا. لأن المضاعف إذا بنى للفاعل فتحت فاؤه. إلا فيما كان على «فعل» إذا نقلت ضمة عينه إلى الفاء نحو (حب) (٨) فيعرض اللبس بإخلاص الضم. فقياس من راعى إزالة اللبس أن يقول «حِبِّ» - بالكسر - أو بالإشمام.

(١) ب، ج - (٢) أ، ج - وفي ب (عيق).

(٣) راجع الأشموني ١ / ١٨٢. (٤) أ.

(٥) من الآية ٦٥ من سورة يوسف - قراءة علقمة.

(٦) لقراءة الضم (ردت إلينا).

(٧) أ، ب - وفي ج «الالتباس».

(٨) أ، ج - وفي ب (حب).

ثم قال

وما لفا باع وما العين تلى
فى اختار وانقاد وشبه يتجلى

يعنى أن (ما اعتلت)^(١) عينه من الفعل الماضى الموزون بافتعل نحو: «اختار»
أو بالفعل نحو «انقاد» يُفعل بثالته. وهو الذى تليه العين ما فعل بفاء باع من
الكسر والضم والإشمام فيقال «اختير واختور» وبالإشمام، ومن كسر الثالث كسر
الهمزة ومن ضم الثالث ضم الهمزة، ومن أشمه أشمها.

واعلم أن ما لم تمل عينه من هذا النوع فحكمه حكم الصحيح كما سبق فى
الثلاثى، نحو «اعتور».

ولما فرغ من (بيان)^(٢) الكيفية شرع فى ذكر بقية الأشياء التى تنوب عن
الفاعل فقال:

وقابل من ظرف أو من مصدر
أو حرف جر نيابة حرى

أشار بقوله (وقابل) إلى أن من الظرف والمصدر (وحرف الجر)^(٣) ما لا يقبل
النيابة.

أما الظرف فلا يقبلها إلا بشروط:

الأول: أن يكون مختصا فلا يجوز «سير وقت، ولا جلس مكان»

والثانى: أن يكون متصرفا فلا يجوز «جلس عندك» خلافا للأخفش^(٤)

والثالث: أن يكون ملفوظا به خلافا لابن السراج فى إجازته نيابة الظرف
المنوى.

وأما المصدر فلا يقبلها (أيضا)^(٥) إلا بشروط:

(١) أ، ب. وفى جـ «ما أعلت»

(٢) أ، جـ. وفى بـ «ذكر».

(٣) أ - وفى بـ «المجرور».

(٤) فالأخفش يجوز نيابة الظرف غير المتصرف مع بقاءه على النصب - دم، صبان ٢ / ٤٥.

(٥) ب.

الأول: أن يكون متصرفاً، فلا يجوز نيابة «سبحان» ونحوه.

والثانى: أن يكون لغير مجرد التوكيد فلا يجوز «ضُرِبَ ضُرْبًا» لعدم

الفائدة.

والثالث: أن يكون ملفوظاً به أو مدلولاً عليه بغير العامل نحو «بلى سير»

لمن قال: ما سير سير شديد، فلو دل عليه (العامل)^(١) لم ينب خلافاً لبعضهم.

وأما المجرور فلا يقبلها إلا بشرطين:

الأول: (الأ يلزم)^(٢) الحرف الجار له وجهاً واحداً فى الاستعمال. كمد

(ومنذ)^(٣) ورب والكاف وما خص بقسم واستثناء فلا ينوب شىء من ذلك كما لا

ينوب الظرف غير المتصرف.

والثانى: ألا يكون للتعليل «كاللام والباء ومن» إذا دلت على التعليل.

ذكر ذلك بعض النحويين، وقد أجاز (بعضهم)^(٤) ذلك فى قوله:

يُغْضَى حَيَاءً وَيُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ^(٥)

(١) أ، جـ. وفى ب (بالعامل).

(٢) ب، جـ. وفى أ «يكون لا يقبل».

(٤) أ.

(٣) ب.

(٥) صدر بيت، قائله الفرزدق همام بن غالب من قصيدة طويلة من البسيط يمدح بها

الفرزدق زين العابدين على بن الحسين بن على بن أبى طالب رضى الله عنه.

وعجزه: فما يُكَلِّمُ إلا حين يَتَسَمَّ.

الشرح: «يُغْضَى» على صيغة المعلوم - يغمض جفونه - من الإغضاء وهو إثناء الجفون

بعضها من بعض «مهابته»: المهابة: الهيبة، والمهابة: التعظيم والإجلال، «يتسم»

الابتسام: أوائل الضحك، «يكلّم» على صيغة المجهول، «يغضى» الثانية على صيغة

المجهول.

المعنى: أن زين العابدين محتشم ذو حياء وجلال. فهو يغمض جفونه من الحياء

ويغمض الناس جفونهم من هيئته فإذا ابتسم هدأ روع الناس، فما يكلّم إلا وقت ابتسامه.

الإعراب: «يغضى» فعل مضارع مرفوع بضمه مقدرة على الياء وفاعله ضمير مستتر

جوازاً تقديره هو يعود إلى المدح «حياء» مفعول لأجله منصوب بالفتحة الظاهرة

«ويغضى» الواو حرف عطف يغضى فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع بضمه مقدرة على

الالف ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو «من» حرف جر «مهابته» مجرور بمن

وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى المدح مضاف إليه.

وذكر ابن إيار. أن الباء الحالية في نحو «خرج زيد بشيابه» لا تقوم مقام الفاعل. كما أن الأصل الذي ينوب عنه كذلك، وكذلك المميز إذا كان معه «من» كقولك: «طَبْتُ من نفسٍ»، فإنه لا يقوم مقام الفاعل أيضاً^(١).

قلت: دخول «من» في هذا المثال غير جائز وسيأتي في بابه^(٢).

فإن قلت: قوله: (أو حرف جرّ) يقتضى أن النائب إنما هو حرف جر، فيكون في محل رفع كما نقل عن الفراء.

قلت: مذهب البصريين، أن النائب، إنما هو المجرور لا الحرف ولا المجموع، ولما كان الحرف (ملازماً)^(٣) للمجرور اكتفى بذكره.

وظاهر كلامه في الكافية^(٤) والتسهيل أن النائب هو الجار والمجرور معاً.

ثم قال:

ولا ينوبُ بعضُ هدىٍ إن وُجِدَ في اللفظِ مفعولٌ بهٍ، وقد يردُّ

الإشارة (بهدى) إلى الظرف والمصدر (وحرف الجر)^(٥).

= «فما» الفاء للتفريع، ما حرف نفي «يكلم» فعل مضارع مبني للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «إلا» حرف استثناء لا عمل له «حين» ظرف زمان متعلق ب«يتكلم» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو.

الشاهد: في «ويغضى من مهابته» لأن النائب عن الفاعل فيه هو ضمير المصدر أى: هو الإغضاء. وكلمة «من» للتعليل أى: لأجل مهابته وهو مفعول له؛ فلذلك لم ينب عن الفاعل.

وذهب الأخفش إلى أن قوله: «من مهابته» نائب فاعل يغضى مع اعترافه بأن «من» حرف جر للتعليل، وعنده أنه لا تمنع نيابة المفعول لأجله عن الفاعل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن هشام ١ / ٢٧٧، ٢ / ١٣١، وداود، والسندوبى، والأشمونى ١ / ١٨٣ وذكره ابن يعيش فى شرح المفصل ٢ / ٥٣.

(١) راجع الأشمونى ١ / ١٨٣.

(٢) عند قول ابن مالك:

واجر بمن إن شئت غير ذى العدد والفاعل المعنى كطب نفساً نفد

(٣) أ، ج. وفى «مقارناً» (٤) الكافية لابن مالك ورقة ٣٥.

(٥) أ، ج. وفى ب «الجار».

مذهب جمهور البصريين: أنه لا يجوز نيابة شيء منها مع وجود
المفعول به .

ومذهب الكوفيين: جواز ذلك مطلقاً، ونقله المصنف عن الأخفش، ونقل
بعضهم عنه أنه (إنما)^(١) يجيز نيابة غير المفعول به إذا تقدم على المفعول به .
فالمداهب على ثلاثة .

قال المصنف: ويقول الكوفيين أقول، إذ لا مانع من ذلك مع أنه وارد عن
العرب، ومنه قراءة أبي جعفر^(٢) ﴿لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾^(٣) وفي هذا
ونحوه أشار بقوله: (وقد يرد)

وإذا فقد المفعول به جازت نيابة كل واحد من هذه الأشياء، قيل: ولا أولوية
لشيء منها، وقيل: المصدر أولى^(٤) وقيل المجرور^(٥)، وقال الشيخ أبو حيان^(٦):
ظرف المكان أولى^(٧) (٨) .

(١) أ، ب .

(٢) هو: أبو جعفر يزيد بن القعقاع المخزومي المدني، أحد أصحاب القراءات العشر، انتهت
إليه رئاسة الإقراء بالمدينة، وكان إمام أهلها في القراءة، ولم يكن أحد أقرأ للسنة منه،
وتوفي سنة ١٣٠ هـ .

(٣) من الآية ١٤ من سورة الجاثية - فيجزى مبنى للمفعول «بما» نائب فاعل مع تقدم المفعول
به وهو قوماً . وارتضيت رأى الكوفيين للدليل .

(٤) لأنه أشرف جزءى مدلول العامل . أ هـ صبان ٢ / ٤٧ .

(٥) لأنه مفعول به بواسطة الجار . أ هـ صبان ٢ / ٤٧ .

(٦) هو محمد أنير الدين بن يوسف الغرناطي . ولد بمطخارش من ضواحي غرناطة، وتلقى
عن كثيرين، منهم ابن الضائع، ثم هاجر وضرب في مغارب الأرض ومشارقتها، ثم انتهى
به المطاف إلى القاهرة، فأخذ عن ابن النحاس وصنف كثيراً، فمن مؤلفاته في النحو:
التذيل والتكميل - وملخصه ارتشاف الضرب من لسان العرب، وكان على مذهب ابن
الضائع في منع الاستشهاد بالحديث؛ ولذا رد على ابن مالك في شرحه على التسهيل
بكلام مسهب، وتوفي بالقاهرة سنة ٧٤٥ هـ .

(٧) ب - قال أبو حيان في الارتشاف «واخترت إقامة ظرف المكان» .

(٨) «لأن في إنابة المجرور خلافاً ودلالة الفعل على المكان لا بالوضع بل بالالتزام كدلالته
على المفعول به، فهو أشبه المفعول به من المصدر وظرف الزمان لدلالة الفعل وضعاً على
الحدث والزمان» أ هـ صبان ج٢ ص ٤٧ . نقلاً عن الهمع وارتضيت رأى الشيخ أبي
حيان . قال الشيخ الصبان ج٢ ص ٤٧ :

ثم قال:

وَبِاتِّفَاقٍ قَدْ يَنْوِبُ الثَّانِي مِنَ بَابِ كَسَا فِيمَا التَّبَاسُهُ أَمِنْ

المتعدى إلى مفعولين ثلاثة أنواع: باب كسا، وباب ظن، وباب اختار.
فباب كسا: كل (فعل)^(١) متعد بنفسه إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر.

وباب ظن: كل (فعل)^(٢) متعد بنفسه إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر.

وباب اختار: كل (فعل)^(٣) متعد إلى واحد بنفسه وآخر بإسقاط حرف الجر. ولا خلاف في (جواز)^(٤) نيابة المفعول الأول في الأبواب الثلاثة.

وأما الثاني فنقل المصنف الاتفاق على جواز نيابته في باب كسا بشرط أمن اللبس. فتقول: «أعطى زيداً درهماً» ولا يجوز نحو «أعطى زيد عمرًا» إلا بنيابة الأول لأنه يلبس.

وحكى (عن)^(٥) الفارسي: منع إقامة الثاني إذا كان نكرة والأول معرفة وهو نقل غريب. وسيأتي الخلاف في باب ظن.

وأما باب اختار، فلم يتعرض له هنا.

وقال في التسهيل: ولا يمنع نيابة المنصوب بسقوط الجار مع وجود المنصوب بنفس الفعل. اهـ^(٦) وهذا مذهب الفراء، ومذهب الجمهور تعيين رفع المنصوب بنفس الفعل.

ثم قال:

= «.....» لكن هذا البحث لا يمنع أولوية ظرف المكان؛ لأن غايته عدم دلالة الفعل أصلاً على الحدث والزمان المختصين، ودلالته التزاماً على المكان، فلم يخرج من كونه أشبه بالمفعول به منهما» اهـ وراجع الأشموني ١ / ١٨٤.

(١) ب. (٢) ب. (٣) ب.

(٤) أ، ب.

(٥) ب، ج.

(٦) التسهيل ص ٧٧.

فِي بَابِ ظَنَّ وَأَرَى الْمَنْعَ اشْتَهَرَ وَلَا أَرَى مَنَعًا إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرَ

تقدم بيان باب ظن، وأما باب «أعلم» فكل متعد إلى ثلاثة.

قال المصنف: منع الاكثرون نيابة ثانی المفعولين من باب «ظن وأعلم»^(١) والصحيح عندي جواز ذلك إن أمن اللبس^(٢)، ولم يكن ثانی المفعولين جملة ولا ظرفًا ولا (مجرورًا)^(٣) ١ هـ.

وأما الثالث من باب «أعلم» فلم يتعرض له، إلا أن قوله في التسهيل: ولا يمنع نيابة غير الأول من المفعولات مطلقًا^(٤) ١ هـ يقتضى جوازه.

وقد نقل جوازه عن بعضهم فأجاز «أعلم زيدًا فرسكٌ مُسْرَجٌ».

ونقل ابن هشام الخضراوى^(٥) وابن أبى الربيع وابن المصنف: منع نيابته باتفاق^(٦) (٧).

ثم قال:

وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عَلِقًا بِالرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقًا

(١) فلا يجوز عندهم «ظن زيدًا قائم» ولا «أعلم فرسك مسرجًا».
(٢) كما فى الأمثلة السابقة، وإن لم يأمن تعيين الأول اتصافًا فتقول فى «ظننت زيدًا عمرًا» و«أعلمت بكرًا خالدًا منطلقًا» و«ظن زيد عمرًا» و«أعلم بكر خالدًا منطلقًا» ١ هـ أشمونى ١٨٥ / ١

(٣) أ، جـ. وفى ب (جار ومجرور). (٤) التسهيل ص ٧٧.
(٥) هو: أبو عبد الله محمد بن يحيى بن هشام الخضراوى الأنصارى الأندلسى من أهل الجزيرة الخضراء.

كان إمامًا فى العربية عاكفًا على التعليم. أخذ عن ابن خروف والرندى، وأخذ عنه الشلوين، وكان شاعرًا نادرًا متصرفًا فى الأدب. وله مصنفات منها: المقال فى أبنية الأفعال، والإفصاح بفوائد الإيضاح. وتوفى بتونس سنة ٦٤٦ هـ.
(٦) وحجتهم فى ذلك بأن المفعول الأول صريح والأخران مبتدأ وخبر شبها بمفعولى أعطى، وبأن السماع إنما جاء بإنابة كقوله:

ونبتت عبد الله بالجو أصبحت كرامًا مواليتها لثيما صميمها

أ هـ أشمونى ١ / ١٨٦.

(٧) قال ابن المصنف وهو الشارح ص ٩٥ (ولم يجز نيابة الثالث باتفاق).

يعنى: أن ما تعلق بالفعل ولم يكن نائباً عن الفاعل فهو منصوب لفظاً،
كالمصدر والظرف والمفعول به أو فيه أو له أو معه والحال والتمييز والمستثنى بشرطه،
أو محلاً كالمجرور بحرف نحو «مررت بزيد».

فإن قلت: ينبغى أن يقول: وما سوى الفاعل والمشبّه به والنائب عنه كما
ذكر في التسهيل^(١) فإن هذه الثلاثة مرفوعة.

قلت: عنى بالرافع رافع النائب لا الفعل مطلقاً فلم يحتج إلى ذكر الفاعل
ولا (المشبّه)^(٢) به، والله أعلم.

(١) قال في التسهيل ص ٧٧ (وما تعلق بالفعل غير فاعل أو مشبّه به أو نائب عنه منصوباً
لفظاً أو محلاً).

(٢) أ، ب - وفي جـ (الشيء).

اشتغال العامل عن المعمول

المراد بالعامل هنا ما يجوز عمله فيما قبله (فيشمل)^(١) الفعل المتصرف واسم الفاعل واسم المفعول دون الصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل والحرف لأنه لا يفسر في هذا الباب إلا ما يصلح للعمل فيما قبله.

ثم قال:

إِنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً شَغَلَ عَنْهُ بِنَصْبٍ لَفْظُهُ أَوْ الْمَحَلِّ

تقدير البيت: إن شغل (مضمرُ اسم) ^(٢) سابق فعلا.

فقوله: (مضمر اسم) فاعل بفعل مقدر يفسره الظاهر، وقوله: (سابق) صفة لاسم، (وفعلا) مفعول شغل، وقوله: (عنه) أى: عن الاسم السابق، وقوله: (بنصب لفظه أو المحل) يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون المراد بنصب لفظه الضمير، أو محله، فنصب لفظه نحو «زيداً ضربته» ونصب (محله) ^(٣) «زيداً مرتت به».

والثانى: أن يكون المراد بنصب لفظ، الاسم السابق أو محله.

وعلى هذا فالباء بمعنى «عن» وهو بدل اشتغال من الهاء فى عنه بإعادة العامل. والتقدير: إن شغل مضمرُ اسم سابق فعلا عن نصب لفظ ذلك الاسم نحو «زيداً ضربته» فإن الفعل لو لم يشتغل بالضمير لنصب «زيداً» أو نصب محله نحو «زيداً مرتت به» فإن الفعل لو لم يشتغل بالضمير لنصب محل «زيد» فنقول: «بزيد مرتت» فيكون محل المجرور نصباً.

فإن قلت: أى الاحتمالين أرجح؟

قلت: الأول هو ظاهر لفظه، ويؤيده قوله فى التسهيل: إذا انتصب لفظاً أو محلاً ضمير اسم سابق. اهـ ^(٤) إلا أنه يلزم منه تجوز فى موضعين:

(١) أ، جـ وفى ب (فشمل).

(٢) ب، جـ. (٣) ب، جـ.

(٤) التسهيل ص ٨٠.

أحدهما: قوله «عنه» فإنك إذا قلت: «زيداً مررتُ به» لم يشغله الضمير عن نصب «زيد» لأنه فعل لازم، لو سلط عليه لم ينصبه، ولكن قد يقال شغله الضمير عن «زيد» بتجور بمعنى شغله عن العمل في محله.

والآخر: قوله (بنصب لفظه) والضمير لا ينصب لفظه، لأنه مبني، ويلزم منه أيضاً تكرار، فإنه قد يقال بعد:

وفصل مشغولٍ بحرف جرٍّ أو بإضافةٍ كوصلٍ يجزى

فذكر حرف الجر على هذا التقدير تكرار لأنه قد علم من قوله (أو المحل).

وأما الاحتمال الثاني، فلا يلزم منه شيء من ذلك. فتأمله^(١).

ويؤيده قوله في شرح الكافية: إذا (قدم)^(٢) اسم على فعل صالح لنصبه لفظاً أو محلاً، فلم يجعل التقسيم في الضمير بل في الاسم السابق. اهـ^(٣).

وهذا وجه ظاهر لولا ما فيه من استعمال البناء بمعنى «عن» في قوله: (بنصب) على أن استعمال الباء بمعنى «عن» كثير.

فإن قلت: يرد على كلامه كما قيل نحو: «زيد ما أحسنه» فإنه فعل اشتغل بضمير اسم سابق وليس من الباب بإجماع.

قلت: لا يرد، لأن الضمير (لا)^(٤) يشغله عن الاسم السابق، لأن فعل التعجب لا يعمل فيما قبله فخرج بقوله: (عنه).

ثم قال:

فالسابق انصبه بفعلٍ أضمرا
.....حتماً.....

(١) فالأول بصرى والثاني كوفى. والثاني مردود، قال ابن عقيل ٢٩٣ / ١ (ورد هذا المذهب بأنه لا يعمل عامل واحد في ضمير اسم ومظهره. وقال قوم: هو عامل في الظاهر والضمير ملغى. ورد: بأن الأسماء لا تلغى بعد اتصالها بالعوامل) اهـ.

(٢) أ، ب - وفي ج (تقدم).

(٣) قال في شرح الكافية ورقة ٣٦ (إنه إذا تقدم اسم على فعل صالح لنصبه لفظاً أو محلاً وشغل الفعل عن عمله فيه بعمله في ضميره فذلك الاسم السابق) نص كلامه.

(٤) أ، وفي ب، ج (لم).

يعنى: أن الاسم السابق إذا نصب، فالناصب له عند الجمهور فعل مضمّر لا يجوز إظهاره.

ولهذا قال (حتمًا) أى: إضمارًا حتمًا، لأن الظاهر كالعوض منه، فلا يجمع بينهما.

فإن قلت: مقتضى عبارته إيجاب نصبه، وليس نصبه يوجب فى كل صورة كما سيذكر.

قلت: المراد انصبه بالمضمّر (حتمًا) حيث يصح النصب، وليس المراد (نصبه) (١) حتمًا. وذلك واضح.

وقوله:

مُؤَافِقٌ لِمَا قَدْ أُظْهِرَا

.....

يعنى: موافقًا له فى المعنى واللفظ إن أمكن، نحو «زيدًا ضربته» فالتقدير: ضربت زيدًا ضربته، أو فى المعنى دون اللفظ إن تعذر، نحو «زيدًا مرتت به» (أى جاوزت زيدًا) (٢).

واعلم أن الاسم الواقع بعده فعل ناصب لضميره على خمسة أقسام: واجب النصب، وواجب الرفع، وراجع النصب، ومستوفى فى الأمران، وراجع الرفع.

فأشار إلى الأول بقوله:

وَالنَّصْبُ حَتْمٌ إِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا يَخْتَصُّ بِالفِعْلِ كِإِنْ وَحَيْثُمَا

يعنى: أن النصب واجب إذا ولى الاسم السابق شيئًا يختص بالفعل كأدوات الشرط وأدوات التحضيض وأدوات الاستفهام إلا الهمزة، فإن النصب بعدها راجح لا واجب.

وقد (مثل) (٣) بأن، نحو «إن زيدًا ضربته»، «وحيثما» نحو: حيثما زيدًا لقيته (فأكرمه) (٤).

(٢) ب.

(٤) أ، ب

(١) أ - وفى ب، ج (نصبًا).

(٣) ب، ج. وفى أ (مثل).

ثم أشار إلى الثاني بقوله:

وإن تلا السابق ما بالابتداء يختص - فالرفع التزمه أبداً
كذا إذا الفعل تلاً ما لم يرد ما قبل معمولاً لما بعد وجد

يعنى أن الرفع يجب لسببين^(١):

أحدهما: أن يتقدم على الاسم ما يختص بالابتداء^(٢)، ومثل المصنف ذلك «إذا» الفجائية، و «ليتما» نحو: خرجت فإذا زيد يضربه عمرو. و «ليتما» بشر كلمته

أما «إذا» ففي اسم (الاشتغال)^(٣) بعدها مذاهب:

جواز نصبه وهو ظاهر كلام سيبويه، ووجوب رفعه، (لأنها)^(٤) لا يليها فعل ولا معمول فعل، وإنما يليها مبتدأ أو خبر.

و «إن» المفتوحة: مؤولة بمبتدأ أو المكسورة؛ لأن الكلام معها بمنزلة مبتدأ أو خبر. فمن (أولها)^(٥) غير ذلك فقد خالف كلام العرب.

قال في شرح التسهيل ولا يلتفت إليه، وإن كان سيبويه، رحمة الله عليه.

والتفصيل: فإن كان الفعل مقروناً بقدر جاز النصب (بعدها)^(٦) وإن لم يكن مقروناً بها وجب الرفع، لأن الأخص قد حكى عن العرب إيلاءها الفعل المقرون بقدر. قيل وهو الصحيح... وأما «ليتما» فمذهب الجمهور أنها لا يليها فعل ولا معمول فعل. وقد أجاز بعضهم وقوع الجملة الفعلية بعدها، وعلى هذا (لا)^(٧) يمتنع النصب.

وذكر بعضهم مما يختص بالابتداء واو الحال، نحو «خرجت وزيد يضربه عمرو» ولا يجوز «زيداً يضربه عمرو».

(١) أ، ب. وفي جـ (لشيين).

(٢) في الأصل (ببالا).

(٣) أ، جـ. وفي بـ (الاشتغال عنه).

(٤) أ، جـ. وفي بـ (لأنه).

(٥) ب، جـ. وفي أـ (والأها).

(٦) أ، جـ (٧) ب، جـ

والثانى: أن يكون بين الاسم والفعل شيء لا يعمل ما بعده فيما قبله كأدوات الاستفهام والشرط والتحضيض والموصول والموصوف و «إلا» فى الاستثناء والحروف الناسخة وكم الخبرية ولام الابتداء و «ما» النافية.

وأما «لا» فعلى المذاهب فى تقديم معمول ما نفى بها^(١).

مثال ذلك: «زيد هل لقيته؟» فالرفع فى هذا المثال ونحوه واجب، لأن «هل» لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، لكونها من أدوات الصدر وتمثيل سائرهما سهل^(٢) فلا تطول (به)^(٣).

وتقدير البيت: كذا إذا (تلا الفعل شيئاً لن)^(٤) يرد ما قبله مفعولاً لما وجد بعده.

ثم أشار إلى الثالث بقوله:

واختيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلِ ذِي طَلْبٍ وبعَدَ ما إِيلاؤُهُ الفِعْلَ غَلَبٌ

يعنى: أن النصب يترجح على الفعل بثلاثة أسباب:

الأول: أن يقع اسم الاشتغال قبل فعل ذى طلب. وهو الأمر والنهى والدعاء نحو «زيداً اضربه، وعمراً لا تهنه»، و«اللهم عبدك ارحمه».

والثانى: أن يكون الاسم بعد شيء غلب إيلاؤه الفعل «كالاستفهام بالهمزة، وحيث، وما، ولا، وأن» نحو «أزيداً ضربته». و«حيث زيداً تلقاه أكرمه»، و«ما زيداً لقيته».

والثالث: أن يكون الاسم بعد عاطف على جملة فعلية، وهو المراد بقوله:

وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلا فَصْلِ عَلى معمولِ فِعْلِ مُستَقَرٌّ أَوَّلًا

(١) فمن أجاز تقديم معمولها جور الاشتغال والنصب فى الاسم السابق، ومن منعه فيها منعه وأوجب الرفع، والأصح التفصيل، وهو المنع فى جواب القسم دون غيره «زيد لا اضربه» «زيد والله لا اضربه»

(٢) من الأمثلة: زيد إن زرتك يكرمك، وهل رأيتك؟ وهلا كلمته، زيد كم لقيته، زيد ليتنى أكرمه، ما زيد إلا يضره عمرو، زيد ما ضربته، زيد الذى ضربته، زيد رجل ضربته.

(٣) أ، ب. وفى جـ (فيه). (٤) أ، وفى ب، جـ (كان الفعل تلا شيئاً لم).

واحترز بقوله (مستقر أولاً) من ذات الوجهين: وستأتي، مثال ذلك «لقيت زيدا وعمراً كلمته»، إنما رجح النصب للمشاكلة بعطف فعلية على مثلها.

واحترز بقوله: (بلا فصل) (من) (١) نحو «قام زيد وأما عمرو فأكرمه» فلا أثر للعطف مع الفصل بأما، لأنها من أدوات الصدر (فالكلام) (٢) بعدها منقطع عما قبلها.

فالرفع بعدها أرجح ما لم يوجد مرجح النصب نحو «وأما زيد فأكرمه».

تبيينان:

الأول: تجوز المصنف في قوله: (على معمول فعل) وليس كذلك. وإنما «العطف» (٣) على الجملة الفعلية.

الثاني: لترجيح النصب أسباب أخر لم يذكرها هنا:

أحدها - أن (يكون) (٤) اسم الاشتغال بعد شبيهه بالعاطف على جملة فعلية نحو «أتيت القوم حتى زيدا مررت به» فحتى هنا حرف ابتداء، ولكن لما وليها في اللفظ بعض ما قبلها شابها العاطفة.

فلو قلت: «ضربتُ زيدا حتى عمرو ضربته» (تعيين) (٥) رفع عمرو لزوال شبه حتى الابتدائية بالعاطفة. إذ لا تقع العاطفة إلا بين كل وبعض، ذكره في شرح التسهيل.

والثاني: أن يجاب به استفهام بمفعول ما يليه أو بمضاف إليه مفعول ما يليه.

مثال الأول: قولك في جواب: «أيهم ضربت؟»: «زيداً ضربته».

ومثال الثاني: قولك في جواب «غلام أيهم ضربت؟»: «غلام زيدٍ ضربته».

(١) أ، ب. وفي جـ (في)

(٢) ب، جـ وفي أ (رافعاً الكلام)

(٣) أ، جـ. وفي ب (يعطف)

(٤) أ، جـ. وفي ب (يقع).

(٥) أ، جـ. وفي ب (رجح)

والثالث: أن يكون رفعه يوهم وصفاً مُخلاً. كقوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ (٤٩) (١) فالنصب فيه راجح، لأن الرفع يوهم أن يكون «خلقناه» صفة، مخصصة، والنصب يرفع ذلك التوهم، إذ الصفة لا تفسر ناصباً لما قبلها.

وإذا لم تكن صفة فهو خبر فيلزم عجموم خلق الأشياء بقدر فهو مذهب أهل السنة. وقد قرئ بالرفع (٢) ثم أشار إلى الرابع بقوله:

وإن تلا المعطوفُ فعلاً مُخْبِراً به عن اسمٍ فاعظِمْ مُخْبِراً

يعنى: أنه إذا وقع اسم الاشتغال بعد عاطف على جملة ذات وجهين وهى الابتدائية التى خبرها فعل نحو: «زيد قام» و«عمرأ أكرمه» فيجوز الرفع مراعاة لصدرها، والنصب مراعاة لعجزها، ولا ترجيح لأحدهما على الآخر لأن فى كل منهما مشكلة.

فإن قلت: ينبغى ترجيح النصب لترتبه على أقرب (المشاكلتين) (٣).

قلت: قد رجحه بعضهم على الرفع لذلك، ولا ينهض، لأن الرفع (مترجح) (٤) بعدم الإضمار، ولكل منهما مرجح فتساويا، وقد حكى عن الفارسي ترجيح الرفع.

فإن قلت: كان ينبغى أن يقول: (بلا فصل) كما قال فى البيت السابق احترازاً من نحو: «زيد قام وأما عمرأ فأكرمه» فالرفع فيه راجح، ولا أثر للعطف.

قلت: استغنى بتقديم الاحتراز عنه.

فإن قلت: ما المراد بقوله المعطوف؟

قلت: إن أراد اسم الاشتغال (فقد) (٥) تسامح فى العبارة، وإن أراد جملة الاشتغال فهو صحيح.

(١) الآية ٤٩ من سورة القمر.

(٢) لكن على أن «خلقناه» فى موضع الخبر للمبتدأ. والجملة خبر إن، «وبقدر» حال..

(٣) أ، ج. وفى ب (المشاكلين).

(٤) أ، ج. وفى ب (مرجح). (٥) أ، ج.

تنبيه:

حكم شبه العاطف في هذه المسألة، حكم العاطف نحو «زيد أتى القومَ حتى عمراً مرَّ به» وقد سبق بيان ذلك.

وحكم شبه الفعل إذا وقع خبراً^(١) في هذه المسألة حكم الفعل (نحو)^(٢) «هذا ضارب عبد الله وعمرو يكرمه».

ثم أشار إلى الخامس بقوله:

والرفعُ في غيرِ الَّذِي مرَّ رَجَحَ فما أُبِيحَ أَفْعَلٌ ودَغَ ما لم يُبَيَّحْ

مثال: «زيد ضربته» لأنه خلا من موجب النصب، وموجب الرفع، ومرجح النصب، ومستوى الأمرين، وإنما رجح رفعه، لأنه لا إضمار فيه.

ثم قال:

وفصلٌ مشغولٌ بحرفٍ جرٍّ أو بإضافةٍ كوصلٍ يجري

يعنى: أن الأقسام الخمسة المتقدمة مع الفعل المباشر للضمير جارية مع ما منع من مباشرته حرف جر أو إضافة، فمثل «إن زيدا رأيتَه» في وجوب النصب «إن زيدا مررت به» أو «رأيت أخاه» وقس على ذلك بقية المسائل.

فإن قلت: كيف يصح ذلك في جميع المسائل؟ وقد ذكروا أن النصب في نحو «زيداً ضربته» أحسن منه في «زيداً ضربت أخاه» والنصب في «زيداً ضربت أخاه» أحسن منه في «زيداً مررت به» لوصول ضربت بنفسه، وعكس ابن كيسان، والنصب في زيدا مررت به» أحسن منه في «زيداً مررت بأخيه».

قلت: (كل)^(٣) هذه المسائل (متساوية)^(٤) في ترجيح الرفع على النصب، وتفاوت مراتب النصب فيها لا ينافي ذلك.

ثم قال:

وسَوْ في ذا البابِ وصفاً ذا عَمَلٍ بالفعلِ إن لَمْ يَكْ مانعٌ حَصَلَ

يعنى: (أن)^(٥) حكم الوصف (العامل)^(٦) في تفسير ناصب الاسم السابق حكم الفعل.

(١) أ، ج. (٢) أ، ب. (٣) ب. (٤) ب، ج. وفي أ (متفاوتة).

(٥) أ، ب. (٦) أ، ب.

والذى يستوى بالفعل فى هذا الباب من الأوصاف، اسم الفاعل واسم
المفعول^(١). واحترز بالوصف مما يعمل عمل الوصف، وليس بوصف كالمصدر
المقدر، وحرف مصدرى، واسم الفعل.

وأما المصدر النائب فى فعله فعلى الخلاف فى جواز تقديم معموله.

ويقوله: (ذا عمل) من اسم الفاعل بمعنى الماضى، فإنه لا عمل^(٢)، ويقوله:
(إن لم يك مانعٌ حصل)^(٣) من اسم الفاعل الواقع صلة لال، فإنه لا يعمل فيما
قبل «أل»، لأنها موصولة، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً فى هذا الباب.

فإن قلت: يرد عليه الصفة المشبهة فإنها لا تقع فى باب الاشتغال.

قلت: هى (كاسم)^(٤) الفاعل الواقع صلة «لال» لأنها لا يتقدم معمولها
عليها فالعلة واحدة. ثم قال:

وعُلَّةٌ حاصلةٌ بتابعٍ كعُلَّةٌ بنفسِ الاسمِ الواقعِ

يعنى: أن الشاغل إذا كان أجنبيًا وله تابع سببى فالحكم معه كالحكم مع
السببى المحض، فأطلق فى التابع وهو مقيد بالنعته نحو «هند ضربت رجلاً
(يحبها)^(٥)» وعطف البيان نحو «زيداً ضربت عمرًا أخاه» (فلو)^(٦) جعلت أخاه
بدلاً امتنع^(٧)، وعطف (النسق)^(٨) بالواو خاصة نحو «زيد ضربت عمرًا وأخاه»،
لإفادتها معنى الجمع فلو كان العطف بغيرها امتنع^(٩).

(١) مثال الوصف العامل من اسم فاعل واسم مفعول بمعنى الحال والاستقبال (أزيدك أنت
ضاربه، أو مكرم أخاه، أو مارب، أو محبوس عليه) اهـ أشمونى ١ / ١٩٣.

(٢) أى لا يعمل نحو «زيد أنا ضاربه أمس».

(٣) أ.

(٤) ب، ج - وفى أ (اسم).

(٥) أ - وفى ب، ج (يضرِبها).

(٦) أ، ج - وفى ب (فإن).

(٧) لأن البدل فى نية تكرير العامل. نعم يجوز إن قلنا إن العامل فى البدل هو العامل فى
البدل منه اهـ. أشمونى ١ / ١٩٤. (٨) أ، ب.

(٩) لإفادة الواو معنى الجمع، بخلاف غيرها من حروف العطف. اهـ أشمونى ١ / ١٩٤.

تعدي الفعل ولزومه

قال:

علامة الفعل المُعَدَّى أن يتصل «ها» غير مصدرٍ به نحو «عمل»
الفعل قسمان: متعد ولارم.

فعلامة المتعدي صلاحيته لأن يتصل به ضمير يعود على غير المصدر نحو
«عمل» فتقول «الخيرُ عمله ريد».

وإنما احترز عن «هاء» المصدر، لأنها تتصل بالمتعدي واللام فليست عاملة
لواحد منهما.

فإن قلت: كان ينبغي أن يستثنى (ضمير)^(١) ظرفي الزمان والمكان. فإنه
يتصل بالفعل اللارم كضمير المصدر نحو:

ويوماً شهدناه^(٢)
والميل سرته.

(١) أ، ج.

(٢) جزء بيت من الطويل، لرجل من بني عامر، وهو من شواهد سيبويه ج١ ص ٩٠
وتمامه:

..... سليمان وعامراً
قليلاً سوى الطعنِ النهالِ نَوَافِلُهُ

وروي «يوماً شهدناه» وروي «قليل».

الشرح: «شهدناه» شهدنا فيه، «سليماً وعامراً» قبيلتان من قيس عيلان «النوافل» هنا
الغنائم، «النهال» أصل النهل: أول الشرب، «والعلل» الشرب بعد الشرب «الطعن» هنا
جمع طعنة.

الغنى: يقول: يوم لم يغتم فيه إلا النفوس لما أوليناهم من كثرة الطعن والنهال المرتوية
بالدم.

الإعراب: «يوماً» منصوب بفعل محذوف «شهدناه» فعل وفاعل وأصله شهدنا فيه
فحذف الجار وانتصب الضمير واتصل بالفعل فقد نصب ضمير اليوم بالفعل تشبيهاً
بالمفعول به اتساعاً ومجازاً.

«سوى» أداة استثناء «الطعن» مضاف إليه «النهال» صفة للرماح ثم مضاف محذوف هو
بدل من الطعن. أي: قليل به النوافل سوى الطعن طعن الرماح النهال للدم «نوافله» فاعل
لقليل والهاء مضاف إليه.

الشاهد: «ويوماً شهدناه» حيث نصب ضمير اليوم بالفعل تشبيهاً بالمفعول به اتساعاً
ومجازاً.

مواضعه: ذكره السيوطي في معجم الهوامع ١/ ٢١٣، وابن يعيش في شرح المفصل
٤٦/٢، وسيبويه ج١ ص ٩٠ والمقتضب ٣/ ١٠٥.

قلت: لا يتصل باللازم ضمير الزمان ولا المكان حتى يتوسع فيه، وينصب ذلك الضمير نصب المفعول به.

فإن قلت: يرد عليه نحو (كته) فإن الضمير خبر «كان» وهو ضمير غير المصدر ولا يطلق على «كان» وأخواتها أنها أفعال متعدية.

قلت: إنما لم ينبه على هذا لوضوحه، وأيضاً - فكان وأخواتها مشبهة بالمتعدى وربما أطلق على خبرها المفعول.

ثم قال:

فانصِبَ بِهِ مَفْعُولُهُ إِنْ لَمْ يَنْبُ عَنْ فاعِلٍ نَحْوُ تَدَبَّرْتُ الْكُتُبَ

قوله: (فانصب به) تصريح بأن ناصب المفعول به هو الفعل، وهذا هو الصحيح. وشرط في نصبه ألا ينوب عن فاعل نحو (تدبرت الكتب) فلو ناب عن الفاعل رفع كما تقدم في نائبه^(١).

ثم قال:

ولازم غير المعدى.....

يعنى: أن ما سوى المتعدى هو اللازم ولا ثالث لهما.

فإن قلت: ثم قسم (ثالث^(٢)) صالح للتعدى واللازم كما ذكر في التسهيل^(٣).

قلت: هو غير خارج عن القسمين.

ثم أشار إلى أن من اللازم ما يستدل على لزومه بمعناه ومنه ما يستدل على لزومه بزنته فقال:

لُزُومُ أفعالِ السَّجَايا كَنَهِمُ وَحَتْمُ

أفعال السجايا: ما دل على معنى قائم بالفعل (لازم له)^(٤) (كشجع^(٥)) وجبن وحسن وقبح، ونهم إذا كثر أكله.

(١) الرفع. نحو «تدبرت الكتب». (٢) أ، ج. وفي ب «آخر».

(٣) قال في التسهيل ص ٨٣ «ويسمى متعدياً وواقعاً ومجازاً وإلا فلازمًا. وقد يشهر بالاستعمالين فيصلح للاسمين» اهـ أى القسمين.

(٤) ب، ج. وفي أ «لا له». (٥) أ، ج.

ثم قال:

كذا الفعل.....

نحو «أشعرا» و«اشمأز»^(١) و«اطمان».

والمضاهى أفعنسا.....

يعنى ما كان على وزن «افعلل» كاحرنجمت الإبل» أى اجتمعت، وكذا ما ألحق بافعلل، كاقعنسس البعير: امتنع من أن يقاد، واحرنبى الديك، أى انتفش. والمضاهى: يعنى المشابه، وينبغى أن يكون «اقعنسس» فاعل بالمضاهى والمفعول محذوف، أى: وكذلك الفعل الذى ضاهاه «اقعنسس» كاحرنجم، لأن اقعنسس ملحق باحرنجم.

ثم قال: وما اقتضى: نظافةً أو دنساً.

نحو: «تظف» و«وضأ» «طهر» ونحو «نجس» و«رجس» و«قدر».

أو عرضاً.....

وهو ما ليس حركة جسم من معنى قائم بالفاعل غير ثابت فيه «كمريض وكسيل» و«نشيط» و«حزن» و«فرح».

..... أو طأوع المعدى لواحده.....

المراد بالمطأوع ما دل على قبول الأثر نحو (مددت الثوب فامتد، ودحرجت الشيء «فتدحرج».

واحترق بقوله: (لواحد) من مطأوع المتعدى إلى اثنين، فإنه متعد إلى واحد. ثم قال:

وعدّ لازماً بحرف جرّ

يعنى: أنه إذا علق اللازم بمفعول به معنى عدى بحرف الجر نحو «ذهبتُ بزيد» بمعنى: أذهبتّه، ونحو «رغبت فى الخير» و«أعرضت عن الشر».

وقد جاء (تعدياً)^(٢) المتعدى إلى واحد بالباء إلى ثان، كقوله تعالى:

﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ﴾^(٣).

(٢) أ، ج. وفى ب «تعدي».

(١) قالوا: اشمأز الشيء: كرهه.

(٣) من الآية ٤٠ من سورة الحج.

ثم قال:

..... وإن حُذِفَ فالنصبُ للمُنَجَّرِ

يعنى: أن حرف الجر إذا حذفت^(١) نصب المجرور، وقد يحذف ويبقى عمله وهو ضربان: شاذ كقوله: أشارت كليب بالأصابع^(٢) ومطرده نحو: وليل كَمَوْجِ البحر^(٣)

(١) ب، ج. وفي أ «نصب».

(٢) عجز بيت قائله؛ الفردق همام بن غالب من قصيدة من الطويل يهجو فيها جرير بن عطية الخطفي.

وصدره: إذا قيل أى الناس شر قبيلة.

الشرح: «أشارت» ويروى «أشرت» يريد أشارت إليها بأنها شر الناس «كليب» بضم الكاف وفتح اللام - هو كليب بن يربوع، أبو قبيلة جرير، والباء فى قوله بالأصابع بمعنى: مع، أى: مع الأصابع «الأصابع» فاعل أشارت.

المعنى: أن قبيلة كليب لا قيمة لها ولا خير فيها، فإذا سأل سائل عن أقبح القبائل واحقرها - أجابه المستول بأصابعه مع أكفه مشيراً إليها، وتحاشى النطق بكلمة «كليب» لقبها.

الإعراب: «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط «قيل» فعل ماض مبنى للمجهول «أى» اسم استفهام مبتدأ «الناس» مضاف إليه «شر» أفعال تفضيل حذفت همزته تخفيفاً لكثرة الاستعمال، وهو خبر المبتدأ «قبيلة» مضاف إليه، والجملة من المبتدأ وخبره نائب فاعل قيل «أشارت» فعل ماض والتاء للتأنيث «كليب» بحرف جر محذوف، والتقدير إلى كليب والجار والمجرور متعلق بأشارت «بالأصابع» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الأصابع تقدم عليه «الأصابع» فاعل أشارت مرفوع بالضممة الظاهرة.

الشاهد: فى «كليب» بالجر حيث حذفت حرف الجر - وهو «إلى» المقدر وأبقى عمله. وأصل الكلام أشارت الأصابع مع الأصابع إلى كليب، وهو شاذ. ويروى «كليب» بالرفع على أنه خبر لمحذوف - أى: هى كليب، فيكون قد جمع بين الإشارة والعبارة، ولا شاهد فيه.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٠١، وابن عقيل ٢ / ٣٠؛ وداود، والسندوبى، والأشمونى ١ / ١٩٦، السيوطى ص ٥٥، ابن هشام ٢ / ١٥، وأيضاً ذكره فى معنى اللبيب ١ / ٦ والمكودى ص ٨٤، وابن مالك فى التسهيل ص ٦٣.

(٣) جزء من بيت، قائله: امرؤ القيس بن حجر الكندى من قصيدته المشهورة من الطويل.

وتمامه: أرخى سدوله على أنواع الهموم ليبتلى

الشرح: «كموج البحر» فى كثافة ظلمته. شبه الليل بموج البحر فى شدة هوله. وعظيم ما ينالك من المخافة. «سدوله» السدول: الأستار، واحدها سدل مثل ستر وستور «ليبتلى»: ليختبر ويمتنح «أنواع الهموم» ضروب الهموم.

المعنى: رب ليل شديد الهول أرخى على ستور ظلامه مع أنواع الهموم والأحزان ليختبرنى أصبر أم أجزع؟ - قطعته ولم أبال بشيء.



أي: ورب ليل. وسيأتي بيانه في باب حروف الجر.
 وأما حذفه ونصب المجرور فهو نوعان: مقصور على السماع ومطرد.
 والمقصور على السماع (مخصوص)^(١) بالضرورة ووارد في السعة.
 فالمخصوص بالضرورة كقوله:

وأخفى الذي لولا الأسا لقضاني^(٢)

=الإعراب: «وليل» الواو واو رب، ليل: مبتدأ مرفوع بضممة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد «كموج» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لليل، وموج مضاف و «البحر» مضاف إليه «أرخی» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الليل «سدوله» مفعول به لأرخی وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «على» جار ومجرور متعلق بأرخی «بأنواع» جار ومجرور متعلق بأرخی «الهموم» مضاف إليه «ليبتلى» اللام لام التعليل ويبتلى فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد اللام.

الشاهد: في «وليل» حيث حذف رب بعد الواو وبقي عملها وهو مطرد.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٥٣ في حروف الجر، ابن هشام ١٠٣ / ٢، وداود، والأصطهناوي، والأشـمـوني ٢ / ٣٠٠، والمكودي ص ٨٤، والسيوطي ص ٧٣. وذكره ابن هشام في معنى اللبيب ٢ / ٣٥.

(١) ب، ج.

(٢) عجز بيت. قاله: عروة بن حزام من قصيدة من الطويل.

وصدره: تَحْنُ قَبْدِي ما بها من صباية

الشرح: «تَحْنُ» من الحنان - وهي الرحمة والحنو، «من صباية»: من شوق، «الأسا» - بضم الهمزة. جمع أسوة - فعلة - من التأسى وهو الاقتداء.

وقال ابن هشام: «الأسا» يظنون بفتح الهمزة. وعندى أنه خطأ، وصوابه بضم الهمزة، لأن الأسي - بفتح الهمزة الحزن ولا مدخل له هنا من حيث المعنى بل هو مفسد.

الإعراب: «تَحْنُ» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر تقديره هي «قَبْدِي» الفاء عاطفة وتبدي فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة والفاعل ضمير مستتر عطف على ما قبلها «ما» اسم موصول مفعول لتبدي «بها» صلة الموصول ما وقد حذف صدر الصلة تقديره الذي هو بها «من» بيانية «صباية» مجرور بها وعلامة جره الكسرة الظاهرة «وأخفى» الواو للعطف «وأخفى» فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة والفاعل ضمير مستتر تقديره أنا «الذي» مع صلته في محل نصب مفعول أخفى «لولا» لربط امتناع الثانية لوجود الأولى «الأسا» مبتدأ والخبر محذوف وجوبا «لقضاني» جواب لولا، أي لولا الأسا موجودة لقضى على الموت وفاعل قضى محذوف.

أى: لقضى على.

والوارد في السعة كقوله: «شكرته ونصحته» في أحد الأقوال، وكقولهم: «ذهبت الشام» أى إلى الشام.

والمطرّد حذفه مع «أنّ وأن»^(١) بشرط أمن اللبس نحو «عجبت أنك فاضل» أى: من أنك فاضل، و«عجبت أن يدوا» أى: يغرموا الدية وهذا معنى قوله:

نَقَلًا وَفِي أَنْ وَأَنْ يَطْرُدُ مَعَ أَمِنْ لِبَسٍ، كَعَجِبْتُ أَنْ يَدُوا

واحترز «بأمن اللبس» من نحو «رغبت في أن تفعل» فلا يجوز حذفه، لثلا (يتوهم)^(٢) أن المراد عن أن (تفعل)^(٣).

فإن قلت: فقد حذف في قوله تعالى: ﴿وَتَرَعِبُونَ أَنْ تَنكِحُوهُنَّ﴾^(٤)

قلت: عنه جوابان:

أحدهما: أن يكون حذف اعتماداً على القرينة (الرافعة)^(٥) للبس، وقد أشار إلى هذا فى (منهج)^(٦) السالك^(٧).

والآخر: أن يكون حذف لقصد الإبهام ليرتدع بذلك من يرغب فيهن لجمالهن ومالهن، ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن.

= الشاهد: فى «لقضائى» حيث حذف منه حرف الجر وجعل مجروره مفعولاً، أى: لقضى على. وقد حمل الأخفش على ذلك قوله تعالى «ولكن لا تواعدوهن سرا» أى: على سر. أى: نكاح.

مواضعه: ذكره ابن الناظم فى شرحه للألفية، وابن هشام فى مغنى اللبيب ٢ / ١٤٢: (١) وإنما اطرّد حذف حرف الجر مع أن وأن لطولهما بالصلة، ومحلها بعد الحذف: جر عند الخليل والكسائى متمسكين بقوله:

وما زرت ليلى أن تكون حبيبة إلى ولا دين بها أنا طالبه

بجر «دين» وذهب سيبويه والفراء إلى أنهما فى موضع نصب، وهو الأقيس. اهـ أشمونى ١ / ١٩٧.

(٢) أ، وفى ب، جـ «يوهم».

(٣) ب.

(٤) من الآية ١٢٧ من سورة النساء.

(٥) ب، جـ. وفى أ «الواقعة».

(٦) أ، ب.

(٧) كتاب لأبى حيان، اسمه منهج السالك فى الكلام على ألفية ابن مالك، كما فى كشف الظنون.

وقد أجاز بعض المفسرين التقديرين . والله أعلم (١).

ثم قال:

والأصلُ سَبَقُ فاعِلٍ معنَى «كمن» من أَلْبَسَنُ مَنْ زَارَكُم نَسَجَ الْيَمَنِ

الكلام هنا على المتعدى من غير بابى ظن وأعلم، وهو ضربان:

متعد إلى واحد نحو «ضربت زيداً»، ومتعد إلى اثنين نحو «أعطيت زيداً درهماً».

فأشار إلى أن الأصل في باب أعطى تقديم ما هو فاعل في المعنى من مفعوليه «كزيد» من «أعطيت زيداً درهماً» و«من» من قوله: «أَلْبَسَنُ مَنْ زَارَكُم نَسَجَ الْيَمَنِ».

ثم قال:

وَيَلْزَمُ الْأَصْلُ لِمُوجِبِ عَرَاً

يعنى أن الأصل المذكور وهو تقديم ما هو فاعل في المعنى قد يكون واجباً، وذلك لأسباب:

منها خوف اللبس نحو: «أعطيت زيداً عمراً» أو حصر الثاني نحو: «ما أعطيت زيداً إلا درهماً» وكون الأول ضميراً متصلًا والثاني ظاهراً نحو: «أعطيتك درهماً».

وقوله: (عرا) أى: وجد.

ثم قال:

وَتَرَكُ ذَاكَ الْأَصْلِ حَتْمًا قَدْ يُرَى

يعنى: أنه قد يجب تأخير ما هو فاعل في المعنى على خلاف الأصل، وذلك لأسباب:

(١) راجع الأشموني ١ / ١٩٧ .

منها حصر الأول نحو: «ما أعطيت درهماً إلا زيداً»، وكون الثاني ضميراً متصلاً والأول ظاهراً نحو «الدرهم أعطيته زيداً»، واتصال ضمير بالأول يعود على الثاني نحو: «أعطيت الدابة راكبها» وما خلا (من) (١) الموجب والمانع جار بقاؤه على الأصل، وجار خروجه عن الأصل كما ذكر في الفاعل. ثم قال:

وحذفَ فَضْلَةٌ أَجْزٍ إِنْ لَمْ يَضِرْ كَحَذْفِ مَا سَبَقَ جَوَابًا أَوْ حَصِرَ

المفعول من غير باب «ظن» فضلة فيجوز حذفه اختصاراً كما جار ذلك في مفعولى «ظن».

ويجوز حذفه اقتصاراً بخلاف باب «ظن» فتقول: «ضربت».

ويحذف المفعول لغير دليل. وكذلك «أعطيت» يجوز حذف مفعوليه معاً اقتصاراً، وحذف أحدهما اقتصاراً، وإن كان ذلك ممتنعاً في باب «ظن».

ثم نبه على أن حذف الفضلة مشروط بالألا يضر (٢)، فإن كان حذفه يضر امتنع، ومثله بالمجاب به كقولك: «زيداً» في جواب «من ضربت»؟ وبالمحصور كقولك: «ما ضربت إلا زيداً». وما يمتنع حذفه ما حذف عامله نحو: «إياك والأسد» (٣).

ثم قال:

وَيُحَذَفُ النَّاصِبُهَا إِنْ عَلِمَا

.....

(١) ب، ج - وفي أ (عن).

(٢) قوله: «يضر» هو بكسر الضاد مضارع ضار يضير ضيراً. بمعنى: ضر يضر ضراً. قال

تعالى: «لا يضركم كيدهم شيئاً» أى: لم يضركم. اهـ أشمونى ١ / ١٩٩.

(٣) «إياك» مفعول لفعل محذوف وجوباً يقدر متأخراً، و«الأسد» مفعول لفعل محذوف

وجوباً يقدر متقدماً، أى: «إياك» باعد واحذر الأسد.

وإنما وجب الحذف لئلا يتنبه السامع بسرعة ويتعدى عن الهلاك، وكان العامل مع إياك

متأخراً لئلا يتصل الضمير المنفصل.

يعنى: أنه يجوز حذف الفعل الناصب للفضلة بشرط أن يعلم جواراً في نحو: ﴿قَالُوا خَيْرًا﴾^(١) ووجوباً في باب الاشتغال، والنداء، والتحذير، والإغراء، بشرطه، وما كان مثلاً، أو كالمثل^(٢).

والى هذا أشار بقوله:

وقد يكونُ حذفُهُ مُلتزماً

واحترق بقوله (إنَّ عَلِمًا) مما لا دليل عليه، فلا يجوز حذفه. والله أعلم.

(١) من الآية ٣٠ من سورة النحل.

(٢) أمثلة الوجوب: الاشتغال نحو: «زيداً ضربته» إذ لا يجمع بين المفسر والمفسر، والنداء

نحو: «يا عبد الله»، لأن «يا» عوض عن الفعل ولا يجمع بين العوض والمعوّض.

والتحذير نحو: «إياك والأسد».

والإغراء نحو: «المروءة والنجدة»، ونحو «السلح السلاح» بتقدير الزم.

والمثل نحو: «الكلاب على البقر» أى: أرسل. والمراد بالبقر بقر الوحش.

والمعنى: خل الناس جميعاً خيراًهم وشرهم واسلك أنت طريق السلامة.

أو كالمثل نحو قوله تعالى: «انتهوا خيراً لكم» أى: وأتوا.

التنازع في العمل

إِنْ عَامِلَانِ اقْتَضِيَا فِي اسْمِ عَمَلٍ قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ
قوله: (إِنْ عَامِلَانِ) يعني: من الفعل وشبهه كاسم الفاعل والمفعول واسم
الفعل، ولا مدخل للحرف في هذا الباب.

وشمل قوله: (عاملان) الفعلين نحو: ﴿أَتُونِي أَفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ (١)،
والاسمين نحو:

عُهِدْتَ مُغْنِيًا مُغْنِيًا مَنَ أَجْرَتِهِ (٢)

(١) من الآية ٩٦ من سورة الكهف.

(٢) قال العيني: لم أقف على اسم قائله - وهو من الطويل - وبالبحث لم أعر على قائله.
وعجزه: فلم أتخذ إلا فناءكَ مَوْتَلًا.

الشرح: «عهدت» بالبناء للمجهول - أي: عهدك الناس على هذه الصفة: أي علموك،
«مغنيًا» اسم فاعل من الإغناء، «مغنيًا». اسم فاعل من الإغناء، «أجرته» من أجاره يجيره
من فلان إذا استجاره وأنقذه منه، «فناءك» - الفناء بكسر الفاء - بزنة كتاب - ساحة الدار،
«موتلا» اسم مكان - بفتح الميم وكسر الهمزة - من وآل إليه يثل مثل وعد يعد - إذا لجأ
إليه.

المعنى: عرفت بنصرة المظلوم وبنجدة من يستغيث بك وبياغثائه؛ فلذا لم أجاوز غيرك
ولم لجأ إلى سواك.

الإعراب: «عهدت» فعل ماضى مبنى للمجهول والتاء للمخاطب نائب فاعل.
«مغنيًا» حال من نائب الفاعل منصوب بالفتحة الظاهرة «مغنيًا» حال ثان من نائب
الفاعل وفي كل واحد منهما ضمير مستتر هو فاعله تقديره هو «من» اسم موصول تنازع
فيه مغنيث ومغن، وقد أعمل فيه الثانى منهما فهو مفعول به لقوله مغنيًا «أجرته» فعل
ماض والتاء فاعل والهاء، مفعول به والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول
«فلم» الفاء حرف عطف، لم حرف نفي وجزم وقلب «أتخذ» فعل مضارع مجزوم بلم
وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنا «إلا» أداة استثناء ملغاة «فناءك» مفعول أول لاتخذ
والكاف مضاف إليه «موتلا» مفعول ثان لاتخذ منصوب بالفتحة الظاهرة.
الشاهد: في «مغنيًا مغنيًا من أجرته».

فإن مغنيًا ومغنيًا اسمان وقد تنازعا في قوله «من أجرته»، لأن كلا منهما يستدعى أن
يعمل فيه.

والاسم والفعل نحو: ﴿هَازِمٌ أَقْرَعُوا كِتَابِيَةَ﴾ (١).

وعكسه نحو:

..... لقيت فلم أنكل عن الضرب مسمعا (٢)

= مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١٠٤، ابن هشام ٢ / ٢١،
والسندوبى، والأشمونى ١ / ٢٠٢، والمكودى ٦١.

(١) من الآية ١٩ من سورة الحاقة - وفي هامش نسخة جـ (ها اسم فعل بمعنى خذ والميم
حرف يدل على الجمع - شرح وتوضيح) ا هـ.

(٢) عجز بيت، قائله المرار الأسدى. كذا نسب فى الكتاب. ونسبه الجرمى فى المدخل
المسمى بالفرخ لملك بن رغبة الجاهلى، وهو من الطويل.

وصلره: لَقَدْ عَلِمْتَ أَوْلَى الْمَغْيِرَةِ أَنِّي

الشرح: «أولى المغيرة» أى: أولها - والمغيرة: بضم الميم وكسر الغين - وهو من الخيل
التي تغير «أنى لقيت» وروى «أنى لحقت» وروى «أنى كسرت» وروى «أنى ضربت»،
و«لم أنكل» ولم أعجز، «مسمعا» ... بكسر الميم الأولى وسكون السين - وهو اسم
رجل.

المعنى: يقول قد علم أول من لقيت من المغيرين أنى صرفتهم عن وجههم هازما لهم
ولحقت عميدهم فلم أرجع عن ضربه بسيفى.

الإعراب: «لقد» اللام موطئة للقسم، قد حرف تحقيق «علمت» فعل ماض مبنى على
الفتح والتاء علامة التانيث «أولى» فاعل مرفوع بضممة مقدرة على الألف «المغيرة» مضاف
إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «أنى» أن حرف توكيد ونصب والنون للوقاية والياء اسمها.

«لقيت» فعل ماض والتاء ضمير المتكلم فاعل، والجملة فى محل رفع خبر أن، وأن مع
ما دخلت عليه سدت مسد مفعولى علم، وجملة الفعل وفاعله ومفعوليه لا محل لها من
الإعراب جواب القسم. «فلم» الفاء عاطفة، لم حرف نفى وجزم وقلب. «أنكل» فعل
مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره أنا. «عن
الضرب» جار ومجرور متعلق بأنكل. «مسمعا» تنازعه من جهة المعنى كل من لقيت
والضرب وقد أعمل فيه الثانى منهما فهو مفعول به للضرب.

الشاهد: فى «لقيت ... الضرب مسمعا»

فالاول فعل والثانى اسم وقد تنازعا فى «مسمعا».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: المكودى ص ٦١، والأشمونى ١ / ٢٠٢،
والسيوطى فى همع الهوامع ٢ / ٩٣، وابن يعيش فى شرح المفصل ٦ / ٦٤، والشاهد
رقم ٥٩٨ من خزنة الأدب، وكتاب سيبويه ج ١ ص ٩٩.

وقال في التسهيل: فصاعداً، ليشمل تنازع أكثر من اثنين.

قيل: ولم يوجد أكثر من ثلاثة كقوله:

أتانى فلم أسرر به حينَ جاءني كتابٌ بأعلى القتين عجيباً^(١)

فإن قلت: هل يشترط هنا كون الفعل متصرفاً؟

قلت: شرطه ابن عصفور، ولم يشترطه المصنف.

وأجاز في التسهيل^(٢): تنازع فعلى التعجب لكن (بشرط)^(٣) إعمال الثاني

(حتى)^(٤) لا يفصل بين الأول ومعموله، وأجازه المبرد على إعمال كل منهما^(٥).

وقوله: (اقتضياً) يخرج عن قول امرئ القيس:

(١) قائله جزء بن ضرار أخو الشماخ من قصيدة من الطويل وأولها هذا البيت.

الشرح: «القتين» - بالقاف والنون - والقتان: جبل مشرف بعض الإشراف، وليس فيه شواهد ولا صخور - وروى «حديث» مكان «كتاب».

الإعراب: «أتانى» جملة من الفعل والفاعل والمفعول. وقد تنازع هو وقوله: «فلم أسرر به» وقوله: «جاءني» في قوله: «كتاب» «لم» حرف نفى وجزم وقلب «أسرر» مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون وهو على صيغة المفعول «به» الضمير في به يرجع إلى الكتاب الذى هو فاعل أتانى لأن الفاعل فيه مضمرة على تقدير إعمال جاءني، وإن أعملت الثاني يكون الفاعل ظاهراً ويكون فاعل جاءني مضمراً. «حين» نصب على الظرفية والعامل فيه أتانى «بأعلى» الباء بمعنى فى وأعلى مجرور بها «القتين» مضاف إليه «عجيب» صفة لكتاب مرفوع بالضممة الظاهرة.

الشاهد: فى «أتانى فلم أسرر . . . جاءني كتاب» فقد تنازع الثلاثة «أتانى . أسرر . جاءني» فى قوله «كتاب» وأنه لا يوجد فى أكثر من ذلك . مواضعه: ذكر فى حماسة أبى تمام ص ١٣٣ .

(٢) قال فى التسهيل ص ٨٦ (ولا يمنع التنازع تعد إلى أكثر من واحد ولا كون المتنازعين فعلى تعجب خلافاً لمن منع).

(٣) أ، ب - وفى ج (يشترط).

(٤) ب، ج - وفى أ (حين).

(٥) أجازه المبرد فى فعلى التعجب نحو: «ما أحسن وأجمل زيداً، وأحسن به وأجمل بعمرو» ولا تنازع بين الحرفين، لضعف الحرف، ولفقد شرط صحة الإضمار فى المتنازعين. اهـ
أشمونى وصبان ٧٤ / ٢.

كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٍ مِنَ الْمَالِ (١)

على جعل الواو عاطفة، فإن الثاني لم يقتض قليلاً، والمراد كفاني قليل، ولم أطلب الملك فليس من (باب) التنارع. (٢)

ويخرج به - أيضاً - العاملان المؤكد أحدهما بالآخر نحو:

أناك أذاك اللاحقون (٣)

(١) عجز بيت، قائله إمرؤ القيس بن حجر الكندي من قصيدة طويلة من الطويل. وصدوره: وَلَوْ أَنَّ مَا أَسَعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ.

المعنى: يقول لو كان سعي في الدنيا لأدنى حظ منها كفتني البلغة من العيش ولم أتجشم ما أتجشم.

الإعراب: «ولو» حرف امتناع لامتناع «أن» حرف توكيد ونصب «ما» مصدرية «أسعى» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، وما مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب اسم أن «لأدنى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن «معيشة» مضاف إليه «كفاني» فعل ماض والنون للوقاية والياء مفعول به «ولم» حرف نفى وجزم وقلب «أطلب» فعل مضارع مجزوم ولم وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا «قليل». فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة «من المال» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقليل.

الشاهد: في «كفاني أطلب قليل». حيث إن كفاني ولم أطلب وجهاً على قليل وأعمل الأول مع إمكان إعمال الثاني - وهذا ليس من باب التنارع لأن الواو عاطفة ويجوز أن يكون من باب التنارع إن جعلنا الواو للحال - ولو كان سعي لأدنى معيشة كفاني قليل من المال غير طالب له، وإليه ذهب أبو علي. ١ هـ العيني ٣ / ٣٥.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ١ / ٢٠١، وداود والمكودي ص ٦١. وذكره السيوطي في معجم الهوامع ٢ / ١١٠، وابن يعيش في شرح المفصل ١ / ٧٩، والشاهد رقم ٤٩ من خزنة الأدب، وسيبويه ج ١ ص ٤١، وابن هشام في مغني اللبيب ١ / ٢٠٥.

(٢) ب.

(٣) عجز بيت لم ينسب إلي قائل ولم يتعرض العيني لقائله. وهو من الطويل.

وصدوره: فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النجاة بيغلتى احبس احبس

المعنى: الظاهر أن الشاعر قائل هذا البيت كان فاراً من قوم فنظر خلفه فوجدهم في أثره أو أنه قد أدركه لصوص وهو سائر في طريق مخوف فخاطب دابته لتجد في السير أو ليحملها على ذلك. هذا إن قرأته بكسر الكاف في «أناك» أو خاطب نفسه إن قرأته بفتح الكاف.

ويروى: «أناك أذاك اللاحقون» على إضافة الوصف لضمير الخطاب.

فإن الثاني (منهما)^(١) (لا اقتضاء)^(٢) له إلا التوكيد فلا عمل له، وإنما العمل للأول.

وأجاز المصنف مع هذا الوجه أن ينسب العمل (لأحدهما)^(٣) لكونهما شيئاً واحداً، وعلى التقديرين ليس من التنازع، إذ لو كان منه لقليل: أتاك أتوك أو أتوك أتاك^(٤).

وأجاز بعضهم أن يكون منه ويكون قد أضمر في أحد الفعلين مفرداً كما حكى سيبويه^(٥) «ضربني وضربتُ قومك».

وقوله (في اسم عمل) يخرج به «ضربت زيداً وأكرمت عمراً»، فإن كلا منهما متوجه إلى غير ما توجه إليه الآخر. فلم يقتضيا (العمل)^(٦) في اسم واحد. فإن قلت: ينبغي أن يقول (في اسم فاعل) ليشمل تنازع المتعدى إلى اثنين وإلى ثلاثة.

= الإعراب: «فأين» اسم استفهام مبنى على الفتح في محل جر بإلى محذوفة يدل عليها ما بعدها والجار والمجرور متعلق بمحذوف خير مقدم «إلى أين» توكيد لفظي «النجاة» مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة «بيغلتني» جار ومجرور متعلق بالنجاة «أتاك» فعل ماض والكاف مفعول «أتاك» توكيد لفظي «اللاحقون» فاعل «أحبس» فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه «أحبس» توكيد لفظي.

الشاهد: في «أتاك أتاك اللاحقون»، أن ذلك ليس من التنازع، لأن أتاك الثانية لم يوت بها إلا للتوكيد فلم تطلب المعمول.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١٠٤، وابن هشام ٢ / ٢٤، المكودي ص ٦١، الأشموني ١ / ٢٠١، والسيوطي في همع الهوامع ٢ / ١١١، والخصائص ٣ / ١٠٣، ١٠٩.

(١) ب، جـ - وفي أ (لهما).

(٢) ب، جـ - وفي أ (لاقتضاء).

(٣) أ، ب وفي جـ (لهما).

(٤) النوع الأول إذا عمل الأول، والثاني إذا عمل الثاني. وفي الأصل: «أتوك أتوك أو، أتاك أتوك»، ما قلته كما في الأشموني.

(٥) قال سيبويه: جـ ١ ص ٤١ «فإن قلت ضربني وضربت قومك فجائز وهو قبيح أن تجعل اللفظ كالواحد».

(٦) ب.

قلت: قد منع بعض النحويين التنازع (في) (١) المتعدى إلى اثنين وإلى ثلاثة.
والمختار الجواز لسماعه في المتعدى إلى اثنين (٢)
والقياس في المتعدى إلى ثلاثة.

وعبارة المصنف لا تأبى ذلك، لأن المراد بقوله (اقتضيا في اسم) أن يتوجه
كل من العاملين إلى الاسم الذي توجه إليه الآخر، ولا يمتنع أن يتوجه بعده إلى
اسم آخر فيتنازعا في الاسمين معا.

فإن قلت: قد شرط في التسهيل في الاسم المتنازع فيه أن يكون غير سببي
مرفوع (٣) نحو قول الشاعر:

وَعَزَّةٌ مَحْمُولٌ مَعْنَى غَرِيمِهَا (٤)

(١) أ، ب.

(٢) أ.

(٣) التسهيل ص ٨٦.

(٤) عجز بيت، قائله: كثير عزة وهو كثير بن عبد الرحمن، وهو من الطويل
وصدره: قَضَى كُلَّ ذِي دِينٍ فَوْفَى غَرِيمَهُ.

الشرح: «غريمه» الغريم من عليه الدين، «محمول» اسم مفعول من المظل وهو التسويف
في قضاء الدين «معنى» اسم مفعول بتضعيف النون إذا شق عليه وسبب له العناء.
المعنى: كل مدين وفى ما عليه من الدين إلا عزة، فإنها تماطل غريمها ولا ترضى
بتوفيته حقه، فلم تعطف على محبتها ولم تصله.

الإعراب: «قضى» فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف «كل» فاعل مرفوع
بالضمة الظاهرة «ذى» مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة
«دين» مضاف إليه مجرور بالكسرة «فوفى» الفاء عاطفة وفى فعل ماض وفاعله ضمير
مستتر فيه جوازاً تقديره هو «غريمه» مفعول به وضمير الغائب مضاف إليه «وعزة» الواو
للحال، عزة مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «محمول» خبر مقدم مرفوع بالضمة الظاهرة
«معنى» خبر ثان مقدم مرفوع بضمة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التثاق
الساكنين «غريمها» مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة والضمير مضاف إليه، وجملة
المبتدأ المؤخر وخبريه المقدمين في محل رفع خبر المبتدأ الأول الذي هو «عزة».

الشاهد: في «وعزة محمول معنى غريمها» أنه ليس من باب التنازع، لأن المعمول إذا
وهو «غريمها» يكون سببياً مرفوعاً وهو لا يجوز.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن هشام ٢ / ٢٥، والاشموني ١ / ٣٠٣.

لأنك لو قصدت فيه التنازع لأسندت أحدهما إلى السببي والآخر إلى ضميره فيلزم عدم ارتباط رافع الضمير بالمتبدأ، وإنما يحمل ذلك على أن المتأخر مبتدأ مخبر عنه بالعاملين قبله.

قلت: لم يذكر أكثرهم هذا الشرط فلذلك لم يذكره هنا.
وأجاز بعض النحويين في البيت التنازع^(١).

وقوله: (عمل) يشمل الرفع والنصب، فقد يطلبان رفعاً نحو: «قام وقعد زيد» وقد يطلبان نصباً نحو «رايت وأكرمت زيداً» وقد يطلب الأول رفعاً والثاني نصباً نحو: «قام وأكرمت زيداً» وقد يكون بالعكس نحو: «أكرمت وأكرمني زيد» فالصور أربعة.

وقوله: (قبل) تنبيه على أن مطلوب المتنازعين لا يكون إلا متأخراً عنهما (فلو)^(٢) تقدم عليهما نحو: «زيد قام وقعد» (فلا)^(٣) تنازع لأن كلا (أخذ)^(٤) مطلوبه، أعنى: ضمير الاسم السابق، هذا معنى ما علل به المصنف وغيره، وهي علة قاصرة.

ومقتضى ذلك ألا (يمنع)^(٥) تقديم مطلوبهما إذا طلبا نصباً.

وقد أجاز الفارسي التنازع مع توسط المعمول^(٦)، وأجازه بعضهم مع التقديم^(٧).

وقوله: فللواحدٍ منهما العملُ يعني: في لفظ المتنازع فيه، لأن الآخر له عمل، ولكن في ضميره. وذهب الفراء في نحو: «قام وقعد زيد» إلى أن العمل لكليهما «فزيد» مرفوع بالفعلين معاً والصحيح أنه لأحدهما.

(١) وهم البصريون «الغريم فيه للعامل الثاني وهو «معنى» إذ لو كان للأول لقال «معنى هو» لأنه حيثئذ صفة جارية على غير من هي له وهو الغريم، وهو مردود اهـ العيني ٣ / ٥.
(٢) أ، ب - وفي ج «لو». (٣) أ، ج - وفي ب «بلا». (٤) أ، ج - وفي ب «منهما». (٥) أ، ب وفي ج «يمنع». (٦) مثل «ضربت زيداً وأكرمت». (٧) نحو: «أيهم ضربت وأكرمت أو شتمته» مستدلين بقوله تعالى: «بالمؤمنين رؤوف رحيم».

ثم قال:

وَالثَّانِ أَوْلَىٰ عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ وَاخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أَسْرَةٍ

عمل كل (واحد)^(١) منها مسموع، والخلاف في الترجيح.

فقال البصريون: إعمال الثاني أرجح لقربه، وقال الكوفيون: إعمال الأول

أرجح (لسبقه)^(٢) وقال بعض النحويين: يتساويان.

وفصل أبو ذر الخشني^(٣) فقال: إن كان إعمال الثاني يؤدي إلى الإضمار في

الأول فيختار إعمال الأول، وإلا فيختار إعمال الثاني.

والصحيح مذهب البصريين، لأن إعمال الثاني هو الأكثر وإعمال الأول

قليل. نقل ذلك سيويه عن العرب^(٤).

ثم قال:

وَأَعْمَلِ الْمُهْمَلِ فِي ضَمِيرِ مَا تَنَازَعَهُ وَالتَّزِمِ مَا التَّزِمَا

المهمل: هو الذي لم يسלט على الاسم الظاهر فيعمل في ضميره مطابقاً له.

ثم إن كان الثاني أضمر فيه المرفوع وجوباً والمنصوب على المختار، ومن

حذفه قول الشاعر:

بِعَاظَ يُعْشَى النَّاطِرِينَ إِذَا هُمْ لَمَحُوا شُعَاعَهُ^(٥)

أي لمحوه.

(١) ب. (٢) ب، ج. - وفي أ (لقربه).

(٣) هو: مصعب بن محمد بن مسعود الخشني أبو ذر بن أبي الركب النحوي ابن النحوي،

وقال ابن الزبير: كان أحد الأئمة المتقدمين إماماً في العربية ذا سمت ووقار وفضل ودين ومروءة، واتفق الشيوخ على أنه لم يكن في وقته أضبط منه. ومن تصانيفه الإملاء على سيرة ابن هشام.

(٤) قال سيويه ج١ ص ٣٩ (. . .) ولو أعملت الأول لقلت: مررت ومر بي بزيد، وإنما

قبح هذا، أنهم قد جعلوا الأقرب أولى إذا لم ينقض معنى). ا هـ.

(٥) البيت: لعائكة بنت عبد المطلب عمة النبي ﷺ - وهو من الكامل.

الشرح: «عكاظ» - بضم أوله - بزنة غراب - موضع بمكة كانت تقام فيه سوق مشهورة يجتمع فيها العرب «يعشى» من الإعشاء وهو ضعف البصر ليلاً والمراد هنا ضعف البصر مطلقاً «شعاعه» - بضم الشين خيوط الضوء أو بريقه ولمعانه.

المعنى: تريد أن أشعة سلاح قومها عما تضعف أبصار الناظر إليها تكني بذلك عن كثرة السلاح وقوة بريقه ولمعانه.

وقيل: إن حذفه مخصوص بالضرورة، والصحيح جوازه في الاختيار. وإن كان الأول فيه تفصيل سيأتي.

فإن قلت: ما معنى قوله: (والتزم ما التزما)؟.

قلت: (يحتمل)^(١) ثلاثة أوجه: أحدها أن يكون المراد (والتزم ما التزما) من مطابقة الضمير للظاهر، وهو رأى الشارح^(٢).

والثاني: أن يكون المراد (والتزم ما التزم) مما سيذكره من وجوب حذفه من الأول في بعض الأحوال، وتأخيرها في بعضها.

والثالث: أن يكون المراد (والتزم ما التزم) وهو العمدة، فلا تحذفه، بخلاف الفضلة. فيؤخذ منه جواز حذف ضمير المفعول معمولاً للثاني، وهو حسن فليس هذا الكلام كما قيل حشواً.

ثم قال:

كَيْحَسْنَانَ وَيُسِيءُ أَبْنَاكَ

هذا مثال لإعمال الثاني (ولذا)^(٣) أضمر في الأول فقال: (يحسنان).

= الإعراب: «بعكاظ» مجرور بالباء وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث... «يعشى» فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الباء. «الناظرين» مفعول به منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم «إذا» ظرفية تضمنت معنى الشرط «لمحوا» فعل ماضٍ وواو الجماعة فاعل «شعاعه» فاعل يعشى مرفوع بالضممة الظاهرة وضمير الغائب مضاف إليه. الشاهد: في «يعشى... لمحوا شعاعه» حيث تنازع كل من الفعلين شعاعه، فالفعل الأول «يعشى» يطلب فاعلاً له، والفعل الثاني «لمحوا» يطلب مفعولاً، وقد أعمل فيه الأول، وأعمل الثاني في ضميره ثم حذف ذلك الضمير ضرورة، وأصل الكلام قبل تقديم العاملين «يعشى الناظرين شعاعه إذا لمحوه» ثم صار بعد تقديمهما، «يعشى الناظرين إذا لمحوا شعاعه».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن هشام ٢ / ٢٧، وابن عقيل ١ / ٣١١. والسندوي، والأشموني ١ / ٢٦، والسيوطي ص ٥٧.

(١) أ، ب - وفي جـ (محتمل).

(٢) قال الشارح ص ١٠٤ (.. المهمل هو الذي لم يسلط على الاسم الظاهر وهو يطلبه في المعنى فيعمل في ضميره مطابقاً له في الأفراد والتذكير وفروعهما، وإلى ذلك أشار بقوله: «والتزم ما التزما»).

(٣) أ. وفي ب، جـ (ولذلك).

ثم قال:

وقد بنى واعتدياً عبداً
واعتدياً)، وهذا

هذا مثال لإعمال الأول، ولذلك أضمر في الثاني فقال: (واعتدياً)، وهذا المثال متفق على جوازه، ومنع الكوفيون المثال الأول؛ لأن مذهبهم منع الإضمار قبل الذكر في هذا الباب. وحاصل مذهبهم أن الأول إذا طلب مرفوعاً لم يجز إعمال الثاني والإضمار في الأول سواء طلب الثاني مرفوعاً نحو «يحسان ويسىء ابنك» أو منصوباً نحو: «ضربني وضربت الزيد». .

فإن قلت: قد تقدم أن كلا من الفريقين أجاز إعمال الأول وإعمال الثاني وإنما اختلفوا في الترجيح.

وقد ذكرت أن الكوفيين منعوا إعمال الثاني إذا طلب الأول مرفوعاً - فلا يكون الاختلاف في الترجيح إلا مع طلب الأول منصوباً^(١).

قلت: إنما منعوه إذا أضمر المرفوع في الأول، وقد أجاز الكسائي إعمال الثاني بشرط حذف فاعل الأول، وأجاز الفراء إعماله بشرط (تأخر)^(٢) فاعل الأول.

فنقول على مذهب الكسائي «يُحَسِّنُ وَيُسِيءُ ابْنَاكَ» و«ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ الزَيْدِينَ».

وعلى مذهب الفراء «يُحَسِّنُ وَيُسِيءُ ابْنَاكَ هُمَا» و«ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ الزَيْدِينَ هُمَا». وقد أجاز الفراء (أيضاً)^(٣) أن يرتفع الاسم بهما في نحو: «يُحَسِّنُ وَيُسِيءُ ابْنَاكَ» وقد تقدم (ذكر)^(٤) مذهبه أول الباب^(٥).

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه من جواز الإضمار قبل الذكر في هذا الباب لسماعه.

(١) أ - (إلا مع طلب الأول مرفوعاً فلا يكون الاختلاف في الترجيح إلا مع طلب الأول منصوباً) وما ذكرته في ب، ج.
(٢) أ - وفي ب، ج (تأخير). (٣) أ، ب.
(٤) أ، ج.

(٥) تقدم عند قول ابن مالك: فللواحد منهما العمل.

حكى سيويه^(١) «ضربوني وضربتُ قومك».

فإن قلت: قد قيل إنه لم ينقله عن العرب. بل هو مثال (مخرج)^(٢) على مذهبه.

قلت: هو خلاف الظاهر، وأيضاً فقد سمع نظيره في الكلام الفصيح كقوله:

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ الْأَخْلَاءَ إِنِّي لَغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِي مُهْمِلٍ^(٣)

(١) قال سيويه جـ ١ ص ٤٠ (. . .) وكذلك تقول ضربوني وضربت قومك، إذا عملت الآخر فلا بد في الأول من ضمير الفاعل؛ لأن الفعل لا يخلو من فاعل.

(٢) أ، جـ - وفي ب (مخرج).

(٣) قال العيني: أنشده الفراء ولم يعزه إلى أحد، وبالبحث لم أعر على قائله. وهو من الطويل.

الشرح: «جفوني» فعل ماضٍ من الجفاء مسند لواء الجماعة - والجفاء أن تفعل بغيرك ما يسوؤه أو أن تترك مودته، وتقول: جفاء يجفوه جفاء وجفوة «الأخلاء» جمع خليل وهو كالصديق وزناً ومعنى «جميل» الشيء الحسن من الجمال - وهو الحسن، «مهمل» اسم فاعل من الإهمال وفعله أهمل - يقال: أهملت الشيء إذا خلّيت بينه وبين نفسه.

المعنى: أن الأصدقاء لم يلتزموا واجب الصداقة من البر والوفاء وعدم تتبع هفوات الصديق، أما أنا فقد التزمت بهم - ولم أنظر إلا للحسن من أفعالهم.

الإهراب: «جفوني» فعل ماضٍ وواو الجماعة فاعله والنون للوقاية وياء المتكلم مفعول به «ولم» الواو عاطفة - لم حرف نفى وجزم وقلب «أجف» فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الواو وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «الأخلاء» مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة.

«إنني» إن حرف توكيد ونصب والنون للوقاية وياء المتكلم اسمها «لغير» جار ومجرور متعلق بقوله مهمل «جميل» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «من» حرف جر «خليلي» مجرور بمن وعلامة جزمه كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم والياء مضاف إليه «مهمل» خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد: في «جفوني ولم أجف الأخلاء».

حيث أعمل الثاني وهو «لم أجف» في «الأخلاء» فنصبه على أنه مفعول به، وأعمل الأول وهو «جفوني» في ضمير وهو واو الجماعة. فلزم على ذلك أن يعود الضمير على متأخر. ودل الشاهد على أن عود الضمير المرفوع على متأخر جائز في هذا الباب.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١٠٥، ابن هشام ٢ / ٢٨، والسندوي، وداود، والأشمونى ١ / ٢٠٤.

وليس هذا بضرورة لتمكنه من أن يقول «جفانى ولم أجف الاخلاء» فيعمل
الأول ويحذف (مفعول)^(١) الثاني لأنه فضلة.

ثم قال:

ولا تَجِيءُ مَعَ أَوَّلٍ قَدْ أَهْمَلَا بِمَضْمَرٍ لِفَيْرٍ رَفَعٍ أَوْهَلَا
بل حذفه الزم إن يكن غير خبر وأخبرته إن يكن هو الخبر

إذا أهمل الأول فإما أن يطلب مرفوعاً أو منصوباً.

إن طلب مرفوعاً أضمر فيه خلافاً للكوفيين كما سبق^(٢)، وإن طلب منصوباً
فإما أن يكون فضلة أو غير فضلة.

فإن كان فضلة وجب حذفه عند الجمهور؛ لأنه مستغنى عنه فلا حاجة
لإضماره قبل الذكر، ولم يوجب في التسهيل حذفه بل جعله أولى^(٣).

ومن إنباته قول الشاعر:

إِذَا كُنْتُ تَرْضِيهِ وَيَرْضِيكَ صَاحِبٌ جِهَارًا فَكُنْ فِي الْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْوُدِّ^(٤)

(١) أ، ب. وفي ج (معمول).

(٢) عند قول ابن مالك: وقد بغى واعتدى عبداكا.

(٣) قال في التسهيل ص ٨٦ (ويجوز حذف المضمر غير المرفوع ما لم يمنع مانع، ولا يلزم
حذفه أو تأخيره معمولا للأول خلافاً لاكثرهم بل حذفه إن لم يمنع مانع أولى من إبقائه
متقدماً).

(٤) البيت من الشواهد التي لم تنسب لقائل. ولم يتعرض العيني لقائله وبحث فلم أعثر
على قائله. وهو من الطويل.

الشرح: «جهاراً» بكسر الجيم - بزة كتاب أى عياناً ومشاهدة، «الغيب» كل ما غاب
واستر عنك فهو غيب، «الود» - بضم الواو - المودة والمحبة.

المعنى: يحض الشاعر على ألا تكفى في مودة صديقك بأن ترضيه في حال حضوره
وعيانته ومشاهدته، وأن تقوم على حفظ وداده في حال غيبته بأكثر مما يكون منك ومنه في
حال العيان وأمام الناس.

الإعراب: «إذا» ظرفية تضمنت معنى الشرط «كنت» كان واسمها «ترضيه» فعل مضارع
مرفوع بضممة مقدرة على الياء وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت وضمير =

ووافق هنا مذهب الجمهور، وإن كان غير فضلة، كالمفعول من باب ظن
جيء به مؤخراً، ليؤمّن من الإضمار قبل الذكر، أو حذف ما هو عمدة.

أما تقديمه فقال الشارح: لا يجوز عند الجميع. اهـ (١).

قلت: وظاهر التسهيل: جوازه (٢)، وقد حكى ابن عصفور عنه ثلاثة مذاهب:

أحدها: إضماره مقدماً كالمرفوع نحو: «ظنته أو إياه وظننت زيداً قائماً».

والثاني: الإضمار مؤخراً كما جزم به المصنف هنا.

والثالث: حذفه لدلالة المفسر عليه. قال: وهذا أسدُّ المذاهب، لسلامته من

الإضمار قبل الذكر والفصل (٣).

تنبيهان:

الأول: قد ظهر مما ذكر أن كلامه هنا (مخالف) (٤) التسهيل من وجهين:

أحدهما: أنه جزم هنا بحذف الفضلة وهو المراد بقوله (غير خير).

=الغيبة مفعول به «ويرضيك» الواو حرف عطف يرضى فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدرة
على الياء وكاف الخطاب مفعول به «صاحب» فاعل مرفوع بالضمّة الظاهرة «فكن» الفاء
واقعة في جواب إذا «كن» فعل أمر ناقص واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «في
الغيبة» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من اسم كن «أحفظ» خبر كن منصوب بالفتحة
الظاهرة «للود» جار ومجرور متعلق بأحفظ والجملة من كن واسمها وخبرها لا محل لها
من الإعراب جواب إذا.

الشاهد: في «ترضيه ويرضيك صاحب» حيث تنازع كل من «ترضى» و «يرضى»
الاسم الذى بعدهما وهو «صاحب» فإن الأول يطلبه مفعولاً، والثانى يطلبه فاعلاً وقد
أعمل فيه الثانى وأعمل الأول فى ضميره الذى هو الهاء.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٠٥، وابن عقيل ١ / ١٣٠، وابن
هشام ٢ / ٣١، والسندوبى، والأشمونى ١ / ٢٠٥، والسيوطى ص ٥٧.

(١) الشارح ص ١٠٦.

(٢) قال فى التسهيل ص ٨٦ (ولا يحتاج غالباً إلى تأخيره إلا فى باب ظن)

(٣) وأما الحذف فمنعه البصريون وأجازه الكوفيون. اهـ أشمونى ٢ / ٢٠٥.

(٤) ب، ج. وفى أ (بخلاف).



والثاني: أنه جزم بتأخير الخبر ولم يجزم بهما في التسهيل بل أجاز التقديم.
(والتنبيه)^(١) الثاني: أن قوله (غير خبر) قد يوهم أن ضمير المتنازع فيه إذا كان
مفعولاً أولاً في باب ظن يجب حذفه.

وليس كذلك. بل لا فرق بين المفعولين في امتناع الحذف، ولزوم التأخير؛
ولذلك قال الشارح: لو قال بدله:

واحدُهُ إِنْ لَمْ يَكُ مَفْعُولَ حَسِبْ وَإِنْ يَكُنْ ذَاكَ فَأَخْرَهُ تُصِبْ
لسلم. اهـ (٢).

قلت: قوله: (مفعول حَسِبْ) يوهم أن غير مفعول (حَسِبْ) يجب حذفه
(وإن)^(٣) كان خبراً وليس كذلك.

لأن خبر كان لا يحذف أيضاً بل يؤخر كمفعول حَسِبْ نحو «زيد كان وكنتُ
قائماً إياه» وهذا مندرج تحت قول المصنف (غير خبر) ولو قال:

بَلْ حَذَفَهُ إِنْ كَانَ فَضْلُهُ حُتْمٌ وَغَيْرُهَا تَأْخِيرُهُ قَدْ التَزَمَ
لاجاد (٤) (٥).

ثم قال:

وَإِظْهَرَ إِنْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبِراً لَغَيْرِ مَا يُطَابِقُ الْمَفْسُراً

يعنى: أن الإضمار (ممتنع)^(٦) إذا تخالف صاحب الضمير ومفسره (كان)^(٧)
يكون الضمير خبراً لثني ومفسره مفرد، وقد مثل ذلك بقوله:

نَحْوُ أَظُنُّ وَيُظَنَّنِي أَخَا زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا

(١) ١. (٢) الشارح ص ١٠٦، وقال بدلا من لسلم (لخلص من ذلك التوهم).

(٣) ب - وفي أ، ج - (ولو).

(٤) قال الأشموني: ٢٠٧ / ١ (قلت: وعلى هذا أيضاً من المؤاخذه ما على بيت الأصل من

عدم اشتراطه أمن اللبس فكان الأحسن أن يقول:

واحدُهُ لَا إِنْ خِيفَ لَبَسٌ أَوْ يُرَى لَعَمْدَةً فَجِيءَ بِهِ مُؤَخَّرًا) اهـ

(٥) راجع الأشموني ٢٠٦ / ١. (٦) ب، ج - وفي أ (يَمْتَنَع).

(٧) ب: ج. وفي أ (كما أن).

«زيداً وعمراً» مفعول أول لأظن، «وأخوين» مفعوله (الثانى والياء من
«يظنان» مفعول أول له، و «أخا» مفعوله الثانى)^(١) وهو خبر (له)^(٢) فى الأصل.
فلو أضمر، فإما أن يجعل مطابقاً للمفسر وهو ثانى مفعولى «يظنان» أو
لصاحبه وهو أول مفعولى «أظن».

فإن جعل مطابقاً للمفسر فقليل: «إياه» فيلزم الإخبار بمفرد عن مثنى، وإن
جعل مطابقاً لصاحبه قيل: «إياهما» فيلزم عود ضمير مثنى على مفرد، وكلاهما
غير جائز.

فتعين الإظهار خلافاً للكوفيين فى إجازة إضماره مطابقاً لصاحبه، وإن
خالف المفسر^(٣). وفى إجازة حذفه نحو: «أظنُّ ويظنانى أخا زيدا وعمراً». وعلى
الإظهار تخرج هذه المسألة من التنازع.

(١) أ، ب.

(٢) أ.

(٣) نحو: «أظن ويظنانى إياه الزيدىن أخوين».

المفعول المطلق

المفاعيل خمسة: مفعول به وقد تقدم (١) ومفعول مطلق، ومفعول له وفيه (ومفعول) (٢) معه، وهذا أول الكلام على هذه الأربعة.

وبدأ بالمطلق، وسمى مطلقاً لأنه لم يقيد بأداة بخلاف غيره، فقال:

المصدرُ اسْمٌ ما سِوَى الزَّمانِ مِنَ مَدْلُوعَى الفِعْلِ كَأَمِنْ مِنْ أَمِنْ

مدلولوا الفعل: هما الحدث والزمان، والمصدر هو اسم الحدث، وهو معنى قوله: (اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل)

فإن ما سوى الزمان من مدلوليه هو الحدث (كأمنٍ من أمن).

قال: «أمن» فعل يدل على حدث وزمان، والأمن اسم لذلك الحدث، فهو

مصدر.

فإن قلت: هل المفعول المطلق والمصدر مترادفان؟

قلت: لا، بل بينهما عموم من وجه وخصوص من وجه. فقد يكون المفعول (المطلق) (٣) غير مصدر بل (جارياً) (٤) مجراه كاسم المصدر والآلة وغير ذلك مما سيذكر.

وقد يكون المصدر غير مفعول مطلق نحو «يُعجبنى ذهابك».

ثم قال:

بمثله أو فعلٍ أو وَصَفٍ نُصِبَ

مثال نصبه، أي بمصدر، قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا﴾ (٥).

ومثال نصبه بفعل ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ (٦)

(١) تقدم في المتعدى واللازم.

(٢) أ.

(٣) أ، ب.

(٤) أ، ج. وفي ب (جاري).

(٥) من الآية ٦٣ من سورة الإسراء.

(٦) من الآية ١٦٤ من سورة النساء.

ومثال نصبه بوصف ﴿وَالذَّارِيَاتِ ذُرُوءًا﴾ (١).

وينبغي أن يحمل قوله (بمثله) على المائل (٢) في المعنى ليشمل نحو «يعجبني إيمانك تصديقًا».

ثم قال:

وكونه أصلاً لهذين انتخب

أى: وكون المصدر أصلاً للفعل والوصف، هو المختار، فالفعل والوصف مشتقان منه، وهو مذهب البصريين، وخالف بعضهم فى الوصف فجعله مشتقاً من الفعل، فهو فرع الفرع.

ومذهب الكوفيين أن الفعل هو الأصل، والمصدر مشتق منه.

وزعم ابن طلحة أن الفعل والمصدر أصلان، وليس أحدهما مشتقاً من الآخر.

والصحيحُ مذهبُ البصريين، لأن الفرع لا بد فيه من معنى الأصل وزيادة، والفعل يدل على الحدث والزمان (٣) (٤).

ثم قال:

توكيداً أو نوعاً يبين أو عدد كسرتُ سيرتَيْنِ سيرَ ذى رشَدٍ

المصدر: يؤتى به مع ناصبه (لثلاث) (٥) فوائد:

الأولى: توكيده نحو «سرتُ سيراً» ويسمى المبهم.

والثانية: بيان عدده نحو «سرت سيرتين» ويسمى المعدود.

والثالثة: بيان نوعه. ويسمى المختص.

(١) الآية ١ من سورة الذاريات. (٢) أ، جـ - وفى ب (المثل).

(٣) وإلى المذهب البصرى أميل وأوضح الدليل كما فى ابن عقيل ١ / ٣١٥ (لأن كل فرع يتضمن الأصل وزيادة والفعل والوصف بالنسبة إلى المصدر كذلك لأن كلا منهما يدل على المصدر وزيادة، فالفعل يدل على المصدر والزمان، والوصف يدل على المصدر والفاعل) ١ هـ.

(٤) راجع الأشمونى ١ / ٢٠٩. (٥) أ، وفى ب (لثلاثة).

واختصاصه إما بإضافة نحو «سرت»^(١) سير ذى رشد» وإما بنعت نحو «سيراً شديداً» وإما «بال» نحو «سرت السير» أى السير الذى تعرفه، كذا قسم بعضهم.

والظاهر أن المعدود مندرج تحت المختص كما فعل فى التسهيل.

فالمصدر (على هذا قسمان)^(٢) مبهم ومختص.

والمختص قسمان: معدود وغير معدود.

ثم قال:

وقد ينوبُ عنه ما عليه دَلٌّ كجِدِّ كلِّ الجِدِّ وافرِحِ الجِدْلَ

المصدر ضربان: مؤكد ومبين كما سبق.

أما المؤكد فينوبُّ عنه أحد ثلاثة أشياء:

الأول: (مرادفه)^(٣) نحو «قعدت جلوساً».

وظاهر كلام المصنف أن ناصبه بالفعل المذكور وهو مذهب المازنى، ونقل عن الجمهور أن ناصبه فعل من لفظه مقدر.

الثانى: (ملاق)^(٤) فى الاشتقاق نحو ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾^(٥) ذكره الشارح^(٦) فعلى هذا ناصبه (الفعل)^(٧) المذكور وهو مذهب المازنى أيضاً، ومذهب الجمهور أن ناصبه مقدر كما سبق.

وزعم ابن خروف أنه مذهب سيبويه، وفصل بعضهم بين المرادف نحو

(١) ب، ج.

(٢) أ، ج. وفى ب (على قسمين).

(٣) ب. وفى أ، ج (مرادف).

(٤) ب، وفى أ، ج (ملاقى).

(٥) الآية ١٧ من سورة نوح «نباتاً» اسم عين للنبات، وهو نائب عن المصدر وهو الإنبات.

(٦) الشارح ص ١٠٨.

(٧) أ، ب.

«قعدت جلوساً» فنصبه بالظاهر، وبين (الملاقى) (١) نحو «أنبتكم من الأرض نباتاً» فنصبه بالمقدر وهو قول حسن (٢).

والثالث: اسم مصدر غير علم نحو «اغتسلت غسلاً».

وأما الميين فينوب عنه أحد ثلاثة عشر شيئاً:

الأول: نوع، نحو «(رجع) (٣) القهقرى».

والثاني: وصف، نحو ﴿وَأَذْكُرُ رَبِّكَ كَثِيرًا﴾ (٤).

ومذهب سيبويه في هذا ونحوه أنه حال (٥).

والثالث: (هيئة) (٦) نحو «يَمُوتُ الْكَافِرُ مَيِّتَةً سَوْءٍ».

والرابع: آلة، نحو «ضربته سوطاً» وهو مطرد في (آلة) (٧) الفعل دون غيرها فلا يجوز «ضربته خشبة».

والخامس: كل، نحو ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ﴾ (٨).

والسادس: بعض، نحو «ضربته بعض الضرب».

والسابع: ضمير، نحو ﴿لَا أَعَذِّبُهُ أَحَدًا مِّنَ الْعَالَمِينَ﴾ (٩).

والثامن: اسم الإشارة، نحو: «ضربته ذلك الضرب».

قال في شرح التسهيل: ولا بد من جعل المصدر تابعاً له (١٠) وظاهر كلام سيبويه أن ذلك لا يشترط.

(١) ب. وفي أ، جـ (المغاير).

(٢) وارتضيت هذا المذهب لتوفيقه بين المذاهب. ففي المرادف «القعود» و«الجلوس» بمعنى واحد، والثاني تقديره: فنبتم نباتاً، لأن النبات ليس بمعنى الإنبات فلا يصح توكيده به.

(٣) أ، ج. وفي ب (رجعت).

(٤) من الآية ٤١ من سورة آل عمران.

(٥) راجع الكتاب جـ ١ ص ١٩٣.

(٦) أ، ج. وفي ب (الهيئة).

(٧) ب - وفي أ، جـ (آلات).

(٨) من الآية ١٢٩ من سورة النساء.

(٩) من الآية ١١٥ من سورة المائدة. (١٠) ب.

والتاسع: وقت، كقوله:

أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدًا^(١)

أى: اغتماض ليلة أرمد. وهو عكس «فعلته طلوع الشمس»، إلا أنه قليل.

والعاشر: «ما» الاستفهامية، نحو: «ما تضربُ زيدًا».

والحادى عشر: «ما» الشرطية، نحو «ما شئتَ فقم».

ذكر هذه الأحد عشر فى التسهيل^(٢).

والثانى عشر: المرادف، نحو «افرح الجذل» والخلاف فى ناصبه كما تقدم.

والثالث عشر: العدد، نحو: «ضربته ثلاثين ضربة».

(١) صدر بيت. قاله الأعشى - أعشى بن قيس واسمه ميمون بن قيس، وهو من الطويل،

من قصيدة قالها فى رسول الله ﷺ فى صلح الحديبية يريد الإسلام.

وعجزه: وَيَتُّ كَمَا بَاتَ السَّلِيمُ مُسَهَّدًا.

الشرح: «ألم تغتمض» ألم تنم. قال محمد بن حبيب: ويروى: «ألم تغتمض عينك ليك أرمدا» الأرمد هو نفسه، «السليم» بفتح السين - وهو اللديغ، «والمسهّد» بضم الميم وفتح السين وتشديد الهاء - وهو المسهر الذى لا ينام لثلاث يدب السم فيه.

الإحراب: «ألم» الهمزة للاستفهام ولم: حرف نفى وجزم وقلب «تغتمض» فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون «عينك» فاعل مرفوع بالالف نيابة عن الضمة لأنه مثنى وضمير المخاطب مضاف إليه.

«ليلة» ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «أرمدا» فعل ماض مبنى على الفتح وألف الاثنين فاعل «ويت» الواو حرف عطف بت: فعل ماض مبنى على الفتح المقدر وهو فعل تام وتاء المخاطب فاعله، ويجوز أن يكون ناقصًا فيكون الضمير اسمه «كما» الكاف حرف جر وما مصدرية ويجوز أن تكون كافة «بات» فعل ماض «السليم» فاعله مرفوع بالضمة الظاهرة «مسهّدًا» خبر بات الأولى على النقصان وحال من فاعله على التمام وبات الثانية تامة أو ناقصة فمنصوبها محذوف يدل عليه منصوب الأولى.

الشاهد: فى «ليلة أرمدا» حيث نصبت ليلة بالنيابة عن المصدر، والتقدير اغتماضًا مثل اغتماض ليلة الأرمد، وليس انتصابها على الظرفية.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: السندوبى، الأشمونى ١ / ٢١١.

(٢) فى الأصل (ذكره هذه الأحد عشر) والكلام يستقيم بما قلته وراجع التسهيل ص ٨٧.

وزاد بعض المتأخرين اسم المصدر العلم. نحو «بَرَّ بَرَّهُ وَفَجَرَ فَجَارَهُ»^(١) وفي شرح التسهيل: أن اسم المصدر (العلم)^(٢) لا يستعمل مؤكداً ولا مبنياً^(٣). ثم قال:

وما لتوكيد فَوْحَدٍ أَبَدًا

لأنه بمنزلة تكرير الفعل، والفعل لا يثنى ولا يجمع.

ثم قال:

وَتَنُّ وَاجْمَعُ غَيْرُهُ وَأَفْرَدًا

هو المختص معدوداً كان أو غير معدود.

أما المعدود فلا خلاف في جواز تثنيته (وجمعه)^(٤) قياساً^(٥).

وأما غيره من المختص ففي تثنيته وجمعه خلاف. منهم من قاسه لاختلاف أنواعه، ومنهم من لم يقسه وهو مذهب سيويه^(٦). ثم قال:

وَحَذَفَ عَامِلِ الْمُؤَكَّدِ امْتِنَعُ

قال في شرح الكافية: لأن المصدر (المؤكد)^(٧) يقصد بتقوية عامله وتقدير معناه، وحذفه مناف لذلك وقد نورع في هذا^(٨).

(١) أ، جـ. وفي ب (بررته بره وفجرته فجاره).

(٢) راجع الأشموني ١ / ٢١٢.

(٣) نحو: ضربته ضربة وضربتني وضربات.

(٤) قال الأشموني ج١ ص ٢١١ (فالمشهور الجواز نظراً لأنواعه نحو: «سرت سيري زيد الحسن والقبيح». ودليله قوله تعالى. «وتظنون بالله الظنون») والالف رائدة تشبيهاً للفواصل.

وظاهر مذهب سيويه المنع واختاره الشلوين) اهـ أشموني وصبان. وإلى الأول أميل لقوة دليhle.

(٧) ب.

(٨) المنازع: هو الشارح - ابن المصنف - حاصل النزاع (أن المؤكد قد لا يكون للتقوية والتقدير معاً بل قد يكون للتقرير فقط فلا ينافي الحذف.

وأن السماع ورد بحذف عامل المؤكد نحو: «أتيت سيراً» ووجوباً نحو: «سقياً ورعياً» ورد بأن الحذف مناف للتوكيد مطلقاً... صبان ج٢ ص ٨٦ ورأى ابن مالك هو الصواب لموافقته للحقيقة والواقع.

ثم قال:

وفي سواه للليل متسع

لا خلاف في جواز حذف عامل المصدر المختص معدوداً كان أو غير معدود إذا دل عليه دليل، نحو «بلى ضربتين أو ضرباً شديداً» في جواب «ما ضربت»؟
وقد يجب الحذف وذلك إذا كان المصدر بدلاً من اللفظ بفعله، وقد نبه على ذلك بقوله:

والحذف حتم مع آتٍ بدلاً من فعله كندلاً للذ كاندلاً

أى: وحذف العامل واجب مع المصدر «آت» بدلاً من فعله كقول الشاعر:

على حين ألهى الناس جلُّ أمورهم فندلاً زريقُ المال نذل الثعالب^(١)

فندلاً نائب عن أندل.

(١) البيت للأحوص - وهو محمد بن عبد الله بن عاصم الأنصاري - وفي الحماسة لأعشى

همدان، وقال الجوهري: لجرير، والأظهر كما في الحماسة. وهو من الطويل.

الشرح: «ألهى الناس» شغلهم وأورثهم العفلة «جل أمورهم» بضم الجيم - معظمها وأكثرها «ندلاً» مصدر نذل المال، إذا خطفه بسرعة «زريق» اسم رجل أو قبيلة.

المعنى: أن هؤلاء اللصوص يخرجون للسرقة والاختطاف وقت اشتغال الناس بمهامهم يوصى بعضهم بعضاً بسرعة الخطف والاحتياال كخطف الثعالب، وقد ضرب المثل بالثعلب في هذا فقيل: «أخطف من ثعلب».

الإعراب: «على» حرف جر «حين» ظرف زمان مبنى على الفتح في محل جر أو مجرور بالكسرة الظاهرة «ألهى» فعل ماض «الناس» مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة «جل» فاعل مرفوع بالضم الظاهرة «أمورهم» مضاف إليه «فندلاً» منصوب بفعل محذوف «زريق» منادى يحرف نداء محذوف «المال» مفعول لقوله ندلاً السابق منصوب بالفتحة الظاهرة «ندل» مفعول مطلق مسبين للنوع منصوب بالفتحة الظاهرة «الثعالب» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد: في «فندلاً» حيث ناب مناب فعله، وهو مصدر، وعامله محذوف وجوباً والتقدير اندل ندلاً.

وقبله: يمرون بالدهنا خفاً عياهم ويرجعن من دارين بجر الحقائق

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١١٠، وابن هشام ٢ / ٣٨، وابن عقيل ١ / ٣١٩، والسندوبى، وداود، والأشمونى ١ / ٢١٢، والمكودى ص ٦٤ والسيوطى ص ٥٩، وسيبويه في كتابه ج١ ص ٥٩.

وإنما وجب حذف عامله^(١) لثلا يجمع بين البدل والمبدل منه، يقال ندل الشيء، إذا اختطفه بسرعة. ثم قال:

وما لتفصيلٍ كإمّا منّا عامله يُحذفُ حيثُ عنّا

إذا قصد بالمصدر تفصيل عاقبة ما قبله وجب حذف عامله كقوله تعالى: ﴿فَشُدُّوا الوثاقَ فَإِذَا مَنَا بَعْدُ وَإِذَا فُتِنَّا﴾^(٢). أى فإما تمنون منّا وإما تفادون فداء.

ثم قال:

كذا مُكرّرٌ ودُو حَصْرٍ وردَ نائبَ فعلٍ لِاسمِ عَيْنٍ اسْتُنْدِ

إذا ناب المصدر عن خبر اسم عين بتكرير نحو: «زيد سيرا سيرا»^(٣) أو حصر نحو: «إنما أنت سيرا» وجب حذف عامله، وجعل التكرير عوضاً من إظهاره وأقيم الحصر مقام التكرير. فلو لم يكن مكرراً ولا محصوراً جاز الإضمار والإظهار، نحو: «زيد سيرا وزيد يسير سيرا» احترز باسم العين، من اسم المعنى نحو (أمرك سير سير) فإن المصدر يرفع ويجعل خبره.

ثم قال:

ومنه ما يدعونه مُؤكِّداً لنفسه أو غيره

أى: ومن الواجب حذف عامله، قسم يسميه النحويون مؤكداً وهو نوعان: مؤكد لنفسه، وهو الواقع بعد جملة هى نص فى معناه، وسمى بذلك لأنه بمنزلة (إعادة)^(٤) الجملة، فكانه نفسها.

ومؤكد لغيره: وهو الواقع بعد جملة صائرة به نصاً، وسمى بذلك لأنه أثر فى الجملة فكانه غيره، لأن المؤثر غير (المؤثر)^(٥).

(١) أ، ج. وفى ب (حذفه).

(٢) من الآية ٤ من سورة محمد.

(٣) ب، ج. وفى أ (شيراً شيراً)

(٤) ب.

(٥) أ، ب. وفى ج (المتأثر).

(فمثل) (١) (البتداء) به وهو المؤكد لنفسه بقوله

نحو له على ألف عرفا

أى اعتراضاً.

ومثل (والثان) بقوله:

كأبني أنت حقاً صرناً

ثم قال:

كذلك ذو التشبيه بعد جملة كلى بكاء ذات عضلة

من الملتزم إضمار ناصبه المصدر المشبه به بخمسة شروط:

الأول: أن يكون بعد جملة.

والثاني: أن تكون حاوية معناه.

الثالث: أن تكون (حاوية فاعله) (٢).

الرابع: أن يكون ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل.

الخامس: أن يكون المصدر مشعراً بالحدوث.

مثال ذلك قولهم: «له صوت صوت حمار» فهذا قد استوفى الشروط، لأن له صوت جملة، وقد اشتملت على معنى المصدر، وهو «صوت» وعلى فاعله وهو «الهاء» فى «له» ولا صلاحية فى المصدر الذى اشتملت عليه للعمل، لأن (شروط) (٣) إعمال (المصدر) (٤) غير الواقع بدلا من أن يقدر بالفعل وحرف مصدرى.

وقوله: «صوت حمار» مشعر بالحدوث، فالناصب فعل واجب الإضمار، ومثله بقوله: «لى بكاء ذت عضلة».

فلو (كان) (٥) بعد مفرد لم يجوز النصب نحو: «صوته صوت حمار» ولو لم

(١) ب (ثم مثل). (٢) أ، جـ - وفى ب (مشملة على فاعله).

(٣) أ، جـ - وفى ب (شروط). (٤) أ، جـ - وفى ب (المصدر غير المصدر غير الواقع).

(٥) ب، جـ.

(يشتمل)^(١) على معنى المصدر لم يصح، ولو لم يشتمل على فاعله ضعف
النصب نحو: «فى الدار صوتٌ (صوت)^(٢) حمار» و «صراخ (صراخ)^(٣)
«تكلى»^(٤) ولم يمتنع لأنك إذا قلت: (فيهما)^(٥) صوت علم أن فيها مصوتًا
«صوت حمار»^(٦).

ولو كان ما اشتملت عليه صالحًا للعمل نحو: «هو مصوت صوت حمار»
فإنه ينتصب بمصوت لا بمحذوف، ولو لم يكن المصدر مشعرًا بالحدوث لم ينصب
نحو: «له ذكاءٌ ذكاءُ الحكماء».

لأن صوتًا ونحوه، إنما انتصب لكون ما قبله بمنزلة يفعل مسندًا إلى فاعل.
فقولك: «له صوت» بمنزلة «يصوت»، وليس قولك: «له ذكاء» بمنزلة «هو يفعل»
وإنما (أخبرت)^(٧) بأنه ذو ذكاء (فتنزل)^(٨) ذلك منزلة قولك «له يدٌ يدُ أسد».
والله أعلم.

(١) أ، ج - وفى ب (تشتمل الجملة على معنى).

(٢) أ، ب.

(٣) أ.

(٤) أ، ج - .

(٥) أ - وفى ب، ج (فيها).

(٦) ب.

(٧) أ، ج وفى ب (أخبر).

(٨) أ، ج - وفى ب (فصار).

المفعول له

يُنصَبُ مفعولاً له المصدر إنَّ أَبَانَ تَعْلِيلاً «كَجَدُّ شُكْرًا وَدِنٌ»

(المفعول) (١) له: هو علة الفعل، ولجواز نصبه شروط:

الأول: أن يكون مصدرًا.

والثاني: أن يتحد وقته ووقت عامله، وهو المعلن به.

والثالث: أن يتحد فاعلهما ولو تقديرًا.

فمثال: ما استوفى الشروط «ضربته تأديبًا» و«جدُّ شكرًا».

ومثال اتحاد فاعلهما تقديرًا قوله تعالى: ﴿يُرِيكُمْ أَلْبَرَقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ (٢) لأن

معنى يريكم يجعلكم ترون.

وفي بعض هذه الشروط خلاف. ثم قال:

وإن شَرَطُ فَقَدْ فَاجِرُهُ بِاللَّامِ

أى: إذا فقد شرط من الشروط الثلاثة وجب جر ما علل به الحرف الدال على التعليل، وهو اللام أو ما يقوم مقامها وهو «من» و«فى» (٣) والباء فتقول: «جئت للمال»، لأنه ليس بمصدر، «وجئت أمس لإكرامك غداً» لاختلاف الزمان و«أحسنتُ إليك لإحسانك إليّ»، لاختلاف الفاعل.

وقوله:

وليس يمتنع مع الشروط

(يعنى: أنه لا يمتنع جره بالحرف مع استيفائه للشروط نحو «قنع هذا للزهد» (فإن هذه الشروط) (٤) ليس اجتماعها موجباً للنصب بل مسوغ له.

ثم هو بعد ذلك على ثلاث مراتب: راجح النصب، وراجح الجر، ومستو فيه الأمران.

(١) ب، جـ وفى أ، المفعول.

(٢) من الآية ٢٤ من سورة الروم، ١٢ من سورة الرعد.

(٣) أ، جـ - وفى ب (إلى). (٤) أ، جـ.

فأشار إلى الأول بقوله: **وقلَّ أن يصحَّبه المجرَّدُ.**

يعنى: أن المجرَّد من أل والإضافة يترجَّح نصبه، وقلَّ أن يصحَّب الحرف فقوله: «ضربته تأديباً» أرجح من قولك «ضربته»^(١) (لتأديب)^(٢). ومنع الجزولى^(٣) جر المجرَّد. قيل: ولم يقل به غيره.

وأشار إلى الثانى بقوله: **والعكسُ فى مَصْحُوبِ أَل.**

يعنى: أن الأرجح فى مصحوب «أل» جره بالحرف. فقولك: «ضربته للتأديب» أرجح من قولك: «ضربته»^(٤) (التأديب).

ثم ذكر شاهد نصب مصحوب «أل» من كلام العرب. فقال:

لا أقعدُ الجُبْنَ عن الهِجَاءِ ولو تَوَالَّتْ زُمْرُ الأَعْدَاءِ^(٥)

وسكت عن المضاف فلم يعزه إلى راجح النصب ولا إلى راجح الجر. فعلم أنه يستوى فيه الأمران نحو «جئتكَ ابتغاءَ الخيرِ، ولا ابتغاءَ الخيرِ».

(١) ب.

(٢) ب، ج - وفى أ (للتأديب).

(٣) هو أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولى. صاحب الجزولية، وقد تقدم.

(٤) ب.

(٥) البيت: من الرجز ولم ينسب إلى قائل معين وهو كما ورد فى كلام الناظم. وقال

العينى: رجز راجز لم أقف على اسمه.

الشرح: «لا أقعد» أراد لا أنكل ولا أتوانى عن اقتحام المعارك، «الجبن» - بضم فسكون - الخوف والفرع، «الهيجاء»: الحرب، «توالت»: تابعت وتكاثرت، «زمر» جمع زمرة وهى الجماعة، «الأعداء»: جمع عدو.

المعنى: إنى لا أبتعد عن الحرب والنزال خوفاً وفرعاً ولو تكاثرت جماعة الأعداء.

الإعراب: «لا» نافية «أقعد» فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة وفاعله ضمير مستتر فيه «الجبن» مفعول لأجله منصوب بالفتحة الظاهرة «عن» حرف جر «الهيجاء» مجرور بعن وعلامة جره الكسرة الظاهرة والجار والمجرور متعلق بأقعد «ولو» شرطية غير جازمة «توالت» فعل ماض والتاء للتأنيث «زمر» فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة «الأعداء» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد: فى «الجبن» حيث وقع مفعولاً لأجله. ونصبه مع كونه محلى «بال».

مواضعه: ذكره شراح الألفية حيث إنه من كلام الناظم.

تنبیه:

إذا دخلت «أل» على المفعول له، أو أضيف إلى معرفة تَعَرَّفَ «بال» (أ)^(١) وبالإضافة خلافاً للرياشي^(٢) والجرمي والمبرد في قولهم: إنه لا يكون إلا نكرة وإن «أل» فيه رائدة، وإضافته غير محضنة^(٣).

فإن قلت: هل يجوز تقديم المفعول له على عامله؟

قلت: هو جائز سواء كان منصوباً أو مجروراً^(٤).

وهو مستفاد من قوله: كَلِزْهَدٍ ذَا قَنَعٍ فَمَثَلُ بِهِ (مقدماً)^(٥)، والله أعلم.

(١) ب.

(٢) هو أبو الفضل العباسي بن الفرج مولى محمد الهاشمي، ولقب بالرياشي لأن أباه كان عبداً لرجل من جذام اسمه رياش، فانتقل اللقب من أبيه بعد الشهرة إليه. نشأ بالبصرة وأخذ النحو عن المازني، وسمع منه كتاب سيبويه، ثم صار من كبار النحاة واللغويين، له تصانيف منها: كتاب نحو. قتل وهو يصلي الصبح قائماً بالبصرة سنة ٢٥٧ هـ في شهر شوال.

(٣) وأرجح الأول لعدم التكلف فيه - راجع الأشموني ١ / ٢١٧.

(٤) «زاهداً ذا قنع» و «لزهد ذا قنع».

(٥) أ، ج - وفي ب «مقدماً».

المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً

قال:

الظرفُ: وقتٌ أو مكانٌ ضمُّنا «في» باطراد: كهنا أمكثُ أزمنا

(وقت أو مكان) جنس (ضمن) مخرج لوقت أو مكان لم يضمن معناه نحو «يومنا يوم مبارك»، «ونحن في مكان حسن».

(ثم قال) (١) «باطراد»: احترازاً مما نصب بدخل من المكان المختص نحو: «دخلت الدار» فهو منصوب نصب المفعول به بعد إسقاط الخافض توسعاً، لا نصب الظرف، إذ لو كان ظرفاً لم يختص بدخل؛ لأن «الظرف» (٢) لا يختص بعامل دون عامل.

بل الظرف غير المشتق من اسم الحدث يتعدى إليه كل فعل.

قال الشارح: وإذا كان كذلك فلا حاجة إلى الاحتراز (عنه) (٣) بقيد الاطراد لأنه يخرج بقولنا (مضمن معنى في) اهـ (٤).

قلت: وفي نصب المختص من المكان بعد دَخَلَ ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنه منصوب نصب المفعول به بعد إسقاط الخافض توسعاً كما سبق، وهو مذهب الفارسي والمصنف، ونسبه إلى سيبويه.

والثاني: أنه منصوب على الظرفية تشبيهاً له بالمبهم ونسبه الشلوين إلى (سيبويه) (٥) ونسب (٦) إلى الجمهور.

(١) أ.

(٢) أ، ج - وفي ب (المطرذ).

(٣) أ، ب.

(٤) الشارح ص ١١٣.

(٥) قال سيبويه ج ١ ص ١٥ (وقد قال بعضهم: ذهب الشام. شبهه بالمبهم إذا كان مكاناً يقع عليه المكان والمذهب).

(٦) أ، ج.

والثالث: أنه مفعول به ودخل تارة يتعدى بنفسه وتارة بحرف الجر، وهو مذهب الأخص (١) (٢).

وقوله: (كهنا) مثال لظرف المكان (وأزمتنا) مثال لظرف الزمان.

ثم قال:

فانصبه بالواقع فيه مظهرًا كان وإلا فانوه مَقْدَرًا

يعنى: أن حكم الظرف النصب، وأن الناصب له هو الواقع فيه من فعل أو ما (في) (٣) معناه. وأن الناصب له يكون ظاهرًا نحو: «جلست أمام المسجد» و«سرت يوم الخميس» وقد يكون مقدرًا إما جوارًا نحو: «يوم الجمعة» لمن قال: «متى قدمت؟».

وإما وجوبًا كالواقع خبرًا أو صفة أو حالا أو صلة (٤).

ثم قال:

وكلُّ وقت قابلٌ ذاك... ..

يعنى: أن جميع أسماء الزمان قابلة للظرفية مبهمها ومختصها.

وأما المحدود فهو من المختص خلافاً لمن جعله قسمًا ثالثًا.

فالمبهم: ما دل على قدر من الزمان غير معين كحين، والمختص بالمحدود:

ما له مقدار من الزمان معلوم نحو «يومين».

والمختص غير المحدود: كأعلام الأيام وما اختص (بال) (٥) أو الصفة أو

بالإضافة، ثم قال:

(١) وقد ارتضيت المذهب الأول؛ لأنه يحتاج إلى قيد (الطراد) ولا عبرة بمخالفة ابن الناظم حيث قال لا يحتاج إلى هذا القيد.

قال الصبان ج ٢ ص ٩٥ (وجعل الحق مع ابن الناظم ناشئ عن عدم التدبر). وقال الأشموني (وعلى هذين لا يحتاج إلى قيد «باطراد» وعلى الأول يحتاج إليه خلافاً للشارح) ١ هـ.

(٢) راجع الأشموني ١ / ٢١٨. (٣) ب، ج - وفي أ (فيه).

(٤) الخبر «ريد عندك» والصفة نحو «مررت بطائر فوق غصن» - فوق صفة لطائر - والحال نحو «رأيت الهلال بين السحاب»، والصلة نحو «رأيت الذي عندك»، فعندك صلة للذى. والناصب محذوف وجوبًا في الأحوال الأربعة، ويقدر مستقرا أو استقر إلا في الصلة فيقدر استقر. لأن الصلة جملة ١ هـ أشموني ١ / ٢١٩.

(٥) ب، ج - وفي أ «بالا».

وما... يقبله المكان إلا مبهمًا

يعنى: أن أسماء المكان لا تقبل الظرفية إلا إذا كانت مبهمة، فإن كانت مختصة لم تقبل الظرفية نحو: «الدار» و«المسجد».

ثم قال:

نحو الجهات والمقادير، وما صيغ من الفعل كمرمى من رمى
فمثل المبهم بثلاثة أنواع:

الجهات: نحو خلف (وقدأم)^(١) وأمام.

والمقادير: نحو «ميل» و«فرسخ»^(٢).

وما صيغ من اسم الحدث نحو. «مرمى ومذهب».

فظاهاه أن هذه الثلاثة: أنواع للمبهم. أما الجهات فلا إشكال فى أنها مبهمة.

وأما المقادير فظاهاه كلام الفارسى أنها داخلة تحت المبهم، وصححه بعض النحويين.

وقال الشلوبين: ليست داخلة تحته، وصحح بعضهم (أنها شبيهة)^(٣) بالمبهم لا مبهم.

وأما ما صيغ من (اسم)^(٤) الحدث، فالظاهاه أنه من المختص لا من المبهم كما نص عليه غيره، وهو ظاهاه كلامه فى شرح الكافية.

قال فيه: وأما المكان فلا يكون من أسمائه (ظرفًا)^(٥) صناعيًا إلا ما كان مبهمًا أو مشتقًا من اسم الحدث^(٦) اهـ. فجعله قسيمة.

قلت: وقد قسم المصنف المصدر إلى مبهم ومختص، وصرح بأن المعدود من المختص وقياسه أن يجعل المعدود فى الظرف من المختص أيضًا.

(١) ب. (٢) الميل: ألف باع - والفرسخ: ثلاثة أميال.

(٣) أ - وفى ج (أنه مشبه) وفى ب (أيضًا شبيهه).

(٤) أ، ج. (٥) أ، ب - وفى ج (مختصًا).

(٦) شرح الكافية ورقة ٤٢.

فإن قلت . ما يعنى الفعل فى قوله . (وما صيغ من الفعل)؟

قلت ظاهر كلامه أنه الفعل الصناعى لقوله (كمرمى من رمى) وليس ذلك
بجيد لأنه لم يصغ من الفعل وإنما صيغ من المصدر (وإن) (١) حمل على الفعل
اللغوى وهو المصدر (فهو صحيح) (٢) (لولا) (٣) (أن) (٤) قوله: (من رمى) يبعده .
ثم قال :

وشرط كون ذا مقيساً أن يقع ظرفاً لما فى أصله معه اجتمع

الإشارة إلى ما اشتق من اسم الحدث . يعنى : أن هذا النوع لا يكون ظرفاً
مقيساً إلا إذا كان العامل فيه موافقاً له فى الاشتقاق نحو: «رمى مرمى زيد»،
«وقعدت مقعده»، (فلذا) (٥) عد من الشواذ قولهم «هو منى مقعد القابلة» (٦)
ونحوه (٧) .

وتقدير قوله: (لما فى أصله معه اجتمع) مع الظرف فى أصله وهو اسم
الحدث .

فإن قلت: يخرج من كلامه نحو: «سرنى (جلوسى) (٨) مجلسك»، لأن
العامل فيه أصله لا شىء اجتمع معه فى أصله .

قلت: هذا وإن لم تشمله عبارته فقد (تقرر) (٩) أن المصدر يعمل عمل فعله .

(١) أ، ج - وفى ب (وإنما) .

(٢) أ، ب - وفى ج (فصحيح) .

(٣) أ، ج وفى ب (إلا) .

(٤) أ، ب .

(٥) أ، ج - وفى ب (ولذلك) .

(٦) القابلة: المولدة، والمعنى: أنه قريب كقرب مكان قعود القابلة عند ولادة المرأة .

(٧) ونحوه «هو منى مزجر الكلب، ومناط الثريا، ومقعد الإزار» ووجه الشذوذ. إذ التقدير:
هو منى مستقر فى مزجر الكلب فعامله الاستقرار، وليس ما اجتمع فى أصله. ولو أعمل
فى المزجر زجر، وفى المناط ناط، وفى المقعد قعد لم يكن شاذاً. اهـ أشمونى ج ١ ص
٢٢٠ .

(٨) ب، ج وفى أ (جلوسك) .

(٩) أ، ج - وفى ب (تقدم) .

ثم قال:

وما يُرى ظرفًا وغيرَ ظرفٍ فذاك ذو تصرفٍ فى العرفِ

كلُّ من ظرف الزمان وظرف المكان (قسمان) (١) متصرف وغير متصرف:

فالتصرف ما لا يلزم بل يستعمل ظرفًا تارة وغير ظرف أخرى نحو: «يوم وليلة» من الزمان، «ويمين وشمال» من المكان.

وغير المتصرف: ما لا يخرج عن الظرفية أصلاً «كقطُّ» و«عوضُ» (٢) أو لا يخرج عنها إلا (إلى) (٣) (شبهها) (٤).

والمراد بشبه الظرفية الجر «بمن».

وإنما يثبت تصرف الظرف بالإخبار عنه والجر بغير «من» (فى الاختيار) (٥) لأن «من» كثرت زيادتها فلم يعتد بها.

فلذلك حكم على «قبلُ وبعدُ وعندُ ولدُن» بعدم التصرف مع (أنها تجر) (٦) بمن. وإلى هذا أشار بقوله:

وغيرُ ذى التصرفِ .. البيت

ثم قال:

وقد ينوبُ عن مكانٍ مصدرٌ وذاك فى ظرفِ الزمانِ يكثرُ

نيابة المصدر عن الظرف من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وشرط (ذلك) (٧) إفهام تعيين (وقت) (٨) أو مقدار، وذلك قليل فى المكان كقولهم: «جلست قرب زيد، وقصده» أى: مكان قربه ومكان قصده.

(١) أ، ج.

(٢) قط وعوض لا يستعملان إلا بعد نفي، وقط لاستغراق الماضى من الزمان - وعوض لاستغراق المستقبل مثل أبدا، وقط: مشتقة من قططت الشيء إذا قطعت، وعوض: مشتقة من العوض، قط: مبنية على الضم، وعوض: تبنى على الحركات الثلاث إذا لم تضاف.

(٣) فى النسخ لم تذكر (إلى) والسياق يقتضى زيادتها.

(٤) أ، ج - وفى ب (يشبهها).

(٥) أ، ج - وفى ب (الجر).

(٦) أ، ج - وفى ب (مكان).

(٧) ب، ج - وفى أ (ذلك).

(٨) أ - وفى ب (مكان).

وكثير في الزمان نحو: (كان)^(١) ذلك (خفوق)^(٢) النجم، «وظلوع الثريا»
أى: وقت خفوق النجم، ووقت ظلوع الثريا
وكثرته تقتضى القياس عليه.

(١) أ، جـ - وفى ب (فعلت).

(٢) ب، جـ - وفى أ (حقوق).

المفعول معه

قال:

يُنْصَبُ تَالِي الْوَاوِ مَفْعُولًا مَعَهُ فِي نَحْوِ «سِيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَةً»

المفعول معه: هو الاسم المنصوب بعد (واو بمعنى) (١) مع، نحو «سيري والطريق» أي: مع الطريق.

وهذا الباب مقيس على الأصح (٢)، وقد فهم ذلك من قوله (نحو).

ثم قال:

بِمَا مِنْ الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقُ ذَا النَّصْبِ لَا بِالْوَاوِ فِي الْقَوْلِ الْأَحَقِّ

ناصرب المفعول معه: إما فعل نحو «استوى الماء والخشبة» وإما اسم يشبهه نحو: «زيد سائرٌ والطريق»

ومذهب سيبويه (٣) أنه لا يعمل فيه العامل المعنوي كاسم الإشارة وحرف التشبيه (٤) والظرف المخبر به.

وأجاز أبو علي في قول الشاعر:

هَذَا رِدَائِي مَطْوِيًّا وَسِرْبًا لَا (٥)

.....

(١) أ، جـ - وفي ب (الواو التي بمعنى).

(٢) قال الأخفش: هذا الباب سماعي، وذهب غيره إلى أنه مقيس في كل اسم استكمل الشروط، وهو الصحيح، أشموني ١ / ٢٧٧.

(٣) جـ ١ ص ١٥٠ الكتاب.

(٤) ب، جـ - وفي أ (التنبيه).

(٥) هذا عجز بيت من البسيط. قال العيني: لم أقف على اسم قائله وبحث فلم أعثر على اسم قائله.

وصدره: لا تحسبك أثوابي فقد جمعت.

وذكر البيت كله في نسخة ب.

الشرح: (سربالا) بكسر السين - وهو القميص. قاله الجوهري.

الإعراب: (لا) حرف نهى (تحسبك) فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة في محل جزم بلا الناهية ونون التوكيد حرف والكاف ضمير المخاطب =

أن يكون العامل فيه هذا .

وزهب الجرجاني إلى أن ناصبه الواو نفسها، لاختصاصها بالاسم، ورد بأنها لو كانت ناصبة، لاتصل الضمير بها^(١).

ولم يشترط (تقديم)^(٢) فعل أو شبهه، وإليه أشار بقوله (بالواو) وفهم من قوله (سبق) أن المفعول معه لا يتقدم على عامله (وهذا)^(٣) متفق عليه .

وأما تقديمه على مصاحبه نحو «استوى والخشبة الماء» فمذهب الجمهور، والصحيح منعه، وأجازه ابن جنى^(٤).

=مفعول مبني على الفتح في محل نصب (أثوابي) فاعل مرفوع بضممة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم وياء المتكلم مضاف إليه (فقد) الفاء للتعليل قد حرف تحقيق (جمعت) فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح والتاء للتانيث والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي (هذا) ها حرف تبيينه ذا اسم إشارة مبتدأ مبني على السكون في محل رفع (ردائي) خبر المبتدأ مرفوع بضممة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم وهي مضاف إليه (مطوياً) حال من رداء منصوب بالفتحة الظاهرة (وسريالا) الواو للمعية وسريالا مفعول معه منصوب بفتحة ظاهرة .

الشاهد: في (هذا . . . سريالا) (حيث إن سريالا مفعول معه ولم يتقدمه الفعل بل قد تقدمه ما يتضمن معنى الفعل وحروفه وهو (هذا) .

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١١٦ والأشموني ٢٤٤ / ١ .

(١) كما في سائر الحروف الناصبة فكان يقال: جلست وك، وذلك ممتنع، والصحيح الأول، قال السيوطي في الهمع ٢١٩ / ١ (أحدها وهو الأصح أن ما تقدمه من فعل أو شبهه).

(٢) أ، وفي ب، ج (تقدم).

(٣) أ. ج. وفي ب (وهو)

(٤) تمسك ابن جنى بقوله:

جمعت وفحشا غيبة ونميمة ثلاث خصال لست عنها بمرعوى

وقوله:

أكنيه حين أناديه لأكرمه ولا ألقبه والسواة اللقبا

على رواية من نصب السواة واللقب . يعني أن المراد في الأول جمعت غيبة ونميمة مع فحش . وفي الثاني ولا ألقبه اللقب مع السواة؛ لأن من اللقب ما يكون لغير سواة، ولا حجة له فيهما، لإمكان جعل الواو فيهما عاطفة قدمت هي ومعطوفها وذلك في البيت الأول ظاهر، وأما الثاني فعلى أن يكون أصله: ولا ألقبه اللقب ولا أسوءه السواة ثم حذف ناصب السواة) اه أشموني ج ١ ص ٢٢٤ وراجع الخصائص ٢ / ٣٨٣ لذلك أقول: والمنع أولى .

ثم قال :

وبعد «ما» استفهامٍ أو «كيف» نصبٌ بفعلٍ كونٍ مضمراً بعرض العرب

من كلامهم «كيف أنت وقصعة من ثريد» و«ما أنت وزيد» برفع ما بعد الواو على أنها العاطفة، وبعضهم ينصب على أنها التي للمعية وما قبلها مرفوع بفعل مضمّر هو الناصب لما بعدها، تقديره: كيف يكون؟ وما يكون؟ والصحيح أن «كان» المقدرة ناقصة، وكيف خير مقدم، وكذلك «ما». واعلم أن الصالح، لكونه مفعولاً معه على ثلاثة أقسام:

قسم: يجوز فيه العطف والنصب على المعية، والعطف أرجح.

وقسم: يجوز فيه الأمران والنصب على المعية أرجح.

وقسم: يمنع فيه العطف.

فالأول: (هو) (١) ما أمكن فيه العطف بلا ضعف من جهة اللفظ، ولا من جهة المعنى نحو «قمت» أنا وزيد» وإن شئت نصبت.

والثاني: ما لا يمكن فيه العطف إلا بضعف من جهة اللفظ نحو: «قمت وزيد» لأن العطف على الضمير المرفوع المتصل بغير تأكيد أو فصل ضعيف، أو من جهة المعنى كقولهم: «لو تركت الناقةً وفصيلها لرضعها»، فإن العطف فيه ممكن على تقدير: لو تركت الناقة تراًم فصيلها وترك فصيلها لرضعها لرضعه (٢).

هذا تكلف وتكثير عبارة (٣)، فهو (ضعيف) (٤) والوجه النصب على معنى: لو تركت الناقة مع فصيلها.

(١) أ، ج.

(٢) ج - وفي أ «لو تركت الناقة تراًم فصيلها وترك فصيلها لرضعها فأرضعها» وفي ب «لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها لرضعها» والتقدير مع العطف لو تركت الناقة تراًم فصيلها لرضعها لرضعها.

(٣) أى: تكثير للعبارة المقدرة، والعطف من عطف السبب على المسبب. أه صبان ١/

١٠٥

(٤) أ، ج - وفي ب «مضعف».

والثالث: (هو) (١) ما لا يمكن فيه العطف لمانع لفظي نحو: «مالك وزيداً»؟
فإن العطف على الضمير المجرور بغير إعادة الجار ممتنع عند الجمهور. أو معنوي
نحو «سرت والجبل» مما لا يصلح للمشاركة.

فهذا ونحوه يجب فيه النصب على المعية، ويمتنع (فيه) (٢) العطف.
وقد أشار إلى الأول بقوله:

والعطف إن يُمكن بلا ضَعْفٍ أحقَّ

وإلى الثاني بقوله:

والنصبُ مختارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقِ

وإلى الثالث بقوله:

والنصبُ إن لم يَجْزُ العطفُ يَجِبُ

وأما قوله:

أو اعتقد إضمارَ عاملٍ تُصبُ

فيحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون (تخييراً) (٣) فيما امتنع عطفه بين نصبيه
على المعية وبين إضمار عامل، حيث يصح إضماره كقوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ
وَشُرَكَاءَكُم﴾ (٤).

فإنه لا يصح جعله معطوفاً، لأن أجمع بمعنى عزم (فلا) (٥) ينصب (إلا) (٦)
الأمر والكيد ونحوهما.

ولك أن تجعل «شركاءكم» مفعولاً معه، و(لك) (٧) أن تجعله مفعولاً به بفعل
مقدر.

تقديره: وأجمعوا من جمع، لأن جمع بمعنى ضم المتفرق، فينصب الشركاء
ونحوه.

وقد حكى أن أجمع بمعنى جمع. فعلى هذا يصح العطف.

(٢) أ، ج.

(٤) من الآية ٧١ من سورة يونس.

(٦) أ، ب. (٧) ب.

(١) أ، ج.

(٣) أ، ج - وفي ب (مخيراً).

(٥) أ، ج - وفي ب (لا).

والثاني: أن يكون تنويحاً.

والمعنى: أن ما امتنع فيه العطف نوعان: نوع يجب فيه النصب على المعية، ونوع يضم له عامل، لأن المعية فيه أيضاً ممتعة كقوله:

علفتها تبتاً وماءً بارداً^(١)

فماء منصوب بفعل مضمر تقديره «سقيتها ماء» ولا يجوز عطفه لعدم المشاركة ولا نصبه على المعية لعدم المصاحبة.

ويجوز أن يجعل (قوله)^(٢) (أو اعتقد إضمارَ عاملٍ).

شاملاً للنائب كما مثلنا به.

(١) هذا صدر بيت. قال العيني: أقول هذا رجز مشهور بين القوم لم أر أحداً عزاه إلى راجزه. ويحتمل فلم أعر على قائله.

وعجزه: حتى شئت همالة عيناها.

الشرح: (علفتها) أطعمتها وقدمت لها ما تأكله (تبتاً): بكسر التاء وسكون الباء.

قصب الزرع بعد أن يدرس «شتت» يروى في مكانه «بدت» وهما بمعنى واحد، «همالة» صيغة مبالغة - من هملت العين إذا همرت بالدموع.

المعنى: قد أشبعت الدابة تبتاً وأرويتها ماء حتى فاضت عيناها بالدموع من الشبع على عادة الدواب.

الإعراب: (علفتها) فعل وفاعل ومفعول أول (تبتاً) مفعول ثان منصوب بالفتحة الظاهرة (وماء) الواو عاطفة ماء مفعول به لفعل محذوف وسقيتها ماء (بارداً) صفة لماء منصوب بالفتحة الظاهرة (حتى) حرف غاية وجر (شتت) فعل ماض والتاء للتأنيث (همالة) حال من فاعل غدت منصوب بالفتحة الظاهرة (عيناها) فاعل غدت مرفوع بالالف نيابة عن الضمة لأنه مثني وضمير الغائبة مضاف إليه.

الشاهد: في (وماء) فإنه لا يمكن عطفه على ما قبله، لكون العامل في المعطوف عليه لا يتسلط على المعطوف، إذ لا يقال علقتها ماء.

ومن أجل ذلك كان نصبه على أحد أقوال ثلاثة: إما على تقدير فعل يعطف على (علفتها) وإما على أن (علفتها) بمعنى أنلتها وإما النصب على المعية.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١١٩، وابن عقيل ١ / ٣٣٤، الأشموني ١ / ٢٢٦ وابن هشام ٢ / ٥٦ - أيضاً - في شذور الذهب ص ٢١٤ والمكودي

- ص ٦٩، والسيوطي ص ٦٢، وابن هشام في مغنى اللبيب ٢ / ١٦٩.

(٢) ب، ج.



وللجار كقولك «مالك وزيد» فيجوز حره لا بالعطف بل بإضمار الجار،
كما نص عليه في شرح الكافية^(١) وكلامه فيه يؤيد هذا الاحتمال (والله أعلم)^(٢).

(١) راجع شرح الكافية ورقة ٤٣.

(٢) أ، ب.

* فائدة ذكرها الشيخ الصبان عقب المفعول معه:

(قال الفارسي: إذا اجتمعت المفاعيل قدم المفعول المطلق ثم المفعول به الذي تعدى إليه العامل بنفسه، ثم الذي تعدى إليه بواسطة الحرف، ثم المفعول فيه الزماني، ثم المكاني، ثم المفعول له، ثم المفعول معه (كضربت ضرباً ريذاً بسوط نهاراً هنا تأديباً وطلوع الشمس). أ هـ باختصار.

والظاهر أن هذا الترتيب أولى لا واجب) أ هـ ١٠٦ / ٢.

الاستثناء

الاستثناء: إخراج بيلا أو إحدى أخواتها تحقيقاً أو تقديرًا.

(فالإخراج) جنس و (بيلا أو إحدى أخواتها) مخرج للتخصيص ونحوه والمراد بالمخرج (تحقيقًا) المتصل، وبالمخرج (تقديرًا) المنقطع، نحو ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾ (١) فإن الظن وإن لم يدخل في العلم تحقيقًا فهو (في) (٢) تقدير الداخل فيه، إذ هو مستحضر بذكره لقيامه مقامه في كثير من المواضع.

قال ابن السراج: إذا كان الاستثناء منقطعاً فلا بد أن يكون الكلام الذي قبل (إلا) قد دل على ما يستثنى (بها) (٣) فتأمل، فإنه يدق. اهـ.

وقوله: (ما استثنيت (إلا) مع تمام يتنصب)

يجوز أن تكون (ما) موصولةً ويتنصب خبرها فهو مرفوع، وأن تكون شرطية ويتنصب جوابها فهو مجزوم.

والمراد بالتمام أن يكون المخرج منه مذكورًا، ويقابله التفرغ.

يعنى: أن المستثنى (بيلا) في غير التفرغ يتنصب متصلًا كان أو منقطعًا بعد موجب أو غيره. إلا أن نصبه على ثلاثة أقسام: واجب وجائز، وراجح (وجائز مرجوح) (٤).

فالواجب النصب هو المستثنى بعد إيجاب متصلًا أو منقطعًا مؤخرًا (كان) (٥) أو مقدمًا نحو «قام القوم إلا زيدًا» و «خرج القومُ إلا بعيرًا» و «قام إلا زيدًا القوم».

والمرجوح النصب هو المتصل بعد نفي أو شبه نفي، والمراد به النهي والاستفهام المؤول بالنفي.

(١) من الآية ١٥٧ من سورة النساء - قراءة السبعة.

(٢) ب، ج. وفي أ (من).

(٣) أ، ج.

(٤) أ، ب.

(٥) أ، ب.

فمثال النفي ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾^(١) ومثال النهي «لا يقوم إلا زيد» ومثال الاستفهام: ﴿وَمَنْ يَغْفِرِ الدُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ﴾^(٢).
وأكثر ما يكون ذلك في «هل» و «من».

فجميع ذلك يترجح فيه اتباعه للمستثنى منه في رفعه ونصبه وجره بدلا عند البصريين^(٣) وعطفًا عند الكوفيين^(٤) وإلى هذا أشار بقوله:
وبعد نفي أو كنفى انتخب إتياع ما اتصل.....

والراجع النصب: هو المنقطع بعد نفي أو كنفى إن صح إغناؤه عن المستثنى منه. فإن بنى تميم يجيزون فيه النصب «والإتياع»^(٥) ويقراون «إلا إتياع الظن» وذكر بعض النحويين أن نصبه (عندهم أرجح)^(٦).

وأما الحجازيون فالنصب عندهم واجب^(٧) فإن لم يصح إغناؤه عن المستثنى منه تعين نصبه عند الجميع، وهو كل استثناء منقطع لا يجوز فيه تفرغ ما قبل «إلا» للاسم الواقع بعدها نحو «ما زاد إلا ما نقص وما نفع إلا ما ضر».

وجعل المصنف منه ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾^(٨) وإلى هذا القسم الثالث أشار بقوله:

(١) من الآية ٦٦ من سورة النساء.

(٢) من الآية ١٣٥ من سورة آل عمران.

(٣) بدل بعض المستثنى منه، قال أبو العباس ثعلب: كيف يكون بدلا وهو موجب ومتبوعه منفى؟ وأجاب السيرافي بأنه بدل منه في عمل العامل فيه، وتخالفا في النفي والإيجاب لا يمنع البدلية؛ لأن سبيل البدل أن يجعل الأول كأنه لم يذكر والثاني في موضعه وقد يتخالف الموصوف والصفة نفياً وإثباتاً نحو «مررت برجل لا كريم ولا لبيب» أ هـ .
أشمونى ١ / ٢٨٨ .

(٤) عطف نسق عند الكوفيين لأن «إلا» عندهم من حروف العطف في باب الاستثناء خاصة، وهي بمنزلة «لا» العاطفة - في أن ما بعد ما يخالف ما قبلها. أ هـ. صبان ٣ / ١١٠ .

(٥) ب .

(٦) أ، جـ. وفي ب «عنده راجح».

(٧) لأن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه فيمتنع البدل أ هـ شرح أوضح المسالك للنجار ١ / ٣٣٧ .

(٨) من الآية ٤٣ من سورة هود.

.. وانصب ما انقطع وعن تميم فيه إبدال وقع

ولكنه أطلق فلم يفصل بين ما يصح إغناؤه، وما لا يصح. ثم قال:
وغير نصب سابق في النفي قد يأتي ولكن نصبه اختر إن ورد
يعنى أن المستثنى (المقدم)^(١) على المستثنى منه بعد نفي فيه وجهان:
أحدهما وهو المختار، نصبه على الاستثناء.

والثاني: أن يفرغ العامل له ويجعل المستثنى منه بدلا.

قال سيويه^(٢): حدثني يونس أن قوماً يوثق بعريتهم يقولون مالى إلا أبوك
ناصر، فيجعلون ناصرًا بدلا. ١ هـ

وهذا قليل، ولذلك قال: (قد يأتي).

واحترق بقوله: (فى النفى)^(٣) من أن يكون المقدم فى الإيجاب، فإنه واجب
النصب كما سبق.

ولما فرغ من بيان التام شرع فى المفرد فقال:

وإن يفرغ سابق «إلا» لما بعد يَكُنْ كما لو «الأ» عدما

أى: وإن يفرغ ما سبق «إلا» لما بعدها فحكمه حكم ما لم توجد إلا معه
نحو: «ما قام إلا زيد» فقام مفرغ لما بعد «إلا» أعنى زيدا فهو فاعل به كما لو
عدمت «إلا» وقيل: «ما قام زيد».

وقوله: «سابق» أولى من قوله فى التسهيل العامل^(٤)؛ لأن السابق قد يكون
عاملا كما مثلنا به، وقد يكون غير عامل نحو: «ما فى الدار إلا زيد».

فإن قلت: على ماذا يعود الضمير فى يكن؟

(١) ب، ج - وفى أ «المقدم».

(٢) نص ما فى كتاب سيويه «حدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون: مالى إلا
أبوك أحد فيجعلون أحداً بدلا» ١ هـ ج ١ ص ٣٧٢.

(٣) أ، ب - وفى ج «المنفى».

(٤) قال فى التسهيل ص ١٠١ «وله بعد إلا من الإعراب إن ترك المستثنى منه وفرغ العامل له
ماله مع عدمها».

قلت يحتمل أن «يعود»^(١) على السابق. أى يكن السابق فى طلبه لما بعد «إلا» كما لو عدم «إلا»، وأن يعود على «ما» من قوله: (ما بعد) أى: يكن ما بعد «إلا» فى تسلط ما قبل «إلا» عليه كما لو عدم «إلا».

تنبيهان:

الأول: لا يكون التفرغ إلا بعد نفي أو شبهه.

الثانى: يصح التفرغ (لجميع)^(٢) المعمولات إلا المصدر المؤكد.

فأما قوله تعالى ﴿إِنْ نُنْظِنُ إِلَّا ظَنًّا﴾^(٣) فمتأول.

ولما كانت «إلا» قد تكرر لتوكيد ولغير توكيد نبه على ذلك فقال:

والغ إلا ذات توكيد

وهى التى يصح طرحها، والاستغناء عنها، لكون ما بعدها تابعاً لما بعد الأولى.

فإن صح إغناء الثانى عنه جعل بدلا، وإن لم يصح عطف بالواو.

فالاول نحو: لا تمرر بهم إلا الفتى إلا العلاء

فإن العلاء هو الفتى.

والثانى: نحو: «لا تمرر بهم إلا زيدا، وإلا عمرا» وقد اجتمعا فى قوله:

ما لك من شيخك إلا عمله إلا رسيمة وإلا رمله^(٤)

(١) أ، ب - وفى جـ «يكون».

(٢) أ، جـ - وفى ب «فى جميع».

(٣) من الآية ٣٢ من سورة الجاثية.

(٤) قال السعنى: قتاله راجز من الرجاز لم أقف على اسمه، وهو من شواهد سيويه.

ويبحث فلم أعر على قتاله.

الشرح: «شيخك» هكذا يقرؤه الناس قديماً وحديثاً بالياء المثناة بعدها خاء معجمة

ويشتهر على اللسان أنه الجمل، ويترجح أنها «شجك» بالنون والجيم، وهو الجمل،

وأصل نونه متحركة فسكنها لإقامة الوزن «رسيمة ورملة» ضربان من السير - فالرسيم سير

الجمل بدون سرعة، والرمل السير بسرعة.

فإن قلت: ما المراد بالغايتها؟.

قلت: جعلها (كانها)^(١) لم تذكر فلا تؤثر في لفظ ولا معنى غير التوكيد.

ثم قال: وإن تكرر لا لتوكيد.

يعنى: لقصد استثناء، وحيث لا يخلو ذلك من أن يكون مع تفرغ ما قبل «إلا» من العوامل أو مع تمامه.

فهاتان حالتان أشار إلى الأولى بقوله:

.....فَمَعْ تَفْرِيعِ التَّأْيِيرِ بِالْعَامِلِ دَعْ

فِي وَاحِدٍ مِمَّا بِإِلَّا اسْتِثْنَى وَليْسَ عَن نَّصْبٍ سِوَاهُ مُغْنَى

المراد بالعامل «إلا» وبالتأثير النصب على الاستثناء.

فكانه قال: دع النصب على الاستثناء «بإلا» في واحد من المستثنيين أو المستثنيات.

(وليْسَ عَن نَّصْبٍ سِوَاهُ مُغْنَى): أى: سوى ذلك الواحد.

= المعنى: لا منفعة لك من جملك إلا في نوعين من سيره وهما الرسم والرمل.
الإعراب: «ما» نافية «لك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «من» حرف جر «شيخك» مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة وضمير المخاطب مضاف إليه «إلا» أداة استثناء ملغاة «عمله» مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة وضمير الغائب مضاف إليه «رسيه» بدل من عمل والضمير مضاف إليه «وإلا» الواو حرف عطف إلا حرف رائد مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «رمله» معطوف على رسم مرفوع بالضمة الظاهرة وضمير الغائب مضاف إليه.

الشاهد: في «إلا رسيه وإلا رمله» حيث تكررت «إلا» في البدل والعطف ولم تفد غير مجرد التوكيد، وقد ألفيت. «مالك من شيخك إلا عمله». ورد في مجمع الأمثال لأبي الفضل النيسابوري جـ ٢ ص ٢٨٩ رقم ٣٩٣٣ (يضرب للرجل حين يكبر. أى: لا يصلح أن يكلف إلا ما كان اعتاده وقدر عليه قبل هرمه» ١هـ).

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٢٥ ابن هشام ٢ / ٦٧، وابن عقيل ١ / ٣٤٠، وداود والسندوبى والأشمونى ١ / ٢٣٢، والمكودى ص ٧١، والسيوطى ص ٦٣، وأيضاً ذكره في همع الهوامع ١ / ٢٧٧، سيويه ج ١ ص ٣٧٤.

(١) أ، ج - وفي ب «كان».



والحاصل أن إلا إذا (كررت) (١) لغير التوكيد وما قبلها من العوامل مفرقاً
شغل بواحد ونصب ما عداه على الاستثناء نحو «ما قام إلا زيداً إلا عمراً إلا
خالداً».

(وقد) (٢) فهم من عبارته فوائد:

الأولى: أن الناصب للمستثنى هو «إلا» لقوله بالعامل، ونسبه في التسهيل
إلى سيبويه والمبرد (٣) وزاد في (شرحه) (٤) الجرجاني، والخلاف في ذلك شهير (٥).

الثانية: أن الاسم الذي (يشغل) (٦) به العامل المفرغ، لا يلزم كونه الأول،
بل يجوز أن يكون المتوسط والآخر، لقوله: (في واحد) إلا أن شغله بالأقرب
أولى.

الثالثة: أن نصب ما سواء واجب، لقوله: «وليس عن نصب سواء مغنى»
(فهو) (٧) أنص من قوله في التسهيل ونُصِبَ ما سواء. اهـ (٨).

فإن قلت: عبارته غير وافية بالمقصود من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه أمر بترك التأثير «بإلا» في واحد. فعلم أنه لا ينصب على
الاستثناء، ولم يعلم ما (يفعل) (٩) به.

(١) أ، ب - وفي جـ «تكررت».

(٢) ب، ج - وفي أ «فقد».

(٣) راجع التسهيل ص ١٠١.

(٤) أ، ج - وفي ب «الشرح».

(٥) وهو الصحيح وإليه أميل «لأنه حرف مختص بالأسماء غير منزل منها منزلة الجزء وما
كان كذلك فهو عامل، فيجب في «إلا» أن تكون عاملة، ما لم تتوسط بين عامل مفرغ
ومعموله، فتلغى».

فناصرب المستثنى هو «إلا» لا ما قبلها بواسطتها ولا مستقبلاً ولا استثنى مضمراً خلافاً
لزاعى ذلك، أشموني ١ / ٢٧.

(٦) أ، ب - وفي جـ «شغل».

(٧) أ، ج - وفي ب «فهذا» (٨) التسهيل ص ١٠٤.

(٩) أ، ب - وفي جـ «فعل».

والثاني: أن الحكم (الذي)^(١) ذكره إنما يكون إذا لم يكن استثناء كل واحد من متلوه فإن أمكن جعل (كل)^(٢) واحد مخرجاً مما قبله نحو «ما قام إلا إخوانك إلا زيداً».

والثالث: أن قوله: (وليس عن نصبٍ سِوَاهُ مُغْنِي). .

ليس كذلك بل إذا رفع الأول جاز رفع ما بعده إذا قصد (به)^(٣) بدل البداء .

قلت: الجواب عن الأول: أنه قد علم أن العامل المفرغ (يشغّل)^(٤) به من قوله: (بعدُ يَكُنْ كما «لو» الا «عُدْما»).

وعن الثاني، أن كلام (المصنّف)^(٥) في تكرار إلا مع اتحاد المستثنى منه .

وعن الثالث: أنه جعل (بدل بداء)^(٦) كانت إلا للتوكيد فليس من هذا القسم بل هو مندرج في قوله: (وألغِ إلا ذاتَ تَوْكِيدٍ).

ثم أشار إلى الثانية بقوله:

وَدُونَ تَفْرِيعٍ مَعَ التَّقَدُّمِ نَصْبَ الجَمِيعِ احْكُمْ بِهِ وَالتَّزْمِ

مثال ذلك: «ما قام إلا زيداً إلا عمراً إلا خالداً القوم» .

ثم قال:

وَانصِبْ لِتَأخِيرِ وَجِيءٍ بِوَاحِدٍ مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدٍ

يعنى أن العامل إذا لم يكن مفرغاً وتأخر ما استثنى عن المستثنى منه نصب الجميع إلا واحداً منها فله معها ما له منفرداً نحو: «ما قام أحدٌ إلا زيداً إلا عمراً إلا خالداً» .

ويجوز رفع واحد منها على البديل، لأنه بعد نفي، وهو راجح .

(١) أ، جـ . وفى ب «بما» .

(٢) ب، جـ .

(٣) ب .

(٤) أ، جـ . وفى ب «يشغل» .

(٥) ب، جـ .

(٦) أ، جـ - وفى ب «بدلاً» .



فإن قلت: (فهل) ^(١) يجوز رفع الجميع على الإبدال؟.

قلت: قد أجاز ذلك الأبدى ^(٢).

وظاهر كلام المصنف أنه لا يبدل منها إلا واحد. ثم مثل ذلك بقوله:

كَلَّمْ يَفُؤُوا إِلَّا أَمْرًا إِلَّا عَلِيَّ

فيجوز رفع (امرؤ) على البدل ونصبه على الاستثناء كما لو انفرد،
(ونصب) ^(٣) (علي) ولكنه وقف على لغة ربيعة (فحذف) ^(٤) تنوين المنصوب،
والأصل إلا علياً.

وقوله: وَحُكْمَهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ

يعنى فى الدخول إن كان الاستثناء من غير موجب، وفى الخروج إن كان
موجباً.

تنبيه:

إذا كررت «إلا» لغير توكيد فتارة يمتنع استثناء كل واحد من متلوه، وتارة
(لا يمتنع) ^(٥)، ولم يتكلم المصنف على الثانى لوضوحه، وقد بينه فى الكافية
والتسهيل ^(٦).

ولما فرغ من حكم المستثنى «بإلا» شرع يذكر سائر أدوات الاستثناء، فقال:

وَاسْتِثْنِ مَجْرُورًا بِغَيْرِ مُعْرَبٍ بِمَا لُصِّقَتْ بِإِلَا نُسْبًا

أصل «غير» أن تكون صفة دالة على مخالفة موصوفها لحقيقة ما أضيفت
إليه.

وقد تضمن معنى «إلا» فيستثنى بها ولم يكن (به) ^(٧) بد من جر ما استثته

(١) أ، ج - وفى ب «هل».

(٢) هو: أبو الحسن على بن محمد بن عبد الرحيم الأبدى، نسبة إلى أبدة بلدة بالأندلس،
كان نحوياً جليلاً من أعرف أهل زمانه بالخلافات النحوية، ودرس كتاب سيبويه ووقف
على غوامضه، ثم انتقل إلى غرناطة وأقرأ بها، وكان فى غاية من الفقر على إمامته
بالعلم. وتوفى سنة ٦٠٨ هـ ثمان وستمائة.

(٣) أ، وفى ب، ج «وينصب». (٤) أ، ج - وفى ب «بحذف».

(٥) ج - وفى أ، ب «يمكن». (٦) راجع الكافية ورقة ٤٥ والتسهيل ص ١٠٤ (٧) أ.

بالإضافة، وأعربت هي بما يستحقه المستثنى «إلا» من نصب واجب نحو «قام القوم غير زيد» أو راجح نحو «ما لزيد علم غير ظن» أو مرجوح نحو «ما قام أحد غير زيد». ومن تأثر بعامل مفرغ نحو «ما قام غير زيد».

فإن قلت: قد تقدم أن «إلا» هي ناصب المستثنى عند المصنف. فما ناصب

غير؟

قلت: ناصبها العامل الذي قبلها على الحال وفيها معنى الاستثناء.

هذا اختيار المصنف. قال في شرح التسهيل: وهو الظاهر من قول سيبويه، وإليه ذهب الفارسي في التذكرة^(١).

والمشهور أن انتصابها على حد انتصاب ما بعد «إلا»^(٢).

فإن قلت: ظاهر قوله: «مُعْرَبًا». بما مُسْتَثْنَى بِإِلَّا نُسْبًا.

اتحاد جهة النصب فيكون خلاف ما ذكره في شرح التسهيل.

قلت: المفهوم من عبارته أن «غيرا» تعرب بالإعراب المنصوب للمستثنى «إلا» من نصب أو غيره كما سبق، وليس في ذلك ما يدل على اتحاد جهة النصب.

تنبيهات:

الأول: قد تحمل «إلا» على «غير» فيُوصَفُ بها، وما بعدها (مغاير ما قبلها)^(٣). كما حملت «غير» على «إلا». فاستثنى بها.

وللموصوف بإلا شرطان: أن يكون جمعًا أو شبهه، وأن (يكون)^(٤) نكرة أو معرفًا بالجنسية، فلا يوصف بها مفرد محض ولا معرفة محضة. وتفارق «غيرا» من وجهين:

(١) كتاب لأبي على الفارسي - فجعلها حالا تؤول بمشتق، أي: قام القوم مغايرين لزيد - أو أنه من العطف على المعنى لا على المحل وارتضيت هذا المذهب.

(٢) وهذا عند المغاربة، واختار ابن عصفور وقياسًا على نصب ما بعد «إلا» راجع الأشموني / ٢٣٤.

(٣) أسقط «مغاير» ب، ج سقط «ما قبلها».

(٤) ب، ج.

أحدهما: أن موصوفها لا يحذف وتقام مقامه، فلا يقال: جاءني إلا زيد»
بخلاف «غير».

والآخر: أنه لا يوصف بها إلا حيث يصح الاستثناء متصلاً أو منقطعاً.
فلا (يجوز)^(١) «عندي درهم إلا جيّد» لأنه لا يصح فيه الاستثناء بخلاف
«غير».

قال في البسيط: وهل يجوز فيه الحال كما جاز في «غير»؟
فيه نظر وأجازه ابن السيد.

الثاني: يجوز في المعطوف على المستثنى بغير اعتبار اللفظ واعتبار المعنى.
فتقول: «قام القوم غير زيد وعمرو» بالجر على اللفظ، وبالنصب على
المعنى.

لأن معنى «غير زيد» «إلا زيداً» وتقول: «ما قام غير زيد وعمرو» بالجر
وبالرفع لأنه على معنى «إلا زيد».

وظاهر كلام سيويه^(٢) أنه من العطف على الموضع، وذهب الشلوبين إلى
أنه من باب التوهم^(٣).

الثالث: لا يجوز جر المعطوف على المستثنى «إلا» نحو «قام القوم إلا زيداً»
على معنى «غير» خلافاً لبعضهم، وما استدلل به متأول.
ثم قال:

وَلِسَوِيٍّ سَوِيٍّ سَوَاءٌ.....

هذه ثلاث لغات، وزاد بعضهم^(٤) (رابعة)^(٥) وهي المد مع الكسر.

(١) أ، ج - وفي ب «يقال».

(٢) قال سيويه ج ١ ص ٣٧٥ (رغم الخليل ويونس جميعاً أنه يجوز «ما أتاني غير زيد
وعمر» والوجه الجر، وذلك أن غير زيد في موضع إلا زيد وفي معناه فحملوه على
الموضع ...).

(٣) أي على توهم إلا - وإلى مذهب سيويه أميل، لبعده عن التوهم.

(٤) حكي الفاسي في شرح الشاطبية في سوى لغة رابعة، وهي المد مع الكسر.

(٥) أ، ج - وفي ب (أخرى).

وظاهر كلامه أنه يستثنى بالثلاثة، وهو ظاهر كلام الأخفش، ولم يمثل سيويه^(١) إلا بالمكسورة.

وقال ابن عصفور في الشرح الصغير: ولم يشرب منها معنى (الاستثناء)^(٢) إلا سوى، المكسورة السين - فإن استثنى بما عداها فبالقياس عليها.
ثم قال:

.....اجعلاً على الأصح ما لغير جعلاً

أى: اجعل لسوى وأختيها ما جعل «لغير» من كونها تجر المستثنى، وتعرب بإعراب ما بعد «إلا» على ما سبق فى «غير» من التفعيل والتمثيل، لأنها بمعنى غير.

وأشار بقوله: (على الأصح) إلى مذهب سيويه وأكثر البصريين، وهو أنها ظرف لا يتصرف إلا فى الشعر.

ونقل عن الفراء قال سيويه بعد أن مثل بقوله: «أتانى القوم سواك» زعم الخليل أن هذا كقولك: أتانى القوم مكانك، إلا أن فى سواك معنى الاستثناء. اهـ^(٣).

قال ابن عصفور: ولما كانت الظرفية فيها مجازاً لم (يتصرف)^(٤) فيها واستدل من قال بظرفيتها بوصل الموصول بها نحو «جاء الذى سواك».
أى: المصنف. وإنما اختار خلاف ما ذهبوا إليه.

قال فى شرح الكافية لأمرين:

أحدهما: إجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل: «قاموا سواك وقاموا غيرك» واحد، وأنه لا أحد منهم يقول: إن (سوى)^(٥) عبارة عن مكان أو زمان.

(١) قال سيويه جـ ١ ص ٣٧٧ (أتانى القوم سواك).

(٢) أ، جـ.

(٣) الكتاب جـ ١ ص ٣٧٧.

(٤) أ، جـ - وفى ب (يتصرفوا).

(٥) ب، جـ - وفى أ (سواك).

والثانى. ان من يحكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك، وانها لا تصرف
والواقع فى كلام «العرب»^(١) نثراً ونظماً خلاف ذلك^(٢) ا هـ.
وأكثر فيه وفى شرح التسهيل من (الاستشهاد)^(٣) على تصرفها.
وأجاب عن استدلالهم بوقوعها صلة بأنه لا يلزم من وقوعها صلة كونها
ظرفاً.

وأجاز أن يكون موضعها بعد الموصول رفعاً على أنها خبر مبتداً مضمراً، وأن
يكون نصباً على أنه حال وقبلة ثبت مضمراً.

قال: ويقوى هذا الوجه قول من قال «رأيت الذى سواك» بالنصب.
(ولنا)^(٤) أن لجعل سواك بعد الموصول خبر مبتداً (ومضمراً)^(٥) على أن يكون
مبتدأً لإبهامه وإضافته إلى مبنى كما فعل ذلك بغير فى قوله:
لُدَّ بِقَيْسٍ حِينَ يَأْبَى غَيْرَهُ^(٦)
.....

-
- (١) ب، ج.
(٢) راجع الأشموني ١ / ٢٣٥.
(٣) أ، ج - وفى ب (الاستدلال).
(٤) أ، ج - وفى ب (قال وأما).
(٥) ب، ج - وفى أ (محلوف).
(٦) هذا صدر بيت - قال العيني: لم أقف على اسم راجزه - ويحث أيضاً فلم أعثر على
قائله.

وعجزه: تَلَفَهُ بحراً مَفِيضاً خَيْرَهُ
الشرح: (لُدَّ) بضم اللام وسكون الذال المعجمة - أمر من لاذ يلوذ (تلفه): بضم التاء
وسكون اللام وكسر الفاء - من ألقى إذا وجد.
قال تعالى: «وَالْفَيْسَ سَيْبًا لَدَى الْبَابِ» أى وجداً. ومعنى تلفه: تجده بحراً مفيضاً.
من أفاض، يقال فاض الماء إذا كثر حتى سال على ضفة الوادى.
الإعراب: (لُدَّ) جملة من الفعل والفاعل وهو أنت المستتر فيه (بقيس) فى محل نصب
مفعول به (حين) منصوب على الظرفية (غيره) مبنى على الفتح وبيانه فى الشاهد (تلفه)
مجزوم لانه جواب الأمر (لُدَّ) والفاعل ضمير والهاء مفعول أول (بحراً) مفعول ثان
منصوب بالفتحة الظاهرة (مفيضاً) صفة لبحر (خيره) مفعول لقوله (مفيضاً). =

قلت: هذا خلاصة ما ذكره المصنف نصرة لمذهبه، وهو منقول عن الزجاجي.

ولقائل أن يقول: ما استدل به لا ينهض دليلاً على دعواه.

أما ما ذكره من إجماع أهل اللغة فغير مسلم لما نقله سيبويه عن الخليل، وقد تقدم.

وأما ما استشهد به من النظم فلا حجة فيه؛ لأن سيبويه ومن وافقه معترف بتصرفه في الشعر، وقد أنشد سيبويه بعضه^(١) ولم يذكر من تصرفه في النثر إلا جره بمن في الحديث^(٢) وقول بعض العرب (أتاني سواك) وحكاة الفراء.

وأما الجر بمن فقد تقدم أنه لا يعتد به في إخراج الظرف عن عدم التصرف.

وأما «أتاني سواك» فهو أقوى ما احتج به.

قال في البسيط: قال البصريون: هذا من (الشاذ)^(٣).

قلت: وكلام حاكمه أعني الفراء يدل على قلته، فإنه قال: (في)^(٤) «سواك ومكانك وبدلك ونحوك ودونك» لا تستعمل أسماء مرفوعة.

= الشاهد: في (غير) حيث بنى على الفتح لإضافته إلى مبني، ومع هذا هو فاعل لقوله يأبى ليكون مرفوعاً بالفاعلية.

مواضعه: ذكره ابن هشام في المغنى ١ / ١٣٨.

(١) قال سيبويه ج ١ ص ٢٠٢ (...). واعلم أن هذه الأشياء كلها قد تكون أسماء غير ظروف بمنزلة زيد وعمرو. ومن ذلك أيضاً: هذا سواك، وهذا رجل سواك، فهذا بمنزلة مكانك إذا جعلته في معنى بذلك، ولا يكون اسماً إلا في الشعر. قال بعض العرب لما اضطرب في الشعر جعله بمنزلة غير. قال الشاعر وهو رجل من الأنصار:
ولا ينطق الفحشاء من كان منهم
إذا قعدوا منا ولا من سواتنا
وقال الآخر وهو الأعشى:

تجانف عن جو اليمامة ناقتي وما عدلت من أهلها لسواتكا

ويدلك على أن سواك وكزيد بمنزلة الظروف أنك تقول: مرتت بمن سواك.

(٢) قال عليه الصلاة والسلام: «دعوت ربي إلا يسلب على أمتي عدواً من سوى أنفسها...».

(٣) أ، ج - وفي ب (الشواذ). (٤) أ

ثم قال وربما رفعوا. قال أبو ثروان^(١) (أتاني سواك) وأما تجويزه كون (سواك) (بعد الموصول خبر (مبتدأ)^(٢) مضمرة فضعيف؛ لأن فيه حذف صدر الصلة من غير^(٣) طول، ولو كان كذلك لجاز في (غير) فصيحاً كما جاز في (سوى)، وأيضاً - فقولهم: «رأيت الذي سواك» بالنصب يضعفه.

وأما ادعاء بنائه لإبهام وإضافته إلى مبنى فبعيد، وقد ضعف في باب الإضافة من شرح التسهيل القول بمثل ذلك.

وأما تقدير ثبت فلا يخفى بعده، وقد اتضح بذلك صحة القول بالظرفية إلا أن الظاهر هو عدم لزومها، لكثرة تصرفه في الشعر، ولما حكاه الفراء. فهو إذا ظرف متصرف مستعمل ظرفاً كثيراً وغير ظرف قليلاً، وهذا مذهب قوم منهم الرماني والعكبري^(٤).

وقوله في الكافية (ومانع تصريفه من عده ظرفاً) هـ. يوهم أن كل من قال بظرفيته قال بمنعه التصرف، وليس كذلك - بل المذاهب ثلاثة، والله أعلم. فإن قلت: ظاهر قوله (ما لغير) مساواتها لغير في جميع الأحكام. وليس كذلك. بل افترقا في أمرين:

الأول: أن المستثنى بغير قد يحذف إذا فهم المعنى نحو: (ليس غير) بالضم والفتح وبالتنوين بخلاف (سوى).

(١) هو: علي بن ثروان بن الحسن الكندي. أبو الحسن. قال في الخريدة: أصله من الخابور، ورأيته بدمشق مشهوداً له بالفضل مشتهراً بالمعرفة موثقاً بقوله، وكان أديباً فاضلاً قد أتقن اللغة وقرأ الأدب على أبي منصور الجواليقي وغيره. مات بعد سنة خمس وستين وخمسمائة.

(٢) أ، ب.

(٣) أ، ب.

(٤) وقد ارتضيت هذا المذهب، قال الأشموني ٢٣٦ / ١ (وهذا أعدل ولا ينهض بما استدل به الناظم حجة، لأن كثيراً من ذلك أو بعضه لا يخرج الظروف عن اللزوم وهو الجر وبعضه قابل للتأويل) أ هـ.

الثانى أن (سوى) يقع صلة للموصول وحدها فى فصيح الكلام بخلاف (غير).

قلت: إنما ساوى بينهما فيما ذكره لغير من جر المستثنى (وإعرابها بإعراب) (١) ما بعد إلا (٢) فى جميع الأحكام.

فإن قلت: يلزمه (أنه) (٣) يجوز فى المعطوف على المستثنى بها اعتبار المعنى كما جاز فى (غير).

قلت: لا يبعد أن (يلتزمه) (٤) قياساً.

وقوله فى التسهيل: تساويها مطلقاً سوى. هـ (٥) بعد ذكره (جوز) (٦) اعتبار المعنى فى المعطوف على مجرور (ظاهر فى إجازته).

ثم قال:

وَاسْتِثْنَى نَاصِبًا بَلِيسٍ وَخَلَا وَبَعْدًا وَيَكُونُ بَعْدَ (لا)

أما (ليس) و (لا يكون) فالمستثنى بهما خبرهما؛ فلهذا وجب نصبه واسمها عند البصريين ضمير عائد على البعض المفهوم من الكلام.

والمعنى: ليس هو. أى بعضهم ريداً.

وعند الكوفيين ضمير عائد على الفعل المفهوم من الكلام السابق، ولذلك كان مفرداً، والتقدير: ليس هو. أى: (ليس) (٧) فعلهم فعل ريد. فحذف المضاف، ورد بأنه لا يطرد (٨).

(١) ب.

(٢) ب، ج - وفى أ (وإعرابه بعد إلا لا)

(٣) أ - وفى ب، ج (أن).

(٤) أ، ب - وفى ج (يلزمه).

(٥) التسهيل ص ١٠٧.

(٦) ب، ج.

(٧) أ، ب.

(٨) لأنه قد لا يكون هناك فعل كما فى نحو (القوم إخوتك ليس ريداً) ا هـ أشموني / ٢٢٧. وقد ارتضيت مذهب البصريين لاطراده.

وفى الارتشاف: (١) قال ابن مالك وصاحب البسيط: هو محذوف حذف الاسم لقوة دلالة الكلام عليه.

وهذا مخالف لما اتفق عليه الكوفيون والبصريون من أن (الفاعل) (٢) مضمير لا محذوف. اهـ

قلت: قد صرح فى شرح الكافية بأن اسمها مضمير مستتر (٣).

وقوله فى التسهيل: واسمها بعض مضاف إلى ضمير المستثنى منه لازم الحذف (٤) اهـ. يقتضى ظاهره أنه محذوف لا مضمير، ويمكن أن يكون تجوز فى (التعبير) عن الإضمار بالحذف (٥).

فإن قلت: هل لجملتى (ليس) و(لا يكون) فى الاستثناء (محل من الإعراب) (٦)؟

قلت: فى ذلك خلاف. قيل: هما فى موضع نصب على الحال، وقيل: لا محل لهما (٧)، وصححه ابن عصفور (٨).

وأما (عدا وخلا) فقد ثبت بالنقل الصحيح عن العرب أنهما ينصبان المستثنى ويجرانه. فنقول: (قام القومُ عدا زيدا و «عدا زيدا» (٩) و(خلا عمرا) و(خلا) (١٠) عمرو.

(١) هو ارتشاف الضرب لأبى حيان، وراجع ص ٧٤٣.

(٢) ب، ج - وفى أ (الفعل).

(٣) قال فى شرح الكافية ورقة ٤٦ (إلا أن المرفوع بهما - ليس ولا يكون - لا يكون إلا مستتراً).

(٤) التسهيل ص ١٠٦.

(٥) أ، ب - وفى ج (بالتعبير).

(٦) ب، ج - وفى أ (الإعراب).

(٧) وأرجح النصب على الحال: ويغتفر فيها عدم اقترانها بقد. فى ليس، وخلا، وعدا - مع أنها ماضوية، أو يقال: محل ذلك الأفعال المتصرفة، وصححه ابن عصفور: أى: علله بعدم الربط للحال. اهـ صبان ٢ / ١٢٦ بتصرف.

(٨) أى على الاستئناف.

(٩) ب - وفى أ (عداه زيد).

(١٠) أ، ب.

وقد أشار إلى جواز جر المستثنى بهما بقوله:

وَأَجْرُزُ بِسَابِقِيْ يُكُونُ إِنْ تُرِدْ

وهما (عدا وخلا)

فإن قلت: هل الأرجح نصب المستثنى بهما أو جره؟

قلت: لا إشكال في أن النصب (بعداً) أرجح، لأن فعليتها (أشهر)^(١).

ولذلك التزم سيويه^(٢) فعليتها ولم يحفظ حرفيتها.

وأما (خلا) (فالنصب)^(٣) بها أرجح أيضاً.

قيل: ولم يعرف سيويه الجر بها، وليس كذلك. بل ذكر سيويه^(٤) فيها

الجر أيضاً. وقال الأخفش في الأوسط^(٥) كل العرب يجرون «بخلا» وقد زعموا

أنه ينصب بها وذلك لا يعرف. اهـ.

وهو خلاف المشهور.

وقوله:

وَبَعْدَ مَا أَنْصَبُ.....

نحو: «ما عدا زيداً وما خلا عمرًا»، وإنما تعين النصب بعد «ما» لأنها

مصدرية فتعينت (فعليتها)^(٦)، لأنها لا يليها حرف جر، وتعين النصب مع «ما»

هو مذهب الجمهور.

(١) أ، جـ - وفي ب (الزم).

(٢) قال سيويه جـ ١ ص ٣٧٧ (وأما عدا وخلا فلا يكونان صفة ولكن فيهما إضمار كما كان في ليس ولا يكون، وذلك قولك ما أتاني أحد خلا زيداً وأتاني القوم عدا عمرًا. كأنك قلت جاور بعضهم زيداً، إلا أن خلا وعدا فيهما معنى الاستثناء ولكنني ذكرت جاور لأمثل لك به وإن كان لا يستعمل في هذا الموضع، وتقول أتاني القوم ما عدا زيداً وأتوني ما خلا زيداً ...).

(٣) ب، جـ. وفي أ (النصب).

(٤) قال سيويه جـ ١ ص ٣٧٧ (وبعض العرب يقول: ما أتاني القوم خلا عبد الله فجعلوا خلا بمنزلة حاشا ...).

(٦) جـ. وفي أ، ب - (فعليتها).

(٥) كتاب لأبي الحسن الأخفش.

وحكى الجرمى الجرم مع «ما» فى (الفرخ)^(١) عن بعض العرب، وإليه الإشارة بقوله:

..... والمجرارُ قد يردُ

وأجاز ذلك الكسائى والربرى والفارسى فى كتاب الشعر له، وعلى هذا «فما» زائدة لا مصدرية^(٢).

..... وَحَيْثُ جُرًّا فَهُمَا حَرَفَانِ

يعنى مجردين من «ما» أو مقترنين بها.

فإن قلت: بأى شىء يتعلقان إذا كانا حرفى جر؟

قلت: قيل: بالفعل، أو معنى الفعل، فموضعهما نصب، وقيل هما فى موضع نصب على تمام الكلام.
وقوله:

..... كما هما إن نَصَبًا فَعْلَانِ

يعنى: مجردين من «ما» أو (مقترنين)^(٣) بها، وهما فعْلان متعديان والمستثنى بهما مفعول به، وفاعلها عند سيبويه^(٤) وأكثر البصريين ضمير مستكن عائد على البعض المفهوم من الكلام، ولا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث، وبه جزم فى شرح الكافية.

وكلامه فى التسهيل يقتضى أنه محذوف كما تقدم فى اسم «ليس» و «لا يكون».

وقال فى شرحه: وفيه ضعف، لأن قولك: «قاموا عدا زيدا»، إن جعل تقديره عدا بعضهم زيدا؛ لم يستقم إلا أن^(٥) يراد بالبعض من سوى زيد.

(١) أ، وفى ب (الشرح) - وفى ج (المفتوح) وهو اسم كتاب للجرمى.

(٢) وقد ارتضيت مذهب الجمهور لوروده فى أشعار العرب.

ومذهب الجرمى وغيره ضعيف من وجهين فإن قالوه بالقياس ففاسد؛ لأن «ما» لا تزداد قبل الجار بل بعده نحو «عما قليل» «فبما رجمة» وإن قالوه بالسمع فهو شاذ لا يحتج به.
أهـ أشمونى ١ / ١٣٨.

(٣) أ، ب - وفى ج (مقرونين). (٤) راجع الكتاب ج ١ ص ٣٧٧.

(٥) ب - وفى ج (بان).

وهذا وإن صح (إطلاق البعض)^(١) على الكل إلا واحداً، فليس لقلته في الاستعمال (فالأجود)^(٢) أن يجعل الفاعل مصدر ما عمل في المستثنى منه، فيقدر في «قاموا عدا زيدا» جاوز قيامهم زيدا. ا هـ.

قيل: ولا يطرد إذ يتقضى في نحو «القوم إخوتك عدا زيدا» لأنه لم يتقدم فعل ولا (ما)^(٣) يجرى مجراه.

وينبغي: ألا يجوز تقدير جاوز بعضهم على مذهب الكسائي وهشام، لأن البعض عندهما لا يقع إلا على ما دون النصف.

والصحيح - جواز وقوعه على النصف، وعلى (أزید)^(٤) منه كقوله:

دَايَنْتُ أَرَوَى وَالْدِيُونَ تُقْضَى فَمَطَلْتُ بَعْضًا وَأَدَّتْ بَعْضًا^(٥)

وذهب المبرد إلى أن فاعلهما ضمير (عائد)^(٦) على «من» المفهوم من معنى

الكلام أي: عدا من قام زيدا^(٧).

(١) أ، ب. وفي جـ (إطلاقه).

(٢) أ، جـ. وفي بـ (فالأحسن).

(٣) ب، جـ.

(٤) أ، جـ وفي بـ (أكثر).

(٥) البيت لرؤية بن العجاج من أرجوزة يمدح فيها تميمًا وسعدًا ونفسه.

وهو من الرجز المسدس.

الشرح: «داينت» من المدائنة. يقال داينت فلانًا إذا عاملته فأعطيته دينًا وأخذت بدين

«أروى» اسم امرأة وهو بفتح الهمزة وسكون الراء -، «فمطلت» من المطل وهو التسويف،

«وأدت» ويروى «وأوفت».

الإعراب: «داينت» جملة من فعل وفاعل أروى «مفعوله» والديون الواو حالية والديون

مبتدأ «تقضى» جملة في محل رفع خبر المبتدأ والجملة الاسمية هذه وقعت حالا «فمطلت»

فعل وفاعل «بعضًا» مفعوله «وأدت» فعل وفاعل «بعضًا» مفعوله.

الشاهد فيه: بعضًا على أن لفظة «بعض» يجوز وقوعها على النصف وعلى أزيد منه

وهذا حجة على الكسائي وهشام حيث قالوا: إن البعض لا يقع إلا على ما دون النصف.

مواضعه: هو من شواهد سيبويه جـ ٢ ص ٣٠٠ والخصائص ٢ / ٩٦، ٩٧.

(٦) أ، جـ. وفي بـ (يعود).

(٧) وارتضيت مذهب سيبويه، لأنه أعدل المذاهب.



فإن قلت: هل لجمليتي «عدا» و«خلا» محل من الإعراب؟

قلت: إن وقعا صلة «لما» فلا محل لهما، وإلا فقولان كما تقدم في «ليس»،
وصحح ابن عصفور: أنهما لا محل لهما كما صححه في «ليس» و«لا يكون».

فإن قلت: إذا وقعا صلة «لما» المصدرية، فما موضع المصدر والمؤول من
الإعراب؟

قلت: نصب بلا خلاف، وإنما اختلفوا في وجه نصبه. فقال السيرافي: هو
مصدر موضوع موضع الحال كما يجوز ذلك في المصدر الصريح. وذهب ابن
خروف إلى أن انتصابه على الاستثناء انتصاب «غير».

وقيل انتصابه على الظرف «وما» وقتية. أي: وقت مجاوزتهم^(١).
ثم قال:

وَكَخَلَا حَاشَا وَلَا تَصْحَبُ مَا
.....

يعنى: أن «حاشا» مثل «خلا» يجوز نصب المستثنى بها وجره، فإذا نصبت
كانت فعلا، والخلاف في فاعلها، وفي محل الجملة كما في خلا. وإذا جرت
كانت حرفاً؛ والكلام على ما يتعلق به كالكلام على «خلا» لا فرق بينهما إلا
(في)^(٢) ثلاثة أوجه:

الأول: أن الفراء ذهب إلى أن «حاشا» فعل، ولا فاعل له، والنصب بعده،
إنما هو بالحمل على «إلا» ولم ينقل عنه ذلك في «عدا» و«خلا»، قيل ويمكن
القول فيهما بذلك.

الثاني: أن الجسر «بحاشا» هو الأكثر بخلاف «عدا» و«خلا»؛ ولذلك التزم
سيويه حرفيتها^(٣) ولم يجز النصب بها، لأنه لم يحفظه. وقد ثبت بنقل^(٤) أبي زيد

(١) وهو الصحيح: قال الشيخ خالد ١/ ٢٦٥ (وهو الذي يعتمد عليه فإنه كثيراً ما يحذف
اسم الزمان وينوب عنه المصدر) ١ هـ.

(٢) ب، ج - وفي أ (على).

(٣) قال سيويه ج١ ص ٣٧٧ (وأما حاشا فليس باسم، ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر
حتى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء) ١ هـ.

(٤) أي: ثبت النصب.

والفراء والأخفش والشَّيبَانِي وابن خروف وأجاره (الجرمي) (١) والمازني والمبرد
والزجاج (٢) (٣).

الثالث: أن «حاشا» لا تصحب «ما» بخلاف «عدا» و«خلا».

قال سيبويه: (٤) لو قلت: «أتوني ما حاشا زيدا» لم يكن كلامًا، وقد أجاره
بعضهم على قلة اهـ.

وقال في التسهيل: وربما قيل: «ما حاشا» (٥) وذكر في شرحه قوله ﷺ:
«أسامة أحب الناس إليّ ما حاشا فاطمة» (٦).

وأنشد بعضهم على ذلك قوله:

رأيتُ الناسَ ما حاشا قُرَيْشًا فإنا نحن أفضلهم فعلاً (٧)

(١) أ، ج.

(٢) وقد ارتضيت نقل أبي زيد والفراء والأخفش وغيرهم؛ لأنهم جوزوا الجر والنصب. قال
ابن هشام في مغنى اللبيب ج١ ص ٩٦ (وذهب الجرمي والمازني والأخفش ... إلى
أنها تستعمل كثيراً حرفاً جاراً وقليلاً فعلاً متعدياً جامداً، لتضمنه معنى «إلا» وسمع
اللهم اغفر لي ولن يسمع حاشا الشيطان، وأبا الأصبح وقال:

(حاشا أبا ثوبان أن به ضنا على الملحاة والشم) اهـ

(٣) راجع الأشموني ١ / ٢٣٩.

(٤) الكتاب ج١ ص ٣٣٧.

(٥) التسهيل ص ١٠٦.

(٦) والحق أن كلمة «ما حاشا فاطمة» مدرجة من كلام الراوي، وليست من كلام النبي ﷺ،
فيكون الحديث «أسامة أحب الناس إلي» ولم يستثن فاطمة بدليل ما في معجم الطبراني
«ما حاشا فاطمة ولا غيرها»، فتكون «ما» نافية لا مصدرية و«حاشا» فعل متعد متصرف
بمعنى أستثنى، والمعنى أنه عليه الصلاة والسلام لم يستثن فاطمة. والحديث صحيح. ففي
مسند أبي أمية الطرطوسي أنه عن ابن عمر، ورواه أحمد في مسنده والطبراني في الكبير.
(٧) البيت: قائله الأخطل غوث بن غياث. وهو من الوافر.

الشرح: «فعالاً» - بفتح الفاء والعين المهملة - معناه الكرم، وفعال أيضاً مصدر من فعل
كذهب ذهاباً.

الإعراب: «رأيت» فعل ماضٍ والتاء فاعل «الناس» مفعول أول منصوب بالفتحة الظاهرة
والمفعول الثاني محذوف لدلالة الكلام عليه وتقديره: دوننا «ما حاشا» ما مصدرية حاشا =

ثم قال:

..... وقيل: حاشٍ وحشاً فاحفظهما

ظاهرة أن هاتين اللغتين في حاشا التي يستثنى بها.

(وقد سمع الاستثناء بحشاً في قوله:

حشا رهط النبي فإن منهم بحوراً لا تُكدرها الدلاء^(١))

ولم يسمع بحاش^(٢))

وكلامه في التسهيل ظاهر في أنهما في «حاشا» التي للتزنية^(٣) وهي التي

يليهما المجرور باللام نحو «حاشا لله».

=فعل ماضٍ وفاعله ضمير مستتر وجوباً يعود على البعض المفهوم من الكلام السابق «قريشاً» مفعول لحاشا منصوب بالفتحة الظاهرة «فإن» الفاء للتعليل، إن: حرف توكيد ونصب، نا: اسمه «نحن» توكيد للضمير المتصل الواقع اسماً لأن «أفضلهم» خبر إن، هم مضاف إليه «فعالاً» تمييز.

الشاهد: في «ما حاشا قريشاً» حيث دخلت «ما» المصدرية على «حاشا» وذلك قليل والأكثر أن تتجرد منها. وهو شاذ والكثير ألا تصحب «ما».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن عقيل ١ / ٣١، والأشمونى ١ / ٢٣٩. وذكره السيوطى فى الهمع ١ / ٢٣٣ وابن هشام فى المغنى ١ / ١٠٩ والشاهد رقم ٢٢٣ فى خزنة الأدب.

(١) فى لسان العرب ج ١٨ ص ٩٨ (وأشده الفراء) وهو من الوافر.

(٢) الشرح: حشا - وفى الأصل (حشى) «الرهط» اسم جمع يدل على الجماعة دون العشرة من الرجال ليس بينهم امرأة.

ورهط الرجل: قومه وعشيرته الأقربون. «والبحور»: جمع بحر وهو الماء الواسع الكثير العميق الملح، والجمع أبحر وبحار وبحور، ويطلق على كل نهر عظيم بحر. «لا تكدرها» لا تغيرها - وكدر الماء نقيض صفا.

«الدلاء» جمع دلو، والدلو: الوعاء الذى تخرج به الماء من البئر.

الإعراب: «حشا» لغة فى حاشا أداة استثناء وهو مسموع «رهط» مجرور بحشا «النبي» مضاف إليه «فإن» الفاء للتعليل - إن حرف توكيد ونصب «منهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن مقدم «بحوراً» اسم إن مؤخر منصوب بالفتحة الظاهرة «لا تكدرها» لا نافية تكدر فعل مضارع والضمير مفعوله «الدلاء» فاعل تكدر مرفوع بالضممة الظاهرة.

الشاهد: «حشا رهط» فقد استثنى بحشا وهو مسموع.

(٣) أ، ج وسقط فى ب.

وقد قرئ باللغات الثلاثة، وأقلها «حشا» وهذه التي يليها المجرور (باللام)^(١) (ليست)^(٢) حرفاً.

قال فى (شرح)^(٣) التسهيل بلا خلاف، بل هى إما فعل، وهو مذهب المبرد^(٤)، وإما اسم منتصب انتصاب المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل^(٥) ويدل على ذلك قراءة ابن مسعود^(٦) «حاشا لله»^(٧) بالإضافة مثل «سبحان الله» وقراءة أبى السمال^(٨) «حاشا لله» بالتنوين. مثل «رعيًا لزيد» والوجه فى قراءة من لم ينون أن تكون مبنية لشبهها «بحاشا» الحرفية لفظًا ومعنى.

(١) قال الأشمونى /١ / ٢٤٠ (وهو الأقرب) وقال فى التسهيل ص ١٠٥ (وكثر فيها حاشى وقل حشا وحاش).

(٢) أ، ج - وفى ب (ليس).

(٣) ب.

(٤) مذهب المبرد وابن جنى والكوفيين أنها (فعل)، قالوا لتصرفهم فيها بالحذف وإدخالهم إياها على الحرف، وهذان الدليلان ينفيان الحرفية ولا يثبتان الفعلية، قالوا والمعنى فى الآية - حاشا لله جانب يوسف المعصية لأجل الله، ولا يتأتى مثل هذا التأويل فى (حاشا لله ما هذا بشرًا) ١هـ - أشمونى /١ / ٢٤٠.

(٥) وهو مذهب البصريين وهو الصحيح لقوة أدلته، قال الأشمونى: (والصحيح أنها اسم) /١ / ٢٤٠.

(٦) هو عبد الله بن مسعود بن الحارث بن عاقل بن حبيب بن مخزوم بن صاهلة بن هذيل بن مدركة بن إلياس بن مضر، أحد السابقين والعلماء الكبار من الصحابة. أسلم قبل عمر، عرض القرآن على النبى ﷺ. وفد من الكوفة إلى المدينة فمات بها آخر سنة اثنتين وثلاثين، ودفن بالبقيع وله بضع وستون سنة.

(٧) من الآية ٥١ من سورة يوسف.

(٨) هو قعنب بن أبى قعنب أبو السمال - بفتح السين وتشديد الميم وباللام العدوى البصرى، له اختيار فى القراءة شاذ عن العامة. رواه عنه أبو زيد سعيد ابن أوس وأسند الهذلى قراءة أبى السمال عن هشام البربرى عن عباد بن راشد عن الحسن عن سمرة عن عمر، وهذا سند لا يصح. ١هـ طبقات القراء ٢ / ٢٧، رقم ٢٦١٤.

الحال

قال:

الحالُ وَصِفُ فَضْلَةٌ مُتَّصِبٌ مُفْهِمٌ فِي حَالٍ كَفَرْدًا أَذْهَبُ

الحال: تذكر وتؤنث، وقوله (وصف) كالجنس يشمل الحال وبعض الأخبار وبعض النعوت ونحو «لله ذره فارساً» من التمييز.

وقوله: (فضلة) (أخرج) (١) الخبر، والفضلة ما يجوز الاستغناء عنها إلا لعارض فلا يعترض (بالحال) (٢) في مثل «ضربى زيداً قائماً» فإن امتناع حذفها لسدها مسد الخبر.

وقوله (متصّب) (أخرج) (٣) النعت، لأنه (يعنى) (٤) لازم النصب والنعوت تابع المنعوت.

وقوله: (مفهم في حال) أي: في حال كذا، أخرج نحو «لله ذره فارساً» فإن التمييز (يقدر) (٥) بمن لا يفى.

وقول الشارح إن هذا التعريف ليس بمانع، لأنه يشمل النعت. هـ (٦) غير مسلم لخروجه (بقيد) (٧) لزوم النصب.

تنبيه: ذكر في الكافية والتسهيل أن الحال قد تجر بياء زائدة إن نفى عاملها (٨) كقوله:

فَمَا انْبَعَثَتْ بِمَزْعُودٍ وَلَا وَكَلٍ (٩)

.....

(١) أ، جـ - وفي ب (إخراج). (٢) أ، جـ - وفي ب (إخراج).

(٣) أ، جـ - وفي ب (إخراج). (٤) أ، جـ - وفي ب (تقييده).

(٥) أ، جـ - وفي ب (بغير). (٦) الشارح ص ١٣٠.

(٧) أ، جـ - وفي ب (بغير). (٨) راجع التسهيل ص ١٠٨ والكافية ورقة ٤٦.

(٩) لم يتعرض صاحب شواهد المعنى لقاتل هذا البيت وبحث فلم أعر على قائله.

وصلره: كائن دعيت إلى بأساء داهمة.

الشرح: «كائن» بمعنى: كم «الأساء»: الشدة «داهمة» آتية على بفتح. «انبعثت»:

أسرعت «المزعود»: المذهور الخفاف، «الوكل» - بفتح الواو والكاف - كما في القاموس:

العاجز الذي يكل أمره إلى غيره.

ونوزع في ذلك (١).

وذكر في باب حروف (الجر) (٢) من شرح التسهيل أن من الزائدة ربما دخلت على (الحال) (٣) ومثله بقراءة من قرأ ﴿مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ﴾ (٤) مبنياً للمفعول وفيه نظر.

وقوله: (كفرداً أذهب) مثال، وفهم (منه) (٥) جواز تقديم الحال على عاملها وسيأتي.

ثم قال:

وكونه مُتَقَلِّبًا مُشْتَقًّا يَغْلِبُ لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقًّا

كون الحال متقلبا أي: غير لازم لصاحبه، ومشتقا: أي: مصوغا من مصدر للدلالة على متصف غالب لا واجب.

فمن وردوه لازما ﴿وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا﴾ (٦) ومن وردوه غير مشتق ﴿فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ انفِرُوا﴾ (٧) جميعا (٨).

=الإعراب: «فما» الفاء عاطفة وما نافية «انبعثت» فعل وفاعل «بمزود» الباء حرف جر رائد ومزود حال وصاحب الحال التاء في «انبعثت» «ولا» الواو عاطفة «لا» رائدة لتوكيد النفي «وكل» معطوف على مزود.
الشاهد: في «بمزود» حيث دخلت الباء الزائدة على الحال «مزود» وقد انتفى عاملها «انبعثت».

مواضعه: ذكره ابن هشام في معنى اللبيب ١ / ١٠٢.

(١) ذكر ذلك ابن مالك وخالفه أبو حيان، وخرج البيت على أن التقدير: بشخص مزود أي مذعور، ويريد بالمزود نفسه على حد قولهم رأيت منه أسداً. وهذا التخريج غير ظاهر في البيت؛ لأن صفات الذم إذا نقيت على سبيل المبالغة لم يتنف أصلها، ولهذا قيل: في «وما ربك بظلام للعبيد» أن فعلا ليس للمبالغة بل للنسب أي: وما ربك بذى ظلم، ولا يقال: لقيت منه أسداً أو بحراً ونحو ذلك إلا عند قصد المبالغة في الوصف بالإقدام أو الكرم. ١ هـ. معنى اللبيب على حاشية الأمير ١٠ / ١٠٢.

(٢) ١، جـ. (٣) ١ - وفي ب، جـ (حال).

(٤) من الآية ١٨ من سورة الفرقان.

(٥) ١، جـ. (٦) من الآية ٢٨ من سورة النساء.

(٧) ١، جـ. (٨) من الآية ٧١ من سورة النساء.

وقد اجتمع اللوم والجمود في قولهم «هذا خاتمك حديدًا»، وهذه (جيتك) (١) خزا» وهما من أمثلة سيويه (٢)

وفصل بعضهم في الانتقال. فقال: الحال قسمان: مبينة ومؤكدة.

فالبينة لا بد أن تكون متقلة، أو مشبهة بالمتقلة نحو «خلق زيد أشهل» لأنه كان يمكن أن يخلق غير أشهل.

والمؤكدة: يجوز أن تكون غير متقلة، أي لارمة.

ثم قال:

ويكثر الجمود في سِعْرٍ.....

اعلم أنه يكثر جمود الحال إذا كان مؤولا بالمشقق (تأويلا) (٣) غير متكلف وذلك بأن يدل على سعر نحو «بعته مدًا بكذا». أي: مسعرا.

أو مفاعله نحو: «بعته يدا بيد» أي: مناجزة، أو (تشبيه) (٤) نحو: «كرَّ زيد أسدا» أي: مثل أسد، أو ترتيب نحو: «ادخلوا رجلا رجلا» أي: مرتبين.

وفي نصب الثاني أقوال. والمختار أنه وما قبله منصوبان بالعامل (المقدم) (٥) لأن مجموعهما هو الحال، ونظيرهما في الخبر «الرمان حلوٌ حامضٌ» أو أصالة نحو: ﴿قَالَ أَسْجُدْ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾ (٦) أو فرعية نحو: ﴿وَتَنْحِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا﴾ (٧) وهي حال مقدره. أو تنويح: نحو: «هذا مالك ذهبًا» (٨).

(١) أ، ج - وفي ب (حلتك).

(٢) قال سيويه ج١ ص ١٩٨ (هذا خاتمك حديدًا، ولا يحسن أن تجعله صفة فقد يكون الشيء حسنا إذا كان خيرا).

وقال في ج١ ص ٢٧٤ (....) ويكون حالا فالحال قولك: هذه جيتك خزا).

(٣) أ، ج - وفي ب (تأويلا). (٤) ب، ج.

(٥) أ، ب - وفي ج (المقدم).

(٦) من الآية ٦١ من سورة الإسراء - طينًا: حال من منصوب خلقت المحذوف لا من «من» لأن الحال قيد في عاملها، والطين ليس قيدها في «أسجد» لعدم مقارنته له، وقيل: منصوب على نزع الخافض - أي: من طين.

(٧) من الآية ١٤٩ من سورة الشعراء. (٨) (ذهبًا) حال من مالك، والذهب نوع من المال.

أو (طور) (١) واقع فيه تفضيل. «هذا بُسراً أطيبُ منه رطباً» (٢)
أو بنعت نحو: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ (٣)
وقد اندرج كله تحت قوله:

مُبْدَى تَأْوِيلٌ بِلَا تَكْلُفٍ وفي

فإن قلت: الدال على السعر مندرج في ذلك، وقد أفرده بالذكر.

قلت: هو من (باب) (٤) عطف العام على الخاص.

ثم قال:

وَالْحَالُ إِنْ عُرِفَ لَفْظًا فَاَعْتَقِدْ تَنْكِيرَهُ مَعْنَى كَوْنِكَ اجْتِهَدِ

لما كان الغالب اشتقاق الحال وتعريف صاحبه التزام تنكيره (معنى) (٥) لثلاث
يتوهم كونه نعتاً.

وقد يجيء على صورة المعرف بالأداة فيحكم بزيادتها نحو: «ادخلوا الأول
فالأول» (٦).

أو بالإضافة: فيحكم بأنه نكرة لم يتعرف بها نحو: «طلبته جهدي
وطاقتي»، «واجتهد وحدك» أي: منفرداً.

وإذا قلت: في المتعدى «ضربتُ زيداً وحده» فمذهب سيبويه أنه حال من
الفاعل أي: ضربته في حال إيحادي له بالضرب.

وأجاز المبرد أن يكون حالاً من المفعول.

ورجح مذهب سيبويه بأن وضع المصدر موضع اسم الفاعل أكثر.

(١) طور: أي حال.

(٢) «بسراً» حال من فاعل أطيب المستتر فيه «رطباً» حال من الهاء في «منه».

(٣) من الآية ١٧ من سورة مريم - «بشراً» حال من فاعل تمثل والاعتماد على الصفة وهي «سويًّا».

(٤) ب، ج. (٥) ج.

(٦) أي: مترتين، «الأول» حال من الواو في «ادخلوا»، و «الأول» الثاني معطوف بالفاء.

وعين (ابن طلحة كونه)^(١) حالا من المفعول. قال: لأنه إذا أرادوا الفاعل قالوا (مررتُ به وحدي)^(٢) وفي وحده أقوال:

الأول: مذهب سيبويه^(٣) أنه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال، فوحد في موضع إيحاد، وإيحاد في موضع موحد.

الثاني: أنه مصدر أوحدته، وهو محذوف الزوائد، وإليه ذهب أبو الفتح.

الثالث: (أنه)^(٤) مصدر لم يلفظ له بفعل.

وعلى هذين القولين فهو مصدر في موضع الحال.

الرابع: ذهب يونس إلى أنه (متصّب)^(٥) على الظرف لقول العرب «زيد وحده» والتقدير: زيد موضع التّقرُّؤ^(٦).

وأجاز ابن هشام في قولهم: «زيد وحده» وجهين:

أحدهما: ما قاله يونس.

والآخر: أن يكون مصدرًا بفعل مقدر هو الخبر كما قالوا «زيد إقبالا» أي: يقبل إقبالا.

وقد حكى الأصمعي^(٧) «وَحَدَّ يَحِدُّ» فعلى هذا هو مصدر لفعل مستعمل^(٨).

(١) أ، ج، وفي ب (ابن طلحة يتعين كونه).

(٢) أ، ج، وفي ب (خبرته وحدي).

(٣) الكتاب ج ١ ص ١٨٦.

(٤) أ، ب.

(٥) أ، ج، وفي ب (منصوب).

(٦) راجع الأشموني ١ / ٢٤٥.

(٧) هو أبو سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي البصري، نسبة إلى جده أصمع، أحد أئمة اللغة والنحو، روى عن أبي عمرو بن العلاء وغيره، وكان يتمتع بحافظة جيدة. قدم بغداد في أيام الرشيد واتصل به وبالبرامكة، وله مصنفات كثيرة منها: كتاب الأضواء والقلب والإبدال، وغريب القرآن. مات سنة ٢١٥ هـ.

(٨) وقد ارتضيت مذهب سيبويه بدليل (وصحة «مررت برجل وحده» - وبه مثل سيبويه - تدل على أنه حال من الفاعل، وأيضًا فهو مصدر أو نائب المصدر. والمصادر في الغالب إنما تجيء أحوالًا من الفاعل) ١ هـ أشموني ج ١ ص ٢٤٤. وأقول إن المفعول «برجل» ليس له مسوغ.

تنبيه:

ما تقدم من اشتراط تنكير الحال هو مذهب الجمهور، وأجاز يونس والبغداديون أن يأتي معرفة، وقاسوا على نحو: «ادخلوا الأول فالأول».

وأجاز الكوفيون: أن يأتي على صورة المعرفة، إذا كان فيها معنى الشرط وهي مع ذلك نكرة، وأجازوا: «عبدُ اللهِ المُحْسِنِ أَفْضَلُ مِنْهُ الْمَسِيءُ»^(١).

ثم قال:

ومصدرٌ مُنْكَرٌ حَالًا يَقَعُ بِكَثْرَةِ كِبَغْتَةٍ زَيْدٌ طَلَعُ

من وقوع المصدر موقع الحال قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَا تَيْنَكَ سَعِيًّا﴾^(٢) ﴿وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾^(٣)، وقولهم: «قتلتهُ صبراً» و«طلَعُ زَيْدٌ بَغْتَةً»، وهو كثير.

ومع كثرته فنقل إجماع الفريقين على قصره على السماع، وإن اختلفوا في التخريج إلا المبرد، فإنه أجاز القياس (فقليل)^(٤)، عنه مطلقاً، وقيل: فيما هو نوع الفعل. نحو: «أَتَيْتُهُ سُرْعَةً» وهو المشهور عنه^(٥).

واستثنى في التسهيل ثلاثة أنواع لا يقتصر فيها على السماع^(٦):

الأول: قولهم: «أنت الرجلُ عِلْمًا»، فيجوز (أن)^(٧) تقول «أنت الرجلُ أدبًا وَنُبْلًا» والمعنى: الكامل في حال علم وأدبٍ وَنُبْلِ.

(١) فالمحسن والمسيء حالان، وصح مجيئهما بلفظ المعرفة لتأويلها بالشرط، إذ التقدير: عبداً الله إذا أحسن أفضل منه إذا أساء.

(٢) من الآية ٢٦٠ من سورة البقرة.

(٣) من الآية ٥٦ من سورة الأعراف.

(٤) أ، ب - وفي جـ (ونقل).

(٥) وأرجح مذهب الجمهور في القصر على السماع، لأن الحال كالنعت والنعت لا يقع مصدراً إلا سماعاً والحال كذلك. وقال السيوطي في الهمع ١ / ٢٣٨ (وشذ المبرد فقال: يجوز القياس.....).

(٦) قال في التسهيل ص ١٠٩ (وفي غيره على السماع في نحو «أنت الرجلُ عِلْمًا» و«هو زهير شعراً» و«أما علماً فعالم».

(٧) ب، ج - وفي أ (أنك).

وفي الارتشاف: ويحتمل عندى أن يكون تمييزاً^(١)

الثانى: نحو: «(زيد)»^(٢) زهير شعراً»^(٣) قال فى الارتشاف: والأظهر أن يكون تمييزاً. هـ^(٤).

الثالث: «أما علماً فعالم»^(٥) تقول ذلك: لمن وصف عندك شخصاً بعلم وغيره منكرًا عليه وصفه بغير العلم، والناصب لهذه الحال هو فعل الشرط المحذوف، وصاحب الحال هو المرفوع (به)^(٦)، والتقدير: مهما يُذكرُ إنسانٌ فى حال علم فالذى وصفت عالم.

ويجوز أن يكون ناصبها ما بعد الفاء، وصاحبها الضمير المستكن فيه. وهى على هذا مؤكدة، والتقدير: مهما يكن من شيء فالذكر عالم فى حال علم.

فلو كان ما بعد (الفاء لا يعمل)^(٧) (فيما قبله)^(٨) نحو: «أما علماً فهو ذو علم» تعين أن يكون العامل فعل الشرط.

فلو كان المصدر التالى «أما» معرفاً بأل فهو عند سيبويه مفعول له^(٩). وذهب الأخفش إلى أن المنكر والمعرف كليهما بعد «أما» مفعول مطلق.

وذهب الكوفيون - على ما نقله ابن هشام - إلى أن القسمين مفعول به بفعل مقدر، والتقدير: مهما تذكر علماً فالذى (وصف)^(١٠) عالم.

(١) أن يكون تمييزاً محولاً عن الفاعل وهو ضمير الرجل بمعنى الكامل، والتقدير أنت الكامل علماً، أى: علمه.

(٢) أ - وفى ب، جـ (هو).

(٣) فشعراً بمعنى شاعراً - حال، والعامل فيه زهير لتأويله بمشتق، إذ معناه مجيد وصاحب الحال ضمير مستتر فيه.

(٤) راجع الارتشاف ص ٧٦٤.

(٥) أى: من كل تركيب وقع فيه الحال بعد «أما» فى مقام قصد فيه الرد على من وصف شخصاً بوصفين، وأنت تعتقد اتصافه بأحدهما دون الآخر.

(٦) - أ.

(٧) ب، وفى أ، جـ (الفاء - وصاحبها الضمير المستكن فيه وهى على هذا مؤكدة - لا يعمل).

(٨) أ، ب - وى جـ (لا يعمل ما بعده فيما قبله).

(٩) راجع الكتاب جـ ١ ص ١٩٣.

(١٠) ب، وفى جـ - (وصفت).

قال في شرح التسهيل: وهذا القول عندي أولى بالصواب، وأحق ما اعتمد عليه في الجواب.

تبيينان:

الأول: مذهب سيويه في المصدر موقع الحال أنه هو الحال. وذهب الأخفش والمبرد إلى أنه مفعول مطلق وعامله المحذوف هو الحال. وذهب الكوفيون: إلى أنه مفعول مطلق منصوب (بالفعل)^(١) قبله وليس في موضع الحال.

وذهب بعضهم: إلى أنها مصادر على حذف مضاف، فيقدر في «أتيته ركضاً» إتيانه ركضاً.

(وقيل: هي أحوال على حذف مضاف، أي: أتيته ذا ركض)^(٢) وكذا سائرهما^(٣).

الثاني: في قوله:

ومصدرٌ منكرٌ حالاً يَقَعُ بكثرةٍ

تنبه على (أن)^(٤) وقوع المصدر المعرفة حالاً بقله وهو ضربان: علم جنس: كقول العرب: (جاءت الخيلُ بداءٍ) فيؤول بنكرة. أي: متبذدة. وذو أداة كقوله:

فأرسلها العرَّاكَ ولم يذِّدها^(٥)

(١) أ، ج - وفي ب (بالعامل).

(٢) راجع الأشموني ١ / ٢٤٥، ٢٤٦. ب (٤).

(٥) هذا صدر بيت للبيد بن ربيعة العامري يصف حماماً وحشياً أورد أنه الماء للشرب.

وتمامه: ولم يُشْفَقْ على نَفْصِ الدُّخَالِ، وهو من قصيدة من الوافر.

الشرح: «العراك» - بكسر العين - أردحام الإبل أو غيرها حين ورود الماء «يذدها» من الذيادة - يطردها «يشفق»: يرحم، «نفس» مصير نفس الرجل - بكسر الغين - إذا لم يتم مراده، ونفص البعير إذا لم يتم شربه «الدخال» - بكسر الدال المهملة - أن يداخل بعيره الذي شرب مرة مع الإبل التي لم تشرب حتى يشرب معها، وذلك إذا كان البعير كريماً أو شديد العطش أو ضعيفاً.

فيؤول على زيادة «أل»

وفيه (وفى) (١) نحوه ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنه مصدر فى موضع الحال، وهو مذهب سيبويه (٢).

والثانى: أنه معمول لفعل مقدر. أى: تعترك العراك، وهو مذهب

الفارسى.

والثالث: أنه معمول لحال محذوفة. أى: معتركة العراك.

وذهب ابن الطراوة إلى أن العراك نعت مصدر محذوف وليس بحال.

أى: الإرسال العراك.

وأشده ثعلب «فأوردها العراك» وزعم أن العراك مفعول ثان لأوردها، ونقل

عن الكوفيين أن أرسلها مضمن معنى أوردها.

= المعنى: يصف ليبد بهذا البيت حمار الوحش أنه أرسل الأثن إلى الماء مزدحمة ولم يشفق عليها من نغص الدخال، وهو تكدير الماء بورودها فيه مزدحمة لمداخلة بعضها بعضاً.

الإعراب: (فأرسلها) فعل ماضى وفاعله ضمير مستتر، والضمير البارز المتصل مفعول «العراك» حال «ولم» الواو عاطفة لم حرف نفى وجزم وقلب «يذدها» فعل مضارع مجزوم بلم والفاعل ضمير مستتر فيه وها مفعول، والجملة معطوفة على جملة «فأرسلها» ولم الواو عاطفة كذلك، لم حرف نفى وجزم وقلب «يشفق» فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمها السكون «على» حرف جر «نغص» مجرور بعلى والجار والمجرور متعلق بيشفق «الذخال» مضاف إليه مجرور بالكسرة.

الشاهد: فى قوله: «العراك» حيث وقع حالا مع كونه معرفة - والحال لا يكون إلا نكرة- وإنما ساغ ذلك لأنه مؤول بالنكرة، أى أرسلها معتركة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن عقيل ١ / ٣٥٤، ابن هشام ١ / ٨١ والسندوبى والأصطهناوى وذكره ابن يعيش فى شرح المفصل ٢ / ٦٢، والشاهد رقم ٥٢٤ فى خزنة الأدب، وسيبويه ج ١ ص ١٨٧، والمقتضب ٣ / ٢٢٧.

(١) أ، ب.

(٢) وأميل إلى مذهب سيبويه. قال الأعلام الشتمرى فى «أرسلها العراك» (..) وهو مصدر فى موضع الحال والحال لا يكون معرفة، وجاز هذا، لأنه مصدر والفعل يعمل فى المصدر معرفة ونكرة (.....).

ثم انتقل إلى صاحب الحال فقال:

ولم ينكر غالباً ذو الحال، وذلك لشبهه بالمتبدأ.

وأشار بقوله: (غالبًا) إلى أنه (قد)^(١) ينكر في المواضع الآتية قليلاً^(٢)،

حكاه سيبويه، وجعله مقيساً بغير شرط، وإن كان الاتباع أقوى.

والقياس قول يونس والخليل، خلافاً لمن قال: لا يجوز في غير الموصوف إلا

سماعاً ما لم يتقدم.

وقوله: إن لم يتأخر.

يعنى: عن الحال نحو: «هذا قائماً رجل» مثل به سيبويه^(٣).

وأما نحو «فيها قائماً رجل» فيظهر من كلام سيبويه^(٤) أن ذا الحال هو المتبدأ

(لا)^(٥) الضمير المستكن في الخبر كما ذهب إليه قوم.

قال في شرح التسهيل: وقول سيبويه هو الصحيح؛ لأن الحال خبر في

المعنى (فجعله)^(٦) لا يظهر الاسمين أولى من جعله لأغراضهما، وهذا يستقيم لو

تساويا في التعريف.

وزعم ابن خروف أن الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً (لا يضم)^(٧) فيه

عند سيبويه والفراء إلا إذا تأخر.

(١) أ، ب.

(٢) وذلك مثل قولهم: «مررت بماء قعدة رجل» وقولهم «عليه مائة بيضاء». وأجاز سيبويه

«فيها رجل قائماً» وفي الحديث «وعلى وراءه رجال قياماً» وذلك قليل. اهـ أشموني ج١

ص ٢٤٨.

وقال الشيخ الخضرى ج١ ص ٢١٦ (وهو مقيس عند سيبويه، لأن الحال إنما دخلت

لتقييد العامل، فلا معنى لاشتراط المسوغ في صاحبها. وقصره الخليل ويونس على

السماع) اهـ.

(٣) قال سيبويه ج١ ص ٢٧٦: (وذلك قولك هذا قائماً رجل).

(٤) قال سيبويه ج١ ص ٢٧٦ وفيها قائماً رجل؛ لما لم يجز أن توصف الصفة

بالاسم وقبح أن تقول فيها قائم فتضع الصفة موضع الاسم).

(٥) أ، ب ج - (إلا). (٦) ب، ج - وفي أ (لجعله).

(٧) أ - وفي ب، ج (ضمير).

وقوله: أو يُخصَّصَ.

يعنى: بإضافة نحو: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سِوَاءٍ لِلْسَّائِلِينَ﴾ (١).

أو وصف نحو: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ (٤) أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا ﴿ (٢) خلافاً لمن شرط وصفين، ولو قيل إن الحال من الضمير (في الوصف) (٣) لكان أولى.

وقوله: أو يبين، أى: يظهر من بعد نفي.

كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾ (٤) خلافاً للزمخشري في جعله الجملة صفة (قرية) (٥).

(أو مضاهيه) يعنى: مشابهة للنفي، وهو النهى كقوله:

لا يَرْكَنُ أَحَدٌ إِلَى الْإِحْجَامِ يَوْمَ الْوَعَى مَتَخَوِّقًا لِحِمَامٍ (٦)

(١) من الآية ١٠ من سورة فصلت - سواء، حال من أربعة لاختصاصها بالإضافة إلى أيام.
(٢) من الآية ٤ من سورة اللخان - «أمرًا» حال من «أمر» الأول لوصفه بحكيم وهذا هو رأى الناظم وابنه وتبعهما للمراعى، وقيل إن «أمرًا» منصوب بأخص محذوفاً أو مفعول لاجله، أو حال من «كل» أو من فاعل أنزلنا «أو مفعوله». وهو رأى ابن هشام، ونفى رأى الناظم وابنه.

أقول لأنه لا يتوافر شرط مجيء الحال منه مع أنه مضاف إليه.

(٣) ب، جـ.

(٤) من الآية ٤ من سورة الحجر - «لها كتاب معلوم» جملة في موضع الحال من «قرية» وصح مجيء الحال من التكرة، لتقدم النفي عليها، ولا يصح كون الجملة صفة لقرية، خلافاً للزمخشري؛ لأن الواو لا تفصل بين الصفة والموصوف، وأيضاً وجود «إلا» مانع من ذلك، إذ لا يعترض إلا بين الصفة والموصوف. ١- ابن عقيل - ١ / ٣٥٩ - ولا عبرة بمخالفة الزمخشري، لأن الواو من المسوغات كما فى التسهيل.

(٥) أ، جـ - وفى ب (لقرية).

(٦) البيت: قاله: قطرى بن الفجاءة التميمي - أبو نعامه الحارجي - وكان من الشجعان المشاهير قتل ستة تسع وسبعين للهجرة، قتله عسكر الحجاج من جهة عبد الملك بن مروان الأموى. وهو من الكامل.

الشرح: «لا يركن» من ركن إلى الشيء يركن من باب نصر ينصر، إذا مال إليه «الإحجام» - بكسر الهمزة - «التأخر والإعراض» «الوعى»: الحرب، «متخوفاً» الخائف شيئاً بعد شيء.

لحمام» بكسر الحاء: الموت.

والاستفهام كقوله:

يا صاح هل حم عيشٌ باقياً فترى لنفسك العذرَ في إبعادها الأملأ (١)

= المعنى: لا ينبغي لأحد أن يميل عن الإعراض عن اقتحام الحرب ويركن إلى التولى متخوفاً من الموت.

الإعراب: «لا» ناهية «يركن» فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة «أحد» فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة «إلى» حرف جر «الإحجام» مجرور بإلى والجار والمجرور متعلق بـ «يركن» «يوم» ظرف متعلق بـ «يركن» مضاف إليه «متخوفاً» حال من أحد منصوب بالفتحة «الحمام» جار ومجرور متعلق بـ «متخوف».

الشاهد: في «متخوفاً» حيث وقع حالا من النكرة وهي قوله: «أحد» والذي سوغ ذلك وقوع النكرة بعد النهي.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١٣٤، وابن هشام ٢ / ٨٥، وابن عقيل ١ / ٣٦٠ والسندوبى وداود والأصطهناوى، والمكردى ص ٧٥، والأشمونى ١ / ٢٤٧ - وذكره السيوطى فى همع الهوامع ١ / ٢٤٠.

(١) البيت: قال العيىنى: قائله رجل من طيى لم يعلم اسمه - ويحث فلم أعشر على قائله. وهو من السيط.

الشرح: أصله يا صاحى، مرخم بحذف آخره، وهو الباء، واكتفى بالكثرة للدلالة على ياء التكلم «حم» فعل ماض مبنى للمجهول - بضم الحاء وتشديد الميم - أى: قدر، «باقياً» أصل الباقي: الذى لا يفنى ولا يزول «العذر» بضم فسكون - وهو كل ما تذكره لتقطع عنك أسنة العتاب واللوم «الأملأ» ترقب الشيء وانتظاره.

المعنى: يستفهم استفهاماً إنكارياً عما إذا كان قد قضى لأحد من الناس قبل المخاطب أن تدوم له الدنيا أو يعيش فيها عيشة مستقرة لا يشوبها كدر فيكون ذلك عذراً لمخاطبه فى أن يتكالب على حطام الدنيا الفانى.

الإعراب: «يا» حرف نداء «صاح» منادى مرخم «هل» حرف استفهام «حم» فعل ماض مبنى للمجهول «عيش» نائب فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة «باقياً» حال من عيش منصوب بالفتحة «فترى» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه «لنفسك» جار ومجرور متعلق بترى وهو المفعول الثانى قدم على الأول «العذر» مفعول أول لترى منصوب بالفتحة «فى» حرف جر «إبعادها» مجرور بفى والجار والمجرور متعلق بالعذر وها مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله (الأملأ) مفعول للمصدر.

الشاهد: فى «باقياً» حيث وقع حالا من نكرة، وهى قوله «عيش» والذى سوغ مجيء الحال منها وقوعها بعد الاستفهام.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٣٤، وابن عقيل ١ / ٣٥٥٩، وابن هشام ٢ / ٨٧، وداود - السندوبى، والمكردى ص ٧٥، والأصطهناوى، والأشمونى ١ / ٢٤٧، والسيوطى ص ٦٦ وأيضاً ذكره فى همع الهوامع ١ / ٢٤٠.

ومثل النهى بقوله: كلا يبيغ امرؤ على امرئٍ مُستسهلاً.

فهذه ستة مسوغات على التفصيل.

وزاد في التسهيل ثلاثة^(١):

أحدها: أن تكون الحال جملة (مقرونة)^(٢) بالواو نحو ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرُّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ﴾^(٣) لأن الواو رفعت توهم النعتية.

والثاني: أن يكون الوصف به على خلاف الأصل نحو «هذا خاتم حديدا».

والثالث: اشتراك المعرفة مع النكرة في الحال نحو: «هؤلاء ناسٌ وعبدُ الله مُنْطَلِقِينَ» وقد جعل سيبويه لهذه المسألة باباً^(٤).

ثم قال:

وَسَبَقُ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرِّ قَدْ أَبَوَا وَلَا أَمْنُهُ فَقَدْ وَرَدَ

صاحب الحال مرفوع ومنصوب ومجرور.

(فتقديمها)^(٥) على المرفوع والمنصوب جائز عند البصريين ما لم يمنعها مانع^(٦) كالخصر، ومنع الكوفيون: تقديمها على المرفوع الظاهر.

ف قيل: عنهم مطلقاً، وقيل: إن تقدمت على رافعه.

ومنعوا تقديمها على المنصوب الظاهر أيضاً، ف قيل: مطلقاً. وقيل: إن لم تكن فعلاً.

وأما المجرور: فإن كان بإضافة لم يجوز تقديم الحال عليه (عند أكثر النحويين)^(٧).

(١) قال في التسهيل ص ١٠٩ . . . أو تكن جملة مقرونة بالواو. أو يكن الوصف به على خلاف الأصل أو يشاركه فيه معرفة).

(٢) ب، ج. (٣) من الآية ٢٥٩ من سورة البقرة.

(٤) قال سيبويه ج ١ ص ٢٥٨ (هذا باب ما غلبت فيه المعرفة النكرة . . . وتقول هؤلاء ناس وعبد الله منطلقين إذا خلطتهم).

(٥) أ، ج - وفي ب (فتقدمها). (٦) أ، ج - وفي ب (يمنع من ذلك مانع).

(٧) أ، ج - وفي ب، ج (بإجماع).

قال في شرح التسهيل: (فإن كانت الإضافة غير محضة جاز كقولك: «هذا شاربُ السويق ملتوتًا الآن أو غدًا»^(١) وإن كان مجرورًا بحرف لم يجز تقديم الحال عليه عند أكثر النحويين)^(٢).

وقال المصنف: الصحيح الجواز لثبوته سماعًا^(٣)، ولضعف دليل المنع إلا أن تقديمه ضعيف مع جوازه.

وفصل الكوفيون، فقالوا: إن كان المجرور ضميرًا نحو (مررتُ ضاحكةً بها)^(٤) أو كانت الحال فعلًا نحو: «مررتُ تضحكُ بهند» جاز، وإلا امتنع^(٥).

واستدل المصنف بقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾^(٦) وبآيات ظاهرة فيما ادعاه^(٧).

فإن قلت: أطلق (المصنف)^(٨) في قوله: (بحرف).

وينبغي أن يقيد بغير الزائد لأنه موضع الخلاف.

قلت: العذر له. إن الزائد لا يقيد به؛ فلذلك أهمل التنبيه عليه لوضوحه^(٩).

فإن قلت: على ماذا يعود الضمير في قوله: «أبواباً»؟

(١) «ملتوتًا» حال من السويق، «شارب» اسم فاعل عامل في الحال النصب. هذا: ويشترط أن يكون المضاف مما يعمل عمل الفعل، كالمصدر، واسم الفاعل ونحوهما.
(٢) ب، ج.

(٣) من ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾ وآيات منها رقم (٧).

(٤) أ «مررت ضاحكةً بك». ب «مررت ضاحكا بك»، ج «مررت بهند ضاحك بك».

(٥) راجع الأشموني ١ / ٢٤٠.

(٦) من الآية ٢٨ من سورة سبأ.

(٧) منها:

لئن كان بردُ الماء هيمانَ صاديًا
فـ «هيمان»، و «صاديًا» حالان من الضمير المجرور بإلى، وهو الباء.

ومنها:

فإن تكُ أذوادُ أصبينَ ونسوةً
فلن يذهبوا فرغًا يقتل حبال
«فرغًا» حال من «قتل».

(٨) ج. (٩) مثال الزائد «ما جاء راكبًا من رجل».

قلت: ظاهره أنه عائد على جميع النحويين ولا يصح حمله على ذلك؛ لأن منهم من أجاز، وقد نقل الجواز عن الفارسي وابن كيسان، وابن برهان^(١) على أن (ابن)^(٢) الأتباري (ذكر)^(٣) الإجماع على المنع فتعين صرف الضمير إلى الأكثر.

فإن قلت: قوله «ولا أمنعه» يوهم انفراده بجوازه.

قلت: لا يلزم من قوله: «أمنعه» انفراده.

والمراد (و)^(٤) لا أمنعه. وفاقا لمن أجاز لأنه قد نقل الخلاف في غير هذا الموضوع.

فإن قلت: قوله: (فقد ورد) دعوى لم يقم عليها دليل، إذ لم يرد نص بذلك لأن الآية التي استدلت بها، والآيات محتملة للتأويل^(٥).

قلت: ظاهرها يدل على دعواه، والاحتمال في بعضها بعيد جدا، ولا عدول عن الظاهر مع مساعدة القياس، فليس هذا موضع الكلام على الآية ولا على الآيات^(٦).

(١) هو عبد الواحد بن علي بن عمر بن إسحاق بن إبراهيم بن برهان - بفتح الباء - أبو القاسم الأسدي الشعري صاحب العربية واللغة والتاريخ وأيام العرب، قرأ على عبد السلام البصري، وكان أول أمره منجما، فصار نحويا، وكان في أخلاقه شراسة على من يقرأ عليه. ولما هاد الوير عميد الدين إلى بغداد استحضره فأعجبه كلامه فعرض عليه مالا فلم يقبله، فأعطاه مصحفاً بخط ابن البواب وعكازة حملت إليه من الروم فأخذهما. مات في جمادى الآخرة سنة ست وخمسين وأربعمائة.

(٢) ب، ج. (٣) أ، ج - وفي ب (نقل)

(٤) ب، ج.

(٥) قال الأشموني ١ / ٢٤٩: (والحق أن جواز ذلك مخصوص بالشعر، وحمل الآية على أن «كافة» حال من الكاف والتاء للمبالغة لا للتأنيث) ١ هـ.

(٦) أخلص من هذه الخلافات بإجمال أعجبنى في كتاب الهمع للسيوطي ج ١ ص ٢٤١، نصه (الأصل في الحال التأخير عن صاحبها كالخبز، ويجوز تقديمها عليه كما يجوز فيه سواء كان مرفوعا، كقوله:

فسقى ديارك غير مفسدها صوب الغمام وديمة تهمة

أو منصوبا، كقوله: . . . وصلت ولم أصرم مسيين أسرتي.

أو مجرورا بحرف رائد نحو: «ما جاء عاقلا من أحد» «وكفى معينا يزيد» أو أصلى نحو: «وما أرسلناك إلا كافة للناس».

ثم قال:

ولا تُجزَّ حَالاً من المضاف لَهْ إِلاَّ إِذَا اقْتَضَى المضافُ عَمَلَهُ
أو كان جُزءَ ماله أَضيفاً أو مِثْلَ جُزئِهِ فلا تَحيفاً

حاصل هذين البيتين أنه لايجوز الحال من المضاف إليه إلا في ثلاثة مواضع:

الأول: إذا كان المضاف عاملاً في الحال، نحو ﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً﴾ (١) فهذا جائز قال في شرح الكافية: بلا خلاف (٢) هـ.

والثاني: أن يكون المضاف جزء المضاف إليه نحو: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَاناً﴾ (٣) (فإن إخواناً حال من الضمير المخفوض بالإضافة) (٤).

الثالث: أن يكون مثل جزء المضاف إليه في صحة الاستغناء عنه (به) (٥) نحو: ﴿فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً﴾ (٦).

فلو لم يكن أحد هذه الثلاثة لم يجز، قال في شرح التسهيل: بلا خلاف،

= هذا هو الأصح في الجميع.

أما المجرور بالإضافة فلا يجوز تقديم الحال عليه «كعرفت قيام هند مسرعة» فلا يقدم مسرعة على هند لثلاث يفصل بين المضاف والمضاف إليه، ولا على قيام الذي هو المضاف، لأن نسبة المضاف إليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول، فلا يقدم عليه شيء من معمولاته.

وسواء كانت الإضافة محضة كالمثال أم غير محضة نحو: هذا شارب السوق ملتوتاً الآن أو غداً.

كما قال ابن هشام في الجامع «إنه الأصح».

(١) من الآية ٤٨ من سورة المائدة - «جميعاً» حال من «كم» و «مرجع» مصدر ميمي بمعنى الرجوع عامل في الحال النصب.

(٢) قال في شرح الكافية ورقة ٢٨: (إذا كان المضاف عاملاً فيها «كاعتكافي صائماً بلا خلاف»).

(٣) من الآية ٤٧ من سورة الحجر. (٤) ب. (٥) أ، ج.

(٦) من الآية ٩٥ من سورة آل عمران - «حنيفاً» حال من «إبراهيم» و «الملة» كالبعض منه؛ ولذا يصح حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، فيقال: اتبع إبراهيم.

نحو: «ضربتُ غلامَ هندِ جالسةً»، وحكى غيره عن (بعض)^(١) البصريين إجازته^(٢).

ونورع المصنف: في إجازة الحال من المضاف إليه، إذا كان المضاف جزأه أو كجزئه لأن ما استدل به لا حجة فيه، لاحتمال كون «إخواناً» منصوباً على المدح «وحنيفاً» حال من ملة، وذكر على معنى الدين^(٣).

فإن قلت: علامَ يعود الضمير في قوله: (عمله)؟

قلت: على الحال، أى إلا إذا اقتضى المضاف نصب الحال.

ثم قال:

والحال إن يُنصبَ بفعلٍ صرفاً أو صفةٍ أشبهت المصرفاً
فجائزٌ تقديمه: كمسرعاً ذا راحلٍ، ومُخلصاً زيدٌ دعاً

يجوز تقديم الحال على عاملها، إذا كان فعلاً متصرفاً نحو: «مخلصاً زيد دعاً»^(٤) خلافاً للجرمي في منع تقديمها عليه^(٥) وللأخفش في نحو: «راكباً زيد جاء» لبعدها عن العامل وهو كمثل المصنف، ولبعضهم في منع تقديم المؤكدة. ومنع المغاربة تقديم الجملة الحالية المصدرة بالواو نحو: «والشمسُ طالعةٌ جاء زيد».

ونص ابن «أصبغ»^(٦) على أنه لا يمتنع عند الجمهور.

(١) ب، جـ.

(٢) هو الفارسي، ونقله عن أبي السعادات ابن الشجري في أماليه.

(٣) هو من كلام أبي حيان (....) قال وإنما لم يجز الحال من المضاف إليه لما تقرر أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها، وعامل المضاف إليه اللام أو الإضافة، وكلاهما لا يصلح أن يعمل في الحال) اهـ. السيوطي في الهمع ج١ ص ٢٤٠.

(٤) قياساً على المفعول به والظرف، والفرق بينه وبين التمييز أن الحال يقتضيها الفعل بوجه، فتقدمت كما تقدم سائر الفضلات. وقد ورد به السماع، قال تعالى: «خاشعة أبصارهم يخرجون...» اهـ السيوطي في الهمع ج١ ص ٢٤٢.

وارتضيت هذا المذهب لقوة دليبه. قال السيوطي: (وهو الأصح وعليهما الجمهور).

(٥) تشبيهاً بالتمييز.

(٦) هو قاسم بن أصبغ بن محمد بن يوسف بن ناصح بن عطاء البياني القرطبي أبو محمد

مولي الوليد بن عبد الملك بن مروان، ولد يوم الإثنين لعشرين خلت من ذي الحجة سنة

٢٤٧ سبعم وأربعين ومائتين.

أو صفة تشبه الفعل المتصرف، بقبول علامات الفرعية كاسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة نحو: «مسرعاً ذا راحل».

ونص سيبويه على جواز تقديمها على الفعل واسم الفاعل ونحوه. واحترز بقوله: (صرفاً) من غير المتصرف نحو: «ما أحسن هنكاً متجردة».

فلا يجوز تقديمها عليه (لضعفه)^(١).

ويقوله: (أشبهتِ المصرفاً) من أفعال التفضيل، فإنه لا يقبل علامات الفرعية مطلقاً.

فجعل موافقاً (للجوامد من)^(٢) منع تقديم الحال عليه. ما لم يتوسط بين حالين كما سيذكر.

تنبيه: جواز تقديم الحال على العامل المتصرف مشروط بعدم المانع، كوقوعه صلة «أل» أو حرف مصدرى.

ثم قال:

وعاملٌ ضمَّنَ معنىَ الفعلِ لآ حُرُوفُهُ، مُؤَخَّرًا لِنِ يَعْمَلًا
كَتَلِكَ لَيْتَ وَكَأَنَّ
.....

لا يجوز تقديم الحال على عاملها إذا كان جامداً ضمن معنى المشتق، وذلك أنواع:

الأول: الإشارة نحو: «تلك».

والثاني: حرف التمني، نحو: «ليت».

والثالث: حرف التشبيه نحو: «كأن».

والرابع: حرف الترجى، وهو: «لعل».

والخامس: حرف التنبيه نحو: «ها».

= ومن تصانيفه: كتاب أحكام القرآن، والناسخ والمنسوخ، وغرائب مالك وغير ذلك.

مات ليلة السبت لأربع عشرة خلت من جمادى الأولى سنة ٣٤٠ أربعين وثلاثمائة.

(١) ب، ج - وفى أ (لضعفها). (٢) أ، ج - وفى ب (للجامد فى).

والسادس: «أما» في نحو: «أما علمًا فعالم».

السابع: الاستفهام المقصود به التعظيم نحو:

يا جارتا ما أنتِ جارةٌ (١)

وأجاز الفارسي فيه الحال والتمييز.

الثامن: الجنس المقصود به الكمال نحو: «هو» (٢) الرجل علمًا

التاسع: (المشبه) (٣) نحو: «هو زهير شعرًا»

ونص المصنف على أن جميع هذه تعمل في الحال خلًا للسهيلى فى اسم الإشارة (٤) وله، ولابن أبى العافية (٥) فى حرف التنبيه (٦)، ول بعضهم فى «كان» ووفًا للزمخشري وابن عصفور فى ليت و«لعل».

(١) نصف بيت للأعشى أبى بصير ميعون بن قيس.

وصلره: بآتٍ لتحزنتنا عفارًا. وقيل هو العجز كما فى ديوانه.

الشرح: «بآتٍ» فارقت «لتحزنتنا» تقول حزنه يحزنه - مثل نصره ينصره إذا أورثه الحزن، ومنه قوله تعالى: «إني ليحزنى أن تذهبوا به» «عفارة» اسم امرأة «جارتا» مضاف لىاء المتكلم المتقلبة ألفًا كىا غلامًا «ما» للاستفهام التعظيمى مبتدأ «وأنت» خبره.

الإعراب: «يا» حرف نداء «جارتا» منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المتقلبة ألفًا وجاره مضاف وياء مضاف إليه «ما» اسم استفهام مبتدأ «أنت» ضمير منفصل خبر المبتدأ «جاره» تمييز نسبة غير محول منصوب بالفتحة الظاهرة وسكنه للوقف وقيل: حال من أنت منصوب بالفتحة الظاهرة.

الشاهد: فى «جاره» يجوز أن تكون حالا فى موضع نصب، والعامل فيها معنى الكلام أى كرمت جاره.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن عقيل ١ / ٣٧٦، وابن هشام فى المغنى ٢ / ١٩ وأيضًا ذكره فى شلور الذهب ص ٢٢٩ والشاهد رقم ٢١٨ من خزنة الأدب، والسيوطى فى شرحه للألفية ص ٧٠ والأشمونى ٢ / ٢٥٢ وابن الناظم ص ٣٨.

(٢) أ. ج. - وفى ب (هذا). (٣) أ. ج. وفى ب (المشبه به)

(٤) لأنه غير مشتق من لفظ الإشارة ولا من غيرها. والعامل فى «هذا ريد قائمًا» انظر مقدرة دل عليها الإشارة ١ هـ مع ١ / ٢٤٤.

(٥) هو محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن خليفة بن أبى العافية، قال ابن الزبير: كان شيخًا فقيهاً أديباً عارفاً بالعربية واللغة ذاكرًا لها، كاتبًا مجيدًا شاعرًا، وقرأ بمرسية، وانتقل إلى غرناطة وسكن بها وعالقة وأخذ عنه أهلها. ولد سنة ست وخمسمائة ومات بقرناطة سنة ٥٨٣ ثلاث وثمانين وخمسمائة.

(٦) لأن «ها» حرف، ومعنى الحروف لا يعمل فى الظروف والأحوال ١ هـ مع ١ / ٣٤٤.

وصحح بعضهم^(١) أن «ليت» و «لعل» وياقى الحروف لا تعمل إلا «كان» وكاف التشبيه^(٢).

وتقدم بيان العامل فى الحال بعد «أما» ونسبة العمل إلى «أما» مجاز. وقد اندرج تحت قوله:

وعاملٌ ضمَّن معنى الفعل لا حروفه ...

نوع عاشر: وهو الظرف وشبهه، إذا ضمنا الاستقرار. فإنهما يعملان فى الحال نحو: «زيد فى الدار قائماً».

وللحال فى هذا ثلاثة أحوال:

تأخر، ولا إشكال فى جواره.

وتقدم على الجملة نحو: «قائماً زيد فى الدار» (وهو)^(٣) لا يجوز^(٤) قال فى شرح الكافية: بإجماع تبعاً لابن طاهر.

وأجاز الأخفش فى قولهم: «فداء لك أبى وأمى» أن يكون فداء حالاً، والعامل (فيه)^(٥) لك.

وأجاز ابن برهان (التقديم)^(٦) إن كانت الحال ظرفاً، قال فى قوله تعالى ﴿هَٰئِلِكِ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ﴾^(٧) «هنالك» ظرف فى موضع الحال «والولاية» مبتدأ والخبر «لله» وهو عامل فى «هنالك»^(٨).

وتوسط وله صورتان:

(١) هو أبو حيان.

(٢) أرجح مذهب المصنف فالعامل المعنوى فى قوة اللفظى ما لم يحدث تغيير فى الجملة.

(٣) أ، ج - وفى ب (وهذا).

(٤) وإليه أميل، قال فى الهمع: (وهو الأصح) ١ / ٢٤٢.

(٥) أ، ج.

(٦) ب، أ، ج (التقدم).

(٧) من الآية ٤٤ من سورة الكهف.

(٨) راجع الأشمونى ١ / ٢٦٢.

إحدهما: أن تكون بين الخبر المقدم والمبتدأ المؤخر نحو: «فى الدار قائماً زيدا» ولا خلاف فى جوارها

والأخرى: بالعكس وهى المشار إليها بقوله:
نحو سعيدٍ مُستقراً فى هجرٍ

وفىها مذاهب:

المنع مطلقاً، وبه قال جمهور البصريين.

والجواز مطلقاً، وإليه ذهب الفراء والأخفش فى أحد قوليه.

والجواز بقوة إن كانت^(١) الحال ظرفاً أو حرف جر، ويضعف إن كانت غيرهما وهو مذهب فى التسهيل^(٢).

والجواز إن كانت من مضمّر نحو: «أنت قائماً فى الدار» وهو مذهب الكوفيين. فهذه أربعة مذاهب.

وقوله «ندراً» ظاهره (ما)^(٣) لا يقاس عليه. وصرح الشارح بذلك^(٤) فقال: و(ما)^(٥) جاء منه مسموعاً حفظ (ولا يقاس)^(٦) عليه هـ. وهو خلاف ما ذهب إليه فى التسهيل.

واستدل المجيز بقراءة من قرأ «والسماوات مطويات بيمينه»^(٧).

(١) أ، جـ. وفى ب (كان).

(٢) قال فى التسهيل ص ١١١ (... جاز على الأصح توسط الحال بقوة إن كانت ظرفاً أو حرف جر، ويضعف إن كانت غير ذلك).

(٣) أ، جـ.

(٤) قال الشارح ص ١٣٨ (وما جاء منه مسموعاً يحفظ ولا يقاس عليه. ومن شواهده قول الشاعر:

رھط ابن كور محقى أدراعهم فيهم ورھط ربيعة بن حذار

(٥) أ، جـ. وفى ب (من). (٦) ب. وفى أ، جـ (ولم يقس).

(٧) من الآية ٦٧ من سورة الزمر «بنصب» «مطويات» وصاحب هذه القراءة هو الحسن، الإمام أبو سعيد الحسن بن الحسن البصرى «مطويات» حال متوسطة بين عاملها الظرفى الواقع خبراً وهو «بيمينه» وبين مبتدئه وهو «السماوات» وصاحب الحال الضمير فى الخبر.

(وقول) (١) ابن عباس (٢): نزلت عليه الآية ورسول الله ﷺ متوارياً بمكة.

وبآيات منها قول النابغة (٣):

رَهطُ ابنِ كُوزٍ مُحَقِّبِي أَدْرَاعِهِمْ فِيهِمْ وَرَهطُ رِبِيعَةَ بنِ حُدَارٍ (٤)

وتأويل المانع (٥) وليس هذا موضع بسطه. ثم قال:

(١) أ، ج - وفي ب «بقول».

(٢) هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم بحر التفسير وحبر الأمة، ولد قبل الهجرة بثلاث سنين عرض القرآن على أبي بن كعب وزيد بن ثابت، وقيل، إنه قرأ على علي بن أبي طالب، وتوفى بالطائف، وقد كف بصره سنة ثمان وستين وصلى عليه محمد بن الحنفية.

(٣) راجع الأشموني ٢٥٢ / ١.

(٤) البيت للنابغة الذبياني. من قصيدة من الكامل يخاطب بها زرعة بن عمرو.

الشرح: «رَهط» الرجل قومه، والرَهط ما دون العشرة من الرجال، لا يكون فيهم امرأة. قال تعالى: ﴿وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾، ابن كوز «بضم الكاف - هو يزيد بن حذيفة بن كوز، وقال الجوهري: اسم رجل من بني ضبة «محقبي» من أحقب زاده خلفه على راحلته، إذا جعله وراءه حقيية.

الإعراب: «رَهط» مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة «ابن» مضاف إليه و (كوز) مضاف إليه «محقبي» حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور الواقع خبراً وهو قوله: «فيهم» الآتي منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم وهو مضاف و «أدراعهم» مضاف إليه وضمير الغيبة مضاف إليه «فيهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «ورَهط» الواو حرف عطف رَهط معطوف على المبتدأ وهو مضاف و«ربيعة» مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة «بن» نعت لربيعة مجرور بالكسرة وهو مضاف و«حذار» مضاف إليه.

الشاهد: في «محقبي أدراعهم» حيث وقع حالا من الضمير المجرور وهو قوله: «فيهم» وهذا شاذ لا يقاس عليه. وقد قال بعضهم إن محقبي أدراعهم نصب على المدح فحيث لا شاهد فيه ولا حكم بالشذوذ.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١٣٨، السندي والأشموني ٣٧.

(٥) وقد ارتضيت مذهب جمهور النحويين، وذلك لضعف العامل، وما ورد فهو متأول. فالآية تخرج على ما يأتي: (أن السموات عطف على الضمير المستتر في قبضته لأنها بمعنى مقبوضة. ومطويات حال من السموات، وييمينه ظرف متعلق بمطويات والفصل المشروط للعطف على الضمير المستتر موجود هنا بقوله: يوم القيامة) ١ هـ صبان ج ٢ ص ١٤٠.

والآية قال الله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾.

ونحو:

زيدٌ مفردًا أنفعٌ من عمرو معانًا مُستجازٌ لن يَهِنَ

لما كان لأفعل التفضيل مزية على الجامد يتضمن حروف الفعل رجع عليه
فاغتفر (توسطه)^(١) بين حالين نحو «زيد مفردًا أنفع من عمرو معانًا»^(٢) فمفردًا
حال من الضمير المستكن في «أنفع» و«معانًا» حال من «عمرو» والعامل فيهما
«أنفع» على المختار، وهو سيويه والملازى وطائفة^(٣).

ثم قال:

والحال قد يجيء ذا تعددٍ لمفردٍ - فاعلم - وغير مفردٍ

فهاتان صورتان:

مثال الأولى: «جاء زيد راكبًا مسرعًا»، فهما حالان من «زيد» خلافاً لابن
عصفور في منعه تعدد الحال في هذا النحو ما لم يكن العامل أفعل التفضيل.
ونقل المنع عن الفارسي وجماعة «مسرعًا» في المثال عندهم نعت لراكب أو
حال من الضمير في «راكب».

= والبيت ضرورة.

ومثال ابن مالك: سعيد مستقرًا في هجر. «مستقرًا» حال مؤكدة.

(١) ب، ج - وفي أ (بتوسط).

(٢) كان القياس وجوب تأخير الحالين على أفعل لكنهم اغتفروا تقدم الحال الفاضلة فرقًا بين
المفضل والمفضل عليه، إذ لو أخرا لحصل اللبس.

(٣) ورغم السيرافي أن المتصويين في ذلك ونحوه خبران لكان مضمرة مع إذ في المعنى وإذا
في الاستقبال.

والتقدير «زيد إذا كان قائمًا أحسن منه إذا كان قاعدًا»، وزيد إذا كان مفردًا أنفع من
عمرو إذا كان معانًا» ففيه تكلف إضمار ستة أشياء: إذا وكان واسمها أولاً، وثانيًا يلزم
عليه إعمال أفعل النصب في إذا مع تقدمها عليه فيقع في مثل ما فر منه. ١ هـ ابن عقيل
والخضري ١ / ٢١٩. وقد ارتضيت مذهب سيويه؛ لأن السيرافي رجع عن رأيه وقال:
هما حالان (والذي في التصريح وشرح الجامع عن السيرافي أنها تامة والمنصوبان حالان
من فاعلها ونسب في شرح الجامع نقصانها لبعض المغاربة) ١ هـ الخضري ج ١ ص ٢١٨.

والثانية: قد يكون بجمع نحو: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبِينَ﴾ (١) وقد تكون بتفريق، وله طريقان:

إحداهما: أن تولى كل حال صاحبه نحو «لَقِيتُ مُصْعِدًا زَيْدًا مُنْحَدِرًا» (ولا إشكال فيها) (٢).

(والأخرى: أن تؤخرهما نحو: «لَقِيتُ زَيْدًا مُصْعِدًا مُنْحَدِرًا») (٣) (٤).

فإن لم تكن قرينة تعين جعل الأولى للثاني (والثانية) (٥) للأول، لتصل إحداهما (بصاحبه) (٦) خلًا لمن عكس.

وإن وجدت قرينة عمل بها، نحو:

خَرَجْتُ بِهَا أَمْشِي تَجْرُ وِرَاءَنَا (٧)

.....

(١) من الآية ٣٣ من سورة إبراهيم - دائبين: يدأبان في سيرهما وإنارتها وإصلاح ما يصلحانه من المكونات - والأصل: دائبة ودائبًا.

(٢) أ، ج - ٥.

(٣) «مصعدًا» حال من «زيد»، «منحدرًا» حال من التاء.

(٤) أ، ج - وفي ب (الثانية ألا يولى كل حال صاحبه).

(٥) أ، ج - وفي ب (والثاني).

(٦) ب.

(٧) هذا صدر بيت من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي من معلقته المشهورة من الطويل.

وعجزه: على أَثْرَيْنَا ذَيْلَ مَرَطٍ مَرَحِلٍ.

الشرح: المرط: بكسر الميم وسكون الراء - كساء من خز أو صوف، «المرحل» بالهاء المهملة - الذي فيه علم: أى: خطوط.

المعنى: أخرجت محبوبتي من خلدتها في حال كونى ماشيًا وهى تجر على أثرى قدمي وقدميها - ذيل مرط: لتخفى الأثر عن القافلة قصدًا للستر.

الإعراب: «خرجت» فعل وفاعل «بها» متعلق بخروج «أمشى» فعل مضارع مرفوع بالضمه المقدرة على الياء والفاعل ضمير مستتر تقديره أنا، والجملة في محل نصب حال من تاء المتكلم في خرجت «تجر» فعل مضارع مرفوع بالضمه الظاهرة والفاعل ضمير مستتر فيه جوارك تقديره هى والجملة في محل نصب حال من ضمير الغائبة فى بها «على» حرف جر «أثرينا» مجرور بعلی وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى ونا مضاف إليه «ذيل» مفعول به لتجر منصوب بالفتحة الظاهرة «مرط» مضاف إليه «مرحل» نعت لمرط مجرور بالكسرة الظاهرة.

ثم قال: وعاملُ الحال بها قد أكدًا

الحال نوعان

مبيّنة ومؤكدة بخلافًا للفراء والمبرد والسهيلي في إنكار المؤكدة^(١).

ثم المؤكدة ضربان:

مؤكدة لعاملها، ومؤكدة لمضمون الجملة.

المؤكدة لعاملها: قد توافقه معنى لا لفظًا، وهو الغالب نحو: ﴿ولا تعثوا في الأرض مفسدين﴾^(٢).

وقد توافقه معنى ولفظًا، وهو قليل، كقوله تعالى: ﴿وَأرسلناك للناس رسولا﴾^(٣) والمؤكدة لمضمون جملة: شرطها أن تدل على معنى لازم أو شبيهه باللازم في تقدم العلم به بعد جملة جزءها معرفتان جامدان جمودًا محضًا نحو قوله:

أنا ابنُ دارةٍ معروفاً بها نَسِيٌّ^(٤)

= الشاهد: في «أمشي» «نجر» فجملة أمشي في محل نصب حال من تاء المتكلم في «خرجت» وجملة «نجر» في محل نصب حال من «هاء» الغائبة في «بها» وقد جاء بالحالين على نفس ترتيب صاحبيهما معتمدًا في ذلك على قيام القرينة وذلك من قبل أن قوله «أمشي» مذكر، وقوله «نجر» مؤنث، وقد علم أن الحال يلزم أن يطابق صاحبه. مواضعه: ذكره ابن هشام في شرحه للألفية ٩٨ / ٢ والسيوطي في همع الهوامع ٢٤٤ / ١.

(١) وقالوا: (لا تكون مؤكدة بل هي مبيّنة أبدًا لأن الكلام لا يخلو عند ذكرها من فائدة) اهـ ٢١٩ / ١.

(٢) من الآية ٣٦ من سورة العنكبوت. (٣) من الآية ٧٩ من سورة النساء.

(٤) صدر بيت: قائله: سالم بن دارة اليربوعي، وهو من قصيدة يهجو بها فزارة - من البسيط. وعجزه: وهل بدارة يا للناس من عار. وذكر البيت في نسخة ب.

الشرح: «دارة» بالذال والراء المهملتين - اسم أم الشاعر، وقال أبو رياش: هو لقب جده واسمه يربوع.

المعنى: أنا ابن هذه المرأة ونسبى معروف بها وليس فيها من المعرفة ما يوجب القدح في النسب أو الطعن في الشرف.

الإعراب: «أنا» مبتدأ ضمير منفصل «ابن» خبر «دارة» مضاف إليه «معروفًا» حال منصوب بالفتحة الظاهرة «بها» جار ومجرور متعلق بمعروف «نسبى» نائب فاعل لمعروف =

فإن قلت: أطلق في قوله: (وإن تُؤكِّدُ جُمْلَةً) ولم يشترط تعريف جزءيها ولا جمودها. قلت: أما اشتراط التعريف فقد يفهم من تسميتها مؤكدة؛ لأنها إنما تؤكد شيئاً قد عرف.

وأما اشتراط الجمود فمن قوله: (وإن تُؤكِّدُ جُمْلَةً).

لأنه إذا كان أحد الجزئين مشتقاً أو في حكمه كان عاملاً فيها، وكانت مؤكدة لعاملها لا لمضمون جملة.

ولذلك جعل في شرح التسهيل قولهم: «ريد أبوك عطوفاً» و «هو الحقُّ بيتاً» من قبل المؤكدة لعاملها، (وهي) (١) موافقة معنى لا لفظاً.

قال: لأن «الأب والحق» صالحان للعمل.

وقوله: فَمُضْمَرٌ عَامِلٌهَا.

يعنى بعد الجملة وتقديره «أحقه وأعرفه» إن كان المخبر عنه غير «أنا» وإن كان أنا فالتقدير «أحق أو أعرف أو اعرفنى».

وكون عاملها مقدرًا هو الصحيح (٢) وهو مذهب سيبويه خلافاً للزجاج في جعله عاملها هو الخبر مؤولاً بسمى.

وخلافاً لابن خروف في جعله عاملها هو المبتدأ مضمناً تنبيهاً.

فإن قلت: (هل) (٣) إضمار عاملها واجب أو جائز؟ (٤)

=لأنه اسم مفعول «وهل» استفهام إنكارى «بدارة» جار ومجرور متعلق بمحذوف مقدم «من» رائدة «عار» مبتدأ مؤخر مرفوع بضمه مقدرة منع من ظهورها حركة حرف الجر الزائد «يا للناس» يا للنداء واللام للاستغاثة وهذا اعتراض بين المبتدأ والخبر. الشاهد: في «معروفاً» فإنه حال أكدت مضمون الجملة التي قبلها - والتقدير: أحق معروفاً.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١٤٠ وابن عقيل ١ / ٣٦٩، والسندوي، وداود، والأشموني ١ / ٢٥٢، وسيبويه ج ١ ص ٢٥٧، والسيوطي ص ٦٨. (١) أ - وفي ب، ج (هو).

(٢) وقد ارتضيته لما في المذهبين الآخرين من تكلف. قال السيوطي في الهمع ج ١ ص ٢٤٥ (ولظهور تكلف القولين كان الراجع الأول).

(٣) ب. (٤) أ، ج وفي ب (هذا العامل في هذه الحال جائز أم واجب).

قلت: بل واجب، ويؤخذ ذلك من جزمه بالإضمار.
وقوله: **ولفظها يُؤخَّرُ** يعني: أنه لا يجوز تقديمها على الجملة، ولا على
أحد جزءيها لشبهها بالتوكيد، ولأنهم تجوزوا حذف عاملها، فلا يضم إليه تجوز
آخر بالتقديم.

فإن قلت: قد تقدم أن الحال نوعان: مبينة ومؤكدة.

وقد ذكر النحويون أنواعاً أخرى، وهو المستصحبة نحو: «هذا زيد راكباً»،
والمحكية نحو: «رايت زيدا أمس ضاحكاً»، والمقدرة نحو: «مررت برجلٍ معه
صقرٌ صائداً به غداً»^(١) والموطئة نحو: «لساناً عربياً»^(٢).

قلت: لا تستخرج هذه عن النوعين السابقين.

ولما كان أصل الحال الأفراد نبه على أنها قد تكون جملة بقوله:

وموضع الحال تَجِيءُ جُمْلَةً

ولوقوع الجملة مواقع الحال شرطان:

أحدهما: أن تكون خبرية. فإن وقعت طلبية قدر القول كما فى النعت
كقول أبى الدرداء^(٣): «وجدت الناسَ أخبرُ تَقْلَهُ»^(٤) أى: (مقولا)^(٥) فيهم أخبر
تقله، وفى البسيط جوار الفراء وقوع الأمر ونحوه حالا.

(١) أى مقدراً ذلك. (٢) من الآية ١٢ من سورة الاحقاف.

(٣) أبو الدرداء: اسمه عويمر بن زيد بن قيس الأنصارى، وقيل اسمه عامر، وعويمر لقب.
صحابى جليل أول مشاهده أحد، وكان عابداً. مات فى آخر خلافة عثمان، وقيل عاش
بعد ذلك.

(٤) وهو. أن «أخبر تقله» صفة للناس مع أنها طلبية وهى مؤولة بمقولا فيهم أخبر تقله،
وظاهره أنه شعر، وليس كذلك، إنما هو مثل ضرب فى ذم الناس وسوء معاشرتهم.
والهاء فى «تقله» للسكت بعد العائد، أعنى: أن أصله: «أخبر الناس تقلهم» ثم حذف
الهاء والميم، ثم أدخل هاء الوقف، وتكون الجملة فى موضع النصب بوجدت. أى:
وجدت الأمر كذلك.

قال أبو عبيد: (جاءنا الحديث عن أبى الدرداء الأنصارى رضى الله عنه، قال: أخرج
الكلام على لفظ الأمر ومعناه الخبر، يريد أنك إذا خبرتهم قليتهم). ا هـ. مجمع الأمثال
للميدانى ٢ / ٣٦٣ رقم ٤٣٥٧. (٥) ب، ج - وفى أ (منقولا).

والآخر: ألا تكون مفتوحة بدليل استقبال «كلن وحرف التنفيس». ثم مثل فقال: «كجاء زيدٌ وهو ناوٍ رحلَةٌ». وهذا مثال مجمع على جوازه ثم شرع فى التفصيل فقال:

وَذَاتُ بَدءٍ بِمِضَارِعٍ ثَبَّتْ حَوَتْ ضَمِيرًا وَمِنَ الْوَاوِ خَلَّتْ

يعنى: أن الجملة الحالية إذا صدرت بمضارع مثبت وجب حيثئذ اشتمالها على ضمير صاحب الحال، وخلوها من الواو نحو: «جاء زيد يضحك» ولا يجوز «ويضحك»؛ لأن المضارع مشابه للاسم فلا تدخل عليه الواو كما لا تدخل على الاسم.

تنبيه:

ويشترط فى خلوه من الواو مع الإثبات شرط آخر: وهو أن يعرى من «قد» ذكره فى التسهيل^(١) - فإن قرن بها:

قال الشارح: لزمته الواو نحو: ﴿وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾^(٢).

ثم قال:

وَذَاتُ وَاوٍ بَعْدَهَا ائْوُ مُبْتَدَأً لِهَ الْمِضَارِعِ أَجْعَلَنَّ مُسْنَدًا

يعنى: أن الجملة المصدرية بالمضارع المثبت العارى من «قد» إذا وردت بالواو نوى^(٣) الأصح بعدها، أى: بعد الواو، مبتدأ، وجعل المضارع خبراً عنه، لتصير جملة اسمية كقولهم: «قمتُ وأصكُ عينه» أى: وأنا أصك^(٤).

ثم قال:

وَجَمَلَةٌ الْحَالِ سِوَى مَا قُدِّمًا بَوَاوٍ أَوْ بِمُضَمَّرٍ أَوْ بِهِمَا

الذى قدم هو الجملة الفعلية المصدرية (بالفعل)^(٥) المضارع المثبت («وسوى

(١) قال فى التسهيل ص ١١٢: (.) بمضارع مثبت عار من قد.

(٢) من الآية ٥ من سورة الصف - وراجع الشارح ص ١٤١.

(٣) فى الأصل ونوى. والسابق يقتضى حذف الواو.

(٤) قال الشارح ص ١٤١: (حكاه الأصمعى تقديره قمت وأنا أصك عينه).

(٥) ب.

«ما» يشمل^(١) الجملة الاسمية، مثبتة أو منفية، والفعلية المصدرية بالمضارع المنفى وبالماضى مثبتاً ومنفياً.

ومقتضى قوله: **بِوَاوٍ أَوْ بِمُضْمَرٍ أَوْ بِهِمَا**.

جاز الأوجه الثلاثة في ذلك كله، وليس على إطلاقه فلا بد من بيانه. أما الجملة الاسمية، فإن كانت مؤكدة لزم فيها الضمير، والخلو من الواو نحو: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾^(٢) وكذا إن عطفت على حال كقوله تعالى: ﴿بَيِّنَاتٍ أَوْ هُمْ قَاتِلُونَ﴾^(٣) وإن كانت غير مؤكدة، ولا معطوفة جازت الأوجه الثلاثة.

إلا أن الأكثر مجيئها بالواو مع الضمير، وأقل منه انفراد الواو، وأقل منه انفراد الضمير. وليس انفراد الضمير مع قلته بنادر خلافاً للزمخشري، وقبله الفراء بل هو فصيح^(٤).

وجعل في الكشاف^(٥) (قوله تعالى^(٦)): ﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾^(٧) ﴿لَا مَعْقِبَ لِحُكْمِهِ﴾^(٨) في موضع النصب على الحال.

(١) أ - أى: سوى ما قدم - وفي ب، ج - (وسواها يشمل).

(٢) من الآية ٢ من سورة البقرة - لا ريب فيه جملة وقعت حالا مؤكدة لمضمون الجملة قبلها، وتمتتع الواو، لأن المؤكد عين المؤكد، فلو قرن بالواو لزم عطف الشيء على نفسه صورة.

(٣) من الآية ٤ من سورة الأعراف - جملة «هم قاتلون» حال معطوفة على «بيئات» والرباط الضمير، ولا يقال: «وهم» كراهة اجتماع حرفي عطف صورة. «قاتلون» من القيلولة وهي نصف النهار.

(٤) قال الزمخشري والفراء: انفراد الضمير وحده في الاسمية يأتي نادراً شاذاً وليس بشيء بل ورد في الفصيح انفراده.

قال تعالى: ﴿قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا﴾.

ثم راحوا عقب المسك بهم
يلحفون الأرض هداب الأرز
وقوله: ولولا جنان الليل ما أب عامر
إلى جعفر سرباله لم يمزق

أه أشموني ١ / ٢٥٨

(٥) هو: كتاب في تفسير القرآن الكريم: للإمام محمود بن عمر الزمخشري واسمه الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل.

(٦) ب. (٧) من الآية ٣٦ من سورة البقرة أى: متعادين ١ / ٩٦ كشاف.

(٨) من الآية ٤١ من سورة الرعد - لا معقب: لا راد له - ٢ / ١١٦ كشاف.

وأما المصدرة بالمضارع المنفى، فإن كان النافي «لا» فهو كالمثبت. في لزوم الضمير والتجرد عن الواو.

فإن ورد بالواو قدر المبتدأ على الأصح، كقراءة ابن ذكوان^(١) ﴿فاستقيما ولا تبتعان﴾^(٢) (نص)^(٣) على ذلك في التسهيل^(٤).

وقول الشارح^(٥): (وقد تجيء بالضمير واو) هـ ظاهره عدم التأويل.

وإن كان النافي غير «لا»^(٦) جاءت الأوجه الثلاثة، والمسموع من ذلك «لم ولما وما»، والقياس يقتضى (إلحاق)^(٧) إن (بما)^(٨)، وأما «لن» فلا مدخل لها هنا.

وذكر في التسهيل^(٩) أن المضارع المنفى «بما» لا تغنى فيه الواو عن الضمير وفى كلام غيره التمثيل «بجاء زيد وما تطلع الشمس».

وأما المصدرة بالماضى المثبت، فإن كان تالياً «إلا» نحو: ﴿إلا كانوا به يستهزون﴾^(١٠).

(١) هو عبد الله بن أحمد بن بشر بن ذكران. الإمام الراوى الثقة شيخ الإقراء بالشام، ولد يوم عاشوراء سنة ثلاث وسبعين ومائة، أخذ القراءة عن أيوب بن تميم وخلفه فى القيام بالقراءة فى دمشق - ألف كتاب أقسام القرآن وجوابها وما وجب على قارئ القرآن. توفى يوم الاثنين لليلتين بقيتا من شوال وقيل لسبع خلون منه سنة اثنتين وأربعين ومائتين.

(٢) من الآية ٨٩ من سورة يونس - هذه القراءة بتخفيف النون على أنها نون الرفع فلا نافية لا ناهية، والتقدير. وأنتما لا تبتعان.

(٣) ب، ج.

(٤) قال فى التسهيل ص ١١٣ (وقد تصحب الواو المضارع والمثبت عارياً من قد أو المنفى بلا فيجعل الأصح خبر مبتدأ مقدر).

(٥) الشارح ص ١٤١ من شرحه للألفية.

(٦) ب - وفى أ، ج - (ها).

(٧) أ، ج. (٨) أ، ج - وفى ب (وما).

(٩) راجع التسهيل ص ١١٢.

(١٠) من الآية ١١ من سورة الحجر. جملة «كانوا به يستهزون» - حال من الهاء فى «ياتيهم» وإنما امتنعت الواو؛ لأن ما بعد «إلا» مفرد حكماً وأجاز بعضهم اقترانه بالواو تمسكاً بقوله:

نعم امرأ هرم لم تعر نائبة إلا وكان لمرتاح بها وزرا

قياساً على الاسمية الواقعة بعد «إلا» نحو: ﴿ولها كتاب معلوم﴾.

أو متلوًا «بأو» نحو:

كُنْ لِلخَلِيلِ نَصِيرًا جَارًا أَوْ عَدْلًا (١)

أو أصله الشرط نحو «لاضربن زيدًا ذهبًا أو مكثًا» (٢) لزم الضمير والخلو عن الواو، وامتنع دخول قد.

وقوله:

مَتَى يَأْتِ هَذَا الْمَوْتُ لَا يُلْفِ حَاجَةٌ

لِنَفْسِي إِلَّا قَدْ قَضَيْتُ قَضَاءَهَا (٣)

نادر.

(١) صدر بيت من البسيط. قال العيني: لم آقف على اسم قائله، والظاهر أنه من كلام

المحدثين - ويبحث فلم أهر على قائله.

وعجزه: ولا تشع عليه جادًا أو بخلا.

الشرح: «للخليل» أي الصاحب والصديق و «النصير» فعيل بمعنى فاعل «جار» من

الجور، وهو خلاف العدل، «الشح» البخل «جاد» من الجود - بالضم - وهو الكرم.

المعنى: انصر صاحبك في كل الأحوال سواء جار في حقه أو عدل، ولا تبخل عليه

بشيء سواء بخل في حقه أو جاد.

الإعراب: «كن» فعل أمر ناقص واسمه ضمير مستتر فيه تقديره أنت «للخليل» جار

ومجرور متعلق بنصير «نصيرًا» خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة «جار» فعل ماض

وفاعله ضمير مستتر يعود إلى الخليل «أو» حرف عطف «عدلا» فعل ماض والفاعل ضمير

مستتر يعود إلى الخليل «ولا» الواو عاطفة لا ناهية «تشع» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية

وعلامة جزمه السكون وحرك للتخلص من التقاء السكونين والفاعل ضمير مستتر تقديره

أنت «عليه» متعلق بتشع «جاد» فعل ماض والفاعل ضمير مستتر تقديره هو «أو» حرف

عطف «بخلا» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر تقديره هو والالف للإطلاق.

الشاهد: في «جار» حيث وقع حالا وهو ماض ولم يجئ معها «قد» أو الواو لكون

الماضي قد عطف عليه «بأو».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٤٢، السندوبى، داود، الأشمونى

٢٥٧ / ١

(٢) جملة «ذهب» حال من زيد، وتمتنع الواو، لأنها في تقديره فعل الشرط إذ المعنى: إن

ذهب وإن مكث، وفعل الشرط لا يقترن بالواو فكذا المقدر به.

(٣) قائله: قيس بن الخطيم، وهو من قصيدة هائية من الطويل.

الشرح: «متى يأت» إشارة إلى ما تصوره حاضرًا لمعرفته بإدراكه لا محالة، ويجوز أن

يكون لدوام استقباله. أشار إليه على وجه التقريب. «لا يلف» من ألقى إذا وجد. قال

تعالى: «والفيا سيدها لدى الباب» أي: وجداء، وفي شرح الشواهد للمعنى «لا تلف»

ورواية الأشمونى «لم يلف». إلا قضيت قضاءها، أي: فرغت منها لقضائى لامثالها. =



(أو) (١) كانت الحال مؤكدة نحو: «أبو بكر الخليفة قد علمه الناس» تركت الواو أيضاً.

وإن كان غير ذلك جازت الأوجه الثلاثة.

فإن انفرد الواو لزمته «قد» نحو:

فجئتُ وقد نَضَّتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا (٢)

= الإعراب: «متى» اسم شرط جازم يجزم فعليه، وهو ظرف زمان «يأت» فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بحذف الياء «هذا» فاعل يأت «الموت» بدل من هذا أو عطف بيان أو نعت «لا» حرف نفى «يلف» فعل مضارع مبني للمعلوم جواب الشرط مجزوم بحذف الياء والفاعل ضمير مستتر فيه. ويروى بالبناء للمجهول «حاجة» بالنصب على أنها مفعول يلف وبالرفع نائب فاعل لتلف «لنفس» اللام حرف جر والنفس مجرور بها وياء المتكلم مضاف إليه والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لحاجة «إلا» أداة استثناء ملغاة «قد» حرف تحقيق «قضيت» فعل وفاعل «قضاءها» مفعول به وضمير الغائبة مضاف إليه. الشاهد: فى «قضيت قضاءها» فإنها جملة وقعت حالا مصدرة بكلمة «قد» وفيها الضمير يرجع إلى ذى الحال، وقد علم أن الجملة الفعلية الماضية المثبتة التالية «إلا» إذا وقعت حالا لا بد أن يكون فيها ضمير، وأن تكون خالية عن الواو وعن كلمة «قد». مواضعه: ذكره الأشموني فى شرحه للألفية ١ / ٢٥٩.

(١) أ، جـ - وفى ب (إن).

(٢) صدر بيت من الطويل. قائله امرؤ القيس الكندى من معلقته المشهورة.

وقامه: لَدَى السِّتْرِ إِلَّا لِبِسَةِ الْمُتَفَضَّلِ.

الشرح: «نضت» أَلَقَتْ وَخَلَعَتْ، «لدى الستر» عند الستار، «لبسة» - بكسر اللام - وهى هيئة اللباس، «المتفضل»: المتوشح بثوبه - أو لابس الثوب الواحد. المعنى: أتيت إلى المحبوبة وقد أَلَقْتُ ثِيَابَهَا لِلنَّوْمِ، ولم يبق عليها سوى ثوب واحد تتوشح به. يشير بهذا إلى أنها وليدة نعمة.

الإعراب: «جئت» فعل ماض وتاء المتكلم فاعله «وقد» الواو حرف عطف وقد حرف تحقيق «نضت» فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل ضمير مستتر فيه «النوم» جار ومجرور متعلق بنض «ثيابها» مفعول به لنض وضمير الغائبة مضاف إليه «لدى» ظرف مكان وهو مضاف و «الستر» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «إلا» حرف استثناء «لبسة» منصوب على الاستثناء «المتفضل» مضاف إليه مجرور بالكسرة.

الشاهد: فى قوله: «وقد نضت» فإنها جملة ماضية مثبتة وقعت حالا بالواو فلذلك لزمها دخول «قد».

وإن انفرد الضمير أو اجتماعاً جاز إثبات «قد» وحذفها فهي أربع صور.
وترتيبها في الكثرة: «جاء زيد وقد قام أبوه» ثم «جاء زيد قام أبوه». ثم «جاء زيد
قد قام أبوه». ثم «جاء زيد وقام أبوه»^(١).

وجعل الشارح الثالثة أقل من الرابعة، وهو خلاف ما في التسهيل^(٢).
وذهب قوم، منهم الفراء، والمبرد، وأبو علي، إلى^(٣) اشتراط «قد» مع
الماضي ظاهرة أو مقدره^(٤)، والمختار أنه لا يحتاج إلى تقدير، لكثرة ما ورد من
ذلك^(٥).

وأما المصدرة بالماضي المنفى فيجوز فيها الأوجه الثلاثة.

وقد تركت تمثيل (أكثر)^(٦) هذه المسائل لوضوحها وخشية الإطالة.

ثم قال:

وَالْحَالُ قَدْ يُحَذَفُ مَا فِيهَا عَمَلٌ وَيَبْعَثُ مَا يُحَذَفُ ذِكْرُهُ حُظْلٌ

يعنى: أن عامل الحال، قد يحذف، وحذفه على ضربين: جائز وواجب.
فالجائز ما حذف لحضور معناه كقولك للراحل: «راشدًا مهديًا»^(٧) أو لتقدم ذكره
من استفهام أو غيره كقولك: راكبًا لمن قال: كيف جئت؟

= مواضعه: ذكره من شرح الألفية: السندوي، ابن هشام في باب المفعول له ٤٤ / ٢

وذكره السيوطي ص ٦٠ وفي معجم الهوامع ١ / ١٩٤ والأشموني ١ / ٢١٦.

(١) وجعل الأشموني الثانية هي الرابعة. (٢) راجع الأشموني ١ / ٢٥٩.

(٣) في الأصل «إلى أن اشتراط» والسياق يقتضى حذف أن.

(٤) لأنها تقربه إلى الزمن الحاضر فتشعر بمقارنة زمن الحال لزمن عاملها، ولولاها لتوهم

مضى زمن الحال بالنسبة إلى زمن عاملها فتفوت المقارنة» ا هـ.

صيان ج ٢ ص ١٤٧ نقلا عن الدماميني.

(٥) من ذلك قوله تعالى: «أو جاءكم حصرت صدورهم» «وجاءوا أباهم عشاءً ليكون

قالوا» و«الذين قالوا لإخوانهم وقعدوا» صيان ٢ / ١٤٧.

(٦) أ، ج.

(٧) يستثنى من الجائز ما إذا كان العامل ظرفًا أو مجرورًا أو اسم إشارة - فلا يجوز حذفه

لضعفه، فهم أو لم يفهم.

الواجب: إذا جرت مثلا كقولهم:

«حَظِيَّيْنَ بَنَاتٍ صَلْفَيْنِ كَنَاتٍ»^(١) أى عرفتهم.

أو بينت ازدياد ثمن أو غيره شيئاً فشيئاً مقرونة بالفاء أو بضم نحو «بعته بدرهم فصاعداً» أى فذهب الثمن صاعداً.

أو نابت عن خبر نحو: «ضربى زيداً قائماً»^(٢) أو وقعت بدلا من اللفظ بالفعل.

نحو: «أتممنا مرةً وقسيباً أخرى»^(٣)؟

والى هذه المواضع أشار بقوله: (وبعض ما يُحذفُ ذِكرُهُ حُظْلٌ) (أى منع)^(٤) (والله أعلم)^(٥).

(١) الحظي: الذى له حظوة ومكانة عند صاحبه. يقال: حظى فلان عند الأمير إذا وجد له منزلة ورتبة، والصلف ضده وأصل الصلف قلة الخير، يقال امرأة صلفة: إذا لم تحظ عند زوجها.

والكنة: امرأة الابن وامرأة الأخ أيضاً، ونصب «حظيين و صلفين» على إضمار فعل. كأنه قال: وجدوا وأصبحوا، ونصب «بنات وكنات» على التمييز كما تقول: راحوا كريمين آباء حسنين وجوها. وهذا مثل يضرب فى أمر يعسر بعضه ويتيسر وجود بعضه. اهـ مجمع الأمثال للميداني ١ / ٢٠٩ رقم ١١١٣.

وقال ابن الناظم نصب «بنات وكنات» على الحال.

(٢) بما فيه الحال سادة مسد الخبر، فلا يجوز ذكر الخبر لئلا يلزم الجمع بين العوض والمعوض.

(٣) أى: أتوجد، وأتحول، وحذف العامل وجوباً، لأنها بدل من اللفظ بالفعل ولا يجمع بين البدل والمبدل منه. وقيل: تميمياً وقسيباً مفعول مطلق على حذف مضاف أى: أتخلق خلق تميمى مرة؟

(٤) جـ.

(٥) أ، جـ.

التمييز

قال:

اسمٌ بمعنى «من» مُبينٌ نكرةٌ

«اسم» جنس، و «بمعنى من» يخرج ما سوى التمييز، والمشبه بالمفعول نحو:
«الحسن الوجه» واسم «لا» التبرئة نحو: «لا رجل» ونحو «ذنباً»، من.

أستغفر الله ذنباً^(١)

فكل ذلك (مشارك)^(٢) التمييز في أنه على معنى «من».

و«مبين» يخرج اسم «لا» والمنصوب «باستغفرت»، و«نكرة» يخرج المشبه.

(١) هذا جزء من بيت من البسيط. قال العيني: أقول هذا من أبيات الكتاب ولم ينسب فيه

إلى أحد. ويحث فلم أحر على قائله.

وتمامه: لست مُحْصِيُهُ رَبَّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ

الشرح: «أستغفر» أطلب المغفرة، فالسين والتاء للطلب «ذنباً» الذنب: الجريمة،
والإثم، «لست محصيه» الإحصاء انتهى العدد، واشتقاقه من الحصى، وأصله أنهم كانوا
يضعون العدود على الحصى، «الوجه» القصد والتوجه، ويروى: «إليه القصد والقبل».

المعنى: أطلب المغفرة من الله لذنوبي الكثيرة، فإنه المقصود في كل شيء.

الإعراب: «أستغفر» فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة وفاعله ضمير مستتر تقديره أنا
«الله» منصوب على التعظيم «ذنباً» مفعول ثانٍ لأستغفر منصوب بالفتحة الظاهرة «لست»
فعل ماضٍ ناقص وتاء المتكلم اسمه «محصيه» محصى خبر ليس وضمير الغائب مضاف
إليه «رب» بدل من لفظ الجلالة «العباد» مضاف إليه «إليه» جار ومجرور متعلق بمحذوف
خبر مقدم «الوجه» مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة «والعمل» معطوف عليه.

الشاهد: في «ذنباً» لا يصلح كونه تمييزاً، وإن كانت على معنى «من» فإنه ليس تمييزاً
لكونه غير مبين لإبهام اسم مجمل الحقيقة قد ذكر قبله، ولا هو مبين لنسبة في جملة
مذكورة من قبله. وقال جماعة من النحاة إن قوله: «ذنباً» منصوب على نزع الخافض
الذي هو «من» إذا ضمن أستغفر معنى: أستتيب.

وقيل: إنه مفعول به ثانٍ لأستغفر.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٤٣، ابن هشام ٢ / ١٠٨،

الأشعري ١ / ٢٦٢، وسيبويه في كتابه ج١ ص ١٧.

(٢) أ، ج - وفي ب (يشارك).

وذهب الكوفيون وابن الطراوة إلى جواز تعريف التمييز^(١) وما أوهم ذلك مؤول عند البصريين .

ثم ذكر حكمه فقال:

..... يُنصَبُ تَمييزًا بما قد فَسَّرَهُ

وفهم من قوله: (بما قد فَسَّرَهُ) أن عامل التمييز هو المميز . وهو ما قبله من المهمات المفتقرة إليه، وأقول: التمييز نوعان:

الأول: تمييز مفرد، وهو: ما رفع إبهام اسم قبله مجمل الحقيقة نحو: «رطل (سمناً)^(٢) و«عشرين درهماً» .

ولا خلاف أن العامل في هذا النوع (هو)^(٣) بميزه كما ذكر .

والثاني: تمييز الجملة، وهو ما رفع إبهام نسبة في جملة أو (شبهها)^(٤) .

وعامل هذا النوع عند سيويه^(٥) والمازني والمبرد ومن وافقهم هو الفعل، وما جرى مجراه من مصدر ووصف واسم فعل، نحو: «طاب زيدٌ نفساً» و«عجبتُ من طيبِ زيدِ نفساً» و«زيدٌ طيبٌ نفساً» و«سرعانٌ ذا إهالة»^(٦) . وذهب قوم إلى أن

(١) متمسكين بقول رشيد الشكري:

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو وهو مؤول عند البصريين على زيادة «أل» كما زيدت في: باعد أم العمرو عن أسيرها اه- تصريح الشيخ خالد ١/ ٣٩٤ فالبصريون يشترطون تكثير التمييز والكوفيون جوزوا التعريف .

(٢) أ، ب - وفي ب (ریتاً) . (٣) أ . (٤) أ، ب وفي ج . (بدلها) .

(٥) وقد ارتضيت مذهب سيويه ومن وافقه فقد ورد في أشعار العرب ما يثبت أن العامل هو الفعل .

قال الشاعر: أنفساً تطيب بنيل المنى

أتهجر ليلي بالفراق حبيها

وقوله: ضيعت حزمي في إبعادي الأملأ

فالعامل هنا الفعل - تطيب، تطيب، اشتمل .

قال الأشموني ج ١ ص ٢٦٦ (.... مجيء عامل التمييز الذي هو فعل

متصرف...)

(٦) «سرعان» بتشليث السين والبناء على الفتح . اسم فعل ماض، أى سرع، وذا فاعل،

وإهالة تمييز محول عن الفاعل . أى إخافة وإفزعاً، ويجوز جعله بمعنى اسم الفاعل حالاً . =

العامل فيه هو الجملة التي انتصب عن تمامها لا الفعل وما جرى مجراه، واختاره ابن عصفور، ونسبه إلى المحققين.

فإن قلت: ظاهر قوله: (بما فسرته) يقتضى موافقة من جعل العامل فى هذا النوع هو الجملة؛ لأن التمييز لم يفسر (الفعل)^(١) ولا جرى مجراه.

قلت: لا يصح حمل كلامه على ذلك لنصه فى غير هذا الموضع على أن عامله الفعل، وقد صرح بذلك آخر الباب^(٢).

فإن قلت: فكيف يتدرج الفعل فى قوله (بما فسرته)؟

قلت: لما كان التمييز قد رفع إبهام نسبة إلى فاعله أو مفعوله فكانه رفع الإبهام عنه (فاندرج)^(٣) بهذا الاعتبار^(٤).

ثم (مثل)^(٥) تمييز المفرد فقال:

كشِيرِ أَرْضًا وَقُفِيزِ بُرًّا وَمَنَوِينِ عَسَلًا وَنَمْرًا

المفرد الذى يفسره التمييز، إما مقدار، وهو المسموع نحو:

«شِيرِ أَرْضًا» والمكيل: نحو: «قُفِيزِ بُرًّا».

والموزون نحو: «مَنَوِينِ عَسَلًا»^(٦).

= قال فى مجمع الأمثال للميدانى ج ١ ص ٣٣٦ رقم ١٧٩٨ (سرعان: بمعنى سرع نقلت فتحة العين إلى النون فبنى عليها وسرعان ثلاث لغات: فتح الفاء وضمها وكسرها وأصل المثل أن رجلا كانت له نعمة عجفاء وكان رغامها يسيل من منخريها لهزالها فقيل له: ما هذا الذى يسيل؟ فقال ودكها، فقال السائل: سرعان ذا إهالة، نصب إهالة على الحال، وذا إشارة إلى الرغام، أى سرع هذا الرغام حال كونه إهالة، ويجوز أن يحمل على التمييز على تقدير نقل الفعل مثل قولهم: تصيب زيد عرفًا) اهـ.

(١) أ، ب - وفى جـ (العامل).

(٢) وهو قول ابن مالك:

وعامل التمييز قدم مطلقاً والفعل ذو التصريف نزرًا اسبقا

(٣) أ، جـ وفى ب (فيندرج). (٤) راجع الأشمونى ١/ ٢٦٢.

(٥) ب، جـ - وفى أ (فسر).

(٦) القفيز من المكيل: ثمانية مكاكيك؛ والمكوك: مكيال يسع صاعًا ونصف صاع، أو نصف رطل إلى ثمانية أواق كما فى القاموس. ومن الأرض ١٤٤ ذراعًا وليس مرادًا هنا.

(المناء: كعصا: رطلان وثنتيته منوان، وجمعه أمناء).

والموزون نحو: «خمسة عشر رطلا» وجعله بعضهم من المقادير.

أو مفهم (غيرية)^(١) نحو: لنا غيرها إبلا.

أو مثلية: نحو: لنا أمثالها شاء.

أو تعجب: نحو: «لله دره فارساً»^(٢).

وإنما اقتصر في (هذا)^(٣) البيت على التمثيل بالمقدار، لكثرة انتصاب التمييز

عنه.

ثم قال:

وبعد ذى وشبهها اجره إذا أضفتها: كمد حنطة غذا

(الإشارة بذى إلى المثل السابقة ونحوها، كل ما دل على مساحة أو كيل أو وزن، فيجوز في ذلك (جره)^(٤) بإضافة المميز إليه، فتقول: «شبر أرض وقفيز بر» ومنوا عسل» وقد مثل بقوله كمد حنطة غذا^(٥).

ثم قال:

والنصب بعد ما أضيف وجباً إن كان مثل «ملء» الأرض ذهباً

يعنى: أن جواز جر التمييز بالإضافة مشروط: بخلو التمييز من إضافته إلى

غير التمييز.

فإن أضيف إلى غيره^(٦) وجب النصب نحو ﴿مَلَأَ الْأَرْضَ ذَهَبًا﴾^(٧).

(١) ب، ج. وفي أ (غيره)

(٢) «فارساً» تمييز لبيان جنس المتعجب منه في النسبة. والدر في الأصل: مصدر در اللبن إذا كثر. والمراد به في المثال - اللبن الذى أرضعته من ثدى أمه وأضيف إلى الله تشريقاً أو هو كناية عن فعل المدح.

والمعنى: ما أعجب هذا اللبن الذى نشأ وتغذى مثل هذا المولود الكامل فى الفروسية، أو ما أعجب فعله.

(٣) ب. (٤) أ، ب - وفى ج (تميزه).

(٥) أ، ج.

(٦) أى إلى غير التمييز ولو تقديراً.

(٧) من الآية ٩١ من سورة آل عمران.

فإن قلت: ما فائدة الشروط في قوله (إن كان)؟

قلت: التنييه على أن تمييز المضاف له حالتان:

إحدهما: ألا يصح إغناؤه عن المضاف إليه، فهذا يجب نصبه كالمثال المذكور. إذ لو قيل فيه: «ملء ذهب» لم يستقم المعنى.

والأخرى: ألا يصح إغناؤه عنه فيجوز جره بالإضافة؛ لأن حذف (المضاف إليه)^(١) غير ممتنع نحو: «زيد أشجعُ الناسِ رجُلًا»^(٢) فلك في هذا أن تقول: «هو أشجعُ رجلٍ».

فإن قلت: كيف جعل النصب بعد المضاف المذكور واجبًا وقد ذكر (بعده)^(٣) جواز جره «بمن»؟

قلت: يعنى (بشروط)^(٤) خلوه من «من» وذلك مفهوم من قوله: «إن كان مثل ملء الأرض ذهبًا» أي: (إن)^(٥) كان كالمثال المذكور في امتناع إغناؤه عن المضاف إليه وفي تجرده من «من».

فإن قلت: لم يذكر هنا حكم تمييز العدد.

قلت: لأن له بابًا يذكر فيه.

ثم انتقل إلى بيان موضعين من تمييز الجملة فقال:

والفاعل المعنى انصبين بأفعلاً مفضلاً: «كانت أعلى منزلاً»

النكرة الواقعة بعد أفعال التفضيل نوعان:

أحدهما: فاعل في المعنى، وهو السببي وعلامته أن يصلح للفاعلية عند

(١) ب. وفي أ (غير المصنف) وفي جـ (لمضاف).

(٢) لتعذر إضافة «أفعل مرتين» ونصب «رجل» مع تخلف شرط النصب؛ لأن رجلاً لا يصلح أن يكون فاعلاً في المعنى.

(٣) أ، وفي ب، جـ (بعده).

(٤) ب، جـ - وفي أ (بشروط).

(٥) ب، جـ.

جعل أفعال (التفضيل)^(١) فعلا، نحو: «أنت أعلى منزلا» فإنه يصلح لذلك فتقول: «علا منزلك» فهذا النوع ينصب على التمييز.

والآخر: أن يكون فاعلا في المعنى، وهو ما أفعال التفضيل بعرضه، وعلامته أن (يحسن)^(٢) وضع بعض موضع (أفعل)^(٣) ويضاف إلى جمع قائم مقام النكرة نحو: «أنت أفضل فقيه» فإنه يحسن فيه ذلك فتقول: «أنت بعض الفقهاء».

فهذا النوع يجب جره بالإضافة، إلا أن يكون أفعال التفضيل مضافا إلى غيره، فينصب نحو: «أنت أكرم الناس رجلا».

ثم قال:

وبعد كل ما اقتضى تعجبا مئز: «كأكرم أبى بكر أباً»

يعنى: أنه يجوز انتصاب التمييز بعد كل ما دل على تعجب نحو: «أكرم أبى بكر أباً»^(٤). و«ما أكرمه أباً»، وغير ذلك من الصيغ الدالة على التعجب نحو: «الله دره فارساً».

قال فى شرح الكافية: والمراد أبى بكر صاحب رسول الله ﷺ، ورضى عن أبى بكر صاحبه^(٥).

ولما كان كل منصوب على التمييز فيه معنى «من» وبعضه يصلح لمباشرتها وبعضه لا يصلح. بين ذلك بقوله:

واجزُرُ بِمَنْ إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذَى الْعَدَدِّ وَالْفَاعِلُ الْمَعْنَى كَطِبَ نَفْسًا تَفُدُّ

أى: يجوز فى كل تمييز أن يجزُرُ «بمَنْ» إلا تمييز العدد، وما كان فاعلا فى المعنى، فإنهما لا يجزان «بمَنْ» فلا يجوز «عندى عشرون من درهم»، «ولا طاب زيد من نفس» ويجوز فيما سواهما نحو: «عندى قفيز من بُر».

فإن قلت: هذا الضابط غير مستقيم من أوجه:

(١) ب. (٢) أ، ج. - وفى ب (يصلح).

(٣) أ، ج. - وفى ب (التفضيل).

(٤) أ، ج.

(٥) راجع شرح الكافية ورقة ٥١.

الأول: أن تميز العدد لا يمتنع جره «بمن» مطلقاً (لكن) (١) يشترط أن يجمع نحو: «عندى عشرون من الدراهم».

الثاني: أنه أطلق فيما هو فاعل في المعنى وهو مقيد.

قال الشارح (٢): لا يجوز جره «بمن» إلا في تعجب أو شبهه.

قولهم: «لله دره من فارس».

وقال الشاعر:

فَنَعَمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامَى (٣)

(١) أ، ج - وفي ب (بل).

(٢) الشارح في شرحه للألفية ص ١٤٥.
(٣) عجز بيت من الوافر. قال العيني: قائله. أبو بكر بن الأسود المعروف بابن شعوب الليثي، وشعوب: أم الأسود هذا - وقال ابن دريد: قائله بجير بن عبد الله. وصدوره: تَخْيِرُهُ فَلَمْ يَعْدُلْ سِوَاهُ.

الشرح: «تخييره» اختاره واصطفاه «لم يعدل»: يمل «تهام» نسبة إلى تهامة - وهو بفتح التاء - وتطلق على مكة، وعلى أرض معروفة في بلاد العرب، وكان من حقه أن يقول «تهامى» - بكسر التاء وتشديد ياء النسب - قياساً على أمثاله كما تقول: عراقي، وحجازي، ولكنهم خصوا هذه الكلمة عند النسب إليها بحذف إحدى يائى النسب وفتحوا أوله عوضاً عن هذه الياء المحذوفة. وقبل هذا البيت:

فدعنى اصطبج يا بكر إنى رأيت الموت نقب عن هشام

المعنى: أن الموت اختار هشاماً فلم يحد عنه إلى غيره، وهو نعم الرجل من تهامة. الإعراب: «تخييره» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هو وضمير الغائب مفعول به «فلم» الفاء عاطفة، لم نافية جازمة «يعدل» فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون والفاعل ضمير مستتر تقديره هو «سواه» مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الالف وضمير الغائب مضاف إليه «فنعم» الفاء عاطفة، نعم. فعل ماض لإنشاء المدح «المرء» فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة «من» حرف جر زائد «رجل» تمييز لفاعل نعم منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد «تهام» نعت لرجل.

الشاهد: في «رجل» فإنه تمييز وهو فاعل في المعنى، لكنه لما كان غير محول عن الفاعل جار فيه جره «بمن».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٤٥ وابن هشام ٢ / ١١٣، الأشموني ١ / ٢٦٥.

الثالث: أن إجازته جر غير هذين النوعين (بمن)^(١) ليس على إطلاقه بل يستثنى من ذلك ما كان (منقولاً)^(٢) من الفعل نحو: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾^(٣) (فلا يجوز جره بمن)^(٤).

قلت:

أما الأول فلا يرد لأن تمييز العدد متى جمع لم يبق تمييزاً اصطلاحياً، فإن شرطه الأفراد.

وأما الثاني: فهو على إطلاقه، ولا نسلم صحة استثناء الشارح^(٥) لأن التمييز في نحو: «لله دره فارساً» و«نعم المرء من رجل تهامي» تمييز مفرد لا تمييز جملة (والمنقول عن الفاعل لا يكون إلا تمييز جملة)^(٦).

ويلزم الشارح جواز الجر بمن في نحو: «زيد أحسن (به)^(٧) وجهاً» لأنه في تعجب. وقد نص غير المصنف على منعه.

وأما الثالث: فالظاهر وروده، ولا يقال: لعل المصنف بمن لا يثبت المنقول (عن)^(٨) المفعول كالثلوثين، فإن المصنف أثبت في شرح التسهيل^(٩).

(١) أ، جـ.

(٢) أ، ب - وفي جـ (منقولاً).

(٣) من الآية ١٢ من سورة القمر - نسبة فجرنا إلى الأرض مبهمة وعيوناً مبين لذلك الإيهام، والأصل: فجرنا عيون الأرض.

(٤) أ، جـ.

(٥) قال الشارح ص ١٤٥:

(يجوز في كل ما ينصب على التمييز أن يجر بمن ظاهرة إلا تمييز العدد والفاعل في المعنى، أما تمييز العدد نحو: «أحد عشر رجلاً» فلا يجوز جره بمن في شيء منه.

وأما الفاعل في المعنى نحو: «طاب زيد نفساً» و«هو حسن وجهاً» فلا يجوز جره بمن إلا في تعجب أو شبهه تقول: «لله دره من فارس».

(٦) أ، جـ.

(٧) ب.

(٨) أ، جـ - وفي ب (من).

(٩) الذي أثبت المنقول من المفعول ابن عصفور وابن مالك. قال السيوطي في الهمع، ج ١ ص ٢٥١ (وتارة من المفعول نحو: «وفجرنا الأرض عيوناً»)، والأصل: وفجرنا عيون الأرض، هذا مذهب المتأخرين وبه قال ابن عصفور وابن مالك.

فإن قلت: ما معنى «من» الداخلة على التمييز؟

قلت: هي للتبعيض (١)

وقال الشلوبين: يجوز أن تكون بعد المقادير وما أشبهها زائدة عند سيبويه، كما زيدت «ما جاءني من رجل»، قال: (إلا أن المشهور من مذهب النحويين - ما عدا الأخصس - أنها لا تزداد إلا في غير الواجب) (٢).

قال في الارتشاف (٣): ويدل على صحة ذلك - يعنى الزيادة - أنه عطف على موضعها نصباً (٤) قال الحطيئة:

طافَتْ أَمَامَهُ بِالرُّكْبَانِ آوِنَةٌ يَا حَسَنُهُ مِنْ قَوَامٍ مَا وَمُنْتَقَبًا (٥)

قال:

وعامل التمييز قدّم مُطلقاً والفعل ذو التصريف نَزراً سُبْقاً

= وقال الأمدى: هذا القسم لم يذكره النحويون، وإنما الثابت كونه منقولاً من الفاعل أو المفعول الذي لم يسم فاعله.

وقال الشلوبين: عيوناً في الآية نصب على الحال المقدرة لا التمييز، ولم يثبت كون التمييز منقولاً من المفعول، فينبغي ألا يقال به (...).

(١) وصححه ابن عصفور. (٢) أ، ب - وفي جـ (الموجب).

(٣) ارتشاف الضرب لأبي حيان ص ٧٨٩. (٤) راجع الأشموني ١ / ٢٦٥.

(٥) قائله: الحطيئة - واسمه جرول - قال الجوهري: جرول لقب الحطيئة العبسي الشاعر. وهو أول قصيدة بائية من البسيط.

الشرح: «طافت» من طيف الخيال، وهو مجيئه في النوم، «أمامة» - بضم الهمزة وتخفيف الميم - اسم امرأة «الركبان» جمع راكب، والركب: أصحاب الإبل في السفر دون الدواب، وهم العشرة فما فوقها، «آونة» بالمد أي: مرة وتارة، قال الجوهري: الألوان: الحين، والآونة: جمعه مثل زمان وأزمته «قوام» بكسر القاف من قوام الرجل وهو قامته وحسن طولها، «المنتقب» - بفتح القاف - موضع النقاب.

المعنى: يا حسن قوامها ويا حسن منتقبها، يريد ما أحسن ذلك منها.

الإعراب: «طافت» فعل ماضٍ والثناء للثنائيت «أمامة» فاعل طاف مرفوع بالضممة الظاهرة «بالركبان» جارٍ ومجرور متعلق بـ «طافت» ظرف زمان منصوب بـ «طاف» وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «يا» حرف نداء «حسنه» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «من» حرف جر زائد «قوام» تمييز منصوب بـ «طافت» مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد «ومنتقباً» الواو عاطفة ومنتقباً معطوف على قوام.

عامل التمييز إن لم يكن فعلاً متصرفاً لم يجز التمييز عليه قال المصنف بإجماع.

وأما قوله:

ونارُنَا لم يُرَ نارًا مثلُهَا^(١)

فضرورة، وتأوله بعضهم: على أن الرؤية علمية، ونارًا: مفعول ثان. وإن كان فعلاً متصرفاً فذهب سيويه والفراء وأكثر البصريين والكوفيين إلى منع تقديمه عليه، وذكروا لمنع تقديمه عللاً^(٢).

= الشاهد: في «من قوام» حيث جر «بمن» الزائدة في الكلام الواجب؛ ولهذا عطف على موضعها بالنصب. وقال البغدادي في خزنة الأدب ج ١ ص ٥٦٨: (واستشهد به المرادى في شرح الألفية على أن «من» في التمييز زائدة؛ ولهذا صح عطف المنصوب على مجرورها، أي: يا حسنها قواماً ومنتقياً).

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: السندوي، والأشموني ١/ ٢٦٥. وذكر في خزنة الأدب ج ١ ص ٥٦٨.

(١) هذا صدر بيت قال العيني: هذا رجز لم يعلم قائله - ويبحث فلم أعثر له على قائل - وعجزه: قد علمت ذاك معد كلُّها.

الشرح: «معد» - بفتح الميم - وهو أبو العرب - معد بن عدنان - وكان سيويه يقول: الميم من نفس الكلمة، لقولهم: تمعدد لقله تمفعل في الكلام وقد خولف فيه.

الإعراب: «نارنا» نار مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة وضمير المتكلم مضاف إليه «لم» حرف نفى وجزم وقلب «ير» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الألف «نارًا» تمييز لمثلها «مثلها» نائب فاعل ير، وضمير الغائبة مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «علمت» فعل ماضٍ والتاء للتأنيث «ذاك» اسم إشارة مفعول به لعلم والكاف حرف خطاب «معد» فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة «كلها» توكيد لمعد وضمير الغائبة مضاف إليه.

الشاهد: في «نارًا» فإنه تمييز تقدم على عامله الاسم الجامد وهو مثلها لأنه تمييز مفرد، وهو خاص بالضرورة، وقد يقال إن هذا لا دليل فيه على جواز تقديم التمييز على عامله إذا كان اسمًا جامدًا، وذلك لجواز أن تكون الرؤية من رؤية القلب فيكون حيثشد «مثلها» مفعولاً أول ناب عن الفاعل، ونارًا مفعولاً ثانيًا. اهـ العيني.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٤٦، وداود، والأشموني ١/ ٢٦٦.

(٢) قال سيويه والجمهور: إن التمييز لا يجوز تقديمه على عامله مطلقاً، لأنه كالنعت في الإيضاح، والنعت لا يتقدم على عامله فكذلك ما أشبهه. وأيضاً فالغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف أن يكون فاعلاً في الأصل فلا يغير عما كان يستحقه من وجوب التأخير. اهـ تصريح الشيخ خالد ١/ ٤٠٠ بتصرف.

وذهب الكسائي والجرمي والمبرد إلى جواز (ذلك)^(١) ووافقهم المصنف لورود السماع به^(٢) كقوله:

أَنْفَسًا تَطِيبُ بِنَيْلِ الْمَنَى وَدَاعِي الْمُنُونِ يُنَادِي جِهَارًا^(٣)
وأبيات أخر^(٤).

فإن قلت: ظاهر قوله: (نزرًا سبقًا) أنه قليل فلا يقاس عليه.

(١) أ، ج.

(٢) والقياس أيضًا. (وأما القياس فإن التمييز - وهو منصوب - كالمفعول به وسائر الفضلات، وكلهن يجوز تقديمهن على العامل إذا كان فعلاً متصرفاً) اهـ، تصريح الشيخ خالد ١ / ٤٠٠ بتصرف.

(٣) هذا البيت لم يتعرض العيني لقائله، وقيل: نسبوا هذا الشاهد لرجل من طي، ولم يسموه. وبحث فلم أعثر على قائله. وهو من المتقارب.

الشرح: «تطيب» أي: تطمئن «نيل المنى» إدراك المأمول، ونيل مصدر «نال الشيء» يناله نيلاً ومنالاً إذا حصل عليه «والمنى» بضم الميم - جمع منية، والمنية - بضم فسكون - اسم لما يتمناه الإنسان ويرغب فيه، «المنون» الموت. قال الفراء: المنون: مؤنث وتكون واحدة وجمعاً.

المعنى: كيف تستلذ نفس الظفر بما تتمناه، والموت يطلبها أكيداً؟

الإعراب: «أنفَسًا» الهمزة حرف استفهام توبيخى نفساً تمييز تقدم على العامل وهو قوله: تطيب «تطيب» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت «بنيل» الباء حرف جر، نيل مجرور بالباء والجار والمجرور متعلق بقوله تطيب «المنى» مضاف إليه «وداعي» الواو للحال، داعي مبتدأ مرفوع بضممة مقدرة على الياء «المنون» مضاف إليه «ينادي» فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الياء والفاعل ضمير مستتر تقديره هو، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «جهاراً» مفعول مطلق عامله ينادى وأصله صفة لمصدر محذوف والتقدير: ينادى نداء جهاراً.

الشاهد: في «نفساً» فإنه نصب على التمييز وقد قدم على عامله وهو «تطيب» لأنه فعل متصرف، وهذا نادر عند سيويه والجمهور وموضع قياس عند الكسائي ومن تبعه.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: السندوي، وداود، والمكودي ص ٨٠، والأشمونى ١ / ٢٦٦، والسيوطى ص ٧٠ وابن هشام ٢ / ١١٥ وأيضاً ذكره في مغنى اللبيب ٢ / ١٩٠.

(٤) منها قول المجنون، وقيل أعشى همدان، وقيل المخيل السعدى:

أنهجر ليلى بالفراق حبيها وما كان نفساً بالفراق تطيب

وقول الآخر:

ضيعت حزمى فى إبعادى الأملأ وما ارعويت وشيياً رأسى اشتعلا

قلت: (لا يلزم من قلته ألا يقاس عليه)^(١) بل هو عنده مقيس وفاقاً لمن

ذكروا.

وردَّ عليه(أن)^(٢) ما ذكره من أن التمييز قد يسبق الفعل المتصرف، ليس على

إطلاقه، إذ لنا فعل متصرف ولا يسبقه التمييز بإجماع، وهو «كفى» فى نحو:

«كفى (بزيد)^(٣) ناصراً» (فلا يجوز تقديم «ناصرًا» على «كفى» وإن كان فعلاً

متصرفاً، لأنه بمعنى فعل غير متصرف، وهو فعل التعجب، فمعنى قولك: «كفى

بزيد ناصراً» ما أنصره رجلاً)^(٤)،^(٥) وهو عند المصنف منتصب عن تمام الجملة.

(١) أ، جـ.

(٢) أ، جـ - وفى ب (بان).

(٣) أ، ب - وفى جـ (بريك).

(٤) ب.

(٥) والحق مع سيبويه، فهذا وغيره: أن تقديم التمييز محل بالفرض السابق من التأخير

بخلاف غيره من الفضلات والبيت وغيره ضرورة أه صبان عن الدمامينى ٢ / ١٥٤

بتصرف.

حروف الجر

قال:

هاك حروف الجرّ وهي من إلى حتى خلا حاشا عدأ في عن على
مذ منذ رب اللام كى واو ونا والكاف والبا ولعل ومتى

هذه عشرون حرفاً مشتركة فى جر الاسم ولكل منها تفصيل يأتى، إلا
«خلا، وحاشا، وعدأ»، فإن حكمها تقدم فى الاستثناء.

والأ، «كى، ولعل، ومتى»، لغرابة الجر بهن.

أما «كى» فتجر ثلاثة أشياء:

الأول: «ما» الاستفهامية (كقولهم)^(١) فى السؤال عن (علّة)^(٢) الشىء كَيْمَهُ؟
بمعنى لِمَهُ؟.

الثانى: «أن» المصدرية مع صلتها فى نحو: (جئت كى تفعل)^(٣) فى أحد
الوجهين^(٤).

الثالث^(٥): «ما» المصدرية مع صلتها فى قوله:

يُرَادُ الْفَتَى كَيْمًا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ^(٦)

وهو نادر.

(١) أ، جـ. (٢) أ، جـ.

(٣) أ، جـ - وفى ب مثل بقوله. كقولك: كى أن تغر وتخدعا.

(٤) قال الأشمونى جـ ٢ ص ٢٨٣: (إذا قدرت أن بعدها، فإن والفعل فى تأويل مصدر
مجرور بها ويدل على أن بعدها ظهورها فى الضرورة كقوله:

فقال أكل الناس أصبحت مانحا لسانك كيما أن تغر وتخدعا

والأولى أن تقدر «كى مصدرية» فتقدر اللام قبلها، بدليل كثرة ظهورها معها، نحو
«لكيلا تأسوا» اهـ.

(٥) جعل الثانى: «أن» المصدرية، والثالث «ما» المصدرية، ترتيب أ، جـ، وفى الثانى «ما»
والثالث «أن».

(٦) قيل إن قائله: هو النابغة الذبياني، وقيل الجعدى، والأصح أن قائله قيس بن الخطيم،
كذا ذكره البحرى فى حماسته.

وأما «لعلّ» فتجر في لغة عَقِيل ثابتة (الأول ومحدوفته)^(١) ومفتوحة الآخر (و)^(٢) مكسورته^(٣) خلّاقاً لمن أنكر الجر بها^(٤).

وأما «متى» (فتجر)^(٥) في لغة هذيل، بمعنى من^(٦) ومن كلامهم «أخرجها متى كُمّه» أي من كُمّه.

وصدر البيت: إذا أنت لم تَنفَعْ فُضِرَ فَيَأْتِمَا - وهو من الطويل
المعنى: إذا لم تستطع نفع من يستحق النفع فضر من يستوجب الإيذاء، فإن المرء لا يقصد منه إلا أحد هذين.

الإعراب: «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «أنت» فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده «لم» حرف نفى وجزم وقلب «تنفع» فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت «فضر» الفاء واقعة في جواب إذا، ضر فعل أمر مبنى على السكون وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين وللتخفيف «فَيَأْتِمَا» الفاء للتعليل إنما حرف دال على الحصر «يراد» فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع بالضممة الظاهرة «الفتى» نائب فاعل يراد مرفوع بضممة مقدرة على الألف «كيما» كى: حرف تعليل وجر، ما حرف مصدرى «يضر» فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هو «وينفع» الواو عاطفة، ينفع فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة وفاعله ضمير مستتر تقديره هو.

الشاهد: فى دخول «ما» المصدرية على «كى» وهو نادر، وهو تخريج الأختفش، وهى عند غيره كافة لكى عن عمل النصب فى الفعل المضارع؛ والفعل مؤول بالمصدر على القولين بواسطة «ما» على الأولى، وبواسطة «كى» على الثانى.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٤٧، وابن هشام ٢ / ١٢٠، والأشمونى ٢ / ٢٨٣، والمكودى ص ٨١، وداود، والسندوبى.

(١) أ، ج - وفى ب (اللام الأولى ومحدوفه). (٢) أ، ج - وفى ب «أو».

(٣) فهذه أربع لغات يجوز الجر فيها ولا يجوز فى غيرها من بقية لغات «لعل» صبان ٢ / ١٥٦.

ومثال الجر قول الشاعر: لعل أبى المغوار منك قريب.

(٤) قال السيوطى فى همع الهوامع: (منهم الفارسى وتأول البيت على أن الأصل لعله لأبى المغوار جوابه قريب. فحذف موصوف قريب وضمير الشأن، ولام لعل الثانية تخفيفاً وأدغم فى لام الجر. ومن ثم كانت مكسورة ومن فتح فهو على لغة «المال لزيد» وهذا تكلف كثير مردود بنقل الأئمة) ١ هـ ٢ / ٢٣، وأمىل إلى الجر لعدم التكلفة كما قال السيوطى.

(٥) أ، ج -

(٦) أى الابتدائية.

تنبیه:

عدَّ بعضهم من حروف الجر «ها» التنبیه، وهمزة الاستفهام وهمزة القطع إذا جعلت عوضاً من حروف الجر في القسم (١).

قال في التسهيل (٢) وليس في الجر في التعويض بالعروض، خلافاً للأخفش ومن وافقه ا هـ. وذهب الزجاج والرماني إلى أن أيمن في القسم حرف جر وشذاً في ذلك.

(وعدّ) (٣) بعضهم منها الميم (مثلثة) (٤) في القسم نحو (٥) مُ اللهُ، وجعلها في التسهيل بقية «أمن».

قال: وليست (٦) بدلا من الواو، ولا أصلها «من» خلافاً لمن زعم ذلك (وذكر) (٧) الفراء أن «لات» (قد) (٨) تجر الزمان، وقرىء «ولات حين مناص» (٩) بالجر.

وزعم الأخفش أن «بله» حرف جر بمعنى «من» والصحيح أنها اسم (١٠) وذهب سيبويه (١١) إلى أن «لولا» حرف جر إذا وليها ضمير متصل نحو: لولاك ولولاي (ولولاه) (١٢).

(١) راجع الأشموني ٢ / ٢٨٥.

(٢) التسهيل ص ١٥١ - القسم.

(٣) أ، جـ وفي ب (وعدّه).

(٤) أ، ب

(٥) ب، وفي أ «نحو ما الله» ونحو سقط في جـ.

(٦) أ، جـ. وفي ب (قال فيه ومثلثة وليست)

(٧) أ، جـ. وفي ب (ذهب).

(٨) أ، جـ.

(٩) من الآية ٣ من سورة ص.

(١٠) أي مصلر أو اسم فعل أو بمعنى كيف، صبان جـ ٢ ص ١٥٧.

(١١) قال سيبويه: جـ ١ ص ٢٨٨ (وذلك لولاك ولولاي إذا أضمرت الاسم فيه جر ...).

(١٢) جـ.

ومذهب الأَخْضِ والكَوْفِيَيْنِ، أن الضمير بعدها مرفوع الموضع استعير ضمير
الجر للرفع (١).

ثم قال:

بالظاهر اخصُصْ منذُ منذُ وحتى والكافَ والواوَ ورُبَّ والتَّ

حروف الجر نوعان: نوع يجز الظاهر فقط، ونوع يجز الظاهر والمضمير.

فالأول: هو الأحرف المذكورة في هذا البيت، ولعل وكى ومتى.

والثاني: ما عداها.

وقوله: واخصُصْ بِمُذٍ وَمِنْذُ وَقَتًا. (يعنى: أن مذ ومنذ لا يجران إلا الزمان
وسياتى الكلام عليهما) (٢).

وقوله: وِرْبٌ مُنْكَرًا.

يعنى أن «رُبَّ» لا تجر إلا نكرة وسياتى دخولها على الضمير.

وأجاز بعضهم أن تجر المعرفة بال، وأنشد:

ربما الجاملُ المُوَبِّلُ (٣)

بخفض الجامل وصفته.

(١) قال الأشمونى ٢٥٨ / ٢ نقلا عن التسهيل: وزعم المبرد أن هذا التركيب فاسد لم يرد
على لسان العرب وهو محجوج بثبوت ذلك منهم كقوله:

أنطمع فينا من أراق دماءنا ولولاك لم يعرض لأحسابنا حسن

وقوله: وكم موطن لولاي طحت كما هوى بأجرامه من قلة النيق منهوى

(٢) أ، ج.

(٣) جزء من بيت قائله أبو دؤاد الإيادى أحد بنى برد بن أفضى من إياد وتماه:

..... فيهم
وعنا جيج بينهن المهار

وهو من الخفيف.

الشرح: «الجامل» - بالجيم - اسم جمع للإبل لا واحد له من لفظه، وقيل القطيع من

الإبل مع راعيها «الموَبِّل» بضم الميم وفتح الهمزة والياء المشددة - المعد للقتية «عناجيج»

جمع عنجوج - بزنة عصفور - وهى الخيل الطويلة الأعناق «المهار» بكسر الميم - جمع مهر

- وهو ولد الفرس والأثنى مهرة.

فإن صحت الرواية حمل على زيادة «أل»

وشذ «رب أبيه» «ورب أخيه» «ورب أمه»^(١)

واختلف فى معنى «رب» فقيل: للتقليل، وقيل: للتكثير، ونسب كل منهما^(٢) إلى سيبويه.

وقيل: تكون (لهما)^(٣) وقيل^(٤) حرف إثبات لم يوضع لتقليل ولا لتكثير^(٥) وفى التسهيل: وللتقليل بها نادر. هـ^(٦).

وقوله: (والتاء لله ورَب).

يعنى: أن التاء مختصة باسم الله نحو: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُ﴾^(٧).

= المعنى: يصف نفسه بالكرم وأنه لا يبخل على من معه بأحسن ما عنده من الإبل المتخذة للقنية والحبل الجياد التى بينها أولاد.

الإعراب: «ربما» رب حرف تقليل وجر، ما: رائدة كافة «الجمال» مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة «المؤبل» صفة مرفوع بالضممة الظاهرة «فيهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وعناجيح» الواو عاطفة، عناجيح مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة وخبره محذوف يدل على ما قبله والتقدير: وعناجيح فيهم «بينهن» ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم والضمير مضاف إليه «المهار» مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل رفع صفة لقوله «عناجيح» وهى التى سوغت الابتداء بالنكرة.

الشاهد: فى «ربما الجمال» فيهم حيث دخلت رب المكفوفة بما على الجملة الاسمية وهو نادر.

قال العينى: ولاجل هذا قال أبو على: يجب أن تقدر «ما» اسماً مجروراً على معنى شيء والجمال خبر لمبتدأ محذوف وتكون الجملة صفة لما، والتقدير: رب شيء هو الجمال المؤبل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١٥٣، وابن هشام ٢ / ١٦١، وابن عقيل ٢ / ٢٥ والأشمونى ٢ / ٢٩٨ وداود السيوطى ص ٧٣ وفى همه ٢ / ٢٦.

(١) بهذا يستقيم الكلام، وفى أ، ب «واحد أمه» وفى ج «وجد أمه».

(٢) «كل واحد منهما» فى ب.

(٣) ج - وفى أ، ب (لها).

(٤) أ، ب - وفى ج (هو).

(٥) ب - وفى أ، ج (تكثير).

(٦) التسهيل ص ١٤٧.

(٧) من الآية ٨٥ من سورة يوسف.

وحكى الأخفش دخولها على الرب قالوا: «تربُّ الكعبة» وقالوا أيضاً:
«تالرحمن» و«تحياتك» وهو شاذ.

وقالوا إنها بدل من واو القسم.

وقوله:

وَمَا رَوَّأُ مِنْ نَحْوِ رَبِّهِ قَتَى نَزْرُ

أشار (به) (١) إلى أنه قد ورد دخول رب على المضمرة، وأنه قليل. ومنه قول

الشاعر:

.....
وَرِيهِ عَطْبًا أَنْقَذْتُ مِنْ عَطْبِهِ (٢)

وروى «وربه عطب» بالجر على نية من وهو شاذ.

فإن قلت: إنما أورد النحويون ذلك على أنه (فصيح) (٣) مقيس (عليه) (٤)

فكيف قال «نزر»؟

(١) أ، جـ. (٢) قال العينى: أنشده ثعلب ولم يعزه إلى قائله. وهو من البسيط.

وصدره: «واه رأبتُ وشيكا صدعَ أعظمه»

الشرح: «واه» من وها الحائط إذا ضَعَفَ وهم بالسقوط. «رأبت» أصلحت وشعبت
«وشيكا» - بفتح الواو وكسر الشين - سريعاً «صدع أعظمه» الصدع: الشق «عطباً» هو
صفة مشبهة على وزن فعل - بفتح الفاء وكسر العين أى هالكا «من عطبه» مصدر على
وزن فعل بفتحيتين.

المعنى: رب شخص ضعيف أشرف على الهلاك والسقوط فجبرت كسره ورشت
جناحه.

الإعراب: «واه» هو على تقدير رب مبتدأ «رأبت» فعل وفاعل والجملة فى محل رفع
خبر «وشيكا» مفعول مطلق لرأبت، أى: رأبت رأباً وشيكا «صدع» مفعول لرأبت منصوب
بالفتحة الظاهرة «أعظمه» مضاف إليه «وربه» رب حرف جر شبيه بالزائد والضمير فى
محل جر لرب، وله محل رفع بالابتداء «عطباً» تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة «أنقذت»
فعل وفاعل والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو مجرور برب «من عطبه» جار
ومجرور متعلق بأنقذ.

الشاهد: فى «وربه عطباً» حيث جرت «رب» الضمير وهو شاذ.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٤٨، وابن عقيل ٢ / ٩.

والأشمونى ٢ / ٢٥٨، وداود السندوبى.

(٣) أ، جـ. وفى ب (صحيح). (٤) جـ.

قلت: لعله أراد أنه قليل بالنسبة إلى الظاهر، ويؤديه قوله في الكافية:

وربه عَطِبَا اسْتَتَلِرَ وَقَسِ عَلَيْهِ إِنْ شِئْتَ وَحَدُّ عَنْ مُلْبَسِ

فقال (١) وقس عليه.

تنبيهان:

الأول: مذهب البصريين. أن الضمير المجرور برب يلزم إفراده وتذكيره استغناء بمطابقة التمييز (للمراد) (٢)، وحكى الكوفيون مطابقته أيضاً.

الثاني: اختلف في الضمير المجرور برب، فقليل: معرفة، وإليه ذهب الفارسي وكثير: وقيل: نكرة، واختاره الزمخشري وابن عصفور.
وقوله: كذا كهاً.

أشار به إلى أن الكاف قد تجر ضمير الغائب قليلاً كقول الراجز:

وَأَمْ أَوْعَالِ كَهَا أَوْ أَقْرَبًا (٣)

.....

(١) ب. (٢) أ، ج.

(٣) عجز بيت قائله: العجاج. يصف حمار الوحش وأنته حين أرادوا ورود الماء فرأى الصياد

فهرب بهن. والبيت من قصيدة مرجزة مسدسة.

وصدره: خَلَى الذَّنَابَاتِ شَمَالًا كَبَّأ

ويروى: نحى الذنابات - ورواية الأشموني:

وَأَمْ أَوْعَالِ كَهَا أَوْ أَقْرَبًا ذات اليمين غير ما أن ينكبا

الشرح: «الذنابات» - بفتح الذال - جمع ذنابة، هي آخر الوادي ينتهي إليه السيل،

وقيل: اسم مكان بعينه «كبأ» بفتح الكاف والتاء - أي: قرباً «أم أوعال» بفتح الهمزة هي

هضبة في ديار بني تميم.

للمعنى: أنه جعل الذنابات - أي الحمار الوحشى - عن طريقه في جانب شماله قريباً

منه، وجعل أم أوعال في جانب يمينه مثل الذنابات في القرب أو أقرب.

الإعراب: «خلى» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر «الذنابات» مفعول أول «شمالاً»

مفعول ثان «كبأ» صفة لشمال «أم أوعال» يروى بالنصب وبالرفع، فأما النصب فبالعطف

على الذنابات وأما الرفع فبالابتداء «كها» على رواية النصب هو في موضع المفعول الثاني،

وعلى رواية الرفع متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «أو» عاطفة «أقرباً» معطوف على الضمير

للمجرور بالكاف من غير إعادة الجار.

الشاهد: في «كها» حيث دخلت كاف التشبيه على الضمير وهو قليل.

(واليه) (١) أشار بقوله: «كها» (وهذا من الضرائر) (٢).

وقد شد دخول الكاف على ضميرى المتكلم، والمخاطب فى قول الحسن «أنا كك وأنت كى» (٣).

وقول الشاعر: وإذا الحربُ شمَّرتُ لم تكنِ كى (٤)
والكاف فى «كى» مكسورة (٥).

= مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٤٨، ابن هشام ٢ / ١٢٤، ابن عقيل ٢ / ٩ والأشمونى ٢ / ٢٨٦، والمكودى ص ٨١، السندوبى، والشاهد رقم ٧٤٦ من خزانة الأدب، وسيبويه ج ١ ص ٢٩٢.

(١) أ.

(٢) أ، وفى ب (كذا إلى القلة وهو عند غيره من الضرائر) وفى جـ (كها إلى أن هذا من الضمائر).

(٣) قال العينى: يعنى أنا كمثلك وأنت كمثلى (كذا بالنسخ - والمناسب: وأنا مثلك وأنت مثلى اهـ. مصحح هامش) واستعمال هذا فى حال السعة شذوذ لا يلتفت إليه ٣ / ٢٦٦.

(٤) صدر بيت. قال العينى: أنشده الفراء وقال: أنشدنيه بعض أصحابنا ولم أسمعه أنا من العرب، ولم يذكر اسم قائله ويحث فلم أعثر على قائل. وهو من الخفيف.

وعجزه: حيث تدعو الكماة فيها نزال ورواية الأشمونى حين تدعو

الشرح: (شمرت) أى: نهضت «الكماة» بضم الكاف جمع كام مثل قاض وقضاة وهو الشجاع المنكى فى سلاحة، لأنه كى نفسه، أى: سترها بالدرع والبيضة «نزال» كلمة توضع موضع انزل.

الإعراب: «وإذا» الواو للعطف، إذا للشرط وفعل الشرط محذوف دل عليه قوله:

شمرت

والتقدير: إذا شمرت الحرب؛ لأن إذا لا تدخل على الجملة الفعلية «الحرب» فاعل

«لم» حرف نفى وجزم وقلب «تكن» فعل مضارع مجزوم بلم وهو جواب الشرط «حين»

منصوب على الظرفية «تدعو» فعل مضارع «الكماة» فاعل «فيها» جار ومجرور متعلق

بتدعو «نزال» فى محل نصب على أنه مفعول تدعو، والتقدير. حين تدعو تقول: نزال.

الشاهد: فى «لم تكن كى» حيث أدخل الكاف على ضمير المتكلم على معنى لم تكن

أنت مثلى. وهذا شاذ لا يستعمل إلا فى الضرورة.

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٢ / ٢٨٦.

(٥) قال الصبان ٢ / ١٥٩: (وكى بكسر الكاف لمناسبة ياء المتكلم كما فى الدمامينى عن

سيبويه).

وقد دخلت أيضاً على ضميرى الرفع والنصب (المنفصلين)^(١) كقولهم: «ما
أنا كَأنت (ولا)^(٢) أنت كَأنا».

(والنصب كقوله:

..... ولم يَأْسِرْ كَأَيَّاكَ أَسِرُّ . (٣) (٤).

وجعله فى التسهيل أقل من دخولها على ضمير الغائب المتصل^(٥).
قيل: وفيه نظر.

(١) أ، ج. (٢) أ، ب - وفى جـ (ولولا).

(٣) ب.

(٤) جزء من بيت. قال البغدادي فى خزنة الأدب (والبيت لم أطلع على قائله) وتكملة
البيت:

فَأَجْمَلُ وَأَحْسَنُ فى أَسِيرِكَ إِنَّهُ ضَعِيفٌ

وقال أبو حيان فى أماليه: أنشده الفراء وهشام عن الكسائي «وأحسن وأجمل فى
أسيرك».

الشرح: «فأجمل» بقطع الهمزة المفتوحة وكسر الميم. أى عامل الجميل «وأحسن» بفتح
الهمزة وكسر السين. أى: أفعال الحسن. وأسرته أسراً من باب ضرب فهو أسير وذاك أسر
وهو فاعل يأسر يريد: لم يأسرنى أسر مثلك.

الإعراب: «فأجمل» فعل أمر وفاعله ضمير «وأحسن» الواو عاطفة، أحسن فعل أمر
وفاعله ضمير «فى» حرف جر «أسيرك» مجرور بنفى والكاف مضاف إليه «إنه» إن حرف
توكيد ونصب والهاء اسمها مبنى على الضم فى محل نصب «ضعيف» خبر إن مرفوع
بالضمة الظاهرة «ولم» حرف نفي وجزم وقلب «يأسر» فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة
جزمه السكون «أسر» فاعل يأسر مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد: قوله: «كأياك» حيث دخلت الكاف على الضمير المنفصل قال البغدادي
٤/ ٤٧٢ فى الخزنة: (قال ابن عصفور فى كتاب الضرائر: ومنه وضع صيغة ضمير
النصب المنفصل بدل صيغة ضمير الرفع المنفصل المجهول فى موضع خفض بكاف
التشبيه. يريد: كَأنت أسر فوضع «إياك» موضع «أنت» للضرورة وإنما قضى على «إياك»
بأنها فى موضع «أنت» لأن الكاف لا تدخل فى سعة الكلام على مضمير إلا أن تكون
صيغته صيغة رفع منفصل نحو قولهم: «ما أنا كَأنت ولا أنت كَأنا» هـ.

مواضعه: ذكره البغدادي فى خزنة الأدب الشاهد ٨٣٤.

(٥) قال فى التسهيل ص ١٤٧: (ودخولها على ضمير الغائب قليل وعلى أنت وإياك
وأخواتها أقل).

بل إن لم يكن أكثر فهو (مساو) (١).
فإن قلت: إلام أشار بقوله: (ونحوه أتى)؟

قلت: يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون أشار إلى ما ورد من دخول الكاف على الضمير في غير البيت المشار إليه كقول الشنفرى:

لئن كان من جن لأبرح طارقاً وإن يك إنسا ماكها الإنسُ تفعل (٢)
ولا حجة في قوله:

كهُ ولا كهنٌ إلا حاظلاً (٣)

(١) ب - وفي أ (متساوى) وفي جـ (مساوى) راجع الأشموني ٢ / ٢٨٧.

(٢) قائله: الشنفرى الأردى، واسمه براق. وهو من قصيدته المشهورة. من الطويل.

الشرح: «لأبرح» أى: جاء بالبرح وهو الشدة «طارقاً» من طرق أهله إذا أتاهم ليلاً.
الإحراب: «لئن» اللام للتأكيد وإن شرطية «كان» فعل ماضى ناقص فعل الشرط واسمه ضمير مستتر «من جن» جار ومجرور فى محل نصب خبر كان «لأبرح» جواب الشرط «طارقاً» حال منصوب بالفتحة الظاهرة «وإن يك» أصله يكن حذف النون للتخفيف لكثرة استعماله فى الكلام واسمه ضمير مستتر فيه «إنساً» خبر يك «ماكها» ما نافية والكاف للتشبيه دخلت على الضمير «الإنس» مبتدأ «يفعل» فعل مضارع وفاعله ضمير والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ.

الشاهد: فى «ماكها» حيث دخلت الكاف على الضمير: وهو شاذ.

مواضعه: ذكره السيوطى فى همع الهوامع ٢ / ٣٠ وفى شرحه للألفية ص ٧١.

(٣) عجز بيت قائله رؤبة بن العجاج يصف حماماً وأنته وهو من قصيدة مرجزة مسدسة وصلده: ولا ترى بعلاً ولا حلائلاً.

الشرح: «بعلاً» زوجاً، «حلائلاً» بالحاء المهملة: زوجات، «حاظلاً» المانع من التزويج. المعنى: لا ترى من الأزواج والزوجات من يحبس نفسه على صاحبه ولا يتطلع إلى غيره كحمام الوحش وأنته، إلا من منع أنثاه عن التزويج بغيره، كانت عادة الجاهلية إذا طلقوا امرأة منوها أن تزوج بغيرهم إلا بإذنه.

الإحراب: «لا» نافية «ترى» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه «بعلاً» مفعول أول منصوب بالفتحة الظاهرة «ولا» الواو عاطفة ولا: لتأكيد النفي «حلائلاً» معطوف على قوله «بعلاً» «كه» متعلق بمحذوف حال من «بعلاً» «ولاكهن» متعلق بمحذوف حال من «حلائلاً» «إلا» أداة استثناء ملغاة «حاظلاً» مفعول ثان ل ترى منصوب بالفتحة الظاهرة.

الشاهد: فى «كه وكهن» حيث جر الضمير بالكاف، وهو شاذ.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٤٨، وابن هشام ٢ / ١٥٢ وابن

عقيل ٢ / ١٠، والأشموني ٢ / ٢٨٦.

على الاتصال، (لاحتمال) (١) أن يكون أصله كهو.

والثاني: أن يكون أشار إلى أنه قد (ندر) (٢) دخول بعض الأحرف
المخصوصة بالظاهر (غير الكاف) (٣) على الضمير كما (ندر) (٤) دخول الكاف عليه
كقول الشاعر:

فلا والله لا يُلْقَى أناسٌ فتى حتّاك يا ابن أبي يزيد (٥)
وهو عند البصريين ضرورة.
ثم قال:

بعض وبين وابتدى في الأمكنة بمن

شرح في بيان معاني (بعض) (٦) هذه الحروف فبدأ بمن وذكر لها في هذا
البيت ثلاثة معان:

الأول: التبعض نحو: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ﴾ (٧) وعلامتها جواز
الاستغناء عنها ببعض.

(١) أ، جـ - وفي ب (لأنه يحتمل). (٢) أ - وفي ب، جـ (ورد).

(٣) أ، جـ. (٤) أ، جـ - وفي ب (ورد).

(٥) قال الشيخ محيي الدين: هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها، وبحث فلم أعثر
له على قائل، وهو من الوافر.

وروى «أبي زياد» بدل «أبي يزيد» ولا يلقى، بدل و «لا يلقى».

الشرح: لا يلقى «لا يجد»، قال تعالى: ﴿وَأَلْفِيا سَيْدِها لَدِى البابِ﴾ أى: وجده
وبالقاف من اللقى.

الإعراب: «فلا» رائدة قبل القسم للتوكيد «والله» الواو حرف قسم ولفظ الجلالة مقسم
به مجرور بالواو وفعل القسم الذى يتعلق به الجار والمجرور محذوف «لا» نافية «يلقى»
فعل مضارع «أناس» فاعل «فتى» مفعول به «حتّاك» حتى جارة والضمير فى محل جر بها
والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لفتى «يا» حرف نداء «ابن» منادى «أبى» مضاف إليه
«يزيد» مضاف إليه.

الشاهد: فى «حتّاك» حيث دخلت «حتى» الجارة على الضمير، وهو نادر.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن عقيل ٨ / ٢، والأشمونى ٢ / ٢٨٦ والمكودى
ص ٨، وداود.

(٦) أ، ب (٧) من الآية ٨ من سورة البقرة.

الثانى: بيان الجنس، نحو: ﴿فَاجْتَبُوا الرَّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ (١) وعلامتها صحة وضع الذى موضعها.

الثالث: ابتداء الغاية فى المكان باتفاق، نحو: ﴿مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾ (٢) (ولا) (٣) تكون لابتداء الغاية فى الزمان عند البصريين وذهب الكوفيون والمبرد وابن درستويه إلى أنها تكون لابتداء الغاية فى الزمان وهو الصحيح (٤) لكثرة (٥) نظماً ونثراً (٦).

وتأويل (ما كثر) (٧) ليس بجيد، وإليه ذهب المصنف.

والى هذا قال: وقد تاتى لبدء الأرمته.

تنبيه:

لم يختلفوا فى أن من تكون لابتداء الغاية، واختلفوا فى التبويض (والتبيين) (٨). أما التبويض. فذهب إليه الجمهور وصححه ابن عصفور، ونفاه المبرد والأخفش الأصغر (٩) وابن السراج، وطائفة من الخذاق والسهيلي، وقالوا: إنما هى لابتداء الغاية وأن (سائر) (١٠) المعانى التى (ذكروها) (١١) راجع إلى هذا المعنى.

(١) من الآية ٣٠ من سورة الحج. (٢) من الآية ١ من سورة الإسراء.

(٣) أ، جـ - وفى ب (وقد)

(٤) أ، جـ.

(٥) أ، وفى جـ (وهو كثير).

(٦) قال تعالى: ﴿مَسْجِدَ أُسَسَّ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾.

وقال الشاعر:

تَخَيَّرَ مِنْ أَرْمَانِ يَوْمِ حَلِيمَةَ إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جَرَّبَ كُلَّ التَّجَارِبِ

(٧) أ، جـ - وفى ب (ما هو كثير) وتأولوا: أن من الابتداء الغاية فى الأحداث: من تأسيس

أول يوم، والبيت، من استمرار يوم حليلة.

(٨) ب، جـ.

(٩) هو: على بن سليمان الفضل النحوى أبو الحسن الأخفش الأصغر أحد الثلاثة المشهورين

وتاسع الأخفشين، قرأ على ثعلب والمبرد واليزيدى، قال المرزبانى: ولم يكن بالمتسع فى

الرواية، وكان إذا سئل على مسائل النحو ضجر كثيراً.

مات فجأة ببغداد سنة عشرة وثلاثمائة ويقال ست عشرة وقد قارب الثمانين.

(١٠) أ، جـ وفى ب (جميع).

(١١) أ، ب - وفى جـ (ذكرها)

وأما بيان الجنس، فمشهور في كتب المعربين، وقال به جماعة من المتقدمين والمتأخرين (وأنكره) (١) (أكثره) (٢) المغاربة.

ثم قال:

وزيد في نفي وشبهه فجر نكرة كما لبأغ من مفر

لزيادة «من» عند «جمهور» (٣) البصريين شرطان:

الأول: أن يكون بعد نفي أو شبهه، وهو النهى والاستفهام.

والثاني: أن يكون مجرورها نكرة.

مثال النفي ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ (٤). والنهى «لا يقيم (من) (٥) أحد» والاستفهام ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾ (٦) ومثل النهى بقوله «ما لبأغ من مفر». وأجاز بعض الكوفيين زيادتها بشرط تنكير مجرورها فقط (٧) (نحو) (٨) «قد كان من مطر».

وأجازها الأخفش والكسائي وهشام بلا شرط ووافقهم في التسهيل، قال في شرحه لثبوت السماع «بذلك» (٩) نثرًا ونظمًا (١٠).

تنبيهان:

الأول: فائدة زيادة «من» تنصيب العموم أو مجرد التوكيد.

(١) أ، ب. (٢) أ، ج.

(٣) أ، ب.

(٤) من الآية ٨٥ من سورة الاعراف.

(٥) ب، ج.

(٦) من الآية ٣ من سورة فاطر.

(٧) أ، ج - وفي ب (تنكير بعض مجرورها).

(٨) أ، ج.

(٩) أ، ب.

(١٠) قال تعالى: «يغفر لكم من ذنوبكم» و«ولقد جاءك من نبي المرسلين».

وقول الشاعر:

وكننت أرى كالموت من بين ساعة فكيف بين كان موعده الحشر

اه الهمع ٦ / ٣٥.

فالاول مع نكرة لا تختص بالنفى نحو «ما فى الدار من رجل».

والثانى: مع نكرة مختصة به^(١).

(التنبيه)^(٢) الثانى: لا إشكال فى صحة زيادتها بعد جميع حروف النفى،
وأما الاستفهام فلا يحفظ إلا مع (هل)^(٣).

قال فى الارتشاف: وفى إلحاق الهمزة بها نظر، وصرح «بمنعه»^(٤) بعد كيف
ونحوها^(٥).

ثم قال:

.....
للاتنها حتى ولاّم وإلى

مثال حتى: ﴿حَتَّىٰ مَطَلْعِ الْفَجْرِ﴾^(٦). ومثال إلى ﴿فَنظَرًا إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾^(٧)
ومثال اللام ﴿سَقَنَاهُ لِبَلَدٍ﴾^(٨).

ودلالة اللام على الانتهاء قليل^(٩) بخلاف حتى وإلى «فإن دالتهما على
الانتهاء كثير»^(١٠) فإن قلت أيهما أمكن فى ذلك؟

قلت: إلى، لدخولها «فيما»^(١١) لا تدخل فيه حتى، فإن المجرور بحتى يلزم
بأن «يكون»^(١٢) آخر جزء أو (ملاقى)^(١٣) آخر جزء بخلاف إلى.

(٢) أ، جـ.

(١) كأحد وديار.

(٤) جـ - وفى ب، «به».

(٣) قال تعالى: ﴿هل من خالق غير الله﴾.

(٥) كلام أبى حيان فى الارتشاف ص ٨٤٣. «وفى إلحاق الهمزة بهل فى ذلك نظر ولا
أحفظه من لسان العرب. ولو قلت: كيف تضرب من رجل أو كيف خرج من رجل أو

أين تضرب من رجل أو متى يقوم من رجل لم يجز» اهـ.

(٦) من الآية ٥ من سورة القدر.

(٧) من الآية ٢٨٠ من سورة البقرة.

(٨) من الآية ٥٧ من سورة الأعراف.

(٩) نحو قوله تعالى ﴿كل يجرى لأجل مسمى﴾.

(١٠) أ، جـ.

(١١) أ، ب - وفى جـ (لا).

(١٢) ب، وفى جـ (كونه) وفى أ (من كونه).

(١٣) أ، ب - وفى جـ (ملازم).

(لو) (١) قلت: «سرت النهار حتى نصفه» لم يجز.

ولو قلت: إلى نصفه لجاز، نص على ذلك الزمخشري والمغاربة «ووافق» (٢)
المصنف في شرح الكافية وخالف في «التسهيل وشرحه» (٣) فلم يشترط في مجرور
حتى كونه آخر جزء (ولا ملاقى آخر جزء) (٤) واستدل بقوله:

عَيَّنْتُ لَيْلَةً فَمَا رَلْتُ حَتَّى
نَصَّفَهَا رَاجِيًا فَعُدْتُ يَوْسًا (٥)

وفيه نظر.

(١) أ، ج - وفي ب (فلو). (٢) أ، ج - وفي ب (ووافقهم).

(٣) أ، ب وفي ج شرح التسهيل.

(٤) أ، ب.

(٥) هذا البيت لم أعثر له على قائل. وهو من الخفيف.

وقبله: إن سلمى من بعد يأسى همت بوصول لو صبح لم يبق بوسا
الشرح: «عينت» الضمير راجع إلى سلمى وليلة مفعول به لا ظرف، «بوسًا» بضم
الباء: الشدة «يؤوسًا» فعول من اليأس وهو القنوط خلاف الرجاء.

الإهراب: «عينت» فعل وفاعل وهو الضمير المستتر فيه الذي يعود إلى سلمى في
البيت قبله «ليلة» مفعول به «فما رلت» من أخوات كان والتاء اسمها (حتى) بمعنى إلى
وهو حتى الجارة «نصفها» مجرور بحتى والهاء مضاف إليه «راجيًا» خبر رلت منصوب
بالفتحة «فعدت» جملة من الفعل والفاعل عطف على قوله: «فما رلت» «يؤوسًا» حال من
الضمير الذي في عدت منصوب بالفتحة الظاهرة.

الشاهد: في «حتى نصفها» فإن ابن مالك استدل به على أنه لا يشترط في مجرور
حتى كونه آخر جزء، ولا ملاقى آخر جزء هذا الذي ذكره في التسهيل ص ١٤٦ وأما ما
ذكره في شرح الكافية، فهو ما ذهب إليه الزمخشري والمغاربة من أن المجرور بحتى يلزم
أن يكون آخر جزء أو ملاقى آخر جزء بخلاف إلى، فلو قلت: سرت النهار حتى نصفه
لم يجز، ولو قلت إلى نصفه لجاز، هذا ما نص عليه الزمخشري. وقال ابن هشام في
المغنى: لمخفوض حتى شرطان:

أحدهما: عام وهو أن يكون ظاهرًا لا مضمركمًا خلافاً للكوفيين والبريد.

والثاني: خاص بالسبوق بذي أجزاء وهو أن يكون المجرور جزءاً نحو:

«أكلت السمكة حتى رأسها» أو ملاقى لآخر جزء نحو: «سلام هي حتى مطلع الفجر»

ولا يجوز «سرت البارحة حتى ثلثها» أو نصفها» كذا قالت المغاربة وغيرهم.

وتوهم ابن مالك: أن ذلك لم يقل به إلا الزمخشري، واعترض عليه بقوله: عينت

ليلة... البيت - وهذا ليس محال الاشتراط، إذ لم يقل فما رلت في تلك الليلة حتى

نصفها وإن كان المعنى عليه ولكن لم يصرح به. ١ - ه العينى ٣ / ٧٦٢.

مواضعه: ذكره ابن هشام في المغنى ١ / ١١١ السيوطى في همع الهوامع ٢ / ٢٣.

«تنبيه» (١):

اختلف في المجرور بحتى فقيل: الانتهاء «به» (٢) «فيدخل» (٣) فيما قبلها إلا بقرينة، وإليه ذهب المغاربة.

وذهب المصنف إلى أن الانتهاء قد يكون به فيدخل، وقد يكون عنده فلا يدخل، وزعم أن سيويه (٤) والفراء أشارا إلى ذلك.

وحكى عن ثعلب أن حتى للغاية والغاية تدخل وتخرج.

وقال في الإفصاح: (٥) وذهب المبرد وأبو بكر وأبو على إلى أنه داخل.

وقال الفراء والرماني يدخل ما لم يكن غير جزء نحو: «إنه لينام الليل حتى الصباح». وصرح سيويه بأن ما بعدها داخل ولا بد، ولكنه مثل بما هو بعض ما قبله واختلف أيضًا في المجرور بالي، والذي عليه أكثر المحققين أنه لا يدخل إلا بقرينة (٦) وقال بعض النحاة يدخل.

ثم قال:

وَمِنْ وَبَاءٍ يُفْهِمَانِ بَدَلًا

علامة ذلك أن يحسن في «موضعهما» (٧) بدل مثال «من» ﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾ (٨) ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً﴾ (٩).
ومثال «الباء» «لا يُسْرُنِي بِهَا حُمْرُ النَّعَمِ» (١٠).

(١) أ، ب. (٢) أ، ج.

(٣) أ، ج - وفي ب (فلا يدخل).

(٤) الكتاب ١ / ٤١٣.

(٥) الإفصاح وهو شرح لكتاب الإيضاح في النحو لأبي على الفارسي وصاحبه هو: محمد

ابن يحيى المعروف بابن هشام الخضراوي.

(٦) مثل: «قرأت القرآن من أوله إلى آخره».

(٧) ب - وفي أ «أن يحسن موضعها» وج «يصلح في موضعها».

(٨) من الآية ٣٨ من سورة التوبة. (٩) من الآية ٦٠ من سورة الزخرف.

(١٠) عن عبد الرحمن بن عوف رواه الحاكم وأحمد في مسنده - حديث شريف «بها» أي:

بدلها.

وقول الشاعر:

وليت لى بهم قوماً إذا ركبوا^(١)

وقوله: «واللامُ للملكِ نحو: «المالُ لزيدٍ» وشبهه نحو: «أدوم لك ما تدوم لى» ويندرج فيه الاستحقاق؛ لأنه مثله فى شرح الكافية بنحو: «السرَج للفرس»^(٢) هـ.

(وجعله فى التسهيل)^(٣) مغاير الشبه للملك^(٤).

(وفى تعدية أيضاً) أى: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾^(٥)، «وتعليل» نحو: ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾^(٦) و«قفى»، أى: تبع.

وقوله: «وريد» يعنى اللام، ولا تزداد إلا مع مفعول به «لتعديه»^(٧) إلى واحد.

(١) صدر بيت قائله قريظ بن أحد بنى العنبر. شاعر إسلامى - من البسيط.

وعجزه: شَنُوا الإِغَارَةَ فُرْسَانًا وَرُكْبَانًا

الشرح: «شنوا» أى: فرقوا أنفسهم لأجل الإغارة، «الإغارة»، الهجوم على العدو والإيقاع به «فرسانًا» جمع فارس، وهو راكب الفرس «ركبانًا» جمع راكب وهو أعم من الفرس، وقيل: خاص براكب الإبل.

المعنى: يرمى بدل قومه قوماً آخرين من صفتهم أنهم إذا ركبوا للحرب تفرقوا لأجل الهجوم على الأعداء والإيقاع بهم ما بين فارس، وراكب.

الإعراب: «وليت» حرف تمن ونصب «لى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «ليت» مقدم «بهم» جار ومجرور «قوماً» اسم ليت منصوب بالفتحة الظاهرة مؤخر «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «ركبوا» فعل ماض وفاعله والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها «شنوا» فعل وفاعل والجملة جواب «إذا» «الإغارة» مفعول لأجله منصوب بالفتحة الظاهرة «فرسانًا» حال من الواو فى «شنوا» منصوب بالفتحة «وركبانًا» معطوف عليه. الشاهد: فى «بهم» فإن الباء فيه للبدل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١٥٠ وابن عقيل ١ / ٣٢٥، ٢ / ١٤ والأشمونى ٢ / ٢٩٣، والسيوطى ص ٧١ وفى همعه ٢ / ٢١، والسندوبى.

(٢) شرح الكافية لابن مالك ورقة ٥٣. (٣) ب.

(٤) قال فى شرح التسهيل ص ١٤٥ «واللام للملك وشبهه وللمليك وشبهه».

(٥) من الآية ٥ من سورة مريم. (٦) من الآية ١٠٥ من سورة النساء.

(٧) أ - وفى ب، ج «للمتعد».

وزيادتها ضربان:

قياسية: وهى أن تزداد «مقوية»^(١) لعامل «ضعيف»^(٢) بالتأخير نحو: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرِّعَايَا تَعْبُرُونَ﴾^(٣)، أو بالفرعية نحو: ﴿فَعَالٌ لَمَّا يُرِيدُ﴾^(٤) ﴿١٦﴾.

وغير قياسية: وهى فى غير ذلك نحو: ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾^(٥) وقد أول على التضمين^(٦).

وقوله: وَالظَّرْفِيَّةُ اسْتَبْنُ بِمَا.

نحو: «زيد بالبصرة» «وفى» نحو: «زيد فى المسجد»، وفى، هى الأصل وبها تعتبر باء الظرفية.

وقوله: «بَيِّنَاتٍ السَّبِيَّاتِ». قال فى شرح التسهيل: باء السببية هى الداخلة على صالح للاستغناء به عن فاعل معداها «مجازاً»^(٧) نحو: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾^(٨) فلو قصد إسناد الإخراج إلى الهاء لصح وحسن، لكنه مجاز.

قال: ومنه «كتبت بالقلم» و«قطعت بالسكين» فإنه يقال: «كتب القلم» و«قطع السكين»^(٩)، والنحويون يعبرون عن هذه الباء بباء الاستعانة، وآثرت على ذلك التعبير بالسببية من أجل الأفعال المنسوبة إلى الله تعالى.

فإن استعمال السببية فيها تجوز، واستعمال الاستعانة «فيها»^(١٠) لا يجوز.

قال: وباء التعليل هى التى يصلح غالباً فى موضعها اللام كقوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلِ﴾^(١١) ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا﴾^(١٢) ١ هـ. وفيه اختصار.

(١) أ، ج وفى ب (تقوية).

(٢) أ، ب - وفى ج «ضعف».

(٣) من الآية ٤٣ من سورة يوسف.

(٤) من الآية ١٦ من سورة البروج.

(٥) من الآية ٧٢ من سورة النمل.

(٦) أى: ضمن ردف معنى اقترب ١ هـ المعنى ١٨١ / ٢.

(٧) أ، ب - وفى ج «تجوزاً».

(٨) من الآية ٥٧ من سورة الأعراف.

(٩) ب - وفى أ، ج «كتبت وقطعت».

(١٠) أ، ب.

(١١) من الآية ٥٤ من سورة البقرة.

(١٢) من الآية ١٦٠ من سورة النساء.

وكان التعليل والسبب عند غيره واحد، «فلذلك»^(١) لم يذكر بالتعليل وإدراجه بالاستعانة في باء السببية مما انفرد به^(٢).

واحترز بقوله: «غالبًا» «من»^(٣) قولهم: «غضبت لفلان» إذا غضبت من أجله وهو حي وغضبت به إذا غضبت «من أجله»^(٤) وهو ميت، ومثل الشرح للسببية بقوله «تعالى»^(٥): ﴿فَبَطَّلْنَا مِنَ الَّذِينَ هَادُوا﴾ تبعًا لشرح الكافية^(٦). ومثال «في» السببية ﴿لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ﴾^(٧) وعبر عن هذا بالتعليل في الكافية والتسهيل^(٨).

وقوله: «بالبا استعن» مثل بالاستعانة في شرح الكافية بقوله: «كتبت بالقلم»^(٩) وتقدم إدراجه لذلك في السببية. (وعدّ) نحو: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾^(١٠) وباء التعدي. هي القائمة مقام همزة النقل في إيصال الفعل اللارم إلى المفعول به.

(١) أ، ب - وفي ج «لذلك».

(٢) قال السيوطي في الهمع ٢ / ٢١: «قال أبو حيان: وكان التعليل والسبب عندهم شيء واحد. قال ويدل لذلك أن المعنى الذي سمي به باء السبب موجود في باء التعليل؛ لأنه يصلح أن ينصب الفعل لما دخلت عليه باء التعليل كما يصح ذلك في باء السبب فتقول: «ظلم أنفسكم اتخاذكم العجل ... وهذا هو الحق» وإليه أميل. وقال السيوطي أيضًا: «وقال أبو حيان: ما ذهب إليه ابن مالك من أن باء الاستعانة مدرجة في باء السببية قول انفرد به وأصحابنا فرقوا ... فقالوا باء السببية هي التي تدخل على سبب الفعل نحو: «مات زيد بالحب» وباء الاستعانة هي التي تدخل على الاسم المتوسط بين الفعل ومفعوله الذي هو آلة نحو: «كتبت بالقلم» .. إلخ.

(٣) أ، ب - وفي ج (عين).

(٤) أ، ج - وفي ب «به».

(٥) ج.

(٦) راجع شرح الكافية ورقة ٥٣.

(٧) من الآية ٦٨ من سورة الأنفال.

(٨) من الكافية قول ابن مالك:

بالباء في التعليل والظرفية عنوا فكن ذا فطنة مرضيه

وقال في التسهيل ص ١٤٦ قال: «ومنها في والتعليل».

(٩) شرح الكافية ورقة ٥٣.

(١٠) من الآية ١٧ من سورة البقرة.

قال المصنف: وقد وُجِدَتْ في المتعدى. نحو: «دفعت بعض الناس ببعض»^(١).

(عَوْض) باء العوض .. هي الداخلة على الأثمان والأعواض نحو: «اشترت الفرس بألف» وكافآت الإحسان بضعف» وتسمى باء المقابلة كما «ذكر»^(٢) في التسهيل^(٣).

(الصِق) الإلصاق هو معناها الأصلي، ولم يذكر «لها»^(٤) سيبويه غيره^(٥).

وقال المغاربة: الباء غير الزائدة لا تكون إلا للإلصاق حقيقة أو مجازاً، فقد تتجرد لهذا المعنى، وقد «يدخلها»^(٦) مع ذلك معنى آخر.

ومن أمثلة الإلصاق «وصلت هذا بهذا».

(ومثل مع) نحو: ﴿نُسِّحَ بِحَمْدِكَ﴾^(٧) وتسمى بالمصاحبة، وعلامتها أن «يحسن»^(٨) في موضعها «مع» ويغنى عنها «و»^(٩) عن مصحوبها الحال كقوله تعالى: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ الرُّسُولُ بِالْحَقِّ﴾^(١٠) أى: مع الحق «و»^(١١) محققاً.

«ومن» «يعنى إلهي»^(١٢) للتبويض نحو: ﴿يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾^(١٣) قيل

(١) الأصل: دفع بعض الناس بعضاً.

(٢) ب.

(٣) قال في التسهيل ص ٤٥ «... ..» وللمقابلة.

(٤) ب، ج.

(٥) قال سيبويه ٢٠٩: «وإذا قلت «مررت بزيد» فإنما أضفت المرور إلى زيد بالباء».

(٦) أ، ب - وفى ج «يلحقها».

(٧) من الآية ٣٠ من سورة البقرة.

(٨) أ، ج. وفى ب «يصلح».

(٩) أ، ج. وفى ب «أو».

(١٠) من الآية ١٧٠ من سورة النساء.

(١١) أ، ب - وفى ج «أو».

(١٢) أ، ب - وفى ج «هى».

(١٣) من الآية ٦ من سورة الإنسان.

وهو مذهب كوفى وذكره الفارسي في التذكرة، وتبعهم القتيبي^(١) وروى ذلك عن الأصمعي في قوله:

شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ^(٢)

قال في شرح التسهيل: والأحسن أن يضمن «شربن معنى روين»^(٣).

«وَعَنْ» نحو: ﴿وَيَوْمَ تَشَقُّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ﴾^(٤) ﴿بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ﴾^(٥). «أى: عن أيمنهم»^(٦) كذا قال الأخفش ومثله ﴿فَاسْتَلِ بِهِ خَبِيرًا﴾^(٧) وكونها بمعنى «عن» بعد السؤال منقول عن الكوفيين، وتأوله الشلوبين على أنها باء السببية. أى: فاسأل بسببه، وتأوله غيره على التضمين. أى: فاعتن أو اهتم به، لأن السؤال عن الشيء «اعتناء»^(٨) به.

(١) هو: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينورى ولد بالكوفة، أقام ببغداد وسمع من الزيادى وغيره، وصنف مؤلفات تشهد له بعلو كعبه. منها فى النحو: جامع النحو الكبير، وجامع النحو الصغير، وشهرته تغنى عن التعريف به. توفى ببغداد سنة ٢٧٦هـ.

(٢) جزء من بيت. قائله أبو ذؤيب الهذلي. يصف السحاب: من الطويل
وتمامه: ... ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نتيج
الشرح: «ترفعت»: تصاعدت، وتباعدت «لجج» جمع لجة بزنة غرفة وغرف «نتيج» - بفتح النون وكسر الهمزة - الصوت العالى المرتفع. المعنى: - يدعو لامرأة - ذكرها فى بيت الشاهد باسم أم عمرو - بالسقيا بماء سحب موصوفة بأنها شربت من ماء البحر، وأخذت ماءها من لجج خضر، ولها فى تلك الحال صوت مرتفع عال.
الإعراب: «شربن» فعل ماض وفاعله «بماء» جار ومجرور متعلق بشرب «البحر» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «ثم» حرف عطف «ترفعت» فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل ضمير مستتر «متى» حرف جر بمعنى «من» «لجج» مجرور بمتى والجار والمجرور بدل من «بماء البحر» «خضر» صفة لللجج «لهن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «نتيج» مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد: فى «بماء البحر» فإن الباء فيه بمعنى من للتبعيض.
مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ١٥٠، وابن عقيل ١٦ / ٢، والأشمونى ٢٩٣ / ٢، والسيوطى فى الهمع ٣٤ / ٢، والخصائص ٨٥ / ٢.
(٣) ب، ج - وفى أ «شربنا. رويتا».
(٤) من الآية ٢٥ من سورة الفرقان.
(٥) من الآية ١٢ من سورة الحديد.
(٦) أ، ج.
(٧) من الآية ٥٩ من سورة الفرقان.
(٨) ج - وفى أ «اغتناء» وفى ب «اهتمام».

وقوله: «عَلَى لِلإِسْتِعْلَا» هو أصل معانيها^(١) ولم يثبت لها كثير «من»^(٢) البصريين غيره، وأولوا ما أوهم خلافه.

«ومَعْنَى فِى» يعنى: الظرفية نحو: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾^(٣) «أى: فى ملك»^(٤) وأول على التضمين أى: تقول.

«وعَن» أى: تكون للمجاوزة بمعنى «عن» كقوله:

إِذَا رَضِيَتْ عَلَىٰ بَنُو قُشَيْرٍ^(٥)

أى: عنى.

(١) قال الأشموني ٢ / ٢٩٤ «ويكون حقيقة ومجازاً نحو: ﴿وعليها وعلى الفلك تحملون﴾ ونحو: ﴿فضلنا بعضهم على بعض﴾».

(٢) ج.

(٣) الآية ١٠٢ من سورة البقرة.

(٤) أ، ب.

(٥) صدر بيت قائله: قحيف العجيلى - من كلمة يمدح فيها حكيم المسيب القشيري من الوافر. وعجزه: لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رَضَاهَا.

الشرح: «قشير» بزنة التصغير. وهو قشير بن كعب بن عامر بن صعصعة.

المعنى: إذا رضيت عنى بنو قشير سرنى رضاها.

الإعراب: «إذا» ظرف للزمان المستقبل تضمن معنى الشرط «رضيت» فعل ماضٍ والتاء للتأنيث «على» جارٍ ومجرور متعلق برضى «بنو» فاعل رضى «قشير» مضاف إليه والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها «لعمركم» اللام للإبتداء عمر مبتدأ خبره محذوف وجوباً «الله» مضاف إليه «أعجبني» فعل ماضٍ والنون للوقاية والياء مفعول «رضاها» فاعل والضمير مضاف إليه، وأنشء مع أن مرجعه مذكر وهو بنو قشير لتأولهم بالقبيلة، وجملة أعجبني رضاها جواب إذا.

الشاهد: فى «رضيت على» فإن «على» فيه بمعنى «عن» يدل ذلك على ذلك أن «رضى» إنما يتعدى بعن كما فى قوله تعالى: ﴿رضى الله عنهم ورضوا عنه﴾ ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ وقد حمل الشاعر «رضى» على ضده وهو «سخط» فعده بالحرف الذى يتعدى به ضده وهو «عن» وليس فى ذلك شىء. فإن العرب تحمل الشىء على ضده كما تحمله على نظيره - اهـ محبى الدين، على ابن عقيل ٢ / ١٨.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٥١، وابن عقيل ٢ / ١٨، وابن هشام ٢ / ١٣٨، والأشموني ٢ / ٢٩٥ والسيوطى ص ٧٢، المكودى ص ٨٣، وداود، والسندوبى، والخصائص ٢ / ٣١١، ٣٨٩.

قال فى شرح التسهيل: وكذا الواقعة بعد خفى وتعذر واستحال وغضب،
وأشباهاها.

قيل وهو مذهب كوفى، وقال به القتبى، وتأوله غيرهم^(١).
وقوله:

بعن تَجَاوَزًا عَنِّي مَن قَد فَطِنَ

يعنى: أن الأكثر فى «عن» استعمالها للمجازة؛ ولذلك عدى «بها»^(٢)
صدر وأعرض ونحوهما.

وقالوا: رويت عن فلان؛ لأن المروى «عنه مجاور»^(٣) لمن أخذ عنه.
وقوله:

وقد تَجِبَى مَوْضِعَ بَعْدِ.....

يعنى: عن. نحو: ﴿لَتُرَكِّبَنَّ طَبَقًا عَن طَبَقِ﴾^(٤) (١٦) أى: بعد طبق.

(وعلى). أى: وقد تجمىء عن موضع على نحو قوله:

لَا إِبْنَ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِى حَسَبِ عَنِّي وَلَا أَنْتَ دِيَانِي فَتَخْزُونِي^(٥)

(١) بأن ضمن رضى معنى عطف.

(٢) ب، ج.

(٣) ج - وفى أ، ب «مجاز».

(٤) الآية ١٩ من سورة الانشقاق.

(٥) قائله: ذو الأصبع العدوانى، واسمه حرثان بن الحرث العدوانى وهو أحد بنى عدوان
بطن من جديلة من قدماء الشعراء فى الجاهلية.

والبيت من قصيدة من البسيط قالها فى مزين بن جابر.

الشرح: «لاه ابن عمك»: أى: لله در ابن عمك «ديانى» القيم بالامر الذى يجازى فلا
يضيق عنده خير ولا شر «تخزونى» تسومنى الذل وتقهرنى.

المعنى: لله ابن عمك، فلقد ساواك فى الحسب وشابهك فى رفعة الأصل وشرف
المحتد، فما من مزية لك عليه ولا فضل تفتخر به عليه، ولا أنت مالك امره والمدبر
لشئونه فتقهره وتذله.

الإعراب: «لاه» أصلها «الله» فهى جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ثم حذف
لام الجر وأبقى عمله شئوئًا فصار «الله» ثم حذف أداة التعريف «ابن» مبتدأ مؤخر «عمك»
مضاف إليه والكاف مضاف إليه «لا» نافية «أفضلت» فعل ماض مبنى للمجهول والتاء
نائب فاعل «فى حسب» جار ومجرور متعلق بأفضلت «عنى» جار ومجرور متعلق
بأفضلت «ولا» الواو عاطفة، ولا لتأكيد النفى «أنت» ضمير منفصل مبتدأ «ديانى» خبر =

(أى: على) (١)

وجعل المصنف منه قولهم: «بخل عنه» والأصل عليه.
وقوله:

..... كما على موضعٍ عن قد جعلاً

يعنى: أن كل واحد منهما «قد» (٢) وضعت موضع الأخرى، وتقدم تمثيله.
وقال بعض النحويين: لو كانت لها معانى هذه الحروف لجاز أن تقع حيث تقع
هذه الحروف.

قال: فوجب تأويل ما ذكره مما يخالف معنى المجاوزة.

وقوله: «شبه بكاف» هذا أشهر معانى الكاف.

«وبها التعليلُ قد يُعنى» نحو: ﴿وَأَذْكُرُهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾ (٣).

قال فى شرح الكافية ودلالاتها على التعليل «كثيرة» (٤).

«وزائداً لتوكيد وَرَدٍ» يعنى (٥) نحو ﴿لَيْسَ (٦) كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ (٧).

قيل: ويحتمل أن تكون «مثل» بمعنى صفة فلا تكون زائدة، و«مثل» قد يراد
بها الصفة.

=المبتدأ وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة الوصف إلى مفعوله «فتخزوني» الفاء عاطفة
تخزوني فعل مضارع والنون للوقاية والياء مفعول والفاعل ضمير مستتر والجمله فى محل
رفع خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: لا أنت تخزوني.

الشاهد: فى «عنى» فإن «عن» هنا بمعنى «على» أى: لا أفضلت فى حسب على.
مواضعه: ابن الناظم ص ١٥١، وابن عقيل ٢ / ١٧ وابن هشام ٣ / ١٤٠،
والأشمونى ٢ / ١٩٥ والمكودى ٨٣ داود، والسيوطى ص ٧٢، وأيضاً فى الهمع
والإنصاف ٢ / ٢٠.

(١) أ، جـ. (٢) أ.

(٣) من الآية ١٩٨ من سورة البقرة.

(٤) جـ - وفى أ، ب «كثير» وراجع شرح الكافية ورقة ٥٤.

(٥) أ، ب. (٦) أ، جـ.

(٧) من الآية ١١ من سورة الشورى - أى ليس مثله شىء.



وقوله: «استعمل اسماً» استعمالها اسماً مخصوص «عند سيبويه»^(١) بالشعر

نحو:

وَرَحْنَا بِكَابِنِ الْمَاءِ يُجَنَّبُ وَسَطُنَا^(٢)

وأجازه الأخفش في الاختيار، وإليه ذهب المصنف، وهو ظاهر كلام
الفارسي^(٣) وشذ أبو جعفر بن مضاء^(٤) فقال: إنها اسم أبدأ؛ لأنها بمعنى مثل.

وتأول بعضهم «ما ورد من دخول حرف الجر عليها»^(٥) والإضافة والإسناد
إليها على حذف الموصوف.

(١) أ، ب - قال سيبويه ٢٠٣ / ١ . . . أن أناساً من العرب اضطروا في الشعر وجعلوها

بمتزلة مثل، قال الراجز وهو حميد الأرقط: فصيروا مثل كعصف مأكول . .

(٢) صدر بيت من قول امرئ القيس يصف فرسا.

وعجزه: تصوب فيه العين طوراً وترتقى.

الشرح: «ابن الماء» طائر يقال له «الغريق»، شبه الفرس به في سرعته وسهولة مشيه

«يجتنب» يقاد «تصوب» تنحدر، «ترقى» ترتفع.

يريد أن عين الناظر إليه تصعد فيه النظر وتصوبه إعجاباً به.

الإعراب: «ورحنا» الواو عاطفة «رحنا» فعل وفاعل «بكابن» الباء حرف جر «والكاف»

بمعنى مثل مجرور وهي مضاف «وابن» مضاف إليه «وابسن» مضاف «والماء» مضاف إليه

«يجنب» فعل مضارع مبنى للمجهول «وسط» نائب فاعل «ونا» مضاف إليه «تصوب» فعل

مضارع مبنى للمجهول «فيه» جار ومجرور متعلق بتصوب «العين» نائب فاعل والجملة في

محل نصب حال من ابن الماء «طوراً» نائب عن المفعول المطلق منصوب «وترقى» الواو

عاطفة «وترتقى» فعل مضارع مرفوع بضمه مقدره معطوف على تصوب.

الشاهد: في «بكابن» أن الكاف اسم وجرت بالباء.

مواضعه: ذكره المكودي في شرحه الألفية ص ٨٣، والخزاعة ٤ / ٢٦٢.

(٣) قال السيوطي في الهمع ٢ / ٣١: «نظراً إلى كثرة السماع» ومنه: يضحكن عن كالبرد

المنهم.

(٤) هو أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعد بن مضاء اللخمي، أخذ عن ابن الرماك

كتاب سيبويه وسمع عليه وعلى غيره من الكتب النحوية واللغوية، وولى قضاء فاس

وغيره فأحسن السيرة وعدل.

صنف المشرق في النحو غير ذلك.

ولد بقرطبة سنة ثلاث عشرة وخمسمائة، وتوفي سنة ٩٥٢.

(٥) أ، ج - وفي ب «ما دخل من حروف الجر عليها».

وقوله: «وكذا عَنْ وَعَلَى» أما عن فتكون اسمًا إذا دخل عليها حرف جر، ولا تجر إلا بمن كقوله:

.....
مِنْ عَنْ يَمِينِ الْحَبِيَّاءِ نَظْرَةٌ قَبْلُ (١)

وندر جرهما بعلى فى قوله:

..... عَلَى عَنْ يَمِينِي مَرَّتِ الطَّيْرُ سَنَحًا (٢)

(١) عجز بيت: قائله إلقطامى - واسمه عمير بن شميم التغلبى، والبيت من قصيدة يمدح فيها عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان، وهى من البسيط.
وصدره: فقلت للركب لما أن علا بهم.

الشرح: «الركب» جمع راكب «علا بهم» يروى: علا لهم، والمعنى علت لهم أى: جعلتهم يعلون «الحبياء» - بضم الحاء وفتح الباء وتشديد الياء - موضع بالشام «قبل» بفتح القاف والياء - يقال: نظرة قبل إذا لم يتقدمها نظر.

الإعراب: «فقلت» فعل ماضٍ والتاء فاعل «الركب» اللام حرف جر والركب مجرور بها والجار والمجرور متعلق بقلت، والقول إذا وصل باللام يكون بمعنى الخطاب أى: خاطبت الركب «لما» ظرف بمعنى حين، والعامل فيه قلت «أن» مفسرة «علا بهم» جملة من الفعل والمفعول بمعنى أعلتهم والفاعل «نظرة» والظاهر أن مصدرية. «من» حرف جر «عن» اسم بمعنى جانب؛ فلذلك دخل عليها حرف الجر «يمين» مجرور بعن «الحبياء» مضاف إليه «قبل» بالرفع صفة للنظرة.

الشاهد: فى «من عين يمين» فمن اسم مجرور بمن، وتكون عن بمعنى جانب والمعنى: من جانب يمين الحبياء، وهذا كثير فى الكلام.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٥١، والمكودى ص ٨٣.

(٢) قال العينى: لم أقف على اسم قائله، ويحث فلم أعر على قائل له.
وهو من الطويل.

وعجزه: وكيف سنوح واليمين تطيع.

الشرح: «سنوحا» - بضم السين وتشديد النون - جمع سانح، تقول: سنح لى الطير يسنح سنوحًا إذا مر من ميسارك إلى ميامنك، والعرب تيمين بالسانح، وتشاءم بالبارح، وكذا قال الجوهرى. وفى الهمع «قطيع»، بدل تطيع.

الإعراب: «على» حرف جر «عن» اسم بدليل دخول حرف الجر عليها، وعلى عن يمينى جار ومجرور متعلق بالفعل مرت «الطير» فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة للفعل مرت «سنوحا» حال منصوب بالفتحة الظاهرة.

الشاهد: فى «على عن يمينى» فإن «عن» هنا اسم بدليل دخول على عليها وهذا نادر والمحفوظ من دخول كلمة «على» على كلمة «عن» فى هذا البيت فقط فإن الأكثر أن يدخل عليه كلمة «من» عند كون «عن» اسمًا. اهـ العينى.

مواضعه: ذكره ابن هشام فى معنى اللبيب ١ / ١٣١، والسيوطى فى الهمع ٢ / ٣٦.

قال بعضهم وفي نحو: دَعَّ عنك نَهَبًا صِيح في حَجْرَاتِهِ (١)

وأما «على» فذهب قوم منهم ابن طاهر وابن خروف والشلوبين إلى أنها اسم، ولا تكون حرفًا، وزعموا أن ذلك مذهب سيبويه، ومشهور مذهب البصريين أنها حرف جر وتكون اسما إذا دخل عليها «من» نحو:

(١) صدر بيت: قائله: امرؤ القيس بن حجر الكندي من الطويل.

وعجزه: ولكن حديثًا ما حديثُ الرواحلِ.

الشرح: «دع»: أترك، «نهبًا» أى: ما انتهب ويجمع على نهاب «صيح» مجهول صاح «الحجرات» - بفتح الحاء وضم الجيم - النواحي وفي مجمع الأمثال بفتح الحاء والجيم والراء - النواحي أيضًا.

المعنى: قال الأصمعي: دع الذى انتهبه باعث وحدثني عن الرواحل التى أنت ذهبت بها.

قال: نزل امرؤ القيس على خالد بن سدوس وأغار باعث على مال امرئ القيس فقال له خالد: أعطنى إيلك حتى أطلب مالك وأرده عليك ففعل امرؤ القيس وانطوى خالد عليها ثم ذهب يتعقب باعثًا فضاقت منه. وفي مجمع الأمثال للميداني ١ / ٣٦٨ رقم ١٤٠٣ «يضرب لمن ذهب من ماله شيء ثم ذهب بعده ما هو أجل منه».

الإعراب: «دع» جملة من الفعل والفاعل «عنك» جار ومجرور «نهبًا» مفعوله وفيه حذف والتقدير: دع عنك ذكرك نهبًا «صيح في حجراته» صيح فعل ماض من صاح مبنى للمجهول والجملة في محل نصب صفة لنهبا، والتقدير: نهبًا صيح في نواحيه «ولكن حديثًا» أى: ولكن حدثنا حديثًا فانتصاب حديثًا بالمقدر «ما» اسم استفهام مبتدأ «حديث» خبره مرفوع بالضممة الظاهرة «الرواحل» مضاف إليه مجرور بالكسرة.

الشاهد: فى قوله «دع عنك» فإن «عن» هنا اسم بمعنى «جانب» وهذا متعين فى ثلاثة مواضع:

أحدها: أن يدخل عليها «من» كما فى قوله: «من عن يمين» أى من جانب يمين.
والثانى: أن يدخل عليها «على» وذلك نادر والمحفوظ منه بيت واحد وهو قوله: على عن يمينى مرت الطير سنجًا.

الثالث: أن يكون مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لمعنى واحد قاله الأخصش وذلك قوله: دع عنك نهبًا ...

وذلك لثلا يؤدى إلى تعدى فعل الضمير المتصل إلى ضميره المنفصل.

مواضعه: ذكره ابن هشام فى معنى اللبيب ١ / ١٣١، ٢. ١٢١، والسيوطى فى الهمع

٢٩ / ٢

غَدَّتْ من عليه بعدَ ما تمَّ ظَمْوُهَا (١)

قال بعضهم (٢) وفي نحو:

هَوْنٌ عليك (٣)

(١) صدر بيت قائله: مزاحم بن الحرث العقيلي، والصحيح أنه إسلامي كما قال أبو حاتم.

وهو من قصيدة وصف بها القطا. وهو من الطويل.

وعجزه: تَصَلَّ وعن قَيْضٍ بَزِيَاءَ مَجْهَلٍ.

الشرح: «غدت»: صارت - والضمير للقطاة «تم»: كمل، «ظموها» - بكسر الظاء وسكون الميم بعدها همزة - مدة صبرها عن الماء ما بين الشرب والشرب، وفي الكتاب (خمسةا) بدل «ظموها» أي: ترد اليوم الخامس «تصل» تصوت «قيض» بفتح القاف وسكون الياء - القشر الأعلى للبيض «بزياء» بزائين بينهما ياء: ما ارتفع من الأرض، ويروى مكانه «بيداء»، «مجهل» أي قفر ليس فيها أعلام يهتدى بها.

المعنى: يذكر أن هذه القطاة ذهبت من فوق أفراخها بعد أن تم صبرها على الماء، وذهبت عن قشر بيضها الذي أفرخ تاركة إياه ببذاء لا يهتدى فيها بعلم.

الإعراب: «غدت» فعل ماض ناقص بمعنى صار والتاء للتأنيث واسمه ضمير مستتر «من» حرف جر «عليه» اسم بمعنى فوق مجرور محلا بمن والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر غدت «بعد» ظرف متعلق بغدت «ما» مصدرية «تم» فعل ماض «ظموها» فاعل والضمير مضاف إليه «تصل» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر والجملة في محل نصب حال «وعن قبيض» جار ومجرور معطوف على قوله من عليه «بزياء» متعلق بمحذوف صفة لقيض «مجهل» صفة لبزياء.

الشاهد: في «من عليه» فإن «على» فيه اسم بمعنى «فوق» بدليل دخول حرف الجر عليه.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١٥٢، ابن عقيل ٢ / ٢١، والأشعري ٢ / ٢٩٦، والسندوبي ٨٣، وداود، والأصطهناوي والسيوطي ص ٧٢، وفي همه ٢ / ٣٦ والشاهد رقم ٨٢٨ من خزانة الأدب وابن يعيش ٧ / ٢٨، والكتاب ٢ / ٣١، والمقتضب للمبرد ٣ / ٥٣.

(٢) وهو الأخفش، قال ابن هشام في المغني ١ / ٢٨ «وراد الأخفش موضعاً آخر، وهو أن يكون مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد نحو قوله تعالى ﴿أمسك عليك زوجك﴾ وقول الشاعر «هون عليك البيت».

(٣) جزء من بيت قائله الأعرابي الشني - من المتقارب.

وتمامه: فَإِنَّ الْأُمُورَ بِكفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا

الشرح: «هون» خَفَف - ويروى «خفض»، «كف الإله» معناه عند أهل النظر ملكه وسلطانه.

الإعراب: «هون» فعل أمر مبني على السكون والفاعل ضمير مستتر فيه «فإن» الفاء للتعليل إن حرف توكيد ونصب «الأمور» اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة «بكف» جار ومجرور «الإله» مضاف إليه «مقاديرها» خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة وها مضاف إليه =

وزعم الفراء ومن وافقه من الكوفيين أن «عن» و«على» إذا دخل عليهما «من» (بقيا)^(١) على حرفيهما.

وزعموا أن «من» تدخل على حروف الجر كلها سوى مذ واللام والباء (وفي)^(٢).

وقوله:

.....
مِنِ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا مِ دَخَلَا

أى: من أجل ثبوت اسميتهما صح دخول حرف الجر عليهما، وخص «من» بالذكر لانفرادها بذلك، وتقدم جر عن بعلى.

تنبه:

قال فى شرح التسهيل: «عن» بعد دخول من بمعنى جانب، و«على» بمعنى فوق.

قوله: «ومذٌ ومُنذٌ» اعلم أن لمذ ومنذ ثلاثة أحوال:

(الأولى)^(٣): أن يليهما اسم مفرد مرفوع نحو: «ما رأيتُه مذ يوم الجمعة أو منذ يومان» وفى ذلك ثلاثة مذاهب:

الأول: أنهما مبتدآن (والمرفوع خبر وإليه ذهب المبرد وكثير من البصريين والتقدير فى المعرفة أول انقطاع الرؤية يوم الجمعة وفى النكرة أمد انقطاع الرؤية يومان).

الثانى: أنهما ظرفان فى موضع الخبر^(٤) والمرفوع هو المبتدأ والتقدير بينى وبين لقائه يومان، وإليه ذهب الأخفش وطائفة من البصريين.

= الشاهد: فى «عليك» على أن «على» تكون اسماً إذا كان مجرورها وفاعل متعلقها ضميرى مسمى واحد.

مواضعه: ذكره ابن هشام فى المغنى ١ / ١٢٨، والسيوطى فى الهمع ٢ / ٢٩ وسيبويه ٣١ / ١

(١) ج - أ، ب «باقيان».

(٢) ج - أ، ب «الأول».

(٢) ج.

(٤) ب.

والثالث: أن المرفوع بعدهما فاعل بفعل مقدر، أى: منذ مضى يوم الجمعة (أو يومان)^(١) وهما ظرفان مضافان إلى الجملة، وإليه ذهب محققو أهل الكوفة واختاره السهيلي والمصنف فى التسهيل^(٢).

(الحالة^(٣) الثانية): أن يليهما جملة والكثير كونها فعلية نحو:

ما زالَ مذ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ^(٤)

.....

(١) أ، ب.

(٢) قال فى التسهيل ص ٩٤ «.....» ويضافان إلى جملة مصرح بجزءيها أو محذوف فعلها». (٣) أ.

(٤) صدر بيت. قائله: الفرردق. مدح به يزيد بن المهلب.

من قصيدة طويلة من الكامل.

وعجزه: فَسَمًا فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ.

الشرح: «ما زال مذ عقدت يدها إزاره» يروى فى مكانه «ما زال مذ شد الإزار بكفه» ويكنى بهذه العبارة عن مجاوزته حد الطفولة التى لم يكن يستطيع فيها أن يقضى حوائجه بنفسه، والمراد: ما زال مذ بدأ يستغنى عن الحواضن ويستطيع أن يلبس الإزار ويشده على وسطه بنفسه. والإزار: ما يلبسه الإنسان فى نصفه الأسفل «سما» علا «أدرك خمسة الأشبار» أيقع ولحق حد الصبا. المعنى: أن الممدوح من وقت بلوغه سن التمييز يتدرج فى رفعة ومجد ومكارم أخلاق.

الإعراب: «ما» نافية «زال» فعل ماض ناقص واسمه ضمير مستتر فيه جواراً تقديره هو «مذ» ظرف زمان مبنى على السكون فى محل نصب متعلق بزال، وقيل: فى محل رفع مبتدأ خبره لفظ زمان مضاف إلى الجملة الفعلية بعده «عقدت» فعل ماض مبنى على الفتح والتاء للتانيث «يداه» فاعل مرفوع بالالف وضمير الغائب مضاف إليه «إزاره» مفعول به لعقد منصوب بالفتحة الظاهرة، وضمير الغائب مضاف إليه «قسما» الفاء حرف عطف، سما فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جواراً تقديره هو «فأدرك» الفاء عاطفة، أدرك فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جواراً تقديره هو أيضاً «خمس» مفعول به لأدرك منصوب بالفتحة الظاهرة «الأشبار» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. الشاهد: فى «مذ عقدت» حيث أضيف فيه «مذ» إلى الجملة الفعلية.

وفيه شاهد آخر فى العدد «خمس» الأشبار» حيث جرد اسم العدد من آل المعرفة وأدخلها على المعدود حيث أراد التعريف.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١٥٢ وابن هشام ٢ / ١٥٤، والأشمونى ٢ / ٢٩٧، وإيضاً ابن هشام فى المغنى ٢ / ٢٢ والسيوطى فى الهمع ١ / ٢١٦ وابن يعيش ٢ / ١٢١.

وقد تكون اسمية كقوله:

...مُدُّ أنا يافع^(١)

وفى ذلك مذهبان^(٢):

أحدهما: أن «مُدَّ ومندَّ» ظرفان مضافان إلى الجملة وهو المختار، وصرح به سيبويه^(٣).

والثاني: أنهما مبتدآن ونقدر اسم زمان محذوف يكون خبراً عنهما،

والتقدير: مُدَّ زمان عقدت ومُدَّ زمان أنا يافع، وهو مذهب الأخصر، فلا يكونان عنده إلا مبتدئين، واختاره ابن عصفور.

«الحالة»^(٤) الثالثة: أن يليهما اسم مجرور كقوله:

(١) جزء من بيت قائله: رجل من سلول، وقيل قائله هو الكميت بن معرور الأسدي
وقامه: وما رلتُ محمولاً على ضَغِينَةٍ ومُضْطَلَعِ الأَضْغَانِ
وهو من الطويل.

وررد في الأشموني والتوضيح:

وما رلتُ أبني الخير مُدَّ أنا يافع وليدًا وكهلا حين شَبْتُ وأمرَدًا

الشرح: «ضَغِينَة» حقد «مُضْطَلَعِ الأَضْغَانِ» المضطلع بالشئ القادر عليه المستقل به
والأضغان: الحقد «يافع» هو الغلام الذي راهق العشرين، ويقال: يفع وأيفع فهو يافع.
المعنى: لم أزل منذ ناهزت الحلم محسداً مضطلعاً بضغانتين الأعداء.

الإعراب: «مارلت» فعل ماض ناقص والتاء اسمه «محمولاً» خبره منصوب بالفتحة
الظاهرة «على» جار ومجرور «ضَغِينَة» نائب فاعل لقوله «محمولاً» لأنه اسم مفعول
«ومُضْطَلَعِ» عطف على «محمولاً» منصوب بالفتحة الظاهرة «الأضغان» مضاف إليه
مجرور بالكسرة الظاهرة «مُدَّ» ظرف «أنا» مبتدأ «يافع» خبره مرفوع بالضممة الظاهرة وقد
أضيف مُدَّ إلى الجملة الاسمية.

الشاهد: في «مُدَّ أنا يافع» حيث أضيفت «مُدَّ» إلى الجملة الاسمية.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٥٢، الأشموني ٢ / ٢٩٧،
والسندوبي، وابن هشام ٢ / ١٥٤، وأيضاً في المعنى ٢ / ٢٢، وسيبويه ١ / ٢٣٩.

(٢) راجع الأشموني ٢ / ٢٩٧.

(٣) راجع الكتاب ١ / ٢٠٩. (٤) أ، ج.

ورسم عفت آياته منذ أزمان^(١)

وفى ذلك مذهبان:

أحدهما: أنهما حرفا جر، وإليه ذهب الجمهور وهو الصحيح.

والآخر: أنهما ظرفان منصوبان بالفعل قبلهما.

وقد أشار فى النظم إلى الأحوال الثلاثة.

فإن قلت: لا تؤخذ أحكامهما من عبارته.

قلت: أما الأولى فالمفهوم من قوله: «رفعا» أنهما مبتدآن؛ لأنهما لا يرفعان

ما بعدهما إلا إذا جعل خبرهما؛ لأن المبتدأ رافع الخبر على الأصح.

وأما الثانية «فتفهم»^(٢) من ظاهر قوله: «أو أوليا الفعل».

(١) عجز بيت لامرئ القيس بن حجر الكندى. وهو من الطويل.

وصلده: قفاً نبك من ذكرى حبيب وعرفان.

الشرح: «قفا» خطاب للثنين ولكن المراد واحد، ومن عادتهم أن يخاطبوا الواحد

بصيغة الاثنين. «عرفان» يريد عرفان الديار يعنى معرفتها.

«رسم» بفتح فسكون - ما بقى من آثار الديار لاصقاً فى الأرض «عفت» درست

والمحت معالمها «آياته» جمع آية وهى العلامة التى يستدل بها، ويروى «وربع عفت آثاره»

«أزمان» جمع زمن - بفتح الزاى والميم - الوقت.

المعنى: قفا نندب حظنا ونبك لفراق الأحبة وتذكرهم، وتلك الديار التى كانت معمورة

بهم فأصبحت خاوية دارسة.

الإعراب: «قفا» فعل أمر وألف الاثنين فاعله «نبك» فعل مضارع مجزوم فى جواب

الأمر وعلامة جزمه حذف الباء وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن «من ذكرى»

جار ومجرور متعلق بنبك «حبيب» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «وعرفان» معطوف

على حبيب «ورسم» معطوف على حبيب أيضاً «عفت» فعل ماض والتاء للتأنيث «آياته»

فاعل عفت مرفوع بالضممة الظاهرة وضمير الغائب مضاف إليه «منذ» حرف جر مبنى على

الضم لا محل له من الإعراب «أزمان» مجرور بمنذ وعلامة جره الكسرة الظاهرة. والجار

والمجرور متعلق بعفت.

الشاهد: فى «منذ أزمان» حيث وقع «منذ» لإبتداء الغاية وجر الأزمان.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٢ / ٢٩٧ وابن هشام ٢ / ١٤٣، وفى

المغنى ٢ / ٢١

(٢) أ، ج - وفى ب «فهم».

(أنهما)^(١) ظرفان مضافان إلى الجملة؛ لأن من جعلهما في ذلك مبتدئين وقدر بعدهما زمانًا هو الخبر فلم يولهما الفعل إلا لفظًا.

وأما الثالثة: فقد «عدهما»^(٢) «مع»^(٣) حروف الجر فيما تقدم.

والحاصل: أنهما قبل المرفوع مبتدآن، وقبل الفعل ظرفان، وقبل المجرور حرفان، والمختار في التسهيل^(٤).

فإن قلت: لو قال: «أو أوليا الجملة»^(٥) نحو «مذ دعا» «لأجاد»^(٦) لتندرج الجملة^(٧) الاسمية.

قلت: هو كذلك والعدر له في الاختصار على الفعل أنه «الكثير»^(٨).

فإن قلت: شرط (في)^(٩) المرفوع بعدهما والمجرور بهما. أن يكون اسم زمان ولم ينه عليه.

قلت: بل نص عليه أول الباب^(١٠).

ثم أشار إلى «معناهما»^(١١) بقوله:

وإن يَجْرَأُ فِي مُضِيٍّ فَكَمِنْ هُمَا وَفِي الْحُضُورِ مَعْنَى فِي اسْتَبْنُ

- يعني: أنهما لابتداء الغاية إن جرا ماضيًا نحو: «ما رأيتَه مذ يوم الجمعة»^(١٢) وللظرفية إن جرا حاضرًا نحو: «ما رأيتَه مذ يومنا»^(١٣).

(١) ب، جـ - وفي أ «إنما هما»

(٢) جـ - وفي أ، ب «عدهما».

(٣) أ، جـ - وفي ب «من».

(٤) قال في التسهيل ص ٩٤ «أنهما ظرفان يضافان إلى جملة».

(٥) ب، جـ - وفي أ «أوليا الفعل الجملة».

(٦) أ، جـ - (٧) أ.

(٨) أ، جـ - وفي «أكثر».

(٩) أ.

(١٠) عند قوله: وخصص بمذ ومنذ وقتًا.

(١١) أ، ب. وفي جـ «معناها».

(١٢) أى: من يوم الجمعة.

(١٣) أى: في يومنا.

وزاد في التسهيل^(١): أنهما يكونان بمعنى «من» و«إلى» معاً. هـ فيدلان على الابتداء والانتهاء، وضابط ذلك: أنهما إن دخلا على ماض معرفة فهما بمعنى «من» أو على حاضر معرفة فهما بمعنى «في» أو على نكرة فهما بمعنى «من إلى» ومعاً «نحو» ما رأيته «مذ»^(٢) أربعة أيام.

وقوله: وبعد من وعن وباء زيداً ما.

مثال زيادتها بعد «من» ﴿مِمَّا خَطَايَاهُمْ﴾^(٣) وبعد عن ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾^(٤) وبعد الباء ﴿فِيمَا رَحْمَةٍ﴾^(٥).

وقوله: فلم يعق عن عملٍ قد علماً.

يعنى: أن «ما» لم تكفها^(٦) عن الجر كما في الآيات. وذكر في التسهيل: أن «ما» قد تكف الباء وتحدث فيها معنى التعليل^(٧) كقوله:

لِإِذَا قَدْ تَرَى وَأَنْتَ خَطِيبٌ^(٨)

(١) التسهيل ص ٩٤.

(٢) أ - وفي ب، ج «مذ».

(٣) من الآية ٢٥ من سورة نوح - قال المعنى: الأولى التمثيل بقراءة مما خطيئاتهم لظهور جرها.

(٤) من الآية ٤٠ من سورة المؤمنون.

(٥) من الآية ١٥٩ من سورة آل عمران.

(٦) أ، ج وفي ب «لم تكن تكفها».

(٧) قال في التسهيل ص ١٤٧ «... وتزداد بعدها «ما» كافة وغير كافة وكذا بعد رب والباء وتحدث في الباء المكفوفة معنى التعليل».

(٨) عجز بيت في الدرر اللوامع: لصالح بن عبد القدوس. وهو من الخفيف.

وصدره: فلئن صرت لا تحير جواباً.

الشرح: «لا تحير» من أحر يحير، يقال: كلمته فلم يحسر جواباً، أى يرده «ترى» - بالبناء للمفعول.

المعنى: قال في الدرر اللوامع: والبيت في رثاء ميت يقول - إن صرت الآن لا ترد جواباً لمن يكلمك: فكثيراً ما ترى وأنت خطيب بلسان الحال. فإن من نظر إلى قبرك وتذكر ما كنت عليه وما أنت إليه الآن اتعظ بذلك.

الإعراب: «فلئن» اللام للتأكيد وإن شرطية «صرت» صار فعل ماض ناقص والتاء اسمه وهو فعل الشرط «لا تحير» جملة في محل نصب خبر صار «جواباً» مفعول لقوله لا تحير =

وقال فى الكافية:

وقد ترد الباء ما كرهما (١) اهـ. ونُوزَعَ فى ذلك (٢).

وقوله:

وزيدَ بعدُ ربَّ والكافِ فكفَّ وقد تليهما وجرَّ لم يكفَّ

يعنى: أن «ما» تزداد بعد رب والكاف. كافة وغير كافة.

مثالها كافة: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ﴾ (٣)، وقول الشاعر:

لعمرك إني وأبا حميدٍ كما النشوانُ والرجلُ الحليمُ (٤)

= وقيل: إنه منصوب على التمييز «لِما قد ترى» جواب الشرط والباء حرف جر دخلت عليها ما الكافة عن عمل الجر قال ابن مالك: إن ما الكافة أحدثت مع الباء معنى التعليل كما أحدثت فى الكاف معنى التعليل فى قوله تعالى: «واذكروه كما هداكم» «ترى» مبنى للمجهول «وأنت» الواو للحال وأنت مبتدأ «خطيب» خبره مرفوع بالضممة الظاهرة والجملة فى محل نصب حال.

الشاهد: فى «لِما» - وهى جواب الشرط - الباء حرف جر دخلت عليها «ما» الكافة عن عمل الجر. ذكره ابن مالك وقال: إن «ما» الكافة أحدثت مع الباء معنى التعليل كما أحدثت فى الكاف معنى التعليل فى قوله تعالى: «واذكروه كما هداكم».

مواضعه: ذكره السيوطى فى همعه ٢ / ٣٨ وابن هشام فى المغنى ٢ / ٩.

(١) فى أ «وقد ترد الباء ما كرهما» و ب، ج «وقد ترد الباء ما كرهما» وهو الصواب كما فى الكافية ورقة ٥٤.

(٢) قال السيوطى فى همعه ٢ / ٣٨: «وتفيدان مع ما تعليلا كرهما. ذكره ابن مالك فى التسهيل فى الباء. وقال: فمعنى لِمَا قد ترى وأنت خطيب ربما أرى. والسيرافى وغيره فى من.

وجزم به فى سبك المنظوم وأنكره أبو حيان، أى: أفادتهما التعليل حينئذ، ما ورد من ذلك مؤول».

(٣) من الآية ٢ من سورة الحجر.

(٤) قائله زياد بن الأعجم - وهو من الوافر.

الإعراب: «لعمرك» اللام للقسم عمر مبتدأ والخبر محذوف أى: لعمرك يمينى أو قسمى «إنى» إن حرف توكيد ونصب وياء المتكلم اسمه «وأبا» عطف على اسم إن «حميد» مضاف إليه «كما النشوان» الكاف للتشبيه دخلت عليها ما الكافة فكفتها عن العمل فلذلك رفع النشوان على أنه خبر لأن، «والرجل» عطف على النشوان «الحليم» صفته مرفوع بالضممة الظاهرة.

وأجاز ابن يسعون^(١) كون «ما» في «رُبَمَا يَوَدُّ» نكرة موصوفة.

أى: «رية»^(٢) - ود يود -، وأجاز غيره في البيت كون «ما» مصدرية على مذهب من أجاز وصلها «بالجملة الاسمية»^(٣).

ومثالها غير كافة: رُبَمَا ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ^(٤)

= الشاهد: في «كما النشوان» الكاف للتشبيه دخلت عليها «ما» الكافة فكفتها عن

العمل فلذلك رفع النشوان على الخبرية ويروى «لكالنشوان» فلا شاهد فيه.

مواضعه: ذكره المكودي في شرحه للألفية ص ٨٤، وابن هشام في المغنى ١ / ١٥٢.

(١) هو: يوسف بن ييقى بن يوسف بن يسعون. قال الزبير: كان أديبا نحويا لغويا فقيها فاضلا من جلة العلماء، متقدما في وقته بعلم العربية، وروى عن مالك بن عبد الله العتبي وغيره وألف المصباح في شرح ما أتم من شواهد الإيضاح وغيره. مات في حدود سنة أربعين وخمسمائة.

(٢) أ - وفي ب، (رب). (٣) ب. وفي أ، ج «بالاسمية».

(٤) صدر بيت قائله: عدى بن الرعلاء الغساني. وهو من الخفيف.

وعجزه: بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةَ نَجْلَاءَ.

الشرح: «صقيل» أى: مَجْلُو. فَعِيل بمعنى مفعول، «بصرى» - بضم الباء وسكون الصاد - بلد بالشام وقد أضاف «بين» إلى بصرى مع أن «بين» لا تضاف إلا إلى متعدد على أحد معنيين:

الأول أن «بصرى» وإن كان واحداً فى اللفظ فى قوة المتعدد، لأنها ذات أجزاء ومحللات كثيرة.

الثانى: أن هناك مضافاً محذوفاً، والتقدير «بين أماكن بصرى». «طعنة نجلاء» الواسعة الظاهرة الاتساع.

المعنى: كثيراً ما استعملت سيفى ورمحى فى هذه الجهة استعمالاً مشرقاً.

الإعراب: «ربما» رب حرف تكثير وجر شبهه بالزائد وما زائدة «ضربة» مبتدأ مرفوع بضمه مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد «بسياف» جار ومجرور متعلق بـضربة «صقيل» نعت مجرور بالكسرة الظاهرة «بين» ظرف مكان «بصرى» مضاف إليه «وطعنة» معطوف على ضربة مجرور بالكسرة الظاهرة «نجلاء» صفة لطعنة مجرور بالكسرة الظاهرة، وقد جر بالكسرة للضرورة وحقه أن يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف لاتصاله بالف التانيث المدودة، وخبر المبتدأ المجرور لفظاً برب وهو «ضربة» محذوف.

الشاهد: فى «ربما ضربة» حيث دخلت «ما» على «رب» ولم تكفها عن العمل.

مواضعه: ذكره من سراج الألفية الأشموني ٢ / ٢٩٩، والمكودي ص ٨٤، والسندوبى، والاصطهناوى، وابن هشام ٢ / ١٥٥ وأيضاً فى المغنى ١ / ١٢١ والسيوطى فى همعه ٢ / ٣٨.

وقول الآخر:

كما الناس مجرومٌ عليه وجارمٌ^(١)

بجر ضربة والناس.

فإن قلت: ما الأغلب على «ما» بعد «رب والكاف»؟ قلت: يفهم من قوله: «وقد» أن الكف هو «الأغلب»^(٢) وصرح به في الكافية^(٣).

وقوله: وحُدِّفَتْ رُبٌّ فَجَرَّتْ بَعْدَ بِلْ وَالْقَا وَيَعِدُ الْوَاوِ شَاعَ ذَا الْعَمَلِ

«مثال ذلك»^(٤) بعد «بل» قول رؤية:

بِلْ بِلْدِ مِلْءِ الْفِجَاجِ قَتْمُهُ^(٥)
.....

(١) عجز بيت قائله عمرو بن برة النهي - وهو من الطويل.

وصدره: وننصر مولانا ونعلم أنه.

الشرح: «ننصر» نعين ونوازر «مولانا» المراد منه الخليف «مجروم عليه» واقع عليه الإثم «جارم» ظالم متعد.

ويروى: كما الناس مظلوم عليه وظالم. ومعنى الروايتين واحد.

المعنى: إننا نعين حليفنا ونساعده على عدوه مع أننا نعلم أنه كسائر الناس يجنى ويجنى عليه.

الإعراب: «ننصر» فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة والفاعل ضمير مستتر «مولانا» مفعول والضمير مضاف إليه «ونعلم» فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة والفاعل ضمير مستتر «أنه» حرف توكيد ونصب والهاء اسمه «كما» الكاف جارة، ما زائدة «الناس» مجرور بالكاف والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر «أن» وجملة أن واسمها وخبرها سدت مسد مفعولي «نعلم» «مجروم» خبر ثان لأن وهو اسم مفعول «عليه» واقع موقع نائب الفاعل لمجرور «وجارم» معطوف على مجروم.

الشاهد: في «كما الناس» حيث زيدت «ما» بعد الكاف ولم تمنعها من عمل الجر في الاسم الذي بعدها.

مواضعه: ذكره من شراح الالفية: ابن الناظم ص ١٥٣ وابن عقيل ٢ / ٢٧ وابن هشام ٢ / ١٥٦ والمكودي ص ٨٤، والأشموني ٢ / ٢٩٩ والسندوي والسيوطي في همعه ٢ / ٣٨، ١٣٠، وابن هشام في المعنى ١ / ١٥٢.

(٢) أ، ب وفي جـ «الغالب». (٣) قال في الكافية ورقة ٥٤ «وكفت الكاف ورب غالباً» هـ.

(٤) أ، جـ - وفي ب «مثاله».

(٥) صدر بيت قائله رؤية بن العجاج الراجز.

وعجزه: لا يشتري كتانه وجهرمه.

الشرح: «بلد» يذكر ويؤنث، والتذكير أكثر، «الفجاج» جمع فح وهو الطريق الواسع، «قتمه» - بفتح القاف والتاء - الغبار «جهرمه» بزنة جعفر - هو البساط نفسه، وقيل: أصله «جهرمية» - بياء نسب مشددة - نسبة إلى جهرم، وهو بلد بفارس، فحذف ياء النسب. =

وبعد الفاء قوله:

فَحُورٍ قَد لَهَوَتْ بِبِهْنٍ عَيْنٍ (١)

وبعد الواو قوله (٢):

وليل كموج البحر أرخى سدولهً على بانواع الهموم ليبتلى (٣)

= المعنى: يصف نفسه بالقدرة على الأسفار وتحمل المشاق والصعوبات ويشير إلى أن ناقته قوية على قطع الطرق الوعرة والمسالك الصعبة.

الإعراب: «بل» حرف إضراب «بلد» مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد وهو رب المحذوفة بعد «بل» «ملء» مبتدأ ثان «الفجاج» مضاف إليه «قتمه» خبر المبتدأ الثاني والضمير مضاف إليه ويجوز العكس والجملة في محل رفع صفة لبلد «لا» نافية «يشترى» فعل مضارع مبنى للمجهول «كتانه» نائب فاعل «وجهرمه» عطف عليه والجملة في محل رفع لبلد، وخبر المبتدأ الواقع بعد بل والمجرور لفظه برب المحذوفة وقع في بيت بعده.

الشاهد: في «بل بلد» حيث جر «بلد» برب المحذوفة بعد «بل».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن عقيل ٢ / ٢٩، وابن الناظم ص ١٥٣، والأشموني ٢ / ٢٩٩، وداود والاصطهناوي والسيوطي ص ٧٣ وأيضاً في همه ٢ / ٣٦، وابن هشام في المغنى ١ / ١٠٣ والإنصاف ٢ / ٣٠٥.

(١) صدر بيت. قائله: المتنخل واسمه مالك بن عويمر - من الوافر.

وعجزه: نواعم في المروط وفي الرياط.

الشرح: «فحور» بضم الحاء - جمع حوراء وهي الشديدة بياض العين، الشديدة سوادها «لهوت» بالشيء الهو لهوًا، إذا لعبت به «عين» بكسر العين جمع عيناه وهي الواسعة العين. «نواعم» جمع ناعمة «المروط» جمع مروط - بكسر الميم - وهو إزار له علم «الرياط» جمع ريطه - بكسر الراء وسكون الياء - وهي الملحفة التي ليست بملفقة.

الإعراب: «فحور» أي: رب حور والجر فيه برب مضمرة «قد» حرف تحقيق «لهوت» فعل وفاعل «بهن» جار ومجرور، وجملة قد لهوت بهن معترضة بين الصفة والموصوف «عين» صفة لحور.

الشاهد: في «فحور» على إضمار «رب» بعد الفاء. أي: رب حور، والجر فيه برب المضمرة.

مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه للألفية ٢ / ٢٩٩، وابن يعيش ٢ / ١٨٨ والإنصاف ١ / ٢٣٢، ٣٠٥.

(٢) ب.

(٣) قائله امرؤ القيس من معلقته المشهورة. من الطويل.

وقد نجر محذوفة دونهن كقوله:

رسم دارٍ وقفتُ في ظلِّه
كدتُ أقضي الحياةَ من جلِّه (١)

= الشرح: «كعوج البحر» أى: فى كثافة ظلمته. شبه الليل بموج البحر فى شدة هوله
«سدوله» السدول: الأستار، واحدها سدل، «أنواع الهموم»: ضروب الهموم «ليبتلى»
ليختبر ويمتحن.

المعنى: رب ليل شديد الهول أرخى على ستور ظلامه مع أنواع الهموم والأحزان،
ليختبرنى أصبر أم أجزع؟ قطعته ولم أبال بشيء.

الإعراب: «وليل» الواو واو رب مبتدا مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها
اشتغال المحل بالحركة التى اقتضتها رب المحذوفة «كعوج» جار ومجرور متعلق بمحذوف
صفة ليل «البحر» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «أرخى» فعل ماض مبنى على فتح
مقدر والفاعل ضمير مستتر جوارك تقديره هو «سدوله» مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة
وضمير الغائب مضاف إليه، والجملة فى محل رفع خبر المبتدا المجرور برب المحذوفة
«على» جار ومجرور متعلق بأرخى «بأنواع» جار ومجرور، متعلق بأرخى «الهموم»
مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «ليبتلى» اللام لام التعليل يبتلى فعل مضارع منصوب
بأن مضمره بعد لام التعليل وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الياء.

الشاهد: فى «وليل» حيث جر «ليل» برب المحذوفة بعد الواو.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٥٣ وابن هشام ١٦٣ / ٢،
الأشومنى ٣٠٠ / ٢، وداود، والأصطهناوى، والمكردى ص ٧٣، والسيوطى ص ٧٣.

(١) قائله: جميل بن معمر - وهو من الخفيف.

الشرح: «الرسم» ما لصق بالأرض من آثار الديار «الطلل» ما شخص وارتفع من آثارها
كالوتد «من جلله» قيل: معناه من عظمه فى نفسى، وقيل: معناه من أجله،

المعنى: رب أثر باق من آثار دار المحبوبة وقفت فيه، فكدت أموت أسفاً وحزناً على
تلك الربوع التى كانت عامرة فأصبحت خاوية خالية من سكانها.

الإعراب: «رسم» مبتدا مرفوع بضمه مقدرة «دار» مضاف إليه «وقفت» فعل ماض
والتاء فاعل «فى» حرف جر «طلله» مجرور بنفى والضمير مضاف إليه والجار والمجرور
متعلق بوقفت. والجملة من الفعل والفاعل فى محل جر صفة لرسم «كدت» فعل ماض
ناقص والتاء اسم «أقضى» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر «الحياة» مفعول به منصوب
بالفتحة الظاهرة، والجملة من الفعل والفاعل ومفعوله فى محل نصب خبر «كاد» وجملة
«كاد» واسمه وخبره فى محل رفع خبر المبتدا.

الشاهد: فى «رسم دار» حيث جر «رسم» برب محذوفة ولم يتقدمها شيء لا واو ولا
فاء ولا بل - وهو قليل جداً.

وفى التسهيل: يجر برب محذوفة: بعد الفاء كثيراً؛ وبعد الواو أكثر، وبعد بل قليلاً ومع التجرد أقل. هـ^(١).

ونوزع فى كونه كثيراً بعد الفاء إلا إن أراد بالنسبة إلى بل، وليس الجر بالفاء «وبل»^(٢).

قال فى التسهيل: باتفاق هـ^(٣)، وحكى ابن عصفور الاتفاق، وفى الارتشاف: وزعم بعض النحويين أن الخفض هو بالفاء «وبل»^(٤) لنيابتهما مناب رب هـ^(٥).

وأما الواو فذهب المبرد والكوفيون إلى أن الجر بها؛ والصحيح أنه برب المضمرة وهو مذهب البصريين.

وقوله:

وقد يجر بسوى رب لدى حذف وبعضه يرى مطرداً

الجر بسوى «رب» محذوفاً ضربان: مطرد وغير مطرد.

فالمطرد فى مواضع:

الأول: لفظ الجلالة فى القسم دون عوض^(٦).

الثانى: المعطوف على خبر ليس وما الصالح لدخول الباء نحو: (قوله)^(٧):

= مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ١٥٣ وابن عقيل ٢ / ٢٩، وابن هشام ١٦٥ / ٢، والأشمونى ٢ / ٣٠٠، وداود، والاصطهناوى، والسيوطى ص ٧٣، وفى معه ٣٧ / ٢ وابن يعيش ٣ / ٣٨ والإنصاف ١ / ٢٣٢، ٢٠٤ والخصائص ١ / ٢٨٥، ١٥٠ / ٣.

(١) التسهيل ص ١٤٨.

(٢) جـ - وفى أ، ب «وبيل».

(٣) قال فى التسهيل ص ١٤٨: «وليس الجر بالفاء وبلى باتفاق».

(٤) جـ - وفى أ، ب «وبيل».

(٥) الارتشاف ص ٨٥٣.

(٦) نحو: «الله لأفعلن».

(٧) ب.

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكٌ مَا مَضَى وَلَا سَابِقٌ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا^(١)

الثالث «بعد»^(٢) إلا نحو:

إلا رجلي جزأه الله خيرا^(٣)

يريد: ألا من رجل.

(١) قائله: زهير بن أبي سلمى، وهو والد كعب بن زهير - وهو من الطويل. وهو من قصيدة يذكر زهير فيها النعمان بن المنذر حيث طلبه كسرى ليقتله ففر وأتى طيبًا. الشرح: «بدا لي» أي: نشأ له فيه الرأي. المعنى: قد نشأ لي وظهر أنني لا أدرك ما فات ولا أقدر أنني أسبق على ما سيحيى من الحوادث.

الإعراب: «بدا» فعل ماضٍ «لي» جار ومجرور «أنى» حرف توكيد ونصب والياء اسمها وهى فى محل رفع فاعل بدا «لست» ليس واسمها «مدرك» خبر ليس منصوب بالفتحة الظاهرة «ما مضى» جملة فى محل الجر بالإضافة، ولست مع جملتها فى محل رفع خبر أن «ولا سابق» بالجر عطفًا على خبر ليس على توهم إثبات الباء الزائدة فى خبر ليس «شيئًا» معمول سابق «جائيا» خبر كان واسمها ضمير وجواب إذا محذوف تقديره إذا كان جائيا فلا أسبقه.

الشاهد: فى «ولا سابق» فإنه مجرور بالباء المقدره عطف على خبر ليس على توهم إثبات الباء فيه. هكذا روى بالجر، وقد روى بالنصب أيضًا عطفًا على اللفظ فحيث لا شاهد فيه.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٣ / ٢٠٣، والاصطهناوى، وابن يعيش ٥٢ / ٧١، وابن الناظم فى باب إن وأخواتها ص ٧١، والحضرى ١ / ٢٣٤.

(٢) أ، ج. وفى ب «نحو».

(٣) صدر بيت لرجلٍ من أهل البادية - وأنشده سيويه ولم يعزه إلى قائله. من الوافر. وعجزه: يدل على محصلة تبيت.

الشرح: «محصلة» بكسر الصاد المشددة - قال الجوهري: المحصلة المرأة التى تحصل تراب المعدن «تبيت» - بفتح التاء - تكون لى بيتًا، أى امرأة، والبيت النكاح.

الشاهد: فى «رجل» فإنه مجرور بمن مقدره. تقديره: ألا من رجل.

وأكثر الروايات «ألا رجلا» بالنصب أى: ألا ترونى رجلا.

مواضعه: ذكره ابن الناظم فى شرحه للألفية فى باب «لا» النافية للجنس ص ٧٧، والشاهد رقم ١٦٣ من الخزانة وابن يعيش ٢ / ١٠١، والكتاب ١ / ٣٦١، وابن هشام فى المغنى ١ / ٦٦.

الرابع: بعد «كم» الاستفهامية إذا جرت بالحرف نحو: «بكم دراهم اشتريت ثوبك» (١)، خلافاً للزجاج في قوله: إن الجر بإضافتها (٢).

الخامس: في جواب ما تضمن (مثل) (٣) المحذوف نحو: زيد، في جواب: بمن مرت.

السادس: في المعطوف على ما تضمنه بحرف متصل، نحو:

..... وللطير مجرى والجنوب مصارع (٤)

(١) أ - وفي ب، ج (اشتريته) أى: بكم من درهم.

(٢) يمنع من صحة تقدير الزجاج أمران:

الأول: أن كم الاستفهامية قد تكون كناية عن عدد مركب، والعدد المركب لا يضاف إلى ما بعده في الفصح.

الثاني: أنهم اشترطوا في الجر بعدها أن تكون مسبوقه بحرف جر، فلو كان الجر بإضافتها إلى ما بعدها لم يشترطوه.

وأما شرطه ليكون دليلاً على المحذوف الجار لما بعدها. اهـ. الشيخ محيي الدين على التوضيح ١٦٧ / ٢.

(٣) ب، ج - وفي أ (مثل).

(٤) عجز بيت: قائله: قال العيني قيس بن ذريح والأصح أنه البيهق - خدش بن بشر.

وصدره: «ألا يا لقومي كل ما حم واقع». وهو من الطويل.

الشرح: «كل ما حم» - بضم الحاء وتشديد الميم - معناه كل ما قدر واقع «الجنوب»

جمع جنب. «المصارع» - جمع مصرع من صرعه صرعاً: بالفتح لتميم وبالكسر لقيس.

الإعراب: «ألا» للتنيبه «يا» حرف نداء «لقومي» اللام للاستغناء - وهى من اللامات

الزائدة للتوكيد - قومي منادى «كل» مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة «ما حم» مضاف إليه

«واقع» خبر لمبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة «وللطير» جار ومجرور خبر مقدم «مجري» مبتدأ

مؤخر.

الشاهد: في «الجنوب مصارع» حيث جاء «الجنوب» بالجر مع أنه خبر عن «مصارع»

لأنه عطف على قوله «وللطير» والجر بحرف مقدر تقديره وللجنوب.

السابع: في المعطوف على ما تضمنه بحرف منفصل بلا، نحو:

ما لِمُحِبٍّ جَلَدٌ أَنْ يُهَجَّرَ وَلَا حَيِّبٍ رَافَةٌ فَيَجِيرُ (١)

الثامن: في المعطوف على ما تضمنه بحرف منفصل بلو. ذكر أبو الحسن في المسائل (٢) أنه يقال: جرى بزيد أو عمرو ولو «أحدهما» (٣)؛ لأن المعتاد أن يكون ما بعد لو أدنى (٤).

التاسع: في المقرون بالهمزة بعد ما تضمنه (٥) نحو: «مررت بزيد» فتقول «أزيد بن عمرو؟ حكاة الأخفش في المسائل.

العاشر: في المقرون بعد ما تضمنه «كان» (٦) يقال: «جئت بدرهم» فتقول: «فهل دينار». قال الأخفش: وهذا أكثر.

(١) قال العيني: لم آف على اسم راجزه. وبحث فلم أعثر على قائله.

الشرح: «جلد» - بفتح اللام - قوة «يهجرا» من الهجر وهو ضد الوصل «الرافة» الرحمة والشفقة.

الإعراب: «ما» بمعنى ليس «المحب» جار ومجرور خبر ما تقدم على اسمها «جلد» اسمها مرفوع بالضممة الظاهرة «أن يهجرا» أي لأن يهجرا فإن مصدرية والتقدير: ما لمحبة قوة للهجران. «ولا حبيب» أي: وليس لحبيب رافة «رافة» اسم لا والحبيب خبر تقدم «فيجيرا» بنصب الراء - بتقدير أن بعد الفاء أي: فإن يجيرا والألف فيه للإشباع، والمفعول محذوف تقديره فيجيره أي: المحب.

الشاهد: في «ولا حبيب» حيث جاء مجروراً لكونه عطفًا على «المحب» بحرف منفصل وهو «لا» تقديره، ولا لحبيب رافة.

مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه للألفية ٢ / ٣٠١ والسيوطي في همه ٢ / ٣٧، والخضري ٢ / ٢٣٥.

(٢) كتاب لأبي الحسن الأخفش.

(٣) أ - وفي ب، ج «كليهما» (٤) أ - وفي ب يقال: جرى بزيد وعمرو ولو كليهما وقال المصنف: وأحسن من هذا أن يقال: جرى بزيد أو عمرو ولو أحدهما، لأن المعتاد

(٥) أي ما تضمن مثل المحذوف.

(٦) ج - وفي أ، ب «كانه».

الحادى عشر: فى المقرون بأن بعد ما تضمنه، نحو: «امرر بأيهم هو أفضل إن زيد وإن عمرو».

وأجازه يونس وجعل سيبويه إضمار الباء بعد إن لتضمن ما قبلها إياها أسهل من إضمار رُب بعد الواو فعلم بذلك اطراده^(١).

الثانى عشر: فى المقرون بقاء الجزاء بعد ما تضمنه حكى يونس: «مررتُ برجل صالح إن لا صالح فطالح» على تقدير: إن لا أمرر بصالح فقد مررت بطالح^(٢).

«فجميع»^(٣) هذه المواضع مطرد يقاس (عليه)^(٤) عند المصنف.

والذى (قرره)^(٥) المغاربة، أنه لا يجوز حذف حرف الجر وإبقاء عمله إلا فى (باب)^(٦) القسم، وفى باب كم على خلاف.

وأما غير المطرد (فسمع)^(٧) منه أبيات. منها قول الشاعر:

إذا قيلَ أىُّ الناسِ شرُّ قبيلةٍ أشارتْ كُليبٍ بالأكفِّ الأصابعِ^(٨)

قال فى التسهيل^(٩): ولا خلاف فى شذوذ بقاء الجر فى نحو:

أشارتْ كُليبٍ بالأكفِّ الأصابعِ

(١) قال سيبويه ١/ ١٣٣ وكان هذا عندهم أقوى إذا أضمرت رب ونحوهما فى قولهم: وبلدة ليس بها أنيس، ومن ثم قال يونس: امرر على أيهم أفضل، إن زيد وإن عمرو.

يعنى: إن مررت بزيد أو بعمرو».

(٢) راجع الأشموني ٢/ ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢.

(٣) أ، وفى ب، جـ «جميع».

(٤) أ، جـ - وفى ب «عليها».

(٥) أ، جـ - وفى ب «قدرة».

(٦) ب.

(٧) أ، جـ - وفى جـ «فمسموع».

(٨) مضى شرحه - والشاهد حذف حرف الجر وإبقاء عمله.

التقدير: أشارت إلى كليب.

(٩) راجع التسهيل ص ١٤٩.

الإضافة

نونًا تلى الإعراب أو تنوينًا مما تُضيفُ أحذفُ كطورِ سينًا

شمل قوله: «نونًا تلى الإعراب» المثني والمجموع على حده، وما ألحق بهما نحو: «رأيت غلاميك» و«خادميك» و«أقبض» (اثنيك) (١) و«عشريك» واحترز من نون (لا) (٢) تلى الإعراب نحو: (مساكين) (٣) وسنين في لغة من أعربه بالحركات، فإنها لا تحذف للإضافة.

وشمل قوله: «أو تنوينًا» الظاهر كقولك في طور (طور سيناء) (٤) والمقدر كقولك في دارهم: «هذه دراهمك». قاله في شرح الكافية.

تنبيه:

فهم من (كلامه) (٥) اقتصره على التنوين، والنون، وأن غيرهما لا يحذف وقد تحذف تا التانيث. قال في الكافية (٦):

وحذف تا التانيث منه قد يرد (٧) في كلمات سمعت فلا تزدد... هـ (٨)، (٩) ومنه قراءة بعضهم. «لاعدوا له عده» (١٠) أى عدته.

(١) أ، ج - وفي ب «اثنتيك».

(٢) أ، ب.

(٣) أ، ج - وفي ب «مسكين».

(٤) من الآية ٢٠ من سورة المؤمنون.

(٥) أ.

(٦) أ، ب وفي ج - «شرح الكافية».

(٧) ب.

(٨) أ، ب - وفي ج «ترد».

(٩) ونص البيت في الكافية ورقة ٦١:

وحذف تاه تانيث منه قد يرد في كلم فاعرف بها ولا تزدد. هـ (١٠) من الآية ٤٦ من سورة التوبة.

وظاهر كلام الفراء أنه قياس وجعل منه (قوله تعالى) (١) ﴿وَإِقَامِ الصَّلَاةِ﴾ (٢)
ثم قال: «والثاني أجراً».

في الجار له أقوال: أحدها: أنه المضاف، والثاني: أنه (الحرف) (٣) المنوي،
والثالث، أنه معنى الإضافة.

والأول مذهب سيويه، وهو الصحيح، لاتصال الضمائر به، ولا تتصل إلا
بعاملها.

ثم قال:

.. وانو «من» أو «في» إذا لم يَصْلُحْ الأَذاكَ وَاللَامَ خُدَا
لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ.....

يعنى: أن الإضافة على ثلاثة أقسام:

الأول: مقدر بمن. وضابطه أن يكون المضاف بعض المضاف إليه مع صحة
إطلاق اسمه عليه. نحو: «خاتم فضة».

قال في شرح التسهيل: ومن هذا النوع إضافة الأعداد إلى المعدودات،
والمقادير إلى المقدرات. اهـ.

وفي إضافة الأعداد إلى (المعدودات) (٤) خلاف مذهب ابن السراج أنها
مقدرة بمن، ومذهب الفارسي: أنها (مقدرة) (٥) باللام.

فإن أضفت عدداً إلى عدد نحو: ثلاثمائة، اتفقاً على أنها بمعنى من
(فإن) (٦) لم يصح إطلاق اسمه عليه نحو: «يد زيد» فهي بمعنى اللام على
الصحيح وذهب ابن كيسان: إلى أنها بمعنى «من».

(١) ب.

(٢) من الآية ٣٧ من سورة النور.

(٣) أ، ب وفي جـ «بالحرف».

(٤) ب، جـ. (٥) ب.

(٦) أ، ب - وفي جـ «وإن».

الثانى: مقدر بفى وضابطه أن يكون المضاف إليه وقع فيه المضاف نحو:
﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ (١).

قال المصنف: «وأغفل كثير من النحويين» (٢) الإضافة بمعنى «فى» وهى ثابتة فى الكلم الفصيح بالنقل الصحيح. أ هـ.

وعن عبد القاهر أن ثم إضافة (تتقدر) (٣) بفى وذلك قولنا «فلان نَبْتُ الغَدْرِ». والغدر: المكان الصلب.

ومذهب الجمهور: أن الإضافة لا تتقدر بغير «من، واللام» ونحو: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ مقدر باللام عندهم على التوسع.

الثالث: مقدر باللام، وهو ما سوى النوعين المتقدمين، وتقدير اللام هو الاصل، ولذلك يحكم به مع صحة تقديرها وتقدير غيرها نحو: «يد زيد» ولذلك خصت بالإقحام فى نحو:

يَا بُوْسَ لِلْحَرْبِ (٤)

(١) من الآية ٣٣ من سورة سبأ.

(٢) ب - وفى أ، ج - «وأغفل أكثر النحويين».

(٣) أ، ج - وفى «تتقدر».

(٤) جزء من بيت لسعد بن مالك جد طرفة الشاعر. وهو من الكامل
وتمامه: التى
الشرح: «يا بؤس للحرب» النداء للتعجب والبؤس: الشدة - مهموز ويخفف
«وضعت» وضعتهم بالتخلف عن القتال، «أراهط» الرهط: ما دون العشرة من الرجال لا
يكون فيهم امرأة.

المعنى: إن لم تنصر قومك الآن: فلن تدخر نصرك.

الإعراب: «يا بؤس» يا حرف نداء وبؤس منادى منصوب لأنه مضاف «واللام» زائدة
تقوية للاختصاص «والحرب» مضاف إليه، وهذا النداء تعجيبى «التى» اسم موصول مبنى
فى محل جر نعت للحرب «وضعت» - «وضع» فعل ماضٍ والتاء للتأنيث والفاعل ضمير
مستتر تقديره هى يعود إلى الحرب «أراهط» مفعول به لوضعت والجملة لا محل لها من
الإعراب صلة «التى» فاستراحوا «الفاء عاطفة» «استراح» فعل ماضٍ وواو الجماعة فاعل
والجملة معطوفة على وضعت.

وذهب ابن الصائغ^(١) إلى أن الإضافة بمعنى اللام على كل حال .

وفى الارتشاف: والذي أذهب إليه (أى الإضافة تفيد)^(٢) الاختصاص وأنها ليست على تقدير حرف مما (ذكروه)^(٣) ولا على نيته هـ^(٤).

وقوله: .. واخصصْ أوْلاً أو أعطه التعريفَ بالذى تَلَا

يعنى: أن المضاف يتخصص بالثانى إن كان نكرة نحو: «غلام رجل» ويتعرف به إن كان معرفة نحو: «غلام زيد» هذا (إذا)^(٥) كانت الإضافة معنوية .

فإن كانت لفظية فقد نبه عليها بقوله:

وإن يُشابهُ المضافُ «يَفْعَلُ» وصفاً فعن تنكيره لا يُعزَلُ

«يفعل» هو الفعل المضارع . يعنى: أن المضاف إذا كان وصفاً (شابه)^(٦) الفعل المضارع فى كونه بمعنى الحال والاستقبال لم يتعرف بالمضاف إليه؛ لأن إضافته غير محضة، لا تفيد إلا تخفيف اللفظ .

فإن قلت: هل تقدر اللام فى الإضافة اللفظية؟

قلت: لا، إذ هى ليست على معنى حرف مما سبق خلافاً لبعض المتأخرين

= الشاهد: «يا بؤس للحرب» أصله يا بؤس الحرب . فاقتحمت اللام بين المتضاميين تقوية للاختصاص .

مواضعه: ذكره ابن هشام فى مغنى اللبيب ١ / ١٨١ ، وابن يعيش ٤ / ٣٦ ، وفى الحماسة لأبى تمام ص ١٩٧ ، والخصائص ٣ / ١٠٢ .

(١) هو: محمد بن عبد الرحمن بن على بن أبى الحسن بن الصائغ النحوى . قال ابن حجر: ولد قبل سنة عشر وسبعمائة واشتغل بالعلم فى اللغة والنحو والفقه، ولى قضاء العسكر، وإفتاء دار العدل، وصنف شرح ألفية ابن مالك والتذكرة عدة مجلدات فى النحو وغير ذلك . مات فى خامس عشر شعبان سنة ٧٧١ هـ وخلف ثروة واسعة .

(٢) أ، ج - وفى (أن الإضافة ما تفيد) .

(٣) أ، ب - وفى جـ «ذكروا» .

(٤) راجع الارتشاف ص ٨٨٣ .

(٥) أ، ج - وفى ب «إن» .

(٦) أ، وفى ب «يشبه» وفى جـ «يشابه» .

فى رعمه أن إضافة اسم الفاعل (وأمثلة المبالغة)^(١) واسم المفعول المضاف إلى (منصوب)^(٢) على معنى اللام.

واستدل: بأن وصولها إلى المفعول باللام «شائع»^(٣) فى فصيح الكلام، ورد بأنه لا يطرد فى الصفة المشبهة.

ثم مثل قال:

كُرْبٌ رَاجِحِينَا عَظِيمِ الأَمَلِ مَرْوَعِ القَلْبِ قَلِيلِ الحِيلِ

فرب (راجحينا)^(٤) مثال لاسم الفاعل، وعظيم الأمل وقليل الحيل مثالان للصفة المشبهة، ومرّوع القلب مثال لاسم المفعول.

ثم قال: وذى الإضافة اسمها لفظية

سميت بذلك لأن فائدتها فى اللفظ وتسمى أيضاً مجازية وغير محضة.

ثم قال: (وتلك محضة) يعنى التى تفيد التخصيص والتعريف، تسمى محضة؛ لأنها خالصة من شائبة الانفصال. (ومعنوية)، لأن فائدتها فى المعنى.

تنبيهات:

الأول: ذهب ابن برهان وابن الطراوة إلى أن إضافة المصدر إلى مرفوعه أو منصوبه غير محضة، والصحيح (أنها)^(٥) محضة لورود السماع بنعته بالمعرفة كقوله:

(١) الأمثلة والكلام يقتضى ما قلته.

(٢) أ، ب - وفى جـ «المنصوب».

(٣) أ، ب - وفى جـ «شائع».

(٤) ب، جـ.

(٥) أ، جـ - وفى ب «أنه».

إِنْ وَجَدِي بِكَ الشَّدِيدَ أَرَانِي عَاذِرًا فَيْكَ مَنِ عَهَدْتُ عَدُولًا (١)

وذهب ابن السراج والفارسي إلى أن إضافة أفعل التفضيل غير محضة، والصحيح أنها محضة؛ لأنه يُنعت بالمعرفة، ونص سيويه: على أن إضافته محضة، وذهب الفارسي ومن وافقه إلى أن إضافة الاسم إلى الصفة غير محضة، وذهب غيرهم إلى أنها محضة، وذهب المصنف إلى أنها شبيهة بالمحضة.

الثاني: المعروف (أن الإضافة تنقسم) (٢) إلى محضة وغير محضة.

وزاد في التسهيل ثالثاً وهو الشبيهة بالمحضة (٣) وهو أنواع:

الأول: - إضافة الاسم إلى الصفة كما تقدم (٤).

الثاني - إضافة (المسمى إلى الاسم) (٥): نحو «شهرُ رمضان» و«يوم الخميس»

و«سعيد كرز».

والثالث - إضافة الصفة إلى الموصوف نحو: «سَحَقُ عِمَامَةٍ» (٦)

(١) قال العيني: لم أقف على اسم قائله - وبحث فلم أعثر له على قائل. من الخفيف. الإعراب: «إن» حرف توكيد ونصب - «وجدى» وجد اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم «والياء» ضمير مبنى في محل جر مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله «بك» في محل نصب مفعوله «الشديد» نعت لاسم إن منصوب - «أراني» جملة في محل الرفع خبر إن و«أراني» يستدعى ثلاثة مفاعيل: الأول الياء والثاني قوله: من عهدت و«من» موصولة في محل نصب والثالث: قوله: «عاذراً» أو «عدولاً» مفعول ثان لعهدت ومفعوله الأول محذوف وهو الضمير العائد إلى الموصول أعنى عهدته «وفيك» حال من «عدولاً».

الشاهد: في «إن وجدى» فإنه مصدر مضاف إلى فاعله واكتسب بإضافته التعريف فلذلك وصف بالمعرفة وهو «الشديد» فلو لم يكتسب تعريفاً بإضافته لما جاز وصفه بالمعرفة.

مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه للألفية ٢ / ٣٠٦، والسيوطي في همعه ٢ / ٤٨.

(٢) ب، ج - وفي أ «تقسيم الإضافة».

(٣) راجع التسهيل ١٥٥.

(٤) نحو: «مسجد الجامع».

(٥) أ، ب - وفي ج «الاسم إلى المسمى».

(٦) سحَق: بمعنى: بالية.



وقوله:

..... وإن سقيت كرام الناس فاسقيناً^(١)

وذهب ابن عصفور إلى أنها غير محضة، وذهب غيره إلى أنها محضة.

الرابع: إضافة الموصوفات إلى القائم مقام الوصف كقوله؟:

..... علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم^(٢)

(١) عجز بيت: قاله بشامة بن حزن النهشلي من قصيدة نونية. وهو من البسيط.

وصلره: إنا مَحْيُوكِ يا سَلْمَى فَحَيِّنا.

الإعراب: «إنا» إن حرف توكيد ونصب ونا اسمه «محيوك» خبره وأصله محيون إياك فلما أضيف سقطت النون «يا سلمى» منادى مفرد «فحينا» الفاء لربط الجواب بالشرط ولا شرط هنا وإنما هي شبيهة بالشرط وفعل وفاعل ومفعول.

كما في قوله: الذي يأتيني فله درهم ويدخلها فهم ما أرادته المتكلم من ترتيب لزوم الدرهم على الإتيان فكذلك هنا فهم ما أرادته من ترتيب لزوم تحيتهم على تحيتها وكذلك الكلام في الشطر الثاني.

الشاهد: في «كرام الناس» فإن إضافة الكرام إلى الناس إضافة الصفة إلى الموصوف.

(٢) صدر بيت: قال العيني: قاله رجل من طيم. كذا قاله المبرد.

وتمامه: بأبيض ماضى الشفرتين يمانى.

وقبله: فإن تقتلوا زيدنا يزيد فلما أقادكم السلطان بعد رمان

وهما من الطويل.

وقصته أن رجلا من طيم يقال له زيد من ولد عروة بن زيد الخليل قتل رجلا من بني

أسد يقال له زيد ثم أقيد به بعد فقال شاعر طيم في ذلك.

الشرح: «علا» من علا يعلو علوا. هذا في المكان، وأما في الشرف والرتبة، فيقال:

على يعلو علاء وكلاهما متعد بمعنى: فاقه، «النقا» بفتح النون والقاف: الحرب.

ويروى: علا زيدنا يوم الحمى رأس زيدكم

الإعراب: «علا» فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر لا محل له من

الإعراب «زيد» فاعل و «نا» مضاف إليه من إضافة الموصوف إلى القائم مقام الوصف أى

علا زيد صاحبنا رأس زيد صاحبكم «ويوم» ظرف زمان منصوب و «النقا» مضاف إليه

مجرور بكسرة مقطرة «رأس» مفعول به و «زيد» مضاف إليه وهو مضاف و «كم» مضاف

إليه «بأبيض» جار ومجرور صفة حذف موصوفها أى سيف أبيض «ماضى الشفرتين»

صفة لأبيض كلام إضافي «يمانى» صفة أخرى لأبيض.

الشاهد: في «زيدنا» فإن فيه إضافة الموصوف إلى القائم مقام الوصف.



أى: علا زيدٌ صاحبنا رأسَ زيدٍ صاحبكم. (فحذف) (١) الصفتين وجعل
الموصوف خلقًا عنهما فى الإضافة.

الخامس: إضافة المؤكّد إلى المؤكّد، وأكثر ما يكون فى أسماء الزمان المبهمة
نحو: (يومئذ) (٢)، وقد يكون فى (غيرها) (٣) كقول الشاعر:

فقلتُ: نجوّاً عنها نَجّاً الجلدِ إنّه سَيْرُضِيكُمَا منها سَنَامٌ وغارِبُهُ (٤)

أراد اكشطا عنها الجلد، لأن النجا هو الجلد.

= قال العينى واستشهد به الزمخشري وقال أجرى زيداً مجرى النكرات فأضافه كما
أضيفت النكرات فقال: زيدنا وزيدكم.

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٢ / ٣٠٧، وابن يعيش ١ / ٤٤، وابن
هشام فى المغنى ١ / ٥٠. والشاهد رقم ١١٨ من خزانة الأدب.

(١) أ، ب. وفى جـ «بحذف».

(٢) أ، جـ. وفى بـ «حينئذ» والأمثلة: يومئذ وحينئذ وعامئذ.

(٣) أ، ب. وفى جـ «غيرهما».

(٤) قال العينى: قائله هو أبو الجراح قاله أبو على البغدادى فى كتاب المقصور والممدود.

وقال الصاغانى فى العباب: هو أبو الغمر الكلابى، وقد نزل عنده ضيفان فتحر لهما ناقة
فقالا: إنها مهزولة: فقال معتذراً لهما. وهو من الطويل.

الشرح: «انجوا» أمر للاثنتين من نجوت جلد البعير عنه إذا سلخته - يخاطب الضيفين
«نجا الجلد» النجا مقصور اسم الجلد «غاربه» أعلى الظهر.

الإعراب: «فقلت» الفاء عاطفة على ما قبلها و «قلت» فعل وفاعل «انجوا» فعل أمر
مبنى على حذف النون والواو ضمير فى محل رفع فاعل «عنها» جار ومجرور «نجا»
مفعول به «والجلد» مضاف إليه من إضافة المؤكّد إلى المؤكّد «إنه» إن واسمها «سيرضيكما»
جملة فى محل رفع خبر إن «منها» جار ومجرور «سنام» فاعل «يرضى» «وغاربه» عطف
عليه والهاء مضاف إليه.

الشاهد: فى «نجا الجلد» فإنه أضاف المؤكّد إلى المؤكّد، قال العينى: هكذا قال ابن أم
قاسم. والأحسن أن يقال فيه ما قاله الفراء، وهو إنمّا أضاف النجا إلى الجلد مع أن النجا
هو الجلد، لأن العرب تضيف الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظ كقوله: حق اليقين،
ولدار الآخرة.

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٢ / ٣٠٧. والشاهد ٣٠٩ من خزانة
الأدب.

السادس: إضافة الملقى إلى المعتبر نحو:

إلى الحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا (١)

السابع: إضافة المعتبر إلى الملقى. كقول بعض الطائيين:

... أَقَامَ بِيغْدَادِ الْعِرَاقِ وَشَوْقَهُ لِأَهْلِ دِمَشْقِ الشَّامِ شَوْقٌ مَبْرَحٌ (٢)

الثالث: أهمل المصنف هنا نوعين مما لا يتعرف بالإضافة:

أحدهما: ما وقع موقع نكرة لا تقبل التعريف نحو: «رب رجل وأخيه»

و«كم ناقة وفصيلها»، و«فعلَ ذلك جهده، وطاقته».

(١) صدر بيت قائله: ليبد بن ربيعة العامري. وهو من الطويل.

وعجزه: وَمَنْ يَبْكُ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدْ اعْتَدَرَ.

الإعراب: «إلى الحَوْلِ» جارٌ ومجرور متعلق «بابكيا» بقرينة قوله: «ولا تخمشا» في البيت قبله «ثم» عاطفة «اسم» مبتدأ «والسلام» مضاف إليه من إضافة الملقى إلى المعتبر «وعليكما» جارٌ ومجرور خبر المبتدأ «ومن» الواو عاطفة من «شرطية» «ويبك» فعل الشرط مجزوم بحذف حرف العلة والفاعل ضمير مستتر تقديره هو يعود على من «حولًا» ظرف زمان منصوب «وكاملًا» نعت له «فقد» الفاء واقعة في جواب الشرط وقد حرف تحقيق «واعتذر» فعل ماضٍ والفاعل ضمير مستتر تقديره هو. والجملة جواب الشرط.

الشاهد: في «ثم اسم السلام» فإن اسم مضاف إلى السلام وهو إضافة الملقى إلى المعتبر يعني لفظ الاسم هنا ملقى، لأن دخوله وخروجه سواء.
والمعنى: ثم السلام عليكما.

مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه للألفية ٢ / ٣٠٧، والسيوطي في همه ٤٩ / ٢،

وابن يعيش ٣ / ١٤. والشاهد رقم ٣٠٥ من خزانة الأدب والخصائص ٣ / ٢٩.

(٢) قال العيني والمرادى: قائله بعض الطائيين - وبحسب فلم أعثر على قائله. وهو من الطويل.

الشرح: «مبرح» أي: شديد، يقال برح به الأمر تبريحًا: أي: جهده.

الإعراب: «أقام» فعل ماضٍ مبني على الفتح والفاعل ضمير مستتر «ببغداد» في محل نصب على المفعولية وبغداد لا ينصرف فلما أضيف المجر بالکسر «العراق» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «وشوقه» الواو للحال شوق مبتدأ وخبره شوق الثاني «مبرح» صفة والجملة وقعت حالا وشوق مصدر مضاف إلى فاعله «لأهل دمشق الشام» في محل نصب على المفعولية.

الشاهد: في «ببغداد العراق» و«دمشق الشام» فإن الإضافة فيهما إضافة المعتبر إلى الملقى؛ وذلك لأن دخول العراق والشام وخروجهما سواء.

مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه للألفية ٢ / ٣٠٧، والسيوطي في همه ٤٩ / ٢.

ونحو: لا أباك تُخَوِّفُنِي (١).

لأن رب وكم يجران المعارف، والحال لا تكون معرفة، و«لا» لا تعمل في المعرفة.

ثانيهما: ما لا يقبل التعريف لشدة إبهامه كغير ومثل وحسب (٢).

وزعم المبرد أن «غير» لا تتعرف أبداً، وقال السيرافي: تتعرف إذا وقعت بين متضادين، وزعم ابن السراج: أنه إذا كان المغاير (والمائل) (٣) واحداً كانت «غير ومثل» (معرفين) (٤).

قال في شرح التسهيل: وقد يُعنى «بغير» و«مثل» مغايرة خاصة وبمائلة

(١) جزء من بيت لأبي حية النميري. وهو من الوافر.

وتمام البيت: أبالموت الذي لأبد أتى مُلاق

الشرح: قال ابن منظور (أراد تخوفيني فحذف النون الأخيرة).

وقال الشيخ محمد محي الدين في تعليقه على الأشموني ١ / ١٠٩ (... وعلى هذا

قرأ بعض القراء «فيم تبشرون؟» فأذهب إحدى النونين استقالاتاً).

الإعراب: «أبالموت» الهمزة للاستفهام «بالموت» جار ومجرور متعلق بقوله تخوفيني

«الذي» اسم موصول نعت للموت «لا» نافية للجنس «بد» اسم لا «إني» إن واسمها

«ملاق» خبر إن. وإن واسمها وخبرها في تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف

والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر «لا» و «لا» مع اسمها وخبرها لا محل لها من

الإعراب صلة الموصول والعائد ضمير منصوب «بملاق» «لا أباك» لا نافية للجنس «أبا»

اسم لا منصوب بالالف وأبا مضاف والضمير مضاف إليه وخبر لا محذوف والجملة لا

محل لها من الإعراب معترضة بين المعمول الذي هو الجار والمجرور والعامل الذي هو

تخوفيني و«تخوفيني» فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة للتخفيف، وباء المخاطبة فاعل

والنون الموجودة للوقاية والياء بعد النون مفعول به.

الشاهد: في «لا أباك» حيث إن «أبا» وقع موقع نكرة لا تقبل التعريف وأن «لا»

لا تعمل في المعرفة.

مواضعه: ذكره ابن منظور في لسان العرب ج ١٨ ص ١٢، ومحب الدين مرتضى

في تاج العروس ج ١ ص ٥، وابن مالك في التسهيل ص ٦٨، وابن يعيش في شرح

المفصل ٢ / ١٠٥، وابن هشام في الشذور ص ٣٤٣، والسيوطي في همعه ١ / ٤٥.

(٢) راجع الأشموني ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨.

(٣) ب - وفي أ، ج (المقابل).

(٤) أ، ب - وفي ج (معرفتين).

خاصة فيحكم بتعريفهما. وأكثر ما يكون ذلك في «غير» إذا وقع بين ضدين، وأجاز بعض العلماء منهم السيرافي أن يعمل على هذا (قوله تعالى) (١): ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ (٢) لوقوع «غير» فيه بين متضادين وليس بلازم، لقوله تعالى: ﴿نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ﴾ (٣) (فنعنت) (٤) به النكرة مع وقوعه بين متضادين. أ هـ.

ثم قال: ووصلُ آلِ بَدَا المضافِ مُغْتَفَرٌ.

الإشارة إلى الوصف (المشابه) (٥) للمضارع. يعنى: أن وصل آل بما إضافته لفظية مغتفر لا مطلقاً بل بشرط كونه مضافاً إلى ما فيه «آل» نحو: (الجدع الشعر).

أو مضافاً إلى ما فيه آل نحو: (الضاربُ رأسَ الجاني) أو مثني أو مجموعاً على حدة نحو: «الضاربا زيد» و«المكرموا عمرو».

وأما جمع التكسير وجمع المؤنث السالم (فكالمفرد وعنهما احترق) (٦) بقوله: (سييله أتبع) أى: اتبع سبيل المثني فى سلامة واحده وإعرابه بالحرفين. فإن قلت: مفهوم الشرط أن وصل آل (بدا المضاف) (٧) فيما سوى هذه الصور الأربع غير مغتفر.

وقد ذكر فى التسهيل صورة خامسة (٨) يغتفر فيها ذلك (أيضاً) (٩) (وهى) (١٠) أن يكون الثانى مضافاً إلى ضمير المقرون بال. كقوله:

-
- (١) ب.
(٢) من الآية ٧ من سورة الفاتحة.
(٣) من الآية ٣٧ من سورة فاطر.
(٤) ب، جـ - وفى أ (فنعنت).
(٥) ب، جـ - وفى (به).
(٦) أ، جـ - وفى ب (فمنهما تحزرا).
(٧) ب.
(٨) راجع التسهيل ص ١٣٧، ١٥٦.
(٩) أ، جـ.
(١٠) ب، جـ - وفى أ (هو).

الودُّ أَنْتِ الْمُسْتَحِقَّةُ صَفْوَهُ (١)

قلت: إنما أهمل هذه (الصورة) (٢) هنا لقلتها وللخلاف في جوارها.

فإن المبرد منع الجر في نحو ذلك وأوجب النصب، ولكن الصحيح جواره،
لثبوته في المستحقة صفوه (هكذا) (٣) روى بالجر.

ثم قال:

وربما أكسبتَ ثَانٍ أَوَّلًا تَأْنِيثًا إِنْ كَانَ لِحَذْفِ مُوَهَلًا

يعنى: أن المضاف قد يؤنث لتأنيث المضاف إليه، بشرط صحة حذفه،
والاستغناء عنه بالمضاف إليه (فيشمل) (٤) أربعة أنواع:

الأول: أن يكون المضاف بعضًا وهو مؤنث كقوله:

(١) صدر بيت قال العيني: لم أقف على اسم قائله - وبحثت فلم أعثر على قائله من
الكامل.

وعجزه: مَنِيٌّ وَإِنْ لَمْ أَرَجُ مِنْكَ نَوَالًا

الشرح: «الود» بضم الواو أو فتحها أو كسرهما - المحبة - «المستحقة» التي تستوجب بما
اشتملت عليه من صفات ومبادئ «صفوه» خالصه ولبابه «أرج» مضارع رجا الشيء يرجوه
رجا ورجاوة إذا أمله وطمع فيه «نوالا» أى عطاء.

المعنى: أنت التي تستحقين خالص مودتى ومحبتى، ولست أطمع في نوالك ولا أرجو
منك جزاء.

الإعراب: «الود» مبتدأ وأنت مبتدأ ثان «المستحقة صفوه» خبر المبتدأ الثانى والجملة خبر
المبتدأ الاول والمستحقة مضاف إلى صفوه و صفوه مضاف والضمير مضاف إليه وهو ضمير
ما هو مقرون بال الذى هو الود «منى» جار ومجرور متعلق بالمستحقة «وإن» الواو عاطفة
«إن» شرطية «لم» حرف نفى وجزم وقلب «أرج» فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة
والجملة جملة الشرط «منك» جار ومجرور متعلق بالفعل قبله «نوالا» مفعول به وفاعل
«أرج» ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا وصدر الكلام أغنى عن الجواب.

الشاهد: فى «المستحقة صفوه» حيث أضاف الاسم المقترن بال، وهو المستحقة لكونه
وصفًا مع كون المضاف إليه مضافًا إلى صفوه يعود إلى ما فيه آل وهو الود.

مواضعه: ذكره ابن هشام فى شرحه للألفية، والسيوطى فى همع الهوامع ٢ / ٤٨،
والأشمونى ٢ / ٣٠٨.

(٢) أ، ب - وفى جـ (الصورة). (٣) ب، جـ - وفى أ (لكذاى).

(٤) أ - وفى ب، جـ (فشمل).

إذا بعضُ السنينَ تعرقتنا^(١)

لأن بعض السنين سنة.

والثاني: أن يكون بعضاً وهو مذكر كقوله:

كما شَرِقَتْ صدرُ القنَاةِ من الدَّمِ^(٢)

(١) صدر بيت لجرير من قصيدة مدح بها هشام بن عبد الملك بن مروان. وهو من الوافر.

وعجزه: كفى الأيتامَ فقد أبي اليتيم.

الشرح: «تعرقتنا» يقال تعرقت العظم إذا أكلت ما عليه من اللحم «كفى» بمعنى: أغنى

يتعدى إلى مفعولين أولهما الأيتام وثانيهما فقد.

المعنى: يريد أنها أذهبت أموالنا ومواشينا وقد كفى الأيتام فقد آباؤهم لأنه أنفق عليهم

وأعطاهم.

الإعراب: «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «بعض» فاعل فعل محذوف يفسره تعرقتنا

المذكور «تعرقتنا» جملة من فعل وفاعل ومفعول «كفى» بمعنى أغنى يتعدى إلى مفعولين

«الأيتام» مفعول أول منصوب بالفتحة الظاهرة «فقد» مفعول ثانٍ منصوب بالفتحة الظاهرة

«أبي» مضاف إليه «اليتيم» مضاف إليه.

الشاهد: أن «بعضاً» اكتسب التأنيث مما بعده؛ ولهذا قال تعرقتنا بالتأنيث.

مواضعه: ذكره سيويه في كتابه ١/ ٢٥ والشاهد رقم ٢٨٨ من الخزانة.

(٢) عجز بيت قائله: الأعشى ميمون بن قيس. وهو من الطويل.

وصدره: وتشرقُّ بالقول الذي قد أذعته

الشرح: «تشرق» بريقه إذا غص. «أذعته» أفضيته، «صدر القنَاة» الرمح.

الإعراب: «تشرق» فعل مضارع والفاعل ضمير «بالقول» جار ومجرور في محل نصب

مفعوله «الذي» اسم موصول صفة للقول «قد» حرف تحقيق «أذعته» فعل وفاعل ومفعول

والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «كما» الكاف للتشبيه وما مصدرية «صدر»

فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة «القنَاة» مضاف إليه مجرور بالكسرة «من الدم» جار

ومجرور.

الشاهد: في «شَرِقَتْ صدرًا» فإنها مؤنثة وفاعلها وهو الصدر مذكر، وكان القياس

«شَرِقَتْ» ولكن لما كان الصدر الذي هو مضاف بعض المضاف إليه أعطى له حكمه.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٢/ ٣١٠، والسيوطي ص ٧٤، وأيضاً

في همعه ٢/ ٤٩، وابن هشام في المغنى ٢/ ١١٣.

والثالث: أن يكون وصفاً للمؤنث كقوله:

مَشِينٌ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسْفَهَتْ
أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيحِ النِّوَاسِمِ (١)

والرابع: ألا يكون بعضاً ولا وصفاً، ولكنه شبيهه ببعض في صلاحيته (للسقوط) (٢) كقولهم: اجتمعت أهل اليمامة (٣).

وذكر الفارسي خامساً. وهو أن يكون المضاف كل كقول عترة:

جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثُرَّةً (٤)

(١) قائله: ذو الرمة غيلان بن عقبة. وهو من الطويل.

الشرح: «اهتزت» مالت واضطربت «تسفهت» من قولهم تسفهت الرياح الغصون إذا أمالتها وحركتها «النواسم» جمع ناسمة، وهي الرياح اللينة أول هبوبها. المعنى: يقول: إن هؤلاء النسوة قد مشين في اهتزاز وتمایل فهن يحاكيين رماحاً مرت بها ريح فأمالتها.

الإعراب: «مشين» فعل وفاعل «كما» الكاف حرف تشبيه وجر «ما» مصدرية «اهتزت» اهتز فعل ماضٍ والتاء للتأنيث «رماح» فاعل اهتزت و «ما» المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف أي مشين شيئاً كائنًا كاهتزاز... إلخ
«تسفهت» تسفه فعل ماضٍ والتاء للتأنيث «أعاليها» أعالي مفعول به لتسفه وأعلى مضاف والضمير مضاف إليه «مر» فاعل تسفهت و«مر» مضاف «الرياح» مضاف إليه «النواسم» نعت للرياح،
وجملة «تسفهت» نعت «لرماح».

الشاهد: في «تسفهت» .. مر الرياح» حيث أنت الشاعر الفعل بتاء التأنيث مع أن فاعله مذكر وهو «مر» والذي جلب له ذلك إنما هو المضاف إليه، وهو «الرياح».
مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٥٧، وابن عقيل ٢ / ٣٨، الأشموني ٢ / ٣١٠، وداود، والمكودي ص ٨٦، وسيبويه ١ / ٢٥، والخصائص ٢ / ٤١٧.

(٢) أ، ب - وفي جـ (في السقوط).

(٣) قال سيبويه ١ / ٢٦: (وسمعنا من يوثق به من العرب يقول: اجتمعت أهل اليمامة لأنه يقول في كلامه اجتمعت اليمامة يعني: أهل اليمامة فأنث الفعل في اللفظ إذ جعله في اللفظ لليمامة فترك اللفظ على ما يكون عليه في سعة الكلام).

(٤) صدر بيت: قائله عترة بن شداد العبسي. وهو من الكامل.

وتمامه: فتركن كل حديقة كالدّرهم.

الشرح: «ثرة» بفتح التاء وتشديد الراء - كل عين كثيرة الماء «كل حديقة» ويروى كل قرارة «فتركن كل حديقة» معناه: أن الماء لما اجتمع استدار أعلاه فصار كدور الدرهم. =

ومنه ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ﴾^(١) والتأنيث في هذا النوع أفصح بخلاف ما قبله.

تنبيه:

قد يرد مثل ذلك في التذكير، ومنه قول الشاعر:

رُؤْيَةُ الْفِكْرِ مَا يَثُولُ لَهُ الْأَمْرُ مُعِينٌ عَلَى اجْتِنَابِ التَّوَانِي^(٢)

ثم قال:

وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لَهَا بِهِ اتَّحَدُ مَعْنَى وَأَوَّلُ مَوْهَمًا إِذَا وَرَدَ

= الإعراب: «جادت» جاد فعل ماضٍ والتاء للتأنيث «عليه» جار ومجرور والضمير يرجع إلى النبت في البيت قبله «كل» فاعل و «عين» مضاف إليه «وثره» نعت لعين «فتركن» الفاء عاطفة «تركن» فعل وفاعل «كل» مفعول به «حديقة» مضاف إليه «كالدرهم» جار ومجرور نعت لحديقة.

الشاهد: في «جادت» حيث أنت مع إسناده إلى لفظة كل، لاكتساب كل التأنيث من المضاف إليه بإضافته.

مواضعه: ذكر ابن هشام في المعنى ١ / ١٦٨، والسيوطي في همعه ٢ / ٧٤، والأشعري في شرحه للألفية ٢ / ٣١٠.

(١) من الآية ٣٠ من سورة آل عمران.

(٢) قال العيني: لم أقف على اسم قائله. ويحث فلم أعثر له على قائل. وهو من الخفيف. الشرح: «ما يثول»: ما يرجع له الأمر «على اجتناب التواني» ويروى «على اكتساب الثواب».

الإعراب: «رؤية» مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة «الفكر» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة من إضافة المصدر إلى فاعله «ما يثول إليه الأمر» جملة وقعت مفعولا للمصدر أو في محل جر صفة للفكر يعنى الفكر الذى يرجع إليه الأمر «معين» خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة «على» حرف جر «اجتناب» مجرور بها «التواني» مضاف إليه والجار والمجرور متعلق بقوله «معين».

الشاهد: في (له الأمر) حيث قال «له» ولم يقل: «لها». فكأنه قال: الفكر الذى يثول له الأمر ويجوز أن يكون الاستشهاد فى قوله: «معين» فإنه مذكر مع أن المبتدأ مؤنث، وذلك لسريان التذكير إليه من المضاف إليه وهو الفكر. اهـ العيني.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١٥٧، والأشعري ٢ / ٣١١، وداود، والمكودي ص ٨٧، والسيوطي ص ٧٤، وأيضاً فى همعه ٢ / ٤٩.

لا بد من كون المضاف غير المضاف إليه بوجه ما؛ لأن المضاف يتخصص أو يتعرف بالمضاف إليه، والشئ لا يتخصص ولا يتعرف بنفسه، وما أوهم ذلك أول.

فما يوهم الإضافة إلى المرادف نحو «سعيد كرر» (فيؤول)^(١) الأول بالمسمى، والثاني بالاسم. كأنك قلت: جاءني مسمى هذا اللقب.

ومما يوهم إضافة الصفة إلى الموصوف قولهم: «سحق عمامة» (وجرد قطيفة. بإضافة الشئ إلى جنسه. أي: سحق من عمامة)^(٢).

ومما يوهم إضافة الموصوف إلى صفته قولهم: «مسجد الجامع».

فيؤول بحذف المضاف إليه وإقامة صفة مقامه. أي: مسجد المكان الجامع.

وذهب الكوفيون إلى أن الصفة ذهب بها مذهب الجنس ثم أضيف الموصوف إليها كما يضاف بعض الجنس إليه في نحو: «خاتم حديد» وعلى هذا فلا حذف.

وإضافة الصفة إلى موصوفها، والموصوف إلى صفته (لا يتقاس)^(٣).

وأجاز الفراء إضافة الشئ إلى ما بما معناه، لاختلاف اللفظين، ووافق ابن الطراوة وغيره ونقله في النهاية^(٤) عن الكوفيين.

وقال الفراء: ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ﴾^(٥) أضيفت الدار إلى الآخرة. وهي الآخرة.

والعرب قد تضيف الشئ إلى نفسه إذا اختلف لفظه كيوم الخميس.

وذكر مثلاً منها ﴿حَقُّ الْيَقِينِ﴾^(٦) و﴿حَبُّ الْحَصِيدِ﴾^(٧) و﴿حَبْلُ

الْوَرِيدِ﴾^(٨).

(١) ب، ج. وفي أ (فيؤولون).

(٢) ج. وقال الأشموني ٣١١ / ٢ (.. أي. شئ مجرد من جنس القطيفة، وشئ سحق من جنس العمامة).

(٤) كتاب لابن الحبار.

(٦) من الآية ٩٥ من سورة الواقعة.

(٣) أ، ج. وفي ب (لا يقاس).

(٥) من الآية ٣٠ من سورة النحل.

(٧) من الآية ٩ من سورة ق.

(٨) من الآية ١٦ من سورة ق.

وظاهر التسهيل وشرحه موافقة الفراء^(١).

ثم قال:

وبعضُ الأسماء يضافُ أبدًا

إنما احتيج (إلى)^(٢) التنبيه على الأسماء التي لازمت الإضافة لخروجها عن الأصل إذ الأصل جوار أفراد الاسم عن الإضافة.

ثم الأسماء (اللازمة)^(٣) للإضافة على قسمين:

قسم يلزمها لفظًا ومعنى نحو: «قصارى» و«حمادى»^(٤) و«لدى».

وقسم يلزمها معنى لا لفظًا نحو: «كل» و«بعض» و«أى».

والى هذا أشار بقوله:

وبعضُ ذا قد يات لفظًا مفردًا

تنبيهات:

الأول: لكل موضعان تلزم فيهما الإضافة لفظًا ومعنى:

أحدهما: إذا (وقعت)^(٥) نعتًا، والآخر: إذا (وقعت)^(٦) توكيدًا خلاقًا للفراء. والزمخشري فى التوكيد.

الثانى: شد تكبير «كل» ونصبه على الحال فيما (حكاها)^(٧) أبو الحسن.

وعلى هذا فلا يمتنع إدخال «أل» (عليه)^(٨).

الثالث: مذهب سيبويه والجمهور أن «كلا وبعضًا» معرفتان (بنية)^(٩) الإضافة وقالوا: «مررت بكل قائمًا» و«ببعض جالسًا»^(١٠).

(١) راجع الأشموني ٢ / ٣١١. (٢) ب، ج - وفى أ (على).

(٣) أ، ج، وفى ب (اللازمة).

(٤) قصارى وحمادى بمعنى: غايته. (٥) ب - وفى أ، ج (وقع).

(٦) ب، وفى أ، ج (وقع). (٧) أ، ب - وفى ج (ذكره).

(٨) ب. (٩) أ، ج - وفى ب (على نية).

(١٠) قال سيبويه ١ / ٢٧٣: (هذا باب ما ينتصب خبره لأنه معرفة وهى معرفة لا توصف

ولا تكون وصفًا. وذلك قولك مررت بكل قائمًا ومررت ببعض قائمًا وبعض جالسًا).

وذهب الفارسي إلى أنهما نكرتان، وألزم من قال بتعريفهما أن يقول: (إن)^(١) نصفًا وثلاثًا وسدسًا معارف، لأنهما في المعنى مضافات، وهي نكرة بإجماع.

ورد بأن العرب تحذف المضاف وتريده وقد لا تريده، ودل مجيء الحال بعد «كل وبعض» على إرادته.

ثم إن (الملازم)^(٢) للإضافة (ثلاثة)^(٣) أنواع:

أحدها: ما لزم الإضافة إلى (المضمر)^(٤).

والثاني: (ما يضاف)^(٥) إلى الظاهر (والمضمر)^(٦).

والثالث: ما لزم الإضافة إلى الجملة.

وقد أشار إلى الأول بقوله:

وبعض ما يُضَافُ حَتْمًا اِمْتَنَعُ وإيلاؤه اسمًا ظاهرًا حيثُ وَقَعَ
كوحْدِ لَيِّ ودوَالِي سَعْدِي وشذَّ إيلاءَ يَدِي لِلبَيِّ

تقدم الكلام على نصب «وحد» في باب الحال، وهو ملازم للإضافة إلى (المضمر)^(٧) ولازم الإفراد والتذكير، لأنه مصدر، وربما ثنى مضافًا إلى ضمير مشى.

حكى ابن سيده^(٨) (جلسا على وحدهما وعلى وحديهما)^(٩) ووجد منصوب دائمًا، وقد يجز بإضافة نسيج وجحيش وغير.

(١) ب، جـ. (٢) أ، جـ وفي ب (اللازم).

(٣) أ، جـ وفي ب (على ثلاثة).

(٤) أ، جـ وفي ب (الضمير).

(٥) أ، ب - وفي جـ (ما لزم الإضافة). (٦) أ، جـ.

(٧) أ، جـ وفي ب (الضمير).

(٨) هو: علي بن أحمد بن سيده النحوي الأندلسي. كان حافظًا لم يكن في زمانه أعلم منه بالنحو واللغة، قال أبو عمر الطلمنكي: دخلت مرسية فتشبت بي أهلها ليسمعوا على غريب المصنف، فقلت لهم: انظروا من يقرأ عليكم فأتوا برجل أعشى يعرف بابن سيده فقرأ علي من أوله إلى آخره من حفظه فعجبت منه. شرح كتاب الأخفش وغيره. مات سنة ثمان وخمسين وأربعمائة عن نحو ستين سنة.

(٩) أ، جـ - وفي ب (جلسا على وحديهما وحدتهما).

والأول للمدح والأخير للدم.

وزاد بعضهم قريع وحده وهو للمدح، وقد يجر بعلى كما سبق^(١).

وأما «لبي ودوالى وسعدى» فهي مصادر مثناة تلزم الإضافة إلى (المضمر)^(٢) فتقول لبيك وسعديك ودواليك ونحوهما حنانيك وهذاذك وحجازيك وحذاريك. قال فى النهاية: ومن المصادر المثناة حذاريك - بفتح الحاء - ولا مفرد له.

تنبيهات:

الأول: الناصب لهذه المصادر واجب الإضمار، ويقدر فى غير لبيك من لفظه والتقدير فى لبيك (أجبت)^(٣) إجابتك، وكأنه من ألب بالمكان إذا قام به.

الثانى: يجوز استعمال لبيك وحده، وأما سعديك فلا يستعمل إلا تابعاً للبيك.

قال سيويه: أراد بقول لبيك وسعديك إجابة بعد إجابة^(٤).

الثالث: هذه التثنية عند الجمهور للتكثير (لا تقع على الواحد)^(٥).

الرابع: ذهب الأعلام، إلى أن الكاف فى لبيك وأخواته حرف خطاب لا موضع (له)^(٦) من الإعراب وحذفت النون لشبه الإضافة.

(١) قال السيوطى فى همعه ٢ / ٥٠ . . . يقال: هو نسيج وحده وقريع وحده إذا قصد قلة نظيره فى الخير، وأصله فى الثوب، لأنه إذا كان رفيعاً لم ينسج على منواله، والقريع: السيد، وهو جحيش وحده وعبير وحده إذا قصد قلة نظيره فى الشر وهما مصغر «عير» وهو الحمار، وجحش وهو ولده يذم بهما المنفرد باتباع رأيه، ويقال: هما نسيجاً وحدهما وهم نسيجاء وحدهم وهى نسيجة وحدها وهكذا، وقيل: لا يتصل بنسيج وإخوته العلامات فيقال: هما نسيج وحدهما وهكذا . . .

(٢) أ، ج - وفى ب (الضمير).

(٣) ب، ج - وفى أ (أجبتك).

(٤) قال سيويه ١ / ١٧٥: (كأنما أراد بقوله لبيك وسعديك إجابة كأن يقول كلما أجبتك فى أمر فانا فى الأمر الآخر مجيب، وكان هذه التثنية أشد توكيداً).

(٥) ب - وفى أ، ج (لا شفع الواحد).

(٦) ب - وفى أ، ج (لها).

الخامس: حكى سيبويه عن بعض العرب^(١): لبٌ، على أنه مفرد لبيك غير أنه مبني على الكسر، لقلة تمكنه، واختلف فيه. فقيل: ينصب نصب المصدر. كأنه قال: إجابة وقال المصنف: جعلوه اسم فعل.

وقوله: وشذَّ إيلاءُ يدي للبيِّ

أشار إلى أنه شذت إضافته إلى الظاهر في قوله:

دعوتُ لِمَا نَابَنِي مِسُورًا فلبِّي فلبِّي يدي مِسُورًا^(٢)

تنبيه:

ذهب يونس إلى أن لبيك اسم مفرد وأصله لبي قلبت ألفه ياء للإضافة إلى المضمَر كما في عليك.

(١) قال سيبويه ١ / ١٧٦: (وبعض العرب يقول: لب فيجره مجرى أمس وفاق، ولكن موضعه نصب).

(٢) من أبيات سيبويه التي لم يعرفوا لها قائلًا ١ / ١٧٦، وقال العيني: لأعرابي من بني أسد. وهو من المتقارب.

الشرح: «دعوت» طلبت «نابني» نزل بي وأصابني «مسور» بكسر الميم وسكون السين وفتح الواو - اسم رجل «لبي» أجب «لبي يدي مسور» المراد الدعاء لمسور: بأن يجاب دعاؤه كلما دعا إجابته بعد إجابة، وإنما خص يديه بالذكر، لأنهما اللتان أعطيتهما ما سأل. المعنى: أصل هذا أن رجلاً دعا رجلاً آخر اسمه مسور ليغرم عنه دية لزمته فأجابه إلى ذلك. فالراجز يقول: دعوت مسورًا للأمر الذي نزل بي فلباني، ثم دعا له.

الإعراب: «دعوت» فعل وفاعل «لما» اللام حرف جر للتعليل «ما» اسم موصول مبني على السكون في محل جر باللام والجار والمجرور متعلق بدعوت «نابني» ناب فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما والتون للوقاية والياء مفعول به والجملة لا محل لها صلة الموصول «مسورًا» مفعول به لدعوت «فلبِّي» الفاء عاطفة «لبي» فعل ماض والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مسور والجملة معطوفة على جملة «دعوت مسورًا» وقوله: «فلبِّي يدي مسور» الفاء للتعليل «ولبي» مصدر منصوب على المفعولية المطلقة بفعل محذوف وهو مضاف ويدي مضاف إليه ويدي مضاف ومسور مضاف إليه.

الشاهد: في «فلبِّي يدي» حيث أضاف «لبي» إلى الاسم الظاهر وهو «يدي» وذلك شاذ.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١٥٩، وابن عقيل ٢ / ٤١ والأشموني ٢ / ٣١٣، وداود، والسندوبى، والاصطهناوى، والمكودي ص ٨٧، وابن هشام ٢ / ١٩١، وأيضًا في المعنى ٢ / ١٤٣، والسيوطي ص ٧٥، وأيضًا في الهمع ١ / ١٩٠، وابن يعيش ١ / ١٩١. والشاهد رقم ٩٣ من الخزانة، والكتاب ١ / ١٧٦.

ورد عليه سيبويه بقوله: «فَلْبِي يَدِيْ مَسُوْر» لإثبات الياء مع الظاهر^(١) فإن قلت: قد ذكر في شرح التسهيل: أن إضافة لبيك إلى (المضمر)^(٢) الغائب شاذة كإضافته إلى الظاهر، ومنه قول الراجز:

لقلتُ لبيّه لمن يدعُوني^(٣).

وظاهر كلامه هنا جواز إضافته إلى المضمر مطلقاً.

قلت: لا يلزم من قوله: (أمتنع إيلاؤه اسمًا ظاهرًا) جواز إضافته لكل

مضمر.

(١) قال سيبويه ١/ ١٧٦ (وزعم يونس أن لبيك اسم واحد، ولكنه جاء على هذا اللفظ في الإضافة كقولك عليك، وقال سيبويه:

دعوت لما نابني مسوراً
فلبى فلبى يدى مسور

فلو كان بمنزلة على لقال فلبى يدى مسور لأنك تقول على ريد إذا أظهرت الاسم.

(٢) أ - وفي ب، جـ (الضمير).

(٣) قال العيني: لم أقف على اسم قائله ويحث فلم أعتبر له عليّ قائل - من الرجز.

وقبله: إنك لو دعوتني ودوني
زوراء ذات مترع بيون.

الشرح: «زوراء» - بفتح الزاي وسكون الواو - الأرض البعيدة الأطراف «مترع» ممتد «بيون»: بزنة صبور. البشر البعيدة القعر، وقيل: الواسعة الرأس الضيقة الأسفل، «لبيه» فيه التفات من الخطاب إلى الغيبة، والأصل أن يقول: لقلت لك لبيك.

المعنى: إنك لو ناديتني وأمامي أرض بعيدة الأطراف واسعة الأرجاء ذات ماء بعيد الغور لأجبتك إجابة بعد إجابة، يريد أنه لا تتعوقه عن إجابته صعاب ولا شداد.

الإعراب: «إنك» إن حرف توكيد ونصب والكاف ضمير المخاطب اسمه «لو» شرطية غير جازمة «دعوتني» دحا فعل ماض وضمير المخاطب فاعله والنون للوقاية والياء مفعول به والجملة شرط «لو» و «دوني» الواو للحال «دوني» ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ودون مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «زوراء» مبتدأ مؤخر وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال «ذات» نعت لزوراء وذات مضاف «مترع» مضاف إليه «بيون» نعت لمترع «لقلت» اللام واقعة في جواب لو قلت فعل وفاعل والجملة جواب لو وجملة الشرط في محل رفع خبر إن في أول الأبيات «لبيه» مفعول مطلق والهاء مضاف إليه «لبن» اللام حرف جر ومن اسم موصول «يدعوني» فعل وفاعل ومفعول والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

الشاهد: في (لبيه) حيث أضاف (لبي) إلى ضمير الغائب. وذلك شاذ والحكم أن يضاف إلى ضمير المخاطب.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن عقيل ١/ ٤٠، والاشموني ٢/ ٣١٣، وابن هشام ٢/ ١٩٠، وفي المغني ٢/ ١٤٣، والسيوطي ص ٧٥، وفي همعه ١/ ١٩٠.

وفي الارتشاف: (ويضاف)^(١) إلى الظاهر. تقول: لبي زيد وسعدى عمرو
وإلى ضمير الغائب قالوا: لبيه، ودعوى الشذوذ فيهما باطلة. هـ^(٢).

ثم أشار إلى الثالث بقوله:

وألزموا إضافة إلى الجُمْلِ حيثُ وإذُ

شمل قوله: (إلى الجمل) (الجملة)^(٣) الاسمية والفعلية:

فالاسمية نحو: «جلست حيثُ زيدٌ جالسٌ»، و«إذُ زيدٌ جالسٌ».

والفعلية نحو: «حيثُ جلس زيدٌ»، و«إذُ جلس زيدٌ».

فإن قلت: كيف قال: وألزموا مع إذ حيث قد ورد إضافتها إلى مفرد، في

قوله:

أما ترى حيثُ سهيلٌ طالعاً^(٤)

(١) أ، ب - وفي جـ (ومضاف).

(٢) قال السيوطي في همعه ١/ ١٩٠ (ورده أبو حيان بأن سيبويه قال في كتابه: يقال: لبي
زيد وسعدى زيد فساق ذلك مساق المنساق المطرد). (٣) ب.

(٤) صدر بيت: بحث فلم أعر على قائله. وهو من الرجز.

وعجزه: نَجْمًا يَضِيءُ كَالشَّهَابِ لَامِعًا.

الشرح: «سهيلٌ» بضم السين - نجم تنضج الفواكه عند طلوعه وينقضى القسيظ،
«الشهاب» الشعلة من النار.

الإعراب: «أما» الهمزة للاستفهام «وما» نافية أو: «أما» كلها أداة استفتاح «ترى» فعل
مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «حيثُ» مفعول به مبنى على الضم في
محل نصب وحيث مضاف «وسهيل» مضاف إليه «طالعاً» قيل حال من سهيل ومجىء
الحال من المضاف إليه - مع كونه قليلاً - قد ورد في الشعر وهذا منه، وقيل هو حال من
«حيثُ» والمراد بحيث هنا مكان خاص مع أن وضعه على اسم مكان مبهم «ونجماً»
منصوب على المدح بفعل محذوف «يضيء» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً
تقديره هو يعود إلى نجم والجملة في محل نصب صفة لنجم «كالشهاب» جار ومجرور
متعلق ب«لامعاً» حال مؤكدة.

الشاهد: في «حيث سهيل» فإنه أضاف حيث إلى اسم مفرد، وذلك شاذ عند جمهرة
النحاة. وإنما تضاف عندهم إلى الجملة، وقد أجاز الكسائي إضافة «حيث» إلى المفرد،
واستدل بهذا البيت ونحوه، وروى برفع «سهيل» فتكون مضافة إلى الجملة فلا شاهد
فيه.

وقد جاءت غير مضافة في قوله:

إذا رِيْدَةٌ مِنْ حَيْثُ مَا نَفَّحَتْ لَهُ (١)

قلت: أما إضافتها إلى المفرد (فهو ممنوع) (٢) عند البصريين إلا في ضرورة وهو عند الكسائي في قياس.

وأما عدم إضافتها فهو أندر (منه) (٣) مع أن في شاهده احتمالاً ظاهراً، فلندور ذلك واختصاصه بالضرورة. قال: والزموا.

وقوله: وَإِنْ يَنْوَنُ يُحْتَمَلُ إفرادُ إذْ

=مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٥٩، وابن عقيل ٢ / ٣٤، والأشمونى ٣١٤، والسيوطى ص ٧٥.

(١) صدر بيت: قاله أبو حية النميرى - واسمه المشمر بن الربيع، وهو شاعر مجيد من مخضرمى الدولتين الأموية والعباسية. والبيت من الطويل. وعجزه: أتاهُ بَرِيْأَهَا خَلِيْلٌ يُوَاصِلُهُ.

الشرح: «ريدة» - بفتح الراء وسكون الياء وفتح الدال - يقال: ريع ريدة وريادة أى: لينة الهبوب «نفحت» أى: هبت «برياها» بفتح الراء وتشديد الياء - الرائحة. الإعراب: «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه «ريدة» فاعل لفعل محذوف تقديره نفحت [يفسره المذكور] والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها «من» حرف جر «حيث» ظرف قطع عن الإضافة مبنى على الضم في محل جر «ما» رائدة «نفحت» نفع فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل ضمير مستتر تقديره هي يعود إلى ريدة «له» جار ومجرور متعلق بنفحت «أتاه» أتى فعل ماض والضمير في محل نصب مفعول به «برياها» الياء حرف جر «وريا» اسم مجرور بالياء، والضمير مضاف إليه والجار والمجرور متعلق بأتاه «خليل» فاعل أتى «يواصله» جملة في محل رفع نعت لخليل وجملة أتاه وقعت جواباً لإذا.

الشاهد: في «من حيث» حيث قطعت عن الإضافة.

تقديره: إذا ريدة نفحت له من حيث هبت؛ وذلك لأن ريدة فاعل بفعل محذوف يفسره نفحت، فلو كانت نفحت مضافاً إليه لزم بطلان التفسير، إذ المضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف فلا يفسر عاملاً فيه.

مواضعه: ذكره السيوطى في الهمع ١ / ٢١٢.

(٢) أ، ج - وفي ب (فهى ممنوعة).

(٣) أ، ج - وفي ب (منها).

يعنى: أن إذ يجوز إفرادها لفظاً عن الإضافة، لكن بشرط أن يعوض
(عن) (١) الجملة المحذوفة تنوين نحو: (يومئذ) ولا تشاركها (حيث) فى ذلك .
ولهذا قال: (يحتمل إفراد إذ).

فإن قلت: لم كسرت الذال من يومئذ (٢) ونحوه؟
قلت: لالتقاء الساكنين خلافاً للأخفش، إذ جعل كسرهما للجر بالإضافة ورد
بأوجه: منها أنهم قالوا يومئذ بالفتح.
تنبيه:

قولهم: (إذ ذاك) ليس من الإضافة إلى المفرد بل إلى جملة اسمية والتقدير
إذ ذاك كذلك (٣).

.... وما كإذ معنى كإذ أضف جوازاً ...

يعنى: أن (المشابه لإذ) (٤) فى كونه اسم زمان مبهم غير محدود يراد به
المضى أضيف جوازاً (إلى) (٥) ما يضاف إليه إذ وجوباً. يعنى: الجملتين، وذلك
نحو: يوم وأيام.

فلو كان غير مبهم أو محدوداً لم يضاف إلى الجمل فلا يجوز إضافة (أسبوع
وشهر ويومين ونحو من المثنى وأجاز المغاربة إضافة) (٦) أسبوع وشهر ونحوه.

وأجاز ابن كيسان إضافة المثنى ولم يسمع، ولو مراداً به الاستقبال لم يضاف
كإذ بل يضاف كإذا أعنى: إلى جملة فعلية؛ لأن (إذا) وما حمل عليها لا يضاف
إلى الاسمية.

(١) أ - وفى ب، ج (من).

(٢) أ، ج - وفى ب (يومئذ وحيثئذ).

(٣) راجع الأشموني ٢ / ٣١٤.

(٤) أ، ب - وفى ج (ما شابه إذ).

(٥) أ، ب - وفى ج (أى).

(٦) أ، ج.

هذا مقتضى مذهب سيبويه؛ ولذلك يؤول قوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُمْ
بَارِزُونَ﴾^(١) على (تنزله)^(٢) منزلة الماضي.

قال المصنف: والصحيح جواز ذلك على قلة، يعنى: فى (إذا) وما حمل
عليها.

تنبيهان:

الأول: منع صاحب البسيط إضافة المتوسع فيه إلى الجملة، قال: لأنه اسم
حيثذ، والأسماء لا تضاف إلى الجمل، وليس بصحيح. بل قد أضيف متوسعاً فيه
نحو: ﴿هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ﴾^(٣).

الثانى: (الظاهر)^(٤) أن إضافة أسماء الزمان إلى الجمل محضة تفيد التعريف.
وفى البسيط: قد يقال: لا تفيده لأن الجمل نكرات.

ثم قال:

وابن أو أهرّب ما كإذ قد أجرياً

.....

يعنى: أنه يجوز فيما أجرى مجرى (إذ) من أسماء الزمان، فأضيف إلى
جملة وجهان: الإعراب وهو القياس، والبناء (وهو ضعيف)^(٥) وسببه عند
البصريين المشاكلة؛ ولذلك لم يجيزوه إلا قبل فعل مبنى.

(و)^(٦) قال المصنف: بل سببه شبه الظرف حيثذ بحرف الشرط فى جعل
الجملة التى تليه مفتقرة إليه، وإلى غيره، وذلك إن قمت من قولك: «(حين)^(٧)
قمت قمت» كان كلاماً تاماً قبل دخول (حين) عليه وبعد دخولها حدث له افتقار
فشبه (حين) وأمثاله بأن.

(١) من الآية ١٦ من سورة غافر.

(٢) أ، ب وفى جـ (تنزله).

(٣) من الآية ٣٥ من سورة المرسلات.

(٤) جـ.

(٥) ب - قال الأشمونى ٢ / ٣١٥: (أما الإعراب فعلى الاصل، وأما البناء فحملاً على (إذ).

(٦) أ، جـ - وفى أ (حتى).

ثم قال:

واخترَ بنا متلو فعلُ بنا
.....

شمل قوله (بنا) الماضي نحو:

على حين عاتبتُ المشيبَ على الصبا^(١)

والمضارع المبني كقوله:

.....
على حين يستصين كل حليم^(٢)

(١) صدر بيت، قائله: النابغة الذبياني من قصيدة يعتذر فيها للنعمان، من الطويل.
وعجزه: أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَارِعُ.

الشرح: (عاتبت): لمت في تسخط «الصبا» بكسر الصاد - اسم الصبوة، وهي ميل إلى هوى النفس واتباع شهواتها «المشيب» هو ابيضاض المسود من الشعر وقد يراد به الدخول في حده «أصح» فعل مضارع مأخوذ من الصحو، وهو زوال السكر «وارع» راجر، كاف.
المعنى: أسبلت العبرة وقت معاتبتى الشيب حين حل وارتحل الصبا وقلت لى نفسى مويخاً كيف لا أفيق من غفلتى والشيب أكبر راجر. وقبل هذا البيت:

وأسبل منى عبرة فرددتها على النحر منها مستهل ودامع

الإعراب: «على» حرف جر ومعناه هنا الظرفية «حين» يروى بالجر معرباً ويروى بالفتح مبنياً وهو المختار وعلى كل حال هو مجرور بعلى لفظاً أو محلاً والجار والمجرور متعلق بقوله: «كفكف» فى بيت سابق «عاتبت» فعل وفاعله والجملة فى محل جر بإضافة حين إليها «المشيب» مفعول به لعاتبت «على الصبا» جار ومجرور متعلق بعاتبت «فقلت» الفاء عاطفة «وقلت» فعل وفاعله والجملة معطوفة على جملة عاتبت «ألم» الهمزة للإذكار «لما» نافية جازمة وفيها معنى توقع حصول مجزومها «أصح» فعل مضارع مجزوم بلما وعلامة جزمه حذف حرف العلة وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «والمشيب» الواو للحال والشيب مبتدأ «وارع» خبره والجملة فى محل نصب حال.

الشاهد: فى «على حين عاتبت» فإن الرواية وردت فيه بفتح «حين» على أنه مبنى لأنه اكتسب البناء مما أضيف إليه.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١٦٠. وابن عقيل ٢ / ٤٥، والأشمونى ٢ / ٣١٥، وابن هشام ٦ / ١٩٨، وأيضاً فى المعنى ٢ / ١١٥، والسيوطى فى الهمع ١ / ٢١٨ وابن يعيش ٢ / ١٦.

الشاهد: ٤٩٩ من الخزانة وسيبويه ١ / ٣٦٩.

(١) عجز بيت: قال العينى: لم أقف على اسم قائله - ويحث فلم أعثر له على قائل - وهو من الطويل.

وصدره: لا جتدبن منهن قلبى تحلماً.

يروى ببناء (حين) أنشده في شرح التسهيل، فكلاهما يختار معه البناء
فعبارة هنا أجود من قوله في الكافية

وقبل فعلٍ ماضٍ البنا رَجَحَ والعكسُ قبلَ غيره أيضاً وضَحَ
ثم قال: وقبل فعلٍ مُعْرَبٍ أو مبتدأ أعرب.....
مثال الفعل المعرب ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ (١) والمبتدأ.
ألم تَعَلِّمِي يَا عَمْرُكَ اللهُ أَنَّنِي كَرِيمٌ عَلَى حِينِ الْكِرَامِ قَلِيلٌ (٢)

= الشرح: «لاجتذب» مضارع مقرون بلام القسم ونون التوكيد الخفيفة وماضيه
«اجتذب» تقول: جذب الشيء يجذبه واجتذبه وذلك إذا مده نحو نفسه «تحلماً» أى
تتكلف الحلم وتصنعه «يستصين» يملن به إلى الصبوة «حليم» عاقل.

المعنى: يقول إنه سيجتذب قلبه من هؤلاء النسوة، ويتخلص من محبتهم، تصنعاً
للعقل والحكمة، فى الوقت الذى لهن فيه من المسكنة ما يملن به كل عاقل.

الإعراب: «لاجتذب» اللام واقعة فى جواب القسم «اجتذب» فعل مضارع مبنى على
الفتح لاتصاله بنون التوكيد والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا والنون حرف دال
على التوكيد «منهن» جار ومجرور متعلق بأجتذب «قلبي» قلب مفعول به لاجتذب والياء
مضاف إليه «تحلماً» مفعول لأجله «على حين» جار ومجرور متعلق بأجتذب «يستصين»
فعل وفاعل «كل» مفعول به وكل مضاف «وحليم» مضاف إليه والجملة فى محل جر
بإضافة حين إليها.

الشاهد: فى «على حين يستصين» فإن الرواية بفتح «حين» على أنه مبنى بسبب
إضافته إلى الفعل المضارع المبنى، لاتصاله بنون النسوة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشموني ٣ / ٣١٥، والمكودي ص ٨٨ وابن هشام
٢ / ١٩٩ وأيضاً فى المعنى ٢ / ١١٥ والسيوطى فى الهمع ١ / ٢١٨.

(١) من الآية ١١٩ من سورة المائدة.

(٢) قائله: مويال بن جهم المدحجى ويقال: قائله مبشر بن مبشر الهذلى الفزارى من
الطويل.

الإعراب: «ألم» الهمزة للاستفهام «ولم» حرف نفى وجزم وقلب «تعلّمى» فعل
مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف النون وياء المخاطبة فاعل «يا» لمجرد التنيبه «عمرِكَ»
منصوب نصب المصادر فإذا دخلت عليه اللام يرفع بالابتداء وظاهره القسم وليس مراده
هنا إذ المراد: بتعميرك الله أى بإقرارك له بالبقاء «أنتى كريم» إن واسمها وخبرها سدت
مسد مفعولى «تعلّمى» «على حين» على حرف جر وحين مجرور وأعرب لأنه وقع قبل
مبتدأ وهو «الكرام» و «قليل» خبر المبتدأ.

الشاهد: فى (حين الكرام) حيث أعربت (حين) قبل المبتدأ.

فالإعراب قبل هذين جائز بانفاق.

وأما البناء فمنعه البصريون وأجازه الكوفيون (ومال)^(١) الفارسي إلى تجويزه.

واختاره المصنف؛ ولذلك قال: (وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفْنَدَا).

لأن علة البناء (ليست لطلب)^(٢) المشاكلة بل ما تقدم^(٣).

قد ورد السماع بالبناء قبل الجملة الاسمية في قوله: على حين الكرام

قليل^(٤) فإنه روى بالفتح، وإذا ثبت قبل الاسمية كان قبل (الفعل)^(٥) المضارع أولى

لأن أصله البناء.

ثم قال:

وَأَلْزَمُوا إِذَا إِضَافَةٌ إِلَى جُمَلِ الْأَفْعَالِ كَهُنَّ إِذَا اِهْتَلَى

مذهب الجمهور أن (إذا) لازمة (للإضافة)^(٦) والجملة بعد (ها)^(٧) في موضع

جرٍّ والعامل فيها جوابها.

وقيل: ليست مضافة. والعامل فيها الفعل الذي يليها لا جوابها؛ لأن

جوابها قد يقترن بما لا يعمل ما بعده فيما قبله كالفاء وإذا الفجائية وما النافية.

ولأن (وقتي)^(٨) الشرط والجواب قد يختلفان في نحو: «إذا جئتنى غداً

(أجيتك)^(٩) بعد غداً».

=مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٢ / ٣٢٥، والمكودي ص ٨٨، وابن

هشام في المغني ٢ / ١١٥، والسيوطي في الهمع ١ / ٢١٨.

(١) أ، ج وفي ب (وأما).

(٢) أ - وفي ب (ليس طلب) وفي ج (ليست طلب).

(٣) بل سببه شبه الظرف حيثئذ بحرف الشرط إلخ.

(٤) وورد السماع أيضاً في قراءة نافع (هذا يوم ينفع) بالفتح.

(٥) ب.

(٦) أ، ج وفي ب «الإضافة».

(٧) ب، ج.

(٨) ج - وفي أ «وقت» وفي ب «جزئي».

(٩) أ - وفي ب، ج (جتتك).

ومذهب سيويه أنها لا تصاف إلا إلى جملة فعلية نحو «قوله»^(١): (هن إذا اعتلى)^(٢) وأما نحو ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ﴾^(٣) فعلى تقدير الفعل.

قال فى شرح التسهيل: لا يجيز سيويه غير ذلك، وقال السهيلي عن سيويه: إنه يجيز على إرادة الابتداء بعد إذا الشرطية وأدوات الشرط إذا كان الخبر فعلا، وأجاز الأخص مع ما أوجهه سيويه جعل المرفوع بعدها مبتدأ.

قال فى شرح التسهيل: ويقوله أقول، وجزم هنا بمذهب سيويه.

ثم قال: لمفهوم اثنين معرف بلا تفرق أضيف كلنا وكلا

كلا وكلنا من الأسماء (الملازمة)^(٤) للإضافة لفظاً ومعنى، ولا يضافان إلا لمفهوم اثنين (فيشمل)^(٥) المثني نحو (كلا الرجلين) وضميره نحو (كلاهما) و(كلانا) واسم الإشارة إلى المثني ولو بلفظ الأفراد كقوله:

إن للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجه وقيل^(٦)

(١) ب.

(٢) قال سيويه ١ / ٥٤ (وما يقبح بعده ابتداء الأسماء ويكون الاسم بعده إذا أوقعت الفعل على شيء من سببه نصباً فى القياس إذا وحيث. ويقبح ابتداء الاسم بعدهما إذا كان بعده الفعل لو قلت اجلس حيث زيد جلس أو اجلس إذا زيد يجلس. وإذا موضع آخر يحسن فيه ابتداء الأسماء بعدها تقول: نظرت فإذا زيد يضربه عمرو لأنك لو قلت: نظرت إذا زيد يذهب لحسن).

(٣) الآية ١ من سورة الانفطار.

(٤) أ، جـ - وفى ب (اللازمة).

(٥) أ، جـ - وفى ب (فيشمل).

(٦) قائله: هو عبد الله بن الزبيرى أحد شعراء قرىش المعدودين، وكان فى أول الدعوة الإسلامية مشركاً يهجو المسلمين ثم أسلم. والبيت من كلمة له يقولها وهو مشرك يوم أحد. وهو من الرمل.

الشرح: «مدى» غاية ومتهى، «وجه» جهة، «وقيل» بفتح القاف والباء - له عدة معان منها الحجة الواضحة.

المعنى: يقول: إن للخير وللشر غاية ينتهى إليها واحد منهما، وكل منهما أمر واضح لا يخفى على أحد.

واحترز بقوله (مُعَرَّف) من المنكر، فلا يضافان إليه .

وحكى الكوفيون إضافتها إلى النكرة (إذا)^(١) كانت (محدودة)^(٢) نحو (كلا رجلين عندك قائمان) (واحترز بقوله)^(٣) (بلا تفرق) من نحو (كلا زيد وعمرو) فإنه لا يجوز إلا في الضرورة كقوله:

كِلَا الضَيْفَيْنِ الْمَشْنُوءِ وَالضَّيْفِ نَائِلٌ لَدَى الْمَنَى وَالْأَمْنِ فِي الْيَسْرِ وَالْعُسْرِ^(٤)

=الإعراب: «إن» حرف توكيد «للخير» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن تقدم وللشر» معطوف على ما قبله بالواو «مدى» اسم إن مؤخر عن خبرها «وكلا» الواو عاطفة وكلا مبتدأ مرفوع بالضممة المقدرة «وكلا» مضاف واسم الإشارة في «ذلك» مضاف إليه واللام للبعد والكاف حرف خطاب «وجه» خبر المبتدأ «وقبل» معطوفة بالواو على ما قبلها.

الشاهد: في «وكلا ذلك» حيث أضاف «كلا» إلى مفرد لفظاً وهو «ذلك» لأنه مثنى في المعنى لعوده على اثنين.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ١٦١، وابن عقيل ٤٨ / ٢، وابن هشام ٢٠٣ / ٢، وداود والأشمونى ٣١٧ / ٢، والسيوطى ص ٧٦، وفي همعه ٥٠ / ٢ وابن يعيش ٣ / ٣.

(١) أ، ب - وفي جـ (إن).

(٢) أ، جـ - وفي ب (مجردة).

(٣) ب - وفي أ، جـ (وقوله).

(٤) البيت بحث عنه فلم أعثر على قائله. وهو من الطويل.

الشرح: «الضيفن» - بفتح الضاد وسكون الياء وفتح الفاء - تابع الضيف وهو الذى يسمى الطفيلى والنون فيه رائدة فورنه «فعلن» لا «فيعلن» «المشئوء» بفتح الميم وسكون الشين وضم النون - المبعض وروى «واجد» بدل «نائل» وروى «العسر واليسر».

الإعراب: «كلا» مبتدأ مرفوع بضممة مقدرة الضيفن مضاف إليه «المشئوء» بالجر صفة للضيفن «والضيف» الواو عاطفة الضيف معطوف على الضيفن «نائل» خبر المبتدأ (لدى) نصب على الظرف أى عندى «المنى» مفعول لقوله نائل «والأمن» عطف عليه (فى اليسر) جار ومجرور فى محل نصب على الحال «والعسر» عطف عليه.

الشاهد: فى كلا الضيفين (أن كلا أضيف إلى مفرد معطوف عليه آخر، وهذا لا يجوز إلا فى الضرورة).

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٣١٧ / ٢.

وذكر ابن الأنباري: أن (كلا) يضاف إلى مفرد، بشرط أن تكرر نحو (كلاي، وكلاك محسان) وأوردها على أنها من كلام العرب ولم يذكر المصنف إلا في (أى).

ثم قال: **ولا تُضَفُ لِمُفْرَدٍ مُعْرَفٍ أَيًّا.....**

من الأسماء (الملازمة)^(١) للإضافة (أى) ويجوز إضافتها إلى النكرة. بلا شرط وإلى المعرفة بشرط إسهام ثنية نحو (أى الرجلين)^(٢) وأيهما أو جمع نحو: «أى الرجال^(٣) وأيهم».

ولا تضاف إلى مفرد (معرفة)^(٤) نحو: «أى زيد عندك» لأنها بمعنى بعض (مع)^(٥) المعرفة.

ولا يصح ذلك في هذا المثال ونحوه، ويستثنى من ذلك صورتان:

(إحدهما)^(٦) أن (تكرر)^(٧) أيا معطوفاً بالواو كقوله:

أَيُّ وَأَيْكَ فَارِسُ الْأَحْزَابِ^(٨)

(١) أ، ج - وفي ب (الملازمة).

(٢) أ.

(٣) أ.

(٤) أ، ج - وفي ب (معرف).

(٥) أ، ب - وفي ج (وفي).

(٦) أ، ب.

(٧) أ، ج - وفي ب «تكون».

(٨) عجز بيت: قال العيني: لم أقف على اسم قائله - وبحث فلم أعر على قائل - من الكامل.

وصدره: **فَلْتَنِ لِقَيْتِكَ خَالِيَيْنِ لَتَعْلَمَنَّ**

الشرح: «خاليين» يريد ليس معنا أحد «الأحزاب» جمع حزب الجماعة من الناس والطفافة يكون أمرهم واحد.

المعنى: يتوعد مخاطبه ويقول له: إذا انفردنا ونزل كل منا إلى صاحبه فستعلم أيانا الشجاع.

الإعراب: «فلتن» الفاء عاطفة واللام موطئة للقسم «إن» شرطية «لقيتك» «لقى» فعل ماضٍ واقع فعل الشرط والتاء فاعل والضمير «الكاف» مفعول به «خاليين» حال من =

والأخرى: أن تقصد الأجزاء نحو: «أى ريد أحسن» بمعنى: أى أجزائه.
واللهما أشار بقوله:

... وإن كررتها فاضف - أو تنو الأجزاء

ثم قال:

... واخصصن بالمعرفة .. موصولة أياً ..

يعنى: أن «أياً» الموصولة لا تضاف إلا إلى معرفة وهذا هو الأشهر وأجاز بعضهم إضافتها إلى النكرة ذكره ابن عصفور وغيره.

وقوله: (ويعكس الصفة) يعنى: أن «أياً» إذا وقعت صفة لم تضاف إلا إلى نكرة بعكس الموصولة، والواقعة حالا كالواقعة صفة^(١).

ثم قال: وإن تكن شرطاً أو استفهاماً فمطلقاً كمل بها الكلاماً

يعنى أن «أياً» إذا وقعت شرطاً أو استفهاماً جاز إضافتها إلى النكرة وإلى المعرفة على التفصيل السابق^(٢).

فظهر بهذا أن (لاى)^(٣) ثلاثة أحوال.

ثم قال: **وَالزَّمُوا إِضَافَةَ لَدُنْ فَجَزَّ**

=الفاعل ومن المفعول معاً منصوب بالياء «تتعلمن» جواب القسم وحذف جواب الشرط لدلالة جواب القسم عليه وأكد الفعل بنون التوكيد الخفيفة «أى» مبتدأ ومضاف إليه «وأيك» عطف عليه «فارس الأحزاب» خير المبتدأ ومضاف إليه والجملة فى محل نصب سدت مسد مفعولى تعلم. وعلق تعلم عنها بسبب الاستفهام.

الشاهد: فى «أى وأيك» حيث أضاف لفظ «أى» إلى مفرد معرفة لأنه تكرر، ولولا هذا التكرار لم تجز إضافته للمعرفة المفردة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن هشام ٢ / ٢٠٥، الأشمونى ٢ / ٣١٧، والسيوطى ص ٧٦.

(١) مثال الموصولة مضاف إلى المعرفة «يعجبني أيهم قائم» وإلى النكرة «يعجبني أى رجلين قاما» ومثال الواقعة صفة «مررت برجل أى رجل» والواقعة حالا «مررت بزید - أى فتى».

(٢) مثالهما «أى رجل يأتينى فله درهم»، «أيا الأجلين قضيت» «أيكم يأتينى بعرشها» «فبأى حديث».

(٣) ب، ج - وفى أ (لها).

من الأسماء الملازمة للإضافة «لذن» وهي لأول غاية زمان أو مكان.
وتضاف إلى المفرد وإلى الجملة.

وقوله (فجر) يعنى: لفظاً أو محلاً لتندرج الجملة.

ومن إضافتها إلى جملة اسمية قوله:

وتَذَكَّرُ نِعْمَاهُ لَدُنْ أَنْتَ يَا فَعٍ (١)

وفعلية قوله:

صَرِيحٌ غَوَانٍ رَاقِهِنَ وَرُقْنَهُ .. لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شَابَ سَوْدُ الذَّوَابِ (٢)

(١) صدر بيت: قال فى الدرر السوامع / ١ / ١٨٤: لم أعر على قائله - وبحشت فلم أعر له على قائل.

وعجزه: إلى أنتَ ذو فَوْدَيْنِ أبيضُ كالنَّسْرِ

الشرح: «نعماء» بضم النون: النعمة «اليافع» الشاب «فودين» قال فى الصحاح: «فود» معظم شعر الرأس مما يلى الأذن وفود الرأس جانباه والجمع أفواد. والفودان: قرنا الرأس وناحيته، ويقال: بدا الشيب بفوديه، وفى الحديث: «كان أكثر شببيه فى رأسه»، أى ناحيته.

الإعراب: «وتذكر» الواو عاطفة «تذكر» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت «نعماء» تُعمى مفعول به والضمير مضاف إليه «لذن» ظرف يصلح للزمان والمكان «أنت يافع» مبتدأ وخبر والجملة فى محل جر بإضافة لذن إليها «إلى» ابتدائية «أنت» مبتدأ «ذو» خبر «فودين» مضاف إليه «أبيض» خبر بعد خبر أو خبر مبتدأ محذوف تقديره أنت «كالنسر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ثالث أو خبر لمبتدأ محذوف أيضاً.

الشاهد: فى «لذن أنت يافع» حيث أضيفت «لذن» إلى الجملة الاسمية.

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٢ / ٣١٨، والسيوطى فى الهمع ٢١٥/١.

(٢) قائله: القطامى واسمه عمير بن شبيب - من الطويل.

الشرح: «صريع» المصروع: هو المطروح على الأرض غلبة، «غوان» جمع غانية وهى الجارية التى غنيت بحسنها عن الحلى «راقهن» أعجبهن، وروى «شاقهن وشقته» «ورقته» أعجبهن. «الذوائب» جمع ذؤابة: خصلة من الشعر.

المعنى: أنه صريع مغلوب على أمره بسبب الغانيات اللاتي تعلق بهن منذ نشأ وتعلقن به حتى شاب.

الإعراب: «صريع» بالجر بدل من قوله «مستهلك» فى بيت سابق، وبالرفع خبر لمبتدأ محذوف «غوان» مضاف إليه «راقهن» فعل ماضٍ والفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى =

ولم يضيف إلى الجمل من ظروف المكان إلا حيث ولدن. وقال ابن برهان:
إلا (حيث)^(١) وحدها.

وقوله: ونصبُ غُدوةٍ بها عنهم نَدَرَ

سمع في «غدوة» بعد «لدن» الجر والنصب والرفع.

أما الجر فهو الأصل^(٢) وأما النصب (فشاذ، ووجه)^(٣) بثلاثة أوجه:

أحدها: أن «لدن» شبهت باسم الفاعل، (في ثبوت)^(٤) نونها تارة وحذفها
أخرى فنصب بها.

وضعف لسماع النصب بعد (لد)^(٥) المحذوفة النون.

والثاني: أن النصب على إضمار «كان» الناقصة.

والثالث: أنه على التمييز.

وقال سيبويه: ولا تنصب لدن غير غدوة^(٦)

=صريع غوان وضمير الغائبات مفعول به «ورقته» الواو حرف عطف وراق فعل ماض
ونون النسوة فاعل وضمير الغائب مفعول به «لدن» ظرف زمان مبني على السكون في
محل نصب؛ وقد نازع فيه كل من راقهن ورقته «شب» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر
والجملة في محل جر بإضافة لدن إليها «حتى» حرف غاية وجر «شاب» فعل ماض مبني
على الفتح «سود» فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة «الذوائب» مضاف إليه مجرور بالكسرة.
الشاهد: في «لدن شب» حيث أضاف «لدن» إلى جملة «شب» وهي فعلية والفاعل
مستتر جواراً.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن هشام ٢ / ٢٠٧ والأشمونى ٢ / ٣١٨، وداود،
والمكودى ص ٩٨، والسيوطى فى الهمع ١ / ٢١٥.

(١) ب، ج وفى أ (حديث).

(٢) قال سيبويه ١ / ١٠٧: (والجر فى غدوة هو الوجه والقياس).

(٣) أ، ج - وفى ب (فرجه).

(٤) أ، ج (لثبات) و ب (لثبوت) والأحسن فى ثبوت.

(٥) أ، ب - وفى ج (لدن).

(٦) قال سيبويه ١ / ٢٨: (إن لدن إنما ينصب بها مع غدوة) وفى ١ / ١٠٧ أن لدن لها مع
غدوة حال ليست فى غيرها تنصب بها كأنه ألحق التثوين فى لغة من قال له وذلك قولك
من لدن غدوة).

وأما الرفع فرواه الكوفيون ووجه بإضمار «كان»^(١)

وقال ابن جنى: لشبهه بالفاعل فرفع، فظاهره أنها مرفوعة بلدن ولم يذكر الرفع هنا، وذكره فى التسهيل^(٢).

وقوله: (بها) يقتضى أن نصب غدوة بلدن لا بكان المقدرة.

وقوله: (ومع مع فيها قليل).

مع اسم لمكان الاصطحاب أو وقته على ما يليق بالمصاحب، وهو ملازم للإضافة والظرفية وقد يجز بمن. حكى سيويه ذهب من معه^(٣).

وهو معرب فى أكثر اللغات، وبنائه على السكون لغة ربيعة.

وفى المحكم^(٤) (لغة)^(٥) ربيعة^(٦) وغنم ولم يحفظ سيويه أنه لغة فزعم أنه

ضرورة.

وقوله: (قليل) يعنى بالنسبة إلى اللغة الأخرى.

وزعم أبو جعفر النحاس أن الإجماع منعقد على حرفيتها إذ كانت ساكنة.

وليس بصحيح، بل الصحيح أنها باقية على اسميتها، وهذا مفهوم من قوله: (فيها).

يعنى: أن الإسكان قليل فى موضع الاسمية، ولو كانت المسكنة حرفاً لم

يكن الإسكان فى الاسمية^(٧).

وقوله: ... وَنُقِلْ ففتح وكسر لسكون يتصل

هما: مرتبان لا مفرعان من أعربها فتح ومن بناها على السكون كسر،

لالتقاء الساكنين.

(١) كان التامة: والتقدير: لدن كانت غدوة.

(٢) قال فى التسهيل ص ٩٧ (وقد يرفع).

(٣) الكتاب ١ / ٣٠٩.

(٤) هو كتاب لابن سيده.

(٥) أ، ب.

(٦) هو ابن تغلب بن وائل رأس القبيلة، ودليل البناء على السكون قوله:

فريشى منكم وهوأى معكم وإن كانت ريارتكم لماما

(٧) ب، ج.

وقوله:

واضمم - بناء - غيراً ان عدمت ما له اضيف ناوياً ما عدما
قبل كغير، بعد، حسب، أول ودون والجهات أيضاً، وعل

يعنى أن هذه الاشياء المذكورة، اعنى غير (وقبلا)^(١) وما بعدهما، إذا حذف ما يضاف لم يخل إما أن ينوى معناه دون لفظه، أو ينوى لفظه^(٢) ولا ينوى.

فإن نوى معناه دون لفظه بنيت على الضم لشبهها بحرف الجواب والاستغناء عما بعدها مع ما فيها من شبه الحرف فى الجمود والافتقار^(٣).

وإن نوى لفظه أعربت إعراب المضاف (ولم تنون)^(٤)

حكى الفراء فى معانيه^(٥) أن من العرب من يقول: «من قبل» بالخفض.

وحذف التنوين للإضافة. وإن لم ينو أعربت^(٦) ونونت كقراءة من قرأ «من

قبل ومن بعد»^(٧) بالتنوين. ومنه قوله:

فساغ لى الشرابُ وكنْتُ قبلاً أكادُ أغصُ بالماءِ الحميمِ^(٨)

وإلى هذا أشار بقوله: وأعربوا نصباً... البيت

(١) ب وفى أ «قليلاً».

(٢) ب، ج.

(٣) بالجمود والكلام يستقيم بوضع فى «فى الجمود» ومثال المبنى قوله تعالى: «الله الامر من

قبل ومن بعد» راجع الأشموني ٢ / ٣٢١.

(٤) أ، ج.

(٥) كتاب له فى تفسير القرآن الكريم.

(٦) أى قطعت عن الإضافة لفظاً ومعنى: فلم ينو لفظه، ولا معناه.

(٧) من الآية ٤ من سورة الروم.

(٨) قال العينى: قائله عبد الله بن يعرب، والصواب أنه ليزيد بن الصعق - من الوافر.

الشرح: «ساغ لى الشراب» حلا ولان وسهل مروره فى الحلق، «أغص» مضارع من

الغصص وهو فى الأصل انجاس الطعام فى المرء ووقوفه فى الحلق، واستعمل ههنا فى

موضع الشرق. «الماء الحميم» هو الذى تشتهيبه النفس، وفى غير هذا الموضع يطلق على

الماء الحار - ويروى: الماء الفرات.

فإن قلت: لم ينبه على أنه إذا نوى لفظه أعرب، بل ظاهر قوله: (ناوياً ما عُدماً) يقتضى بناؤه.

قلت: إذا نوى لفظه صار كالمنطوق به فكأنه ما عدم.

فإن قلت: قوله: وأعربوا نصباً ليس بجيد؛ لأن هذه الأسماء قد تجر حال التنكير كقراءة (من قرأ)^(١) «من قبل ومن بعد».

قلت: الغالب فيها النصب وجرها قليل، فكأنه اقتصر على النصب (لذلك)^(٢).

فإن قلت: قوله: (إذا نُكِّر) يفهم أن هذه الأسماء إذا بنيت على الضم كانت معرفة.

قلت: والأمر كذلك.

وقال في البسيط: قال بعضهم: هي نكرات، وإنما يريد قبل شيء.

وجعل بعض النحويين التنوين في قوله: «وكننت قبلاً» تنوين العوض و(أن)^(٣) «قبلاً» معرفة بنية الإضافة.

= المعنى: لما أدركت ثأرى هدأت نفسى وطاب خاطرى، وكننت قبل ذلك أتالم من أسهل الأشياء واللها.

الإعراب: «فساغ» الفاء عاطفة وساغ فعل ماض «لى» جار ومجرور متعلق بساغ «الشراب» فاعل ساغ «وكننت» الواو للحال «كان» فعل ماض ناقص والثاء ضمير المتكلم اسمها «قبلاً» منصوب على الظرفية يتعلق بكان «أكاد» فعل مضارع واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «أغص» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا والجملة في محل نصب خبر أكاد وجملة أكاد واسمها وخبرها في محل نصب خبر كان وجملة كان واسمها وخبرها في محل نصب حال «بالماء» جار ومجرور متعلق بأغص «والخميم» نعت للماء.

الشاهد: في «قبلاً» حيث أعرب منوناً لأنه قطع عن الإضافة لفظاً ومعنى.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٣٦، وابن عقيل ٢ / ٥٦، والأشموني ٢ / ٣٢٢، والشاطبي، وابن هشام ٢ / ٢١٣، والمكودي ص ٩١، والسيوطي ص ٧٨، وأيضاً في الهمع ١ / ٢١٠، وابن يعيش ٤ / ٨٨. والشاهد رقم ٦٩ من الخزانة.

(١) ب، ج.

(٢) أ، ب.

(٣) أ، ج.

فى شرح الكافية: وهذا القول عندى حسن (١).

ثم قال:

وما بلى المضاف ياتى خَلْفًا عنه فى الإعراب إذا ما حُذِفَا

يجوز حذف المضاف للعلم به، والأكثر حيث أن يخلفه المضاف إليه فى الإعراب نحو: ﴿وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾ (٢) أى: حب العجل.

وقد يخلفه فى التنكير إن كان المضاف مثلاً نحو: «مررت برجل زهير» (أى: مثل زهير) (٣) ولذلك نعت به النكرة.

وربما خلفه فى غير ذلك كالتذكير والتأنيث.

ثم قال: وربما جرُّوا الذى أبقوا كما قد كان قبلَ حذفِ ما تقدماً

يعنى: أن المضاف إليه قد يبقى بعد حذف المضاف مجروراً كما كان قبل حذفه.

ولذلك شرط ذكره فى قوله:

لكن بشرط أن يكون ما حُذِفَ مماثلاً لما عليه قد عطف

يعنى: أن شرط جر المضاف إليه بعد حذف المضاف. أن يكون المحذوف معطوفاً على مثله لفظاً ومعنى بعاطف متصل نحو:

أكل امرئٍ تحسبينَ امرأً ونارٍ توقدُ بالليلِ ناراً (٤)

(١) نص شرح الكافية ورقة ٦٧ «وهذا عندى قول حسن».

(٢) من الآية ٩٣ من سورة البقرة.

(٣) أ، ب.

(٤) قائله: أبو دؤاد الإيادى. وهو من المتقارب.

الشرح: «تحسبين» تظنين، «توقد» أصله تتوقد - تاء المضارعة وتاء تفاعل، فحذفت إحداهما تخفيفاً - ومعنى «توقد» تشتعل وتتوهج.

المعنى: لا تظنى كل شخص رجلاً كاملاً بل الكامل من اجتمع له من الصفات والخصال أحسنها وأسمأها. ولا تظنى كل نار تتوقد فى الليل ناراً محمودة بل المحمود منها ما توقد لقرى الأضياف.

أو منفصل بلا كقولهم: «ما كلُّ سوداءَ تمرَّةٌ ولا بيضاءَ شحمةٌ»^(١) والجر في هذا النوع (بالشروط المذكورة)^(٢) مقيس، وليس ذلك مشروطاً بتقدم نفي (أو)^(٣) استفهام. كما ظن بعضهم.

وما خلا مما قيد به المقيس فهو محفوظ لا يقاس عليه كقولهم: «مررتُ بالتيمي عدي، أي: أحد تيم عدي»^(٤) قاله المصنف فجر دون عطف وكقراءة ابن

=الإهراب: «أكل» الهمزة للاستفهام الإنكاري كل مفعول أول «تحسين» مقدم عليه «وكل» مضاف «وامرئ» مضاف إليه «تحسين» فعل وفاعل «امرا» مفعول ثان «ونار» الواو عاطفة والمعطوف عليه محذوف والتقدير وكل نار «فنار» مضاف إليه في الأصل، وذلك المعطوف المحذوف - وهو المضاف - هو المعطوف على «كل امرئ» المتقدم «توقد» أصله تتوقد فحذف إحدى التامين وهو فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه جواراً تقديره هي يعود إلى نار والجملة نعت لنار و «بالليل» جار ومجرور متعلق بتوقد «ناراً» معطوف على قوله «امرئ» المنصوب السابق.

الشاهد: في «نار» حيث حذف المضاف فيه وترك المضاف إليه بإعرابه، إذ تقديره وكل نار. فحذف «كل» وترك «نار» بالجر على ما كان عليه، ولا يجوز أن يعطف «نار» المجرور على «امرئ» إذ فيه عطف على عاملين بواو واحدة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١٦٥، وابن عقيل ٢ / ٥٩، وابن هشام ٢ / ٢٢٣، والمكودي ص ٩١، وداود، والشاطبي، والسيوطي ص ٧٨، وفي همه ٢ / ٥٢، وابن يعيش ٣ / ٢٦، وابن هشام في المغني ١ / ٢٢٤، وسيبويه ١ / ٣٣ والأشعوني ٢ / ٢٢٣.

(١) وفي مجمع الأمثال للميداني ٢ / ٢٨١ رقم ٣٨٦٨ مجمل حديثه: أن عامر بن ذهل وثب على عمه قيس بن ثعلبة فجعل يخنقه لأنه أخذ مال أبيه. فقال قيس: يا ابن أخي دعني فإن الشيخ متأوه فذهب قوله مثلاً. ثم قال: ما كل بيضاء شحمة ولا كل سوداء تمرَّة. يعني أنه وإن أشبهه أباه خلقتاً فلم يشبهه خلقتاً فذهب قوله مثلاً يضرب في موضع التهمة. اهـ.

وقال سيبويه ١ / ٣٣: (وإن شئت نصبت شحمة وبيضاء في موضع جر كأنك لفظت بكل فقلت ولا كل بيضاء).

(٢) ب - وفي أ، ج - (بالشروط المذكورة). (٣) أ، ج - وفي ب (ولا).

(٤) أ، ج - وفي ب (كقول بعض العرب: رأيت التيمي تيم عدي).

الجمار^(١) ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾^(٢) - بالخفض - والعاطف مفعول وقدره المصنف عرض الآخرة^(٣).

ثم قال: وَيُحذفُ الثَّانِي فَيَبقى الأَوَّلُ كحالهِ إذا به يَتَّصِلُ
يعنى: أن المضاف إليه قد يحذف وينوى لفظه فيبقى المضاف على حاله قبل الحذف فلا ينون، ولا ترد إليه النون إن كان مشنئاً أو مجموعاً؛ ولذلك (شرط)^(٤) ذكره في قوله: بشرط عطف وإضافة إلى مثل الذى له أضفت الأولا
أى: بشرط عطف مضاف إلى مثل المحذوف كقول بعضهم: «قطع الله يد ورجل من قالها»^(٥).
وقول الشاعر:

بين ذِرَاعِي وَجِبْهَةِ الأَسَدِ^(٦)

- (١) هو أبو الربيع سليمان بن مسلم بن جمار الزهرى المدني. كان مقرئاً جليلاً وضابطاً نبيلاً من أفاضل رواة أبى جعفر، أحد القراء العشرة المشهورين. توفى سنة ١٧٠هـ.
- (٢) من الآية ٦٧ من سورة الأنفال. (٣) راجع الأشموني ٢ / ٣٢٥.
- (٤) ج - وفى ب (شروط) وسقط من أ.
- (٥) قال الأشموني ٢ / ٣٢٦ (الأصل: قطع الله يد من قالها ورجل من قالها، فحذف ما أضيف إليه «يد» لدلالة ما أضيف إليه «رجل» عليه.
- وقال ابن عقيل ٢ / ٦١ (وأكثر ما يكون ذلك إذا عطف على المضاف اسم مضاف إلى مثل المحذوف من الاسم الأول كقولهم: قطع الله يد ورجل من قالها.
- والتقدير: قطع الله يد من قالها ورجل من قالها فحذف ما أضيفت إليه «يد» وهو «من قالها» لدلالة ما أضيف إليه «رجل» عليه) ١هـ.
- (٦) عجز بيت قائله: الفرردق يصف فيه عارض سحاب اعترض بين نوء الذراع ونوء الجبهة وهما من أنواء الأسد. وهو من المنسرح. وصدرة: يا من رأى عارضاً أسر به الشرح: «عارضاً» أى: سحاباً، «أسر به» أفرح به - ويروى: «أكفكفه» يكفكف دمه يمسحه مرة بعد أخرى ليرده، ويروى «أرقت له» بمعنى سهرت لأجله «بين ذراعى» أراد بذراعى وجبهة الأسد الكوكبين اللذين يدلان على المطر عند طلوعهما، وذراعا الأسد وجبهة الأسد منزلان من منازل القمر، والذراع والجبهة من أنواء الأسد.
- الإعراب: «يا» حرف نداء والمنادى محذوف تقديره يا قوم ويحتمل أن يكون «من» منادى مفرداً وعلى الأول يكون من استفهامية «رأى» فعل ماضٍ والفاعل ضمير «عارضاً» مفعوله «أسر به» على صيغة المجهول وهى جملة فى محل نصب صفة لقوله عارضاً =

وجاء نظيره في عدة آيات (١).

وقال الفراء: لا يجوز ذلك إلا في المصطحبين كاليد والرجل والنصف والربع وقبل وبعد. فأما نحو دار و غلام، فلا يجوز ذلك فيهما.

تنبيهات:

الأول: ذهب ابن عصفور في تخريج قولهم: «قطع الله يد ورجل من قالها» ونحوه إلى أن التقدير يد من قالها ورجله فحذف الضمير، (وأقحم المعطوف بين المضاف والمضاف إليه) (٢).

الثاني: قد يفعل ذلك دون عطف كقوله:

ومن قبل نادى كل مولى قرابة (٣)

= «بين» منصوب على الظرفية «فراعى» مضاف إلى مقدر أى: بين فراعى الأسد وجبهة الأسد فحذف من الأول للدلالة الثاني عليه.

الشاهد: في «فراعى وجبهة الأسد». حيث حذف المضاف إليه وأبقى المضاف، والتقدير: بين فراعى الأسد وجبهة الأسد.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٢ / ٣٢٦، والمكودي ص ٩٢، والشاطبي، والاصطخاني، وابن هشام في المغني ٢ / ٤٥، وابن يعيش ٣ / ٢١، والشاهد رقم ١٣٦ من الخزانة وسيبويه ١ / ٩٢ والخصائص ٢ / ٤٩٧.

(١) منها:

سقى الأرضين الغيث سهل وحرزها فنيطت عرى الآمال بالزروع والضرع

(٢) أ، ب - وفي جـ (وأقحم المضاف بين المضاف إليه).

(٣) صدر بيت: قال العيني: لم أقف على اسم قائله - ويحتم فلم أعثر على قائله - وهو من الطويل.

وعجزة: فما عطف مولى عليه العواطف.

الشرح: «مولى قرابة» أراد به ابن العم، «عطف» أمالت، «العواطف» جمع عاطفة، وهي اسم فاعل من عطف.

المعنى: يصف الشاعر شلة نزلت بقوم فاستغاث كل بذوى قرابته فلم يغيشوه واستجدهم لدفع ما عرض له فلم ينجده.

الإعراب: «ومن قبل» جار ومجرور متعلق بقوله نادى الآتى «نادى» فعل ماض «كل» فاعل نادى وكل مضاف «ومولى» مضاف إليه «قرابة» مفعول به لنادى «فما» الفاء عاطفة «وما» نافية «عطف» عطف فعل ماض والتاء للتأنيث و «مولى» مفعول به لعطف «عليه» جار ومجرور متعلق بعطف «والعواطف» فاعل عطف.

كذا رواه الثقات بالكسر بلا تنوين .

قال المصنف استعمال هذا الحذف فى الأسماء الناقصة (الدلالة) (١) قليل وفى الأسماء التامة (الدلالة) (٢) كثير .

فمن ذلك قراءة ابن محيصة (٣) ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ (٤) أى : فلا خوف شىء عليهم وقد يفعل ذلك مع عطف على مضاف إلى مثل المحذوف وهو عكس الأول ومن شواهدة قول أبى برزة الأسلمى رضى الله عنه (٥) : «غزونا مع رسول الله ﷺ سبع غزوات أو ثمانى» .

هكذا ضبطه (الحافظ) (٦) فى صحيح البخارى - بفتح الياء دون تنوين والأصل أو ثمانى غزوات .

ثم قال :

=الشاهد: فى «قبل» حيث حذف المضاف إليه وأبقى المضاف على حاله الذى كان قبل الحذف من غير تنوين مع أن الشرطين غير متحققين لأنه ليس معطوفاً عليه اسم مضاف إلى مثل المحذوف وهو قليل .

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٦٥ ، وابن عقيل ٢ / ٦٢ ، وابن هشام ٢ / ٢١١ ، والأشمونى ٢ / ٣٢٢ ، ٣٢٦ ، وداود ، والاصطهناوى ، والسيوطى ص ٧٨ ، وأيضاً فى همه ١ / ٢١٠ .

(١) ب .

(٢) ب ، ج - وفى أ (للدلالة) .

(٣) هو: محمد بن عبد الرحمن بن محيصة السهمى المكى مقرئ أهل مكة مع ابن كثير قال ابن مجاهد: وكان ممن تجرد للقراءة وقام بها فى عصر ابن كثير محمد بن عبد الرحمن بن محيصة ، وكان نحوياً يقرأ القرآن على ابن مجاهد .
قال أبو القاسم الهذلى: مات سنة ثلاث وعشرين ومائة بمكة .

(٤) من الآية ٦٩ من سورة المائدة - برفع خوف من غير تنوين مع كسر الهاء - .

(٥) أبو برزة - بفتح الباء وسكون الراء وفتح الزاى - نضلة - بفتح النون وسكون الضاد - ابن عبد الله وقيل: كان اسمه نيار فسماه رسول الله ﷺ عبد الله . وقال: نيار شيطان . وأبو برزة أسلم قديماً وشهد فتح مكة ، وروى له عن رسول الله ﷺ ستة وأربعون حديثاً وتوفى بالبصرة وقيل: بل خراسان سنة ستين وقيل: أربع وستين .

(٦) أ ، ج وفى ب (الحافظ)

فصل مضاف شبه فعلٍ ما نَصَبَ مفعولاً أو ظرفاً أجز ولم يُعَبَّ

فصلُ يمين.....

مذهب أكثر البصريين: أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه ممتنع إلا في الشعر وذهب المصنف إلى أنه يجوز في السعة بشيئين:

الأول: ما نصبه المضاف المشابه للفعل من مفعول به أو ظرف (أو مجرور)^(١).

فمن الفصل بالمفعول به قراءة ابن عامر^(٢) «قتلُ أولادهم شركائهم»^(٣) وبالظرف قول الشاعر:

كناحتِ يوماً صخرةً بعسيل^(٤)

.....

(١) أ، ب - وفي ج (أو مصدر).

(٢) هو عبد الله بن عامر بن يزيد ولد سنة إحدى وعشرين، قال أبو علي الأهوازي: كان عبد الله بن عامر إماماً عالماً ثقة فيما أتاه حافظاً لما رواه، توفي بدمشق يوم عاشوراء سنة ثمان عشرة ومائة.

(٣) من الآية ١٣٧ من سورة الأنعام - بنصب «أولاد» وجر «شركاء» وقتل بالرفع نائب فاعل لزين وهو مضاف إلى شركاء، من إضافة المصدر لفاعله باعتبار أمرهم به و «أولادهم» مفعول فصل به بين المتضادين.

(٤) عجز بيت: قال العيني لم أقف على اسم قائله - وبحث فلم أعثر له على قائل. وهو من الطويل.

وصدره: فَرَشَنِي بِخَيْرٍ لَا أَكُونُ وَمَدَحَتِي

الشرح: رشني أمر من رأس يريش. يقال: رشت فلاناً أصلحت حاله، ومعناه أصلح حاله «بعسيل» مكنسة العطار التي يجمع فيها العطر.

المعنى: يقول لمخاطبه الذي يستجديه: أصلح شأنى ولا تردنى خائباً بعد هذا السعى والعناء لئلا أكون فى مدحى لك كمن ينحت الصخرة بمكنسة العطار، يتعب بدون فائدة.

الإحراب: «فرشني» الفاء للاستئناف «رش» فعل أمر والفاعل مستتر فيه وجوباً تقديره أنت والتون للوقاية والياء مفعول به «بخير» جار ومجرور متعلق بـ «رش»، «لا» الناهية

«أكونن» فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة و«مدحتي» الواو بمعنى مع «مدحة» مفعول معه منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم وياء المتكلم مضاف إليه واسم «أكون» ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا «كناحت» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «أكون» «يوماً» ظرف زمان منصوب وناحت مضاف «وصخرة» مضاف إليه «بعسيل» جار ومجرور متعلق بناحت.

الشاهد: فى «كناحت يوماً صخرة» فإن قوله «ناحت» اسم فاعل مضاف إلى مفعوله وهو «صخرة» وقد فصل بينهما بالظرف وهو «يوماً» والتقدير: كناحت صخرة بعسيل.

وبالمجرور قول الآخر:

لأنت معتادٌ في الهيجاً مصابرة^(١)

قال في شرح التسهيل: فهذا من أحسن الفصل، لأنه فصل بعمول المضاف، ويدل على جوازه (في)^(٢) الاختيار قوله ﷺ: «هل أنتم تاركو لى صاحبي»^(٣).

وقول من يوثق بعريته «ترك يوماً نفسك وهوها، سعى لها في رداها»^(٤)

وقوله: (شبه فعل) (يشمل)^(٥) المصدر واسم الفاعل، ومن الفصل بالمفعول

= مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن هشام ٢ / ٢٢١ وداود والمكودي ص ٩٢، والسيوطى ص ٧١ وأيضاً ص ٧٩ فى الهمع ٢ / ٥٢.
(١) صدر بيت قال العينى: لم أقف على اسم قائله ويحث فلم أعثر له على قائل. وهو من البسيط.

وعجزه: يَصَلَّى كُلُّ مَنْ عَادَكَ نَيْرَانًا.

الشرح: «الهيجاً» قال الجوهري: الحرب، وتمد وتقصر وههنا مقصورة، «يصلى» من قولهم صليت الرجل ناراً أدخلته النار.

الإعراب: «لأنت» اللام للتوكيد «أنت» مبتداً «معتاد» خبره «فى الهيجاً» جار ومجرور متعلق بمعتاد مضاف «ومصابرة» مضاف إليه «يصلى» فعل مضارع «بها» جار ومجرور متعلق بيصلى كل «فاعل» «من» اسم موصول مضاف إليه «عادك» عادى فعل ماضى والفاعل ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى من والكاف ضمير مبنى فى محل نصب مفعول به والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «نيراناً» مفعول به ليصلى. الشاهد: فى «فى الهيجاً» فإنه فصل بين المضاف وهو قوله: «معتاد» والمضاف إليه وهو «مصابرة» فالفصل بالجار والمجرور.

مواضعه: ذكره المكودي فى شرحه للألفية ص ٩٢.

(٢) أ، ب.

(٣) هذا بعض حديث عن أبى الدرداء فى البخارى ومسلم - وقد وقع نزاع بين بعض الصحابة وأبى بكر فغضب الرسول ﷺ وقال ما معناه: جئتكم بالهدى فقلتم كذبت، وقال أبو بكر: صدقت، فهل أنتم تاركو لى صاحبي؟

«وتاركو» اسم فاعل مضاف إلى مفعوله وهو «صاحبي» بدليل حذف النون، وقد فصل بينهما بالجار والمجرور وهو «لى» المتعلق بالمضاف.

(٤) هذه نصيحة: «ترك» مبتداً وهو مصدر «يوماً» ظرف له فصله فاعله وهو «نفس» المضاف إليه ومفعوله محذوف «وهواها» مفعول معه أى: ترك نفسك شأنها مع هواها يوماً «سعى» خبر ويحتمل أنه مضاف لمفعوله والفاعل محذوف أى تركك نفسك، وهو الأحسن.

(٥) أ، ب - وفى ج (شمل).

مع اسم الفاعل قراءة بعض السلف «فلا تحسبن الله مُخلفاً وعده رُسُلَهُ» (١)
بنصب الوعد وخفض الرسل (٢).

وقوله: (فصل) (مفعول) (٣) مقدم لاجز، وقوله: (شبه فعل) صفة لمضاف.

وقوله: (ما نصب) فاعل بالمصدر الذي هو فصل، وقوله: (مفعولا أو ظرفاً)
(حالان) (٤) من «ما».

والتقدير: أجز أن يفصل المضاف المشابه للفعل عما أضيف إليه منصوبه حال
كونه مفعولا (به) (٥) أو ظرفاً وفي حكمه المجرور.

الثاني: القسم نحو ما حكاه الكسائي من قولهم: «هذا غلامٌ والله زيد» (٦)
وإليه أشار بقوله (ولم يُعَبِّ فَصْلُ يَمِينِ).

وزاد في الكافية الفصل ياما، وقال (الفصل ياما مغتفر) هـ. كقوله:

هُمَا خَطْنَا إِمَّا إِسَارٍ وَمِنَّةٌ (٧)

.....

(١) من الآية ٤٧ من سورة إبراهيم «مُخلف» اسم فاعل متعد لاثنتين وهو مضاف إلى «رسله»
مفعوله الأول، و «وعد» مفعول ثان وقد فصل به بينهما.

(٢) ب.

(٣) ب، ج - وفي أ (معمول).

(٤) ب، - وفي أ، ج - (حال).

(٥) أ، ج.

(٦) بجر «زيد» بإضافة «غلام» إليه.

(٧) صدر بيت قائله: تأبط شرا - واسمه ثابت بن جابر الفهمي جاهلي - وهو من الطويل.

وعجزه: وَإِمَّا دَمٌ وَالْقَتْلُ بِالْحَرِّ أَجْدَرُ.

الشرح: «هما خطنا» أصله هما خطتان فحذفت منها النون، وهى تثنية خطة وهى

القصة والحالة «إسار» بكسر الهمزة بمعنى الأسر، والتقدير خطنا أسر.

المعنى: ليس لى إلا واحدة من خصلتين اثنتين على زعمكم إما إسار والتزام منكم إن

رايتم العفو، وإما قتل هو أولى بالحرب وهذا تهكم واستهزاء.

الإعراب: «هما» ضمير مبتدأ «خطنا» خبره مرفوع بالالف لأنه مثنى وحذفت النون

للإضافة «إما» تفصيلية «خطنا» مضاف «وإسار» مضاف إليه «ومنة» الواو عاطفة «ومنة»

معطوف على «إسار» و«القتل» الواو استئنافية و«القتل» مبتدأ «بالحر» جار ومجرور

متعلق بأجدر «الآتى» وأجدر خبر المبتدأ والجملة من المبتدأ والخبر استئنافية لامحل لها من

الإعراب.

في رواية من جر (١)، (٢).

ثم نبه على أن (الفصل) (٣) بغير ذلك مخصوص بالضرورة فقال:

واضطررأراً وُجِدَاً بأجْنَبِيٍّ أو بنعت، أو نَدَاً

الأجنبي ما ليس بمعمول (للمضاف) (٤) من مفعول (به) (٥) (١) (٦) وظرف (٧) (١) ومجرور (٨) (١) وفاعل.

مثال المفعول قول الشاعر:

تَسْقَى امْتِيَاْحًا نَدَى الْمِسْوَاكِ رِيْقَتَهَا (٩)

.....

= الشاهد: في «خطتا إما إيسار» حيث فصل فيه «إما» بين المضاف وهو «خطتا» والمضاف إليه وهو «إيسار».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشموني ٢ / ٣٢٨ والسيوطي ص ٧٩، وفي همه ٢ / ٤٩، وابن هشام في المغني ٢ / ٢٠٢ والشاهد رقم ٥٤٧ من الخزانة. (١) راجع الأشموني ٣ / ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨.

(٢) في الكافية ورقة ٦٩ قال: والفصل ياما مغتفر. وفي شرحها قال: ومن الفصل إما قول الشاعر:

هما خطتا إما إيسار ومنة وإما دم والقتل بالحر أجدر

في رواية الجرح راجع الأشموني ٢ / ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨.

(٣) أ، ب وفي ج (المتصل). (٤) أ، ب وفي ج (المضاف).

(٥) أ، ب. (٦) ب.

(٧) ب. (٨) ب.

(٩) صدر بيت: قائله جرير بن عطية الخطفي من قصيدة يمدح بها يزيد بن عبد الملك بن

مروان ويهجو أهل المهلب - وهو من البسيط.

وعجزه: كما تَضَمَّنَ ماءَ الْمَزْنَةِ الرَّصْفُ.

الشرح: «امتياحاً» من ماح فاه بالسواك يميح إذا استاك، «الندى» بفتح النون البلل، من النداءة «المزنة» السحابة البيضاء، «الرصف» بفتح الراء والصاد الحجارة المرصوفة وماء الرصف: هو الماء الذي ينحدر من الجبال على الصخر.

«المسواك» العود الذي يستاك به «الريقة» الرضاب، وهو ماء الفم.

المعنى: أن أم عمرو تسقى من بلبل ريقها المسواك عند استياكها، فيشتمل على ريقها الصافي العذب، كما يشتمل الرصف على ماء المطر الصافي.

الإعراب: «تسقى» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر تقديره هي يعود إلى أم عمرو المذكور فيما قبله «امتياحاً» حال من فاعل «تسقى» «ندى» مفعول ثان لتسقى «المسواك» =

والظرف كقوله:

كما خَطُّ الكتابُ بِكفِّ يومًا يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أو يُزِيلُ^(١)

والمجرور كقوله:

=مفعول أول «لتسقى» وندى مضاف «وريقة» مضاف إليه ففصل بالمفعول الثاني بين المضاف «ندى» والمضاف إليه «وريقة» مضاف والضمير مضاف إليه «كما» الكاف حرف تشبيه وجر داخل على المصدر «ما» مصدرية «تضمن» فعل ماضٍ «ماء» مفعول به لتضمن وماء مضاف والمزنة مضاف إليه «الرصف» فاعل لتضمن «وما» المصدرية وما بعدها في تأويل مصدر مجرور بالكاف.

الشاهد: في «المسواك» فإنه نصب على المفعولية لتسقى، وفصل به بين المضاف وهو «ندى» وبين المضاف إليه وهو «ريقها»، والتقدير: تسقى ندى ريقها المسواك.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٦٧، وابن هشام ٢ / ٢٢٣١، والأشمونى ٢ / ٣٢٨، وداود، والاصطهناوى، والسيوطى فى الهمع ٣ / ٥٢.

(١) البيت: لأبى حبة التميمى واسمه الهيثم بن الربيع بن زرارة يصف رسم دار من الوافر. الشرح: كما خط الكتاب «ويروى» كتجسير الكتاب، «يهودى» إنما خص اليهود لأنهم أهل الكتاب حينذاك، «يقارب» بضم بعض ما يكتبه إلى بعض «يزيل» يفرق بين كتابته وياعد.

المعنى: يشبه ما بقى متناثراً من رسوم الديار هنا وهناك بكتابة اليهودى كتاباً جعل بعضه متقارباً وبعضه متفرقاً.

الإعراب: «كما» الكاف حرف تشبيه وجر «ما» مصدرية «خط» فعل ماضٍ مبنى للمجهول «الكتاب» نائب فاعل خط «بكف» جار ومجرور متعلق بخط «يوماً» منصوب على الظرفية بخط أيضاً «كف» مضاف «يهودى» مضاف إليه. وقد فصل بينهما بالظرف «وما» وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: رسم هذه الدار كائن كخط الكتاب . . . إلخ «يقارب» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى «يهودى» والجمله فى محل جر نعت «يهودى» أو يزِيل أو عاطفة وجمله يزِيل معطوفة على ما قبلها.

الشاهد: فى «يوماً» فإنه نصب على الظرفية بقوله «خط» وقد فصل به بين المضاف وهو «كف» والمضاف إليه وهو «يهودى» والحال أنه أجنبى فلا يجوز ذلك إلا فى الضرورة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٦٦، وابن عقيل ٢ / ٦٤، والأشمونى ٢ / ٣١٨، وابن هشام ٢ / ٢٣٢، والشاطبى، والاصطهناوى، والمكودى ص ٩٢، والسيوطى ص ٧٩، وفى همعه ٢ / ٥٢، وابن يعيش ١ / ١٠٣، وسيبويه ١ / ٩١، والإنصاف ٢ / ٣٥١.

هما أخوًا في الحرب من لا أخًا له (١)

والفاعل كقوله: أنجب أيامَ والداهُ به إذ نجلاه فَنَعَمَ ما نَجَلًا (٢)

(١) صدر بيت: قائلته عمرة الخثعمية ترثي ابنيها. وقيل: قائلته درنا بنت عبعة من بنى قيس ابن ثعلبة. قاله سيويه. وهو من الطويل. وعجزه: إذا خاف يوماً نبوة فدعاها. الشرح: «نبوة» بفتح النون وسكون الباء من نبا السيف إذا لم يعمل في الضريبة. المعنى: تقول: كانا لمن لا أخ له في الحرب، ولا ناصرًا أخوين ينصرانه إذا غشيه العدو فخاف أن ينبو عن مقاومته.

الإعراب: «هما» ضمير مبتدأ «أخوًا» خبره مرفوع بالالف لأنه مثنى وحذفت النون للإضافة في الحرب جار ومجرور وأخوًا مضاف «من» اسم موصول مضاف إليه «لا» نافية للجنس مبنى على الفتح المقدر على الألف، وفي هذا التعبير كلام طويل وخلافات كثيرة اخترنا أيسرها «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «لا» و«لا» مع اسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب صلة «من»، «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «خفاف» فعل ماض والفاعل ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى «من» فعل شرط «يومًا» ظرف زمان منصوب «نبوة» مفعول به «لخاف» والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها «فدعاها» جملة وقعت جواب الشرط.

الشاهد: في «أخوًا في الحرب من لا أخ له» حيث فصل بأجنبي بين المضاف وهو «أخوًا» وبين المضاف إليه وهو «من لا أخ له».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٦٧، والشاطبي، والاصطهناوي، وابن يعيش ٣ / ٢١، والسيوطي في الهمع ٢ / ٥٢، وسيويه ١ / ٩٢، والإنصاف ٢ / ٥٢١ والخصائص ٢ / ٤٠٥.

(٢) البيت: للأعشى ميمون بن قيس من قصيدة يمدح فيها سلامة ذا فائض الحميري - وهو من المنسرح.

الشرح: أنجب أيام والداه ويروى أنجب أزمان والداه «ويروى» أنجب أيام والديه به «أنجب» من أنجب الرجل إذا ولد له نجبًا.

الإعراب: أنجب فعل ماض «أيام» ظرف زمان منصوب «والداه» والدا «فاعل أنجب مرفوع بالالف لأنه مثنى وحذفت النون للإضافة والدا مضاف والضمير مضاف إليه «به» جار ومجرور متعلق بأنجب «إذا» ظرف لما مضى من الزمان «نجلاه» «نجلًا» فعل وفاعل والضمير مفعول به والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها «فنعم» الفاء عاطفة «نعم» فعل ماض لإنشاء المدح «ما» موصولة فاعل نعم «نجلًا» فعل وفاعل والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول يجوز أن تكون «ما» نكرة فتكون تمييزًا لفاعل وهو الضمير المستتر وتكون «نجلًا» جملة من الفعل والفاعل في محل نصب صفة لما والرابط محذوف والتقدير: فنعم هو مولودًا لنجله.

وكذا لو كان الفاعل مرفوعاً بالمضاف، فإن الفصل به مخصوص بالضرورة كقوله:

نَرَى أَسْهَمًا لِّلْمَوْتِ تُصْمَى وَلَا تُنْمَى

وَلَا تَرَعَوِي عَنِ أَهْوَاؤِنَا الْعِزْمَ (١)

فإن قلت: لا تؤخذ هذه الصورة من كلامه هنا.

قلت: قد يفهم من قوله: (ما ينصب)، فعلم أن المرفوع لا يسوغ الفصل به اختياراً، ومثال النعت قول الشاعر:

=الشاهد: حيث فصل بين المضاف وهو «أيام» والمضاف إليه وهو إذ نجلاه بأجنبي وهو والداه وهو فاعل المحب، إذ التقدير المحب والداه به أيام إذ نجلاه.
مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١٦٧، وابن هشام ٣ / ٣٣٠، والأشمونى ٢ / ٣٢٨، والسيوطى ص ٨٩، وأيضاً فى همه ٢ / ٥٣.
(١) قال العينى: أنشده نعلب ولم يعزه لأحد، ويبحث فلم أعثر له على قائل. وهو من الطويل.

الشرح: أسهما جمع سهم «تصمى» من الإصماء من أصميت الصيد إذا رميته فقتلته بحيث تراه «ولا تنمى» من الإنماء من أحميت الصيد إذا رميته فغاب عنك ثم مات.
والمعنى: نرى أسهماً للموت تقتل ولا تبطى ولا ترعوى، الارعواء: الكف عن القبيح «العزم» عزمت على الأمر إذا أردت فعله.

الإعراب: نرى فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر تقديره نحن «أسهما» مفعول نرى الموت جار ومجرور «تصمى» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر تقديره هى يعود إلى أسهما والجملة نعت لـ «أسهما» إذا كانت نرى بصرية أو مفعول ثان إذا كانت قلبية «ولا تنمى» الواو عاطفة «لا» نافية «تنمى» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر تقديره هى يعود إلى «أسهما» والجملة معطوفة على جملة تصمى ولا ترعوى كسابقتهما عن نقص جار ومجرور متعلق بترعوى أهواؤنا «أهواء» مرفوع بالمصدر الذى هو نقض، و«نقض» مضاف والعزم مضاف إليه.

الشاهد: فى «نقض أهواؤنا العزم» حيث فصل بين المضاف وهو «نقض» وبين المضاف إليه وهو «العزم» مع أن الفاعل متعلق بالمضاف، وهو ضعيف.

والتقدير: عن نقض العزم أهواؤنا، أى: عن أن تنقض أهواؤنا العزم.

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٢ / ٣٩٢.

نَجوتُ وقد بلَّ المرادى سيفهُ من ابنِ أبي شيخِ الأباطحِ طالبِ (١)
أراد من (ابن) (٢) أبي طالب شيخ الأباطح.

ومثال النداء قول الشاعر:

وَفَاقُ كَعْبٌ بِجَيْرٍ مُنْقَذٌ لَكَ مِنْ تَعَجِيلِ تَهْلُكَةِ وَالْخُلْدِ فِي سَقَرَا (٣)

(١) قائله: معاوية بن أبي سفيان. قال ذلك لما اتفق ثلاثة من الخوارج، وهم عبد الرحمن بن عمرو المعروف بابن ملجم المرادي، والبرك بن عبد الله، وعمرو بن بكر على قتل علي بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان وعمرو بن العاص رضي الله عنهم فقتل المرادي عليا ونجا معاوية من البرك فقال هذا البيت. وهو من الطويل.

الشرح: المرادى نسبة إلى مراد وهي قبيلة باليمن يريد قاتل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب شيخ الأباطح جمع أبطح وهو المكان الواسع وأراد بالأباطح مكة وأراد بشيخها أبا طالب.

المعنى: تخلصت من القتل وقد لطمخ ابن ملجم سيفه بدم علي بن أبي طالب شيخ مكة.

الإعراب: نجوت فعل وفاعل وقد الواو للحال قد حرف تحقيق «بل» فعل ماض «المرادى» فاعل بل «سيفه» سيف مفعول به لبل وسيف مضاف والضمير مضاف إليه «من ابن» جار ومجرور متعلق ببيل وابن مضاف «أبي» مضاف إليه «شيخ الأباطح» نعت لأبي ومضاف إليه «أبي» مضاف «طالب» مضاف إليه.

الشاهد: في «أبي شيخ الأباطح طالب» حيث فصل بين المضاف وهو أبي والمضاف إليه وهو «طالب» بالتعنت وهو «شيخ الأباطح».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٦٧، وابن عقيل ٢ / ٦٤، والأشموني ٢ / ٢٢٨، وابن هشام ٢ / ٢٣٥ والشاطبي، وداود، والأصطهناوي، والمكودي ٩٣، والسيوطي ص ٧٩ وفي همه ٢ / ٥٢.

(٢) ب، ج.

(٣) قائله: بجير بن زهير بن أبي سلمى يقوله لأخيه كعب بن زهير، وكان بجير قد أسلم قبل كعب فلامه كعب على ذلك وتعرض للرسول ﷺ فقال بلسانه منه فأهدر النبي ﷺ دمه. وأما أبوهما زهير فقد مات قبل المبعث بسنة، والبيت من البسيط.

الإعراب: وفاق مبتدأ «كعب» منادى بحرف نداء محذوف مبنى على الضم في محل نصب و«وفاق» مضاف و«بجير» مضاف إليه «منقذ» خبر لمبتدأ «لك» جار ومجرور متعلق بمنقذ «من تعجيل» جار ومجرور متعلق بمنقذ أيضاً و«تعجيل» مضاف «تهلكة» مضاف إليه والخلد معطوف على تعجيل في «سقر» جار ومجرور متعلق بالخلد.

وزاد في التسهيل: الفصل بفعل ملغى هـ (١). أنشد ابن السكيت (٢):

بأى تَرَاهُمْ الأَرْضِينَ حَلُوا (٣)

وزاد غيره الفصل بالمفعول لأجله نحو:

مَعَاوِدُ جُرَّةٌ وَقَتِ الهَوَادِي (٤)

= الشاهد: في «وفاق كعب» بجير فصل بين المضاف وهو وفاق والمضاف إليه وهو بجير بالنداء وهو «كعب».

والتقدير: وفاق بجير يا كعب متخذ لك أى: منج لك من تعجيل الهلاك في الدنيا والخلود في النار في الآخرة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن عقيل ١ / ٦٦، والأشموني ٢٢ / ٣٢٩، والاصطهناوى، والكردى ص ٩٢، والسيوطى فى الهمع ٢ / ٥٣.

(١) راجع التسهيل ص ١٦١.

(٢) هو: أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، مضى التعريف به فى باب الكلام.

(٣) صدر بيت: قال العيني: لم أقف على اسم قائله - ويبحث فلم أعر له على قائل - وهو من الوافر.

وعجزه: الأدبران أم عسفوا الكفاراً.

الشرح: الدبران بفتح الدال - وهو اسم موضع، ويروى أبى الدبران «الكفار» اسم موضع وهو بكسر الكاف «أم عسفوا» أى: أم توجهوا.

الإهراب: بأى: جار ومجرور متعلق بقوله «حلوا» «ترى» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه «هم» ضمير فى محل نصب مفعول به، أى مضاف و«الأرضين» مضاف إليه وقوله: «تراهم» معترض بينها «حلوا» فعل وفاعل «الدبران» الهمزة للاستفهام وفيه إضمار والتقدير: هل حلوا الدبران أم عسفوا أى أم توجهوا نحو الكفار «أم» متصلة لمعادلتها الهمزة فى إفادة التسوية «عسفوا» فعل وفاعل «الكفار» مفعول به.

الشاهد: فى «بأى تراهم الأرضين» فإن التقدير: بأى الأرضين تراهم حلوا ففصل بقوله: «تراهم» بين قوله: «بأى» الذى هو مضاف وبين قوله «الأرضين» الذى هو مضاف إليه.

مواضعه: ذكره الأشموني فى شرحه ٢ / ٣٢١ والسيوطى فى همعه ٢ / ٥٣.

(٤) صدر بيت: قال العيني: لم أقف على اسمه قائله - ويبحث فلم أعر على قائله - وهو من الوافر.

وعجزه: أشم كأنه رجل عبوس.

الشرح: «الهوادى» جمع هادية من هدا إذا سكن أشم من الششم وهو الارتفاع من باب علم يعلم «عبوس» ويروى «منبوس» من قولهم رجل منبوس الوجه أى عابسه وكريهه.

أى: معاود وقت الهوادي جرأة.

وحكى ابن الأثيرى هذا غلام إن شاء الله (تعالى) (١) ابن أخيك. ففصل يان
شاء الله، والله أعلم (٢).

=المعنى: يصف الشاعر رجلا بأنه يظهر الكبر ويعاود الحرب وقت ظهور الهوادي جمع
هاد أى: أعناق الخيل لأجل جرأته فى الحرب والجرأة - بضم الجيم - اه صبان .
الإعراب: معاود خبر مبتدأ محذوف والتقدير هو معاود «جرأة» مفعول لأجله ومعاود
مضاف «وقت» مضاف إليه ووقت مضاف «الهوادي» مضاف إليه «أشم» خبر للمبتدأ
محذوف تقديره هو أو خبر بعد خبر عند من يجيز ذلك «كأنه» كأن واسمها «رجل» خبر
كأن والجملة نعت لـ «أشم» نعت لرجل مرفوع .
الشاهد: فى «معاود جرأة وقت» حيث فصل بين المضاف وهو «معاود» وبين المضاف
إليه وهو «وقت» بقوله: «جرأة» منصوب على المفعولية .
والتقدير: معاود وقت الهوادي جرأة .
مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٢ / ٣٢٩، والسيوطى فى الهمع ٢ / ٥٣ .

(١) أ، ب .

(٢) راجع الأشمونى ص ٣٢٨ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ .

المضاف إلى ياء المتكلم

آخر ما أضيف للياء اكسراً إذا لم يك مُعتلاً كَرَامٍ وَقَدَى

يجب كسر آخر المضاف (إلى ياء) (١) المتكلم (إن) (٢) لم يكن منقوصاً أو مقصوراً أو مثني أو مجموعاً على حدة كقولك: في «غلام» غلامى.
وفيه أربعة مذاهب:

أحدها: أنه معرب بحركات (مقدرة) (٣) فى الأحوال الثلاثة.

والثانى: أنه معرب فى الرفع والنصب بحركة مقدرة، بالجر بالكسرة الظاهرة. واختاره فى التسهيل.

والثالث: أنه مبني.

والرابع: أنه لا معرب ولا مبني. وإليه ذهب ابن جنى.

والأول مذهب الجمهور.

ويجوز فى الياء (بعد المكسور) (٤) وجهان: الفتح والإسكان، فقول: الفتح أصل وقيل: الإسكان أصل (جمع) (٥) بينهما (بأن) (٦) الإسكان أصل أول إذ هو أصل كل مبني، والفتح أصل ثان، إذ هو أصل ما هو على حرف واحد.

وأما المقصور والمنقوص والمثنى والمجموع على حدة فإذا أضيف شيء منها إلى ياء المتكلم وجب فتح الياء فى اللغة المشهورة، فتقول فى «قذى»: قذاي، وفى «رام» رامى، وفى «ابنين» ابني، وفى «زيدين» زيدى.

وإلى ذلك أشار بقوله:

جميعها ليا بعد فتحها احتدى فذى

(١) ب وفى أ، جـ (لياء).

(٢) أ، جـ وفى ب (إذا).

(٣) أ، جـ - وفى (مقدرات).

(٤) أ - وفى ب، جـ (الكسرة).

(٥) أ، جـ - وفى ب (والجمع).

(٦) أ، جـ - وفى ب (أن).

الإشارة «بذى» إلى الأنواع الأربعة و«احتذى» تبع.

ثم بين حكم آخر المقصور والمنقوص والمثنى والمجموع على حدة إذا أضيف للياء فقال: (وتدغم الياء فيه) أى: وتدغم الياء (من)^(١) آخر المنقوص والمثنى والمجموع (على حدة)^(٢) نصبا وجرا فيه. أى: فى ياء المتكلم، ولا يغير ما قبلها من فتح أو كسر فتقول: رأيت رامىً وابنىً وزيدى، وتفتح الياء كما سبق.

ثم قال: (والواو) أى: وتدغم الواو أيضاً فى ياء المتكلم يعنى (بعد)^(٣) قلب الواو ياء.

فإن كان ما قبلها فتحة لم تغير نحو «مصطَفُون» فتقول فيه «هؤلاء مصطفى» وإن كان (ما)^(٤) قبلها ضمة قلبتها كسرة لتصبح الياء نحو: «مسلمون» فتقول فيه مسلمى. بقلب الواو ياء والضمة كسرة.

ومنه قوله ﷺ: «أَوْ مُخْرِجِيْ هُمْ»^(٥).

وإلى هذا أشار بقوله:

.....وإن ما قبل واو ضم فاكسرة يهن

ثم قال: (وَالفَا سَلَّم) أى: سلم الألف من الانقلاب.

وشمل ذلك ألف المثنى نحو «هذان غلاماى» ولا خلاف فيه، وألف المقصور

(١) ب، وفى أ، جـ (فى).

(٢) ب، جـ.

(٣) ب، جـ - وفى أ (تقلب)

(٤) أ.

(٥) ذكره البخارى، قال عليه الصلاة والسلام لورقة بن نوفل حين قال له: وددت أن أكون معك حين يخرجك قومك، وأصله: أو مخرجوى هم فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء ومخرجوى اسم فاعل مضاف لياء المتكلم مبتدأ و«هم» فاعل سد مسد الخبر «وفى» شرح البخارى: جعل «هم» مبتدأ خبره «مخرجوى» ولا يجوز العكس لأنه يلزم عليه الإخبار عن النكرة بالمعرفة. اهـ حاشية السجاعى على القطر ص ٨٦.

نحو: «هى عصاى»^(١) وفيه لغتان إقرار الألف (وهى المشهورة)^(٢) وقلبها ياء وهى لغة هذيل (وحكاها)^(٣) عيسى بن عمر^(٤) عن قريش .

وقرأ الحسن^(٥) يا «بِشْرَى»^(٦) وإليها أشار بقوله:

..... وفى المَقْصُورِ عَن هُذَيْلٍ انْقِلَابُهَا يَاءَ حَسَنٍ

وينبغى أن يستثنى من ذلك ألف «لدى» و«على» الاسمية، فإن الأكثر فيه القلب مع ياء المتكلم.

فإن قلت: فهل يجوز للقلب ألف المثنى فى لغة من التزمها مطلقاً؟

قلت: قال فى الارتشاف يحتاج فى جوارزه إلى سماع^(٧).

(١) من الآية ١٨ من سورة طه .

(٢) أ، ب - وفى جد (وهو المشهور).

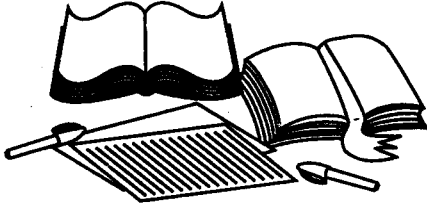
(٣) ب، ج - وفى (حكاها).

(٤) عيسى بن عمر الثقفى أبو عمر مولى خالد بن الوليد نزل فى ثقيف فنسب إليهم، إمام فى النحو والعربية والقراءة مشهور. أخذ عن عمرو بن العلاء وغيره، وروى عن الحسن البصرى وغيره، وحكى عنه الجوهري فى الصحاح وغيره، سقط عن حمار فاجتمع الناس حوله. فقال مالى أراكم تكاكنتم على كتكاكنكم على ذى جنة افرنقعوا عنى. مات سنة تسع وأربعين، وقيل: سنة خمس ومائة.

(٥) هو الإمام أبو سعيد الحسن بن الحسن البصرى، كان إماما فى القراءة روى عن الشافعى أنه قال: لو شاء أن أقول إن القرآن نزل بلغة الحسن لقلت لفصاحته، وهو أحد الأربعة الذين لهم قراءة شاذة من القراءات العشر. وتوفى بالبصرة سنة ١١٦ هـ.

(٦) من الآية ١٨ من سورة يوسف .

(٧) الارتشاف ص ٩١٠ .



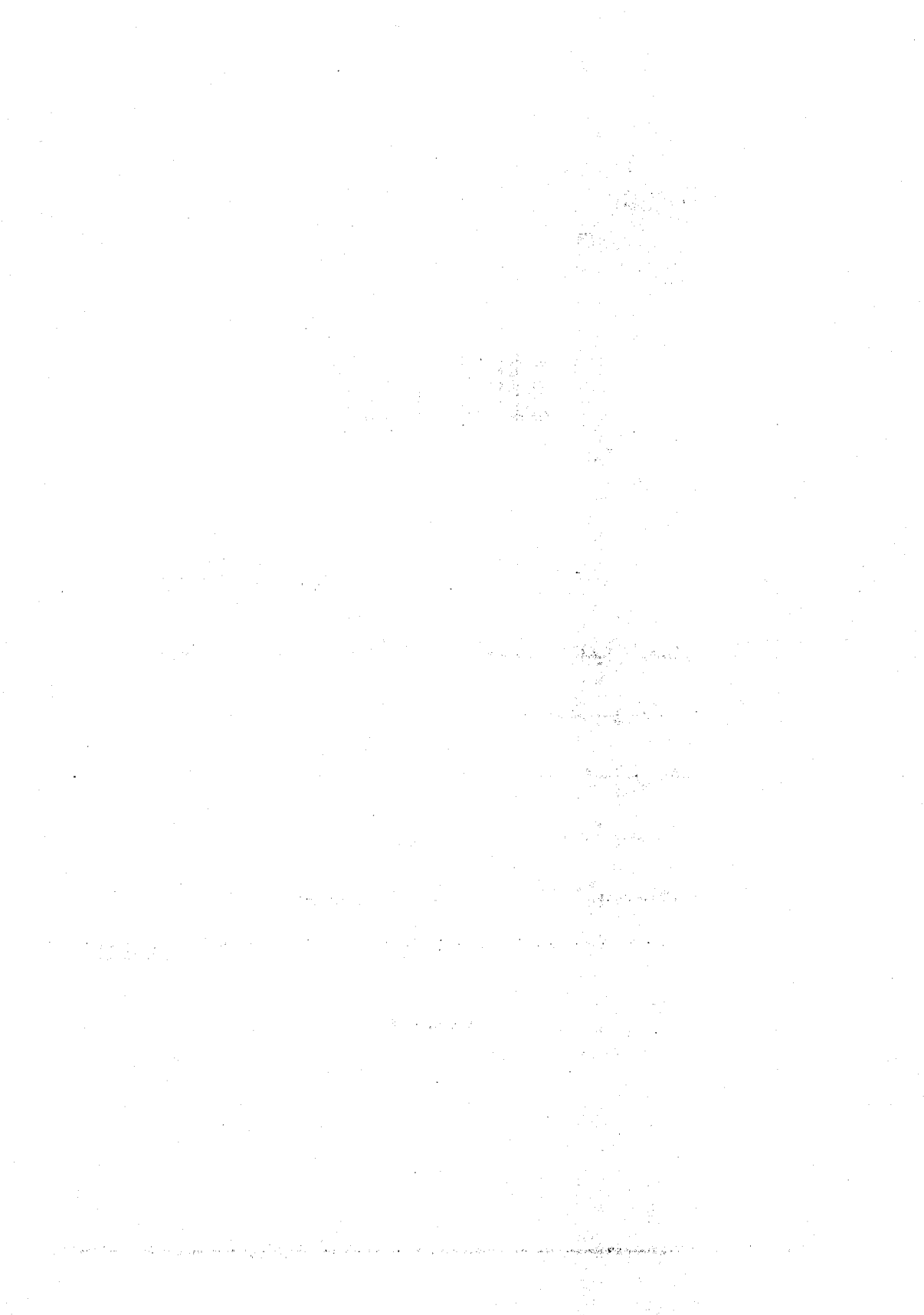
التفقيظ

الجزء الثالث

ويشتمل على:

إعمال المصدر - إعمال اسم الفاعل - أبنية المصدر - أبنية
أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهات - الصفة
المشبهة باسم الفاعل - التعجب - نعم ويئس وما جرى
مجرأهما - أفعال التفضيل - النعت - التوكيد - العطف -
عطف النسق - البديل - النداء - المنادى المضاف إلى ياء
المتكلم.





إعمال المصدر

بفعله المصدر الحق في العمل .

أى : ألحق المصدر بفعله في عمله فيعمل عمل الفعل في اللزوم والتعدى بنفسه وبالحرف ، وخطب التمثيل في ذلك سهل .

« تنبيه » :

(يخالف)^(١) المصدر (فعله)^(٢) في أمرين :

أحدهما : أن في رفعه (نائب الفاعل)^(٣) خلافا ، ومذهب جمهور البصريين جوازه وإليه ذهب في التسهيل .

الثاني : (أن)^(٤) فاعل المصدر يجوز حذفه بخلاف فاعل الفعل ، وإذا حذف لم يتحمل (ضميره)^(٥) ، خلافا لبعضهم .

ثم قال : مضافاً أو مجرداً أو مع ال .

فهو ثلاثة أحوال ، وإعماله مضافاً أكثر نحو ﴿... وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ

النَّاسَ...﴾^(٦) ولا خلاف فيه ، وفي كلام بعضهم ما يشعر بالخلاف .

(١) ب ، وفى أ ، جـ (يفارق) .

(٢) أ ، جـ ، وفى ب (الفعل) .

(٣) أ ، جـ ، وفى ب (نائباً عن الفاعل) .

(٤) أ .

(٥) أ ، جـ ، وفى ب (ضميراً) .

(٦) من الآية ٢٥١ من سورة البقرة .

وإعماله مجرداً (من) ^(١) الإضافة وآل أقل من المضاف نحو ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ١٤﴾ **يَتِيمًا** ^(٢) .

وفيه خلاف أجازة البصريون ومنعه الكوفيون .

فإن (وقع بعده) ^(٣) مرفوع أو منصوب فهو محمول عندهم على فعل مضمر ، وإعماله مع آل أقل من المجرد ، ومنه قول الشاعر ^(٤) :

ضَعِيفُ النَّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ يَخَالُ الْفِرَارُ يُرَاخِي الْأَجَلَ

وفيه خلاف ، أجازة سيبويه ، ومن وافقه ، ومنعه الكوفيون ، وبعض البصريين كابن السراج ، وأجازة الفارسي على قبح ، وفصل ابن طلحة بين أن

(١) أ ، ج ، وفي ب (عن) .

(٢) من الآية ١٤ من سورة البلد - إطعام مصدر فاعله محذوف « يتيماً » مفعوله .

(٣) أ ، ج - وفي ب (وقع عندهم بعده) .

(٤) قائلة : لم ينسب إلى قائل - وبالبحت لم أعثر له على قائل - وذكره سيبويه وهو من الخمسين التي لم يعرف قائلوها - وهومن المتقارب - .

اللغة : « النكاية » الإضرار يقال : نكيت في العدو أنكى نكايه ، إذا قتلت فيهم وجرحت « يخال » يظن « يراخي » يناهد ويؤخر .

المعنى : إن هذا الرجل ضعيف لا يستطيع أن يؤثر في أعدائه أو يقهرهم أو يئازلهم القتال ، يظن أن الهرب والفرار من الحرب يبعد عنه الموت ، ويفسح له في العمر .

الإعراب : « ضعيف » خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : هو ضعيف « النكايه » مضاف إليه « أعداءه » مفعول للنكايه ، والضمير مضاف إليه « يخال » فعل مضارع ، والضمير المستتر الذي يعود على الفرار فاعل « الأجل » مفعول ليراضي ، والجملة في محل نصب مفعول ثان ليخال .

الشاهد فيه : « النكايه أعداءه » حيث عمل المصدر المقترن بال وهو « النكايه » ونصب المفعول وهو « أعداءه » .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : ابن هشام ٣/٥ ، ابن عقيل ٢/٧٢ ، والأشمونى ٢/٢٣٣ ، والسيوطى ص ٨٠ ، وذكره سيبويه ١/٩٩ ، وابن يعيش ٦/٥٩ ، وشذور الذهب ص ٣٩٩ ، والخزانة الشاهد ٥٩٧ .

يكون بال معاقبة (للضمير)^(١) فيجوز نحو (إنك والضرب خالد المسيء إليه)
وإلا فلا يجوز نحو (عجبت من الضرب عمرا) ثم نبه على (شرط)^(٢) عمل
المصدر بقوله :

إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ « أَنْ » أَوْ « مَا » يَحُلُّ مَحَلَّهُ .

شرط إعمال المصدر غير الواقع بدلا من اللفظ بفعله ، أن يصح تقديره
بالفعل مع حرف مصدرى .

فإن أريد به غير الحال جاز أن يقدر بأن (أو)^(٣) بما ، وإن أريد به الحال قدر
بما ولم يقدر بأن ، لأن مصحوبها لا يكون حالا ، فلذلك لم يقتصر على أن كما
فعل بعضهم .

فإن قلت : قد ذكر في التسهيل (معهما)^(٤) « أن » المخففة ، ومثله بنحو
« علمتُ ضَرْبَكَ زيدا » تقديره : علمت أن قد ضربت زيدا ، فإن (هذه)^(٥)
مخففة ، لأنها واقعة بعد العلم ، وهي موضع غير صالح للمصدرية^(٦) .

قلت : ذكر « ما » المصدرية مغن عنها ، فإنها يصح وقوعها بعد العلم ،
ولم يقدر سيبويه في الباب بغير « أن » الثقيلة مع ضمير الشأن .

فإن قلت : ظاهر قوله : (إن كان) وقوله في الكافية :

(حيث ما يصح حرف مصدرى تماما) .

أن هذا الشرط لازم ، وقد جعله في التسهيل غالبا^(٧) وقال في شرحه :
وليس تقديره بأحد الثلاثة شرطا في عمله ، ولكن الغالب أن يكون كذلك ، ومن

(١) ١ .

(٢) ب ، ج ، وفى (شروط) .

(٣) ١ - وفى ب ، ج (و) .

(٤) ب ، ج ، وفى أ (معها) التسهيل ص ١٤٢ .

(٥) ١ .

(٦) أى : لأنها لا تقع بعد العلم ولا تسد مسد مفعوليه ، اهـ ، صبان ٢/٢٦٨ .

(٧) التسهيل ص ١٤٢ .

وقوعه غير مقدر بأحدها قولُ العرب : « سَمِعُ أذنى زيداً يقولُ ذلك »^(١) وذكر مثلاً آخر .

قلت : المشهور أن تقديره بذلك شرط وما ذكره من المثل لا يتعذر فيه التقدير ، وكلام صاحب البسيط موافق للمصنف في عدم اشتراط ذلك .
« تنبيه » :

لإعمال المصدر شروط لم يذكرها هنا :

الأول : أن يكون مظهرًا ، فلو أضمر لم يعمل ، لعدم حروف الفعل ، خلافاً للكوفيين ، وأجاز ابن جنى في الخصائص والرماني أعماله في المجرور ونقل عن الفارسي ، وقياسه في الظرف .

الثاني : أن يكون مكبرًا ، فلو صغر لم يعمل .

الثالث : أن يكون غير محدود ، فلو حُدَّ بالتاء لم يعمل ، فإن ورد حكم بشذوذه كقوله^(٢) :

يُحايى به الجلدُ الذى هو حارِمٌ بِضَرْبَةِ كَفِيهِ المِلا نَفْسَ رَاكِبِ

فنصب الملا بضرربة كفيه وهو محدود ، ونصب نفس بيحايى .

ومعناه : يصف الشاعر مسافرا معه ماء فتييم وأحيا بالماء نفس راكب كاد يموت عطشا .

(١) قال الصبان ٢/٢٦٨ : حال كالحال فى ضربى العبد مستيا ، فالتقدير : سمع أذنى أخاك حاصل إذا كان أو إذا كان ، فصاحب الحال ضمير الفعل المحذوف لا الأخ ، وإن زعمه البعض ، وإنما لم يكن المصدر هنا مقدرًا بما أو أن المخففة ، لاشتراط أن يسبقهما أو المصدر المقدر بهما شيء ، ولم يوجد ، وإنما لم يكن مقدرًا بأن المصدرية لأن المراد الإخبار بأن سمع أذنه قول أخيه حاصل ، وأن تقتضى أنه سيحصل ، لأنها تخلص المضارع للاستقبال ، كذا قال البعض وفيه نظر . إذ تقدير أن الماضى لا يقتضى أن السمع سيحصل . اهـ . وأقول « سمع » مبتدأ خبره محذوف وجوبا ، وجملة « يقول ذلك » فى محل نصب حال من « أخاك » .

(٢) قائلة : لم ينسب لقاتل - وبالبحت لم أعثر له على قاتل - وهو من الطويل .

اللغة : « يَحايى » بمعنى : يحيى - من الإحياء « الجلد » القوى الصلب « الحارم » الضابط « الملا » - بفتح الميم - مقصور - أراد به التراب .

الرابع : أن يكون غير منعوت قبل تمام عمله ، لأن معمول المصدر بمنزلة الصلة من الموصول ، فلا يفصل بينهما بالنعوت ، فإن ورد ما يوهم ذلك قدر فعل بعد النعت يتعلق به معمول المتأخر ، فلو نعت بعد تمامه لم يمنع .

والأولى أن يقال (غير متبوع) بـ (غير منعوت) لأن حكم سائر التوابع حكم النعت :

الخامس : أن يكون مفردا ذكره في البسيط عن بعضهم ولم يشترطه في التسهيل^(١) وقال في الكافية :

وأهمل المضمراً والمحدودُ ومصدر فارقهُ التوحيدُ
ورُبُّ محدود ومجموع عمل ويسماع لا قياس قد قُبل
وصرح بجوازه في شرح التسهيل :
ومن إعماله مجموعاً قوله^(٢) :

قد جربوه فما زادت تجاريتهم أباً قدامة إلا المجد والقنعا

= المعنى : يصف مسافرا معه ماء فتيمة وأحيا بالماء نفس راكب كا ديموت عطشا .

الإعراب : «يحايى» فصل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء « به » متعلق بيحايى «الجلد» فاعل مرفوع « الذى » نعت الجلد « هو » ضمير منفصل مبتدأ « حازم » خبر مرفوع بالضمة الظاهرة والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «بضربة» جار ومجرور متعلق بيحايى وضربة مضاف ، وكفى من « كفيه » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله مجرور بالياء نيابة عن الكسرة ، لأنه مثنى ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى الجلد مضاف إليه « الملا » مفعول به لضربة « نفس » مفعول به ليحايى وهو مضاف و « راكب » مضاف إليه .

الشاهد فيه : « بضربة كفيه » فإن ضربة مصدر محدود أضيف إلى فاعله ونصب الملا وهو مفعول ، وهو شاذ ، لأن المصدر المحدود لا يعمل ، فإن ورد حكم بشذوذه

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٣٣٥ ، والسيوطى ص ٨١ .

وذكر في قطر الندى ص ٢٦٨ وجمع الهوامع ٢/٩٢ .

(١) التسهيل ص ١٤٢ .

(٢) قائله : أعشى ميمون من قصيدة يمدح فيها هوزة بن على الخنفي - وهو من البسيط .

اللغة : « أبا قدامة » هذه كنية هوزة الممدوح « المجد » اسم جامع لخصال المروءة والسخاء والشرق « القنعا » - بفتح القاء والنون - الكرم والعطاء الواسع .

واختلف النحويون في (جوازهم) ^(١) إعمال المجموع ، فأجازه قوم ، واختاره ابن عصفور ، ومنعه قوم ومنهم ابن سيده .

فإن قلت : فهل يشترط في إعماله أن يكون بمعنى الحال والاستقبال كاسم الفاعل ؟

قلت : لا يشترط ذلك ، لأنه عمل لكونه أصلا ، فلم يتقيد بزمان بخلاف اسم الفاعل . قاله المصنف ، وقال غيره لأنه عمل بالنيابة عن الفعل ، والفعل لا يشترط فيه ذلك .

وحكى عن بعض المتأخرين أنه منع إعماله ماضيا ، وليس بصحيح .

وقوله : **وَلَا سَمَ مَصْدَرٍ عَمَلٍ**

يعنى أن اسم المصدر يعمل عمل فعله ، وهو قليل ، وإلى قلته أشار بتكثير (عمل) واختلف في إعمال اسم المصدر ، فأجازه الكوفيون ومنعه البصريون ، قال بعضهم إلا في ضرورة ، وتأولوا ما ورد من ذلك على إضمار فعل .

ومن عمله قول عائشة رضی الله عنها « مِنْ قَبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتُهُ الْوَضُوءُ » ^(٢) وظاهر كلامه في التسهيل أنه مقيس ^(٣) وقال الشارح : وليس ذلك بمطرد في اسم المصدر ولا فاش .

= الإعراب : « قد » حرف تحقيق « جريوه » فعل ماض وواو الجماعة فاعله وضمير الغائب العائد إلى المدح مفعول به « فما » الفاء عاطفة وما حرف نفى « رادت » فعل ماض والتاء للتأنيث « تجاريهم » فاعل رادت وضمير الغائبين مضاف إليه « أبا » مفعول به لتجارب لأنه مصدر الفعل المتعدى « قدامة » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة ، لأنه اسم لا يتصرف للعلمية والتأنيث « إلا » أداة استثناء ملغاة « المجد » مفعول به لزداد و « الفئحة » معطوف على المجد ، والالف للإطلاق .

الشاهد فيه : « تجاريهم أبا قدامة » حيث إن « تجاريهم » عمل مجموعا في « أبا قدامة » .
مواضعه : من شراح الألفية الأشموني ٢/٣٣٥ .

(١) ج .

(٢) « قبلة » اسم مصدر مضاف لفاعله « وامراته » مفعول والجار والمجرور خبر مقدم عن الوضوء ، اه خضري ١/٢٣ .

(٣) التسهيل ص ١٤٢ .

« تنبيهان » :

الأول : أطلق في قوله (ولاسم مصدر عمل) وهو مقيد بغير العلم ، فالعلم لا يعمل ، وهو ما دل على معنى المصدر دلالة مغنية عن الألف واللام ، لتضمن الإشارة إلى حقيقته كيسار وبرة وفجار^(١) .

الثاني : عرف اسم المصدر في التسهيل إذ قال : ويعمل عمله اسمه غير العلم وهو ما دل على معناه وخالفه بخلوه - لفظا وتقديرا دون عوض - من بعض ما في فعله مثال ذلك :

« توضأ وضوءاً » و« تكلم كلاماً » فالوضوء والكلام اسمان للمصدر ، لا مصدران ، لخلوهما - لفظا وتقديرا - من بعض ما في فعلهما .

وحق المصدر أن يتضمن حروف فعله بمساواة نحو « توضأ توضحوا » أو بزيادة نحو « أعلم إعلاما » .

واحترز بقوله « أو تقديرا » من نحو « قاتل قتالا » فإنه مصدر ، لا اسم مصدر ، إذ لم يخل تقديرا ، فإن أصله « قيتالا » فاللمدة مقدرة وقد (ثبتت)^(٢) لفظا .

ويقوله (دون عوض) من نحو « عدة » فإنه مصدر مع خلوه من الواو ، لأن التاء عوض (منها)^(٣) .

ومن نحو « كلم تكليما » فإنه مصدر مع خلوه من التضعيف ، لأن (التاء)^(٤) عوض منه .

قال الشارح : اعلم أن اسم المعنى الصادر عن الفاعل كالضرب ، أو القائم بذاته كالعلم ، ينقسم إلى مصدر واسم مصدر .

(١) يسار علم لليسر مقابل العسر ، وبرة : علم للبر ، وفجار : علم للفجور .

(٢) أ ، ج وفي ب (حذفت) .

(٣) ب .

(٤) أ ، ب ، وفي ج (الياء) .

فإن كان أوله ميم مزيدة لغير مُفاعلة كالمضرب والمحمدة ، أو كان لغير ثلاثي بورن ما لثلاثي كالمغسل والوضوء ، فهو اسم للمصدر ، وإلا فهو المصدر . قلت : الذي أوله الميم المذكورة ، وإن أطلق بعضهم عليه اسم المصدر فإنه يعمل عمل فعله ، وليس هو موضع الخلاف ، ولا المراد هنا . والنوع الثاني وهو ما كان لغير ثلاثي بورن ما لثلاثي هو المذكور في التسهيل^(١) .

قال الشيخ أبو حيان : وهذا الثاني عندنا مصدر ، لا اسم مصدر ، قال :
واسم المصدر يقال باصطلاحين :

أحدهما : (ما ينقاس)^(٢) بناؤه من الثلاثي على مفعل ، (وما زاد)^(٣) على صيغة اسم المفعول وهذا يعمل عمل فعله .

الثاني : ما كان أصل وضعه لغير المصدر كالثواب والعطاء والكلام والدهن والخبز ، فهذه وضعت لما يثاب به ولما يعطى وللجمل (المقولة)^(٤) ولما يدهن به ولما يخبز به .

وفي هذا النوع اختلف الكوفيون والبصريون ، وتحقق الخلاف بين الفريقين : هل ينقاس أن يطلق اسم المصدر مجازا على المصدر ويعمل عمل المصدر أو لا ؟

فقال البصريون : لا إلا أن يضطر شاعر ، وقال الكوفيون والبغداديون : ينقاس ذلك .

قلت : وصرح في شرح التسهيل بأن ثوابا وعطاء مصدران ، لقرب ما بينهما وبين الأصل ، وهو إثواب وإعطاء .

(١) التسهيل ص ١٤٢ .

(٢) ١ ، ب ، وفي جـ (ينقاس) .

(٣) ١ ، جـ ، وفي بـ (وما زادوا) .

(٤) ١ ، جـ ، وفي بـ (المقيدة) .

قوله : **وَبَعْدَ جَرِّهُ الَّذِي أُضِيفَ لَهُ كَمَلٍ بِنَصْبٍ أَوْ بَرَفَعٍ عَمَلَةٌ**

للمصدر المضاف خمسة أحوال :

الاول : أن يضاف إلى فاعله ويحذف مفعوله نحو ﴿ **وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ**

إِبْرَاهِيمَ... ﴿ ١١٤ ﴾ ^(١) .

الثاني : أن يضاف إلى مفعول ويحذف فاعله نحو ﴿ **لَا يَسْأَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ**

دُعَاءِ الْخَيْرِ... ﴿ ٤٩ ﴾ ^(٢) .

الثالث : أن يضاف إلى فاعله ثم يكمل عمله بنصب مفعوله نحو ﴿ **وَلَوْلَا**

دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ ﴿ ٣ ﴾ ^(٣) .

الرابع : أن يضاف إلى مفعوله ثم يكمل عمله برفع فاعله نحو قوله عليه

الصلاة والسلام « ... وَحَجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا » ^(٤) .

وهو قليل ، قيل : ولم يجئ في القرآن إلا ما روى عن ابن عامر أنه قرأ

﴿ **ذَكَرْ رَحْمَةً رَبِّكَ عَبْدُهُ زَكْرِيَاءُ** ﴾ ^(٥) - برفع الدال والهمزة - وليس ذلك

مخصوصا بالضرورة على الصحيح .

والأكثر في المصدر إذا أُضِيفَ إلى مفعوله أن يحذف فاعله .

(١) من الآية ١١٤ من سورة التوبة .

(٢) من الآية ٤٩ من سورة فصلت .

(٣) من الآية ٢٥١ من سورة البقرة .

(٤) « حج » مصدر مضاف إلى مفعول وهو « البيت » « من » اسم موصول فاعله ، وقد

عدل المصنف عن الاستدلال بالآية : ﴿ **وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ**

سَبِيلًا ﴾ ، لاحتمال كون « من » بدلا من الناس بدل بعض من كل ، وقد حذف الرابط

للعلم به - أى : من استطاع منهم ، كما يحتمل أن تكون مبتدأ خبره محذوف - أى

فعليه أن يحج - وجعلها فاعلا للمصدر يفسد معه المعنى ، لأن المعنى يكون حينئذ : ولله

على الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم - أن يحج البيت المستطيع ، فيلزم تأنيب جميع

الناس بتخلف المستطيع ، فتدبر . م ٢٧١ / ٢ صبان .

(٥) من الآية ٢ من سورة مريم .

الخامس : أن يضاف إلى الظرف فيرفع وينصب كالمثون نحو « عجبت من انتظار يوم الجمعة زيد عمرا » .

وقوله : (كامل) يعني : إن أردت ، لأن (ذاك)^(١) غير لازم . وقوله :

وَجُرَّ مَا يَتَّبِعُ مَا جُرَّ وَمَنْ رَأَى فِي الْإِتْبَاعِ الْمَحَلَّ فَحَسَنَ

المضاف إليه المصدر ، إن كان فعلا فمحلّه رفع ، وإن كان مفعولا فهو في موضع نصب ، إن قدر المصدر بأن وفعل الفاعل ، وفي موضع رفع إن قدر المصدر بأن وفعل المفعول ، خلافا لمن منع تقديره بفعل المفعول .

فلك في التابع الجر على اللفظ والرفع على المحل ، إن كان فاعلا أو نائبه ، والنصب على المحل إن كان مفعولا به تقول : « عجبت من أكل الخبز واللحم » - بالجر والرفع والنصب - .

فالجر على اللفظ ، والنصب على المحل ، لأنه مفعول به ، والرفع على تقدير إن أكل الخبز (واللحم)^(٢) .

« تنبيه »

ظاهر كلام المصنف جواز الإتيان على المحل في جميع التنويع ، وهو مذهب الكوفيين ، وطائفة من البصريين ، وذهب سيبويه ومن وافقه من أهل البصرة إلى أنه لا يجوز الإتيان على المحل ، وفصل أبو عمرو فأجاز في العطف والبدل ومنع في التوكيد والنعت ، والظاهر الجواز لورود السماع ، والتأويل خلاف الظاهر .

(١) ب - وفي أ ، ج (ذلك) .

(٢) ب .

إعمال اسم الفاعل

اسم الفاعل : هو الصفة الدالة على فاعل جارية فى التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه أو معنى الماضى .

فالصفة : جنس ، والدالة على فاعل : مخرج لاسم المفعول وما بمعناه ، وجارية فى التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها : مخرج للجارية على الماضى نحو « فرح » ، وغير الجارية نحو « كريم » .

وقوله : فى التذكير والتأنيث : مخرج لما كان من الصفات على أفعل نحو (أهيف) فإنه لا يجرى على المضارع إلا فى التذكير ، وقوله لمعناه أو معنى الماضى : مخرج لنحو (ضامير الكشح) من الصفة المشبهة وقوله :

كفعله اسم فاعل فى العمل .

يعنى : إن كان فعله لازما فهو لازم ، وإن كان فعله متعديا إلى واحد فأكثر فهو كذلك .

وقوله : إن كان عن مضيئه بمعزول .

يعنى : أن شرط عمل اسم الفاعل عمل فعله أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال ، فإن كان بمعنى الماضى لم يعمل خلافا للكسائى ، فإنه أجاز عمله مستدلا بقوله تعالى : ﴿... وَكَلَّبَهُمْ بِاسِطٍ ذِرَاعِيهِ... ﴾ (١٨) ^(١) ورد بأنه حكاية حال ، ووافقه على إجازة ذلك هشام وابن مضاء .

«تنبيه»

هذا الخلاف فى عمل الماضى دون ال بالنسبة إلى المفعول به ، فأما بالنسبة إلى الفاعل ، فذهب بعضهم إلى أنه لا يرفع الظاهر وبه قال ابن جنى والشلوين ، وذهب قوم إلى أنه يرفعه ، وهو ظاهر كلام سيويه ، واختاره ابن عصفور .

وأما المضممر : فحكى ابن عصفور الاتفاق على أنه يرفعه ، وحكى غيره عن ابن طاهر وابن خروف أنه لا يرفعه ، وهو بعيد .

(١) من الآية ١٨ من سورة الكهف .

وقوله : **وَوَلِيَّ اسْتِفْهَامًا أَوْ حَرْفَ نَدَاءٍ** .

يعنى : أن اسم الفاعل لا يعمل حتى يعتمد على أحد الأشياء المذكورة ،
والاستفهام نحو قوله ^(١) .

أَنَاوِ رَجَالُكَ قَتَلَ أَمْرِيْ مِنْ الْعَزْ فِي حَبِّكَ اعْتَاضٌ ذُلًا ؟

وحرف النداء نحو « يا طالعًا جبلاً » ولم يذكره فى الكافية ، ولا فى
التسهيل .

وقال الشارح : المسوغ لإعمال « طالع » هنا اعتماده على موصوف محذوف
تقديره : رجلاً طالعاً جبلاً ، وليس المسوغ الاعتماد على حرف النداء . لأنه ليس
كالاستفهام والنفى فى التقريب من الفعل .

والنفى : « ما ضارب الزيدان عمراً » . ومثال كونه صفة « جاءنى رجلٌ
مكرمٌ عمراً » (أو مُسْنَدًا) يعنى : خبيراً (زيد مكرمٌ عمراً) فالواقع صفة معتمد
على الموصوف ، والواقع خبيراً معتمد على المخبر عنه .

فإن قلت : أهمل المصنف اعتماده على صاحب الحال نحو (جاءنى زيد
ضراباً عمراً) .

قلت : استغنى عن ذكره بذكر الصفة ، لأنه صفة فى المعنى .

(١) قائله : لم أقف على اسم قائله - وهو من المتقارب - .

اللغة : « ناو » فاعل من نوى ينوى .

الإعراب : « أناو » الهمزة للاستفهام « ناو » مبتدأ مرفوع بضممة مقدرة على الياء المحذوفة
للتخلص من التقاء الساكنين « رجالك » فاعل ناو سد مسد الخبر وضمير المخاطب مضاف
إليه « قتل » مفعول به لناو « امرئ » مضاف إليه « من العز » جار ومجرور متعلق
باعتراض الآتى « فى حَبِّكَ » متعلق باعتراض أيضاً ، والكاف مضاف إليه « اعتاض » فعل
ماض وفاعله ضمير مستتر فيه « ذلاً » مفعول به لاعتراض .

الشاهد فيه : « أناو رجالك » فإن قوله « ناو » اسم فاعل وقد عمل عمله حيث
اعتمد على حرف الاستفهام .

مواضعه : شذور الذهب ص ٤٠٣ ، والهمع ٢/٩٥ .

« تنبيهان »

[الأول : اعتماد اسم الفاعل على ما ذكر شرط في صحة عمله عند جمهور البصريين ، وذهب الاخفش والكوفيون إلى أنه لا يشترط .

والثاني : ذكر المصنف هنا لعمله شرطين :

الأول : أن يكون بمعزل عن المضى ، والثاني : الاعتماد .

وزاد في التسهيل شرطين^(١) :

أحدهما : أن يكون غير مصغر ، خلافاً للكسائي في إجازته إعماله مستدلاً بقول بعضهم : (أظنني مُرْتَحِلاً وَسُوَيْرًا فَرَسَحًا) ولا حجة لأن فرسخاً ظرف ، والظرف يعمل فيه رائحة الفعل ، قيل : والجواز مذهب الكوفيين إلا الفراء ، وتابعهم أبو جعفر النحاس ، وقال المتأخرون : إن لم يحفظ له مكبر جار إعماله كقوله^(٢) :

تَرَقَّرُقُ فِي الْأَيْدِي كُمَيْتٍ عَصِيرُهَا

.....

في رواية من جرّ كميته .

(١) التسهيل ص ١٣٦٠ .

(٢) قائله : هو مضرس بن ربيعي - وهو من الطويل - .

اللغة : « راح » هو الخمر ومن أسمائه المدام وله أسام كثيرة « ترقرق » من ترقرق الشيء إذا تلالا ولمع « كميته » من الكمته وهي الحمرة الشديدة التي تضرب إلى السواد من شدة حمرتها .

الإعراب : « ما » نافية « طعم » مبتدأ أو اسم ما ، إن جعلتها حجازية وهو مضاف و« راح » مضاف إليه « في الزجاج » متعلق بمحذوف صفة لراح « مدامة » صفة ثالثة لراح « ترقرق » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر ، وجمله الفعل وفاعله في محل جر صفة ثالثة لراح « في الأيدي » متعلق بترقرق « كميته » - بالجر - صفة رابعة لراح « عصيرها » فاعل بكميته ، والضمير مضاف إليه ، وخبر المبتدأ أو خبر ما في كلام بعد هذا البيت .

الشاهد فيه : « كميته عصيرها » حيث رفع « كميته » « عصيرها » فإن قوله « كميته » وصف لم يستعمل إلا مصغراً ، وقد عمل في قوله « عصيرها » حيث رفعها .

مواضعه : ذكره السيوطي في الهمع ١/٩٥ .

والآخر : الا يكون موصوفا خلافا للكسائي في إجازته إعماله مطلقا .

قال في شرح التسهيل : ووافق بعض أصحابنا الكسائي في إعمال الموصوف قبل الصفة ، لأن ضعفه يحصل بعد ذكرها لا قبلها ، ونقل غيره ، أن مذهب البصريين والفراء هذا التفصيل ، وأن مذهب الكسائي وباقى الكوفيين إجازة ذلك مطلقا والحاصل ثلاثة مذاهب .

وقوله :

وقد يكون نعتٌ محذوفٌ حُرِفَ فيستحقُّ العملَ الذي وُصِفَ

يعنى : أن اعتماد اسم الفاعل على موصوف محذوف مسوغ لعمله عمل فعله كاعتماده على موصوف مذكور ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ وَالذُّوَابِ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ ... ﴾ (٢٨) .^(١)

وقوله :

وإن يكنُ صلةٌ الُ ففى المضى وغيره إعماله قد ارتضى

ما تقدم من اشتراط إرادة الحال والاستقبال ، إنما هو فى المجرى من الُ : وأما ما وقع صلة لها فهو صالح للعمل بمعنى الماضى والحال والاستقبال ، قال الشارح : باتفاق ، وفى شرح الكافية : وأما اللتبس بهما فلا خلاف فى إعماله ، وحكى الخلاف فى التسهيل^(٢) .

والحاصل أربعة مذاهب :

الأول : (أنه)^(٣) يعمل مطلقا لوقوعه موقعا يجب تأويله بالفعل ، وهو

المشهور .

والثانى : أن المتصّب بعده مشبه بالمفعول (به)^(٤) ، لأن الُ ليست موصولة بل حرف تعريف ، ودخولها ييطل عمله كما ييطله التصغير والوصف ، لأنه يبعد

(١) من الآية ٢٨ من سورة فاطر .

(٢) التسهيل ص ١٣٧ .

(٣) ب ، ج .

(٤) ب .

عن الفعل ، وهذا مذهب الأخفش ، وأصحاب الأخفش يقولون : إن قصد بال العهد فالنصب على التشبيه ، وإن قصد معنى الذى ، فالنصب باسم الفاعل .

والثالث : أنه لا عمل له ، والمنصوب بعده منصوب بفعل مضمَر .

والرابع : أنه يعمل بمعنى الماضى خاصة وهو مذهب الرماني .

وقوله : **فَعَالٌ أَوْ مَفْعَالٌ أَوْ فَعُولٌ** فى كثرةٍ عن فاعلٍ بَدِيلٌ

إذا قصد التكثير والمبالغة باسم الفاعل الثلاثى حول إلى فعال (كعقار)^(١) أو مفعال كمنحار ، أو فعول كضروب أو فعيل كعليم أو فعل كحذر ، وقد ذكرهما فى البيت الآتى ، فإن قلت : ما معنى قوله (فى كثرة) ؟

قلت : يعنى أن هذه المثل إنما يعدل عن فاعل إليها للدلالة على الكثرة والمبالغة^(٢) .

فإن قلت : من أين يعلم من كلامه اختصاص ذلك بالثلاثى ؟

قلت : من قوله (عن فاعل) فإن اسم فاعل غير الثلاثى لا يكون على فاعل ، وقد بينى **فَعَالٌ** و**مَفْعَالٌ** و**فَعُولٌ** و**فَعِيلٌ** من **أَفْعَلْ** كقولهم **دَرَأْكَ** و**مِهْوَانٌ** ، و**رَهْوَقٌ** ، و**نَذِيرٌ** ، من **أَدْرَكَ** و**أَهَانَ** و**أَزْهَقَ** و**أَنْذَرَ** ، وذلك قليل .

وقوله : **فَيَسْتَحِقُّ مَالَهُ مِنْ عَمَلٍ** .

يعنى : هذه الأمثلة تستحق ما لاسم الفاعل من العمل بالشروط المذكورة على التفصيل المتقدم .

وقوله : **وَفِي فَعِيلٍ قَلٌّ ذَا وَقَعِلٍ** .

الإشارة إلى عمل اسم الفاعل . أى : قل فى فعيل وفعل أن يعمل عمل اسم الفاعل ، ومذهب سيبويه جواز إعمال هذه الأمثلة الخمسة ، ومنع أكثر البصريين منهم المازنى والمبرد إعمال فعيل وفعل .

وفصل الجرمى فأجاز إعمال **فَعِلٍ** ، لأنه على وزن الفعل ، ومنع إعمال

(١) ١ ، جـ وفى ب (كخفار) .. (٢) ١ .

فِعيل، ومنع الكوفيون إعمال الخمسة، لأنها لما جاءت للمبالغة زادت على الفعل، فلم تعمل عندهم لذلك .

والصحيح مذهب سيويوه ومن وافقه لورود السماع بذلك نظما ونثرا مثال
فَعَالٌ قول من سمعه سيويوه « أما العسل فأنا شراب » .
وقول الشاعر^(١) :

أخا الحربِ لبَّاسًا إليها جلالها

ومثال مفعال قول بعض العرب : « إنَّهُ لَمِنحَارٍ بوائِكها » أى سمانها .
وقول الشاعر^(٢) :

(١) قائله القُلاخ بن حزن بن جناب المنقرى . - وهو من الطويل - .

وتمام البيت : وليس بولاج الخوالفِ أعقلا .

اللغة : « أخا الحرب » أى : مؤاخيها وملازمها « إليها » إلى بمعنى اللام « جلالها » - بكسر الجيم - جمع جل ، والمراد ما يلبس من الدروع ونحوها « وللاج » كثير الدخول « الخوالف » جمع خالفة - وهو عماد البيت - وهو المراد « أعقلا » الأعدل : الذى تصطك ركبته من الفزع .

المعنى : يمتدح الشاعر نفسه بالإقدام ويقول : إنه رجل حرب يلبس لها لباسا ويقتحمها إذا شبت نيرانها ، ولا يخترق فى البيوت أو الخيام فزعا .

الإعراب : « أخا » حال من ضمير مستتر فى بيت قبله « الحرب » مضاف إلى أخا « لباسا » حال أخرى « إليها » متعلق به « جلالها » مفعول لباسا ، وها مضاف إليه « وليس » فعل ماض ناقص واسمه ضمير مستتر فيه « بولاج » الباء زائدة وولاج خبر ليس « الخوالف » مضاف إليه « أعقلا » خبر ثان لليس .

الشاهد فيه : « لباسا .. جلالها » فإنه قد أعمل « لباسا » وهو صيغة مبالغة عمل الفعل ، فنصب به المفعول وهو (جلالها) وقد اعتمد على وصف المذكور وهو «أخا الحرب» .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٢٤٣ وابن هشام ٣/١٦ وابن عقيل ٢/٨٦ وابن الناظم، وذكره سيويوه ١/٥٧ وابن يعيش ٦/٧٠ والشذور ص ٤٠٧ ، والقطر ص ٢٧٩ .

(٢) قائله : كميث بن معروف الأسدى - وهو من البسيط - .

اللغة : « شم » - بضم الشين وتشديد الميم - جمع أشم من الشمم - وهو ارتفاع قصبه الأنف .

شُمُّ مهاوِينُ أبدانَ الجَزُورِ مخا ميصُ العِشِيَّاتِ لاخُورٌ ولاقَزَمُ

فمهاوين جمع مهوان .

ومثال فعول قول بعضهم « أنت غيوظ ما علمت أكباد الإبل » حكاة

الكسائي وقول الشاعر^(١) :

ضَرُوبٌ بِتَصْلِ السِّيفِ سُوْقِ سَمَانِهَا

ومثال فعيل قول بعضهم : « إن الله سميع دعاء من دعاه » وقالوا : « هو

حفيظ وعلمه وعلم غيره » .

= المراد : أنهم سادات كبار « مهاوين » - جمع مهوان - بكسر الميم - وهو الضامر البطن ، وأراد به الجائع « العشيّات » - جمع عشي « لاخور » - بضم الخاء وسكون الواو - جمع أخور - وهو الضعيف « قزم » بفتح القاف والزاي .

المعنى : وصف قوما بالعزة والكرم فيقول : هم شم الأنوف أعزة ويهينون للأضياف والمساكين أبدان الجزور ، ويؤخرون العشاء تربصا على ضيف يطرق ، فبطونهم خميصة في عشيّاتهم لتأخيرهم الطعام .

الإعراب : « شم » خبر مبتدأ محذوف أى : هم شم « مهاوين » - بالرفع - إما صفة وإما خبر بعد خبر « أبدان » مفعول لمهاوين « الجزور » مضاف إليه « مخاميص » خبر بعد خبر « العشيّات » مضاف إليه « لاخور » عطف على ما قبله من المرفوع « ولا قزم » عطف عليه .

الشاهد فيه : « مهاوين أبدان الجزور » فإن « مهاوين » جمع اسم فاعل الذى للمبالغة وقد عمل عمله حيث نصب « أبدان الجزور » .

مواضعه : ذكره سيبويه ١/٥٩ ، وابن يعيش ٦/٧٤ والهمع ٢/٩٧ .

(١) قائله : أبو طالب بن عبد المطلب ، واسمه عبد مناف بن عبد المطلب - عم النبي ﷺ - من قصيدة يرثى فيها أبا أمية بن المغيرة زوج أخته عاتكة بنت عبد المطلب .

تمامه : إذا عَدَمُوا رَادًا فَإِنَّكَ عَاقِرٌ وهو من الطويل

اللغة : « ضروب » على وَرَنَ فَعول مبالغة لضارب « نصل السيف » حده وشفرتة « سوق » - بضم السين - جمع ساق « سمان » - جمع سمينة ، وهى الممتلئة الجسم « عاقر » اسم فاعل من العقر ، وهو الذبح .

المعنى : يصف الشاعر أبا أمية بالكرم وقت العسرة ويقول : إنه كان جوادا واسع الكرم ،

وقول الشاعر^(١) :

فَتَاتَانِ أَمَا مِنْهُمَا فَشِيهَةٌ هَلَالًا ، وَأُخْرَى مِنْهُمَا تُشْبِهُ الْبَدْرًا

= يعقر الإبل السمان للضيغان إذا أعسر الناس ، ولم يجدوا رادا .

الإعراب : « ضروب » خبر لمبتدأ محذوف أى : أنت ضروب « بتصل » متعلق بضرروب « السيف » مضاف إليه ، وفى ضروب ضمير مستتر فاعله « سوق » مفعول به لضروب « سمائها » مضاف إليه « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « عدموا » فعل وفاعل « رادا » مفعول به ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله فى محل جر بإضافة إذا إليها « فإنك » الفاء واقعة فى جواب إذا وإن حرف توكيد ونصب وضمير المخاطب اسم إن « عاقر » خبر إن ، وجملة إن واسمها وخبرها لا محل لها جواب إذا .

الشاهد فيه : « ضروب... سوق » فإن « ضروب » صيغة مبالغة للضارب وقد عمل عمل فعله حيث نصب « سوق » ، وقد اعتمد على مخبر عنه محذوف ، أى أنت ضروب .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٣٤٢ ، وابن هشام ٣/١٧ والسيوطى ص ٨٢ والمكودي ص ٩٦ ، وذكره سيويه ١/٥٧ والمفصل ٦/٧٠ والشذور ص ٤٠٨ والقطر ص ٢٨٠ والشاهد ٦٠٢ فى الخزانة .

(١) قائله : عيد الله بن قيس الرقيات - وهو من الطويل -

اللغة : « فتاتان » تثنية فتاة - وهى الجارية الحديثة السن « هلالا » الهلال : القمر لليلتين أو ثلاث من أول الشهر « البدر » القمر عند تمامه وكماله .

المعنى : أن هاتين الفتاتين جميلتان ، غير أن إحدهما تشبه الهلال فى نحافتها . والأخرى تشبه البدر فى سمئها وإشراقها .

الإعراب : : « فتاتان » خبر لمبتدأ محذوف ، أى : هما فتاتان « أما » حرف شرط وتفصيل « منهما » خبر لمبتدأ محذوف « فشبيهة » الفاء زائدة وشبيهة خبر لمبتدأ محذوف أيضا والتقدير : أما فتاة منهما فهى شبيهة ، وفى شبيهة ضمير مستتر هو الفاعل « هلالا » مفعول به لشبيهة - وهو من أشبه وذلك من النادر - « أخرى » صفة لمبتدأ محذوف . أى : وفتاة أخرى « منهما » صفة أخرى « تشبه البدر » الجملة خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : « شبيهة هلالا » حيث أعمل صيغة المبالغة وهى « شبيهة » عمل الفعل فنصب بهما المفعول « هلالا » وقد اعتمدت على مخبر عنه محذوف . أى : فهى شبيهة .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : ابن الناظم وابن هشام ٣/١٧ والأشموني ٢/٣٤٣ .

ومثال فعل قول الشاعر^(١) :

حَذِرُ أُمُورًا لَا تَضِيرُ وَأَمِنُ مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ

أنشده سيبويه ، والقدرح فيه من وضع الحاسدين .

ومن إعمال فعل قول زيد الخليل^(٢) .

(١) قائله : هو أبو يحيى اللاهقي - وهو من الكامل - .

اللغة : « حذر » - بفتح الحاء وكسر الزاي - خائف « لا تضير » من ضار يضير يعنى : ضر يضر « منجيه » اسم فاعل من أنجى إنجاء « الأقدار » جمع قدر .
المعنى : يقول : إن هذا الشخص يكثر الحذر والخوف من أمور ليس فيها ضر ، ويأمن ما لا ينجيه من قضاء الله وقدره .

الإعراب : « حذر » خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هو حذر ، وفيه ضمير مستتر فاعل «أمورا» مفعول لحذر « لا » نافية « تضير » فعل مضارع ، وفيه ضمير مستتر والجملة فى محل نصب صفة لأمور « وآمن » معطوف على حذر ، وفيه ضمير مستتر فاعل « ما » اسم موصول مفعول لآمن « ليس » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر « منجيه » خبر ليس ، والهاء مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله « من الأقدار » متعلق بمنج ، وجملة ليس واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول .

الشاهد فيه : « حذر أمورا » حيث أعمل « حذر » وهو من صيغ المبالغة عمل الفعل فنصب المفعول وهو « أمورا » .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٣٤٢ وابن عقيل ٢/٨٨ والمكودي ص٩٦ وابن الناظم ، وذكره سيبويه ١/٥٨ وابن يعيش ٦/٧١ والشاهد ٦٠٥ فى خزنة الأدب .

(٢) قائله : هو زيد الخليل الذى سماه رسول الله ﷺ . زيد الخير ، وكان يلقب بالخليل ،

لكثرة خيوله - وهو من الوافر .

وتمامه : جحاش الكرملين لها فديد .

اللغة : « مزقون » - جمع مزق - بفتح الميم وكسر الزاي - وهو مبالغة مازق من المزق ، وهو شق الثياب ونحوها « عرضى » بكسر العين - وعرض الرجل جانبه الذى يصونه من نفسه وحسبه ويحامى عنه « جحاش » بكسر الجيم - جمع جحش - وهو ولد الحمار « الكرملين » - بكسر الكاف - اسم ماء فى جبل طيبى « فديد » - بالفاء - الصوت . =

أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزْقُونَ عَرَضِي

فأعمل مزقون عرضى وهو جمع مزق محول للمبالغة من مازق :

قوله :

وَمَا سِوَى الْمَفْرَدِ مِثْلُهُ جُعِلَ فِي الْحُكْمِ وَالشَّرْطِ حَيْثَمَا عَمِلَ

ما سوى المفرد هو الثنى والمجموع فحكهما حكم المفرد فى العمل بالشروط المذكورة ، فضاريان وضاريون مثل ضارب ، وذلك واضح فيما ذكر ، وضروبان وضرويون مثل ضروب فيما ذكر وذلك قوله :

وَأَنْصَبَ بِذِي الْإِعْمَالِ تَلَوًّا وَخَفِضَ

احتزر (بذى الأعمال) من المراد به المضى ، فإنه يضاف وجوبا كإضافة

الجوامد .

وفهم من تقديمه النصب أنه أولى ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، وقال

الكسائي :

= المعنى : بلغنى أن هؤلاء القوم يتناولون على وينالون عرضى بالقدح والذم ، ولست أعبا بهؤلاء ، فهم عندى كالجحوش التى ترد هذا الماء وتتزاحم عليه ، وهى تنهق وتصيح وتحدث جلبة .

الإهراب : « أتانى » فعل ماض والنون للوقاية ، والياء مفعول « أنهم » حرف توكيد ونصب والضمير اسمه « مزقون » خبر أن ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر فاعل أتى « عرضى » مفعول لمزقون « جحاش » خبر لمبتدأ محذوف . هم : جحاش « الكرملين » مضاف إليه « لها » متعلق بمحذوف خبر مقدم « فديد » مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب حال من جحاش .

الشاهد فيه : « مزقون عرضى » أعمل « مزقون » وهو جمع مزق - بفتح الميم وكسر الزاى - الذى هو صيغة مبالغة - بمعنى ممزق - فى قوله « عرضى » عمل فعله .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٣٤٢ ، وابن هشام ٣/١٨ وابن عقيل ٢/٨٨ وابن الناظم ، وذكره السيوطى فى الهمع ٢/٧٧ .

هما سواء ، قيل : والذي يظهر أن الإضافة أولى بالوجهين قرئ قوله تعالى: ﴿... إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ...﴾ (٣) (١) .

ويعنى بقوله (تلو) المفعول الذى يليه ، فلو فصل تعين نصبه نحو ﴿... إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً...﴾ (٣٠) (٢) وقد أضيف مع الفصل فى قراءة من قرأ ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخَلَّفًا وَعَدِّهِ رَسُولُهُ...﴾ (٤٧) (٣) وقد تقدم فى الإضافة .
تنبيه:

ما ذكره من جواز الوجهين إنما هو فى الظاهر ، وأما المضمرة المتصلة فيضاف إليه اسم الفاعل المجرد وجوبا نحو (هذا مكرمك) وذهب الأخفش وهشام إلى أنه فى محل النصب كالهاء من واقيكه (٤) .

وقد فهم من قوله (تلوا) أنه إنما يجوز الوجهان فى المفعول الذى يليه ، فلو فصل زيدا تعين نصبه به ، ولذلك قال .

وهو لنصب ما سواه مقتضى

مثال ذلك (زيدٌ مُعْطَىٰ عَمْرٍو دَرَهْمًا وَمَعْلَمٌ خَالِدٍ عَمْرًا فَاضِلًا) .

« تنبيه » :

إذا أضيف اسم الفاعل بمعنى المضى ، واقتضى مفعولا آخر نحو (مُعْطَىٰ زيد درهما أمس) نصب بفعل مضمرة عند الجمهور ، وأجاز السيرافى نصبه باسم الفاعل ، وإن كان بمعنى الماضى ، لأنه اكتسب بالإضافة شيئا بمصحوب ال .
وقوله :

واجررُ أو انصبُ تابعُ الذى انخفضُ كُمتبغى جَاهٍ وَمَالًا مِّنْ نَّهَضُ

(١) من الآية ٣ من سورة الطلاق . كلهم قرأ بالفتح أمره منونا - وعاصم بالفتح أمره .

(٢) من الآية ٣٠ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ٤٧ من سورة إبراهيم .

(٤) ب ، ج - وفى ا (فى محل النصب ، فلو فصل الضمير لم يكن إلا فى محل نصب كالهاء من واقيكه) .

فالجبر على اللفظ والنصب على المحل ، ومن منع إتباع المحل فى نحو ذلك
أضمر فعلا ، وهو قول سيبويه .

فإن قلت : قوله (الذى انخفض) لا يصح على إطلاقه ، لأن المخفوض
بإضافة الذى بمعنى الماضى لا يصح فى تابعه اعتبار المحل ، إذ لا محل له ، بل إن
نصب تابعه بفعل مقدر .

قلت : إنما كلامه فى المخفوض بإضافة ذى الإعمال لقوله (وانصب بذى
الإعمال) وهذا البيت من تنمة الكلام عليه .

وقوله :

وَكُلُّ مَا قُرِّرَ لِاسْمِ فَاعِلٍ يُعْطَى اسْمَ مَفْعُولٍ بِلَا تَفَاضُلٍ

أى : فيعمل إن كان صلة لآل مطلقا ، وإن كان مجردا فبشرط إرادة الحال
أو الاستقبال والاعتماد على ما تقدم ذكره وقوله :

فَهُوَ كَفِعْلِ صَيْغٍ لِلْمَفْعُولِ فِي مَعْنَاهُ

يعنى : أن اسم المفعول يعمل عمل فعل مصوغ للمفعول موافق له فى المعنى
نحو (مضروب) فإنه يعمل عمل ضرب ، فيرفع نائب الفاعل فتقول (زيدٌ مضروبٌ
أبوهُ) ^(١) كما تقول (ضربَ أبوه) .

فإن كان من متعد إلى اثنين أو ثلاثة رفع واحدا ونصب ما سواه .
وقد مثل المتعدى لاثنين قوله :

كَالْمُعْطَى كِفَافًا يَكْتَفَى

فال موصولة ومعطى صلته ، وهى مبتدأ ويكتفى خبره ، وأول مفعولى
المعطى ضمير آل وثانيهما كفافا ، واستتر الأول ، لنيايته عن الفاعل .

وقوله :

وَقَدْ يُضَافُ ذَا إِلَى مُرْتَفِعٍ مَعْنَى

(١) فزيد : مبتدأ ، ومضروب : خبره ، وأبوهُ . رفع بالنيابة .

يعنى : أن اسم المفعول انفرد عن اسم الفاعل بأنه تصح إضافته إلى مرفوعه فى المعنى . فتقول (هذا مضروب العبد) بالرفع نيابة عن الفاعل ، وبالجر لأنك (أسندت)^(١) المفعول إلى ضمير المتبداً ، وبالنصب أيضاً على التشبيه بالمفعول به ، وقد مثل بقوله :

كمحمود المقاصد الورع

أى : الورع محمود المقاصد اسم المفعول من المتعدى إلى واحد يلحق بالصفة المشبهة فى رفع السببى ونصبه وجره كما مثل .

(١) ا ، ج وفى ب (اسم) .



أبنية المصادر

اعلم أن الفعل الثلاثى مجرد، وزائد على الثلاثة .

فالثلاثى المجرد له ثلاثة أبنية: فَعَلٌ وهو متعد نحو ضَرَبَ ، ولازم نحو قَعَدَ، وفَعِلٌ وهو متعد نحو فَهِمَ ولازم نحو فَرِحَ ، وفَعُلٌ وهو لازم أبداً إلا بتضمين أو تحويل نحو سهل .

وأبنية مصادر الثلاثى كثيرة ، واقتصر هنا على الغالب . فقال :

فَعْلٌ قِيَاسٌ مُصَدِّرٌ الْمَعْدَى مِنْ ذِي ثَلَاثَةِ كَرْدٍ رَدًّا

شمل (قوله)^(١) (المعدى من ذى ثلاثة) فَعَلٌ وفَعِلٌ فقياس مصدرهما فعل - بفتح الفاء وإسكان العين - نحو ضَرَبَ ضَرْبًا وَفَهَمَ فَهْمًا ، وظاهره أنه مقيس فيهما بلا قيد ، وقيد الفعل - المكسور العين - فى التسهيل بأن يُفْهِمَ عملاً بالضم نحو شَرِبَ شَرْبًا وَلَقِمَ لَقْمًا^(٢) .

ولم يقيده سيبويه أو الأخفش بل أطلقا .

« تنبيه » :

اختلف فى معنى القياس هنا ، فقليل : إنما يقاس على فعل فيما ذكر عند عدم سماع غيره ، فإن سماع غيره وقف عنده ، وهو مذهب سيبويه والأخفش ، وقيل : يجوز القياس مع ورود السماع بغيره وهو ظاهر قول الفراء .

ثم قال : وفَعِلٌ اللّازِمُ بِأَبُوهُ فَعَلٌ .

يعنى : قياس مصدر فعل اللازم فعل - بفتح الفاء وكسر العين - لا فرق فى ذلك بين الصحيح نحو فرح فرحاً ، والمعتل نحو جوى جوى ، والمضعف نحو شل شللاً ، فإن أصله شلل - بكسر اللام .

(١) ب ، ج .

(٢) التسهيل ص ٢٠٥ .

تنبيه :

أطلق الناظم في فعل اللازم، وينبغي أن يقيد بالألا يكون لونا، لأن فُعلة هو الغالب فيه كالشُهلة والسُمرة .

ثم قال :

وَفَعَلَ اللَّازِمُ مِثْلَ قَعَدَا لَهُ فُعُولٌ بِاطْرَادٍ كَغَدَاً

تقول غدا غُدوا ومثله قعد قعودا وجلس جلوسا ، واطراد فعول في فعل اللازم مشروط بالألا يكون مستوجبا لأحد الأوزان المذكورة في قوله :

ما لم يكن مُستوجِباً فِعَالاً أو فَعَلَاتَا فَادِرٍ أو فُعَالاً

فهذه ثلاثة أوزان، وسنذكر رابعا متى استوجب فعل اللازم واحدا منها لم يأت مصدره على فعول إلا نادرا .

ثم قال : فأولٌ لذي امتناع كَأبَى .

الأول فعال - بكسر الفاء - وهو مقيس فيما دل على امتناع نحو أبى إباءً ونفر نفاراً .

وَالثَّانِي لِلَّذِي اقْتَضَى تَقَلُّبًا

والثاني هو فعلان - بتحريك العين - وهو مقيس فيما دل على تقلب نحو جال جولانا ولمع لمعانا .

وقوله : لِلدَّاءِ فُعَالٌ أو لَصَوْتِ

يعنى : أن فعالا - بضم الفاء - وهو الثالث لنوعين :

أحدهما : ما دل على داء نحو زكَم زُكَمَا وَسَعَلَ سُعَالًا .

والآخر : ما دل على صوت نحو نَعَق نُعَاقًا وَنَبَح نُبَاحًا .

وذكر ابن عصفور أنه مقيس فيهما .

وقوله :

..... وَشَمِلٌ سِيرًا وَصَوْتًا الْفَعِيلُ كَصَهْلٍ .

يعنى : أن فعيلًا ، وهو الوزن الرابع ، لنوعين أيضًا :

أحدهما : ما دل على سير نحو ذَمَلْ ذَمِيلًا وَرَحَلْ رَحِيلًا .

والآخر : ما دل على صوت نحو صَهَلْ صَهِيلًا وَنَهَقْ نَهِيْقًا .

وذكر ابن عصفور أنه يطرد فى الأصوات .

والحاصل أن فعل اللّازم يطرد فى مصدره فعول إلا إذا دل على هذه المعانى الخمسة (وهى) (١) الامتناع والتقلب والداء والصوت والسير، فالغالب فى الامتناع فَعَالٌ ، وفى التقلب فَعَلَانٌ ، وفى الداء فُعالٌ ، وفى الصوت فُعالٌ أو فَعِيلٌ ، وقد يجتمعان نحو نَعَقَ نَعَاقًا ونَعِيْقًا ، وقد تنفرد فُعالٌ نحو بَعَمَ بُغَامًا ، وقد تنفرد فعيلٌ نحو صَهَلْ صَهِيلًا ، واطرد انفراد فُعالٌ (فى الفعل اللّازم) (٢) نحو رغاء وفى السير فعيلٌ .

تنبيه :

يستثنى أيضا من فعل اللّازم ما دل على حرفة وشبهها ، فإن الغالب فى مصدره فَعَالَةٌ نحو تَجَرَّ تَجَارَةٌ ، وأمر إمارة .

وذكر ابن عصفور أنه مقيس فى الولايات والصنائع .

وقوله :

فُعُولَةٌ فَعَالَةٌ لِفَعْلًا كَسَهْلَ الْأَمْرُ وَزِيدَ جَزُلًا

فُعُولَةٌ وَفَعَالَةٌ مطردان فى مصدر فعل نحو سهل سهولة وجزل جزالة .

وقال بعضهم فعولة غير مقيس :

وقوله :

وما أتى مخالفا لما مضى فبابه النقل كسَخَطَ ورضًا

فسخَطَ مصدر سَخَطَ وقياسه سَخَطَ - بالفتح والتحرك - ورضًا مصدر

رَضَى وقياسه رَضَى - بالفتح - .

(٢) ١ .

(١) ب ، ج .

وكلامه مقيد في فعالة بالحرف وشبهها كما تقدم .

ولما فرغ من بيان مصادر الثلاثى شرع في بيان ما زاد عليه فقال :

وغير ذى ثلاثة مقيس مصدره .

أي : كل فعل زاد على ثلاثة فله مصدر مقيس لا يتوقف في استعماله على

سماع :

وقوله : كقُدسُ التقدِسُ

يعنى : أن ما كان على فَعَلٍ صحيح اللام فمصدره تفعيل نحو قدس تقديسا

كلم تكلِما .

وقوله : وزَكَّةُ تزكية . يعنى : أن ما كان فَعَلٌ معتل اللام فمصدره تفعلة نحو

زَكَّى تزكية وغطى تغطية .

وقوله : وأَجْمَلًا إجمالَ مَنْ تَجَمَّلًا

يعنى : أن مصدر أفعال الصحيح ، إفعال ، نحو أجمل إجمالا وأكرم إكراما ،

ومصدر تفاعل تفعلاً نحو تجمل تجملا .

واستعدَّ استعاذَةً

أصل استعاذَ ، استعوذ على وزن استفعل . قياس مصدره استعواذ ، فأعلت

الواو ، فنقلت حركتها وقلبت ألفا ، فاجتمع ألفان فحذفت إحداهما وهى الزائدة

عند الخليل وسيبويه ، وبدل العين عند الأخفش والفراء . فصار استعاذ ثم أتى

بالتاء عوضا عن المحذوف .

وقوله : ثُمَّ أقمِ إقامَةً

أصل أقم أقوم كأكرم فقياس مصدره أقوام ، فلما اعتلت الواو بالنقل

والقلب اجتمع ألفان ، فحذف أحدهما على الخلاف المتقدم فصار إقاما ثم أتى

بالتاء عوضا عن المحذوف .



وقوله : **وَغَالِبًا ذَا التَّأَلُّمِ**

أشار إلى أن التاء قد تحذف كقول بعضهم : **أراهُ إراء^(١)** واستقام استقاما .
قال ابن عصفور : ولا يجوز حذفها إلا حيث ورد ، وظاهر كلام سيبويه
جوازه ، قال . وإن شئت لم تعوض .
وقال الفراء : لا يجوز إلا إذا كانت الإضافة عوضا من التاء نحو (وإقام
الصلاة) .

وقوله :

وَمَا يَلِي الْأَخْرِمُدَّ وَافْتِحَا مع كَسْرِ تَلْوِ الثَّانِ مِمَّا افْتِحَا
بِهَمْزٍ وَصَلِ كَاصْطَفَى

يعنى : أن صوغ المصدر من كل فعل مبدوء بهمزة وصل يكون بكسر ثالثة
وهو تلو الثانى وزيادة ألف قبل آخره نحو اصطفى اصطفاء .

فإن قلت : لا يفهم من قوله (مد) أن المدة ألف .

قلت : فهم ذلك من قوله (وافتحا)

وينبغى أن يقيد كلامه بالألا يكون أصله تفاعل ولا تفعل نحو اطير واطير
أصلهما تطير تطير ، فإن مصدرهما لا يكسر ثالثة ولا يزداد ألف قبل آخره .

وقوله : **وَضُمَّ مَا يَرَبِّعُ فِي أَمْثَالِ قَدْ تَلَمَّمَا**

يعنى : أن مصدر تفعّل تفعّل - بضم رابعه - نحو تلملم تلملما وتدحرج
تدحرجا .

وقوله : **فَعَلَالٌ أَوْ فَعَلَّلَةٌ لِفَعَّلَا**

يعنى : أن مصدر فعلل نحو دحرج وما ألحق به نحو جلبب وحوقل وبيطر
يأتى على فعلال نحو دحراج وعلى فعلة نحو دحرجة ، والمقيس منهما فعلة ،
ولذلك قال :

(١) أقول : وليس هذا من الأجوف .

واجعل مقيساً ثانياً لا أولاً

وكلاهما عند بعضهم مقيس ، وهو ظاهر التسهيل ، وكثير فعلال في المضاعف نحو الزلزال ، وفتح أول الزلزال ونحوه من المضاعف جائز .

قوله : لفاعلِ الفَعَالِ والمُفَاعَلَةِ

يعنى : أن فاعل له مصدران فَعَالٍ نحو خاصمٍ خصاماً ، ومفاعلة نحو مخاصمة ، واللازم له عند سيبويه المفاعلة ، وقد يتركون الفعّال ولا يتركون المفاعلة ، وانفراد مفاعلة بما فاؤه ياء نحو ياسر مياسرة ، وندر الفعّال في قولهم ياومه مياومة ، حكاه ابن سيده .

وقوله : وغيرُ ما مرَّ السَّماعُ عادِلَةٌ

أى : كان له عديلاً ، فلا يقدم عليه إلا بسمع ، من ذلك مجيء المصدر المعتل اللام على تفعيل ونحو^(١) :

(١) قائله : لم أقف على اسم راجزه - وهو من الرجز - .

اللغة : « وهى » و « يروى » باتت « تنزى » تحرك - وهو رفع الشيء إلى فوق « شهلة » - بفتح الشين وسكون الهاء - العجور الكبيرة .

المعنى : يصف امرأة بالضعف ، ويقول : إن هذه المرأة باتت تحرك دلوها بيدها حتى تخرجه من البئر برفق ولين ، كما تحرك العجور الصبى حين ترقصه برفق ولين .
وخص الشهلة : لأنها أضعف من الشابة .

الإعراب : « باتت » فعل ماض ناقص والتاء للتأنيث ، واسمه ضمير مستتر فيه « تنزى » فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر « دلوها » مفعول وها مضاف إليه ، والجملة في محل نصب خبر بات . وإن قدرته فعلاً تاماً ، فالجملة في محل نصب حال من فاعله المستتر فيه « تنزياً » مفعول مطلق « كما » الكاف جارة وما مصدرية « تنزى » فعل مضارع « شهلة » فاعل « صبياً » مفعول وما المصدرية ومدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بقوله تنزياً ، أو بمحذوف صفة له ، أى : تنزیه مشابهة تنزیه العجور صبياً .

الشاهد فيه : « تنزياً » - التفعيل - حيث جاء مصدرًا للفعل - تنزى « المعتل اللام ، والقياس « تنزیه » بالياء المخففة بعد تاء التأنيث كما تقول : سمى تسمية وزكى تزكية ، على وزن تفعله .



وهي تُتْرَى دلوها تنزياً

ومجىء مصدر فعل الصحيح اللام على فعلة نحو تكرمة وتجربة ، وغلب فيما لامه همزة نحو خطأ تخطئة وهنا تهتهة وقد جاء مصدر فعل على فعال نحو كلم كلاما .

وقوله :

وَفَعْلَةٌ لَمْرَةٌ كَجَلْسَةٍ وَفَعْلَةٌ لَهَيْئَةٌ كَجَلْسَةٍ

يعنى : أنه يدل على المرة في مصدر الثلاثي المجرد بإتيانه على فعلة - بفتح الفاء - وعلى الهيئة بفعلة - بكسر الفاء - وهو مقيد بالألا يكون المصدر على فعلة نحو رَحْمَةٌ أو فِعْلَةٌ نحو ذَرِيَّةٌ^(١) فلا يدل حيثذ على المرة أو الهيئة إلا بقريئة حالية أو وصف .

وقوله : في غير ذى الثلاثِ بالتَّاءِ المَرَّةُ

يعنى : أنه يدل على المرة في مصدر غير الثلاثي زيادة التاء نحو انطلق انطلاقاً .

تنبيهان :

[الأول : إنما تلحق التاء للدلالة على المرة فى الأبنية المقيسة .

والثانى : إن ذلك مقيد بأن يكون المصدر مجرداً من التاء ، فإن بنى على التاء دل على المرة فيه بالقريئة لا بالتاء كما سبق فى الثلاثي .

وقوله : وشذ فيه هيئة كالحمرة

أى : شذ فى غير الثلاثي صوغ فعلة للدلالة على الهيئة كقولهم (هو حسُّ العِمة والقُمصة) و (هى حسنة الحمرة والنُّبَّة) من تعمم وتقمص واختمرت وانتقبت .

= مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٣٤٩ ، وابن هشام ٣/٣٩ ، وابن

عقيل ٢/٩٨ ، والمكودي ص ٩ ، وابن الناظم ، وذكره ابن يعيش ٦/٥٨ .

(١) الذرية : هى الحدة فى الشيء يقال رجل ذرب . أى : حاد .

أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهات

تقدم حد اسم الفاعل ويأتي حد الصفة المشبهة :

كفاعلٍ صنغ اسم فاعلٍ إذا من ذى ثلاثة يكون كغذاً

شمل قوله : (من ذى ثلاثة) فعل المتعدى نحو ضرب فهو ضارب واللازم نحو ذهب فهو ذاهب ، وفعل المتعدى نحو علم فهو عالم واللازم نحو سلم فهو سالم ، وقُعل نحو فرهُ فهو فاره ، وليس نسبته إليها على السواء ، فلهذا قال :
وهو قليلٌ في فَعَلتُ وفِعِلتُ غير معدى

(يعنى : أن فاعلا قليل في فعل - المضموم العين - وفعل - المكسور العين - غير المعدى)^(١) ففهم منه أنه كثير مقيس في فعل مطلقا ، وفي فعل المتعدى .

وقوله : بل قياسه فَعِلٌ وأفعلٌ فعلانُ

يعنى : أن قياس فعل اللازم أن يكون اسم فعله على أحد الأوزان الثلاثة ، ففعلٌ للأعراض نحو أشيرٍ وفرح ، وأفعلٌ للألوان والخلق نحو أخضر وأجهر - وهو الذى لا يبصر فى الشمس - وفَعْلانٌ للامتلاء وحرارة البطن نحو ريانٌ وصديان ، وقد نبه على ذلك بالتمثيل .

وقوله : وفَعْلٌ أوْلَى وفَعِيلٌ بِفَعْلٍ

يعنى : أن هذين الوزنين أولى به من غيره نحو (ضخمٌ فهو ضخمٌ وجملٌ فهو جميلٌ)^(٢) فإن قلت : فهل ينقاس عليهما :

(١) ب ، ج .

(٢) أ ، ب - وفى جـ (ضخم وجمل فى جميل وضخم) .

قلت : أما فعيل فمقيس ، وقال في شرح التسهيل : ومن استعمل القياس فيهما لعدم السماع فهو مصيب .

وقول الشارح : الذي كثر في (استعمال)^(١) اسم الفاعل حتى كاد (يطرد)^(٢) أن يجيء على فعل أو فعيل يخالف قوله :

وأفعلٌ فيه قليلٌ وفَعَلٌ

الضمير لفَعَل . مثال أفعلٍ أحرش^(٣) المكان فهو أحرش ، ومثال فعل بطل فهو بطل ، ولا يقاس عليهما لقلتهما .

وَبَسْوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعَلٌ

أى : قد يستغنى فعل - المفتوح العين - بمجىء اسم فاعله على غير فاعل نحو طاب فهو طيب وشاخ فهو شيخ وشاب فهو أشيب وعفّ فهو عفيف ، ولم يأتوا فيه بفاعل .

فإن قلت : كيف يطلق على هذه الأوزان اسم فاعل ، وإنما هي من الصفة المشبهة ؟

قلت : يطلق اسم الفاعل في اللغة كثيرا وفي الاصطلاح قليلا على كل وصف مشارك للفعل في مادة حروف الاشتقاق وتحمل ضمير الفاعل ، وفي مشهور الاصطلاح على ما تقدم وحده في بابه .

وقوله :

وَزَنَةُ الْمُضَارِعِ اسْمٌ فَاعِلٌ مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ كَالْمَوَاصِلِ
مَعَ كَسْرِ مَتَلُوْا الْأَخِيرِ مُطْلَقًا وَضَمِّ مِيمٍ زَائِدٍ قَدْ سَبَقَا

(١) ب .

(٢) ب ، ج .

(٣) أحرش : خشن .



بين بهذين البيتين كيفية بناء اسم الفاعل من كل فعل رائد على ثلاثة أحرف وهو واضح .

وقوله (وزنة) هو خبر مقدم لقوله: (اسم فاعل) والتقدير : واسم الفاعل من غير ذى الثلاث زنة المضارع ، وفهم من قوله (مطلقا) أنه إذا كان مكسورا قدر كسره فتكون الحركة غير الحركة .

وقوله : **وإن فتحتَ منه ما كان انكسرَ صار اسمَ مفعولٍ كمثلِ المنتظرِ** فلا فرق بين اسم الفاعل واسم المفعول فيما زاد على ثلاثة إلا بكسر ما قبل الأخير وفتحه .

وقوله : **وفى اسمِ مفعولِ الثلاثيِّ أطردَ** زنة مفعولٍ كآتٍ من قصدٍ أى : كالمصوغ من قصد ، فتقول مقصود .
وإذا كان الثلاثي لازما قيد مفعوله بالحرف الذى يتعدى به نحو (عمرور به) ويعنى بالثلاثي المتصرف .

وقوله : **ونابَ نقلاً عنه ذو فعيلٍ نحو فتاةٍ أوفتى كحيلٍ** أى : ناب ذو فعيل . يعنى : صاحب هذا الوزن عن مفعول نقلا لا قياسا نحو كحيل بمعنى مكحول ، وقتيل وطريح وهو كثير .

قال الشارح : وعلى كثرته لم يقس عليه بإجماع ، وفى التسهيل : وليس مقيسا خلافا لبعضهم فنص على الخلاف^(١) وقال فى شرحه : وجعله بعضهم مقيسا فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل ، فقيد فى الشرح وأطلق فى الأصل .
فإن قلت : فهل يعمل فعيل النائب عن مفعول عمل اسم المفعول ؟

قلت : ذكر فى التسهيل (أنه ينوب)^(٢) فى الدلالة لا العمل^(٣) فعلى هذا لا

(١) التسهيل ص ١٣٨ .

(٢) ب .

(٣) التسهيل ص ١٣٨ .

يقال (مررت برجل كحيل عينه ولا قتيل أبوه) وقد أجازه ابن عصفور ويحتاج إلى سماع.

فإن قلت : لم قال نحو فتاة أو فتى ، فمثل بالمؤنث والمذكر ؟

قلت : لينبه على أن فعيل بمعنى مفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث ،

وسياتى فى موضعه إن شاء الله تعالى .



الصفة المشبهة باسم الفاعل

صفة استحسن جرُّ فاعلٍ معنًى بها المشبهةُ اسمَ الفاعلِ

تتميز الصفة المشبهة عن اسم الفاعل باستحسان جر فاعلها بإضافتها إليه .
نحو (حسن الوجه) وذلك خلاف اسم الفاعل، فإنه (لا يصلح لذلك)^(١).
فإن قلت : يشعر قوله : (استحسن) بأن اسم الفاعل قد يضاف إلى فاعله،
ولكنه ليس بمستحسن .

قلت : قال الشارح : إن ذلك (لا يسوغ)^(٢) في اسم الفاعل إلا إن أمن
اللبس، فقد (يجوز)^(٣) على ضعف وقلة في الكلام نحو (كاتب الأب) تريد كاتب
أبوه ، انتهى . وليس على إطلاقه بل نقول : إذا قصد ثبوت اسم الفاعل ، فإن
كان من غير متعدد عوامل معاملة الصفة المشبهة .

(وساغت)^(٤) إضافته إلى ما هو فاعل في المعنى ، فتقول (زيد قائم الأب)
- بالرفع والنصب والجر - على حد الحسن الوجه .

وإن كان من متعدد بحرف جر فكذلك عند الأخفش ، وصححه ابن عصفور
بدليل قولهم (هو حديث عهد بوجع) ونقل المنع عن الجمهور .

وإن كان من متعدد إلى واحد فكذلك عند المصنف بشرط أمن اللبس وفاقا
للفارسي ، وذهب كثير إلى منعه ، وفصل قوم فقالوا : إن حذف مفعوله اقتصارا
جاز وإلا فلا ، وهو اختيار ابن عصفور وابن أبي الربيع والسمع يوافقه كقوله^(٥) :

(١) ب ، ج ، وفي أ (لا يصح كذلك) .

(٢) ١ ، ج ، وفي ب (لا يصوغ) .

(٣) ١ ، ب ، وفي (يحق) .

(٤) ١ ، ب ، وفي ج (وصاغت) .

(٥) قائله : لم أرف على اسم قائله - وهو من البسيط - .

ما الرَّاحِمُ القلبِ ظلامًا وإن ظلمًا

وإن كان (متعديا)^(١) إلى أكثر من واحد لم يجز جعله كالصفة ، قال بعضهم بغير خلاف .

فإن قلت : لم قال فاعل معنى ؟

قلت : لأنه لا تضاف الصفة إليه إلا بعد إسنادها إلى ضمير الموصوف فلم يبق فاعلا إلا من جهة المعنى .

= وتماه : ولا الكريمُ بمناع وإن حرما

اللغة : « ظلامًا » على وزن فعّال - بتشديد العين - مبالغة ظالم « مناع » كذلك مبالغة مانع ، ولكن المعنى هنا ليس بذي ظلم ، وليس المراد به المبالغة « ظلمًا » على صيغة المبنى للمجهول « حرما » على صيغة المبنى للمجهول .

المعنى : أن من اتصف بالرحمة واستشعر قلبه الرافة بالناس لا يقسو عليهم وإن قسوا عليه ، ولا يسيئهم وإن أساءوا إليه ، وأن من اتصف بالكرم وامتلأت نفسه بمحبة البذل لا يمنع عن أحد رفته ، وإن كان الناس لا يعاملونه هذه المعاملة .

الإعراب : « ما » نافية حجازية « الراحم » اسم ما مرفوع بالضممة « القلب » مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى فاعله « ظلامًا » خبر ما الحجازية منصوب بالفتحة الظاهرة « وإن » الواو عاطفة على محذوف ، إن شرطية « ظلمًا » فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط مبني على الفتح في محل جزم والالف للإطلاق ، ونائبه ضمير مستتر جوارا تقديره هو يعود على الراحم القلب ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام « ولا » الواو عاطفة ولا رافدة لتأكيد النفي « الكريم » معطوف على اسم ما « بمناع » معطوف على خبر ما « وإن » الواو عاطفة ، إن شرطية « حرما » فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط ونائبه ضمير مستتر ، والالف للإطلاق ، وجواب الشرط محذوف .

الشاهد فيه : « ما الراحم القلب » فإن الراحم اسم فاعل أضيف إلى فاعله « القلب » وإضافة اسم الفاعل إلى فاعله لا تجوز إلا إذا أمن اللبس وفاقا للفارسي .

وقال جماعة : إن حذف مفعوله اقتصارا جاز وإلا فلا ، وفي البيت حذف مفعوله اقتصارا .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٣٤٦ . وذكره السيوطي في الهمع ١٠٠/١٠١ .

(١) أ ، ج .

وقوله (المشبهة اسم فاعل) يجوز أن يكون مبتدأ وصفة خبره ، وفي الكلام تقديم وتأخير ، ويجوز أن يكون صفة مبتدأ ، وإن كان نكرة لوصفه (والصفة المشبهة)^(١) خبره ، والأول أظهر .

فإن قلت : ما وجه الشبه بينها وبين اسم الفاعل ؟

قلت : من أوجه ، أحدها : أنها تدل على حدث ومن قام به .

الثاني : أنها تؤنث وتذكر .

الثالث : أنها تنثى وتجمع ، وكان حقها ألا تعمل عمل فعلها ، لأنها لا تجرى على المضارع ، ولا هي معدولة عن الجارى عليه ، إلا أنها عملت لمشابتها اسم الفاعل فيما ذكر .

ثم اعلم أن بين اسم الفاعل والصفة المشبهة فروقا :

الأول : أن الصفة المشبهة لا تكون إلا من فعل لازم بخلاف اسم الفاعل فإنه يصاغ من المتعدى واللازم .

والى هذا أشار بقوله : وصوغها من لازم .

الثاني : أنها لا تكون للماضى المنقطع ولا لما لم يقع ولا (توجد)^(٢) إلا للحاضر ، وهو الأصل فى باب الوصف ، لأنها لم توضع لإفادة معنى الحدوث بل لنسبة الحدث إلى الموصوف به على جهة الثبوت بخلاف اسم الفاعل ، فإنه كالفعل فى إفادة معنى الحدوث والصلاحية لاستعماله بمعنى الماضى والحال والاستقبال ، ولذلك إذا قصد باسم الفاعل الثبوت عومل معاملة الصفة المشبهة كما سبق ، وإذا قصد بالصفة الحدوث حولت إلى بناء اسم الفاعل كقوله^(٣) :

(١) ، ا ، ج .

(٢) ، ا ، ب ، وفى ب « تؤخذ » .

(٣) قائله : هو أشجع السلمى من قصيدة حائية - وهو من الطويل -

اللغة : « رزء » - بضم الراء وسكون الزاى وفى آخره همزة - وهى المصيبة ويجمع على أرزاء « جل » بالجيم - عظيم وكثير « بعد موتك » الخطاب لابن سعيد فى أول القصيدة . =

وما أنا من رزءٍ وإن جل جازعٌ

ولا بسرور بعد موتك فارحٌ

والى هذا أشار بقوله (لحاضر).

تنبيه:

قد تقدم بما ذكرناه أن كونها للحال ليس شرطاً في عملها ، ولكن وضعها كذلك ، لكونها دالة على الثبوت من ضرورته الحال ، فعبارته هنا أجود من قوله في الكافية:

والاعتمادُ واقتضاءُ الحالِ شرطانِ في تصحيحِ ذا الإعمالِ

الثالث: أنها غير جارية على المضارع بخلاف اسم الفاعل. نص على ذلك الزمخشري وغيره، وهو ظاهر كلام أبي على في الإيضاح، ورده المصنف وقال في التسهيل: وموازنتها للمضارع قليلة إن كانت من ثلاثي ولازمة إن كانت من غيره^(١).

ولذلك مثل هنا (بطاهر القلب) وهو جار على المضارع و (بجميل الظاهر) وهو غير جار تنبيها على (مجيبه)^(٢) بالوجهين.

= مضى ابن سعيد حين لم يبق مشرق ولا مغرب إلا له فيه ماح

الإحراب: « ما » نافية « أنا » مبتدأ « من رزء » جار ومجرور متعلق بـ « جازع » وإن « واصلة بما قبلها » جل « فعل والفاعل ضمير مستتر يرجع إلى الرزء ، وفي الحقيقة هو عطف على محذوف ، تقديره: وما أنا جازع من رزء إن لم يجمل وإن جل « جازع » خبر المبتدأ « ولا بسرور » متعلق بفارح « بعد » ظرف « موتك » مضاف إليه ، وموت مضاف والكاف مضاف إليه « فارح » خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره: ولا أنا فارح بسرور بعد موتك .

الشاهد فيه: « فارح » فإن الصفة المشبهة التي هي « فرح » حولت إلى فارح على صيغة اسم الفاعل ، لإفادة معنى الحدوث في الزمن المستقبل وإذا قصد باسم الفاعل الثبوت عومل معاملة الصفة المشبهة. وإذا قصد بالصفة المشبهة معنى الحدوث حولت إلى بناء اسم الفاعل .

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم .

(١) التسهيل ص ١٣٩ . (٢) ١ ، جـ وفي ب « مجيبها » .

ومثالها من غير الثلاثي منطلق اللسان ومطمئن القلب^٥.

قلت : ولقائل أن يقول إن ضامرا ومنطلقا ومنبسطا ونحوها مما جرى على المضارع أسماء فاعلين قصد بها الثبوت فعوملت معاملة الصفة المشبهة ، وليست بصفة مشبهة .

فإن قلت : قد رد ما ذهب إليه من قال : أنها لا تكون جارية بكونهم متفقين على أن (شاحطاً) في قوله^(١) .

من صديق أو أخى ثقة أو عدو شاحط دارا

صفة مشبهة

قلت : إن صح الاتفاق فهو محمول على أن حكمه حكم الصفة المشبهة ، لأنه قصد به الثبوت كما تقدم ، فلذلك أطلق عليه صفة مشبهة .

الرابع : أن معمولها لا يتقدم عليها لضعفها بخلاف اسم الفاعل^(٢) .

الخامس : أن معمولها لا يكون إلا سببياً بخلاف اسم الفاعل ، فإنه يعمل في السببي والأجنبي^(٣) .

والمراد بالسببي المتلبس بضمير صاحب الصفة لفظاً أو معنى .

(١) قائله : هو عدى بن زيد بن حمار التميمي - وهو من المديد - .

اللغة : « شاحط » فاعل من الشحط ، وهو البعد ، وكذلك الشحوط ، يقال : شحط يشحط شحطاً وشحوطاً ومشحطاً ، إذا بعد .

الإعراب : « من صديق » جار ومجرور متعلق ببيت قبله ، « أو أخى » عطف عليه « ثقة » مضاف إليه « أو عدو » عطف على ما قبله « شاحط » صفة للعدو « دارا » مفعول لشاحط ، وفيه ضمير مستتر فاعل .

الشاهد فيه : « شاحط » فإنه صفة مشبهة بالاتفاق مع أنه جار على فعله .

وبهذا رد على من قال : إن الصفة المشبهة ، هي التي لا تجرى على فعلها نحو : حسن وشديد ، ومن قال ذلك أبو على والزمخشري .

(٢) فلا تقول : « زيد الوجه حسن » كما تقول : « زيد عمرا ضارب » .

(٣) فتقول : « زيد حسن وجهه » أو لا تعمل في أجنبي . فلا تقول : « زيد حسن عمرا »

واسم الفاعل يعمل في السببي والأجنبي نحو : « زيد ضارب غلامه ، وضارب عمرا » .

والى هذين أشار بقوله :

وَسَبِقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَّبٌ وَكَوْنُهُ ذَا سَبِيَّةٍ وَجَبَ

فإن قلت : قد ذكر في التسهيل : أن معمول الصفة المشبهة يكون ضميرا بارزا متصلا^(١) كقوله^(٢) :

حَسَنُ الْوَجْهِ طَلَقَهُ أَنْتَ فِي السَّلْمِ وَفِي الْحَرْبِ كَالْحِمْ كُفْهَرُ
ولا يطلق عليه سببي .

قلت : إنما احترز بالسببي عن الأجنبي فإنها لا تعمل فيه ، وأما عملها في الموصوف فلا إشكال فيه .

وأما قوله : وَعَمِلَ اسْمُ فَاعِلِ الْمُعْدَى لَهَا

فيعنى به أنها تنصب فاعلها في المعنى كما ينصب اسم الفاعل مفعوله .

فإن قلت : كيف قال وعمل اسم فاعل المعدي لها وبينهما فرق ، وهو أن معمول اسم الفاعل مفعول به ومعمولها مشبه بالمفعول ، فعملهما إذاً مختلف .

(١) التسهيل ص ١٣٩ .

(٢) قائله : لم أقف على اسم قائله - وهو من الخفيف - .

اللغة : « طلقه » طلق الوجه ، أى : غير عبوس « مكفهر » عابس .

المعنى : يمدح سخاطبه بأنه في وقت السلم مشرق الوجه كريم معطاء ، وبأنه في وقت الحرب ، وعند مقارعة الأبطال مقطب الوجه عابس .

الإعراب : « حسن » خبر مقدم « الوجه » مضاف إليه من إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها « طلقه » خبر ثان ، والضمير مضاف إليه من إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها « أنت » مبتدأ مؤخر مبنى على الفتح في محل رفع « في السلم » متعلق بمحذوف حال « وفي الحرب » جار ومجرور معطوف على المجرور قبله « كالح » معطوف على الخبر السابق « مكفهر » يجوز أن يكون تأكيداً لفظياً لكالح ، ويجوز أن يكون معطوفاً بعاطف مقدر على كالح ، أو خبر لمبتدأ محذوف .

الشاهد فيه : « طلقه » حيث عملت الصفة المشبهة وهي « طلق » في الضمير البارز المتصل .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٣٥٦ ، والمكودي ص ١٠٥ .

قلت : هو متحد صورة وهو المراد بقوله على الحد الذي قد حُدَّأً يعنى : أن عملها مشروط بالاعتماد كما شرط ذلك فى اسم الفاعل .

فإن قلت : لم أخرج قوله (وسبق ما تعمل فيه . . . البيت) عن قوله :
وعمل اسم فاعل المعدى .

وكان ينبغى العكس ، لأن ذلك من تنمة الفروع .

قلت : بيان شرط معمولها من (توابع عملها)^(١) فلذلك أخره عنه .

وقوله : **فَارْفَعْ بِهَا وَأَنْصِبْ وَجُرِّ مَعَ أَلْ** .

الرفع على الفاعلية^(٢) والنصب على التشبيه بالمفعول به فى المعرفة ، وعلى التمييز فى النكرة ، وقيل : يجوز فيه أيضا التشبيه ، وأجاز بعض البصريين كون المقرون بأل والمضاف إلى المقرون بها تمييزا وهى نزعة كوفية والجر على الإضافة ، وهل هى من نصب أو رفع؟ قولان .

وظاهر كلام المصنف أنها من رفع ، وإليه ذهب السهلى ، وذهب الشلوبين وأكثر أصحابنا كابن عصفور إلى أنها من المنصوب .

وقوله : **(وَدُونَ أَلْ)** .

يعنى : أن الصفة المشبهة تعمل الرفع والنصب والجر فى السببى مقرونة بأل ومجردة منها .

ثم قسم معمولها إلى ثلاثة أقسام :

الأول : معرف بأل ، وإليه أشار بقوله **(مَصْحُوبٌ أَلْ)** .

والثانى : المضاف ، وهو المراد بقوله **(وَمَا اتَّصَلُ بِهَا مَضَافًا)** .

أى : وما اتصل بالصفة ولم ينفصل عنها بأل .

والثالث : المجرد من أل والإضافة .

(١) ج ، وفى ب « توابع بيان عملها » .

(٢) وقال الفارسى : أو على الإبدال من ضمير مستتر فى الصفة .

ثم اعلم أن المضاف أنواع :

الأول : مضاف إلى ضمير الموصوف .

الثاني : مضاف (إلى مضاف) إلى ضميره .

والثالث : مضاف إلى المعرف بأل .

والرابع : مضاف إلى المجرد .

والخامس : مضاف إلى ضمير مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف .

ذكره في التسهيل^(١) ويحتاج إلى سماع .

والسادس : مضاف إلى ضمير معمول صفة أخرى ، ذكره في شرح

التسهيل .

والسابع : مضاف إلى موصول .

والثامن : مضاف إلى موصوف يشبهه .

والمجرد من آل والإضافة يشمل ثلاثة أنواع : الموصول والموصوف وما

سواهما ، فجملة أنواع معمولها السببي أحد عشر نوعا وهذه أمثلتها على الترتيب .

مثال مصحوب آل (الحسن الوجه) ومثال المضاف إلى ضمير الموصوف

(الحسن وجهه) ومثال المضاف إلى المضاف إلى ضميره (الحسن وجه أبيه) .

ومثال المضاف إلى المجرد (الحسن وجه أب) .

ومثال المضاف إلى ضمير مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف (مررت

بامرأة حسن وجه جاريتها جميلة أنفه) فالآل مضاف إلى ضمير الوجه والوجه

مضاف إلى جارية والجارية مضاف إلى ضمير الموصوف .

(١) التسهيل ص ١٣٩ .

ومثال المضاف إلى ضمير معمول صفة أخرى (مررت برجلٍ حسنٍ الوجنةً
جميلٍ خالها) وهو تركيب نادر . وشاهده قول الشاعر^(١) :

سَبَّتِي الفتاةُ البضةُ المتجرِّدُ — لطيفةٌ كشحهُ وما خَلَّتْ أن أسبي

ومثال المضاف إلى الموصول قوله^(٢) :

(١) قائله : لم أقف على اسم قائله - وهو من الطويل - .

اللغة : « البضة » - بفتح الباء وتشديد الضاد - أدماء أو بياض « المتجرد » بضم الميم وفتح
التاء والجيم بمعنى التجرد والعرية . « كشحه » بفتح الكاف وسكون الشين - ما بين
الخاصرة إلى الضلع من الخلف « أسبي » من السبي وهو الأسر .

المعنى : يصف أنه وقع في أسر فتاة بضة الجسم جميلة المتعري ، وأنها تملكتم بحاسنها
قلبه ، واستولت بمفاتنها على لبه ، وأنه ما كان يحسب أن يحدث له ذلك ، لجلادته وقوة
أسره .

الإعراب : « سبتني » فعل ماضٍ والتاء للتأنيث والنون للوقاية وياء المتكلم مفعول به
« الفتاة » فاعل « البضة » صفة للفتاة « المتجرد » مضاف إليه « اللطيفة » صفة ثانية للفتاة
« كشحه » مضاف إليه على رواية الجر ، والهاء مضاف إليه ، ويروى بالرفع على أنه فاعل
باللطيفة « وما » الواو للحال وما نافية « خلت » فعل وفاعل « أن » مخففة من الشقيلة
واسمها ضمير الشأن « أسبي » فعل مضارع مرفوع بضمزة مقدرة على الألف منع من
ظهورها التعذر ونائب فاعله ضمير مستتر ، والجملة في محل رفع خبر أن ، وأن وما
دخلت عليه سدت مسد مفعولى خال .

الشاهد فيه : « البضة المتجرد اللطيفة كشحه » فإن الكشح مضاف إلى الضمير المتجرد
المضاف إليه البضة .

مواضعه : ذكره الأشموني في شرحه ٣٥٧ / ٢ .

(٢) قائله : الفرردق - وهو من البسيط - .

اللغة : « فعجتها » عجت الناقة إذا عطف رأسها بالزمام « قبل الأخيار » بكسر القاف
وفتح الياء - نحوهم وجهتهم ، والأخيار جمع : خير - بالتشديد - « الطيبى » أصله :
الطيبين ، سقطت النون لأجل الإضافة ، وهو جمع طيب « التائت » من الالتياث وهو
الاختلاط والالتفاف « الأزر » جمع إزار ، وهذا كناية عن وصفهم بالعفة .

الإعراب : « فعجتها » الفاء عاطفة ، عاج فعل ماضٍ والتاء فاعل وضمير الغائبة مفعول به
« قبل » ظرف مكان متعلق بعاج « الأخيار » مضاف إليه « منزلة » تمييز منصوب بالفتحة =



فَعُجَّتْهَا قَبْلَ الْأَخْيَارِ مَنْزِلَةً وَالطَّيْبِي كُلُّ مَا التَّائَتْ بِهِ الْأَزْرُ
ومثال المضاف إلى الموصوف (رأيت رجلاً حديداً سناناً رُمحاً يطعن به) .
ومثال الموصول قوله (١) وَثِيْرَاتُ مَا التَّفَّتْ عَلَيْهِ الْمَآزِرُ

= «الطيبي» الواو عاطفة . الطيبي معطوف على الأخيار مجرور بالياء نيابة عن الكسرة ،
لأنه جمع مذكر سالم « كل » مضاف إليه « ما » اسم موصول مضاف إليه « التائت »
التائت فعل ماضٍ والتاء للتأنيث « به » متعلق بالتائت « الأزر » فاعل التائت ، والجملة لا
محل لها صلة الموصول .

الشاهد فيه : « والطيبي كل ما التائت » فالطيبي صفة مشبهة مضافة إلى كل الذي هو
مضاف إلى موصول - أي : أن معمول الصفة المشبهة التي هي « الطيبي » اسم مضاف
إلى الاسم الموصول .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٣٥٧ ، والمكودي ص ١٠٣ .

(١) قائله : هو عمر بن أبي ربيعة - وهو من الطويل -

وصدره : أسيلاتُ أبدانٍ دقاقٌ خُصُورُها

اللغة : « أسيلات » جمع أسيلة وهي الطويلة « دقاق » بكسر الدال - جمع دقيق
« خصور » - جمع خصر - « وثيرات » - جمع وثيرة - بفتح الواو وكسر التاء - والوثير
الفراش الوطيء ، وأراد به هنا : وطيشات الأرداف والأعجاز .

الإعراب : « أسيلات » خبر مبتدأ محذوف ، هن أسيلات « أبدان » مضاف إليه « دقاق »
خبر بعد خبر ، أو خبر لمبتدأ محذوف « خصورها » فاعل والهاء مضاف إليه ، ويجوز أن
يكون دقاق خبراً مقديماً وخصورها مبتدأ مؤخرًا « وثيرات » خبر ثالث « ما » اسم موصول
مضاف إليه من إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها « التفت » فعل ماضٍ والتاء للتأنيث
« عليه » متعلق بالتفت « المآزر » فاعل ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ،
والعائد هو الضمير المجرور محلاً بعلی .

الشاهد فيه : « وثيرات ما التفت » فإن « وثيرات » صفة مشبهة أضيفت إلى الموصول من
إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٣٥٧ .

ومثال الموصوف قوله^(١) :

أزورُ امرأً جمًّا نوالٌ أعدّه
لمن أمهٌ مُستكفيا أزمةٌ الدهرِ

وهذان القسمان غريبان :

ومثال المجرد غيرهما (الحسن وجه) .

إذا تقرر هذا فاعلم أن الصفة تعمل في السببي الرفع والنصب والجر مع ال ودون ال فلها ستة أحوال . وكل منها على أحد عشر تقديرا في المعمول فهذه ست وستون صورة كلها جائزة إلا ما لزم منها إضافة ما فيه ال إلى الخالي من ال ومن إضافة إلى المعرفة بها . أو إلى ضمير المعرفة بها فيمتنع (الحسن وجهه) و(الحسن وجه أبيه) و (الحسن وجه أب) و (الحسن وجه) ونحوها .

ويجوز نحو (الحسن الوجه) لأنه معرف بال و (الحسن وجه الأب) لأنه مضاف إلى المعرفة بها و (الكريم الآباء الغامر جودهم) ، لأن جودا مضاف إلى ضمير المقرون بها ، ذكره في التسهيل^(٢) .

(١) قائله : لم أقف على قائله - وهو من الطويل - .

اللغة : « جما » - بالجيم وتشديد الميم - عظيما « نوال » - بفتح النون - العطاء « لمن أمه » قصده « أزمة الدهر » شدته .

الإعراب : « أزور » فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر « امرأ » مفعول به « جما » صفة لامرئ « نوال » فاعل بجم « أعدّه » فعل ماض والفاعل ضمير مستتر وضمير الغائب مفعول به ، والجملته صفة لنوال « لمن » اللام حرف جر ومن اسم موصول والجار والمجرور متعلق بأعد « أمه » أم فعل ماض وفاعله ضمير مستتر وضمير الغائب مفعول ، والجملته لا محل لها صلة الموصول « مستكفيا » حال من الضمير المستتر في أم ، وفيه ضمير مستتر فاعل « أزمة » مفعول به لمستكف « الدهر » مضاف إليه .

الشاهد فيه : « جما نوال أعدّه » حيث جاء معمول الصفة المشبهة التي هي « جما » نكرة موصوفة بجملته ، وهذه النكرة المعمولة للصفة المشبهة هي « نوال » وصفتها هي جملة « أعدّه » .

مواضعه : ذكره من شراح الالفية : الأشموني ٢/٣٥٧ .

(٢) التسهيل : ص ١٤٠ .

والى هذا اشارة بقوله ولا تَجْرُرُ بها اى: الصفة، سَمَا^(١).
مَعَ اَلْ سَمَا مِنْ اَلْ خَلَا .

اى : اسما خلا من اَل (ومن إضافة لتاليها) .

وقوله : وما لم يَخْلُ فهو بالجوازِ وَسِمًا .

يعنى : وما لم يخل من اَل ومن إضافة لتاليها فهو موسوم بالجواز .

فإن قلت : كان ينبغي أن يقول : أو من إضافة لمضمر المعرف بها كما ذكره

فى التسهيل .

قلت : إنما (تركه)^(٢) هنا ، لانه تركيب نادر كما مر .

تنبيهان :

الأول : لم يتعرض المصنف لبيان أقسام الجائز ، وهو ينقسم إلى قبيح

وحسن ومتوسط .

فالقبيح : ما عرى عن الضمير ، والحسن . ما كان فيه ضمير واحد ،

والمتوسط ما تكرر فيه الضمير ، إلا ما تقدم امتناعه ، وقد بسطته فى غير هذا

المختصر^(٣) .

الثانى : ما ذكره من الحكم إنما هو النسبى ، وقد تقدم أن معمول الصفة

يكون ضميرا وعملها فيه جرٌ بالإضافة إن باشرته وخلت من اَل نحو (مررت

برجل حسن الوجه جميله) ونصبٌ إن فُصِلت أو قُرنت بأل فالفصوله نحو (قريش

بخباء الناس ذرية وكرامهموها) .

والمقرونة بأل نحو (زيدُ الحسنُ الوجهُ الجميله) .

(١) اى : اسما .

(٢) ب ، ج وفى ا (ذكره) .

(٣) راجع الأشموني ٢/٣٥٨ .

التعجب

استعظام فعل ظاهر المزية، ويدل عليه بالفاظ كثيرة غير ما يذكر في هذا الباب نحو (سبحان الله) و (لله دره) ، لم يبوب لها فى النحو ، لكونها لم تدل عليه بالوضع بل بقريئة .

والمبوب له من ألفاظه : أفعل وأفعل ، وقد أشار إلى الأول بقوله :

بِأَفْعَلٍ أَنْطِقُ بَعْدَ مَا تَعَجَّبُ

أى : انطق بوزن أفعل بعد ما ، لإنشاء التعجب أو فى حال تعجبك .
فقوله (تعجبا) مفعول له أو حال .

وأشار إلى الثانى بقوله : أو جئى بِأَفْعَلٍ قَبْلَ مَجْرورِ بيا

يعنى : أو جئى بوزن أفعل قبل اسم مجرور بياء الجر .

ثم قال : وَتَلَوْا أَفْعَلَ أَنْصَبَهُ

مذهب البصريين أنه مفعول به ، وزعم الفراء ومن وافقه من الكوفيين أن نصبه على حد النصب فى نحو (زيد كريم الأب) .

فإن قلت : شرط المجرور بعد أفعل والمنصوب بعد ما أفعل ، أن يكون مختصا لتحصل به الفائدة ، ولم ينبه على ذلك .

قلت : فى تمثيله الآتى إرشاد إليه .

ثم مثل الصيغة الأولى بقوله : كما أَوْفَى خَلِيلِنَا

وهو نظير (ما أحسن زيدا) فما اسم لعود الضمير عليها . مبتدأ ، قيل :

بلا خلاف ، وقد روى عن الكسائى : أنها لا موضع لها من الإعراب ، وهو خلاف شاذ .

وبعد ثبوت اسميتها وأنها مبتدأ ، ففى معناها خلاف . مذهب سيبويه

وجمهور البصريين أنها اسم تام نكرة ، والفعل بعدها خبرها ، وهو الصحيح لأن

قصد المتعجب الإعلام بأن المتعجب منه ذو مزية إدراكها جلى ، وسبب الاختصاص بها خفى ، فاستحقت الجملة المعبر بها عن ذلك أن تفتح بنكرة غير مختصة ، ليحصل بذلك إبهام متلو بإفهام .

فإن قلت : كيف ساغ الابتداء بما وهى نكرة لا مسوغ لها ؟

قلت : سوغها قصد الإبهام ، وقد ذكره فى التسهيل من المسوغات^(١) .

وقال الشارح : لأنها فى تقدير التخصيص .

والمعنى : شىء عظيم أحسن زيدا . أى : جعله حسنا ، فهو كقولهم (شىء جاء بك وشر أمر ذا ناب)^(٢) . انتهى ، وفيه نظر .

وذهب الأخفش وطائفة من الكوفيين إلى أنها موصولة والفعل صلتها والخبر محذوف لازم الحذف تقديره : الذى أحسن زيدا شىء عظيم .

ورد بأنه يستلزم مخالفة النظائر من وجهين :

أحدهما : تقدم الإفهام وتأخر الإبهام والمعتاد فيما تضمن من الكلام إفهاما وإبهاما (أن)^(٣) يقدم الإبهام .

والثانى : التزم حذف الخبر دون شىء سد مسده ، وذهب الفراء وابن درستويه إلى أنها استفهامية ونقله فى شرح التسهيل عن الكوفيين .

ورده بأن الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه إلا الأسماء نحو ﴿مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ﴾^(٤) وما . المشار إليها مخصوصة بالأفعال ، وبأنها لو كان فيها معنى الاستفهام ، لجاز أن يخلفها أى .

(١) التسهيل ص ١٣١ .

(٢) يقال : أمره إذا حملة على الهرير ، وهو مثل يضرب فى ظهور أمارات الشر ومخايله .

(٣) ١ ، ج .

(٤) من الآية ٨ من سورة الواقعة .

وبأن قصد التعجب بما أفعله مجمع عليه والاستفهام زيادة لا دليل عليها فلا يلتفت إليها .

قلت : وفى الأول نظر .

لأن مذهب الكوفيين أن أفعال اسم وسيأتى .

وذهب الأخفش فى أحد أقواله إلى أنها نكرة موصوفة ، وأفعال صفتها والخبر محذوف .

وثانى أقواله : أنها موصولة ، وقد تقدم .

وثالثها : كقول سيبويه .

ثم مثل الصيغة الثانية بقوله : وأصدق بهما .

وهو نظير « أحسن بزيد » .

ومذهب جمهور البصريين أن أفعال فى نحو (أحسن بزيد) لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر ، فمعنى «أحسن بزيد» أحسن زيد أى : صار ذا حسن وهو مسند إلى المجرور بعده ، والباء الزائدة مع الفاعل مثلها فى نحو ﴿... وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً﴾ (٢٨) (١) .

وذهب الفراء ومن وافقه إلى أنه أمر باستدعاء التعجب من المخاطب مسندا إلى ضميره ، واستحسنه الزمخشري وابن خروف ، وذهب ابن كيسان إلى أن المخاطب ضمير الحسن كأنه قيل : يا حسن أحسن بزيد . أى : دم به ، ولذلك كان الضمير مفردا على كل حال ، قال ابن طلحة : وهو حسن ، وعلى هذين القولين فالباء زائدة مع المفعول ، لأن من جعل أفعال أمرا حقيقة فالهمزة عنده للتعدي .

وأجاز بعض المتأخرين أن تكون الباء للتعدي لا زائدة ، والهمزة للصيرورة لا للتعدي ، وهو أمر للسبب (٢) أو للشخص على القولين .

(١) من الآية ٢٨ من سورة الفتح .

(٢) أى : للحدث الموجود فى أفعال فهو سبب للتعجب فقولنا : « أحسن بزيد » الحسن هو سبب التعجب .

والصحيح ما ذهب إليه جمهور البصريين ، لسلامته مما يرد على غيره .

ورد المصنف قول الفراء بأربعة أوجه :

أحدها : أنه لو كان أمرا لم يكن الناطق به متعجبا كما لا يكون الأمر بالخلف ونحوه حالفا ، ولا خلاف في كونه متعجبا .

الثاني : أنه لو كان أمرا لزم إبراز ضميره .

الثالث : أنه لو كان مسندا إلى ضمير المخاطب لم يله ضمير المخاطب في نحو « أحسن بك » .

الرابع : لو كان أمرا لوجب له من الإعلال ما وجب لأقِمِّ وأبِنِ .

ورد قول ابن كيسان بأن من المصادر ما لا يكون إلا مؤنثا كالسهولة والنجابة، فلو كان الأمر على ما توهمه ، لقليل في أسهل به وأنجب به . أسهلي به وأنجبي ، وقد أجيب عما رد به ، وليس (هذا)^(١) موضع ذكره .

تنبيهان:

الأول: البناء بعد أفعل لازمة عند الفريقين ، إلا إذا كان المتعجب منه أن وصلتها كقول الشاعر^(٢):

(١) ب .

(٢) قائله : هو عباس بن مرداس ، وهو من المؤلفات لقلبهم الذين أعطاهم النبي ﷺ من سبي حنين من الإبل - وهو من الطويل - .

وصلته : وقال نبي المسلمين تقدموا

المعنى : يذكر أن رسول الله ﷺ قد أمرهم بالتقدم إلى أعدائهم ومحاربتهم ، ثم تعجب من شدة محبتهم لانتصار الرسول صلى على أعدائه .

الإهراب : « قال » فعل ماض « نبي » فاعل « المسلمين » مضاف إليه « تقدموا » فعل أمر وفاعله والجملة في محل نصب مقول القول « وأحب » فعل ماض جاء على صورة الأمر ، فعل تعجب « إلينا » جار ومجرور متعلق بأحب « أن » مصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مسجور بياء رائدة مقدره ، وهو فاعل فعل التعجب ، وأصل الكلام : وأحب إلينا بكونك المقدما .

وَأَحَبُّ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ الْمُقَدِّمًا

الثانى : قال فى شرح التسهيل : لو اضطر شاعر إلى حذف الباء المصاحبة غير أن لزمه أن يرفع ، وعلى قول الفراء يلزم النصب .
وقوله :

وحذف ما منه تعجبت استبح إن كان عند الحذف معناه يصح

يعنى : أنه يجوز حذف الاسم المنصوب بعد ما أفعل والمجرور بالباء بعد أفعل فمثال حذفه بعد ما أفعل قول على رضى الله عنه^(١) .

جزى الله عنا والجزاء بفضلِهِ ربيعة خيراً ، ما أعف وأكرماً

= الشاهد فيه : « أحبب إلينا أن تكون » حيث حذف الباء الزائدة التى تدخل لزوما على فاعل فعل التعجب وهو اسم مؤول بأن المصدرية .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٢/٣٦٤ ، ابن عقيل ٢/١١٩ والسيوطى ص ٨٨ ، والمكودى ص ١٠٨ ، وابن الناظم .

(١) قائلة: هو على - كرم الله وجهه - من كلمة يمدح فيها ربيعة على ما أبلت معه يوم صفين - وهو من الطويل - .

اللغة : « جزى » كافأ « بفضلِهِ » بإحسانه « ما أعف » تعجب من شدة عفتهم عن الدنيا وهو يريد عفتهم عن المغانم والأسلاب .

الإعراب : « جزى الله » فعل ماض وفاعله « عنا » متعلق بجزى « والجزاء » الواو للحال الجزاء مبتدأ مرفوع بالضممة « بفضلِهِ » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ وفضل مضاف وضمير الغائب مضاف إليه وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب حال « ربيعة » مفعول أول لجزى « خيراً » مفعول ثان لجزى « ما أعف » ما تعجبية مبتدأ ، وأعف فعل ماض للتعجب وفاعله يعود على ما والجملة خبر المبتدأ « وأكرماً » عطف على أعف والالف للإطلاق ، ومفعول فعل التعجب - وهو المتعجب منه - محذوف للعلم به أى : ما أعفها وأكرمها .

الشاهد فيه : « ما أعف وأكرماً » حيث حذف مفعول فعل التعجب ، لقيام قرينة تدل عليه والأصل : ما أعفهم وأكرمهم .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٢/٣٦٤ ، وابن هشام ٣/٦٩ ، والسيوطى ص ٨٧ ، والمكودى ص ١٠٧ ، وابن الناظم .



أى : ما أضعفهم وأكرمهم .

ومثاله بعد أفعل قوله تعالى : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ... ﴾ (٣٨) - أى بهم

- وإنما حذف مع كونه فاعلا ، لأن لزومه للجر كسناه صورة الفضلة خلافا
للفارسي .

وذهب قوم إلى أنه لم يحذف ولكنه استتر في الفعل حين حذف الباء .
وردة بوجهين :

أحدهما : لزوم إبرازه حيثثذ في الثنية والجمع .

والآخر : أن من الضمائر ما لا يقبل الاستتار كنا من (أكرم بنا) (٣) .

قال في شرح الكافية : ولا تحذف الباء بعد أفعل إلا مع مجرورها

بشروط كون أفعل مسبوqa بآخر معه الفاعل المذكور كقوله تعالى : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ
وَأَبْصِرْ ... ﴾ (٣٨) . (٣)

وقد تحذف الباء ومجرورها بعد أفعل مفردا كقوله الشاعر (٤) .

(١) من الآية ٣٨ من سورة مريم .

(٢) ب ، ج ، وفى أ (أكرمنا) .

(٣) من الآية ٣٨ من سورة مريم .

(٤) قائله : هو عروة بن الورد - المعروف بعروة الصعاليك - فى وصف صعلوك - وهو من
الطويل - .

اللغة : « فذلك » إشارة لصعلوك وصف بأوصاف قبل هذا البيت ، « المنية » الموت
« حميدا » ، محمودا ، فهو فعيل بمعنى مفعول ، « أجدر » ، ما أجدره وما أحقه .

المعنى هذا الصعلوك الموصوف بالصفات المذكورة - إذا صادف الموت صادفه محمودا لما
كان عليه من عفة ، وإن هاش واستغنى فما أحقه بالغنى

الإعراب : « فذلك » اسم إشارة مبتدا « إن » شرطية « يلق » فعل مضارع فعل الشرط
وفاعله ضمير مستتر « المنية » مفعول « يلقها » فعل مضارع جواب الشرط ، وفيه ضمير =

فَذَلِكَ إِنْ يَلْتَقِ الْمَنِيَّةُ يَلْقَاهَا حَمِيدًا وَإِنْ يَسْتَعْنِ يَوْمًا فَأَجْدَرِ

فإن قلت : كيف أطلق على الاسم متعجباً منه فى قوله :

وَحَذَفُ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبِيحُ

والتعجب منه إنما هو فعله (لا نفسه)^(١) .

قلت : قد أجاب الشارح بأنه حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه .

وقوله : إِنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذْفِ مَعْنَاهُ يَبْضَحُ .

شروط فى استباحة حذف التعجب منه بعد ما أفعل وأفعل (به)^(٢) .

يعنى : أن جواز حذفه مشروط بأن يكون المراد واضحاً عند الحذف للعلم به

فلو كان مجهولاً لا دليل عليه لم يجوز حذفه لعدم الفائدة .

قوله : وَفِي كِلَا الْفِعْلَيْنِ قَدْ مَّا لَزِمًا مَنَعُ تَصْرُفٍ بِحُكْمِ حُتْمًا

قال فى شرح التسهيل : لا خلاف فى عدم تصرف فعلى التعجب انتهى .

وقد أجاز ابن هشام الإتيان بمضارع ما أفعل فتقول : (ما يحسن زيدا) .

= مستتر فاعل . وها مفعول ، وجملة الشرط وجوابه فى محل رفع خبر المبتدأ « حميدا »

حال من فاعل يلتقى المستتر فيه « وإن » شرطية « يستغن » فعل مضارع فعل الشرط وفاعله

ضمير مستتر « يوماً » متعلق بـ « يستغن » « فأجدر » الفاء لربط الجواب بالشرط وأجدر فعل

ماض جاء على صورة الأمر ، وقد حذف فاعله والباء ، أى : أجدر به .

الشاهد فيه : « فأجدر » حيث حذف التعجب منه وهو فاعل أجدر مع حرف الجر من غير

أن تكون صيغة التعجب المحذوف معمولها معطوفة على أخرى مذكور معمولها المشابه

للمحذوف .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٢/٣٦٥ ، وابن هشام ٣/٧٠ ، وابن

عقيل ٢/١١٥ ، وابن الناظم .

(١) ا ، ج وفى ب « لا وصفه » .

(٢) ب ، ج .

وهو قياس ولم يسمع فوجب اطراحه .

فإن قلت : فهلا جعلوا أفعال أمرا من أفعال ؟

قلت : المانع من ذلك كون الهمزة أفعالٍ للصيرورة ، وفي ما أفعالٍ للنقل ، هذا تفريع على مذهب الجمهور .

قلت : صرح المصنف في هذا البيت بفعلية صيغتي التعجب .

وأما ما أفعله ففيه خلاف . ذهب البصريون والكسائي إلى فعليته ، وذهب الكوفيون إلى اسميته ولم يستثنه بعضهم ، فلعل له قولين .

والصحيح أنه فعل ، لبنائه على الفتح ، ولنصبه المفعول به ، وليس من الأسماء التي تنصبه ، وللزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية نحو (ما أقرنى إلى عفو الله) ذكر ذلك المصنف .

قلت : قد حكى الكوفيون عن العرب حذف هذه النون ، ولم يجعلوها لازمة ، واستدلوا على الاسمية بعدم تصرفه ، وبتصغيره ، وبصحة عينه .

وأجيب : بأن امتناع تصرفه ؛ لأنه لزم طريقة واحدة ، وبأن تصغيره وصحة عينه لشبهه بأفعال التفضيل .

وأما أفعال . فقال المصنف وغيره : لا خلاف في فعليته ، وفي كلام ابن الأنباري ، ما يدل على اسميته ، قال : وأحسن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لأنه اسم ، انتهى .

فإن قلت : ما إعراب « ما أحسن زيدا » عند القائلين باسمية أفعال .

قلت : نقل الفراء أن الأصل في « ما أظرف زيدا » ما أظرفُ زيد؟ على الاستفهام ثم نقلوا الصيغة من زيد وأسندوها إلى ضمير « ما » وانتصب زيد بالظرف فرقا بين الخبر والاستفهام ، والفتحة في أفعال فتحة إعراب وهو خبر عن « ما » ، وإنما انتصب ، لكونه خلاف المبتدأ الذي هو « ما » إذ هو في الحقيقة خبر عن زيد .

ورغم بعض الكوفيين أن أفعل مبنى وإن كان اسما ، لأنه مضمن معنى التعجب وأصله أن يكون للحرف .

وقوله : وصفهُمَا مِن ذِي ثَلَاثٍ صُرْفًا قَابِلِ فَضْلٍ تَمَّ غَيْرِ ذِي انْتِفَا
وغيرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلَ وَغَيْرِ سَالِكِ سَبِيلِ فُعَلًا

اشتمل هذان البيتان على شروط ما يصاغ منه فعلا التعجب قياسا ، وهي ثمانية :

الأول : أن يكون فعلا ، فلا يصاغان من غيره ، وبذلك ظهر خطأ من يقول : من الكلب - ما أكلبه ، ومن الحمار - ما أحمره .

وشذ من ذلك قولهم : « أَقْمِنُ بِهِ » اشتقوه من قَمِنَ . أى : حقيق .

وذكر المصنف منه قولهم : « ما أذْرَعُهَا » بمعنى ما أخفها فى الغزل ، وهو من قولهم : امرأة ذَرَّاعٌ ، قال ولم يسمع منه فعل .

وحكى ابن القطاع^(١) « ذُرِعَتِ الْمَرْأَةُ » خفت يداها فى الغَزَلِ ، فهى ذراع فعلى هذا ليس بشاذ .

فإن قلت : فلم ينص الناظم هنا على هذا الشرط .

قلت : هو مفهوم من قوله (من ذى ثلاث) .

(لأن التقدير : من قبل ذى ثلاث)^(٢) فحذف الموصوف للعلم به .

(١) هو على بن جعفر بن عبد الله بن الحسين بن أحمد بن محمد المعروف بابن القطاع ، قال ياقوت : كان إمام وقته بمصر فى علم العربية وفنون الأدب ، قرأ على أبى بكر الصقلى ، وروى عنه الصحاح للجوهرى .

ومن مؤلفاته : أبنية الأسماء ، حواشى الصحاح ، تاريخ صقلية وغير ذلك ، ولد فى العاشر من صفر سنة ثلاث وثلاثين وأربعمائة ، ومات فى صفر سنة خمس عشرة وقيل : أربع عشرة وخمسمائة ، ودفن بقرب ضريح الإمام الشافعى .

(٢) ب ، ج .

الثانى : أن يكون ثلاثيا . ونعنى به ثلاثى اللفظ ، فلا يصاغان من الرباعى
المجرد باتفاق نحو دحرج ، ولم يشذ منه شيء .

وأما الثلاثى المزيد فإن كان أفعَلَ ففيه مذاهب .

أحدها : جوار صوغهما منه قياسا مطلقا ، وهو اختيار المصنف ، قال :
وهو مذهب سيويه والمحققين من أصحابه .

والثانى : منعه إلا أن يشذ شيء فيحفظ وهو مذهب الأخفش والمازنى
والمبرد وابن السراج والفارسى ومن وافقهم .

والثالث : التفصيل ، فإن كانت همزته للنقل لم يجز ، وإن كانت لغيره
جار ، وصححه ابن عصفور ونسبه إلى سيويه ، والظاهر أن مذهب سيويه هو
الأول ، لتمثيله بأعطى والهمزة فيه للنقل ، يقال : عطوت بمعنى تناولت ،
وأعطيت بمعنى ناولت ، قلت : والقياس على ذلك عند من أجازته مشروط بعدم
مانع آخر ، فإن وجد مانع لم يجز نحو أودى بمعنى هلك ، فإنه غير قابل
للتفاضل ، نحو أجاب فإنهم استغنوا عنه بما أفعَلَ فعله ، فلا يقال ما أجوبه بل ما
أجود جوابه ، ذكره سيويه .

وإن كان غير أفعَلَ فقد شذ منه الفاظ منها ما أشده من اشتد ، وما أشوقه
من اشتاق ، وما أخوله من احتال ، وما أخصره من اختَصِرَ .

وفيه شذوذان ؛ لأنه مزيد ومبنى للمفعول .

وليس من الشاذ : ما أفقره وما أشهاه وما أحياه ، خلافا لأكثرهم ، لبوت
فَقِرَ وفَقِرَ بمعنى افتقر ، وشهى بمعنى انتهى ، وحيى بمعنى استحيى .

ولا حجة فى قول من خفى عليه ما ظهر لغيره .

ونقل عن الأخفش أنه أجاز التعجب فى كل فعل مزيد على استكراه ، كأنه
راعى أصله .

الثالث : أن يكون متصرفا ، فلا يصاغان من غير المتصرف كنعم وبش
وشذ من ذلك قولهم : « ما أعساه » و « أعسِ به » .

فإن قلت : ينبغي أن يقال : كامل التصرف احترازا (من)^(١) نحو يدع ويذر .

قلت : إذا أطلق المتصرف فهو محمول على كامل التصرف .

الرابع : أن يكون قابلا للتفاضل ، فلا يصاغان من فعل لا يقبل ذلك نحو

مات وفنى وحدث ، لأنه لا مزية فيه لبعض فاعليه على بعض .

الخامس : أن يكون تاما ، فلا يصاغان من الأفعال الناقصة خلافا لمن أجاز

صوغهما من كان الناقصة .

السادس : أن يكون مثبتا - فلا يصاغان من فعل مقصود نفيه لزوما كلم

يَعِجُ أو جوارا كلم يَعُجُ كذا .

قال في شرح التسهيل : يعنى : أن عاج يعيج بمعنى انتفع ، لم يستعمل إلا

منفيا وعاج يعوج بمعنى مال استعمل مثبتا ومنفيا .

ونورع في اختصاص الأول بالنفى ، فإنه ورد مثبتا فيما أنشده أبو علي

القالى فى نوادره قال : أنشدنا أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابى^(٢) :

(١) ب ، ج ، وفى أ (عن) .

(٢) قائله : قال العينى : أنشده أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابى - ولم يعزه إلى قائل . -

وهو من الطويل -

اللغة : « آله » من لذت الشيء آله لذا ولذاذة « أعيج » أى : أنتفع ، يقال : شربت

دواء فما عجت به ، أى : ما انتفعت به ، وقال ابن مالك : ونعيج من الكلم التى لا

تستعمل إلا فى النفى .

الإعراب : « لم » حرف نفى « أر » فعل مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف حرف العلة « شيئا »

مفعول به « بعد » منصوب على الظرفية « ليلى » مضاف إليه « آله » جملة من فعل

وفاعل ومفعول فى محل نصب صفة لشيء « ولا منظرا » عطف على قوله شيئا : ولم أر

منظرا « أررى به » جملة فى محل نصب صفة لمنظرا « فأعيج » عطف على أررى .

الشاهد فيه : « فأعيج » وذلك أنه علم أن شروط ما يصاغ منه فعلا التعجب ثمانية منها أن

يكون مثبتا ، فلا يصاغان من فعل مقصود نفيه لزوما ، كلم يعج أو جوارا كلم يعج .

معناه أن عاج يعيج بمعنى : انتفع ، لم يستعمل إلا منفيا ، وعاج يعيج بمعنى مال استعمل

=

مثبتا ومنفيا كما فى شرح التسهيل .



ولم أرَ شيئاً بعد ليلي الذّهْ ولا منظرًا أروى به فأعيج

السابع : ألا يكون معبراً عن فاعله بأفعل فعلاء ، فلا يصاغان من سهل وحول ، ولا فرق بين أن يكون من المحاسن كالأول ، أو من العيوب كالثاني .
وعلة المنع عند الجمهور أن حق ما يصاغان منه أن يكون ثلاثياً محضاً .
وأصل الفعل في هذا النوع أن يكون على أفعل .

قال في شرح التسهيل : وعندى تعليل آخر أسهل منه ، وهو أن يقال : لما كان بناء الوصف من هذا النوع على أفعل لم بين منه أفعل التفضيل ، لثلا يلتبس أحدهما بالآخر ، فلما امتنع صوغ أفعل التفضيل امتنع صوغ فعل التعجب ، لتساويهما وزناً ومعنى وجريانها مجرى واحداً في أمور كثيرة .
قال : وهذا الاعتبار بين ورجحانه متعين .

وشذ من هذا النوع قولهم : (ما أحققه) و (ما أرعنه) و (ما أهوجه) و (ما أنوكه) . بمعنى : ما أحققه ، وما آله من لد إذا كان عسر الخصومة ، ومنه الوصف من كل هذه على أفعل في التذكير ، وفعلاء في التأنيث .

وكلامه في الكافية والتسهيل ، يقتضى ظاهره أن صوغهما من فعلٍ أفعل إذا فهم جهلاً أو عسراً مقيساً^(١) .

الثامن : ألا يكون مبنياً للمفعول فلا تقول (ما أضرب ريداً) وأنت تتعجب من الضرب الواقع (به)^(٢) .

= ولكن نزع في اختصاص المعنى الأول بالنفي . بوروده مثبتاً في البيت المذكور حيث قال : فأعيج .

(١) التسهيل ص ١٣١ .

(٢) ١ ، ج .

وعلته عند قوم خوف اللبس ، وإليه ذهب المصنف ، فلذلك حكم باطراد صوغهما منه عند أمن اللبس كقولهم : (ما أشغله) من شغل و (ما أجهته) من جنّ و (ما أولعه) من وكّع ، و (أزهاه) من زهى .

قال المصنف : وهذا الاستعمال فى أفعال التفضيل أكثر منه فى التعجب .

وعلته عند قوم : أن الفعل المتعجب منه لا بد أن يكون قبل دخول همزة النقل على فَعْلٍ أصلا أو تحويلا ، وفَعْلٌ أبداً لا يكون فَعْلٌ مفعول ، وإليه ذهب ابن عصفور؛ فلذلك جعل ما ورد من ذلك شاذاً .

قال : وينبغى أن يتأول على أنه متعجب فيه من فعل فاعل فى معنى فعل مفعول لم ينطق به .

قلت : بقى شرط تاسع لم يذكره هنا ، وهو ألا يستغنى عنه بالمصوغ من غيره نحو قال من القائلة ، فإنهم لا يقولون ما أقيله ، استغناء بقولهم (ما أكثر قائلته وما أنومه فى ساعة كذا ، كما قالوا : تركت ولم يقولوا ودعت ، نص على ذلك سيويه) وقد ذكر فى التسهيل فقال : ويغنى فى التعجب فعلٌ عن فعلٍ مستوفٍ للشروط ، كما يغنى فى غيره^(١) وذكر (ذلك)^(٢) فى شرحه .

من ذلك (سكر) و(قعد) و (جلس) ضدّى (قام) و (قال) من القائلة ، وزاد غيره (قام) و (غضب) و (نام) ومن ذكر السبعة ابن عصفور .
وعدّ (نام) فيها غير صحيح ، لأن سيويه حكى ما أنومه .

فإن قلت : قد ذكر بعضهم فى شروطه أن يكون على فَعْلٍ أصلا أو تحويلا ، وذكر بعضهم أن يكون واقعا^(٣) وذكر بعضهم أن يكون دائما ، فهذه ثلاثة شروط لم يذكرها الناظم .

(١) التسهيل ص ١٣٢ .

(٢) ١ ، ج .

(٣) أى : غير مستقبل .

قلت : أما اشتراط كونه على فعل فقد ذهب إليه كثير .

والصحيح أن صيغتي التعجب تبنيان من فعل وفعل ولا تحتاجان إلى تحويل
وهذا اختيار المصنف ، وظاهر كلام سيبويه ، قال : وهى تبني من فعل وفعل
وفعل .

وأما اشتراط الواقع والدوام فليس بصحيح ، بل يجوز ما أحسن ما يكون
هذا الطفل ، وليس بواقع ، وما أشد لمع البرق ، وليس بدائم
وقوله :

وأشدُّ أو أشدَّ أو شبههُما يخلفُ ما بعضَ الشروطَ عَدا
ومصدرُ العادمِ بعدُ يتصبَّبُ وبعدَ أَفعلٍ جرُّهُ بالبا يجبُ

يعنى : أنه إذا قصد التعجب من فعل عدم بعض الشروط المذكورة لم يجر
صوغ صيغتي التعجب منه ، بل يتوصل إلى التعجب منه بصوغهما عما جمع
الشروط ، ويؤتى بمصدر الفعل الذى عدم بعض الشروط فيعامل معاملة الاسم
المتعجب منه فينصب بعد ما أفعل ، ويجر بالباع بعد أفعل مضافا إلى اسم المتعجب
منه فيقال فى التعجب من استخراج ونحوه ما أشد استخراجَه وأشدد باستخراجَه
ومن (نحو) ^(١) مات ما أفجع موته وأفجع بموته .

هذا حاصل البيت .

تنبيه:

هذا العمل يصح فى كل متصرف مثبت مصوغ ذى مصدر مشهور إذا لم
يستوف بقية الشروط .

فإن كان غير متصرف لم يكن فيه هذا العمل ، لأنه لا مصدر له ، وإن كان
منفيا أو مبنيا للمفعول لم يصح ذلك فيه ، إلا بأن يؤتى به صلة لحرف مصدرى
معطى ما للمتعجب منه ، فيقال : ما أقرب ألا يفعل ، وأقرب بالآ يفعل ، وما
أشد ما ضرب وأشدد بما ضرب .

وإنما فعل ذلك ليبقى لفظ النفى ولفظ الفعل المبني للمفعول .

(١) ١ .

قال الشارح : ولو أمن اللبس جاز لإيلاؤه المصدر الصريح نحو ما أسرع نفاس هند وأسرع بنفاسها .

فإن لم يكن للفعل مصدر مشهور فالحكم أن يجعل صلة لما أيضا نحو ما أكثر ما يذر زيد الشر .

وقوله :

وبالنِّدْوَرِ احْكُمْ لغيرِ ما ذُكِرَ وَلَا تَقَسَّ عَلَيَّ الَّذِي مِنْهُ أُثِرُ

الإشارة بهذا البيت إلى أنه قد ورد بناء فعل التعجب مما لم يستوف الشروط على « وجه الشذوذ » فيحفظ « ولا يقاس » وقد تقدم بيان ما شذ من ذلك .

وقوله : وَفِعْلُ هَذَا الْبَابِ لِنِ يُقَدِّمًا مَعْمُولُهُ وَوَصَلُهُ بِهِ الزَّمَا

قال فى شرح الكافية : لا خلاف فى منع تقديم المتعجب منه على فعل التعجب ، ولا فى منع الفصل بينهما بغير ظرف وجار ومجرور ، وتبعه الشارح فى نفس الخلاف عن غير الظرف والمجرور ، قال : كالحال والمنادى .
وليس كما زعما بل فى الحال خلاف .

أجاز الجرمى من البصريين وهشام من الكوفيين الفصل بالحال^(١) وقد ورد فى الكلام الفصيح ما يدل على جواز الفصل بالمنادى وذلك قول على رضى الله عنه^(٢) :

أَعَزَّ عَلِيٌّ أَبَا الْيَقْظَانَ أَنْ أَرَاكَ صَرِيحًا مُجَدِّلا

وقال فى شرح التسهيل بعد ذكر كلام على رضى الله عنه ، وهذا مُصَحِّحٌ للفصل بالنداء .

وأجاز الجرمى الفصل بالمصدر نحو (ما أحسن إحسانا ريذا) ومنعه الجمهور ، لمنعهم أن يكون له مصدر .

(١) نحو « ما أحسن مجردة هندا » .

(٢) قاله فى حق عمار بن ياسر حين رآه مقتولا « مجدلا » أى : مرميا على الجدلة - بالفتح - وهى الأرض .

وفيه الفصل بالنداء وهو أبا اليقظان فهو شاهد لجوازه .

وفيه الفصل بالمجرور وهو « على » ، لأن الأصل أعزز بأن أراك كذا على ، أى : ما أعزز ذلك وأشدّه على .

وأجاز ابن كيسان : الفصل بلولا ومصحوبها ، نحو (ما أحسنَ لولا بخله زيدا) ولا حجة له على ذلك .

وأما الظرف والمجرور ففيهما خلاف مشهور .

قال في شرح الكافية : والصحيح الجواز ، لثبوت ذلك عن العرب .

وقال في شرح التسهيل : لم يمتنع ولم يضعف ، لثبوت ذلك نشرا ونظما وقياسا .

فمن الثر قول عمرو بن معديكرب (لله در بنى سالم ما أحسن في الهيجاء لقاءها ، وأكرم في اللزبات عطاءها ، وأثبت في المكرمات بقاءها)^(١) ، ومن النظم قول بعض الصحابة رضى الله عنهم^(٢) .

وقال نبي المسلمين تَقَدَّمُوا وَأَحْبِبْ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ الْمُقَدَّمَا
وقول الآخر^(٣) :

أَقِيمُ بَدَارِ الْحَزْمِ مَا دَامَ حَزْمُهَا
وَأَحْرُ إِذَا حَالَتْ بِأَنْ تَحْوَلَا

(١) وهو صحابي من فرسان الجاهلية والإسلام قتل سنة إحدى وعشرين من الهجرة . «في الهيجاء» - بالمد والقصر - الحرب «واللزبات» - بفتح اللام وسكون الزاي - جمع لزبة ، وهي الشدة والقحط «المكرمات» - جمع مكرمة - بضم الراء فيهما - أى : الكرم .

(٢) تقدم شرحه - والشاهد هنا : الفصل بالجار والمجرور بين فعل التعجب ومعموله .

(٣) قائله : هو أوس بن حجر - وهو من الطويل -

اللغة : « دار الحزم » المكان الذى تعتبر فيه الإقامة حزما « أحر » أخلق « حالت » تغيرت .
المعنى : أقيم بالمكان الذى تعتبر الإقامة فيه من الحزم وحسن التصرف ، وذلك حيث يكون الإنسان فيه عزيزا مكرما ، فإذا تغير الحال ولاقى الإنسان مهانة فأخلق به أن يتحول عنه إلى مكان آخر ، يلقي فيه العزة والكرامة .

الإعراب : « أقيم » فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر « بدار » متعلق بأقيم « الحزم » مضاف إليه « ما » مصدرية ظرفية « دام » فعل ماض ناقص « حزمها » اسم دام ومضاف إليه والخبر محذوف أى : موجودا ، ويجوز أن يكون دام تامة وحزمها فاعل به « وأحر » فعل ماض للتعجب جاء على صورة الأمر « إذا » ظرف له « حالت » الجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها « بأن تحولا » الباء رائدة ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بها لفظا وهو فى التقدير فاعل لفعل التعجب مرفوع محلا .

ومن القياس أن الفصل بالظرف والمجرور معتقر بين المضاف والمضاف إليه
فهنا أولى .

وأجاز بعضهم الفصل بهما على قبح .

فالحاصل ثلاثة مذاهب ، والجواز مذهب الفراء والجرمي والمازني والزجاج
والفارسي وابن خروف والشلوبين .

والى المنع ذهب الأخفش والمبرد وأكثر البصريين ، ونسبه الصيمري^(١) إلى
سيبويه .

والحق أنه ليس لسبويه فيه نص ، قال الشلوبين : والصواب أن ذلك جائز
وهو المشهور والمتصور .

قلت : وقد أشار في النظم إلى ترجيح الجواز بقوله «مُسْتَعْمَلٌ» ؛ لأن
استعماله دليل جوازه .

تنبيه:

جواز الفصل بالظرف والمجرور عند المجيز مشروط بكونهما متعلقين بفعل
التعجب ، فإن لم يتعلقا به امتنع الفصل بهما كما امتنع بغيرهما ، فلا يجوز (ما
أحسن بمعروف أمرا) وذكر في شرح التسهيل : أنه لا خلاف في ذلك .

= الشاهد فيه : « أحر إذا حالت بأن أتحولا » حيث فصل بين فعل التعجب وهو «أحر»
ومعموله وهو « بأن أتحولا » فإن المصدر المؤول من أن وما دخلت عليه فاعل فعل التعجب
والفاصل بينهما ظرف وهو « إذا حالت » .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٣٦٩ ، وابن هشام ٣/٧٣ والمكودي
ص ١٠٨ ، وابن الناظم ، وذكره السيوطي في الهمع ٢/٩٠ .

(١) هو عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري النحوي ، أبو محمد - له (التبصرة) في
النحو كتاب جليل أكثر ما يشتغل به أهل المغرب ، وأكثر أبو حيان من النقل عنه .

نعم وبش وما جرى مجراهما

فَعْلَانٌ هَيْرٌ مُتَصَرِّفِينَ نَعْمَ وَبَشَ رَافِعَانِ اسْمَيْنِ

قوله: (فعلان) خبر مقدم لنعم وبش ، وفي ذلك خلاف . وفي نقله طريقان :

أحدهما : أن البصريين والكسائي ذهبوا إلى فعليتهما واستدلوا بأوجه :

أحدها : اتصال تاء التانيث الساكنة بهما عند جميع العرب .

والثاني : اتصال ضمير الرفع البارز بهما في لغة قوم وحكاها الكسائي والأخفش .

والثالث : بناؤهما على الفتح كسائر الأفعال الماضية .

وذهب الفراء وأكثر الكوفيين إلى أنهما اسمان ، واستدلوا بدخول حرف الجر في نحو قوله : (ما هي بنعم الولد)^(١) و (نعم السير على بش العير)^(٢) .

ويؤول على : بمقول فيها نعم الولد وعلى مقول فيها بش العير .

والأخرى : حررها ابن عصفور في تصانيفه المتأخرة . فقال : لا يختلف أحد من النحويين البصريين والكوفيين في أن نعم وبش فعلان ، وإنما الخلاف بينهم بعد إسنادهما إلى الفاعل .

فذهب البصريون : أن (نعم الرجل) جملة فعلية وكذلك (بش الرجل) .

وذهب الكسائي إلى أن قولك (نعم الرجل) و (بش الرجل) اسمان محكيان

(١) قال حين بشر بيت : وبقيته : « نصرها بكاء وبرها سرقة » أي : إذا أرادت أن تنصرف أباه على أعدائه مثلا لا تقدر على الدفع بنفسها ، بل تصرخ لتستغيث بالناس ، وبرها - بكسر الباء - أي : إذا أرادت أن تبر أحدا سرقت له من زوجها أو من غيره ، ويحتمل : أنه يفتح الباء وبالزاي بمعنى السلب والأخذ قهرا .

(٢) العير - بفتح العين وسكون الياء - هو الحمار وجمعه أعيار كبيت وأبيات والأثنى عيرة .

حيث وقعا بمتزلة تأبط شراً ويرق نحره ، فنعم الرجل عنده اسم للممدوح وبش
الرجل اسم للمذموم ، وهما جملتان فى الأصل نقلتا عن أصلهما وسمى بهما .
وذهب الفراء - إلى أن الأصل فى قولك (نعم الرجل زيد) و(بش الرجل
عمرو) رجل نعم الرجل زيد ، ورجل بش الرجل عمرو ، فحذف الموصوف
الذى هو رجل وأقيمت الصفة التى هى الجملة من نعم وفاعلها وبش وفاعلها
مقامه . فحكم لها بحكمه ، فنعم الرجل من قولك نعم الرجل زيد ، وبش
الرجل من قولك بش الرجل عمرو ، عندهما رافعان لزيد وعمرو ، كما أنك لو
قلت: ممدوح زيد ومذموم عمرو ، لكان زيد مرفوعاً بممدوح ، وعمرو مرفوعاً
بمذموم .

والذى حملهما على ذلك أنهما رأيا العرب قد حكمت لنعم الرجل وبش
الرجل بحكم الأسماء فى بعض المواضع ، فحملهما على ذلك فى سائر
المواضع . وقوله (غير متصرفين) سبب عدم تصرفهما لزومهما إنشاء المدح والذم .
وفى نعم أربع لغات نَعِمَ وهى الأصل ونَعِمَ - بالتخفيف - ونِعِمَ . بالإتباع
ونَعِمَ - بالتخفيف بعد الاتباع ، قيل: وأفصحها نعم وهى لغة القرآن ثم نِعِمَ
بالإتباع نعم وهى الأصلية وقرئ (بها)^(١) (فَنِعِمَّ هِىَ)^(٢) ثم نعم فى المرتبة الرابعة .
وحكى بعضهم (نعيم الرجل) واستدل به على الاسمىة؛ لأن فعيلاً من
أوزان الأسماء . وردَّ بأن ذلك من باب الاشباع على سبيل الشذوذ ، فلا يثبت
لغة .

وأما بش فنص كثير على أن فيها اللغات الأربع، وقال بعضهم : لم يسمع
فيها إلا لغتان بيس - بالتخفيف بعد الإِتباع - وبش على الأصل ، والأخريان
بالقياس .

وقال ابن عصفور والمحققون : الهمزة يبدلون منها ياء فيقولون : بيس .

(١) ١ ، ج وفى ب (بهما) .

(٢) من الآية ٢٧١ من سورة البقرة .

- وقد أشار إلى الأول بقوله : (مقارنى آل) .
 وإلى الثانية بقوله : (أو مضافين لما . قارنهما) .
 ومثل قوله : (كنعم عقبى الكرماً) .
 ولم يبنه على الثالث ، لكونه بمنزلة الثانى وقد نبه عليه فى التسهيل ^(١) .
 تنبيهات:

الأول : اشتراط كون الظاهر معرفاً بال أو مضافاً إلى المعرف بها (أو إلى) ^(٢) المضاف إلى المعرف بها ، هو الغالب ، وأجاز بعضهم أن يكون مضافاً إلى ضمير ما فيه آل كقوله ^(٣) :

فَتَنعمَ أخُو الهَيِّجا ونعم شبابُها

الإعراب : « نعم » فعل ماض لإنشاء المدح « ابن » فاعل نعم « أخت » مضاف إليه « القوم » مضاف إليه أيضاً « غير مكذب » حال من ابن ومضاف إليه ، والجملة من نعم وفاعلها خبر مقدم « زهير » مبتدأ مؤخر ، أو زهير خبر لمبتدأ محذوف ، أى : هو زهير ، وهو المخصوص بالمدح « حسام مفرد » خبران لمبتدأ محذوف ، لا نعتان لزهير ، لأن المعرفة لا تنعت بالنكرة « من حمائل » متعلق بمفرد وجر بالكسرة للضرورة .
 الشاهد فيه : « نعم ابن أخت القوم » حيث جاء فاعل نعم اسماً مضافاً إلى اسم مضاف إلى مقترن بال .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٢/٣٧١ ، وابن هشام ٣/٨٢ ، وابن الناظم ، وذكره السيوطى فى الهمع ٢/٨٥ .

(١) التسهيل ص ١٢٦ .

(٢) ب ، وفى أ « أو مضافاً إلى مضاف » .

(٣) قائله : لم أقف على قائله - وهو شطر من الطويل .

اللغة : « أخو الهيجا » أى : صاحب الهيجا ، وهو كناية عن ملازمته الحرب وشدة مباشرتها ، والهيجا ممدود اسم للحرب ، وقصرت هنا للوزن ، وروى « نعم شهابها » والشهاب : الشعلة من النار الساطعة .

الإعراب : « نعم » فعل ماض لإنشاء المدح « أخو » فاعل مرفوع بالواو نيابة عن الضمة

والصحيح أنه لا يقاس عليه ، لقلته .

وأجاز الفراء أن يكون مضافا إلى نكرة كقوله^(١) .

فَنَعَمَ صَاحِبُ قَوْمٍ لَا سِلَاحَ لَهُمْ

ونقل إجازته عن الكوفيين وابن السراج ، وخصه عامة النحويين بالضرورة .

وزعم صاحب البسيط أنه لم يرد نكرة غير مضافة ، وليس كما زعم ، بل

ورد ، ولكنه أقلُّ من المضافة .

وحكى الأخفش أن ناسا من العرب يرفعون بنعم النكرة مفردة ومضافة ومنه

قوله^(٢) : وَنَعَمَ نَيْمٌ .

- لأنه من الأسماء الستة « الهيجا » مضاف إليه « ونعم » الواو حرف عطف ونعم فعل

ماض لإنشاء المدح « شهابها » فاعل والهاء مضاف إليه .

الشاهد فيه : « نعم شهابها » حيث أضيف فاعل نعم إلى ضمير ما فيه الألف واللام .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٣٧١ ، وذكره السيوطي في الهمع

٢/٨٥ .

(١) قائله : كثير بن عبد الله المعروف بابن الغريرة - وهي أم عبد الله - وهو من البسيط .

ونجمه : وصاحبُ الركبِ عثمانُ بنُ عفاناً .

الإعراب : « نعم » فعل ماض لإنشاء المدح « صاحب » فاعل « قوم » مضاف إليه « لا »

نافية للجنس « سلاح » اسم لا مبني على الفتح في محل نصب « لهم » متعلق بمحذوف

خير لا « وصاحب » عطف على فاعل نعم « الركب » مضاف إليه « عثمان » المخصوص

بالمدح .

الشاهد فيه : « نعم صاحب قوم » حيث ورد فاعل نعم اسما منكرا مضافا إلى نكرة .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٢٧١ . وذكره السيوطي في الهمع

٢/٨٦ .

(٢) قطعة من بيت من الوافر ونجم البيت مع سابقه هو :

وَسَلَّمَى أَكْبَلُ الثَّقَلَيْنِ حُسْنًا وَفِي أَثْوَابِهَا قَمَرٌ وَرِيمٌ

نِيفُ الْقُسْرَطِ غَرَاءُ الثَّنَائِيَا وَرِيدٌ لِلنِّسَاءِ وَنَعَمٌ نَيْمٌ

=

ولم أقف على قائلهما .

وقد جاء ما ظاهره أن الفاعل علم أو مضاف إلى علم كقول بعض العبادة
(بئس) عبد الله أنا (إن كان كذا) وكقول النبي ﷺ (نعم عبد الله خالد بن
الوليد)^(١).

وقول سهل بن حنيف (شهدت صفين وبثت صفون) .
قال ابن عصفور : وأجاز الجرمي أن يقال : (نعم عبد الله هذا) .
والصحيح أن ذلك لا يجوز؛ لأن عبد الله ليس معرفاً بالالف واللام ولا
مضافاً إلى ما تعرف بهما . فأما قول الشاعر^(٢) :

بئس قومُ الله قومٌ طرُقوا فقرأوا جارهُمُ لحماً وحرٍ

فضرورة .

اللغة : « قمر » القمر المعروف « ريم » ولد الظبية ويهمز « نياف القرط » - بضم القاف
وسكون الراء - ما يعلق في شحمة الأذن من الحلى ، وأراد بكونها نياف القرط أنها بعيدة
مهواه ، وذلك مما يكنى به عن طول العنق « غراء الثنايا » الثنايا : الأسنان التي في مقدم
الفم « ريد النساء » الترب « نيم » النعمة التامة ومن يؤتس به .

الإعراب : « نياف » خبر لمبتدأ محذوف ، هي نياف « القرط » مضاف إليه « غراء »
معطوف على نياف بعاطف مقدر « الثنايا » مضاف إليه « وريد » عطف على نياف
« للنساء » متعلق بمحذوف صفة لريد « ونعم » فعل ماضٍ لإنشاء المدح « نيم » فاعل نعم ،
والجملة في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف والتقدير : هم نعم نيم .

الشاهد فيه : « نيم » حيث وقع فاعل نعم اسماً منكرًا .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٣٧٢ .

(١) ١ ، ج .

(٢) قائله : لم آقف على اسم قائله - وهو من الرمل - .

اللغة : « طرُقوا » من الطروق - وهو إتيان الأهل ليلاً « فقرأوا » أطمعوا « وحر » - بفتح
الواو وكسر الحاء - الذي دبت عليه الوحرة ، والوحرة - بفتح الواو والحاء - ورغة تكون
في الصحراء ، وهي صغيرة حمراء لها ذنب دقيق ، وسكنت الراء للضرورة .

وكان الذى سهل ذلك كون قوم يقع على ما يقع عليه القوم معرفا بالالف واللام وهو مع ذلك مضاف فى اللفظ إلى ما فيه الالف واللام، وإن لم يكن تعريفه بهما .

وأجاز المبرد والفارسي : إسناد نعم وبئس إلى الذى الجنسية^(١) .

ومنع ذلك الكوفيون وجماعة من البصريين منهم ابن السراج وأبو عمر^(٢) فى الفرخ . قال : ولم يرد به سماع ، والقياس المنع ، لأن كل ما كان فاعلا لنعم وكان فيه أل كان مفسرا للضمير المستتر فيها إذا نُزعت منه و (الذى) ليست كذلك .

قال فى شرح التسهيل : ولا ينبغى أن يمنع ، لأن (الذى) جعل بمنزلة الفاعل ، ولذلك اطرد الوصف به .

الثانى : اعلم أن ما ورد بما يوهم ظاهره أن الفاعل علم أو مضاف إلى علم يمكن تأويله على أن الفاعل ضمير مستتر حذف مفسره ، والعلم أو المضاف إليه هو المخصوص .

ذكر هذا التأويل فى شرح التسهيل ، وهو مبنى على جواز حذف التمييز فى

الإعراب : « بئس » فعل ماض لإنشاء الذم « قوم » فاعل « الله » مضاف إليه « قوم » المخصوص بالذم « طرقتوا » فعل ماض مبنى للمجهول وواو الجماعة للتخلص من السقاء الساكنين « جارهم » مفعول به أول لقرؤا وهو مضاف والضمير مضاف إليه « لحما » مفعول ثان « وحر » صفة للحم منصوب بالفتحة وسكن للوقف .
الشاهد فيه : « بئس قوم الله » حيث ورد فاعل بئس اسما مضافا إلى علم وهو لفظ الجلالة .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٣٧٢ .

(١) نحو « نعم الذى آمن ريدا » .

(٢) فى الأصل أبى عمرو والمعروف أن كتاب الفرخ لأبى عمر الجرمي .

نحو ذلك، وسيأتي بيانه ، ويمكن أن يحمل على هذا أيضا ما أوهم كون فاعلهما نكرة ، إلا أن حكاية الاخفش أن^(١) ذلك لغة لقوم وتدفع التأويل .

الثالث : (ال)^(٢) في فاعل نعم . ذهب الاكثرون أنها جنسية ثم اختلفوا .

ف قيل : حقيقة ، فإذا قلت (نعم الرجل زيد) فالجنس كله هو الممدوح ، وزيد مندرج تحت الجنس ، لأنه فرد من أفراده ، ولهؤلاء في تقريره قولان :

أحدهما : أنه لما كان الغرض المبالغة في إثبات المدح للممدوح جعل المدح للجنس الذي هو منهم ؛ إذ الأبلغ في إثبات الشيء جعله للجنس حتى لا يتوهم كونه طارئا على المخصوص .

والثاني : أنه لما قصدت المبالغة عدوا المدح إلى جنس المقصود بسببه .

فكانه قيل : ممدوح جنسه لأجله ، وقيل : مجاز .

فإذا قلت : (نعم الرجل زيد) جعلت زيدا جميع الجنس مبالغة ، ولم تقصد غير مدح زيد .

وذهب قوم إلى أنها عهدية ، ثم اختلفوا فقيل : المعهود ذهنى كما تقول (اشتر اللحم) ولا تريد الجنس ولا معهودا تقدم ، وأراد بذلك أن يقع إبهام يأتى التفسير بعده تفخيما للأمر ، وقيل : المعهود هو الشخص الممدوح .

فإذا قلت : (زيدُ نعم الرجلُ) فكانك قلت : زيد نعم هو .

واستدل هؤلاء بثنيتيه وجمعه .

وعلى القول بأنها للاستغراق - بأن المعنى أن هذا المخصوص يُفضّل أفراد هذا الجنس إذا ميزوا رجلين رجلين أو رجالا رجالا .

وعلى القول بأنها للجنس مجازا بأن كل واحد من الشخصين على حدته جنس ، فاجتمع جنسان فثنيا .

(١) ب ، ج .

(٢) ب .

وقد بسطت الكلام على هذه المسألة في غير هذا الموضع .

الرابع : لا يجوز إتباع فاعل نعم وبش بتوكيد (معنوى)^(١) . قال في شرح التسهيل : باتفاق . قال : وأما التوكيد اللفظى فلا يمتنع ، وأما النعت فمنعه الجمهور ، وأجازه أبو الفتح فى قوله^(٢) :

لبشّ الفتى المدعو بالليل حاتم

قال فى شرح التسهيل : وأما النعت فلا ينبغى أن يُمنع على الإطلاق بل يمنع إذا قصد به التخصيص مع إقامة الفاعل مقام الجنس ، لأن تخصيصه حيثئذ منافٍ لذلك المقصد .

(١) ، ١ ، ج .

(٢) قائله : هو يزيد بن قنانه بن عبد شمس العدوى - وهو من الطويل - .

وصدره : لعمرى وما عمرى على بهين .

اللغة : « لعمرى وما عمرى » قسم بحياته - وهو فى هذا الاستعمال مفتوح العين - « وما عمرى على بهين » تأكيد للقسم ، وبيان أنه ليس حائثا فيه « المدعو بالليل » الذى تناديه مستغيثا به ، لأنه لا يحىيك حيثئذ ولا يأخذ بناصرك .

الإعراب : « لعمرى » اللام للابتداء عمر مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على ما قبل ياء المتكلم وياء المتكلم مضاف إليه ، وخبره محذوف وجوبا لعمرى قسمى « وما » الواو حالية وما نافية « عمرى » مبتدأ أو اسم ما النافية وياء المتكلم مضاف إليه « على » متعلق بهين الأتى « بهين » الباء رائدة وهين خبر المبتدأ أو خبر ما النافية مرفوع على الأول أو منصوب على الثانى بضمه أو فتحة مقدرة « لبش » اللام واقعة فى جواب القسم بش فعل ماض لإنشاء الذم « الفتى » فاعل « المدعو » نعت للتى « بالليل » متعلق بالمدعو ، وجملة بش فى محل رفع خبر مقدم « حاتم » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمه الظاهرة .

الشاهد فيه : « بش الفتى المدعو بالليل » حيث جاء فاعل بش وهو « الفتى » منعوتا بقوله « المدعو بالليل » .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٢/٣٧٣ . وذكره السيوطى فى الهمع

٢/٨٥

وأما إذا تؤول بالجامع لاكمل الخصال فلا مانع من نعته حيثئذ ، لإمكان أن
 ينوى فى النعت ما نوى فى المنعوت ، وعلى هذا يحمل قول الشاعر^(١) :
 نعم الفتى المرئى أنت إذا همُ حضروا لدى الحجراتِ نارَ الموقدِ
 وحَمَل ابن السراج وأبو على مثل هذا على البدل ، وأبياً النعت ، ولا
 حجة لهما . انتهى .

وأما البدل والعطف فظاهر سكوته فى شرح التسهيل جوازهما .
 وينبغى ألا يجوز فيهما إلا ما تباشره نعم .
 ولما بين الظاهر شرع فى (بيان)^(٢) المضمَر فقال :

وَيَرَفَعَانِ مُضْمَرًا يُفْسِرُهُ مُمَيِّزٌ كَنَعْمَ قَوْمًا مَعَشِرُهُ

(١) قائله : هو زهير بن أبى سلمى من قصيدة يمدح بها سنان بن أبى حارثة المرى - وهو من
 الكامل - .

اللغة : « الحجرات » - بضم الحاء والجيم أو بضم الحاء وفتح الجيم - جمع حجرة ،
 وأراد بها هنا شدة الشتاء « الموقد » الذى لا تخدم ناره للضيف والطارق .

الإعراب : « نعم » فعل ماضٍ لإنشاء المدح « الفتى » فاعل « المرى » نعت للفتى « أنت »
 ضمير منفصل مبتدأ مؤخر وجملة نعم خبر مقدم « إذا » ظرف زمان مبنى على السكون
 فى محل نصب « هم » فاعل بفعل محذوف يفسره الفعل بعده ، والتقدير : إذا حضروا
 فلما حذف الفاعل انفصل الضمير « حضروا » فعل ماضٍ وفاعله والجمله مفسرة « لدى »
 ظرف مكان متعلق بحضُر « الحجرات » مضاف إليه « نار » مفعول به لحضُر « الموقد »
 مضاف إليه .

الشاهد فيه : « نعم الفتى المرى » حيث أتبع فاعل نعم وهو « الفتى » بنعت وهو « المرى »
 لأنه أريد بالنعت هنا نفس ما أريد بفاعل نعم من العموم ، ولم يرد بالنعت تخصيص
 المنعوت بفرد مما يحتمله الجنس .

مواضعه : ذكره من شراح الالفية : الأشمونى ٢/٣٧٣ .

(٢) ب ، ج .

فاعل (نعم) فى المثال ضمير مبهم مفسر بالتمييز بعده و (معشره) هو
المخصوص بالمدح ، وسياىى إعرابه .

ولهذا الضمير أحكام :

أحدها : أنه لا يبرز فى تثنية ولا جمع ، استغناء بتثنية تمييزه وجمعه .
وأجاز قوم من الكوفيين ، تثنيته وجمعه ، وحكاة الكسائى عن العرب .
ومنه قول بعضهم (مررت بقوم نعموا قوماً) وهو نادر .

الثانى : أنه لا يتبع لشبهه بضمير الشأن ، وأما نحو (نعم هم قوماً أنتم)
فهم تأكيد للضمير المستكن ، وذلك شاذ لا يعرج عليه .

الثالث : أنه إذا فسّر بمؤنث لحقته تاءُ التانيث فتقول : (نَعِمْتَ امْرَأَةٌ هِنْدٌ)
كذا مثله فى شرح التسهيل .

وقال ابن أبى الربيع : لا تلحق ، وإنما يقال : (نعم امرأةٌ هندٌ) استغناء
بتانيث المفسر ، ونصّ خطاب على جوار الأمرين .

الرابع : ذهب القائلون بأن فاعل (نعم) الظاهر يراد به الشخص ، إلى أن
المضمر كذلك ، وأما القائلون بأن الظاهر يراد به الجنس ، فذهب أكثرهم إلى أن
المضمر كذلك ، وذهب بعضهم إلى أن المضمر لشخص ، قال : لأن المضمر على
التفسير لا يكون فى كلام العرب إلا شخصا .
ولفسر هذا المضمر شروط :

الأول : أن يكون مؤخرًا عنه ، فلا يجوز تقديمه على نعم وبش .

الثانى : أن يتقدم على المخصوص ؛ فلا يجوز تأخيره عنه عند البصريين .
وأما قولهم (نعم زيد رجلاً) فنادر .

الثالث : أن يكون مطابقًا للمخصوص فى الأفراد وضديه ، وفى التذكير

وضده .

الرابع : أن يكون قابلاً لال ، فلا يفسرُ بمثل وغير وأى وأفعل التفضيل ؛ لأنه خلف عن فاعل مقرون بال فاشترط صلاحيته لهما ، وسيأتي الكلام على التمييز بما .

الخامس : أن يكون نكرة عامة؛ فلو قلت (نعم شمساً هذه «الشمس») (١) .
لم يجز ؛ لأن الشمس مفرد في الوجود ، ولو قلت (نعم شمساً شمسُ هذا اليوم) لجاز .
ذكره ابن عصفور .

تنبيهان:

الأول: نص سيبويه على لزوم ذكر هذا التمييز ، وصحح بعضهم أنه لا يجوز حذفه ، وإن فهم المعنى ، ونص بعض المغاربة على شذوذ (فيها ونعمت) .
وقال في التسهيل : لازم غالباً (٢) ، استظهاراً على نحو (فيها ونعمت) (٣) .
ومن أجاز حذفه لفهم المعنى ابن عصفور .

الثاني : ما ذكر من أن فاعل (نعم) قد (يضمّر) (٤) فيها هو مذهب الجمهور، وذهب الكسائي إلى أن الاسم المرفوع بعد النكرة المنصوبة فاعلُ نعم، والنكرة عنده منصوبة على الحال، ويجوز عنده أن تتأخر فيقال: (نعم زيدٌ رجلاً) وذهب الفراء إلى أن الاسم المرفوع فاعل كقول الكسائي، إلا أنه جعل النكرة المنصوبة تمييزاً منقولاً .

والأصل في قولك (نعم رجلاً زيدٌ) (نعم الرجلُ زيدٌ) ثم نقل الفعل إلى اسم الممدوح فقيل: (نعم رجلاً زيدٌ) ويقبح عنده تأخيره، لأنه وقع موقع الرجل المرفوع وأفاد إفادته .

(١) أ ، ج .

(٢) التسهيل ص ١٢٧ .

(٣) لأن التاء الساكنة من خصائص الأفعال .

(٤) أ ، ج ، وفي ب (مظهر) .

والصحيح ما ذهب إليه الجمهور لوجهين :
أحدهما : قولهم : (نعم رجلاً أنتَ) و(بش رجلاً هو) ؛ فلو كان فاعلا
لاتصل بالفعل .

والثانى : قولهم : (نعم رجلاً كانَ زيدٌ) فاعملوا فيه الناسخ .
قوله :

وَجَمَعَ تَمْيِيزَ وَفَاعِلَ ظَهَرَ فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمْ قَدْ اِسْتَهَرَّ

فى الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر ثلاثة مذاهب :
المنع وهو مذهب سيويوه ، إذ لا إبهام يرفعه التمييز .
والجواز وهو مذهب المبرد وابن السراج والفارسى .
قال المصنف : وهو الصحيح ، واستدل بالقياس والسمع .
فالقياس أن التمييز قد ورد مؤكداً لا لرفع الإبهام فى نحو قوله ^(١) :
ولقد علمتُ بأنَ دينَ محمدٍ من خيرِ أديانِ البريةِ دينا
فلا يمتنع مع الفاعل الظاهر للتوكيد (لا لرفع الإبهام) ^(٢) .

(١) قائله: هو أبو طالب عم النبي ﷺ - وهو من الكامل - .

الإعراب : « ولقد » اللام موطنة للقسم وقد حرف تحقيق « علمت » فعل وفاعل ،
والجملة لا محل لها جواب القسم « بأن » الباء جارة أن حرف توكيد ونصب « دين » اسم
أن منصوب بالفتحة « محمد » مضاف إليه « من خير » متعلق بمحذوف خير أن « أديان »
مضاف إليه « البرية » مضاف إليه ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالياء ،
والجار والمجرور متعلق بعلم « دينا » تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة .
الشاهد فيه : « دينا » فإنه تمييز مؤكد .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٢/٣٧٦ . وذكر فى القطر ص ٢٤٥ .

(٢) ١ ، ج .

والسمع قوله^(١) :

تزوّدٌ مثلَ زادٍ أَيْبِكَ فِينَا فنعمَ الزَّادُ زادٌ أَيْبِكَ زاداً

وقول الآخر^(٢) .

والتَّغْلِييُونَ بِئْسَ الفحلُ فحلُّهُم فحلاً.....

(١) قائله : هو جرير بن عطية من قصيدة يمدح فيها عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه . وهو من الوافر - .

اللغة : « تزود » أصل معناه : اتخذ زاداً ، وأراد منه هنا السيرة الحميدة وحسن المعاملة . الإعراب : « تزود » فعل أمر مبني على السكون وفاعله ضمير مستتر « مثل » مفعول به « زاد » مضاف إليه « أيبك » مضاف إليه مجرور بآلية نيابة عن الكسرة ، لأنه من الأسماء الستة والكاف مضاف إليه « فينا » متعلق بتزود « نعم » فعل ماض لإنشاء المدح « الزاد » فاعل ، والجملة خبر مقدم « زاد » مبتدأ مؤخر « أيبك » مضاف إليه وضمير المخاطب إليه « زاداً » تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : « نعم الزاد زاد » حيث جمع بين الفاعل الظاهر والنكرة المفسرة تأكيداً . مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٣٧٦ ، والمكودي ص ١٠٩ . وذكر في المفصل ٧/١٣٢ ، والمغنى ٢/٩٠ .

(٢) قائله : هو جرير بن عطية من كلمة له يهجو فيها الأخطل التغلبي

وقامه : ... وأمهم زلاءً منطيقٌ - وهو من البسيط - .

اللغة : « زلاء » - بفتح الزاي وتشديد اللام - المرأة إذا كانت قليلة لحم الأليتين .

« منطيق » بكسر الميم - مبالغة ناطق ، ويستوى فيه الذكر والمؤنث ، وهو البليغ ، والمراد هنا المرأة التي تأتزر بحشية تعظم به عجزتها .

المعنى : يذمهم بدناءة الأصل ، وبأنهم فى شدة الفقر وسوء العيش حتى إن المرأة منهم لتمتحن فى الأعمال وتبتذل فى الخدمة ، فيذهب عنها اللحم ، فتضطر إلى أن تتخذ حشية .

الإعراب : « والتغلييون » مبتدأ « بئس » فعل لإنشاء الذم « الفحل » فاعل ، والجملة فى محل رفع خبر مقدم « فحلهم » مبتدأ مؤخر ، والضمير مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الذى فى أول الكلام « فحلاً » تمييز « وأمهم » مبتدأ والضمير مضاف إليه « زلاء » خبر المبتدأ « منطيق » نعت له .

وقول الآخر^(١):

نعم الفتاة فتاةٌ هندٌ لو بدلتَ ردَّ التحية نطقاً أو بإيماء

وحكى من كلام العرب (نعم القتيلُ قتيلاً أصلحَ بين بكرٍ وتغلب)^(٢).

وهذا وارد في الاختيار .

وتأول المانع السماع. أما فحلا وفتاة وفتيلا فحال مؤكدة، وأما زاداً فمصدر

محذوف الزوائد، أو مفعول به (وقيل)^(٣) حال .

- الشاهد فيه: «بش الفعل فحلا» حيث جمع بين فاعل بش الظاهر وهو «الفحل» وبين التمييز وهو «فحلا» .

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٢/٣٧٦، وابن عقيل ٢/١٢٤، والسيوطي ص ٨٨ وابن الناظم .

وذكره السيوطي في الهمع ٢/٨٦ .

(١) قائله: لم آتف على اسم قائله - وهو من البسيط -

اللغة: «بذلت» أصطت «إيماء» بإشارة، مصدر أو ما إلى الشيء .

المعنى: أن هنالك تستحق الثناء والتقدير لو تفضلت برد التحية بالنطق أو بالإشارة، ويعد ذلك منها بذلاً ومنحة .

الإعراب: «نعم» فعل ماض لإنشاء المدح «الفتاة» فاعل «فتاة» تمييز مؤكد «هند» مخصص بالمدح «لو» شرطية - أو حرف تمن - «بذلت» فعل الشرط «رد» مفعول بذلت «التحية» مضاف إليه «نطقاً» منصوب على نزع الخافض - أى بنطق «أو بإيماء» معطوف على نطقاً، وجواب الشرط محذوف للعلم به .

الشاهد فيه: «نعم الفتاة فتاة» حيث جمع بين الفاعل الظاهر وهو «الفتاة» وبين التمييز وهو «فتاة»، وليس في التمييز معنى زائد على ما يدل عليه الفاعل، ولكن الغرض منه التأكيد لا رفع إبهام شيء .

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٢/٣٧٦، وابن هشام ٣/٨٥ .

وذكره السيوطي في الهمع ٢/٨٦ .

(٢) كلمة قالها الحارث بن عباد فارس النعمامة حين بلغه أن ابنه بجيرا قد قتل في يوم من أيام حرب البسوس .

(٣) ب، ج - وفي أ «ومثل» .

قال الشيخ أبو حيان : وعندى تأويل أقرب من هذا ، وذلك أن يدعى أن
فى نعم وبس ضميراً ، وفحلا وفتاة وزادا تمييز تأخر عن المخصوص ، وفحلهم
وهند وزاد أيبك إبدال .

والمذهب الثالث التفصيل ، فإن أفاد التمييز معنى لا يفيد الفاعل جاز نحو
(نعم الرجل رجلا عالما) ومنه فى الأثر (نعم المرء من رجلٍ لم يظاً لنا فراشاً ولم
يفتش لنا كنفاً منذُ أنانا) (١) .

ومنه قوله (٢) :

فنعم المرء من رجلٍ تهايمى

.....

(١) كنفاً : سترًا .

(٢) قائله : هو أبو بكر بن الأسود المعروف بابن شعوب الليثى ، يرثى هشام بن المغيرة .

وصدره : تخيره فلم يعدل سواه - وهو من الوافر - .

اللغة : « تخيره » اصطفاه « لم يعدل » لم يمل « تهايمى » منسوب إلى تهامة ، وتطلق
على مكة .

المعنى : أن الموت اختار هشاما ولم يعدل به سواه ، ولم يمل إلى غيره من الناس فهو نعم
الرجل من تهامة .

الإعراب : « تخيره » فعل ماض والفاعل يعود على الموت فى بيت قبله والهاء مفعوله تعود
على هشام فى بيت قبله « فلم » الفاء عاطفة ولم جازمة نافية « سواه » مفعول يعدل
منصوب بفتحة مقدرة على الألف والهاء مضاف إليه « فنعم » عاطفة ونعم فعل ماض
« المرء » فاعل « من » رائدة « رجل » تمييز للمرء منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها
حرف الجر الزائد ، « تهايمى » صفة لرجل .

الشاهد فيه : « نعم المرء من رجل » حيث جمع بين فاعل نعم الظاهر وهو « المرء » وبين
التمييز وهو « من رجل » ، وقد أفاد التمييز معنى زائداً عما أفاده الفاعل ، وذلك بواسطة
نعمته .

مواضعه : ذكره من شراح الالفية : الأشمونى ٢/٣٧٦ ، وابن هشام ٣/٨٥ . وذكره ابن
يعيش ٧/١٣٣ والسيوطى فى الهمع ٤/٨٦ .



وقوله^(١) :

وقائِلَةٌ نَعَمُ الْفَتَى أَنْتَ مِنْ فَتَى

لأن المعنى من مُتَفَتٌ: أى كريم. فأفاد مالا يفيدُه الفاعل، وإلا لم تجز،
وصححه ابن عصفور :

تنبيه :

ما نقل عن سيبويه من المنع هو المعروف من مذهبه، وتأول الفارسي كلامه
على أنه إنما عنى أنه لا يكون الفاعل ظاهرا حيث يلزم التمييز بل الفاعل فى حال
لزوم التمييز مضمرا لا غير ، وفيه بعد .

وقوله : وما مُمَيِّزٌ وَقِيلَ فَاعِلٌ فى نحو نَعَمُ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ

إذا وقعت ما بعد نعم وبئس فتارة يليها فعل نحو (نعم ما صنعت) وتارة
يليه اسم نحو ﴿ فَتَعِمَّا هِيَ ﴾^(٢) .

(١) قائله : هو الكروس بن حصن وقيل : ابن زيد - وهو من الطويل - .

وتمامه : إذا الْمُرْضِعُ الْعَوْجَاءُ جَالَ بِرَيْمِهَا .

اللغة : « المرضع » المرأة التى لها ولد ترضعه « العوجاء » التى اعوجت هزالا وجوعا
« جال » تحرك « بريمها » البريم - بفتح الباء وكسر الراء - خيط يفتل على طاقين .

المعنى : يمدح نفسه بأنه كريم فى وقت الشدة التى تضمن فيها النفوس ، حتى إن كثيرا من
النساء يمتدحنه .

الإعراب : « وقائلة » الواو واو رب قائلة مبتدا مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من
ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « نعم » فعل ماض « الفتى » فاعل ،
والجملة خبر مقدم « أنت » مبتدا مؤخر « من » حرف جر زائد « فتى » تمييز لفاعل نعم
« إذا » ظرف زمان « المرضع » فاعل لفعل محذوف يدل عليه الكلام بعده أى : إذا هزلت
المرضع « العوجاء » نعت للمرضع « جال » فعل ماض « بريمها » فاعل والضمير مضاف
إليه .

الشاهد فيه : « نعم الفتى أنت من فتى » حيث جمع الفاعل الظاهر وهو « الفتى »
والتمييز وهو : « فتى » وأفاد التمييز معنى زائدا عن الفاعل .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٣٧٦ .

(٢) من الآية ٢٧١ من سورة البقرة .

فإن وليها فعل ففيها عشرة أقوال ومرجعها إلى أربعة :

أحدها : أنها نكرة فى موضع نصب على التمييز .

والثانى : أنها فى موضع رفع على الفاعلية .

والثالث : أنها المخصوص .

والرابع : أنها كافة .

فأما القائلون بأنها فى موضع نصب على التمييز فاختلفوا على ثلاثة أقوال :

الأول : أنها نكرة موصوفة بالفعل بعدها والمخصوص محذوف ، وهو مذهب الأبخش والزجاج والفارسي فى أحد قوليه والزمخشري وكثير من المتأخرين .

والثانى : أنها نكرة غير موصوفة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف^(١) .

والثالث : أنها تمييز والمخصوص (ما) أخرى موصولة (محذوفة)^(٢) والفعل صلة لما الموصولة المحذوفة . ونُقل عن الكسائي .

وأما القائلون بأنها الفاعل فاختلفوا على خمسة أقوال :

الأول : أنها اسم معرفة تام أى : غير مفتقر إلى (صلة)^(٣) ، والفعل بعدها صفة لمخصوص والتقدير : نعم الشيء شئ صنع ، وقال به قوم منهم ابن خروف ونقله فى التسهيل عن سيويه والكسائي^(٤) .

والثانى : أنها موصولة ، والفعل صلتها ، والمخصوص محذوف ، ونقل عن الفارسي .

(١) أى : شئ .

(٢) ب ، ج .

(٣) أ ، ج ، وفى ب « جملة » .

(٤) التسهيل ص ١٢٦ .

والثالث : أنها موصولة ، والفعل صلتهما ، وهى فاعل يكتفى بها وبصلتها عن المخصوص . ونقله فى شرح التسهيل عن الفراء والفارسي .

والرابع : أنها مصدرية ولا حذف هنا ، وتأويله : بش صنعتك ، وإن كان لا يحسن فى الكلام بش صنعتك حتى تقول : بش الصنع صنعتك ، كما تقول : أظن أن تقوم ، ولا تقول : أظن قيامك .

والخامس : أنها نكرة موصوفة فى موضع رفع^(١) .

(وأما القائل : بأنها المخصوص فقال : إنها موصولة وهى المخصوص وما أخرى محذوفة ، والأصل : نعم ما ما صنعت ، والتقدير : نعم شيئاً الذى صنعتته وهذا قول الفراء^(٢) .

وأما القائل : بأنها كافة فقال : إنما كفت نعم كما كفت قل فصار تدخل على الجملة الفعلية .

وإن وليها اسم ففيها ثلاثة أقوال :

الأول : أنها نكرة فى موضع نصب على التمييز والفاعل مضمرة والمرفوع (بعد «ما»)^(٣) هو المخصوص . قيل : وهو مذهب البصريين .

قلت : ليس هذا النقل على إطلاقه لما سيذكر .

والثانى : أنها معرفة تامة ، وهى الفاعل ، وهو ظاهر مذهب سيبويه ، ونقل عن المبرد وابن السراج والفارسي ، وهو قول الفراء .

والثالث : أن (ما) ركبت مع الفعل ، فلا موضع لها من الإعراب والمرفوع بعدها هو الفاعل ، وقال به قوم وأجازه الفراء .

(١) والمخصوص محذوف .

(٢) أ ، ج .

(٣) أ ، ج وفى ب « بعدها » .

تنبيهات :

الأول : قد ظهر مما ذكرته أن قوله (وما يميز) صادق على ثلاثة أقوال .
وأن قوله (وقيل فاعل) صادق على خمسة (أقوال)^(١) إلا أن الظاهر أنه
(إنما)^(٢) أراد الأول من الثلاثة والأول من الخمسة ، لاقتصاره عليهما في شرح
الكافية .

الثاني : يندرج في كلامه صورتان - أعنى ما وليه الفعل وما وليه الاسم -
فإن القول بأن (ما) تمييز أو فاعل جاز فيهما .

الثالث : ظاهر عبارته هنا يشير إلى ترجيح القول الذى بدأ (به)^(٣) وهو
أن (ما) تمييز ، وكذا عبارة الكافية ، وذهب فى التسهيل^(٤) إلى أنها معرفة تامة
وأنها فاعل ، ونقله عن سيويه والكسائى واستدل بأوجه :

أحدها : أن (ما) مساوية للضمير فى الإبهام ، فلا تكون تمييزا .
والثانى : أنه كثر الاقتصار عليها فى نحو (غسلته غسلا نعمًا) والنكرة
التالية نعم لا يقتصر عليها إلا نادرا .

والثالث : أن التمييز فى هذا الباب وفى غيره أيضا لا بد أن يكون قابلا لال
ونص ابن عصفور وغيره على أن التمييز لا يكون إلا بالأسماء المتوغلة فى البناء لا
بالتوغلة فى الإبهام (كسَيِّ)^(٥) ولا أدخل فى الإبهام ، والبناء من ما .

الرابع : جزم المصنف بنقل هذا المذهب عن سيويه نظرا :
فإن مستنده قول سيويه (فى)^(٦) دققته دقا نعمًا ، أى : نعم الدق .
وفى فنعمًا هى . نعم الشيء إيدأؤها وهو محتمل لأن يكون تفسير معنى ،
لا تفسير إعراب .

(١) ب ، ج . (٢) ب ، ج .

(٣) أ . (٤) التسهيل ص ١٢٦ .

(٥) ب ، ج . (٦) ب ، ج .

وقوله فى الكافية : والرفع بعضهم نعى ، لسيبويه ، وادعى التعريف مع تمام ما وظاهر قد اتبع ، ظاهر فى عدم الجزم .
وقوله :

ويذكرُ المخصوصُ بعدُ مبتداً أو خيرَ اسمٍ ليس يبدوُ أبداً
المخصوص هو المقصود بالمدح بعد (نعم) وبالذم بعد (بئس) .
وله ثلاثة أحوال :

الأولى : أن يذكر بعد فاعلها نحو (نعم الرجل زيد) وفى إعرابه حيثئذ ثلاثة أوجه :

الأول : أن يكون مبتداً والجملة قبله خبره .

والثانى : أن يكون خبر مبتداً واجب الإضمار .

وهذا معنى قوله : (ليس يبدو أبدا) .

والثالث : أن يكون مبتداً حذف خبره .

(والأول هو الصحيح) ^(١) ويه جزم سيبويه .

قال ابن الباذش ^(٢) : لا يجوز سيبويه أن يكون المخصوص بالمدح أو الذم إلا مبتداً .

وأجاز الثانى جماعة منهم السيرافى وأبو على والصيمرى .

وذكر فى شرح التسهيل : أن سيبويه أجازه ، وعبارة سيبويه فيها احتمال ، ومن تأمل كلامه لم يجد فيه ذكراً له .

(١) ، ٢ ، ج .

(٢) هو أبو الحسن على بن أحمد المعروف بابن الباذش ، ولد بقرنطة وشب على حب الفضيلة والزهد فى الدنيا ، وبرع فى الشريعة والعريية ، وبذل همه فى النحو فشرح أمهات الكتب : إذ شرح كتاب سيبويه ، والأصول لابن السراج ، والمقتضب للمبرد وغير ذلك .

توفى بقرنطة سنة ٥٣٨ هـ .

قال فى شرح التسهيل : والأول أولى ، بل هو عندى متعين ، لصحته فى المعنى وسلامته من مخالفة أصل بخلاف الثانى ، فإنه يلزم منه أن ينصب لدخول كان عليه ، وأما الثالث فأجازه قوم منهم ابن عصفور ، وقال فى شرح التسهيل : هو غير صحيح ، لأن هذا الحذف ملتزم ولم نجد خبراً يلتزم حذفه إلا ومحلّه مشغول بشيء يسد مسده .

وذهب ابن كيسان : إلى أن المخصوص بدل من الفاعل ، وردّ بأنه لازم وليس البديل بلازم، وبأنه لا يصلح لمباشرة نعم .

والثانية : أن يذكر قبل نعم ويثنى، وهو حينئذ مبتدأ والجملة بعده خبر سواء أقيّل : بفعليّة نعم ويثنى أم باسميتهما، وجوزوا على القول بالاسمية أن يكونا مبتدأين والمخصوص الخبر والعكس .

فإن قلت : إذا جعل المخصوص مبتدأ والجملة خبره فما هو الرابط ؟

قلت : الرابط عند الجمهور هو العموم الذى فى الفاعل ، ويجوز دخول نواسخ الابتداء عليه كقول الشاعر^(١) :

(١) قائله : يزيد بن الطثيرة - وهو من الطويل - .

اللغة : «تعذير حاجة» عسرهما وعدم تأتى قضائها «أمارس فيها» أعالجها وأحتال لقضائها .
الإعراب : «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «أرسلونى» فعل ماض وواو الجماعة فاعل والنون للوقاية وياء المتكلم مفعول به «عند» ظرف متعلق بأرسل «تعذير» مضاف إليه «حاجة» مضاف إليه «أمارس» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه «فيها» متعلق بأمارس «كنت» كان واسمها «نعم» فعل ماض لإنشاء المدح «الممارس» فاعل، والجملة فى محل نصب خبر كان .

الشاهد فيه : «كنت نعم الممارس» .

حيث دخلت كان على نعم وفاعلها - وهى من النواسخ -

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٣٧٩ / ٢ . وذكره السيوطى فى الهمع

. ٢ / ٨٨

إِذَا أَرْسَلُونِي عِنْدَ تَعْدِيرِ حَاجَةٍ
وَكَقَوْلِ الْآخِرِ (١) :

إِنَّ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ نَعَمَ أَخُو النَّدَى وَابْنَ الْعَشِيرَةِ

والثالثة : أن يحذف للدلالة عليه كقوله تعالى : ﴿ إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نَعَمَ الْعَبْدُ ﴾ (٢) .

والى هذا أشار بقوله : وَإِنْ يُقَدِّمُ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى .

فإن قلت : قد ظهر بما قدمته أن المخصوص لا يجب تأخيره .

وقوله : ويذكر المخصوص بعد ، يقتضى أن يكون متأخراً .

قلت : ما ذكرته من جواز تقديمه صرح به ابن عصفور والمصنف فى التسهيل وعبارته هنا وفى الكافية وشرحها توهم منع تقديمه بل قوله :

وَإِنْ يُقَدِّمُ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى كَالْعَلْمِ نَعَمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَنَى

(١) قائله : هو أبو دهبيل الجمحى من كلمة يمدح فيها المغيرة بن عبد الله . وهو من الكامل .

اللغة : «أخو الندى» - بفتح النون وتخفيف الدال - أى : صاحب الكرم والسخاء .

الإعراب : «إن» حرف توكيد ونصب «ابن» اسم إن منصوب بالفتحة «عبد» مضاف إليه . ولفظ الجلالة مضاف إليه «نعم» فعل ماضى «أخو» فاعل مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لانه من الأسماء الستة «الندى» مضاف إليه «وابن» عطف على أخو «العشيرة» مضاف إليه ، وجملة نعم وفاعله فى محل رفع خبر إن .

الشاهد فيه : «إن ابن عبد الله نعم أخو الندى» حيث دخل الناسخ وهو «إن» على نعم وفاعلها .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٣٧٩ / ٢ . وذكره السيوطى فى الهمع

٢ / ٨٧ .

(٢) من الآية ٤٤ من سورة ص .

تصريح بأن المتقدم ليس هو المخصوص بل مشعر به .

والظاهر أن هذا المثال مما تقدم فيه المخصوص، لا مما حذف فيه للدلالة ما قبله .

فإن قلت : كيف خير المصنف بين جعله مبتداً وجعله خبراً وليساً سواء ، لأن الأول متفق عليه ، والثاني قد منعه بعضهم ومن أجازوه فهو أضعف عنده من الأول .

قلت : التخيير بينهما يقتضى جوازهما لا استواءهما فى القوة ، مع أنه يحتمل ألا يكون تخييراً بل حكاية خلاف ، وقد جرت عادة كثير بعطف الأقوال بأو .

فإن قلت : يحتمل قوله (مبتداً) القولين السابقين (فإنما)^(١) يحمل كلامه عليه .

قلت : على أن خبره ما قبله ، إذ لو أراد الآخر ليين أن الخبر محذوف .
تنبيه :

للمخصوص شرطان :

أحدهما : أن يختص وهو شرط غالب كقولهم (نعم البعير جمل) .
الثانى : أن يكون أخص من الفاعل .
وقوله :

واجعلُ كبشَ ساءٍ .

يعنى : معنى وحكما فتقول (ساء الرجلُ أبو جهل) و (ساء رجلا هو) .
فإن قلت : ما وزن ساء ؟

قلت : فَعَلٌ - بضم العين - بدليل أنها للمبالغة فى الذم ، ولذلك قيل :
لا حاجة لإفراد ساء بالذكر ، لأنها من أفراد النوع الآتى ، وألفها عن واوٍ .
وهى فعل لا يتصرف .

(١) أ ، جـ وفى ب (فإنهما) .

وقوله : واجْعَلْ فَعْلًا مِنْ ذِي ثَلَاثَةِ كِنَعَمَ

يجوز بناء فعل - بضم العين - من كل فعل ثلاثى ، ويجعل مثل نعم وبئس فى عدم التصرف ، وإفادة المدح والذم ، واقتضاء فاعل كفاعل نعم وبئس ، فيكون ظاهراً مصاحباً لال أو مضافاً إلى صاحبها أو ضميراً مفسراً بتميز على ما تقدم من التفصيل .

وسواء فى ذلك ما وضع على فَعْل كقوله تعالى : ﴿ ... كَبُرَتْ كَلِمَةً ﴾^(١) أو وضع على فَعْل أو فِعْل ثم حول نحو (قَضَوُ الرجل فلان) و (عَلِمَ الرجل ريد) .

وقوله (مُسَجَّلًا) قال الشارح : أى : بلا قيد، يقال : أسجلت الشيء إذا أمكنت من الانتفاع مطلقاً .

فإن قلت : كيف قال (مسجلاً) وبناء فَعْل من الثلاثى ، لقصد المدح والذم مشروط بأن يكون مما يتعجب منه بقياس ؟ نصّ على ذلك ابن عصفور وحكاه عن الأخصر .

قلت : لعل قوله (مسجلاً) يعنى به أن فعل المذكور يجعل مثل نعم مطلقاً أى : فى جميع أحكامها .

ويحتمل أن يكون قال (مسجلاً) ، ليشمل (المصوغ)^(٢) على فَعْل والمصوغ على فَعْل أو فِعْل .

فإن قلت : مقتضى كلامه أن معنى فعل المذكور إذا قصد به المدح كمعنى نعم وإذا قصد به الذم كمعنى بئس ، وليسا بسواء لأن العرب لا تبني فَعْل المذكور وتضمنه معنى المدح أو الذم ، إلا إذا أرادوا معنى التعجب ، نصّ على ذلك ابن عصفور .

فهو إذن يدل على المدح والذم وزيادة معنى التعجب .

(١) من الآية ٥ من سورة الكهف .

(٢) ١ - وفى ب ، ج « المصوغ » .

قلت : لا نسلم أن مقتضى كلامه أن فعل المذكور بمعنى نعم وبئس بل يكون قوله : واجعل فعلا كنعم .

يعنى : فى الحكم لا فى المعنى ، ويؤيده أنه لم يذكر فى النظم بئس .

وليس كل فعل للمدح فكيف يجعل مثل نعم فى المعنى ؟

وقد ذكر فى التسهيل : أن فعل المذكور مضمن معنى التعجب ^(١) .

فإن قلت : وفى جعل فعل المذكور مثل نعم فى جميع أحكامها نظر ، لأن من أحكامها أن فاعلها لا يكون إلا مقروناً بال أو مضافاً إلى المقرون بها أو مضمراً يفسره تمييز إلا ما ندر .

وقلُّ المشار إليه يكثر انجرار فاعله بالباء واستغناؤه عن آل وإضمامه على وفق ما قبله كما ذكر فى التسهيل ^(٢) خلاف نعم ^(٣) .

قلت : ذكر أبو الحسن الأخفش أن من العرب من يجرى فعل المذكور مجرى نعم وبئس فيجعل فاعله كفاعلها رعيًا لما تضمنه من معنى المدح والذم .

ومنهم من لا يجريه مجراها ، فلا يلزم إذ ذاك أن يكون فاعله كفاعل نعم وبئس رعيًا (لما فيه) ^(٤) من معنى التعجب .

وظاهر هذا أنهما لغتان .

تنبيه:

مثل فى شرح الكافية وشرح التسهيل بعلم الرجل ، وذكر ابن عصفور أن العرب شذت فى ثلاثة ألفاظ فلم تحوّلها إلى فعل ، بل استعملتها استعمال نعم من غير تحويل ، وهى : علم وجهل وسمع .

(١) التسهيل ص ١٢٨ .

(٢) التسهيل ص ١٢٨ .

(٣) مثال ذلك قول الشاعر :

حُبُّ بالزور الذى لا يرى منه إلا صفحة أو لأم

وفهم زيد . والزيدون كرموا رجالا ، نظراً لما فيه من معنى التعجب هـ ٢/٣٨٠ أشموني .

(٤) ب ، ج ، وفى أ « لما فاته » .

وقوله : ومثلُ نعمٍ حبِّداً .

يعني : أن حبذا بمنزلة نعم وفاعلها في إفادة المدح .
فإن قلت : مقتضى عبارته أن (حبذا) بمجموعه مثل (نعم) وليس كذلك ، بل حب بمنزلة نعم ، وذا بمنزلة فاعل نعم .
قلت : كأنه قصد التنبية على أن حب الذى هو بمنزلة نعم (هو) ^(١) المقرون بذا .

فلذلك لم يقل (ومثل نعم حب) .
فإن قلت : ليس حبذا مثل نعم كما ذكر ، لأن حبذا يشعر مع دلالتها على المدح العام ، بأن الممدوح محبوب وقريب من النفس بخلاف نعم .
قال في شرح التسهيل : والصحيح أن «حب» فعل يقصد به المحبة والمدح .
وجعله فاعله (ذا) ليدل بذلك على الحضور فى القلب .
قلت : إنما جعلها مثلها فى إفادة المدح العام ، فلا ينافى ذلك إشعارها بما ذكر .

وقوله (الفاعل ذا) هو (ظاهر) ^(٢) مذهب سيبويه ، وهو المختار . قال ابن خروف بعد أن مثل بحبذا ريد - : حب فعل وذا فاعلها ، وزيد مبتدأ وخبره حبذا . هذا قول سيبويه . وأخطأ عليه من رعم غير ذلك .
وفي قوله (الفاعل ذا) تعريض بالرد على القائلين بتركيب حب مع ذا ولهم مذهبان :

أحدهما : أن التركيب أزال فاعلية «ذا» فصار (ذا) ^(٣) مع حب اسماً واحداً مرفوعاً بالابتداء وخبره مابعد .

وهو مذهب المبرد وابن السراج ووافقهما ابن عصفور ، ونسبه إلى سيبويه .
وأجاز بعضهم كون (حبذا) ^(٤) خبراً مقدماً .

(١) ١ ، ب - وفى ج (هى) .

(٢) ج .

(٣) ١ .

(٤) ١ ، ج . وفى ب (ذا) .

والآخر : أن التركيب أزال اسمية (ذا) فصار مع حب فعلا فاعله
المخصوص، وإليه ذهب قوم منهم الأخفش .

والصحيح : القول بعدم التركيب ، لأن فيه إقرار كل من اللفظين على ما
كان عليه .

وقوله :

وإن تُرْذِ دَمًا فَقُلْ لَا حَبًّا

يعنى أنه إذا أريد الذم أدخلت (لا) النافية ، لأن نفي المدح ذم .

قال فى شرح التسهيل : وتدخل عليها (لا) فتحصل موافقة بثس معنى
وقد تقدم بيان ما يشعر به حبذا مما لا يدل عليه نعم ولا بثس .

وقوله : وأولِ ذَا المخصوص .

يعنى : اجعل المخصوص بالمدح أو الذم تابعاً لذا .

فهم من ذلك أنه لا يتقدم ، وهذا فرق بينه وبين نعم وبثس ، فإن
(مخصوصهما)^(١) لا يمتنع تقديمه .

قال فى شرح التسهيل : أغفل أكثر النحويين التنبيه على امتناع تقديم
المخصوص فى هذا الباب .

فإن قلت : ما سبب امتناعه ؟

قلت : ذكر ابن بابشاذ : أن سبب ذلك خوف توهم كون المراد من (زيد
حبذا) زيد حب هذا .

قال فى شرح التسهيل : وتوهمٌ هذا بعيد ؛ فلا ينبغى أن يكون المنع من
أجله ، بل المنع من أجل إجراء (حبذا) مجرى المثل .

وقوله (أيًا كان) يعنى : أى شىء كان المخصوص مذكراً كان أو مؤنثاً ،

(١) ب ، ج ، وفى (مخصوصها) .

مفرداً كان أو مثنى أو مجموعاً ، فنقول (حبذا ريداً) و (حبذا الزيدان) و (حبذا
الزيدون) و (حبذا هنداً) و (حبذا الهندان) و (حبذا الهندات) .

وقوله : (لا . تُعَدِلْ بَدَأً) يعنى : أن لفظ (ذا) لا يغير فى تأنيث ولا
تثنية ولا جمع .

فلا يقال : (حبذى هنداً) ولا (حبذان الزيدان) ولا (حباً أولاء الزيدون)
واختلف فى علة ذلك فقيل : لأنه جرى مجرى المثل ، والأمثال لا تُغير .

وإليه أشار بقوله : فهو يضاهى المثلاً .

وقال الفارسي : (ذا) جنس شائع ، فلا يختلف كما لا يختلف الفاعل فى
نعم .

يعنى : إذا كان ضميراً .

وقال ابن كيسان : إنما لم يختلف ، لأن الإشارة فيه أبدأ إلى مذكر
محذوف ، والتقدير : فى حبذا هند : حبذا حُسنُ هند ، وكذا باقى الأمثلة .

ورد بأنه دعوى لا دليل عليها .

تنبيهان :

الأول : إنما يُحتاج إلى الاعتذار عن عدم مطابقتها^(١) على قول من جعل
(ذا) فاعلاً ، وأما على التركيب فلا يحتاج إلى اعتذار .

الثانى : لم يذكر هنا إعراب المخصوص بعد (حبذا) ، وأجاز فى التسهيل^(٢)
أن يكون مبتدأ والجملة قبله خبره ، وأن يكون خبر مبتدأ واجب الحذف .

وإنما لم يذكر ذلك هنا استغناء بتقديم الوجهين فى مخصص نعم .

وقال ابن كيسان : هو بدل من (ذا) .

(١) فى الأصل « عن مطابقة فى الأصل » .

(٢) التسهيل ص ١٢٩ .

ورد بلزومه على القول بأن (ذا) فاعل ، وأما على القول بالتركيب فتقدم إعرابه .

فإن قلت : إذا أعرب المخصوص مبتدأ والجملة قبله خبره ، فما الرابط ؟

قلت : الرابط الإشارة أو العموم إذا قلنا إن (ذا) أريد به الجنس .

الثالث : بين مخصص حبذا ومخصص نعم فروق :

أولها : أن مخصص حبذا لا يتقدم ، بخلاف مخصص نعم ، وقد سبق بيانه .

وثانيها : أنه لا تعمل فيه النواسخ ، بخلاف مخصص نعم .

وثالثها : أن إعرابه خبر مبتدأ محذوف أسهل منه في باب (نعم) لأن ضعفه هناك نشأ من دخول نواسخ الابتداء عليه ، وهي هنا لا تدخل .

قاله في شرح التسهيل :

ورابعها : أنه يجوز لك التمييز قبله وبعده نحو (حبذا رجلاً زيداً) و(حبذا زيداً رجلاً) .

قال في شرح التسهيل : وكلاهما سهل يسير ، واستعماله كثير ، إلا أن تقديم التمييز أولى وأكثر . انتهى .

وذلك بخلاف مخصص (نعم) ؛ فإن تأخير التمييز عنه نادر كما سبق .

وقوله : وما سوى ذا أرفع بحب أو فجز

يعنى : أن (حب) قد تفرد عن (ذا) مع إرادة المدح فيجىء فاعلها مرفوعاً نحو (حب زيد) ومجروراً بباء زائدة نحو (حب بزيد) .

قال في شرح التسهيل : وهذا الاستعمال جائز في كلام ثلاثى مضمن معنى التعجب .

وقوله : ودون ذا انضمام الحاكث

يعنى : كثر ضم الحاء إذا أفردت من (ذا) فيقال : (حب زيد) بنقل حركة العين إلى الفاء ، والفتح جائز ، وبالوجهين ينشد قوله^(١) :

وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ تُقْتَلُ

وأما مع (ذا) فلا يجوز إلا الفتح .

فإن قلت : قوله^(٢) لا يدل على أنه أكثر من الفتح .

وقال الشارح : وأكثر ما يجيء (حب)^(٣) مع غير (ذا) مضمومة الحاء .

قلت : قال فى شرح الكافية : وهذا التحويل مطرد فى كل فعل مقصود به

المدح .

وقال فى التسهيل : وكذا كل فعل حلقى الفاء مراداً به مدح أو تعجب^(٤) .

(١) قائله : الاخطل التغلى ، من كلمة يمدح فيها خالد بن الوليد بن أسيد أحد أجواد العرب .

وصدره : فقلتُ اقتلوا عنكم بمزاجها - وهو من الطويل - .

اللغة : «اقتلوا» الضمير يعود إلى الخمر ، وقتلها : مزجها بالماء ، لأنه يدفع سورتها «وحب بها» ويروى فى مكانه «وأطيب بها» .

المعنى : يتعجب من كثرة محبته للخمر إذا مزجت بالماء ، فهو لذلك يأمر أصحابه بأن يشعسوها له بالماء لتكون على الوجه الذى يحبه ويرغب فيه .

الإعراب : «فقلت» فعل وفاعل «اقتلوا» فعل أمر وفاعله ومفعوله ، والجملة فى محل نصب مقول القول «عنكم» متعلق باقتلوا «بمزاجها» متعلق باقتلوا أيضاً «وحب» فعل ماض لإنشاء المدح «بها» الباء رالدة ، والضمير فاعل حب «مقتولة» تمييز «حين» ظرف متعلق بحب «تقتل» فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع بالضممة ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة فى محل جر بإضافة «حين» إليها .

الشاهد فيه : «وحب بها» فإنه يروى بفتح الحاء من «حب» وضمها ، والفاعل غير «ذا» .
مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٢ / ٣٨٢ ، وابن عقيل ٢ / ١٣١ وابن الناظم .

(٢) قوله : أى : «كثر» .

(٣) ب .

(٤) التسهيل ص ١٧٦ .



أفعل التفضيل

صُغِ مِنْ مَصْوُوعٍ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ أَفْعَلَ لِلتَّفْضِيلِ وَأَبَ اللَّذَّائِي

سوّت العرب بين أفعل التفضيل وفعل التعجب فيما يصاغان منه ، لما بينهما من التناسب ، فما جاز صوغ التعجب منه جاز أفعل التفضيل منه ، وما لا يجوز صوغ فعل التعجب منه لفقد بعض الشروط لا يجوز صوغ أفعل التفضيل منه .
ولهذا قال : وأب اللذأي .

واعلم أن ما شذ في التعجب ، لكونه من غير فعل أو من فعل ولم يستوف (الشروط)^(١) جاز استعماله في التفضيل محكوما بشذوذه (وكذلك ما شذ في التفضيل جاز استعماله في التعجب محكوما بشذوذه)^(٢) أيضاً فتقول : (ما ألصه) و(ألصص به) .

وإن كان منه غير فعل كقولهم (هو ألصُّ من شِظاظٍ)^(٣) .

وقوله : وما به إلى تَعَجَّبٍ وَصِلَ لمانع به إلى التفضيلِ صل

يعنى : أنه يتوصل إلى التفضيل فيما لا يجوز بناء أفعل من لفظه بمثل ما توصل به إلى التعجب من أشد وما جرى مجراه .

ولكن أشد في التعجب فعل وهنا اسم ، ويُنصب هنا مصدر الفعل المتوصل إليه تمييزاً ، فتقول : (زيد أشدُّ استخراجاً من عمرو) ونحو ذلك .

وقوله : وأفعل التفضيلِ صلُهُ أبداً تقديراً أو لفظاً بمن إن جرداً

أفعل التفضيل : مجرد ومضاف ومعرف بأل .

(١) أ ، ج .

(٢) ب .

(٣) بنوه من لصر ، وقد حكى ابن القطاع - لصرص - بالفتح - إذا استتر ، وحكى أيضاً : لصرصه - إذا أخذه خفية ، وعلى ذلك لا شذوذ فيه ، وشظاظ - بكسر الشين - اسم لصر معروف بالذكاء في اللصوصية من بنى ضبة ويضرب به المثل في ذلك .

فالمجرد يلزم اقترانه بمن جارة للمفضول لفظا نحو (زيد أفضل من عمرو)
أو تقديرا : نحو ﴿ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى ﴾^(١) .

(وأما)^(٢) المضاف والمعرف بأل (فيمتنع)^(٣) اقتران (من) بهما .

تنبيهان :

الأول : اختلف في معنى (من) المصاحبة لأفعل التفضيل .

فذهب المبرد ومن وافقه إلى أنها لا ابتداء الغاية ، وذهب سيويه إلى أنها ،
لا ابتداء الغاية أيضا ، وأشار إلى أنها مع ذلك تُفيد معنى التبويض .

فقال في : (هو أفضل من زيد) : فضله على بعض ولم يعم .

وذهب في شرح التسهيل : إلى أنها لمعنى المجاوزة ، فإن القائل : (زيد

أفضل من عمرو) كأنه قال : جاود زيد عمرا في الفضل .

قال : ولو كان الابتداء (مقصودا)^(٤) لجاز أن يقع بعدها (إلى) .

قال : ويُطل كونها للتبويض أمران :

أحدهما : علم صلاحية بعض موضعها .

والآخر : صلاحية كون المجرور بها عاما نحو (الله أعظم من كل عظيم) .

وأقول : الظاهر كونها لا ابتداء الغاية ، ولا تفيد معنى التبويض ، كقول المبرد .

وما ردّ به المصنف من أن الابتداء لو كان مقصودا لجاز أن يقع بعدها قد ردّ به ابن

ولاد^(٥) قبله ، وليس بلازم ، لأن الانتهاء قد يترك الإخبار به ؛ لكونه لا يعلم ، أو

لكونه لا يقصد الإخبار به ، ويكون ذلك أبلغ في التفضيل ؛ إذ لا يقف السامع

على محل الانتهاء .

(١) الآية ١٧ من سورة الأعلى .

(٢) ب .

(٣) ب ، ج ، وفي أ (يمتنع) .

(٤) أ ، ج .

(٥) هو أبو العباس أحمد بن محمد وهو نحوي مشهور ، ثم صوب نظره إلى بغداد فسمع =

الثانى : إذا وقع أفعل التفضيل خيراً كثر حذف (من) ومجرورها بعده نحو: ﴿... ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ (١) .

وإن لم يكن خيراً قل الحذف كالحال والصفة (٢) .

الثالث : قوله (صله) يقتضى أنه لا يُفصل بين أفعل وبين من ، وليس على إطلاقه ، بل يجوز الفصل بينهما بعمول أفعل .
وقد فصل بينهما بلو وما اتصل بها كقوله (٣) :

ولفوكِ أطيبُ لو بذلتِ لنا من ماءٍ موهبةٍ على خمرٍ

= من الزجاج وغيره مع معاصره أبى جعفر النحاس إلا أن الزجاج كان يؤثره على النحاس .
وله كتاب الانتصار لسيبويه وكتاب المقصور والمدود ، وغير ذلك ، توفى بمصر سنة ٣٣٢هـ .

(١) من الآية ٢٨٢ من سورة البقرة .

(٢) مثال الحال :

دنوتُ وقد خلنك كالبدرِ أجملًا فظلُّ فؤادى فى هواكِ مُضلاً

أى : دنوت أجمل من البدر .

ومثال الصفة :

تروى أجدر أن تقيلى غداً بجنى باردٍ ظليل

(٣) قائله : لم أقف على اسم قائله - وهو من الكامل - .

اللغة : « أطيب » أعذب « بذلت » سخيت « موهبة » - بفتح الميم وسكون الواو وفتح الهاء أو كسرهما - نقرة فى الجبل يستنقع فيها الماء - والجمع مواهب .

الإعراب : « ولفوكِ » الواو للقسم ، والمقسم به محذوف وفو مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة ، لأنه من الأسماء الستة والكاف مضاف إليه « أطيب » خير المبتدأ « لو » يجوز أن تكون حرف تمن أو تكون شرطية « بذلت » فعل ماض وتاء خطاب المؤنثة فاعله « لنا » متعلق ببذل - وإن كانت لو شرطية ، فالجواب محذوف « من ماء » جار ومجرور متعلق بأطيب « موهبة » مضاف إليه « على خمر » متعلق بمحذوف صفة ماء موهبة .

الشاهد فيه : « أطيب » فإنه أفعل التفضيل ، وقد فصل بينه وبين من الجارة للمفضول بلو .

ولا يجوز بغير ذلك .

الرابع : إذا بُنى أفعال التفضيل مما يتعدى بمن جاز الجمع بينها وبين الداخلة^(١) على المفضول : مُقدِّمة أو مؤخرَةً ، نحو (زيد أقربُ من عمرو من كل خير ، وأقربُ من كل خير من عمرو) .

الخامس : قد تقدم أن المضاف والمعرف بأل يمتنع اقترانهما بمن المذكورة ، فأما قوله^(٢) :

نحن بفرس الودى أعلمنا منا بركض الجياد فى السدف

فإنه أراد أعلم فأضاف ناويا (اطراح)^(٣) المضاف إليه ، كما تدخل الألف واللام فى بعض الأمكنة ، وينوى سقوطها ، قاله فى شرح التسهيل .
وأما قول الأعشى^(٤) :

- مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٣٨٥ ، وذكره السيوطى فى الهمع . ٢/١٠٠٤ .

(١) أى : وبين « من » الداخلة على المفضول .

(٢) قائله : هو سعد القرقره ، وقيل : قيس بن الخطيم - وهو من المنسرح-

اللغة : « الودى » - بفتح الواو وكسر الدال وتشديد الياء - صغار النخل « ركض الجياد » الركض : تحريك الرجل ، يقال : ركضت الفرس برجلي إذا استحثته ليعدو ، والجياد - بكسر الجيم - جمع جواد ، « السدف » الضوء والظلمة .

الإهراب : « نحن » مبتدأ « بفرس » متعلق بأعلم « الودى » مضاف إليه « أعلمنا » خبر المبتدأ ونا مضاف إليه « فى السدف » علق بركض والباء بمعنى فى ، أى : ركضها فى وقت اختلاط الظلمة بالنور .

الشاهد فيه : « أعلمنا منا » حيث إن « أعلم » أفعال تفضيل وقد أضيف إلى ضمير المتكلمين ، وجاءت بعده من الجارة للمفضول المتعلقة بأفعال التفضيل - وذلك ممتنع مع أفعال المضاف .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٣٨٦ ، وذكر فى المغنى ٢/٣٩ .

(٣) أ ، ج ، وفى ب (باطراد) .

(٤) قائله : هو الأعشى ميمون ، من كلمة له يهجو فيها علقمة ويمدح عامر بن الطفيل فى

المنافرة التى وقعت بينهما - وهو من الرجز - .

ولست بالأكثر منهم حصى

.....

فأول على ثلاثة أوجه :

أحدها : أن (أل) رائدة .

والثاني : أنها متعلقة بأكثر مقدرا مدلولا عليه بالموجود .

الثالث : أنها للتبيين ، لا لابتداء الغاية ، كأنه قال : (ولست بالأكثر من

بينهم) .

وقوله : وإن لمنكور يضاف .

قد تقدم أن أفعال التفضيل مجرد ومعرف بآل ومضاف .

فأما المجرد فيلزم فيه الأفراد والتذكير ، فتقول (زيد أفضل) و (الزيدان

أفضل) و (الزيدون أفضل) وكذلك فى المؤنث .

- وتماه : وإنما العزة للكائر .

اللغة : « حصى » عددا « الكائر » الكثير ، والأكثر حصى كناية عن عدد الأعوان
والأنصار ، « العزة » القوة والغلبة .

المعنى : لست يا علقمة أكثر من عامر عددا وأعوانا وأنصارا ، وإنما تكون الغلبة ويتم
النصر لمن عنده جنود أكثر وأعوان ونصراء .

الإعراب : « لست » فعل ماض ناقص وتاء المخاطبة اسمه « بالأكثر » خبر ليس .

« منهم » متعلق بالأكثر « حصى » تمييز « وإنما » أداة حصر « العزة » مبتدأ « للكائر »
متعلق بمحذوف خبر .

الشاهد فيه : « بالأكثر منهم » فإن ظاهره أنه جمع بين « آل » الداخلة على أفعال التفضيل
و « من » الجارة للمفضول عليه .

وقد أجاز الجمع بينهما أبو عمرو الجرمي مستدلا بهذا البيت .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢ / ٣٨٦ وابن هشام ٣ / ١٩٦ ، وابن
عقيل ٢ / ١٣٥ ، والسيوطى ص ٩٠ ، وابن الناظم .

وذكره ابن يعيش ٥ / ١٠٣ والشاهد رقم ٦٠٧ فى الخزانة وفى المغنى ٢ / ١٤٠ .

وأما المعرف بآل : فيلزم فيه المطابقة ، فتقول (زيدٌ الأفضَلُ) و (الزيدان الأفضَلان) و (الزيدون الأفضَلون أو الأفاضل) و (هندٌ الفُضلى) و (الهندان الفضليان) و (الهنداتُ الفضلياتُ أو الفُضَلُ) .

وأما المضاف : فنوعان : مضاف إلى نكرة ومضاف إلى معرفة .

(فالمضاف^(١)) إلى نكرة كالمجرد يلزم الإفراد والتذكير ، فتقول : (زيدٌ أفضلُ رجلٍ) و (الزيدانُ أفضلُ رجلينِ) و (الزيدونُ أفضلُ رجالٍ) وكذلك فى المؤنث . والمضاف إلى معرفة ثلاثة أقسام :

قسم يقصد به زيادته على ما أضيف إليه ، وقسم يقصد به زيادة مطلقة ، وقسم يؤول بما لا تفصيل فيه من اسم فاعل أو صفة .

فالأول : ينوى فيه معنى (من) وفيه قولان :

أحدهما : أنه يلزم الإفراد والتذكير كالمجرد ، وهو مذهب ابن السراج ومن وافقه .

والثانى : أنه يجوز فيه الأمران : المطابقة ، لشبهه بالمعرف بآل ، وعدم المطابقة لشبهه بالمجرد ، لنية معنى (من) ، وإليه ذهب المصنف ، واستدل بقوله عليه الصلاة والسلام « ألا أخبركم بأحبكم إلى وأقربكم منى مجالس يوم القيامة أحاسنكم أخلاقاً » فأفرد أحب وأقرب وجمع أحسن . قال المصنف : ومعنى (من) مراد فى الثلاثة .

وجعل الزمخشري : أحاسنكم من القسم الثانى الذى قصد به زيادة مطلقة ، فلذلك جمع ، بخلاف أحب وأقرب ، فإنهما مما نوى معنى (من) فلذلك أفردهما .

والثانى والثالث لا ينوى فيهما معنى (من) وتلزمهما المطابقة ، لشبههما بالمعرف بآل فى الإخلاء عن لفظ (من) ومعناها .

(١) ١ - وفى ب ، ج (فاما المضاف) .

ومما (يتحملها)^(١) قولهم (الناقصُ والأشجُّ أعدلا بني مروان)^(٢) . وإضافة هذين النوعين لمجرد التخصيص ، كما يضاف (مالا تفضيل)^(٣) فيه ، ولذلك جازت إضافة أفعلَ فيهما إلى ما ليس هو بعضه بخلاف المنوى فيه (معنى « من » فإنه لا يكون إلا بعض ما أضيف إليه)^(٤) ؛ فلذلك يجوز (يوسف أحسن إخوته) إن قصد الأحسن من بينهم ، أو قصد حسنهم ، ويمتنع إن قصد أحسن منهم .

تنبيه :

قد يردُ أفعلُ التفضيل مجرداً عارياً عن معنى التفضيل ، كقوله تعالى : ﴿... هو أعلم بمن اتقى ﴾^(٥) .

وأجار المبرد : استعمال أفعل التفضيل مؤولا بما لا تفضيل فيه قياسا .

قال في التسهيل : والأصح قصره على السماع^(٦) .

وحكى ابن الأنباري . عن أبي عبيد القول بورود أفعل^(٧) مؤولا بما لا

تفضيل فيه ، ولم يسلم (له)^(٨) النحويون هذا الاختيار ، وقالوا : لا يخلو ،

أفعل (التفضيل)^(٩) من التفضيل ، وتأولوا ما استدل به .

(١) أ ، ج وفي ب (يتحملها) .

(٢) هذا مثال مالا تفضيل فيه ، لأنه لم يشاركهما أحد من بني مروان في العدل : عادلا بني مروان .

والناقص : هو يزيد بن الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان ، لقب بذلك ، لأنه نقص أرزاق الجند ، والأشج : هو عمر بن عبد العزيز ، لقب بذلك لشجة كانت برأسه من ضرب دابة .

(٣) ب ، ج ، وفي أ (ما لا تفضل) .

(٤) ب ، ج .

(٥) من الآية ٣٢ من سورة النجم .

(٦) التسهيل ص ١٣٤ .

(٧) أى : أفعل التفضيل .

(٨) ب ، ج .

(٩) أ ، ج .

قال في شرح التسهيل : والذي سُمع منه ، فالمشهور فيه التزام الأفراد والتذكير وقد يُجمع إذا كان ما هو له جمعا ، كقوله^(١) .

إذا غابَ عنكمُ أسودُ العينِ كتُمُ كرامًا ، وأنتُمُ ما أقامَ الائمُ

قال : وإذا صحَّ جمعُ (أفعل) ، العارى ، لتجرده من معنى التفضيل ، جار أن يؤنث فيكون قول ابن هاني^(٢) :

(١) قائله : هو الفرردق - وهو من الطويل - .

اللغة : (أسود العين) اسم جبل (الائم) - جمع الأم - بمعنى لثيم ، والأصل الشحيح النفس .

المعنى : ذم الشاعر هولاء بأنهم لا يكونون كراما إلا أن يزول الجبل من موضعه ، وأنهم لثام مدة إقامة الجبل في موضعه ، ولما كان الجبل لا يزول عن موضعه فكان الشاعر يقول لهم ، إنكم لثام أبد الدهر .

الإعراب : (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان (غاب) فعل ماضٍ (عنكم) ، متعلق بغاب (أسود) فاعل غاب (العين) مضاف إليه (كتُم) كان واسمها (كرامًا) ، خبر كان (وأنتُم) الواو عاطفة أنتُم مبتدأ (ما) مصدرية (أقام) فعل ماضٍ وقاعله ضمير مستتر فيه (الائم) خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : (الائم) فإنه جمع الأم الذي هو اسم تفضيل مجرد من ال والإضافة ، وإنما جار جمعه ، لأنه انسلخ عن معنى التفضيل ، فلما انسلخ عن معنى التفضيل صار كاسم الفاعل والصفة المشبهة ، وكل منهما يوافق ما يجرى عليه .

مواضعه ذكره من هراخ الألفية : الأشموني ٣٨٨ / .

(٢) قائله : الحسن بن هاني المعروف بأبي نواس - وهو من البسيط -

وقمامه : من فقاقتها حصباء دُرُّ على أرضٍ من الذهب

اللغة : « صغرى » تأنيث الأصغر « كبرى » تأنيث الأكبر « فقاقتها » الفقاغ : بفتح الفاء والقاف وبعد الألف قاف مكسورة - النفاخات التي ترتفع فوق الماء (حصباء) الحصياء : الحصى .

المعنى : كان النفاخات الصغيرة البيضاء التي تملأ الخمر وهي في الكأس - في لونها الذهبي - حبات من اللؤلؤ على أرض من ذهب :

الإعراب : « كان » حرف تشبيه ونصب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « صغرى » =

كَانَ صَغْرَى كَبْرَى

إذا تقرر ما ذكره ، فاعلم أن الناظم أشار إلى حكم المجرد والمضاف إلى النكرة بقوله :

وإن لمنكُورٍ يُضَفُّ أو جُرِّدًا الزِّمَ تذكيرًا وأن يُوحَّدًا
وإلى المعرف بال بقوله : (وتلوُّ آل طبق)

وإلى المضاف لمعرفة بقوله : وما لمعرفةً أُضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ
ولما كان مراده (القسم)^(١) الذي ينوي فيه « من » قيده بقوله :
(هذا إذا نويتَ معنى من) .
وقوله : (وإن لم تنو) .

يشمل القسمين الآخرين من أقسام المضاف إلى المعرفة ، لأن حكمهما واحد وذلك واضح .

تنبيه :

أفعل التفضيل بمعنى بعض إن أضيف إلى معرفة ، وبمعنى كل إن أضيف إلى نكرة ، ولهذا يقال : « أفضل الرجلين زيد » و « أفضل رجلين الزيدان » .

= اسم كان منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «وكبرى» عطف على صغرى منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «من» حرف جر (فقاومها) مجرور بمن صفة لصغرى وكبرى وضمير الغائبة مضاف إليه «حصباء» خبر كان «در» مضاف إليه «على أرض» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لحصباء «من الذهب» جار ومجرور صفة الأرض .

الشاهد فيه : «صغرى وكبرى» حيث جاء اسم التفضيل مؤنثا وهو مجرد من آل والإضافة - وهذا الحن - .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٣٨٦ ، وابن عقيل ، وابن هشام . ٣/١٠٠ .

(١) أ ، ج .

وقوله : **وَإِنْ تَكُنْ يَتْلُو مِنْ مُسْتَفْهِمًا** فلهما كُنْ أبداً مُقَدِّمًا

لا يخلو المجرور بمن بعد أفعل (التفضيل من أن يكون)^(١) اسم استفهام أو مضافاً إليه أو غيرهما .

فإن كان اسم استفهام أو مضافاً إليه وجب تقديمه نحو « من أى الناس أنت أكرم؟ » و « من غلام أيهم أنت أجمل؟ »

لأن الاستفهام له الصدر . ذكر هذه المسألة الفارسي في التذكرة .

قال المصنف : وهي من المسائل المغفول عنها .

قال الشيخ أبو حيان : وينبغي أن ينبه على أنه يسبق أيضاً ما أفعل خبر له كما مثل .

ولم يذكر هذا المضاف إلى اسم استفهام ، لوضوحه ، ومثل اسم الاستفهام بقوله : **مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ؟** .

وإن كان المجرور غيرهما (فالأصل)^(٢) تأخيره ، وقد نبه على أنه قد ندر التقديم بقوله : **ولدى إخبار التقديم نَزَرًا وَرَدًّا** .

وقد ورد ذلك في أبيات منها قوله^(٣) .

..... بل ما زودت منه أطيبُ

(١) أ ، ج .

(٢) ب - وفى أ ، ج (فالأصح) .

(٣) قائله : هو الفرزدق من أبيات يقولها فى امرأة من بنى ذهل بن ثعلبة قرته وزودته وكان

قد نزل بامرأة ضبية فلم تقره ولم تزوده - وهو من الطويل - .

ونمامه : فقالت لنا : أهلاً وسهلاً وزودتُ جنى النحل

اللغة : أهلاً وسهلاً كلمتان تقولهما العرب فى تحية الأضياف .

« جنى النحل » ما يجنى منه وهو العسل ، وكنى بذلك عن حسن لقائها وطيب استقبالها وحلاوة حديثها .



وقوله : ورفعه الظاهر نَزْرٌ

اعلم أن أفعال التفضيل يرفع الضمير ، وأما الظاهر ففي رفعه (به) ^(١) لغتان :
إحداهما : أنه يرفع الظاهر مطلقا ، فتقول (مررتُ برجلٍ أكرمَ منه أبوه)
حكاه سيويه .

وأشار إليها بقوله : ورفعه الظاهر نَزْرٌ

والأخرى : وهي لغة جمهور العرب أنه لا يرفع الظاهر ، إلا إذا ولى نفيًا
وكان مرفوعه مفضلا على نفسه باعتبارين نحو « ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينه
الكحلُ منه في عينِ زيدٍ » ففي هذه الصورة ونحوها يرفع الظاهر عند جميع
العرب .

وعلة ذلك أن أفعال التفضيل إنما قَصُرَ عن رفع الظاهر ، لأنه ليس له فعل
بمعناه وفي هذا المثال ونحوه يصح أن يقع موقعه فعل بمعناه فتقول « ما رأيتُ رجلاً
يَحْسُنُ في عينه الكحلُ كحسنة في عين زيدٍ » .

- الإعراب : « فقالت » فعل ماضٍ والتاء للتانيث والفاعل ضمير مستتر « لنا » متعلق به
« أهلاً وسهلاً » منصوبان بفعل محذوف ، والأصل فيهما : أنهما وصفان لموصوف
محذوف . أى : أتيتم قوماً أهلاً ونزلتم موضعاً سهلاً « وزودت » فعل ماضٍ والتاء
للتانيث والفاعل ضمير مستتر فيه « جنى » مفعول « النحل » مضاف إليه « بل » حرف
إضراب إبطالى « ما » اسم موصول مبتدأ ، وجملة زودت وفاعله المستتر فيه لا محل له
صلة الموصول والعائد المحذوف . أى : زودته « منه » جار ومجرور متعلق بأطيب
« أطيب » خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة .

الشاهد فيه : « منه أطيب » حيث قدم المجرور بمن على أفعال التفضيل والحال أنه غير
الاستفهام ، والتقدير : أطيب منه - وهذا قليل .

مواضعه : ذكره من شراح الالفية : الأشموني ٢/٣٨٩ ، وابن عقيل ٢/١٣٩ . والمكودي
ص ١١٢ وابن الناظم .

وذكره السيوطي في الهمع ٢/١٠٤ .

(١) أ ، ج .



والى ذلك أشار بقوله : ومتى : عاقبَ فعلاً فكثيراً تبتنا

وأيضاً لو لم يجعل المرفوع فاعلاً لوجب كونه مبتداً ، فيلزم الفصل بين
أفعل ومن بأجنى ثم مثل بقوله :

كَلَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقٍ أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصَّدِيقِ

والأصل أولى به الفضل منه بالصدق ، فاختصر .

تنبيهان :

الأول : قال فى شرح التسهيل : لم يرد هذا الكلام المتضمن ارتفاع الظاهر
بأفعل إلا بعد نفي ولا بأس باستعماله بعد نهى أو استفهام فيه معنى النفي كقوله :

(لا يكن غيرك أحب إليه الخَيْرُ منه إليك ، وهل فى الناس رجلٌ أحقُّ به
الحمد منه بمحسن لا يَمُنُّ^(١)) .

الثانى : لا ينصب أفعل التفضيل مفعولاً به ، وما أوهم ذلك يؤول .

فإن أول أفعل (التفضيل)^(٢) بما (لا تفضيل)^(٣) فيه . جاز على رأى أنه

ينصبه .

ويحتمل أن يكون منه قوله تعالى : (الله أعلم حيث يجعل رسالته)^(٤) .

(١) منه . أى : الحمد ، يحسن حال من مجرور . أى : حالة كونه ملابساً لمن ذكر .

(٢) ب ، ج .

(٣) ب ، ج . وفى أ (ما لا تفضل) .

(٤) قال الأشموني : فحيث هنا مفعول به لا مفعول فيه وهو فى موضع نصب بفعل مقدر
يدل عليه أعلم هـ .

وقال المرادى على التسهيل : لم تجئ حيث فاعلاً ولا مفعولاً به ولا مبتداً هـ .

النعته

يَتَّبِعُ فِي الإِعْرَابِ الأَسْمَاءَ الأَوَّلَى نَعْتٌ وَتَوْكِيدٌ وَعَطْفٌ وَبَدَلٌ

التابع هو المشارك ما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد غير خبير .
فخرج بالحاصل والمتجدد خبير المبتدأ ، والمفعول الثاني ، وخال المنصوب
ونحو ذلك .

ولكن يرد عليه (حامض) ونحوه من قولك (هذا حَلْوٌ وَحَامِضٌ) فخرج
بزيادة غير خبير^(١) .

والتابع . جنس ، يشمل خمسة أنواع ، وهي : النعت ، والتوكيد ،
وعطف البيان ، وعطف النسق ، والبديل . ودليل الحصر الاستقراء .

فإن قلت : كيف قال (يتبع في الإعراب الأسماء) وبعض التوابع قد يتبع
غير الاسم ؟

قلت : لا دليل في كلامه على اختصاصها بالأسماء ، وسنبين أن التوكيد
اللفظي والبديل وعطف النسق يتبع غير الاسم .

فإن قلت : ما معنى قوله (الأوّل) ؟

قلت : فيه إشارة إلى وجوب تقديم المتبوع على التابع .

وأجاز صاحب البديع تقديم الصفة على الموصوف إذا كانت لاثنين أو
جماعة وقد تقدم أحد الموصوفين ؛ تقول : « قام زيدٌ العاقلانِ وعمروٌ » .
ومنه قول الشاعر^(٢) :

أَبِي ذَاكَ عَمِّي الأَكْرَمَانِ وَخَالِيَا

(١) ولا ينافيه قول بعضهم إنه جزء خبير ، لأنه ناظر إلى المعنى .

(٢) قائله : لم أقف على اسم قائله - وهو من الطويل - .

وصدره : ولست مقرراً للرجال ظلاماً .

اللغة : «مقرا» اسم فاعل من الإقرار - وهو من إثبات الشيء وعدم إنكاره «ظلاماً» - بضم =

وأجاز الكوفيون تقديم المعطوف بأربعة شروط :

الأول : أن يكون بالواو ، وقال هشام : تقديم الفاء وثم وأو ، ولا ، جيد .

الثاني : ألا يؤدي إلى وقوع حرف العطف صدرا .

الثالث : ألا يؤدي إلى مباشرة حرف العطف عاملا غير متصرف ، فلا يجوز « أن وزيدا عمرا ذاهبان » .

الرابع : ألا يكون المعطوف مخفوضا ، ولا يجوز ذلك عند البصريين إلا في الشعر بشروطه .

تنبيهان :

الأول : اختلف في العامل في التابع ، فمذهب الجمهور أن العامل فيه هو العامل في المتبوع إلا البدل ، فالجمهور على أن العامل فيه مقدر .

وزهد قوم منهم المبرد إلى أن العامل فيه المبدل منه ، واختاره المصنف ، وهو ظاهر وهو العامل في مذهب سيبويه .

الثاني : لم يتعرض هنا لبيان (رتب)^(١) التوابع ، وقال في التسهيل : ويبدأ

الظاء وفتح اللام مخففة - اسم لما يدعيه المظلوم قبل ظالمه «أبي» امتنع «الأكرمان» مثنى
أكرم ، وهو أفعال التفضيل من الكرم «خاليا» أخو الأم .

الإهراب : «لست» ليس واسمها «مقرا» خبرها «للرجال» متعلق بمقر «ظلامه»
مفعول به لمقر «أبي» فعل ماض «ذاك» اسم إشارة مفعول به لأبي والكاف حرف
خطاب «عمي» فاعل مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء التكلم ، وهو مضاف والياء
مضاف إليه «الأكرمان» نعت لفاعل أبي «وخاليا» معطوف على عم وياء التكلم مضاف
إليه .

الشاهد فيه : «عمي الأكرمان وخاليا» حيث قدم الشاعر النعت وهو «الأكرمان» على
أحد المنعوتين وهو «خاليا» . فإن قوله «الأكرمان» صفة لقوله «عمي وخاليا» .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٣٩٢ . وذكره السيوطي في الهمع
٢/١٢٠ .

(١) أ ، ج ، وفي ب (ترتيب) .

- عند اجتماع التوابع - بالنعته ، ثم بعطف البيان ، ثم التوكيد ، ثم بالبدل ثم بالنسق^(١) وأجاز بعضهم تقديم التأكيد على الصفة ، نقله صاحب البديع .
وقوله :

فَالنَّعْتُ تَابِعٌ مُتَمٌّ مَا سَبَقَ بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمِ مَا بِهِ اعْتَلَقَ

قوله (تابع) جنس ، يشمل الخمسة ، وقوله (متم ما سبق) مخرج البدل والنسق ، وقوله (وسمه أو وسم ما به اعتلق) مخرج لعطف البيان والتوكيد ، وذلك أنهما شاركا النعت في إتمام ما سبق ، لأن الثلاثة تكمّل دلالاته وترفع اشتراكه واحتماله ، إلا أن النعت يُوصَلُ إلى ذلك بدلالته على معنى في المنعوت أو متعلقه ، والتوكيد وعطف البيان ليسا كذلك .

فإن قلت : إنما يشمل قوله (متم ما سبق) ما جرى به من النعوت ، لتوضيح وتخصيص ، وأما ما جرى لمدح أو ذم أو توكيد أو ترحم فلا .
قلت : لما كان أصل النعت أن يؤتى به للتوضيح والتخصيص اقتصر عليه .
وقوله :

وَلْيُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا لَمَّا تَلَا كَأَمْرٍ بِقَوْمٍ كَرَمًا

يجب تبعية النعت للمنعوت في الإعراب والتعريف والتنكير .
فتنعت المعرفة بالمعرفة نحو « امرر بالقوم الكرماء » ، والنكرة بالنكرة نحو « امرر بقوم كرماء » .
ولا تنعت المعرفة بالنكرة ؛ لأن في النكرة إبهاما وفي المعرفة إيضاحا ، فتدافعا .

تنبيهات

الأول : لم يتعرض هنا ، (لموافقة النعت للمنعوت)^(٢) في الإعراب ، استغناء بقوله أولا (يتبع في الإعراب) .

(١) فيقال : جاء الرجل الفاضل أبو بكر نفسه أخوك وزيد .

(٢) ج - وفي ب (لموافقته النعت) .

الثاني : استثنى الشارح : من المعارف المعرف بلام الجنس ، قال : فإنه لقرب مسافته من النكرة يجوز نعتُه بالنكرة المخصوصة ، ولذلك تسمع النحويين يقولون في قوله^(١) :

ولقد أمرُ على اللثيمِ يسبني فاعفُ ثم أقولُ لا يعينني

إن (يسبني) صفة لا حال ؛ لأن المعنى ولقد أمر على لثيم من اللثام ، ومثله قوله تعالى ﴿ وَأَيُّ لُحْمٍ أَلْبَسْتَهُ مِنَ الْبُهَارِ ﴾^(٢) وقولهم : (ما ينبغي للرجل مثلك - أو خير منك - أن يفعل كذا) انتهى .

قلت : أما نعتة بالجملة فقد نصّ عليه في التسهيل وغيره وسيأتي .

(١) قائله : هو رجل من بنى سلول - وهو من الكامل - .

اللغة : « اللثيم » الشحيح الدنيء النفس ، وروى فمضيتُ ثمتُ قلتُ .

المعنى : يقول : والله إنني لأمر على الرجل الدنيء النفس الذي من عادته أن يسبني ، فاتركه وأذهب عنه وأرضى نفسي بقولي لها : إنه لا يقصدني بهذا السباب .

الإعراب : « ولقد » الواو للقسم والمقسم به محذوف واللام واقعة في جواب القسم « أمر » فعل مضارع وفاعله مستتر فيه « على اللثيم » متعلق بأمْر « يسبني » فعل مضارع والفاعل ضمير والنون للوقاية والياء مفعول به ، والجملة في محل جر صفة للثيم « فمضيت » فعل وفاعل « ثمت » حرف عاطف والتاء للتأنيث « قلت » فعل ماض وفاعله « وإعراب الرواية الأخرى ظاهر » . « لا » نافية « يعينني » فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه والنون للوقاية والياء مفعول ، والجملة في محل نصب مقول القول .

الشاهد فيه : « اللثيم يسبني » حيث وقعت الجملة نعتاً للمعرفة وهو « اللثيم » المقرون بال . وإنما ساغ ذلك لأن « آل » فيه جنسية ، فهو قريب من النكرة .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٣٩٤ / ٢ ، وابن هشام ١٢١ / ٢ وابن عقيل ١٤٨ / ٢ ، والسيوطي ص ٩٣ ، وابن الناظم . وفي كتاب سيبويه ٤١٦ / ١ والشاهد ٥٥ في الخزانة .

(٢) من الآية ٣٧ من سورة يس .

وأما قولهم : ما يحسن بالرجل خير منك ، فمذهب الخليل فى هذا المثال الحكم بتعريف النعت والمنعوت على نية آل مع خير .

ومذهب الأخفش الحكم بتكثيرهما على زيادة آل فى (الرجل) .

قال المصنف : وعندى أن أسهل مما ذهب ، الحكم بالبداية ، وتقدير التابع والمتبوع على ظاهرهما .

الثالث : ما ذكر من وجوب تبعية النعت للمنعوت فى التعريف والتكثير وهو مذهب جمهور النحويين .

وأجاز الأخفش : نعت النكرة إذا اختصت بالمعرفة ، وجعل الأوليان صفة آخران فى قوله تعالى : ﴿ فَأَخْرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقُّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلِيَانِ ﴾ (١) .

وأجاز بعض النحويين وصف المعرفة بالنكرة .

وأجازه ابن الطراوة : بشرط كون الوصف خاصا بذلك الموصوف كقول النابغة (٢) :

فى أنيابها السُّمُّ ناقعٌ

(١) التسهيل ص ١٦٧ (٢) من الآية ١٠٧ من سورة المائدة .

(٢) قائله : هو النابغة الذبياني واسمه زياد بن عمرو من قصيدة . يقولها فى الاعتذار للنعمان ابن المنذر - وهو من الطويل - .

وصدره : أبيتُ كأنى ساورتنى ضئيلةٌ . . . من الرقش ..

اللغة : « ساورتنى » واثبتنى « ضئيلةٌ » بفتح الضاد وكسر الهمزة وفتح اللام - قليلة اللحم - وهى الحية الدقيقة . قد أتت عليها سنون كثيرة فقل لحمها واشتد سمها ، وأصلها صفة لموصوف محذوف ، أى : حية ضئيلة . « من الرقش » - بضم الراء وسكون القاف - جمع رقشاء وهى حية فيها نقط سود وبيض « ناقع » ثابت طويل المكث .

الإعراب : « أبيت » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه « كأنى » حرف تشبيه ونصب وياء المتكلم اسمه مبنى على السكون فى محل نصب « ساورتنى » فعل

والصحيح مذهب الجمهور ، وما أوهم خلافه مؤول .
الرابع : لا يمتنع النعت بالأخص في النكرات نحو « رجلٌ فصيحٌ » و « غلامٌ يافعٌ » .

وأما في المعارف فلا يكون النعت أخص عند البصريين ، بل مساويا ، أو أعم .

قيل : وسبب ذلك أن الاختصاص مؤثر فوجب لذلك أن يبدأ بالأخص ، ليقع الاكتفاء به .

فإن عرض اشتراك لم يوجد ما يرفعه إلا المساوى .

وقال الشلوين والفراء : ينعت الأعم بالأخص ، قال المصنف : وهو الصحيح ، وقال بعض المتأخرين : توصف كل معرفة بكل معرفة كما توصف كل نكرة بكل نكرة . وقوله :

وهو لدى التوحيد والتذكير أو سواهما كالفعل فاقف ما قفوا

يعنى : أن النعتَ (إن)^(١) رفعَ ضمير المنعوت طابقه في الأفراد والتذكير وأضدادهما سواء كان معناه له أو (لسببيه)^(٢) نحو « مرتت برجل حسن أو حسن

- ماض والتاء للتأنيث والنون للوقاية وياء المتكلم مفعول به « ضئيلة » فاعل ساور « من الرقش » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لضئيلة ، والجمله من الفعل والفاعل في محل رفع خبر كان « في أنيابها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم والضمير مضاف إليه « السم » مبتدأ ، مؤخر « ناقع » صفة للسم .

الشاهد فيه : « السم ناقع » حيث إن « ناقع » نكرة وقعت صفة المعرفة وهو « السم » .
مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٢٩٤ . وذكره السيوطى فى الهمع ٢/١١٧ .

(١) أ ، ج - وفى ب (إذا) .

(٢) أ ، ج - وفى ب (لسببه) .

الوجه « وإن رفع سببيه أفرد مطلقا كرفعه الظاهر ، ووافق في التذكير والتأنيث مرفوعه لامتبوعه نحو «مررت برجلين حسنة جاريتهما» .
فحكّم النعت في ذلك كحكّم الفعل الواقع موقعه ، وهذا معنى قوله (كالفعل) .

فإن قلت : كيف سوى بينه وبين الفعل ، وهو مخالفه في أمرين :
أحدهما : أن الوصف يجوز تكسيره مسنداً إلى السببي المجموع نحو
«مررت برجل كرام غلمانه» .

والثاني : أن الوصف الرفع لضمير المنعوت قد يعامل معاملة الرفع للسببي ، إذا كان معناه له ، فيقال : «مررت برجل حسنة العين» كما يقال :
حَسُنَتْ عَيْنُهُ ، حكى ذلك الفراء ، ولا يكون ذلك في الفعل .

قلت : أما الأول فظاهر وروده على النظم ، وقد ذكر في التسهيل :
أن الجمع في ذلك أولى من الأفراد ، ونصّ على ذلك سيبويه في بعض
نسخ الكتاب . وهو مذهب المبرد .

وقيل : الأفراد أحسن ، ونسب إلى الجمهور ، وفصل بعضهم فقال :
الجمع أولى إن تبع جمعا ، والأفراد أولى إن تبع مفرداً أو مثني .
وأما الثاني : فهو وجه ضعيف ، ومذهب كثير - منهم الجرمي - منعه .
تنبيهان :

الأول : يجوز تثنية الوصف الرفع السببي وجمعه جمع المذكر السالم على
لغة طيبي ، فتقول : «مررت برجلين حسنين غلاماهما ، وبرجال حسنين غلمانهم» .
وقد يفهم ذلك من قوله (لفعل) أي : على اللغتين .

الثاني : ما ذكر من أن مطابقة النعت للمنعوت مشروط بالألا يمنع مانع منها
كما في جريح ونحوه وأفعل من ^(١) .

(١) قال الشيخ الصبان ١/٤٧ (ككون الوصف يستوى فيه المذكر والمفرد وأضدادهما ، وكونه
أفعل تفضيل مجرداً أو مضافاً لنكور) ه .

وقوله :

وَأَنْعَتُ بِمَشْتَقِ كَصَعْبٍ وَقَرَبٍ وَشَبَّهَ كَذَا وَذِي وَالتَّنْسِبِ

المنعوت به قسمان : مفرد وجملة فالجملة ستأتي :

والمفرد قسمان : مشتق وشبهه .

قال في شرح الكافية : والمراد بالمشتق هنا ما كان اسم فاعل أو اسم مفعول أو أحد أمثلة المبالغة ، أو صفة مشبهة باسم الفاعل أو أفعل تفضيل ، وكل ذلك معروف مما سبق (ذكره) (١) .

ويجمعها كلها أن يقال : المشتق الموصوف به ما دل على فاعل أو مفعول به مضمنا معنى فعل وحروفه . انتهى .

وإذا كان هذا مراده بالمشتق لم يرد عليه اسما الزمان والمكان والآلة ولا مشاحة في الاصطلاح .

والمراد بشبه المشتق ، ما أقيم مقامه من الأسماء العارية من الاشتقاق (وهي) (٢) . قسمان : مطرد وغير مطرد .

فالمطرد ضربان :

أحدهما : جار مجرى المشتق أبدا .

والآخر : جار مجراه في حال دون حال .

فالجارى أبداً ، كذى بمعنى صاحب وأسماء النسب المقصود ، والجارى في حال دون حال كأسماء الإشارة غير المكانية وذو الموصولة وفروعها وأخواتها المبدوءة بهمزة وصل .

وذهب الكوفيون وتبعهم السهيلي إلى أن أسماء الإشارة ، لا ينعت بها ،

لجمودها .

(١) ، ج .

(٢) ، ج وفي ب (وهو) .

وغير المطرد : المصدر والعدد والقائم بمسماه معنى (ملازم)^(١) ينزله منزلة المشتق كاسد .

وللمصدر مزية عليها وسيأتي .

ثم ذكر الجملة فقال :

وَنَعْتُوا بِجَمَلَةٍ مَنكْرًا .

الجملة المؤولة بمفرد نكرة .

فلذلك لا ينعت بها إلا النكرة .

قال فى التسهيل : أو معرف بالجنسية^(٢) وقال فى الشرح : (لأنه)^(٣)

معرفة فى اللفظ ونكرة فى المعنى .

وفى الارتشاف : لا ينعت بها المعرف بالجنسية خلافا لمن أجاز ذلك .

ثم أشار بقوله :

فَأَعْطَيْتُ مَا أُعْطِيْتُهُ خَبْرًا

إلى أن الجملة المنعوت بها لا بد من اشتمالها على (ضمير يربطها

بالمنعوت)^(٤) وأن حكمه فى جواز الحذف للعلم به كحكم الخبرية .

ومن حذفه قوله^(٥) :

وما شئٌ حميتُ بمُستباح

.....

(١) أ - وفى ب ، ج (لازم) . (٢) التسهيل ص ١٦٧ .

(٢) أ ، ج - وفى ب (لأنها) . (٤) أ ، ج .

(٥) قائله : هو جرير بن عطية الخطفى ، يمدح به يزيد بن عبد الملك بن مروان .

وصدره : أبحت حمى تهامة بعد نجد - وهو من الوافر - .

اللغة : « حمى » على وزن فعل ، أى : محظور لا يقرب « تهامة » الناحية الجنوبية من

الحجاز « نجد » الناحية التى بين الحجاز والعراق .

الإعراب : « أبحت » فعل وفاعل « حمى » مفعول أبحت « تهامة » مضاف إليه « بعد »

منصوب على الظرفية « نجد » مضاف إليه « ما » نافية « شئ » اسم ما « حميت » فعل =



تنبيهات :

الأول : ليس حذف العائد من النعت كحذفه من الخبرية في القلة والكثرة ، بل ذكر في التسهيل^(١) أن الحذف من الخبر قليل ومن الصفة كثير ، ومن الصلة أكثر .

الثاني : قال في شرح التسهيل : وقد يغنى عنه الألف واللام كقوله^(٢) :

كَانَ حَفِيفَ النَّبْلِ مِنْ فَوْقِ عَجَسِهَا عَوَازِبُ نَحْلِ أَخْطَا الْغَارِ مُطْنَفُ

أى : غارها .

= وفاعل ، والجملته صفة لشيء بمسباج « الباء رائدة ومستباح خير ما . منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد .

الشاهد فيه : « حميت » فإنها جملة منعت بها والجملته المنعوت بها لا بد من اشتمالها على ضمير يربطها بالمنعوت .

وحكمه في جواز الحذف للعلم به ، إذ أصله وما شيء حميته .

(١) التسهيل ص ١٦٧ .

(٢) قائله : هو الشنفرى . عمرو بن براق - وهو من الطويل - .

اللغة : « حفيف » هو دوى ذهابه « النبل » السهم « عجسها » بتثنية العين وسكون الجيم - مقبض القوس « عوازب » جمع عارية - من عزبت الإبل ، إذا أبعدت في المرعى « أخطأ الغار » : ضل عنه ، والمراد بالغار بيت النحل « مطنف » - بضم الميم وسكون الطاء وكسر النون - بمعنى علا الطنف - بفتح الطاء والنون - وهو حرف الجبل ، وأراد به هنا رئيس النحل .

المعنى : يصف قوساً بأنها محكمة الصنع شديدة قوية ، فيقول : كان الصوت الذى تسمعه من فوق مقبض هذا القوس من شدة دفع الوتر دوى نحل قد بعدت عن بيتها ، وعند العودة ضلت وأخطأ رائدها فصعد بها إلى قنة الجبل يلتمس البيت .

الإعراب : « كان » حرف تشبيه ونصب « حفيف » اسم كان « النبل » مضاف إليه « من فوق » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من اسم كان « عجسها » مضاف إليه ، وهو مضاف وضمير الغائبية مضاف إليه « عوازب » خبر كان مرفوع بالضممة « نحل » مضاف إليه « أخطأ » فعل ماضى « الغار » مفعول به « مطنف » فاعل أخطأ .

الشاهد فيه : « أخطأ الغار » فإن الألف واللام أغنت عن الضمير العائد إلى الموصوف . تقديره : أخطأ غارها .

مواضعه : ذكره من شرح الألفية : الأشمونى ٢/٣٩٦ .

وقد منع ذلك وأول البيت على الحذف (أى : الغار منها)^(١) .

الثالث : إذا نعت بالجملة اسم زمان جاز حذف عائدها المجرور بفي نحو ﴿يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ﴾^(٢) أى : فيه .

فحذف برمته عند سيبويه وبتدرج عند الكسائي والأخفش .

الرابع : ذكر فى البديع أن الوصف بالجملة الفعلية أقوى منه بالجملة الاسمية .

الخامس : فهم من قوله (ما أعطيته خيرا) أنها لا تقترن بالواو ، بخلاف الحالية .

فلذلك لم يقل : ما أعطيته حالا ، خلافا لمن أجاز اقترانها بالواو كالزمخشري .

السادس : لما كان إطلاق قوله (ما أعطيته خيرا) يوهم جواز النعت بالجملة الطلبية ، إذ يجوز الإخبار بها أزال الإبهام بقوله :

وامنع هنا إيقاع ذات الطلب

وسبب ذلك أنها لا تدل على معنى محصل ، فلا يفيد النعت بها .

ثم أشار إلى تأويل ما يوهم وقوعها نعتاً بقوله :

... وإن أتت فالقول أضمر تصب

فيكون القول المقدر هو النعت ، والجملة محكية به ، ومن ذلك قول

الراجز^(٣) :

(١) ١ ، ج .

(٢) من الآية ١٢٣ من سورة البقرة .

(٣) قائله : قال العيني : ذكره المبرد ونسبه إلى راجز لم يعين اسمه ، وقيل : لرؤية بن

العجاج وقد نزل ضيفا بقوم وطال انتظاره للطعام حتى جاء الليل ، ثم أتوه بلبن قليل

خلطوه بماء كثير حتى صار لونه مثل لون الذئب فى الزرقة .

وصدره : حتى إذا جنَّ الظلامُ واختَلَطَ - وهو من الرجز - .

جاءوا بمذقٍ هل رأيت الذئبَ قطُ

أى : بمذقٍ مقول عند رؤيته هذا القول .

ثم انتقل إلى النعت بالمصدر فقال :

وَنَعْتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرًا

وكان حقه في الأصل ألا ينعت به ، لجموده ولكنه من الجارى مجرى

المشتق .

فإن قلت : هل يؤخذ من قوله (كثيراً) أن النعت به مطرد ؟

قلت : لا كما قال في الحال بكثرة . وقد صرح بعدم اطراد وقوعه نعتاً

وحالاً .

- اللغة : « جن » ستر الناس « اختلط » كناية عن انتشاره واتساعه « مذق » هو اللبن المزوج بالماء .

المعنى : يصف الراجز بالشح والبخل قوما نزل بهم ضيفا ، فانتظروا عليه طويلا حتى أقبل الليل بظلامه ، ثم جاءوه بلبن مخلوط يشبه الذئب في لونه ، لكدرته وغيرته .

الإهراب : « حتى » ابتنائية « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « جن » فعل ماض « الظلام » فاعل والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها « واختلط » فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة عطف على جملة جن الظلام « جاءوا » فعل ماض وفاعله « بمذق » جار ومجرور متعلق بـ « جاءوا » « هل » أداة استفهام « رأيت » فعل ماض وفاعله « الذئب » مفعول به « قط » ظرف مبنى على ضم مقدر في محل نصب ، وسكن للروى . واستعمله بعد الاستفهام مع أن موضع استعماله بعد النفي الداخلة على الماضى ، والذي سهل هذا أن الاستفهام قرين النفي في كثير من الأحكام ، وجملة : هل رأيت ؟ في محل نصب مقول لقول محذوف يقع صفة للمذق .

الشاهد فيه : « بمذقٍ هل رأيت الذئب قط » فإن الظاهر يشعر بوقوع الجملة الاستفهامية نعتاً للنكرة وهو « مذق » وليس كذلك . بل جملة الاستفهام معمولة لقول محذوف هو الواقع نعتاً ، والتقدير : جاءوا بمذقٍ مقول فيه هل رأيت ؟

مواضعه : ذكره من شراج الألفية : الأشموني ٢/٣٦٩ ، وابن هشام ٢/١٢٤ ، وابن عقيل ٢/١٥٠ ، والسيوطى ص ٩٣ ، والمكودي ١١٤ ، وابن الناظم . وذكره السيوطى في همع الهوامع ٢/١١٧ ، والشاهد ٧٦ في الخزانة .

فإن قلت : فهل هما فى الكثرة سواء ؟

قلت . لا . بل جعل المصدر حالا أكثر من جعله نعتا ، ذكر ذلك فى شرح التسهيل .

قلت : وأطلق فى قوله (بمصدر) وهو مُقيد بالأى يكون فى أوله ميم زائدة كمزار ومسير؛ فإنه لا يُنعت به ، لا باطراد ولا بغيره .
وقوله:

فالتزَمُوا الإفرادَ والتذكيرَ

قال المصنف كأنهم قصدوا التنبيه على أن أصله ذو عدل ، فلما حذف المضاف ترك المضاف إليه على ما كان عليه .

قلت : فى النعت بالمصدر طريقان :

إحدهما : أن يقصد المبالغة ، فلا يقدر مضاف .

والأخرى : ألا يقصد فيقدر .

والكوفيون يجعلون ضربا وعدلا واقعين موضع ضارب وعادل .

وقوله:

ونعتٌ غيرٌ واحدٍ إذا اختلفَ فمناطقاً فرقهٌ لا إذا اختلفَ

مثال المختلف « مررت برجلين كريم وبخيل » ، ومثال المتفق « مررت برجلين كريمين » .

فالمختلف : يفرق بالعطف ، والمتفق ، يستغنى عن تفريقه بثنيته وجمعه .

قلت : وأورد على إطلاقه اسم الإشارة ، فإنه لا يجوز تفریق نعته ؛ فلا يجوز « مررت بهذين الطويل والقصير » ، نص على ذلك سيبويه وغيره كالزبادي ، والمبرد ، والزجاج .

قال الزبادى : وقد يجوز ذلك على البدل وعطف البيان .



تنبيهات:

الأول : يندرج في غير الواحد ما هو مفرد لفظا مجموع معنى كقول حسان رضى الله عنه^(١) :

فوافيناهم منا بجمع كأسد الغاب مردان وشيب

الثاني : قال في الارتشاف : والاختيار في «مررت برجلين كريم وبخيل» القطع.

الثالث : قال في التسهيل^(٢) يُغَلَّبُ التذكير والعقل عند الشمول وجوبا، وعند التفصيل اختيارا.

وقوله : ونعت معمولي وحيدني معنى وعملي أتبع بغير استثنا

إذا قصد نعت معمولين فإما أن يكونا لعامل واحد أو لعاملين .

فإن كانا لعامل واحد فثلاث صور :

الأولى : أن يتحد العمل (والنسبة)^(٣) نحو (قام زيد وعمرو العاقلان)

فهذه يجوز فيها الإتيان والقطع في أماكنه من غير إشكال .

(١) قائله : هو حسان بن ثابت شاعر النبي ﷺ .

اللغة : « فوافيناهم » أتيناهم « بجمع » بفتح الجيم وسكون الميم - اسم لجماعات الناس «أسد» بضم الهمزة وسكون السين - جمع أسد « الغاب » جمع غابة - وهو مأوى السباع والوحوش « مردان » - بضم الميم - جمع أمرد ، وهو الذي لم يبلغ حد نبات الشعر بوجهه « شيب » جمع أشيب - وهو المبيض الشعر .

الإعراب : « فوافيناهم » فعل ماض وفاعله ومفعوله « منا » متعلق بمحذوف حال من جمع وأصله صفة فلما تقدم عليه أعرب حالا « كأسد » متعلق بمحذوف صفة لجمع « الغاب » مضاف إليه « مردان » صفة ثانية لجمع « وشيب » عطف على مردان .

الشاهد فيه : « بجمع .. مردان » وشيب » فإن قوله « مردان وشيب » وقعا نعتين لجمع . ولما كان معناهما مختلفا فرق بينهما بحرف العطف ، وعطف ثانيهما على أولهما .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٣٩٧ .

(٢) التسهيل ص ١٦٩ .

(٣) ب .

الثانية : أن يختلف العمل والنسبة (نحو «ضرب زيدٌ عمرًا الكريمان»)^(١) فهذه يجب فيها قطع من غير إشكال .

والثالثة : أن يختلف العمل وتتحد النسبة من جهة المعنى نحو «خاصم زيدٌ عمرًا الكريمان» .

فالقطع فى هذه واجب عند البصريين .

وأجار الفراء وابن سَعْدان^(٢) : الإتياع ، والنصّ عن الفراء : أنه إذا أتبع غُلبَ المرفوعُ ، فتقول : « خاصمَ زيدٌ عمرًا الكريمان » .

ونصّ ابن سعدان على جواز إتياع أي شئت ؛ لأن كلا منهما مُخَاصِمٌ ومخَاصِمٌ .

والصحيح مذهب البصريين ، قيل : بدليل أنه لا يجوز (ضارب زيدٌ هنذا العاقلةُ) برفع العاقلة نعتًا لهند .

قلت : ذكر فى باب أبنية الفعل من شرح التسهيل أن الاسمين فى نحو (ضاربٌ زيدٌ عمرًا) ليس أحدهما أولى من الآخر بالرفع ولا بالنصب ، قال : ولو أتبع منصوبهما بمرفوع ، أو مرفوعهما بمنصوب لجاز .
ومنه قول الراجز^(٣) :

(١) أ ، جـ (أى : يختلف العمل وتختلف نسبة العامل إلى المعملين من جهة المعنى) .

(٢) هو أبو جعفر الضرير محمد بن سعدان . نشأ بالكوفة ، وأخذ عن أبى معاوية الضرير وغيره ثم اشتهر بالعربية والقراءات ، صنف كتابا فى النحو - وتوفى سنة ٢٣١هـ .

(٣) قائله : هو أبو حيان الفقهسى كذا قال ابن هشام الحنبلى ، وقال ابن هشام اللخمي قائله : مساور العبسى ، وقال السيرافى : قائله : الديبرى .

اللغة : « الأفعوان » - بضم الهمزة - الذكر من الأفاعى « الشجاع » ذكر الحيات « الشجعم » الجرىء ، وقيل : هو الطويل .

المعنى : وصف رجلا بخشونة القدمين وغلظ جلدهما . والحيات لا تؤثر فيهما .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « سالم » فعل ماض « الحيات » فاعل سالم « منه » جار =



قد سالمَ الحياتُ منه القَدَمَا الأفعوانَ والشُّجاعَ الشَّجَعَمَا

فنصب (الأفعوان) وهو بدل من (الحيات) ، وهو مرفوع (لفظاً)^(١) ؛ لأنه منصوب معنى ، لأن كل شيئين تسالما فهما فاعلان مفعولان . وهذا التوجيه أسهل من أن يكون التقدير : قد سالمَ الحياتُ منه القَدَمَ ، وسالتَ القَدَمُ الأفعوانَ ، انتهى .

وإن كان لعاملين لم يخل العاملان من أن يتحددا في المعنى والعمل ، أو يختلفا فيهما أو في أحدهما .

فإن اتحدوا في المعنى والعمل جعل النعت تابعاً للمعمولين في الرفع والنصب والجر ، سواء اتفق لفظ العاملين نحو « ذهب زيد وذهب عمرو العاقلان » . أو اختلف نحو (ذهب زيد وانطلق عمرو العاقلان) .

فالإتياع فيهما جائز ، وهذا مفهوم من النظم ، إذ لم يشترط اتحاد اللفظ .

وذهب ابن السراج : إلى منع الإتياع في الثانى ، وفصل في الأول فقال : إن قدرت الثانى عاملاً ، فالقطع أو توكيدا والأول هو العامل جاز الإتياع .

وإن اختلف العاملان في المعنى والعمل ، أو في أحدهما وجب القطع فيرفع على إضمار مبتدأ ، وينصب على إضمار فعل .

= ومجرور متعلق بمحذوف حال من القدم « القدما » مفعول به لسالم منصوب بالفتحة الظاهرة « الأفعوان » بدل من الحيات منصوب بالفتحة « والشجاع » معطوف على الأفعوان « الشجعماً » نعت للشجاع منصوب بالفتحة .

الشاهد فيه : « : قد سالمَ الحياتُ منه القدما الأفعوان » فإن قوله « الأفعوان » المنصوب - بدليل أنه عطف عليه المنصوب وهو « الشجاع والشجعما » - قد وقع بدلاً من « الحيات » وهو مرفوع ، لكونه فاعلاً لسالم .

وقد علم أن الفاعل مرفوع ، فاختلف إعراب البديل عن إعراب المبدل منه .
مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٣٩٩ .

وذكره سييويه ١/١٤٥ ، والسيوطى فى الهمع ١/١٦٥ ، والشاهد فى المقاصد النحوية ٨٠/٤ .

(١) ١ ، ج .

مثال المختلفين في المعنى والعمل (جاء زيد ورأيت عمراً العاقلين) .
ومثال المختلفين في المعنى دون العمل (جاء زيد وذهب عمرو العاقلين) .
ومثال المختلفين في العمل دون المعنى (مررت بزيد وجاوزت عمراً
العاقلين) .

يجوز في ذلك (العاقلان) على تقدير : هما ، و (العاقلين) على تقدير :
أمدح ، والإتباع في ذلك يمتنع عند الجمهور ، إذ العمل الواحد لا يمكن نسبه إلى
عاملين من شأن كل واحد منهما أن يستقل .

فإن قلت : قوله (وحيدى) صفة لماذا ؟

قلت : لمحدوف تقديره : ونعت معمولى عاملين وحيدى معنى وعمل .
فإن قلت : هل يعنى بقوله (أتبع) إيجاب الإتباع أو الإعلام بجوازه ؟
قلت : لا يصح حمله على الإيجاب ، فإن القطع فى ذلك منصوص على
جوازه .

فإن قلت : ما معنى قوله (بغير استثنا) ؟

قلت : يعنى فى الرفع والنصب والجر كما قال الشارح ، وكأنه يشير بذلك
إلى مذهب من خصص جواز الإتباع بنعت فاعلين وخبرى مبتدأين ، ولا وجه
للتخصيص .

وقوله :

وإن نعوتٌ كثرتُ وقد تلتُ مُفتقراً لذكرهنَّ أتبعَتُ

إذا كثرت نعوت الاسم ، فله ثلاثة أحوال :

أحدها : أن يكون مفتقراً إلى جميعها لا يتميز بدونها .

والثانى : أن يكون مستغنياً عنها متميزاً بدونها .

والثالث : أن يكون مفتقراً إلى بعضها دون البعض .

فإن كان مفتقراً إلى جميعها وجب إتباع الجميع ، وإن كان متعيناً بدونها

جاز فيه ثلاثة أوجه :

إتباع الجميع ، وقطع الجميع ، وإتباع بعض وقطع بعض .
وإن كان مفتقراً إلى بعض دون بعض وجب إتباع المفتقر إليه وجاز فيما
سواه الإتباع والقطع .
هذا ما ذكره المصنف .

فإن قلت : كيف يفهم ذلك من النظم ؟

قلت : أما الأول فظاهر من قوله (وإن نعوت . . . البيت) .

وأما الثانية فمن قوله : واقطع أو أتبع إن يكن معيماً .. بدونها .

وأما الثالثة فمن قوله : أو بعضها اقطع معلنا .

قال الشارح : بعد أن ذكر الصورة الثالثة : وإلى هذا الإشارة بقوله (أو
بعضها اقطع معلنا) أى : وإن يكن معينا ببعضها اقطع ما سواه ، وفيه نظر .

تنبيه:

إذا قُطِعَ بعضُ النعوتِ دون بعضٍ قُدِّمَ التَّبَعُ عَلَى المَقْطُوعِ ولا يعكس ،
وفيه خلاف .

قال ابن الربيع : والصحيح المنع ، وقال صاحب البسيط : والصحيح
جوازه . ثم بين وجهي القطع بقوله :

وارْفَعْ أو انصِبْ إن قَطَعْتَ مُضْمِراً مُبْتَدَأً أو ناصِباً لَنْ يَظْهَرَ

يعنى : أنه يجوز القطع إلى الرفع وإلى النصب ، فإذا رفع فهو خبر مبتدأ
واجب الحذف ، وإذا نصب فإضمار فعل واجب الحذف .

وإلى وجوب إضمار المبتدأ والفعل الناصب أشار بقوله (لَنْ يَظْهَرَ) .

تنبيه:

قد يوهم كلام الناظم أن القطع مشروط بتكرار النعوت . كما أوهمه كلام
غيره ، وليس ذلك بشرط ، وإنما ذكر مسألة كثرة النعوت لما فيها من التقسيم
والأوجه المتقدمة .

وتلخيص الكلام على القطع ، أن يقال : المنعوت قسمان : معرفة ونكرة .

فالمعرفة إن كان نعتها لمدح أو لذم أو ترحم جاز القطع بالرفع على إضمار مبتدأ ، وبالنصب على إضمار فعل لائق ، فيقدر في المدح أمدح وفي الذم أذم وفي الترحم أرحم^(١) .

ولا يجوز إظهار المبتدأ ، ولا الفعل كما سبق .

وخالف يونس في الترحم فلا يجوز القطع وإن كان لتوكيد كقوله ﴿ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾^(٢) أو ملتزما نحو (الشُّعْرَى العَبُور)^(٣) أو جارياً على مشار به نحو (هذا العالم) لم يجز القطع .

وإن كان لتخصيص وليس أحد الثلاثة نحو (مررت بزيد الخياط) جاز قطعه إلى الرفع على إضمار (هو) ، وإلى النصب على إضمار (أعنى) ، ويجوز إظهارهما ، بخلاف نعت المدح والذم والترحم .

وأما النكرة : فيشترط في جواز قطع نعته تأخره عن آخر . كقول أبي الدرداء (نزلنا على خال لنا ذو مال وذو هيبة) .

فإن لم يتقدمه نعت آخر لم يجز القطع إلا في الشعر .

وما ذكرته من جواز قطع نعت التخصيص على الوجه المذكور ، نص عليه ابن أبي الربيع وهو مفهوم من التسهيل^(٤) .

(١) مثال المدح (الحمد لله رب العالمين) والذم (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) والترحم (اللهم أنا عبدك المسكين) .

(٢) من الآية ١٣ من سورة الحاقة .

(٣) قال الشيخ الصبان ٣/٥٣ (والملتزم : الذى التزمت العرب النعت به نحو (الشعرى العبور) والمراد أنه إذا وقع بعدها وصف كان نعتاً لا أنه يلزم بعدها نعت فلا يرد قوله تعالى (وأنه هو رب الشعرى) . وسميت العبور ، لعبورها المجرة .

(٤) التسهيل ص ١٦٩ .

قوله:

وما من المنعوت والنعت عقلٌ يجوزُ حذفُهُ وفي التَّعْتِ بَقْلٌ

يعنى : أنه إذا علم النعت أو المنعوت جاز حذفه ، ويكثر ذلك فى المنعوت ، ويقال فى النعت .

فمن الأول : ﴿ وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ أَتْرَابٌ ﴾ (١) ومن الثانى قول العباس ابن مرداس (٢):

..... فلم أعط شيئا ولم أمنع

تنبه:

إنما يكثر حذف الموصوف وإقامة صفته مقامه بشرطين :

(١) من الآية ٥٢ من سورة ص .

(٢) قائله : العباس بن مرداس الصحابى من كلمة يقولها فى رسول الله ﷺ وكان الرسول قد قسم الغنائم فى حنين فأعطى منها قوما من المؤلفة قلوبهم ومنهم عيينة بن حصن والأقرع ابن حابس - عطاء كثيرا يتألفهم به على الإسلام ، ولم يعط العباس مثلهم ، فكره العباس ذلك .

وصلوه : وقد كنتُ فى الحربِ ذَا تَدْرَا .. - وهو من المتقارب - .

اللغة : « تدرأ » - بضم التاء وسكون الدال وفتح الراء - أى : ذو عدة وقوة على دفع الأعداء عن نفسه ، وهو اسم موضوع للدفع ، والتاء فيه رائدة كما زيدت فى تنفل .

الإحراب : « وقد » حرف تحقيق « كنت » كان واسمها « فى الحرب » متعلق بكان « ذا » خبر كان منصوب بالالف نيابة عن الفتحة ، لأنه من الأسماء الستة ، « تدرأ » مضاف إليه « فلم » الفاء عاطفة لم حرف نفى وجزم وقلب « أعط » فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الألف ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، وهو مفعوله الأول « شيئا » مفعول ثان « ولم » حرف نفى « أمنع » فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم وحرك بالكسر للروى ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه .

الشاهد فيه : « فلم أعط شيئا » حيث حذف منه النعت ، والتقدير : فلم أعط شيئا طائلا .

ولولا هذا التقدير : لتناقض مع قوله « ولم أمنع » .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٢/٤٠١ ، والسيوطى ص ٩٣ ، والمكودى ص ١١٦ ، وابن الناظم . وذكره السيوطى فى الهمع ٢/١٢٠ ، وابن هشام فى المغنى ٢/١٦٦ .

أحدهما : أن يعلم جنس المنعوت إما باختصاص النعت به نحو « مررت
بكتاب » وإما بمصاحبة ما يعينه نحو ﴿ أَنْ أَعْمَلَ سَابِغَاتٍ ﴾^(١) .

والآخر : أن يكون صالحا لمباشرة العامل .

فلو كان جملة أو شبهها لم يقيم مقامه في الاختيار ، لكونه غير صالح لها
إلا بشرط كون المنعوت بعض ما قبله من مجرور بمن ، حكى سيبويه « ما منهما
مات حتى رأيته يفعل كذا » فهذا مثال الجملة .

ومثال شبهها قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنُوا بِهِ ﴾^(٢) .

وقوله : ﴿ وَمِمَّا دُونَ ذَلِكَ ﴾^(٣) .

التقدير : أحد مات ، وإن أحد من أهل الكتاب ، وقوم دون ذلك ، فهذا
ونحوه كثير مطرد .

وقول الشارح : وهو مطرد في النفي ، يفهم أنه غير مطرد في الإيجاب ،
وليس كذلك .

وأما نحو قوله^(٤) :

لَوْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَيْشِمِ يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمَيْسِمِ

(١) من الآية ١١ من سورة سبأ - أي : دروعا سابغات - بدليل (والتأله الحديد) .

(٢) من الآية ١٥٩ من سورة النساء .

(٣) من الآية ١١ من سورة الجن .

(٤) قائله : نسبه ابن يعيش إلى الأسود الحماني يصف امرأة ، ونسبه سيبويه إلى حكيم
الربيعي . وهو من الرجز - .

اللغة : « لم تيشم » - بكسر التاء - لغة قوم ، وقلبت الهمزة ياء ، لسكونها إثر كسرة -
أي : لم تأثم من الإثم - وهو الخطيئة « يفضلها » يزيد عليها « حسب » ما يعده الإنسان
من مفاخر آبائه « ميسم » - بكسر الميم - وسامة وجمال .

المعنى : لو قلت : إنه ليس في قوم هذه المرأة أحد يفضلها ، ويزيد عليها في عراقة النسب
والجمال - لم تكن كاذبا في ذلك .

الإعراب : « لو » شرطية « قلت » فعل ماض فعل الشرط وفاعله « ما » نافية « في قومها »
جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم لمبتدأ محذوف ، أي : أحد « لم » نافية جازمة .

فأجازه المصنف في الاختيار ، وجعل الجر بفي كالجرب من ، وجعله ابن
عصفور ضرورة .

فلو لم يكن المنعوت بالجملة وشبهها بعض ما قبلها من مجرور بمن أو في
لم تقم الجملة أو شبهها مقامه إلا في الضرورة كقوله^(١) :

لَكُمْ قُبْصُهُ مِنْ بَيْنِ أَثْرَى وَأَقْتَرَا

- « تيشم » جواب الشرط « يفضلها » الجملة صفة لأحد المحذوفة « في حسب » جار ومجرور
متعلق بيفضلها « وميسم » عطف عليه .
الشاهد فيه : « ما في قومها .. يفضلها » حيث إن جملة « يفضلها » جاءت نعتا لمنعوت
محذوف وهو « أحد » - وهو بعض اسم مقدم مجرور بفي وهو « قومها » .
مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٤٠٠ ، وابن هشام ٣/١٣٢ ، وذكره
ابن يعيش ٣/٥٩ ، وسيبويه ١/٣٧٥ ، والسيوطي في الهمع ٢/١٢٠ ، والشاهد ٣٤٤
في الخزانة .

(١) قائله : هو الكمييت في مدح بني أمية - وهو من الطويل - .

وصدره : لَكُمْ مَسْجِدًا اللَّهُ الْمَزُورَانَ وَالْحَصَى

اللغة : « مسجدًا الله » أراد بهما مسجد مكة ومسجد المدينة « المزوران » تثنية مزور بفتح
الميم وضم الزاي - « الحصى » العدد من الأهل « قبصه » - القبص بكسر القاف وسكون
الباء - العدد الكثير من الناس « أثرى » كثر ماله « وأقترا » افتقر وقل ماله .

المعنى : يمدح بني أمية - بأن الله تعالى قد جعل لهم الولاية على مسجديه اللذين
يزورهما الناس وجعل لهم العدد والعديد من الأهل والأتباع والأنصار الذين لكثرتهم
يوجد بينهم الغنى والفقير .

الإعراب : « لكم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « مسجدًا » مبتدأ مؤخر
مرفوع بالالف لأنه مثنى « الله » مضاف إليه « المزوران » نعت للمسجدين مرفوع بالالف
نيابة عن الضمة لأنه مثنى « والحصى » عطف على المبتدأ « لكم » متعلق بمحذوف خبر
مقدم « قبصه » مبتدأ مؤخر وضمير الغائب مضاف إليه « من بين » جار ومجرور « أثرى »
فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الف منع من ظهوره التعذر وفاعله ضمير مستتر
فيه « وأقترا » فعل ماض عطف على أثرى وفاعله ضمير مستتر فيه .

الشاهد فيه : من بين أثرى وأقترا ، حيث حذف المنعوت وأبقى النعت ، والتقدير : من بين
من أثرى وبين من أقترا ، أى من بين رجل أثرى ورجل أقترا ، فحذف منعوتين « من »
الأولى و « من » الثانية .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٤٠١ .



التوكيد

التوكيد مصدر سمي به التابع لأنه يفيد ، ويقال : أكد تأكيداً ، ووكد توكيداً وهو : معنوى ولفظى .

فالمعنوى : تابع بألفاظ مخصوصة ؛ فلذلك استغنى عن حده بذكرها .
ثم المعنوى نوعان :

أحدهما : يرفع توهم الإضافة إلى المتبوع .

والثانى : يرفع توهم إرادة الخصوص بما ظاهره العموم .

والأول بالنفس والعين والثانى بكل وأخواته .

وبداً بالأول فقال :

بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الْأِسْمُ أَكْثَرُ

فتقول : «جاء زيد»^(١) نفسه أو عينه» والمراد بهما حقيقته ، وينفردان عن سائر ألفاظ التوكيد بجوارجرهما بباء زائدة^(٢) .

فإن قلت : فهل يجوز الجمع بينهما ؟

قلت : نعم .

وإنما عطف بأو للتنبية على أن كلا منهما يصح التوكيد به وحده .

فإن قلت : فبأيهما يبدأ عند الاجتماع ؟

قلت : بالنفس ، لأنها عبارة عن جملة الشيء ، والعين مستعارة فى التعبير عن الجملة .

فإن قلت : هل هذا التركيب لازم أم على سبيل الأولوية ؟

(١) ب ، ج .

(٢) مثل ذلك «جاء زيد وهند بعينها» - ومحل المجرور إعراب المتبوع .

قلت . الظاهر أنه لازم ، وقيل : أنه على طريق الأحسنية .

ثم قال : مع ضميرٍ طابَقَ المؤكِّدَا

فنبه على أنه لا بد من إضافة النفس والعين إلى ضمير المؤكد مطابقاً له في الأفراد والتذكير وفروعهما . وتمثيل ذلك سهل .

ثم قال :

واجمعهُمَا بِأَفْعُلٍ إِنْ تَبِعَا مَا لَيْسَ وَاحِدًا تُكْنُ مَتَّبِعًا

وإنما قال بأفعلٍ احترازاً عن جمع الكثرة، فإنه لا يؤكد بنفسه ولا عيون . وهو أولى من قوله في التسهيل : جمع قلة^(١) فإن عيناً جمع على أعيان ولا يؤكد به .

وشمل قوله : (ما ليس واحداً) المثني نحو «قام الزيدان أو الهندان أنفسهما» والجمع نحو «قام الزيدون أنفسهم والهندات أنفسهن» .

وترك الأصل في المثني كراهة اجتماع تثنيتين، وعدل إلى الجمع ، لأن الثنية جمع في المعنى .

تنبيه:

قال الشارح : بعد ذكره أن الجمع في المثني هو المختار - ويجوز فيهما أيضاً الأفراد، والثنية .

وَوَهْمٌ فِي ذَلِكَ، إِذْ لَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ مِنَ النُّحَوِيِّينَ .

قلت : وأجاز ابن إياز - في شرح الفصول - الثنية . فقال : ولو قلت «نفساهما» لجاز .

وكان الناظم أشار إلى منع الأفراد والثنية بقوله (تكن متبعا) ثم انتقل إلى النوع الثاني من نوعي التأكيد المعنوي . فقال :

وَكُلًّا أَذْكَرُ فِي الشُّمُولِ وَكُلًّا كَلْنَا جَمِيعًا بِالضَّمِيرِ مُوَصَّلًا

(١) التسهيل ص ١٦٤ .

وأما كُلُّ فلا يؤكد بها إلا ذو أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه غير مثنى .

وأما كِلا وكتنا فللمثنى ، وأما جميع فبمنزلة كل .

ثم أشار إلى وجوب إضافة كل وما بعدها إلى ضمير المؤكد بقوله (بالضمير موصلا) .

فتقول : (جاء الجيشُ كُلُّهُ ، والقبيلةُ كُلُّهَا ، والزيدانُ كُلُّهُم ، والرجالُ كُلُّهُم ، أو كلها ، أو كله على قياس «هم أحسن الفتيان وأجمله» وهو ضعيف (وجاء الهندات كلهن أو كلها) وحكى الخليل كلتهن عن بعض العرب ، وكذلك تقول في جميع .

وتقول في المثنى (جاء الزيدان كلاهما ، والمرأتان كلتاها) .

وقد فهم من قوله (بالضمير موصلا) فوائد :

الأولى : (أنه)^(١) ضمير مطابق للمؤكد ؛ لأن آل فيه للعهد السابق في النفس والعين .

الثانية : أنه لا يحذف استغناء بنيته ، خلافا للفراء والزمخشري ، ونقله بعضهم عن الكوفيين ، وجعلوا منه قراءة من قرأ (إِنَّا كُلا فِيهَا)^(٢) . (أى : إنا كلنا)^(٣) .

وخرج على وجهين :

أحدهما : أنه حال من الضمير المرفوع في (فيها)^(٤) .

والآخر : (أنه)^(٥) بدل من اسم (إن)^(٦) .

(١) ١ ، ج .

(٢) من الآية ٤٨ من سورة غافر .

(٣) ١ ، ج .

(٤) أى : من ضمير الاستقرار المقدر المرفوع في «فيها» قال فى المغنى : وفيه ضعفان : تقدم الحال على عامله الظرفى ، وتكثير «كل» بقطعها عن الإضافة لفظا ومعنى ، والحال واجبة التكثير .

(٥) ١ ، ج .

(٦) أى : بدل كل من اسم «إن» وهو لا يحتاج إلى ضمير .

الثالثة : أن كلا لا يضاف في التوكيد إلى ظاهر ، وعلى ذلك نصوص النحويين وذكر في التسهيل^(١) أنه قد يستغنى عن الإضافة إلى الضمير بالإضافة إلى مثل الظاهر المؤكد بكل ، وجعل منه قول كثير^(٢) :

يا أشبهَ النَّاسِ كلَّ النَّاسِ بِالْقَمَرِ

(١) التسهيل ص ١٦٤ .

(٢) قائله : كثير عزة - وهو من البسيط - .

وصدوره : كم قد ذكرك لو أجزى بذكركم

اللغة : أجزى - مضارع مبني للمجهول من الجزاء ، وهو المكافاة .

الإعراب : «كم» خبرية بمعنى كثير ، وهي اسم مبني على السكون إما في محل رفع على أنه مبتدأ ، وإما في محل نصب على أنه مفعول مطلق عامله ذكر أى : ذكرك ذكراً كثيراً ، أو في محل نصب على أنه مفعول فيه لتأوله بالوقت . أى : ذكرك في أوقات كثيرة «قد» حرف تحقيق «ذكرك» ذكر فعل ماضٍ والتاء ضمير المتكلم فاعل والكاف ضمير المؤنثة المخاطبة مفعول به والجملة في محل رفع خبر كم إن جعلتها في محل رفع مبتدأ ، فإن جعلتها في محل نصب فهذه الجملة لا محل لها لأنها ابتدائية «لو» حرف دال على التمنى أو حرف شرط غير جازم مبني على السكون لا محل له من الإعراب «أجزى» فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بضممة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ونائب الفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا «بذركم» جار ومجرور متعلق بأجزى وذكر مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله ، وإن قدرت لو شرطية فجوابها محذوف ، لو أجزى بذكري إياكم لاسترحت «يا أشبه» حرف نداء ومنادى منصوب بالفتحة الظاهرة «الناس» مضاف إليه «كل» توكيد للناس «بالقمر» جار ومجرور متعلق بأشبه .

الشاهد فيه : «الناس كل الناس فكلمة «كل» توكيد للناس ومن حق الكلام أن يضيف لفظ التوكيد إلى ضمير غيبة عائد على المؤكد فيقول يا أشبه الناس كلهم .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٤٠٤ / ٢ .

وذكره السيوطي في الهمع ١٢٣ / ٢ .

ونحوه، قيل : ولا حجة فيه، لاحتمال كون (كل) نعتًا بمعنى الكاملين، فلم يفضلهُ إلا على الناس الكاملين، وهو أمدح.

تنبيهان

الأول : ما ذكر أن (كلا) للمذكر و (كلتا) للمؤنث ، هو المشهور.

وقال في التسهيل^(١) : وقد يستغنى (بكليهما) عن كليهما).

ومنهُ قول الشاعر^(٢):

يَمْتُ بَقْرِي الزَيْنِينِ كِلَيْهِمَا إِلِيكَ وَقُرْبَى خَالِدٍ وَحَبِيبِ

وقال ابن عصفور : هو من تذكير المؤنث حملا على المعنى للضرورة ، كأنه

(قال)^(٣) بقرى الشخصين.

الثاني : ذكر في التسهيل^(٤) أيضا أنه قد يستغنى (بكليهما) عن (كليهما)

(١) التسهيل ص ١٦٤ .

(٢) قائله : هو هشام بن معاوية . وهو من الطويل .

اللغة : «يمت» يتقرب «بقري» - بضم القاف وسكون الراء - القرابة «الزينين» - مثني رينب - وهو علم امرأة .

المعنى : ينسب إليك بقرابة الزينين وقرابة خالد وحبیب .

الإعراب : «يمت» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه «بقري» جار ومجرور متعلق بقوله يمت وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف للتعذر «الزينين» مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثني «كليهما» توكيد مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه ملحق بالمثني «إليك» متعلق بيمت «وقري» معطوف على قري السابق «خالد» مضاف إليه «حبیب» عطف عليه .

الشاهد فيه : «الزينين كليهما» حيث أكد المثني المؤنث «الزينين» بالاسم الموضوع للاستعمال في توكيد مثني المذكر وهو «كليهما» - فقد وقع «كليهما» موقع «كليهما» .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٤٠٧ / ٢ .

(٣) ب .

(٤) التسهيل ص ١٦٤ .

و (كلتيهما) فى تأكيد المثنى - فىقال على هذا (جاء الرجلان كلُّهما)
والمرأتان كلهما.

ثم قال:

واستعملوا أيضاً ككُلِّ فاعلةً من عمّ فى التوكيد مثل النافلة

أى : واستعملت العرب فى التوكيد وزن (فاعلة من عم) يعنى عامة،
وتوصل إلى ذكرها بذكر وزنها لتعذر دخولها فى النظم.

وأشار بقوله (ككل) إلى أنها يؤكد بها ما سوى المثنى مما يؤكد بكل، وأنها
تضاف إلى ضمير المؤكد.

فىقال : «جاء الجيشُ عامَّةً ، والقبيلةُ عامتُها ، والزيدون عامتهم ،
والهندات عامتهن».

قال فى شرح التسهيل : وذكرت مع كل جميعا وعامة كما فعل سيويه .

وأغفل ذلك أكثر المصنفين سهواً أو جهلاً ، وإلى ذلك أشار بقوله (مثل
النافلة) .

قال الشارح : يعنى أن ذكر عامة فى الفاظ التوكيد مثل النافلة أى :
الزيادة على ما ذكره النحويون فى هذا الباب ، فإن أكثرهم أغفله ، وليس هو فى
حقيقة الأمر نافلةً على ما ذكره ، لأن من أجلهم سيويه - رحمه الله - لم
يغفله . انتهى .

قلت : خالف المبرد فى (عامة) وقال : إنما (هى) ^(١) بمعنى أكثرهم .

ثم ذكر توابع (كل) فقال :

وبعد كلُّ اكدوا بأجمعاً جمعاءً أجمعين ثم جمعاءً

فىقال : جاء الجيشُ كلُّهُ أجمع والقبيلةُ كلُّها جمعاءً ، والزيدون كلُّهم
أجمعون ، والهنداتُ كلهن جمع .

(١) ب ، وفى ا ، ج «هو» .

وقال فى شرح الكافية : ولا يجاء بآكتع وأخواته غالبا إلا بعد أجمع وأخواته على هذا الترتيب . انتهى .

ومراعاة هذا الترتيب هو المشهور .

وأجاز ابن كيسان : أن تبدأ بأى الثلاثة شئت بعد أجمع . وهو ظاهر قوله فى التسهيل^(١) بهذا الترتيب أو دونه .

وقال ابن عصفور : وأما أبضع وأبتع فلا تبال بإيهما قدمت على الآخر .

وأجاز الكوفيون وابن كيسان : تقديم آكتع على أجمع .

ومذهب الجمهور أنه لا يتقدم عليه .

وأجاز الكوفيون وابن كيسان : أيضا الاستغناء بآكتع وأخواته عن أجمع

وأخواته ، ومذهب الجمهور المنع .

وقوله^(٢) : حَوْلًا أَكْتَعًا . . .

(١) التسهيل ص ١٦٥ .

(٢) قائله : لم أقف على اسم قائله - وهو من الرجز -

وتمامه : يا ليتنى كنتُ صبيبا مُرضعا . . . تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ

اللغة : «الذلفاء» - بفتح الذال وسكون اللام - أصله وصف لمؤنت الأذلف ، وهو مأخوذ من الذلف وهو صغر الأنف واستواء الأرنبة ، ثم نقل إلى العلمية فسميت به امرأة «حولا» عاما . «أكتعا» تاما كاملا ، وهو من ألفاظ التوكيد مأخوذ من قولهم : أتى عليه حول كتيع أى تام . الإعراب : «يا» حرف تنبيه أو حرف نداء حذف المنادى منه «ليتنى» حرف تمن ونصب والنون للوقاية والياء اسمه «كنت» فعل ماض ناقص والتاء اسمه «صبيبا» خبره «مرضعا» نعت ، وجملة كان واسمه وخبره فى محل رفع خبر ليت «تحملىنى» فعل مضارع والنون للوقاية والياء مفعول «الذلفاء» فاعل والجملة فى محل نصب صفة ثانية لقوله «صبيبا» «حولا» ظرف زمان متعلق بتحمل «أكتعا» تأكيد .

الشاهد فيه : «حولا أكتعا» حيث أكد بآكتع وهو غير مسبوق بأجمع .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٠٦ / ٢ . وابن عقيل ٢ / ١٥٧ ، والسيوطى ٩٤ ، والمكودى ص ١١٧ ، وابن الناظم . وذكره السيوطى فى الهمع ١٢٣ / ٢ ، والشاهد رقم ٣٦٣ فى الخزانة .

ونحوه من الضرورات (وشذ)^(١) قولُ بعضهم (اجمعَ أبصع) وإنما حق أبصع أن يجيء بعد أكتع .

وأشد منه قول بعضهم (جُمع بُتّع) ، وإنما حق (بتّع)^(٢) وأخواته أن يجاء بهن آخرًا توابع لأبصع .

الرابع : إذا تكررت ألفاظ التوكيد فهي للمتبوع ، وليس الشانى تأكيداً (للتأكيد)^(٣) .

الخامس : لا يجوز فى ألفاظ التوكيد القطعُ إلى الرفع ، ولا إلى النصب^(٤) .

السادس : لا يجوز عطف ألفاظه بعضها على بعض ، فلا يقال : (قام زيدٌ نفسه وعينهُ) ، ولا (جاء القومُ كلهم وأجمعون) ، وأجاز العطف بعضهم وهو قول ابن الطراوة .

السابع : ألفاظ التوكيد معارف ، أما ما أضيف إلى الضمير فظاهر ، وأما أجمع (وتوابعه)^(٥) ففي تعريفه قولان :

- أحدهما : أنه بنية الإضافة ، ونُسب إلى سيبويه^(٦) .
- والثانى : أنه بالعلمية علّق على معنى الإحاطة^(٧) .

(١) ب ، ج وفى أ «وهو مثل» .

(٢) أ ، ب .

(٣) ج وفى أ ، ب «التأكيد» .

(٤) أى : على المختار لمنافاة القطع مقصود التوكيد ه صبان ٥٨ / ٣ .

(٥) وفى أ «وأخواته» .

(٦) قيل : هذا ينافى ما قدمه من امتناع حذف الضمير استغناء بنية الإضافة ، والحق أنه لا منافاة ، لأن ما تقدم فى غير أجمع وتوابعه ه صبان ٣٨ / ٣ .

(٧) أى : وضع على معنى هو الإحاطة . ولا يخفى أن جعل مدلوله الإحاطة ، يورث اختلال الكلام إذ يكون حينئذ معنى «جاء القوم أجمع» جاء القوم الإحاطة فلعل فى العبارة حذف مضاف أى ذى الإحاطة . على أن الإحاطة مصدر المبني للمفعول ه صبان ٥٩ / ٣ .

قال محمد بن مسعود الغزني ^(١) في البديع : وتعريفها تعريف علمي
كتعريف أسامة انتهى ، ولكون هذه الألفاظ معارف منع البصريون نصبها على
الحال .

وقوله :

وإن يُقَدُّ توكيدٌ منكُورٌ قُبِلَ وعن نُحَاةِ البَصْرَةِ المنعِ شَمِلَ

مذهب الكوفيين والأخفش جواز توكيد النكرة إذا كانت مؤقتة (وأجاز بعض
الكوفيين مطلقا مؤقتة كانت أو غير مؤقتة) ^(٢) ومنع ذلك البصريون ^(٣) وإلى الجواز
ذهب المصنف ، لإفادته ولورود السماع به ^(٤) .

فإن قلت : على أي (المذهبيين) ^(٥) يحمل كلامه؟

قلت : ظاهر النظم موافقة الثاني ، إذ لم يشترط في الجواز غير الإفادة .

وقوله في التسهيل ^(٦) : وإن أفاد توكيد النكرة جاز وفاقا للأخفش
والكوفيين ، يقتضى موافقة الأول إذ الأخفش ومن وافقه من الكوفيين خصوا ذلك
بالمؤقتة على ما نقل عنهم .

وقوله (المنع شمل) المقيد وغيره .

(١) محمد بن مسعود الغزني . هكذا سماه أبو حيان ، وقال ابن هشام ابن الذكي صاحب
كتاب البديع ، أكثر أبو حيان من النقل عنه ، وذكره ابن هشام في المغنى وقال : إنه خالف فيه
أقوال النحويين .

(٢) قال السيوطي في البغية : ولم أعرف شيئا من أحواله .

(٣) أ ، ج .

(٤) سواء أكانت محدودة كيوم وليلة وشهر وحول أو غير محدودة كوقت وزمن وحين .

(٥) تقول «اعتكفتُ شهراً كله» .

وقوله : لَكِنَّهُ شَاقَّةٌ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٍ بِالْيَتِ عِدَّةٌ حَوْلَ كُلِّهِ رَجَبٌ

(٥) وفي ب ، ج «المذهبيين الأولين» .

(٦) التسهيل ص ١٦٥ .

وقوله :

وَاعْزَنْ بِكَلْتَا فِي مُثْنَى وَكِلَا
عَنْ وَزْنِ فَعْلَاءَ وَوَزْنِ أفعالاً

استغنى في تثنية المثني بكلا وكتسا عن تثنية أجمع وجمعاء ، فلا يقال :
أجمعان ولا جمعاوان خلافا للكوفيين وابن خروف في إجازتهم تثنيتهما قياساً .
معترفين بعدم السماع .

فإن قلت : هل يجرى خلافهم في توابع أجمع وجمعاء ؟

قلت : في كلام بعضهم ما يشعر بإجراء الخلاف فيها ، والقياس يقتضى

إجراءه ، وقوله :

وَإِنْ تُؤَكِّدُ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلَ
بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ فَبَعْدَ الْمُتَّفَصِّلِ

عَيَّتْ ذَا الرَّفْعِ
.....

يعنى (أنه)^(١) إذا أكد الضمير المرفوع المتصل بالنفس أو بالعين فلا بد من
توكيده (قبلها)^(٢) بضمير مرفوع منفصل ، فتقول : (قُمْ أَنْتَ نَفْسُكَ) و (قمت
أنت نفسك) .

فإن قلت : فهل توكيده بذلك واجب ؟

قلت : قال في شرح الكافية : لم يجز إلا بعد توكيده بضمير (مرفوع)^(٣)

منفصل .

فلو قلت : (قوموا أنفسكم) لم يجز ، وهو موافق لنصوص غيره من

النحويين .

وقال في التسهيل^(٤) : ولا يؤكد بهما غالبا ضمير رفع متصل إلا بعد توكيده

(١) أ ، ج .

(٢) أ ، ج ، وفى ب «قبلهما» .

(٣) أ ، ج .

(٤) التسهيل ص ١٦٥ .

بمنفصل وأشار بقوله (غالباً) إلى ما ذكره الاخفش فى المسائل : من أنه يجوز على ضعف (قاموا أنفسهم) وفى عبارة الفارسى لا يحسن .

«فرع» .

إذا قلت : (هلم لكم أنفسكم) جاز دون توكيد للفصل الذى هو (لكم) وهذا بلا خلاف . فلا يتوهم أنه لا بد فيه من التأكيد . ذكره فى الارتشاف . وقد فهم من قوله (المتصل) أن المنفصل يؤكد بهما بلا شرط .

ومن قوله (عنيت ذا الرفع) أن المنصوب والمجرور (يؤكد)^(١) بهما بلا شرط فتقول (رايتك نفسك) و (مررت بك نفسك) .

وإن شئت أكدتهما بالمنفصل .

وقوله : وأكّدوا بِمَا سِوَاهُمَا وَالْقَيْدُ لَنْ يُلْتَزَمَا

يعنى : أن ما سوى النفس والعين من ألفاظ التوكيد إذا أكد (بها)^(٢) ضمير الرفع المتصل لم يلتزم توكيده بمنفصل ، وهو المعنى بالقيّد ، ولكن يجوز ، فتقول : (قوموا كلكم) .

ولو قلت : أنتم كلكم) لكان حسناً .

ولما فرغ من التوكيد المعنوى انتقل إلى التوكيد اللفظى فقال :

وما من التوكيدِ لَفْظِيٍّ يَجِيْ مُكْرَرًا كَقَوْلِكَ ادرْجِي ادرْجِي

التوكيد اللفظى : إعادة اللفظ أو تقويته بموافقته معنى .

فالاول كقولك (ادرجى ادرجى) . ويكون فى الاسم والفعل والحرف

والمركب غير الجملة ، والجملة ، نحو (جاء زيد زيد) .

(١) أ ، ج ، وفى ب «يؤكدان» .

(٢) ب ، ج - وفى أ «بهما» .

أَتَاكَ أَتَاكَ الْلَا حِقُونُ^(١)

وَنَعَمْ نَعَمْ .

وَحَتَامَ حَتَامَ الْعَنَاءُ الْمَطْوَلُ^(٢)

(١) لم أقف على اسم قائله - وهو من الطويل -
وتمامه : فأين إلى أين النجاة بيغلتى أَحْبِسِ أَحْبِسِ
المعنى : أين أذهب ؟ وإلى أى مكان أنجو بيغلتى؟ وقد جاء الذين يلاحقوننى ويطلبوننى
فلا مفر من أن يستسلم الإنسان للقدر ويقف حيث هو وليكن ما يكون .
والظاهر أن الشاعر كان فاراً من قوم يلاحقونه فخطب نفسه بذلك .
الإعراب : «فأين» اسم استفهام مبنى على الفتح فى محل جر يالى محذوفة يدل عليها ما
بعدها والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «إلى أين» توكيد لفظى «النجاة» مبتدأ
مؤخر «بيغلتى» جار ومجرور متعلق بالنجاة «أتاك» فعل ماض والكاف مفعول «أتاك» توكيد
لفظى «اللاحقون» فاعل «احبس» فعل أمر وفاعله مستتر فيه «احبس» توكيد لفظى .
الشاهد فيه «أتاك أتاك» فقد أكد الفعل تأكيداً لفظياً .
مواضعه : ذكره من شراح الالفية : ابن عقيل ١٦٠ / ٢ . وابن هشام ١٠١ / ٢ ،
وابن الناظم .

(٢) قائله : هو الكميت بن زيد الأسدى - وهو من الطويل -
وصدره : فتلك ولأة السوء قد طال ملكهم
اللغة : «ولأة السوء» الولاة - بضم الواو - جمع وال - وهو الذى يتولى أمور الناس
«حتام» بمعنى إلى متى . فحتى غائية وما بعدها استفهامية وحذفت ألفها فرقا بين الخبر
والاستفهام . أى : فرقا بين «ما» الموصولة والاستفهامية «العناء» - بفتح العين وتخفيف النون
- المشقة والتعب «المطول» الطويل .
الإعراب : «فتلك» مبتدأ «ولأة» خبره مرفوع بالضممة الظاهرة «السوء» مضاف إليه «قد»
حرف تحقيق «طال» فعل ماض «ملكهم» فاعل والضمير مضاف إليه «حتام» حتى حرف جر
وما اسم استفهام والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «حتام» جار ومجرور توكيد للأول
«العناء» مبتدأ مؤخر «المطول» نعت للعناء .
الشاهد فيه : «حتام حتام» فإنه توكيد لفظى بإعادة الأول بلفظه - وهو من نوع توكيد
المركب غير الجملة بمركب غير جملة ، فلإن الجار والمجرور مركب من كلمتين ، ولكنه مركب
غير تام .

مواضعه : ذكره من شراح الالفية الأشموني ٤٠٩ / ٢ .

لَكَ اللهُ لَكَ اللهُ (١)

قال الشارح : وأكثر ما يجيء مؤكداً لجملة .

والثاني : نحو أنزل نزال .

قال (٢) : صَمِي لِمَا فَعَلَتْ يَهُودُ صَمَام

(١) قائله : لم أتف على قائله - وهو من الهزج -

(٣) قبله : يا مَنْ لَسْتُ أَقْلَاهُ ولا في البُعدِ أنسَاهُ

لَكَ اللهُ عَلَى ذَاكَ

اللغة : «أقلاه» فعل مضارع من القلى ، وهو البغض والكرهية الشديدة فى هذا الفعل .

المعنى : يدعو لمخاطبه بأن يكون الله حافظاً له وكالثاً إياه وراعيه .

الإعراب : «لك» اللام حرف جر والكاف ضمير المخاطب مبنى على الفتح فى محل جر ،

والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الله» مبتدأ مؤخر «لك الله» جملة من خبر مقدم ومبتدأ مؤخر ، وهذه الجملة مؤكدة للجملة الأولى .

الشاهد فيه : «لك الله لك الله» فإن الجملة الثانية تأكيد لفظى للجملة الأولى .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٠٩ / ٢ ، وابن الناظم .

(٢) قائله : هو الأسود بن يعفر أحد شعراء العرب فى الجاهلية ، وكان من ندماء النعمان بن

المنذر - وهو من الكامل -

وصدوره : فَرَّتْ يَهُودُ وَأَسْلَمَتْ جيرانها.....

اللغة : «يهود» اسم قبيلة «صمى» بفتح الصاد وتشديد الميم - فعل أمر مستند لىاء المخاطبة

المؤنثة - بمعنى أخرجسى «صمام» - بفتح الصاد وآخره مكسور مثل قطام - اسم علم للداهية .

الإعراب : «فرت» فعل ماض والتاء للتأنيث «يهود» فاعل «وأسلمت» الواو عاطفة وأسلم

فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل ضمير مستتر فيه «جيرانها» مفعول به لأسلم منصوب

وضمير الغائبة مضاف إليه «صمى» فعل أمر مبنى على حذف النون وىاء المخاطبة فاعله «لما»

اللام حرف جر وما اسم موصول والجار والمجرور متعلق بصمى «فعلت» فعل ماض والتاء

للتأنيث «يهود» فاعل والجملة لا محل لها صلة الموصول «صمام» اسم فعل أمر مبنى على

السكون وفاعله ضمير مستتر فيه وهذه الجملة مؤكدة توكيداً لفظياً لجملة صمى .

الشاهد فيه : «صمى صمام» فإن «صمام» توكيد لفظى لقوله «صمى» وهو تقوية للأول .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية الأشمونى ٤٠٩ / ٢ .

ومنه توكيد الضمير المتصل بالمنفصل .

ومنه قوله^(١) :

..... أَجَلَ جَيْرٍ إِنْ كَانَتْ أَيْبَحَتْ دَعَاثِرُهُ

فإن قلت : عبارته ظاهرة في تناول الأول دون الثاني لقوله (مكررا).

قلت : إذا حمل على تكرار معنى المؤكد ، ولم يختص بتكرار لفظه كما ذكر

الشارح تناولهما .

فإن قلت : ما إعراب صدر البيت؟

(١) قائله : هو مضرس بن ربيعي - وهو من الطويل

وصدره : وَقُلْنَا عَلَى الْفِرْدَوْسِ أَوَّلَ مَشْرَبٍ ...

اللغة : «الفردوس» بكسر الفاء وسكون الراء - البستان ، وأراد به هنا روضة دون اليمامة .

وقيل : لبنى يربوع «أجل» حرف مثل نعم في الوزن «جير» - بفتح الجيم - وسكون الياء

وكسر الراء - على ما هو الأصل في التخلص من التقاء الساكنين ، وربما فتحوا الراء

وجعلوها مثل أين وكيف وقصدوا بذلك التخفيف «دعاثره» - جمع دعثور - بضم الدال

وسكون العين وضم الثاء - وهو الحوض الذي لم يتأقن صاحبه في صنعه .

الإعراب : «قلنا» فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة وهي فاعل مبني على

الفتح في محل رفع «على الفردوس» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «أول» مبتدأ

مؤخر «مشرب» مضاف إليه «أجل» حرف جواب مبني على السكون لا محل له من الإعراب

«جير» حرف جواب تأكيد لحرف الجواب الأول مبني على الكسر لا محل له من الإعراب

«إن» - بكسر الهمزة - حرف شرط جازم «كانت» فعل ماض فعل الشرط في محل جزم

«أبيحت» أبيع فعل ماض مبني للمجهول والتاء للتأنيث ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجملة

الفعل ونائب فاعله في محل نصب خبر كان تقدم على اسمه «دعاثره» اسم كان مؤخر مرفوع

بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : «أجل جير» لأن كليهما بمعنى الإيجاب ، فأكد «أجل» توكيدا لفظيا بقوله

«جير» ؛ وذلك من قبيل إعادة الأول بلفظ مرادف له في المعنى .

مواضعه : ذكره من شرح الألفية : الأشموني ٤٠٩ / ٢ ، وابن الناظم .

قلت : (ما) موصولة و (لفظي) خبر مبتدأ محذوف ، والجمله صلة
(ويجي) خبر الموصول .

أي : والذي هو من التوكيد لفظي يجيء مكررا .

قوله :

ولا تُعدُّ لفظَ ضميرٍ متَّصِلٍ إلا مع اللفظِ الَّذِي به وُصِّلَ

تقول : (قُمتُ قُمتُ) ونحوه ؛ لأن إعادته مجرداً تخرجه عن الاتصال .

ثم قال :

(كذَّا الحُرُوفُ) يعني : أن الحرف لا يعاد إلا مع ما اتصل به أولا ، لكونه
كالجزء منه نحو (إن زيدا قائمٌ . إن زيدا قائمٌ) و (في الدار في الدار زيد) ولا يعاد
وحده إلا ضرورة ، نص عليه ابن السراج كقوله^(١) :

(١) قائله : هو مسلم بن معبد الوالي الاسدي وقيل : هو لرجل من بني أسد لم يعين .

وصدرة : فلا والله لا يُلْفَى لِمَا بي . . وهو من الوافر -

اللغة : «لا يلفي» لا يوجد ، من ألفي - إذا وجد ، «لما بي» الذي بي .

المعنى : يقسم أنه لا يوجد للذي به من الموجدة والالم ، ولا للذي عند خصومه من الحقد
والضغينة - علاج ، وليس هناك أمل في المودة والمصالحة وإزالة الاحقاد والضغائن ، بعد أن
تفانم الخطب وعظم الخلاف .

الإعراب : «فلا» الفاء عاطفة و «لا» رائدة لتوكيد القسم «والله» حرف قسم وجر متعلق
بفعل قسم محذوف «لا» نافية «يلفي» فعل مضارع مبني للمجهول بجواب القسم «لما» ما
موصولة مجرورة باللام متعلق بيلفي «بي» متعلق بمحذوف صلة «ولا لئلا بهم» الواو عاطفة
و«لا» رائدة لتأكيد النفي ، واللام الأولى حرف جر واللام الثانية مؤكدة للأولى ، وما اسم
موصول مبني على السكون في محل جر باللام الأولى ، والجار والمجرور معطوف بالواو على
الجار والمجرور السابق بهم متعلق بمحذوف صلة الموصول «أبدا» ظرف متعلق بيلفي «دواء»
نائب فاعل يلفي .

الشاهد فيه : «لئلا» فاللام الثانية توكيد للأولى الجارة ، ولم يفصل بينهما فاصل مع أن
اللام ليست من أحرف الجواب وهو شاذ ، لأن الحرف المؤكد موضوع على حرف هجائي واحد
لا يكاد يقوم بنفسه ولو جاء على الصواب لقال «لئلا لئلا به» .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٤١٠ / ٢ ، وابن هشام ١٥٢ / ٣ وابن

الناظم .

.. وَلَا لِلْمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءً

وأجاز الزمخشري (إن إن ريذا قائم) وتبعه ابن هشام.

قال في شرح التسهيل : وقوله مردود لعدم إمام يستند إليه وسماع يعتمد

عليه.

ولا حجة له في قول الشاعر^(١) :

إِنَّ الْكَرِيمَ يَحْلُمُ مَا لَمْ
يَرَيْنَ مِنْ أَجَارِهِ قَدْ ضِيمًا

فإنه من الضرورات.

(١) قائله : لم أتف على اسم قائله - وهو من الخفيف - .

اللغة : «يحلم» من الحلم وهو الأناة والتعقل «أجاره» جعله في جواره وحمايته «ضيم» مبنى للمجهول - أى : ظلم ويخس حقه .
المعنى : إن الكريم الخلق يتحلى بالحلم والتعقل فى تصرفاته ما لم ير أن من أجاره وجعله فى حماه - قد ظلم واعتدى عليه ، فعند ذلك يذهب عنه حلمه ويطش بهذا الظالم ، المعتدى على من التجأ إليه .

الإعراب : «إن» حرف توكيد ونصب «إن» الثانية توكيد لها «الكريم» اسمها «يحلم» الجملة خبر «ما» مصدرية ظرفية «يرين» مضارع مؤكّد بالنون الخفيفة فى محل جزم بلم و «ما» دخلت عليه فى تأويل مصدر بإضافة اسم زمان منصوب بيحلم . أى : يحلم مدة عدم رؤيته «من» اسم موصول مفعول ليرى «أجاره» الجملة صلة «قد ضيمًا» حرف تحقيق وفعل ماضى مبنى للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه والجملة فى محل نصب صفة لمن أو حال ، إن جعلت «يرى» بصرية ، ومفعول ثان إن كانت علمية .

الشاهد فيه «إن إن» حيث أكد الحرف «إن» بإعادته من غير فاصل بينهما مع أنه ليس من حروف الجواب - وهو شاذ لا يقاس عليه - .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤١٠ / ٢ ، وابن هشام ١٥٢ / ٣ ،

وذكره السيوطى فى الهمع ١٢٥ / ٢ .

تنبيه :

قال فى التسهيل^(١) لم يعد فى غير ضرورة إلا معمولا بمثل عامله أولا أو مفصولا. ومثل الفصل بقوله^(٢) :

حَتَّى تَرَاهَا وَكَأَنَّ وَكَأَنَّ
أَعْنَاقَهَا مُشَدَّدَاتٌ بِقَرْنٍ

وبقوله^(٣) :

لَيْتَ شِعْرِي هَلْ تُمْ هَلْ آتَيْنَهُمْ

(١) التسهيل ص ١٦٦

(٢) قائله : [هو خطاب المجاشع يصف إبلا - وقيل : الاغلب العجلى - وهو من الرجز - .
اللغة : «أعناقها» جمع عنق - وهو الرقبة «قرن» - بفتح القاف والراء - جبل تربط به
الإبل ويقرن بعضها إلى بعض .

المعنى : يصف إبلا فى سرعة سيرها وانتظامه فيقول : إن أصحاب هذه الإبل يستحثونها
على السير بنظام واعتدال حتى إن من يراها يظن أن أعناقها مربوط بعضها إلى بعض بحبال .
الإعراب : حتى حرف غاية وجر «تراها» فعل مضارع والفاعل ضمير أنت والضمير البارز
مفعول وهو عائد على الإبل فى بيت قبله «وكان» الواو للحال وكان حرف تشبيه ونصب
«وكان» الثانية توكيد وخففت للقافية «أعناقها» اسم كان الأولى والهاء مضاف إليه «مشددات»
خبرها «بقرن» متعلق بمشددات، وسكن للشعر .

الشاهد فيه : «كان وكان» حيث أكد «كان» بمثلها مع عدم الفاصل بمعمول الأولى - مع
أنها ليست من حروف الجواب - وهذا أخف فى الشذوذ من سابقه ، لأنه فصل هذا بواو
العطف .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤١٠ / ٢ ، وابن هشام ١٥٢ / ٣ ،

وابن الناظم . وذكره السيوطى فى الهمع ١٢٥ / ٢ .

(٣) قائله : هو الكميت بن معروف - وهو من الخفيف -

(٢) وقامه : أم يحولن دُونَ ذَاكَ الحِمَامُ .

اللغة : «آتينهم» يزورهم وأراهم «الحمام» - بكسر الحاء - الموت .

المعنى : يتلطف على أحبائه الذين فارقهم ، ويتمنى أن يزورهم ويراهم أو يمنع من التمتع

برؤيتهم وقوع الموت عليه أو عليهم .

الإعراب : «ليت» حرف تمن ونصب «شعرى» اسم ليت منصوب بفتحة مقدرة على ما

قبل ياء المتكلم مضاف إليه «هل» حرف استفهام «ثم» حرف عطف «هل» توكيد للاستفهام =

قال : ومن الفصل المسموع الفصل بالوقف كقوله^(١) :

= السابق «آتينهم» فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة والفاعل ضمير مستتر وضمير الغائبين مفعول به «أم» حرف عطف «يحولن» فعل مضارع مبنى على الفتح ، لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة . «دون» ظرف متعلق بيحول «ذاك» ذا مضاف إليه والكاف حرف خطاب «الحمام» فاعل يحول مرفوع بالضممة الظاهرة .

الشاهد فيه : «هل ثم هل» حيث أكد «هل» الأولى بهل الثانية مع الفصل بينهما بالحرف «ثم» ولكنه لم يأت بمدخول المؤكد فاصلا وهو «آتينهم» وهذا شاذ ومع شذوذه فهو أخف من غيره لوجود الفاصل ، ولو وافق القياس لقال : «هل آتينهم ثم هل آتينهم» .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٤١٠ / ٢ . وذكره السيوطي في الهمع

١٢٥ / ٢ .

(١) قائله : لم أقف على اسم قائله وهو من الرجز -

اللغة : «ينسك» فعل مضارع أصله النسيان «الأسى» بفتح الهمزة والسين مقصورا - الحزن «تأسيا» الصبر والاقتداء بغيره من الصابرين «حمام» - بكسر الحاء وتخفيف الميم - الموت «مستعصما» ممتنعا .

المعنى : لا ينسك الحزن على من مات منك حسن التأسى بالصابرين ، لأن أحدا لا يعتصم عن الموت فلا فائدة حيثئذ للجزع وترك التأسى بالصابرين .

الإعراب : «لا» ناهية «ينسك» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة مجزومه حذف الياء والكاف ضمير المخاطب مفعول أول «الأسى» فاعل «تأسيا» مفعول ثان لينسى منصوب بالفتحة الظاهرة «فما» الفاء للتعليل وما حرف نفى يعمل عمل ليس «من حمام» جار ومجرور متعلق بمستعصما «أحد» اسم ما النافية «مستعصما» خبر ما منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : «فما ما» فإنه كرر الحرف الواحد للتأكيد اللفظي ، ولكن فصل بينهما بالوقف .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية الأشموني ٤١٠ / ٢ . وذكره السيوطي في الهمع

١٢٥ / ٢ .

لا يُنْسِكُ الأَسَى تَأْسِيًا فَمَا مَا مِنْ حِمَامٍ أَحَدٌ مُسْتَعَصِمًا
فظاهره أن مثل ذلك يجوز اختياراً.
وصرح فى الكافية وشرحها بقلة.
حتى تراها وكأنَّ وكانَّ

ولم يجعل للفصل فيه أثراً.

ثم استثنى من الحروف الجوابية فقال :

... فَيَرَّ مَا تَحَصَّلًا به جوابٌ كَنَعَمَ وَكَبَلَى

فيجوز أن يؤكد بإعادة اللفظ من غير اتصاله بشيء فتقول : «نعم نعم»
و«لا لا» و«بلى بلى».

وذلك لأن الحرف الجوابى كالمستقل ، لصحة الاستغناء به عن ذكر المجاب
به.

وقوله :

وَمُضْمَرِ الرَّفْعِ الَّذِى قَدْ انْفَصَلَ أَكْذَبُ بِهِ كُلِّ ضَمِيرٍ اتَّصَلَ

فيؤكد به المرفوع نحو «قمت أنت» والمنصوب نحو «رأيتك أنت» والمجرور
نحو «مررت بك أنت».

وهذا من قبيل التوكيد اللفظى.

«تنبيه»:

إذا أتبت المتصل المنصوب بمنفصل منصوب ، نحو «رأيتك إياك» فمذهب
البصريين أنه بدل ، ومذهب الكوفيين أنه توكيد.

قال المصنف : وقولهم عندى أصبح ، لأن نسبة المنصوب المنفصل من
المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل فى نحو «فَعَلْتَ أَنْتَ»
والمرفوع تأكيد بإجماع.

قيل : وكأنه يعنى بقوله بإجماع أنه يجوز ، لا أنه يتعين فإنهم قد أعرّبوا
«قمت أنت» بدلا .

قلت : قوله فى التسهيل^(١) : ولا يبدل مضمّر من مضمّر - يمنع من إعرابه
بدلا .

(١) التسهيل ص ١٧٢ .



العطف

العطف إما ذو بيان أو نسق ...

يعنى : أو ذو نسق .

والعطف كما ذكر قسمان : عطف بيان وعطف نسق .

والنسق : لغة : النظم ، وقد يستعمل بمعنى المنسوق .

عطف البيان

وقوله :

... والغرضُ الآنَ بيانُ ما سبقُ

يعنى : عطف البيان .

وقوله :

فلو البيان تابع شبه الصفة ... حقيقةً القصد به منكشفة

(تابع) : جنس يشمل الخمسة . وقوله (شبه الصفة) أى فى التوضيح

والتخصيص مخرج لعطف النسق والبدل والتوكيد .

وقوله : (حقيقة القصد به منكشفه) يعنى : أن إيضاحه للمتبعو إنما هو

بشرح وتبين لحقيقة المقصود لا بدلالة على معنى فى المتبعو أو فى سببه ، وبذلك

فارق النعت .

وقوله :

فأوليته من وفاق الأول ما من وفاق الأول النعت ولى

لما كان عطف البيان بمنزلة النعت ، وجب أن يوافق متبعوه فى أربعة من

عشرة كالنعت الخالص ، فيوافقه فى الرفع أو النصب أو الجر ، والتعريف أو

التنكير ، والإفراد أو الثنية أو الجمع ، والتذكير أو التأنيث .

ولما كان فى ورود عطف البيان نكرة تابعا لنكرة خلاف نص عليه بقوله :



فَقَدْ يَكُونَانِ مُنْكَرَيْنِ كَمَا يَكُونَانِ مُعْرَفَيْنِ

ذهب الكوفيون والفراسى وابن جنى والزمخشري وابن عصفور إلى جواز تنكيرهما، وإليه ذهب المصنف .

وقال الشارح: أجازه أكثرهم قال: وليس قولٌ مَنْ مَنَّعَ بشيءٍ ، لأن النكرة تقبل التخصيص بالجامد كما تقبل المعرفة التوضيح به، كقولك : « لبتُ ثوباً جبةً » .

ونظيره من كتاب الله تعالى : ﴿ يُوَقَّدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ ﴾^(١) .

وقال ابن عصفور : ذهب أكثر النحويين إلى امتناعه ، وزعم الشلوين : أن مذهب البصريين التزام ، وتعريف التابع والمتبوع في عطف البيان .

قال المصنف : ولم أجد هذا النقل من غير جهته ، ونقل عن بعضهم تخصيصه بالعلم اسماً أو كنية أو لقباً .

تنبيهان:

الأول : فهم من كلامه أن تخالفهما في التعريف والتنكير ممتنع ، وأجازه الزمخشري فجعل قوله تعالى : ﴿ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ ﴾ عطف بيان على ﴿ آيَاتُ بَيِّنَاتٍ ﴾^(٢) قيل : وهو مخالف لإجماع الفريقين ، فلا يلتفت إليه .

الثاني : اشترط الجرجاني والزمخشري زيادة تخصيص عطف البيان على متبوعه ، قال في شرح الكافية : وليس بصحيح ، لأن عطف البيان في الجامد بمنزلة النعت .

قال : وقد جعل سيبويه « ذَا الْجُمَّةِ » من « يَا هَذَا ذَا الْجُمَّةِ »^(٣) عطف بيان مع أن تخصيص هذا زائد على تخصيصه .

(١) من الآية ٣٥ من سورة النور - وزيتونة عطف بيان لشجرة .

(٢) من الآية ٩٧ من سورة آل عمران .

(٣) الجملة - بضم الجيم - الشعر الواصل إلى المنكب .

وقال في شرح التسهيل : زعم أكثر المتأخرين ، أن متبوع عطف البيان لا يفوقه في الاختصاص بل يساويه ، أو يكون أعم منه .

والصحيح جواز الأوجه الثلاثة قال : وهو مذهب سيويه .

قلت : فتحصلت ثلاثة مذاهب .

وقوله : **وَصَالِحًا لِبَيْتِي يُرَى**
.....

يعنى : أن كل ما حكم (عليه) ^(١) بأنه عطف بيان فجائز جعله بدلا ، إلا في موضعين أشار إلى أحدهما بقوله :

فِي غَيْرِ نَحْوٍ يَا غُلَامُ يَعْمرًا

ويعنى به ما كان مفردا معرفة معربا ومتبوعه منادى ، فإنه ينصب بعد منصوب نحو « يا أخانا زيدا » وينصب ويرفع بعد مضموم نحو « يا غلام زيدا » أو زيد « ومثله « يا غلام يعمرًا » ^(٢) .

فهذا ونحوه عطف بيان ، لا بدل ، إذ لو جعل بدلا تعين بناؤه على الضم لأن البدل في نية تكرار العامل ، فيلزم تقدير حرف النداء معه بخلاف عطف البيان . ثم أشار إلى الآخر بقوله :

ونحو بشرٍ تابعِ البكرى

ويعنى به ما كان تابعا لمجرور بإضافة صفة مقرونة بال (إليه) ^(٣) وهو غير صالح لإضافتها إليه كقول الشاعر ^(٤) :

(١) أ .

(٢) يعمرًا - بضم الميم وفتحها - علم منقول من المضارع منصوب عطف بيان على محل غلام .

(٣) أ ، ج .

(٤) قائله : هو المرار الأسدى - من قصيدة يفتخر فيها بأن جده قتل بشر بن عمرو - زوج الحزرق أخت طرفة بن العبد . - وهو من الوافر . -



أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بَشْرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقُوْعًا

فبشر عطف بيان ، ولا يجوز أن يكون بدلا لما يلزم من تقدير إضافة التارك إليه لأن البدل في نية تكرار العامل ، وهو غير صالح لذلك ، إذ لا يضاف ما فيه آل إلى عار منها .

ونقل عن المبرد أنه لا يجوز في بشر إلا النصب ، ولا يجيز جره لا على البدل ولا على عطف البيان .

وأجاز الفراء في « بشر » أن يكون بدلا ، لأن مذهبه جواز إضافة ما فيه آل إلى جميع المعارف .

وإلى تضعيف مذهبه أشار بقوله : وليس أن يُبدلَ بالمرضى .

وقد نقل جواز البدل في « بشر » عن الفارسي أيضا .

= اللغة : « التارك » اسم فاعل من ترك « البكرى » المنسوب إلى بكر بن وائل « ترقبه » تنتظره .

المعنى : يصف نفسه بالشجاعة وأنه ابن الذي ترك البكرى بشرا مجندلا في العراء مشخنا بالجراح في حالة يرثى لها ، تنتظر الطير خروج روحه لتهبط عليه وتنهش من جسده فهو شجاع من نسل شجاع .

الإعراب : « أنا » مبتدأ « ابن » خبر « التارك » مضاف إليه « البكرى » مضاف إلى التارك من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله « بشر » عطف بيان على البكرى « عليه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الطير » مبتدأ مؤخر . والجملة في محل نصب إما مفعول ثان للتارك وإما حال من البكرى « ترقبه » فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه والهاء مفعول والجملة في محل نصب حال من الطير « وقوعا » حال من الضمير المستتر في ترقبه .
الشاهد فيه : « التارك البكرى بشر » فإن « بشر » يتعين فيه أن يكون عطف بيان على « البكرى » ولا يجوز أن يكون بدلا .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/١٤ ، وابن هشام ٢/١٦١ ، وابن عقيل ٢/١٦٥ والسيوطى ص ٩٦ ، والمكودي ص ١٩٩ ، وابن الناظم . وفي كتاب سيبويه ١/٩٣ ، وذكره السيوطى فى الهمع ٣/١٢٢ ، وابن يعيش ٣/٧٣ ، والشاهد رقم ٢٩٩ فى الخزانة .

تنبيه :

استدرك على المصنف أمور يفرد بها عطف البيان لم يتعرض لها :
الأولى : أن يفتقر الكلام إلى رابط ، ولا رابط إلا التابع نحو « هند
ضربت الرجل أخاها » .

الثانية : أن يضاف أفعال التفضيل إلى عام ويتبع بقسيميه نحو « زيد أفضل
الناس الرجال والنساء أو النساء والرجال » .

الثالثة : أن يتبع الموصوف (به) ^(١) أيضا بمضاف نحو « يا أيها الرجل غلام
زيد » .

الرابعة : أن يتبع مجرور أى بمفضل نحو « بأى الرجلين زيد وعمرو
مرت » .

الخامسة : أن يتبع مجرور كلا بمفضل نحو « كلا الرجلين زيد وعمرو قال
ذلك » .

ومسائل آخر في باب النداء ، وهي مفهومة من تعليل « يا غلام يعمرأ » فلا
حاجة لذكرها .

(١) ١ ، ج .

عطف النسق

تال بحرف متبوع عطف النسق

(تال) - أى تابع - جنس يشمل الخمسة ، وقوله (بحرف متبوع) يخرج الأربعة .

فإن قلت : قوله (بحرف) يخرج غير المحدود ، فما فائدة قوله : (متبوع)؟

قلت : لو اقتصر على قوله (بحرف) لورد نحو « مررت بغضنفر أى أسد» .

فإنه تابع بحرف^(١) فلما قال (متبوع) خرج ، لأن أى ليس بمتبوع^(٢) .

خلافاً لمن عده من حروف العطف .

فإن قلت : فما أى ؟ وما إعراب تاليها ؟

قلت : أما أى فحرف تفسير على الصحيح ، وأما تاليها فعطف بيان

بالاجلى على الاخفى ، وتوافق ما قبلها فى التعريف والتشكير .

ثم مثل فقال :

.....
كَأَخْصَصَ بُوْدٌ وَثَنَاءً مِّنْ صَدَقٍ

ثم شرع فى ذكر حروف العطف فقال :

فالعطف مُطلقاً بواوٍ ثُمَّ فَآ حَتَّى أَمْ أَوْ كَفَيْكَ صِدْقٍ وَوَفَاً

فهذه ستة أحرف تُشرك لفظاً ومعنى^(٣) وهذا معنى قوله (مطلقاً) .

وقد مثل بقوله (فيك صدق ووفاً) وهو ظاهر^(٤) .

(١) فإنه أى : أسد تابع بحرف .

(٢) أى : ليست بحرف متبوع .

(٣) أى : تشرك بين التابع والمتبوع .

(٤) أى : ظاهر فى الأربعة الأول .



فإن قلت: كيف جعل أم وأو مشركين في اللفظ والمعنى، والذي يظهر خلاف ذلك؟

قلت: قال المصنف أكثر النحويين تجعل أم و أو (مشركين)^(١) في اللفظ، لا في المعنى، والصحيح أنهما يشركان لفظا ومعنى ما لم يقتضيا إضرابا لأن القائل «أريد في الدار أم عمرو» عالم بأن الذي في الدار هو أحد المذكورين، وغير عالم بتعيينه، فالذي بعد «أم» مُساو للذي قبلها في الصلاحية، لثبوت الاستقرار في الدار واتصافه، وحصول المساواة إنما هو بأم.

وكذلك «أو» مُشركة لما قبلها وما بعدها فيما يجاء بها لأجله، من شك أو غيره.

فإن قلت: أطلق في «أم» و «أو» وينبغي أن يقيدهما بالألا يقتضيا إضرابا، فإن اقتضيا إضرابا كانا مشركين في اللفظ لا في المعنى كما ذكر في التسهيل^(٢).

قلت: دلالتهما على الإضراب قليلة، فلذلك لم يتعرض لها، وسيأتى بيان ذلك.

ثم قال:

وَاتَّبَعَتْ لِفِظًا لِحَسَبِ بَلٍّ وَلَا لِكِنْ كَلِمَ يَبْدُ امْرُؤٌ لَكِنْ طَلَا

فهذه ثلاثة أحرف تشرك لفظا لا معنى، وقد مثل بقوله (كلم يبد امرؤ لكن طلا) وهو واضح^(٣).

والحاصل: أن حروف العطف على ما ذكر تسعة، والمتفق عليه منها ستة - الواو والفاء، وثم، و أو، وبل، ولا. واختلف في ثلاثة - حتى وأم، ولكن -.

(١) أ، ج، وفي ب (مشركين).

(٢) التسهيل ص ١٧٤.

(٣) الطلا - بفتح الطاء مقصورا - الولد من ذوات الظلف، وقيل: ولد بقر الوحش فقط والجمع أطلاء كسبب وأسباب.



أما « حتى » فذهب الكوفيون إلى أنها ليست بحرف عطف ، وإنما يعربون ما بعدها بإضمار^(١) .

وأما « أم » فذكر النحاس فيها خلافا ، وأن أبا عبيدة ذهب إلى أنها بمعنى الهمزة .

فإذا قال : « أقائم زيد أم عمرو » فالمعنى : أعمرو قائم ؟ فتصير على مذهبه استفهاما^(٢) .

وقال الغزنى فى البديع : أما « أم » فعديل همزة الاستفهام ، وليست بحرف عطف ، وأما « لكن » فذهب أكثر النحويين إلى أنها من حروف العطف .
ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال :

أحدها : أنها لا تكون عاطفة إلا إذا لم تدخل عليها الواو ، وهو مذهب الفارسى ، قيل ، وأكثر النحويين .

الثانى : أنها عاطفة ولا تستعمل إلا بالواو ، والواو مع ذلك رائدة ، وصححه ابن عصفور ، قال : وعليه ينبغي أن يحمل مذهب سيويه والأخفش ، لأنهما قالا أنها عاطفة ، ولما مثلاً للعطف بها مثلاً مع الواو .

الثالث : أن العطف بها ، وأنت مخير فى الإتيان بالواو ، وهو مذهب ابن كيسان ، وذهب يونس إلى أنها حرف استدراك ، وليست بعاطفة ، والواو قبلها عاطفة لما بعدها عطف مفرد على مفرد .

تنبيهان :

الأول : وافق المصنف هنا الأكثرين ، ووافق فى التسهيل يونس^(٣) قال فيه :
وليس منها « لكن » وفاقا ليونس .

(١) أى : بإضمار عامل فى نحو « جاء القوم حتى أبوك » ورأيهم حتى أباك ، ومررت بهم

حتى أبيك ، يضمرون جاء ورأيت والباء ، ويجعلون حتى ابتدائية هـ ٣/٦٨ صبان .

(٢) أى : فىكون ما بعدها فى مثل هذا التركيب مبتدأ محذوف الخبر ، وفى النصب والجر يقدر

المناسب هـ ٣/٦٨ صبان .

(٣) التسهيل ص ١٧٤ .

وظهر من كلامه في الشرح أنه غير موافق له من كل وجه ، لأنه جعل الواو قبلها عاطفة جملة على جملة ، ويضمّر لما بعدها عاملاً .

فإذا قلت : (ما قام سعد ولكن سعيد) فالتقدير : ولكن قام سعيد .

وإنما جعله من عطف الجمل ، لما يلزم على مذهب يونس من مخالفة المعطوف بالواو لما قبلها ، وحقه أن يوافقه .

واستدل من قال بأنها ليست بعاطفة بلزوم اقترانها بالواو قبل المفرد .

قال في شرح التسهيل : وما يوجد من كلام النحويين من نحو « ما قام سعد لكن سعيد » فمن كلامهم (لا من)^(١) كلام العرب .

ولذلك لم يمثل سيبويه في أمثلة العطف إلا بولكن ، وهذا من شواهد أمانته وكمال عدالته ، لأنه يجيز العطف بها غير مسبوقه بواو ، وترك التمثيل به لئلا يعتقد أنه مما استعملته العرب .

قلت : وفي قوله : إن سيبويه يجيز العطف بها غير مسبوقه بواو نظر :

فقد تقدم ما ذكره ابن عصفور .

الثاني : اختلف في تسعة ألفاظ آخر وهي - إما ، وإلا ، وليس ، ولولا ، وهلا ، وكيف ، ومتى ، وأين - وأى .

والصحيح أنها ليست من حروف العطف ، وسيأتي الكلام على (أما) .

ثم شرع في ذكر معاني حروف العطف ، وبدأ بالواو .

فقال :

فَاعْطِفْ بِوَاوٍ سَابِقًا أَوْ لَاحِقًا فِي الْحُكْمِ أَوْ مُصَاحِبًا مُوَافِقًا

يعنى : أن الواو للجمع المطلق كما ذهب إليه الجمهور ، فيصح أن يعطف

(١) أ ، ب . وفي ج (ليس من) .

بها لاحق في الحكم نحو « جاء زيد وعمرو بعده » ، أو سابق نحو « جاء زيد وعمرو قبله » . أو مصاحب نحو « جاء زيد وعمرو معه » .

وذهب بعض أهل الكوفة إلى أن الواو ترتب^(١) .

وحكى عن قطرب وثعلب والربيعي .

وبذلك يُعلم أن ما ذكره السيرافي والسهيلي من إجماع النحاة بصريهم وكوفيهم على أن الواو لا ترتب غير صحيح .

تنبيه:

قال في التسهيل: وتنفرد الواو بكون متبعتها في الحكم محتملاً للمعية برُجحان، وللتأخر بكثرة، وللتقدم بقلة^(٢) .

قيل: وليس هذا مذهب البصريين ولا الكوفيين، فهو قول ثالث:

وقوله:

واخصص بها عطف الذي لا يُغنى متبوعه كاصطف هذا وابني

يعنى: أن الواو تنفرد بعطف ما لا يستغنى عنه بمتبوعه كفاعل الافتعال والتفاعل، نحو « اصطف هذا وابني » و « تخاصم زيد وعمرو » وكذا نحو « جلست بين زيد وعمرو »^(٣) و « سواء زيد وعمرو »^(٤) .

(١) ورد بقوله تعالى ﴿إن هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا﴾ - لأن مراد المشركين بقولهم ونحيا الحياة الدنيا لا حياة البعث، لإنكارهم له . هـ ٢/٦١ خضرى .

(٢) التسهيل ص ١٧٤ .

(٣) وبين زيد وبين عمرو - بزيادة « بين » الثانية للتأكيد، قاله ابن برى هـ ٣/٧٠ صبان .

(٤) وإنما انفردت الواو بذلك، لإفادتها معنى المصاحبة فيها .

وأجاز الكسائي « ظننت عبد الله وريداً مختصمين » - بالفاء ، وثم - ومنع ذلك البصريون والفراء .

ثم انتقل إلى « الفاء » فقال: والفاء للترتيب باتصال.

أى : بلا مهلة ، فهى للتعقيب ، وهذا مذهب الجمهور ، وما أوهم خلافه يؤول .

وذكر فى التسهيل : أن الفاء تقع موقع ثم ^(١) كقوله تعالى : ﴿ فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً ﴾ ^(٢) .

ثم انتقل إلى « ثم » فقال وُثِمَ للترتيب بانفصال.

أى : بمهلة ، وهو مذهب الجمهور ، وما أوهم خلافه يؤول .

وذكر فى التسهيل : أنها قد تقع موقع الفاء ^(٣) كقوله ^(٤) :

جَرَى فى الأنايبِ ثمَّ اضطربَ

(١) التسهيل ص ١٧٥ .

(٢) من الآية ١٤ من سورة المؤمنون .

(٣) التسهيل ص ١٧٥ .

(٤) قائله : هو أبو فراد - حارثة بن العجاج الإيادى - من قصيدة يصف فيها فرسه

وصدره : كهز الردينى تحت العجاج - وهو من المتقارب .

اللغة : « الردينى » رمع منسوب إلى ردينة - وهى امرأة اشتهرت بصنع الرماح بهجر

« العجاج » - بفتح العين وتخفيف الجيم - الغبار ، والمراد ماثيره أقدام المتحاربين أو

خيولهم « الأنايب » - جمع أنبوية - وهى ما بين كل عقدتين من القصب .

المعنى : إن اهتزاز هذا القوس وسرعة عدوه ذهاباً وجيئة أثناء القتال ، يشبه اهتزاز الرمح

واضطرابه فى سرعة وخفة فى كل ناحية تحت غبار المعركة .

الإعراب : « كهز » جار ومجرور خبر لمتبداً محذوف « الردينى » مضاف إليه من إضافة

المصدر لفاعله ، - والمشبّه اهتزاز فرس كانت تحت المدوح - « تحت » ظرف مكان

منصوب بهز « العجاج » مضاف إليه « جرى » فعل ماض فاعله يعود على الهز « ثم »

حرف عطف بمعنى الفاء « اضطراب » فعل ماض مبنى على الفتح وسكن للروى .

الشاهد فيه : « ثم اضطرب » فإن « ثم » هنا بمعنى الفاء ، لأن اضطراب الرمح يحدث

عقب اهتزاز أنايبه مباشرة فى لحظات من غير مهلة .

وذكر فيه أيضا أنها قد تقع في عطف المقدم بالزمان اكتفاء بترتيب اللفظ^(١).

وقد أشار الفراء إلى ذلك .

قال ابن عصفور : وما ذكره الفراء من أن المقصود بتم ترتيب الإخبار ،
يعنى فى نحو^(٢) :

..... إنَّ من سَادَ ثُمَّ سَادَ أبُوهُ

ليس بشيء ، لأن « ثم » تقتضى تأخر الثانى بمهمله ، ولامهلة بين الإخبار:

= مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٢/٤١٨ ، وابن هشام ٣/١٧٣ ،
والسيوطى ص ٩٧ ، وابن الناظم ، وذكره ابن هشام فى المغنى ١/١٠٨ ، والسيوطى فى
الهمع ٢/١٣١ .

(١) التسهيل ص ١٧٥ .

(٢) قائله : الحسن بن هانىء المعروف بأبى نواس - وهو من الخفيف .
وتمامه : ثم قد سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ .

اللغة : « ساد » ماض من السيادة تقول : ساد الرجل يسود سيادة .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « من » اسم موصول اسم إن « ساد » فعل ماض
وفاعله ضمير يعود إلى الاسم الموصول « ثم » حرف عطف « ساد » فعل ماض « أبوه »
فاعل والضمير مضاف إليه « ثم » عطف « قد » حرف تحقيق « ساد » فعل ماض « قبلي »
ظرف زمان متعلق بساد « ذلك » مضاف إليه واللام للبعد والكاف حرف خطاب « جدّه »
فاعل ساد الأخير مرفوع بالضممة الظاهرة وضمير الغائب مضاف إليه .

الشاهد فيه : « ثم ساد .. ثم قد ساد » فإن « ثم » فى هاتين العبارتين ، لا يمكن أن
يكون دالا على معناه الأسمى له ، لأن سيادة الأب لا تكون بعد سيادة الابن ، وكذا
الجد .

مواضعه : ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية : ٢/٤١٨ وذكره السيوطى فى الهمع
٢/١٣١ .

وذكر الشارح : أن الفاء وثم قد يكونان لترتيب الذكر ، وهو الذى عناه فى التسهيل بترتيب اللفظ .

تنبيه:

فى « ثم » أربع لغات - ثُمَّ ، فُمَّ ، ثُمَّتَ ، ثُمَّتْ .

بقوله :

وَإِخْصُصْ بِفَاءٍ عَطْفَ مَا لَيْسَ صَلَاةً عَلَى الَّذِي اسْتَقْرَأَ أَنَّهُ الصَّلَاةُ

يعنى : أن « الفاء » تختص بعطف ما لا يصلح كونه صلة لعدم الضمير على ما هو صلة كقوله « الذى يطير فيغضب زيد الذباب » ولو عطفت بغير الفاء لم يجز ، وذلك لما فيها من معنى السببية (١) .

قلت : وما ذكره فى التسهيل (٢) من أنها تنفرد بتسويغ الاكتفاء بضمير واحد فيما تضمن جملة من صفة أو صلة أو خيرٍ أعم لشموله ست مسائل تنفرد بها الفاء هذه إحداها (٣) .

ثم انتقل إلى « حتى » فقال :

بعضاً بِحَتَّى اعْطِفَ عَلَى كُلِّ وَلَا يَكُونُ إِلَّا غَايَةَ الَّذِي تَلَا

(١) ولو قلت « ويفغضب زيد » ، أو « ثم يفغضب زيد » لم يجز لأن ما فى الفاء من معنى السببية - جعل ما بعدها مع ما قبلها فى حكم جملة واحدة ، فأغنى ذلك عن الرابط . ولو قلت : « الذى يطير ويفغضب منه الذباب » جاز لأنك أتيت بالضمير الرابط .

(٢) التسهيل ص ١٧٥ .

(٣) وأوضح الأمثلة للمسائل الست كما ذكرها الأشموني ٢/٤١٨ فأقول :

مثال الصلة نحو « اللذان يقومان فيغضب زيد أخواك » وعكسه نحو « الذى يقوم أخواك فيغضب هو زيد » .

والصفة : نحو « مررتُ بامرأة تضحكُ فيبكي زيدٌ » و« بامرأة يضحكُ زيدٌ فتبكي » .

والخبر : نحو « زيدٌ يقومُ فتقعُدُ هندٌ » و« زيدٌ تقعُدُ هندٌ فيقومُ » .

لا يكون المعطوف بحتى إلا بعض متبوعه نحو «قدم الحجاج حتى المشاة» .
 وقال فى التسهيل : أو كبعضه^(١) وفى الكافية : بعضاً وشبهه (ومثله)^(٢) فى شرحها بقوله « أعجبتنى الجارية حتى حديثها » فإن حديثها ليس بعضاً منها ولكنه كالبعض ، لأنه معنى من معانيها .
 قال : وقد يكون المعطوف بحتى مباينا فنقدر بعضيته كقوله^(٣) :

(١) التسهيل ص ١٧٥ .

(٢) ١ ، ج .

(٣) قائله : هو أبو مروان النحوى - قاله فى المتلمس - حين فر من عمرو بن هند ، لما أراد قتله ، والمتلمس - لقى جرير بن عبد المسيح - - وهو من الكامل - .
 اللغة : « ألقى » رمى « الصحيفة » أراد بها الكتاب « رحله » ما يستصحبه الرجل من متاع « الزاد » ما يستصحبه المسافر ليبلغه مقصده .
 المعنى : أن المتلمس رمى بالصحيفة ليخفف ما معه من متاع ، وألقى كذلك ما معه من زاد يتبلغ به ، حتى نعله التى يلبسها رمى بها .
 الإعراب : « ألقى » فعل ماض وفاعله يعود على المتلمس « الصحيفة » مفعول به « كى » حرف تعليل « يخفف » فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد كى « والزاد » معطوف على الصحيفة « حتى » حرف عطف « نعله » معطوف على الزاد « ألقاها » فعل ماض والفاعل ضمير مستتر ، وضمير الغائبة مفعول به .
 الشاهد فيه : « حتى نعله » عطف « نعله » بحتى على ما قبله ، ولأن المعطوف بحتى لا يكون إلا بعضا وغاية للمعطوف عليه ، والنعل ليس بعض الزاد بل بينهما مباينة ، ولكنه مؤول ، وتقديره : ألقى ما يتقله حتى نعله .
 ويجوز فى « نعله » ثلاثة أوجه :

- ١- النصب على العطف بالتأويل المذكور .
 - ٢- والرفع على الابتداء وجملة ألقاها خبره ، وتكون « حتى » حرف ابتداء ابتدئت بعدها الجملة .
 - ٣- والجر على أن تكون « حتى » جارة بمنزلة « إلى » فهى حرف غاية وجر ونعله مجرور بها .
- مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٣/٤١٩ ، وابن هشام ٣/١٧٤ ، والمكودى ص ١٢٠ وابن الناطم ، وذكره السيوطى فى الهمع ٢/١٣٦ .

القي الصحيفة كي يُخففَ رحلَهُ والزادَ حتى نَعَلَهُ ألقاهَا

فعطف « النعل » وليست بعضوية لما قبلها صريحة ، لكنها بالتأويل ، لأن المعنى ألقى ما يتقله حتى نَعَلَهُ .

ولا يكون المعطوف بها أيضا إلا غاية لما قبلها في زيادة أو نقص نحو « مات الناسُ حتى الأنبياءُ » و « قدم الحجاجُ حتى المشاةُ » .

تنبيهات:

الأول: « حتى » بالنسبة إلى الترتيب كالواو ، خلافا لمن زعم أنها للترتيب كالزَمْخَرِيُّ .

الثاني: إذا عطف بحتى على المجرور ، قال ابن عصفور : الأحسن إعادة الخافض ليقع الفرق بين العاطفة والجارة ، وقال ابن الخباز^(١) : لزوم إعادة الجار للفرق .

وقال في التسهيل : لزوم إعادة الجار ما لم يتعين العطف^(٢) .

الثالث: حيث جاز الجر والعطف ، فالجر أحسن ، إلا في باب (ضربتُ القومَ حتى زيدًا ضربتهُ) فالنصب أحسن على تقدير كونها عاطفة و(ضربته) توكيد^(٣) أو على تقدير جعلها ابتدائية و(ضربته) تفسير .

الرابع: قد فهم من اشتراط كون المعطوف بحتى بعضا ، أنها لا تعطف جملة على جملة وإنما تعطف مفردا على مفرد .

(١) هو أحمد بن الحسين شمس الدين بن الخباز النحوي الضرير ، كان أستاذا بارعا علامة زمانه في النحو واللغة والفقه والعروض والفرائض ، وله المصنفات المفيدة منها النهاية في النحو ، وشرح ألفية ابن معط ، مات بالموصل عاشر رجب سنة ٦٣٧ هـ .

(٢) التسهيل ص ١٧٦ .

(٣) توكيد ، لضربت زيدًا الذي تضمنه قولك : ضربت القوم ، لدخول زيد في القوم ، لا لضربت القوم ، حتى يرد أن الضمير ليس راجعا للقوم حتى يكون ضربته تأكيدا لضربت القوم بل لزيد . هـ ٣/٧٥ صبان .

ثم انتقل إلى «أم» فقال :

وأمٌ بها اعطفَ بِأثرِ هَمْزِ التَّسْوِيَةِ أو همزةٍ عن لفظِ أيِّ مُغْنِيَةٍ
(أم) على ضريين : متصلة ومنقطعة .

فالتصلة : هي المعادلة لهزمة التسوية أو همزة يطلب بها وبأم ما يطلب
بأي .

وعلامة الهمزة الأولى : أن تكون مع جملة يصح تقدير المصدر في
موضعها .

وعلامة الثانية : أن يصح الاستغناء بأي عنها .

مثال الأولى : ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾^(١) .

ومثال الثانية : (أريدُ في الدار أم عمرو) ؟

وقد تحذف الهمزة قبل المتصلة للعلم بها وأمن اللبس كقراءة ابن مُحَيِّصِينَ
﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾^(٢) وهو في الشعر كثير^(٣) .

وإلى ذلك أشار بقوله :

وَرَبِّمَا أَسْقَطَتِ الْهَمْزَةُ إِنْ كَانَ حَقًّا الْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أَمِنْ

فإن قلت : فهل يطرد ذلك ؟

(١) من الآية ٦ من سورة البقرة .

(٢) بإسقاط الهمزة من - أنذرتهم - .

(٣) مثال حذف الهمزة في الشعر :

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي ، وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًّا شَعِيثُ ابْنِ سَهْمٍ ، أَمْ شَعِيثُ ابْنِ مَنْقَرٍ؟
الأصل : أشعيث - فحذفت الهمزة والتنوين منهما .

وقوله :

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي ، وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًّا بِسَبْعِ رَمِيْنِ الْجَمْرِ أَمْ بِشَمَانِ

أى : أبسبع .

قلت : ظاهر قوله في شرح الكافية .

فهذا وأمثاله من مواضع حذف الهمزة المعطوف على مصحوبها بأم
جائز اطراده وقد أجاز الأخص حذف الهمزة في الاختيار ، وإن لم يكن بعدها
أم ، وجعل من ذلك قوله تعالى : ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ ﴾^(١) .

والمنقطعة ما سوى المتصلة ، وإليها أشار بقوله :

وبانقطاع وبمعنى بل وَقْتُ إِنْ تَكُ مِمَّا قَيَّدَتْ بِهِ خَلَّتْ

الذي قيدت به هو أن يكون بعد إحدى الهمزتين لفظا أو تقديرا .
فإن خلت من ذلك فهي منقطعة .

واختلف في معنى المنقطعة ، فذهب البصريون إلى أنها تقدر (بمعنى)^(٢)

بل والهمزة مطلقا .

وذهب الكسائي وهشام إلى أنها بمنزلة بل وما بعدها مثل ما قبلها .

فإذا قلت : (قام زيد أم عمرو) فالمعنى : بل قام عمرو .

وقال في التسهيل : وتقتضى إضراباً مع استفهام ودونه^(٣) .

وذكر في غيره أن الأكثر اقتضاؤها مع الإضراب استفهاما .

فإن قلت : قوله (وبمعنى بل) يقتضى موافقة الكسائي وهشام إذا لم يذكر

الاستفهام .

قلت : إنما اقتصر على ذكر (بل) ، لأن اقتضاء المنقطعة إضرابا لازم

وليس اقتضاؤها الاستفهام بلازم .

(١) من الآية ٢٢ من سورة الشعراء

(٢) ب .

(٣) التسهيل ص ١٧٦ .

تنبيهات:

الأول: حصر (أم) فى المتصلة والمنقطعة هو مذهب الجمهور ، وذهب أبو زيد : إلى أن (أم) تكون زائدة ، فهو قسم ثالث .

الثانى : سميت المتصلة متصلة ؛ لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر؛ ولذلك لم تقع إلا بين مفردين أو (بين)^(١) جملتين فى تقدير مفردين ، أو مفرد وجملة فى تقدير مفرد .

وسميت المنقطعة منقطعة ، لوقوعها بين جملتين مستقلتين .

الثالث : إذا عادت المتصلة بين جملتين ، فقد يكونان فعليتين أو اسميتين أو مختلفتين^(٢) قيل : إلا فى التسوية ، فإنه لا يُذكر بعدها إلا الفعلية ، ولا يجوز (سواءً على أزيدٍ قائمٌ أم عمروً منطلق) فهذا لا تقوله العرب ، وأجازه الاخفش قياساً على الفعلية .

وقد عادت بين مفرد وجملة فى قوله^(٣) :

(١) ج .

(٢) مثال الفعليتين - وهو الأكثر - قوله تعالى : «سواءً عليهم أأنذرتهم أم لم تُنذوهم» والاسميتين قول الشاعر :

ولست أبالي بعد فُتدي مالكا أموتى ناء أم هو الآن واقع ؟
والمختلفتين : قوله تعالى : «سواءً عليكم أَدعوتُموهُم أم أنتم صامتون» .

(٣) قائله : لم أقف على اسم قائله - وهو من الطويل - .

وتمامه : بأهل القباب من عمير بن عامر .

اللغة : « النفر » - بفتح النون وسكون الفاء - أصل معناه التفرق والشراد ، وفى شواهد العينية « سواء عليك الفقر » - بفاء ثم قاف - وربما يكون محرفاً عن « القفر » - بقاف ثم فاء - وهو الأرض الموحشة الخالية من الأتيس « القباب » - جمع قبة - وهى الخيمة ، والمراد منها هنا : اسم موضع .

المعنى : يقول الشاعر : إنه لا فرق بين أن تنفر وتأخذ فى طريقك غير ملو على شىء ، وأن تبيت بهؤلاء القوم الذين عرفوا بمنع الجار وحمايته ، فلن ينجيك مما تحذر شىء .

الإعراب : « سواء » خبر مقدم « عليك » جار ومجرور متعلق بسواء « النفر » مبتدأ مؤخر =



سَوَاءٌ عَلَيْكَ النَّفْرُ أَمْ بِتَّ لَيْلَةٌ

ويجربى مجرى التسوية ، ما أدري ، وليت شعري - ويقع بعدها الجملتان -
وما أبالي ويقع بعده الجملتان أيضا ، خلافا لمن زعم أنه لا يكون بعده إلا الفعلية .

الرابع : فصل (أم) مما عطف عليه نحو (أريد في الدار أم عمرو) أولى
من وصلها (به) ^(١) هذا مذهب سيويه ، وهو الصحيح .

قال في شرح التسهيل : ومن ادعى امتناع وصلها أو ضعفه فمخطئ ، لأن
دعواه مخالفة للاستعمال المقطوع بصحته ، ولقول سيويه والمحققين من أصحابه .

الخامس : قد يكتفى (بلا) عن ذكر المعادل نحو (أتفعل أم لا) ؟

السادس : ذهب ابن كيسان إلى أن ميم (أم) بدل عن واو ، وأصلها أو ،
وهي دعوى مجردة عن الدليل .

السابع : ذكر في التسهيل : أن عطف المنقطعة المفرد قليل ^(٢) ومثل في الشرح
بقولهم (إنها لإبل أم شاء) . (قال فأم هنا لمجرد الإضراب عاطفة ما بعدها
على ما قبلها ، كما يكون بعد (بل) فإنها بمعناها ، ومذهب الفارسي وابن جنى
في ذلك أنها بمنزلة بل والهزمة ، وأن التقدير : بل أي شاء ؟) ^(٣) .

= « أم » حرف عطف « بت » بات فعل ماض والتاء فاعل « ليلة » ظرف زمان متعلق ببات
« بأهل » جار ومجرور متعلق ببيت « القباب » مضاف إليه « من عمير » جار ومجرور
متعلق بمحذوف حال من أهل القباب « ابن » صفة لعمير « عامر » مضاف إليه .

الشاهد فيه : « النفرا م بت ليلة » حيث جاء بعد همزة التسوية الواقعة بعد سواء ، باسم
مفرد ثم عادله بجملة فعلية . وهذا خلاف الأصل ، وربما لاحظ الشاعر أن الاسم
المفرد يثنى عن الجملة ، لكونه مصدرا فاستساغ الشاعر أن يقيمه مقام الجملة - وكأنه قد
قال « سواء عليك أنفرت أم بت ليلة » .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٤٢١ .

(١) ، ب .

(٢) التسهيل ص ١٧٦ .

(٣) ، ج .

وبه جزم فى شرح الكافية .

وقال فى شرح التسهيل - بعد حكاية هذا القول - : وهذه دعوى لا دليل عليها ولا انقياد إليها .

وقد قال بعض العرب (إن هناك لإبلا أم شاء) فنصب ما بعد (أم) حين نصب ما قبلها، وهذا عطف صريح مقو لعدم الإضمار قبل المرفوع .
قيل : ولا حجة فى قول بعضهم (إن هناك لإبلا أم شاء) لاحتمال كونها متصلة ، والهمزة قبلها محذوفة .

ويحتمل أن ينصب (شاء) على إضمار فعل تقديره : أم ترى شاء .
الثامن : قد ظهر من كلام المصنف أن (أم) المنقطعة تكون عاطفة ، وقال فى شرح الكافية : وأما (أم) المنقطعة فليست للعطف لا فى مفرد ولا جملة .
التاسع : تدخل (أم) المنقطعة على (هل) وأسماء الاستفهام نحو ﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ ﴾^(٢) ﴿ أَمَاذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾^(٣) وهو فصيح كثير ، ولا التفات لمن زعم أنه من الجمع بين أداتى معنى ، وأنه قليل جداً .
وبذلك رد على من قال (إنها بمعنى)^(٤) بل والهمزة فى كل موضع .

ثم انتقل إلى (أو) فقال:

خَيْرٌ أَيْحَ قَسَمَ بَأَوْ وَأَبْهَمَ وَاشْكُكْ وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضًا نُمِي

فذكر لها سبعة معان :

الأول : التخيير ، نحو (خذ ديناراً أو ثوباً) .

(١) ب ، ج .

(٢) من الآية ١٦ من سورة الرعد .

(٣) من الآية ٨٤ من سورة النمل .

(٤) ب ، ج . وفى « أ » أنهما يعنى «



والثاني: الإباحة ، نحو(جالس الحسن أو ابن سيرين) .

فإن قلت : فما الفرق بينهما ؟

قلت : الفرق بينهما جواز الجمع بين الأمرين في الإباحة ومنعه في التخيير .

فإن قلت : فهل استفيد جواز الجمع في الإباحة من لفظ (أو) ؟

قلت : قد ذكر بعضهم أن ذلك ليس لأمر راجع إلى اللفظ بل لأمر خارج ، وهو قرينة انضمت إلى اللفظ .

وذلك أن التخيير يرد فيما أصله الحظر ، والإباحة ترد فيما ليس أصله الحظر .

تنبيه :

قال المصنف من علامات الإباحة ، استحسان الواو موقعها ، فلو جرى بالواو مكان (أو) لم يختلف المعنى .

وفرق غيره بين الواو وأو في ذلك (فقال)^(١) إذا قلت : (جالس الحسن أو ابن سيرين) جاز له مجالستهما ومجالسة أحدهما .

وإذا عطف بالواو لم يجز له مجالسة أحدهما دون الآخر .

الثالث: التقسيم ، نحو (الكلمة اسم أو فعل أو حرف) قال في التسهيل^(٢) :

بدل التقسيم : أو تفريق مجرد - يعني : من الشك والإبهام والتخيير ، ومثله بقوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى ﴾^(٣) .

(١) ج .

(٢) التسهيل ص ١٧٦ .

(٣) من الآية ١٣٥ من سورة البقرة .

قال : والتعبير عن هذا بالتفريق أولى من التعبير عنه بالتقسيم ، لأن استعمال الواو فيما هو تقسيم أجود من استعمال (أو) نحو (الكلمة اسم وفعل وحرف) .

وعبر بعضهم عن هذا المعنى بالتفصيل .

الرابع : الإبهام ، نحو ﴿وَأَنَا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلِّي هُدًى﴾^(١) ومعنى الإبهام أن يكون المتكلم عالماً وببهم على المخاطب .

الخامس : الشك ، نحو (قام زيد أو عمرو) .

والفرق بينهما أن الشك للمتكلم والإبهام على السامع .

السادس : الإضراب ، كقوله تعالى : ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾^(٢) .

قال الفراء (أو) هنا بمعنى (بل) .

وأشار بقوله (بها أيضاً نى) (أى : نقل ، إلى أن ورودها للإضراب غير متفق عليه .

وقال فى شرح الكافية : أجاز الكوفيون موافقتها (بل) فى الإضراب ، ووافقهم أبو على وابن برهان . قلت : وابن جنى .

قال فى قراءة أبى السّمّال ﴿أَوْ كُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا﴾^(٣) معنى (أو) هنا معنى (بل) .

وقال ابن عصفور : والإضراب ذكره سيويه فى النفى والنهى إذا أعدت العامل ، كقولك (لست بشرا ، أو لست عمرا ، ولا تضرب زيدا ، أو لا تضرب عمراً) .

(١) من الآية ٢٤ من سورة سبأ .

(٢) الآية ١٤٧ من سورة الصافات .

(٣) من الآية ١٠٠ من سورة البقرة - بسكون الواو - فى «أو» .

قال : وزعم بعض النحويين أنها تكون للإضراب على الإطلاق ، واستدلوا
بقوله تعالى : ﴿ فَنُوحِلُّهُمْ حَتَّىٰ حِينٍ ۖ ﴾ (١٧٤) ، وبقوله : ﴿ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ
أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾ (٢) .

قال : وما ذهبوا إليه فاسدٌ .

السابع : معنى (الواو) كقوله (٣) :

جاءَ الخِلافةَ أو كانتَ لَهُ قَدْرًا

أى : وكانت ، فأوقع « أو » مكان الواو ، لأن اللبس .

والى هذا أشار بقوله :

(١) الآية ١٧٤ من سورة الصافات .

(٢) من الآية ٧٤ من سورة البقرة .

(٣) قائله : هو جرير بن عطية - من كلمة يمدح بها عمر بن عبد العزيز .

وتمامه : كما أتى ربه موسى على قدرٍ - وهو من البسيط .

اللغة : « قدرًا » أى : مقدرة فى الأزل « على قدر » أى : على تقدير من الله .

المعنى : تولى عمر الخِلافةَ وكانت بتقدير الله سبحانه ، فانتشل المسلمين من الظلم ، وأقام
بينهم صرح العدل ، كما أتى سيدنا موسى ربه ، وكلمه بقضائه وقدره ، فأبان للخلق
طريق الحق .

الإعراب : « جاء » فعل ماضٍ والفاعل يعود على سيدنا عمر « الخِلافة » مفعول « أو » عطف
بمعنى الواو - ويروى بدلها « إذ » كانت فعل ماضٍ ناقص والتاء للتأنيث واسمها يعود
على الخِلافة « له » متعلق بقدرًا « قدرًا » خبر كان « كما » الكاف جارة و « ما » مصدرية
« ربه » مفعول مقدم لآتى ومضاف إليه و « ما » وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور
بالكاف « موسى » فاعل مؤخر بآتى « على قدر » متعلق بآتى :

الشاهد فيه : « أو كانت » حيث استعمل فيه « أو » بمعنى الواو . ارتكنا على إفهام المعنى
وعدم وقوع السامع فى لبس .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : ابن هشام ٢/٣٠ ، ابن عقيل ٢/١٧٤ ، وابن
الناظم .

وذكره السيوطى فى الهمع ٢/١٨١ .

وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الْوَاوَ إِذَا لَمْ يُلْفِ ذُو النُّطْقِ لِلْبِسِ مَنفَذًا

وإلى أن « أو » تأتي بمعنى « الواو » ذهب الأخفش والجزمى ، واستدلا بقوله تعالى : « أَوْ يَزِيدُونَ »^(١) وهو مذهب جماعة من الكوفيين .
وذكر فى التسهيل : أن « أو » تعاقب « الواو » فى الإباحة كثيرا ، وفى عطف المصاحب والمؤكد قليلا^(٢) .

مثال الإباحة : « جالس الحسن أو ابن سيرين » وقد تقدم الكلام عليه .
ومثال المصاحب ، قوله عليه الصلاة والسلام « اسكن أحد فإنما عليك نبي^٣ أو صديق أو شهيد » .

ومثال المؤكد : ﴿ وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ﴾^(٣) .

تنبيهان :

الأول : مذهب الجمهور أن « أو » لأحد الشيئين أو الأشياء ، فإذا عطف بها فى الطلب فهى للتخيير أو الإباحة ، وإن عطف بها فى الخبر ، فهى للشك أو الإبهام أو التقسيم .

الثانى : إذا دخل النهى فى الإباحة ، استوعب ما كان مباحا باتفاق النحويين ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَطْعَمْنَهُمْ أَمْأًا أَوْ كَفُورًا ﴾^(٤) .
فهذه هى التى تقع فى الإباحة ، لأن النهى وقع على الجمع والتفريق ، وإذا دخل النهى فى التخيير ، ففيه خلاف .

ذهب السيرافى : إلى أنه يستوعب (الجميع)^(٥) كالنهى عن المباح .

(١) أى : ويزيدون .

(٢) التسهيل ص ١٧٦ .

(٣) من الآية ١٢٢ من سور النساء .

(٤) من الآية ٢٤ من سورة الإنسان - ولو قلت « أو لا تطعم كفورا » انقلب المعنى ، يعنى أنه يصير إضرابا عن النهى الأول ، ونهيا عن الثانى فقط ، هـ ٢/٤٢٣ أشمونى .

(٥) أ ، ج .

وذهب ابن كيسان : إلى جواز أن يكون النهى عن كل واحد ، وأن يكون
عن الجميع .
وقوله :

ومثلُ أو في القصد إما الثانية في نحو إما ذى وإما النائية

يعنى : أن « إما » مثل « أو » فيما يقصد بها ، فتكون للتخيير والإباحة
والتقسيم والشك والإبهام ، ولم يذكر الإباحة في التسهيل ^(١) .

فإن قلت : ظاهر قوله (مثل أو) أنها توافقها في المعاني السبعة .

قلت : لا يصح حملها على ظاهره ، لأن « إما » لا ترد بمعنى « الواو » ولا
بمعنى « بل » ، والعذر له ^(٢) أن ورود « أو » لهذين المعنيين قليل ومختلف فيه ،
فالإحالة إنما هي على المعاني المتفق عليها .

وقد فهم من البيت فرائد :

الأولى : أن « إما » ليست بعاطفة ، إذ لم يجعلها مثل « أو » مطلقا بل في
القصد فقط ، ولذلك لم يذكرها مع حروف العطف أولا .

ونقل المصنف عن أكثر النحويين : أنها عاطفة ، ونقل عن يونس وابن
كيسان وأبى على أنها ليست بعاطفة ، ووافقهم المصنف ، وهو الصحيح ،
لدخول الواو عليها .

واستدل الرماني على أنها عاطفة بأن الواو للجمع ، وليست هنا كذلك ،
لأننا نجد الكلام لأحد الشئيين فعلم أن العطف لإما .

(١) التسهيل ص ١٧٦ - وقال الأشموني ٢/٤٢٥ - ولكنها بمقتضى القياس جائزة .

(٢) أى : فى الإطلاق وعدم التقييد بما عدا المذكورين .

ونقل ابن عصفور : اتفاق النحويين على أن « إما » ليست بعاطفة ، وإنما أوردوها في حروف العطف (لمصاحبتها لها)^(١) .

(وقد عدّ سيويه)^(٢) « إما » من حروف العطف ، فجعل بعضهم كلامه على ظاهره .

وقال : إن « الواو » عطف « إما » الثانية على « إما » الأولى ، و « إما » الثانية عطف الاسم الذي بعدها على الاسم بعد الأولى .

وتأوله بعضهم بأن « إما » لما كانت (صاحبة)^(٣) المعنى ، ومخرجة الواو عن الجمع ، والتابع يليها ، سماها عاطفة مجازا .

الثانية : أن المشبهة بأو إنما هي الثانية ، وهي المختلف فيها ، وأما الأولى فليست بعاطفة !

الثالثة : فهم من قوله (الثانية) أن « إما » لا بد من تكرارها بخلاف « أو » .

(وهذا أحد الفرقين بينهما ، والثاني : أن الكلام مع « إما » مبنى من أوله على ما جرى بها لأجله بخلاف « أو »)^(٤) .

الرابعة : فهم من تمثيله . أنه لا بد من اقترانها بالواو .

فإن قلت : التزام الواو ظاهر عند من لم يجعل « إما » عاطفة ، فما يقول من جعلها عاطفة ؟

قلت : من رأى أنها عاطفة لم ير إخلاءها من الواو إلا نادرا ، كقوله^(٥) :

(١) أى : لبعضها وهو الواو .

(٢) ١ ، ج .

(٣) ١ ، ج وفى ب (مصاحبة) .

(٤) ١ ، ج .

(٥) قائله : نسبة الجوهرى إلى الأحوص ، وليس بصحيح - وإنما هو لسعد بن قرط العبدى من أبيات يهجو فيها أمه ، وكان عاقا شريفاً .

... أيما إلى جنة أيما إلى نار

فإن قلت: فهل يحسن الاحتجاج بمثل هذا البيت ، لمن قال إنها عاطفة ؟

قلت : لا ؛ لندوره، فيجعل من حذف العاطف ضرورة .

تنبيهات:

الأول : ما ذكر من أن « إما » لا بد من تكرارها هو الكثير ، وقد يستغنى عن الثانية بأو ، كقراءة أبي « وإنا وإياكم لإما على هدى أو فى ضلال مبين »^(١) ونحوه فى الشعر كثير .

وبان الشرطية مع « لا » النافية كقوله^(٢) :

= وصدرة : ياليتما أمنا شالت نعمتها - وهو من البسيط - .

اللغة : « شالت » ارتفعت جنازتها « النعامة » باطن القدم ، ومن مات ترتفع رجلاه وتنخفض رأسه ، فحظير نعمته ، وقيل : النعامة هنا النعش « شالت نعمتها » كناية من كنايات العرب معناها ماتت .

المعنى : يتمنى هذا العاق لأمه أن تموت وترتفع جنازتها إما إلى الجنة وإما إلى النار .

الإعراب : « يا » حرف تنبيه أو نداء والمنادى محذوف « ليت » حرف تمن وما زائدة « أمنا » اسم ليت ومضاف إليه « شالت نعمتها » الجملة خبر ليت ، ويجوز أن تكون « ما » كافة و« أمنا » - بالرفع - مبتدأ وجملة « شالت نعمتها » خبر المبتدأ « أيما » حرف للتفصيل « إلى جنة » متعلق بشالت « أيما » الثانية عاطفة ، وقد جاءت بدون الواو شذوذا .

الشاهد فيه : « أيما » حيث حذف واو العطف فى « أيما » الثانية ، إذ التقدير : إلى جنة وإما إلى نار - وقد أبدلت - .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٢/٤٢٥ ، وابن هشام ٣/١٨٦ ، وابن الناظم .

وذكره ابن هشام فى المعنى ١/٥٧ ، والسيوطى فى الهمع ٢/١٣٥ .

(١) من الآية ٢٤ من سورة سبأ .

(٢) قائلهما : هو المثقب العبدى - والمثقب - بتشديد القاف مكسورة - لقبه ، وهما من الوافر - .

فَأَمَّا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِصَدَقٍ فَأَعْرِفَ مِنْكَ غَثِي مِنْ سَمِينِي
وَالْأَفَاطِرِحْنِي وَاتَّخِذْنِي عَدُوًّا أَتَّقِيكَ وَتَتَّقِينِي

وقد يستغنى عن الأولى ، كقول الفرزدق^(١) :

= اللغة : «غثى» - بفتح الغين وتشديد الشاء - من غث اللحم يغث - المهزول « السمين»
ضد الغث .

الإعراب : « فإما » حرف تفصيل « أن » حرف مصدرى ونصب « تكون » فعل مضارع ناقص منصوب بأن المصدرية واسمه ضمير مستتر « أخى » خبر تكون منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم وياء المتكلم مضاف إليه « بصدق » متعلق بتكون « فأعرف » فعل مضارع منصوب بالعطف على تكون وفاعله ضمير مستتر فيه « منك » متعلق بأعرف « غثى » مفعول به لأعرف منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء المتكلم مضاف إليه « من سمينى » مجرور بمن وعلامه جره كسرة مقدرة على آخره وياء المتكلم مضاف إليه « وإلا » الواو عاطفة وإن شرطية ولا حرف نفي ، وفعل الشرط محذوف تقديره: وإلا تفعل ذلك « فاطرحنى » الفاء واقعة فى جواب الشرط « اطرح » فعل أمر وفاعله ضمير مستتر والنون للوقاية وياء المتكلم مفعول به « واتخذني » فعل أمر والنون للوقاية وياء المتكلم مفعول أول ، وجملة اطرحنى فى محل جزم جواب الشرط « عدوا » مفعول ثان لاتخذ « أتقيك » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة والفاعل ضمير والكاف مفعول به « وتتقيني » مضارع والنون للوقاية والفاعل ضمير وياء المتكلم مفعول به .

الشاهد فيه : « وإلا فاطرحنى » حيث أناب « إلا » مناب « إما » .

مواضعه : ذكره من شراح الالفية : الأشموني ٢/٤٢٦ ، وابن الناظم ، والسيوطى ص ٩٨ ، وذكره فى الهمع ٢/١٣٥ ، وابن هشام فى المغنى ١/٥٩ .

(١) قائله: هو ذو الرمة - وقيل : الفرزدق . من قصيدة يمدح فيها سليمان بن عبد الملك ويهجو الحجاج بن يوسف - وهو من الطويل - .

اللغة : « تهاض » من الهيض - من هاض يهيض هيضا ، أى : نكس بعد أن تماثل للشفاء - ويروى « تلم » وهو فعل مضارع مبنى للمجهول ، والضمير المستتر فيه يعود إلى النفس المذكورة فى بيت سابق - ويكون معناه يصيبها اللمم وهو المرض « تقادم » طال الزمن .

المعنى : وصف الشاعر أن نفسه كلما قاربت البرء وطمع هو فى أن تندمل جروحها ويبرأ سقامها تعرضت للانتكاس ورجعت إلى الأسقام بأشد مما كانت عليه ، وذلك بسبب رؤية الديار التى كانت مسرح هواه .

=



تَهَاضُ بَدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا وَإِمَاءٌ بِأَمْوَاتٍ أَلَمَ خَيَالُهَا

الثاني: اختلف في «إما» المذكورة . فقيل : بسيطة ، وقيل : مركبة من إن وما وهذا مذهب سيويه ، والدليل عليه اقتصارهم على «إن» في الضرورة ، كقوله^(١) :

فإن جزعاً وإن إجمالاً صبر

الإعراب : «تهاض» فعل مضارع مبنى للمجهول ونائبه ضمير مستتر فيه «بدار» متعلق بتهاض «قد» حرف تحقيق «تقادم» فعل ماض «عهدها» فاعل تقادم ، وهو مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه «وإما» الواو عاطفة وإما حرف تفصيل «بأموات» معطوف على بدار «ألم» فعل ماض «خيالها» فاعل مرفوع بالضم ، وضمير الغائبة مضاف إليه .

الشاهد فيه: «بدار» أصله إما بدار قد تقادم عهدهما وإما بأموات - فحذفت «إما» الأولى اكتفاء بإما الثانية .

مواضعه: ذكره من سراج الألفية : الأشموني ٤٢٦ / ٢ ، وابن الناظم ، والسيوطي ص ٩٨ ، وفي مجمع ٢/١٣٥ .

(١) قائله: هو دريد بن الصمة - وهو من الوافر .

وصدره: وقد كذبتك نفسك فأكذبتها .

اللغة: «كذبتك» بالتخفيف «إجمال صبر» من أجمل يجمل إجمالاً إذا أحسن ، وفي سيويه «فأكذبتها» .

المعنى: يقول معزها لنفسه عن أخيه عبد الله بن الصمة وكان: قد قتل: كذبتك نفسك فيما متك به من الاستمتاع بحياة أخيك فأكذبتك في كل ما تمنيتك به بعد ، فإما أن تجزع لفقد أخيك وذلك لا يجدى عليك شيئاً وإما أن تجمل الصبر فذلك أجدى عليك .

الإعراب: «وقد» الواو للعطف . قد حرف تحقيق - وفي سيويه «لقد» «كذبتك» فعل والفاء للتأنيث والكاف مفعول «نفسك» فاعل والكاف مضاف إليه «فأكذبتك» فعل وفاعل ومفعول «إن» ليست شرطية في الموضعين إنما هي بمعنى إما ، والتقدير : فإما جزعاً وإما إجمالاً صبر «جزعاً» منصوب بفعل مضمر . تقديره: فإما تجزع جزعاً وأيضاً «إجمالاً» وإما تجمل إجمالاً صبر ، والفاء للاستئناف ، ويجوز أن تكون شرطية حذف جوابها ، أي : فإن تجزع جزعاً فعلت - وهذا قليل - .

وقوله^(١):

سَقَّتْهُ الرُّوَاعِدُ مِنْ صَيْفٍ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَمَا

وأجيب بأنه يحتمل أن تكون « إن » في البيتين شرطية حذف جوابها ،
والتقدير : فإن كنت ذا جزع فلا جزع ، وإن كنت مجمل صبر فأجمل ، وإن
سقته من خريف فلن يعدم الرى .

فرع: لو سميت « ياما » على القول بالتركيب حكيت .

الثالث : فى « إما » المذكورة لغتان : كسر همزتها ، وهى لغة أهل الحجاز
ومن جاورهم وهى الفصحى ، وفتح همزتها ، وهى لغة قيس وأسد وقيم .
وحكى إبدال ميمها الأولى « ياء » مع كسر الهمزة وفتحها .

= الشاهد فيه : « فإن ... وإن » فإن أصلهما « فإما وإما » فحذفت منهما « ما » .
مواضعه : ذكره من شراح الألفية : ابن الناظم ، والسيوطى ص ٩٨ ، وفى همع
٢/١٣٥ ، وذكره سيويه ١/١٣٤ .

(١) قائله : هو النمر بن تولب العكلى - وهو من المقارب .
اللغة : « الرواعد » - جمع راعدة - وهى السحابة الماطرة « من صَيْفٍ » بتشديد الياء -
وهو المطر الذى يجىء فى الصيف .
الإعراب : « سقته » فعل ماض مبنى على فتح مقدر والتاء والهاء مفعول به « الرواعد »
فاعل « من صيف » متعلق بسقته « إن » بمعنى إما . والتقدير : وإما من خريف « فلن »
حرف نصب « يعدما » فعل مضارع منصوب بلن والالف للإطلاق .
الشاهد فيه : « وإن من » فإنه حذف « ما » وأبقى « إن » .
وقال المبرد : إن « إن » فى البيت شرطية ، والفاء فاء الجواب والمعنى : وإن سقته من
خريف فلن يعدم الرى - كما أشار الشارح .
وقال أبو عبيدة : إن « إن » فى البيت زائدة والتقدير : من خريف والالف فى يعدما
للإشباع والمفعول محذوف .
مواضعه : ذكره من شراح الألفية : ابن الناظم ، وابن هشام فى المغنى ١/٥٦ .

الرابع : تشارك « إما » المذكورة في اللفظ « إما » الشرطية وهي مركبة من إن وما بغير إشكال ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً ﴾^(١) .

وزعم الكسائي : أن لها قسما ثالثا تكون فيه جحدا ، تقول : « إما زيد قائم » تريد : إن زيد قائم ، وما صلة .

ثم انتقل إلى « لكن » فقال :

وأول لكن نفيًا أو نهياً ولا نداءً أو أمراً أو إثباتاً تلا

فالنفي (نحو)^(٢) « ما قام زيدٌ لكن عمروٌ » والنهي « لا تضربُ زيداَ لكن عمراً » فالمعطوف بلكن محكوم له بالثبوت بعدهما .

وفهم من ذلك أنها لا تقع في الإيجاب - « وهو مذهب البصريين ، وأجاز الكوفيون أن يعطف بها في الإيجاب »^(٣) نحو (أتاني زيد لكن عمرو)^(٤) .

تنبيه:

إنما يشترط النهي والنفي في الواقعة قبل المفرد - وتقدم الخلاف في كونها عاطفة .

وإذا وليها جملة فتكون حيثئذ بعد إيجاب أو نفي أو نهى « أو أمر »^(٥) لا استفهام فلا يجوز « هل زيد قائم لكن عمرو لم يقم » ؟

فإن قلت : إذا وقعت قبل الجملة ، فهل هي عاطفة أو غير عاطفة ؟

قلت : الذي ذهب إليه أكثر المغاربة أنها حيثئذ حرف ابتداء ، لاحرف عطف .

(١) من الآية ٥٨ من سورة الانفال .

(٢) أ ، ج .

(٣) ب ، ج .

(٤) وإنما يمتنع « لكن عمرو » عند البصريين ، إذا جعل « عمرو » معطوفاً بلكن ، وأما إذا جعل مبتدأ خيره محذوف ، فإنه يجوز .

(٥) ب .

وقيل أنها تكون عاطفة جملة على جملة إذا وردت بغير واو .

قال ابن أبي الربيع : وهو ظاهر كلام سيويه .

فإن قلت : فما المفهوم من كلام الناظم ؟

قلت : المفهوم من اشتراطه قبل العاطفة النفي والنهي ، أن الواقعة قبل

الجملة غير عاطفة ، إذ لا يشترط فيها ذلك .

ثم انتقل إلى « لا » فقال : « ولا نداء أو أمراً أو إثباتاً تلاً » .

أى : وأول « لا » نداء نحو « يا يزيد لا عمرو » أو أمراً نحو : « اضرب

زيداً لا عمراً » أو إثباتاً نحو « زيد كاتب لا شاعر » .

وزعم ابن سعدان : أن العطف « بلا » على منادى ليس من كلام العرب

ونص على جوازه سيويه .

ومنع أبو القاسم الزجاجي في كتاب معنى الحروف : أن يعطف بها بعد

الفعل الماضي وليس منع ذلك بصحيح ؛ لثبوته في كلام العرب .

تنبيهات:

الأول : في معنى الأمر الدعاء نحو « غفر الله لزيد لا بكر » والتحضيضُ

نحو « هلا تضرب زيداً لا عمراً » .

الثاني : أجاز الفراء العطف بها على اسم « لعل » كما يعطف بها على اسم

« إن » .

نحو « لعل زيداً لا عمراً منطلق » .

الثالث : فائدة العطف « بلا » قَصْرُ الحكم على ما قبلها ، إما قَصْرَ أفرادٍ

كقولك : زيد كاتب لا شاعر ، رداً على مَنْ يعتقد أنه كاتب وشاعر .

وإما قَصْرَ قَلْبٍ ، كقولك : « زيد عالم لا جاهل » ، رداً على مَنْ يعتقد أنه

جاهل .

الرابع : شرط عطف الاسم «بلا» أن يكون ما بعدها غير صالح لإطلاق ما قبلها عليه ، فلذلك لا يجوز «قام رجل لا زيد» .

الخامس : قد يحذف المعطوف عليه «بلا» نحو «أعطيتك لا لتظلم» أى : لتعدل لا لتظلم .

السادس : لا يعطف «بلا» إلا مفرد أو جملة لها موضع من الإعراب نحو «زيد يقوم لا يقعد» .

فإن لم يكن للجملة موضع لم تكن عاطفة ، ولذلك يجوز الابتداء بها .
وفى النهاية : وتعطف لا الجملة (على الجملة)^(١) نحو «زيد قائم لا عمرو جالس» .

ثم انتقل إلى «بل» فقال :

وَبَلٌ كَلَكِنْ بَعْدَ مَصْحُوبِيَّهَا

مصحوبا «لكن» هما النفي والنهي .

فإذا عطف «بل» بعدهما ، فهي كلكن . يعنى : لتقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها نحو (ما قام زيد بل عمرو) (فتقرر)^(٢) نفي القيام عن زيد ، وثبته لعمرو .

ومثله : كَلِمٌ أَكُنْ فِي مَرْنَعٍ بِل تَيْهَا .

والمربع : منزل الربيع ، والتهيء : الأرض التى لا يهتدى بها .

وتقول : (لا تضرب زيدا بل عمرا) فتقرر النهى عن زيد وثبت الأمر بضرب عمرو .

ووافق المبرد على هذا الحكم ، وأجاز مع ذلك كون «بل» ناقلة حكم النفي والنهي لما بعدها .

(١) ب ، ج .

(٢) ١ ، ج وفى ب (فتقرر) .

ووافقه على ذلك أبو الحسين عبد الوارث .
قال المصنف : وما أجازته مخالف الاستعمال .

ثم قال :

وانقلَّ بها للثانِ حُكْمَ الأوَّلِ في الخبرِ المُثبتِ والأمرِ الجَلِيِّ

مثال الخبر المثبت «جاء زيد بل عمرو»، والأمر «أضرب زيدا بل عمرا» .
فهى فى ذلك لإزالة الحكم عما قبلها حتى كأنه سكوت عنه ، وجعله لما بعدها .

وذهب الكوفيون : إلى أن (بل) لا تكون نسقا إلا بعد النفى أو ما جرى مجراه ، ولا تكون نسقا بعد الإيجاب .

وجملة القول فى (بل) أنها إن وقع بعدها جملة كانت إضرابا عما قبلها ،
إما على جهة الإبطال نحو ﴿ أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُم بِالْحَقِّ ﴾^(١) .
وإما على جهة التبرك من غير إبطال نحو ﴿ وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾^(٢) بل قلوبهم فى غمرة من هذا^(٣) .

فظهر (من هذا)^(٣) أن قوله فى شرح الكافية : فإن كان الواقع بعدها جملة
فهى للتنبية على انتهاء غرض واستئناف غيره ، ولا يكون فى القرآن إلا على هذا
الوجه ، فيه نظر .

وإن وقع بعدها مفرد وليس قبله نفى أو نهى ، فهى لإزالة حكم ما قبلها
وجعله لما بعدها .

وإن كان قبل المفرد نفى أو نهى ، فهى لتقرير حكمه وجعل ضده لما بعدها .

تنبيهات :

الأول : لا يُعْطَفُ ببل بعد الاستفهام ، لا يقال (أضربت زيدا بل عمرا) ؟
ولا نحوه^(٤) .

(١) من الآية ٧٠ من سورة المؤمنون .

(٢) من الآيتين ٦٢ ، ٦٣ من سورة المؤمنون .

(٣) أ ، ج - وفى ب «بهذا» .

(٤) أى : نحو هذا التركيب ، نحو «هل ضربت زيدا بل عمرا» ؟

الثانى : ظاهر إطلاق المصنف أن (بل) تعطف الجملة كما تعطف المفرد .
وقد صرح به الشارح فى قوله : فإن كان المعطوف بها جملة .
وذكر غيره أنها لا تكون قبل الجملة عاطفة .

الثالث : قال فى التسهيل : وتُزاد (لا) قبلَ (بل) لتأكيد التقرير وغيره .
انتهى^(١) .

فإذا زيد بعد إيجاب أو أمر نحو (قام زيد لا بل عمرو) و (اضرب زيدا لا
بل عمرا) فهى لتأكيد الإضراب عن جعل الحكم للأول .

وإذا زيدت بعد نفي أو نهى نحو (ما قام زيد لا بل عمرو) و (لا تضرب
خالدا لا بل بشرا) .

فهى لتأكيد بقاء النفي والنهى .

وذهب الجزولى : إلى أنها بعد الإيجاب والامر نفي ، وبعد النفي والنهى
تأكيد .

ومنع ابن درستويه زيادتها معها بعد النفي .

وقال ابن عصفور : لا ينبغى أن يقال : بزيادتها مع (بل) فى النفي والنهى
إلا أن يشهد له سماع ، قيل : وهو مسموع من كلام العرب .

الرابع : قد تكرر (بل) فى الجمل رجوعا عما ولى المتقدمة (نحو)^(٢) .

﴿ بَلْ قَالُوا أَضْغَاثُ أَحْلَامٍ بَلْ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ ﴾^(٣) .

وتنبهنا على رجحان ما ولى المتأخرة ، نحو ﴿ بَلْ إِدَارِكُ عَلَيْهِمْ فِي الْآخِرَةِ بَلْ
هُمْ فِي شَكٍّ مِنْهَا بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ ﴾^(٤) .

ولما ذكر معانى حروف العطف شرع فى ذكر أحكام تتعلق بالباب . فقال :

(١) التسهيل ص ١٧٧ .

(٢) أ ، ج .

(٣) من الآية ٥ من سورة الانبياء .

(٤) من الآية ٦٦ من سورة النمل .

وَأَنَّ عَلَىٰ ضَمِيرِ رَفْعٍ مُّتَّصِلٍ عَطَفَتْ فَأَفْصَلَ بِالضَّمِيرِ الْمُتَّفَصِّلِ أَوْ فَاصِلٍ مَا ...

يعنى : أنه إذا قصد العطف على ضمير الرفع المتصل ، لم يحسن إلا بعد
توكيده بضمير رفع منفصل ، كقوله تعالى : ﴿ وَعَلِمْتُمْ مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلَا
آبَاؤُكُمْ ﴾^(١).

أو فصل يقوم مقام التوكيد ، كقوله تعالى : ﴿ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ ﴾^(٢) .
ونبه بقوله (أو فاصل ما) على أنه يكتفى بما يصدق عليه فاصل ولو قل .
أجاز صاحب الكشاف في قوله تعالى : ﴿ أَنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴾^(٣) أو آباؤنا
الأولون^(٤) . أن يكون (آباؤنا)^(٤) معطوفا على الضمير فى لمبعوثون للفصل
بالمهزة .

ومن صور الفصل : الفصل (بلا) بين العاطف والمعطوف نحو ﴿ مَا أَشْرَكْنَا
وَلَا آبَاؤُنَا ﴾^(٥) .

وفهم من قوله (متصل) أن المتفصل يعطف عليه بلا شرط .

فحكم المتفصلين فى العطف والعطف عليهما حكم الظاهر :

ووهم الأبدى فى منعه (رأيت زيدا وإياك) .

ثم نبه على ورود العطف على الضمير المذكور بغير توكيد ولا فصل ، فقال :

..... وَيَلَا فَصْلَ يَرِدُ فِي النَّظْمِ فَاشِيَاً.....

كقول عمر بن أبى ربيعة^(٦) :

(١) الآية ٩١ من سورة الأنعام .

(٢) من الآية ٢٣ من سورة الرعد .

(٣) الآية ٤٧ ، ٤٨ من سورة الواقعة .

(٤) ب .

(٥) من الآية ١٤٨ من سورة الأنعام .

(٦) قائله : هو عمر بن أبى ربيعة - وهو من الخفيف -

وقمامه : كنعاج الفلا تَعَسْفَنَ رَمَلًا .

اللغة : «زهر» - بضم الزاى وسكون الهاء - جمع زهراء ، وهى المرأة الحسناء البيضاء
«تهادى» أصله تهادى - فحذفت إحدى التاءين تخفيفاً - تتمايل وتتبختر «نعاج» - جمع =

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَرُحْرُ تَهَادَى

وهو كثير فى الشعر ، ومع كثرته فهو ضعيف ، ولهذا قال :
وَضَعْفُهُ اعْتَقَدُ

فإن قلت : فهل يطرد مع ضعفه أو يختص بالضرورة؟

قلت : نص المصنف على أنه يجوز فى الاختيار مع ضعفه ، لقول بعض العرب (مررتُ برجلٍ سَوَاءٍ وَالْعَدَمِ) ^(١) حكاه سيبويه .

ولأن العطف فى البيت السابق ونحوه ليس بفصل مضطر ؛ لإمكان
النصب .

ومذهب الكوفيين وابن الأنبارى : جواره فى الاختيار ، ونقل الجواز عن
أبى على .

قيل : ومذهب البصريين : أنه لا يجوز بغير فصل بتوكيد أو غيره إلا فى
الضرورة .

= نعجة - والمراد هنا الوحش «الفلا» الصحراء «تعسفن» ملن عن الطريق .

المعنى : قلت إذ أقبلت الحمبية مع نسوة زهر يتبخترن كنعاج الصحراء حين ملن عن الطريق
وأخذن فى الرمل .

الإعراب : «قلت» فعل وفاعل «إذ» ظرف متعلق به «أقبلت» فعل ماض والتاء للتأنيث
وفاعله ضمير مستتر فيه «ورهر» معطوف على الضمير المستتر «تهادى» فعل مضارع وفاعله
ضمير مستتر فيه والجملة فى محل نصب حال من فاعل «أقبلت» «كنعاج» جار ومجرور
متعلق بمحذوف حال ثانية من فاعل «أقبلت» «الفلا» مضاف إليه «تعسفن» فعل ماض ، ونون
النسوة فاعل ، والجملة فى محل نصب حال من نعاج «رملا» نصب على نزع الخافض .
الشاهد فيه : «أقبلت وزهر» حيث عطف «زهر» على الضمير المنفصل أو غيره .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٢٩ / ٢ ، وابن عقيل ١٧٦ / ٢ ،
والمكردى ص ١٢٢ . وابن الناظم - وذكره سيبويه ٣٩٠ / ١ ، وابن يعيش ٧٦ / ٣ ،
والإنصاف ٢٧٩ / ٢ .

(١) برفع «العدم» عطفا على الضمير المستتر فى «سواء» لأنه مؤول بمشتق . أى مُسْتَوٍ هو
والعدم وليس بينهما فصل .



ونصر سيبويه والخليل : على قبحه .

وفى كتاب سيبويه حين ذكر انفصال بعض الضمائر ، وكذلك (كنا وأنتم ذاهبين) إلا أن الشراح تأولوه .

تنبيه :

شرط فى التسهيل فى صحة العطف صلاحية المعطوف أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل^(١) .

الأول : نحو (قام زيد وعمرو) .

والثانى : نحو (قام زيد وأنا) ، فإنه لا يصح (قام أنا) ، ولكن يصح (قمت) والتاء بمعنى أنا .

فإن لم يصح هو أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل ، أضمر له عامل مدلول عليه بما قبله ، وجعل من عطف الجمل .

قال : وذلك كالمعطوف على الضمير المرفوع بالمضارع ذى الهمزة أو النون أو تاء المخاطب أو بفعل الأمر نحو (أقوم أنا وزيد) (ونقوم نحن وزيد)^(٢) . و (تقوم أنت وزيد) و ﴿ اسكن أنت وزوجك ﴾^(٣) أى : وليسكن زوجك . وكذا فى باقىها .

قال : وكذلك المضارع المفتوح بـاء التانيث نحو ﴿ لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده ﴾^(٤) .

قال الشيخ أبو حيان : وما ذهب إليه مخالف لما تضافرت عليه نصوص النحويين والمعربين ، من أن (زوجك) معطوف على الضمير المستكن فى (اسكن) المؤكد (بأنت) .

(١) التسهيل ص ١٧٧ .

(٢) ب ، ج .

(٣) من الآية ٣٥ من سورة البقرة .

(٤) من الآية ٢٣٣ من سورة البقرة .

ولا نعلم خلافاً في جواز تقدم هند وزيد ، وأنه من عطف المفردات . انتهى .

وقوله :

وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ضَمِيرٍ خَفِضٍ لِأَزْمَا قَدْ جُمَلًا

هذا مذهب جمهور البصريين . أن إعادته لازمة إلا في الضرورة^(١) .

وذهب الكوفيون ويونس والآخرس : إلى جواز العطف عليه بدون إعادة الخافض واختاره الشلوبيون والمصنف .

ولهذا قال : (وليس هندي لازماً) .

ثم استدل بوروده في التثنية كقراءة حمزة ﴿ تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾^(٢) .

والنظم كقوله^(٣) :

فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْآيَاتِ مِنْ عَجَبٍ

.....

(١) فمثال إعادة الخافض حرفاً كان نحو قوله تعالى ﴿فقال لها وللأرض﴾ أو اسماً نحو قوله تعالى ﴿قالوا نعبد إلهك وإله آبائك﴾ - وللأرض معطوف على الهاء في «لها» المجرورة باللام وأعيدت مع المعطوف ، و «آبائك» معطوف على الكاف المجرورة بإضافة «إله» وقد أعيد المضاف مع للمعطوف .

(٢) بجر الأرحام وعطفه على الضمير المجرور بالياء بدون إعادة الجار - أي : بالأرحام (وهي من الآية الأولى من سورة النساء) .

(٣) قائله : هو من شواهد سيبويه التي لم يعلم لها قائل - وهو من البسيط - .

وصدره : فاليوم قَرَبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتَمْنَا .

المعنى : شرعت اليوم في شتمنا والنيل منا ، فإن فعلت ذلك فإذهب ، فليس غريباً منك لأنك أهل له ، وليس عجباً من هذا الزمان الذي فسد كل من فيه .

الإعراب : «قربت» فعل ماضٍ دال على الشروع ، والتاء اسمه «تهجوناً» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه ونا مفعول به ، والجملة في محل نصب خبر قربت «تشتمنا» عطف على تهجوناً «فإذهب» الفاء واقعة في جواب شرط مقدر . أي : إن تفعل ذلك فإذهب ، وإذهب فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه «فما» الفاء للتعليل «ما» نافية «بك» =

أنشده سيويه، وهو كثير فى الشعر.

وفى المسألة مذهب ثالث: وهو أنه إذا أكد الضمير جاز نحو «مررتُ بك أنت وريد»، وهو مذهب الجرمى والزيدى.

قلت: وهو حاصل كلام الفراء، فإنه أجاز «مررت به نفسه وريد، ومررت بهم كلهم وريد».

قال: وكذا القول فى أجمعين وقضهم وقضيضهم وخمستهم - إذا خفضت.

فإن نصبت «خمستهم» لم يجز - يعنى: العطف - بغير إعادة الجار.

قال الشارح: ولا يبعد أن يقال فى هذه المسألة، إن العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار غير جائز فى القياس، وما ورد من السماع محمول على شذوذ إضمار الجار.

تنبيهان:

الأول: قيل ينبغى أن يقيد العطف على الضمير المجرور، بأن يكون الحرف غير مختص بالضمير، احترازاً من المجرور بلولا على مذهب سيويه فإنه لا يجوز عطف الظاهر عليه، فلورفع على توهم أنك نطقت بالضمير مرفوعاً ففى جوازه نظر.

الثانى: قد فهم من سكوته عن الضمير المنصوب المتصل أنه يجوز العطف عليه بلا شرط^(١).

= متعلق بمحذوف خبر مقدم «والأيام» معطوف على الكاف المجرورة بالباء «من» زائدة «عجب» مبتدأ مؤخر.

الشاهد فيه: «بك والأيام» حيث عطف «أيام» على الضمير المجرور وهو «بك» من غير إعادة الجار.

مواضعه: ذكره من شراح الالفية: الأشمونى ٤٣٠ / ٢. وابن عقيل ١٧٨ / ٢، والمكودى ص ١٢٢ وابن الناظم. وذكره ابن يعيش ٧٨ / ٣، والسيوطى فى الهمع ١٣٩ / ٢، وسيويه ٣٩٢ / ١.

(١) مثال ذلك قوله تعالى: «جمعناكم والأولين» - «الأولين» عطف على «كم».

وقوله :

وَالْفَاءُ قَدْ تُحَذَفُ مَعَ مَا عَطَفَتْ

يعنى : إذا أمن اللبس .

ومنه ﴿ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ ﴾^(١) أى : فَضْرَبَ فأنفجرت .

ورغم ابن عصفور : أنه إنما حذف المعطوف عليه وحده وحذفت الفاء من المعطوف فاتصلت الفاء الأولى بالمعطوف ، فأبقى من كل منهما ما يدل على المحذوف . ورد بقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾^(٢) أى : فأفطر فعدة ، لأن فاء العطف لا تنوب مناب فاء الجزاء .

وقوله : (والواو) .

يعنى : أن الواو أيضًا قد تحذف مع ما عطفت ، ومنه ﴿ وَسَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ ﴾^(٣) .

أى : والبرد .

وإنما يجوز إذا دل عليه دليل .

فإن قلت : ظاهر كلامه أن هذا مختص بالفاء والواو ، وقد ذكر فى التسهيل^(٤) أن «أم» تشاركهما فى ذلك ، كقوله^(٥) :

(١) هذا مثال للفاء . والفعل المحذوف معطوف على «فقلنا» . وهو من الآية ٦٠ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ٨١ من سورة النحل .

(٤) التسهيل ص ١٧٨ .

(٥) قائله : هو أبو ذؤيب الهذلى - وهو من الطويل - .

وتمامه : دَعَانِي إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِنِّي لِأَمْرِهِ سَمِيعٌ ...

اللغة : «الرشد» بضم الزاء وإسكان الشين - خلاف الغى «طلابها» الطلاب : مصدر طالب بمعنى طلب .

المعنى : أن قلب الشاعر دعاه إلى طلب الوصال من هذه المحبوبة ، فهل حقيقة الحال فى =

فما أدرى أرشد طلابها

التقدير : أم غي .

قلت : هو في الفاء والواو ، وأكثر منه في «أم» فلقلته لم يذكر هنا .

وقوله : (وهي) يعنى الواو .

معمولة....

انفردت ، بعطف عاملٍ مزالٍ قد بقي

مثال ذلك قول الشاعر^(١) :

= ذلك الطلب أرشد هو أم غي؟ لكنه على كل حال لم يقو على مخالفة دعوة قلبه ؛ لأنه لا يسمع إلى أمر غيره، وإنما غلب جانب الهوى على العقل، إذ القلب يميل إلى الهوى والعشق ، ويدعو إلى الصبوة .

الإعراب : «دعاني» فعل ماضٍ والنون للوقاية والياء مفعول به «القلب» فاعل «إليها» متعلق بدعا و «إني لأمره سميع» حال من القلب أو جملة اعتراضية ، وإن حرف توكيد وياء المتكلم اسمها «لأمره» متعلق بسميع وسميع خبر إن ، واللام في لأمره للتقوية وتقديم المعمول لإرادة الحصر . أى : إني أسمع أمره لا أمر غيره ، وجملة «إني لأمره سميع» معطوفة على قوله «دعاني» و «فما أدرى» الفاء للسببية وما نافية وأدرى فعل مضارع معلق عن العمل وجملة «أرشد طلابها» في محل نصب على أنها مفعول أدرى . والهمزة في أرشد للاستفهام ، والمعادل لها محذوف تقديره : أم غي . وما بعد أم وهو غير معادل لما بعد الهمزة وهو أرشد . وضمير المؤنث في إليها وطلابها عائد إلى المحبوبة .

الشاهد فيه : أن «أم» تشارك الواو والفاء في جواز حذفها مع معطوفها ، بدليل حذف «أم» العاطفة و «غي» المعطوف المعادل لما بعد الهمزة في قوله أرشد .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية الأشموني ٤٣١ / ٢ ، والسيوطي في الهمع ٢ / ١٣٢ .

(١) قائله : لم ينسب إلى قائل ، وقال العيني : أنشده الأصمعي وغيره ولم أر أحدا عزاه إلى قائله - وهو من الكامل - .

وتمامه : حَتَّى شَتَّتْ هَمَّالَةَ عَيْنَاهَا

اللغة : «شتت» يروى مكانه «بدت» وهما بمعنى واحد «همالة» - صيغة مبالغة - من هملت العين إذا همرت بالدموع .

المعنى : علفت هذه الدابة تبنا وأشبعتها وسقيتها ماء بارداً حتى فاضت عينها بالدموع من الشبع ، وتلك عادة الدواب إذا شبعت .

الإعراب : «علفتها» فعل وفاعل مفعول أول «تبنا» مفعول ثان «وماء» الواو للعطف وماء =

عَلَفْتُهَا تَبْنَا وَمَاءً بَارِدًا

أى : وسقيتها ماء - .

فحذف العامل المعطوف، واستغنى بمعموله، وأمثله كثيرة نظما ونثرا.
وهذا مذهب جماعة من الكوفيين والبصريين منهم الفراء والفراسى.
وذهب قوم منهم أبو عبيدة والجرمى والمازنى والمبرد: إلى أن تالى الواو فى ذلك معطوف على الأول عطف مفرد على مفرد، لا عطف جملة على جملة، وأن العامل ضمن معنى ينظم المعطوف والمعطوف عليه، واختاره بعض المتأخرين.
واحتج الأولون : بأنه لو كان على التضمين لساغ «علفتها ماء وتبنا».
ورد بأنه مسجوع من كلام العرب كقوله^(١):

= مفعول لفعل محلوف تقديره : وسقيتها «باردا» صفة لماء «حتى» حرف غاية «همالة» حال من «عينها» الواقع فاعلا لثنت.

الشاهد فيه : «وماء باردا» حيث حذف العامل المعطوف وبقي معموله وهو «ماء» أى : وسقيتها ماء؛ لأنه لا يصح أن يعطف «ماء» على «تبنا» عطف مفرد على مفرد، لانتفاء المشاركة، لعدم صحة تسلط العامل عليه، لأن الماء لا يعطف، ولا يصح أن تكون الواو للمعية، لانتفاء المصاحبة لأن الماء لا يصاحب التبن فى العلف.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢٢٦ / ١ ، وابن هشام ١٥٧ / ٢ ، وابن عقيل ٣٣٤ / ١ . والمكودي ص ١٢٣ - والشاهد ١٨١ فى الخزانة، وذكره السيوطى فى الهمع ١٣٠ / ٢ ، وفى الأنصاف ٣٥٣ / ١ .

(١) قائله : هو طرفة بن العبد - وهو من الطويل -

وصدره : أعمربن هند ما ترى رأى صرمة .

اللغة : «صرمة» - بكسر الصاد وسكون الراء وفتح الميم - وهى القطيع من الإبل نحو الثلاثين.

الإعراب : «أعمرو» الهمزة حرف نداء وعمرو منادى مبنى على الضم «ابن» صفة له «هند» مضاف إليه «ما ترى» ما نافية أو استفهامية وترى فعل مضارع مرفوع بضمه مقدرة والفاعل ضمير مستتر فيه «أرى» مفعول به لترى «صرمة» مضاف إليه «لها» جار ومجرور خبر مقدم =

..... لها سببٌ ترعى به الماءَ والشجرَ

واختلف أيضا في هذا التضمنين، والأكثرون على أنه ينقاس.

وضابطه عندهم : أن يكون الأول والثاني يجتمعان في معنى عام.

قال الشيخ أبو حيان : والذي أختاره التفصيل ، فإن كان العامل الأول تصح نسبته إلى الاسم الذي يليه حقيقة كان الثاني محمولا على الإضمار، لأن الإضمار أكثر من التضمنين، نحو (جدع الله أنفه وعينه) أى : (ويفقأ عينه)^(١) فنسبة الجدع إلى الأنف حقيقة.

وإن كان لا يصح كان العامل مضمنا معنى ما يصح نسبته إليه؛ لأنه لا يمكن الإضمار، نحو قول العرب : «علفت الدابة ماء وتبنا» أى : أطعمتها أو غذيتها.

وقوله : دَفَعًا لَوْهَمِ اتَّقَى.

يعنى : أن إضمار العامل فى (نحوه)^(٢) يدفع توهم أنه معطوف أو مفعول

معه .

فإن قلت : ولم كان حمله على العطف أو المعية وهما؟

قلت : أما العطف ، فلأن العامل لا يصلح للعمل فيه، وأما المعية ، فلأنها غير مرادة هنا، وذلك واضح.

وقوله : وَحَذَفَ مَتَّبِعٍ بَدَأَ هُنَا اسْتَبَجَ.

= «سبب» مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمّة ، والجملة صفة لصرمة «ترعى» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه ، «به» متعلق بترعى «الماء» مفعول به منصوب بالفتحة «والشجر» عطف عليه .

الشاهد فيه : «ترعى به الماء والشجر» حيث إنه عطف «الشجر» على وترعى به الماء . وأن قوله «ترعى به الماء والشجر» يدل على صحة العطف فى قول القائل علقتها تبنا وماء باردا، وأطعمته تمرا ولبنا خالصا .

(١) ب ، ج .

(٢) أ ، ب - وفى ج (فى نحو ذاك) .

يعنى : أنه يجوز حذف المعطوف عليه، لظهوره، ويستغنى بالعاطف والمعطوف نحو «بلى وزيدا» لمن قال : «ألم تضرب عمرا»؟
ومنه قول العرب «وَبِكَ وَأَهْلًا وَسَهْلًا» لمن قال : مرحبا^(١) .

تنبيهان :

الأول : حذف المتبوع كثر مع الواو كما مثل ، وقل مع الفاء . ومنه .
﴿ أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانْفَلِقْ ﴾^(٢) . أى فضرب فانفلق
ونذر مع «أو» كقول أبى أمية الهذلى^(٣) :

- (١) والتقدير : مرحبًا بك وأهلاً - فالجار والمجرور وهو «بك» متعلقان بكلمة «مرحبا» المحذوفة «وأهلاً» معطوف على مرحبا المحذوفة عطف مفرد على مفرد، فالمعطوف عليه محذوف وهو محل الشاهد «وسهلاً» معطوف على مرحبا المحذوفة، فالمعطوف عليه محذوف - ولكن سيويه يجعل «مرحبا» و «أهلاً» منصوبين على المصدر.
(٢) من الآية ٦٣ من سورة الشعراء.
(٣) شطر بيت من الطويل . ونجامة :

يُوشِحُ أَوْلَادَ الْعِشَارِ وَيُفْضِلُ

اللغة : «يوشح» - بالجسيم - قال العينى : وهو من التوشيح بمعنى الإحكام ، ويروى «يوشح» - بالحاء - وهو من التوشيح ومعناه التزين «أولاد العشار» الحديثات العهد بالتاج .

قال ثعلب : والعشار من الإبل التى قد أتى عليها عشرة أشهر، وقيل : العشار اسم يقع على النوق حتى يتج بعضها وبعضها يتظر نتاجها «يفضل» من الإفضال وهو الإحسان والإجمال .

المعنى : أن أبا أمية يمن على مخاطبه بأنه هو أو قبيلته حاطه ورعاه وكان به رفيقا أحوج ما يكون إلى الرعاية والرفق ، وقد شبهه بأولاد العشار لضعفها وعدم استطاعتها شيئا أزنه كأولاد العشار كان كلا على الشاعر أو على قبيلته ولم يكن له من تولى رعايته وحمايته قبل رعايتهم له أحد من آباء أو من إخوة .

الإعراب : «فهل» الفاء بحسب ما قبلها وهل حرف استفهام «لك» جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره : هل أخ لك كائن أو موجود ؟ «أو» حرف عطف «من» زائدة «والد» معطوف على أخ .

والتقدير : فهل لك أخ أو والد ؟ - وإعراب الباقي واضح .

الشاهد فيه : «أو من والد» حيث حذف المعطوف عليه . إذ التقدير : فهل لك من أخ أو من والد - و «من» فى الموضعين زائدة .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٣٢ / ٢ . وذكره السيوطى فى الهمع . ٢ / ١٤٠ .

فهل لك أو من والدك قبلنا

أى : فهل لك من أخ أو من والد؟

والثاني : جعل الزمخشري من ذلك قوله تعالى : ﴿أَوْ لَمْ يَسِيرُوا﴾^(١)
و﴿أَلَمْ يَسِيرُوا﴾^(٢) .

فقدّر بين الهمزة والعاطف محذوفا هو المعطوف عليه ، وإلى ذلك ذهب
محمد بن مسعود الغزني .

ومذهب الجمهور : أن حرف العطف عطف ما بعده على الجملة قبله ولا
حذف ولكنه اعتنى بالهمزة فصدرت .

وقوله : وعطفك الفعل على الفعل يصح

يعنى : أن الأفعال فى جواز عطف بعضها على بعض كالأسماء ، نحو
«زيد قام وقعد ، ويقوم ويقعد» .

تنبيه :

أهمل المصنف شرطا فى عطف الفعل ، وهو اتحاد زمانهما^(٣) .

فلا يعطف الماضى على المستقبل ، ولا المستقبل على الماضى :

فإن قلت : فهل يشترط اتحاد اللفظ - أعنى : أن يكونا بصيغة الماضى أو

بصيغة المضارع . . ؟

قلت : لا بل يجوز عطف الماضى على المضارع نحو ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ
الْقِيَامَةِ فَأُورِدُهُمْ﴾^(٤) وعكسه نحو ﴿تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ
جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَلُ لَكَ قَصُورًا﴾^(٥) .

(١) من الآية ٩ من سورة الروم .

(٢) من الآية ٨٢ من سورة غافر .

(٣) أى : مضيا أو حالا أو استقبالا .

(٤) فأوردهم معطوف على يقدم لأنه بمعنى يوردهم . قاله أبو البقاء . وهو من الآية ٩٨ من
سورة هود .

(٥) الشاهد فى (ويجعل) - على قراءة الجزم عطف على جعل الذى هو فى محل جزم .
وهو من الآية ١٠ من سورة الفرقان

وإنما ساغ ذلك لاتحاد الزمان:

فإن قلت : ليس هذه المثل من عطف الفعل على الفعل ، وإنما هي من عطف جملة على جملة .

قلت : لما كان الغرض منها إنما هو عطف الفعل ، لأن فاعل الفعل الثاني هو فاعل الفعل الأول صح أن يقال : إنها من عطف الفعل على الفعل .
وقوله :

واعطف على اسم شبه فعل فعلاً

مثاله ﴿إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا﴾^(١) ﴿أَوْ لَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾^(٢) .

فإن قلت : كيف جار ذلك (وحرف)^(٣) العطف لا يربط بين مختلف الجنس .

قلت : إنما جار ، لأن أحدهما مؤول بالآخر ، فاتحد الجنس بالتأويل .

فإن قلت : فأيهما المؤول؟

قلت : الذي يؤول هو الحال محل الآخر (فيكون)^(٤) الأول كمثال الأول ، لأن المصدقين صلة «أل» وحق الصلة أن تكون جملة ، فال مؤولة بالذي والمصدقين بتصدقوا .

وتارة يكون الثاني كالمثال الثاني ، لأن صافات فيه حال ، وأصل الحال أن يكون اسماً فيقبض مؤول بقابضات .

وقوله :

وعكساً استعمل تجده سهلاً

(١) الآية ١٨ من سورة الحديد .

(٢) عطف «يقبضن» وهو مضارع على «صافات» وهو اسم فاعل ، لأنها في معنى يصفن . ومعنى صافات : ناشرات أجنحتهن في الجو . ومعنى يقبضن يضممن الأجنحة إلى الأجسام . وهو من الآية ١٩ من سورة الملك .

(٣) ب - وفي أ ، ج - (وحروف) .

(٤) أ ، ج - وفي ب (فتارة) .

يعنى : بالعكس أن تعطف الاسم المشابه للفعل على الفعل ، كقوله تعالى :
﴿ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ﴾^(١) .
وقول الراجز^(٢) :

أُمُّ صَبِيٍّ قَدْ حَبَّأَ أَوْ دَارِجٌ

عطف «دارجا» على «قد حبأ» .

قال فى شرح الكافية : لأن دارجا بمعنى درج .

قلت : ظاهر هذا أن الاسم فى البيت ونحوه مؤول بالفعل ، وليس بجيد ،
بل الظاهر أن «حبا» مؤول بحاب ، لأنه فى موضع النعت ، وأصل النعت أن
يكون اسما .

(١) وقد الزمخشري : عطف «مخرج» على «فالق» فيكون من عطف الاسم على الاسم ، وهو
من الآية ٩٥ من سورة الأنعام .

(٢) قائله : قال العيني : أنشده المبرد ولم يعزه إلى قائله ، وقيل : لجندب بن عمرو يذكر
امراة الشماخ بن ضرار الغطفاني - وهو من الرجز -
وصدوره : ياربُّ بِيضَاءَ مِنَ الْعَوَاهِجِ

اللغة : «العواهج» - جمع عوهج - وهى فى الأصل الطويلة العنق من الظباء والنوق
والنعام وأراد بها ههنا المرأة التامة الخلق «حبا» رحف ومشى على عجزه «دارج» اسم فاعل
- من درج الصبى - إذا مشى هينا متقارب الخطو .

المعنى : يريد الشاعر امراة تامة الخلق تشبه الظباء فى طول عنقها ولا يكون معها غير صبى
يحبو ، أو قريب عهد بالمشى لا يكاد يدرك .

الإعراب : «يا» للتنبيه «بيضاء» مبتدأ مجرور برب لفظا فى محل رفع «من العواهج» جار
ومجرور متعلق بمحذوف صفة لبيضاء «أم» بالجر - بدل أو عطف بيان لبيضاء باعتبار
اللفظ - وبالرفع - باعتبار المحل ، أو خبر لمبتدأ محذوف «صبى» مضاف إليه «حبا» فعل
ماض والفاعل ضمير ، والجملته صفة لصبى «أو دارج» معطوف على «حبا» لتأويله بدرج .

الشاهد فيه : «حبا أو دارج» حيث إنه عطف الاسم المشبه للفعل وهو «دارج» على الفعل
وهو «حبا» .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٤٣٣ / ٢ ، وابن هشام ١٩٦ / ٣ ، وابن
الناظم .

البدل

هو اصطلاح البصريين، وأما الكوفيون فقال الاخفش: يسمونه بالترجمة والتبيين . وقال ابن كيسان : يسمونه بالتكرير .

وقوله :

التابعُ المقصودُ بالحكمِ بلاً واسطةٌ هو المسمىُ بدلاً

(التابع) : جنس و (المقصود بالحكم) : يخرج النعت والتوكيد وعطف البيان، لأنهن مكملات للمقصود بالحكم . و (بلا واسطة) مخرج (العطف)^(١) النسق .

وتخصيص الشارح المعطوف بيل وبلكن كما في شرح الكافية يقتضى حمل المقصود على المستقل بالقصد، وإلا فلا وجه للتخصيص .

ولما عرفه أخذ في ذكر أقسامه فقال :

مُطَابِقًا أَوْ بَعْضًا أَوْ مَا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ يُلْفَى أَوْ كَمَعطوفٍ بِبَيْلٍ
هذه أربعة :

الأول : المطابق . كقوله تعالى : ﴿ اهدنا الصراط المستقيم ﴾ صراط الدين^(٢) .

وهو المسمى ببدل كل من كل^(٣) .

قال في شرح الكافية : وذكر المطابقة أولى ، لأنها عبارة صالحة لكل بدل يساوى المبدل منه في المعنى، بخلاف العبارة الأخرى . فإنها لا تصدق إلا على ذى أجزاء، وذلك غير مشروط للإجماع على صحة البدلية فى أسماء الله تعالى كقراءة غير نافع وابن عامر ﴿ إلى صراط العزيز الحميد ﴾ الله^(٤) .

(١) ، ١ ، ج

(٢) من الآيتين ٦ ، ٧ من سورة الفاتحة .

(٣) وإنما سماه الناظم بدل المطابق ، لوقوعه فى اسم الله تعالى .

(٤) من الآية ١ ، ٢ من سورة إبراهيم .

الثانى: بدل بعض من كل ، نحو «قبضت المال نصفه» والبعض عند البصريين يقع على أكثر الشيء وعلى نصفه وعلى أقله .

وعن الكسائى وهشام : أن بعض الشيء لا يقع إلا على ما دون نصفه ، ولذلك منع أن يقال «بعض الرجلين» (لك)^(١) أى : أحدهما .

الثالث : بدل اشتمال . وهو ما صح الاستغناء عنه بالأول ، وليس مطابقا له ولا بعضا .

وقيل : هو ما لا بس الأول بغير الكلية والجزئية .

وقيل إما دال على معنى فى متبوعه نحو «أعجبني زيدٌ حسنه» .

أو مستلزم معنى فيه نحو «أعجبني زيد ثوبه» .

والأول هو الكثير .

الرابع : بدل مابين مطلقا بحيث لا يشعر به ذكر المبدل منه بوجه ، ولهذا شبهه بالمعطوف بيل ، وهو قسمان سيأتى ذكرهما .

تنبيهات :

الأول : لا بد فى (بدل)^(٢) الاشتمال من مراعاة أمرين :

أحدهما : إمكان فهم معناه عند الحذف ، ومن ثم جعل نحو «أعجبني زيد أخوه» بدل إضراب لا بدل اشتمال ، إذ لا يصح الاستغناء عنه بالأول ، والآخر : حسن الكلام على تقدير حذفه ، ومن ثم امتنع نحو «أسرجت زيدا فرسه» لأنه وإن فهم معناه فى الحذف ، فلا يستعمل مثله ولا يحسن .

فلو ورد مثل هذا فى الكلام لكان بدل غلط .

الثانى : اشتراط أكثر النحويين فى بدل (البعض)^(٣) وبدل الاشتمال ضميرا

عائدا على المبدل منه .

(١) ب ، ج .

(٢) أ ، ج .

(٣) أ ، ب ، وفى ج (الغلط) .

قال المصنف : والصحيح عدم اشتراطه، لكن وجوده أكثر من عدمه، ذكر من الشواهد على الاستغناء عن الضمير في بدل البعض قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ (١).

وفي بدل الاشتمال، قوله تعالى : ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ ﴾ (٢) النار (٣).

قلت : وتوولت الأيتان على حذف الضمير أى : منهم وفيه .

وظاهر التسهيل أنه لا بد من ضمير أو ما يقوم مقامه (٣) ومثل (للقائم) (٤) مقامه بـ «قتل أصحاب الأخدود» النار ، فالالف واللام تقوم مقام الضمير .

وذهب الفراء وتبعه ابن الطراوة : إلى أن «النار» بدل كل من كل ، عبر بالأخدود عن النار لما كان مشتملا عليها كقولهم «عفيف الإزار» .

وقال ابن هشام : الأولى أن يكون على حذف مضاف ، أى : أخدود النار . وقال ابن خروف : هو بدل إضراب .

الثالث : اختلف في المشتمل في بدل الاشتمال ، فقيل : هو الأول وقيل : الثانى وقيل : العامل .

فإن قلت : فما المفهوم من كلامه؟

قلت : قوله (أو ما يشتمل عليه) يحتمل القول الأول والثالث .

وإلى الأول ذهب في التسهيل (٥) .

(١) «من استطاع» بدل من «الناس» . وهو من الآية ٩٧ من سورة آل عمران .

(٢) (النار) بدل من (الأخدود) - والأخدود : الشق في الأرض، وأصحابه هم : أنطيانوس

ملك الروم، ويختصر ملك الفرس ، ويوسف ذو نواس ملك نجران - حفر كل منهم شقا

عظيما وملاء ناراً ، وأمر بأن يلقي فيه كل من لم يكفر ، وآل في الأخدود للجنس ،

لأنها أخاديد لا أخدود واحد . وهو من الآية ٥٤، ٥٤ من سورة البروج .

(٣) التسهيل ص ١٧٢ .

(٤) ب - وفي أ ، ج (للقائم) .

(٥) التسهيل ص ١٧٣ .

الرابع : رد السهلى ، بدل البعض وبدل الاشتمال إلى بدل الكل ، فقال :
العرب تتكلم بالعام وتريد به الخاص ، وتحذف المضاف وتنويه .

فإذا قلت : «أكلت الرغيفَ ثلثه» إنما تريد أكلت بعض الرغيف «ثم»^(١)
يبين ذلك البعض .

وبدل المصدر من الاسم إنما هو فى الحقيقة من صفة مضافة إلى ذلك
الاسم .

الخامس : زاد بعضهم فى الإبدال بدل كل من بعض ، كقول امرئ
القيس^(٢) :

كأنى غداةَ البينِ يومَ تحمّلوا
ونفاه الجمهور وتأولوا البيت^(٣) .

(١) ب ، ج .

(٢) صدر بيت من الطويل -

وقامه : لَدَى سَمَرَاتِ الحَى نَاقِفٌ حَنظَلٌ .

اللغة : (غداة البين) الفراق (لدى) بمعنى عند (السمرات) - جمع سمرة - وهى شجرة
الطلع (ناقف) - بالنون ويعد الالف قاف ثم فاء - وناقف الحنظل : الذى يستخرج الهبيد
- بفتح الهاء وكسر الباء وبعدها ياء وفى آخره دال - وهو حب الحنظل، ويروى (ترحلوا) .
المعنى : إنى أبكى كناقف الحنظل ، لان ناقف الحنظل تدمع عيناه لحرارته .

الإعراب : (كأنى) كان حرف تشبيه والضمير المتصل به اسمه (غداة) منصوب على الظرفية
(البين) مضاف إليه (يوم) منصوب على الظرفية (تحمّلوا) فعل ماض وفاعله (لدى) ظرف
(سمرات) مضاف إليه (الحى) مضاف إليه (ناقف) خبر كان مرفوع بالضممة الظاهرة
(حنظل) مضاف إليه .

الشاهد فيه : (يوم تحمّلوا) فإنه بدل كل من بعض من قوله (غداة البين) .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٣٧ / ٢ . وذكره السيوطى فى الهمع
١٢٧ / ٢ .

(٣) من وجوه التأويل التى تأولوا بها البيت أن (اليوم) ليس اسما للوقت الممتد من طلوع
الفجر إلى غروب الشمس ، ولكنه اسم للوقت مطلقا طال أو قصر ، نظير قولهم (إنما
ادخرتك لهذا اليوم) يريدون لهذا الوقت ، وعلى هذا يكون إبدال (يوم) من (غداة البين)
من نوع بدل الكل من الكل .

وقوله :

وَذَا لِلأَضْرَابِ إِهْرَاقٌ إِنْ قَصَدْنَا صَحْبًا وَدُونَ قَصْدٍ غَلَطٌ بِهِ سَلْبٌ

الإشارة إلى القسم الرابع، أعنى : المبين فذكر أنه نوعان :

أحدهما : يسمى بدل الإضراب ، وبدل البداء أيضا ، وهو ما يذكر متبوعه بقصد كقولك «أعط السائل رغيفا درهما» ومنه قوله عليه الصلاة والسلام : «إن الرجل ليصلى الصلاة وما كتب له نصفها ثلثها» إلى غيرها.

ولم يثبت بعضهم بدل البداء .

والآخر : يسمى بدل الغلط ، وهو ما لا يقصد متبوعه بل يجرى على لسان المتكلم من غير قصد .

وهذا النوع . قال المبرد وغيره : لا يوجد في كلام (العرب)^(١) لائترها ولا نظمها وإنما يقع في لفظ (الغلاط)^(٢) .

وزعم قوم منهم ابن السيد : أنه وجد في شعر العرب، كقول ذي الرمة^(٣) :

(١) ب ، ج .

(٢) ج ، جـ وفي أ (الغلاط) .

(٣) صدر بيت من البسيط .

وتمامه : وفي اللثات وفي أنيابها شنبُ

اللغة : «الماء» فعلاء - من اللمي - وهي سمرة في باطن الشفة . يقال : امرأة لمياء وظل ألمى . كثيف أسود «حوة» - بضم الحاء وتشديد الواو - أيضا - حمرة في الشفتين تضرب إلى السواد . «لعمس» - بفتح اللام والعين - أيضا سمرة في باطن الشفة . يقال : امرأة لعساء «اللثات» بكسر اللام وتخفيف الثاء - جمع لثة، وهي معروفة «شنيب» - بفتح الشين والنون - برد وعدوبة في الأسنان . يقال : هو تحديد الأسنان ودقتها .

لَمِيَاءٌ فِي شَفْتَيْهَا حُوَّةٌ لَعَسٌ

قال : «لعس» بدل غلط ، لأن الحُوَّةَ السوداءُ ، واللَّعْسُ : سواد يشوبه حمرة ، وذكر بيتين آخرين ، ولا حجة له فيما ذكره ، لإمكان تأويله (١) .

فإن قلت : ما معنى قوله (به سلب)؟

قلت : يعني : أن بدل الغلط سلب الحكم عن الأول وأثبتته للثاني .

فإن قلت : كيف قال (ودون قصد) ولا بد من قصد البديل في النوعين .

أعنى : بدل الإضراب وبدل الغلط ؟

قلت : إنما يعني نفى القصد في بدل الغلط (بقصد الأول لا الثاني) (٢) .

تنبيه:

زاد ابن عصفور : بدل النسيان نحو «مررت برجل امرأة» إذا توهمت أن

الممرور به رجل ثم تذكرت أنه امرأة .

وقد أدرجه الشارح في بدل الغلط ، وإدراجه في بدل الإضراب أقرب . ولما

ذكر أقسام البديل مثلها في قوله :

= الإهراب : «المياء» خبر لمبتدأ محذوف مرفوع بالضممة . أي : هي لمياء «في شفيتها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «حوة» مبتدأ مؤخر «لعس» بدل غلط من «حوة» «في اللثات» جار ومجرور خبر مقدم «وفي أنيابها» عطف عليه «شنب» مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة .

الشاهد فيه : «لعس» فإنه بدل غلط من «حوة» ، لأن الحوة السوداء واللعس سواد تشوبه حمرة .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٤٣٨ / ٢ . وذكره السيوطي في الهمع ٢ / ١٢٦ .

(١) كأن يقال : (لعس) مصدر وصفت به الحوة . أي : حوة لعساء . هذا ، وقد قيل : كل من الحوة واللعس حمرة تضرب إلى سواد ، وعليه فلعس بدل كل من كل . فلا شاهد فيه هـ صبان ٩٨ / ٣ .

(٢) أ ، ج - أي : نفى قصد الأول - وفي ب (بقصد الثاني لا الأول) .



كَزْرُهُ خَالِدًا وَقَبْلَهُ الْيَدَاً وَاَعْرَفُهُ حَقَّهُ وَخَذَ نَبْلًا مَدَى

فزره خالدا . بدل كل ، وقبله اليدا . بدل بعض ، واعرفه حقه بدل اشتغال ، وخذ نبلا مدى . بدل إضراب إن قدر قصد الأول ، وبدل غلط إن قدر عدم قصده .

فإن قلت : قد فهم من كون البديل تابعا ، أنه يوافق متبوعه في الإعراب ، فما حاله في التعريف والتذكير والإفراد وأضدادها؟

قلت : أما التعريف والتذكير فلا يلزم موافقته لمتبوعه فيهما ، بل تبدل المعرفة من المعرفة نحو ﴿إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ (١) . - في قراءة من جر . والنكرة من النكرة ، نحو ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَارًا﴾ (٢) حِدَائِقَ وَأَعْنَابًا ﴿ (٣) . والمعرفة من النكرة ﴿وَأَنَّكَ لَتَهْدَى إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ (٤) صِرَاطِ اللَّهِ ﴿ (٥) .

والنكرة من المعرفة نحو ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ (٦) نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴿ (٧) .

واشترط الكوفيون في إبدال النكرة من النكرة أن تكون موصوفة ، واشترطوا في إبدال النكرة من المعرفة شرطين : اتحاد اللفظ ، وكونها موصوفة ، كذلك نقل المصنف .

ونقل غيره اشتراط الأول من الشرطين عن نحاة بغداد لا عن نحاة الكوفة ، وكلام أهل الكوفة يدل على عدم اشتراطه ووافقهم على اشتراط (الثاني طائفة من

(١) فالله بدل من «العزیز» . وهو من الآية ٢، ١ من سورة إبراهيم .

(٢) «حدايق» بدل من «مفارا» . وهو من الآية ٣١، ٣٢ من سورة البنا .

(٣) فالصراط الثاني معرفة بالإضافة وقد أبدل من الأول وهو نكرة . وهو من الآية ٥٢ ، ٥٣ من سورة الشورى .

(٤) فناصية الثانية نكرة وقد أبدلت من الأولى وهي معرفة . وهي من الآية ١٥، ١٦ من سورة العلق .

التأخرين، وحكى عن الكوفيين أيضا اشتراط^(١) اتحاد اللفظ في بدل المعرفة من النكرة.

والصحيح أنه لا يشترط (شئ) ^(٢) من ذلك ، لورود السماع به .

قال في الارتشاف: وقد سمع إبدال النكرة من المعرفة ، وليست من لفظ الأول ولا موصوفة، وهو مذهب البصريين .

وأما التذكير والإفراد وأضدادهما . فإن كان بدل كل وافق متبوعه فيها ما لم يمنع مانع من التثنية والجمع ، ككون أحدهما مصدرا نحو «مفازا حدائق» أو قصد التفصيل نحو^(٣) :

وكنْتُ كَذِي رَجَلَيْنِ رَجُلٍ صَحِيحَةٍ وَرَجُلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانَ فَشَلَّتْ
وإن كان غيره من أنواع البديل لم يلزم موافقته فيما ذكر .
قوله :

وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ الظَّاهِرِ لَا تُبَدِّلُهُ إِلَّا مَا إِحَاطَةَ جَلًّا

(١) أ ، ج .

(٢) أ ، ج .

(٣) قائله : كثير عزة - وهو من الطويل - .

المعنى : وصف كلفه بمن يجب وحرصه على الإقامة عندها، فتمنى أن تشل إحدى رجليه وهو عندها حتى لا يرحل عنها .

الإعراب : «وكنْتُ» الواو عاطفة وكان فعل ماض ناقص والتاء اسمه «كذي» جار ومجرور خبر كان «رجلين» مضاف إليه «رجل» - بالجر - بدل من رجلين «صحيحة» صفتها «ورجل» - بالجر - عطف على رجل الأولى - ويجوز نصب «رجلا» في الموضعين على إضمار أعنى، ويجوز رفعهما على حذف المبتدأ . أى : إحداهما رجل . «رمى» فعل ماض «فيها» متعلق برمى «الزمان» فاعل رمى ، ومفعول رمى محذوف ، تقديره : رمى فيها الزمان داء «فشلت» عطف على رمى .

الشاهد فيه : «رجل صحيحة» فإن «رجل» نكرة أبدلها من «رجلين» وهو أيضا نكرة .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢٣٨ / ٢ وذكره ابن يعيش ٦٨ / ٣ . وسيبويه ٢١٥ / ١ وابن هشام في المغنى ٩٤ / ٢ ، والشاهد رقم ٣٧٣ في الخزانة .

أو اقتضى بعضاً أو اشتمالاً كأنك ابتهاجك استمالاً

اعلم أنه يجوز إبدال الظاهر من (الظاهر)^(١) وإبدال الظاهر من المضرر على تفصيل، وهو أن الضمير إن كان لغائب أبدل منه الظاهر مطلقاً نحو «ضربته ريداً».

وإن كان الحاضر أبدل منه بدل البعض نحو^(٢).

أوعدني بالسجن والأدهم رجلى فرجلى شنة المناسم
في أحد الأوجه.

(١) ب، ج، وفي أ (المضر).

(٢) قائله: هو العليل - بزنة التصغير - بن الفرخ - بزنة القتل. وكان قد هجا الحجاج بن يوسف الثقفي، وهرب إلى الروم واستنجد بالقيصر فحماه، ثم أرسل الحجاج إلى قيصر يتهدده إن لم يرسله، فلما مثل بين يديه عفه. - وهو من الرجز -

اللغة: «أوعدني» تهلدي «الأدهم» جمع أدهم - وهو القيد «شنة» غليظة خشنة «المناسم» - جمع مشم - بزنة مجلس، وأصله طرف خف البعير، فاستعمله في الإنسان، وإنما حسن ذلك لأنه يريد أن يصف نفسه بالجلادة والصبر على احتمال المكروه. الإهراب: «أوعدني» فعل ماض وفاعله مستتر فيه والنون للوقاية والياء مفعول به «بالسجن» جار ومجرور متعلق بأوعد «والأدهم» معطوف على السجن. «رجلى» بدل بعض من ياء المتكلم في أوعدني والياء مضاف إليه «فرجلى» مبتدأ «شنة» خبره «المناسم» مضاف إليه:

الشاهد فيه: «أوعدني» . «رجلى» حيث أبدل الاسم الظاهر وهو «رجلى» بدل بعض من كل من ضمير الحاضر - وهو ياء المتكلم الواقعة مفعولاً لأوعد.

مواضعه: ذكره من سراج الألفية: الأشموني ٤٣٩ / ٢، وابن عقيل ١٨٧ / ٢، والمكودي ص ١٢٤، وابن الناظم. وذكره ابن يعيش في شرح المفصل ٧٠ / ٣، والسيوطي في الهمع ١٢٧ / ٢ وابن هشام في الشذور ص ٤٥٧. والشاهد رقم ٣٦٨ في الخزانة.

ويبدل الاشتمال نحو^(١) :

وما أَلْفَيْتِي حَلْمِي مُضَاعَاً

ومثله قوله : «ابتهاجك استمالاً»^(٢) .

وأما بدل الكل ، فإما أن يفيد معنى الإحاطة كالتوكيد . أو لا .

فإن أفاد معنى الإحاطة جاز نحو «جثتم صغيركم وكبيركم» ومنه ﴿ تَكُونُ
لَنَا عِيداً لِأَوْلَانَا وَأَخْرِنَا ﴾^(٣) .

(١) قائله : هو عدى بن زيد العبّادى شاعر جاهلى - وهو من الوافر - .

صدره : ذَرِينِي إِنْ أَمَرَكِ لَنْ يُطَاعَاً .

اللغة : «ذرينى» دعبنى - يخاطب امرأة - أمر من يذر بمعنى يدع «ألفيتنى» وجدنتى .

المعنى : يخاطب عاذلته على إتلاف ماله فيقول : ذرينى من عدلك فإنى لا أطيع أمرك
فالعلم وصحة التمييز والعقل يأمرنى بإتلافه فى اكتساب الحمد ولا أضيع .

الإعراب : «ذرينى» فعل أمر مبنى على حذف النون وياء المخاطبة فاعله والنون للوقاية
والياء مفعول به «إن» حرف توكيد ونصب «أمرك» اسم إن والكاف مضاف إليه «لن» نافية
ناصبه «يطاعا» فعل مضارع مبنى للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه والألف
للإطلاق ، والجملة فى محل رفع خبر إن ، وجملة إن واسمها وخبرها لا محل لها
مستأنفة للتعليل «وما» الواو عاطفة وما نافية «ألفيتنى» فعل ماض وتاء المخاطبة فاعله
والنون للوقاية والياء مفعوله الأول «حلمى» بدل اشتمال من ياء المتكلم فى ألفيتنى - والياء
مضاف إليه «مضاعاً» مفعول ثان لألفى .

الشاهد فيه : «ألفيتنى حلمى» حيث أبدل الاسم الظاهر وهو «حلمى» بدل اشتمال - من
ضمير الحاضر وهو ياء المتكلم فى «ألفيتنى» .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٣٩ / ٢ ، وابن عقيل ١٨٦ / ٢ ،
والمكودى ص ١٢٤ - وذكره سيبويه ٧٨ / ١ . وابن يعيش ٦٥ / ٣ ، والسيوطى فى
الهمع ١٢٧ / ٢ ، والشاهد رقم ٣٦٩ فى الخزانة ، وابن هشام فى الشذور ص ٤٥٧ .

(٢) أى : فرحك استمالاً - السين والتاء زائدتان أو للضرورة . أى : أملت القلوب إليك أو
صيرتها مائلة إليك . وابتهاجك بدل من الضمير فى أنك ، واستمالا خبر أن .

(٣) أى : لجميعنا لأن عادة العرب التعبير بالطرفين وإرادة الجمع . فأولنا وآخرنا بدل كل من
الضمير (نا) المجرور باللام ، وهو من الآية ١١٤ من سورة المائدة .

والا فمذاهب^(١) .

أحدها : المنع ، وهو قول جمهور البصريين^(٢) .

والثاني : الجواز ، وهو قول الاخفش والكوفيين ، وسمع الكسائي إلى أبي عبد الله وقال^(٣) :

بكم قريش كُفينا كلُّ مُعْضِلَةٍ

والثالث : أنه يجوز في الاستثناء نحو «ما ضربتكم إلا زيدا» وهو قول قطرب^(٤) .

(١) والا . أى : فإن لم يكن فيه معنى الإحاطة .

(٢) لعدم الفاللة ، إذ ضمير الحاضر في غاية الوضوح .

(٣) قائله : لم آتف على قائله - وهو من البسيط - .

ومثامه : وأم نهج الهدى من كان ضليلاً .

اللغة : «كفينا» أى وقينا «معضلة» - بكسر الضاد - اسم فاعل من أعضل الأمر ، إذا اشتد وصعب المخرج منه «أم» قصد «نهج الهدى» طريقه «ضليلاً» - بكسر الضاد وتشديد اللام مكسورة - الشديد الضلال .

الإعراب : «بكم» جار ومجرور متعلق بكفينا «قريش» بدل من كاف المخاطبين المجروزة محلا بالباء «كفينا» فعل ماض مبنى للمجهول ، وضمير المتكلم عن نفسه وغيره نائب فاعل ، وهو المفعول الأول «كل» مفعول ثان لكفى «معضلة» مضاف إليه «وأم» الواو عاطفة وأم فعل ماض «نهج» مفعول به لأم «الهدى» مضاف إليه «من» اسم موصول : فاعل أم مبنى على السكون في محل رفع . «كان» فعل ماض ناقص واسمه ضمير مستتر فيه يعود إلى «من» «ضليلاً» خير كان . وجملة كان واسمه وخبره لا محل لها صلة الموصول .

الشاهد فيه : «بكم قريش» حيث أبدل الاسم الظاهر وهو «قريش» من ضمير الحاضر وهو ضمير المخاطبين للمجرور محلا بالباء - بدل كل من كل - من غير أن يدل البدل على الإحاطة .

مواضعه : ذكره ابن هشام في شذور الذهب ص ٤٥٨ .

(٤) وفيه نظر : بأن زيداً ليس بدل كل من ضمير المخاطبين بل بدل بعض ، ويظهر لى أنه لا يوجد مثال يكون فيه المستثنى بدل كل من المستثنى منه ، ه صبان ٩٩ / ٣ .

وأما إبدال المضمّر من المضمّر فنحو «رأيتك إياك» - وتقدم الخلاف فيه في باب التوكيد.

وأما إبدال المضمّر من الظاهر فنحو «رأيت زيدا إياه».

قال في التسهيل : ولا يُبدل مضمراً من مضمراً ولا من ظاهراً ، وما أوهّم ذلك جعل توكيداً إن لم يُفدِ إضراباً^(١) .

وقال في شرحه : والصحيح عندي أن نحو «رأيت زيدا إياه» لم يستعمل في كلام العرب نثره ونظمه ، ولو استعمل لكان توكيداً .

وأشار بقوله ما لم يفدِ إضراباً إلى نحو إياك وإياى قصد زيد ، تريد إياى فإنه بدل . . .

قوله :

وَيَدُلُّ الْمُضْمَنُ الْهَمْزَ يَلِي هَمْزاً كَمَنْ ذَا أَسْعِيدٍ أَمِ عَلِيٍّ

يعنى : أن المبدل من اسم الاستفهام لا بد من اقترانه بالهمزة ، وقد مثله .

تنبيه :

نظيرُ هذه المسألة بدلُ اسم الشرط فإنه يقرن بـ«إن» نحو «متى تقم إن ليلاً وإن نهاراً قمت» .

قوله :

وَيُبَدَلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ كَمَنْ يَصِلُ إِلَيْنَا يَسْتَعِينُ بِنَا يُعْنِ

يجوز إبدال الفعل من الفعل بدل كل ، قال في البسيط : باتفاق ، ومنه^(٢) :

(١) التسهيل ص ١٧٢ .

(٢) قائله : عبید الله بن الحر الجعفی - وهو من الطویل - .

وتمامه : تَجِدُ حَطْبًا جَزْلاً وَنَارًا تَأْجِجًا .

اللغة : «تلمم» يقال : ألم الرجل بالقوم إلاماً . أتاهم ، «حطباً جزلاً» أى : غليظاً .

المعنى : أنهم يوقدون الحطب الجزل لتقوى نارهم ، فينظر إليها الضيوف على بعد ويقصدونها .

الإعراب : «متى» ظرف زمان للشرط العامل فيه تأتانا «تأتانا» تات مجزوم بحذف حرف العلة وهو فعل الشرط ونا مفعول والفاعل ضمير مستتر «تلمم» فعل مضارع بدل من تأتانا

مَتَى تَأْتِنَا تَلْمِمٌ بِنَا فِي دِيَارِنَا

وبدل الاشتمال نحو ﴿ يَلْقَى أَثَامًا ﴾ (٦٨) يُضَاعَفُ (١) و «من يصل إلينا يستعن بنا يُعْن» وحكى فى البسيط فيه خلافاً.

ولا يبدل بدل بعض ، وأما بدل الغلط فقال فى البسيط : جَوَّزَه سَيَّبُوهُ
وجماعة من النحويين ، والقياس يقتضيه (٢).

تنبيهان :

الأول : ذكر كثير من النحويين أن الجملة قد تبدل من الجملة ، ومثله الشارح بقوله (٣) :

= وفاعله ضمير مستتر «بنا» متعلق بالفعل «فى ديارنا» جار ومجرور ونا مضاف إليه «نجد»
جواب الشرط مجزوم والفاعل ضمير «حطبا» مفعول «جزلا» صفة «ونارا» معطوف على
حطب «تأججا» فعل ماض وفاعله ضمير النار والالف للإطلاق .
الشاهد فيه : «تأتنا تلمم» فالفعل «تلمم» بدل من الفعل «تأتنا» .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : المكردى ص ١٢٤ ، والسيوطى ص ١٠١ والهمع
١٢٨ / ٢ ، وسيبويه ٤٤٦ / ١ والأشمونى ٤٤٠ / ٢ .

(١) من الآية ٦٨ ، ٦٩ من سورة الفرقان .

(٢) ومثله الشاطبى بنحو (إن تطعم ريدا تكسه أكرمك) .

(٣) قائله : لم أقف على اسم قائله - وهو من الطويل -

ونمامه : وإلا فكنن فى السر والجهر مسلماً

الإعراب : «أقول» فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر فيه «له»
جار ومجرور متعلق به «ارحل» فعل أمر ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة مقول القول
«لا تقيم» جملة مؤكدة بالنون وقعت بدلا من قوله «ارحل» وإلا أى : وإن لم ترحل ،
وهى فعل الشرط «فكنن» الفاء واقعة فى جواب الشرط «كنن» فعل أمر واسمها ضمير
مستتر «فى السر» جار ومجرور «والجهر» عطف عليه «مسلماً» منصوب على أنه خبر
لكان .

الشاهد فيه : «لا تقيم» فإنه جملة بدل عن جملة أخرى وهى «ارحل» .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٤٠ / ٢ ، وابن الناظم .

أقول له ارحل لا تُقيمَنَّ عندنا

ويقوله عز وجل: ﴿بَلْ قَالُوا مِثْلَ مَا قَالَ الْأَوَّلُونَ ﴿٨١﴾ قَالُوا أَئِذَا مِتْنَا ﴿١﴾

ويقوله تعالى: ﴿أَمَدُكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدُكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَيْنَ ﴿٣﴾

ويقوله عز وجل: ﴿قَالَ يَا قَوْمِ أَتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ ﴿٢٠﴾ أَتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُهْتَدُونَ ﴿٣﴾

وفى الارتشاف: وما استدل به لا يقوم به حجة.

الثانى: أجاز ابن جنى والزمخشري والمصنف أن تبدل الجملة من المفرد، وجعل المصنف من ذلك «عرفت زيدا أبو من هو»^(٤).

وجعل الزمخشري قوله تعالى: ﴿هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السَّحَرِ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ ﴿٥﴾ بدلا من النجوى.

وجعل ابن جنى: «كيف يلتقيان» بدلا من حاجة وأخرى فى قوله^(٦).

(١) من الآية ٨١ ، ٨٢ من سورة المؤمنون.

(٢) من الآية ١٣٢ ، ١٣٣ من سورة الشعراء.

(٣) من الآية ٢١ من سورة يس.

(٤) «أبو» مبتدا و «من» مضاف إليه و «هو» خبر ، والجملة بدل من «ريدا» بدل اشتمال ، لا مفعول ثان ، لان عرف إنما يتعدى إلى مفعول واحد.

(٥) وقبله «وأسروا النجوى الذين ظلموا».

(٦) قائله : قال العيني : احتج به أبو الفتح وغيره ، ولم أرا أحدا عزاه إلى قائله ، وقيل : قائله الفرزدق . يشكو من تفرق حاجاته وتباعد ما بينها ، وأنه موزع القلب مشئت البال - وهو من الطويل -

الإعراب : «إلى الله» متعلق بأشكو «بالمدينة» متعلق بمحذوف حال من حاجة تقدمت عليها «حاجة» مفعول أشكو «وبالشام» معطوف على الجار والمجرور . «أخرى» معطوف على حاجة ، وهما معمولان لأشكو «كيف» اسم استفهام . حال تقدمت على صاحبها وعاملها «يلتقيان» فعل مضارع مرفوع بشبوت النون والالف فاعل ، والجملة بدل اشتمال من حاجة وأخرى .

إلى الله أشكو بالمدينة حاجةً وبالشام أخرى كيف يلتقيان؟
كانه قال : أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما .

= الشاهد فيه : «كيف يلتقيان» ؟ حيث أبدل هذه الجملة من مفرد وهو «حاجة» و «أخرى» -
بدل كل .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٤٤٠ / ٢ ، وابن هشام ٢١٤ / ٣
والسيوطي ص ١٠١ . وذكره ابن هشام أيضا في المغني ١٧٤ / ١ ، ٧٠ / ٢ ، وذكره
السيوطي أيضا في الهمع ١٢٨ / ٢ .

الدعاء

فيه لغتان : كسر النون ، وضمها .

ومعناه لغة : الدعاء .

واصطلاحا : دعاء بحروف مخصوصة، وهى : يا ، وأى ، وأيا ، وهيا ، والهمزة ، ووا فى الندبة .

وزاد الكوفيون : آ ، وآى - بالمد - .

وأخبر سيبويه رواية عن العرب أن الهمزة للقريب المصغى ، وأن ما سواها للبعيد مسافة أو حكما .

وعلى مذهب سيبويه اعتمد الناظم فقال :

وللمنَادَى النَّاءُ أَوْ كَالنَّاءِ يَا
وَالْهَمْزُ لِلدَّانِي ..
وَأَيُّ وَأَكْذَا أَيَا ثُمَّ هِيَا

فالنائى : هو البعيد مسافة ، وكالنائى : هو البعيد حكما كالسأهى ، والدانى : هو القريب ، ولا حاجة إلى ذكر سائر المذاهب ، لأن قائلها لم يعتمدوا إلا على الرأى ، و الرواية لا تعارض بالرأى . كذا قال المصنف .

وقوله : **وَوَا لِمَنْ نُدِبُ** .

يعنى : مختصة بالندبة، وهذا مذهب سيبويه والجمهور، وأجاز بعضهم استعمالها فى غير الندبة قليلا .

وقوله : (أو يا) يعنى : أن «يا» قد تستعمل فى الندبة بشرط أمن اللبس^(١) فإن خيف التباس المنذوب بغيره تعينت «وا»^(٢) .

(١) مثال أمن اللبس قوله :

حُمِلَتْ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبْرَتْ لَهُ وَقُمْتُ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَا

فصدور ذلك بعد موت عمر دليل على أنه مندوب، وليس الدليل الألف لأنها تلحق آخر المستغاث والمتعجب منه . هـ ١٠٣ / ٣ صبان .

(٢) مثل خوف اللبس . فتقول عند قصد ندبة زيد الميت ويحضرتك من اسمه زيد وا زيد - بالواو - إذ لو أتيت بيا، لتبادر إلى فهم السامع أنك قصدت النداء . هـ ١٠٣ / ٣ صبان .

ولذلك قال :

وغيرُ والدى اللبسِ اجْتَنِبْ

تنبيهات :

الأول : أجمعوا على أن نداء القريب بما للبعيد يجوز توكيدا ، وعلى منع العكس .

الثاني : ذهب بعض النحاة إلى أن هذه الأدوات أسماء أفعال محتملة لضمائر مستترة .

الثالث : ذهب ابن السكيت^(١) إلى أن ها «هايا» بدل من همزة «أيا» وتبعه ابن الخشاب^(٢) .

الرابع : قال في شرح التسهيل : لم يذكر آ ، وآى - بالمد - إلا الكوفيون وروهما عن العرب الذين يثقون بعريتهم ، ورواية العدل مقبولة .

قلت : وذكر غيره أن الأخفش حكى (١) في الكبير ، وجعلها ابن عصفور للقريب كالهزمة .

وقوله :

وغيرُ مندوبٍ ومضمَرٍ وما
جأ مُستغاثًا قد يُعرَى فاعلَمَا

المنادى قسما :

(١) هو يعقوب بن إسحاق بن السكيت كان عالما بنحو الكوفيين وعلم القرآن واللغة، وأخذ عن البصريين والكوفيين كالفراء وأبى عمرو الشيباني، وله تصانيف كثيرة فى النحو ومعانى الشعر، ومات يوم الاثنين لخمس خلون من رجب سنة أربع وأربعين ومائتين .

(٢) هو عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن نصر بن الخشاب أبو محمد النحوى، قال القفطى : كان أعلم أهل زمانه بالنحو حتى يقال : إنه كان فى درجة الفارسى، وكانت له معرفة بالحديث والتفسير واللغة والمنطق والفلسفة ، وله تصانيف كثيرة، فقد صنف شرح الجمل للجرجاني، والرد على ابن بابشاذ فى شرح الجمل، وشرح اللمع لابن جنى ولكن لم يتم، وغير ذلك ، توفى عشية الجمعة ثالث رمضان سنة سبع وستين وخمسائة .



فالأول : يمتنع حذف حرف النداء معه، وهو المندوب نحو «وازيده»
والمضمر نحو «يا أنت ويا إياك» ، والمستغاث نحو «يالزيد» .

فإن قلت : ما سبب (منع)^(١) الحذف مع هذه الثلاثة ؟

قلت : أما المندوب والمستغاث، فلأن المطلوب فيهما مد الصوت ، والحذف
يتنافيه . وأما المضمر فلأن الحذف معه تفوت به الدلالة على النداء .

تنبيه :

فهم من كلامه جواز نداء المضمر، وفيه تفصيل .

فإن كان لتكلم أو غائب لم يجز ، لا يقال : « يا أنا » ولا « يا هو »
(وإن كان)^(٢) لمخاطب ففيه خلاف . قال في الارتشاف : والصحيح المنع . انتهى .

وقد سمع ما ظاهره نداء المضمر بصيغة النصب كقوله «يا إياك قد كَفَيْتُكَ»^(٣)
وهو القياس ، وبصيغة الرفع كقوله^(٤) :

(١) أ .

(٢) أ ، ج .

(٣) قيل : إن الأحوص اليربوعي وفد مع ابنه على معاوية ، فقام الأب فخطب ، فلما انتهى
قام الابن ليخطب ، فقال له الأب ذلك . أى : قد أغنيتك عن القول .

(٤) قائله : هو الأحوص اليربوعي ، قاله العيني ، وصوب أنه لسالم بن دارة فى مرّين واقع .
وتمامه : أنت الذى طَلَّقْتَ عامَ جُعْتَا - وهو من الراجز - .

اللغة : «الأبجر» المتفخح البطن «طلقت» فارقت حلاتك «عام جعتا» أى : فى الوقت الذى
وقعت فيه المجاعة .

المعنى : يذم المخاطب بأنه عظيم البطن وابن عظيمها، ويقول : أنت الذى فارقت زوجاتك
حين لم تجد ما تسد به رمقك وتملأ به بطنك ، وأبيت السعى لجلب رزقهن .

الإعراب : «يا» للنداء «أبجر» منادى على الضم «ابن» صفة «أبجر» مضاف إليه - وكان
حق أبجر الجر بالفتحة لوزن الفعل، ولكنه صرف للضرورة «يا» للنداء «أنتا» منادى مبنى
على ضم مقدر منع منه حركة البناء الاصلى، والالف للإطلاق .

يا أبجرُ ابنَ أبجرٍ يا أُنْتَا

وهو من نيابة بعض الضمائر عن بعض.

وتأول بعضهم «يا إياك» على أن «يا» للتنبية و «إياك» منصوب بمقدر يدل عليه الظاهر بعده.

و «يا أنت» على أن «يا» للتنبية و «أنت» مبتدأ ، و «أنت» الثانى مبتدأ ثان أو توكيد ، أو فصل ، أو بدل ، والخبر الموصول.

والقسم الثانى : يجوز فيه حذف النداء - وهو ما عدا القسم الأول - إلا أن منه ما يقل الحذف معه ، ومنه ما يكثر .

وقد نبه على ما يقل بقوله :

وذاك في اسم الجنس والمُشارِ له قَلَّ وَمَنْ يَمْنَعُهُ فَاَنْصُرْ عَاذِلَهُ

الإشارة إلى تعريبه من الحرف . ومن حذفه من اسم الجنس قوله : «تَوْبِي حَجْرٌ»^(١).

وجاءت منه ألفاظ في الشر والنظم .

ومذهب البصريين : أن حذف حرف النداء منه لا يجوز إلا في شذوذ أو ضرورة .

وهو عند الكوفيين قياس مطرد .

= الشاهد فيه : «يا أنتا» حيث نادى الضمير الذى فى موضع الرفع .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٤٣ / ٢ وابن هشام ٢٢٠ / ٣ .

وذكره ابن يعيش ١٢٧ / ١ ، والسيوطى فى الهمع ١٧٤ / ١ ، والشاهد ١٠٥ فى الخزانة .

(١) قاله عليه الصلاة والسلام . حكاية عن موسى عليه السلام حين فر الحجر بثوبه حين وضعه عليه ليغتسل وكان رخاما .

ومن حذفه من اسم الإشارة قوله^(١):

بِمَثَلِكَ هَذَا لَوْعَةً وَغَرَامٌ

وسمع منه أبيات .

ومذهب البصريين : أنه لا يجوز ، ولذلك لحنوا أبا الطيب في قوله^(٢):

هَذِي بَرَزَتْ لَنَا فَهَجَّتْ رَسِيْسًا .

(١) قائله : هو ذو الرمة - غيلان بن عقبة- وهو من الطويل - .

وصدره : إِذَا هَمَلَتْ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي .

اللقية : «هملت العين» سأل دمعها «لوعه» اللوعة : حرقه القلب من ألم الحب «غرام» شدة رغبة .

المعنى : كلما بكى وسأل دمعها عند تذكر المحبوبة قال له صاحبه يا هذا إنك شديد الحب لها والغرام بها وهو لا يستطيع أن يعمل له شيئاً يخفف من لوعته .

الإعراب : «إذا» شرطية «هملت» فعل الشرط والتاء للتأنيث «عيني» فاعله «لها» متعلق بهملت ، واللام للتعليل . أى : لأجل المحبوبة «قال» فعل ماضٍ جواب الشرط «صاحبي» فاعله مضاف للياء «بمثلك» جار ومجرور خبر مقدم . «هذا» ها للتنبية ذا اسم إشارة منادى على حذف حرف النداء «لوعه» مبتدأ مؤخر ، والجملة في محل نصب مقول القول «وغرام» عطف على لوعة .

الشاهد فيه : «هذا» حيث حذف منه حرف النداء .

مواضعه : ذكره من شراح لألفية : الأشموني ٢/٤٤٣ ، وابن هشام ٢٢٢ / ٣ ، والمكودي ص ١٢٤ . وذكره السيوطي في الهمع ١٧٤ / ١ .

(٢) قائله : هو أبو الطيب - أحمد بن الحسين - المتنبى- وهو من الكامل - .

وتمامه : ثُمَّ انْتَهَيْتِ وَمَا شَفَيْتِ نَسِيْسًا .

اللقية : «برزت» ظهرت «فهجت» من هاجه إذا أثاره «رسيسا» - بفتح الراء وكسر السين - وهو مس الحمى أو الهم «نسيسا» - بفتح النون وكسر السين - بقية النفس .

الإعراب : «هذي» منادى حذف منه حرف النداء ، والتقدير : يا هذه «برزت» فعل ماضٍ والتاء فاعل «لنا» جار ومجرور متعلق ببرزت «فهجت» الفاء عاطفة وهاج فعل ماضٍ والتاء فاعل والجملة عطف على «برزت» «رسيسا» مفعوله - وإعراب الباقي واضح . =

ومذهب الكوفيين جواره، وجعلوا منه قوله تعالى : ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ
أَنْفُسَكُمْ﴾^(١).

تنبیه:

ظاهر كلامه موافقة الكوفيين على الجوار ، وقال الشارح : وقول الشيخ :
وَمَنْ يَمْنَعُهُ فَاَنْصُرْ عَاذِلَهُ ، يوهم اختيار مذهب الكوفيين .

هذا إن لم يحمل المنع على عدم قبول ما جاء من ذلك .

قلت : قد صرح بموافقتهم في اسم الجنس في شرح الكافية ، فقال :
وقولهم هذا أصح . انتهى . والإنصاف القياس على اسم الجنس ، لكثرتة نثرا
ونظما .

(وقصر)^(٢) اسم الإشارة على السماع ، إذ لم يرد إلا في الشعر .

وأما نحو «ثم أنتم هؤلاء» فمتأول^(٣) .

فإن قلت : فهم من كلامه أن ما سوى هذه الخمسة يجوز معه حذف حرف
النداء ، وليس على إطلاقه .

فقد ذكر في التسهيل^(٤) : أن مما يلزمه الحرف لفظ الجلالة والمتعجب منه ،
ولم يذكرهما هنا ، وقد ذكر الأول في الكافية دون الثاني .

= الشاهد فيه : «هذي» حيث حذف منه حرف النداء، وحذف حرف النداء مع اسم الإشارة
لا يجوز عند البصريين .

وخرج على أن «هذي» إشارة إلى البرزة فهي مصدر .

مواضعه : ذكره الأشموني في شرحه ٤٤٤ / ٢ .

(١) من الآية ٨٥ من سورة البقرة .

(٢) ب ، ج ، وفي أ «وقصره على» .

(٣) مؤولة على أن «هؤلاء» بمعنى الذين ، وهو خبر عن «أنتم» أو بالعكس ، وجملة «تقتلون»
صلة أو «هؤلاء» اسم إشارة ، وجملة «تقتلون» حال .

(٤) التسهيل ص ١٧٩ .

قلت : لما كان الأكثر في لفظ الجلالة تعويض الميم عن حرف النداء لم يذكره مع ما يلزمه الحرف .

وأما المتعجب منه ، فلما كان كالمشتقات لفظا وحكما نحو «باللماء» استغنى بذكره عنه .

فإن قلت : إذا كان حرف النداء غير لازم مع لفظ الجلالة ، لكونه قد يحذف إذا عوض عنه . فما وجه ذكره في التسهيل والكافية مع ما يلزم الحرف؟ .

قلت : وجهه أنه مما يلزمه الحرف إذا لم يعوض .

فإن قلت : أطلق في اسم الجنس ، والمراد إنما هو اسم الجنس المبني للنداء ، فإنه محل الخلاف .

فأما اسم الجنس المفرد غير المعين فقد نصّ في الكافية وشرحها على أن الحرف يلزمه .

قلت : أجاز بعضهم حذف الحرف منه أيضا نحو «رجلاً خذ بيدي» .

فلعله ذهب هنا إلى ذلك ، فيكون إطلاقه مرادا .

فإن قلت : وأطلق أيضا في (اسم)^(١) الإشارة ، وهو مقيد بالألا يصحب كاف الخطاب فإن صحبتها ففي ندائه مع ثبوت الحرف خلاف ، وبمن منع السيرافي .

فإن لم يصحبه الحرف فلا خلاف في جواز ندائه . ذكره في الارتشاف .

قلت : كأنه اعتمد على تقييده بالواقع ، لقلته .

تنبيه :

قال في الكافية - بعد ذكر لفظ الجلالة والمضمر والمستغاث واسم الإشارة

واسم الجنس - .

أو غيرها أو أوله تعريا

وغير ذى الخمسة ناده بيا

وذكر في شرحها : أن ذلك بإجماع .

(١) ا ، ج .

فقد يقال : يرد عليه المندوب والمتعجب منه .

والجواب : أنه ذكر المندوب قبل ذلك . فقال : وألزم المندوب وا أو لفظ يا وتقدم الجواب عن المتعجب منه .

والحاصل : أن حرف النداء يجوز حذفه من العلم نحو ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ ﴿٢٩﴾ .

والمضاف نحو «رب اغفر لي ولاخى» ، والموصول نحو «من لا يزال مُحْسِنًا أَحْسِنَ إِلَيَّ» ، وأى : نحو «أيها المؤمنون» والمطول نحو «خيرًا من زيد أقبل» .
ويختلف في جواز حذفه من اسم الجنس المبني للنداء ، واسم الإشارة ، والنكرة غير المقصودة .

ويمتنع مع الأشياء المتقدم ذكرها .

قوله :

وابنِ المَعْرِفِ المَنَادَى المَفْرَدَا عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهُدَا

المعرف : يشمل ماله تعريف قبل النداء نحو «يا زيد» وما (حصل) (٢) له تعريف في النداء نحو «يا رجل» .

أما نحو «يا زيد» فقيل : باق على علميته ، وهو مذهب ابن السراج ، وقيل : سلب تعريف العلمية وتعرف بالإقبال ، وهو مذهب المبرد والفارسي .

والى الأول ذهب المصنف ، واحتج ببناء ما لا يمكن سلب تعريفه كاسم الله تعالى واسم الإشارة .

وأما نحو «يا رجل» ، فقيل : تعرف بالإقبال والقصد (٣) وإليه ذهب المصنف وقيل : بأل محذوفة .

(١) من الآية ٢٩ من سورة يوسف .

(٢) ج ، وفي ب (حدث) .

(٣) قال الصبان ١٠٥ / ٣ - القصد : قصد المنكر بعينه ، والإقبال : أى إقبال المتكلم على المنادى ، أى : إلقاء الكلام نحوه .

والمراد بالمفرد هنا : ما ليس مضافا ولا شبيها به . كما فى باب «لا» فىشمل
الثنى والجمع والمركب تركيب مزج .
وقوله :

على الذى فى رفعه قد عهدا .

يعنى : أنه بينى على ما كان يرفع به قبل النداء من ضمة ظاهرة نحو
«يازيد» . و «يا رجال» و «يا مسلمات» ، أو مقدره نحو «يا زيدون» .

فإن قلت : ما علة بناء المنادى المفرد؟ .

قلت : شبهه بالمضمر من نحو (يا أنت) فى التعريف والإفراد وتضمن
معنى الخطاب .

وقيل إجراؤه مجرى الأصوات . ونسب إلى سيبويه .

تنبيهات :

الأول : قال فى التسهيل : ويجوز نصب ما وصف من معرف بقصد
واقبال^(١) ، وحكاه فى شرحه عن الفراء ، وأيده بما روى من قوله عليه الصلاة
والسلام فى سجوده «يا عظيماً يُرَجَى لكلِّ عظيم» .

وجعل منه^(٢) :

أداراً بجزوى هجت للعين عبرة . .

(١) التسهيل ص ١٨٠ .

(٢) قائله : هو ذو الرمة - وهو من الطويل - .

وتمامه : فمأ الهوى يرفض أو يترقق .

اللغة : «بجزوى» - بضم الجيم وسكون الزاى وفتح الواو - اسم موضع بعينه «هجت»
حركات «عبرة» . العبرة : الدمعة «فمأ الهوى» يعنى : الدمع «يرفض» يسيل بعضه فى إثر
بعض «بترقق» يبقى فى العين متحيراً يجرى ويذهب ، وقيل بتدفق .

المعنى : أنه نظر إلى دار بعينها عهد فيها من يحب فهاجت شوقه وحزنه ، والدمع يسيل
بعضه إثر بعض ، أو يبقى فى العين متحيراً .

فظاهر مذهب البصريين أن النصب في هذا البيت ونحوه ، لقصد التنكير .
الثاني : ذهب الكسائي والزيادى إلى أن ضمة «يا زيد» ونحوه ضمة إعراب
ونقله ابن الأنبارى عن الكوفيين .

الثالث : ذهب بعض الكوفيين . إلى أن نداء المثنى والمجموع على حده بالياء
تشبيها بالمضاف .

قال فى البسيط : وهو فاسد ، لأنه ليس مركبا .

الرابع : إذا ناديت «اثنتى عشر» و «اثنتى عشرة» قلت : يا اثنا عشر ويا اثنتا
عشرة - بالالف - .

وقال الكوفيون : يا اثنى عشر، ويا اثنتى عشرة - بالياء - إجراء لهما
مجرى المضاف .

وأشار بقوله : «وَأَنْتَوِ انْضِمَامَ مَا بَنَوْا قَبْلَ النَّدَاءِ» .

إلى أن ما كان مبنيا قبل النداء ، يقدر بناؤه على الضم نحو «يا سيويوه»
و«يا رقاش» و «يا خمسة عشر» و «يا برق نحره»^(١) .

الإعراب : «أدارا» الهمزة للنداء ودارا نكرة منادى «بجزوى» جار ومجرور متعلق
بمحذوف ، والتقدير : أدارا مستقرة «بجزوى» هجت «هاج» فعل ماض والتاء فاعل «للعين»
جار ومجرور متعلق به «عبرة» مفعول به «فماء» مبتدأ «الهوى» مضاف إليه «يرفض» خبره
«أو يترقرق» عطف عليه .

الشاهد فيه : «أدارا» نصب ، لأنه منادى منكور فى اللفظ ، لاتصاله بالمجرور بعده
ووقوعه فى موضع صفته ، كأنه قال : أدارا مستقرة بجزوى ، فجرى لفظه على التنكير
وإن كان مقصودا بالنداء معرفة فى التحصيل .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٤٥ / ٢ . وذكره سيويوه ٣١١ / ٢ ،
والشاهد ١١٣ فى الخزانة .

(١) ج ، ا .

(ويظهر أثر التقدير فى التابع فيجوز)^(١) «يا سيويه الظريف» - بالنصب -
اتباعا للمحل - وبالرفع - إبتاعا للبناء المقدر^(٢).

والى هذا أشار بقوله :

.. وليَجْرَ مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدًّا

ثم قال :

والمفرد المنكور والمضافا وشبهه انصب عادما خلافا

مثال المفرد المنكور - يعنى : الذى لم يقصد به معين - قول الأعمى
«يا رجلاً خذ بيدي» وقوله^(٣) :

(١) ، ١ ، ج .

(٢) وإنما لم يجر مراعاة لكسرة البناء، لأنها لاصالتها بعيدة عن حركة الإعراب بخلاف الضم فإنه لعروضه بيا أشبهت حركة الإعراب العارضة بالعامل المتأصلة فى المتبوعية، وإطلاق الرفع على حركة التابع فيه مسامحة، لأن التحقيق أنها حركة إبتاع هـ ١٠٧ / ٣ صبان.
(٣) قائله : هو عبد يغوث بن وقاص - من قصيدة ينوح فيها على نفسه عندما أسرته. تيم الرباب.

وتمامه : نداماى من نجران أن لا تلاقيا - وهو من الطويل - .

اللغة : «عرضت» تعرضت أو آتيت العروض - وهو مكان «نداماي» - المؤنس على الشراب «نجران» بلد باليمن .

المعنى : يندب حظه وينادى الركبان وهو فى الأسر ، ويقول : إذا بلغتم العروض فبلغوا ندمائى وأجباتى أنه لا تلاقى بيننا، فإننا لا ندرى ما الله صانع بنا .

الإعراب : «أيا» حرف نداء «راكبا» منادى منصوب بالفتحة «إما» إن شرطية وما رائدة «عرضت» فعل ماض فعل الشرط التاء فاعل «فبلغن» الفاء واقعة فى جواب الشرط فبلغن فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة والفاعل ضمير مستتر والجملة فى محل جزم جواب الشرط «نداماي» مفعول به منصوب بالفتحة المقدره على الألف وياء المتكلم مضاف إليه «من نجران» متعلق بمحذوف حال من نداماي «أن» مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن «لا» نافية للجنس «تلاقيا» اسمها والألف للإطلاق والخبر محذوف أى : لنا، والجملة فى محل رفع خبر «أن» وجملة أن فى محل نصب مفعول ثان لبلغن .

الشاهد فيه : «أيا راكبا» حيث نصب «راكبا» ، لكونه نكرة غير مقصودة .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٤٥ / ٢ ، وابن هشام ٢١٦ / ٣ ، وابن عقيل ١٩٣ / ٢ ، وابن الناظم . وذكره ابن يعيش ١٢٨ / ١ ، وفى الشذور ص ١٠٧ ، وفى القطر ص ٢٠٤ ، وسيويه ٣١٢ / ١ ، والشاهد ١١٥ فى الخزانة .

أَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضَتْ قَبْلَغْنِ

والمضاف نحو «يا غلام زيد»، والمشبه بالمضاف - ويسمى المطول والمطول - وهو طول بعمل أو عطف نحو «يا عظيما فضله» و «يا راحما عبده» و «يا لطيفا بالعباد» ونحو «يا ثلاثة وثلاثين» - اسم رجل.

فلو ناديت جماعة هذه عدتهم قلت : يا ثلاثة والثلاثون . فيمن قال : والحارثُ والثلاثين فيمن قال : والحارثُ .

وفصل الأخص فقال : إن أريد بذلك جماعة مبلغها هذا العدد فلا يجوز إلا نصب الاسمين ، لأنهما إذ ذاك وقعا على مسمى واحد .

وإن (كان) ^(١) الثلاثة على حدة والثلاثون على حدة ، حكم لهما بحكم المعطوف (والمعطوف) ^(٢) عليه .

قيل : ويتبغى أن يفصل فيما إذا كان كل منهما على حدة بين أن يكون كل منهما مقصودا بالبناء ، فالحكم كذلك ، وبين أن يقصد ثلاثة مبهمه فينصبا معا .
تنبيه :

لا يطول المنادى بعموله ، إلا إذا كان ملفوظا به ، فلا يعتد بالضمير المستكن .

«فرعان» على ذلك .

لو قلت : «يا ذاهب» لبنيت على الضم ، لعدم الاعتداد بالضمير .

ولو قلت : يا ذاهبُ وزيدُ فإن عطف على ذاهب فالبناء ، أو على الضمير نصبت لعمله في «زيد» بواسطة الحرف .

ومن ثم وجب «يا مشتركا وزيدا» - بالنصب عطفًا على الضمير ، لعدم استغنائه بواحد .

(١) أ، ج .

(٢) أ، ج .



فإن قلت : كيف قال «عادمًا خلفًا» مع أن في بعض ذلك خلفًا؟
ذهب المازني : أنه لا يتصور وجود للنكرة غير المقبل عليها ، وأن ما جاء
منونًا نحو : «أدارًا بجزوي هجت للعين عبرة» . ضرورة .
وذهب ثعلب : إلى جواز ضم المضاف الصالح للألف واللام نحو «يا حسن
الوجه» .

قلت : أما الأول : فخلاف في وجود قسم ، لا في حكمه .
وأما الثاني : فجوابه أن مراده «عادمًا خلفًا» في صحة النصب ، ولم
يختلف في صحته ، وإن أجاز بعضهم معه الضم في بعض المواضع .
وقوله :

ونحو زيدٍ ضمَّ وافتحن من نحو أزيد بن سعيد لا تهن
يجوز في المنادى المضموم . أن يفتح بخمسة شروط :

الأول : أن يكون علما .

الثاني : أن ينعت بابن .

الثالث : أن يضاف الابن إلى علم .

الرابع : ألا يفصل بين ابن وموصوفه .

الخامس : أن يكون المنادى مما يضم لفظا .

فلو كان غير علم نحو «يا غلام ابن زيد» أو منعوتا بغير ابن نحو «يا زيد
الكريم» أو أضيف الابن إلى غير علم نحو «يازيد ابن أختنا» أو كان المنادى لا
تظهر الحركة فيه نحو «يا عيسى بن مريم» تعين الضم .
وقد جمع هذه الشروط قوله «أزيد بن سعيد» .

فيجوز في «زيد» ضمه على الأصل ، وفتحها إتباعا لفتحة «ابن» ولا يعتد
بفصل الساكن .

وقد نصّ على اشتراط علمية المنادى والمضاف إليه واتصاله بقوله :
والضمُّ إن لم يَلِ الابنُ علماً أو يَلِ الابنُ علماً قد حتماً

فإن قلت : من أين يفهم اشتراط الاتصال ؟

قلت : من قوله (يل).

فإن قلت : قد أحل بالشرط الخامس .

قلت : هو شرط مختلف فيه ، فإن الفراء أجاز في نحو «يا عيسى بن مريم» تقدير الفتحة والضمّة ، إلا أن المصنف شرطه في التسهيل^(١) وأوجب تقدير الضمة إذ لا فائدة في تقدير الفتحة .

فإن قلت : كان ينبغي أن ينص على أن شرط الفتح في ذلك جعل الابن صفة ، لأنه لو جعل بدلا أو عطف بيان أو منادى أو مفعولا بفعل مقدر - تعين الضم ، ولا يغني تمثيله عن ذلك ، لأن المثال يحتمل هذه الأوجه .

قلت : هي احتمالات مرجوحة ، وكونه نعتا هو الظاهر ، ولو نصّ على ذلك لكان أولى .

فإن قلت : لم يبين أى الوجهين أرجح .

قلت : ذهب المبرد إلى أن الضم أجود ، وقال ابن كيسان : الفتح أكثر في كلام العرب .

قيل : والفتح اختيار البصريين .

تنبيهات:

الأول : لا إشكال في أن فتحة «ابن» فتحة إعراب إذا ضم موصوفه ، وأما إذا فُتح فمذهب الجمهور أنها أيضا فتحة إعراب ، وقال عبد القاهر : هي حركة بناء ، لأنك ركّبتَه مع «ريد» .

(١) التسهيل ص ١٠٨ .

الثاني : حكم «ابنة» حكم «ابن» فيما ذكر، فيجوز الضم والفتح في نحو
«يا هند ابنة زيد» خلافا لبعضهم .

وأما النعت بينت فلا أثر له في النداء^(١) .

الثالث : يلحق بالعلم نحو «يا فلانُ بنَ فلان» و «يا ضُلُّ بنَ ضُلِّ»^(٢)
و«يا سيدُ بنَ سيد» ذكره في التسهيل^(٣) وهو مذهب الكوفيين .

ومذهب البصريين في ذلك ونحوه مما ليس بعلم التزام الضم .

الرابع : أجاز الكوفيون فتح المنعوت بغير «ابن» إذا كان المنعوت مفردا

نحو :

«يا زيد الكريم» وأنشدوا^(٤) :

(١) نحو «يا هند بنت عمرو» - واجب الضم .

(٢) ضل - بضم الضاد - علم جنس لمن لا يعرف هو ولا أبوه .

(٣) التسهيل ص ١٨٠ .

(٤) قائله : هو جرير بن الحطفي - من قصيدة يمدح فيها عمر بن عبد العزيز . - وهو من
الوافر -

ومثاله : فما كعبُ بنُ مامةَ وابنُ سعدى بأجودَ منك

اللغة : «كعب بن مامة» هو كعب الإيادي - الذي يضرب به المثل في
الإيثار، لأنه أثر رفيقه في السفر بالماء حتى مات عطشا، ومامة : اسم أمه «ابن
سعدى» هو أوس بن حارثة، وسعدى : اسم أمه .

الإعراب : «فما» نافية حجازية «كعب» اسمها «ابن مامة» صفة ومضاف إليه
ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث «وابن سعدى» معطوف عليه ومضاف إليه
«بأجود» الباء زائدة وأجود خبر ما «ومنك» متعلق بأجود «يا» حرف نداء «عمر»
منادى مبنى على الفتح «الجوادا» صفته .

الشاهد فيه : «يا عمر الجواد» حيث إن «عمر» منادى مبنى على الفتح ، وقد
وصف بغير «ابن» وهو «الجوادا» .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٤٤٧ / ٢ ، وابن هشام ٢٣٠ / ٣ .

وذكره السيوطي في الهمع ١٧٦ / ١ .

..... يا عُمَرَ الجَوَادَا - بالفتح -

وخرج على وجهين : أحدهما : أن أصله «يا عمرا» - بالالف - عند من يجيز إلحاقها من غير الندبة والاستغاثة والتعجب .

والآخر : أصله «عمرا» - بالتونين - ضرورة ، ثم حذفه لالتقاء الساكنين .

الخامس : حكى الأخفش عن بعض العرب «يا زيدُ بنُ عمرو» بضم النون اتباعاً لضمة الدال .

وقوله :

واضمُّمٌ أو انصبُّ ما اضطرَّ اركاً نُونا مِمَّا له استحقاقُ ضمِّ بيِّنا

الذي يستحق البناء على الضم هو المعرفة ، فإذا اضطر شاعر إلى تنوينه جار له فيه وجهان :

أحدهما : الضم ، تشبيهاً برفوع ، اضطر إلى تنوينه وهو مستحق لمنع الصرف .

والثاني : النصب ، تشبيهاً بالمضاف لطوله بالتونين .

وكلاهما مسموع من العرب .

والضم اختيار الخليل وسيبويه ، والنصب اختيار أبي عمرو وعيسى ويونس والجرمي والمبرد .

قال المصنف : وعندى أن بقاء الضم راجح في العلم ، والنصب راجح في النكرة المعينة ، لأن شبهها بالمضمر أضعف .

وقوله :

وباضطرارٍ خصَّ جَمْعُ يَا وَأَنْ إِلاَّ مَعَ اللَّهِ وَمَحْكِي الْجُمْلِ

يعنى : أن الجمع بين حرف النداء وحرف التعريف مخصوص بالضرورة .
كقوله^(١) .

فِيَا الْغُلَامَانَ اللَّذَانَ فَرًّا

إلا فى موضعين :

أحدهما : (مع)^(٢) الله ، فيجوز «يا الله» بوصل الهمزة وقطعها للزوم آل لهذا الاسم حتى صارت بمنزلة الحروف الأصلية .

والآخر : ما سمي به من الجمل المصدرية بآل نحو «يا المنطلق زيد» - فى رجل مُسَمًّى بذلك - نصّ عليه سيويه .

تنبيه :

قاس المبرد ما سمي به من موصول مُصدرّ بآل على الجملة نحو «يا الذى قام» قال فى شرح التسهيل : وهو قياس صحيح . انتهى . ونص سيويه على منعه . فإن قلت : أهمل هنا موضعاً ثالثاً ذكره فى التسهيل^(٣) وهو اسم الجنس المشبه به نحو :

(١) قائله : لم أقف على اسم قائله - وهو من السريع - .

وقامه : إِيَاكَمَا أَنْ تُعَقَّبَانَا شَرًّا - وروى بدل «تعقبانا» تكسبانا ، وفى الإنصاف تكسبانى .

الإعراب : «فيا» حرف نداء «الغلامان» منادى مبنى على الألف فى محل نصب «الذنان» صفة لقوله «الغلامان» باعتبار اللفظ «فرا» فعل ماض وألف الاثنين فاعل ، والجملة لا محل لها صلة «إيأكما» منصوب على التحذير لفعل مضمر وجوبا تقديره : احذرا «أن» مصدرية «تعقبانا» فعل مضارع منصوب بحذف النون وألف الاثنين فاعل ونا مفعول أول ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بمن مقدرة «شرا» مفعول ثان .

الشاهد فيه : «فيا الغلامان» حيث جمع بين حرف النداء وآل - فى غير اسم الله تعالى .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٤٩ / ٢ ، وابن عقيل ١٩٧ / ٢ ، والمكردى ص ١٢٦ ، والسيوطى ص ١٠٢ ، وذكره فى الهمع ١٧٤ / ١ .

وذكره ابن يعيش ٩ / ٢ ، وابن الأبارى فى الإنصاف ٢٠٨ / ١ والشاهد ١٢٩ فى الخزانة .

(٢) أ ، ج .

(٣) التسهيل ص ١٨١ .



«يا الأسد شدة»^(١)

قلت : إنما لم يذكره هنا لأن مذهب الجمهور منعه ، والجواز مذهب ابن سعدان في شرح التسهيل : وهو قياس صحيح ، لأن تقديره يا مثل الأسد فحسن ، لتقدير دخول «يا» على غير الألف واللام .

وأجاز الكوفيون والبغداديون : دخول حرف النداء على ما فيه «أل» مطلقاً ، ولا حجة لهم في نحو : «يا الغلامان» لأنه ضرورة .

وقوله :

والأكثرُ اللُّهُمُّ بالتعويضِ .

يعنى : أن الأكثر في نداء هذا الاسم الشريف تعويض الميم المشددة في آخره عن حرف النداء ، فيقال : «اللهم» وهذا من خصائصه .

ثم قال : وشذ يا اللهم في قريض .

وجه شذوذه أن فيه جمعا بين العوض والمعوض ، ومنه قوله (٢) :

(١) قال المصنف وتبعه البعض : الظاهر أنه من الشبيه بالمضاف ، لأن شدة تميز . هـ ٣/١١١ صبان .

(٢) قائله : هو أبو خراش الهذلي ، وقيل : لامية بن أبي الصلت - وهو من الرجز .

اللغة : «حدث» - بفتحين - وهو الأمر الذي يحدث من مكاره الدنيا «الما» نزل .

المعنى : يريد أنه إذا نزلت به حادثة أو أصابه مكره لجأ إلى الله تعالى في كشف ما ينزل به .

الإعراب : «إني» حرف توكيد ونصب وياء المتكلم اسمه «إذا» ظرف يتعلق بأقول الآتي «ما» رائدة «حدث» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده «الما» فعل ماض والألف للإطلاق والفاعل ضمير مستتر فيه «أقول» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل رفع خبر إن «يا» حرف نداء «اللهم» منادى مبنى على الضم في محل نصب ، والميم المشددة رائدة .

الشاهد فيه : «يا اللهم يا اللهم» حيث جمع بين حرف النداء والميم المشددة التي يؤتى بها للتعويض عن حرف النداء - فجمع بين العوض والمعوض عنه - .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٤٤٩ / ٢ ، وابن هشام ٢٣٥ / ٣ ، وابن

عقيل ١٩٧ / ٢ ، وابن الناظم ، ، والمكودي ص ١٢٦ ، والسيوطي ص ١٠٢ ، وفي

همعه ١٧٨ / ١ . وذكره ابن يعيش ١٦ / ٢ ، وابن الأنباري في الإنصاف ٢١٢ / ١

والشاهد ١٣٠ في الخزانة .

إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثَ الْكَأَمَّ أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ

تنبيهات:

الأول : مذهب الكوفيين أن الميم في «اللهم» بقية جملة محذوفة وهي «أمنَّا بِخَيْرٍ»، وليست عوضاً عن حرف النداء، فلذلك أجازوا الجمع بينهما في الاختيار.

الثاني : شذ أيضاً حذف «أل» منه كقوله^(١) :

لا هُمَّ إِنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حَجَّتِجَ

وهو في الشعر كثير.

الثالث : قال في الارتشاف : لا يستعمل «اللهم» إلا في النداء ، وشذ استعماله في غير النداء.

(١) قائله : هو رجل من اليمانيين . وهو من الرجز -

وغمامه : فلا يزال شاحج يأتيك بيج .

اللغة : «حججتج» الأصل : حجتى ، يبدال الجيم من الياء المشددة - وهي جمع قضاة «شاحج» البغل الذى يشحج . أى يصوت «بيج» أى : بى .

المعنى : يريد . يا اللهم إن كنت قبلت حجتى ، فلا يزال بى شاحج هذه صفة .

الإعراب : «لاهم» منادى حذف منه حرف النداء وعوض عنه الميم «إن» شرطية «كنت» فعل ماض فعل ناقص وهو فعل الشرط والتاء اسمه «قبلت» فعل وفاعل «حججتج» مفعول به مضاف إلى الياء التى انقلبت جيما ، وجملة قبلت فى محل نصب خبر كان «فلا يزال» الفاء واقعة فى جواب الشرط ولا نافية ويزال من أخوات كان «شاحج» اسم زال «يأتيك» فعل مضارع والفاعل ضمير والكاف مفعول ، والجملة فى محل نصب خبر زال «بيج» جار ومجرور متعلق بىأتى .

الشاهد فيه : «لاهم» حيث حذف «أل» من اللهم شذوذاً .

مواضعه : ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٤٤٩ / ٢ ، والسيوطى فى الهمع ١/١٥٥ .

قلت : أنشد الفراء لبعض العرب^(١) :

كَحَلْفَةٍ مِنْ أَبِي رِيَّاحٍ يَسْمَعُهَا لَاهُمُ الْكِبَارُ

وفيه شذوذان :

أحدهما : استعماله في غير النداء ، لأنه فاعل يسمعها .

والثاني : تخفيف ميمه .

الرابع : إذا قلت «اللهم» ففي جواز وصفه بخلاف . منعه سيبويه والخليل ؛ قال بعضهم : لأنه لما اتصلت به الميم صار بمنزلة صوت كقولك «يا هنا» وأجازه المبرد والزجاج .

الخامس : قال في النهاية : استعمل «اللهم» على ثلاثة أنحاء :

(١) قائله : قال العيني : أنشده الفراء ولم يُبين قائله ، وقيل : الأعمش . وهو من البسيط -

اللغة : «كحلفة» كيمين «أبي رياح» كناية عن رجل من بني ضبيعة واسمه حصن بن عمرو «يسمعها» روى بدلها «يشهدا» «الكبار» - بضم الكاف وتخفيف الباء - صيغة مبالغة للكبير - بمعنى العظيم .

قال البغدادي : وإنشاد العامة : «يسمعها لاهم الكبار» وقال : أورده جماعة من النحويين : منهم المرادي في شرح الألفية «يسمعها لاهم الكبار» .

وقد ذكر في العين وفي همع الهوامع «يسمعها اللهم الكبار» .

وكان أبو رياح قد قتل رجلا من بني سعد بن ثعلبة فسأله أن يحلف أو يعطي الدية فحلف ثم قتل بعد حلفته ، فضربه العرب مثلا لما لا يغنى من الحلف .

الإعراب : «كحلفة» الكاف للتشبيه وحلقة مجرورة بالكاف والجار والمجرور متعلق بمحذوف تقديره : حلف كحلف أبي رياح «من» حرف جر «أبي» مجرور بمن «رياح» مضاف إليه ، والجار والمجرور صفة للحلقة تقديره : كحلفة كائنة من أبي رياح «يسمعها» يسمع فعل مضارع وها مفعول به «لاهم» فاعله «الكبار» صفته .

الشاهد فيه : «لاهم» حيث استعمل «اللهم» في غير النداء .

مواضعه : ذكره السيوطي في الهمع ١٧٨ / ١ ، والشاهد ١٢٥ في الخزانة .

أحدها : أن (يراد به)^(١) النداء المحض ، كقولهم «اللهم أنبنا» :

والثانى : أن يذكره المجيب تمكينا للجواب فى نفس السامع ، يقول لك

القاتل : «أريد قائم»؟ فتقول : اللهم نعم ، أو اللهم لا .

الثالث : أن تستعمل دليلا على الندرة وقلة وقوع المذكور . كقوله :

«أنا أُروركُ اللهم إذا لم تدعنى» .

ألا ترى أن وقوع (الزيارة)^(٢) مقرونا بعدم الدعاء قليل؟ . انتهى .

(١) ب ، ج وفى أ (مرادا به) .

(٢) ب - وفى أ ، ج (الزيادة) .

فصل

[في تابع المنادى]

تَابِعَ ذِي الضَّمِّ الْمُضَافَ دُونَ أَنْ الزِّمَّةُ نَصْبًا كَازِيدُ ذَا الْحَيْلِ

اعلم أن المنادى إن كان معربا فتابعه منصوب لا غير، نحو : يا أخانا الفاضل (ما لم يكن)^(١) بدلا أو عطف نسق ، فحكمهما بعد المعرب كحكمهما بعد المبنى على الضم وسيأتي .

وإن كان مبنيا على الضم نحو «يازيد» و «يا رجل» و «يا سيبويه» فتابعه إن كان بدلا أو عطف نسق فسيأتي الكلام عليهما .

وأما غيرهما فإن كان مضافا غير مقرون بأل لزم نصبه مطلقا، مثال النعت «يا زيدُ ذا الحَيْلِ» والتوكيد «يا زيد نفسه» وعطف البيان «يازيدُ عائد الكلب» .

وإن كان مضافا مقرونا بأل أو مفردا ففيه وجهان : الرفع إتباعا للفظ المنادى والنصب إتباعا لمحلّه .

والى ذلك الإشارة بقوله :

وما سِوَاهُ أَرْفَعُ أَوْ أَنْصِبُ .

فشمل قوله ما سواه المضاف المقرون بأل نحو «يا زيدُ الحسنَ الوجه» والمفرد نحو «يا زيد الظريف» و «يا تميم أجمعين» و «يا سعيد كرز» . فيجوز في جميع ذلك الرفع والنصب على ما تقدم .

فإن قلت : أما النصب إتباعا للمحل فظاهر ، لأن المنادى مفعول بفعل مقدر .

وأما الرفع إتباعا للفظ فمشكل ، لأن ضمة المنادى بناء ، وحركة البناء لا تتبع .

قلت : لما كان البناء في باب النداء مشابها للإعراب في اطراد حركته جاز إتباعه .

فإن قلت : فهلا جاز الرفع أيضا في المضاف العارى من أل ؟

(١) أ ، ج ، وفي ب (ما يكون ما لم يكن) .

قلت : لأنه يستلزم تفضيل فرع عن أصل ، إذ لو كان منادى لوجب نصبه .
فإن قلت : فلم ألق المضاف المقرون بأل بالمفرد فى جواز الوجهين؟ .
قلت : لأن إضافته غير محضة ، فلم يعتد بها .
فإن قلت : فهل الرفع والنصب فى المفرد سيان؟
قلت : لم ينص المصنف على تسوية ولا ترجيح ، ولكن النصب أقيس .
وفى الفرخ : أكثر قول العرب . الرفع فى «يازيد العاقل» .
تنبيهات :

الأول : شمل قوله (تابع) الخمسة ، ومراده النعت والتوكيد وعطف البيان .
علم ذلك مما بعد .

الثانى : شمل قوله (ذى الضم) العلم والنكرة المقصودة والمبنى قبل النداء
لأنه يقدر ضمة ، و (قد)^(١) تقدم تمثيل الثلاثة .

الثالث : أجاز الكسائى والقراء والطوال وابن الأنبارى : الرفع فى نحو
«يازيدُ صاحبنا» ، والصحيح المنع ، لأن إضافته محضة^(٢) .
وأجاز القراء رفع التوكيد والمنسوق المضافين قياسا على النعت .
وقد سنع الرفع فى «يا تميمُ كلكم» وحمل على القطع ، أى : كلكم
مدعو . ثم قال :

واجعلاً ... كمستقلٌ نسقاً وبدلاً .

يعنى : أن حكم النسق والبدل فى الإتيان حكمهما فى الاستقلال ، ولا
فرق فى ذلك بين الواقع بعد مضموم ، والواقع بعد منصوب ، فما كان منهما
مفردا غير معين أو مضافا أو مطولا نصب نحو «يا زيد رجلا صالحا» و «يا زيد
وغلاما» و «يا زيد أخانا» و «يا زيد وأخانا» و «يا زيد خيرا من عمرو» و «يا زيد
وخيرا من عمرو» .

(١) ب .

(٢) أى : لغلبة الاسمى على صاحب ، وفيه إشارة إلى أن ما إضافته غير محضة يجوز رفعه
هـ - ١١٣ / ٣ صبان .

وما كان منهما مفردا علما أو معينا بنى على الضم نحو «يا زيد وعمرو»
و«يا زيد ورجل».

وذهب الاخفش وخطاب : إلى أنه لا يجوز عطف النكرة المقبل عليها على
العلم.

فلا يجوز يا زيد ورجل .

وإنما جعل البدل والنسق كالمستقل ، لأن البدل في قوة تكرار العامل
والعاطف كالتائب عن العامل .

تنبيهان :

الأول : أجاز المازني والكوفيون النصب في نحو «يا زيد وعمرا» .

قال في شرح التسهيل : وما رواه غير بعيد من الصحة إذا لم تنو إعادة
حرف النداء .

فإن المتكلم قد يقصد إيقاع نداء واحد على الاسمين .

قال : ويجوز عندي أن يعتبر في البدل حالان؛ حال يجعل فيها كالمستقل
وهو الكثير نحو «يا غلام زيد»، وحال يعطى فيها الرفع والنصب لشبهه فيها
بالتوكيد والنعت وحذف البيان وعطف النسق المقرون بال في عدم الصحة، لتقدير
حرف نداء قبله نحو .

«يا تميم الرجال والنساء» .

الثاني : ما ذكر من أن المنسوق كالمستقل، إنما هو في غير المقرون بال وأما
المقرون بال فقد ذكر حكمه في قوله :

وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبَ آلٍ مَا نُسِقًا ففِيهِ وَجْهَانِ وَرَفْعٌ يَتَّقَى

إذا كان المنسوق مقرونا بال جاز فيه وجهان: الرفع والنصب نحو «يا زيد
والحارث» .

وإنما لم يجعل كالمستقل ، لامتناع مباشرته لحرف النداء .

واختلف فى المختار من الوجهين : فقال الخليل وسيبويه والمازنى : الرفع ،
ووجهه مشاكلة الحركة ، وحكاية سيبويه أنه أكثر ، وإليه ذهب الناظم .

وقال أبو عمرو وعيسى بن عمرو الجرمى : النصب ، ووجهه أن ما فيه أل
لم يَلِ حرف النداء فلم يجعل كلفظ ما وليه ، وإجماع القراء - ما عدا الأعرج -
على النصب فى قوله تعالى : ﴿ أُوَيْبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ ﴾^(١) .

وقال المبرد : إن كان معرفة فالنصب وإلا فالرفع ، ووجهه أن المعرفة بآل
تشبه المضاف .

تنبيه :

هذا الخلاف فى الاختيار ، والوجهان مُجمع على جوازهما إلا فيما عطف
على نكرة مقصودة نحو «يا رجلُ والغلام» فلا يجوز فيه على مذهب الأخصش
ومن تبعه إلا الرفع .

وقوله :

وأيها مصحوب آل بعدُ صفةً يلزم بالرفع لدى ذى المعرفة

إذا نوديت «أى» فهى نكرة مقصودة مبنية على الضم وتلزمها «ها» التنبيه
مفتوحة الهاء ، وضمها إذا لم يكن بعدها اسم إشارة - لغة بنى مالك من بنى
أسد- وقد قرئ بها .

فإن قلت : لم لزمها (ها)^(٢) التنبيه؟

قلت : لتكون (ها) عوضاً مما فات «أى» من الإضافة ، ويلزم وصفها بأحد
ثلاثة أشياء :

الأول : مصحوب «أل» نحو «يا أيها الرجل» .

(١) من الآية ١٠ من سورة سبأ .

(٢) ب .

والثاني : اسم الإشارة نحو^(١) :

أَيْهَذَانِ كَلًّا زَادَكُمَا وَدَعَانِي وَاغِلًا فَيَمَنْ وَغَلٌّ

والثالث : الموصول المصدر بال نحو : «يا أيها الذي فعل» .

وإلى هذين أشار بقوله :

وَأَيُّ هَذَا أَيُّهَا الَّذِي وَرَدَ

ثم أشار إلى أن نعت «أى» بغير هذه الثلاثة ممنوع بقوله :

ووصفُ أَيِّ بِسِوَى هَذَا يُرَدُّ

فلا يقال : «يا أيها صاحب عمرو» .

وقد فهم من النظم فوائد :

الأولى : أن «ها» تلتزم «أيا»^(٢) ، لتطقه بهما معا .

والثانية : أن تابع «أى» صفة لها ، وقيل : عطف بيان ، قال ابن السيد :

وهو الظاهر .

(١) قائله : لم أقف على اسم قائله - وهو من الرمل - .

اللغة : «دعاني» اتركاني «واغلا» - بالغين - وهو الذي يدخل على القوم يشربون ولم يدع إلى ذلك الشراب .. الوغل . «وغل» - يغل - أصله : يوغل لأنه من وغل حذف الواو لوقوعها بين الياء والكسرة .

الإعراب : «أيهذان» أى : يا أيهذان ، حذف منه حرف النداء ، أى منادى وصف باسم الإشارة ، وهو هذان «كلا» فعل وفاعل «زادكما» مفعول به والضمير مضاف إليه «ودعاني» دعا فعل ماض والنون للوقاية والياء مفعول والفاعل ضمير مستتر . والجملة معطوفة على «كلا» «واغلا» حال من الضمير المنصوب فى دعاني «فيمن وغل» جار ومجرور متعلق بواغلا .

الشاهد فيه : «أيهذان» حيث وصف المنادى فيه باسم الإشارة .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٤٥٤ / ٢ ، والمكودي ص ١٢٧ وذكره

السيوطى فى الهمع ١٧٥ / ١ .

(٢) ب ، ج - وفى أ (أيا) .

وقيل : إن كان مشتقا فهو نعت نحو «أيها الفاضل» ، وإن كان جامدا فهو عطف بيان .

والثالثة : أن وصف «أى» بأحد هذه الأشياء الثلاثة لازم ، لقوله «تلتزم» .

فإن قلت : ولم لزم نعتها (بأحد الثلاثة)^(١) ؟

قلت : لأن «أيا» مبهم ، فلا بد من تخصيصه ، ولأنه وصلة إلى نداء ما فيه آل ، فكان المقصود بالنداء وصفه .

والرابعة : أن صفة «أى» ترفع ، ولا يجوز فيها النصب بخلاف صفة غيرها فهي مستثناة مما تقدم . هذا مذهب الجمهور ، وذهب المازنى إلى نصب صفة «أى» قياسا على صفة (غيرها)^(٢) من المناديات-المضمومة .

قال الزجاج : لم يجز أحد من النحويين هذا المذهب قبله ولا تابعه أحد بعده ، وعلّة ذلك : أن المقصود بالنداء هو نعتها ، وأى وصلة إلى ندائه ، وقالوا : والنصب مخالف لكلام العرب .

قلت : ذكر ابن الباذش : أن النصب فيه مسموع من كلام العرب .

والى التعريض بمذهب المازنى أشار بقوله : لَدَى ذِي المَعْرِفَةِ .

تنبيه :

نسب الجواز فى شرح الكافية إلى المازنى والزجاج وتبعه الشارح ، ونسبته إلى الزجاج مستبعدة ، وقد نقل عنه فى شرح التسهيل كلامه المتقدم .

والخامسة : «أن اسم الإشارة إذا نعت به «أى» فليس من شرطه أن يكون منعوتا بذى آل وفاقا لابن عصفور وشاهده البيت السابق .
وذكر غيرهما أن ذلك شرط فى صحة النعت به .

قيل : وما ذهب إليه ابن عصفور وابن مالك ببناء على بيت نادر شاذ ، لا تبنى على مثله القواعد ، وهو قول الشاعر ((أيهذان كُلا زادكما)) .

(١) أ ، ج . وفى ب (ياخذ هذه الأشياء الثلاثة) .

(٢) ب ، ج وفى أ (غيره) .

والسادسة : أن اسم الإشارة المنعوت به «أى» شرطه ألا يصحبه حرف الخطاب ، لقوله «وأيهذا» خلافا لابن كيسان ، فإنه أجاز «يا أيها ذاك الرجل» ، وبالمنع قال السيرافي .

فإن قلت : أطلق في قوله (مصحوب آل) وشرط في التسهيل أن تكون جنسية . ✓

فإذا قلت : «يا أيها الرجل» فالجنسية وصارت بعد «أى» للحضور كما صارت كذلك بعد اسم الإشارة .

قلت : اشتراط ذلك صحيح ، وليس في كلامه ما يرشد إليه .

وقد أجاز الفراء والجزمى إتباع «أى» بمصحوب آل التي للمح الصفة نحو «يا أيها الحارث» . والمنع مذهب الجمهور .

ويتعين أن يجعل عطف بيان عند من أجاره .

تنبيهات:

الأول : تؤنث «أى» لتأنيث موصوفها نحو «يا أيتها المرأة» .

وقال في البلديع : الاختيار إثبات التاء ولا تثنى ولا تجمع .

الثاني : ذهب الأخفش في أحد أقواله إلى أن المرفوع بعد «أى» خبر لمبتدأ محذوف وأى موصولة بالجملة .

وردَّ بأنه لو كان كذلك لجاز ظهور المبتدأ بل كان أولى ، وجاز وصلها بالفعلية والظرف .

الثالث : ذهب الكوفيون وابن كيسان . إلى أن «ها» دخلت للتنبية مع اسم الإشارة .

وإذا قال «يا أيها الرجل» يريد : يا أيها الرجل ، وحذف «ذا» اكتفاء بها^(١) .

(١) فأعراب «يا أيها الرجل» هو . «أى» منادى مبنى على الضم في محل نصب و «ها» للتنبية و«ذا» صفة أى في محل رفع «الرجل» صفة لذا أو عطف بيان مرفوع بضمه ظاهرة .

الرابع : يجوز أن تُوصَفَ صفة «أى» ولا تكون إلا مرفوعة، مفردة كان أو مضافة ، كقول الراجز^(١) .

يا أيها الجاهلُ ذُو التَّنَزِّيِ

وقوله :

وَذُو إِشَارَةٍ كَأَيِّ فِي الصِّفَةِ إِنَّ كَانَ تَرَكُّهَا يُفِيَتْ الْمَعْرِفَةَ

لاسم الإشارة في النداء حالتان:

إحدهما : أن يجعل وصلة لنداء ما فيه آل فيساوي إذ ذاك «أيا» في لزوم نعته ووجوب رفعه، وأنه لا ينعت إلا بمصحوب آل الجنسية ، أو بموصول مصدر بال فتقول : «يا هذا الرجل» و «يا هذا الذي فعل» .

وهو في هذه الحالة غير مكثف به ، لو قدر الوقف عليه لفات المراد ، لأنه وصلة لنداء غيره .. والأخرى : أن يقدر مكثف بندائه، لا وصله لغيره، فيكون إذ ذاك كغير «أى» فلا يلزم نعته .

ويجوز رفعه ونصبه، وينعت بمصحوب آل وبالمضاف فتقول «يا هذا الطويل» - بالرفع والنصب .

(١) قائله : هو رؤية العجاج - وهو من الرجز -

وتمامه : لا تُوعِدُنِي حَيَّةً بِالنُّكْزِ .

اللغة : «ذو التنزي» بفتح التاء والنون وتشديد الزاي المكسورة - وهو نزع الإنسان إلى الشر «بالنكز» - بفتح النون وسكون الكاف - من نكزت الحية بأنفها .

وقال ابن فارس : النكز بالشئ المحدد كالغرز .

الإعراب : «يا أيها» يا حرف نداء وأي منادى وها صفته «الجاهل» صفة ها التي هي اسم الإشارة «ذو» صفة الجاهل «التنزي» مضاف إليه .

الشاهد فيه : «يا أيها الجاهل» وصف «أيا» بما فيه آل ، ووصف ما فيه «آل» بمضاف إلى ما فيه آل .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٤٥٣ / ٢ ، وابن الناظم . وذكره سيويه

١ / ٣٠٨ .



وذلك مفهوم من قوله : إن كان تركها يفيت المعرفة .

فإن قلت : مقتضى قوله (كأى فى الصفة) أن ينعت بما تنعت به «أى» و«أى» تنعت باسم الإشارة، واسم الإشارة لا ينعت بمثله .

قلت : ترك التنييه به على ذلك ، لوضوحه .

تنييه :

مذهب السيرافى أن اسم الإشارة إذا لحقته كاف الخطاب لم يجز نداؤه، ومذهب سيبويه وابن كيسان الجواز، وحكى فيه ابن كيسان عن بعض النحويين سماعا من العرب .

وقوله :

فى نحو سعدُ سعدِ الأوسِ يتَّصِبُ ثانٍ وضمٌّ وافتحٌ أوْلاً تُصِبُ
إذا تكرّر لفظ المتادى مضافا نحو^(١) :

(١) قائله : هو جرير بن عطية يهجو عمر بن لجا التيمى وقومه - وهو من البسيط .
وقامه : لا يُلْقِيَنَّكُمْ فى سِوَاةِ عَمْرٍ .

اللغة : «تيم عدى» إنما أضاف التيم إلى عدى، ليفرق بين تيم مرة وغيره «لا أبالكُم» للغلظة فى الخطاب ، وأصله أن ينسب المخاطب إلى غير أب معلوم احتقارا له . «سِوَاة» - بفتح السين وسكون الواو وفتح الهمزة - الفعلة القبيحة، والخطاب فى ذلك إلى قومه .

المعنى : احذروا يا تيم عدى أن يرمىكم عمر فى بلية لا قبل لكم بها ومكروه لا تتحملونه بتعرضه لى ، يريد أن يمنعوه من هجائه حتى يأمنوا الوقوع فى خطره لأنهم إذا تركوا عمر وهجاءه جريرا فكأنهم رضوا بذلك، وحيثئذ يسلط عليهم لسانه .

الإعراب : «يا» حرف نداء «تيم» - بالنصب - متادى مضاف مع تأكيده وحذف المضاف إليه من الاول، لدلالة الثانى عليه، وتقديره : يا تيم عدى يا تيم عدى «لا أبالكُم» لا نافية للجنس «أبا» اسم لا «لكم» اللام حرف زائد والكاف فى محل جر بهذه اللام، ولكنها فى التقدير مضافة إلى اسم لا، وخبر لا محذوف أى : لا أبالكُم فى الحضرة «لا» ناهية «يلقيتكم» فى موضع جزم بلا مبنى لدخول النون الثقيلة عليه والكاف مفعول به «فى سِوَاة» جار ومجرور متعلق بالفعل «عمر» فاعل .

يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيُّ لاَ أبا لَكُمْ

فلا بد من نصب الثاني ، وأما الأول ففيه وجهان: ضمه وفتحه.

فإن ضم فإنه منادى (مفرد)^(١) معرفة ، ونصب الثاني حيثئذ لأنه منادى مضاف أو توكيد أو عطف بيان أو بدل أو إضمار أعني . ذكر ذلك المصنف ، ونوزع في التوكيد . وأجاز السيرافي أن ينصب على النعت ، وتأول فيه الاشتقاق . وإن فتح الأول ففيه ثلاثة أوجه:

أحدها : أنه منادى مضاف إلى ما بعد الثاني ، والثاني مُقَحَّم بين المضاف والمضاف إليه .

فإن قلت : فما وجه نصب الثاني إذا جعل مقحما؟

قلت : قال بعضهم : إن نصبه على التوكيد .

الثاني : أن الأول منادى مضاف إلى محذوف دل عليه الآخر ، والثاني مضاف إلى الآخر ونصبه من خمسة أوجه كما سبق .

الثالث : أن الاسمين رُكبا تركيبَ خمسةَ عشرَ ، وجعلا اسما واحداً ، وفتحتهما فتحة بناء ، ومجموعهما منادى (مضاف)^(٢) كما قالوا: (ما فَعَلَتْ خمسة عشر له) وهو مذهب الأعلام .

فإن قلت : أي الوجهين أرجح أضم الأول أم فتحه؟

قلت : بل ضمه لوضوح وجهه . وقد صرح في الكافية بأنه الأمثل .

= الشاهد فيه : «يا تيم تيم» حيث تكرر لفظ المنادى، وقد أضيف ثاني اللفظين فيجب في الثاني النصب ويجوز في الأول الضم والنصب .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٤٥٤ / ٢ ، وابن عقيل ٢٠١ ، والمكودي ص ١٢٧ . وذكره ابن يعيش ١٠ / ٢ ، والسيوطي في الهمع ١٢٢ / ٢ ، وسيبويه ٢٦ ، ٣١٤ / ١ والشاهد ١٣٢ في الخزانة .

(١) ب .

(٢) ب .

فإن قلت : فهل يشترط في ذلك أن يكون الاسم المكرر علما كما مثل؟
قلت : مذهب البصريين أنه لا يشترط، بل اسم الجنس نحو (يا رجلُ رجلَ قوم) والوصف نحو (يا صاحبُ صاحبِ ريدٍ)، كالعلم في جواز ضم الأول وفتحه بلا تنوين.

وخالف الكوفيون في اسم الجنس؛ فمنعوا نصبه، وفي الوصف فذهبوا إلى أنه لا يتنصب إلا منونا، فتقول : (يا صاحباً صاحب ريد) ولم يختلفوا في جواز الضم في جميع ذلك.



المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

وَجَعَلَ مُنَادَى صَحَّحَ إِنْ يُضَفَّ لِيَا كَعَبْدِ عَبْدِي عَبْدَ عَبْدِ عَبْدِيَا
حكم (المنادى)^(١) المضاف إلى الياء إذا كان معتل الآخر في النداء كحكمه
في غير النداء وقد تقدم، فاحترز عنه بقوله (صح).

وأما الصحيح الآخر : فيجوز فيه في النداء ستة أوجه ، وقد أشار في
النظم إلى خمسة والسادس : أن يضم اكتفاء بنية الإضافة نحو (يا عبد).

وأفصحها حذف الياء وإبقاء الكسرة ، ثم إثبات الياء ساكنة ومتحركة ، ثم
قلبها ألفا ، ثم حذف الألف وإبقاء الفتحة .

وأقلها الضم ، وقد قرئ ﴿قَالَ رَبُّ السَّجْنِ﴾^(٢) . و «قال ربُّ احكم» -
بالضم - وحكى يونس «يا أم لا تفعلي» ، قال الشلوين : وهذا إذا لم يلتبس .
يعنى بالمنادى المقبل عليه .

فإن قلت : فتعريف المضموم على هذه اللغة بالإضافة أو بالإقبال والقصد .

قلت : كلاهما محتمل .

وقد صرح في النهاية بالثاني فقال : جعلوه معرفا بالقصد فبنوه على الضم ،
وهذه الضمة كما هي في «يا رجل» إذا قصدت رجلا بعينه . انتهى .
والأول أظهر لثلاثة أوجه :

أحدها : أنهم جعلوه لغة في المضاف ، ولو كان تعريفه بالقصد والإقبال
لم يكن لغة فيه .

الثاني : لو لم يجعل من قبيل المضاف ، لكان مثل «افتد مخنوق»^(٣)
و«أصبح ليل»^(٤) وحذف حرف النداء قليل .

(١) ١ .

(٢) من الآية ٣٣ من سورة يوسف .

(٣) مثل يضرب لكل مضطر وقع في شدة وضيق ، وهو يبخل بافتداء نفسه بماله ، أى : افتد
نفسك يا مخنوق .

(٤) مثل يضرب لمن يظهر الكراهة والبغض للشئ - أى : انته ياليل ليحيء الصبح - فقد
حذف حرف النداء .

والثالث : أنه لو كان غير منوى الإضافة، لكان في الأصل صفة لأى ،
وأسماء الله تعالى لا توصف بها «أى» فتعين كون الأصل «يا ربى» ثم حذف
المضاف إليه تخفيفاً، وبنى على الضم، لشبهه حيثئذ بالنكرة المقصودة ، وهذا
اختيار المصنف .

تنبيهات:

الأول : نقل عن الأكثرين منع الألف اكتفاء بالفتحة نحو «يا عبد» وأجاره
الأخفش والفارسي والملازني .

الثاني : أطلق هنا جواز هذه الأوجه كما أطلقه أكثرهم، وقيده في التسهيل
بإضافة التخصيص احترازاً من اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال نحو «يا
مكرمى» فإن إضافته إضافة تخفيف، والياء في نية الانفصال لم تمارج ما اتصلت به
فيشبهه بيا قاض فتشاركها في الحذف، فلا تحذف ولا تقلب، ولا حظ لها في غير
الفتح والسكون. قاله في شرحه، وهو موافق لقول ثعلب في المجالس «يا غلام
أقبل» تسقط منه الياء و «يا ضارى أقبل» لا تسقط الياء منه .

وذلك فرق بين الاسم والفعل .

وذكر فى النهاية : أنه لا يجوز حذف الياء فى اسم الفاعل بمعنى الحال
والاستقبال .

الثالث : إنما كثر تخفيف المضاف للياء فى النداء، لكثرة إضافة المنادى للياء،
والكثرة تستتبع التخفيف .

وأما فى غير النداء ، فالأصح إثباتها ساكنة ومتحركة ، وقد سمع حذفها
استغناء بالكسرة نحو ﴿ فَيَشْرِي عِبَادَ ﴾^(١) وقلبها ألفاً كقوله^(٢) :

(١) من الآية ١٧ من سورة الزمر .

(٢) قائله : لم أقف على اسم قائله - وهو من الوافر - .

وصدره : أطرف ما أطرف ثم آوى .

إلى أماً ويروني النَّقِيعُ

وأجاز المازني : «قام غلاماً» وقال ابن عصفور : هذا في الضرورة.
وحذف الألف استغناء بالفتحة كقوله^(١) :

= اللغة : «أطوف» من طوف تطويفاً وتطوفاً - والتشديد فيه للتكثير - ومعناه : أكثر من الدوران والطوفان «أوى» من أوى الإنسان إلى منزله يأوى أوياء ، «النقيع» - بفتح النون وكسر القاف - اللبن المحض يبرد.

الإحراب : «أطوف» فعل مضارع والفاعل ضمير «ما أطوف» ما مصدرية. أى : أطوف الطواف الكثير ، وأطوف فعل مضارع والفاعل ضمير «ثم» عاطفة «أوى» جملة من فعل وفاعل عطف على أطوف «إلى أماً» جار ومجرور. «ويروني» يروى فعل مضارع والنون للوقاية والياء مفعول «النقيع» فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة.

الشاهد فيه : «إلى أماً» إذ أصله أوى فقلبت الياء ألفاً.

مواضعه : ذكره السيوطي في الهمع ٥٣ / ٢ .

(١) قائله : لم أقف على اسم قائله - وهو من الوافر -

وصدره : ولستُ بِراجعٍ ما فَاتَ مِنِّي .

اللغة : «راجع» اسم فاعل من رجع «بلهف» من لهف يلهف - حزن وتحسر - .

المعنى : أن ما ذهب مني لا يعود بكلمة التلهف والحسرة ، ولا بكلمة التمني ، وقولي ليتنى عملت كذا ، ولا بقولي : لو أنى فعلت كذا لكان كذا.

الإحراب : «ولست» ليس واسمها «براجع» خبر ليس والباء زائدة. منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وفيه ضمير فاعله ، لأنه اسم فاعل «ما» اسم موصول مفعول به «فات» فعل ماض ، والجملة صلة ما «بلهف» الباء جارة ولهف منادى بحذف حرف النداء.

«ولا» الواو عاطفة ولا زائدة لتأكيد النفي «بليت» الباء جارة وليت قصد لفظه مجرور بالباء «ولا» مثل السابقة «لو أنى» قصد لفظه معطوف على ليت .

الشاهد فيه : «بلهف» حيث إن «لهف» منادى بحرف نداء محذوف ، وهو مضاف لياء التكلم المنقلبة ألفاً المحذوفة ، والفتحة دليل عليها - وأصله يا لهفى .

وقيل : إن «لهف» مجرور بالباء على الحكاية . لا على النداء ولا شاهد فيه .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ص ٤٥٦ / ٢ ، وابن هشام ٢٤٤ / ٣ ، وفي القطر ص ٢٠٦ ، وذكره السيوطي في الهمع ٥٣ / ٢ .

بِلَهْفٍ وَلَا بَلِيَّتَ وَلَا لَوَانِيُ

وأما الضم في غير النداء نحو «جاء غلام» وأنت تريد الإضافة فأجازه أبو
عمر وغيره على قلة .
واستدلوا بقوله ^(١):

وإنما أهلكت مال

يريد : مالى .

ورده أبو زيد الأنصارى ، وتناول ما استدل به أبو عمرو .

الرابع : قال فى شرح الكافية : إذا كان آخر المضاف إلى ياء المتكلم ياء
مشددة كُنِي ^(٢) .

(١) قائله : هو أوس بن خلفاء - وهو من الوافر -

ونمامه : ذَرِنِي إِنَّمَا خَطَّتِي وَصَوَّبِي عَلَى

اللغة : «ذرينى» اتركينى «صوبى» أى : صوابى «أهلكت مال» أى : إن الذى أهلكته مالى
لا مال غيرى .

الإعراب : «ذرينى» فعل وفاعل ومفعول «إنما» إن حرف توكيد ونصب ما كافة كفتها عن
العمل «خطتى» مبتدأ والياء مضاف إليه «وصوبى» عطف عليه «على» جار ومجرور خبر
المبتدأ «وإنما» إن حرف توكيد ونصب وما كافة «أهلكت» أهلك فعل ماض والتاء فاعله
«مال» مفعول به .

الشاهد فيه : «مال» إذ أصله «مالى» فحذف ياء الإضافة فظهر إعراب ما قبلها .

ورده أبو زيد الأنصارى . وقال المعنى : إن الذى أهلكته مال لا عرض ، فحيث لا شاهد
فيه لأن «مال» يكون مرفوعا على أنه خبر إن . هـ الدرر اللوامع ٦٩ / ٢ .

مواضعه : ذكره السيوطى فى الهمع ٥٣ / ٢ .

(٢) بُنِي : تصغير ابن وأصله بنو - بفتحتين - وإذا صغرته حذفت ألف الوصل ورددت اللام
المحذوفة فيبقى بنو ، فقلبت الواو ياء ، لاجتماع الواو والياء وسبق أحدهما بالسكون ،
وتدغم الياء فى الياء ، وعلى القول بأن لامة ياء يكون فيه ما عدا القلب . هـ ١١٩ / ٣
صبان .

قيل : يا بُنىُّ أو يا بُنىُّ لا غير ؛ فالكسر على التزام حذف ياء المتكلم فرارا من توالى الياءات مع أن الثالثة كان يختار حذفها قبل وجود الياءين ، و ليس بعد اختيار الشيء إلا لزومه .

والفتح على وجهين :

أحدهما : أن تكون ياء المتكلم أبدلت ألفا ثم التزم حذفها لأنها بدل مستقل .

والثانى : وأن تكون ثانية ياءى بُنىُّ حذفت ثم ادغمت أولاهما فى ياء المتكلم ففتحت ، لان أصلها الفتح .

قوله :

وفتحٌ أو كسرٌ وحذفُ الياءِ استمرَّ فى يا ابنَ أمِّ يا ابنَ عمِّ لا مفرَّ

إذا نودى المضاف إلى المضاف إلى الياء كان حكم الياء معه كحكمها فى غير النداء نحو «يا ابن أخى» إلا «ابن أم» و «ابن عم» ، فإنهما لما كثر استعمالهما فى النداء خصا بالتخفيف فيقال : «يا ابن أم» - بفتح الميم وكسرها - .

أما الفتح ففيه قولان :

أحدهما : أن الأصل «أما» و «عمأ» - بقلب الياء ألفا - فحذفت الألف وبقيت الفتحة دليلا عليها .

والثانى : أنهما جعلتا اسمًا واحدًا مركبًا وبنى على الفتح .

والأول قول الكسائى والفراء وأبى عبيدة وحكى عن الاخفش ، والثانى قيل : هو مذهب سيويه والبصريين .

وأما الكسر : فظاهر قول الزجاج وغيره أنه مما اجتزئ فيه بالكسر عن الياء المحذوفة من غير تركيب .

قال فى الارتشاف : وأصحابنا يعتقدون أن «ابن أم» و «ابنة أم» و «ابن عم» و «ابنة عم» حكمت لها العربُ بحكم اسم واحد ، وحذفوا الياء كحذفهم إياها من «أحد عشر» إذا أضافوه إليها .

فإن قلت : ما معنى قوله (استمر) ؟

قلت : يشير إلى أن هذين الوجهين استمرا في كلامهم واطردا بحيث لا يكادون يُثبتون الياء والألف إلا في الضرورة، وقد قرئ بهما في السبع.

فإن قلت : فأيهما أجود ؟

قلت : نص بعضهم على أن الكسر أجود وهو ظاهر.

فإن قلت : لم يذكر «ابنة أم» و «ابنة عم» وحكهما حكم «ابن أم» و «ابن

عم».

قلت : كأنه استغنى بذكر المذكر عن ذكر فرعه.

فإن قلت : قد يوهم اقتصاره على الكسر والفتح أن غيرهما ممتنع ، وقد

قال في التسهيل: وربما ثبتت أو قُلبت ألفا^(١) يعني: الياء.

قلت : الذي يفهم من قوله (استمرا) أن غيرهما لم يستمر في الكلام ولم

يطرد كاطرادهما.

وهذان الوجهان ضعيفان ، ولذلك قال : وربما ، وفي الكافية : وندر ،

وفي شرحها : ولا يكادون يثبتون الياء والألف إلا في الضرورة.

وقال غيره : هما لغتان قليلتان.

ومن إثبات الياء قوله^(٢) :

(١) التسهيل ص ١٨٢ .

(٢) قائله : هو أبو زيد الطائي - واسمه حرملة بن المنذر من قصيدة يرثى فيها أخاه

وقمامه : أنت خَلَيْتِي لِدَهْرٍ شَدِيدٍ - وهو من الخفيف -

اللغة : «شقيق» تصغير شقيق «لدهر» : الأبد الممدود.

المعنى : يا أخي يا من نفسه كَنَفْسِي ، لقد ذهبت وتركتني وحيدا أقاسى ويلات الزمن وقد كنت ركنا أستند له ، وظهيرا أعتمد عليه .

الإعراب : «يا» حرف نداء «ابن» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة «أمي» ابن مضاف وأم مضاف إليه وأم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «ويا» الواو عاطفة يا حرف نداء «شقيق» =

يا ابن أُمِّي ويا شَقِيقَ نَفْسِي
ومن إثبات الألف قوله (١) :
يا ابنةَ عَمَّا لا تَلُومِي واهجِجِي

= منادى منصوب بالفتحة الظاهرة «نفسى» مضاف إليه وياء المتكلم مضافة إلى نفس «أنت» ضمير منفصل مبتدأ «خلفتنى» خلف فعل ماضٍ والتاء فاعل والنون للوقاية والياء مفعول به، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «لدهر» جار ومجرور متعلق بخلف «شديد» صفة لدهر.

الشاهد فيه : «يا ابن أُمِّي» حيث أثبت يا المتكلم في «أُمِّي» - وهذا ضرورة - .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٤٥٧ / ٢ ، وابن هشام ٢٤٨ / ٣ ، والسيوطى ص ١٠٤ ، وذكره في الهمع ٥٤ / ٢ ، وسيبويه ٣١٨ / ١ ، وابن يعيش ١٢ / ٢ ، وفي القطر ص ٢٠٨ .

(١) قائله : هو أبو النجم العجلي - واسمه الفضل بن قدامة - يخاطب امرأته أم الخيار .

وتمامه : لا يُخْرِقُ اللُومَ حِجَابَ مَسْمَعِي - وهو من الرجز - .

اللغة : «لا تلوُمِي» من اللوم ، وهو كثرة العتاب «اهجِجِي» من الهجوع ، وهو الرقاد بالليل «حجاب مسمعي» كناية عن الأذن .

المعنى : اتركى لومى وعتابى يا ابنة عمى ، وخذى نفسك بالراحة ونامى ، فإن لومك هذا لا يصل إلى سمعى ولا أستمع إليه . وكانت كثيرة اللوم له لكبره وضعفه .

الإعراب : «يا ابنة» يا للنداء وابنة منادى منصوب «عما» مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها فتحة مناسبة الألف ، والألف المنقلبة عن الياء مضاف إليه «لا» ناهية «تلومى» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون وياء المخاطبة فاعل مبنى على السكون في محل رفع «واهجِجِي» الواو عاطفة واهجِجِي فعل أمر مبنى على حذف النون ، والياء ضمير المؤنثة فاعل .

الشاهد فيه : «يا ابنة عما» حيث أثبت الألف المنقلبة عن ياء المتكلم للضرورة .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٤٥٧ / ٣ . وذكره في القطر ص ٢٠٨ ، وابن الناظم ، والسيوطى ص ١٠٤ وفي الهمع ٥٤ / ٢ ، وذكره سيبويه ٣١٨ / ١ ، وابن يعيش ١٢ / ٢ .

وأما قوله^(١) :

كُنْ لِي لَا عَلِيَّ يَا ابْنَ عَمَّا نَعِشْ عَزِيزِينَ وَنَكْفِ الْهَمَّا
فيحتمل أن تكون الألف فيه للإطلاق.

فإن قلت : فأى هذين الوجهين أجود؟

قلت : قال بعضهم : قلب الياء ألفا أجود من إثباتها.
تنبيه:

إذا ثبت الياء ففيها وجهان : الإسكان والفتح.

فالحاصل : خمسة (أوجه)^(٢) ونص بعضهم على أن الخمسة لغات.

وقوله :

وَفِي الثُّدَا أَبَتْ أُمَّتٍ عَرَضٌ وَاكْسِرْ أَوْ افْتَحْ وَمِنَ الْيَا التَّاعُوضُ

إذا (نودي)^(٣) الأب والأم مضافين إلى الياء جار فيهما الوجه الستة المقدمة
في نحو (يا عبد).

وينفردان بتعويض ثناء التانيث من الياء مكسورة ومفتوحة، وبالفتح قرأ ابن
عامر وبالكسر قرأ غيره من السبعة .

(١) قائله : لم أقف له على قائل ، وقال العيني : أنشده أبو الفتح ولم يعزه إلى قائله ، -
وهو من الرجز - .

الإعراب : «كن» فعل أمر واسم كان ضمير «لي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان
«لا علي» عطف عليه . أي : لا تكن علي «يا ابن» يا حرف نداء وابن منادى «عما»
مضاف إليه «نعش» فعل مجزوم ، لأنه جواب الأمر والفاعل ضمير «عزيزين» حال من
الضمير الذي في نعش «ونكف» فعل مضارع والفاعل ضمير «الهما» مفعول به ، والجملة
عطف على الجملة الأولى والألف للإطلاق .

الشاهد فيه : «يا ابن عما» حيث قلب الشاعر ياء الإضافة ألفا ، وثبتت هذه الألف .

مواضعه : ذكره المكودي في شرحه للألفية ص ١٢٨ ، والسيوطي في الهمع ٥٣ / ٢ .

(٢) أ ، ج .

(٣) ب ، ج وفي أ (نوى).

ووجه الكسر أن الكسرة كانت مستحقة قبل الياء فلما عوض عنها التاء -
ولا يكون ما قبلها إلا مفتوحا - جعلت الكسرة عليها ، لتكون المعوض عنه في
مجامعة الكسرة بالجملة .

وعن الفراء أن الكسر حصل لأن الياء في النية .

ورده أبو إسحاق وقال : كيف تكون الياء في النية ، وليس يقال : يا أبتى؟

ووجه الفتح ، أن التاء حركت بحركة الياء ، لكونها عوضا عنها ، وقيل :
لأن الأصل (يا أبتا) فحذفت الألف .

ويرده ما رد قول الفراء .

فإن قلت : فأى الوجهين أكثر؟

قلت : نص المصنف وغيره على أن الكسر أكثر، وذكر الشارح: أن الفتح
أقيس ، قال : إلا أن الكسر أكثر .

وقد فهم من كلام الناظم فواتد :

الأولى : أن تعويض التاء من ياء المتكلم في أب وأم لا يكون إلا في النداء،
لقوله : (وفي النداء) .

الثانية : أن ذلك مختص بالأب والأم .

الثالثة : أن التعويض فيهما ليس بلازم؛ فيجوز فيهما ما جاز في غيرهما من
الأوجه السابقة ، فهم ذلك من قوله (عرض) .

الرابعة : أنه لا يجوز الجمع بين الياء والتاء، لأنها عوض عنها، ولا بين
التاء والألف؛ لأن الألف بدل من الياء .

وأما قوله^(١) :

(١) قائله : لم أقف على اسم قائله - وهو من الطويل - .

الإعراب : «يا» حرف نداء «أبتى» متادى مضاف «لازلت» لا نافية زال فعل ماض من
أخوات كان والضمير اسم زال «فينا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر زال «فإنما» القاء =

يا ابني لا رلتَ فينا فإنما لنا أملٌ في العيشِ ما دُمْتَ عائِشا
 وأجار كثير من الكوفيين الجمع بينهما في الكلام ، ونظيره قراءة أبي جعفر
 ﴿ يا حَسْرَتِي ﴾^(١) .

فجمع بين العوض والمعوض .

وأما قوله^(٢) :

يا ابْنَا عَلِّكَ أَوْعَسَاكَ

فجعل ابن جنى من ذلك ، وهو أهون من الجمع بين التاء والياء ، لذهاب
 صورة المعوض عنه .

للتعليل وإن حرف توكيد وما كفتها عن العمل «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر
 مقدم «أمل» مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة «في العيش» جار ومجرور متعلق بأمل «ما
 دمت» ما مصدرية زمانية ودام من أخوات كان والتاء اسمها «عائشا» خير دام .
 الشاهد فيه : «يا ابني» حيث جمع فيه بين العوض والمعوض ، وهما التاء وياء المتكلم ،
 لأن التاء عوض عن ياء المتكلم .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٤٥٨ / ٢ ، والمكودي ص ١٢٨ .

(١) من الآية ٥٦ من سورة الزمر .

(٢) قائله : هو رؤية بن العجاج - وهو من الرجز - .

وصدره : تقولُ بِنْتِي قد أتى أناكأ .

اللغة : «قد أتى أناكأ» قد حان وقتك و زمانك .

المعنى : تقول بنتي يا ابني قد جاء زمان سفرك عليك تمجد رزقا .

الإعراب : «تقول» فعل ماض «بنتي» فاعل والياء مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «أتى» فعل
 ماض «أناكأ» فاعل والكاف مضاف إليه «يا» حرف نداء «أبت» منادى مضاف إلى ياء
 المتكلم «علك» لغة في لعلك ، والكاف اسم لعل وخبره محذوف . تقديره : لعلك تمجد
 رزقا «أو» عاطفة «عساكأ» الكاف اسم عسى وخبره محذوف . أى : أو عساك تمجده .

الشاهد فيه : «أبتا» حيث جمع بين التاء والالف .

مواضعه : ذكره الأشموني في شرحه للألفية : ٤٥٨ / ٢ ، وذكره سيبويه ٢٩٩ / ٢ ،

وفي المعنى ٢٠٢ / ٢ ، والإنصاف ١٣٦ / ١ .

وقال فى شرح الكافية : الألف فىه هى الألف التى يؤصل بها آخر المنادى إذا كان بعيدا أو مستغاثا به أو مندوبا، وليست بدلا من ياء المتكلم، وجوز الشارح الأمرين^(١).

تنبيهات:

الأول : اختلف فى ضم التاء فى «يا أبت» و «يا أمت»، فأجازه الفراء وأبو جعفر النحاس ، ومنعه الزجاج.

وحكى سيويه عن الخليل أنه سمع من العرب من يقول «يا أمت» - بالضم-.

الثانى : مذهب البصريين أن الوقف على هذه التاء بالهاء، ومذهب الفراء بالتاء.

وفى التسهيل : وجعلها هاءً فى الخط والوقف جائز^(٢).

وقرئ بالوجهين فى السبع ، ورسمت فى المصحف بالتاء.

الثالث : قال فى شرح التسهيل : وقالوا فى «أبا» المقصور «يا أبات». قال الشاعر^(٣) :

(١) أى : كونها عوضا عن الياء ، وكونها التى يؤصل بها آخر المنادى .

(٢) التسهيل ص ١٨٢ .

(٣) قائله : لم أقف على قائله - وهو من الطويل - .

وصدره : تقولُ ابنتى لما رأتنى شاحبا .

اللغة : «شاحبا» من شحب لونه يشحب إذا تغير وهو شاحب .

الإعراب : «تقول» فعل مضارع «ابنتى» فاعل والياء مضاف إليه «لما» ظرف بمعنى حين «رأتنى» رأى فعل ماض والتاء للتأنيث والنون للوقاية والياء مفعول أول والفاعل ضمير «شاحبا» مفعول ثان «كأنك» حرف تشبيه والكاف اسمه «فينا» جار ومجرور متعلق بغريب «غريب» خبر كأن مرفوع .

الشاهد فيه : يا أبات» حيث زاد فيه التاء ، لأن أصله يا أبا - بالقصر .

كأنك فينا يا آبات غريبُ

ولو لم يعوض (لقال : أبای) (۱) . انتهى .

وزعم بعضهم : أنه أراد «يا أبتی» فقلب ، وهو بعيد - وقيل : يخرج على
أن الألف إشباع .

(۱) جـ وفی أ «ولو لم يعوض یا أبای» .



محتويات المجلد الثاني

| الصفحة | الموضوع |
|--------|-----------------------------|
| ٥٨١ | الجزء الثاني |
| ٥٨٣ | الفاعل |
| ٥٩٨ | النائب عن الفاعل |
| ٦١١ | اشتغال العامل عن المفعول |
| ٦٢٠ | تعدي الفعل ولزومه |
| ٦٢٩ | التنازع في العمل |
| ٦٤٤ | المفعول المطلق |
| ٦٥٤ | المفعول له |
| ٦٥٧ | المفعول فيه وهو المسمى ظرفا |
| ٦٦٣ | المفعول معه |
| ٦٦٩ | الاستثناء |
| ٦٩٢ | الحال |
| ٧٢٦ | التمييز |

٧٣٨

حروف الجر

٧٨٢

الإضافة

٨٣٤

المضاف إلى ياء المتكلم

٨٣٧

الجزء الثالث

٨٣٩

إعمال المصدر

٨٤٩

إعمال اسم الفاعل

٨٦٢

أبنية المصادر

٨٦٩

أبنية أسما الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهات

٨٧٣

الصفة المشبهة باسم الفاعل

٨٨٥

التعجب

٩٠٢

نعم ويثس وما جرى مجراهما

٣٣

أفعل التفضيل

٩٤٥

النعته

٩٦٧

التوكيد

الصفحة

الموضوع

٩٨٨

العطف

٩٩٣

عطف للنسق

١٠٣٦

البدل

١٠٥١

النداء

١٠٧٢

(فصل) فى تابع المنادى

١٠٨٣

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم



٢١٥
ق ١ ت

توضيح المفاتيح والمسائل

بشرح الفيزابن مالك

للمرادى

المعروف بابن أم قاسم المتوفى عام ٧٤٩ هـ

المجلد الثالث

شرح وتحقيق الأستاذ الدكتور
عبد الرحمن على سليمان
أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر
وعميد كلية البنات الإسلامية بأسبوط سابقاً

الطبعة الأولى

١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م

ملتزم الطبع والنشر

دار الفكر العربي

٩٤ شارع عباس العقاد - مدينة نصر - القاهرة

ت: ٢٧٥٢٩٨٤ - فاكس: ٢٧٥٢٧٣٥

www.darelfikrelarabi.com
INFO@darelfikrelarabi.com

٢٧٦٧٢

لغة

1000

1000

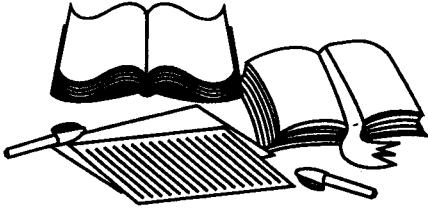
1000

1000

1000

1000

1000



التفويض

الجزء الرابع

ويشتمل على:

- أسماء لازمت النداء - الاستغاثة - الندبة - الترقيم -
- الاختصاص - التحذير والإغراء - أسماء الأفعال والأصوات -
- نونا التوكيد - ما لا ينصرف - إعراب الفعل - عوامل الجزم -
- فصل «لو» - فصل «أما، ولولا، ولوما» - الإخبار بالذنى والألف
- واللام - العدد - كم وكأين، وكذا - الحكاية.



1945

1945

1945

1945

1945

أَسْمَاءُ لِأَزْمَتِ النَّدَاءِ

معنى ملازمتها النداء أنها لم تستعمل في غيره إلا (في) ^(١) ضرورة . وهي ضربان : مسموع، ومقيس .

فمن المسموع : (يا أبت) و (يا أمت) و (اللهم) ^(٢) وقد تقدمت . و (هناه) - بالضم والكسر .

كقوله ^(٣) :

وقد رابني قولها يا هناه

واختلفوا في مادة هذه الكلمة على قولين :

أحدهما : أن أصل مادته (هـ : ن . و) ثم اختلف القائلون بهذا على أربعة مذاهب :

(١) ب .

(٢) ا، ج .

(٣) قائله : هو امرؤ القيس بن حجر الكندي .

وقامه : وَيَحْكُ أَلْحَقْتَ شَرًّا بَشْرًا

اللغة : «رابني» من راب إذا أوقع في الريبة بلا شك «يا هناه» - هناه - اسم من أسماء النداء لا تستعمل فيما سواه، وهو كناية عن رجل ، بمنزلة يا رجل يا إنسان، وأكثر ما تستعمل عند الجفاء والغلظة «ألحقت شرًّا بشر» معناه كنت متهما فلما صرت إلينا ألحقت تهمة بتهمة، لأن التهمة شر وتحقيقها شر منها.

الإعراب : «وقد» الواو عاطفة، وقد حرف تحقيق «رابني» فعل ماض والتون للوقاية والياء مفعول «قولها» فاعل وها مضاف إليه «يا هناه» حرف نداء ومنادى مقصور .

«ويحك» ويح مصدر والكاف في محل خفض بالإضافة «ألحقت» فعل وفاعل .

«شرًّا» مفعول به، والجملة في محل نصب مقول القول «بشر» جار ومجرور متعلق بالتحقت . الشاهد فيه : «يا هناه» حيث بناه على فعال، لأن أصله الهاء وأدخلت عليه الألف لمد الصوت في النداء .

الأول : أن الهاء فى (هنا) بدل من لام الكلمة، والأصل هنا ، وهو مذهب أكثر البصريين .

والثانى : أنها بدل من همزة مبدلة من الواو فهى بدل (بدل) (١) اللام ، وهو مذهب ابن جنى .

والثالث : أن اللام محذوفة والألف والهاء زائدتان فى نفس البناء على حد زيادة الهمزة فى أحمر .

والرابع : أن اللام محذوفة (أيضا) (٢) والألف هى التى تلحق المنادى البعيد والمندوب والهاء للسكت، وهو مذهب الفراء واختيار المصنف وابن عصفور، ويدل على صحته كسرهما ، لالتقاء الساكنين .

والقول الآخر : أن أصل مادته (ه . ن . ة) فهو من باب سلس ، وهو مذهب أبى زيد .

قال الشيخ أبو حيان : ولو ذهب ذاهب إلى أن أصل (هن) ومادته (ه . ن . ن) مستدلا بما حكاه أبو الخطاب من قولهم (يا هنان) فى التثنية يريد : (يا هنا) لكان مذهباً .

ومن المسموع : (فُل) وقد أشار إليه بقوله :

وَفُلٌ بَعْضٌ مَا يُخَصُّ بِالنِّدَاءِ

يقال : «يا فل» للرجل ، و «يا فلة» للمرأة .

واختلف فيهما ، فمذهب سيبويه أنهما كناية عن نكرتين ، ففُلٌ : كناية عن رجل ، وفلَّةٌ : كناية عن امرأة .

وذهب الكوفيون . إلى أن أصلهما فلان وفلانة فرخماً ، وردَّ بأنه لو كان مرخماً ل قيل فيه (فَلَا) ، ولما قيل فى التانيث فُلَّة .

(١) ١ ، ج - وفى ب «مبدلة» .

(٢) ١ ، ج .



وذهب الشلوين وابن عصفور وصاحب البسيط : إلى أن (فل) كناية عن العَلَم بمعنى يا فلان، وهذا مذهب الناظم، فإنه صرح في شرح التسهيل وغيره، بأن (يا فُلُّ) بمعنى يا فلان. و (يا فُلَّة) بمعنى يا فلانة، قال : وهما الأصل، ولا يستعملان منقوصين في غير نداء إلا في ضرورة .

قلت : وهو موافق لمذهب الكوفيين في أنهما بمعنى فلان وفلانة، مخالف له في الترخيم.

فإن قلت : قوله : وهما الأصل (يعنى)^(١) موافقة الكوفيين (في الترخيم)^(٢).

قلت : قد ردّ المصنف مذهب الكوفيين في أنهما ترخيم^(٣) فلان وفلانة بالوجهين السابقين فعلم أنه غير موافق لهم على ذلك، بل هما عنده من (قبيل)^(٤) ما حذف منه لغير ترخيم .

ومن المسموع : (لُؤمان) و (نُومان) وقد نبه عليهما بقوله :

لُؤْمَانُ نُؤْمَانُ كَذَا

أى : مختصان بالنداء .

أما (لُؤمان) - بالهمز وضم اللام - فمعناه يا عظيم اللؤم، ومثله : (يا مَلَأْمُ) و (يا مَلَأْمَانُ)^(٥) .

(وأما «نومان» - بفتح النون - فمعناه يا كثير النوم)^(٦) .

«تنبيهان»

الأول : الأكثر في بناء (مَفْعَلَان) نحو (مَلَأْمَان). أن يأتى في الِذَم، وقد جاء في المدح (يا مَكْرَمَان)^(٧) . حكاه سيبويه والأخفش، و (يا مَطْيَبَان).

(١) أ، ج . (٢) أ، ج .

(٣) أ، ج . (٤) ب، وفى أ، ج «قبل» .

(٥) أ، ج . (٦) أ، ج .

(٧) - بفتح الراء - هو العزيز المكرم .

وزعم ابن السيد : أنه مختص بالذم، وأن (مكرمان) تصحيف (مكذبان).
وليس بشيء.

الثاني : قال في شرح الكافية - بعد أن ذكر ملام، ولؤمان، وملامان،
ومكرمان:

وهذه الصفات مقصورات على السماع بإجماع . انتهى . وتبعه الشارح،
وهو صحيح في غير (مفعلان)، فإن فيه خلافاً أجاز بعضهم القياس عليه،
فنقول: (يا مخبئان) ، وفي الأثني (يا مخبئانة).

ثم انتقل إلى المقيس فقال :

.....وأطرّداً

.....

في سبِّ الأثني ووزنُ يا خبَّاتِ

اطراده مشروط بشرطين:

أحدهما : أن يكون في السب .

والثاني : أن يكون من ثلاثي كالنوع الذي يليه .

وسبب بناءه على الكسر شبهه بنزاع عدلاً وزنة وتأيئاً .

تنبيه:

كلام المصنف في الكافية والتسهيل وكلام الشارح : يوهم أن في القياس
عليه خلافاً ، لنصه على سيويه وحده .

قال الشيخ أبو حيان : ولا أعلم فيه خلافاً، وفي الارتشاف - في باب ما
لا ينصرف - قال بعضهم : لا يقاس ، فلا يقال (يا قباح) قياساً على «فساق» .

ثم استطرد فقال:

والأمرُ هكذا من الثلاثي .

.....

يعنى أن بناء «فعال» للأمر مطرد من كل فعل ثلاثي نحو «نزال» و «ترأك»
هذا مذهب سيويه، وخالفه المبرد فقال : (لا يقال منه إلا^(١)) ما سمع .

(١) أ ، ج .

فإن قلت : أهمل المصنف من شروط القياس على هذا النوع أربعة شروط :
الأول : أن يكون مجردا ، فأما غير المجرد فلا يقال منه إلا ما سمع نحو :

دراك .

والثاني : أن يكون تاما ، فلا يبنى من الناقص .

والثالث : أن يكون متصرفا .

والرابع : أن يكون كامل التصرف ، فلا يبنى من يذر ويدع .

قلت : اشتراط بعض هذه الشروط واضح ، فلم يتعرض له ، وقوله :

(ثلاثي) محمول على المجرد كما تقدم في التعجب .

ثم رجع إلى المسموع فقال :

وَشَاعَ فِي سَبِّ الذُّكُورِ فَعَلٌ وَلَا تَقْسُ
وَيَا غُدْرُ» و«يَا لُكْعُ» شائع، ومع شياعه لا يقاس عليه : قيل : والمسموع منه هذه

الأربعة .
يعنى : أن ما عدل إلى فَعَلٌ في سب الذكور نحو «يَا حُبَيْثُ» و«يَا فُسْقُ»
و«يَا غُدْرُ» و«يَا لُكْعُ» شائع، ومع شياعه لا يقاس عليه : قيل : والمسموع منه هذه

الأربعة .
ونص المغاربة (على)^(١) أنه ينقاس عليه، ونقله في البسيط عن سيبويه، ومن
قاس عليه بالشروط السابقة .

ثم نبه على أن بعض هذه الألفاظ قد استعمل في غير النداء ضرورة،
بقوله :

وَجُرِّ فِي الشَّعْرِ فُلٌ

يعنى في قول الراجز^(٢) :

(١) ب .

(٢) قائله : هو أبو النجم العجلي - يصف إبلا قد أقبلت متزاحمة وأثارت غبارا .

وتمامه : تفضل منه إبلى بالهوجل في لُجَّة - وهو من الرجز -

وصدره في الأشموني والعين : تدافع الشيب ولم تقتل .

أَمَسَكَ فُلَانًا عَنْ قُلِّ

تنبيهان:

الأول : الحاصل من كلام سيبويه أن «فل» فى الرجز محذوف من فلان ، لضرورة الشعر، وليس هو المختص بالنداء، بل هو غيره، ومعناها مختلف، لأن المختص كناية عن اسم جنس ، وهذا كناية عن علم، ومادتهما مختلفتان .

فالمختص مادته (ف . ل . ي) ، وهو محذوف اللام، فلو صغر قلت فيه : «قُلِّي» .

وهذا مادته (ف . ل . ن) ، فلو صغر قلت فيه : «قُلَيْنٌ» وتقدم ما ذهب إليه المصنف .

الثانى : ليس مراده أنه لم يستعمل فى غير النداء من الألفاظ المذكورة إلا «فل» .

اللغة : «الهورجل» المراد هنا المفازة الواسعة التى لا أعلام بها، ويطلق على الرجل الأهوج «لجة» - بفتح اللام وتشديد الجيم - الجلبة واختلاط الأصوات فى الحرب .

المعنى : شبه تزامم الإبل ومدافعة بعضها بعضا يقوم شيوخ فى لجة وشر يدفع بعضهم بعضا فيقال : أمسك فلانا عن فلان . أى : احجز بينهم .

وخص الشيوخ لأن الشبان فيهم التسرع إلى القتال .

الإعراب : «تفضل» فعل مضارع «منه» جار ومجرور متعلق بتفضل «إبلى» فاعل تفضل والياء مضاف إليه «بالهورجل» جار ومجرور متعلق به «فى لجة» جار ومجرور متعلق به أيضا .

«أمسك» فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه، والجمله مقول لقول محذوف . أى : يقال فيها : أمسك، إلخ .

«فلانا» مفعول به «عن فل» جار ومجرور متعلق بأمسك .

الشاهد فيه : «فل» قد استعمل فى غير النداء ، وجرها بحرف الجر .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٦٠ / ٢ ، وابن هشام ٢٤٩ / ٣ ،

وابن عقيل ٢٠٦ / ٢ ، والمكودى ص ١٢٩ وابن الناظم .

وذكره سيبويه ٣٣٣ / ١ ، ١٢٢ / ٢ ، والسيوطى فى الهمع ١٧٧ / ١ .

بل (ذكرها)^(١) . تنبيها على ورود نظيره ، ومنه قوله^(٢) :

.... قَعِيدَتُهُ لِكَاعٍ

وخرجه بعضهم على تقدير : يقال لها : يا لكاع ، فحذف القول وحرف

النداء .

(١) ب - وفي أ ، ج (ذكر) .

(٢) قائله : الخطيئة - واسمه جروم - يهجو امرأته . - وهو من الوافر - وتماهه :

أَطَوَّفُ مَا أَطَوَّفُ ثُمَّ أَوَى إِلَى بَيْتِ

اللغة : «أطوف» أكثر الدوران «أوى» مضارع أوى إلى منزله «قعيدته» قعيدة البيت المرأة لأنها تطيل القعود فيه «لكاع» متناهية في الحبث .

المعنى : أنا أكثر دوراني وارتيادي الأماكن عامة النهار في طلب الرزق وتحصيل القوت ، ثم أعود إلى بيتي فلا تقع عيني فيه إلا على امرأة شديدة الحبث متناهية في الدناءة واللؤم .

الإعراب : «أطوف» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه «ما» مصدرية «أطوف» فعل مضارع وفاعله مستتر فيه . وما وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول مطلق قوله أطوف الأولى «ثم» حرف عطف «أوى» فعل مضارع وفاعله مستتر فيه . «إلى بيت» جار ومجرور متعلق بأوى «قعيدته» مبتدأ والضمير مضاف إليه «لكاع» خبر المبتدأ ، والجملة في محل جر نعت لقوله : بيت .

الشاهد : «لكاع» على وزن فعال - وقد استعمل في غير النداء - للضرورة .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : ابن هشام ٢١٥ / ٣ ، وابن عقيل ١ / ٧٨ ، وابن الناظم ، والشاهد ١٤٩ في الخزانة .

الاستغائة

هى نداء من يخلص من شدة ، أو يعين على مشقة .
وللمستغاث ثلاثة أحوال :

أحدها : أن يجرب بلام مفتوحة ، وهذه أكثر أحواله .
الثانية : أن يجاء فى آخره بألف معاقبة للام .

الثالثة : أن يجرد من اللام والألف ويجعل كالمنادى المطلق نحو « يا زيد
لعمرو » وهذه أقلها . ومنها قوله ^(١) .

ألا يا قوم للعجب العجيب

.....

(١) قائله : لم أف على اسم قائله - وهو من الوافر -

وقامه : وَلِلْغَفَلَاتِ تَعْرِضُ لِلْأَرِيبِ .

اللغة : « الغفلات » جمع غفلة - مصدر غفل عن الشيء - لم يلتفت إليه ولم يلتق إليه
بأله « تعرض له » تنزل به « الأريب » العالم بالأمور البصير بالعواقب .
المعنى : استغيث وأدهو قومي ليعجبوا العجب كله ، وينظروا كيف تحدث الغفلة وعدم
الانتباه للبصير بالأمور الخبير بالعواقب .

الإعراب : « ألا » أداة تنييه « قومي » مستغاث به منادى ، منصوب بالفتحة المقدرة على ما
قبل ياء المتكلم المحذوفة اجتزاء بكسر الميم ، ويجوز أن يكون مبنيا على الضم إذا قدر
قطعه عن الإضافة « للعجب » جار ومجرور مستغاث لاجله - متعلق بيا - أو بالفعل
المحذوف « العجيب » صفة للعجب « وللغفلات » معطوف عليه « تعرض » فعل مضارع
مرفوع بالضممة الظاهرة وفاعله مستتر فيه وهو يعود على الغفلات ، والجملة من الفعل
المضارع وفاعله فى محل نصب حال من الغفلات (للأريب) جار ومجرور متعلق بقوله
تعرض .

الشاهد فيه : « يا قوم » حيث جاء بالمستغاث به خاليا من اللام المفتوحة فى أوله ، ومن
الألف فى آخره .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : ابن هشام ٢٥ / ٣ ، وابن الناظم ، والسيوطى
ص ١٠٥ .



وقد ذكر الثلاثة في الكافية ، واقتصر هنا على الأولين كالتسهيل ، لقلة الثالث . فأشار إلى الأول بقوله :

إِذَا اسْتَغِيثَ اسْمٌ مُنَادَى خَفِضًا بِاللَّامِ مَفْتُوحًا كَيَّا لِلْمُرْتَضَى

إنما جر المستغاث باللام للتنخيص على الاستغاثة ، وفتحت لوقوعه موقع المضممر ، ولكونه منادى ، وليحصل بذلك فرق بينه وبين المستغاث من أجله ، وإنما أعرب مع كونه منادى مفرداً معرفة ، لأن (تركيبه)^(١) مع اللام أعطاه شبهها بالضاف . وقد فهم من النظم فوائد :

الأولى : أن «استغاث» متعد بنفسه لقوله : (إِذَا اسْتَغِيثَ اسْمٌ مُنَادَى) .

والنحويون يقولون : مستغاث به .

قال في شرح التسهيل : وكلام العرب بخلاف ذلك ، والمعروف في اللغة تعدى فعله بنفسه .

قال الله تعالى : ﴿ إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ ﴾^(٢) .

وقيل : بل هو يتعدى بوجهين ، وقد جاء (تعديه)^(٣) بالباء في أبيات .

الثانية : أن المستغاث معرب ، لقوله (خفضاً) وتقدم بيانه .

الثالثة : أنه يجوز أن يكون بال ، وإن كان منادى ، لأن حرف النداء لم يباشرها . فُهِمَ (ذلك)^(٤) من تمثيله ، وهو مجمع عليه .

فإن قلت : يرد على عبارته ثلاثة أشياء :

الأول : أنه قال : (اسم منادى) وأطلق فأوهم أنه يجوز نداؤه بغير ياء ، وذلك غير جائز ، فإن المستغاث لا ينادى إلا بيا .

(١) (١) وفي ب ، ج (تركبه) .

(٢) من الآية ٩ من سورة الأنفال .

(٣) ب ، ج - وفي أ (تعديته) .

(٤) ب - وفي أ . ج (بذلك) .

والثانى : أنه قال (خفضا باللام) بصيغة الجزم، وقد تقدم أنه ليس بلازم، بل هو الأكثر .

والثالث : أنه قال : (مفتوحا) وأطلق ، وثمّ موضع يكسر فيه وهو مع ياء المتكلم فى نحو «يالى» . وقد أجاز أبو الفتح فى قوله^(١) :

فِيَا شَوْقٍ مَا أَبْقَى وَيَالِي مِنَ النَّوَى

أن يكون استغاث بنفسه (وأن يكون استغاث لنفسه)^(٢) .

قلت : الجواب على الأول أن قوله بعد (إِنْ كَرَّرْتَ يَا) يرشد إلى ذلك، إذ لم يقل : إن كررت حرف النداء .

وعن الثانى : أن قوله بعد (وَلَا مَ مَا اسْتُغِيثَ عَاقِبَتِ أَلِفٌ) يوضح أن جره باللام ليس بلازم .

(١) قائله: هو أبو الطيب - أحمد بن الحسين - المتنبى . - وهو من الطويل .

وتمامه : وَيَا دَمْعُ مَا أَجْرَى وَيَا قَلْبُ مَا أَصْبَى

اللغة : «النوى» - بفتح النون والواو مقصورا - البعد « ما أصبى » من صبا يصبو إذا مال، ومنه الصبى، لأنه يميل إلى كل شيء .

الإعراب : «فيا» يا حرف نداء والمنادى محذوف . أى فيا قوم شوقى ما أبقاه، أو تكون يا لمجرد التنيبه «شوق» مبتدأ وأصله شوقى بياء المتكلم فحذفت اكتفاء بالكسر «ما أبقى» ما للتعجب فى محل رفع بالابتداء ، وجملة أبقى فى محل رفع خبره، والعائد محذوف ما أبقاه، ونفس الكلام تقوله فى ويا دمع ما أجرى، وفى يا قلب ما أصبى «يا» حرف نداء واستغاثه «لى» جاز ومجرور متعلقان بفعل ومحذوف تقديره : أدعو نابت عنه «يا» عند الجمهور ، إن كان مستغاثا به، أو بيا نفسها عند الفارسي وابن جنى، وإن كان مستغاثا لأجله فالجار والمجرور متعلقان بوصف محذوف حال من المنادى والتقدير : يا لزيد مدعوا إلى .

الشاهد فيه : « ويالى من النوى » فإن اللام فيه لام الاستغاثه وهى مكسورة .

مواضعه : ذكره الأشموني فى شرحه للألفية ٤٦١ / ٢ ، وابن هشام فى المعنى .

(٢) ١ ، ج .

وعن الثالث: أن كسر اللام مع ياء المتكلم معلوم وجوبه في كل موضع فهو (يقيد)^(١) الإطلاق ، على أن ابن عصفور قال : الصحيح عندي أن «يالي» حيث وقع مستغاث له ، والمستغاث به محذوف .

وعلل ذلك بأن العامل في المستغاث فعل النداء المضمّر ، فيصير التقدير : يا أدعو لي ، وذلك غير جائز في غير «ظننت» وما حمل عليها ، إلا أن في لزوم هذا لابن جنى نظراً ؛ لأن اللام تتعلق عنده بحرف النداء .

تنبيهان:

الأول : اختلفوا في اللام الداخلة على المستغاث ، فقليل : هي بقية آل ، والأصل : يا آل زيد : وزيد مخفوض بالإضافة ، ونقله المصنف عن الكوفيين ، ونقله صاحب النهاية عن الفراء . وفي نسبه إلى الفراء نظر .

لأن الفراء (حكى)^(٢) . أن من الناس من زعم أنها بقية من آل ، فظاهر حكايته أنه ليس مذهبا له .

وذهب الجمهور إلى أنها لام الجر ، ثم اختلفوا فقليل : رائدة فلا تتعلق بشيء ، وهو اختيار ابن خروف وقليل : ليست بزائدة فتتعلق ، وفيما تتعلق به على هذا قولان :

أحدهما : أنها تتعلق بالفعل المحذوف ، وهو مذهب سيبويه ، واختيار ابن عصفور .

الثاني : أنها تتعلق بحرف النداء ، وهو مذهب ابن جنى .

الثالث : إذا وصف المستغاث جرت صفته نحو «يا لزيد الشجاع للمظلوم» ، وفي النهاية لا يبعد نصب الصفة حملا على الموضع ، لأن الجار والمجرور لا بد له من شيء يتعلق به .

(١) ١ - جـ وفي ب (مقيد) .

(٢) ١ - وفي ب ، وجـ (حكم) .

وقوله :

وَأَفْتَحَ مَعَ الْمَعْطُوفِ إِنْ كَرَّرْتَ يَا وَفِي سِوَى ذَلِكَ بِالْكَسْرِ اثْتِيَابًا
إذا عطف على المستغاث فإما أن تتكرر «يا» أو . لا .

فإن تكررت فتحت اللام كقوله^(١) :

يا لِقَوْمِي وَيَا لِأَمْثَالِ قَوْمِي لِأَناسٍ عَتُوهُمْ فِي ازْدِيادِ
وإن لم تتكرر كسرت نحو^(٢) :

(١) قائله: لم أقف على قائله - وقال العيني : أنشده الفراء ولم يعزه إلى قائل - وهو من الخفيف .

اللغة : «عتوهم» العتو : الاستكبار «في ازدياد» يزيد يوما بعد يوم .
المعنى : أستغيث بقومي وبأمثالهم في النجدة والشجاعة ليمنعوني من قوم يزدادون علوا واستكبارا على ، ويظلمونني بغير سبب .

الإعراب: «يا» حرف نداء واستغاثة «لِقَوْمِي» اللام حرف جر أصلى وهى مفتوحة وقومى مجرور بها، والجار والمجرور فى محل نصب متعلق بأدعو، وقيل: اللام زائدة لا تتعلق بشيء . والمستغاث منصوب بفتحة مقدرة منع منها حرف الجر الزائد، وذهب الكوفيون إلى أن اللام اسم مضاف لما بعده وأن الأصل يا آل فحذفت الهمزة للتخفيف وإحدى الألفين لالتقاء الساكنين «ويا لأمثال» إعرابه كذلك «قومى» مضاف إليه «لأناس» متعلق بمحذوف - أى : أدهوكم لأناس «عتوهم» مبتدأ ومضاف إليه «فى ازدياد» جار ومجرور خبر، والجملة فى محل جر صفة لأناس .

الشاهد فيه : «يا لقومى» و «يا لأمثال» حيث فتحت اللام فيه .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٤٦٢ / ٢ ، والمكودي ص ١٢٩ ، والسيوطى ص ١٠٤ ، وابن هشام ٣ / ٢٥٤ وفى القطر ص ٢٢٠ .

(٢) قائله : لم أقف على قائله - وهو من البسيط -

وصدره : يبيك ناء بعيد الدار مغرب

اللغة : «يبيك» يبيكى عليك «ناء» اسم فاعل من نأى نأى - بمعنى بعد «مغرب» غريب «الكهول» - جمع كهل - وهو من جاوز الثلاثين، وقيل : الأربعين .

المعنى : يبيك ويحزن لفقدك الأبعد الغريب ، حينما كنت تسدى إليهم من معروف ، وقد يسر الأقارب لما يرثونه منك بعد فقدك ، فهيا معشر الكهول والشبان لمشاركتنا فى العجب من ذلك .

يَاللَّكُهُولِ وَلِلشَّبَانِ لِلْعَجَبِ

.....

وإنما كسرت لأمن اللبس.

فإن قلت : فهل هي لازمة في المعطوف؟

قلت : لا لقوله^(١) :

وَأبَى الْحَشْرَجَ الْفَتَى النَّفَّاحَ

يَا لِعَطَافِنَا وَيَا لِرِبَاحَ

فجمع بين الأمرين .

واعلم أن قوله (سوى ذلك) يعني به سوى ما ذكر من المستغاث والمعطوف

المعاد معه «يا» فشمّل شيئين:

= الإعراب : «بيكيك» فعل ومفعول «ناء» فاعل بيكي «بعيد الدار» صفة لناء وإضافته للدار غير محضة؛ ولذلك وقع صفة للنكرة «مغترب» صفة ثانية «يا للكهول» يا حرف نداء واستغاثاة واللام حرف جر والكهول مجرور بها والجار والمجرور متعلق بمحذوف - كما سبق - وهو مستغاث له.

الشاهد فيه : «للشبان» حيث كسرت فيه اللام وإن كان القياس فتحها ، لكونها معطوفة على اللام الأولى، لكن لما زال اللبس ولم يتكرر حرف النداء كسرت، وأيضا «للعجب». مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٤٦٢ / ٢ ، وابن هشام ٢٥٦ / ٣ وفي القطر ص ٢٢١ ، والسيوطي ص ١٠٤ وفي الهمع ١٨٠ / ١ ، والشاهد ١٠٧ في الخزانة.

(١) قائله : هو من أبيات سيبويه المجهولة - وهو من الخفيف -

اللغة : «عطاف» و «رباح» و «أبى الحشرج» - أسماء رجال - فالشاعر يرثى هؤلاء «النفاح» - بالنون والفاء المشددة - الكثير العطاء.

الإعراب : «يا لعطافنا» يا حرف نداء واللام مفتوحة - وأبى الحشرج، عطف على ما قبله والتقدير : يا لأبى الحشرج «الفتى» بدل من أبى الحشرج «النفاح» صفته .
الشاهد فيه :

١ - «يا لرباح» حيث فتحت فيه اللام لتكرار «يا».

٢ - ترك اللام في المعطوف كما في قوله «وأبى الحشرج» إذ أصله ويا لأبى الحشرج.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٤٦٢ / ٢ ، وذكره سيبويه ٣١٩ / ١ ، وابن يعيش ١٣١ / ١ ، والسيوطي في الهمع ١٨٠ / ١ ، والشاهد ١٠٨ في الخزانة:

أحدهما : المعطوف الذي لم تعد معه «يا» كما تقدم ، والآخر المستغاث من أجله .

تنبيهات:

الأول : ما ذكر من كسر اللام مع المستغاث من أجله، إنما هو في الأسماء الظاهرة ، فأما الضمير ففتح اللام معه إلا مع الياء نحو «يا لزيد لك» .

وإذا قلت : «يا لك» احتمل الأمرين، وقيل في قوله^(١) :

فِيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ

إن اللام فيه للاستغاث .

الثاني: اختلف فيما تتعلق به اللام الجارة للمستغاث من أجله، فقيل : بحرف النداء .

وقيل : بفعل محذوف . أى أدعوك لزيد^(٢) ، وقيل : بحال محذوفة أى مدعواً لزيد .

وقد علم بهذا أن قول ابن عصفور أنها تتعلق بفعل مضمّر تقديره أدعوك قولاً واحداً ليس كما قال .

(١) قائله : هو امرؤ القيس بن حجر الكندي - وهو من الطويل -

وتعاقبه : بكلُّ مُغَارِ الْفَتْلِ شَدَّتْ يَبْدُلِ .

اللغة : «مغار الفتل» محكم الفتل «بيذبل» - بفتح الياء وسكون الذال وضم الباء - اسم جبل .

الإهراب : «فيالك» يا حرف نداء ، واللام فى لك للاستغاث . كأنه قال : ياليل ما أطولك «من ليل» ، من حرف جر وليل مستغاث من أجله وجر بمن لأنها للتعليل «كان» للتشبيه «نجومه» اسم كأن والهاء مضاف إليه «شدت بيذبل» ، جملة فى محل رفع خير كان .
الشاهد فيه : «فيالك» حيث جاءت اللام فيه للاستغاث ، وفتحت اللام فيه مع أنه مستغاث من أجله .

مواضعه : ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٤٦٣ / ٢ .

(٢) بفعل محذوف - أى : مقدر بعد المستغاث ، والكلام على هذا جملتان بخلافه على الأول والثالث .

الثالث : قد يجر المستغاث من أجله بمن لأنها قد تأتي للتعليل بمعنى اللام كقوله^(١) .

يَا لِلرُّجَالِ ذَوِي الْأَلْبَابِ مِنْ نَفَرٍ لَا يَبْرَحُ السَّفَهُ الْمُرْدِي لَهَمَّ دِينًا
الرابع : قد يحذف المستغاث قيل «يا» المستغاث من أجله ، لكونه غير صالح لأن يكون مستغاثا كقوله^(٢) .

يَا لِأَنَاسٍ أَبَوًا إِلَّا مُثَابِرَةً عَلَى التَّوَعُّلِ فِي بَغْيٍ وَعُدْوَانٍ
الخامس : قد يكون المستغاث مستغاثا من أجله نحو ، «يَا لَزَيْدٍ لَزِيدٍ» أي :
أدعوك لتتصرف من نفسك .
ثم أشار إلى ثاني أحوال المستغاث بقوله :

- (١) قائله: لم أقف على اسم قائله . - وهو من البسيط -
اللغة : «ذوي الألباب» - جمع لب - بضم اللام - وهو العقل «النفر» الرجال من ثلاثة إلى عشرة «السفه» خفة العقل «المردى» فاعل من أردى من الإرداء ، وهي الدناءة .
الإعراب : «يا للرجال» يا حرف نداء واللام للاستغاث ، وهي مفتوحة والرجال مجرور بها «ذوي» صفة للرجال «الألباب» مضاف إليه ، من نفر ، من حرف جر ونفر مستغاث من أجله «لا يبرح» بمعنى لا يزال من أخوات كان «السفه» اسمه «المردى» صفته «دينا» خبره والجملة في محل الجر لأنها صفة لنفر .
الشاهد فيه : «من نفر» حيث جر المستغاث من أجله بكلمة «من» .
مواضعه : ذكره الأشموني ٤٦٣ / ٢ ، والسيوطي في الهمع ١٨٠ / ١ .
- (٢) قائله : لم أقف على اسم قائله . - وهو من البسيط -
اللغة : «أبوا» - من الإباء - وهو الامتناع «مثابرة» مواظبة ومداومة «التوغل» - بتشديد الغين - وهو التعمق في الدخول في الشيء «البغي» الظلم
الإعراب : «يا لأناس» يا حرف نداء واللام في لأناس مكسورة وهو مستغاث له ، والمستغاث به محذوف ، تقديره : يالقومى لأناس «أبوا» جملة من الفعل والفاعل «إلا» أداة استثناء «مثابرة» منصوب على الاستثناء «على التوغل» جار ومجرور متعلق بمثابرة «في بغي» جار ومجرور متعلق بالتوغل «وعدوان» عطف على بغي .
الشاهد فيه : «يالأناس» فإنه مستغاث به اتصل بيا ، مجرورا باللام المكسورة وحذف منه المستغاث «يالقومى لأناس» .
مواضعه : ذكره الأشموني ٤٦٤ / ٢ ، والسيوطي في الهمع ١٨١ / ١ .

ولامٌ ما استغِيثَ عَاقِبَتُ أَلْفٍ

يعنى: أن الألف تعاقب لام الاستغاثة فلا يجتمعان تقول: «يا يزيد».

و«زيدا» ولا يجوز «ياالزيدا».

ومن وروده بالألف قوله^(١):

يا يزيدك لأمل نَيْلَ عَزٍّ

وقوله: ومثله اسم ذو تعجب ألف

يعنى: أنه المتعجب منه إذا نودى عومل مغاملة المستغاث من غير فرق، فيجوز جره بلام مفتوحة نحو قولهم «يا للماء» و «يا للعجب».

ويجوز الاستغناء عن اللام بالألف نحو «يا عجباً»، وقد يخلو منهما، نحو «يا عجب».

تنبيهات:

الأول: جاء عن العرب فى نحو «يا للعجب» فتح اللام باعتبار استغاثته، وكسرهما باعتبار الاستغاثة من أجله، وكون المستغاث محذوفاً.

الثانى: التعجب بالنداء على وجهين:

(١) قائله: لم آقف على اسم قائله - وهو من الخفيف -

وتمامه: وغنى بعد فاقة وهوآن

اللغة: «آمل» اسم الفاعل من الأمل، وهو الرجاء والتسوق «نيل» حصول «فاقة» فقر وحاجة «هوان» مذلة واحتقار.

المعنى: استغيت بك يا يزيد، وأدعوك لمن يرجو الشراء والقوة، بعد الفقر والذلة.

الإعراب: «يا» حرف نداء واستغاثة «يزيدا» منادى مستغاث به مبنى على ضم مقدر منع منه حركة مناسبة ألف الاستغاثة فى محل نصب، والألف عوض عن لام الاستغاثة «لأمل» متعلق بيا - أو بالفعل المحذوف «نيل» مفعول لأمل «عز» مضاف إليه، وفيه ضمير هو فاعله لأنه اسم فاعل «وغنى» معطوف على عز «بعد» منصوب على الظرفية «فاقة» مجرور بالإضافة «وهوان» عطف عليه.

الشاهد فيه: يا يزيدا فإنه مستغاث به اختتم بالألف، ولم يؤت معه باللام المفتوحة التى تدخل عليه.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٤٦٣ / ٢، وابن هشام ٢٥٧ / ٣، والسيوطى ص ١٠٤، وابن الناظم.

أحدهما : أن ترى أمرا عظيما فتنادى جنسه نحو «يا للماء» .
ثانيهما : أن ترى أمرا تستعظمه فتنادى من له نسبة إليه ومكنة فيه نحو
«يا للعلماء» .
والثالث : إذا وقفت على المستغاث أو المتعجب منه حالة إلحاق الألف جار
الوقف بهاء السكت .



الندبة

هى نداء المتفجع عليه أو المتوجع منه، وهى من كلام النساء غالبا، والمندوب هو المذكور بعد « يا » أو « وا » تفجعا لفقدته حقيقة ، كقول جرير يرثى عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه^(١) :

..... وَقُتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَا .

أو حكما كقول عمر بن الخطاب رضى الله عنه « واعمره واعمره » حين أعلم بجذب شديدة أصاب قوما من العرب .

أو توجعا ، لكونه محل ألم ، نحو قوله^(٢) .

فَوَاكِبِدَا مِنْ حُبِّ مَنْ لَا يُحِبُّنِي وَمِنْ عَبْرَاتٍ مَا لَهُنَّ فَنَاءُ

(١) البيت من البسيط وصدده :

حُمِلَتْ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبَّرَتْ لَهُ

اللغة : « حملت » بالبناء للمجهول مع تشديد الميم - أى : كلفت ، أمرا عظيما، أراد به الخلافة « اصطبرت » بالغت فى الصبر والاحتمال .

المعنى : كلفت الخلافة وعهد إليك بشئون المسلمين فى وقت عم فيه الظلم وفشا الجور فصبرت على تلك المشاق وقمت بما أمرك به الله ونشرت العدل بين الناس .

الإعراب : « حملت » فعل ماض مبنى للمجهول والتاء نائب فاعل مفعول أول « أمرا » مفعول ثان « فاصطبرت » معطوف على حملت . « له » جار ومجرور متعلق فى محل نصب مفعول فاصطبرت . « يا عمرا » يا حرف نداء وندبة وعمرا منادى مندوب مبنى على الضم المقدر منع من ظهوره فتحة مناسبة ألف الندبة .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية الأشمونى ٤٦٤ / ٢ . وابن هشام ٢٦٠ ، ٢١٨ / ٣ .

(٢) قائله - لم أقف على قائله - وهو من الطويل -

الإعراب : « واكبدا » وا ، للندبة ، كبدا مندوب « من حب » جار ومجرور « من » اسم موصول مضاف إليه « لا يحبنى » لا ، نافية ، يحبنى فعل مضارع والنون للوقاية والياء مفعول والفاعل ضمير ، والجمله لا محل لها صلة الموصول « ومن عبرات » جار ومجرور « ما » نافية للجنس « لهن » جار ومجرور خبرها مقدم « فناء » اسمها .

الشاهد : قوله « واكبدا » حيث ختم بألف الندبة للتوجع .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٦٤ / ٢ .

أو سببه كقوله^(١) :

وَتَقُولُ سَلْمَى وَارَزِيَّتِي.

وحكم المندوب حكم المنادى، فلهذا قال: ما للمنادى اجعل لمندوب
يعنى: أنه يضم إذا كان مفرداً نحو «وازيد» وينصب إذا كان مضافاً أو مطولاً
نحو:

«واعبد الله» و «واضارباً عمراً»^(٢) .

وإذا اضطر شاعر إلى (تنوينه)^(٣) جاز ضمه ونصبه كقوله^(٤) :

(١) قائله: عبد الله بن قيس الرقيات يرثى قوما من قریش قتلوا بالمدينة يوم الحرة.
وصدره: تبيكهم أسماء معولة - وهو من الكامل -

اللغة: «معولة» من أعولت المرأة إعوالات - الصباح «وارزيتيه» الرزية: المصيبة.
الإعراب: «تبيكهم» تبيكى فعل مضارع والضمير مفعول «أسماء» فاعل مرفوع بالضممة
الظاهرة «معولة» - بالنصب - حال من أسماء «تقول» فعل مضارع «سلمى» فاعل مرفوع
بضممة مقدرة «وارزيتيه» والندبة والهاء للسكت - مقول القول -
الشاهد: قوله «وارزيتيه» حيث أغنى عن اسم المندوب ذكر لفظ الرزية.

مواضعه: ذكره سيبويه ٣٢١ / ١ .

(٢) أ، ج. وفى ب «واضارباً عمراً» .

(٣) ب، ج. - وفى أ «تنويه» .

(٤) قائله: لم أقف على اسم راجزه، ونسبه الكسائي إلى رجل من بنى أسد - وهو من
الرجز -

وعجزه: أبلبي ياخذها كروس.

اللغة: فقعس» اسم حى من أسد «كروس» - بفتح الكاف والراء وتشديد الواو - وفى
الأصل الكروس الرجل الغليظ، وكان كروس أغار على إبل الشاعر، فلذلك ندب بقوله
«واقعسا» .

الإعراب: «واقعسا» والندبة «أين» اسم استفهام خبر مقدم «منى» جار ومجرور متعلق
بمحذوف تقديره أين صار منى فقعس «فقعس» مبتدأ مؤخر «أبلبي» الهمزة للاستفهام،
إبلى مبتدأ والياء مضاف إليه «ياخذها» فعل مضارع ومفعوله «كروس» فاعل مرفوع
بالضممة، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ.

الشاهد: قوله «واقعسا» حيث نونه بالنصب للضرورة ويجوز ضمه أيضاً.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشمونى ٤٦٤ / ٢، وابن الناظم .

وَأَفْقَسَا وَأَيْنَ مَنِي فَقَعَسُ

ثم نبه على ما لا تصح ندبته بقوله :

وما نُكْرِمُ يُنْدَبُ وَلَا مَا ابْتِهَمَا

الغرض من الندبة الإعلام بعظمة المصاب، فلذلك لا يندب إلا المعرفة السالم من إبهام ، فلا تندب النكرة.

وأجاز الرياشي ندبة اسم الجنس المفرد، وقد جاء في الأثر «واجبلاه» وهو نادر.

ولا يندب المبهم كاسم الإشارة والموصول بصلة لا تعيينه، لا يقال (واهداه)^(١).

ولا «وامن دهباه» لأن ذلك لا يقع به العذر للمتفجع.

ويجوز أن يندب الموصول بصلة تعيينه، لشهرتها. وإلى هذا أشار بقوله :

وَيُنْدَبُ الْمُوصُولُ بِالَّذِي اشْتَهَرَ
كَبِثْرٍ زَمَزَمٍ يَلِي وَأَمِنْ حَفْرٍ

فتقول : «وامن حفر بئر زمزم» لأنه في الشهرة كالعلم.

ثم نبه على ما يلحق آخر المندوب فقال :

وَمُنْتَهَى الْمُنْدُوبِ صِلَةٌ بِالْأَلْفِ

يشمل منتهى المندوب آخر المفرد نحو «وازيدا»، أو المضاف نحو «واعبدا

الملكا» وما طول به نحو «وا ثلاثة وثلاثينا» والصلة نحو «وامن حفر بئر زمزما» وعجز المركب نحو «وامعدى كريبا».

وقوله (صلة) يعني جوارزا ، لأن المندوب له استعمالان :

أحدهما : أن يجرى مجرى غيره من المناديات كما تقدم.

والآخر : أن يوصل بالالف المذكورة.

فإن قلت : أطلق في وصل المندوب بالالف وقيده في التسهيل^(٢) بالأ يكون

(٢) التسهيل ص ١٨٥ .

(١) ب ، ج ، وفي أ (يا هداه).

في آخره ألف وهاء - فلا يقال «واعبد اللاهاه» ولا «واجهجاهاه في عبد الله»
و«جهجاه»^(١).

قلت : إطلاقه هنا موافق لإطلاق النحويين ، وصرح بعض المغاربة بجوازه
وفي ألفية ابن معطى .

وفي المضاف «يا عبيد اللاهاه» .

ولا يخلو ما قبل ألف الندبة من أن يكون ساكنا أو مفتوحا أو مكسورا أو
مضموما ، فإن كان ساكنا فتح للألف نحو «وامن يغزواه» و « وامن يرمياه» ما لم
يكن ألفا أو تنويناً أو ياء ساكنة مضافا إليها المندوب أو واواً أو ياء لا يقبلان الحركة ،
فإن كان ألفاً حذفت لتعذر تحريكها نحو :

«واموساه» .

وأشار إليه بقوله :

مَتْلُوهاَ إِِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفَ

أى : متلو ألف الندبة ، يعنى : الحرف الذى قبلها إن كان ألفاً مثلها حذف
لما تقدم ، وأجاز الكوفيون قياسا قلب الألف فقالوا «وامُوسِيَاه» ، وإن كان تنويناً
حذف أيضاً ، لأنه لاحظ له فى الحركة وفتح ما قبله ، فتقول : «واغلام زيداه»
وهذا مذهب سيبويه والبصريين .

وأجاز الكوفيون فيه مع الحذف وجهين : فتحه ، فتقول « واغلام زيدناه»
وكسره مع قلب الألف ياء فتقول «واغلام زيدنيه» .

قال المصنف : وما رأوه حسن لو عضده سماع ، لكن السماع فيه لم يثبت .

وقال ابن عصفور : أهل الكوفة يحركون التنوين فيقولون «واغلام زيدناه» ،

وزعموا أنه سُمع . انتهى .

(١) ب ، ج .

وأجاز الفراء وجهًا ثالثًا، وهو حذفه مع إبقاء الكسرة وقلب الألف ياء؛ فتقول : «واغلام زيديه» .

ولا يجيز البصريون إلا الأول .

فإن كان الياء المشار إليها فسيأتي الكلام عليها .

وإن كان واوًا لا تقبل الحركة كواو الصلة في نحو «غلامه» أو ياء كذلك نحو «غلامه» حذفًا، وقلبت الألف إلى مجانس ما قبلها .

وإن كان ما قبل الألف مفتوحًا استصحب فتحة نحو «واعبد يغوثاه» وإن كان ما قبلها مكسورًا أو مضمومًا ، فلما أن يوقع فتحه في لبس أولاً: فإن لم يوقع فتحه في لبس وجب فتحه كقولك في عبد الملك «واعبد الملكاه» وفي من اسمه «قام الرجل» واقام الرجلاه، وإنما فتح لتسلم الألف .

فإن أوقع «في لبس»^(١) قلبت ألف السندبة ياء بعد الكسرة، وواوًا بعد الضمة، فتقول في نُدبة «غلام» مضافًا إلى ضمير المخاطبة . «واغلامكيه» وفي نُدبته مضافًا إلى ضمير الغائب «واغلامهوه» ، إذ لو قلت «واغلامكاه» لالتبس بالمذكر، ولو قلت «واغلامهاه» لالتبس بالغائبة .

وذلك مفهوم من قوله :

وَالشَّكْلُ حَتْمًا أَوْلَهُ مُجَانِسًا إِنْ يَكُنْ الْفَتْحُ بُوْهْمَ لَا بَسًا

الشكل : الحركة، ومجانس الكسرة : الياء ، ومجانس الضمة : الواو .

وأشار بقوله «حتمًا» إلى وجوب ذلك دفعًا للبس .

وفهم من الشروط أن الألف لا تغير إذا كان الفتح لا يلبس كما تقدم .

وهذا مذهب البصريين، وأجاز الكوفيون إتباع الألف للكسرة في المثني

نحو: «واريدانيه» وفي (المفرد)^(٢) نحو «واعبد الملكيه» وفي نحو «رقاش»^(٣) «وارقاشيه»^(٣) قوله :

(١) ١، ج .

(٢) ١ - وفي ب ، ج (المعرب) .

(٣) رقاش : اسم امرأة .

وَأَقْفًا زِدْ هَاءَ سَكَتٍ إِنْ تُرِدْ وَإِنْ تَشَأْ فَالْمَدَّ وَالْهَاءَ لَا تَزِدْ

إذا وقف على المندوب زيد بعد ألفه أو بدلها هاء السكت ، وليست بلازمة بل غالبية ، لأنه يجوز الاقتصار على المد فيقال « وازيدا » .

وهذا معنى قوله : « وإن تشأ فالمد والها لا تزد » أى : إن تشأ ألا تزيد الهاء فالمد كاف وهو كالتنقيص على ما فهم من قوله : « إن ترد » ولو قيل : فالمد بالنصب لأفاد جواز تجريده من المد أيضاً ، أى : وإن تشأ فلا تزد المد والهاء ، بل تجعله كالمنادى غير المندوب وقد تقدم بيانه أول الباب . وقد فهم من قوله : « وواقفا » أن هذه الهاء لا تثبت وصلا ، وربما ثبتت فى الضرورة مضمومة ومكسورة ، وأجاز الفراء إثباتها فى الوصل بالوجهين ، قوله :

وَقَائِلٌ وَأَعْبِدِيَا وَاعْبِدَا مَنْ فِي النَّدَا لِيَاذَا سَكُونُ أَبْدَى

تقدم أن (فى) ^(١) المنادى المضاف إلى ياء المتكلم (نحو «يا عبد») ^(٢) ست لغات :

فإذا نديت على لغة من يقول «يا عبد» - بالكسر - أو «يا عبد» - بالفتح - أو «يا عبد» - بالضم - أو «يا عبدا» - بالألف -

قلت : «واعبدا» لما علمت ، وإذا نديت على لغة من أثبت الياء مفتوحة قلت : «واعبديا» وإذا (نديت) ^(٣) على لغة من أثبتها ساكنة وهو المشار إليه فى البيت فوجهان :

أحدهما : أن تحذفها لالتقاء الساكنين ، وتفتح ما قبلها فتقول «واعبدا» .

والثانى : أن تفتحها لقبولها الحركة فتقول : «واعبديا» .

والحذف مذهب المبرد ، والفتح مذهب سيبويه .

(١) ب ، ح .

(٢) ب ، ح .

(٣) ب - وفى ١ ، ح (قلت) .

الترخيم

الترخيم فى اللغة : ترقيق الصوت وتليينه ، يقال : صوت رخيم ، أى رقيق . وفى الاصطلاح : حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص .

وهو على ثلاثة أنواع : ترخيم النداء ، وترخيم الضرورة ، وترخيم التصغير ، والمذكور فى هذا الباب الأولان ، ويأتى الثالث فى بابه إن شاء الله تعالى . أما ترخيم النداء : فهو حذف آخر المنادى تخفيفاً ، وقد أشار إليه بقوله :

ترخيمًا احذف المنادى .

ثم مثله بقوله : كيا سعا فيمن دعاً سعاداً

فى قول من دعا (سعاد)^(١) فحذف المضاف .

فإن قلت : فما وجه نصبه ترخيماً؟

قلت : أجاز (فيه)^(٢) الشارح أن يكون مفعولاً له أو مصدرًا فى موضع الحال ، أو ظرفًا على حذف مضاف^(٣) فهذه ثلاثة أوجه .

ويحتمل رابعاً : وهو أن يكون مفعولاً مطلقاً وناصبه احذف ، لأنه يلاقيه فى المعنى^(٤) .

ثم أخذ فى بيان ما يجوز ترخيمه فقال :

(١) أ .

(٢) أ ، ج .

(٣) أى : وقت ترخيم ، وهو وقت اجتماع شروط الترخيم .

(٤) وأجاز المكودى وجهاً خامساً ، وهو أن يكون مفعولاً مطلقاً لعامل محذوف ، أى : رخم ترخيماً .

وَجَوَزْنَهُ مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا أَنْتَ بِأَلْهَا.....

المنادى ضربان : مؤنث بالهاء ومجرد منها.

فالمؤنث بهاء يجوز ترخيمه مطلقًا، أى : بلا شرط فيرخم علمًا وغير علم وثلاثيا وأريد نحو^(١) :

أفاطمُ مهلاً بعض هذا التَّدليلِ

(١) قائله : هو امرؤ القيس - وهو من الطويل -

وعجزه: وَإِنْ كُنْتُ قَدْ أَرْمَعْتُ صَرْمِي فَأَجْمَلِي

اللغة : «أفاطم» فاطمة بنت العبيد بن ثعلبة من عذرة «أرمت» عزمت ووطنت نفسها «صرمي» هجري وقطيعتي «أجملي» أحسنى .

المعنى : ترفقى بي يا فاطمة واتركى الدلال وإظهار الهجر، وإن كنت قد اعتزمت هجري حقا، ووطنت نفسك عليه ، فأحسنى فى ذلك .

الإعراب : «أفاطم» الهمزة للسنداء وفاطم منادى مرخم بحذف التاء «مهلاً» مفعول مطلق منصوب بمحذوف «بعض» مفعول به لمحذوف أيضا ، أى دعى بعض «هذا» مضاف إليه «التدليل» يبدل أو عطف بيان من اسم الإشارة «وإن كنت» شرط وفعله والتاء اسم كان «قد أرمت صرمي» الجملة خبر كان «فأجملي» الفاء واقعة فى جواب الشرط، وأجملي فعل أمر مبنى على حذف النون والياء فاعل .

الشاهد فيه : قوله «أفاطم» فهو اسم مؤنث مرخم بحذف التاء .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية الأشموني ٤٦٧ / ٢ ، وابن هشام ٢٧٦ / ٣ ، والمغنى ١ / ٩ ، وسيبويه ١٧٢ / ٢ .

ونحو^(١): جَارِي لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي .

و «يَا شَا اِدْجِنِي» أَيْ: أَقِيمِي^(٢) : يُقَالُ: دَجَنَ بِالْمَكَانِ يَدْجُنُ دُجُونًا أَقَامَ بِهِ .

فإن قلت : كيف قال مطلقًا ، ولترخيمه خمسة شروط :

الأول : أن يكون معينًا ، فلا يجوز ترخيم النكرة غير المقصودة كقول الأعمى «يا امرأة خُذِي بيدي»^(٣) .

(١) قائله : هو العجاج بن رؤبة يخاطب امرأته - وهو من الرجز -

وعجزه : سِيرِي وإشفاقي على بعيري .

اللغة : «لا تستنكري» لا تعديه أمرًا منكرًا «عذيري» بفتح العين وكسر الذال وسكون الياء

- العذير : ما يعذر الإنسان في عمله ، والمراد هنا : الحال التي يزاولها .

المعنى : يا جارية لا تنكري عليّ تأهبي للسفر والذهاب في الأرض للبحث عن العيش ،

وإشفاقي على بعيري ، فالسعى واجب على كل إنسان ، والعطف على الحيوان من

الإيمان .

الإعراب : «جاري» منادى مرخم بحذف التاء ، لأنه نكرة مقصودة .

أى : يا جارية «لا» ناهية «تستنكري» مضارع مجزوم بلا علامة جزمه حذف النون والياء

فاعل «عذيري» مفعول وياء المتكلم مضاف إليه «سيرى» بدل تفصيل من عذيري

«وإشفاقي» معطوف عليه ، أو الواو بمعنى مع .

الشاهد : قوله «جاري» منادى مرخم بحذف التاء والتقدير : يا جارية ، وحذف منه حرف

النداء - وذلك ضرورة :

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٤٦٨/٢ ، وابن هشام ٢٦٨ / ٣ ،

والمكودي ص ١٣١ ، وسيبويه ٣٣٠ / ١ .

(٢) أى : يا شاة أقيمي بالمكان ، وهو مثال للثلاثي .

(٣) فى ب : سقطت امرأة .



والثانى : الا يكون مضافا ، فلا يجوز ترخيم نحو «يا طلحة الخير»، وأما نحو قوله^(١) :

يا عََلَمَ الخَيْرِ قَدْ طَالَتْ إِقَامَتُنَا

فنادر .

والثالث : الا يكون مختصاً بالنداء فلا يرخم فلة .

والرابع : الا يكون مندوباً (فإن المندوب)^(٢) لا يجوز ترخيمه ، لحقته علامة الندبة أو لم تلحقه نص عليه سيبويه .

والخامس : الا يكون مستغاثاً به ، فإنه لا يجوز ترخيمه .

قلت : وقد يجاب بأن معنى قوله مطلقاً ، أى : بلا شرط من الشروط التى تخص المجرى كالعلمية .

وأما هذه الشروط فاشترك فيها النوعان إلا أن (اشتراطه للإضافة)^(٣) فى المجرى يوهم عدم اشتراطها فى المؤنث بالهاء ، فيقوى السؤال ، وقد استغنى عن الأولين فى التسهيل^(٤) باشتراط (البناء)^(٥) ولم يذكر (الثالث)^(٦) .

(١) قائله : لم ينسب لقائل - وهذا الشطر من البسيط -

الإعراب: «يا علقم» يا حرف نداء علقم منادى مرخم وأصله يا علقمة وهو منصوب «الخير» مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «طالت» فعل ماض والتاء للتانيث «إقامتنا» فاعل مرفوع بالضممة ونا مضاف إليه .

الشاهد : قوله «يا علقم الخير» فإن الشاعر رخم علقمة ، والحال أنه مضاف ، والخير مضاف إليه .

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشموني ٤٦٨ / ٢ .

(٢) ب . (٣) ب ، ج .

(٤) راجع التسهيل ص ١٨٩ .

(٥) ب ، ج .

(٦) وفى أ (الثلاثة) .

تنبيهات :

الأول : شرط المبرد في ترخيم المؤنث بالهاء العلمية ؛ فمنع ترخيم النكرة المقصودة ، والصحيح جوازه لما تقدم^(١) .

الثاني : منع ابن عصفور ترخيم «صلعمة بن قلعمة» لأنه كناية عن المجهول الذي لا يعرف ، وإطلاق النحاة بخلافه ، فليس كونه كناية عن المجهول بمانع لأنه علم جنس .

الثالث : إذا ناديت طلحة ونحوه ورخمت قلت يا طلحَ ويا طلحُ بالفتح والضم - كما سيأتي ، وإن لم ترخم قلت «يا طلحة» بضم التاء .
وقد سمع وجه رابع ، وهو «يا طلحة» - بفتح التاء - قال النابغة^(٢) :

(١) أى : فى قوله أو غير علم مع تمثيله بجارى وياشا .

(٢) قائله : هو النابغة الذبياني - زياد بن معاوية - من قصيدة يمدح بها عمرو بن الحارث الأعرج حين هرب إلى الشام ، لما بلغه سعى مرة بن ربيعة به إلى النعمان وخافه - وهو من الطويل -

وعجزه : وليل أقاسيه بطيء الكواكب .

اللغة : «كلينى» - بكسر الكاف - دعيني «أميمة» اسم امرأة «ناصب» بمعنى منصب - من النصب وهو التعب «أقاسيه» أكابده .

المعنى : إنه يقول : دعيني لهذا الهم الناصب ومقاساة الليل البطيء الكواكب حتى كأن راعيها ليس بآيب .

الإحراب : «كلينى» جملة من فعل وفاعل ومفعول والنون للوقاية «لهم» جار ومجرور متعلق بالفعل «ناصب» - بالجر - صفة لهم «يا أميمة» يا حرف نداء وأميمة منادى مبنى على الفتح ، وهو معترض بين الصفة والموصوف «وليل» عطف على هم «أقاسيه» أقاسى فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه والهاء مفعول به ، والجملة فى محل جر صفة لليل «بطيء» صفة لليل «الكواكب» مضاف إليه . وكيف يوصف الليل - وهو نكرة - بالمعرفة وهو بطيء الكواكب ، لأن الإضافة فى نية الانفصال .

الشاهد : قوله : «يا أميمة» حيث جاءت بفتح التاء .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية الأشموني ٤٦٩ / ٢ ، وذكره السيوطى فى الهمع ١ / ١٨٥ ، وسيبويه ٣٤٦ / ١ ، والشاهد ١٣٧ فى الخزانة ، وشرح المفصل ١٠٧ / ٢ .

كَلْبِنِي لِهَمْ يَا أُمِيمَةَ نَاصِبٍ

فاختلف النحويون فيه ، فقال قوم : ليس بمرخم ، ثم اختلفوا ؛ فقيل : هو معربٌ نصب على أصل المنادى ولم ينون لأنه غير منصوب ، وقيل : هو مبنى على الفتح ، لأن منهم من بينى المنادى المفرد على الفتح ، لأنها^(١) حركة تشاكل حركة إعرابه لو أعرب .

فهو نظير «لا رجلَ في الدار» ، وأنشد هذا القائل^(٢) :

يا رِيحَ مِنْ نَحْوِ الشَّمَالِ هَبِي .

بالفتح ، وذهب أكثرهم إلى أنه مرخم فصار في التقدير «يا أُمِيمٌ» ثم أقحم التاء غير معتد بها وفتحها ؛ لأنها واقعة موقع ما يستحق الفتح وهو ما قبل هاء التانيث^(٣) وهذا ظاهر كلام سيوييه .

قلت : فعلى هذا تكون مقحمة بين الحاء والتاء المحذوفة المنوية .

وللفارسي قولان :

أحدهما : أنها زيدت ثم فتحت إتباعاً لحركة الحاء .

والثاني : أنها أقحمت بين الحاء وفتحها ، فالفتحة التي في التاء هي فتحة

الحاء ثم فتحت الحاء إتباعاً لحركة التاء .

وقال في شرح التسهيل : - بعد ذكره مذهب سيوييه - وأسهل من هذا

عندي أن تكون فتحة التاء إتباعاً لفتحة ما قبلها .

(١) أي الفتح وأنته باعتبار الخبر وهو «حركة» .

(٢) قائله : لم ينسب إلى قائل - وهو شطر من الرجز ، وقيل : هذا ليس بشعر .

الإعراب : «يا» حرف نداء «ريح» منادى مفرد مفتوح «من نحو» جار ومجرور متعلق بهي

«الشمال» مضاف إليه «هبي» - بضم الهاء - فعل أمر والفاعل ضمير مستتر فيه .

الشاهد : قوله «يا ريح» فإنه منادى مفرد ، وكان حقه أن يضم ولكنه مفتوح .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية الأشموني ٤٦٩ / ٢ .

(٣) المحذوفة المنوية .

قلت : هذا يوافق أحد قولي أبي علي في الإتياع ، لكن ظاهر كلامه في الشرح أن التاء هي الأولى لا تاء زيدت بعد حذف الأولى فهي قول آخر .

الرابع : أجاز قوم منهم الفراء إلحاق ألف التانيث الممدودة بتائه في الفتح فأجازوا «يا أسماء أقبلِي» وليس بصحيح ، لأنه غير مسوغ . ومقيس على ما ترك فيه مقتضى الدليل .

الخامس : إذا وقف على المرخم بحذف الهاء فالغالب أن تلحقه هاء ساكنة؛ فتقول في (الوقف على يا طلع)^(١) «ياطلحه» .

واختلفوا في هذه الهاء . فقيل : هاء السكت وهو ظاهر كلام سيبويه ، وقيل : هي التاء المحذوفة أعيدت لبيان الحركة ، وإليه ذهب المصنف . قال (في)^(٢) التسهيل^(٣) : ولا يستغنى غالبا في الوقف على المرخم بحذفها عن إعادتها أو تعويض ألف منها ، وأشار بالتعويض إلى قوله^(٤) :

(١) وفي أ (في المرخم) .

(٢) أ .

(٣) التسهيل ص ١٨٩ .

(٤) قائله : هو القطامي واسمه - عمير بن شبيب - وهو من الوافر .

وعجزه : ولايكُ موقفٌ منكِ الوداعا .

اللغة : ضباعا أراد ضباعة بنت زفر بن الحرث .

الإعراب : «قفى» فعل أمر وفاعله ، من وقف «قبل» ظرف منصوب على الظرفية «التفرق» مضاف إليه «يا ضباعا» يا حرف نداء وضباعا منادى مفرد معرفة مرخم وأصله ضباعة «ولايك» أصله ولا يكن ، فحذفت النون للتخفيف «موقف» اسم يكن مرفوع بالضممة الظاهرة «منك» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموقف في محل رفع ، والتقدير : موقف حاصل منك «الوداعا» خبر يكن .

الشاهد : قوله «يا ضباعا» حيث عوض الألف فيه عن الهاء ، وأصله ، ضباعة .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٤٦٨ / ٢ ، وذكره السيوطي في الهمع

١٨٥ / ١ . وسيبويه ٣٣١ / ١ ، والشاهد : ١٤٣ في الخزانة .

قَفِي قَبْلَ التَّفْرِقِ يَا ضُبَاعًا

فجعل ألف الإطلاق عوضا (عن)^(١) الهاء، ونص سيبويه وابن عصفور على أن ذلك لا يجوز إلا في الضرورة.

وأشار بقوله (غالبا) إلى أن بعض العرب يقف بلا هاء ولا عوض، حكى سيبويه (يا حَرَمَل) في الوقف بغير هاء.

قال الشيخ أبو حيان : أطلقوا في لحاق هذه الهاء، ونقول : إن كان الترخيم على لغة من لا ينتظر لم تلحق.

ثم قال :

..... وَالَّذِي قَدْ رُخِّمًا

يَحْدِفُهَا وَقَرَهُ

أى : لا تحذف منه شيئا بعد حذف الهاء.

فعلم أن قوله : (ومع الآخر احذفِ الذى تَلا) خاص بالمجرد منها.

وما ذكره هو مذهب عامة النحويين ، وأجاز سيبويه أن يرخم ثانيًا بعد

حذف التاء على لغة من لم يراع المحذوف ، ومنه قوله^(٢) :

(١) أ. وفى ب. ج (من).

(٢) قائله : هو أنس بن زعيم يخاطب به الحرث بن بدر الغداني حين ولاء عبيد الله بن زياد سرق (إحدى كور الأهواز) - وهو من الطويل -

وعجزه:

..... فَكُنْ جُرْدًا فِيهَا تَخُونُ وَتَسْرُقُ

اللغة : «جرذا» - بضم الجيم وفتح الراء - وهو ضرب من الفأر ويجمع على جرذان.

الإعراب: «أحار» الهمزة حرف نداء وحار منادى مفرد معرفة مرخم، والتقدير: يا حارثة ابن بدر «بن» مبنى على الفتح مع المنادى ويذر مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «وليت» فعل وفاعل «ولاية» منصوب على المفعولية «فكن» أمر من كان واسمه ضمير مستتر فيه «جرذا» خبره منصوب بالفتحة الظاهرة «فيها» جار ومجرور يعود على الولاية «تخون» فعل مضارع مرفوع بالضممة والفاعل ضمير مستتر فيه والجملة صفة لجرذا «وتسرق» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه وهى عطف على تخون.

=

أَحَارُ بْنُ بَدْرِ قَدْ وَكَيْتَ وَايَةَ

يريد : أحارثة .

وقول الآخر (١) :

يَا أَرطُ إِنَّكَ فَاعِلٌ مَا قَلْتَهُ

يخاطب أرطاة بن سهية .

قال الشيخ أبو حيان: ولو ذهب ذاهب إلى أن المؤنث يجوز في ترخيمه

وجهان:

أحدهما : حذف التاء وهو الكثير .

الشاهد : قوله «أحار» حيث أريد به حارثة، فأولا رخمه بحذف الهاء على لغة من لم ينو
رد المحذوف وثانيا بحذف التاء على لغة من نوى رد المحذوف .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية الأشموني ٤٦٩ / ٢ ، والسيوطي في الهمع
١/١٨٣ .

وعجزه : والمرء يَسْتَحْيِي إذا لم يَصْدُق .

(١) قائله : هو زميل بن الحارث يخاطب أرطاة بن سهية - وهو من الكامل -

الإعراب : « يا أرط » يا حرف نداء أرط منادى مفرد معرفة مرخم أصله يا أرطاة « إنك » إن
حرف توكيد والكاف اسم إن « فاعل » خبر إن مرفوع بالضممة الظاهرة « ما قلت » ما
موصولة قلته فعل وفاعل ومفعول ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « المرء » مبتدأ
مرفوع بالضممة الظاهرة « يستحي » فعل مضارع والفاعل ضمير والجملة في محل رفع خبر
المبتدأ « إذا » للشرط « لم » حرف نفى وجزم وقلب « يصدق » فعل مضارع مجزوم بلم وهو
فعل الشرط وجواب الشرط محذوف دل عليه الكلام السابق ، والتقدير: إذا لم يصدق
يستحي .

الشاهد : قوله : « يا أرط » حيث أريد يا أرطاة ، فأولا رخمه بحذف التاء على لغة من لم
ينو رد المحذوف ، وثانيا رخمه بحذف الالف على لغة من نوى رد المحذوف وهو
الالف .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٤٧٠ / ٢ ، والسيوطي في الهمع
١/٨٤ .

والآخر : حذفها مع ما قبلها كالحذف فى منصور ، لكان قولاً . وتقدير أن الشاعر فى البيت الواحد نوى الترخيم أولاً ثم نوى الترخيم ثانياً فى الكلمة الواحدة حال النطق بها - يحتاج إلى وحى يسفر عن هذا التقدير، انتهى .

ثم انتقل إلى المجرد فقال :

..... وَأَحْظَلًا تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ الْهَاءِ قَدْ خَلَا
إِلَّا الرَّبَاعِيَّ فَمَا فَوْقَ الْعَلَمِ دُونَ إِضَافَةٍ وَإِسْنَادٍ مُتَمِّمٍ

أى : امنع ترخيم ما خلا من الهاء إلا ما اجتمعت فيه أربعة شروط :

الأول : أن يكون رائداً على الثلاثة فلا يجوز ترخيم الثلاثى تحرك وسطه نحو «حكّم» أو سَكَّنَ نحو «بكر» هذا مذهب الجمهور ، وأجاز الفراء والأخفش ترخيم المحرك الوسط^(١) ونقل عن الكوفيين ، وفيه نظر؛ لأنه (قد)^(٢) نقل عن الكسائى المنع إلا (أن)^(٣) يثبت له قولان .

وأما الساكن الوسط فقال ابن عصفور: لا يجوز ترخيمه قولاً واحداً . وقال فى الكافية: ولم يرخم نحو بكر أحدٌ، وليس كما قالوا بل فيه خلاف؛ حكى عن الأخفش وبعض الكوفيين إجازة ترخيمه، ونقل الخلاف فيه أبو البقاء العكبرى وصاحب النهاية وابن هشام^(٤) وابن الخشاب .

قلت: وفصل بعض المتأخرين بين لازم السكون وعارضه، فقال : لو سُمى «بضرب» - المبني للمفعول - ثم سکن لما امتنع ترخيمه، ولو سُمى به بعد الإسكان لم يجز ذلك :

الثانى : أن يكون علماً ، وأجاز بعضهم ترخيم النكرة المقصودة نحو «يا غَضْنَفَ» فى غضنفر قياساً على قولهم : «أَطْرُقُ كَرَّاً» و «يا صاح» .

(١) أى : تنزيلاً لحركة الوسط منزلة الحرف الرابع ، ولهذا كان نحو سقر غير مصروف .

(٢) ب .

(٣) ب ، ج .

(٤) ابن هشام ، الخضراوى .

الثالث : ألا يكون ذا إسناد فلا يجوز ترخيم «برق نحره» ونحوه وسيأتي الكلام عليه .

الرابع : ألا يكون ذا إضافة ، خلافا للكوفيين في إجازتهم ترخيم المضاف إليه كقوله^(١) :

خُدُوا حَظْكُمْ يَا آلَ عِكْرَمَ وَادْكُرُوا

هذا عند البصريين نادر، وأندر منه حذف المضاف إليه بأسره، كقوله^(٢) :

يا عبدَ هلْ تَذْكُرُنِي سَاعَةَ

يريد : يا عبد هند، وعبد هند . علم له، وتقدم أن ترخيم المضاف نادر أيضا في قوله : يا علقم الخير .

فإن قلت : أهمل المصنف من شروط ترخيم المجرّد ثلاثة :

(١) قائله : هو زهير بن أبي سلمى، من قصيدة قالها حين بلغه أن بني سليم أرادوا الإغارة

على بني غطفان - وهو من الطويل -

وعجزه : أوأصرتنا والرحم بالغيب تُذكرُ .

اللغة : «حظكم» نصيبكم «أواصرنا» الأواصر : القربان ، الواحدة الأصرة .

المعنى : خدوا حظكم من مودتنا ومسالمتنا، وكانوا قد عزموا على غزو قومه .

الإعراب : «خدوا» فعل وفاعل «حظكم» مفعول منصوب بالفتحة، والضمير مضاف

إليه «يا آل» يا حرف نداء آل منادى منصوب «عكرم» مضاف إليه ، وأصله يا عكرمة

«وادكروا» فعل وفاعل عطف على خدوا «أواصرنا» مفعول به منصوب بالفتحة ونا مضاف

إليه «والرحم» مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «بالغيب» جار ومجرور متعلق بتذكر «تذكر»

جملة في محل رفع خبر المبتدأ .

الشاهد : قوله «يا آل عكرم» حيث رخم المضاف إليه من المنادى وأصله يا آل عكرمة .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٤٧٠ / ٢ وذكره السيوطي في الهمع

١/١٨١ ، وفي شرح المفصل ٢/٢٠ والإنصاف ١/٢١٥ ، وسيبويه ١/٣٤٣ ، والشاهد

١٣٨ في الخزانة .

(٢) قائله : هو عدى بن زيد - وهو من السريع -

وعجزه : في موكب أورايدا للقنيص

أحدها : ألا يكون مختصا بالنداء^(١) .

والثانى : ألا يكون مندوبا .

والثالث : ألا يكون مستغاثا .

قلت : أما الأول فلم ينبه عليه، وأما الثانى والثالث فقد تقدم ما يرشد إليهما وهو نصه على التزام حرف النداء معهما، لأن علة التزامه هى علة منع ترخيمهما، وأجاز ابن خروف ترخيم المستغاث إذا لم يكن فيه اللام .

كقوله^(٢) : أَعَامَ بِنَ صَعَصَعَةَ بِنِ سَعِدِ

قال ابن الصايغ : وهذا ضرورة، وقد ناداه بغير يا، وذلك ممنوع وقد سمع

ترخيمه .

= اللغة : «موكب» - بفتح الميم وسكون الواو وكسر الكاف والموكب القوم الركوب على الإبل، والجمع مواكب «رائدا» من الرود وهو الطلب ، يقال : بعثنا رائدا يرود لنا الكلا أى ينظر ويطلب «القنيص» - بفتح القاف وكسر النون - وهو الصيد .

الإعراب : «يا عبد» يا حرف نداء وعبد منادى مرخم مضاف إذ أصله عبد هند «هل» للاستفهام «تذكرنى» فعل وفاعل ومفعول والنون للوقاية «ساعة» منصوب على الظرفية «فى موكب» جار ومجرور فى محل نصب على الحال من الضمير المرفوع فى تذكرنى «أو رائدا» نصب على الحال أيضا «للقنيص» متعلق به .

الشاهد : قوله «يا عبد» فإنه منادى مضاف مرخم، لأن أصله يا عبد هند فرخمه بحذف المضاف إليه .

مواضعه : ذكره من شراح الالفية الأشموني ٤٧٠ / ٢ .

(١) فلا يرخم نحو فلُ وقله .

(٢) قائله : هو الأحوص بن شريح الكلابى - وهو من الوافر -

وصدره : تَمَنَانِي لِيَقْتَلَنِي لِقِيْطُ

اللغة : «تمنانى» بلانى من البلاء «لقيط» اسم رجل .

الإعراب : «تمنانى» تمنى فعل ماض والنون للوقاية والياء مفعول «لقيط» فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة «ليقتلنى» اللام للتعليل ويقتل فعل مضارع منصوب بأن بعد لام التعليل والنون للوقاية والياء مفعول والفاعل ضمير مستتر فيه «أعام» الهمزة للنداء عام منادى مستغاث به مرخم وأصله يا عامر (بن) صفة لعامر «صعصعة» مضاف إليه . =

ومع اللام كقوله^(١) :

كَلِمًا نَادَى مَنَادٍ مِنْهُمْ يَا لَتَيْمِ اللَّهِ قُلْنَا يَا مَالِ

ثم اعلم أن الخالي من تاء التانيث إذا استوفى شروط الترخيم فالمحذوف منه للتخيم إما حرف وإما حرفان وإما كلمة، فالذي يحذف منه حرف نحو «حارث» و«مالك» فتقول «يا حار» و«يا مال» وأما الذي يحذف منه حرفان فقد أشار إليه بقوله :

وَمَعَ الْآخِرِ احْذِفِ الَّذِي تَلَا..

أى : احذف مع الآخر ما قبله بخمسة شروط :

الأول : أن يكون حرف لين ، فلو كان حرفًا صحيحًا حذف الآخر وحده، فتقول في «سفرجل» و«قمطر» يا سفرج ويا قمط، خلافا للفراء في نحو «قمطر» فإنه يقول يا قم بحذف حرفين .

الثاني : أن يكون ساكنًا، فلو كان متحركًا لم يحذف فتقول في «هييخ» و«قنور»^(٢) يا هيى ويا قنوّ - بحذف الآخر وحده .

= الشاهد : قوله «أعام» فإنه منادى مستغاث به وليس فيه لام الاستغاث، وقد رخم إذ أصله «أعامر» .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية الأشموني ٤٧١ / ٢ ، وذكره السيوطي في الهمع ٢ / ١٨١ .

(١) قائله : هو مرة بن الروّاع من بني سعد - وهو من الرمل -

الإعراب : «كلمًا» منصوب على الظرفية وناصبها الفعل قلنا وجاءتها الظرفية من ما، فإنها تحتل أن تكون مصدرية والجملة بعدها صلة فلا محل لها، وأن تكون اسمًا نكرة بمعنى وقت والجملة بعدها في موضع خفض على الصفة «نادى» فعل ماض «مناد» فاعل «منهم» جار ومجرور في محل رفع صفة لمناد «يا» حرف نداء «لتيم الله» منادى مستغاث به «قلنا» فعل ماض ونا فاعله، والجملة وقعت جوابًا لقوله كلما «يا مال» يا حرف نداء لمال منادى مستغاث به وهو مرخم، إذ أصله يا مالك .

الشاهد : قوله «يا مال» فإنه منادى مرخم مستغاث به وفيه اللام .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية الأشموني ٤٧١ / ٢ .

(٢) هييخ - بفتح الهاء وتشديد الياء - الغلام الممتلئ . أى : السمين ، وقنور - بفتح القاف والنون وتشديد الواو - الصعب البيوس من كل شيء .

الثالث : أن يكون زائداً ، فلو كان أصلياً لم يحذف فتقول في «مختار» يا مختا ولا تحذف الألف ، لأنها بدل العين ، وعن الأخفش أنه يحذف مع الآخر وأجاز الجرمي في «منقاد» يا متق .

الرابع : أن يكون رابعاً فصاعداً ، فلو كان ثالثاً نحو «عماد» و «سعيد» و «ثمود» فمذهب البصريين أنه يرخم بحذف آخره فقط ، ونقل المصنف عن الفراء أنه أجاز في نحو «عماد» و «سعيد» وجهين : حذف الآخر وحده كالبصريين وحذفه مع الألف والياء فتقول : يا عم وياسع ، وأما في ثمود فيحذف الحرفين ولا يجيز يا ثمو ، لأن بقاء الواو يستلزم عدم النظير ، ونقل غيره عن الفراء أنه يحذف الحرفين في ثمود ويحذف الآخر فقط في عماد وسعيد .

الخامس : أن يكون قبله حركة مجانسة ، فلو كان قبل الواو والياء فتحة نحو «غُرْنِيق»^(١) و «فرعون» ، فمذهب الجرمي والفراء أنه يحذف مع الآخر كالذي قبله حركة مجانسة لا يفرقان بين النوعين . قال في شرح الكافية :

وغيرهما لا يرى ذلك بل يقولون : يا فرعو ويا غرنى . قلت : وذكر الجرمي أن ما ذهب إليه هو مذهب الأكثرين .

وإلى هذا الخلاف أشار بقوله :

..... والخلفُ في أوٍ وِياٍ بهما فتَحُ قُفي

فإن قلت : إطلاقه يومهم إجراء الخلاف في نحو «مصطَفُون» - علماً - لأن واوه قبلها فتحة ، وليس كذلك ، بل يقولون في ترخيمه يا مُصْطَفٍ وجهاً واحداً ، وقد نبه في شرح الكافية على ذلك .

(١) غرنيق - بضم الغين وسكون الراء وفتح النون - طير من طيور الماء طويل العنق .

قلت : الواو فى مصطفىون ونحوه من الجمع بعد الضمة مقدرة، لأن أصله مصطفىون فأعل على ما اقتضاه التصريف^(١) فليست الواو فى التقدير بعد فتح، وإلى هذا أشار بقوله فى التسهيل^(٢) : مسبوق بحركة مجانسة ظاهرة أو مقدرة.

ومثال ما حذف منه حرفان، لاجتماع الشروط المذكورة عمران وحماد وأسماء وزيدان ومسلمات - علمين - وحمدون ومنصور وزيدون وملكوت - علمين - (وجعفر ومسكين)^(٣) وغسلين وعفريت - أعلاما.

ثم أشار إلى ما يحذف منه كلمة بقوله :

وَالْعَجَزَ أَحَدِفُ مِنْ مَرْكَبٍ

إذا رخم المركب حذف عجزه نحو «يا بعل» و «يا سيب» فى بعلبك وسيبويه، وفى خمسة عشر - علما - يا خمسة ، ومنع الفراء ترخيم المركب من العدد إذا سمي به، ومنع أكثر الكوفيين ترخيم ما آخره ويه، وذهب الفراء إلى أنه لا يحذف منه إلا الهاء فتقول : يا سيبوى ، وقال ابن كيسان : لا يجوز حذف الثانى من المركب بل إن حذف الحرف أو الحرفين فقلت : يا بعلب ويا حضرم ، لم أر به بأساً ، والمنقول أن العرب لم ترخم^(٤) . وإنما أجازه النحويون .

تنبيه :

إذا رخمت «اثنا عشر، واثنتا عشرة» - علمين - حذفت العجز مع الألف قبله «يا اثن ، واثنت» كما يقال فى ترخيمهما لو لم يركبا، نص على ذلك سيبويه وعلته أن عجزهما بمنزلة النون، ولذلك أعربا .

وقوله :

..... وَقَلَّ تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ وَذَا عَمْرٌو نَقَلْ

(١) وإنما جعله بالياء مع أنه واوى ، لأن آخر المقصور يقلب ياء فى المثنى والجمع على حدة وإنما كان واوياً لأنه من الصفوة .

(٢) التسهيل ص ١٨٨ .

(٣) ب ، ج .

(٤) أى : لم ترخم المركب .

قال المصنف : أكثر النحويين لا يجيزون ترخيم المركب المضمن إسناداً كتاباً شراً، وهو جائز لأن سيبويه حكى ذلك فى (بعض)^(١) أبواب النسب فقال: تقول فى النسب إلى تأبط شراً تأبطى ، لأن من العرب من يقول : يا تأبط، ومنع ترخيمه فى باب الترخيم ، فعلم بذلك أن منع ترخيمه كثير ، وجواز ترخيمه قليل، وقال الشارح:

فعلم أن جوازه على لغة قليلة، وإلى هذا أشار بقوله : (وذا عمرو نقل) وعمرو هو اسم سيبويه .

قال الشيخ أبو حيان : وهو غير صحيح ، لأن سيبويه لم ينص على ترخيمه ، بل قال: من العرب من يفرد فيقول : «يا تأبط أقبِل» فيجعل الأول مفرداً، وليس مناقضاً لما قرره من أن المحكى لا يرخم، بل أراد أن من العرب من يفردا لا على جهة الترخيم .

ولذلك قال من يفرد ولم يقل من يرخم ، ولا نعلم خلافاً عن أحد من النحويين أن المحكى لا يرخم .

واعلم أن فى ترخيم المنادى لغتين :

الأولى: أن ينوى المحذوف .

والثانية: ألا ينوى .

وقد أشار إلى الأول بقوله :

وإن نويتَ بعدَ حذفِ ما حُذِفَ فالباقيَ استعملَ بما فيه ألفٌ

أى : إذا نويت ثبوت المحذوف بعد حذفه للترخيم تركت ما قبله على حاله قبل الحذف واستعملته بما فيه من حركة نحو «يا حار، ويا جعف، ويا منص» فى حارث وجعفر ومنصور، أو سكون «يا قمط» فى (نحو)^(٢) «يا قمطر، خلافاً للكوفيين، فإنهم لا يرخمون قمطرا أو نحوه مما قبل آخره ساكن إلا على لغة من لم ينو، وتقدم مذهب الفراء فى حذفه .

(١) ب ، ج .

(٢) ب ، ج .

تنبيه :

مقتضى قوله : (بما فيه الف) ألا يغير ما بقى عن شيء مما كان عليه قبل الحذف . ويرد على إطلاقه مسألتان :

الأولى : ما كان مدغماً في المحذوف وهو بعد ألف ، فإنه إن كانت له حركة في الأصل حركت بها نحو : «مُضَارٌّ، وَتَحَاجٌّ» ، فتقول فيهما يا مضار - بالكسر - إن كان اسم فاعل ، - وبالفتح - إن كان اسم مفعول ، ويا تحاج - بالضم - لأن أصله تحاجج .

وإن كان أصلى السكون حرك بالفتحة ، لأنها أقرب الحركات إليه نحو «أسحار» اسم نبت ، تقول فيه «يا أسحار» - بفتح الراء - هذا مذهب سيبويه .

ثم اختلف عنه فقال السيرافي : يتحتم الفتح ، وقال الشلوين : يختاره ويجيز الكسر ، ونقل ابن عصفور عن الفراء أنه يكسر على أصل التقاء الساكنين ، وهو مذهب الزجاج . ونقل عنه أيضاً صاحب رءوس المسائل أنه يسقط كل ساكن يبقى بعد الآخر حتى ينتهي إلى متحرك ؛ فعلى هذا تقول «يا أسح» .

الثانية : ما حذف لواو الجمع نحو «قاضون» فإنه إذا رخم بحذف الواو والنون رد إليه ما حذف منه ؛ لزوال سبب الحذف ، هذا مذهب الأكثرين ، واختار في التسهيل عدم الرد .

ثم أشار إلى الثانية بقوله :

وَأَجْعَلُهُ إِنْ لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفًا كَمَا لَوْ كَانَ بِالْآخِرِ وَضَعًا تَمَمًا

أى : إذا لم تنو المحذوف ، فاجعل الباقي بعد الحذف كالاسم التام المصوغ على تلك الصيغة فيعطى آخره من البناء على الضم وغير ذلك من الصحة والإعلال ما يستحقه لو كان آخراً في الوضع فتقول : «يا حارُّ، ويا جعفُ ويا منصُّ، ويا قمتُّ» - بالضم - فى الجميع كما لو كانت أسماء تامة لم يحذف منها شيء .

تنبيهان:

الأول: لو كان ما قبل المحذوف معتلا قدرت فيه الضمة على هذه اللغة، فتقول في «ناجية» يا ناجى - بالإسكان - وهو علامة تقدير ضمها.

الثانى: يجوز فى نحو «يا حار بن عمر» على هذه اللغة - ضم الراء وفتحها- كما جاز ذلك فى نحو «يا زيد بن عمرو» ، ثم فرع على الوجهين المذكورين فقال :

فَقُلْ عَلَيَّ الْأَوَّلِ فِي ثَمُودِ يَا ثَمُودُ وَيَا ثَمِيَّ عَلَيَّ الثَّانِي يَا

يعنى بالأول لغة من ينوى، وبالثانى لغة من لا ينوى ، فتقول فى ترخيم ثمود على الأول يا ثمو ، لأن الواو محكوم لها بحكم الحشو، فلم يلزم مخالفة النظير ، وعلى الثانى يا ثمى بقلب الواو ياء، لتطرفها بعد الضمة كما فعل فى أدل ونحوه، وذلك لأن بقاءها على هذا التقدير مستلزم عدم النظير ، إذ ليس فى الأسماء المتمكنة ما آخره واو قبلها ضمة، وإذا رخصت «صميان، وكروان»^(١) قلت على الأول يا صمى ويا كرو، وعلى الثانى يا صما ويا كرا - بقلب الياء والواو ألفاً، لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، ولا مانع.

وإذا رخصت : «سقاية وعلاوة»^(٢) قلت على الأول يا سقائى ويا علاو، وعلى الثانى يا سقأ ويا علاء - بإبدال الياء والواو (همزة)^(٣) لتطرفهما بعد ألف زائدة.

وأما نحو «غاو» فتقول فيه على الأول يا غاوٍ وعلى الثانى يا غاؤ ، ولا تبدلها همزة لوجهين:

أحدهما : ألا يتوالى إعلانان، لأن لامة أعلت.

والثانى: (أنه)^(٤) صار كاسم تام على ثلاثة أحرف، وما كان كذلك لا تقلب واوه همزة نحو «واو» ذكر ذلك الشيخ أبو حيان.

(١) الصميان فى الأصل هو القلب والتوثب، ويقال رجل صميان أى : شجاع.

(٢) علاوة - بكسر العين - ما علقتة على العير بعد تمام الوقف.

(٣) ب، ج .

(٤) أ .

وإذا رخصت «شاة» قلت على الأول ياشا وعلى الثاني يا شاة، برد اللام، لبقائها على حرفين ثانيهما حرف علة، ولا يكون كذلك اسم متمكن.

وإذا رخصت «ذات» قلت على الأول يا ذا وعلى الثاني يا ذوا برد المحذوف لما ذكر في شاة.

وإذا رخصت «لات» قلت على الأول يالا وعلى الثاني يالا، برد اللام - لأنه لا يعلم له ثالث فيرد.

وإذا رخصت «سُفِيرَج» تصغير سفرجل قلت على الأول يا سفير وعلى الثاني يا سفير (عند الأكثرين)^(١).

وقال الأخفش يا سفير - برد اللام المحذوفة، لأجل التصغير، وفروع الباب كثيرة، وفيما ذكرناه كفاية.

ثم أشار إلى ما يلزم فيه الوجه الأول بقوله:

وَالْتَزِمَ الْأَوَّلَ فِي كَمُسْلِمَةٍ وَجَوَّزَ الْوَجْهَيْنِ فِي كَمَسْلِمَةٍ

يعنى أن الوجه الأول وهو الترخيم على لغة من نوى يلتزم في الصفات المؤنثة بالتاء الفارقة بين المذكر والمؤنث نحو «مسلمة» فيقال فيه يا مسلم - بالفتح - ولا يجوز ترخيمه على الوجه الثاني، لأنه لو قيل (فيه)^(٢) يا مسلم - بالضم - لالتبس بالمذكر بخلاف العلم نحو مسلمة، فإنه يجوز ترخيمه على الوجهين، لأن التاء فيه ليست للفرق.

قيل: وكلامه في التسهيل، يدل على اعتبار اللبس في العلم، وقد فهم من ذلك أن نحو «ربعة» يجوز ترخيمه على الوجهين وإن كان صفة، لأن التاء فيه ليست للفرق.

(١) ١، ج.

(٢) ١.

تنبيه:

لالتزام الوجه الأول سبيان :

أحدهما: ما ذكر، والثاني : لزوم عدم النظر بتقدير التمام ، فيمتنع الوجه الثاني في أمثلة منها «طيلسان - بكسر اللام - إذ لو رخم على (تقدير التام لزوم)^(١) وجود فيعل - بكسر العين - في الصحيح ، وهو مفقود إلا ما ندر من «صيقل» - اسم امرأة. وبيش - في قراءة^(٢) ، ومنها جبلى وحمراوى، فإنهما لو رخما على هذا الوجه، لقييل فيهما يا جبلى ويا حمرا فيلزم من ذلك ثبوت مالا نظير له. وهو كون ألف فعلى وهمزة فعلاء مبدلتين من واو، وهما لا يكونان إلا للتأنيث ، ومنها «عرقوة، وحذرية» فإنهما لو رخما على هذا الوجه لقييل فيهما يا عرقى ويا حذرى ، فيلزم وجود فعلى وفعلى، وهما بناءان مهملان.

فإن قلت : لم أهمل ههنا ذكر السبب الثاني، وقد ذكره في الكافية والتسهيل؟ قلت : هو سبب مختلف فيه . وممن ذهب إلى اعتباره الأخفش والملازى والمبرد ونقل عنهم فى ترخيم جبلى، ونقل عن الأخفش فى طيلسان، ونقله ابن أصبغ عن كثير من النحويين.

وذهب السيرافى وغيره إلى عدم (عدم)^(٣) اعتباره، فأجاز الترخيم فى المسائل المتقدمة، فلعله تركه (لذلك)^(٤) وقوله :

وَلَا ضَرْأَرٍ رَخْمُوا دُونَ نَدَا مَا لِلنَّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ أَحْمَدَا

يرخم فى الضرورة ما ليس منادى بشرط أن يكون صالحا لأن ينادى نحو «أحمد» فتقول فيه يا أحم.

(١) ب . وفى أ ، جـ (لغة من لم ينو للزم).

(٢) قراءة شعبة عن عاصم، وبعذاب بيث - بياء ساكنة قبل همزة مكسورة.

(٣) أ ، جـ .

(٤) ب ، جـ . وفى أ (كذلك).

وقد فهم من عدم تقييده جواز ترخيمه على الوجهين : (أما جواز ترخيمه)^(١) على تقدير التمام فمجمع على جوازه كقوله^(٢) :

لَنَعْمَ الْفَتَى تَعْبُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ طَرِيفُ بِنِ مَالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْخَصْرُ
يعنى : ابن مالك .

وأما ترخيمه على نية المحذوف فأجازه سيبويه ومنعه المبرد ، وهو محجوج بالقياس على النداء وبالسماع كقوله^(٣) :

(١) أ - وفي ، ج - (أما ترخيمه) .

(٢) قائله : هو امرؤ القيس بن حجر الكندي - وهو من الطويل -

اللغة : «الفتى» المراد به هنا الرجل الكريم «تعشوا» ترى ناره من بعيد فتقصدها «الخصر» - بفتح الخاء والصاد - شدة البرد .

المعنى : يمدح طريف بن مالك بأنه رجل كريم يوقد النيران ليلا ليراها السائرون فيقصدوا نحوها . ويفعل ذلك إذا نزل القحط بالناس واشتد البرد .

الإعراب : «لنعمة» اللام للتوكيد ونعم فعل ماض «الفتى» فاعل «تعشوا» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر والجملة في محل نصب حال من فاعل نعم «إلى ضوء» جار ومجرور متعلق بتعشوا «ناره» مضاف لضوء والهاء مضاف إليه «طريف» خبر لمبتدأ محذوف وجوبا ، أى هو طريف ، ويجوز أن يكون مبتدأ خبره جملة «نعم الفتى» «بن» صفة لطريف «مال» مضاف إليه وأصله مالك ، فحذفت الكاف ضرورة ، «ليلة» متعلق بتعشوا «الجوع» مضاف إليه «والخصر» معطوف على الجوع .

الشاهد : «ابن مال» فإن أصله ابن مالك . رخمه في غير نداء للضرورة .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٤٧٧ / ٢ ، وابن هشام ٢٧٧ / ٣ ، وابن عقيل ٢ / ٢١٩ ، وابن الناظم ، والسيوطى ص ١٠٦ ، وسيبويه ٣٣٦ ، ١ / ٤٤٥ ، والسيوطى فى الهمع ١ / ١٨١ .

(٣) قائله : هو أوس التيمي - وهو من البسيط -

الإعراب : «إن» حرف توكيد ونصب «ابن» اسم إن «حارث» مضاف إليه «إن» حرف شرط «أشتق» فعل الشرط والفاعل ضمير وأصله أشتاق فحذفت منه الألف لالتقاء الساكنين «لرؤيته» جار ومجرور متعلق بأشتق «أو» عاطفة «أمتدحه» فعل ومفعول والفاعل ضمير وهو عطف على جملة أشتق «فإن» الفاء واقعة فى جواب الشرط وإن حرف توكيد ونصب =

إِنْ ابْنَ حَارِثٍ إِنْ أَشْتَقُّ لِرُؤْيَيْهِ أَوْ أَمْتَدِحُهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا
وقوله (١) :

وَأَضَحَّتْ مِنْكَ شَاسِعَةٌ أَمَامًا

.....
أنشدهما سيبويه ، وأنشد المبرد (٢) :

= «الناس» اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة «قد» حرف تحقيق «علموا» فعل وفاعل والجملة في محل رفع خبر إن ومفعول علموا محذوف تقديره قد علموا ذلك مني .
الشاهد : قوله «حارث» فإن أصله حارثة فرخمه في غير النداء على نية الحذف لأجل الضرورة .
مواضعه : ذكره من شراح الألفية الأشموني ٤٧٧ / ٢ ، وابن الناظم ، وسيبويه ١ / ٣٤٣ .

(١) قائله : هو جرير بن عطية الخطفي - وهو من الوافر -

وصدره : أَلَا أَضَحَّتْ جِبَالِكُمْ رَمَامَا .

اللغة : «أضحت» صارت وتحولت «جبالكم» - جمع جبل - وهو العهد «رماما» - جمع رمة وهو القطعة البالية من الجبل «شاسعة» بعيدة بعداً كثيراً «أماما» اسم امرأة .
المعنى : إنه يقول : ما كان بيني وبينكم من أسباب التواصل قد انقطع . ثم رجع ، إلى نفسه يخاطبها : وأصبحت محبوبتي أمامة بعيدة عنى ليس فى وصلها مطمع .

الإعراب : «ألا» حرف تنبيه «أضحت» فعل ماض ناقص من أخوات كان والتاء للتأنيث «جبالكم» اسم أضحى والضمير مضاف إليه «رماما» خبر أضحت الأولى «أضحت» فعل ماض ناقص «منك» جار ومجرور متعلق بها «شاسعة» خبر أضحت مقدم «أماما» اسمها مؤخر مرفوع على التاء المحذوفة للترخيم ، والألف للإطلاق .

الشاهد : قوله «أماما» حيث رخمتم فى غير النداء للضرورة بحذف التاء وأصلها أمامة ورخمتم على لغة من ينتظر ، ولو رخمتم على لغة من لا ينتظر لقليل : أمام - بالرفع -
مواضعه : ذكره من شراح الألفية الأشموني ٤٧٧ / ٢ ، وابن هشام ٢٨ / ٣ ، وابن الناظم .
وذكره سيبويه ١ / ٣٤٣ ، والإنصاف ١ / ٢١٧ ، والشاهد ١٤٢ فى الخزانة .

(٢) قائله جرير بن عطية أيضا - وهو من الوافر -

روى البيت السابق برواية أخرى فيكون «أماما» منادى مرخما ولا يكون فى البيت حينئذ شاهد على هذه الرواية الثانية ، وهذه الرواية أليق بنظم البيت ، لأنه ذكر العهد فى صدر البيت ثم رد العجز على الصدر .

وما عهدى كعهدك يا أماماً

قال فى شرح الكافية . والإنصاف يقتضى تقرير الروایتين ، ولا تدفع إحداهما بالأخرى .

وفهم من الشرط المذكور أن المعرف بال لا یرخم فى غیر النداء ، لعدم صلاحيته للنداء ، ولهذا خطئ من جعل (من) ^(١) ترخيم الضرورة قول العجاج ^(٢) :

أوالفا مكة من ورق الحمى

فإن قلت : فهل يشترط فى ترخيم الضرورة عليّة أو تأنيث بالهاء؟

قلت : لا . ونص على ذلك فى التسهيل ^(٣) وهو المفهوم من إطلاقه هنا .

ومن ترخيم النكرة (قوله) ^(٤) :

(١) ب ، ج .

(٢) قائله : هو العجاج بن رؤبة . -- وهو من الرجز -

اللغة : «أوالفا» جمع ألفة من ألف يالف ألفة ، ويروى قواطنا جمع قاطنة يعنى مقيمة «ورق» - بضم الواو وسكون الراء - جمع ورقاء - وهى التى فى لونها بياض إلى سواد يقال : جعل أورق «الحمى» - يفتح الحاء وكسر الميم - أصله الحمام فحذفت الألف ، لأنها زائدة وأبدل إحدى الميمين ياء .

الإعراب : «أوالفا» نصب على الحال من قوله «القاطنات» قبله (القاطنات البيت غير الديم) «مكة» نصب على أنه مفعول أوالفا «من» بيانية «ورق» مجرور به «الحمى» مضاف إليه .

الشاهد: قوله «الحمى» فإن أصله الحمام فقيل : إنه رخمه للضرورة ، ورد بأنه لا يصلح للضرورة لكونه بال ، وإنما هو حذف لا على طريق الترخيم .

مواضعه : ذكره من شراح الالفية : الأشموني ٢/٤٦٧ ، وابن عقيل ٢ / ٨٩ ، وابن الناظم ، والسيوطى ص ١٠٦ ، وفى همه ١ / ١٨١ ، ٢ / ١٥٧ . وذكره سيويه ٨ ،

١ / ٥٦ ، وشرح المفصل ٦ / ٧٥ والإنصاف ٢ / ٢٩٩ .

(٣) التسهيل ١٨٩ .

(٤) ١ .

(٥) قائله : هو عيد الأبرص - وهو من الخفيف -

ويعده : ليس رسم على الدفين بيال . فلوى ذروة فجنى ذيال . =

ليس حَىَّ على المَنونِ بِخَالٍ

يعنى : بخالد .

= الإعراب : «ليس» فعل ماضٍ ناقص «حَى» اسمها «على المنون» جار ومجرور صفة لحى
«بخال» الباء حرف جر زائد و«خال» خبر ليس .
الشاهد : قوله «بخال» حيث إنه رخم النكرة وأصله بخالد .
مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٤٧٦ / ٢ ، والسيوطى فى الهمع
١ / ١٨١ .



الاختصاص

الاختصاصُ كنداءٍ دونَ يا كأيها الفتى بِإِثْرِ ارْجُونِيَا

الاختصاص: ما جرى به على صورة هي لغيره توسعا، كما يرد الأمر بصيغة الخبر والخبر بصيغة الأمر^(١).

والباعث على الاختصاص فخر أو تواضع، أو زيادة بيان.

والمخصوص اسم ظاهر بعد ضمير متكلم يخصه أو يشارك فيه، وذلك الاسم ثلاثة أنواع:

الأول: أيها وأيتها نحو «أنا أفعل كذا أيها الرجل» و«اللهم اغفر لنا أيُّها العصابة»^(٢) وأي هنا مبنية على الضم، ويلزم وصفها باسم جنس معرف بال واجب الرفع على ما تقدم في النداء.

الثاني: المعرف بالإضافة، كقوله ﷺ: «نحن معاشر الأنبياء لا نُورَث»^(٣).

قال سيبويه: أكثر الأسماء دخولا في هذا الباب بنو فلان ومعشر مضافة وأهل البيت وآل فلان.

الثالث: المعرف بال كقولهم «نحن العرب أقرى الناس للضيف»، وقد يكون علما كقول رؤبة^(٤):

بِنَا تَمِيمًا يُكشِفُ الضَّبَابُ

(١) الأمر على صورة الخبر نحو قوله تعالى: «والوالدات يرضعن» أي: ليرضعن، والخبر على صورة الأمر نحو «أحسن بزيدا» فإن صورته صورة الأمر وهو خبر على المشهور إذ هو في تقدير ما أحسنه.

(٢) العصابة - بكسر العين - الجماعة الذين أمرهم واحد، وجملة الاختصاص في المثاليين في موضع نصب على الحال، والمعنى أنا أفعل ذلك مخصوصا من بين الرجال، واللهم اغفر لنا مخصوصين من بين العصابات.

(٣) هذا جزء من حديث وتماه «ما تركناه صدقة» رواه البزار بلفظ نحن، ورواه الكسائي بلفظ إنا.

(٤) قائله: هو رؤبة بن العجاج - وهو من الرجز.

ولا يدخل في هذا الباب نكرة ولا اسم إشارة.

قال سيبويه: ولا يجوز أن يذكر إلا اسماً معروفاً، ولم يقع المختص مبنياً إلا بلفظ أيها وأيتها، وأما غيرهما فالمنصوب والناصب واجب الإضمار تقديره أخص. وأما أيها وأيتها فمذهب الجمهور أنهما في موضع نصب بأخص مضمر أيضاً.

وذهب الأخفش إلى أنه منادى. قال: ولا يتكر أن ينادى الإنسان نفسه، إلا ترى إلى قول عمر رضى الله عنه: «كلُّ الناس أفتة منك يا عمر». وذهب السيرافي إلى أن «أياً» في الاختصاص معربة، وزعم أنها تحتل وجهين:

أحدهما: أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: أنا أفعل كذا، هو أيها الرجل، أى: المخصوص به.

والثاني: أن يكون مبتدأ والخبر محذوف، والتقدير: أيها الرجل المخصوص أنا المذكور.

والأكثر في هذا الاختصاص أن يلي ضمير متكلم كما سبق، وقد يلي ضمير مخاطب كقولهم «بك الله نرجو الفضل» و«سبحانك الله العظيم»، ولا يكون بعد ضمير غائب.

= اللغة: «الضباب» - بفتح الضاد وتخفيف الباء - هو شيء كالغبار يكون في أطراف السماء.

المعنى: ضرب الضباب مثلاً لغمة الأمر وشدته أى: بنا تكشف الشدائد في الحرب وغيرها. الإعراب: «بنا» جار ومجرور متعلق ب«يكشف» تميماً منصوب على الاختصاص، والتقدير أخص تميماً «يكشف» فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع بالضممة الظاهرة «الضباب» نائب فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة.

الشاهد: قوله «تميماً» فإنه منصوب على الاختصاص، والتقدير: أخص تميماً. مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٢/٤٧٩، وذكره سيبويه ٢٥٥، ١/٣٢٧، والسيوطي في الهمع ١/١٧١، والشاهد ١٥٠ في الخزائن.

وأما ما وقع في الكتاب «على المضارب الوضيعة أيها البائع»^(١) فقال
الفارسي: لا علم لي بوجه ذلك، وفي كتاب الصفار: أن هذا فساد وقع في
الكتاب وقد أول بأنه وضع الظاهر موضع المضمّر، ويكون المعنى على الوضيعة
أيها البائع، وقد روى كذلك.

ولما ذكر أن الاختصاص كالنداء في الصورة نبه على أنه قد خالف النداء من
ثلاثة أوجه:

الأول: أنه لا يستعمل معه «يا» ولا غيرها من حروف النداء، وإلى هذا
أشار بقوله «دون يا».

الثاني: أنه لا يستعمل مبدوءاً به، فهم ذلك من قوله «بأثر أرجونيا».

الثالث: أنه استعمل معرفاً بال، وإلى هذا أشار بقوله:

وقد يرى ذا دُونِ أَيُّ تَلَوَّ أَلْ كَمَثَلِ نَحْنُ الْعُرْبِ أَسْخَى مَن بَدَلْ

إنما قال «دُونِ أَيُّ» لأن استعمال المعرف بال صفة لأي مشترك بين النداء
والاختصاص نحو «يا أيها الرجل».

قلت: وجه رابع، وهو أن «أيا» توصف في النداء باسم الإشارة، وهنا لا
توصف باسم الإشارة.

وجه خامس: وهو أن المازني أجاز نصب صفة أي في النداء، ولم يحكوا
هنا خلافاً في وجوب رفع صفتها، وفي الارتشاف: لا خلاف في متبوعها أنه
مرفوع.

(١) فالمضارب لفظ غيبة لأنه ظاهر، لكنه في معنى على أو عليك. قاله الهمع.

التحذير والإغراء

إِيَّاكَ وَالشَّرَّ وَنَحْوَهُ نَصَبٌ مُحَذَّرٌ بِمَا اسْتَتَارَهُ وَجَبَ

إنما ذكر التحذير والإغراء بعد باب النداء، لأن الاسم في التحذير والإغراء مفعول به بفعل لا يجوز إظهاره كالمنادى، على تفصيل سيأتي.

والتحذير: هو تنبيه المخاطب على مكروه يجب الاحتراز منه، ويكون بثلاثة أشياء: بإيالك وأخواته، وبما ناب عنها من الأسماء المضافة إلى ضمير المخاطب، وبذكر المحذر منه.

فإن كان بإيالك وأخواته وجب إضمار ناصبه مطلقا، أعنى في إفراده وتكراره والعطف عليه، وقد مثل العطف (عليه)^(١) بقوله: «إيالك والشر» فإيالك مفعول بفعل واجب الإضمار تقديره اتق ونحوه.

فإن قلت: هل يقدر قبل إيالك أو بعده؟

قلت: قيل: يجب تقديره بعده، لأنه لو قدر قبله، لاتصل به فيلزم تعدى فعل المضمرة المتصلة إلى ضميره المتصل، وذلك خاص بأفعال القلوب وما ألحق بها.

وقيل: كان الأصل اتق نفسك، فلما حذف الفعل استغنى عن النفس وانفصل الضمير.

واختلف في إعراب ما بعد الواو. فقيل: هو معطوف على إيالك والتقدير: اتق نفسك أن تدنو من الشر والشر أن يدنو منك. (وهذا)^(٢) مذهب كثير منهم السيرافي واختاره ابن عصفور.

فإن قلت: كيف جاز عطفه على إيالك وهما مختلفان في الحكم، لأن الأول محذر والثاني محذر منه؟

(١) أ، ج.

(٢) أ وفي ب، ج (وهو).

قلت: الجواب أنه لا يلزم اشتراك المعطوف والمعطوف عليه إلا في المعنى الذي كان إعرابه بسببه، والتقدير السابق يوضح ذلك.

وذهب ابن طاهر وابن خروف إلى أن الثاني منصوب بفعل آخر مضمرة، فهو عندهما من قبيل عطف الجمل، واختار في شرح التسهيل مذهبا ثالثا وهو أن الثاني معطوف عطف مفرد لا على التقدير الأول، بل على تقدير: اتق تلاقى نفسك والشر، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، قال: ولا شك في أن هذا أقل تكلفا فكان أولى.

ومثال التكرار: «إياك إياك من الشر» ومثال الإفراد «إياك من الشر».

وقد نبه على وجوب إضمار ناصب «إيا» في الإفراد بقوله:

ودون عطف ذا لإيّا أنسبُ

وإن كان التحذير بغير «إيا» لم يلزم الإضمار إلا مع العطف نحو «مازِ رأسك والسيف، والشيطان وكيد».

أو التكرار نحو «رأسك رأسك» و«الأسد الأسد».

فإن عدم العطف والتكرار جاز الإظهار والإضمار نحو «رأسك» وإن شئت: قِ رأسك: والأسد، وإن شئت احذر الأسد، وإلى هذا أشار بقوله:

وما سِواه سترُ فعله لن يلزما

إلا مع العطف أو التكرار

ومثل التكرار بقوله:

كالضيغم الضيغم إذا السأري

والضيغم: الأسد.

فإن قلت: ما علة التزام الإضمار مع «إيا» مطلقا، ومع غيرها في العطف والتكرار؟

قلت: علة التزامه مع «إيا» كثرة الاستعمال فشابهت بذلك الأمثال، وغيرها ليس كذلك، إلا أن العطف والتكرار جعلتا كالبديل من اللفظ بالفعل، فلذلك وجب إضماره معهما.

تنبيهات:

الأول: أجاز بعضهم إظهار العامل مع المكرر، وقال الجزولي: يقبح ولا يمتنع.

الثاني: شمل قوله «وما سواه» يعني: النوعين المتقدم ذكرهما، أعنى: ما ناب عن إيا من الأسماء المضافة إلى ضمير المخاطب والمحذر منه.

وكلامه في الكافية وشرحها يقتضى عدم لزوم الإضمار مع التكرار في الأول من هذين النوعين، فإنه قال:

ونحو رَأْسِكَ كِإِيَّكَ جَمِيلٌ إِذَا الَّذِي يُحَذَّرُ مَعْطُوقًا وَصَلِ

وقال في الشرح: فلو لم يذكر المعطوف جاز الإظهار والإضمار، وقد صرح الشارح بوجود الإضمار في نحو «رأسك» رأسك؛ لأجل التكرار.

الثالث: لا يعطف في هذا الباب إلا بالواو^(١).

الرابع: لا يحذف العاطف بعد إياك إلا والمحذور مجرور بمن نحو: «إياك من الشر» وتقديرها مع أن تفعل^(٢) كاف نحو «إياك أن تفعل» أى: من أن تفعل.

فأما بيت الكتاب وهو^(٣):

فِإِيَّكَ إِيَّاكَ الْمَرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَكَلِّشْرٌ جَالِبٌ

(١) وكون ما بعدها مفعولا معه جاز، فإذا قلت: «إياك وزيدا أن تفعل كذا» صح أن تكون الواو مع. هـ أشموني.

(٢) أ، ج وفى ب (وتقريرها مع أن).

(٣) قائله: هو الفضل بن عبد الرحمن القرشى - وهو من الطويل.

اللغة: «المراء» الجدل والمعارضة بالباطل «دعاء» صيغة مبالغة من دعا فلان فلانا - إذا طلب حضوره «جالب» مسبب له - من جلبه - إذا ساقه وجاء به.

المعنى: أحذرك الجدل والمعارضة مع الناس من غير وجه حق، فإن ذلك كثيرا ما يجر إلى الشرور ويسبب للإنسان متاعب.

الإعراب: «فإياك» منصوب على التحذير بفعل محذوف وجوبا «إياك» الثانية توكيد للأولى.

«المراء» مفعول ثان لفعل التحذير المحذوف - أى: أحذرك المراء «فإنه» الفاء للتعليل وإن

واسمها «إلى الشر» متعلق بدعاء الواقع خبرا لإن «وللشر» جار ومجرور متعلق بجالب

المعطوف بالواو على دعاء.



ف قيل هو على حذف الجار للضرورة. وقيل: على حذف العاطف للضرورة أيضا، وقيل: إنه بدل من إياك، وقيل: أضمر له ناصب آخر بعد إياك، ف قوله: إياك إياك مستقل بنفسه، ثم أضمر بعد إياك فعلا تقديره: اتق المراء، على هذا حملة سيبويه.

قال في شرح التسهيل: وعلى كل حال فلا يجوز مثل هذا إلا في الشعر. انتهى.

وقوله: في باب التحذير من التسهيل^(١): ولا يحذف العاطف بعد إيا إلا والمحذر منصوب بإضمار فعل أو مجرور بمن. يقتضى جواز إياك المراء ونحوه على إضمار فعل، لتسويته بينه وبين الجر بمن.

قال أبو البقاء العكبري: في نحو «إياك الشر» المختار عندي أن يضم له فعل يتعدى إلى مفعولين نحو: «جنب نفسك الشر» (فإياك في موضع نفسك)^(٢)، ومثل الشارح أفراد إيا بقوله «إياك الشر» وقال: تقديره أحذرك الشر، وهو نظير «إياك المراء» وظاهر تقديره أن الناصب لهما فعل واحد متعد إلى اثنين فهو نحو مما قاله أبو البقاء.

فإن قلت: إذا جعل ناصب المراء فعلا مضمرا بعد إياك فهل يكون إضماره واجبا أم جائزا؟.

قلت: قال ابن عصفور: إن حذف الواو لم يلزم إضمار الفعل نحو «فإياك إياك المراء».

تقديره دع المراء، ولو كان في الكلام لجاز إظهار هذا الفعل. انتهى.
وَشَدَّ إِيَّايَ، وَإِيَّاهُ أَشَدَّ

= الشاهد: قوله «إياك» فإنه تحذير ومعناه احذر.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٢/٤٨٠، وابن هشام ٣/١٤٨، وذكره سيبويه ١/١٤١، وشرح المفصل ٢/٢٥، وفي المغنى ٢/١٩٠، والشاهد ١٦٧ في الخزانة.

(١) التسهيل ص ١٩٢.

(٢) ب، ج.

الشائع في التحذير أن يراد به المخاطب .

وقد ورد للمتكلم كقول من قال «إيأى وأن يحذف أحدكم الأرنب»^(١) أى : إيأى نح عن حذف الأرنب ونح حذف الأرنب عن حضرتى ، فعلى هذا هو جملة واحدة . وقال الزجاج : إن ذلك جملتان ، والتقدير : إيأى وحذف الأرنب وإياكم وحذف أحدكم الأرنب ، فحذف من الأول ما أثبت نظيره فى الثانى (وحذف)^(٢) من الثانى ما أثبت نظيره فى الأول ، وقال بعضهم : إيأى ليس على (معنى فعل أمر بل على معنى)^(٣) إيأى أباعد ، فجعله خبراً . وقد ورد للغائب فى قولهم «إذا بلغ أحدكم الستين فإياه وإيا الشواب»^(٤) ، وإليه أشار بقوله (وإياه أشد) أى : أشد من إيأى ، وفى هذا المثل شذوذ من وجه آخر ، وهو إضافة «إيا» إلى الظاهر .

وعن سبيل القصد من قاس أنتبذ

يقتضى منع القياس (على إيأى وعلى إياه فلا يستعمل إلا حيث سمع)^(٥) .

(قلت : ظاهر كلامه فى التسهيل جواز القياس)^(٦) على المتكلم ، لأنه قال بنصب تحذير إيأى وإيانا معطوفا عليه المحذور ، فلم يصرح بشذوذه ، وذكر إيانا معه .

وَكَمْحَذَرٍ بِلَا إِيَاءِ أَجْمَلًا مَغْرَى بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فَصَّلًا

الإغراء : إلزام المخاطب العكوف على ما يحمد عليه ، والمغرى به : منصوب بفعل مضمر ، وحكم ناصبه فى وجوب الإضمار وجوازه كحكم ناصب المحذر به ، فيجب إضماره مع العطف نحو «الأهل والولد» والتكرار نحو^(٧) .

(١) ينهى عن حذف الأرنب وغيره بنحو حجر ، فإن ذلك لا يحله .

(٢) أ ، ج .

(٣) أ ، ج وفى ب (فعل أمر على معنى) .

(٤) قول سمع عن العرب كما قال سيويه ، والشواب : جمع شابة ، ومعناه إذا بلغ الرجل

ستين سنة فلا ينبغي له أن يولع بشابة .

(٥) ب .

(٦) ب .

(٧) قائله : هو مسكين الدارمي - وهو من الطويل .

وقامه : إن من لا أخا له كساع إلى الهيجا بغير سلاح =

ولا يجب مع الأفراد بل يجوز إظهاره نحو إلزم أخاك . إلا أن الإغراء لا يكون بلفظ إياك وأخواته، فلهذا قال بلا إيا .

تنبيه:

قد يرفع المكرر في الإغراء والتحذير كقوله^(١):

لجدديرون بالوفاء إذا قال ل أخو النجدة السلاح السلاح

وأجار الفراء الرفع في قوله ﴿ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا ﴾^(٢) على إضمار هذه .

= اللغة: «الهيجا» الحرب - وهي تمد وتقصر .

المعنى: إلزم أخاك ولا تفارقه واحرص عليه، فالشخص الذى ليس له أخ يعينه ويقصده كمن يذهب إلى الحرب وليس معه عدتها ولا أدواتها .

الإعراب: «أخاك» منصوب على الإغراء بتقدير إلزم محذوفا وجوبا للتكرار «أخاك» الثانى توكيد «من» اسم موصول اسم إن «لا» نافية للجنس «أخا» اسمها مبنى على فتح مقدر على الألف «له» جار ومجرور خبرها، وقيل: الأحسن أن يكون خبر لا محذوفا و «أخا» مضاف إلى ضمير «له» واللام رائدة - أى: إن لا أخاه موجود، والجملة ومعمولاها صلة الموصول «كساع» متعلق بمحذوف خبر إن «إلى الهيجا» متعلق به .

الشاهد: قوله «أخاك» فإنه نصب على الإغراء بعامل واجب الحذف لأنه مكرر، أى: إلزم أخاك .

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٢/٤٨٢ وابن هشام ٣/٢٨٨ والسيوطى ص ١/١٧٠، وفى شذور الذهب ص ٢٣، والقطر ص ٢٩٦، والشاهد ١٧٦ فى الخزانة .

(١) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من الخفيف .

وقبله: إن قوما منهم عمير وأشيا ه عمير ومنهم السفاح

اللغة: «الجدديرون» لاقنون حريون «أشباه» أمثال «بالوفاء» ويروى باللقاء «النجدة» الشجاعة .

الإعراب: «الجدديرون» اللام للتوكيد وجدديرون خبر إن - فى البيت قبله - «بالوفاء» جار ومجرور متعلق بجدديرون «إذا» للشرط «قال» فعل ماض «أخو» فاعل مرفوع بالواو «النجدة» مضاف إليه، وجواب الشرط محذوف دل عليه قوله لجدديرون «السلاح» مقول القول .

الشاهد: قوله «السلاح» إذ أصله خذ السلاح، لأن مقول القول يكون جملة ثم رفع، لأن العرب ترفع ما فيه معنى التحذير، وإن كان حقه النصب .

(٢) من الآية ١٣ من سورة الشمس .

أسماء الأفعال والأصوات

الكلام على أسماء الأفعال يحتاج إلى مقدمة تشمل ثلاث مسائل:

الأولى: مذهب جمهور البصريين أنها أسماء، وقال بعض البصريين: أفعال استعملت استعمال الأسماء، وذهب الكوفيون إلى أنها أفعال حقيقية، والصحيح أنها أسماء لقبولها بعض علامات الأسماء كالتنوين والتصريف، ولعدم قبولها علامات الأفعال، ولورودها على أوزان تخالف أوزان الأفعال.

الثانية: اختلف القائلون باسميتها في مدلولها، فقيل: مدلولها لفظ الفعل لا الحدث والزمان، بل تدل على ما يدل على الحدث والزمان، وقيل: مدلولها المصادر إلا أنها دخلها معنى الأمر ومعنى الوقوع بالمشاهدة. ودلالة الحال في غير الأمر فتبعه الزمان، وقيل: إنها دالة على ما يدل عليه الأفعال من الحدث والزمان، إلا أن دلالتها على الزمان بالوضع لا بالصيغة. قيل: وهو ظاهر مذهب سيبويه وأبي علي وجماعة. فهذه ثلاثة مذاهب، فصهٌ مثلا على الأول اسم للفظ اسكت وعلى الثاني اسم لقولك سكوتا وعلى الثالث اسم لمعنى الفعل، إلا أن دلالة الفعل على الزمان بالصيغة، ودلالتها على الزمان بالوضع.

الثالثة: ذهب كثير منهم الأخفش إلى أن أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب، وهو مذهب المصنف ونسبه بعضهم إلى الجمهور، وذهب المازني ومن وافقه إلى أنها في موضع نصب، ونقل عن سيبويه وعن الفارسي القولان، وذهب بعض النحويين إلى أنها في موضع رفع بالابتداء، وأغنى مرفوعها عن الخبر كما أغنى في «أقائم الزيدان» وقد عرفهما بقوله:

ما نابَ عن فعل كَشْتَانِ وَصَهْ هو اسمُ فعلٍ وكذا أَوْهٌ وَمَهْ

قوله (ما ناب عن فعل) جنس يشمل اسم الفعل وغيره مما ينوب عن الفعل، وقوله (كشتان وصه) يعني كونه غير معمول ولا فضلة، وهو تمثيل تتم به الحد، فخرج به ما ناب عن الفعل وهو معمول كالمصدر العامل، أو فضلة كالحرف العامل عمل الفعل، فإنهما ليسا كشتان وصه، وهذا قوله في الكافية: نائب فعل غير معمول ولا فضلة اسم الفعل.

تنبیه:

اسم الفعل نوعان: أحدهما: ما كان في الأصل ظرفاً (ومجروره)^(١) أو حرف جر ومجروره وسيأتي. والآخر: ما ليس كذلك، وهو ضربان: ضرب مختلف في القياس عليه، وضرب مقصور على السماع.

فالمختلف في قياسه ثلاثة أنواع:

الأول: بناء فعال من الثلاثي للمجرد. منزه سيبويه والأخفش أنه مقيس، ومنزه المبرد أنه لا يقاس عليه.

الثاني: بناء فعال من أفعال أجاز ابن طلحة القياس عليه، كما أجاز البناء منه في التعجب، وقد سمع منه دراك من أدرك.

الثالث: بناء فعال من الرباعي أجاز الأخفش قياساً على ما سمع من قولهم «قَرَقَار» و «عَرَعَار»^(٢). ومنزه سيبويه أن ذلك لا يقاس عليه، وهو الصحيح لقلته، وأتكر المبرد سماع اسم الفعل من الرباعي، وذهب إلى أن «قَرَقَار» و «عَرَعَار» حكايتهما صوت.

وأما المتفق على قصره على السماع. فما عدا هذه الأنواع، وهو ألفاظ كثيرة، وأنا أشرح منها ما اشتمل عليه النظم إن شاء الله تعالى. وقد اشتمل هذا البيت على أربعة ألفاظ (منها)^(٣) وهي: شتان. وصه. وأوه. ومه.

فأما «شتان» فهي اسم فعل بمعنى تباعد أو افترق، وذهب أبو حاتم والزجاج إلى أن «شتان» مصدر جاء على فعلان، وهو واقع موقع الفعل، فيقال: «شتان زيد وعمرو» و «شتان ما زيد وعمرو» بزيادة «ما» و «شتان ما بين زيد وعمرو». ونقل ابن عصفور وغيره أن الأصمعي منع «شتان ما بين زيد وعمرو»، ورد عليه

(١) ب، ج.

(٢) قَرَقَار بمعنى قرق، أي: صوت، وعَرَعَار بمعنى عرعر أي: العب.

(٣) ١.

بأنه مسموع، ونقل صاحب البسيط أن الأصمعي جوز أن يكون بمعنى بُعد، فتقول: «شان ما بين زيد وعمرو» وإن غيره منع ذلك.

وأما «صه» فاسم فعل بمعنى اسكت، ويقال: صه - بكسر الهاء - غير منونة، وصه - بالتونين.

وسياتى أن ما نون فهو نكرة وما لم ينون فهو معرفة، وقد يقال: صاه - بالالف قبل الهاء الساكنة.

وأما «أوه» فاسم فعل بمعنى أتوجع وفيه لغات آخر:

أوه - أوه - آوه - آوه - أوتاه - أوتاه - آه - آه - آو - آو - آوه - آوه. وإذا صرف الفعل منه قيل: أوه وتأوه.

وأما «مه» فاسم فعل بمعنى انكف لا بمعن اكفف، لأنه متعد ومه لا يتعدى، ويقال: مه - بالكسر - ومه - بالتونين، كما تقدم فى صه.

وما بمعنى أفعل كأمين كثر وغيره كوى وهيهات نزر

اسم الفعل ثلاثة أضرب: ضرب بمعنى الأمر وهو كثير، وضرب بمعنى المضارع، وضرب بمعنى الماضى، وكلا هذين الضريين قليل، ومن الذى بمعنى الأمر مقيس كما تقدم، وليس فى الذى بمعنى المضارع والماضى شىء يقاس عليه، ومثل الأمر بآمين والمضارع بوى والماضى بهيهات.

أما «آمين» فاسم فعل بمعنى استجب، وفيه لغتان المد والقصر خلافا لابن درستويه فى تخصيصه القصر بالضرورة، وإذا مد فليل وزنه فاعيل وهو أعجمى. وقيل: أصله القصر ووزنه فعيل والمد إشباع، لأنه ليس فى كلام العرب أفعيل ولا فاعيل ولا فيعيل. حكى ذلك عن أبى على، وحكى القاضى عياض عن الداودى آمين - بالمد والتشديد - وقال إنها لغة شاذة، وذكر ثعلب وغيره أن تشديد الميم خطأ.

وأما «وى» فهو اسم فعل بمعنى أعجب و (أن) (١) مثلها وا، وواها.

قال فى شرح الكافية: ووى ووا وواها بمعنى أعجب، وقال غيره: وى بمعنى أعجب وفيها تندم. ووا بمعنى التعجب والاستحسان.
قال^(١):

وَ بَابِي أَنْتِ وَفُوكِ الْأَشْنَبُ

وتلحق وى كاف الخطاب كقول عنترة^(٢):

قِيلُ الْفَوَارِسِ وَيَكَّ عَتْرَةَ أَقْدِمِ

(١) قائله: ينسب لراجز من تميم - وهو من الرجز. ويعدده: كأنما ذُرُّ عليه الزَّرْتَبُ أو زنجبيلٌ وهو عندى أطيبُ اللغة: «فوك» فمك «الأشنب» من الشنب وهو عذوبة ماء الفم مع رقة الأسنان «ذر» فرق ورش «الزرتب» نبت من نبات البادية طيب الرائحة. المعنى: يعجب من جمال محبوبته ويقول لها: أفديك بأبى ويصف فمها بالعذوبة ورقة الأسنان والرائحة الطيبة.

الإعراب: «وا» اسم فعل مضارع بمعنى أعجب والفاعل أنا «بأبى» جار ومجرور خبر مقدم «أنت» مبتدأ مؤخر «وفوك» الواو للاستئناف فوك مبتدأ مرفوع بالواو والكاف مضاف إليه «الأشنب» صفة له «كأنما» كأن حرف تشبيه ونصب «ما» كافة «ذر» فعل ماض مبني للمجهول «عليه» جار ومجرور متعلق بذر «الزرتب» نائب فاعل والجملة خبر فوك. الشاهد: قوله «وا» فإنه اسم فعل مضارع بمعنى أعجب. مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٢/٤٨٦، وابن هشام ٣/٢٩٢، وذكره السيوطى فى الهمع ٢/١٦٠.

(٢) قائله: هو عنترة بن شداد العبسى - وهو من الكامل. وصدده: ولقد شفَى نفسى وأبرأ سقمها اللغة: «قيل» - بكسر القاف - بمعنى يقول، ويروى «قول الفوارس». الإعراب: «ولقد» اللام للتأكيد وقد للتحقيق «شفى» فعل ماض «نفسى» مفعول به والياء مضاف إليه «وأبرأ» فعل ماض عطف على شفَى «سقمها» مفعول به والهاء مضاف إليه «قيل» تنازع فيه الفعلان شفى وأبرأ فأعمل الثانى وأضمر فى الأول «الفوارس» مضاف إليه «ويك» أصله ويلك والكاف للخطاب مجرورة بالإضافة «عتتر» نادى مرخم يا عنترة فحذف منه حرف النداء «أقدم» أمر من قدم يقدم - بالضم فيهما - الشاهد: قوله «ويك» حيث دخلت على «وى» كاف الخطاب. مواضعه: ذكره الأشمونى فى ٢/٤٨٦، وفى شرح المفصل ٤/٧٧.

وزعم الكسائي أن ويك محذوفة من ويك، فالكاف على قوله ضمير مجرور، وأما قوله تعالى ﴿وَيَكَّأَنَّ اللَّهَ يَنْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾^(١). قال الخليل وسيبويه هي وي ثم قال كأن الله ييسط، وقال أبو الحسن هي ويك بمعنى أعجب كأن الله (يسط).

وأما «هيهات» فاسم فعل بمعنى بُعد خلافاً لأبي إسحاق^(٢) إذ جعلها بمعنى البعد وزعم أنها في موضع رفع نحو قوله تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾^(٣) وخلافاً للمبرد إذ زعم أنها ظرف غير متمكن وبنى لإبهامه، وتأويله عنده في البعد^(٤) ويفتح الحجازيون «تا» هيهات فيقفون بالهاء، ويكسرهما تميم وأسد ويقفون بالتاء وبعضهم يضمها، وإذا ضمت فمذهب أبي على أنها تكتب بالتاء، ومذهب ابن جني أنها تكتب بالهاء، وحكى الصغاني^(٥) فيها ستا وثلاثين لغة: هيهات - وأيهات - وهيات - وأيهان - وهيهان - وهيهات - وأيهات - وكل واحدة من هذه الستة مضمومة الآخر ومفتوحته ومكسورته، وكل واحدة منها منونة وغير منونة، فتلك ستة وثلاثون وجهاً.

وحكى غيره (فيها)^(٦) هيهاتا وإيهاك، والكاف للخطاب، وأيهات وأيهات وهيهات - وقرأ عيسى بن عمر الهمداني «هيهات هيهات» على نية الوقف.

والفعل من أسمائه عَلَيْكَ وهكذا دُونَكَ مَعَ إِلَيْكَ

يعنى: أن من اسم الفعل نوعاً هو فى الأصل جار ومجرور أو ظرف ومجروره، فالأول عليك وكذاك وكما أنت.

(١) من الآية ٨٢ من سورة القصص.

(٢) إبراهيم بن أحمد بن يعقوب أبو إسحاق شيخ النحاة والقراء، ولد بأشبيلية سنة إحدى وأربعين وستمائة ومات سنة عشر وسبعمائة.

(٣) من الآية ٣٦ من سورة المؤمنون.

(٤) يعنى أن معنى هيهات عند المبرد: فى البعد، وهيهات على هذا خبر مقدم واللام زائدة وما مبتدأ مؤخر والتقدير: ما توعدون مستقر فى البعد.

(٥) هو الحسن بن محمد بن الحسن الصغاني حامل لواء اللغة فى زمانه ولد سنة سبع وسبعين وخمسمائة وتوفى سنة خمسين وستمائة.

(٦) ب، ج.

والثاني: عندك ولديك ودونك ووراءك وأمامك ومكانك وبعذك، هذا هو المسموع.

فعليك بمعنى الزم ويتعدى بنفسه. قال الله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾^(١) وبالباء تقول «عليك بزيد».

وإليك: بمعنى تنحّ، وهو لازم عند البصريين، وزعم ابن السكيت والكوفيون أنها تتعدى فتقول: «إليك زيدا» أى: أمسك زيدا، وكذلك بمعنى أمسك.

كقوله^(٢):

كذلك القول إن عليك عينا

وكما أنت بمعنى انتظر، حكى الكسائى «كما أنت زيدا» أى: انتظر زيدا، وكما أنتنى أى: انتظرنى، وعندك بمعنى خذ وهى متعدية وترد بمعنى توقف، فتكون لازمة، ولديك بمعنى خذ وهى متعدية تقول «لديك زيدا».

ودونك بمعنى خذ فتتعدى، وبمعنى تأخر أيضا، ولا يتعدى، ووراءك بمعنى تأخر، وأمامك بمعنى تقدم، ومكانك بمعنى اثبت. وسمع الفراء مكانتى أى: انتظرنى، فتكون ذات تعد ولزوم، وبعذك بمعنى تأخر، وحكى الكسائى الإغراء بين، وسمع من كلامهم «بينكما البعير فخذاه» ولا حجة فيه لجواز أن يكون من باب الاشتغال.

(١) من الآية ١٠٥ من سورة المائدة.

(٢) قائله: هو جرير بن عطية من قصيدة يهجو فيها الفرزدق والبعيث - وهو من الوافر.

وصدره: يَقْلَنُ وقد تلاحقت المطايا

الإعراب: «يقلن» فعل وفاعل «وقد» الواو حالية قد حرف تحقيق «تلاحقت» فعل ماض والتاء للتانيث. «المطايا» فاعل والجملة فى محل نصب حال «كذلك» اسم فعل «القول» مفعول كذلك «إن» حرف توكيد ونصب «عليك» جار ومجرور خبر مقدم لأن «عينا» اسم منصوب.

الشاهد: قوله «كذلك» فإنه اسم فعل ومعناه أمسك.

تنبيهات:

الأول: لا يُستعمل هذا النوع في الغالب إلا متصلا بضمير المخاطب، وشذ على بمعنى أولنى، وإلى بمعنى أتحنى وعليه بمعنى ليلزم.

الثانى: أجاز الكسائى قياس بقية الظروف على المسموع بشرط الخطاب نحو خلفك وقدامك، ونقله بعضهم عن الكوفيين، ومذهب البصريين قصر ذلك على السماع.

الثالث: اختلف فى كاف عليك وأخواته فذهب الكسائى أنها فى موضع نصب، ومذهب الفراء أنها فى موضع رفع، ومذهب البصريين أنها فى موضع جر، وهو الصحيح لأن الأخفش روى عن عرب فصحاء «على عبد الله زيدا» بجر عبد الله، فتبين أن الضمير مجرور الموضع، وذهب ابن بابشاذ إلى أنها حرف خطاب، فلا موضع لها من الإعراب.

الرابع: فى كل واحد من هذه الأسماء مع الضمير (المجرور)^(١) ضمير رفع مستتر هو الفاعل، فلك فى التوكيد أن تؤكد الكاف بالمجرور فتقول «عليك نفسك» وأن تؤكد المستتر بالرفوع فتقول «عليك أنت نفسك» ولا بد من تأكيده بالرفوع المنفصل.

كَذَا رُوِيَ بَلَهُ نَاصِبِينَ وَيَعْمَلَانِ الْخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ

«رويد» يستعمل أمرا وغير أمر، فإذا استعمل أمرا فله حالان:

أحدهما: أن يكون مبنيا على الفتح، وإن وليه مفعول نصب نحو «رويدا» فهو ههنا اسم فعل بمعنى أمهل، لأنه لو كان مصدرا لكان معربا، وذكر بعضهم أنه يرد بمعنى دع، ومنه: لو أردت الدراهم لأعطيتك رويد الشعر - أى: فدع الشعر، وما رائدة، ويجوز ألا تزداد كما قال^(٢):

رويدَ بنى شيبانَ بعضَ وعيدكم

(١) أ، ج وفى ب (المجرد).

(٢) قائله: هو ودأك بن نميل المازنى - وهو من الطويل.

وتمامه: تلاقوا غدا خيلى على سقوان

والآخر: أن يكون معرباً منصوباً إما مضافاً نحو «رُويِدَ زيد» وإما منوناً منصوباً نحو «رُويِدَكَ زيداً» فهو ههنا مصدر، لأنه لو كان اسم فعل لكان مبنيًا.
وإذا أضيف فتارة يضاف إلى فاعله نحو «رُويِدَ زيدَ عمراً» وتارة إلى مفعوله نحو «رُويِدَ زيد».

قيل: ومن الإضافة إلى فاعله قولهم «رُويِدَكَ زيداً» ويحتمل أن يكون اسم فعل، والكاف للخطاب.

وإذا نون نصب المفعول، ومنع المبرد النصب (به)^(١)، لكونه مصغراً ورُويِدَ تصغير إرواد مصدر رود أي: أمهله تصغير ترخيم، وذهب الفراء إلى أن تصغير رُويِدَ بمعنى المهل، ورد بأن رُويِدَكَ يتعدى.
وإذا استعمل غير أمر فله حالان:

أحدهما: أن يكون حالا كقولهم «ساروا رُويِدَكَ» فقيل: هو حال من الفاعل أي: مُرُويِدِينَ.

وقيل: من ضمير المصدر المحذوف أي ساروه رُويِدًا.

والآخر: أن يكون نعتاً إما لمصدر مذكور نحو «ساروا سِيرًا رُويِدًا» وإما لمصدر محذوف نحو «ساروا رُويِدًا» وضعف كونه نعتاً لمصدر محذوف، لأنه صفة غير خاصة بالموصوف.

واختلفوا في «رُويِدَ» الواقع نعتاً، فقيل هو الذي يستعمل مصدرًا وصف به كما وصف برضى.

= اللغة: «رُويِدَ» دع أو اترك «سفوان» - بفتح السين والفاء - اسم موضع.

الإحراب: «رُويِدَ» معناه أميل ومعناه هنا دع أو اترك والفاعل ضمير «بنى» منادى منصوب حذف منه حرف النداء «شيان» مضاف إليه - نداء جىء به بين الفعل ومعموله - «بعض» مفعول به لرُويِدَ «وعيدكم» مضاف إليه وكم مضاف إلى وعيد «تلاقوا» فعل مضارع وفاعله وهو منجزوم في جواب الأمر «غدا» منصوب على الظرفية «خيلي» مفعول به لتلاقوا والياء مضاف إليه «على سفوان» متعلق بتلاقوا.

الشاهد: قوله: «رُويِدَ بنى شيان» حيث جاء رُويِدَ من غير زيادة كلمة ما بعده.

مواضعه: ذكره ابن هشام في المغنى ٢/٨٦، وفي شرح المفصل ٤/٤١.

(١) أ، ج.

وقيل تصغير رَوْد تصغير الترخيم وليس بمصدر.

وأما «بله» فيكون اسم فعل بمعنى دع وهو مبني نحو «بله زيدا» وتكون مصدرا بمعنى ترك النائب عن اترك، فتستعمل مضافة نحو «بله زيد» وهو مضاف إلى المفعول، وقال أبو علي: إلى الفاعل، وروى أبو زيد فيه القلب إذا كان مصدرا تقول «بَهَلْ زيد» وحكى أبو الحسن الهيثم فتح الهاء واللام فتقول (بَهَلْ زيد) وأجاز قطرب وأبو الحسن أن يكون بمعنى كيف فتقول «بله زيد» ويروى^(١):

بَلَهُ الْأَكْفُ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقْ

بالنصب على أنها اسم فعل، وبالجر على أنها مصدر، وبالرفع، فقيل: هي اسم فعل بمعنى اترك.

وقيل: بمعنى كيف، وأنكر أبو علي الرفع بعدها، وذهب بعض الكوفيين إلى أن «بله» بمعنى غير، فمعنى: بله الأكف غير الأكف، وذهب الأخفش إلى أنها حرف جر، وعدها الكوفيون والبغداديون من أدوات الاستثناء، فأجازوا النصب بعدها على الاستثناء.

وما لِمَا تَنَوَّبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلٍ لَهَا وَأَخْرَجَ مَا لَدِي فِيهِ الْعَمَلُ

(١) قائله: هو كعب بن مالك الأنصاري يصف السيوف - وهو من الكامل.

ومصدره: تَذَرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتَهَا

اللغة: «تذر» ترك وتدع «الجماجم» - جمع جمجمة - وهي عظام الرأس «بله الأكف» أي: اتركها ولا تذكرها في كلامك لأنها طائفة لا محالة.

الإعراب: «تذر» فعل مضارع فاعله ضمير مستتر جوازا تقديره هي يعود إلى السيوف في بيت قبله «الجماجم» مفعول به «ضاحيا» حال من المفعول به «هاماتها» هومات فاعل بوضاح وضمير الغائبة العائد إلى الجماجم مضاف إليه «بله» اسم فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «الأكف» مفعول به لبله «كأنها» كأن حرف تشبيه ونصب والضمير العائد إلى الأكف اسم كأن «لم» نافية جازمة «تخلق» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لأجل الروى، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى الأكف وجملة الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر كان. الشاهد: قوله «بله الأكف» حيث استعمل بله اسم فعل أمر ونصب ما بعده على أنه مفعول به.

مواضعه: ذكره الأشموني ٢/٤٨٨، وابن هشام في الشذور ص ٤١٤، وفي المغنى ١/١٠٥، وشرح المفصل ٤/٤٧، والشاهد ٤٥٦ في الخزانة.

يعنى: أن أسماء الأفعال تعمل عمل الأفعال التى تنوب عنها فترفع الفاعل ظاهراً نحو «هيهات زيدٌ» ومضمراً نحو «نزال»، وتنصب المفعول إن نابت عن متعد، وتتعدى إليه بحرف الجر إن نابت عما يتعدى به وينبئ أن يقول: غالباً كما قال فى التسهيل احترازاً من «أمين» فإنها لم يحفظ لها مفعول، وفعلها يتعدى. وقوله (وأخر ما لذى فيه الغمل) يعنى: أنه يجب تأخير معمول أسماء الأفعال، ولا يسوى بينها وبين أفعالها فى جواز التقديم، فلا يقال: «زيداً دراك» قال الشارح: هذا مذهب جميع النحويين إلا الكسائى فإنه أجاز فيه ما يجوز فى الفعل من التقديم والتأخير. انتهى. ونقله بعضهم عن الكوفيين. تنبيه:

مذهب المصنف جواز إعمال اسم الفعل مضمراً، وقال فى شرح الكافية: إن إضمار اسم الفعل مقدماً للدلالة متأخر عليه جائز عند سيبويه انتهى. ومنع كثير من النحويين حذفه وإبقاء معموله، وتأول كلام سيبويه. وَأَحْكُمُ بِتَنْكِيرِ الَّذِي يَنْوُنُ مِنْهَا وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيْنَ مَا نُونُ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ فَهُوَ نَكْرَةٌ وَمَا لَمْ يَنْوُنْ فَهُوَ مَعْرِفَةٌ وَهِيَ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٌ: لِأَرْبَعِ التَّعْرِيفِ كَنَزَالٍ وَأَمِينٍ، وَلِأَرْبَعِ التَّنْكِيرِ كَوَاهَا بِمَعْنَى أَعْجَبَ وَوَيْهَا بِمَعْنَى أَغْرَ وَذُو وَجْهَيْنِ نَحْوَ صِهْ وَمِهْ، وَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّ أَسْمَاءَ الْأَفْعَالِ كُلَّهَا مَعَارِفٌ مَا نُونُ مِنْهَا وَمَا لَمْ يَنْوُنْ تَعْرِيفٌ عِلْمُ جِنْسٍ، وَالْأَوَّلُ هُوَ الْمَشْهُورُ. ولما فرغ من أسماء الأفعال انتقل إلى أسماء الأصوات، وهى ألفاظ أشبهت أسماء الأفعال فى الاكتفاء بها، وهى نوعان:

أحدهما: ما خوطب به ما لا يعقل إما لزجر كهلاً للخيل، وَعَدَسُ الْبَغْلِ، وإما لدعاء كأو للفرس ودوه للربيع^(١)، وإلى هذا النوع أشار بقوله: وما به خوطب ما لا يعقل من مشبه اسم الفعل صوتاً يجعل والثانى: ما وضع لحكاية صوت حيوان نحو «غاق» للغراب، و«ماء» للظبية، أو غير حيوان نحو «قب» لوقع (السيف)^(٢) و«طق» لوقع الحجر. وإلى هذا النوع أشار بقوله: كذا الذى أجدى حكاية كقب. أى: أنهم حكاية.

(١) الربيع - بضم الراء وفتح الباء - وهو الفصيل. (٢) ب وفى أ، ج (السقف).

ثم قال: **والزَّمُّ بنا النوعين فهو قد وَجَبَ**

يحتمل أن يريد بالتوعين أسماء الأفعال والأصوات ويحتمل أن يريد نوعي الأصوات وعلّة بناء أسماء الأفعال شبهها بالحروف، لأنها عاملة غير معمولة كما تقدم أول الكتاب. وعلّة بناء أسماء الأصوات أنها ليست عاملة ولا معمولة فأشبهت الحروف المهملة فهي أحق بالبناء من أسماء الأفعال.

تنبيه:

هذه الأصوات لا ضمير فيها، بخلاف أسماء الأفعال؛ فهي من قبيل المفردات، وأسماء الأفعال من قبيل المركبات.



نونا التوكيد

للفعلِ توكيدٌ بِنُونَيْنِ هُما كُنُونِي اذْهَبَنَّ واقْصِدَنَّهَما

للتوكيد نونان ثقيلة كنون «اذهبن» وخفيفة كنون «اقصدنهما» وهما أصلان عند البصريين لتخالف بعض أحكامهما، ومذهب الكوفيين أن الخفيفة فرع الثقيلة، وذكر الخليل: أن التوكيد بالثقيلة أشد من الخفيفة.

وفهم من قوله (للفعل) اختصاصه بهما، ونذر توكيد اسم الفاعل كقوله^(١):

أَقَاتِلْنِ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا

يؤكدانِ افْعَلْ ويفعلُ آتِيَا ذَا طَلْبٍ أَوْ شَرْطًا إِمَّا تَالِيَا

نونا التوكيد يؤكدان الأمر والمضارع دون الماضي؛ وقد جاء توكيد الماضي، لكونه مستقبل المعنى في قوله^(٢):

دَامَنَّ سَعْدُكَ إِنْ رَحِمْتَ مَتِيماً

(١) قائله: هو رؤبة بن العجاج وقيل: لشاعر من هذيل - وهو من الرجز.

وقبله: أريت إن جاءت به أملوداً مرجلاً ويلبس البروداً

اللغة: «الاملود» الناعم «مرجلاً» ترجيل الشعر وإرساله بالمشط «البرود» جمع برد نوع من الثياب.

المعنى: أخبرني إن جاءت هذه المرأة بشاب حسن القوام كالخصن الناعم مرجل الشعر ليتزوجها، ولكنه فقير معدم، أنت راض عن ذلك، أمر بإحضار الشهود لعقد نكاحها - والاستفهام إنكارى للتهكم.

الإعراب: «أقاتلن» الهمزة للاستفهام قاتلن خبر لمبتدأ محذوف تقديره أفأنت قاتلن، وهو مرفوع بالواو المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين والنون المحذوفة لتوالي الأمثال عوض عن التثنية في الاسم المفرد، «أحضروا» فعل وفاعله «الشهودا» مفعول به، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل نصب مقول القول، وجملة المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط الذي هو «إن جاءت به».

الشاهد: قوله: «أقاتلن» حيث دخلت فيه نون التوكيد - وهو اسم فاعل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٢/٥٠١، ١/١٦، وابن هشام ١/٢٣، وابن الناظم، والسيوطي ص ١٠٩، وفي همع ٢/٧٩، والشاهد ٩٥٠ في الخزانة.

(٢) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من الكامل.

وتمامه: لولاك لم يك للصبابة جانحا

فأما الأمر فيؤكده بلا شرط نحو «اضررين» وكذا الدعاء نحو^(١):
وَأَنْزَلْنَ سَكِينَةً عَلَيْنَا.

وتوكيد الأمر بالنون جائز لا واجب.

وأما المضارع فإن كان حالا لم تدخل عليه النون، ولهذا قال «أتيا»، وإن كان مستقبلا أكد بها لا مطلقا بل في مواضع مخصوصة:

= اللغة: «دامن» من الدوام. ودخله نون التوكيد على وجه الشذوذ «سعدك» خطاب لمحبوته «المتيم» - بالتشديد - من تيمه الحب إذا عبده «الصبابة» المحبة والعشق «الجانح» من جنح إذا مال.

المعنى: أدام الله سعدك إن رحمت المتيم ولولا أنت موجودة لم يكن المتيم مائلا للصبابة. الإعراب: «دامن» فعل ماضٍ والنون للتوكيد «سعدك» فاعل والكاف مضاف إليه «إن» شرطية «رحمت» فعل وفاعل - وقعت فعل الشرط - «متيما» مفعول، وجواب الشرط محذوف تقديره: أدام الله سعدك «لولاك» لولا لربط امتناع الثانية بوجود الأولى، وهي عند الجمهور جارة للضمير وموضع المجرور رفع الابتداء، والخبر محذوف وقد سد مسده جواب لولا وهي الجملة التي بعده.

وقال الخليل: لولا لا تجر، ولكنهم أنابوا الضمير المخفوض عن المرفوع «لم يك» جواب لولا ولم حرف نفى وجزم وقلب وأصله لم يكن فحذفت النون تخفيفا والضمير المستتر فيه العائد إلى المتيم هو اسم يكن «للصبابة» متعلق بجانحا «جانحا» خبر يكن. الشاهد: قوله «دامن» حيث دخلت فيه نون التوكيد وهو ماضٍ.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٢/٤٩٥، والشاطبي، وذكره ابن هشام في المغنى ٢/٢٢، والسيوطي في الهمع ٢/٩٩، والشاهد ٨٣ في الخزانة.

(١) قائله: هو عبد الله بن رواحة، وقيل لعامر بن الأكوع، وقيل كعب بن مالك - وهو من الرجز.

وصدره: فثبت الأقدام إن لاقينا

المعنى: ثبتنا على الإسلام بإظهار دينك ونصر رسولك حتى تسكن نفوسنا إلى ذلك وتزداد إيمانا بك.

الإعراب: «ثبت» فعل أمر والفاعل ضمير مستتر «الأقدام» مفعول به «إن» شرطية «لاقينا» لاقى فعل ماضٍ فعل الشرط ولما فاعل «وأنزلن» الواو عاطفة «وأنزلن» فعل أمر جاء للدعاء ونون التوكيد، والفاعل ضمير مستتر «سكينة» مفعول به «علينا» جار ومجرور، وجواب الشرط محذوف دل عليه الكلام.

الشاهد: قوله «أنزلن» حيث دخلت نون التوكيد الخفيفة على الأمر.

مواضعه: ذكره الأشموني ٢/٤٩٥، والسيوطي في الهمع ٢/٧٨، وسيبويه ٢/١٥٠.



أولها: أن يكون بعدما يقتضى طلبا من لام أمر أو لا نهى أو أداة تحضيض أو عرض أو تمن أو استفهام بحرف أو باسم خلافا لمن خص ذلك بالهمزة وهل^(١) وقد أشار إلى هذا بقوله (ذا طلب).

الثانى: أن يكون شرطاً لأن مقرونة بما الزائدة نحو ﴿وَأَمَّا تَخَافَنَّ﴾^(٢).

وإلى هذا أشار بقوله (أو شرطاً إما تالياً) واحترز من الواقع شرطاً لغير إما فإن توكيده قليل كما سنذكر.

الثالث: أن يكون جواباً لقسم بخمسة شروط:

الأول: أن يكون مستقبلاً، فإن الحال لا يؤكد بالنون كما سبق، فإذا أقسم على فعل الحال صدر باللام وحدها كقراءة ابن كثير ﴿لَا أَقْسَمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾^(٣) ومن منع الإقسام على فعل الحال أول الآية على إضمار مبتدأ، أى: لأننا أقسم، والمنع مذهب البصريين.

الثانى: أن يكون مثبتاً، فإن كان منفيًا لم تدخله النون نحو «والله لا يقوم ريد».

وقد جاء توكيد المنفى فى قوله^(٤):

تَا لِلَّهِ لَا يُحْمَدَنَّ الْمَرْءُ مُجْتَبِئًا فِعْلَ الْكِرَامِ وَكُو فَاقَ الْوَرَى حَسَبًا

(١) الأمثلة: لام الأمر نحو «ليقومن محمد» والنهى نحو قوله تعالى ﴿وَلَا تَحْسِبَنَّ اللَّهُ غَافِلًا﴾ والتحضيض نحو:

هَلَا تُمَنِّينَ بُوْعَدٍ غَيْرِ مَخْلُفَةٍ كَمَا عَهْدَتِكَ فِي أَيَّامِ ذِي سَلَمٍ
والعرض نحو «ألا تتزكن عندنا» والتمنى نحو قوله:
فَلَيْتَكَ يَوْمَ الْمَلْتَقَى تَرِيْتِنِي لَكِي تَعْلَمِي أَنِّي أَمْرٌ بِكَ هَائِمٌ

والاستفهام نحو:

وَهَلْ يَمْنَعُنِي ارْتِيَادِي الْبَلَاءِ دَ مِنْ حَدَرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنِي
فَأَقْبِلْ عَلَى رَهْطِي وَرَهْطِكَ نَبْتَحِثْ مَسَاعِينَا حَتَّى تَرَى كَيْفَ نَفْصَلَا

(٢) من الآية ٥٨ من سورة الأنفال.

(٣) من الآية ١ من سورة القيامة.

(٤) قائله: لم أقف على قائله - وهو من البسيط.

الإعراب: «تالله» التاء حرف قسم ولفظ الجلالة مقسم به «لا يحمدن» لا نافية ويحمدن فعل مضارع مبنى للمجهول - وهو مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد «المرء» نائب =

الثالث: أن يكون غير مقرون بحرف تنفيس، فإنه لا يدخله النون نحو ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾^(١).

الرابع: ألا يكون مقدم المعمول كقوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ مَتَّمْ أَوْ قَتَلْتُمْ لِإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾^(٢).

فإنه لا تدخله النون.

الخامس: ألا يقترن بقدر نحو «والله لقد أظن زيدا منطلقا»، فإنه لا يجوز توكيده (بالنون)^(٣).

وإلى هذا أشار بقوله:

أَوْ مَثِبْتَ فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبِلًا

لكنه أخل باشتراط الثلاثة المتأخرة.

وقد نبه في الكافية والتسهيل على الثالث والرابع.

تنبيه:

توكيد المضارع بعد الطلب ليس بواجب اتفاقا، وأما بعد إماما فمذهب سيبويه أنه ليس بلازم ولكنه أحسن، ولذا لم يجئ في القرآن بعدها إلا مؤكدا، وإليه ذهب الفارسي وأكثر المتأخرين، وهو الصحيح، وقد كثر في الشعر مجيئه غير مؤكد^(٤).

وذهب المبرد والزجاج إلى لزوم نون التوكيد بعد إماما، وزعموا أن حذفها ضرورة.

= فاعل «مجتبيا» حال «فعل» مفعول مجتبا «الكرام» مضاف إليه «ولو فاق» لو حرف امتناع وفاق فعل ماض والفاعل ضمير مستتر فيه «حسبا» تمييز.
الشاهد: قوله «لا يحمدن» حيث أكد الفعل المنفى.
مواضعه: ذكره الأشموني ٢/٤٩٦.

(١) سورة الضحى ٥.

(٢) سورة آل عمران ١٥٨.

(٣) ب.

(٤) ومن ذلك قول الشاعر:

فإِذَا تَرَيْتَنِي وَكَيْ لِمَةً فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا

وأما بعد القسم فهو واجب عند البصريين بالشروط المذكورة، فلا بد عندهم من اللام والنون، وأجاز الكوفيون تعاقبهما، وقد ورد في الشعر.
وقوله:

وَقَلَّ بَعْدَ مَا وَلِمَ وَبَعْدَ لَا.

يعنى: أن التوكيد بالنون قلّ بعد هذه الأربعة:

الأول: «ما» والمراد بها الزائدة كقولهم:

«بِعَيْنٍ مَا أَرَيْتَكَ وَبِجُهْدٍ مَا تَبَلَّغْنَا»^(١).

وقوله^(٢):

وَمِنْ عَضَةِ مَا يَنْبِتُنْ شَكِيرُهَا.

وقوله^(٣):

قَلِيلًا بِهِ مَا يَحْمَدُنْكَ وَارِثٌ.

(١) «بعين ما أرينك» تقوله لمن يخفى أمرا أنت به بصير «وبجهد ما تبلغن» تقوله لمن حملته فعلا فإياه أى: لا بد لك من فعله مع مشقة.

(٢) قائله: لم ينسب لقاتل - وهو مثل عربى يضرب للفرع الذى ينشأ كأصله - وهو من الطويل.

وصدره: إذا مات منهم سيد سرق ابنه

اللغة: «عضة» شجر ذات شوك من أشجار البادية - والجمع عضاه «شكيرها» الشكير: ما ينبت حول الشجرة من أصلها.

المعنى: إذا مات من هؤلاء القوم شخص سرق ابنه صفاته وخلالله وأصبح مثله، وإنما يجيء الفرع وفق أصله.

الإعراب: «إذا ظرف للمستقبل «مات» فعل ماض «منهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من سيد «سيد» فاعل والجملة فى محل جر بإضافة إذا «ابنه» فاعل سرق «ومن عضه» جار ومجرور متعلق بيبنتن «ما» زائدة «شكيرها» فاعل يبتن والهاء مضاف إليه.

الشاهد: قوله «يبنتن» فقد أكد بالنون الثقيلة لوقوعه بعد «ما» الزائدة غير المسبوقة بآن الشرطية.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشموني ٢/٤٩٧، وابن هشام ٣/٣١٠، وذكره سيبويه ٢/١٥٣، والشاهد ٩٤٧ فى الخزانة.

(٣) قائله: هو حاتم الطائي - وهو من الطويل.

وتمامه: إذا نال مما كنت تجمع مغنما =

وجعل بعضهم فى قوله: «ما يحمدنك وارث» نافية، وقال هو نادر أو ضرورة، يندرج فى إطلاقه ما الكافة لرب، حكى سيبويه «ربما يقولن ذلك». وأما قوله^(١):

رَبِّمَا أَوْفَيْتَ فِى عِلْمٍ تَرْفَعْنَ ثَوْبِي شَمَالَاتُ

فبعيد جدا.

فإن قلت: فقد ذكر فى الكافية أن التوكيد بعد «ما» الزائدة شاع، وقال فى شرحها: وإنما كثر هذا التوكيد بعد «ما» الزائدة، لشبهها بلام القسم. قال سيبويه: ولا تقع بعد هذه الحروف «إلا» و«ما» زائدة، فأشبهت لام القسم عندهم انتهى.

= اللغة: «مغتما» غنيمة - وهو الحصول على الشيء بدون مشقة.

المعنى: قلما يحمد الوارث من ورثه مع أنه يستولى على ما جمعه من المال، وأنى عمره فى الحصول عليه. فليتظر الإنسان فى خير ما ينفق فيه ماله.

الإعراب: «قليلًا» صفة لمصدر محذوف منصوب بمحذوف يدل عليه يحمدنك - أى: يحمدنك حمدا قليلا ولم يجعل المصدر معمولا ليحمدنك الآتى لأن معمول الفعل المؤكد لا يتقدم عليه «ما» زائدة «به» متعلق بيحمدنك «وارث» فاعل «مغتما» مفعول نال.

والشاهد: قوله «يحمدنك» حيث أكده الشاعر بالنون الثقيلة بعد «ما» الزائدة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٢/٤٧٩، وابن هشام ٣/٣١٠، وابن الناظم والسيوطى ص ١٠٩ وفى همعه ٢/٧٨.

(١) قائله: هو جذيمة الأبرش - وهو من المديد.

اللغة: «أوفيت» نزلت «علم» - بفتح اللام - جبل «فى» بمعنى على «شمالات» رياح الشمال.

المعنى: كثيرا ما أنزل على الجبال العالية فى مهب الرياح العاتية متحملا المصاعب لأرقب الأعداء، يفتخر بأنه يرقب الطبيعة بنفسه متحملا المشاق ولا يعتمد على غيره.

الإعراب: «ربما» رب حرف جر شبيه بالزائد «ما» كافة «أوفيت» فعل وفاعل «فى علم» متعلق بأوفيت وفى بمعنى على «ترفعن» فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة «ثوبى» مفعول ترفعن «شمالات» فاعله.

الشاهد: قوله «ترفعن» حيث أكده بالنون الخفيفة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشمونى ٢/٤٩٨، وابن هشام ٢/٢٧٨، وابن الناظم والسيوطى ص ١٠٩ وفى همعه ٢/٧٨، وسيبويه ٢/١٥٣، وشرح المفصل ٩/٤٠،

والمغنى ٢/٩٠١/١١٩.

فكيف قال هنا: قد قلت؟ قلته إنما هو بالنسبة إلى المواضع السابقة فلا ينافى كونه شائعاً؟.

فإن قلت: فهل هو مطرد؟.

قلت: ظاهر كلام المصنف اطراده، وقال بعضهم لا يقاس على هذه الأمثلة المذكورة.

فإن قلت: فهل يطرد بعد ربما؟

قلت: قال في الكافية: وشذ بعد ربما، وعلل بأن الفعل بعدها ماضى المعنى، ونص بعضهم على أن إلحاق النون بعدها ضرورة، وظاهر كلام سيبويه يشعر بأنه لا يختص بالضرورة، وهو ظاهر التسهيل ومثاله بعد «لم» قوله^(١):

يَحْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا
.....

وهو قليل: ونص سيبويه على أنه ضرورة، لأن الفعل بعد لم ماضى المعنى كما كان بعد ربما.

(١) قائله: هو أبو الصماء - مساور بن هند العبسي، يصف سقاء لبن، وقيل: لأبي حيان الفقعسي.

وتمامه: شيخا على كرسية مَعْمَمًا - وهو من الرجز.

اللغة: «يحسبه» يظنه «معما» لابسا عمامة.

المعنى: يصف الشاعر قعب لبن علتة رغبة حتى امتلأ، يظنه الجاهل الذي لا يعلم الحقيقة شيخا لابسا عمامته وقد جلس وتربع فوق كرسية.

الإعراب: «يحسبه» فعل مضارع والهاء مفعول أول «الجاهل» فاعل «ما» مصدرية «لم» نافية جازمة «يعلما» فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المنقلبة ألفا للوقوف في محل جزم «شيخا» مفعول ثان ليحسب «على كرسية» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقوله شيخا «معما» صفة ثانية لشيخا.

الشاهد: قوله «لم يعلما» حيث أكده بالنون الخفيفة المنقلبة ألفا بعد «لم».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٢/٤٩٨، وابن هشام ٣/٣١١، وابن عقيل ٢/٢٩٩، وابن الناظم والمكودي ص ١٣٦، والسيوطي ص ١٠٩ في همه ٢/٧٨، وذكره سيبويه ٢/١٥٢، وشرح الفصل ٩/٤٢، والإنصاف ٢/٣٨٥، والشاهد ٩٤٩ في الخزانة.

قال فى شرح الكافية: وهو بعد ربما أحسن. ومثاله بعد «لا» والمراد بها النافية قوله تعالى ﴿وَأَتَقُوا فِتْنَةً لِّأَتُصَيِّبَنَّ﴾^(١) وذلك لشبهها بالناهية.

ومذهب الجمهور منع التوكيد بالنون بعد «لا» النافية إلا فى الضرورة، وأجازه المصنف وابن جنى.

وتأول المانعون الآية فقيل: «لا» ناهية والجملة محكية بقول: «محذوف هو»^(٢) صفة «فتنة» فتكون نظير^(٣):

جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذُّبَّ قَطُّ

وقيل «لا» ناهية أيضا وتم الكلام عند قوله: ﴿وَأَتَقُوا فِتْنَةً﴾ ثم ابتداء نَهَى الظلمة خاصة عن «التعرض»^(٤) للظلم فتصبيهم الفتنة خاصة، وأخرج النهى «عن»^(٥) إسناده للفتنة، فهو نهى محوّل كما قالوا «لا أرىكَ ههنا»^(٦) وهذا تخريج المبرد والفراء والزجاج، وقال الأخفش الصغير: «لا تصيبن» هو على معنى الدعاء، وقيل: «لا تصيبن» جواب قسم، والجملة موجبة، والأصل «لِتُصَيِّبَنَّ» كقراءة ابن مسعود وغيره، ثم أشبعت اللام: وهو ضعيف، لأن الإشباع بابه الشعر، وقيل: جواب قسم، ولا: نافية ودخلت النون تشبيها بالموجب وكما دخلت فى قوله^(٧):

تَاللّهِ لَا يُحْمَدَنَّ الْمَرْءُ مُجْتَنِبًا

وقال الفراء: الجملة جواب الأمر، كقولك: «انزل عن الدابة لا تطرحك» (ولا: نافية ومن منع النون بعد دخول «لا» النافية منع «انزل عن الدابة

(١) من الآية ٢٥ من سورة الأنفال.

(٢) ب، ج.

(٣) مضى هذا البيت فى باب التعت.

(٤) ب، ج.

(٥) ب، ج وفى أ «على».

(٦) «لا أرىكَ» هو نهى محوّل عن إسناده للمخاطب إلى إسناده للمتكلم، والأصل: لا تأت،

فحول النهى عن الإتيان الذى هو سبب لرؤيته إلى المسبب الذى هو الرؤية. هـ صبان.

(٧) مضى هذا البيت فى نفس الباب.

لاتطرحنك»^(١) ويؤيد ما ذهب إليه المصنف ورود النون بعد النافية، وقد فصل بينها وبين الفعل بمعموله كقولك^(٢):

فَلَاذًا نَعِيمٌ يَتَرَكُنْ لِنَعِيمِهِ

أو بمعمول مفسره كقوله^(٣):

فَلَا الْجَارَةُ الدُّنْيَا لَهَا تَلْحِينَهَا

فتوكيد «لا تصيين» أحق بالجوار، لاتصاله بلا.

فإن قلت: فهل يطرد التوكيد بعد «لا» مع الفصل؟

قلت: نص غير المصنف على أن ذلك ضرورة.

(١) ب.

(٢) قائله: لم أعثر على قائله ولا تتمته، وفي الدرر اللوامع (ولم أعثر على قائله ولا تتمته) وهو من الطويل.

الإعراب: «لا» نافية «ذا نعيم» ذا مفعول ونعيم مضاف إليه «يتركن» فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد وهي حرف «لنعيمه» جار ومجرور متعلق بالفعل.

الشاهد: قوله «يتركن» دخول نون التوكيد على الفعل بعد «لا» النافية. مواضعه: ذكره السيوطي في الهمع ٢/٧٨.

(٣) قائله: هو النمر بن تولب العلكبي - وهو من الطويل.

ومثاله: ولا الضيف فيها إن أناخ محول

اللغة: «الدنيا» القريبة «تلحينها» من لحيتها لحيا إذا لمته ولاحيته ملاحاة إذا نازعته «أناخ» برك راحلته «محول» - بضم الميم - من التحول.

المعنى: يشير بهذا إلى كرم المدوحة بأن جارتها لا تلومها ولا تنازعها ولا هي تمنع ضيفها إذا برك عندها.

الإعراب: «فلا» الفاء عاطفة ولا نافية «الجاراة» مبتدأ - بالرفع - «الدنيا» صفة للجاراة

«لها» جار ومجرور في محل نصب على الحال «تلحينها» فعل والفاعل ضمير مستتر

والمفعول هو الضمير المنصوب، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «ولا الضيف» الضيف

مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة «فيها» جار ومجرور متعلق بمحول «إن» شرطية «أناخ» فعل

ماض فعل الشرط «محول» خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة، وجواب الشرط محذوف

والتقدير: ولا الضيف محول عنها إن أناخ راحلته عندها لا يتحول إلى غيرها لحسن قيامها بالضيف.

الشاهد: قوله «تلحينها» حيث أدخل الشاعر فيها نون التوكيد بعد «لا» النافية تشبيها لها باللفظ بلا النافية.

مواضعه: ذكره الأشموني ٢/٤٩٨، وابن الناظم.

وقوله: وغير إماماً من طوالب الجزأ.

يشمل «إن» مجردة وغيرها^(١).

ويشمل كلامه الشرط كقوله^(٢):

مَنْ تَشْفَنَ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِأَبٍ

والجواب كقولك^(٣):

(١) أى يشمل إن المجردة عن ما وغيرها.

(٢) قائله: هو لابنة مرة الحارثي. ضمن ثلاثة أبيات تروى بها أباها وكانت باهلة قد قتلتها.

وتمامه: أبداً وقَتْلُ بنى قَتِيبة شافى - وهو من الكامل.

اللغة: «تشفن» نجدن ويروى بالتاء تجدن وبالياء يوجدن «أب» اسم فاعل من أب يثوب أى:

رجع «بنى قتيبة» فرع من باهلة.

المعنى: من يوجد من بنى قتيبة فسيقتل حتما ولن يرجع أبداً إلى قومه، فإن قتلهم يشفى

الغلة، ويطفى جذوة الغضب بسبب ما سفكوا من دماء.

الإعراب: «من» اسم شرط مبتدأ «تشفن» فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد

فى محل جزم فعل الشرط وفاعله ضمير مستتر «منهم» جار ومجرور متعلق بتشفن

«فليس» الفاء واقعة فى جواب الشرط وليس فعل ماض ناقص واسمه ضمير مستتر فيه

«بأب» الباء حرف جر زائد وآب خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة والجملة فى محل جزم

جواب الشرط، وجملة الشرط وحدها أو جملة الجواب وحدها أو الجملتان معا فى محل

رفع خبر المبتدأ على الخلاف «أبداً» منصوب على الظرفية «قتل» مبتدأ مرفوع بالضممة

الظاهرة «بنى» مضاف إليه «قتيبة» مضاف إليه «شافى» خبر المبتدأ.

الشاهد: قوله «يتشفن» حيث أكده بالنون الخفيفة بعد «من» الشرطية.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشموني ٢/٥٠٠، وابن هشام ٣/٣١١، وابن عقيل

٢/٢٣٠، وابن الناظم وذكره السيوطى فى الهمع ٢/٧٩، وسيبويه ٢/١٥٢، والشاهد

٩٤٧ فى الخزانة.

(٣) قائله: هو النجاشى:

هجا قوما فوصفهم بحدثان النعمة - وهو من الطويل.

وتمامه: نَبَتُم نَبات الخَيْرِ زَائِنِي فى الوغَى حديثاً

اللغة: «الخيزراني» كل نبت ناعم «الوغى» - بفتح الغين - الحرب، وفى رواية «الثرى» وهى

الأرض «الخيزر» المال.

الإعراب: «نبتم» فعل ماض والتاء فاعل «نبت» منصوب بتزح الخافض والتقدير: كنبات

«الخيزراني» مضاف إليه «فى الوغى» جار ومجرور «حديثاً» منصوب بفعل محذوف

تقديره: حدث حديثاً «متى» شرطية «ما» زائدة «يأتك» فعل مضارع فعل الشرط والكاف

مفعول «الخيزر» فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة «ينفعا» فعل مضارع والجملة جواب الشرط. =

مَتَى يَأْتِكَ الْخَيْرُ يَنْفَعَا

ودخولها في غير شرط إمّا وجواب الشرط مطلقا ضرورة.

قال سيبويه: بعد إنشاد - فمهما تشأ منه فزارة تُعْطِكُمْ^(١): وهو قليل في الشعر. قال في التسهيل^(٢): وقد تلحق جواب الشرط اختيارا. انتهى، ولم يخص لحاقها جواب الشرط بالضرورة.

تنبيه:

جاء توكيد المضارع في غير ما ذكر، لضرورة الشعر، وهو في غاية من الندور، ولذلك لم يتعرض لذكره. ومنه قوله^(٣):

لَيْتَ شِعْرِي وَأَشْعُرَنَّ إِذَا مَا
قَرَّبَهَا مَشُورَةً وَدَعَيْتُ

= الشاهد: قوله «ينفعا» حيث دخلت فيه نون التوكيد المنقلبة الفا - بعد الشرط.

مواضعه: ذكره الأشموني ٢/٥٠٠، وسيبويه ٢/١٥٢، والشاهد ٩٤٦ في الخزانة.

(١) قائله: هو الكميث بن معروف، وقال ابن الأعرابي: الكميث بن ثعلبة الفقعسي. ونماه: ومهما تشأ منه فزارة تمنعا - وهو من الطويل.

اللغة: «فzارة» - بفتح الفاء - من غطفان وهو فzارة بن ذبيان.

المعنى: مهما تشأ إعطاء تعطكم ومهما تشأ منعه تمنعكم.

الإعراب: «فمهما» الفاء عاطفة ومهما اسم يتضمن معنى الشرط «تشأ» فعل الشرط مجزوم بالسكون «منه» متعلق بتشأ «فzارة» فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة «تعطكم» فعل مضارع والفاعل ضمير يرجع إلى فzارة والكاف مفعول وهو جواب الشرط، والكلام في الشطر الثاني كالاول - والضمير في منه يعود إلى ابن دارة في بيت قبله.

الشاهد: قوله «تمنعا» أصله تمنعن مؤكدا بالنون الخفيفة ثم أبدلت ألفا للوقف - بعد الشرط.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشموني ٢/٥٠٠، وابن الناظم والمكودي ص ١٣٦، والسيوطي ص ١٠٩، وفي همعه ٢/٧٩، وسيبويه ٢/١٥٢، والشاهد ٩٤٥ في الخزانة.

(٢) التسهيل ص ٢١٦.

(٣) قائله: هو السموال الغساني اليهودي - وهو من الخفيف.

اللغة: «قربوها» الضمير يرجع إلى صحيفة أعماله.

الإعراب: «ليت شعري» مصدر شعرت أشعر شعرا إذا فطن وعلم وهو مضاف إلى

الفاعل ومعنى ليت شعري ليت علمي، والمعنى ليتنى أشعر، فأشعر هو الخبر فتاب شعري

الذي هو المصدر عن أشعر ونابت الياء في شعري عن اسم ليت التي في قولك: ليتنى =

ولما فرغ من ذكر ما تدخله النون (على اختلاف أحواله)^(١) أخذ في بيان ما ينشأ عن دخولها في التغيير فقال:

وآخر المؤكّد افتح كابرزاً

أمر بفتح آخر الفعل المؤكّد أمراً كان أو مضارعاً نحو «ابرزن» و «لا تبرزن» وشمل كلامه الصحيح كما مثل، والمعتل بالواو كإغزون، وبالياء نحو أرمين وبالالف نحو اسعين - بعد قلب الألف ياء.

فإن قلت: ومن أين يؤخذ من كلامه (قلب الألف)^(٢)؟

قلت: مما سيذكر.

تنبيهات:

الأول: أطلق في قوله (آخر المؤكّد) ومراده المجرد من الضمير البارز، علم ذلك مما سيأتي.

الثاني: ذهب قوم إلى أن فتحة آخر المؤكّد عارضة لالتقاء الساكنين، ونسبه الزجاج إلى سيبويه، وذهب قوم منهم المبرد وابن السراج إلى أنها فتحة بناء، ونسبه إلى سيبويه أيضاً، وهو ظاهر مذهب المصنف، وقال في الغرة: إنه هو الصحيح.

الثالث: لغة فزارة حذف الآخر إذا كان ياء تلى كسرة نحو «ارمن يا زيد» ومنه^(٣):

= «وأشعرن» بالنون الخفيفة - فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه «إذا ما» إذا ظرفية وما رائدة «قربوها» جملة من فعل وفاعل ومفعول «منشورة» منصوبة على الحال «دعيت» - بصيغة المجهول - جملة حالية أيضاً بتقدير قد.

الشاهد: قوله «أشعرن» حيث أكده بالنون الخفيفة وهو مثبت عار عن معنى الطلب والشرط.

مواضعه: ذكره الأشموني ٢/٥٠٠، وابن الناظم، والسيوطي في الهمع ٢/٢٧٩.

(١) ب، ج.

(٢) ب، ج.

(٣) قائله: قال أبو علي القالي في أماليه: وحدثنا الأخصفش قال: أنبأني أبو فياض بن أبي شراعة عن أبي شراعة قال: حدثني عبد الله بن بشير البصري قال: علق أبي جارية لبعض الهاشميين فبعثت إليه أمي تعاتبه فكتب إليها قصيدة أولها هذا البيت.

ولا تُقاسِنَ بَعْدِي الهمَّ والجَزَعَا

ثم انتقل إلى رافع الضمير البارز فقال:

واشكلهُ قبلَ مضمِرَ لَيْنِ بما جَانَسَ منَ نَحْرُكُ قدَ علِمَا

فأمر بتحريك آخر المؤكد قبل المضمرة اللين بحركة تجانس، والمضمرة اللين هو ألف الاثني وواو الجمع وياء المخاطبة. فيفتح آخر المؤكد قبل الألف ويضم قبل الواو ويكسر قبل الياء.

وأما حكم المضمرة في نفسه، فإن كان ألفا أقرت، لخفتها، وإن كان واوا أو ياء حذف وتركت الحركة المجانسة دليلاً عليهما، وإلى هذا أشار بقوله:

والمضمرة أحذفتُهُ إلا الألف

فعلم أن الألف تقرر نحو «هل تضربان»، وأن الياء والواو يحذفان نحو «هل تضربن يا زيدون» و«هل تضربن يا هند».

هذا حكم الصحيح، (وأما^(١)) المعتل بالواو والياء فتقول: اغزن وارمن - بحذف الواو وإبقاء الضمة دليلاً عليها، واغزن وارمن - بحذف الياء وإبقاء الكسرة دليلاً عليها. كما فعلت في الصحيح.

فإن قلت: ليس المعتل بالواو والياء كالصحيح، لأن المعتل بهما يحذف آخره، ويجعل الحركة المجانسة على ما قبله، بخلاف الصحيح.

قلت: حذف آخر المعتل إنما هو لإسناده إلى الواو والياء، لا لتوكيده، فهو مساو للصحيح في التغيير الناشئ عن التوكيد، ولذلك لم يتعرض له الناظم.

وأما المعتل بالألف فليس كالصحيح فيما ذكر بل له حكم آخر نبه عليه بقوله:

= وصدرة: لا تبيِّن لوعةً إثرى ولا هلعاً - وهو من البسيط.

الإعراب: «لا تقاسن» نافية وفعل مضارع مسند لياء المخاطبة وحذفت للتخلص من التقاء الساكنين والنون للتوكيد والفاعل ضمير مستتر «بعدي» ظرف والياء مضاف إليه «الهم» مفعول به «والجزعا» عطف عليه.

الشاهد: قوله «ولا تقاسن» حيث حذف آخر الفعل لأنه ياء ولي كسرة في لغة فزارة.

مواضعه: ذكره الأشموني ٢/٥٠١، والسيوطي في الهمع ٢/٥٩.

(١) أ، ج.

وإن يَكُنْ في آخرِ الفعلِ أَلْفٌ فاجعلهُ منه رافعاً غيرَ الياءِ
والواوِ ياءً كاسعينَ سَعِيًّا

الضمير في (اجعله) للألف التي هي آخر الفعل، والضمير في منه للفعل وياء ثاني مفعولى اجعل أى: اجعل الألف التي هي آخر الفعل ياء إن كان رافعا غير الياء والواو، فيشمل ثلاثة أنواع: رافع الألف نحو «اسعيان» ورافع نون الإناث نحو «اسعيان» والمجرد من الضمير البارز نحو «اسعين يا زيد».

ثم ذكر حكم رافع الواو والياء فقال: واحذفه من رافع هاتين وفيه.
أى: واحذف الألف من رافع الياء والواو وتبقى الفتحة قبلها دليلا عليها.

ثم ذكر حكم الواو والياء بعد حذف الألف فقال:

واو ويا شكلاً مُجانسٌ قفى

يعنى أن الواو تضم والياء تكسر، وإنما احتيج إلى تحريكهما ولم يحذفها، لأن قبلهما حركة غير مجانسة، أعنى: فتحة الألف المحذوفة، فلو حذفها لم يبق ما يدل عليهما. ثم مثل فقال:

نَحْوُ اخْشِينِ يا هِنْدُ بِالكَسْرِ وِيا قَوْمُ اخْشُونِ وَاضْمُمُ وِقَسْ مُسَوِّيا
قوله (واضمم) يعنى الواو.

تنبيهان:

الأول: أجاز الكوفيون حذف الياء المفتوح ما قبلها نحو «اخشين» فتقول «اخشين يا هند» وحكى الفراء أنها لغة طيى.

الثانى: فرض المصنف الكلام على الضمير، وحكم الألف والواو اللذين هما علامة^(١) كحكم الضمير وهذا واضح.

ولم تقع خفيفة بعد الألف لَكِنْ شَدِيدَةٌ.....

قال فى شرح الكافية: لو كان المسند إليه ألفا لم يجز أن يؤتى بالتون إلا مشددة، هذا مذهب سيويه وغيره من البصريين إلا يونس، فإنه يجوز أن يؤتى

(١) أى: بأن أسند الفعل إلى الظاهر على لغة أكلونى البراغيث.

بعد الألف بالنون الخفيفة مكسورة، ويعضد قوله قراءة بعض القراء ﴿فَدَمَّرَانِهِمْ﴾ تدميراً^(١) حكاه ابن جنى.

ويمكن أن يكون من هذا قراءة ابن ذكوان ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾^(٢).

ومذهب يونس كمذهب الكوفيين فى وقوع الخفيفة بعد الألف. انتهى.

قلت: وفى كلام بعضهم ما يدل على أنهم يلحقونها ساكنة لا مكسورة وهو ظاهر كلام سيويه؟

قال: وأما يونس وثاس من النحويين فيقولون: اضربان واضربنان زيءا، فهذا لم تقله العرب، وليس له نظير فى كلامها، إذ لا يقع بعد الألف ساكن إلا أن يدغم. انتهى.

فإن قلت: إذا كان بعدها ما تدغم فيه، فهل يجوز لحاقها على مذهب البصريين لزوال المانع نحو «اضربان نعمان»؟

قلت: قال الشيخ أبو حيان: نص بعضهم على المنع، ويمكن أن يقال: يجوز. انتهى، وقد صرح سيويه بمنع ذلك.

وقوله: «وكسرهما ألف» يعنى: أن النون الشديدة إذا وقعت بعد الألف كسرت، وإن كانت فى غير ذلك مفتوحة، وإنما كسروا مع الألف فرارا من اجتماع الأمثال.

وَالْفَأْزِدُ قَبْلَهَا مُؤَكَّدًا فِعْلًا إِلَى نُونِ الْإِنَاثِ أُسْنِدًا

فتقول: «اضربنان» وإنما زيدت هذه الألف للفصل بين الأمثال.

والخلاف فى التوكيد بالخفيفة بعد الألف الفاصلة كالحلاف بعد ألف الاثنين.

وَاحْدَفٌ خَفِيفَةٌ لِسَاكِنٍ رَدِفٌ وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقَفَ

يعنى: أن الخفيفة تحذف وهى مرادة لأمرين:

(١) من الآية ٣٦ من سورة الفرقان - وذلك على أنه فعل أمر لاثنين والألف ضمير الاثنين والنون المكسورة نون توكيد خفيفة.

(٢) سورة يونس ٨٩.

أحدهما: أن يليها ساكن نحو (اضرب الرجل) تريد: اضربين.
ومنه قوله^(١):

لا تُهينَ الفقيرَ علكَ أنْ تركعَ يوماً والدهرُ قد رفَعَه
لأنها لما لم تصلح للحركة عوملت معاملة حرف المد^(٢).

وإذا وليها ساكن وهي بعد ألف على مذهب المجيز فزعم يونس أنها تبدل همزة وفتح فتقول «اضرباء الغلام» و «اضربناء الغلام» قال سيبويه: وهذا لم تقله العرب، قال: والقياس «اضرب الغلام»، و«اضربن الغلام»^(٣) يعني بحذف الألف والنون.

(١) قائله: هو الأضبط بن قريع السعدى - وهو من المنسرح.
اللغة: «تهين» فعل مضارع من الإهانة «علك» لغة فى لعلك «تركع» تخضع وتنقاد، والمراد انحطاط الحال.

المعنى: لا تحتقر الفقير ولا تهنه وتستخف به فربما يتبدل الحال - والدهر قلب - فيخفضك الزمان ويرفعه عليك.

الإعراب: «لا تهين» لا ناهية وتهين فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المحذوفة لوقوع الساكن بعدها - وهي لام الفقير - فى محل جزم والفاعل ضمير مستتر فيه «الفقير» مفعول به «علك» عل حرف ترج ونصب والكاف اسمها «أن» حرف مصدرى «تركع» فعل مضارع منصوب بأن والفاعل ضمير وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر خبر لعل - على تأويله باسم الفاعل - أو على حذف مضاف «يوماً» ظرف زمان «والدهر» الواو حالية والدهر مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة «قد رفعه» قد حرف تحقيق رفع فعل ماض والفاعل ضمير والها مفعول والجملة فى محل نصب حال من الضمير المستتر فى تركع.
الشاهد: قوله «لا تهين» - بكسر الهاء وسكون الياء - حيث حذفت نون التوكيد الخفيفة للتخلص من التقاء الساكنين - وهما النون واللام فى الفقير، وأصله «لا تهينن» - نونين - أولهما مفتوحة فحذف النون الخفيفة لما استقبلها ساكن.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٢/٥٠٤، وابن هشام ٣/٣١٨، وابن عقيل ٢/٢٣٥، وابن الناظم، والمكودى ص ١٣٧ والسيوطى ص ١١٠ وفى همعه ١/١١١ وفى خزانة الأدب الشاهد ٩٥٤ وشرح المفصل ٩/٤٣، والإنصاف ١/١٣٦، والمعنى ١/١٣٥، ٢/١٧٣.

(٢) فحذفت لالتقاء الساكنين.

(٣) أ، ج وفى ب (اضربا الغلام واضرينا الغلام).

والثاني: أن يوقف عليها بعد غير فتحة، يعني: بعد ضمة أو كسرة، فإنها تحذف إذ ذاك كما يحذف التنوين، ويرد ما حذف لأجلها، أعنى: واو الضمير وياه ونون الرفع أيضا وفي المعرب.

وقد نبه على رد المحذوف بقوله:

وَأَرَدُّ إِذَا حَذَفْتَهَا فِي الْوَقْفِ مَا مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عَدَمًا

يعنى: أنه يرد إلى الفعل الموقوف عليه بعد حذفها ما حذف في الوصل لأجلها فتقول: «اضربن يا زيدون» و «اضربن يا هند» فإذا وقفت عليهما «قلت»^(١) اضربوا واضربى - برد واو الضمير وياه، وتقول في «هل تضربن» و «هل تضربين» إذا وقفت «عليهما»^(٢). هل تضربون وهل تضربين - برد الواو والياه ونون الرفع، لزوال سبب الحذف. ثم نبه على حكمها بعد الفتحة فقال:

وَأَبْدَلْنَهَا بَعْدَ فَتْحِ أَلِفًا وَقَفًّا كَمَا تَقُولُ فِي قِفْنِ قَفًّا

وذلك لشبهها بالتنوين، وقد ندر حذفها لغير ساكن ولا وقف كقوله^(٣):

اضربَ عنكَ الهمومَ طارقها

(١) ب، ج.

(٢) ب.

(٣) قائله: هو طرفة بن العبد، وقال ابن برى: مصنوع عليه - وهو من المنسرح.

وتمامه: ضربك بالسيف قونس الفرس.

اللغة: «طارقها» من طرق الرجل إذا أتى أهله ليلا «قونس» بفتح القاف وسكون الواو وفتح النون - وهو العظم الناتئ بين أذنى الفرس.

الإعراب: «اضرب» فعل أمر والفاعل ضمير مستتر فيه «عنك» جار ومجرور متعلق باضرب.

«الهموم» مفعول به لا ضرب منصوب بالفتحة الظاهرة «طارقها» - بالنصب بدل من الهموم

«ضربك» مصدر نوعى مضاف إلى فاعله، وانتصابه بنزع الخافض أى: كضربك بالسيف

والباء للاستعانة «قونس» مفعول للمصدر «الفرس» مضاف إليه.

الشاهد: قوله «اضرب» - بفتح الباء لأن أصله اضربن بالنون الخفيفة فحذفت النون وبقيت الفتحة قبلها للضرورة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية، الأشموني ٢/٥٠٥، وابن الناظم والسيوطى ص ١١٠،

وذكره المغنى ٢/١٧٣، وشرح المفصل ٩/٤٤، والإنصاف ٢/٣٣٢.

وكقوله^(١):

كما قِيلَ قَبْلَ الْيَوْمِ خَالَفَ تَذَكَّرَا

فإن قلت: ما ذكر من حذف الخفيفة «الوقف»^(٢) بعد غير الفتحة يناهى معنى التوكيد الذى جاءت لأجله، إذ لا دليل عليها بعد الحذف.
فينبغي أن يقال: إن التوكيد بها إنما يكون فى الوصل خاصة كما أشار إليه بعضهم.

قلت: يردده قلبها بعد الفتحة ألفا فى الوقف، فعلم بذلك أن التوكيد بها لا يختص بالوصل.

تنبيهات:

الأول: اختلف فى الفعل المعرب إذا أكد بالنون على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه مبنى، والثانى: أنه معرب، والثالث: التفصيل بين أن تباشر فيكون مبنيا، أو لا تباشر فيكون معربا، وهو الصحيح - كما تقدم أول الكتاب - ويدل على صحته رد نون الرفع عند حذف نون التوكيد فى الوقف. فدل على أنها مقدره فى الوصل.

(١) قائله: لم اعثر على قائله - وهو من الطويل.

وصدره: خلافاً لقولى من فيالة رايه

اللغة: «فيالة» - بفتح الفاء والياء واللام - ضعف فى رايه «تذكرا» أصله تذكرا لانه مضارع تذكر من باب تفعل - فحذفت إحدى التاءين للتخفيف.

المعنى: إن خالفت تذكرت ذلك يعنى: رأيت بعد ذلك سوء المخالفة أو جوزيت به.

الإعراب: «خلافا» منصوب بفعل محذوف تقديره خالف خلافا «لقولى» جار ومجرور متعلق

بالفعل المحذوف «من» تعليلية. أى: لأجل فيالة رايه «كما» يجوز أن تكون الكاف للتعليل

وما مصدرية، والمعنى خالف لأجل ما قيل له أى: لأجل القول الذى قيل له قبل اليوم بما

فيه خير وصلاح له. والأظهر أن الكاف للتشبيه وما مصدرية والمعنى خالف من ضعف

رايه لقولى «قيل» فعل ماض مبنى للمجهول «خالف» فعل أمر.

الشاهد: قوله «خالف» حيث حذف منه نون التوكيد ففتح الفاء، إذ أصله خالفن.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٢/٥٠٥.

(٢) ب، ج.



والثاني: أجاز سيويه إبدالها واوا أو ياء نحو: اخشونَ واخشينَ.

فتقول: اخشوا واخشى، وغيره يقول: «اخشوا واخشى». وقد نقل عنه إبدالها واوا بعد الضمة وياء بعد الكسرة مطلقا.

قلت: وكلام سيويه يدل على أن يونس إنما قال بذلك في المعتل، فإنه قال: وأما يونس فيقول: اخشى واخشوا - يزيد الواو والياء بدلا من النون الخفيفة من أجل الضمة والكسرة.

وقال الخليل: لا أرى ذلك إلا على قول من قال: هذا عمرو ومررت بعمري - ثم قال: وينبغي لمن قال بقول يونس في اخشى واخشوا - إذا أراد الخفيفة أن يقول: هل تضربوا؟ بجعل الواو مكان الخفيفة.

والثالث: إذا وقف على المؤكد بالخفيفة بعد الألف على مذهب يونس والكوفيين أبدلت ألفاء ونص سيويه على ذلك عن يونس ومن وافقه، ثم قيل: يجمع بين الألفين فيمد بمقدارهما، وقيل: بل ينبغي أن تحذف إحداهما ويقدر بقاء المبدلة من النون وحذف الأولى.

وفي الغرة: إذا وقفت على «اضربان» على مذهب يونس زدت ألفا عوض النون، فاجتمع ألفان: فهزمت الثانية فقلت: اضرباء. انتهى. وقياسه في اضربان اضربناء.

ما لا ينصرف

الأصل في الاسم أن يكون (معرباً)^(١) منصرفاً، وإنما يخرج عن أصله شبهه بالفعل أو بالحرف، فإن شابه الحرف بلا «معاند»^(٢) بُنى، وإن أشبه الفعل بكونه فرعاً من وجهين من الوجوه الآتية مُنع الصرف.

ولما أراد بيان ما يمنع الصرف بدأ بتعريف الصرف فقال:

الصرفُ تنوينٌ أتى مبيّناً معنًى به يكونُ الاسمُ أمكناً

فقوله «تنوين» جنس يشمل جميع أقسام التنوين، وقد تقدمت أول الكتاب، وقوله «أتى مبيّناً . . . إلخ» مُخرج لسائر أقسام التنوين غير المعبر عنه بالصرف والمراد بالمعنى الذى يكون به الاسم أمكن، بقاؤه على أصلته، ومعنى بقائه على أصلته سلامته من شبه الحرف وشبه الفعل، فكأنه يقول: الصرف تنوين يبين كون الاسم باقياً على أصلته، أى: غير مشابه فعلاً ولا حرفاً، فإن هذا هو المعنى الذى يكون الاسم به أمكن - أى: زائد فى التمكن.

قيل^(٣): وهو أفعال تفضيل من التمكن، وهو شاذ.

تنبيهات:

الأول: مذهب المحققين أن الصرف هو التنوين المذكور، أعنى: تنوين التمكن وحده، وقيل: (الصرف)^(٤) هو الجر والتنوين معا.

الثانى: تخصيص تنوين التمكين بالصرف هو المشهور، وقد يطلق على غيره من تنوين التنكير والعوض والمقابلة صرفاً.

الثالث: فهم من تعريفه الصرف أن المنصرف ما يدخله التنوين المسمى بالصرف، وأن غير المنصرف ما لا يدخله ذلك التنوين.

(١) ب، ج وفى أ (منونا).

(٢) ب، ج وفى أ (معارض).

(٣) ب.

(٤) ب، ج.

قال الشارح: وفي هذا التعريف مسامحة، فإن من جملة ما لا يدخله التنوين الدال على الأمكنة (باب)^(١) مسلمات قبل التسمية، وليس من الممكن أن يقول: إنه غير مصروف، لما سنعرفه بعد.

الرابع: اختلف في اشتقاق المنصرف، ف قيل: (هو)^(٢) من الصريف، وهو الصوت، لأن في آخره التنوين وهو صوت، وقيل: من الانصراف في جهات الحركات، (وقيل: من الانصراف)^(٣) وهو الرجوع، كأنه انصرف عن شبه الفعل. وقال في شرح الكافية: سمي منصرفا، لأن قياده إلى ما يصرفه عن عدم تنوين إلى تنوين، وعن وجه من وجوه الإعراب إلى غيره.

الخامس: جميع ما لا ينصرف اثنا عشر نوعا، منها خمسة لا تنصرف في تعريف ولا تنكير، وسبعة لا تنصرف في التعريف وتنصرف في التنكير، وستأتي مفصلة إن شاء الله تعالى.

ولما شرع في بيان موانع الصرف بدأ بما يمنع في الحالتين فقال:

فألفُ التأنيثِ مُطلقاً مَنَعُ صَرَفَ الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعَ

يعنى: أن ألف التأنيث مطلقا مقصورة كانت أو ممدودة - تمنع صرف ما هي فيه كيفما وقع من كونه نكرة أو معرفة مفردا أو جمعا اسما أو صفة.

فالمقصورة، نحو ذكري وسلمى ومرضى وسكرى، والممدودة نحو صحراء وزكرياء وأشياء وحمراء.

وإنما استقلت الألف بالمنع، لأنها قائمة مقام (شيئين)^(٤)، وذلك لأنها لازمة لما هي فيه، بخلاف الساء فإنها في الغالب مقدره الانفصال، ففي المؤنث بالألف فرعية من جهة التأنيث، وفرعية من جهة لزوم علامته، بخلاف المؤنث بالطاء.

(١) ب، ج.

(٢) ب، ج وفي أ (تا).

(٣) ب، ج.

(٤) ب، ج وفي أ (سبين).

فرعان:

الأول: إذا سمي بكلتا من قولك «قامت كلتا جارتيك» منعت الصرف لأن ألفها للتأنيث، وإن سميت بها من قولك «رأيت كلتيهما أو كلتي المرأتين» على لغة كنانة صرفت، لأن ألفها إذ ذاك منقلبة وليست للتأنيث.

الثاني: إذا رخصت حبلوى على لغة الاستقلال عند من أجازها وقلت: يا حبلوى^(١) ثم سميت به صرفت، ولما ذكر في كلتا. ثم قال:

وزائداً فعلانٍ في وصفٍ سلمٍ من أن يرى بناءً تأنيثٍ ختمٍ

أى: ويمنع صرف الاسم أيضاً زائداً فعلان، وهما الألف والنون في مثال فعلان صفة لا تختم ببناء التأنيث، وذلك يشمل نوعين:

أحدهما: ما مؤنثه فعلى نحو سكران وسكرى، وهو متفق على منع صرفه. والآخر: ما لا مؤنث له، نحو حيان لكبير اللحية، وهذا فيه خلاف، والصحيح منع صرفه، لأنه وإن لم يكن له فعلى وجوداً فله فعلى تقديراً، لأننا لو فرضنا له مؤنثاً لكان فعلى أولى به من فعلانه، لأن باب سكران أوسع من باب ندمان، والتقدير فى حكم الوجود بدليل الإجماع على منع صرف أكرم وأدر^(٢) مع أنه لا مؤنث له.

واحترز من فعلان الذى مؤنثه فعلانه؛ لأنه مصروف نحو ندمان وندمانة. وقد جمع المصنف ما جاء على فعلان ومؤنثه فعلانه فى قوله:

| | |
|-------------------|--------------------|
| أجز فعلى لفعالنه | إذا استثنيت حبلانا |
| ودخنانا وسخنانا | وسيفانا وصحيانا |
| وصوجاناً وعلانا | وقشوانا ومصاناً |
| وموتاناً وندماناً | وأبعهن نصرانا |

(١) حذفت ياء النسب المشددة للترخيم، ثم قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وإنما صرفت لأن الألف ليست للتأنيث، بل هى منقلبة عن الواو.

(٢) أكرم: لعظيم الكمره - بفتح الميم - وهى الحشفة، وأدر - بالمد - لكبير الأنثيين.

واستدرك عليه لفظان، وهما خَمَصَان لغة في خُمَصَان، وأليان في (نحو)^(١) «كَبَش أليان»^(٢)، وقد ذيلت أبياته بقولي:

ورد فيهن خَمَصَانَا على لغة وأليانا

ولابد من شرح هذه الألفاظ، فالحبلان: العظيم البطن، وقيل: الممتلئ غيظا، والدخنان: اليوم المظلم، والسَخَنان: اليوم الحار، والسَيْفَان: الرجل الطويل المشوق، والصَحِيَّان: اليوم الذي لا غيم فيه، والصَّوْجَان^(٣): البعير اليابس الظهر، والعلان: الكثير النسيان، وقيل: الرجل الحقيير، والقشوان: الدقيق الساقين، والمَصَّان: اللثيم، والموتان: البليد الميت القلب، والندمان: المنادم^(٤) والنصران: واحد النصرارى.

فإن قلت: ولم صرف ما مؤنثه فعلانة مع أن فيه ما فى سكران من الزيادتين والوصف؟

قلت: لم يمتنع الصرف بزيادتي فعلان لذاتها بل لشبهها بزيادتي حمراء فى وجوه منها: أنهما لا تلحقهما تاء التأنيث وهذا مفقود فيما مؤنثه فعلانة، فلذلك صرف.

تنبيهات:

الأول: فهم من قوله (زائدا فعلان) أنهما لا يمتعان فى غيره من الأوزان كفعلان - بضم الفاء - نحو خُمَصَان، لعدم شبههما فى غيره بألفى التأنيث.

الثانى: لغة بنى أسد صرف سكران وبابه، لأنهم يقولون فى مؤنثه فعلانة، فهو عندهم كندمان.

الثالث: ما تقدم من أن المنع بزيادتي فعلان لشبههما بألفى التأنيث فى حمراء، هذا مذهب سيبويه، وزعم المبرد أنه امتنع، لكون النون بعد الألف مبدلة من ألف التأنيث، والقولان عن أبى على.

(١) ب.

(٢) أى: كبير الإلية.

(٣) الصوجان: فآؤه صاد أو ضاد معجمة ولامه جيم فى الحالين.

(٤) أما ندمان من الندم فغير مصروف، إذ مؤنثه ندمى.

ومذهب الكوفيين أنهما منعاً لكونهما رائدتين لا تقبلان الهاء، لا للتشبيه
بألفى التانيث.

ووصفٌ أصليٌّ ووزنٌ أفعلاً ممنوعٌ تانيثٌ بتا كأشهُلا

أى ويمنع الصرف أيضاً اجتماع الوصف الأصلي ووزن أفعال بشرط أن يمنع
من التانيث بالتاء وذلك يشمل ثلاثة أنواع:

أحدها: ما مؤنثه فعلاء نحو أشهل وشهلاء.

والثاني: ما مؤنثة فعلى نحو أفضل وفضلى.

والثالث: ما لا مؤنث له نحو أكرم - العظيم الكمرة.

فهذه الأنواع الثلاثة ممنوعة من الصرف للوصف الأصلي ووزن أفعال، فإن
وزن الفعل به أولى، لأن أوله زيادة تدل على معنى فى الفعل دون الاسم، فكان
لذلك أصلاً فى الفعل، لأن ما زيادته لمعنى أولى مما زيادته لغير معنى، فإن أنث
بالتاء انصرف، نحو أرمل بمعنى فقير، فإن مؤنثه أرملة^(١) خلافاً للأخفش فإنه يمنع
صرف أرمل - بمعنى فقير، (فإنه يجريه)^(٢) مجرى أحمر، لأنه صفة وعلى وزنه،
وأما قولهم (عام أرمل)^(٣) فغير منصرف، لأن يعقوب حكى فيه «سنة رملاء»
واحترز بالأصلى عن العارض فإنه «لا يعتد به»^(٤) كما سيأتى.

تنبيهان:

الأول: مثل الشارح ما تلحقه التاء بأرمل وأباتر - وهو القاطع لرحمه -
وأدابير - وهو الذى لا يقبل نصحا - فإن مؤنثهما أباترة وأدابيرة، أما أرمل
فواضح، وأما أباتر وأدابير فلا يحتاج هنا إلى ذكرهما، إذ لم يشملهما كلام الناظم
فإنه علق (المنع)^(٥) على وزن أفعال، وإنما ذكرهما فى شرح الكافية، لأنه علق المنع
بوزن الفعل ولم يخصه بأفعال، ولذلك احترز أيضاً من يعمل^(٦) - الجمل السريع.

(١) لضعف شبهه بلفظ المضارع، لأن تاء التانيث لا تلحقه.

(٢) ب، وفى أ، ج (لجريه).

(٣) أى: قليل المطر والنفع.

(٤) ب، ج وفى أ (لا يفيد).

(٥) ب، ج وفى أ (النظم).

(٦) يعمل: بوزن يفرح ومؤنثه يعمل.



الثانى: الأولى تعليق الحكم على وزن الفعل الذى هو به أولى، لا على وزن أفعل ليشمل نحو أحيمر وأفضل من المصغر، فإنه لا ينصرف لكونه على وزن الفعل نحو أبطر، وإن لم يكن حال التصغير على وزن أفعل.

ثم صرح بمفهوم قوله أصلى فقال:

وَالغَيْنَ عَارِضَ الوَصْفِيَّةِ كَارِيعٍ وَعَارِضَ الإِسْمِيَّةِ

فالأقسام ثلاثة:

فالأول: ما وصفيته أصلية باقية نحو أشهل، ولا إشكال فى منعه.

والثانى: ما وصفيته عارضة نحو: «مررت برجل أرنب» أى: ذليل «وبنسوة أربع».

فهذا يصرف إلغاء للوصفية العارضة، وأربع أحق بالصرف، لأن فيه تاء التانيث أيضا.

والثالث: ما وصفيته أصلية فغلبت عليه الاسمية، فهذا يمنع إلغاء للاسمية العارضة واعتبارا للأصل، وقد مثل بقوله:

فالأدهمُ القيدُ لكونه وُضِعَ فى الأصلِ وصفاً انصرافه مُنِعَ

أدهم: للقيد، وأسود: للحية، وأرقم: لحية فيها نقط كالرقم.

فهذه أوصاف فى الأصل غلبت عليها الاسمية، وهى غير منصرفة نظرا إلى أصلها، وذكر سيبويه أن كل العرب لا تصرفها كما لم تصرف أبطح وأبرق وأجرع^(١) وأن العرب لم تختلف فى منع هذه الستة من الصرف، وإن استعملت استعمال الأسماء، وحكى غيره أن من العرب من يصرف أبطح وأبرق وأجرع ملاحظة للاسمية، وقد نبه على ذلك فى التسهيل وذكر ابن جنى أن هذه الأسماء كلها قد تصرف، ثم قال:

وأجدلٌ وأخيلٌ وأفمى مصروفةٌ وقد يتلن المنعاً

(١) أبطح: هو سبيل واسع فيه دقاق الحصى. وأجرع: هو المكان المستوى، وأبرق: هو أرض خشنة فيها حجارة وطين ورمل مختلطة.

أكثر العرب تصرف أجدلاً وهو الصقر، وأخيلاً وهو طائر عليه نقط كالخيلان، وأما أفعى فلا مادة له في الاشتقاق، لكن ذكره يقارنه تصور إيذائها فأشبهت المشتق.

تنبيه:

اختلف في وزن أفعى فقليل: أفعال، فالهمزة زائدة، لقولهم مفعاة وألفها عن واو لقولهم أفعوان، وقال الفارسي: هو مقلوب وأصله أيفع وهو من يافع، وقال أبو الفتح: مقلوب وأصله أفوع وهو من فوعة السم.

ومنع عدل مع وصف معتبر في لفظ مثنى وثلاث وأخره

العدل صرف لفظ أولى بالمسمى إلى لفظ آخر، وهو يمنع الصرف مع الوصف في موضعين:

أحدهما: المعدول في العدد إلى مفعّل نحو مثنى، أو فُعّال نحو ثلاث.

والثاني: آخر مقابل آخرين.

أما المعدول في العدد إلى مفعّل أو فُعّال فالمانع له عند سيبويه والجمهور العدل والوصف.

أما العدل فعن أسماء العدد، فأحاد وموحد معدولان عن واحد واحد ومثنى وثناء معدولان عن اثنين اثنين، وكذا سائرهما، وأما الوصف. فلأن هذه الألفاظ لم تستعمل إلا نكرات، إما نعتا نحو: ﴿أُولِي أجنحةٍ مثنى وثلاث﴾^(١) وإما حالا نحو ﴿فَانكحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مثنى﴾^(٢) وإما خبرا نحو «صلاة الليل مثنى مثنى»^(٣)، ولا تدخلها آل، قال في الارتشاف: وإضافتها قليلة، وذهب الزجاج إلى أن المانع لها العدل في اللفظ وفي المعنى.

أما في اللفظ فظاهر، وأما في المعنى فلأن مفهوماتها تضعيف أصولها فصار فيها عدلان.

(١) من الآية ١ من سورة فاطر.

(٢) من الآية ٣ من سورة النساء.

(٣) وإنما كرر لقصد التأكيد لا لإفادة التكرير. «مثنى» الأولى خبر «صلاة» والثانية للتوكيد.

وأما «آخر» المعدول وهو جمع أخرى أنثى آخر بفتح الحاء^(١)، فالمانع له أيضا العدل والوصف.

أما الوصف فظاهر، وأما العدل فقال أكثر النحويين إنه معدول عن الألف واللام؛ لأنه من باب أفعال التفضيل، فحقه ألا يُجمع إلا مقرونا بال كالصغر والكبر.

والتحقيق: أنه معدول عن آخر مرادا به جمع المؤنث، لأن حقه أن يستغنى فيه بأفعل عن فَعَلَ لتجرده من أل، كما يستغنى بأكبر عن كبر في نحو «رأيتها مع نساء أكبر منها».

تنبيه:

قد يكون «آخر» جمع أخرى بمعنى آخره فيصرف، لانتفاء العدل^(٢).

والفرق بين أخرى أنثى آخر، وأخرى بمعنى آخره أن تلك لا تدل على الانتهاء، ويعطف عليها مثلها من صنف واحد «نحو جاءت امرأة أخرى وأخرى»^(٣) وأما أخرى بمعنى آخره فتدل على الانتهاء ولا يُعطف عليها مثلها من جنس واحد، وهي المقابلة «الأولى»^(٤) في قوله تعالى ﴿قَالَتْ أُولَاهُمْ لِأُخْرَاهُمْ﴾^(٥) وكان ينبغي أن يحترز عنها كما احترز في الكافية والتسهيل بقوله مقابل آخرين^(٦).

ووزنُ مثنى وثلاثَ كهُمَا من واحدٍ لأربعٍ فليُعَلِّمًا

يعنى: أن ما وازن مثنى وثلاث من المعدول من واحد إلى أربع، فهو مثلها في امتناعه من الصرف للعدل والوصف، فهذه ثمانية ألفاظ متفق على سماعها وهي: أحاد وموحد وثناه ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع، ولذلك اقتصر عليها، قال في شرح الكافية: وروى عن بعض العرب «مخمس وعشار ومعشر».

(١) بمعنى مغاير.

(٢) لأن مذكرها آخر - بالكسر - بدليل «وَأَنَّ عَلَيْهِ النَّشْأَةَ الْآخِرَى». ﴿ثُمَّ اللَّهُ يَنْشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ﴾ فليست من باب أفعال التفضيل. هـ ٢/٥١٦ أشموني.

(٣) أ، ب.

(٤) ب، ج وفي أ (الأولى).

(٥) من الآية ٣٩ من سورة الاعراف.

(٦) قال: ومنع الوصف وعدل آخرًا مقابلا لآخرين فاحصرا

ولم يرد غير ذلك، وظاهر كلامه فى التسهيل أنه قد سمع خماس أيضا،
واختلف فيما لم يسمع على ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنه يقاس على ما سمع وهو مذهب الكوفيين والزجاج، ووافقهم
الناظم فى بعض نسخ التسهيل، وخالفهم فى بعضها.

والثانى: أنه لا يقاس عليه، بل يقتصر على المسموع، وهو مذهب جمهور
البصريين.

والثالث: أنه لا يقاس على أفعال لكثرتة، لا على مفعّل.

قال أبو حيان: والصحيح أن البناءين مسموعان من واحد إلى عشرة،
وحكى البناءين أبو عمرو الشيبانى. وحكى أبو حاتم وابن السكيت من أحاد إلى
عُشار، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ.

تنبيه:

أجاز الفراء صرف هذه الألفاظ مذهوبا بها مذهب الأسماء قال: تقول
العرب: «ادخلوا ثلاث ثلاث، وثلاثا ثلاثا» والوجه الأنجري، انتهى، ومنع ذلك
غيره:

وَكُنْ لَجْمَعٍ مُّشَبِّهِ مَفَاعِلًا أَوْ الْمَفَاعِيلِ بَمَنْعٍ كَافِلًا

الجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل هو الجمع الذى لا نظير له فى الأحاد وهو
كالف التأنيث فى أنه يستقل بمنع الصرف وحده، لقيامه مقام شيتين، فإن فيه فرعية
من جهة الجمع وفرعية من جهة عدم النظير.

ويعنى بالشبه أن يكون أوله مفتوحا وثالثه ألفا بعدها حرفان أو ثلاثة أوسطها
ساكن، وما يلى الألف مكسور لفظا أو تقديرا، ولا يشترط أن يكون أوله ميما،
بل يدخل فيه ما أوله ميم نحو مساجد ومصاييح، وما أوله غير ميم نحو دراهم
ودنانير، لأن المعتبر موافقته لمفاعل ومفاعيل فى الهيئة لا فى الوزن.

وفهم من تقييد أوسط الثلاثة بأنه ساكن أن نحو صياقلة منصرف لتحرّكه،
وإنما كان منصرفا لأن له فى الأحاد نظيرا، وذلك طواعية وكراهية ونحوهما.

وفهم من تقييد «تالى» الألف بأن يكون مكسورا أن ما ليس كذلك منصرف نحو عبال - جمع عبالة - على حد ثمرة وثمر، لأن الساكن الذى يلى الألف فى عبالاً لاحظ له فى الحركة، والعبالة: الثقل، يقال ألقى عليه عبالته أى: ثقله، هذا مذهب سيويه والجمهور، أعنى: اشتراط حركة ما بعد الألف.

قال فى الارتشاف: وذهب الزجاج إلى أنه لا يشترط ذلك، فأجاز فى تكسير هبى أن تقول: هبائى - بالإدغام قال: وأصل الياء عندى السكون ولولا ذلك لأظهرتها، انتهى، وظهر من ذكر التقييد أن نحو دواب غير منصرف، لأن أصله دوابب، فهو على مثال مفاعل تقديرا.

وذا اعتلال منه كالجوارى رفعا وجرأ أجره كسارى

ما كان من الجمع الموازن مفاعل معتلا فله حالتان:

إحدهما: أن يكون آخره ياء قبلها كسرة نحو جوار.

والأخرى: أن تقلب ياءه ألفا نحو عذارى.

فإن كان آخره ياء قبلها كسرة أجرى فى رفعه وجره مجرى سارٍ ونحوه من المنقوص (المنصرف) فتقول «هؤلاء جوار» و «مررت بجوار» بالتنوين وحذف الياء، كما تقول «هو سار» و «مررت بسار».

وأما فى نصبه فيجرى مجرى موازنة الصحيح فتقول «رأيت جوارى» - بفتح آخره من غير تنوين - كما تقول «رأيت مساجد»، فإن قلبت ياءه ألفا قدر إعرابه ولم ينون بحال، ولا خلاف فى ذلك.

فإن قلت: لم ينبه فى النظم على هذا، بل فى قوله «وذا اعتلال».

قلت: قيد بقوله «كالجوارى».

تنبيهات:

الأول: اختلف فى تنوين جوار ونحوه رفعا وجرأ، فذهب سيويه إلى أنه تنوين عوض عن الياء المحذوفة، لا تنوين صرف، وذهب المبرد والزجاج إلى أنه تنوين عوض عن الياء ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين، وذهب الأخفش إلى أنه

تنوين صرف، لأن الياء لما حذفت تخفيفا زالت صيغة مفاعل، وبقي اللفظ كجناح فانصرف، والصحيح مذهب سيبويه.

وأما جعله عوضا عن الحركة فضعيف، لأنه لو كان عوضا عن الحركة لكان ذو الألف أولى به من ذى الياء، لأن حاجة المتعذر إلى التعويض أشد ولألحق مع الألف واللام كما ألحق معهما تنوين الترتم.

وأما كونه للصرف فضعيف. لأن الياء حذفت تخفيفا وثبوتها منوى، ولذلك بقيت الكسرة دليلا عليها، ولو لم تكن منوية لجعل ما قبلها حرف إعراب.

فإن قلت: إذا جعل عوضا عن الياء، فما سبب حذفها أولا؟

قلت: قال فى شرح الكافية: لما كانت ياء المنقوص قد تحذف تخفيفا ويكتفى بالكسرة التى قبلها، وكان المنقوص الذى لا ينصرف أثقل، التزموا فيه من الحذف ما كان جائزا فى الأدنى ثقلا، ليكون لزيادة الثقل زيادة أثر، إذ ليس بعد الجوار إلا اللزوم. انتهى، وقال الشارح: ذهب المبرد إلى أن فيما لا ينصرف تنوينا مقدرا، بدليل الرجوع إليه فى الشعر، وحكموا له فى جوارٍ ونحوه بحكم الوجود، وحذفوا لأجله الياء فى الرفع والجر لتوهم التقاء الساكنين، ثم عوضوا عما حذف التنوين، وهو بعيد، لأن الحذف لملاقاة ساكن متوهم الوجود مما لم يوجد له نظير، ولا يحسن ارتكاب مثله. انتهى.

قلت: المشهور عن المبرد أن التنوين عنده عوض من الحركة كما نقل فى شرح الكافية.

الثانى: ما ذكر من تنوين جوارٍ ونحوه من الجمع فى رفعه وجره متفق عليه، نص على ذلك المصنف وغيره، وما ذكره أبو على - من أن يونس ومن وافقه ذهبوا إلى أنه لا ينون، ولا تحذف ياءه، وأنه يجز بفتحة ظاهرة وهم، وإنما قالوا ذلك فى العلم، وسيأتى بيانه.

الثالث: إذا قلت: «مررت بجوارٍ» فعلامة جره فتحة مقدرة على الياء، لأنه غير منصرف، وإنما قدرت مع خفة الفتحة لأنها نابت عن الكسرة، فاستثقلت لنيابتها عن المستثقل.

الرابع: اعلم أن باب جوار وإن جرى مجرى سار في الجر والرفع فهو يخالفه من وجهين: أحدهما: أن جره بفتحة مقدره وجر سار بكسرة مقدره. والآخر: أن تنوين جوار تنوين عوض، وتنوين سار تنوين صرف، وتقدم بيانه. فإن قلت: قوله (أجره كسارى) يوهم أن علامة جرهما واحد، وأن تنوينهما واحد.

قلت: إنما أراد (أجره كسارى) فى اللفظ فقط، وإن كان التقدير مختلفا.

وَلِسَرَاوِيلَ بِهَذَا الْجَمْعِ شَبَهٌ اقْتَضَى عُمُومَ الْمَنْعِ

اعلم أن سراويل اسم مفرد أعجمى جاء على وزن مفاعيل، فممنوع من الصرف لشبهه بالجمع فى الصيغة المعتبرة. وذلك أن بناء مفاعل ومفاعيل لا يكونان فى كلام العرب إلا للجمع أو منقول عن جمع، فحق ما وازنهما أن يمنع الصرف وإن فقدت منه «الجمعية»^(١) ولكن بثلاثة شروط:

الأول: ألا تكون ألفه عوضا عن إحدى ياءى النسب تحقيقا نحو يمان وشام، فإن أصلهما يمينى وشامى، فحذفت إحدى الياءين وعوض منها الألف، أو تقديرا نحو تهام وثمان فإن ألفهما موجودة قبل، فكانهم نسبوا إلى فَعَلْ أو فَعُلْ ثم حذفوا إحدى الياءين وعوضوا الألف.

فهذه الألفاظ مصروفة وإن كانت على مثال مفاعيل، لأن ألفها عوض ففارقت الجمع بذلك لأن ألفه لا تكون عوضا.

الثانى: ألا تكون كسرة ما يلى الألف عارضة نحو توتان وتدان، لأن وزنهما فى الأصل تفاعل - بالضم - فجعل مكان الضم كسرة لتصح الياء. فهذا أيضا منصرف لأنه خالف الجمع بعروض الكسرة.

الثالث: ألا يكون (بعد الكسرة)^(٢) ياء مشددة عارضة نحو حوارى - وهو الناصر - وظفارى^(٣) فإن ياء النسب فى ذلك مقدره الانفصال فخالف بذلك

(١) ب، ج وفى أ (الصرفية الجمعية).

(٢) أ، ج وفى ب (بدل الكسرة).

(٣) نسبة إلى ظفار بورن قطام - مدينة باليمن.

الجمع، لأن ما بعد ألفه غير مقدر الانفصال، وأما بخاتي - جمع بختي - فغير منصرف، لأن ما بعد الألف ليس بعارض، ولو نسب إلى بخاتي لا تصرف لعروض ياء النسب.

وضابط ذلك أن الياء إن تقدم وجودها على الألف وجب المنع وإلا صرف سواء سبق وجود الألف كظفاري، أو كانا غير منفكين كحواري.

إذا تقدر هذا فاعلم أن سراويل اسم «مفرد»^(١) أعجمي جاء على مثال مفاعيل فمنع الصرف، لوجود صيغة الجمع فيه، ولهذا أشار بقوله: (وسراويل بهذا الجمع شبه) ونبه بقوله (اقتضى عموم المنع) إلى أنه ممنوع من الصرف وجها واحدا خلافا لمن زعم أن فيه وجهين: المنع والصرف.

وقال المصنف: إن صرفه لم يثبت عن العرب.

قلت: نقل الأخفش أن بعض العرب يصرفه في النكرة إذا جعل اسما مفردا.

تنبيهات:

الأول: ذهب بعضهم إلى أن سراويل عربي، وأنه جمع سروالة في التقدير، ثم أطلق اسم جنس على هذه الآلة المفردة، ورد بأن سروالة لم يسمع. وأما قوله^(٢):

(١) أ، ب.

(٢) قائله: لم أعثر على قائله - وقيل: البيت مصنوع - وهو من المتقارب.

اللغة: «اللؤم» - بضم اللام - وهو الدناءة في الأصل والخساسة في الفعل «المستعطف» طالب العطف وهو الشفقة.

الإعراب: «عليه» جار ومجرور خبر مقدم «من اللؤم» جار ومجرور متعلق بمحذوف «سروالة» مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة والتقدير: سروالة كائنة عليه من اللؤم «فليس» الفاء للتعليل وليس فعل ماض ناقص واسمها ضمير مستتر فيه «يرق» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة في محل نصب خبر ليس «المستعطف» جار ومجرور متعلق به.

الشاهد: قوله «سروالة» حيث احتج به من قال: إن سراويل جمع سروالة وإن سراويل = منع من الصرف، لكونه جمعا.

عليه من اللؤم سرِوالةٌ فليس يرقَ لمستعطفٍ

فشاذ، لا حجة فيه .

قلت: ذكر الأخص أنه سمع من العرب سرِوالة، وقال أبو حاتم: من العرب من يقول سرِوال، والذي يرد به هذا القول وجهان:
أحدهما: أن سرِوالة لغة في سراويل، لأنها بمعناه وليس جمعا لها كما ذكر في شرح الكافية.

والآخر: أن النقل لم يثبت في أسماء الأجناس، وإنما يثبت في الأعلام.
الثاني: سراويل مؤنث فلو سمي به ثم صغر امتنع صرفه للعلمية والتأنيث وإن زالت صيغة الجمع بالتصغير.

الثالث: شذ منع صرف ثمان تشبيها له بجوار في قوله^(١):

يَحْدُو ثَمَانِي مَوْلَعًا بِلِقَاحِهَا

والمعروف فيه الصرف، وقيل هما لغتان.

= مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٢/٥٢٢، وابن الناظم، والسيوطي في همع الهوامع ١/٢٥.

(١) قائله: قال العيني: قائله أعرابي قاله أبو الخطاب ولم ينسبه ونسبه السيرافي لابن ميادة - وهو من الكامل.

وعجزه: حتى هممن بزيقة الإرتاج.

اللغة: «يحدو» من الحدو وهو سوق الإبل والغناء لها «مولعا» بفتح اللام من أولع بالشيء إذا أغرم به «اللقاح» - بفتح اللام - وهو ماء الفحل، وهو المراد هنا، وأما اللقاح - بكسر اللام - فهو جمع لقوح، وهي الناقة التي تحلب. «الزيقة» - بفتح الزاي - الميلة «الإرتاج» - بالكسر - من أرتجت الناقة إذا أغلقت رحمها على الماء. «هممن» أى: قصدن بالميل عن الإرتاج.

الإعراب: «يحدو» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه «مولعا» حال من الضمير الذي فى يحدو «بلقاحها» جار ومجرور «حتى» للغاية «هممن» جملة من الفعل والفاعل «بريقة» فى محل نصب على المفعولية «الإرتاج» مضاف إليه.

الشاهد: قوله «ثمانى» حيث منع صرفه للضرورة تشبيها له بمساجد.

مواضعه: ذكره الأشموني ٢/٥٢٢، وابن الناظم.

وإن به سُمِّيَ أَوْ بِمَا لَحِقَ بِهِ فَالْأَنْصِرَافُ مِنْهُ يُحِقُّ

يعنى: أن ما سُمِّيَ به من الجمع الذى على مفاعل أو مفاعيل أو بما لحق به كسراويل فحقه أن يمنع من الصرف، سواء كان منقولا عن جمع محقق كمساجد - اسم رجل - أو مقدر كشراويل^(١).

قال الشارح: والعلة فى منع صرفه ما فيه من الصيغة مع أصالة الجمعية أو قيام العلمية مقامها، فلو طرأ تنكيره انصرف على مقتضى التعليل الثانى دون الأول. انتهى.

قلت: مذهب سيبويه أنه لا ينصرف بعد التنكير لشبهه بأصله، ومذهب المبرد صرفه لذهاب الجمعية، وعن الأخفش القولان، والصحيح قول سيبويه، لأنهم منعوا سراويل من الصرف وهو نكرة وليس جمعا على الصحيح.

وَالْعِلْمُ أَمْنَعُ صَرْفَهُ مُرَكَّبًا تَرْكِيْبَ مَزْجٍ نَحْوُ مَعْدِيكِرْبًا

قد تقدم أن ما لا ينصرف على ضربين:

أحدهما: ما لا ينصرف لا فى تنكير ولا تعريف.

والثانى: ما لا ينصرف فى التعريف وينصرف فى التنكير.

وقد فرغ من الكلام عن الضرب الأول، فشرع فى الثانى وهو سبعة أقسام:

الأول: المركب تركيب المزج، والمراد به جعل الاسمين اسما واحدا لا بإضافة ولا بإسناد^(٢)، بل ينزل ثانيهما من الأول منزلة تاء التانيث، وهو نوعان:

النوع الأول: ما ختم بويه فهو مبنى على الأشهر.

فإن قلت: فلم لم يحترز عنه هنا؟

قلت: عن ذلك أجوبة:

أحدها: أن قوله (معدى كريا) يقيد إطلاقه.

والثانى: أشار إلى أنه مبنى فى باب العلم فاكتفى بذلك:

(١) اسم لعدة أشخاص، من المحدثين والصحابة.

(٢) أ، ج.

والثالث: أن يكون أطلق، ليدخل فى إطلاقه ما ختم بويه على لغة من أعربه، ولا يرد على لغة من بناه؛ لأن باب الصرف إنما وضع للمعربات، وقد تقدم ذكره فى العلم.

والنوع الثانى: ما ختم بغير ويه، فهذا فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: وهو الأصح أن يعرب إعراب ما لا ينصرف، ويبنى صدره على الفتح، نحو «بعلبك» إلا أن يكون ياء نحو «معدى كرب» فإنها تسكن، قيل: أو نونا نحو «باذنجانة» وإنما بنى على الفتح لتنزل عجزه منزلة تاء التانيث، وإنما لم تفتح الياء وإن كانت تفتح قبل تاء التانيث، لأن التركيب مزيد ثقل فخص بمزيد خفة.

والوجه الثانى: أن يضاف صدره إلى عجزه فيعرب صدره بما تقتضيه العوامل، ويعرب عجزه بالجر للإضافة ويجعل العجز على هذه اللغة كالمستقل فإن كان فيه مع العلمية سبب يؤثر منع الصرف كهرمز من رام هرمز؛ فإن فيه العجمة وإلا صرف نحو موت من حضرموت.

فأما كرب من (معدى كرب) فمصرف فى اللغة المشهورة وبعض العرب لا يصرفه بجعله مؤنثا.

تنبيه:

إذا كان آخر الصدر^(١) ياء نحو (معدى كرب) وأضيف صدره إلى عجزه على هذه اللغة استصحب سكون يائه فى كل الأحوال الثلاثة.

قال المصنف: لأن من العرب من يسكن هذه الياء فى النصب مع الأفراد تشبيها بالألف، فالترزم فى التركيب لزيادة الثقل ما كان جائزا فى الأفراد. انتهى.

وقال بعضهم: تفتح فى النصب وتسكن فى الرفع والجر.

والوجه الثالث: أن يبنى صدره وعجزه على الفتح ما لم يعتل الأول فيسكن تشبيها بخمسة عشر، وأنكر بعضهم هذه اللغة، وقد نقلها الأثبات^(٢).

(١) أ، ج وفى ب (العجز).

(٢) الأثبات: جمع ثبت - بفتح المثلثة وسكون الموحدة - وهو الثقة.

تنبيهات:

الأول: احترز بقوله «تركيب مزج» من تركيب الإضافة وتركيب الإسناد، وقد تقدم حمها في العلم.

وأما تركيب العدد نحو «خمسة عشر» فمتحتم البناء عن البصريين، وأجاز (فيه)^(١) الكوفيون إضافة صدره إلى عجزه، وسيأتى فى بابها، فإن سمي به ففيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تقرأ على حاله. والثاني: أن تعربه إعراب ما لا ينصرف.
والثالث: أن يضاف صدره إلى عجزه.

وأما تركيب الأحوال والظروف نحو «شجر بغير، وبيت بيت، وصباح مساء»^(٢). إذا سمي به أضيف صدره إلى عجزه وزال التركيب، هذا رأى سيويوه وقيل: يجوز فيه التركيب والبناء.

كَذَٰكَ حَاوِي زَائِدِي فَعَلَانَا كَغَطْفَانَ وَكَأَصْبَهَانَا

يعنى: أن زائدى فعلان يمنعان (الصرف) مع العلمية فى وزن فعلان وفى غيره نحو حمدان وعثمان وعمران وغطفان وأصبهان، وقد نبه على التعميم بالتمثيل.

(١) أ، ج.

(٢) شجر بغير: - بفتح الغين مع فتح أوله وكسره - يقال: ذهب القوم شجر بغير. أى: متفرقين من أشجر فى البلد أبعد، وبغير النجم: سقط؛ لأنهم بتفرقهم يباعد بعضهم عن بعض.

بيت بيت: تقول: هو جارى بيت بيت، وأصله بيتنا ملاصقا لبيته، فحذف الجار وهو اللام وركب الاسمان وعامل الجال ما فى قوله جارى من معنى الفعل، فإنه فى معنى مجاورى، وجوزوا أن يكون الجار المقدر إلى وألا يقدر جار أصلا بل العاطف صباح مساء؛ تقول: فلان يأتينا صباح مساء أى: كل صباح ومساء فحذف العاطف وركب الظرفان قصدا للتخفيف، ولو أضفت فقلت صباح مساء لجاز أى: صباحا مقترنا بمساء. اهـ صبان.

تنبيهات:

الأول قد يكون فى النون اعتباران، فإن قدرت النون زائدة منع الصرف، وإن قدرت أصلية صرف نحو «حسان» إن جعل من الحس امتنع أو من الحسن انصرف^(١).

وشيطان: إن جعل من شاط امتنع، أو من شطن انصرف.

ولو سميت برمان فذهب الخليل وسيبويه إلى منع الصرف، لكثرة زيادة النون فى نحو ذلك، وذهب الأخفش إلى صرفه، لأن فعلا فى النبات أكثر ويؤيده قول بعضهم «أرض مرمنة»^(٢) ويأتى الكلام على زيادة النون فى التصريف إن شاء الله تعالى.

الثانى: إذا أبدل من النون الزائدة لام منع الصرف، إعطاء للبديل حكم المبدل، مثال ذلك «أصيلال» فإن أصله أصيلان، فلو سُمى به منع الصرف ولو أبدل من حرف أصلى نون صرف، بعكس أصيلان، ومثال ذلك «حنان» فى حناء، أبدلت همزته نونا.

الثالث: ذهب الفراء إلى منع الصرف للعلمية وزيادة ألف قبل نون أصلية، تشبيها لها بالزائدة، نحو «سنان» و «بيان»، والصحيح صرف ذلك.

كَذَا مُؤْنَتْ بِهَاءٍ مُّطْلَقًا وَشَرَطُ مَنَعَ الْعَارِ كَوْنُهُ ارْتَقَى
فَوْقَ الثَّلَاثِ أَوْ كَجُورٍ أَوْ سَقَرٍ أَوْ زَيْدٍ اسْمُ امْرَأَةٍ لَا اسْمَ ذَكَرَ

من موانع الصرف التانيث، وهو ضربان: لفظى ومعنوى:

فاللفظى: إن كان بالألف فقد تقدم حكمه، وإن كان بالتاء منع مع العلمية مطلقا نحو عائشة وطلحة وهبة.

والمعنوى: أيضا، يمنع مع العلمية ولكن يشترط فى تحتم منعه أن يكون رائدا على ثلاثة أحرف نحو زينب، لأن الرابع منه ينزل منزلة هاء التانيث أو متحرك الوسط نحو سقر، لأن الحركة قامت مقام الرابع خلافا لابن الأنبارى، فإنه جعله

(١) من الحس وزنه فعلان؛ ومن الحسن وزنه فعال.

(٢) وفى نسخة ب رمنة. والمعنى: كثيرة الرمان.

ذا وجهين، وما ذكره في البسيط من أن سقر ممنوع الصرف باتفاق، ليس كذلك، أو يكون أعجميا نحو جور - اسم بلد - لأن العجمة لما انضمت إلى التأنيث والعلمية تحتم المنع، وإن كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثي لأنها هنا لم تؤثر منع الصرف، وإنما أثرت تحتم المنع، وحكى بعضهم فيه الخلاف فيجعل جور مثل هند في جواز الوجهين، أو منقولاً من مذكر نحو زيد - إذا سمي به امرأة - لأنه حصل بنقله إلى التأنيث نقل عادل خفة اللفظ. هذا مذهب سيويه والجمهور، وذهب عيسى بن عمر وأبو زيد والجرمي والمبرد إلى أنه ذو وجهين. واختلف النقل عن يونس.

ثم نبه على أن الثلاثي الساكن الوسط إذا لم يكن أعجميا ولا منقولاً عن مذكر يجوز فيه المنع والصرف بقوله:

وَجَهَانٍ فِي الْعَادِمِ تَذْكَيرًا سَبَقُ وَعَجْمَةٌ كَهِنْدَ وَالْمَنْعُ أَحَقُّ

فمن صرفه نظر إلى خفة السكون، ومن لم يصرفه نظر إلى وجود السببين ولم يعتبر الخفة.

وقد صرح بأن منعه أحق من صرفه وهذا مذهب الجمهور، وقال أبو علي: الصرف أفصح، قال ابن هشام: وهو غلط جلي، وذهب الزجاج - قيل: والأخفش - إلى أنه متحتم المنع. قال الزجاج: لأن السكون لا يغير حكماً أوجه اجتماع علتين يمنعان الصرف، وذهب الفراء إلى أن ما كان اسم بلد لا يجوز صرفه نحو «فيد» لأنهم لا يرددون اسم البلدة على غيرها^(١) فلم يكثر في الكلام بخلاف هند.

تنبيهات:

الأول: لا فرق في ذلك بين ما سكونه أصلي كهند، أو عارض بعد التسمية كفضذ أو الإعلال كدار، ففي ذلك وجهان. أجودهما المنع.

(١) مراده بقوله «لأنهم لا يرددون اسم البلدة على غيرها» أن الاشتراك اللفظي في أسماء البلدان قليل، فهم لا يطلقون اسم بلدة على بلدة أخرى إلا نادراً، بخلاف الأناسي، فإن الاشتراك في أسمائهم كثير.



الثاني: إذا كان المؤنث ثنائيا نحو يد جار فيه الوجهان ذكرهما سيبويه. وظاهر التسهيل أن المنع أجود كما في هند، وقول صاحب البسيط في يد صرفت بلا خلاف. غير صحيح.

الثالث: إذا صغر نحو هند تحتم منعه لظهور التاء نحو هنيذة، فإن صغر بغير تاء نحو حريب - وهي الفاظ مسموعة - انصرف.

الرابع: إذا سمي مذكر بمؤنث، فإن كان ثلاثيا صرف مطلقا خلافا للفراء وثعلب إذ ذهب إلى أنه لا ينصرف سواء تحرك وسطه نحو فخذ أم سكن نحو حرب.

ولابن خروف في متحرك الوسط - وإن كان زائدا على الثلاثة لفظا نحو سعاد، أو تقديرا كلفظ نحو جيل مخفف جيال^(١) بالنقل منع من الصرف.

فإن قلت: مذهب سيبويه والبصريين أن علامة التأنيث تاء، والهاء عندهم بدل التاء في الوقف فلم عدل عن التعبير بالياء في قوله: «كذا مؤنث بهاء مطلقا»؟

قلت: كأنه عدل إلى الهاء احترازا من تاء بنت وأخت، فإنهما تاء إلحاق بنيت الكلمة عليها، فليس حكمها حكم الهاء.

وقد نص سيبويه على أن بنتا وأختا إذا سمي بهما رجل مصروفان، وقياس هذا أنهما إذا سمي بهما امرأة يجوز فيهما الوجهان كهند، وقد ذهب قوم إلى أن تاء بنت وأخت للتأنيث فمنعهما الصرف في المعرفة، ونقله بعضهم عن الفراء.

فإن قلت: قد تقرر أن المؤنث بلا علامة ظاهرة فيه تاء مقدرة، ولذلك ترد في التصغير، فيقال: هنيذة، فكيف سماه عاريا في قوله «وشرط منع العار»؟

قلت: يعني: العارى من العلامة لفظا، وهو واضح.

وَالْعَجْمِيُّ الْوَضْعُ وَالتَّعْرِيفُ مَعَ زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ صَرْفُهُ امْتِنَعٌ

من موانع الصرف العجمة مع العلمية، فإذا كان الاسم من أوضاع العجم وهو علم امتنع صرفه بشرطين:

(١) اسم للتضيق الأثني، ويقال للذكر: ضبعان.

أحدهما: أن يكون عجمى التعريف أيضا أعنى: بكونه علما فى لغتهم.

الثانى: أن يكون رائدا على ثلاثة أحرف، وذلك نحو إبراهيم وإسماعيل وإسحاق، واحترز بالشرط الأول عن نوعين:

أحدهما: ما نقل من لسانهم وهو نكرة نحو لجام^(١) فلا أثر للعجمة فيه، لأن عجمته جنسية فالحق بالأمثلة العربية.

والآخر: ما كان فى لسان العجم نكرة ثم نقل فى أول أحواله علما نحو بندار^(٢).

وهذا فيه خلاف. وذهب قوم منهم الشلوبين وابن عصفور إلى أنه لا ينصرف؛ لأنهم لا يشترطون أن يكون علما فى لغة العجم، وذهب قوم إلى أنه منصرف؛ لأنهم يشترطون أن يكون علما فى لغة العجم، وإليه ذهب المصنف، وهو ظاهر كلام سيويه.

واحترز بالشرط الثانى عن الثلاثى، فإنه ينصرف، لأن العجمة سبب ضعيف فلا تؤثر فى الثلاثى بخلاف التانيث.

قال فى شرح الكافية: قولا واحدا فى لغة جميع العرب، ولا التفات إلى من جعله ذا وجهين مع السكون، ومتحتم المنع مع الحركة.

قال: وعن صرح بإلغاء عجمة الثلاثى مطلقا السيرافى وابن برهان وابن خروف، ولا أعلم لهم من المتقدمين مخالفا. انتهى.

قلت: نقل عن عيسى بن عمرو وتبعه ابن قتيبة والجرجاني جوار المنع والصرف فى الثلاثى الساكن الوسط.

ويتحصل فى الثلاثى ثلاثة أقوال:

-
- (١) اللجام - بالجيم - وضعه العجم اسم جنس للآلة التى تجعل فى فم الفرس.
(٢) بندار: بضم الباء - وهو فى لغة العجم اسم جنس للتاجر الذى يلزم المعادن ولمن يخزن البضائع للغلاء - وجمعه بنادرة.

أحدها: أن العجبة لا أثر لها فيه مطلقا، وهو الصحيح.

الثاني: ما تحرك وسطه نحو «ملك» - اسم رجل - لا ينصرف، وما سكن وسطه فيه وجهان، وقد تقدم القائلون به.

والثالث: ما تحرك وسطه لا ينصرف وما سكن وسطه منصرف، وبه جزم

ابن الحاجب.

تنبيهات:

الأول: قوله: «زيد» (هو) ^(١) مصدر زاد (يزيد) ^(٢) زيدا وزيادة وزيدانا.

الثاني: المراد بالعجمي ما نقل من لسان غير العرب. ولا يختص بلغة

الفرس.

الثالث: إذا كان الأعجمي رباعيا وأحد حروفه ياء التصغير انصرف ولم يعتد

بالياء.

الرابع: تعرف عجمة الاسم بوجوه:

أحدها: نقل الأئمة.

والثاني: خروجه عن أوزان الأسماء العربية نحو إبراهيم.

والثالث: أن يعرَى من حروف الذلاقة، وهو خماسي أو رباعي، فإن كان

في الرباعي السين، فقد يكون عربيا نحو «عسجد» ^(٣) وهو قليل، وحروف الذلاقة

سته يجمعها «مرينفل».

والرابع: أن يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم

والقاف بغير فاصل نحو «قج وجق» ^(٤) والصاد والجيم نحو «صولجان» ^(٥)، والكاف

(١) ب، ج.

(٢) ب، ج.

(٣) العسجد: هو الذهب والجوهر والبعير الضخم. هـ قاموس.

(٤) قج: - بقاف مفتوحة وجيم مشوبة بالشين ساكنة - لغة تركية بمعنى: اهرب وبمعنى كم

الاستفهامية، وأما بكسر القاف فبمعنى الرجل.

جق: بكسر الجيم وسكون القاف - بمعنى اخرج، وفي القاموس: الجقة - بالكسر - الناقة

الهرمة.

(٥) صولجان: - بفتح الصاد واللام - المحجن وجمعه صوالجة.

والجيم نحو «أسكرجة»^(١)، (وتبعية الراء للنون)^(٢) أول كلمة نحو «نرجس» والزاي بعد الدال نحو «مهندز».

كَذَلِكَ ذُو وَزْنٍ يَخْصُ الْفِعْلًا أَوْ غَالِبٍ كَأَحْمَدٍ وَيَعْلَى

ما يمنع الصرف مع العلمية وزن الفعل، بشرط أن يكون مختصا به، أو غالبا فيه.

والمراد بالمختص: ما لا يوجد في غير فعل إلا في نادر أو علم أو أعجمي، كصيغة الماضي المفتوح بقاء المطاوعة^(٣) أو همزة وصل^(٤).

وما سلم من المصوغ للمفعول وبناء فعل وما صيغ للأمر من غير فاعل والثلاثي^(٥)، وما سوى أفعال ونفعل وتفعل ويفعل من أوزان المضارع.

واحترز من النادر نحو «دئل» - لدوية، وينجلب لخرزة، وتبشر لطائر.

وبالعلم نحو «خضم» - لرجل - و «شمر» لفرس، وبالعجمي من نحو «بقم، وإستبرق»^(٦)، فلا يمنع وجدان هذه^(٧) اختصاص أوزانها بالفعل، لأن النادر والعجمي لا حكم لهما، والعلم منقول من فعل، فالاختصاص باق.

والمراد بالغالب: ما كان الفعل به أولى، إما لكثرة فيه كإحمد وإصبع وأبلم^(٨). فإن أوزانها تقل في الاسم وتكثر في الأمر من الثلاثي، وإما لأن زيادته

(١) أسكرجة: - بسكون السين وضم الكاف وضم الراء المشددة - اسم لوعاء مخصوص.

(٢) ب، ج وفي أ (الراء والنون).

(٣) نحو تعلم.

(٤) نحو انطلق.

(٥) نحو انطلق ودحرج.

(٦) البقم: بفتح الباء وتشديد القاف مفتوحة - صيغ معروف - وهو العندم، وإستبرق: الديقاج الغليظ.

(٧) أي الأسماء.

(٨) إئتمد: - بكسر الهمزة وسكون المثلثة وبالبدال المهملة.

إصبع: - بكسر الهمزة وفتح الباء - واحدة الأصابع، وفيها عشر لغات حاصلة من ضرب ثلاثة أحوال الهمزة في ثلاثة أحوال الباء والعاشرة أصبوع.

أبلم: بضم الهمزة واللام وسكون الباء - سعف المقل.

تدل على معنى فى الفعل ولا تدل على معنى فى الاسم كأفكل وأكلب^(١) فإن (نظائرهما)^(٢) تكثر فى الأسماء والأفعال، لكن الهمزة من أفعل وأفعل تدل على معنى فى الفعل^(٣) ولا تدل على معنى فى الاسم، فكان المفتوح بأحدهما من الأفعال أصلا للمفتوح بأحدهما من الأسماء.

وقد يجتمع الأمران فى نحو «يرمغ. وتنضب»^(٤)، فإنهما كائمد فى كونه على وزن يكثر فى الأفعال ويقل فى الأسماء، وكأفكل فى كونه مفتوحا بما يدل على وزن يكثر فى الفعل دون الاسم.

تنبيهات:

الأول: قد اتضح بما ذكر أن التعبير عن هذا النوع بأن يقال «أو ما أصله الفعل» كما فعل فى الكافية. أو ما هو به أولى كما فعل فى التسهيل. أجود من التعبير عنه بالغالب.

الثانى: قد فهم من قوله «يخص الفعل أو غالب» أن الوزن المشترك غير الغالب لا يمنع الصرف نحو ضرب ودحرج. خلافا لعيسى بن عمر فيما نقل من فعل فإنه لا يصرفه متمسكا بقوله^(٥):

(١) أفكل: الرعدة. أكلب: جمع كلب.

(٢) ب، ج وفى أ (نظائر هذا) فمن نظائر أفكل من الأسماء أبيض وأسود وأفضل، ومن الأفعال أذهب وأعلم وأسمع. ومن نظائر أكلب من الأسماء أبحر وأوجه وأعين، ومن الأفعال أنصر وأدخل وأخرج.

(٣) نحو أذهب وأكتب.

(٤) يرمغ - بتحتية فراء فميم فغين - بوزن يضرب - اسم لحجارة بيض دقاق تلمع: تنضب - بفوقية فنون فضاد فباء بورن تنصر - اسم شجرة اه صبان.

(٥) قائله: هو سحيم بن وثيل اليربوعى، وقيل: المثقب العبدى، وقيل: أبو زيد. ونسبه بعضهم إلى الحجاج بن يوسف الثقفى. وليس بصحيح، وإنما أنشده على المنبر لما قدم الكوفة واليا عليها، وهو من الوافر.

وعجزه: متى أضع العمامة تعرفونى.

اللغة: «جلا» كشف «طلاع» صيغة مبالغة من الطلوع وهو الصعود «الثنايا» جمع ثنية وهى العقبة، والمراد مقتحم الشدائد - العمامة يريد ما تلبس فى الحرب وتوضع فى السلم. وهى البيضة.

أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّنَائِيَا

ولا حجة فيه، لأنه يحتمل أن يكون فيه ضمير الفاعل، فيكون محكياً لأنه منقول من جملة، أو يكون حذف الموصوف وأقام صفته مقامه.

أى: أنا ابن رجل جلا.

وقد ذهب بعضهم إلى أن الفعل قد يحكى مسمى به، وإن كان غير مسند إلى ضمير متمسكا بهذا البيت.

ونقل عن الفراء ما يقرب من مذهب عيسى، قال: الأمثلة التي تكون للأسماء والأفعال إن غلبت للأفعال فلا تجره في المعرفة نحو رجل اسمه «ضرب» فإن هذا اللفظ وإن كان اسماً للعسل الأبيض هو الأشهر في الفعل.

فإن غلب في الاسم فأجره في المعرفة والنكرة نحو رجل مسمى بحجر لأنه يكون فعلاً تقول «حجر عليه القاضي» ولكنه أشهر في الاسم. انتهى.

الثالث: يشترط في الوزن المانع للصرف شرطان:

أحدهما: أن يكون لازماً. والثاني: ألا يخرج بالتغيير إلى مثال هو

للإسم.

فخرج بالأول نحو امرئ، فإنه لو سمي به انصرف، وإن كان في النصب شبيهاً بالأمر من علم. وفي الجر شبيهاً بالأمر من ضرب، وفي الرفع شبيهاً بالأمر

= المعنى: أنا ابن رجل كشف الأمور ومقتحم صعابها متى أضع على رأسى عمامة الحرب تعرفون شجاعتي.

الإعراب: «أنا» مبتدأ «ابن» خبره «جلا» مضاف إليه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل. وهو علم منقول من الفعل، أو «جلا» فعل ماضٍ وفاعله يعود على «رجل» مقدر بعد ابن مضاف إليه، والجملة صفة لرجل المقدر. أى: أنا ابن رجل جلا الأمور «وطلاع» معطوف على ابن «الثنايا» مضاف إليه. «متى» اسم شرط جازم «أضع» فعل مضارع مجزوم. فعل الشرط «العمامة» مفعول به «تعرفونى» فعل مضارع جواب الشرط وعلامة جزمه حذف النون وواو الجماعة فاعله والنون للوقاية وياء المتكلم مفعول به لتعرفوا.

الشاهد: قوله «جلا» فقد استدل به عيسى بن عمر على أنه علم منقول من الفعل الماضى. مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٢/٥٣١، وابن الناظم، وابن هشام ٣/٣٤٥، وذكر فى القطر ص ٨٤، وسيبويه ٢/٧، وابن يعيش ١/٦١.

من خرج، لأنه خالف الأفعال بكون عينه لا تلزم حركة واحدة، فلم تعتبر فيه الموازنة.

وخرج بالثاني نحو «رد، وقيل» فإن أصلهما رُدِدَ وَقُول، ولكن الإدغام والإعلال أخرجهما إلى مشابهة يَرِدُ وقيل، فلم يعتبر فيهما الوزن الأصلي. وشمل قولنا «إلى مثال هو للاسم» قسمين: أحدهما: ما خرج إلى مثال غيرنادر، ولا إشكال في صرفه نحو «رُدِدَ، وقيل».

والآخر: ما خرج إلى مثال نادر نحو «انطلق» إذا سكنت لامه، فإنه خرج إلى مثال إنْقَطَلَ^(١) وهو نادر، وهذا فيه خلاف، وجوز فيه ابن خروف الصرف والمنع.

وقد فهم من ذلك أن ما دخله إعلال ولم يخرج به إلى وزن الاسم نحو يزيد امتنع صرفه.

الرابع: اختلف في سكون التخفيف العارض بعد «التسمية»^(٢) نحو ضُرِبَ^(٣) فمذهب سيبويه أنه كالسكون اللازم فينصرف، وهو اختيار المصنف، وذهب المازني والمبرد ومن وافقهما إلى أنه يمنع الصرف، فلو خفف قبل التسمية انصرف قولاً واحداً.

وَمَا يَصِيرُ عَلَمًا مِنْ ذِي أَلْفٍ زِيدَتْ لِإِلْحَاقِ فَلَيْسَ يَنْصَرِفُ

الف الإلحاق المقصورة تمنع الصرف مع العلمية، لشبهها بألف التأنيث من وجهين لا يوجدان في ألف الإلحاق الممدودة، فلذلك لم تمنع الصرف لوجهين: أحدهما: أنها زائدة ليست مبدلة من شيء، بخلاف الممدودة فإنها مبدلة من ياء.

(١) الإنقح: يوزن مجردحل - الرجل الذي ييس جلده على عظمه. وتقول: قحل الرجل

على وزن قرح - فهو قحل مثل شهم وقحل مثل فرح.

(٢) أ، ج وفي ب «الاسمية».

(٣) بسكون العين مخففاً من ضُرِبَ المجهول.

والثانى: أنها تقع فى مثال صالح لآلف التانيث نحو أرطى^(١) فهو على مثال
سكرى بخلاف الممدودة.

تنبيه:

حكم ألف التثنية كحكم ألف الإلحاق فى أنها تمنع مع العلمية نحو
«قبشرى»^(٢) ذكره بعضهم.

وَالْعَلَمَ أَمْنَعُ صَرَفَهُ إِنْ عَدَلَا كَفَعَلِ التَّوَكُّيدِ أَوْ كَثُعَلَا

العدل يمنع الصرف مع العلمية فى أربعة مواضع وقد اشتمل هذا البيت على
موضعين (منها)^(٣):

الأول: فَعَلٌ فى التوكيد، والمراد به جُمع وتوابعه كقولك: «مررت بالهندات
جمع» والمانع له من الصرف التعريف والعدل.

أما تعريفه فبالإضافة المنوية فشابه بذلك العلم، لكونه معرفة بغير قرينة
لفظية، هذا ظاهر كلام سيبويه وهو اختيار ابن عصفور، وذهب بعضهم إلى أنه
علم، وهو المفهوم من كلام الناظم هنا.

قلت: وإلى الأول ذهب فى الكافية، وقال فى شرحها: لأن العلم إما
شخصى وإما جنسى.

فالشخصى مخصوص ببعض الأشخاص فلا يصلح لغيره.

والجنسى مخصوص ببعض الأجناس فلا يصلح لغيره، وجمع بخلاف
ذلك، فالحكم بعلميته باطل. انتهى.

وقال فى التسهيل: والمانع العدل مع شبه العلمية أو الوصفية فى فَعَلٌ
توكيدا.

قال الشيخ أبو حيان: وتجويز ابن مالك أن العدل يمنع مع شبه الصفة فى
باب جُمع لا أعرف له فيه سلفا. انتهى.

(١) أرطى: شجر له نور وثمر كالعنب.

(٢) القبشرى: الجمل العظيم والفصيل المهزول.

(٣) ١.

وأما عدله ففيه أقوال: قيل: إنه معدول عن فعلاوات، لأنه جمع فعلاء مؤنث أفعال وقد جمع المذكر بالواو والنون فكان حق المؤنث أن يجمع بالألف والتاء، وهو اختيار المصنف.

وقيل: معدول عن فُعَل لأن قياس أفعال فعلاء أن يجمع مذكروه ومؤنثه على فُعَل نحو حُمُر في أحمر وحمراء، وهو قول الأخفش والسيرافي واختاره ابن عصفور.

وقيل: إنه معدول عن فعالي؛ لأن جمعاء اسم كصحراء.

الثاني: علم المذكر المعدول إلى فعل نحو عمر، وطريق العلم يعدل هذا النوع سماعه (غير)^(١) مصروف عاريا من سائر الموانع ومنه زُفر ومُضِر وتُعل وهُبَل وزُحل وعُظم وجُثم وقُثم وجُمح وقُزح ودُلف وبلع - بطن من قضاة.

فإن ورد فعل مصروفا وهو علم علمنا أنه ليس بمعدول، وذلك نحو أدد.

وهو عند سيبويه من الود فهمزته عن واو، وعند غيره من الأد^(٢) فهمزته أصلية، فإن وجد في فعل مانع مع العلمية لم يجعل معدولا نحو طوى فإن منعه للتأنيث والعلمية ونحو «تُتل» اسم أعجمي^(٣) فالمانع له العجمة والعلمية عند من يرى منع التأنيث مع العجمة.

تنبيهات:

الأول: فُعَل المذكور معدول عن فاعل، فعمر عن عامر وكذلك سائرهما، قيل: وبعضها معدول عن أفعال وهو تُعل.

الثاني: إنما جعل هذا النوع معدولا لأمرين:

أحدهما: أنه لو لم يقدر عدله لزم ترتيب المنع على علة واحدة. وليس فيه من الموانع غير العلمية.

(١) أ.

(٢) وهو العظيم.

(٣) اسم لبعض عظماء الترك.

والآخر: أن الأعلام يغلب (عليها)^(١) النقل، فجعل عمر معدولا عن عامر العلم المنقول من الصفة ولم يجعل مرتجلا.

الثالث: ذكر بعضهم لعدله فائدتين: إحداهما: لفظية وهي التخفيف. والأخرى: معنوية وهي تمحيض العلمية. إذ لو قيل «عامر» لتوهم أنه صفة. الرابع: ذكر بعضهم عن فعل علم جنس قالوا «جاء بعلق وعلق» ولا يصرف وهو غريب.

الخامس: من الممنوع الصرف للعدل والتعريف فلا يصلح لغيره علما من المعدول إلى فعل في النداء كغدر وفسق فحكمه حكم عمر. قال المصنف: وهو أحق من عمر بمنع الصرف؛ لأن عدله محقق وعدل عمر مقدر. انتهى.

وهو مذهب سيبويه، وذهب الأخفش وتبعه ابن السيد إلى صرفه ثم انتقل إلى الموضوع الثالث فقال:

وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعًا سَحَرَ إِذَا بِهِ التَّعْيِينُ قَصْدًا يُعْتَبَرُ

إذا قصد بسحر سحر يوم بعينه فالأصل أن يعرف بال أو بالإضافة.

فإن تجرد منهما مع قصد التعيين فهو حيثئذ ظرف لا يتصرف، ولا ينصرف، نحو «جئت يوم الجمعة سحر» والمانع له من الصرف العدل والتعريف.

أما العدل فعن اللفظ بال وكان الأصل أن يعرف بها.

وأما التعريف فقليل: بالعلمية؛ لأنه جعل علما لهذا الوقت. وصرح به في التسهيل.

وقيل: بشبه العلمية؛ لأنه تعرف (بغير أداة ظاهرة)^(٢) كالعلم.

وهو اختيار ابن عصفور. وقوله هنا «والتعريف» يومئ إليه. إذ لم يقل والعلمية.

(١) أ، ج.

(٢) أ، وفي ب، ج (بأداة مقدرة).



وذهب صدر الأفاضل - وهو أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم المطرزي^(١) - إلى أنه مبني على الفتح. لتضمنه معنى حرف التعريف كأمس.

وذهب ابن الطراوة إلى أنه مبني لا لتضمنه معنى الحرف بل لعدم (التقارب)^(٢).

وذهب السهيلي إلى أنه معرب. وإنما حذف تنوينه لنية الإضافة.

وذهب الشلوبين الصغير إلى أنه معرب أيضا. وإنما حذف تنوينه لنية آل.

وعلى هذين القولين فهو من قبيل المنصرف. والصحيح ما ذهب إليه الجمهور.

تنبيه:

نظير سحر في امتناعه من الصرف أمس عند بني تميم، فإن منهم من يعربه في الرفع غير منصرف. وبينه على الكسر في الجر والنصب. ومنهم من يعربه إعراب ما لا ينصرف في الأحوال الثلاث. خلافا لمن أنكر ذلك. وغير بني تميم يبنونه على الكسر.

وحكى ابن الربيع أن بني تميم يعربونه إعراب ما لا ينصرف إذا رفع أو جر بمذ أو منذ فقط، وزعم الزجاج أن من العرب من يبنيه على الفتح، واستشهد بقول الراجز^(٣):

(١) هو ناصر بن عبد السيد على بن المطرزي أبو الفتح النحوي المشهور بالمطرزي من أهل خوارزم، قرأ على الزمخشري وغيره وبرع في النحو واللغة، ولد في رجب سنة ثمان وثلاثين وخمسماية ووصف وشرح المقامات والمعرب في لغة الفقه ومختصر الصباح في النحو وغير ذلك. ومات بخوارزم في يوم الثلاثاء حادي عشرين جمادى الأولى سنة عشر وستماية.

(٢) أ، وفي ب، ج (التقار).

(٣) قائله: لم أعثر على قائله - وهو من الرجز.

وعجزه: عجائزا مثل السعالى خمسا

اللغة: «عجبا» هو انفعال النفس بسبب وصف رائد في المتعجب منه «عجائزا» - جمع عجوز

- وهي التي هربت من النساء «السعالى» - جمع سعالاة - بكسر السين - وهي أخبث

=

الغيلان، وقيل: هي ساحرة الجن.

لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا مُذْ أَمَسَا

قال فى شرح التسهيل: ومدّعا غير صحيح، لامتناع الفتح فى مواضع الرفع، ولأن سيويه استشهد بالرجز على أن الفتح فى «أمسا» فتح إعراب، وأبو القاسم لم يأخذ البيت من غير كتاب سيويه.

فقد غلط فيما ذهب إليه، واستحق ألا يعول عليه. انتهى.

وأجاز الخليل فى «لقيته أمس» أن يكون التقدير بالأمس، فحذف الباء وأل فتكون الكسرة كسرة إعراب، ولأمس أحكام آخر ليس هذا موضع ذكرها.

ثم انتقل إلى الموضع الرابع فقال:

وَابْنِ عَلِيٍّ الْكَسْرُ فَعَالٍ عِلْمًا
مُؤَنَّثًا وَهُوَ نَظِيرٌ جُشْمًا

عند تميم

لغة الحجازيين بناء فعال علما لمؤنث نحو «حذام» على الكسر مطلقا وفى

سبب بنائه أقوال:

أحدها: شبهه بنزال وزنا وتعريفا وعدلا وتأنثا.

والثانى: تضمنه معنى «هاء»^(١) التأنيث، وإليه ذهب الربعى.

= المعنى: والله لقد رأيت من أمس أمرا يتعجب منه، وذلك أنى رأيت نسوة كبارا فى السن مثل الغيلان فى القبح وعدتهن خمس.

الإعراب: «لقد» اللام واقعة فى جواب قسم محذوف، قد حرف تحقيق «رأيت» فعل وفاعل «عجبا» مفعول به، وأصله صفة لموصوف محذوف.

والتقدير: لقد رأيت شيئا عجبا ثم حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه «مذ» حرف جر «أمسا» مجرور بمذ وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة، لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف العلمية والعدل عن الأمس والجار والمجرور متعلق برأى «عجائزا» صرفه للضرورة وهو بدل من قوله عجبا «مثل» صفة لعجائز «السعالى» مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الباء منع من ظهورها الثقل «خمسًا» صفة لعجائز.

الشاهد: قوله «أمسا» حيث أعرب إعراب ما لا ينصرف وجر بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية والعدل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشموني ٢/٥٣٧، وابن هشام ٢/٣٥٢، وابن الناظم.

وذكره ابن هشام فى قطر الندى ص ٩ والشذور ص ١٠٤ وسيويه ٢/٤٤.

(١) أ، ج وفى ب (تاء).

والثالث: توالى العلل، وليس بعد منع الصرف إلا البناء، قاله المبرد.
والأول هو المشهور^(١).

وأما بنو تميم ففصل أكثرهم بين ما آخره راء نحو حضار فبنوه على الكسر،
وبين ما ليس آخره راء فمنعوه الصرف، وبعضهم أعرب النوعين إعراب ما لا
ينصرف.

وإنما وافق أكثرهم فيما آخره راء، لأن مذهبهم الإمالة، فإذا كسروا توصلوا
إليها ولو منعوه الصرف لامتنعت، وقد جمع الأعشى بين اللغتين في قوله^(٢):

وَمَرَّ دَهْرٌ عَلَيَّ وَبَارٍ فَهَلَكْتَ جَهْرَةً وَبَارٌ

ويحتمل أن يكون وباروا فعلا ماضيا والواو ضمير جمع.

واختلف في منع صرفه عند تميم فذهب سيبويه إلى أن المانع له العدل عن
فاعله وللعلمية.

وذهب المبرد إلى أن المانع له التأنيث والعلمية، وليس بمعدول ووافق على
أنها معدولة إذا بنيت.

(١) تقول: هذه حذام ووبار، ورأيت حذام ووبار، ومررت بحذام ووبار.

(٢) قائله: هو الأعشى ميمون بن قيس - وهو من البسيط.

وقبله: ألم تروا إرما وعادا أودى بها الليل والنهار.

اللغة: «إرم» اسم البلدة «وعاد» اسم القبيلة «أودى بها» ذهب بها وأهلكها «وبار» اسم أمة
قديمة بائدة كانت تسكن اليمن.

الإعراب: «ومر» الواو عاطفة، مر فعل ماض «دهر» فاعل «على وبار» جار ومجرور متعلق
بمر «فهلكت» الفاء عاطفة هلك فعل ماض والتاء للتأنيث. «جهرة» منصوب على الظرفية
عامله هلكت «وبار» فاعل هلكت مرفوع بالضممة الظاهرة.

الشاهد: قوله «وبار» حيث بناه على الكسر في الأول على لغة الأكثرين وأعربه في الثاني على
رأى القلة وعند جعل وبار الثانية غير علم. أي: وباروا بمعنى هلكوا فعل ماض والواو
للجماعة فالجملة معطوفة على «هلكت» وأنت هلكت على إرادة القبيلة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٢/٥٣٨، وابن الناطم وابن هشام ٢/٣٥٠
وذكره في الشذور ص ١٠١ وسيبويه ٢/٤١، وابن يعيش ٣/٦٤.

فإن قلت: مذهب المبرد هو الظاهر، لأن التأنيث محقق والعدل مقدر، وأيضا فلا حاجة إلى تقدير عدلها، لأن تقدير العدل في باب عمر إنما ارتكب لأنه لو لم يقدر لزم ترتيب المنع على العلمية وحدها، ولا يلزم من ذلك هنا.

قلت: قال بعضهم: الظاهر مذهب سيبويه، لأن الغالب على الأعلام أن تكون منقولة، فلماذا جعلت معدولة عن فاعلة المنقولة (عن) ^(١) صفة كما تقدم في عمر.

وعلى مذهب المبرد تكون مرتجلة.

تنبيهات:

الأول: أطلق في قوله (عند تميم) وإنما هو عند بعضهم.

الثاني: فهم من قوله (نظير جشما) أن المانع له العدل والعلمية وفاقا لسيبويه.

الثالث: أفهم قوله (مؤنثا) أن حذام وبابه لو سمي به مذكر لم يين، ولكنه يمنع الصرف للعلمية عن مؤنث، ويجوز صرفه، لأنه إنما كان مؤنثا لإرادتك به ما عدل عنه، فلما زال العدل زال التأنيث بزواله.

الرابع: فعّال يكون معدولا وغير معدول؛ فالمعدول إما علم مؤنث كحذام وتقدم حكمه، وإما أمر نحو نزال، وإما مصدر نحو حمّاد، وإما حال نحو ^(٢):

(١) ب، ج وفي أ (من).

(٢) قائله: عوف بن عطية يخاطب لقيط بن زرارة حين فر يوم رحرحان وأسر أخوه معبد. وقيل: للأحوص بن جعفر، وقيل: النابغة - وهو من الكامل. وصدده: ودكرت من لبن الملقّ شربة.

اللغة: «الملق» - بكسر اللام - قطع إبل وسم بمثل الحلق «بداد» - بفتح الباء - يقال: جاءت الخيل بداد: أي: متبعدة «الصعيد» وجه الأرض.

الإعراب: «ودكرت» فعل وفاعل «من لبن» جار ومجرور متعلق بذكرت «الملق» مضاف إليه «شربة» مفعول «الخيل» مبتدأ «تعدو» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «في الصعيد» جار ومجرور متعلق بتعدو «بداد» حال. الشاهد: «بداد» وقعت حالا ههنا على وزن فعال وبنى على الكسر لأنه معدول عن المصدر وهو البدد.

مواضعه: ذكره الأشموني ٥٣٨/٢، والسيوطي في الهمع ١/٢٩، وسيبويه ٣٩/٢، وابن يعيش ٥٤/٣.

وَالْخَيْلُ تَعْدُو فِي الصَّعِيدِ بَدَادٍ

وإما صفة جارية مجرى الأعلام نحو حلاق - للمنية - وإما صفة ملازمة للنداء نحو يا خبات، فهذه خمسة أنواع كلها تبنى على الكسر مغدولة عن مؤنث، فإن سمي بها مذكر ففيه وجهان: أرجحهما منع الصرف كعناق - إذا سمي به^(١).
والآخر: الصرف فيجعل كصباح^(٢).

ولا يجوز البناء خلافا لابن بابشاذ، وغير المعدول يكون اسما كجناح ومصدرا كذهاب وصفة نحو جواد وجنسا نحو سحاب، فلو سمي بشيء من هذه مذكر انصرف قولاً واحداً إلا ما كان مؤنثاً كعناق.
وقوله:

.... واصرفن ما نكرًا من كل ما التعريف فيه أثرًا

يعنى: أن ما أثر فيه التعريف إذا نكر صرف لذهاب جزء العلة، والمراد بذلك الأنواع السبعة المتأخرة، وهى: ما امتنع للعلمية والتركيب أو الألف والنون الزائدتين، أو التأنيث بغير الألف، أو العجمة، أو وزن الفعل، أو ألف الإلحاق، أو العدل.

فتقول: ربّ معديكربٍ وعمرانٍ وطلحةٍ وإبراهيمٍ وأحمدٍ وأرطى وعميرٍ لقيتهم، فتصرف لذهاب العلمية.

وأما الأنواع الخمسة المتقدمة - وهى ما امتنع لألف التأنيث، أو للوصف والزيادتين، أو للوصف ووزن الفعل، أو للوصف والعدل، أو للجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل.

فهذه لا تنصرف وهى نكرة، فلو سمي بشيء منهما لم ينصرف أيضاً، أما ما فيه ألف التأنيث فلأنها كافية فى منع الصرف، ووهم من قال فى «حواء» امتنع للتأنيث والعلمية.

(١) كعناق: يريد أنه معرب ممنوع من الصرف.

(٢) كصباح يريد أنه معرب مصروف.

وأما ما فيه الوصف مع زيادتي فَعَلان، أو وزن أفعال؛ فلأن العلمية تخلف الوصف فيصير منعه للعلمية والزيادتين، أو للعلمية ووزن أفعال؛ أما ما فيه الوصف والعدل، وذلك آخرُ وفُعال ومَفْعَل نحو أحاد ومَوْحَدَ فمذهب سيويه أنها إذا سُمي بها امتنعت من الصرف للعلمية والعدل.

وكل معدول سُمي به فعدله باق، إلا سَحَرَ وأمسٍ في لغة بني تميم^(١).

هذا مذهب سيويه. وذهب الأخفش وأبو علي وابن برهان وابن بابشاذ إلى صرف العدد المعدول مسمى به، قالوا: لأن العدل يزول بالتسمية.

والصحيح مذهب سيويه؛ لأن العدل باق ولا أثر لزوال معناه.

وأما الجمع الموازن مفاعل أو مفاعيل؛ فقد تقدم الكلام على التسمية به.

وإذا نكر شيء من هذه الأنواع الخمسة بعد التسمية لم ينصرف أيضا، أما ذو الف التانيث فللألف، وأما ذو الوصف مع زيادتي فعَلان أو وزن أفعال أو العدل إلى مَفْعَل أو فُعال؛ فلأنها لما نكرت شابهت حالها قبل التسمية فمنعت الصرف لشبه الوصف مع هذه العلال، هذا مذهب سيويه، وخالف الأخفش في باب سكران فصرفه^(٢).

وأما باب أحمر ففيه أربعة مذاهب:

الأول: منع الصرف، وهو الصحيح.

والثاني: الصرف، وهو مذهب المبرد والأخفش في أحد قوليه، ثم وافق سيويه في كتابه الأوسط.

قال في شرح الكافية: وأكثر المصنفين لا يذكرون إلا مخالفته.

وذكرُ موافقته أولى لأنها آخر قوليه.

والثالث: إن سُمي بأحمر رجل أحمر لم ينصرف بعد التنكير، وإن سُمي به

أسود أو نحوه انصرف. وهو مذهب الفراء وابن الأنباري.

(١) فإن عدلهما يزول بالتسمية فيصرفان، بخلاف غيرهما من المعدولات، فإن عدله بالتسمية باق، فيجب منع صرفه للعدل والعلمية عددا كان أو غيره. هـ أشموني.

(٢) أي: عند قصد تنكيره.



والرابع: أنه يجوز صرفه. قاله الفارسي في بعض كتبه.

وأما المعدول إلى مَفْعَل أو فُعَال فمن صرف أحمر بعد التسمية صرفه، وقد تقدم الخلاف في الجمع إذا نكر بعد التسمية.

تنبيه:

إذا سُمي بأفعل التفضيل مجردا من «من» ثم نكر بعد التسمية انصرف اتفاقا، لأنه لم يبق فيه شبه الوصف إذا لم يستعمل صفة إلا بمن ظاهرة أو مقدره.

فإن سُمي به مع «من» ثم نكر امتنع الصرف قولاً واحداً، وسقط خلاف الأخفش؛ لأنك إن لم تلحظ أصله خرجت عن كلام العرب.

قلت: وكلامه في الكافية وشرحها يقتضى إجراء الخلاف فيه، فإنه قال:

وذو التفضيل منعه رجح إن قارنته من.....

وقال في شرحها: وحكمه حكم أحمر.

وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصًا فَعِي إِعْرَابِهِ نَهَجَ جَوَارٍ يَقْتَنِي

تقدم أن الجمع الموازن لمفاعل، إذا كان منقوصاً أجرى في الرفع والجر مجرى سار، وفي النصب مجرى نظيره من الصحيح، ولا خلاف في ذلك، وقد سبق تغليب من حكى فيه الخلاف.

وأما غير الجمع المنقوص الذي نظيره من الصحيح غير مصروف، فإن كان غير علم جرى مجرى جوار ونحوه فيما ذكر بلا خلاف. نحو «أعيم» تصغير أعمى. فتقول: «هذا أعيم». ومررت بأعيم. ورأيت أعيمى» وتوينه في الرفع والجر تنوين العوض كما سبق، وإن كان علماً وهو المشار إليه بالبيت ففيه خلاف.

مذهب الخليل وسيبويه وأبي عمرو وابن أبي إسحاق أنه كذلك فتقول في «يعيل» تصغير يُعَلَى، هذا يعيل ومررت بيعيل ورأيت يعلى.

وذهب يونس وأبو زيد وعيسى والكسائي إلى أنه يجرى مجرى الصحيح في ترك تنوينه وجره بفتحة ظاهرة .. واحتجوا بقوله^(١):

قد عَجِبَتِ مِنِّي ومن يُعِيلِيَا

والصحيح الأول، لأنه نظير جوار، وأما قوله «يُعِيلِيَا» فهو عند غيرهم للضرورة.

ولا ضطرارٍ أو تناسُبٍ صُرِفَ ذُو المنع والمصْرُوفُ قَدْ لا يَنْصَرِفُ

أما صرف ما يستحق المنع للضرورة فمتفق على جوازه، ومنه قوله^(٢):

(١) قائله: نسبة الشيخ خالد للفرزدق - وهو من الرجز.

وعجزه: لما رأنتي خلقًا مقلولياً

اللغة: «يُعِيلِيَا» مصغر يعلى - علم لرجل - «خلقًا» عتيقا بالياء، والمراد رث الهيئة «مقلوليا» متجافيا منكمشا، والمراد دميم الخلق.

المعنى: عجبت هذه المرأة مني ومن يعلى: حين رأنتي رث الهيئة دميم الخلق.

الإعراب: «قد» حرف تحقيق «عجبت» فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل ضمير مستتر فيه «منِّي» جار ومجرور متعلق بالفعل «من» حرف جر «يُعِيلِيَا» مجرور بمن ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل، والألف للإطلاق «لما» ظرف زمان بمعنى حين «رأنتي» فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل ضمير والتون للوقاية والياء مفعول أول «خلقًا» مفعول ثان لرأنتي «مقلوليا» نعت لقوله خلقًا، أو معطوف عليه بحذف العاطف.

الشاهد: قوله «يُعِيلِيَا» فإنه علم مصغر موازن للفعل ممنوع من الصرف وهو منقوص.

وقد عومل معاملة الصحيح، وفتحت ياؤه ولم ينون.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٢/٥٤١، وابن هشام ٣/٣٥٧، وابن الناظم.

وذكره سيبويه ٢/٥٩.

(٢) قائله: هو أمية بن أبي الصلت الثقفي - وهو من الخفيف.

اللغة: أتاها، الضمير يرجع إلى ناقة صالح عليه السلام «أحيمر» أراد الذي عقر الناقة واسمه قدار بن سالف وكان أحمر أزرق أصهب «عضب» - بفتح العين وسكون الضاد - السيف القاطع.

الإعراب: «أتاها» فعل ومفعول «أحيمر» فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة «كأخي» الكاف للتشبيه والتقدير: أتاها مثل السهم بعضب وقيل: التقدير: أتاها بعضب كأخي السهم، أي: كمثل السهم، فعلى الأول محل الكاف نصب وعلى الثاني الجر «بعضب» جار ومجرور متعلق بأتاها «فقال» فعل ماض والفاعل ضمير مستتر فيه «كوني عقيرا» جملة وقعت مقول القول. الياء اسم كان - والخطاب للناقة - عقيرا خبر كان يستوي فيه المذكر والمؤنث.

وأَناها أَحيمِرٌ كأخي السَّهمِ بَعْضُ بَعْضٍ فقال: كوني عَقيرا

وهو كثير، وقد اختلف في نوعين:

أحدهما: ما فيه ألف التانيث المقصورة، فمنع بعضهم صرفه للضرورة، وقال: إنه لا فائدة فيه، إذ يزيد بقدر ما ينقص.

ورد بقول المسلم بن رباح المري^(١):

إني مَقَسِّمٌ ما ملكت فجاعلٌ جرماً لآخرتي ودنياً تنفع

أنشده ابن الأعرابي بتنوين «دنيا».

وقال بعضهم في رد هذا القول إن الألف قد تلتقى بساكن بعده فيحتاج الشاعر إلى كسر الأول لإقامة الوزن فينون ثم يكسر.

قلت: ومقتضى هذا أنه إذا لم يحتج إلى تنوينه لم ينون، وهو تفصيل حسن.

والثاني: «أفعل من» منع الكوفيون صرفه للضرورة، قالوا: لأن حذف تنوينه إنما هو لأجل «من» فلا يجمع بينه وبينها، ومذهب البصريين جوازها، لأن المانع له الوزن والوصف كأحمر لا «من» بدليل صرف «خير منه وشر منه» لزوال الوزن.

= الشاهد: قوله «أحيمر» حيث نونه مع أنه يستحق المنع، وذلك لأجل الضرورة. مواضعه: ذكره الأشموني ٢/٥٤١.

(١) قائله: المسلم بن رباح المري - وهو من الكامل.

الإعراب: «إني» حرف توكيد ونصب والياء اسمها «مقسم» خبر إن مرفوع بالضممة الظاهرة «ما ملكت» ما موصولة وملكت فعل وفاعل والجملة صلة ما والعائد محذوف تقديره: ما ملكته، ومقسم مضاف وما ملكت مضاف إليه «فجاعل» الفاء عاطفة للمفصل على المجرم «جاعل» مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة وخبره محذوف تقديره: فمنه جاعل «أجرا» منصوب بجاعل «لآخرتي» جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره: أجرا كائنا لآخرتي «ودنيا» عطف على أجرا، وفيه حذف تقديره: ومنه جاعل دنيا «تنفع». فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه والجملة صفة لدنيا.

الشاهد: قوله «دنيا» حيث نونه الشاعر.

مواضعه: ذكره الأشموني ٢/٥٤٢.

ومثال صرفه للتناسب قوله تعالى: ﴿سَلْسِلَ وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا﴾^(١) وقرأ ابن مهران ﴿وَلَا يَغْوُونَ وَيَعِوقُوا وَنَسْرًا﴾^(٢).

وأجاز قوم صرف الجمع الذى لا نظير له فى الأحاد اختياراً، وزعم قوم أن صرف ما لا ينصرف مطلقاً لغة، قال الأخفش: وكان هذه لغة الشعراء، لأنهم اضطروا إليه فى الشعر «فجرت»^(٣) أستمهم على ذلك فى الكلام.

وأما من منع صرف المستحق للصرف للضرورة، ففى جوازه خلاف: مذهب أكثر البصريين منعه، وأكثر الكوفيين والأخفش والفراسى جوازه، واختاره المصنف، وهو الصحيح، لثبوت سماعه فمنه^(٤):

وما كانَ حِصْنٌ ولا حَابِسٌ يَفُوقانِ مرداسِ فى مَجْمَعِ
وأبياتٍ أُخرى^(٥).

وفصل بعض المتأخرين بين ما فيه العلمية فأجاز منعه لوجود إحدى العلتين وبين ما ليس كذلك فصرفه، ويؤيده أن ذلك لم يسمع إلا فى العلم. وأجاز قوم منهم أحمد بن يحيى منع صرف المنصرف اختياراً.

(١) من الآية ٤ من سورة الإنسان - نافع والكسائى.

(٢) من الآية ٢٣ من سورة نوح.

(٣) ب، ج وفى أ (فجرى).

(٤) قائله: هو العباس بن مرداس الصحابى - وهو من المتقارب.

اللغة: «حصن» والد عينة «حابس» والد الأقرع.

الإعراب: «ما» نافية «كان» فعل ماضى ناقص «حصن» اسم كان مرفوع بالضمّة الظاهرة «ولا حابس» عطف على اسم كان «يفوقان» فعل مضارع مرفوع بشبوت النون والفتحة الاثنتين فاعل، والجملة فى محل نصب خبر كان «مرداس» مفعول به «فى مجمع» جار ومجرور متعلق بيفوقان.

الشاهد: قوله «مرداس» حيث منعه من الصرف وهو اسم مصروف للضرورة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٢/٤٥٣، وابن الناظم، والسيوطى ص ١٤٣،

وذكره فى الهمع ١/٣٧، وابن يعيش ١/٦٨.

(٥) منها قوله:

وقائلة: ما بال دَوَسِرَ بَعَدنا صَحَا قلبه عن آل ليلى وعن هند؟
وقوله: طلب الأرازقِ بالكتائبِ إذ هَوَتْ بشيب غائلة النفوس غَدُورُ

إعراب الفعل

ارْفَعْ مُضَارِعًا إِذَا يُجْرَدُ مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَتَسَعَّدُ

يعنى المضارع الذى لم (تباشره)^(١) نون التوكيد ولا نون الإناث، وإنما لم يقيده اكتفاء بتقديم ذلك فى باب الإعراب.

وفهم من كلامه أنه يجب رفع المضارع (المغرب)^(٢) إذا لم يدخل عليه ناصب ولا جازم نحو «أنت تسعد»، ولم ينص هنا على رافعه، وفيه أقوال:

الأول: أن رافعه وقوعه موقع الاسم وهو قول البصريين.

والثانى: أن رافعه تجرده من الناصب والجازم وهو (قول حذاق)^(٣) الكوفيين منهم الفراء.

والثالث: أن رافعه نفس المضارعة، وهو قول ثعلب.

والرابع: أن رافعه حروف المضارعة ونسب إلى الكسائى.

واختار المصنف الثانى، لسلامته من النقص، بخلاف مذهب البصريين فإنه يتنقض بنحو «هلا تفعل»^(٤).

ورد مذهب الفراء بأن التعرى عدم فلا يكون عاملا، وأجاب الشارح بأنا لا نسلم أن التجرد من الناصب والجازم عدمى، لأنه عبارة عن استعمال المضارع على أول أحواله مخلصا عن لفظ يقتضى تغييره، واستعمال الشئ والمجئ به على صفة ما ليس بعدمى، انتهى:

ولما ذكر أن رفعه مشروط بتجريده من الناصب والجازم أخذ بينهما فقال:

وَيَلَنُ انصِبُهُ وَكِي كَذَا بَأْنُ

(١) أ، ج وفى ب (بياشر).

(٢) أ، ج وفى ب (المعرى).

(٣) أ، ج وفى ب (مذهب).

(٤) لأن أداة التحضيض مختصة بالفعل.

الأدوات التي تنصب المضارع أربعة، وهي الثلاثة المذكورة في هذا البيت وإذن وستأتى.

فأما «لن» فحرف نفى ينصب المضارع ويخلصه للاستقبال ولا يلزم أن يكون مؤبداً، خلافاً للزمخشري، ذكر ذلك فى أمودجه، وقال فى غيره إن «لن» لتأكيد ما تعطيه «لا» من نفى المستقبل.

قال ابن عصفور: وما ذهب إليه دعوى لا دليل عليها، بل قد يكون النفى بلا أكد من النفى بلن، لأن النفى بلا قد يكون جواباً للقسم، والنفى بلن لا يكون جواباً له، ونفى الفعل إذا أقسم عليه أكد.

تنبيهات:

الأول: مذهب سيبويه والجمهور أن «لن» بسيطة وذهب الخليل والكسائي إلى أنها مركبة وأصلها «لا أن» حذفت همزة أن تخفيفاً، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين. ورد سيبويه بجواز تقديم معمول معمولها عليها نحو «زيداً لن أضرب». وأجيب بأنه قد يحدث بعد التركيب ما لم يكن قبله، ومنع الأخفض الصغير تقديم معمول معمولها عليها.

وذهب الفراء إلى أن «لن» هى «لا» أبدلت ألفها نونا وهو ضعيف.

الثانى: ذهب قوم منهم ابن السراج إلى أنه يجوز أن يكون الفعل بعدها دعاء، واختاره ابن عصفور، وجعلوا منه قوله تعالى ﴿فَلَنْ أَكُونَ ظَهيراً لِّلْمُجْرِمِينَ﴾^(١).

والصحيح أنه لم يستعمل من حروف النفى فى الدعاء إلا «لا» خاصة.

الثالث: حكى بعضهم أن الجزم بلن لغة لبعض العرب.

وأما «كى» فلفظ مشترك يكون اسماً مخففاً من كيف فيليها اسم أو فعل ماضٍ أو مضارع مرفوع، كقوله^(٢).

(١) من الآية ١٧ من سورة القصص.

(٢) قائله: لم ينسب لقائل - وهو من البسيط.

كَي تَجْنَحُونَ إِلَى سَلْمٍ وَمَا تُثْرِتُ قِتْلَاكُمُ، وَلَطَى الْهَيْجَاءِ تَضَطْرْمُ
وتكون حرفا جارا للتعليل بمعنى اللام، وحرفا مصدريا فيستعين الأول في
ثلاثة مواضع:

أحدها: أن تدخل على «ما» الإستفهامية كقولهم «كَيْمَهُ»^(١).

والثاني: أن تدخل على «ما» المصدرية كقوله^(٢):

كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ

= اللغة: «تجنحون» من جنح إذا مال «سلم» - بكسر السين - والفتح أحسن «ما تُثْرِتُ» صيغة
مجهول من ثارت القتل وبالقتل ثارا وثورة. أي قتلت قاتله «لَطَى» النار «الهيحاء» الحرب
- تمد وتقصّر «تضطرّم» تلتهب.

الإعراب: «كَي» أي: كيف للاستفهام «تجنحون» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون والواو فاعل
«إلى سلم» جار ومجرور متعلق بالفعل «ما تُثْرِتُ» ما نافية (تُثْرِتُ) صيغة المبنى للمجهول
- «قتلاكُم» نائب فاعل مرفوع وكم مضاف إليه «ولطَى» الواو حالية ولطى مبتدأ «الهيحاء»
مضاف إليه «تضطرّم» فعل مضارع مرفوع بالضمّة والفاعل ضمير مستتر فيه والجملة في
محل رفع خبر المبتدأ، والجملة وقعت حالا.

الشاهد: قوله «كَي» فإنه بمعنى كيف.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٣/٥٤٩، وابن الناظم.

(١) بمعنى له.

(٢) قائله: هو النابغة، وقيل: قيس بن الخطيم - وهو من الطويل.

وتامه: إذا أنت لم تنفع فضر فإنما يرجى الفتى

المعنى: إذا لم يكن في مقدورك أن تنفع من يستحق النفع والعون فضر من يستحق الضرر
والإيذاء، فإن الإنسان لا يقصد منه في الحياة غير هذين العاملين.

الإعراب: «إذا» ظرف متضمن معنى الشرط في محل نصب «أنت» فاعل لفعل محذوف وهو
فعل الشرط يفسره المذكور. لم تنفع، فعل مضارع مجزوم بلم والفاعل ضمير، والجملة
مفسرة «فضر» الفاء واقعة في جواب إذا وضر فعل أمر «فإنما» الفاء للتعليل وإنما أداة حصر
«يرجى» فعل مضارع مبنى للمجهول «الفتى» نائب فاعل «كَيْمَا» جارة تعليلية بمنزلة اللام
وما مصدرية، وهي وما بعدها في تأويل مصدر مجرور بكى.

الشاهد: قوله «كَيْمَا» حيث دخلت «ما» المصدرية على «كَي».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشموني ٣/٥٤٩، وابن هشام في حروف الجر ٢/٢٤٥،

وابن الناظم، وذكره السيوطي في الهمع ٢/٥، والشاهد ٦٥٦ في خزنة الأدب.

والثالث: أن تقع اللام بعدها، كقوله^(١):

فأوقدت نارى كى ليُبصرَ ضَوْؤها

فهى هنا حرف جر واللام تأكيد لها وأن مضمرة بعدها، ولا يجوز كونها مصدرية لفصل اللام، وهذا التركيب نادر، ويتعين الثانى إذا وقعت بعد اللام ولم تقع أن بعدها نحو «جئت لكى أقرأ».

ولا يجوز أن تكون حرف جر، لدخول حرف الجر عليها، فإن وقع بعدها «أن» ولا يكون ذلك إلا فى الضرورة، كقوله^(٢):

(١) قائله: هو حاتم بن عدى الطائى - وهو من الطويل.

وعجزه: وأخرجت كلبى وهو فى البيت داخله.

الإعراب: «فأوقدت» الفاء عاطفة، أوقدت فعل ماض والتاء فاعل، «نارى» مفعول به والياء مضاف إليه «كى» للتعليل «ليُبصر» اللام للتعليل ويبصر فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد لام التعليل، وهو مبنى للمجهول «ضَوْؤها» نائب فاعل والهاء مضاف إليه «وأخرجت» الواو عطف على فأوقدت وأخرجت فعل وفاعل «كلبى» مفعول به والياء مضاف إليه «وهو» الواو حالية وهو مبتدأ «فى البيت» جار ومجرور متعلق بداخله «داخله» خبر المبتدأ مرفوع والجملة حالية.

الشاهد: قوله «كى ليُبصر» فإن كى هنا تتعين أن تكون حرفا جارا للتعليل بمعنى اللام، لظهور اللام بعدها، وإنما جمع بينهما للتأكيد - وهذا التركيب نادر.

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه الألفية ٣/٥٥٠.

(٢) قائله: لم أعر على قائله - وهو من الطويل.

وتمامه: فتركها شنا بيضاء بلقع.

اللغة: «تطير» تذهب بسرعة «شنا» - بفتح الشين وتشديد النون - القرية الخلق البالى «بيضاء» المفازة «بلقع» - بفتح الباء وسكون اللام وفتح القاف - قفر خالية من كل شىء.
المعنى: يخاطب الشاعر طائرا جارحا أو سارقا ماهرا، فيقول: رغبت أن تأخذ قربتى بسرعة وترتكها قطعة ممزقة بصحراء لا يصل إليها إنسان.

الإعراب: «أردت» فعل وفاعل «لكيما» اللام حرف جر وتعليل وكى إما جارة تعليلية مؤكدة للام وأن ناصبة أو مصدرية مؤكدة بأن واللام جارة وما زائدة «أن» حرف مصدرى ونصب «تطير» فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة والفاعل ضمير مستتر فيه «بقربتى» جار ومجرور متعلق بتطير «فتركها» الفاء عاطفة على تطير وترتك فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه والهاء مفعول أول «شنا» مفعول ثان لتترك أو حال على التأويل «بيضاء» جار ومجرور متعلق بتترك «بلقع» صفة لبيضاء.

أَرَدْتُ لِكَيْمًا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي

ترجح كونها حرف جر مؤكدة للام، ويحتمل أن تكون مصدرية مؤكدة بأن.
وإنما يترجح كونها جارة لأوجه:

أحدها: أن «أن» أم الباء، فلو جعلت مؤكدة لكي لكانت كي هي
الناصبية^(١).

والثاني: أن ما كان أصلا في بابه لا يجعل مؤكدا لغيره.

والثالث: أن «أن» وليت الفعل فترجح أن تكون العاملة، ويجوز الأمران في
نحو «جئت كي تفعل» فإن جعلت جارة كانت «أن» مقدرة بعدها، وإن جعلت
ناصبية كانت اللام مقدرة قبلها.

تنبيهات:

الأول: ما ذكرته من أن «كي» تكون حرف جر ومصدرية هو مذهب سيويه
وجمهور البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنها^(٢) ناصبة للفعل دائما، وتأولوا كيمه
على تقدير «كي» تفعل ماذا.

وذهب قوم إلى أنها حرف جر دائما، ونقل عن الأخفش.

الثاني: إذا كانت «كي» حرف جر ودخلت على الاسم، فهي بمعنى لام
التعليل، وإذا دخلت على الفعل دللت على العلة الغائية فقط، فهي أخص من
اللام.

الثالث: أجاز الكسائي تقديم معمول معمولها عليها نحو «جئت النحو كي
أتعلم».

= الشاهد: قوله «لكيما أن تطير» حيث يجوز أن تكون كي مصدرية وأن مؤكدة لها، وأن
تكون تعليلية مؤكدة للام، ولولا «أن» لوجب أن تكون «كي» مصدرية ولولا وجود اللام
لوجب أن تكون تعليلية.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٣/٥٤٩، وابن هشام ٣/٣٦٣، والإنصاف
٢/٣٤١، وابن يعيش ٧/١٩، والشاهد ٦٣٥ في الخزانة.

(١) فيلزم تقديم الفرع على الأصل.

(٢) ب، ج.

ومذهب الجمهور منع ذلك .

الرابع : إذا فصل بين «كى» والفعل لم يبطل عملها، خلافا للكسائي نحو «جئت كى فيك أرغب» والكسائي يجيزه بالرفع لا بالنصب . قيل : والصحيح أن الفصل بينها وبين الفعل لا يجوز فى الاختيار .

الخامس : زعم الفارسى أن أصل كما فى قوله^(١) :

وَطَرَفُكَ إِمَّا جِئْنَا فَاحْبِسْهُ كَمَا يَحْسِبُوا أَنَّ الْهَوَىٰ حَيْثُ تَنْظُرُ

أى «كيما» فحذفت الياء ونصب بها، وذهب المصنف إلى أنها كاف التشبيه كفت بما ودخلها معنى التعليل فنصبت، وذلك قليل .

وقد جاء الفعل بعدها مرفوعا فى قوله^(٢) :

(١) قائله : هو جميل بن معمر، وقيل : لبيد العامرى - وهو من الطويل .

اللغة : «طرفك» - بفتح الطاء - الطرف العين والمعنى وعينك .

الإعراب : «طرفك» طرف مبتدأ والكاف مضاف إليه «إما» أصله إنَّ مَّا وإن للشرط وما زائدة وجئنا فعل وفاعل ومفعول وهو فعل الشرط «فاحسبه» الفاء واقعة فى جواب الشرط والضمير المنصوب يرجع إلى الطرف والجملة كلها فى موضع الرفع على الخبرية - «وأن» بفتح الهمزة - «الهوى» اسم أن «حيث تنظر» خبر أن . وأن مع اسمها وخبرها سد مسد المفعولين ليحسب .

الشاهد : قوله «كما يحسبوا» حيث إن «كما» تنصب بنفسها بمعنى «كيما» واستدل به الكوفيون والميرد، وعلامة النصب سقوط النون من يحسبوا والصحيح ما ذهب إليه البصريون وهو المنع، لأنه لو كانت ناصبة مثل كيما لكثرت فى كلام العرب، ويحتمل أن تكون النون حذفت للضرورة، أو يكون الأصل كيما فحذفت الياء للضرورة .

مواضعه : ذكره الأشمونى ٣/٥٥٠، والإنصاف ٢/٣٤٤، والسيوطى فى الهمع ٢/٦ .

(٢) قائله : هو رؤبة بن العجاج - وهو من الرجز .

المعنى : أنك إن شتت شتت وإذا لم تشتم لا تشتم ولعلك إن لم تشتم لا تشتم .

الإعراب : «لا» ناهية «تشتم» فعل مضارع مجزوم بلا وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين والفاعل ضمير مستتر فيه «الناس» مفعول به «كما» ما كافة «تشتم» فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة والفاعل ضمير مستتر فيه .

الشاهد : قوله «كما لا تشتم» حيث رفع الفعل بعد قوله «كما» ولم ينصب، فقال الكوفيون لأنها لم تكن بمعنى كيما، فلذلك لم تنصب، وقال البصريون هذا على أصله، لأن «كما» ليست من النواصب .

مواضعه : ذكره الأشمونى ٣/٥٥١، وذكره سيبويه ١/٤٥٩، والإنصاف ٢/٣٤٥ .

لا تَشْتَمُ النَّاسَ كَمَا لَا تَشْتَمُ

وإما أن تكون زائدة ومفسرة ومصدرية، فالزائدة: هي التي دخولها في الكلام كخروجها فيطردها زيادتها بعد «لما» نحو ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾^(١) وبين القسم ولو.

نحو^(٢): أما والله أن لو كنت حرا

ورقع لابن عصفور أن هذه رابطة والجواب «لو» وما دخلت عليه. وشذت زيادتها بعد كاف الجر في قوله^(٣):

كَأَنَّ ظِيْبِيَّةً

(١) من الآية ٩٦ من سورة يوسف.

(٢) قائله: لم أعثر على قائله، وأنشده سيبويه ولم يعزه إلى أحد - وهو من الوافر. وعجزه: وما بالحر أنت ولا العتيق.

الإعراب: «أما» - بفتح الهمزة وتخفيف الميم - حرف استفتاح بمنزلة الألا ويكثر قبل القسم «والله» حرف قسم ومقسم به «أن» رابطة أو زائدة «لو» شرطية «كنت» كان واسمها «حرا» خبر كان والجملة فعل الشرط وجواب الشرط محذوف تقديره: لقاومتك. الشاهد: قوله «أن لو كنت» فإن أن فيه جعل حرفا يربط جملة القسم بجملة المقسم عليه. والذي ذهب إليه سيبويه أنها زائدة - بين القسم ولو.

مواضعه: ذكره أيضا السيوطي في الهمع ٢/١٨.

(٣) قائله: هو لباعث بن صريم - بفتح الصاد - اليشكري - وهو من الطويل.

وتمامه: ويوما توافينا بوجه مقسم تعطو إلى وارق السلم

اللغة: «مقسم» محسن وأصله من التقسمات وهي مجارى الدموع في أعلى الوجه «تعطو» قال الأعلام: العاطية: التي تتناول أطراف الشجر مرتعية «وارق» المورق - وفعله أوراق - وهو نادر - «السلم» شجر يعينه.

المعنى: قال الأعلام: وصف امرأة حسنة الوجه فشبها بظبية مخصبة.

الإعراب: «يوما» ظرف متعلق بالفعل بعده «توافينا» فعل مضارع فاعله ضمير مستتر عائد إلى المرأة الموصوفة ونا: مفعول «بوجه» متعلق بتوافي «مقسم» صفة لوجه «كأن» على رواية الجر - الكاف حرف تشبيه وجر وأن زائدة «ظبية» مجرور بالكاف «تعطو» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر عائد إلى الظبية «إلى وارق» جار ومجرور متعلق بتعطو «السلم» مضاف إليه مجرور بالكسرة، وإنما سكن لأجل الوقف وجملة تعطو في محل رفع صفة لظبية.

الشاهد: قوله «كأن ظبية» حيث وقعت أن زائدة بين الكاف ومجرورها.

مواضعه: راجعها في باب إن.

فى روافة الجر .

وفائدة زفادتها التوكفد؁ وزعم الزمخشرفى والشلوبفن أنه فنفجر مع التوكفد معنى آخر وهو أن الجواب فكون بعقب الفعل الذى فلبها فتنبه على السببفة والاتصال؁ ولفست مثقلة فى الأصل خلافا لزاعمه .

والمفسرة: وهى التى فحسن فى موضعها أى . وعلامتها: أن تقع بعد جملة ففها معنى القول دون حروفه نحو ﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا ﴾^(١) .

فلو كان الذى قبلها غير جملة حكم عليها بأنها المصدرفة نحو «إشارتى إليك أن اصبر» ولا تقع المفسرة بعد صرفح القول خلافا لبعضهم .

ومذهب الكوفففن أن التفسفر لفس من معانى «أن» وهى عندهم الناصبة للفعل والمصدرفة هى التى تؤول مع صلتها بمصدر؁ وتنقسم إلى مخففة من «أن» وناصبة للمضارع ففإن كان العامل ففها فعل علم فجب أن تكون المخففة نحو ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ ﴾^(٢) وتقدم ذكرها فى بابها .

وإن كان فعل ظن فجاز ففها الأمران؁ فجاز فى الفعل بعدها الرفع والنصب بالاعتبارفن إلا أن النصب هو الأكثر؁ ولذلك أجمع عليه فى قوله تعالى: ﴿ أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا ﴾^(٣) وقرئ بالوجهفن ﴿ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً ﴾^(٤) .

وإن كان العامل ففها غير العلم والظن فجب أن تكون الناصبة للفعل نحو «أرفد أن تفعل» وإلى هذا التقسفف أشار بقوله:

لا بَعْدَ عِلْمٍ وَالتى من بَعْدَ ظَنٍّ
فَأَنْصِبُ بِهَا وَالرَّفْعَ صَحِّحٌ وَاعْتَقِدُ
تَخْفِيفُهَا مِنْ أَنَّ فَهُوَ مُطَّرِدٌ

أى: فاعتقد تخففها من «أن» إذا رفعت الفعل بعدها .

(١) من الآية ٢٧ من سورة المؤمنون .

(٢) من الآية ٢٠ من سورة المزمل .

(٣) من الآية ٢ من سورة العنكبوت .

(٤) من الآية ٧١ من سورة المائدة .

تنبيهات:

الأول: إذا أول العلم بغيره جاز وقوع الناصبة بعده، ولذلك أجاز سيبويه «ما علمت إلا أن تقوم» - بالنصب - قال: لأنه كلام خرج مخرج الإشارة، فجرى مجرى قولك «أشير عليك أن تقوم».

وعن أبي العباس: أن الناصبة لا تأتي بعد لفظ العلم أصلا.

الثاني: أجاز سيبويه والأخفش إجراءها بعد الخوف مجراها بعد العلم لتيقن المخوف نحو «خفت أن لا تفعل» أو «خشيت أن تقوم» - بالرفع - ومنع ذلك المبرد.

الثالث: أجاز الفراء وابن الأنباري أن تنصب بعد العلم غير المؤول، ومذهب الجمهور المنع.

الرابع: أجاز الفراء تقديم معمول معمولها عليها، مستشهدا بقوله^(١):

رَبِيَّتُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَا كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أَجْلَدَا

قال في التسهيل: ولا حجة فيما استشهد به لندوره، أو إمكان تقدير عامل

مضمرة.

(١) قائله: لم أعثر على قائله - وهو من الرجز.

اللغة: «تمعددا» غلظ وشب.

المعنى: ربيت ابني حتى إذا غلظ وشب وكان جزائي أن أجلد بالعصا.

الإعراب: «ربيته» فعل وفاعل ومفعول «حتى» حرف ابتداء «إذا» ظرفية شرطية «تمعددا» فعل

ماض في موضع الشرط والفاعل ضمير مستتر والألف للإطلاق وإذا منصوبة بشرطها أو

جوابها «كان» فعل ماض ناقص «جزائي» اسم كان والياء مضاف إليه، وكان جزائي في

موضع الجواب وجملة أن أجلدا في محل نصب خبر كان والألف للإطلاق.

الشاهد: قوله «بالعصا أن أجلدا» فإن قوله «بالعصا» يتعلق بأجلد، وأجلد معمول أن

وصلتها، وقوله «بالعصا» معمول معمول أن، وأجيب بأنه نادر لا يقاس عليه. أو تؤول

بأن، التقدير: كان جزائي أن أجلد بالعصا أن أجلد، فحذف من الأول لدلالة الثاني عليه.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٥٥٢، والسيوطي في الهمع ٨٨، ١/١١٢، والشاهد ٦٤٣ في

الخزانة.

الخامس: أجاز الأخفش أن تعمل وهى زائدة، واستدل بالسماع كقوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾^(١) وبالقياس على حرف الجر الزائد.

ولا حجة فى ذلك لأنها فى الآية ونحوها مصدرية دخلت بعد «ما لنا» لتأوله بما معنا. والفرق بينها وبين حرف الجر أن اختصاصه باق مع الزيادة بخلاف «أن» فإنها قد وليها الاسم فى «كان ظنية».

السادس: إذا وصلت «أن» بالماضى والأمر فهى التى تنصب المضارع خلافا لابن طاهر فإنه جعلها غيرها.

السابع: جملة ما ذكر لأن عشرة أقسام: ناصبة للمضارع ومخففة وزائدة ومفسرة، وشرطية، ومعنى لا، ومعنى لثلا، ومعنى إذ، ومعنى أن المخففة وجازمة.

وقد تقدم الكلام عن الأربعة الأول ولم يثبت ما سواها.

وأما الجازمة: فقال فى التسهيل: ولا يجزم بها خلافا لبعض الكوفيين، انتهى. ووافقهم أبو عبيدة. وحكى اللحيانى^(٢) أنها لغة بنى صباح؛ وقال: الرواسى^(٣) فصحاء العرب تنصب بأن وأخواتها الفعل، ودونهم قوم يرفعون بها، ودونهم قوم يجزمون بها، وقد أنشدوا على ذلك أبياتا:

وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلُ أَنْ حَمَلًا عَلَى مَا أَخْتَهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلًا

يعنى، أن بعض العرب أهمل أن الناصبة حيث استحقت العمل. وذلك إذا لم يتقدمها علم أو ظن كقوله^(٤):

أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا مِنِّي السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا

(١) من الآية ٢٤٦ من سورة البقرة.

(٢) هو على بن المبارك اللحيانى من بنى لحيان. وقيل: سمي به لعظم لحيته، وأخذ عن الكسائى؛ وأبى عمرو الشيبانى وغيرهما، وله النوادر المشهورة.

(٣) محمد بن الحسن الرؤاسى النحوى، سمي الرؤاسى، لأنه كان كبير الرأس وهو أول من وضع من الكوفيين كتابا فى النحو وهو أستاذ الكسائى والفراء وله من الكتب الفيصل - الوقف والابتداء الكبير وغير ذلك.

(٤) قائله: لم أعثر على قائله - وهو من البسيط.

فإن الأولى والثانية مصدريتان غير مخففتين وقد أعملت إحداهما وأهملت الأخرى، ومنه قراءة بعضهم ﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾^(١).

ووجه إهمالها حملها على «ما» أختها، أعنى: ما المصدرية: هذا مذهب البصريين، وأما الكوفيون فهي عندهم «المخففة من الثقيلة»^(٢)، وقوله فى التسهيل: كونها المخففة أو المحمولة عليها أو على المصدرية يقتضى قولاً ثالثاً.

فإن قلت: هل يقاس على ذلك؟

قلت: ظاهر كلام المصنف أن إهمالها مقيس.

قال فى شرح الكافية: ثم نبهت على أن من العرب من يجيز الرفع بعد أن الناصبة السالمة من سبق علم أو ظن.

وَتَصْبُوا بِإِذْنِ الْمُسْتَقْبَلِ
إِنْ صُدِّرَتْ وَالْفِعْلُ بَعْدَ مُوَصَّلًا

«إذن» حرف ينصب المضارع بثلاثة شروط:

الأول: أن يكون مستقبلاً. فإن كان حالاً رفع، لأن النواصب تخلص للاستقبال.

= اللغة: «تقرآن» تبلغان وتقولان «ويحكماً» مصدر معناه رحمة لكما.

المعنى: أرجو يا صاحبي أن تبلغا محبوبتى أسماء تحببى والأت تخبراً بذلك أحداً.

الإعراب: «أن» مصدرية مهملة «تقرآن» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون والألف فاعل، وهو فى محل نصب بدل من حاجة فى بيت قبله، أو فى محل رفع خبر لمبتدأ محذوف عائد إلى حاجة، أى: هى أن تقرآن «ويحكماً» منصوب بفعل محذوف من معناه. وهو مصدر مضاف إلى ضمير المخاطبين «منى» متعلق بتقرآن «السلام» مفعول تقرآن «وأن لا» أن مصدرية ناصبة ولا نافية «تشعرا» فعل مضارع منصوب بأن والألف فاعل «أحداً» مفعول. الشاهد: قوله «أن تقرآن» حيث أهملت «أن» عن العمل حملاً على أختها ما المصدرية، ورفع الفعل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٢/٥٥٣، وابن هشام ٣/٣٦٥، والمكودى ص ١٤٤، وابن الناظم، وذكره ابن هشام فى المغنى ٢/٢٠١، وابن يعيش ٧/١٥، والإنصاف ٢/٢٢٩، والشاهد ٦٤٢ فى الخزانة.

(١) من الآية ٢٣٣ من سورة البقرة - وهى قراءة ابن محيصن.

(٢) ب، ج.

الثاني: أن تكون مصدرية، فإن تأخرت الغيت حتما، نحو «أكرمك إذا» وإن توسطت وافترقا ما قبلها لما بعدها فكذلك.

قال في شرح الكافية: وشذّ النصب بإذن بين خبر وذى خبر في قول الراجز^(١):

لا تتركني فيهم شطيرا
إني إذن أهلك أو أطيرا

قلت: نقل جواز ذلك عن بعض الكوفيين، وتأوله البصريون على حذف الخبر، والتقدير: إني لا أقدر على ذلك، ثم استأنف بإذن فنصب. وإن تقدمها حرف عطف فسيأتي.

والثالث: ألا يفصل بينها وبين الفعل بغير القسم، فإن فصل بينهما بغيره الغيت نحو «إذن زيد يكرمك»، وإن فصل به لم يعد حاجزا نحو «إذن والله أكرمك».

تنبيه:

أجاز ابن عصفور الفصل بالظرف نحو «إذن غدا أكرمك» وأجاز ابن بابشاذ: الفصل بالتداء والدعاء نحو «إذن يا زيد أحسن إليك» و «إذن يغفر الله لك يدخلك الجنة» ولم يسمع شيء من ذلك، فالصحيح منعه.

(١) قائله: لم أعثر على قائله - وهو من الراجز.

اللغة: «شطيرا» - بفتح الشين وكسر الطاء - غريبا أو بعيدا «أطيرا» أذهب بعيدا. المعنى: لا تتركني وتصيرني مثل البعيد والغريب بين هؤلاء، فإني إذن أموت أو أرحل بعيدا عنهم.

الإعراب: «لا تتركني» ناهية وفعل مضارع مؤكد بالنون الثقيلة، والنون للوقاية والياء مفعول أول «فيهم» جار ومجرور متعلق بشطير «شطيرا» مفعول ثان أو حال «إني» إن واسمها «أهلك» فعل مضارع منصوب بإذن، والفاعل ضمير مستتر فيه والجملة في محل رفع خبر إن «أو أطيرا» عطف على أهلك.

الشاهد: قوله «إذن أهلك» حيث نصب إذن المضارع وإذن غير واقعة في صدر الجملة لأنها معترضة بين اسم إن وخبرها. ويخرج على أنه ضرورة أو على أن خبر «إن» محذوف، أي: لا أقدر على ذلك ثم استأنف بعده، فتكون إذن في صدر جملة مستأنفة. مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٣/٥٥٤، وابن هشام ٣٧٠، وابن الناظم، والشاهد ٦٤٩ في الخزانة.

وأجاز الكسائي وهشام، الفصل بمعمول الفعل، وفي الفعل^(١) حينئذ
وجهان.

والاختيار عند الكسائي النصب، وعند هشام الرفع.

وقد اشتمل البيت على (ذكر)^(٢) الشروط الثلاثة، ثم أشار إلى أن الفصل
بالقسم مغتفر بقوله:

أو قبله اليمينُ

ثم نبه على حكمها بعد العاطف فقال:

..... وَأَنْصَبْ وَأَرْقَعَا إِذَا إِذَنْ مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا

والرفع أجود الوجهين وبه قرأ السبعة، وفي الشواذ «وإِذَا لَا يَلْبَثُوا»^(٣) على
الإعمال.

تنبيهات:

الأول: أطلق في العطف، وفصل بعضهم فقال: إن كان العطف على ماله
محل الغيت نحو «إن تزرني أذكرك وإذن أحسن إليك» بجزم أحسن عطفًا على
جواب الشرط.

وإن كان على ما لا محل له فالأكثر الإلغاء كالأية.

الثاني: إلغاء إذن مع استيفاء الشروط لغة نادرة حكاه عيسى وسيبويه ولا
يقبل قول من أنكرها.

الثالث: مذهب الجمهور أن «إذن» حرف. وذهب بعض الكوفيين إلى أنها
اسم وأصلها «إذا» والأصل أن تقول «إذن جئتني أكرمك» فحذف ما يضاف إليه
وعوض منه التنوين، والصحيح مذهب الجمهور.

ثم اختلف القائلون بحرفيتها فقال الأكثرون: إنها بسيطة، وذهب الخليل في
أحد أقواله إلى أنها مركبة من «إذ» و «إن».

(١) أ، ج وفي ب (الفصل).

(٢) أ، ج.

(٣) من الآية ٧٦ من سورة الإسراء.

ثم اختلف القائلون بأنها بسيطة، فذهب الأكثرون إلى أنها ناصبة بنفسها.
 وذهب الخليل فيما روى عنه أبو عبيدة أنها ليست ناصبة بنفسها، وأن
 مضمة بعدها وإليه ذهب الزجاج والفارسي.

الرابع: إذا وقع بعدها الماضي مصحوباً باللام كقوله تعالى: ﴿إِذَا
 لِأَذْقَانِكَ﴾^(١). فالظاهر أن اللام جواب قسم مقدر قبل إذن. وقال الفراء: لو مقدره
 قبل إذن والتقدير: لو ركنت إليهم لأذقناك، وقدر في كل موضع ما يليق به.

الخامس: قال سيويه: معناها الجواب والجزاء (يعنى إذن)^(٢) وحمله الشلويين
 على ظاهره، وأنها للجواب والجزاء في كل موضع، وتكلف تخريج ما خفي فيه
 ذلك.

وذهب الفارسي: إلى أنها قد ترد لهما، وهو الأكثر، وقد تكون للجواب
 وحده نحو أن يقول القائل «أحبك» فتقول «إذن أظنك صادقاً» فلا يتصور هنا
 الجزاء. وحمل كلام سيويه على ذلك كما قال في نعم إنها عدة وتصديق باعتبار
 حالين.

وقال بعضهم: إذن وإن دلت على أن ما بعدها متسبب عما قبلها على
 وجهين: أحدهما: أن تدل على إنشاء الارتباط بحيث لا يفهم من غيرها.
 والثاني: أن تكون (واردة)^(٣) جواباً ارتبط بمتقدم أو منبهة على سبب (حصل)^(٤)
 في الحال نحو «إن أتيتني إذن آتيك» أو «إذن أظنك صادقاً» تقوله لمن يحدثك
 (وهي في الحالين غير عاملة)^(٥).

وَيَبِينُ لَا وَلَا مَجْرُ التَّزْمِ
 إِظْهَارُ أَنْ نَاصِبَةٌ وَإِنْ عَدَمُ
 لَا فَاَنْ اَعْمَلِ مُظْهِرًا أَوْ مُضْمَرًا
 وَيَبْدَنْفِي كَانَ حَتَّمًا أَضْمَرًا

(١) من الآية ٧٥ من سورة الإسراء.

(٢) ب، ج.

(٣) أ، وفي ب، ج (مؤكد).

(٤) أ وفي ب، ج (حصل).

(٥) أ، ج.

(اعلم) أن أقوى نواصب الفعل «أن» لاختصاصها به ولشبهها بأن الناصبة
للإسم، فلذلك عملت مظهرة ومضمرة بخلاف أخواتها، وإضمارها على ثلاثة
أضرب: واجب، وجائز، وشاذ.

فالواجب بعد ستة أشياء: أولها: «كى» الجارة، وثانيها: لام الجحود.
وثالثها: «أو» بمعنى إلى أو إلا. ورابعها: حتى، وخامسها: فاء الجواب.
وسادسها: واو المصاحبة.

والجائز بعد شيئين: الأول: لام كى إذا لم يكن معها لا. والثاني: العاطف
على اسم خالص.

والشاذ: إعمالها مضمرة في غير هذه المواضع.

والخاص: أنها لا تعمل مضمرة باطراد إلا بعد حرف جر أو حرف عطف
على ما سيأتى بيانه.

فأما «كى» الجارة، فلم ينبه في النظم عليها. بل ظاهر كلامه هنا موافقة من
يقول: إنها ناصبة بنفسها دائما، لأنه ذكرها مع النواصب، ولم يذكرها غير ذلك.
وقد ذكر لها في الكافية وغيرها الحاليين.

وقد اشتمل هذان البيتان على حكم «أن» بعد لام كى ولام الجحود.

فأما لام كى فهي لام التعليل، ولأن بعدها حالان، حال يجب فيه إظهارها
وذلك مع الفعل المقرون بلا النافية أو الزائدة. كقوله تعالى ﴿لَقَدْ عَلِمَ أَهْلُ
الْكِتَابِ﴾^(١).

وحال يجوز فيه إظهارها وإضمارها وذلك مع الفعل غير المقرون بلا نحو
«جئت لتكرمنى».

ولو أظهرت فقلت: لأن تكرمنى لجاز.

فإن قلت: فهل يجوز أن يكون النصب بعدها بإضمار كى؟

(١) من الآية ٢٩ من سورة الحديد.

قلت: أجاز ذلك ابن كيسان والسيرافي، ومذهب الجمهور أن كي لا تضمير لأنه لم يثبت إضمارها في غير هذا الموضع.

فإن قلت: لم سميت لام كي؟

قلت: لأنها للسبب كما أن كي للسبب.

وأما لام الجحود فهي الواقعة بعد كان المنفية الناقصة الماضية لفظاً أو معنى نحو ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ﴾^(١) و ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَفْجُرْ لَهُمْ﴾^(٢).

والفعل بعدها منصوب بأن مضمرة واجبة الإضمار، وعلل ذلك بأن إيجاب «ما كان زيد ليفعل» «كان زيد سيفعل» جعلت اللام في مقابلة السين، فكما أنه لا يجمع بين أن والسين كذلك لا يجمع بين أن واللام.

فإن قلت: حاصل كلام الناظم أن لأن بعد لام الجر ثلاثة أحوال: وجوب إظهارها مع المقرون بلا، وجوب إضمارها بعد نفي كان، وجواز الأمرين فيما عدا ذلك، وهذا غير محرر من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه لم يقيد بالناقصة، فأوهم أنه يجب الإضمار أيضاً بعد التامة، وليس كذلك لأن اللام بعدها ليست لام الجحود.

الثاني: أنه يوهم (أن)^(٣) اختصاص هذا الحكم بالماضية لفظاً، وقد تقدم أن الماضية معنى كالماضية لفظاً.

والثالث: أنه أطلق فشمل إطلاقه النفي بكل ناف. وليس كذلك، لأن النفي هنا لا يكون إلا بما أو بلم ولا يكون بأن ولا بلما ولا بلا ولا بلن. نص على ذلك في الارتشاف.

قلت: قد يجاب عن الأول بأن استعمال الناقصة أكثر، وذكرها في أبواب النحو أشهر فتوجه كلامه إليها، وتعين حملة عند عدم التقييد عليها.

(١) من الآية ١٧٩ من سورة آل عمران.

(٢) من الآية ١٣٧ من سورة النساء.

(٣) ب، ج.

وعن الثاني: بأنه لم يكن مندرجا في قوله (ونفى كان) لأن المراد نفي الماضي، ولم تنف الماضي، على أن من النحويين من يرى أنها تصرف لفظ الماضي دون معناه.

وعن الثالث: أن قوله (نفي كان) لا يشمل كل ناف، بل يشمل كل ما ينفي الماضي فخرجت «لن» لأنها تختص بالمستقبل، وكذلك «لا» فإن نفي غير المستقبل بها قليل، وأما لما فإنها وإن كانت تنفي الماضي تدل على اتصال نفيه بالحال بخلاف «لم» وأما «أن» فهي بمعنى «ما» وإطلاقه يشملها، وفي استثنائها نظر.

بل الظاهر أن لام الجحود تقع بعد النفي بها، ويدل على ذلك قراءة غير الكسائي «وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال»^(١) ونص بعضهم على أن اللام في غير قراءته لام الجحود.

وفي هذه الآية رد على من زعم أن الفعل بعد لام الجحود لا يرفع إلا ضمير الاسم السابق.

وقد فهم من النظم فوائد:

الأولى: أن ذلك لا يكون في أخوات كان، لتخصيص الحكم بها خلافا لمن أجازه قياسا في أخواتها، ولن أجازه في ظنت.

والثانية: أن الفعل معها لا يكون موجبا، فلا يقال: «ما كان زيد إلا ليفعل» لأنها إذ ذاك بعد إيجاب لا بعد نفي كان.

الثالثة: أن إظهار أن بعد لام الجحود ممتنع لقوله «حتما أضمر» وهذا مذهب البصريين.

وأما الكوفيون فحكى ابن الأنباري عنهم منع ذلك، وحكى غيره عن بعضهم جواز إظهار أن بعدها توكيدا.

(١) سورة إبراهيم الآية ٤٦. أما قراءة الكسائي فهي بفتح اللام ورفع الفعل بأن مخففة من الثقيلة واللام للفصل، أي: وإن مكرهم لتزول منه الأمور المشبهة في عظمها بالجبال كبأس أعدائهم الكثيرين.

تنبيهات:

الأول: أجاز بعض النحويين حذف لام الجحود وإظهار أن مستدلا بقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَىٰ﴾^(١).

واضطرب ابن عصفور فمرة أجاز ومرة منع، والصحيح المنع، ولا حجة لهم في الآية، لأن أن يفترى في تأويل مصدر هو الخبر.

الثاني: قد فهم مما تقدم أن لام الجر التي ينصب الفعل بعدها قسمان: لام كى ولام الجحود.

أما لام الجحود فقد تقدم ضابطها.

وأما لام كى فهي ما عداها، وقسم بعضهم ما عدا لام الجحود إلى ثلاثة أقسام كما فعل الشارح: لام كى نحو «جئت لتحسن إلى» ولام العاقبة نحو ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾^(٢) ولازم زيادة نحو ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾^(٣).

وأن بعد هذه الثلاثة يجوز إظهارها وإضمارها.

قلت: أما لام العاقبة، وتسمى أيضا لام الصيرورة، ولام المأل، فقد أثبتها الكوفيون والأخفش وذكرها في التسهيل، وتأول جمهور البصريين ما أوهم ذلك، وردوه إلى لام كى.

وأما الزيادة، فذهب قوم إلى أن اللام في نحو ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِقُوا﴾^(٤) ﴿وَأْمُرْنَا لِنُسَلِّمَ﴾^(٥) زائدة وأن مقدرة بعدها.

وقال الفراء: العرب تجعل لام كى في موضع أن في أردت وأمرت والمختار أنها لام كى.

(١) من الآية ٣٧ من سورة يونس.

(٢) من الآية ٨ من سورة القصص.

(٣) من الآية ٢٦ من سورة النساء.

(٤) من الآية ٨ من سورة الصف.

(٥) من الآية ٧١ من سورة الأنعام.



والتقدير: يريدون ما يريدون من الكفر ليظفثوا، وأمرنا بما أمرنا لنسلم.

الثالث: ما ذكر من أن اللام التي (تنصب الفعل)^(١) بعدها هي لام الجر، والنصب بأن مضمرة: هو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أن اللام ناصبة بنفسها، وذهب ثعلب إلى أن اللام ناصبة بنفسها لقيامها مقام أن، والخلاف في اللامين أعنى لام كى ولام الجحود واحد.

الرابع: اختلف في الفعل الواقع بعدم اللام، فذهب الكوفيون إلى أنه خبر «كان» واللام للتوكيد. وذهب البصريون إلى أن الخبر محذوف، واللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف وقدره «ما كان زيد مريدا ليفعل»، وإنما ذهبوا إلى ذلك لأن اللام جارة عندهم، وما بعدها في تأويل مصدر، وصرح المصنف بأنها مؤكدة لنفي الخبر - وظاهره موافقة الكوفيين - إلا أن الناصب عنده أن مضمرة، فهو قول ثالث، قال الشيخ أبو حيان: ليس بقول بصرى ولا كوفى، ومقتضى قوله مؤكدة أنها زائدة. وصرح به الشارح، وقال في شرحه لهذا الموضع من التسهيل: سميت مؤكدة لصحة الكلام بدونها، لا لأنها زائدة، إذ لو كانت زائدة لم يكن لنصب الفعل بعدها وجه صحيح، وإنما هي لام اختصاص دخلت على الفعل لقصد ما كان زيد مقدرًا أوهاما أو مستعدًا لأن يفعل.

قلت: ما نقل عن البصريين من أنها متعلقة بالخبر المحذوف يقتضى أنها ليست بزائدة وتقديرهم مريدا يقتضى أنها زائدة مقوية للعامل. فليتأمل.

الخامس: ذكر في التسهيل أن فتح اللام الجارة الداخلة على الفعل لغة عكس وبلعبر.

وقال أبو زيد: سمعت من يقرأ ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾^(٢).

ثم انتقل إلى «أو» فقال:

كَذَلِكَ بَعْدَ أَوْ إِذَا يَصْلِحُ فِي مَوْضِعِهَا حَتَّى أَوْ الْآ أَنْ حَقَّى

(١) ب، ج وفي أ (ينصب).

(٢) من الآية ٣٣ من سورة الأنفال.

يعنى : أن «أن» يجب إضمارها بعد «أو» إذا صلح فى موضعها حتى أو إلا كما وجب إضمارها بعد لام الجحود .

فإن قلت : حتى (تكون)^(١) بمعنى إلى وبمعنى كى فأيهما أراد؟

قلت : قال الشارح : حتى التى بمعنى إلى لا التى بمعنى كى ، فإن كان ما قبلها ينقضى شيئاً فشيئاً فهى بمعنى إلى وإلا فهى بمعنى إلا . انتهى .

ويحتمل أن يريد المعنيين معا ، وذلك أن بعضهم قدرها بكى ، وبعضهم قدرها بإلى .

وأما سيبويه فقدرها بإلا ، فكأنه أشار إلى الأولين بذكر حتى ، ويصلح للتقديرات الثلاثة قولهم «لألزمك أو تقضينى حتى» فإنه يصلح للتعليل وللغاية وللإستثناء من الأزمان .

ويتعين الأول فى نحو «لأطيعن الله أو يغفر لى» . والثانى فى نحو «لأنظرنه أو يجىء» . والثالث فى نحو «لأقتلن الكافر أو يسلم» ، وبذلك (يضعف)^(٢) قول من قال إن تقديرها (بإلا مطرد ، وقول من قال إن تقديرها)^(٣) بكى أو إلى مطرد ، ويؤيد الاحتمال الثانى أنه لو أراد حتى التى بمعنى إلى فقط لصرح بإلى والوزن موات له على ذلك .

تنبيهات :

الأول : احترز بقوله : (إذا يصلح فى موضعها «حتى أو إلا» من التى لا يصلح فى موضعها)^(٤) أحد الحرفين فإن المضارع إذا ورد بعدها منصوباً جاز إظهار أن كقوله^(٥) :

(١) أ ، ج .

(٢) ب ، ج .

(٣) ب ، ج .

(٤) أ .

(٥) قائله : هو الحصين بن حمام المرى - وهو من الطويل .

ولولا رجالٌ من رِزَامٍ أَعِزَّةٌ وَأَلٌ سُبَيْعٌ أَوْ أَسْوَعُكَ عَلَقَمًا

الثاني: ما ذكر من تقدير حتى أو إلا في مكان أو تقدير لحظ فيه المعنى دون الإعراب، والتقدير الإعرابي المرتب على اللفظ أن يقدر قبل «أو» مصدر وبعدها «أن» الناصبة للفعل، وهما في تأويل مصدر معطوف بأو على المقدر قبلها فتقدير «لأنظرنه أو يقدم» ليكون انتظاراً أو قدوماً.

الثالث: ذهب الكسائي إلى أن «أو» المذكورة ناصبة بنفسها، وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين إلى أن الفعل انتصب بالمخالفة، والصحيح أن النصب بأن مضمرة بعدها، لأن «أو» حرف عطف فلا عمل لها ولكنها عطفت مصدراً مقدرًا على مصدر متوهم، ومن ثم لزم إضمار أن بعدها.

الرابع: قوله «إذا يصلح في موضعها حتى أو إلا» أجود من قول الشارح بعد أو بمعنى إلى أو إلا، فإنه يوهم أن «أو» ترادف الحرفين، وليس كذلك، بل هي أو العاطفة التي لأحد الشيتين.

ثم انتقل إلى حتى فقال:

وَبَعْدَ حَتَّى هَكَذَا إِضْمَارٌ أَنْ حَتْمٌ كَجُذِّ تَسْرًا حَزَنٌ

حتى في الكلام على ثلاثة أضرب: عاطفة، وابتدائية، وجارة.

فالعاطفة: تعطف بعضاً على كل، وتقدمت في حروف العطف.

= اللغة: «رزام» بكسر الراء وتخفيف الزاي - هو أبو حى من تميم واسمه رزام بن مالك ابن عمرو بن تميم.

الإعراب: «ولولا» الواو للعطف ولولا حرف امتناع لوجود «رجال» مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «من رزام» جار ومجرور صفة لرجال والتقدير: لولا رجال كائنون من رزام «أعزة» صفة أخرى وخبر المبتدأ محذوف أى: كائنون «وأل» عطف عليه «سبيع» مضاف إليه «أو أسوءك» فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد أو العاطفة والفاعل ضمير مستتر فيه والكاف مفعول «علقما» منادى مرخم تقديره: يا علقمة، فحذف حرف النداء فصار علقمة ثم رخمه فصار علقم - بفتح الميم - على ما كان ثم أشبع الفتحة ألفاً.

الشاهد: قوله «أو أسوءك» حيث نصب الفعل بعد أو بتقدير أن.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٥٥٩، والسيوطي في الهمع ٢/١٠، وسيبويه ١/٤٢٩.

والابتدائية: تدخل على جملة مضمونها غاية لشيء قبلها كقوله^(١):

..... حتى ماء دجلة أشكلُ

وليس المعنى أنه يجب أن يكون بعدها مبتدأ والخبر، بل المعنى على الصلاحية فمتى كان بعدها جملة فعلية مصدرة بماض نحو ﴿حَتَّى عَفَّوْا﴾^(٢) أو بمضارع مرفوع تقول «شربت الإبل حتى يجيء البعير يجربطنه» أطلق عليها حرف ابتداء.

والجارة: تدخل على الاسم الصريح بمعنى إلى وتقدمت في حروف الجر، وتدخل على المضارع ويجب حيثئذ إضمار أن بعدها ناصبة، لتكون مع الفعل في تأويل مصدر مجرور بحتى ولا يجوز إظهار أن بعدها.

تنبيهات:

الأول: قال في شرح التسهيل عند ذكر حتى الجارة: ومجرورها إما اسم صريح نحو ﴿حَتَّى حِينَ﴾^(٣) أو مصدر مؤول من أن وفعل ماض نحو ﴿حَتَّى عَفَّوْا﴾ أو مضارع نحو ﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾^(٤). ونورع في الماضي فإن حتى قبله ابتدائية وأن غير مضمرة.

(١) قائله: هو جرير بن عطية الخطفي من قصيدة يهجو بها الأخطل - وهو من الطويل.

وتمامه: فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة

اللغة: «القتلى» - جمع قتيل - «تمج» ترمى وتقدف «دجلة» - بكسر الدال - نهر العراق «أشكل» ماء أشكل إذا خالطه دم، والأشكل الذي يخالطه حمرة.

الإعراب: «فما» الفاء عاطفة وما نافية «زالت» من أخوات كان «القتلى» اسم ما زالت «تمج» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه «دماءها» مفعول به والهاء مضاف إليه والجملة في محل نصب خبر ما زال «بدجلة» الباء ظرفية، أي: في دجلة «حتى» حرف ابتداء «ماء» مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة «دجلة» مضاف إليه «أشكل» خبر المبتدأ.

الشاهد: قوله «حتى» حيث دخلت على الجملة الاسمية، لأنها حرف ابتداء.

مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه للألفية ٣/٥٦٢، وابن الناظم.

(٢) من الآية ٩٥ من سورة الأعراف.

(٣) من الآية ٣٥ من سورة يوسف.

(٤) من الآية ٢١٤ من سورة البقرة.

الثاني: ذهب الكوفيون إلى أن حتى ناصبة بنفسها وأجازوا إظهار أن بعدها توكيدا كما أجازوا ذلك بعد لام الجحود.

الثالث: إذا انتصب المضارع بعد حتى، فالغالب أن تكون للغاية، كقوله تعالى: ﴿لَنْ نُبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾^(١) وعلامتها (أن يصلح في موضعها إلى، وقد تكون للتعليل نحو «جد حتى تسر ذا حزن» وعلامتها)^(٢) أن يحسن في موضعها كي، وزاد في التسهيل أنها تكون بمعنى إلا أن، كقوله^(٣):

ليس العطاء من الفضولِ سَمَاحَةً حَتَّىٰ تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلٌ

وهذا معنى غريب، وممن ذكره ابن هشام، وحكاه في البسيط عن بعضهم. ولا حجة في البيت لإمكان جعلها فيه بمعنى إلى.

ثم نبه على أن (الفعل بعدها لا يكون إلا مستقبلا حقيقة)^(٤) أو حكما.

وَتَلَوْا حَتَّىٰ حَالًا أَوْ مُؤُولًا بِهِ أَرْفَعَنَّ وَأَنْصَبِ الْمُسْتَقْبَلًا

مثال الحال قولهم «سألت عنك حتى لا أحتاج إلى سؤال» ومثال المؤول بالحال كقراءة نافع ﴿وَزَلُّوا حَتَّىٰ يَقُولُ الرَّسُولُ﴾^(٥).

(١) من الآية ٩١ من سورة طه.

(٢) ب، ج.

(٣) قائله: قال العينى: لم ينسب لقائل، وفي الدرر اللوامع قال: للمقنع الكندى - وهو من الكامل.

اللغة: «الفضول» المال الزائد «سماحة» الجود والكرم.

الإعراب: «ليس» فعل ماض ناقص «العطاء» اسمها مرفوع بالضممة الظاهرة «من الفضول» جار ومجرور في محل رفع صفة للعطاء «سماحة» خبر ليس، والتقدير: ليس العطاء الحاصل من فضول المال سماحة وجودا «حتى» للغاية «تجود» فعل مضارع منصوب بتقدير أن «وما لديك قليل» جملة حالية.

الشاهد: قوله «حتى تجود» فإن حتى فيه بمعنى إلا أن، فحتى هنا بمعنى الاستثناء.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٥٦٠، والسيوطى فى الهمع ٢/٩.

(٤) ب، ج وفى أ (منصوب الفعل لا يكون بعدها إلا مستقبلا حقيقة).

(٥) من الآية ٢١٤ من سورة البقرة.

والمراد بالمؤول بالحال أن يكون الفعل قد وقع فيقدر اتصافه بالدخول فيه فيرفع لأنه حال بالنسبة إلى تلك الحال، وقوله «وانصب المستقبل» يعني: حقيقة أو بتأويل. فالمستقبل حقيقة نحو «لأسيرن حتى أدخل المدينة» والمؤول كقراءة غير نافع ﴿وَزَلُّوا حَتَّى يَقُولَ﴾ (المراد)^(١) به أن يكون الفعل قد وقع فيقدر المخبر به اتصافه بالعزم فينصب، لأنه (مستقبل بالنسبة إلى تلك الحال)^(٢).

تنبيهات:

الأول: إذا كان الفعل حالا أو مؤولا به فحتى ابتدائية وإذا كان مستقبلا أو مؤولا به فهي الجارة وأن مضمرة بعدها كما تقدم.

الثاني: علامة كونه حالا أو مؤولا به صلاحية جعل الفاء في موضع حتى، ويجب حيثئذ أن يكون ما بعدها فضلا مسييا عما قبلها.

الثالث: قد فهم مما ذكر أن الرفع يمتنع في نحو «كان سيرى حتى أدخلها» إذا جعلت ناقصة؛ لأنه لو رفع لكانت حتى ابتدائية، فبقي كان بلا خبر، وفي نحو «سرت حتى تطلع الشمس» لانتفاء السببية خلافا للكوفيين، وفي نحو «ما سرت أو أسرت حتى تدخل المدينة» مما يدل على حدث غير واجب، لأنه لو رفع لزم أن يكون مستأنفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سبب له، وذلك لا يصح لأن ما قبلها منفي في «ما سرت» ومشكوك في وقوعه في «أسرت» فيلزم وقوع المسبب مع نفي السبب أو الشك فيه، وأجاز الأخصس الرفع في نحو «ما سرت حتى أدخل المدينة» فقيل: هي مسألة خلاف بينه وبين سيويه، وقيل: إنما أجازته على أن يكون أصل الكلام واجبا ثم أدخلت أداة النفي على الكلام بأسره، فنفيت أن يكون سير كان عنه دخول.

قال ابن عصفور: وهذا الذي قاله جيد وينبغي ألا يعد هذا خلافا.

الرابع: ذهب أبو الحسن إلى أن حتى إذا كانت بمعنى الفاء فهي عاطفة وتعطف الفعل على الفعل، وذلك إذا دخلت على الماضي أو المستقبل على جهة السبب نحو «ضربت زيدا حتى بكى» و «لأضربنه حتى يبكي».

(١) ب، ج.

(٢) ب.

ومذهب الجمهور أنها ابتدائية كما سبق، لأنها إنما تعطف المفردات.

وثمره الخلاف أن الأخفش يجيز الرفع في يبكى على العطف، والجمهور لا يجيزون فيه إلا النصب، ثم انتقل إلى فاء الجواب فقال:

وَبَعْدَ فَا جَوَابِ نَفَى أَوْ طَلَبٍ مَحْضِينَ أَنْ وَسَتْهَا حَتْمٌ نَصَبٌ

يعنى: أن «أن» تنصب الفعل مضمرة بعد فاء جواب نفي نحو ﴿لَا يَقْضِي عَلَيْهِمْ فِيمُوتُوا﴾^(١) أو طلب وهو أمر أو نهى أو دعاء أو استفهام أو عَرْض أو تحضيض أو تمن، فالأمر نحو «اضرب زيدا فيستقيم» والنهى ﴿لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتْكُمْ﴾^(٢) والدعاء ﴿رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَيْنَا أَمْوَالَهُمْ وَاشْدُدْ عَلَيْنَا قُلُوبَهُمْ فَلَا يُؤْمِنُوا﴾^(٣) والاستفهام ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شَفْعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾^(٤) والعرض قول بعض العرب «الأت تقع الماء فتسبح» يريد: فى الماء. والتحضيض «هلا أمرت فتطاع» والتمنى ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾^(٥).

والتمنى يكون بليت كما مثل أو بالآ نحو «الآ رسول لنا منا فيخبرنا» وبلو كقوله^(٦): لو نعان فننهدا.

(١) من الآية ٣٦ من سورة فاطر.

(٢) من الآية ٦١ من سورة طه.

(٣) من الآية ٨٨ من سورة يونس.

(٤) من الآية ٥٣ من سورة الأعراف.

(٥) من الآية ٧٣ من سورة النساء.

(٦) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من الطويل.

وتمامه: سرينا إليهم فى جموع كأنها جبال شرورى ...

اللغة: «جموع» جمع جمع، وهو الجماعة «شرورى» اسم جبل لسبى سليم «نعان» - على

صيغة المبنى للمجهول - من العون «فننهدا» من نهد إلى العدو ينهد - بالفتح فيهما - أى:

نهض، ومنه المناهدة فى الحرب، وهى المناهضة.

الإعراب: «سرينا» فعل وفاعل «إليهم» جار ومجرور متعلق بسرينا «فى جموع» جار ومجرور

فى محل نصب على الحال، والتقدير: سرينا إلى هؤلاء القوم ونحن فى جماعة «كأنها»

كان واسمها «جبال» خبر كان مرفوع بالضممة الظاهرة «شرورى» مضاف إليه «لو نعان» نعان

فعل مضارع مبنى للمجهول ونائب الفاعل ضمير «فننهدا» مضارع منصوب بأن مضمرة بعد

الفاء وفاعله ضمير مستتر فيه.

ومنع المصنف كون لو للتمنى وقال: التقدير: وددنا لو نعان، فهو جواب تمن إنشائي كجواب ليت.

وقد فهم من كلامه أنه لا يجوز النصب بعد شيء من ذلك إلا بشرطين:

أحدهما: أن تكون الفاء مقصودا بها (الجواب)^(١) لإضافتها إلى الجواب احترازا من الفاء التي لمجرد العطف كقولك «ما تأتينا فتحدثنا» بمعنى ما تأتينا فما تحدثنا؛ فيكون الفعلان مقصودا نفيهما؛ وبمعنى ما تأتينا فانت تحدثنا، على إضمار مبتدأ؛ فيكون المقصود نفى الإتيان وإثبات الحديث، وإذا قصد بها معنى الجزاء والسببية لم يكن الفعل بعدها إلا منصوبا على معنى ما تأتينا محدثا، فيكون المقصود نفى اجتماعهما أو على معنى ما تأتينا فكيف تحدثنا فيكون المقصود نفى الثاني لانتفاء الأول.

الثاني: أن يكون النفي والطلب محضين، واحترز بذلك «عن»^(٢) النفي الذي ليس بمحض نحو «ما أنت تأتينا إلا فتحدثنا» و «ما تزال تأتينا فتحدثنا». ومن الطلب الذي ليس بمحض، والمراد بالطلب المحض أن يكون بفعل أصل في ذلك، فاحترز من أن يكون بمصدر نحو «سقيا» أو باسم فعل نحو «صه» أو بلفظ الخبر نحو «رحم الله زيدا» فلا يكون لشيء من ذلك جواب منصوب، وسيأتي الخلاف في بعض ذلك.

تنبيهات:

الأول: قال في شرح الكافية: النفي الذي لا جواب له منصوب لكونه ليس نفيًا خالصًا بأربعة أمثلة «ما أنت إلا تأتينا فتحدثنا» و «ما تزال تأتينا فتحدثنا» و «ما قام فيأكل إلا طعامه» وقول الشاعر^(٣):

= الشاهد: قوله «لو نعان» فإن «لو» هنا للتمنى، ونصب الفعل بعدها بإضمار «أن» وهو فتنهدا. أي: فإن ننهدا.

(١) أ، ج وفي ب (الجزء).

(٢) ب، ج وفي أ (من).

(٣) قائله: هو الفرزدق - وهو من الطويل.

=

وما قامَ مِنَّا قائمٌ في نَدِينَا فينطقُ إلا بِأَلْتِي هِي أَعْرَفُ

وتبعه الشارح في التمثيل بها، فأما الأولان فالتمثيل بهما صحيح، وأما الآخران فالنصب فيهما جائز، فإن النفي إذا انتقض بيلا بعد الفاء جاز النصب. نصّ على ذلك سيويوه، وعلى النصب أنشد:

فينطقُ إلا بِأَلْتِي هِي أَعْرَفُ

الثاني: ذهب بعض الكوفيين إلى أن ما بعد الفاء منصوب بالمخالفة، وبعضهم إلى أن الفاء هي الناصبة كما تقدم في أو، والصحيح مذهب البصريين؛ لأن الفاء عاطفة فلا عمل لها، لأنها في ذلك عاطفة لمصدر مقدر على مصدر متوهم، والتقدير في نحو «ما تأتينا فتحدثنا» ما يكون منك إتيان فحديث، وكذلك يقدر في جميع المواضع.

الثالث: شرط في التسهيل في نصب جواب الاستفهام ألا يتضمن وقوع الفعل احترازا من نحو «لَمْ ضَرَبْتَ رِيْدًا فيجاريك» لأن الضرب قد وقع فلم يمكن سبك مصدر مستقبل منه، وهو مذهب أبي علي، ولم يشترط ذلك المغاربة، وحكى ابن كيسان «أين ذهبَ ريدَ فتبعه؟» - بالنصب، والفعل في ذلك محقق

= اللغة: (ندينا) - بفتح النون وكسر الدال وتشديد الياء - على وزن غنى - مجلس القوم ومكان حديثهم (إلا بالتي هي أعرف) أي بالأشياء التي هي معروفة.

المعنى: إذا نطق منا ناطق في مجلس جماعة عرف صواب قوله فلم ترد مقاله.

الإعراب: «وما قام» الواو عاطفة وما نافية «قام» فعل ماض «منا» جار ومجرور في محل رفع صفة لقائم «قائم» فاعل لقام، والتقدير: وما قام قائم كائن منا، والأحسن أن يكون «منا» في محل نصب على الحال «في ندينا» جار ومجرور متعلق بمحذوف، أي: كائن في ندينا أو كائنا على الحال «فينطق» - بالرفع - عطفا على قوله «قام» وإنما لم ينصب، لأن النفي ليس بخالص «إلا» أداة استثناء من النفي فيكون إثباتا «بألتى» اسم موصول صفة لمحذوف، أي: بالأشياء التي «هي» ضمير منفصل مبتدأ «أعرف» خبر المبتدأ والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

الشاهد: قوله «فينطق» حيث رفعه الشاعر، لأن من شرط النصب بعد النفي أن يكون النفي خالصا، وههنا ليس كذلك.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٥٦٤، وابن الناظم، وسيويوه ١/٤٢٠، والشاهد ٦٦٦ في الخزانة.

الوقوع، فإذا لم يمكن سبك مصدر من الجملة سبكتاه من لازمها، والتقدير: ليكن منك إعلام بذهاب زيد فاتباع منا.

ثم انتقل إلى الواو فقال:

وَالْوَاوُ كَالْفَاءِ إِنْ تَفِدَ مَفْهُومَ مَعَ كَلَّا تَكُنْ جَلْدًا وَتُظْهِرَ الْجَزْعَ

يعنى: أن الواو تضمر أن بعدها وجوبا بعد النفي والطلب بشرطهما، كما أضمرت بعد الفاء بشرط أن تفيد المعية، كقوله «لا تكن جلدًا وتظهر الجزع» أى: لا تجمع بين الأمرين، وهى يومئذ عاطفة لمصدر مقدر على مصدر متوهم كما تقدم فى الفاء وأو.

واحترز من أن يقصد التشريك بين الفعلين فتكون عاطفة فعلا على فعل نحو «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» بالجزم أو بقصد الاستئناف نحو «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» - بالرفع - وأمثلة النصب بعد الواو معلومة من أمثلة الفاء فلا نطول بذكرها.

قال الشيخ أبو حيان: ولا أحفظ النصب جاء بعد الواو فى الدعاء ولا العرض ولا التحضيض ولا الرجاء، ولا ينبغى أن يقدم على ذلك إلا بسمع.

تنبيهات:

الأول: الخلاف فى الواو كالخلاف فى الفاء، وقد تقدم.

الثانى: قد علم أن النصب بعد الواو ليس على معنى النصب بعد الفاء، وقولهم تقع الواو فى جواب كذا وكذا تجوز ظاهر، وزعم بعضهم أن النصب بعد الواو، وهو على معنى الجواب، وليس بصحيح.

وبعدَ غيرِ النفيِ جَزَمًا اعْتَمَدَ إِنْ تَسْقُطِ الْفَا وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدَ

انفردت الفاء بأن الفعل بعدها سينجزم عند سقوطها بشرط أن يقصد الجزاء

نحو^(١):

(١) قائله: هو امرؤ القيس - وهو من الطويل.

وعجزه: سَقَطِ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوِّمَلِ

قَفَا نَبِكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ

وذلك إنما يكون بعد الطلب، والأمثلة ظاهرة.

وأما النفي فليس له جواب مجزوم، فإنه يقتضى تحقيق عدم الوقوع كما يقتضى الإيجاب تحقق الوقوع، فلا يجوز بعده كما فى الإيجاب، ولذلك قال: وبعد غير النفى جزماً.

واحترز من ألا يقصد الجزاء، فإنه لا يجزم بل يرفع، إما مقصوداً به الوصف نحو «ليت لى مالا. أنفق منه» أو الحال أو الاستثناء (ويحتملها) (١) قوله تعالى: ﴿فَأَضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَافُ دَرْكًا﴾ (٢).

تنبيه:

إذا جزم الفعل بعد سقوط الفاء، ففى جازمه أقوال:

الأول: أن لفظ الطلب ضمن معنى حرف الشرط فجزم، وإليه ذهب ابن خروف، واختاره المصنف ونسبه إليه الخليل وسيبويه.

والثانى: أن الأمر والنهى وبأقبيها نابت عن الشرط - أى: حذفت جملة الشرط وأنيبت هذه فى العمل منابها فجزمت، وهو مذهب السيرافى والفارسى وابن عصفور.

= اللغة: «بسقط اللوى» - بكسر السين وسكون القاف - منقطع الرمل، واللوى - بكسر اللام - حيث يلتوى الرمل ويرق.

وإنما خص منقطع الرمل وملتواه، لأنهم كانوا لا يتزلون إلا فى صلابة من الأرض، ليكون ذلك أثبت لأوتاد الأبنية «والدخول والحومل» بلدان.

المعنى: يأمر صاحبيه أن يقفا معه ليعاوناه على البكاء عند منازل أحبابه التى كان يلقاهم فيها، وليجدد الذكريات القديمة.

الإعراب: «قفا» فعل أمر مبنى على حذف النون والفاء فاعل «نبك» فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها والفاعل ضمير مستتر تقديره نحن «من ذكرى» جار ومجرور متعلق بنكى «حبيب» مضاف إليه «ومنزلة» عطف على حبيب «بسقط» جار ومجرور متعلق بقفا «اللوى» مضاف إليه «بين» ظرف مكان «الدخول» مضاف إليه «فحومل» عطف على الدخول.

الشاهد: قوله «نبك» فإنه جواب الأمر فلذلك جزم وهو غير مقترن بالفاء.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٥٦٧، وابن هشام فى القطر ص ٧٨.

(١) ب، ج وفى أ (ويحتملها).

(٢) من الآية ٧٧ من سورة طه.

والثالث: أن الجزم بشرط مقدر دل عليه الطلب، وإليه ذهب أكثر المتأخرين.

والرابع: أن الجزم بلام مقدرة، فإذا قال (ألا تنزل تُصَبُّ خيرا).

«فمعناه لتُصَبُّ خيرا»، وهو ضعيف، ولا يطرد إلا بتجاوز وتكلف.

والمختار القول الثالث، لا ما اختاره المصنف لأربعة أوجه:

أحدها: أن ما ذهب إليه يستلزم أن يكون العامل جملة، وذلك لا يوجد في

موضع.

والثاني: أن الإضمار أسهل من التضمين، لأن التضمين زيادة بتغيير

الوضع، والإضمار زيادة بغير تغيير، فهو أسهل.

والثالث: أن التضمين لا يكون إلا لفائدة ولا فائدة في تضمين الطلب معنى

الشرط، لأنه يدل عليه بالالتزام.

والرابع: أن الشرط لا بد له من فعل، ولا يجوز أن يكون هو الطلب بنفسه

ولا مضمنا له (مع معنى)^(١) حرف الشرط، لما في ذلك من التعسف، ولا مقدرا

بعده لقبح إظهاره بدون حرف الشرط، بخلاف إظهاره معه.

وشرطُ جزمٍ بعد نهى أن تَضَعُ إن قَبِلَ لا دونَ تَخَالَفٍ يَقَعُ

يعنى: أن شرط جزم الجواب بعد النهى أن يصح إقامة شرط منفى مقامه،

وعلامته ذلك أن يصح المعنى بتقدير إن قبل لا النافية نحو (لا تدنُ من الأسد

تسلم) (فهذا يصح جزمه لأن المعنى: إن لا تدن من الأسد تسلم)^(٢) بخلاف «لا

تدن، من الأسد يأكلك» فإن هذا لا يصح جزمه لعدم صحة المعنى بتقدير إن لا

تدن، هذا مذهب الجمهور وأجاز الكسائي جزم جواب النهى مطلقا ولا يشترط

تقدير إن قبل لا، بل يقدر إن تدن من الأسد يأكلك.

وذكر في شرح الكافية أن غير الكسائي لا يجيز ذلك.

قلت: وقد نسب (ذلك)^(٣) إلى الكوفيين.

(١) ب.

(٢) ب، ج.

(٣) ب، ج.

واستدل الكسائي بالقياس على النصب، لأن المنصوب بعد الفاء جاء فيه ذلك كقوله تعالى ﴿لَا تَقْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾^(١) وبالسماع قول النبي ﷺ «فلا يقربن مسجدنا يوذنا بريح الثوم» وقوله عليه الصلاة والسلام «لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض» وقول أبي طلحة لرسول الله ﷺ «لا تشرف يصبك سهم».

وأجيب بأن القياس على المنصوب لا يحسن، لأن النصب بعد الفاء يكون في النفي ولا جزم فيه.

وأما السماع فمحمول على إبدال الفعل من الفعل مع أن الرواية المشهورة «يؤذينا» و«يضرب» - بالرفع - ويحتمل أن يكون يضرب بعضكم على الإدغام نحو: ﴿وَيَجْعَلْ لَكُمْ﴾^(٢).

تنبيه:

شرط الجزم بعد الأمر بتقدير إن تفعل، كما أن شرطه بعد النهي بتقدير إن لا تفعل فيمتنع الجزم في نحو «أحسن إلى لا أحسن إليك» فإنه لا يجوز «إن تحسن إلى لا أحسن إليك» لكونه غير مناسب، وكلام التسهيل يوهم إجراء خلاف الكسائي فيه.

وَالأَمْرُ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ أَفْعَلٍ فَلَا تَنْصِبُ جَوَابَهُ وَجَزَمَهُ أَقْبَلًا

إذا دل على الأمر بخبر بفعل ماضٍ أو مضارع أو باسم فعلٍ أو باسم غيره جاز جزم الجواب اتفاقاً، كقولهم «اتقى الله امرؤً فعل خيراً يثب عليه» وقوله تعالى: ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ * يَفْقَرُ لَكُمْ﴾^(٣) وقول الشاعر^(٤):

(١) سورة طه ٦١.

(٢) من الآية ٢٨ من سورة الحديد، وسورة نوح ١٢.

(٣) من الآية ١١، ١٢ سورة الصف.

(٤) قائله: هو عمرو ابن الإطنابة الحزرجي - والإطنابة اسم أمه، واسم أبيه: زيد بن مناة - وهو من الوافر.

وصدره: وقولِي كُلَّمَا جَشَأْتُ وَجَأَشْتُ.

اللغة: «جشأت» ثارت ونهضت من فزع أو حزن، والضمير للنفس «جاشت» فزعت وغلّت من حمل الأثقال كما تغلى القدر «تحمدي» يحمدك الناس.

مكانك تُحمدي أو تستريحي

وقولهم: «حسبك ينم الناس» لأن المعنى ليتق وآمنوا واثبتى واكفف.

وأجاز الكسائي النصب نحو «صه فأحدثك» و «حسبك فينام الناس».

ومذهب الجمهور منع ذلك، لأن النصب إنما هو بإضمار «أن» والفاء عاطفة على مصدر متوهم وحسبك وصه ونحوها لا تدل على المصدر، لأنها غير مشتقة، ولذلك قال: فلا تنصب جوابه.

تنبيهات:

الأول: ذكر في شرح الكافية: أن الكسائي انفرد بجواز النصب بعد الفاء المجاب بها اسم أمر نحو «صه» أو خبر بمعنى الأمر نحو «حسبك».

قلت: وافقه ابن عصفور في جواز نصب جواب نزال ونحوه من اسم الفعل المشتق وحكاه ابن هشام عن ابن جني، والذي انفرد به الكسائي ما سوى ذلك.

الثاني: أجاز الكسائي (أيضا)^(١) نصب جواب الدعاء المدلول عليه بالخبر نحو: «غفر الله لزيد فيدخله الجنة».

= المعنى: إن همتي وشجاعتى جعلتني أقول لنفسي كلما فزعت وضجرت من مشقات الحرب - اثبتى تحمدي بالصبر والشجاعة، أو تستريحي من عناء الدنيا بالقتل في موطن الشرف والفخر.

الإعراب: «وقولي» الواو عاطفة وقولي مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على ما قبل ياء المتكلم وياء المتكلم مضاف إليه «كلما» ظرف زمان متعلق بقولي منصوب و «ما» حرف مصدري «جشأت» فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل ضمير مستتر فيه «وجاشت» فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل ضمير مستتر فيه «مكانك» اسم فعل أمر بمعنى اثبتى والفاعل أنت والكاف حرف خطاب - أو اسم مضاف إليه باعتبار ما قبل النقل، والجملة مقول القول خبر المبتدأ «تحمدي» فعل مضارع مجزوم في جواب الطلب وعلامة جزمه حذف النون وياء المخاطبة فاعل «أو تستريحي» أو حرف عطف تستريحي فعل مضارع معطوف على تحمدي مجزوم بحذف النون والياء فاعل.

الشاهد: قوله «تحمدي» حيث جزم النون لوقوعه في جواب الأمر.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٣/٥٦٩، وابن هشام ٣/٣٨٤، والمكودي ص ١٤٦، وذكره ابن هشام في الشذور ص ٣٦٠، والقطر ص ٢٦٣.

(١) أ، ج.

الثالث: «حسبك» فى قولك «حسبك ينم الناس» مبتدأ وخبره محذوف،
 أى: حسبك السكوت، وهو لا يظهر، والجملة متضمنة معنى اكفف، وزعمت
 جماعة منهم ابن طاهر أنه مبتدأ بلا خبر، لأنه فى معنى ما لا يخبر عنه، وقال
 بعضهم: لو قيل: إنه اسم فعل مبنى والكاف للخطاب، وضم لأنه كان معرباً
 فحمل فى البناء على قبل، وبعد، لم يبعد.

والفعلُ بعدَ الفاءِ فى الرَّجاءِ نُصِبَ كَنُصِبَ ما إلى التَّمَنى يَتَسَبَّبُ

قال فى شرح الكافية: الحق الفراء الرجاء بالتمنى فجعل له جواباً منصوباً،
 ويقوله أقول؛ لثبوت ذلك سماعاً، ومنه قراءة حفص عن عاصم ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ
 الْأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعُ﴾^(١) انتهى، وكذلك قوله تعالى ﴿لَعَلَّهُ يَزُكِّي * أَوْ
 يَذُكِّرُ فَتَفْعَهُ الذِّكْرَى﴾^(٢).

ومذهب البصريين أن الرجاء ليس له جواب منصوب، وتأولوا ذلك بما فيه
 بعد.

وقول أبى موسى: وقد أشربها معنى ليت من قرأ «فأطلع» نصباً يقتضى
 تفصيلاً^(٣).

فإن قلت: فهل يجوز جزم جواب الترجى إذا أسقطت الفاء عند من أجاز
 نصبه؟

قلت: نعم، وفى الارتشاف، وسمع الجزم بعد الترجى فدل على صحة
 مذهب الكوفيين.

وإن على اسمٍ خالصٍ فعلٌ عَطِفٌ تَنْصِبُهُ أَنْ ثابِتًا أَوْ مُنْحَذَفٌ

قد تقدم أن «أن» تضم جواراً فى موضعين:

-
- (١) من الآية ٣٦، ٣٧ من سورة غافر - فأطلع - بالنصب - فى جواب قوله تعالى «أبلغ
 الأسباب. أسباب السموات».
- (٢) من الآية ٣، ٤ من سورة عبس.
- (٣) يريد بالتفصيل أن الرجاء إذا أشرب معنى التمنى نصب الفعل التالى للقاء فى جوابه، وإن
 لم يشرب معنى التمنى لم ينصب.

أحدهما: بعد لام كي إذا لم يكن معها «لا» وقد سبق بيانه.

والآخر: بعد العاطف على اسم خالص، وهو المذكور في البيت، والعاطف المذكور هو: «الواو» و «الفاء» و «ثم» و «أو».

فالواو كقوله^(١): لَلْبَسُ عِبَاءٌ وَتَقَرَّ عَيْنِي

والفاء كقوله^(٢):

(١) قائلته: هي ميسون بنت بحدل زوج معاوية بن أبي سفيان - وهو من الوافر.

وعجزه: أحب إلى من ليس الشفوف

اللغة: «عباءة» - بفتح العين - جبة من الصوف «تقر عيني» كناية عن سكون النفس وعدم طموحها إلى ما ليس في يدها «الشفوف» جمع شف - بكسر الشين وفتحها - وهو ثوب رقيق يستشف ما وراءه.

المعنى: وليس كساء غليظ من صوف مع سرورى وفرحى - أحب إلى نفسى من لبس الثياب الرفيعة القيمة مع استيلاء الهموم على.

الإعراب: «ولبس» مبتدأ «عباءة» مضاف إليه «وتقر» فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازا بعد الواو العاطفة على اسم خالص من التقدير بالفعل «عيني» فاعل تقر وياء المتكلم مضاف إليه «أحب» خبر المبتدأ «إلى» جار ومجرور متعلق بأحب «من لبس» جار ومجرور متعلق بأحب أيضا «الشفوف» مضاف إلى لبس.

الشاهد: قولها «وتقر» حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة جوازا بعد واو العطف التي تقدمها اسم خالص من التقدير بالفعل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٣/٧٥١، وابن عقيل ٢/٦٦، وابن الناظم، والسيوطى ص ١١٦، والمكودى ص ١٤٧، وابن هشام ٣/٣٨٧، وفى الشذور ص ٣٢٨، والقطر ص ٦١، والمغنى ٢/٣٤، وفى شرح المفصل ٣/٢٤، والشاهد ٦٥٨ فى الخزانة.

(٢) قائله: لم ينسب لقاتل - وهو من البسيط.

وعجزه: ما كنت أؤثر إترابا على ترَب

اللغة: «توقع» انتظار «المعتر» - بتشديد الراء الفقىر «إترابا» - الإتراب، وهو الغنى وكثرة المال، وهى مصدر أترب الرجل إذا استغنى «ترب» الفقر والعوز - وأصله لصوق اليد بالتراب.

المعنى: يقول: لولا أننى أرتقب أن يتعرض لى ذو حاجة فأقضيها له ما كنت أفضل الغنى عن الفقر.

الإعراب: «لولا» حرف امتناع لوجود «توقع» مبتدأ وخبره مجذوف وجوبا «معتر» مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله «فأرضيه» الفاء عاطفة أرضيه فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازا بعد الفاء العاطفة وفاعله ضمير مستتر والهاء مفعوله «ما» نافية «كنت» =

لولا تَوَقُّعٌ مُعْتَرٌّ فَارَضِيَهُ

أو كقراءة غير نافع «أو يرسل رسولا»^(١).

وتم، كقوله^(٢): «إِنِّي وَقَتَلِي سَلِيكًا ثُمَّ أَعَقَلَهُ»

ونص بعضهم أن ذلك لا يجوز في غير هذه الأحرف.

= فعل ماض ناقص واسمه «أوثر» فعل مضارع وفاعله ضمير والجملة في محل نصب خبر كان وجملة كان واسمه وخبره جواب لولا «إترابا» مفعول لأوثر «على ترب» متعلق بأوثر. الشاهد: قوله «فارضيه» حيث نصب الفعل بأن مضمرة جوارا بعد الفاء التي تقدم عليها اسم صريح وهو توقع.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٣/٥٧١، وابن عقيل ٢/٢٦٧، وابن الناظم، والسيوطي ص ١١٦، والمكودي ص ١٤٧، وابن هشام ٣/٣٨٨، وفي الشذور ص ٣٢٩.

(١) من الآية ٥١ من سورة الشورى - بالنصب عطفًا على «وحيا».

(٢) قائله: هو أنس بن مدركة الخثعمي - وهو من البسيط.

وعجزه: كالثور يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ الْبَقْرُ

اللغة: «سليكا» - بضم السين - اسم رجل - وسبب هذا أن سليكا مر في بعض غزواته بيت من خثعم وأهله خلوف فرأى فيهن امرأة بضرة شابة فنال منها، فعلم أنس بذلك فأدركه فقتله، وأنشد هذا البيت «أعقله» من عقلت القتل - أعطيت الدية، «عافت البقر» كرهت وامتنعت.

المعنى: يشبه نفسه إذ قتل سليكا ثم وداه، بالثور يضربه الراعي لتشرب الإناث من البقر، والجامع بينهما تلبس كل منهما بالأذى، ليتنفع سواه.

الإعراب: «إني» حرف توكيد ونصب وياء المتكلم اسمه «وقتلي» عاطفة على اسم إن وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله «سليكا» مفعول قتل «ثم» عاطفة «أعقله» فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوارا بعد ثم، وفاعله مستتر فيه والهاء مفعول «كالثور» متعلق بمحذوف خبر إن «يضرب» فعل مضارع مبني للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود على الثور، والجملة في محل نصب حال من الثور «لما» حرف ربط «عافت» فعل ماض والتاء للتأنيث «البقر» فاعل عاف.

الشاهد: قوله «أعقله» حيث نصب بعد ثم العاطفة بأن مضمرة جوارا، وقد عطف فعلا على اسم صريح في الأسمية وهو «قتلي».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٣/٥٧١، وابن عقيل ٢/٢٦٦، وابن الناظم، والمكودي ص ١٤٧، والسيوطي ص ١١٦، وابن هشام ٣/٣٨٩، وفي الشذور ص ٣٣٠.

تنبيهات:

الأول: إنما قال على اسم ولم يقل على مصدر، كما قال بعضهم، ليشمل غير المصدر، فإن ذلك لا يختص به، فتقول «لولا زيدٌ ويُحسِنُ إلىَّ لهلكتُ».

الثاني: المراد بالخالص ما ليس مؤولا بالفعل، واحترز به من نحو «الطائرُ فيغضبُ زيدَ الذباب» فإنه معطوف على اسم، ولا ينصب لأن الطائر بمعنى الذى يطير، ويخرج أيضاً بذكر الخالص العطف على مصدر متوهم، فإنه يجب «فيه»^(١) إضمار أن كما تقدم.

الثالث: تجوز فى قوله «فعل عطف» فإن المعطوف فى الحقيقة إنما هو المصدر.

الرابع: أشار بقوله «ثابتاً أو منحذف» إلى جواز إظهار أن وإضمارها بعد العاطف المذكور.

الخامس: أطلق فى العاطف ولم يسمع فى غير الأحرف الأربعة (المذكورة)^(٢) كما تقدم.

وَشَدَّ حَذْفُ أَنْ وَنَصْبٌ فِي سِوَى مَا مَرَّ، فَاقْبَلْ مِنْهُ مَا عَدَلُ رَوَى

يعنى: أن حذف «أن» مع النصب فى غير المواضع المنصوبة المذكورة شاذ لا يقبل منه إلا ما نقله العدول، كقول العرب «خَذَّ اللَّصَّ قَبْلَ يَأْخُذُكَ» و «مُرَّةٌ يَحْفَرُهَا» وقرأ الحسن «أَنْغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ»^(٣) ومنه قول الشاعر^(٤):

وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كَدْتُ أَفْعَلَهُ

(١) أ، ج.

(٢) أ، ج.

(٣) من الآية ٦١ من سورة الزمر.

(٤) قائله: هو عامر بن جوين الطائى - وهو من الطويل.

وصدره: فلم أر مثلاً خباسةً واجد

اللغة: «خباسة» بضم الخاء وتخفيف الباء - المغنم، قاله الجوهري «نهنت نفسي» زجرتها وكفتها.

المعنى: قال الأعلام: وصف ظلامة هم بها ثم صرف نفسه عنها.

الإعراب: «فلم» حرف نفى «أر» فعل مجزوم يحذف حرف العلة فإن كانت الرؤية علمية كانت «مثلاً» فى موضع المفعول الثانى، وإن كانت بصرية جاز لك وجهان: أحدهما: =

تنبيهات:

الأول: فهم من قوله «فأقبل منه ما عدل روى» أنه مقصور على السماع، ولا يقاس عليه، ونصّ على ذلك في غير هذا الموضوع، وقال في التسهيل: وفي القياس عليه خلاف. انتهى.

والجواز مذهب الكوفيين ومن وافقهم والصحيح قصره على السماع، لقلته.

الثاني: قد يفهم من قوله «وشذ حذف أن ونصب» أن حذفها ورفع الفعل ليس بشاذ، وهو ظاهر كلامه في شرح التسهيل، فإنه جعل منه قوله تعالى ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمْ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾^(١) قال: ويريكم صلة لأن حذف وبقي يريكم مرفوعا، وهذا هو القياس، لأن الحرف عامل ضعيف، فإذا حذف بطل عمله. انتهى.

وهذا مذهب أبي الحسن، أجاز حذف «أن» ورفع الفعل دون نصبه، وجعل منه قوله تعالى ﴿قُلْ أَغْيِرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبِدُ﴾، وذهب قوم إلى أن حذف «أن» مقصور على السماع مطلقا، فلا ينصب ولا يرفع بعد الحذف إلا ما سمع، وإليه ذهب متأخرو المغاربة، قيل: وهو الصحيح.

والثالث: ما ذكره من أن حذف «أن» والنصب في غير ما مرّ شاذ، ليس على إطلاقه، بل هو مقيد بالنصب بعد الفاء والواو وبعد الشرط والجزاء وسيأتي^(٢).

= أن يكون مفعولا وقوله «خباسة واجد» بدل من مثلها ومضاف إليه. والآخر: أن يكون مثلها صفة خباسة ولكن لما تقدم عليها انتصب على الحال «نهنت» فعل وفاعل «نفسى» مفعول به والياء مضاف إليه «بعد» منصوب على الظرفية «ما» مصدرية «كدت» كاد واسمها «أفعله» جملة في محل نصب خبر كاد.

الشاهد: قوله «أفعله» حيث حذف «أن» وبقي عملها وهو نصب أفعله، لأن أصله أن أفعله.

مواضعه: ذكره من شراح اللفية: الأشموني ٣/٥٧٢، وابن الناظم، والمكودي ص ١٤٧، والهمع ١/٣٣، وسيبويه ١/١٥٥، والإنصاف ٢/٣٢٨.

(١) من الآية ٢٤ من سورة الروم.

(٢) وفي هامش المخطوطة نسخة أقوله «بل هو مقيد بالنصب إلخ (كذا)» في عدة نسخ، ولعل صواب العبارة بغير النصب كما يعلم بالتأمل، شيخنا. هـ.

عوامل الجزم

هي ضربان: أحدهما: يطلب فعلا واحدا، والآخر: يطلب فعلين.

فالأول أربعة أحرف ذكرها في قوله:

بِلاَ وَلاَمٍ طَالِبَا ضَعَّ جَزْمًا فِي الْفِعْلِ هَكَذَا بَلَمَ وَمَلَّأ

أما «لا» فتكون للنهي نحو ﴿لَا تَحْزَنْ﴾^(١) وللدعاء نحو ﴿لَا تَوَاخِذْنَا﴾^(٢).

وأما «اللام» فتكون للأمر نحو ﴿لِيُنْفِقْ﴾^(٣) والدعاء نحو ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾^(٤).

ولذلك قال «طالبا» فشمل الأمر والنهي والدعاء، واحتسز به من «لا» غير الطلبية وهي النافية والزائدة، ومن لام غير طلبية كاللام التي ينتصب المضارع بعدها.

فأما «لا» فقال الشارح تصحب فعل المخاطب والغائب كثيرا، وقد تصحب فعل المتكلم، فسوى بين المخاطب والغائب في الكثرة، ولم يفصل في المتكلم بين فعل الدعاء (وفعل)^(٥) المفعول، وهو موافق لظاهر الكافية والتسهيل، وفصل بعضهم فقال: إذا بنى الفعل للمفعول جاز دخول «لا» عليه سواء كان لتكلم أو لمخاطب أو لغائب، وإذا بنى للفاعل فالأكثر أن يكون للمخاطب ويضعف للمتكلم نحو^(٦):

لَا أَعْرِفَنَّ رَبِّيَا حُورًا مَدَامِعُهَا

(١) من الآية ٤٠ من سورة التوبة.

(٢) من الآية ٢٨٦ من سورة البقرة.

(٣) من الآية ٧ من سورة الطلاق.

(٤) من الآية ٧٧ من سورة الزخرف.

(٥) أ، ب.

(٦) قائله: هو النابغة الذبياني. يخوف بنى فزارة من النعمان بن الحارث الغساني، ويجذرهم

بأسه، وكانوا قد نزلوا أرضا يحميها - وهو من البسيط.

وعجزه: مُرَدِّفَاتٍ عَلَى أَعْقَابِ أَكْوَارٍ

والغالب نحو «لا يخرج زيد».

وأما «اللام» فتدخل على فعل المفعول مطلقا نحو «لأعن بحاجتك ولتعن بحاجتى وليعن زيد بالأمر».

وتدخل على فعل الفاعل مسندا إلى الغائب نحو ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾^(١) وإلى المتكلم مشاركا نحو ﴿وَلَنَحْمِلَ خَطَايَاكُمْ﴾^(٢) أو مفردا كقوله في الحديث «قوموا فلاصلّ لكم» وذكر الشارح: أن دخولها على مضارع الغائب والمتكلم كثير، وذكر في الكافية: أن دخولها على مضارع المتكلم قليل، لكنه أكثر من دخول «لا».

وأما مضارع المخاطب المبني للفاعل فدخولها عليه قليل استغناء بصيغة أفعّل، قالوا: وهي لغة رديئة.

وقال الزجاجي: هي لغة جيدة، ومن دخولها قراءة عثمان وأبي وأنس ﴿فبذلك فلتفرحوا﴾^(٣).

= المعنى: لا يكن نساء جميلات تشبه الغزلان أو بقر الوحش في الرشاقة وخفة الحركة وهور العين فأعرفها - قد ركن خلف الراكبين على مؤخر الرحل، فأقيم المسبب مقام السبب، وكانت عادة العرب أن يجعلوا النساء المسييات مردفات خلف من استباهن.
اللغة: «ربربا» اسم للقطيع من بقر الوحش أو الظباء «حورا» جمع حوراء - من الحور وهو شدة سواد العين مع شدة بياضها «مدامعها» جمع مدمع - اسم مكان - والمراد العيون، لأنها أماكن الدمع «مردفات» مركبات خلف الراكبين «أكوار» - جمع كور - وهو الرحل بأداته «أعقاب» جمع عقب - وهو المؤخر من كل شيء.
الإعراب: «لا» ناهية «أعرفن» فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد في محل جزم بلا والفاعل ضمير مستتر، ويجوز جعل «لا» نافية «ربربا» مفعول أعرفن «حورا» صفة لها «مدامعها» مرفوع بحورا ومضاف إليه «مردفات» حال من «ربربا» أو صفة ثانية «على أعقاب» جار ومجرور متعلق بمردفات «أكوار» مضاف إليه.
الشاهد: قوله «لا أعرفن» فإن لا ناهية والمضارع المجزوم بها محلا للمتكلم، وهو مبني للمعلوم - وذلك شاذ -.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشموني ٥٧٣/٣، وابن هشام ٣٩١/٣، وابن الناظم، وذكره ابن هشام في معنى اللبيب ١/١٩٩.

(١) من الآية ٧ من سورة الطلاق.

(٢) من الآية ١٢ من سورة العنكبوت.

(٣) من الآية ٥٨ من سورة يونس.

وقوله في الحديث «لتأخذوا مصافكم».

تنبيهات:

الأول: زعم بعضهم أن أصل «لا» الطليبة لامُ الأمر زيدت عليها ألف فانفتحت، وزعم السهيلي: أنها لا النافية، والجزم بعدها بلام الأمر مضمرة قبلها، وحذفت كراهة اجتماع لامين في اللفظ وهما زعمان ضعيفان.

الثاني: لا يفصل بين «لا» ومجزومها (بمعموله)^(١) إلا في ضرورة كقوله^(٢):

..... ولا ذَا حَقَّ قَوْمِكَ تَظْلِمُ

أراد ولا تظلم ذا حق قومك.

قال في شرح الكافية: وهذا رديء. لأنه شبيهه بالفصل بين الجار والمجرور.

انتهى.

قال في التسهيل: وقد يليها معمول مجزومها (ولم ينبه على اختصاصه بالضرورة، وقد أجازها بعضهم في قليل من الكلام نحو «لا اليوم تضرب زيداً»).

الثالث: في كلام ابن عصفور والأبدى ما يدل على جواز حذف (مجزومها)^(٣) إذا دل عليه دليل (قالا)^(٤) كقولك «اضرب زيداً إن أساء» وإلا فلا، أي: فلا تضربه.

(١) ب، ج وفي أ (بمعمولها).

(٢) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من الطويل.

وقامه: وقالوا أخانا لا تخشع لظالم عزيز.....

الإعراب: «قالوا» فعل وفاعل «أخانا» منادى بحرف نداء محذوف ومضاف إليه «لا تخشع» جملة من الفعل والفاعل وقعت مقول القول «لظالم» جار ومجرور متعلق بالفعل «عزيز» صفة لظالم. «لا» ناهية «تظلم» مجزوم بلا «حق قومك» حق مفعول به لتظلم تقدم عليه وقوم مضاف إليه «ذا» اسم إشارة منادى بحرف نداء محذوف، وأصل الكلام، ولا تظلم حق قومك يا هذا، وقال العيني: ذا حق قومك مفعولان لتظلم.

الشاهد: قوله «ولا ذا حق قومك تظلم» حيث فصل بين لا ومجزومها.

مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه للألفية ٣/٥٧٤، وذكره السيوطي في همع الهوامع ٢/٥٦.

(٣) أ.

(٤) أ وفي ب (بالا) وفي ج (فلا).



قال فى الارتشاف: ويحتاج إلى سماع.

الرابع: حركة لام الطلب الكسرة، قال فى التسهيل: وفتحها لغة.

قلت: فتحها حكاة الفراء عن بنى سليم، فحكى عنه مطلقا كما فى التسهيل، وعنه تفتح لفتحة الياء بعدها، فظاهر هذا أنها لا تفتح إذا انضم ما بعدها نحو «ليكرم» أو انكسر نحو «لتأذن»، وعنه أيضا ما نص عليه فى سورة النساء، وهو قوله: وبنو سليم يفتحونها إذا استؤنفت، يريد: أنهم لا يفتحونها إلا إذا لم يكن قبلها ولو أو فاء أو ثم.

الخامس: يجوز تسكين لام الطلب بعد الواو والفاء وثم، وتسكينها بعد الواو والفاء أكثر من تحريكها، وليس بضعيف بعد ثم، ولا ضرورة، خلافا لمن زعم ذلك.

ومذهب الأكثرين أن تسكينها حمل على عين فعل، ورده المصنف بأن ذلك إجراء منفصل مجرى متصل، ومثله لا يكاد يوجد مع قلته إلا فى الاضطرار، وهو عنده رجوع إلى الأصل، لأن لهذا اللام الأصالة فى السكون من وجهين: أحدهما: مشترك. وهو كون السكون مقديما على الحركة. والثانى: مختص. وهو أن يكون لفظها مشاكلا لعملها كما فعل بياء الجر.

السادس: مذهب الجمهور أن لام الأمر لا تحذف إلا فى الشعر، ومنع المبرد حذفها فى الشعر أيضا وإن كان النحويون أنشدوا^(١):

مُحَمَّدٌ تَقْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ ...

(١) قائله: هو من شواهد سيبويه ولم ينسبه ولكن منهم من نسبه إلى أبى طالب، ومن الناس من ينسبه إلى أمير المؤمنين على بن أبى طالب - وهو من الوافر.

وعجزه: إذا ما خفت من شيء تبالا

اللغة: «التبال» سوء العاقبة أو الهلاك - وهو بفتح التاء.

الإعراب: «محمد» نادى بحرف نداء محذوف يا محمد «تقد» فعل مضارع مجزوم بلام دعاء محذوفة وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها «نفسك» مفعول به وضمير المخاطب مضاف إليه «كل» فاعل تقد «نفس» مضاف إليه «إذا» ظرفية تضمنت معنى الشرط «ما» رائدة «خفت» فعل وفاعل، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها «من أمر» جار ومجرور متعلق بخاف «تبالا» مفعول به لخاف، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام.

فإنه لا يعرف قائله، ويحتمل أن يكون خبراً وحذفت الياء استغناء بالكسرة، وأجاز الكسائي حذفها بعد الأمر بالقول كقوله تعالى: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾^(١) وذكر في شرح الكافية أن حذف لام الأمر وإبقاء عملها على ثلاثة أضرب:

كثير مطرد، وهو حذفها بعد أمر بقول كالأية.

وقليل جائز في الاختيار، وهو حذفها بعد قول غير أمر، كقوله^(٢):

قلت لبوابٍ لديهِ دارها تِيذَنُ فإني حَمَوها وجارها

قال وليس مضطراً؛ لتمكنه من أن يقول ائذن، وليس لقائل أن يقول: إن هذا من تسكين المتحرك، على أن يكون الفعل مستحقاً للرفع، فسكن اضطراراً؛ لأن الراجز لو قصد الرفع لتوصل إليه مستغنياً عن الفاء، فكان يقول «تاذنُ إني».

وقليل مخصوص بالاضطرار، وهو الحذف دون تقدم قول بصيغة أمر ولا بخلافه. كقول الشاعر^(٣):

= الشاهد: قوله «تفد» فعل مضارع لم يتقدمه ناصب ولا جارم، ولكنه جاء على صورة المجزوم، فقدره العلماء مجزوماً بلام أمر محذوفة وأصله لتفد. مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٣/٥٧، وابن الناظم، وذكره السيوطي في الهمع ٢/٥٥، وابن هشام في الشذور ص ٢٢٢، وسيبويه ١/٤٠٨، والشاهد ٦٨٠ في الخزانة.

(١) من الآية ٣١ من سورة إبراهيم.

(٢) قائله: هو منصور بن مرثد الأسدي - وهو من الرجز.

الإعراب: «قلت» فعل وفاعل «لبواب» جار ومجرور متعلق بالفعل «لديه» في محل رفع خبر مقدم «دارها» مبتدأ مؤخر ومضاف إليه والجملة في محل جر صفة لبواب «تِيذَنُ» - بكسر التاء - مقول القول «فإني» الفاء للتعليل وإن حرف توكيد ونصب والضمير المتصل بها اسمها «حموها» خبر إن ومضاف إليه «وجارها» عطف على حموها.

الشاهد: قوله «تِيذَنُ» إذ أصله تِيذَنُ، فحذف اللام وأبقى عملها، وليس هذا بضرورة لتمكنه من أن يقول إيذن.

مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه للألفية ٣/٥٧٥، والسيوطي في الهمع ٢/٥٦.

(٣) قائله: لم أقف على اسم قائله - يخاطب الشاعر به ابنه لما تمت موته - وهو من الطويل. الإعراب: «فلا» الفاء عاطفة ولا ناهية «تستطل» فعل وفاعله ضمير مستتر فيه «منى» جار ومجرور متعلق بالفعل «بقائي» مفعول به للفعل والياء مضاف إليه «ومدتي» عطف على =

فلا تَسْتَطِلْ مِنِّي بِقَائِي وَمُدَّتِي ولكن يكن للخير منك نصيبٌ

وقال في التسهيل: ويلزم في الشتر في فعل غير الفاعل المخاطب، وفي بعض النسخ مطلقا، خلافا لمن أجاز حذفها في (نحو)^(١) «قل له ليفعل» وهو خلاف ما في الكافية وشرحها.

وأما «لم» و «لما» اختها، فينفيان المضارع ويصرفان معناه إلى المضي وفاقا للمبرد وأكثر المتأخرين، لا لفظ الماضي إلى المضارع خلافا لأبي موسى ومن وافقه (وقد)^(٢) نسب إلى مسيوه.

ويختلفان في أمور:

الأول: أن النفي بلم لا يلزم اتصاله بالحال، بل قد يكون منقطعا نحو ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾^(٣)، وقد يكون متصلا نحو ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدَعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾^(٤) بخلاف «لما» فإنه يجب اتصال نفيها بالحال.

الثاني: أن الفعل بعد «لما» يجوز حذفه اختيارا، وهو أحسن ما تخرج عليه قراءة ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَّا﴾^(٥)، ولا يجوز حذفه بعد «لم» إلا في الضرورة، كقوله^(٦):

= ما قبله وقيل: إن بقائي بيان لقوله مني أو بدل منه «ولكن» لاستدراك «يكن» أصله ليكون وهو فعل مضارع من كان الناقصة «للخير» جار ومجرور خبر يكن تقدم على اسمه «نصيب» اسم يكن مرفوع بالضممة الظاهرة «منك» في موضع النصب على الحال من نصيب، والتقدير: حال كون النصيب منك، ويجوز أن يكون في محل رفع صفة لنصيب، والتقدير: ليكون نصيب كائن منك لأجل الخير.

الشاهد: قوله «يكن» أصله ليكون فحذفت لام الأمر للضرورة وأبقى عمله. مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٣/٥٧٥، وابن الناظم.

(١) ب، ج.

(٢) ب، ج وفي أ (وهذا).

(٣) من الآية ١ من سورة الإنسان.

(٤) من الآية ٤ من سورة مريم.

(٥) من الآية ١١١ من سورة هود - قال ابن الحاجب: لما هذه جازمة حذف مجزومها،

والتقدير: وإن كلا لما يهملوا، وقال ابن هشام: الأولى أن يكون التقدير: وإن كلا لما

يوفوا أعمالهم، أي: أنهم إلى الآن لم يوفوها وسيوفونها.

(٦) قائله: هو إبراهيم بن هرمة القرشي، وهرمة جده الأعلى - وهو من الكامل. =

احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الأعراب إن وصلت وإن لم
الثالث: إن «لم» تصحب أدوات الشرط نحو «إن لم» و «لولم» بخلاف
(١٤).

الرابع: إن «لم» قد يفصل بينها وبين مجزومها اضطراراً، كقوله^(١):

.. كان لم سوى أهل من الوحش تؤهل

قال في التسهيل: وقد يلي لم معمول مجزومها اضطراراً، ولم يذكر ذلك
في (١٤).

وقال في شرح الكافية: وانفردت «لم» بأشياء:

= اللغة: «يوم الأعراب» يوم معهود من أيام العرب.
الإعراب: «احفظ» فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه «وديعتك» مفعول به ومضاف إليه «التي»
اسم موصول نعت للوديعة «استودعتها» ماض مبني للمجهول والتاء نائب فاعل، وهي
مفعولة الأول و «ها» مفعول ثان «يوم» منصوب على الظرفية «الأعراب» مضاف إليه «إن»
شرطية «وصلت» فعل الشرط - روى بالبناء للمجهول وللمعلوم، وجواب الشرط محذوف
دل عليه ما قبله «وإن» الواو عاطفة إن حرف شرط جازم «لم» جازمة أو نافية.
الشاهد: قوله «وإن لم» حيث حذف الفعل الذي دخلت عليه لم والتقدير: وإن لم تصل..
مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٣/٥٧٦، وابن هشام ٣/٢٩٤، وفي المغنى
١/٢٨٠، وذكره السيوطي في الهمع ٢/٥٦.

(١) قائله: هو ذو الرمة غيلان - وهو من الطويل
وصدره: فأضحت مغانيها قفاراً رسوماً
اللغة: «مغانيها» جمع مغنى - وهو المنزل - «قفارا» - بكسر القاف - جمع قفر وهو الأرض
الخالية «تؤهل» من أهل الدار نزلها.

الإعراب: «فأضحت» الفاء للعطف وأضحى فعل ماض ناقص والتاء للتأنيث «مغانيها» اسم
أضحى والهاء مضاف إليه «قفارا» خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة «رسوما» بالرفع بدل
من مغانيها «كأن» مخففة من كأن التي للتشبيه «لم» حرف جزم «سوى» ظرف فصل بين لم
ومجزومها «أهل» مضاف إليه «تؤهل» مجزوم لم، والتقدير: كأن لم تؤهل الدار سوى
أهل من الوحش - ومن بيانية.

الشاهد: قوله «لم سوى .. تؤهل» حيث فصل بين لم ومجزومها بالظرف للضرورة.
مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه للألفية ٣/٥٧٦، والسيوطي في الهمع ٢/٥٦، وابن
هشام في المغنى ١/٢٧٨، والشاهد ٦٧٧ في الخزانة.

منها، أن الفصل بينها وبين مجزومها اضطرارا، فهذا تصريح بانفراد «لم» بذلك، وفي الارتشاف: ولا يفصل بينها وبين معمولها إلا في الشعر.

قلت: ذكر المصنف في باب الاشتغال من شرح التسهيل أن «لن» و«لم» و«لما» الجازمة لا يلي الاسم واحدا منها إلا في ضرورة، وحكمه حيثئذ أن يضم له على سبيل الوجوب فعل يفسره ما بعده كما قال^(١):

ظَنَنْتُ فَقِيْرًا دَا غِنَى ثَم نَلْتُهُ فَلَم ذَا رَجَاءِ أَلْقَهُ غَيْرَ وَاهِبٍ

فسوى بين الثلاثة في الفصل باسم الاشتغال للضرورة.

الخامس: أن «لم» قد تلغى فلا يجزم بها، قال في التسهيل: حملا على «لا» وفي شرح الكافية: حمل على «ما» وهو أحسن (لأن ما)^(٢) ينفي بها الماضي كثيرا، بخلاف «لا».

وأنشد الأَخْفَش على إهمالها^(٣):

(١) قائله: هو ذو الرمة - وهو من الطويل.

المعنى: يعنى: أنه في حال فقره كان متعففا فكفى عن ذلك بظنه ذاغنى، وأنه حين صار غنيا يعطى كل راج لقيه ما يرجوه.

الإعراب: «ظننت» - بالبناء للمجهول والتكلم - فعل ناسخ ينصب مفعولين ونائب الفاعل هو المفعول الأول «فقيرا» حال من نائب الفاعل «ذاغنى» مفعول ثان لظن ومضاف إليه «ثم» عاطفة «نلت» فعل وفاعل ومفعول - والضمير يعود على الغنى - «لم» حرف جزم ونفى «ذا» مفعول لفعل محذوف مفسر بالقي «ألقه» فعل ماض والفاعل ضمير والهاء مفعوله «غير» حال من الفاعل «واهب» مضاف إليه.

الشاهد: قوله «لم ذر رجاء ألقه» حيث دخلت لم على الاسم ضرورة.

مواضعه: ذكره ابن هشام في مغنى اللبيب ١/٢٧٨، والعينى فى خزانة الأدب ٣/٦٢٧.

(٢) ب، ج وفى أ (لأنها).

(٣) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من البسيط.

اللغة: «الفوارس» جمع فارس على غير قياس «ذهل» حى من بكر «أسرتهم» أسرة الرجل - بالضم - رهطه «الصليفاء» - بضم الصاد المهملة وبالفاء والمد - اسم موضع.

الإعراب: «لولا» امتناع لوجود «فوارس» مبتدأ «من ذهل» جار ومجرور فى محل رفع صفة فوارس وخبر المبتدأ محذوف تقديره: لولا فوارس كائنون من ذهل موجودون «وأسرتهم» بالرفع عطف على فوارس «يوم» منصوب على الظرفية «الصليفاء» مضاف إليه «لم يوفون بالجار» جواب لولا.

لَوْلَا فَوَارِسُ مِنْ ذُهْلٍ وَأَسْرَتُهُمْ يَوْمَ الصَّلِيفَاءِ لَمْ يُؤْفُونَ بِالْجَارِ
ولم يذكر ذلك في «لما».

فإن قلت: فهل إهمال «لم» ضرورة أو لغة؟

قلت: نص بعض النحويين على أنه ضرورة، وقال في الكافية وشذ، وفي التسهيل: وقد لا يجزم بها فلم يخصه بالضرورة، وصرح في أول شرح التسهيل بأن الرفع لغة قوم.

تنبيهات:

الأول: قال في التسهيل: ومنها «لم» ولما أختها، يعني من الجوارم، فقيدها لما بقوله «أختها» احترازاً من «لما» بمعنى «إلا» ومن «لما» التي هي حرف وجود لوجود، وكذلك فعل الشارح، فقال: احتزرت بقولي أختها من لما الحينية نحو: ﴿وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا﴾^(١) ومن «لما» بمعنى «إلا» نحو «عزمت عليك لما فعلت» أي: إلا فعلت. المعنى ما أسألك إلا فعلت (وقوله الحينية)^(٢) هو على مذهب الفارسي.

فإن قلت: فهلا قيد في النظم؟

قلت: لا يحتاج إليه، لأن التي بمعنى «إلا» يليها ماضى اللفظ مستقبل المعنى، والتي هي حرف وجود لوجود يليها ماضى اللفظ والمعنى، وقد ذكر ذلك في شرح التسهيل، فلا يحتاج إلى التقييد، لأنهما لا يليهما مضارع.

الثاني: حكى اللحياني عن بعض العرب أنه ينصب بلم، وقال في شرح الكافية: زعم بعض الناس أن النصب بلم لغة؛ اغتراراً بقراءة بعض السلف ﴿الم نشرح لك صدرك﴾^(٣) - بفتح الحاء - ويقول الراجز^(٤):

= الشاهد: قوله «لم يوفون» حيث إن «لم» قد تهمل فلا تجزم، والفعل بعدها ثبت فيه النون.

مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه للألفية ٣/٥٧٦، وابن هشام في المغنى ١/٢٧٧، والسيوطي في الهمع ٢/٥٦، والشاهد ٦٧٦ في الخزانة.

(١) من الآية ٩٤ من سورة هود.

(٢) ب، ج.

(٣) من الآية ١ من سورة الشرح.

(٤) قائله: هو على بن أبي طالب رضى الله عنه يتمثل به - وهو من الراجز.

فى أى يَوْمى من الموتِ أفرّ أَيومَ لم يقدرَ أم يومِ قُدرِ
وهو عند العلماء محمول على أن الفعل مؤكّد بالنون الخفيفة، ففتح لها ما
قبله، ثم حذف ونويت.

الثالث: اختلف فى «لما» فقيل: مركبة من لم وما، وهو مذهب الجمهور
وقيل: بسيطة.

ثم انتقل إلى ما يطلب فعلين من الجوارم فقال:

واجزَمَ بِأَن وَمَنْ وَمَا وَمَهْمَا أَىُّ مَتَى أَيَّانَ أَيْنَ إِذْمَا
وَحَيْثُمَا أَىُّ وَحَرْفٌ إِذْمَا كِإِنَّ وَبِأَيِّ الأَدَوَاتِ اسْمًا

هذه أدوات الشرط الجارمة، وهى كَلِمٌ وضعت لتعليق جملة بجملة تكون
الأولى سببا والثانية مسببا. وهذه الكلم حرف واسم.

فالحرف إن وهى أم الباب وإذما عند سيبويه، وذهب المبرد فى أحد قوليه
وابن السراج والفارسى إلى أنها ظرف زمان زيد عليها ما. قال فى شرح الكافية:
والصحيح ما ذهب إليه سيبويه، فعلى مذهب سيبويه تكون إذ ما كِإِنَّ فى (أنهما
موضوعان)^(١) للتعليق المذكور من غير إشعار بأمر آخر.

وعلى مذهب القائلين بأنها الظرفية تكون مشعرة بالزمان، ويجزم بها فى
الاختيار خلافا لمن خصّ ذلك بالضرورة.

والاسم ظرف وغير ظرف، فغير الظرف من وما ومهما، فمن لتعميم أولى
العلم، وما لتعميم ما تدل عليه وهى موصولة، وكلتاهما مبهمة فى أزمان الربط،
ومهما بمعنى ما ولا تخرج عن الاسمىة خلافا لمن زعم أنها تكون حرفا، ولا عن

= الإعراب: «فى أى» جار ومجرور متعلق بأمر «يَوْمى» مثنى. فأى مضاف ويومى مضاف إليه
«من الموت» جار ومجرور متعلق بأمر «أَيوم» الهمزة للاستفهام ويوم منصوب على الظرفية
«لم يقدر» نصب الفعل بعد لم على لفة «قدر» فعل ماضى مبنى للمجهول ونائب الفاعل
ضمير مستتر فيه.

الشاهد: قوله «لم يقدر» - بنصب الراء - وذلك لغة بعض العرب ينصبون بلم.
مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٣/٥٧٨، وابن هشام فى المغنى ١/٢٧٧.
(١) أ، ج.

الشرطية خلافا لمن زعم أنها تكون استفهاما، ولا تجر بإضافة ولا حرف جر بخلاف من وما، وقد وهم ابن عصفور فزعم أنه يجوز أن يدخل عليها حرف الجر، وذكر في الكافية وفي التسهيل أن ما ومهما مثل من في لزوم التجرد عن الظرفية مع أن استعمالهما ظرفين ثابت في أشعار الفصحاء من العرب، وأنشد أبياتا^(١).

قال ابنه بدر الدين: ولا أرى في هذه الأبيات حجة، لأنه يصح تقديرها بالمصدر.

وقال الزمخشري: هذه الكلمة في عداد الكلمات التي يحرفها من لا يدل له في علم العربية فيضعها غير موضعها ويحسب مهما بمعنى متى ما، ويقول «مهما جثنتي أعطيتك» وهذا من وضعه وليس من كلام واضح العربية في شيء، ثم يذهب فيفسر ﴿مَهْمَا تَأْتَانِي بِهِ مِنْ آيَةٍ﴾^(٢) بمعنى الوقت فيلحد في آيات الله وهو لا يشعر، وهذا وأمثاله مما يوجب الجثو بين النظائر في كتاب سيبويه، انتهى.

واختلف في «مهما» فقيل: إنها بسيطة وأنها فعلى وألفها إما للتأنيث وإما «للإلحاق»^(٣) وزال التثوين للبناء فهي على هذا من باب سلس، وقال ابن إياز: لو قيل: إنها مفعول تحاميا لذلك، لم أر به بأسا. وقال الخليل: مركبة من ماما الأولى للجزء والثانية التي تزداد بعد الجزاء، فأبدلوا من ألف الأولى هاء كراهة التكرير. وقال الأخفش والزجاج ومن وافقهما: مركبة من مه بمعنى اكفف وما الشرطية، وأجازه سيبويه.

وأما «أى» فهي عامة في ذوى العلم وغيرهم، وهي بحسب ما تضاف إليه، فإن أضيفت إلى ظرف مكان كانت ظرف مكان، أو إلى ظرف زمان كانت ظرف زمان، أو إلى غيرهما لم تكن ظرفا، والظرف: مكاني وزماني:

(١) منها قول الفرزدق في ما:

وما تحى لا أرهب وإن كنت جارِما ولو عدّ أعدائي على لهم ذحلا
وفي مهما قول حاتم:

وإنك مهما تعط بطنك سؤله وفرجك نالا منتهى الذم أجمعا

(٢) من الآية ١٣٢ من سورة الأعراف.

(٣) ب، ج وفي أ (للإطلاق).

فالزمانى: متى، وأيان، فمتى لتعميم الأزمنة، وأيان كمتى، وقد تستعمل فى الأزمنة التى تقع فيها الأمور العظام، وكسر همزة أيان لغة سليم، وقرئ بها شاذًا، والجزم بها محفوظ خلافا لمن أنكره، ولم يحفظه سيبويه لقلته.

وأما المكانى: أين وحيثما، وهما لتعميم الأمكنة، وأتى ذكرهما فى ظروف المكان بمعنى أين. وقال بعضهم: هى لتعميم الأحوال.

تنبيهات:

الأول: (قد)^(١) فهم من كلامه أن حيث وإذ لا يجزمان إلا مقترنين بما كما لفظ بهما وأجاز الفراء الجزم بإذ وحيث دون ما، وأما غيرهما فقسمان: قسم لا تلحقه «ما» وهو «من وما ومهما وأنى».

وقسم يجوز فيه الأمران وهى إن وأى ومتى وأين وأيان، وأجاز الكوفيون زيادة «ما» بعد من وأنى، ومنع بعض النحويين زيادتها بعد أيان، والصحيح ما تقدم.

الثانى: ذكر فى الكافية والتسهيل: أن «إن» قد تهمل حملا على لو، كقراءة طلحة «فإما ترين»^(٢) - ياء ساكنة ونون مفتوحة، وإن متى قد تهمل حملا على إذا ومثل بها بحديث «إن أبا بكر رجل أسيف. وإنه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس»^(٣) وفى الارتشاف: ولا تهمل حملا على إذا خلافا لمن زعم ذلك ويعنى متى.

الثالث: لم يذكر هنا من الجوازم إذا وكيف ولو.

أما إذا فالمشهور أنه لا يجزم بها إلا فى الشعر لا فى قليل من الكلام ولا فى الكلام إذا زيد بعدها ما، خلافا لزاعم ذلك، وقوله فى التسهيل: وقد يجزم بإذا

(١) ب، وفى أ (قال).

(٢) من الآية ٢٦ من سورة مريم.

(٣) أسيف: أى: ذو أسف وحزن، وقوله يقوم مقامك أى: فى الصلاة وقوله: لا يسمع الناس أى لبكائه.

الاستقبالية حملا على متى يقتضى ظاهره جواز ذلك فى قليل من الكلام وقال فى الكافية^(١):

وَذَا فِي الثَّرِ لَنْ يُسْتَعْمَلَا

وأما «كيف» فيجوزى بها معنى لا عملا، خلافا للكوفيين، فإنهم أجازوا الجزم بها قياسا، ووافقهم قطرب.

وأما «لو» فذهب قوم منهم ابن الشجرى إلى أنها يجزم بها فى الشعر، ورده المصنف فى الكافية^(٢).

وقال فى التسهيل: فى آخر عوامل الجزم: والأصح امتناع حمل لو على إن، وقال فى فصل: لو لم يجزم بها إلا اضطرارا، ورعم اطراد ذلك على لغة، فظايره موافقة ابن الشجرى ويتحصل فيه ثلاثة مذاهب، وذكر بعضهم أن من الجواز «مهمن»^(٣) وقال قطرب لم يحمل الجزم «بها»^(٤) عن فصيح.

فَعَلَيْنَ يَفْتَضِينَ شَرْطًا قَدَمًا يَتَلَوُ الْجَزَاءُ وَجَوَابًا وَسَمًا

يعنى: أن كلاً من أدوات الشرط تقتضى جملتين تسمى الأولى شرطا والثانية جزاء وجوابا أيضا. ويجب كون الأولى فعلية، وأما الثانية: فمنها (أيضا) أن تكون فعلية، وقد تكون اسمية وسيأتى.

فإن قلت: فلم قال (فعلين) ولم يقل جملتين؟

قلت: للتنبيه على أن حق الشرط والجزاء أن يكونا فعلين، وإن كان ذلك لا يلزم فى الجزاء.

تنبيهان:

الأول: فهم من قوله (يتلو الجزاء) أنه لا يتقدم، وإن تقدم على أداة الشرط شبيه بالجواب فهو دليل عليه، وليس إياه، هذا مذهب جمهور البصريين، وذهب الكوفيون والمبرد وأبو زيد إلى أنه الجواب نفسه، والصحيح الأول.

(١) تمام بيت الكافية: وشاع جزمٌ بإذا حملا على متى

(٢) بقوله: وجوز الجزم بها فى الشعر ذو حجة ضَعَّفَهَا من يَدْرِى

(٣) فى أ (مهمن) وفى ب، ج (كم).

(٤) أ، ج.

الثانى: قد يؤخذ من قوله (يقتضين) أن أداة الشرط هى الجازمة للشرط والجزاء معا لاقتضائهما لهما، أما الشرط فنقل الاتفاق على أن الأداة جازمة له.

وشذ المازنى: فعنه فى قول: أنه مبنى هو وفعل الجزاء، وفى قول: إنه معرب وفعل الجزاء مبنى.

وأما الجزاء ففيه أربعة أقوال:

الأول: أن الأداة هى الجازمة له، قيل: وهو مذهب المحققين من البصريين وعزاه السيرافى إلى سيويه، وذهب الأخفش إلى أن الجزم بفعل الشرط، واختاره فى التسهيل، وقيل: بالأداة والفعل معا، ونسب إلى سيويه والخليل، وقيل: بالجوار، وهو مذهب الكوفيين.

وماضيينِ أو مضارعينِ تُلْفِيهِمَا أو مُتَخَالِفِينَ

إذا كان الشرط والجزاء فعلين فلهما تسع صور، لأن الشرط له ثلاثة أحوال:

أحدها: أن يكون ماضى اللفظ أو مضارعا عاريا من لم ومصحوبا بها، والجزاء كذلك.

والحاصل من ضرب ثلاثة فى ثلاثة تسعة منها ثمانية تجوز فى الاختيار وواحد مختلف فيه، وهو أن يكون الشرط مضارعا، والجزاء ماضيا عاريا من لم، فمذهب الجمهور أنه لا يجوز إلا فى الشعر، ومذهب الفراء والمصنف جوازه فى الاختيار، واستدل المصنف بقوله ﷺ: «من يقيم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر» ويورد ذلك فى آيات لم يضطر قائلها إلى ذلك^(١):

ثم تلك الثمانية الجائزة فى الاختيار منها راجح ومرجوح، فإن كونهما ماضيين وضعا أو بمصاحبة لم أحدهما أو كلاهما، أو مضارعين دون لم، أولى من سوى ذلك.

(١) منها قوله:

من يكذبنى بسئىء كنت منه كالشجا بين حلقة والوريد

وقوله:

إن تصرمونا وصلناكم وإن تصلوا ملائم أنفس الأعداء إرهابا

وَبَعْدَ مَا ضَرَفَعُكَ الْجَزَاءَ حَسَنٌ وَرَفَعَهُ بَعْدَ مُضَارَعٍ وَهَنْ

يعنى: أن الجزاء إذا كان مضارعا والشرط ماضيا جار جزمه ورفع، ومن الجزم قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ﴾ (١).

ومن الرفع قول زهير (٢):

وإن أتاه خليلٌ يومَ مَسْغِبَةٍ يقول: لا غائبٌ مالى ولا حرمٌ

ونص الأئمة على جوازه فى الاختيار مطلقا، وزعم بعضهم أنه لا يجىء فى الكلام الفصيح إلا مع كان.

وقال بعض المتأخرين: لا أعلمه جاء فى الكلام، وقد صرح الناظم بأن الرفع حسن.

فإن قلت: فأى الوجهين أحسن؟

قلت: زعم بعض المتأخرين أن الرفع أحسن من الجزم، والصواب عكسه، وقال فى شرح الكافية: الجزم مختار، والرفع جائز كثير.

(١) من الآية ٢٠ من سورة الشورى.

(٢) قائله: هو زهير بن أبى سلمى من قصيدة يمدح فيها هرم بن سنان - وهو من البسيط. اللغة: «خليل» المراد هنا: الفقير ذو الحاجة، من الخلة وهى الفقر والحاجة «مسغبة» مجاعة، من سغب فلان - إذا اشتد به الجوع «حرم» ممنوع وحرام. المعنى: يصف هرما بالكرم والجود وأنه لا يرد سائلا فيقول: إذا جاء ذو حاجة قد أخذ منه الجوع - لا يعتذر بضيق ماله وعدم استطاعته عن الحصول عليه، ولا يقول للسائل المحتاج: أنت ممنوع محروم.

الإعراب: «إن» حرف شرط يجزم فعلين «أتاه» فعل ماض فى محل جزم فعل الشرط والهاء مفعوله «خليل» فاعله «يوم» ظرف متعلق بقوله «أتاه» مسألة» مضاف إلى يوم «يقول» فعل مضارع جواب الشرط مرفوع «لا» نافية عاملة عمل ليس «غائب» اسم لا مرفوع بها «مالى» فاعل لغائب سد مسد خبر لا «ولا» الواو عاطفة، لا: زائدة لتأكيد النفى «حرم» معطوف على غائب.

الشاهد: قوله «يقول» حيث رفع وهو جواب الشرط، لأن فعل الشرط ماض. مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٢/٥٨٥، وابن هشام ٣/٣٩٨، وابن عقيل ٢/٢٧٨، وابن الناظم، والسيوطى ص ١١٧، والمكودى ص ١٤٨، والسيوطى فى الهمع ٢/٦٠، وسيبويه ١/٤٣٦.

فائدة:

اختلف النحويون في تخريج الرفع، فذهب سيبويه إلى أنه على تقدير التقديم وجواب الشرط محذوف، وذهب الكوفيون والمبرد إلى أنه على تقدير الفاء وهو الجواب، وذهب قوم إلى أنه ليس على التقديم والتأخير، ولا على حذف الفاء، بل لما لم يظهر لأداة الشرط تأثير في فعل الشرط، لكونه ماضيا ضعف عن العمل في الجواب.

وإذا كان الشرط والجزاء مضارعين وجب جزمهما نحو ﴿وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾^(١).

وقد يجيء الجواب مرفوعا والشرط مضارع مجزوم كقوله^(٢):

يا أقرع بن حابس يا أقرع إنك إن يصرع أخوك تُصرع

وإليه الإشارة بقوله «ورفعه بعد مضارع وهن» أي: ضعف.

فإن قلت: فهل يطرد أم يخص بالضرورة؟

قلت: نصوا على أنه ضرورة، وهو ظاهر كلام سيبويه، فإنه قال: وقد جاء في الشعر.

(١) من الآية ٢٨٤ من سورة البقرة.

(٢) قائله: هو عمرو بن خثارم البجلي، وأنشد في المنافرة التي كانت بين جرير بن عبد الله البجلي وخالد بن أوطاة الكلبي، وكانا قد تنافرا إلى الأقرع بن حابس ليحكم بينهما وذلك قبل إسلامه. - وهو من الرجز.

الإعراب: «يا» حرف نداء «أقرع» منادى مبني على الضم في محل نصب «بن» نعت لأقرع بمراعاة محله «حابس» مضاف إليه «يا أقرع» توكيد للنداء الأول «إنك» حرف توكيد ونصب والكاف اسمه «إن» شرطية «يصرع» فعل مضارع مبني للمجهول فعل الشرط «أخوك» نائب فاعل والكاف مضاف إليه «تصرع» فعل مضارع مبني للمجهول جواب الشرط ونائب الفعل ضمير مستتر فيه.

الشاهد: قوله «إن يصرع» حيث وقع جواب الشرط مضارعا مرفوعا، وفعل الشرط مضارع.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشموني ٣/٥٨٦، وابن عقيل ٢/٢٧٩، وابن الناظم، والسيوطي ص ١١٧، والمكودي ص ١٤٨، والسيوطي في الهمع ٢/٦١، وسيبويه ١/٤٣٦، والشاهد رقم ٩٩٠ في الخزانة.

وقال ابن الأنباري: في «إن تزرني أزرک» الاختيار الجزم، وإنما يحسن الرفع هنا إذا تقدم ما يطلب الجزاء قبل «إن» كقولهم «طعامك إن تزرنا نأكل» وتقديره: طعامك نأكل إن تزرنا. انتهى.

وصرح في بعض نسخ التسهيل: أنه ضرورة، وفي بعضها بقلته، ولم يخصه بالضرورة، وقال في شرح الكافية: وقد يجيء الجواب مرفوعا والشرط مضارع مجزوم، ومنه قراءة طلحة بن سليمان «أينما تكونوا يدرككم الموت»^(١).
تنبيهات:

الأول: اختلف في تخريج الرفع بعد المضارع، فذهب المبرد إلى أنه على حذف الفاء مطلقا، وفصل سبويه بين أن يكون قبله ما يمكن أن يطلبه نحو «إنك» في البيت، فالأولى أن يكون على التقديم والتأخير، وبين أن يكون قبله ما يمكن أن يطلبه، فالأولى أن يكون على حذف الفاء، وجوز العكس، وقيل: إن كانت الأداة اسم شرط فعلى إضمار الفاء، وإلا فعلى التقديم والتأخير.

الثاني: أطلق في قوله بعد مضارع، وقيد، في بعض نسخ التسهيل بالآ يكون منفيًا بلم، وجعل رفع الجزاء بعد المنفي بلم كثيرا، لرفعه بعد الماضي.
الثالث: قد يظهر من قوله «رفعك الجزاء» موافقة المبرد في أنه على تقدير الفاء، لتسميته جزاء ويحتمل أن يكون سماه جزاء باعتباره حالة الجزم وإن لم يكن جزاء إذا رفع.

وَأَفْرُنُ بِفَأٍ حَتَّمَا جَوَابًا لَوْ جُعِلَ شَرْطًا لِإِنْ أَوْ غَيْرِهَا لَمْ يَنْجَعِلْ

أصل جواب الشرط أن يكون فعلا صالحا لجعله شرطا، فإذا جاء على الأصل لم يحتج إلى فاء يقترن بها، وذلك إذا كان ماضيا متصرفا مجردا من قد وغيرها، أو مضارعا مجردا أو منفيًا بلا ولم.

قال الشارح: ويجوز اقترانه بها، فإن كان مضارعا رفع، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدٌّ مِنْ قَبْلٍ فَصَدَقَتْ﴾^(٢) وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾^(٣) انتهى.

(١) من الآية ٧٨ من سورة النساء - برفع يدرككم - وهي شاذة.

(٢) من الآية ٢٦ من سورة يوسف.

(٣) من الآية ١٣ من سورة الجن.

وهو معترض من ثلاثة أوجه .

الأول: أن قوله «ويجوز اقترانه بها» يقتضى ظاهره أن الفعل هو الجواب مع اقترانه بالفاء .

والتحقيق حيثذ أن الفعل خبر مبتدأ محذوف، والجواب جملة اسمية، قال فى شرح الكافية. فإن اقترن بها فعلى خلاف الأصل، وينبغى أن يكون الفعل خبر مبتدأ، ولولا ذلك لحكمنا بزيادة الفاء وجزم الفعل إن كان مضارعا.

وقال الشيخ أبو حيان: ولو قيل: ربط الجملة الشرطية بالمضارع له طريقان:

أحدهما: بجزمه، والآخر: بالفاء ورفعها، لكان قولاً.

والثانى: أن ظاهر كلامه جواز اقتران الماضى مطلقاً، وليس كذلك، بل الماضى المنصرف للمجرد على ثلاثة أضرب:

ضرب لا يجوز اقترانه بالفاء، وهو ما كان مستقبلاً معنى ولم يقصد به وعد أو وعيد نحو «إن قام زيد قام عمرو».

وضرب يجب اقترانه بالفاء، وهو ما كان ماضياً لفظاً ومعنى نحو ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدٌّ مِنْ قَبْلٍ فَصَدَقَتْ﴾ وقد معه مقدرة.

وضرب يجوز اقترانه بالفاء، وهو ما كان مستقبلاً معنى وقصد به وعد أو وعيد نحو ﴿وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكَيْتٌ وَجُوهُهُمْ فِي النَّارِ﴾^(١).

وقد نص المصنف على هذا التفصيل فى شرح الكافية.

والثالث: أنه مثل ما يجوز اقترانه بالفاء بقوله تعالى ﴿فَصَدَقَتْ﴾ وليس كذلك، بل هو مثال الواجب، وإذا كان الجواب لا يصلح لأن يجعل شرطاً وجب اقترانه بالفاء، ليعلم ارتباطها بالأداة.

وذلك إذا كان جملة اسمية أو فعلية طلبية، أو فعلاً غير متصرف أو مقروناً بالسين أو سوف أو قد منفية بما أو لن أو إن، أو يكون قسماً أو مقروناً برب^(٢).

(١) من الآية ٩٠ من سورة النمل.

(٢) نظمها بعضهم فى قوله:

فهذه الأجوبة تلزمها الفاء، لأنها لا يصلح جعلها شرطاً، وخطب التمثيل

سهل .

وقد تحذف الفاء الواجب ذكرها للضرورة كقوله^(١):

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا . . .

وقال الشارح: لا يجوز تركها إلا في الضرورة أو ندور، ومثل الندور بما

أخرجه البخارى من قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ لأبى بن كعب: «فإن جاء صاحبها وإلا استمتع

بها»^(٢) وعن المبرد إجازة حذفها في الاختيار، وقد جاء حذفها وحذف المبتدأ في قوله^(٣):

طليبة واسمية وبجامد وبما وقد بيلن وبالتنفيس =

قال الصبان: وزاد الكمال ابن الهمام تصديره برب والقسم، والدنوشرى تصديره بأداة شرط نحو «وإن كان كبر عليك إعراضهم» الآية هـ.

(١) قائله: هو عبد الرحمن بن سيدنا حسان بن ثابت، وهو من شواهد سيبويه.

وعجزه: والشر بالشر عند الله مثلان - وهو من البسيط.

المعنى: من يفعل الخير والمعروف يحظ برضاء الله وشكره والجزاء المضاعف. ومن يفعل الشر يجازى مثله.

الإعراب: «من» اسم شرط يجزم فعلين - مبتدأ - «يفعل» فعل الشرط مجزوم وحرك بالكسر للتخلص من الساكنين، وفاعله يعود على من «الحسنات» مفعوله منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة، لأنه جمع مؤنث سالم «الله» مبتدأ «يشكرها» الجملة خبر المبتدأ في محل رفع، وجملة المبتدأ والخبر جواب الشرط، وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدأ «مَنْ» «الشر» مبتدأ والباء في البشر للمقابلة «عند» منصوب على الظرفية «الله» مضاف إليه «مثلان» خبر المبتدأ.

الشاهد: قوله «الله يشكرها» فإنها جملة اسمية، وقد وقعت جواباً للشرط، وكان يجب أن تقترب بالفاء، ولكنها حذفت للضرورة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشموني ٣/٥٨٧، وابن هشام ٣/٤٠١، وابن الناظم، والسيوطى ص ١١٧، وفي الهمع ٢/٠٦، وفي المعنى ١/٦٥، وسيبويه ١/٤٣٥، والشاهد ٦٩١ في الخزانة.

(٢) أي: في شأن اللقطة، وجواب الشرط الأول محذوف للعلم به أي: فأدها إليه.

(٣) قائله: هو فلان الأسدى - وهو من الطويل.

وصدره: بنى ثعل لا تنكعوا العنز شربها

اللغة: «ثعل» قبيلة من طيمى «ينكع العنز» من نكعت الناقة: جهدها حلباً «العنز» الماعزة، وهى الأنثى من المعز «شربها» بكسر الشين - وهو الحظ من الماء.

بني تُعَلِّ من يَنْكَع العنَزَ ظالم

فإن قلت: ما هذه الفاء التي في جواب الشرط؟

قلت: هي فاء السبب الكامنة في نحو «يقوم زيد فيقوم عمرو» وتعينت هنا للربط لا للتشريك وزعم بعضهم أنها عاطفة جملة على جملة، ولا تخرج عن العطف، وهو بعيد.

وَتَخْلَفُ الْفَاءَ إِذَا الْمَفَاجَاةُ كَإِنْ تَجَدُّ إِذَا لَنَا مَكَاةً

يعنى: أن إذا المفاجأة قد تقوم مقام الفاء وتخلفها في الربط ولا يكون ذلك إلا في الجملة الاسمية.

وقد فهم من قوله «وتخلف الفاء» فائدتان:

الأولى: أن الربط بإذا نفسها خلافا لمن ذهب أن الربط ^{بفاء} بِالْف مقدره قبلها.

والثانية: أنه لا يجوز الجمع بين الفاء وإذا في الجواب، وإن كان ذلك جائزا في غيره، لكونها نائبة عنها كما نص عليه بعض النحويين.

فإن قلت: أطلق في قوله «تخلف الفاء» وإنما يكون ذلك في الجملة الاسمية، لا مطلقا، بل بثلاثة شروط:

الأول: ألا تكون طلبية نحو «إن عصى زيد فويل له».

والثاني: ألا يدخل عليها أداة نفي نحو «إن قام زيد فما عمرو بقائم».

والثالث: ألا يدخل عليها إن نحو «إن قام زيد فإن عمرا قائم». فكل ذلك لا بد له من الفاء، وذكر الثلاثة في الارتشاف.

= الإعراب: «بني تُعَلِّ» منادى مضاف منصوب وحذف منه حرف النداء والتقدير: يا بني ثمل «من» شرطية «ينكع» جملة من الفعل والفاعل وهو الضمير الذي يرجع إلى من، وقعت فعل الشرط «العنَز» مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة «ظالم» مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف أي: فهو ظالم.

الشاهد: قوله: «ظالم» حيث حذف منه المبتدأ مع الفاء التي هي جواب الشرط. أي: فهو ظالم.

مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه للألفية ٣/٨٨٥، وسيبويه ١/٤٣٦.

قلت: مثاله يرشد إلى أن ذلك في الجملة الاسمية (وأیضا فقد تقرر أن إذا الفجائية لا تليها غالبا إلا الجملة الاسمية)^(١)، فلم تحتج إلى التنبيه عليها، لوضوحه.

وأما الشروط فمثاله قد حارها إلا أنه ليس في كلامه ما يدل على اشتراطها وقد ذكر الأول في التسهيل.

فإن قلت: ظاهر كلامه أن «إذا» يربط بها بعد «إن» وغيرها من أدوات الشرط، وفي بعض نسخ التسهيل «وقد تنوب بعد إن إذا المفاجأة عن الفاء» فخصه بإن.

قلت: نصوص النحويين على الإطلاق.

قال الشيخ أبو حيان: ومورد السماع إن، وقد جاءت بعد إذا الشرطية كقوله تعالى ﴿فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مِنْ يَسَاءٍ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾^(٢).

والفعل من بعد الجزأ إن يفترن بالفا أو الواو بتثليث قمن

إذا أخذت أداة الشرط جوابها، وذكر بعده مضارع مقرون بالفاء أو الواو جار جزمه عطفا على الجواب ورفع على الاستئناف، ونصبه على إضمار أن، وقرئ بالثلاثة قوله تعالى: ﴿يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ﴾^(٣) فالنصب يروى عن ابن عباس، وإنما جار بعد الجزاء لأن مضمونه لم يتحقق وقوعه فأشبهه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام.

تنبيه:

قوله «من بعد الجزاء» يشمل المجزوم وغيره، وقول الشارح: إذا كان بعد جواب الشرط المجزوم يوهم أن الجزم شرط في جواز الأوجه الثلاثة، وقد قرئ بالثلاثة قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَخَفَوْهَا وَتَوَتَّرَتْهَا الْفُقَرَاءُ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيَكْفُرُ﴾^(٤).

(١) ب، ج.

(٢) من الآية ٤٨ من سورة الروم.

(٣) من الآية ٢٨٤ من سورة البقرة.

(٤) من الآية ٢٧١ من سورة البقرة.

وَجَزَمَ أَوْ نَصَبَ لِفِعْلِ إِثْرًا أَوْ وَاوٍ اِنِّ بِالْجَمَلَيْنِ اِكْتِنْفًا

إذا وقع المضارع المقرون بالفاء أو الواو بين الشرط وجوابه جاز جزمه عطفا على فعل الشرط ونصبه بإضمار أن، وامتنع الرفع إذ (لا يصح)^(١) الاستئناف قبل الجزاء.

تنبيه:

الحق الكوفيون ثم بالفاء والواو، فأجازوا النصب بعدها، واستدلوا بقراءة الحسن ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ﴾^(٢). وزاد بعضهم أو.

وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عَلِمَ وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنْ الْمَعْنَى فُهِمَ

مثال حذف الجواب للعلم به استغناء بالشرط قوله تعالى ﴿أَنْ ذُكِّرْتُمْ﴾^(٣)

تقديره: والله أعلم - تطيرتم، وهو كثير، ومثال عكسه قول الشاعر^(٤):

فَطَلَّقَهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفٍّ
وَإِلَّا يَعْلُ مِفْرَقُ الْحَسَامِ

(١) ب، ج وفي أ (لا يصلح).

(٢) من الآية ١١٠ من سورة النساء.

(٣) من الآية ١٩ من سورة يس.

(٤) قائله: هو الأحوص الأنصاري - يخاطب مطرا، وكان دميما وتحت امرأة حسناء - وهو من الوافر.

اللغة: «بكفف» بمساو ومماثل في الحسب وغيره مما يعتبر لازما للتكافؤ بين الزوجين «مفرك» المفرك: وسط الرأس حيث يفرق الشعر «الحسام» السيف القاطع.

الإعراب: «فطلقها» الفاء عاطفة وطلق فعل أمر والفاعل ضمير مستتر فيه وها مفعوله «فلمست» الفاء تعليلية، ليس فعل ماض ناقص والتاء اسمه «لها» جار ومجرور متعلق بكفف «بكفف» الباء زائدة، كفاء خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة «وإلا» الواو عاطفة إن شرطية أدمغت في لا النافية، وفعل الشرط محذوف يدل عليه ما قبله - أي: وإن لا تطلقها «يعل» فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بحذف الواو «مفرك» مفعول والكاف مضاف إليه «الحسام» فاعل.

الشاهد: قوله «وإلا يعل» حيث حذف الشرط، لأن الأداة إن مقرونة بلا، أي: وإلا تطلقها. مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشموني ٣/٥٩١، وابن هشام ٣/٤٠٦، وابن عقيل ٢/٣٨٤، وابن الناظم، والمكودي ص ١٥٠، والسيوطي ص ١١٨، وفي الهمع ٢/٦٢.

أى: وإلا تطلقها.

تنبيه:

فهم من النظم فوائد:

الأولى: أن ما لا يعلم من شرط أو جواب، لكونه لا دليل عليه لا يجوز حذفه، وذلك واضح.

والثانية: أن حذف الشرط أقل من حذف الجواب، لقوله «لقد يأتي» فإن قد هنا للتقليل وقد نص على ذلك في شرح الكافية.

والثالثة: أنه لا يشترط في حذف الشرط أن يكون مع إن، وفي الارتشاف: لا أحفظ إلا في إن وحدها.

وقال الشارح: حذفه بدون إن قليل، وحذفه معها كثير، وأنشد على حذفه مع غيرها^(١):

مَتَى تُؤْخَذُوا قَسْرًا بِظَنَّةٍ عَامِرٍ وَلَا يَنْجُ إِلَّا فِي الصَّفَادِ يَزِيدُ

أراد متى تثقفوا تؤخذوا.

والرابعة: أنه لا يشترط في حذف فعل الشرط تعويض لا من الفعل المحذوف خلافا لابن عصفور والأبدى فإنهما قالوا: لا يجوز حذف فعل الشرط في الكلام إلا بشرط تعويض لا من الفعل المحذوف.

(١) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من الطويل.

اللغة: «قسرا» - بفتح القاف وسكون السين - قهرا وغصبا «بظنة» بكسر الظاء: التهمة «الصفاد» - بكسر الصاد وتخفيف الفاء - وهو ما يوثق به الأسير من قيد وغل.

المعنى: أراد الشاعر تحذير هؤلاء القوم الذين عامر كبيرهم حيث يقول: متى أخذتم لا ينج أحد منكم غير يزيد، فإنه أيضا يقيد في الصفاد.

الإعراب: «متى» شرطية «تؤخذوا» جواب الشرط وفعل الشرط محذوف. أى: متى تثقفوا تؤخذوا «قسرا»، منصوب على التمييز «بظنة» جار ومجرور متعلق بقوله تؤخذوا «عامر» مضاف إليه «ولا ينج» التقدير ولا ينج يزيد إلا وهو في الصفاد، فيزيد فاعل وإلا ملغاة.

الشاهد: قوله «متى تؤخذوا» حيث حذف فيه فعل الشرط، إذ أصله متى تثقفوا تؤخذوا.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٣/٥٩٢، وابن الناظم، وذكره السيوطي في الهمع ٢/٦٣.

وقال في الارتشاف: قولهما ليس بشيء. انتهى. وقد حذف وهو مثبت في نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾^(١).

قلت: وفي بعض نسخ التسهيل، وكذا الشرط المنفي بلا تالية إن فظاها اشتراط الأمرين.

تنبيهان:

الأول: قال في التسهيل: ويحذفان بعد إن في الضرورة، يعني الشرط والجزاء.

كقوله^(٢): قالت وإن:

وفي كلام بعضهم ما يدل على جوازه في الاختيار على قلة.

(١) من الآية ٦ من سورة التوبة.

(٢) قائله: نسبة النحاة لرؤية بن العجاج - وهو من الرجز وقمامه:

قالت بنات العم يا سلمى وإن كان فقيرا معدما قالت وإن

اللغة: «معدما» شديد الفقر لا شيء عنده.

المعنى: قالت بنات عم سلمى لها: أترضين بهذا البعل وإن كان شديد الفقر لا مال له؟ فأجابتهن: نعم رضيت به وإن كان كذلك.

الإعراب: «قالت» فعل ماض والتاء للتأنيث «بنات» فاعل «العم» مضاف إليه «يا» حرف نداء

«سلمى» منادى وإن شرطية جازمة وحركت بالكسر للساكنين والنون الزائدة حرف «كان»

فعل ماض ناقص فعل الشرط واسمها ضمير مستتر «فقيرا» خبر كان «معدما» صفة لخبر

كان أو خبر ثان لها وجواب الشرط محذوف دل عليه معنى الكلام وتقديره: وإن كان فقيرا

معدما ترضين به، وقالت، فعل ماض والتاء للتأنيث «وإن» الواو عاطفة على مثال

السابقة، إن شرطية حذف شرطها وجوابها لدلالة شرط السابقة وجوابها عليهما وجملتا

الشرط والجواب في الموضعين في محل نصب مقول القول.

الشاهد: قوله «وإن» حيث حذف فيه الشرط والجزاء جميعا، لأن التقدير: وإن كان فقيرا

معدما رضيته.

مواضعه: ذكره من شراح الالفية: الأشموني ٣/٥٩٢، وفي باب الكلام، وابن هشام

١/٢٩، والسيوطي ص ١١٨، وفي الهمع ٢/٦٢، والشاهد ٦٨٧ في الخزانة.

والثانى: لا يجوز حذف إن ولا غيرها من أدوات الشرط خلافا لمن جوز ذلك فى إن. قال: ويرتفع الفعل بحذفها، وجعل منه^(١).

وإنسانُ عيني يحسرُ الماءُ تارةً فيبدو
..... وهو ضعيف.

واحذف لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمَ جَوَابَ مَا أَخْرَتْ فَهَوَّ مُلْتَزِمَ

القسم كالشرط فى احتياجه إلى جواب إلا أن جوابه مؤكد باللام أو إن أو منفى، فإذا اجتمع الشرط والقسم حذف جواب المتأخر منهما استغناء بجواب المتقدم، مثال تقدم الشرط إن قام زيد والله أكرمه ومثال تقدم القسم «والله إن قام زيد لأكرمه».

هذا إذا لم يتقدم عليهما ذو خبر، فإن تقدم جعل الجواب للشرط مطلقا وحذف جواب القسم تقدم أو تأخر، وقد نبه على ذلك بقوله:

وإن تَوَالِيَا وَقَبْلُ ذُو خَيْرٍ فَالْشَّرْطُ رَجَّحَ مُطْلَقًا بِلا حَذَرٍ

مثال ذلك «زيد والله إن يقيم يكرمك» و «زيد إن يقيم والله يكرمك» فجواب القسم محذوف فى المثالين استغناء بجواب الشرط.

وإنما جعل الجواب للشرط مع تقدم ذى خبر، لأن سقوطه محل بمعنى الجملة التى هو منها، بخلاف القسم، فإنه مسوق لمجرد التأكيد.

والمراد بذى الخبر ما يطلب خبرا من مبتدأ أو اسم كان ونحوه.

(١) هذا البيت مضى شرحه فى باب المبتدأ والخبر.

إعرابه: «إنسان» مبتدأ «عين» مضاف إليه «يحسر» فعل مضارع مرفوع بالضممة «الماء» فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة والجملة خبر المبتدأ «تارة» مفعول مطلق «فيبدو» الفاء عاطفة ويبدو فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر يعود إلى «إنسان عيني» الواقع مبتدأ «وتارات» معطوف على تارة «يجم»، فعل مضارع مرفوع بالضممة وفاعله ضمير مستتر يعود إلى الماء، والجملة فى محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وتارات هو - أى، إنسان عيني - يجم الماء «فيغرق» الفاء عاطفة «يغرق» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر يعود إلى ضمير «إنسان عيني» والجملة فى محل رفع معطوفة على جملة الخبر.

الشاهد: قوله «يحسر» حيث حذفت الأداة فارتفع الفعل.

تنبيه:

وقوله «رجح» يقتضى أن ذلك ليس على سبيل التحتم، فعلى هذا يجوز أن يجعل الجواب للقسم المتقدم مع تقدم ذى خبر كما ذكر ابن عصفور وغيره، ونص فى الكافي والتسهيل على أن ذلك على سبيل التحتم، وليس فى كلام سيبويه ما يدل على التحتم. ثم قال:

وَرِيماً رُجِحَ بَعْدَ قَسَمٍ شَرْطُ بِلَا ذِي خَيْرٍ مُقَدِّمٌ

هذا مذهب الفراء. أجاز جعل الجواب للشرط المتأخر وإن لم يتقدم ذو خبر وتبعه المصنف مستشهدا بقول الأعشى^(١):

لئن مُنيتَ بناَ عنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ لا تُلْفِنَا عنْ دِمَاءِ القومِ نَنفُتِلْ

وأبيات أخرى، ومنع ذلك الجمهور وتأولوا البيت ونحوه على جعل اللام زائدة، وجعل الزمخشري قوله تعالى: ﴿مَا أَنَا بِبَاسِطِ يَدِي إِلَيْكَ﴾^(٢) جواب الشرط فى قوله «لئن».

قال فى شرح الكافية: فتثبت المزية للشرط من ثلاثة أوجه:

(١) قائله: هو الأعشى ميمون بن قيس - وهو من البسيط.

اللغة: «منيت» ابتليت - والخطاب ليزيد بن مسهر الشيباني «عن غب» عن - هنا - ظرف بمعنى بعد، وغب - بكسر الغين - أى: عاقبة، ويروى عن جد، والجد - بكسر الجيم - المجاهدة أو الشدة «لا تلفنا» لا نجدنا «ننفتل» نتخلص.

الإعراب: «لئن» اللام موطئة للقسم. أى: والله لئن - إن شرطية «منيت» فعل ماض مبنى للمجهول، فعل الشرط، وتاء المخاطب نائب فاعل «بنا» متعلق بمنيت «عن» ظرف بمعنى بعد متعلق بمنيت أيضا «غب» مضاف إليه «معركة» مضاف إلى غب «لا» نافية «تلفنا» فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بحذف الياء، والفاعل ضمير مستتر فيه «نا» مفعول أول «عن دماء» جار ومجرور متعلق بقوله ننفتل «القوم» مضاف إلى دماء «ننفتل» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة فى محل نصب مفعول ثان لنفلى.

الشاهد: قوله «لا تلفنا» حيث أوقعه جوابا للشرط مع تقديم القسم عليه وحذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه، ولو أنه أوقعه جوابا للقسم لجاء به مرفوعا لا مجزوما. مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٣/٥٩٤، وابن عقيل ٢/٢٨٧، وابن الناظم، والمكودي ص ١٥٠.

(٢) من الآية ٢٨ من سورة المائدة.

- أحدها: لزوم الاستغناء بجوابه عند تقدم ذى خبر .
 والثانى: لزوم الاستغناء بجوابه عند تقدمه وعدم تقدم ذى خبر .
 والثالث: جواز الاستغناء بجوابه عند تأخره وتقدم ذى خبر .
 تنبيهات:

الأول: أطلق فى قوله (واحذف لى اجتماع شرط) وقيده فى التسهيل بغير الامتناعى احترازاً من نحو لو ولولا، لأنه يتعين الاستغناء بجوابيهما تقدماً على القسم أو تأخراً كقوله^(١):

فَأَقْسِمُ لَوْ أُنْدَى النَّدَى سَوَادُهُ لَمَّا مَسَحَتْ تِلْكَ الْمَسَالَاتِ عَامرُ
 وكقوله^(٢) والله لولا الله ما اهتدينا ..

(١) قائله: لم أعر على قائله - وهو من الطويل .
 اللغة: «أندى» أحضر ورواية الشواهد «أبدى» من الإبداء وهو الإظهار «الندى» - بفتح النون وكسر الدال وتشديد الياء - على وزن فعيل وهو مجلس القوم ومتحدثهم «سواده» أى: شخصه والضمير فيه يرجع إلى المدح «المسالات» - بضم الميم وتخفيف السين - وهى جمع مسألة .

قال الجوهري: مسالا الرجل جانباً لحيته «عامر» أراد به قبيلة فى قريش .
 المعنى: أن الشاعر يحلف أن المدح لو حضر مجلس القوم لما قدر عامر أن يمسخوا شواربهم من هيئته وسطوته على الناس .

الإعراب: «فأقسم» الفاء للعطف وأقسم فعل مضارع والفاعل ضمير «لو» للشرط «أبدى» فعل ماض «الندى» فاعله «سواده» مفعول به والهاء مضاف إليه والجملة وقعت فعل الشرط «لما مسحت» جواب لو واكتفى به عن جواب القسم «عامر» فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة «تلك المسالات» مفعول به .

الشاهد: قوله «لما مسحت» فقد اكتفى بجواب واحد لقسم وشرط .
 مواضعه: ذكره الأشموني فى شرحه للألفية ٣/٥٩٣ .

(٢) قائله: هو عامر بن الأكوع رضى الله عنه، وكان النبى ﷺ يقول يوم الخندق - وهو من الرجز .

الإعراب: «والله» الواو حرف قسم ولفظ الجلالة مجرور بواو القسم «لولا» لربط امتناع الثانية بوجود الأولى «الله» لفظ الجلالة مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة وخبره محذوف والتقدير: لولا الله موجود «ما اهتدينا» جواب القسم ولولا . «ولا تصدقنا» فعل ماض وفاعله «ولا صلينا» عطف عليه .

وقد نص على ذلك فى الكافية أيضا، وهو الصحيح، وذهب ابن عصفور إلى أن الجواب فى ذلك للقسم؛ لتقدمه، ولزوم كونه ماضيا، لأنه مغن عن جواب لو ولولا، وجوابهما لا يكون إلا ماضيا، وقوله فى باب القسم فى التسهيل: «وتصدر - يعنى جملة الجواب - فى الشرط الامتناعى بلو أو لولا يقتضى أن لو ولولا وما» دخلتا عليه جواب القسم، وكلامه فى الفصل الأول من باب عوامل الجزم يقتضى أن جواب القسم محذوف استغناء بجواب لو ولولا، والعدر له فى عدم التنبه هنا على لو ولولا أن الباب موضوع للشرط غير الامتناعى فلم يشملهما كلامه.

والمغاربة لا يسمون «لولا» شرطا ولا «لو» إلا إذا كانت بمعنى إن.

الثانى: إذا تأخر القسم وقرن بالفاء وجب جعل الجواب له، والجملة القسمية حيثئذ هى الجواب.

وقوله فى الكافية: ويجواب القسم أغنى إن وصل بالفاء.

وفى التسهيل أيضا: فيغنى جوابه، يوهم أن جواب الشرط محذوف، وليس كذلك.

الثالث: أجاز ابن السراج أن تنوى الفاء فيعطى القسم المتأخر مع نيتها ما أعطيه مع اللفظ بها، فأجاز «إن تقم يعلم الله لأزورك» على تقدير فيعلم الله، ولم يذكر شاهدا.

وينبغى ألا يجوز ذلك، لأن حذف فاء جواب الشرط لا يجوز عند الجمهور إلا فى الضرورة.

الرابع: إذا حذف جواب الشرط لم يكن الشرط حيثئذ إلا ماضيا أو مقرونا بلم. قال فى التسهيل: إلا قليلا. انتهى، وقد ورد فى الشعر مضارعا مجردا من لم، ومنه^(١):

= الشاهد: قوله «ما اهتدينا» فإنه اكتفى به لجواب القسم ولولا، ولا يجوز هنا حذف القسم لأن الجواب منفى.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٥٩٣.

(١) قائله: هو عبد الله بن عتمة الضبى - وهو من الكامل.

.. ولديكَ إِنَّ هُوَ يَسْتَزِدُّكَ مَزِيدٌ

وأجاز ذلك الكوفيون إلا الفراء .

الخامس : لم ينبه هنا على اجتماع الشرطين ، فنذكره مختصراً .

إذا توالى شرطان دون عطف ؛ فالجواب لأولهما ، والثاني مقيد للأول
كتقييده بحال واقعة موقعه ، كقوله^(١) :

إِنْ تَسْتَغِيثُوا بِنَا إِنْ تَذْعَرُوا تَجِدُوا
مِنَّا مَعَاقِلَ عِزٍّ زَانَهَا كَرَمٌ

= وصدرة : يثنى عليك وأنت أهل ثنائه

المعنى : هو يثنى عليك ويشكر نعمتك ولو عاد إليك لوجد معاداً ، إذ لا تضجر ولا تسأم من
الأفضال والجلود .

الإعراب : « يثنى » فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه « عليك » جار ومجرور متعلق بالفعل
« وأنت » الواو للحال وأنت مبتدأ « أهل » خبره « ثنائه » مضاف إليه « ولديك » ظرف خبر مقدم
« إن » شرطية « هو » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده « يستزدك » فعل مضارع مجزوم -
إعطاء للمفسر - بالكسر - حكم المفسر - بالفتح - والفاعل ضمير والكاف مفعول به
« مزيد » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة - وهو دليل الجواب .

الشاهد : قوله « يستزدك » حيث جاء الفعل المضارع مجرداً من « لم » .
مواضعه : ذكره الأشموني ٣/٥٩٠ ، والسيوطي في الهمع ٢/٥٩ ، والشاهد رقم ٦٨٩ في
الخرزاة .

(١) قائله : لم أقف على قائله - وهو من البسيط .

اللغة : « تستغيثوا » من الاستغاثة « تذعروا » على صيغة المجهول من الذعر وهو الفرع والخوف
« معاقل » جمع معقل - وهو الملجأ .

الإعراب : إن للشرط « تستغيثوا » مجزوم بحذف النون والواو فاعل - وهو فعل الشرط - « بنا »
جار ومجرور متعلق بالفعل « إن » للشرط « تذعروا » فعل مضارع ، فعل الشرط مجزوم
بحذف النون وهو مبنى للمجهول « تجدوا » فعل مضارع مجزوم بحذف النون وهو جواب
للشرطين « معاقل » مفعول به لتجدوا « عز » مضاف إليه « زانها » فعل ماض والهاء مفعول به
« كرم » فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة ، والجملة صفة لمعاقل .

الشاهد : قوله « إن تستغيثوا . إن تذعروا . تجدوا » حيث اكتفى بجواب واحد للشرطين وهو
« تجدوا » .

مواضعه : ذكره الأشموني في شرحه للألفية ٣/٥٩٦ ، والسيوطي في الهمع ٢/٦٣ .

وإن تواليا بعطف فالجواب لهما معا، كذا قال المصنف، ومثل له بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَوَمَّنَا وَتَقْتُوا يُوَتِكُمْ أَجُورِكُمْ وَلَا يَسْأَلُكُمْ أَمْوَالِكُمْ * إِنْ يَسْأَلُكُمْوهَا فَيُحْفِكُمْ تَبَخَّلُوا﴾ (١).

وقال غيره: إن توالي الشرطان بعطف بالواو فالجواب لهما نحو: «إن تأتني وإن تحسن إلي أحسن إليك» أو بأو فالجواب لأحدهما نحو «إن جاء زيد أو إن جاءت هند فأكرمه، أو فأكرمها» أو بالفاء، فنصوا على أن الجواب للثاني، والثاني وجوابه جواب الأول، وعلى هذا فإطلاق المصنف محمول على العطف بالواو.

(١) الأيتان ٣٦، ٣٧ من سورة محمد.

فصل لو

على ثلاثة أضرب: شرطية، ومصدرية، وللتمنى.

فالشرطية: هي المذكورة في هذا الفصل، وهي قسمان: امتناعية وهي للتعليق في الماضي، وبمعنى إن، وهي للتعليق في المستقبل، وسيأتي الكلام على القسمين.

وأما المصدرية فلم يذكرها الجمهور، وعن ذكرها أبو علي والفراء ومن المتأخرين التبريزي، وأبو البقاء وتبعهم المصنف، وعلامتها: أن يصلح في موضعها أن كقوله تعالى ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾^(١) ومن أنكر كونها مصدرية تأول الآية ونحوها على حذف مفعول يود وجواب لو. أي: يود أحدهم طول العمر لو يعمر ألف سنة لسر بذلك.

وأما التي للتمنى فذكرها كثير من النحويين، وجعل الزمخشري لو في قوله تعالى: ﴿لَوْ يُعَمَّرُ﴾ للتمنى، وهو حكاية لودادتهم ولا إشكال، فإن لو قد ترد في مقام التمنى، ولذلك ينصب الفعل بعد الفاء في جوابها كما ينصب في جواب ليت كقوله تعالى: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةٌ فَنَكُونُ﴾^(٢)، ولكن هل هي قسم برأسه أو راجعة إلى أحد القسمين السابقين، في ذلك خلاف، نصّ ابن الصائغ وابن هشام الخضراوي على أنها قسم برأسه، فلا تجاب بجواب الامتناعية، وذكر غيرهما أنها الامتناعية أشربت معنى التمنى. قيل: وهو الصحيح، وقد جاء جوابها باللام بعد جوابها بالفاء في قوله^(٣):

(١) من الآية ٩٦ من سورة البقرة.

(٢) من الآية ١٠٢ من سورة الشعراء.

(٣) قائلهما: مهلهل بن ربيعة واسمه امرؤ القيس - وهما من الوافر.

اللغة: «زير» الزير - بكسر الزاي - من يكثر زيارة النساء «الشعثمين» أراد شعثما وشعيبا ابني معاوية بن عمرو، وقال القالي: الشعثمان. موضع معروف «كليب» أخوه «بالذئائب» الباء بمعنى في - وهو ثلاث هضبات بنجد فيها قبر كليب.

الإعراب: «فلو» الفاء للعطف ولو للشرط «نبش» ماض مبني للمجهول «المقابر» نائب فاعل «عن كليب» جار ومجرور متعلق بالفعل «فيخبر» بالنصب جواب لو بتقدير أن =

فلو نُبشَ المقابرُ عن كليبٍ فيخبرَ بالذَّنائبِ أي زيرٍ
 بيومِ الشَّعْثِمينِ لقرَّ عينا وكيف لقاءً من تحت القبورِ؟

وذهب المصنف إلى أنها مصدرية أغنت عن التمني، بكونها لا تقع غالبا إلا بعد مفهوم تمن، قال في التسهيل: بعد ذكر المصدرية، وتغنى عن التمني، فينصب بعدها الفعل مقرونا بالفاء.

وقال في شرحه: أشرت إلى نحو قول الشاعر^(١):

سرينا إليهم في جموع كأنها جبالُ شرورَى لو تُعانُ فتَنهدا

قال: فلك في «تنهدا» أن تقول: نصب لأنه جواب تمن إنشائي كجواب ليت، لأن الأصل وددنا لو تعان، فحذف فعل التمني لدلالة لو عليه، فأشبهت ليت في الإشعار بمعنى التمني دون لفظه، فكان لها جواب كجواب ليت، وهذا عندي هو المختار، ولك أن تقول: ليس هذا من باب الجواب بالفاء، بل من باب العطف على المصدر، لأن لو والفعل في تأويل مصدر. انتهى.

ونص على أن لو في قوله تعالى: ﴿فَلَوْ أَن لَنَا كَرَّةٌ﴾ مصدرية. واعتذر عن الجمع بينها وبين أن المصدرية بوجهين:

أحدهما، أن التقدير لو ثبت أن. والآخر: أن يكون من باب التوكيد.

= «بالذَّنائب» الباء بمعنى في. أي فيها «أي زير» أي مبتدأ وزير مضاف إليه وخبره محذوف والتقدير: أي: زير أنا، ويجوز أن يكون أنا مبتدأ وأي زير مقدا خبره «بيوم الشعثمين» جار ومجرور ومضاف إليه في محل نصب حال من أنا المحذوف «لقر» جواب لو بعد جواب آخر بالفاء، وهي جملة من الفعل والفاعل، وهو الضمير المستتر فيه الراجع إلى كليب «عينا» تمييز «كيف» للاستفهام، ولكنه أخرج مخرج التعجب ومحلّه الرفع على أنه خير مقدم «لقاء» مبتدأ مؤخر «من» موصولة مضافة إلى لقاء «تحت القبور» جملة محذوفة الصلر تقديره: من هو تحت القبور، فهو مبتدأ وتحت ظرف خبره والقبور مضاف إليه، والجملة صلة الموصول.

الشاهد: قوله «لقر» حيث إن جواب لو قد جاء باللام بعد جوابها بالفاء وهو فيخبر. مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه للألفية ٣/٥٩٧، وابن هشام في المغنى ١/٢٦٧. (١) مضى شرح هذا البيت في باب إعراب الفعل.

وقد بسطت الكلام على هذه المسألة في غير هذا الكتاب، والغرض هنا شرح النظم، فقوله:

لَوْ حَرَفُ شَرْطٍ فِي مُضِيٍّ

هذا هو القسم الأول من قسمي الشرطية، وهي الامتناعية. يعني: أن لو الامتناعية حرف يدل على تعليق فعل بفعل فيما مضى، فيلزم من تقدير حصول شرطها حصول جوابها، ويلزم كون شرطها محكوماً بامتناعه، إذ لو قُدِّر حصوله لكان الجواب كذلك، ولم تكن للتعليق في المعنى، بل للإيجاب، فتخرج عن معناها.

وأما جوابها فلا يلزم كونه ممتنعاً على كل تقدير، لأنه قد يكون ثابتاً مع امتناع الشرط، كقوله «نعم المرء صهيّبٌ لو لم يخف الله لم يعصه»^(١). ولكن الأكثر أن يكون ممتنعاً، فلذلك كان قولهم لو حرف امتناع لامتناع عبارة ظاهرها الفساد، لأنها تقتضي كون الجواب ممتنعاً في كل موضع، وليس كذلك.

والحاصل: أن لو تدل على امتناع شرطها، وعلى كونه مستلزماً لجوابها، ولا يتعرض لامتناع الجواب في نفس الأمر ولا لثبوته، قال في شرح الكافية: العبارة الجيدة في لو أن يقال: حرف يدل على امتناع تال يلزم لثبوته ثبوت تاليه، فقيام زيد من قولك «لو قام زيد لقام عمرو» محكوم بانتفائه فيما مضى، وكونه مستلزماً لثبوته لثبوت قيام عمرو، وهل لعمرو قيام آخر غير اللازم عن قيام زيد أو ليس له؟ لا يتعرض لذلك، بل الأكثر كون الأول والثاني غير واقعيين.

وقال في التسهيل: لو حرف شرط يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه. وفي بعض النسخ: لو حرف يقتضي نفي ما يلزم لثبوته ثبوت غيره، وعباراته الثلاث بمعنى واحد، قال ابن المصنف: ولا شك أن ما قاله - يعني ما قاله أبوه في تفسير لو أحسن وأدل على معنى لو، غير أن ما قالوه عندي تفسير صحيح وافٍ بشرح معنى لو، وهو الذي قصده سيوييه من قوله: لما كان سيقع لوقوع غيره.

(١) هو من كلام عمر وجعله من كلام النبي ﷺ وهم، وإنما الوارد عنه ﷺ ما رواه أبو نعيم في الحلية أن النبي ﷺ قال في سالم مولى أبي حذيفة أنه شديد الحب لله لو كان لا يخاف الله ما عصاه. صبان ٤/٢٥.

يعنى أنها تقتضى فعلا ماضيا كان يتوقع ثبوته لثبوت غيره والمتوقع غير واقع، فكأنه قال: لو تقتضى فعلا امتنع لامتناع ما كان يثبت لثبوته، وهو نحو مما قاله غيره: فلنرجع إلى بيان صحته، فنقول: قولهم لم تدل على امتناع الثانى لامتناع الاول يستقيم على وجهين:

الاول: أن يكون المراد أن جواب لو ممتنع لامتناع الشرط غير ثابت لثبوت غيره بناء منهم على مفهوم الشرط فى حكم اللغة لا فى حكم العقل.

والثانى: أن يكون المراد أن جواب لو ممتنع لامتناع شرطه، وقد يكون ثابتا لثبوت غيره، لأنها إذا كانت تقتضى نفى تاليها أو استلزامه لتاليه فقد دلت على امتناع الثانى لامتناع الاول، لأنه متى انتفى شىء انتفى مساويه فى اللزوم مع احتمال أن يكون ثابتا لثبوت آخر - انتهى مختصرا.

وهذا الوجه الثانى هو الذى قرره فى شرح الألفية.

ثم أشار إلى القسم الثانى من قسمى الشرطية بقوله:

..... وَيَقْلَ إِيْلَاؤُهُ مُسْتَقْبَلًا لَكِنْ قَبْلُ

أى: يقل إيلاء لو فعلا مستقبل المعنى، وما كان من حقها أن يليها، لكن قيل: لورود السماع به كقوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾^(١).

وقد ذكر ابن عصفور وغيره من النحويين أن لو (قد)^(٢) ترد بمعنى أن، وتعقب ذلك ابن الحاجب على ابن عصفور وقال: هذا خطأ. قال الشارح: وعندى أن لو لا تكون لغير الشرط فى الماضى، وما تمسكوا به من نحو قوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾ وقول الشاعر^(٣):

ولو أن ليلى الأخيلية سلمت

(١) من الآية ٩ من سورة النساء.

(٢) ب، ج.

(٣) قائله: توبة بن الحمير - بضم الحاء وفتح الميم وتشديد الياء - وهو من الطويل.

وتمامه: على ودونى جندل وصفائح

لا حجة فيه لصحة حمله على المعنى .

ثم نبه بقوله :

وَهِيَ فِي الْاِخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ كِإِنْ

على أن لو لا يليها إلا فعل أو معمول فعل مضمَر يفسره فعل ظاهر بعد الاسم، كقول عمر بن الخطاب رضى الله عنه: «لو غيرك قالها يا أبا عبيدة»^(١) وقال ابن عصفور: لا يليها فعل مضمَر، إلا فى الضرورة، كقوله^(٢):

= ويعده: لسلمت تسليم البشاشة أو رقا إليها صدَى من جانب القبر صائحُ
اللغة: «جندل» بفتحين بينهما ساكون - أى حجر «صفائح» هى الحجارة العراض التى تكون على القبر «البشاشة» طلاقة الوجه «رقا» صاح «الصدى» ذكر اليوم.
المعنى: يريد أن ليلى لو سلمت عليه بعد موته وقد حجبت عنها الجنادل والأحجار العريضة، سلم عليها وأجابها تسليم ذوى البشاشة، أو لناب عنه فى تحتها صدَى يصيح من جانب القبر.

الإعراب: «لو» حرف امتناع «أن» حرف توكيد ونصب «ليلى» اسم أن «الأخيلية» نعت لليلى «سلمت» فعل ماضٍ والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه والجملة فى محل رفع خبر أن، وأن ومعمولها فى تأويل مصدر: إما فاعل لفعل محذوف، والتقدير: لو ثبت تسليم ليلى، وإما أن يكون المصدر مبتدأ والخبر محذوف والتقدير: ولو تسليم ليلى حاصل، مثلا، على أية حال فهذه الجملة هى جملة الشرط «على» جار ومجرور متعلق بسلمت «ودونى» الواو للحال ودونى ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم وبإاء المتكلم مضاف إليه «جندل» مبتدأ مؤخر «وصفائح» عطف عليه، والجملة فى محل نصب حال.
الشاهد: وقوع الفعل المستقبل فى معناه بعد «لو» وهذا قليل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشمونى ٣/٦٠٠، وابن عقيل ٢/٢٨٨، وابن الناظم، والسيوطى ص ١١٩، وفى الهمع ٢/٦٤، وابن هشام فى المغنى ١/٢٦١.

(١) الضمير المنصوب يعود إلى كلمة أبى عبيدة، وذلك أن عمر رضى الله عنه لما توجه فى زمن خلافته بالجيش إلى الشام بلغه أثناء الطريق أنه وقع بها وبإاء فأجمع رأيه على الرجوع بعد أن أشار به جمع من الصحابة، فقال أبو عبيدة: أفرارا من قدر الله تعالى؟ فقال له عمر رضى الله عنه: لو غيرك قالها يا أبا عبيدة - نعم، نفر من قدر الله إلى قدر الله - وجواب لو محذوف. أى: لعددتها.

(٢) قائله: أبو الغطمش الضبى - وهو من الطويل.

وعجزه: عتبت ولكن ما على الموت معتب.

اللغة: «أخلاقى» جمع خليل. وهو الصديق «الحمام» الموت «معتب» مصدر ميمي بمعنى العتاب

- من عتب عليه.

أَخْلَى لَوْ غَيْرَ الْحِمَامِ أَصَابِكُمْ

أو نادر. كقول حاتم: «لو ذاتُ سِوَارٍ لَطَمْتَنِي»^(١).

والظاهر أن ذلك لا يختص بالضرورة والناذر، بل يكون في فصيح الكلام، كقوله تعالى: ﴿لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾^(٢) حذف الفعل فانفصل الضمير.

ثم نبه على ما تنفرد به لو من مباشرة أن: فقال:

... لَكِنَّ لَوْ أَنَّ بِهَا قَدْ تَقْتَرِنَ

وهو كثير، كقوله تعالى ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾^(٣) واختلف في موضع أن بعد لو، فذهب سيبويه إلى أنها في موضع رفع بالابتداء، وشبه شذوذ ذلك بانتصاب غدوة بعد لدن.

وذهب الكوفيون والمبرد والزجاج وجماعة إلى أنها فاعل يثبت مقدرا، وهو أقيس، إبقاء للاختصاص، وقوله في شرح الكافية: وزعم الزمخشري أن بين لو وأن ثبت مقدرا، قد يوهم انفراده بذلك.

فإن قلت: إذا جعلت مبتدأ فما الخبر؟

= المعنى: لو أصابكم أحد غير الموت لسخطت عليه ووجدت، وكان لى معه شأن آخر، ولكن الذى أصابكم الموت، ولا عتاب عليه ولا سخط لأنه قدر لا مفر منه.
الإعراب: «أخلى» منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل الياء والياء مضافة إليه «لو» شرطية غير جازمة «غير» مبتدأ خبره بعده أو فاعل لفعل محذوف يفسره أصابكم «الحمام» مضاف إليه «أصابكم» فعل ومفعول والفاعل ضمير «عتبت» فعل وفاعل والجملة جواب لو «ولكن» عطف واستدراك «ما» نافية «على الدهر» جار ومجرور خبر مقدم «معتب» مبتدأ مؤخر.

الشاهد: وقوع الاسم وهو «غير» بعد «لو» الشرطية وذلك قليل.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٦٠١، وابن هشام ٣/٤٢٠، وابن الناظم.

(١) قاله جين لطمته جارية - وسبب اللطمة أن صاحبة المنزل أمرته أن يفصد ناقة لها لتأكل دمه فنحرها، فقبل له في ذلك فقال: هذا فصدي، فلطمته الجارية فقال: لو ذات سوار لطمتنى، وذات السوار الحرة؛ لأن الإماء لا تلبس السوار. وجواب لو محذوف: لهان.

(٢) من الآية ١٠٠ من سورة الإسراء.

(٣) من الآية ٥ من سورة الحجرات.

قلت: قال ابن هشام الخضراوي: مذهب سيبويه والبصريين أن الخبر محذوف، وقال غيره: مذهب سيبويه أنها لا تحتاج إلى خبر، لانتظام المخبر عنه والخبر بعد أن.

فإن قلت: هل يفهم من قوله (لكن لو) موافقة سيبويه؟

قلت: ظاهره موافقته في جعلها مبتدأ، إذ لو كان الفعل مقدرًا لكان الاختصاص باقيا، ولم يكن حاجة إلى الاستدراك. ويحتمل أن يكون استدراك للتنبيه على أنها تنفرد بمباشرة أن لا غير، فيحتمل المذهبيين.

فإن قلت: ظاهر كلامه أن لولا يليها غير ما ذكر، وقد ذكر في غير هذا الموضوع أنها قد وليها مبتدأ وخبر في قول الشاعر^(١):

لو بغير الماء حَلَقَى شَرِقُ
.....

قلت: إنما ساغ ذلك في الضرورة، ولقلته لم يذكره هنا، وقد تأول ابن خروف البيت على إضمار «كان» الثانية، وتأوله الفارسي على أن حلقى فاعل فعل مقدر يفسره شرق، وشرق خبر مبتدأ محذوف، أي: هو شرق، وفيه تكلف.

(١) قائله: هو عدى بن زيد التميمي - وهو من الوافر.

وعجزه: كنت كالغصان بالماء اعتصاري

اللغة: «شرق» بفتح الشين وكسر الراء «كالغصان» فعلان من الغصة وهو الذي غص أي:

شرق، والمراد: بغير الماء «اعتصاري» نجاتي وملجئي.

قال أبو عبيدة: الاعتصار: الملجأ.

المعنى: لو شرقت بغير الماء أسغت شرقي بالماء، فإن غصصت بالماء فبم أسيعه.

الإعراب: «لو» للشرط «حلقى» مبتدأ «شرق» خبره «بغير الماء» متعلق به «كنت» كان فعل

ماض ناقص والتاء اسمه، وهي جواب لو «كالغصان» جار ومجرور في محل نصب خبر

كان «اعتصاري» مبتدأ والياء مضاف إليه «بالماء» جار ومجرور خبر مقدم.

الشاهد: قوله «لو بغير الماء» وذلك لأن شرط لو أن تكون مختصة بالفعل. وليس ههنا

كذلك.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٣/٦٠١، وابن الناظم، وذكره السيوطي في

الهمع ٢/٦٦، وابن هشام في المغني ١/٢٦٧، وسيبويه ١/٤٦٢.

تنبيه:

قال في شرح الكافية: وقد حمل الزمخشري ادعاءه إضمار ثبت بين لو وأن على التزام كون الخبر فعلا، ومنعه أن يكون اسما، ولو كان بمعنى فعل نحو «لو أن زيدا حاضر» وما منعه شائع ذائع في كلام العرب، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾^(١) وكقول الراجز^(٢):

لو أن حيا مدرك الفلاح

قلت: وقد نقل ذلك عن السيرافي، وأقول: الذي ينبغي أن يحمل عليه كلام الزمخشري أن يمنع كون خبرها اسما مشتقا، ويلتزم الفعل حيثذ، لإمكان صوغه قضاء لحق طلبها بالفعل، وأما إذا كان الاسم جامدا فيجوز لتعذر صوغ الفعل منه كما فصل الشيخ أبو عمرو.

الا ترى قوله في المفصل، لو قلت: «لو أن زيدا حاضر لأكرمه» لم يجز.

ولم يتعرض لغير المشتق، وإذا حمل على هذا لم يرد عليه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾.

ولا نحو^(٣): ولو أنها عصفورة.....

(١) من الآية ٢٧ من سورة لقمان.

(٢) قائله: هو لييد بن عامر العامري - وهو من الرجز. وعجزه: أدركه ملاعب الرماح.

اللغة: «الفلاح» النجاة والفوز والبقاء «ملاعب الرماح» أراد به أبا براء عامر بن مالك الذي يقال له ملاعب الأسنة، وإنما قال لييد ملاعب الرماح لضرورة القافية.

الإعراب: «لو» للشرط «أن» حرف توكيد ونصب «حيا» اسم أن «مدرك» خبر أن مرفوع بالضممة «الفلاح» مضاف إليه «أدركه» فعل ماض والهاء مفعول والضمير يرجع إلى الفلاح. «ملاعب» فاعل أدرك مرفوع بالضممة الظاهرة «الرماح» مضاف إليه وجملة أدرك وقعت جوابا للو.

الشاهد: قوله «مدرك الفلاح» حيث وقع خيرا لأن الواقعة بعد لو وهو اسم.

مواضعه: ذكره الأشموني ٢/٦٠٣، والسيوطي ص ١١٩، وابن هشام في المغنى ١/٢٧٠.

(٣) قائله: هو العوام بن شوذب - وهو من الطويل.

وتمامه: لحسبتها مسومة تدعو عبدا وأزنا =

وإنما يرد عليه نحو: لو أن حيا مدركُ الفَلاحِ.

وله أن يجيب بأنه نادر.

وإن مضارعٌ تلاها صرْفًا إِلَى الْمُضِيِّ نَحْوُ لَوْ يَفِي كَفَى

(يعنى أن المضارع إذا وقع بعد لو صرف معناه إلى المضى . فمعنى لو يفي

كفى، لو وفا كفى)^(١) ومثله^(٢):

لو يسمعون كما سمعت حديثها خروا لعزة رُكعًا وسُجودًا

= اللغة: «لحسبتها» لظنتها «مسومة» معلمة «عبيدا» - بضم العين - بطن من الأوس «أزغما»

بطن من بنى يربوع، إليهم تنسب الإبل الأرتمية.

الإعراب: «ولو» للعطف والشرط «أنها» أن حرف تأكيد ونصب والهاء اسمها «عصفورة» خبر

أن مرفوع بالضممة الظاهرة، والضمير يرجع إلى الأسودة التي ترى من بعيد «لحسبتها» فعل

ماض والتاء فاعل والهاء مفعول أول لحسبت «مسومة» مفعول ثان والجملة وقعت جوابا للو

«تدعو» جملة من الفعل والفاعل فى محل نصب على الحال من الضمير المنصوب «عبيدا»

مفعول به «وأزغما» عطف على عبيدا، والألف للإشباع لأجل القافية.

الشاهد: قوله «عصفورة» حيث وقع خبرا لأن الواقعة بعد لو وهو اسم جامد.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٦٠٣، وابن هشام فى المغنى ١/٢٧.

(١) أ، ج.

(٢) قائله: هو كثير عزة - وهو من الكامل.

اللغة: «خروا» من الخرور وهو السقوط «عزة» اسم محبوبته «ركعًا» - بضم الراء - جمع راع

«سجودًا» بضم السين جمع ساجد.

الإعراب: «لو» حرف امتناع «يسمعون» فعل مضارع وواو الجماعة فاعل والنون علامة الرفع

والجملة شرط لو لا محل لها «كما» الكاف جارة وما مصدرية «سمعت» فعل وفاعل وما

وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف والجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت

لمصدر محذوف أى: سماعا مثل سماعى «حديثها» تنازعه الفعلان قبله، وكل منهما يطلبه

مفعولا وها مضاف إليه «خروا» فعل ماض وواو الجماعة فاعل، والجملة جواب لو لا

محل لها من الإعراب «لعزة» جار ومجرور متعلق بقوله «خروا» «ركعًا» حال من الواو فى

خروا «وسجودًا» معطوف عليه.

الشاهد: قوله «لو يسمعون» حيث وقع الفعل المضارع بعد «لو» فصرفت معناه إلى المضى،

فهو فى قوة قولك «لو سمعوا».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٣/٦٠٣، وابن الناظم، وابن عقيل ٢/٢٩١،

والمكودى ص ١٥١.

تنبيهان:

الأول: «لو» الصارفة إلى الماضي هي الامتناعية.

وأما التي بمعنى إن فتصرف الماضي إلى المستقبل، فإذا وقع بعدها مضارع فهو مستقبل المعنى. كقوله^(١):

لا يُلْفِكَ الرَّاجُوكَ إِلَّا مُظْهِرًا . خُلِقَ الْكِرَامَ وَلَوْ تَكُونُ عَدِيًّا

الثاني: لا يكون جواب لو إلا فعلا ماضيا مثبتا أو منفيًا بما أو مضارعا مجزوما بلم.

والأكثر في الماضي المثبت اقترانه باللام، وقد تحذف كقوله تعالى: ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أَجَاجًا﴾^(٢) وقد تصحب المنفى بما، كقول الشاعر^(٣):

كذبتُ وبيت الله لو كنت صادقًا لما سبقتني بالبكاءِ حمائمُ

وإن ورد ما ظاهره خلاف ذلك جعل الجواب محذوفًا.

(١) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من الكامل.

اللغة: «لا يلفك» لا يجدرك من ألفى يلفى إذا وجد «الكرام» جمع كريم «العديم» المعدم وهو الذي لا يملك شيئًا.

المعنى: يمدح به الشاعر شخصا يقول لا يجدرك أحد من السائلين إلا وأنت مظهر لهم خلقا كريما مثل أخلاق الكرماء ولو كنت لا تملك شيئًا.

الإعراب: «لا يلفك» لا ناهية يلفى فعل مضارع والكاف مفعول أول «الراجوك» فاعل «مظهِرًا» مفعول ثان «خلق» مفعول لمظهِرًا «الكرام» مضاف إليه «لو» حرف شرط «تكون» فعل مضارع ناقص واسمها ضمير مستتر «عديًا» خبر تكون.

الشاهد: قوله «لو تكون» فإن لو شرط في المستقبل مع أنه لم يجزم، لأن لو بمعنى إن لا يجزم ولكن إذا دخل على الماضي يصرفه للمستقبل، وإذا وقع بعده مضارع فهو مستقبل المعنى.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٦٠٠، وابن هشام في المغنى ١/٢٦١.

(٢) من الآية ٧٠ من سورة الواقعة.

(٣) قائله: هو مجنون بنى عامر - وعن أبي عمرو الشيباني أن المجنون كان ذات ليلة جالسا مع أصحاب له من بنى عمه، وهو واله يتلظى ويتلملل وهم يعظونه حتى هتفت حمامة من سرحة كانت بإزارهم فوثب قائما وقال أبياتا فيها هذا البيت - وهو من الطويل.

اللغة: «كنت صادقًا»، ويروى «لو كنت عاشقا» «حمائم» جمع حمامة.

الإعراب: «كذبت» فعل ماض والتاء فاعل - أراد كذبت في دعواى عشق ليلى - «وبيت الله» قسم «لو» للشرط «كنت» فعل ماض ناقص والتاء اسمها «صادقا» خبر كان، والجملة وقعت فعل الشرط «لما سبقتنى» فعل ماض والياء مفعول «بالبكاء» جار ومجرور متعلق بالفعل «حمائم» فاعل سبقتنى، وجملة سبقتنى وقعت جواب الشرط.

الشاهد: قوله «لما سبقتنى» فإنه جواب لو، وقد صحب اللام فيه حرف النفى.

فصل أما، ولولا، ولئوما

أَمَّا كَمَهُمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ وَقَا لَتَلُو تَلُوها وَجُوبًا أَلْفَا

أما حرف بسيط فيه معنى الشرط يؤول بمعنى مهما يك من شيء، لأنه قائم مقام أداة الشرط وفعل الشرط، ولا بد بعده من جملة هي جواب له، فالأصل في قولك «أما زيد فمنطلق» مهما يكن من شيء فزيد منطلق، فحذف فعل الشرط وأداته، وأقيمت أما مقامهما، وكان الأصل أن يقال: أما زيد منطلق، فتجعل الفاء في صدر الجواب، وإنما أخرجت لضرب من إصلاح اللفظ. وإلى هذا أشار بقوله:

..... وَقَا لَتَلُو تَلُوها

تنبيهات:

الأول: يؤخذ من قوله (لتلو تلوها) أنه لا يجوز أن يتقدم الفاء أكثر من اسم واحد، فلو قلت: «أما زيد طعامه فلا تأكل» لم يجز، كما نص عليه غيره.

الثاني: لا يفصل بين «أما» والفاء بجملة تامة، إلا إن كان دعاء، بشرط أن يتقدم الجملة فاصل نحو «أما اليوم رحمتك الله فالأمر كذا».

الثالث: قول الشارح: يفصلون بين أما والفاء بجزء من الجواب، فإن كان الجواب شرطيا فصل بجملة الشرط، وإن كان غير شرطى فصل بمبتدأ أو خبر أو معمول فعل أو شبهه أو معمول مفسر به يقتضى ظاهره أنه لا يفصل بغير ذلك، وليس كذلك، بل قد يفصل بالظرف والمجرور والحال والمفعول له معمولا لأما أو لفعل الشرط المحذوف.

الرابع: ما ذكر من قوله (أما كمهما يك) لا يعنى به أن معنى أما كمعنى مهما وشرطها، لأن أما حرف فكيف يصح أن تكون بمعنى اسم وفعل؟ وإنما المراد أن موضعها صالح لهما، وهى قائمة (مقامهما)^(١)، لتضمنها (معنى الشرط)^(٢).

(١) ب، ج وفى أ (مقامها).

(٢) أ، ب وفى ج (معنى حرف الشرط).

الخامس: تقديرها بمهما كما ذكر قول الجمهور. وقال بعض النحويين: إذا قلت «أنا زيد فمنطلق» فالأصل إن أردت معرفة حال زيد فزيد منطلق، حذف أداة الشرط وأنيبت أما مناب ذلك.

السادس: قال في التسهيل: أما حرف تفصيل وكذا قال كثير من النحويين ولم يذكروا لها غير هذا المعنى، وقال بعضهم: (وقد ترد حيث لا تفصيل نحو «أما زيد فمنطلق» وقال بعضهم^(١)): وهي حرف إخبار مضمن معنى الشرط. وقوله (وجوبا) يعنى: فى غير ما سيذكر فى قوله:

وَحَدَفُ ذِي الْفَاعِلِ فِي نَثْرِ إِذَا لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبْدَأُ

يعنى: أن حذف هذه الفاء في الشر قليل وكثير.

فالكثير: أن تحذف مع قول استغنى عنه بمحكيه كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ﴾^(٢) أى: فيقال لهم: أكفرتم.

والقليل: أن تحذف لا مع قول نحو ما خرجه البخارى من نحو قوله ﴿أما بعد ما بال رجال﴾.

قد فهم من قوله فى نثر أنها تحذف للضرورة كقوله^(٣):

(١) ب، ج.

(٢) من الآية ١٠٦ من سورة آل عمران.

(٣) قائله: هو الحارث بن خالد المخزومي يهجو به بنى أسيد - وهو من الطويل.

وهجزه: ولكن سيرا في عراض المواكب

اللغة: «عراض» جمع عرض - بالضم - وهو الناحية والشق «المواكب» جمع موكب، وهو

الجماعة من الناس - ركبانا أو مشاة، وقيل: هم الراكبون على الإبل والخيل للزينة خاصة.

المعنى: يصف الشاعر بنى أسيد بالجبن والضعف وأنهم لا يقدرون على القتال ومنازلة

الشجعان، ولكنهم يسيرون في جانب المواكب للزينة لا غير.

الإعراب: «أما» شرطية نائبة عن مهما وفعل الشرط «القتال» مبتدأ مرفوع بالضم الظاهرة

«لا» نافية للجنس «قتال» اسم لا «لديكم» ظرف متعلق بمحذوف خبر لا، والضمير مضاف

إليه وجملة لا واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ «ولكن» الواو حرف عطف لكن

حرف استدراك ونصب واسمها ضمير مخاطبين محذوف «سيرا» مفعول مطلق لفعل

محذوف تقع جملة خبرا للكن، وتقدير الكلام: ولكنكم تسيرون سيرا، وقيل إن =

فَأَمَّا الْقِتَالَ لَدَيْكُمْ
والحاصل أن حذفها على ثلاثة أضرب كثير، ونادر، وضرورة.

تنبيه:

لم ينبه في الكافية والتسهيل على ندور حذفها في الشر دون قول، فهو من زيادات الألفية.

لَوْلَا وَلَوْمَا يَلْزَمَانِ الْإِبْتِدَاءِ إِذَا امْتِنَاعًا بوجُودِ عَقْدًا

للولا ولوما حالان:

أحدهما: يختصان فيه بالأسماء، وذلك إذا دلا على امتناع شيء لوجود غيره. (وقد)^(١) يقال أيضا لوجوب غيره، وهذا معنى قوله «إذا امتناعا بوجود عقدًا» أي: إذا ربطا امتناع شيء بوجود غيره، وفهم من قوله «يلزمان الابتداء» فائدتان: الأولى: أنهما لا يليهما الفعل.

والثانية: أن الاسم بعدهما مرفوع بالابتداء، وتقدم الكلام على خبره في باب الابتداء.

فإن قلت: فقد ولي لولا الفعل في قوله^(٢):

= «سيرا» هو اسم للكن وخبرها هو المحذوف وتقدير الكلام على هذا: ولكن لكم سيرا «في» حرف جر «عراض» مجرور بفي، والجار والمجرور متعلق بسيرا، وعراض مضاف والمواكب» مضاف إليه مجرور بالكسرة. الشاهد: قوله «لا قتال لديكم» حيث حذف الفاء من جواب «أما» مع أن الكلام ليس على تضمن قول محذوف، وذلك ضرورة. مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشموني ٣/٦٠٥، وابن هشام ٣/٤٢٥، وابن عقيل ٢/٢٩٢، وابن الناظم، والمكودي ص ١٥١، وذكره السيوطي في الهمع ٢/٦٧١، وابن هشام في المغني ١/٥٦.

(١) أ.

(٢) قائله: هو أبو ذؤيب الهذلي - وهو من الطويل.

وصدره: ألا زعمت أسماء أن لا أحبها

الإعراب: «ألا» أداة استفتاح «زعمت» فعل ماض والتاء للتأنيث «أسماء» فاعل «أن» مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن «لا» نافية «أحبها» فعل مضارع والفاعل ضمير =

فقلت: بلى لولا يَنَارَعْنِي شُغْلِي

قلت: يؤول على وجهين:

أحدهما: أن لولا مؤولة بلو وليست مركبة، بل لو على حالها ولا نافية للماضي.

والآخر: أن تكون المختصة بالابتداء وإن مقدرة بعدها وموضعها رفع بالابتداء.

وثاني الحالين: يختصان فيه بالأفعال، وذلك إذا دلا على التحضيض (ويشاركهما في ذلك الأحرف المذكورة في قوله^(١)):

وَبِهِمَا التَّحْضِيضُ مِزَّ وَهَلَا أَلَا، أَوْ أَوْلَيْتَهَا الْفِعْلَا

المشهور أن حروف التحضيض أربعة وهي: لولا، ولوما، وهلا وألا - بالتشديد - وأما ألا - بالتخفيف - فهي حرف عرض، وذكره لها مع حروف التحضيض يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يريد (به)^(٢) أنها تكون للتحضيض بمعنى هلاً في بعض المواضع لا مطلقاً، لأنه ذكر في غير هذا الموضع أنها تكون للعرض.

والثاني: أن يكون ذكرها مع أدوات التحضيض لمشاركتها لهن في الاختصاص بالفعل (وقرب معناها من معانها، وإن لم تكن موضوعة لمعناها). ويؤيده قوله في شرح الكافية وألحق بحروف التحضيض في الاختصاص بالفعل^(٣) «ألا تزورنا» ثم قال:

= والهاء مفعوله والجملة في محل رفع خبر أن «فقلت» فعل وفاعل «بلى» حرف جواب «لولا» حرف امتناع لوجود «ينارعني» فعل مضارع والنون للوقاية والياء مفعول به «شغلي» فاعل والياء مضاف إليه.

الشاهد: قوله «لولا ينارعني» حيث ولى لولا الفعل.
مواضعه: ذكره ابن هشام في معنى اللبيب ٢/٢٧٦.

(١) أ، ج.

(٢) أ.

(٣) أ، ج.

وَقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ عُلِّقَ أَوْ بظَاهِرٍ مُؤَخَّرٍ

مثال الأول «هلاً زيداً تضربه» فزيداً: علق بفعل مضمر، بمعنى أنه معمول للفعل المضمر.

ومثال الثاني: «هلاً زيداً تضرب» فزيداً علق بفعل ظاهر مؤخر بمعنى أنه معمول للفعل الذى بعده، لأنه مفرغ له.

فإن قلت: ظاهر كلامه أن حروف التحضيض لا يليها إلا فعل أو معمول فعل مضمر أو فعل مؤخر.

تنبيه:

قال فى شرح الكافية: وربما ولى حرف التحضيض مبتدأ وخبر كقول الشاعر^(١):

فَهَلَّا نَفْسٌ لَيْلَى شَفِيعُهَا

قال: والأجود أن ينوى بعدها «كان» الشأنية.

(١) قائله: هو قيس بن الملوح، وقيل: للصمة بن عبيد الله القشيري - وهو من الطويل. وصدرة: وَبُنْتُ لَيْلَى أَرْسَلْتُ بِشَفَاعَةِ إِلَى
اللغة: «نبئت» - بالبناء للمجهول - أخبرت «أرسلت بشفاعة» الشفاعة هو التوسل ابتغاء الخير، والذي يكون منه التوسل يسمى الشفيح، والذي أراده من الشفاعة هو الأمر الذى حمله رسولها فلذلك عدى الفعل بالباء.
الإعراب: «نبئت» نبي فعل ماضٍ ينصب ثلاثة مفاعيل مبنى للمجهول مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب وتاء المتكلم نائب فاعله وهو المفعول الأول «ليلى» مفعول ثانٍ «أرسلت» فعل ماضٍ والتاء للتأنيث وفاعله ضمير مستتر فيه يعود على ليلى، وجملة الفعل وفاعله فى محل نصب مفعول ثالث لنبي «بشفاعة» جارٍ ومجرور متعلق بأرسل «إلى» جارٍ ومجرور متعلق بأرسل «فها» الفاء حرف دال على السببية وهلا حرف تحضيض «نفس» مبتدأ مرفوع بالضممة «ليلى» مضاف إليه «شفيعها» خبر المبتدأ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب خبر لكان المحذوفة مع اسمها، واسمها المحذوف ضمير شأن والتقدير: فهلا كان هو - الحال والشأن - نفس ليلى شفيعها. الشاهد: قوله «فها نفس ليلى» فإن قوله «نفس ليلى» مبتدأ وشفيعها خبر، وهذه الجملة فى محل نصب خبر لكان المضمرة مع اسمها.
مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٦١٠، وابن هشام فى باب الإضافة، وابن الناظم.

قلت: وعلى هذا «الوجه»^(١) خرج ابن طاهر، وخرجه بعضهم على جعل
ما بعدها فاعلاً بفعل مقدر تقديره: فهلا شفعت نفس ليلي، وشفيعها خبر مبتدأ
محذوف، أي: هي شفيعها، وفيه تكلف.

الإخبار بالذی والالف واللام

الباء فى قوله «الإخبار بالذی» بآء السببىة لا بآء التعدىة، لأن «الذی» یجعل فى هذا الباب مبتدأ، لا خبراً، كما ستقف علیه، فهو فى الحقیقة مخبر عنه، وباب الإخبار وضع للاختبار كمسائل التمرین فى التصریف. قال الشارح: وكثیراً ما یصار إلى هذا الإخبار لقصد الاختصاص، أو تقوى الحكم، أو تشویق السامع، أو إجابة الممتحن.

ولما شرع فى هذا الباب بدأ بكیفة الإخبار فقال:

مَا قِيلَ أَخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِى خَبَّرَ عَنْ الَّذِى مُبْتَدَأَ قَبْلُ اسْتَقَرَّ
وَمَا سِوَاهُمَا فَوْسَطُهُ صِلَةٌ عَائِدَتُهَا خَلْفُ مُعْطَى التَّكْمِلَةِ

أى: إذا عین لك اسم من جملة، وقیل (لك)^(١) أخبر عنه بالذی فصدر الجملة بالموصول مبتدأ وأخر ذلك الاسم، واجعله خبراً عن الموصول المتقدم، وما سوى الموصول وخبره فوسطه بينهما فىكون صلة للموصول، واجعل فى موضع الاسم الذی أخرته وجعلته خبراً ضميراً عائداً على الموصول.

فقد علم بما ذكر أن المخبر عنه فى هذا الباب هو المفعول خبراً، قال ابن السراج: وإنما قال النحویون أخبر عنه وهو فى اللفظ خبر لأنه فى المعنى مخبر عنه و «ما» فى قوله (ما قیل) موصولة وهى مبتدأ.

وقوله «خبر» هو (خبرها)^(٢)، وقوله «مبتدأ» حال من الذی، وقوله «عائدها» خلف معطى التكملة» معناه عائذ الصلة، وهو الضمیر الذی خلف الاسم المفعول خبراً وهو «معطى التكملة» ثم فقال:

نَحْوُ الَّذِى ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ فَذَا ضَرَبْتُ زَيْدًا كَانَ فَادِرِ الْمَأْخَذِ

(١) ب، ج.
(٢) ب، ج وفى أ (خبرها).

إذا أخبر عن «زيد» من قولك «ضربت زيدا» قلت: «الذي ضربته زيد»
فصدرت الجملة بالذي مبتدأ وأخرت «زيدا» وهو المخبر عنه فجعلته خبرا عن
الذي، وجعلت ما بينهما صلة الذي وجعلت (في)^(١) موضع زيد الذي أخرته
ضميرا عائدا على الموصول.

وإذا أخبرت عن التاء من قولك «ضربت زيدا» قلت: «الذي ضربَ زيداً أنا»
ففعلت فيه ما ذكر، إلا أن التاء ضمير متصل لا يمكن تأخيرها مع بقاء الاتصال
ففصلت الضمير وأخرته، فلذلك قلت: أنا.

فإن قلت: كان ينبغي أن يقول: ما قيل أخبر عنه بالذي خبر هو أو خلفه.
كما قال في التسهيل: وتأخير الاسم أو خلفه خبرا، ليشمل الضمير المتصل.

قلت: لا يخفى أن الضمير المتصل لا يمكن تأخيره إلا بعد انفصاله، فلم
يحتج هنا إلى التنبيه عليه، لوضوحه، واستكن الضمير الغائب الذي جعلته موضع
التاء في ضرب، ومنع بعضهم الإخبار عن الفاعل إذا كان ضمير متكلم أو
مخاطب، والصحيح الجواز.

وباللَّذِينَ وَالَّذِينَ وَالتَّى أَخْبِرُ مُرَاعِيَا وَفَاقَ الْمُثَبِّتِ

يعنى: أن المخبر عنه في هذا الباب إذا كان مثنى أو مجموعا أو مؤنثا جيء
بالموصول مطابقا له، لكونه خبره، فإذا أخبرت عن الزيدتين من نحو «بلغَّ الزيدانِ
العمرينِ رسالةً».

قلت: «اللذان بلغَّ العمرينِ رسالةً الزيدانِ».

أو عن العمرين قلت «الذين بلغَّهمُ الزيدانِ رسالةً العمرين».

أو عن الرسالة قلت: «التى بلغها الزيدانِ العمرينِ رسالةً».

وقد فهم من النظم فوائد:

الأولى: أن حكم باب الإخبار تقديم المبتدأ على الخبر لقوله (قبل استقر).

فإن قلت: فهل ذلك على سبيل الوجوب؟

قلت: الذى يدل عليه كلام النحويين أن ذلك على سبيل الوجوب، لاشتراطهم فى المخبر عنه قبول التأخير، ونص بعضهم على جواز تقديم المبتدأ فى هذا الباب. ومن نص عليه الشارح، وفى البسيط أن ذلك على جهة الأولى والأحسن، وأنه يصح أن يقال: «زيد الذى ضرب عمرا» فنجعل زيدا خبراً عن الذى إما مقدما وإما مؤخرًا، وجوزه المبرد.

والثانية: أن الضمير الذى يخلف الاسم المتأخر لا بد من مطابقته الموصول لكونه عائداً، ويلزم كونه غائباً. ولو خلف ضمير متكلم أو مخاطب، وأجاز أبو ذر الحشنى جعله مطابقاً للخبر فى الخطاب والتكلم، فنقول فى الإخبار عن التاء فى «ضربت الذى ضربت أنت» وعن التاء فى «ضربت الذى ضربت أنا» ومذهب الجمهور منع ذلك.

الثالثة: أن هذا الضمير ينوب عن الاسم المتأخر فى إعرابه الذى كان له، لكونه خلفه فى موضعه فاستحق إعرابه.

ولما بين كيفية الإخبار شرع فى شروط المخبر عنه فقال:

قَبُولُ تَأْخِيرٍ وَتَعْرِيفٍ لَمَّا أُخْبِرَ عَنْهُ هُنَا قَدْ حُتْمًا
كَذَا الْغَنَى عَنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِمَضْمَرٍ شَرْطُ فَرَاعٍ مَارِعَوًّا

هذه أربعة شروط:

الأول: قبول التأخير، فلا يخبر عن اسم يلزم صدر الكلام كضمير الشأن واسم الشرط واسم الاستفهام وكم الخبرية.

الثانى: قبول التعريف، فلا يخبر عن الحال والتمييز، لأنهما ملازمان للتكبر.

الثالث: قبول الاستغناء بأجنبى، فلا يخبر عن اسم لا يجوز الاستغناء عنه بأجنبى، ضميراً كان أو ظاهراً، فالضمير كالهاء من قولك «زيد ضربته» فإنها عائدة قبل ذكر الموصول على بعض الجملة، فلو أخبرت عنها لخلفها مثلها فى العود إلى ما كانت تعود عليه، فيلزم إما بقاء الموصول بلا عائد وإما عود ضمير واحد على شيئين، وكلاهما محال.

والظاهر كاسم إشارة نحو ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾^(١) وغيره مما حصل به الربط، فإنه لو أخبر عنه لزم المحذور السابق.

تنبيه:

فهم من قوله «كذا الغنى عنه بأجنبي» (أنه يجوز الإخبار عن ضمير الغائب الذي يجوز الاستغناء عنه بأجنبي)^(٢) وله صورتان:

إحدهما: أن يكون عائداً إلى اسم من جملة أخرى نحو أن يذكر إنسان فتقول: لقيته، فيجوز الإخبار عن الهاء فيقال: الذي لقيته هو. صرح المصنف بجواز الإخبار في هذه الصورة وفاقاً للشلوبين وابن عصفور، وذهب الشلوبين الصغير إلى منع ذلك، وهو ظاهر كلام الجزولي.

قال الشيخ أبو حيان: ونكتة هذا الخلاف: هل شرط هذا الضمير ألا يكون عائداً على شيء قبله أو شرطه ألا يكون رابطاً؟.

والأخرى: أن يكون عائداً على بعض الجملة إلا أنه غير محتاج إليه للربط نحو (ضرب زيد غلامه).

فلا يمتنع على مقتضى كلام الناظم الإخبار عن الهاء في المثال فتقول «الذي ضرب زيد غلامه هو» لأن الهاء في المثال يجوز أن يخلفها الأجنبي، فتقول: «ضرب زيد غلام عمرو» فلا يلزم من الإخبار عنها المحذور المتقدم ذكره وقد مثل الشارح بهذا لما يمتنع الإخبار عنه لكونه لا يستغنى عنه بالأجنبي، وليس كذلك.

فإن قلت: ظاهر كلامه في شرح الكافية منعها، فإنه قال: وباشتراط جواز الاستغناء عنه بأجنبي على امتناع الإخبار عن ضمير عائداً على بعض الجملة: يعنى: ونهت باشتراط.

قلت: لا حجة في ذلك، بل الظاهر أن مراده ما كان متعيناً للربط، لأن تعليقه يرشد إليه وتمثيله يساعد عليه.

فإن قلت: فهل يجرى فيها خلاف من تقدم؟.

(١) من الآية ٢٦ من سورة الأعراف.

(٢) أ وفي ب، ج (عدم امتناع الإخبار عن العائد).

قلت: لا إشكال أن من منع الأولى فامتناع هذه عنده أولى.

الرابع: جواز الاستغناء (عنه بضمير، فلا يخبر عن مصدر عامل دون معموله، ولا موصوف دون صفته، ولا صفة دون موصوفها، ولا مضاف دون المضاف إليه، إذ لا يجوز الاستغناء)^(١) عن هذه الأشياء بضمير.

فإن قلت: هذا الشرط الرابع مُغْنٍ عن اشتراط الثاني؛ لأن ما لا يقبل التعريف لا يقبل الإضمار.

قلت: هو كذلك، وقد نبه في شرح الكافية على أن ذكره زيادة في البيان.

فإن قلت: كلام الناظم يقتضى أن الشروط المذكورة ثلاثة: قبول التأخير، وقبول التعريف، والغناء عنه بأحد أمرين: بأجنبي إن كان ضميراً، أو بضمير إن كان ظاهراً، إذ لا فائدة لاشتراط الاستغناء بالأجنبي في الظاهر ولا لاشتراط الاستغناء بالضمير في المضمَر، ويدل على ذلك عطفه بأو.

قلت: بل هي أربعة: ولا يستقيم حمل كلامه على ما ذكرت، لأن اشتراط الاستغناء بالأجنبي مقيد في الضمير والظاهر كما تقدم، فلو كان الشرط لأحدهما، لجاز الإخبار عن الظاهر إذا جاز الاستغناء عنه بالضمير، وإن لم يجز الاستغناء عنه بأجنبي، وليس كذلك كما سبق.

تنبيهات:

الأول: علة اشتراط هذه الشروط على سبيل الإجمال، أن كيفية الإخبار المذكورة لا تتأتى بدونها.

الثاني: بقي من شروط المخبر عنه في هذا الباب أربعة شروط آخر لم يذكرها هنا وقد ذكرها في غير هذا الكتاب.

أولها: جواز استعماله مرفوعاً، فلا يخبر عن لازم الرفع نحو «أمين الله» ولا عن لازم النصب نحو «سبحان الله» وسحر معيّنًا.

(١) أ، ج.

وثانيها: جواز استعماله مثبتا، فلا يخبر عن «أحد وديار» ونحوهما من الأسماء الملازمة للنفي.

وثالثها: أن يكون بعض ما يوصف به^(١) «من»^(٢) جملة أو جملتين في حكم جملة واحدة كالشرط والجزاء؛ فلا يخبر عن اسم في جملة طلبية، لأن الجملة بعد الإخبار تجعل صلة، فيشترط أن تكون صالحة، لأن يوصل بها.

ورابعها: إمكان الاستفادة، فلا يخبر عن اسم ليس تحته معنى، كثنائي الأعلام نحو بكر من أبي بكر: إذ لا يمكن أن يكون خبراً عن شيء، وذكر هذا الشرط في الفصل في التسهيل، وفيه خلاف، أجاز المازني الإخبار عن الاسم الذي ليس تحته معنى مستدلاً بقول الشاعر^(٣):

فكأنما نظروا إلى قمرٍ أو حيثُ علَّقَ قَوْسُهُ قُرْحَ

ورد بأن قرح اسم الشيطان.

وَأخْبِرُوا هُنَا بِأَنَّ عَنْ بَعْضِ مَا يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَ

يجوز الإخبار بالذي وفروعه في الجملتين الاسمية والفعلية. ويجوز بالألف واللام في الفعلية خاصة لا مطلقا بل بشرطين:

أحدهما: أن يكون الفعل متصرفا يمكن صوغ صلة منه للألف واللام، فلا يجوز الإخبار بأل في جملة مصدرية بليس ونحوها.

والثاني: أن يكون الفعل موجبا، فإن كان منفيًا لم يجز الإخبار، لتعذر صوغ صلتها من المنفي.

(١) وفي هامش المخطوطة «أ» «هل صوابه ما يوصل به شيخنا».

(٢) أ، ج وفي ب «في جملة».

(٣) قائله: هو شقيق بن سليك الأسدي - وهو من الكامل.

الإعراب: «فكأنما» الفاء للعطف وكان حرف تشبيهه وبطل عملها بما الكافة «نظروا» فعل ماض وفاعله «إلى قمر» جار ومجرور متعلق بنظروا وهو في محل النصب على المفعولية «أو» عاطفة «حيث» عطف على قوله «إلى قمر» «علّق» فعل ماض «قوسه» مفعول به «قرح» فاعله.

الشاهد: المازني احتج به على جواز الإخبار عن الاسم الذي ليس تحته معنى.

وقد أشار إلى الأول بقوله:

إِنْ صَحَّ صَوَّغُ صَلَّةٍ مِنْهُ لِأَنَّ

ثم مثل فقال: كَصَوَّغِ وَاقٍ مِنْ وَقَى اللَّهُ الْبَطْلَ

فإن أخبرت عن الفاعل قلت: «الواقى البطل الله» أو عن المفعول قلت: «الواقيه الله البطل»... ونبه عن الثاني في التسهيل.

وإن يكن ما رفعت صلةً أَلْ ضَمِيرَ غَيْرِهَا أَبِينِ وَأَنْفَصَلَ

إذا رفعت صلةً أَلْ ظاهرًا كالمثال (السابق)^(١) فلا إشكال فيه، وإن رفعت ضميرًا، فإن كان لال وجب استتاره، وإن كان لغيرها وجب إبرازه. فإذا أخبرت عن التاء من قولك «ضربت زيدًا».

قلت: الضارب زيد أنا، فيستكن مرفوع الصلة، لكونه لال.

وإذا أخبرت عن زيد من المثال قلت: الضاربه أنا زيد، فتبرزه لكونه لغيرها، لأن الصفة متى جرت على غير من هي له يستكن مرفوعها.

تنبيه:

ذكر الخفض مسألتين يخبر فيهما بال ولا يصح الإخبار فيهما بالذي.

الأولى: «قامت جاريتا زيد لا قعدتا» فإذا أخبر عن زيد قلت: القائم جاريتاه لا القاعدتان زيد.

ولو أخبرت بالذي فقلت: «الذي قامت جاريتاه لا الذي قعدتا زيد» لم يجز لأنه لا ضمير يعود على الجملة المعطوفة، وقد أجاز بعض النحويين «مررت بالذي قام أبواه لا الذي قعدا».

فعلى هذا يجوز في الإخبار في المسألة بالذي أبطا.

الثانية: «المضروب الوجه زيد» ولا يجوز «الذي ضرب الوجه زيد».

قلت: وينبغي أن يجيزه من أجاز تشبيه الفعل اللازم بالمتعدى.

واعلم أن باب الإخبار طويل، فلنكتف بما تقدم.

(١) ب، ج.

العدد

ثَلَاثَةٌ بِالتَّاءِ قُلٌّ لِلْعَشْرَةِ فِي عَدِّ مَا أَحَادُهُ مَذَكَّرَةٌ
فِي الضَّدِّ جَرَّدٌ

للثلاثة والعشرة وما بينهما ثلاثة أحوال:

الأولى: أن يقصد بها العدد المطلق.

الثانية: أن يقصد بها معدود ويذكر.

والثالث: أن يقصد بها معدود ولا يذكر.

فإذا قصد بها العدد المطلق كانت كلها بالتاء نحو «ثلاثة نصف ستة» ولا تتصرف لأنها أعلام خلافا لبعضهم.

وإن قصد بها معدود وذكر في اللفظ استعملت بالتاء إن كان واحد (المعدود)^(١) مذكرا، وجردت من التاء إن كان واحده مؤنثا حقيقيا أو مجازيا كقوله تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾^(٢).

وإذا قصد بها معدود ولم يذكر في اللفظ (فالصحيح)^(٣) أن يكون بالتاء للمذكر وبعدهما في المؤنث كما لو ذكر المعدود، فتقول «صمت خمسة» تريد أياما، و«سرتُ خمسا» تريد ليالي، ويجوز أن تحذف التاء في المذكر، وحكى الكسائي عن أبي الجراح «صمنا من الشهر خمسا» وحكى الفراء «أفطرنا خمسا وصمنا خمسا وصمنا عشرا من رمضان» وتضافرت الروايات على حذف التاء من قوله ﷺ «ثم أتبعه بست من شوال».

وبهذا يظهر ضعف قول بعضهم: ما حكاه الكسائي لا يصح عن فصيح ولا يلتفت إليه، وقيل: لما استمر في التاريخ الاستغناء بالليالي عن الأيام التزم في غيره

(١) أ، ج وفي ب (العدد).

(٢) من الآية ٧ من سورة الحاقة.

(٣) أ، ج وفي ب (فالصحيح).

بشروط أمن اللبس كقوله تعالى ﴿يَتَّبِعُنَّ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾^(١) ومنه «وأتبعه بست من شوال» وقال الزمخشري تقول «صمت عشرا» ولو ذكرت لخرجت (عن)^(٢) كلامهم، ورد بأن التذكير الأكثر الفصيح.

واختلف في علة إثبات التاء في العدد المذكر وإسقاطها في عدد المؤنث، فقال في شرح التسهيل ما معناه: إن الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات كزمرة وأمة وفرقة، فالأصل أن يكون بالتاء لتوافق نظائرها فاستصحب الأصل من المذكر لتقدم رتبته وحذفت مع المؤنث فرقا لتأخر رتبته وقد ذكر غيره هذا المعنى من النحويين، وهو حسن فلنكتف به.

تنبيهات:

الأول: شمل كلام الناظم الصورتين الأخيرتين إذا لم يشترط اللفظ بالمعدود وخرجت منه الصورة الأولى في قوله «ما أحاده مذكرا».

الثاني: فهم من قوله «ما أحاده» أن المعتبر تذكير الواحد وتأنيثه، لا تذكير الجمع وتأنيثه، فلذلك تقول «ثلاثة حمامات» خلافا لأهل بغداد فإنهم يقولون «ثلاث حمامات» فيعتبرون لفظ الجمع. وقال الكسائي: تقول «مررت بثلاث حمامات» وتقول «رأيت ثلاث سجلات» بغير هاء، وإن كان الواحد مذكرا، وقاس عليه ما كان مثله ولم يقل به الفراء.

الثالث: اعتبار التأنيث في واحد المعدود إن كان اسما في لفظه فتقول: «ثلاثة أشخاص» قاصد نسوة، و «ثلاث أعين» قاصد رجال؛ لأن لفظ شخص مذكر ولفظ عين مؤنث.

ما لم يتصل بالكلام ما يقوى المعنى أو يكثر قصد المعنى، فيجوز حيثئذ اعتباره.

فالأول كقوله^(٣):

(١) من الآية ٢٣٤ من سورة البقرة.

(٢) ب وفي أ، ج (من).

(٣) قائله: هو عمرو بن أبي ربيعة المخزومي - وهو من الطويل.

ثلاثُ شُخُوصٍ كاعبانٍ ومُعَصِرٍ

فتقوى المعنى بقوله «كاعبان ومعصر».

والثاني كقوله^(١):

ثلاثة أنفُسٍ وثلاثُ ذُودٍ

= وصدوره: فكان مجنّى ذُونٌ مَنْ كُنْتُ أَتَقَى

اللغة: «مجنّى» المجن: أصله الترس وجمعه مجان، ويريد به هنا ما يتقى به الرقباء «أتقى» أجنب وأحذر «شخوص» جمع شخص، وأصله الشبح الذى يرى من بعد - والمراد هنا: الإنسان «كاعبان» مثنى. كاعب - وهى الجارية حتى يبدو ثديها «معصر» الجارية أول ما تدرك وتدخل عصر الشباب.

المعنى: كان ستري وحصنى دون من كنت أتقيه وأخافه من الرقباء - هؤلاء الثلاثة اللواتى مشيت بينهن متنكرا وساعدتنى على ذلك.

الإعراب: «فكان» الفاء عاطفة وكان فعل ماض ناقص «مجنّى» خبر كان مقدم والياء مضاف إليه «دون» منصوب على الظرفية به لما فيه من معنى الواقى «من» اسم موصول مضاف إليه «كنت» كان واسمها «أتقى» فعل مضارع والفاعل ضمير الجملته فى محل نصب خبر كان، وجملة كنت أتقى صلة الموصول والعائد محذوف - أى: أتقيه «ثلاث» اسم كان مؤخر «شخوص» مضاف إليه «كاعبان» بدل من ثلاث «ومعصر» معطوف عليه.

الشاهد: قوله «ثلاث شخوص» فإن القياس فيه ثلاثة شخوص، لكنه كنى بالشخوص عن النساء.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٣/٦٢٠، وابن هشام ٤/١٩، وابن الناظم.

(١) قائله: هو الخطيئة. من أبيات يشكو فيها ما نزل به من بلاء، وذلك أنه كان فى سفر

ومعه امرأته وبتناه، فسرح إبله فافتقد منها ناقة - وهو من الوافر.

وعجزه: لقد جارَ الزمانُ على عيالى.

اللغة: «ذود» الذود من الإبل: ما بين الثلاثة إلى العشرة، وهى مؤنثة لا واحد لها من لفظها. وقيل غير ذلك.

الإعراب: «ثلاثة» خبر لبتداً محذوف أو العكس «أنفس» مضاف إليه - أى: نحن ثلاثة أنفس، ولنا ثلاث ذود، قال المبرد: أراد بثلاث ذود ثلاث نوق، كما تدل على ذلك القصة، فثلاث ذود عطف على ثلاثة أنفس «لقد» اللام موطنة للقسم قد للتحقيق «جار» فعل ماض (الزمان) فاعل (على عيالى) جار ومجرور.

الشاهد: قوله «ثلاثة أنفس» وكان القياس ثلاث أنفس، لأن النفس مؤنث.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٣/٦٢٠، وابن هشام ٤/١٧، وابن الناظم، وذكره السيوطى فى الهمع ١/٢٥٣، والشاهد ٥٤٢ فى الخزانة.

فغلب المعنى، لأن النفس كثر استعمالها مقصوداً بها إنسان.

وإن كان صفة فبموصوفها المتوى، لا بها كقوله تعالى ﴿فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾^(١)
أى: عشر حسنات، وتقول «ثلاث دواب» إذا قصدت ذكورا، وقال بعض العرب:
«ثلاث دواب» لأنها جرت مجرى الأسماء الجامدة.

الرابع: ما ذكر من اعتبار تذكير الواحد وتأنيته إنما هو فى الجمع، وأما اسم
الجنس نحو «غنم» واسم الجمع نحو «قوم» فيعتبر حكم لفظه ما لم يفصل بينه
وبين العدد صفة دالة على المعنى أو يكن نائبا عن جمع المذكر، فالأول كقولك
«عندى ثلاثة ذكور من البط» وقال بعض المتأخرين ويجوز حذف الساء فلا يلحظ
الوصف ولكن الأولى أن تلحظه، والثانى كقولهم «ثلاثة أشياء» لأنه نائب من
جمع شىء على أفعال ولا أثر للوصف المتأخر كقولك «ثلاث من البط ذكور».

والخامس: لا تعتبر أيضا تأنيث لفظ المفرد إذا كان علما نحو طلحة.

ثم ذكر حكم المميز فقال:

..... والمُمَيِّزُ أَجْرٌ جَمَعًا بِلَفْظِ قَلَةٍ فِي الْأَكْثَرِ

اعلم أن مميز الثلاثة وأخواتها إن كان اسم جنس أو اسم جمع جر بمن نحو
﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ﴾^(٢) وقد أضيف إليه فى قوله تعالى: ﴿تِسْعَةَ رَهْطٍ﴾^(٣)
وقوله عليه الصلاة السلام «خمس دود»^(٤).

فإن قلت: فهل يقاس على الأمرين؟

قلت: أما جره بمن فمتفق عليه، وأما الإضافة إليه ففيها مذاهب:

أحدها: الجواز على قلة، وهو ظاهر كلام ابن عصفور.

والثانى: الاقتصار على ما سمع وهو مذهب الأكثرين وإليه ذهب المصنف،

قال فى التسهيل: وإن ندر مضافا إليه لم يقس عليه، وصرح سيبويه بأنه لا يقال
«ثلاث غنم».

(١) من الآية ١٦٠ من سورة الأنعام.

(٢) من الآية ٢٦٠ من سورة البقرة.

(٣) من الآية ٤٨ من سورة النمل.

(٤) «ليس فيما دون خمس دود صدقة».



والثالث: التفصيل، فإن كان مما يستعمل من اسم الجمع للقلة نحو نفر ورهط وذود جاز، وإن كان مما يستعمل للقليل والكثير لم يجز، وإليه ذهب ابن عصفور في بعض كتبه، وحكاه الفارسي عن أبي عثمان، وإن كان غيرهما أضيف العدد إليه مجموعا على مثال قلة من جموع التكسير نحو «ثلاثة أعبد، وثلاث أم» هذا إذا وجد للاسم جمع قلة وجمع بكثرة، فإن أهمل أحدهما أضيف إلى الموجود نحو «ثلاثة أرجل، وثلاثة رجال».

وأشار بقوله «في الأكثر» إلى أنه قد يؤثر مثال كثرة على مثال قلة، إما لقلة استعمال مثال القلة أو لخروجه عن القياس.

فالأول: نحو قولهم «ثلاثة شسوع»^(١) فأوثر على أشباع لقلة استعماله.

والثاني: «ثلاثة قُرُوء»^(٢) فأوثر على أقراء، لأن واحده قرء كفلس وجمع مثله على أفعال شاذ قاله المصنف، وذكر غيره أنه جمع قرء - بضم القاف - فلا يكون شاذًا ولا يؤثر جمع قلة في غير ذلك إلا نادرا.

وأجاز المبرد «ثلاثة كلاب» ونحوه إذا أريد به ثلاثة من الكلاب وجعل من ذلك «ثلاثة قروء» وقال في شرح التسهيل: ولو جاز هذا لم يكن معنى في الحجة بجمع القلة لأن كل جمع كثرة صالح لأن يراد به مثل هذا.

تنبيهات:

الأول: قال «بلفظ قلة» يعنى من أمثلة التكسير التي هي أفعال وأفعلة وأفعلة وفعلة.

وأما جمع التصحيح فلا يضاف إليه غالبا إلا إن أهمل غيره أو جاور ما أهمل أو قل استعمال غيره.

فالأول: نحو «سبع بقرات» وفي هذا ونحوه يتعين التصحيح لإهمال غيره.

والثاني: نحو «سبع سنبلات» ففي هذا ونحوه تجوز إضافته إلى التصحيح لمجاورته ما أهمل تكسيه وهو بقرات.

(١) شسوع: جمع شسع - بكسر أوله وسكون ثانيه - أحد سيور النعل.

(٢) من الآية ٢٢٨ من سورة البقرة.

والثالث: نحو «ثلاث سعادات» فيجوز لقلّة سعاد أيضا، ويختار التصحيح في هذين الموضوعين فإن كثر استعمال غيره ولم يجاور ما أهمل تكسيره لم يضاف إليه إلا قليلا نحو «ثلاثة أحمدين» و «ثلاث زينبات» وإلى هذا أشرت بقولي غالبا، وقال ابن عصفور وكذلك أيضا يضاف إلى جموع السلامة إذا لم تكن صفات يقول «ثلاثة زيدين، وأربع هندات»، انتهى.

والإضافة إلى الصفة ضعيفة نحو «ثلاثة صالحين» والأحسن الإتيان على النعت ثم النصب على الحال.

الثاني: إذا كان تمييز الثلاثة وأخواتها مائة لم يجمع إلا في شذوذ كقوله^(١):

ثلاثٌ مئِينٌ للملوكِ وَفِي بِهَآ

قيل: ويظهر من كلام سيبويه جواز جمع المائة في الكلام وتميز بالمائة ثلاث وتسع وما بينهما ولا يقال عشرة مائة استغناء بالالف، ذكر ذلك في شرح التسهيل - وحكى الفراء أن بعض العرب يقولون عشر مائة، وإن أهل هذه اللغة هم الذين يقولون «ثلاث مئين وأربع مئين» فيجمعون.

(١) قائله: الفرزدق - وهو من الطويل.

وعجزه: ردائي وجلت عن وجوه الأهاتم

اللغة: «ثلاث مئين» أي: ثلثمائة بغير «ردائي» الرداء: هو ما يلبس، قيل: والمراد به هنا السيف «جلت» كشفت «وجوه» عظماء وأعيان «الأهاتم» جمع أهتم - وهم بنو سنان الأهتم.

المعنى: يقول إن ردائي أو سيفي وفي بدايات ثلاث ملوك قتلوا - وكانت ديتهم ثلثمائة بغير - وأزال العباء عن عظماء هذه القبيلة، وكان قد رهن رداءه أو سيفه في ذلك.

الإعراب: «ثلاث» مبتدأ «مئين» مضاف إليه مجرور بالياء، لأنه ملحق بجمع المذكر السالم «للمملوك» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لثلاث مئين «وفي» فعل ماض «بها» متعلق بالفعل «ردائي» فاعل والياء مضاف إليه «جلت» فعل ماض والفاعل ضمير مستتر يعود على ردائي «عن وجوه» متعلق بالفعل.

الشاهد: قوله «ثلاث مئين» حيث جمع المائة مع أنها تمييز الثلاث - وهو شاذ.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٣/٦٢٢، وابن هشام ٤/٢١، وابن الناظم، وذكره ابن يعيش ٦/٢، والشاهد ٥٤٣ في الخزانة.

وفى كتاب الصفار عن الفراء: لا تقول ثلاث مئين، إلا من لا يقول ألف، وإنما يقول عشر مئين. وقوله «ومائة والألف لمفرد أضف» يعنى أن المائة والألف يضافان إلى المعدود مفردا نحو «مائة رجل وألف رجل» وتثنيتهما وجمعهما كذلك. وقوله «ومائة بالجمع نورا قد ردف».

أشار به إلى قراءة حمزة والكسائى «ثلثمائة سنين»^(١) وأشار بقوله: «نورا» إلى تقليبه وقال بجوازه الفراء، وقال المبرد هو خطأ فى الكلام وإنما يجوز فى الشعر للضرورة وكلامه مردود بالقراءة المتواترة.

تنبيه:

قد شد تمييز المائة بمفرد منصوب كقول الربيع^(٢):

إذا عاشَ الفتى مائتينَ عاماً

ولا يقاس عليه عند الجمهور، وأجاز ابن كيسان نصب تمييز المائة. والألف فتقول «المائة ديناراً، والألف درهما» ثم شرع فى بيان تركيب العشرة مع ما دونها فقال:

(١) من الآية ٢٥ من سورة الكهف.

(٢) قائله: هو الربيع بن ضبيح الفزارى - أحد المعمرين - وهو من الوافر.

وعجزه: فقد ذهب المسرة والفتاء.

اللغة: «المسرة» ما يسر به الإنسان. والجمع مسار «الفتاء» الشباب، يقال: فتى فتاء فهو فتى - أى: بين الفتاء.

المعنى: إذا بلغ الإنسان هذا السن فقد ذهب ملذاته التى يسر بها، وولى عنه شبابه الذى يتيه فيه.

الإعراب: «إذا» للشرط «عاش» فعل ماض «الفتى» فاعل «مائتين» مفعوله «عاماً» تمييز «فقد» حرف تحقيق «ذهب» فعل ماض «المسرة» فاعل والجملة وقعت جواباً للشرط «والفتاء» عطف على المسرة.

الشاهد: قوله «مائتين عاماً» حيث نصب تمييز مائتين وكان حقه الجر بالإضافة فيقول: مائتى عام.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٣/٦٢٣، وابن هشام ٤/٢٢، وابن الناظم والسيوطى ص ١٢١، والشاهد ٥٤٥ فى الخزانة، وابن يعيش ٦/٢١، وسيبويه ١٠٦، ١/٢٩٣.

وَأَحَدًا ذَكَرَ وَصَلِنَهُ بِعَشْرٍ مُرَكَّبًا قَاصِدًا مَعْدُودٍ ذَكَرَ

فتقول «عندى أحد عشر درهما» بتجريد عشر من التاء، وهمزة أحد هذا مبدلة من واو، وقد قيل وحد عشر على الأصل، وهو قليل، وقد يقال واحد عشر على أصل العدد، ثم قال:

وَقُلْ لَدَى التَّائِيثِ إِحْدَى عَشْرَةَ

فتقول إحدى عشرة امرأة بإثبات التاء في عشرة، وقد يقال واحدة عشرة. وقوله: «والشين فيها عن تميم كسرة».

يعنى فى التائىث، فىقولون: «إحدى عشرة، واثننا عشرة، وكذا فى سائرهما، وبلغتهم قراءة بعضهم ﴿اثننا عشرة عينا﴾^(١) قال فى التسهيل: وقد تفتح يعنى فى المؤنث، وبالفتح قرأ الأعمش، قال الزمخشري وهى لغة، انتهى، والفتح هو الأصل إلا أن الأفصح التسين وهى لغة الحجازيين، وأما فى التذكير فالشين مفتوحة، وقد تسكن عين عشر فىقال «أحد عشر» وكذا أخواته، لتوالى الحركات، وبها قرأ أبو جعفر وقرأ هبيرة صاحب حفص ﴿اثننا عشر شهراً﴾^(٢) وفيها جمع بين ساكنين، وقوله:

وَمَعَ غَيْرِ أَحَدٍ وَإِحْدَى مَا مَعَهُمَا فَعَلْتَ فَافْعَلْ قَصْدًا

يشير به إلى جعل ثانى (جزءى المركب عشر فى التذكير وعشرة فى التائىث، والحاصل أن للعشرة فى التركيب عكس ما لها قبله فتحذف التاء فى التذكير وتثبت فى التائىث)^(٣) وقوله:

وَلِثَلَاثَةٍ وَتِسْعَةٍ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ رُكِبَا مَا قُدِّمًا

يشير به إلى أن حكم الثلاثة والتسعة وما بينهما إذا ركبنا أن تثبت التاء فى التذكير وتحذف فى التائىث كما كان يفعل بهما فى الإفراد، وقوله:

وَأَوَّلُ عَشْرَةٍ ائْتِي وَعَشْرًا ائْتِي إِذَا ائْتِي تَشَأْ أَوْ ذَكَرًا

(١) من الآية ١٦٠ من سورة الاعراف، ومن الآية ٦٠ من سورة البقرة.

(٢) من الآية ٣٦ من سورة التوبة.

(٣) ١، ج.

يعنى أنه يقال فى تركيب اثنين واثنين اثنا عشر فى المذكر فتحذف نون اثنى وتولىه عشر، واثنا عشرة فى المؤنث فتحذف نون اثنتين وتولىه عشرة. وقوله:

والياء لغير الرفع وارتفاع بالألف

يعنى به أنه يقول اثنا عشر واثنا عشرة بالألف فى الرفع واثنى عشر واثنى عشرة بالياء فى الجر والنصب، بإعراب الصدر إعراب المثنى وبناء العجز.

ثم نبه على أن غيرهما لا حظ له فى الإعراب بقوله:

والفتح فى جزأى سواهما ألف

أما العجز فعلة بنائه تضمنه معنى حرف العطف، وأما الصدر فعلة بنائه وقوع العجز منه موقع تاء التانيث، ولذلك أعرب صدر اثنى عشر واثنى عشرة، لوقوع العجز منه موقع النون، وما قبل النون محل إعراب لا بناء، ولوقوع العجز منهما موقع النون لم يضافا بخلاف غيرهما فيقال «أحد عشر» ولا يقال «اثنا عشر» وذهب ابن درستويه وابن كيسان إلى أنهما مبنيان كسائر أخواتهما، ورد بتغييرهما بالألف والياء.

تنبيهان:

الأول: بناء أحد عشر وغيره من المركب لازم، وأجاز الكوفيون إضافة صدره إلى عجزه فيقولون «هذه خمسة عشر» واستحسنوا ذلك إذا أضيف نحو «خمس عشرة».

الثانى: قال فى التسهيل: وتُجعل العشرة مع النيفِ اسما واحدا مبنيا على الفتح ما لم يظهر العاطف انتهى: فإن ظهر منع التركيب والبناء نحو خمسة وعشرة، قال الشيخ أبو حيان: ويحتاج فى إثبات نحو «عندى خمسة وعشرة رجلا، وخمس وعشر امرأة» إلى سماع من العرب.

وميز العشرين للتسعينا بواحد كأربعين حيناً

العقود الثمانية يستوى فيها المذكر والمؤنث وتعطف على النيف كقولك «ثلاثة وعشرون» فى المذكر «وثلاث وعشرون» فى المؤنث، وتميز بمفرد منصوب نحو قولك «عشرون رجلا وعشرون امرأة».

وقد فهم من كلامه فائدتان:

الأولى: أن يميز العشرين وأخواته لا يجمع وهذا مذهب الجمهور، وأجاز الفراء جمعه فتقول عشرون رجالا، ولذلك أجاز جمع تمييز أحد عشر وأخواته، وأجاز بعضهم أن يقال عندي عشرون دراهم لعشرين رجلا، قاصدا أن لكل (واحد)^(١) منهم عشرين، قال في شرح التسهيل: وهذا إذا دعت الحاجة إليه فاستعماله حسن، وإن لم تستعمله العرب، لأنه استعمال لا يفهم معناه بغيره، ولا يجمع يميز عشرين وبابه في غير هذا النوع. فإن وقع موقع تمييز شيء منها فهو حال أو تابع، انتهى.

والثانية: أن تمييز العشرين وبابه لا يكون إلا منصوباً كما مثل، وحكى الكسائي أن من العرب من يضيف العشرين وأخواته إلى المفسر منكرا أو معرفا فتقول عشرو درهم وعشرو ثوب، وهذا عند الأكثرين من الشاذ الذي لا تبنى على مثله القواعد.

تمييز المركب

وميزوا مركباً بمثل ما ميز عشرون فسوينهما

يعنى بواحد منصوب وتقدم خلاف الفراء، وأجاز بعضهم أن يميز بجمع صادق على الواحد منه، وجعل الزمخشري منه قوله تعالى ﴿وَقَطَعْنَاهُمْ اثْنِي عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَّامًا﴾^(٢).

والمراد وقطعناهم اثنتي عشرة قبيلة كل قبيلة أسباط لا سبط فأوقع أسباطا موقع قبيلة، قال في شرح التسهيل: ومقتضى ما ذهب إليه أن يقال «رأيت أحد عشرة أنعاما» إذا أريد أحد عشرة جماعة كل جماعة أنعام، ولا بأس برأيه هذا لو ساعده استعمال، لكن قوله إن كل قبيلة أسباط لا سبط مخالف لما يقوله أهل اللغة إن السبط في بني إسرائيل بمنزلة القبيلة في العرب، وعلى هذا فأسباط واقع موقع قبائل فلا يصح كونه تمييزا بل هو بدل والتمييز محذوف، انتهى.

(١) أ، ج.

(٢) من الآية ١٦٠ من سورة الاعراف.

قلت: كلامه في شرح الكافية مخالف لما ذكره هنا فإنه قال عند ذكر تذكير التمييز وتأنيثه فإن اتصل به ما يراد به المعنى كقوله تعالى - ﴿وَقَطَعْنَا لَهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ سَبْطًا أُمَّمًا﴾ فبذكر أمم ترجح حكم التأنيث ولولا ذلك لقليل اثنا عشر أسباطا لأن السبط مذكر، انتهى.

وقال الجرمي: يجوز أن تكون أسباطا نعنا لفرقة ثم حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه، وأما نعت الأسباط وأنث العدد وهو واقع على الأسباط وهو مذكر لأنه بمعنى فرقة أو أمة كما قال ثلاثة أنفس يعني رجالا وعشر أبطن بالنظر إلى القبيلة، انتهى.

تنبيه:

إذا نعت تمييز العشرين وبابه جاز فيه الحمل على اللفظ فتقول عندي عشرون درهما وازنا، والحمل على المعنى فتقول وازنة، ومنه قول عنترة^(١):

فيها اثنتان وأربعون حلوبة سودا كخافية الغراب الأسحم

(١) هذا البيت من الكامل.

اللغة: «حلوبة» أي: محلوبة، وهو في الأصل صفة لموصوف محذوف، والحلوبة تستعمل بلفظ واحد، للواحد والجمع، ويروى في مكانه «خلية» والخلية: أن يعطف على الحوار ثلاث نياق ثم يتخلى الراعي بواحدة منهن، فتلك الخلية «سودا» يروى بالرفع والنصب «كخافية» للطائر أربع خواف، وهي ريش الجناح مما يلي الظهر «الأسحم» الأسود. الإعراب: «فيها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «اثنتان» مبتدأ مؤخر «وأربعون» معطوف عليه «حلوبة» تمييز «سودا» من رواه بالنصب فهو يحتمل ثلاثة أوجه:

الأول: أن يكون صفة لحلوبة.

والثاني: أن يكون حالا من العدد.

والثالث: أن يكون حالا من حلوبة.

ومن رواه بالرفع فهو نعت لقوله اثنتان وأربعون، قال التبريزي: فإن قيل: كيف جاز أن ينعتهما وأحدهما معطوف على صاحبه؟ قيل: لأنهما قد اجتمعا فصار بمنزلة قولك: جاءني زيد وعمرو الظريفان. هـ «كخافية» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لسود «الغراب» مضاف إليه «الأسحم» نعت الغراب.

الشاهد: قوله «سودا» فإنها نعت لقوله حلوبة وروعى فيها اللفظ.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٦٢٥، وابن هشام في شذور الذهب ص ٢٦٣، وابن يعيش ٦/٢٤، والشاهد ٥٤٦ في الخزانة.

وهذا المعنى هو الذى لحظه الجرمى فى جعله أسباطا نعتا لفرقة .
وَإِنْ أُضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبٌ يَبْقَى الْبِنَاءُ وَعَجْزُهُ قَدْ يُعْرَبُ

إذا أضيف العدد المركب ففيه ثلاثة أوجه :

الأول: أن يبقى بناؤه وهو الأكثر كما يبقى مع الألف واللام بإجماع .

والثانى: أن يعرب عجزه مع بقاء التركيب كبعلبك، وحكاه سيبويه عن بعض العرب فتقول «أحد عشرك مع أحد عشر ريد» واستحسنه الأخفش، واختاره ابن عصفور، وزعم أنه الأوضح، ووجه ذلك بأن الإضافة ترد الأسماء إلى أصلها من الإعراب، ومنع فى التسهيل القياس عليه، وقال فى الشرح لا وجه لاستحسانه، لأن المبنى قد يضاف نحو «كم رجل عندك» و «مِن لُدُنْ حَكِيمٍ خَيْرٍ»^(١).

قلت: قال بعضهم: وهى لغة ضعيفة عند سيبويه، وإذا ثبت كونها لغة لم يمتنع القياس عليها، وإن كانت ضعيفة .

والثالث: أن يضاف صدره إلى عجزه مزالا بناؤهما، حكى الفراء أنه سمع من أبى فقعى الأسدى وأبى الهيثم العقبلى «ما فعلت خمسة عشرك» .

وذكر فى التسهيل أنه لا يقاس عليه خلافا للفراء، وحكى ابن عصفور هذا الوجه فى بعض كتبه عن الكوفيين وفى بعضها عن الفراء، ورد بأنه لم يسمع، وهذا الرد مردود بما تقدم .

تنبيه:

قال فى التسهيل: ولا يجوز بإجماع «ثمانى عشرة» إلا فى الشعر يعنى بإضافة صدره إلى عجزه دون إضافة كقول الراجز^(٢):

(١) من الآية ١ من سورة هود .

(٢) قائله: ينسب لنفيع بن طارق، وقيل: أنشده فى أرجوزة ليست له - وهو من الراجز .
اللغة: «كلف» ماض مبنى للمجهول بالتشديد - من التكليف وهو تحمل ما فيه كلفة ومشقة
«عناثه» العناء: التعب والجهد «شقوته» الشقاء والعشرة «من حجته» من عامه
ذلك .

كَلَّفَ مِنْ عَنَائِهِ وَشِقْوَتِهِ بِنْتِ ثَمَانِي عَشْرَةَ مِنْ حِجَّتِهِ

وحكى غيره مع الكوفيين أنهم أجازوا ذلك مطلقا في الشعر وغيره في ثمانى عشرة وغيرهما، فليس نقل الإجماع بصحيح.

وَصُنِّعَ مِنْ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقَ إِلَى عَشْرَةِ كِفَاعِلٍ مِنْ فَعَلًا

يعنى أنه يصاغ من اثنين فما فوق إلى العشرة موازن فاعل نحو ثانى إلى عشرة كما يصاغ اسم الفاعل من فعل نحو ضرب فهو ضارب.

فإن قلت: لم قال «من اثنين» وترك ذكر واحد وقد ذكره بعضهم من اسم الفاعل المشتق من العدد؟

قلت: واحد من أسماء العدد وليس المراد العدد فيذكر، وإنما المراد الصفة وهو وإن كان على زنة فاعل لا يمكن أن يراد به التصيير إذ لا عدد أقل منه بخلاف الثانى فما فوقه:

وَاحْتِمَهُ فِي التَّائِيثِ بِالتَّائِي وَمَتَى ذَكَرْتُ فَادُّكُرُ فَاعِلًا بغيرِ تَأ

فتقول فى التائيث ثانية إلى عشرة وفى التذكير ثان إلى عاشر كما يفعل فى اسم الفاعل من نحو ضارب وضاربة، وإنما نبه على هذا مع وضوحه لئلا يتوهم أنه يسلك به سبيل العدد الذى صيغ منه.

وَإِنْ قُرِّدَ بَعْضُ الَّذِي مِنْهُ بِنِي تَضِيفُ إِلَيْهِ مِثْلَ بَعْضٍ بَيْنِ

لاسم الفاعل المصوغ من العدد ثلاثة أحوال:

الأول: أن يستعمل مفردا ولا إشكال فيه.

= المعنى: أن هذا الرجل تحمل وتكلف - لأجل تعب وشقائه - مشقة حب بنت سنها ثمانى عشرة فى عامه ذلك.

الإعراب: «كلف» فعل ماض مبني للمجهول «من» للتعليل «عنايه» مجرور بمن ومضاف إلى الهاء «وشقوته» عطف على عنايه «بنت» مفعول ثان لكلف، والمفعول الأول نائب الفاعل «ثمانى عشرة» مضاف إليه «من» جارة بمعنى فى «حجته» مجرور بمن. الشاهد: قوله «ثمانى عشرة» حيث أضيف صدره إلى عجزه بدون إضافة عشرة إلى شيء آخر.

مواضعه: ذكره من شراح الالفية: الأشمونى ٣/٦٢٧، وابن هشام ٤/٢٩.

والثاني: أن يستعمل مع موافق كثنائي مع اثنين فيجب إضافته عند الجمهور فتقول في التذكير ثنائي اثنين إلى عاشر عشرة، وفي التأنيث ثنائية اثنتين إلى عاشر عشرة، وإنما لم ينصب لأنه ليس في معنى ما يعمل ولا مفرعا على فعل فالتزمت إضافته لكونه واحدا من العدد كما يلتزم إضافة البعض، وإلى هذا أشار بقوله «مثل بعض بين» هذا مذهب الجمهور، وذهب الأخفش والكسائي وقطرب وثلعب إلى جواز إعماله فتقول ثنائي وثالثُ ثلاثة، وفصل بعضهم فقال: يعمل ثنائي، ولا يعمل ثالث وما بعده، وإليه ذهب في التسهيل، قال: لأن العرب تقول «ثَنَيْتُ الرجلين» إذا كنت الثاني منهما فمن قال ثنائي بهذا المعنى عُذِر، لأن له فعلا ومن قال ثالث ثلاثة لم يُعذر لأنه لا فعل له، فهذه، ثلاثة أقوال.

تنبيه:

قال في الكافية:

وثعلبُ أجاز نحو رابعٍ وأربعةٌ وما له مُتابعٌ

وقال في شرحها: ولا يجوز تنوينه والنصب به، وأجاز ذلك ثعلب وحده، ولا حجة له في ذلك انتهى، فعمم المنع، وقد فصل في التسهيل ونخص الجواز بثعلب، وقد نقله فيه عن الأخفش، ونقله غيره عن الكسائي وقطرب كما تقدم.

والثالث: أن يستعمل مع مخالفه ولا يكون إلا للعدد الذي تحته، فهذا يجوز أن يضاف وأن ينون وينصب لأنه اسم فاعل حقيقة، فإنه يقال: «ثلثُ الرجلين» إذا انضمت إليهما فصرتم ثلاثة، وكذلك «ربعتُ الثلاثة» إلى «عشرتُ التسعة» وقد أشار إلى هذا بقوله:

وإن تُردُّ جعلَ الأقلِّ مثلَ ما فوقَ فحُكِّمَ جاعلٌ له احكُّما

يعنى أن حكمه حكم اسم الفاعل، فإن كان بمعنى المضى وجبت إضافته. وإن كان بمعنى الحال والاستقبال جازت إضافته وجاز تنوينه وإعماله كما يفعل جاعل أو غيره من أسماء الفاعلين.

فإن قلت: هل لاختصاص جاعل بالتمثيل به فائدة؟

قلت: نعم، وهي التنبيه على معنى اسم فاعل العدد إذا استعمل مع ما تحته معنى جاعل، فإذا قلت: رابع ثلاثة فمعناه جاعل الثلاثة أى مصيرهم أربعة.

تنبيهان:

الأول: قال الشارح في البيت: معناه وإن ترد بالمصوغ من اثنين فما فوقه أنه جعل ما هو أقل عددا مما اشتق منه مساويا له فاحكم لذلك المصوغ بحكم جاعل. انتهى.

وفيه تصريح بأن ثاني يستعمل بمعنى جاعل فيقال ثاني واحد وهو خلاف التسهيل، لأنه خص المصوغ من الاثنين بالإضافة إلى الموافق بمعنى بعض أصله، ونص سيبويه على أنه لا يقال ثاني واحد، وقال الكسائي بعض العرب يقول ثاني واحد، وحكاها الجوهري أيضا وقال ثاني واحد والمعنى هذا ثنى واحدا.

والثاني: قال في التسهيل: وإن قصد بفاعل المصوغ من ثلاثة إلى عشرة، وهذه العبارة كما قال في شرحه تقريب على المتعلم، والحقيقة أنه من الثلث إلى العشر وهي مصادر ثلثت الاثنين إلى عشرت التسعة.

وإن أردتَ مثلَ ثانيِ اثنينِ مركبًا فجيءَ بتركيبيينِ

إذا قصد صوغ الفاعل من المركب بمعنى بعض أصله كثاني اثنين.

ففي استعماله ثلاثة أوجه:

الأول: وهو الأصل أن يجاء بتركيبيين صدر أولهما فاعل في التذكير وفاعلة في التأنيث وصدر ثانيهما الاسم المشتق منه، وعجزهما عشر في التذكير وعشرة في التأنيث.

فتقول في التذكير «ثانيَ عشرَ اثنىَ عشرَ» إلى «تاسعَ عشرَ تسعةَ عشرَ» وفي التأنيث «ثانيةَ عشرةَ اثنىَ عشرةَ» إلى «تاسعةَ عشرةَ تسعَ عشرةَ» بأربع كلمات مبنية وأول التركيبيين مضاف إلى ثانيهما إضافة ثاني إلى اثنين.

الثاني: أن يقتصر على صدر الأول، فيعرب لعدم التركيب ويضاف إلى المركب باقيا بناؤه - وإليه أشار بقوله:

أو فاعلاً بحالتيه أضفِ إلى مُركَّبٍ بما تنوَّى يفِي

حالتاه هما التذكير والتأنيث فتقول في التذكير «ثاني اثنى عشر» إلى «تاسع تسعة عشر»، وفي التأنيث «ثانية اثنى عشرة» إلى «تاسعة تسع عشرة».

الثالث: أن يقتصر على التركيب الأول، وإليه أشار بقوله:

وَشَاعَ الْاسْتِغْنَاءُ بِحَادِي عَشْرًا وَنَحْوِهِ.....
وفيه حيثئذ ثلاثة أوجه:

الأول: أن يبنى صدره وعجزه وهو الأعراف.

والثاني: أن يعرب صدره مضافا إلى عجزه مبنيا، حكاه ابن السكيت وابن كيسان. ووجهه أنه حذف عجز الأول فأعربه لزوال التركيب، ونوى صدر الثاني فبناه.

والثالث: أن تعربهما معا مقدرا حذف عجز الأول وصدر الثاني، وهذا الوجه أجازه بعض النحويين.

تنبهان:

الأول: مثل في النظم بحادي عشر ولم يمثل بثاني عشر، قال الشارح ليتضمن التمثيل فائدة التنبيه على ما التزمه حين صاغوا أحدا وإحدى على فاعل وفاعلة من القلب وجعل الفاء بعد اللام فقال: «حادي عشر، وحادية عشرة» والأصل واحد وواحدة.

قلت: وحكى الكسائي عن بعض العرب «واحد عشر» على الأصل فلم يلتزم القلب كل العرب.

الثاني: لم يذكر هنا صوغ اسم الفاعل من المركب بمعنى جاعل، لكونه لم يسمع، إلا أن سيبويه وجماعة من المتقدمين أجازوه قياسا «فيقولون» «هذا رابع عشر ثلاثة عشر» أو «رابع ثلاثة عشر» وإنما أجازوه بشرط الإضافة ولا يجوز أن ينصب ما بعده، وأجاز بعض النحويين «هذا ثان أحد عشر، وثالث اثني عشر» بالتنوين وذهب الكوفيون وأكثر البصريين إلى منع بنائه بهذا المعنى، وقوله:

وقبل عشرين أذكرا

.....

بحالتيه قبل واو يعتمد

وبابه الفاعل من لفظ العدد



يعنى أن العشرين وبابه يعنى بقية العقود يعطف على اسم الفاعل بحالتيه
يعنى التذكير والتأنيث فتقول «الحادى والعشرون» إلى «التاسع والتسعين» و «الحادية
والعشرون» إلى «التاسعة والتسعين» ولا يستعمل الحادى والحادية إلا فى تنييف.

تنبيه:

لم يسمع ببناء اسم الفاعل من العقود الثمانية أعنى عشرين وبابه إلا أن
بعضهم حكى «عاشر عشرين» ففاس عليه الكسائى. وقال سيبويه والفراء «هذا
الجزء العشرون» على معنى تمام العشرين فحذف.

وقال بعضهم: تقول «هذا متم عشرين أو مكمل عشرين» ورد بأنه يلزم أن
يتم نفسه أو يكمل نفسه. وقال أبو على: هو الموفى عشرين.

قال بعضهم: والصحيح أن يقال: هو كمال العشرين، أو تمام العشرين، أو
تأتى بالفاظ العقود فتقول العشرين إلى التسعين، والله أعلم.

كم وكاين. وكذا

هذه ألفاظ يكتنى بها عن العدد، فلذلك أردف بها باب العدد.

أما «كم» فاسم لعدد مبهم الجنس والمقدار، وليست مركبة خلافا للكسائي والفراء فإنها مركبة عندهما من كاف التشبيه وما الاستفهامية محذوفة الألف وسكنت ميمها لكثرة الاستعمال.

وكم قسمان: استفهامية وخبرية، وكل منهما مفتقر إلى تمييز، وقد أشار إلى الاستفهامية بقوله:

مَيِّزُ فِي اسْتِفْهَامٍ كَمْ بِمَثَلِ مَا مَيِّزَتْ عَشْرِينَ كَكَمْ شَخْصًا سَمًا

يعنى أن تمييز الاستفهامية كتمييز العشرين فى الأفراد والنصب نحو «كم شخصا». أما إفراده فلازم خلافا للكوفيين فإنهم يجيزون جمعه نحو «كم شهودا لك» ولو سمع مثل هذا لم يكن لهم فيه حجة لصحة حمله على الحال، وجعل التمييز محذوفا. وأجاز بعضهم جمعه إذا كان السؤال عن الجماعات نحو «كم غلمانا لك» إذا أردت أصنافا من الغلمان، وهو مذهب الأخفش، فتحصل فى جمعه ثلاثة مذاهب، وأما نصبه ففيه أيضا ثلاثة مذاهب.

أحدها: أنه لازم ولا يجوز جره وهو مذهب بعض النحويين.

والثانى: أنه ليس بلازم بل يجوز جره مطلقا حملا على الخبرية، وإليه ذهب الفراء والزجاج والسيرافى، وعليه حمل أكثرهم^(١):

كَمْ عَمَةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٍ

(١) قائله: هو الفرزدق يهجو جريرا - وهو من الكامل.

وعجزه: فدعاء قد حلبت على عشارى.

اللغة: «فدعاء» وصف من الفدع - وهو اعوجاج الرسغ من اليد أو الرجل حتى يتقلب الكف أو القدم إلى أنسيهما «حلبت على» أى: على كره منى. «عشارى» جمع عشاء - وهى الناقة التى مضى على حملها عشرة أشهر.

والثالث: أنه لازم إن لم يدخل على كم حرف جر، وراجع على الجر إن دخل عليها حرف جر، وهو المشهور، ولم يذكر سيبويه جره إلا إذا دخل على كم حرف جر، وإلى هذا أشار بقوله:

وَأَجْزَأَنْ تَجْرُهُ مِنْ مُضْمَرًا إِنَّ وَلَيْتَ كَمْ حَرْفَ جَرٍّ مُظْهِرًا

فيجوز في نحو «بكم درهم اشتريت» النصب على الأصل، وهو الأجود والأكثر، والجر أيضا وفيه قولان:

أحدهما: أنه بمن مقدرة كما ذكر، وهو مذهب الخليل وسيبويه والفراء وجماعة.

والثاني: أنه بإضافة كم إليه، وهو قول الزجاج، وزعم ابن بابشاذ أن الأول ليس مذهب المحققين (ورد بأنه نص من كلامهم إلا الزجاج^(١))، ورد مذهب الزجاج بوجهين:

أحدهما: أنه بمنزلة عدد ينصب ما بعده قولاً واحداً فلا يمكن الخفض بها، قاله ابن خروف.

= المعنى: على الإخبار: كثير من عماتك وخالاتك يا جرير، كن من جملة خدمي وقد تعوجت أرساغهن من كثرة حلبهن نياقي على كره مني - وعلى الاستفهام: أخبرني يا جرير - بعدد عماتك وخالاتك اللاتي كن يخدمتنى ويحلبن نياقي حتى تعوجت أرساغهن من كثرة الحلب. فقد نسبت عددهن.

الإعراب: «كم» خبرية مبتدأ أو استفهامية مقصود بها التهكم والسخرية «عمة» بالجر، تمييز لكم على الخبرية وبالنصب على الاستفهامية «لك» جار ومجرور صفة لعمة «وخالة» معطوفة على عمة «فدعاء» صفة لعمة وخالة، منصوب بالفتحة على رواية النصب، وعلى رواية الجر - بالفتحة نيابة عن الكسرة لئلا ينصب من الصرف «قد حلبت» قد حرف تحقيق حلب فعل ماض والفاعل ضمير والجملة خبركم التي وقعت مبتدأ «على» جار ومجرور متعلق بحلبت «عشاري» مفعول حلبت.

الشاهد: قوله «كم عمة». حيث روى بالجر.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٣/٦٣٣ - وفي باب الابتداء، وابن هشام ٤/٤٣، وابن عقيل ١/١٢٨، وفي الهمع ١/٢٥٤، وفي المغنى ١/١٨٥، وسيبويه ٥٥٣، ١/٢٩٥، والشاهد ٤٩٢ في الخزانة.

(١) أ، ج.

والآخر: أن الجر لو كان بالإضافة لم يشترط دخول حرف الجر على كم ليكون عوضا من إظهار من .

قلت: وفي لزوم هذا للزجاج نظر، لأنه نقل عنه أنه يجيز الجر مطلقا كما تقدم.

ثم أشار إلى الخبرية بقوله:

وَأَسْتَعْمَلِنَهَا مُخْبِرًا كَعَشْرَةٍ أَوْ مِائَةٍ كَكَمِّ رِجَالٍ أَوْ مَرَّةٍ

يعنى أن كم الخبرية تستعمل تارة استعمال عشرة فيكون تمييزها جمعا مجرورا نحو «كم رجال» وتارة استعمال مائة فيكون تمييزها مفردا مجرورا نحو «كم مرة» ومن الجمع قول الشاعر^(١):

كَمْ مَلُوكٍ بَادَ مَلِكُهُمْ

ومن الأفراد قول الراجز^(٢):

(١) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من المديد.

وعجزه: ونعيم سوقة بادوا

اللغة: «باد» هلك من باد يبسد «سوقة» السوقة - بضم السين وسكون الواو وفتح القاف - جمع سوقى، وهم أهل السوق. وقيل: هم ما دون الملك - وهو الأظهر.

الإعراب: «كم» خبرية «ملوك» - بالجر - ميمزه «باد» فعل ماض «ملكهم» فاعل وهم مضاف إليه والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ وهو كم «ونعيم» - بالجر - عطف على ملوك تقديره: كم باد نعيم سوقة «بادوا» جملة فى محل جر صفة لسوقة.

الشاهد: قوله: «كم ملوك» فإن تمييز كم جاء مجموعا مجرورا.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٣/٦٣٤، وذكره السيوطى فى الهمع ١/٢٥٤، وابن هشام فى المغنى ١/١٨٥.

(٢) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من الطويل.

وقامه: بناحية الحجلين منعمة القلب.

اللغة: «غير آثم» غير سكران «الحجلين» موضع.

الإعراب: «وكم» الواو للعطف وكم خبرية «ليلة» - بالجر - ميمزه «قد» حرف تحقيق «بتها» أى: قد بت فيها، وهى جملة من الفعل والفاعل والمفعول فى محل جر صفة لليلة «غير»

منصوب على الحال «آثم» مضاف إليه وغير حال من الضمير المرفوع الذى قد بتها «بناحية» جار ومجرور متعلق بقوله بتها «الحجلين» مضاف إليه «منعمة القلب» كلام إضافى حال

أيضا.

وكم ليلةٍ قد بتُّها غير آثمٍ

تنبيهات:

الأول: أفراد تمييز الخبرية أكثر وأفصح من جمعها، وليس الجمع بشاذ كما رعم بعضهم، وقيل: الجمع على معنى الواحد فكم رجال على معنى كم جماعة من الرجال.

الثاني: ذهب الفراء إلى أن الجر بعد الخبرية بمن مقدرة، ونقله عن الكوفيين، والصحيح أنه بإضافة كم، إذ لا مانع من إضافتها.

الثالث: شرط جر تمييز الخبرية الاتصال، فإن فصل نصب، حملا على الاستفهامية، وقد جاء مجرورا مع الفصل بظرف أو بجار ومجرور.

فالأول: كقوله^(١):

كم دون مية موماة يهال لها إذا تيممها الخريت ذو الجلد
وقوله^(٢):

= الشاهد: قوله «كم ليلة» حيث جاء التمييز فيه مفردا مجرورا.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٦٤٣.

(١) قائله: قيل: ذو الرمة - وهو من البسيط.

اللغة: «مئة» اسم محبوبته «موماة» - بفتح الميم وسكون الواو - المفازة «يهال» للمجهول - أى: يفرغ منها «تيممها» قصدتها «الخرت» بكسر الخاء وتشديد الراء - الماهر الحاذق «ذو الجلد» - بفتح الجيم واللام - أى: ذو قوة، ويجوز أن يكون بالخاء أى ذو بال قوى.

الإعراب: «كم» خبرية «دون» منصوب على الظرفية «مئة» مضاف إليه. «موماة» بالجر يميزكم «يهال» فعل مضارع مبني للمجهول «لها» أى: للموماة أى: لأجلها أو تكون اللام بمعنى من أوفى «إذا» ظرف يتضمن معنى الشرط «تيممها» جملة من الفعل والفاعل وهو الضمير المستتر فيه الذى يرجع إلى الخريت، والمفعول وهو الضمير المنصوب الذى يرجع إلى الموماة «الخرت» نائب فاعل، وجواب إذا محذوف دل عليه صدر الكلام «ذو الجلد» صفة الخريت.

الشاهد: «كم دون مية موماة» حيث فصل بين كم وميمه المجرور بالظرف وهو دون مية.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٦٣٥.

(٢) قائله: هو أنس بن رنيم - من قصيدة قالها لعبيد الله بن زياد - وهو من المديد.

وعجزه: وكريم يخله قد وضعه =

كم بجودٍ مُقْرِفٍ نالَ العُلا
.....

وفيه مذاهب. أحدها: أنه لا يجوز إلا في الشعر، وهو مذهب جمهور البصريين، وإليه ذهب المصنف.

والثاني: أنه يجوز في الاختيار، وهو مذهب الكوفيين.

والثالث: أنه يجوز إذا كان الفصل بناقص نحو «كم اليوم جائع أتاني» و«كم بك مأخوذ جائني» لا إن كان بتمام، وهو مذهب يونس.

فإن كان الفصل بجملة نحو^(١):

= اللغة: «بجود» بكرم وسخاوة «مقرف» - بضم الميم وسكون القاف وكسر الراء - الرجل الذي ليس له أصالة من جهة الأب «نال العلاء» أي: بلغ المنزلة العالية «كريم» أراد به الأصل من الطرفين «وضعه» من الوضع وهو الدنيء من الناس والهاء عوض من الواو. الإعراب: «كم» خبرية «بجود» جار ومجرور فصل به بين كم ومميزه «مقرف» ميمز كم «نال العلاء» جملة في محل رفع على أنها خبر لكم «وكريم» أي: وكم كريم «بخله» مبتدأ والهاء مضاف إليه «قد وضعه» جملة في محل رفع خبر المبتدأ والجملة خبر لكم المحذوفة. الشاهد: قوله «كم بجود مقرف» حيث فصل بين كم ومميزه بالجار والمجرور. مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٦٣٥، وابن الناظم، والسيوطي في الهمع ١/٢٥٥، والشاهد ٤٨٩ في الخزانة وسيبويه ١/٢٩٦.

(١) قائله: هو القطامي - وهو من البسيط.

وعجزه: إذ لا أكاد من الإقتار أجتمل

اللغة: «من الإقتار» من أقتَر الرجل إذا افتقر «أجتمل» من اجتملت الشحم جملا: إذا أذنته. وروى أحتمل - بالحاء - من الاحتمال، وما أظنه صحيحا. المعنى: يقول: أنعموا عليّ وأفضلوا عند عدمي حين يبلغ مني الجهد إلى الآ أقدر على الارتمال لطلب الرزق.

الإعراب: «كم» خبرية: ظرف زمان، أي: كم مرة أو كم يوما، «نالتى» فعل ماض والنون للوقاية والياء مفعول «فضلا» مميزكم «على عدم» جار ومجرور متعلق بنالتى، ويجوز في «فضلا» الرفع على أنه فاعل نالتى، والجر على لغة من جر مع الفصل، والنصب هو الأظهر «إذ» بمعنى حين «لا أكاد» من أفعال المقاربة والضمير المستتر فيه اسمه أجتمل. خبره «من الإقتار» جار ومجرور متعلق بأجتمل.

الشاهد: قوله «كم نالتى منهم فضلا» حيث فصل بين كم ومميزها بجملة وهى نالتى منهم. مواضعه: ذكره من شراح الالفية: الأشموني ٣/٦٣٦، وابن الناظم، وذكره السيوطي في الهمع ١/٢٥٥، والشاهد ٤٩١ في الخزانة، وسيبويه ١/٢٩٥.



كَمْ نَأْتِي مِنْهُمْ فَضْلاً عَلَى عَدَمِ

أَوْ بظرف أو جار ومجرور معاً نحو^(١):

تَوْمٌ سِنَانًا وَكَمْ دُونَهُ مِنَ الْأَرْضِ مَحْدُودِيَا غَارُهَا

تعين النصب، قال المصنف: وهو مذهب سيبويه. وظاهر كلام المبرد جواز جر المفصول بجملة في الشعر، وحكى عن الكوفيين جوازه في الكلام.

وقد روى خفض «فضلاً» من قوله «كَمْ نَأْتِي مِنْهُمْ فَضْلاً عَلَى عَدَمِ».

الرابع: ذكر سيبويه أن بعض العرب ينصب بميز الخبرية مع الاتصال حملاً على الاستفهامية. وحكاه المصنف في غير هذا الكتاب عن تميم، وجزم هنا باللغة الفصحى.

الخامس: إذا نصب هنا مع الاتصال على هذه اللغة، فقال الشلوبين: لا يكون إلا مفرداً، والصحيح أنه تجوز فيه (هنا)^(٢) الأفراد والجمع على هذه اللغة كما ذكره في شرح الكافية، نص على ذلك السيرافي.

السادس: قد علم مما تقدم أن الاستفهامية والخبرية يتفقان في أحكام وتفرقان في أحكام. فلنذكر طرفاً من ذلك، فنقول: يتفقان في ستة أشياء: أولها: أنهما اسمان خلافاً لمن قال إن الخبرية حرف، ودليل اسميتها واضح.

(١) قائله: هو زهير بن أبي سلمى، وقيل: ابنه كعب، وليس موجوداً في ديوانيهما - وهو من الوافر.

اللغة: «تؤم» تقصد «سنانا» وسنان هو ابن أبي حارثة المرى «محدودبا» من الحدب وهو ما ارتفع من الأرض «غارها» بالعين - أصلها غائرها، فحذف عين الفعل كما حذف في رجل شاك أصله شائك، وهو الأرض الغائر المطمئن.

المعنى: وصف ناقته فيقول: تؤم سناناً هذا المدحج على بعد المسافة بينها وبينه.

الإعراب: «تؤم» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه الرجوع إلى الناقه «سنانا» مفعوله «وكم» الواو للحال وكم خبرية «دونه» منصوب على الظرفية «من الأرض» جار ومجرور يتعلق بمحذوف «محدودبا» ميز كم «غارها» مرفوع به.

الشاهد: قوله «كَمْ دُونَهُ مِنَ الْأَرْضِ مَحْدُودِيَا» حيث فصل بين كم وبميزها بظرف وجار ومجرور معاً.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٣/٦٣٦، وابن الناظم وسيبويه ١/٢٩٥.

(٢) أ.

وثانيها: أنهما مبنيان، أما الاستفهامية فلتضمنها معنى حرفه، وأما الخبرية فقيل: لشبهها بها، وقيل: لمناسبة رب التي للتكثير، وقيل: حملا على رب، وإن كانت للتقليل، لأن الشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره.
قلت: والتعليل بالشبه الوضعي كاف في بنائهما.

ورابعها: أن مميزهما قد يحذف إذا دل عليه دليل خلافا لمن منع حذف تمييز الخبرية، وقال بعضهم: يقبح حذف مميز الخبرية إلا إن قدر منصوبا، قال في الارتشاف: وينبغي أن يقال إن قدر تمييز الخبرية منصوبا أو مجرورا بمن جاز حذفه، أو بالإضافة فلا يجوز.

وخامسها: أنهما يلزمان الصدر، أما الاستفهامية فواضح، وأما الخبرية فللحمل على رب، فلا يعمل فيهما ما قبلهما إلا المضاف وحرف الجر، وحكى الأخصف أن بعض العرب يقدم العامل على كم الخبرية، فتقول على هذا «ملكتم كم غلام» فقيل: هي من القلة بحيث لا يقاس عليها، والصحيح أنه يجوز القياس عليها، وأنها لغة.

وسادسها: أنهما يشتركان في وجوه الإعراب، وهذا تقييد في إعراب كم إن تقدم عليها حرف جر أو مضاف، فهي مجرورة وإلا فإن كانت كناية عن مصدر أو ظرف فهي منصوبة على المصدر أو على الظرف، وإلا فإن لم يلبها فعل أو وليها فعل وهو لازم أو متعد رافع ضميرها أو سببها فهي مبتدأ، وإن وليها فعل متعد ولم يأخذ مفعوله، وإن أخذه فهي مبتدأ، إلا أن يكون ضميرا يعود عليها، ففيها الابتداء، والنصب على الاشتغال ويفترقان في ستة أشياء:

أولها: أن تمييز الاستفهامية أصله النصب وتمييز الخبرية أصله الجر.

وثانيها: أن تمييز الاستفهامية مفرد وتمييز الخبرية يكون مفردا وجمعا.

وثالثها: أن الفصل بين الاستفهامية ومميزها جائز في السعة، ولا يفصل بين الخبرية ومميزها إلا في الضرورة، نص المصنف على ذلك، وتقدم ما يقتضى الإطلاق.

ورابعها: أن الاستفهامية لا تدل على تكثير - خلافا لبعضهم - والخبرية للتكثير - خلافا لابن طاهر وتلميذه ابن خروف.

وخامسها: أن الاستفهامية تحتاج إلى جواب بخلاف الخبرية، والأجود في جوابها أن يكون على حسب موضعها في الإعراب، ولو رفع مطلقا لجاز.

وسادسها: أن الاستفهامية لا يعطف عليها بلا، خلاف الخبرية، فتقول: كم رجل جاءنى لا رجل ولا رجلا.

ثم انتقل إلى كآين وكذا فقال:

ككم كآين وكذا ويتصّب تميّز ذبّين أو به صل من نصّب

يعنى أن كآين وكذا مثل كم الخبرية فى الدلالة على تكثير عدد مبهم الجنس والمقدار إلا أن تميّزها منصوب بخلاف تميّز كم الخبرية، فتقول كآين رجلا رأيت، ورأيت كذا رجلا، والأكثر بعد كآين جره بمن كقوله تعالى: ﴿وَكَايْنٍ مِّنْ نَّبِيٍّ﴾^(١) ﴿وَكَايْنٍ مِّنْ آيَةٍ﴾^(٢) وخطى ابن عصفور فى قوله إن من تلزم تميّز كآين.

تنبيهات:

الأول: المشبه به فى قوله «ككم» هى الخبرية لأن كآين وكذا لا يستفهم بهما، أما كذا فبالاتفاق وأما كآين فذهب المصنف إلى أنها قد يستفهم بها مستدلا بقول أبى بن كعب لعبد الله بن مسعود رضى الله عنهما «كآين تقرأ سورة الأحزاب آية».

ونصوص النحويين على أنها لا تكون إلا خبرية.

فإن قلت: فأى قرينة ترشد إلى أن مراده الخبرية؟

قلت: القرينة أنها المذكورة ثانيا.

الثانى: وجه الشبه إنما هو فى الدلالة على تكثير عدد مبهم لا فى جميع الأحكام، لأن كآين لا يحفظ كون مميّزها جمعا بخلاف (الدلالة على) (٣) كم،

(١) من الآية ١٤٦ من سورة آل عمران.

(٢) من الآية ١٠٥ من سورة يوسف.

(٣) ١.

ولأن كذا لا تلزم الصدر ولأن كآين لا تجر بحرف ولا بإضافة، وأجاز ابن قتيبة^(١) وابن عصفور جرهما بالحرف.

الثالث: فهم من تشبيه كآين وكذا بكم الخبرية أنهما للتكثير، وقد صرح المصنف بذلك في غير هذا الموضع، ونورع في «كذا» فإن الذى يظهر أنها لم توضع للتكثير.

الرابع: قد فهم من قوله «ويتنصب» أن تمييزهما لا يجوز جره بإضافتهما إليه بخلاف كم.

فإن قلت: كان حقهما أن يضافا كما تضاف كم، لكونهما بمعناها.

قلت: منع من ذلك أن المحكى لا يضاف، وأن فى آخر كآين تنوينا وفى آخر كذا اسم الإشارة وهما مانعان من الإضافة.

الخامس: خطأ الفارسى والزجاج وابن أبى الربيع وابن عصفور من جر التمييز بعد كذا فى نحو «كذا درهم» وأجازه بعضهم على الإضافة وبعضهم على البدل، والصحيح أنه لا يجوز ولم يسمع.

قال ابن العليج: (وأما الرفع)^(٢) بعد كذا فخطأ، لأنه لم يسمع.

السادس: ظاهر قوله «أو به صل من تصب» جواز جر تمييز كذا بمن، وكلامه فى غير هذا الموضع يقتضى وجوب نصبه.

السابع: ظاهر قوله «وكذا» أنها تستعمل كناية عن العدد وهى مفردة، قال بعضهم: ولا يحفظ فيها إذا كانت كناية عن العدد إلا كونها مكررة بالعطف كقوله^(٣):

(١) هو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينورى النحوى اللغوى الكاتب، كان رأسا فى العربية واللغة والأخبار وأيام الناس، وقد سكن بغداد وحدث بها، وروى عنه كثير من العلماء منهم ابن درستويه، وله مؤلفات كثيرة منها. إعراب القرآن، وجامع النحو، وعيون الأخبار. وتوفى سنة ٢٨٦ هـ على الأصح.

(٢) ب وفى أ، ج (وما نحو تجويزهم الرفع).

(٣) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من الطويل.

اللغة: «نعمى» - بضم النون - النعمة «بؤسك» - بضم الباء - الشدة «الجهد» - بالفتح - الطاقة، وبالضم: المشقة.



عَدِ النَّفْسَ نَعْمَى بَعْدَ بُؤْسَاكَ ذَاكِرًا كَذَا وَكَذَا لُطْفًا بِهِ نُسَى الْجَهْدُ

وقال فى التسهيل: وقلّ ورود «كذا» مفردا أو مكررا بلا واو، وذلك يدل على ورود الأمرين، ولم يذكر لهما شاهدا، ونازع ابن خروف فى إفرادها وزعم أنه غير مستعمل.

الثامن: مذهب البصريين أن تمييز كذا لا يكون إلا مفردا ومنصوبا سواء كانت مفردة أو مكررة كما تقدم، ومذهب الكوفيون إلى أنها تعامل معاملة ما يكتنى بها (عنه)^(١) فكذا أعيد كناية عن ثلاثة إلى عشرة، وكذا عبد (من)^(٢) مائة فصاعدا، وكذا وكذا عبدا من أحد عشر إلى تسعة عشر، وكذا عبدا من عشرين إلى تسعين، وكذا وكذا عبدا من واحد وعشرين إلى تسعة وتسعين، ووافقهم على ذلك المبرد وابن الدهان وابن معط، ونقله صاحب البسيط عن الأخفش، قال فى شرح التسهيل: ومستند هذا التفصيل الرأى لا الرواية، ومذهب ابن عصفور إلى مذهب ثالث وهو موافقتهم فى المركب والعقد والمعطوف ومخالفتهم فى المضاف وهو الثلاثة إلى العشرة، فيفسر بجمع معروف بالآلف واللام مجرور بمن، وزعم أنه مذهب البصريين بناء على ما نقله ابن السيد من أن البصريين والكوفيين اتفقوا على أن كذا وكذا كناية عن الأعداد المعطوفة، وأن كذا كذا كناية عن الأعداد المركبة، وليس كما نقل.

= الإعراب: «عد» أمر من وعد يعد والفاعل ضمير مستتر فيه «النفس» مفعول به «نعمى» مفعول ثانى بنزع الخافض تقديره بنعمى «بعد» ظرف «بؤسك» كلام إضافى مجرور بالإضافة «ذاكرا» حال من الضمير الذى فى عد «كذا» مفعول ذاكرا «وكذا» عطف عليه «لطفًا» منصوب على التمييز «به» جار ومجرور متعلق بنسى «نسى» فعل مبنى للمجهول «الجهد» نائب فاعل والضمير فى به يرجع إلى لطفًا، وجملة نسى الجهد فى محل نصب على أنها صفة لطفًا.

الشاهد: قوله «كذا وكذا» حيث استعمل مكررا بالعطف لكونه كناية عن العدد. مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٦٣٨، وذكره السيوطى فى الهمع ١/٢٥٦، وفى المعنى ١/١٨٨.

(١) أ، ج وفى ب (فيه).

(٢) أ، ج وفى ب (عن).

التاسع: كآين مركبة من كاف التشبيه وآى، قيل: الاستفهامية وحكيت فصارت كيزيد مسمى به يحكى ويحكم على موضعه بالإعراب، وقال ابن عصفور: الكاف فيها زائدة لا تتعلق بشيء، وأجاز ابن خروف أن تكون مركبة من الكاف التى هى اسم ومن أى اسم على وزن فيعل، ولم يستعمل هذا الاسم مفردا بل مركبا مع الكاف، وهو مبنى على السكون من حيث استعمل فى معنى كم، وقال بعض المغاربة: ويحتمل أن تكون بسيطة.

العاشر: فى كآين خمس لغات أفصحها كآين وبها قرأ أكثر القراء، وثانيها كائن وبها قرأ ابن كثير، وثالثها كان وحكاها المبرد، ورابعها كآين وبها قرأ ابن محيصن والأشهب العقيلي، والخامسة كيثن.

الحادى عشر: اختلف فى الوقف على كآين فى اللغة المشهورة فذهب الفارسى والسيرافى وجماعة من البصريين إلى أنه تحذف النون، وذهب ابن كيسان وابن خروف إلى أنه بإقرار النون.

والوجهان منقولان عن أبى عمرو والكسائى.

قلت: وقف أكثر القراء بالنون إتباعا للرسم، ووقف أبو عمرو بالياء، واختلف أيضا فى الوقف على كائن وهى التى قرأ بها ابن كثير، فوقف المبرد وابن كيسان بالنون، ووقف جماعة بحذفها، وقد أغرب من جعلها اسم فاعل من كان، ومن جعلها من كاء يكىء كيثا إذا رجع وارتدع.

الثانى عشر: كذا مركبة من كاف التشبيه وذا الإشارية وتكون كناية عن العدد كما تقدم، وعن غيره. وإذا كانت كناية عن غير عدد فتكون مفردة ومعطوفة، ويكنى بها عن المعرفة والنكرة.



الحكاية

هذا باب للحكاية بأى، وبمن فى الاستثبات، لا مطلق الحكاية.
احكْ بِأَيِّ مَا لَمْ نَكُورِ سُئِلَ عَنْهُ بِهَا فِي الْوَقْفِ أَوْ حِينَ تَصِلُ
إذا سئل بأى حكى بها ما للمسئول عنه بشرطين:

أحدهما: أن يكون السؤال عن مذكور، الثانى: أن يكون نكرة.
وفى الحكاية بها بهذين الشرطين لغتان:

الأولى: أن يحكى بها ما للمسئول عنه من إعراب وتذكير وإفراد وفروعهما، فتقول لمن قال قام رجل أى أو رجلان أيان أو رجال أيون أو امرأة أية أو امرأتان أيتان أو نساء آيات، ولا يحكى بها إلا جمع تصحيح موجود فى المسئول عنه أو صالح لأن يوصف به نحو رجال فإنه يوصف بجمع التصحيح فتقول «رجال مسلمون» وهذه اللغة هى الفصحى وبها جزم هنا.

والثانية: أن يحكى بها ما له من إعراب وتذكير وتأنيث فقط ولا يثنى ولا يجمع. فتقول: أى لمن قال قام رجل أو رجلان أو رجال وأية لمن قال قامت امرأة أو امرأتان أو نساء. وقوله «فى الوقف أو حين تصل» يعنى: أن أيا يحكى بها فى الحالين بخلاف من.

تنبيه:

اختلف فى الحركات اللاحقة لأى، فقيل: هى حركات حكاية وأى بمنزلة من فى موضع رفع بالابتداء أو الخبر، ولا يبعد أن تكون مفعولة محلا، وقيل: هى حركات إعراب فهى فى الرفع على قياس قول البصريين مبتدأ وخبرها محذوف تقديره: أى قام، وإنما لم يقدم لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، وأجاز الكوفيون رفعها بفعل مضمرة قبلها، ولو أظهر لجاز.

وأما فى النصب والجر فهى محمولة على فعل مقدر بعدها تقديره: أيا ضربت وبأى مررت، ويجب ذكره مؤخرا، وأجاز بعضهم أن يؤتى به قبل أى

واعترض من قال إنها إعراب لأنه يلزمه إضمار حرف الجر في نحو أى، والتزم بعضهم إدخال حرف الجر فيقول بأى.

ثم انتقل إلى من فقال:

ووفقًا احك ما لمنكور بمن والنون حرك مطلقًا وأشبعن

إذا سئل بمن عن منكور حكى بها في الوقف دون الوصل ما للمستثول عنه من إعراب وإفراد وتذكير وفروعهما، وتشيع الحركة في نونها حال الإفراد فتقول لمن قال: قام رجل منو، ولن قال: رأيت رجلا منا، ولن قال: مررت برجل منى.

تنبيهات:

الأول: الحكاية بمن مشروطة بالشرطين المذكورين في الحكاية بأى. أعنى: كون المستثول عنه مذكورا منكورا.

الثاني: فهم من كلامه أن «أيا» تخالف من فى أمرين: أحدهما: أن «أيا» يحكى بها وصلا ووقفا ولا يحكى بمن إلا وقفا. والآخر: أن «أيا» لا تشيع حركاتها فى الوقف بخلاف من.

الثالث: اختلف فى هذه الأحرف اللاحقة لمن فقال أبو على: ألحقت إرادة الحكاية وحركت النون اتباعا لها، وذهب السيرافى إلى أن الحكاية وقعت بالحركات ثم أشبعت فنشأت عنها الحروف، ليوقف عليها، وبهذا يشعر قول الناظم «وأشبعن» وذهب قوم إلى أن هذه الأحرف مبدلة من التنوين.

ثم اعلم أن المحكى ستة أقسام، لأنه إما مذكر وإما مؤنث وكل منهما إما مفرد وإما مثنى وإما جمع وقد تقدم حكاية المفرد المذكر.

ثم انتقل إلى المثنى المذكر فقال:

وقل منان ومنين بعدلى إلفان بابنين وسكن تعدل

أى: تقول: منان فى الرفع ومنين فى النصب والجر والنون فيهما ساكنة، وإنما كسرهما لإقامة الوزن اضطرارا، ونبه على ما يلزم فى غير الضرورة بقوله: «وسكن تعدل». ثم انتقل إلى المفرد المؤنث فقال:

وَقُلْ لِمَنْ قَالَ أَتَتْ بِنْتُ مَنَّةَ

أى: تقول فى حكاية المؤنث منه - بفتح النون وقلب التاء هاء، وقد يقال «منت» - بإسكان النون وسلامة التاء ثم. انتقل إلى المثنى المؤنث فقال:

وَالنُّونُ قَبْلُ تَا الْمُثْنَى مُسَكَّنَةٌ

أى تقول: فى حكاية المثنى المؤنث متان - بإسكان النون التى قبل التاء والنون التى بعد الألف.

وفى الجر والنصب متين - بإسكان النونين. وبعضهم يحرك النون قبل التاء فيقول متان ومتين، وإليه أشار بقوله: «والفتح نزر».

فإن قلت: لم كان الفتح فى المفرد أشهر والإسكان فى الثنية أشهر؟

قلت: لأن التاء فى مَنَّةَ متطرفة فهى ساكنة للوقف فحرك ما قبلها لثلا يلتقى ساكنان ولا كذلك متان، ثم انتقل إلى جمع المؤنث فقال:

..... وَصَلِ التَّاءُ وَالْأَلِفُ بِمَنْ يَأْتِرُ ذَا بِنْسُوءِ كَلْفٍ

أى: تقول فى حكاية جمع المؤنث منات - بإسكان التاء - ثم كمل الأقسام بجمع المذكر فقال:

وَقُلْ مَنُونَ وَمَنِينَ مُسَكِّنًا إِنَّ قَبِيلَ جَا قَوْمٍ لِقَوْمٍ فُطَنَّا

أى: تقول فى حكاية جمع المذكر منون رفعا ومنين نصبا وجرأ، والنون ساكنة للوقف كما سبق.

تنبيه:

فى الحكاية بمن لغتان:

إحدهما: وهى الفصحى - أن يحكى بها ما للمسئول عنه من إعراب وإفراد وتذكير وفروعها على ما تقدم من التفصيل، ولم يذكر المصنف غيرها.

والأخرى: أن يحكى بها إعراب المسئول عنه فقط، فتقول لمن قال: قام رجل أو رجلا أو رجال أو امرأة أو امرأتان أو نساء: منو، وفى النصب: منا، وفى الجر منى وقوله: «وإن تصل فلفظ من لا يختلف» تصريح بمفهوم قوله: «وقفا

أحك» فتقول «من يا فتى؟» في الأحوال كلها، وأجاز يونس إثبات الزوائد وصلا، فتقول: «منو يا فتى» وتشير إلى الحركة في «منت» ولا تنون وتكسر نون المثني وتفتح نون الجمع، وتنون منات - ضما وكسرا - وهو مذهب حكاة يونس عن بعض العرب، وحمل عليه قول الشاعر^(١):

أَتَوًّا نَارِي فَقُلْتُ: مَنْونُ أَنْتُمْ؟ فقالوا: الجِنُّ قُلْتُ عَمُوا ظلامًا

وهذا شاذ عند سيبويه والجمهور من وجهين:

أحدهما: إثبات العلامة وصلا، والآخر: أنه حكى مقدرًا غير مذكور.

وإلى البيت أشار بقوله:

ونادرٌ مَنْونٌ فِي نَظْمِ عُرْفٍ

وهو لتأبط شرا، ويقال لشمر الغساني ورواه بعضهم: فقلت عموا صباحا، وغلط الزجاج من رواه كذلك لأن القصيدة ميمية، وقال ابن السيد: ليس ما أنكره بخطأ، فإنه وقع فى شعر آخر منسوباً إلى خديج بن سنان الغساني فى قصيدة حائية، ثم ذكر حكاية العلم فقال:

(١) قائله: هو جذع بن سنان الغساني، وقيل: لشمر بن الحارث الضبي، وقيل لتأبط شرا - وهو من الوافر.

اللغة: «أتوا» حضروا وجاءوا «نارى» المراد: النار التى توقد لإرشاد السائرين «منون أنتم» أى: من أنتم؟ «عموا ظلاما» تحية من تحايا العرب الجاهليين.

المعنى: هذا البيت من أوهام العرب وأكاذيبهم فى الجن، يقول الشاعر: حضر الجن إلى فقلت عند ذلك تحية لهم: نعم ظلامكم.

الإعراب: «أتوا» فعل وفاعل «نارى» مفعول وباء المتكلم مضاف إليه، فقلت: الفاء للترتيب الذكري «قلت» فعل وفاعل «منون» اسم استفهام مبتدأ «أنتم» خبره، والجملة فى محل نصب مقول القول «فقالوا» فعل وفاعل «الجن» خبر مبتدأ محذوف، أى: فقالوا نحن الجن، والجملة فى محل نصب مقول القول «قلت» فعل وفاعل «عموا» فعل وفاعل، والجملة فى محل نصب مقول القول «ظلاما» يجوز أن يكون تمييزا محولا عن الفاعل، والأصل لينعم ظلامكم، ويجوز أن يكون منصوبا على الظرفية، أى: فى ظلامكم.

الشاهد: قوله «منون» حيث لحقته الواو والنون فى الوصل، وذلك شاذ. مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٣/٦٤٢، وابن هشام ٤/٥٢، وابن عقيل

٢/٣٩٧، وابن الناظم، والسيوطى ص ١٢٤، والمكردى ص ٥٨، وسيبويه ١/٤٠٢.

وَالْعَلَمَ أَحْكِيئَهُ مِنْ بَعْدِ مَنْ إِنَّ عَرِيَّتَ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا اقْتَرَنَ

إذا سئل بمن عن علم مذكور لم يتيقن نفى الاشتراك فيه، ففيه لغتان:

إحدهما: أن يحكى فيه بعد مَنْ إعراب الأول، فتقول: لمن قال: قام زيد: من زيد؟ ورأيت زيدا: من زيدا؟ ومررت بزيد: من زيدا؟، وهذه لغة الحجازيين.

وأما غيرهم فلا يحكون، بل يجيئون بالعلم المسئول عنه بعد من مرفوعاً، لأنه مبتدأ خبره من، أو خبر مبتدؤه من، فإن اقترنت بعاطف كقولك «ومن زيد؟» تعين الرفع عند جميع العرب.

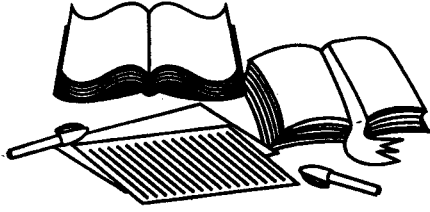
تنبيهات:

الأول: أجاز يونس حكاية سائر المعارف قياساً على العلم.

الثاني: جزم المصنف في التسهيل عن الحجازيين بالحكاية بشرطها، وحكى غيره عنهم جواز الإعراب أيضاً.

الثالث: فهم من قوله «أحكيئته» أن حركاته حركات حكاية، وأن إعرابه مقدر كما صرح به في غير هذا الموضع، ومذهب الجمهور أن من مبتدأ وزيدا خبره كانت حركته ضمة أو فتحة أو كسرة، وحركة إعرابه مقدره، لاشتغال آخره بحركة الحكاية.

وقيل: الحركة في حال الرفع إعراب بخلاف النصب والجر، وذهب كثير من الكوفيين إلى أنها محمولة على عامل مقدر يدل عليه العامل في الاسم المستفهم عنه والواقع بعد من مبدل منه، وقيل غير ذلك، والصحيح الأول. والله أعلم.



التحفيظ

الجزء الخامس

ويشتمل على:

التأنيث - المقصور والممدود - جمع التكسير - التصغير -

النسب - الوقف - الإمالة - التصريف - فصل في زيادة همزة

الوصل.



التأنيث

علامة التأنيث تاءٌ أو ألفٌ

التذكير هو الأصل فلم يفتقر إلى علامة بخلاف التأنيث. وللتأنيث كما ذكر علامتان: التاء والألف، هذا مذهب سيبويه والجمهور، وذهب الكوفيون والزجاج إلى أن علامات التأنيث ثلاث: التاء والألف والهمزة في حمراء ونحوه، وذهب بعضهم إلى أن الهمزة والألف قبلها معا علامتا التأنيث، ومذهب الجمهور أن الهمزة في حمراء ونحوه بدل من ألف التأنيث، وذلك أنهم لما أرادوا تأنيث ما آخره ألف بالتأنيث لم يمكنهم الجمع بين الفين فأبدلت المتطرفة همزة.

تنبيه:

إنما قال (تاء) ولم يقل هاء لأن مذهب البصريين أن التاء هي الأصل والهاء المبدلة في الوقف فرعها وعكس الكوفيون: وفي أسامٍ قَدَرُوا التَّأَكَّاكَ كَتَفٌ. يعنى: أن المؤنث بالتاء نوعان: نوع ظهرت فيه التاء ونوع قدرت فيه، فالأول ثلاثة أقسام: مؤنث المعنى نحو عائشة لا يذكر إلا ضرورة، ومذكر نحو حمزة، فهذا لا يؤنث إلا ضرورة كقوله^(١):

أَبُوكَ خَلِيفَةٌ وَلَدَتُهُ أُخْرَى

وما ليس معناه مذكرا حقيقة ولا مؤنثا حقيقة نحو خشبة، فهذا يؤنث نظرا إلى لفظه نحو خشبة واحدة.

تنبيه:

هذا التقسيم إنما هو فيما يمتاز مذكروه من مؤنثه، فإن لم يميز نحو «نملة»

(١) أنشده الفراء - وهو من الوافر - وتماهه: وأنت خليفة ذاك الكمال. الإعراب: أبوك مبتدأ والكاف مضاف إليه، خليفة خبره، ولدته فعل ومفعول، أخرى فاعل. وأنت مبتدأ، خليفة خبره، ذاك مبتدأ، الكمال خبره. الشاهد: قوله خليفة حيث أنه.

أنت مطلقاً، ولهذا وهم من استدل على تأنيث غملة سليمان عليه أفضل الصلاة والسلام بقوله تعالى: ﴿قَالَتْ نَمَلَةٌ﴾ (١).

وأما الثاني وهو ما تاؤه مقدرة فنحو كتف ويد وعين، وماخذه السماع.

فإن قلت: ما الدليل على أن فيه تاء مقدرة؟

قلت: لرجوعها في التصغير نحو كتيفة ويديّة وعيينة، ثم أشار إلى ما يعرف به التقدير بقوله:

وَيُعْرَفُ التَّقْدِيرُ بِالضَّمِيرِ وَنَحْوِهِ كَالرَّدِّ فِي التَّصْغِيرِ

فالضمير نحو «الكتف نهشتها» والرد في التصغير نحو «كتيفة» ونحو ذلك كتأنيث خبره أو نعته أو حاله أو عدده أو الإشارة إليه أو جمعه على مثال يخص المؤنث، نحو هندات، فهو يغلب فيه نحو عقاب وأعقب.

ثم اعلم أن التاء تأتي لفوائد كثيرة لا حاجة هنا إلى ذكرها، فإن الناظم لم يتعرض هنا للتنبية عليها، والغرض الأصلي من زيادتها الفرق بين المذكر والمؤنث، ويكثر ذلك في الصفات نحو ضارب وضاربة، ويقال في الأسماء نحو رجل ورجلة، وقد اتسع في صفات فلم تلحقها تاء الفرق وهي خمسة: الأول فعول بمعنى فاعل نحو صبور وشكور وإليه أشار بقوله:

وَلَا تَلِي فَارَقَةٌ فَعُولًا أَصْلًا وَلَا الْمِفْعَالِ وَالْمِفْعِيلِ
كَذَاكَ مَفْعَلٌ

أى: بمعنى فاعل؛ لأن بنية الفاعل أصل، وقال الشارح: لأنه أكثر من فعول بمعنى مفعول فهو أصل له، انتهى. واحترز بذلك عن فعول بمعنى مفعول لأنه قد تلحقه التاء نحو أكلة بمعنى مأكلة وركوبة بمعنى مركوبة وحلوبة بمعنى محلوبة، وربما حذفوها فقالوا: ركوب وحلوب.

والثاني: مفعال نحو مكسال ومهذار ومذكار (٢).

(١) من الآية ١٨ من سورة النمل.

(٢) مهذار: الكثير الهذر، والهذر: الكلام الذي لا يعاب به. ومذكار: بمعنى ذكر، وإن لم يستعمل.



والثالث: مَفْعِيل نحو معطير ومنطيق^(١)

والرابع: مفعول نحو مغشم^(٢)

تنبيهان:

الأول: فهم من قوله: (وَلَا تَلِي فَارِقَةً) أنها قد تلى غير فارقة كقولهم: «ملولة وفروقة» فإن التاء فيهما للمبالغة، ولذلك تدخل في المؤنث والمذكر.

الثاني: أشار بقوله:

وَمَا تَلِيهِ تَا الْفَرْقِ مِنْ ذِي فَشْدُودٍ فِيهِ

إلى أن تاء الفرق قد تلحق بعض هذه الأوزان شذوذاً كقولهم: «عدو وعدوة» وميقان وميقانة ومسكين ومسكينة^(٣)، وحكى عن بعض العرب «امرأة مسكين» على القياس.

والخامس: فَعِيل بمعنى مفعول نحو «قتيل وجريح» فتقول رأيت رجلاً قتيلاً وامرأة قتيلاً، وإلى تقييده بمعنى مفعول أشار بقوله (كقتيل) واحترز من فَعِيل بمعنى فاعل نحو شريف وظريف، فإنه تلحقه التاء، وقد يشبه بالذي بمعنى مفعول فلا تلحقه كقوله: ﴿وَهِيَ رَمِيمٌ﴾^(٤).

وقوله: إِنْ تَبِعَ مَوْصُوفَهُ غَالِبًا تَا تَمْتَنَعُ

شروط في تجريد فَعِيل من التاء الفارقة، واحترز بذلك من أن يحذف موصوفه فتلحقه التاء نحو «رأيت قتيلاً وقتيلة» فرارا من اللبس، قال في التسهيل: ما لم يحذف موصوف فَعِيل فتلحقه.

تنبيه:

ذكر أبو حاتم أنه إذا جيء بما يبين أنه مؤنث لم تلحقه التاء لأمن اللبس نحو «رأيت قتيلاً من النساء» قيل: وعلى هذا فإطلاق المصنف ليس بجيد.

(١) معطير: كثير التعطر.

(٢) المغشم: بغين وشين - وهو الذي لا يتهدى عما يريده ويهواه لشجاعته.

(٣) ميقان: من اليقين - وهو عدم التردد، يقال: رجل ميقان أي: لا يسمع شيئاً إلا أيقنه.

(٤) من الآية ٧٨ من سورة يس.

قلت: يمكن أن يحمل كلامه على أن المراد بقوله: ما لا لم يحذف موصوف فعيل، أن يستعمل استعمال الأسماء غير جار على موصوف ظاهر ولا منوى لدليل، فحينئذ تلحقه التاء نحو «رأيت قتيلة وأكيلة السبع» وقد أشار إلى هذا المعنى في شرح الكافية.

وقوله (غالباً) إلى أنه قد تلحقه تاء الفرق حملاً على الذى بمعنى فاعل، كقول العرب: صفة ذميمة، وخلة حميدة، فقد حمل كل منهما على الآخر. ثم انتقل إلى. ألف التانيث فقال:

وَأَلْفُ التَّانِيثِ ذَاتُ قَصْرٍ وَذَاتُ مَدٍّ نَحْوُ أَنْثَى الْغُرِّ

تقدم أن المقصورة أصل المدودة وأنثى الغر غراء، ثم قال:

وَالِاشْتِهَارُ فِي مَبَانِي الْأُولَى

يعنى بالأولى المقصورة، وذكر لها من الأبنية المشتهرة اثني عشر بناء، وهى ضربان: ضرب يختص بها، وضرب يشركها فيه المدودة، وسأنبه على ذلك إن شاء الله تعالى.

الأولى: فعلى نحو أربى - للداهية - ولم ترد إلا اسما، وهو بناء مشترك، ومثال المدودة حُشْشَاء - لعظم خلف الأذن - وعشراء.

الثانى: فعلى وهو مختص بالمقصورة، ويكون اسما غير مصدر كيهي^(١) ومصدرا كرجعى وصفة كطُولى، وأما قولهم بهمة فشاذ، وقيل: جعلت الألف للتكثير أو للإلحاق على من يثبت بناء فعلل، وما رواه ابن الأعرابى من صرف دنيا شاذ.

الثالث: فعلى - وهو مشترك، فمثال المقصور اسما بردى، وصفة كحيدى ومصدرا نحو مرطى^(٢).

(١) اسم لنبت - يطلق على الواحد والجمع - أو واحده بهمة - يقال: أبهمت الأرض - أنبت البهي.

(٢) لنهر بدمشق، وحيدى: يقال حمار حيدى. أى يحيد عن ظله لنشاطه، ومرطى: مرطت الناقة: أى أسرعت.

ومثال الممدودة: قرماء وجنفاء - وهما موضعان - وابن دأثاء^(١) - ولا يحفظ غيرها .

الرابع: إذا كان جمعا نحو جرحى أو مصدرا نحو: دعوى أو صفة نحو شعبي، فإن كان فعلى اسما لم يتعين كون ألفه للتأنيث، بل ألفه صالحة للتأنيث والإلحاق، ومما فيه وجهان أرطى وعلقى وتترى^(٢).

الخامس: فعلى - وهو مختص بالمقصورة نحو حبارى - لطائر - ولم يجئ صفة إلا جمعا نحو سكارى، وزعم الزبيدي: أنه جاء صفة مفردا، وحكى قولهم جمل علادى^(٣).

السادس: فعلى - وهو مختص بالمقصور نحو قولهم السمهي - للباطل .

السابع: فعلى - وهو مختص بالمقصورة نحو سبطرى ودفقى - وهما لضربين من المشى .

الثامن: فعلى - وهو مختص بالمقصورة نحو ذكرى .

تنبيه:

أطلق في قوله فعلى وكان ينبغي أن يفصل كما فصل في فعلى؛ وذلك أن فعلى - بكسر الفاء - إن كان مصدرا نحو ذكرى أو جمعا نحو حجلي أو ظربي^(٤) ولا ثالث لهما فألفه للتأنيث، وإن لم يكن مصدرا ولا جمعا، لم يلزم كون ألفه للتأنيث، بل إن لم ينون في التنكير فهي للتأنيث نحو ضئزى - بالهمزة - وهي القسمة الجائرة، وإن نون فألفه للإلحاق نحو رجل كيصى - وهو المولع بالأكل وحده - وإن كان ينون في لغة ففي ألفه وجهان نحو ذفرى والأكثر في ذفرى منع الصرف .

(١) وهي الأمة .

(٢) الأرتى: شجر ينبت في الرمل يدبغ به الأديم، والعلقى: نبت، والتترى: قال في القاموس: جاءوا تترى، وينون .

(٣) علادى: أى: شديد .

(٤) حجلي: جمعا للحجل - بفتحتين - اسما لطائر - وظرى: جمعا لظربان - بفتح أوله وكسر ثانيه - وهي دوية شبه الهرة متنتة الفسو .

التاسع: فَعِيلِي - وهو مشترك، فالمقصورة نحو حَيْثِي وهَجِيرِي^(١) ولم يجئ إلا مصدرًا والممدودة فَخِيرَاءَ وَخَصِيصَاءَ وَمَكِينَاءَ^(٢) وهذه الثلاثة تمد وتقتصر ولا رابع لها، والكسائي يقيس على ما سمع من فعلاء فيمد جميع الباب، وغيره يقصره على السماع.

والعاشر: فُعَلِي - وهو مختص بالمقصورة نحو «كفري» وهو وعاء الطلع بفتح الفاء وضمها، وحكى الفراء سلحفاة^(٣) وظاهره أن ألف سلحفاة ليست للتأنيث إلا أن تجعل شاذًا مثل بهامة، وحكى في التسهيل سلحفاء - بالمد - وحكاة ابن القطاع^(٤)، فعلى هذا يكون من الأبنية المشتركة.

الحادي عشر: فُعَيْلِي - وهو مشترك، فالمقصورة نحو خَلِيطِي^(٥) والممدودة نحو قولهم هو عالم بدخيلاته - أي يباطن أمره - ولا يحفظ غيره.

الثاني عشر: فُعَالِي - وهو مختص بالمقصورة نحو شُقَارِي - وهو نبت - وقوله: واعز لغير هذه استنداراً.

يعنى أن ما لم يذكره هنا من أبنية ألف التأنيث المقصورة مستندر، وفيه نظر. ثم شرع في ذكر أبنية المملودة مقتصرًا على الأوزان المشتهرة كما فعل في المقصورة، وجملة ما ذكره سبعة عشر وزناً وهي أيضاً ضربان: مختص بالممدود ومشارك، ويتبين بالتفصيل:

الأول: فَعَلَاءَ - كيف أتى، اسماً كصحراء، أو مصدرًا كَرِغْبَاءَ^(٦) أو جمعاً في المعنى كطرفاء، أو صفةً أنتى أفعال كحمرء أو غيره كديمة هَطْلَاءَ^(٧) وهو قليل.

(١) حَيْثِي: مصدر للفعل: حث على الشيء - إذا حض عليه، ولم يجئ إلا مصدرًا. وهجيري: للعادة.

(٢) فخيراء: للفخر، وخصيصاء: للاختصاص، ومكينة: للتمكن. (٣) دوية معروفة. (٤) هو على بن جعفر بن محمد بن عبدالله المعروف بالقطاع. قال ياقوت: كان إمام وقته بمصر في علم العربية، ولد في العاشر من صفر سنة ثلاث وثلاثين وأربعمائة.

ومن مؤلفاته: أبنية الأسماء وحواشي الصحاح وغيرها، ومات في صفر سنة خمس عشرة وقيل: أربع عشرة وخمسمائة. ودفن بقرب ضريح الإمام الشافعي.

(٥) خَلِيطِي: للاختلاط. (٦) رِغْبَاءَ: مصدر رغب إليه إذا أراد ما عنده.

(٧) أو غيره: أي: لغير أنتى أفعال. وديمة هَطْلَاءَ: الديمة: المطر الذي ليس فيه رعد ولا برق، وهطلاء: متابعة المطر.

الثاني والثالث والرابع: أفعلاء - بفتح العين وكسرهما وضمها - وإليه أشار بقوله: أفعلاء مثلث العين. ومثالها قولهم لليوم الرابع من أيام الأسبوع أربعاء وأربعاء وأربعاء - بفتح الباء وكسرهما وضمها - وأفعلاء - بفتح العين مشترك، ومثال المقصورة قولهم: أجفلى - لدعوة الجماعة.

الخامس: فَعْلَلَاءٌ - وهو مشترك، فالممدودة عقرباء وحرملاء - لمكانين - ذكرهما سيوبه، والمقصورة فرتنى - اسم امرأة - وقرقرى اسم موضع - ولا يكون هذا الوزن إلا اسما مدا وقصرا.

السادس: فعلاء - وهو مختص بالممدودة ومثاله قصاصاء - وهو القصاص - حكاه ابن دريد - ولا يحفظ غيره.

السابع: فُعْلَلَاءٌ - نحو قعد القرفصاء ولم يجئ إلا اسما، وهو قليل، وحكى ابن القطاع أنه يقال: قعد القرفصى - بالقصر - فعلى هذا يكون مشتركا.

الثامن: فَاعُولَاءٌ - نحو عاشوراء، وهو مشترك، ومثال المقصورة بادولى - وهو اسم موضع.

التاسع: فَاعِلَاءٌ - نحو قاصعاء^(١) وهو مختص بالممدودة.

العاشر: فَعْلِيَاءٌ - نحو كبرياء وهو مختص بالممدودة.

الحادى عشر: مَفْعُولَاءٌ - نحو مشيوخاء - وهو جماعة الشيوخ - وهو مختص بالممدودة.

الثانى عشر: فَعَالَاءٌ - نحو براساء، يقال: ما أدرى أى البراساء هو، أى: أى الناس هو، وقد أثبت ابن القطاع فعلى مقصورا فى ألفاظ: منها خَزَازَى - اسم جبل -، فعلى هذا يكون مشتركا.

الثالث عشر: فَعِيَاءٌ - نحو كثيراء، وهو مشترك. ومثال المقصورة كثيرى^(٢) أيضا.

الرابع عشر: فَعُولَاءٌ - نحو دبوقاء، وحروراء^(٣)، وجعله فى التسهيل من

(١) قاصعاء: لأحد بابى جحرة اليربوع. (٢) كثيرى: اسم البزر.

(٣) دبوقاء: اسم للعذرة. وحروراء: اسم لموضع تنسب إليه الحرورية. وهم طائفة من الخوارج.

الأبنية المختصة بألف التانيث المقصورة، وإلى ذلك ذهب ابن عصفور وابن القطاع إلى إثبات فعولي، وأورد من ذلك «عبد سنوطي» اسم أو لقب، وحضورى - موضع - وديوقى - للعنزة - ودقوى - قرية بالبحرين - وقطورى - قبيلة فى جرهم.

وفى شعر امرئ القيس^(١): عَقَابٌ تُتَوَفَى

وعلى هذا فهو مشترك، وهو الصحيح.

وقد أشار إلى هذه الأوزان الثلاثة بقوله: وَمُطْلَقَ الْعَيْنِ فَعَالًا.

ويعنى بالإطلاق أن يحركها بالفتح مع الألف وبالضم مع الواو وبالكسر مع الياء.

(١) جزء بيت من الطويل.

وتماه: كَانَ دَنَارًا حَلَقْتَ بَلْبُونَهُ ... لَا عَقَابَ الْقَوَاعِلِ

اللغة: دَنَارًا بكسر الدال - اسم رجل كان راعيا لامرئ القيس، وهو دثار بن فقعس بن طريف أحد بنى أمد، حلقت - بتضعيف اللام، ارتفعت، لبونه بفتح اللام - الإبل ذوات اللبن، عقاب - بضم العين طائر من الكواسر، تنوفى - بفتح التاء وضم النون - اسم موضع فى جبال طبرستان، ورواه أبو سعيد تنوف مثل رسول، ورواه أبو عبيدة تنوفى - بكسر القاء، ورواه أبو حاتم تنوفى - بفتح القاء - بعدها ألف مقصورة، القواعل، موضع مما يلى تنوفى.

للغنى: وصف هذا الشاعر راعى إبله وقد أغار أعداؤه عليها ففرقت وشردت، فهو يقول: كَانَ عَقَابًا قَدْ طَارَتْ بِهِئِهِ الْإِبِلُ فَصَعِدَتْ بِهَا فَوْقَ جَبَلٍ تَنُوفَى فَلَا يَقْدِرُ عَلَى الْوَصُولِ إِلَيْهَا، لارتفاعه.

الإعراب: كَانَ حرف تشبيه ونصب دَنَارًا اسم كان منصوب بالفتحة حلقت فعل ماضى والتاء للتانيث بلبونه جار ومجرور متعلق بحلقت وضمير الغائب العائد إلى دَنَارٍ مضاف إليه، عَقَابٌ فاعل حلقت تنوفى مضاف إليه، وجملة حلقت فى محل رفع خبر كان، لا حرف عطف، عَقَابٌ معطوف على عَقَابِ الْأَوَّلِ الْقَوَاعِلِ مضاف إليه مجرور بالكسرة.

الشاهد: قوله تنوفى على وزن فعولى.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشمونى ٣/٦٥٣ وفى باب عطف النسق، وابن هشام فى عطف النسق.

الخامس عشر: فعلاء - نحو جنّاء - اسم موضع - وهو مشترك كما تقدم في
أبنية المقصورة.

السادس عشر: فعلاء - نحو سبراء - وهو ثوب مخطط يعمل من القز، وهو
مختص بالمدودة.

السابع عشر: فعلاء - نحو عُشراء ونُقساء^(١) وهو مشترك كما تقدم في
المقصورة.

وقد أشار إلى هذه الثلاثة بقوله:

... وكذا..... مطلق فاء فعلاء أخذاً

والله أعلم.

(١) عشراء: للناقة المرضع.



المقصور والممدود

المقصور: هو الاسم الذى حرف إعرابه ألف لازمة.

والممدود: هو الذى حرف إعرابه همزة قبلها ألف زائدة.

وكلاهما مقيس ومسموع، وقد أشار إلى ضابط المقصور القياسى بقوله:

إِذَا اسْمٌ اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرْفِ فَتَحًا وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَالْأَسْفِ

فَلنَظِيرِهِ الْمُعَلِّ الأَخِيرِ ثُبُوتُ قِصْرِ بَقِيَّاسٍ ظَاهِرٍ

اعلم أن القصر والمد لا يكونان إلا فى المعتل الآخر، فكل اسم معتل الآخر له نظير من الصحيح، يطرد فتح ما قبل آخره، فهو مقصور كقولك جَوَى جَوَى، فإن نظيره من الصحيح أسف أسفا، وهو يطرد فتح ما قبل آخره، لأن فَعَلَ اللّازم قياس مصدره فَعَلَ.

فقوله: (إذا اسم) يعنى من الصحيح، وقوله: (وكان ذا نظير) يعنى من المعتل، وقوله: (كالأسف) مثال للصحيح الذى استوجب من قبل الطرف فتحا.

فإن قلت: قوله: (استوجب) ليس بجيد، لأنه يقتضى أن شرط ذلك أن يلزم فتحه فلا يكفى غلبة الفتح، وليس كذلك، بل هى كافية، قال فى التسهيل: كل المعتل الآخر فتح ما قبل آخر نظيره الصحيح لزوما أو غلبة فقصره مقيس. انتهى - فمثال ما فتح لزوما اسم مفعول ما زاد على الثلاثة، ومثال ما فتح غلبة مصدر فعل اللّازم، فإنه قد جاء على فعالة نحو شكس شكاسة وعلى مفعول نحو صهب صهوبة، وعلى فعل نحو سكر سكرًا.

قلت: معنى قوله: (استوجب) أنه استحق ذلك فى القياس فىشمل القسمين، ألا ترى أن مصدر فعل اللّازم يتوجب فتح ما قبل آخره فى القياس، وإن كان السماع قد ورد فى بعضه بخلاف ذلك، والذى يوضح لك أن هذا معنى كلامه تمثيلا بالأسف للمستوجب الفتح، وهذا واضح:

كَفَعَلَ وَفَعَلَ فِي جَمْعِ مَا كَفَعَلَةٌ وَفَعَلَةٌ نَحْوُ الدَّمَى

هذان من أمثلة المقصور المقيس ففعل جمع فَعَلَةٌ نحو مرية ومرى، وفعل



جمع فُعلة نحو دمية ودمي^(١) وإنما وجب قصرهما لأن نظيرهما من الصحيح قُرب جمع قُربة، وقُرب جمع قُربة، ثم شرع في بيان ضابط الممدود فقال:

وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرِ الْفِ فَالْمَدُّ فِي نَظِيرِهِ حَتَّمًا عُرْفٌ

يعنى أن الاسم الصحيح إذا استحق زيادة الألف قبل آخره، فإن نظيره المعتل واجب المد قياساً، فالممدود المقيس إذا كان معتل الآخر له نظير من الصحيح يطرد زيادة الألف قبل آخره، وقوله: (استحق) يعنى فى القياس سواء لزم ذلك كمصدر ما أوله همزة وصل كما سيذكر أو غلب ولم يلزم كمفعال صفة نحو مهدهاء^(٢) فإن نظيره من الصحيح مهذار، وقد جاء منه شيء على مفعّل نحو مدعس^(٣) وقوله:

كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِئَا بِهِمْزٌ وَصَلَّ كَارِعَوَى وَكَارْتَأَى

هذا مما يجب مده قياساً، لأن نظيره من الصحيح تجب زيادة الألف قبل آخره، فتقول ارعواء وارتياء - بالمد - لأن نظيرهما احمرار واقتدار، ثم قال:

وَالْعَادِمُ النَّظِيرِ ذَا قَصْرٍ وَذَا مَدٍّ يَنْقَلُ كَالْحِجَا وَكَالْحِذَا

يعنى أن ما كان معتل الآخر ولا نظير له من الصحيح يطرد فتح ما قبل آخره، أو زيادة ألف قبل آخره، فلا يؤخذ قصره ومده إلا من السماع.

فمن المقصور سماعا: الحجا - وهو العقل - ومن الممدود سماعا: الحذاء وهو النعل، وقد صنف الناس فى ذلك كتباً فلا تطول بكثرة الأمثلة.

تنبيه:

كلامه مخصص كما قيل مما تقدم ذكره من ألفى التانيث. ثم ختم الباب بالكلام على قصر الممدود ومد المقصور فقال:

وَقَصْرُ ذِي الْمَدِّ اضْطِرَارًا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ وَالْعَكْسُ بِخُلْفٍ يَقَعُ

قصر الممدود للضرورة يشبه صرف مالا ينصرف، فلذلك أجمع على جوازه، ومد المقصور شبيه بمنع ما يستحق الصرف، فلذلك اختلف فيه فمنعه

(١) الدمية - بضم الدال - وهى الصورة من العاج ونحوه والصنم، والمراد بها هنا الصورة، وربما تستعار للذات الجميلة.

(٢) المهدهاء: المرأة الكثيرة الإهداء. (٣) المدعس: الرمح الذى يطعن به.

جمهور البصريين مطلقا، وأجازه جمهور الكوفيين مطلقا، وفصل الفراء فأجاز مد
مالا موجب لقصره كالعنى، ومنع مد ما له موجب قصر كسكرى، والظاهر جوازه
لوروده، كقول العجاج (١).

والمرء يُبلىه بلاءَ السُرْبَالِ تَعَاقَبُ الإِهْلَالِ بعد الإِهْلَالِ
وقول الآخر (٢):

يا لك من تَمَرٍ ومن شِيشَاءٍ يَنْشَبُ فى المَسْعَلِ واللَّهَاءِ
فمد اللهاء - وهى مقصورة.

(١) البيت من السريع:

اللغة: (يبلىه) من بلى الثوب يبلى إذا خلق ومعناه هنا يمتحنه (تعاقب الإهلال) أى:
توارده، وهو من أهل الشهر إهلالا.

الإعراب: (المرء) مبتدأ، وخبره الجملة التى بعده وهى (يبلىه) وهى جملة من الفعل
والمفعول والفاعل هو قوله: (تعاقب) و(الإهلال) مضاف إليه (بلاء) منصوب على المصدرية
و(السربال) مضاف إليه. والمعنى يبلىه بلى كبلى السربال، وهو فى الحقيقة منصوب بتزع
الخافض والجملة صفة للمصدر المحذوف (بعد) ظرف (الإهلال) مضاف إليه.

الشاهد: قوله (بلاء) حيث مد بلاء، وهو المقصور.

وإنما يصح الاستشهاد به إذا كان بكسر الباء وأما إذا فتحها فلا استشهاد.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣١٦٥٨، والمكودي ص ١٦١.

(٢) قائله: قال العينى: قائله أعرابى من أهل البادية، ونسبه أبو عبدالله البكرى فى اللالكى
لأبى المقدم الراجز - وهو من الرجز المسدس.

اللغة: (شيشاء) - بشينين أولاهما مكسورة بينهما ياء - وهو الشيص - أى التمر الذى لم
يشد (ينشب) - بفتح الشين - يتعلق (المسعل) موضع السعال من الخلق (واللهاء) جمع
لهاء كالحصى جمع حصاة مده للضرورة. واللهاء: لحمه مطبقة فى أقصى سقف الحنك.

وقبله قد علمت أخت بنى السعلاء وعلمت ذاك مع الجزاء

أن نعم مأكولا على الخواء

الإعراب: (يا) حرف نداء وقصد به هنا التنبيه (لك) جار ومجرور خبر لمبتدأ محذوف،
أى: لك شيء من تمر (من) للبيان وقيل: من رائدة وتمر مبتدأ ولك خبره مقدما، وفى
زيادة من فى الإثبات خلاف (ومن شيشاء) عطف عليه (ينشب) فعل مضارع والفاعل
ضمير، والجملة فى محل الجر على الوصفية (فى المسعل) جار ومجرور (واللهاء) عطف
عليه.

الشاهد: قوله (اللهاء) حيث مده للضرورة.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣١٦٥٩، وابن الناظم، وابن عقيل ٢١٣٢٩

وقال طرفة^(١):

لها كَبِدٌ ملساءُ ذاتُ أُسْرَةٍ وكشحانٍ لم ينقص طواءهُما الحبل
ومن وافق الكوفيين على جواز ذلك ابن ولاد وابن خروف، وزعموا أن
سيبويه استدل على جوازه في الشعر بقوله: وربما مدوا فقالوا منابير.

قال ابن ولاد: فزيادة الألف قبل آخر المقصور كزيادة هذه الياء، وأما قراءة
طلحة «يكاد سناء برقه»^(٢) - بالمد - فشاذ إذ لم تثبت لغة، ويمكن أن يكون أراد
العلو لا الضوء.

فإن قلت: حكى الإجماع على قصر الممدود، فليس كذلك، لأن مذهب
الفراء منعه فيما له قياس يوجب مده نحو فعلاء أفعل.

قلت: هو مجمع على جوازه في الجملة وإن وقع الخلاف في بعض
المواضع، والصحيح جوازه مطلقاً.

ورد مذهب الفراء بقول الشاعر^(٣):

وَأَنْتِ لَوْ بَاكَرْتِ مَشْمُولَةٌ صَفْرًا كَلَوْنَ الْفَرَسِ الْأَشْقَرِ

(١) قائله: هو طرفة بن العبد البكري - وهو من الطويل -.

اللغة: «كبد» أى: بطن ووسط. ومنه كبد القوس، وهو مقبضها «ملساء» وهو تانيث
أملس، وهو اللين، من الملائسة، وهو ضد الخشونة «أسرة» أراد بها الخطوط التي تكون
على البطن، كما يكون فى الكف والجبهة واحدها سرر - بكسر السين وفتح الراء
«كشحان» تثنية كشح، وهو ما بين الخاصرة إلى الضلع الخلفى، وقال الأعلام: الكشحان ما
انضمت عليه الأضلاع من الجنين «لم ينقص طواءهما» أراد أنها خميصة البطن ليست
بمفاضة، وأصل الحبل: الامتلاء.

الإعراب: «لها» جار ومجرور خبر مقدم «كبد» مبتدأ مؤخر «ملساء» صفة لكبد «ذات»
صفة بعد صفة «أسرة» مضاف إليه «وكشحان» عطف على قوله كبد، أى ولها كشحان
«لم» حرف نفى وجزم وقلب «ينقص» فعل مضارع مجزوم بلم «طواءهما» مفعول به
ومضاف إليه «الحبل» فاعل ينقص.

الشاهد: قوله «طواءهما» حيث مد الطواء، والمعروف فيه القصر.

(٢) من الآية ٤٣ من سورة النور.

(٣) قائله: هو الأقيشر، واسمه المغيرة بن عبدالله - وهو من الطويل -

اللغة: «لو باكرت» لو بادرت وأسرعت «مشمولة» أراد بها الخمر، إذا كانت باردة الطعم
«صفراً» وبروى صهباء «وأنت» وروى فقلت.

كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعها تصحيحاً

تقدم حد المقصور والممدود، وإنما اقتصر عليهما لوضوح تثنية غيرهما وجمعه، قال فى شرح الكافية: إذا قصدت تثنية اسم ولم يكن مقصوراً ولا ممدوداً فتح آخره ووصل بإحدى العلامتين المذكورتين فى باب الإعراب.

أخِرَ مَقْصُورٍ تُثْنِي اجْعَلْهُ يَا إِنْ كَانَ عَنْ ثَلَاثَةِ مَرْتَبَاتٍ

شمل الألف الرابعة نحو معطى والخامسة نحو منتمى والسادسة نحو مستدعى فتقول معطيان ومنتميان ومستدعيان بقلب الألف ياء فى جميع ذلك ولا نظر إلى أصلها، ثم قال:

كَذَا الَّذِي أَلِيا أَصْلُهُ نَحْوُ الْفَتَى وَالْجَامِدُ الَّذِي أُمِيلَ كَمَتَّى

إذا وقعت ألف المقصور ثلاثة فلها أربعة أقسام: منقلبة عن الياء نحو الفتى، ومنقلبة عن واو نحو العصا، وأصلية وهى إذا ومتى، والمراد بها: كل ألف فى حرف أو شبهه، ومجهولة الأصل نحو الددا - وهو اللهو - فإن ألفه لا يدرى هل هى عن ياء أو عن واو؟ لأن الألف فى الثلاثى المعرب لا تكون إلا منقلبة عن أحدهما.

فأما المنقلبة عن الياء فتقلب فى التثنية ياء رداً إلى أصلها نحو قولك: فتيان وأما المنقلبة عن واو فتقلب واوا رداً إلى أصلها أيضاً نحو قولك عصوان.

وأما الأصلية والمجهولة ففيها ثلاثة مذاهب: الأول: - وهو المشهور - أن يعتبر حالهما بالإمالة فإن أميلاً ثنيا بالياء، نحو بلى ومتى فتقول بليان ومتيان، وإن لم يمالا فبالواو نحو على وإذا مسمى بهما علوان وإذوان وهذا مذهب سيبويه، وبه جزم هنا.

= الإعراب: «فقلت» فعل وفاعل، عطف على قوله تقول فى بيت سابق «لو» للشرط «باكرت» فعل وفاعل «مشمولة» مفعوله «صفراً» صفة لمشمولة «كلون» الكاف للتشبيه ولون مجرور بها «الفرس» مضاف إليه «الأشقر» صفة للفرس وجواب لو هو قوله: رحى وفى رجلك - فى بيت بعده.

الشاهد: قوله «صفراً» حيث قصرها وهى ممدودة.
مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٦٥٨.

والثاني: أن ألفهما إن أميلت أو قلبت ياء في موضع ما ثبتت بالياء، وإلا فبالواو وهذا اختيار ابن عصفور، وبه جزم في الكافية. فعلى هذا يشئى على وإلى ولدى بالياء لانقلاب ألفهن ياء مع الضمير، وعلى الأول يشئيان بالواو، والقولان عن الأخفش.

والثالث: أن الألف الأصلية والمجهولة يقلبان ياء مطلقا.

تنبيهان:

الأول: قوله (جامد) يشمل الألفين، فإن الجامد هنا ما لم يعرف له اشتقاق وقد عبر بعضهم عن الأصلية بالمجهولة.

والثاني: مثل فى شرح التسهيل المجهولة بخسا - بمعنى فرد - ولقا بمعنى ملقى لا يعبأ به، ونوزع فى المثالين أما خسا فقال فى المخصص يكتب فى الألف من خساء مهموزا، وأما لقى فنص ابن جنى على أن ألفه عن ياء وهو بمعنى ملقى فهو فعل بمعنى مفعول، والمعنى أنه لخساسته وكونه تافها يلقيه كل أحد فلا يأخذه.

وقوله: فى غيرِ ذَا تُقَلَّبُ وَاوَا الألفِ.

الإشارة إلى الأنواع التى تقلب ألفها ياء وهى ما كانت ألفه رابعة فصاعدا أو ثلاثة منقلبة عن ياء أو أصلية أو مجهولة وأميلت، وما عدا ذلك تقلب ألفه واوا وهو نوعان: أحدهما: ما ألفه ثلاثة منقلبة عن واو. والآخر ما ألفه أصلية أو مجهولة ولم تمل، وتقدم تمثيل ذلك. وقوله: وَأَوَّلُهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أُلْفُ. يعنى من العلامة المذكورة فى باب الإعراب، ثم انتقل إلى الممدود فقال: وما كصحراء بواو ثنياً. يعنى أن ما كانت همزته للتأنيث فإذا ثنى تقلبها واوا فتقول فى صحراء صحراوان وكذلك ما أشبهه، وقوله: وَنَحْوُ عِلْبَاءَ كَسَاءَ وَحِيَاءَ بواو أو همز. يعنى أن ما همزته للإلحاق نحو علباء^(١) أو منقلبة عن أصل نحو كساء وحياء فهزمة كساء عن واو وأصله كساو، وهمزة حياء عن ياء وأصله حياى، فهذان النوعان يجوز فى همزتهما وجهان؛ قلبهما واوا وتصحيحهما، فتقول عن الأول علباوان كساوان وحيواوان وعلى الثانى علباءان وكساءان وحياءان.

(١) العلباء: اسم لبعض أعصاب صفحة العنق.

فإن قلت: أي الوجهين أجود؟

قلت: ذكر المصنف وفاقاً لبعضهم أن قلب التي للإلحاق أولى من تصحيحها والمنقلبة عن أصل بالعكس. ونص سيبويه والأخفش على أن إقرار الهمزة فيهما أحسن إلا أن سيبويه ذكر أن القلب في التي للإلحاق أكثر منه في المنقلبة عن أصل، مع اشتراكهما في القلة، وقوله: وغير ما ذكر **صَحَّح**

يعنى أن غير ما ذكر من أقسام الممدود تصحح همزته في التثنية، ويعنى بذلك ما همزته أصلية نحو قراء ووضاء، فإنه لم يبق من أقسام الممدود غيره، فتقول فيهما قراءان ووضاءان^(١).

والحاصل أن الممدود أربعة أقسام لأن همزته إما أصلية أو مبدلة من أصل أو مبدلة من ياء الإلحاق أو مبدلة من الف التانيث وقد عرفت أحكامها.

تنبيه:

قال الشارح: الممدود على أربعة أضرب: لأن همزته إما زائدة وإما أصلية والزائدة إما للتانيث نحو حمراء وصحراء وإما للإلحاق كعلباء وقوباء^(٢)، والأصلية إما بدل نحو كساء ورداء وحياء، وإما غير بدل نحو قراء ووضاء. انتهى. وفيه تجوز، لأن الهمزة في حمراء ونحوه ليست زائدة للتانيث، بل مبدلة من الألف الزائدة للتانيث عند الجمهور وكذلك الهمزة في جلباء ونحوه إنما هي مبدلة من الياء الزائدة للإلحاق، وتسمية همزة كساء ونحوه أصلية إنما هو باعتبار ما نشأت عنه. وقوله: **وَمَا شَدَّ عَلَى نَقْلِ قُصِرَ**. يشير به إلى أن الذي يقاس عليه في تثنية المقصور والممدود هو ما سبق ذكره، وما ورد بخلافه فهو شاذ لا يقاس عليه.

أما الذي شذ في المقصور فثلاثة أشياء:

الأول: قولهم **مَذْرُوان** - وهما طرفا الآلية - وقد يطلقان على جانب الرأس ونحوه - والقياس **مِذْرِيان** لأن ألفه رابعة، وعلّة تصحيحه أنه لم يستعملها مثني،

(١) القراء: الناسك. أي: المتعبد، والوضاء: الوضىء. أي: الحسن الوجه.

(٢) القوباء: مرض جلدى معروف، يظهر على الجلد على شكل بقع بيضاء مستديرة صغيرة ثم تتسع.

قال أبو علي: التالي لا يفرد البتة، وحكى أبو عبيد عن أبي عمرو مذى مفردا،
وحكى عن أبي عبيدة مذى ومذريان على القياس.

والثاني: حذف ألف المقصور خامسة فصاعدا لقولهم خَوَزَلَانِ وَضَغَطْرَانِ فِي
خَوَزَلِي^(١) وَضَغَطْرِي - وهو الأحمق - ولا يقاس على ذلك خلافا للكوفيين.

والثالث: قول بعضهم رضيان فى رضى وقياسه رضوان، لأنه من ذوات
الواو، وقاس الكسائي على ما ندر من ذلك، فأجار تشنية نحو رضى وعلا من
ذوات الواو المكسورة الأول والمضمومة بالياء.

وأما الذى شذ فى المدود فخمسة أشياء:

الأول: إقرار همزة التأنيث كقولهم حمراءان.

والثاني: قلبها ياء نحو حمرايان. قال المصنف: وكلاهما نادر، انتهى.
وحكى النحاس أن الكوفيين أجازوا فيها الإقرار، وحكى غيره أن قلبها ياء لغة
فزارة.

والثالث: حذف الألف والهمزة من قاصعاء ونحوه، قالوا قاصعان، وقاس
عليه الكوفيون.

والرابع: قلب همزة كساء ونحوه ياء، وفى التسهيل: ولا يقاس عليه خلافا
للكسائي. انتهى، ونقله أبو زيد لغة عن فزارة.

والخامس: قلب الأصلية واوا، قال فى التسهيل: وربما قلبت الأصلية واوا.
انتهى. وفى كلام بعضهم ما يقتضى أنه لم يسمع، وقال فى شرح التسهيل:
والحاصل أن المقيس عليه قلب المبدلة من ألف التأنيث واوا وسلامة الأصلية وإجازة
وجهين فى الملحقة مع ترجيح القلب، وإجازة وجهين فى المبدلة من أصل مع
ترجيح السلامة، وما سوى ذلك يحفظ ولا يقاس عليه إلا عند الكسائي. وقد
تبين ذلك.

وَاحْذِفِ مِنَ الْمَقْصُورِ فِي جَمْعِ عَلَى حَدَّ الْمَثْنَى مَا بِهِ تَكْمَلًا

(١) الخوزلى: مشية فيها تناقل وتبخر.

الجمع الذي على حد المثنى هو الجمع المذكر السالم، فإذا جمع الاسم هذا الجمع وكان مقصوراً حذف لالتقاء الساكنين وأبقيت الفتحة التي كانت قبل الألف لتشعر بالألف المحذوفة، فتقول جاء الأعلون ورأيت الأعلىين، وقد أشار إلى إبقاء الفتحة، وعلّة إبقائها بقوله:

والفتح أبقي مُشعراً بما حُفِّفَ .

وقد فهم من إطلاقه أنه لا فرق فيما ألفه زائدة وما ألفه غير زائدة، وهذا مذهب البصريين، وأما الكوفيون فتقل عنهم أنهم أجازوا ضم ما قبل الياء مطلقاً، ونقله المصنف عنهم في ذى الألف الزائدة نحو حبلى - مسمى به، قال في شرح التسهيل: فإن كان أعجمياً نحو عيسى أجازوا فيه الوجهين، لاحتمال الزيادة وعلمها.

تنبيه:

ظاهر كلامه في التسهيل وشرحه أن الكوفيين يجزمون في ذى الألف الزائدة بما ذكر من الضم والكسر، وقال في شرح الكافية: وأجاز الكوفيون ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء في المقصور الذي ألفه زائدة، فظاهره أنهم يجيزون الوجهين، وهو الظاهر من نقل غيره.

فإن قلت: لم يذكر هنا حكم غير المقصور إذا جمع على حد المثنى.

قلت: قد تقدم أول الباب الاعتذار عن اقتضائه هنا على المقصور والممدود، ولما كان حكم همزة الممدود في جمع التصحيح كحكمها في التثنية لم يعد ذكره في الجمع إحالة على التثنية، وكان ينبغي أن ينبه على أن ياء المتقوص تحذف في الجمع على حد المثنى، ويضم ما قبل الواو ويكسر ما قبل الياء فتقول (جاء القاضون ورأيت القاضين).

والحاصل أن حكم للمجموع على حد المثنى في الصحة والتغيير كحكم المثنى إلا المقصور والمتقوص، فإن آخرهما بحذف.

ثم انتقل إلى الجمع بالألف والتاء فقال:

وإن جمعتَهُ تاءً وألفٌ

.....
فالألف قلب قلبها في التثنية

الضمير في قوله: (وإن جمعته) للمقصود ومعنى قوله (قلبها في التثنية) أنها إن كانت رابعة فصاعداً قلبت ياء، وإن كانت ثالثة فعلى التفصيل المتقدم. فإن قلت: ما حكم الممدود والمنقوص إذا جمعا بالالف والتاء؟ قلت: كحكمهما إذا ثنيا.

فالحاصل أن حكم المجموع بالالف والتاء كحكم المثني مطلقاً إلا في حذف تاء التانيث مما هي فيه، كما سيأتى.

فإن قلت: لم ذكر حكم المقصور إذا جمع بالالف والتاء ولم يذكر حكم الممدود وكلاهما موافق للتثنية، فكان حقه أن يترك ذكرهما استغناء بما تقدم في التثنية أو يذكرهما إيضاحاً؟

قلت: لما كان حكم الممدود في جمعى التصحيح واحداً لم يذكره استغناء بذكره في التثنية بخلاف المقصور فإنه خالف التثنية في أحد الجمعين ووافقهما في الآخر.

وقوله:

....وتاء ذى التاء الزمن تنحية

يعنى أن تاء التانيث تحذف عند تصحيح ما هي فيه، لثلا يجمع بين علامتى التانيث، ويعامل الاسم بعد حذفها معاملة العارى منها فتقول في مسلمة مسلمات، وإذا كان قبلها ألف قلبت على حد قلبها في التثنية، فتقول فى فتاة فتيات، لأنها عن ياء، وفى قطة قطوات، لأنها عن واو، وفى معطاة معطيات، لأنها رابعة، وإذا كان قبلها همزة تلى ألفا رائدة صححت إن كانت أصلية نحو قراءة وقراءات، وجاز فيها القلب والتصحيح إن كانت بدلا من أصل نحو نباء فيقال: نباءات ونباوات كما يفعل فى التثنية.

والسالم العين الثلاثى اسماً أنل
 إن ساكن العين مؤنثاً بدأ
 إتباع عين فاءه بما شكل
 مختتماً بالتاء أو مجرداً

يعنى أن ما جمع بالالف والتاء وحاز الشروط المذكورة فى هذين البيتين تتبع عينه فاءه فى الحركة، فتفتح إن كانت الفاء مفتوحة وتضم إن كانت الفاء مضمومة وتكسر إن كانت الفاء مكسورة.

والشروط المذكورة خمسة وأنا أذكرها على ترتيبه:

الأول: أن يكون سالم العين، واحترز به من نوعين: أحدهما المشددة نحو جنة وجنة وجنة^(١) فليس فيه إلا التسكين. والآخر: ما عينه حرف علة، وهو ضربان: ضرب قبل حرف العلة فيه حركة تجانسه نحو تارة ودولة وديمة، فهذا يبقى على حاله، وذكر ابن الخباز في سورة الفتح ونسب إلى الوهم، وفي المصباح: هذيل تقول ديمات - بالفتح - في جميع الباب. وضرب قبل حرف العلة فيه فتحة نحو جوزة وبيضة، وهذا فيه لغتان: لغة هذيل الإتياع، ولغة غيرهم الإسكان، وسيأتي ذكره عند إشارة الناظم إليه.

الثاني: أن يكون ثلاثياً، واحترز به من الرباعي نحو جبال - علم للضبع فإنه يبقى على حاله.

الثالث: أن يكون اسماً، واحترز به من الصفة نحو ضخمة وجلفة^(٢) وحلوة فليس فيها إلا التسكين.

الرابع: أن يكون ساكن العين، واحترز به من متحرك العين، نحو شجرة ونبقة وسمرة فإنه لا يغير.

الخامس: أن يكون مؤنثاً، واحترز به من المذكر نحو بكر، فإنه لا يجمع بالآلف والتاء فلا يكون الإتياع المذكور، ولا يشترط أن يكون فيه تاء التانيث، فلذلك سوى بين المختتم بتاء التانيث والمجرد منها، فمثال المختتم بالتاء جفنة وسدرة وغرفة، ومثال المجرد منها دعد وهند وجمل، فإذا جمعت هذه المثل ونحوها بالآلف والتاء تبعت عينها فاءها لجمعها للشروط المذكورة فتقول جفئات وسدرات وغرفات ودعدات وهندات وجملات.

تنبيه:

منع الفراء إتياع الكسرة إلا أن يسمع فيحفظ ولا يقاس عليه وحجته أن فعلات تتضمن فعلاً وهو وزن أهمل إلا ما ندر كإبل، ورد بأنه أخف من فعل، فإن تصرف أدى إلى استعماله فلا ينبغي أن يجتنب.

(١) الجنة: بفتح الجيم - البستان، ويكسرهما: الجنون والجن، وبضمها: الوقاية.

(٢) جلفة: بكسر الجيم - مؤنث جلف - وهو الرجل الجافى.

وقوله:

وَسَكَّنَ التَّالِيَّ غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ خَفَّفَهُ بِالْفَتْحِ فَكَلَّا قَدْ رَوَا

يعنى أنه يجوز فى العين بعد الفاء المضمومة أو المكسورة وجهان مع الإبتاع، وهما الإسكان والفتح، فاتضح بذلك أن فى نحو سدره وهند من مكسور الفاء وجمل وغرفة من مضموم الفاء ثلاث لغات: الإبتاع والإسكان والفتح. وأما نحو جفنة ودعد فلا يجوز فيه إلا الإبتاع، ولا يسكن إلا فى الضرورة، وذكر فى التسهيل أنه يجوز فيه الإسكان اختياراً لأمرين: أحدهما اعتلال لامة نحو ظيبات والآخر: شبه الصفة نحو أهل وأهلات، ولم يستثن أكثرهم هذين النوعين، والأول حكاه ابن جنى عن قوم من العرب، فإذا صح النقل وجب قبوله.

تنبيهان:

الأول: أشار بقوله (فكلا قد روا) إلى ثبوت هذه اللغات نقلاً عن العرب خلافاً لمن زعم أن الفتح فى نحو غرفات إنما هو على أنه جمع غرف، وردَّ بأن العدول إلى الفتح تخفيفاً أسهل من ادعاء جمع الجمع، وردده السيرافى بقولهم (ثلاث عُرفَات) - بالفتح.

الثانى: مذهب أبى على والجماعة أن السكون فى نحو غرفات تخفيف عن الضم وليس على الأصل، واستدل أبو على بأن السكون لم يجرى فى المفتوح على الأصل إلا نادراً فى الشعر فلا يحمل عليه الشائع الكثير، وكذلك الفتح عندهم تخفيفاً عن الضم، عدلوا عن الضم إليه، وذهب بعضهم إلى أن الفتح إبتاع لما بعد، وأن التسكين تسليم للمجموع، واستدل بقول سيويه: ومن العرب من يدع العين ساكنة، فهذا دليل على أنه سكون الأصل، وظاهر قوله (وسكن التالى الفتح أو خففه بالفتح) موافقة أبى على والجماعة:

وَمَنْعُوا إِبْتِاعَ نَحْوِ ذُرْوَهَ.. وَزِيَّةَ.

يعنى أن العرب منعوا إبتاع الكسرة فيما لامة واو، وإبتاع الضمة فيما لامة ياء، لاستثقال الكسرة قبل الواو والضمة قبل الياء، ولا خلاف فى ذلك. وقوله:

وشذَّ كَسْرَ جِرْوَةٍ

إشارة إلى قولهم جِروا - بكسر الراء - حكاه يونس وهو فى غاية الشذوذ،
لما فيه من الكسر قبل الواو.

تنبيهات:

الأول: قد ظهر بهذا أن لإتباع الكسرة والضممة شرطاً آخر غير الشروط
السابقة.

الثانى: فهم من كلامه جواز الإسكان والفتح فى نحو ذِرْوَةٍ وَرِيَّةٍ^(١) إذ لم
يتعرض لمنع غير الإتياع.

الثالث: فهم أيضاً من إطلاقه جواز اللغات الثلاث، فى نحو خطوة ولحية،
ومنع بعض البصريين الإتياع فى نحو لحية، لأن فيه توالى الحركات مرتين قبل
الياء، قال ابن عصفور: كما لم يحفلوا باجتماع ضمتين والواو، كذلك لم يحفلوا
باجتماع كسرتين والياء.

وَنَادِرٌ أَوْ ذُو اضْطِرَارٍ غَيْرٌ مَّا قَدَّمْتَهُ أَوْ لِأَنَّا سِ انْتَمَى

يعنى أن ما ورد من هذا الباب مخالفاً لما تقدم فهو إما نادر، وإما ضرورة،
وإما لغة قوم من العرب، فمن النادر قول بعضهم كَهَلَات - بالفتح^(٢) وقياسه
الإسكان، لأنه صفة، ولا يقاس عليه، خلافاً لقطرب، ومنه قول جميع العرب
(عَيْرَات) - بكسر العين وفتح الياء - جمع عير وهى الدابة التى يحمل عليها،
والعير مؤنث، وذهب المبرد والزجاج إلى أنه (عَيْرَات) بفتح العين، قال المبرد:
جمع عَيْر - وهو الحمار، وقال الزجاج: جمع عَيْر - الذى فى الكتف أو القدم^(٣)
وهو مؤنث، ومنه جِروا كما تقدم.

(١) ذِرْوَةٌ: بكسر الذال وضمها كما فى القاموس، وهو أعلى الشيء.

ورِيَّةٍ: بضم الزاى وسكون الباء وفتح الياء - وهى حفرة الأسد.

(٢) كهلات: جمع كهلة - وهى التى جاوزت ثلاثين سنة.

(٣) وهو العظم الناتئ فى وسط الكتف أو وسط القدم.

ومن الضرورة قوله^(١):

فتستريح النفس من زفرتها

وقياسه الفتح.

ومن المسمى إلى قوم من العرب فتح العين المعتلة بعد الفاء المفتوحة نحو
جوزة وبيضة، فإنها لغة هذيل. قال شاعرهم^(٢):

(١) قائله: لم أقف على اسم راجزه. - وهو من الرجز.

وقبله: عل صروف الدهر أو دولاتها

اللغة: (عل) لغة في لعل (الدولات) - بضم الدال - جمع دولة في المال، وبالفتح في
الحرب، وقيل: هما واحد (تدلنا) من الإدالة. وهي الغلبة (اللمة) بالفتح - الشدة
(زفرتها) - جمع زفرة - وهي الشدة.

الإعراب: (عل) حرف من الحروف المشبهة بالفعل (صروف) اسم لعل (الدهر) مضاف
إليه (أو) حرف عطف (دولاتها) عطف عليها (تدلنا) جملة من الفعل والفاعل والمفعول
خير لعل (اللمة) - بالنصب - مفعول ثان لتدلنا (من لماتها) جار ومجرور في محل نصب
صفة لقوله (اللمة) تقديرها اللمة الكائنة من لماتها (فتستريح) - بالنصب - فعل مضارع
منصوب بأن مضمرة بعد الفاء (النفس) فاعل (من زفرتها) جار ومجرور متعلق بنستريح.
الشاهد: قوله (زفرتها) حيث سكن الفاء فيها لإقامة الوزن، والقياس: تحريكها.
مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٦٦٨، وابن الناظم، والسيوطي ص ١٢٩، والمكودي
ص ١٦٤.

(٢) قائله: هو شاعر من هذيل يمدح جملة - وهو من الطويل.

وعجزه: رفيق بمسح المنكبين سبوح.

اللغة: (أخو بيضات) أى: صاحب بيضات وملازم لها وهو جمع بيضة (رائح) اسم فاعل
من راح يروح وواحا، والرواح: السير وقت العشى، والمراد راجع إلى عشه (متأوب) اسم
فاعل من تأوب - إذا جاء فى أول الليل (رفيق بمسح) عليم بتحريكهما فى السير (سبوح)
حسن الجرى.

المعنى: يمدح الشاعر الهذلى جملة فيقول: إن جملى فى سرعة سيره كذكر النعام الذى
له بيضات يحرص عليها. فهو يسعى ليلا ونهارا بسرعة وبمهارة، ليصل إليها ويطمئن
عليها.

الإعراب: (أخو) خبر لمبتدأ محذوف - أى: هو أخو (بيضات) مضاف إليه (رائح متأوب)
صفتان لأخ وكذلك (رفيق وسبوح) ويجوز فى سبوح أن تجعل خبرا ثانيا للمبتدأ.

الشاهد: قوله (بيضات) حيث فتح العين إتباعا لحركة الفاء - والاسم ثلاثى معتل العين.
مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشموني ٣/٦٦٨، وابن هشام ٤/٩١، وابن الناظم،
والمكودي ص ١٦٤.

أَخُو بَيْضَاتٍ رَائِحٍ مُتَأَوِّبٌ

وبلغتهم قرى ﴿ثلاث عورات لكم﴾^(١) ومنه إسكان العين في نحو ظبية،
لاعتلال لامه كما تقدم. والله أعلم.

(١) من الآية ٥٨ من سورة النور.



جمع التفسير

وهو الاسم الدال على أكثر من اثنين بتغيير ظاهر أو مقدر. وقسم المصنف التغيير إلى ستة أقسام، لأنه إما بزيادة نحو صِنُو وصِنوان^(١) أو بنقص كُخْمَة وتُخْم، أو تبديل شكل نحو أَسَد وأَسْد، أو بزيادة وتبديل شكل نحو رجل ورجال، أو بنقص وتبديل شكل نحو قَضِب وقَضْب، أو بهن كغلام وغلمان. واعتراض بأنه لا تحرير فيه، لأن صنوان من زيادة وتبديل شكل، وتخم من نقص وتبديل شكل، لأن الحركات التي في الجمع غير الحركات التي في المفرد. والتغيير المقدر في نحو فُلْك ودِلاص وهِجَان وشِمَال - للخِلقة^(٢) قيل: ولم يرد غير هذه الأربعة.

قلت: وليس كذلك، بل ذكر في شرح الكافية من ذلك قولهم (رجل عَفْتَان) - وهو القوى الجافى - (ورجال عَفْتَان)، وحكى ابن سيده (ناقة كِنَار) و(نوق كِنَار)^(٣) فتكون منها، ومذهب سيبويه أن فلكا وبابه جمع تكسير، فيقدر في ذلك زوال حركات المفرد وتبديلها بحركات مشعرة بالجمع، ففلك إذا كان مفردا كقُفْل، وإذا كان جمعا كبُدن، وكذلك تقول في سائرهما، ودعانا إلى ذلك أنهم قالوا في تثنيته فلكان، فعلم أنهم لم يقصدوا به ما قصدوا بجنب ونحوه مما اشترك فيه الواحد وغيره، حين قالوا: هذا جنب، وهذان جنب، وهؤلاء جنب، فالفارق عنده بين ما يقدر تغييره وما لا يقدر تغييره وجود التثنية وعدمها، وقال المصنف في باب أمثلة الجمع من التسهيل: والأصح كونه - يعنى باب فلك - اسم جمع مستغنيا عن تقدير التغيير.

فإن قلت: يرد على حد جمع التفسير نحو (جَفَنَات، ومُصْطَفَيْن) فإن واحده قد تغير للجمع.

(١) صنو وصنوان: إذا خرج نخلتان أو ثلاث من أصل واحد فكل واحدة منهن صنو. والاثنتان صنوان - بكسر النون - غير منون، والجمع صنوان بتحريك النون بحسب العامل منونة.

(٢) دلاص: أى: براق، يقال: للواحد والجمع من الدرور.

وهجان: يقال: للواحد والجمع من الإبل، والخلقة: أى الطبيعة.

(٣) كِنَار: أى: مكتنزة اللحم، ويستوى فيه المذكر والمؤنث.

قلت: ليست الجمعية مستفادة من فتح فاء جفناث وحذف ألف مصطفى، فإن تقدير السلامة فيها لا يدخل بالجمعية.

وجمع التكسير على ضربين: ضرب للقلة وضرب للكثرة.

فمدلول جمع القلة بطريق الحقيقة من ثلاثة إلى عشرة، ومدلول جمع الكثرة بطريق الحقيقة ما فوق العشرة إلى ما لا نهاية له، وبدأ بأبنية القلة فقال:

أَفْعَلَةٌ أَفْعَلٌ ثُمَّ فَعْلَةٌ ثُمَّتْ أَفْعَالٌ جُمُوعٌ قُلَّةٌ

أمثلتها على الترتيب: أرغفة، أبحر، فتية، أجمال.

وقد فهم من هذا أن ما بقى من أبنية جمع التكسير فهو للكثرة، وليس من أبنية القلة. فَعَلٌ نحو ظَلَمَ، ولا فَعَلَ نحو نَعِمَ ولا فَعَلَةٌ نحو قَرَدَةٌ خلافا للفرء، ولا فَعْلَةٌ نحو بَرَّةٌ، خلافا لبعضهم، نقله عنه ابن الدهان، ولا أَفْعَالٌ نحو أصدقاء خلافا لأبي زيد الأنصاري، نقله عنه أبو زكريا التبريزي، والصحيح أن هذه كلها من جموع الكثرة.

تنبيهات:

الأول: ذهب ابن السراج إلى أن فَعْلَةٌ اسم جمع، لا جمع تكسير، وشبهته أنه لم يطرد.

الثاني: يشارك أفعله وأخواته في الدلالة على القلة جمع التصحيح للمذكر والمؤنث، ونقل ابن إياز عن ابن خروف: أنه قال في شرح الجمل: هو مشترك بينهما؛ وذلك لأنه مستعمل فيهما، والأصل الحقيقة، قال ابن إياز: واستضعفه بعض الأشياخ، لأن اللفظ إذا دار بين المجاز والاشتراك، كان المجاز راجحا.

الثالث: إذا قُرِنَ جمع القلة بال التي للاستغراق، أو أضيف إلى ما يدل على الكثرة انصرفَ بذلك إلى الكثرة كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾^(١) وقد جمع الأمرين قول حسان^(٢):

(١) من الآية ٣٥ من سورة الأحزاب.

(٢) قائله: هو حسان بن ثابت الأنصاري - وهو من الطويل - .

لنا الجفّناتُ الغرُّ يلمعنَ في الضحَى وأسيفانا يقطرنَ من نَجْدَةٍ دَمَا
 وبِعَضُ ذِي بِكَثْرٍ وَضَعًا يَفِي كَارِجُلٍ وَالْعَكْسُ جَاءَ كَالصَّفِي
 قد يستغنى بوضع مثال القلة عن مثال الكثرة، كقولهم في رِجْلٍ أَرِجُلٍ، ولم
 يجمعوه على مثال كثرة، ونظيره عُنُقٌ وَأَعْنَاقٌ، وفؤاد وأفئدة.

وقد يستغنى بوضع مثال الكثرة عن مثال القلة كقولهم في صَفَاءَ صَفِي^(١)
 ولم يجمعوه على مثال القلة، ونظيره قَلْبٌ وَقُلُوبٌ وَرِجْلٌ وَرِجَالٌ.

وقد يستغنى بأحدهما عن الآخر في الاستعمال لقريته مجازا نحو ﴿ثَلَاثَةٌ
 قُرُوءٌ﴾^(٢). واعلم أن للكلام على جمع التكسير طريقتين:

الأولى: وهي طريق سيبويه وأكثر النحويين، أن يتكلم على بنية المفرد فيقال
 مثلا فَعَلٌ يَجْمَعُ فِي الْقِلَّةِ عَلَى كَذَا وَفِي الْكَثْرَةِ عَلَى كَذَا.

والثانية: وهي طريق المصنف - أن يتكلم على بنية الجمع فيقول مثلا أفعل
 يطرد في كذا ويحفظ في كذا.

ولما شرع في التفصيل على هذه الطريقة قال:

لِفِعْلِ اسْمًا صَحَّ عَيْنًا أَفْعُلُ وَلِلرُّبَاعِيِّ اسْمًا أَيْضًا يُجْعَلُ

= اللغة: (الجفّنات) جمع جفنة - وهي القصعة (الغر) بضم الغين - جمع غراء وهي
 البيضاء (يلمعن) من لمع إذا أضاء ومن للبيان (من نجدة) أي: من شجاعة وشدة (دما)
 واحد وضع موضع الجمع لأنه جنس.

الإعراب: (لنا) جار ومجرور خبر مقدم (الجفّنات) مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمّة الظاهرة.
 (الغر) صفة للجفّنات (يلمعن) جملة من الفعل والفاعل في محل نصب حال من الجفّنات
 (في الضحى) جار ومجرور، وروى: بالضحى فالباء ظرفية بمعنى في (وأسيفانا) أسيف
 مبتدأ ونا مضاف إليه (يقطرن) جملة من الفعل والفاعل في محل خبر المبتدأ (من نجدة)
 جار ومجرور، ومن للبيان والتبويض.

الشاهد: قوله (الجفّنات) حيث جمعت بالالف والتاء في القلة، وأيضا أسيفانا فإن المراد
 بها التكثير، وقال الركني: القياس الجفان والسيوف.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٦٧١، والشاهد ٥٩٤ في الخزانة، وابن يعيش ٥/١٠،
 وسيبويه ٢/١٨١.

(١) صفاة: الصخرة الملساء. (٢) من الآية ٢٢٨ من سورة البقرة.

يعنى أن أفعلًا أحد جموع القلة يطرد فى نوعين من المفردات:

الأول: ما كان على فَعَل بشرطين أحدهما: أن يكون اسما، وأن يكون صحيح العين.

فشمّل نحو فَلَسَ وَكَفَّ وَدَلَّوْ وَظَبَّى وَوَجَّهَ، فتقول فى هذه: أَفْلَسٌ وَأَكْفٌ وَأَدَلٌ وَأَظَبٌ^(١) وَأَوْجَهُ.

واحترز بقوله (اسما) من الصفة، فلا يجمع على أَفْعَل، ونذر أعبد فى عبد، لأنه صفة، وسهله غلبة الاسمية.

واحترز بقوله (صح عينا) من معتل العين، فلا يجمع على أَفْعَل إلا نادرا كقولهم: أعين وأثوب.

والثانى: ما كان رباعيا، بأربعة شروط: أن يكون اسما، وأن يكون بمدة ثلاثة، وأن يكون مؤنثا، وأن يكون بلا علامة نحو (عَنَاق)^(٢) وذِرَاع، وَعُقَاب، ويمين، فتقول فيها: أَعْتَقُ، وَأَذْرُعُ، وَأَعْقُبُ، وَأَيْمُنُ.

فإن كان صفة نحو شجاع، أو بلا مدة نحو خِنَصْرٌ أو مذكرا نحو حمار، أو بعلامة التأنيث نحو سحابة لم يجمع على أَفْعَل، ونذر من المذكر طِحَالٌ وَأَطْحَلُ، وَغُرَابٌ وَأَغْرُبُ، وَعَتَادٌ وَأَعْتَدُ، ونحوها.

وقد أشار إلى هذه الشروط بقوله:

إِنْ كَانَ كَالْعَنَاقِ وَالذَّرَاعِ فِي مَدٍّ وَتَأْنِيثٍ وَعَدًّا الْأَحْرَفِ

تنبيهات:

الأول: فهم من تمثيله، أن حركة الأول لا يشترط كونها فتحة أو غيرها لتمثيله بالمفتوح والمكسور.

(١) أدل وأظب: أصلهما أدلو وأظبي فقلبت ضمة اللام والباء كسرة والواو ياء وحذفت الياء الأصلية فى أظبي والمنقلبة فى أدلو على حد الحذف فى قاض وغاز.

(٢) العناق: أنثى المعز والجمع أعتق وعنوق.

الثاني: فهم من إطلاقه (في مد) أن الألف وغيرها من أحرف المد في ذلك

سواء.

الثالث: فائدة قوله (وعد الأحرف) التنبيه على الشرط الرابع - وهو التعرى

من العلامة - ولولا التنبيه على هذا لم يكن له فائدة، لأنه صرح أولاً بالرباعي.

وغيرُ ما أفعلُ فيه مطرَدٌ من الثلاثي اسماً بأفعالٍ يرِدُ

يعنى أن أفعالا يطرد في جمع اسم ثلاثي لم يطرد فيه أفعل، وهو فَعَلٌ الصحيح العين، فاندرج في ذلك فَعَلٌ المعتل نحو ثوب وسيف، وغير فَعَلٌ من أوزان الثلاثي، وهى فَعَلٌ نحو حَزَبٌ وأحزاب، وفَعَلٌ نحو صُلْبٌ وأصلاب^(١) وفَعَلٌ نحو جَمَلٌ وأجمال، وفَعَلٌ نحو وعِلٌ وأوعال^(٢)، وفَعَلٌ نحو عَضُدٌ وأعضاد، وفَعَلٌ عُنُقٌ وأعناق، وفَعَلٌ نحو رَطَبٌ وأرطاب، وفَعَلٌ نحو إِبِلٌ وأبال، وفَعَلٌ نحو ضِلَعٌ وأضلاع.

وأما فَعَلٌ الصحيح العين، وهو الذى يطرد فيه أفعل، فلا يجمع على أفعال إلا نادراً نحو فَرَّخٌ وأفراخ، وزَنَدٌ وأزناد^(٣)، وسمع من ذلك شىء كثير، حتى لو قيل: ذهب ذاهب إلى اقتياسه، لذهب مذهباً حسناً، وذهب الفراء إلى أنه ينقاس فيما فاؤه واو نحو وَهْمٌ وأوهام، أو همزة نحو أَلْفٌ وآلاف ومذهب الجمهور أنه لا ينقاس فيهما ولا في غيرهما. وذكر فى شرح الكافية أن أفعالا أكثر من أفعل فى فَعَلٌ الذى فاؤه واو نحو وقت وأوقات ووهم وأوهام، والمضاعف نحو عم وأعمام وجد وأجداد، وذكر أن جمع الذى فاؤه واو على أفعل شاذ نحو وجه وأوجه، وأن المضاعف لم يسمع فيه أفعل إلا نادراً.

قلت: وهذا يؤيد مذهب الفراء فيما فاؤه واو، بل يقتضى ألا يكون أفعل

مطرداً فى هذين النوعين، وقد صرح فى التسهيل بمخالفة الفراء.

وغالباً أغناهم فِعْلَانٌ فى فَعَلٌ، كقولهم صِرْدَانٌ

(١) الصلب - بضم الصاد - كل ظهر له فقار، والغليظ الشديد.

(٢) الوعل - بفتح الواو وكسر العين - التيس الجبلى.

(٣) الزند: العود الأعلى الذى يقسح به النار. والزندة - بالهاء - العود الأسفل. والزند:

موصل طرف الذراع فى الكف.



يعنى: أن الغالب فى فَعَلَ أن يجمع على فَعْلَان - بكسر الفاء - كقولهم فى صُرْد: صِرْدَان، وفى نُغَز: نَغَزَان^(١)، وقد جاء بعضه على أفعال نحو رُطِب وأرطاب وإليه أشار بقوله (غَالِبًا) ونص فى التسهيل على أن أفعالاً فيه نادر.

قلت: فلا ينبغى أن يمثل به فيما يطرد فيه أفعال.

فى اسم مذكر رباعى بِمَدِّ ثَالِثِ أَفْعَلَةٍ عَنْهُمْ أَطْرَدَ

يعنى أن أفْعَلَةٌ يطرد فى جمع اسم مذكر رباعى بمدة ثالثة نحو طعام وأطعمة، ورغيف وأرغفة، وعمود وأعمدة، وقال المهاذى^(٢): وربما شذ شىء من هذا فلم يستعملوا فيه أفْعَلَةٌ قالوا كتاب وكتب ولم يقولوا أكتبه. واحترز بالاسم من الصفة وبالمذكر من المؤنث، وبالرباعى من الثلاثى وبالمدة الثالثة من العارى عنه، فلا يجمع شىء من ذلك على أفْعَلَةٌ، إلا ما ندر من قولهم شَحِيحٌ وَأَشِحَّةٌ - وهو صفة - وعُقَابٌ وَأَعْقِبَةٌ - وهو مؤنث - وإنما قياسه أفْعَلٌ - وقدح وأقدحة - وهو ثلاثى - وجائزٌ وأجْوِرَةٌ - وليست مدته ثالثة - والجائز: الخشبة الممتدة فى أعلى السقف.

وَالزَّمَةُ فى فَعَالٍ أَوْ فِعَالٍ مُصَاحِبِي تَضْعِيفٍ أَوْ إِعْلَالٍ

يعنى أن أفْعَلٌ ملتزم فى جمع فَعَالٍ - بفتح الفاء - وفِعَالٍ - بكسرها - مضاعفين نحو بتات^(٣) وأبته وزمام وأزمة أو معتل اللام نحو قَبَاءٌ وَأَقْبِيَةٌ وَإِنَاءٌ وَأَنِيَةٌ فإن قلت قد شذ قولهم: عَنَانٌ وَعَنْنٌ، وَحَجَّاجٌ وَحُجُّجٌ^(٤) وقالوا فى جمع سماء بمعنى المطر سَمِيٌّ، والقياس: اسمية، وهو مسموع أيضاً، فكان ينبغى أن يقول: «والزمه فى غير شذوذ».

(١) النغز: طير كالعصفور أحمر اللون يسمى البلبل، والأثنى نغزة. والصرد: طائر ضخم الرأس يصطاد العصافير.

(٢) هو أحمد بن عبدالله المهاذى الضرير. قال ياقوت: من تلاميذ عبد القاهر الجرجانى، له شرح اللمع.

(٣) بتات: متاع البيت، وأبته: أصله أبته فالتقى مثلان فنقلت حركة أولهما إلى الساكن قبله ثم أذغم أحد المثليين فى الآخر، وكذا يقال فى أزمة.

(٤) عنان: بكسر العين - ما يقاد به الفرس، ويفتحها السحاب.

وحجاج: بفتح الحاء وكسرها - العظم الذى ينبت عليه الحاجب.

قلت: وقد أشار إلى ذلك بعد بقوله: ما لم يُضَاعَفْ في الأعمِّ ذُو الألفِ.

وسياتى

فُعْلٌ لِنَحْوِ أَحْمَرَ وَحَمْرًا

من أمثلة جمع الكثرة فُعْلٌ، وهو مطرد في أفعال فعلاء - صفتين متقابلتين نحو أحمر وحمراء فتقول فيهما حمر. ومنفردين مانع في الخلق، نحو رجل أكرم - للعظيم الكمرة^(١) وامرأة عفلاء^(٢) فتقول فيهما: كَمُرٌ وَعُفْلٌ، فإن كانا منفردين مانع في الاستعمال خاصة نحو رجل ألى^(٣) وامرأة عجزاء^(٤) ولم يقولوا: رجل أعجز ولا امرأة ألياء في أشهر اللغات؛ ففي اطراد فُعْلٌ في هذا النوع خلاف. ونص في شرح الكافية على اطراده، وتبعه الشارح، ونص في التسهيل على أن فُعْلًا فيه محفوظ.

فإن قلت: فما المفهوم من كلامه هنا؟

قلت: موافقة شرح الكافية، لأنه أحال على التمثيل بأحمر وحمراء، فكل ما شابهه في الوزن والوصف جمع جمعها، وإن خص كلامه بالتقابلين لخصوصية المثال لم يستقم لخروج المنفردين لمانع، فتعين التعميم.

تبيينان:

الأول: يجب كسر فاء هذا الجمع فيما عينه ياء نحو بيض لما سيذكر في

التصريف.

الثاني: يجوز في الضرورة ضم عين هذا الجمع بثلاثة شروط: صحة عينه،

وصحة كلامه، وعدم التضعيف، كقوله^(٥):

وَأَنْكَرْتَنِي ذَوَاتُ الْأَعْيُنِ النَّجْلِ

.....

(١) مانع خلقى بأن تكون خلقة المذكر أو المؤنث غير قابلة للوصف.

والأكرم: العظيم الكمرة وهي حشفة الذكر.

(٢) عفلاء: العفل: شيء يجتمع في قبل المرأة يشبه الأذرة للرجل - والأذرة: الخصية المتفتحة.

(٣) ألى: كبير الآلية، والأصل ألى - بهمزتين ثانيتهما ساكنة، فقلبت الهمزة الثانية ألفا وكذا الياء لتحركها وانفتاح ما قبلها.

(٤) عجزاء: أى: كبيرة العجز.

(٥) قائله: لم آتف على اسم قائله - وهو من البسيط -

وصدره: طوى الجديدان ما قد كنت أنشره.

وهو كثير، فإن اعتلت عينه نحو بيض وسود، أو لامة نحو عُمى وعُشو،
أو كان مضاعفا نحو غُر جمع أَعْر، لم يجز الضم
وَفَعْلَةٌ جَمْعًا بِنَقْلِ يُدْرِي

هذا هو رابع جمع القلة، ولم يطرد في شيء من الأبنية، بل هو محفوظ
في ستة أوزان: فَعِيلٌ نحو صَبِيٍّ وَصَبِيَّةٍ، وفعل نحو قَتَى وَفَتِيَّةٍ، وفَعْلٌ نحو شَيْخٍ
وشَيْخَةٍ، وفُعَالٌ نحو غُلَامٍ وَغُلَمَةٍ، وفُعَالٌ نحو غَزَالٍ وَغَزَلَةٍ، وفِعْلٌ نحو ثَنِيٍّ وَثَنِيَّةٍ
على وزن عدى حكاه الفارسي، والثَنِيُّ: هو الثاني في السيادة. فإن قلت: فما
فائدة قوله (وفعلة جمعاً) وقد علم بذكره أولاً أنه جمع؟

قلت: التعريض بقول ابن السراج؛ ولذلك لم يقل مثل هذا في غيره من
جموع القلة، (إذ لا خلاف فيها)^(١).

تنبيه:

لو قدم قوله (وفعلة جمعاً بنقل يدرى) على قوله (فعل لنحو أحمر وحمرا)
لتوالت جموع القلة.

وَفَعْلٌ لاسم رباعي بَمَدٍ قَدْ زِيدَ قَبْلَ لَامٍ اِعْلَالًا فَقَدْ
ما لم يُضَاعَفَ فِي الْأَعْمُ ذُو الْأَلْفِ
.....

من أمثلة جمع الكثرة فعل، وهو مطرد في اسم رباعي بمد قبل لامة صحيح
اللام، فإن كانت مدته ياءً أو واواً ولم يشترط فيه غير ذلك نحو قضيب وقُضْبُ،
وعمود وعُمُدٌ. فإن كانت ألفاً اشترط فيه مع ذلك ألا يكون مضاعفاً نحو قَزَالٍ
وقُدُلٌ^(٢) وحمار وحمُرٌ.

= اللغة: «الجديدان» الليل والنهار «الاعين» جمع عين «النجل» بضم النون جمع نجلاء من
النجل وهو سعة شق العين. والرجل أنجل والعين نجلاء.

الإهراب: «طوى» فعل ماضٍ «الجديدان» فاعل «ما» موصولة في محل نصب مفعول «قد»
حرف تحقيق «كنت» كان واسمها «أنشره» جملة في محل نصب خبر كان. وجملة كان
واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول «أنكرتني» فعل ماضٍ والتاء للتأنيث والنون
للوقاية والياء مفعول «ذوات» فاعل «الاعين» مضاف إليه «النجل» صفة الاعين.

الشاهد: قوله «النجل» فإنه حرك الجيم للضرورة والقياس تسكينها.
مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٦٧٧، والسيوطي في الهمع ٢/١٧٥.

(١) ب، جـ.

(٢) القدال: جماع مؤخر الرأس - ومعقد العذار من الفرس خلف الناصية.

واحترز بالاسم من الصفة فإنها لا تجمع على فُعل، وشذ في وصف على
فَعَال نحو صَنَاع وصَنَع، وفعال نحو نَاقَة كِنَاز ونوق كُنُز، وذهب بعضهم إلى أنه
قياس فيهما وبالرباعي من غيره، وشذ نحو رهن ورهن ونَمِر ونُمِر قال^(١):

فِيهَا عَيَائِلُ أُسُودٍ وَنُمُرٌ

وقيل يجوز أن يكون قصره من نمور ضرورة. وبالمدّة من العارى منها،
وبصحة اللام من المعتلها نحو سقاء، فإنه لا يجمع على فُعل، وسبب ذلك أنه لو
جمع عليه لأدى إلى قلب الياء واواً فيصير إلى سَقُو، وقياسه حيثث قلب الواو ياء
والضمة كسرة فيصير إلى سَقِي، وهو بناء تنكبته العرب، وبعدم التضعيف في ذى
الألف عن نحو بَنَات وزمام، فإن قياسه أفعلة، وأشار بقوله في الأعم إلى شذوذ
قولهم عِنَان وَعُنُنٌ وَحَجَّاجٌ وَحُجُجٌ، وفهم من تخصيص ذلك بذى الألف أن
المضاعف من ذى الياء نحو سرير، وذى الواو نحو ذلول، يجمع على فعل نحو
سرير وسرر وذلول وذُلُل.

تنبيهات:

الأول: لا فرق في الاسم الرباعي الجامع للشروط بين أن يكون مذكراً كما
مثل، أو مؤنثاً نحو أتان وأتن، وقلوص وقلص^(٢) فكلاهما يطرد فيه فُعل.

(١) قائله: أشده سيويه لحكيم بن معية الربعى من تميم يصف فتاة نبتت في موضع محفوف
بالجبال والشجر - وهو من الرجز -.

وقبله: حفت بأطواد جبال وسمر في أشب الغيطان ملتف الحظر.

اللغة: «حفت» أحيطت «بأطواد» جمع طود وأصله الجبل العالى، والمراد هنا الشنديد
الارتفاع «الحظر» الموضع الذى حوله شجر كالحظيرة «أشب» ملتف ومختلط «الغيطان»: جمع غوط وهى الأرض المطمئنة الواسعة «عيائيل» جمع عيل - واحد العيال والمراد أشبال السباع.

الإعراب: «فيها» جار ومجرور خبر مقدم والضمير عائد إلى الغيطان «عيائيل» مبتدأ مؤخر «أسود» بدل من عيائيل أو بيان لها. وروى بالجر على الإضافة، ويكون من إضافة الصفة إلى الموصوف.

الشاهد: قوله «نمر» جمع نمر على نمر والقياس: نمور.

مواضعه: ذكره ابن هشام فى شرح الألفية ٤/١١٢. وابن يعيش ٥/١٨.

(٢) القلوص: بفتح القاف - الناقة الشابة.

الثاني: ما مدته ألف ثلاثة أقسام: مفتوح الأول، ومكسوره، ومضمومه.

أما الأول والثاني ففُعُلٌ فيهما مطرد، وتقدم تمثيلهما، وأما الثالث فظاهر إطلاقه هنا اطراد فُعُلٌ فيه، وصرح بذلك في شرح الكافية، فإنه مثل بقراد وقُرْدُ، وكُرَاعٌ وكُرْعٌ في المطرد، وتبعه الشارح، وذكر في التسهيل أن فُعُلًا نادر في فُعَالٍ وهو الصحيح؛ فلا يقال في غُرَابٍ غُرْبٌ ولا في عُقَابٍ عُقْبٌ.

وإذا قلنا باطراده فيشترط ألا يكون مضاعفا كما شرط ذلك في أخويه.

الثالث: يجب في غير الضرورة تسكين عين هذا الجمع إن كانت واواً نحو سِوَارٍ وسور، ومن ضمها في الضرورة قوله^(١):

أغرُ الثنايا أحمَ اللثاتِ يحسنُها سوُكُ الإسحِلِ

قال الفراء: وربما قالوا عون كرسل، فعلوا ذلك فرقا بين العوان والعانة، أي بين جمعهما، والبصريون لا يجيزون ضم هذه الواو إلا في الشعر، ويجوز تسكين عينه إن لم تكن واواً نحو قُدْلٌ وحُمُرٌ في قذل وحمر، وإن كانت ياء كسرت الفاء عند التسكين فتقول في سيال سَيْلٌ وسيل^(٢) فإن كان مضاعفا لم يجز تسكينه، لما يؤدي إليه من إدغام، ونذر قولهم ذُبَابٌ وذُبٌّ والأصل ذُبُّبٌ.

الرابع: اطراد عند تميم وبعض كلب فتح عين فعل المضاف تخفيفا فليل في الاسم فقط، فلا يصح في ثياب جدد إلا الضم، وقيل: مطلقا في الاسم

(١) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من المتقارب -

اللغة: «أغر» أبيض «الثنايا» جمع ثنية وهي الأسنان الأربعة التي يليها الرباعيات «أحم» من الحمة وهو لون بين الدهمة والكمته «اللثات» جمع لثة، وهي اللحمية المركبة فيها الأسنان «يحسنها» يجعلها «سوك» جمع سواك «الإسحل» بكسر الهمزة - شجر يتخذ منه المساويك.

الإعراب: «أغر» مرفوع على أنه خبر لمبتدأ محذوف أي: هو أغر «الثنايا» مضاف إليه «أحم» خبر بعد خبر «اللثات» مضاف إليه «يحسنها» فعل مضارع والهاء مفعوله «سوك» فاعل «الإسحل» مضاف إليه.

الشاهد: قوله «سوك» حيث ضم فيه الواو والقياس تسكينها.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٦٦٩.

(٢) السيال: ضرب من الشجر له شوك.

والصفة، وإلى الأول ذهب ابن قتيبة وغيره من أئمة اللغة، واختاره ابن الصائغ،
وإلى الثاني ذهب أبو الفتح والشلوين.

الخامس: ذكر في الكافية والتسهيل أن فُعْلاً يطرد في نوعين: أحدهما
المتقدم، والآخر فُعُول بمعنى فاعل نحو صبور وصَبْرٌ، فإن كان بمعنى مفعول لم
يجمع على فُعُل نحو رَكوب، ولم يذكره هنا، فأوهم أنه غير مقيس، وليس
كذلك.

.....
وَفُعَلٌ جَمْعًا لِفُعْلَةٍ عُرِفَ

..... ونحو كُبْرَى ...

من أمثلة جمع الكثرة فُعَلٌ، ويطرد في نوعين:

الأول: فُعْلَةٌ - اسما نحو غُرْفَةٌ وَغُرْفٌ، فإن كانت صفة نحو ضُحْكَةٌ^(١) لم
يجمع على فُعَلٌ.

الثاني: الفُعْلَى - أنثى الأفعال نحو الكُبْرَى والكبير، فإن لم تكن أنثى الأفعال
نحو بُهْمَى وَرُجْعَى لم يجمع على فُعَلٌ.

تنبيهات:

الأول: قوله (ونحو) - بالجر معطوف على فاعله، أى ولنحو.

الثاني: فهم من تمثيله بكبرى أن مراده أنثى الأفعال، احترازاً من غيرها كما
سبق.

الثالث: أخل هنا باشتراط الاسمية من فُعْلَةٌ، وهو شرط كما تقدم فلو قال
فُعَلٌ لِفُعْلَةٍ اسما لاجاد.

الرابع: اقتصر هنا وفي الكافية على هذين النوعين، أعنى فعلة اسما
والفُعْلَى أنثى الأفعال، وقال في شرح الكافية بعد ذكرهما: وشذ فيما سوى ذلك،
يعنى فُعْلاً، وزاد في التسهيل نوعاً ثالثاً وهو فُعْلَةٌ - اسماً نحو جُمُوعَةٌ وَجُمُوعٌ، فإن

(١) ضُحْكَةٌ: بضم فسكون - وهو من يضحك منه كثيراً، وأما بضم ففتح فهو من يضحك
كثيراً.



كان صفة نحو امرأة شُلَّة - وهي السريعة - لم يجمع على فَعَل. وتقدم رابع يطرد فيه فَعَل عند بعض تميم وكلب.

الخامس: اختلف في ثلاثة أنواع آخر؛ الاول: فَعَلِي مصدرا نحو رُجِعِي، والثاني: فَعَلَة - بفتح الفاء - فيما ثانيه واو ساكنة نحو جَوَزَة، فقاسه الفراء في هذين النوعين فتقول: رُجِعْ وَجَوَزْ كما قالوا في رؤيا ونوبة: رُؤْيٌ وَنُوبٌ. وغيره يجعل رُؤْيٌ ونوب مما يحفظ ولا يقاس عليه. والثالث: فَعَلٌ مؤنثا بغير تاء نحو جُمَلٌ، فهذا يجمع على فَعَلٌ قياسا عند المبرد، وغيره يقصره إن جاء على السماع. وقوله في الكافية: وَجُمَلٌ مثل بُرْمَةٍ في فَعَلٌ - يقتضى موافقة المبرد.

ولفَعَلَة فَعَلٌ

من أمثلة جمع الكثرة فَعَلٌ، وهو مطرد في فَعَلَة، قال في التسهيل: اسما تاما، نحو فرقة وفرق، واحترز بالاسم من الصفة كقولهم صِغْرَةٌ وكِبْرَةٌ وعِجْزَةٌ في ألفاظ ذكرت في المخصص، وذكر أنها تكون هكذا للمفرد وللمثنى والمجموع، وبالتالي من نحو رِقَّةٌ فَإِنَّ أصله ورق، لكن حذفت فاؤه.

فإن قلت: فقد أخل هنا بالشرطين.

قلت: أما اشتراط الاسمية فإنه أخل به في فعلة كما أخل به في فعلة، ولو قال: لفعلة اسما، وجاء بعضه على فعل لاوضح.

وأما الثاني: فقد أجاب عنه بأن نحو رقة بعد الحذف لم يبق على وزن فعلة، وإنما ذلك باعتبار أصله.

فإن قلت: قد زعم بعض النحويين أن فعلة لم يجئ صفةً فلعله إنما لم يعتد بالاسمية بناء على هذا كما تقدم.

قلت: تقييده بالاسمية في التسهيل يرد ذلك، وأيضا فقد ثبت ورود فعله صفة (فليس نفيه بصحيح) (١).

فإن قلت: ما حكم فعلة - بضم الفاء - إذا حذفت فاؤه؟

(١) ب، ج. وفي أبياسقاط فليس.

قلت: لم يشترط في التسهيل التمام إلا في فعلة - بكسر الفاء - والقياس يقتضى تساويهما، فلعله إنما لم يذكر ذلك في فعلة - بضم الفاء - لأنه قليل جدا قالوا: في وصله صلة.

تنبيه:

قاس الفراء فعلا في فعلى اسما نحو ذكرى وذكرك، وفعلة - يائي العين، نحو ضيعة وضييع، كما قاس فعلا في نحو رؤيا ونوبة، وقاسه الفراء في نحو هند، كما قاس فعلا نحو جمل، ومذهب الجمهور أنه إن ورد لم يقس عليه هذه الأنواع، وقوله في الكافية: وهند مثل كسرة في فعل.

يقتضى موافقة المبرد كما في نحو جمل (وقد يجيء جمعُه على فعل) يعنى أن فعلة - بكسر الفاء - قد تجمع على فعل كقولهم حلية وحلى، ولحية ولحى، وهو شاذ، وقال بعضهم حلى ولحى - بالكسر - على القياس.

تنبيه:

كما ناب فعل عن فعل في حلية وحلية ناب فعل عن فعل في صورة وقوة قالوا صور وقوى، بكسر أولهما شذوذا

في نحو رام ذو اطراد فعله

من أمثلة جمع الكثرة فعلة - بضم الفاء - وهو مطرد في فاعل وصفا لمذكر عاقل معتل اللام نحو رام ورماة وقاض وقضاة، وإلى هذه الشروط أشار بقوله في التمثيل برام، فاحترز بفاعل من وصف على غير فاعل، وبالصفة من نحو واد، وبالمذكر من نحو رامية، وبالعاقل من نحو أسد صار^(١). وبالمعتل من نحو ضارب، فلا يجمع شيء من ذلك على فعلة، وشذ في صفة على غير فاعل نحو كمي وكماة، وفي فاعل اسما نحو باز وبزاة وفيه شذوذ من وجه آخر، لأنه غير عاقل، وفي وصف على فاعل صحيح اللام قالوا: هادر وهدر - بالدال المهملة - وهو الرجل الذي لا يعتد به.

(١) صار - بتخفيف الراء - من الضراوة لابتشديدها من الضرر.

تنبيه:

اختلف النحويون في وزن رماة ونحوه، فذهب الجمهور إلى أنه فعلة، وهو مما انفرد به المعتل إلا ما ندر، أعنى هدره، وذهب الفراء إلى أن وزنه فعل نحو شاهد وشهد بدليل مجيء بعض ذلك كقولهم غُزِيَ جمع غاز والهاء فيه عوض من ذهاب التضعيف، وذهب بعضهم إلى أن وزنه فعلة - بالفتح - نحو حملة، وضمت فاؤه فرقا بين الصحيح والمعتل.

وشاع نحو كامل وكملة

ومن أمثلة جمع الكثرة فعلة - بفتح الفاء - وهو مطرد في فاعل وصفا للمذكر عاقل صحيح اللام نحو كامل وكملة وبار وبررة، وأشار بالمثل أيضا إلى الشروط. واحترز من غير فاعل ومن فاعل اسما أو مؤنثا أو غير عاقل أو معتل اللام، ولا يجمع شيء من ذلك على فعلة باطراد، وشذ في غير فاعل نحو سيد وسادة، وقل في غير العاقل نحو ناعق ونعقة - وهى الغربان.

تنبيه:

لو قال كذاك نحو كامل وكملة، لكان أنص لان الشياح لا يلزم منه الاطراد.

فعلَى لوصف كقتيل وزمن وهالك وميت به قمن

من أمثلة جمع الكثرة فعلى، وهو مطرد في وصف على فعيل بمعنى مفعول دال على هلك أو توجع، قال في شرح الكافية أو تشتت نحو قتيل وقتلى وجريح وجرحى وأسير وأسرى، ويحمل عليه ما أشبه في المعنى من فعل كزمن وزمنى، وفاعل كهالك وهلكى، وفعل كमित وموتى، وزاد في الكافية والتسهيل فعيل بمعنى فاعل كمريض ومرضى، وأفعل كأحمق وحمقى، وقعلان كسكران وسكرى، قال: وبه قرأ حمزة والكسائي ﴿وترى الناس سُكْرَى وَمَا هُمْ بِسُكْرَى﴾ (١) قال: وما سوى ذلك محفوظ، كقولهم كيس وكيسى فإنه ليس فيه ذلك المعنى.

لفعل اسما صح لا ما فعلة والوضع فى فعل وفعل قللة

(١) من الآية ٢ من سورة الحج.

من أمثلة جمع الكثرة فَعَلَة، وهو لاسم صحيح اللام على فَعَلٍ نحو دُرْجٍ ودرَجَة^(١) وكُوْر وكُوْرَة، ودُبٌ ودَبِيَّة، وعلى فَعَلٍ وفَعَلٍ قليلاً، فالأول نحو غَرْدٍ وغَرْدَة^(٢) وزَوْجٍ وزَوْجَة، والثاني قرد وقِرْدَة وحِسلٍ وحِسلَة وهو الضب، وهو محفوظ في هذين كما يحفظ في غيرهما نحو هَادِرٍ وهَدْرَة.

واحترز بالاسم من الصفة، وبالصحيح اللام من المعتل نحوى مدى وظبى ونحى^(٣) فإنه لا يجمع شيء من ذلك على فَعَلَة، ونذر في عِلْجٍ عِلْجَة^(٤) لأنه صفة.

وفُعَلٌ لفاعلٍ وفاعله وصفين نحو عاذلٍ وعاذلة

من أمثلة جمع الكثرة فُعَل، وهو مطرد في وصف صحيح اللام على فاعل وفاعلة نحو عاذلٍ وعُدُل، وعاذلة وعُدُل، واحترز بالوصفين من الاسمين نحو حاجب العين، وجائزة البيت، ولا يجمعان على فعل.

ومثله الفُعَالُ فيما ذُكِرَا وذَانِ فِي المَعَلِّ لَأَمَّا نَدْرَا

من أمثلة جمع الكثرة فُعَالٌ وهو مثل فُعَلٍ في المذكر خاصة، أى: يطرد في وصف صحيح اللام على فاعل نحو عاذلٍ وعُدُل، ونذر في المؤنث كقولهِ^(٥):

(١) درج - بضم الدال وسكون الراء - وهو وعاء المغازل.

(٢) غرد - بفتح الغين وسكون الراء - وهو نوع من الكمأة.

(٣) نحى: بكسر النون وسكون الحاء - وهو وعاء السمن.

(٤) عِلْج: بكسر فسكون: الرجل من كفار العجم، وهو أيضا الشديد الغليظ.

(٥) قائله: هو عمير بن شبيب - المعروف بالقطامي - وهو من البسيط - .

اللغة: أبصارهن جمع بصر - والمراد العين مائلة متجهة «صداد» من الصد وهو الإعراض. المعنى: إن عيون هؤلاء الغواني متجهة إلى الشبان، والحال أنهن لم يعرضن عنى ولم ينسيننى.

الإعراب: أبصارهن مبتدأ وضمير النسوة مضاف إليه، إلى الشبان، جار ومجرور متعلق بقوله مائلة «مائلة» خير المبتدأ «وقد» حرف تحقيق «أراهن» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه والضمير البارز مفعول أول، «عنى» جار ومجرور متعلق بقوله صداد وساغ تقديم معمول المضاف إليه على المضاف لأمرين: أولهما: أن المعمول جار ومجرور فيتوسع فيه والثاني: أن المضاف يشبه حرف النفي فكأنه ليس فى الكلام إضافة «غير» مفعول ثانٍ لأرى «صداد» مضاف إليه.

أَبْصَارُهُنَّ إِلَى الشُّبَّانِ مَائِلَةٌ وَقَدْ أَرَاهُنَّ عَنِّي غَيْرَ صُدَادٍ

وتأوله بعضهم على أن صداد في البيت جمع صاد، وجعل الضمير للأبصار؛ لأنه يقال بصر صاد، كما يقال بصر حاد.

تنبيه:

قال بعض النحويين: ينظر ما سمع من فعل وفعال في فاعل المذكور فيتبع فإن لم يسمع جمع تصحيحا، فإن فقد بعض شروط التصحيح جمعت بأيهما شئت، وهذا خلاف المفهوم من كلام المصنف. وقوله (وذان) الإشارة إلى فَعَلٌ وفعَالٌ، يعني: أنهما ندرا في جمع فاعل المعتل اللام نحو غار وغزى، فعلم أن شرط اطرادهما صحة اللام.

فَعَلٌ وَفَعَلَةٌ فِعَالٌ لِهَمَّا وَقَلٌّ فِيمَا عَيْنُهُ الْيَا مِنْهُمَا

من أمثلة جمع الكثرة فعال - وهو مطرد في فعل وفعلة اسمين أو وصفين نحو كَعَبٌ وَكِعَابٌ وَصَعَبٌ وَصِعَابٌ، وَقَصْعَةٌ وَقِصَاعٌ وَخَدَلَةٌ وَخِدَالٌ^(١)، بشرط ألا تكون عينهما ياء، فهم ذلك من قوله (وقل فِيمَا عَيْنُهُ الْيَا مِنْهُمَا).
ومن القليل ضيف وضياف.

تنبيه:

بقي شرط آخر وهو ألا يكون فاؤهما ياء، وندر قولهم يعار جمع يعر - وهو الجدى - وقد ذكر هذا في غير هذا الكتاب.

وَفَعَلٌ أَيْضًا لَهُ فِعَالٌ مَا لَمْ يَكُنْ فِي لَامِهِ اهْتِلَالٌ

يعنى أن فعال أيضا يطرد في فَعَلٌ نحو جبَلٌ وجمال بثلاثة شروط:

=الشاهد: قوله (صداد) فإنه جمع صادة بدليل التانيث في أبصارهن وأراهن وذلك نادر، لأن فعال جمع لفاعل - لا لفاعلة.
مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشموني ٣/٦٨٤، وابن هشام ٤/١٠٩. وابن عقيل ٢/٣٤٤.

(١) خدلة: أي: ممثلة الساقين والذراعين.

الأول: ألا تكون لامه معتلة، احترازاً من نحو فتى.

والثاني: ألا يكون مضعفاً احترازاً من نحو طلل.

والثالث: أن يكون اسماً لا صفة، ونص على الثاني بقوله (أَوْ يُكْ مَضْعَفًا) وأما الثالث فقد ذكره في التسهيل (ومثلُ فَعَلٍ. ذُو التَا) يعني: أن فَعْلَةً يجمع على فعال باطراد كفعال نحو رقية ورقاب، ويشترط فيه ما اشترط في فعل. والله أعلم. وقوله (وفعلٌ مع فُعْلٍ فاقبلِ) يعني: أن فعالاً يطرد فيها أيضاً نحو قَدَحٍ وقِدَاحٍ ورمحٍ ورمَاحٍ.

تنبيه:

يشترط في هذين الوزنين أن يكونا اسمين احترازاً من نحو جلف وجلوف^(١). ويشترط في ثانيهما ألا يكون واوياً العين كحوت، ولا يائي اللام كمذى^(٢).

وَفِي فَعِيلٍ وَصَفٍ فَاعِلٍ وَرَدٍّ كَذَلِكَ فِي أَنْثَاءٍ أَيْضًا اطَّرَدَ

يطرد فعال أيضاً في فعيل بمعنى فاعل وفعيلة مؤنثة نحو ظريف وظريفة يجمعان على ظراف. واحتراز من فعيل بمعنى مفعول ومؤنثه نحو جريح وجريحة فلا يقال فيهما جراح.

تنبيهات:

الأول: يشترط في فعيل بمعنى فاعل وأنثاء أن يكونا صحيحى اللام، ذكره في التسهيل.

الثاني: زعم العبدى^(٣) أن فعالاً يختص بجمع فعيلة المؤنث وهو خطأ، بل يشترط فيه المذكر والمؤنث.

(١) جلف: وهو الشاة المسلوخة بلا رأس ولا قوائم، ومنه الرجل الجافى فى خلقه.
(٢) المدى: هو القفيز الشامى وهو غير المد وقياس جمعه أمداء.
(٣) هو أحمد بن بكر بن أحمد العبدى أبو طالب. أحد أئمة النحاة المشهورين قال ياقوت: كان نحوياً لغويًا قرأ على السيرافى والرمسانى والفارسى، وله شرح الإيضاح. شرح كتاب الجرمى - ومات يوم الخميس العاشر من شهر رمضان سنة ست وأربعمائة.

الثالث: قد اتضح بما تقدم أن فعلا مطرد في ثمانية أوزان:
فَعْلٌ، وَفَعْلَةٌ، وَفَعَلٌ، وَفَعَلَةٌ، وَفَعِلٌ، وَفَعِلَةٌ، وَفَعِيلَةٌ - بالشروط
المذكورة.

وَشَاعَ فِي وَصْفِ عَلَى فَعْلَانًا أَوْ أَثْنَيْهِ ...

أى: كثر فعال في وصف على فَعْلَانِ نحو غضبان وغضاب، وندمان وندام
أو على فَعْلَى نحو غضبى وغضاب أيضا، أو على فَعْلَانَةٍ نحو ندمانة وندام، وهما
أثنا فعلان، لأن مؤنثه يكون على فعلى وفعلانة، وقوله (أو على فعلانا) - بضم
الفاء نحو خمصان وخماص^(١)، وكذلك فعلانة أثناء نحو خمصانة وخماص
أيضا، وإليها أشار بقوله (أو على فعلانا).

فهذه خمسة أوزان: فَعْلَانٌ، وَفَعْلَى، وَفَعْلَانَةٌ، وَفَعْلَانٌ وَفَعْلَانَةٌ كثر فيها
فعال.

فإن قلت: فهل يطرد فيها؟

قلت: صرح في شرح الكافية بعدم الاطراد فيها فقال: وشاع دون اطراد،
وظاهر التسهيل اطراده، وقوله:

وَمِثْلُهُ فَعْلَانَةٌ وَالزَّمَهُ فِي نَحْوِ طَوِيلٍ وَطَوِيلَةٌ تَفِي

أى: التزم فعلا فيما عينه واو ولامه صحيحة من فعيل بمعنى فاعل وفعيلة
أثناء نحو طويل وطويلة، فنقول فيهما طوال، ولم تجاوره فيهما إلا إلى
التصحيح^(٢).

وَيَفْعُولٌ فَعْلٌ نَحْوُ كَيْدٍ يُخَصُّ غَالِبًا

من أمثلة الكثرة فَعُولٌ - وهو مطرد في اسم على فَعِلٍ نحو كَيْدٍ وَكَيْبُودٍ وَنَمْرٍ
وَتُمُورٍ، ولم يجاوروا فَعُولًا في جمع فعل إلى غيره من جموع الكثرة غالبا، وإلى
هذا أشار بقوله: (يخص غالبا).

وأشار بقوله (غالبا) إلى أنه قد يجمع على غير فَعُولٍ نادرا، نحو نَمْرٍ وَنَمْرٌ،

(١) الخمصة: الجوعة، وخمص البطن - مثلثة - خلا، ورجل خمصان وخميص الحشا:

ضامر البطن، وهي خمصانة والجمع خماص.

(٢) نحو طويلين وطويلات.

ولم يجمع فعل على فعال استغناء بفعول، وقال الشارح: ولا يكادون يجاوزون في الكثرة جمع فعل على فعول إلى جمعه على فعال، فإن جاء منه شيء عد نادرا، فيه نظر، لأن تخصيصه بقوله إلى فعال يقتضى أنهم قد يجاوزونه إلى غير فعال، وكلام الناظم يقتضى أنهم لم يجاوزوه، غالبا لا إلى فعال ولا إلى غيره، وقوله (وإن جاء منه بشيء)، يقتضى أنه لم يقف على شيء منه، وقد سمع نمار في نمر وأشار إليه في التسهيل.

... كَذَاكَ يَطْرُدُ فِي فَعَلٍ أَسْمَاءَ مُطْلَقَ الْفَاءِ ..

يعنى أن فُعُولًا أيضا يَطْرُدُ فِي فَعَلٍ - بفتح الفاء - نحو كعب وكعوب وكسرها نحو حمل وحمول وضمها نحو جند وجنود - بشرط أن يكون اسما، فإن كانت أوصافا نحو صَعَبٌ وَجِلْفٌ وَحَلُوٌ، لم يجمع على فُعُولٍ، إلا ما شذ كضَيْفٌ وضيوف.

تنبيهات:

الأول: اطراد فُعُولٍ فِي فَعَلٍ مشروط بالأ تكون عينه واوا كحَوْضٌ وشذ فُوجٌ فِي فَوْجٍ، ومشروط فِي فَعَلٍ بالأ تكون عينه واوا أيضا كحوتٍ، والأ يكون مضاعفا نحو خُفٌّ وشذ حُصٌّ وَحُصُوصٌ^(١).

الثاني: صرح المصنف بأن فعلا وفعولا مقيسان في هذه الأوزان الثلاثة بشروطها.

وقال بعض النحويين: فعل يجمع في الكثرة على فعال وفعول وهو في ذلك على ثلاثة أضرب:

ضرب يجتمعان فيه نحو كعب وكعاب وكعوب، وضرب ينفرد به فعال نحو كلب وكلاب دون كلوب، وضرب ينفرد به فعول وهو فليس وفلوس دون فلاس. وقال غيره: فعول وفعال كثيرا في جمع فعل الصحيح العين فعلى أيهما جمعته العرب اتبع، فإن لم يحفظ منهما واحد نظر في بقية أبنية الجموع فإن جمع على واحد منها أو أكثر اتبع، فإن لم يوجد جمع على أي منهما على التخيسر، قال

(١) والحص: هو الورس ويقال له: الزعفران.

بعض المتأخرين: وينبغي أن تعلم أن أكثر الجموع سماعي، لكن منها ما يغلب فيذكر الغالب ليحمل عليه ما لم يسمع جمعه.

الثالث: قال في التسهيل وقد تلحقهما التاء، يعني فعلا وفعولا نحو فحالة وفحولة، وهو قليل لا يطرد. وذكر في التسهيل أيضا أن من أمثلة اسم الجمع فعالة نحو جمل وجمالة، قيل: وقد ذكر أولا أن فعالا تلحقه التاء فيكون جمالة جمع تكسير لا اسم جمع وقوله (وَفَعَلْ لَهُ) من تنمة الكلام على فعول نحو أسد وأسود وشجن وشجون.

فإن قلت: فهل يطرد جمعه على فعول؟

قلت: ذكره في التسهيل مع ما يقاس فيه فُعُول، لكن بشرطين: أن يكون اسما، والآخر مضاعفا، أما نحو طُلُول في طلل فمقصود على السماع. وقال في الكافية: وفي فعل يقل - وصرح في شرحها بأنه يقتصر فيه على السماع، وفي الارتشاف بعد ذكره فيما يطرد فيه فعول، وقيل: يقتصر فيه على السماع، وبه جزم الشارح.

فإن قلت: فما المفهوم من قوله (وفعل له)؟

قلت: ظاهره أنه مقيس، وفاقا لظاهر التسهيل، فإنه ذكره عقيب المطرد، ولم يصرح بعدم اطراده، وأيضا فإنه لم يذكر في هذا النظم غالبا إلا المطرد، وقد شد فعول في غير فعل نحو شاهد وشهود وصال وصلّى، ولم يتعرض لذكر ذلك فظهر أن مراده ذكر المطرد، وقال الشارح: ويحفظ فعول في فعل ولذلك قال وفعل أيضا له فعول، ولم يقيده باطراد، فعلم أنه محفوظ فيه انتهى. وفيه نظر؛ لأن مثل هذه العبارة إنما استعملها الناظم فيما هو مطرد كقوله: وفعل أيضا له فعال.

فإن قلت: فما إعراب قوله (وفعل له) على هذا؟

قلت: يحتمل وجهين: أحدهما أن يكون فعل مبتدأ، وله خبر مبتدأ محذوف تقديره: له فعول، والضمير عائد على فعل، والجملة خبر الأول، وهذا ظاهر تقدير الشارح. والثاني: أن يكون فعل مبتدأ، وله خبره، والضمير لفُعُول أي: فَعَلْ لفُعُول. يعني أنه من المفردات التي تجمع على فعول.

فإن قلت: فهلا جعلت قوله وفعل معطوفا على قوله في فعل فيكون نصا في اطراد فعول فيه، فيكون قوله له، ابتداء كلام يتعلق بما بعده، والضمير لفعل، أى: لفعل وللفعال فعلان، فيؤخذ منه أن فعلا جمع على فعلان.

قلت: أما جمع فعل على فعلان فثابت في الصحيح والمعتل نحو حرب وخربان وهو ذكر الحبارى - وفتى وقتيان، وأخ وإخوان، وتاج وتيجان، وهو مطرد في واوى العين، صرح بذلك في شرح الكافية قال: وقد يجمع عليه الصحيح العين نحو حرب، فظاهره أنه لا يطرد في الصحيح العين، فلو جعل قوله: له، ابتداء كلام لاقتضى اطراد جمع فعل على فعلان في الواوى العين وغيره. وقوله: بعد (وشاع) في قاع وحوت، يدل على أن اطراده مخصوص بنحو قاع من الواوى العين.

فإن قلت: يحتمل أن يكون أراد أن فعلانا مطرد في فعل مطلقا، ولا ينافى ذلك ما ذكر من شياعه في قاع ونحوه، لاحتمال أن يكون في قاع ونحوه أكثر منه في غيره مع اطراده في النوعين، ويدل على صحة هذا قوله في التسهيل: ومنها فعلان لاسم على فعل أو فعال أو فعل مطلقا، أو فعل واوى العين فلم يعتد بواوى العين إلا فعلا، وقال: في فعل مطلقا.

قلت: هذا احتمال يبعده ظاهر اللفظ، والله أعلم.

وقوله: وللفعالِ فعْلانٌ حصلٌ..

يعنى أن من أمثلة جمع الكثرة فعْلان - بكسر الفاء - وهو مطرد في اسم على فُعال نحو غُرَابٍ وِغْرَبانٍ وِغْلَامٍ وِغْلِمانٍ وتقدم أول الباب التنبيه على اطراده في فُعل نحو صرْدٍ وِصرْدانٍ.

وشاعَ في حوتٍ وقاعٍ معَ ما ضاهاهما وقلَّ في غيرهما

يعنى أن فعْلان كثر فيما عينه واو من فُعل وفعل فالأول نحو حوتٍ وِحيْتانٍ ونونٍ وِنينانٍ^(١) والثانى نحو قاعٍ وِقيعانٍ، وتاجٍ وِتيجانٍ.

(١) النون: هو الحوت.

قلت: وصرح في شرح الكافية باطراده فيما عينه واو من الوزنين، ثم أشار بقوله: وقل في غيرهما. إلى أنه قد ورد فعلان في غير ما ذكر قليلا كقولهم خرب وخربان، وتاج وتيجان وأخ وإخوان وغزال وغزلان وصور وصوران وصيران - والصوار - قطيع بقصر الوحش - وظليم وظلمان - والظليم ذكر النعام - وخروف وخرفان، وحائط وحيطان، وقنو وقنوان^(١).

قال الشارح بعد ذكر هذه المثل: فهذه وأمثالها أسماء تحفظ ولا يقاس عليها. قلت: وفيه تصريح بأن فعلان في نحو خرب لا يقاس عليه، وهو ظاهر كلامه في شرح الكافية كما سبق ذكره، وتقدم ما ذكره في التسهيل. والله أعلم.

وَفَعْلًا اسْمًا وَفَعِيلًا وَفَعَلٌ غَيْرَ مُعَلِّ الْعَيْنِ فُعْلَانٌ شَمِلٌ

من أمثلة الكثرة فُعْلَان - بضم الفاء - وهو مقيس في اسم على فعل نحو بطن وبُطْنَان وظَهْر وظُهْران وسُقْف وسُقْفَان، أو فَعِيل نحو قَضِيب وقُضْبَان ورغيف ورغْفَان، أو فَعَل - صحيح العين - نحو ذَكَرٌ وذَكَرَان وجَمَلٌ وجُمْلَان.

تنبيهات:

الأول: قال في شرح الكافية: إن فعلان يطرد فيما كان من الأسماء الجامدة والجارية مجراها على فعل، ومثل الجارية مجراها بعبدان جمع عبد.

الثاني: ذكر الشارح في أمثلة فَعَلْ جَذَعٌ وجُذَعَان^(٢). وذكر في التسهيل أن فعلان يحفظ في جذع ولا يقاس عليه لأنه صفة.

الثالث: ظاهر كلامه أن فُعْلَانَا شاذ في غير ما ذكر، وقال في التسهيل: ومنها فُعْلَان لاسم على فَعِيل أو فَعَلٌ صحيح العين أو فَعَلٌ أو فِعْلٌ - فزاد فِعْلًا نحو ذئب وذؤبان، وقال في شرح الكافية: إن فُعْلَانَا في فِعْلٌ قليل.

وَلِكِرِيمٍ وَبِخَيْلٍ فُعْلًا كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلَا

(١) القنو: بالكسر والضم - والقنا - بالكسر والفتح - الكياسة، جمعه أقناء وقنوان وقنيان - مثلثين.

(٢) الجذع: الشاب الحدث، وقيل: الثنى من المعز - وهى بهاء - والجمع جذاع وجذعان.

ومن أمثلة جمع الكثرة فعلاء - وهو مقيس في فعيل صفة لمذكر عاقل بمعنى فاعل غير مضاف ولا معتل اللام، نحو كريم وكرماء وبخيل وبخلاء.

فإن قلت: هل لذكر المثالين فائدة؟

قلت: التنبيه على استواء وصف المدح والذم في ذلك.

تنبيهات:

الأول: قيد فعيلًا المذكور في شرح الكافية بأن يكون بمعنى فاعل، واحترز بذلك من فعيل بمعنى مفعول، فإنه لا يجمع على فعلاء إلا نادرا كقولهم ذفين ودُفناء وسُجّين وسُجّناء، وقال في التسهيل: ومنها فعلاء لمذكر عاقل بمعنى فاعل أو مفعّل أو مفاعل فزاد مفعلا نحو فعيل سميع بمعنى مسمع، ومفاعلا نحو جليس بمعنى مجالس فيقال فيهما سمعاء وجلساء، فينبغي أن يحمل قوله في شرح الكافية بمعنى فاعل على أن المراد بمعنى اسم الفاعل مطلقا، ليشمل الثلاثي وغيره.

والثاني: يحتمل قوله: كذا لما ضاهاهما، وجهين: أحدهما أن المراد ما شابه كريما وبخيلا في الوزن بالشروط المذكورة، نحو ظريف وشريف، وأراد بذلك التنصيص على تعميم الحكم.

والآخر: أن يكون المراد ما شابه كريما وبخيلا في المعنى، وبهذا جزم الشارح، قال: وكثر فيما دل على المدح كعاقل وعقلاء وصالح وصلحاء وشاعر وشعراء، وإلى هذا أشار بقوله: لما ضاهاهما.

يعنى أن نحو عاقل وصالح وشاعر مشابه لنحو بخيل وكريم في الدلالة على معنى هو الغريزة، فهو كالثائب عن فعيل، فلهذا جرى مجراه. انتهى.

قلت: ما ذكره الشارح هو معنى قوله في الكافية:

وكفعيل إذا جمعت فاعلا في قصد مدح نحو جمعت عاقلا

وظاهر كلامه اطراد ذلك، إلا أن فهم ذلك من قوله هنا: كذا لما ضاهاهما.

غير واضح، لأنه لم يخصه بفاعل، فيوهم أن كل وصف دل على مدح (أو ذم)^(١) يجمع على فعلاء، وليس كذلك.

(١) ب، ج.

ثم اعلم أن في اقتصار الشارح نبعا للكافية على فاعل وعلى معنى المدح نظرا؛ لأنه ذكر في التسهيل أنه حمل على فعيل المذكور مادا على سجية حمد أو ذم من فعال أو فاعل، فزاد فعالا ولم يقتصر على المدح ومثّل فقال شجاع وشجعاء وبعاد وبعداء، وذكر في الكافية أن ذلك في فعال مقصور على السماع، فعلى هذا لا ينبغي أن يذكر مع فاعل.

وناب عنه أفعلاء في المَعْلَلِ لآما ومُضَعَفٍ وغير ذلك قَلَّ

من أمثلة جمع الكثرة أفعلاء - وهو ينوب عن فَعْلَاء في المضاعف والمعتل اللام من فعيل المتقدم ذكره، فالمضاعف نحو شديد وأشداء وخليل وأخلاء، والمعتل نحو غنى وأغنياء وولى وأولياء، استغنوا به عن فعلاء في هذين النوعين لما فيه من الثقل إلا ما ندر في المعتل كقولهم سَرِيٌّ وسُرُوءٌ، وتَقَى وتَقَوَاءٌ وسَخَى وسَخَوَاءٌ، وأشار بقوله: وغير ذلك قل إلى ورود أفعلاء في غير المضاعف والمعتل قليلا نحو نصيب وأنصباء وصديق وأصدقاء وهين وأهوناء، ونحو ذلك.

فَوَاعِلٌ لِفَسْوَعِلٍ وَفَاعِلٍ وَفَاعِلَاءٌ مَعَ نَحْوِ كَاهِلٍ وَحَائِضٍ وَصَاهِلٍ وَفَاعِلَةٌ

من أمثلة جمع الكثرة فواعل - وهو مطرد في هذه الأنواع السبعة:

أولها: فوعَلٌ - نحو جوهر وجواهر.

وثانيها: فاعَلٌ - بفتح العين نحو طابع وطوابع.

وثالثها: فاعِلَاءٌ - نحو قاصعاء وقواصع^(١)

ورابعها: فاعِلٌ - اسما علما أو غير علم نحو كاهل وكواهل^(٢) وخاتم

وخواتم.

وخامسها: فاعِلٌ - صفة مؤنث عاقل نحو حائض وحوائض.

وسادسها: فاعِلٌ - صفة مذكر غير عاقل نحو صاهل وصواهل.

(١) قاصعاء: هو جحر اليربوع الذي يقع فيه أي: يدخل.

(٢) كاهل: هو مقدم أعلى الظهر مما يلي العنق وهو الثلث الأعلى وفيه ست فقرات.

وسابعها: فَاعِلَةٌ - مطلقا نحو ضاربة وضوارب و فاطمة و فواطم و ناصية و نواص .

تنبيهات:

الأول: زاد في الكافية نوعا ثامنا وهو فَوَعْلَةٌ نحو صومعة و صوامع .

الثاني: ذكر في التسهيل ضابطا لهذه الأنواع، قال: فواعل لغير فاعل الموصوف به مذكر عاقل مما ثانيه ألف زائدة أو واو غير ملحقة بخماسي، واحترز بقوله: غير ملحقة بخماسي - من نحو خَوَرْتَق^(١) فإنك تقول في جمعه خرائق، بحذف الواو .

الثالث: نص سيبويه على اطراد فواعل في فاعل صفة لمذكر غير عاقل كما تقدم نحو «نجوم طوالع و جبال شوامخ» قال في شرح الكافية: و غلط كثير من المتأخرين فحكم على مثل هذا بالشذوذ، وإنما الشاذ جمع فاعل صفة لمذكر عاقل على فواعل نحو فارس و فوارس، وإلى هذا أشار بقوله: وشدّ في الفارس مع ما ماثلة .

والذي ماثله نحو نَوَاكِسٍ و هَوَالِكٍ و غَوَائِبٍ و شواهد، وكلها في صفات المذكر العاقل، قيل ويحسنه في فوارس أمن اللبس، لاختصاص معناه بالمذكر فإنه لا يقال امرأة فارسة، واما هوالك فورد في مثل قالوا هالك في الهوالك و نواكس و غوائب وردا في الشعر .

تنبيهان:

الأول: تأول بعضهم ما ورد من ذلك على أنه صفة لطوائف فيكون على القياس، فيقدر في قولهم هالك في الهوالك في الطوائف الهوالك، قيل: وهو ممكن إن لم يقولوا رجال هوالك .

الثاني: قال في الارتشاف: وذكر المبرد أنه الأصل وأنه جائز شائع في

(١) الخورتق: هو قصر النعمان الأكبر - والواو فيه لإلحاقه بسفرجل .

الشعر. قلت يعني أنه جائز في الشعر لامطلقا كما نقل غيره، وقال في الارتشاف: وأجاز الأصمعي أن تجمع هذه الصفة جمع الاسم بالحمل عليه.

ويفَعَائِلَ أَجْمَعْنَ فَعَالَهُ وَشِبْهَهُ ذَا تَاءٍ أَوْ مِرْأَلَهُ

من أمثلة جمع الكثرة فعائل وهو لكل رباعي مؤنث بمدة قبل آخره مختوما بالتاء أو مجردا منها، وإلى هذا الضابط أشار بقوله (وشبهه) فاندرج فيه خمسة أوزان بالتاء وخمسة بلا تاء، فالتى بالتاء فَعَالَةٌ نحو سحابة وسحائب، وفعالة نحو رسالة ورسائل، وفعْالَةٌ نحو ذؤابة وذؤائب^(١) وفعُولَةٌ نحو حمولة وحمائل، وفعِيلَةٌ نحو صحيفة وصحائف.

والتي بلا تاء فعَالٌ نحو شمال وشمَائِلٌ وفعَالٌ نحو شمال وشمَائِل^(٢). وفعَالٌ نحو عقاب وعقائب، وفعُولٌ نحو عجوز وعجائز، وفعِيلٌ نحو سعيد - علم امرأة. قال في شرح الكافية: وأما فعائل جمع فعيل من هذا القبيل فلم يأت اسم جنس فيما أعلم، لكنه بمقتضى القياس يكون لعلم مؤنث كسعائذ جمع سعيد - اسم امرأة.

تنبيهات:

الأول: شرط هذه المثل المجردة من التاء أن تكون مؤنثة، فلو كانت مذكرة لم تجمع على فعائل إلا نادرا، كقولهم: جَزُورٌ وَجَزَائِرٌ، وَسَمَاءٌ وَسَمَائِي^(٣)، قال^(٤):

(١) الذؤابة: بضم الذال مهموز - الضفيرة من الشعر إذا كانت مرسلة، فإن كانت ملوية فهي عقيفة، والذؤابة - أيضا: طرف العمامة، وطرف السوط.

(٢) شمال: بكسر الشين - مقابل اليمين، ويفتحها - ريح تهب من ناحية القطب.

(٣) الجزور: قال في القاموس: الجزور البعير، أو خاص بالناقة المجزورة، وقال في المصباح:

الجزور من الإبل خاصة يقع على الذكر والأنثى. وسماء: بمعنى المطر.

(٤) قائله: هو أمية بن الصلت - وهو من الطويل - .

وصدره: له ما رأت عين البصير وفوقه

اللغة: «سماء الإله» أراد به العرش.

الإعراب: «له» جار ومجرور خبر مقدم وضميره لربنا «ما» موصولة مبتدأ مؤخر، وتقديم الخبر للحصر، أي: الذي رآته الأعين ملك لربنا ليس لأحد شيء منه وجملة رأت عين البصير صلة الموصول «فوقه» ظرف خبر مقدم والضمير عائد لما الموصولة «سماء» مبتدأ=

ووصيد ووصائد^(١).

الثانى: قال فى التسهيل: ولْفُعولة وفَعالة وفِعالة وفُعالة أسماء - فشرط الاسمية فى غير فعيلة وأخل باشتراطها هنا، وأما فعيلة فشرط فيها ألا تكون بمعنى مفعولة احترازاً من جريحة وقتيلة ونحوهما، فلا يقال جرائح ولا قتائل، وشذ قولهم ذبيحة وذبائح ونحوهما.

الثالث: ظاهر اطراد فعائل فى هذه الأوزان الخمسة مختومة بالتاء ومجردة منها كما هو ظاهر الكافية، وقال فى التسهيل - بعد ذكر فُعولة وفَعالة وفِعالة وفُعالة: وإن خلون من التاء حفظ فيهن وأحقهن به فعول. انتهى.

وأما فعيل فلم يذكره فى التسهيل، لأنه لم يحفظ فيه فعائل كما تقدم، وهذا يدل على أن فعائل غير مطرد فى هذه الأوزان المجردة وتبعه فى الارتشاف.

الرابع: ذكر فى التسهيل أن فعائل أيضاً لنحو جرائض وقريشاء وبرآكاء وجلولاء وحبارى وحزابية^(٢) أن حذف ما زيد بعد لاميهما، يعنى حبارى وحزابية، واحترز من أن يحذف أول الزائدين فيجمعها حيثذ على الفعالي فتقول: إن حذف ما بعد اللام حباثر، وحزائب، وإن حذف الأول حبارى وحزابى.

= مؤخر «الإله» مضاف إليه «فوق سبع سموات» حال من الضمير المستتر فى فوقه، ومن رفع سماء الإله بالطرف قبله كان فوق سبع سمائيا حالا من سماء الإله.

الشاهد: قوله «سمائيا» فقد جمع على فعائل.

مواضعه: ذكره سيبويه ٢/٥٩، والشاهد ٣٦ فى الخزانة.

(١) الوصيد: يطلق على معان ذكرها القاموس منها: فناء البيت، وعتبته، وبيت كالحظيرة من الحجارة، وكهف أصحاب الكهف، والذي يختن مرتين.

(٢) الجرائض - بجيم مضمومة وهمزة مكسورة - وهو العظيم البطن، والقريشاء: بقاف مفتوحة فراء مكسورة - التمر والبسر الجديدان. والبركاء: بفتح الباء والراء - الثبات فى الحرب والجلولاء: بفتح الجيم وضم اللام - قرية بناحية فارس. والحبارى: بضم الحاء وتخفيف الباء - طائر يقع على الذكر والأنثى. والحزابية: بحاء مفتوحة - وهو الغليظ إلى القصر.

وبِالْفَعَالِي وَالْفَعَالِي جُمُعًا صَحْرَاءُ وَالْعَذْرَاءُ وَالْقَيْسَ اتَّبَعًا

من أمثلة جمع الكثرة الفعالي - بالكسر - والفعالي - بالفتح - ولهما اشتراك وانفراد فيشتركان في أنواع:

الأول: أن يكونا فعلاء اسما نحو صحراء وصحار وصحارى .

والثانى: فَعَلَى اسما نحو عَلَقَى وَعَلَقَى وَعَلَقَى (١).

والثالث: فَعَلَى اسما نحو ذَفَرَى وَذَفَارٍ وَذَفَارَى (٢).

والرابع: فَعَلَى وصفا لائى أفعال نحو حَبَلَى وَحَبَالٍ وَحَبَالَى .

الخامس: فَعَلَاءَ نحو عَذْرَاءَ قَالُوا عَذَارٍ وَعَذَارَى .

وظاهر قوله (والقيس اتبعًا) أن فعالي وفعالي مقيسان فى نحو عذراء كما أنهما مقيسان فى نحو صحراء، ويؤيد ذلك قوله فى شرح الكافية: وكذلك ما أشبههما، ثم يحتمل أن يريد بنحو عذراء ماكان على فعلاء صفة مطلقا أو صفة خاصة بالمؤنث، وهذا أقرب، وقال الشارح: ويشترك فعالي وفعالي فيما كان على فعلاء اسما نحو صحراء أو صفة نحو عذراء، فسوى بينهما ولم يقيد الصفة، ثم الظاهر بعد هذا ما ذكره فى التسهيل وهو أن فعالي يحفظ فى نحو عذراء وأن الفعالي يشاركه فيه فاتضح أنهما غير مقيسين فى فعلاء صفة، ويشتركان أيضا فى جمع مَهْرَى قَالُوا: مَهَارٍ وَمَهَارَى، ولا يقاس عليهما، وسوى فى التسهيل بين عذراء ومهري، وينفرد فعالي - بالكسر بنحو حذرية وسعلاة وعرقوة والمأقى (٣)

(١) علقى: بفتح العين والقاف - اسم نبت .

(٢) ذفرى: بكسر الذال وسكون الفاء - الموضع الذى يعرق من قفا البعير خلف الأذن والفة للإلحاق بدرهم .

(٣) حذرية: بكسر الحاء والراء وإسكان الذال - وهى القطعة الغليظة من الأرض . سعلاة: بكسر السين وسكون العين قال فى القاموس: السعلاة والسعلاء - بكسرهما - الغول: أو ساحرة الجن .

عرقوة: بفتح العين وسكون الراء وضم القاف - وهى الخشية المعترضة على رأس الدلو
المأقى: بفتح الميم وسكون الهمزة وكسر القاف - وهو طرف العين مما يلى الأنف ويقال له: الموق والماق، وأما طرفها مما يلى الصدغ فاللحاظ .

وربما حذف أول زائديه من نحو حَبْنَطَى وَعَفْرَنَى وَعَدَوَلَى وَقَهْوَبَاةً وَبَلْهَنِيَّةً وَقَلْنَسُوةً وحبارى^(١). وندر في أهل وعشرين وليلة وكيقة - وهى البيضة. وينفرد فعالى - بالفتح - بوصف على فَعْلَانٍ أو فَعْلَى نحو سكران وسكرى وغضبان وغضبى فتقول سكارى وغضابى ولاتقول سكارى وغضابى - بالكسر - وورد محفوظا فى الفاظ آخر نحو حبط وحباطى.

وأعلم أن جمع فعلان وفعلى على فعالى - بضم الفاء راجع على فعالى - بفتحها.

تنبيهات:

الأول: إنما لم يذكر هنا ما تنفرد به فعالى من نحو حذرية وما بعدها لأنها يستفاد من قوله (وَبِفَعَالٍ وَشَبِيهِهِ انْطِقًا) وسيأتى بيانه، ولكنه أدخل بفعالى - بضم الفاء - فلم يذكره.

الثانى: قالوا فى جمع صحراء وعذراء: صحارىّ وعذارىّ أيضا - بالتشديد - فصار لكل منهما ثلاثة جموع فعالى وفعالى وفعالى.

الثالث: اعلم أن فعالى - بالتشديد - هو الأصل فى جمع صحراء ونحوها، وإن كان محفوظا لا يقاس عليه، وإنما يجىء غالبا فى الشعر، وإنما قلنا إنه الأصل لأنك إذا جمعت صحراء أدخلت بين الحاء والراء ألفا وكسرت الراء، كما تكسر ما بعد ألف الجمع فى كل موضع نحو مساجد، فتقلب الألف التى بعد الراء ياء، لانكسار ما قبلها، وتنقلب الثانية التى للتأنيث أيضا ياء ثم تدغم الأولى فيها، ثم

(١) حبنطى: بفتح الحاء والطاء وسكون النون - وهو العظيم البطن.

عفرنى: بفتح العين والفاء والنون وسكون الراء - وهو الأسد.

عدولى: بفتح العين والذال واللام وسكون الواو - وهى قرية بالبحرين.

قهوابة: بفتح القاف والهاء وسكون الواو - وهو سهم صغير، وأول زائديه الواو.

بلهنية: بضم الباء وفتح اللام وسكون الهاء من العيش. أى: فى سعة، وأول زائديه النون.

قلنسوة: بفتح القاف واللام وسكون النون وضم السين - ما يلبس على الرأس وزيد فيه

النون والواو ليلتحق بقمحوة، وأول زائديه النون.



إنهم أثروا التخفيف فحذفوا إحدى الياءين، فمن حذف الثانية قال الصحارى - بالكسر - ومن حذف الأولى قال الصحارى - بالفتح - وإنما فتح الراء وقلب الياء ألفا لتسلم من الحذف عند التنوين، والله أعلم.

واجعلْ فعَالِيَّ لغيرِ ذِي نَسَبٍ جَدَّدَ كَالكِرْسِيِّ تَتَّبِعَ الْعَرَبُ

من أمثلة جمع الكثرة فعالي وهو ل ثلاثي، ساكن العين مزيد آخره ياء مشددة لغير تجميد نسب، نحو كرسى وكراسى وبردى وبرادى، واحترز بقوله «لغير ذى نسب جدد» من نحو بصرى، فلا يقال بصارى، وعلامة النسب المتجدد جواز سقوط الياء وبقاء الدلالة على معنى مشعور به قبل سقوطها.

تنبيهات:

الأول: قد تكون الياء فى الأصل للنسب الحقيقى ثم يكثر استعمال ما هى فيه حتى يصير منسيا أو كالمنسى، فيعامل الاسم معاملة ما ليس منسوبا كقولهم مَهْرِيٌّ مَهَارِيٌّ، وأصله البعير المنسوب إلى مَهْرَةَ قَبِيلَةَ من قبائل اليمن، ثم كثر استعماله حتى صار اسما للنجيب من الإبل.

الثانى: ذكر فى التسهيل أن هذا الجمع أيضا لنحو علباء وقوباء وحوَلايا^(١) ويحفظ فى نحو صحراء وعذراء وإنسان وظربان^(٢).

قلت: أما صحراء وعذراء فقالوا فيهما صحارى وعذارى - بالتشديد - وتقدم التنبية على أنه الأصل مع أنه لا يقاس عليه، وأما إنسان وظربان، فقالوا فيهما أناسى وظرابى وأصلهما أناسين وظرابين والياء فيهما بدل من النون. وزعم ابن عصفور: أن هذا البدل فى أناسى لازم، ورد بأن العرب قالت أناسين على الأصل، قال الشاعر^(٣):

(١) حولايا: بفتح الحاء وسكون الواو - اسم موضع، وقال فى القاموس قرية من عمل النهروان.

(٢) ظربان: على وزن قطران - دويبة متنتة الريح قيل تشبه الهر، وقيل تشبه القرد، وقيل تشبه الكلب.

(٣) قائله: لم أقف على اسم قائله - يسلى شخصا مصابا بأهله نارحا عن داره ووطنه وقدم على قوم أحسنوا إليه غاية الإحسان حتى كأنه اجتمع بأهله فى وطنه - وهو من البسيط =

أهلاً باهلاً وبيتاً مثل بيتكم وبالأناسين إبدال الأناسين

قال فى التذليل والتكميل: ولو ذهب ذاهب إلى أن الياء فى أناسى ليست بدلا وأن أناسى جمع أنسى، وأناسين جمع إنسان، لكان قد ذهب إلى قول حسن واستراح من دعوى البدل، إذ العرب تقول: أنسى فى معنى إنسان. قال الشاعر^(١):

ولست لأنسى ولكن لملاك
تنزل من جو السماء يصب

فكما قالوا بختى وقمرى وبختى^(٢) وقمارى كذلك قالوا أنسى وأناسى،

انتهى.

قلت: الحامل لأهل التصريف على جعل أناسى جمع إنسان لا جمع أنسى أن ياءه للنسب، فليست كياء كرسى، قال فى شرح الكافية: ولو كان أناسى جمع أنسى لقليل فى جمع جنى جنانى وفى جمع تركى تراكى، انتهى. ويحكى فى

= الإعراب: «أهلاً» منصوب بفعل محذوف تقديره، أتيت أهلاً «باهلاً» الباء للمقابلة، والمعنى: أتيت أهلاً عوض أهلك «وبيتا» عطف على أهلاً، أى وأتيت بيتاً مثل بيتكم. أى عوضه «وبالأناسين» عطف على قوله باهلاً - والمعنى: وعوضت بالأناسين «إبدال» يجوز بالجر على أنه صفة للأناسين الأول، وبالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، أى: هم إبدال - والجر أظهر - «الأناسين» مضاف إليه. والإبدال - جمع بدل وأراد به العوض، وأراد بالأناسين الأول الأناسين الذين قدم عندهم، وبالثنائى الأناسين الذين فقدهم وأصيب بهم.

الشاهد: قوله «وبالأناسين» فإنه جمع إنسان ويبدل من النون الياء فيقال أناسى.

(٢) قائله: هو رجل من عبد القيس يمدح به النعمان بن المنذر. وقيل: قائله أبو وجزة يمدح به عبدالله بن الزبير رضى الله عنهما، وقيل قائله علقمة بن عبدة - وهو من الطويل - اللغة: «ملاك» بالهمزة - أخرجها الشاعر عن الأصل؛ لأن أصل ملك ملاك، حذف الهمزة للتخفيف. «يصب» ينزل.

الإعراب: «ولست» الواو عاطفة على بيت قبله «ولست» ليس فعل ماض ناقص واسمها وخبرها محذوف. تقديره: لست معزوا لأنسى، وحرف الجر يتعلق بالمحذوف «ولكن» للاستدراك «ملاك» يتعلق بمحذوف تقديره: ولكن أنت معزوا لملاك «تنزل» جملة من الفعل والفاعل وقعت صفة لملاك «من جو» يتعلق به «السماء» مضاف إليه «يصب» جملة وقعت حالا من ملاك.

الشاهد: قوله «لأنسى» فهى بمعنى إنسان.

مواضعه: ذكره سيبويه ٢/٣٧٩.

(١) البختاتى جمع بختى - ككرسى - قال فى اللسان: البخت والبختية دخيل فى العربية أعجمى معرب، وهى الإبل الخراسانية تنتج من عربية وفالج وبعضهم يقول: إن البخت

عربى.

وفى كلام بعضهم ما يقتضى أنه جمع تكسير مطلقا، قال ابن الخباز: قد كسروا على فعيل ثلاثة أبنية: فعل كعبد وعبيد وكلب وكليب ورهن ورهين، وفعل كبقر وبقير، وفعل كضرس وضريس، وهو قليل لأنه أشبه بالآحاد انتهى، فلم يفرق بين عبيد وكليب كما ترى، وكذا قال فى الصحاح، والعبد خلاف الحر والجمع عبيد مثل كلب وكليب وهو جمع عزيز، وذكر فى الكافية أيضا من جموع التكسير فعلى ولم يسمع منه إلا لفظان حجلى جمع حجل، وظربى جمع ظربان، قال: ومذهب ابن السراج أنه اسم جمع، وقال الأصمعى: الحجلى لغة فى الحجل^(١). وذهب الأخفش إلى أن نحو ركب وصحب جمع تكسير ومذهب سيبويه أنه اسم جمع وهو الصحيح، لأنه يصغر على لفظه وذهب الفراء إلى أنه كل ما له واحد موافق فى أصل اللفظ نحو ثمر وثمار جمع تكسير، وليس بشيء.

وَبِفَعَالٍ وَشَبْهَةِ أَنْطَقًا فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ ارْتَقَى

من أمثلة جمع الكثرة وشبهه، والمراد بشبهه ما يماثله فى العدة والهيئة، وإن خالفه فى الوزن، نحو مفاعل وفعال، أما فعالل فيجمع عليه كل ما زادت أصوله على ثلاثة، وما شبهه فيجمع عليه كل ثلاثى مزيد إلا ما أخرجه بقوله: مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى.

وهو باب كبرى وسكرى، وأحمر وحمراء، ورام وكامل ونحوها، لأن هذه قد استقر تكسيرها على ما تقدم بيانه.

تنبيه:

شمل قوله (ما فوق الثلاثة) الرباعى ومازاد عليه: أما الرباعى فإن كان مجردا جمع على فعالل نحو جعفر وجعافر وبرثن وبرثن^(٢) وإن كان بزيادة جمع على شبه فعالل سواء كانت الزيادة للإحاق نحو صيرف وصيرف وعلقى وعلقى^(٣)، أم لغيره نحو أصبع وأصابع ومسجد ومساجد، ما لم يكن مما تقدم استثناءه.

(١) الحجل: بفتح الحاء والجيم - طائر معروف.

(٢) برثن: بضم الباء والياء وسكون الراء - قال فى القاموس: الكف مع الأصابع ومخلب

الأسد. (٣) صيرف: هو المحال من الأمور.

وأما الخماسى فهو أيضا إما مجرد وإما بزيادة، فإن كان مجردا فقد نبه عليه بقوله:

..... وَمِنْ حُمَاسِي جُرْدَ الْأَخْرَانْفِ بِالْقِيَّاسِ

إذا أريد جمع الخماسى المجرد حذف آخره، ليتوصل بذلك إلى بناء فعائل، فتقول فى سفرجل سفارج، ثم إن كان رابعه شبها بالزائد جار حذفه وإبقاء الخامس كما نبه عليه بقوله:

وَالرَّابِعُ الشَّيْبَةُ بِالْمَزِيدِ قَدْ يُحذفُ دُونَ مَا بِهِ تَمَّ الْعَدَدُ

يجوز حذف الرابع إذا كان شبيها بالمزيد لفظا أو مخرجا، فالأول نحو خدرنق^(١) لأن النون من حروف الزيادة، والثانى نحو فرزدق^(٢) لأن الدال من مخرج التاء وهى من حروف الزيادة، فلك أن تقول فيهما خدارق وفراقق - بحذف النون والدال - ولك أن تقول خدارن وفرارذ بحذف الخامس كما تقدم وهو الأجود، وهذا مذهب سيبويه، وقال المبرد: لا يحذف فى مثل هذا إلا الخامس وخوارق وفراقق غلط.

تنبيهان:

الأول: أجاز الكوفيون والأخفش حذف الثالث، كأنهم رأوا حذف الثالث أسهل، لأن ألف الجمع محل محله.

الثانى: منع ابن ولاد تكسير الخماسى البتة، وقال سيبويه لا يكسرونها إلا على استكراه، وقال فى التسهيل: ويفنى غالبا التصحيح عن تكسير الخماسى الأصول، وأما الخماسى بزيادة فإنه يحذف زائده آخرها كان أو غير آخر نحو سِبَطْرَى وسباطر وقدوكس وقدأكس^(٣) ما لم يكن الزائد من الخمسة حرف لين قبل

(١) الخدرنق: العنكبوت: وقالوا خورنق - والصواب الأول.

(٢) فرزدق: اسم جنس جمعى لفرزدقة - وهى القطعة من المعجين.

(٣) سبطرى: مشية فيها تبختر، واسبطر اضطجع وامتد، والإبل أسرع، والبلاد استقامت.

فدوكس: بفتح الفاء والدال والكاف وسكون الواو - هو الأسد والرجل الشديد.

الأخر. فإنه لا يحذف بل يجمع على مفاعيل ونحوه، نحو عصفور وعصافير
وقرطاس وقراطيس وقنديل وقناديل، وهذا مفهوم من قوله:

وَزَائِدَ الْعَادِي الرَّبَاعِي أَحْذِفْهُ مَا لَمْ يَكُ لَيْنًا إِثْرُهُ اللَّذْخَمًا

فإن قلت: فهم من استثنائه حرف اللين أنه لا يحذف، ولكن من أين يفهم
أن واو عصفور وألف قرطاس ونحوها يقلبان ياء؟

قلت: هذا مفهوم من قاعدة مذكورة في التصريف لا يحتاج هنا إلى النص
عليها.

تنبيهان:

الأول: شمل قوله (وزائد العادي الرباعي) نحو قَبَعَثَرِي^(١) مما أصوله
خمسة، فهذا ونحوه إذا جمع حذف حرفان الزائد وخامس الأصول؛ فتقول فيه
قباعث.

الثاني: شمل قوله (لينا) ما قبله حركة مجانسة كما مر تمثيله، وما قبله
حركة غير مجانسة نحو غُرْنِيقٍ وفِرْدُوسٍ^(٢)، فتقول فيهما غرائيق وفراديس، وخرج
منه كَنَهْوَرٌ^(٣) مما يحرك فيه حرف العلة، فإنه لا يقلب ياء، بل حذف فتقول كناهر.

وَالسَّيْنُ وَالتَّاءُ مِنْ كَمُسْتَدْعٍ أَزَلٍ إِذْ بَيْنَا الْجَمْعَ بَقَاءَهُمَا مُخِلٌّ

اعلم أن الاسم إذا كان فيه من الزوائد ما يخل بقاءه بمثالي الجمع - أعني
فعالل وفعاليل - توصل إليهما بحذفه، فإن تأتي أحد المثالين بحذف بعض وإبقاء
بعض أبقى ما له مزية في المعنى أو في اللفظ، فلذلك تقول في جمع مستدع:
مداع - بحذف السين والتاء معا - لأن بقاءهما يخل بينية الجمع، وأبقيت الميم لأن
لها مزية عليهما لكونها تزداد لمعنى يخص الأسماء، وكذلك تقول في منطلق

(١) القبعثرى: العظيم الشديد، والأثنى قبعثراه.

(٢) غرنيق: بضم الغين وسكون الراء وفتح النون - طير من طيور الماء طويل العنق.

وفرديوس: بستان.

(٣) كنهور: كسفرجل - المتراكم من السحاب والضخم من الرجال.

ومغتلّم. مطالِق ومغالِم، فتَوَثَّر الميم بالبقاء على النون والتاء، لما تقدم، وإلى هذا أشار بقوله: والميمُ أُولَى من سِوَاهُ بالبَقَا، فشمَل قوله (من سِوَاهُ) صورتين.

إحداهما: وفاقية وهي أن يكون ثانى الزائدين غير ملحق، كنون منطلق وتاء مغتلّم.

والأخرى: خلافية وهي أن يكون الزائد ملحقا نحو مُقَعِّنَس (١) فمذهب سيبويه فيه وفي نحوه إبقاء الميم فتقول: مقاعس، ومذهب المبرد إبقاء الملحق فتقول: قعاسس، ورجح مذهب سيبويه بأن الميم مصدره وهي لمعنى يخص الاسم فكانت أولى بالبقاء.

تنبيه:

لايعنى بالأولوية هنا رجحان أحد الأمرين مع جوازهما، لأن إبقاء الميم فيما ذكر متعين، لكونه أولى فلا يعدل عنه. قوله: والهمزُ والياء مثلهُ إن سَبَقَا. يعنى أن الهمزة والياء مثل الميم فى كونهما أولى بالبقاء إذا تصدرا نحو أَلْتَدَدُ وَيَلْتَدَدُ (٢) فتقول فى جمعهما: أَلَادٌ وَيَلَادٌ - بحذف النون وإبقاء الهمزة والياء، لتصدرهما ولأنهما فى موضع يقعان فيه دالين على معنى بخلاف النون فإنها فى موضع لا تدل فيه على معنى أصلا، وإنما أذغم أَلَادٌ وَيَلَادٌ فى الجمع رجوعا إلى القياس.

تنبيه:

تقدم أن المزية تكون فى المعنى وفى اللفظ، وماتقدم من إبقاء الميم والهمزة والياء فى المثل السابقة من المزية المعنوية ولها أمثلة آخر لا يحتمل ذكرها هذا المختصر، ومثال المزية اللفظية كقولك فى جمع استخراج تخاريج، لأن له نظيرا وهي تمائيل، فلا تقول سخاريج، لأن سفاعيل معدوم، وكذلك مثله مرمريس (٣)

(١) مقعّنس: أى: متأخر إلى خلف من القعس وهو خروج الصدر ودخول الظهر عند الحذب.

(٢) التدد ويلندد: كلاهما بمعنى الخصم الشديد الخصومة كالآلد.

(٣) مرمريس: من أوصاف الداهية، يقال: داهية مرمريس أى: شديدة، والمرمريس: الأملس أيضا، ووزنه ففعيل.

فتقول فيه مراريس - بحذف الميم وإبقاء الراء - لأن ذلك لا يجهل معه كون الاسم ثلاثيا في الأصل، فلو حذفت الراء وأبقيت الميم فقلت: مراميس لأوهم أنه كون الكلمة رباعية وكذلك مثله حطائط^(١) فإن الهمزة فيه أولى بالبقاء من الألف لتحركها ولشبهها بحرف أصلى لأن زيادتها وسطا شاذة، بخلاف الألف، ويونس يؤثر الألف بالبقاء، لأنها أبعد من آخر الاسم فتقلب همزة فتقول حطائط على القولين، والتقدير مختلف ومائل هذا الفصل كثيرة فلنكتف بما ذكرناه، ومن المزية أيضا ما أشار إليه بقوله:

وَالْيَاءُ لَا الْوَاوَ أَحَدِ فَإِنْ جَمَعْتَ مَا كَحَيْزِبُونَ فَهَوَّ حُكْمٌ حَتْمًا

ما يجب إيثاره بالبقاء واو حيزبون وعيطموس^(٢) ونحوهما فإن تكسيرهما حزاين وعطاميس، حذفت الياء وأبقيت الواو فانقلبت ياء لانكسار ما قبلها وإنما أوثرت الواو في ذلك بالبقاء؛ لأن الياء إذا حذفت أغنى حذفها عن حذف الواو، ولبقائها رابعة قبل الآخر، فيفعل بها ما فعل بواو عصفور، ولو حذفت الواو أولا لم يغن حذفها عن الياء؛ لأن بقاء الياء مفوت لصيغة الجمع.

وَخَيْرُوا فِي زَائِدِي سَرَنْدَى وَكُلُّ مَا ضَاهَاهُ كَالْعَلَنْدَى

زائدا سرندى^(٣) هما النون والألف، فإن حذفت النون قلت؛ سراد، وإن حذفت الألف قلت سراند وكذلك نظائره نحو العلندى^(٤) والحبتطى والعقرنى وإنما خيروا في هذين الزائدين لثبوت التكافؤ بينهما، إذ لامزية لأحدهما على الآخر. والحاصل أنه إن كان لأحد الزائدين مزية أبقى، فإن ثبت التكافؤ فالحاذف مخير. وهذه مسائل أختتم بها باب الجمع:

-
- (١) حطائط: الصغير، كأنه حط عن مرتبة العظيم.
(٢) الحيزبون: المرأة العجور، وفيه زوائد: الياء والواو والنون - العيطموس: التامة الخلق من الإبل والمرأة الجميلة أو الحسنة الطويلة التارة العاقر.
(٣) السرندى: السريع في أموره - أو الشديد.
(٤) العلندى: البعير الضخم - والغليظ من كل شيء - ونوع من شجر العضاة له شوك. واحده بهاء والجمع علاند.

الأولى: يجوز تعويض ياء قبل الطرف مما حذف (منه)^(١) أصل أو زائد، فتقول في سفرجل ومنطلق: سفاريج ومطاليق، وقد ذكر هذا أول التصغير وسيأتي.

الثانية: أجاز الكوفيون زيادة الياء في مماثل مفاعل وحذفها من مماثل مفاعيل، فيجيزون في جعافر جعافير، وفي عصافير عصافر، وهذا عندهم جائز في الكلام وجعلوا من الأول ﴿وَلَوْ أَلْقَى مَعَاذِيرَهُ﴾^(٢) ومن الثاني ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ﴾^(٣) ووافقهم في التسهيل على جواز الأمرين، واستثنى فواعل فلا يقال فيه فواعيل إلا شذوذا كقولهم^(٤):

سَوَابِيغٌ بِيضٌ لَا يُخْرِقُهَا النَّبْلُ

ووافقهم الجرمي على زيادة الياء قياسا في نحو طوابيق وخواتيم^(٥) وكل ما يجمع على فعائل، وقال أبو حاتم في نحو أمنية وأئفسية^(٦) كل ما جاء من هذا

(١) أ.

(٢) من الآية ١٥ من سورة القيامة.

(٣) من الآية ٥٩ من سورة الأنعام.

(٤) قائله: هو زهير بن أبي سلمى - وهو من الطويل - .

وصدره: عليها أسود ضاربات لبوسهم.

اللغة: «عليها» - أي: على الخيل «أسود» جمع أسد «ضاربات» جمع ضارية - من ضرى إذا اجترأ «سوابيغ» كوامل «بيض» صقيلة «النبل» السهم.

الإعراب: «عليها» جار ومجرور خبر مقدم «أسود» مبتدأ مؤخر «ضاربات» صفة «لبوسهم» مبتدأ ومضاف إليه «سوابيغ» خبر المبتدأ «بيض» صفة «لا يخرقها» لا نافية ويخرق فعل مضارع وها مفعول به «النبل» فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة. والجملة صفة لسوابيغ.

الشاهد: قوله «سوابيغ» والقياس سوابغ - بدون الياء -

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٧٠٣، وذكره السيوطي في الهمع ٢/١٨٢.

(٥) طوابيق: جمع طابق - بفتح الباء وكسرها - وهو العضو من أعضاء الإنسان كاليد والرجل، ويجمع على طوابيق وقد جاء الجمع شذوذا طوابيق وخواتيم: نوع من الحلوى - وهو أيضا مايوضع على الطين ويختم به الكتاب.

(٦) أئفسية: بضم الهمزة وسكون الثاء وكسر الفاء - وهي حجر يوضع عليه القدر، وهي ثلاثة أحجار.

النوع واحده مشدد، ففي جمعه التشديد والتخفيف كإثافي، وقال الأخفش: هذا كما يقال في جمع مفتاح مفاتيح ومفاتيح، وقال النحاس: الحذف في المعتل أكثر، ومذهب البصريين أن زيادة الياء في مثل (مفاعل وحذفها من مثال)^(١) مفاعيل لا يجوز إلا للضرورة.

الثالثة: قد ورد في جمع التكسير ما يشبه تصغير الترخيم، وأشار إليه في التسهيل بقوله: وربما قدر تجريد المزيد فيه فعومل معاملة المجرد، ومثال ذلك قولهم في ظريف وخبيث: ظروف وخبوٲ، قال الجرمي والفارسي: كسروه على حذف الزيادة وهو مذهب المبرد، وكان يقول فيه جمع الترخيم، ومذهب الخليل وسيبويه أنه مما جمع على غير واحده المستعمل كملاميح، وأجاز السيرافي أن يكون اسم جمع.

الرابعة: قال في التسهيل يُجمعُ اسم الجمع وجمع التكسير غير الموازن مفاعل أو مفاعيل أو فعلة أو فعلة لما يثنيان له جمع شبيهيهما من مثل الأحاد انتهى. فمن جمع اسم الجمع قوم وأقوام، وظاهر كلام سيبويه أنه لا ينقاس، ومن جمع الجمع عقبان وعقابين كما تقول سرحان وسراحين^(٢) ومعنى قوله «لما يثنيان له» للمعنى الذي يثنيان له، يعني أن الداعي إلى جمعهما هو الداعي إلى تثنيتهما، وظاهر كلامه جواز ذلك في جمع الكثرة وجمع القلة ونقل غيره أن جمع الكثرة لا يقاس عليه باتفاق.

واختلف في جمع القلة فقليل: يقاس عليه، وهو مذهب الأكثرين وقيل: لا ينقاس ولا يجمع من الجموع إلا ما جمعوا، وهو مذهب الجرمي، واختيار ابن عصفور، وبه فسر الفارسي كلام سيبويه.

الخامسة: اختلف في أصائل فقليل: هو جمع جمع جمع لأنه جمع أصال وأصال جمع أصل وأصل جمع أصيل، قاله ابن الشجري، ورده ابن الخشاب وهو خليق بالرد وقيل هو جمع جمع، لأنه جمع أصال وأصال جمع أصل وأصل مفرد

(١) أ. ب.

(٢) السرحان: الذئب، وقيل: الأسد بلغة هذيل.

لا جمع له. وقيل: إن أصالا جمع أصيل كيمين وأيمان وأصائل جمع أصيلة كسفينة وسفائن ذكره ابن الباذش وقاله أيضا أبو الحسين بن فارس^(١) وقال ابن الخشاب: أصائل مفردة أصيل مثل أفيل وأفائل والأفيل الصغير من أولاد الإبل - وعلى هذين القولين فليس بجمع جمع.

السادسة: في الفرق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس، وإنما أخرته إلى هذا الموضوع؛ لأن معرفته متوقفة على معرفة أمثلة التكسير، والفرق بين هذه الثلاثة من وجهين: أحدهما معنوي والآخر لفظي.

أما المعنوي: فقال الشارح في صدر الشرح: الاسم الدال على أكثر من اثنين بشهادة التأمل، إما أن يكون موضوعا للأحاد المجتمعة دالا عليها دلالة تكرر الواحد بالعطف، وإما أن يكون موضوعا لمجموع الأحاد دالا عليها دلالة المفرد على جملة أجزاء مسماه، وإما أن يكون موضوعا للحقيقة ملغى فيه اعتبار الفردية؛ إلا أن الواحد يتنفي بنفيه، فالموضوع للأحاد المجتمعة هو الجمع سواء كان له من لفظه واحد مستعمل كرجال وأسود، أو لم يكن كأبائيل^(٢) والموضوع لمجموع الأحاد، وهو اسم الجمع، سواء كان له واحد من لفظه كركب وصحب، أو لم يكن كرهط وقوم، والموضوع للحقيقة بالمعنى المذكور هو اسم الجنس، وهو غالب فيما يفرق بينه وبين واحده بالتاء كتمر وتمرّة وعكسه كمأة وجبأة. انتهى - يعنى: أن الكما والجبأ للواحد، والكمأة والجبأة للجنس، وهذا قليل، وبعضهم يقول كمأة وللجنس كمء على القياس وقوله: وهو غالب يفرق بينه وبين واحده بالتاء، يشير إلى أن اسم الجنس لا ينحصر في ذلك، لأنه قد يفرق بينه وبين واحده بياء النسب نحو روم ورومي ورنج ورنجي.

(١) هو أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد أبو الحسين اللغوي القزويني كان نحويا على طريقة الكوفيين، سمع أباه وعلى بن إبراهيم بن سلمة وقرأ عليه البديع الهمداني وكان كريما جوادا، وله مقدمة في النحو، واختلاف النحويين وغيرهما. قال الذهبي: مات سنة خمس وتسعين وثلاثمائة.

(٢) أبائيل: بمعنى فرق.

واعلم أن فيما عرف به اسم الجنس نظرا لأن مقتضاه صحة إطلاق تمر ونحوه على القليل والكثير كالعسل والماء، لأن الواحد إنما يستغنى بنفسه إذا كان صادقا عليه، وقد صرح بذلك الشيخ أبو عمرو في شرحه لكافيته، والمفهوم من كلام النحويين أن اسم الجنس الذي يفرق بينه وبين واحده بتاء التانيث نحو جَوْز ونخل^(١) وكلم، لا يطلق على أقل من ثلاثة، وإنما يقال ذلك في نحو ضرب من المصادر، فإنه صالح للقليل والكثير، وإذا قيل ضربة فالتاء للتنصيص على الوحدة، وأما غير المصادر فلا يقال فيها ذلك، وقد صرح المصنف بذلك قال في شرح التسهيل: الكلم اسم جنس جمعي كالنبق واللبن وأقل ما يتناول ثلاث كلمات، بل يقتضى قوله في التسهيل: تكسير الواحد الممتاز بالتاء محفوظ استغناء بتجريده في الكثرة وبتصحيحه في القلة، أن تمرا ونحوه لما فوق العشرة حتى قيل ناقض كلامه الأول.

وأما اللفظي فاعلم أن الاسم الدال على أكثر من اثنين إن لم يكن له واحد من لفظه فإما أن يكون على وزن خاص بالجمع أو غالب فيه أو لا؛ فإن كان على وزن خاص بالجمع نحو عبايد، أو غالب فيه نحو أعراب، فهو جمع واحد مقدر، وإلا فهو اسم جمع نحو رهط وإبل.

وإنما قلنا إن أعرابا على وزن غالب لأن أفعالا وزن نادر في المفردات كقولهم (بُرْمَة أَعْشَار)^(٢) هذا مذهب بعض النحويين، وأكثرهم يرى أن أفعالا وزن خاص بالجمع، ويجعل قولهم (برمة أعشار) من وصف المفرد بالجمع، ولذلك لم يذكر في الكافية غير الخاص بالجمع، وليس الأعراب جمع عرب، لأن العرب يعم الحاضرين والبادين، والأعراب يخص البادين، خلافا لمن زعم أنه جمعه، وإن كان له واحد من لفظه فإما أن يوافقه في أصل اللفظ دون الهيئة أو فيهما، فإن وافقه فيهما وثنى فهو جمع يقدر تغييره نحو فلك، فإن لم يثن فليس بجمع نحو جنب، والمصدر إذا وصف به وإن وافقه في أصل اللفظ دون الهيئة، فإما أن يميز من واحده بنزع ياء النسب نحو روم أو بتاء التانيث ولم يلتزم تانيثه نحو تمر، أو لا؛ فإن ميز بما ذكر ولم يلتزم تانيثه فهو اسم جنس، وإن التزم تانيثه فهو جمع نحو

(١) جوز: الجوز - يفتح الجيم وسكون الواو - المفازة التي يتيه فيها السالك.

(٢) البرمة: قدر من حجارة، وبرمة أعشار إذا كانت عظيمة لا يحملها إلا عشرة، وقيل: إذا

كانت مكسرة على عشر قطع.

تُخَم وتهم، حكم سيويه بجمعيتهما، لأن العرب التزمت تأنيثهما، فإن الغالب على (اسم الجنس)^(١) الممتاز واحده بالثاء. التذكير، وقال ابن سيده: التذكير والتأنيث سواء في الاستعمال والكثرة. وإن لم يكن كذلك، فإما أن يوافق أوزان الجموع الماضية أولا، فإن وافقها فهو جمع، ما لم يساو الواحد في التذكير والنسب إليه دون قبح فيكون اسم جمع، فلذلك حكم على غزى بأنه اسم جمع لغار، لأنه ساوى الواحد في التذكير، بخلاف كليب، فإنه جمع لأنه مؤنث، وحكم أيضا على ركاب بأنه اسم جمع لركوبة، لأنهم نسبوا إليه فقالوا: ركابي، والجموع لا ينسب إليها إلا إذا غلبت أو أهمل واحدها.

وإنما قلنا: دون قبح، لأن الجمع قد يساوى الواحد فيما ذكر بقبح فيقال الرجال قام، وإن خالف أوزان الجمع الماضية فهو اسم جمع نحو صحب وركب، لأن فعلا ليس من أبنية الجمع، خلافا لأبي الحسن.

والحاصل أن اسم الجنس هو ما يتميز واحده بالياء أو بالثاء ولم يلتزم تأنيثه واسم الجمع مالا واحدا له من لفظه وليس على وزن خاص بالجمع ولا غالب فيه، أو له واحد ولكنه مخالف لأوزان الجمع، أو غير مخالف ولكنه مساو للواحد دون قبح في التذكير والنسب. وإذا عرفا عرف الجمع بمعرفتهما. والله أعلم.

(١) أ، ب.

التصغير

إنما ذكره بعد التفسير (لأنهما)^(١) - كما قال سيبويه - من واد واحد، فلنذكر فوائده وعلاماته وشروط المصغر.

أما فوائده عند البصريين (فثلاثة)^(٢): التقليل، والتقريب، والتحقيق. فالتحقيق: إما لذات الشيء نحو حجير أى: حجر صغير، وإما لشأنه نحو رجيل.

والتقليل: لكمية الشيء (نحو)^(٣) درهيمات، والتقريب: إما لزمان الشيء نحو بعيد العصر، وإما لمكانه نحو دوين السماء، وإما لمنزلته نحو صديقى.

وزاد الكوفيون فى فوائده التعظيم، كقول لييد^(٤):

دُوَيْهِيَّةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الْأَنَامِلُ

أى: الموت.

وأجيب بأن الداهية إذا كانت عظيمة كانت سريعة الوصول، فالتصغير لتقليل المدة، أو بأن المراد أن أصغر الأشياء قد يفسد الأمور العظام.

(١) أ، ب - وفى جـ (لأنه). (٢) أ، ب. (٣) أ، جـ.

(٤) قائله: هو لييد بن ربيعة بن عامر العامرى - وهو من الطويل - .

وصدره: وكل أناس سوف تدخل بينهم

اللغة: (دويهية) تصغير داهية، ويروى فى مكانه (خويخة) وهو مصغر خوخة - بفتح فسكون - وهو الباب الصغير. أى أنه سيفتح عليهم باب يدخل إليهم منه الشر، وإذا مات الإنسان أو قتل اصفرت أنامله واسودت أظافره، وقيل: المراد من الأنامل الأظافر فإن صفرتها لاتكون إلا بالموت.

الإعراب: (كل) مبتدأ (أناس) مضاف إليه (سوف) هنا للتحقيق والتأكيد (تدخل) فعل مضارع (بينهم) متعلق بتدخل (دويهية) فاعل تدخل والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ (تصفر) فعل مضارع (منها) متعلق بالفعل (الأنامل) فاعل تصفر، الجملة فى محل رفع صفة لدويهية.

الشاهد: قوله (دويهية) حيث إن التصغير هنا للتعظيم عند الكوفيين.

مواضعه: ذكره الشجرى فى أماليه ٢/٢٥، ٢/٤٩، وابن الأنبارى فى الإنصاف ١٣٩، وابن يعيش ٥/١١٤، ٢/٥٦١ فى الخزانة، ٨٥ فى شرح شواهد الشافية، ٢/١٨٥ همع الهوامع، ٣/٧٠٦ شرح الأشموني.

وأما علامته فهي: الياء، وإنما جعلوها ياء، لأن أولى الحروف بالزيادة حروف المد واللين، فالألف قد استبدت بها الجمع فعدلوا إلى الياء، لأنها أقرب إلى الألف، وزعم بعض الكوفيين وصاحب الغرة: أن الألف قد تجعل علامة التصغير، واستدلوا بقول العرب في: هدهد، هدهد، يعنون التصغير، وفي دابة وشابة، دابة وشوابة. ورد بأن الهدهد لغة في الهدهد، وأما دابة وشوابة فألفهما بدل من ياء التصغير والأصل دوية وشوية، لأن ياء التصغير قد تجعل ألفا إذا وليها حرف مشدد.

وأما شروط المصغر فأربعة:

الأول: أن يكون اسما فلا يصغر الفعل ولا الحرف، لأن التصغير وصف في المعنى وشذ تصغير فعل التعجب، وفي كونه مقيسا خلاف تقدم في بابه.

الثاني: أن يكون غير متوغل في شبه الحرف، فلا تصغر المضمرات ولا من وكيف ونحوها. وشذ تصغير بعض أسماء الإشارة والموصولات، وسيأتي.

والثالث: أن يكون قابلا للتصغير فلا يصغر نحو كبير وجسيم، ولا الأسماء المعظمة شرعا، وفي أسماء شهور السنة وأيام الأسبوع قولان، والمنع مذهب سيويه.

والرابع: أن يكون خاليا من صيغ التصغير وشبهها، فإنه لا يصغر نحو كمي^(١).

فُعَيْلًا اجْعَلِ الثَّلَاثِيَّ إِذَا صَغَّرْتَهُ نَحْوُ قُدَيْ فِي قَدَا

فُعَيْعِلٌ مَعَ فُعَيْعِيلٍ لِمَا فَاقَ كَجَعَلِ دَرِهَمَ دُرَيْهَمًا

أبنية التصغير ثلاثة: فُعَيْلٌ وفُعَيْعِلٌ وفُعَيْعِيلٌ، ففُعَيْلٌ للثلاثي مطلقا نحو قُدَيْ في تصغير قُدَيْ، وفليس في تصغير فلس، وفُعَيْعِلٌ وفُعَيْعِيلٌ لما زاد على الثلاثة.

أما فُعَيْعِلٌ. فللرباعي نحو دريهم في درهم، وجعيفر في جعفر: وللخماسي المجرد إذا حذف آخره ولم يعوض نحو فريزد في فرزدق.

(١) الكمي^(١) من الخيل: هو الفرس الذي تضرب حمرة إلى سواد.

وأما فعييل: فللخماسى ولما فوقه أيضا، إذا كان قبل آخره حرف لين نحو عصيفير أو حذف منه وعوض نحو فريزيد (ولما فوقه أيضا)^(١).

تنبيهات:

الأول: هذه الأوزان الثلاثة من وضع الخليل - رحمه الله -، فقيل له: لم بنيت المصغر على هذه الأمثلة؟ فقال: وجدت معاملة الناس على فلس ودرهم ودينار.

والثاني: وزن المصغر بهذه (الأوزان)^(٢) اصطلاح خاص بهذا الباب، اعتبر فيه مجرد اللفظ تقريبا، وكراهة لتكثير الأبنية، وليس بجار على مصطلح التصريف.

الا ترى أن وزن أحيمد ومكيرم وسفيرج فى التصغير فعيعل، ووزنها التصريفى أفيعل ومفيعل وفعيعل.

الثالث: فهم من قوله (فعيلا اجعل الثلاثى) أن فى الثلاثى إذا صغر ثلاثة أعمال: ضم أوله وفتح ثانيه وإلحاق ياء ساكنة بعده.

وفهم من قوله (فعيعل مع فعييل لما . . فاق . .) أن ما فوق الثلاثة يشارك الثلاثى فى الأعمال الثلاثة ويزيد (عليه)^(٣) رابعا وهو كسر ما بعد الياء إلا (فيما)^(٤) سيسثنيه.

الرابع: هذه الكيفية المذكورة إنما هى فى المتمكن، وأما غير المتمكن فإنه يخالفه فى بعضها وسيأتى آخر الباب.

الخامس: ذكروا لضم أول المصغر عللا أكثرها ظاهر الضعف، منها أنهم لما فتحوا فى التكسير أول الرباعى والخماسى لم يبق إلا الكسر والضم، فكان الضم أولى لمكان الياء. قال معناه السيرافى. وفتحوا ثانيه لأن ياء التصغير وألف التكسير فى نحو مفاعل متقابلان فحمل ما قبل الياء على ما قبل الألف.

(١) أ، ب.

(٢) فى جـ (الأمثلة).

(٣) أ، ب. (٤) أ، ب.

السادس: قال بعضهم: ضم أول المصغر وفتح ثانيه إنما هو فيما ليس كذلك نحو صرد^(١) أو تقول: الضمة والفتحة في المكبر غير الضمة والفتحة في المصغر كما في فلك ونحوه.

وجزم ابن إياز بالثاني فقال: لو كان أول المكبر مضموما كغراب وغلام ثم صغرت له حكم بأن الضمة في التصغير غيرها في التكبير، وقال بعضهم في نحو زبرج^(٢) بما قبل آخره مكسورا إذا صغر لا يغير، قال: ولو قيل: إن الكسرة في التصغير غيرها في التكبير لكان وجها.

السابع: لو كان المكبر على هيئة المصغر كميّطر ومهيمن^(٣) ونحوهما من أسماء الفاعلين، فقال بعضهم: إن تصغيرها يكون بالتقدير، وظاهر التسهيل أن مثل هذا لا يصغر لأنه شرط في المصغر خلوه من صيغ التصغير وشبهها.

وَمَا بِهِ لِمَتَّهِ الْجَمْعُ وَصِلَ بِهِ إِلَى أُمَّثَلَةِ التَّصْغِيرِ صِلَ

يعنى: أنه يتوصل إلى بناء فعيعل وفعيعل فيما زاد على أربعة أحرف (بما يتوصل به إلى متتهى الجمع)^(٤) يعنى بناء مفاعل ومفاعيل (وللحاذف)^(٥) هنا - من ترجيح وتخيير - ماله في التفسير فتقول في تصغير فرزدق فرزدق بحذف الخامس، أو فريزق بحذف الرابع، لأنه يشبه الزائد، وتقول في منطلق مطليق بحذف النون وإبقاء الميم؛ لأن لها مزية كما تقدم، وتقول في استخراج تخييرج - بحذف السين، لأن التاء أولى بالبقاء لما سبق، وتقول في حيزبون^(٦) حزيبين - بحذف الياء وإبقاء الواو مقلوبة ياء لما مر، وتقول في علندی^(٧) عليند أو عليد، إذ لا مزية لأحد زائديه على الآخر، وقد تقدم بيان ذلك في التفسير فأغنى عن إعادته.

(١) الصرد: بضم ففتح - طائر ضخم الرأس يصطاد العصافير، وبياض في ظهر الفرس من أثر الدبر.

(٢) الزبرج: الزينة من وشى أو جوهر، وقيل: الذهب، وقيل: السحاب الرقيق.

(٣) المهيمن: اسم فاعل هيمن إذا كان رقيقا على الشيء.

(٤) ب، ج - وفى أ (بما يوصل به فيه إلى متتهى الجمع).

(٥) أ - وفى ب، ج (وللحاذف).

(٦) الحيزبون: المرأة العجوز.

(٧) العلندی: بالفتح - الغليظ من كل شيء، وربما قيل: جمل علندی - بالضم - .

تنبيه:

يستثنى من ذلك هاء التانيث، وألفه الممدودة، وياء النسب، والألف والنون بعد أربعة أحرف فصاعداً، فإنهن لا يحذفن في التصغير، ولا يعتد بهن كما سيأتى.

وَجَائِزٌ تَعْوِضُ يَا قَبْلَ الطَّرْفِ إِنَّ كَانَ بَعْضُ الْأِسْمِ فِيهِمَا انْحَدَفَ

يعنى: أنه يجوز أن يعوض مما حذف في التكسير والتصغير ياء قبل الآخر، وسواء في ذلك ما حذف منه أصل نحو سفرجل فتقول في جمعه سفارج وإن عوضت قلت سفاريج وفي التصغير سفيرج وإن عوضت قلت: سفيريج.

وما حذف منه زائد نحو منطلق فتقول في جمعه مطالق ومطابق، وفي تصغيره مطليق على الوجهين.

وعلم من قوله (جائز) أن التعويض لا يلزم.

تنبيه:

قال في التسهيل: وجائز أن يعوض مما حذف ياء ساكنة قبل الآخر، مالم يستحقها لغير تعويض، واحترز بقوله «لغير تعويض» من نحو لفاغيز جمع لُغِيَّزَى، فإنه حذفت ألفه ولم يحتج إلى تعويض، لثبوت يائه التي كانت في المفرد.

وَحَائِدٌ عَنِ الْقِيَّاسِ كُلِّ مَا خَالَفَ فِي الْبَابَيْنِ حُكْمًا رُسِمًا

مما خولف (به)^(١) القياس في التصغير نحو قولهم في المغرب: مغربان كأنه تصغير مغربان، وفي العشاء، عَشِيَّان كأنه تصغير عَشِيَّان، وفي عشية عَشِيَّشِيَّة كأنه تصغير عَشَاة، وفي إنسان: أنيسيان كأنه تصغير أنسيان وفيه خلاف. مذهب البصريين أنه فعلان من الأُنْس، وقال الشيباني: فعلان أيضاً، لكن من الإيناس بمعنى الإبصار، وقال معظم الكوفيين إنه أفعالان من النسيان فهو على الأولين من

(١) أ، ج، وفي ب (فيه).

هذا النوع، وفي بنون: أينون كأنه تصغير أبنين، وفي ليلة ليلية كأنه تصغير ليلاه، وفي رجل رويجل كأنه تصغير راجل، وفي صبية وغلمة: أصبية وأغلمة، كأنهما تصغير أفعلة، فهذه الألفاظ ما استغنى فيها بتصغير مهمل عن تصغير مستعمل (وقد سمع في بعضها القياس أيضا)^(١) قالوا في صبية صبية على القياس. أنشد سيويه^(٢):

صِيبَةٌ عَلَيَّ الدُّخَانُ رُمُكًا مَا إِنْ عَدَا أَصْغَرُهُمْ أَنْ رُكًّا

يقال: رك زكيكا إذا دب، قال المبرد: والصواب: ما إن عدا أكبرهم.

ومما خولف به القياس في التفسير قولهم: رهط وأراهط، وباطل وأباطيل، وحديث وأحاديث، وكراع وأكارع، وعروض وأعارض، وقطيع وأقاطع^(٣).

فهذه جموع لواحد مهمل استغنى به عن جمع المستعمل، هذا مذهب سيويه والجمهور، وذهب بعض النحويين إلى أنها جموع للمنطوق به على غير قياس، وذهب ابن جنى إلى أن اللفظ يغير إلى هيئة أخرى ثم يجمع، فيرى في

(١) أ، جـ.

(٢) قاله: هو رؤية بين العجاج - وهو من الرجز -.

اللغة: «رمكا» - بضم الراء وسكون الميم - جمع أرمك والرمكة لون كلون الرماد «عدا» جاوز «أن ركا» ويرى قد ركا.

يصف رؤية بهذا: صبية صغارا قد اغبروا وتشعثوا لشدة الزمان وقلب الشتاء والبرد. الإعراب: «صبية» منصوب بفعل مقدر تقديره ترك صبية «على الدخان» حال «رمكا» صفة لصبية «ما» النفي «إن» زائدة «عدا» فعل ماضٍ «أصغرهم» فاعل ومضاف إليه «أن» مصدرية «ركا» فعل ماضٍ والألف للإطلاق والفاعل ضمير، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول عدا.

الشاهد: قوله «صبية» حيث صغرت على لفظها، والأكثر في كلامهم أصبية.

مواضعه: ذكره سيويه ٢/١٣٩، والمقتضب ٢١٢، والمخصص ١/٣١.

(٣) الرهط: قوم الرجل وقبيلته ويطلق على الجماعة من ثلاثة إلى عشرة أو من سبعة إلى عشرة بشرط أن يكونوا كلهم رجالا.

والكراع: هو مستلق الساق - وفي نسخة ب (كراع وأكاريع).

والعروض: آخر تفعيلة من الشطر الأول من بيت الشعر.

أباطيل أن الاسم غير إلى إبطيل أبطول ثم جمع، وذهب المبرد إلى أن أراهط جمع أراهط وأباطيل جمع إبطال مصدر أبطل واستغنى به عن جمع الاسم، وأعاريض تكسير إعراض مصدر أعرض.

وذهب الفراء إلى أن أحاديث جمع أحدوثة بمعنى حديث، وقال ابن خروف: إن أحدوثة إنما تستعمل في المصائب والدواهي لا في معنى الحديث الذي يتحدث به، وعد بعضهم من هذا النوع قولهم: أظافير في جمع ظفر، وليال في جمع ليلة، وليستا منه، بل هما مما استغنى فيه بجمع واحد مستعمل قليلا، لأنهم قالوا (أظفور. وليلاه، وإن كان الأشهر ليلة وظفرا - قلت: وكذا لا ينبغي أن يعد قولهم)^(١) في التصغير ليلية مما استغنى فيه بتصغير مهمل.

لَتَلُوْا يَ التَّصْغِيْرَ مِنْ قَبْلِ عِلْمٍ تَأْنِيْثٌ أَوْ مَدَّةٌ الْفَتْحُ اُنْحَتَمَ
كَذَاكَ مَا مَدَّةٌ اَفْعَالٍ سَبَقُ أَوْ مَدَّةٌ سَكَرَانَ وَمَا بِهِ التَّحَقُّقُ

اعلم أن ما بعد ياء التصغير إن كان حرف إعراب جرى بوجوه الإعراب: على مقتضى العوامل نحو زبيد، وإن لم يكن حرف إعراب وجب كسره كما كسر ما بعد ألف التكسير إلا خمسة أشياء:

الأول: ما قبل علامة التأنيث وهي التاء والألف نحو طلحة وسكري، فتقول فيهما طليحة وسكيري - بالفتح - لوجوب فتح ما قبل تاء التأنيث، ومحافظة على بقاء الألف.

ويعنى بقوله (مِنْ قَبْلِ عِلْمٍ) ما كان متصلا كما مثل: فلو انفصل من الياء كسر نحو دُحَيْرِجَةَ.

الثاني: ما قبل مدة التأنيث وهي الألف التي قبل الهمزة في حمراء ونحوه، فإنها ليست علامة للتأنيث عند جمهور البصريين، وإنما العلامة عندهم الألف التي انقلبت همزة، وقد تقدم بيان ذلك في التأنيث والتذكير، فتقول في تصغير حمراء حميراء - بالفتح - محافظة على سلامة الألف.

(١) ب، ج .

فإن قلت: فلعله أراد بعلم التانيث التاء وحدها، وبالمدة الألفين المقصورة والممدودة.

قلت: لا يصح ذلك لأن المقصورة علم تانيث أيضا فتخصيصه بالتاء لا وجه له، وإنما عطف المدة المذكورة على علم التانيث، لعدم اندراجها فيه فهو كقوله في التسهيل: أو ألف التانيث أو الألف قبلها.

فإن قلت: قوله في شرح الكافية: فإن اتصل بما ولى الياء علامة تانيث فتح، كتُميرة وحُبَيْلى وحُمَيْرَاء - يقتضى أن المدة في حمراء مندرجة في قوله (علامة تانيث)، ولذلك اقتصر في الكافية على قوله: لتانيث علم.

قلت: يجوز في ذلك - والتحقيق ما تقدم.

والثالث: ما قبل ألف أفعال نحو أجمال فتقول فيه أجمال محافظة على بقاء الألف (التي) (١) للجمع.

تنبه:

أطلق الناظم أفعالا، ولم يقيده بأن يكون جمعا، فشمّل المفرد، وفي بعض نسخ التسهيل (أو ألف أفعال جمعا أو مفردا) فمثال الجمع ما ذكر، وأما المفرد فلا يتصور تمثيله على قول الأكثرين، إلا ما سمي به من الجمع، لأن أفعالا عندهم لم يثبت في المفردات. قال سيويه: إذا حقرت أفعالا اسم رجل قلت: أفعال، كما تحقرها قبل أن تكون اسما، فتحقير أفعال كتحقير عطشان، فرقوا بينها وبين أفعال لأنه لا يكون إلا واحدا، ولا يكون أفعال إلا جمعا. انتهى.

وقد أثبت بعض النحويين أفعالا في المفردات، وجعل منه قولهم: برمة أعشار، وثوب أخلاق وأسمال (٢) وهو عند الأكثرين من وصف المفرد بالجمع، وتصغيره أفعال كما سبق.

(١) أ.

(٢) عطف مرادف يقال سهل الثوب سمولا خلق فهو ثوب أسمال هـ قاموس. ويقال: ثوب أسمال، ويقال: ثوب أخلاق. إذا كان قد صار مزقا.

فإن قلت: إذا فرعنا على مذهب من أثبتته في المفردات، فهل يصغر على أفعال أو على أفعال؟

قلت: مقتضى إطلاق الناظم وقوله في التسهيل: جمعا أو مفردا - أنه يصغر على أفعال - بالفتح.

ومقتضى قول من قال من النحويين (أو أفعال جمعا) كآبي موسى وابن الحاجب أنه يصغر على أفعال - بالكسر.

وقال بعض شراح تصريف ابن الحاجب: قيد بقوله (جمعا) احترازا عما ليس بجمع، نحو أعشار فإن تصغيره أعشير. انتهى.

وقال الشارح: (أو ألف أفعال جمعا، وعلى هذا نبه بقوله سبق)، انتهى. فقيد. وحمل كلام الناظم على التقييد، وكأنه جعل (سبق) قيدا لأفعال: أي ألف أفعال السابق في باب التكمير، وهو الجمع، أما تقييده فتبع فيه آبا موسى ومن وافقه. وقال الشلوبين مشيراً إلى قول أبي موسى: هذا خطأ؛ لأن سيويه قال: إذا حقرت أفعالا اسم رجل قلت: أفعال كما تحقرها قبل أن تكون اسما، وأما حمل كلام الناظم على التقييد، فلا يستقيم؛ لأن قوله (سبق) ليس حالا من أفعال فيكون مقيدا به، بل هو صلة ما، ومدة مفعول لسبق تقدم عليه، والتقدير: كذلك ما سبق مدة أفعال، وأيضا فإن الناظم أطلق في غير هذا الكتاب، بل صرح بالتعميم في بعض نسخ التسهيل. فعلى هذا يحمل كلامه. والله أعلم.

الرابع: ما قبل ألف سكران ونحوه مما آخره ألف ونون زائدتان لم يعلم جمع ما هما فيه على فعالين دون شذوذ، ولهذا أحال الناظم على سكران، فيقال فيه سكران، لأنهم لم يقولوا في جمعه سكارين، وكذلك ما كان مثله نحو غضبان وعطشان، فإن جمع على فعالين دون شذوذ صغر على فعالين نحو سرحان وسريحين^(١) فإنه جمع على سراحين، وإن كان جمعه على فعالين شاذاً لم يلتفت

(١) سرحان: الذئب، وقيل: الأسد بلغة هذيل.

إليه، بل يصغر على فعيلان، مثال ذلك: غرثان^(١) وإنسان، فإنهم قالوا جمعهما غرثين وأناسين على جهة الشذوذ، فإن صغرا قيل فيهما: غرثان وأنيسان.

وإذا ورد ما آخره ألف ونون مزيدتان، ولم يعرف هل تقلب العرب ألفه ياء أو لا؟ حمل على باب سكران، لأنه أكثر.

الخامس: ما كان قبل اسم منزل منزلة تاء التانيث، والمراد به عجز المركب نحو بعلبك فتقول فيه بعلبك، ولم يذكره هنا.

وَأَلْفُ التَّانِيثِ حَيْثُ مَدًّا وَتَاوُهُ مُتَفَصِّلِينَ عُدًّا
كَذَا الْمَزِيدُ آخِرًا لِلنَّسَبِ وَعَجْزُ الْمُضَافِ وَالْمَرْكَبِ
وَهَكَذَا زِيَادَتَا فَعْلَانَا مِنْ بَعْدِ أَرْبَعِ كَزَعْفَرَانَا
وَقَدَّرِ انْفِصَالَ مَا دَلَّ عَلَى تَثْنِيَةٍ أَوْ جَمْعِ تَصْنِيحِ جَلًّا

يعنى: أنه لا يعتد فى التصغير بهذه الأشياء الثمانية، لأنها تعد منفصلة،
أى: تنزل منزلة كلمة مستقلة.

ومعنى عدم الاعتداد بها أن ما قبلها يصغر غير متمم بها.

الأول: ألف التانيث الممدودة نحو راهطاء.

الثانى: تاء التانيث نحو حنظلة.

الثالث: ياء النسب نحو عبقرى^(٢).

الرابع: عجز المضاف المركب نحو عبد شمس.

الخامس: عجز المركب. يعنى غير المضاف المتقدم ذكره نحو بعلبك.

السادس: الألف والنون الزائدتان بعد أربعة أحرف فصاعدا، نحو زعفران

(١) غرثان: بفتح الغين فراء ساكنة وجمعه غرثى كسكارى من غرث كفرح جاع هـ قاموس.

(٢) عبقرى: نسبة إلى عبقر، تزعم العرب أنه اسم بلد الجن فينسبون إليه كل شىء عجيب.

وعبوثران^(١) واحترز من أن يكونا بعد ثلاثة نحو سكران وسرحان، وقد تقدم حكمها.

السابع: علامة التثنية نحو مسلمين.

الثامن: علامة جمع التصحيح نحو مسلمين ومسلمات.

فهذه لا يعتد بها فتقول في تصغيرها رويهاء وحنيطلة وعبيقرى وعبيد شمس، ويعيلبك وزعيفران وعبيثران ومسيلمان ومسيلمين ومسيلمات، فيقدر تمام بنية التصغير قبل الألف والتاء وكذا ساثرها.

تنبيهات:

الأول: هذا تقييد لإطلاق قوله (وما به لمتهى الجمع وصل) وقد تقدم التنبيه عليه.

الثاني: ليست الألف الممدودة عند سيبويه كتاء التأنيث في عدم الاعتداد بها من كل وجه؛ لأن مذهبه في نحو جلولاء وبركاء، وقريثاء^(٢) - مما ثالثه حرف مد - حذف الواو والألف والياء، فتقول في تصغيرها: جليلاء وبريكاء وقريثاء - بالتخفيف بخلاف نحو فروقة^(٣) فإنه يقول في تصغيرها فريقة - بالتشديد، ولا يحذف، فقد ظهر أن الألف عنده يعتد بها من هذا الوجه، بخلاف التاء. ومذهب المبرد إبقاء الواو والألف والياء في جلولاء وأخويه، فيقول في تصغيرها: جليلاء وبريكاء وقريثاء - بالإدغام مسويًا بين ألف التأنيث وتائه.

وحجة سيبويه أن لألف التأنيث الممدودة شبهها بهاء التأنيث وشبها بالألف المقصورة، واعتبار الشبهين أولى من إلغاء أحدهما، وقد اعتبر الشبه بالهاء من قبل

(١) عبوثران: اسم نبت.

(٢) جلولاء: بفتح أوله وضم ثانيه - ناحية من نواحي سواد العراق في طريق خراسان بينها وبين خانقين سبعة فراسخ، وجلولاء أيضا: مدينة مشهورة بأفريقيا بينها وبين القيروان أربعة وعشرون ميلا.

والبركاء: شدة القتال.

والقريثاء: ضرب من التمر أسود.

(٣) فروقة: تقول رجل فروقة، وامرأة فروقة، ورجل فرق، إذا كان شديد الفزع.

مشاركة الألف المدودة لها في عدم السقوط وتقدير الانفصال بوجه ما فلا غنى عن اعتبار الشبه بالألف المقصورة في عدم ثبوت الواو في جلولاء ونحوها، فإنها كآلف حبارى الأولى، وسقوطها في التصغير متعين عند بقاء ألف التانيث، فكذا يتعين سقوط الواو المذكورة ونحوها في التصغير.

واعلم أن تسوية الناظم هنا بين ألف التانيث المدودة وتائه تقتضى موافقة المبرد. ولكنه صحح في غير هذا النظم مذهب سيويه.

الثالث: اختلف أيضاً في نحو (ثلاثين) علماً أو غير علم، وفي نحو (جدارين، وظريفين، وظريفات) أعلاماً، فمذهب سيويه الحذف فتقول: ثلثون - بالتخفيف - لأن زيادته غير طارئة على لفظ مجرد، فعومل معاملة جلولاء، وكذا يفعل بما جعل علماً مما فيه علامة التثنية وجمع التصحيح، نص على جميع ذلك. ومذهب المبرد إبقاء حرف المد في ذلك والإدغام كما يفعل في جلولاء واتفقا في نحو (ظريفين، وظريفات) إذا لم يجعلن أعلاماً على التشديد ولم يذكر هنا هذا التفصيل.

وَأَلْفُ التَّانِيثِ ذُو الْقَصْرِ مَتَى زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَثْبُتَا

ألف التانيث المقصورة أبعد عن تقدير الانفصال من المدودة لعدم إمكان استقلال النطق بها، فلذلك تحذف في التصغير خامسة فصاعداً، فإن بقاءها يخرج البناء عن مثال فعييل كقولك في قرقرى ولغيزى قريقر ولغيزغز^(١). فإن كانت خامسة وقبلها مدة زائدة جاز حذف المدة وإبقاء ألف التانيث وجاز عكسه، وإلى هذا أشار بقوله:

وَعِنْدَ تَصْغِيرِ حُبَارَى خَيْرٌ بَيْنَ الْحَبِيرَى قَادِرٍ وَالْحَبِيرِ

فإن حذفت المدة قلت الحبيرى، وإن حذفت ألف التانيث قلت الحبير بقلب المدة ياء ثم تدغم ياء التصغير فيها.

(١) قرقرى: اسم موضع، واللغيزى: بضم أوله وتشديد ثانيه مفتوحاً: مثل اللغز - كقفل وكربط وكجبل - وهو ماعى من الكلام وأخفى المراد منه.

وَارْدُدْ لِأَصْلِ ثَانِيًا لَيْنًا قَلْبُ فَقِيْمَةٌ صِيْرٌ قُوِيْمَةٌ تُصِبُ

اعلم أن الثاني يرد إلى أصله في التصغير بشرطين:

الأول: أن يكون لينًا، والثاني: أن يكون بدل غير همزة تلي همزة فاندراج

في ذلك ثلاثة أنواع:

أولها: ما كان لينًا منقلبا عن لين نحو باب وميزان وقيمة وناب وموقن، فتقول في تصغير باب بويب، لأن ألفه عن واو، وفي ميزان موزين لأن ياءه عن واو، وكذلك تقول في قيمة قويمة وديمة دويمة؛ لأن الياء فيهما منقلبة عن واو، وفي ناب - وهو السن - نيب، لأن ألفه عن ياء، وفي موقن ميقن لأن واوه عن ياء، وإنما رد الثاني في ذلك إلى أصله لزوال سبب انقلابه.

وثانيها: ما كان لينًا مبدلا من حرف صحيح غير همزة نحو دينار وقيراط، فإن أصلهما دَنَارٌ وقِرَاطٌ^(١) والياء فيهما بدل من أول المثليين، فتقول في تصغيرهما دنينير وقريريط، لزوال سبب الإبدال.

وثالثها: ما كان لينًا مبدلا من همزة لا تلي همزة نحو ذيب فإن أصله الهمزة، والياء فيه بدل من الهمزة، فإذا صغرته قلت: ذؤيب - بالهمزة - رجوعا إلى أصله، لأن قلب الهمزة ياء إنما لانكسار ما قبلها.

وخرج بالشرط الأول ما ليس بلين، فإنه لا يرد إلى أصله ولو كان مبدلا من لين فتقول في قائم قويم - بالهمزة - وفي متعد متيعد خلافا للزجاج في متعد، فإنه يرد إلى أصله، فيقول فيه: مويعد، والأول مذهب سيويه، وهو الصحيح، لأنه إذا قيل فيه مويعد أوهم أن مكبره موعد، أو موعد، أو موعد، ومتيعد لا إبهام فيه.

وخرج بالشرط الثاني ما كان لينًا مبدلا من همزة تلي همزة كالف آدم وياء أيمة فإنهما لا يردان إلى أصلهما، أما آدم فتقلب ألفه واوا، وأما أيمة فيصغر على لفظه.

(١) بدليل جمعها على دنانير وقراريط.



تنبيهات:

الأول: ضابط هذا الفصل إنما أبدل لعله ما لا تزول بالتصغير (فإنه لا يرد إلى أصله) (١) وما أبدل لعله تزول بالتصغير رد إلى أصله.

الثاني: ظهر بما ذكرناه أن قوله في شرح الكافية (وهو - يعنى الرد - مشروط بكون الحرف لين مبدلا من لين) غير محرز، بل ينبغي أن يقول (مبدلا من غير همزة تلى همزة) كما ذكر في التسهيل.

الثالث: ظاهر قوله (لينا قلب) أن مراده قلب عن لين كما قال في الكافية:

واردُّ لأصلٍ ثانياً أُبدلَ من ذى اللين عَيْناً فهو بالردِّ قَمينٌ

وذلك لأن القلب في اصطلاح أهل التصريف لا يطلق على إبدال حرف لين من حرف صحيح، ولا عكسه، بل على إبدال حرف علة من حرف علة آخر، وإذا كان كذلك فمفهومه يوهم اشتراط كونه مبدلا من لين. صرح به في شرح الكافية.

فإن قلت: فعل مراده بالقلب هنا مطلق الإبدال، فيشمل ما كان مبدلا من لين وما كان مبدلا من غيره.

قلت: إذا حمل على هذا ورد عليه (ما كان بدلا من همزة تلى همزة) (٢) فإنه لم يستثنه.

الرابع: أجاز الكوفيون في نحو ناب مما ألفه ياء نويب بالواو، وأجازوا أيضا إبدال الياء في نحو شيخ واوا، ووافقهم في التسهيل على جوازه فيهما جوازا مرجوحا، ويؤيده أنه سمع في بيضة بويضة، وهو عند البصريين شاذ.

وقوله (وشذ في عيد عييد) وجه شذوذه أنهم صغروه على لفظه، ولم يردوه إلى أصله، وقياسه، عويد، لأنه من عاد يعود، فلم يردوا الياء إلى الأصل.

قال الشارح: حملا على قولهم في جمعه أعياد.

(١) - وفي ب، ج، (لم يرد إلى أصله).

(٢) ب، ج، وفي أ (ما كان بدل تلى همزة).

قلت: وقال غيره فيه نظر؛ لأنهم قالوا: جمعوه على أعياد فرقا بينه وبين جمع عود فينبغي أن يقال: وصغروه على عيد فرقا بينه وبين تصغير عود، ولا حاجة إلى جعل أحدهما محمولا على الآخر.

وقوله: ... وَحْتِمٌ.. للجمع من ذَا مَا لِتَصْغِيرِ عِلْمٍ

يعنى: يجب لجمع التكسير من رد الثانى إلى أصله ما وجب للتصغير، كقولك فى باب وناب وميزان أبواب وموازن، إلا ما شذ كاعباد وقوله^(١):

حمى لا يحل الدهر إلا بإذنتنا ولا نسأل الأقوام عقد الميثاق

يريد: الموائق.

وَالْأَلْفَ الثَّانِ الْمَزِيدُ يُجْعَلُ وَأَوَا كَذَا مَا الْأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ

الألف إذا كانت ثانية فلها خمسة أقسام:

الأول مبدل من ياء كتاب، والثانى: مبدل من واو كباب.

والثالث: مجهول الأصل كعاج وصاب^(٢).

والرابع: زائد كضارب.

والخامس: مبدل من همزة كآدم.

فإما الأولان فتقدم أنهما يردان إلى الأصل، وأما الثالث والرابع فينقلبان واوا

وإليهما أشار بقوله فى البيت، فيقال: عويج وصويب وضويوب.

(١) قائله: هو عياض بن أم درة - وهو من الطويل -

اللغة: (حمى) الحمى بكسر الحاء هو الموضع الذى يحميه الإمام ولا يقربه أحد، من حمى المكان وأحماء (لايحل) من الإحلال.

الإعراب: (حمى) خبر مبتدأ محذوف أى: حمانا حمى أو نحو ذلك مما يناسب المقام (لايحل) على صيغة المجهول جملة من الفعل ونائب الفاعل فى موضع الرفع على أنه صفة لحمى (الدهر) منصوب على الظرفية (إلا) أداة استثناء (بإذنتنا) متعلق بالفعل (لا نسأل) لا نافية ونسأل فعل مضارع والفاعل ضمير والجملة عطف على ما قبلها (الأقوام) مفعول به (عقد) مفعول ثان (الميثاق) مضاف إليه

الشاهد: قوله (عقد الميثاق) فإن القياس فيه الموائق لأنه جمع ميثاق ١/٣١.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٧١٥، وابن يعيش ٥/١٢٢، وشرح الشافى ١/٣١.

(٢) صاب: اسم شجر مر. واحدته صابة، وقيل: هى عصارة الصبر.



وأما الخامس: فينقلب واوا أيضا نحو أويدم، ولم ينبه عليه.
واعلم أن حكم التكسير في إبدال الثاني كحكم التصغير؛ فتقول: ضوارب
وأوادم.

وكمّل المنقوص في التصغير ما لَمْ يَحُوْ غَيْرَ التَّاءِ ثَالِثًا كَمَا

المنقوص هنا هو العام، وهو ما حذف منه أصل الخاص، وهو ما حرف
إعرابه ياء لازمة قبلها كسرة.

فإذا صغر المنقوص المذكور كمل بأن يرد ما حذف منه إن كان على حرفين
نحو «خذ» مسمى به - وثبة ويد - فتقول فيها أخيد وثيبة ويديّة - برد فاء الأول
وعين الثاني ولام الثالث.

وإن كان على ثلاثة والثالث تاء التأنيث لم يعتد بها، ويكمل أيضا كما
يكمل الثنائي، نحو عدة وسنة: فتقول فيهما: وعيدة وسنيهة أو سنية، برد فاء
الأول ولام الثاني.

فإن قلت: فهل ورد من هذا النوع محذوف العين؟

قلت: لا أعرف لذلك مثالا إلا لفظا واحدا فيه خلاف وهو ثبة - ذهب
الزجاج إلى أنها محذوفة العين من ثاب يثوب، وذهب غيره إلى أنها محذوفة
اللام من ثبيت إذا جمعت، وهو الأولى.

وهذا الخلاف إنما في الثبة التي هي مجتمع الماء من وسط الحوض.

وأما الثبة التي هي الجماعة من الناس، فهي من محذوفة اللام، لا أعرف
في ذلك خلافا.

وإن كان للمنقوص ثالث غير الياء لم يرد إليه ما حذف؛ لعدم الحاجة إليه،
لأن بنية فعيل تتأتى بدونه؛ فتقول في هار وشاك وميت^(١) هوير، وشويك،
ومبيت، وإلى هذا أشار بقوله:

(١) هار وشاك: اعلم أن أصلهما هاور وشاوك فحذفت الواو على غير القياس فوزنهما قال،
وكان القياس قلبهما همزة وقد جاءوا على القياس أيضا فقليل: هائر وشاتك بورن فاعل
.. صبان.

...مأ.. لَمْ يَحْوِ غَيْرَ التَّاءِ ثَالِثًا

ففهم منه أنه إن حوى ثالثا غير التاء لم يرد إليه المحذوف، وإن كان الثالث هو التاء لم يعتد بها ورد إليه.

تنبيهات:

الأول: شذ قول بعض العرب في هار هوير - برد المحذوف - ولا يقاس عليه، خلافا لأبي عمرو، ونقل أيضا عن يونس والمازني إلا أن أبا عمرو ويونس يردان الهمزة في خير وشر، والمازني لا يرداها فيهما.

الثاني: إنما قال (غير التاء)، ولم يقل غير الهاء، ليشمل تاء بنت وأخت؛ فإنها لا يعتد بها أيضا، بل يقال: بنية وأخية - برد المحذوف.

الثالث: يعنى بقوله (ثالثا) ما زاد على حرفين، ولو كان أولا أو وسطا، فالأول كقولك في تصغير يرى^(١): يُرى، فلا يرد اعتدادا بحرف المضارعة، وأجاز أبو عمرو والمازني الرد؛ فيقولان: يُرى. ويونس يرد ولا ينون على أصل مذهبه في يعيل^(٢) ونحوه، وتقدم مثال الوسط.

فإن قلت: كان ينبغي أن يقول: ما لم يحو غير التاء أو همزة الوصل، لأن همزة الوصل لا يعتد بها أيضا، بل يرد المحذوف فيما هي فيه.

قلت: لا يحتاج إلى ذلك، فإن ما فيه همزة الوصل إذا صغر حذفت فيبقى على حرفين لا ثالث لهما نحو اسم وابن، تقبول في تصغيرهما: سمي وبنى، بحذف همزة الوصل استغناء عنها بتحريك الأول.

وقوله (كما) أشار إلى أن الثنائي وضعنا يكمل أيضا في التصغير توصلا إلى بناء فعيل إلا أن هذا النوع لم يعلم له ثالث، فيرد بخلاف النوع السابق.

وأجاز في الكافية والتسهيل في الثنائي وضعنا وجهين:

أحدهما: أن يكمل بحرف علة، فتقول في عن وهل - مسمى بهما - عنى

وهلى.

(١) يرى مسمى به. (٢) يعيل: تصغير يعلى.



والآخر: أن يجعل من قبيل المضاعف، فتقول فيهما: عين وهليل، وصرح في التسهيل بأن الأول أولى، وبه جزم الشارح.

فإن قلت: إذا كمل بحرف علة فهل يكمل بياء أو بواو؟

قلت: خير بعضهم فقال: واو أو ياء، وظاهر كلام المصنف أنه ياء (لأنه)^(١) شبهه بدم، ونص الأبدى على أنه ياء، وهو الأظهر.

تنبيهان:

الأول: لا يظهر لهذين الوجهين أثر لفظي في نحو «ما» الاسمية والحرفية إذا سمي بهما - فإنك تقول على التقديرين موى، وهو واضح.

الثاني: في قوله (كما) نظر، لأنه أراد التمثيل، فليس بجيد؛ لأن ما ونحوه من الثنائي وضعا، ليس من قبيل المنقوص فكيف يمثل به، وإن أراد التنظير، فليس نظير المنقوص إلا في مطلق التكميل؛ لأن المنقوص يرد إليه ما حذف منه، وهذا لم يعلم له محلوف، فلا يؤخذ إذ ذاك من كلامه إلا أن نحو (ما) يكمل كما يكمل المنقوص، ولا يدري بما يكمل، والله أعلم.

وَمَنْ بَرَّخِيمٌ يُصَغَّرُ أَكْتَفَى بِالْأَصْلِ كَالْعَطِيفِ يَعْنِي الْمَعْتَفَا

من التصغير نوع يسمى تصغير الترخيم، وهو تصغير الاسم بتجريده من الزوائد، فإن كانت أصوله ثلاثة صغر على فعيل، وإن كانت أصوله أربعة صغر على فعيعل فتقول في معطف: عطيف، وفي أزهر: زهير، وفي حمدان وحامد ومحمود وأحمد حميد، وتقول في قرطاس وعصفور: قريطس وعصيفر.

تنبيهات:

الأول: إذا كان المصغر تصغير الترخيم ثلاثى الأصول، ومسماه مؤنث، لحقته التاء، فتقول في غلاب وسعاد وحبلى: غلّابية وسعيدة وحبيلة.

(١) أ، ج.

الثانى: إذا صغرت نحو حائض وطالق من الأوصاف الخاصة بالمؤنث تصغير الترخيم، قلت: حيض وطلق، لأنهما فى الأصل صفة لمذكر.

الثالث: شذ فى تصغير إبراهيم وإسماعيل بربه وسميع، فحذفوا من كل منهما أصلين وزائدين؛ لأن الهمزة فيهما والميم واللام أصول، أما الميم واللام فباتفاق، وأما الهمزة ففيها خلاف: مذهب المبرد أنها أصلية، ومذهب سيويه أنها زائدة، وينبغى عليهما تصغير الاسمين لغير ترخيم، فقال المبرد: أبيره، وقال سيويه: بريهم وسميعيل، وهو الصحيح الذى سمعه أبو زيد وغيره من العرب، وعلى هذا ينبغى جمعهما؛ فقال الخليل وسيويه: براهم وسماعيل، وعلى مذهب المبرد أباريه وأساميع، وحكى الكوفيون براهم وسماعل بغير ياء، وبراهمة وسماعلة، والهاء بدل من الياء.

وقال بعضهم: أباره وأسامع، وأجاز ثعلب براه كما يقال فى تصغيره بربه، والوجه أن يجمعهما جمع سلامة، فيقال: إبراهيمون وإسماعيلون.

الرابع: لا يختص تصغير الترخيم بالأعلام، خلافا للفراء وثعلب، وقيل: وللكوفيين، بدليل قول العرب: (يجرى بليق ويذم)^(١) تصغير أبلق، ومن كلامهم: (جاء بأمر الربيق على أريق)^(٢). قال الأصمعى: تزعم العرب أنه من قول رجل رأى الغول على جمل أورق، فقلبت الواو فى التصغير همزة وأما قولهم (عرف حميق جملة)^(٣) فلا حجة فيه، لاحتمال أن يكون تصغير حمق.

وَإِخْتِمَ بِنَا التَّائِيثِ مَا صَغَّرْتَ مِنْ
مُؤَنَّثِ عَارِ ثَلَاثِي كَسِينِ

(١) بليق: اسم فرس كان يسبق. ومع ذلك يعاب - مجمع الأمثال للميدانى ٤٦٥٩.
(٢) قال أبو عبيد: أم الربيق: الداهية، وأصله من الحيات، وأما أريق: فأصله وريق تصغير أورق مرخما، وهو الجمل الذى لونه لون الرماد - مجمع الأمثال للميدانى ٨٨٨.
(٣) أى: عرف هذا القدر وإن كان أحمق، ويروى (عرف حميقا جملة) أى: أن جملة عرفه فاجترأ عليه، يضرب فى الإفراط فى مؤانسة الناس، ويقال: معناه عرف قدره ويقال: يضرب لمن يستضعف إنسانا ويولع به فلا يزال يؤذيه ويظلمه - مجمع الأمثال للميدانى ٢٤١٤.

تلتحق تاء التانيث فى تصغير الاسم المؤنث بلا علامة إذا كان ثلاثيا فى الأصل أو فى الحال أو فى المآل

فالأول: نحو يد فإنه ثلاثى فى الأصل، فتقول فى تصغيره يديه.

والثانى: نحو سن ودار. فتقول فى تصغيرهما سنينة ودوية.

والثالث: نوعان:

أحدهما ما كان رباعيا بمدة قبل لام معتلة، فإنه إذا صغر تلتحقه التاء نحو سماء وسمية، وذلك لأن الأصل فيه سميى - بثلاث ياءات - الأولى ياء التصغير، والثانية بدل المدة، والثالثة: بدل لام الكلمة، فحذفت إحدى الياءين على القياس المقرر فى هذا الباب، فبقى الاسم ثلاثيا، فلتحقه التاء كما تلتحق الثلاثى المجرد.

والآخر: ما صغر تصغير الترخيم مما أصوله ثلاثة، وقد تقدم بيانه.

ثم استثنى من هذا الضابط نوعين لا تلتحقهما التاء، وأشار إلى الأول منهما بقوله: **مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّائِثِ ذَا لَبْسٍ كَشَجَرٍ وَبَقْرٍ وَخَمْسٍ**

يعنى: أن التاء لا تلتحق اسم الجنس الذى يتميز من واحده بنوع التاء نحو شجر وبقر فتقول فى تصغيرهما شجير وبقير، إذ لو قلت فى تصغيرهما شجيرة وبقيرة لالتبس بتصغير شجرة وبقرة، ولا تلتحق أيضا بضعا وعشرا وما دونهما من عدد المؤنث، بل يقال: بضيع وعشير، إذ لو قيل: بضيعة وعشيرة، لتوهم أن ذلك عدد مذكر، ثم أشار إلى الثانى بقوله: **وَشَذَّ تَرَكَ دُونَ لَبْسٍ**.

يعنى: شذ ترك التاء دون لبس، فى ألفاظ مخصوصة لا يقاس عليها، وهى: ذود، وشول^(١) وناب - للمسن من الإبل - وحرب وفرس وقوس ودرع - للحديد. وعرس وضحى ونعل ونصف^(٢)، وبعض العرب يذكر الحرب والدرع

(١) الذود: من ثلاثة أبعرة إلى عشرة، وقيل: غير ذلك.

الشول: وهى من الإبل ما أتى عليها من حملها أو وضعها سبعة أشهر فجف لبنها.

(٢) عرس: بالكسر - امرأة الرجل ورجلها، ولبوة الأسد، وبالضم ويضمين طعام الوليمة ه قاموس - والمناسب هنا الكسر.

وعرب: خلاف العجم.

ونصف: هى المرأة المتوسطة بين الصغر والكبر.

والعرس، فلا يكون من هذا القبيل، وبعضهم ألحق التاء فى عرس وقوس، فقال:
عريسة وقويسة .

تنبيهات:

الأول: لم يتعرض فى الكافية والتسهيل إلى استثناء النوع الأول أعنى: نحو
شجر وخمس .

الثانى: كان ينبغى أن يستثنى نوعا آخر وهو طالق من أوصاف المؤنث، إذا
صغر تصغير الترخيم، وقد تقدم التنبيه عليه .

الثالث: لا اعتبار فى العلم بما نقل عنه من تذكير وتأنيث، بل تقول فى
رمح - علم امرأة - رميحة، وفى عين - علم رجل - عيين، خلافا لابن الأنبارى
فى اعتبار الأصل، فتقول فى الأول: رميح، وفى الثانى: عيينة، واستدل بقولهم:
عيننة بن حصن ونحوه، وأجيب بأن ذلك مما نقل مصغرا .

الرابع: إذا سميت مؤنثا بينت وأخت حذف هذه التاء ثم صغرت وألحقت
تاء التأنيث فتقول: بنية، وأخية، وإذا سميت بهما مذكرا لم تلحق التاء، فتقول:
بنى وأخى .

وقوله: .. وَنَدَّرَ.. لِحَاقُ تَا فِيمَا ثُلَاثِيَا كَثْرُ

أى: ندر لحاق التاء فى تصغير ما زاد على ثلاثة، وذلك قولهم فى وراء:
وريفة - بالهمزة - وفى أمام: أميمة، وفى قدام: قديديمة
وقوله (كثر) بمعنى فاقه فى الكثرة و(ثلاثيا) مفعوله تقدم عليه .

تنبيه:

أجاز أبو عمرو أن يقال فى تصغير حبارى ولغيزى^(١) حبييرة ولغيزية، فيجاء

(١) الحبارى: بضم أوله وتخفيف ثانيه - طائر يقع على الذكر والأنثى، والواحد والجمع،
وهو على شكل الأوزة .

بناء عوضا من الألف المحذوفة، وظاهر التسهيل موافقته، فإنه قال: ولا تلحق التاء دون شذوذ غير ما ذكر، إلا ما حذفت منه ألف التأنيث خامسة أو سادسة.

وَصَغَرُوا شُدُودًا الَّذِي وَالَّتِي وَذَا، مَعَ الْفُرُوعِ مِنْهَا تَا وَتِي

التصغير من جملة التصريف في الاسم، فحقه ألا يدخل غير المتمكن، إلا أن أسماء الإشارة والموصولات شابهت المتمكن، لكونها توصف ويوصف بها، فلذلك استبيح تصغير بعضها، لكن على وجه خولف به تصغير المتمكن، فترك أولها على ما كان عليه قبل التصغير، وعوض منه ضمة ألف مزيدة في الآخر، ووافقت المتمكن في زيادة ياء ثالثة ساكنة بعد فتحة، ف قيل في الذي والتي: اللذيا واللتيا، وفي تثنيتهما: اللذيان واللتيان، وأما الجمع فقال سيبويه في جمع الذي اللذيون رعا واللذين جرا ونصبا - بالضم قبل الواو والكسر قبل الياء، وقال الأخفش: اللذيون واللذين - بالفتح - كالمقصور.

ومنشأ الخلاف من التثنية، فسيبويه يقول: حذفت ألف اللذيا في التثنية تخفيفا وفرقا بين المتمكن وغيره، والأخفش يقول: حذفت لالتقاء الساكنين. قال بعضهم: ولم يتقل عن العرب ما يستند إليه في جمع الذي.

قالوا في جمع التي: اللتيات، وهو جمع للتيا تصغير التي، ولم يذكر سيبويه من الموصولات التي صغرت غير اللذيا واللتيا وتثنيتهما وجمعهما. وقال في التسهيل: واللتيات واللويتا في اللاتي، واللويا واللويون في اللاتي واللاتين، فزاد تصغير اللاتي واللاتين. وظاهر كلامه أن اللتيات واللويتا كلاهما تصغير اللاتي، أما اللويتا فصحيح، ذكره الأخفش. وأما اللتيات فإنما هو جمع اللتيا كما سبق، فتجوز في جعله تصغير اللاتي. ومذهب سيبويه أن اللاتي لا يصغر استغناء بجمع اللتيا، وأجاز الأخفش أيضا اللويا في اللاتي غير مهموز، وأجاز غيره اللويا في اللاتي وقال في اللاتين اللويون.

قيل: والصحيح أنه لا يجوز تصغير اللاتي ولا اللواتي، وهذا مذهب

سيبويه.

وصغروا من أسماء الإشارة ذا وتا، فقالوا: ذيا وتيا، وفي التثنية: ذيان وتيان، وقالوا فى أولى - بالقصر -: أوليا، وفى أولاء - بالمد -: أولياء، ولم يصغروا منها غير ذلك.

تنبيهات:

الأول: لأسماء الإشارة فى التصغير من التثنية والخطاب ما لها فى التكسير.

الثانى: أن أصل ذيا وتيا ذيبا وتيبا، بثلاث ياءات، الأولى عين الكلمة، والثانية للتصغير، والثالثة لام الكلمة، فاستثقلوا ذلك مع زيادة الألف آخره فحذفت الياء لأن ياء التصغير لمعنى فلا تحذف، ولأن الثالثة لو حذفت لزم فتح ياء التصغير لأجل الألف.

فإن قلت: ما الداعى إلى هذا التقدير؟

قلت: الداعى إليه المحافظة على ما استقر لىاء التصغير من كونها لا تلحق

إلا نالته.

الثالث: ما ذكر من التقدير إنما يستقيم على قول البصريين. أن ذا ثلاثى فى الوضع وأن ألفه عن ياء، وعين الكلمة محذوفة، وهى ياء أيضا.

وذهب بعضهم إلى أن عينه واو فتكون من باب طويت، وقد قيل: إن هذه الألف هى العين واللام هى المحذوفة.

وأما على مذهب الكوفيين والسهلى فلا يستقيم لأن الألف عندهم زائدة وهو مما وضع على حرف واحد.

وذهب قوم منهم السيرافى إلى أن ذا ثنائى فى الوضع، والتقدير السابق فيه يمكن، لأنه يكمل فى التصغير كما تقدم فى ماء.

الرابع: ذكروا أن الألف فى آخر هذه الأسماء عوض من ضم أولها. قيل: ويرده ما حكى من ضم لام اللذيا واللثيا، وذكر فى التسهيل أن الضم لغة.

الخامس: زيادة الألف فى ألبا - بالقصر - ظاهرة، لأن ألفه أبدلت ياء وأدغمت ياء التصغير فيها.

وأما ألياء - بالمد - فمذهب المبرد أن الألف المزيدة ألحقت قبل الهمزة لثلاثا يصير الممدود مقصورا، فالياء الأولى للتصغير والثانية منقلبة عن ألف أولاء، والألف التي قبل الهمزة هي المزيدة. ومذهب الزجاج أن الألف زيدت آخرها كما في أخواته، لكنه يرى أن أصل همزة أولاء ألف، فزيدت الياء ثالثة وقلبت الألف التي بعدها وأعيدت الهمزة إلى أصلها وزيدت ألف العوض آخرها.

واعلم أن في همزة أولاء ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنها عن ياء وهو مذهب المبرد.

والثاني: أن أصلها ألف وهو مذهب الزجاج.

والثالث: أنها أصلية غير مبدلة من شيء (يل إلا)^(١) مما فاؤه همزة ولامه همزة وهو مذهب الفارسي وقد تقدمت (هذه المذاهب في باب اسم الإشارة)^(٢).

فإن قلت: كيف زعموا أن الألف المزيدة في ألياء وأليا للعوض وأولها مضموم؟

قلت: الضمة فيهما ليست المجتلبة للتصغير، بل هي الموجودة في حال التكبير.

السادس: اعلم أن قول الناظم: **وَصَغَّرُوا شُدُودًا** ..، البيت معترض من ثلاثة أوجه:

أولها: أنه لم يبين الكيفية، بل ظاهره أن تصغيرها كتصغير المتمكن.

وثانيها: أن قوله (مع الفروع) ليس على عمومته، لأنهم لم يصغروا جميع الفروع.

وثالثها: أن قوله (منها تا وتي) يوهم أن تى صغر كما صغرتا، وقد نصوا على أنهم لم يصغروا من ألفاظ المؤنث إلا تا، وهو المفهوم من التسهيل، فإنه قال: لا يصغر من غير المتمكن إلا ذا والذي وفروعهما الآتى ذكرها، ولم يذكر من ألفاظ المؤنث غير تا.

(١) أ، ج وفي ب (كأولياء وألياء وأليا).

(٢) أ، ج.

النسب

هذا الأعراف في ترجمته، وقال سيويه باب الإضافة.

ويحدث بالنسب ثلاثة تغييرات؛ الأول: لفظي، وهو ثلاثة أشياء: إلحاق ياء مشددة آخر المنسوب إليه وكسر ما قبلها، ونقل إعرابه إليها.
والثاني: معنوي، وهو صيرورته اسما لما لم يكن له.

والثالث: حكمي، وهو معاملته معاملة الصفة المشبهة في رفعه المضمَر والظاهر باطراد. وقد أشار إلى التغيير اللفظي بقوله:

يَاءَ كِيَا الْكُرْسِيِّ زَادُوا لِلنَّسَبِ وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبَ

يعنى: أنهم إذا قصدوا نسبة شيء إلى شيء زادوا آخر المنسوب إليه ياء مشددة (كيا الكرسي) مكسورا ما قبلها كقولك في النسب إلى زيد زیدی، ولم ينص على أن إعرابه يتقل إليها لوضوحه.

ثم إنه قد ينضم إلى هذه التغييرات في بعض الأسماء تغيير آخر أو أكثر، فمن ذلك ما أشار إليه بقوله:

وَمِثْلُهُ مِمَّا حَوَّاهُ أَحْذَفُ وَتَا تَأْنِيثٌ أَوْ مَدَّةٌ لِاتِّسَابِ

يعنى: أنه يحذف لياء النسب كل ياء تماثلها في كونها مشددة بعد ثلاثة أحرف فصاعداً وتجعل ياء النسب مكانها، كقولك في شافعي: شافعي، وفي مرمي مرمي.

يقدر حذف الأولى وجعل ياء النسب في موضعها.

فإن قلت: فهل يظهر لهذا التقدير أثر لفظي؟

قلت: يظهر أثره في نحو بخاتي جمع بختي - إذا سمي به - ثم نسب إليه، فإنك تقول: هذا بَخَاتِي^(١) مصروفاً، وكان قبل النسب غير مصروف.

(١) بخاتي: جمع بختي ككرسي - قال في اللسان «البخت والبختية دخيل في العربية أعجمي معرب، وهي الإبل الخراسانية تنتج من عريبة وفالج، وبعضهم يقول: إن البخت عربي، وفي الحديث «فأنتي بسارق قد سرق بختية» والبختية: الأثني من الجمال البخت، وهي جمال طوال الأعتاق...».

تنبیه:

لا فرق في ذلك بين ما ياءه رائدتان كشافعي، وبين ما إحدى ياهيه أصلية كمرمى (هذا هو الأفتح، وفصل بعض العرب، فقال في المرمى: مرموى، لأن ثاني ياء به أصلية وسيأتي)^(١).

وقوله (تا تأنيث) يعني: أنها تحذف أيضا لياء النسب، فيقال في النسب إلى مكة مكى، لثلا يجمعوا بين علامتى تأنيث فى نحو امرأة مكة.

وقول العامة: درهم خليفتى - لحن.

وقوله (أو مدته) يعني: أن ألف التأنيث المقصورة، وهى إما رابعة أو خامسة فصاعدا، فإن كانت خامسة فصاعدا حذفت وجها واحدا، كقولك فى حبارى: حُبَارَى وفى قبعثرى: قُبْعَثْرَى^(٢)، وإن كانت رابعة فى اسم ثانيه متحرك حذفت كالخامسة كقولك فى جَمَزَى جَمَزَى^(٣)، وإن كان ثانيه ساكنا فوجهان: قلبها واوا وحذفها.

وقد أشار إليها بقوله:

وإن تَكُنْ تَرْبِعُ ذَا ثَانٍ سَكَنٌ فَقَلْبُهَا وَاوَا وَحَذْفُهَا حَسَنٌ

مثال ذلك حبلى، فتقول على الأول: حبلوى، وعلى الثانى: حبلى.

تنبیهات:

الأول: يجوز مع القلب أن يفصل بينها وبين اللام بألف زائدة تشبيها بالمدود.

الثانى: ليس فى كلام الناظم ترجيح أحد الوجهين على الآخر، وليس على حد سواء، بل الحذف هو المختار، وقد صرح به فى غير هذا النظم.

(١) أ، جـ.

(٢) القبعثرى: الجمل الضخم، والفصيل المهزول، ودابة تكون فى البحر، والعظيم الشديد.

(٣) الجمزى: بفتح الجيم وبالميم والزاي: السريع

الثالث: شذوا فى بنى الحبلى من الأنصار، فقالوا: الحبلى - بفتح الباء .

لشبهها المُلحق والأصلى ما لها .

يعنى: أن الألف الرابعة إذا كانت للإلحاق نحو علقى أو منقلبة عن أصل نحو ملهى، فلها ما لألف التأنيث من نحو حبلى من القلب والحذف، فتقول علقوى وملهوى وعلقى وملهى .

فأشار بقوله: وللأصلى قلب يعتمى .

إلى ترجيح القلب فى المنقلبة عن أصل، فملهوى أفصح من ملهى، يقال: اعتماه يعتميه، إذا اختاره، واعتماه يعتامه أيضا .

قال طرفه^(١):

أرى الموت يعتام الكرام ويصطفى
عقيلة مال الفاحش المتشدد

تنبيهات:

الأول: أراد بالأصلى المتقلب عن أصل واو أو ياء، لأن الألف لا تكون أصلا غير منقلبة إلا فى حرف وشبهه .

الثانى: تخصيص الأصلى بترجيح القلب يوهم أن ألف الإلحاق ليست كذلك، بل تكون كالألف التأنيث فى ترجيح الحذف؛ لأنه مقتضى قوله (ما لها)، وقد صرح فى الكافية وشرحها بأن القلب فى ألف الإلحاق الرابعة أجود من

(١) قائله: هو طرفه بن العبد - وهو من الطويل - .

اللغة: «يعتام» يختار يقال: اعتماه واعتماه أى: اختاره «عقيلة» عقيلة كل شىء خياره وأنفسه «الفاحش» السئ الخلق «المتشدد» البخيل المسك .

وإنما جعل الموت يختار كرام الناس ويصطفى خيار المال، وإن كان لا يخص شيئا دون شىء فى الحقيقة، لأن فقد الكرم وفقد خيار المال أشهر وأعرف من غيره، فكأنه لشهرته لم يكن غيره ولا حدث شىء سواه .

الإعراب: «أرى» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه «الموت» مفعول به «يعتام» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه «الكرام» مفعول به «ويصطفى» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه «عقيلة» مفعول به . «مال» مضاف إليه «الفاحش» مضاف إليه «المتشدد» صفة .

الشاهد: قوله (يعتام) فإنه يقال فيه يعتمى أيضا .

مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٦٢٧ .

الحذف كالأصلية، لكن ذكر أن الحذف في ألف الإلحاق أشبه من الحذف في الأصلية، لأن ألف الإلحاق شبيهة بألف حبل في الزيادة.

الثالث: لم يذكر سبويه في ألف الإلحاق والمنقلبة عن أصل غير الوجهين المذكورين، وزاد أبو زيد في ألف الإلحاق ثالثاً وهو الفصل بالألف كما في حبلأوى، وحكى في أرطى أرطاوى، وأجازه السيرافي في الأصلية، فتقول ملهاوى.

وَالْأَلْفَ الْجَائِزَ أَرْبَعًا أَزَلْ

إذا كانت ألف المقصور خامسة فصاعداً حذفت مطلقاً سواء كانت أصلية أو كانت للتأنيث أو للتكثير نحو: مستدعى، وقرقرى، وقبعثرى، فتقول: مستدعى، وقرقرى، وقبعثرى.

تنبيهان:

الأول: إذا كانت الألف المنقلبة عن أصل خامسة بعد حرف مشدد نحو معلى. فمذهب سبويه والجمهور الحذف، وهو مفهوم من إطلاق الناظم، ومذهب يونس جعله كملهى، فيجيز فيه القلب وهو ضعيف، وشبهته أن المضعف بإدغام في حكم حرف واحد فكانها رابعة.

الثاني: قد ظهر مما تقدم أن قولهم: مصطفى خطأ، والصواب مصطفى (وتقرير)^(١) النسب إلى المقصور أن تقول إن كانت ألفه خامسة فصاعداً حذفت مطلقاً خلافاً ليونس في نحو معلى، وإن كانت رابعة، وهي ثلاثة أقسام: ألف تأنيث، وألف إلحاق، وأصلية. فألف التأنيث إن كان ثاني ما هي فيه متحركاً حذفت، وإن كان ساكناً (ففيه)^(٢) ثلاثة أوجه: الحذف. والقلب بلا فصل. والقلب مع الفصل، وأجودها الأول ثم الثاني ثم الثالث.

وألف الإلحاق فيها الأوجه الثلاثة، وأجودها على رأى القلب.

(١) وفي النسخ (تقريب) وأغلب ظنى أنها محرفة عن تقرير.

(٢) ب - وفى أ، ج - (ففيها).

والأصلية: فيها وجهان، وعلى رأى السيرافى ثلاثة أجودها القلب إلا أن الحذف فى الملحقه أشبه منه فى الأصلية.

وإن كانت ثلاثة قلبت واوا مطلقا كقولك فى فتى وعصا: فتوى وعصوى.

فإن قلت: لم يصرح فى النظم بحكم الألف الثالثة فمن أين يؤخذ؟

قلت: لما بين ما يحذف، علم أن ما عداه لا يحذف، بل يقرب.

وقوله: كذاك يا المنقوص خامسا عزل.

يعنى: أن المنقوص إذا نسب إليه حذفت ياءه إن كانت خامسة فصاعدا،

فتقول فى معتد ومستعل: معتدى ومستعلى.

تنبيه:

إذا نسبت إلى محيى اسم فاعل حيا يحيى، حذفت الياء الأخيرة لأنها

خامسة فتصير: محيى - بأربع ياءات - فيجوز فيه وجهان

أحدهما: أن تعامله معاملة قصى فتقول فيه محوى كما تقول: قصوى

وسياتى بيانه.

والآخر: ألا تغيره ويغتنر الجمع بين أربع ياءات، فتقول: محيى.

وقول ابن الحاجب: «وياب محيى جاء على محوى ومحيى كأميى»^(١)،

وفى التنظير نظر؛ لأن أميا شاذ، وأما محيى فهو وجه قوى.

قال ميرمان: سألت أبا العباس: هل يجوز أن يحذف من محيى ياء لاجتماع

الياءات؟ فقال: لا، لأن محييا جاء على فعله، واللام تعتل كما تعتل فى الفعل.

قال: والاختيار عندى محيى، لأنى لا أجمع حذفًا بعد حذف.

ومن قال محوى يجب عليه مهيمى، وهذا هو الذى ذكره سيبويه، انتهى.

(١) هذا قول ابن الحاجب، وفى النسخة (.. كأموى وأمى)

والْحَذْفُ فِي الْيَاءِ رَابِعًا أَحَقُّ مِنْ قَلْبٍ وَحَتَمٌ قَلْبٌ ثَالِثٌ يَعْنِي

يعنى: إذا نسب إلى المنقوص فإن كانت ياؤه خامسة فصاعدا حذفت كما تقدم.

وإن كانت رابعة فالأجود حذفها أيضا، فنقول في النسب إلى قاضٍ قاضٍ.
وقد قلب واوا بعد فتح ما قبلها، فيقال: قاضوى، وعليه أنشدوا^(١):

فكيف لنا بالشرب إن لم يكن لنا دراهم عند الحانوى ولا نقد

جعل اسم الموضع حانية، ونسب إليه. قال السيرافى: والمعروف في الموضع الذى يباع فيه الخمر حانة - بلا ياء.

فإن قلت: هل يطرد هذا الوجه؟

قلت: ظاهر كلام المصنف اطراده، وذكر غيره أن القلب عند سيبويه من شواذ تغيير النسب. قيل: ولم يسمع إلا فى هذا البيت.

وإن كانت ثالثة قلبت واوا مطلقا، فتقول فى فتى وعصا فتوى وعصوى:
وإنما قلبت واوا فى فتى، وإن كان أصله الياء لثلاثا تجتمع الكسرة، والياءات.

(١) قائله: هو الفرزدق، وقيل: هو لأعرابى، وقيل: لذى الرمة - وهو من الطويل -.

اللغة: (دراهم) ويروى: دنانير، ويروى: دنانيق.

الإعراب: «كيف» للتعجب ههنا، وإن كان فيه معنى الاستفهام «لنا» جار ومجرور خبر مبتدأ محذوف تقديره: وكيف لنا التلذذ بالشرب «بالشرب» متعلق بالمقدر «إن» للشرط «لم» حرف نفى وجزم وقلب «يكن» مجزوم بلم وهو من كان الناقصة «لنا» جار ومجرور خبر مقدم ليكن «دراهم» اسم كان مرفوع بالضممة الظاهرة، والجملة فى محل جزم فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف دل عليه الكلام السابق «عند» منصوب على الظرفية «الحانوى» مضاف إليه «ولا نقد» عطف على قوله دراهم.

الشاهد: قوله «الحانوى» فإنه نسبة إلى الحانية تقديرا، وقلبت الياء واوا كما فى النسبة إلى القاضى قاضوى.

وقال سيبويه: والوجه الحانئ - لأنه منسوب إلى الحانة وهى بيت الخمار.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٧٢٨، وسيبويه ٢/٧١، وابن يعيش ٥/١٥١، والمحاسب لابن جنى ١/١٣٤، وابن الناظم.

وقوله: **وَأَوَّلِ ذَا الْقَلْبِ انْفِتَاحًا**.

يعنى: أن ياء المنقوص إذا قلبت واوا فتح ما قبلها كما تقدم تمثيله.

واعلم أن فتح ما قبل الياء سابق على ما قبلها، وذلك أنه إذا أريد النسب إلى شج^(١) ونحو، فتحت عينه كما تفتح عين نمر، وسيأتى.

فإذا انفتحت قلبت الياء ألفا لتحريكها وانفتاح ما قبلها، فيصير شجى مثل فتى، تقلب ألفه واوا كما قلبت ألف فتى.

فقد ظهر بهذا أن الياء لم تبدل واوا إلا بواسطة.

فإن قلت: فما وجه فتح العين فى قاض عند من قال: قاضوى، ونظيره من الصحيح لا تفتح عينه.

قلت: هو نظير فتح لام تغلب عند بعض العرب، قال ذلك بعض النحويين.

وقوله: .. **وَفَعِلٌ** .. **وَفَعِلٌ عَيْنُهُمَا أَفْتَحَ وَفَعِلٌ**.

يعنى أن المنسوب إليه إذا كان ثلاثيا مكسور العين فتحت عينه فى النسب، سواء كان مفتوح الأول كنمر، أو مكسور الأول كإبل، أو مضموم الأول كدئ^(٢) فتقول فى النسب إليها: نمرى، وإبلى ودؤلى.

فإن قلت: هل الفتح فى ذلك على سبيل الوجوب أو على سبيل الجواز؟

قلت: بل على سبيل الوجوب، وقد نص على ذلك فى شرح الكافية.

وأما قوله فى التسهيل: وتفتح غالبا عين الثلاثى المكسورة. فإنما أشار بقوله: غالبا إلى شذوذ قولهم فى بنى الصعق: صعقى^(٣) - بكسر الفاء والعين - وذلك أنهم كسروا الفاء إتباعا للعين، ثم استصحبوا ذلك بعد النسب شذوذا.

(١) شج: أى: حزين.

(٢) الدئل: أما العلم فهو الدئل بن بكر بن كنانة. وأما الجنس فهو دويبة كالشعلب.

(٣) الصعق: بفتح الصاد وكسر العين - وبعضهم يقوله بكسرتين، وهو صفة مشبهة ومعناه المغشى عليه.

قال الشيخ أبو حيان: فتح العين في ذلك واجب لا نعلم فيه خلافا إلا ما ذكره طاهر القزويني في مقدمة له من أن ذلك على سبيل الجواز.

تنبيهات:

الأول: لو سميت ببعده فالقياس في النسب إليه بعدى - بفتح العين -

الثاني: لو سميت بيزر مخفف يزار، بالنقل ففيه وجهان.

الثالث: فهم من اقتصاره على الثلاثي أن ما زاد على الثلاثة مما قبل آخره

كسرة لا يغير، فاندرج في ذلك ثلاث صور:

الأولى: ما كان على خمسة أحرف نحو جحمرش^(١).

والثانية: ما كان أربعة أحرف متحركات نحو جندل^(٢).

والثالثة: ما كان أربعة وثانيه ساكن نحو تغلب.

فالأولان لا يغيران، وأما الثالث ففيه وجهان أعرفهما أنه لا يغير، والآخر أنه يفتح، وقد سمع الفتح مع الكسرة في تغلبى، ويحصبى، ويشربى، وفي القياس عليه خلاف، وذهب المبرد وابن السراج والرماني ومن وافقهم إلى أنه جائز مطرد، وهو عند الخليل وسيبويه شاذ.

وفي شرح الصفار ما ملخصه: أن الجمهور قالوا يجوز الوجهان، وأن أبا عمرو قال: الفتح شاذ، وظاهر كلام الخليل وسيبويه ما تقدم.

وقد ظهر بهذا أن قول الشارح: «وإن كانت الكسرة مسبوقه بأكثر من حرف جاز الوجهان» ليس بجيد، لشموله الصور الثلاث، وإنما الوجهان في نحو تغلب.

وَقِيلَ فِي الْمَرْمَى مَرْمَىٌ وَاخْتِيرَ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ مَرْمَىٌ

(١) الجحمرش: بفتح الجيم وسكون الحاء وفتح الميم وكسر الراء - وهي العجوز الكبيرة والمرأة السمجة.

(٢) الجندل: بضم الجيم وفتح النون وكسر الدال - وهو الموضع الذي تجتمع فيه الحجارة.

قد تقدم عند قوله (ومثله مما حواه احذف) أنه لافرق عند أكثر العرب بين ما ياءه رائدتان، وبين ما إحدى ياءيه أصلية.

ونبه هنا على أن من العرب من يفرق بين النوعين فيوافق في الأول على الحذف فيقول في النسب إلى شافعي: شافعي، وأما النوع الثاني فلا يحذف ياءيه، بل يحذف الزائدة منهما ويقلب الأصلية واوا، فيقول في النسب إلى مرمي: مرموي.

فإن قلت: هل يقاس على مرمي وما أشبهه؟

قلت: صرح الشارح بأنه لغة: قال: وهذه قليلة، والمختار خلافها، وهو ظاهر كلامه في شرح الكافية. وفي الارتشاف: وشذ في مرمي مرموي.

فإن قلت: هذا البيت متعلق بقوله: وَمِثْلُهُ مِمَّا حَوَاهُ أَحْذِفُ. فهلا قدمه كما

فعل في الكافية؟

قلت: لعل سبب تأخيره هذا ارتباط الأبيات السابقة، فكل منها أخذ بحجز

تاليه، فلم يلق به غير التأخير، وليس كذلك في الكافية.

وَنَحْوُ حَيٍّ فَتَحُّ ثَانِيهِ يَجِبُ وَارْدُهُ وَاوَا إِنْ يَكُنْ عَنْهُ قَلْبٌ

إذا نسب إلى ما آخره ياء مشددة، فإما أن تكون مسبوقه بحرف، أو بحرفين، أو بثلاثة فصاعدا، فإن كانت مسبوقه بحرف لم يحذف من الاسم شيء عند النسب، ولكن يفتح ثانيه ويعامل معاملة المقصور الثلاثي، فإن كان ثانيه ياء في الأصل لم تزد على ذلك كقولك في حي: حيوي، فتحت ثانيه فقلبت الياء الأخيرة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم قلبتها واوا لأجل ياء النسب، وإن كان ثانيه في الأصل واوا رددته إلى أصله، فتقول في طي: طوي، لأنه من طويت. وإن كانت مسبوقه بحرفين فسيأتي حكمها، وإن كانت مسبوقه بثلاثة فأكثر فقد تقدم حكمها.

وَعَلَّمَ الثَّنِيَةَ أَحْذِفُ لِلنَّسَبِ وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَجَبَ

يحذف من المنسوب إليه أيضا ما فيه من علامة تثنية وجمع تصحيح كقولك
فى من اسمه: مسلمان أو مسلمون أو مسلمات: مسلمى، واثنان وعشرون
ونحوهما من الشبيه بالمتنى والمجموع كذلك، فتقول فيهما: اثنى وثنوى، وعشرى
وتقول فى أولات: أولى.

تنبيه:

هذا الحذف إنما هو على لغة من يعرب المتنى والمجموع الذى على حده
بالحرفين.

وأما من أجرى المتنى مجرى حمدان، والجمع مجرى غسليين، فإنه لا
يحذف، فتقول فى من اسمه زيدان، على الأول زيدى. وعلى الثانى زيدانى،
وفى نصيبين، على الأول نصيبى، وعلى الثانى نصيبينى.

وثالثٌ من نحو طَيْبٍ حُدِفَ وشذُّ طائِيٍّ مقولاً بالألفِ

إذا وقع قبل الحرف المكسور لأجل ياء النسب ياء مكسورة مدغم فيها
أخرى، حذفت المكسورة كقولك فى طيب: طيبى، وفى ميت ميتى.

فإن كانت الياء مفردة نحو مغيل، أو مشددة مفتوحة نحو هَيْبِخ (١) أو فصل
بينها وبين المكسور نحو مهيم - تصغير مهيام مفعال من هام - لم تحذف، بل يقال
فى النسب إلى هذه مغيلى، وهيبخى، ومهيمى، لنقص النقل بعدم الإدغام.
وبالفتح والفصل.

وقوله (وشذ طائى) يعنى أن قياسه طيبى (٢) كطيبى، ولكن تركوا فيه القياس
فقالوا. طائى بإبدال الياء ألفا.

تنبيهات:

الأول: ذكروا أن المحذوف من طائى الياء الثانية، فإن الأولى قلبت ألفا.

(١) الهيبخ: كسفرجل - الرجل الذى لا خير فيه، والأحمق المسترخى، والهيبخ فى لغة
حمير: الغلام المتلى. والهيبخة: الجارية التارة المتلثة بلغتهم أيضا.
(٢) بسكون الياء.

وقال بعض المتأخرين فيه نظر، لأن هذا الانقلاب لا يتعلق بهذا الباب، ومقتضى هذا الباب حذف الياء الثانية، وقد حذفت. قال: فوجه شذوذه أن يقال: حذفت الياء الأولى الساكنة وقلبت الثانية المتحركة ألفا، فطائى شاذ من حيث حذف الأولى، والقياس حذف الثانية.

واعترض بأنه لو كان كذلك لم يكن القلب شاذًا، وقد ذكر شذوذه فى الإعلال، فالوجه أنهم حذفوا الثانية كما ذكرنا أولاً، ولكن لما كان (هذا)^(١) القلب مختصاً بحال النسب ذكروا شذوذه فيه.

الثانى: قال أبو سعيد فى كتابه المستوفى: وتقول فى أيم: أيمى، لأنك لو حذفت الياء المتحركة لم يبق ما يدل عليها، قيل. وليس بتعليل واضح. ولو علل بالالتباس بالنسب إلى أيم لكان حسناً، وإطلاق سيبويه والنجاة يدل على أنه لا فرق بين نحو سيد وأيم.

الثالث: لا فرق بين سيد ونحوه، وبين غزيل ونحوه - تصغير غزال - فى الحذف فتقول: غزىلى. نص على ذلك غير واحد، وإن كان سيبويه لم يمثل إلا بغير المصغر.

وَفَعَلِيٌّ فِي فَعِيلَةِ التُّزْمِ وَفَعَلِيٌّ فِي فَعِيلَةِ حُتْمِ

مثال فعيلة حنيفة، فإذا نسبت إليها حذفت تاؤها وياؤها، وفتحت عينها، فيقال: حنفي، ومثال فعيلة جهينة، فإذا نسب إليها حذفت تاؤها وياؤها أيضاً فتقول: جهنى.

تنبيهات:

الأول: قوله (التزم وحتم) يعنى: فيما لم يشذ، ويشذ من فعيلة سليقى فى سليقة وسليمى فى سليمة الأزد، وعميرى فى عميرة كلب - والسليقى الذى يتكلم بأصل طبيعته معرباً، قال الشاعر^(٢):

(١) أ، جـ.

(٢) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من الطويل -.

اللغة: «بنحوى» أى: منسوب إلى النحو «يلوك» من لكت الشيء فى فمى إذا علكته =

ولكن سَلِّقِي أقول فأعرب ولست بنحوى يلوك لسانه

وأشد من ذلك قولهم: عبدى وجذمى، فى بنى عبيدة وجذيمة.

لأن ما تقدم رجوع إلى أصل مرفوض - وأما الضم فلا وجه له.

وشذ من فعيلة ردينى فى ردينة وحزنى فى حزينة - وهو من أسماء البصرة.

الثانى: لو سعى باسم شذت العرب فى النسب إليه لم ينسب إليه إلا على

ما يقتضيه القياس.

الثالث: ما ذكر من أنه يقال فى فعيلة فعلى، وفى فعيلة فعلى له شرطان:

الأول: عدم التضعيف، والثانى: ألا تعتل العين، واللام صحيحة. وسياتى

التنبه على هذين الشرطين.

وَالْحَقُّوْا مُعَلَّ لَامٍ عَرَبِيًّا مِنْ الْمَثَالِيْنِ بِمَا تَأْتَى أَوْلِيَاً

يعنى بالمثاليْن فعيلة وفعيلة، فإذا عربيا من التاء وصارا على فعيل وفعيل،

وقصد النسب إليهما، فإما أن يكونا معتلى اللام أو صحيحى اللام.

فإن كانا معتلى اللام ألحقا بفعيلة وفعيلة فى حذف الياء وفتح ما قبلها إن

كان مكسورا فيقال فى عدى وقصى: عدوى وقصوى. كما يقال فى غنية وأمىة:

غنى وأموى.

=«سليقى» نسبة إلى السليقة: وهى الطبيعة. يقال: فلان يتكلم بالسليقة أى: بطبيعته لا

عن تعلم. «فأعرب» فأبين.

الإعراب: «لست» ليس فعل ماض ناقص والتاء اسمه «بنحوى» الباء حرف جر رائد

ونحوى خير ليس «يلوك» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه «لسانه» مفعول به والهاء

مضاف إليه، والجملة فى محل جر صفة «ولكن» للاستدراك «سليقى» خبر مبتدأ.

محذوف، أى: ولكن أنا سليقى «أقول» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه «فأعرب»

الفاء عاطفة وأعرب فعل مضارع والفاعل ضمير والجملة عطف على جملة أقول،

والجملتان كاشفتان معنى سليقى.

الشاهد: «سليقى» فإن القياس فيه سلقى - بدون ياء - لأنه نسبة إلى السليقة وهى

الطبيعة، وفى النسبة إليه تحذف الياء والهاء كما فى حنيفة حنى.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٧٣٢، وفى شرح الشافية ٢/٢٨.

فإن قلت: هل إلحاق عدى وقصى بما ختم بالثاء واجب أم جائز.

قلت: صرح فى الكافية بأن ذلك واجب، وصرح به الشارح أيضا، وذكر بعضهم فيهما وجهين: الحذف والإثبات، ولم يذكر سيبويه فى عدى إلا الحذف. وذكر فيه الفارسى: وجهى عدى، ونقل عن يونس: الإثبات فى عدى فتقول: عدِيَّ.

تنبيه:

استثنى بعضهم من فعيل ما كان نحو كُسىّ تصغير كساء، فإن النسب إليه كُسىّ - بياءين مشددتين - قال: ولا يجوز غيره، وأجاز بعض النحويين كُسوى. وإن كانا صحيحى اللام فالمطرّد فيهما عدم الحذف كقولهم فى عَقِيلٍ وَعُقَيْلٍ: عَقَيْلِي وَعُقَيْلِي هذا مذهب سيبويه، وهو مفهوم قوله (معل لام) وذهب المبرد إلى جواز الحذف فيهما، فالوجهان عنده مطردان قياسا على ما سمع من ذلك، وهو قولهم قرشى وهذلى وصبرى فى بنى صبير - وفقى - فى بنى فقيم كنانة، وأما فقيم دارم فلم يشدوا فيه - وملحى - فى ملىح خزاعة، وأما ملىح سعد فلم يشدوا فيه، وقومى فى قويم، وسلمى فى سليم، وقالوا فى ثقيف ثقى.

ووافق السيرافى المبرد وقال: الحذف فى هذا خارج عن الشذوذ، وهو كثير جدا فى لغة أهل الحجاز، قيل: وتسوية المبرد بين فعيل وفعيل ليست بجيدة، إذ سمع الحذف فى فعيل كثيرا، ولم يسمع فى فعيل إلا فى ثقيف، فلو فرق بينهما لكان أسعد بالنظر.

وَتَمَمُّوْا مَا كَانَ كَالطَّوْبِيْلَةِ وَهَكَذَا مَا كَانَ كَالجَلِيْلَةِ

يعنى: أن ما كان من فعيلة وفعيلة معتل العين صحيح اللام، نحو طويّلة^(١) ونويّرة^(٢) أو مضاعفا نحو جليّلة وقديّدة، فإنه ينسب إليه على لفظه متمما، فتقول: طويلى ونويرى، وجليلى، وقديدى، فرارا من تحريك حرف العلة فى المعتل، ومن اجتماع المثليّن فى المضاعف.

(١) الطويّلة: فى القاموس: أن الطويّلة اسم لروضة مخصوصة.

(٢) والنويّرة: فى القاموس: أن نويّرة اسم لناحية فى مصر.

تنبيهات:

الأول: من هذا البيت يؤخذ الشرطان المشار إليهما فيما مضى.

الثاني: الشرطان معتبران في فُعيلة وفَعيلة كليهما، ولا أثر لخصوصية المثال.

الثالث: لم يذكر الشارح في فُعيلة - بضم الفاء - إلا شرطا واحدا - وهو عدم التضعيف، وقال في فَعيلة - بالفتح - إن لم يكن معتل العين، ولا مضاعفا، فأخل في فعيلي بشرط. وأطلق في قوله: إن لم يكن معتل العين، وكان ينبغي أن يقول: صحيح اللام، لأن الشرط عدم مجموع الأمرين، ليحترز بذلك من نحو طوية وحية، فإنه يقال فيهما طوى وحوى.

الرابع: لم يذكر الناظم هنا فعولة نحو شنوءة^(١) والنسب إليها فعلى كالنسب إلى حنيفة فيقال: شتى - بالشرطين المذكورين، هذا مذهب سيبويه، وذهب المبرد والأخفش إلى أن النسب (إلى)^(٢) ذلك على لفظه. فيقال في حمولة حمولى.

وذهب ابن الطراوة إلى أنك تحذف الواو وتترك ما قبلها مضموما، فتقول: حملى.

والصحيح مذهب سيبويه، لورود السماع في شنوءة، وفي الغرة: نسبة هذا المذهب إلى سيبويه والأخفش، وهو وهم.

فإن قلت: كيف جعل سيبويه ذلك قياسا، ولم يرد غير هذه اللفظة؟

قلت: لأنه لم يرد ما يخالفها، وهذا معنى قول بعضهم لأنها جميع ما سمع، فإن اعتلت عين فعولة نحو قولته، أو كان مضاعفا نحو ضرورة لم تحذف منه الواو. وفعولة المعتل اللام نحو عدوة كشنوءة في حذف الواو، فتقول: عدوى، خلافا للمبرد، أنه يقول عدوى على لفظه، وتقدم أن مذهبه في شنوءة كذلك.

(١) شنوءة: حى من اليمن، سميت كذلك لشنآن بينهم.

(٢) أ، ج - وفي ب (وفى).

وأما فعول - بغير تاء - فينسب إليه على لفظه باتفاق، فتقول في سلول وعدو: سلولي وعدوي.

وَهَمْزُ ذِي مَدٍّ يُنَالُ فِي النَّسَبِ مَا كَانَ فِي تَثْنِيَةِ لَهُ أَنْتَسَبَ

حكم الهمزة الممدودة في النسب كحكمها في التثنية، فإن كانت للتأنيث قلبت واوا، كقولك في حمراء حمراوى. وإن كانت أصيلة سلمت، كقولك في قراء قراءان^(١)، فتقول في النسب إليه قرائي، وإن كانت بدلا من أصل أو للإلحاق فوجهان، كقولك في كساء وعلباء^(٢) كساءان وعلباءان، وإن شئت كساوان وعلباوان. (فتقول في النسب إليهما كسائي وعلبائي وكساوى وعلباوى)^(٣).

تنبيهات:

الأول: مقتضى كلامه هنا أن الأصلية تتعين سلامتها، وصرح بذلك الشارح، فقال: وإن كانت أصلا غير بدل وجب أن تسلم، وذكر في التسهيل فيها الوجهين، وقال: أجودهما التصحيح.

الثاني: قال في شرح الكافية: ما شذ في التثنية نحو كساين، فلا يقاس عليه في النسب:

وَأَنْسَبُ لِصَدْرٍ جُمْلَةً وَصَدْرٍ مَا رُكِّبَ مَزْجًا.....

المركب أربعة أقسام: إسنادى، وشبيه به، ومزجى، وإضافى.

أما الإسنادى والشبيه به فينسب إلى صدره، مثال الإسنادى تأبط شرا فتقول فيه تأبطى.

ومثال الشبيه به لولا وحيثما - مسمى بهما - فتقول فيهما لوى - بالتخفيف - وحيى. وقياس النسب إلى كنت كوني - برد الواو لزوال سبب حذفها، وقالوا:

(١) القراء: بضم القاف وتشديد الراء مع المد - المنتسك.

(٢) العلباء: عصب عنق البعير.

(٣) أ.

كتى، وكتنى - بزيادة نون - وكلاهما شاذ، وأجاز الجرمى النسب الثانى فتقول: شرى فى تأبط شرا.

تنبيه:

قوله (وانسب لصدر جملة) أجود من قوله فى التسهيل «ويحذف لها - يعنى ياء النسب - عجز المركب» لأنه لا يقتصر فى الحذف على العجز، بل يحذف ما زاد على الصدر، فلو سميت بخروج اليوم زيد، قلت: خرجى.

وأما المزجى ففى النسب إليه خمسة أوجه:

الأول: مقيس اتفاقا، وهو النسب إلى صدره، فتقول فى بعلبك بعلى، وكذا حكم خمسة عشر، فتقول: خمسى.

الثانى: أن ينسب إلى عجزه، فتقول: بكى، وهذا الوجه أجازة الجرمى ولا يجيزه غيره، ولم يسمع إلى العجز مقتصرًا عليه.

الثالث: أن ينسب إليهما معا مزالا تركيبهما، فتقول: بلعى، بكى، وهذا أجازة قوم منهم أبو حاتم^(١) قياسا على قول الشاعر^(٢):

تزوجتها راميةً هرمزيةً

(١) هو سهل بن محمد بن عثمان بن القاسم أبو حاتم السجستانى من ساكنى البصرة كان إماما فى علوم القرآن واللغة والشعر. قرأ كتاب سيبويه على الأخفش مرتين وصنف إعراب القرآن، والمقصود والممدود، والإدغام وغير ذلك.

توفى سنة خمسين أو خمس وخمسين أو أربع وخمسين أو ثمان وأربعين ومائتين. (٢) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من الطويل -.

وعجزه: بفضل الذى أعطى الأمير من الرزق

الإعراب: «تزوجتها» فعل وفاعل ومفعول - والضمير فى تزوجتها يرجع إلى امرأته «رامية» هرمزية» نصب على الحال.

«بفضل» جار ومجرور متعلق بقوله تزوجتها «الذى» مضاف إليه «أعطى» فعل ماض «الأمير» فاعل والجملة لا محل لها صلة الموصول «من الرزق» جار ومجرور متعلق بأعطى.

الشاهد: قوله «رامية هرمزية» فإنه نسبة إلى «رام هرمز» بلدة من نواحي خوزستان، فالشاعر نسب إلى المركب المزجى بإلحاق ياء النسب بكل جزء من جزئه. مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٧٣٦، وشرح الشافى ٢/٧٢، والمقرب لابن عصفور ٨٣.

وظاهر كلام أبى الحسن فى الأوسط موافقته .

الرابع : أن ينسب إلى مجموع المركب فقالوا: بعلبكى .

الخامس : أن يبنى من جزءى المركب اسم على فعلل وينسب إليه ، قالوا فى حضرموت : حضرمى . وهذان الوجهان شاذان يقتصر فيهما على ما سمع لا نعلم فى ذلك خلافا .

وأما الإضافى فقد نبه عليه بقوله :

وَلثَمَان تَمَّمَا

.....

إِضَافَةٌ مَبْدُوءَةٌ بِأَبْنِ أَوْ أَبٍ أَوْ مَالَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبَ
فِي مَا سِوَى هَذَا أَنْسَبْنَ لِلأَوَّلِ مَا لَمْ يُخَفَ لِبَسِّ كَعْبِدِ الأَشْهَلِ

وحاصله أن المركب تركيب إضافة ينسب إلى عجزه فى أربعة مواضع :

الأول : ما كان مبدوءا بابن ، نحو ابن الزبير ، فتقول : زبيرى .

الثانى : ما كان كنية وإليه الإشارة بقوله (أو اب) فتقول فى أبى بكر : بكرى .

الثالث : (ما تعرف) ^(١) صدره بعجزه ، ومثله الشارح بغلام زيد ، فتقول :

زيدى .

الرابع : ما يخاف اللبس من حذف عجزه كعبد الأشهل وعبد مناف ، فتقول

فيهما : أشهلى ومنافى .

وما سوى هذه المواضع ينسب فيه للصدر كقولك فى امرئ القيس : امرئى

ومرئى .

تنبيهات :

الأول : ظاهر كلامه فى الكافية وشرحها أن المبدوء بابن من قبيل ما تعرف

به الأول بالثانى . قال فى شرحها : وإذا كان الذى ينسب إليه مضافا وكان معرفا

صدره بعجزه ، أو كان كنية حذف صدره ونسب إلى عجزه ، كقولك فى ابن

(١) أ - وفى ب ج - (ما كان تعرف) .

الزبير: زبيرى، وفى أبى بكر: بكرى، انتهى - وكذا قال الشارح، إلا أنه زاد فى المثل غلام زيد، وعلى هذا فقول الناظم، (أو ماله التعريف بالثانى) من عطف العام على الخاص، لاندرج المصدر بابن فيه.

وفى تمثيل الشارح بغلام زيد نظر، لأنهم يعنون بالمضاف هنا ما كان علما غالبا لا مثل غلام زيد، فإنه ليس لمجموعه معنى مفرد ينسب إليه، بل يجوز أن ينسب إلى غلام وإلى زيد، ويكون ذلك من قبيل النسب إلى المفرد لا إلى المضاف، وإن أراد غلام زيد مجعولا علما فليس من قبيل ما تعرف فيه الأول بالثانى، بل هو من قبيل ما ينسب إلى صدره ما لم يخف لبس. والله أعلم.

والثانى: شذ بناء فعلل، من جزء الإضافى منسوبا إليه، كما شذ ذلك فى المركب المزجى، والمحفوظ من ذلك تيملى، وعبدرى، ومرقسى وَعَبْقَسِيّ، وعبشمى، فى تيم اللات، وعبد الدار، وامرئ القيس ابن حجر الكندى، وعبد القيس، وعبد شمس.

وَأَجْبُرُ بَرْدَ اللَّامِ مَا مِنْهُ حُذْفٌ جَوَازًا إِنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أَلْفٌ
فِي جَمْعِي التَّصْحِيحِ أَوْ فِي التَّشْبِيهِ وَحَقُّ مَجْبُورٍ بِهِدِي تَوْفِيهِ

إذا نسب إلى الثلاثى المحذوف، لم يخل من أن يكون محذوف الفاء أو العين أو اللام.

فإن كان محذوف الفاء أو العين فسيأتى.

وإن كان محذوف اللام فإما أن يجبر فى التشبية كآب وأخ، أو فى الجمع بالآلف والتاء كعضة وسنة، أو لا، فإن جبر فيهما وجب جبره فى النسب فتقول: أبوى وأخوى وعضوى وسنوى أو عضهى وسنهى على الخلاف فى المحذوف، فهذا ونحوه يجب جبره، لأنه جبر فى التشبية والجمع بالآلف والتاء كقولك: أبوان وأخوان، وعضوات وسنوات، أو عضهات وسنهات على الوجهين، وإن لم يجبر فى التشبية ولا فى الجمع بالآلف والتاء لم يجب جبره فى النسب بل يجوز فيه الأمران نحو حر وغد وشفة وثبة فيجوز فى النسب إليها، حرى وغدى وشفى، وثبى - بالحذف - وحرحى، وغدوى، وشفهى، وثبوى - بالرد - والمحذوف من الحر - الحاء - ومن غد - الواو - ومن شفة الهاء - ومن ثبة - الباء.

تنبيهات:

الأول: ما ذكرته واضح فهمه من كلام الناظم، إلا أن ذكره لجمعي التصحيح فيه نظر، إذ لا تظهر فائدة لذكر جمع التصحيح المذكور، وقد اقتصر في التسهيل على الجمع بالالف والتاء.

والثاني: أطلق في قوله:

جوازا ان لم يك رده ألف

وهو مقيد بالأ تكون العين معتلة، فإن كانت عينه معتلة وجب جبره كما ذكره في الكافية والتسهيل، وإن لم يجبر في الثنية وجمع التصحيح، احترازا من نحو شاة، وذى بمعنى صاحب، فتقول في شاة: شاهى، وعلى أصل الأخفش شوهى، وقد حكى أنه رجع عنه وسيأتى بيانه، وفي ذى: ذوى اتفاقا، لأن وزنه عند الأخفش فعل كمذهب سيبويه.

الثالث: إذا نسب إلى يد ودم جاز الوجهان عند من يقول: يدان ودمان، ووجب الرد عند من يقول: يديان ودميان.

الرابع: إذا نسب إلى ما حذفت لامه و عوض منها همزة الوصل جاز أن يجبر وتحذف الهمزة، والأ يجبر وتستصحب، فتقول في ابن واسم: بنوى وسموى. على الأول. وابنى واسمى على الثانى.

الخامس: مذهب سيبويه وأكثر النحويين أن المجبور تفتح عينه وإن كان أصله السكون. وذهب الأخفش إلى تسكين ما أصله السكون، فتقول فى يد ودم وغد وحر - على مذهب الجمهور: يدوى، ودموى، وغدوى، وحرعى بالفتح - وعلى مذهب الأخفش: يديى، ودميى، وغدوى، وحرعى - بالسكون - لأنه أصل العين فى هذه الكلمات، والصحيح مذهب سيبويه، وبه ورد السماع: قالوا: فى غد: غدوى، وحكى عن أبى الحسن أنه رجع فى الأوسط إلى مذهب سيبويه، وذكره سماعا عن العرب.

وَبَاخٍ أَحْتَا وَبَابِنِ بِنْتَا الْحِقِّ وَيُونُسُ أَبِي حَذَفَ التَّاءَ

اختلف فى النسب إلى أخت و بنت . قال الخليل وسيبويه كالنسب إلى أخ وابن - بحذف التاء وبرد المحذوف ، تقول : أخوى و بنوى ، كما تقول فى المذكر ، وقال يونس : ينسب إليهما على لفظهما ولا تحذف التاء ، فتقول : أختى و بنتى ، لأن التاء فيهما للإلحاق .

والزمه الخليل أن ينسب إلى هنت و منت - بإثبات التاء ، وهو يقول به ، وله أن يفرق بأن التاء فيهما لا تلزم ، بخلاف بنت و أخت ، لأن التاء فى هنت فى الوصل خاصة وفى منت فى الوقف خاصة .

تنبيهات :

الأول : حكم نظائر أخت و بنت حكمهما وهى : ثنتان ، و كلتا ، و ذيت ، و كيت ، فالنسب إليها عند سيبويه كالنسب إلى مذكراتها ، فتقول : ثنوى ، و كلوى ، و ذبوى ، و كىوى ، و على مذهب يونس تقول : ثنتى ، و كلتى أو كلتوى ، و ذيتى ، و كيتى . و ذكر بعضهم فى النسب إلى كلتا على مذهب يونس : كلتى و كلتوى و كلتاوى كالنسب إلى حبلى بالأوجه الثلاثة .

الثانى : ذهب الأخفش فى أخت و بنت و نظائرها إلى مذهب ثالث ، وهو حذف التاء وإقرار ما قبلها على سكونه وما قبل الساكن على حركته ، فتقول : أخوى و بنوى و كلوى و ثنوى ، و قياس مذهبه فى كيت و ذيت - إذا رد المحذوف - أن ينسب إليهما كما ينسب إلى حى ، فتقول : كىوى و ذبوى .

الثالث : قد اتضح مما سبق أن أختا و بنتا حذفتا لأمهما ، لأن النحويين ذكروهما فيما حذفتا لأمه ، فالتاء إذن فيهما عوض من اللام المحذوفة ، وإنما حذفتا فى النسب على مذهب سيبويه لما فيها من الإشعار بالتأنيث ، وإن لم تكن متمحضة للتأنيث . و ظاهر مذهب سيبويه أن تاء كلتا كتاء بنت و أخت ، وأن الألف للتأنيث ، وعلى هذا ينبنى ما سبق ، و ذهب الجرمى إلى أن التاء زائدة ، والألف لام الكلمة ، ووزنه فعئل ، وهو ضعيف ، لأن التاء لا تزداد وسطا ، فإذا نسب إليه على مذهبه قلت : كلتوى : وقيل : إن التاء بدل من الواو ، والأصل كلوى . فإذا نسب إليه على هذا القول قلت : كلتى ، هكذا ذكر بعضهم .

والمشهور فى النقل عن جمهور البصريين أن التاء فى كلتا بدل من الواو التى هى لام الكلمة ووزنها فعلى، وصرح ابن الحاجب فى شرح المفصل بأن أصل كلتا عند سيبويه كلوى، ووزنه فعلى أبدلت الواو إشعارا بالتأنيث تاء، وإذا كان هذا مذهب سيبويه والجمهور فالذى ينبغى أن يقال فى النسب إليه كلتى كما تقدم عن بعضهم، وأيضا فلا ينبغى على هذا القول أن يعد فيما حذفت لامة، لأن ما أبدلت لامة لا يقال فيه محذوف اللام فى الاصطلاح، والإلزام أن يقال فى نحو «ماء» محذوف اللام، والذى يظهر من مذهب سيبويه ومن وافقه أن لام كلتا محذوفة كلام أخت و بنت، والتاء فى الثلاثة عوض من اللام المحذوفة كما قدمته أولا، ولا يمتنع أن يقال: هى بدل من الواو، إذا قصد هذا المعنى، كما قال بعض النحويين فى تاء بنت وأخت: إنها بدل من لام الكلمة، وأما إن أريد البديل الاصطلاحى فلا، لأن بين الإبدال والتعويض فرقا يذكر فى موضعه.

الرابع: النسب إلى ابنة ابنتى وبنوى كالنسب إلى ابن اتفاقا، إذ التاء فيها ليست عوضا كتاء بنت.

وَضَاعِفِ الثَّانِي مِنَ ثَنَائِي ثَانِيهِ ذُو لَيْنٍ كَلَّا وَلَائِي

إذا نسب إلى الثنائى وضعا، فإن كان ثانيه حرفا صحيحا جار فيه التضعيف وعدمه، فتقول فى كم: كَمِيّ، وكَمِيّ، وإن كان ثانيه حرف لين ضعف بمثله إن كان ياء أو واو فتقول فى: كى ولو: كىوى ولووى، لأن كى لما ضعف صار مثل حى، ولو لما ضعف صار مثل الدو^(١)، وإن كان ألفا ضوعفت وأبدل مضعفها همزة، فتقول فىمن اسمه لا: لائى، وإن شئت أبدلت الهمزة واوا، فقلت: لاوى.

تنبيه:

إذا نسب إلى اللات - اسم الصنم - قلت: لائى، ولاوى: كما ينسب إلى

(١) الدو - بفتح الدال وتشديد الواو - وهو الفلاة الواسعة، وقيل الأرض المستوية، وفى القاموس أنه أيضا اسم بلد، وفى المعجم أنه اسم أرض بعينها.



لا. لأن تاءه تحذف ولا يدرى ما لامه فعومل معاملة لا، هذا مذهب سيبويه. ومن زعم أن لامه هاء. وأن أصله ليه قال: لاهى، كما تقول: شاهى

وإن يَكُنْ كَشِيَّةً مَا الْفَا عَدَمٌ فَجَبْرُهُ وَفَتْحُ عَيْنِهِ التَّرِيمُ

تقدم الكلام على محذوف اللام، وذكر في هذا البيت محذوف الفاء، ولا يخلو محذوف الفاء من أن تكون لامه صحيحة كعدة أو معتلة كشية^(١) فإن كانت صحيحة لم يجبر فتقول في النسب إلى عدة، عدى، وإن كان معتل اللام جبر برد فائه، فتقول في شية وشوى، على مذهب سيبويه لأنه لا يرد العين إلى أصلها من السكون، بل يفتح العين مطلقا ويعامله معاملة المقصور، وتقول على مذهب أبى الحسن: وشى - برد أصله - وجزم هنا بمذهب سيبويه.

فإن قلت: فمن أين يؤخذ من كلامه اشتراط اعتلال اللام؟

قلت: من قوله (كشية).

تنبيه:

بقى من المحذوف قسم ثالث لم يبين حكمه، وهو محذوف العين، فتقول المحذوف العين إن كانت لامه صحيحة لم يجبر، كقولك فى: سه ومد - مسمى بهما - سهى ومدى. كذا أطلق كثير من النحويين، وليس كذلك، وهو مقيد بالأ يكون من المضاعف، نحو رب - المخففة - بحذف الباء الأولى - إذا سمى بها ونسب إليها، فإنه يقال: ربي - برد المحذوف - نص عليه سيبويه، ولا يعرف فيه خلافا، وإن كانت لامه معتلة نحو المرى ويرى - مسمى بهما - جبر، فتقول فيهما: المرئى واليرئى - برد المحذوف.

والواحدَ اذْكَرُ ناسِباً لِلْجَمْعِ إن لَمْ يُشَابِهْ واحداً بِالْوَضْعِ

(١) الشية: العلامة، وكل لون يخالف معظم اللون - من الفرس وغيره - وأصل شية - وشى، حذفت الواو ونقلت حركتها إلى الشين وزيدت تاء التأنيث عوضاً عن الواو المحذوفة.

الجمع ثلاثة أقسام: قسم أهمل واحده كعباديد^(١)، وقسم له واحد شاذ كلامح، فإن واحده لمحّة، وقسم له واحد قياسي.

فالأول: ينسب إليه بلفظه فتقول: عباديدى.

(والثاني فيه خلاف. ذهب أبو زيد إلى أنه كالأول فينسب إلى لفظه، فتقول ملامح^(٢)).

وحكى أن العرب قالت فى المحاسن: محاسنى، وغيره ينسب إلى واحده، وإن كان شاذاً، فيقول فى النسب إلى ملامح: لمحى.

والثالث: إذا غلب نسب إلى لفظه فتقول فى الأنصار والأبناء، وهم قوم من أبناء فارس: أنصارى وأبنائى؛ وإن لم يغلب نسب إلى واحده. فتقول فى فرائض وكتب وقلانس: فرضى وكتابى وقلنسى، وقول الناس: فرائضى وكتبى وقلانسى. خطأ، وقد أجاز ذلك قوم، وذهبوا فى قمرى إلى أنه منسوب إلى الجمع من قولهم: طيور قمر، وكذا دبسى منسوب عندهم إلى طيور دبس، وهو عند غيرهم منسوب إلى القمر - وهى البياض - وإلى الدبسة، ويحتمل أن يكونا مما بنى على ياء مشددة نحو كرسى:

هذا (التقسيم)^(٣) فى الجمع الباقى على جمعيته، فإن سُمى به نسب إلى لفظه، لأنه صار واحداً، كقولك فى كتاب وأمار ومدائن ومعافر: كلابى وأمارى ومعافرى.

وقد يرد الجمع المسمى به إلى الواحد إن أمن اللبس، ومثال ذلك الفراهيد - علم على بطن من أسد - فقالوا: الفراهيدى على اللفظ، والفرهودى، نسبة إلى واحده لأمن اللبس، إذ ليس لنا قبيلة تسمى بالفرهود.

فإن قلت: إن كلام الناظم هنا لا يفي بهذا التفصيل؟

قلت: قوله (إن لم يشابه واحداً) يمكن أن يجعل شاملاً لثلاثة أنواع:

(١) العباديد: الفرق من الناس والحيل الذاهبون فى كل وجه.

(٢) أ.

(٣) أ، ج - وفى ب (الحكم).

أولها: نحو أنمار مما جعل علما.

والثاني: نحو أنصار مما غلب فصار كالعلم.

والثالث: نحو عباديد مما أهمل واحده؛ لأنه بسبب إهمال واحده شابه نحو قوم ورهط مما لا واحد له، وإذا كان كلامه شاملا لهذه الثلاثة فهو واف بالمطلوب لأن حاصله حيثشذ أن الجمع لا ينسب إلى لفظه، بل إلى واحده إلا في ثلاثة مواضع، وهو صحيح.

تنبيه:

إذا نسب إلى نحو تمرات وأرضين وسنين باقية على جمعيتها قيل: تمرى، وأرضى، وسنهي أو سنوى، على الخلاف في لامة، وإذا نسب إليها أعلاما التزم فتح العين في الأولين، وكسر الفاء في الثالث.

وَمَعَ فَاعِلٍ وَقَعَالٍ فَعِلٌ فِي نَسَبٍ أَغْنَى عَنِ الْيَا فُقِيلٌ

يستغنى عن ياء النسب بصوغ فاعل إن قصد صاحب الشيء، كقولهم: لابن وتامر أي: صاحب لبن وتمر، وبفعال إن قصد الاحتراف، كقولهم: بزاز وطار، وقد يقوم أحدهما مقام الآخر، فمن قيام فاعل مقام فعال قولهم حائك في معنى حواك، لأنه من الحرف؛ ومن عكسه قول امرئ القيس^(١):

(١) قائله: هو امرؤ القيس الكندي يصف رجلا بلغه أنه توعده.. وهو من الطويل..

اللغة: «فیطعنتي» - بضم العين من باب نصر، وقيل: بفتحها «بنبال» بصاحب نبل - وهي السهام العربية ولا واحد لها من لفظها «النابل» الذي يبرى السهام.
المعنى: أن هذا الشخص الذي يتوعدني لا أبالي به، لأنه ليس من أهل السلاح والحرب.
الإعراب: «ليس» فعل ماض ناقص واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو «بذى» الباء حرف زائد وذى خبر ليس «رمح» مضاف إليه «فیطعنتي» الفاء فاء السبيبة ويطعن فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه والنون للوقاية وياء المتكلم مفعول به ليطعن «به» متعلق بيطعن «وليس» الواو عاطفة وليس فعل ماض ناقص واسمه ضمير مستتر فيه «بذى» الباء حرف جر زائد، وذى خبر ليس «سيف» مضاف إليه «وليس» فعل ماض ناقص واسمه ضمير مستتر فيه «بنبال» الباء حرف جر زائد ونبال خبر ليس.

الشاهد: قوله «بنبال» حيث استعمل في الدلالة على النسبة إلى ما أخذ منه وهو النبل.
مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٧٤٥، وابن هشام ٤/١٧، وابن الناظم، وسيبويه ٢/٩٢، وابن يعيش ٦/١٤، والمقتضب ٣/١٦٢.

وليس بذى رمح فيطعننى به وليس بذى سيفٍ وليس بنبالٍ

أى: وليس بذى نبل.

قال المصنف: وعلى هذا حمل المحققون قوله تعالى: ﴿وما ربك بظلام للعبيد﴾^(١).

أى: بذى ظلم.

وقد يؤتى بياء النسب فى بعض ذلك، قالوا لبياع العطر ولبياع البتوت - وهى الأكسية - عطار وعطرى، وبتات وبتى.

وقد يستغنى عن ياء النسب بفعل بمعنى صاحب كذا، كقولهم: رجل طعم ولبسٍ وعمِلَ بمعنى ذى طعام وذى لباسٍ وذى عمل، أنشد سيبويه^(٢):

لست بليلى ولكنى نهرٍ

أى: عامل بالنهار.

(١) من الآية ٤٦ من سورة فصلت.

(٢) قائله: لم آقف على اسم قائله - وهو من الرجز -

وعجزه: لا أدلج الليل ولكن أبتر

اللغة: «بليلى» منسوب إلى الليل - أى: لا أعمل فيه «نهر» أى: أعمل بالنهار «أدلج

الليل» أسير فيه والدلج: السير من آخر الليل «أبتر» أدرك النهار من أوله.

المعنى: أنه لا يستطيع العمل بالليل، ولكنه يزاول عمله بالنهار، ولا يسير بالليل، إنما

يقوم مبكراً ليدرك النهار من أوله. حيث النشاط، وقد يكون المراد: أنه ليس من اللصوص

الذين يزاولون عملهم بالليل وفى الظلام - بعيدين عن أعين الرقباء - ولكنه ممن يكدحون

بالنهار لجلب رزقهم.

الإعراب: «لست» ليس واسمها «بليلى» الباء حرف جر زائد وليلى خبر ليس «ولكنى»

حرف استدراك والياء اسمه «نهر» خبر لكن «لا» نافية «أدلج» فعل مضارع وفاعله ضمير

مستتر فيه «الليل» منصوب على الظرفية «ولكن» حرف استدراك «أبتر» فعل مضارع

والفاعل ضمير مستتر فيه.

الشاهد: قوله «نهر» حيث جاء على بناء فعل - بفتح فكسر - وهو يريد النسب.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٧٤٥، وابن هشام ٤/١٧٨، وابن عقيل ٢/٣٧٧، وابن

الناظم، وسيبويه ٢/٩١.

تنبيهان:

الأول: قد يستغنى أيضا عن ياء النسب بمفعال، كقولهم امرأة معطار - أى: ذات عطر - ومفعيل. كقولهم ناقة محضير، أى: ذات حضر، وهو الجرى.

الثانى: هذه الأبنية غير مقيسة، وإن كان بعضها كثيرا، هذا مذهب سيويه. قال: لا يقال لصاحب الدقيق دقاق، ولا لصاحب الفاكهة فكاه، ولا لصاحب البررار، ولا لصاحب الشعير شعار، والمبرد يقيس هذا.

وَهَيْزُ مَا أَسْلَفْتَهُ مَقْرَرًا عَلَى الَّذِي يُنْقَلُ مِنْهُ اِقْتَصِرًا

يعنى: أن ما جاء من النسب مخالفا للأقيسة المتقدم ذكرها، فهو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه، وبعضه أشد من بعض، فمن قولهم فى النسب فى البصرة: بصرى - بكسر الباء - وإلى الدهر: دهرى - بضم الدال - وإلى مرو: مروى، وإلى الرى: رازى.

ومن ذلك قولهم: عميرى من عميرة كلب، وقد تقدمت أمثلة منه أثناء

الباب.

الوقف

هو قطع النطق عند آخر الكلمة، والمراد هنا الاختياري، وهو غير الذي يكون استثنائاً وإنكاراً وتذكراً وترغماً، وغالبه يلزمه تغييرات، وترجع إلى سبعة أشياء: السكون، والروم، والإشمام، والإبدال، والزيادة، والحذف، والنقل، وهذه الأوجه مختلفة في الحسن والمحل، وستأتى مفصلة إن شاء الله تعالى.

تَنْوِينًا إِثْرَ فَتْحٍ اجْعَلْ أَلْفًا وَقَفًّا وَتَلَوِ غَيْرِ فَتْحٍ احْذِفًا

في الوقف على المنون ثلاث لغات:

الأولى: وهى الفصحى - أن يوقف عليه بإبدال تنوينه ألفا إن كان بعد فتحة، وبحذفه إن كان بعد ضمة أو كسرة، كقولك: رأيت زيدا، وهذا زيد، ومررت بزيد.

والثانية: أن يوقف عليه بحذف التنوين وسكون الآخر مطلقا، وذكر ذلك أبو الحسن وقطرب وأبو عبيد والكوفيون، ونسبها المصنف إلى ربيعة. قال فى الإفصاح: والجماعة يرون أن هذا مما جاء فى الشعر، ولا يجوز فى الكلام.

والثالثة: أن يوقف عليه بإبدال التنوين ألفا بعد الفتحة، وواوا بعد الضمة، وياء بعد الكسرة، ونسبها المصنف إلى الأزدي، وقيده غيره بأزد السراة. وزعم أبو عثمان أنها لغة قوم من أهل اليمن ليسوا فصحاء واقتصر هنا على الفصحاء.

تنبيهات:

الأول: شمل قوله (إثر فتح) فتحة الإعراب، نحو: رأيت زيدا، وفتحة البناء نحو: أيها وويها، فكلا النوعين يبدل تنوينه ألفا على المشهور.

الثانى: يستثنى من المنون المنسوب ما كان مؤنثا بالتاء (نحو قائمة^(١))؛ فإن تنوينه لا يبدل بل يحذف، وهذا لغة من يقف بالهاء وهى الشهيرة، وأما من وقف

(١) ب.



بالتاء فبعضهم يجريها مجرى سائر الحروف، فيبدل التنوين ألفاً؛ فيقول: رأيت قائمتا، وأكثر أهل هذه اللغة يسكنها لا غير.

الثالث: المقصور المنون يوقف عليه بالألف، نحو رأيت فتى، وفي هذه الألف ثلاثة مذاهب:

الأول: أنها بدل من التنوين في الأحوال الثلاث، واستصحب حذف الألف المتقلبة وصلاً ووقفاً، وهو مذهب أبي الحسن والفراء والمازني، وهو المفهوم من كلام الناظم هنا، لأنه تنوين بعد فتحة.

والثاني: أنها الألف المتقلبة في الأحوال الثلاث، وأن التنوين حذف؛ فلما حذف عاد الألف، وهو مروى عن أبي عمرو والكسائي والكوفيين، وإليه ذهب (ابن كيسان والسيرافي، ونقله ابن الباذش عن سيبويه والخليل، وإليه ذهب^(١)) المصنف في الكافية، قال في شرحها: ويقوى هذا المذهب ثبوت الرواية بإمالة الألف وقفاً والاعتداد بها رويًا وبدل التنوين غير صالح لذلك. انتهى.

ومثال الاعتداد بها رويًا قول الشاعر^(٢):

(١) أ، جـ.

(٢) قائله: هو الشماخ - واسمه معقل بن ضرار - وهو من الرجز -.

وتمامه: وخيرهم لطارق إذا أتى

ورب

صادف زادا وحديثا ما اشتهى.

اللغة: «إنك يا بن جعفر» يخاطب به عبدالله بن جعفر محمد الصادق رضى الله عنه (سرى) أى: ليلا لأن السرى لا يكون إلا ليلا.

الإعراب: «إنك» إن حرف توكيد ونصب والكاف اسمها «يا» حرف نداء «بن» منادى «جعفر» مضاف إليه و«يا بن جعفر» جملة نداءية معترضة «نعم» فعل ماض لإنشاء المدح

«الفتى» فاعل مرفوع بالضممة المقدرة والجملة في محل رفع خبر إن.

«ورب» حرف جر شبهه بالزائد «ضيف» مبتدأ مرفوع بضممة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد.

«طرق» فعل ماض والفاعل ضمير «الحى» مفعول به والجملة في محل رفع خبر المبتدأ،

«سرى» موضع ظرف واسم الزمان محذوف معه وهو كقولك جئتكم مقدم الحاج أى:

وقت قدوم الحاج.

الشاهد: قوله «سرى» فإنه منون وهو مقصور والمقصور المنون يوقف عليه بالألف نحو

رأيت فتى.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٧٤٩، وشرح الشافية ٢/٢٣٨، وابن يعيش ٩/٧٦.

..... إِنَّكَ يَا بَنَ جَعْفَرٍ نَعَمَ الْفَتَى

إلى قوله:

..... رَبُّ ضَيْفٍ طَرَقَ الْحَىَّ سُرَى

والثالث: اعتباره بالصحيح؛ فالألف فى النصب بدل من التنوين، وفى الرفع والجر بدل من لام الكلمة، وهذا مذهب سيويه فيما نقله أكثرهم. قيل: وهو مذهب معظم النحويين، وإليه ذهب أبو على فى غير التذكرة، وذهب فى التذكرة إلى موافقة المازنى.

واحذف لَوْ قَفَّ فِي سِوَى اضْطِرَارٍ صِلَةَ غَيْرِ الْفَتْحِ فِي الْإِضْمَارِ
إذا وقف على هاء الضمير الموصولة حذفت صلتها إن كانت مضمومة أو مكسورة نحو: لَهْ وَبِهِ، يحذف الواو والياء وتقف على الهاء ساكنة وإن كانت مفتوحة نحو رأيتها وقف على الألف ولم تحذف.

واحترز بقوله (فى سوى اضطرار) من وقوع ذلك فى الشعر، وإنما يكون ذلك آخر الأبيات، وذكر فى التسهيل أنه قد يحذف ألف ضمير الغائبة منقولا فتحة إلى ما قبله، اختيارا، كقول بعض طيئ «والكرامة ذات أكرمكم الله به» يريد بها^(١) واستشكل قوله «اختيارا» فإنه يقتضى جواز القياس عليه، وهو قليل.

وَأَشْبَهَتْ إِذَا مُنُونًا نَصِبٌ فَالْفَاءُ فِي الْوَقْفِ نُونُهَا قَلْبٌ

اختلف فى الوقف على إذا، فذهب الجمهور (إلى)^(٢) أنه يوقف عليها بالألف لشبهها بالنون المنصوب، وذهب بعضهم إلى أنه يوقف عليها بالنون لأنها بمنزلة أن، ونقل عن المازنى والمبرد، واختلف النحويون أيضا فى رسمها على ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنها تكتب بالألف، لأنها يوقف عليها بالألف، قيل: وهو الأكثر، وكذلك رسمت فى المصحف، ونسب هذا القول إلى المازنى، وهو مخالف لما نقل عنه أولا.

(١) فحذف الألف ونقل حركة الهاء إلى الباء.

(٢) ب، ج.



والثانى: أنها تكتب بالنون، قيل: وإليه ذهب المبرد والاكثرون، وعن المبرد: اشتهى أن أكوى يد من يكتب إذن بالالف، لأنها مثل أن ولن، ولا يدخل التنوين فى الحروف.

والثالث: التفصيل فإن ألغيت كتبت بالالف لضعفها، وإن أعملت كتبت بالنون لقوتها، قاله الفراء. وقال ابن عصفور: الصحيح كتبها بالنون (لأنها يوقف عليها عنده بالنون)^(١) وللفرق بينها وبين إذا الظرفية، ولا إشكال أن من وقف عليها بالنون يكتبها بالنون.

وينبغى أن يكون هذا الخلاف مفرعا على قول من يقف بالالف.

فإن قلت: إذا فرعت على الوقف بالالف فالقياس أن تكتب بالالف، لأن الأصل فى كل كلمة أن تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها، فلا وجه لقول من يكتبها بالنون، ويقف (عليها)^(٢) بالالف.

قلت: بل له وجه ظاهر وهو التفرقة بينها وبين إذا الظرفية، ألا ترى أن نون التوكيد الخفيفة تبدل بعد الفتحة ألفا بغير خلاف.

وقد فصلوا فى رسمها فقالوا: تكتب بالالف إن لم تلبس نحو «النسفا»^(٣) وبالنون إن التبست نحو: اضربن ولا تضربن، إذ لو كتبت بالالف فى مثل هذا لالتبست بالف الاثنين.

وَحَذَفْ يَا الْمُتَقَوِّصِ ذِي التَّنْوِينِ مَا لَمْ يُنْصَبْ أَوْلَى مِنْ ثُبُوتِ فَاعِلَمَا

إذا وقف على المتقوص المنون، فإن كان منصوبا أبدل من تنوينه ألف نحو رأيت قاضيا، وإن كان غير منصوب فالمختار الوقف عليه بالحذف، ويجوز الوقف برد الياء، وبه قرأ ابن كثير فى بعض المواضع، كقوله تعالى: «ولكل قوم هادى»^(٤).

(١) أ، جـ.

(٢) ب.

(٣) من الآية ١٥ من سورة العلق.

(٤) من الآية ٧ من سورة الرعد.

وكل هذا ظاهر من البيت، وأما غير المنون فسيأتي.

تنبيهات:

الأول: في هذا البيت إطلاق يقيده تاليه.

الثاني: فهم من قوله (ما لم ينصب) أن المنصوب المنون لا حذف فيه، لأن ياءه تحصنت بألف التنوين، وحكى الأبدى: أن من العرب من يقف عليها بحذف التنوين، وعلى ذلك بنى المتنبي قوله^(١):

.....
ألا أذن فما أذكرت ناسي

الثالث: لم يختلفوا في أن الحذف من المنون غير المنصوب أكثر ولكن اختلفوا في الأقيس.

فقال الفارسي: الحذف لأن فيه عدم الاعتداد بالعارض، وقال بعضهم: الإثبات قياسا على ألف المقصور.

وغير ذى التنوين بالعكس وفي نحو مر لزوم رد اليا افتنى

يعنى أن المنقوص غير المنون يجوز فيه الوجهان، ولكن المختار فيه الإثبات بعكس المنون، فالأجود أن يقال: هذا القاضى ومررت بالقاضى، وقد يقال: هذا القاضى ومررت بالقاضى، هذا مفهوم كلامه، وهو غير محرر، وتحرير ذلك أن يقال: المنقوص غير المنون أربعة أنواع:

الأول: ما سقط تنوينه لدخول آل، فهذا إن كان منصوبا فهو كالصحيح نحو: رأيت القاضى فيوقف عليه بإثبات الياء قولاً واحداً، وينبغى لمن قدر فتحة

(١) قائله: هو أحمد بن الحسين المتنبي، وكان سيف الدولة بن حمدان يشرب فأذن المؤذن فوضع سيف الدولة القدح من يده، وقال المتنبي هذا البيت والذي بعده.

وتمامه: ولا لينت قلبا وهو قاسى

ولا شغل الأمير عن المعالى ولا عن حق خالقه بكاسى - وهما من الوافر -

الإعراب: «ألا» كلمة للتنبية «أذن» جملة من الفعل والفاعل المستتر «فما» الفاء لربط الجواب وما نافية «أذكرت» فعل وفاعل «ناسى» مفعول به لأذكرت.

الشاهد: قوله (ناسى) لأن القياس فيه ناسيا، وهذا للتمثيل، وإلا فالمتنبي لا يحتج به.

الياء بالنصب أن يقف بالوجهين، وإن كان مرفوعاً نحو: هذا القاضى أو مجروراً نحو مررت بالقاضى، ففيه الوجهان، والمختار الإثبات، كما ذكر، وليس الحذف مخصوصاً بالضرورة خلافاً لبعضهم.

والثانى: ما سقط تنوينه للنداء نحو (يا قاض) فالخليل يختار فيه الإثبات، ويونس يختار فيه الحذف، ورجح سيبويه مذهب يونس، لأن النداء محل حذف.

ورجح غيره مذهب الخليل، لأن الحذف مجاز، ولم يكثر فيرجح بالكثرة.

والثالث: ما نسقط تنوينه لمنع الصرف نحو (أيت جوارى) نصبا، فيوقف عليه بإثبات الياء، كما تقدم فى المنصوب.

والرابع: ما سقط تنوينه للإضافة نحو (قاضى مكة) فإذا وقف عليه جاز فيه الوجهان الجائزان فى المتون، قالوا: لأنه لما زالت الإضافة بالوقف عليه عاد إليه ما ذهب بسببها وهو التنوين، فجاز فيه ما جاز فى المتون.

وينوا على ذلك فرعا، وهو أن ما سقط نونه للإضافة، إذا وقف عليه ردت نونه نحو هؤلاء قاضو زيد، فإذا وقفت قلت: قاضون لزوال نسيب حذفها.

فأما وقف القراء على قوله تعالى: ﴿غَيْرِ مُحَلِّي الصَّيْدِ﴾^(١) بحذف النون، فاتباع الرسم.

قلت: وفى هذا نظر.

وقد علم مما تقدم أن كلام الناظم معترض من وجهين:

أحدهما: أن عبارته شاملة لهذه الأنواع الأربعة، وليس حكمها واحداً.

والآخر: أنه لم يستثن المنصوب وهو متعين الإثبات، كما ذكر ذلك فى الكافية.

وقوله: .. وفى .. نحو مِرْ لُزُومٍ رَدِّ الْيَا اقْتَضَى

يشير به إلى أن ما كان من المنقوص محذوف العين نحو مر - اسم فاعل من

(١) من الآية ١ من سورة المائدة.

أرى^(١) يرثى أصله مرثى^(٢) فأعلل إعلال قاض، وحذفت عينه وهى الهمزة بعد نقل حركتها، فإذا وقف عليها لزم رد الياء (جبرا للكلمة)^(٣) لأنها لو حذفت لزم بقاء الاسم على أصل واحد فى حالة الوصل أيضا.

قلت: لا يمكن إثباتها وصلا لما يلزم من الجمع بين ساكنين بخلاف الوقف، مع أن فى بقاء التنوين وصلا جبرا للكلمة.

تنبيه:

الموقوف عليه إما ساكن وإما متحرك؛ فالساكن إن لم يكن له صورة فى الخط حذف كصلة الضمير إلا تنوين المنصوب كما سبق، وإن كانت له صورة فى الخط ترك على حاله، ولم يغير إلا نون إذن وياء المنقوص، وقد تقدم حكمهما.

وأما نون التوكيد الخفيفة فتقدمت فى بابها.

وقد فهم من هذا أن المقصور غير المنون إذا وقف عليه لم تحذف ألفه ولم

يغير.

وشذ حذفها للضرورة فى قوله^(٤):

(١) هذا هو الأصل غير المستعمل فى هذا الفعل، والمستعمل هو أرى يرى بضم ياء المضارعة.

(٢) على وزن مفعول. (٣) ب.

(٤) قائله: هو لبيد بن ربيعة يصف فيه مقاما فاخرت فيه قبائل ربيعة قبيلة من مضر - وهو من الرمل -.

وصدره: وقبيل من لكيز شاهد

اللغة: «قبيل» أى: قبيلة «من لكيز» بضم اللام وفتح الكاف - وهو لكيز بن أفضى بن عبدالميس «شاهد» ويروى حاضر «رهط مرجوم» قال أبو عبيد بذلك لأنه فاخر رجلا عند النعمان، فقال له النعمان:

رجمك بالشرف، فسمى مرجوما، واسمه لبيد.

الإعراب: «قبيل» مبتدأ «من لكيز» جار مجرور صفته، أى: قبيل كائن من لكيز «شاهد» خبر المبتدأ «رهط مرجوم» - بالرفع - بدل من قبيل أو عطف ببيان «ورهط ابن المعل» - عطف عليه.

الشاهد: قوله «ابن المعل» حيث حذف الألف المقصورة فى الوقف ضرورة.

مواضعه: ذكره سيويه ٢/٢٩١، وشرح الشافية ٢/٢٨٥.

رَهْطٌ مَرْجُومٌ وَرَهْطُ ابْنِ الْمُعَلِّ

يريد المعلى، وبعض العرب يقلبون الألف الموقوف عليها ياء فيقولون: أفعى وعصى وهى لغة فزارة وناس من قيس، وبعضهم يقلبها واوا فيقولون: هذا أفعو وعصو وهى لغة بعض طيء، وبعضهم يقلبها همزة فيقولون: هذا أفعاء وعصاء، وليس من لغة هؤلاء التخفيف، قال سيبويه: وكذلك كل ألف فى آخر الاسم، وزعم الخليل أن بعضهم قال: رأيت رجلاً فيهمز، وكذلك هو يضربها، وقد توصل ألف هنا وأولى وكل مبنى آخره ألف بهاء السكت وأما قلب الألف هاء فى قوله^(١):

مِنْ هَا هُنَا وَمِنْ هُنَّة

فشاذ.

ولما ذكر الناظم حكم الوقف على ما ينبغى ذكره من الساكن أخذ بذكر المتحرك، فقال:

وغيرها التانيث من مُحَرِّكٍ سَكَنُهُ أَوْ قِفَ رَائِمِ التَّحَرِّكِ

فى الوقف على المتحرك خمسة أوجه: الإسكان، والروم، والإشمام، والتضعيف، والنقل، ولكل منها علامة.

(١) قائله: لم أقف على اسم قائله وهو من الرجز -

وقبله: قد وردت من أمكنه ...

وبعده: إن لم أروها فمه

اللغة: «قد وردت» أى: الإبل، والورود: الوصول إلى الماء من غير دخول فيه وقد يكون دخولا «أمكنة» جمع مكان.

الإعراب: «قد» حرف تحقيق «وردت» فعل ماض والتاء للتانيث والفاعل ضمير مستتر تقديره هى «من» حرف جر «أمكنه» جار ومجرور متعلق بالفعل «من هاهنا ومن هنه» بدل من أمكنه.

الشاهد: قوله «هنه» وأصلها هنا، فقلب الألف هاء

مواضعه: ذكره فى شرح الشافية ٤/٤٧٩، وابن يعيش فى ٣/١٣٨، ٤/٦، ٩/٨١،

١٠/٤٣، وجمع الهوامع ١/٧٨، ٢/١٥٧.

فعلامه السكون خ فوق الحرف، هكذا جعلها سيبويه، والمراد خف أو خفيف، وجعلها بعض الكتّاب دائرة، لأن الدائرة صفر، وهو الذى لا شيء فيه من العدد، وجعلها بعضهم دالا.

وعلامه الروم: خط بين يدي الحرف وهذه صورته / .

وعلامه الإشمام: نقطة بين يدي الحرف وهذه صورته * .

وعلامه التضعيف: شين فوق الحرف وهذه صورته شـ .

فإن كان المتحرك هاء التانيث لم يوقف عليها إلا بالإسكان، وليس لها نصيب فى غيره، وإن كان غيرها جاز أن يوقف عليه بالإسكان، وهو الأصل، وبالروم مطلقا، أعنى فى الحركات الثلاث، ويحتاج فى الفتحة إلى رياضة لخفة الفتحة؛ ولذلك لم يجزه أكثر القراء فى المفتوح، ووافقهم أبو حاتم.

قال فى شرح الكافية: وهى عبارة عن إخفاء الصوت بالحركة، ويجوز الإشمام والتضعيف والنقل، لكن بالشروط الآتية، وقد أشار إلى الإشمام بقوله (أو أشمم الضمة) الإشمام هو الإشارة بالشفيتين إلى الحركة دون صوت، ولا يكون إلا فى الضمة، لأن إشمام الكسرة والفتحة تسوية لهيئة الشفة.

وقد روى الإشمام عن بعض القراء فى الجر، وهو محمول على الروم، لأن بعض الكوفيين يسمى الروم إشماما، ولا مشاحة فى الاصطلاح، ثم أشار إلى التضعيف بقوله:

... أَوْ قَفٌ مُضْعَفًا مَا لَيْسَ هَمَزًا أَوْ عَلِيلًا إِنْ قَفَا
مُحَرَّكًا

التضعيف تشديد الحرف الموقوف عليه، كقولك: هذا فرج - بالتشديد - وذكر له شروطا ثلاثة:

أولها: ألا يكون همزة، احترازًا من نحو بناء، فلا يجوز تضعيفه، لأن العرب اجتنبت إدغام الهمزة ما لم تكن عينا.

وثانيها: ألا يكون عليلا نحو سرو وبقى، فلا يجوز تضعيفه.

وثالثها: أن يكون بعد متحرك، احترازًا من نحو بكر، فلا يجوز تضعيفه.

وزيد شرط رابع، وهو ألا يكون منصوباً في أشهر اللغات. وأما قوله (١):

لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدْبًا

فضرورة.

قلت: وقد لا يحتاج إلى هذا الشرط، لأن المنصوب المنون إذا أبدل تنوينه ألفاً، لم يكن الحرف الذي قبل الألف موقوفاً عليه. بل الموقوف عليه إنما هو الألف، والكلام في أحكام الموقوف عليه.

تنبيه:

لم يؤثر الوقف بالتضعيف عن أحد من القراء إلا عن عاصم، فعنه أنه وقف على قوله تعالى «مستطراً» (٢) في القمر - بالتشديد -، والله أعلم.

ثم أشار إلى النقل بقوله:

... وَحَرَكَاتٍ انْقِلَابًا
لساكنٍ تحريكُهُ لَنْ يُحْظَلَّ

النقل: تحويل حركة (الحرف) (٣) إلى الساكن قبلها، وذكر له ثلاثة شروط:

(١) قائله: هو رؤية بن العجاج، وقيل: لغيره - وهو من الرجز -
وقامه: مثل الحريق وافق القصبا.

اللغة: «جدبا» بتشديد الباء - وهو نقيض الخصب، والجدب: هو القحط بانقطاع المطر «الحريق» أراد النار المشتعلة «القصبا» كل نبات يكون ساقه أنابيب وكعوبا. الإحراب: «لقد» اللام للتأكيد وقد حرف تحقيق «خشيت» فعل وفاعل «أن أرى» في محل نصب على المفعولية، وأرى هنا تنصب مفعولاً واحداً، لأنها بصرية «جدبا» مفعول أرى وفاعلها ضمير مستتر فيه «مثل» على رواية الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، أي: هو مثل «الحريق» مضاف إليه «وافق» فعل ماضٍ وفاعلُه ضمير مستتر فيه «القصبا» مفعول به، وجملة الفعل الماضي وفاعلُه ومفعولُه في محل جر صفة للحريق أو في محل نصب حال منه، وذلك لأنه اسم مقترن بالجنسية.

الشاهد: قوله (جدباً) حيث ضعف آخرها للوقف ثم حركها ضرورة.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٧٦١، وابن هشام ٤/١٩٩، وشرح الشافية ٢/٣١٩، وسيبويه ٢/٢٨٢.

(٢) من الآية ٥٣ من سورة القمر.

(٣) ب (الهمزة).

الأول: أن يكون الساكن لا يمتنع تحريكه، احترازاً من أن يكون ألفاً نحو دار، فإن الألف لا تقبل الحركة.

واعترض بأن ذلك يقتضى جواز نقل الحركة إلى الواو والياء، وليس كذلك، بل لا يجوز النقل إليهما، وإن كانا حرفي لين، لاستثقال الحركة عليهما.

فالأول أن يقال: شرطه أن يكون حرف علة.

قلت: لا يرد هذا عليه، لأن قوله (لن يحظلاً) لا يختص بالمتعذر، بل المراد: الساكن لن يمتنع تحريكه إما لتعذره كالألف أو لغير ذلك، فيشمل الواو والياء ويشمل الحرف المدغم نحو الجذ، فإنه يمتنع تحريكه، لأن تحريكه يلزم منه فكه، وهو ممتنع في غير الضرورة.

والثاني: ألا تكون الحركة فتحة على غير همزة عند البصريين، وإلى هذا أشار بقوله:

وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى الْمَهْمُوزِ لَا يَرَاهُ بَصْرِيُّ وَكَوْفٌ نَقْلًا

لا يجوز عند البصريين نقل الفتحة من غير همزة، فلا يقال رأيت البكر لأن المفتوح إن كان منوناً لزم من النقل فيه حذف ألف التنوين، وحمل عليه غير المنون.

وقيل: لأنهم لو نقلوا في الوقف وسكنوا في الوصل، لكان ذلك كأنه إسكان فعل - المفتوح - وهو لا يجوز وليس بظاهر، وأجاز الكوفيون نقل الفتحة من غير همزة.

فيقولون: رأيت البكر، ونقل الجرمى أنه أجاز ذلك، وعن الأخفش أنه أجاز ذلك في المنون على لغة من قال: رأيت عمرو.

وأشار بقوله (من سوى المهموز) إلى أن المهموز يجوز نقل حركته، وإن كانت فتحة.

فتقول: رأيت الخبأ والردأ والبطأ، في رأيت الخبء والردء والبطء^(١). وإنما

(١) الخبء: بفتح الخاء وسكون الباء ماخبئ.

والردء: بكسر الراء وسكون الدال - العون. والبطء: ضد السرعة.

اغترف ذلك في الهمزة لثقلها، وإذا سكن ما قبل الهمزة الساكنة كان النطق بها أصعب.

الثالث: ألا يوجب عدم النظير في غير المهموز، وإلى هذا أشار بقوله:

وَالنَّقْلُ إِنْ يُعَدَّمُ نَظِيرٌ مُّمْتَنِعٌ وَذَلِكَ فِي الْمَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعُ

فعلم بذلك أنه لا يجوز نقل ضمة مسبوقة بكسرة ولا كسرة مسبوقة بضمة، فلا يجوز النقل في نحو (هذا بشر) لما يلزم من بناء فعل، وهو مفقود، ولا في نحو (انتفعت بقل) لما يلزم من بناء فعل وهو مهمل في الأسماء أو نادر، هذا في غير المهموز.

أما المهموز فيجوز فيه النقل، وإن أدى إلى عدم النظير لما تقدم التنبيه عليه من استئصال الهمزة، فتقول: هذا رده ومررت بكفء.

تنبيهات:

الأول: لجواز النقل شرط رابع، وهو أن يكون المنقول منه صحيحا، فلا ينقل من نحو غزو.

الثاني: إذا نقلت حركة الهمزة حذفها الحجازيون واقفين على حامل حركتها كما يوقف عليه مستبدا بها؛ فيقولون: (هذا الخب) بالإسكان والروم والإشمام، وغير ذلك بشروطه، وأما غير الحجازيين فلا يحذفها، بل منهم: من يشتها ساكنة، نحو «هذا البطو»، ورأيت البطا، ومررت بالبطي» ومنهم من يبدلها بمجانس الحركة المنقولة؛ فيقول: (هذا البطو، ورأيت البطا، ومررت بالبطي).

وبعض بنى تميم يفرون من هذا النقل الموقع في عدم النظير إلى الإتياع^(١) فيقولون: هذا ردى مع كفو، وبعضهم يتبع ويبدل الهمزة بعد الإتياع، فيقولون: هذا ردى مع كفو.

وقد تبدل الهمزة بمجانس حركتها بعد سكون باق فتقول هذا البطو، ومررت بالبطي.

(١) أى: إتياع العين للفاء.

وأما في النصب فيلزم فتح ما قبلها، وقد يبدلونها كذلك بعد حركة، فيقولون: هذا الكلو مررت بالكلى، وأهل الحجاز يقولون (الكللا) في الأحوال كلها.

الثالث: الذي يظهر في حركة النقل أنها الحركة التي في الحرف الأخير نقلت إلى الساكن، ونص على ذلك قوم من النحويين، وقال أبو البقاء العكبري: لا يريدون أنها حركة إعراب صيرت على ما قبل الحرف، إذ الإعراب لا يكون قبل الطرف، إنما يريدون أنها مثلها.

الرابع: نقل في الكافية وغيرها أن الوقف بالنقل إلى متحرك لغة لخمية، وأنشد^(١):

مَنْ يَأْتِمِرُ لِلْخَيْرِ فِيمَا قَصَدَهُ تُحْمَدُ مَسَاعِيهِ وَيُعْلَمُ رَشْدُهُ

فنقل حركة الهاء إلى الدال، وهي متحركة، قيل: ويحتمل أن يكون أصله قصوده، بواو الجمع حملا على معنى من، ثم حذف الواو اكتفاء بالضممة كقوله^(٢):

(١) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من الرجز -.

اللغة: «يأتمر» يباشر «مسايعه» - جمع مسعى - بمعنى السعى «الرشد» - بفتحيتين - التهدى إلى طريق الصواب.

الإعراب: «من» شرطية «يأتمر» فعل مضارع فعل الشرط والفاعل ضمير مستتر فيه «للخير» جار ومجرور متعلق بقوله «يأتمر فيما» في حرف جر وما موصولة «قصده» جملة لا محل لها صلة الموصول. «تحمد» فعل مضارع مبني للمجهول جواب الشرط «مسايعه» نائب فاعل والهاء مضاف إليه «ويعلم» الواو عاطفة على تحمد، ويعلم فعل مضارع مبني للمجهول «رشده» نائب فاعل والهاء مضاف إليه.

الشاهد: قوله «قصده» بضم الدال - فإنه في الأصل بالفتح، لأنه ماض من القصد، ولكنه لما وقف عليه نقل حركة الهاء إلى الدال وهي متحركة.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٧٥٣، وهمع الهوامع ٢/٢٠٨.

(٢) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من الوافر -.

وعجزه: وكان مع الأطباء الأساءة.

اللغة: «الأطبا» جمع طيب - «الأساة» - بضم الهمزة - جمع آس، وهو الجراح. قال الجوهري: الآسى: الطيب، والجمع أساة مثل رام ورماة.

فَلَوْ أَنَّ الْأَطِبَّاءَ كَانُوا حَوْلِي

فإن كان مستنده في إثبات هذه اللغة هذا البيت، فلا حجة فيه .

الخامس: لم يؤثر الوقف بالنقل عن أحد من القراء إلا ما روى عن أبي عمرو أنه وقف على قوله: «وتواصوا بالصبر»^(١) - بكسر الباء - .

فِي الْوَقْفِ تَأْتِيهِ الْأَسْمَاءُ مَا جُعِلَ

إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وَصِلَ

واحترز بالتأنيث من تاء لغيره، فإنها لا تغير، وشذ قول بعضهم: قعدنا على الفراه، وبالاسم من تاء الفعل (نحو قامت)^(٢) فإنها لا تغير، وبعدم الاتصال بساكن صحيح من تاء بنت وأخت ونحوهما فإنها لا تغير .

وشمل كلامه ما قبله متحرك نحو رحمة، وما قبله ساكن غير صحيح . ولا يكون إلا ألفاً نحو الحياة، والأعراف في هذين إبدال التاء هاء في الوقف .

وإنما جعل حكم الألف حكم المتحرك؛ لأنها منقلبة عن حرف متحرك .

وَقَلَّ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَمَا ضَاهَى وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ انْتَمَى

أى: وقل جعل التاء هاء في جمع تصحيح المؤنث نحو الهندات، وما ضاهاه، مما جعل عليه كالبنيات والأخوات وأولات .

= الإعراب: «فلو» الفاء عاطفة ولو للشرط «أن» حرف توكيد ونصب «الأطباء» اسم أن «كان» بضم النون في موضع - خبر أن، وأصله كانوا فحذفت الواو وبقيت الضمة دليلاً عليها، «حولي» ظرف ومضاف إليه في موضع خبر كان .

«وكان» فعل ماض ناقص «مع» ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم لكان «الأطباء» مضاف إليه «الأساة» اسم كان، وجملة كان عطف على ما قبلها وأن في أول البيت وما دخلت عليه في محل رفع على الفاعلية، لأن التقدير: ولو ثبت أن الأطباء، وجواب لو في بيت بعده: إذا ما أذهبوا . . .

الشاهد: قوله «كان» بضم النون فأصله كانوا حولي فحذفت الواو اكتفاء بضممة النون .

مواضعه: ذكره ابن يعيش ٩/٨٠ .

(١) من الآية ٣ من سورة العصر .

(٢) ب، جـ .

فالأعرف فى ذلك سلامة التاء، وقد سمع إبدالها فى قول بعضهم (دفن
البناء من المكرماه)^(١) و (كيف بالإخوة والأخواه)؟.

قال فى شرح الكافية: وأشرت بقولى: وما ضاهاه - إلى هيهات، وأولات،
فإنه يوقف عليهما بالتاء كثيرا وبالهاء قليلا.

تنبيهات:

الأول: نقل بعضهم أن الوقف على جمع التصحيح والملحق به بالهاء لغة
طبيى، وقال فى الإفصاح: شاذ لا يقاس عليه.

الثانى: إذا سمى بهيهات على لغة من أبدل فهى كطلحة تمنع من الصرف
للعلمية والتأنيث. وإذا سمى به على لغة من لم يبدل فهى كعرفات يجرى فيها
وجوه جمع المؤنث السالم إذا سمى به.

وقوله (وغير ذين بالعكس) إشارة إلى جمع التصحيح ومضاهايه، يعنى، أن
غيرهما يقل فيه سلامة التاء بعكسهما سواء كان مفردا كمسلمة، أو جمع تكسير
كخلمة، ومن إقرارها تاء قول بعضهم: يا أهل سورة البقرت، فقال مجيب:
ما أحفظ منها ولا آيت.

وأكثر من وقف بالتاء يسكنها ولو كانت منونة منصوبة، وتقدم هذا أول
الباب، وعلى هذه اللغة رسمت مواضع من القرآن وهى معروفة.

وَقَفَ بِهَا السَّكْتِ عَلَى الْفِعْلِ الْمَعْلُ بِحَذْفِ آخِرِ كَاعْطٍ مِنْ سَأَلَ

من (خواص)^(٢) الوقف، زيادة هاء السكت، وأكثر ما تزداد بعد شيئين:

أحدهما: الفعل المعل المحذوف الآخر جزما نحو «لم يعطه» أو وقفا نحو
«أعطه».

(١) يريد: البنات من المكرمات، وهذا التعبير يوهم أنه ليس بحديث، وقد روى الطبرانى عن
ابن عباس أن النبى ﷺ لما عزى بابتته رقية قال: «الحمد لله» وذكره.

(٢) أ، ج - وفى ب (عوارض).

والثانى: «ما» الاستفهامية إذا جرت بحرف نحو «على مه» أو باسم نحو «اقتضاء مه».

ولحاقها لكل من هذين النوعين واجب وجائز؛ أما الفعل المحذوف الآخر فقد نبه عليه بقوله:

وَلَيْسَ حَتَّمَا فِي سِوَى مَا كَنَغَ أَوْ كَيْعٍ مَجْزُومًا فَرَاعَ مَارَعَوْا

يعنى: أن الوقف بهاء السكت على الفعل المعل بحذف الآخر ليس واجبا فى غير ما بقى على حرف واحد أو حرفين أحدهما رائد:

فالأول: نحو «عه» أمر من وَعَى يَعِى، ونحو «ره» أمر من رَأَى يَرِى.

والثانى: «لم يعه، ولم يره»، لأن حرف المضارعة رائد، فزيادة هاء السكت فى ذلك واجبة، لبقائه على أصل واحد.

فإن قلت: مقتضى تمثيله أن ذلك إنما يجب فى المحذوف الفاء نحو ع ويع.

قلت: محذوف العين كمحذوف الفاء فى ذلك لأن العلة واحدة، وإنما أراد بالتمثيل التنبيه على ما بقى على حرف واحد أو حرفين أحدهما رائد كما سبق.

فإن قلت: فهل تجب زيادة الهاء فى قولهم تقى يتقى فى معنى اتقى يتقى (لأن تقى)^(١) محذوف الفاء لأن أصله أوتقى يوتقى؟

قلت: ظاهر التسهيل الوجوب، لأنه جعل الضابط أن تحذف فاؤه أو عينه، ويتقى محذوف الفاء، وظاهر قوله فى شرح الكافية: ويجب إلحاق هذه الهاء فى الوقف على ما كان من الأفعال على حرف واحد أو حرفين؛ أحدهما: رائد لأن زيادة الهاء لا تجب فى نحو لايتقى، لأنه على ثلاثة أحرف، ولكن الأمر يندرج فى كلامه، لأنه على حرفين؛ أحدهما رائد.

وقال الشيخ أبو حيان: لم نجد لأحد من النحويين نصاً على الوقوف على هذه الكلمة، والذي يقتضيه النظر عندى. أن يكون الوقف بالهاء اختياراً لا

(١) ب، ج.

وجوباً، لأنه وإن حذفت فاؤه، فإن تاء الافتعال لازمة للفعل، وهذا الحذف عرض شاذ، وليس بمطرد فلا يلتفت إليه.

وَمَا فِي الاسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَتْ حُذِفَ الْفَهَا ..

واحترز بالاستفهامية عن الموصولة والشرطية نحو (مررت بما مررت به وبما تفرح أفرح) فإنهما (لا تحذف)^(١) ألفهما.

وزعم المبرد: أن حذف ألف ما الموصولة ليس لغة، ونقله أبو زيد أيضاً، وقال أبو الحسن في الأوسط: وزعم أبو زيد أن كثيراً من العرب يقولون: (سَلْ عَمَّ شت) كأنهم حذفوا لكثرة استعمالهم إياه.

وشمل قوله (إن جرت) أن تجر بالحرف نحو (عم يتساءلون)^(٢) أو بالاسم نحو: (قراءة م تقرأ)، وقوله (حذف ألفها) يعنى وجوباً، وسبب الحذف إرادة التفرقة بينها وبين الموصولة والشرطية، وكانت أولى بالحذف لاستقلالها بخلاف الشرطية، فإنها متعلقة بما بعدها، وبخلاف الموصولة فإنها والصلة اسم واحد.

وقوله: وَأَوْلَاهَا الْهَاءُ إِنْ تَقِفَ.

يعنى جواراً، إن جرت بحرف نحو (عمه) ووجوباً إن جرت باسم نحو (اقتضاء مه)، ولهذا قال:

وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا انْحَفَظًا بِاسْمٍ كَقَوْلِكَ اقْتِضَاءَ مَ اقْتَضَى

أى: وليس إيلاؤها الهاء واجبا فى سوى المجرورة بالاسم، وقد مثله، وعله ذلك أن الجار الحرفى كالجزم، لاتصاله بها لفظاً وخطاً، بخلاف الاسم؛ فوجب إلحاق الهاء للمجرورة بالاسم لبقائها على حرف واحد.

فإن قلت: قد علم أن اتصال الهاء بالمجرورة بالحرف ليس بواجب، فهل هو راجح أو مرجوح؟

قلت: نقل النحويون أنه راجح، قالوا: وهو الأفضح والأكثر، وإنما وقف أكثر القراء بغير هاء إتباعاً للرسم.

(١) ب، ج، وفى أ (لا يحذفان).

(٢) الآية ١ من سورة النبأ.

تنبيهات:

الأول: فهم من قوله «إن جرت» أن المرفوعة والمنصوبة لا تحذف ألفها في غير ضرورة كقوله^(١):

الأم تقولُ الناعياتُ ألامهُ ألا فاندبأ أهلَ الندى والكرامة

الثاني: أهمل المصنف من شروط حذف ألفها ألا تركب مع ذا، فإن ركبت معه لم تحذف الألف نحو «على ماذا تلومونى» وقد أشار إليه فى التسهيل.

الثالث: قد ثبتت ألف ما الاستفهامية المجرورة غير المركبة فى الضرورة كقول الشاعر^(٢):

(١) قائله: لم آقف على اسم قائله - وهو من الطويل - .

اللغة: «الناعيات» الناعى: الذى يأتى بخبر الميت «الندى» أراد به الفضل والعطاء - وفى بعض النسخ «الناعيان» - بالمتنى - وهو الأنسب.

الإعراب: «الأم» الأ للتنبيه «م» أصلها ما، وهو فى محل الرفع على الابتداء واعلم أنه لا ضرورة فى حذف الألف ههنا، لأن إبقاءها لا يضر بالوزن «تقول» فعل مضارع «الناعيات» فاعل والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ، «الامه» الأ للتنبيه وما استفهامية منصوبة بتقول «الأم» للتنبيه «فاندبأ» فعل وفاعل «أهل» مفعول به «الندى» مضاف إليه «والكرامة» عطف عليه.

الشاهد: قوله «الامه» فإن الألف قد حذفت فى ما الاستفهامية مع أنها غير مجرورة للضرورة، إلا أنه أراد التصريح، فلم يمكن ذلك إلا بإدخال هاء السكت فى آخرها. مواضعه: ذكره الأشمونى ٤/٧٥٨، وهمع الهوامع ٢/٢١٧.

(٢) قائله: هو حسان بن ثابت - وهو من الوافر - .

اللغة: «كخنزير» تعريض بكفوه أو بقبح منظره، فلذلك خص الخنزير لأنه مسيخ قبيح المنظر سمح الخلق أكال العذرات «تمرغ فى رماذ» تتميم لدمه لأنه يدل ذلك حلقه بالشجر ثم يأتى بالطين فيتلطخ به وكلما تساقطت منه عاد إليه.

الإعراب: «على ما قام» على للتعليل ما استفهامية، أى: لأجل أى شىء يشتمنى. قال ابن جنى: لفظه «قام» ههنا رائدة، والتقدير . . على ما يشتمنى لثيم، وقال ابن يسعون: وليس كذلك عندى لأنها تقتضى النهوض بالشم. «يشتمنى» فصل مضارع النون للوقاية والياء مفعول «لثيم» فاعل «كخنزير» الكاف للتشبيه وخنزير مجرور به «تمرغ» فعل ماض والفاعل ضمير مستتر فيه والجملة فى محل الجر صفة لخنزير «فى رماذ» جار ومجرور متعلق بتمرغ.

الشاهد: قوله «على ما قام» حيث أثبت ألف ما الاستفهامية المجرورة للضرورة.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٧٥٨، وهمع الهوامع ٢/٢١٧، وأمالى ابن السجرى ١/٢٣٣، وابن يعيش ٤/٩، وفى الخزانة ٢/٥٣٧، شرح الشافية ٢/٢٩٧.

عَلَى مَا قَامَ يَشْتَمِنِي لَيْتِيْمٌ
كَخَنْزِيْرٍ تَمَرَّغَ فِي رَمَادٍ

وحكاه الزمخشري في كشافه لفظة، وحمل عليه قوم من المفسرين قوله تعالى:

﴿ قَالَ يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ ﴿٢٦﴾ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي ﴾ (١).

قالوا: معناه: بأى شيء غفر لي ربي.

قال ابن هشام: وهذا قول مرغوب عنه، لأن النحويين على خلافه.

الرابع: قد ورد تسكين ميمها في الضرورة مجرورة بحرف كقوله (٢):

يَا أَسَدِيًّا لِمَ أَكَلْتَهُ لِمَهْ؟

وَوَصَلَ ذِي الْهَاءِ أَجْزَ بِكُلِّ مَا حُرِّكَ تَحْرِيكُ بِنَاءِ لَزِمًا

اعلم أن هاء السكت لا تتصل بحركة إعراب ولا شبيهة بها، فلذلك لا تلحق اسم «لا» ولا المنادى المضموم، ولا ما بنى لقطعه عن الإضافة كقبل وبعد،

(١) من الآيتين ٢٦، ٢٧ من سورة يس.

(٢) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من الرجز -

وبعده: لو خافك الله عليه حرمه.

توضيح: ذكر بعض الفضلاء أن الضمير المنصوب في قوله «لم أكلته» يرجع إلى الكلب يعني: كلبا أكله هذا الإنسان فقال: لو خافك الله، فأجار على الله سبحانه الخوف تعالى الله عن ذلك وهذا على عادة الجهلاء من العرب.

ومنهم من خرجه تخريجا حسنا يسلم هذا الشاعر من الغلطة وهو أنه يخاطب الفقعي بقوله يافقعي لم أكلته له - ثم عدل عن خطابه إلى خطاب الله تعالى على عادة لهم في ذلك مشهورة فقال: لو خافك الله وأراد يا الله فحذف حرف النداء كما في قوله تعالى (يوسف أيها الصديق) أي: يا يوسف، والمعنى: لو خافك يا الله على نفسه من أن تعاقبه على جرمه لحرم هذا المأكول الذي حرّمته ولم يقربه، وضمير الهاء في عليه يرجع إلى الفقعي كما يقال أخاف فلانا على نفسي وضمير الهاء في حرمه يرجع إلى المأكول، فالضميران مختلفان، وباختلافهما يتم المعنى الذي قصده - ه شرح الشواهد للعيني و«أسديا» الأسدى: المنسوب إلى بني أسد، الفقعي: منسوب إلى بني فقعي والإعراب ظاهر.

والشاهد: قوله «لم أكلته» حيث جاءت ميم لم ساكنة، وأصلها لما، وهي الاستفهامية دخل عليها حرف الجر، فحذف الألف ثم سكنت الميم ضرورة. مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٧٥٩، والإنصاف ٢٩٩.

ولا العدد المركب نحو خمسة عشر، لأن حركات هذه الأشياء مشابهة لحركة الإعراب في أنها عارضة.

ألا ترى أنها حدثت لوجود الأسباب وأنها تتنفي عند عدمها، فبذلك شابته حركة الإعراب.

وأما الفعل الماضي فحركته لازمة ليست كحركات هذه الأشياء.

وفي اتصال هاء السكت به ثلاثة أقوال:

الأول: المنع مطلقا، وهو مذهب سيويه والجمهور واختيار المصنف.

والثاني: الجواز مطلقا، لأنها لازمة.

والثالث: أنها تلحقه إذا لم يخف لبس نحو «قعدَه» إلا إذا خيف لبس نحو ضربة، والصحيح الأول، لأن حركته وإن كانت لازمة فهي شبيهة بحركة الإعراب، لأن الماضي إنما بنى على حركة لشبهه بالمضارع المعرب في وجوه مذكورة في موضعها.

وشذ اتصال الهاء بعلى في قوله^(١):

(١) قائله: هو أبو ثروان - وهو من الرجز - .

اللغة: «لا أظلل» أى: لا أظلل فيه وقد حذف حرف الجر واتصل الفعل بالضمير بنفسه «أرْمَضُ» من رمضت قدمه - إذا احترقت بالرمضاء، وهى الأرض الشديدة الحرارة «أضحى» أتعرض.

المعنى: رب يوم يمر على لا أنعم فيه بشيء يظللنى أعانى ألم الرمضاء فى قدمى وحر الشمس وقت الضحى على رأسى.

الإعراب: «يا» حرف تنبيه أو للنداء والمنادى محذوف «رب» حرف جر شبيه بالزائد «يوم» مبتدأ مرفوع بضممة مقدرة «لى» جار ومجرور صفة ليوم «لا» نافية «أظلل» مضارع مبنى للمجهول ونائب الفاعل أنا والهاء مفعول ثان أو مجرور على نزع الخافض «من» جارة «نحت» ظرف مبنى على الضم لقطعه عن الإضافة «عله» مبنى على الضم وألحقت به هاء السكت شذوذا، لأنه غير مبنى بناء دائما.

الشاهد: قوله «من عله» حيث ألحقت هاء السكت لفظ «عل» وهى مبنية بناء عارضا، وذلك شاذ.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٦٧، وابن هشام ٤/١٩٧، وابن الناظم.

يَا رَبِّ يَوْمٍ لِي لَا أَظَلُّهُ أَرْمَضُ مِنْ تَحْتُ وَأَضْحَى مِنْ عَلَهُ
 ووجه شدوذه أن حركته (حركة بناء)^(١) عارضة، لقطعه عن الإضافة، فهي
 كقبل وبعد، وإلى هذا أشار بقوله:

وَوَصَلُهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَا أَدِيمَ شَدًّا....

فحركة عَلٌ غير حركة بناء مدام، بل حركة بناء غير مدام، وقوله: في
 (المدام استحسننا) يعني أن وصل هاء السكت بحركة البناء المدام - أى الملتزم - جائز
 مستحسن، كفتحة هو وهى، فيقال فى الوقف عليها هو وهيه، وقد قرئ بذلك.
 فإن قلت: هذا البيت معترض من وجهين:
 أحدهما: أن قوله:

وَصَلُهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَا أَدِيمَ ...

يقتضى أن وصلها بحركة الإعراب قد شد أيضا، لأن قوله:

غير تحريك بنا أديم ...

يشمل نوعين: أحدهما تحريك البناء غير المدام.

والثانى: تحريك الإعراب.

والوجه الآخر: أن قوله: (فى المدام استحسننا) يقتضى موافقة من أجاز
 اتصالها بحركة الماضى، لأنها من التحريك المدام.
 قلت: أما الأول فليس بلازم، وأما الثانى فظاهر اللزوم، وقد استثناه فى
 الكافية فقال:

وَوَصَلُ ذِي الْهَاءِ أَجْزُ بِكُلِّ مَا حُرُكٌ تَحْرِيكُ بِنَاءٍ لَزِمًا

مَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فِعْلًا مَاضِيًا

وَرَبِّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ مَا لِلْوَقْفِ نَثْرًا وَفَشًا مُتَّظِمًا

مثال إعطاء الوصل حكم الوقف نثرا قراءة غير حمزة والكسائى، لم يتسنه

(١) ب.

وانظر^(١) ﴿فبهدهم اقتده قل لا أسألكم﴾^(٢) ومنه قول بعض طيئ «هذه جبلو يا فتى» لأنه يبدل هذه الألف واوا في الوقف، فأجرى الوصل مجراه، ومثال ذلك في النظم قول الراجز^(٣) :

مثلُ الحَرِيْقِ وَأَفَقَ القَصَبَا

فشدد الباء مع وصلها بحرف الإطلاق، ومثله في الشعر كثير، ومنه^(٤) :

أتوا نارى، فقلت: منون أنتم؟

وقد تقدم فى الحكاية.

(١) من الآية ٢٥٩ من سورة البقرة.

(٢) من الآية ٩٠ من سورة الأنعام.

(٣) مضى شرحه فى هذا الباب عند قوله: ولقد خشيت أن أرى جدبا والشاهد: قوله «القصبا» حيث شدد الباء مع وصلها بحرف الإطلاق.

(٤) مضى هذا البيت فى باب الحكاية. والشاهد هنا: «منون» أنتم» حيث ألحق الواو والنون بهما فى الوصل.

الإمالة

إمالة الألف أن تنحو بها نحو الياء، ومن لازم ذلك أن ينحى بالفتحة قبلها نحو الكسرة، والنظر في فائدتها، وحكمها، ومحلها، وأصحابها، وأسبابها.

أما فائدتها: فاعلم أن الغرض الأصلي من الإمالة هو التناسب، وقد ترد الإمالة للتنبيه على أصل أو غيره، مما سيأتى ذكره.

وأما حكمها: فإنها وجه جائز، ولغة لبعض العرب.

وسببها مجور لها لا موجب، فلذلك يجوز فتح كل محال.

وأما محلها فالأسماء المتمكنة والأفعال، هذا هو الغالب، وسيأتى التنبيه على ما أميل من غير ذلك.

وأما أصحابها فتميم وقيس وأسد وعامة أهل نجد، وأما الحجازيون فلغتهم الفتح إلا فى مواضع قليلة.

وأما أسبابها فقسمان: لفظى ومعنوى، فاللفظى: الياء والكسرة، والمعنوى: الدلالة على ياء أو كسرة.

وجملة أسباب إمالة الألف - على ما ذكره المصنف - ستة:

الأول: انقلابها عن الياء. الثانى: مآلها إلى الياء، الثالث: كونها بدل عين ما يقال فيه فلت، الرابع: ياء قبلها أو بعدها، الخامس: كسرة قبلها أو بعدها، السادس: التناسب.

تنبيه:

هذه الأسباب كلها راجعة إلى الياء والكسرة، واختلف فى أيهما أقوى، فذهب الأكثرون إلى أن الكسرة أقوى من الياء، وأدعى إلى الإمالة، وهو ظاهر كلام سيبويه، فإنه قال فى الياء: لأنها بمنزلة الكسرة، فجعل الكسرة أصلاً، وذهب ابن السراج إلى أن الياء أقوى من الكسرة، والأول أظهر لوجهين:

أحدهما: أن اللسان يتسفل بها أكثر من تسفله بالياء.

والثاني: أن سيبويه ذكر أن أهل الحجاز يميلون الألف للكسرة، وذكر في الياء أن أهل الحجاز وكثيراً من العرب لا يميلون للياء، فدل هذا من جهة النقل أن الكسرة أقوى.

واعلم أن عبارات المصنفين اختلفت في ذكر أسباب الإمالة، وليس بينهم في ذلك كبير اختلاف، والغرض هنا شرح كلام الناظم.

الألفُ المبدلُ من ياءٍ في طرفٍ أملٍ ...

هذا هو السبب الأول، وهو أن يكون الألف بدلا من ياء، وهي على طرف كلمة، وسواء في ذلك الاسم مرمى والفعل نحو رمى وشمل قوله (من ياء) المبدل من ياء أصلية كالمثالين والمبدل من ياء منقلبة عن واو نحو ملهى وأعطى، واحترز بقوله (في طرف) من الكائنة عينا، وسيأتي حكمها.

.... كَذَا الْوَاقِعُ مِنْهُ الْيَاءُ خَلْفَ

دُونِ مَزِيدٍ أَوْ شَذُودٍ ...

هذا هو السبب الثاني، وهو أن تكون الألف صائرة إلى الياء دون زيادة ولا شذوذ، وذلك نحو حبلى ومعزى، وكل ما آخره ألف تأنيث مقصورة، فإنها تمال لأنها تتول إلى الياء في التثنية والجمع، فأشبهت الألف المنقلبة عن الياء.

واحترز بقوله (أو شذوذ) من قلب الألف ياء في الإضافة إلى ياء المتكلم في لغة هذيل، فإنهم يقولون في عصا وقفاً: عَصَى وَقْفَى، ومن قلب الألف ياء في الوقف عند بعض طيبي نحو عَصَى وَقْفَى، فلا تسوغ الإمالة لأجل ذلك.

واحترز بقوله (دون مزيد) من رجوع الألف إلى الياء بسبب زيادة كقولهم في تصغير قفا قَفَى، وفي تكسيره قَفَى، فلا يمال قفا لذلك.

تنبيهات:

الأول: هذا السبب الثاني هو أيضا في الألف الواقع طرفا كالأول.

الثاني: قد علم مما تقدم أن نحو قفا وعصا من الاسم الثلاثى لا يمال، لأن الفه عن واو لا يتحول إلى الياء إلا في شذوذ أو بزيادة، وقد سمعت إمالة العشا مصدر الأعشى - وهو الذى لا يبصر ليلا ويبصر نهارا - والمكا - بالفتح - وهو جحر

الثعلب والأرنب، والكبا - بالكسر - الكناسة، وهذه من ذوات الواو، لقولهم «ناقة عشواء» وقولهم «المكو والمكوة» بمعنى المكا، وقولهم «كسوت البيت» إذا كنسته. وهذه الألفاظ الثلاثة مقصورة.

فإن قلت: (فعلل إمالة «الكبا» لأجل الكسرة، فلا تكون شاذة)^(١).

قلت: الكسرة لا تؤثر في المتقلبة عن الواو.

والثالث: يجوز إمالة الألف في نحو «دعا وغزا» من الفعل الثلاثي وإن كانت عن واو لأنها تتول إلى الياء في نحو «دعى وغزى» من المبنى للمفعول. وبهذا ظهر الفرق بين الاسم الثلاثي والفعل الثلاثي إذا كانت ألفهما عن واو، وما ذكره نص عليه الفارسي وغيره من النحويين، وظاهر كلام سيبويه التسوية في الثلاثي بين بنات الواو وبنات الياء، فيجوز الإمالة في ذوات الواو في الأسماء والأفعال، والمشهور ما تقدم.

وقوله: .. ولما تَلِيهِ هَا التَّائِيثُ مَا هَا عَدِمَا

يعنى أن للألف التي قبل هاء التائيث في نحو «مرماة وفتاة» - من الإمالة، لكونها متقلبة عن الياء - ما للألف المتطرفة، لأن هاء التائيث غير معتد بها، فالألف قبلها متطرفة تقديرا.

وَهَكَذَا بَدَلُ عَيْنِ الْفِعْلِ إِنْ يُؤَلُّ إِلَى فِلْتٍ كَمَا ضِي خَفٌ وَدَنْ

هذا هو السبب الثالث، وهو أن تكون الألف بدلا من عين فعل تكسر فاؤه حين يسند إلى تاء الضمير واويا كان كخاف أو يائيا كدان، فإنك تقول فيهما خفت وددت - بحذف عين الكلمة - فيصيران في اللفظ على وزن فلت، والأصل فعلت، فحذفت العين وحركت الفاء بحركتها.

فإن قلت: أما خاف فعينه مكسورة، لأن أصله خوف، وأما دان وطاب

ونحوهما، فأصل عينهما الفتح، فكيف يقال حركت الفاء بحركتها؟

(١) أ، ج.

قلت: يقدر تحويلهما إلى فعل - بكسر العين - ثم تنتقل الحركة، هذا مذهب كثير من النحويين، وبعضهم يقول لما حذفت العين حركت الفاء بكسرة مجتلبة للدلالة على أن العين ياء، وليبان ذلك موضع غير هذا.

واحترز بقوله (إن يؤل إلى فلت) من نحو طال وقال: فإنه لا يتول إلى فلت - بالكسر - وإنما يتول إلى فلت - بالضم - في قولك طلت وقلت. والحاصل أن الألف التي هي عين الفعل تمال إن كانت عن ياء نحو دان أو عن واو مكسورة نحو خاف، فإن كانت عن واو مضمومة نحو طال أو مفتوحة نحو قام لم تمل.

تنبيهات:

الأول: اختلف في سبب إمالة نحو طاب وخاف، قال السيرافي وغيره: إنها للكسرة الغارضة في فاء الكلمة؛ ولذلك جعل السيرافي من أسباب الإمالة كسرة تعرض في بعض الأحوال، وهو ظاهر كلام الفارسي، قال: وأمالوا «خاف وطاب» مع المستعلى طلبا للكسر في خفت، وقال ابن هشام الخضراوي: الأولى إن الإمالة في «طاب» لأن الألف فيه منقلبة عن ياء، وفي «خاف» لأن العين مكسورة، أرادوا الدلالة على الياء والكسرة.

الثاني: نقل عن بعض الحجازيين إمالة نحو «خاف، وطاب» وفقا لبنى تميم، وعامتهم يفرقون بين ذوات الواو نحو «خاف» فلا يميلون، وبين ذوات الياء نحو «طاب» فيميلون.

الثالث: مفهوم قوله (وهكذا بدل عين الفعل) أن بدل عين الاسم لا تمال، لكونها منقلبة عن الياء، وصرح بعضهم بشذوذ إمالة الألف المنقلبة عن ياء عينا في اسم ثلاثي، كقولهم: هذا عاب وناب - بالإمالة، وهو ظاهر كلام سيبويه، وقال صاحب المفصل: والمتوسطة إن كانت في فعل يقال فيه فعلت كطاب وخاف أميلت ولم ينظر إلى ما انقلبت عنه، وإن كانت في اسم نظر إلى ذلك فقبل ناب ولم يقل باب - وهذا يقتضى أن إمالة نحو ناب فيما عينه ياء جائزة إلا أنه ذكر بعد ذلك فيما شذ عن القياس إمالة عاب وألفه عن ياء، قال ابن يعيش: عاب بمعنى العيب ويقع في بعض النسخ غاب - بالمعجمة - وألفه أيضا عن ياء.

كَذَاكَ تَالِي الْيَاءِ وَالْفَصْلُ اغْتَفِرَ بِحَرْفٍ أَوْ مَعَ هَا كَجَبِيهَا أَدِرْ

هذا هو السبب الرابع، وهو وقوع الياء قبل الألف أو بعدها، فإن كانت قبل الألف فشرطها أن تكون متصلة بها كقولك «سيال» وهو شجر له شوك، أو منفصلة بحرف نحو «شبيان» أو بحرفين ثانيهما هاء كقولك «جيبها أدر» فلو كانت مفصولة بحرفين ليس أحدهما هاء، أو بأكثر من حرفين، امتنعت الإمالة.

تنبيهات:

الأول: إنما اغتفر الفصل بالهاء لخفائها.

الثاني: قال في التسهيل: «أو حرفين ثانيهما هاء» وقال هنا «أو مع ها» فلم يقيد بكون الهاء ثانية، وكذلك فعل في الكافية.

الثالث: أطلق قوله (أو مع ها) وقيده غيره بالألا يكون قبل الهاء ضمة نحو «هذا جيبها» فإنه لا يجوز فيه الإمالة.

الرابع: الإمالة للياء المشددة في نحو «بياع» أقوى منها في نحو «سيال» والإمالة للياء الساكنة في نحو «شبيان» أقوى منها في نحو «حيوان».

الخامس: قد سبق أن من أسباب الإمالة وقوع الياء قبل الألف أو بعدها، ولم يذكر هنا إمالة الألف لياء بعدها، وذكرها في الكافية والتسهيل وشرطها إذا وقعت بعد الألف أن تكون متصلة نحو «بايع» ولم يذكر سببويه إمالة الألف للياء بعدها، وذكرها ابن الدهان وغيره.

كَذَاكَ مَا يَلِيهِ كَسْرٌ أَوْ يَلِي تَالِي كَسْرٍ أَوْ سَكُونٌ قَدْ وَلِيَ
كَسْرًا وَفَصْلُهَا كَلَّا فَصْلٌ يُعَدُّ فِدَزْ هَمَّاكَ مَنْ يُمِلُّهُ لَمْ يُصَدِّ

هذا هو السبب الخامس، وهو وقوع كسرة بعد ألف أو قبلها، فإن كانت بعدها فشرطها أن يليها نحو مساجد، وإن كانت قبلها فشرطها أن تكون منفصلة بحرف نحو عماد، أو بحرفين أولهما ساكن نحو «شمال»^(١)، أو بحرفين

(١) الشمال: الناقة الخفيفة.

متحركين أحدهما هاء نحو «يريد أن يضربها» أو بحرف ساكن بعده متحركان أحدهما هاء نحو «درهماك».

فكل هذا تجوز إمالته، فلو فصل غير ذلك لم تجز الإمالة.

فإن قلت: من أين تؤخذ إمالة نحو «أن يضربها»؟

قلت: من قوله (وفصل الها كلا فصل) بل إمالته أولى من إمالة درهماك.

تنبيهات:

الأول: قوله (أو سكون) معطوف على قوله (كسر) والمعنى أو يلي تالي سكون قد ولي كسراً نحو «شمال».

الثاني: فلم يذكر في الكافية إمالة نحو «درهماك» وذكر إمالة نحو «أن يضربها» (وذكر سيبويه إمالة نحو أن يضربها)^(١) عن أناس كثير من العرب، وقال صاحب المفصل: وأما قولهم يريد أن ينزعها ويضربها . . فشاذ، والذي سوغه أن الهاء خفية فلم يعتد بها.

الثالث: أطلق في قوله (وفصل الها كلا فصل) وقيدته غيره بالألا ينضم ما قبلها احترازاً من نحو «هو يضربها» فإنه لا يمال، وتقدم مثل هذا في الباء.

ولما فرغ من ذكر الغالب من أسباب الإمالة شرع في ذكر موانعها فقال:

وَحَرْفُ الاسْتِعْلَاءِ يَكْفُ مَظْهَرًا مِنْ كَسْرٍ أَوْ يَاءٍ وَكَذَا تَكْفُ رَأً

مواقع الإمالة ثمانية أحرف منها سبعة تسمى أحرف الاستعلاء ويجمعها قظ خص ضغط.

والثامن: الراء غير المكسورة، فهذه الثمانية تمنع إمالة الألف وتكف سببها إذا كان كسرة ظاهرة على تفصيل يأتي.

وعلة ذلك أن السبعة الأولى تستعلى إلى الحنك فلم تمل الألف معها طلباً للمجانسة.

(١) أ، ب.

وأما الراء فشبهت بالمستعلية، لأنها مكررة.

فإن قلت: أطلق في قوله (وكذا تكف را) ولم يقيده بغير المكسورة.

قلت: قد علم التقييد بذلك من قوله بعد:

وَكَفُّ مُسْتَعْلٍ وَرَأْيُنْكَفٌ بِكَسْرِ رَأٍ.....

فإن قلت: ما إعراب قوله (مظهرا)؟

قلت: هو مفعول يكف، أى: وحرف الاستعلاء يكف السبب المظهر من الكسرة والياء لا المنوى، فلا يمنع حرف الاستعلاء إمالة الألف فى نحو «هذا قاض» فى الوقف، ولا «هذا ماض» لأن أصله ماضض، ولا إمالة باب خاف وطاب وطفى لأن ما أميل للدلالة على شىء لا يمنعه حرف الاستعلاء.

تنبيه:

وقوله: (أو يا) تصريح بأن حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة تمنع الإمالة إن كان سببها ياء ظاهرة، وقد صرح بذلك فى الكافية والتسهيل ولم يمثله. وقول الزمخشري إن حرف الاستعلاء فى غير باب خاف وطاب وطفى مانع من الإمالة، ظاهر فى موافقته، وقال أبو حيان: لم نجد ذلك فى الياء وإنما يمنع مع الكسرة فقط.

إِنْ كَانَ مَا يَكْفُ بَعْدُ مُتَّصِلٌ أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ فُصِّلَ

اعلم أن المانع المشار إليه، أعنى حرف الاستعلاء والراء تمنع متأخرا عن الألف ومتقدما عليها، فإن تأخر فشرطه أن يكون متصلا نحو «فاقد وباخل وناصح» أو منفصلا بحرف نحو «مناقق وناقخ وناشط» أو بحرفين نحو «مواثيق ومنافخ ومواعيظ» فهذه ثلاثة أنواع تمنع إمالتها.

وأما المتصل أو المنفصل بحرف فقال سيويه: لا يميلها أحد إلا من لا يؤخذ

بلغته.

وأما المنفصل بحرفين فنقل سيويه إمالته عن قوم من العرب لتراخى المانع.

قال سيويه: وهى لغة قليلة، وجزم المبرد بالمنع فى ذلك، وهو محجوج بنقل

سيويه.

وقد فهم مما سبق أن حرف الاستعلاء أو الراء، لو فصل بأكثر من حرفين لم يمنع الإمالة.

وفى بعض نسخ التسهيل الموثوق بها «وربما غلب المتأخر رابعاً». ومثال ذلك «يريد أن يضرها بسوط» فبعض العرب يغلب فى ذلك حرف الاستعلاء وإن بعد، وإن تقدم المانع على الألف فقد أشار إليه بقوله:

كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ أَوْ يَسْكُنِ إِثْرَ الْكَسْرِ كَالْمَطْوَاعِ مِرْ

يعنى أن حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة إذا تقدمتا على الألف منعا للإمالة (بشرط أن يكون المانع غير مكسور أو ساكنا بعد كسر، فلا يجوز الإمالة)^(١) فى نحو «طالب وصالح وغالب» بخلاف نحو «طلاب وغلاب» ونحو «إصلاح ومطواع» فإن ذلك تجوز إمالته، لأن حرف الاستعلاء إذا كان مكسورا أو ساكنا بعد كسر لا يمنع الإمالة.

تنبيهان:

الأول: من أصحاب الإمالة من يمنع الإمالة فى نحو مطواع لأجل حرف الاستعلاء، ذكره سيبويه، ولم يذكر فى المكسور خلافاً.

الثانى: ظاهر قوله (كذا إذا قدم) أنه يمنع، ولو فصل عن الألف، والذى ذكره سيبويه وغيره أن ذلك إذا كانت الألف تليه نحو قاعد وصالح.

وَكَفَّ مُسْتَعْلٍ وَّرَأً يَنْكَفُّ بِكَسْرِ رَأٍ كَفَّارَ مَا لَا أَجْفُو

إذا وقعت الراء المكسورة بعد الألف كفت مانع الإمالة، سواء كان حرف استعلاء نحو «على أبصارهم»^(٢) أو راء غير مكسورة نحو «دار القرار»^(٣)

هذا ونحوه تجوز إمالته ولا أثر فيه لحرف الاستعلاء ولا للراء غير المكسورة، لأن الراء المكسورة غلبت المانع، فلم يبق لها أثر.

(١) ب، ج .

(٢) من الآية ٧ من سورة البقرة.

(٣) من الآية ٣٩ من سورة غافر.

تنبيه:

من هنا علم أن شرط كون الرء مانعة من الإمالة أن تكون غير مكسورة فيؤخذ منه إمالة نحو «إلى حمارك» بطريق الأولى، لأنه إذا أميل نحو: أبصارهم، وغارم، ودار القرار؛ مع وجود المقتضى لمنع الإمالة، فإمالة نحو حمارك مما لا مقتضى فيه للمنع أولى. (ولا تمل لسبب لم يتصل) يعنى: أن سبب الإمالة لا يؤثر إذا لم يتصل، يعنى: إذا كان من كلمة أخرى فلا يمال ألف «سابور» للياء قبلها فى قولك: «رايت يدي سابور» لأنها منفصلة وكذلك لو قلت^(١):

ها إن تا عذرة

لم تمل ألف «ها» لكسرة إن، لأنها من كلمة أخرى.

والحاصل أن شرط تأثير سبب الإمالة أن يكون من الكلمة التى فيها الألف.

(١) قائله: هو النابغة الذبياني - وهو من البسيط - .

وقامه: إن لم تكن نفعت فإن صاحبها قد تاه فى البلد
اللغة «العذرة» - بكسر العين - العذر، وبضمها البكارة، وروى «فإن صاحبها مشارك
التكد» «صاحبها» أى: صاحب العذرة ويعنى بها نفسه «تاه» ضل عن الطريق «البلد» الأثر
والأرض، وقيل هنا بمعنى المفازة. فإن من تحير فى المفازة يهلك، وروى ها إن ذى عذرة.
المعنى: إن لم تقبل عذرى وترضى على فإنى أختل حتى أنى أضل فى البلدة التى أنا فيها
من عظيم الدهشة.

الإعراب: «ها» للتنبيه «تا» اسم إشارة بمعنى هذه مبتداً «عذرة» خبر المبتداً «إن» شرطية
«لم» حرف نفى «تكن» فعل مضارع مجزوم من كان الناقصة وهى فعل الشرط واسمها
ضمير مستتر فيه «نفعت» فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل ضمير والجملة فى محل
نصب خبر تكن «فإن» الفاء واقعة فى جواب الشرط وإن حرف توكيد ونصب «صاحبها»
اسم إن وها مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «تاه» فعل ماض والفاعل ضمير والجملة فى
محل رفع خبر إن «فى البلد» جار ومجرور متعلق بتاه.
الشاهد: قوله «ها إن» على أن ألف ها فى البيت لا تجوز إمالتها لأنها من كلمة والكسر
من كلمة.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٧٧٢، وابن يعيش ٨/١١٣، والخزانة ٢/٤٧٨، ٣/٤٨٧،

وشرح الشافية ٤/٨٠.

تنيهان:

الأول: يستثنى من ذلك ألف «ها» التي هي ضمير المؤنثة في نحو «لم يضرها، وأدر جيها»، فإنها قد أميلت، وسببها منفصل. أعنى: من كلمة أخرى.

الثاني: ذكر غير المصنف أن الكسرة إذا كانت منفصلة عن الألف فإنها قد تمال الألف لها، وإن كانت أضعف من الكسرة التي معها في الكلمة، قال سيويه: وسمعتهم يقولون «لزيد مال» فأمالوا للكسرة، فشبوه بالكلمة الواحدة، وليس كلام المصنف على عمومه.

وَالكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلُ

يعنى: أن سبب المنع قد يؤثر وهو منفصل، أى: ولو كان من كلمة أخرى نحو «يريد أن يضرها قبل» فلا تمال الألف لأن القاف بعدها، وهى مانعة من الإمالة، ولو انفصلت.

فإن قلت: لم أثر المانع منفصلا، ولم يؤثر سبب الإمالة منفصلا؟

قلت: لأن الفتح - أعنى ترك الإمالة - أصل، فيصار إليه لأدنى سبب، ولا يخرج عنه إلا لسبب محقق.

تنيهان:

الأول: فهم من قوله (قد يوجب) أن ذلك ليس عند كل العرب، فإن من العرب من لا يعتد بحرف الاستعلاء إذا ولى الألف من كلمة أخرى فيميل، إلا أن الإمالة فى المنفصل نحو «مررت بمال ملق» أقوى منها فى المتصل نحو «بمال قاسم».

الثانى: قال فى شرح الكافية: إن سبب الإمالة لا يؤثر إلا متصلا، وإن سبب المنع قد يؤثر منفصلا، فيقال: «أتى أحمد» بالإمالة و «أتى قاسم» بترك الإمالة، وتبعه الشارح فى هذه العبارة، وفى التمثيل بأتى فى قاسم نظر؛ فإن مقتضاه أن حرف الاستعلاء يمنع إمالة الألف المنقلبة عن ياء، وليس كذلك.

وَقَدْ أَمَالُوا لِتَنَاسُبِ بِلَا دَاعٍ سِوَاهُ كَعَمَادًا وَقَلَا

هذا هو السبب السادس من أسباب الإمالة، وهو التناسب، وعبر بعضهم عنه بقوله: الإمالة للإمالة، وعبر عنه آخرون بقولهم: الإمالة لمجاورة الممال؛ وإنما آخره لضعفه بالنسبة إلى الأسباب المتقدمة.

ثم إن إمالة الألف للتناسب لها صورتان، إحداهما: أن تمال لمجاورة ألف عمالة كإمالة ثاني الألفين في نحو رأيت عمادا^(١).

والأخرى: أن تمال لكونها آخر مجاور ما أميل آخره، كإمالة ألف «تلا» من قوله تعالى: ﴿وَالْقَمَرَ إِذَا تَلَاهَا﴾^(٢) فأميلت ألف تلاها ليشاكل اللفظ بها اللفظ بما بعدها.

وإلى هذا أشار بقوله (تلا) ومثل هذا شرح الكافية بإمالة ألفي ﴿وَالضُّحَىٰ﴾^(١) وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ﴾^(٢) ليشاكل التلطف بهما بما بعدهما.

فإن قلت: في تمثيله بتلا وضحي نظر، فإن ألفهما تجوز إمالتها لسبب غير التناسب، لأنها تتحول إلى الياء، إذا بنى الفعل للمفعول، وقد تقدم بيانه، وإنما ينبغي تمثيل هذا النوع بما لا سبب لإمالاته غير التناسب.

قلت: السبب المقتضى لإمالة نحو دعا مما ألفه عن واو لم تعتبره القراء، ولذلك لم يميلوا هذا النوع حيث وقع، وإنما أمالوا منه ما جاور الممال، فلما أمالوا «تلاها» ونحوه وليس من عادتهم إمالة ذلك، علم أن الداعي إلى إمالاته عندهم إنما هو التناسب.

تنبيه:

استفيد من تمثيله فائدتان:

إحداهما: التنبيه على صورتى الإمالة للتناسب كما سبق.

والأخرى: أن الألف قد تمال لمناسبة الألف قبلها نحو «عمادا» فإن الألف الثانية أميلت لمناسبة الأولى (وقد تمال لمناسبة ألف بعدها)^(٣) كإمالة ألف «تلاها» لمناسبة ما بعده مما ألفه عن ياء أعنى «جلاها ويغشاها».

(١) من الآية ٢ من سورة الشمس.

(٢) الأيتان ١، ٢ من سورة الضحى.

(٣) ب، ج.

فإن قلت: فهلا جعلت إمالة (الف)^(١) تلاها لمناسبة ما قبله أعني: ضحاها؟

قلت: ألف ضحاها عن واو، وإنما أميل لمناسبة ما بعده أيضا.

فإن قلت: هل يقاس على إمالة الألف الثانية في «عمادا» لمناسبة الأولى؟

قلت: ظاهر كلام سيبويه أنه يقاس عليه، فإنه قال: وقالوا مغزانا في قول من قال: «عمادا» فأمالهما جميعا، وذا قياس. انتهى.

وَلَا تُعْمَلُ مَا لَمْ يَنْتَلِ تَمَكُّنًا دُونَ سَمَاعٍ غَيْرِهَا وَغَيْرِنَا

الإمالة من خواص الأفعال والأسماء المتمكنة؛ فلذلك لا تطرد إمالة غير المتمكن، نحو إذا وما، إلا ها ونا، نحو «مر بها ونظر إليها، ومر بنا ونظر إلينا» فهذان تطرد إمالتهما، لكثرة استعمالهما.

وأشار بقوله (دون سماع) إلى ما سمعت إمالته من الاسم غير المتمكن، وهو «ذا» الإشارية، و «متى» و «أنى» وقد أميل من الحروف: بلى، ويا فى النداء، ولا فى قولهم «إما لا» لأن هذه الأحرف ثابتة عن الجمل، فصار لها بذلك مزية على غيرها، وحكى قطرب إمالة «لا» فى الجواب، لكونها مستقلة، ومنع سيبويه ومن وافقه إمالة «حتى» وحكى ابن مقسم^(٢) الإمالة فيها عن بعض أهل نجد وأكثر أهل اليمن، وحكى إمالتها عن حمزة والكسائى.

تنبيهات:

الأول: لا تمنع الإمالة فيما عرض بناؤه نحو «ياقتى» و«ياحبلى» لأن الأصل فى ذلك الإعراب.

(١) ب.

(٢) هو محمد بن الحسن بن يعقوب بن مقسم النحوى. قال ياقوت: ولد سنة ٢٦٥ وسمع أبا مسلم وثلعبا ويحصى بن محمد بن صاعد، وكان ثقة من أعرف الناس بالقراءات وأحفظهم لنحو الكوفيين، وله: كتاب فى النحو كبير، المقصور والمدود، المذكر والمؤنث، الوقف والابتداء وغير ذلك، ومات لثمان خلون من ربيع الآخر سنة ٣٥٤ وقيل: سنة ٣٥٣هـ.

الثاني: لا إشكال في جواز إمالة الفعل الماضي وإن كان مبنيًا، قال المبرد:
وإمالة عسى جيدة.

فإن قلت: قد يورد على كلام الناظم الفعل الماضي فإنه يطلق عليه غير
متمكن كما قيل.

قلت: إن سلم أنه يطلق عليه غير متمكن، فلوضوحه لم يذكره، وأيضاً فقد
تقدم أول الباب ذكر الإمالة فيه.

فإن قلت: قول صاحب المفصل: والأسماء غير المتمكنة يمال منها المستقل
بنفسه نحو ذا ومتى وأنى، ولا يمال ما ليس بمستقل نحو ما الاستفهامية أو
الشرطية أو الموصولة . . ونحو إذا، يقتضى أن إمالة ذات ومتى وأنى غير شاذ.

قلت: لا إشكال في أن الإمالة في ذلك شاذة، لأن الألف في غير المتمكن
أصل غير منقلبة ولا سبب لإمالتها، وكأنه أراد الإشارة إلى المعنى الذي لحظه من
أمالها من العرب وهو الاستقلال، وإن كان ذلك مما لا يجعل سبباً يقاس عليه.

والفتح قَبْلَ كَسْرٍ رَأٍ فِي طَرْفٍ أَمَلٌ كِلَالَيْسِرٍ مِلْ نُكْفٍ الْكَلْفِ

اعلم أن الفتحة قد تمال كما تمال الألف، لأن الغرض من الإمالة مشاكلة
الأصوات وتقريب بعضها من بعض، وذلك موجود في الحركة كما أنه موجود في
الحرف، وإمالة الفتحة سببان:

الأول: أن تكون قبل راء مكسورة نحو قوله تعالى: ﴿تَرْمِي بِشَرِّهِ﴾^(١)
و﴿غَيْرِ أُولِي الضَّرْرِ﴾^(٢) ومل للأيسر، فإمالة ذلك ونحوه مطرد.

تنبيهات:

الأول: فهم من قوله (والفتح) أن الممال في ذلك الفتح، لا المفتوح. وقول
سيبويه: «أمالوا المفتوح» فيه تجوز.

(١) من الآية ٣٢ من سورة المرسلات.

(٢) من الآية ٩٥ من سورة النساء.

الثاني: لا فرق بين أن تكون الفتحة في حرف استعلاء نحو من البقر، أو في راء نحو بشرر، أو في غيرهما نحو من الكبير.

الثالث: فهم من قوله (قبل كسر راء) أن الفتحة لا تمال لكسرة راء قبلها نحو رمم، وقد نص غيره على ذلك.

الرابع: شرط أن تكون الفتحة قبل راء، وظاهره أن مراده أن تكون متصلة كما مثل، فعلى هذا لو فصل بينهما لم تمل، وليس ذلك على إطلاقه، بل فيه تفصيل، وهو أن الفاصل بين الفتحة والراء إن كان مكسورا أو ساكنا غير ياء فهو مغتفر، وإن كان غير ذلك يمنع الإمالة؛ فتمال الفتحة في نحو «أشر» وفي نحو «عمرو» لا في نحو بجير، نص على ذلك سيويه، ونبه عليه المصنف في بعض نسخ التسهيل.

الخامس: شرط أن تكون الراء في طرف، وفي بعض نسخ التسهيل أن تكون لاما، وليس اشتراط ذلك بصحيح، لأن سيويه قد ذكر إمالة فتحة الطاء في قولهم: «رأيت خبط»^(١) «رياح» وذكر غيره أنه يجوز إمالة فتحة العين في نحو «المرء»^(٢) والراء في ذلك ليست بلام، ولعله إنما خص الطرف لكثرة ذلك فيه.

السادس: أطلق في قوله (أمل) فعلم أن الإمالة في ذلك جائزة وصلا ووقفا، بخلاف إمالة الفتحة للسبب الآتي، فإنها خاصة بالوقف.

السابع: أهمل من شروط إمالة الفتحة لكسرة الراء شرطين غير ما ذكر. أحدهما: ألا تكون على ياء، فلا تمال فتحة الياء في نحو «من الغير» نص على ذلك سيويه.

وذكره في بعض نسخ التسهيل.

والآخر ألا يكون بعد الراء حرف استعلاء نحو «من الشرق» فإنه مانع من الإمالة، نص على ذلك سيويه أيضا.

(١) الخبط - بفتحيتين: ورق العضاة من الطلع ونحوه، يضرب بالعصا ليتناثر ثم تعلف به الإبل.

(٢) المرء: الشديد من كل شيء.

فإن قلت: فهل يشترط ألا يتقدم على الفتحة حرف استعلاء؟

قلت: لا، لأن الراء المكسورة تغلب المستعلى إذا وقع قبلها، فيمال نحو «من الضرر».

الثامن: قد ظهر بما ذكرناه أن كلام الناظم في إمالة الفتحة لكسرة الراء غير محرر، وتحريره أن يقال: تمال كل فتحة في غير ياء قبل راء مكسورة متصلة بها أو مفصولة بمكسور أو ساكن غير ياء، وليس بعد الراء حرف استعلاء.

التاسع: منع سيبويه إمالة الألف في نحو «من المحاذر» إذا أميلت فتحة الذال، قال: ولا تقوى على إمالة الألف، أى: ولا تقوى إمالة الفتحة على إمالة الألف لأجل إمالتها، وزعم ابن خروف أن من أمال ألف «عمادا» لأجل إمالة الألف قبلها أمال هنا ألف «المحاذر» لأجل إمالة فتحة الذال، وضعف ما ذهب إليه ابن خروف بأن الإمالة للإمالة من الأسباب الضعيفة، فينبغي ألا ينقاس شيء منها إلا في المسموع، وهو إمالة الألف، لأجل إمالة الألف قبلها أو بعدها.

كَذَا الَّذِي تَلِيهِ هَا التَّأْنِيثِ فِي وَقْفٍ إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلْفٍ

هذا هو السبب الثاني من سبب إمالة الفتحة، فتمال كل فتحة تليها هاء التأنيث، إلا أن إمالتها مخصوصة بالوقف، وبذلك قرأ الكسائي في إحدى الروايتين عنه، والرواية الأخرى أنه أمال إذا كان قبل الهاء أحد خمسة عشر حرفا، يجمعها قولك: فجئت زينب لذود شمس. وفصل في أربعة يجمعها قولك: أكهر^(١). فأمال فتحتها إذا كان قبلها كسرة أو ياء ساكنة على ما هو معروف في كتب القراءات.

تنبيهات:

الأول: قوله (كذا الذي تليه هاء التأنيث) يعني به أن فتحة الذي تليه هاء التأنيث تمال، لا الحرف الذي تليه هاء التأنيث، وقد تجوز من عبر عن ذلك بإمالة هاء التأنيث.

(١) قال في القاموس: الكهر: القهر والانتهاز والضحك واستقبالك إنسانا بوجه عابس تهاونا.

الثاني: إنما قال (ها التانيث) ولم يقل تا التانيث، لتخرج التاء التي لم تقلب هاء، فإن الفتحة لا تمال قبلها.

الثالث: لا فرق في هاء التانيث بين أن تكون لمعنى التانيث أو لغير ذلك، كالمبالغة نحو: «علامة» فإن الإمالة جائزة في جميع ذلك؛ لأن هاء المبالغة هي هاء التانيث.

الرابع: خرج بقوله (ها التانيث) ها السكت نحو ﴿كِتَابِيهِ﴾^(١) فلا تمال الفتحة قبلها، هذا هو الصحيح، وذهب ثعلب وابن الأنباري إلى جواز الإمالة فيما قبلها، وقرأ به أبو مزاحم الخاقاني في قراءة الكسائي.

الخامس: استثنى المصنف مما (كان)^(٢) قبل هاء التانيث، الألف، فإنها لا تصح إمالتها نحو الصلاة والحياة.

فإن قلت: لم يكن لاستثنائه الألف حاجة، لأن كلامه في إمالة الفتحة، لا في إمالة الحرف فلم تندرج الألف في قوله (كذا الذي تليه ها التانيث) لأن مراده الفتحة فلم يشمل كلامه إلا كل مفتوح.

قلت: هو كذلك، ولكن نبه على منع إمالة الألف لئلا يتوهم أن بهاء التانيث تسوغ إمالة الألف كما سوغت إمالة الفتحة.

فإن قلت: ما وجه إمالة الفتحة قبل هاء التانيث؟

قلت: ذكر سيبويه أن سبب ذلك شبه الهاء بالألف، فأميل ما قبلها كما يمال ما قبل الألف، ولم يبين سيبويه بأى ألف شبهت، والظاهر أنها شبهت بألف التانيث.

(١) من الآية ٢٥ من سورة الحاقة.

(٢) أ.

خاتمة لباب الإمالة:

ذكر بعضهم لإمالة الألف سببين غير ماسبق:

أحدهما: الفرق بين الاسم والحرف، وذلك في «را» وما أشبهها من فواتح السور. قال سيويه:

وقالوا: را ويا وتا، يعنى بالإمالة، لأنها أسماء ما يلفظ به، فليست كإلى وما ولا وغيرها من الحروف المبنية على السكون، وحروف التهجي التي في أوائل السور إن كان في آخرها ألف فمنهم من يفتح ومنهم من يميل، وإن كان في وسطها ألف نحو كاف وصاد، فلا خلاف في الفتح.

والآخر: كثرة الاستعمال، وذلك إمالتهم «الحجاج» علما في الرفع والنصب، وكذلك «العجاج» في الرفع والنصب، وذكره بعض النحويين، وإمالة «الناس» في الرفع والنصب.

قال ابن برهان في آخر شرح اللمع: روى عبدالله بن داود عن أبي عمرو ابن العلاء إمالة «الناس» في جميع القرآن مرفوعا ومنصوبا ومجرورا.

واعلم أن الإمالة لهذين السببين شاذة لا يقاس عليها، بل يقتصر في ذلك على ما سمع. والله أعلم.

التصريف

اعلم أن علم النحو مشتمل على نوعين: أحدهما: علم الإعراب، والآخر: علم التصريف، وذلك أن علم النحو مشتمل على أحكام الكلم العربية، وتلك الأحكام نوعان: إفرادية وتركيبية، فالإفرادية هي علم التصريف، والتركيبية هي علم الإعراب؛ ولذلك يقال في حد علم النحو: علم يعرف به أحكام الكلم العربية إفراداً وتركيباً.

فإن قلت: الأحكام التركيبية نوعان: إعرابي وغير إعرابي، فكيف أطلق على جميعها علم الإعراب؟

قلت، أطلق على النوعين علم الإعراب تغليباً، ثم إن المسمى بعلم التصريف وهي الأحكام الإفرادية تنقسم إلى قسمين:

أحدهما: جعل الكلمة على صيغ مختلفة، لضروب من المعاني كالتصغير والتكسير واسم الفاعل واسم المفعول، وهذا القسم جرت عادة كثير من المصنفين بذكره قبل التصريف كما فعل الناظم وهي في الحقيقة من التصريف.

والآخر: تغيير الكلمة لغير طارئ عليها، ولكن لغرض آخر، وتنحصر في الزيادة والحذف والإبدال والقلب والنقل والإدغام، وهذا القسم هو المقصود هنا بقولهم: التصريف.

وقد عرف التصريف في الكافية بقوله: تغيير بنية لمعنى قصداً.

فإن قلت: هذا التعريف لا يشمل قسمي التصريف، وإنما شمل الأول أعنى: تغيير الكلمة لمعنى.

قلت: المراد بقوله لمعنى ما ذكره في شرحها إذ قال: التصريف تحويل الكلمة من بنيتها إلى غيرها لغرض لفظي أو معنوي، فهو إذن شامل للنوعين، وقد حده في التسهيل بقوله: التصريف علم يتعلق ببنية الكلمة، وما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال، وشبه ذلك.

وقال الشارح: تصريف الكلمة هو تغيير بنيتها بحسب ما يعرض لها من المعنى، كتغيير المفرد إلى الثنية والجمع، وتغيير المصدر إلى بناء الفعل واسمى

الفاعل والمفعول، ولهذا التغيير أحكام كالصحة والإعلال، ومعرفة تلك الأحكام وما يتعلق بها تسمى علم التصريف، فالتصريف إذن: هو العلم بأحكام بنية الكلمة بما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك.

حَرْفٌ وَشَبِيهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِيٌّ وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفِ حَرِيٍّ

لاحظ في التصريف للحروف ولا للأسماء غير المتمكنة ولا للأفعال الجامدة. أعنى: ليس وعسى ونحوهما، وإنما يكون التصريف في الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة، وهو المراد بقوله: (وما سواهما بتصريف حري) أى: حقيق. فإن قلت: مقتضى قوله (وما سواهما) أن التصريف يدخل الأفعال مطلقاً، إذ لم يستثن الجامدة.

قلت: قد يمكن إدراجها في شبه الحرف، فإن ليس وعسى ونحوهما شابها الحروف في الجمود.

فإن قلت: قد دخل التصريف في بعض الأسماء التي تشبه الحرف نحو ذا والذي: فإنهما قد صغرا وقد جاء الحذف في سوف وإن، وجاء الحذف والإبدال في لعل.

قلت: هذا كله شاذ يوقف على ما سمع منه.

فإن قلت: قد اتضح أن الذى يقبل التصريف من الكلم نوعان: الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة فأيهما له الأصالة فيه؟

قلت: الأفعال لكثرة تغيرها ولظهور الاشتقاق فيها

وَلَيْسَ أَدْنَى مِنْ ثَلَاثِي يَرَى قَابِلَ تَصْرِيفِ سِوَى مَا غَيْرًا

يعنى: أن ما كان على حرف واحد أو حرفين فإنه لا يقبل التصريف، إلا أن يكون ثلاثياً في الأصل وقد غير بالحذف، فإن ذلك لا يخرج عن قبول التصريف.

وقد فهم من ذلك أمران؛ أحدهما: أن الاسم المتمكن والفعل لا ينقصان في أصل الوضع عن ثلاثة أحرف؛ لأنهما يقبلان التصريف، وما يقبل التصريف لا يكون في أصل الوضع على حرف واحد، ولا على حرفين.

والآخر: أن الاسم والفعل قد ينقصان عن الثلاثة بالحذف، أما الاسم فإنه قد يرد على حرفين، بحذف لامه نحو يد، أو عينه نحو سه أو فائه نحو عدة، وقد يرد على حرف واحد نحو «م الله» عند من يجعله محذوفاً من «أيمن الله» وكقول بعض العرب: شربت ماء، وهذا قليل، وأما الفعل فإنه قد يرد على حرفين نحو قل وبع وسل، وقد يرد على حرف واحد نحو «ع كلامي، وق نفسك» وذلك فيما أعلت فاؤه ولامه، فيحذفان في الأمر.

وَمُتَّهَى اسْمٌ خَمْسٌ أَنْ تَجَرَدَا وَإِنْ يَزِدُّ فِيهِ فَمَا سَبْعًا عَدَا

الاسم ينقسم إلى مجرد من الزوائد، وإلى مزيد فيه.

فالمجرد ثلاثة أنواع: ثلاثي ورباعي وخماسي، فلا ينقص عن الثلاث، لأن الثلاثي أعدل الأبنية لتوسطه بين الخفة والثقل، لانقسامه على المراتب الثلاث: المبتدأ والمتتهى والوسط، بالسوية، ولأن المبدوء به لا يكون إلا متحركاً والموقوف عليه ساكن فلا بد من حرف يفصل بينهما لتنافيهما في الصفة.

فإن قلت: ذلك الفاصل إن كان متحركاً نافي الموقوف عليه، وإن كان ساكناً نافي المبدوء به.

قلت: قد أجيب عن ذلك بأنه لما جاز عليه الأمران لم يتحقق التنافي ولا يزيد على الخمسة؛ لأمرين: أحدهما: أنهم جعلوا زيادته على قدر نقصانه. والآخر: أنه لو وضع على ستة لتوهم أنه كلمتان.

فإن قلت: قد تقدم أن الثلاثي أعدل الأبنية فلم عدلوا عنه إلى الرباعي والخماسي؟

قلت: للتوسع بكثرة الأبنية.

وأما المزيد: فيبلغ بالزيادة سبعة أحرف ولا يتجاوزها إلا بهاء التأنيث أو زيادتي التثنية أو التصحيح أو النسب.

فإن قلت: فكيف قال (فما سبعا عددا) ولم يستثن هاء التأنيث وما ذكر معها؟

قلت: هذه زوائد، وقد علم أنها غير معتد بها، لكونها مقدرة الانفصال.

تنبيهات:

الأول: إنما يبلغ المزيد بالزيادة سبعة أحرف إذا كان ثلاثي الأصول نحو «أشهباب» مصدر اشهب^(١) أو رباعي الأصول نحو «أحرنجام» مصدر احرنجت الإبل. أى: اجتمعت. وأما الخماسي الأصول، فإنه لا يزداد فيه غير حرف مد قبل الآخر أو بعده مجرداً أو مشفوعاً بهاء التانيث نحو «عضرفوط» وهو ذكر العظاءة^(٢) وقبعثرى. وهو البعير^(٣).

ومثال المشفوع بهاء التانيث قبعثراة وندر قرعبلانة^(٤) لأنه زيد فيه حرفان وأحدهما نون، وقيل: إنه لم يسمع إلا من كتاب العين فلا يلتفت إليه، والقرعبلانة - دويبة عريضة عظيمة البطن.

الثاني: ذكر بعضهم أنه زيد في الخماسي حرفاً مد قبل الآخر نحو «مغناطيس» قيل: فإن صح وكان عربياً كان ناقصاً، لقولهم: إنه لا يزداد فيه إلا حرف مد قبل الآخر.

قلت: إن صح وكان عربياً جعل نادراً كما ندر زيادة حرفين بعد الآخر في «قرعبلانة».

وقد حكاها ابن القطاع، أعنى: مغناطيس.

الثالث: اعلم أن حروف الهجاء تذكر وتؤنث، فباعتبار تذكيرها تثبت التاء في عددها، وباعتبار تأنيثها تسقط التاء من عددها، فلذلك قال (فما سبعا عدا).

(١) اشهب - بتشديد الباء - إذا صار أشهب من الشبهة بضم الشين - وهو بياض يخالطه سواد.

(٢) عبارة القاموس: العضرفوط العذفوط أو ذكر العظاء أو هو من دواب الجن وركائبهم والجمع عضارف وعضرفوطات هـ. وقال في محل آخر العذفوط بالضم - دويبة بياض ناعمة تشبه بها أصابع الجوارى أ. هـ وفي محل آخر العظاية دويبة كسام أبرص والجمع عظاء. أ. هـ.

(٣) أى البعير الذى كثر شعره وعظم خلقه.

(٤) القرعبلانة: دويبة عريضة عظيمة البطن.

وغير آخر الثلاثي افتح وضم وأكسر وزد تسكين ثانيه تعم

تقدم أن المجرّد ثلاثي ورباعي وخماسي، فالثلاثي تقتضى القسمة العقلية أن تكون أبنيته اثني عشر بناء، لأن أوله يقبل الحركات الثلاث ولا يقبل السكون؛ إذ لا يمكن الابتداء بساكن، وثانيه يقبل الحركات الثلاث والسكون أيضاً. والحاصل من ضرب ثلاثة فى أربعة اثنا عشر.

وأما الآخر فلا عبرة به فى وزن الكلمة، فإنه حرف الإعراب؛ فلذلك قال (وغير آخر الثلاثي) فعزى إلى غير آخره، وهو أوله، وثانيه الحركات الثلاث، بلا تقييد. فعلم أن ذلك يكون فيهما بتوافق وتخالف، فلتوافق ثلاثة أوزان، والمخالف ستة أوزان، ثم قال (ورد تسكين ثانيه تعم) أى: ورد على تلك الأبنية التسعة ما سكن ثانيه تعم، وأوله مفتوح أو مكسور أو مضموم، يعم القسمة الممكنة فى الثلاثي، وهى اثنا عشر بناء، منها عشرة مستعملة وواحد مهمل، وواحد نادر، وقد أشار إليهما بقوله:

وفعل أهمل والعكس يقلّ لقصدِهِم تخصيصَ فعلٍ بفعلٍ

أهمل من أبنية الثلاثي فعل - بكسر الفاء وضم العين - لاستثقالهم الانتقال من كسر إلى ضم، وأما قراءة بعضهم «والسما ذات الحُبك»^(١) بكسر الحاء وضم الباء، فوجهت على تقدير صحتها بوجهين:

أحدهما: أن ذلك من تداخل اللغتين فى جزءى الكلمة، لأنه يقال حُبك بضم الحاء والباء - وحبك - بكسرهما - فركب القارئ منهما هذه القراءة، قال ابن جنى: أراد أن يقرأ بكسر الحاء والباء، فبعد نطقه بالحاء مكسورة مال إلى القراءة المشهورة، فنطق بالباء مضمومة، قال فى شرح الكافية: وهذا التوجيه لو اعترف به من عزيت هذه القراءة له لدل على عدم الضبط ورداءة التلاوة، ومن هذا شأنه لا يعتمد على ما سمع منه، لإمكان عروض ذلك له.

(١) الآية ٧ من سورة الذاريات.

والآخر: أن يكون كسر الحاء إتباعاً لكسر تاء ذات، ولم يعتد باللام الساكنة، لأن الساكن حاجز غير حصين، قيل: وهو أحسن.

وقوله (والعكس) يعني به بناء فعل - بضم الفاء وكسر العين - وهذا الوزن فيه خلاف، ذهب قوم إلى أنه مهمل، لاستثقال الانتقال من ضم إلى كسر وإن كان أخف من عكسه.

وذهب قوم إلى أنه مستعمل، لكنه قليل، وهو الظاهر، وقد جاء منه الدتل - وهو اسم دويبة سميت بها قبيلة من كنانة، وأنشد الأحفش لكعب بن مالك^(١):

جاءوا بجيشٍ لو قيسٍ مَعْرَسُهُ مَا كَانَ إِلَّا كَمُعْرَسِ الدُّثُلِ

والرئيم: اسم جنس لللاست، والوعل: لغة في الوعل، حكاها الخليل، فثبت بهذه الألفاظ أنه ليس بمهمل.

وقوله (لقصدهم تخصيص فعل بفعل) يعني: أن بناء فعل إنما قل في الأسماء، لأنهم قصدوا تخصيص الفعل به للدلالة على ما لم يسم فاعله، ولو أهمل لثقله لم يستعمل في الأفعال، وقال أبو الفتح نصر بن أبي الفنون^(٢) أما دتل

(١) قائله: هو كعب بن مالك الأنصاري يصف جيش أبي سفيان حين غزا المدينة، بالقلعة والحقارة - وهو من المنسرح - .

اللغة: «لو قيس» أي: لو قدر «معرسه» بضم الميم وسكون العين وفتح الراء - وهو المنزل الذي ينزل به الجيش «الدتل» - بضم الدال وكسر الهمزة - دويبة صغيرة شبيهة بآبن عرس. المعنى: لو قدر مكانهم عند تعريسهم كان كمكان الدتل عند تعريسيها.

الإعراب: «جاءوا» فعل ماضٍ والواو فاعل «بجيش» جارٍ ومجرور متعلق بالفعل «لو» شرط «قيس» فعل ماضٍ والواو فاعل «معرسه» نائب فاعل، فالجملة فعل للشرط «ما كان» ما نافية كان فعل ماضٍ واسمها ضمير «كمعرس» جارٍ ومجرور خبر كان في محل نصب «الدتل» مضاف إليه.

الشاهد: قوله «الدتل» فإنه بضم الدال وكسر الهمزة، فذهب جماعة إلى أن هذا الوزن مستعمل واحتجوا به وخالفهم الجمهور إلى أن هذا مهمل وهو نادر.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٧٨٢ وابن يعيش ١/٣٠، وشرح شواهد الشافية ص ١٢.

(٢) هو نصر بن محمد بن مظفر بن عبدالله بن أبي الفنون الموصلي الأصل البغدادي النحوي اللغوي، ولد سنة خمسين وخمسمائة، وله رسالة في الضاد والظاء بديعة. روى عنه الزكي المنذرى، ومات بمصر ليلة الأحد مستهل المحرم سنة ثلاثين وستمائة هـ.

ورثم، فقد عده قوم من النحويين قسما حادى عشر لأوزان الثلاثى، وإنما هى عند النحويين عشرة، انتهى.

وقد أجاب القائلون بإهمال هذا الوزن عن الدتل والرثم بجوابين:

أحدهما: أنهما من الشاذ، فلا يثبت بهما وزن، قلت: وفيه نظر؛ لأن سيبويه أثبت بناء فعل بلفظ واحد وهو إيل، وسيأتى ذكره.

والآخر: أنهما منقولان من الفعل، واعتراض بأن ذلك ممكن فى الدتل، لأنه علم قبيلة بخلاف الرثم فإنه اسم جنس، والنقل لا يكون إلا فى الأعلام.

قلت: ذهب السيرافى إلى أن النقل يجىء فى أسماء الأجناس كما جاء فى الأعلام.

قال: ومنه تنوط - اسم لطائر يعلق عشه ويلصقه ضربًا من الإلصاق بديعا فسمى بالفعل، انتهى. ولا وجه للفرقة بين الدتل والرثم، لأن الدتل فى الأصل اسم جنس لدوية ثم نقل إلى القبيلة.

تنبيه:

قد فهم من هذا البيت أن ما عدا هذين (الوزنين)^(١) مستعمل ليس بمهمل ولا نادر وهى عشرة أوزان:

أولها: فَعَلٌ، ويكون اسما نحو فُلَس، وصفة نحو سَهْل.

وثانيها: فَعَلٌ، ويكون اسما نحو فَرَس، وصفة نحو بَطَل.

وثالثها: فَعَلٌ، ويكون اسما نحو كَبِد، وصفة نحو حَذِر.

ورابعها: فَعَلٌ، ويكون اسما نحو عَضُد، وصفة نحو يَقُظ.

وخامسها: فِعْلٌ، ويكون اسما نحو عِدْل، وصفة نحو نَكْس.

وسادسها: فِعْلٌ، ويكون اسما نحو عِنَب. قال سيبويه: ولا نعلمه جاء

صفة إلا فى حرف معتل يوصف به الجمع وهو قولهم: عدى، وقال غيره: لم يأت من الصفات على فعل إلا زيم - بمعنى متفرق - وعدى اسم جمع. وقال

(١) ب، ج.

السيرافى: استدرك على سيبويه فيما فى قراءة من قرأ ﴿دِينًا قِيمًا﴾^(١) ولعله يقول: إنه مصدر بمعنى القيام. انتهى. واستدرك بعض النحاة على سيبويه الفاظاً آخر؛ وهى سَوَى فى قوله تعالى: ﴿مَكَانًا سَوَى﴾^(٢). ورجل رِضَى، وماء رِوَى، وماء صِرَى، وسبى طِيبة^(٣) ومنهم من تأولها.

وسابعا: فِعْل، ويكون اسما نحو إِبِل، وصفة نحو أتان بِلز - وهى السمينة. ولم يذكر سيبويه من هذا الوزن غير إِبِل، وأما بلز (فحكاه الأَخفش مخفف الزاى، وحكاه سيبويه مشدد الزاى، قيل: فيحتمل أن يكون)^(٤) ما حكاه الأَخفش مخففاً من المشدد، فلا يكون بناء أصليا، قال بعضهم: ولا ثالث لهذين اللفظين.

قلت: وزاد بعضهم: حبرة^(٥) ولا أفعل ذلك أبد الأبد، وعِيل - اسم بلد - ووتد وإطل ومشط ودبس وإثر، لغة فى الوتد والإطل والمشط والدبس والأثر، وزاد غيره حِك لغة فى الحُبك، وقد تقدم.

وجاء فى الصفات أيضاً: أتان إِبْد، وأمة إِبْدُ أى: ولود.

قال ثعلب: لم يأت من الصفات على فِعْل إلا حرفان امرأة إِبْد أى: ولود، وأتان بِلز - أى ضخمة، وأما قوله^(٦):

(١) من الآية ١٦١ من سورة الأنعام.

(٢) من الآية ٥٨ من سورة طه.

(٣) روى: أى: كثير مرو، ويقال رواء كسماء.

صرى: أى: طال مكته.

سبى طيبة: فى المصباح سبيت العدو سبياً والاسم السباء مثل كتاب والقصر لغة.

وفى القاموس: السبى مايسبى، وطيبة بوزن عنبة - نالوه بلا غدر ونقض عهد - وفيه الشاهد.

(٤) ب، ج.

(٥) حبرة، أى: قلع - بقاف فلام فحاء - وهو الأسنان.

(٦) قائله: لم أقف على اسم راجزه.

اللغة: «اصطفاقا» الاصطفاق: الرقص «بنو عجل» قبيلة تنسب إلى عجل ابن لجيم بن صعب.

الإعراب: «علمها» فعل ماض والهاء مفعول أول «إخواننا» فاعل ونا مضاف إليه «بنو عجل» بدل أو عطف بيان وعجل مضاف إليه «شرب» منصوب على أنه مفعول ثان لعلم «النيذ» مضاف إليه «واصطفاقا» عطف على شرب النيذ «بالرجل» يتعلق به.

عَلَّمَهَا إِخْوَانَنَا بِنُو عَجَلٍ شَرِبَ النَّيِّدِ وَأَصْطَفَا بِالرَّجْلِ

ونحوه، فهو من النقل للوقف، أو من الإتياع، فليس بأصل، وقد قيل في إطل إنه من الإتياع.

وثانمها: فَعَلٌ، ويكون اسما نحو قَفَلٌ، وصفة نحو حَلُو.

وتاسعها: فَعَلٌ، ويكون اسما نحو صُرْدٌ، وصفة نحو حُطَمٌ.

وعاشرها: فَعُلٌ، ويكون اسما نحو عُنُقٌ، وصفة وهو قليل، والمحفوظ منه نحو جُنْبٌ وشَلُّلٌ، وناقاة سُرْحٌ، أى: سريعة.

وافتَحَ وَضَمُّ وَانكسِرَ الثَّانِي مِنْ فِعْلِ ثَلَاثِيٍّ وَزِدَ نَحْوَ ضَمِنَ

الفعل ينقسم إلى مجرد ومزید، فالمجرد ثلاثي ورباعي، ولا يكون خماسيا، فالثلاثي ثلاثة أبنية لأنه لا يكون إلا مفتوح الأول، وثانيه يكون مفتوحا ومكسورا ومضموما، ولا يكون إلا ساكنا. لئلا يلزم التقاء الساكنين عند اتصال الضمير المرفوع.

الأول فَعَلٌ، ويكون متعديا نحو ضرب، ولازما نحو ذهب، ويرد لمعان كثيرة، ويختص بيباب المغالبة، وقد يجيء فَعَلٌ مطاوعا لفعل، بالفتح فيهما، وقال^(١): قد جبر الدين الإله فَجَبَّرَ.

والثاني: فَعِلٌ، ويكون متعديا نحو شَرِبَ ولازما نحو فَرِحَ، ولزومه أكثر من تعديه، ولذلك غلب في النعوت اللازمة والأعراض، وقد يطاوع فَعِلٌ - بالفتح - نحو خَدَعَهُ فَخَدَعٌ.

=الشاهد: قوله «عجل» «وبالرجل» حيث حرك الجيم فيهما للضرورة.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٧٨٤، ونوادر أبي زيد ص ٣٠، والخصائص لابن جني ٢/٣٣٥، والإنصاف لابن الأثير ص ٤٣٤.

(١) قائله: هو العجاج - وهو من الرجز - .

الإعراب. «قد» حرف تحقيق «جبر» فعل ماضٍ «الدين» مفعول به «الإله» فاعل «فجبر» الفاء عاطفة وجبر فعل ماضٍ والفاعل ضمير مستتر.

الشاهد: قوله «جبر» على وزن فعل وهو مطاوع لفعل.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٧٨٤، والخصائص لابن جني ٢/٢٦٣.

والثالث: فَعَلٌ نحو ظَرُفٌ، ولا يكون متعديا إلا بتضمين أو تحويل،
فالتضمين نحو «رحبتكم الدار» وقول على: إن بشرًا قد طلع اليمن» بتضمين
الأول معنى وسع، والثاني معنى بلغ، وقيل: الأصل رحبت بكم؛ فحذف
الخافض توسعا، والتحويل نحو سدته، فإن أصله سودته - بفتح العين - ثم حول
إلى فَعَلٌ - بضم العين - ونقلت الضمة إلى فائه عند حذف العين.

فإن قلت: فما فائدة التحويل؟

قلت: فائدته الإعلام بأنه واوى العين، إذ لو لم يحول إلى فعل وحذفت
عينه لالتقاء الساكنين عند انقلابها ألفا لالتبس الواوى باليائى، هذا مذهب قوم
منهم الكسائى، وإليه ذهب فى التسهيل، وقال ابن الحاجب:

وأما باب سُدَّتْهُ فالصحيح أن الضم لبيان بنات الواو، لا للنقل.

ولا يرد فَعَلٌ إلا لمعنى مطبوع عليه من هو قائم به، نحو كَرُمٌ وَلَوْمٌ، أو
المطبوع نحو فَعُهْ وَخَطْبٌ، أو شبهه نحو خَبْتُ، شبه بنجس، ولذلك كان لازما
لخصوص معناه بالفاعل.

وقوله (ورد نحو ضمن) يعنى: أن بناء ما لم يسم فاعله بناء أصلى من أبنية
المجرد فحقه أن يذكر مع الأصول، فتكون أبنية الثلاثى المجرى أربعة.

وإلى كون صيغة ما لم يسم فاعله أصلا ذهب المبرد وابن الطراوة
والكوفيون، ونقله فى شرح الكافية عن سيبويه والمازنى، وذهب البصريون إلى أنها
فرع مغيرة عن صيغة الفاعل، ونقله غير المصنف عن سيبويه، وهو أظهر القولين،
وقد ذهب إليه المصنف فى باب الفاعل من الكافية وشرحها.

تنبيهات:

الأول: لما لم يتعرض لبيان حركة فاء الفعل فهم أنها غير مختلفة، وأنها
فتحة، لأن الفتح أخف من الضم والكسر، فاعتباره أقرب.

الثانى: ما جاء (من الأفعال مكسور الأول أو ساكن الثانى)^(١) فليس
بأصل، بل هو مغير عن الأصل، نحو شَهِدَ وشِهَدَ وشِهَدَ وشِهَدَ.

(١) أ، ج.

الثالث: قال فى شرح الكافية. جرت عادة النحويين الا يذكروا فى ابنية الفعل المجرد فعل الامر، ولا فعل ما لم يسم فاعله، مع أن فعل الامر أصل فى نفسه اشتق من المصدر ابتداء كاشتقاق الماضى والمضارع منه. ومذهب سيبويه والمازنى أن فعل ما لم يسم فاعله أصل أيضا، فكان ينبغى على هذا إذا عدت صيغ الفعل المجرد من الزيادة أن يذكر للرباعى ثلاث صيغ: صيغة للماضى المصوغ للفاعل كدحرج، وصيغة له مصوغا للمفعول كدحرج، وصيغة للأمر كدحرج إلا أنهم استغنوا بالماضى الرباعى المصوغ للفاعل عن الآخرىن لجريانها على سنن مطردة؛ ولا يلزم من ذلك انتفاء أصالتهما كما لم يلزم من الاستدلال على المصادر المطردة بأفعالها انتفاء أصالتها. قلت: أما صيغة المفعول فتقدم ذكر الخلاف فيها، وأما (صيغة)^(١) فعل الامر، فذهب البصريون أنها أصل، وأن قسمة الأفعال ثلاثية، ومذهب الكوفيين: أن الأمر مقتطع من المضارع، فإذاً تكون القسمة عندهم ثنائية.

وَمَتَّاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جُرِّدًا وَإِنْ يُزْدَفِ فِيهِ فَمَا سَتًّا عَدَا

لما كان الفعل أكثر تصرفا من الاسم لم يحتتمل من عدة الحروف ما احتمله الاسم، فلهذا لم يجاوز المجرد منه أربعة أحرف، ولا المزيد ستة أحرف.

وللرباعى المجرد بناء واحد، وهو فعلل، ويكون متعديا نحو دحرج ولازما نحو دريخ بمعنى ذل: قال الشارح: له ثلاثة أبنية، واحد للماضى المبني للفاعل نحو دحرج، وواحد للماضى المبني للمفعول نحو دحرج، وواحد للأمر نحو دحرج.

قلت: قد تقدم أن عادة النحويين الاقتصار على بناء واحد، وهو الماضى المبني للفاعل لما سبق ذكره.

وأما المزيد: فإن كان ثلاثى الأصول، فإنه يبلغ بالزيادة أربعة نحو أكرم وخمسة نحو اقتدر وستة نحو استخرج، وإن كان رباعى الأصول، فإنه يبلغ بالزيادة خمسة نحو تدحرج وستة نحو احرنجم.

(١) جـ، ١، ١٠٠

تنبيهات:

الأول: قال فى التسهيل: وإن كان فعلا لم يتجاوز ستة إلا بحرف التنفيس أو تاء التانيث أو نون التوكيد. ولو استغنى عن هذا الاستثناء كما فعل هنا، لكان أجود.

الثانى: لم يتعرض الناظم لذكر أوزان المزيد من الأسماء والأفعال، لكثرتها ولأنه سيذكر ما به يعرف الزائد.

أما الأسماء فقد بلغت بالزيادة - فى قول سيويه - ثلثمائة بناء وثمانية أبنية، وزاد الزبيدى عليه نيّفاً على الثمانين، إلا أن منها ما يصح، ومنها ما لا يصح.

وأما الأفعال فللمزيد فيه من ثلاثها خمسة وعشرون بناء مشهورة، وأبنية آخر غير مشهورة، وفى بعضها خلاف.

وللمزيد من رباعيتها ثلاثة أبنية: تَفَعَّلَ نحو تدرج، وافْعَلَّلَ نحو احرنجم، وافْعَلَّلَ نحو اقشعر، وهى لازمة. واختلف فى هذا الثالث، فقيل: هو بناء مقتضب، وقيل: هو ملحق باحرنجم، زادوا فيه الهمزة، وأدغموا الأخير فوزنه الآن افعلل، ويدل على إلحاقه باحرنجم مجيء مصدره كمصدره.

وزاد بعضهم فى مزيد الرباعى بناء رابعا.

وما جاء على أفعلل نحو اجرَمَزَّ^(١) قال فى الارتشاف: ويظهر لى أنه مزيد من الثلاثى غير الملحق والمائل لاسم مجرد.

لاسم مُجَرَّدٍ رُبَاعٍ فَعَلَّلُ وَفَعَلَّلُ وَفُعَلَّلُ

ذكروا للرباعى المجرّد ستة أبنية:

الأول: فَعَلَّلَ - بفتح الأول والثالث - ويكون اسما نحو جَعْفَرَ - وهو النهر الصغير - وصفة نحو سَهَلَبَ وشَجَعَمَ، والسَهَلَبُ: الطويل، والشَجَعَمُ: الجرىء، وقد قيل: إن الهاء فى سهل والميم فى شجعم زائدتان، وجاء بالتاء عجوز شهرية، وشهيرة - للكبيرة، وبهنية - للضحمة الحسنة.

(١) فى القاموس: اجرمز: انقبض واجتمع بعضه إلى بعض.

الثانى: فِعْلَل - بكسر الأول والثالث - ويكون اسما نحو زِبْرَج - وهو السحاب الرقيق، وقيل: السحاب الأحمر، وهو من أسماء الذهب أيضا، وصفة نحو خِرْمَل، قال الجرمى: الخرمل - بالكسر - المرأة الحمقاء مثل الخذعل.

الثالث: فَعَلَل - بكسر الأول وفتح الثالث - ويكون اسما نحو دِرْهَم، وصفة نحو هبلع - للأكول.

الرابع: فُعْلَل: بضم الأول والثالث - ويكون اسما نحو بُرْتَن وهو واحد برائن السباع، وهو كالمخلب من الطير، وصفة نحو جُرْشُع - للعظيم من الجمال، ويقال للطويل.

الخامس: فَعَلٌ - بكسر الأول وفتح الثانى - ويكون اسما نحو قَمَطَر - وهو وعاء الكتب - وَفَطْحَل - قيل: وهو اسم لزمان خروج نوح عليه السلام من السفينة، قال الجوهري: الفَطْحَل على وزن الهزير من لم يخلق بعد^(١)، قال الجرمى: سألت أبا عبيدة عنه قال: الأعراب تقول: هو زمن كانت الحجارة فيه رطبة، وأنشد العجاج^(٢):

وَقَدْ آتَاهُ زَمَنُ الْفِطْحَلِ وَالصَّخْرُ مَبْتَلٌ كَطِينِ الْوَحْلِ

وصفة نحو سبطر - للطويل.

السادس: فُعْلَل - بضم الأول وفتح الثالث - ويكون اسما نحو جُخْدَب لذكر الجراد - وصفة نحو جُرْشُع بمعنى جُرْشُع - بالضم^(٣).

(١) نص كلام الجوهري: الفطحل على وزن الهزير زمن لم يخلق الناس فيه بعد.
(٢) قائله: قال المرادى: العجاج - قال العينى: وهو غير صحيح، وإنما قاله رؤية.
وهو من الرجز -.

اللغة: «الفتحل» مثال هزير - زمن لم يخلق فيه الناس.
الإعراب: «قد» حرف تحقيق «آتاه» فعل ماض وفاعله والهاء مفعوله «زمن» ظرف «الفتحل» مضاف إليه «والصخر» الواو للحال والصخر مبتدأ «مبتل» خبر المبتدأ «كطين» متعلق به «الوحل» مضاف إليه.

الشاهد: قوله «الفتحل» فإن وزنه فعلٌ - بكسر الفاء وفتح العين وتشديد اللام.
مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٧٨٩، والكامل للمبرد ٢٤٨.

(٣) الجرشع: العظيم من الجمال، ويقال: الطويل.

تنبيهات:

الأول: مذهب البصريين غير الأخفش أن هذا البناء السادس ليس بيناء أصلى، بل هو فرع على فَعَلَّل - بالضم - فتح تخفيفا، لأن جميع ما سُمع فيه الفتح سُمع فيه الضم نحو جُخِذْبُ وطُحَلْبُ وِبُرُقُعُ^(١) في الأسماء، وجُرُشُعُ في الصفات، ويقال للمخلب بُرُثْنُ، ولشجر في البادية عُرْفُطُ؛ ولكساء مخطط برجد، ولم يسمع فيها فَعَلَّل - بالفتح - وذهب الكوفيون والأخفش إلى أنه بناء أصلى؛ واستدلوا لذلك بأمرين:

أحدهما: أن الأخفش قال: جوذُرُ^(٢)، ولم يحك فيه ضم الذال، فدل على أنه غير مخفف، وهذا مردود، فإن الضم منقول في جوذُر أيضا، وزعم الفراء أن الفتح في جوذُر أكثر، وقال الزبيدي: إن الضم في جميع ما ورد منه أفصح.

والآخر: أنهم قد أحقوا به، فقالوا: عُنْدَدُ، يقال: مالى عن ذلك عندد، أى: بد، وقالوا: عَاطَتْ الناقة عُوْطَاطَا - إذا اشتهدت الفحل، وقالوا: سودد فجاءوا بهذه الأمثلة مفكوكة، وليست من الأمثلة التي استثنى فيها فك المثليين لغير الإلحاق، فوجب أن يكون للإلحاق، وأجاب الشارح: بأنا لا نسلم أن فك الإدغام للإلحاق بنحو: جخذب، وإنما هو لأن فعلا من الأبنية المختصة بالأسماء، فقياسه الفك كما في جدد وظلل. وإن سلمنا أنه للإلحاق فلا نسلم أنه لا يلحق إلا بالأصول، فإنه قد ألحق بالزيد فيه فقالوا: اقعنسس^(٣) فألحقوه باحرنجم، فكما ألحق بالفرع بالزيادة، فكذا يلحق بالفرع بالتخفيف.

الثاني: ظاهر كلام الناظم هنا موافقة الأخفش والكوفيين على إثبات أصالة فعلل، وقال في التسهيل: وتفرغ فعلل على فعلل أظهر من أصالته.

الثالث: قال بعضهم في ثبوت فَعَلَّل - بكسر الأول وفتح الثالث - بحث، لأن درهما معرب وهِبَلَعُ يحتمل زيادة الهاء.

(١) الطحلب: خضرة تعلق الماء إذا طال مكثه، والبرقع: نقاب المرأة وما يستر به وجه الدابة.

(٢) الجوذُر: بفتح الذال - ولد البقرة الوحشية.

(٣) اقعنسس: فهو مقعنسس، والمقعنسس: الشديد، والمتأخر أيضا.

قلت: إنما يتم هذا إذا لم يكن لهذا الوزن مثال يشبث به غير هذين المثالين، وليس كذلك، بل قد ذكروا له أمثلة غيرهما منها هجرع؛ ويحتمل أيضا زيادة الهاء، وزئبر^(١) وقلعم - لجبل بعينه - وقال الجرمي: هو من أسماء الرجال. وقال الزبيدي: القلعم - الشيخ المسن، ويقال: القلعم - الطويل - فجعله صفة، وذكر الجوهري قلعم - بالقاف والحاء المهملة وقال: القلعم المسن، قال: وقد ذكرناه في باب الحاء، لأن الميم زائدة.

فإن قلت: قد قال الأصمعي: ليس في الكلام فعلل إلا درهم وهجرع فحصر.

قلت: قد زاد غيره ما تقدم ذكره.

فإن قلت: وعلى تقدير ثبوت هذا الوزن فتمثيله بدرهم ليس بجيد؛ إذ الوزن لا يثبت بالمعرب.

قلت: ذكر بعضهم أن الأسماء الأعجمية على ثلاثة أقسام:

قسم (غيرته)^(٢) العرب والحقته بكلامها، فحكم أبنيته في اعتبار الأصلي والزائد والوزن حكم أبنية الأسماء العربية (الوضع)^(٣) كلهم.

وقسم (غيرته)^(٤) ولم تلحقه بأبنية كلامها، فلا تعتبر فيه ما اعتبر فيما قبله نحو آخر، وقسم تركوه غير مغير فما الحقوه بأبنية كلامهم عد منها نحو خرم^(٥) الحقوه بسلم، وما لم يلحقوه (بأبنية كلامهم)^(٦) لم يعد منها نحو خراسان لا يثبت فيه فعالان.

(١) الزئبر: هو ما يعلو الثوب الجديد.

(٢) أ، ج - وفي ب (عريته).

(٣) أ، ح.

(٤) أ، ب.

(٥) خرم: اقتطع واستأصل، وخرم الخرزة فتخرمت فصمها.

(٦) أ، ج.

الرابع: زاد بعضهم فى أبنية الرباعى ثلاثة أوزان: وهى فَعَلُّ بِكسر الأول وضم الثالث، وحكى ابن جنى أنه يقال لجوز القطن الفاسد: خَرَفُوعٌ، ويقال أيضا لزئير الثوب زئيرٌ، وللضئيل - وهو من أسماء الداهية: ضئيلٌ، وفَعَلُّ بضم الأول وفتح الثانى - نحو خبعت ودلزت، وفَعَلِل - بفتح الأول وكسر الثالث - نحو طحربة^(١).

ولم يثبت الجمهور هذه الأوزان، وما صح نقله منها فهو عندهم شاذ، وقد ذكر الأول من هذه الثلاثة فى الكافية فقال: وربما استعمل أيضا فَعَلُّ، والمشهور فى الزئير والضئيل - كسر الأول والثالث. قال فى الصحاح: وربما جاء بضم الباء فيهما، قال ثعلب: لانعلم فى الكلام فعلل، فإن كان هذان الحرفان مسموعين - بضم الباء - فهما من النوادر.

وقال ابن كيسان: هذا إذا جاء على هذا المثال شهد للهمزة بأنها رائدة. وإذا وقعت حروف الزيادة فى الكلمة جاز أن تخرج على بناء الأصول.

الخامس: قد علم بالاستقراء أن الرباعى لا بد من إسكان ثانيه أو ثالثه، ولا يتوالى أربع حركات فى كلمة، فمن ثم لم يثبت فَعَلُّ بقولهم عُرَّتْن - وهو نبت يصبغ به، بل جعل فرعا على فعنل لقولهم فيه عرنتن، فحذفت نونه وترك على حاله، ولأ فَعَلِل بقولهم عُلِبَط^(٢) بل جعل فرعا على فعالل، لأن ما جاء على فَعَلِل يجوز فيه فعالل، ولا فَعَلِل بقولهم جَنَدِل، بل جعله البصريون فرعا على فعالل، وأصله جنادل، وجعله الفراء وأبو على فعليل، وأصله جنديل.

واختاره المصنف، لأن جَنَدَلَا مفرد فتفريعه على المفرد أولى، وقد أورد بعضهم هذه الأوزان على أنها من الأبنية الأصول، وليست محذوفة، وليس بصحيح لما سبق.

(١) الخبعت: اسم للضخم، وقيل: الشديد العظيم الخلق.
والدلزت: اسم للصلب الشديد. والطحربة: القطعة من الغيم.
(٢) الضخم من الرجال، وناقاة علبطة أى عظيمة.

..... وَإِنْ عَلَا فَمَعَ فَعَلَّلِ حَوَى فَعَلَّلَا
 كَذَا فَعَلَّلَ وَفَعَلَّلَ

يعنى: أن الاسم الخماسى المجرد، وهو المراد بقوله (إن علا) أى: جاوز الأربعة، له أربعة أبنية:

الأول: فَعَلَّلٌ - بفتح الأول والثانى والرابع - ويكون اسما نحو سَفَرَجَلٌ، وصفة نحو شَمْرَدَكٌ - للطويل.

الثانى: فَعَلَّلِل - بفتح الأول والثالث وكسر الرابع - قالوا: لم يجرئ إلا صفة نحو جَحْمَرِش - للعظيمة من الأفاعى، وقال السيرافى: هى العجوز المسنة، وقهَيْلس - للمرأة العظيمة - وقيل: لحشفة الذكر، فيكون اسما.

الثالث: فَعَلَّلَ - بضم الأول وفتح الثانى وكسر الرابع، ويكون اسما نحو خَبِثَن - للأسد - وخَزْعِبِل - للباطل، وللأحاديث المستطرفة، وصفة نحو قُدْعَمِل - للبعير الضخم.

الرابع: فِعَلَّلٌ - بكسر الأول وفتح الثالث - ويكون اسما نحو قِرْطَعْب - وهو الشئ الحقيق - وصفة نحو جِرْدَحَل - وهو الضخم من الإبل.

تنبيه:

زاد ابن السراج فى أوزان الخماسى فَعَلَّلِل نحو هُنْدَلِك - اسم بقلة - ولم يثبتته سيويه، والصحيح أن نونه زائدة لأوجه:

أحدها: أنه يلزم من تقدير أصالتها عدم النظير.

الثانى: أن كُرَاعاً^(١) حكى فى الهندلج - كسر الهاء؛ فلو كانت أصلية لزم كون الخماسى على ستة أمثلة، فكان يفوت تفضيل الرباعى عليه، وهو مطلوب.

(١) هو على بن حسن الهنائى المعروف بكراع النمل - بضم الكاف - أبو الحسن النحوى اللغوى. من أهل مصر أخذ عن البصريين وكان نحويا كوفيا صنفا المنضد فى اللغة. المجرد مختصره. أمثلة غريب اللغة وغير ذلك.

الثالث: أنه يلزم على قوله أصالة نون كنهيل^(١) لأن زيادتها لم تثبت، إلا لأن الحكم بأصالتها موقع في وزن لا نظير له مع أن نون هندلع ساكنة ثانية، فأشبهت نون عنبر وحنظل ونحوهما ولا يكاد يوجد نظير كنهيل في زيادة نون ثانية متحركة، فالحكم على نون هندلع بالزيادة أولى.

وزاد غيره للخماسى أوزاناً آخر لم يثبتها الاكثرون لندورها، واحتمال بعضها الزيادة فلا تطول.

وقوله: .. وَمَا غَايِرَ لِلزَّيْدِ أَوْ النِّقْصِ ائْتَمَى

يعنى: أن ما جاء من الأسماء المتمكنة على غير الأمثلة المذكورة فهو منسوب إلى الزيادة فيه نحو خزعيل، وجميع أبنية المزيد. أو إلى النقص منه وهو ضربان: ضرب: نقص منه أصل نحو يد ودم، وضرب: نقص منه زائد نحو جنادل وعلبط، وأصلهما: جنادل وعلابط، وقد سبق بيان ذلك.

تنبيه:

كان ينبغي أن يقول (وما غاير للزيد أو النقص أو الدور) لأن مثل طحربة مغاير للأوزان المذكورة، ولم يتم إلى الزيادة ولا النقص، ولكنه نادر، قال في التسهيل: وما خرج عن هذه المثل فشاذاً، أو مزيدة فيه، أو محذوفة منه، أو شبه الحرف، أو مركب، أو أعجمى.

والحرفُ إِن يَلْزَمَ فَأَصْلُ الَّذِي لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ مِثْلُ تَا اِحْتَدَى

لما ذكر أن أبنية الأسماء والأفعال ضربان: مجرد ومزيد فيه، أشار هنا إلى ما يتميز به الأصل عن الزائد، فذكر أن علامة الأصل أن يلزم تصاريف الكلمة، ولا يحذف شيء منها. وأن علامة الزائد، ألا يلزم تصاريف الكلمة، بل يحذف من بعض التصاريف.

ومثل الزائد بناء احتذى؛ لأنها تحذف من بعض التصاريف، ولا تلزم، تقول: حَدًّا حَدْوَةً، فيعلم بسقوط التاء من حداء، أن التاء في

(١) الكنهيل - بفتح الباء وضمها - شجر عظام وهو من العضاة.

احتذى زائدة، ويقال: احتذى به - أى: اقتدى به، ويقال أيضا احتذى أى: انتعل، قال^(١):

كُلُّ الحِذَاءِ يَحْتَدِي الحَافِي الوَقْعُ

والحذاء: النعل.

فإن قلت: تعريف الأصلى بأنه ما يلزم تصاريف الكلمة، غير جامع لخروج ما يسقط من بعض التصاريف، وهو أصل كواو يعد، وغير مانع لدخول ما يلزم، وهو زائد، فلا يصح حذا، ولا يصح علامة أيضا، لأن شرط العلامة الاطراد، وذلك يعرف أيضا أن تعريف الزائد بما لا يلزم لا يصح.

قلت: الأصل إذا سقط لعله فهو مقدر الوجود بخلاف الزائد، والزائد إذا لزم فهو مقدر السقوط؛ ولذلك يقال: الزائد ما هو ساقط فى أصل الوضع تحقيقا أو تقديرا، وقد دعت الحاجة هنا إلى ثلاث مسائل:

الأولى: فى ذكر حروف الزيادة.

اعلم أن الزائد نوعان:

أحدهما: أن يكون تكرير أصل لإلحاق أو غيره، فلا يختص بأحرف الزيادة وهو إما تكرير عين نحو قطع، أو لام نحو جلبب أو فاء وعين مع مباينة اللام نحو مرمريس^(٢) وهو قليل، أو عين ولام مع مباينة الفاء نحو صمحمح^(٣).

(١) قائله: هو المقدم واسمه جساس بن قطيب - وهو من الرجز -

اللغة: «الحذاء» بمعنى الاحتذاء، وبمعنى النعل «الوقع» وقع اشتكى لحم قدمه من غلظ الأرض والحجارة.

الإعراب: «كل» مفعول مطلق إن جعل الحذاء مصدرا من الاحتذاء، ومفعول به إن جعل بمعنى النعل، وهو الأقرب «الحذاء» مضاف إليه «يحتدى» فعل مضارع «الحافى» فاعل «الوقع» صفة.

الشاهد: قوله «حتدى» بمعنى ينتعل.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٨٩٣.

(٢) المرريس: يقال رجل مرريس إذا كان داهيا عاقلا معالجا للأمور.

(٣) الصمحمح: - كسفرجل - الشديد القوى، والأثنى صمحمحة.

والآخر: ألا يكون تكرير أصل، فهذا لا يكون إلا أحد الأحرف العشرة المجموعة في «أمان وتسهيل»، وقد جمعت في تراكيب آخر لا فائدة في التطويل بذكرها، ومعنى تسميتها حروف الزيادة أنه لا يزداد لغير تكرير إلا منها، وليس المراد أنها تكون زائدة أبدا، لأنها قد تكون أصلا، وذلك واضح، وأسقط المبرد من حروف الزيادة الهاء، وسيأتى الرد عليه.

الثانية: في ذكر فوائد الزيادة وهي ستة:

أولها: الإلحاق نحو شَمَلٌ^(١).

وثانيها: بيان معنى كحروف المضارعة.

وثالثها: المد نحو كتاب.

ورابعها: الإمكان نحو همزة الوصل.

وخامسها: التعويض كداء زنادقة لأنها عوض من الباء في زناديق.

وسادسها: التكثير نحو ألف قَبَعَثَى.

الثالثة: في ذكر أدلة الزيادة، وهي تسعة:

أولها: سقوط الحرف من أصل، كسقوط ألف من ضارب في أصله أعنى

المصدر، وهذا الدليل هو الذى يسميه أهل التصريف الاشتقاق، والاشتقاق ضربان أكبر وأصغر.

فالأكبر: هو عقد تراكيب الكلمة كيفما قلبتها على معنى واحد، كعقد

تراكيب (ق و ل) على معنى الخفة والسرعة، وعقد تراكيب (ك ل م) على معنى الشدة والقوة، ولم يقل به إلا أبو الفتح، وكان أبو علي يأنس به فى بعض المواضع.

والأصغر: هو إنشاء مركب من مادة عليها وعلى معناه كأحمر والحمرة،

وهذا هو المعتبر فى التصريف، ولا يقبل قول من أنكروه.

(١) شملل: أى : أسرع، وأيضا بمعنى أخذ من النخل بعد لقاطه ما يبقى من ثمره.

ثانيها: سقوط من فرع، كسقوط ألف كتاب في جمعه على كتب، وهذا يسمى بالتصريف، وهو شبيه بالاشتقاق، والفرق: أن الاشتقاق استدلال بالفرع والتصريف استدلال بالأصل^(١).

وثالثها: سقوطه من نظيره كسقوط ياء أَيْطَل في إَطْل، والأَيْطَل: الخاصرة. وشرط الاستدلال بسقوط الحرف في أصل أو فرع أو نظير على زيادته أن يكون سقوطه لغير علة، فإن كان سقوطه لعلّة، كسقوط واو وعد في يعد أو في عدة، لم يكن دليلا على الزيادة.

ورابعها: كون الحرف مع عدم الاشتقاق في موضع يلزم فيه زيادته مع الاشتقاق، وذلك كالنون إذا وقعت ثالثة ساكنة غير مدغمة وبعدها حرفان نحو عصنصر^(٢) فإن النون فيه محكوم بزيادتها مع أنه لا يعرف له اشتقاق، لأن نونه في موضع لا تكون فيه مع الاشتقاق إلا زائدة نحو جَحْنَفَل من الجَحْفَلَة - وهي لذي الحافر كالشفة للإنسان، والجَحْنَفَل: العظيم الشفة.

وخامسها: كونه مع عدم الاشتقاق في موضع يكثر فيه زيادته مع الاشتقاق، كالهَمْزة إذا وقعت أولا وبعدها ثلاثة أحرف، فإنها يحكم عليها بالزيادة وإن لم يعلم الاشتقاق، فإنها قد كثرت زيادتها إذا وقعت كذلك فيما علم اشتقاقه، وذلك نحو إِفْكَل، يحكم بزيادة همزته حملا على ما عرف اشتقاقه نحو أحمر، والإِفْكَل: الرعدة.

وسادسها: اختصاصه بموضع لا يقع فيه إلا حرف من حروف الزيادة، كالنون من كتأو^(٣) ونحوه (فإنها زائدة إذ لا يقع موضعها ما لا يصلح للزيادة)^(٤). فلا يوجد مثل سِرْدَاو.

وسابعها: لزوم عدم النظر بتقدير الأصالة في تلك الكلمة نحو تَنْقُل - بفتح التاء وضم الفاء - ولد الثعلب، فإن تاءه زائدة، لأنها لو جعلت أصلا، لكان وزنه فعلا، وهو مفقود.

(١) وفي (استدلال بالأصل والتصريف استدلال بالفرع).

(٢) عصنصر: اسم جبل.

(٣) الكتأو: الجمل الشديد والعظيم اللحية. (٤) أ، ب.

وثانمها: لزوم عدم النظير بتقدير الأصالة في نظير الكلمة التي ذلك الحرف منها نحو تتفل على لغة من ضم التاء والفاء، فإن تاءه أيضا زائدة على هذه اللغة وإن لم يلزم من تقدير أصالتها عدم النظير، فإنها لو جعلت أصلا كان وزنه فعلل نحو برثن وهو موجود، ولكن يلزم عدم النظير في نظيرها أعنى: لغة الفتح، فلما ثبتت زيادة التاء في لغة الفتح حكم بزيادتها في لغة الضم أيضا، إذ الأصل اتحاد المادة.

وتاسعها: دلالة الحرف على معنى كحروف المضارعة وألف اسم الفاعل ونحو ذلك.

وزاد بعضهم في الدلائل عاشرا، وهو: الدخول في أوسع البابين نحو كَنَهَبْلُ - بضم الباء - فإن وزنه على تقدير أصالة نون فَعَلْلُ^(١) وهو مفقود، وعلى تقدير زيادتها فَعَنْلُ - وهو مفقود أيضا، ولكن حكم بزيادتها دخولا في أوسع البابين، لأن باب المزيد أوسع.

قلت: وهذا مندرج في السابع، لأنه إذا عدم النظير على تقدير الأصالة حكم بالزيادة سواء وجد النظير على تقدير الزيادة أو لم يوجد.

بِضْمَنِ فَعَلٍ قَابِلِ الْأَصُولِ فِي وَزْنٍ وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ اِكْتَفَى

اصطلاح أهل التصريف على أن يزنوا بالفاء والعين واللام، فيقابل أول الأصول بالفاء، وثانيها بالعين، وثالثها باللام، فيقال في وزن فلس فعل وفي ضرب فعل، ويسوى بين الوزن والموزون في الحركة والسكون.

وأما الزائد فيعبر عنه بلفظه كقولك في وزن أحمر أفعل فيعبر عن الهمزة بلفظها، لأنها زائدة، ويستثنى من الزوائد نوعان لا يعبر عنهما بلفظهما:

أحدهما: المبدل من تاء الافتعال، فإنه يعبر عنه بالتاء التي هي أصله، كقولك في وزن اصطبر: افتعل، وذلك لأن المقتضى للإبدال في الموزون غير موجود في الوزن فرجع إلى أصله، وما قيل من أن ذلك لدفع الثقل، ليس بشيء.

والآخر: المكرر لإلحاق أو لغيره، فإنه يقابل به الأصل، وسيأتي بيانه.

(١) كسفرجل - بضم الجيم - .

وَصَاحِفِ اللَّامِ إِذَا أَصْلٌ بَقِيَ كِرَاءِ جَعْفَرٍ وَقَافٍ فَسْتَقِ

إذا كان الموزون رباعيا أو خماسيا، قوبل الرابع بلام ثانية، والخامس بلام
ثالثة، كقولك فى وزن جعفر فعلل، وفى وزن فستق فَعْلَل، وكقولك فى وزن
سفرجل فَعْلَل، وفى وزن قُدْعَمِل فعلل.

وَإِنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلٍ فَاجْعَلْ لَهُ فِي الْوِزْنِ مَا لِلأَصْلِ

إذا كان الزائد ضعف أصل قوبل بما يقابل به ذلك الأصل، فإن كان ضعف
الفاء قوبل بالفاء، وإن كان ضعف العين قوبل بالعين وإن كان ضعف اللام قوبل
باللام، فتقول فى وزن اغدودن^(١) افعوعل، وفى وزن جلبب فَعْلَل، وهذا يقيد
قوله: وزائد بلفظه اكتفى. وحاصل ما ذكر فى الوزن أنه يعبر عن أول الأصول
بالفاء وعن ثانيها بالعين وعن ثالثها ورابعها وخامسها باللام، وعن الزائد بلفظه إلا
المبدل من تاء الافتعال، فإنه يقابل بأصله وإلا المكرر فإنه يقابل بمثل ما يقابل به
الأصل.

ثم اعلم أن الزائد إن لم يكن من حروف «أمان وتسهيل» فهو تكرير، ولا
إشكال كالباء من جلبب. وإن كان منها فقد يكون تكريرا، وقد يكون غير تكرير،
بل تكون صورته صورة المكرر، ولكن دل دليل على أنه لم يقصد به تكرير،
فيقابل فى الوزن بلفظه نحو «سَمْتَان» - هو ماء لبنى ربيعة - فوزنه فعلال لا
فعلان، لأن فعلالا بناء نادر.

تنبيهات:

الأول: فائدة هذا الوزن التوصل إلى الإعلام بالأصلى والزائد باختصار.

الا ترى أنك إذا سئلت عن وزن أحمر فقلت: أفعال، علم من ذلك زيادة
الهمزة، وأصالة ما عداها.

الثانى: المعتبر فى الوزن ما استحقه الموزون من الشكل قبل التغيير، فلذلك
يقال فى وزن رد ومرد فَعْلَل ومَفْعَل، لأن أصلهما رَدَدَ ومَرَدَدَ.

(١) اغدودن: يقال اغدودن الشعر إذا طال واغدودن النبات إذا اخضر.

الثالث: لما كان الغرض من الوزن التنبيه على الأصول والزوائد، وعلى ترتيبها قلبت الزنة إذا وقع فى الموزون قلب، كقولك فى وزن أدُر: أعْفُل، لأنه أصل أدور ثم قدمت العين على الفاء، ولذلك لو كان فى الموزون حذف وزن باعتبار ما صار إليه بعد الحذف، فى قاض فاع؛ وفى عدة: علة، إذا أريد بيان الأصل فى المقلوب والمحذوف^(١).

فيقال: أصله كذا ثم أعل.

الرابع حكى بعضهم فى تمثيل البدل فى نحو كساء قولين قال: منهم من يقابله بلفظه، ومنهم من يقابله بأصله، فمثال كساء فعاء أو فعال.

الخامس: ما ذكر من التعبير عن الرابع والخامس باللام هو مذهب البصريين، وهو المعتمد، وللكوفيين فى ذلك خلاف، واضطراب لا حاجة إلى التطويل به.

السادس: ما ذكره من أن الزائد إذا كان تكريرا يقابل بما يقابل به الأصل هو الصحيح، وبه قال الأكثرون، وذهب بعضهم إلى أن الزائد يقابل بلفظه مطلقا، ولو كان مكررا، فيقال: فى وزن جلبب: فعلب

وَاحْكُمْ بِتَأْصِيلِ حُرُوفِ سِمْسِمِ وَنَخْوِهِ وَالْخَلْفُ فِي كَلْمَلَمٍ

إذا تكرر حرفان ولا أصل للكلمة غيرهما، فإن لم يفهم المعنى بسقوط الثالث عمدتهما الأصالة نحو سمسِم فوزنه فَعِلل، لأن أصالة اثنين متيقنة ولا بد من ثالث مكمل لأصوله، وليس أحد الباقيين أولى من الآخر، فحكم بأصالتهما، وظاهر كلام المصنف أن هذا القسم لا خلاف فيه، وفى كلام بعضهم ما يوهمه، وقد حكى عن الخليل، وعن بعض الكوفيين أن وزنه فعفل تكررت فاؤه، وهو بعيد.

وإن فهم المعنى بسقوط ثالثة نحو لَمَلَم - وهو أمر من الملمت - بمعنى لمت - ففيه ثلاثة مذاهب:

(١) ب ج. وفى أ (الموزون).

الأول: مذهب البصريين إلا الزجاج: أن حروفه كلها محكوم بأصالتها كالنوع الأول فوزن للمم فعلل، ولا فرق عندهم بين ما يفهم المعنى عند سقوط ناله وما لا يفهم.

الثاني: مذهب الزجاج أن الصالح للسقوط زائد فتكون اللام الثانية من للمم زائدة.

والثالث: مذهب الكوفيين أن الصالح للسقوط أبدل من تضعيف العين، فأصل للمم على قولهم لمم، فاستقبل توالى ثلاثة أمثال، فأبدل من إحداهما حرف يماثل الفاء، ورد مذهب الكوفيين، بأنهم قالوا في مصدره: فعلة، ولو كان مضاعفا في الأصل لجاء على التضعيل، واختار الشارح مذهب الكوفيين.

فإن تكرر حرفان وللكلمة أصل غيرهما، حكم فيه بزيادة الضعفين نحو صمصح ومرمريس.

وفي تعيين الزائد في نحو ذلك خلاف. وذكر في التسهيل: أنه حكم بزيادة ثاني المتماثلات.

وثالثها: في نحو صمصح - يعنى: الحاء الأولى والميم الثانية، وبزيادة ثالثها ورابعها في نحو مرمريس يعنى: (الميم والراء التي تليها)^(١) واستدل بعضهم على زيادة الحاء الأولى في صمصح والميم الثانية في مرمريس بحذفهما في التصغير حيث قال: صميمح، ومرمريس ونقل عن الكوفيين في صمصح أن وزنه فعلل، وأصله صمصح، أبدلوا الوسطى ميمًا

فَأَلْفٌ أَكْثَرُ مِنْ أَصْلَيْنِ صَاحِبَ زَائِدٍ بَغِيرِ مِيمٍ

شرح الناظم في بيان ما تطرد زيادته من الحروف العشرة، فذكر أن الألف إذا صحب أكثر من (أصلين)^(٢) فهو زائد كألف كتاب وسرداح^(٣) وعلّة ذلك أن أكثر ما وقع فيه الألف كذلك دل الاشتقاق على زيادته، فحمل عليه ما سواه.

(١) أ - وفي ب، ج - (الميم الثالثة والراء الرابعة).
(٢) ب، ج - وفي أ (حرفين).
(٣) سرداح - بكسر أوله - الناقة الطويلة.



وقد فهم من قوله (أكثر من أصلين) أنه إذا صحب أصلين فقط لم يكن زائدا، بل إن كان في فعل أو في اسم متمكن، فهو بدل من أصل، إما ياء نحو رحا، أو واو نحو عصا.

ولا تكون الألف أصلا إلا في حرف أو شبهه.

ونزيد هذا الموضوع بيانا فنقول: للألف ثلاثة أحوال:

أولها: أن تكون مصاحبة لأصلين فقط، فيتعين الحكم بعدم زيادتها كما ذكر.

وثانيها: أن تكون مصاحبة لأكثر من أصلين، فيتعين الحكم بزيادتها، لما تقدم، إلا في نحو عاعى وضوضى^(١) من مضاعف الرباعى، فإنها فيه بدل من أصل لا زائدة.

وثالثها: أن تكون مصاحبة لأصلين والثالث يحتمل الأصالة والزيادة، فإن قدرت أصالته فالألف زائدة، وإن قدرت زيادته فالألف غير زائدة.

فإن قلت: فما المحكوم به عند الاحتمال؟

قلت: إن كان ذلك المحتمل همزة مصدرة أو ميما مصدرة أو نونا ثالثة ساكنة في الخماسى حكم عليه بالزيادة، وعلى الألف بأنها منقلبة عن أصل نحو أفعى وموسى وعقنقى^(٢) إن وجد في كلامهم ما لم يدل على أصالة هذه الأحرف، وزيادة الألف نحو أرطى فيمن قال: أديم ماروط^(٣).

وإن كان المحتمل غير هذه الثلاثة حكمنا بأصالته وزيادة الألف، كما ذكروا.

وقال فى التسهيل: وتترجح زيادة ما صدر من ياء أو همزة أو ميم على زيادة ما بعده من حرف لين - فسوى بين الياء والهمزة والميم فى ذلك.

(١) عاعى - بعينين مهملتين - أى: زجر الضبان، وضوضى: بضاضين - قال فى القاموس: فى باب الهمزة: الضاضاء، والضوضاء، أصوات الناس فى الحرب، ورجل مضوض مصوت.

(٢) عقنقى: لم أجده فى القاموس، لأنه قال إن وجد فى كلامهم.

(٣) أى: مدبوغ بالأرطى - والأرطى: شجر ينبت فى الرمل.

ثم اعلم أن الألف لا تزداد أولا، لامتناع الابتداء بها، وتزداد في الاسم ثانية نحو ضارب، وثالثة نحو كتاب، ورابعة نحو حبل، وخامسة نحو انطلاق، وسادسة نحو قبشرى، وسابعة نحو أربعاوى.

وتزداد في الفعل ثانية نحو قاتل، وثالثة نحو تغافل، ورابعة نحو سلقى، وخامسة نحو اجاوى، وسادسة نحو اغرندى^(١).

وَالْيَا كَذَا وَالْوَاوُ إِنْ لَمْ يَقَعَا كَمَا هُمَا فِي يُؤَيُّوُ وَوَعَوَعَا

يعنى: أن الياء والواو مثل الألف في أن كلا منهما إذا صحب أكثر من أصلين، حكم بزيادته إلا الثنائي المكرر نحو يُؤَيُّوُ - لطائر ذى مخلب - قال الجوهري: شبه الباشق، والجمع البأبي ووعوع: إذا صوت.

فهذا النوع يحكم فيه بأصالة حروفه كلها كما حكم بأصالة حروف سمس.

والتقسيم السابق في الألف يأتي هنا أيضا، فنقول الياء والواو لهما ثلاثة

أحوال:

فإن صحبا أصلين فقط فهما أصلان، وإن صحبا ثلاثة فصاعدا مقطوعا بأصالتها فهما رائدان، إلا في الثنائي المكرر كما تقدم، وإن صحبا أصلين وثالثا محتملا، فإن كان همزة أو ميم مصدرتين حكم بزيادتهما وأصالة الياء والواو، نحو أيدع ومزود^(٢) إلا أن يدل دليل على أصالة (الميم والهمزة)^(٣) وإن كان غيرهما حكم بأصالته وريادة الياء والواو ما لم يدل دليل على خلاف ذلك.

ثم إن الياء تزداد في الاسم أولى نحو يَلْمَعُ، وثانية نحو ضَيِّعُ، وثالثة نحو

(١) سلقى: في القاموس: سلق فلانا طعنه كسلفاه

اجاوى: في الصحاح: الجؤوة حمرة تضرب إلى سواد، وفي القاموس: أنه يقال: جؤوة كحمرة وجؤة كسبة رجأى كجوى والفعل جىء الفرس وجأى واجاوى والنعت اجوى وجاواه.

اغرندى: أى: علا.

(٢) أيدع: - بفتح الهمزة وسكون الياء وفتح الدال - له معان منها الزعفران ومزود: المزود - كمنبر: وعاء الزاد وهو طعام المسافر.

(٣) أ - وفى ب، ج - (الياء والواو).

قَضِيْب، ورابعة نحو حذْرِيَّة، وخامسة نحو سَلْحَفِيَّة، قيل: وسادسة نحو مَغْنَطِيْس، وسابعة نحو خَنْزَوَانِيَّة^(١).

وتزاد فى الفعل أولى نحو يضرب، وثانية نحو يبظر، وثالثة عند من أثبت فَعْيَل فى أبنية الأفعال نحو رَهْيَا، ورابعة نحو قَلْسِيَّت، وخامسة نحو تَقَلْسِيَّت، وسادسة نحو اسَلَنْقِيَّت^(٢).

والواو تزداد ثانية نحو كَوَثْر، وثالثة نحو عَجُوز، ورابعة نحو عَرْقُوَّة، وخامسة نحو قَلَنْسُوَّة، وسادسة نحو أَرْبَعَاوِي، وتزداد فى الفعل ثانية نحو حَوْقَل، وثالثة نحو جَهْوَر، ورابعة نحو اغْدَوْدَنْ^(٣).

ومذهب الجمهور أن الواو لا تزداد أولاً، قيل: لثقلها، وقيل: لأنها إن زيدت مضمومة اطرد همزها، أو مكسورة فكذلك، وإن كان همز المكسورة أقل، أو مفتوحة فيتطرق إليها الهمز؛ لأن الاسم يضم أوله فى التصغير، والفعل يضم أوله عند بنائه للمفعول؛ فلما كانت زيادتها أولاً تؤدى إلى قلبها همزة رفضوه، لأن قلبها همزة قد يوقع فى اللبس، وزعم قوم أن واو «وَرَنْتَل» - وهو الشر - زائدة على الندور، وهو ضعيف، إذ لا نظير لذلك، ولأنه يؤدى إلى بناء وَفَنَّعَل - وهو مفقود، والصحيح أن الواو أصلية.

-
- (١) يلمع: هو السراب
حذرية: - بكسر الحاء وسكون الذال وكسر الراء - القطعة الغليظة من الأرض سلحفية:
بضم السين وفتح اللام وسكون الحاء وكسر الفاء - حيوان معروف. خنزوانية: بضم الحاء
وسكون النون وضم الزاى - التكبير.
- (٢) رهياً: فى القاموس: الرهياة بمعان منها الضعف والتوانى وفساد الرأى. قلست: يقال:
قلسته فتقلس أى: ألبسته القلنسوة فلبسها.
اسلنقت: أى: نمت على ظهري.
- (٣) عرقوة: - بفتح العين وسكون الراء وضم القاف - إحدى خشبتي الدلو اللتين على فمه
كالصليب.
- أربعاوى: بضم الهمزة - فى القاموس: قاعدة المترع.
جهور: أى: رفع صوته.

واختلف فى لامة فقال الفارسى . رائدة، وإليه ذهب المصنف، وقال غيره:
أصلية، ووزنه على هذين القولين فعنل، لأن اللام الأخيرة على الأول منهما
رائدة، وعلى الثانى أصلية.

تنبيهان:

الأول: قد اتضح أن الواو والياء بينهما فرق، وهو أن الواو لاتزاد أولاً
بخلاف الياء .

الثانى: إذا تصدرت (الياء)^(١) وبعدها ثلاثة أصول، فهى رائدة كما سبق
نحو يلمع، وإذا تصدرت وبعدها أربعة أصول فهى أصل كالياء فى يستعور - وهو
شجر يتسوك بعيدانه - ووزنه فعنلول كعصفوف، هذا هو الصحيح، لأن الاشتقاق
لم يدل على الزيادة فى مثله إلا فى المضارع نحو يدحرج، فإن زيادته فيه معلومة .

وهكذا همزٌ وميمٌ سبقاً ثلاثة تَأصِيلُهَا تَحَقُّقًا

الهمزة والميم متساويتان فى أن كلا منهما إذا تصدر وبعده ثلاثة أحرف
مقطوع بأصالتها فهو رائد نحو أحمد وإفكل ومكرم، لدلالة الاشتقاق فى أكثر
الصور على الزيادة، فحمل عليه ما سواه .

فإن قلت: فقد حكم سيبويه وأكثر النحويين على ميم «مَرَجَلٌ» بأنها أصل
مع أن بعدها ثلاثة أصول، وهكذا ميم مُغْفُورٌ - وهو ضرب من الكمأة، وقد ذهب
كثير إلى أن ميم «مِرْعَزَى»^(٢) أصل فلم يطرد هذا القانون .

قلت: هو مطرد ما لم يعارضه دليل على الأصالة من اشتقاق أو نحوه،
فيحكم بمقتضى الدليل .

(١) أ، ج .

(٢) المرجل: - بكسر الميم وسكون الراء وفتح الجيم - المشط والقدر من الحجارة والنحاس .
والمرعزى: - بكسر الميم وسكون الراء وكسر العين وتشديد الزاى - فإن خففتها مددت وقد
تفتح الميم: الزغب الذى تحت شعر العنز .

كما عارض في مرجل ثبوت ميمه في التصريف، كقولهم «مَرَجَلُ الحائِكُ الثوب» إذا نسجه مَوْشَى بَوْشَى يقال له: المراجِل، قال ابن خروف: المرجل ثوب يعمل بدارات كالمراجِل وهي: قدور النحاس.

وقد ذهب أبو العلاء المعري إلى زيادة ميم مَرَجَل اعتمادا على ذلك الأصل، وجعل ثبوتها في التصريف كثبوت ميم تَمَسْكَن من المسكنة، وتَمَنَدَل من المنديل، وتَمَدْرَع إذا لبس المدرعة، والميم فيها زائدة، ولا حجة له في ذلك، لأن الأكثر في هذا تَسْكَن وتندَل وتدرع، قال أبو عثمان: هو كلام أكثر العرب.

وأما مُغْفُور: فعن سيبويه فيه قولان: أحدهما: أن الميم زائدة، والآخر: أنها أصل، لقولهم «ذهبوا يَتَمَغْفِرُونَ» أي: يجمعون المغفور، وهو ضرب من الكمأة.

وأما مِرْعَزَى: فذهب سيبويه إلى أن ميمه زائدة، وذهب قوم منهم الناظم إلى أنها أصل، لقولهم «كساء مُرْعَز»، دون مُرْعَز.

والزم المصنف سيبويه أن يوافق على الأصالة في مِرْعَزَى أو يخالف في الجميع.

تنبيهات:

الأول: فهم من قوله (سبقا) أنهما لا يحكم بزيادتهما متوسطتين ولا متأخرتين إلا بدليل، ويستثنى من ذلك الهمزة المتأخرة بعد الألف وقبلها أكثر من أصلين، فإنها تطرد زيادتها، وسيأتي.

ومثال ما حكم فيه بزيادة الهمزة، وهي غير مصدرة شمأل واحبنتأ^(١).

ومثال ما حكم فيه بزيادة الميم، وهي غير مصدرة دلامص وزرقم^(٢).

أما شمأل: فالدليل على زيادة همزتها سقوطها في بعض لغاتها، وفيها عشر

لغات:

شمأل، وشأمَل - بتقديم الهمزة على الميم - وشَمَال، على وزن قَدَال،
وشَمُول - بفتح الشين - وشَمَل - بفتح الشين والميم - وشَمَل - بإسكان الميم -

(١) احبنتأ: انتفخ بطنه.

(٢) الزرقم: - بضم الزاي وسكون الراء وضم القاف - : الشديدة الزرقة.

و- يَمَلُّ على وزن فَيْعَل، وشمال على وزن كتاب، وشميل - بفتح الشين وكسر الميم - وشمال - بتشديد اللام، واستدل ابن عصفور وغيره على زيادة همزة شمال بقولهم «شملت الريح» إذا هبت شمالا، واعترض بأنه يحتمل أن يكون أصله شمالت فنقل، فلا يصح الاستدلال به.

وأما احبنتا: فالدليل على زيادة ميمها سقوطها في الحَبَط^(١)، والظاهر أن وزن احبنتا افعلتلا، وزعم بعضهم أنه افعلتلا كاسرندى، والهمزة فيه بدل من الألف.

قال: لأن افعلتلا بناء مفقود.

وأما دلامص: فالدليل على زيادة ميمها سقوطها في قولهم «درج دلامص».

يقال: دلامص ودملص ودملص ودملص ودلاص - وهو الشيء البراق - وذهب أبو عثمان إلى أن الميم في دلامص وأخواته أصل، وإن وافقت دلاصا في المعنى، فهي عنده من باب سبط وسبطر^(٢).

وأما زرقم: فالدليل على زيادة ميمه واضح، لأنه من الزرقة، والزرقم هو الأزرق.

والثاني: فهم من قوله (ثلاثة) أنهما إذا سبقا أصليين فقط نحو أمر ومنع، أو أربعة أصولا نحو اصطبيل ومررجوش^(٣) فلا يحكم بزيادتهما بل يحكم بأصلتهما.

أما إذا سبقا أصليين فقط فتكميلا لأقل الأبنية، وأما إذا سبقا أربعة، فإن الاشتقاق لم يدل على الزيادة في نحو ذلك إلا في فعل أو محمول عليه نحو ادحرج ومدحرج، فوزن اسطبيل فعلل، ووزن مررجوش فعللول.

(١) الحبط: بفتححتين - وهو أن تاكل الماشية فتكثر حتى تنتفخ لذلك بطونها ولا يخرج عنها ما فيها.

(٢) السبطر - كهزير - الشهم الماضي، وهو الطويل أيضا، والسببط: الطويل وهما من المرادفات المتفقة في معظم الحروف.

(٣) المررجوش: نبت.

وقياس إبراهيم وإسماعيل أن تكون همزتهما أصلية لو كانا عربيين ، ولذلك رد أبو العباس على سيبويه قوله على تصغيرهما: بريهم وسميعيل، وتقدم ذلك في باب التصغير.

الثالث: فهم من قوله (تأصيلها تحقفا) أنها إذا سبقا ثلاثة لم يتحقق تأصيل جميعها، بل كان في أحدها احتمال، لا يقدم على الحكم بزيادتهما إلا بدليل. وهذا فيه نظر، لأن الهمزة والميم إذا سبقا ثلاثة أحرف أحدها يحتمل الأصالة والزيادة، حكم بزيادة الهمزة والميم وبأصالة ذلك المحتمل إلا بدليل، ولذلك حكم بزيادة همزة أفعى وأبين وإجاص، وميم موسى ومزود ومجن^(١). وفي مجن عن سيبويه قولان: والأصح أن ميمه رائدة، فإذا دل دليل على أصالة الهمزة والميم، وزيادة ذلك المحتمل حكم بمقتضاه، كما حكم بأصالة أرطى فيمن قال: أديم مأروط، وهمزة أولق - وهو الجنون - فيمن قال: ألق فهو مالوق، وبأصالة ميم مهدهد^(٢) وزيادة أحد المثليين، إذ لو كانت ميمه رائدة لكان مفعلا، فكان يجب إدغامه، وكذلك ميم ماجج^(٣) أصل لما ذكر، وأجار السيرافي: في ماجج ومهدهد أن تكون الميم رائدة ويكون فكهما شاذا، وما ذكره الشارح من أن في قوله (تأصيلها تحقفا) تنيها على أصالة همزة أولق وميم مهدهد، مبنى على ذلك المفهوم.

الرابع: تزداد الهمزة في الاسم أولى كأحمر، وثانية كشامل، وثالثة كشمال، ورابعة كحطائط وهو القصير، وخامسة كحمرء، وسادسة كحروراء، وسابعة كعاشوراء، وثامنة كبريطياء^(٤).

والميم تزداد أولى كمرحب، وثانية كدملص، وثالثة كدلمص، ورابعة كزرقم، وخامسة كضبارم - لأنه من الضبر وهو في شدة الخلق، وذهب ابن عصفور إلى أنها في ضبارم أصلية، قال في الصحاح: الضبارم - بالضم - الشديد الخلق من الأسد.

(١) مجن: - بكسر الميم وفتح الجيم وتشديد النون - الترس.

(٢) مهدهد: اسم امرأة. (٣) ماجج: اسم موضع.

(٤) حروراء: موضع بالعراق.

بريطياء: في القاموس: البريطياء - بالكسر - النبات.



كذلك همزٌ آخرٌ بعدَ ألفٍ أكثرَ منِ حرفينِ لفظها رَدِفٌ

أى: كذلك يحكم باطراد زيادة الهمزة إذا وقعت آخرًا بعد ألف، قبل تلك الألف أكثر من حرفين، نحو حمراء وعِلباء وقُرُقُصَاء^(١)، فلو كان قبل الألف حرفان فقط نحو كساء ورداء، أو حرف واحد نحو ماء وداء، فالهمزة بدل أصل، أو أصل لا زائدة.

ولو وقعت الهمزة آخرًا وليست بعد ألف حكم بأصلتها إلا بدليل كما تقدم فى احبناً.

تنبيه:

مقتضى قوله (أكثر من حرفين) أن الهمزة يحكم بزيادتها فى ذلك. سواء قطع بأصالة الحروف التى قبل الألف كلها أم قطع بأصالة الحرفين، واحتمل الثالث، وليس كذلك؛ لأن ما آخره همزة بعد ألف بينها وبين الفاء حرف مشدد نحو سُلاءٌ وحواءٌ، أو حرفان أحدهما لين نحو رِيزاءٌ وقُوباءٌ^(٢) فإنه محتمل لأصالة الهمزة وزيادة أحد المثليين، أو اللين، وللعكس، فإن جعلت الهمزة أصلية كان سُلاءٌ فُعلاءٌ وحواءٌ فُعلاءٌ من الحواية، وإن جعلت زائدة كان سُلاءٌ فُعلاءٌ، وحواءٌ فُعلاءٌ من الحوة؛ فإن تأيد أحد الاحتمالين بدليل حكم به والغنى الآخر، ولذلك حكم على حواء بأن همزته زائدة إذا لم يصرف، وبأنها أصل إذا صرف نحو حواء للذى يعانى الحيات.

والأولى فى سلاء أن تكون همزته أصلاً، لأن فُعلاءً فى النبات أكثر من فعلاء، فلو قال الناظم (أكثر من أصلين) لكان أجود.

والنونُ فى الآخرِ كَالْهِمَزِ وَفى نَحْوِ غُضُنْفِرٍ أَصَالَةٌ كُفِي

(١) القرفصاء: - بضم القاف والفاء ضرب من القعود يمد ويقصر.

(٢) سلاء: بضم السين وتشديد اللام - شوك النخل.

ريزاء: الأرض الغليظة.

قوباء: - بضم القاف - الذى يظهر فى الجسد ويخرج عليه وهو داء معروف يتقشر ويتسع يعالج ويداوى بالريق.

اعلم أن النون يحكم بزيادتها في خمسة مواضع:

الأول: أن تقع آخرًا بعد ألف رائدة قبلها أكثر من أصلين، كما تقدم في الهمزة، فلذلك شبهها بالهمزة نحو ندمان ورعفران، فإن كان قبلها حرفان نحو رمان ومكان فهي أصلية.

فإن قلت: الناظم قد جعل النون في الآخر كالهمز، وتقدم أن كلامه في الهمزة ليس على إطلاقه، بل يستثنى منه نحو سلاء وقوباء، فإن فيه احتمالاً، فهل يجرى ذلك في النون؟

قلت: أما على قول أكثر النحويين فلا؛ لأنهم يحكمون بزيادة النون في أمثال حَسَّانٍ وَعَقْبَانٍ^(١) إلا أن يدل دليل على أصالتها، بدلالة منع صرف حسان على زيادة نونه في قول الشاعر^(٢):

ألا مَنْ مَبْلَغُ حَسَّانٍ عَنِّي مُغْلَغَلَةٌ تَدِبُّ إِلَى عَكَازٍ

أما على ما ذهب إليه في التسهيل والكافية من أن النون في ذلك كالهمزة في تساوي الاحتمالين، فلا يلغى أحدهما إلا بديل، فينبغي أن يقيد إطلاقه هنا بذلك، وهذا مذهب لبعض المتقدمين، وذهب الجمهور إلى أن النون لا يشترط في الحكم بزيادتها في ذلك إلا شرطان:

(١) العقيان: الذهب الخالص. قيل: هو ما ينبت نباتاً وليس مما يحصل من الحجارة هـ الجوهري.

(٢) قائله: هو أمية بن خلف الخزاعي يهجو حسان بن ثابت الأنصاري. - وهو من الوافر. اللغة: «مغلغلة» بضم الميم - يقال: رسالة مغلغلة إذا كانت محمولة من بلد إلى بلد «تدب» من دب على الأرض يدب ديباً «عكاظ» - بضم العين - سوق من أسواق الجاهلية.

الإعراب: «ألا» للتببيه «من» استفهامية في محل رفع مبتدأ «مبلغ» خبره «حسان» منصوب على المفعولية «عني» جار ومجرور متعلق بمبلغ «مغلغلة» مفعول مبلغ أيضاً «تدب» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه «إلى عكاظ» جار ومجرور متعلق بالفعل، والجملة في محل نصب صفة لقوله مغلغلة.

الشاهد: قوله «حسان» حيث منعه من الصرف الدال على زيادة نونه.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٨٠٧، وابن يعيش ٤/٥٦٣

أحدهما: أن يكون قبل الألف أكثر من حرفين، والآخر: ألا يكون من باب جنجان^(١).

فإن قلت: قد أدخل الناظم بهذا الشرط الثانى.

قلت: قد ذكر قبل هذا ما يرشد إليه وهو قوله (واحكم بتأصيل حروف سمس) وزاد بعضهم لزيادة النون شرطا آخر، وهو ألا تكون فى اسم مضموم الأول مضعف الثانى اسما لنبات نحو رمان، فإنها فى ذلك أصل، لأن فعلا فى أسماء النبات أكثر من فعلان، وإلى هذا ذهب فى الكافية حيث قال:

فعل عن الفعلان والفعلاء فى النبت للفعال كالسلاء

ورد بأن زيادة الألف والنون آخرًا أكثر من مجيء النبات على فعال، ومذهب سيويه والخليل: أن نون رمان زائدة، قال سيويه: وسألته - أى الخليل - عن الرمان إذا سُمى به، فقال: لا أصرفه فى المعرفة، وأحمله على الأكثر، إذا لم يكن له معنى يعرف به.

وقال الأخفش: نونه أصلية مثل قراص وحماض؛ لأن فعلا أكثر من فعلان، يعنى النبات، والصحيح أنها أصلية، لا لكونه اسم نبات، بل لثبوتها فى الاشتقاق.

قالوا: مرمة - للبقعة الكثيرة الرمان، ولو كانت النون زائدة لقالوا: مرمة.

والموضع الثانى: أن تقع ساكنة غير مدغمة وبعدها حرفان نحو غضنفر. وهو الأسد.

فالنون فى هذا ونحوه مطرد زيادتها لثلاثة أوجه:

أحدها: أن كل ما عرف له اشتقاق أو تصريف وجدت فيه زائدة فحمل غيره عليه.

(١) جنجان: - بكسر الجيم الأولى وأصله جنجن كسمس قال فى القاموس الجنجان: عظام الصدر الواحد جنجن وحنجرة - بكسرهما ويفتحان.

وثانيها: أن النون في ذلك واقعة موقع ما تيقنت زيادته كياء سَمِيدَع وواو فدوكس^(١).

وثالثها: أنها تعاقب حرف اللين غالبا، كقولهم للغليظ الكفين: شَرَنْبَتْ وشَرَابِثْ، وللضخم جَرَنْفَشْ وجرافش، ولضرب من النبت عرنقسان وعريققان.

وقد اشتمل هذا الضابط على قيود ننبه عليها، فقولنا «ثالثة» احترازا من أن تقع ثانية فإنه لا يحكم بزيادتها متحركة كانت أو ساكنة في غير ما سيأتى، إلا بدليل، كما حكم بزيادة نون كنهبل للزوم عدم النظير، وبزيادة نون حَنْظَلْ كقولهم «حظلت الإبل».

وقولنا «ساكنة» احترازا من المتحركة، فإنها لا يحكم بزيادتها إلا بدليل، وقد ريدت ثالثة متحركة، في ألفاظ قليلة منها: غرنيق وقعنّب وخرنوب^(٢) على احتمال في بعضها.

وقولنا: «غير مدغمة» احترازا من نحو عجنس^(٣) تعارضت فيه زيادة النون مع زيادة التضعيف، فغلب التضعيف لأنه الأكثر، وجعل وزنه فععل كعدبس^(٤). قال الشيخ أبو حيان: والذي أذهب إليه أن النونين رائدتان ووزنه فعئل، والدليل على ذلك أنا وجدنا النونين مزيدتين فيما عرف له اشتقاق نحو ضفنت وزونك^(٥).

(١) السמידع: السيد الكريم الموطأ الاكناف والشجاع والذئب والخفيف في حوائجه.

والفدوكس: - بفتح الفاء والذال - الأسد والرجل الشديد.

(٢) الغرنيق: بضم الغين وسكون الراء - طير من طيور الماء، ويطلق على غير ذلك، والقعنّب: اسم رجل.

والخرنوب: - بضم الخاء - لغة في الخروب - وهو نبت معروف، ه صحاح.

(٣) العجنس: - بفتح العين والجيم وتشديد النون - الجمل الضخم الشديد.

(٤) العدبس: - بفتح العين والذال وتشديد الباء - الشديد من الإبل وغيرها.

(٥) ضفنت - بفتح الضاد والفاء وتشديد النون - من الضفافة: وهي الجهل وضعف الرأى وضخامة البطن.

زونك: - بفتح الزاى والواو وتشديد النون - من الزوك: مشى الغراب وتحريك المنكبين في

المشى والتبختر.

ألا ترى أنه من الضفافة والزوك، فيحمل ما لا يعرف له اشتقاق على ذلك.

وقولنا: «وبعدها حرفان» احترازا من أن يكون بعدها حرف واحد أو أكثر من حرفين فلا يحكم عليها بالزيادة، إلا بدليل كما حكم بزيادة نون عرند^(١) للزوم وعدم النظر.

وزاد ابن جنى مع هذه الشروط شرطا آخر، وهو أن يكون مما لا يمكن فيه التضعيف.

احترازا من أن يكون بعدها حرف واحد نحو حزنزق^(٢) فإن نونه عنده محتملة، فلا يقضى عليها بالأصالة ولا بالزيادة، إلا بدليل.

ورده ابن عصفور وقال: الصحيح أنها في ذلك زائدة، ولبس الكلام على ذلك موضع غير هذا.

الموضع الثالث: الانفعال وفروعه كالانطلاق.

الموضع الرابع: الافعلال وفروعه كالأحرنجام.

الموضع الخامس: المضارع نحو نضرب.

تنبيهات:

الأول: إنما لم يذكر الناظم هذه المواضع الثلاثة هنا مع أن زيادة النون فيها مطردة، لوضوح أمرها.

الثاني: اعلم أن النون تزداد على وجهين:

أحدهما: أن تزداد في بنية الكلم بحيث لو حذفت اختل معناها كما تقدم.

والآخر: أن تزداد بعد تمام الكلمة كالتنوين ونون التثنية والجمع وعلامة الرفع في الأمثلة الخمسة ونون الوقاية ونون التوكيد.

والذي ينبغي أن يذكر في حروف الزيادة هو النوع الأول، وقد يذكر الثاني تنبيها على أن النون تزداد على الوجهين.

(١) العرند - بفتح العين وسكون الراء وفتح النون - لأنه من قولهم: شيء عرند أي: صلب.

(٢) كذا بالأصل وفي نسخة ب (حزنزن).

الثالث : اعلم أن النون تزداد أولى نحو نضرب، وثانية نحو حنظل، وثالثة نحو غضنفر، ورابعة نحو رعشن، وخامسة نحو عثمان، وسادسة نحو زعفران، وسابعة نحو عيوثران^(١).

والتاء في التأنيث والمضارعة ونحو الاستفعال والمطاوعة

ذكر أن التاء تطرد زيادتها في التأنيث نحو قائمة، وكذا في الفعل نحو قامت، وفي المضارعة نحو تقوم، وفي الاستفعال وفروعه نحو الاستخراج واستخرج فهو مستخرج، وفي المطاوعة لثلاثي نحو تعلم تعلماً، أو الرباعي نحو تدحرج تدحرجاً.

فإن قلت: قد اطردت زيادة التاء في التفاعل نحو التغافل، وفي الافتعال نحو الاقتدار وفروعهما، وفي التفعيل والتفعال نحو التردد والترداد، دون فروعهما لأن فروعهما لا تاء فيهما.

ولم يذكر الناظم هذه الأربعة.

قلت: قد يمكن إدراكها في قوله (ونحو الاستفعال) أي: ونحوه من المصادر التي زيدت فيها ولا يختص بهذا الوزن.

وزيدت التاء أيضاً في أنت وفروعه على المشهور^(٢) ولا يقضى بزيادتها في غير ما ذكر إلا بدليل.

واعلم أن التاء تزداد أولاً وحشواً وآخرها، فأما زيادتها أولاً فسمه مطرد وقد تقدم، ومنه مقصور على السماع كزيادتها في تنضب، وتنفل^(٣).

(١) عيوثران: - بفتح العين وسكون الواو وفتح المثناة وضمها: نبات طيب الرائحة.

ورعشن: يقال رجل رعشن للذي يرتعش، وجمل رعشن لاهتزازه في السير.

(٢) هذا المشهور: هو أن الضمير من «أنت» هو أن التاء حرف دال على تأنيث المخاطب المفرد أو المثني أو الجمع، ويقابله قولان آخران، أولهما أن الضمير هو التاء وأن حرف عماد كما قيل في «إياك» ونحوه وثانيهما: أن الضمير هو مجموع أن والتاء.

(٣) التنضب: شجر له شوك قصار وليس من شجر الشواحق.

والتنفل: بفتح التاء الأولى وسكون الثانية وضم الفاء - أو بضميتين بينهما سكون أو بكسر أوله وفتح ثالثه أو بفتح الأول والثالث أو بكسرهما: الثعلب وقيل: ولده.

وأما زيادتها آخرًا فكذلك منه مطرد وقد تقدم، ومنه مقصور على السماع كالتاء في رغبوت ورحموت وملكوت وعنكبوت. ومذهب سيبويه أن نون عنكبوت أصل وهو رباعي، وذهب بعض النحويين إلى أنه ثلاثي ونونه زائدة.

وأما زيادتها حشوا فلا تطرد إلا في الاستفعال والافتعال وفروعهما: وقد زيدت حشوا في ألفاظ قليلة، ولقلة زيادتها حشوا ذهب الأكثر إلى أصالتها في يستعور، وإلى كونها بدلا من الواو في كلتا.

والهاء وثقًا كلمة ولم تره واللام في الإشارة المشتهرة

لم تطرد زيادة الهاء إلا في الوقف على ما الاستفهامية مجرورة نحو «لمة» وعلى الفعل المحذوف اللام جزما أو وقفا، وعلى كل مبنى على حركة لازمة إلا ما تقدم استثنائه في باب الوقف.

وهي واجبة في بعض ذلك، وجائزة في بعضه، وقد تقدم في بابه، فلا حاجة لإعادته.

تنبيهات:

الأول: أنكر المبرد زيادة الهاء ولم يعدها من حروف الزيادة، وأورد عليه زيادتها في الوقف، وأجيب بأنها حرف معنى كالتنوين وباء الجر، فلا وجه لعهدها في حروف الزيادة، لأنها إنما تلحق لبيان الحركة، ولو عدت لزم عد الشين التي تلحق في الوقف لبيان الضمير عند العرب نحو «أكرمتكش». والصحيح أنها من حروف الزيادة، وإن كانت زيادتها قليلة، والدليل على ذلك قولهم أمهات وقول بعضهم: أمهة، قال الراجز^(١):

(١) قائله: هو قصي بن كلاب بن مرة أحد أجداد النبي ﷺ - وهو من الرجز - .
اللغة: «أمهتي» أي: أمي «خندف» - بكسر الخاء والبدال وسكون النون - وهي أم مدركة زوجة إلياس واسمها ليلي بنت حلوان، واشتقاق خندف من الخندفة وهو مشى فيه سرعة وتقارب خطا.
وعن الخليل أن الخندفة مشية كالهرولة للنساء خاصة دون الرجال.
«إلياس» هو ابن مضر بن نزار
الإعراب: «أمهتي» مبتدأ «خندف» خبره «وإلياس» الواو عاطفة وإلياس مبتدأ «إبي» خبره.

أَمَهْتِي خِنْدِفُ وَإِلْيَاسُ أَبِي

فالهاء في أمهات وأمهة زائدة، لسقوطها في قولهم: أم بينة الأمومة.

وأجيب بجواز أصالتها، ويكون أمهة فُعَلَّةٌ نحو أَبْهَةٌ، وقد أجاز ذلك ابن السراج، ويقويه حكاية صاحب العين: تأمته أما، بمعنى اتخذت أما، ثم حذفت الهاء فبقى أم، ووزنه فُعُ، أو تكون أمهة وأمٌ من باب سَبَطَ وَسَبَطَ، وضعف هذا الجواب بأنه على خلاف الظاهر، وأن حكاية صاحب العين تأمته لا يحتج بها، لأن في كتاب العين اضطرابا لا يخفى، وكان الفارسي يعرض عنه، ويرد على المبرد أيضا قولهم «أهراق» فالهاء فيه زائدة لسقوطها في أراق إراقة، قالوا: ولا جواب عنه إلا دعوى الغلط ممن قاله، لأنه لما أبدل الهمزة في هراق توهم أنها فاء^(١) فأدخل الهمزة عليها فأسكنت.

وقال الخليل: هي زائدة في هِرْكَوْلَةٌ - وهي العظيمة الوركين، لأنها تَرُكُلُ في مشيتها.

وقال أبو الحسن: إنها زائدة في هِبْلَعٌ - وهو الأكل - وهِجْرَعٌ - وهو الطويل^(٢)، لأن الأول من البلع، والثاني من الجرع - وهو المكان السهل - وما قاله في هبلع أقرب.

وذهب بعضهم إلى أنها زائدة في سَهْلَبٌ^(٣) وذكروا ألفاظا آخر لا نطول بها لعدم شهرتها.

الثاني: تبين مما تقدم أن ذكر هاء السكت في حروف الزيادة، كما فعل المصنف، ليس بجيد.

= الشاهد: قوله «أمهتي» حيث ظهر فيه الهاء وهو على الأصل، وذلك لأن أصل أم أمهة، ولذلك يجمع على أمهات.

مواضعه: ذكر في المحتسب لابن جنى ٢/٢٢٣ وابن يعيش ٣، ١٠/٤، وشرح الشافية ص ٣٠١، وجمع الهوامع ١/٢٣.

(١) أي: فاء الكلمة.

(٢) وهما عنده هفلع.

(٣) السهل: الطويل.

واللامُ في الإشارةِ المُشْتَهَرَة

لم تطرد زيادة اللام إلا في أسماء الإشارة نحو ذلك وتلك، وزيادة هذه اللام، قيل: لتوكيد الإشارة، وقيل: للدلالة على البعد.

تنبيه:

زيادة اللام على ضريين: أحدهما: أن تزداد في الكلمة مسببة عليها كزيادتها في فَيْشَلَة - وهي رأس الذكر - وَفَحَجَل - وهو المتباعد الفخذين - وَهَيْقَل - وهو ذكر النعام - وَعَبْدَل - بمعنى عبد - لسقوطها في قولهم: فَيْشَة وَأَفْحَج وَهَيْق وَعَبْد، وأجاز ابن جنى: في فَيْشَلَة وهَيْقَل أصالة اللام، ويكون مادتين، ونقل عن أبي الحسن: أن لام عبدل أصل. وهو مركب من عبدالله كما قالوا: عَبْشَمِي، وقال في الأوسط: واللام تزداد في عبدل وحده وجمعه عبادة.

قيل: فيكون للأخضش قولان.

والضرب الثاني لزيادة اللام: أن تزداد لمعنى لم تبن الكلمة عليها، وهي لام الإشارة، وهذا لا يعني أن يذكر هنا. كما تقدم في هاء السكت.

تنبيه:

ذكر في النظم تسعة من حروف الزيادة ولم يذكر السين، وهي تزداد باطراد مع التاء في الاستفعال وفروعه.

قيل: وبعد كاف المؤنثة نحو أكرمتمكس - وهي الكسكسة - وليس بجيد، لأنها لم تزد في بنية الكلمة، ويلزم من عد سين الكسكسة أن يعد شين الكشكشة، ولا تطرد زيادتها فيما سوى ذلك بل يحفظ كسين قدموس - بمعنى قديم - وسين أسطاع - بقطع الهمزة، وضم أول المضارع. فإن أصله أطاع يطيع، والسين زائدة، هذا مذهب البصريين، والعدر للمصنف أن السين لا تطرد زيادتها إلا في موضع واحد، وقد مثل به في زيادة التاء، إذ قال (ونحو الاستفعال) فكأنه اكتفى بذلك.

وامنع زيادةً بلا قيدٍ بُتتْ إن لم تُبين حُجَّةً كحظَلتْ

أى: متى وقع شيء من هذه الحروف العشرة خاليا عما قيدت به زيادته، فهو أصل ولا يقبل دعوى زيادته إلا بدليل، كسقوط نون حنظل فى قولهم «حنظلت الإبل» إذا تأذت من أكل الحنظل، فلذلك حكم بزيادتها مع أنها قد خلت من قيد الزيادة، أعنى: كونها (زائدة)^(١) ثالثة، وقد تقدمت أمثلة كثيرة مما حكم فيه بالزيادة للدليل مع خلوه من قيد الزيادة، فلتراجع. والله أعلم.



فصل

فى زيادة همزة الوصل

مناسبة هذا الفصل لما قبله، أنه من تنمة الكلام على زيادة الهمزة، وهو مشتمل على مقصدين:

الأول: تعريف همزة الوصل لتمتاز عن همزة القطع.

والثانى: بيان أحكامها.

أما تعريفها: فله طريقتان: أحدهما بالرسم، والآخر بالحصر، وقد أشار إلى رسمها بقوله:

لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لَا يَبْتُءُ إِلَّا إِذَا ابْتَدِىَ بِهِ كَأَسْتَشِيتُوا

وحاصله: أن همزة الوصل هى كل همزة تسقط وصلا وتثبت ابتداء، وهمزة القطع هى كل همزة تثبت وصلا وابتداء، وقد اشتمل كلامه على فوائد:

الأولى: أن همزة الوصل وضعت أولا همزة، لقوله (للوصل همز) هذا هو الصحيح، وقيل: يحتمل أن يكون أصلها الألف، ألا ترى (إلى) ^(١) ثبوتها ألفا فى نحو «أكرجل؟» فى الاستفهام لما لم يضطر إلى الحركة.

الثانية: أن همزة الوصل لا تكون إلا سابقة، لأنه إنما جرى بها وصلة إلى الابتداء بالساكن إذ الابتداء به متعذر.

الثالثة: أن إثبات همزة الوصل فى الدرج لا يجوز إلا فى ضرورة شعر. كقوله ^(٢):

(١) ب.

(٢) قائله: هو قيس بن الخطيم - وهو من الطويل - .

وتمامه: بنت وتكثير الوشاة قمين

اللغة: «بنت» بالباء الحارة وفتح النون وتشديد التاء - من نث الحديد ينثه بالضم - نثا إذا

أفشاء (قمين) أى: خليق بذلك وحرى.

ويروى: بنت وإفشاء الحديد قمين.

الإعراب: «إذا» للشرط «جاور» فعل ماض «الائنين» مفعول به «سر» فاعل جاور، =

إِذَا جَاوَزَ الْإِثْنَيْنِ سَرٌّ فَإِنَّهُ

وكثر ذلك في أوائل أنصاف الأبيات كقوله^(١):

لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خَلَّةَ اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

تنبيه:

اختلف في تسميتها همزة الوصل مع أنها تسقط في الوصل، فقبل أضيفت إلى الوصل اتساعا، وقيل: لأنها تسقط في الدرج فتصل ما بعدها إلى ما قبلها، بخلاف همزة القطع، وقيل: لأنها يتوصل بها إلى النطق بالساكن. ثم أشار إلى حصر مواضعها، وهي ستة أنواع:

الأول: الفعل الخماسي والسداسي وإليهما أشار بقوله:

=والجملة وقعت فعل الشرط «فإنه» الفاء واقعة في جواب الشرط وإن واسمها وهو الضمير الراجع إلى السر «قمين» خبر إن «بنث» يتعلق به «وتكثير» عطف عليه «الوشاة» مضاف إليه.

الشاهد: قوله «الإثنين» حيث أثبت همزة الوصل في الدرج للضرورة. مواضعه: ذكره السيوطي في الهمع ٢/١١، وابن يعيش ١٩، ٩/١٣٧، وشرح شواهد الشافية ص ١٨٣.

(١) قائله: هو أنس بن العباس بن مرداس، وقيل: لأبي عامر جد العباس بن مرداس - وهو من السريع - .
اللغة: «الراقع» الذي يصلح موضع الفساد من الثوب «ولا خلة» - بضم الخاء - أي ولا صداقة.

المعنى: يقول الشاعر: لا نسب ولا قرابة اليوم بيننا وقد تفاقم الأمر بحيث لا يرجى خلاصه فهو كالخرق الواسع في الثوب لا يقبل رقع الراقع.
وروى أبو علي القالي: اتسع الخرق على الراقع.

الإعراب: «لا» نافية للجنس «نسب» اسمها مبني على الفتح في محل نصب «اليوم» ظرف متعلق بمحذوف خبرها «ولا» الواو عاطفة، ولا زائدة لتأكيد النفي «خلة» معطوف على نسب بالنظر إلى محل اسم «لا» الذي هو النصب. «اتسع» فعل ماض «الخرق» فاعل «على الراقع» جار ومجرور متعلق بقوله اتسع.

الشاهد: قوله «اتسع» حيث أثبت فيه همزة الوصل في الدرج للضرورة. مواضعه: ذكره ابن عقيل ٢/٢٢٩، وابن الناظم وابن هشام في «لا» النافية للجنس، والأشمونى، والسيوطي في شرح الألفية ص ٤٠، وفي الهمع ١٤٤، ٢/٢٢١، وسيبويه ٩/٣٤٩، وابن يعيش ١٠١، ٢/١١٣، ٩/١٣٨

وَهُوَ لِفِعْلِ ماضٍ اِحتَوَى عَلَى أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ نَحْوُ اِنجَلَى

فكل همزة افتتح بها فعل ماضٍ زائد على أربعة أحرف، فهي همزة وصل نحو المجلى وانطلق واستخرج.

الثاني: فعل الأمر من كل فعل زائد على ثلاث نحو انجل وانطلق واستخرج^(١).

وإليه الإشارة: بقوله: (والأمر).

الثالث: مصدر الفعل الزائد على أربعة أحرف نحو الانطلاق والاستخراج، وإليه الإشارة بقوله: (والمصدر) وقوله: (منه) قيد للأمر والمصدر كليهما.

الرابع: الأمر من كل فعل ثلاثي يسكن ثاني مضارعه لفظاً، وإليه الإشارة بقوله:

وَكَذَا أَمْرُ الثَّلَاثِي كَأَخْشَ وَأَمْضِ وَأَنْفَذَا

فإن تحرك ثاني مضارعه لفظاً لم يحتج إلى همزة الوصل ولو سكن تقديرًا، كقولك في الأمر من يقوم: قم، ومن يعد: عد، ومن يرد: رد، ويستثنى من ذلك خذ وكل مر، فإنها يسكن ثاني مضارعه لفظاً، والأكثر في الأمر منها حذف الفاء والاستغناء عن همزة الوصل.

فإن قلت: أطلق في قوله (أمر الثلاثي).

قلت كأنه اكتفى بتقييد الأمثلة، وقد مثل بما سكن ثاني مضارعه، وإنما مثل بثلاثة أفعال، ليمثل بمفتوح العين ومكسورها ومضمومها.

الخامس: عشرة أسماء غير (مصادر)^(٢) وقد ذكرها في قوله:

وَفِي اسْمِ اسْتِ ابْنِ ابْنِمِ سَمِعِ وَائِنِينِ وَامِرِي وَتَانِيثِ تَبِعِ

فهذه تسعة لأن قوله (وتأنيث) يعني به ابنة وائنين وامرأة، والعاشر (ايمن) المذكور أول البيت الآتي، ونبه بقوله (سمع) على أن افتتاح هذه الأسماء العشرة

(١) أ.

(٢) أ، ج.

بهمزة الوصل غير مقيس، وإنما طريقه السماع، وذلك أن الفعل لأصالته في التصريف استأثر بأمور منها:

بناء بعض أمثلته على السكون^(١) فإذا اتفق الابتداء بها زادوا همزة الوصل للإمكان ثم حملت مصادر تلك الأفعال على أفعالها في إسكان أولها، واجتلاب الهمزة.

وهذه الأسماء العشرة ليست جارية على أفعال فكان مقتضى القياس أن تبنى أوائلها على الحركة، ويستغنى فيها عن همزة الوصل.

فإن قلت: فما وجه إسكان أوائلها حتى احتيج إلى همزة الوصل؟

قلت: قال بعض النحويين لأنها أسماء معتلة سقطت أواخرها للاعتلال، وكثر استعمالها فسكن أوائلها لتكون همزة الوصل عوضا مما أسقط منها. انتهى.
وقد دعت الحاجة هنا إلى الكلام على هذه الأسماء.

أما «اسم»: فأصله سمو كقنوا كذا قال سييويه، وقيل أصله سمو كقفل، فحذفت لامه تخفيفا وسكن أوله لما مر، وقيل: نقل سكون الميم إلى السين، وهو عند البصريين مشتق من السمو، وعند الكوفيين من الوسم، ولكنه قلب، فأخرت فاؤه فجعلت بعد اللام، وجاءت تصاريفه على ذلك، والخلاف في هذه المسألة شهير، فلا نظور به.

وأما «است»: فأصله ستّه - بفتح الفاء والعين - ودليل تحريك العين جمعه على أفعال، ودليل فتحها أن المفتوح العين أكثر، فلا يعدل عنه لغير دليل، ودليل فتح فائه قولهم: ستّه - بفتح الفاء حين حذفوا العين، وفيه ثلاث لغات: است وسه وست.

وأما «ابن»: فأصله بنو، ودليل فتح فائه قولهم في جمعه بنون، وفي النسب بنوى - بفتحها - ودليل فتح عينه جمعه على أفعال.

فإن قلت: ما الدليل على أن لامه واو؟

(١) أي: بناء أوائل بعض أمثلته.

قلت: ذكروا لذلك ثلاثة أوجه، أحدها: أن الغالب على ما حذفت لأمه
الواو دون الياء.

الثاني: أنهم قالوا: البنوة، واعترض بأن البنوة لا دليل فيها، لأنهم قالوا:
الفتوة، ولام فتى ياء.

الثالث: أنهم قالوا: في مؤنثه بنت. فأبدلوا التاء من لامها، وإبدال التاء من
الواو أكثر من إبدالها من الياء.

وذهب بعضهم إلى أن لام ابن ياء، واشتقه من بنى يبنى.

وأما «ابنم»: فهو ابن زيدت فيه الميم للمبالغة، كما زيدت في زرقم، قال
الشاعر^(١):

وهل لي أم غيرها إن ذكرتها؟
أبي الله إلا أن أكون لها ابنما

وأما «اثنان»: فأصله ثنيان، لأنه من ثنيت، فحذفت لأمه، وسكن أوله،
وجى بهمزة الوصل.

وأما «امرؤ»: فهو اسم تام لم يحذف منه شيء، إلا أنه لما كان يجور
تخفيف همزته بنقل حركتها إلى الساكن قبلها مع الألف واللام نحو المرء أعلوه
لذلك، ولكثرة استعماله.

(١) قائله: هو المتلمس واسمه جرير بن عبدالمسيح - وهو من الطويل -.

اللغة: «أبي الله» أي: منع ألا أكون إلا ابنا لها.

الإعراب: «وهل» الواو للعطف وهل للاستفهام «لي» جار ومجرور خبر مقدم «أم» مبتدأ
مؤخر «غيرها» صفة لام «إن» شرطية «ذكرتها» فعل وفاعل ومفعول والجملة في محل
جزم فعل الشرط، والجواب محذوف دل عليه الكلام السابق «أبي» فعل ماض «الله» فاعل
«أن» مصدرية «أكون» فعل مضارع ناقص منصوب بأن واسمها ضمير والتقدير: إلا كوني
ابنا لها، لأمي «ابنما» منصوب لأنه خبر أكون.

الشاهد: قوله «ابنما» فإن أصله ابن زيدت فيه الميم للمبالغة كما زيدت في زرقم
وشجعهم.

مواضعه: ذكره الأشموني ٢/٨١٦، وابن يعيش ٩/١٣٣، والمقتضب للمبرد ٢/٩٣،
والخصائص لابن جني ١/٥٨، ٢/١٨٢.

وأما تأنيث ابن واثنين وامرئ، فالكلام عليها كالكلام على مذكراتها، والتاء في ابنة واثنين للتأنيث كالتاء في امرأة، بخلاف التاء في بنت وئتين، فالتاء فيهما بدل من لام الكلمة، إذ لو كانت للتأنيث لم يسكن ما قبلها، ويؤيد ذلك قول سيبويه: لو سميت بهما رجلا لصرفتهما، يعنى: بنتا وأختا.

فإن قيل: فإذن نفهم من الكلمة التأنيث؟

قلت: أجاب ابن يعيش في شرح المفصل بأن التأنيث مستفاد من نفس الصيغة، ونقلها من بناء إلى آخر.

وذلك أن أصل بنت بنو فنقلوه إلى فعل الحقوه بجذع بالتاء، كما ألقوا أختا بالتاء بقفل فصارت الصيغة علما للتأنيث، إذ كان هذا علما اختص بالتأنيث. وأما «ايمن»: فهو اسم مشتق من اليمن، وهو مخصوص بالقسم وهمزته قطع وصل، هذا مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنها همزة قطع، وهو عندهم جمع يمين، ورد مذهبهم بثلاثة أوجه:

أحدها: أنه لو كان جمعا لم تصح كسرة همزته، وقد سمع كسرها.

الثاني: أنه قد سمع حذف همزته نثرا في قول عروة بن الزبير: لِيَمْنُكَ لثن ابتليت لقد عافيت.

والثالث: أنه لو كان جمعا لم يتصرف فيه بحذف بعضه لأن ذلك في الجموع غير معروف، وفيه اثنتا عشرة لغة. جمعها ابن مالك رحمه الله في بيتين وهما:

هَمْزَ اِيْمٍ وَايْمُنْ فَافْتَحْ وَاكْسِرْ أَوْ اِمْ قُلْ أَوْ قُلْ مٌ أَوْ مُنْ بِالتَّثْلِيثِ قَدْ شُكِّلَا
وَأَيْمُنْ اِخْتَمَ بِهِ، وَاللَّهُ كَلَّا أَضِيفَ إِلَيْهِ فِي قَسَمٍ تَسْتَوْفِ مَا نُقِلَا

السادس: همزة حرف التعريف وهي المشار إليها بقوله (همز آل كذا) وشمل قوله (همز آل) حرف التعريف والموصولة والزائدة، ومذهب الخليل أن همزة آل همزة قطع وصلت لكثرة الاستعمال، وهو اختيار المصنف في غير هذا الموضع، وهمزة أم التي هي بدل من آل في لغة أهل اليمن همزة وصل أيضا. فهذا تمام المقصد الأول، وأما المقصد الثاني فيشتمل على مسائل:

الأولى: اختلف في همزة الوصل هل أصلها السكون أو الحركة؟ فقيل اجتلبت ساكنة ثم حركت بالكسر الذى يجب لالتقاء الساكنين، وإليه ذهب الفارسي واختاره الشلوين، وقيل: اجتلبت متحركة وهو قول سيبويه، وهو الظاهر.

الثانية: اعلم أن همزة الوصل تفتح فى موضعين فى حرف التعريف وأيمن، وقد ذكر كسرها فى أيمن، وتضم فى غيرهما، قيل: ضمة أصلية موجودة أو مقدره بالموجودة نحو «اسكن» والمقدرة نحو اغزى يا هند، فإن أصله اغزوى، وذكر الشارح فى نحو اغزى مما عرض إبدال ضمة ثالثة كسرة وجهين: الضم والكسر، قال: والضم هو المختار، وحكى ابن جنى كسر الهمزة فى نحو اخرج مما ضمته لارمة وهى لغة رديئة، ويشم الضم قبل الضمة المشمة فى نحو اختيار وانقيد على لغة الإشمام، وتكسر فيما سوى ذلك.

الثالثة: مذهب البصريين أن أصل حركة همزة الوصل أن تكون كسرة، وإنما فتحت فى بعض المواضع تخفيفا، وضمت إتباعا، وذهب الكوفيون إلى أنها كسرت فى نحو اضرب تبعا لثالث الفعل، وضمت فى نحو «اسكن» تبعا لثالث الفعل أيضا، ورد عليهم أنه ينبغى أن تفتح فى نحو اعلم، وأجيب بأنها لو فتحت فيما ناله مفتوح لالتبس الأمر بالخبر.

الرابعة: قد علم أن همزة الوصل إنما جىء بها للتوصل إلى الابتداء بالساكن، فإذا تحرك ذلك الساكن استغنى عنها، نحو استتر، إذا قصد إدغام تاء الافتعال فيما بعدها نقلت حركتها إلى الفاء فقيل: ستر^(١) إلا أن لام التعريف إذا

(١) يلتبس هذا الماضى بعد النقل وحذف همزة الوصل بقولك «ستر» مضعف العين، والفرق بينهما من ثلاثة أوجه:

الأول: أن هذا الماضى المحذوف همزة وصله ورنه افتعل، والآخر، ورنه فعل - بتشديد العين.

والثانى: أن مضارع هذا الماضى يستر - بفتح ياء المضارعة كيستتر الذى هو أصله، ومضارع الآخر يستر بضم ياء المضارعة كيقتل - بتشديد التاء مكسورة.

والثالث أن مصدر هذا الماضى المحذوف همزة الوصل ستارا ومصدر المضعف العين تستير مثل تقتيل.

نقلت حركة الهمزة إليها في نحو الأحمر، فالأرجح إثبات الهمزة، فتقول: «الحر».

فإن قلت: فما الفرق بينه وبين ستر؟

قلت: النقل للإدغام، أكثر من النقل لغير الإدغام.

الخامسة: إذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل، حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها إن كانت مكسورة أو مضمومة، المكسورة نحو ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ﴾^(١) أصله اصطفى بهمزة وصل مكسورة فلما دخلت همزة الاستفهام حذفت همزة الوصل، والمضمومة نحو قولك: «اضطر الرجل» أصله اضطر بهمزة مضمومة، فلما دخلت همزة الاستفهام حذفت أيضا، وإن كانت مفتوحة لم تحذف بل تبدل ألفا، أو تسهل بين الهمزة والألف، وقد قرئ بالوجهين في مواضع من القرآن نحو: ﴿الذُّكْرَيْنِ﴾^(٢) ومن التسهيل قول الشاعر^(٣):

(٢) الآية ١٥٣ من سورة الصافات.

(١) من الآية ١٤٣ من سورة الأنعام.

(٢) قائله: هو حسان بن يسار للتغليي، وقيل: لعمر بن أبي ربيعة. - وهو من الطويل -.

اللغة: «الرباب» اسم امرأة «تباعدت» صارت بعيدة عنك «انبت» انقطع «حبل» معروف ويراد به هنا: العهد وأسباب المودة والصلة.

المعنى: أخبرني وأصدقني إذا تباعدت عنك دار الرباب أو انقطع ما بينكما من أواصر الألفة والمحبة وعهد الإخاء، هل الحق أن قلبك يطير معها، ويذهب عقلك حزنا عليها؟ وكنى بذلك عن شدة اضطرابه وخفقانه.

الإعراب: «الحق» الهمزة الأولى للاستفهام، والثانية أداة التعريف والحق منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف خبر مقدم «إن» شرطية «دار» فاعل لفعل محذوف هو فعل الشرط يفسره تباعدت «الرباب» مضاف إليه وجواب الشرط محذوف يدل عليه سياق الكلام «تباعدت» فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل ضمير الجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة «أو» حرف عطف «انبت»، فعل ماض، «حبل» فاعل (أن) حرف توكيد ونصب «قلبك» اسمها وضمير المخاطب مضاف إليه «طائر» خبر أن مرفوع بالضممة الظاهرة، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مبتدأ مؤخر، والتقدير: أفى الحق طيران قلبك.

الشاهد: قوله «الحق»، حيث نطق الشاعر بهمزة آل في هذه الكلمة بين الألف والهمزة مع القصر، وهذا هو التسهيل وهو القليل.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٨١٨ وابن هشام في شرح الألفية ٤/٢٤٤، وابن عقيل

٢/٤٠٦، وابن الناظم، وسيبويه ١/٤٦٨.

الحقَّ إن دارُ الربابِ تباعدت أو انبتَ جبلٌ أن قلبك طائرٌ

والإبدال هو أرجح الوجهين .

فإن قلت: لم أبدلت أو سهلت، وكان القياس أن تحذف كما حذفت
المضمومة والمكسورة؟

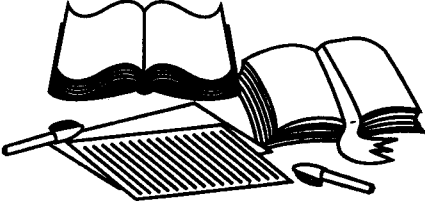
قلت: إنما ترك مقتضى القياس في المفتوحة، لأن حذفها يوقع في التباس
الاستفهام بالخبر لاتحاد حركتها وحركة همزة الاستفهام، وإلى ذلك أشار بقوله:
... ويبدلُ مدأ في الاستفهام أو يسهَلُ

فإن قلت: فهل يجرى الوجهان في همزة أيمن كقولك: أيمن الله يمينك؟ .

قلت: نعم، لأن العلة واحدة وقد نصوا على ذلك إلا أن قوله (ويبدل) قد
يوهم اختصاصه بهمزة آل، لأن الظاهر أن الضمير في (يبدل) يعود عليه، وكذلك
يوهمه كلام الكافية، بل هو كالتصريح بذلك .

واعلم أن الكلام على هذه المسائل يستدعى بسطا، ولكنني أضربت عنه
خشية الإطالة . والله أعلم .





التحفيظ

الجزء السادس

ويشتمل على:

الإبدال - الإعلال بال حذف - الإدغام.



الإبدال

الغرض من هذا الباب بيان الحروف التي تُبدل من غيرها إبدالا شائعا لغير إدغام، فإن الإبدال للإدغام لا ينظر فيه في هذا الباب.

ويحتاج هنا إلى ثلاث مسائل:

الأولى: في الفرق بين الإبدال والتعويض: والفرق بينهما أن البديل لا يكون إلا في موضع المبدل منه، كهاء هرقت ونحوه، والعوض يكون في غير (موضع)^(١) المعوض منه كساء عِدَّة، وهمزة ابن، وياء سَفِيرَج، ولا يقال في هذا بدل إلا تجوزا مع قلته.

والثانية: في الفرق بين الإبدال والقلب: والفرق بينهما أن القلب يختص بحروف العلة والإبدال يكون فيها وفي الحروف الصحيحة، فالإبدال أعم، والقلب أخص، قال بعضهم:

البديل على ضربين: بدل هو إقامة حرف مقام (حرف)^(٢) غيره نحو تاء تُخمة وتكأة^(٣) وبديل هو قلب الحرف نفسه إلى لفظ غيره على معنى إحالته إليه، وهذا إنما يكون في حروف العلة وفي الهمزة أيضا، لمقارنتها إياها وكثرة تغييرها، وذلك نحو قام، أصله قوم. فالألف واو في الأصل، وموسر أصله ياء ورأس أصل الألف الهمزة، وإنما أُبْدِلت لتبرتها فاستحالت ألفا، فكل قلب بدل، وليس كل بدل قلبا.

وقال بعضهم: الفرق بين الإبدال والقلب. أن البديل وضع شيء مكان غيره على تقدير إزالة الأول، والقلب: هو تصيير الشيء على غير الصورة التي كان عليها من غير إزالة؛ ولذلك جعل مثل قال وباع قلبا، لأن حروف العلة تقارب بعضها بعضا، إذ هي من جنس واحد فسهل انقلاب بعضها إلى بعض، وجعل مثل آتعد ونحوه إبدالا، لتباين حروف الصحة من حروف العلة، فتقول على هذا

(١) أ، ب

(٢) أ، ب

(٣) التخمة: - بضم ففتح - الثقل الذي يصيبك من الطعام، وتاؤه مبدلة من الواو. والتكأة: العصا، وما يتكأ عليه، والرجل الكثير الاتكاء، وأصله وكأة - بدليل توكلات.

فى آتعد وأمئاله أنه كان فى الأصل اوتعد. فحذفت الواو وأبدل منها التاء، إلا أن الواو انقلبت تاء.

وأما قام وأمئاله فىقدر أنه كان فى الأصل قوم، ثم استحالت الواو ألفا، لا أنها حذفت وجعل مكانها الألف.

قلت: وعلى هذا فليس بينهما عموم ولا خصوص.

والثالثة: فى حصر حروف البديل: اعلم أن الإبدال للإدغام، يكون فى جمىع حروف المعجم إلا الألف، وأما الإبدال لغير الإدغام فىكفون فى اثنين وعشرين حرفا، وقد جمعها فى التسهىل قال: يجمع حروف البديل الشائع لغير إدغام قولك: «لَجِدُّ صَرِفٍ شَكِسٌ آمَنٌ طَىٌّ ثَوْبٌ عَزَّتِهِ».

وباقى حروف المعجم لا تبدل وهى: - الحاء والحاء والذال والظاء والضاد والغىن والقاف - إلا أن قوله: «الشائع». يفهم أن البديل قد يكون فى غيرها على سبىل الشذوذ، ومن ذلك قراءة الأعمش ﴿فَشَرَّدُ بِهِمْ...﴾^(١) - بالذال المعجمة. وخرجها ابن جنى على أن تكون الذال بدلا من الدال كما قالوا: لحم خَرَآذِلٍ وخَرَآذِلٌ^(٢) والمعنى الجامع لهما أنهما مَجْهُورَانِ ومَتَقَارِبَانِ، وخرجها الزمخشرى على القلب بتقديم اللام على العين، كقولهم: «شَدَّرَ مَدَّرَ»، وقد عدَّ كثير من أهل التصريف حروف الإبدال اثنى عشر حرفا وجمعوها فى تراكيب كثيرة منها: «طَالَ يَوْمٌ أُنْجِدَّتُهُ» وأسقط بعضهم اللام، وعدّها أحد عشر، وجمعها فى قوله: «أَجِدُّ طَوَيْتَ مِنْهَا» وزاد بعضهم الصاد والزأى، وعدّها أربعة عشر، وجمعها فى قوله: «أُنْصَتَ يَوْمَ رَكَّ طَاهُ جَدُّ» وعدّها الزمخشرى ثلاثة عشر، وجمعها فى قوله: «أَسْتَنْجِدُهُ يَوْمَ طَالَ» وقال ابن الحاجب: وهو وهم؛ لأنه أسقط الصاد والزأى وهما من حروف الإبدال، كقولهم: رِطَاطٌ وَرَقْرَقٌ، فى صراطٍ وَصَقْرٌ، وزاد السىن وليست من حروف الإبدال، فىإن أورد «اسمع» ورد «اذكر واطلم»؛ لأنه من باب الإدغام، لا من باب الإبدال المجرى.

(١) من الآية ٥٧ من سورة الأنفال.

(٢) فى القاموس: خردل اللحم قطع أعضائه وافرة، أو قطعه وفرقه، وخرذل اللحم - لغة فى خردل.

قال ابن الخباز: وتتبعها في كتبهم فلم تجاوز خمسة عشر، وجمعها في قوله: استنجده يوم صال رط.

قلت: لا طريق إلى حصرها إلا الاستقراء، وقد تقدم أنها اثنان وعشرون (حرفاً)^(١).

وإنما يذكر في هذا الباب ما هو ضروري، وقال في التسهيل: والضروري في التصريف هجاء «طويت دائماً» وهي ثمانية حروف.

وقال هنا: «أحرفُ الإبدالِ هَدَّاتٌ مُوْطِيَا» فزاد الهاء كما في الكافية، وهَدَّاتٌ بمعنى سَكَنت، وموطياً اسمٌ فاعلٌ من أوطأت الرُحْل إذا جعلته وطيئاً، إلا أنه خفف همزته بإبدالها ياء، لانفتاحها وانكسار ما قبلها، وإنما اقتصر على هذه التسعة، لأنها التي لا يستغنى عن ذكرها في التصريف، وما عدا هذه التسعة فإبداله إما شاذ كقولهم في «أصيلان» أصيلاً^(٢) وإما لغة قليلة كإبدال الجيم من الياء المشددة في الوقف. قال في شرح الكافية: وهذا النوع من الإبدال جدير بأن يذكر في كتب اللغة، لا، في كتب التصريف وإنما ينبغي أن يُعَدَّ في الإبدال التصريفي ما لو لم يُبدل أَوْقَعَ في الخطأ أو مخالفة الأكثر؛ فالموقع في الخطأ كقولك في مال: موك، والموقع في مخالفة الأكثر، كقولك في سقَاءة: سَقَايَة.

تنبيه:

يعرف الإبدال بالرجوع في بعض التصاريف إلى المبدل منه لزوماً أو غلبة.

الأول: نحو جَدَف، فإن فاءه بدل من ثاء جَدَث؛ لأنهم قالوا في الجمع أجدآت، بالثاء فقط^(٣).

والثاني: نحو «أفلط» أي: أفلت، فإن طاءه بدل من التاء؛ لأن التاء أغلب فيه في الاستعمال، فإن لم يثبت ذلك في ذى استعمالين فهو من أصلين، نحو

(١) أ، ب.

(٢) أصيلاً: تصغير أصلان جميع أصيل - وهو الوقت بعد العصر إلى المغرب.

(٣) الجدت: القبر، وجمعه أجدت وأجدات.

أرَّخَ وورَّخَ، لا تقول إن الهمزة بدل من الواو، لأن جميع تصاريف الكلمة جاءت بالوجهين. وقال ابن الحاجب: يعرف البدل بكثرة اشتقاقه كثرات، فإن أمثلة اشتقاقه ورثَ ووارثَ وموروثٌ^(١).

وبقلة استعماله كقولهم: «الثعالى» فى الثعالب، و«الأرانى» فى الأرانب، وأنشد سيبويه^(٢):

لها أشاريرُ من لحمٍ تُتمرُّه من الثعالى وورَّخُ من أرائبها

قال ابن جنى: ويحتمل أن يكون الثعالى جمع ثُعالة ثم قلب؛ فيكون كقولهم: «شرأعى» فى «شرائع»، والذى قاله سيبويه أولى، ليكون كآرائبها وأيضاً فإن ثُعالة اسم جنس وجمع أسماء الأجناس ضعيف.

يعنى بقوله اسم جنس: علم جنس.

وبكونه قرعاً والحرف زائد كضوئرب تصغير ضارب، لأنه لما علم الأصل علم أن هذه الواو مبدلة من الألف.

(١) التراث: كغراب - المال الموروث، أصله وراث استقلوا الواو المضمومة فى أول الكلمة فأبدلوا تاء إبدالا غير قياسى.

(٢) قائله: هو أبو كاهل النمر بن تولب اليشكرى، يصف فرخة عقاب - تسمى غبة كانت لبنى يشكر - وهى بالغين المعجمة وفتح الباء المشددة. وهو من البسيط. اللغة: «لها» الضمير يرجع إلى الفرخة «أشارير» قطع قديد من اللحم «تتمره» من تمر اللحم، والتمر - بالتاء - إذا جفتها «ورخ» شىء قليل.

الإعراب: «لها» جار ومجرور خبر مقدم «أشارير» مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة «من لحم» جار ومجرور ومن بيانية «تتمره» فعل والفاعل ضمير مستتر فيه والهاء مفعول به - والضمير يرجع إلى اللحم - والجملة فى محل جر صفة لحم «من الثعالى» جار ومجرور فى محل رفع صفة لقوله أشارير «وروخ» عطف على أشارير «من أرائبها» جار ومجرور فى محل رفع صفة لقوله وورخ.

الشاهد: قوله: «الثعالى وأرائبها» فإن أصلهما من الثعالب، ومن أرائبها جمع أرنب، فأبدلت الباء الموحدة فيهما ياء.

مواضعه: ذكره الأشموني ٨٢٤ / ٣، وابن يعيش ٢٤ / ١٠، والهمع ١٨١ / ١، وسيبويه ٣٤٤ / ١.

ويكونه فَرَعًا وهو أصل كُمُوَيْه، فإنه تصغير ماء، فلما صغر على مُوَيْه علم أن الهمزة مبدلة من هاء.

وبلزوم بناء مجهول نحو (هَرَأَق) يحكم بأن أصله أراق، لأنه لو لم يكن كذلك لوجب أن يكون وزنه هَفْعَل وهو بناء مجهول.

فإن قلت: قد علم أن حروف البدل هي التي تبدل من غيرها، فما الحروف التي تبدل هذه منها؟

قلت: ستعرف بالتفصيل الذي يذكره الناظم بقوله:

فَأَبْدِلِ الهمزةَ من واوٍ وِيا
أَخِرًا إِثْرَ أَلِفٍ زِيدٍ.....

شروع هي ذلك التفصيل:

فالهمزة تبدل كثيرا من الواو والياء والألف، وقليلًا من الهاء والعين، ولم يذكرهما في النظم لقلَّتْهُمَا. فمثال إبدالها من الهاء ماء - أصله - ماء لقولهم في الجمع: أمواه، وفي التصغير مويه، ومثال إبدالها من العين قولهم: «أبَاب بحر» في «عُباب بحر» وذهب بعضهم إلى أن الهمزة في هذا أصل من أب بمعنى تهيأ لأن البحر يتهيأ لما يزجر به، وإلى هذا ذهب ابن جنى.

وأما إبدالها من حروف اللين فمنه جائز ومنه واجب ومنه شاذ.

فمن الواجب إبدال الهمزة من كل واو أو ياء تطرفت بعد ألف زائدة نحو كساء ورداء أصلهما كساو ورداى، فأبدلت الواو في الأول والياء في الثاني لما ذكر.

وقد فهم من اشتراط التطرف أنهما إذا لم يتطرفا لا يبدلان همزة نحو تعاون وتباين.

ومن اشتراط زيادة الألف، أنهما لو تطرفا بعد ألف غير زائدة لم يبدلا، لثلا يتوالى إعلالان نحو: «واو، وآى».

تنبيهات:

الأول: هذا الإبدال مستصحب مع هاء التانيث العارضة نحو «بِنَاءٍ وَبِنَاءَةٍ» فإن كانت هاء التانيث غير عارضة امتنع الإبدال نحو: «هداية، وسقاية وعلاوة وعداوة»؛ لأن الكلمة بُنيت على التاء، أى: أنها لم تُبْنَ عَلَى مَذَكْرٍ، قال فى التسهيل: وربما صح مع العارضة وأبدل مع اللازمة، فالأول: كقولهم: فى المثل «أَسْقِ رِقَاشٍ فَإِنَّهَا سَقَايَةٌ»^(١) لأنه لما كان مثلاً - والأمثال لا تغيّر - أشبه ما بنى على هاء التانيث، ومنهم من يقول: «فإنها سَقَاءَةٌ» - بالهمز - كحاله فى غير المثل، والثانى: كقولهم: «صَلَاةٌ» فى صَلَايَةٍ^(٢).

الثانى: حكم علامة التثنية حكم هاء التانيث فى استصحاب هذا الإبدال ما لم تبّن الكلمة على التثنية، وذلك قولهم: «عَقَلْتُهُ بِثَنَيْنٍ» - وهما طرفا العقال.

الثالث: قد اعترض ضابط الإبدال المذكور بأنه يرد عليه مثل «غَاوِي» فى النسب^(٣) إذا رَخِمْتَهُ عَلَى لُغَةٍ مِنْ لَا يَنْوِي، فإنك تقول: «يَا غَاوُ» - بضم الواو - من غير إبدال، مع اندراجها فى الضابط المذكور، وإنما لم يبدل لوجهين: أحدهما: أنه قد أعل بحذف لامه، ولم يجمع فيه بين إعلايين.

والثانى: أنه لما رخم على هذه اللغة شابه ما لا يعلى نحو واو، وإصلاح الضابط أن يقال: من واو أو ياء هى لام الكلمة، أو ملحق بها.

الرابع: اختلف فى كيفية هذا الإبدال، فقيل: أبدلت الياء والواو همزة وهو ظاهر كلام المصنف، وقال حُدَّاقُ أَهْلِ التَّصْرِيفِ: أبدل من الواو والياء ألف ثم أبدلت الألف همزة، وذلك أنه لما قيل: كَسَاوُ وَرِدَايُ - تحركت الواو والياء بعد

(١) هذا مثل: يضرب للمحسن أى: أحسن إليه لإحسانه.

وسقاية: بفتح السين وتشديد القاف - ويروى سقا - بلا ياء وها - وعليه فلا شاهد فيه.

(٢) الصلاة: بفتح الصاد وتخفيف اللام - قال فى القاموس: الصلاة ويهمز الجبهة.

(٣) ظاهره أن قوله: «فى النسب» قيد فى الكلام، وليس الأمر على هذا الظاهر، فإن

«غَاوِيَا» إذا نودى بعد صيرورته علما ورخم، قيل فيه ذلك على لغة من ينتظر على أن الواو

فى «يا غاو» ليست متطرفة، بل هى حشو، وذلك لأن الحذف عارض، والمحذوف

مراعى.

فتحة، ولا حاجز بينهما إلا الألف الزائدة وليست بحاجز حصين لسكونها وزيادتها، وانضم إلى ذلك أنهما في محل التغيير وهو الطرف، فقلبا ألفا - حملاً على باب عَصَا وَرَحًا - فالتقى ساكنان، فقلبت الألف الثانية همزة، لأنها من مخرج الألف.

الخامس: ليس هذا الإبدال مخصوصا بالواو والياء، فإن الألف تشاركهما فيه، فإذا تطرفت الألف بعد ألف زائدة وجب قلبها همزة نحو: «صحراء» مما ألفه للتأنيث، فإن الهمزة في هذا النوع بدل من ألف مجتلية للتأنيث كاجتلاب ألف «سكرى» لكن ألف سكرى غير مسبوقه بالألف فسلمت، وألف صحراء مسبوقه بألف فحركت فرارا من التقاء الساكنين، فانقلبت همزة لأنها من مخرجها، وقوله في الكافية:

مِنْ حَرْفٍ لِيْنَ آخِرِ بَعْدَ أَلْفٍ مَزِيدٍ أُبَدِلُ هَمْزَةً وَذَا أَلِفٌ

أعم لشموله الأحرف الثلاثة:

وقوله: .. وفي فَاعِلٍ مَا أَعْلَى عَيْنًا ذَا اقْتَفَى ..

ذا إشارة إلى إبدال الواو والياء همزة واقتفى. أى: اتبع.

هذا موضع ثان يجب فيه إبدال الياء والواو همزة، وهو كل واو وياء وقعت عينا لاسم فاعل أعلت في فعله نحو «قائل، وبائع» أصلهما قاول وبائع، ولكنهم أعلوه حملا على فعله.

قال في شرح الكافية: فأبدلت الهمزة من الواو والياء في اسم الفاعل، كما أبدلت الألف منهما في الفعل حيث قالوا: قال وباع، واحتررت بقوله: (أعلّ عينا) من نحو عور وصيد، فاسم الفاعل منهما عاور وصيد، بالواو والياء، ولا يبدلان لصحتهما في الفعل جريا في الصحة مجرى واحدا كما جريا في الإعلال مجرى واحدا.

تنبيهات:

الأول: هذا الإبدال جارٍ فيما كان على فاعل وفاعلة، ولم يكن اسم فاعل، كقولهم: «جائر» وهو البستان، قال^(١):

صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي جَائِرٍ أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمِيلُهَا تَمَلُّ

وكقولهم: «جائرة» - وهي خشبة تجعل في وسط السقف، وكلام الناظم هنا وفي الكافية لا يشمل ذلك، وقد نبه عليه في التسهيل.

الثاني: اختلف في هذا الإبدال، فقيل: أبدلت الواو والياء همزة، كما قال المصنف، وقيل: بل قلبتا ألفا، ثم أبدلت الألف همزة، كما تقدم في نحو كساء ورداء وكسرت الهمزة على أصل التقاء الساكنين، وبهذا قال أكثرهم. وقال المبرد: أدخلت ألف فاعل قبل الألف المنقلبة في قال وباع وأشباههما، فالتقى ألفان وهما ساكنان، فحركت العين لأن أصلها الحركة، والألف إذا تحركت صارت همزة.

الثالث: يكتب نحو: «قائل، وبائع» بالياء على حكم التخفيف، لأن قياس الهمزة في ذلك أن تُسهَّلَ بين الهمزة والياء. فلذلك كتبت ياء، وأما إبدال الهمزة في ذلك ياء محضة فنصّوا على أنه لحن، وكذلك تصحيح الياء في «بائع» ولو جاز تصحيح الياء في بائع لجاز تصحيح الواو في «قائل».

(١) قاله: هو كعب بن جعيل - يصف امرأة شبه قلما بالقناة - وهو من الرمل -
اللغة: «صعدة» - بفتح الصاد - هي القناة التي تنبت مستوية فلا تحتاج إلى تقويم ولا تشقيف.
ويقولون: امرأة صعدة أي: مستقيمة القامة مستوية على التشبيه بالقناة كما يشبهونها بغصن البان وبالخيزران.

المعنى: شبه امرأة - ذكرها في بيت سابق - بقناة مستوية لدنة قد نبئت في مكان مطمئن الوسط مرتفع الجوانب والرياح تهب بها وتميلها وهي تميل مع الريح.

الإعراب: «صعدة» خبر مبتدأ محذوف، أي: هي صعدة، «نابتة» صفة لصعدة «في جائر» جارٍ ومجرور متعلق بنابتة، «أينما» اسم شرط جازم يجرم فعلين، وهو مبنى على الفتح في محل نصب على الظرفية المكانية، وما زالت «الريح» فاعل لفعل محذوف يقع فعلا للشرط، يفسره ما بعده، «تميلها» جملة لا محل لها مفسرة للفعل المحذوف، «تمل» فعل مضارع جواب الشرط، مجزوم بالسكون، وفيه ضمير مستتر فاعل.

الشاهد: قوله: «جائر» فإنه على وزن فاعل - اسم للبستان - وليس باسم فاعل فيجوز فيه إبدال الياء همزة كما يجوز في فاعل الذي هو اسم فاعل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشموني ٨٢٧ / ٣، وابن عقيل ٢٧٣ / ٢. وابن الناظم.

قال ابن الخباز: وقد أولعت بذلك العامة واللحان من القراء، وكذلك قالوا في همزة الجمع نحو رسائل وكتائب وحلائب - جمع رسالة وكتيبة وحلوبة إلا أن في الترشيح ما نصه عجائز وقبائل - بالهمزة ولا تحرك الياء لأنه لا أصل لها في الحركة. وقد يجوز تخفيف الهمزة في هذا كله، وقلبها ياء أجاره أبو إسحاق الزجاج. وتخفيف الهمزة قياس مطرد في هذا وشبهه، انتهى.

فإن قلت: إنه نقل عن حمزة أنه يقف في مثل ذلك بالياء.

قلت: لأن حمزة يأخذ باتباع رسم المصحف الكريم في تخفيف الهمز على أن المختار أن يؤخذ لحمزة في ذلك بالتسهيل بين بين. فإن الرسم لا يخالفه.

فإن قلت: فهل يجوز نقط الياء التي هي صورة الهمزة في بائع وقائل؟.

قلت: لا وجه لنقطها لأن صورة الهمزة لا تنقط إلا حيث يكون قياس تخفيفها البديل كما إذا انفتحت وانكسر ما قبلها نحو «منير»، فإنها إذا كتبت على نية الإبدال نقطت.

وقال المطرزي^(١): نقط الياء من قائل وبائع عامي. قال: ومرّ بي في بعض تصانيف أبي الفتح ابن جنى أن أبا علي الفارسي دخل على واحد من التّسمين بالعلم، فإذا بين يديه جزء مكتوب فيه «قائل» منقوط بنقطتين من تحت، فقال أبو علي لذلك الشيخ. هذا خط من؟ فقال: خطي، فالتفت إلى صاحبه، وقال: قد أضعنا خطواتنا في زيارة مثله، وخرج من ساعته.

والمُدَّزِيدَ ثَالِثًا فِي الْوَاحِدِ هَمَزًا يُرَى فِي مَثَلِ كَالْقَلَائِدِ

هذا موضع ثالث يجب إبدال حرف المد همزة. وهو كل مدة ثالثة رائدة فإنها تبدل همزة، إذا جمع ما هي فيه على مثال مفاعل نحو «قلائد»، وصحائف، وعجائز» فالهمزة فيهن بدل من ألف قلادة وياء صحيفة وواو عجور، وشمل

(١) هو ناصر بن عبد السيد بن علي بن المطرزي المشهور بالمطرزي. من أهل خوارزم. قرأ على الزمخشري والموفق أخطب خوارزم، وبرع في النحو واللغة والفقهاء على مذهب الحنفية، ولد في رجب سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة - وصنف شرح المقامات، ومختصر المصباح في النحو، والمغرب في شرح المغرب، وغير ذلك. ومات بخوارزم في يوم الثلاثاء حادي عشرين جمادى الأولى سنة عشر وستمائة.

قوله: (المد) الألف والواو والياء، واحترز به (من)^(١) نحو: «قسورة وقساور»^(٢) لأن الواو فيه ليست حرف مد، واحترز بقوله (زيد) من أن تكون المدة غير رائدة فإن الإبدال لا يجوز نحو: «مفازة ومفاوز، ومسيرة ومسائر ومثوبة ومثاوب» فإن سمع في شيء منه الإبدال لم يقس عليه كمصائب ومناثر - والأصل فيهما مصاوب ومناور، وقد نطق بهذا الأصل فيهما، وشذ الهمز أيضا في «معاش» وروى عن نافع، والمشهور عنه الياء، وقوله في نحو: (كالقلائد) أي: في كل جمع على مثال قلائد في الحركات والسكنات وعدد الحروف.

كَذَاكَ ثَاتِي لَيْنِي اِكْتَنَفَا مَدَّ مَفَاعِلَ كَجَمْعِ نَيْفًا

هذا موضع رابع يجب فيه إبدال الياء والواو همزة إذا وقعت ألف التفسير بين حرفي علة وجب إبدال ثانيهما همزة بشرط ألا يفصل من الطرف، فاندرج في هذا الضابط ثلاث صور:

أحدها: أن يكونا واوين نحو: «أول» فتقول في جمعه أوائل، بإبدال الواو الثانية همزة، وهذا باتفاق.

والثانية: أن يكونا ياءين نحو نَيْفٌ^(٣) فتقول في جمعه نيايف بالهمز.

والثالثة: أن يكون أحدهما ياء والآخر واوا نحو سيّد وصائد، فتقول في جمعهما سيائد وصوائد - بالهمز - والأصل سیاود وصوايد، هذا مذهب سيبويه والخليل ومن وافقهما، وذهب الأخفش إلى أن الهمزة في الواوين (فقط، ولا يهمز في الياءين، ولا في الواو مع الياء فيقول: نيايف وصوايد وسيأود، على الأصل، وشبهته أن الإبدال في الواوين)^(٤) إنما كان لثقلهما؛ ولأن لذلك نظيرا، وهو اجتماع الواوين أول كلمة، وأما إذا اجتمعت الياءان أو الياء والواو فلا إبدال،

(١) ب، ج وفي أ (عن).

(٢) القسورة: الأسد. ويقال فيه: قسور - بلا تاء.

(٣) النيف: هو الزيادة على المقدم من ناف نيف.

(٤) ب، ج.

لأنه إذا التقت الياءان أو الياء والواو أول كلمة فلا همزة نحو: «يَيْنِ، وَيَوْمِ - اسم موضع»^(١).

واحتج أيضا بقول العرب في جمع «ضَيُونِ - وهو ذكر السنائير - ضَيَاوِنِ من غير همز، والصحيح ما ذهب إليه سيبويه للقياس والسمع، أما القياس فلأن الإبدال في نحو «أوائل» إنما هو بالحمل على كسَاءِ وِرداءِ، لشبهه به من جهة قربه من الطرف (وفي رداء وكسَاءِ لا فرق بين الياء والواو فكذلك هنا)^(٢) وأما السماع فحكى أبو زيد في سِيْقَةِ سِيَاتِقٍ بِالْهَمْزِ - وهي فيعلة من ساق يسوق، وحكى الجوهري في تاج اللغة جيِّدٌ وجيائِدٌ، وحكى أبو عثمان عن الأصمعي في جمع عَيْلٍ عِيَالٍ - بالهمز.

وأما ضياون فشاذ مع أنه لما صح في واحده صح في الجمع فقالوا: ضياون كما قالوا ضَيُونِ، وكان قياسه ضَيِّنِ.

قإن قلت: فهل يقاس على ضياون ما شابهه في صحة واحده إذا وجد؟.

قلت: قد ذهب إلى ذلك ناس، والصحيح أنه لا يقاس عليه.

تنبيهات:

الأول: شمل قوله: (لينين) الواوين والياءين والواو والياء، فعلم أنه موافق

لسيبويه.

الثاني: فهم من قوله: (مد مفاعل) اشتراط اتصال المد بالطرف، فلو فصل

بمدة ظاهرة نحو طواويس أو مقدرة كقول الراجز^(٣):

(١) اسم موضع: هذا راجع إلى «يين» - بفتح كل من الياءين، وهو اسم قرية باليمن واسم واد بين ضاحك وضويحك، وأما «يوم» فهو - بفتح الياء وكسر الواو - وصف من لفظ اليوم، يقولون: يوم أيوم، ويوم - بزنة فرح كما يقولون ليل الليل وشعر شاعر، وما أشبه ذلك. (٢) ب، ج.

(٣) قائله: هو جندل بن المثنى - يصف الدهر وما لقيه منه حين كبرت سنه وانحنت عظامه،

وأصابت الأقداء عينه - وهو من الرجز

وصدره: حنى عظامي وأراه نائري.

وَكَحَلَّ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَاوِرِ

يريد العواوير، لأنه جمع عَوَارٍ - وهو الرمد - فحذف الياء ضرورة، فهذا مفصول عن الطرف تقديرا ولو اضطر شاعر ففصل بمدة وائدة في مثال مفاعل لم يتعد بها ووجبت الهمزة كقوله^(١):

..... فيها عيَّائِلٌ أُسُودٌ وَنَمْرٌ

وهو عكس عواور.

الثالث: لا يختص هذا الإبدال بتالي ألف الجمع، بل لو بنيت من القول مثل عَوَارِضٍ قلت: «قَوَائِلٌ» بالهمز، هذا مذهب سيبويه والجمهور، وخالف الأخفش والزجاج فذهبا إلى منع الإبدال في المفرد لحفته بخلاف الجمع.

فإن قلت: فكان ينبغي للناظم أن ينبه على هذا.

قلت: قوله: (مد مفاعل) شامل له فإنه لم يقيده بالجمعية.

= اللغة: «حنى» قوس «ثائرى» قاتلى، والثأر: الدم والطلب به والجمع آثار وآثار، وثأر به: طلب دمه وقتل قاتله «كحل العينين» وضع فيها الكحل تزيينا لها «العواور» جمع عوار - وهو اللحم يتزع من العين - وسائل يؤخذ من شجر ويجفف ويوضع في العين، ويروى ثاغرى بدل ثائرى.

وقد جعل الشاعر ما فعله الدهر بعينه من الأذى والوجع - كحلا على طريق المجاز.

الإعراب: «حنى» فعل ماض وفاعله الضمير المستتر فيه الذى يرجع إلى الدهر «عظامى» مفعول به والياء مضاف إليه

«وأراه» أرى تنصب مفعولين والفاعل ضمير مستتر والأول الهاء والثانى ثائرى.

«وكحل» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه يعود على الدهر «العينين» مفعول به «بالعواور» جار ومجرور متعلق بكحل.

الشاهد: قوله: «العواور» فإن أصله العواوير.

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرح الألفية ٨٢٩ / ٣، وابن هشام ٢٥٢ / ٤ وابن الناظم، وسيبويه ٣٧٤ / ٢.

(١) مضى شرحه فى جمع التكسير.

والشاهد فيه قوله: «عيَّائِلٌ» حيث وجبت الهمزة وفصل بمدة زائدة.

الرابع: زاد فى التسهيل لإبدال ثانى اللينين فى ذلك شطرا آخر، وهو الا يكون بدلا من همزة، احترز من نحو زوايا، وذلك أن ثانى اللينين فيه كان همزة ثم أبدل ياء وقد بين ذلك بقوله:

وَأَفْتَحَ وَرَدَّ الْهَمْزَ يَأِ فِيمَا أَهْلٌ لَأَمَّا وَفِي مِثْلِ هَرَاوَةٍ جَعِلْ

الألف واللام فى الهمز للعهد، والمراد الهمز المبديل بما بعد ألف الجمع المشاكل مفاعل فى النوعين - أعنى ما استحق الهمز لكونه مدا مزيدا فى الواحد، وما استحق الهمز لكونه ثانى لينين اكتنفا مد مفاعل، فيجب فى هذين النوعين إذا اعتلت لامهما أن يخففا بإبدال كسرة الهمزة فتحة، ثم بإبدالها ياء فيما لامة ياء أو واو أو همزة لم تسلم فى الواحد، مثل ما لامة ياء نحو هدية وهدايا، ومثال ما لامة واو لم تسلم فى الواحد مطيئة ومطايا ومثال ما لامة همزة نحو خطيئة وخطايا، والأصل فى جميع ذلك أن تجمع على فعائل بالهمز نحو صحيفة وصحائف، والأصل فى هدايا هدايى بإبدال مدة الواحد همزة مكسورة فاستثقل ذلك فخفف بإبدال الكسرة فتحة فصار هدايى، ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار هداء، فاستثقل وقوع همزة عارضة فى جمع بين ألفين وهى من مخرج الألف، فكان ذلك كتوالى ثلاث ألفات فأبدلت الهمزة ياء فصار هدايا، والعمل فى مطايا كالعمل فى هدايا.

وأما خطايا ونحوه مما لامة همزة فأصله خطائى، - بهمزتين - الأولى مبذلة من مدة الواحد والثانية لام الكلمة فوجب إبدال الثانية ياء، لاجتماع همزتين ثم فتحت الأولى ثم قلبت الثانية ألفا ثم أبدلت الأولى ياء كما سبق فى هدايا، هذا مذهب سيويه وجمهور البصريين، وذهب الخليل إلى أن مدة الواحد لا تبدل فى هذا همزة لثلا يلزم اجتماع همزتين، بل يقلب بتقديم الهمزة على الياء فيصير خطائى، ثم يعل كما تقدم، واعترض بأن القياس قلب الياء همزة.

وإذا اجتمع همزتان عمل فيهما على ما يقتضيه الأصول، ويدل على صحة مذهب سيويه قول بعض العرب: «اللهم اغفر لى خطائى» - بهمزتين - على الأصل، وهو شاذ، وهذه الأمثلة من النوع الأول، أعنى: باب قلائد.



والتنوع الثاني مثاله زاوية وزوايا، أصله زوائى - بإبدال الواو همزة، لكونها
ثانى لينين اكتنفا مد مفاعل، ثم خفف بالفتح فصار زواى، ثم قلبت الياء ألفا
فصار زواأ، ثم قلبت الهمزة ياء على نحو ما تقدم فى هدايا.

فإن قلت: لم يشمل كلام الناظم نحو خطيئة مما لامه همزة، فإنه خص
ذلك بما أعل.

قلت: قال الشارح: حروف العلة الواو والياء والألف والهمزة، فأدرجها فى
كلامه وحكى التحويون فى الهمزة ثلاثة أقوال:

أحدها: أنها حرف صحيح، والثانى: أنها حرف علة، وإليه ذهب الفارسى،
والثالث: أنها شبيهة بحرف العلة.

وقوله فى نحو: (هراوة جُعلَ واوًا) يعنى: أن المجموع على مثال مفاعل إذا
كانت لامه واوًا لم تُعل فى الواحد بل سلمت فيه كواو هراوة، جعل موضع
الهمزة المذكورة فى جمعه واو، فيقال: هراوى، والأصل هراؤو، بقلب ألف هراوة
همزة، ثم خفف بالفتح فصار هراو، ثم قلبت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها
فصار هراءا، فكرهوا ألفين بينهما همزة لما سبق، فأبدلوا الهمزة واوًا، طلبًا
للتشاكل؛ لأن الواو ظهرت فى واحده رابعة بعد ألف، فقصد مشاكلة الجمع
لواحده.

تنبيهات:

الأول: شذ إقرار الهمزة فيما لامه ياء إجراء للمعتل مجرى الصحيح فى
قوله:

فَمَارَأَلْتِ أَقْدَامُنَا فِي مَقَامِنَا ثَلَاثَتِنَا حَتَّى أُزِيرُوا الْمَنَائِيَا^(١)

(١) قائله: هو عبيدة بن الحارث بن عبد المطلب ابن عم النبى ﷺ وكان أمير المسلمين يوم بدر
فقطعت رجله ومات بالصفراء.. وهو من الطويل.

اللغة: «ثلاثتنا» أراد بها نفسه وعليًا وحمزة رضى الله عنهم «أزيروا» - بضم الهمزة وكسر
الزاي من مجهول أزار من زار زيارة «المنائيا» - جمع منية - وهى الموت.

وشذ إقرارها فيما لامة همزة وقد تقدم.

الثاني: شذ إبدال الهمزة واوا في قولهم «هداوى»؛ لأن لامة ياء، وفي مطاوى، لأن لامة واو أعلت في الواحد، وأجاز الأخفش القياس على هداوى وهو ضعيف، إذ لم ينقل منه إلا هذه اللفظة.

الثالث: مذهب الكوفيين أن هذه الجموع كلها على وزن فعالي صحت الواو في هداوى كما صحت في المفرد، وأعلت في مطايا كما أعلت في المفرد، وهدايا على وزن الأصل، وأما خطايا فجاء على خطية بالإبدال والإدغام، وإنما ذهب البصريون إلى أنها فعائل حملا للمعتل على الصحيح، ويدل على صحة مذهب البصريين قوله: حتى أزيروا المنائيا. ونقل بعضهم عن الخليل أن وزنها فعالي كقول الكوفيين، قلت: وليس موافقا لهم من كل وجه؛ لأن الألف عندهم للتأنيث، وعنده بدل من المدة المؤخرة، وتقدم بيان مذهبه.

واوا وهمزاً أوّل الواووين ردّ في بدء غير شبه ووفى الأشدّ

يعنى: أن كل كلمة اجتمع في أولها واوان، فإن أولهما يجب إبدالها همزة بشرطين:

الأول: ألا تكون الثانية بدلا من ألف فاعل نحو ووفى ووورى.

والثاني: ألا تكون بدلا من همزة كالووكى مخفف الوؤلّى أنثى الأوأل^(١) أى: الإلجاء، فمثال ما يجب إبدالها لوجود الشرطين قولك: فى جمع واصله أوصل

= الإعراب: «فما رالت» من أخوات كان، وروى «فما برحت» «أقدامنا» اسمها ونا مضاف إليه، «فى مقامنا» جار ومجرور فى محل نصب خبر رال، «ثلاثتنا» بدل من «نا» فى مقامنا، «حتى» للغاية بمعنى إلى يعنى: «إلى أن أزيروا المنائيا» «أزيروا» مبنى للمجهول والضمير فيه مفعول ناب عن الفاعل «المنائيا» مفعول ثان.

الشاهد: قوله «المنائيا» حيث أثبت فيه حرف العلة فى الموضع الذى يجب حذفه فيه فى سعة الكلام، إجراء للمعتل مجرى الصحيح - والوجه أن يقول المنايا.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٣١ / ٣، وابن الناظم.

(١) قال الأشمونى: هو أفعل تفضيل من وآل إذا لجأ.

والأصل وواصل - بواوين أولاهما فاء الكلمة والثانية بدل من ألف واصله، لأنها كآلف ضاربة فلا بد من إبدالها، فاجتمع واوان في الأول، فأبدلت الأولى همزة وكذلك أو يصل تصغير واصل، وأصله وويصل، والأول جمع الأولى أصله ووك ولو بنيت من الوعد على مثال كوكب قلت: أوعد، فإن كانت الثانية بدلا من ألف فاعل أو من همزة لم يجب الإبدال، ولكنه جائز.

تنبيهان:

الأول: لم يذكر هنا الشرط الثاني وذكرهما في الكافية إلا أن عبارته في الشرط الأول غير وافية بالمراد؛ لأنه شرط ألا تكون الثانية بدلا من ألف فاعل، وذلك يوهم أنها لو كانت مدة زائدة وليست بدلا من ألف فاعل وجب الإبدال، وليس كذلك، فتحريير العبارة أن يقال: ألا تكون الثانية مدة غير أصلية كما في التسهيل، ليندرج في ذلك ثلاث صور:

الأولى: وورى فإنها مبدلة من زائد.

والثانية: أن تبني من الوعد مثال فوعل ثم ترده إلى ما لم يسلم فاعله.

والثالثة: أن تبني من الوعد مثال طومار^(١)، فيقال: ووُعاد. فهذه الصور الثلاث لا يجب فيها الإبدال بل يجوز، وخالف قوم في الثالثة فأوجبوا الإبدال لاجتماع الواوين، وكون الثانية غير مبدلة من زائد؛ فإن الضمة التي قبلها غير عارضة، وإلى هذا ذهب ابن عصفور، واختار المصنف - رحمه الله - القول بجواز الوجهين، لأن الثانية وإن كان مداها غير متجدد، لكنها مدة زائدة، فلم تخل عن الشبه بالألف المنقلبة.

الثاني: زاد في التسهيل لوجوب الإبدال شرطا آخر، وهو أن يكون اتصال الواوين عارضا يحذف همزة فاصلة، مثال ذلك أن تبني افوعل من الوأى، فتقول إياوأى، وأصله أوأوى - فقلبت الواو الأولى ياء لسكونها بعد كسرة، وقلبت الياء الأخيرة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فإذا نقلت حركة الهمزة الأولى إلى الياء

(١) الطومار: الصحيفة.

الساكنة حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها، ورجعت الياء إلى أصلها وهو الواو، لزوال موجب قلبها، فتصير الكلمة إلى وَوَآى، فقد اجتمع واوان أول الكلمة، ولا يجب الإبدال، ولكن يجوز الوجهان، وكذلك لو نقلت حركة الهمزة الثانية إلى الواو فصارت «وَوَا» جاز الوجهان وفاقا للفراسي، قيل: وذهب غيره إلى وجوب الإبدال في ذلك سواء نقلت الثانية أو لم تنقل.

وَمَدًّا اِبْدَلُ ثَانِيَّ الِهَمَزَيْنِ مِنْ كَلِمَةٍ اِنْ يَسْكُنُ كَاثِرًا وَاثْمَنَ

الهمزة حرف مستقل في النطق بها عسر فإذا اجتمعت أخرى في كلمة كان النطق بها أعرس فيجب إذ ذاك التخفيف في غير ندور.

فإذا اجتمع الهمزتان في كلمة فلها ثلاثة أحوال:

الأول: أن تتحرك الأولى وتسكن الثانية، والثاني: عكسه، والثالث: أن تتحركا معا، وأما الرابع: وهو أن يسكنا معا فمتعذر، فإذا تحركت الأولى وسكنت الثانية، وجب في غير ندور إبدال الثانية حرف مد يجانس حركة ما قبلها، فتبدل بعد الفتحة أَلْفًا نحو أَثْر، وواوًا بعد الضمة نحو أَوْثْر، وياء بعد الكسرة نحو إِيثَار، وأما قراءة من قرأ ﴿إِنلَافِهِمْ...﴾^(١) بتحقيق الهمزتين ابتداء، فنادر، وأما نحو «أَثْمَنُ زَيْدٌ» فلا يجب فيه الإبدال لأن الأولى للاستفهام والثانية فاء الفعل، فليستا من كلمة واحدة.

وإذا سكنت الأولى وتحركت الثانية أبدلت الثانية ياء إن كانت موضع اللام، وصححت إن كانت موضع العين، فالأول كبناء قمطر من قرأ، فإنك تقول قرَأَى، والأصل قرَأَ، فالتقى همزتان فوجب إبدال الثانية ياء؛ لأنها موضع اللام، والثاني نحو سَأَلْ ولَأَلْ، صحت الهمزة لأنها في موضع العين، وأدغمت الأولى فلا إبدال في مثل هذا البتة، لأن الهمزتين في موضع العين المضاعف.

فإن قلت: قد أهمل الناظم بيان هذا القسم.

(١) من الآية ٢ سورة قريش.

قلت: أما نحو سأل - مما الهمزتان منه في موضع العين فترك ذكره، لأنه لا إبدال فيه، وأما نحو قمطر مما همزته في موضع لام الكلمة فقد يؤخذ من قوله:

مَآ لَمْ يَكُنْ لَفْظًا آتَمًّا
..... فَذَاكَ يَاءٌ مُّطْلَقًا

وسياتى، وقد أشار الشارح إلى ذلك.

فإن قلت: فإن وقعت الهمزتان في موضع لام الكلمة ولم تكن الثانية طرفاً، أتصحح ثانيتهما أم تبدل ياء.

قلت: بل تبدل ياء لأنها لو صححت لزم الإدغام، وقد أجمعت العرب على ترك إدغام الهمزتين في كلمة إذا كانتا عينين نحو سأل، فإذا بنيت من قرأ سفرجل قلت قرأياً، وأصله قرأاً - بثلاث همزات، فأبدلت الثانية ياء لأنها موضع اللام وصحت الأولى والثانية.

وإن كانت الهمزتان متحركتين فلما أن تكون ثانيتهما موضع اللام أو لا، فهذان ضربان؛ فأما الأول منهما فسيأتى بيانه، وأما الثانى فله تسعة أنواع، لأن الثانية إما مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، وعلى كل من هذه الأحوال الثلاث فالأولى إما مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، فهذه تسعة؛ منها أربعة تبدل ياء، وهى المفتوحة بعد كسرة والمكسورة بعد فتحة أو كسرة أو ضمة، وخمسة تبدل واواً، وهى المفتوحة بعد فتحة أو ضمة، والمضمومة بعد فتحة أو كسرة أو ضمة، وستعرف ذلك بالتفصيل، ويتضح بالتمثيل، وقد بين حكم المفتوحة بقوله:

إِنْ يُفْتَحَ إِثْرَ ضَمٍّ أَوْ فَتْحِ قَلْبٍ وَآوَاً وَيَاءٌ إِثْرَ كَسْرِ يَنْقَلِبُ

فعلم من هذا البيت، حكم ثلاثة أنواع:

الأول: المفتوحة بعد ضم نحو: «أَوَيْدٍ» تصغير آدم أصله أيدم - بهمزتين - فأبدلت الثانية واواً لانضمام ما قبلها.

فإن قلت: فلعل الواو فى أويدم بدل من الألف فى آدم لا من الهمزة، فتكون كالواو فى خويتم تصغير خاتم، فلا يصح التمثيل به.

قلت: هذا وجه وقع فى كلام بعضهم، قال صاحب اللباب: إذا صغرت آدم أو جمعته أبدلت الألف واواً فقلت: أويدم وأوادم كما تقول فى ضارب ضويرب وضوارب، انتهى. والراجح ما تقدم من أن الواو بدل من الهمزة، لأن المقتضى لإبدالها ألفاً فى آدم زال فى التصغير وفى الجمع.

والثانى: المفتوحة بعد فتح نحو (أوادم) جمع آدم وأصله آدم - بهمزتين فأبدلت الثانية واواً لكونها مفتوحة بعد فتح.

فإن قلت: ولم كانت الواو أولى بها من الياء؟.

قلت: لمساواتها لها فى الخفة والخفاء، بخلاف الياء.

تنبيه:

ذهب المازنى إلى إبدال الهمزة فى هذا النوع ياء، فتقول فى أفعال التفضيل من أن زيد - أين من عمرو وعلى مذهب الجمهور تقول: هو أوّ من عمرو.

فإن قلت: كيف يصنع بأوادم جمع آدم؟.

قلت: جعل الواو فيه بدلا من الألف المبدلة من الهمزة فى آدم؛ لأنه صار بمنزلة خاتم.

والثالث: المفتوحة بعد كسر نحو إيم وهو مثال إصبع - بكسر الهمزة وفتح الياء من أم، أصله أمم - فنقلت فتحة الميم إلى الهمزة توصلا إلى الإدغام فصار أمم، فأبدلت الهمزة الثانية ياء، لانكسار ما قبلها، ثم بين حكم المكسورة بقوله (ذو الكسر مطلقاً) يعنى أن المكسورة تبدل ياء مطلقاً فشمّل ثلاثة أنواع:

الأول المكسورة بعد فتح نحو أئمة جمع إمام، أصله أئمة على وزن أفعلة، فنقلت كسرة الميم إلى الهمزة توصلا إلى الإدغام فصار أئمة ثم أبدلت الثانية ياء لانكسارها.

والثانى: المكسورة بعد كسر نحو إيم، وهو مثال إئمد من أم أصله أمم، فنقل وأدغم أمم، فأبدلت الثانية ياء لانكسارها وانكسار ما قبلها.

والثالث: المكسورة بعد ضمة نحو أين مضارع أنته إذا جعلته يئن، أصله آئن، فنقلت كسرة النون إلى الهمزة وأدغم ثم أبدلت الثانية ياء لأنها تجانس حركتها، ثم بين حكم المضمومة بقوله:

كَذَا وَمَا يُضَمُّ..... وَاوَا أَصِرُّ

يعنى أن المضمومة تبدل واوا مطلقا فشمّل ثلاثة أنواع أيضا:
الأول: المضمومة بعد فتح نحو أوبّ جمع آبّ - وهو المرعى - أصله أوبّ على وزن أفعال، فنقلت حركة عينه إلى فائه توصلا إلى الإدغام فصار آب، ثم خفف بإبدال الثانية واوا لأنها تجانس حركتها.

والثانية: المضمومة بعد كسر نحو إومّ - وهو مثال إصبع - بكسر الهمزة وضم الباء - من أم أصله ألم، فنقلت الميم إلى الهمزة وأدغم ثم أبدلت الثانية واوا لانضمامها.

والثالث: المضمومة بعد ضم نحو «أومّ» - وهو مثال أصبع - بضم الهمزة والياء - من أم أصله ألم، فنقلت ضمة الميم وأدغم كما تقدم، ثم أبدلت الثانية واوا، لانضمامها وانضمام ما قبلها.

تنبيه:

خالف الأخفش في نوعين من هذه التسعة أحدهما: المكسورة بعد ضم فأبدلها واوا. والآخر: المضمومة بعد كسرة، فأبدلها ياء فيقول في مضارع أنته أون، وفي مثال إصبع من أم إيم، فيدير الهمزة في هذين النوعين بحركة ما قبلهما، وغيره يديرهما بحركتهما، وهو الصحيح.

وأما الضرب الأول من ضربى اجتماع الهمزتين (المتحركتين)^(١) - وهو أن يكون ثانيهما موضع اللام، فقد أشار المصنف إليه بقوله:

..... ما لم يكن لفظًا آتمّ
..... فذاك ياءً مُطلقًا جَا

(١) ١، ج.

يعنى: أن ثاني الهمزتين إذا كان متطرفا وجب إبداله ياء سواء كان قبله فتح أو كسر أو ضم، ولا يجوز إبداله واوا، لأن الواو الأخيرة، لو كانت أصلية ووليت كسرة أو ضمة لقلبت ياء ثالثة فصاعدا، وكذا تقلب رابعة فصاعدا بعد الفتحة، فلو أبدلت الهمزة الأخيرة واوا فيما نحن بصده لأبدلت بعد ذلك ياء فتعينت الياء.

وقوله:

..... وَأَوْمٌ ونحوه وجهين في ثانيه أم

يشير إلى أنه لا يجب إبدال الهمزة الثانية فيما أول همزته للمضارعة نحو أوم، مضارع أم، بل يجوز فيه وجهان: الإبدال والتحقيق، فإن شئت قلت: أوم، وإن شئت قلت أوم - بالتحقيق - وكذلك تقول في مضارع أن، أين بإبدالها ياء لانكسارها، وإن شئت قلت: أئن - بالتحقيق - (لكون)^(١) الأولى للمضارعة وعلّة ذلك شبه همزة المضارعة بهمزة الاستفهام لمعاقبها النون والتاء والياء.

تنبيه:

قد فهم من هذا أن الإبدال فيما أولى همزته لغير المضارعة واجب في غير ندور كما سبق. قال في الكافية:

وما أتى على خلاف ما مضى فاحفظ وكن عن القياس معرضا

قال في شرحها: أشار بقوله: وما أتى على خلاف ما مضى. إلى «أئمة» بالتحقيق. وهى قراءة ابن عامر والكوفيين، وإلى قول بعض العرب «اللهم اغفر لى خطائى» - بهمزتين محققتين، ونحو ذلك، وقال فى التسهيل: وتحقيق غير الساكنة مع الاتصال لغة، وهو مخالف لما فى الكافية، وقال فى إيجاز التعريف: ما لم يشذ التحقيق، وظاهره موافقة الكافية، وقوله:

وياء اقلب ألفا كسرا تلاً أو ياء تصغير.....

يعنى: أن الألف يجب قلبها ياء فى موضعين:

(١) ب ، ج .

أحدهما: أن يعرض كسر ما قبلها، كقوله في جمع مصباح مصابيح، وفي تصغيره مُصْبِيح، لأنه لما كسر ما قبلها للجمع والتصغير، لم يمكن سلامتها لتعذر النطق بالالف بعد غير فتحة فردت إلى حرف يجانس حركة ما قبلها فصارت ياء.

والثاني: أن يقع قبلها ياء التصغير كقولك في تصغير غزال غَزِيلٌ، لأن ياء التصغير لا تكون إلا ساكنة، فلم يمكن النطق بالالف بعدها، فقلبت ياء مكسورة. ثم أدمغت ياء التصغير فيها. وقوله: (بِوَاوِ ذَا أَفْعَلًا)، يعني: أنه يفعل (بالواو)^(١) الواقعة آخرًا ما يفعل بالالف من إبدالها ياءً، لكسر ما قبلها. أو لوقوعها بعد ياء التصغير.

فالأول: نحو رَضِيَ وَغَزِيَ - أصلهما رَضَوْا وَغَزَوْا، ولأنهما من الرضوان والغزوة فقلبت الواو ياءً لكسر ما قبلها، وكونها آخرًا، لأنها بالتأخير تتعرض لسكون الوقف، وإذا سكنت تعدرت سلامتها، فعولمت بما يقتضيه السكون من وجوب إبدالها ياءً توصلًا إلى الخفة وتناسب اللفظ، ومن ثم لم تتأثر الواو بالكسرة وهي غير متطرفة كِعَوَضَ وَعِوَجَ، إلا إذا كان مع الكسرة ما يعضدها كحياض وسياط.

والثاني: كقولك في تصغير جَرَوْا، جُرِيَ، وأصله جُرِيُوا، فاجتمعت الياء والواو وسبقت إحداهما بالسكون، وفقد المانع من الإعلال، فقلبت الواو ياءً وأدمغت في الياء فصار جُرِيَ.

قال الشارح: وليس هذا النوع بمقصود له من قوله: (بِوَاوِ ذَا أَفْعَلًا فِي آخِرِ) إنما مقصوده التنبيه على النوع الأول: لأن قلب الواو ياءً، لاجتماعها مع الياء، وسبق إحداهما بالسكون لا يختص بالواو المتطرفة ولا بما سبقها ياء التصغير على ما سيأتي ذكره في موضعه إن شاء الله تعالى.

قلت: هذا صحيح؛ ولذلك قال في التسهيل: تُبَدَّلُ الْآلِفُ يَاءً لِقَوْلِهَا إِثْرَ كِسْرَةٍ أَوْ يَاءَ التَّصْغِيرِ، وكذا الواو الواقعة إثر كسرة متطرفة، انتهى، فاقصر في الواو على ذكر الكسرة. (وقوله: (أَوْ قَبْلَ تَا التَّائِيثِ) مثاله «شَجِيَّة» أصله شَجْوَةٌ،

لأنه من الشجوة، ففعل بالواو قبل تاء التانيث ما فعل بها متطرفة، لأن تاء التانيث في حكم الانفصال^(١). وقوله: (أو زيادتي فَعْلَان) مثاله «شَجِيان» وهو مثال ظريان، من الشجوة، أصله شجوان، فقلبت الواو ياء؛ لأن الألف والنون في حكم الانفصال أيضا مثل تاء التانيث. وقوله:

ذَا أَيضًا رَأُوا

.....

فِي مَصْدَرِ الْمُعْتَلِّ عَيْنًا وَالْفِعْلِ مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِبًا....

يعنى: أن الإعلال المذكور يجب للواو الواقعة عينًا لمصدر فعل معتل العين بشرط أن يكون بعدها ألف نحو صام صياما، أصله صوام، لكنه لما أعلت عينه في الفعل استثقل بقاؤها في المصدر بعد كسرة، وقبل حرف يشبه الياء، فاعتلت بقلبها ياء - حملا للمصدر على فعله - واحترز (بالمعتل عينًا) من المصحح نحو لاوَدَ لَوَادًا^(٢) لأن مصدره لا يعل. والأولى أن يقال في مصدر المعلن عينًا، لأن نحو لاوذ يطلق عليه معتل، إذ كل ما عينه حرف علة، فهو معتل وإن لم يعل.

فإن قلت: فمن أين يؤخذ اشتراط الألف؟

قلت: من قوله: (وَالْفِعْلُ مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِبًا نَحْوَ الْحَوَلِ) يعنى أن ما جاء على فِعْلٍ من مصدر الفعل المعلن العين، فالغالب فيه التصحيح نحو حال حَوْلًا وعاد المريض عَوَادًا، قال في شرح الكافية: ونبه بتصحيح ما وزنه فِعْلٌ على أن إعلال المصدر المذكور مشروط بوجود الألف فيه حتى يكون على فِعَالٍ.

قلت: وفي تخصيصه بفِعَالٍ نظر؛ فإن الإعلال المذكور لا يختص به، وقد مثل الشارح بانقاد انقيادا، والأصل انقوادًا، فأعل لما سبق ذكره.

تبيينان:

الأول: ندر التصحيح في فِعَالٍ مصدرًا قالوا: «نَارِ نَوَارًا» أى: نفر (وكان حقه

الإعلال)^(٣).

(١) أ، ب.

(٢) لاوذ القوم لَوَادًا وملاوذة - لاذ بعضهم بيعض، ولاذ به - لجأ إليه وعاد به.

(٣) أ، ج -- وفي ب (وإن كان حقه الإعلال).

قال في شرح الكافية: ولا نظير له.

الثاني: قال في التسهيل: وقد يصحح ما حقه الإعلال من فعل مصدرًا أو جمعًا وفعل مصدرًا.

فسوى بين فعل وفعال في أن حقه الإعلال، وهو يخالف ما تقدم من أن الغالب في فعل التصحيح.

وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أَهْلٌ أَوْ سَكَنٌ فَاحْكُمْ بِذَا الإِعْلَالِ فِيهِ حَيْثُ عَنَّ

إذا وقعت الواو مكسورًا ما قبلها وهي عين جمع أعلت في واحد أو سكنت وجب قلبها ياء بشرط وقوع الألف بعد الواو.

فالاول: نحو ديار أصله دَوَّارٌ، لكن لما انكسر ما قبل الواو في الجمع، وكانت في الأفراد معلقة بقلبها أَلْفًا، ضعفت فسُلطت الكسرة عليها، وقوى تسلطها وجود الألف.

والثاني: نحو ثياب أصله ثَوَّابٌ، ولكن لما انكسر ما قبل الواو في الجمع، وكانت في الأفراد ساكنة ضعفت أيضًا، فتسلطت الكسرة عليها وقوى تسلطها وجود الألف.

فإن قلت: من أين يؤخذ اشتراط الألف؟

قلت: من قوله:

وَصَحَّحُوا فِعْلَةً وَفِي فِعْلٍ وَجِهَانٍ وَإِعْلَالٌ أَوْلَى كَالْحَيْلِ

بيان ذلك أن كل واو مكسور ما قبلها هي عين لجمع أعلت في واحده أو سكنت، لا تخلو من أن يكون بعدها ألف أو لا، فإن لم يكن بعدها ألف لم تقع إلا في وزنين:

أحدهما: فِعْلَةٌ، والآخر: فِعْلٌ، وقد بين حكمهما في هذا البيت، فعلم أن وجوب الإعلال إنما هو في غيرهما وهو فعال.

والحاصل أن الجمع المذكور ثلاثة أقسام: قسم يجب إعلاله وهو فِعَالٌ نحو ديار وثياب.

وقسم يتعين تصحيحه، وهو فعلة نحو عَوَدَ وَعَوَدَةٌ، وكُورَ وَكُورَةٌ، وقسم يجوز فيه وجهان: والإعلال أولى وهو: فَعَلَ نحو حَاجَةٌ وَحَوَّجَ وَحِيلَةٌ وَحِيلَ، وإنما وجب التصحيح في فعلة، لأنها لما عدت الألف قلَّ عمل اللسان فخفف النطق بالواو بعد الكسرة، وصحت، ولم يجرز إعلالها، لأنه انضم إلى عدم الألف تحصن الواو ببعدها عن الطرف بسبب هاء التانيث. وأما فَعَلَ فجاز فيه التصحيح نظراً إلى عدم الألف والإعلال نظراً إلى أنها لقربها من الطرف قد ضعفت وثقل فيها التصحيح فأعلت.

تنبيهات:

الأول: فهم من قوله: (وجمعُ ذِي عَيْنٍ) أن المفرد لا يعل نحو خِوَانٌ^(١) إلا المصدر فقد تقدم ذكره، وشذ قولهم في (الصَّوَانِ، والصَّوَارِ)^(٢) صِيَانٌ وَصِيَارٌ.
الثاني: احتزر بقوله: (أَعْلٌ أو سَكَنٌ) من طويل وطِوَالٌ، فإن الواو لم تعل فيه ولم تسكن، ونذر قوله^(٣):

وَأَنَّ أَعْزَاءَ الرَّجَالِ طِيَالُهَا

(١) الخوان: ككتاب - وغراب - قال في القاموس: ما يؤكل عليه الطعام.

(٢) الصوان: صوان الثوب وصيانة مثلثين: ما يسان فيه. ه قاموس.

والصوار: ككتاب وغراب: قطع من البقر. ه قاموس.

(٣) قائله: هو أنيف بن زبان النبهائي الطائي - وهو من الطويل -.

وصدره: تبين لى أن القماء ذلة.

اللغة: (القماء) قصر القامة من قمؤ الرجل - إذا ذل وصغر (ذلة) ضعة وهوان (أعزاء) من العزة، وهى القوة والمنعة - ضد الذلة (طيالها) جمع طويل وأصله طوال.

المعنى: ظهر لى بعد التجربة والممارسة - أن قصر القامة فى الإنسان دليل الضعة والمذلة وأن الرجال الأعزاء المهابون هم الفارعون طوال القامة.

الإعراب: (تبين) فعل ماض «لى» جار ومجرور متعلق به «أن» حرف توكيد ونصب «القماء»

اسم أن «ذلة» خبر أن، وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع فاعل تبين «وأن»

الواو حرف عطف، وأن حرف توكيد ونصب (أعزاء) اسم أن وهو مضاف و«الرجال»

=

مضاف إليه «طيالها» خبر أن ومضاف إليه.



وأما جواد وجياد، فيحتمل أن يكون من الاستغناء بجمع جيد.

الثالث: زاد في التسهيل لوجوب الإعلال شرطاً آخر وهو: صحة اللام احترازاً من نحو جِوَاء في جمع جَوّ، وروء في جمع رِيَان^(١) فإنه يصحح لثلاثاً يجتمع إعلالان، إبدال العين ياء واللام همزة.

الرابع: جعل في التسهيل اشتراط الألف في وجوب الإعلال مخصوصاً بما سكنت الواو في واحده.

فقال ما نصه: أو عين جمع لواحد معتل العين مطلقاً أو ساكنها إن وليها في الجمع ألف وصحت اللام. انتهى. ومقتضاه أن الإعلال يجب في فعلة وفعل إذا أعلنت عين واحدهما نحو تارة وتير، وقيمة وقيم، ويكون قوله: (وصححوها فعلةً وفي فعلٍ... وجهان) مخصوصان بما سكنت عين واحده نحو زوج وزوجة، ويكون نحو حاجة وحوج نادراً، ويدل على ذلك أيضاً قوله: فيه، وقد يصحح ما حقه الإعلال من فعل مصدرًا أو جمعاً.

الخامس: شدّ إعلال فعلةً في قولهم: «ثورٌ وثيرةٌ» والقياس: ثورةٌ كما قالوا عود وعودة، وعن المبرد قالوا ذلك للفرق بين ثور الحيوان، وثور قطعة من الأقط فقالوا في ذلك: ثيرة، وفي هذا ثورة، وقيل: جمعه على فعلة - بسكون العين - فقلبت الواو ياء، لسكونها ثم حركت وبقيت الياء، وقيل: قالت العرب: ثورة

= الشاهد: قوله (طيالها) فإن الأصل: طولها؛ لأنه جمع طويل فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها، وكان القياس ألا تقلب ياء في الجمع، لأن الواو فيها متحركة في المفرد فهي قوية بالحركة ولم تقلب فيه، فقلبها شاذ.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشموني ٨٤٤ / ٣، وابن هشام ٢٦٩ / ٤، وابن يعيش ١٠ / ٨٨.

(١) الجوّ: هو الفضاء بين السماء والأرض، واسم لمواضع كثيرة.

ورِيَان: - أي: مرتو بالماء - ضد عطشان، وريان: أصله رويان اجتمع فيه الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء.

وثيران - فقلبوا الواو فيهما وأجروا الجمع مجرى واحداً، وذهب ابن السراج والمبرد فيما حكى عنهما المصنف أن ثيرة مقصورة من فعالة وأصله ثيارة كحجارة، فقلبت الواو ياء، لأجل الألف فلما قصره بقيت الياء منبهة على الأصل.

والواوُ لَماَ بَعدَ فَتَحَ يا انقَلَبَ كالمُعْطِيانِ يُرْضِيانِ.....

يجب إبدال الواو ياء إذا تطرفت بعد فتحة رابعة فصاعداً، لأن ما هي فيه إذ ذاك لا يعدم نظيراً يستحق الإعلال، سواء كانت في اسم كقولك «المعطيان» فإن أصله المعطوان، فقلبت الواو ياء حملاً لاسم المفعول على اسم الفاعل، أم فعل كقولك «يُرضيان» أصله يُرْضَوَانُ، لأنه من الرِّضْوَانِ، فقلبت الواو ياء حملاً لبناء المفعول على بناء الفاعل، وكذلك حملوا الماضي على المضارع فقالوا: «أُعْطِيتُ» وأصله أعطوت - حملاً على يعطى.

تنبيه:

هذا الإعلال مستصحب مع هاء التأنيث نحو: «المُعْطَاة» وقوله (والواو لاما)

يشمله.

وقوله: وَوَجَّـبُ

إبدالُ واوِ بَعدَ ضَمٍّ منِ اَلْفِ

يعنى أنه يجب إبدال الألف واواً إذا انضم ما قبلها، مثاله ضويرب تصغير ضارب، وبويع تصغير بائع مبنياً للمفعول.

وقوله: (وَيَا كَمُوقِنَ بَدَأَ لَهَا أَعْتَرَفَ) يعنى: أنه يجب إبدال الياء الساكنة المفردة فى غير جمع واواً إذا انضم ما قبلها نحو مُوقِنَ أصله مُيقِنَ، لأنه من أيقن، فقلبت الياء واواً لانضمام ما قبلها، واحترز بالساكنة من المتحركة نحو: «هَيَامُ»^(١) فإنها تحصنت بحركتها، فلا تقلب إلا فيما سيأتى بيانه.

(١) الهيام: - بضم الهاء وتخفيف الياء - يطلق على العطش الشديد وعلى اختلال العقل من العشق، وعلى ما يأخذ الإبل فتهم في الأرض ولا ترعى.

واحترز بالمفردة من المدغمة نحو «حَيْضٌ»^(١) فإنها لا تقلب لتحصلها بالإدغام.

واحترز بغير الجمع من أن تكون في جمع؛ فإنها لا تقلب واوًا، بل تبدل الضمة قبلها كسرة فتصح الياء، وإلى هذا أشار بقوله:

وَيُكْسَرُ الْمَضْمُومُ فِي جَمْعٍ كَمَا يُقَالُ هَيْمٌ عِنْدَ جَمْعِ أَهِيْمًا

أصل هيم: هيم - بضم الهاء - لأنه جمع أهيم، فهو نظير حمر جمع أحمر، فخفف بإبدال ضمة فائه كسرة لتصح الياء، وإنما لم تبدل ياءه واوًا كما فعل في المفرد لأن الجمع أثقل من المفرد فكان أحق بمزيد التخفيف، فعدل عن إبدال عينه واوًا، لأنها أثقل من الياء.

تنبيهات:

الأول: سمع في جمع عاتطٍ عيط على القياس^(٢) وعوط بقلب الياء واوًا - وهو شاذ - حكاه أبو عبيدة.

الثاني: كان ينبغي أن يستثنى أيضًا فعلى صفة نحو الكوسى أنثى الأكييس، فإنها ذات وجهين عنده، وقد ذكرها آخر الفصل.

الثالث: حاصل ما ذكر المصنف أن الياء الساكنة المفردة إذا انضم ما قبلها، فإما أن تكون في جمع أو في فعلى صفة أو في مفرد غير فعلى الصفة، فإن كانت في جمع أبدلت الضمة كسرة وصحت الياء، وإن كانت في فعلى جاز الوجهان، وسيأتي الكلام عليها، وإن كانت في مفرد غير فعلى الصفة قلبت الياء واوًا، وهذا يشمل نوعين:

أحدهما: ما الياء فيه فاء الكلمة نحن مؤقن، فلا إشكال في إبدال يائه واوًا. والآخر: ما الياء فيه عين الكلمة، وهذا فيه خلاف، مذهب سيوييه والخليل إبدال الضمة فيه كسرة كما فعل في الجمع، ومذهب الأخفش إقرار الضمة وقلب الياء واوًا، وكلام المصنف يوافقهما، فلإذا بنيت من البياض نحو بُرْدُ قلت على

(١) الحيض: - بتشديد الياء - جمع حائض.

(٢) العاطط: الناقة التي لا تحمل.



مذهبها يُبْضُ وعلى مذهب الأَخْفَشِ بُوْضٌ؛ ولذلك كان «ديك» عندهما محتملا لأن يكون فُعْلا وأن يكون فَعْلًا، ويتعين عنده أن يكون فَعْلًا بالكسر، وإذا بنيت مَفْعُلة من العيش قلت على مذهبهما: معيشة، وعلى مذهبه: مَعْوِشَة، ولذلك كانت معيشة عندهما محتملة أن تكون مَفْعُلة ومَفْعِلة، ويتعين عنده أن تكون مَفْعُلة.

واستدل لسيبويه بأوجه:

أحدها: قول العرب «أَعْيَسُ بَيْنَ الْعَيْسَةِ» فالعيسة^(١) مصدر كالحُمْرَة.

والثاني: قولهم مَبِيعٌ أصله مَبِيعٌ، فنقلت الضمة إلى الباء ثم كسرت لتصح الياء، وسيأتى بيان ذلك.

والثالث: أن العينَ حُكِمَ لها بحكم اللام فأبدلت الضمة لأجلها كما أبدلت لأجل اللام. واستدل الأَخْفَشُ بأوجه:

أحدها: قول العرب مَضُوفَةٌ لما يُحْذَرُ منه، وهي من ضاف يضيف، إذا أشفق عليه وحذر، قال الشاعر^(٢):

وكنْتُ إِذَا جَارِي دَعَا لِمَضُوفَةٍ أَشْمَرٌ حَتَّى يَبْلُغَ السَّاقَ مَتْرَى

(١) العيسة: بياض يخالطه شقرة. - هـ قاموس.

(٢) قائله: هو أبو جندب الهذلي - وهو من الطويل -.

اللغة: «لمضوفة»: ما ينزل به من حوادث الدهر ونواب الزمان «حتى يبلغ الساق» روى: حتى ينصف الساق «متري» كناية عن شدة قيامه واهتمامه في نصرة جاره عند حلول النوايب.

المعنى: إذا دعاني جاري لهذا الأمر شمرت عن ساقى وقيمت في نصرته.

الإعراب: «وكنْتُ» الواو للعطف وكان فعل ماض ناقص والتاء اسمها، وجملة «أشمر» خبر كان، وجعل الجوهري كان رائدة ههنا. قال: لأنه يخبر عن حاله وليس يخبر بكننت عما مضى من فعله، وليس كذلك لأنه لا تقع رائدة أولا إذا رفعت الاسم ونصبت الخبر. «إذا» ظرف «جاري» فاعل بفعل محذوف والياء مضاف إليه - يفسر الفعل بالظاهر والتقدير: إذا دعا جاري، ومفعول دعا محذوف تقديره: دعاني.

والثاني: أن المفرد لا يقاس على الجمع، لأننا وجدنا الجمع يقرب فيه ما لا يقرب في المفرد. ألا ترى أن الواوین المتطرفتين يقربان ياءين في الجمع نحو: «جثي» جمع جاثٍ ولا يقربان في المفرد نحو «عثو» مصدر عثا.

والثالث: أن الجمع أثقل من المفرد فهو ادعى إلى التخفيف.

وصحح أكثرهم مذهب سيبويه وأجابوا عن الأول من أدلة الاخفش

بوجهين:

أحدهما: أن مضوفة شاذ فلا تُبنى عليه القواعد.

والآخر: أن أبا بكر الزبيدي ذكره في مختصر العين من ذوات الواو، وذكر أضاف إذا أشفق رباعيا، ومن روى ضاف يضيف فهو قليل. وعن الثاني والثالث بأنهما قياس معارض للنص، فلا يلتفت إليه.

وواوًا إثر الضمِّ رُدُّ الياءِ متى
ألفيَ لامَ فعلٍ أو مِن قبلِ تاءِ
كتاءِ بانٍ من رميَ كمقدرةٍ
كذا إذا كسبَعانَ صيرةٍ

تبدل الياء المتحركة بعد الضمة واوًا إذا كانت لام فعلٍ نحو: «قَصُّوا الرجلُ ورمَوْا» وهذا مختص بفعل التعجب، ولم يجئ مثل ذلك في فعل متصرف إلا ما ندر من قولهم: «نَهَوَ الرجلُ فهو نهى» إذا كان كامل النُهية، وهو العقل. أو كانت لام اسم مبنى على التانيث بالتاء كمرموة مثال مقدرة من رمي، فلو كانت التاء عارضة بأن يقدر بناء الكلمة على التذكير ثم يعرض لحاق التاء وجب إبدال الضمة كسرة، وتصحيح الياء كما يجب ذلك مع التجريد وذلك نحو تَوَانٍ الأصل فيه تَوَانِي، فأبدلت الضمة كسرة فصار تَوَانِيًا، لكنه خُفِّفَ بإبدال ضمته كسرة لأنه ليس في الأسماء المتمكنة ما آخره واو قبلها ضمة لازمة، فإذا لحقت التاء قلت: تَوَانِيَةٌ، لأنها عارضة فلا اعتداد بها.

= «المضوفة» جار ومجرور متعلق بدعا «حتى» للغاية وأن بعدها مضمرة «يلبغ» فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد حتى «الساق» مفعول به «مترى» فاعل يلبغ والياء مضاف إليه.

الشاهد: قوله: «مضوفة» فإن القياس فيه مضيئة.

مواضعه: ذكره الأشموني ٨٤٨/٣، وابن يعيش ٨١/١٠.

فإن قلت: من أين يعلم أن مراده غير العارضة؟.

قلت: من تقييده بنحو مقدرة وقوله: (كذا إذا كسبعان صيره) يعني أنه يجب إبدال الياء بعد الضمة واوًا قبل زيادتي فعلان كبناء مثل سُبُعان من الرمي، وهو اسم موضع فتقول فيه رَمُوان وأصله رَمِيان، قلبت الياء واوًا وسلمت الضمة؛ لأن الألف والنون لا يكونان أضعف حالًا من التاء اللازمة في التحصن من الطرف.

وَإِنْ تَكُنْ عَيْنًا لِفَعْلَى وَصَفًا فَذَلِكَ بِالْوَجْهِينِ عَنْهُمْ يُلْفَى

أى: وإن تكن الياء المضموم ما قبلها عينا لفعلى وصفا جار فيها وجهان:

أحدهما: إبدال الضمة كسرة فتصح الياء، والآخر: إبقاء الضمة فتقلب الياء واوًا فتقول فى أنثى الأكيْس والأضيْق الكيسى والضيقى، على الأول، والكوسى والضوقى على الثانى، قال الشارح: ترديدا بين حملة على مذكوره تارة وبين رعاية الزنة أخرى.

تنبيهان:

الأول: فهم من قوله وصفاً أن فعلى إذا كانت اسماً تقلب ياؤها واوًا نحو طُوبَى وهو اسم مصدر من الطيب، وقد قرئ ﴿طَيْبَى لَهُمْ...﴾^(١) وهو قليل.

الثانى: كلام الناظم هنا مخالف لكلام سيبويه ومن تبعه من أهل التصريف من وجهين: أحدهما: أنه أجاز فى فعلى وصفاً وجهين وهم جزموا بأحدهما، فقالوا: تقلب ياء فعلى اسماً واوًا كطوبى والكوسى وهما من الطيب والكيس ولا تقلب فى الصفة، ولكن يكسر ما قبلها فتسلم الياء نحو: «مِشِيَّةٌ حَيْكَى» يقال حاك فى مشيته يحيك حيكانا - إذا حرك منكبيه - و﴿قِسْمَةٌ ضِيْزَى﴾^(٢) أى جائرة من قولهم: ضازه حقه يضيّزه إذا بخسه وجر عليه فيه، والأصل ضيزى وحيكى - بالضم - لأنه ليس فى الصفات فعلى - بالكسر - وفيه فعلى - بالضم - فأبدلوا من

(١) من الآية ٢٩ من سورة الرعد.

(٢) من الآية ٢٢ من سورة النجم.

الضمة كسرة لتصح الياء على حد فعلهم في يُّضِرُّ فرقاً بين الاسم والصفة، قال بعضهم: ولم يأت من الصفات غير هذين يعني: حيكى وضيضى، والآخر أنهم ذكروا أنثى الأفعال في باب الأسماء فحكّموا لها بحكم الأسماء أعنى: إقرار الضمة وقلب الياء واوا، وظاهر كلام سيبويه أنه لا يجوز فيها غير ذلك وذكرها المصنف في باب الصفات، وأجاز فيها الوجهين، ونص على أن الوجهين في ذلك، مسموعان من العرب، وقال الشلوين: لم يجرى من هذا مقلوبا إلا فعلى أنثى أفعال، ولم يجرى اسما ولا صفة دونها، وهذا كله قياس من النحويين جعلوه نظير فعلى وهو عكسه. انتهى وكأنه لم يعتد بطوبى أو رآه تأنيث الأطيع.

فصل

[إذا اعتلت لام فعلى]

مِنْ لَامٍ فَعَلَى اسْمًا أْتَى الْوَاوُ بَدَلًا يَاءٍ كَتَقَوَى غَالِبًا جَا ذَا الْبَدَلِ

إذا اعتلت لام فعلى - بفتح الفاء - فتارة تكون لامها واوا، وتارة تكون ياء . فإن كانت واوا سلمت فى الاسم كالدعوى وفى الصفة نحو نَشَوَى^(١) فلم يفرقوا فى ذوات الواو بين الاسم والصفة، وإن كانت ياء سلمت فى الصفة نحو خَزَيَا وَصَدَيَا، وقلبت واوا فى الاسم كالتقوى والفتوى والبقوى^(٢) فرقًا بين الاسم والصفة، وأوثر بهذا الإعلال (لأنه أخف)^(٣)، فكان أحمل، وأكثر النحويين يجعلون هذا مطردًا، وقال بعضهم: شذ من ذلك لفظة واحدة وهى قولهم: «طَفِيَا» لولد البقر فجاءت بالياء وكان القياس طَغُوا - بالواو - وزاد فى شرح الكافية لفظتين قال فيه: وإنما قال غالبًا احترازًا من الرِّبَا بمعنى الرائحة والطغيا وهو ولد البقرة الوحشية، وسَعِيَا اسم موضع، انتهى . والذى ذكره سيبويه وغيره من النحويين أن الربا صفة وليس بشاذ والأصل رائحة ربا أى: مملوءة طيبًا .

تنبيه:

ما ذكره الناظم هنا وفى شرح الكافية موافق لمذهب سيبويه وأكثر النحويين، أعنى فى كون إبدال الياء واوا فى فعلى الاسم مطردًا، وإقرار الياء فيها شاذ، وعكس فى التسهيل فقال: وشذ إبدال الواو من الياء لآما لفعلى اسمًا، وقال أيضا فى بعض تصانيفه: من شواذ الإعلال إبدال الواو من الياء فى فعلى اسمًا كالتَشَوَى والتَقَوَى والعنوى^(٤) والفتوى والأصل فيهن الياء .

(١) نشوى: بلد بأذربيجان .

(٢) البقوى: من الإبقاء - وهى الرحمة والرعاية .

(٣) أ، جـ .

(٤) العنوى: فى النسخ رسم هذا المثال ولم أجد له ذكرا فى القاموس، ولا فى المصباح ولا فى غيرهما، والذى فى كتب اللغة، والعنوة بناء التانيث، وفسرت بالقهر والمودة .

ثم قال:

وأكثر النحويين يجعلون هذا مطرداً، وألحقوا بالأربعة المذكورة: الشَّرْوَى والطَّغْوَى واللَّقْوَى والدَعْوَى^(١) زاعمين أن أصلها الياء، والأولى عندي جعل هذه الأواخر من الواو سداً لباب التكرير من الشذوذ، ثم قال: ومما يبين أن إبدال يائها واواً شاذ تصحيح الرِّبَاً وهى الرائحة، والطَّغْيَا، وهى ولد البقرة الوحشية تفتح طاؤها وتضم، وسعياً اسم موضع.

فهذه الثلاثة الجائية على الأصل والتجنب للشذوذ أولى بالقياس عليها، انتهى.

وتعقب احتجاجه بهذه الثلاثة، أما «ربياً» فقد جعلها سيبويه صفة قال: ولو كانت اسماً لقلت رَوَى - وأما «طغياً» فلا دليل فيه لأنه قد نقل فيه ضم الطاء فمن فتح أقر الياء استصحاباً للغة الضم، وأما «سعياً» فهو علم ويحتمل أن يكون منقولاً من صفة كخزياً وصدياً.

بالعكس جاء لامُ فعلِي وصَفَاً وَكَوْنُ قُصْوَى نَادِرًا لَا يَخْفَى

إذا اعتلت لام فعلى - بضم الفاء - فتارة تكون لامها ياء، وتارة تكون واواً؛ فإن كانت ياء سلمت فى الاسم نحو الفُتْيَا، وفى الصفة نحو القُصْيَا تأنيث الأقصى، فلم يفرقوا فى فُعَلَى من ذوات الياء بين الاسم والصفة، كما لم يفرقوا فى فعلى - بالفتح - من ذوات الواو كما سبق، وإن كانت واواً سلمت فى الاسم نحو حُرْوَى - اسم موضع - وقلبت ياء فى الصفة نحو الدنيا والعليا فهذا معنى قوله: (بالعكس).

وشذ من ذلك كالقُصْوَى فى لغة غير تميم، وأما تميم فيقولون: «القُصْيَا» على القياس، وشذ أيضاً «الحلْوَى» عند الجميع.

(١) الشروى: بمعنى مثل يقال لك شرواه أى: مثله.

والطغوى: بمعنى الطغيان.

واللقوى: كذا فى النسخ - بالقاف - ولم أجد له ذكراً فى القاموس وغيره، والذى فيه اللغوى - بالعين - بمعنى اللغو، وهو ما لا يعتد به من كلام أو غيره.

تنبيه:

ما ذكره المصنف من أن لام فعلى إذا كانت واواً تبدل ياء في الصفة وتسلم في الاسم مخالف لقول أهل التصريف، فإنهم يقولون: إن فعلى إذا كانت لامها واواً تقلب في الاسم دون الصفة ويجعلون «حزوى» شاذاً، وقال المصنف في بعض كتبه: النحويون يقولون هذا الإعلال مخصوص بالاسم ثم لا يمثلون إلا بصفة محضة أو بالدنيا، والاسمية فيها عارضة، ويزعمون أن تصحيح حزوى شاذ كتصحيح «حيوة»، وهذا قول لا دليل على صحته، وما قلته مؤيد بالدليل وموافق لقول أئمة اللغة.

حكى الأزهرى عن الفراء وابن السكيت أنهما قالوا:

ما كان من التعوت مثل الدنيا والعليا فإنه بالياء، فإنهم يستقلون الواو مع ضمة أوله، وليس فيه اختلاف، إلا أن أهل الحجاز أظهروا الواو في القُصوى، وبنو تميم قالوا: القصيا. انتهى.

وأما قول ابن الحاجب بخلاف الصفة كالحزوى يعنى تأنيث الأغرزي، قال ابن المصنف: هو تمثيل من عنده، وليس معه نقل، والقياس أن يقال: الغزيا كما يقال العليا.

فصل

[إذا اجتمعت الواو والياء وسكن ما قبلها]

إِنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا وَاتَّصَلَ وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيًّا
فَيَاءِ الْوَاوِ أَقْلِبْنِ مُدْغِمًا وَشَدَّ مُعْطَى غَيْرِ مَا قَدْ رُسِمًا

حاصل هذا الفصل أن الواو والياء إذا اجتمعا وسكن سابقهما وجب إبدال الواو ياء ثم الإدغام، وذلك مشروط بشروط:

الأول أن يتصلا، أعنى: أن يكونا في كلمة واحدة، فلو كانا في كلمتين نحو «فو يوسف» وهذا «فوزيد» لم يجز الإبدال والإدغام.

الثاني: أن يكون سكون السابق أصليا، فلو كان عارضا نحو قَوَى مخفف قوى لم تبدل ولم تدغم.

الثالث: ألا يكون الساكن بدلا غير لازم نحو رُوِيَّةٌ مخفف رُوِيَّة، فلا يبدل لعروضه، وحكى الكسائى الإدغام فى روياء إذا خفت وسمع من يقرأ ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّيَا تَعْبُرُونَ﴾ (١).

فإن كانت بدلا لازما نحو أَيْم وهو مثال أُبْلِم من الأيمة أصله أُويم، فأبدلت الهمزة الثانية واوا، لانضمام التى قبلها فصار أُويم، وهذا بدل لازم فقلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء فصار أيم، وهذان الشرطان مأخوذان من قوله: (ومن عروض عريا) أى من عروض ذات أو من عروض سكون.

فمثال ما اجتمعت فيه الشروط سَيِّد وأصله سَيِّود، لأنه فيعمل من ساد يسود، ومرمى أصله مرموى لأنه مفعول من رمى يرمى، فأبدلت الواو فيهما ياء ثم أدغمت أولى الياءين فى الأخرى.

تنبيهات:

الأول: لوجوب الإبدال فى هذا النوع شرط رابع لم ينبه عليه هنا، وهو ألا يكون الثانى واوا تحركت لفظا فى أفراد وتكسير غير لازم بعد ياء التصغير نحو جدول، فلك فى تصغيره وجهان:

(١) من الآية ٤٣ من سورة يوسف.

أحدهما: جُدَيْلٌ بالإبدال والإدغام على القياس وهو الأرجح.
والآخر: جُدْيُولٌ - بالتصحیح.

وقوله: (وشذ معطى غير ما قد رسما) يشمل ثلاثة أضرب:

أحدهما: ما أبدل وأدغم ولم يستوف الشروط كقولهم فى الرؤيا رِيًّا، وقد قرأ بعضهم ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرِّيَاءِ تَعْبُرُونَ﴾ وحكى الفراء فى روية مخفف رؤية رِيَّة - بالإدغام، وقال فى شرح الكافية: وحكى بعضهم اطرادهم على لغة، وقاس بعضهم عارض السكون على عارض البدلية فقال: فى قوَى مخفف قوَى فى - بالإدغام وهو ضعيف.

الثانى: ما صحح مع استيفاء الشروط كقولهم للسَّنور ضَيَّونَ، وَعَوَى الكلب عَوِيَّةً، ويومٌ أَيومٌ^(١).

والثالث: ما أبدل فيه الياء واواً وأدغمت الواو فى الواو كقولهم: عوى الكلب عَوَّةً وهو نَهْوٌ عن المنكر.

مِنْ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ بِتَحْرِيكِ أَصْلٍ أَلْفًا أَبْدِلَ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلٍ

يجب إبدال كل ياء أو واو تحركت بعد فتح ألفا بشروط:

الأول: أن يكون التحريك أصلياً، احترازاً من أن يكون عارضاً نحو جَيْلٍ وتَوَمَّ مخففى جَيْئَلٍ وتَوَامٍ.

والثانى: أن يكون الفتح متصلاً احترازاً من أن يكون منفصلاً بحرف نحو زَاى وواو، فإن الألف فاصلة، أو يكون من كلمة أخرى نحو إن يزيد ومق، فإنه لا يؤثر.

والثالث: أن يكون اتصاله أصلياً احترازاً من نحو بناء مثل عَلِيَّبُ^(٢) من الرمي أو الغزو فتقول فيه رُمِيٍّ وَغَزُوٍّ - منقوصاً - ولا تقلب الواو والياء أَلْفًا، لأن اتصال

(١) أيوم: أى: كثير الشدة.

(٢) العلبط: بضم العين وفتح اللام وكسر الموحدة: الضخم.

الفتحة بها عارض بسبب حذف الالف، إذ الأصل رُمَائِيٌّ وَغَزَاوِيٌّ؛ لأن عَلِبَطًا
أصله عَلَابِطٌ.

فإن قلت: لا يؤخذ هذا الشرط من النظم.

قلت: بل من قوله: (متصل) فإن هذا منفصل تقديراً واتصاله عارض فيكون
المعنى بعد فتح متصل لفظاً وتقديراً، فهذه الشروط لابد من اعتبارها في الإعلال
المذكور ولا يشترط معها في إعلال اللام إلا شرط واحد وهو ألا يتصل بها ألف
ولا ياء مشددة، وأما العين فيشترط في إعلالها مع هذه الشروط الثلاثة شروط
أخر.

أولها: ألا يسكن ما بعدها، وثانيها: ألا يكون ما هي فيه فعلا على فعل ذا
أفعل أو متصرفا منه، وثالثها: ألا يكون ما هي فيه فعلا واويا على افتعل بمعنى
تفاعل أو مصرفا منه. ورابعها: ألا يعل ما وليها، وخامسها: ألا يكون ما هي فيها
اسما مختوما بزيادة تختص بالأسماء، وسادسها: ألا تكون هي بدلا من حرف لا
يعل - وسيأتي الكلام على هذه الشروط مفصلا إن شاء الله تعالى.

فمثال ما يعل لاستيفاء الشروط وهي لام رمى ودعا أصلهما رمى ودعو،
فقلبت الياء والواو ألفا لما تقدم.

ومثال ذلك وهو عين باع وقال، أصلهما بيع وقول، فقلبت الياء والواو ألفا
لذلك، وقد أشار إلى أول هذه الشروط الستة بقوله:

إِنْ حُرِّكَ التَّالِيَّ وَإِنْ سَكُنَ كَفَّ إِعْلَالُ غَيْرِ اللَّامِ.....

يعنى: أن إعلال الياء والواو بالإعلال المذكور إذا كانا غير مشروط بأن
يتحرك تاليهما كما مثلنا به، فإن سكن تاليهما منع الإعلال وكفه مطلقاً نحو بيان
وغيور وطويل وخورتنق، وأما اللام فقد بين حكمها بقوله:

وَهِيَ لَا يُكْفَى.....

إِعْلَالُهَا بِسَاكِنِ غَيْرِ أَلْفٍ أَوْ يَاءِ التَّشْدِيدِ فِيهَا قَدْ أَلْفٌ

لما كانت اللام محل التغيير لم يكف إعلالها الساكن كما كف إعلال العين ما لم تكن ألفاً أو ياء مشددة فإنهما يكفان إعلالها دون غيرهما من السواكن، فالألف نحو رَمِيًا وَعَزَوًا، والياء المشددة نحو عَلَوِيّ، لأنهم لو أعلوا قبل الألف لاجتمع ساكنان، فيحذف أحدهما فيصير اللفظ رمى وعزا، فلا يُدرى للمثنى هو أم للمفرد.

وأما: رحيان وعصوان، فمحمول عليه لأنه من بابه، وأما نحو علويّ، فلا تبدل واوه ألفاً لأنها في موضع تبدل فيه الألف واواً، فإن ولى اللام غير الألف والياء المشددة من السواكن أعلت نحو يَخْشُونَ أصله يخشون، فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتقى ساكنان فحذفت الألف لالتقاء الساكنين، وكذلك تقول في جمع عصا - مسمى به - قام عَصَوْنَ، والأصل عَصَوُونَ، ففعل به ما ذكر في يخشون، وعلى هذا لو بنيت من الرمي مثل عنكبوت قلت رَمِيَّوتٍ والأصل رَمِيَّوتٍ ثم قلب وحذف لملاقة الساكن وسهّل ذلك أمن اللبس إذ ليس في الكلام فَعَلَوْتُ، وذهب بعضهم إلى تصحيح هذا، لكون ما هي فيه واحداً، ثم أشار إلى ثانيها بقوله:

وَصَحَّ عَيْنُ فَعَلٍ وَفَعِلًا ذَا أَفْعَلٍ كَأَغْيِدٍ وَأَحْوَلًا

ما كان من الأفعال على فعل وعينه ياء أو واو واسم فاعله على أفعل لزم تصحيحه حملاً على أفعل لموافقته له في المعنى، لأن فعل من هذا النوع مختص بالألوان والخلق نحو غيد فهو أغيد^(١) وحول فهو أحول، ومصدر فعل هذا محمول عليه في التصحيح أيضاً نحو غيد غيدا وحول حولاً.

واحترز بقوله: (ذا أفعل) من نحو خاف ونحوه فإن وزنه فَعِلٌ، ولكن فاعله متزن بفاعل، ثم أشار إلى ثالثها بقوله:

وَأَنَّ يَبْنَ تَفَاعُلٌ مِّنِ افْتَعَلٍ وَالْعَيْنُ وَاوٌ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلِّ

(١) الأعيد: الناعم البدن، ويقال في الأنثى غيداء وغادة.

إذا كان افتعل واوى العين بمعنى تفاعل صح حملا على تفاعل، لكونه
 بمعناه نحو اجتوروا وازدوجوا بمعنى تجاوروا وتزاجوا، واحترز بقوله: (وإن بين
 تفاعل من افتعل) من أن يكون افتعل لا يدل على التفاعل، وهو الاشتراك فى
 الفاعلية والمفعولية، فإنه يجب إعلاله مطلقا نحو اختان بمعنى خان واجتار بمعنى
 جار، واحترز بقوله: (والعين واو) من أن تكون عينه ياء فإنه يجب إعلاله.

ولو كان دالا على التفاعل، نحو امتاروا وابتاعوا واستافوا^(١) أى تضاربوا
 بالسيف؛ لأن الياء أشبه بالالف من الواو فكانت أحق بالإعلال منها، ثم أشار
 إلى رابعها بقوله:

وإن لَحْرَفَيْنِ ذَا الإِعْلَالِ أُسْتَحِقَّ صُحْحَ أَوَّلٍ وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقُّ

إذا اجتمع في الكلمة حرفا علة واوان أو ياءان أو ياء وواو، وكل منهما
 مستحق لأن يقلب ألفا لتحركه وانفتاح ما قبله، فلا بد من تصحيح أحدهما لثلا
 يجتمع إعلالان والآخر أحق بالإعلال، فاجتماع الواوين كالحوى مصدر حوى إذا
 أسود، ويدل على أن ألف الحوى منقلبة عن واو قولهم فى مثناه: حووان، وفى
 جمع أحوى: حو، وفى مؤنثه حواء، فأصل الحوى حوو، فكل واحدة من
 الواوين تستحق الانقلاب، فإن قلبناهما لالتقى ألفان فيجب حذف أحدهما لالتقاء
 الساكنين، ثم حذف الآخر لملاقاة التنوين فيبقى اسم متمكن على حرف واحد،
 وذلك ممتنع، وما أفضى إلى الممتنع ممتنع، فلما امتنع إعلالهما معا وجب إعلال
 أحدهما، وكان الثاني أحق بذلك لأن الطرف محل التغيير والعين متحصنة
 بوقوعها حشوا واجتماع الياءين كالحيا للغيث - وأصله حى، فأعلت الياء الثانية لما
 تقدم، واجتماع الواو والياء كالهوى، أصله هوى فأعلت الياء على ما ذكر فى
 الحوى.

(١) بمعنى: تمايزوا وتبايعوا وتسايفوا.

وهكذا يفعل في كل ما جاء من هذا النوع إلا ما شذ من نحو غاية وأصله غيِّية، فأعلت الياء الأولى وصحت الثانية، وسهل ذلك كون الثانية لم تقع طرفاً، ومثل غاية في ذلك ثاية - وهي حجارة صغار يضعها الراعى عند متاعه فيثوى عندها - وطاية - وهي السطح والدكان أيضاً - وكذلك آية عند الخليل أصلها آيئة، فأعلت العين شذوذاً، وفي آية خمسة مذاهب غير مذهب الخليل ذكرتها في غير هذا الموضع، وإلى غاية وأخواتها أشار بقوله: (وعكس قد يحق)، ثم أشار إلى خامسها بقوله:

وَعَيْنٌ مَا آخِرُهُ قَدْ زِيدَ مَا يَخْصُ الْأِسْمَ وَأَجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا

لما كان الإعلال فرعا والفعل فرع كان أحق به من الاسم؛ ولهذا إذا كان آخر الاسم زيادة تختص بالأسماء وجب سلامة عينه إذا كانت واواً أو ياء تحركتا وانفتح ما قبلهما؛ لأنه بتلك الزيادة بعد شبهه بما هو الأصل في الإعلال، وذلك نحو جَوْلَانٌ وَسَيِّصْلَانٌ، فإنهما قد ختما بزيادة تختص بالأسماء، وهي الألف والنون فصحت عينهما لذلك، وما جاء من هذا النوع مُعَلَّأً عد شاذاً نحو: داران وماهان^(١) وقياسهما دَوْرَانٌ وَمَوْهَانٌ وخالف المبرد في هذا فزعم أن الإعلال هو القياس، وعليه جاء داران وماهان، والصحيح الأول وهو مذهب سيبويه.

تنبيهات:

الأول: زيادة تاء التأنيث غير معتبرة في التصحيح؛ لأنها لا تخرجه عن صورة فعل لأن تاء التأنيث تلحق الماضي، فلا يثبت بلحاقها مبينة في نحو: قَالَةٌ وبِأَعَةٍ، وأما الحَوَكَّة فتصحيحه شاذ باتفاق.

(١) قيل: إن داران وماهان - أعجميان فلا يحسن عدتهما فيما شذ.

الثانى: اختلف فى ألف التائىث المقصورة فى نحو صَوْرَى - وهو اسم ماء - فذهب المازنى إلى أنها مانعة من الإعلال؛ لاختصاصها بالاسم.

وذهب الأخفش إلى أنها لا تمنع الإعلال، لأنها لا تخرجه عن شبه الفعل، لأنها فى اللفظ بمنزلة ألف فعلاً، فتصحیح صَوْرَى عند المازنى مقيس، وعند الأخفش شاذ لا يقاس عليه؛ فلو بنى مثلها من القول لقييل على رأى المازنى: قَوْلَى، وعلى رأى الأخفش: قَالَا، وقد اضطرب اختيار الناظم فى هذه المسألة، فاختار فى التسهيل مذهب الأخفش، وفى بعض كتبه مذهب المازنى، وبه جزم الشارح، واعلم أن ما ذهب إليه المازنى هو مذهب سيويه.

الثالث: لم ينبه الناظم هنا على الشرط السادس، وهو ألا تكون العين بدلا من حرف لا يُعَلَّ وقد ذكره فى التسهيل، واحترز به عن قولهم فى شجرة: شِيرة، فلم يعلوا لأن الياء بدل من الجيم، قال الشاعر^(١):

إِذَا لَمْ يَكُنْ فَيَكُنْ ظِلٌّ وَلَا جَنَى فَابْعَدْكُنَّ اللَّهُ مِنْ شِيَرَاتِ

الرابع: قال فى الكافية:

وقد يَكْفُ سببَ الإعلالِ أَنْ يُنَابَ عَنْ حَرْفٍ بِتَصْحِيحِ قَمِنِ

(١) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من الطويل - .

اللغة: «ولا جنى» - بفتح الجيم - وهو ما يجتنى من الشجر «فأبعدكن الله» أى: لعنكن الله: يقال أبعد الله . أى لعنه .

والخطاب للأشجار التى ليس لها ظل ولا ثمر .

والإعراب: «إذا» للشرط «لم» حرف نفي وجزم وقلب، وجملة «لم يكن فيكن ظل» وقعت

فعل الشرط وظل مرفوع لأنه اسم كان وفيكن مقدا خيره «ولا جنى» عطف على «ظل»

«فأبعدكن الله» الفاء واقعة فى جواب الشرط وأبعدكن الله جملة من الفعل والفاعل

والمفعول جوابا للشرط .

الشاهد: قوله «شيرات» فإن الياء فيه بدل من الجيم لأن أصله شجرات .

مواضعه: ذكره الأشمونى ١٥٩ / ٣ .

فهذا شامل لنوعين:

أحدهما: ما هو بدل من حرف لا يعل نحو: شيرة فى شجرة، وقد تقدم.
والثانى: ما هو حال محل حرف لا يعل، وإن لم يكن بدلا نحو: أيس
بمعنى يش، فيضعون الهمزة موضع الياء، والياء موضع الهمزة، ويصححون
الياء، وإن تحركت وانفتح ما قبلها، لأنها وقعت موقع الهمزة، والهمزة لو كانت
فى موضعها لم تبدل، فعوملت الياء معاملةتها لوقوعها موقعها، هكذا قال فى
شرح الكافية.

وهذا النوع الثانى لم يخرج بشىء من الشروط الستة المتقدمة، فيكون هذا
شرطا سابعا.

وذكر بعضهم: أن أيس إنما لم يعلّ لعروض اتصال الفتحة به، لأن الياء فاء
الكلمة فهى فى نية التقديم والهمزة قبلها فى نية التأخير، وعلى هذا فيستغنى عن
هذا الشرط بما سبق من اشتراط أصالة اتصال الفتحة.

الخامس: ذكر ابن بابشاذ لهذا الإعلال شرطا آخر، وهو ألا يكون التصحيح
للتنبية على الأصل المرفوض، قال: واحترز من مثل الخونة والحوكة. انتهى، وهو
غير محتاج إليه لأن هذا مما شذ مع استيفائه الشروط، ومثل ذلك فى الشذوذ
قولهم رَوَّحَ وَغَيَّبَ جمع رَائِحٍ وَغَائِبٍ، وَعِفَّوَةٌ جمع عِفْوَةٍ - وهو الجحش، قال
الشارح: لأن تاء التانيث غير مختصة بالأسماء، يعنى: فى عفوّة.

وَقَبْلَ بَا أَقْلِبُ مِيمًا نُؤْنًا إِذَا كَانَ مُسَكَّنًا كَمَنْ بَتَّ أَنْبَدًا

فى النطق بالنون الساكنة قبل الباء عسر، لاختلاف مخرجيهما مع مباينة لين
النون وغطتها لشدة الباء، فذلك وجب إبدالها قبل الباء ميمًا، لأنها من مخرج الباء
ومثل النون فى الغنة، ولا فرق فى ذلك بين المنفصلة والمتصلة، وقد جمعها فى
قوله:

(كَمَنْ بَتَّ أَنْبَدًا) أى: من قطعك فألقه عن بالك واطرحه. وألف (أَنْبَدًا)

بدل من نون التوكيد الخفيفة.

تنبيهات:

الأول: عبر بعضهم عن إبدال النون ميما بالقلب كما فعل الناظم، والأولى أن يعبر بالإبدال؛ لأن القلب في الاصطلاح إنما يكون في حروف العلة غالباً، وتقدم بيان ذلك.

الثاني: نقل أبو علي ابن أبي الأحوص أحد تلاميذ الشلوين عن الفراء أن النون الساكنة تخفى عند الباء، ولا يحمل على ظاهره، فإن ذلك شيء لم ينقله أحد من النحويين عن العرب، وإنما يحمل على أنه تجوز، فسمى الإبدال هنا إخفاء.

الثالث: قد تبدل النون ميما ساكنة ومتحركة دون باء، وذلك شاذ، فالساكنة كقولهم في حَنْظَل: حَمْظَل، وأمغرتِ الشاة أنغرت^(١) والمتحركة كقولهم في بنان: بَنَام، قال رؤبة^(٢):

يا هَالَّ ذاتِ المنطقِ التَّمَامِ وكَفَّكَ المِخْضَبِ البَنَامِ

(١) إذا خرج لبنها كالمغرة.

(٢) قائلة: هو رؤبة بن العجاج - وهو من الرجز -.

اللغة: «هال» اسم امرأة، منادى مرخم «هالة» منقول من هالة القمر، وهي الدارة المحيطة به «التمتام» من التمتمة - وهي تكرير التاء والميم - المخضب، الذي جعل فيه الخضاب «البنام» المراد: البنان - وهي أطراف الأصابع، والواحدة بنانة ويقال: بنان مخضب، لأن كل جمع يفرق بينه وبين واحده بالهاء - يوحد ويذكر.

المعنى: ينادى المسماة «هالة» ويصفها بأن في نطقها تمتمة وأطراف أصابعها مخضبة.

الإعراب: «يا» حرف نداء «هال» منادى مبني على ضم الحرف المحذوف لأجل الترخيم في محل نصب «ذات» نعت لهال باعتبار محله منصوب بالفتحة الظاهرة، وذات مضاف «والمنطق» مضاف إليه «التمتام» نعت للمنطق مجرور بالكسرة الظاهرة «وكفك» الواو حرف عطف، كف: معطوف على المنطق، وهو مضاف وكاف المخاطبة مضاف إليه مبني على الكسر في محل جر «المخضب» نعت للكف «البنام» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد: قوله: «البنام» حيث أبدل الميم من النون شذوذاً، لتحركها وعدم وجود الباء بعدها.

مواضعه: ذكره الأشموني ٢ / ٨٦٠، وابن هشام ٤ / ٢٩٦، وابن يعيش ١٠ / ٣٣.

فصل

[إذا كانت عين الفعل واوا أو ياء وقبلهما ساكن صحيح]

لِسَاكِنٍ صَحَّ أَنْقَلَ التَّحْرِيكَ مِنْ ذِي لَوْنٍ آتٍ عَيْنٍ فَعَلٍ كَأَبْنٍ

إذا كانت عين الفعل واوا أو ياء وقبلهما ساكن صحيح وجب نقل حركة العين إليه، لاستثقالها على حرف العلة، نحو: «يَقُومُ وَيَبِينُ» والأصل يَقُومُ وَيَبِينُ - بضم الواو وكسر الياء - فنقلت حركة الواو والياء إلى الساكن قبلهما. أعنى: القاف في يقوم والياء في يبين فسكنت الواو والياء.

ثم اعلم أنه إذا نقلت حركة العين إلى الساكن قبلها؛ فتارة تكون العين مجانسة (للحركة المنقولة، وتارة تكون غير متجانسة)^(١).

(فإن كان مجانسة)^(٢) لها لم تُغَيَّرْ بِأَكْثَرٍ مِنْ تَسْكِينِهَا بَعْدَ النِّقْلِ، وَذَلِكَ بِأَنَّ تَكُونَ الْحَرَكَةَ ضَمًّا وَالْعَيْنَ وَآوًا، أَوْ كَسْرًا وَالْعَيْنَ يَاءً، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَمْثِيلُهَا بِيَقُومُ وَيَبِينُ.

وإن كانت غير متجانسة لها أبدلت حرفا يجانس الحركة، فإذا كانت الحركة فتحة والعين واوا أو ياء أبدلت العين ألفا نحو أقام وأبان. أصلهما أقوم وأبين، فلما نقلت الفتحة إلى الساكن بقيت العين غير مجانسة لها، فقلبت ألفا.

وإذا كانت الحركة كسرة والعين واوا نقلت الكسرة، ثم قلبت الواو ياء لتجانس الكسرة نحو يُقِيمُ أصله يَقُومُ، ففعل به ما ذكر، ولهذا النقل شروط:

الأول: أن يكون الساكن المنقول إليه صحيحا، فإن كان حرف علة لم ينقل إليه نحو قَاوَلٌ وَبَيَّعَ وَعَوَّقَ وَيَبَّيَّنَ، وكذا الهمزة لا ينقل إليها نحو يَأْيَسُ مُضَارِعٌ أَيَسَ، لأنها معرضة للإعلال بقلبها ألفا، نص على ذلك في التسهيل.

فإن قلت: لم يستثن الهمزة هنا.

قلت: الهمزة قد عدتها المصنف من حروف العلة؛ فقد خرجت بقوله:

(صح).

(٢) ب.

(١) ب.

الثانى: الا يكون الفعل فعل تعجب، نحو ما أبين الشيء وأقومه، وأبين به وأقوم به، حملوه على نظيره من الأسماء فى الوزن والدلالة على المزية، وهو أفعال التفضيل.

الثالث: الا يكون من المضاعف اللام، نحو ابيض واسودّ، وإنما لم يعملوا هذا النوع لثلا يلتبس مثال بمثال، وذلك أن ابيض لو أعلنت عينه بالإعلال المذكور، لقليل فيه باض، وكان يظن أنه فاعل من البضاضة، وهى نعومة البشرة، وذلك خلاف المراد فوجب صون اللفظ مما يؤدى إليه.

الرابع: الا يكون فى المعتل اللام، نحو أهوى، فلا يدخله النقل لثلا يتوالى إعلالان، وإلى هذه الشروط الثلاثة أشار بقوله:

مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلٌ تَعَجُّبٍ وَلَا كَايِضٌ أَوْ أَهْوَى بِلَامٍ عِلَلًا

وزاد فى التسهيل شرطا آخر، وهو الا يكون موافقا لفعل الذي بمعنى افعل نحو يعور ويصيد مضارعا عور وصيد، وكذا ما تصرف منه نحو أعوره الله، وكأنه استغنى عن ذكره هنا بذكره فى الفصل السابق فى قوله: (وصح عين فعل وفعلًا... ذًا أفعل) فإن العلة واحدة.

ومثل فعل فى ذًا الإعلال اسم ضاهى مضارعا وفيه وسم

يعنى أن الاسم المضاهى للمضارع - وهو الموافق له فى عدد الحروف والحركات - يشارك الفعل فى وجوب الإعلال بالنقل المذكور، وبشرط أن يكون فيه وسم يمتاز به عن الفعل، فاندرج فى ذلك نوعان:

أحدهما: ما وافق المضارع فى وزنه دون زيادته كمكان، فإنه موافق للفعل فى وزنه وفيه زيادة تنبئ عن أنه ليس من قبيل الأفعال وهى الميم؛ فاعل، وكذلك نحو مقيم ومبين ولو بنيت من البيع مفعلة - بالفتح - قلت: مباعة أو مفعلة - بالكسر - قلت مبيعة أو مفعلة - بالضم - فعلى مذهب سيبويه تقول مبيعة أيضا، وعلى مذهب الأخفش تقول مبيعة. وسبق ذكر مذهبهما.

والآخر: ما وافق المضارع في زيادته دون وزنه، كبناء مثل تحلئ من البيع فتقول فيه تبيع بالإعلال المذكور لكونه موافقا للفعال في عدد حروفه وحركاته وزيادته إلا في وزنه؛ لأن تفعلا - بكسر التاء - ليس من الأبنية المخصوصة بالأسماء، وإذا بنيت من البيع مثل تُرتب^(١) قلت: تُتبع على مذهب سيبويه، وتُتبع على مذهب الأخفش لأن تفعلا - بضم التاء - ليس من أوزان الأفعال، بل هو من الأوزان المخصوصة بالأسماء كتفعل - بكسر التاء.

وأما ما شابه المضارع في وزنه وزيادته معاً، فيجب تصحيحه نحو ابيض واسود وأطول منه وأبين، ولو بنيت من البيع مثل تضرب أو تقتل قلت: تَبَّيع بالتصحيح لموافقته للفعال في الأمرين معاً.

والحاصل أنه لا يعمل الاسم المشابه للفعال حركة وسكوناً إلا إذا خالفه في حركة نحو تبيع مثال تحلئ من البيع أو زيادة في أوله نحو مقام. فإن قلت: ولم كان ذلك؟

قلت: لأنه إذا شابه الفعل من كل وجه وأعل توهم كونه فعلاً فوجب تصحيحه لئلا يلتبس بالفعال.

فإن قلت: يتقضى هذا بنحو يزيد وتزيد - علمين - فإنهما أعلا مع موافقة الفعل في الأمرين.

قلت: هذان ونحوهما مما نقل من الفعل بعد الإعلال، لا أنه أعل بعد تقديره اسماً.

ومن ذلك: أبان عند من لم يصرفه، فإن وزنه أفعال أعل في حال الفعلية ثم سمي به، وأما من صرفه فهو عنده فعال، وليس من هذا الباب.

وبهذا تعلم أن استدلال بعضهم على أنه فعال بأنه لو كان أفعال لم يعمل لأنه من قبيل الأسماء ضعيف، لأنه كيزيد ونحوه مما نقل بعد الإعلال.

(١) الترتب: بناءين مضمومتين وتفتح الثانية - الشيء المقيم الثابت.

تنبيه:

ما تقدم من إعلال نحو تبيع مثال تحلي، لكونه خالف المضارع بكسر أوله هو مذهب النحويين كافة إلا المبرد فإنه يصحح ذلك ونحوه، لأنه ليس مبنيًا على فعل، فتقول تبيع - بالتصحيح - وتقول في مثل ترتب من القول تقول - بالتصحيح أيضا، وكذلك يشترط في إعلال نحو مقام مناسبة الفعل، وتقول: إن مقاما ومباعا ونحوهما مما خالف الفعل بزيادته، وإنما اعتلت لأنها مصادر لفعل أو اسم مكان، لا لأنها على وزن الفعل، ومدین ومريم ومكورة، عنده وارد على القياس، إذ لا فعل لها فتحمل عليه وهي عند غيره مما شذ من الإعلال، والتصحيح مذهب الجمهور، ويدل على فساد ما ذهب إليه إعلال عين معيشة ومثوبة وليس بمصدرين ولا اسمي مكان، إنما هما اسمان لما يعاش به من خير أو شر:

ومفعلٌ صُحِّحَ كالمفعَالِ .

كان حق مفعل أن يعل لأنه على وزن تعلم، وزيادته خاصة بالأسماء أعنى الميم، فكان فيه موافقة الفعل من وجه ومخالفته من وجه، وذلك يقتضى إعلاله، لكنه صحح لشبهه لفظا ومعنى بما يستحق التصحيح وهو مفعال لأنه غير موازن للفعل لأجل الألف التي قبل لامه، أما شبهه به لفظا فواضح، وأما شبهه به معنى فلأن كلا منهما يكون آلة كمخيط ومكيال، وصفة مقصودا بها المبالغة كمهمز ومحضار، فسوى بينهما في التصحيح، وإلى سبب تصحيح مفعل أشار بقوله (كالمفعال) فعلة تصحيحه عنده شبهه بمفعال وقد صرح بذلك في غير هذا النظم، وقد ذكر كثير من أهل التصريف أن علة تصحيحه كونه مقصورا من مفعال فهو هو غير أنه قصد.

وَأَلْفَ الْإِفْعَالِ وَاسْتَفْعَالِ
أَزِلْ لِدَا الْأَعْلَالِ . وَأَلْتَا الزَّمَّ حَوْضُ وَحَذَفَهَا بِالنَّقْلِ رَبَّمَا عَرَضَ

إذا كان المصدر على إفعال أو استفعال، مما أعلت عينه، حمل على فعله في الإعلال فتنتقل حركة عينه إلى فائه، ثم تقلب ألفا لتجانس الفتحة، فيلتقى ألفان، فتحذف إحداهما لالتقاء الساكنين، ثم تعوض عنها تاء التانيث، وذلك نحو إقامة



واستقامة أصلهما إقوام واستقوام، فنقلت فتحة الواو إلى القاف، ثم قلبت الواو ألفا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها، فالتقى ألفان الأولى بدل العين والثانية ألف إفعال واستفعال فوجب حذف أحدهما.

واختلف النحويون أيتهما المحذوفة؟ فذهب الخليل وسيبويه إلى أن المحذوفة ألف إفعال واستفعال، لأنها الزائدة، ولقربها من الطرف، ولأن الاستفعال بها حصل وإلى هذا ذهب الناظم؛ ولذلك قال: (وَأَلْفُ الْإِفْعَالِ وَاسْتِفْعَالٍ . . . أَرْل . . .). وذهب الأخفش والفراء إلى أن المحذوفة بدل عين الكلمة، والأول أظهر، ولما حذفت الألف عوض عنها تاء التأنيث فقبل: إقامة واستقامة.

وأشار بقوله: (وحذفها بالنقل ربما عرض) إلى أن هذه التاء التي جعلت عوضا قد تحذف، فيقتصر في ذلك على ما سمع، ولا يقاس عليه، كقولهم: أراء إراء واستقام استقاما، قال الشارح: ويكثر ذلك مع الإضافة كقوله تعالى: ﴿وَأَقَامَ الصَّلَاةَ﴾ فهذا على حد قوله^(١):

وَأَخْلَفُوكَ عِدَّ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا

(١) قائله: هو أبو أمية - الفضل بن العباس - بن عتبة بن أبي لهب - وهو من البسيط - وصدره: إن الخليل أجدوا البين فأنجدوا.

اللغة: «الخليط» المخالط الذي يخالط المرء في جميع أموره «البين» الفراق «أجدوا البين» أحدثوا الفراق وجعلوه أمرا جديدا «أنجدوا» بعدوا واندفعوا، ويروى: انصرموا - أي: انقطعوا ببعدهم عنا.

المعنى: يجرد الشاعر من نفسه شخصا يخاطبه ويقول له: إن أصحابك وأصدقاءك الذين عاشروك، قد أحدثوا بينك وبينهم فرقة، وبعدوا عنك وأخلفوا ما كانوا قد وعدوك به وعاهدوك عليه، من دوام الألفة وطول عهد القرب والمودة.

الإعراب: «إن» حرف توكيد ونصب، «الخليط» اسم إن «أجدوا» فعل ماض، وواو الجماعة فاعله «البين» مفعول به لأجدوا، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر إن «فأنجدوا» الفاء عاطفة. المجرد: فعل ماض وواو الجماعة فاعله «وأخلفوك» الواو عاطفة أخلف فعل ماض وواو الجماعة فاعله وكاف الخطاب مفعول أول مبني على الفتح في محل نصب «عد» مفعول ثان «الأمر» مضاف إليه «الذي» اسم موصول نعت للأمر «وعدوا» فعل ماض وفاعله، والجملة لا محل لها صلة الموصول، والعائد محذوف: الأمر الذي وعدوه.

الشاهد: قوله: «عد الأمر» حيث حذفوا التاء عند الإضافة شذوذا؛ لأن أصله «عدة». مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن هشام ٣٠٩ / ٤، وابن الناظم.

وقال فى شرح الكافية: وامتنع حذفها إلا بسمع كقوله تعالى: ﴿وَأَقَامِ الصَّلَاةَ﴾^(١) قلت: وتقدم مذهب الفراء فى باب الإضافة، قيل وحسن حذف التاء فى الآية مقارنته لقوله تعالى بعد: ﴿وَأَيْتَاءِ الزُّكَاةِ﴾^(٢).

تنبيه:

قد ورد تصحيح إفعال واستفعال وفروعهما فى الفاظ: منها أعولَ إعوألا، وأغيمت السماء إغياماً، واستحوذ استحواداً، واستغفل الصبي استغياً^(٣) وهذا عند جمهور النحويين شاذ يحفظ ولا يقاس عليه، وذهب أبو زيد إلى أن ذلك لغة يقاس عليها، وحكى الجوهري عنه أنه حكى عن العرب تصحيح أفعال واستفعال تصحيحاً مطرداً فى الباب كله، وقال الجوهري فى موضع آخر: تصحيح هذه الأشياء لغة فصيحة صحيحة، وذهب فى التسهيل إلى مذهب ثالث، وهو أن التصحيح مطرد فيما أهمل ثلاثيه، كاستنوق استنواقاً، لا فيما له ثلاثى نحو استقام.

وَمَا لِلْأَفْعَالِ مِنَ الْحَذْفِ وَمَنْ نَقَلَ فَمَفْعُولٌ بِهِ أَيْضًا قَمِنْ
نَحْوُ مَبِيعٍ وَمَصُونٍ وَنَدَّرَ تصحيح ذى الواوِ وَفِي ذِي الْيَاءِ اشْتَهَرَ

إذا بنى مفعول من ثلاثى معتل العين فعل به ما فعل بإفعال واستفعال من نقل حركة عينه وحذف مدته، فإذا بنى مفعول من قال وباع فقيل مقول ومبيع، والأصل مقوول ومبيوع، فنقلت حركة الواو والياء إلى الساكن قبلهما، فالتقى ساكنان الأول عين الكلمة والثاني واو مفعول الزائدة فوجب حذف إحداهما، واختلف فى أيهما حذف، فذهب الخليل وسيبويه إلى أن المحذوف واو مفعول، لزيادتها، ولقربها من الطرف، وذهب الأخفش إلى أن المحذوف عين الكلمة؛ لأن واو مفعول لمعنى، ولأن الساكنين إذا التقيا فى كلمة حذف الأول.

(١) من الآية ٧٣ من سورة الأنبياء، ومن الآية ٣٧ من سورة النور.

(٢) من الآية ٣٧ من سورة النور.

(٣) أعول إعوألا: يطلق بمعنى رفع صوته بالبكاء، ومعنى كثر عياله وأغيمت السماء: أى:

صارت ذات غيم أى سحاب.

فأما ذوات الواو نحو مقول، فليس فيها عمل غير ذلك، لأنه لما حذفت منه إحدى الواوين بقى مقول على لفظه.

وأما ذوات الياء نحو مبيع فإنه لما حذفت واوه على رأى سيبويه بقى مبيع بياء ساكنة بعد ضمة، فجعلت الضمة المنقولة كسرة لتصح الياء، وأما على رأى الأخفش فإنه لما حذفت ياؤه كسرت الفاء وقلبت الواو ياء، فرقا بين ذوات الواو وذوات الياء.

قيل: وقد خالف الأخفش أصله فى هذا، فلإن أصله أن الفاء إذا ضُمت وبعدها ياء أصلية باقية قلبها واواً لانضمام ما قبلها إلا فى الجمع نحو بيض، وقد قلب هاهنا الضمة كسرة مراعاة للعين التى هى ياء مع حذفها، ومراعاتها موجودة أجدر.

فإن قلت: هل يظهر لخلاف الشيخين فى المحذوف ثمرة لفظية؟

قلت: نعم. قال أبو الفتح: سألنى أبو على عن تخفيف مسوء فقلت: أما على قول أبى الحسن فأقول: رأيت مسوءاً، كما تقول فى مَقْرُوءٍ: مَقْرُوءٌ، لأنها عنده واو مفعول، وأما على مذهب سيبويه فيقال: رأيت مسوءاً كما تقول فى خَبَاءٍ: خَبٌّ، فنحرك الواو، لأنها فى مذهبه العين، فقال لى أبو على: كذلك هو وقوله: (وَنَدَّرَ تَصْحِيحُ ذِي الْوَاوِ) أشار به إلى قول بعض العرب: ثوبٌ مَصوونٌ، ومسكٌ مَدووفٌ^(١) وفى القياس على ذلك خلاف منعه الجمهور وأجازته المبرد فى أحد قوليه، وذكر الجوهري: أن بعض النحويين يقيس الإتمام فى الواو، وأنه لغة لبعض العرب، وقال الأستاذ أبو على: حكى ذلك عن الكتاب وقاس عليه، وقوله: (وفى ذى الياء اشتهر) يعنى أن التصحيح فى ذوات الياء كثير مشتهر

= واستحوذ: أى غلب، واستغيل الصبى: أى: شرب الغيل - بفتح الغين وسكون الياء - وهو اللبن الذى ترضعه المرأة ولدها وهى تؤتى أو وهى حامل.

(١) ثوب مَصوون: أى: محفوظ - من صان يصون، مسك مدووف: أى: مبلول أو مسحوق.

بخلاف الواو، وذلك لثقل الواو وخفة الياء، ومثال ذلك في الياء كقولهم: «خُذْهُ مَطْيُوبَةً به نفساً»^(١).

وقال شاعر^(٢): كَانَهَا تَفَاحَةٌ مَطْيُوبَةٌ

وتصحیح ذوات الياء لغة تميمية حكاها المازني وغيره، وقال علقمة وهو تميمي^(٣):

يَوْمُ الرَّذَاذِ عَلَيْهِ الدَّجْنُ مَغْيُومٌ

قال سيويه: وبعض العرب يخرجوه عن الأصل فيقول مخيوط ومبيوع ولا نعلمهم أتوا في الواو لأنها أثقل، وخالف أبو العباس في تصريفه فقال: إنما أجازوا ردَّ مبيع إلى أصله في الضرورة ولم يجعله لغة.

وَصَحَّحَ الْمَفْعُولَ مِنْ نَحْوِ عَدَاً وَأَعْلِلِ إِنْ لَمْ تَتَحَرَّ الْأَجُودَاً

(١) مطيوبة: اسم مفعول طابه يقال: طابه أى طيبه، والصواب مطيوبة به نفس - برفع نفس على النيابة عن الفاعل أو مطيوباً به نفساً - بالتذكير - وإنابة الضمير في مطيوباً العائد على فاعل خذ عن الفاعل. هـ صبان.

(٢) قائله: لم أشر على قائله، ولم أقف على تمامه - وهو شاعر من بني تميم يصف الخمر، والضمير في كأنها يعود إلى الخمر التي يصفها الشاعر.

الإعراب: «كأنها» كان حرف تشبيه ونصب وضمير الغائبة اسمها «تفاحة» خبر كان مرفوع بالضممة الظاهرة «مطيوبة» نعت لتفاحة مرفوع بالضممة الظاهرة.

الشاهد: قوله: «مطيوبة» فقد جاء على الأصل والقياس أن يقال: مطيبة كميعة.

مواضعه: ذكره الأشموني ٨٦٦ / ٣، وابن هشام ٣٠٥ / ٤، وابن الناظم.

(٣) قائله: هو علقمة بن عبدة - وهو من البسيط -.

وصدره: حتى تذكر بيضات وهيجه.

اللغة: «البيضات» جمع بيضة «هيجه» من التهيج - هاج إذا ثار «الرذاذ» المطر الخفيف «الدجن» لباس الغيم السماء «مغيوم» من الغيم وهو السحاب.

الإعراب: «حتى» للغاية «تذكر» جملة من الفعل والفاعل وهو الضمير الذي يرجع إلى الظلم وهو ذكر النعامة «بيضات» مفعوله «وهيجه» فعل ماض والهاء مفعوله وهى الضمير المنصوب الراجع إلى الظلم «يوم» فاعل «الرذاذ» مضاف إليه «عليه» جار ومجرور خبر مقدم «الدجن»: مبتدأ مؤخر، والجملة صفة ليوم «مغيوم» صفة أخرى ليوم.

الشاهد: قوله: «مغيوم» فإنه جاء على أصله بدون الإعلال، والقياس فيه مغيوم.

مواضعه: ذكره الأشموني ٨٦٦ / ٣ وابن الناظم والمكودي ص ٢٠١.

إذا بنى المفعول من فعل معتل اللام لم يخل من أن تكون لامه ياء أو واوًا. فإن كانت ياء وجب إعلاله بالإبدال والإدغام وتحويل الضمة كسرة نحو مَرْمِيٍّ والأصل مرموى، فقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون وأدغمت في لام الكلمة، وكسرت الميم لتصح الياء.

وإن كانت واوًا فهي على ثلاثة أقسام: قسم يجب إعلاله، وقسم يختار إعلاله، وقسم يختار تصحيحه.

فالذى يجب إعلاله هو ما عينه واو، فإذا بنيت اسم المفعول من نحو قَوَى قلت: مَقْوَى، والأصل مَقْوَوُوْ، فاستثقل اجتماع ثلاث واوات في الطرف مع الضمة، فقلبت الأخيرة ياء ثم قلبت المتوسطة ياء، لأنه قد اجتمع ياء وواو، وسبقت إحداهما بالسكون، ثم قلبت الضمة كسرة لأجل الياء، وأدغمت الياء في الياء فقليل: مَقْوَى.

والذى يختار إعلاله هو ما كان فعله على فعل - بكسر العين - كمرضى فهذا فيه الإعلال والتصحيح، والإعلال أولى، لأن فعله قد قلبت فيه الواو ياء في حالة بنائه للفاعل وفي حالة بنائه للمفعول، فكان إجراء اسم المفعول على الفعل في الإعلال أولى من مخالفته له؛ ولهذا جاء الإعلال في القرآن دون التصحيح، قال تعالى: ﴿ ارجعني إلى ربك راضية مرضية ﴾^(١) ولم يقل مَرَضُوءَةً مع كونه من الرضوان. وقال بعضهم: «مَرَضُوءَةٌ» وهو قليل، هذا ما ذكره المصنف - أعنى ترجيح الإعلال على التصحيح في نحو مَرَضِيٍّ، وذكر غيره أن التصحيح في ذلك هو القياس وأن الإعلال فيه شاذ، وصرح بعض المغاربة بعدم اطراد الإعلال فيه (وظاهر كلام سيبويه اطراده قال: والوجه في هذا النحو الواو، والأخرى عربية كثيرة)^(٢).

والذى يختار تصحيحه هو ما كان من فعل وليست عينه واوًا، ولا هو على فعل - بكسر العين - كالمفعول من نحو عدا، فيجوز فيه التصحيح حملاً على فعل

(١) الآية ٢٨ من سورة الفجر.

(٢) أ.

الفاعل فتقول: مَعْدُو، فتصححه كما صح فعل الفاعل، ويجوز فيه الإعلال حملا على فعل المفعول فتقول: مَعْدَى فتعله كما أعل فعل المفعول، والتصحيح أولى؛ لأن الحمل على فعل الفاعل أولى.

ويروى بالوجهين قول الشاعر^(١):

وَقَدْ عَلِمْتَ عَرَسِي مُلِيكَةً أَنِّي أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلَيْهِ وَعَادِيَا
وَأَنشده المازني «مَعْدُوًّا» بالتصحيح وأنشده غيره بالإعلال.

تنبيهات:

الأول: لم يذكر الناظم في هذا البيت إلا هذا القسم الأخير، أعنى: ما يترجح فيه التصحيح، وأحال على المثال فخرج بقوله: (من نحو عدا) ما عينه واو نحو قوى، فإن المفعول منه يجب إعلاله، وما هو على فعل نحو رضى، فإن المفعول منه يترجح إعلاله عند المصنف.

فإن قلت: لم ترك هنا ذكر المفعول مما لاه ياء نحو رمى؟

قلت: لأن حكمه قد تقدم بيانه.

الثاني: ظاهر كلامه أن الإعلال مطرد في نحو معدى، وإن كان التصحيح أجود، وقال بعض النحويين: إن الإعلال فيه شاذ لا يطرد.

(١) قائله: هو عبد يغوث الحارثي - وهو من الكامل -.

اللغة: «عرسى» - عرس الرجل امرأته - ووقع في رواية الزمخشري: مغريا عليه وغاريا. المعنى: قد علمت زوجتي، أنى بمنزلة الأسد، فمن ظلمنى فلنأظلم الأسد، فلا بد أنى أهلكه.

الإعراب: «وقد» الواو للعطف وقد حرف تحقيق «علمت» فعل ماض والتاء للتانيث «عرسى» فاعل والياء مضاف إليه «مليكَة» - بضم الميم - عطف بيان أو بدل من عرسى «أنى» حرف توكيد ونصب والياء اسمها «الليث» خبرها و«أنا» ضمير منفصل فلا موضع له، وأن مع اسمها وخبرها سدت مسد مفعولى علمت «معديا» حال من الليث «وعاديا» عطف عليه، والعامل فى معديا ما فى أن من معنى ثبت وتحقق.

الشاهد: قوله: «معديا» حيث جاء على الإعلال فإن أصله معدو.

مواضعه: ذكره الأشموني ٨٦٧ / ٣، وابن يعيش ٢٢. ١١٠ / ١٠، وسيبويه ٣٨٢ / ٢.

الثالث: اختلف في تعليل إعلال الواو في هذا النوع، فقيل: إنه أعل حملا على فعل المفعول وهو قول الفراء وتبعه المصنف، وقيل: أعل تشبيها بباب أدل وذلك لأن الواو الأولى ساكنة زائدة خفيفة بالإدغام فلم يعتد بها حاجزا، فصارت الواو التي هي لام الكلمة كأنها وليت الضمة، وقلبت ياء على حد قلبها في أدل، قال الزمخشري كما فعلوا في الكساء نحو فعلهم في العصا، واعترض تعليل الفراء بوجود القلب في المصدر، نحو عتّا عتّيّا، والمصدر ليس بمبنى على فعل المفعول.

كَذَلِكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا الْفَعُولُ مِنْ ذِي الْوَاوِ لَامَ جَمْعٍ أَوْ فَرْدٍ يَعْنِي

إذا كان الفَعُولُ مما لامه واو ولم يخلُ من أن يكون جمعا أو مفردا. فإن كان جمعا فقد جاء فيه الإعلال والتصحيح، إلا أن الإعلال أكثر نحو عصي ودليّ جمع عصي ودلو، وأصلهما عَصُورٌ ودَلُورٌ، فأبدلت الواو الأخيرة ياء حملا على باب أدل وأعطيت الواو التي قبلها ما استقر لمثلها من إبدال وإدغام.

وقد ورد بالتصحيح الفاظ، وهي أبو جمع أب وأخو جمع أخ، ونحو جمع نحو، وحكى عن بعضهم: إنكم لتنظرون في نحو كثيرة، ونحو جمع نجو - بالجيم - وهو السحاب الذي هراق ماءه، وقال ابن سيده: ولم يسمع فيه إلا الإعلال، ونحو جمع نهو، وذكر من ذلك بنو جمع ابن، وقتو جمع قنا على خلاف في لامهما، ومذهب سيبويه أنها ياء، وقول ابن عصفور: شذ من هذا الجمع لفظان وهما نجو في جمع نجو، وقتو في جمع قنا، يوهم أنه لم يشذ غيرهما، وليس كذلك.

فإن كان مفردا فقد جاء فيه أيضا الإعلال والتصحيح إلا أن التصحيح أكثر نحو علا علوا ونما نموا، وقد جاء بالتصحيح قولهم: عتا الشيخ عتّيّا، أي: كبر، وقسا قسيّا، أي: قسوة.

فإن قلت: ظاهر كلام الناظم التسوية بين فعول المفرد وفعول الجمع في الوجهين وليسا بسواء؛ لأن الإعلال في الجمع أكثر، والتصحيح في المفرد أكثر.

قلت: سوى بينهما في مجيء الوجهين في كل منهما، ولم يسو بين الوجهين في الكثرة، وقد صرح بتفاوتهما في غير هذا الكتاب، قال في الكافية:

وَرُجِّحَ الإِعْلَالُ فِي الْجَمْعِ وَفِي مُفْرَدِ التَّصْحِيحِ أَوْلَى مَا قَفِيَ

فإن قلت: لم كان الإعلال في الجمع أرجح والتصحيح في المفرد أرجح؟

قلت: لثقل الجمع وخفة المفرد.

تنبيهان:

الأول: لا إشكال في اطراد الإعلال في الجمع والتصحيح في المفرد، وأما تصحيح الجمع فمذهب الجمهور أنه لا يقاس عليه، وإلى هذا ذهب في التسهيل قال: ولا يقاس عليه خلافا للفراء، انتهى. وضعف مذهب الفراء بقلة ما ورد من ذلك، وأما إعلال المفرد فظاهر التسهيل اطراده، والذي ذكره غيره أنه شاذ لا يطرد.

الثاني: ما تقدم في أفعال من التصحيح مشروط بالألا يكون من باب قَوِي، فلو بنى من القُوَّة فَعول لزم أن يفعل به ما فعل بمفعول من القوة وقد تقدم.

وَشَاعَ نَحْوُ نَيْمٍ فِي نَوْمٍ وَنَحْوُ نِيَامٍ شُدُوذُهُ نَمِي

يعنى أنه قد كثر في فعل جمع فاعل الذي عينه واو الإعلال، فيقال في نَوْمٍ جمع نائم نَيْمٍ، وفي صَوْمٍ جمع صائم صَيْمٍ وفي جَوْعٍ جمع جائع جَيْعٍ قال^(١):

عَجَلْتُ طَبَّخْتُهُ لِقَوْمٍ جَيْعٍ

(١) قائله هو الحارثة واسمه قطبة - وهو من الكامل -

وصلده: وَمُعْرَصٌ تَغْلِي المَرَاجِلُ نَحْتَهُ.

اللغة: «معروض» بضم الميم وفتح العين والراء مشددة - بزنة اسم المفعول من مضاعف العين - وهو اللحم الذي وضع في العرصة - وهي الفناء بين الدور ليحفظ «المراجل» القدور، واحده مرجل بزنة منبر.

الإعراب: «ومعروض» الواو واو رب معروض مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد وهو مبتدأ، «تغلي» فعل مضارع «المراجل» فاعله والجملة صفة لمعروض «نحته» ظرف والهاء مضاف إليه «عجلت» فعل وفاعل «طبخته» مفعول به والهاء مضاف إليه والجملة خبر معروض «لقوم» جار ومجرور متعلق بمعجل «جيع» صفة.

ووجه ذلك أن العين شُبِّهت باللام لقربها من الطرف، فأعلت كما تعل اللام فقلبت الواو الأخيرة ياء (ثم قلبت الواو الأولى ياء)^(١)، وأدغمت الياء فى الياء، والتصحيح فى ذلك هو الأصل، وأما فَعَال - بالمد - نحو صَوَامٍ وَقَوَامٍ، فالتصحيح فيه متعين لبعده عن الطرف بسبب زيادة الألف.

وقد شد الإعلال فى لفظ واحد لا يقاس عليه وهو نِيَامٍ جمع نائم. قال الشاعر^(٢):

أَلَا طَرَقْتَنَا مِيَّةً ابْنَةً مُنْذِرٍ فَمَا أَرَقَ النَّيَامَ إِلَّا كَلَامَهَا

تنبيهان:

الأول: قوله (وشاع) يفيد الكثرة وليس بنص على اطراده، وقد نص غيره من النحويين على أنه مطرد، ولاطراده شرط لم يذكره المصنف، وهو ألا يكون معتل اللام نحو شاو وشوَّى فهذا لا يجوز إعلاله كراهة لتوالى الإعلال.

والثانى: يجوز فى فاء فَعَّلَ المعلن العين الضم والكسر، والضم هو الوجه الأوَّلَى.

= الشاهد: قوله «جيع» فإن أصله جوع، لأنه من الأجوف الواوى فأبدلت الياء من الواو وهو جمع جائع.

مواضعه: ذكره الأشموني ٨٧٠ / ٣.

(١) ١، جـ.

(٢) قائله: هو أبو الغمر الكلابى، ويقال له: أبو النجم - وهو من الطويل -.

اللغة: «طرقتنا» زارتنا ليلاً «مие» اسم امرأة «أرق» أسهر وأذهب النوم من العين «النيام» جمع نائم - اسم فاعل من نام ينام نوماً.

المعنى: أن هذه المرأة زارتهم بالليل، وقد نام القوم، فأرقهم حديثها وأطار النوم من أعينهم كلامها العذب، حتى قضوا ليلهم أيقاظاً ساهرين.

الإعراب: «ألا» أداة تنبيه «طرقتنا» فعل ماض والتاء علامة التأنيث وضمير المتكلم مفعول به «مие» فاعل «ابنة» نعت «منذر» مضاف إليه «فما» الفاء عاطفة وما نافية «أرق» فعل ماض «النيام» مفعول به لأرق «إلا» أداة حصر «كلامها» فاعل أرق، والضمير مضاف إليه.

الشاهد: قوله: «النيام» فإن أصله النوم، ونيام جمع نائم والهمزة فى المنفرد منقلبة عن واو.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٧٨٠ / ٣ وابن هشام ٢٧٨ / ٤، وابن عقيل

٤٢٩ / ٢، وابن الناظم، والمكودى ص ٢٠٢، وابن يعيش ٩٣ / ١٠.

فصل

[إذا كان فاء الافتعال حرف لين]

ذُو اللَّيْنِ فَاتَا فِي افْتِعَالٍ أَبْدِلًا وَشَدَّ فِي ذِي الِهْمَزِ نَحْوُ اثْتِكَالًا

إذا كان فاء الافتعال حرف لين - أعنى واوا أو ياء - وجب في اللغة الفصحى إبدالها تاء في الافتعال وفروعه، أعنى الفعل واسمى الفاعل والمفعول.

مثال ذلك في الواو: اتعد يتعدا اتعادا فهو متعد، ومثاله في الياء: اتسر يتسر اتساراً فهو متسر.

وإنما أبدلوا الفاء في ذلك تاء لأنهم لو أقروها لتلاعبت بها حركات ما قبلها؛ فكانت تكون بعد الكسرة ياء، وبعد الفتحة ألفاً، وبعد الضمة واواً، فلما رأوا مصيرها إلى تغييرها لتغير أحوال ما قبلها أبدلوا منها حرفاً جليداً لا يتغير لما قبله، وهو التاء، وهو أقرب الزوائد من الفم إلى الواو، وليوافق ما بعده فيدغم فيه.

تنبيهات:

الأول: قال بعض النحويين البدل في اتعد، إنما هو من الياء لأن الواو لا تثبت مع الكسرة في اتعاد وفي اتعد وحمل المضارع واسم الفاعل واسم المفعول منه على الماضي والمصدر.

الثاني: قوله (ذو اللين) يشمل الواو والياء كما تقدم، وأما الألف فلا مدخل لها في ذلك، لأنها لا تكون فاء ولا عينا ولا لاما.

الثالث: من أهل الحجاز قوم يتركون هذا الإبدال، ويجعلون فاء الكلمة على حسب الحركات قبلها، فيقولون: ايتعد ياتعد فهو متوعد، وايتسر ياتسر فهو متوسر.

الرابع: حكى الجرمي أن من العرب من يقول اتسر واتعد - بالهمز - وهو غريب. وقوله: (وشد في ذي الهمز) أى: وشد إبدال فاء الافتعال تاء فيما أصله الهمزة والقياس فيه ألا يبدل، وذلك نحو ايتكل ياتكل ايتكالا، لأنه افتعل من الاكل، ففاء الكلمة همزة ولكنها خفت بإبدالها حرف لين لاجتماعها مع الهمزة

التي قبلها فأقرت على ما يقتضيه التصريف، ولم تبدل لأنها ليست بأصل، وإنما هي بدل من همزة، والهمزة لا تدغم، فينبغي أن يكون بدلها كذلك، وأيضا فلأن إبدالها وهي بدل من الفاء يؤدي إلى توالي إعلالين وشذ إبدال الياء والواو في هذا تاء، كقول بعضهم أتزر أي: لبس الإزار، فالتاء في هذا بدل من الياء المبدلة من الهمزة (وقال بعضهم: أوْتَمِنَ أوْتَمِنَ، فالتاء في هذا بدل من الواو المبدلة من الهمزة) واللغة الفصيحة في ذلك عدم الإبدال.

تنبيهات:

الأول: قوله (وشذ) يقتضى أن الإبدال في ذى الهمز ليس بلغة فلا يصح القياس عليه، وهذا هو المعروف، وحكى عن البغداديين أنهم أجازوا الإبدال في ذى الهمزة، وحكوا من ذلك ألفاظاً وهي: أتزر وأتمن، من الإزار والأمانة، وأتهل من الأهل، ومنه عندهم اتخذ من الأخذ، وقال بعضهم: هي لغة رديئة متنازع في صحة نقلها، قال أبو علي: هذا خطأ في الرواية، فإن صححت فإنما سمعت من قوم غير فصحاء لا ينبغي أن يؤخذ بلغتهم، ولم يحك هذا سيبويه، ولا الأئمة المتقدمون العارفون بالصيغة وتحرى النقل.

قلت: وفي الحديث «وإن كان قصيرا فليتزر به» كذا الجميع رواه الموطأ بالإبدال والإدغام، وفي حديث عائشة رضی الله عنها «كان رسول الله ﷺ يأمرني إذا حضت أن أتزر» - بالإدغام.

فإن قلت: فما يصنع أبو علي بقولهم: اتخذ وهو من الأخذ؟.

قلت: خرجه على أن تاءه الأولى أصلية، لأن العرب قالت: اتخذ بمعنى اتخذ، قال الله تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذْ عَلَيْهِ جُرًا﴾^(١) وأنشد^(٢):

وقد تَخَذتَ رجلى لَدَى جنبِ غَرَزِها نَسِيفًا كأفحوصِ القِطَاةِ المَطْرُقِ

(١) من الآية ٧٧ من سورة الكهف.

(٢) قائله: هو الممزق العبدى - واسمه شاس بن نهار العبدى - وهو من الطويل -.

اللغة: «تخذت» بمعنى اتخذت «لدى جنب» ويروى إلى جنب «غرزها» الغرز - بفتح الغين وسكون الراء - ركاب الرجل من جلد، وإذا كان من خشب أو حديد فهو ركاب =

ونازع الزجاجي في وجود مادة تَخَذُ، وزعم أن أصله اتخذ، وحُذِفَ، وصحح ما ذهب إليه الفارسي بما حكاه أبو زيد من قولهم: تَخَذَ يَتَخَذُ تَخَذًا، وذهب بعض المتأخرين إلى أن اتخذ مما أبدلت فاؤه تاء على اللغة الفصحى لأن فيه لغة وهي وَخَذَ بالواو، وهذه اللغة وإن كانت قليلة إلا أن بناء عليها أحسن، لأنهم نصّوا على أن اتمن لغة رديئة.

الثاني: ظاهر تمثيله باتكّل - أنه مما سمع فيه الإبدال شذوذاً، ويحتمل أن يريد أن الإبدال سمع فيما هو من جنسه، وإن كان لم يسمع فيه، ونص الشارح على هذا قال: ولا يريد أنه يقال في افتعل من الأكل ايتكل.

قلت: وفي كلام بعضهم ما يدل على أنه مسموع.

طَا تَا أَفْتَعَالٍ رُدًّا لِرُّ مُطَبَّقٍ

يعنى أنه إذا بنى الافتعال وفروعه مما فاؤه أحد الحروف المطبقة - وهي الصاد والضاد والطاء والظاء - وجب إبدال تائه طاء، كقولك في بناء افتعل من طعن وظلم وصبر وضرب - اطعنوا واطلموا واصطبروا، واضطرب، والأصل في ذلك اطتعنوا واطتلموا واصتبروا واضترب، ولكن استثقل اجتماع التاء مع الحرف المطبق لما بينهما من تقارب المخرج وتباين الصفة إذا التاء مهموسة مُسْتَقَلَّةً، والمطبق مجهور مُسْتَعْلٍ، فأبدل من التاء حرف استعلاء من مخرجها وهو الطاء.

=«نسيفا» بفتح النون وكسر السين - أثر ركض الرجل بجنبى البعير إذا انحسر عنه الوبر «كأفحوص» - بضم الهمزة وسكون الفاء وضم الحاء - مجثم القطة - أى: مبيتها، سمي بذلك لأنها تفحصه «القطة» طائر مشهور «المطرق» - بضم الميم وفتح الطاء وتشديد الراء المكسورة - من طرقت القطة إذا حان خروج بيضها.

الإعراب: «وقد» للتحقيق «تخذت» فعل ماضٍ «رجلى» فاعل والياء مضاف إليه «لدى» منصوب على الظرف «جنب» مضاف إليه وأيضاً جنب مضاف إلى غرزها «نسيفا» مفعول تخذت «كأفحوص» الكاف للتشبيه والأفحوص مجرور بها «القطة» مضاف إليه «المطرق» صفة للقطة.

وإنما ذكره مع أن القطة مؤنث لأنه لا يقال ذلك في غير القطة على رأى أبى عبيد، وأما على رأى غيره فيكون على إرادة النسبة، والتقدير: ذات التطريق - وأما على رواية من رواه بفتح الراء فيكون صفة للأفحوص بمعنى المعدل. الشاهد: قوله: «تخذت» فإن أصله أتخذت.

تنبيه:

إذا أبدلت الياء طاء بعد الطاء وجب الإدغام لاجتماع المثلين، وإذا أبدلت بعد الطاء في نحو اظلم ففيه ثلاثة أوجه:

أحدها: البيان فيقال اضظلم، والثاني: إدغام الطاء في الطاء فتقول اظلم بطاء مشددة، والثالث: أن تجعل موضع الطاء ظاء معجمة ثم تدغم فيقال اظلم.

وينشد بالأوجه الثلاثة قول زهير^(١):

هُوَ الْجَوَادُ الَّذِي يُعْطِيكَ نَائِلُهُ عَفْوًا وَيُظْلِمُ أَحْيَانًا فَيُظْلِمُ

وإذا أبدلت بعد الصاد ففيه وجهان: البيان فيقال اصطبروا، والإدغام بقلب الثاني إلى الأول فيقال: اصبروا - بصاد مشددة. قال سيبويه: وحدثنا هارون أن بعضهم قرأ ﴿أَنْ يُصَلِّحَا﴾^(٢) يريد أن يصطلحا.

(١) قائله: هو زهير بن أبي سلمى في مدح هرم بن سنان - وهو من البسيط -.

اللغة: «نائله» النائل: العطاء «فيظلم» يقبل الظلم ويحتمله لكن لا ضعفا ولا استكانة.

المعنى: أن هرمًا هو الجواد الذي يجزل لك العطاء بسهولة من غير من ولا إبطاء ويحمله الناس مغارمهم فيتحملها ويقبل القيام بها تفضلا منه - لا ضعفا ولا خوفاً.

الإعراب: «هو» ضمير منفصل مبتدأ «الجواد» خبره «الذي» صفة للجواد «يعطيك» فعل مضارع مرفوع بضممة مقدره على الياء منع من ظهورها الثقل وفاعله ضمير مستتر وكاف الخطاب مفعول أول «نائله» مفعول ثانٍ ليعطى وضمير الغائب مضاف إليه، وجملة يعطى وفاعله ومفعوليه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «عفوا» مفعول مطلق عامله يعطي وأصله صفة لمصدر محذوف وتقدير الكلام: إعطاء عفواً «ويظلم» الواو حرف عطف «يظلم» فعل مضارع مبنى للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه «أحيانا» ظرف زمان منصوب ب«يظلم» الفاء حرف عطف ويظلم معطوف بالفاء على يظلم المبني للمجهول.

الشاهد: قوله «فيظلم» وصله فيظلم ثم قلبت تاء الافتعال طاء فصار يظلم ويجوز قلب المعجمة طاء وإدغامهما فيصير يظلم وروى بالأوجه الثلاثة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشموني ٨٧٣/ ٣، وابن هشام ٢٩٤/ ٤، وسيبويه ٤٢١/ ٢.

(٢) من الآية ١٢٨ من سورة النساء.

وإذا أبدلت بعد الضاد فثلاثة أوجه: البيان والإدغام بوجهيه، فيقال اضطجع واضجع وأطجع، وهذا الثالث، قال ابن هشام الخضراوي: هو نادر شاذ، وقد استثقل بعضهم اجتماع الضاد والطاء لما بينهما من التقارب، فقلب الضاد لاما فقال: الطجع، وبالأوجه الأربعة ينشد قوله^(١):

مَالٌ إِلَىٰ أَرْطَاةٍ حَقْفٍ فَالطَّجَعُ
 فِي ادَّانٍ وَاذْدَدٍ وَاذْكَرٍ دَالًا بَقِي

يعنى أنه إذا بنى الافتعال مما فساؤه دال نحو دَانَ أو زَاى نحو زَاد أو ذال نحو ذَكَرَ، وجب إبدال تائه دالا فيقال: ادَّانَ وأزْدَادُ، واذْكَرُ، والأصل: أدْتَانُ، وأزْتَادُ، واذتْكَرُ، فاستثقل مجيء التاء بعد هذه الأحرف، فأبدلت دالا.

تنبيهات:

الأول: إذا أبدلت تاء الافتعال دالا بعد الدال وجب الإدغام، لاجتماع المثلين، فليس فى ادَّانٍ إلا وجه واحد.

وإذا أبدلت دالا بعد الزاى فوجهان: الإظهار والإدغام بقلب الثانى إلى الأول فيقال: اَرْجَرُ، ولا يجوز العكس، لأن الزاى لا تدغم فيما ليس من

(١) قائله: هو منظور بن حية الأسدى - يصف ذنبا - وهو من الرجز -

وصدره: لما رأى أن لادعه ولا شبع.

اللغة: «دعه» الدعة: الراحة وسعة العيش «مال» انحاز وركز «أرطاة» واحدة الأرطى، وهو شجر من شجر الرمل له ثمر كالعنب «حقف» هو ما اعوج وانحنى من الرمل والجمع أحقاف «الطجع» اتكأ على الأرض.

المعنى: أن هذا الذئب لما رأى أنه لم يجد راحة من التعب، ولم يشبع بأكل ركن إلى شجرة من الأرطى فى منحى، واتكأ على جنبه ليستريح.

الإعراب: «لما» شرطية «رأى» فعل الشرط وفاعله يعود على الذئب «أن» مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن «دعه» اسم لا وخبرها محذوف «مال» فعل ماض جواب الشرط والفاعل ضمير يعود إلى الذئب «إلى أرطاة» متعلق بمال «حقف» مضاف إليه «فالطجع» الفاء عاطفة والطجع فعل ماض وفاعله ضمير مستتر.

الشاهد: قوله «فالطجع» وأصله اضتجع قلبت التاء طاد ثم الضاد لاما.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٨٧٣/ ٣، وابن هشام ٢٤٧/ ٤، وابن يعيش ٤٦/ ١٠.

مخرجها وإذا أبدلت دالا بعد الذال فثلاثة أوجه: الإظهار، والإدغام بوجهيه
فيقال: اذكر، واذكر، واذكر، واذكر - بذال معجمة.

الثاني: مقتضى اقتصار النظم على إبدال تاء الافتعال طاء بعد الأحرف الأربعة
المذكورة، ودالا بعد الثلاثة أنها تُقَرَّبُ بعد سائر الحروف ولا تبدل، وقد ذكر في
التسهيل أنها تُبدلُ تاء بعد التاء فيقال: ائرد - بتاء مثناة - وهو افتعل من ئرد أو
تدغم فيها التاء فيقال: ائرد - بتاء مثناة، وقال سيويه: والبيان عندي جيد - يعني
الإظهار، فيقال ائرد، ولم يذكر المصنف هذا الوجه، وذكر في التسهيل أيضا أنها
قد تبدل دالا بعد الجيم كقولهم في: اجتمعوا: اجدمعوا، وفي اجتز: اجدر، قال
الشاعر^(١):

فَقَلْتُ لِصَاحِبِي: لَا تَحْسَبَانَا بِنَزْعِ أَصُولِهِ وَأَجْدَرَّ شَيْحَا

وهذا لا يقاس عليه، وظاهر كلام المصنف في بعض كتبه أنه لغة لبعض
العرب، فإن صح أنه لغة جاز القياس عليه.

وهذا آخر ما ذكره الناظم من باب الإبدال وما يتعلق به من أوجه الإعلال.
وقد علم مما ذكره أن الهمزة تبدل من ثلاثة أحرف وهي: الألف والواو
والياء.

(١) قائله: قال الجوهري يزيد بن الطثرية، وقال ابن بري: قاله: مضر بن ربيعي -
وهو من الوافر -.

اللغة: «لا تحسبنا» من الحبس، ورواية الجوهري: لا تحسبنا ثم قال: وربما خاطبت العرب
الواحد بلفظ الاثنين يعني: لا تحسبنا عن شئ اللحم بأن تقلع أصول الشجر، بل خذ ما
تيسر من قضبانه وعيدانه، وأسرع لنا في الشئ.
والضمير في أصوله يرجع إلى الكلا «اجدر» أصله اجتز من جززت الصوف «شيجا» - بكسر
الشين - نبت مشهور.

الإعراب: «فقلت» قال فعل وفاعل «لصاحبي» جار ومجرور متعلق بالفعل «لا تحسبنا»
مفعول القول «بنزع» جار ومجرور متعلق به «أصوله» مضاف إليه «اجدر» أمر من جز يجز
وفاعله ضمير مستتر فيه «شيجا» مفعوله.

الشاهد: قوله: «اجدر» فإن أصله اجتز فقلبت التاء دالا.

مواضعه: ذكره الأشموني ٨٧٤ / ٣، وابن يعيش ٤٩ / ١٠.

والياء تبدل من ثلاثة أحرف، هي: الهمزة والألف والواو.

والواو تبدل من ثلاثة أحرف، وهي: الهمزة والألف والياء.

والألف تبدل من ثلاثة أحرف، وهي الهمزة والواو والياء.

والميم تبدل من النون، والتاء تبدل من حرفين وهما: الواو والياء.

والطاء تبدل من التاء، والدال تبدل من الباء، على ما سبق ذكره من

التفصيل.

وقد تبدل بعض هذه الحروف من غير ما ذكر، وإنما قصد هنا ذكر
الضرورى، ولذلك لم يتكلم على إبدال الهاء مع أنه ذكرها فى حروف البدل، لأن
ذكر الهاء ليس بضرورى؛ ولهذا قال فى التسهيل: والضرورى فى التصريف هجاء
«طويت دائماً» وأسقط الهاء، وقد تقدم أول الباب الإعلام بأن حروف الإبدال
الشائع اثنان وعشرون حرفاً، وهى المجموعة فى قوله: «لجدُّ صرْفُ شكس آمنِ
طىَّ ثوب عزته» وأن الإبدال قد وقع فى غيرها أيضاً، ولكنه ليس بشائع، وقد
رأيت أن أذيل ما سبق ذكره باستيفاء الكلام على إبدال جميع الحروف على سبيل
الإيجاز مرتباً للحروف على ترتيبها فى المخارج، فأقول وبالله التوفيق:

الهمزة - أبدلت من سبعة أحرف، وهى الألف، والياء، والواو، والهاء،
والعين، والغين، والحاء، أما إبدالها من أحرف اللين فمنه مطرد كإبدال الهمزة من
الألف فى حمراء ومن الواو فى كساء ومن الياء فى رداء، وقد تقدم بيانه
مستوفى.

ومنه غير مطرد كإبدال الهمزة من الألف فى الخاتم والعالم، وفى الواو فى
إشاح واحد، خلافاً للمازنى فى إشاح، فإن إبدال الهمزة من الواو فيه مطرد عنده
ومن الياء فى قولهم: قطع الله أديه، فى أسنانه ألل - أى: يلل وهى قصر الأسنان
العليا، وقيل: انعطافها إلى داخل الفم.

وأما إبدالها من الهاء وما بعدها فمقصود على السماع، فمثال إبدالها من
الهاء قولهم: ماء وأصله ماه، ومن العين قولهم: أباب بحر والأصل عباب بحر،
ومن الحاء قولهم: صرأ. أى صرخ، حكاه الأخفش عن الخليل، ومن الغين

قولهم: رَأَتْهُ بِمَعْنَى رَغْنَتْهُ حَكَاهُ النَّضْرُ بْنُ شَمِيلٍ^(١) عَنِ الْخَلِيلِ، وَإِبْدَالُهَا مِنْ هَٰذَيْنِ الْحَرْفَيْنِ غَرِيبٌ جَدًّا.

الألف - أبدلت من أربعة أحرف، وهى الياء نحو باع، والواو نحو قال، والهمزة نحو كاس فى كاس، والنون الخفيفة نحو ﴿لَنْسَفَعَا﴾^(٢).

والهاء أبدلت من خمسة أحرف، وهى: الهمزة نحو هياك فى إياك وهو كثير، والألف كقوله من هاهنا ومن ههنا أى من هنا، والواو فى حرفين محتملين: أحدهما هنية تصغير هنة أصله هنيوة، ويحتمل أن تكون الهاء مبدلة من الياء المبدلة من الواو، والآخر: قولهم: يا هناه عند أبى الفتح، وفيه أقوال مشهورة، والياء فى هذه وهنئة على أحد الوجهين، والتاء فى طلحة فى الوقف على مذهب البصريين، وإبدال الهاء فى جميع ذلك غير مطرد إلا فى نحو طلحة.

العين - أبدلت من حرفين: الحاء فى قولهم: ضَبَعَ بِمَعْنَى ضَبِحَ والهمزة فى نحو «عَنَّ رَيْدًا قَائِمًا» أعنى أن ريدا قائم، وهى عنعنة تميم.

والغين - أبدلت من حرفين الحاء كقولهم: «عَطَّرَ بِيَدَيْهِ يَغْطُرُ» بِمَعْنَى خَطَرَ يَخْطُرُ حَكَاهُ ابْنُ جَنَى، والعين كقولهم: لَعَنَّ فى لَعَنَّ.

الحاء - أبدلت من العين قالوا: «ريح» فى ريع - وذلك قليل.

الخاء - أبدلت من حرف واحد، وهو الغين فى قولهم: «الأخن» يريدون الأغن^(٣) فقد وقع التكافؤ بينهما، وذلك فى غاية القلة.

القاف - أبدلت من حرف واحد وهو الكاف كقولهم: وَقُنَّةٌ فى وَكُنَّةِ الطائر - وهى مأواه من الجبل - حَكَاهُ الْخَلِيلُ.

(١) هو النضر بن شميل بن حرشة بن كلثوم. أخذ عن الخليل والعرب، وأقام بالبادية أربعين سنة، وكان أحد الأعلام وله من رواية الأثر والسنن والأخبار منزلة، وصنف غريب الحديث، والشمس والقمر، وخلق العرش، والمدخل فى كتاب العين. مات سنة ثلاث وقيل: أربع ومائتين.

(٢) من الآية ١٥ من سورة العلق.

(٣) الأغن: الذى يخرج صوته من خيشومه.

والكاف - أبدلت من حرفين: القاف فى قولهم «عربى كح» أى: فُحّ، وفسر الأصمعى الفح فقال: وهو الخالص من اللؤم، وإبدال الكاف من القاف أكثر من عكسه والتاء فى قول الراجز^(١):

يا ابنَ الزُّبيرِ طالَماً عَصِيكَا

أى: عصيت . أنشده أبو على .

الجيم - أبدلت من الياء مخففة ومشددة، والأكثر كون الياء المبدل منها الجيم مشددة أو مسبوقة بعين، وهى عجعجة قضاة.

الشين: أبدلت من ثلاثة أحرف: كاف المؤنث فى نحو أكرمتك قالوا:

أكرمتهن، والجيم، قالوا مُدْمَشُ فى مدمج قال^(٢):

إِذْ ذَاكَ إِذِ حَبْلُ الْوَصَالِ مُدْمَشُ

أى: مدمج، والسين قالوا جعشوش فى جعسوس، وهو القمى الذليل، ويجمع بالمهملة دون المعجمة - وبذلك علم الإبدال.

(١) قائله: هو راجز من حمير - وهو من الرجز - .

وقامه: وطالما عينتنا إليك . لنضربن بسيفنا قفيكا .

وأراد بابن الزبير - عبد الله بن الزبير رضى الله عنهما .

الإعراب: «يا» حرف نداء «ابن» منادى منصوب «الزبير» مضاف إليه «طالما» فعل ماض وما

كافة عن طلب الفعل أو مصدرية وهى وما دخلت عليه فاعل أى: طال عصيانك

«عصيكَا» عصى فعل ماض والكاف المنقلبة عن التاء فاعل .

الشاهد: قوله «عصيكَا» فإن أصله عصيت، فأبدلت الكاف من التاء لأنها أختها فى الهمس .

مواضعه: ذكره الأشموني ٨٢٣ / ٣، وشواهد المغنى ص ١٥٣ .

(٢) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من الرجز - .

اللغة: «حبل الوصال» رابطته «مدمش» مثل مدمج وزنا ومعنى، أى: موثق متين .

الإعراب: «إذ» ظرف «ذاك» مبتدأ والخبر محذوف تقديره حاصل والجملة من المبتدأ والخبر

أضيف إليها إذ «إذ» ظرف «حبل» مبتدأ «الوصال» مضاف إليه «مدمش» خبره، والجملة

مضاف إليها إذ .

الشاهد: قوله: «مدمش» حيث أبدل الشين فيه من الجيم؛ لأن أصله مدمج .

مواضعه: ذكره الأشموني ٨٧٨ / ٣ .



الياء - وهى أوسع حروف الإبدال، ذكروا أنها أبدلت من ثمانية عشر حرفاً:
وهى: الألف نحو دنيير فى تصغير دينار، والواو نحو أغزيت وما يتصرف منه،
والهمزة نحو بير فى بئر، والهاء نحو دَهْدَيْتُ فى دَهْدَهْتُ، والسين فى سادى
وخامى ودساها وأصلها سادس وخامس ودسسها، والباء فى الأرانى والشعالى،
والأصل إلرانب والشعالب، والراء فى قيراط وشيراز عند بعضهم، والنون فى
أناسى وظرابى جمع إنسان وظربان وفى تظنيت وهو من الظن، والصاد فى قصيت
أظفارى والصاد فى قولهم^(١):

تَقْضَى الْبَارِى إِذَا الْبَارِى كَسَرَ

واللام فى أملتُ وأصله أملتُ، والميم فى اتميت وأصله اتممت، والعين
فى ضفادى أى ضفادع، والذال فى تصدبة^(٢)، والتاء فى ايتصلت، والشاء فى
الثالى أى: الثالث، والجيم فى دياجى، وشيرة فى شجرة، والكاف فى مكاكى^(٣).

(١) قائله: هو العجاج يمدح به عمر بن عبد الله بن معمر - وهو من الرجز -
وصدره: إذا الكرام ابتدروا الباغ بدر.

اللغة: «الباغ» المراد به هنا الشرف والكرام «بدر» أسرع والضمير فى بدر يرجع إلى المدوح
«تقضى البارى» فى القاموس: انقض الطائر هوى ليقع.
الإعراب: «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «الكرام» فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده
«ابتدروا» فعل وفاعل «الباغ» مفعول به «بدر» فعل ماض جواب الشرط والفاعل ضمير
مستتر «تقضى» مفعول مطلق «البارى» فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده «كسر»
فعل ماض والفاعل ضمير مستتر فيه.

الشاهد: قوله: «تقضى البارى» إذ أصله تقضض البارى. فاجتمع ثلاث ضادات فأبدلوا من
إحداهن ياء.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٨٧٩، والهمع ٢/١٥٧.

(٢) التصدية: التصفيق والصوت.

(٣) مكاكى - والأصل مكاكيك، وهو مكيال.

والصاد - أبدلت من اللام فى قولهم: رجل جَصَدٌ - أى: جَلَدٌ.

اللام - أبدلت من حرفين - وهما النون فى أصيْلان والضاد فى الطجع بمعنى اضطجع.

والراء - أبدلت من اللام فى قولهم: ثَرَّةٌ - بمعنى ثلثة، ورَعَلٌ بمعنى لعل.

النون - أبدلت من ثلاثة أحرف: وهى اللام كقولهم: لعنَ فى لعل «وَنَابَنُ» فعلت كذا» فى لا بل فعلت كذا، والميم كقولهم للحية: أَيْمٌ وأَيْنٌ - بالنون والميم - حكاه الأصمعى، وقالوا: أسود قاتم وقاتن، والهمزة كقوله فى النسبة إلى صنعاء ويهراء صنعانى ويهرانى، وحكى الفراء: حِنَانٌ فى حِنَاءٍ، وهو الذى يخضب به.

الطاء - أبدلت من حرفين: التاء فى الافتعال بعد حروف الإطباق، وقد تقدم ذكره، والذال حكى يعقوب عن الأصمعى «قَطُّ الحرف» ومدّه والإيعاط فى الإيعاد.

والذال - أبدلت من أربعة أحرف: وهى التاء فى الافتعال بعد الذال والذال والزأى والجيم فى نحو اجدمعوا. والطاء كقولهم: المَرْدَى فى المَرَطَى وهو حيث يمرط الشعر حول السرة، والذال فى قولهم: ذَكَرٌ فى جمع ذِكْرَةٍ.

التاء - أبدلت من ستة أحرف وهى: الطاء فى فستاط والأصل فُسْطاط كقولهم فى الجمع: فساطيط دون فساتيط، والذال فى قولهم: «ناقة تَرَبُّوط» والأصل دريوط - أى: مذللة، لأنه من الدرْبَةِ، والواو فى «تُرَاثٌ وتُجَاهٌ» ونحوهما، والياء فى ثنتين وكيت وذَيْتٌ، والصاد فى لصت والسين فى ست^(١).

(١) ست: والأصل سدس لقولهم سديسة ثم أبدلت الذال تاء وأدغمت.

قال فى التسهيل: وربما أبدلت من هاء السكت، ومثاله ما تأوله بعضهم فى قوله^(١):

.....
العَاطِفُونَةَ حِينَ مَا مِنْ عَاطِفٍ

أنه أراد العاطفونَةَ - بهاء السكت، ثم أبدلها تاء وحركها للضرورة، ومثله بعضهم بنحو «جَنَّتْ وَنِعِمَّتْ» لأنه جعل الهاء أصلاً.

الصاد - أبدلت من السين فى نحو «صراط».

والزى - أبدلت من السين نحو يَزْدَلْ فى يَسْدُلْ، والصاد نحو يَزْدُقْ فى

يصدق.

والسين - أبدلت من ثلاثة أحرف: التاء فى اسْتَخَذَ على أحد الوجهين

وأصله اتَّخَذَ، والشين فى نحو مَشْدُود قالوا: مسدود، واللام فى «استقطه» أى: التقطه، وهو فى غاية الشذوذ.

الطاء - لم أجد فى إبدالها شيئاً.

(١) قائله: أبو وجزة السعدى - مدح بها آل الزبير بن العوام - وهو من الكامل -.

وتمامه: نَعِمَ الذَّرَا فى النَّائِبَاتِ لَنَا هُمْ.

اللغة: «الذرا» بالفتح - كل ما استتر به. يقال: أنا فى ظل فلان وفى ذراه أى: فى كنفه وستره «النائبات» شدائد الدهر وحوادثه.

الإعراب: «تحين» ظرف للعاطفون والتاء زائدة أو أنها متصلة بما قبلها على أنها هاء السكت، وعلى هذين القولين ما نافية وحين مضافة إلى الجملة المنفية فإن من زائدة «عاطف» مبتدأ خبره محذوف. أى: يوجد ونحوه أو أنها بقية لات وحين خبرها واسمها محذوف، وفيه غرابة حيث يحذف العامل ويبقى منه حرف واحد. وهو مع ذلك عامل، وهذا لا نظير له «نعم» فعل ماض لإنشاء المدح «الذرا» فاعل «فى النائبات» جار ومجرور «لنا» جار ومجرور «هم» مخصوص بالمدح.

الشاهد: قوله: «العاطفون تحين» حيث أبدل هاء السكت تاء.

مواضعه: ذكره السيوطي فى الهمع ١٢٦ / ١، والشاهد ٢٨١ فى الخزانة.

الذال - أبدلت من الذال في قراءة من قرأ ﴿فَشَرَّدَ بِهِمْ﴾^(١) بالمعجمة، وفيه احتمال، ومن الثاء في قولهم «تَلَعَّدَمَ الرجل» أى: تلعثم - إذا أبطأ في الجواب.
الثاء - أبدلت من الفاء في مُغْتَوَّر وأصله مُغْفُور، ومن الذال في قولهم في الجذوة من النار: جَثْوَةٌ.

الفاء - أبدلت من الثاء في قولهم: «قام زيد فَمَّ عمرو» أى: ثم عمرو، حكاه يعقوب. وقولهم: «فُوم» بمعنى ثوم، ومن الباء في قولهم «خذه بإفانه» أى بإيانه.

الباء - أبدلت من الميم في قولهم: «با اسمك؟» يريدون: ما اسمك؟ وهى لغة بنى مازن، ومن الفاء قولهم: «البُسْكُل» فى الفُسْكُل^(٢).

الميم - أبدلت من أربعة أحرف وهى: الواو فى فم عند أكثرهم، والنون فى نحو عَمْبَر، والبنام فى البنان، ومن الباء فى قولهم: «ما زلت راتما على هذا» أى: راتبا - أى: مقيما، ويدل على البدل أنهم قالوا: رتب ولم يقولوا رتم، واللام التى للتعريف فى لغة حمير.

الواو - أبدلت من ثلاثة أحرف: الألف نحو ضويرب تصغير ضارب والياء نحو موقن، والهمزة نحو مومن. والله أعلم.

(١) من الآية ٥٧ من سورة الأنفال.

(٢) الفسكل: - بزنة قنفذ أو زبرج - الفرس الذى يجىء فى السباق آخر الخيل.

فصل

فى الإعلال بالحذف

فَأَمْرٍ أَوْ مُضَارِعٍ مِنْ كَوَعَدَ أَحْذِفِ وَفِي كَعِدَةِ ذَلِكَ أَطْرَدُ

اعلم أن الحذف وجه من وجوه الإعلال، وهو ضربان: مقيس، وشاذ.
فالمقيس هو الذى تعرض لذكره فى هذا الفصل، وهو ثلاثة أنواع:

الأول: حذف الواو من مضارع ثلاثى فاؤه واو استثقلا، لوقوعها ساكنة بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة، كقولك فى مضارع وَعَدَ يَعدُ والأصل يُوَعِدُ، وحذفت الواو لما ذكر، وحمل على ذى الياء أخواته، نحو أَعَدُّ وَنَعَدُّ وَتَعَدُّ، والأمر نحو عَدُّ، المصدر الكائن على فَعَلٍ - بكسر الفاء وسكون العين - نحو عِدَّةٍ فإن أصله وَعَدُّ على وزن فَعَلٍ، فحذفت فاؤه حملا على المضارع، وحركت عينه بحركة الفاء وهى الكسرة؛ لِيَكُونَ بقاء كسرة الفاء دليلا عليها، وعوضوا منها تاء التانيث؛ ولذلك لا يجتمعان. وتعويض التاء هنا لازم، وقد أجاز بعض النحويين حذفها للإضافة مستدلا بقول الشاعر^(١):

وَأَخْلَفُوكَ عِدَّ الأَمْرِ الذِّى وَعَدُوا

يعنى عِدَّةَ الأَمْرِ، وهو مذهب الفراء، وخرجه بعضهم على أن عِدًّا جمع عِدْوَةٍ أى: ناحية، وأخلفوك نواحي الأمر الذى وعدوا.

تنبيهات:

الأول: فهم من قوله «من كوعد» أن حذف الواو المذكورة مشروط بشروط:
أولها: أن تكون الياء مفتوحة؛ فلا تحذف من يُوَعِدُ مضارع أُوَعِدَ، ولا من يُوَعِدُ - مبنيا للمفعول، إلا ما شذ من قولهم: «يُدْعُ، وَيُدْرُ»^(٢) فى لغة.

(١) قد مر هذا البيت موضحا.

(٢) هما مضارعان مبنيان للمجهول، وشذوذهما من جهتين، لأن ياء المضارعة مضمومة وما بعد الواو المحذوفة مفتوح، والواو لا تحذف فى القياس إلا أن تقع بين ياء مفتوحة وكسرة.

وثانيها: أن تكون عين الفعل مكسورة، فلو كانت مفتوحة نحو **يُوجَلُ** أو مضمومة نحو **يُوضُّو** لم تحذف الواو، إلا ما شذ من قول بعضهم **يَجْدُ**. قال الشاعر^(١):

لو شئت قد نفع الفؤاد بشرية تدع الصوادي لا يجدن غليلاً
وهي لغة عامرية.

فإن قلت: قد جاء الحذف فيما عينه مفتوحة كيَقَعَ وسع.

قلت: أما يقع فإن ماضيه وقع - بالفتح - فقياس مضارعه يفعل - بالكسر - فعُدل عن القياس، ففتحت عينه لأجل حرف الحلق فكان الكسر فيه مقدرًا، فحذفت الواو منه لذلك، وأما يسع فماضيه وسع - بالكسر - فقياس مضارعه الفتح فيقال: يوسع لكنه لما حذفت الواو منه دل ذلك على أنه كان مما يجيء على **يَفْعَلُ** - بالكسر - نحو **وَمَقَّ يَمَقُّ**. وإلى هذا أشار في التسهيل بقوله: بين ياء مفتوحة وكسرة ظاهرة **كَيَعِدُ** أو **مَقْدَرَةٌ** كيَقَعَ وسع، إلا أن في جعلها مقدرَةً تجوزًا.

وثالثها: أن يكون ذلك في **فَعَلْ**، فلو كان في اسم لم تحذف الواو، لأن الحذف في الفعل إنما كان لاستقلال ذلك في ثقل بخلاف الاسم، فعلى هذا تقول في مثال **يَقْطِينُ** من **وَعَدَ: يُوْعِدُ**.

(١) قائله: هو جرير بن عطية الخطفي - وهو من الكامل -.

اللغة: «شئت» خطاب لأمامة المذكورة في البيت الثاني «نفع» - بالنون والقاف والعين المهملة - من نفعت بالماء إذا رويت «الصوادي» جمع صادية - وهي العطشى «غليلاً» - بمعنى الغلة - وهي حرارة العطش.

الإعراب: «لو» للشرط «شئت» فعل وفاعل - جملة وقعت فعل الشرط «قد» حرف تحقيق «نفع» فعل ماض «الفؤاد» فاعل والجملة وقعت جواب الشرط، ووقوع جواب لو بكلمة **قد** - نادر - «بشرية» جار ومجرور متعلق بقوله: نفع «تدع» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى الشربة «الصوادي» مفعول به، والجملة، في محل جر صفة لشربة «لا يجدن» بمعنى لا يهين، ولهذا اقتصر على مفعول واحد وهو «غليلاً» والجملة في محل نصب حال من الصوادي.

الشاهد: قوله: «لا يجدن» - بضم الجيم - فإنه لغة بني عامر.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/ ٨٨٥، وابن يعيش ١٠/ ٦٠.

الثاني: فهم من قوله: «كعدة» أن حذف الواو من فِعْلَة المشار إليها مشروط

بشرطين:

أحدهما: أن تكون مصدراً كعدة، فلو كانت غير مصدر لم تحذف واؤها،
إلا ما شذ، وذلك قولهم: رِقَّةٌ - لِلْفِضَّةِ - وَحِشَّةٌ لِلأَرْضِ الموحشة، ولِدَّةٌ^(١)،
وفيها احتمال وهو أن تكون مصدراً وصف به، ذكره الشلوبين.

وقوله في التسهيل: وربما أعلّ بذأ الإعلال أسماء كِرِقَّةٍ وصفات كلدة، فيه
نظر، لأن مقتضاه وجود أقل الجمع من النوعين، أما الأسماء فقد وجد رِقَّةٌ،
وحِشَّةٌ، وجِهَةٌ، عند مَنْ جعلها أسماء، وأما الصفات فلا يحفظ فيها غير لِدَّة،
وقد أنكر سيبويه مجيء صفة على حرفين.

وثانيهما: ألا تكون لبيان الهيئة، نحو الوِعْدَة والوِقْفَة، المقصود بهما الهيئة،
فإنه لا يحذف منهما، وقد احتزر عن هذا في الكافية بقوله: والفعله الأصل
احذف.

الثالث: قد ورد إتمام فِعْلَة - المصدر المذكور - وهو شاذ، قالوا: وتَرَهُ وتَرَا
ووتِرَةٌ^(٢) - بكسر الواو - وحكاه أبو علي في أماليه، وقال الجرمي: ومن العرب مَنْ
يخرجه على الأصل، فيقول: وعدة، ووثبة ووجهة.

قلت: أما وجهة فذهب المازني والمبرد والفارسي إلى أنه اسم للمكان المتوجه
إليه، فعلى هذا لا شذوذ في إثبات واوه لأنه ليس بمصدر، وذهب قوم إلى أنه
مصدر، وهو الذي يظهر من كلام سيبويه، ونسب إلى المازني أيضاً، وعلى هذا
فإثبات الواو فيه شاذ، قال بعضهم: والمسوغ لإثباتها فيه دون غيره من المصادر أنه
مصدر غير جارٍ على فعله، إذ لا يحفظ وَجَهٌ وَجَهٌ، فلما فقد مضارعه لم يحذف
منه، إذ لا موجب لحذفها إلا حملة على مضارعه، ولا مضارع والفعل المستعمل.

(١) لدة: بمعنى: ترب.

(٢) وتره: يقال: وترت العدو أفردته، والصلاة جعلتها وترًا وزيدًا حقه نقصته إياه، والكل

من باب وعد. كذا في المصباح.

مه تَوَجَّهَ واتَّجِهَ، والمصدر الجارى عليه التَّوَجُّهُ، فحذفت زوائده: وقيل: وَجْهَةٌ، ورجح الشلوين القول بأنه مصدر، وقال: لأن وَجْهَةٌ وَجْهَةٌ - بمعنى واحد، ولا يمكن أن يقال فى جهة أنها اسم للمكان، إذ لا يبقى للحذف وجه.

الرابع: فهم من تخصيص هذا الحذف بما فاؤه واو، أن ما فاؤه ياء لاحظ له فى هذا الحذف، إلا ما شذ من قول بعضهم يَشُّهُ وهو مضارع يَشُّسَ، وأصله يَشُّسُ، فحذف الياء، وشذ أيضا يش مضارع يشس، ثم انتقل إلى النوع الثانى فقال:

وَحَذَفُ هَمْزِ أَفْعَلٍ اسْتَمَرَّ فِي مُضَارِعِ وَبِنْتِي مُتَّصِفٍ

بما اطرده حذفه أَفْعَلٌ من مضارعه، واسمى فاعله ومفعوله، وإليهما الإشارة بقوله (وبنتى متصف) فتقول: أَكْرَمَ يُكْرِمُ فهو مُكْرِمٌ ومُكْرَمٌ، وكان حق أفعل أن يجيء مضارعه على يؤفعل بزيادة حرف المضارعة على أول الماضى كما فعل فى غيره من الأمثلة نحو: ضارب يضارب، وتعلم يتعلم، إلا أنه لما كان من حروف المضارعة همزة المتكلم حذفت همزة أفعل معها، لثلا يجتمع همزتان فى كلمة واحدة، حمل على ذى الهمزة أخواته واسما الفاعل والمفعول.

تنبيهان:

الأول: لا يجوز إثبات هذه الهمزة على الأصل إلا فى ضرورة أو كلمة مستندرة، فمن إثباتها فى الضرورة قوله^(١):

فَإِنَّ أَهْلًا لَأَنَّ يُؤَكْرَمًا

(١) قائله: أبو حيان الفعسى - ولم نقف له على تكملة -

وهو نصف بيت من الرجز أو بيت من مشطوره.

اللغة: «أهل» مستحق وذو أهلية «يؤكرم» أراد يكرم، وهو بالبناء للمجهول.

الإعراب: «إنه» إن حرف توكيد ونصب والضمير اسمها فى محل نصب «أهل» خبر إن مرفوع بالضممة الظاهرة «لأن» اللام للتعليل وأن حرف مصدرى ونصب «يؤكرما» فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن المصدرية، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بلام التعليل والجار والمجرور متعلق بأهل.

وأشدد سيويه^(١):

وصاليات ككَمَا يُؤَثِّفِينَ

قال: وإنما هي أثفيتُ، ووزن أثفيت على هذا أفعلت، والهمزة زائدة، وقال السيرافي: لا حجة فيه لاحتمال أصالة الهمزة فتكون أثفيت فعليت كسليقت، وقد أجاز سيويه في همزة أثفيت الأصالة والزيادة.

والكلمة المستندرة قولهم «أَرْضٌ مُؤَثَّبَةٌ» - بكسر النون - أي: كثيرة الأرناب. وقولهم «كسَاءٌ مُؤَثَّبٌ» إذا خلط صوفه بوبر الأرناب، هذا على القول بزيادة همزة أرنب، وهو الأظهر.

الثاني: لو أبدلت همزة أفعل هاء، كقولهم في أراق: هراق أو عينا كقولهم في أنهل الإبل - عنهل، لم تحذف لعدم مقتضى الحذف، فتقول: هراقٌ يهريقُ فهو

= الشاهد: قوله «يؤكرم» حيث أثبتت الهمزة، ولم تحذف تخفيفا لضرورة الشعر والقياس حذفها.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشموني ٨٨٧ / ٣، وابن هشام ٣٠٧ / ٤، الهمع ٢ / ٢١٨.

(١) قائله: هو خطاب المجاشعي - وهو من الرجز المدس -.

اللغة: «وصاليات» جمع صالية من صلى النار - بالكسر - يصلى صليا، إذا احترق بها، قال تعالى: «هم أولى بها صليا» - أراد أثافي صاليات يعني مسودات من اثار النار. «يؤثفين» من أثفيت القدر جعلت لها أثافي، ويقال: نفيت القدر تفية أي: وضعتها على الأثافي وأثفيتها، والأثافي جمع أثفية القدر وزنها أفعولة.

الإعراب: «وصاليات» عطف على قوله «غير حطام ورماد» قبله. أي: وغير صاليات وهي صفة موصوفها محذوف أي: وأثافي صاليات «ككما» الكاف الأولى حرف جر والثانية اسم لدخول حرف الجر عليها وما مصدرية والتقدير: كإثفائها. قال ابن يسعون: هذا التقدير عند من جعل الهمزة زائدة يعني: في يؤثفين، وأما من جعل الهمزة أصلا فالتقدير: كإثفائها لأنها كالسلقاة في مصدر سلقيت لأنه كالدحرجة، ومن قال دحرجا قال: إنشاء فورنه الآن فعلال وفي الوجه الأول إفعال كالإحرام.

الشاهد: قوله: «يؤثفين» فإن الهمزة فيه يجوز أن تكون زائدة جاءت على القياس المرفوض.

مواضعه: ذكره سيويه ٢٣١ / ٢، وشواهد المغني ص ١٧٢، والشاهد ١٣٥ الخزانة.

مُهْرِيْقٌ وَمُهْرَاقٌ، وَعَنْهَلَ الإِبِلَ يُعَنْهَلُهَا، فَهُوَ مُعَنْهَلٌ وَهِيَ مُعَنْهَلَةٌ أَيْ مَهْمَلَةٌ، ثُمَّ انْتَقَلَ إِلَى النَّوْعِ الثَّلَاثِ.

ظَلَّتْ وَظَلَّتْ فِي ظَلَّتْ اسْتِعْمَالًا وَقَرِنَ فِي أَقْرُنَ وَقَرْنَ نَقْلًا

قَالَ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ: كُلُّ فَاعِلٍ مُضَاعَفٍ عَلَى وَزْنِ فَعَلٍ فَإِنَّهُ فِي إِسْنَادِهِ إِلَى تَاءِ الضَّمِيرِ وَنُونِهِ يَسْتَعْمَلُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ؛ تَامًا نَحْوَ ظَلَّتْ، وَمَحذُوفٍ اللَّامِ مَفْتُوحٍ الْفَاءَ ظَلَّتْ، وَمَحذُوفٍ اللَّامِ مَكْسُورٍ الْفَاءَ نَحْوَ ظَلَّتْ. انْتَهَى.

وَقَدْ فَهَمَ مِنْ قَوْلِهِ فَوَائِدُ:

الْأُولَى: أَنَّ هَذَا الْحَذْفَ مَطْرُودٌ فِي كُلِّ فَعَلٍ مُضَاعَفٍ عَلَى فَعَلٍ. وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ الشُّلُوبِيُّ وَصَرَحَ سَبِيوِيَّةً بِأَنَّهُ شَاذٌ، وَأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ إِلَّا فِي لَفْظَيْنِ مِنَ الثَّلَاثِيَّ وَهُمَا: ظَلَّتْ وَمَسَّتْ، فِي ظَلَّتْ وَمَسَّتْ، وَفِي لَفْظِ ثَالِثٍ مِنَ الزَّوَائِدِ عَلَى الثَّلَاثَةِ، وَهُوَ: أَحَسَّتْ فِي أَحَسَّتْ، وَمِنْ ذَهَبَ إِلَى عَدَمِ اطْرَاقِهِ ابْنُ عَصْفُورٍ، وَحَكَى فِي التَّسْهِيلِ: أَنَّ الْحَذْفَ لُغَةٌ سَلِيمٌ، وَبِذَلِكَ يُرَدُّ عَلَى ابْنِ عَصْفُورٍ.

الثَّانِيَّةُ: مُقْتَضَى قَوْلِهِ عَلَى فَعَلٍ، اخْتِصَاصُ هَذَا الْحَذْفِ بِمَكْسُورِ الْعَيْنِ، وَقَدْ عَمَّ فِي التَّسْهِيلِ فَشَمَلَ الْمَفْتُوحَ وَالْمَكْسُورَ، وَقَدْ حَكَى ابْنُ الْأَثَرِيِّ: الْحَذْفَ فِي لَفْظِهِ مِنَ الْمَفْتُوحِ، وَهُوَ: هَمَّتْ فِي هَمَمْتُ.

الثَّلَاثَةُ: مُقْتَضَى قَوْلِهِ: عَلَى فَعَلٍ أَيْضًا اخْتِصَاصُ ذَلِكَ بِالثَّلَاثِيَّ، وَكَلَامُهُ فِي التَّسْهِيلِ يَشْمَلُ الزَّائِدَ عَلَى ثَلَاثَةِ، وَتَقَدَّمَ تَمْثِيلُهُ بِأَحْسَتْ.

الرَّابِعَةُ: صَرَحَ بِأَنَّ الْمَحذُوفَ فِي ظَلَّتْ وَظَلَّتْ لَامَ الْكَلِمَةِ، وَصَرَحَ فِي التَّسْهِيلِ بِأَنَّ الْمَحذُوفَ الْعَيْنَ، وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامَ سَبِيوِيَّةٍ.

فَإِنْ قُلْتَ: مَا وَجْهَ فَتْحِ الْفَاءِ وَكُسْرِهَا؟

قُلْتَ: وَجْهَ فَتْحِهَا إِبْقَاءَ حَرَكَتِهَا، لِأَنَّهَا مَفْتُوحَةٌ فِي الْأَصْلِ، وَوَجْهَ كُسْرِهَا نَقْلَ حَرَكَةِ الْعَيْنِ إِلَيْهَا، وَذَكَرَ أَبُو الْفَتْوحِ: أَنَّ كُسْرَ الظَّاءِ مِنْ ظَلَّتْ لُغَةٌ أَهْلِ الْحِجَازِ، وَفَتْحِهَا لُغَةٌ بَنِي تَمِيمٍ، وَقَوْلُهُ: «وَقَرْنَ فِي أَقْرُنَ».

يعنى: أن هذا الحذف قد جاء فى الأمر أيضا بشرط أن تكون عينه مكسورة،
وقرأ أكثر القراء ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾^(١) وهو من قررت بالمكان أقر به، بالفتح فى
الماضى والكسر فى المستقبل، فلما أمر منه اجتمع مثلان أولهما مكسور، فحسن
الحذف كما فعل بالماضى.

فإن قلت: فهل يطرد الأمر؟.

قلت: قال فى الكافية: وَقَرْنَ فى أَقْرِنَ وَقَسَّ مُعْتَصِدًا.

وذكر غيره أن ذلك لا يطرد، وهو ظاهر التسهيل فإنه قال: وربما أفعال ذلك
بالأمر والمضارع، وزاد فيه المضارع ومثاله يقرن فى يقررن، وذكر ذلك فى شرح
الكافية قال: وكذا يستعمل فى نحو يقرن وقرن وقرن فى يقرن وقرن، لكن
فتح الفاء فى هذين وشبههما غير جائز، انتهى.

وقال الشارح: الضابط فى هذا النحو أن المضارع على يفعل إذا كان مضاعفا
سكن الآخر، ولاتصاله بنون الإناث فجاز تخفيفه بحذف عينه ونقل حركتها إلى
الفاء، وكذلك الأمر منه تقول فى يَقْرِرْنَ يَقْرِنَ وفى أَقْرِرْنَ قَرْنَ، وقوله: (وَقَرْنَ
نُقْلا) يعنى: بفتح القاف، وهو قراءة نافع وعاصم، وهو أمر من قررت بالمكان أقر
به - بكسر الماضى وفتح المضارع، وهى لغة فصيحة ثابتة لا يقبل قول من أنكرها،
فلما أمر منه اجتمع مثلان أولهما مفتوح، ففعل به من حذف عينه ما فعل بأحست
وهو نادر لا يقاس عليه؛ لأن هذا الحذف إنما هو للمكسور.

تنبيهات:

الأول: ذهب بعضهم إلى أن قرن - على قراءة الكسر - أمر من الوقار، يقال:
وَقَرَّ يَقْرُ، فيكون قَرْنَ محذوف الفاء مثل عَدْنَ، ورجح الأول لتتوافق القراءتان،
وذهب بعضهم إلى أن قرن - على قراءة الفتح، أمر من قار يقار.

الثانى: أجاز فى الكافية وشرحها إلحاق المضموم العين بالمكسور، فأجاز فى
اغضُضْنَ أن يقال: غُضِّنْ، واحتج بأن فك المضموم أثقل من فك المكسور، وإذا
كان فك المفتوح قد قُرَّ منه إلى الحذف فى قَرْنَ - المفتوح القاف - ففعل ذلك
بالمضموم أحق بالجواز، قال: ولم أره منقولا.

(١) من الآية ٣٣ من سورة الاحزاب.

فصل

في الإدغام

يعنى: الإدغام اللاتق بالتصريف كما قيده فى الكافية.

والإدغام. لغة: الإدخال، والإدغام - بالتشديد - أفعال منه، وهى عبارة

سيبويه.

وقال ابن يعيش: الإدغام - بالتشديد - من ألفاظ البصريين، والإدغام -

بالتخفيف - من ألفاظ الكوفيين.

وحده اصطلاحاً: أن تأتى بحرفين ساكن ومتحرك من مخرج واحد بلا

فصل، ويكون فى المثلين وفى المتقارين، وفى كلمة وفى كلمتين، وهو باب

متسع.

واقصر الناظم فى هذا الفصل على ذكر إدغام المثلين المحركين فى كلمة.

ولابد من تميم الفائدة باستيفاء الكلام على إدغام المثلين.

فأقول: إذا التقى المثلان، فالتقاؤهما على ثلاثة أضرب:

الضرب الأول: أن يسكن أولهما ويتحرك ثانيهما نحو «اضرب بكرأ» فهذا

يجب إدغامه بثلاثة شروط:

أولها: ألا يكون أول المثلين هاء سكت، فإنه لا يدغم لأن الوقف على الهاء

منوى، وقد روى عن ورش إدغام ﴿مَالِيَةَ﴾ ٢٨ ﴿هَلْكَ﴾ ٢٩^(١) وهو ضعيف من

جهة القياس.

وثانيها: ألا يكون همزة منفصلة عن الفاء نحو «إكلاً أحمد» فإن الإدغام فى

ذلك ردىء، بل يلزم تخفيف إحداهما، فلو كانت الهمزة متصلة بالفاء وجب

الإدغام نحو سأل.

(١) من الآيتين ٢٨، ٢٩، من سورة الحاقة.

وثالثها: ألا يكون مدة في آخر أو مبدلة من غيرها دون لزوم، فإن كان مدة في آخر لم تدغم نحو: يعطى ياسر، ويغزو واقد، لثلا يذهب المد بالإدغام، فإن لم يكن في آخر وجب الإدغام نحو مغزو أصله مغزوو على وزن مفعول، واغتفر ذهاب المد في هذه لقوة الإدغام فيه، وإن كانت مبدلة من غيرها دون لزوم لم يجب الإدغام، بل يجوز إن لم يلبس نحو ﴿ أَنَاثًا وَرَعِيًّا ﴾^(١) في وقف حمزة، ومنتع إن البس نحو قوول بناء ما لم يسم فاعله من قاول، لأنه لو أدغم لالتبس بفعل فإن كانت المدة مبدلة من غيرها إبدالا لازما وجب الإدغام نحو أوب وهو مثال أبلم من الأوب أصله أوب، فقلب ثانی الهمزتين وأوا لسكونها بعد ضمة، ثم أدغم وجوبا للزوم الإبدال.

الضرب الثاني: أن يتحرك أولهما ويسكن ثانيهما فهذا لا يجوز فيه إدغام؛ لأن من شرط الإدغام تحرك المدغم فيه، ومثال ذلك في كلمة ضللت، وفي كلمتين: رسول الحسن.

الضرب الثالث: أن يتحركا، فإن كانا من كلمتين جاز الإدغام بشرطين:

أحدهما: ألا يكونا همزتين نحو: «قرأ آية» فإن الإدغام في الهمزتين ردىء.

والآخر: ألا يكون الحرف الذى قبلها ساكنا غير لين نحو: «شهر رمضان» فإن هذا لا يجوز إدغامه عند جمهور البصريين، وقد روى عن أبى عمر إدغام ذلك، وتأولوه على إخفاء الحركة، وأجاز الفراء إدغامه.

وإن كانا من كلمة واحدة فهو الذى تعرض الناظم لبيانه فى قوله:

أَوَّلَ مَثَلَيْنِ مُحَرَّكَيْنِ فِي كَلِمَةٍ ادْغَمٌ.....

(فأمر بإدغام أول المثليين المحركين)^(٢) فشمّل ذلك الأفعال نحو رد وظن

ولب، أصلها ردد وظنن ولبب، والأسماء نحو صب وضب، أصلهما فعل - بالكسر، فالإدغام فى ذلك واجب بستة شروط:

(١) من الآية ٧٤ من سورة مريم.

(٢) أ، ج.

الأول: ألا يتصدرا نحو «دَدَن»^(١) فمثل ذلك لا يجوز إدغامه، لتعذر الابتداء بالساكن، قال المصنف في بعض كتبه: إلا أن يكون أولهما تاء المضارعة فقد تُدغم بعد مدة أو حركة نحو: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا﴾^(٢) ﴿تَكَادُ تَمَيِّزُ﴾^(٣) انتهى.

ويجوز أيضا الإدغام في الفعل الماضي إذا اجتمع فيه تاءان، والثانية أصلية نحو تَتَابَع، ويؤتى بهمزة الوصل فيقال: اتَّابَعَ، ولم يذكر هنا هذا الشرط وقد ذكره في الكافية وغيرها.

الثاني: ألا يكون ما هما فيه اسما على فعل نحو صفف^(٤) أو فعل نحو ذُكِّل - جمع ذلول - أو فعل نحو كَلَّل - جمع كلة، أو فعل نحو لَبَّب، فكل ذلك لا يجوز إدغامه. وإلى هذا أشار بقوله: «لَا كَمِثْلِ صُفْفٍ. وَذُلُّلٍ وَكِلَلٍ وَلَبَّبٍ». فإن قلت: ما علة منع إدغام هذه الأمثلة؟

قلت: أما الثلاثة الأولى فلأنها مخالفة للأفعال في الوزن، والإدغام فرع في الإظهار، فخص بالفعل لفرعيته، وتبع الفعل ما وازنه من الأسماء دون ما لم يوازنه. وأما الرابع: فإنه موازن للفعل، ولكنه لم يدغم لخفته، وليكون منبهاً على فرعية الإدغام في الأسماء، حيث أدغم موازنه في الأفعال نحو رَدَّ فيعلم بذلك ضعف سبب الإدغام فيه وقوته في الفعل.

واعلم أنه يمتنع الإدغام أيضا فيما وازن أحد هذه الأمثلة بصدده لا بجملته نحو: حُشْشَاء - لِعَظْمٍ خَلْفَ الأذن - فإنه موازن بصدده لفعل نحو صفف، ونحو: رُدُّدَان - وهو مثال سُلْطَانٍ من الرَدِّ، فإنه موازن بصدده لفعل نحو ذلل، ونحو: حَبِيَّةٌ جمع حُبٍّ فإنه موازن بصدده لفعل نحو: كلل، ونحو: الدَّجَجَانِ مصدر دَجَّ

(١) الددن: - بدالين مهملتين - وهو اللعب، ويقال فيه ددى كفتى ودد كدم.

(٢) من الآية ٢٦٧ من سورة البقرة.

(٣) من الآية ٨ من سورة الملك.

(٤) صفف - جمع صفة - والصفة: الظلة كالسقيفة.

بمعنى دَبَّ، فإنه موازن بصدوره لفعل نحو: لَبِب، ولو بنيت من الرد مثل غطفان قلت: رددان - بالفك - هذا مذهب الخليل وسيبويه، وخالف الأخفش فقال: ردَّان - بالإدغام - ووجهه أن الألف والنون بزيادتهما التزم تحريك الدال التي تليهما، فنقل توالي الفتحيتين، فأدغم تخفيفا وصار في ذلك نظير الفعل في الثقل نحو ردَّ، بل هو أولى بالإدغام من الفعل؛ لأن حركة الدال الأخيرة في الفعل ليست بلازمة والصحيح ما ذهب إليه الخليل وسيبويه لأنه هو الذى ورد به السماع.

فإن قلت: كان ينبغى أن يستثنى مثالا خامسا يمتنع فيه الإدغام وهو فعل نحو إبل، لكونه مخالفا لأوزان الأفعال.

فلو بنيت من الرد مثل إبل قلت: ردد - بالفك، قلت: العذر له فى عدم استثنائه أنه بناء لم يكثر فى الكلام، ولم يسمع فى المضاعف، وقد استثناه فى بعض نسخ التسهيل.

واعلم أن أوزان الثلاثى التي يمكن فيها اجتماع مثلين متحركين لا تزيد على تسعة، وقد سبق ذكر خمسة منها، وبقيت أربعة، منها واحد مهمل فلا كلام فيه، وهو فعل - بكسر الفاء وضم العين - وثلاثة مستعملة وهى: فَعَلٌ نحو كَتَف، وفَعَلٌ نحو عَضُدٌ، وفعلٌ نحو دُئِلٌ.

فإذا بنيت من الرد مثل كَتَف أو عَضُد قلت: ردَّ - بالإدغام - لأنهما موافقان لوزن الفعل، وليسا فى خفة فَعَلٌ نحو لَبِب، هذا مذهب الجمهور، وخالف ابن كيسان فقال: ردَّد ورددَّ بالفك.

وإذا بنيت من الرد مثل دُئِل قلت: رُدِد - بالفك - ومن رأى أن فَعِلٌ أصل فى الفعل ينبغى أن يدغم، وقياس مذهب ابن كيسان الفك، بل هو فى هذا أولى. والثالث: ألا يتصل بأول المثلين مدغم فيه، وإليه أشار بقوله: (ولا كَجَسَّس) وهو جمع جاسٌ، فإن فيه مثلين متحركين ولم يدغم أولهما فى الثانى؛ لأن قبلهما مثل آخر مدغما فى أول المتحركين، فلو أدغم المدغم فيه التقى الساكنان وبطل الإدغام السابق.

الرابع: ألا يعرض تحريك ثانيهما، وإليه الإشارة بقوله (ولاً كأخصصَ أبي) فهذا فيه مثلان متحركان ولم يدغم، لأن حركة الثاني عارضة، إذ هي حركة النقل والأصل اخصص - بالإسكان - فنقلت حركة الهمزة إلى الساكن فلم يعتد بها، لعروضها.

والخامس: ألا يكون ما هما فيه ملحقا بغيره، وإليه الإشارة بقوله: (ولاً كهليل) وذلك نوعان؛ أحدهما: ما حصل فيه الإلحاق بزائد قبل المثلين نحو «هليل» إذا قال لا إله إلا الله؛ لأن لامي هليل متحركان في كلمة ولا سبيل إلى إدغام أولهما في الثاني، لأن قبلهما مزيدا للإلحاق بدرجته وهو الياء فامتنع الإدغام لثلاث فوات (المماثلة)^(١).

والآخر: ما حصل فيه الإلحاق بأحد المثلين نحو جَلَبَبَ، لأن إحدى بائيه مزيدة للإلحاق بدرجته فامتنع الإدغام، لاستلزامه فوات ما قصد من الإلحاق.

والسادس: ألا يكون مما شذت العرب في فكه اختيارا، وهي الفاظ محفوظة لا يقاس عليها، وإلى هذا أشار بقوله:

.... وَشَدَّ فِي أَلِّ وَنَحْوِهِ فَكَ بِنَقْلِ فِقْبَلِ

وهذه الألفاظ «ألل السقاء» إذا تغيرت رائحته، والأسنان إذا فسدت، والأذن إذا رقت، و«دبب الإنسان» إذا نبت الشعر في جبينه، و«صكك الفرس» إذا اصطكت عرقوباه، و«ضببت الأرض» إذا كثر ضبابها، و«قطط الشعر» إذا اشتدت جمودته و«لححت العين أو لحتت» إذا التصقت بالرمص و«مششت الدابة» إذا شخص في وظيفها حجم دون صلابة العظم، و«عزرت الناقة» إذا ضاق إحليلها وهي مجرى لبنها، فشذوذ ترك الإدغام في هذه كُشذوذ ترك الإعلال في نحو القود ونحوه.

(١) وفي أ و ج (المقابلة).

وقد شذ الإظهار أيضا فى كلمات من الأسماء منها قولهم: «رجلٌ ضَفِيفٌ الحال»^(١) و «مُحَبَّبٌ» وحكى أبو زيد «طعام قضض» إذا كان فيه يُيس، ولا يجوز القياس على شىء من هذه المفكوكات، وما ورد من ذلك فى الشعر عُدَّ من الضرورات كقول أبى النجم^(٢):

وَحَيِّ افُكِّكَ وَاَدِّغِمِ دُونَ حَذَرَ كَذَاكَ نَحْوَو تَجَلَّى وَاِسْتَتَرَ

يعنى أن الفك والإدغام جائزان فى هذه المواضع الثلاثة:

الأول: ما عينه ولامه ياءان لازم تحريكهما نحو حى وعى، فمن أدغم نظر إلى أنهما مثلان فى كلمة وحركة ثانيهما لازمة، وحق ذلك الإدغام لاندرجاه فى الضابط المتقدم، ومن أظهر نظر إلى أن اجتماع المثلين فى باب حَيِّ كالعارض لكونه مختصا بالماضى دون المضارع والأمر، والعارض لا يعتد به غالبا.

(١) ضفف: بوزن كنف من الضفف بفتحيتين - وهو الضيق والشدة والحاجة.

(٢) قائله: هو أبو النجم العجلى - واسمه الفضل بن قدامة - وهو من الرجز.

وعجزه: الواسع الفضل الوهوب المُجَزِل.

اللغة: «العلی» صفة من العلو - بمعنى علو الشأن وسموه «الأجلل» الأجل الأعظم «الواسع الفضل» الكثير العطاء والإحسان. «الوهوب» صيغة مبالغة من الهبة - أى العظيم الهبات «المجزل» اسم فاعل من أجزل العطاء إذا أكثر منه.

المعنى: يحمد الله سبحانه وتعالى وهو الرفيع الشأن الأعظم من كل شىء الذى عم فضله وعطاؤه الجسم جميع المخلوقات.

الإعراب: «الحمد» مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة «الله» جار ومجرور متعلق بمحذوف خير المبتدأ «العلی»، «الأجلل» نعتان لاسم الجلالة «الواسع» نعت ثالث «الفضل» مضاف إليه «الوهوب» نعت رابع لاسم الجلالة «المجزل» نعت خامس له.

الشاهد: قوله: «الأجلل» حيث لم يدغم، والقياس فيه الأجل - بالإدغام ولكن الضرورة الشعرية ألجأته لذلك.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشمونى ٨٩٣ / ٣، وابن هشام ٣٢٠ / ٤، والسيوطى

ص ٥٢.

فإن قلت: أي الوجهين أكثر في كلامهم؟

قلت: الفك، نصّ على ذلك النحويون وكلاهما (فصيح)^(١).

وقرأ بهما في التواتر، ولعل الناظم قدم الفك لكثرتة.

تنبيه:

لو كانت حركة الياء الثانية عارضة نحو «لن يُحْيِي» ورأيت مُحْيِيًا.

لم يجز الإدغام، وأما قوله^(٢):

وَكَانَهَا بَيْنَ النِّسَاءِ سَبِيكَةً تَمْشِي بِسُدَّةٍ بَيْتِهَا فُتْعِيٌّ

فشاذ لا يقاس عليه، وأجازه الفراء.

الثاني: نحو تَجَلَّى، قال الشارح: كل ما فيه تاءان مثل تئانى تتجلى فهذا قياسه الفك لتصدر المثلين، ومنهم من يدغم فيسكن أوله ويدخل همزة الوصل فيقول: أَتَجَلَّى، وقال في شرح الكافية: إذا أدغمت فيما اجتمع في أوله تاءان ردت همزة وصل تتوصل بها إلى النطق بالتاء المسكنة للإدغام فقلت في تتجلى أتجلى، انتهى.

وفي هذا نظر؛ لأن تتجلى فعل مضارع، واجتلاب همزة الوصل لا يكون في المضارع، والذي ذكره غيره من النحويين أن الفعل المفتوح بتأين إن كان ماضيا نحو تتبع وتتابع، جاز فيه الإدغام واجتلاب همزة الوصل.

(١) أ، جـ. وفي ب (صحيح).

(٢) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من الكامل -.

اللغة: «سبيكة» قطعة مستطيلة من فضة «سدة البيت» - بضم السين - باب.

المعنى: شبه محبوبته بالسبيكة وهي القطعة من الفضة وغيرها. إذا استطالت.

الإعراب: «وكانها» كان للتشبيه تنصب الاسم وترفع الخبر، وها اسمها «بين» ظرف «النساء»

مضاف إليه «سبيكة» خبر كان مرفوع بالضممة الظاهرة «تمشى» فعل مضارع وفاعله ضمير

مستتر فيه «بسدة» جار ومجرور متعلق بتمشى «بيتها» مضاف إليه وبيت مضاف وها

مضاف إليه «فتعى» الفاء عاطفة وتعنى فعل مضارع والفاعل ضمير.

الشاهد: قوله: «فتعى» حيث أدغم اعتدادا بالحركة العارضة لأجل الروى.

مواضعه: ذكره الأشموني ٨٩٣ / ٣، والهمع ١٥٣ / ١.

فيقال: اتَّبَعَ وَاَتَّابَعَ، وإن كان مضارعا نحو تتذكر لم يجر فيه الإدغام إن ابتدئ به، لما يلزم من اجتلاب الهمزة وهي لا تكون في المضارع، بل يجوز تخفيفه بحذف إحدى التاءين، وسيأتي، وإن وُصِلَ بما قبله جاز إدغامه بعد متحرك أو لين نحو: «تكاد تَمِيْزُ» «ولا تيمموا» لعدم الاحتياج في ذلك إلى اجتلاب همزة الوصل، والله أعلم.

الثالث: نحو استتر، وهو كل فعل على افتعل اجتمع فيه تاءان، فهو أيضا يجوز فيه الفك، وهو قياسه، لبناء ما قبل المثلين على السكون، ويجوز فيه الإدغام بعد نقل حركة أول المثلين إلى الساكن، فتقول: سَتَّرَ يَسْتَرُ ستار.

تنبيهات:

الأول: اعلم أن الإدغام في استتر ونحوه يوجب طرح همزة الوصل من أوله لتحرك الساكن بحركة النقل، فلذلك قيل فيه ستر.

الثاني: إذا أوتر الإدغام صار اللفظ به كلفظ ستر الذي وزنه فَعَلٌ - بتضعيف العين - ولكن يمتازان بالمضارع والمصدر، لأنك تقول في مضارع الذي أصله افتعل يَسْتَرُ - بفتح أوله - وأصله يَسْتَرُ، فنقل وأدغم. وتقول في مضارع الذي وزنه فَعَلٌ يَسْتَرُ - بضم أوله، وتقول في مصدر الذي أصله افتعل: سَتَّارًا، وأصله اسْتَارًا، فلما أريد الإدغام نقلت الحركة فطرحت الهمزة، وتقول في مصدر الذي وزنه فَعَلٌ تَسْتِيرًا على وزن تَفْعِيلٍ.

الثالث: يجوز في استتر ونحوه إذا أدغم وجه آخر، وهو أن يقال: سَتَّرَ - بكسر فائه - على أصل الساكنين، وذلك أن الفاء ساكنة وحين (قصد)^(١) الإدغام سكنت التاء الأولى، فالتقى ساكنان فكسر أولهما على أصل التقاء الساكنين، ويجوز على هذه اللغة كسر التاء إتباعا لفاء الكلمة فتقول: سَتَّرَ وَقَتَّلَ والمضارع واسم الفاعل واسم المفعول مبنية على ذلك إلا أن اسم الفاعل يشبه بلفظ اسم المفعول على لغة من كسر التاء إتباعا، فيصير مشتركا كمختار، ويتوقف على قرينة.

(١) ب.

الرابع: ما ذكر في هذا البيت كالمستثنى من الضابط المتقدم، فإن حي مندرج فيه فكان حقه الإدغام على سبيل اللزوم فاستثناه ليعلم أنه ذو وجهين، وكذلك استتر، وأما نحو تتجلى فلم يندرج في الضابط المتقدم لتصدر المثلين فيه. والله أعلم.

وَمَا بَتَاءَيْنِ ابْتَدَىٰ قَدْ يُقْتَصَرُ فِيهِ عَلَيَّ تَا كَتَّبِينَ الْعِبْرَ

إذا اجتمع في أول الفعل المضارع تاءان جاز حذف أحدهما نحو (تئين العبر) وأصله تئين الأولى تاء المضارعة والثانية تاء تفعّل، وعلّة الحذف أنه لما ثقل عليهم اجتماع المثلين، ولم يكن سبيل إلى الإدغام لما يؤدي إليه من اجتلاب همزة الوصل، وهي لا تكون في المضارع، عدلوا إلى التخفيف بحذف إحدى التاءين.

تنبيهات:

الأول: هذا الحذف كثير جداً، ومنه في القرآن مواضع كثيرة نحو ﴿لَا تَكَلِّمْ نَفْسَ الْأَيْدِيهِ﴾^(١) ﴿تَنْزِيلُ الْمَلَائِكَةِ﴾^(٢).

الثاني: أبهم في قول: «أحدهما» فمذهب سيويه والبصريين أن المحذوف هي التاء الثانية، لأن الاستثقال بها حصل، ولأن الأولى دالة على المضارعة، وقد صرح بذلك في التسهيل فقال: والمحذوفة هي الثانية لا الأولى خلافاً لهشام يعني: أن مذهب هشام أن المحذوفة هي الأولى، ونقله غيره عن الكوفيين.

الثالث: أطلق في قوله: (وما بتاءين ابتدى) وهذا إنما هو في المضارع، لأنه الذي يتعذر فيه الإدغام، وأما الماضي فيه نحو تتابع، فلا يتعذر فيه الإدغام.

الرابع: ما ذكر من تعذر الإدغام في المضارع، إنما هو في الابتداء لا في الوصل كما سبق بيانه في الكلام على نحو تتجلى.

الخامس: قوله في شرح الكافية: قد يقال في مثل تتعلم تعلم استثقالا لتوالي المثلين متحركين وللإدغام المحوج إلى زيادة همزة الوصل، قد يوهم أن الإدغام في

(١) من الآية ١٠٥ من سورة هود.

(٢) من الآية ٤ من سورة القدر.

ذلك جائز، وإن كان مستثقلا كما يجوز إبقاء المثلين متحركين في ذلك، وكذلك قول الشارح هربا، إما من توالى مثلين متحركين وإما من إدغام محوج إلى زيادة (همزة) ^(١) الوصل، وقد صرح في التسهيل بما يدفع هذا التوهم فقال: وقد يحذف تخفيفا المتعذر إدغامه لسكون الثاني «كاستخذ» في الأظهر أو لاستثقاله بتصدر المدغم كتنزل.

السادس: قد يفعل هذا التخفيف بالحذف فيما تصدر فيه نونان، ومن ذلك ما حكاه أبو الفتح من قراءة بعضهم ﴿ وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ تَنْزِيلًا ﴾ ^(٢) قال في شرح الكافية: في هذه القراءة دليل على أن المحذوفة من تاءى تنزل حين قال «تَنْزَلَ» إنما هي الثانية لأن المحذوفة من نونى «نزل» في القراءة المذكورة إنما هي الثانية.

قال الشارح: ومنه على الأظهر قوله تعالى: ﴿وَكذلك نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ﴾ ^(٣) في قراءة ابن عامر وعاصم، أصله تُنَجَّى، ولذلك سكن آخره.

وَفَكَّ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنٌ لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنَ

إذا سكن آخر الفعل المدغم فيه لاتصاله بضمير الرفع وجب الفك، لأن ثانى المثلين قد سكن فتعذر الإدغام، والمراد بضمير الرفع تاء الضمير ونا ونون الإناث نحو رددت، ورددنا، ورددن، وقد مثل بقوله: (نحوحلت ما حلتته).

تنبيه:

فك الإدغام في ذلك واجب عند جمهور العرب، قال في التسهيل: والإدغام قبل الضمير لُغِيَّةٌ، قال سيبويه: وزعم الخليل أن ناسا من بكر بن وائل يقولون رَدْنَا وَمَرَّتًا وَرَدَّتْ، وهذه لغة ضعيفة، كأنهم قدروا الإدغام قبل دخول النون والتاء، وأبقوا اللفظ على حاله، وحكى بعض الكوفيين في رَدَّن رذن - يزيد نونًا ساكنة قبل نون الإناث ويدغمها فيها لأن نون الإناث لا يكون ما قبلها إلا ساكنًا، وحكى بعضهم في رَدَّت رذات، وهى فى غاية الشذوذ، ووجهه أن هذه التاء لا يكون ما قبلها إلا ساكنًا، وحافظ على بقاء الإدغام فزاد ألفًا قبلها.

(١) ب، وفى أ، ج (الف).

(٢) من الآية ٢٥ من سورة الفرقان.

(٣) من الآية ٨٨ من سورة الانبياء.

.... وفى

جَزْمٌ وَشِبْهُ الْجَزْمِ تَخْيِيرٌ قَفِيٌّ

يعنى: أن المدغم فيه إذا سكن جزماً أو وقفاً، وهو المراد بشبه الجزم، جار فيه الفك والإدغام نحو لم يحلّل ولم يحلّ، واحلّل وحلّ، والفك لغة أهل الحجاز، والإدغام لغة بنى تميم، وقيل لغة غير أهل الحجاز، وإنما أدغم بنو تميم اعتداداً بتحريك الساكن فى بعض الأحوال نحو: اردد القوم ولم يردد القوم.

تنبيهات:

الاول: إنما جعل سكون الأمر فى نحو احلّل يشبه الجزم لأن الأمر يعامل آخره معاملة المضارع المجزوم.

الثانى: يعنى بالتخيير استواء الوجهين فى الجواز، فالمتكلم متخير فى اتباع أيهما شاء، وليس المراد استواؤهما فى الفصاحة، لأن الفك لغة أهل الحجاز وبها جاء القرآن غالباً كقوله تعالى: ﴿إِنْ تَمَسَّكُمْ حَسَنَةٌ﴾^(١) ﴿وَمَنْ يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي﴾^(٢) ﴿وَلَا تَمَنَّ﴾^(٣) ﴿وَأَغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ﴾^(٤) وجاء على لغة تميم قراءة ابن كثير وأبى عمرو والكوفيين ﴿مَنْ يَرْتَدَّ﴾^(٥) فى المائدة وقراءة السبعة ﴿وَمَنْ يُشَاقِّ اللَّهَ﴾^(٦).

الثالث: إذا أدغم فى الأمر على لغة تميم وجب طرح همزة الوصل، لعدم الاحتياج إليها، وحكى الكسائى أنه سمع فى الأمر من عبد القيس أردّ وأغضّ وأمرّ، بهمزة الوصل، ولم يحك ذلك أحد من البصريين.

الرابع: إذا اتصل بالمدغم فيه واو جمع، نحو ردّوا، أو ياء مخاطبة نحو ردّى، أو نون تأكيد نحو ردّن، أدغم الحجازيون وغيرهم من العرب، كذا قالوه، وعللوه أن الفعل حيثنذ مبنى على هذه العلامات فليس تحريكه بعارض.

(١) من الآية ١٢٠ من سورة آل عمران.

(٢) من الآية ٨١ من سورة طه.

(٣) من الآية ٦ من سورة المدثر.

(٤) من الآية ١٩ من سورة لقمان.

(٥) من الآية ٥٤ من سورة المائدة.

(٦) من الآية ٤ من سورة الحشر.



الخامس: التزم المدغمون فتح المدغم فيه قبل هاء غائبة نحو «رُدَّها ولم يرُدَّها» والتزموا ضمة قبل هاء غائب نحو «رُدَّه ولم يرُدَّه» قالوا: لأن الهاء خفية، فلم يعتد بوجودها، فكان الدال قد وليها الألف والواو نحو «ردًا وردًا» وحكى الكوفيون «رُدَّها» - بالضم والكسر، ورُدَّه - بالكسر والفتح - وذلك في المضموم الفاء، وذكر ثعلب الأوجه الثلاثة قبل هاء الغائب، وغلط في تجويزه الفتح، وأما الكسر فالصحيح أنه لُغِيَّة، سمع الأخفش من ناس بنى عقيل: مُدَّه وَعَضَّة - والتزم أكثرهم الكسر قبل ساكن فقالوا: «رُدُّ القوم» بالكسر، لأنها حركة التقاء الساكنين في الأصل، ومنهم من فتح وهم بنو أسد قال^(١):

فَعَضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ فَلَا كَعْبًا بَلِغْتَ وَلَا كَلَابًا

وأما الضم فقال في التسهيل: ولا يضم قبل ساكن بل يكسر وقد يفتح.

انتهى.

وحكى ابن جنى الضم أيضا، وهو قليل.

فإن لم يتصل بالفعل هاء الغائبة أو هاء الغائب أو الساكن، ففيه ثلاث لغات: الفتح مطلقا نحو رُدَّ وفِرَّ وَعَضَّ، وهى لغة أسد وناس غيرهم، والكسر

(١) قائله: هو جرير الشاعر الأموى من قصيدة يهجو فيها عبيد بن حصين المعروف بالراعى النميرى - وهو من الوافر.

اللغة: «غض الطرف» أى: أغمضه وانظر إلى الأرض، والطرف: البصر «نمير» قبيلة - فرع من قيس عيلان، أبوه نمير بن عامر، ومنهم الراعى النميرى.
المعنى: طأطأ بصرى واعرف قدرى، وابتعد عن مباراة الكرام ومجاراتهم، فإنك من قبيلة نمير التى لم ترق إلى مصاف القبائل العظيمة.

الإعراب: «غض» فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه «الطرف» مفعول به لغض «إنك» إن حرف توكيد ونصب وضمير المخاطب فى محل نصب اسمها «من» حرف جر «نمير» مجرور بمن والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر إن «فلا» الفاء عاطفة لا: نافية «كعبا» مفعول به لبلغت مقدم عليه «بلغت» فعل ماض وتاء المخاطب فاعله «ولا» الواو حرف عطف ولا زائدة لتأكيد النفى «كلابا» معطوف على قوله «كعبا» منصوب بالفتحة الظاهرة. الشاهد: قوله: «غض» حيث جاء بالإدغام، ويروى بضم الضاد وفتحها وكسرها فالضم على الاتباع لضم الغين - والفتح للتخفيف - والكسر على الأصل فى التخلص من الساكنين. مواضعه: ذكره الأشمونى ٨٩٧ / ٣، وابن هشام ٣١٧ / ٤، والهمع ٢٢٧ / ٢، وسيبويه ١٦٠ / ٢.

مختلفا نحو رَدٍّ وِفْرٍ وَعَضٍّ، وهى لغة كعب وغيره، والإتياع لحركة الفاء نحو رَدٍّ وِفْرٍ وَعَضٍّ، وهذا أكثر (فى كلامهم)^(١).

لما ذكر جوار الفك والإدغام فى الجزوم وشبهه وهو الأمر استدرك بيان حكم أفعال فى التعجب فقال:

وَفَكُّ أَعْمَلٍ فِى التَّعْجِبِ التُّزْمُ وَالتُّزْمُ الإِدْغَامُ أَيْضًا فِى هَلْمٍ

فإنه قد التزم الجميع فكه. قال فى شرح الكافية: مفكوك بإجماع.

قلت: كأنه يعنى إجماع العرب، فإن إدغامه غير مسموع فى كلامهم وإنما المسموع الفك كقوله^(٢):

وقال نبيُّ المسلمين تَقَدَّمُوا وَأَحْبِبْ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ المَقْدَمًا

وإن أراد إجماع النحويين فليس كذلك لأن بعض النحويين حكى عن الكسائى إجازة إدغامه، وأما هلم فإدغامه لازم بإجماع.

تنبيهات:

الأول: اختلف العرب فى «هلم» فهى عند الحجازيين اسم فعل بمعنى احضر أو أقبل، وهى عند بنى تميم فعل أمر لا يتصرف ملتزم إدغامه، وإنما ذكر هنا باعتبار فعليتها، وقد استعمل لها مضارعا من قيل له هلم فقال: لا أهلم.

الثانى: التزموا أيضا فتح (ميم هلم)^(٣) وحكى الجرمى فيه الفتح والكسر عند بعض بنى تميم، (وإذا اتصل بهاء غائب نحو: هلمه لم يضم بل يفتح وكذا يفتح أيضا إذا اتصل به ساكن نحو هلم الرجل)^(٤).

(١) ب، جـ.

(٢) تقدم هذا البيت فى باب التعجب.

الشاهد: قوله: «أحبب» حيث لم يدغم مع الموجب.

(٣) ب، جـ وفى (هلم) - بإسقاط - ميم.

(٤) أ، جـ.

(الثالث: تكون هلم عند بنى تميم)^(١) فعلا انه لت بها الضمائر المرفوعة البارزة، وأكدت بنون التوكيد فيقال: هَلْمًا وهَلْمُوا وهَلْمِي - بضم الميم قبل الواو وتكسر قبل الياء، فإذا اتصل بها نون الإناث فالقياس هَلْمُنَّ، وزعم الفراء: أن الصواب هَلْمَنَّ - بفتح الميم، وزيادة نون ساكنة بعدها وقاية لفتح الميم، ثم تدغم النون الساكنة فى نون الضمير، وحكى عن أبى عمرو أنه سمع من العرب هَلْمَيْنَّ يا نسوة - بكسر الميم مشددة وزيادة ساكنة بعدها قبل نون الإناث، وحكى عن بعضهم هَلْمُنَّ - بضم الميم - وهو شاذ، وعلى لغة بنى تميم بنى أبو الطيب قوله^(٢):

قَصَدْنَا لَهُ قَصَدَ الْحَبِيبِ لِقَاؤُهُ إِيْنَا وَقَلْنَا لِلسِّيَوفِ هَلْمُنَا

فأكدتها بالنون الشديدة.

الرابع: ذهب بعض النحويين إلى أن «هلم» فى لغة تميم اسم غلب فيه جانب الفعلية واستدل بالتزامهم فتح ميمها والإدغام، ولو كانت فعلا لجرت مجرى رُدَّ فى جواز الضم والكسر والإظهار، وأجيب بأن التزام أحد الجائزين لا يخرجها عن الفعلية، والتزام أحد الجائزين فى كلامهم كثير.

الخامس: نقل بعض النحويين الإجماع على أن «هلم» مركبة، قلت: وفى البسيط: ومنهم من يقول ليست مركبة.

وفى كيفية التركيب خلاف، قال البصريون مركبة من «ها» التنبيه ومن «لم» التى هى فعل أمر من قولهم: «لَمَّ اللهُ شَعَثَهُ» أى: جمعه، كأنه قيل: اجمع نفسك إينا فحذفت ألفها تخفيفا، ونظرا إلى أن أصل لام «لم» السكون.

(١) أ، ج.

(٢) وهو من الطويل.

الإعراب: «قصدنا» فعل وفاعل «له» جار ومجرور متعلق بالفعل «قصد» مفعول مطلق «الحبيب» مضاف إليه «لقاءه» مفعول لأجله ومضاف إليه «إينا» جار ومجرور. «وقلنا» فعل وفاعل «للسيوف» جار ومجرور.

«هلمنا» فعل أمر على لغة تميم والفاعل ضمير مستتر فيه والنون للتوكيد.

الشاهد: قوله: «هلمنا»: حيث اتصلت به نون التوكيد.

وقال الخليل: ركبا قبل الإدغام، فحذفت الهمزة للدرج، إذا كانت همزة وصل وحذفت الألف لالتقاء الساكنين، ثم نقلت حركة الميم الأولى إلى اللام، وأدغمت، وقال الفراء: مركبة من «هَلْ» التي للزجر، و«أَمْ» بمعنى اقصد، فخففت الهمزة بإلقاء حركتها إلى الساكن قبلها فصار «هَلَمْ» ونسب بعضهم هذا القول إلى الكوفيين، وقول البصريين أقرب إلى الصواب. والله سبحانه أعلم.

ولما أنهى الكلام على ما قصد في فصل الإدغام وهو آخر ما يذكر في التصريف قال على سبيل التعريف:

وَمَا بِجَمْعِهِ عُنِيَتْ قَدْ كَمَلَتْ نَظْمًا عَلَى جُلِّ الْمُهْمَاتِ اشْتَمَلَتْ
أَحْصَى مِنَ الْكَافِيَةِ الْخُلَاصَةَ كَمَا اقْتَضَى غِنَى بِلَا خِصَاصَةٍ

فأخبر بانتهاء ما قصد جمعه في هذا النظم، واشتماله على أعظم المهمات من هذا العلم، يقال: «عُنِيَ بِكَذَا» أى اهتمَّ به، والأفصح بناؤه للمفعول وبنائه للفاعل لُغْيَةً حكاها في اليواقيت، وأنشد عليها:

عَانَ بِأَخْرَاهَا طَوِيلُ الشُّغْلِ

ثم ختم الكلام بحمد الله والصلاة على نبيه ﷺ فقال:

فَأُحْمَدُ اللَّهَ مُصَلِّيًا عَلَى ... مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيِّ أَرْسِلَا
وَأَلَّهُ الْغُرَّ الْكِرَامِ الْبِرَّةَ ... وَصَحْبِهِ الْمُتَخَبِّينَ الْخَيْرَةَ

تم الكتاب بعناية الملك الوهاب، والحمد لله، وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين وإمام المرسلين وعلى آله والصحابة أجمعين.

محتويات المجلد الثالث

●●●●●●●●●●

| الصفحة | الموضوع |
|--------|-----------------------------|
| ١١٠١ | الجزء الرابع |
| ١١٠٣ | أسماء لازمت النداء |
| ١١١٠ | الاستغاثة |
| ١١٢٠ | الندبة |
| ١١٢٦ | الترخيم |
| ١١٥٠ | الاختصاص |
| ١١٥٣ | التحذير والإغراء |
| ١١٥٩ | أسماء الأفعال والأصوات |
| ١١٧٠ | نونا التوكيد |
| ١١٨٩ | ما لا ينصرف |
| ١٢٢٨ | إعراب الفعل |
| ١٢٦٥ | عوامل الجزم |
| ١٢٩٥ | فصل «لو» |
| ١٣٠٥ | فصل «أما، ولولا، ولوما» |
| ١٣١١ | الإخبار بالذی والألف واللام |
| ١٣١٨ | العدد |



١٣٢٧

تمييز المركب

١٣٣٥

كم، وكأين، وكذا

١٣٤٦

الحكاية

١٣٥١

الجزء الخامس

١٣٥٣

التأنيث

١٣٦٢

المقصور والمدود

١٣٦٦

كيفية ثنية المقصور والمدود وجمعهما تصحيحا

١٣٧٧

جمع التكسير

١٤١٩

التصغير

١٤٤٣

النسب

١٤٦٩

الوقف

١٤٩١

الإمالة

١٥٠٨

التصريف

١٥٥٠

فصل في زيادة همزة الوصل

١٥٥٩

الجزء السادس

١٥٦١

الإبدال

١٥٩٣

فصل [إذا اعتلت لام فعلى]

١٥٩٦

فصل [إذا اجتمعت الواو والياء وسكن ما قبلهما]

الصفحة

الموضوع

- ١٦٠٥ فصل [إذا كانت عين الفعل واوا أو ياء وقبلهما ساكن صحيح]
- ١٦١٨ فصل [إذا كان فاء الافتعال حرف لين]
- ١٦٣١ فصل فى الإعلال بال حذف
- ١٦٣٨ فصل فى الإدغام
- ١٦٥٣ محتويات المجلد الثالث

فهرست الأبيات والشواهد

| الشاهد | الصفحة |
|-----------------------------|---------------------------------|
| حرف الهمز | |
| | من له شولا فإلى إثلاثها ٥٠٣ |
| للامتشابهان ولا سواء | وأعلم أن تسليما وتركيا ٥٣١ |
| ولو تواتت زمر الأعداء | لا أقعد الجبن عن الهيجاء ٦٥٥ |
| بحورا لا يكدرها الدلاء | حشى رهط النبي فإن منهم ٦٩٠ |
| بين بصري وطعنه نجلاء | ربما ضربة بسيف صقيل ٧٧٣ |
| ولا سابق شيئا إذا كان جائيا | بدا لي أنى لست مدرك ما مضى ٧٧٨ |
| رد التحية نطقا أو بإيماء | نعم الفتاة فتاة هند لو بدلت ٩١٦ |
| ولا للما بهم أبدا دواء | فلا والله لا يلقى لما بى ٩٨٣ |
| ومن عبيرات ما لهن فناء | فواكبدا من حب من لا يحبنى ١١٢٠ |
| ينشب فى المسعمل واللهاء | يا لك من تمر ومن شيشاء ١٣٦٤ |
| سما الإله فوق سبع سمائيا | له ما رأت عين البصير فوقه ١٤٠٢ |
| حرف الباء | |
| وقولى أن أصبت لقد أصابن | أقلنى اللوم عاذل والعتابن ٢٧٧ |
| والعانسون ومنا المرد والشيب | منا الذى هو ما إن طر شاربه ٣٣٢ |
| نسيت بما تهواه ذكر العواقب | ما أنت باليقظان ناظره إذا ٣٤٢ |

| الصفحة | الشاهد |
|--------|--------------------------------|
| ٣٥٣ | فما سودتنى عامر عن وراثة |
| ٣٩١ | أبلغ هذيلًا وأبلغ من يبلغها |
| ٣٩١ | بأن ذا الكلب عمرا خيرهم حسبا |
| ٤٧٥ | فأما القتال لا قتال لديكم |
| ٥٠٨ | فكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعاة |
| ٥١٦ | عسى الكرب الذى أمسيت |
| ٥٤٦ | إن الشباب الذى مجد عواقبه |
| ٥٦١ | كذلك أدبت حتى صار من خلقي |
| ٥٦٦ | بأى كتاب أم بأية سنة |
| ٦٣١ | أتانى فلم أسرر به حين جاءنى |
| ٦٥٠ | على حين ألهى الناس جل أمورهم |
| ٧٣٤ | طافت أمانة بالركبان آونة |
| ٧٤٤ | خلى الذنابات شمالا كثبا |
| ٧٧١ | فلئن صرت لا تحمير جوابا |
| ٨١٢ | فلئن لقيتكم خالين لتعلمن |
| ٨١٤ | صريع غوان راقهن ورقنه |
| ٨٣١ | لجوت وقد بل المرادى سيفه |
| ٨٤٢ | يحسبى به الجملد الذى هو حازم |
| ٨٨١٩٤ | سبتنى الفتاة البضة المتجرد الـ |
| | أبى الله أن أسمو بأم ولا أب |
| | عنى حديثنا وبعض القول تكذيب |
| | بيطن شريان يعوى حوله الذيب |
| | ولكن سيرا فى عراض المواكب |
| | بمغنى فتيلًا عن سواد بن قارب |
| | فيه يكون وراءه فرج قريب |
| | فيه ناذ ولا لذات للشيب |
| | أنى رأيت ملاك الشيمة الأدب |
| | ترى حبههم عارًا على وتحسب |
| | كتاب بأعلى القنتين عجيب |
| | فندلا زريق المال ندل الشمالب |
| | يا حسنة من قوام ما ومتقبا |
| | وأم أو عال كهأ أو أقربا |
| | لبما قد ترى وأنت خطيب |
| | أبى وأيك فارس الأحزاب |
| | لذن شب حتى شاب شود الذوائب |
| | من ابن أبى شيخ الأباطح طالب |
| | بضربة كفيه الملا نفس راكب |
| | لطيفة كشحه وما خلت أن أسبى |

| الشاهد | الصفحة |
|--------------------------------|--------|
| حصباء در على أض من الذهب | ٩٤١ |
| جنى النحل بل ما زودت منه أطيب | ٩٤٢ |
| كأسد الغاب مردان وشيب | ٩٥٨ |
| إليك وقربى خالد وحبیب | ٩٧١ |
| جرى فى الأنابيب ثم اضطرب | ٩٩٨ |
| فاذهب فما بك والأيام من عجب | ١٠٢٦ |
| وفى اللثات وفى أنيابها شنب | ١٠٤٠ |
| كأنك فينا يا أبات غريب | ١٠٩٣ |
| وللفافلات تعرض للأريب | ١١١٠ |
| يا للكهول وللشبان العجب | ١١١٥ |
| وليل أقاسيه بطيء الكواكب | ١١٣٠ |
| إلى الشر دعاء وللشر جالب | ١١٥٥ |
| فعل الكرام ولو فاق الورى حسباً | ١١٧٢ |
| ولكن يكن للخير منك نصيب | ١٢٧٠ |
| فلم ذا رجاء ألقه غير واهب | ١٢٧٢ |
| تنزل من جو السماء يصوب | ١٤٠٧ |
| ولكن سليقى أقول فأعرب | ١٤٥٤ |
| فلا كمباً بلغت ولا كلاباً | ١٦٤٩ |
| كأن صغرى وكبرى من فقاقتها | |
| فقالنا: أهلاً وسهلاً وزودت | |
| فوافسيناهم منا بجمع | |
| بم بقربى الزينين كليهما | |
| كهز الردينى تحت العجاج | |
| فاليوم قربت تهجوناً وتشتمنا | |
| لمياء فى شفتها حوة لعس | |
| تقول ابنتى لما رأتنى شاحباً | |
| ألا يا قوم للعجب العجيب | |
| بيكيك ناء بعيد الدار مغترب | |
| كلينى لهم يا أميمة ناصب | |
| فإياك إياك المرء فإنه | |
| تالله لا يحمدن المرء مجتنباً | |
| فلا تستطل منى بقائى ومدتى | |
| ظننت فقيراً إذا غنى ثم نلته | |
| ولست لأنسى ولكن لملاك | |
| ولست بنحوى بلوك لسانه | |
| ففض الطرف إنك من نمير | |

| الشاهد | الصفحة |
|------------------------------|--------|
| حرف التاء | |
| يحدو بها كل فتى هيات | ٢٦٤ |
| ومن نحو البيت عامدات | |
| حننت نوار ولات هنا حننت | ٤١٥ |
| وبدا الذي كانت نوار اجنت | |
| فلان الماء ماء أبى وجدى | ٤٣٦ |
| ويثرى ذو حفرت وذو طويت | |
| ألا عمر ولى مستطاع رجوعه | ٥٢٢ |
| فيرأب ما أثأت يد الغفلات | |
| ليت وهل ينفع شيئا ليت | ٦٠٢ |
| ليت شباب بوع فاشترت | |
| ألا رجل جزاه الله خيرا | ٧٧٨ |
| يدل على محصلة تبسيت | |
| وكنت كذى رجلين رجل صحيحة | ١٠٤٣ |
| ورجل رمى فيها الزمان فشلت | |
| يا أبجر بن أبجر يا أتنا | ١٠٥٤ |
| أنت الذى طلقت عاما جمعا | |
| ربما أوفسيت فى علم | ١١٧٥ |
| ترفعن ثوبى شمالات | |
| ليت شمعى واشعرن إذا ما | ١١٨٠ |
| قربوها منشورة ودعيت | |
| إذا لم يكن فيكن ظل ولا جنى | ١٦٠٢ |
| فأبعد كن الله من شيرات | |
| حرف الجيم | |
| يا صاح ما هاج العيون الذرفن | ٢٨٧ |
| من طلل كالأحصى أنهجن | |
| شرين بماء البحر ثم ترفعت | ٧٥٨ |
| متى لجج خضر لهن نشيج | |
| ولم أر شيئا بعد ليلى الله | ٨٩٦ |
| ولا منظرا أروى به فأعيج | |
| يا رب بيضاء من المواج | ١٠٣٥ |
| أم صبي قد حبا أو دارج | |
| متى تأننا تلمم بنا فى ديارنا | ١٠٤٨ |
| نجد حطبًا ونارا تاججا | |
| لا هم كنت قبلت حجيج | ١٠٦٩ |
| فلا يزال شامج يأتيك بيج | |

| الشاهد | الصفحة |
|---|-----------|
| يحدو ثمانى مولعا بلقاحها حتى هممن بزيفة الإرتاج | ١٢٠٢ |
| حرف الحاء | |
| دامن سعدك إن رحمت متيما لولاك لم يك للصباة جائحا | ١١٧٠، ٢٩٠ |
| وما أدري وظنى كل ظن أمسلمنى إلى قومى شراحي | ٣٨٨ |
| وإن من النسوان من هى روضة تهيج الرياض قبلها وتصوح | ٤٤٢ |
| رسم عفا من بعدما قد امحى قد كان من طول البلى أن يمصحا | ٥١٧ |
| إن السماحة والمروءة ضمنا قبرا بمرور على الطريق الواضح | ٥٩٠ |
| يا بؤس للحرب التى وضعت أراظط فاستراحوا | ٧٨٤ |
| أقام بيغداد العراق وشوقه لأهل دمشق الشام شوق مبرح | ٧٩٠ |
| وأما أنا من رزه وإن جل جازع ولا بسرور بعد موتك فارح | ٨٧٦ |
| أبحت حمى تهامة بعد نجد وما شىء حميت بمستباح | ٩٥٣ |
| يا لعطافنا والرياح وأبى الجشرج الفتى التفاح | ١١١٥ |
| أخاك أخاك إن من لا أخاله كساع إلى الهيجا بغير سلاح | ١١٥٨ |
| لجديرون بالوفاء إذا قا ل أخو النجدة السلاح السلاح | ١١٥٨ |
| فكأنما نظروا إلى قمر أو حيث علق قوسه قزح | ١٣١٦ |
| أخو بيضات رائح متأذب رفيق بمسح المنكبين سيوح | ١٣٧٦ |
| فقلت لصاحبي لا تحبسانا بنزع أصوله واجلدز شبحا | ١٦٢٣ |

«حرف الخاء»

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيَا سَوَاهَا وَلَا فِي حَبِهَا مَتْرَاخِيَا ٥١١

«حرف الدال»

أَزِفَ التَّرْحُلَ غَيْرَ أَنْ رَكَابِنَا لَمَّا تَزَلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدْنِ ٢٧٩

أَرَيْتَ إِنْ جَاءَتْ بِهِ أَمْلُودَا أَقَاتِلْنِ أَحْضَرُوا الشُّهُودَا ٢٩٠

فِي كَلْتِ رَجْلِيهَا سَلَامِي وَاحِدَه كَلْتَاهُمَا مَقْرُونَةٌ بِزَائِدَه ٣٢٧

دَعَانِي مِنْ لِحْدٍ فَإِنْ سَنِينَه لَعِينُ بِنَا وَشَيْبَتِنَا مَرْدَا ٣٣٥

وَعَرِقَ الْفَرَزْدَقُ شَرَّ الْعَرُوقِ خَبِيثُ الثَّرَى كَأَبَى الْأَزْنَدِ ٣٤٨

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبِيَاءَ تَنْمَى بِمَا لَأَقْتِ لِبَنِي بَنِي زِيَادِ ٣٥١

إِذَا قَلَّتْ عَلَى الْقَلْبِ يَسْلُو قَبْضَتِ هَوَاجِسُ لَا تَنْفَكُ تَغْرِيهِ بِالْوَجْدِ ٣٥٤

فَأَلَيْتَ لَا أَنْفَكَ أَحْذُو قَصِيدَةَ تَكُونُ وَإِيَاهَا بِهَا مِثْلًا بَعْدِي ٣٧٠

لَوْجَهَكَ فِي الْإِحْسَانِ بَسَطَ وَمَهْجَةً أَنَا لِهَمَاهِ قَفْوُ أَكْرَمِ وَالِدِ ٣٧٦

فَقَلَّتْ أَحْمِيرَانِي الْقَدُومَ لَعَلْنِي أَخْطُ بِهَا قَبْرًا لِأَبِيضِ مَا جَدِ ٣٨١

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْخَبِيِّينَ قَدِي لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّحِيحِ الْمَلْحَدِ ٣٨٥

نَبِئْتُ أَخِيَّ وَالِي بَنِي يَزِيدِ ظَلَمْنَا عَلَيْنَا لَهُمْ فِدِيدِ ٣٩٥

رَأَيْتُ بَنِي غُبْرَاءَ لَا يَنْكُرُونَنِي وَلَا أَهْلَ هَذَاكَ الطَّرَافِ الْمَمْدِ ٤١٢

وَإِنَّ الَّذِي حَسَانَتْ بِفَلْجِ دِمَاؤِهِمْ هُمْ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ ٤٢٥

مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولِ اللَّهِ مِنْهُمْ لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعْدِ ٤٤٦

قَتَانُذُ هُدَاجُونَ حَوْلَ بِيوتِهِمْ بِمَا كَانَ إِيَاهُمْ عَطِيَّةَ عَوْدَا ٤٩٩

| الشاهد | | الصفحة |
|----------------------------|-------------------------------|--------|
| شلت يمينك إن قتلت لمسلما | حلت عليك عقوبة المتعمد | ٥٣٨ |
| إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب | جهارا فكن للغيب أحفظ للود | ٦٤٠ |
| ألم تغمض عينك ليلة أرمدا | وبت كما بات السليم مسهدا؟ | ٦٤٨ |
| فلا والله لا يلقي أناس | فتى حناك يا ابن أبا يزيد | ٧٤٨ |
| يا من رأى عارضا أسربه | بين ذراعى وجبهة الأسد | ٨٢١ |
| أتانى أنهم مزقون عرضى | جحاش الكرملين لها فديد | ٨٥٨ |
| نعم الفتى المرى أنت إذا هم | حضروا لدى الحجرات نار الموقد | ٩١١ |
| تزود مثل زاد أبيك فينا | فنعم الزاد زاد أبيك زادا | ٩١٥ |
| إن من ساد ثم ساد أبوه | ثم قد ساد قبل ذلك جده | ٩٩٩ |
| فما كعب بن مامة وابن | سعدى بأجود منك يا عمر الجوادا | ١٠٦٦ |
| يا ابن أمى ويا شقيق نفسى | أنت خلفتني لدهر شديد | |
| يا لقومى ويا لأمثال قومى | لا ناس عتوهم فى ازدياد | ١١١٤ |
| تمنانى لبقتهلى لقيط | أعام لك بن صعصعة بن سعد | ١١٣٧ |
| وذكرت لبن المعلق شربة | والخيل تعدونى الصعيد بزاد | ١٢٢٢ |
| أن تقرآن على أسماء ويحكما | منى السلام وأن لا تشعر أحدا | ١٢٣٧ |
| متى تؤخذوا قسرا بظنة عامر | ولا ينج إلا فى الصفاد يزيد | ١٢٨٧ |
| سرينا إليهم فى جموع كأنها | جبال شرورى لو تعان فتهدا | ١٢٩٦ |
| لو يسمعون كما سمعت حديثها | خروا لعزة ركمعا وسجودا | ١٣٠٣ |
| كم دون مية موماة يهال لها | إذا تيممها الخريت ذو الجلد | ١٣٣٨ |

| الصفحة | الشاهد |
|--------------------|--|
| ١٣٤٤ | عد النفس نعمى بعد بؤسك ذاكرًا كذا وكذا لطفًا به نسي الجهد |
| ١٣٩٢ | أبصارهن إلى الشبان مائلة وقد أراهن عنى غير صداد |
| ١٤٤٥ | أرى الموت بعتام الكرام ويصطفى عقيلة مال الفاحش المتشدد |
| ١٤٤٨ | فكيف لنا بالشرب إن لم يكن لنا دراهم عند الحانوى ولا نقد |
| ١٦٠٩ | إن الخليط أجود البين فالجردوا وأخلفوك عد الأمر الذى وعدوا |
| «حرف الراء» | |
| ٢٨٠ | أحار بن عمرو كأتى خمرن ويعدو على المرء ما يأمرن |
| ٣٥٩ | وما نبالى إذا ما كنت جارتنا ألا يجـاورنا إلاك ديار |
| ٣٦٠ | أعوذ برب العرش من فئة بغت على فمالي عوض إلاه ناصر |
| ٣٦٧ | بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت إياهم الأرض فى دهر الدهارير |
| ٣٧٣ | تغريت عنها كارها فتركتها كان فواقبها أمر من الصبر |
| ٤٠٣ | أنا اقتسمنا خطيننا بيننا فحملت برة واحتملت فجار |
| ٤١٣ | ياما أمليح غزلانا شلن لنا من هؤلياتكن الضال والسمر |
| ٤١٧ | أليس أميرى فى الأمور بأنما بما لستما أهل الخيانة والغدر |
| ٤٢٧ | فمما أبأؤنا بأمن منه علينا اللاء قد مهدوا الحجورا |
| ٤٥٣ | ما الله موليك فضل فاحمدنه به فما لدى غيره نفع ولا ضرر |
| ٤٥٤ | ما المستفز الهوى محمود عواقبه ولو أتيج له صفو بلا كدر |
| ٤٦٥ | ولقد جنيتك أكمؤا وعساقلا ولقد نهيتك عن بنات الأوبر |
| ٤٦٦ | رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صدت وطبت النفس ياقيس عن عمرو |

| الشاهد | الصفحة |
|----------------------------------|--------|
| ولا زال منهلا بحر عائك القطر | ٤٩٣ |
| وكونك إياه عليك يسير | ٤٩٨ |
| وكم مثلها فارقت وهي تصفر | ٥١٦ |
| إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا | ٥٤٩ |
| إلا نجشؤكم حول التناير | ٥٥٠ |
| فيهم ورهط ربيعة بن حذار | ٧١٣ |
| وهل بدارة يا للناس من عار؟ | ٧١٦ |
| وداعى المنون ينادى جهارا | ٧٣٦ |
| وعناجيج بينهن المهارا | ٧٤١ |
| ضعيف ولم يأسر كإياك أسر | ٧٤٦ |
| بكف الإله مقاديرها | ٧٦٥ |
| فيما فأدرك خمسة الأشبار | ٧٦٧ |
| ولا حبيب رافة فيجبرا | ٧٨٠ |
| ومن بيك حولا كاملا فقد اعتذر | ٧٩٠ |
| فلبى فلبى يدي مسورا | ٨٠١ |
| لدى المنى والأمن فى اليسر والعسر | ٨١١ |
| إلى أنت ذو فودين أبيض كالنسر | ٨١٤ |
| ونارا توقد بالليل نارا | ٨١٩ |
| وإمادم والقتل بالحر أجدر | ٨٢٦ |
| ألا يا اسلمى يا دارمى على البلى | |
| بيذل وحلم ساد فى قومه الفتى | |
| فأبت إلى فهم وما كدت آتبا | |
| فلا أب وابنا مثل مروان وابنه | |
| ألا طعان ألا فرسان عادية | |
| رهط ابن كرز محقى أدراعهم | |
| أنا ابن دارة معروفًا بهما نسى | |
| أنفسا تطيب بنيل المنى | |
| ربما الجمامل المؤيل فيهم | |
| فأجمل وأحسن فى أسيرك إنه | |
| هون عليك فإن الأمور | |
| ما زال منذ عقدت يده إزاره | |
| ما لمحج جلد أن يهجرا | |
| إلى الحوال ثم اسم السلام عليكما | |
| دعوت لما نابنى مسورا | |
| كلا الضيفن المشنوء والضيف نائل | |
| وتذكر نعماه لدن أنت يافع | |
| أكل امرئ تحسبين امرأ | |
| هما خطنا إما أسار ومنة | |

| الشاهد | الصفحة |
|---------------------------------|--------|
| وفاق كعب يجبر منقذ لك من | ٨٣١ |
| تعجيل تهلكة والخلد فى سقرا | |
| بأى تراهم الأرضين حلوا | ٨٣٢ |
| الدبران أم عسفوا الكفارا | |
| ضروب ينصل السيف سوق | ٨٥٥ |
| سمانها إذا عدموا زادا فإنك عاقر | |
| فتاتان أما منهما فشبیهة | ٨٥٦ |
| هللا وأخرى منهما تشبه البدرا | |
| حذر أمورا لا تضيير وآمن | ٨٥٧ |
| ما ليس منجيه من الأقدار | |
| من صديق أو أخى | ٨٧٧ |
| ثقة أو عدو شاحط دارا | |
| حسن الوجه طلقه أنت فى السد | ٨٧٨ |
| سم وفى الحرب كالح مكفهر | |
| فمجتها قبل الأخيار منزلة | ٨٨٢ |
| والطبيى كل ما التائت به الأزر | |
| أسيلات أبدان دفاق خصورها | ٨٨٢ |
| وثيرات ما التفت عليه المآزر | |
| أزور امرا جما نوال أعده | ٨٨٣ |
| لمن أمه مستكفيا أزمة الدهر | |
| فذلك إن يلق المنية يلقها | ٨٩١ |
| حميدا وإن يستغن يوما فأجدر | |
| بئس قوم الله قوم طرقوا | ٩٠٧ |
| فقروا جارهم لحما وحر | |
| إن ابن عبد الله نعم | ٩٢٤ |
| سم أخو الندى وابن العشيرة | |
| ولفوك أطيب لو بذلت لنا | ٩٣٥ |
| من ماء موهبة على خمرة | |
| ولست بالأكثر منهم حصى | ٩٣٧ |
| وإنما العـمـزة للكائـر | |
| لكم مسجدا الله المزوران والحصى | ٩٦٦ |
| لكم قبصه من بين أثرى وأقتر | |
| كم قد ذكرتك لو أجرى بذكركم | ٩٧٠ |
| يا أشبه الناس كل الناس بالقمر | |
| وقلن على الفردوس أول مشرب | ٩٨١ |
| أجل جيران إن كانت أبيحت دعائره | |
| سواء عليك النفر أم بت ليلة | ١٠٠٦ |
| بأهل القباب من عمير بن عامر | |

| الشاهد | الصفحة |
|-------------------------------|--------|
| كما أتى ربه موسى على قدر | ١٠١٠ |
| إيما إلى جنة إيما إلى نار | ١٠١٤ |
| فإن جزعا وإن إجمال صبر | ١٠١٦ |
| لها سبب ترعى به الماء والشجر | ١٠٣١ |
| إيا كما أن تعقبانا شرا | ١٠٦٧ |
| يسمعهها لا هم الكبار | ١٠٧٠ |
| لا يلقينكم فى سواة عمر | ١٠٨١ |
| ويحك ألحقت شرا بشر | ١١٠٣ |
| وقمت فيه بأمر الله يا عمرا | ١١٢٠ |
| سيرى واشفانى على بعيرى | ١١٢٨ |
| أواصرنا والرحم بالغيب تذكر | ١١٣٦ |
| طريف بن مال ليلة الجوع والخصر | ١١٤٦ |
| كما قيل قبل اليوم خالف تذكر | ١١٨٧ |
| فهلكت جهرة وبار | ١٢٢٠ |
| بعضب فقال: كوني عقيرا | ١٢٢٦ |
| كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر | ١٢٣٣ |
| إنى إذن أهلك أو أطييرا | ١٢٣٩ |
| يوم الصليفاء لم يوفون بالجار | ١٢٧٣ |
| أيوم لم يقدر أم يوم قدر | ١٢٧٤ |



| الشاهد | الصفحة |
|------------------------------|----------|
| فلو نبش المقابر عن كليب | ١٢٩٦ |
| فيخبر بالذئاب أى زير | |
| بيوم الشممين لقر عينا | ١٢٩٦ |
| وكيف لقاء من تحت القبور؟ | |
| وأنت لو باكرت مشمولة | ١٣٦٥ |
| صفرا كلون الفرس الأشقر | |
| لست بليلى ولكنى نهـر | ١٤٦٧ |
| لا أدلج الليل ولكن أبتكر | |
| أالحق إن دار الرباب تباعدت | ١٥٥٨ |
| أو انبت حبل أن قلبك طائر | |
| حى عظامى وأراه نائرى | ١٥٧٢ |
| وكحل العينين بالمواور | |
| حفت بأطوار جبال وسمـر | ١٥٧٢ |
| فيها عيائيل أسود وغمـر | |
| وكنت إذا جارى دعا لمضوفة | ١٥٨٩ |
| أشمر حتى مبلغ السائق مـزرى | |
| إذا الكرام ابتدروا الباغ بدر | ١٦٢٧ |
| تفضى البازى إذ البازى كسر | |
| «حرف الزاى» | |
| يا أيها الجاهل ذوى التنزى | ١٠٤ |
| لا توعدنى حية بالنكز | |
| «حرف السين» | |
| عهدى قومى كعديد الطيس | ٣٧٨ |
| إذ ذهب القوم الكرام ليسى | |
| فأين إلى أين النجاة بيغلتى | ٩٧٩، ٦٣٢ |
| أناك أناك اللاحقون احبس احبس | |
| عينت ليلة فما زلت حتى | ٧٥٢ |
| نصفها راجيا فعدت يؤوسا | |
| معاود جرأة وقت الهوادى | ٨٣٢ |
| أشم كأنه رجل عبوس | |
| إذا أرسلونى عند تقدير حاجة | ٩٢٤ |
| أمارس فيها كنت نعم الممارس | |
| هذى برزت لنا فهجت رسيـسا | ١٠٥٥ |
| ثم اثنتيت وما شفيت نسيـسا | |

| الشاهد | الصفحة |
|--|--------------|
| لقد رأيت عجباً مذامساً عجايزاً مثل السعالى خمسا «حرف الشين» | ١٢١٩ |
| يا أبت لا زلت فينا وإنما لنا أمل فى العيش ما دمت عائشاً إذ ذاك إذ حبل الوصال مدمش | ١٠٩٢ ١٦٢٦ |
| «حرف الصاد» | |
| يا عبد هل تذكرنى ساعة فى موكب أو رائداً للقتيصر | ١١٣٦ |
| «حرف الضاد» | |
| داينت أروى والديون تقضى فمطلت بعضاً وأدت بعضاً | ٦٨٧ |
| «حرف الطاء» | |
| فحور قد لهوت بهن عين نواعم فى المروط وفى الرياط | ٧٧٥ |
| حتى إذا جن الظلام واختلط جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط | ٩٥٦ |
| «حرف الظاء» | |
| ألا من مبلغ حسان عنى مـبـفـلـغـة تدب إلى عكاظ | ١٥٤١ |
| «حرف العين» | |
| هجوت زيان ثم جئت معتذرا من هجو زيان لم تهجو ولم تدع | ٣٥١ |
| إن وجدت الصديق حقاً لإيا ك فمرنى فلن أكون مطيعاً | ٣٧١ |
| فلا تطمع أبيت اللعن فيها ومنعكها بشيء يستطاع | ٣٧٣ |
| وإذا الأمور تشابهت وتعاضمت فهناك تعترفون أين المفرع | ٤١٤ |
| فيا رب أنت الله فى كل موطن وأنت الذى فى رحمة الله أطمع | ٤٤٣ |

| الشاهد | الصفحة |
|--|----------|
| من لا يزال شاكرا على المعه فهو حر بعيشه ذات سعه | ٤٤٧ |
| سقاها ذوو الأحلام سجلا على الظما وقد كربت أعناقها أن تقطعا | ٥١٩ |
| فغيرت بعدهم بعيش ناصب وإخال أنى لاحق مستنبح | ٥٦٠ |
| إذا قيل أى الناس شر قبيلة؟ أشارت كليب بالأكف الأصابع | ٧٨١، ٦٢٣ |
| لقد علمت أولى المقبيرة أننى لقيت فلم أنكل عن الضرب مسمعا | ٦٣٠ |
| إذا أنت لم تنفع فضر فإنما يراد الفتى كيما يضر وينفع | ٧٣٨ |
| على عن يمى مرت الطير سنحا وكيف سنوح والبسمين تطيع | ٧٦٣ |
| وما زلت محمولا على ضغينة ومضطلع الأضغان مذ أنا يافع | ٧٦٨ |
| ألا يا قوم كل ما حرم واقع وللطير مجرى والجنون مصارع | ٧٧٩ |
| أما ترى حيث سهيل طالعا نجما يضىء كالشهاب لامعا | ٨٠٣ |
| على حين عاتبت المشيب على الصبا فقلت: ألما أصح والشيب وازع | ٨٠٧ |
| قد جربوه فما زالت تجاربههم أبا قدامة إلا المجد والفتعا | ٨٤٣ |
| أبيت كأنى ساورتنى ضئيلة من الرقش فى أنيابها السم نافع | ٩٤٩ |
| وقد كنت فى الحرب ذا تدرأ فلم أعط شيئا ولم أمنع | ٩٦٤ |
| باليستى كنت صبيا مرضعا تحملى الذلفاء حولا أكتعا | ٩٧٤ |
| أنا ابن التارك البكرى بشرر عليه الطير ترقبه وقوعا | ٩٩١ |
| ذرىنى إن أمرك لن يطاعا وما ألفيتنى حلمى مضاعا | ١٠٤٥ |
| أطوف ما أطوف نم أوى إلى أما ويرونى النقيع | ١٠٨٤ |

| الشاهد | الصفحة |
|---------------------------------|--------|
| يا ابنة عما لا تلومي واهجمي | ١٠٨٩ |
| لا يخرق اللوم حجاب مسمى | |
| أطوى ما أطوف ثم أوى | ١١٠٩ |
| إلى بيت قعيده لكاع | |
| إني مقسم ما ملكت فجاعل | ١٢٢٦ |
| جرما لأخرتى ودينا تنفع | |
| وما كان حصن ولا حابس | ١٢٢٧ |
| يفوقان مرداس فى مجمع | |
| قفى قبل التفرق يا ضباعا | ١١٣٣ |
| ولا يك موقف منك الوداعا | |
| نبتم نبات الخيرزانى فى الونى | ١١٧٩ |
| مستى يأتك الخير ينفعما | |
| لا تبسعن لوعة إثرى ولا هلعما | ١١٨٢ |
| ولا تقاسن بعدى الهم والجزعا | |
| أردت لكيما أن تطير بقربتى | ١٢٣٢ |
| فتتركها سنا بييداء بلقع | |
| ومعرض تغلى المراجل تحته | ١٦١٦ |
| عجلت طبخته لقوم جيع | |
| لما رأى أن لا دعه ولا شبع | ١٦٢٢ |
| مال إلى أرطأ حقف فآلطحع | |
| حرف الفاء | |
| يا ليت شعرى عنكم حنيفا | ٢٩١ |
| أشاهرن بعدنا السيوفنا | |
| ومن قبل نادى كل مولى قرابة | ٨٢٢ |
| فما عطفت مولى عليه العواطف | |
| تسقى امتياحا ندى المسواك ريقنها | ٨٢٧ |
| كما تضمن ماء المزنة الرصف | |
| نحن بفرس الودى أعلمنا | ٩٣٦ |
| منا بركض الجياد فى السدف | |
| كأن حفيف النبل من فوق عجبها | ٩٥٤ |
| عوازب نحل أخطأ الغار مطنف | |
| من نشقفن منهم فليس بأيب | ١١٧٩ |
| أبدا وقتل بنى قتيبة شافى | |
| عليه من اللؤم سرواله | ١٢٠٢ |
| فليس يرق لمستعطف | |
| وما قام منا قائم فى ندينا | ١٢٥٤ |
| فينطق إلا بالتى هى أعرف | |

| الشاهد | الصفحة |
|---------------------------------|--------|
| حرف القاف | |
| وقائم الأعماق خاوى المخترقن | ٢٨٠ |
| مشتبه الأعلام لماع الخفقن | |
| آن شممت من نجد بريقا تألقا | ٣٤٣ |
| تببت بليل أم أرمدا اعتاد أو لقا | |
| إذا المعجوز غضبت فطلق | ٣٥٢ |
| ولا ترضهاها ولا تملق | |
| وإنسان عيني يحسر الماء تارة | ٤٧٦ |
| فيبدو وتارات يجم فيفرق | |
| تمز فلا شيء على الأرض باقيا | ٥١٠ |
| ولا وزر عما قضى الله واقيا | |
| يوشك من فر من منيته | ٥١٨ |
| فى بعض غراته يوافقها | |
| وإلا فسا علموا أنا وأنتم | ٥٣٤ |
| بغاة ما بقينا فى شقاق | |
| فلو أنك يوم الرخاء سألتنى | ٥٣٩ |
| طلاقك لم أبخل وأنت صديق | |
| والتغلبيون بش الفحل فحلهم | ٩١٥ |
| فحلا وأمهم زلاء منطيق | |
| أدارا بجزوى هجت للمين عبرة | ١٠٥٩ |
| فماء الهوى يرفض أو يتفرق | |
| أحار من بدر قد وليت ولاية | ١١٣٤ |
| فكن جرذا فيها تخون وتسرق | |
| يا أرط إنك فاعل ما قلته | ١١٣٤ |
| والمرء يستحى إذا لم يصدق | |
| تذر الجماجم ضاحيا هاماتها | ١١٦٧ |
| بله الأكت كأنها لم تخلق | |
| حمى لا يحل الدهر إلا بإذننا | ١٤٣٣ |
| ولا نسال الأقبام عقد المياثق | |
| تزوجتها رامية هرمزية | ١٤٥٨ |
| بفضل الذى أعطى الأمير من الرزق | |
| وقد تغذت رجلى لدى جنب غرزاها | ١٦١٩ |
| نسيفا كأفحوص القطاة المطرق | |
| حرف الكاف | |
| فقلت أجرنى أبا خالد | ٥٥٧ |
| وإلا فهينى أمرا هالكا | |

| الشاهد | الصفحة |
|--------------------------------|----------|
| يا أبت علك أو عساكا | ١٠٩٢ |
| ما إن عدا أصغرهم أن زكا | ١٤٢٤ |
| وطالما عنيتنا إليك | ١٦٢٦ |
| «حرف اللام» | |
| ولا الأصل ولا ذى الرأى والجدل | ٤٤٥، ٢٨٤ |
| شديداً بأعباء الخلافة كاهله | ٣٤٣ |
| ويوما ترى منهن غولا تقول | ٣٤٨ |
| من داره الحزن من داره صول | ٣٥٣ |
| يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى | ٣٦٨ |
| أغرى العدا بكم استسلامكم فشلا | ٣٦٨ |
| لعلك تهديك القرون الأوائل | ٣٦٩ |
| أصادفه وأتلف جل مالى | ٣٨٠ |
| ألا بجلى من الشراب ألا بجل | ٣٨٧ |
| فإن له أضعاف ما كان أملا | ٣٨٨ |
| قتلا الملوك وفككا الأغلالا | ٤٢٠ |
| تراهن يوم الروع كالحدا القبل | ٤٢٣ |
| سيوف أجاد القين يوما صقالها | ٤٢٤ |
| له فرجة كحل العقال | ٤٣١ |
| فسلم على أيهم أفضل | ٤٤٩ |
| تقول بنتى قد أنى أناكا | |
| صبية على الدخان رمكا | |
| يا ابن الزبير طالما عصيكا | |
| ما أنت بالحكم الترضى حكومته | |
| رأيت الوليد بن اليزيد مباركا | |
| فيوما يوافين الهوى غير ماضٍ | |
| ما أقدر الله أن يدنى على شحط | |
| أنا الذائد الحامى الذمار وإنما | |
| بنصركم نحن كنتم ظافرين وقد | |
| فإن أنت لم ينفعك علمك فانتسب | |
| كمنية جابر إذا قال لىتى | |
| ألا إننى سقيت أسود حالكا | |
| وليس الموافينى ليرفد خائباً | |
| أبنى كليب إن عمى اللذا | |
| وتبلى الألى يستلثمون على الألى | |
| أبى الله للشم الألاء كأنهم | |
| ربما تكره النفوس من الأمر | |
| إذا ما لقيت بنى مالك | |

| الشاهد | الصفحة |
|---------------------------------|--------|
| عجل لنا هذا والحقنا بذا الـ | ٤٦١ |
| شحم إنا قد مللناه بجـ | ٤٦٢ |
| يا خليلي اربعا واستخبرا الـ | ٤٦٢ |
| مثل سحق البرد عفى بعدك | ٤٨٣ |
| شحم إنا قد مللناه بجـ | ٤٨٣ |
| فيا رب هل إلا بك النصر يرتجي | ٤٨٦ |
| خالي لأنت ومن جرير خاله | ٤٩٤ |
| يذيب الرعب منه كل غضب | ٥٠١ |
| سلي إن جهلت الناس عنا وعنهم | ٥٠٢ |
| أنت تكون ماجد نبيل | ٥٠٩ |
| لا يأمن الدهر ذو بني ولو ملكا | ٥١٣ |
| وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن | ٥٣٩ |
| إن المرء ميتا بانقضاء حياته | ٥٤٠ |
| في فتية كسيوف الهند قد علموا | ٥٥١ |
| علموا أن يؤملون فجادوا | ٥٦٥ |
| إلا اصطبار لسلمى أم لها جلد | ٦٢٩ |
| أراهم رفقتى حتى إذا ما | ٦٣٢ |
| عهدت مغيثا مغيثا من أجرته | ٦٣٩ |
| ولو أن ما أسمى لأدنى معيشة | ٦٦٣ |
| جفوني ولم أجف الأخلاء إننى | |
| لا يحسبك أثوابى فقد جمعت | |
| شحم إنا قد مللناه بجـ | |
| منزل الدارس عن حى حلال | |
| القطر مغناه وتأويب الشمال | |
| عليهم وهل إلا عليك المعول؟ | |
| نيل العلاء ويكرم الأخوالا | |
| فلولا الغمد يمسه لسالا | |
| فليس سواء عالم وجهول | |
| إذا تهب شممال بليل | |
| جنوده ضاق عنها السهل والجبل | |
| بأعجلهم إذ أجشع القوم أعجل | |
| ولكن بأن يُسنى عليه فيخذلا | |
| أن هالك كل من يخفى ويتعمل | |
| قبل أن يسألوا بأعظم سؤال | |
| إذا لاقى الذى لاقاه أمثالى | |
| نجافى الليل انخزل انخزالا | |
| فلم أتخذ إلا فناءك موثلا | |
| كفانى ولم أطلب قليل من المال | |
| لغير جميل من خليلي مهمل | |
| هذا ردائى مطويا وسربالا | |

| الشاهد | الصفحة |
|--------------------------------|---------------------------------|
| فإننا نحن أفضلهم فعلا | رأيت الناس ما حاشا قريشا ٦٨٩ |
| فما انبعثت بمزوء ولا وكل | كائن دعيت إلى بأساء داهمة ٦٩٢ |
| ولم يشفق على نغص الدخال | فأرسلها العمراك ولم يذدها ٦٩٩ |
| لنفسك العذر في إبعادها الأملأ | يا صاح هل حم عيش باقيا فترى ٧٠٣ |
| على أثرينا ذيل مرط مرحل | خرجت بها أمشى تجر وراءنا ٧١٥ |
| ولا تشع عليه جاد أو بخلا | كن للخليل نصيرا جاد أو عدلا ٧٢٢ |
| لدى الستر إلا لبسة المتفضل | فجئت وقد نضت لنوم ثيابها ٧٢٣ |
| رب العباد إليه الوجه والعمل | أستغفر الله ذنبا لست محصيه ٧٢٦ |
| حين تدعو الكماة فيها نزال | وإذا الحرب شمרת لم تكن كى ٧٤٥ |
| وإن يك إنسا ما كهها الإنس تفعل | لئن كان من لأبرح طارقا ٧٤٧ |
| كه ولا كهن إلا حاظلا | ولا ترى بعلا ولا حلائلا ٧٤٧ |
| من عين يمين الحبينا نظرة قبل | فقلت للركب لما أن علا بهم ٧٦٣ |
| ولكن حديثا ما حديث الرواحل | دع عنك نهبا صيح في حجراته ٧٦٤ |
| تصل وعن فيض بزياء مجهل | غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها ٧٦٥ |
| عاذر فيك من عهدت عذولا | إن وجدى بك الشديد أرانى ٧٨٧ |
| منى وإن لم أرج منك نوالا | الود أنت المستحقة صفوه ٧٩٣ |
| أتاه بريهاها خليل يواصله | إذا ريدة من حيث ما نفحت له ٨٠٤ |
| كريم على حين الكرام قليل | ألم تعلمى يا عمرك الله أننى ٨٠٨ |
| وكلا ذلك وجه وقيل | إن للخير وللشر مدى ٨١٠ |

| الشاهد | الصفحة |
|--------------------------------|--------|
| فرشني بخير لا أكونن ومدحتي | ٨٢٤ |
| كناحت يوما صخرة بمسيل | |
| كما خط الكتاب بكف يوما | ٨٢٨ |
| يهودي يقارب أو يزيل | |
| أنجب أسام والنداء به | ٨٢٩ |
| إذ نجلاه فنعم ما نجلا | |
| ضميف التكاية أعداءه | ٨٤٠ |
| بخال الفرار يراخي الأجل | |
| أنا ورجالك قتل امرئ | ٨٥٠ |
| من العز في حبك اعتاض ذلاً؟ | |
| أخا الحرب لباسا إليها جلالها | ٨٥٤ |
| وليس بولاج الخوالف أعقلا | |
| أقيم بنار الحزم ما دام حزمها | ٩٠٠ |
| وأحر إذا حالت بأن الحولا | |
| فنعم ابن أخت القوم غير مكذب | ٩٠٤ |
| زهير حساما مفردا من حمائل | |
| فقلت اقتلوهما عنكم بمزاجها | ٩٣٢ |
| وحب بها مقتولة حين تقتل | |
| فتلك ولادة السوء قد طال | ٩٧٩ |
| ملكهم وحتام حتام العناء المطول | |
| قلت إذ أقبلت وزهر تهادي | ١٠٢٤ |
| كعناج الفلا تمسفن رملا | |
| فهل لك أو من والدك قبلنا | ١٠٣٣ |
| يوشج أولاد العشار ويفصل | |
| كأني غداة البين يوم تحملوا | ١٠٣٩ |
| لدى سمرات الحى ناقف حنظل | |
| بكم قريش كفيينا كل معضلة | ١٠٤٦ |
| وأم نهج الهدى من كان ضليلا | |
| أيهدان كلا زادكما | ١٠٧٦ |
| ودعاني واغلا فيمن وغل | |
| فزيني إنما خطشي وصوبي | ١٠٨٦ |
| على وإنما أهلكت مال | |
| تضل منه إيلي في بالهوجل من لجة | ١١٠٨ |
| أمك فلاننا عن قُل | |
| فيالك من ليل كأن نجومه | ١١١٦ |
| بكل مُفار القتل شدت ييذبل | |
| أفاطم مهلا بعض هذا التدل | ١١٢٧ |
| وإن كنت قد أزمعت صرعى فأجمل | |

| الشاهد | الصفحة |
|-------------------------------|--------|
| كلمنا نادى مناد منهم | ١١٣٨ |
| فلا الجارة الدنيا لها تلحينها | ١١٧٨ |
| ليس العطاء من الفضول سماحة | ١٢٥٠ |
| والمرء يبلي به بلاء السربال | ١٣٦٤ |
| لها كبد ملساء ذات أسرة | ١٣٦٥ |
| طوى الجديدان ما قد كنت أنشره | ١٣٨٣ |
| أضر الثنايا أحمّ الثنايا | ١٣٨٦ |
| عليها أسود ضاريات لبوسهم | ١٤١٤ |
| وكل أناس سوف تدخل بينهم | ١٤١٩ |
| وليس بذى رمح فيطعننى به | ١٤٦٧ |
| صعدة نابتة فى جائز | ١٥٦٨ |
| لو شئت قد تقع الفؤاد بشرية | ١٦٣٢ |
| الحمد لله العلى الأجلل | ١٦٤٣ |
| حرف الميم | |
| سلام الله يا مطر عليها | ٢٨٢ |
| بأبه اقتدى عدى فى الكرم | ٣١٧ |
| كالحوت لا يلهيه شىء يلهمه | ٣٢٢ |
| فموضنى عنها غناى ولم تكن | ٣٥٤ |
| وبايعت أقواما وفيت بعهدهم | ٣٩٨ |
| بالتسليم الله قلنا بالمال | |
| ولا الضيف فيها إن أناخ محمول | |
| حتى تجود وما لديك قليل | |
| تعاقب الإهلال بعد الإهلال | |
| وكشحان لم ينقص طواءهما الجبل | |
| وأنكرتنى ذوات الأعين النجل | |
| يحسنها سلوك الإسحل | |
| سوايغ بيض لا يخرقها النبل | |
| دويهبية تصفر منها الأنامل | |
| وليس بذى سيف وليس بنبال | |
| أينمما الريح تميل تمبل | |
| تدع الصوادى لا يجدى غليلا | |
| الواسع الفضل الوهوب المجزل | |

| | | |
|------------------------------|--------------------------------|-----|
| لقبيل فخر لهم صميم | هما اللتا لو ولدت نميم | ٤٢١ |
| ينهى أمركا حازما أن يسأما | في المعقب البغي أهل البغي ما | ٤٥٥ |
| لدائه بادكار الموت والهرم | لا طيب للعيش ما دامت منغصة | ٤٩٤ |
| فقد أبدت المرأة جبهة ضيغم | فإن لم تك المرأة أبدت وسامة | ٥٠٤ |
| لا تكثرن إنى عسيت صائما | أكثرت في العذل ملحا دائما | ٥١٥ |
| وقد استبحت دم امرئ مستسلم | أقول إنك بالحياة تمتع | ٥٢٥ |
| إذا أنه عبد القفا واللهازم | وكنت أرى زيدا كما قيل سيدا | ٥٣٧ |
| كان ظبية تعطو إلى وارق السلم | ويوما توافينا بوجهه مقسم | ٥٤٢ |
| ولكنما المولى شريكك في العدم | فلا تعدد المولى شريكك في الغنى | ٥٥٦ |
| إن المنايا لا تطيش سهامها | ولقد علمت لتأتينى منينى | ٥٦٢ |
| منى بمنزلة المحب المكرم | ولقد نزلت فلا تظنى غيره | ٥٦٧ |
| فما يكلم إلا حين ييتسم | يفضى حياء ويفضى من مهاتنه | ٦٠٥ |
| يوم الوغى متخوفا لحمام | لا يركن أحد إلى الإحجام | ٧٠٢ |
| فنعم المرء من رجل تهام | تخيره فلم يعدل سواه | ٧٣٢ |
| كما النشوان والرجل الحليم | لممرك أنتى وأبا حميد | ٧٧٢ |
| كما الناس مجروم عليه وجارم | وتنصر مولانا وتعلم أنه | ٧٧٤ |
| كفى الأيتام فقد أبى اليتيم | إذا بعض السنون تعمرقتنا | ٧٩٤ |
| كما شرقت صدر القناة من الدم | وتشرق بالقول الذى قد أذعته | ٧٩٤ |
| أعاليها مر الرياح النواسم | مشين كما اهتزت رماح تسفحت | ٧٩٥ |

| الصفحة | الشاهد |
|----------|--|
| ٧٩٥ | جادت عليه كل عين ثرة فتركن كل حديقة كالدرهم |
| ٨٠٧ | لأجتذبن منهن قلبي نحلما على حين يستصين كل حلیم |
| ٨١٧ | فساغ لى الشراب وكنت قبلا أكاد أغص بالماء الحمیم |
| ٨٢٩ | هما أخوا فى الحرب من لا أخاله إذا خاف يوما نبوءة فدعاهما |
| ٨٣٠ | نرى أسهما للموت تصمى ولا تنمى ولا ترعوى من نقص أهواؤنا العزم |
| ٨٥٥ | شم مهاوين أبدان الجزور مخا ميص العشيات لا خور ولا قزم |
| ٨٧٤ | ما الراحم القلب ظلاما وإن ظلما ولا الكريم بمناع وإن حرما |
| ٨٨٩، ٩٠٠ | وقال نبى المسلمین تقدموا وأحبيب إلینا أن تكون المقدمة |
| ٨٨٩ | جزى الله عنا والجزاء بفضله ربيعة خيرا ما أعف وأكرما |
| ٩٠٦ | نیاف القرط غراء الثنايا وريد للنساء ونعم نيم |
| ٩١٠ | لعمرى وما عمرى على بهین لبس الفتى المدعو باللیل حاتم |
| ٩١٧ | تخیره فلم يعدل سواه فنعم المرء من رجل تهامى |
| ٩٤٠ | إذا غاب عنكم أسود العين كنتم كراما وأنتم ما أقام الأثم |
| ٩٦٠ | قد سالم الحيات منه القدما الأفعوان والشجاع الشجعما |
| ٩٦٥ | لو قلت ما فى قومها تيشم يفضلها حسب وميسم |
| ٩٨٠ | فرت يهود وأسلمت جيرانها صمى لما فعلت يهود صمام |
| ٩٨٣ | إن إن الكريم يحلم ما لم يرین من أجاره أضيما |
| ٩٨٤ | لي شمورى هل ثم هل آتينهم أم يحولن دون ذاك الحمام |
| ٩٨٦ | لا ينسك الأسى تأسيا فما ما من حمام أحد مستعصما |

| الشاهد | الصفحة |
|---------------------------------|--------|
| سقته الرواعد من صيف | ١٠١٧ |
| وإن من خريف فلن يعدما | |
| أوعدنى بالسجن والأدام | ١٠٤٤ |
| رجلى فرجلى شثنة المناسم | |
| أقول له ارحل لا تقيمن عنلنا | ١٠٤٩ |
| وإلا فكن فى السر والجهر مسلما | |
| إذا هملت عيني لها قال صاحي | ١٠٥٥ |
| بمثلك هذا لوعة وغرام | |
| إنى إذا ما حدث الما | ١٠٦٩ |
| أقول يا اللهم يا اللهم | |
| كن لى لا على يا ابن عما | ١٠٩٠ |
| نعيش عزيزين ونكف الهما | |
| ألا أضحت حبالكم رماما | ١١٤٧ |
| وأضحت منك شاسعة أمام | |
| وما عهدى كعهدك يا أماما | ١١٤٨ |
| | |
| ولقد شفى نفسى وأبرأ سقمها | ١١٦٢ |
| قبل الفوارس وبك عترة أقدم | |
| قليلابه ما يحملك وارث | ١١٧٤ |
| إذا نال مما كنت تجمع مغنما | |
| يحسبه الجاهل ما لم يعلما | ١١٧٦ |
| شيخا على كرسيه معمما | |
| كى تمنحون إلى سلم ومائثرت | ١٢٣٠ |
| قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم | |
| ولولا رجال من رزام أعزة | ١٢٤٨ |
| وأل سبيع أو أسوءك علقما | |
| احفظ وديعتك التى استودعتها | ١٢٧١ |
| يوم الأعازب إن وصلت وإن لم | |
| وإن أناه خليل يوم سغبة | ١٢٧٩ |
| يقول لا غائب مالى ولا حرم | |
| فطلقها فلست لها بكفاء | ١٢٨٦ |
| وإلا يعمل مفرك الحسام | |
| فيها اثنتان وأريمون حلوبة | ١٣٢٨ |
| سودا كخافية الغراب الأسحم | |
| لنا الجففات الغر يلمعن فى الضحى | ١٣٧٩ |
| وأسيافنا يقطن من نجدة دما | |
| وهل لى أم غيرها إذ ذكرتها | ١٥٥٤ |
| أبى الله إلا أن أكون لها ابنما | |

| الشاهد | الصفحة |
|-------------------------------|--------|
| يا هال ذات المنطق التمتام | ١٦٠٤ |
| و كففك المخضب البنام | |
| حتى تذكرت بيضاء وهيجه | ١٦١٢ |
| يوم الرذاذ عليه الدجن مغيوم | |
| هو الجواد الذي يعطيك نائله | ١٦٢١ |
| عفوا ويظلم أحيانا فيظلم | |
| العاطفونه حين ما من عاطف | ١٦٢٩ |
| نعم الذرا فى النائبات لناهم | |
| فإنه أهل لأن يؤكرما | ١٦٣٤ |
| | |
| «حرف النون» | |
| قال بنات العم يا سلمى وإن | ٢٨١ |
| كان فقيرا معدما قالت وإن | |
| عرفنا جعفرنا وبني أبيه | ٣٣٧ |
| وأكرنا زعانف آخرين | |
| وماذا يدري الشعراء منى | ٣٣٧ |
| وقد جاوزت حد الأربعين | |
| أعرف منها الجيد والعينانا | ٣٣٨ |
| ومنخرين أشبها طبيانا | |
| بك أو بى استعمان قليل أما | ٣٧٠ |
| أنا وأنت ما ابتغى المستعين | |
| لا ترج أو تخش غير الله إن أذى | ٣٧٤ |
| واقبيكه الله لا ينفك مأمونا | |
| تراه كالثفام يعمل مسكا | ٣٧٩ |
| يسوء الفاليات إذا فلينى | |
| أيها السائل عنهم وعنى | ٣٨٣ |
| لست من قيس ولا قيس منى | |
| ألا رب من تفتشه لك ناصح | ٤٣٠ |
| ومؤمن بالغيب غير أمين | |
| فكفى بنا فضلا على من غيرنا | ٤٣١ |
| حب النبي محمدا إيانا | |
| ونعم مزكا من ضاقت مذاهبه | ٤٣٢ |
| فحسبى من ذى عندهم ما كفانيا | |
| فأما كرام موسرون لقيتهم | ٤٣٧ |
| ولكن بالمغيب نبئىنى | |
| دعى ماذا علمت سأتقيه | ٤٣٩ |

| الشاهد | الصفحة |
|--------------------------------|--------|
| نحن الالى فاجمع جمو | ٤٤٠ |
| عك ثم وجههم إينا | |
| ومن حسد يجور على قومي | ٤٥٩ |
| وأى الدهر ذو لم يحسدوني | |
| غير مأسوف على زمن | ٤٧١ |
| ينقضى بالهم والحزن | |
| خير اقترايى من المولى حليف | ٤٨٩ |
| رضا وشر بعدى عنه وهو غضبان | |
| صاح شمر ولا تزل ذاكر المولى | ٤٩٢ |
| ت نفسيانه ضلال مبین | |
| إن هو مستوليا على أحد | ٥١٢ |
| إلا على أضعف المجانين | |
| أنا ابن أباة الضميم من آل مالك | ٥٣٧ |
| وإن مالك كانت كرام المعادن | |
| ووجه مشرق النحر | ٥٤١ |
| كأن ندياه حقان | |
| أجهالا تقول بنى لؤى | ٥٦٩ |
| لمزى أيبك أم متجاهلنا | |
| وليت لى بهم قوما إذا ركبوا | ٧٥٤ |
| شئو الإغارة فرسانا وركباننا | |
| لاه ابن عمك لا أفضلت فى حسب | ٧٦٠ |
| عنى ولا أنت ديانى فتحزوني | |
| قفا نيك من ذكرى حبيب وعرفان | ٧٦٩ |
| ورسم عفت آياته منذ أزمان | |
| إنا محيوك يا سلمى فحبينا | ٧٨٨ |
| وإن سقيت كرام الناس فاسقيننا | |
| أبالموت الذى لا بد أنى | ٧٩١ |
| ملاق لا أباك تخوفينى | |
| لقلت لبيبه لمن يدعونى | ٨٠٢ |
| | |
| لأنت معتاد فى الهيجا مضايرة | ٨٢٥ |
| يصلى بهما كل من عاداك نيرانا | |
| فتمم صاحب قوم لا سلاح لهم | ٩٠٦ |
| وصاحب الركب عثمان بن عفانا | |
| ولقد علمت بأن دين محمد | ٩١٤ |
| من خير أديان البرية ديننا | |

| الشاهد | الصفحة |
|-------------------------------|--------|
| فأعف ثم أقول لا يعنيني | ٩٤٨ |
| أعناقها مشدات بقرن | ٩٨٤ |
| فأعرف منك غشى من سميني | ١٠١٥ |
| عدوا أتقيك وتتقيني | ١٠١٥ |
| وبالشام أخرى كيف يلتقيان؟ | ١٠٥٠ |
| بلهف ولا بليت ولا لو أنى | ١٠٨٥ |
| لا ييرح السفه المردى لهم دينا | ١١١٧ |
| على التوغل فى بنى وعدوان | ١١١٧ |
| وغنى بعد فاقه وهوان | ١١١٨ |
| كذاك القول إن عليم عينا | ١١٦٤ |
| تلاقوا غدا خيلى على تفوان | ١١٦٥ |
| وثبت الأقدام إن لاقينا | ١١٧١ |
| متى أضع العمامة تعرفونى | ١٢١٣ |
| والشر بالشر عند الله مثلان | ١٢٨٣ |
| وبالأناسين إبدال الأناسين | ١٤٠٧ |
| ذى اللين عينا فهو بالرد قمن | ١٤٣٢ |
| وصاليا كما يؤثقين | ١٦٣٥ |
| إلينا وقلنا للسيوف هلمنا | ١٦٥١ |
| ولقد أمر على اللثيم يسبنى | |
| حتى تراها وكان كأن | |
| فإما أن تكون أخى بصدق | |
| وإلا فاطرحنى واتخذنى | |
| إلى الله أشكو بالمدينة حاجة | |
| ولست براجع مسافات منى | |
| يا للرجال ذوى الألباب من نفر | |
| يا لا أناس أبوا إلا مشابرة | |
| يا يزيدا الأمل نبيل عز | |
| يقلن وقد تلاحقت المطايا | |
| رويد بنى شيبان بعد وعيدكم | |
| وأنزلن سكينه علينا | |
| أنا ابن جلا وطلاع الثنايا | |
| من يفعل الحسنات الله يشكرها | |
| أهلل بأهل وبيتا مثل بيتكم | |
| واردد لأصل ثانيها أبدل من | |
| | |
| قصدنا له قصد الحبيب لقاره | |

| الشاهد | الصفحة |
|-------------------------------|----------|
| حرف الهاء | |
| إن أباهما وأبا أباهما | ٣١٨ |
| باعد أم العمرو من أسيرها | ٣٥٦ |
| لأنكحن بيته. جارية خدبة | ٣٩٧ |
| فلا مزنة ودقت ودقها | ٥٩٠ |
| فإماما ترينى ولى لمة | ٥٩١ |
| ويوما شهدناه سليما وعامرا | ٦٢٠ |
| قضى كل ذى دين فوفى غريمه | ٦٣٤ |
| بمكاظ يعمشى الناظرين | ٦٣٦ |
| علفتها تبنا وماء باردا | ١٠٣٠.٦٦٧ |
| مالك من شيخك إلا عمله | ٦٧٢ |
| لذ بقيس حين يأبى غيره | ٦٨٠ |
| باتت لتحزننا عفاره | ٧١٠ |
| متى يأت هذا الموت لا يلف حاجة | ٧٢٢ |
| ونارنا لم ير نارا مثلها | ٧٣٥ |
| واه رأيت وشيكا صدع أعظمه | ٧٤٣ |
| إذا رضيت على بنو قشير | ٧٥٩ |
| بل بلد ملء الفجاج قتمه | ٧٧٤ |
| رسم دار وقفت فى طلله | ٧٧٦ |
| قد بلغنا فى المجد غايتها | |
| حراس أبواب على قصورها | |
| مكرمة محبة تحب أهل الكعبة | |
| ولا أرض أبقل إيقالها | |
| فإن الحوادث أودى بها | |
| قليل سوى الطعن النهال نوافله | |
| وعزة مطول معنى غريمها | |
| إذا هم لمحوا شماعة | |
| حتى شنتت همالة عينها | |
| إلا رسيمه وإلا رمله | |
| تلقه بحرا مضيضا خيره | |
| يا جارتا ما أنت جاره | |
| لنفسى إلا قد قضيت قضاءها | |
| قد علمت ذاك معد كلها | |
| وربه عطبا أنقذت من عطبه | |
| لعمر الله أعجبنى رضاها | |
| لا يشتري كتانه وجهرمه | |
| كدت أقضى الحياة من جلله | |

| الشاهد | الصفحة |
|-------------------------------|--------|
| سیرضیکما منها سنام وغاربه | ٧٨٩ |
| ترقرق فی الأیدی کمیت عصیرها | ٨٥١ |
| فنعم أخو الهیجا ونعم شهابها | ٩٠٥ |
| إذا المرضع العوجاء جال بریمها | ٩١٨ |
| والله الله لـــــــك الله | ٩٨٠ |
| والزاد حتی نعله ألقاها | ١٠٠٢ |
| وإما بأموأ ألم خیالها | ١٠١٦ |
| سمیع فما أدری أرشد طلابها | ١٠٢٩ |
| وتقول سلمی وارزیتیه | ١١٢١ |
| ومن عضه ما ینبتن شکیرها | ١١٧٤ |
| ترکع یوما والدهر قد رفعه | ١١٨٥ |
| وأخرجت کلی وهی فی البیت داخله | ١٢٣١ |
| تیلذن فإنی حموها وجارها | ١٢٦٩ |
| محمد مساعیه ویعلم رشده | ١٤٨١ |
| من الثعالی ووخز من أرائیها | ١٥٦٤ |
| فما أرق النوم إلا کلامها | ١٦١٧ |
| کأنها تفاحه مطیوبه | |

حرف الواو،

| | |
|---------------------------------|----------|
| كلامهما حين جد الجرى بينهما | ٣٢٥ |
| قد أقلما وكلا أنفيهما رابى | |
| على أطرقا باليات الخيام | ٣٩٤ |
| إلا الثمام وإلا العصى | |
| أو تحلفى بريك العلى | ٥٢٨ |
| أنى أبو ذيلك الصبى | |
| لا هيثم الليلة للمطى | ٥٤٤ |
| ولا فتى مثل ابن خيبرى | |
| وليل كموج البحر أرخى سدوله | ٧٧٥، ٦١٣ |
| على بأنواع الهموم ليبتلنى | |
| ورحنا بكما ابن الماء يجنب وسطنا | ٧٦٢ |
| تصوب فيه العين طورا ويرتقى | |
| علا زيدنا يوم التقا رأس زيدكم | ٧٨٨ |
| بأبيض ماض الشفرتين يمانى | |
| رؤية الفكر ما يؤول به الأمر | ٧٩٦ |
| معين على اجتناب التوانى | |
| وهى تنزى دلوها تنزيا | ٨٦٨ |
| كما تنزى شهلة صبيا | |
| ولست مقرا للرجال ظلامه | ٩٤٥ |
| أبى ذاك عمى الأكرمان وخاليا | |
| أيا راكبا إما عرضت فبلغن | ١٠٦١ |
| ندامى من نجران ألا تلاقيا | |
| قد عجبت منى ومن يعيليا | ١٢٢٥ |
| لما رأتنى خلفا مقلوليا | |
| فما زالت أقدمنا فى مقامنا | ١٥٧٤ |
| ثلاثتنا حتى أزيروا المنائيا | |
| وقد علمت عرسى ملكيه أننى | ١٦١٤ |
| أنا الليث معديا عليه وعاديا | |
| وكانها بين النساء سبيكة | ١٦٤٤ |
| تمشى بسدة بيتها فتمى | |

حرف الياء،

| | |
|------------------------------|------|
| فيا شوق ما أبقى | ١١١٢ |
| ويالى من النبوى | |
| إن ابن حارث إن أشتق لرؤيته | ١١٤٧ |
| أو أمتدحه فإن الناس قد علموا | |

مراجع الكتاب

أولاً: مراجع المخطوطات:

| الرقم | اسم المرجع | اسم المؤلف |
|-------|--|-------------------------|
| ١ | ارتشاف الضرب من لسان العرب مودع تحت رقم ٢٨ بدار الكتب المصرية | أبو حيان |
| ٢ | بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب لابن هشام مودع بدار الكتب المصرية تحت رقم ٨٨٩ | أبو يحيى زكريا الأنصارى |
| ٣ | تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد مودع بمكتبة الأزهر برقم ١٠٥٧ | بدر الدين الدماميني |
| ٤ | تحفة الغريب فى الكلام على معنى اللبيب مودع بمكتبة الأزهر برقم ٩٧١ | بدر الدين الدماميني |
| ٥ | حاشية على التصريح بضمون التوضيح مودع بمكتبة الأزهر برقم ٨٥١ | عبد الله الدنوشرى |
| ٦ | شرح ألفية ابن مالك مودع بالمكتبة التيمورية بدار الكتب المصرية برقم ٢٠٥ | أحمد الاصطهناوى |
| ٧ | شرح ألفية ابن مالك مودع بمكتبة الأزهر برقم ٢٧٧٩ | داود بن داود أبو يحيى |

| اسم المؤلف | اسم المرجع | الرقم |
|----------------------------------|---|-------|
| أبو إسحق الشاطبي | شرح ألفية ابن مالك مودع بمكتبة الأزهر برقم ١٤٨٧ ودار الكتب | ٨ |
| شمس الدين الهواري | رقم ٤ ش شرح ألفية ابن مالك | ٩ |
| المختار بن بون | مودع بدار الكتب المصرية رقم ١١١١ | ١٠ |
| ابن أم قاسم | شرح ألفية ابن مالك مودع بدار الكتب المصرية رقم ٣٣ ش شرح وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك | ١١ |
| | مودع بدار الكتب المصرية برقم ١٣٦٢٠٦٥٣٠٦٣ | |
| ابن مالك | شرح الكافية الشافية مودع بمكتبة الأزهر رقم ٧٦٨ - ٥٥٩١ | ١٢ |
| محمد بن قاسم الغزالي | فتح الرب المالك بشرح ألفية ابن مالك مودع بمكتبة الأزهر برقم ٢٣٢٢ | ١٣ |
| محمد الشرييني المعروف بالخطيب | فتح الخالق المالك في حل ألفاظ ألفية ابن مالك مودع بمكتبة الأزهر برقم ٩١ | ١٤ |

| اسم المؤلف | اسم المرجع | الرقم |
|------------------------------|--|-------|
| عبد الله بن حسين الأدكارى | الكواكب السنية مودع بدار الكتب المصرية برقم ٨٨٥ | ١٥ |
| أحمد السندوبى | المنح الوفية بشرح الخلاصة الألفية مودع بمكتبة الأزهر برقم ٨٢٧ | ١٦ |

ثانياً: مراجع المطبوعات:

| | | |
|--------------------|--|----|
| ابن هشام | أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك - تعليق الشيخ محيى الدين عبد الحميد | ١٧ |
| جلال الدين السيوطى | الأشباه والنظائر | ١٨ |
| ابن الأثير | الإنصاف | ١٩ |
| خير الدين الزركلى | الأعلام | ٢٠ |
| جلال الدين السيوطى | بغية الوعاة (طبقات اللغويين والنحاة) | ٢١ |
| محمد الشوكانى | البدر الطالع بمحاسن ما بعد القرن السابع | ٢٢ |
| جلال الدين السيوطى | البهجة المرضية فى شرح الألفية | ٢٣ |
| أبو شامة المقدسى | تراجم رجال القرنين السادس والسابع - المعروف بالذيل على الروضتين | ٢٤ |
| جورج زيدان | تاريخ آداب اللغة العربية | ٢٥ |
| ابن إياس | تاريخ مصر المعروف (بيدائع الزهور فى وقائع الدهور) طبع بمطبعة بولاق | ٢٦ |

| اسم المؤلف | اسم المرجع | الرقم |
|----------------------------|--|-------|
| خالد الأزهرى | تمرين الطلاب فى صناعة الإعراب | ٢٧ |
| المستر جورج بانج | تاريخ مصر فى عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل - تعريب أحمد شكرى | ٢٨ |
| ابن مالك | تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد - تحقيق محمد كامل بركات | ٢٩ |
| خالد الأزهرى | التصريح بمضمون التوضيح | ٣٠ |
| جلال الدين السيوطى | حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة | ٣١ |
| عبد الرازق البيطار | حلية البشر فى تاريخ القرن الثالث عشر - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق | ٣٢ |
| الصبان | حاشية الصبان على الأشمونى | ٣٣ |
| أبو عبد الله بن سعيد | حاشية على الأشمونى | ٣٤ |
| محمد الأمير | حاشية على الأشمونى | ٣٥ |
| محمد بن عرفة الدسوقى | حاشية على مغنى اللبيب | ٣٦ |
| محمد بن أبى بكر الدسوقى | حاشية على مغنى اللبيب | ٣٧ |
| تقى الدين الشمنى | حاشية على مغنى اللبيب | ٣٨ |
| محمد الخضرى | حاشية على شرح ابن عقيل | ٣٩ |
| يس العليمى | حاشية على شرح التصريح بمضمون التوضيح | ٤٠ |

| اسم المؤلف | اسم المرجع | الرقم |
|---------------------|---|-------|
| يس العليمي | حاشية على مجيب الندا للفاكهي | ٤١ |
| أحمد السجاعي | حاشية على قطر الندي وبل الصدي لابن هشام | ٤٢ |
| حسن العطار | حاشية على شرح الأزهرية للشيخ خالد | ٤٣ |
| محمد أبو النجا | حاشية على شرح الشيخ خالد على متن الأجرومية | ٤٤ |
| أبو تمام | الحماسة | ٤٥ |
| عبد القادر البغدادي | خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب بهامشه | ٤٦ |
| | شرح الشواهد الكبرى للعيني | ٤٧ |
| | الطبعة الأولى بمطبعة بولاق | |
| المحبي | خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر | ٤٨ |
| ابن جنى | الخصائص | ٤٩ |
| على مبارك | الخطط التوفيقية | ٥٠ |
| المقريزي | الخطط المقريزية | ٥١ |
| بروكلمن | دائرة المعارف الإسلامية | ٥٢ |
| ابن حجر العسقلاني | الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة - تحقيق محمد سيد جاد الحق | ٥٣ |
| أحمد الشنقيطي | الدرر اللوامع | ٥٤ |
| محمد الخوانساري | روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات | ٥٥ |

| اسم المؤلف | اسم المرجع | الرقم |
|------------------------|--|-------|
| الأشموني | شرح ألفية ابن مالك - المسمى - (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) | ٥٦ |
| ابن هشام | شذور الذهب | ٥٧ |
| ابن العماد الحنبلي | شذور الذهب في أخبار من ذهب | ٥٨ |
| ابن الناظم - بدر الدين | شرح ألفية ابن مالك | ٥٩ |
| ابن عقيل | شرح ألفية ابن مالك | ٦٠ |
| عبد الرحمن المكودي | شرح ألفية ابن مالك | ٦١ |
| ابن هشام | شرح ألفية ابن مالك | ٦٢ |
| موفق الدين ابن يعيش | شرح المفصل | ٦٣ |
| جلال الدين السيوطي | شرح شواهد مغنى اللبيب | ٦٤ |
| الجوهري | الصحاح - طبع بمطبعة بولاق | ٦٥ |
| ابن أبي يعلى | طبقات الحنابلة | ٦٦ |
| تقى الدين السبكي | طبقات الشافعية | ٦٧ |
| محمود رزق سليم | عصر سلاطين المماليك | ٦٨ |
| شمس الدين بن الجزري | غاية النهاية في طبقات القراء | ٦٩ |
| أحمد السجاعي | فتح الجليل على شرح ابن عقيل - على ألفية ابن مالك | ٧٠ |
| محمد بن شاکر الکتبی | فوات الوفيات | ٧١ |
| الكليني | الفوائد البهية في طبقات الحنفية | ٧٢ |

| اسم المؤلف | اسم المرجع | الرقم |
|----------------------|--|-------|
| أحمد الفاكهي | الفواكه الجنية | ٧٣ |
| ابن هشام | قطر الندى وبل الصدى | ٧٤ |
| حاجي خليفة | كشف الظنون | ٧٥ |
| ابن الحاجب | الكافية | ٧٦ |
| سيويه | الكتاب | ٧٧ |
| الزمنخري | الكشاف | ٧٨ |
| نجم الدين الغزي | الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة - تحقيق جبرائيل جبور - طبع بيروت سنة ١٩٤٥ م | ٧٩ |
| ابن منظور | لسان العرب - طبع بولاق | ٨٠ |
| ابن هشام | مغنى اللبيب | ٨١ |
| عمر رضا كحالة | معجم المؤلفين | ٨٢ |
| ياقوت الحموي | معجم البلدان | ٨٣ |
| محمد إسماعيل إبراهيم | معجم الألفاظ والأعلام القرآنية | ٨٤ |
| | أحمد الفاكهي | |
| محمد بن علي الشوكاني | ملحق البدر الطالع بمحاسن ما بعد القرن التاسع | ٨٥ |
| ابن هشام | منار السالك إلى أوضاع المسالك - تعليق الشيخ النجار وغيره | ٨٦ |
| المبرد | المقتضب | ٨٧ |

| اسم المؤلف | اسم المرجع | الرقم |
|---------------------|--------------------------------------|-------|
| أبو الفضل الميداني | مجمع الأمثال | ٨٨ |
| الشيخ محمد الطنطاوي | نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة | ٨٩ |
| أبو المحاسن تفرى | النجوم الزاهرة فى أخبار مصر والقاهرة | ٩٠ |
| جلال الدين السيوطى | ممع الهوامع على شرح الجوامع | ٩١ |
| شمس الدين بن خلكان | وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان | ٩٢ |

المحتويات

| الصفحة | الموضوع |
|--------|---|
| ٣ | مقدمة |
| | القسم الاول (الدراسة) |
| ٩ | التعريف بالمرادى المعروف بابن أم قاسم |
| | الباب الاول |
| | الفصل الاول |
| ٩ | العصر المملوكى |
| ١١ | مصر فى عهد المماليك |
| ١٢ | انتقال الحكم من الأيوبيين إلى المماليك |
| ١٢ | دولتنا المماليك |
| ١٣ | حضارة مصر فى عهد المماليك |
| ١٥ | الحركة العلمية (انتقال النشاط إلى مصر والقاهرة) |
| ١٦ | عوامل نشاط الحركة العلمية |
| ٢٠ | نتائج نشاط الحركة العلمية |
| ٢١ | المؤلفات |
| ٢٣ | مؤلفات عربية |

| | |
|-----|--|
| | الفصل الثانى |
| ٢٧ | نبذة عن مصر |
| ٢٩ | مصر |
| ٣٠ | النحو والنحاة فى عصر المماليك |
| ٣٢ | المعاصرون للمرادى المعروف بابن أم قاسم |
| | الباب الثانى |
| | الفصل الاول |
| ٤٣ | |
| ٤٥ | صاحب الالفية |
| ٤٨ | الفية ابن مالك |
| | الفصل الثانى |
| ٦١ | التعريف بالمرادى |
| ٦٣ | المرادى المعروف بابن أم قاسم |
| ٧١ | الفصل الثالث |
| ٧٣ | شيوخ ابن أم قاسم |
| ٨٥ | تلاميذ المرادى المعروف بابن أم قاسم |
| ٩٠ | مؤلفاته |
| ١١٧ | الفصل الرابع |
| ١١٩ | الناقلون عن المرادى |

| | |
|-----|--|
| | الباب الثالث |
| ١٨١ | الفصل الاول |
| ١٨٣ | أضواء على الشرح |
| ١٩٦ | الاعتراضات الواردة على الناظم |
| ٢٠١ | نقله عن شيخه أبي حيان |
| ٢٠٤ | نقله عن سيويه |
| ٢٠٧ | مدى اعتماده على ابن الناظم فى شرحه للألفية |
| | الفصل الثانى |
| ٢١٣ | اعتماده المرادى على السماع |
| ٢١٦ | ميوله للبصريين |
| ٢١٨ | مخالفته لأراء النحاة |
| ٢٢١ | الفصل الثالث |
| ٢٢٣ | شواهد |
| ٢٢٩ | اعتماده على القرآن الكريم |
| ٢٣٠ | شرح اللغويات |
| ٢٣٣ | الفصل الرابع |
| ٢٣٥ | موقفه من ألفية ابن مالك وألفية ابن معط |
| ٢٣٩ | رغبته فى توضيح المسائل النحوية |
| ٢٤٢ | مسائل: الظاهر من تعبير المرادى وتعبير النحاة أنه انفرد بها |
| ٢٤٧ | مذهبه النحوى |

القسم الثاني

تحقيق شرح الفية ابن مالك للمرادي

٢٤٩

٢٥١

٢٥١

٢٥٦

٢٥٩

٢٦١

٢٦٧

٢٩٦

٣٥٦

٣٥٨

٣٩٠

٤٠٥

٤١٦

٤٦٠

٤٧٠

٤٩٢

مقدمة المحقق

وصف المخطوط

منهج التحقيق

الجزء الأول

مقدمة الالفية

الكلام وما يتألف منه

المعرب والمبني

النكرة والمعركة

الضمير

العلم

اسم الإشارة

الموصول

المعرف بأداة التعريف

الابتداء والخبر

كان وأخواتها

| | |
|-----|--------------------------------|
| ٥٠٦ | ما، لا، لات، إن، المشبهات بليس |
| ٥١٥ | أفعال المقاربة |
| ٥٢٣ | إن وأخواتها |
| ٥٤٤ | لا التي لنفى الجنس |
| ٥٥٥ | ظن وأخواتها |
| ٥٧١ | أعلم وأرى |
| ٥٧٥ | محتويات المجلد الأول |

| | |
|-----|-----------------------------|
| ٥٨١ | الجزء الثانى |
| ٥٨٣ | الفاعل |
| ٥٩٨ | النائب عن الفاعل |
| ٦١١ | اشتغال العامل عن المفعول |
| ٦٢٠ | تعدى الفعل ولزومه |
| ٦٢٩ | التنازع فى العمل |
| ٦٤٤ | المفعول المطلق |
| ٦٥٤ | المفعول له |
| ٦٥٧ | المفعول فيه وهو المسمى ظرفا |
| ٦٦٣ | المفعول معه |
| ٦٦٩ | الاستثناء |

٦٩٢

الحال

٧٢٦

التمييز

٧٣٨

حروف الجر

٧٨٢

الإضافة

٨٣٤

المضاف إلى ياء المتكلم

٨٣٧

الجزء الثالث

٨٣٩

إعمال المصدر

٨٤٩

إعمال اسم الفاعل

٨٦٢

أبنية المصادر

٨٦٩

أبنية أسما الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهات

٨٧٣

الصفة المشبهة باسم الفاعل

٨٨٥

التعجب

٩٠٢

نعم وبئس وما جرى مجراهما

٩٣٣

أفعل التفضيل

٩٤٥

النعته

٩٦٧

التوكيد

٩٨٨

العطف

الصفحة

الموضوع

٩٩٣

عطف للنسق

١٠٣٦

البدل

١٠٥١

النداء

١٠٧٢

(فصل) فى تابع المنادى

١٠٨٣

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

١١٠١

الجزء الرابع

١١٠٣

أسماء لازمت النداء

١١١٠

الاستغاثة

١١٢٠

الندبة

١١٢٦

الترخيم

١١٥٠

الاختصاص

١١٥٣

التحذير والإغراء

١١٥٩

أسماء الأفعال والأصوات

١١٧٠

نونا التوكيد

١١٨٩

ما لا ينصرف

١٢٢٨

إعراب الفعل

١٢٦٥

عوامل الجزم

١٢٩٥

لو

الصفحة

الموضوع

١٣٠٥

فصل «أما، ولولا، ولوما»

١٣١١

الإخبار بالذی والالف واللام

١٣١٨

العدد

١٣٢٧

تمیيز المركب

١٣٣٥

كم، وكأین، وكذا

١٣٤٦

الحكاية

١٣٥١

الجزء الخامس

١٣٥٣

التأنيث

١٣٦٢

المقصور والمدود

١٣٦٦

كيفية تثنية المقصور والمدود وجمعهما تصحيحا

١٣٧٧

جمع التكسير

١٤١٩

التصغير

١٤٤٣

النسب

١٤٦٩

الوقف

١٤٩١

الإمالة

١٥٠٨

التصريف

١٥٥٠

فصل فی زیادة همزة الوصل

| | |
|------|--|
| ١٥٥٩ | الجزء السادس |
| ١٥٦١ | الإبدال |
| ١٥٩٣ | فصل [إذا اعتلت لام فعلى] |
| ١٥٩٦ | فصل [إذا اجتمعت الواو والياء وسكن ما قبلهما] |
| ١٦٠٥ | فصل [إذا كانت عين الفعل واوا أو ياء وقبلهما ساكن صحيح] |
| ١٦١٨ | فصل [إذا كان فاء الافتعال حرف لين] |
| ١٦٣١ | فصل فى الإعلال بالحذف |
| ١٦٣٨ | فصل فى الإدغام |
| ١٦٥٣ | محتويات المجلد الثالث |
| ١٦٥٧ | فهرست الأبيات والشواهد |
| ١٦٨٧ | مراجع الكتاب |
| ١٦٨٧ | أولاً: مراجع المخطوطات |
| ١٦٨٩ | ثانياً: مراجع المطبوعات |

نُضَيْجُ الْمَفَاصِلِ وَالْمَسَائِلِ

بِشَيْخِ الْفَيْزِ بْنِ عَالِيٍّ

لِلْمُرَادِي

المعروف بابن أم قاسم المتوفى عام ٧٤٩ هـ

المجلد الأول

شرح وتحقيق الأستاذ الدكتور

عبد الرحمن علي سليمان

أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر

وعميد كلية البنات الإسلامية بأسبوط سابقاً

الطبعة الأولى

١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م

ملقزم الطبع والنشر

دار الفكر العربي

٩٤ شارع عباس العقاد - مدينة نصر - القاهرة

ت: ٢٧٥٢٩٨٤ - فاكس: ٢٧٥٢٧٣٥

www.darelfikrelarabi.com
INFO@darelfikrelarabi.com

٤١٥، ١
رح ت و
عبد الرحمن على سليمان.
توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي/
شرح وتحقيق عبد الرحمن على سليمان. - القاهرة: دار الفكر
العربي، ٢٠٠١.
٣ مج (١٧٠٣ ص)؛ ٢٤ سم.
يشتمل على فهارس الآيات والشواهد.
بيلوجرافية: ص ١٦٨٧ - ١٦٩٤.
تذمك: ١ - ١٤١٥ - ١٠ - ٩٧٧.
١ - اللغة العربية - النحو. أ - ابن أم قاسم، بدر الدين
أبو محمد الحسن بن قاسم، ... - ٧٤٩ هـ. ب - ابن مالك،
جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله، ٦٠٠ - ٦٧٢ هـ.
ج - العنوان.

تصميم وإخراج فني
الأستاذ/ هادي الديب فني الطلوي



قسم المراجعة اللغوية

أ. رزق هيبه

أ. عبد الحلیم إبراهيم عبد الحلیم

أ. مصطفى عمران

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله المنعوت بجميل الصفات. وصلى الله على سيدنا محمد أشرف الكائنات والمبعوث بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله، وعلى آله وصحبه الذين نصبوا أنفسهم للدفاع عن بيضة الدين حتى رفع الله بهم مناره، وأعلى كلمته وجعله دينه المرصّي وطريقه المستقيم.

وبعد - فهذا «توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك».

للمرادى المعروف بابن أم قاسم المتوفى عام ٧٤٩هـ.

وفى هذا الشرح ظهرت شخصية ابن أم قاسم واضحة جلية دلت على قدرته وحصافة رأيه وتجلت فيه مواهبه وأفكاره.

ولاشك أنه شرح أوفى على الغاية ويمتاز بالدقة والسهولة، وإيضاحه لأراء النحاة ومذاهبهم.

وقد أرشد المؤلفين من بعده؛ لأن عنايته كانت متجهة إلى إيضاح ألفية ابن مالك وتبيان مقصودها.

فكان هذا الشرح مددًا لمن بعده من شراح الألفية ومصدرًا وثيقًا لدى النحويين، وقد استمد منه المؤلفون خير ما يؤلفون.

وقد حققت من أول هذا الكتاب إلى باب الإضافة نلت بهذا القسم درجة العالمية (الدكتوراه) مع مرتبة الشرف الأولى.

ثم حققت باقى الكتاب.

وجعلته قسمين :

القسم الأول: الدراسة.

ويقوم على ثلاثة أبواب:

الباب الأول: عصر ابن أم قاسم، ويشتمل على فصلين:

الفصل الأول: تحدث فيه عن مصر في العصر المملوكي، ونظم الحكم والأحوال الاجتماعية والاقتصادية والحركة العلمية.

الفصل الثاني: تحدث فيه عن مصر وتربتها الطيبة وسماحة أهلها، وعن النحو والنحاة، ودور العلماء حينما رأوا إقفار البلاد من الكتب العربية.

الباب الثاني: حياة ابن مالك وابن أم قاسم ويشتمل على أربعة فصول:
الفصل الأول: تناولت فيه حياة ابن مالك صاحب الألفية وبعض شراحها وأصحاب الحواشي.

الفصل الثاني: تناولت فيه التعريف بابن أم قاسم.
الفصل الثالث: تحدث فيه عن شيوخ ابن أم قاسم وتلاميذه ومؤلفاته ووفاته.
الفصل الرابع: تناولت فيه الذين تأثروا به ودرسوا كتبه ونقلوا عنها.
الباب الثالث: موقف المؤلف من ابن مالك وما يعتمد عليه، ويضم أربعة فصول:

الفصل الأول: عرضت فيه مسائل من نقوله عن ابن مالك ودفع الاعتراضات الواردة عليه.

الفصل الثاني: سقت مسائل تفيد أنه كان يعتمد على السماع أكثر من القياس، ويميل إلى البصريين أكثر من الكوفيين.

الفصل الثالث: دونت فيه أمثلة من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وأشعار العرب وأقوالهم.

الفصل الرابع: ذكرت فيه مسائل تبين موقفه من ألفية ابن مالك.
والفية ابن معطٍ.

القسم الثانى: التحقيق

ويحتوى على تحقيق «توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك»
للمرادى المعروف بابن أم قاسم.

فقد حققت هذا الكتاب ووثقته وضبطت شواهده وشرحتها ونسبتها إلى أصحابها، وخرجت الأحاديث وشرحت ما صعب منها، وعرفت بالأعلام التى وردت فى النص، وعلقت عليه، وقد أبرزت محاسنه وأظهرت مناقبه، ولاحظت أن المرادى فى شرحه اعتمد كثيراً على ابن مالك. وأعتقد أن المكتبة العربية فى أمس الحاجة إلى هذا الكتاب الذى يعد من أهم المراجع فى إحياء التراث العربى.

بذلك أكون قد أضفت شيئاً جديداً تعزز به المكتبة العربية.

والله أسأل أن يسدد خطانا على طريق الحق والصواب، وأن يكون عملى
مثمراً نافعاً، إنه سميع مجيب الدعاء..

والحمد لله رب العالمين،

أ.د/ عبدالرحمن على سليمان

عميد كلية البنات الإسلامية

جامعة الأزهر - أسبوط

القسم الثاني: التحقيق

ويحتوى على تحقيق «توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك»
للمرادى المعروف بابن أم قاسم.

فقد حققت هذا الكتاب ووثقته وضبطت شواهده وشرحتها ونسبتها إلى أصحابها، وخرجت الأحاديث وشرحت ما صعب منها، وعرفت بالأعلام التي وردت فى النص، وعلقت عليه، وقد أبرزت محاسنه وأظهرت مناقبه، ولاحظت أن المرادى فى شرحه اعتمد كثيراً على ابن مالك. وأعتقد أن المكتبة العربية فى أمس الحاجة إلى هذا الكتاب الذى يعد من أهم المراجع فى إحياء التراث العربى.

بذلك أكون قد أضفت شيئاً جديداً تعتز به المكتبة العربية.

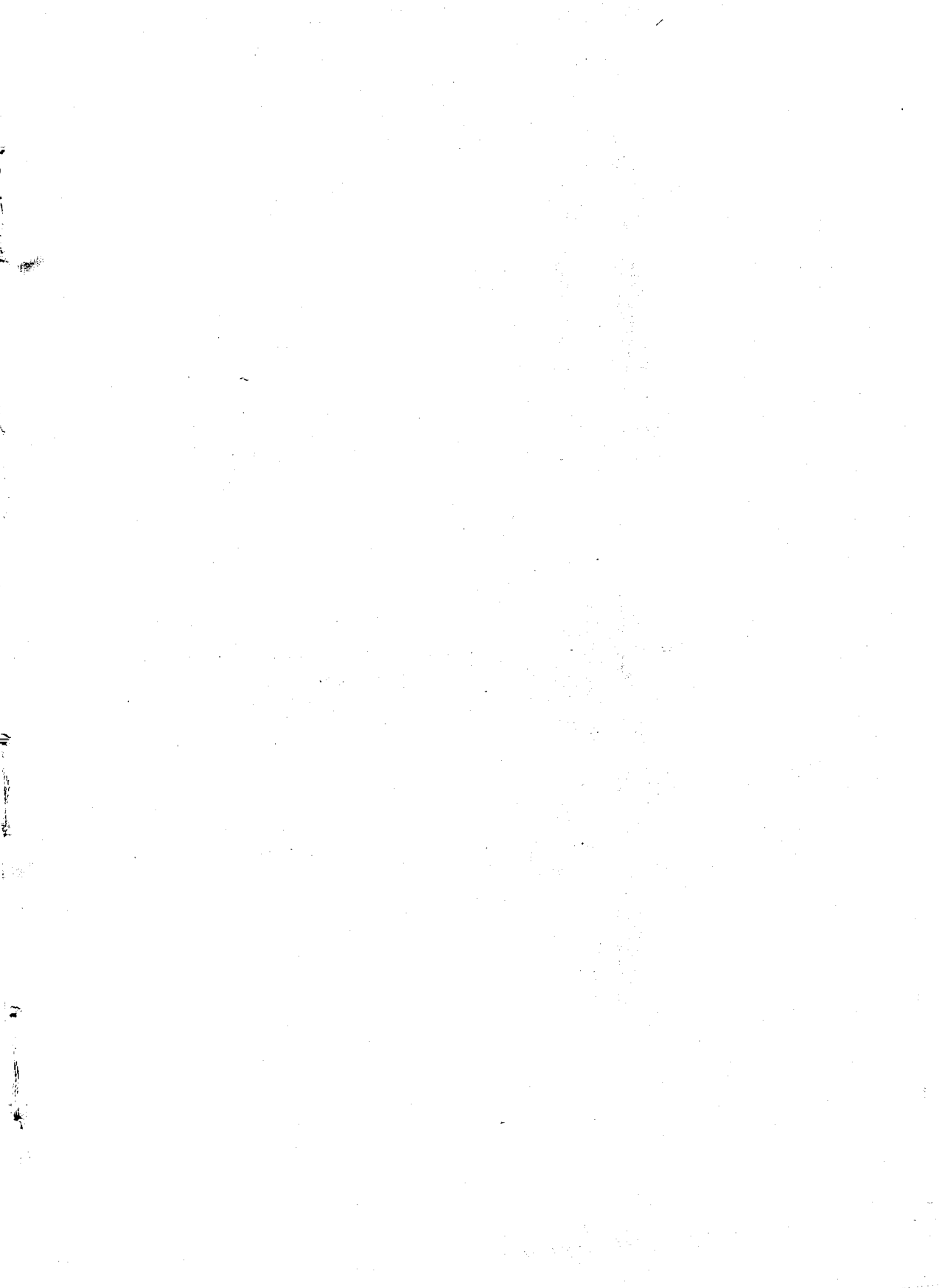
والله أسأل أن يسد خطانا على طريق الحق والصواب، وأن يكون عملى
مثمراً نافعاً، إنه سميع مجيب الدعاء..

والحمد لله رب العالمين،

أ.د/ عبدالرحمن على سليمان

عميد كلية البنات الإسلامية

جامعة الأزهر - أسيوط



العصر المملوكي

مصر في عهد المماليك: ٦٤٨هـ - ٩٢٣هـ (١٢٥٠م - ١٥١٧م)

نقصد بهذا العصر الفترة التي حكم فيها سلاطين المماليك في مصر، منذ انقضاء عهد الأيوبيين عام ٦٤٨هـ إلى أن فتحها الأتراك العثمانيون عام ٩٢٣هـ. ولا نقصد هنا استيعاباً تاريخياً للعصر المذكور وتفصيلاً وافياً لحوادثه العامة، فإن ذلك مما يضيق به هنا.

لفظ مملوك:

لفظ مملوك كان معناه في الأصل الرقيق الأبيض الذكر، والشرقيون في أوج عزهم - أي: في عهد صلاح الدين - هم أول من أدخل المماليك إلى مصر. وقد كانوا - بادئ بدء - ميليشيا ذليلة ثم تحولوا إلى طبقة عسكرية، وأخيراً أصبحوا الطبقة الحاكمة.

ولقد بلغ من قوة المماليك في سنة ١٢٥٠م. أنهم اغتالوا أحد السلاطين الفاطميين، وتولوا بعده ترشيح السلاطين من بين زعمائهم^(١).

أصل المماليك:

كان الرق منتشرًا في العصور الوسطى، وكانت تجلب الغلمان المُرد والفتيان الحسان من بلادهم البعيدة إلى أسواق الرقيق، حيث توجد الرغبة في اقتنائهم، وحيث يتنافس في ذلك المتنافسون للخدمة أو للهو.

وطريقة جلبهم لهذه البضائع، السرقة والخطف، يسرقون الغلمان ويخطفون العذارى من أهلهم ثم يستحلون بيعهم للناس، ويستحل الناس شراءهم.

ولم يبل بالرق شعب دون آخر أو جنس دون غيره فقد كان من الأرقاء التركي والجركسي والرومي والحبشي والفراسي وغيرهم، وأروج ما كانت تجارتهم في الأجناس التركية والجركسية لما تتصف به من جمال وطيب مجلس.

(١) راجع - تاريخ مصر في عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل - للمستتر جون بانج تعريب علي أحمد شكرى.

وأول من استخدمهم وجلبهم إلى مصر وجعلهم عمدة جيشه هو «أحمد بن طولون» قال القلقشندي في صبح الأعشى الجزء الثالث في الكلام عنم ولى مصر ملكا قبل الفاطميين: (وأولهم أحمد بن طولون... وهو أول من جلب المماليك الأتراك إلى الديار المصرية واستخدمهم في عسكرها)^(١).

انتقال الحكم من الأيوبيين إلى المماليك،

أخذ عدد المماليك يتكاثر في مصر زمن الأيوبيين، وأخذ نفوذهم يزداد ويعظم، وقد قوى بأسهم في عهد الملك الصالح نجم الدين الأيوبي.

وقد انتصروا على الفرنجة في موقعة «فارسكور» بمعاونة الفلاحين. وهذه الموقعة كانت سبباً مباشراً في توطيد سلطة المماليك وظهور قوتهم، وظلوا بعدها يتلمسون الفرصة للوثوب العملى إلى عرش البلاد، وقد أتاحت لهم هذه الفرصة عندما أساء لهم «توران شاه» وإلى «شجرة الدر» معاً، وما زالوا ياتممرون حتى قتلوه، وملكوا عليهم من بعده «شجرة الدر» زوجة أبيه ثم ضربت «شجرة الدر» الحجاب على نفسها ورأت أخيراً بثاقب نظرها وبعيد رأيها أن تخلع نفسها عن الملك بعد أن مكثت ثمانين يوماً. فتمت المشورة بسلطنة «عز الدين أيبك» ثم تزوج «شجرة الدر» ليكون واصلةً بالبيت المالك القديم، وكان ذلك في ربيع الآخر سنة ٦٤٨هـ ولقبوه بالملك المعز، فكان أول سلاطين المماليك بالديار المصرية^(٢).

دولتا المماليك ٦٤٨هـ - ٩٢٣هـ:

واتفق المؤرخون على تقسيم دولة المماليك في مصر إلى قسمين:

الأول: الدولة المملوكية الأولى المعروفة باسم دولة الأتراك أو البحرية؛ لأن معظم سلاطينها من الأتراك الذين أسكنهم الملك الصالح «جزيرة الروضة» وجعل منهم فرقة البحرية الصالحية، وامتد عصر هذه الدولة أكثر من مائة عام (١٢٥٠ - ١٣٨٢م).

(١) راجع - عصر سلاطين المماليك للأستاذ محمود رزق ١٣/١ - ٢٠ ملخصاً، وتاريخ آداب اللغة العربية لجورجي زيدان.

(٢) عصر سلاطين المماليك للأستاذ محمود رزق ١/٢٢ - ٢٦ ملخصاً.

العصر المملوكى

مصر فى عهد المماليك: ٦٤٨هـ - ٩٢٣هـ (١٢٥٠م - ١٥١٧م)

نقصد بهذا العصر الفترة التى حكم فيها سلاطين المماليك فى مصر، منذ انقضاء عهد الأيوبيين عام ٦٤٨هـ إلى أن فتحها الأتراك العثمانيون عام ٩٢٣هـ. ولا نقصد هنا استيعاباً تاريخياً للعصر المذكور وتفصيلاً وافياً لحوادثه العامة، فإن ذلك مما يضيّق به هنا.

لفظ مملوك:

لفظ مملوك كان معناه فى الأصل الرقيق الأبيض الذكر، والشرقيون فى أوج عزمهم - أى: فى عهد صلاح الدين - هم أول من أدخل المماليك إلى مصر. وقد كانوا - بادئ بدء - ميليشياً ذليلة ثم تحولوا إلى طبقة عسكرية، وأخيراً أصبحوا الطبقة الحاكمة.

ولقد بلغ من قوة المماليك فى سنة ١٢٥٠م. أنهم اغتالوا أحد السلاطين الفاطميين، وتولوا بعده ترشيح السلاطين من بين رعمائهم^(١).

أصل المماليك:

كان الرق منتشرًا فى العصور الوسطى، وكانت تجلب الغلمان المُرد والفتيان الحسان من بلادهم البعيدة إلى أسواق الرقيق، حيث توجد الرغبة فى اقتنائهم، وحيث يتنافس فى ذلك المتنافسون للخدمة أو للهو.

وطريقة جلبهم لهذه البضائع، السرقة والخطف، يسرقون الغلمان ويخطفون العذارى من أهلهم ثم يستحلون بيعهم للناس، ويستحل الناس شراءهم.

ولم يبل بالرق شعب دون آخر أو جنس دون غيره فقد كان من الأرقاء التركى والجركى والرومى والحبشى والفارسى وغيرهم، وأروج ما كانت تجارتهم فى الأجناس التركى والجركى لما تتصف به من جمال وطيب مجلس.

(١) راجع - تاريخ مصر فى عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل - للمستتر جون بانج تعريب على أحمد شكرى.

وأول من استخدمهم وجلبهم إلى مصر وجعلهم عمدة جيشه هو «أحمد بن طولون» قال القلقشندي في صبح الأعشى الجزء الثالث في الكلام عنم ولى مصر ملكا قبل الفاطميين: (وأولهم أحمد بن طولون... وهو أول من جلب المماليك الأتراك إلى الديار المصرية واستخدمهم في عسكرها)^(١).

انتقال الحكم من الأيوبيين إلى المماليك،

أخذ عدد المماليك يتكاثر في مصر زمن الأيوبيين، وأخذ نفوذهم يزداد ويعظم، وقد قوى بأسهم في عهد الملك الصالح نجم الدين الأيوبي.

وقد انتصروا على الفرنجة في موقعة «فارسكور» بمعاونة الفلاحين. وهذه الموقعة كانت سبباً مباشراً في توطيد سلطة المماليك وظهور قوتهم، وظلوا بعدها يتلمسون الفرصة للوثوب العملى إلى عرش البلاد، وقد أتاحت لهم هذه الفرصة عندما أساء لهم «توران شاه» وإلى «شجرة الدر» معا، وما زالوا ياتممرون حتى قتلوه، وملكوا عليهم من بعده «شجرة الدر» زوجة أبيه ثم ضربت «شجرة الدر» الحجاب على نفسها ورأت أخيراً بثاقب نظرها وبعيد رأيها أن تخلع نفسها عن الملك بعد أن مكثت ثمانين يوماً. فتمت المشورة بسلطنة «عز الدين أيك» ثم تزوج «شجرة الدر» ليكون واصلةً بالبيت المالك القديم، وكان ذلك في ربيع الآخر سنة ٦٤٨هـ ولقبوه بالملك المعز، فكان أول سلاطين المماليك بالديار المصرية^(٢).

دولتا المماليك ٦٤٨هـ - ٩٢٣هـ:

واتفق المؤرخون على تقسيم دولة المماليك في مصر إلى قسمين:

الأول: الدولة المملوكية الأولى المعروفة باسم دولة الأتراك أو البحرية؛ لأن معظم سلاطينها من الأتراك الذين أسكنهم الملك الصالح «جزيرة الروضة» وجعل منهم فرقة البحرية الصالحية، وامتد عصر هذه الدولة أكثر من مائة عام (١٢٥٠ - ١٣٨٢م).

(١) راجع - عصر سلاطين المماليك للأستاذ محمود رزق ١٣/١ - ٢٠ ملخصاً، وتاريخ آداب اللغة العربية لجورجي زيدان.

(٢) عصر سلاطين المماليك للأستاذ محمود رزق ١/٢٢ - ٢٦ ملخصاً.

وامتاز بما ظهر من سلاطين أقوياء أمثال «قطز، والظاهر بيبرس» وغيرهما.

أما القسم الثاني: فهو الدولة المملوكية الثانية التي أطلق عليها اسم دولة الجراكسة أو المماليك البرجية؛ لأن معظم سلاطينها من الجراكسة الذين اشتراهم السلطان قلاوون، وأنزلهم أبراج قلعة الجبل، وألف منهم فرقة الحرس الخاص.

وامتد حكم هذه الدولة إلى سنة ١٥١٧م وهى السنة التي استولى فيها العثمانيون على مصر^(١).

حضارة مصر فى عهد المماليك:

نظام الحكم:

حينما انتقل الحكم إلى المماليك وتلقب المماليك بلقب السلاطين - بقيت القلعة مركز الحكم فى البلاد حتى أواخر هذا العهد، وتأثرت أنظمة الحكم زمن المماليك بمن قبلهم.

فمن ذلك:

تعميم نظام الإقطاع فى مصر، وكان الإقطاع مكافأة لكبار رجال الدولة من الأمراء والقواد بدل الرواتب والأعطية.

ومع هذا حاول سلطان من السلاطين أن يجعل السلطنة فى ابنه من بعده خضوعاً لعاطفة الأبوة، غير أن هذا لم يكن إلا وسيلة مؤقتة حتى يتيسر للأمراء شىء من الإجماع على سلطنة واحدة من كبارهم، فلماذا تم ذلك خلع الأمراء ابن سلطانهم القديم وأرسلوه إلى أمه أو نفوه، وترتب على هذا من التولية والعزل فى السلطنة، مما أدى إلى اضطراب الأحوال فى كثير من الأحيان^(٢).

الأحوال الاجتماعية:

وفد إلى مصر كثير من المماليك من مختلف الأجناس الآسيوية والأوربية

(١) عصر سلاطين المماليك، تاريخ مصر إلى الفتح العثماني تأليف عمر السكندرى.

(٢) عصر سلاطين المماليك للأستاذ محمود رزق، وتاريخ مصر إلى الفتح العثماني لعمر السكندرى.

حتى صار منهم التركي والجركسى واليونانى والصينى والروسى، واعتزت هذه الجماعات المملوكية الوافدة على مصر بما صار لأفرادها من أنواع القوة والنفوذ والسلطان والعنف.

وعاش الممالك عيشة النعيم متمتعين بخيرات البلاد، وكان كل أمير مملوكى عبارة عن سلطان صغير من حيث إقامته فى قصر وإحاطته بالاتباع واتخاذ موظفين له.

وكون الممالك طبقة منفصلة تمام الانفصال عن سائر سكان سلطتهم، ولم يكن كثير منهم متقناً للغة العربية، وفضل بعضهم التكلم بالتركية.

ومع وجود الطبقات والانفصال غلبت مظاهر القناعة على أهل البلاد بسبب ما أفادوا من أجور ومكافآت مقابل ما قاموا به للممالك أرباب السيف وللموظفين أرباب القلم من صناعة الأقمشة والملابس والأوانى والأطعمة كما أكثر الممالك من إنشاء التكايا والسبل والحمامات الشعبية^(١).

الأحوال الاقتصادية:

الزراعة: اهتم السلاطين بالزراعة فشقوا الترع وحفروا القنوات وقووا الجسور وأقاموا القناطر والسدود. غير أن اهتمامهم بالزراعة اقتصر فى جملته على استغلال الأرض دون مصلحة الفلاح.

الصناعة: وتقدمت الصناعة فى هذا العصر، ويصف المقرئى أحد الأسواق المصرية زمن الممالك بأنه (معمور الجانب من أوله إلى آخره بالحوانيت، ففى أوله كثير من البزازين الذين يبيعون ثياب الكتان من الخام).

التجارة: اتسعت التجارة فى مصر إلى حد لم تبلغه قبلاً، وكانت الإسكندرية مركزاً لتجارة الأوربيين، كما كانت قوص مركزاً لتجارة المصريين، واعتمدت حكومة الممالك على هذه التجارة وكسبت من ورائها أموالاً طائلة، هى أحد أسرار عظمة الدولة المملوكية.

(١) عصر سلاطين الممالك، تاريخ مصر إلى الفتح العثمانى، تاريخ مصر فى عهد الممالك إلى نهاية حكم إسماعيل، تاريخ آداب اللغة العربية لجورجى زيدان.

ثم اكتشف البرتغال طريق رأس الرجاء الصالح إلى الهند، وحلت لشبونة محل الإسكندرية، فانقطع ذلك المصدر الذى استمدت منه دولة المماليك معظم ثروتها.

العلوم والفنون: شهد العصر المملوكى ما لم يشهده عصر إسلامى سابق من حركة واسعة فى البناء والتعمير، فامتلات مصر بالمساجد والمدارس والمنشآت العسكرية والمدافن التى لا تزال معظم آثارها قائمة فى القاهرة والإسكندرية، ومنها جامع الظاهر بيبرس وجامع الناصر محمد بالقلعة، ومدرسة السلطان حسن بالقاهرة، وقلعة قايتباى بالإسكندرية(١).

الحركة العلمية

انتقال النشاط العلمى إلى مصر والقاهرة:

تلقت المسلمون فى مشارق الأرض ومغاربها يبحثون لأنفسهم عن ملجأ يلجأون إليه وماوى يأوون فيه بعد كل النكبات المتلاحقة (فى عهد التتار) وبعد سقوط أكبر دولتهم سقوطاً نهائياً، وهى الدولة العباسية، فلم يجدوا أمامهم غير مصر وبلاد الشام، حيث أسس المماليك لهم وأقاموا لأنفسهم سلطاناتاً، فقد عمل المماليك على رد طغيان التتار، وما وقف سلاطين المماليك وأمراؤهم المواقف تلك، إلا أنهم مسلمون معنيون بشئون دينهم مطالبون بدفع الأذى عنه.

فتوجهت أنظار المسلمين إلى مصر ولفتوا قلوبهم وأرواحهم إلى القاهرة باعتبارها عاصمة جديدة.

وبذلك كله اكتسبت مصر مكاناً فى الحياة جديداً؛ لذلك انتقل النشاط العلمى من العراق وبنغداد إلى مصر وقاهرته، ونشرت القاهرة زعامتها العلمية وقيادتها الأدبية على البلاد الإسلامية تقريباً زهاء هذه القرون الثلاثة التى عاشت فيها دولة المماليك(٢).

(١) عصر سلاطين المماليك، تاريخ مصر إلى الفتح العثمانى، تاريخ مصر فى عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل، تاريخ آداب اللغة العربية لجورجى زيدان.
(٢) المراجع السابقة.

عوامل نشاط الحركة العلمية:

تنقسم العوامل إلى خارجية وداخلية. . ونعنى بالعوامل الخارجية ما وقع منها فى خارج مصر ولم يكن لمصر ولا لأهلها يد فى تديرها. والداخلية: نعنى بها ما وقع منها داخل مصر، وكان لأهلها يد فى تديرها.

العوامل الخارجية:

وإيجازها فيما يلى:

١ - وقوع كثير من البلاد الإسلامية فى يد المغول، فغطى سيل التار من أواسط آسيا إلى الشام، فكان مسرحا للنزاع العنيف بين دول التتار والماليك، فالتف المسلمون حول من يحافظون عليهم من سلاطين الماليك، وعملوا على تدعيم ملكهم، ومن أهم وسائل تدعيم الملك إحياء العلوم والمعارف.

٢ - قتل العلماء وإتلاف الكتب العلمية، وعلى أثر ذلك فرّ من فرّ من العلماء من وجه التتار، أو أنف الإقامة فى ظلهم واستقر بهم المقام فى كنف سلاطين مصر.

٣ - وفود العلماء والأدباء إلى مصر والشام، ومن هؤلاء ابن مالك الأندلسى وابن خلدون وغيرهما.

٤ - زوال الخلافة العباسية. فاتجهت الأعين إلى مصر حيث كانت مركزا للخلافة(١).

العوامل الداخلية:

١ - غيرة السلاطين والأمراء: وقد تجلبت هذه الغيرة منهم فى كفاحهم للتتار ومحاربتهم للفرنجية. حتى ردوا هؤلاء وهؤلاء عن مصر والشام والبلاد المقدسة، وهذه النزعة من دأبها أن توقظ أمثالها فى نفوس العلماء وتدفعهم إلى رفع راية التعليم والتأليف ومواصلة البحث والاطلاع.

(١) المراجع السابقة.

٢ - تعظيمهم لأهل العلم: فقد أقاموا للعلماء وزناً، ولا ريب أن هذا التعظيم له الأثر المباشر في نفوس العلماء على أن يظلوا حريصين على الشريعة، وأن يبثوا هذه الروح في نفوس طلابهم.

٣ - شعور العلماء بواجبهم وتنافسهم في أدائه: فكان لهذا التنافس الشديد الأثر المفيد في إحياء العلوم، وبخاصة في ميدان العلم والتأليف.

٤ - انصراف العناية إلى اللغة العربية: ولا شك أن مما عاون أهل العلم في تلك الآونة عناية السلاطين باللغة العربية التي اضطرتهم الظروف إليها اضطراباً، فأطلقوها تجرى كما شاءت لها الأقدار في ضبط أمور الملك والسياسة والقضاء والعلوم، وذلك لعجز لغتهم التركية أو الجركسية عن أداء ما يتطلبه الملك الواسع من ضبط وأمن وربط، ونشر تعليمات وبعث مراسلات وكتابة.

٥ - إنشاء دور التعليم ونظامها: لاشك أن إنشاء دور التعليم يعتبر سبباً أساسياً وحيوياً لتنشيط الحركة العلمية، لما تضمنته من مدرسين وطلاب.

وسأذكر هنا على سبيل المثال بعض المدارس التي بنيت في عهد المماليك أو ظلت مزدهرة إلى العصر:

(أ) المدرسة المعزية: عمرها السلطان عز الدين أيك الجاشنكير أول ملوك البحرية، وذلك عام ٦٥٤هـ.

(ب) جامع القلعة: أنشأه الملك الناصر محمد بن قلاوون عام ٧١٨هـ وجعل فيه درساً وقراء.

(ج) مدرسة السلطان حسن: أنشأها السلطان الناصر حسن بن قلاوون، ابتداء من عام ٧٥٧هـ واستمر العمل فيها ثلاث سنوات.

(د) المدرسة المؤيدية: هي الجامع المعروف بجوار باب زويلة أسسها المؤيد شيخ الحمودى وانتهت عمارتها عام ٨١٩هـ. وغير ذلك من المدارس والخوانق والزوايا.

٦ - رصد الأوقاف على هذه المدارس والإحسان إلى أهلها، حيث إنه لا يمكن لمنشأة من المنشآت العامة أن تبقى دون أن توجه إليها عناية ورعاية.

ولا ريب في أن وجود دور الكتب العامة أو الخاصة له الأثر المحمود في النهوض العلمي ونشاط حركة التأليف. . ونذكر فيما يلي بعض دور الكتب التي عرفت في العصر المملوكي نقلا عن المقرئ ج ٤ من خطه:

(أ) خزانة كتب المدرسة الظاهرية البيبرسية. التي أنشأها الظاهر بيبرس عام ٦٦٢هـ، وكانت تشتمل على أمهات الكتب في سائر العلوم.

(ب) خزانة الكتب. بجامع الحاكم بأمر الله: وهي التي زوده بها الأمير بيبرس الجاشنكير عام ٧٠٣هـ.

(ج) خزانة الكتب بالمدرسة الناصرية: التي بدأها كتبغا وأكملها الناصر قلاوون عام ٧٠٣هـ.

(د) خزانة الكتب بجامع الحظيري ببولاق: التي زوده بها منشئه الأمير عز الدين لإيدم الحظيري عام ٧٣٧هـ.

(هـ) خزانة الكتب بجامع المؤيد: قال المقرئ عنه: (نزل السلطان - أي المؤيد - في ٢٠ محرم عام ٨١٩هـ إلى هذه العمارة...).

وغير ذلك من خزانات الكتب.

٧ - العناية باختيار العلماء: وقد عنى السلاطين والأمراء ومنشئو المدارس باختيار علمائها الذين يشرفون على أمورهم، وأساتذتها الذين يتولون التدريس فيها وغير التدريس، فانتخبوهم من بين الأفاضل ذوي الشهرة المعروفين بالعلم والفضل.

وحسبنا أن نذكر على سبيل المثال جانباً من هؤلاء الذين حملوا أعباء النهوض العلمي، وحافظوا على التراث الديني واللغوي في هذه الحقبة القاسية من تاريخ مصر فأسدوا إليها يداً بيضاء:

(أ) ممن تولى التدريس بالمدرسة الصلاحية فى عصور مختلفة وولى أمرها، شمس الدين ابن اللبان شيخ المرادى، وبرهان الدين بن جماعة، وتقى الدين بن دقيق العيد وغيرهم.

(ب) ممن تولى التدريس بالمدرسة الحزومية: المنشأة بعد عام ٧٥٠هـ الشيخ بهاء الدين بن عقيل مدرساً للفقهاء.

(ج) ممن تولى التدريس بالمدرسة الناصرية: التى أنشأها العادل وأكملها الناصر بن قلاوون، القاضى زين الدين على بن مخلوف المالكى لتدريس فقه المالكية^(١).

٨ - تشجيع المؤلفين: حيث إن العلماء قد وجدوا كل ضرب من ضروب التشجيع على المضى قدماً فى الناحية العلمية ففتحت لهم المدارس وأجريت لهم المرتبات، وأغدقت عليهم النعم الوفيرة إلى غير ذلك، وبذلك قد وجدوا ما يشجعهم على المضى فى التأليف والتدوين والتصنيف.

٩ - تنافس العلماء: التنافس هنا ليس المراد منه تنافسهم فى سبيل العلم وفى سبيل التأليف ومباراتهم بالمناظرات والمحاضرات وما إليها مما يكون ذا أثر كبير وبديع فى الحركة العلمية، إنما التنافس هو فى سبيل بلوغ المراكز العالية التى خصصت لهم فى القضاء وفروعه، وفى مشيخة الإسلام وفى مشيخة المساجد والخوانق - سواء أكان الإغراء بالرواتب المادية أم المنزلة الأدبية التى يصلون إليها بمصاحبة السلطان.

وتنافس العلماء من هذه الناحية كان من وسائل تشجيع الحركة العلمية^(٢).

(١) عصر سلاطين المماليك للأستاذ محمود رزق والخطط للمقريزى.

(٢) عصر سلاطين المماليك للأستاذ محمود رزق، تاريخ مصر فى عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل.

نتائج نشاط الحركة العلمية

تنحصر هذه النتائج فى ثلاثة أمور:

أولاً - وفود الطلاب إلى دور التعليم:

لاشك أن افتتاح المدارس وتعيين العلماء فيها للتدريس والعناية باختيارهم وإجراء الرواتب على الطلاب من شأنه أن يجذب إليها قلوب الطلاب. . . ووفد الطلاب إلى دور التعليم من مصر وغيرها إذ أصبحت مصر أهم كعبة علمية إسلامية يحج إليها محبو العلم وطلابه.

ثانياً - كثرة العلماء والأدباء:

إذ زخر العصر بالعدد الوافر من علماء المذاهب الأربعة والأصوليين والنحويين واللغويين والأدباء والمؤرخين وغيرهم.

وقد نشط كثير من هؤلاء العلماء إلى التأليف والفتوى والتدريس والوعظ، وشغلوا مناصب القضاء والكتابة، وشغفوا بالمحاورات والمناظرات.

وعن المناظرات.. قال صاحب الدرر الكامنة ٣/٨٠٣ فى ترجمة تاج الدين محمد المراكشى المولود فى القاهرة: (إنه تناظر هو والفخرى فكان من حضر لا يفهم ما يقولانه لسرعة عبارتهما).

ثالثاً - نشاط الحركة التأليفية:

هذه الحركة من أهم نتائج النشاط العلمى إذ هى الثمرة الخالدة والأثر الباقي وكانت مصر مفخرة بسببها.

وأتناول هنا بالكلام بعض العلوم المختلفة على سبيل المثال مركزاً على العلوم اللغوية (النحو والصرف) حيث إنى بصده، وسأجمل القول فيما عداها، ولم نعن فى هذا المقام إلا بالمؤلفين الذين اتصلوا بمصر والشام فى ذلك العصر اتصالاً ما، مثل الاستيطان أو الزيارة أو الوظيفة.

المؤلفات:

لا نبالغ إذا قلنا: إن مؤلفات علماء مصر فى خلال عصر المماليك - وهو أقل من ثلاثمائة عام - تبلغ عدة آلاف، وحسبنا دليلاً على ما نقول أن بعضهم عرف عنه أنه وحده ألف مئآت من الكتب والرسائل كالسبوطى، فقد قيل: إن مؤلفاته أربت على ستمائة، وكابن تيمية الحرانى، فقد قيل: إن مؤلفاته أربت على خمسمائة، وغير ذلك.

وبلا ريب كانت هذه المؤلفات تملأ دور الكتب المصرية فى العصر المذكور بجوار دور التعليم. فلما جاء الفتح العثمانى عام ٩٢٣هـ وأزالوا حكم سلاطين المماليك نهبوا ذخائر البلاد ونفائسها وفى مقدمتها تلك المؤلفات. وحملوا ما حملوا إلى عاصمة بلادهم وجملوا بها دور كتبهم، ولم يبق فى مصر إلا صبابة من تلك الكأس المليئة مبعثرة هنا وهناك، وكانت هذه الصبابة هى النواة لإنشاء دار الكتب المصرية بالقاهرة فى عهد الخديو إسماعيل.

وبعد، فلنعد إلى هذه المؤلفات المصرية وعصر تأليفها وهو العصر المملوكى، وسأذكر أمثلة مقتصرة حيث المقام لا يتسع، ومن المؤلفات التاريخية:

١ - وفيات الأعيان لابن خلكان المتوفى عام ٦٨١هـ وبه أكثر من ثمانمائة ترجمة.

٢ - الطالع السعيد الجامع لأسماء نجباء الصعيد. تأليف كمال الدين جعفر ابن ثعلب الأدفوى المتوفى عام ٧٤٨هـ وهو معجم حافل به أكثر من ٥٩٠ ترجمة لأعلام الصعيد من معاصرى المؤلف.

٣ - تاريخ النحاة - مؤلفه تاج الدين أبو محمد أحمد بن عبد القادر محمد ابن مكتوم المتوفى عام ٧٤٩هـ.

٤ - الوافى بالوفيات، وهو لصلاح الدين الصفدى المتوفى عام ٧٦٤هـ وهو فى نحو خمسين مجلداً.

٥ - الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلانى، وهو أربعة أجزاء تحتوى على أكثر من ألف ترجمة لأعلام هذه المائة مرتبة حسب الحروف، وغير ذلك.

تاريخ الخطط والآثار:

- 1 - الروضة البهية الزاهرة فى خطط المعزية القاهرة: مؤلفها محى الدين عبد الظاهر المتوفى عام ٦٩٢هـ.
- ٢ - نهاية الأرب فى معرفة كلام العرب: مؤلفه شهاب الدين القلقشندى المتوفى عام ٨٢١هـ.
- ٣ - المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار: مؤلفه تقى الدين المقرئى المتوفى عام ٨٤٥هـ وهو أربعة أجزاء.

المؤلفات الدينية:

- قد سرت التزعة الدينية والروح الإسلامية فى أرجاء البلاد واعتنى العلماء بالتأليف، ومن ذلك على سبيل المثال:
- ١ - الروضة: مؤلفه محى الدين النووى المتوفى عام ٦٧٦هـ.
 - ٢ - الشامل: مؤلفه بهرام بن عبدالله بن عبد العزيز المتوفى عام ٨٠٥هـ.
 - ٣ - الفتاوى المصرية - لتقى الدين بن تسمية الحرانى المتوفى عام ٧٢٨هـ، وهو سبعة مجلدات. وغير ذلك من الكتب الكثيرة.

تفسير القرآن الكريم:

- ١ - تفسير القرآن الكريم. مؤلفه عبد العزيز أحمد بن سعد الديرينى المتوفى عام ٦٩٧هـ.
- ٢ - إنحاف الأرب بما فى القرآن من الغريب. لأثير الدين بن حيان. شيخ المرادى. المتوفى عام ٧٤٥هـ. وغير ذلك من الكتب.

القراءات:

- ١ - شرح الشاطبية: مؤلفه الحسن بن أم قاسم المرادى المتوفى عام ٧٤٩هـ.
- ٢ - المقدمة الجزرية - وهى منظومة فى علم التجويد من وضع شمس الدين الجزرى المتوفى عام ٨٣٣هـ. وغير ذلك^(١).

(١) راجع عصر سلاطين المماليك للأستاذ محمود رزق.

مؤلفات عربية

بنفس الروح التي أثارت الجدل في نفوس علماء الدين، ثار الجدل في نفوس علماء العربية بجميع فنونها، ونبغ فيها علماء أجلاء منهم من يعتبر إماماً في فنه وقدوة في مادته، والعربية كانت ولا تزال وستبقى، أهم الأدوات لفهم الدين وتوضيح مسائله؛ بينهما من الوشائج ما لا تستطيع الأيام فصله. ومن ثم لم تكن لعلماء اللغة تلك المنازل المرموقة التي سما إليها علماء الدين؛ لذلك لم يكن غريباً أن يحرص العلماء على أن ينبغوا أولاً في علوم الشريعة، ثم يفيثوا إلى اللغة وفنونها فيتعهدوها بالعناية.

على أن هناك بعضاً من العلماء غلب عليه الاشتغال باللغة وفنونها، لرغبة فيها وولوع بها فأجاد وأفاد، وسجل لنفسه بما ألفه ودونه من مسائلها سجلاً خالداً.

كتب النحو والصرف:

ولعل النحو والصرف في مقدمة فنون العربية التي حظيت من العناية بنصيب أوفر، فقد وضعت فيهما أسفار قيمة، وعرف بهما رجال أفذاذ.

ونحن لا ننكر أن نحوى هذا العصر، لم يأتوا بجديد ممتع ولا بمبتكر رائع، وقصارى جهودهم بذلت في توضيح مسائل النحو وتوجيه قواعده، والاستدلال لها مع عرض الآراء المتناقضة أحياناً، والموازنة بينها وترجيح أحدها أحياناً أخرى.

ونحا بعضهم إلى وضع المتون ثم إلى شرحها ثم إلى شرح هذا الشرح أو اختصاره، وذلك على نمط مما كان يفعل علماء الدين بكتب الفقه، وزادت التحشية على المؤلفات، والاستدراك عليها ونحوه، حتى نتج من ذلك كله نتاج وفير في هاتين المادتين: النحو والصرف.

غير أننا لا نرى مناصاً من التنويه بأن بعضهم كانت له في بحوثه شخصية وقوة تشعرنا بأنه كان حسن الذوق لمادته عميق الفهم، كامل الإلمام، دقيق الملاحظة والموازنة، جديد التوجيه والتعليل.

وأفضل الأمثلة لذلك ابن هشام المصرى. ذلك العلامة الذى قال فيه ابن خلدون: «ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه».

ونشير فى هذا المقام إلى جالية علماء الأندلس بالمشرق وعلى رأسها جمال الدين بن مالك الأندلسى الذى وفد إلى بلاد الشام فى عهد الملك الظاهر بيبرس، وتلمذ له كثيرون من أبنائها، وانتشرت بينهم كتبه ومنظوماته، كالألفية والتسهيل وكلاهما فى مقدمة الكتب التى اتخذت محوراً للتأليف.

وكذلك أبو حيان الأندلسى. فقد وفد على مصر وتلمذ لبعض رجالها وتلمذ له بعض رجالها كإبن أم قاسم المرادى، وأفادوا منه كما أفاد منهم.

وإليك بعضاً من المؤلفات والرسائل فى هذين الفيتين على سبيل المثال:

١ - الألفية والتسهيل والكافية الشافية وهى أرجوزة فى أكثر من ٢٧٥٠ بيتاً لخص منها ألفيته وسبك المنظوم وفك المختوم، ولامية الأفعال لإبن مالك المتوفى عام ٦٧٢هـ.

٢ - شرح التسهيل، وشرح الألفية، والجنى الدانى فى حروف المعانى، ورسالة فى الجمل التى لا تكون لها محل من الإعراب، وشرح باب وقف حمزة وهشام على الهمزة من الشاطبية، وشرح المقصد الجليل فى شرح علم الخليل، والمفيد وهو شرح عمدة المقيّد وعدة المجيد فى التجويد، وشرح الاستعاذة والبسملة، لبدر الدين وهو ابن أم قاسم حسن بن قاسم المرادى المتوفى عام ٧٤٩هـ.

٣ - مغنى اللبيب عن كتب الأعراب، وقطر الندى وبل الصدى، وشدور الذهب، وأوضح المسالك والجامع الصغير، والروضة الأدبية، وموقد الأذهان، والإعراب عن قواعد الإعراب، لإبن هشام المصرى المتوفى عام ٧٦١هـ.

٤ - المساعد فى شرح التسهيل، وشرح الألفية، لبهاء الدين بن عقيل المتوفى عام ٧٦٩هـ.

- ٥ - شرح الألفية ولم يكمله، وشرح التسهيل، لجمال الدين عبدالرحيم
الأسنوى المتوفى عام ٧٧٧هـ.
- ٦ - شرح الألفية. لشمس الدين بن الصائغ محمد بن عبد الرحمن بن علي
الزمردي المتوفى عام ٧٧٧هـ.
- ٧ - شرح الألفية وشرح التسهيل، لناظر الجيش محب الدين محب محمد
ابن يوسف بن أحمد بن عبد الدائم الحلبي المتوفى عام ٧٧٨هـ.
- ٨ - شرح ألفية ابن مالك، لأكمل الدين البابردي المتوفى عام ٧٨٦هـ.
- ٩ - حاشية على معنى اللبيب، لبدر الدين الدماميني المتوفى بالهند عام
٨٢٧.
- ١٠ - الألفاظ النحوية، والتصريح بمضمون التوضيح، وشرح الأجرومية،
وإعراب الألفية، لخالد الأزهرى الجرجاوى المتوفى عام ٩٠٥هـ.
- ١١ - البهجة المرضية فى شرح الألفية، الأشباه والنظائر فى النحو، والفريدة
فى النحو والصرف والخط والنكت على الألفية، والاقتراح فى أصول
النحو، وهمع الهوامع، وشرح شواهد المغنى... لجلال الدين
السيوطى المتوفى عام ٩١١هـ^(١).

علم العروض:

فعلى سبيل المثال:

- ١ - كتاب فى العروض لابن مالك النحوى الأندلسى المتوفى عام ٦٧٢هـ.
- ٢ - شرح المقصد الجليل فى شرح علم الخليل، لابن أم قاسم المرادى المتوفى
عام ٧٤٩هـ.
- ٣ - كتاب القوافى، وجواهر البحور فى العروض، لبدر الدين الدماميني
المتوفى عام ٨٢٧هـ^(٢).

(١) عصر سلاطين المماليك للأستاذ محمود رزق.

(٢) نفس المرجع.

علوم البلاغة:

أما علوم البلاغة فالمعروف أنها نضجت قبل هذا العصر نضوجاً محموداً، فقد هذب عبد القاهر الجرجاني المتوفى عام ٤٧١هـ مسائلها ووجه أنواعها ورتب قواعدها في كتابيه: أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز، ثم أعقبه السكاكي أبو يعقوب المتوفى عام ٦٢٦هـ. فوضع علم البلاغة في قالبها الأخير في كتابه مفتاح العلوم، وجاء العصر المملوكي فاشتغل علماءه بالشرح والتفصيل أو الاختصار وعلى رأسهم جلال الدين القزويني وهو محمد بن عبد الرحمن المتوفى عام ٧٣٩هـ فوضع تلخيص المفتاح من كتاب السكاكي، وسأذكر بعض المؤلفات على سبيل المثال:

١ - المسترجل في الكنى، والمقتنى في سرد الكنى، لشمس الدين الذهبي المتوفى عام ٧٤٨هـ.

٢ - مختصر أساس البلاغة للزمخشري، لشهاب الدين بن حجر العسقلاني المتوفى عام ٨٥٢هـ.

٣ - الإفصاح، وهو نكت على التلخيص في البلاغة، وعقود الجمان في المعاني والبيان، وشرح أبيات تلخيص المفتاح، لجلال الدين السيوطي المتوفى عام ٩١١هـ (١).

الكتب الجامعة:

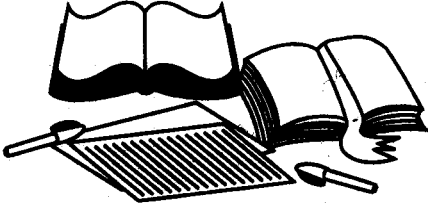
١ - لسان العرب. المعجم اللغوي المشهور، لابن منظور الأفرقي المتوفى عام ٧١١هـ.

٢ - طبقات الشافعية: وهو في تراجم أعلام الشافعية: لتاج الدين السبكي المتوفى عام ٧٧١هـ.

٣ - تاريخ ابن إياس، وهو المعروف ببدايع الزهور في وقائع الدهور: لابن إياس المتوفى عام ٩٣٠هـ (٢).

(١) عصر سلاطين المماليك للأستاذ محمود رزق.

(٢) نفس المرجع.



الباب الأول

الفصل الثاني

ويشتمل على:

نبذة عن مصر. النحو والنحاة في عصر الماليك

المعاصرين لابن أم قاسم.

.....

Handwritten Title

Handwritten text line 1

Handwritten text line 2

Handwritten text line 3

Handwritten text line 4

مصر

وبعد الخلاصة الموجزة عن العصر المملوكى تناولت فيها نظم حكمه وأحواله الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعلمية، حيث العصر الذى عاش فى كنفه ابن أم قاسم المرادى وتأثر به فى كل أحواله . . لا يفوتنا، أنه عاش فى مصر وقاهرته واستظل بسمائها، وافترش أرضها وشرب من ماء نيلها؛ لذلك سأسرد نبذة موجزة عن مصر وجوهاً وأحوالها فنقول:

مصر بنت النيل، الطيبة تربتها، الصافية سماؤها، المعتدل جوها، الرضية حياتها، السمع أهلها، الرحب جنابها، مرت بها العصور تتوالى دونها، صاحبت الشمس منذ مطلعها، ورافقت الزمن منذ نشأته، وعبرت بها الأحداث حيرى دونها، مع كثرة غيرها وصروفها، ولكن مصر كانت هادئة بإيمانها مطمئنة بيقينها؛ لذلك لم تكن تألو أن تخلع على هذه الأحداث والغير والصروف أثوابا من الهزء، وأردية من السخرية أن آمنت أن العاقبة لها، وأن الخلود فى جانبها، وأن البقاء من نصيبها، أما ما دونها من عوادي الزمن ومحن الأيام، فإنها أمامها أشبه ببساط منشور يستعين به الهراجون والمتبدلون فيفكهن الناس حيناً ببعض قصصهم، فإذا ما انقضت آونتهم وانتهت فترتهم، طووا بساط اللهو، فينشر غيرهم بساطاً آخر جديداً، وهكذا دواليك، بين هذه الأمواج الصاخبة فى بحر الزمان، وبين هذه العواصف المتلاحقة فى جو الليالى، شهدت مصر ألوانا شتى من قصص الحياة ومثلها، آناً تسمو إلى ما هى له أهل من السمو فتقبض بيدها على صولجانها، فيأتمر الناس بأمرها، ويتنهون بنهيها، وآناً تهددها الأحداث، وتتعاورها الخطوب، فتتنشى باسمه أمام العاصفة، فتهزم شدتها بما وهب لها من لين، وتقهر قسوتها بما منحت من لطف، وهى هى مصر الباقية الوداعة.

وإذا كانت مصر هكذا كالطود الشامخ، فهى جديرة بأن تخرج أفذاذاً وأشبالاً فى اللغة وغيرها مثل ابن أم قاسم المرادى وغيره، فهؤلاء استمدوا قوتهم من قوتها وتأثروا بجوها وحوادثها ومناخها.

فكان أدعى أن يحفزهم إلى العمل الجاد من أجل إعلاء اللغة العربية الغنية
بألفاظها وأساليبها ومعانيها.

النحو والنحاة في عصر الماليك

إن مصر والشام في هذه الآونة كانتا مستقلتين تخفق عليهما راية واحدة
حملها الماليك الذين ولوا أمرهما بعد الأيوبيين سنة ٦٤٨هـ واتخذوا القاهرة
قاعدة ملكهم.

وكان الماليك لشعورهم بنقص أحسابهم، ولأنهم دخلاء يحاولون استكمال
مهابتهم بغرس ما يثمر النفع للبلاد، ثم كان حادث بغداد موجبا إليهم جسامه
العبء الملقى على كاهلهم، فناصروا اللغة العربية، لأنها لغة الدين والشعب، ولم
تحل جنسيتهم التركية والجركسية دون اعتمادها لسان الدولة الرسمي، وتحيب
علمائها لنشرها ورفع لوائها، ليستعيدوا مجد العراق في بلادهم. ثم تمكن الماليك
من القبض على زمام مقاليد في مصر والشام، والعراق حيثئذ في الاحتضار
والأندلس في سبيل الزوال، وأن علماءهما لم يلفوا أمامهم موطناً يعيشون فيه
ويجدون مبتغاهم من الهدوء ونشر العلوم. وأن العلماء قد رأوا إقفار البلاد من
الكتب العربية. يقول السيوطي وهو من علماء هذا العهد: «وقد ذهب جل الكتب
في الفتن الكائنة من التتار وغيرهم بحيث إن الكتب الموجودة الآن في اللغة من
تصانيف المتقدمين والمتأخرين لا تحيء حمل جمل واحد».

وربما كان في هذا الكلام شيء من الغلو إلا أنه - أيا ما كان - دليل على
إحساسهم بالنقص والخسارة، وواجب الدين في أعناقهم يقضى عليهم بإحياء ما
درس من علوم لغة الدين، وبينهم بعض المشاركة الذين فروا من وجه المغول،
والجم الغفير من المغاربة والأندلسيين الذين وردوا القطرين من عهد بعيد، فهبت
حركة طيبة في علومها، وفي مقدمتها النحو.

ومن الإنصاف أن نقول: إن عماد هذه الحركة التي كان فيها إمسك للحوباء
إنما هي جالية الأندلس والمغرب، فالفقيه ابن مالك الأندلسي التي كثرت الشروح

عليها، وطاف المؤلفون فى القطرين حولها، هى التى توزعت دراستها على مراحل التعليم باعتبار شروحها سهولة وصعوبة واختصاراً واتساعاً، وكذا الكافية الشافية .

فى هذا العصر فاضت دراسة النحو فى أغلب القطرين وبخاصة القاهرة ودمشق وحلب، وقد كانت الدراسة أول أمرها أشبه بعلاج المريض الذى لم يبق فيه إلا الدماء، ولكن الترغيب والتقدير قد أكسبها استعادة ما فقد من الازدهار، فظهر جهابذة حفظوا وجود هذا العلم بعد نكبتى المشرق والمغرب. ونشطت حركة التأليف لتزايد الإقبال عليها.

ومن مظاهر هذا النشاط أن توخى أغلب المؤلفين فى مؤلفاتهم التدرج والتنوع فيها، لاختلاف قدر الطالبين من مبتدئ وشاد ومته، فجمعوا فيها بين وجيز ووسيط وبسيط، حباً فى تعميم النفع كما صنع ابن مالك وابن أم قاسم وابن هشام والسيوطى.

فالتأليف على عمومه فى خلال هذا العهد قد طرأ عليه اتجاه جديد.

فى هذا العهد طفق المؤلفون ينشئون المتون مع استيعابها لما فى المطولات، ويعملون على إيجازها ما وسعت قدرتهم، ومن هنا مست الحاجة إلى الشروح وربما جللت بالحواشى، وأقرب الأمثلة لهذا شروح ألفية ابن مالك وكافية ابن الحاجب .. وبعض الحواشى.

وهذه المؤلفات التى كانت غزيرة المادة العلمية من الجهة النحوية لم يعبها إلا ما شابها من الشروح والحواشى من: كثرة بيان اللهجات العربية لكثير من الكلمات مما يمت إلى فقد اللغة بسبب وثيق، ومن التعليل والتوجيه لتضارب الآراء النحوية مما لا يعود بطائل على النحو، ومن محاولتهم أخذ القاعدة النحوية من مادة الكتاب المعلق عليه وكثيراً ما يكون فى العبارة قصور فى الدلالة.

لكن هذه الهنات لم تذهب بمحاسن هذه المصنفات، وجلها لا يزال إلى يومنا عتاد طلاب النحو ومطمح أنظارهم، ويظهر أن الحامل لهم على الإكثار من المتون حبههم فى سرعة تلافى ما ضاع من كتب النحو.

والمتون كفيلة بجمع ما كثر من القواعد فى موجز الكلام، فلكى يسهلوا على الراغبين جمع شتات هذا الفن فى قبضة اليد صنفوها كعلاج بدا لهم.

فلم يكن بعد هذا بد من شروح تكشف قناع هذه المخدرات المكنونة، وبالتالي قد تقتضى الشروح تفصيلا لما أجمل فيها فكانت بعض الحواشى.

فما أجدر عهد المالك بتسميته عهد المتون والشروح، وقلما ترى حاشية لمؤلف منهم. . كل ذلك والأقطار الإسلامية الأخرى منصرفة عن هذا العلم وغيره، تروح تحت نير الظلم من ملوك لا تحنو على اللغة وعلومها ولا تربطها بها أسباب.

فإن المطالع لصفحات تاريخ النحويين لهذا العهد لا تكاد تقع عيناه عليهم إلا متواظنين بالقطرين إما نارحين إليهما أو مولودين بهما. فمما لا مرية فيه أنه لولا القُطران فى هذا الأمد لانقطعت الصلة بين النحو قديمه وحديثه وكان له نظام آخر (١).

المعاصرون للمرادى المعروف بابن أم قاسم

لما كان المرادى المعروف بابن أم قاسم. يعيش فى عصر المالك، الذى اشتهر بعهد المتون والشروح. . رأيت أن أذكر نبذة موجزة عن بعض هؤلاء النحاة الذين عاصروا ابن أم قاسم. سواء أكانوا من مواليد مصر أم من النارحين إليها، مراعىا فى ذلك الترتيب الزمنى فى وفياتهم.

مع العلم أننى لم أحشر على ما يدل على أنه يجتمع هؤلاء وينظرهم، والرباط بينهم هو العصر، وأن بعضهم كان قد تلقى عن شيخه أبى حيان.

١ - برهان الدين السفاقسى:

نسبه: هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن أبى القاسم القبسى المالكى العلامة برهان الدين أبو إسحاق السفاقسى النحوى، صاحب إعراب القرآن.

مولده: قال ابن حجر فى الدرر الكامنة: ولد فى حدود سنة ٦٧٧ سيع وسبعين وستمائة من الهجرة.

(١) نشأة النحو بتصرف (المزهر السيوطى).

من حياته: تنقل في أماكن مختلفة، وجلس في حلقة العلماء حتى تفقه في كل باب طرقة فسمع ببجاية من شيخها ناصر الدين، ثم قصد بيت الله الحرام فحج، وقدم القاهرة، وأخذ على الشيخ أبي حيان وملاً جمعته من علمه، ثم توجه إلى دمشق فسمع من المزي وزينب بنت الكمال وخلق كثير، وكان لتجويله في البلدان وتنقله فيها وسماعه العلم من أهلها وعلماؤها أثر طيب في نفسه، إذ برع في العربية واشتهر وعلا قدره.

صفاته: كان فاضلاً محباً للناس متوددا إليهم منقفا عما منحه الله من الخير، يرضى بكل تعب يلقاه من أجل العلم والمعرفة.

وفاته: مات في ثامن عشر ذي القعدة سنة ٧٤٢هـ اثنتين وأربعين وسبعمئة من الهجرة.

٢ - ابن المرحل:

نسبه: هو عبد اللطيف بن عبد العزيز بن يوسف بن أبي العز عزيز بن نعمة ابن ذواله الحمراني الأصل، الشافعي المعروف بابن المرحل العلامة شهاب الدين النحوي يكنى أبا الفرج بن عز الدين.

من حياته: سمع من ابن الجبوي وعلى البكري وشهاب المحسني وغيرهم، وقرأ بنفسه وخرّج له تقي الدين بن رافع جزءاً من حديثه، وتصدر بالجامع الحاكمي، وانتفع به الناس، وقال الأسنوي في الطبقات: كان أبوه يبيع الرحال للجمال، فذلك سمى بابن المرحل وكان فاضلاً في النحو واللغة والمعاني والبيان والقراءات، وكان تاجراً في الكتب، اعتنى بالعربية وخصوصاً الفية ابن مالك، فكان فيها ماهراً، وقرأها فأخذها جماعة بحلب والقاهرة منه، وكان شديد التثبيت في النقل.

وقد أخذ عنه الشيخ جمال الدين بن هاشم، وهو الذي نوه به وعرف بقدره، وكان يطريه ويفضله على أبي حيان وغيره، ويقول: كان الاسم في زمانه لأبي حيان والانتفاع بابن المرحل، وأخذ عنه الشيخ شمس الدين بن الصائغ ورثاه لما مات بقصيدة على قافية الباء الموحدة أولها:

سَمَّا الْفُضْلَاءَ وَانْقَضَ بَعْدَ شِهَابٍ فَقُلْ فِي مُصِيبٍ عَزَّ فِيهِ مُصَابٍ

وذكر الشيخ شمس الدين بن الصائغ، أن الشيخ عبد الله المنوفى الزاهد المشهور، بات عنده ليلة دفنه، وقرأ عليه ختمة.

وفاته: مات ابن المرحل بالقاهرة فى المحرم سنة ٧٤٤ أربع وأربعين وسبعمائة من الهجرة، وقد جاور الأربعين^(١).

٣ - ابن التركمانى:

نسبه: هو أحمد بن عثمان بن إبراهيم بن مصطفى بن سليمان الماردىنى الأصل المعروف بابن التركمانى الحنفى القاضى تاج الدين.

مولده: قال ابن حجر فى الدرر الكامنة. ولد بالقاهرة ليلة السبت الخامس والعشرين من ذى الحجة ٦٨١ إحدى وثمانين وستمائة من الهجرة.

من حياته: تقلب بين يدى العلماء، وجلس فى حلقاتهم، وولى مناصب هامة فى الدولة واشتغل بأنواع العلم ودرس وأفتى وناب فى الحكم، وصنف فى الفقه والأصلين والحديث والعربية والعروض والمنطق والهيئة، وسمع من الشيخ الديمياطى وابن الصواف والحجار، وحدث وسمع منه الكثير وجلس فى حلقات درسه.

مصنفاته: (١) تعليقه على المحصل للإمام فخر الدين الرازى، (٢) وشرح المنتخب للباغى، (٣) وثلاثة تعاليق على الخلاصة فى الفقه، (٤) وشرح الجامع الكبير فى الفقه، (٥) وشرح الهداية، (٦) ومصنفات فى الفرائض، (٧) وتعليقه على مقدمة ابن الحاجب فى النحو، (٨) وشرح المقرب لابن عصفور، (٩) وشرح عروض ابن الحاجب، (١٠) وكتاب أحكام الرمى والسبق والمحلل، (١١) وكتاب الأبحاث الجليلة على مسألة ابن تيمية، (١٢) وشرح الشمسية فى المنطق، (١٣) وشرح التبصرة فى الهيئة للخرقى - ذكر ذلك المقرئى فى المقفى فى ترجمته.

وفاته: مات ابن التركمانى فى أوائل جمادى الأولى سنة ٧٤٤ أربع وأربعين وسبعمائة من الهجرة^(٢).

(١) الدرر الكامنة ج-٣ ص٢ - طبقات الشافعية ج٥ ص ٢٣٨.

(٢) بغية الوعاة للسيوطى ص١٤٥ - الدرر جا ١ ص٢١.

٤ - قوام الدين الكرمانى؛

نسبه: هو مسعود بن محمد بن محمد بن سهل قوام الدين أبو محمد بن برهان الدين بن شرف الدين الكرمانى الحنفى الصوفى.

مولده: قال ابن حجر فى الدرر الكامنة: ولد سنة ٦٦٤ أربع وستين وستمائة من الهجرة.

من حياته: تقلب وتنقل فى البلدان طلباً للرزق وعونا على العيش، وجلس فى حلقات علماء هذه البلاد واستفاد منهم وأفاد الناس، وشغلهم بعلمه وعربيته.

قال فى الدرر الكامنة: واشتغل فى تلك البلاد ومهر فى الفقه والأصول والعربية، وكان نظاراً بحتاً، وقدم دمشق فظهرت فضائله، ثم قدم القاهرة وشغل الناس بالعلم.

وكان باهراً فى الأصول والفقه والعربية والنظم، فصيح العبارة، وأخذ عنه البرزالي وابن رافع.

وفاته: مات فى منتصف شوال سنة ٧٤٨ ثمان وأربعين وسبعمائة من الهجرة^(١).

٥ - أحمد بن مكتوم النحوى؛

نسبه: هو - أحمد بن عبد القادر بن أحمد مكتوم بن أحمد بن محمد بن سليم بن محمد القيسى تاج الدين أبو محمد الحنفى النحوى.

مولده: قال فى الدرر الكامنة: ولد فى آخر ذى الحجة سنة ٦٨٢ اثنتين وثمانين وستمائة.

من حياته: كان نحويًا بارعاً، أخذ النحو عن البهاء بن النحاس، ولازم أبا حيان دهرًا طويلاً، وأخذ عن السروجى وغيره، وتقدم فى الفقه والنحو واللغة، ودرس وناب فى الحكم، وكان سمع من الدمياطى اتفاقاً قبل أن يطلب، ثم أقبل على سماع الحديث ونسخ الأجزاء فأكثر عن أصحاب النجيب وابن علاق.

(١) بغية الوعاة للسيوطى ص ٣٩١ - والدرر ج ٥ ص ١١٦.

وقال في ذلك:

وعاب سماهى للحديث بعيد ما كبرت أناس هم إلى العيب أقرب
وقالوا إمام في علوم كثيرة يروح ويغدو سامعاً يتطأب
والرواية عنه عزيزة، وقد سمع منه ابن رافع وذكره في معجمه.

مصنفاته: منها (١) الجمع بين العباب والمحكم في اللغة، (٢) وله كتاب
الجمع المتناه في أخبار اللغويين والنحاة، عشرة مجلدات، وكأنه مات عنها مسودة
فتفرقت عنه شذر مذر، (٣) شرح الهداية في الفقه، (٤) شرح كافية ابن
الحاجب، (٥) شرح شافية ابن الحاجب، (٦) شرح الفصيح، (٧) الدر اللقيط من
البحر المحيط، مجلدان قصره على مباحث أبي حيان مع ابن عطية والزمخشري،
(٨) التذكرة ثلاثة مجلدات، سماها بقيد الأوابد - بخطه في المحمودية - قال
السيوطي: وقفت عليها بخطه من المحمودية أعادنا الله إلى الانتفاع منها كما كنا
قريباً بمحمد وآله.

وفاته: توفي الشيخ تاج الدين في الطاعون العام في رمضان سنة ٧٤٩ تسع
وأربعين وسبعمائة من الهجرة (١).

٦ - شمس الدين الأصبهاني:

نسبه: هو - محمود بن عبدالرحمن بن أحمد بن محمد بن أبي بكر بن
علي شمس الدين أبو الثناء الأصبهاني.

مولده: قال السيوطي: ولد في شعبان ٦٩٤ أربع وتسعين وستمائة.

من حياته: اشتغل ببلاده ومهر وتميز وتقدم في الفنون، وتجول في البلدان،
واستمع من علمائها وجلس في حلقاتهم، ثم قدم دمشق فبهرت فضائله، وسمع
كلامه التقى ابن تيمية فبالغ في تعظيمه، ولازم الجامع الأموي ليلاً ونهاراً مكباً
على التلاوة، وشغل الطلبة ودرّس بعد ابن الزمكاني بالرواحية، ثم قدم القاهرة

(١) بغية الوعاة للسيوطي - ص ١٤٠ - طبقات القراء ج١ ص ٧٠ - الدرر الكامنة ج١
ص ١٨٩.

واشتهر بين الناس وعلا قدره وسطح نجمه وبني له قوصون الخانقاه بالقرافة ورتبه شيخاً بها.

قال الأسنوى: كان بارعاً فى العقلیات صحیح الاعتقاد.

صفاته: كان قوى الإيمان صالحاً محباً لأهل الصلاح طارحاً للتكليف، وكان يمتنع كثيراً من الأكل لثلا يحتاج إلى الشرب فيحتاج إلى دخول الخلاء فيضيع عليه الزمان.

تصانيفه: منها: (١) صنف تفسيراً كبيراً، (٢) شرح كافية ابن الحاجب، (٣) شرح مختصر أصول ابن الحاجب، (٤) شرح منهاج البيضاوى وطوالعه، (٥) شرح بدائع ابن الساعاتى، (٦) شرح الساوية فى العروض، وغير ذلك.

وفاته: مات فى ذى القعدة سنة ٧٤٩ تسع وأربعين وسبعمائة بالطاعون العام (١).

٧ - ابن الوردى المصرى:

نسبه: هو - عمر بن مظفر بن عمر بن محمد بن أبى الفوارس الإمام زين الدين بن الوردى المصرى الحلبي الشافعى.

من حياته: كان إماماً بارعاً فى النحو عالماً فيه، تنقل بين يدي كثير من العلماء، وأخذ عنهم، فقرأ على الشرف البارزى وغيره، وبرع فى الفقه والنحو والأدب مفتناً فى العلم، ونظمه فى الذروة العليا والطبقة القصوى. وكان قد نشأ بحلب وتفقه بها ففاق الأقران، وكان ينوب فى الحكم فى كثير من معاملات حلب وولى القضاء وكان فاضلاً حتى اشتهر بفضائله بين الناس، والرواية عنده عزيزة، وقد تحدث عنه أبو اليسر بن الصايغ الدمشقى، قال السيوطى: روى لنا عنه أبنى عن أبى اليسر جماعة بالإجازة.

تصانيفه: منها (١) البهجة فى نظم الحاوى الصغير، (٢) شرح ألفية ابن مالك، (٣) ضوء الدرة على ألفية ابن معطى، (٤) اللباب فى علم الإعراب

(١) بغية الوعاة للسيوطى ص ٣٨٨ - طبقات الشافعية ج ٤ ص ٤١ - الدرر ج ٥ ص ٩٥.



قصيدة شرحها، (٥) مختصر الملحة نظمها، (٦) تذكرة الغريب فى النحو نظمها وشرحها، (٧) المسائل الملقبة فى الفرائض، (٨) منطق الطير فى التصوف، (٩) أرجوزة فى تعبير المنام، (١٠) أرجوزة فى خواص الأحجار والجواهر، وغير ذلك، وله مقامة فى الطاعون العام. ومن نظم ابن الوردى:

لا تقصد القاضى إذا ما أدبرت دنياك واقصد من جواد كريم
كيف يرجى الرزق من عند من يفتى بأن الفليس مال عظيم

وفاته: قال السيوطى: واتفق أنه مات بآخرة فى السابع والعشرين من ذى الحجة سنة ٧٤٩ تسع وأربعين وسبعمائة^(١).

٨ - أبو عبد الله بن الصائغ:

نسبه: هو - محمد بن عبد الله بن محمد بن لب أبى عبد الله محب الدين ابن الصائغ الأموى المرى.

من حياته: قال فى تاريخ غرناطة: قرأ النحو فى القاهرة إلى أن ذاع صيته وعلا قدره وازدهر نجمه - وأصبح النحو قرينا له. حتى صار يقال له أبو عبد الله النحوى، وتنقل بين يدى العلماء واستمع إليهم، وكان قرأ على أبى الحسن بن أبى العيش والخطيب بن الفنجاطى، ولازم أبا حيان وجلس فى حلقات درسه واستفاد منه وانتفع بما معه، وتعلم الضرب بالعود فنبغ فيه. وقال ابن حجر فى الدرر الكامنة: كان ماهراً فى العربية واللغة قيماً بالعروض ينظم نظماً وسيطاً.

أخلاقه: كان سهلاً دمث الأخلاق شغوفاً بمحبة الناس وولائه لهم محباً للطلب دءوباً.

وفاته: مات أبو عبد الله بالطاعون العام سنة ٧٤٩ هـ تسع وأربعين وسبعمائة من الهجرة^(٢).

(١) بغية الوعاة للسيوطى ص ٣٦٥ - الدرر الكامنة ج ٣ ص ٢٧٢.

(٢) بغية الوعاة للسيوطى ص ٦٠ - طبقات القراء ج ٢ ص ١٨٥. والدرر ج ٤ ص ١٠٥.

٩ - شهاب الدين السمين النحوى:

نسبه: هو - أحمد بن يوسف بن عبد الدائم بن محمد الحلبي شهاب الدين المقرئ نزيل القاهرة المعروف بالسمين.

من حياته: كان عالماً من علماء النحو - برز فيه وظهر، وأخذ مكانه فى علم القراءات، وتولى تدريسه، وارتقى مناصب عالية، وجلس فى حلقات الحديث بين يدى علمائه.

قال فى الدرر الكامنة: تعانى النحو فمهر فيه، ولازم أبا حيان إلى أن فاق أقرانه، وأخذ القراءات عن التقى الصائغ ومهر فيها، وسمع الحديث من يونس الدبوسى، وولى تدريس القراءات بجامعة ابن طولون والإعادة بالشافعى، ونظر الأوقاف، وناب فى الحكم، وقال الأسنوى فى طبقات الشافعية: كان فقيهاً بارعاً فى النحو والقراءات ويتكلم فى الأصول أديباً.

مصنفاته: منها (١) له تفسير القرآن، (٢) الإعراب ألفه فى حياة شيخه أبى حيان، وناقشه فيه كثيراً، (٣) وشرح التسهيل، (٤) شرح الشاطبية وغير ذلك. ووفاته: مات السمين فى جمادى الآخرة سنة ٧٥٦هـ ست وخمسين وسبعمائة^(١).

١٠ - ابن عقيل:

نسبه: هو - عبدالله بن عبدالرحمن بن عبدالله بن محمد بن عقيل القرشى الهاشمى العقيلى الهمدانى الأصل ثم البالى المصرى قاضى القضاة بهاء الدين بن عقيل الشافعى، نحوى الديار المصرية.

مولده: قال ابن حجر والصفدى والسيوطى: ولد يوم الجمعة تاسع المحرم سنة ٦٩٨ ثمان وتسعين وستمائة، وفى شذرات الذهب: ولد سنة ٦٩٤ أربع وتسعين وستمائة، وقال الشوكانى فى البدر الطالع: ولد سنة سبعمائة.

(١) بنية الوعاة للسيوطى ص ١٧٥ وطبقات القراء ج١ ص ١٥٢ - والدرر ج١ ص ٣٦٠.

من حياته: قدم إلى القاهرة وحرص على طلب علوم اللغة إلى أن مهر، ولازم أبا حيان، وقرأ عليه النحو وبرع فيه، وفي الشذرات: وقرأ النحو على أبي حيان ولازمه في ذلك اثنتي عشرة سنة حتى قال أبو حيان: ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل.

وأخذ القراءات عن التقي الصائغ، والفقهاء عن الزين الكتاني، ولازم العلماء القونوي في الفقه والأصول والخلاف والعربية والمعاني والتفسير والعروض وبه تخرج وانتفع.

ولازم جلال الدين القزويني، وسمع من الحجار ووزيره وحسن بن عمر الكردي، والشرف بن الصابوني والوافي وغيرهم، وسمع الحديث من ابن الصاعد وابن الشحنة وأبي الهدى أحمد بن محمد وغيرهم.

وقد برع حتى صار إماماً في علوم العربية وممتازاً في الفقه والأصول والقراءات، واشتهر اسمه وعلا ذكره. وناب في الحكم. فتاب في القضاء بمصر والجزيرة، وعن شيخه القزويني بالحسنية وعن العز بن جماعة بالقاهرة فسار سيرة حسنة ثم عزل لواقع وقع منه في حق القاضي موفق الدين الحنبلي في بحث فتعصب ضرغتمش له فولى القضاء الأكبر، وعزل ابن جماعة فلما أمسك ضرغتمش عزل وأعيد ابن جماعة فكانت ولايته ثمانين يوماً، وكان قوى النفس يتيه على أرباب الدولة، وهم يخضعون له ويعظمونه ويحترمونه.

قال الأسنوي في طبقاته: ولما تولى جاء ابن جماعة فهناه ثم راح هو إليه بعد ذلك وجلس بين يديه وقال: أنا نائبك.

وقال ابن رافع: كان قوى النفس تخضع له الدولة، ولا يتردد إلى أحد وعنده حشمة بالغة وتنطع رائد في الملبس والمأكل، وكان لا يبقى على شيء حتى مات وعليه دين، وقد ولي القضاء ثمانين يوماً. وفرق على الطلبة والفقهاء في ولايته مع قصرها نحو ستين ألف درهم. يكون أكثر من ثلاثة آلاف دينار. درس بالقبطية والحشائية والجامع الناصري بالقلعة، والتفسير بالجامع الطولوني بعد شيخه أبي حيان، وختم به القرآن تفسيراً في مدة ثلاث وعشرين سنة، ثم شرع بعد ذلك من أول القرآن فمات في أثناء ذلك.

قال السيوطي: قرأ عليه شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني وتزوج بابنته فأولدها قاضي القضاة جلال الدين وأخاه بدر الدين. وروى عنه سبطه جلال الدين والجمال بن ظهيرة والشيخ ولي الدين العراقي.

صفاته: كان ابن عقيل غير محمود التصرفات في الشئون المالية، حاد الخلق، جواداً مهيباً لا يتردد إلى أحد ولا يخلو في مجلسه من المترددين إليه، كريماً كثير العطاء لتلاميذه في لسانه لشغفه.

مصنفاته: صنف وانتفع الناس بمصنفاته ولا يزالون يستفعون حتى اليوم ومنها: (١) شرح ألفية ابن مالك - شرحها شرحاً متوسطاً حسناً، لكنه اختصر في النصف الثاني جداً - وقد ترجم مع الألفية إلى اللغة الألمانية، (٢) شرح التسهيل - شرحه شرحاً متوسطاً سماه بالمساعد، (٣) وشرح في تفسير مطول وصل فيه إلى أثناء النساء، (٤) وله آخر لم يكمله سماه بالتعليق الوجيز على كتاب العزيز (٥) الإمام محمد بن إدريس، (٧) جامع للخلاف والأوهام الواقعة للنووي. ثم لخصه في كراس واحد، (٨) وله رسالة على قول أنا مؤمن إن شاء الله تعالى...

من شعره:

قسما بما أوليت من فضلكم للبعد عن قوارع الأيام

ما غاض ماءً وداده وثنائه بل ضاعفته سحائب الإنعام

وفاته: قال السيوطي والشوكاني: مات بالقاهرة ليلة الأربعاء ثالث وعشرين ربيع الأول سنة ٧٦٩ تسع وستين وسبعمائة، ودفن بالقرب من الإمام الشافعي (١).

١١ - ناظر الجيش:

نسبه: هو - محمد بن يوسف بن أحمد بن عبدالدائم القاضي محب الدين ناظر الجيوش بالديار المصرية الحلبي الأصل. المصري المولد والدار.

(١) بغية الوعاة للسيوطي ص ٢٨٤ والبدر الطالع للشوكاني ج ١ ص ٣٨٦ وعصر سلاطين الماليك لمحمود رزق ج ٤ ص ١٣٦، وشذرات الذهب ج ٢ ص ٢١٤، وكتاب الاعلام للزركلي ج ٢ ص ٥٦٤.

مولده: قال السيوطى وابن حجر: ولد سنة ٦٩٧هـ سبيع وتسعين وستمائة من الهجرة.

من حياته: اشتغل ببلاده وتنقل على أيدي علمائها وجلس فى حلقات دروسهم، ثم قدم القاهرة. ولازم أبا حيان. والجلال القزوينى والتاج التبريزى وغيرهم. ومهر فى العربية ونبغ فيها وبرع، وحفظ المنهاج والألفية وبعض التسهيل وتلا بالسبع على التقى الصائغ. وسمع الحديث من الحجار ووزيره وجماعة وحدث وأفاد. وكان له فى الحساب يد طولى ثم ولى نظر الجيش ونظر البيوت والديوان، وكان مجيداً للقراءة.

قال ابن الجزرى فى طبقات القراء: قرأ على الصائغ، وعمّر زمانا ولم أعلمه أقرأ القراءات بل كان فى وظيفته متصدياً لقضاء أشغال المسلمين ونفع الخلق وبرهم، قرأ عليه البقرة جمعاً الفخر عثمان بن عبدالرحمن الضرير وقال: إنه سمع من لفظه جميع القرآن بقراءة أبى عمرو غير مرة.

صفاته: كان عالى الهمة نافذ الكلمة كثير البذل والجود والعطاء والرفد للطلبة والرفق بهم، وكان من العجائب، قال السيوطى: أنه مع فرط كرمه وبذله الآلاف فى غاية البخل على الطعام حتى كان يقول: إذا رأيت شخصاً يأكل طعامى أظن أنه يضربنى بسكين.

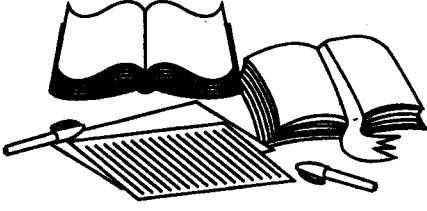
وقال ابن حجر: إنه مع فرطه وكرمه فى غاية البخل على الطعام. وكان كثير الظرف والنوادر، وبلغت مرتباته فى الشهر ثلاثة آلاف. وكان من محاسن الدنيا مع الدين والصيانة.

مؤلفاته: منها (١) شرح التسهيل إلا قليلاً - واعتنى بالأجوبة الجسيمة عن اعتراضات أبى حيان، (٢) شرح تلخيص المفتاح شرحاً مفيداً.

وفاته: قال السيوطى: مات ثانى عشر ذى الحجة سنة ٧٧٨ هـ ثمان وسبعين وسبعمائة.

وقال ابن الجزرى: وقد جاوز الثمانين ولم يخلف بعده مثله^(١).

(١) بغية الوعاة للسيوطى ص ١١٨، طبقات القراء لابن الجزرى ج ٢ رقم ٣٥٥٠ شذرات الذهب ج ٦ ص ٢٥٩ - حسن المحاضرة ج ١ ص ٢٣١.



الجلد الثلثي

الفصل الأول

ويشتمل على:

- صاحب الألفية (ابن مالك) - نبذة عن ألفية ابن مالك -
- شروحها - التعليق على الشروح - الحواشي على الألفية -
- إعرابها - شرح شواهدا.

•••••



صاحب الألفية

فلما كان موضوع بحثى هو «تحقيق لشرح من شروح ألفية ابن مالك» فمن الحق أن أتكلم أولاً بصورة موجزة عن تاريخ حياة صاحب الألفية ثم أنتقل بعد ذلك إلى الكلام على الألفية نفسها وشراحها.

صاحب الألفية:

نسبه: هو محمد بن عبد الله بن مالك العلامة جمال الدين الطائي الجياني الشافعي النحوي الأستاذ إمام زمانه في العربية.

مولده: ولد بجيآن - بفتح الجيم وتشديد الياء - بلد بالأندلس سنة ٦٠٠ هـ - ستمائة أو إحدى وستمائة كما قال الذهبي.

شيوخه: في بلدته جيان، أخذ النحو والقراءات عن ثابت بن حيان، ثم قدم دمشق وأخذ عن أبي الحسن على بن محمد السخاوي، وسمع منه ومن أبي الفضل مكرم بن محمد بن أبي الصقر، وأبي صادق بن الصباح، وله شيخ جليل هو ابن يعيش الحلبي.

تلاميذه: روى عنه ابنه الإمام بدر الدين، والشمس بن أبي الفتح البعلبي، والبدر بن جماعة، والعلاء بن العطار، وخلق كثير.

عمله: استوطن دمشق ونزل بالعادية الكبرى وولى مشيختها الكبرى التي من شروطها القراءات والعربية، وكانت ولايته بعد أبي شامة، وأقام بالعادية، وألف التوايف المفيدة في فنون العربية.

طرف من حياته وعلمه: كان همه التردد على العلماء والأخذ عنهم حتى يتفنى ويتذوق العلم الذي يريد أن يصل إليه، ولما دخل حلب لازم حلقة ابن يعيش ثم حضر عند تلميذه ابن عمرون ولزمه وكان ذهنه من أصح الأذهان مع ملازمته العمل والنظر والكتابة والتأليف، وصار أستاذ أهل زمانه وإمام أوانه، فقد صرف همه إلى إتقان لسان العرب حتى بلغ فيه الغاية، وحاز قصب السبق وأربى على المتقدمين، وكان إماماً في القراءات وعللها، وأما اللغة فكان إليه المنتهى في الإكثار

من نقل غريبها والاطلاع على وحشيتها، وأما فى النحو والتصريف فكان فيهما بحراً لا يجارى وحجراً لا يبارى. وأما أشعار العرب التى يستشهد بها على اللغة والنحو فكانت الأئمة الأعلام يتحIRON فيه ويتعجبون من أين يأتى بها، وكان نظم الشعر سهلاً عليه رجزه وطويله وبسيطه وغير ذلك.

أخلاقه: كان ابن مالك رجلاً ورعاً تقياً اكتسب حلة الدين المتين وصدق اللهجة وكثرة النوافل وحسن السمى ورقة القلب وكمال العقل والوقار والتؤدة، كثير العبادة، وانفرد عن المغاربة بشيئين؛ بالكرم ومذهب الإمام الشافعى.

قال أبو حيان: «بحثت عن شيوخه فلم أجد له شيخاً مشهوراً يعتمد عليه ويرجع فى حل المشكلات إليه إلا أن بعض تلامذته ذكر أنه قال قرأت على ثابت ابن حيان بحيان وجلست فى حلقة أبى على الشلوبين نحواً من ثلاثة عشر يوماً، ولم يكن ثابت بن حيان من الأئمة النحويين، وإنما كان من الأئمة المقرئين، قال: وكان ابن مالك لا يحتل المباحث، لأنه إنما أخذ هذا العلم بالنظر فيه بخاصة نفسه هذا مع كثرة ما اجتته من ثمرة غرسه».

مؤلفاته:

- ١ - ألفية ابن مالك. التى اشتهرت فى البلاد العربية وغيرها وهى المكونة من ألف بيت، وقد كثر شراحها.
- ٢ - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد - هو مختصر كتاب له اسمه: «كتاب الفوائد» فى النحو، ضاع - ومن هذا المختصر نسخ فى برلين، وليدن وباريس والأسكوريال، وله شروح فى دار الكتب المصرية أحدها لابن أم قاسم المتوفى سنة ٧٤٩ وقد شرحه ابن عقيل أيضاً وغيره..
- ٣ - لامية الأفعال أو كتاب المفتاح فى أبنية الأفعال، ويقال لها «لامية ابن مالك» منها نسخ فى غوطا ومنشن وباريس والأسكوريال. ولها شروح منها: شرح لابنه بدر الدين فى برلين وباريس، وطبع فى بطرسبورج سنة ١٨٦٤ - فى ليبسك سنة ١٨٦٦ وغيرهما. وهناك شروح أخرى بعضها فى دار الكتب المصرية.

٤ - الكافية الشافية: أرجوزة فى النحو ٢٧٥٧ بيتا، ومنها لخص الفيته المتقدم ذكرها ومن الكافية نسخة فى مكتبة الأكاديمية فى فيينا.

٥ - عدة الحافظ وعمدة اللافظ: فى النحو أيضا فى باريس.

٦ - سبك المنظوم وفك المختوم فى النحو فى برلين.

٧ - إيجاز التعريف فى علم التصريف فى الأسكوريال.

٨ - شواهد التوضيح وتصحيح مشكلات جامع الصحيح فى الأسكوريال وطبع فى الهند سنة ١٣١٩.

٩) كتاب العروض فى الأسكوريال.

١٠ - تحفة المودود فى المقصور والمدود، قصيدة همزية فيها الألفاظ التى آخرها ألف، وتشتبه أن تكون مقصورة أو ممدودة. منها نسخة فى دار الكتب المصرية مع لامية العجم.

١١ - الألفاظ المختلفة: مجموع مترادفات فى برلين.

١٢ - الاعتقاد فى الفرق بين الصاد والضاد: قصيدة مشروحة فى برلين.

١٣ - الإعلام بمثلث الكلام: أرجوزة فى نحو ٣٠٠٠ بيت. ذكر فيها الألفاظ التى لكل منها ثلاثة معان باختلاف حركاتها، ورتب الألفاظ على الحروف الأبجدية. فهى كالمعجم للمثلثات، منها نسخة فى دار الكتب المصرية فى ١٤٥ صفحة وقد طبعت بمصر.

وفاته: توفى ابن مالك بدمشق ليلة الأربعاء الثالث عشر من شعبان سنة ٦٧٢هـ اثنتين وسبعين وستمائة، وصلى عليه بالجامع الأموى، ودفن بسفح قاسيون، وقد رثاه شرف الدين الحصنى بقوله:

يا شتات الأسماء والأفعال بعد موت ابن مالك المفضال
وانحراف الحروف من بعد ضبط منه فى الانفصال والاتصال^(١)

(١) طبقات القراء لابن الجزرى ج٢ رقم ٣١٦٣، وبغية الوعاة للسيوطى ص ٥٣، وفوات الوفيات لابن شاکر ج٢ ص ٢٢٨، طبقات الشافعية للسبكي ج٥ ص ٢٨ تاريخ آداب اللغة العربية لجورجى زيدان ج٣ ص ١٥١، شذرات الذهب ج٥ ص ٣٣٩.

الفية ابن مالك

لفظ ألفية:

لفظ المنسوب إليه وهو الألف. ويميل إليه العرب من قديم في عطايهم ومنحهم وتعبيراتهم، وهو عدد دال على الكمال عندهم.

ولما نظمت العلوم وشاع هذا النوع من التأليف في آخر القرن السادس الهجرى وما بعده من عصور المؤلفات المختصرة حفظا لقواعدها وتسهيلا للطلابين فى حفظ ضوابطها مالوا إلى هذا العدد فنظموا عليه.

وفى فهرس كشف الظنون لمادة ألفية لم نجد أسبق من الفية ابن معط ثم تليها الفية ابن مالك ثم تتابعت المنظومات التى بهذا الاسم.

نبذة عن الألفية:

«الألفية فى النحو» للشيخ العلامة جمال الدين أبى عبدالله الطائى الجيانى المعروف بابن مالك النحوى المتوفى سنة ٦٧٢هـ اثنتين وسبعين وستمائة. وهى مقدمة مشهورة فى ديار العرب، وجمع فيها مقاصد العربية وسماها «الخلاصة» فى علمى النحو والتصريف، أخذها ابن مالك من الكافية الشافية، جعلها فى أرجوزة لطيفة مع الإشارة إلى مذاهب العلماء وبيان ما يختاره من الآراء أحيانا، وقد كثر إقبال العلماء على هذا الكتاب من بين كتبه بنوع خاص حتى طويت مصنفات أئمة النحو من قبله، وإنما اشتهرت بالألفية، لأنها ألف بيت فى الرجز أولها.

قال مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكٍ أَحْمَدُ رَبِّيَ اللهُ خَيْرَ مَالِكٍ

وقد نشرها كثيرون وترجمها المستشرق «بتتو» إلى الفرنسية، وطبعت مع الأصل العربى فى الأستانة سنة ١٨٨٧م، وقد شرحها الكثير من النحاة. أبرزوا معانيها وأظهروا محاسنها.

شروحها: منها:

١ - شرح ابن مالك صاحب الألفية، قال الذهبى فى كتابه تاريخ الإسلام فى ترجمة ابن مالك «وله الخلاصة وشرحها والله أعلم».

٢ - شرح الألفية لولده بدر الدين محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي الدمشقي الشافعي المتوفى سنة ٦٨٦ ست وثمانين وستمائة، وهو شرح منفتح وهو المعروف بشرح ابن المصنف، خطأ والده في بعض المواضع، وأورد الشواهد من الآيات القرآنية - أوله . أما بعد حمد الله سبحانه بما له الحمد . . . إلخ . . فرغ من تأليفه في محرم سنة ٦٧٦ هـ ست وسبعين وستمائة .
«وعلى هذا الشرح»:

أ - حاشية للشيخ عز الدين محمد بن أبي بكر بن جماعة الكناني المتوفى سنة ٨١٩ هـ تسع عشرة وثمانمائة .

ب - وحاشية للشيخ العلامة بدر الدين محمود بن أحمد العيني المتوفى سنة ٨٥٥ هـ خمس وخمسين وثمانمائة .

ج - وحاشية للقاضي زكريا بن محمد الأنصاري المتوفى سنة ٩٢٨ هـ ثمان وعشرين وتسعمائة سماها «الدرر السنية» أولها «الحمد لله الذي منحنا علم اللسان» . . . إلخ . . علقها سنة ٨٩٥ هـ خمس وتسعين وثمانمائة .

د - حاشية للقاضي تقي الدين بن عبيد القادر التميمي المتوفى سنة ١٠٠٥ هـ خمس وألف، جمع فيه أقوال الشراح، وحاكم فيما بينهم .

هـ - وحاشية للشيخ شهاب الدين أحمد بن قاسم العبادي جردها الشيخ محمد الشوبري الشافعي المتوفى سنة ١٠٦٩ هـ تسع وستين وألف .

د - التعليق على الشرح: علق الشيخ جلال الدين عبدالرحمن أبو بكر السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ إحدى عشرة وتسعمائة، وصل فيها إلى أثناء الإضافة وسماها «المشرف على ابن المصنف» .

٣ - شرح الألفية للشيخ محمد أبي الفتح أبي الفضل الحنبلي النحوي المتوفى سنة ٧٠٩ هـ تسع وسبعمائة .



٤ - شرح الألفية للعلامة شمس الدين بن محمد بن محمد بن الجزرى المتوفى سنة ٧١١ هـ إحدى عشرة وسبعمائة.

٥ - شرح الألفية للشيخ نور الدين إبراهيم بن هبة الله الأسنوى المتوفى سنة ٧٢١ هـ إحدى وعشرين وسبعمائة.

٦ - شرح العلامة أثير الدين أبى حيان محمد بن يوسف الأندلسى النحوى المتوفى سنة ٧٤٥ هـ خمس وأربعين وسبعمائة. ولم يكمل هذا الشرح. فقد شرح نصف الألفية فى مجلدين وسماه «منهج السالك فى الكلام على ألفية ابن مالك». أوله: حمد الله من أوجب من افتتح به الإنسان . إلخ، ذكر أن غرضه من مقاصد ثلاثة: تبيين ما أطلقه وتبينه على الخلاف الواقع فى الأحكام وحل المشاكل.

٧ - ومن الشروح المشهورة شرح العلامة بدر الدين الحسن بن قاسم بن عبدالله بن على المرادى المصرى المعروف بابن أم قاسم النحوى المتوفى فى يوم عيد الفطر سنة ٧٤٩ هـ، أوله: الحمد لله والشكر له . إلخ، وهو الشرح الذى نعمل على تحقيقه.

٨ - شرح الشيخ زين الدين عمر بن المظفر الوردى بن عمر بن أبى الفوارس ابن على الشافعى المشهور بابن الوردى المتوفى سنة ٧٤٩ هـ تسع وأربعين وسبعمائة.

٩ - شرح الشيخ جمال الدين عبدالرحيم بن الحسن الأسنوى المتوفى سنة ٧٦٢ هـ اثنتين وستين وسبعمائة. قال السيوطى فى طبقات النحاة: لم يكمله.

١٠ - شرح العلامة جمال الدين عبدالله بن يوسف المعروف بابن هشام النحوى المتوفى سنة ٧٦٢ هـ اثنتين وستين وسبعمائة، نشرها فى مجلد وسماه «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك» ثم اشتهر بالتوضيح.
«ومن الشروح عليه»:

شرح الشيخ خالد بن عبدالله الأزهرى النحوى الذى فرغ منه سنة ٨٩٠ هـ تسعين وثمانمائة، وهو شرح عظيم ممزوج سماه «التصريح

بمضمون التوضيح» أوله: الحمد لله الملهم لتوحيده... إلخ... ذكر أنه رأى ابن هشام فى منامه فأشار إليه بشرح كتابه فأجاب.

ومن الحواشى عليه:

وعلى التوضيح تعليقات منها:

أ - حاشية عز الدين محمد بن شرف الدين أبى بكر بن جماعة المتوفى سنة ٨١٩هـ تسع عشرة وثمانائة.

ب - وحاشية بدر الدين محمود بن أحمد العينى المتوفى سنة ٨٥٥هـ خمس وخمسين وثمانائة.

ج - وحاشية سيف الدين محمد بن محمد البكتمرى المتوفى فى حدود سنة ٨٧٠هـ سبعين وثمانائة.

د - وحاشية محبى الدين عبدالقادر بن أبى القاسم السورى المالكى المتوفى سنة ٨٨٠هـ ثمانين وثمانائة، سماه «رفع الستور والأرائك عن مخبئات أوضح المسالك» أولها: أما بعد حمد الله ذى الجلال... إلخ.

هـ - وحاشية برهان الدين إبراهيم بن عبد الرحمن الكركى المتوفى فى حدود سنة ٨٩٠هـ تسعين وثمانائة.

و - وحاشية الشيخ جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى المتوفى سنة ٩١١هـ إحدى عشرة وتسعمائة.

ز - وحاشية اللقانى العلامة ناصر الدين أبى عبد الله محمد اللقانى المالكى المتوفى سنة ٩٥٨هـ ثمان وخمسين وتسعمائة على أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك لابن هشام.

١١ - شرح أبى أمامة محمد بن على الدكاكى المتوفى سنة ٧٦٣ ثلاث وستين وسبعمائة.

١٢ - شرح العلامة محمد بن أحمد الأسنوى المتوفى سنة ٧٦٣ ثلاث وستين وسبعمائة.



١٣ - شرح الشيخ برهان الدين بن محمد بن قيم الجوزية المتوفى سنة ٧٦٥
خمس وستين وسبعمائة وسماه: إرشاد السالك.

١٤ - شرح قاضى القضاة عبد الله بهاء الدين بن عبد الله بن عبدالرحمن
ابن عبد الله بن عقيل القرشى الهاشمى العقيلى - من ولد عقيل بن أبى
طالب - المولود فى يوم الجمعة التاسع من شهر المحرم سنة ٦٩٨هـ ثمان
وتسعين وستمائة والمتوفى بالقاهرة ليلة الأربعاء الثالث والعشرين من
شهر ربيع الأول سنة ٧٦٩هـ تسع وستين وسبعمائة، ودفن بالقرب من
مشهد الإمام الشافعى. أوله: «الكلام المصطلح عليه عند النحويين
عبارة عن اللفظ المفيد.. إلخ» وهو من الشروح المشهورة. طبع فى
مصر والشام وغيرهما. وقد ترجم هذا الشرح إلى الألمانية وطبع فى
برلين سنة ١٨٥٢.

وعلى هذا الشرح:

أ - حاشية لجلال الدين السيوطى المتوفى سنة ٩١١هـ سماها «السيف
الصقيل» على شرح ابن عقيل.

ب - حاشية للعلامة أبى الفتح أحمد بن عمر المعروف بالأسقاطى
الحنفى المتوفى سنة ١١٦٩هـ على شرح ابن عقيل على الألفية،
أولها بعد الديباجة: هذه فوائد شريفة وفرائد لطيفة نفعها جزيل..
إلخ، فرغ من تأليفه ١١٥٠هـ.

ج - حاشية الأجهورى: هو العلامة الشيخ عطية بن عطية البرهانى
الشافعى الشهير بالأجهورى، المتوفى سنة ١١٩٠هـ، شرح ابن
عقيل للألفية.

د - التحفة الوفية. على شرح ابن عقيل للألفية، وهى حاشية للعلامة
الشيخ محمد بن محمد بن أحمد البديرى الدمياطى الشافعى
المشهور بابن الميت الدمياطى من علماء القرن الثانى عشر الهجرى
على شرح ابن عقيل على الألفية أولها: الحمد لله الذى من نحاه
ما خاب.. إلخ.

هـ - حاشية الخضرى . هو العلامة الشيخ محمد الخضرى الدمياطى الشافعى المتوفى سنة ١٢٨٨هـ على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، أولها: بحمذك اللهم على ما وجهت نحونا من سوابغ النعم . . إلخ، وفرغ من تأليفها سنة ١١٩٣هـ.

١٥ - شرح الشيخ عماد الدين محمد بن الحسين الأسنوى المتوفى سنة ٧٧٧هـ سبع وسبعين وسبعمائة ولم يكمله .

١٦ - شرح الشيخ محمد شمس الدين بن عبدالرحمن بن الصائغ الزمردى المتوفى بالقاهرة سنة ٧٧٧هـ سبع وسبعين وسبعمائة قيل: وهو شرح حسن .

١٧ - شرح الشيخ شمس الدين أبى عبدالله محمد بن أحمد بن على بن جابر الهوارى الأندلسى المرسينى المالكى الضرير النحوى المتوفى سنة ٧٨٠هـ ثمانين وسبعمائة أوله «الحمد لله الذى أرسل إلينا أشرف المرسلين . . . إلخ»، وهو شرح مفيد نافع للمبتدئ لاعتنائه بإعراب الآيات وتفكيكها وحل عبارتها، قال السيوطى: لكنه وقع فيه تتبعته فى تأليفه المسمى بتحرير الأعمى والبصير، فرغ من تأليفه سنة ٧٥٦هـ ومات فى منتصف رمضان سنة ٧٧٩هـ تسع وسبعين وسبعمائة .

١٨ - شرح القاضى برهان الدين بن برهان بن عبد الله الحكرى المصرى المتوفى سنة ٧٨٠هـ ثمانين وسبعمائة .

١٩ - شرح الإمام الفقيه أبى إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناظى المالكى المعروف بالشاطبى المتوفى سنة ٧٩٠هـ تسعين وسبعمائة . على ألفية ابن مالك، والأجزاء الموجودة الأولى والثانى والثالث والخامس من نسخة فى أربعة مجلدات بقلم نسخ قديم بخط عمر بن عبدالله المنظراوى، والثالث سنة ٨٦٨هـ والخامس سنة ٨٧٢هـ . بكل من الأول والثانى والثالث خرم، والثالث ينتهى باسم الفاعل، ويبدأ الخامس بعوامل الجزم وينتهى بالنسب .

٢٠ - شرح العلامة أبي زيد عبد الرحمن بن صالح المكودي الفاسي المتوفى في حدود سنة ٨٠٠هـ ثمانمائة، كبيراً وصغيراً - شرحه الصغير وصل الديار المصرية، وهو شرح لطيف نافع استوفى فيه الشرح والإعراب.

وعليه حاشية للشيخ عبد القادر بن القاسم بن أحمد بن محمد الأنصاري السعدي العبادي المالكي المتوفى سنة ٨٨٠هـ ثمانين وثمانمائة، وحاشية للعلامة الملوي.

٢١ - شرح الشيخ برهان الدين إبراهيم بن موسى بن أيوب الأنباسي الشافعي المتوفى سنة ٨٠٢هـ اثنتين وثمانمائة. أوله «الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين.. إلخ»، فرغ من تأليفه في السابع عشر من شهر شوال سنة ٧٦٥هـ بالجامع الأقصى من القدس الشريف، وهي المسماة «بالدرة المضيئة» نسخ في مجلد مخروم الأول، وأول ما فيها من أواخر باب العرب والمبنى، وأخرى تنتهي بأفعل التفضيل.

٢٢ - شرح الشيخ سراج الدين عمر بن علي الشهير بابن الملقن المتوفى سنة ٨٠٤هـ أربع وثمانمائة.

٢٣ - شرح الشيخ بهرام بن عبدالله الديري المالكي المتوفى سنة ٨٠٥هـ خمس وثمانمائة.

٢٤ - شرح الألفية - بلغة ذي الخصاصة في حل الخلاصة - لمحمد بن محمد الأسدي القدسي المتوفى سنة ٨٠٨هـ ثمان وثمانمائة.

٢٥ - شرح القاضي جمال الدين يوسف بن الحسن بن محمد الحموي المتوفى سنة ٨٠٩هـ تسع وثمانمائة.

٢٦ - شرح الشيخ جلال الدين محمد بن أحمد بن خطيب داريا المتوفى سنة ٨١٠هـ عشر وثمانمائة - مزج فيه المتن.

٢٧ - شرح القاضي أحمد بن إسماعيل الشهير بابن الحسيني المتوفى في حدود سنة ٨١٥هـ خمس عشرة وثمانمائة.

٢٨ - شرح الشيخ أبي عبد الله محمد بن أحمد بن مرزوق التلمساني الصغير المتوفى سنة ٨٤٢هـ اثنتين وأربعين وثمانمائة.

٢٩ - شرح الشيخ شمس الدين بن زين الدين المتوفى سنة ٨٤٥هـ خمس وأربعين وثمانمائة - شرحها نظاما.

٣٠ - شرح الشيخ برهان الدين إبراهيم بن محمد بن محمد القباقبي الحلبي المتوفى في حدود سنة ٨٥٠هـ خمسين وثمانمائة.

٣١ - شرح الشيخ محمد بن محمد الأندلسي الشهير بالراعي النحوي المتوفى سنة ٨٥٣هـ ثلاث وخمسين وثمانمائة.

٣٢ - شرح الألفية - تأليف أحد الفضلاء - الموجود منه الجزء الثاني مخروم من الأول وأول ما فيه من باب نعم وبئس وما جرى مجراهما ينتهي إلى أثناء باب إعراب الفعل تليه كراسة من الجزء الأخير منه - مخطوط بخط محمد بن محمد المنظراوى، فرغ من كتابته في اليوم الخامس والعشرين من شهر ذى الحجة ٨٦٨هـ.

٣٣ - شرح العلامة تقي الدين أحمد بن محمد الشمني المتوفى سنة ٨٧٢هـ اثنتين وسبعين وثمانمائة - وهو شرح بديع مهذب المقاصد، أوله «حمدا لله تعالى على ما منح من أسباب البيان» . إلخ.

٣٤ - شرح العلامة زين الدين بن عبدالرحمن بن أبي بكر الشهير بابن العيني الحنفي المتوفى سنة ٨٩٣هـ ثلاث وتسعين وثمانمائة - شرحها مزجا - وهو شرح مختصر جداً، أمه تأليفاً سنة ٨٩٣هـ.

أوله: الحمد لله رب العالمين . . إلخ، مخطوط بقلم معتاد، وتمت كتابته في أوائل شهر ذى القعدة سنة ١٠٤٣هـ.

٣٥ - ومنها «التحفة المكية في شرح الأرزوزة الألفية» هو شرح للعلامة شهاب الدين أحمد بن محمد المقرئ المغربي المالكي من علماء القرن التاسع الهجري. على ألفية ابن مالك، أوله «الحمد لله الذي لا يستفتح بأجل من اسمه كلام . . إلخ» نسخة في مجلد بقلم معتاد.

٣٦ - شرح الشيخ جلال الدين بن أبى بكر المعروف بالسيوطى المتوفى سنة ٩١١هـ - إحدى عشرة وتسعمائة، وهو شرح مختصر ممزوج - مكث فى تأليفه ستين سماه «البهجة المرضية» أوله «أحمدك اللهم على نعمك والآثك . . إلخ». وله مختصر فى الألفية فى ستمائة بيت وثلاثين دقيقة وسماه «الوفية».

٣٧ - ومنها «فتح الرب المالك بشرح ألفية ابن مالك» وهو شرح للعلامة شمس الدين أبى عبدالله محمد بن قاسم المغزى الشافعى المتوفى سنة ٩١٨هـ على ألفية ابن مالك. أوله، «بسم الله الرحمن الرحيم وبه ثقى نحمد الله المانع من أراد لسانا عربياً . . إلخ» نسخة فى مجلد بقلم معتاد وبها خرم فى ٢٠٤ ورقة.

٣٨ - شرح ابن داود على الألفية. هو العلامة زين الدين أبو يحيى داود بن داود محمد المالكى على الألفية، أوله: «الحمد لله حمدا يليق برضائه . . إلخ» نسخة فى مجلد بقلم معتاد، نقلت فى نسخة المؤلف بخط على بن سليمان سنة ٩٢٠هـ بها خرم وآثار رطوبة.

٣٩ - ومنها «الدرة السنية على شرح الألفية» لشيخ الإسلام زكريا - وهو الإمام شيخ الإسلام أبو يحيى زكريا بن محمد بن أحمد الأنصارى الشافعى المتوفى سنة ٩٢٥هـ خمس وعشرين وتسعمائة. نسخة فى مجلد.

٤٠ - شرح الألفية - لم يعلم مؤلفه - أوله «الحمد لله المجيب النداء بلا ابتداء . . إلى أن قال: «وبعد فهذا ما فتح الله تعالى به شرحاً أو كالشرح على الألفية . . إلخ» نسخة فى مجلد بقلم معتاد قديم ويغلب على الظن أنها مكتوبة فى عصر المؤلف بآخرها تملك لأحد الأفاضل بتاريخ أواخر شهر رجب سنة ١٠٣٧هـ.

٤١ - شرح العلامة نور الدين أبى على بن محمد الأشمونى المتوفى سنة ٩٢٩هـ تسع وعشرين وتسعمائة.

ومن الحواشى عليه:

أ - حاشية ابن قاسم العبادى - وهو العلامة أبو العباس شهاب الدين أحمد بن قاسم العبادى المصرى الشافعى الأزهرى المتوفى سنة ٩٩٤هـ على شرح الأشمونى على الألفية - نسخة فى مجلد بها خروم وأكلة أرضة .

ب - حاشية للعلامة أحمد بن عمر الحنفى المشهور بالأسقاطى المتوفى سنة ١١٦٩هـ على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك والمسماة «تنوير الحالك على منهج السالك إلى ألفية ابن مالك» أولها: «الحمد لله رافع الدرجات لمنخفض الجناب . . إلخ» . فرغ من تأليفها سنة ١١٢٠هـ نسخة فى مجلد بها خروم .

ج - حاشية الحنفى - هو العلامة العارف بالله شمس الدين أحمد بن سالم بن أحمد المعروف بالحنفى الشافعى المصرى المتوفى سنة ١١٩٠هـ . على شرح الأشمونى على الألفية . نسخة فى مجلد بقلم معتاد .

د - حاشية الصبان - وهو العلامة أبو العرفان محمد بن على المعروف بالصبان الشافعى الحنفى المتوفى سنة ١٢٠٦هـ على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك أولها «نحمدك اللهم على ما وجهت نحونا من سوابغ النعم . . إلخ» فرغ من تأليفها سنة ١١٩٣هـ .

هـ حاشية لأبى عبد الله محمد بن أحمد بن عlish المعروف بالشيخ عlish المالكى المولود فى القاهرة سنة ١٢١٠هـ والمتوفى سنة ١٢٩٩هـ والمسماة «هداية السالك» .

٤٢ - ومن شرحها «فتح الخالق المالك فى حل ألفاظ ألفية ابن مالك» - وهو شرح للعلامة محمد بن أحمد الشربى الشافعى المعروف بالخطيب المتوفى سنة ٩٧٧هـ على ألفية ابن مالك، أوله: «الحمد لله الذى أنزل قرآنا عربيا على أفضل خلقه . . إلخ»، فرغ من تأليفه سنة ٩٧٦هـ . نسخة فى مجلد بقلم معتاد بها أوراق بخط مغاير وأثار رطوبة فى ٣٣٧ ورقة .

٤٣ - شرح الشيخ بدر الدين محمد بن محمد الرضى الغزى المتوفى فى حدود سنة ١٠٠٠ ألف، وله ثلاثة شروح مشهور ومنظومان.

٤٤ - ومنها «المنح الوفية بشرح الخلاصة الالفية» وهو شرح للشيخ أحمد بن على المعروف بالسندويى الشافعى من علماء القرن الحادى عشر الهجرى على الفية ابن مالك، أولها: «الحمد لله الذى رفع السموات بقدرته وعنايته. . إلخ» فرغ من تأليفه سنة ١٠٦٠هـ. نسخة فى مجلد بقلم معتاد وبهامشه حواش وبها خروم وترميم.

٤٥ - شرح الشيخ العلامة المختار بن بون وهى تقييدات كالشرح على الفية ابن مالك.

٤٦ - شرح الالفية للشيخ أحمد بن أحمد الإصطهناوى الشافعى الأحمدي. أتمه سنة ١٢٠٧هـ أوله: «نحمدك يا مفيض الخيرات ومقدر الحركات والسكنات. . إلخ». أتم جمعه يوم الخميس المبارك ثالث عشر شهر رجب سنة ١٢٠٠هـ ألف ومائتين. . نسخة فى مجلد.

٤٧ - ومنها «الكواكب السنية» وهو شرح للعلامة الشيخ عبدالرحمن حسين الإدكاوى من علماء القرن الثالث عشر على الالفية لابن مالك، أوله: «الحمد لله رافع الدرجات لمن انتصب لشكر أفضاله. . إلخ» بخط تلميذ الشارح مرسى حسن السقا، فرغ من كتابتها اليوم الخامس من شهر رجب سنة ١٢٨٩هـ.

٤٨ - ومنها «الأزهار الزينية شرح متن الالفية» لحضرة العالم العامل السيد أحمد بن السيد زينى دحلان، أوله: «الكلام على البسملة شهير فلا حاجة إلى الإطالة فيه، ولد سنة ١٢٣١هـ موافق سنة ١٨١٦، توفى سنة ١٣٠٤هـ سنة أربع وثلاثمائة وألف من المحرم موافق ١٨٨٦م، ودفن فى البلد الحرام فى مقبرة المعلى ذات المقام أعلى الله مقامه، وكان قد فرغ من تأليفه سنة ١٢٧٦هـ نسخة فى مجلد طبع بمطبعة دار إحياء الكتب العربية.

٤٩ - ومنها «الكواكب الدرية شرح منظومة الألفية» - للعلامة جمال الدين ابن مالك - تأليف حجة العلماء والعالملين الشيخ صالح عبدالسميع الأبي الأزهرى .

٥٠ - ومنها «غنية السالك على ألفية ابن مالك» وهو شرح للعلامة الشيخ عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن محمد بن على بن مكى بن أحمد المشهور بالسيوطى الجرجاوى الواعظ من علماء القرن الرابع عشر الهجرى على ألفية ابن مالك أوله: «الحمد لله الذى رفع من انتصب لنفع العباد . . إلخ». نسخة ضمن مجموعة فى مجلد بقلم معتاد بخط المؤلف .

إعراب الألفية:

وفى إعراب الألفية:

١ - كتاب للشيخ شهاب الدين أحمد بن الحسين الرملى الشافعى المتوفى سنة ٨٤٤ أربع وأربعين وثمانمائة .

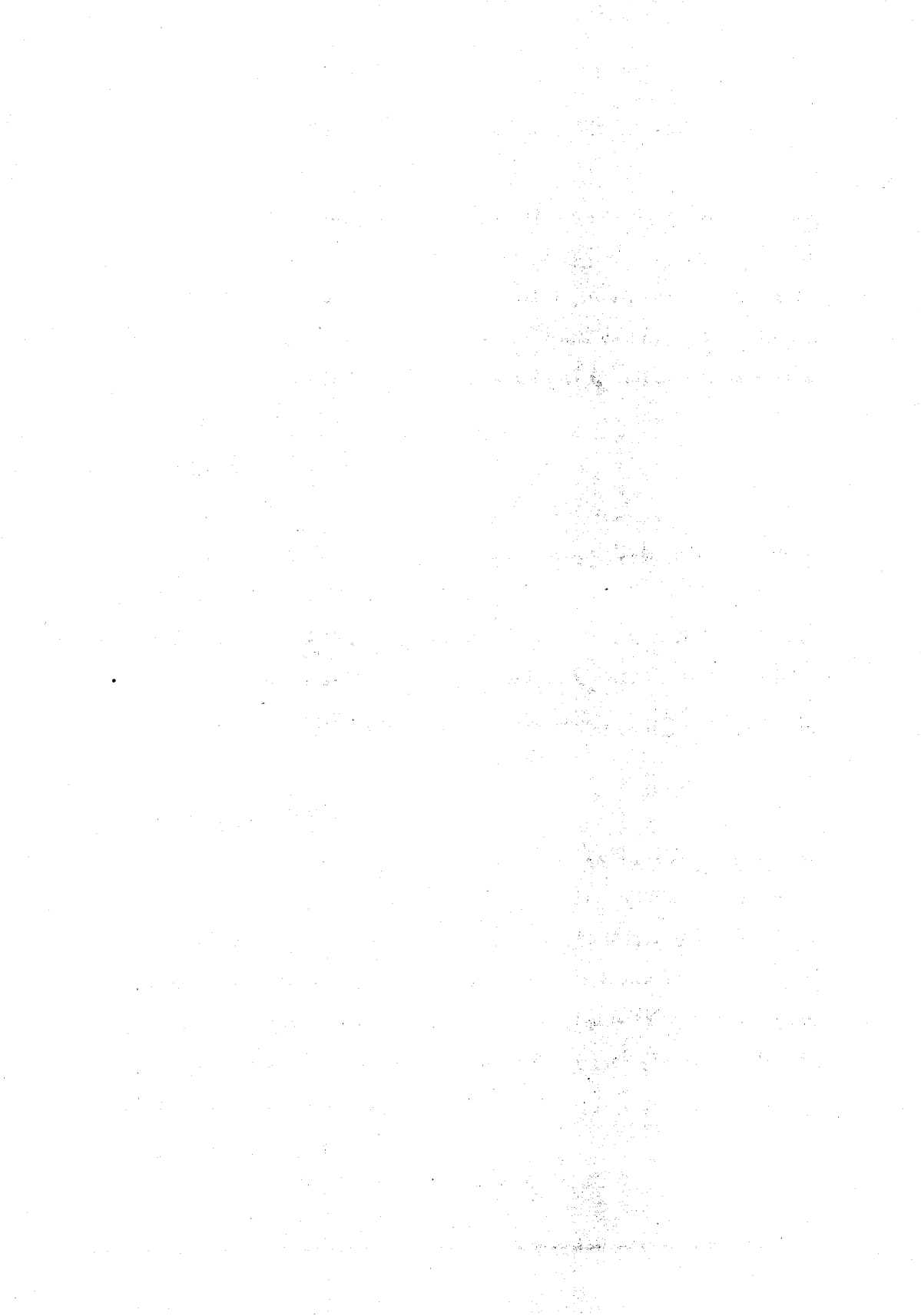
٢ - كتاب للشيخ خالد بن عبدالله الأزهرى المتوفى سنة ٩٠٥ خمس وتسعمائة . مجلد سماه «تمرين الطلاب فى صناعة الإعراب» أوله: «الحمد لله الذى رفع قدر من أعرب بالشهادتين . . إلخ»، وفرغ منه فى رمضان سنة ٨٨٦ ست وثمانين وثمانمائة .

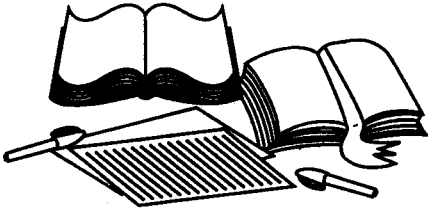
شرح شواهد شروح الألفية:

وفى شرح شواهد شروح الألفية كتابان، كبير وصغير للشيخ أبى محمد محمود بن أحمد العينى المتوفى سنة ٨٥٥ خمس وخمسين وثمانمائة، سمي الكبير بالمقاصد النحوية فى شرح شواهد شروح الألفية، وقد اشتهر بالشواهد الكبرى جمعها فى شروح التوضيح وشرح ابن المصنف وابن أم قاسم وابن عقيل، ورمز إليها بالطاء (لابن الناظم) والقاف (لابن أم قاسم) والهاء (لابن هشام) والعين (لابن عقيل) وعدد الآيات المستشهدة ألف ومائتان وأربعة وتسعون، وفرغ من الشرح فى شوال سنة ٨٠٦ هـ ست وثمانمائة^(١) .

(١) كشف الظنون ج١ ص ١٠٩، ١١٠، ١١١

وفهرست دار الكتب المصرية، وفهرست مكتبة الأزهر الشريف .





الباب الثامن

الفصل الثاني

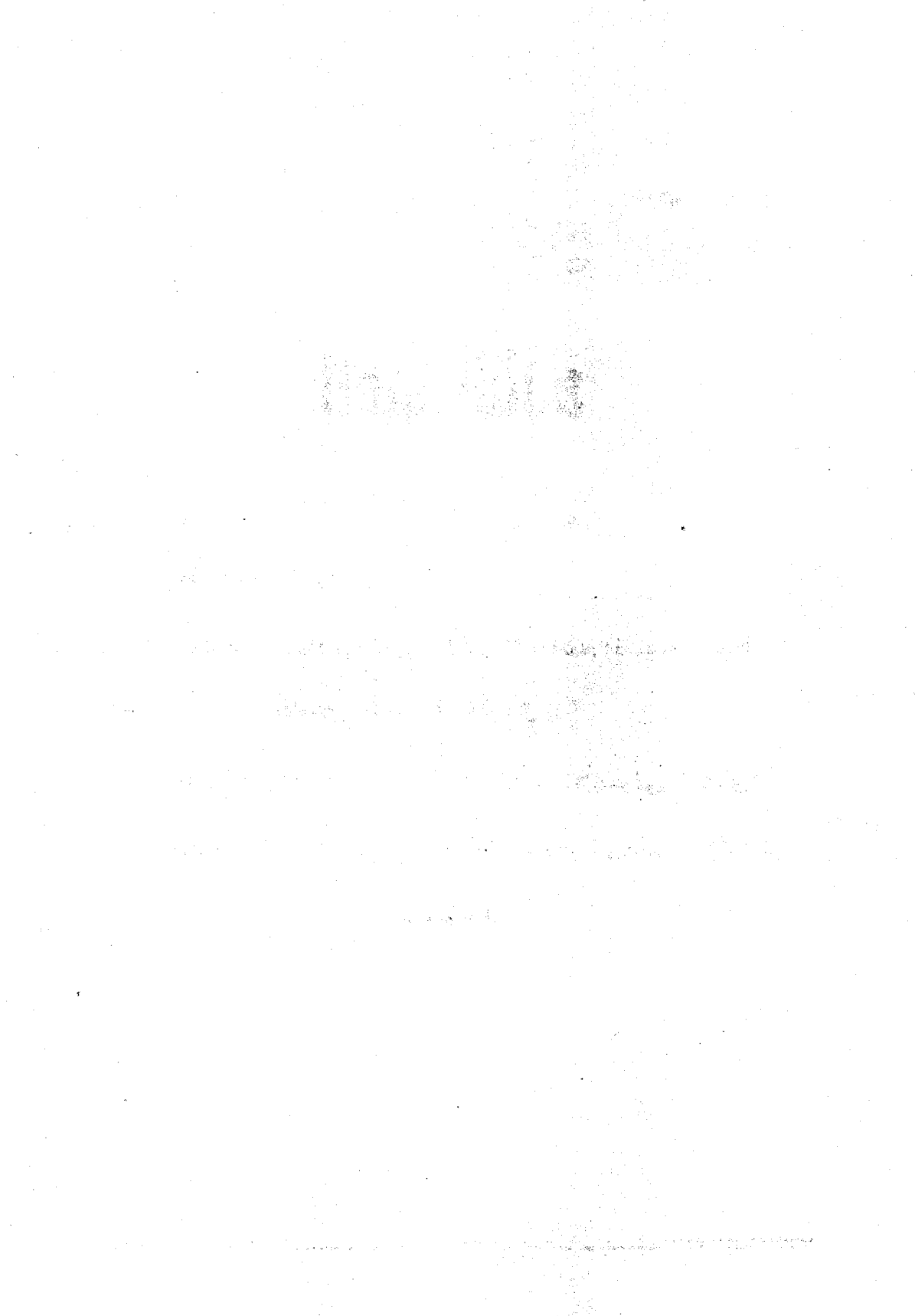
ويشتمل على:

التعريف بالمرادى المعروف بابن أم قاسم (نسبه - مولده -
تسميته بابن أم قاسم - تسميته بالمرادى).

علمه (ابن أم قاسم النحوى، الفقيه، الأصولى، المقرئ)

خلقه - رؤيته للنبي ﷺ - أسرة المرادى - شخصية المرادى





المرادى المعروف بابن أم قاسم

نسبه:

هو الحسن بن قاسم بن عبدالله بن على أبو محمد بدر الدين المعروف بابن أم قاسم المرادى المصرى المولد المغربى المحتد الفقيه المالكى النحوى اللغوى^(١).

مولده:

لم أر مؤرخًا تعرض لتاريخ ميلاده، وهذا شأن بعض العلماء حيث لم يعثروا له على تاريخ يحدد مولده.

ولكن ذكر السيوطى أنه (ولد بمصر)^(٢)، وغيره: المصرى المولد^(٣).

تسميته بابن أم قاسم:

نسبة إلى جدته من أبيه كانت تعيش فى بلاد المغرب فى مدينة أسفى الساحلية الواقعة على المحيط الأطلنطى فى المغرب، ولكن شاءت الأقدار أن يتنقل ولدها إلى مصر فصحبته، وكانت هذه المرأة على جانب كبير من الخلق والتدين والصلاح، فالتف الناس حولها وأجلُّوها وأكرموها واحترموها، ووضعوها فى مكان يليق بها فخارًا وإكبارًا.

وكان اسمها زهراء، ولاعتقادهم فيها حينما وفدت من المغرب سموها بالشيخة.

فلما ولد الحسن المرادى فى مصر وشب، وكان أكثر الناس التضافا بجدته، وكان أكثر حبًا وتقربًا وملازمة لها، لقبوه بها وقرنوا اسمها باسمه، فصار اسمها عنوانا عليه وشهرته تابعة لها يعرف ويتميز به عن غيره.

(١) راجع: بغية الوعاة للسيوطى ص ٢٢٦ وحسن المحاضرة ص ٢٣٠ وطبقات القراء لابن الجزرى ج١ ص ٢٢٧ والدرر الكامنة ج٢ ص ١١٦ رقم ١٥٤٦، وشذرات الذهب ج١ ص ١٦٠، وروضات الجنات ص ٢٢٥.

(٢) راجع: حسن المحاضرة للسيوطى ص ٢٣٠.

(٣) راجع: طبقات القراء ج١ ص ٢٢٧ وشذرات الذهب ج١ ص ١٦٠، وروضات الجنات ص ٢٢٥.

«المعروف بابن أم قاسم وهى جدته أم أبيه واسمها زهراء، وكانت أول ما جاءت من المغرب عرفت بالشيخة فكانت شهرته تابعة لها» اهـ^(١).

وقيل: إن هذه المرأة ليست جدته، إنما هى امرأة من بيت العز والسلطان والملك أحببت الحسن لخلقه وتقواه وحسن معاملته منذ صغره، وتبنته وادعت أنه ابنها واشتهر بذلك اسمه باسمها.

(الشهير بابن أم قاسم لامرأة تبنته تدعى أم قاسم من بيت السلطان) اهـ^(٢).

تسميته بالمرادى:

باطلاعى على كتب المؤرخين لم أعر على سبب تسميته بالمرادى، ولعل المؤرخين لم يهتموا بهذه التسمية فأهملوا سببها.

وأقول: ربما يكون نسبة إلى قبيلة مراد باليمن أو نسبة إلى جد له يسمى المرادى.

علمه:

ابن أم قاسم النحوى:

هو اللغوى التصريفى البارع، كان ابن أم قاسم فى النحو نابغة من نوابغه، أغرم به منذ صغره، وشغف بالتدوين والتصنيف.

فهو الإمام الذى خدم هذا الفن أكثر عمره واشتهر اسمه وطار صيته، حيث كانت الحاجة فى هذا العصر أدعى إلى نشاط حركتى التدوين والتصنيف، فبرزت شخصيته النحوية برونزا لا نظير له، وانكب وسهر الليالى على كتب السابقين فتأثر بهم، وأخذ ما حلّى له من اليواقيت النحوية وأزهاره الباسمة، فكانت نتيجة اطلاعه على آراء السابقين ومصنفاتهم، أنه أصبح علما من الأعلام القادرين على

(١) راجع: بغية الوعاة ص ٢٢٦، والدرر الكامنة ج ٢ ص ١١٦ رقم ١٥٤٦، وشذرات الذهب ج ٦ ص ١٦٠، وروضات الجنات ص ٢٢٥.

(٢) راجع: الدرر الكامنة لابن حجر ج ٢ ص ١١٦ رقم ١٥٤٦.

تخطى الصعاب، والبروز إلى الوجود في ثوب قشيب يحقق للنحو كل آماله وأمانيه.

فراه في كتبه نقل عن السابقين واهتم برأيهم واعتمد عليهم وناقش رأيهم في بعض المسائل، وليس هذا فحسب بل إنه تتلمذ على رجال عظام من أئمة النحو وكبرائهم أمثال أبي عبدالله الطنجي، والسراج الدمهورى وأبى زكريا الغمارى، والشيخ أبى حيان.

(وأخذ العربية عن أبى عبد الله الطنجى والسراج الدمهورى وأبى زكريا الغمارى وأبى حيان) اهـ (١).

فهؤلاء كانت لهم اليد الطولى على ابن أم قاسم حيث نبغ وتقدم واشتهر في فن النحو فتأثر واقتدى بهم وسار على طريقهم.

ولكن بالبحث رأيت أنه لم ينقل في كتبه عن شيوخه إلا عن شيخه أبى حيان. وأعلل ذلك بأنه كان من أفاضل الشيوخ وكان آخرهم، وأكثر ملازمة له (عن جماعة آخرهم أبو حيان) اهـ (٢).

وهكذا كان شأن ابن أم قاسم يتقلب هنا وهناك لينال الحظ الوفير من اللسان العربى القويم، وأغلب الظن أنه كان في منطقة شمال القاهرة حيث دفن هناك.

وفعلا أصبح نحوياً بارعاً نال إعجاب الجميع، وكان من أكابر عصره، نهل الكثير من مؤلفاته التى لا ينضب معينها سواء كانوا في عصره أم بعده، وجميع مؤلفاته مصادر وثيقة لدى النحاة، ولقوة حرصه على تعلم النحو خرجت كتبه إلى الوجود مزهوةً بنفسها بما فيها من معان فياضة وآراء سديدة؛ فلذلك كثر الناقلون عنه.

«رأيت بخط العلامة شهاب الدين الأبلدى ما صورته: قال محمد بن أحمد

(١) راجع: بغية الوعاة ص ٢٢٦، حسن المحاضرة للسيوطى ٢٣٠ وطبقات القراء جا ٢٢٧ والدرر الكامنة ج ٢ ص ١١٦ رقم ١٥٤٦، شذرات الذهب جا ٦ ص ١٦٠، روضات الجنات ص ٢٢٥.

(٢) راجع طبقات القراء لابن الجزرى جا ١ ص ٢٢٧ رقم ١٠٣٨.

ابن حيدر الأنصارى معرفا للشيخ المرادى أنه شرح الجزولية والكافية الشافية والتسهيل، والفصول لابن معط، والحاجية النحوية والعروضية... ١٠٠ هـ (١).

ابن أم قاسم الفقيه:

لم يكن المرادى حبيس فن واحد فقد كان مع ذلك فقيها في المذهب المالكي. درس الفقه وأتقنه، ونبغ فيه حتى صار إليه ناس للفتيا يعتدون برأيه، ويأتمرون بقوله، حتى إنه كان يجلس في بعض الأمكنة لمنح الناس درسه، والانتفاع به في أحكام الشريعة؛ وذلك لأنه تلقى عن علم من أعلام المذهب المالكي وهو الشرف المغيلي المالكي، فبث فيه روحه ولقنه أحكام الفقه وشرائعه.

«والفقه عن الشيخ شرف الدين المغيلي المالكي» ١٠٠ هـ (٢).

فلم يلبث ابن أم قاسم أن بث روح الشريعة بين جلسائه ومستمعيه في أماكن خاصة فاستفاد منه الجميع وانتفعوا به.

ولكن لم يثبت أن ألف كتباً في الفقه المالكي.

ابن أم قاسم الأصولي:

لم يكتف ابن أم قاسم بالنحو والفقه المالكي بل نبغ أيضاً في علم الأصول، فكان أصولياً ماهراً متيناً فيه مجيداً، فكان لا يضمن بعلمه ولا يبخل به على أحد. هذا دأبه وعادته، لأنه كان تقياً ورعاً محبباً للخير للناس عامة. وذلك أنه تلقى على شيخ من شيوخ الأصول وهو الشيخ شمس الدين بن اللبان.

«والأصول عن الشيخ شمس الدين بن اللبان» ١٠٠ هـ (٣).

(١) راجع: الدرر الكامنة لابن حجر ج ٢ ص ١١٦ رقم ١٥٤٦.

(٢) راجع: بغية الوعاة للسيوطي ص ٢٢٦، وطبقات القراء لابن الجزري ج ١ ص ٢٢٧، والدرر الكامنة ج ٢ ص ١١٦ رقم ١٥٤٦، وشذرات الذهب ج ١ ص ١٦٠، وروضات الجنات ص ٢٢٥.

(٣) راجع: بغية الوعاة للسيوطي ص ٢٢٦، وطبقات القراء لابن الجزري ج ١ ص ٢٢٧، الدرر الكامنة ج ٢ ص ١١٦ رقم ١٥٤٦، وشذرات الذهب ج ١ ص ١٦٠، وروضات الجنات ص ٢٢٥.

ومع تفوقه لم يرد أنه صنف في علم الأصول، فهو كغيره من العلماء يتناولون جميع الفنون وينبغون في فن ويشتهرون به.

ابن أم قاسم المقرئ:

وأيضاً نبغ ابن أم قاسم في القراءات، وتفنن فيها وتبحر وأجاد، وكان له مجلس ينفذ إليه الكثير لتعلم القراءات والافتداء به، كما اقتدى هو بعلم من أعلام القراء الذي اتبع طريقه واهتدى بهديه، وهو الشيخ مجد الدين إسماعيل.

«قرأ القراءات على العلامة مجد الدين إسماعيل ابن الشيخ تاج الدين محمد البناكتي» اهـ (١).

وثبت أنه ألف كتاباً صغير الحجم، في وقف حمزة وهشام على الهمز على الشاطبية.

«وأفرد باب وقف حمزة على الهمز في مصنف وذكر فيه احتمالات أكثرها لا يصح...» اهـ (٢).

وأخيراً:

كان مجيداً في تصنيفه متفنناً فيه (وصنف وتفنن وأجاد) اهـ (٣).

ورأيت أن الأيدي لم تمتد إلى تحقيق مخطوطاته القيمة إلا في هذه الأونة، مع قوتها واتساع مداركها وتزويدها بالمعلومات الهامة.

فمد البعض يده إلى تحقيق الجنى الداني في حروف المعاني، والآخر إلى شرح التسهيل.

وبعون الله سأعمل على تحقيق شرحه لآلفية ابن مالك.

خلقه: كان ابن أم قاسم على خلق كبير صالحاً متديناً تقياً ورعاً يخاف الله

(١) راجع طبقات القراء لابن الجزرى ج١ ص ٢٢٧ رقم ١٠٣٨.

(٢) راجع طبقات القراء لابن الجزرى ج١ ص ٢٢٧ رقم ١٠٣٨.

(٣) راجع: بغية الوعاة للسيوطى ص ٢٢٦، وطبقات القراء لابن الجزرى ج١ ص ٢٢٧، والدرر الكامنة ج٢ ص ١١٦ رقم ١٥٤٦، وشذرات الذهب ج١ ص ١٦٠، وروضات الجنات ص ٢٢٥.

ويخشاه، كثير المروءة والتواضع غير مزاحم على المناصب، فقد وصل إلى ما وصل إليه من العلم والإجادة فيه دون أن يرتقى منصباً من المناصب.

وكان متعبداً حسن السمائل كثير المحاسن، عظيم الوقار والسكينة محمود السيرة جليل القدر ظاهر الخشوع كثير القناعة معظماً عند الخاصة والعامة، حسن العشرة رحب الصدر، متقرباً إلى الله عز وجل ولياً من أوليائه يكثر من قراءة القرآن والصلاة على النبي ﷺ. «وكان تقياً صالحاً» ١هـ (١).

رؤيته للنبي ﷺ:

وكان دائماً يجالس الناس ويحاضرهم في مسجد مصر القديمة وكانت له كرامات ظهرت على وجه البسيطة، فلقد رأى النبي ﷺ في منامه يحثه ويحضه على عمل الخير لرغبة الناس فيه وقربهم منه.

«وله كرامات كثيرة منها أنه رأى النبي ﷺ في النوم، فقال له: يا حسن اجلس. نفع الناس بمكان للحراب بجامع مصر العتيق بجوار المصحف» ١هـ (٢).

أسرة المرادى المعروف بابن أم قاسم:

ما وصل إلينا من كتب المؤرخين من أخبار هذه الأسرة لا يعدو مجرد إشارات عابرة. ولم يثبت أن المرادى حدثنا في هذا الشأن بما يضيء جوانبه ويظهر معالنه. ومن ثم لا نعرف ما إذا كان المرادى تزوج وأنجب أم لا.

وكان ما انتهى إليه من حديث آبائه وأجداده، ما قيل عن جدته كما سبق «المعروف بابن أم قاسم وهي جدته من أبيه، واسمها زهراء، وكانت أول ما جاءت من المغرب عرفت بالشيخة...» ١هـ.

شخصية المرادى:

أعنى بالشخصية هنا ما يمتاز به ابن أم قاسم من صفاته الخلقية والجسمية. أما الخلقية فقد ذكرتها.

(١) شذرات الذهب ج٦ ص ١٦٠، روضات الجنات ص ٢٢٥.

(٢) الدرر الكامنة لابن حجر ١١٦/٢ رقم ١٥٤٦ تحقيق الأستاذ محمد سيد جاد الحق.

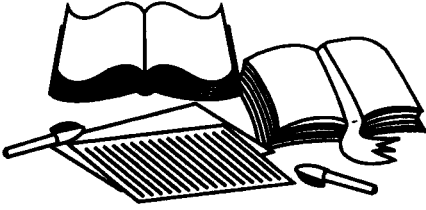
وأما الجسمية: فلم يرد فى كتب المؤرخين ما يصور لنا هذه الصفة. وكنت أود وأتمنى أن أقدم صورة واضحة لأسرة المرادى وبيته التى عاش فيها وأن أظفر بالنصوص التى تعطينا ملامح وشخصية المرادى، ولكن لم يرد من ذلك شىء حتى يفسح الطريق لرسم صورته.

ويبدو أن هذا الأمر لم يكن يشغل بال الأقدمين من المؤرخين، وربما كان الحديث عن خاصة أسرته وبيته يعد عندهم من لغو القول.

ففات بذلك علينا أشياء ثمينة لها أثرها الفعال فى تحقيق شخصيته.

أما شخصيته العلمية: فتنصب فى مؤلفاته وشروحه التى ركن إليها المتأخرون ونهلوا من معينها واستندوا على أقواله واعتدوا بأرائه ونقلوها عنه.

فهذا يدل على سعة مداركه وشخصيته العلمية الهامة التى تمثلت فى هذه المؤلفات.



الباب الثاني

الفصل الثالث

ويشتمل على:

شيوخ المرادى

تلاميذه

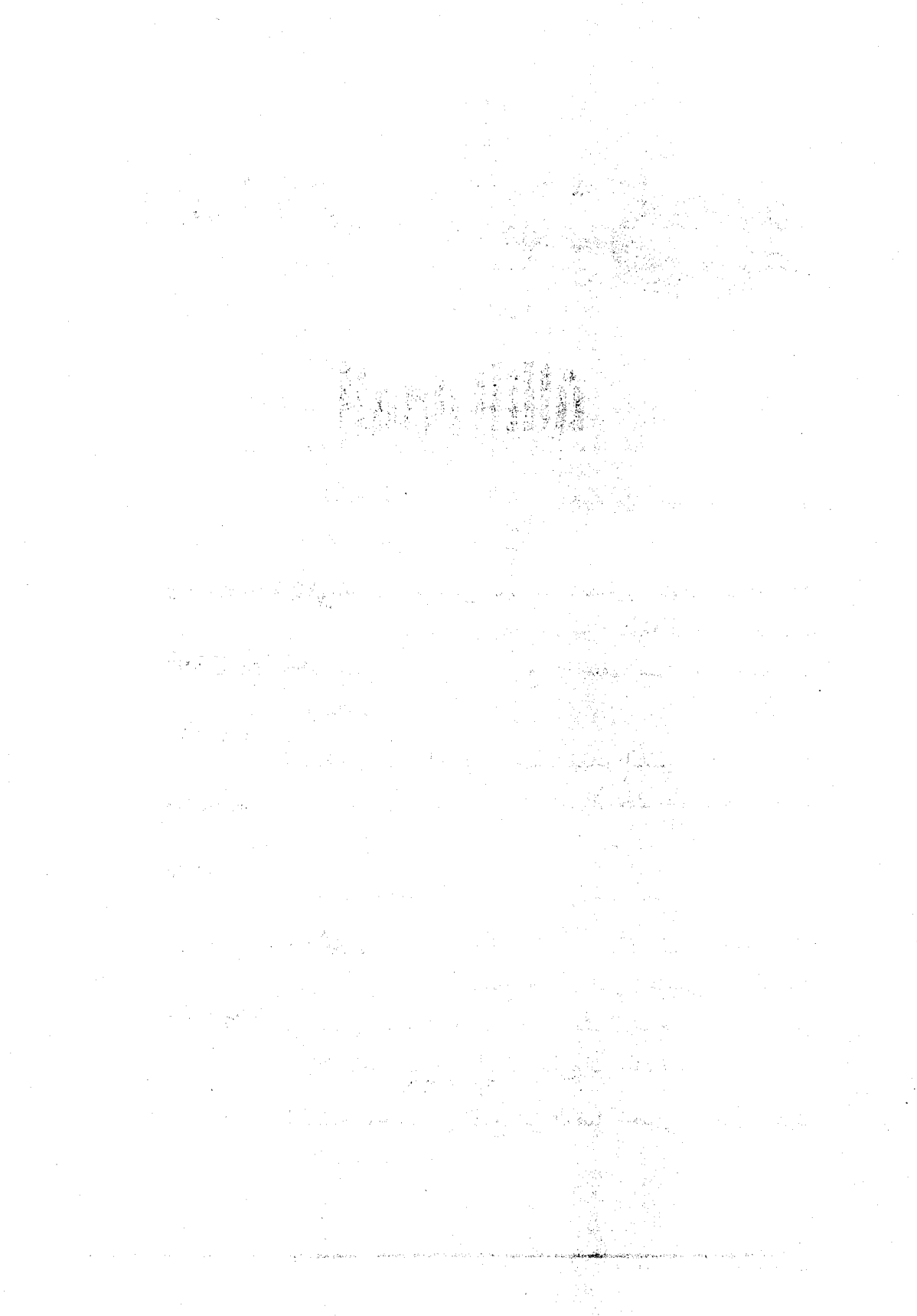
مؤلفاته

وفاته

نبذة عن سرياقوس

عام الوفاة





شيوخ ابن أم قاسم

نبغ الشيخ المرادى المعروف بابن أم قاسم، وذاع صيته واشتهر بين الخلق وبرع في النحو والفقه والأصول والقراءات، وله في كل فن خبرة، وأخذ عنه الكثير ونقلوا من كتبه، وذلك لدقة قوله وحصافة رأيه، ووضع الأمور في نصابها، ووزن رأيه بميزان العدل فرجحت كفته، وفاق الكثير من أقرانه. وذلك بفضل شيوخه الذين تلقى عنهم وتعلم على أيديهم وجلس في حلقات دروسهم، واستمد شعاع النور منهم على نهجهم، معضداً ذلك بأفكاره وآرائه ومقترحاته، وبالبحث لم ينقل إلا عن شيخه أبي حيان.

وسأذكر بعض شيوخ ابن أم قاسم الذين تتلمذ عليهم. حسب الترتيب الزمني في وفياتهم.

١ - أبو زكريا الغماري،

نسبه: هو - يحيى بن أبي بكر عبد الله الغماري التونسي أبو زكريا الصوفى.

مولده: قال السيوطي: ولد سنة ٦٤٣ ثلاث وأربعين وستمائة من الهجرة.

من حياته: تعلم العربية ومهر فيها، وانتفع من الكثير وأفاد الجمع من علمه بعربيته، وتقلب على أيدي العلماء وجلس في حلقاتهم طلباً للعلم والتحصيل، وكان بارزاً في العربية لامعاً بين أقرانه.

قال السيوطي: قرأ العربية بتونس على أبي الحسن بن العصفور وبدمشق على ابن مالك صاحب الألفية. وبالقاهرة على الشيخ البهاء بن النحاس، ومع ذلك كانت بضاعته في النحو مزججة. وقال ابن حجر في الدرر الكامنة: أخذ عن عبد الحق بن سبعين، كتب عنه ابن سيد الناس وابن رافع. وكان غاملاً بالقراءة متقناً لها متفتناً فيها، ذاع أمره واشتهر بين الناس وعلا قدره وازدهر نجمه، حتى عين مقرئاً، فالتف حوله خلق كثير، وكان متوقداً الذكاء صافياً الذهن حريصاً على القراءة حرصاً لا يضاهيه أى حرص.

قال ابن الجزرى فى طبقات القراء: قرأ على بعض أصحاب الصايغ ورجع إلى بلاده، وأخبرنى غير واحد من أصحابه الواردين علينا من تلك البلاد أن ذهنه جيد واعتناؤه بالقراءات تام وحرصه زائد.

وكان متعمقاً فى الأدب مطلعاً عليه يميل إليه برغبة جذابة قوية، جعلته هذه الرغبة مضطراً لأن يقول الشعر ويترنم به، متغنياً بمصر وعظمتها ومجدها الخالد التليد.

قال فى الدرر الكامنة: ومن شعره:

بعينك هل أبصرت أحسنَ منظرًا على طول ما أبصرت من هَرَمَى مصر
أناخا بأعنان السماء وأشرفا على الأرض إشراف السماء أو النَّسْر
وقد وافيا نشزاً من الأرض عاليا كأنهما نهدان قاما على صدر

وهكذا كان الغمارى مفيداً قوياً نافعاً فى عربيته آميناً وحريصاً بكل ما يملك من قوة على فن القراءات ولايفوته أن يفخر ويتحدث عن مصر وقديمها - وبالبحث لم أعثر على اسم مؤلف من مؤلفاته.

وفاته: قال السيوطى، وابن حجر: مات أبو زكريا الغمارى فى ثالث عشر من ذى الحجة سنة ٧٢٤هـ أربع وعشرين وسبعمائة^(١).

٢ - أبو حيان الأندلسى:

نسبه: هو - محمد بن يوسف بن على بن يوسف بن حيان الإمام أثير الدين أبو حيان الأندلسى الغرناطى النفزى نسبة إلى نفزة - بفتح النون وهككون الفاء - قبيلة من البربر، فهو الغرناطى المولد والمنشأ والمصرى الدار.

مولده: ولد بمطبخشارش - مدينة فى حضرة غرناطة - فى أواخر شوال سنة ٦٥٤هـ أربع وخمسين وستمائة.

(١) بغية الوعاة للسيوطى ص ٤١٠، طبقات القراء لابن الجزرى ج ١ ص ٣٧٩ رقم ٣٨٦٩ والدرر الكامنة لابن حجر ج ٥ ص ٢٠٦ رقم ٥٠٥٩ تحقيق الأستاذ محمد سيد جاد الحق.

من حياته: أبو حيان نحوى عصره ولغويه ومفسره ومحدثه ومؤرخه وأديبه .

أخذ القراءات عن أبي جعفر بن الطباع، والعريبة عن أبي الحسن الأبدى وأبي جعفر بن الزبير وابن أبي الأحوص وابن الصائغ وأبي جعفر اللبلى، وبمصر عن البهاء بن النحاس وجماعة، وتقدم فى النحو، وأقرأ فى حياة شيوخه بالمغرب، وسمع الحديث بالاندلس وإفريقية والإسكندرية ومصر والحجاز من نحو أربعمائة وخمسين شيخاً، منهم أبو الحسين بن ربيع وابن أبي الأحوص والرضى والشاطبى والقطب القسطلانى والعز الحرانى .

وأجاز له خلق من المشرق والمغرب، منهم الشرف الدمياطى والتقى ابن دقيق العيد والتقى رزين وأبو اليمين بن عساكر .

وأكب على طلب الحديث وأتقنه وبرع فيه، وفى التفسير والعريبة والقراءات والأدب والتاريخ، اشتهر اسمه وطار صيته .

وأخذ عنه أكابر عصره وتقدموا فى حياته كالشيخ تقي الدين السبكي وولديه والجمال الأسنوى وابن أم قاسم وابن عقيل والسمين وناظر الجيش والسفاقسى وابن مكتوم وخلاتق .

قال الصفدى: لم أره قط إلا يسمع أو يشتغل أو يكتب أو ينظر فى كتاب، وكان ثبنا قيما عارفاً باللغة، وأما النحو والتصريف فهو الإمام المطلق فيهما، خدم هذا الفن أكثر عمره حتى صار لا يدركه أحد فى أقطار الأرض فيهما غيره . وله اليد الطولى فى التفسير والحديث وتراجم الناس، ومعرفة طبقاتهم وخصوصاً المغاربة، وأقرأ الناس قديماً وحديثاً وألقى الصغار والكبار وصار تلامذته أئمة وشيوخاً فى حياته، والتزم ألا يقرئ أحداً إلا فى كتاب سيبويه أو التسهيل أو مصنفاته .

وكان سبب رحلته عن غرناطة أنه حملته حدة الشيبية على التعرض للأستاذ أبى جعفر بن الطباع وقد وقعت بينه وبين أستاذه أبى جعفر بن الزبير واقعة فنال منه وتصدى للتأليف فى الرد عليه وتكذيب روايته، فرفع أمره إلى السلطان فأمر بإحضاره وتنكيله فاختمى ثم ركب البحر ولحق المشرق .

قال السيوطي: ورأيت في كتابه «النضار» الذي ألفه في ذكر مبدئه واشتغاله وشيوخه ورحلته. أن مما قوى عزمه على الرحلة عن غرناطة أن بعض العلماء رموه بالمنطق والفلسفة والرياضة والطبيعة. قال للسلطان: إني كبرت وأخاف أن أموت فأرى أن ترتب لي طلبه أعلمهم هذه العلوم، لينفعوا السلطان من بعدى، قال أبو حيان: فأشير إليّ أن أكون من أولئك، ويرتب لي راتب وكسوة وإحسان فتمنعت ورحلت مخافة أن أكره على ذلك.

قال الصفدي: وقرأ على العَلَم العراقي وحضر مجلس الأصبهاني، وتمذهب للشافعي، وكان أبو البقاء يقول إنه لم يزل ظاهريا.

وقال ابن حجر. كان أبو حيان يقول: محال أن يرجع عن مذهب الظاهر من علق بذهنه. وكان يعظم ابن تيمية ثم وقع بينه وبينه في مسألة نقل فيها أبو حيان شيئا عن سيبويه، فقال ابن تيمية. وسيبويه كان نبي النحو!! لقد أخطأ سيبويه في ثلاثين موضعا من كتابه، فأعرض عنه ورماه في تفسيره النهر بكل سوء.

وقال الصفدي: وهو الذي جسر الناس على مصنفات ابن مالك ورغبهم في قراءتها وشرح لهم غامضها وخاض بهم لججها.

وكان يقول عن مقدمة ابن الحاجب: هذه نحو الفقهاء. وكان له إقبال على الطلبة الأذكياء وعنده تعظيم لهم.

تولى تدريس التفسير بالمنصورية والإقراء بجامع الأقرم.

صفاته: قال الأذوقى: كان يفخر بالبخل كما يفخر الناس بالكرم، وكان ثبتا صدوقا حجة، سالم العقيدة من البدع الفلسفية والاعتزال والتجسيم، ومال إلى مذهب أهل الظاهر وإلى محبة علي بن أبي طالب، كثير الخشوع والبكاء عند قراءة القرآن، وكان شيخا طوالا حسن النغمة مليح الوجه ظاهر اللون مشربا بحمرة، منور الشيبة، كبير اللحية، مسترسل الشعر.

وكانت عبارته فصيحة لكنه في غير القرآن يعقد القاف قريبا من الكاف.

مصنفاته: منها:

١ - البحر المحيط في التفسير.

- ٢ - النهر مختصره فى مجلدين .
- ٣ - إتحاف الأريب بما فى القرآن من الغريب .
- ٤ - التذيل والتكميل فى شرح التسهيل مطول .
- ٥ - ارتشاف الضرب من لسان العرب - قال السيوطى : لم يؤلف فى العربية أعظم من هذين الكتابين ولا أجمع ، ولا أحصى للخلاف والأحوال وعليهما اعتمدت فى كتابى جمع الجوامع .
- ٦ - التنخيل الملخص فى شرح التسهيل للمصنف وابنه بدر الدين .
- ٧ - الأسفار الملخص فى شرح سيويه للصغار .
- ٨ - التجريد لأحكام سيويه .
- ٩ - التذكرة فى العربية ، أربعة مجلدات كبار .
- ١٠ - التقريب فى مختصر المقرب .
- ١١ - التدريب وشرحه .
- ١٢ - المبدع فى التصريف .
- ١٣ - غاية الإحسان فى النحو .
- ١٤ - شرح الشذا فى مسألة كذا فى النحو .
- ١٥ - اللمحة الشذرة فى النحو .
- ١٦ - الارتضاء فى الضاد والظاء .
- ١٧ - عقد اللائى فى القراءات على وزن الشاطبية وقافيتها .
- ١٨ - الحلل الحالية فى أسانيد القرآن العالية .
- ١٩ - نحاة الأندلس .
- ٢٠ - الأبيات الوافية فى علم القافية .
- ٢١ - منطق الخرس فى لسان الفرس .
- ٢٢ - الإدراك للسان الأتراك .

٢٣ - زهو الملك في نحو الترك .

٢٤ - الوهاج في اختصار المنهاج، للنووي . . . وغير ذلك .

ومما لم يكمل :

١ - شرح نصف الفية ابن مالك في مجلدين .

٢ - نهاية الإعراب في التصريف والإعراب .

٣ - أرجوزة خلاصة التبيان في المعاني والبيان .

٤ - أرجوزة نور الغبش في لسان الحبش .

٥ - مجاني الهصر في تواريخ أهل العصر .

وفاته: مات في ثامن عشرين صفر سنة ٧٤٥ خمس وأربعين وسبعمائة،
ودفن في مقبرة الصوفية^(١).

٢ - الشرف المغيلي:

نسبه: هو - عيسى بن مخلوف بن عيسى المغيلي الشيخ شرف الدين .

من حياته: كان عالماً من علماء المالكية، درس مذهب الإمام مالك ونبغ فيه،
والتف الجميع حوله يتفجعون به ويتلقون عنه، وولى مناصب دينية هامة، وكان
حكماً عدلاً يعطى الحقوق لذويها، حتى أحبه الناس وأكبروه وأجلوه لنزاهته
وحصافته .

قال ابن فرحون: كان من فضلاء المالكية وأعيانهم بالديار المصرية، وولى
قضاء المالكية بها فحمدت سيرته .

وكان من أعلام الأصول والفروع جليل القدر عظيم الشأن، انتقل إلى
العراق، ففاق الأقران وصحح كثيراً من المتون، وجلس الكثير في مجلسه وأذن

(١) بغية الوعاة للسيوطي ص ١٢١، وطبقات القراء لابن الجزري ج ١ رقم ٣٥٥٥، وطبقات
الشافعية للسبكي ج ٦ ص ٣١، والبدر الطالع للشوكاني ج ٢ ص ٢٨٨، وشذرات الذهب
لابن العماد ج ٦ ص ١٤٥ .

لهم بالتدريس ومنحهم إجازات، وكان همه وضع الأمور في نصابها، فكثرت
الملتفون حوله واقتدوا به ونهلوا من معينه.

قال خالد البلوى في رحلته: «شيخنا العالم الأوحد أبو الأصبح أحد الأعلام
الجلية وعلماء الملة إمام الأئمة، وعلم الأعلام في الفروع والأصول والكلام، مصيباً
في اختياراته من استقصاء واقتصار واستيفاء واختصار، فات قدره الأقدار في ضبط
الفوائد، ولقط الفرائد، فهو على الإطلاق العالم الصدر العالى القدر، رحل
للعراق، فأحرز خصال السباق، واكتسب بخطه الأصول العتاق، صحح متونه،
وحدق للصواب عيونه، وتبدو لها بشر ونشر كأنما تبلج وجه الصبح، أو نفع
العطر، سمعت فوائد من لفظه، وقيدت شوارد من حفظه، قرأت عليه بعض
مختصر الحلاب للعز النيلي المختصر الأكبر، وأذن لي في تدريسه اهـ.

صفاته: كان رجلاً عالى الهمة عظيم القدر، يمتاز بالكرم، والمروءة، وحسن
الأخلاق بصيراً بالأمور، ومحبة الناس له أئمن شيء عنده، كثير الاعتناء بنفسه في
بعد عن العجب والخيلاء، وكان ذا عقل راجح مفكر حصيف الراى، كثير الفضل
على الناس.

قال خالد البلوى: عالى القدر جمع إلى معارفه بين كرم ومروءة وظرف
وفتوة وروايات، وعقل وحصاة، وفضائل غير مستقصاة اهـ. وبالبحث لم أعثر
على مؤلف له.

وفاته: توفي رحمه الله سنة ٧٤٦هـ ست وأربعين وسبعمائة من الهجرة^(١).

٤ - المجد إسماعيل الششتري

نسبه: هو إسماعيل بن محمد بن عبد الله الششتري مجد الدين النحوى
المقرئ الأستاذ والششتري - نسبة إلى قريته ششتر.

من حياته: لم يتعرض مرجع من المراجع إلى تاريخ ميلاده، وكان إماماً عالماً
حافظاً عارفاً باللغة العربية مقرئاً ضابطاً متقناً للقراءات حتى صار شيخاً للقراء،
درس الأصول وبرز فيه وتفنى وأجاد.

(١) الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لابن فرحون ص ١٨٤، نيل الابتهاج
بتطريز الديباج لسيدى أحمد بابا التبتكى ص ١٨٩.

وتقلب في مناصب علمية ومختلفة وترأس مدارس علمية وظهرت حصافته، وهذا مما زاد من علو قدره وازدهار علمه بالقراءات وسمو اسمه، حتى سمع به خلق كثير، ووفدوا إلى مدرسته وتعلموا فيها وجلسوا في مجلسه ثم نقلوا ما حملوه إلى ذويهم ومن يلتف حولهم من طالبى الفن.

وكان كعادة غيره، تقلب على أيدي علماء عصره، فنهل من معينهم وتزود من علمهم وشرب منهم ما يشفى غليله ويروى ظمأه، وهذه طبيعة العالم الناجح الذى يريد أن ينتفع به الناس ويتزودوا به.

أخذ العربية عن جماعة وصحب العلاء القونوى، وأخذ عنه العربية والأصول وغير ذلك.

وأخذ القراءات وأتقنها وأجادها على الشطنوفى والتقى الصائغ، وبرع فى كل باب طرقة وفى كل فن اندمج فيه حتى أصبح العلامة الأوحد وأستاذ القراءة والنحو والأصول.

قال ابن الجزرى فى طبقات القراء: إمام صفة صلاح الدين بالصلاحية ثم خانقاه سرياقوس، شيخ القراء العلامة الأوحد الأستاذ المقرئ النحوى الأصولى الشافعى، برع فى القراءات والأصول والعربية، وكان شيخ القراءات بالمدرسة الفاضلية، مشهوراً بحسن القراءة وجودة الأداء. انتفع به جماعة. وبالبحث لم أعثر على اسم مؤلف له.

وأخذ عنه البدر ابن أم قاسم.

صفاته: كان رجلاً عالماً فاضلاً تقياً ورعاً محباً للخير والعلم والانتفاع به، كثير الإنفاق من أجله، وليس هذا بغريب عليه، بل هو قدوة لوالده الذى كان من كبار أولياء الله تعالى والناس يفتنون إلى قبره ويزورونه تبركاً به.

قال ابن الجزرى: كان والده من كبار الأولياء مدفون - بقبرته - ينعت بالشيخ تاج الدين البناكتى يزار ويحج إليه.

وفاته: قال السيوطى وابن الجزرى: مات سنة ٧٤٨ ثمان وأربعين وسبعمائة

من الهجرة^(١).

(١) بغية الوعاة للسيوطى ص ١٩٩، طبقات القراء لابن الجزرى ج ١ ص ١٦٨ رقم ٧٨١.

٥ - شمس الدين بن اللبان:

نسبه: هو - محمد بن أحمد بن عبد المؤمن الشيخ شمس الدين بن اللبان
الدمشقي ثم المصري الشافعي الإمام العلامة المعروف بابن اللبان.

مولده: قال في شذرات الذهب: ولد سنة ٦٨٥ خمس وثمانين وستمئة من
الهجرة.

من حياته: كان عارفاً بالفقه والأصول والعربية، أديبا شاعرا، سمع بدمشق
من أبي حفص عمر بن المنعم بن القواس.

وقدم إلى الديار المصرية فأنزله ابن الرفعة بمصر وأكرمه إكراما كبيرا، وسمع
بها من شرف الدين الدمياطي ومن عبدالرحمن بن عبدالقوى بن عبدالكريم
الختعمي، وحدث بالديار المصرية، وسمع الحديث، وتفقه على كثيرين، وبرع في
جملة الفنون، وزاول التدريس بزواوية في جامع عمرو بن العاص ثم بزواوية الإمام
الشافعي، وسار على طريق الشاذلية، وصحب ياقوت العرش المتصوف، فاشتهر
غير أنه تكلم كلاما صوفيا يشعر بالاتحاد. فهاج عليه الفقهاء وحاكموه أمام قاضي
القضاة ثم استنقذه ابن فضل الله.

قال السبكي في طبقات الشافعية: تفقه على نجم الدين بن الرفعة وصحب
في التصوف الشيخ ياقوت بالإسكندرية، وكان الشيخ ياقوت المقيم بالإسكندرية
من أصحاب سيدى الشيخ أبى العباس المرسى صاحب سيدى الشيخ أبى الحسن
الشاذلي، وبرع ابن اللبان فقها وأصولا ونحوا وتصوفا، ووعظ الناس وعقد
مجلس التذكير بمصر، وبدرت منه ألفاظ يوهم ظاهرها ما لا شك في براءته منه،
فاتفقت له كاتبة شديدة ثم نجاه الله تعالى، ودرس بالآخرة بالمدرسة المجاورة
لضريح الشيخ الشافعي رضى الله عنه.

وفي شذرات الذهب، قال الحافظ زين الدين العراقي: أحد العلماء الجامعين
بين العلم والعمل، امتحن بأن شهد عليه بأمر وقعت في كلامه، وأحضر إلى
مجلس الجلال القزويني وادعى عليه بذلك فاستتيب ومنع من الكلام على الناس
وتعصب عليه بعض الخنايلة وتخرج به جماعة من الفضلاء.



وسمع منه الطلبة وخرّج له شهاب الدين أحمد بن أيك الدمياطى جزءا من حديثه، وكان أدبيا شاعرا عالما بالعربية ذكيا فصيحاً متجعماً عن الناس همّاماً مهيباً.

صفاته: كان ابن اللبان لسناً فطنا ذا همة وقوة وصرامة وحزم، يميل إلى الجدل ولا يحاول الاندماج في الناس وقد يرغب في الابتعاد والانقباض عنهم، ومع هذا كان محترماً مقدرًا بين الخلق يخافونه ويهابونه.

مؤلفاته: منها:

- ١ - ترتيب الام للإمام الشافعى ولم يبيضه.
- ٢ - واختصر الروضة ولم يشتهر لغلاقة لفظه.
- ٣ - ومختصر في علوم الحديث.
- ٤ - وجمع كتابا في النحو.
- ٥ - وكتاب في التصوف.
- ٦ - وله تفسير لم يكمله.
- ٧ - وله كتاب متشابه القرآن والحديث تكلم فيه على طريقة الصوفية - وهو مختصر حسن تكلم فيه عن بعض الآيات والأحاديث المتشابهات.

وفاته: في شذرات الذهب وأخبار مصر والقاهرة وطبقات الشافعية والوفاء بالوفيات: مات ابن اللبان بالطاعون في شوال سنة ٧٤٩ تسع وأربعين وسبعمائة^(١).

٦ - سراج الدين الدمهورى:

نسبه: هو - عمر بن محمد بن على بن فتوح سراج الدين أبو حفص الغزى الدمهورى المصرى الشافعى.

مولده: قال ابن الجزرى فى طبقات القراء: مولده بعد الثمانين وستمائة من الهجرة.

(١) حسن المحاضرة للسيوطى ج١ ص ١٨٠، الأعلام للزركلى ج٣ ص ٨٥٣، وشذرات الذهب لابن العماد ج٦ ص ١٦٣، وعصر سلاطين المماليك لمحمود رزق ج٤ ص ١١٨، والوفاء بالوفيات للصفدى ج٢ ص ١٦٨ رقم ٤٢٥.

من حياته: كان عالماً مفضلاً متقناً جامعاً للعلوم، تنقل بين يدي العلماء في كثير من الفنون وجلس في حلقاتهم، واستمع إلى دروسهم، وناقش وعارض في مجلس شيوخه في سبيل الوصول إلى ما تصبو إليه نفسه من الحصول على أكبر قدر من العلوم والفنون، فجلس في حلقات النحو والقراءات والحديث والفقہ متلقياً عن شيوخ وثق فيهم، وبرع على أيديهم.

أخذ العربية عن الشيخ شرف الدين محمد بن علي الحسنى الشاذلى، ورين التقى ابن الصائغ أيضاً وغيره، وأخذ القراءات عن الشيخ شرف الدين بن الشواء الضرير بالإسكندرية وعن التقى الصائغ، والمعاني عن الجلال القزوينى، والأصول عن العلاء القونوى، والفقہ عن جماعة منهم العلامة نور الدين على بن يعقوب القرشى البكرى، وسمع من الحجار والشريف والموسوى، وأذن له بالإفتاء جماعة آخرهم الشيخ شمس الدين الأصبهاني، وبرع في الأصول ونبغ فيه حتى صار أستاذاً يعتد به ويؤخذ عنه.

ودرس في أماكن مختلفة ومتعددة، وصحب القونوى وقرأ عليه مختصر ابن الحاجب وتلخيص المعاني والبيان، ولم يجد بداً من أن يعمل على منفعة الناس وطلابه ورواده، فكان ينتقل إلى المكان الأكثر نفعا لهم، ويلقى المتاعب والصعاب في سبيل إفادة جمع غفير من الخلق، فأحبه الجميع وأحاطوا به حتى سمي بالعلامة الأوحده، وصار شيخاً للقراءة والكل يستمع لحديثه ويعمل بإفتائه.

قال ابن الجزرى: «العلامة الأوحده المقرئ الفقيه المفتى شيخ القراء» وحرصه على إفادة الجمع، أقرأ بمكة والمدينة وأفاد الكثير من الناس.

وحدث عنه أبو اليمن البصرى، ومع كل هذا كان يبخل بعلمه، وقد خلف حمل بعير من كتبه دون الانتفاع بها، وهلكت دون أن تملكها اليد التي تعمل على ضمها وجمعها.

قال ابن الجزرى في طبقات القراء: «وأقرأ القراءات بالحرمين الشريفين وأفاد، وكان ضنيناً بعلمه وخلف جملة من الكتب والدنيا وهلكت بعده فلم ينتفع بها».

وإني أنظر إلى هذا العالم الأصولي الذي أصبح شيخا للقراء، الفقيه صاحب الفتوى، الذي ذاع صيته وطار اسمه بين الخلق وفي الأرض المكرمة، ومع كل هذه المنح الربانية العظيمة. كيف يضمن بما أعطاه الله وأسبغ عليه من نعمة العلم؟

يخيل إلى أنه كان يحب المحافظة والحرص كل الحرص على ما وهبه الله وعلى كل ما يقتنيه وتضمه مكتبة منزله. وبالبحث لم أعثر على اسم مؤلف له.

وفاته: قال ابن حجر في الدرر الكامنة: مات سراج الدين الدمهورى سنة ٧٥١ إحدى وخمسين وسبعمائة من الهجرة.

وقال الفاسى: هذا وهم بل مات فى يوم الثلاثاء ثالث عشر ربيع الأول سنة ٧٥٢هـ اثنتين وخمسين وسبعمائة.

وقال ابن الجزرى فى غاية النهاية: توفى بمكة شهر ربيع الأول سنة ٧٥٢هـ اثنتين وخمسين وسبعمائة^(١).

٧ - أبو عبد الله الطنجى:

تصفحت المراجع فلم أعثر له على ترجمة، وقال السيوطى فى كتاب بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة ص ٢٩٤: أبو عبد الله الطنجى شيخ من أهل النحو نقل عنه أبو حيان فى الارتشاف وذكره هكذا.

(١) طبقات القراء لابن الجزرى ج١ ص ٥٩٧ رقم ٢٤٣٢، بغية الوعاة للسيوطى ص ٣٦٣ شذرات الذهب لابن العماد ج١ ص ١٧٢، الدرر الكامنة لابن حجر ج٢ ص ٢٢٣.

تلاميذ المرادى المعروف بابن أم قاسم

لقد تأثر ابن أم قاسم بعلماء عصره وتلمذ على أيديهم وتلقى عنهم وجلس في حلقات دروسهم، فما دام قد تأثر بالغير ونبغ عن طريقهم، فلا بد أن يكون قد خرج أجيالا برزوا إلى المجتمع تأثروا به وتلمذوا عليه وجلسوا في حلقات درسه، وأفادوا غيرهم بما وهبهم الله من نعم العطاء.

وأقول: بعد البحث والاستقصاء لم أجد نصا في كتب التاريخ يذكر فيه من تلمذ على ابن أم قاسم سوى جلال بن أحمد المعروف بالتباني، ولم أتمكن من الحصول على أى مؤلف للشيخ جلال التباني حتى أحكم بأنه نقل عن شيخه أم لا.

فعلى ذلك اتخذته تلميذا له - وأيضا ابن هشام - وإن كان لم يثبت أنه تلمذ عليه - فإنه نقل عنه وهو في عصره.

وسأذكر بعض التلاميذ الذين تأثروا بابن أم قاسم وأخذوا عنه.
وذلك حسب الترتيب الزمني في وفياتهم.

١ - ابن هشام الأنصارى:

نسبه: هو - عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصارى الشيخ جمال الدين الحنبلى النحوى المصرى الفاضل العلامة المشهور أبو محمد.
مولده: قال ابن حجر فى الدرر الكامنة: ولد فى ذى القعدة سنة ٧٠٨ هـ ثمان وسبعمائة.

من حياته: لزم الشيخ الشهاب عبداللطيف بن المرحل وتلا على ابن السراج، وسمع من أبي حيان ديوان زهير بن أبي سلمى ولم يلازمه ولا قرأ عليه، وحضر دروس الشيخ تاج الدين التبريزى، وقرأ على الشيخ التاج الفاكهى شرح الإشارة له إلا الورقة الأخيرة، وتفقه للشافعى ثم اندمج فى المذهب الحنبلى فحفظ مختصر الخرقى فى دون أربعة أشهر وذلك قبل موته بخمس سنين.

وأثقت العربية ففاق الأقران بل الشيوخ، وحدث عنه ابن جماعة بالشاطبية وتخرج به جماعة من أهل مصر وغيرهم.

وتصدر للتدريس ونفع الطالبين وانفرد بالفوائد الغريبة والمباحث الدقيقة والاستدراكات العجيبة والتحقيق البارع والاطلاع المفرط والاعتدال على التصرف فى الكلام والملكة التى يتمكن من التعبير بها عن مقصوده بما يريد مسهبا وموجزا.

وكان ابن هشام من كبار علماء اللغة العربية، اشتهر بالتحقيق وسعة الاطلاع والاعتدال على التصرف فى الكلام، وذاع صيته فى العالم الإسلامى وطارت مصنفاته فى غالب الديار.

قال ابن خلدون فى ابن هشام:

مازلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه.

مخالفته لأبى حيان،

قال الشوكانى فى البدر الطالع: كان كثير المخالفة لأبى حيان شديد الانحراف عنه، ولعل ذلك - والله أعلم - لكون أبى حيان كان منفردا بهذا الفن فى ذلك العصر غير مدافع عن السبق فيه، ثم كان المنفرد بعده هو صاحب الترجمة - ابن هشام - وكثيرا ما ينافس الرجل من كان قبله أو بالتمكن من البلوغ إلى ما لا يبلغ إليه، وإلا فأبو حيان هو من التمكن من هذا الفن بمكان، ولم يكن للمتأخرين مثله ومثل صاحب الترجمة.

وهكذا نانس أبو حيان الزمخشري فأكثر من الاعتراض عليه فى النحو لكون الزمخشري ممن تفرد بهذا الشأن وإن لم يكن عصره متصلا بعصره.

وهذه دقيقة ينهى لمن أراد إخلاص العمل أن يتنبه لها فإنها كثيرة الوقوع بعيدة الإخلاص.

صفاته: كان ابن هشام يميل إلى التواضع ويعطف على أقربائه ويبرهم ويعطى الفقراء والمحتاجين ويشفق عليهم. وكان ذم الأخلاق، رقيق القلب، سهلا لنا وديعا يحب التعامل مع الناس.

ما انتفع به ابن هشام من المرادى: قالوا: إن ابن هشام استفاد من المرادى وتأثر به، وظهر هذا الأثر فى الجزء الأول من كتابه المسمى بمغنى اللبيب فى

مواضع متعددة، فنقل لفظه أو اقتبس معناه معتمدا عليه وذلك من كتاب ابن أم قاسم المسمى بالجنى الدانى فى حروف المعانى .

مصنفاته: منها:

١ - معنى اللبيب عن كتب الأعراب فى النحو - منه نسخ فى أكثر مكاتب أوروبا، ودار الكتب المصرية، وطبع فى طهران سنة ١٢٧٤ وفى مصر مرارا . . وله عدة شروح:

أ - شرح للدمامينى .

ب - شرح للشمنى .

ج - شرح للدسوقى .

د - شرح للأمير .

٢ - قطر الندى وبل الصدى من أهم كتب النحو - عليه شرح المؤلف . طبع بمصر وتونس مرارا، واهتم الإفرنج به فنقله كوجيار إلى الفرنسية، وطبع فى ليدن سنة ١٨٨٧م وعليه شروح كثيرة .

٣ - الإعراب عن قواعد الإعراب . فى النحو - منه نسخة خطية فى برلين وغوطة . وله شروح .

٤ - شذور الذهب فى النحو - طبع مرارا، وله شروح أكثرها مطبوع .

٥ - موقد الأذهان وموقف الوسنان . فى أغوص مسائل النحو، منه نسخ خطية فى برلين وباريس ودار الكتب المصرية .

٦ - ألغاز نحوية - طبع بمصر .

٧ - الروضة الأدبية فى شواهد علوم العربية - عول فيها على ابن جنى، وهو فى برلين .

٨ - الجامع الصغير . فى النحو - بباريس وفى الخزانة التيمورية . وعليه شروح .

٩ - التوضيح على ألفية ابن مالك . مجلد .

- ١٠ - رفع الخصاصة عن قراءة الخلاصة - أربعة مجلدات .
 - ١١ - عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب - مجلدان .
 - ١٢ - التحصيل والتفصيل لكتاب التذيل والتكميل - عدة مجلدات .
 - ١٣ - شرح التسهيل - مسودة .
 - ١٤ - شرح الشواهد الكبرى .
 - ١٥ - شرح الشواهد الصغرى .
 - ١٦ - القواعد الكبرى والصغرى .
 - ١٧ - الجامع الكبير والصغير .
 - ١٨ - شرح اللمحة لأبى حيان .
 - ١٩ - شرح بانف سعاد .
 - ٢٠ - شرح البردة .
 - ٢١ - التذكرة، خمسة عشر مجلدا .
 - ٢٢ - المسائل السلفية في النحو . وغير ذلك
- وله عدة حواش على الألفية والتسهيل ورسائل وكتب أخرى متفرقة فى مكتبات أوروبا .

وفاته: قال ابن حجر والسيوطى والشوكانى: مات ليلة الجمعة خامس ذى القعدة سنة ٧٦١ إحدى وستين وسبعمائة^(١) .

٢ - جلال التبانى:

نسبه: هو - جلال بن أحمد بن يوسف التيزينى - بكسر الفوقانية والزاي وقبلها وبعدها تحتانية ساكنة - المعروف بالتبانى - بمشاة ثم موحدة ثقيلة - لنزوله التبانة ظاهر القاهرة . جلال الدين ويقال اسمه رسولا .

(١) تاريخ آداب اللغة العربية لجورجى زيدان . تعليق الدكتور شوقى ضيف ج٣ ص ١٥٤ ، بغية الوعاة للسيوطى ص ٢٩٣ ، وحسن المحاضرة للسيوطى ج١ ص ٢٣ ، الدرر الكامنة لابن حجر ج٢ ص ٤١٥ ، رقم ٢٢٤٨ ، شذرات الذهب لابن العماد ج٦ ص ١٩١ ، البدر الطالع للشوكانى ج١ ص ٤٠١ .

من حياته: قدم القاهرة فأقام بمسجد التبانة فغلب عليه نسبه إليها. وتقلب بين يدي العلماء. قال الحافظ ابن حجر في الدرر الكامنة: قدم القاهرة قبل الخمسين، وسمع في البخارى من الشيخ علاء الدين التركمانى، وأخذ عنه وعن القوام الإتقانى، وأخذ في العربية عن ابن أم قاسم والقوام والإتقانى والشيخ جلال الدين بن هشام وابن عقيل، وبرع في الفنون مع الدين والخير. وكان فقيها أصوليا نحويا بارعا وأفتى ودرس سنين، وولى وكالة بيت المال ونظر الكسوة ومشيخة خانقاه شيخون.

وانتهت إليه رياسة الحنفية في زمانه، وعرض عليه القضاء غير مرة فأصر على الامتناع. وقال: هذا فن يحتاج إلى دراية ومعرفة إصلاح ولا يكفي فيه الاتساع في العلم.

ودرس بالضرغتمشية والألجھية ومدرسة الجائى وكتب على الفتوى. ومن أخذ عنه ولده الشيخ شرف الدين، والشيخ عز الدين الحاضرى الحلبي.

وكان له صلة بالأمرء والأكابر، وعظم وضحخ وتردد الناس إلى بابه وهو مع ذلك ملازم للاشتغال والأشغال مع الديانة والصيانة.

وكان شديد الحرص على ملاقة العلماء والاجتماع بهم وملازمته لهم، لأنهم كانوا سببا في نبوغه وشهرته وعظمته وعلو قدره.

صفاته: كان محبا في السنة حسن العقيدة شديدا على الإلحادية والمبتدعة، وكان ذا همة عالية ومكارم أخلاق، كثير البر على الناس عطوفا عليهم، كثير الصدقة على الفقراء والمحتاجين، وكان له حرمة في الدولة وكلمة مسموعة.

مصنفاته: وصنف تصانيف منها:

- ١ - المنظومة في الفقه.
- ٢ - شرح المنظومة في الفقه - في أربعة مجلدات.
- ٣ - شرح المشارق.

- ٤ - شرح المنار.
- ٥ - شرح التلخيص.
- ٦ - اختصر شرح مغلطاي على البخارى - قال ابن حجر العسقلانى: رأيت
بخطه.
- ٧ - له تصنيف فى منع تعدد الجمع.
- ٨ - تصنيف فى أن الإيمان يزيد وينقص.
- ٩ - له كتاب حلق فيه على البزدوى.

وفاته: قال السيوطى فى بغية الوعاة وابن العماد فى شذرات الذهب: مات
بالقاهرة فى ثالث عشر رجب سنة ٧٩٣ ثلاث وتسعين وسبعمائة عن بضع وستين
سنة^(١).

مؤلفاته

مؤلفات ابن أم قاسم:

للمرادى مؤلفات بذل فيها كل جهده وكرس حياته من أجلها. فدرس كتب
السابقين وتفحصها. فانتطف منها أرهاها وجنى ما أعجبه من ثمارها. وأضاف
ذلك إلى ماحوته قريحته وجاد به تفكيره. فأعجب المعاصرين والخلف فاعتمدوا
على مؤلفاته ونقلوا منها وكانت مصدرا لكل باحث ومنارة لكل من يريد أن
يسترشد. فنهلوا من معينه الذى لا ينضب ومن علمه الذى لا ينفد. ومن ذلك:

- ١ - الجنى الدانى فى حروف المعانى.
- ٢ - شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك.
- ٣ - شرح ألفية ابن مالك.

(١) بغية الوعاة للسيوطى ص ١٢٣، وحسن المحاضرة للسيوطى ج ١ ص ٢٠٠، والدرر
الكامنة لابن حجر ج ٢ ص ٨٢، شذرات الذهب لابن العماد ج ٦ ص ٣٢٧، البدر الطالع
للسوكانى ج ١ ص ١٨٦، وروضات الجنات للخوانسارى ص ١٦٢.

- ٤ - شرح باب وقف حمزة وهشام على الهمز من الشاطبية.
 - ٥ - شرح المقصد الجليل فى علم الخليل (وتسمى مقدمة ابن الحاجب فى علم العروض).
 - ٦ - شرح المفيد على عمدة المجيد فى علم التجويد للسخاوى.
 - ٧ - رسالة فى الجمل التى لا محل لها من الإعراب.
 - ٨ - شرح المفصل للزمخشرى فى النحو - لم أعثر عليه.
 - ٩ - شرح الاستعاذة والبسملة، قال السيوطى: قلت: وشرح الاستعاذة والبسملة كراس ملكته بخطه - لم أعثر عليه.
 - ١٠ - تفسير القرآن الكريم فى عشرة مجلدات أتى فيه بالفوائد الكثيرة وإعراب القرآن - لم أعثر عليه ..
 - ١١ - شرح الجزولية. - لم أعثر عليه ..
 - ١٢ - شرح الكافية الشافية - لم أعثر عليه ..
 - ١٣ - شرح الفصول لابن معط - لم أعثر عليه ..
 - ١٤ - شرح الحاجية النحوية - لم أعثر عليه ..
- وسأذكر نبذة موجزة عن كل مؤلف عثرت عليه فى المكتبات .. وهى:

أولاً - كتاب الجنى الدانى فى حروف المعانى؛

هو كتاب مخطوط مودع بدار الكتب المصرية تحت أرقام ٥٤١، ٣٨١ عام، وطلعت، وتيمور، ويحتوى على ١٤٢ ورقة ومسطرته ١٩ سطرا.

أوله «بسم الله الرحمن الرحيم

رب يسر ياكريم. الحمد له. بجميع محامده، وصلاته وسلامه على سيدنا

محمد خاتم أنبيائه .. وبعد

فإنه لما كانت مقاصد كلام العرب على اختلاف صنوفه مبنيا أكثرها على

معانى حروفه صرفت الهمة إلى تحصيلها .. إلخ».

حقا إنه كتاب قيم عظيم طرق صاحبه فيه الأبواب الموصدة ففتحها على مصراعها، حيث أثار للقارئ طريق الهداية، فقد دقق كلامه، ووضع نصب عينه الحروف ومعانيها فكشف عن غامضها، ويسر الوقوف عليها. وذكرها جملة وتفصيلا، وهي مع قلتها كثر درها وبعد غورها.

فقرّب البعيد وسهل ما صعب منها، وجعله في متناول أيدينا وسماه الجنى الدانى فى حروف المعانى.

ويحتوى هذا الكتاب الذى ندر وجوده وقل ما يماثله أو يضاهيه - على مقدمة وخمسة أبواب، واشتملت المقدمة على خمسة فصول.

بين فى الفصل الأول حد الحرف، وفى الثانى لماذا سُمى حرفا؟ وفى الثالث فى جملة الحرف ومعانيه وأقسامه. حتى إنه قال: إن النحويين جعلوا للحرف خمسين معنى.

وفى الرابع فى بيان عمله، وقال: إنه عامل وغير عامل، والخامس فى عدة الحروف وقال: إن بعض النحويين قالوا: إن جملة المعانى ثلاثة وسبعون حرفا، ذكر بعضهم نيفا وتسعين حرفا.

ولقد وقف ابن أم قاسم. على كلمات آخر مختلف فى حرفيتها ترتقى لها عدة الحروف إلى المائة، وهى منحصرة فى خمسة أقسام وجعل لكل قسم بابا.

فالباب الأول فى الأحادى، وهى أربعة عشر حرفا. الهمزة، والباء، والتاء، والسين، والشين، والفاء، والكاف، واللام، والميم، والنون، والهاء، والواو، والألف، والياء، وقد جمعها ابن أم قاسم فى كتابه هذا فى قولك « بكشف سألتمونها».

ثم بدأ بالهمزة مفصلا ضاربا الأمثلة من القرآن الكريم وأشعار العرب عارضا رأى النحاة فيما يدور فى هذا الموضوع وما يطرأ عليه من تغيير.

ثم عرض الباء موضحا معانيها رائدة وغير رائدة.

وقد يعتمد على رأى سيويه فى عرضه للكلام، فمثلا قال: رد كثير من المحققين سائر معانى الباء إلى معنى الإصاق، كما ذكر سيويه، وجعلوه معنى لا يمارقها....

وهكذا. عارضا ما فى الباب الاول من حروف المعانى مع توضيح وإزالة الغموض وإبراز المحاسن وفى بعض الأحيان يسأل ويجيب ليقرب المعانى إلى ذهن القارئ مزيلا ما فيه من شبهات، وقد يذكر تنبيهات عقب كل قسم من الأقسام، لإبداء ملاحظاته، أو توضيح ما أشكل، وإظهار ما أبهم. عارضا فيه رأى النحاة.

فمثلا. فى تنبيهه له «لام الاستغاثة» قيل: هى رائدة. فلا تتعلق بشيء، وقيل: ليست رائدة فتتعلق.

وعلى هذا: ففى ما يتعلق به قولان: أحدهما أنه الفعل المحذوف، وهو اختيار ابن عصفور والثانى: أنه حرف النداء، وإليه ذهب ابن جنى، وذهب الكوفيون إلا أن هذه اللام بقية ال. . وهكذا يوضح ويبين.

وكثيرا ما يعتد برأى ابن مالك ويؤيده، ويعتمد على ابن الناظم فى شرحه للألفية وغير ذلك من النحاة البارزين المشهورين أمثال الأخفش وابن الأنبارى والزجاج والمبرد وابن يعيش وغيرهم.

ثم انتقل إلى الباب الثانى، وهو الثنائى وقسمه إلى ضربين: ضرب متفق عليه ومختلف فيه وجميع ذلك ثلاثة وثلاثون حرفا وهى: إذ، وأل، وأم، وإن، وأو، وأى، وبل، وإذا. . إلخ

ثم ذكرها على الترتيب مبينا معانيها وأغراضها عارضا رأى النحاة مؤيدا ما يراه متفقا والمقصود، مستشهدا بكتاب الله وأشعار العرب.

ثم ينتقل إلى الباب الثالث فى الثلاثى، وهو ضربان: متفق عليه ومختلف فيه وجملة ذلك أربعة وثلاثون حرفا، وهى: أجل، وإذن، وإذا، وإلا، وإلى، وإما. . إلخ، ذكرها مرتبة مبينا معانيها وما يتعلق بها ضاربا لذلك الأمثلة.

وقد يذكر فوائده عقيب بعض المسائل، ليعرض فيها رأى النحاة فى إيجاز واقتصار، ليقف القارئ على رأى النحاة فى مسألة ما.

فمثلا قال: فائدة فى «لات» قرئ «ولات حين مناص» بفتح التاء وضمها وكسرهما والفتح هو المشهور، والوقف عليها بالتاء عند سيويه والقراء، وابن كيسان والزجاج، وبه وقف أكثر القراء وبالهاء عند الكسائى والمبرد وبه قرأ الكسائى.

ثم انتقل إلى الباب الرابع في الرباعي، وهو ضربان: متفق عليه ومختلف فيه وجملته تسعة عشر حرفاً وهي:

إذما، وآلا، وأما، وإما إلخ. ثم ذكرها أيضاً على الترتيب. بسطها بأسلوبه بسطاً يزيل كل شبهة.

وقد اعتمد على أبي حيان، واعتد برأيه معارضاً رأى ابن مالك، قال في «حتى»: ولا يجوز أن تقول: أكلت السمكة حتى نصفها أو ثلثها، قال الزمخشري: لأن الفعل المتعدى بها الغرض منه أن ينقض شيئاً فشيئاً حتى يأتي عليه. وقال ابن مالك لا يلزم واستدل بقول الشاعر.

عَيَّنْتُ لَيْلَةً فَمَارَلْتُ حَتَّى نَصَفْتُهَا رَاجِئاً فَعُدْتُ يَتُوساً

قال الشيخ أبو حيان، ولا حجة له في هذا البيت . . . إلخ

ثم انتقل إلى الباب الخامس في الخماسي: وهو ثلاثة أحرف، واحد متفق على حرفيته وهو «لكن»، واثنان فيهما خلاف وهما «أنتما وأنتن» ذكر ذلك مفصلاً.

وكان يعقب كل قسم من الأقسام بقوله: «والله أعلم».

وفي نهاية كتابه قال: وذكر بعضهم أن «كان» الزائدة حرف، وكذلك «أصبح» وأمسي» في قول العزب: «ما أصبح أبردها وما أمسى أذفاها» قال: لأن الأفعال لا تزداد.

وقد كان حق هذه الألفاظ أن أذكرها في باب الثلاثي والرباعي، وإنما أهملت ذكرها هناك لشهرتها وغرابة القول بحرفيتها.

وهكذا كان كتاب الجنى الدانى فى حروف المعانى بحراً فياضاً لمن أراد أن يرتوى، ولبسماً شافياً لمن أراد أن يستشفى، ومعينا لا ينضب لمن أحب تزويد نفسه.

فنى ابن هشام فى كتابه معنى اللبيب عن كتب الأعراب، قد أدلى بدلوه، ونهل من معينه وسار على نهجه واتبع طريقته.

ثانيا - شرح «تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد» لابن مالك:

شرحه ابن أم قاسم، وهو كتاب مخطوط في مجلدين ووقع مرة أخرى في ثلاثة مودع بدار الكتب المصرية ومكتبة الأزهر تحت أرقام ٦٥٣٠ طلعت - ٦٣ - ١٢٦٢.

أوله: «بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله على التوفيق لحمده... إلخ». وهو كتاب ضخيم قيم جمع بين دفتيه قواعد النحو وأسرارها بابتكار يدل على تعمق في النحو، واستكشاف لمخباته، وإحاطة بأوابده.

وهو الفيصل تستحکم الفكرة عنده فيبررها مدعومة بالدليل النقلى والنظرى. فعلق ابن أم قاسم على التسهيل تعليقا يفيد المعنى ويبين المراد، وقد ذيله بفوائد جمة تكشف مقاصده، وتفصح عن مكنونه.

ولكنه مال إلى عدم الإكثار والإسهاب، بل وضع الأمر في نصابه دون ملل أو خلل فبدأ أول ما بدأ بشرح الكلام على حسب طريقة ابن مالك، عارضا آراء النحاة وخلافاتهم، فيعرض أولا كلام المصنف ثم يعقبه بشرحه الوافى المختصر حتى يتسنى للقارئ أن يفهمه دون جهد ونصب وعناء.

شافعا ذلك بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية وأمثال العرب وأشعارهم. وقد يعرض تلخيصا بعد سرد المسألة وشرحها ورأى العلماء فيها، ليقربها إلى الأفهام.. فقال في إلحاق نون الوقاية بقد وقط:

«وتلخص من نقل الكوفيين أن من جعلهما اسمى فعل. قال: قدنى وقطنى بالنون وتكون الياء فى موضع نصب، ومن جعلهما بمعنى حسب. قال: بغير نون».

وقد يأتى بالشاهد ثم يعلق عليه برأيه ورأى النحاة، تسهيلا وتقريبا إلى الأذهان وإزالة الشبهات ورفع الغموض الذى يسيطر على الشاهد، فيبرزه فى صورة براءة تصل إلى مدارك المتعلم والقارئ دون تعب ومعاناة.

وفى باب إن وأخواتها بين الطريق الذى سار عليه ابن مالك فى اقتدائه بالنحاة فقال فى إن وأخواتها: «عد المصنف هذه الأحرف خمسة لأن أن المفتوحة فرع من إن المكسورة اقتداء بسبويه والمبرد فى المقتضب وابن السراج فى الأصول».

ونراه حينما يدخل في باب من الأبواب، فإنه يأتي له بمقدمة من عنده ثم يعرض شرحه وقد يعرض رأى النحاة ذاكرا النص من كتبهم باسطا آراءهم.

وقد ينقد ابن مالك في ترتيبه الكلام، ويدافع عنه - ففي العدد - فصل.

«استعمل خمسة عشر ظروف كيوم يوم صباح مساء وبين بين».

قال المرادى: «ليس هذا الفصل من باب العدد في شيء، ولكن استطرده ذكره، لكون هذه الأسماء ناسبت خمسة عشر في تركيبها... إلخ».

وقد يعارض المصنف وابنه، ففي باب التعجب قال ابن مالك: «وكذا إن تعلق بهما وكان غير ظرف وحرف جر».

قال المرادى: «نحو ما أحسن زيدا مقبلا، وأكرم به رجلا».

فلو قلت: ما أحسن مقبلا زيدا وأكرم رجلا به لم يجز بإجماع. قال المصنف: وتبعه في نقل الإجماع ولده في شرح الألفية. وليس كذلك.

وقد اعتمد في النقل على كثير من النحاة في شرحه أمثال أبي حيان والمبرد والأخفش والسهيلي والزمخشري وغيرهم.

قال في نون التوكيد. قال سيبويه أما يونس وناس من النحويين فيقولون:

اضربان واضربتان زيدا، فهذا لم تقله العرب، وليس له نظير في كلامها.

واعتمد أيضا على شيخه أبي حيان فقال في زيادة الواو في أو، ولو.

قال الشيخ أبو حيان: لم أظفر في تعليقه بنص، ويمكن عندي أن يكون زادوا الواو منه للفرق بين أولى حالة النصب والجر وبين إلى الحرف، وحملت حالة الرفع على النصب والجر، ولا أراه تعرض لشيخ آخر من شيوخه في النقل عنه أو التأسى به والسير على نهجه، وقد يعارض النحاة في آرائهم مراعى ضبط الحقائق مع ترجيح ما يراه ملائما ونافعا مفيدا.

فقال في قول ابن مالك: (بلام الابتداء).

قال المرادى: زعم أكثرهم أنها مخلصّة للحال، وليس كذلك، لقوله تعالى

﴿إِنِّي لَيَحْزَنُنِي أَن تَذْهَبُوا بِهِ﴾ [يوسف: ١٣] فيحزن مستقبل لإسناده إلى متوقع..

ونراه يجارى المصنف فى (لذن) ويؤيده حينما قال ابن مالك: «نون مكسورة للوقاية وحذفها مع لذن وأخوات ليت جائز».

قال المرادى: من حذفها مع لذن قراءة نافع وأبى بكر «قَدْ بَلَّغْتُ مِنْ لَدُنِي عذرا» قال المصنف: زعم سيبويه أن عدم لحاقها للذن من الضرورات، وليس كذلك، لقراءة نافع.

وهكذا كانت عادة ابن أم قاسم يعرض الآراء ويفسدها ويرجع ما فيه الفائدة والنفع.

وحقا. إنه شرح مفيد جعل تسهيل ابن مالك مسهلا على كل قارئ وباحث، فهو منهل لمن أراد أن ينهل من شرايه العذب. حيث أبرز محاسن التسهيل، وجعله قطفًا دانياً طيب الرائحة طعم المذاق، ومفتاحا لكل طارق لأبواب النحو. . فكان مصدرا وثيقا للنحاة ينقلون عنه ويعولون عليه، وهذا يدل على براعة ابن أم قاسم وحسن لباقة واجتهاده وانكبابه على كتب السابقين والافتداء بهم.

فأخرج مؤلفات وشروحا يانعات قاصدا بها أن تكون هداية للمهتدين وطريقا للسالكين ومرضاة للباحثين.

ثالثا - شرح ألفية ابن مالك:

نسخة مخطوطة فى مجلد مودع بدار الكتب المصرية ومكتبة الأزهر تحت رقم ٣٢٣ - ١٥٠ - ٣٢٣٨.

وفى المقدمة:

«بسم الله الرحمن الرحيم. . فهذا توضيح لمقاصد ألفية ابن مالك رحمه الله يجلو معانيها على طلابها ويظهر محاسنها لخطابها، سألني بعض حفاظها المعتمنين لاستنباط بعض فوائدها من ألفاظها. . . إلخ».

تمعنت هذا الشرح فظهرت فضائله وبرزت محاسنه، فإذا قرأه قارئ أحسن بالارتياح والاطمئنان وخرج منه بنتائج باهرة وآراء صائبة.

فقد ظهرت شخصية ابن أم قاسم واضحة جلية دلت على قوة قدرته وحصافة رأيه وتجلت فيه مواهبه العظيمة وأفكاره وآراؤه السديدة.

ولا شك أنه شرح أوفى على الغاية، وبلغ النهاية. فقد عمل على استكمال ما فات، وانسجام في ترتيب المعلومات، ومن تنسيق في ضم القواعد المتصلة بعضها ببعض.

ويمتاز بالدقة والإتقان والسهولة، فلا يحتاج إلى جهد وعناء، مع إيضاحه وبسطه لأراء النحاة ومذاهبهم.

ولا نبالغ إذا قلنا: إن هذا الشرح أرشد المؤلفين من بعده، ووضع منهاجاً لهم ونسقاً يسيرون عليه فإن عنايته كانت متجهة إلى إيضاح ألفية ابن مالك وتبيان مقصودها.

والحق أنه غزير المادة، ومن أوفى الكتب بسطاً لمذاهب النحاة وتعليقاتهم على غط العناية والتفصيل.

ولا غرابة أن يجمع في شرحه ما جمع فأمامه من المؤلفات القيمة الواسعة من كتب السابقين كارتشاف الضرب والتسهيل وشرحه وغير ذلك. مضيفاً إليها ما حوته قريحته وجاد به تفكيره.

فكان هذا الشرح مددا لمن بعده من شراح الألفية، ومصدرا وثيقا لدى النحويين، وقد استمد منه المؤلفون، يعولون على آرائه ويعتمدون على أفكاره. وقد ظهر هذا واضحا في الناقلين عنه.

وإذا درسنا شرح الألفية للأشموني وجدناه قد تتبع أسلوب ابن أم قاسم في الشرح وذكر التنبهات، ونقل الكثير عنه، وفي بعض الأحيان يذكر نص الألفاظ، والأمثلة على ذلك كثيرة منها:

مسألة (١)

في باب المعرب والمبني بعد قول الناظم

وقصرها من نقصهن أشهر

قال المرادى في التنبه الثالث:

وقد أفرده الأشموني في تنبيه أيضا فقال الأشموني ٣٠/١ نقلا عن

المرادى^(١): «مذهب سيبويه أن «ذو» بمعنى صاحب وزنها فعكس - بالتحريك -

(١) راجع التحقيق ص ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١ من الرسالة.

ولامها ياء - ومذهب الخليل أن وزنها فَعَلٌ - بالإسكان - ولامها واو، فهي من باب قُوَّة، وأصله ذوو.

وقال ابن كيسان: تحتمل الوزنين جميعا.

و«فوك» وزنه عند الخليل وسيبويه - فَعَلٌ - بفتح الفاء وسكون العين - وأصل فوه لامة هاء ..

وذهب الفراء إلى أن وزنه فُعَلٌ - بضم الفاء ..

وأب وأخ وحم وهن: وزنها عند البصريين فَعَلٌ - بالتحريك - ولاماتها واوات، بدليل تثنيتهما بالواو.

وذهب بعضهم إلى أن لام حم ياء من الحماية، لأن أحماء المرأة يحمونها وهو مردود بقولهم في الثنية: حَمَوَان، وفي إحدى لغاته حَمَوٌ.

وذهب الفراء إلى أن وزن أب وأخ وحم فعل، بالإسكان.

ورد بسماع قصرها، وبجمعها على أفعال.

أما «هن» فاستدل الشارح على أن أصله التحريك بقولهم: هنة وهنوات، وقد استدل بذلك بعض شراح الجزولية.

واعترضه ابن إياز بأن فتحة النون في هنة يحتمل أن تكون لهاء التانيث، وفي هنوات لكونه مثل جففات، ففتح لأجل جمعه بالالف والتاء، وإن كانت العين ساكنة في الواحد.

وقد حكى بعضهم في جمعه أهناء، فبه يستدل على أن وزنه فَعَلٌ - بالتحريك - هذا نص كلام المرادى.

مسألة (٢)

في الضمير - بعد قول الناظم

وَقَبْلَ يَا النَّفْسَ مَعَ الْفِعْلِ التُّزِمُ نُونٌ وَقَايَةٌ وَلَيْسَى قَدْ تُنْظَمُ

قال الأشموني في تنبيه له ١/٥٥ نقلا عن المرادى^(١):

(١) راجع التحقيق في نون الوقاية.

«ومذهب الجمهور أنها إنما سميت نون الوقاية لأنها تقي الفعل الكسر»
قال الناظم: بل لأنها تقي الفعل اللبس في «أَكْرَمْنِي» في الأمر، فلولا النون
لالتبست ياء المتكلم بياء المخاطبة، وأمر المذكر بأمر المؤنثة، ففعل الأمر أحق بها
من غيره، ثم حمل الماضي والمضارع على الأمر».

مسألة (٣)

في اسم الموصول - بعد قول الناظم
وَصِفَةُ صَرِيحَةٌ صِلَةٌ أَلْ وَكُونُهَا بِمَعْرَبِ الْأَفْعَالِ قَلْ
قال الأشموني في تنبيه له ١/٧٦ نقلا عن تنبيه أيضا للمرادى (١):
«تنبيه.. شد وصل «أل» بالجملة الاسمية كقوله:
مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهِ مِنْهُمْ لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدٍّ
وبالظروف، كقوله:

مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَةِ فَهُوَ حَرِيصٌ بِعَيْشِهِ ذَاتِ سَعَةٍ

مسألة (٤)

في اسم الموصول - بعد قول الناظم
فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنْ ائْتَصَبَ بِفِعْلِ أَوْ وَصَفٍ كَمَنْ نَرَجُو يَهَبُ
قال الأشموني في التنبيه الثاني ١/٨٠ نقلا عن المرادى من التنبهين الرابع
والخامس (٢):

(إذا حذف العائد المنصوب بشرطه ففي توكيده والعطف عليه خلاف:

أجاره الأخفش والكسائي، ومنعه ابن السراج وأكثر المغازبة.

(١) ص ٤٤٦، ٤٤٧.

(٢) ص ٤٥٦.

واتفقوا على مجيء الحال منه إذا كانت متأخرة عنه نحو: هذه التي عانقتُ مجردة، أى: عانقتها مجردة، فإن كانت الحال متقدمة - نحو هذه مجردةً عانقت - فأجازها ثعلب ومنعها هشام.

مسألة (٥)

في المعرف بأداة التعريف - بعد قول الناظم

كالفَضْلِ والحَارِثِ والنُّعْمَانِ

قال الأشموني في تنبيه له ١/٨٦ نقلا عن المرادى في تنبيه له أيضا^(١):
«تنبيه - في تمثيله بالنعمان نظر؛ لأنه مثل به في شرح التسهيل لما قارنت الأداة فيه نقله، وعلى هذا فالأداة فيه لازمة، والتي للمح الأصل ليست لازمة».

مسألة (٦)

في كان وأخواتها - بعد قول الناظم

وَكُلُّ سَبْقِهِ دَامَ حَظَرٌ

قال الأشموني ١/١١٣ نقلا عن المرادى^(٢):

«وفي دعوى الإجماع على منعها نظر، لأن المنع مغلل بعلتين: إحداهما. عدم تصرفها، وهذا بعد تسليمه لا ينهض مانعا باتفاق، بدليل اختلافهم في ليس، مع الإجماع على عدم تصرفها. والأخرى أن «ما» موصول حرفي ولا يفصل بينه وبين صلته، وهذا أيضا مختلف فيه. وقد أجاز كثير الفصل بين الموصول الحرفي وصلته، إذا كان غير عامل كما المصدرية».

(١) راجع التحقيق ص ٤٦٧.

(٢) ص ٤٩٦.

مسألة (٧)

فى الفاعل - بعد قول الناظم

وَشَدَّ نَحْوُ زَانَ نَوْرَهُ الشَّجَرُ

قال الأشمونى ١/٧٨١ نقلا عن المرادى (١).

«قال الناظم: والنحويون - إلا أبا الفتح - يحكمون بمنع هذا، والصحيح جوازه، واستدل على ذلك بالسمع وأنشد على ذلك أبياتا - وذكر الأشمونى أبياتا - وذلك لجوازه وجهها من القياس. ومن أجاز ذلك - قبله وقبل أبى الفتح من البصريين والطوال من الكوفيين.

وتأول الماتعون بعض هذه الأبيات بما هو خلاف ظاهرها.

وقد أجاز بعض النحاة ذلك فى الشعر دون النثر، وهو الحق والإنصاف؛ لأن ذلك إنما ورد فى الشعر».

مسألة (٨)

فى النائب عن الفاعل - بعد قول الناظم

ولا يَنْبُؤُ بَعْضُ هَذِي إِنْ وُجِدَ فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ وَقَدْ يَرِدُ

قال الأشمونى فى تنبيه له ١/١٨٤ نقلا عن المرادى (٢):

«إذا فقد المفعول به جازت نيابة كل واحد من هذه الأشياء، قيل: ولا أولوية لواحد منها، وقيل: المصدر أولى، وقيل: المجرور، وقال أبو حيان: ظرف مكان».

مسألة (٩)

فى المفعول به - بعد قول الناظم

والعكسُ فى مَصْحُوبِ آلِ

(١) ص ٥٩٧.

(٢) راجع التحقيق ص ٦٠٧.

قال الأشموني في خاتمة له ١/٢١٧ نقلا عن المرادى في تنبيه له (١).

«إذا دخلت «أل» على المفعول له أو أضيف إلى معرفة تَعَرَّفَ بآل أو بالإضافة، خلافا للرياشي والجرمي والمبرد في قولهم: إنه لا يكون إلا نكرة، وإن «أل» فيه رائدة، وإضافته غير مَحْضَةٌ».

وقد أحسن ابن أم قاسم في أن ينسب الآراء إلى أصحابها المتقدمين، وهو كثير لا يقع تحت حصر. وكان موقفه من ابن مالك موقف الناقد البصير. يناقشه فيما يستحق المناقشة ويؤيده فيما يستحق التأييد.

وذلك لما له من سعة اطلاع مكنه من معرفة آراء السابقين والحكم عليها بعد الموازنة بينها، وقد كثر استشهاده في هذا الشرح بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية وأشعار العرب وأمثالهم.

وهكذا كان ابن أم قاسم في مادته العلمية بحرا فياضا بذل جهده وكرس حياته من أجل إيجاد قطوف دانية يتناولها القاصي والداني.

رابعا - شرح باب وقف حمزة وهشام على الهمز من الشاطبية للقاسم ابن هيرز بن خلف

نسخة في مجلد بقلم نسخ بخط أحمد بن يوسف السمنودي الشاذلي الأحمدى - فرغ منه في ذى الحجة سنة ١٢٢٨ هـ مجدولة بالمداد الأحمر في ٥٣ ورقة ومسطرتها ٢١. مودعة بدار الكتب المصرية قسم المخطوطات تحت رقم ٤٢.

نبذة عن الكتاب:

بدأ المرادى كتابه بتعريف الوقف لغة واصطلاحا، ثم قسم الوقف إلى أربعة أقسام: اختياري واضطراري واختباري وتعريفى، وقال: لا فرق بين أن يكون الوقف على الهمز في هذا الباب اختياريًا أو غيره.

وقال فيه: بدأ الناظم بحمزة أولا في قوله:

وحمزةٌ عند الوقف سهلٌ همزةٌ إذا كان وسطا أو تطرف منزلا

(١) راجع التحقيق ص ٦٥٦.

لأنه أقعد بالباب ثم أردفه هشاما .

ونرى المرادى أتى بأبيات من الشاطبية ثم شرحها شرحاً مفصلاً معتمداً فيه على آراء القراء ساردا كل رأى فى حرية وطلاقة .

فى البيت الأول - بعد أن عرض كلام الناظم بأسلوب يتفق والبيت - وفى آخره قال: هذا نقل الناظم ثم قال: وروى الضبى عن سليم تخفيف الهمز الواقع أول الكلمة مطلقاً، ونقل الحافظ أبو العلاء عن حمزة تخفيفه مطلقاً إذا تقدمه حرفٌ ولو منفصلاً . قال أبو الفتح ابن سبّطاً، لأنها باتصالها بما قبلها تصير كالمتوسط . وكان أبوطاهر لا يأخذ فيها إلا التخفيف .

وقد ينسب إلى الناظم وغيره فى بعض الأحيان النسيان وعدم الانتباه فى رأيه معللاً ذلك .

فمثلاً بعد قول الناظم: وحمزة عند الوقف إلخ . قال فى تنبيه له بعده «رؤى عن حمزة أنه قال: إذا كان الوقف على المهموز بغير همز يُزيلُ المعنى فالوقف بالهمز - فمن القراء من انتبه كطاهر بن غلبون ومنهم من لم يتسبه كالدانى والناظم، ولذلك أطلق فى قوله: وحمزة عند الوقف سهل همزه - وبعد أن انتهى المرادى من شرح البيت يعرّبه زيادة فى توضيح معناه ولا يغفل عن الأمثلة الكثيرة للاستفادة منها .

وقد يعلل التقديم فى كلام الناظم . فمثلاً

فأبدلهُ عنه حرف مدٍّ مُسَكَّنًا ومن قبله تحريكهُ قد تنزَّلاً

قال المرادى: أبدأ بالهمز الساكن لقلّة أحكامه .

وقد يعقب على البيت بفائدة أو تنبيه يعرض فيهما ما يستتجه من بيت الناظم . فمثلاً بعد قول الناظم: فأبدله عنه حرف . . إلخ - قال فى تنبيه له «وافق الرسم القياس فى هذا النوع إلا مع همز الوصل ولم تُرسم فى أدّاراتم والرؤيا» .

وفى تنبيهاته قد يوضح كلام الناظم بطريقة بلاغية مشوقة للنفس تقريباً للأذهان وتوضيحاً للعبارة، فتراه مثلاً بعد قول الناظم:

وَيَسْمَعُ بَعْدَ الْكَسْرِ وَالضَّمِّ هَمْزُهُ لَدَى فَتْحِهِ بَاءً وَاوَا مُحَوَّلًا

قال: جمع الناظم بين الكسر والضّم أولاً ثم جمع بين الياء والواو ثانياً فانصرف الأول للأول والثاني والثاني للثاني ويسمى هذا فى علم البديع لفا ونشرا وهو ضربان: مُرْتَبٌ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ﴾ [القصص: ٧٣]... ومَعكُوسٌ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ [آل عمران: ١٠٧].

وقد ينوه إلى ذكر بعض الوقائع تمكينا للكلام وتأيدا للرأى. فمثلا بعد قول الناظم:

وَيُبَدِّلُهُ مَهْمَا تَطَرَّفَ مِثْلُهُ وَيَقْصُرُ أَوْ يَمْضِي عَلَى الْمَدِّ أَطْوَلًا

حكى ابن جنى فى الخصائص أن شخصا ادعى عند الزجاج أنه يجمع بين ألفين وأخذ يطول صوته بقال ويمططه - فقال له الزجاج لو مددتها إلى العصر هى الألف واحدة.

وقد يتعرض لذكر تعريف بعض الأعلام كالأخفش مثلا..

واعتمد المرادى فى كتابه هذا على كثير من الأعلام مثل الأخفش وسيبويه وأبى شامة ويونس وغيرهم، وقد يعرض رأيه فى بعض الآيات المشكلة التى اضطرب فى شرحها بعض الشراح فقال فى قول الناظم:

وَمَا قَبْلَهُ التَّحْرِيكُ أَوْ أَلْفٌ مَحْرُوكًا طَرَفًا فَالْبَعْضُ بِالرَّوْمِ سَهْلًا
وَمَنْ لَمْ يَرْمُ وَأَعْتَدَ مَحْضًا سَكُونَهُ وَالْحَقُّ مَفْتُوحًا فَقَدْ شَدَّ مُوْغَلًا

قال المرادى: هذان البيتان من المشكلات وقد اضطرب فى شرحهما شارحو القصيدة. وأنا أذكر ما وقفت عليه من كلامهم والله الموفق.

فأقول: اعلم أن البيت من هذين البيتين يحتمل أن يكون من البيت الذى قبله.. وهكذا عارضا رأى أبى عبدالله الفاسى وسيبويه.

وقد يتعرض لبعض الأمثلة القرآنية فى مسائل يوضح فيها الآية. واضعنا نصب أعيننا أوجه القراءة حتى يستطيع القارئ فهمها وتدبرها. فمثلا مسألة فى قوله تعالى: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يَضِيءُ﴾ [النور: ٣٥] يجوز فيها نقل حركة الهمزة إلى الياء



مع الإسكان والروم والإشمام، ويجوز المد والقصر في الياء على وجه الإسكان ووجه الإشمام صارت خمسة أوجه. ويجوز حذف الهمز للرسم فيمد ويقصر ويندرجان. ويجوز الإدغام مع الإسكان والروم والإشمام فالمجموع ثمانية.

ونرى المرادى يعقب على كل مسألة من هذه المسائل بنظم بديع يسهل على الإنسان الفهم والإدراك. وقد تعددت هذه المسائل في آخر الباب وكثرت.

وقال عقيب المسألة المتقدمة:

يضىء قياسه نقل بروم وإسكان وإشمام وحذف
ومع نقل بلا روم وحذف يمد ويقصره إن شئت فاقف
وأدغم ثم أسكن أو فأشمم ورم أيضاً فخذ نظماً يخف

ومجموع الأبيات المشروحة من الشاطبية هو ١٧ سبعة عشر بيتاً.

شرح المرادى كل بيت عارضاً رأى القراء والنحاة. فسار على هدى الهداة ونهج الناهجين حتى لا يفلت الزمام من يده. فاستنار بأرائهم.

ثم أعقب الكلام كله بمسائل متفرقة ومتنوعة جمع فيها آراء القراء والنحاة وأعقبها بشيء جميل تمحرض عليه النفس ولا تنساه، وهو نظم لطيف يمكن القارئ من الاستفادة المثمرة.

خامساً - شرح المقصد الجليل في علم الخليل

هو شرح للمقصد الجليل في علم الخليل الذى نظمه جلال الدين أبو عمر عثمان بن عمر بن أبى بكر المعروف بابن الحاجب المالكى النحوى المتوفى عام ٦٤٦هـ - وتسمى مقدمة ابن الحاجب فى علم العروض وتحتوى على ثلاثين ورقة. ضمن مجموعة مخطوطة. مودع بدار الكتب المصرية تحت رقم ٧٣ مجاميع. وأول هذه القصيدة.

الحمد لله ذى العرش المجيد على إلباسه من لباس فضله حلاً
ثم على المصطفى الهادى صلاة فتى يرجو لها سكن الفردوس مبتهلاً
وبعد، إن عروض الشعر قد صعبت. نثراً فخذ نظمها تجده قد سهلاً

نبذة عن شرح المقصد الجليل:

نرى المرادى فى شرح هذه القصيدة أوجز فيها العبارة واكتفى بالإشارة، وهو مع ذلك كافل لفتح مغلقتها وإيضاح مشكلها واف بشرح مقاصدها ومذيل بفوائد لفوائدها، وقد عرف أولا العروض فى اللغة وذكر اشتقاقه ثم تعرض لموضوعه وفائده وبين الزحاف والعلل، وأوضح الكلام فى إيجاز مفيد على ضوء القصيدة مستنيرا بها.

ثم تعرض للبحور ولماذا سميت بحورا؟

ثم تكلم عن الدوائر العروضية فقال: إن جميع البحور الخمسة عشر أو الستة عشر منحصرة فى خمس دوائر وهى: دائرة المختلف، ودائرة المؤتلف، ودائرة المجتلب، ودائرة المشتبه، ودائرة المتفق. وهكذا. ثم رسم صورة لكل دائرة وضع على محيطها الحركات والسكنات حتى يسهل للقارئ معرفتها وعرف كل قسم من أقسام الشعر الثلاثة وضرب له الأمثلة.

وبعد ذكر الزحاف والعلل عرف كل نوع على حدة وما يتعلق به ذاكرا للخلاف الذى وقع بين الخليل وغيره، ولا أرى المرادى ذكر رأيا له فى هذا الباب بل كان كل عمله هو الشرح والتوضيح فى كلام موجز مقتضب مفيد. وابن الحاجب يذكر البحر ثم أعاريضه مفصلا. وما على المرادى إلا أن يفند ويضرب الأمثلة لكل ضرب من الأضراب تقريبا للأذهان. مستدلا بذلك من أشعار العرب. ذاكرا كل بحر وما يعرض له من تغيير، وقد يعلق على بيت من أبيات القصيدة بتنبه يذكره دون أن يعترض على شىء كما حدث فى آخر الطويل فقال:

«تنبه - جرت عادة أكثر أهل العروض عند ذكرهم زحاف كل بحر أن يجمعوا العلل والزحاف من غير تمييز لأحدهما عن الآخر كما فعل الناظم...» ونقل عن الفراء فى بحر المقتضب فقال: «والطى فيه أحسن من الخين وقد منعه بعضهم. وزعم الفراء ومن وافقه أنه لا مراقبة بين الواو والفاء فى مفعولات وأنه يجوز خبله فينقل إلى فعلات...».

ثم انتقل بعد ذلك إلى القافية موافقا لترتيب ابن الحاجب، قال المرادى: لما كان الشاعر محتاجا إلى علم القوافى كحاجته إلى علم العروض أكمل قصيده

بالمتمم . وعرف القافية وسبب تسميتها بذلك . وقال : ذكروا فى تعريف القافية عشرة أقوال ، سرد هذه الأقوال وأوضحها ولم يعلق على شىء من هذه التعاريف . إلا أنه قال معترضاً على التعريفين التاسع والعاشر بقوله : وفى ذكر هذا القول والذي قبله نظر ، والله أعلم .

ونراه يعتذر عن الناظم فى الاقتضاب فى البيت :

كَوْسٌ وَرَكْبٌ وَتَرَرِدُ فِهِمُ الْقَابُهَا مَتَفَاعِلُنْ إِذَا انْتَقَلَا

قال : القوافى خمسة أقسام وألقابها المتكاسوس والمتراكب والمتدارك والمتواتر والمترادف ويجمع فى «سكرف» ولما لم يمكن الناظم ذكر ألفاظها قال كوس . . إلخ .

ثم عرف المرادى كل لقب من هذه الألقاب مع ضرب الأمثلة التى تظهر المعنى وتوضحه . وسبب تسمية كل منها .

ثم شرح الأبيات التى تشتمل على الحروف والحركات اللازمة للقافية وهى ستة . . معرفاً كل قسم وسبب تسميته . ضارياً لذلك الأمثلة .

وأخيراً شرح الأبيات التى تذكر عيوب القافية وهى خمسة . وعرف كل قسم منها ، وأيضاً لا أرى فى هذا الشرح سوى التوضيح الموجز لهذه القصيدة ، فما هو إلا تبين لها وليس له رأى فى ذلك بل عرض رأى الخليل والمخالفين له . وقد اعتمد فى النقل على بعضهم كالفراء وابن قطاع والأخفش وغيرهم .

سادساً - شرح المفيد على عمدة المجيد فى علم التجويد للإمام

السخاوى

نسخة فى مجلد صغير الحجم . مودع بدار الكتب المصرية قسّم المخطوطات تحت رقم ٤٦٢ تيمور وأول متن عمدة المفيد للسخاوى (نونية)

يَا مَنْ يَرُومُ تِلَاوَةَ الْقُرْآنِ وَيَرُودُ شَأْوَ أئِمَّةِ الْإِتْقَانِ

لَا نَحْسِبُ التَّجْوِيدَ مَدًّا مَفْرَطًا أَوْ مَدًّا مَا لَا مَدَّ فِيهِ لِوَانِ

أَوْ أَنْ تُشَلَّدَ بَعْدَ مَدِّ هَمْزَةٍ أَوْ أَنْ تَلُوكَ الْحَرْفَ كَالسِّكْرَانِ

وأخره:

فانظر إليها وامقا متديرا فيها فقد فاقت بحسن معان
واعلم بأنك جائر في ظلمها إن قستها بقصيدة الخاقاني

نبذة عن شرح المفيد:

أوله - الحمد لله الذي شرفنا بحفظ كتابه . . ثم قال: ولما كانت نونية الإمام العالم أبي الحسن على بن محمد بن عبد الصمد السخاوي المقرئ النحوي المسماة عمدة المجيد في النظم والتجويد من المقاصد النافعة . . تكرر على سؤال بعض المشتغلين أن أشرحها شرحاً يعين على فهمها وينوه على ما اشتملت عليه مع صغر حجمها من بديع محاسنها وغزير علمها فأجبتة إلى ذلك . . .

واشتمل هذا الشرح على مقدمة تحوى خمسة فصول:

الأول: في تعريف علم التجويد. ثم بين أن تجويد القرآن يعتمد على أربعة أمور . .

شرح ذلك معتمدا على أبي عمرو الداني.

الثاني: في مخارج الحروف، وقال: إن حروف العربية تسعة وعشرون حرفاً وجملة مخارجها عند سيبويه رحمه الله وأكثر المحققين ستة عشر مخرجاً. ثم شرحها يبين المعنى موضحاً للطالب ما يريد. معتمداً في ذلك على سيبويه. ومستندلاً بأمر المؤمنين عمر قال «وكان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يخرج الضاد من الجانبين وأدنى حافته إلى طرفه ومحاذى ذلك من الحنك الأعلى».

وقال سيبويه في اللام: «فوق الضاحك والنايب والرابعة والثنية وذلك أن مخرج اللام أقرب إلى مقدم الفم من مخرج الصاد».

الثالث: في بيان ما يعرف به مخرج الحروف وذكر الفروع، وقال: إن لهذه الحروف فروعاً تستحسن وفروعاً تستقبح، وقد بلغت الحروف بفروعها خمسين حرفاً . . معتمداً في شرح هذا على رأى سيبويه والأخفش وابن خروف وابن عصفور . . فقال: «وقال ابن عصفور: الذى يبين لك أن النون المخفية ليس لها نصيب من الفم أنك لو أمسكت بأنفك حين النطق بها لأخل ذلك بها . .».

الرابع: فى صفات الحروف . وقسم هذه الصفات . . معتمدا فى شرحها على الكوفيين ومكى وشريح والمبرد . قال: «وذهب الكوفيون وتبعهم مكى رحمه الله تعالى إلى أن الراء تنحرف كاللام والتكرار صفة الراء لارتعاد طرف اللسان عن النطق بها . .» .

الخامس: فى انقسام هذه الصفات إلى مميز ومحسن وذى قوة وذى ضعف . . . معتمدا فى ذلك على الرماني والمازنى . . قال: «قال المازنى رحمه الله تعالى: الذى فصل بين الحروف الذى اختلف منها الكلام سبعة أشياء . . .» .

وبعد أن أنهى المقدمة شرع فى شرح آيات متن عمدة المجيد مبينا الغرض من هذه الآيات وكل ما يتعلق بها - ثم سرد روايات . منها «روى عن أبى بكر بن عياش رحمه الله تعالى أنه كان يقول: إمامنا يهزم مؤصدة فأشتهى أن أسد أذنى إذا سمعته يهزمها» . . وقد يوضح كلام الناظم بالاستشهاد . فقال فبعد قوله:

وامدد حروف المد عند مُسَكِّنٍ أو همزة حسنا أخوا إْحسانِ

قال: والمد الطبيعى كالمد فى الرحمن الرحيم . وروى البخارى قال: سئل أنس بن مالك رضى الله عنه: كيف كانت قراءة رسول الله ﷺ فقال: كان يمد مدا . ثم قرأ بسم الله الرحمن الرحيم . . أخذ يشرح الآيات متعرضا للقراءات السبع وقال: إنهم متفاوتون فى مقدار المد فأطولهم مدا ورش وحمزة ثم عاصم ثم ابن عامر والكسائى ثم قالون وابن كثير وأبو عمرو . ضاربا لذلك الأمثلة .

فسار المرادى فى طريق المتن شارحا حروف العربية وما يترتب عليها من قراءات واستعمالات . وكان عقيب شرح كل بيت يقول: والله أعلم .

وقد يتعرض لكثير من الخلافات فى المسائل ليتحقق القارئ من معرفة ما وصل إليه كل مذهب من هذه المذاهب وموقف الناظم من ذلك . فبعد قوله:

لكن مع الباء فى إبانها وفى إخفائها راياتٌ مختلفاتٌ

قال المرادى: «أجمع القراء إلا من شذ على أن الميم الساكنة لا تدغم فى الباء ثم اختلفوا هل تظهر أو تخفى على ثلاثة أقوال: أحدها أنها تظهر ولا تخفى وإليه ذهب كثير من المحققين منهم طاهر بن غلبون وابن المنادى والإمام شريح وبه جزم مكى .

والثانى أنها تخفى وإليه ذهب قوم منهم أبو الحسن الأنطاكى وأبو الفضل الخزاعى .. والثالث التخير فى إظهارها وإخفائها ونسبه بعضهم إلى ابن مجاهد .. وليس فى كلام الناظم ترجيح . . . وهكذا نراه يعرض الخلافات المطولة ليستفيد القارئ - وقد يتساءل المرادى ويوجب تعليقا على كلام الناظم - بعد قوله:

رتل ولا تسرف وأنقن واجتنب

قال متسائلا .

فإن قلت: فلم اقتصر الناظم على الترتيل؟

قلت: لأنه أفضل أنواع القراءة قال تعالى: ﴿ورتل القرآن ترتيلا﴾ [المزمل: ٤] وروى مالك عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت: كان النبي ﷺ يقرأ السورة فيرتها حتى تكون أطول من أطول منها.

وأخيرا قال المرادى: والغرض من هذه الأبيات التنبيه على ما تحلت به هذه القصيدة من نظم بديع ومعنى رفيع، فلذلك قال: فاقت بحسن معان، وأنفت أن تقاس بقصيدة الخاقانى . . . ثم قال: فهذا ما يسره الله عز وجل على هذه القصيدة على سبيل الاختصار. وهو بحمد الله وإن صغر حجما فقد كفى وملىء علما.

سابعا - رسالة ابن أم قاسم فى الجمل التى لا محل لها من الإعراب:

مذكرة صغيرة ضمن مجموعة، وهى تشتمل على ١٣ ثلاث عشرة صفحة مخطوطة. مودعة بمكتبة الأزهر تحت رقم ١٧٩٠.

ومكتوب عليها: دخلت فى نوبة الفقير أحمد السبرطلى سنة ١٢٦٨هـ. هذه رسالة فى الجمل لابن أم قاسم فى النحو. نفع الله بها آمين. ومكتوب دعاء لابن مسعود رضى الله عنه أوله.

قال ابن مسعود رضى الله عنه:

ما من عبد يدعو الله فى يوم عرفة... إلخ، وقد قصت الورقة فلم يتمم الكلام الجانبى.

وأول هذه المخطوطة. بسم الله الرحمن الرحيم.

سألت وفقك الله عن بيان الجمل التي لا يكون لها محل من الإعراب... بين فيها ابن أم قاسم أن أصل الجملة ألا يكون لها محل من الإعراب؛ لأن أصلها أن تكون مستقلة لا تتعدد بمفرد، ولا تقع موقعه، وما كان من الجمل له محل من الإعراب فإنما ذلك، لوقوعه موقع المفرد وسد مسده، فتصير الجملة الواقعة موقع المفرد جزءا لما قبلها، فنحكم على موضعها بما يستحقه المفرد الواقع في ذلك.

ونراه قد ذكر أولا: الجمل التي لها محل من الإعراب بأنها سبع:

- ١ - الخبرية، ٢ - والحالية، ٣ - والمحكية بالقول، ٤ - والمضاف إليها، ٥ - والمعلق عنها العامل، ٦ - والتابعة لما هو معرب أو له محل من الإعراب، ٧ - والواقعة جواب أداة شرط جازمة مصدرة بالفاء أو إذا أو قد. ثم تناول هذه الجملة، وتكلم عليها بإيجاز غير مخجل عارضا رأى النحاة ضاربا لذلك الأمثلة من القرآن الكريم وأشعار العرب.

وكثيرا ما يقف في بعض الأماكن لإزالة الغموض وكشف ما أبهم، ليتسنى للقارئ الفهم والمعرفة على ضوء بسط المسائل وعرضها.

فوقف عند الجملة الواقعة بعد «مذ ومنذ» فقال السيرافي: في موضع نصب على الحال والجمهور أنه لا موضع لها من الإعراب..

وبعد أن أنهى الكلام على هذا القسم وما احتواه من معان وآراء وخلافات، دخل في القسم الثاني: وهو الجمل التي لا موضع لها من الإعراب.

- فقال: هي تسع ١ - الابتدائية، ٢ - والاعتراضية، ٣ - والصلة، ٤ - والتفسيرية، ٥ - وجواب القسم، ٦ - والواقعة بين أدوات التحضيض، ٧ - والواقعة بعد أدوات التعليق غير العاملة، ٨ - والواقعة جوابا لها، ٩ - والتابعة لما لا موضع له.

وقد جمع هذا القسم والذي قبله في أبيات شعرية يسهل على القارئ حفظها ثم بسطها مع إيجاز يستطيع المرید أن يستنبط هذه الأحكام في صورة مجملة موجزة يسهل عليه استيعابها.

ولاريب فى أن ابن أم قاسم كعادته، يعتمد على كثير من آراء نحاة العرب، ليستشف ما صلح منها، ولينهل من معينها.

فراه فى الابتدائية فى «حتى» عرض خلافا دار بين النحاة. فقال: فالجملة بعدها لا موضع لها من الإعراب، وذهب الزجاج وابن درستويه إلى أن الجملة بعد «حتى» فى موضع جر بحتى، وذلك خلاف الجمهور. وفى الجملة التفسيرية اعتمد على رأى أبى على. فقال: والمشهور أنه لا موضع للجملة المفسرة من الإعراب، وقال الأستاذ أبو على: والتحقيق أنها على حسب ما يفسر...

وإن هذه الرسالة مع إيجازها واختصارها قد أفادت المراد وفتحت الطريق أمام الباحث كى يستير بها ويهتدى بهديها.

وكانت نبراساً لابن هشام فى كتابه مغنى اللبيب، حيث استفاد منها طريقة التقسيم والتنظيم، غير أنه جعل القسم الثانى فى العدد كالأول.

وقد قال ابن أم قاسم فى آخرها:

وقد تم الكلام على الجمل التى لا محل لها من الإعراب على سبيل الاختصار دون الإكثار.

وفاته:

لما كان تقيا ورعا وليا من أولياء الله أحسن الله له الخاتمة، فتوفى فى يوم مبارك ميمون وهو عيد الفطر المبارك سنة ٧٤٩هـ تسع وأربعين وسبعمائة من الهجرة^(١)، وقيل: سنة ٧٥٥هـ.

«وذكر أن وفاته يوم عيد الفطر سنة ٧٤٩هـ وقد رأيت بخطى ولا أدرى من أين نقلته وكانت وفاته سنة ٧٥٥هـ والله أعلم»^(٢). ودفن بسرياقوس^(٣).

(١) بغية الوعاة للسيوطى ص ٢٢٦، حسن المحاضرة ص ٢٣٠، طبقات القراء ج١ ص ٢٢٧

وعصر سلاطين المماليك للأستاذ محمود رزق ج٤ ص ١١٧، روضات الجنات ص ٢٢٥.

(٢) الدرر الكامنة لابن حجر تحقيق الشيخ محمد سيد جاد الحق ج٢ ص ١١٦ رقم ١٥٤٦.

(٣) طبقات القراء لابن الجزرى ج١ ص ٢٢٧ رقم ١٠٣٨.

وتوجهت إلى سرياقوس بحثاً عن قبره لم أعثر عليه، فلعله اندثر بين المقابر.

نبذة عن سرياقوس:

سرياقوس التي دفن بها المرادى المعروف بابن أم قاسم «هي قرية من قسم الخانقاه محافظة القليوبية موضوعة على الشاطئ الشرقى لترعة الإسماعيلية وفي غربى الخليج المصرى بنحو مائتى متر، وفي غربى الخانقاه مائلة إلى الجنوب بنحو ثلاثة آلاف متر وخمسمائة، وفي جنوب كفر حمزة كذلك، وأغلب أبتيتها بالأجر، ولها جامع بمنارة، وفيها من الجهة البحرية دوار أوسية للخديوى إسماعيل باشا، وفي مقابلتها قنطرة على الترعة الإسماعيلية، ويزرع فى أراضيها صنف البصل والتبناك بكثرة، وكذا قصب السكر وله فيها عصابات، والعسل السرياقوسى مشهور فى مصر بالجودة. .وهى من البلاد القديمة. .والسلطان محمد بن قلاون كان يتردد إلى سرياقوس كثيراً، وأنشأ فى شرقها ميداناً بالقرب من الخانقاه. وكان إنشاؤه سنة ٧٢٣هـ ثلاث وعشرين وسبعمائة، وبنى فيه قصوراً جليلة. . .» (١) هـ.

وفى رحلتى إليها وجدتها كما وصفها المؤرخون.

عام الوفاة: رأيت أن أذكر شيئاً عن العام الذى توفى فيه ابن أم قاسم حيث إنه ملئ بالنكبات والأمراض. «فى عام تسع وأربعين وسبعمائة». الفناء وقع بالديار المصرية وعم سائر البلاد، فكان يخرج من القاهرة فى كل يوم ما ينوف عن عشرين ألف جنازة، وقد ضبط فى شهر شعبان ورمضان فبلغ عدد من مات فيهما من الناس نحو تسعمائة ألف إنسان. ولم يسمع بمثل هذا الطاعون فيما تقدم من الطواعين المشهورة فى صدر الإسلام.

قال الشيخ شمس الدين الذهبى: إن الطواعين المشهورة فى مبتدأ الإسلام خمسة: «وهى طاعون شيرويه، وطاعون عمواس، كان فى زمن عمر بن الخطاب. . وطاعون الجارف وقع فى زمن عبدالله بن الزبير. . وطاعون الفتيات، كان بالبصرة وواسط. . وطاعون جاء فى سنة إحدى وثلاثين ومائة من الهجرة يسمى طاعون قتيبة. .».

(١) الخطط التوفيقية ج ١٢ ص ٢٠.

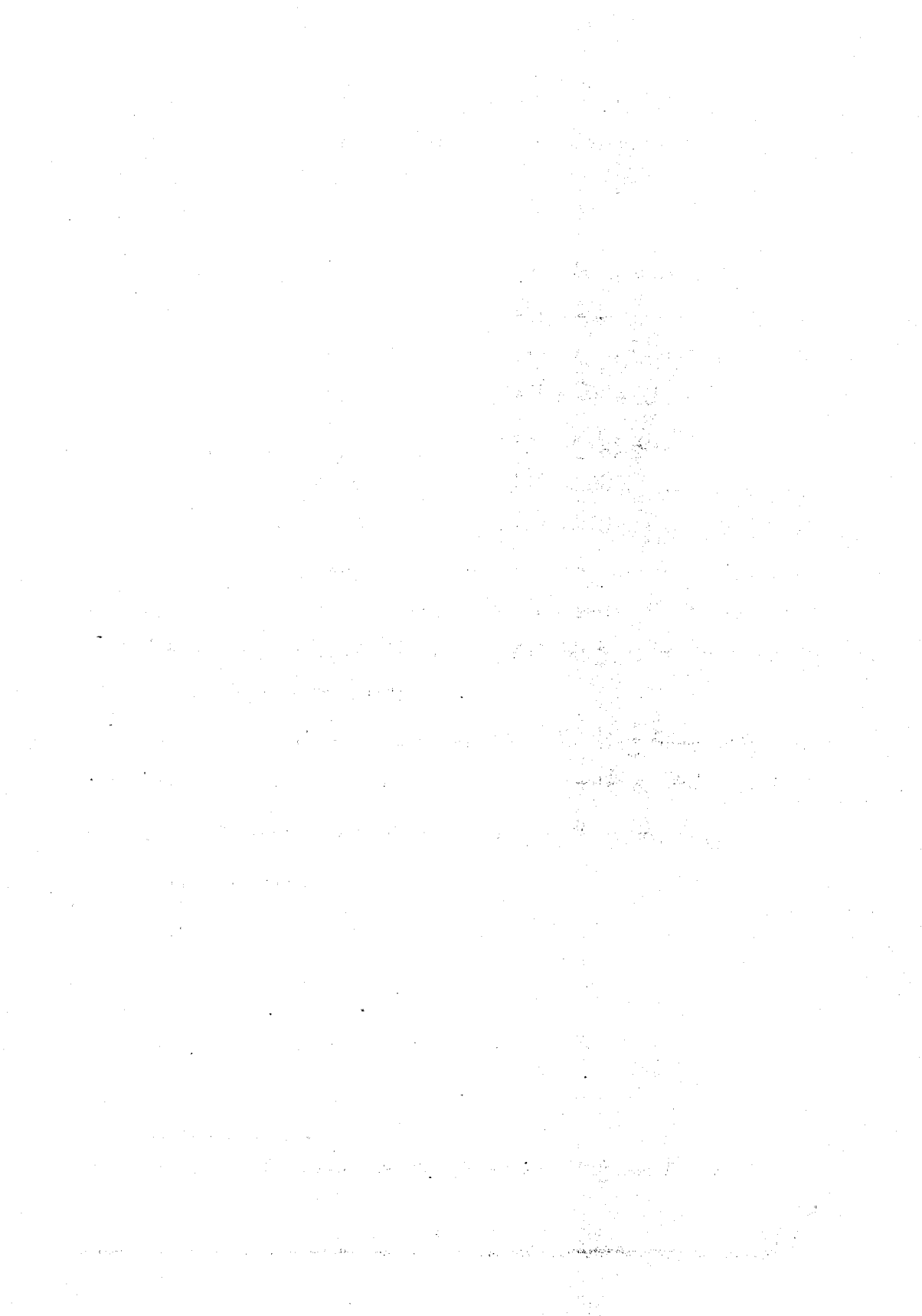
فلم يسمع بطاعون هذه السنة، لأنه عم البلاد قاطبة، ومات فيه من الناس ما لا يحصى عددهم من مسلم وكافر، وأقام دائرا في البلاد نحو سبع سنين حتى عزت جميع البضائع لقلة الجالب في البلاد، وبلغ ثمن الراوية من الماء اثني عشر درهماً بالقاهرة.

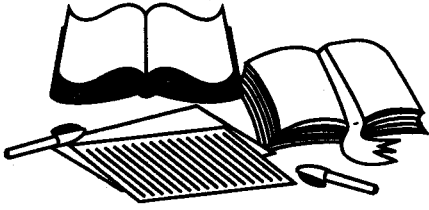
وسبب ذلك موت الجمال، وبلغ طحن الأردب القمح خمسة عشر درهماً، ولم يزرع من أراضى مصر فى تلك السنة إلا القليل بسبب موت الفلاحين وعدم من يزرع، فوقع الغلاء حتى بيعت كل وية قمع بمائتى درهم، وكادت مصر أن تخرب فى تلك السنة، ووقع الطعن أيضا فى القطط والكلاب والوحوش.

وفى تاريخ مصر لابن إياس ج ١ ص ١٩١ «نقل ابن حجر فى كتاب بذل الماعون فى أخبار الطاعون. قيل: لما زاد أمر الطاعون بالديار المصرية أمر بعض العلماء بأن الناس يخرجون قاطبة إلى الدعاء برفعه فخرج الناس قاطبة إلى الصحراء، وفعلوا كما يفعلون فى الاستسقاء، فلم يفد ذلك شيئا. بل زاد أمر الطاعون حتى عم سائر البلاد، ودخل مكة، ولم يعهد هذا قط سوى هذه السنة» اهـ^(١). ومع انتشار هذا الداء الويل لم يثبت مؤرخ من المؤرخين أن ابن أم قاسم المرادى مات بسبب هذا الطاعون.

مع أن كثيرا من علماء وقته ابتلوا بهذا البلاء أمثال الشيخ شمس الدين اللبان شيخ المرادى، والشيخ أحمد بن مكتوم النحوى، وأبو عبدالله بن الصائغ وغيرهم. وأقول: إن هذا الأمر يضاف إلى كرامات ابن أم قاسم التقى الولى. (رحمه الله رحمة واسعة).

(١) الخطط التوفيقية لعلى مبارك، الخطط المقرزية للمقرزى، تاريخ مصر لابن إياس.





الباب الثاني

الفصل الرابع

الناقلون عن المرادى
المعروف بابن أم قاسم

الناقلون عن المرادى المعروف بابن أم قاسم

الأول: ما استفاده ابن هشام في كتابه مغنى اللبيب الجزء الأول منه
من كتاب الجنى الدانى في حروف المعانى لابن أم قاسم.

الكتاب:

هو كتاب مغنى اللبيب عن كتب الأعراب. الذى طارت شهرته إلى
المغرب.

يقول ابن خلدون: «وصل إلينا بالمغرب لهذه العصور ديوان من مصر
منسوب إلى جمال الدين بن هشام من علمائها إلى أن قال: فأتى من ذلك بشيء
عجيب دال على قوة ملكته والله يزيد فى الخلق ما يشاء».

أوله: بسم الله الرحمن الرحيم. أما بعد: حمدا لله على أفضاله، والصلاة
والسلام على محمد وآله. وعليه شروح.

ما استفاده ابن هشام فى كتابه من الجنى الدانى:

لقد استفاد ابن هشام فى الجزء الأول من كتابه مغنى اللبيب من الجنى الدانى
فى حروف المعانى لابن أم قاسم، فاتبع النهج والطريق من حيث التنظيم والتقسيم
وبيان معانى الحروف الذى اتبعه ابن أم قاسم فى الجنى الدانى وسار عليه.
وقد ينقل اللفظ فى بعض الأحيان أو المعنى.

وسأقتصر على بعض المواضع فى الموازنة بين الكتابين وذلك على سبيل
المثال.

١ - «قد». قال فى الجنى الدانى ص ٥٨:

«الأول: أن تكون بمعنى حسب. تقول: قدنى بمعنى حسى، والياء متصلة
بها مجرورة الوضع بالإضافة، ويجوز فيها إثبات نون الوقاية وحذفها، والياء فى
الحالين فى موضع جر. هذا مذهب سيبويه وأكثر النحويين.

الثانى: أن يكون اسم فعل بمعنى كفى ويلزمها نون الوقاية مع ياء المتكلم

كما تلزم مع سائر أسماء الأفعال، والياء متصلة بها في موضع نصب، وهذا القسم نقله الكوفيون عن العرب.

وقول الشاعر: **قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْحَبِيبِ قَدِي**

يحتمل قول: قدى وجهين:

أحدهما: أن يكون بمعنى حسب، والياء في موضع الجر.

والثانية: أن يكون اسم فعل والياء في موضع نصب، وقوله في آخر البيت «قدى» يحتمل ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون بمعنى حسبي، ولم يأت بنون الوقاية على أحد الوجهين.

ثانيها: أن يكون اسم فعل وحذف النون ضرورة.

وثالثها: أن تكون اسم فعل والياء للإطلاق وليست ضميراً اهـ.

وقال ابن هشام في مغنى اللبيب ص ١٤٦:

«قد» على وجهين: حرفية وستأتي، واسمية، وهى على وجهين: اسم فعل وسيأتي واسم مرادف لحسب، وهذه تستعمل على وجهين:

مبنية، وهو الغالب، لتشبهها بقد الحرفية فى لفظها ولكثير من الحروف فى وضعها، ويقال فى هذه: «قد زيد درهم» بالسكون، وقدنى بالنون حرصاً على بقاء السكون، لأنه الأصل فيما بينون.

ومعربة. وهو قليل. يقال: «قد زيد درهم» بالرفع كما يقال حسبه درهم بالرفع «وقدى درهم» بغير نون. كما يقال حسبي.

والمستعملة اسم فعل مرادفة ليكفى «قد زيدا درهم وقدنى درهم» كما يقال: «يكفى زيدا درهم ويكفينى درهم» وقوله

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْحَبِيبِ قَدِي

تحتمل قد الأولى أن تكون مرادفة لحسب على لغة البناء، وأن تكون اسم فعل.

وأما الثانية: فتحتمل الأول، وهو واضح.

«الثانى: على أن النون حذفت للضرورة كقوله: إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسَى. ويحتمل أنها اسم فعل لم يذكر مفعوله فالياء للإطلاق والكسرة للساكنين»
اهـ.

٢ - «وا» قال فى الجنى الدانى ص ٧٨:

(وا. حرف نداء يختص بياء الندبة فلا ينادى به إلا المندوب نحو «وا زيدا» .
والندبة: هى نداء المتفجع عليه والمتوجع منه، وذهب بعض النحويين إلى أن «وا» يجوز أن ينادى بها غير المندوب، فيقال: «وا زيد أقبل»، ومذهب سيبويه وجمهور النحويين ما سبق. واختلف فى «وأ» فقليل:

«وا» قسم آخر، وهو أن يكون اسم فعل بمعنى التعجب والاستحسان كقول الشاعر وَأَبَى أَنْتِ وَفُوكِ الْأَشْنَبُ اهـ.
وقال فى معنى اللبيب جـ ٢ ص ٣٨.

«وا - على وجهين: أحدهما أن تكون حرف نداء مختصا بباب الندبة نحو «وا زيدا» وأجاز بعضهم استعماله فى النداء الحقيقى.

والثانى: أن تكون اسما لأعجب كقوله:

وَأَبَى أَنْتِ وَفُوكِ الْأَشْنَبُ كَأَمَّا ذُرٌّ عَلَيْهِ الزَّرْنَبُ اهـ

٣ - بجل. قال فى الجنى الدانى ص ٩٤:

«بجل. لفظ مشترك يكون اسما وفعلا. فأما «بجل» الحرفية فحرف جواب بمعنى نعم، ويكون فى الخبر والطلب.

وأما «بجل» الاسمية فلها قسمان. أحدهما: أن تكون اسم فعل بمعنى يكفى فتلحقها نون الوقاية مع ياء التكلم فيقال: «بجلنى».

والثانى: أن يكون اسما بمعنى «حسب» فتكون الباء متصلة بها مجرورة الموضع ولا يلحقها نون الوقاية، وذكروا أنها تلحقها نون الوقاية، والأكثر ألا يلحقها كقول طرفة:

ألا بَجَلِي من ذا الشراب ألا بَجَلِي» ا هـ .

وقال في معنى اللبيب ص ١٠٣

«بجل - على وجهين: حرف بمعنى نعم، واسم وهي على وجهين: اسم فعل بمعنى يكفى واسم مرادف لحسب، ويقال: على الأول «بجلنى» وهو نادر وعلى الثانى «بجلى» قال:

ألا بَجَلِي من ذا الشراب ألا بَجَلِي» ا هـ .

٤ - لات. قال فى الجنى الدانى ص ١١٠٩:

«لات. حرف نفى أصله «لا» ثم زيدت عليها التاء كما فى ثمت وربت. هذا مذهب الجمهور» ا هـ .

وقال فى معنى اللبيب ص ٢٠٣:

«المذهب الثانى. أنها كلمتان «لا» النافية والتاء لتأنيث اللفظة كما فى ثمت وربت، وإنما وجب تحريكها لالتقاء الساكنين. قاله الجمهور» ا هـ .

٥ - إلا بالكسر والتشديد - قال فى الجنى الدانى ص ١١٨:

«القسم الثانى: التى بمعنى غير. اعلم أن أصل «إلا» أن تكون استثناء، وأصل «غير» أن يكون صفة، وقد يحمل «إلا» على «غير» فيوصف بها، كما حملت «غير» على «إلا» فاستثنى بها. فللموصوف بإلا شرطان: أحدهما: أن يكون جمعا أو شبهه.

والآخر: أن يكون نكرة أو معرفا بالجنسية كقوله تعالى: ﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا﴾ [الأنبياء: ٢٢] ا هـ .

وقال فى معنى اللبيب ص ٦٧ .

«الثانى: أن تكون بمنزلة «غير» فيوصف بها وتباليها جمع منكر أو شبهه؛ فمثال الجمع المنكر ﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، فلا يجوز فى «إلا» هذه أن تكون للاستثناء من جهة المعنى، إذ التقدير حيثئذ. لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا» ا هـ .

الثانى - ما نقله عبدالرحمن المكودى فى كتابه شرح الألفية عن

المرادى

التعريف بالمؤلف: هو عبدالرحمن بن على بن صالح أبو زيد المكودى نسبة إلى قبيلة قريبة من فاس وكان نحويا عالما وإماماً بارعاً فى العلوم ورعاً زاهداً وهو آخر من قرأ كتاب سيوييه بفاس.

ومن مؤلفاته هذا الشرح، وألف شرحاً آخر أكبر منه ولم يصل إلى القاهرة حيث أحرقه أعداؤه حسداً، والمتداول بين الطلبة هو الأصغر، وهو نافع للمبتدئين وله شرح على منظومة الإمام ابن مالك فى المقصور والمدود. وشرح على الأجرومية وغير ذلك... توفى سنة إحدى وثمانمائة كما فى التوشيح.

الكتاب:

وأول هذا الشرح: والحمد لله رب العالمين وصلاته وسلامه على سيدنا محمد خاتم النبيين وإمام المرسلين.

أما بعد. فهذا شرح مختصر على ألفية ابن مالك مهذب المقاصد واضح المسالك تفهم به ألفاظها ويحظى بمعانيها حفاظها معرب عن إعراب أبياتها ومقرب لما شرد من عباراتها.

وهو كتاب مطبوع بالمطبعة العامرة البهية وذلك فى جمادى الآخرة سنة ١٣٢٠هـ.

ومودع بمكتبة الأزهر تحت رقم ٢٠٠٦، ٢٣٠، ٨٠٧، ٣٧٣.

ما نقله الشيخ عبدالرحمن المكودى فى كتابه شرح الألفية:

بعد اطلاعى على هذا الكتاب وجدته نقل كثيرا عن المرادى المعروف بابن أم قاسم معتمدا عليه فى كثير من الأحيان.

فراه نقل عنه فى أبواب - الكلام، أفعال المقاربة، التنارع - فى موضعين -، الاستثناء - فى موضعين -، حروف الجر، الإضافة - فى موضعين -، عطف النسق، البدل، التندبة، الترخيم، مالا ينصرف - فى موضعين -، جمع التكمير،

وسأكتفى بذكر بعض المواضع على سبيل المثال:

١ - فى الاستثناء - بعد قول الناظم :

وَإِنْ تَكَرَّرَ لَا لِتَوْكِيدِ فَمَعَ تَفْرِيفِ التَّأثيرِ بِالْعَامِلِ دَعِ
فِي وَاحِدٍ مَعًا بِإِلَّا أَسْتثنَى وَليسَ عَن نَّصَبِ سِوَاهُ مُغْنَى

قال الشيخ المكودى فى شرحه معلقا على «وليس عن نصب سواه مغنى» :
يعنى أن ما سوى المستثنى الذى تلغى إلا معه ينصب ونصبه بالعامل الذى هو «إلا»
وعلى هذا الوجه جعل المرادى العامل . وحمله ابن عقيل على أنه العامل الذى قبل
إلا وجعل دع بمعنى اجعل ا هـ .

وما ذكره المرادى أصوب لثلاثة أوجه .

الأول : أن فى التثنية على أن «إلا» هى العامل فى المستثنى وهو الموافق
لتصريح الناظم به فى غير هذا النظم .

الثانى : أن دع بمعنى اجعل غير معهود فى اللغة وإنما يكون دع بمعنى اترك .

الثالث : أن ما قبل إلا فى التفرغ قد يكون غير عامل نحو ما فى الدار إلا

زيد . ص ٧١

٢ - فى باب حروف الجر - بعد قول الناظم

وَقَدْ يُجْرَى بِسِوَى رَبِّ لَدَى حَذْفِ وَبَعْضُهُ يَرَى مُطَرِّدًا

قال الشيخ المكودى فى معنى «وبعضه يرى مطردا» : وذلك فى لفظ «الله»
فى القسم نحو والله ولا فعلن . وبعد «كم» الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر
نحو «بكم درهم» أى بكم من درهم .

وذكر المرادى فى هذا الفصل مواضع غير هذين لم تشتهر . ص ٨٤ .

٣ - فى باب الإضافة - بعد قول الناظم

وَأَلْزَمُوا إِضَافَةَ لَدُنْ فَجْرًا

قال المكودى : « . . وفهم من قوله «فجر» أنها لا تضاف إلا للمفرد . وجعل
المرادى قوله «فجر» شاملا للجر فى اللفظ والمحل لتندرج الجملة ، وجعل من
إضافتها إلى الجملة قوله : «لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شَابَ سَوْدُ الدَّوَابِّ» .

... وأجاز المرادى أيضاً أن يضاف إلى الجملة الاسمية كقوله «لَدُنَّ أَنْتَ يَافِعٌ» ص ٨٩.

٤ - في باب النعت - بعد قول الناظم.

وَأَقْطَعُ أَوْ اتَّبِعُ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنًا بِدُونِهَا أَوْ بَعْضُهَا أَقْطَعُ مُعَلَّنًا

قال المكودي: «وفهم من قوله: «أو بعضها اقطع» قطع بعضها واتباع بعضها ويلزم على هذا أن يكون بعضها منصوباً على أنه مفعول باقطع». وبهذا جزم المرادى ص ١١٦.

٥ - في باب البدل - بعد قول الناظم:

التَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِإِلَّا وَاسِطَةً هُوَ الْمُسَمَّى بَدَلًا

قال المكودي: «وقوله: «بلا واسطة» قال الشارح: أخرج به المعطوف بيل فحمل المقصود بالحكم إلى المستقل بالقصد فإن المعطوف بغير بل غير مستقل بالقصد.

وحمله المرادى على أنه المقصود بالحكم مطلقاً فأخرج به المعطوف عطف النسق بيل وغيرها وهو أظهر» ص ١٢٣.

٦ - في باب الترخيم - بعد قول الناظم:

تَرْخِيمًا أَحْذِفْ آخِرَ الْمُنَادَى كِيَا سَمًا فِيمَنْ دَعَا سَعَادًا

قال المكودي معلقاً على «ترخيماً»: أجاز في نصبه الشارح أن يكون مفعولاً لأجله فيكون التقدير احذف لأجل الترخيم، أو مصدرًا في موضع الحال فيكون التقدير «احذف في حال كونك مرخماً» أو ظرفاً على حذف مضاف فيكون التقدير حذف وقت الترخيم.

وزاد المرادى وجهاً رابعاً وهو أن يكون مفعولاً مطلقاً «ا هـ. ص ١٣١.

٧ - في باب جمع التكسير - بعد قول الناظم:

وَنَابَ عَنْهُ أَفْعَلَاءُ فِي الْمَعْلَى لَامًا وَمُضْعَفٍ وَغَيْرُ ذَلِكَ قَلًّا

قال المكدوي: ونبه بقوله «وغير ذاك قل» على ما جاء من أفعلاء في غير المعتل والمضاعف نحو نصيب وأنصبا وهين وأهيناء وصديق وأصدقاء، على هذا حمله الشارح وتبعه المرادى. ص ١٦٩.

الثالث أ- ما نقله الدماميني في كتابه «تعليق الفوائد» عن المرادى

التعريف بالمؤلف: هو - محمد بن بدر الدين بن أبي بكر بن عمر المخزومي الدماميني نسبة إلى دمامين (قرية قريبة من الأقصر) ولد بالإسكندرية سنة ٧٦٣ وتعلم بها ثم هبط مصر وارتفع والتف حوله الطلاب بالأزهر. ثم اشتغل بالدنيا. ولما نكب بالحريق هرب من الغرماء إلى الصعيد فاستقدموه مرغماً. وبعد صلاح حاله غادر الديار المصرية. فدرس في جامع زبيد باليمن وترك اليمن متجهاً إلى الهند. وله مؤلفات كثيرة.

توفى بالهند في كلبرجا سنة ٨٢٧هـ - ١٤٣٤م.

الكتاب: تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك - نسخة في مجلد كامل تحتوى على جزئين. بقلم معتاد مجدولة بالمداد الأحمر والأزرق وبأولها فهرس، في ٥٤٧ ورقة ومسطرتها ٣٣ سطراً - ٢٩سم - مودع بمكتبة الأزهر قسم المخطوطات تحت رقم (١٠٥٧) ٣٧٥١. ونسخة أخرى بدار الكتب المصرية قسم المخطوطات تحت رقم ٣٠١ تيمور.

وقد ذكر الدماميني في كتابه «ابن قاسم» أراد بذلك ابن أم قاسم المرادى. والذي يؤيده في النسخة الأولى. في باب الموصول تعليق على الهامش يقول: «قوله في شرح ابن قاسم - أى ابن أم قاسم - هو العلامة المرادى، وقد حرفت النساخ وحذفوا لفظ أم جهلاً منهم أى: لكتابه».

١- ما نقله عن المرادى

نقل الدماميني في كتابه هذا عن المرادى واعتمد عليه في نقله في أبواب متفرقة منها: الكلام، إعراب المثني والمجموع - في مواضع -، كيفية الثنية وجمعي التصحيح - في مواضع - العلم، الضمير، الإشارة، الموصول - في مواضع -، المبتدأ والخبر - في مواضع -، الأفعال الرافعة للاسم الناصبة للخبر، أفعال المقاربة،

الأحرف الناصبة للاسم الرافعة للخبر، العدد، الإضافة، عطف البيان، المنادى، التذكير والتأنيث. وسأكتفى بذكر بعض المواضع على سبيل المثال.

١ - باب التثنية - الهمزة المبدلة من أصل:

قال الدماميني: وقد تقلب الهمزة المبدلة من أصل ياء. فيقال كسايان.. ولا يقاس عليه خلافا للكسائي بل الكوفيين قاطبة. قال ابن قاسم: والحق أن يقاس عليه، لأنها لغة فزارة. حكاها أبو زيد في كتاب الهمزة.

٢ - العلم:

قال الدماميني: علم الجنس كإسامة للأسد وثعالة للشعب وبرة للميرة.. فهذه أعلام بحسب اللفظ لا بحسب المعنى.. ثم قال: قال بعضهم: وإطلاق المعرفة على إسامة ونحوه مجازاً، إذ لا يخالف معناه معنى أسد، وإنما يخالفه في أحكام لفظية. ألا ترى أنه داخل في حده النكرة. هذا كله كلام ابن قاسم في الكلام على هذا التعريف بغالب لفظه... ص ٥١.

٣ - الخبر - حذف الخبر وجوبا -

قال الدماميني: ويحذف الخبر وجوبا في قسم صريح.. وبعد واو المصاحبة الصريحة.

قال ابن قاسم: نحو «كل رجل وضيعته» أي: مقرونان. والخبر محذوف لدلالة الواو وما بعدها على الصحوية وكان الحذف واجبا لقيام الواو قيام مع.

٤ - الأفعال الرافعة للاسم الناصبة للخبر - منها: زال - كقول الشاعر:

أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَمِي عَلَى الْبِلَا وَلَا زَالَ مَثَلًا بِجَرَ عَائِكَ الْقَطْرُ

قال ابن قاسم: احترز من التي بمعنى تحول فمضارعها يزول ومن زال الشيء بمعنى عزله فمضارعه يزيل. ص ٩٩.

٥ - الأحرف الناصبة للاسم الرافعة للخبر -

قال الدماميني: إذا علم الخبر جار حذفه مطلقا للقياس على حذف الخبر في غير هذا الباب وللسماع.. والتزم الحذف في ليت شعري مردفا باستفهام كقوله:

ألا ليت شعري هل أبيتن ليلةً بوادٍ وحولى أذخر وجيليل

قال ابن قاسم: وإنما التزم الحذف، لأن الاستفهام يسد مسد الخبر وجملة الاستفهام فى موضع نصب شعري. ص ١٢٠.

٦ - عطف البيان - موافقة التابع لمتبوعه -

فى التعريف والتذكير يكونان معرفين كما يكونان منكرين خلافا لمن التزم تعريفهما... وذهب الفراء وغيره... إلى جواز تنكيرهما... وذهب أكثر النحويين إلى امتناعه. وفى البسيط أن يكون بالمعارف والتكرات على ما ذهب إليه الكوفيون، لكن البصريين أبوا أن يكون إلا بالمعارف. وخصص بعضهم ذلك بالأعلام والكنى وجعل «زيتونة» من قوله تعالى ﴿مِنْ شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾ [النور: ٣٥] عطف بيان. وجعل بعض النحويين من ذلك رد الأجناس المنكرة على الأسماء نحو «مررت بثوب خز وباب ساج» كذا قال ابن قاسم. ص ٣٣٧.

ب - ما نقله الدمامينى، عن المرادى:

الكتاب: مطبوع بالمطبعة البهية بمصر، وهو حاشية على معنى اللبيب، والشيخ الدمامينى لم يتم هذا الكتاب بل انتهى عند الفاء السببية فى (حرف الفاء) وفى آخره - وهذا آخر ما انتهى إليه العلامة العمدة الدمامينى ولم يكمل هذا الكتاب لتعذره بالوفاة.

ما نقله: نقل الشيخ الدمامينى فى حاشيته هذه عن المرادى من كتابه الجنى الدانى - فى مواضع هى: حرف الألف (إذن - أل - أما «بالفتح والتخفيف» - إمّا المكسورة المشددة)، حرف الباء (زيادة الباء فى المفعول - بجل - بل - بله)، حرف الراء (رب)، حرف السين (سوف) - وسأكتفى بذكر بعض المواضع على سبيل المثال:

١ - إذن - قال المغنى: «- فيها مسائل: الأولى فى نوعها قال الجمهور حرف وقيل اسم» قال الدمامينى والقاتل بعض الكوفيين على ما صرح به ابن أم قاسم فى الجنى الدانى. ص ٤٠.

٢ - زيادة الباء فى المفعول - قال المغنى: «والثانى مما تزداد فيه الباء المفعول»
قال الدمامينى: «وزيادتها معه غير مقيسة مع كثرتها، نص عليه ابن أم قاسم فى
الجنى الدانى». ص ٢٢٦.

٣ - بجل - قال الدمامينى: «قال ابن أم قاسم فى الجنى الدانى: وأما بجل
الاسمية فلها قسمان أحدهما أن تكون اسم فعل بمعنى يكفى فتلحقها نون الوقاية
مع ياء المتكلم فيقال: بجلنى، والثانى أن تكون اسما بمعنى حسب فتكون الباء
المتصلة بها مجرورة الموضع ولا تلحقها نون الوقاية» ص ٢٣١.

٤ - بل - قال المغنى: «وإن تقدمها نفى أو نهى فهى لتقرير ما قبلها على
حالته وجعل ضده لما بعدها نحو ما قام زيد بل عمرو ولا يقيم زيد بل عمرو،
وأجاز المبرد وعبدالوارث أن تكون ناقلة معنى النفى والنهى إلى ما بعدها» قال دم:
هذا مع موافقتهما للجهور، فالأمران جائزان عندهما على ما صرح به ابن أم
قاسم فى الجنى الدانى» ص ٢٣٤.

٥ - بله - قال المغنى: «على ثلاثة أوجه.. قد استعملت معربة مجرورة بمن
خارجة عن المعانى الثلاثة وفسرها بعضهم بغير وهو ظاهر وبهذا يتقوى من بعدها
فى ألفاظ الاستثناء» قال دم: «وهم الكوفيون والبغداديون فإنها قد استعملت كغير
وهى ترد للاستثناء، وجهور البصريين على أنها لا يستثنى بها وأنه لا يجوز فيما
بعدها إلا الخفض. كذا فى الجنى الدانى» ص ٢٤٠.

٦ - رب - لغات فى رب - قال المغنى: «وفى رب ست عشرة لغة..» قال
دم: «فهذه أربع لغات تضم إلى الاثنتى عشرة.. وبقي عليه لغة أخرى حكاه ابن
أم قاسم فى الجنى الدانى «ربنا» وهى مما يقوى القول باسمية رب فتأمله». ص
٢٧٩.

٧ - سوف - انفراد السين عن سوف - قال المغنى: «وتنفرد عن السين
بدخول اللام عليها نحو ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ﴾ [الضحى: ٥] قال دم: «ولا تدخل
اللام فى السين قيل: لثلا يجتمع حرفان على حرف واحد مفتوحان زائدان على
الكلمة... لذلك قال فى الجنى الدانى (ص ٢٨٢): وقد سمع وقوع السين فى
موضع لم تسمع فيه سوف وهو خبر عسى فى قوله:

عسى طيئ من طيئ بعد هذه ستطفي غلات الكلى والجوانح
(ص ٢٨٢)

الرابع: ما نقله تقي الدين الشُّمْنِيّ - بضم المعجمة والميم ثم نون مشددة - عن المرادى

التعريف بالمؤلف: هو: أحمد بن محمد بن محمد بن حسن بن علي الشيخ تقي الدين أبو العباس الإمام العلامة المشهور بالشُّمْنِيّ (نسبة إلى مزرعة ببلاد المغرب)، ولد بالإسكندرية في رمضان عام ٨٠١هـ، وقدم القاهرة مع والده فتلقى النحو عن الشطنوفى وغيره في الفنون الأخرى، وقد عنى بنشر العلم وتدرسه، وكان حجة، متوقد الذكاء قوى الحافظة عفيفاً محبباً للخير، وولى المشيخة والخطابة بقايتباى - وطلب للقضاء فأبى - ومن مؤلفاته في النحو - حاشية على شرح الدمامينى سماها (المنصف من الكلام على مغنى ابن هشام).

توفى بمنزله بترية قايتباى ودفن بها صباح الأحد. وكانت وفاته في ليلة الأحد ٢٧ من ذى الحجة عام ٨٧٢هـ.

الكتاب: هو مطبوع بالمطبعة البهية بمصر - حاشية على مغنى اللبيب لابن هشام.

لخصها من حاشية الدمامينى وزاد عليها وسماها (المنصف من الكلام على مغنى ابن هشام) أوله - الحمد لله الذى خص كتابه بعدم المعارضة وبالإعجاز وجعله تبياناً لكل شيء فهو مغنى اللبيب بالحقيقة لا بطريق المجاز، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وبعد، فقد نظرت عند إقرائى لمغنى اللبيب عن كتب الأعراب... - مودع بمكتبة الأزهر تحت رقم ١٠٠٢ - ١٠٠٣ - ١٠٠٤ - ١١٢٠.

ما نقله عن المرادى فى كتابه - المنصف من الكلام على مغنى ابن هشام.

نقل الشيخ الشُّمْنِيّ عن المرادى المعروف بابن أم قاسم من الجنى الدانى وغيره - فى حاشيته هذه مواضع متنوعة وهى:

حرف الألف (أما - بالفتح والتخفيف -، إذا - فى موضعين -)، حرف الباء (بجل)، حرف العين (على)، حرف القاف (قد)، حرف الكاف (كان) حرف اللام (معانى اللام الجارة - فى موضعين -، لات، لو - فى ثلاثة مواضع - (لعل)،

حرف الميم (ما - فى موضعين، من - فى موضعين)، حرف الواو (العاطفة)، الفرق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل، (المواضع التى يعود فيها الضمير على متأخر لفظاً ورتبة) الموصول - فى موضعين - . وسأقتصر على ذكر بعض المواضع على سبيل التمثيل:

١ - إذا - قال المغنى «الفصل الأول فى خروجها عن الظرفية زعم أبو الحسن فى ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا﴾ [الزمر: ٧١] أن إذا جر بحتى» .

قال الشمنى: «.. وقال ابن أم قاسم فى شرح التسهيل: وعلى هذا يكون تقدير الغاية ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ﴾ [الزمر: ٧١] - إلى وقت مجيئهم لها. وهى على هذا لا جواب لها، لأنها معمول لما قبلها فيكون قوله فتحت استثنافاً وجواب سؤال كأنه قيل: فماذا جرى إذ ذاك فقيل: فتحت أبوابها» ص ١٩٩ ج ١ .

- قال المغنى: (والجمهور على أن إذا لا تخرج عن الظرفية وأن حتى فى نحو ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا﴾ حرف ابتداء داخل على الجملة الشرطية بأسرها ولا عمل لها). قال الشمنى: . وفى شرح التسهيل لابن أم قاسم: ويجوز أن يخرج على أن حتى بمعنى الفاء كما قدرها النحويون فى قولهم: سرت حتى أدخل المدينة. برفع أدخل وتقدير كونه وقع قالوا والتقدير سرت فدخلت قال فى البسيط: قلت: فى قولك اجلس حتى إذا جاء زيد أعطيتك اجلس فإذا جاء زيد» اهـ ص ٢٠٠ ج ١ .

٢ - بجل - قال المغنى: «بجل على وجهين حرف بمعنى نعم واسم» قال الشمنى: «قال ابن أم قاسم فى الجنى الدانى: أما بجل الاسمية فلها قسمان: أحدهما أن يكون اسم فعل بمعنى يكفى فتلحقها نون الوقاية مع ياء المتكلم فيقال بجلنى. والثانى أن تكون اسماً بمعنى حسب فتكون الياء المتصلة بها مجرورة الموضع ولا تلحقها نون الوقاية ص ٢٣٢ ج ١ كما نقل دم» .

٣ - اللام الجارة - قال المغنى: «وللام الجارة اثنان وعشرون معنى، أحدها الاستحقاق وهى الواقعة بين معنى وذات». قال الشمنى: «لم يفسر ابن أم قاسم هذه اللام وإنما مثل لها فى الجنى الدانى «بالنار للكافرين» وفى شرح التسهيل «بالجلباب للجارية»، «والجل للفرس» - وكل ذلك وقعت اللام فيه بين ذاتين اهـ ص ٢٨ ج ٢ .

٤ - لات. قال المغنى: (لات اختلف فيها فى امرين: أحدهما فى حقيقتها... والثانى أن أصلها ليس بكسر الياء، قال الشمنى معقبا على الثانى: «قال ابن أم قاسم فى شرح التسهيل: وذهب ابن أبى الربيع إلى أنها ليس، أبدل من السين التاء. ثم أبدل من الياء الألف كراهية أن تلتبس بحرف التمنى، وفى الجنى الدانى، ويقويه قول سيبويه أن اسمها مضممر فيها ولا يضم إلا فى الأفعال. ص ٥٣ ج٢.

٥ - الواو العاطفة - قال المغنى: (الأول العاطفة ومعناها مطلق الجمع فتعطف الشئ على نفسه... ونقل الإمام البرهان عن بعض الحنفية أنها للمعية، قال الشمنى معلقا على «ونقل الإمام إلخ»: «فى الجنى الدانى وقال إمام الحرمين فى البرهان: اشتهر من مذهب الشافعى أنها للترتيب وعند الحنفية أنها للمعية. وقد زل الفريقان» ص ١٠٢ ج٢.

٦ - الفرق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل، قال الشمنى: «لم يذكر المصنف ما اجتمعا فيه كما ذكر فى الحال والتمييز، وقد ذكر ابن أم قاسم أنه ثلاثة أمور: أحدها أن كل واحد منهما يدل على حدث وصاحبه، والثانى أنه يؤنث ويذكر، والثالث أنه يشئ ويجمع» ص ١٦١ ج٢.

٧ - المواضع التى يعود الضمير فيها على متأخر لفظاً ورتبة - الثانى منه، قال المغنى: أن يكون مرفوعاً بأول المتنازعين المعمل ثانيهما نحو: جفونى ولم أجف الأخلاء أنى... قال الفراء: «يضم ويؤخر عن المفسر» قال الشمنى معلقا على قول الفراء: فى (شرح التسهيل لابن أم قاسم): والمشهور عن الفراء فى هذه المسألة وجوب إعمال الأول ومنع إعمال الثانى، ونقل عنه ابن مالك أنه يجوز إعمال الأول فى هذه المسألة بشرط تأخير الضمير فتقول ضربنى وضربت قومك هم فرارا من الإضرار قبل الذكر، قال ابن النحاس: ولم أقف على هذا النقل عن الفراء من غير كلام ابن مالك وهو الثقة فيما ينقل. ١٨ ج٢.

٨ - باب الموصول - قال المغنى «مسألة... والأكثر فى نحو «من ذا لقيت» كون ذا للإشارة خبراً ولقيت جملة حالية ويقال كون ذا موصولة ولقيت صلة وبعضهم لا يجيزه» قال الشمنى: «... وفى شرح التسهيل لابن أم قاسم» ومنع

بعض النحويين وقوع ذا موصولة بعد «من»؛ لأن «من» تخص من يعقل فليس فيها إبهام كما في «ما» فإنها صارت بالرد إلى الاستفهامية في غاية الإبهام فأخرجت ذا من التخصيص إلى الإبهام وجذبتها إلى معناها ولا كذلك «من» لتخصيصها، واختار الكوفيون وقوع «ذا» موصولة وإن لم يتقدم عليها استفهام، وعنهم أن أسماء الإشارة كلها يجوز أن تستعمل موصولات» ١ هـ ص ٢٢٢ ج ٢ .

الخامس: ما نقله الشيخ خالد الأزهرى عن المرادى

التعريف بالمؤلف: هو خالد زين الدين بن عبدالله بن أبى بكر بن محمد بن أحمد الجرجى - ولد بجرجا - (فى الصعيد) فى نحو سنة ٨٣٨هـ وحمل صغيرا إلى القاهرة فحفظ القرآن ثم كتب أخرى ودرس فى الأزهر. وقد قيل: إنه طلب العلم وهو كبير السن وكان من قبل يشتغل وقادا.

وأخذ العربية عن يعيش المغربى وداود المالكى والسنهورى. ومن مصنفاته شرح الأجرومية، التصريح بمضمون التوضيح، تمرين الطلاب فى صناعة الإعراب وشرح الأزهرية.

توفى عائدا من الحج فى «بركة الحج» قليوية سنة ٩٠٥هـ فى رابع عشر المحرم سنة خمس وتسعمائة.

ما نقله عن المرادى

نقل الشيخ خالد الأزهرى عن المرادى فى كتبه ما يلى:

أ- شرح التصريح على التوضيح:

التعريف بالكتاب: وهو شرح لكتاب التوضيح على الفية ابن مالك لابن هشام «وفيه من الفوائد والعوائد الداخلة والخارجة ما لا يحصى كثرة، ولهذا أصبح مرجعا لكثير من طلبة الزمان واشتد إكبابهم على مطالعته وتدرسه بما لا يزيد عليه. وقد صادف فراغ المصنف الشارح من تدوينه يوم عرفة المشرفة من شهور سنة ست وتسعين وثمانمائة» ١ هـ روضات الجنات ص ٢٦٨ - مودع بمكتبة الأزهر تحت رقم ١١٣٢ - ١١٣٩ - ١٢٤٠ - ١٢٤٦.

أوله . بسم الله الرحمن الرحيم . الحمد لله الملهم لتحميده حمدا موافياً لنعمه
ومكافئاً لمزيدة، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له . . إلخ . وهو كتاب
مطبوع بالمطبعة الأزهرية بمصر .

ما نقله عن المرادى فى هذا الكتاب :

نقل الشيخ خالد فى هذا الكتاب عن المرادى مواضع متعددة تنحصر فى
أبواب - الكلام - فى موضعين ، العرب والمبنى - فى موضعين - ، الضمير ، العلم ،
المبتدأ والخبر - فى ثلاثة مواضع - ، نائب الفاعل - فى ثلاثة مواضع - ، الاشتغال -
فى موضعين - ، التعدى واللزوم ، التنازع - فى أربعة مواضع - ، المفعول المطلق -
فى موضعين ، الاستثناء ، فى موضعين ، الحال - فى موضعين - ، التمييز ، الإضافة
- فى ثلاثة مواضع - ، التعجب ، نعم ويشس ، عطف النسق ، أسماء لازمت النداء ،
إعراب الفعل - فى موضعين - ، الإخبار بالذى والألف واللام ، جمع التكسير - فى
موضعين - ، التصغير ، الإبدال .

وسأكتفى بذكر بعض المواضع على سبيل المثال .

١ - فى باب الضمير . قال الأزهرى : « . . . والمنقول عن سيويه أنه أجاز فى
«هو» من نحو قوله تعالى : ﴿ أَنْ يُعْلَى هُوَ ﴾ [البقرة : ٢٨٢] أن يكون فاعلاً وأن يكون
توكيداً . ونقل المرادى عنه أيضاً فى شرح التسهيل أنه أجاز فى «هو» من نحو
«مررت برجل مكرمك هو» أن يكون فاعلاً وأن يكون توكيداً» ج ١ ص ١٠٢ .

٢ - فى التعدى واللزوم . فى اشتراط ابن مالك حذف الجار مع «أن» إن أمن
الإشكال ، المراد بعد الحذف قال الأزهرى معلقاً على الآية « . . . ويشكل عليه قوله
تعالى : ﴿ وَتَرْتَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ ﴾ [النساء : ١٢٧] فحذف الحرف الجار مع أن اللبس
موجود بدليل أن المفسرين اختلفوا فى المراد فبعضهم قدر فى أن . وبعضهم قدر
عن أن واستدل كل على ما ذهب إليه وأجيب عنه بجوابين ذكرهما المرادى فى
شرح النظم : أحدهما أن يكون حذف الحرف اعتماداً على القرينة الرافعة للبس ،
والآخر أن يكون حذف لقصد الإبهام ليرتدع بذلك من يرغب فىهن لجمالهن
ومالهن ومن يرغب عنهن لدماמתهن وفقرهن . وقد أجاز بعض المفسرين التقديرين
١ هـ . ج ١ ص ٣٢ .

٣- في التنازع - في (فصل إذا تنازع العاملان جار أعمال أيهما شئت بالاتفاق) وبعد الخلاف بين البصريين والكوفيين. قال الأزهري: «... وإذا تنازع ثلاثة فالحكم كذلك بالنسبة إلى الأول والثالث قاله المرادى» ج١ ص ٣٢٠.

٤- في المصدر - ذكر أن المصدر الذي له فعل نوعان... النوع الثاني واقع في الخبر وذلك في خمس مسائل... المسألة الخامسة. قال الأزهري معلقا عليها: «الخامسة أن يكون «المصدر» فعلا علاجيا تشبيها «واقعا» بعد جملة مشتملة عليه «أى على اسم بمعناه» و «مشتملة على صاحبه» أى: المصدر، فهذه أربعة شروط زاد المرادى شرطاً خامساً وهو أن يكون ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل» ا هـ ص ٣٣٣ ج١.

٥- في باب التمييز - فصل في جواز جر التمييز بمن. قال الأزهري: «... أنه تبع الشارح في جعل «لله دره فارسا» و«نعم المرء من رجل» من تمييز الجملة»، واعترضه المرادى بأنه تمييز مفرد لا جملة. ا هـ. ج١ ص ٣٣٩.

٦- في باب التعجب. في امتناع أن يتقدم عليهما معمولهما وأن يفصل بينهما... قال الأزهري معلقا على قوله: ««ولا» تقول أحسن لولا بخله يزيد، بالفصل بلولا الامتناعية ومصحوبها وأجاز ذلك ابن كيسان، قال المرادى: ولا حجة له على ذلك» ا هـ. ج٢ ص ٩٠.

٧- في باب عطف النسق - الفاء - اختصاصها بأنها تعطف على الصلة ما لا يصلح كونه صلة لخلوه من العائد، وذلك جار في الخبر والصفة والحال ثم مثل بقول: الشاعر.

وإنسانٌ عَيْنِي يَحْسِرُ المَاءُ تَارَةً
فَيَبْدُو وتارات يَجْمُ فيغرقُ..

قال الأزهري: «... وقال المرادى في باب المبتدأ: التحقيق أن الجملتين إذا عطفت إحداهما على الأخرى بالفاء التي للسببية تنزلتا منزلة الشرط والجزاء فاكتمى بضمير واحد في إحداهما كما يكتفى بضمير واحد في جملة الشرط والجزاء.

فإذا قلت: زيد جاء عمرو فأكرمه، فالارتباط وقع بالضمير الذي في الثانية، نص على ذلك ابن أبي الزبيع قال: لأنهما نزلتا منزلة زيد لما جاء عمرو أكرمه

فالإخبار إذن إنما هو بمجموعهما والرابط إنما هو الضمير» ا هـ كلام المرادى ج ٢ ص ١٤٠.

٨ - أما - قال ابن هشام: «وهي نائبة عن أداة شرط وجملته» قال الأزهري: معلقا على ذلك: «موضعها صالح لهما وهي قائمة مقامهما لتضمنها معنى الشرط، وليست أما بمعنى مهما وشرطها لأنها حرف والحرف لا يصلح أن يكون بمعنى اسم وفعل قاله المرادى» ج ٢ ص ٢٦١.

٩ - في جمع التكسير. الحادى والعشرون. فعالى قال ابن هشام «فعالى بالتشديد ويطرد فى كل ثلاثى آخره ياء مشددة غير متجددة للنسب كبختى وكرسى وقمرى بخلاف نحو مصرى وبصرى».

قال الأزهري معلقا على (مصرى وبصرى): «لأن ياءها متجددة للنسب وإلى ذلك أشار الناظم بقوله: واجعل فعالى ذى النسب... جُدِّد... وقد تكون الياء فى الأصل للنسب الحقيقى ثم يكثر استعمال ما هى فيه حتى يصير النسب منسيا أو كالمنى فيعامل الاسم معاملة ما ليس منسوبا كقولهم مهري ومهارى وأصل المهري بغير منسوب إلى مهرة قبيلة من قبائل اليمن ثم كثر استعماله حتى صار اسما للنسب من الإبل قاله المرادى» ا هـ. وبه تندفع شبه الموضح. ج ٢ ص ٣١٥.

١٠ - فى باب التصغير. تصغير «تى» الإشارية قال ابن هشام فى التوضيح: «ولا تى» للاستغناء بتصغير «تا» خلافا لابن مالك» قال الشيخ خالد: «فى قوله فى النظم. منها تا و تى». قال المرادى: وذلك يوهم أن «تى» صغر كما صغر «تا» وقد نصوا على أنهم لم يصغروا من ألفاظ المؤنث إلا «تا» خاصة وهو المفهوم من التسهيل فإنه قال: ولا يصغر من غير المتمكن إلا «ذا والذى» وفروعهما الآتى ذكرها ولم يذكر من ألفاظ المؤنث غير تا خاصة ا هـ ج ٢ ص ٣٢٦.

١١ - الإبدال - إبدال الياء من الواو - المسألة السادسة أن تكون الواو لاما لفعلى بالضم صفة فإن كانت فعلى بالضم اسما لم تغير لامها بإبدالها ياء بل تقر الواو على أصلها كقوله - ذو الرمة -

قال الأزهرى: «... وقال المرادى: إنه مخالف لقول أهل التصريف فإنهم يعكسون فيبدلونها فى الاسم دون الصفة ويجعلون جزوى شاذًا» جـ ٢ ص ٣٨٠.

ب- إعراب ألفية ابن مالك فى النحو المسمى «تمرين الطلاب فى صناعة الإعراب»

كتاب مطبوع مودع بمكتبة الأزهر تحت رقم ٢٦٧ - ١١٥٠.

أوله - يقول الفقير إلى عفوره الغنى خالد بن عبدالله الأزهرى: الحمد لله الذى رفع قدر من أعرب الشهاداتين ونصب الدليل على وجود ذاته ..

أما بعد فإن معرفة الإعراب من الواجبات التى لا بد لكل طالب علم منها ومن المهمات التى لا يستغنى الفقيه عنها، وإن من أنفع المسالك وأقرب المدارك إلى هذا النحو ألفية ابن مالك.

فاندفع فى خاطرى أن أعرب جميع أبياتها وأشرح غريب لغاتها وأضبط ما أشكل من ألفاظها.

ما نقله عن المرادى:

نقل الشيخ خالد فى كتابه هذا - ثلاثة مواضع عن المرادى وهى:

١ - فى النائب عن الفاعل - فى قول الناظم

واجعله من مضارعٍ مُنْفَتِحًا كَيْتَحَى المَقُولِ فِيهِ يُتَحَى

قال الشيخ خالد: «المقول» بالجر قال المكودى: تبعاً للمرادى نعت ليتحى، .. وزاد المكودى ويجوز ضبط المقول بالضم فيكون قد تم الكلام عند قوله كيتحى ثم استأنف... وبالأول جزم المرادى» اهـ. ص ٤٥.

٢ - فى النعت - فى قول الناظم:

واقطع أو اتبع إن يكن مُعِينًا بِدُونِهَا أَوْ بَعْضُهَا اقْطَعْ مُعْلَنًا

قال الشيخ خالد: «معلنا حال من فاعل اقطع وتقدير البيت واقطع جميع

النعوت أو اتبعها أو اقطع بعضها واتبع البعض الآخر... وبالنصب جزم الشاطبي والمرادى وصدر به المكودي كلامه . ص ٥٨٠ .

٣- في التذية - في قول الناظم:

وَأِنْ تَشَأْ فَالْمَدَّ وَالْهَاءَ لَا تَزِدْ

قال الأزهري: «وإن تشأ شرط فالمد مبتدأ وخبره محذوف والهاء مفعول قدم بتزد. لا ناهية، تزد مضارع راد مجزوم بلا الناهية والتقدير على هذا، وإن تشأ فالمد كاف ولا تزد الهاء، قال المكودي: هذا ما حملة عليه الشارح والمرادى. ص ١٠٠ .

ج- شرح الشيخ خالد المسمى «موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب» للعلامة ابن هشام الأنصاري... طبع بالمطبعة العثمانية المصرية بالقاهرة. أوله: الحمد لله الملهم لحمده والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسوله وعبد. وبعد. فيقول العبد الفقير إلى مولاه الغنى خالد بن عبدالله الأزهري. هذا شرح لطيف على قواعد الإعراب... إلخ ما نقله عن المرادى:

نقل الشيخ خالد في كتابه هذا عن المرادى موضعاً واحداً. هو في «الباب الرابع في الإشارة إلى عبارات محررة».

قال ابن هشام: «وفي الفاء من نحو ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ (١) فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ (٢)﴾ [الكوثر]، فاء السببية ولا تقل فاء العطف لأنه لا يجوز عطف الطلب على الخبر والعكس» قال الأزهري: أى: عطف الخبر على الإنشاء، وهى مسألة خلاف.

منع من ذلك البيانيون لما بينهما من التنافي وعدم التناسب وأجاز الصفار. قال المرادى فى شرح التسهيل: أجاز سيويه التخالف فى تعاطف الجملتين بالخبر والاستفهام فأجاز - هذا زيد ومن عمرو؟. ١هـ ص ١٣٤ .

السادس: ما نقله أبو الحسن الأشموني فى كتابه شرح الألفية المسمى «منهج السالك إلى ألفية ابن مالك».

التعريف بالمؤلف: هو أبو الحسن على نور الدين بن محمد بن عيسى



الأشموني أصلاً - لأن جده قدم من الأشمونيين قبل بلوغه فحفظ القرآن والمنهاج في سنة - ولد بقناطر السباع وتوطن القاهرة، وكان مولده في ذى الحجة سنة خمس وثلاثين وثمانمائة. وكان منكبا على العلم مع التقشف في مأكله وملبسه لا هم له إلا العلم والطاعة. أخذ عن الجلال المحلي والكافيجي والتقى الحصني وغيرهم. ومن أشهر مؤلفاته هذا الكتاب... وتوفي الأشموني سنة ٩٢٩هـ.

التعريف بالكتاب:

هو أغزر شروح الألفية مادة على كثرتها واختلاف مشاربها، بل إنه من أوفى كتب النحو جمعا لمذاهب النحاة وتعليقاتهم وشواهدهم على نمط البسط والتفصيل ولا غرابة أن يجمع في شرحه، فأمامه من شروح الألفية... وغيرها مما جعل شرحه موسوعة يستعان به... وأوله: «... فهذا شرح لطيف بديع على ألفية ابن مالك مهذب المقاصد واضح المسالك».

ما نقله أبو الحسن الأشموني في كتابه شرح الألفية:

وقد تصفحت هذا الكتاب فوجدت أن المؤلف أخذ ونقل عن المرادى المعروف بابن أم قاسم معتدا برأيه تارة.

فتراه نقل عنه في أبواب - التنازع، وحروف الجر وأفعال التفضيل وما لا ينصرف - في موضعين، والترخيم، ونواصب المضارع - في موضعين والعدد، والوقف. ويسوغ لي حيثئذ أن أذكر بعض المواضع مستشهدا بها على سبيل المثال.

١ - في باب أفعال التفضيل - في قول الناظم:

وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ صِلُهُ أَبَدًا تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا بِمَنْ إِنْ جَرَّدًا

ذكر أبو الحسن الأشموني تنبيهات، فالأول منها الخلاف في معنى «من».

فقال الأشموني: «الأول اختلف في معنى «من» هذه. فذهب المبرد ومن وافقه إلى أنها لابتداء الغاية، وإليه ذهب سيويه، لكن أشار إلى أنها تُفيد مع ذلك معنى التبعية فقال في «هو أفضل من زيد» فضله على بعض ولم يعم، وذهب في شرح التسهيل أنها بمعنى المجاوزة، وكان القائل «زيد أفضل من عمرو» قال جاوز زيد عمرا في الفضل،.....

والظاهر - كما قال المرادى - ما ذهب إليه المبرد، وما رد به الناظم ليس
بلازم.

٢ - فى باب الترخيم فى قول الناظم:

تَرْخِيمًا أَحَدَفَ آخَرَ الْمُنَادَى كِيَّاسًا فِيمَنْ دَعَا سَعَادًا

أفرد أبو الحسن الأشموني الكلام على «ترخيما» فى التنبية قال: «أجاز
الشارح ترخيما ثلاثة أوجه:

١ - أن يكون مفعولا له .

٢ - أو مصدرا فى موضع الحال .

٣ - أو ظرفا على حذف مضاف .

وأجاز المرادى وجها رابعا. هو أن يكون مفعولا مطلقا وناصبه احذف، لانه
يلاقيه فى المعنى ا هـ . ج ٢ ص ٤٦٧

٣ - فى باب ما لا ينصرف فى قول الناظم:

وَلِسْرَاوِيلَ بِهَذَا الْجَمْعِ شَبَّهَ أَقْتَضَى عُمُومَ الْمَنَعِ
وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا لَحِقَ بِهِ فَالْإِنْصْرَافُ مَنَعُهُ يَحِقُّ

قال أبو الحسن الأشموني: . . . قال الشارح: والعلة فى منع صرفه ما فيه
من الصيغة مع أصالة الجمعية أو قيام الجمعية مقامها. فلو طرأ تنكيره انصرف على
مقتضى التعليل الثانى دون الأول.

قال المرادى: قلت: «مذهب سيبويه أنه لا ينصرف بعد التنكير لشبهه
بأصله، ومذهب المبرد صرفه لذهاب الجمعية، وعن الأخفش القولان، والصحيح
قول سيبويه، لأنهم منعوا سراويل من الصرف، وهو نكرة وليس جمعا على
الصحيح» ا هـ ج ٢ ص ٥٢٣ .

٤ - فى نواصب المضارع - بعد قول الناظم:

وَبَعْدَ فَالْجَوَابِ نَفَى أَوْ طَلَبَ مَحْضِينَ أَنْ وَسْتَرَهَا حَتَّمْ نَصَبَ

قال الأشموني فى التنبية الأول من التنبهات التى أعقبت هذا البيت:

«الأول: مما مثل به في شرح الكافية لجواب النفي المتقضى « ما قام فيأكل إلا طعامه » قال: ومنه قول الشاعر:

وما قام منا قائم في نَدِينَا فينطق إلا بالتى هي أعرفُ

وتبعه الشارح في التمثيل بذلك .

واعترضهما المرادى وقال: إن النفي إذا انتقض بيلا بعد الفاء جاز النصب .

نص على ذلك سيويه وعلى النصب أنشد .

فينطق إلا بالتى هي أعرفُ ج ٣ ص ٥٦٥

٥ - في باب التنازع في قول الناظم:

بَلْ حَذَفَهُ الزَّمُ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبْرٍ وَأَخْرَنَهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبْرُ

قال الأشموني: « . . قوله «غير خبر» يوهم أن ضمير المتنازع فيه إذا كان

المفعول الأول في باب ظن يجب حذفه وليس كذلك، بل لافرق بين المفعولين في امتناع الحذف ولزوم التأخير . .

ولذلك قال الشارح لو قال بدله:

واحذفه إِنْ لَمْ يَكْ مَفْعُولَ حَسَبٍ وَإِنْ يَكُنْ ذَاكَ فَأَخْرَهُ تُصِبُ

لخلص من ذلك التوهم .

لكن قال المرادى: قوله: «مفعول حسب» يوهم أن غير مفعول حسب يجب

حذفه وإن كان خبراً، وليس كذلك، ولأن خبر كان لا يحذف أيضاً. بل يؤخر كمفعول حسب . . . ج ١ ص ٢٠٦ .

٦ - في باب الوقف - بعد قول الناظم:

وَمَا فِي الْأَسْتِفْهَامِ إِنْ جَرَّتْ حَذِفَ أَلْفُهَا. وَأُولَاهَا هِيَ إِنْ تَقِفَ

قال أبو الحسن الأشموني في التنبية الأول من التنبيهات التي أعقبت هذا

البيت: «الأول: أهمل المصنف من شروط حذف ألفها أن لا تركب مع ذا، فإن ركبت معه لم تحذف الألف نحو «على ماذا تلومونى» .

وقد أشار إليه في التسهيل، ونقله المرادى ج ٣ ص ٧٥٩ .

السابع: ما نقله الدنوشري في حاشيته على التصريح عن المرادى

التعريف بالمؤلف: هو - عبد الله بن عبد الرحمن بن علي المعروف بالدنوشري نسبة إلى دنوشر (قرية قريبة من المحلة الكبرى).

ولد بالقاهرة وتلقى عن الشمس الرملى ومحمد العلقمى وابن قاسم العبادى وغيرهم، ثم ارتحل إلى بلاد الروم وأقام فيها مدة ثم عاد إلى القاهرة وانتفع الناس به فى الأزهر، وصنف كتباً فى النحو، وكان يقول النظم وأكثر شعره فى مسائل نحوية، توفى بالقاهرة سنة ١٠٢٥هـ.

الكتاب: حاشية على التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى، نسخة فى مجلد بقلم معناد سنة ١١٣٧هـ - بالورقتين الأخيرتين منها تقطيع وأكل أرضة فى ١٨٢ ورقة ومسطرتها ٢٣ سطراً ٢١ سم - مودع بمكتبة الأزهر قسم المخطوطات تحت رقم (٨٥١) ٦٠٥٨.

ما نقله عن المرادى:

نقل الشيخ عبد الله الدنوشري فى حاشيته على التصريح عن المرادى واعتمد عليه، وذلك فى أبواب متفرقة منها: الإشمام، المصدر، الحال، التعجب، النداء، فى موضعين -، ما لا ينصرف - فى موضعين -، النواصب -، فى موضعين -، الجوازم، الإمالة - وسأكتفى بذكر بعض المواضع على سبيل المثال:

١- الحال. نفى عامل الحال قال الدنوشري «قال المرادى: ذكر فى الكافية والتسهيل إذ قال قد يجر بياء رائدة إن نُفى عملها كقوله:

فما انبَعَثَتْ بِمِزْءٍ وُدٍ وَلَا وَكَلٍ

ونورع فى ذلك. وذكر فى باب حروف الجر من شرح التسهيل أن من الزائدة ربما دخلت على الحال ومثله قراءة من قرأ «ما كان يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءٍ» مبنياً للمفعول» اهـ. ص ٩٥.

٢- الحال. أيضاً. الجملة المصدرة بالمضارع المنفى لا تجرد من الواو ويلزمها

الضمير . قال المرادى: إن ورد بالواو قدر المبتدأ على الأصح كقراءة ابن ذكوان ﴿فاستقيما ولا تتبعان﴾ نص على ذلك فى التسهيل .

٣ - ما لا ينصرف الكلام فى المنصرف . قال المرادى:

وقال فى شرح الكافية: سعى منصرفا لانقياده إلى ما تصرفه من عدم تنوين إلى تنوين ومن وجه الإعراب إلى غيره . وقال بعضهم: مأخوذ من الصرف وهو الفضل؛ لأن له فضلا على غير المنصرف . ص ١٣٥ .

٤ - النواصب - حتى - قال:

وذكر المرادى أن الغالب فى حتى التى ينصب المضارع بعدها أن تكون بمعنى إلى .

الثامن: ما نقله الشيخ أحمد الفاكهى عن المرادى

التعريف بالمؤلف:

هو العلامة الشهاب أحمد بن الجمال عبد الله بن أحمد بن على الفاكهى، نقل الشيخ أحمد الفاكهى عن ابن أم قاسم واعتمد على رأيه واثقا منه فى:

أ - كتاب مجيب النداء إلى شرح قطر الندى .

الكتاب: هو كتاب مطبوع بمطبعة شركة دار الكتب العربية الكبرى - مودع بمكتبة الأزهر تحت رقم ١٥٩ .

أوله: بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين والمرسلين . . الحمد لله الرافع من انخفض لعززه وسلطانه المفيض على من نحاه وقصده سحائب عفوه وغفرانه، المغنى بوسع فضله من افتقر لجوده وإحسانه، الفاعل لما يشاء . . أما بعد فهذا شرح لطيف وضعته على المقدمة الموضوعية فى علم العربية المسماة بقطر الندى . . .

ما نقله فى هذا الشرح:

نقل الفاكهى عن المرادى فى شرحه هذا . . خمسة مواضع فى أبواب - تقسيم الفعل، الفاعل، النواصب، المبتدأ والخبر، كان وأخواتها -

وسأذكر أربعة مواضع على سبيل التمثيل .

١ - فى تقسيم الفعل - اختصاص الفعل الماضى بتاء التأنيث الساكنة، قال الفاكهى: «وإنما اختصت التاء الساكنة به للفرق بين تاء الأفعال وتاء الأسماء ولم يعكس لثلاثا يفضى إلى ثقل الفعل . والمراد بها الساكنة بالذات فلا يضر تحريكها لعارض كان يلاقيها ساكن فحيثئذ تكسر نحو «قالت امرأة العزيز» أو تضم نحو «وقالت اخرج عليهن» ولهذا قال المرادى: ولا اعتداد بحركة النقل ولا بحركة التقاء الساكنين لعروضهما. ص ٤٧ ج١ .

٢ - فى باب الفاعل - إذا كان الفعل نعم وبئس والفاعل بال الجنسية أو مضافا لما هى فيه . .

قال الفاكهى: «أو مضافا إلى مضاف لما هى فيه كنعم ابن أخت القوم وبئس ابن غلام الرجل، واشترط كون الظاهر بال أو مضافا لما هى فيه هو الغالب كما قال المرادى» ص ٥٢ ج١ .

٣ - فى المبتدأ والخبر - قل هو الله أحد - قال الفاكهى: «إلا فى نحو قل هو الله أحد، مما الجملة المخبر بها نفس المبتدأ فى المعنى أى فلا تحتاج إلى رابط اكتفاء بها عنه لأنها مفسرة للمبتدأ والمفسر عين المفسر . . .

قال المفسر تبعاً للمرادى: والتحقيق أن مثل هذا ليس من الإخبار بالجملة بل بالمفرد على إرادة اللفظ كما فى عكسه نحو: لاحول ولا قوة إلا بالله كتر من كنوز الجنة». ص ١٧٩ ج١ .

٤ - فى كان وأخواتها - مادام - عدم جواز تقديم خبر دام عليها مع ما قال الفاكهى «فإنه لا يجوز تقديمه عليها مع «ما» باتفاق لأن معمول صلة الحرف المصدرى لا يقدم عليه ولا على دام وحدها لعدم تصرفها، ولثلاثا يلزم الفصل بين الموصول الحرفى وصلته، وظاهر كلام الألفية كالشرح أن هذا مجمع عليه أيضاً قال المرادى: وفيه نظر؛ لأن المنع معلل بعلتين وكل منهما لا ينهض مانعا باتفاق . . .» ص ٧ ج ٢٢ .

ب - كتابه شرح على متممة الأجرومية المسمى «بالفواكه الجنية»

التعريف بالكتاب - هو مطبوع بمطبعة دار إحياء الكتب العربية، مصححا بمعرفة لجنة التصحيح بها في شهر ذى القعدة سنة ١٣٥١هـ.

أوله - أحمد الله على نعمه وأشكره على مزيد فضله وكرمه، وأصلى وأسلم على العرب عن فصيح كلمه نبيه محمد وآله وصحبه . . وبعد فهذا تعليق لطيف وضعته على المقدمة الموضوعه فى علم العربية تأليف سيدنا وصاحبنا العالم الورع الزاهد شمس الدين محمد ابن الشيخ محمد الرعيني الشهير بالخطاب المكي المالكي . .

قصدت فيه تقرير معانيها وتحرير مبانيها . . مودع بمكتبة الأزهر رقم ٢٠٦٠ - ٣٦٨٥ - ٢٨٨٣ .

ما نقله عن المرادى:

نقل الشيخ أحمد الفاكهي فى شرحه هذا عن المرادى المعروف بابن أم قاسم موضعين:

١ - فى باب الإعراب والبناء - قال صاحب متممة الأجرومية: «الإعراب تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليه لفظا أو تقديرا» .

قال الفاكهي: معلقا على قوله: «لفظا أو تقديرا»: « . . ثم الحد الذى ذكره ظاهر فى أن الإعراب معنوى . . وقيل: إنه لفظى واختاره ابن مالك ونسبه إلى المحققين، وعليه فيقال فى حده: الإعراب ما اختلف به آخر العرب، قال المرادى رحمه الله تعالى: وهو أقرب إلى الصواب لقول المحققين» ص ٧ .

٢ - فى باب الحال - مجيء الحال جامدا مؤولا بالمشتق .

قال صاحب متممة الأجرومية: «والغالب كونه مشتقا وقد يقع جامدا مؤولا بمشتق نحو . . ادخلوا رجلا رجلا أى مترتين . . قال الفاكهي معلقا على «ادخلو رجلا رجلا» ورجلين رجلين . . والمختار كما قال المرادى: أن الجزء الثانى وما قبله منصوبان بالعامل؛ لأن مجموعهما هو الحال، فإن الحال مستفادة منهما. ا هـ ص ٦٧ .

التاسع: ما نقله الشيخ يس بن زين الدين عن المرادى

التعريف بالمؤلف:

هو العلامة الشيخ يس بن زين الدين العليمى الحمصى، ولد بحمص وارتحل مع أبيه إلى مصر، فتلقى عن الشهاب الغنيمى والدنوشرى وغيرهما، ثم برع فى علوم متنوعة وآلف فيها، ومن مصنفاته النحوية حاشية (قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام) وحاشية (مجيب النداء إلى شرح قطر الندى وبل الصدى) للفاكهى، وحاشية (التصريح) للشيخ خالد الأزهرى.

توفى بالقاهرة سنة ١٠٦١هـ.

ما نقله الشيخ يس:

نقل الشيخ يس عن المرادى المعروف بابن أم قاسم معتنيا برأيه ومعتدا به، فنقل فى:

أ- حاشيته على شرح التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى.

التعريف بالكتاب - أوله - الحمد لله الذى شرف من نحاه ونصب نفسه لعبادته ورفع من خفض وهدهاه إلى طاعته.. وبعد. فيقول.. هذه حواش رمقت نحوها عيون الطالبين، ونهجت بتمنيها كلمة كاملة المحصلين، غزيرة الفوائد عزيزة الفرائد كثيرة العوائد..

مودع بمكتبة الأزهر فرع معهد أسيوط رقم ٣٢٠.

ما نقله فى هذه الحاشية:

نقل الشيخ يس فى هذه الحاشية عن المرادى فى شرح التسهيل وغيره - فى أبواب متعددة هى - الكلام، العلم، الموصول، نائب الفاعل، الاشتغال، الحال، الإضافة، النعت - فى ثلاثة مواضع -، العطف - فى موضعين -، التوكيد - فى موضعين، البدل - فى أربعة مواضع، النداء فى موضعين، نون التوكيد فى موضعين. مالا ينصرف فى أربعة مواضع، إعراب الفعل فى أربعة مواضع، الحكاية، التصغير، الإمالة، فى ثلاثة مواضع، الإبدال. فى ثلاثة مواضع، الإدغام.

وسأقتصر على ذكر بعض المواضع على سبيل التمثيل .

١ - فى باب الاشتغال . فى تساوى الرفع والنصب - إذا وقع الاسم بعد عاطف غير مفصول بإما مسبوق بفعل إذا بنى الفعل السابق على اسم بأن أخير بالفعل عن اسم غير ما التعجبية .

قال يس معلقا على قوله إذا بنى الفعل . . . إلخ: «قال المرادى: وحكم شبه الفعل إذا وقع خبرا فى هذه المسألة حكم الفعل نحو: هذا ضارب عبدالله وعمرو يكرمه» جـ ١ ص ٣٠٣ .

٢ - فى الحال - تعريفه - وصف فضلة منتصب .

قال يس معلقا على «منتصب» قال: «قال المرادى: ذكر فى التسهيل والكافية أن الحال قد تجر بياء رائدة إن نفى عاملها ومثله فى شرح التسهيل بقراءة «ما كان ينبغى لنا أن نُتخذَ من دونك من أولياء» مبنيا للمفعول . جـ ١ ص ٣٣٦ .

وفى موضع آخر قال يس معلقا على خالد الأزهرى: «وموضع الحال تجيء جملة بثلاثة شروط . أحدها كونها خبرا» قال: « . . وفى شرح التسهيل للمرادى أن الخبرية تتناول الشرطية وأنه يجوز وقوعها حالا» . جـ ١ ص ٣٨٩ .

٣ - فى باب النعت - فى شرح قول الناظم:

وَنَعَمَتُوا بِجُمْلَةٍ مُنْكَرًا فَأَعْطَيْتُ مَا أُعْطِيَتْهُ خَيْرًا

حيث اشترطوا فى الجملة أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف إما ملفوظ به أو مقدر . قال يس معلقا على قوله: أو مقدر: «قال الدنوشرى: قال المرادى: ليس حذف العائد من النعتية كحذفه من الخبرية فى القلة والكثرة، بل ذكره فى التسهيل أن الحذف من الخبرية قليل ومن الصفة كثير ومن الصلة أكثر» جـ ٢ ص ١١٢ .

٤ - فى عطف النسق - فبعد أن ذكر أم المتصلة وهى المسبوقة إما بهمزة

التسوية وهى الداخلة على جملة فى محل المصدر وتكون هى والجملة المعطوفة عليها فعليتين . . أو اسميتين .



قال يس معلقا على هذا: «قال المرادى: وقد عادلت بين مفرد وجملة كقوله: سواء عليك النصر أم بت ليلة». ج ٢ ص ١٤٢.

٥ - فى باب البدل - بدل الاشتمال

قال يس: «قال الدنوشرى: قال المرادى: لا بد فى بدل الاشتمال من مراعاة أمرين: أحدهما إمكان فهم معناه عند الحذف، ومن ثم جعل نحو «أعجبنى زيد أخوه» بدل إضراب لا بدل اشتمال، إذ لا يصح الاستغناء عنه بالأول، والآخر حسن الكلام على تقدير حذفه ومن ثم امتنع نحو «أسرجت زيدا فرسه»، لأنه وإن فهم معناه فى الحذف فلا يستعمل مثله ولا يحسن فلو ورد مثل هذا الكلام لكان بدل غلط» ج ٢ ص ١٥٧.

٦ - فى باب نونى التوكيد - فى فصل تنفرد النون الخفيفة بأربعة أحكام، فى قراءة ابن ذكوان «ولا تبعان» بتخفيف النون. قال الأزهرى: (مكسورة - أى النون - على كون الواو للعطف ولا للنهى، قال الشارح: ويجوز أن تكون الواو للحال ولا للنفى والنون علامة الرفع، قال يس معقبا على قوله قال الشارح... إلخ: «قال المرادى: فإن وردت بالواو قدر المبتدأ على الأصح كقراءة ابن ذكوان «ولا تبعان» نص على ذلك فى التسهيل» ٢٠٧/٢.

٧ - فى باب الإبدال. فصل فى إبدال الألف من أختيها الواو والياء - الشرط التاسع - فى معنى قول الناظم.

وإن لحرفين ذا الاعلال أستحقّ صحح أول وعكس قد يحقّ

فالعكس هو إلال الأولى وتصحيح الثانية مثل آية فى أسهل الأقوال. قال يس معلقا (قال المرادى ومثل آية غاية وأصلها غيبة فأعلت الياء الأولى وصححت الثانية. وثاية - وهى حجارة صغار يضعها الراعى عند متاعه يثوى عندها -، وطاية - وهى السطح والدكان أيضا -، والآية هى الطائفة المخصوصة من القرآن...». ج ٢ ص ٣٨٨.

٨ - فى باب الإدغام - «هلم» عند قول الأزهرى: «وإذا اتصل بالمدغم - هاء غائب نحو هلمه لم يضم بل يفتح...».

قال يس: «... قال المرادى: وإذا اتصل به نون الإناث فالقياس هلمن...»
قال المرادى: الخامس، التزم المدغمون فتح المدغم فيه قبل هاء غائبة نحو
ردها ولم يردها والتزموا ضمه قبل هاء غائب نحو لم يرده قالوا: «لأن الهاء خفيفة
فلم يعتدوا بوجودها فكان الدال قد ولى الألف والواو نحو ردا وردوا» ١ هـ جـ ٢
ص ٤٠٢.

ب - حاشيته على شرح أحمد بن الجمال الفاكهي المسمى بمجيب النداء على
المقدمة المسماة بقطر الندى وبل الصدى. لابن هشام -

تم طبعه في أواخر شهر شوال سنة ١٣٣٤ هـ بمطبعة دار الكتاب العربية
الكبرى.

الكتاب - أوله . الحمد لله الذي لا يخيب من نجاه، الفاعل لما يشاء فلا راد
لمفعول قضاء، والصلاة والسلام على من رفعه الله على الأفاضل ونصبه علما
لتمييز الحق من الباطل سيدنا محمد... مودع بمكتبة الأزهر رقم ١١٨١ - ١١٨٤ .

ما نقله في هذه الحاشية:

نقل الشيخ يس في حاشيته هذه عن المرادى في شرحه للتسهيل وغيره في
مواضع كثيرة. وهي:

المعرب والمبني - في موضعين -، جمع المذكر السالم، النواصب - في
موضعين -، الموصول، مواضع كسر إن، المفعول له، الاشتغال، حروف الجر،
الصفة المشبهة، اسم التفضيل، النعت، التوكيد - في موضعين -، عطف البيان،
عطف النسق، البدل والمنادى - في موضعين -، تابع المنادى، الترخيم، موانع
الصرف، الوقف في موضعين -.

وسأقتصر على ذكر بعض المواضع على سبيل المثال

١ - في جمع المذكر السالم. قال الفاكهي: «ويشترط فيه ما اشترط في المثني
وزيادة على ذلك أن يكون مفردة علما لمذكر خال من تاء التأنيث المغايرة لئلا عدة
وثبة علمين أو صفة مذكر عاقل خالية من تاء التأنيث قابلة لها، علق الشيخ يس
على قوله: «قابلة لها» بقوله: «... قال المرادى: إذ لا يقصد به معنى التأنيث

ولا بد أن يكون قبول التاء مطردا احترازا من نحو مسكين فإنهم قالوا مسكينة على غير قياس فلا يقال مسكينون بقياس» ص ٨٤.

٢ - فى النواصب - لام الجحود - من شروطها أن يتقدمها نفي بما أو لم فقط قال يس: «وأما إن فيها خلاف قوى» واستدل المرادى على وقوع لام الجحود بعد المنفى بها قراءات غير الكسائى «وإن كان مكروهم لتزول منه الجبال» .

- والفعل الواقع بعد لام الجحود، قال الفاكهى: «... وذهب البصرى إلى أن خبر كان محذوف وإن هذه اللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف وأن الفعل ليس بخبر بل المصدر المنسبك...» قال يس معلقا: على أن هذه اللام متعلقة. إلخ.

قال المرادى: قولهم إنها متعلقة بالخبر يقتضى أنها ليست بزائدة وتقديرهم مزيدا يقتضى أنها زائدة مقوية للعامل. اهـ. ص ١١٨.

٣ - المنادى - فى إلحاق الألف أو الياء فى يا أبت ويا أمت - أى يا أبتا ويا أمتى - قال الفاكهى: «وإلحاق الألف أو الياء للأولين قبيح» لما فيه من الجمع بين العوض والمعوض عنه أو بدله وسبيل ذلك الشعر».

قال يس: «... وفى المرادى: وأجاز كثير من الكوفيين الجمع بينهما فى الكلام، ونظيره قراءة أبى جعفر «يا حسرتاتى» فجمع بين العوض والمعوض» ص ٧٧.

٤ - فى المفعول له - قال يس: «قال المرادى: فى شرح التسهيل يجوز فى كى إذا كانت ناصبة بنفسها أن تقع مفعولا له لأنها إذ ذاك ينسبك منها مصدر فتكون مثل أن وإن» ص ٩٠.

٥ - فى حروف الجر - مذ منذ - قال الفاكهى «قال فى الجامع: ولك رفع تاليهما خيرا عنهما» قال يس: «... قال المرادى لا تكون مذ ومنذ عند الأخفض إلا مبتدئين فهو مناقض لعزوه له ظرفيتهما إذا وليها اسم مفرد» ص ١٣٠.

٦ - فى الصفة المشبهة - فى أن الصفة المشبهة تكون غير مجارية له نحو «ظاهر وضامر» قال يس: «... قال المرادى: ولقائل أن يقول: إن ضامرا أو منطلقا ومنبسطا ونحوها مما يجرى على المضارع أسماء فاعلين قصد بها الثبوت فعوملت معاملة الصفة المشبهة وليست بصفة مشبهة» اهـ ص ١٥٠ ج ٢.

٧- فى النعت . قال الفاكهى : «ويجب فى النعت أن يكون مساويا لمتبوعه فى التعريف أو دونه . . .» قال يس : « . . قال المرادى : وقيل : سبب ذلك أن الاختصار يؤثر أى : على التطويل ، فوجب لذلك أن يبدأ بالأخص ليقع الاكتفاء به فإن عرض اشتراك لم يوجد ما يرفعه إلا المساوى» ا هـ ص ١٦٢ .

٨- فى التوكيد - كل - قال يس : « . . قال المرادى فى الكلام على التأكيد بكل فتقول جاء الجيش كله والقبيلة والزيدون كلهم والرجال كلهم أو كلها أو كله على قياس هو أحسن الفتيان وأجمله وهو ضعيف ، وجاءت الهنديات كلهن أو كلها ، وحكى الخليل كلهن عن بعض العرب» ا هـ ص ١٦٨ .

٩- فى البدل - بدل الاشتمال - قال الفاكهى : «ونحو قتل أصحاب الأخدود، النار أى فيه . . .» .

قال يس : « . . وقال ابن هشام : الأولى أن يكون على حذف مضاف أى : أخذود النار ، وقال ابن خروف : هو بدل إضراب ، قاله المرادى» ص ١٨٨ .

١٠- فى الوقف - الوقف على قاض - قال الفاكهى : «مما هو منقوص منون غير محذوف العين» .

علق الشيخ يس على قوله : «غير محذوف العين» بقوله : « . . قال المرادى : فإن قلت هذا لازم فى حالة الوصل أيضا قلت : لا يمكن إثباتها وصلا لما يلزم من الجمع بين ساكنين بخلاف الوقف مع أن فى بقاء التنوين جبرا للكلمة» .

- والمعرف منه بالإضافة ، قال الفاكهى : «وأما المعرف منه بالإضافة نحو قاضى المحكمة فكلامهم قد يشعر بأن الحذف أرجح من الإثبات» علق الشيخ يس على «فكلامهم إلخ» قال : « . . قال المرادى : وبنوا على ذلك فرعا ، وهو أن ما سقط نونه للإضافة إذا وقفت عليه ردت نونه نحو «هؤلاء قاضو زيد» فإذا وقفت قلت : قاضون ؛ لزوال حذفها ، فأما وقف الفراء على قوله تعالى : «غير محلى الصيد» بحذف النون فاتباع للرسم قلت : وفى هذا نظر» ا هـ . ص ٢٠٤ .

العاشر: ما نقله السندويى فى شرحه للألفية عن المرادى

التعريف بالمؤلف:

هو - الشيخ أحمد بن على المعروف بالسندويى الشافعى من علماء القرن الحادى عشر الهجرى.

الكتاب:

(المنح الوفية بشرح الخلاصة الألفية لابن مالك) - نسخة فى مجلد بقلم معتاد بهامشها حواش وبها خروم وترميم فى ٢١٩ ورقة ومسطرتها ٢٣ سطرا - ٢٢سم.

مودع بمكتبة الأزهر قسم المخطوطات تحت رقم (٨٣٧) ٦٠٤٣ .

أوله: الحمد لله الذى رفع السموات بقدرته... فرغ من تأليفه سنة ١٠٦٠هـ.

ما نقله عن المرادى:

نقل الشيخ السندويى فى شرحه للألفية عن المرادى فى مواضع متعددة تنحصر فى أبواب: الكلام وما يتألف منه، الضمير، اسم الموصول، المعرف بأداة التعريف، المبتدأ والخبر فى موضعين -، ظن وأخواتها، تعدى الفعل ولزومه، التنازع فى العمل، عطف النسق، الحال - فى موضعين -، النداء، جمع التكسير، النسب - فى موضعين -، الإمالة، الإدغام.

وسأقتصر على ذكر بعض المواضع على سبيل المثال:

١ - المبتدأ والخبر - بعد قول الناظم:

وإن تكن إياه معنى اكتفى بها: كُنْطَقِي اللهُ حَسْبِي وَكَفَى

الكلام فى الإخبار بالجملة - فنطق مصدر بمعنى منطوق مبتدأ. وجملة «الله حسبى» مبتدأ وخبر ولم يحتاج إلى رابط، لأن الجملة عين المبتدأ.

قال المرادى: والذى يظهر - والله أعلم - فى هذا ونحوه أنه ليس من الإخبار بالجملة وإنما هو من الإخبار بمفرد؛ لأن الجملة فى نحو ذلك. وإنما قصد لفظها كما قصد حين أخبر عنها فى نحو «لا إله إلا الله كثر من كنوز الجنة» فليتأمل.

اهـ.

٢ - الخبر - أيضا - بعد قول الناظم:

كذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبْرًا أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرًا

قال السندوي تعليقاً على قول المصنف: «قال المرادى: وتسامح المصنف في جعله محصوراً وإنما هو محصور فيه» أ هـ.

٣ - ظن وأخواتها: بعد قول الناظم:

.....
والتَّزِمُ التَّعْلِيْقَ قَبْلَ نَفْيِ مَا

قال السندوي في تنبيه: وذهب بعضهم إلى أن التعليق لا يختص بأفعال القلوب. وصرح به المرادى في الشرح نحو: عرف، ونظر، وتفكر، وسأل، وأبصر، وما بمعناها.

وعليه ظاهر قوله تعالى: ﴿فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا﴾ [الكهف: ١٩].

٤ - الحال - بعد قول الناظم:

وَجُمْلَةُ الْحَالِ سِوَى مَا قُدِّمًا بَوَاوٍ أَوْ بِمُضْمَرٍ أَوْ بِهِمَا

قال السندوي: إذا انفردت الواو لزمتهما قد.. وإن انفرد الضمير أو اجتمعا جاز إثبات قد وحذفها. وذهب الفراء وأبو علي والمبرد إلى اشتراط قد مع الماضي ظاهرة أو مقدره.. واختار المرادى أنه لا يحتاج إلى تقدير قد لكثرة ما ورد بدونها.

٥ - النسب - بعد قول الناظم:

وَأَوَّلِ ذَا الْقَلْبِ انْفِتَاحًا. وَفَعِلٌ وَعَيْنُهُمَا انْفِتَحَ وَفَعِلٌ

قال السندوي نقلاً عن المرادى: «قال المرادى: وفهم من اقتصراره على الثلاثي أن ما زاد عليه مما قبل آخره كسرة لا يغير. ويندرج في ذلك ما كان على خمسة أحرف نحو جَحْمَرِش (للعجوز الكبيرة والمرأة السمجة) فتقول فيه جحمرشى. وما كان على أربع متحركات نحو جنذل. وما كان على أربعة أحرف وثانيه ساكن نحو تغلب. فالأولان لا يغيران وكذا الثالث في العرف وقيل: يفتح... إلخ



٦ - الإمامة - بعد قول الناظم:

وكف مُسْتَعْلٍ وِرَا يَنْكَفُ بِكَسْرِ رَا كِفَارِمًا لَا أَجْفُو

قال السندوي في تنبيهه بعده «قال المرادى حروف التهجي التي في أوائل السور إن كان في آخرها ألف فمنهم من يفتح ومنهم من يميل، وإن كان في وسطها ألف نحو كاف وصاد فلا خلاف في الفتح.. وقد أمالوا لكثرة الاستعمال الحجاج علما في الرفع والنصب والعجاج كذلك» اهـ.

الحادى عشر: ما نقله الشيخ أحمد الملوى عن المرادى

التعريف بالمؤلف:

الإمام المتقن العلامة المعمر من الوقت أحمد بن عبدالفتاح بن يوسف بن عمر المجيرى الملوى الشافعى الزهرى، ولد فى فجر يوم الخميس ثانى شهر رمضان سنة ١٠٨٨ هـ ثمان وثمانين وألف، وأمه آمنة بنت عامر بن حسن بن سيف الدين المغراوى، اعتنى من صغره بالعلوم عناية كبيرة.. فمن شيوخه أحمد بن الفقيه والشيخ منصور التنوفى، والشيخ عبد الرؤوف البشيشى وغيرهم، ورحل إلى الحرمين سنة ١١٢٢ هـ اثنتين وعشرين ومائة وألف.. وعاد إلى مصر وهو إمام وقته.. وله مؤلفات منها: شرح الأجرومية.. وتوفى فى منتصف شهر ربيع الأول سنة ١١٨١ هـ إحدى وثمانين ومائة وألف. تاريخ الجبرتنى ج ١ ص ٢٨٨.

الكتاب:

هو كتاب مطبوع، طبع بالمطبعة العامرة البهية - مودع بمكتبة الأزهر فرع معهد أسيوط تحت رقم ١٣.

حاشية على شرح الشيخ المكودى للألفية، فالشيخ الملوى فرغ نفسه فى مزيد التأمل فيه وكثرة الإكباب على هذا الشرح فأتى بحاشية تحتوى على تدقيقات وتحقيقات وأبحاث رائعة. وأوله: بسم الله الرحمن الرحيم. حمدًا لمن وفقنا إلى الإعراب عما خفى من المضمرات، وعلمنا لسانا عربياً غير ذى عوج.. والصلاة والسلام على سيدنا محمد الرافع منار الدين... الخ.

ما نقله الشيخ الملوى:

نقل الشيخ أحمد الملوى فى حاشيته على شرح الألفية للمكودى - عن المرادى - مواضع هى: التوكيد، كيفية تثنية المقصور والمدود وجمعهما تصحيحًا، جمع التكسير - فى موضعين: الوقف، الإبدال، الإدغام - وإليك ذكر هذه المواضع مفصلة:

١ - التوكيد - بعد قول الناظم:

وَكُلًّا أَذْكَرُ فِي الشَّمُولِ وَكِلَا كِلْنَا جَمِيعًا بِالضَّمِيرِ مُوصَلًا

قال المكودى فى «كل»: «ولا يؤكد بها إلا ذو أجزاء» قال الملوى: «... قال المرادى: ذو أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه، وزاد المرادى غير مثنى» ص ١١٧.

٢ - تثنية المقصور والمدود وجمعهما تصحيحًا. فى قول الناظم:

كَذَا الَّذِي أَصْلُهُ نَحْوُ الْفَتَى وَالْجَامِدُ الَّذِي أَمِيلَ كَمَتَى

قوله «الجامد» قال المرادى: «الجامد هنا ما لم يعرف له اشتقاق»، «جعل المكودى ألف «متى ولدى وعلى» مجهولة الأصل، وليس كذلك بل الألف فى الثلاثة أصلية لم تقلب عن شىء والمجهولة الأصل هى نحو الددا» اهـ، لكن قال المرادى: «عبر بعضهم عن الأصلية بالمجهولة» اهـ. والمراد بالألف الأصلية هى كل ألف فى حرف أو شبهه ومجهولة الأصل نحو الددا وهو اللهو فإن ألفه لا يدرى هل هى عن واو أو ياء؟، لأن الألف فى الثلاثى المعرب لا تكون إلا منقلبة عن أحدهما» اهـ. من المرادى، ص ١٦٢.

٣ - جمع التكسير - فى قول الناظم:

فِي اسْمٍ مَذْكَرٍ رَبَاعِيٍّ بَمَدٍ ثَالِثٍ أَفْعَلَةٌ عَنْهُمْ أَطْرَدُ
وَالزَّمَةُ فِي فَعَالٍ أَوْ فِعَالٍ مُصَاحِبِي تَضْعِيفٍ أَوْ إِغْلَالٍ

قوله: «والزمة» قال الملوى: «... قال ابن غازى عن المرادى: أشار إلى أن هذا اللزوم فى غير شذوذ بقوله فيما يأتى فى فعل بضميتين - ما لم يضاعف فى الأعم ذو الألف، لكن لم ينبه هناك إلا على المضاعف فخرج سماء بمعنى المطر». ص ١٦٥.

٤ - الوقف - بعد قول الناظم:

وما فى الاستفهام إن جرّت حذف ألفها وأولها لها إن تقف

قال المكودى: «يعنى أن ما الاستفهامية إذا جرّت حذف ألفها» قال الملوى معقبا على قوله: «حذف ألفها»: «قال المرادى: وسبب حذف الألف إرادة التفرقة بينها وبين الموصولة والشرطية وكانت أولى بالحذف لاستقلالها بخلاف الشرطية، فإنها متعلقة بما بعدها وبخلاف الموصولة فإنها مع الصلة اسم واحد» اهـ منه بلفظه ص ١١٨٣ .

٥ - الإبدال - بعد قول الناظم:

وعين ما آخره زيداً ما يخص الاسم واجب أن يسلماً

مثل حيدى .. قال الملوى: «.. قال المرادى: حيدى: اسم ماء» ص ١٩٩ .

٦ - الإدغام - فى الموضع السابع من المواضع التى لا يجوز فيها الإدغام قال المكودى: «السابع ما كان فيه ثانى المثليين رائدا للإلحاق نحو هلل إذا أكثر من قول لا إله إلا الله» .

قال الملوى: «المزيد للإلحاق هو الياء من هلل لا أحد لاميّه كذا عند المرادى . والمصنف فى شرح الكافية وغيره، فانظره مع ما هنا فصوابه؛ لأنه زيد فيه الياء للإلحاق كما عند المرادى» ص ٢٢٠٤ .

الثانى عشر - ما نقله الشيخ محمد بن عبادة عن المرادى

التعريف بالمؤلف:

هو الشيخ محمد بن عبادة بن برى العدوى ينتهى نسبه إلى على أبى صالح المدفون بالعلوة فى بنى عدى . قدم إلى مصر سنة ١١٦٤هـ أربع وستين ومائة وألف، وجاور بالأزهر .. ثم حضر على شيوخ الوقت ولازم دروس علماء العصر . وصار له باع طويل وذهن وقاد وقلم سيال وفصاحة فى اللسان، ومن تأليفه حاشيته على شذور الذهب لابن هشام متداولة بأيدى الطلبة نافعة وغيرها . . توفى فى أواخر شهر جمادى الآخرة سنة ١١٩٣ ثلاث وتسعين ومائة وألف، بعد أن تعلل بعلّة الاستسقاء سنين .

الكتاب:

هو كتاب مطبوع، طبع بمطبعة دار إحياء الكتب العربية، حاشية على الشذور لابن هشام الأنصاري، أوله: الحمد لله الذي رفع مقام المتواضعين ونصب رايات التمييز لأصحاب اليقين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد العرب عن أحوال الدين. أما بعد فيقول.. قد من الله تعالى على بتلقى هذا الكتاب الذي هو الشذور على... الشيخ أحمد الدردير.. مودع بمكتبة الأزهر رقم ١١٨٦ - ١١٩٤ - ١١٨٥ - ١٥٤١.

ما نقله عن المرادى:

نقل الشيخ عبادة في حاشيته هذه - عن المرادى المعروف بابن أم قاسم - مواضع تنحصر في أبواب العرب، اسم الإشارة، اسم الموصول، المفعول فيه، التنارع - في خمسة مواضع - الاستثناء - ظن وأخواتها - موانع الصرف.

وسأقتصر على ذكر الجزء الأكبر من هذه المواضع على سبيل المثال:

١ - باب الإعراب - قال ابن هشام: «وأقول: أنواع الإعراب أربعة: رفع ونصب وجر وجزم، وعن بعضهم أن الجزم ليس بإعراب وليس بشيء» قال عبادة معلقاً على «أن الجزم إلخ»: «نقل المرادى عن المازنى أن الجزم ليس بإعراب» .٥٦/١

٢ - اسم الإشارة - قال عبادة: «تنبيه» إذ ذاك ليس من الإضافة إلى مفرد بل إلى جملة اسمية والتقدير إذ ذاك كذلك. نبه على ذلك المرادى، ١٣٣/١.

٣ - اسم موصول - الأولى - قال عبادة: «وقال بعضهم انظر هل الأولى مشتركة بين الإشارة والموصول فتعمل تارة اسم إشارة وتارة موصولاً، أو أن هذا غير ذاك، وقال المرادى في شرح التسهيل: فرق بينهما وذلك أن أولى الإشارةية لا يجوز دخول أل عليها والموصولة يجوز دخولها عليها، والإشارية تكتب بعد همزتها واوا بخلاف الموصولة» ١٥٣/١.

٤ - المفعول فيه - مثل قوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾



[الأنعام: ١٢٤] قال عبادة: «وفى جعل حيث مفعولا نظرا؛ لأن هذا ضرب من التصرف، قال المرادى: لم يجرى حيث فاعلا ولا مفعولا ولا مبتدأ» ١٤٤/٢.

٥ - التنازع - قال عبادة: «وفى النهاية لابن الخباز: لا يقع التنازع فى المفعول له ولا الحال ولا التمييز ويجوز فى المفعول معه، تقول: قمت وسرت وريدا، إن أعملت الثانى يشترط فى المفعول ألا يقع بعد إلا على الصحيح، فلا تنازع فى قوله:

ما صاب قلبى وأضناه وقيمهُ إلا كواعب من ذهل بن شيبانا

والمانع من كونه من التنازع أنه لو كان منه لزم إخلاء الفعل الملقى من الإيجاب، ولزم فى نحو ما قام وقعد إلا أنا. إعادة ضمير غائب على حاضر. قال المرادى: حملة فى التسهيل على الحذف على تأويل ما قام أحد وقعد إلا أنا فحذف أحد لفظاً واكتفى بقصده ودلالة المعنى والاستثناء عليه» ١٧١/٢

٦ - موانع الصرف - الوصفية وزيادة الألف والنون - قال ابن هشام «ويشترط لتأثير الصفة أمران الثانى عدم قبولها التاء، ولهذا انصرف نحو ندمان وأرمل لقولهم ندمانة وأرملة» قال عبادة معلقا على ندمانة وأرملة «... وقد جمع ابن مالك ما جاء على وزن فععلان ومؤنثه فعلانة فى قوله من بحر الهزج «أجز فعلى لفعلانا... إلخ. وزاد المرادى لفظين:

وزد فيهن خمصانا على لغة وأليانا» ٢٠٢/٢.

الثالث عشر: ما نقله الشيخ أحمد السجاعى عن المرادى

نقل الشيخ السجاعى عن المرادى فى:

الأول: حاشيته على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. المسماة «فتح الجليل».

الثانى: حاشيته على شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام.

التعريف بالمؤلف:

هو الشيخ أحمد بن أحمد بن محمد السجاعى. ولد بالقاهرة ووالده من

السجاعية قرية قرب المحلة ثم قدم الأزهر وأقام فى القاهرة. ونشأ الشيخ أحمد تحت رعاية والده وإشرافه فتمهر ودرس وأفتى وألف.. توفى رحمة الله عليه سنة ١١٩٧ بعد سبع من وفاة والده سميته أحمد السجاعي كما هو مكتوب على قبرهما الكائن بالقرافة الكبرى عن شمال مقام الأستاذ الحفنى عمت بركاتهم.

الحاشية الأولى: أولها: الحمد لله الذى رفع قدر من انخفض لربوبيته. وأعز شأن من انتصب لنصر دينه وأقام حجته، والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد ذى الجاه الرفيع.. وهى كتاب مطبوع بالمطبعة العامرة البهية فى آخر شهر ربيع الآخر سنة ١٣٠٧هـ مودع بمكتبة الأزهر رقم ٢٤٤ - ٢٤٧ - ٣٣٩٠.

ما نقله عن المرادى:

نقل الشيخ السجاعي عن المرادى فى هذه الحاشية معتدا برأيه معتمدا عليه، فى أبواب الكلام - فى موضعين، والمعرب والمبنى - فى ثلاثة مواضع، وأفعال المقاربة، وإن وأخواتها، والفاعل، ونائب الفاعل، والاشتغال، والمفعول معه، والإضافة - فى موضعين -، وأفعال التفضيل، والنداء، وما لا ينصرف، وإعراب الفعل، وجمع التكسير - فى موضعين -

وسأكتفى بذكر بعض المواضع على سبيل المثال:

١ - فى المعرب والمبنى - بعد قول الناظم:

كذا أولات، والذى اسما قد جعل كأذرعَات - فيه ذا أيضا قبل

«الذى اسما قد جعل» ما سمي به من هذا الجمع والملحق به نحو أذرعَات ينصب بالكسرة كما كان قبل التسمية به، ولا يحذف منه التنوين. قال السجاعي معلقا على «ولا يحذف منه التنوين» قال المرادى: وإنما نون على اللغة المشهورة مع أن حقه منع الصرف للتأنيث والعلمية لأن تنوينه ليس للصرف بل للمقابلة. ص ٢٧.

(٢) فى باب ظن وأخواتها - بعد قول الناظم:

ظَنَّ حَسِبْتُ وَزَعَمْتُ مَعَ عَدَّ . حَجًّا دَرَى وَجَعَلَ اللَّذَّ كَاعْتَقَدَ .

قال السجاعي معلقا على «حجا»: «بمعنى ظن لا بمعنى غلب فى المحاجة أو
قعد أورد أو قام أو بخل. قال المرادى: أو ساق أوكتم». ص ١١٠٦.

٣- فى باب المفعول معه - بعد قول الناظم:

وَالْعَطْفُ إِنْ يُمَكِّنُ بِلَا ضَعْفٍ أَحَقُّ وَالنَّصَبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقِ
وَالنَّصَبُ إِنْ لَمْ يَجْزِ الْعَطْفُ يُجِبُّ أَوْ اعْتَقِدَ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِيبُ

قال السجاعي معلقا على قول: «أو اعتقد»: ذكر المرادى: «فيه احتمالان
أحدهما أن يكون تخييرا فيما امتنع عطفه بين نصبه على المعية وبين إضمار عامل
حيث يصح إضماره وثانيهما. أن يكون تنويعا فى ذلك». ص ١٤٣.

٤- فى باب الإضافة، بعد قول الناظم:

وَأَلْزَمُوا إِضْأَفَةً إِلَى الْجُمْلِ حَيْثُ وَإِنْ وَإِذْ يُنَوَّنُ يُحْتَمَلُ

قال السجاعي فى تنبيه بعد هذا «وقولهم إذ ذاك ليس من الإضافة إلى مفرد
بل إلى جملة اسمية التقدير: إذ ذاك كذلك تبع عليه المرادى» أ هـ ١٧٣.

٥- فى باب النداء، بعد قول الناظم:

وَالْأَكْثَرُ اللَّهُمَّ بِالتَّعْوِضِ وَشَدَّ يَا اللَّهُمَّ فِى قَرِيبِ

قال السجاعي بعد هذا البيت: «تتمة» نقل المرادى فى استعمال اللهم ثلاثة
أحوال: أحدها. أن يراد النداء المحض نحو اللهم أثبنا - الثانى. أن يذكره المجيب
تمكينا للجواب فى نفس السامع يقول لك القائل: أريد قام؟ فتقول أنت: اللهم
نعم أو اللهم لا.

الثالث. أن تستعمل دليلا على الندرة وقلة وقوع المذكور نحو «أنا لا أرورك
اللهم إذا لم تدعنى» ألا ترى أن وقوع الزيادة مقروننا بعدم الدعاء قليل». أ هـ
٢٩٩.

٦- فيما لا يتصرف، بعد قول الناظم:

وَوَصَفَ أَصْلِيَّ وَوَزَنُ أَفْعَلًا مَمْنُوعَ تَأْنِيثِ بِنَا: كَأَشْهَلَا

علق السجاعي على قوله: «ممنوع»: «... واعلم أنه قد دخل في كلام الناظم مالا مؤنث له كأكمر... وخرج عنه ما مؤنثه بالتاء فإنه منصرف نحو أرمل بمعنى فقير فإن مؤنثه أرملة.

قال المرادى: وأما قولهم عام أرمل فغير مصروف لأن يعقوب حكى فيه سنة رملاء» ص ٢٤٩.

٧- في جمع التكسير، بعد قول الناظم:

وِبِفَعَالٍ وَشِبْهِهِ أَنْطِقًا فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ ارْتَقَى

قال السجاعي معلقا على الشبه: «قال المرادى: والمراد بشبهه ما يماثله في العدد والهيئة وإن خالفه في الوزن نحو مفاعل وفعال» ص ٢٩٧.
الحاشية الثانية.

أولها. بسم الله الرحمن الرحيم. حمدا لمن رفع في الدارين قدر أحبابه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي خفض الكفر مع أصحابه وعلى آله وأصحابه وجنده وسائر أحزابه أجمعين... وهي كتاب مطبوع - مودع بمكتبة الأزهر رقم ٨٦٩ - ٩٥٤ - ١٢٢٠ - ١٤٤٦.

ما نقله عن المرادى:

نقل الشيخ السجاعي في حاشيته على القطر عن المرادى في ثلاثة مواضع:

١ - في المعرب والمبني - بعد أن قسم ابن هشام المبني إلى أربعة أقسام... ثم قسم المبني على الكسر إلى قسمين؛ قسم متفق عليه وهو هؤلاء... وقسم مختلف فيه وهو حذام وقطام ونحوهما من الأعلام المؤنثة الآتية على وزن فعال وأمس إذا أردت به اليوم الذي قبل يومك.

قال السجاعي معلقا على قوله: «من الأعلام المؤنثة»: «وفي سبب بناء ما ذكر أقوال. أحدها. شبهه بنزال وزنا وتصريفا وعدلا وتأنيثا، والثاني تضمنه معنى هاء التأنيث، والثالث. توالى العلل وليس بعد منع الصرف إلا البناء.

والأول. هو المشهور ذكره المرادى، ووجه علمية نزال المؤنث أنه علم على صيغة إنزال، ص ١٣.

٢ - فى اسم الموصول - قال ابن هشام: يعدد الأسماء الموصولة وأل فى وصف تصريح لغير تفضيل المضارب والمضروب.. قال السجاعى معلقا على قوله «وأل فى وصف»: «أى مع وصف صريح، الوصف ما دل على حدث معين وصاحبه.. وذكر ابن عقيل والمرادى أن أل لمن يعقل وغيره» ص ٥٩.

٣ - فى الاستغائة - من استعمالات المستغاث به عند ابن هشام ألا تدخل عليه اللام من أوله ولا تلحقه الألف من آخره فيجربى عليه حكم المنادى ومثل بقول الشاعر:

ألا يا قومٍ للعجبِ العجيبِ وللغفلاتِ تعرّضُ للأريبِ

قال السجاعى معلقا على قوله: «ألا يا قوم إلخ»: «من الوافر، ألا حرف تنبيه ويا حرف نداء وقوم منادى وهو محل الشاهد. حيث ترك فيه الألف واللام جميعا إذ القياس يا لقوم أو يا قوما فحذفت منه ياء المتكلم وأبقيت الكسرة أو جعل كالمنادى المطلق فيضم نحو «يا زيد لعمر» وعليه اقتصر المرادى» ص ١٠٣.

الرابع عشر: ما نقله أبو عبد الله بن سعيد التونسي. فى حاشيته

على الأشمونى عن المرادى

التعريف بالمؤلف:

هو العالم الأعلام المدقق الشيخ أبو عبد الله محمد بن على بن سعيد التونسي المالكى. وكانت وفاته على شرح الشباب دون اكتمال الثلاثين من عمره سنة ١١٩٩ بتونس، ودفن بجوار سيدى أحمد السقا خارج باب حرمة العلوج رحمه الله رحمة واسعة.

الكتاب: هو كتاب مطبوع - فى مطبعة الدولة التونسية المحروسة سنة ١٢٩٣. مودع بمكتبة الأزهر رقم ٥٨٦ - ١١٠٣.

دون فى الصفحة الأولى - الحاشية المرسومة. بظواهر الكواكب. لبواهر

المواكب . على شرح العلامة نور الدين أبي الحسن على بن محمد الأشموني الشافعي - المعنون - بمنهج السالك إلى ألفية ابن مالك .

أوله : بسم الله الرحمن الرحيم . بالثناء عليك نتقرب إليك ، وبشكر نعمك ، نقرع باب كرمك . فقد قرنت رضاك بذكرك وزيادة نعمك بشكرك ، إلخ . . . وأخيرا قال المؤلف : فرغت من تحريره بعد مغرب يوم الأحد الثاني والعشرين من قعدة الحرام من سنة ١١٩٧ .

ما نقله عن المرادي : نقل الشيخ أبو عبد الله التونسي في حاشيته هذه - عن المرادي من شرحه للألفية وشرحه للتسهيل - مواضع تنحصر في - الكلام ، النكرة ، والمعرفة ، اسم الإشارة ، اسم الموصول - في موضعين - ، المبتدأ ، كان وأخواتها ، الاستثناء - في موضعين - ، حروف الجر ، الإضافة ، ما لا ينصرف ، التصغير - .

وسأقتصر على بعض هذه المواضع ممثلا بها :

١ - النكرة والمعرفة - بعد قول الناظم :

وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ كَأَفْعَلٍ أَوْ أَفِقٍ نَغْتَبِطُ إِذْ تَشْكُرُ

قال التونسي في حاشيته : «ونقل المرادي في شرح التسهيل أنه أجاز في هو من نحو مررت برجل مكرمك هو . أن يكون فاعلا ، وأن يكون توكيدا ، وكذلك إذا جرى الوصف على غير من هو له ، وإبراز الضمير يكون فاعلا باتفاق عند البصريين والكوفيين . والنظر الجيد أن يقال : ما ذهب إليه ابن مالك وابن يعيش وغيرهما مشكل ؛ لأنه لا يخلو إما أن يريدوا بجواز الاستتار أنه يجوز إبراز الضمير متصلا أو منفصلا ، والأول متعذر والثاني مخالف لما أصلوه من القواعد ، وهو أنه إذا أمكن الاتصال لا يعدل عنه إلى الانفصال إلا فيما يستثنى وليس هذا منه . هذا كلامه» ١١٥/١ .

٢ - الاسم الموصول - بعد قول الناظم :

مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ الَّذِي الْأَنْثَى الَّتِي وَالْيَا إِذَا مَا ثَنِيًّا لَا تَثْبِتُ

فخرج بقيد الأسماء - قال أبو سعيد : «اعلم أن الشارح قد شرح حد

الموصول هنا على الوجه الذى شرحه به المصنف والشيخ الأثير والمرادى، فإنهم قالوا: إنما يخرج الموصول المخرى بهوله الأسماء، ١/ ١٣٧.

٣ - المبدأ - بعد قول الناظم:

والمفرد الجامد قارىح، وإن يشتق فهو ذو ضمير مستكن

قال التونسى: معلقا على «هو ذو ضمير مستكن»: «أى وجوبا على ما هو ظاهره هنا.. وفى شرح التسهيل للمرادى: ظاهر كلام المصنف وجوب الاستتار وأنه إن أبرز كان توكيدا لا فاعلا بالصفة، وقد أجاز سيبويه فى «مررت برجل مكرم هو» الوجهين، ١/ ١٧٠.

٤ - الإضافة. بعد قول الناظم:

ومع مع فيها قليل ونقل فتح وكسر لسكون يتصل

قال التونسى تعليقا على «ونقل...»: «هذا هو الذى ارتضاه الشاطبى والمكودى والموضع والتبطين...»

ورأى المرادى أن ليس الكسر والفتح فى الساكنة العين بل الفتح فى المفتوحة المعربة والكسر فى المسكنة الجنية، وهو الذى يظهر من عبارة التسهيل حيث لم يتعرض للفتح عند ملأاة الساكن، وما هى عبارته، وتسكينها قبل حركة وكسرها قبل سكون لغة ربيعة، وفى نسخ كثيرة ما يخالف هذا ويوافق كلام المرادى فاعرفه، ١/ ٣٣٩.

٥ - ما لا ينصرف - بعد قول الناظم:

والعدل والتعريف مانعا سحر إذا به التمين قَصْدًا يُعْتَبَرُ

قال الأشموني: «سحر إذا أريد به سحر يوم بعينه.. وذهب المطرزي إلى أنه مبنى لتضمنه معنى حرف التعريف، قال فى شرح الكافية، وما ذهب إليه مردود بثلاثة أوجه.. الثالث أنه لو كان مبنيا لكان جائز الإعراب جواز إعراب حين فى قوله «على حين عاتبت المشيب على الصبا» لتساويهما فى ضعف سبب البناء بكونه عارضا» قال أبو سعيد معلقا على التنبية الثالث: «أنه لو كان مبنيا.. فى شرح

التسهيل للمرادى فيه نظر، لأن تضمن الاسم معنى الحرف سبب للبناء ولا يضر كونه عارضا» ١٩٩/٢ .

٦ - التصغير - بعد قول الناظم:

وَإِخْتِمَ بِنَا التَّائِيثِ مَا صَغَّرْتَ مِنْ مُؤْنَتْ عَارِ ثُلَاثِي كَسِينِ
مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّائِيثِ يَرَى ذَا لَبْسِ كَشَجَرٍ وَبَقْرٍ وَخَمْسِ

قال الأشموني فى تبيهاث «... الثالث. إذا سميت مؤنثا بينت وأخت حذفت هذه التاء ثم صغرت وألحقت تاء التائيث فتقول: بنية وأخية، وإذا سميت بهما مذكرا لم تلحق التاء فتقول بنى وأخى» قال أبو سعيد معلقا على «إذا سميت مؤنثا إلخ...»: «عبارة المرادى فى شرح التسهيل إذا سميت مذكرا بينت وأخت ثم صغرتها حذفت التاء ورددت لام الكلمة فقلت بنى وأخى ولا يعوض منها تاء التائيث، ولو سميت بهما مؤنثا حذفت هذه التاء وعوضت منها تاء التائيث وقلت: بنية وأخية كما إذا كانا نكرتين» ٢١٧/٢ .

الخامس عشر: ما نقله أبو العرفان الصبان عن المرادى

التعريف بالمؤلف: هو أبو العرفان محمد بن على الصبان، ولد بالقاهرة ونشأ فقيرا متواكلا مستجديا الخلق مع العفة، واجتهد فى طلب العلم، وحضر على أشياخ العصر كالمداغنى والأجهورى والعدوى... ودرس الكتب القيمة واعترف العلماء بفضلته فى مصر والشام، فالتف حوله الخلائق الكثيرون، وصنف مؤلفات فى النحو أشهرها حاشيته على الأشموني... توفى وصلى عليه بالأزهر فى حفل مهيب سنة ١٢٠٦ هـ.

الكتاب:

هو كتاب مطبوع. حاشية على شرح ألفية ابن مالك للأشموني.

أوله - نحمدك اللهم على ما وجهت نحونا من سوابغ النعم، ونشكرك على ما أظهرت لنا من مبهمات الأسرار ومضمرات الحكم... تحتوى هذه الحاشية على

تلخيص زبدة ما كتبه السابقون قبله على شرح الأشموني، وتنبهه على ما وقع لهم من أسقام الأفهام. والتعليق عليه، وتبيان الحقيقة العلمية. وتحامل على الحفنى فى شدة وعنف.. وأسرف فى التشهير به متجاوزا العرف التقليدى... ويوضح الأمور ويبينها.. وفرغ المؤلف من هذه الحاشية يوم الثلاثاء لأربع عشرة ليلة من صفر سنة ١١٩٣ ثلاث وتسعين ومائة وألف على يد مؤلفها.

ما نقله عن المرادى:

نقل الشيخ الصبان فى حاشيته هذه عن المرادى من كتبه: الجنى الدانى وشرح التسهيل وشرح الألفية - مواضع كثيرة متعددة، وذلك دليل على قوة المرادى فى آرائه.

والمواضع هى: الموصول - فى موضعين -، الابتداء - فى موضعين -، إن وأخواتها، ظن وأخواتها - فى موضعين -، تعدى الفعل ولزومه، التنارع، المفعول له، حروف الجر، الإضافة، المضاف إلى ياء المتكلم، أفعال التفضيل، التوكيد، البدل، النداء - فى موضعين -، أسماء الأصوات والأفعال، ما لا ينصرف - فى موضعين -، إعراب الفعل - فى موضعين -، الإخبار بالألف واللام - فى ثلاثة مواضع، العدد - فى موضعين، كم وكأين وكذا، التأنيث، وتثنية المقصور والممدود، جمع التكسير - فى ثلاثة مواضع -، الوقف - فى موضعين - الإمالة -، التصريف فى ثلاثة مواضع -، الإبدال فى تسعة مواضع، الإدغام.

وسأقتصر على ذكر بعض المواضع على سبيل المثال.

١ - إن وأخواتها - بعد قول الناظم:

بَعْدَ إِذَا فُجَاءَ أَوْ قَسَمَ لَا لَامَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِي

قال الصبان معلقا على قول الأشموني: فمن الأول

وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ

«... وكنت أرى - بضم الهمزة... ووجه تعدية المضموم إلى مفعولين مع

أنه مضارع أرى المتعدى إلى ثلاثة...»

لكن قال المرادى - فى شرح المتن - أن من الأفعال المتعدية إلى ثلاثة أرى
بالبناء للمفعول. مضارع أريت بمعنى أظننت كذلك، وكذا فى شرحه للتسهيل وزاد
فيه عن سيبويه وغيره أن أريت بمعنى أظننت لم ينطق له بمبنى للفاعل، كما لم
ينطق بأظننت التى أريت بمعناها... ٢٢٠ / ١.

٢ - التنازع فى العمل - بعد قول الناظم:

إِنْ عَامِلَانِ افْتِضِيَا فِي اسْمِ عَمَلٍ قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ

قال الأشمونى: «والاحتراز بكونهما مقتضيين للعمل من نحو «أتاك أتاك
اللاحقون» إذ الثانى توكيد» قال الصبان: «قال المرادى فى شرح التسهيل: ويحتمل
قوله: «أتاك أتاك» أن يكون من التنازع ويكون قد أضمر مفردا» ٧٢ / ٢.

٣ - حروف الجر - بعد الموضوع الخامس فى زيادة الباء - وهو التوكيد.

قال الصبان: «والزائدة مع المفعول غير مقيسة، وإن كان مفعول كفى نحو
«كفى بالمرء كذبا أن يحدث بكل ما سمع». كذا فى الجنى الدانى» ١٩٩ / ٢.

٤ - أفعال التفضيل - فى آخره - التنبيه الثالث - قال فى شرح الكافية:

أجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به إن وجد ما يوهم ذلك جعل نصبه
بفعل مقدر «الله أعلم حيث يجعل رسالاته» فحيث هنا مفعول فيه. قال الصبان
«... وفى المرادى على التسهيل: لم تحيى حيث فاعلا ولا مفعولا به ولا مبتدأ» اهـ
٤٢ / ٣.

٥ - المنادى - بعد قول الناظم:

وَاضْمُمْ أَوْ انصِبْ مَا اضْطَرَّارًا نُونًا مَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمِّ بَيْنَا

قال الصبان: «وإذا ضممت المنادى المفرد المتون ضرورة فلك فى نعتة الضم
والنصب وإن نصبته تعين نصب نعتة فإن نون مقصور نحو يا فتى للضرورة، فإن
نوى الضم جاز فى نعتة الوجهان، أو النصب تعين نصب نعتة كذا فى شرح
التسهيل للمرادى» ١١ / ٣.

٦ - التوكيد - بعد قول الناظم:

بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الْأَسْمُ أَكْثَرًا مَعَ ضَمِيرٍ طَابِقِ الْمُؤَكَّدَا

قال الأشموني: «أى فى الأفراد والتذكير وفروعهما فتقول: جاء زيد نفسه أو عينه أو نفسه وعينه فتجمع بينهما». قال الصبان معلقا على قوله فتجمع بينهما «أى بلا عطف. والظاهر أن تقديم النفس على العين لازم وقيل: حسن كذا فى المرادى» ٥٦/٣.

٧ - كم - الفرق بين كم الاستفهامية والخبرية:

قال الأشموني: «وأنتهما يلزمان الصدر فلا يعمل فيهما ما قبلهما إلا المضاف وحرف الجر» قال الصبان: «قال المرادى: وحكى الأخصش أن بعض العرب يقدم العمل على كم الخبرية. فقيل: لا يقاس عليه، والصحيح جواز القياس عليه لأنها لغة» ٦٠/٤.

٨ - تثنية المقصور والمدود وجمعهما تصحيحا:

قال الصبان: «(ومثّل المرادى المجهولة الأصل - أى الألف - بنحو الددا وهو اللهو، قال، لأن ألفه لا يدرى أهي عن ياء أو واو» ٨٢/٤.

٩ - التصغير - بعد قول الناظم:

فُعَيْلٌ مَعَ فُعَيْلٍ لَمَّا فَاقَ كَجَعَلِ دَرَاهِمَ دُرَيْهِمَا

قال الأشموني: «... إن كل اسم قصد تصغيره فلا بد أن يضم أوله ويفتح ثانيه» قال الصبان معلقا على هذا: «مما علل به ذلك أنهم فتحوا فى التكسير أول الرباعى والخماسى ولم يبق إلا الكسر والضم، وكان الضم أولى لقوته وفتحوا ثانيه، لأن ياء التصغير، وألف التكسير فى نحو مفاعل متقابلان ما قبل الياء على ما قبل الألف اهـ. مرادى مع بعض تغيير» ١١٤/٤.

١٠ - الإمالة - بعد قول الناظم:

وَلَا تُمِلُّ مَا لَمْ يَنْلِ تَمَكُّنًا دُونَ سَمَاعٍ غَيْرِهَا وَغَيْرِنَا

قال الأشموني: «وحكى قطرب إمالة لا لكونها مستقلة» قال الصبان: إمالة
«لا» أى الجوابية وقوله: لكونها مستقلة أى فى الجواب كما فى المرادى «١٧٣/٤» .

١١ - الإبدال - بعد قول الناظم:

كَذَاكَ ثَانِي لِيُنِينَ اِكْتَنَفًا مَدَّ مَفَاعِلَ كَجَمْعٍ نِيًّا

قال الأشموني: «.. وأما ضياون فشاذ مع أنه لما صح فى واحده صح فى الجمع فقالوا ضياون كما قالوا ضيون وكان قياسه ضين، والصحيح أنه لا يقاس عليه، قال الصبان معلقا على قوله والصحيح أنه.. «أى على ضياون فى تصحيح الواو وما أشبهه فى صحة واحده إذا أوجد وذهب أناس إلى القياس كذا فى المرادى «٢١٨/٤» .

السادس عشر: ما نقله الشيخ محمد بن عرفة الدسوقى فى حاشيته

على معنى اللبيب عن المرادى

التعريف بالمؤلف:

هو - الشيخ محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقى المالكى، ولد ببلدة دسوق من قرى مصر، وحضر إلى مصر وحفظ القرآن.. ولازم حضور دروس الشيخ على الصعيدى والشيخ الدردير.. وتصدر للإقراء والتدريس.. وكان فريداً فى تسهيل المعانى وتبيين المبانى، يفك كل مشكل بواضح تقريره.. وكان لين الجانب.. وله تأليفات واضحة العبارات..

وتوفى يوم الأربعاء الحادى والعشرين من شهر ربيع الآخر، وخرجوا بجنازته من درب الدليل وصلى عليه بالأزهر فى مشهد حافل ودفن بتربة المجاورين.. وذلك فى عام ١٢٣٠هـ.

الكتاب:

هو كتاب مطبوع - شرح على معنى اللبيب لابن هشام، أوله: الحمد لله مانح الصواب، والصلاة والسلام على من أوتى الحكمة وفصل الخطاب وعلى آله وأصحابه.. أما بعد فيقول العبد الفقير محمد الدسوقى، لما رأيت نسخة من المعنى

التي بخط والدي . . عليها تقايد مفيدة تعين على مطالعة الكتاب وخفت عليها من الضياع حملني على تمهيدها إخواني المحبون . . وفي آخره قال . . لزمتم شيخنا الشيخ أحمد الدردير في قراءته لهذا الكتاب من أوله إلى آخره ابتداء من سنة ١١٧٣ إلى تمام سنة ١١٧٤ سادس سنة من مجاورتي للأزهر . وهو مودع بمكتبة الأزهر رقم ٥٨ ، ١٣ ، ١١١٩ .

ما نقله:

نقل الشيخ محمد بن عرفة الدسوقي في حاشيته هذه في جزئه الأول عن المرادى من كتابه الجنى الدانى، فى مواضع هى - إما (المكسورة المشددة)، أما (بالفتح والتخفيف)، إلا (بالكسر والتشديد)، بله، رب، قد .

وسأذكر خمسة مواضع منها على سبيل التمثيل .

١ - أما - بالفتح والتخفيف - قال المغنى: «أما على وجهين . . . وزاد الملقى لآما معنى ثالثا هو أن تكون حرف عرض بمنزلة «ألا» فتختص بالفعل نحو أما تقوم وأما تقعد» قال الدسوقي: «قال ابن أم قاسم: ونص الملقى على أن «أما» التي للعرض بسيطة كأما التي للاستفتاح، ثم قال ابن أم قاسم: وكون أما حرف عرض لم أره فى كلام غيره» ص ٧٨ .

٢ - إلا - بالكسر والتشديد - على أربعة أوجه . قال المغنى: «الثانى أن تكون بمنزلة غير فيوصف بها وبتاليها جمع مذكر أو شبيهه» قال الدسوقي معلقا على «فيوصف بها وبتاليها»: «أى لا بها وحدها خلافا لبعضهم، وإنما صح أن يوصف بها وبتاليها، لأن مجموعها يؤدي معنى الوصف وهو المغايرة كذا قال ابن أم قاسم» ص ١٠٢ .

٣ - بله - قال المغنى: «بله . على ثلاثة أوجه، اسم لدع ومصدر بمعنى الترك واسم مرادف لكيف» قال الدسوقي معلقا على «واسم مرادف لكيف»: «قال الدماميني: وفات المصنف وجه رابع وهو أنها حرف على مذهب الأخفش حكاة عنه ابن أم قاسم فى الجنى الدانى» ص ١٦٨ .

٤ - رب - انفراد رب عن غيرها من كم الخبرية وقد والتصغير، قال المغنى:

«وتنفرد رب. ووجوب تنكير مجرورها ونعته إن كان ظاهرا وإفراده وتذكيره وتمييزه بما يطابق المعنى إن كان ضميرا» قال الدسوقي معلقا على قوله «إفراده وتذكيره إلخ»: «وحكى الكوفيون مطابقة الضمير للتمييز نحو «ربهما رجلين، وربهم رجالا، وربها امرأة»، حكوا ذلك نقلا عن العرب، وقال ابن عصفور: إنهم حكوا ذلك قياسا وليس كما قال. كذا في الجنى الثاني» اهـ. ص ٢٠١.

٥ - قد - قال المغنى: «قد على وجهين حرفية وستأتى واسمية وهى على وجهين اسم فعل وستأتى واسم مرادف لحسب وهذه تستعمل على وجهين . . . والمستعملة اسم فعل مرادفة ليكفى . . . وقوله قدنى من نصر الخبيبين قدى. تختمل قد الأولى مرادفة حَسَبُ على لغة البناء وأن تكون اسم فعل وأما الثانية فتحتمل الأول وهو واضح».

قال الدسوقي معلقا على قوله «وهو واضح»: «لأن حذف النون حيثذ ليس ضرورة أما أنها معربة فظاهر وأما على أنها مبنية فعلى ما نقله ابن أم قاسم من جواز حذف النون من المبنية» ص ٢٤٩.

السابع عشر: ما نقله الشيخ محمد الأمير فى حاشيته على مغنى

اللبيب عن المرادى

التعريف بالمؤلف:

هو - الشيخ محمد بن محمد بن أحمد بن عبد القادر بن عبد العزيز بن محمد السنباوى المالكى الأزهرى الشهير بالأمير . . . ولد بناحية صنبو (من قرى - ديروط) بالصعيد. حيث نزل جده هناك، وكان مولده فى شهر ذى الحجة سنة أربع وخمسين ومائة، وألف بأخبار والديه وارتحل معهما إلى مصر وهو ابن تسع سنين وحضر دروس أعيان عصره واجتهد فى التحصيل، وله مؤلفات منها حاشية على المغنى لابن هشام وحاشية على شرح الشذور لابن هشام وحاشية على الأزهرية . . . توفى يوم الاثنين عاشر ذى القعدة الحرام سنة ١٢٣٢ مائتين واثنين وألف، ودفن قرب عمارة السلطان قايتباى.

الكتاب:

هو كتاب مطبوع، طبع بدار إحياء الكتب العربية. بالقاهرة.

وهو حاشية على كتاب مغنى اللبيب لابن هشام، أوله: بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله الذى نحوه بل علمه مغنى عن سؤاله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله... والشيخ الأمير فى حاشيته هذه نقل عن المرادى المعروف بابن أم قاسم فى الجزء الأول منه فقط وكان نقله من الجنى الدانى. ومودع فى مكتبة الأزهر رقم ٢٠٣٤ - ٣٣٩٥ - ٦٥٦٣.

ما نقله:

نقل عن المرادى من كتابه الجنى الدانى الذى سار على نمطه واعتمد عليه وأخذ عنه ابن هشام فى كتابه مغنى اللبيب. وكان نقل الشيخ الأمير فى أبوابه هى: حرف الباء (بجل)، حرف الراء (رب)، حرف القاف (قد)، حرف الكاف (الكاف غير الجسارة، كان)، حرف اللام (لولا، لعل). وسأقتصر على ذكر بعض المواضع على سبيل المثال:

١ - قد - قال صاحب المغنى بعد أن قسم قد على وجهين حرفية واسمية: والاسمية على وجهين اسم فعل واسم مرادف لحسب قال: «والمستعملة اسم فعل مرادفة ليكفى يقال.. قدنى من نصر الخبيبين قدى - تحتل قد الأولى أن تكون مرادفة لحسب على لغة البناء، وأن تكون اسم فعل، وأما الثانية فتحتمل الأول وهو واضح».

قال الأمير فى حاشيته معلقا على قوله «مرادفة ليكفى»: «... وقد صرح ابن أم قاسم بأنها بمعنى كفى».

وعلق على قوله «هو واضح»: «أى لأن حذف النون حيثذ ليس بضرورة أما على أنها معربة فظاهر وأما على أنها مسببة فعلى ما نقله ابن أم قاسم من جواز حذف النون من المبنية» اهـ ص ١٤٧.

٢ - الكاف غير الجسارة - وهى اللاحقة لبعض أسماء الأفعال، قال المغنى: «ولبعض أسماء الأفعال نحو حيهلك ورويدك والنجاءك وأرايتك بمعنى أخبرنى نحو «أرايتك هذا الذى كرمت على»...».

قال الأمير معلقا على «بمعنى أخبرني»: «اعلم أن المصنف وابن أم قاسم المرادى صاحب الجنى الدانى وشرح التسهيل اختارا أن رأيت هذه منقولة من العلمية لا البصرية لأنها تتعدى إلى اثنين، نحو رأيتك زيدا ما صنع، فالتاء فاعل والكاف حرف خطاب على الصحيح وزيدا مفعول أول وجملة الاستفهام مفعول ثان... ص ١٥٦.

٣ - لولا - قال المغنى: «على أربعة أوجه أحدها أن تدخل على جملتين اسمية فعلية لربط امتناع الثانية بوجود الأولى نحو «لولا زيد لاكرمته»... وليس المرفوع بعد لولا فاعلا بفعل محذوف ولا بلولا لنيابتها عنه ولا بها أصالة». قال الأمير معلقا على قوله «لنيابتها عنه»: «فى الجنى الدانى أن الفراء حكى عن بعضهم أنه مرفوع بلولا لنيابتها منابه لو لم يوجد، ورد بأنك تقول لولا زيد لا عمرو لايتك ولا يعطف بلا بعد النفى» ا هـ ص ٢١٥.

٤ - لعل - لغاتها - قال المغنى: «فيها عشر لغات... قال الأمير وفى الجنى الدانى وفى لعل اثنتا عشرة لغة فذكر هذه إلا لعلت وذكرهن ورعل وغن قال: واختلف فى الغين المعجمة فى تلك اللغات الثلاث فقيل بدل من المهملة وقيل ليست بدلا منها» ا هـ ص ٢٢٣.

الثامن عشر: ما نقله الشيخ حسن العطار عن المرادى

التعريف بالمؤلف:

هو الشيخ حسن بن محمد العطار الشافعى المصرى الأزهرى - أقام فى مصر ودرس لبعض الطلاب فى الجامع الأزهرى، ثم دهم مصر ما دهمها من حادثة الكفرة الفرنسيين فخرج فارا من مصر إلى البلاد الرومية فأقام بالبلاد مدة طويلة ثم توجه إلى دمشق الشام فصادف دخوله فيها زوال يوم الجمعة الثانى من شهر ربيع الأول سنة خمس وعشرين ومائتين وألف... ومن مؤلفاته فى النحو حاشية على شرح الأزهرية للشيخ خالد، المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ.

الكتاب:

هو كتاب مطبوع، حاشية في علم النحو على كتاب شرح الأزهرية لمؤلفه الشيخ خالد الأزهرى.

أوله - بسم الله الرحمن الرحيم . أما بعد حمد الله والصلاة والسلام على رسول الله محمد وآله

وقد جمع المؤلف هذه الحاشية وقت أن كان بالجامع الأزهر، وجعلها فى مسودة ثم استصحبها حينما توجه إلى البلاد الرومية، ولما استقر به المقام فى دمشق شرع فى نقل هذه الحاشية من المسودة، ووافق تمام النقل يوم الثلاثاء المبارك السابع عشر من جمادى الأولى عام خمسة وعشرين ومائتين بعد الألف .

مودع بمكتبة الأزهر رقم ٧٠ - ٨١٦ - ١٢١٨ - ١٧٩١ .

ما نقله عن المرادى:

نقل الشيخ العطار فى حاشيته هذه عن المرادى أربعة مواضع هى: المنوع من الصرف، المبتدأ والخبر، تابع المرفوع، المفعول فيه .

وسأذكر هذه المواضع تفصيلاً:

١ - المنوع من الصرف - الوصف والعدل كأخَرَ، قال العطار معلقاً على «كأخَرَ»: «بضم الهمزة جمع أخرى مؤنث آخر بفتح الهمزة والخاء والمد بمعنى غير وهو من باب أفعل التفضيل فإذا قلت: مررت بزيد ورجل آخر فمعناه أحق بالتأخير من زيد فى الذكر؛ لأن الأول قد اعتنى به فى التقدم فى الذكر قاله المرادى فى شرح التسهيل» ص ١٠٨ .

٢ - الخبر - الخبر الجملة إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، قال العطار («تمة») قال المرادى: قال بعض المتأخرين فى الظرف والجار والمجرور إذا وقعا خيراً أربعة مذاهب .

أحدها أنهما من قبيل المفردات فىكون العامل فيها اسم فاعل، الثانى . أنهما من قبيل الجملة فىكون العامل فيهما فعلاً نحو كان أو استقر أو يستقر وهذا مذهب جمهور البصريين .

الثالث . يجوز أن يكونا من قبيل المفرد وأن يكونا من قبيل الجملة وهو اختيار بعض المتأخرين .

الرابع . أنهما قسم برأسه وهو مذهب ابن السراج ص ١٣٦ .

٣ - الباب السابع من المرفوعات - تابع المرفوع ، وهو كل ثان أعرب إعراب سابقه الحاصل والمتجدد . قال العطار : « . . . وزاد المرادى فى التعريف قيذا لإخراج الخبر الثانى فقال : وليس خبرا . . . » ص ١٤٩ .

٤ - المفعول فيه - وهو ما ضمن معنى «فى» من اسم زمان مطلقاً سواء كان مبهماً أو مختصاً .

قال العطار معلقاً على «سواء كان مبهماً أو مختصاً» : «قال المرادى فى شرح التسهيل : المبهم من الزمان ما وقع على قدر من الزمن غير معين كوقت وحين .

والمختص قسمان : محدود وغيره فالمحدود هو ماله قدر من الزمن معلوم نحو يومين وشهر وسنة والمحرم وسائر أيام الشهور ونحو الصيف والشتاء ، والمختص غير المحدود كأسماء الأيام كالسبت والأحد وما أضافت إليه العرب شهراً من أعلام الشهور وهو رمضان وربيع الأول وربيع الثانى وما اختص بال أو الصفة أو الإضافة» ص ١٨٥ .

التاسع عشر- ما نقله الشيخ محمد الخضرى عن المرادى

التعريف بالمؤلف:

هو الشيخ محمد الدمياطى الشافعى الشهير بالخضرى المولود فى عام ١٢١٣هـ المتوفى فى عام ١٢٨٧هـ . وهو من أكابر علماء الشافعية ، وأخذ عنه الجم الغفير ، وواظب على الإفادة والتدريس ، إلى أن انتقل إلى دار الكرامة يوم الثلاثاء بعد الظهر ثالث صفر ودفن فى مشهد حافل .

الكتاب:

هو حاشية على شرح الشيخ عبدالله بن عبدالرحمن بن عقيل لآلفية ابن مالك . أوله : بسم الله الرحمن الرحيم . نحمدك اللهم يا من تفضل على من نحا نحوه بتواتر خلاصة نعمه الكافية . . .

وهو كتاب مطبوع قال في آخره: وهذا آخر ما يسره الله تعالى على هذا الشرح المبارك.

قال المؤلف: وقد وافق فراغ تأليفه بعد عصر يوم السبت الحادى عشر من ربيع الثانى سنة ١٢٥٠ من الهجرة - مودع فى مكتبة الأزهر رقم ١٠٢٨ - ١١٣٨ - ١٤٧٤.

ما نقله:

نقل الشيخ محمد الخضرى فى حاشيته هذه عن المرادى فى أبوابه هى: الكلام، العلم، التنازع، المفعول المطلق، التمييز - فى موضعين -، النداء، أسماء الأفعال والأصوات، مالا ينصرف، كيفية تشنية المقصور والممدود وجمعهما، الإبدال.

وساكتفى بذكر بعض المواضع على سبيل المثال:

١ - العلم - بعد قول الناظم:

ومثله برةٌ للمبرة كذا فجارِ علمٌ للفجرة

قال ابن عقيل: «وحكم علم الجنس فى المعنى كحكم النكرة». قال الخضرى: فهو نكرة معنى كما هو ظاهر المتن، ونص عليه المصنف فى شرح التسهيل، لكن تعقبه المرادى بأن تفرقة الواضع بين أسد وأسامة لفظا تؤذن بفرق فى المعنى وإلا لزم التحكم» ١ / ١٦٦.

٢ - التمييز - بعد قول الناظم:

والنصبُ بعدما أضيف وجبا إن كان مثل ملء الأرض ذهاباً

قال الخضرى: «وقال الأشمونى والمرادى: «إن كان مثل ملء الأرض» إلخ. فى أنه لا يصلح إغناؤه عن المضاف إليه، ومثله «قدر راحة سحابا» إذ لا يقال ملء ذهب ولا قدر سحاب، فإن صح إغناء المضاف عن المضاف إليه جاز النصب والجر بالإضافة بعد حذف المضاف إليه الأول، كاشجع الناس رجلا وأشجع رجل» ١ هـ - ٢٢٤ / ١

٣ - كيفية تشنية الممدود والمقصور وجمعهما تصحيحاً - بعد قول الناظم:

فى غير ذا تقلب واوا الألف وأولها ما كان قبل قد ألف

الف التانيث المقصورة تقلب ياءً إذا كانت سادسة مجهولة الأصل وأميلت فتقول فى متى علماً متيان، قال الخضرى معلقاً على: «مجهولة الأصل» هى التى فى حرف أو شبهه كما يؤخذ من مثاله تبعاً لابن الحاجب ولظاهر ابن المصنف وجعل المرادى ألفهما أصلية ومثل مجهولة الأصل بنحو الددا - بدالين مهملتين كالفتى وهو اللهوى. قال: «لأنه لا يدرى أهى عن ياء أو عن واو» ١٥٠ / ٢.

٤ - أسماء الأفعال والأصوات - بعد قول الناظم:

ما نَابَ عَنْ فِعْلِ كَشْتَانٍ وَصَهْ هُوَ اسْمُ فِعْلٍ وَكَذَا أَوْهٌ وَمَهْ

قال الخضرى: «أوهٌ بفتح الهمزة وشد الواو، وفيه لغات منها ما اشتهر من قولهم آه وآه بالضم والسكون فهما اسما فعل بمعنى أتوجع كما فى المرادى ٨٩ / ٢.

٥ - ما لا ينصرف - بعد قول الناظم:

وزَائِدٌ فَعْلَانٌ فِي وَصْفِ سَلِمٍ مِنْ أَنْ يُرَى بِنَاءِ تَأْنِيثِ خُتْمٍ

يمنع الاسم من الصرف للصفة وزيادة الألف والتون، بشرط أن يكون المؤنث فى ذلك مختوماً بناء التانيث... فإن كان المذكور على فعلان والمؤنث على فعلانة صرف، قال الخضرى معلقاً على «المؤنث على فعلانة»: لم يجرى من ذلك إلا الفاظ معدودة جمعها المصنف فى قوله:

أَجَزَ فَعْلَى لَفَعْلَانَا إِذَا اسْتَنْثَيْتَ حَبْلَانَا...

وذيله المرادى بقوله:

وَزِدْ فِيهِنَّ حَمَصَانَا عَلَى لُغَةٍ وَالْيَانَا ٩٨ / ٣

٦ - كيفية تثنية الممدود والمقصور وجمعهما تصحيحاً - بعد قول الناظم:

فِي غَيْرِ ذَا تُقَلَّبُ وَاوَا الْأَلْفِ وَأَوَّلِهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أَلْفٌ

الف التانيث المقصورة تقلب ياء إذا كانت ثالثة مجهولة الأصل وأميلت فتقول في متى علما متيان. قال الخضرى معلقا على «مجهولة الأصل» هي التي في حرف أو شبهه كما يؤخذ من مثاله تبعا لابن الحاجب ولظاهر ابن المصنف، وجعل المرادى ألفهما أصلية، ومثل مجهولة الأصل بنحو الددا - بدالين مهملتين - كالفتى وهو اللهور، قال لأنه لا يدري أهي عن واو أو ياء. ١هـ - ٢ / ١٥٠.

العشرون: ما نقله الشيخ أبو النجا عن المرادى

التعريف بالمؤلف:

هو العلامة السيد محمد أبو النجا من علماء القرن الثالث عشر الهجرى.

الكتاب:

هو كتاب مطبوع بالمطبعة الحسينية، مودع بمكتبة الأزهر رقم ٢١٧ - ١١٩٨ -

١٤٣٠.

حاشية على شرح الشيخ خالد الأهرى على متن الأجرومية فى علم

العربية.

أوله: الحمد لله الذى فتح أبواب فيضه لمن اصطفاه من عباده ورفع عن أحزاب حضرته عوامل الجوارم فذاقوا لذة أنسه ووداده.. أما بعد فهذه عبارات شريفة ونكات ظريفة.. أخذت أغلبها من حاشية شيخ مشايخنا العلامة المدابغى..

ما نقله:

نقل الشيخ أبو النجا فى حاشيته هذه - عن المرادى - موضعين فى المبتدأ وفى

العطف.

١ - المبتدأ - تعريفه - هو الاسم المرفوع العارى عن العوامل اللفظية غير

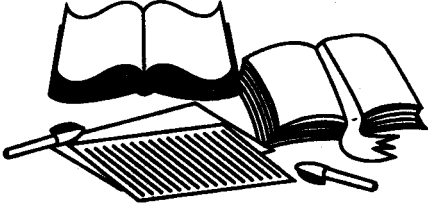
الزائدة وما أشبهها، قال أبو النجا معلقا على غير الزائدة إلخ: «قيد فى القيد فهو

لإدخال المجرور بحرف زائد أو بحرف يشبه الزائد، فمن الأول بحسبك زيد، إن حسبك مبتدأ والباء فيه زائدة، قال المرادى: وذكر فى شرح الكافية أن حسبك فى هذا المثال ونحوه خبر مقدم لا مبتدأ، لأنه لا يتعرف بالإضافة وإنما يكون مبتدأ إذا كان بعده نكرة نحو بحسبك درهم» ص ١٠٦ .

٢ - العطف - البيان - التابع الموضح لمتبوعه إن كان معرفة أو المخصص له إن كان نكرة الجامد غير المؤول بالمشق المؤول لمتبوعه . . ، فخرج بالجامد غير المؤول - النعت، والقاعدة أن ما صح جعله عطف بيان صح جعله بدلا وبالعكس إلا فى مسائل نظمها العلامة المرادى فراجعها. ص ١٣٥ .

ملاحظة:

بعد أن تصفحت كتب الناقلين، لاحظت أن النقل عن المرادى من شرح التسهيل أكثر من النقل عن شرح الألفية والنقل من شرح الألفية أكثر من النقل عن الجنى الدانى .



الباب الثالث

الفصل الأول

أجواء على الشرح

ويشتمل على:

نقله عن ابن مالك . استدراك على ابن مالك .

الاعتراضات الواردة على الناظم . نقله عن شيخه أبي حيان .

نقله عن سيويه . مدى اعتماده على ابن الناظم .



Faint, illegible text at the top of the page, possibly a header or introductory paragraph.

[Illegible Title]

[Illegible Subtitle or Author Information]

[Illegible text line]

[Illegible text block, possibly a paragraph or list of items]

[Illegible text line]

أضواء على الشرح

كنت أظن أن المرادى فى شرحه للألفية قد نقل أكثر مما ألفه عن غيره من شراحها وأخذ عنهم علمهم. وقد كان أكثر اعتماده على ابن مالك فى كتبه الكافية وشرحها والتسهيل وشرحه فقد تأثر به.

وقد يعرض آراء بعض النحاة على سبيل التوضيح والمقارنة، وقد لاحظت أن الأشمونى اتبع طريقة المرادى فى الشرح وذكر التنبيهات فظننت أن لهما مصدرا واحدا ولكن ظهر لى جليا أن المرادى العالم كان هو المصدر الوحيد للأشمونى الذى نقل عنه واعتمد عليه. وذكرت بعض الأمثلة على ذلك فى قسم الناقلين عن المرادى.

وبعد تحقيقى لهذا القسم من الشرح لاحظت أنه جمع قواعد النحو وأسرارها وكشف بشرحه مخبأتها وأحاط بأوابدها فهو الفيصل تستحكم الفكرة عنده فيبرزها بالدليل النقلى أو النظرى أو هما معا.

وكان ينسب القول إلى قائله باسمه وذلك كثير جدا لا يقع تحت حصر وأمثال ذلك السيرافى والكسائى، وابن مالك والشارح وسيبويه، والأخفش، والزجاج، والمازنى، وابن عصفور، والجرمى، والمبرد وأبو حيان وغيرهم.

ولاحظت فى شرحه أنه تارة ينقل عن ابن مالك أو يستدركه ويوافق آراء النحاة أو يخالفهم، وكان اعتماده على السماع أكثر من القياس. وإن كان فى الجملة بصرى الاتجاه، ولم يغفل تصويبه لمذهب الكوفيين والميل إليه، كما لم يغفل المرادى عن الناحية اللغوية وإعراب بعض الجمل توضيحا للمعنى، واعتمد فى الاستشهاد على القرآن الكريم وأوجه القراءات فيه والأحاديث النبوية، وأمثال العرب وأقوالهم وأشعارهم... وسأضرب الأمثلة لكل....

نقله عن ابن مالك

كثيرا ما كان يستعين بالكافية والتسهيل وشرحيهما، وكان يتجه في ذلك اتجاهين. إما أنه يكمل ما فات ابن مالك في النظم - فكان يذكر مسائل من هذين الكتابين، وإما أن يأتي بالنقل منهما لبيان المخالفة بينهما وبين الألفية ومن الأمثلة:

مسألة (١)

في باب الكلام. بعد قول الناظم:

كَلَامًا لَفْظًا مُفِيدًا كَمَا سَتَمَّ

بعد الشرح قال المرادى في تنبيهات له:

«الثالث: قال في شرح التسهيل وزاد بعض العلماء في حد الكلام أن يكون من ناطق واحد احترازا من أن يصطلح رجلان على أن يذكر أحدهما فعلا أو مبتدأ، ويذكر الآخر فاعل ذلك الفعل، أو جزء ذلك المبتدأ لأن الكلام عمل واحد فلا يكون عامله إلا واحدا، قال: وللمستغنى عن هذه الزيادة جوابان: أحدهما: أن يقول: لا نسلم أنه مجموع النطقين ليس بكلام بل هو كلام، وليس اتحاد الناطق معتبرا كما لم يكن اتحاد الكاتب معتبرا في كون الخط خطأ.

والثاني: أن يقال: كل واحد من المصطلحين إنما اقتصر على كلمة واحدة اتكالا على نطق الآخر بالآخرى. فمعناها مستحضر في ذهنه، فكل واحد من المصطلحين متكلم بكلام كما يكون قول القائل لقوم رأوا شبعا: زيدا. أى: المرئى زيدا. اهـ مختصرا».

مسألة (٢)

في باب الكلام بعد قول الناظم:

وَمُسْنَدٌ لِلْأَسْمِ تَمَيِّزٌ حَصَلَ

بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالتَّنَادِ وَأَلْ

«وقال في شرح التسهيل: وإنما اختص الاسم بالنداء، لأنه مفعول به في المعنى والمفعولية لاتليق بغير الاسم».

ثم شرح وقال:

وقد صرح فى الكافية باسمية ما أخبر عن لفظه حيث قال:
وإن نسبت لأداة حكما فابن أو أعرب واجعلنها اسما

مسألة (٣)

فى باب المعرب والمبنى: قال: الإعراب فى الاصطلاح مذهبان:
قال أحدهما: أنه لفظى. قال: «وحده فى التسهيل بقوله: الإعراب ما جىء
به لبيان مقتضى العامل من حركة أو سكون أو حذف».

والبناء فى الاصطلاح. قال: «وأما فى الاصطلاح فقد حده فى التسهيل
بقوله: ما جىء به لا لبيان مقتضى العمل من شبه الإعراب، وليس حكاية أو
اتباعا أو نقلا أو تخلصا من سكونين».

مسألة (٤)

فى باب الضمير - بعد قول الناظم:

وكلّ مضمّر له البناء يجب

قال: «وقد ذكر فى التسهيل لبنائه أربعة أسباب:

أولها - شبه الحرف وضعا؛ لأن أكثره على حرف أو حرفين وحمل الباقي
على الأكثر.

ثانيها - شبه الحرف افتقارا؛ لأن المضمّر لا تقم دلالاته على مسماه إلا
بضميمة من مشاهدة أو غيرها.

ثالثها - شبه الحرف جمودا، والمراد بالجمود عدم التصرف فى لفظه بوجه من
الوجوه حتى فى التصغير، وبأن يوصف أو يوصف به كما فعل بالمبهمات.

رابعها - الاستغناء باختلاف صيغه لاختلاف المعانى.

مسألة (٥)

فى باب الإشارة بعد قول الناظم:

وَبِأَوَّلِيْ أَشْرٍ جُمِعَ مُطْلَقًا وَالْمَدُّ أَوَّلِيْ... إلخ

بعد الشرح وضح المصنف أن تكون أولئك بالمد المتوسط . قال «قلت» ونسبه
الصفار إلى سيبويه، وقد استدل له في شرح التسهيل بأوجه .

أولها: وهو أقواها . أن الفراء روى أن الحجازيين ليس من لغتهم استعمال
الكاف بلا لام، وأن التميميين ليس من لغتهم استعمال الكاف مع اللام، وأن بني
تميم يقولون: «ذاك وتيك حيث يقول الحجازيون» «ذلك وتلك»، فلزم من هذا أن
اسم الإشارة على اللغتين ليس له إلا مرتبتان .

ثانيها: أن القرآن العزيز ليس فيه إشارة إلا بمجرد عن اللام والكاف معا، أو
مصاحب لهما معا . أعنى غير المثني والمجموع فلو كانت الإشارة إلى المتوسط
بكاف لا لام معها لكان القرآن غير جامع لوجوه الإشارة .

وهذا مردود بقوله تعالى: ﴿ مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ﴾ [الأنعام: ٣٨] .

وثالثها: أن التعبير «بذلك» عن مضمون كلام على أثر انقضائه شائع في
القرآن وغيره، ولا واسطة بين النطقين .

ورابعها: أنها لو كانت مراتب الإشارة ثلاثا لم يكتف في التثنية والجمع
بلفظين؛ لأن في ذلك رجوعا عن سبيل الأفراد ولا التفات إلى قول من قال: إن
تشديد النون دليل على البعد، لأن التشديد عوض عما حذف من الواحد لأنه
يستعمل مع المجرد من الكاف . انتهى .

قال المرادى: وفيه اختصار، وإخفاء ما في الوجه الثاني من الضعف .

مسألة (٦)

في باب الإشارة - بعد قول الناظم:

وَاللَّامُ إِنْ قَدَّمْتَ هَا مُمْتَنَعَةٌ

قال: «قال في شرح التسهيل: إن المقرون بالكاف في التثنية والجمع لا
يصحبه «ها» فلا يقال: «هذانك» ولا «هاؤلك»، لأن واحدهما «ذاك» أو «ذلك»

فحمل على ذلك مثناه وجمعه، لأنهما فرعاه، وحمل عليهما مثني «ذاك» وجمعه، لتساويهما لفظاً ومعنى» اهـ.

قال المرادى: والسماع فى الجمع يرد عليه
من هَوْلِيَا تَكُنُّ الضَالُّ وَالسَّمْرُ

مسألة (٧)

فى باب الإشارة - بعد قول الناظم:

أَوْ بِهِنَّا لِكَ أَنْطَقْنَ

قال المرادى: «ظاهر كلامه هنا اختصاص «هنا» بالمكان، وقد صرح به فى الكافية. فقال: وبالمكان اخصص هنا.

وقال فى شرح التسهيل: وقد يراد «بهناك» و«هناك» الزمان، وقد مثل «هناك» فى شرحه بقول الشاعر:

وَإِذَا الْأُمُورُ تَشَابَهَتْ وَتَعَاظَمَتْ فَهِنَّاكَ تَعْتَرِفُونَ أَيْنَ الْمَفْرَعِ

ومثل «هناك» بقوله: ﴿هِنَّاكَ ابْتَلِي الْمُؤْمِنُونَ﴾ [الأحزاب: ١١].

ولا حجة فىهما، لاحتمال أن تكون الإشارة إلى المكان.

مسألة (٨)

فى باب الموصول: تعريفه

قال: «وقد حده فى التسهيل بقوله: ما افتقر أبداً إلى عائد أو خلفه جملة صريحة أو مؤولة غير طلبية ولا إنشائية».

والموصول الحرفى قال: «وأما الحرفى: فحده فى التسهيل بقوله ما أول مع ما يليه بمصدر ولم يحتج إلى عائد».



مسألة (٩)

في باب الموصول . بعد قول الناظم :

وَالنُّونُ إِن تُشَدِّدَ فَلَا مَلَامَةَ

قال المرادى : «وذكر في شرح التسهيل : أن حذف النون من قوله :
«هما اللتا» لضرورة الشعر، وهو مخالف لما في التسهيل . فإنه قال :
«يجوز إثبات نونها وحذفها» .

وقد ذكر فيه قبل ذلك أن من أسباب حذف نون التثنية تقصير الصلة ، ومثله
في الشرح بقوله :

أَبْنِي كَلْبَيْبٍ إِنِّ عَمِّي اللِّدَا قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَكَّا الْأَخْلَاةَا

وذكر في التسهيل لغة رابعة . هي : «لذان» بحذف الالف واللام» .

مسألة (١٠)

في باب الموصول . بعد قول الناظم :

وَمَنْ وَمَا وَأَنَّ تُسَاوِي مَا ذُكِرَ

قال في «ما» لهم امره :

«قال في شرح التسهيل ، وكذلك لو علمت إنسانيته ولم تدر أهو ذكر أم

أنى؟

ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي ﴾ [آل عمران : ٣٥] أو لمختلط

بما لا يعقل .

قال في الكافية :

وعند الاختلاط خير من نطق في أن يجيء منهما بما اتفق

مسألة (١١)

في باب الابتداء . بعد قول الناظم :

مُبْتَدَأُ زَيْدٌ وَعَاذِرٌ خَيْرٌ

وبعد الكلام في «بحسبك ريد» قال المرادى: «وذكر في شرح الكافية، أن «حسبك» في هذا المثال ونحوه خبر لا مبتدأ، لأنه لا يتعرف بالإضافة، وإنما يكون مبتدأ إذا كان بعده نكرة نحو «بحسبك درهم».

مسألة (١٢)

في باب إن وأخواتها. بعد قول الناظم:

وَأَلْحَقْتَ بِإِنْ لَكِنْ وَأَنْ مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ

بعد الشرح قال المرادى:

«قال في التسهيل: و «أن» في ذلك «كإن» على الأصح» اهـ.

فأطلق كما أطلق هنا، وقيد ذلك في شرحه بأن يتقدمها علم كقوله

وَالْإِذَا عَلِمُوا أَنَا وَأَنْتُمْ بغاية ما بقينا في شقاق

أو معناه. كقوله تعالى: ﴿وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: ٣].

وهذا هو الصحيح، لأن «أن» ههنا وما عملت فيه بتأويل الجملة فصح أن يعطف على محلها كالمكسورة».

مسألة (١٣)

في باب الحال بعد قول الناظم:

الْحَالُ وَصَفٌ فَضْلَةٌ مُتَّصِبٌ مَفْهُمٌ فِي حَالٍ كَفَرْدًا أَذْهَبُ

بعد الشرح قال في التنبيه له:

«ذكر في شرح التسهيل أن «من» الزائدة ربما دخلت على الحال ومثله بقراءة من قرأ ﴿مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ﴾ [الفرقان: ١٨] - مبنيا للمفعول - وفيه نظر».

مسألة (١٤)

في باب الحال. بعد قول الناظم:

..... أو يُخَصَّصُ أَوْ يَبِينُ

..... مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيهِ

بعد أن ذكر المسوغات مفصلة قال: «وراد في التسهيل ثلاثة: أحدها: أن تكون الحال جملة مقرونة بالواو نحو ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، لأن الواو رفعت توهم النعتية.

والثاني: أن يكون الوصف به على خلاف الأصل نحو «هذا خاتم حديدا»

والثالث: اشتراك المعرفة مع النكرة في الحال نحو «هؤلاء ناس وعبدالله

منطلقين».

مسألة (١٥)

في باب حروف الجر . بعد قول الناظم:

.. وَالظَّرْفِيَّةُ اسْتَبِينَ بِيَاً وَفِيٍّ وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبِيَاً

«قال في شرح التسهيل: باء السببية هي الداخلة على صالح للاستغناء به عن فاعل معدها مجازا نحو ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾ [الأعراف: ٥٧].

فلو قصد إستاد الإخراج إلى الهاء لصح وحسن لكنه مجاز، ومنه «كتبت بالقلم» و«قطعت بالسكين» فإنه يقال «كتب القلم» و«قطع السكين». والنحويون يعبرون عن هذه الباء بباء الاستعانة، وآثرت على ذلك التعبير بالسببية من أجل الأفعال المنسوبة إلى الله تعالى، فإن استعمال السببية فيها تجوز، واستعمال الاستعانة فيها لايجوز. قال: وباء التعليل هي التي يصلح غالبا في موضعها اللام كقوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلِ﴾ [البقرة: ٥٤]. ﴿فَبِظَلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا﴾ [النساء: ١٦٠] اهـ.

مسألة (١٦)

في باب الإضافة . بعد قول الناظم:

وَذِي الإِضَافَةِ اسْمُهَا لَفْظِيَّةٌ وَتِلْكَ مَحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّةٌ

بعد الشرح المطول، وذكر «غير ومثل».

قال: «قال في شرح التسهيل: قد يعنى بغير ومثل مغايرة خاصة ومماثلة

خاصة. فيحكم بتعريفهما، وأكثر ما يكون ذلك في «غير» إذا وقع بين ضدين وأجاز بعض العلماء - منهم السيرافي - أن يعمل على هذا قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] لوقوع «غير» فيه بين متضادين وليس بلازم، لقوله تعالى: ﴿نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ﴾ [فاطر: ٢٧] فنعت به النكرة مع وقوعه بين متضادين» أهـ.

استدراك علي ابن مالك

كثيرا ما يتعقب الناظم في كلامه وقد علل وبين...

مسألة (١)

في باب الكلام - بعد قول الناظم:

وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضَى بِنْيَا

بعد الشرح قال المرادى في تنبيهات له:

«الثالث: لم يتعرض في النظم لما بينى عليه الأمر والماضى...

وأما الأمر: فإنه بينى على ما يجزم به لو كان مضارعا، فإن كان صحيح الآخر بنى على السكون، وإن كان معتل الآخر أو مما يرفع بالنون حذف آخره. أما الماضى: فإنه بينى على الفتح ما لم يتصل به ضمير مرفوع لتكلم أو مخاطب أو جمع مؤنث غالبا فيسكن آخره.

فإن اتصل به واو جمع ضم آخره... إلخ».

مسألة (٢)

في باب المعرب والمبنى - بعد قول الناظم:

كَذَا أُولَاتُ وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلَ كَأذْرَعَاتٍ فِيهِ ذَا أَيْضًا قُبْلُ

قال المرادى بعد الشرح:

«فإن قلت: قد ذكر حكم المجموع بالألف والتاء إذا سمي به، فما حكم المثني والمجموع على حدة إذا سمي بأحدهما؟

قلت: أما المثني ففيه لغتان:

الأولى: أن يعرب بعد التسمية بما كان يعرب به قبلها.

والثانية: أن يجعل مثل «عمران» في التزام الألف، وإعرابه على النون إعراب ما لا ينصرف.. إلخ».

مسألة (٣)

في باب العلم. بعد قول الناظم:

وشاع في الأعلام ذو الإضافة

قال المرادى بعد الشرح: «وقد صرح بذلك في التسهيل حيث قال: ومعرى من إضافة وإسناد ومزج مفرد، وما لم يعر مركب، وليس كما قال؛ لأنه يرد عليه أشياء كثيرة من المركب نحو ما تركب من حرفين «كأنما» أو حرف واسم نحو «يا زيد» أو حرف وفعل نحو «قد قام»».

مسألة (٤)

في باب الموصول قال:

«ولم يذكر الناظم هنا الحرفي، فلنقدمه، وهو خمسة أحرف: «أن» وتوصل بفعل متصرف مطلقا خلافا لمن منع وصلها بالامر، و«ما»: وتوصل بفعل متصرف غير أمر، وقد توصل بجملة اسمية خلافاً لقوم، ونذر وصلها بليس في قوله: بما لستما أهل الخيانة والغدر.. إلخ».

مسألة (٥)

في باب الموصول. بعد قول الناظم:

والحذف عندهم كثير منجلى

قال المرادى: «ومقتضى عبارة الناظم أن حذف المنصوب بالوصف كثير مطلقا، وليس كذلك» ولم يزد على ذلك.

مسألة (٦)

في باب المعرف بأداة التعريف - بعد قول الناظم:

كالفضل والحارث والنعمان

قال المرادى فى تنبيه له: «اعلم أن فى تمثيله بالنعمان نظرا، لأنه مثل به فى شرح التسهيل لما قارنت الأداة نقله، وعلى هذا فالأداة فيه لازمة، وإذا كانت للمح لم تكن لازمة».

مسألة (٧)

فى باب المشبهات بليس. بعد قول الناظم:

وقد تلى لات وإن ذا العملا

بعد الشرح المطول قال: «ونص المصنف على أن عمل لا أكثر من عمل إن، والعكس أقرب إلى الصواب».

مسألة (٨)

فى باب إن وأخواتها - بعد قول الناظم:

وَحَفَّتْ كَأَنَّ أَيضاً فُتْوَى مَنْصُوبُهَا ثَابِتاً أَيضاً رُوى

بعد الشرح قال:

«فإن قلت: قد ذكر المصنف تخفيف إن وأن وكان وسكت عن لعل ولكن

فما حكمهما؟

قلت: أما لعل. فلا تخفف، وأما لكن. فإذا خفت لم تعمل...

وأجاز يونس والأخفش إعمالها مخففة قياسا، وقد حكى يونس أنه حكاة

عن العرب».

مسألة (٩)

فى باب لا النافية للجنس - بعد قول الناظم:

وَرَكَّبَ الْمُفْرَدَ فَاتِحًا

بعد الشرح قال: «وفى عبارته هنا قصور. حيث قال «فاتحا». بل الصواب

على ما ينصب به ليشمل ما فعلناه، ولو قال: وركب المفرد كالنصب، لأجاد».

مسألة (١٠)

في باب لا النافية للجنس - بعد قول الناظم:

وَأَعْطِ «لا» مع هَمْزَةٍ اسْتِفْهَامٍ مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الاسْتِفْهَامِ

بعد الشرح المطول قال:

«إذا تقرر هذا. فاعلم أن كلام المصنف مناقش من وجهين:

أحدهما: أنه أطلق فشمّل التي للعرض.

فإن قلت: فلعله يقول: بأنها غير مركبة من الهمزة ولا. فلم يشملها الإطلاق. قلت: قد استثناها في الكافية والتسهيل، فدل على أنها عنده مركبة.

والآخر: أن مقتضى كلامه هنا موافقة المازني والمبرد في تسوية التي للتمنى بالتي للتوبيخ والإنكار والتي لمجرد الاستفهام، وهو خلاف ما ذهب إليه في غير هذا الكتاب».

مسألة (١١)

في باب الاستثناء - بعد قول الناظم:

اجملا على الأصح ما لغير جُملا

بعد الشرح المطول قال: «فإن قلت: ظاهر قوله «ما لغير» مساواتها لغير في جميع الأحكام.

وليس كذلك. بل افترقا في أمرين:

الأول: أن المستثنى بغير قد يحذف إذا فهم المعنى نحو «ليس غير» بالضم والفتح وبالتنوين. بخلاف «سوى».

الثاني: أن «سوى» تقع صلة للموصول وحدها في فصيح الكلام بخلاف «غير».

مسألة (١٢)

في باب الإضافة - بعد قول الناظم:

وذى الإضافة أسْمُهَا لَفْظِيَّةٌ وَتِلْكَ مَحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّةٌ

بعد الشرح المطول قال:

«أهمل المصنف هنا نوعين مما لا يتعرف بالإضافة:

أحدهما: ما وقع موقع نكرة لا تقبل التعريف نحو «رب رجل وأخيه».

و«كم ناقة وفصيلها» و«فعل ذلك جهده وطاقته» ونحو «لا أباك تخوفيني»

لأن «رب» و«كم» لا يجران المعارف، والحال لا تكون معرفة، ولا - لا تعمل فى المعرفة.

وثانيهما: ما لا يقبل التعريف، لشدة إبهامه كغير ومثل وحسب...».

الاعتراضات الواردة على الناظم

من أدب المرادى مع الشيخ ابن مالك أنه يدفع عنه الاعتراض ويعتذر ويعلل
وبذلك يوضح مراد الناظم. وسأقتصر على ذكر بعض الأمثلة على سبيل المثال

مسألة (١)

فى باب الكلام - بعد قول الناظم:

اسمٌ وفعلٌ ثم حرفٌ الكَلِمِ

قال بعد الشرح «وأورد على الناظم أنه قسم الكلم إلى غير أقسامه، لأن
الاسم والفعل والحرف أقسام للكلمة. لا أقسام للكلم.

وأقسام الكلم أسماء وأفعال وحروف، لأن علامة صحة القسمة جواز إطلاق
اسم المقسوم على كل واحد من الأقسام.

والجواب: أن هذا من تقسيم الكل إلى أجزائه، وإنما يلزم صدق اسم المقسوم
على كل من الأقسام فى تقسيم الكلى إلى جزئياته، والناظم لم يقصد ذلك».

مسألة (٢)

فى باب الكلام - بعد قول الناظم:

ومسندٌ للاسم تمييزٌ حصَلْ

قال: «وأورد على الناظم أنه أطلق الإسناد، وهو قسمان: معنوى ولفظى
فالمعنوى: هو الخاص بالأسماء.

واللفظى: مشترك يوجد فى الاسم والفعل والحرف. نحو «زيد» ثلاثى،
و«ضرب» فعل ماض و «من» حرف جر.

قلت: التحقيق أن القسمين كليهما من خواص الأسماء، ولايسند إلى
الفعل والحرف إلا محكوما باسميتهما».

مسألة (٣)

فى باب المعرب والمبنى - بعد قول الناظم:

كالشَّبهِ الوَضْعِيّ

«فإن قلت: قد أخل بهذا النوع الخامس فلم يذكره.

قلت: قد أشار إليه بكاف التشبيه في قوله: «كالشبه الوضعي» فإنها مشعرة بعدم الحصر».

مسألة (٤)

في باب المعرب والمبنى - بعد قول الناظم:

وَشَرَطَ ذَا الإِعْرَابِ أَنْ يُضَفَّنَ لَا لِيَا كَجَا أَخُو أُيُوكِ ذَا اِعْتَلَا

قال: «ويشترط في إعراب هذه الأسماء مع الشرطين المذكورين شرطان آخران: أن تكون مفردة... أن تكون مكبرة... فإن قلت: فقد أهمل هذين الشرطين قلت: قد علق الحكم على ما لفظ به، وقد لفظ بها مفردة مكبرة فاكتفى بذلك» اكتفى بالمثال عن القاعدة.

مسألة (٥)

في باب المعرب والمبنى - بعد قول الناظم:

وَشِبْهُ ذَيْنِ سَالِمٍ جَمْعِ عَامِرٍ وَمُذْنِبٍ

بعد الشرح قال:

«فإن قلت: زاد في التسهيل في شروط الاسم شرطين آخرين:

أحدهما: أن يكون غير مركب تركيب إسناد أو مزج.

والآخر: أن يكون غير معرب بحرفين.

فلم ترك ذكرهما؟

قلت: هذان شرطان لصحة مطلق الجمع ولا خصوصية لهما بهذا الجمع

المذكور».

مسألة (٦)

في باب النكرة والمعرفة - بعد قول الناظم:

نَكْرَةٌ قَابِلُ آلٍ مُؤَثَّرًا أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعٍ مَا قَدْ ذُكِرَ

بعد الشرح قال المرادى:

«فإن قلت: حصر النكرة في القسمين غير صحيح، لوجود ثالث لا يقبل آل ولا يقع موقع شيء يقبلها وهو نكرة، وذلك «من» و«ما» في الشرط والاستفهام خلافا لابن كيسان في «من» و«ما» الاستفهاميتين، فإنهما عنده معرفتان.

قلت: الحصر في القسمين صحيح و«ما» و«من» المذكورتان واقعتان موقع شيء يقبل آل. ولا يشترط أن يكون مساويا لهما في تضمن معنى الشرط والاستفهام؛ لأن «من» و«ما» لم يوضعا في الأصل لذلك، وتضمن معنى الشرط والاستفهام طارئ على معناهما الأصلي فليتأمل».

مسألة (٧)

في باب الضمير - بعد قول الناظم

وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَبْرُ كَافِعٌ أَوْافِقُ نَفْتِبُ إِذْ تَشْكُرُ

فلم يذكر المصنف اسم فعل الأمر واسم المضارع والمصدر الواقع بدلا من فعله في الأمر، قال المرادى: «فإن قلت: قد أدخل الناظم بهذه الثلاثة الأواخر، قلت: لم يدع الحصر، وإنما مثل ليقاس على تمثيله...».

مسألة (٨)

في باب الموصول - بعد قول الناظم:

جَمَعُ الَّذِي الْأَلَى الَّذِينَ مُطْلَقًا

بعد الشرح قال المرادى:

«وفصل المصنف فقال: وغنى عنه الذي في غير تخصيص كثيرا، وفيه للضرورة قليلا، وأنشد البيت على أنه ضرورة.

وقيل: هو مخالف لما ذكره أول التسهيل، فإنه ذكر حذف النون أسبابا فقال: تسقط النون للإضافة وللضرورة ولتقصير الصلة.

قلت: هو غير مخالف له، فإن قوله: «ويغنى الذى». معناه أن «الذى» المفرد اللفظ قد يعبر به عن جمع لا أنه جمع حذف نونه.
 ألا ترى قوله فى الشرح، وإذا لم يقصد بالذى تخصيص جاز أن يعبر به عن جمع حملا على «من».
 وأما «وأن الذى حانت» - فمحتمل لأن يكون مفردا عبر به عن الجمع وأن يكون جمعا حذف نونه».

مسألة (٩)

فى باب الموصول - بعد قول الناظم:
 كَذَا الَّذِي جَرَّ بِمَا الْمَوْصُولَ جَرَّ كَمَرًّا بِالَّذِي مَرَرْتُ فَهُوَ بَرٌّ
 فذكر شروطا لحذف العائد المجرور بالحرف.
 قال المرادى: «فإن قلت: لا يؤخذ من كلامه إلا شرط واحد، وهو اتفاق الحرفين، قلت: أما أخذ الشرط الثانى من كلامه فظاهر، فإنه شرط أن يجزى العائد بالذى جر الموصول، ومتى اختلف الحرفان معنى كان الجزى للعائد حيثنذ غير الجزى للموصول، فإن باء السببية مثلا غير باء التعدية.
 وأما أخذ الشرط الثالث فمن تمثيله».

مسألة (١٠)

فى باب نائب الفاعل - بعد قول الناظم:
 والثانى التالى تآ المطاوعة كالاول اجعله بلا منازعة
 بعد الشرح قال المرادى:
 «فإن قلت: فتقييد المصنف التاء بالمطاوعة ليس بجيد.
 قلت: هو كذلك، والعذر له أن التاء فيما ذكرناه من الأفعال شبيهة بتاء المطاوعة فاكتفى بذكرها».

مسألة (١١)

فى باب حروف الجزى - بعد قول الناظم:



وما رَوُوا من نحو ربه فتى نزر

بعد الشرح قال المرادى:

«فإن قلت: إنما أورد النحويون ذلك على أنه فصيح مقيس عليه فكيف قال:

نزر؟

قلت: لعله أراد أنه قليل بالنسبة إلى الظاهر. ويؤيده قوله فى الكافية:

وربه عطباً استندر وقس عليه إن شئت وحذ عن ملتبس»

مسألة (١٢)

فى باب حروف الجر - بعد قول الناظم:

ومذ ومئذ اسمان حيث رفعا أو أوليا الفعل..

بعد الشرح قال المرادى:

«فإن قلت: لو قال: أوليا الجملة. نحو «مذ دعا»، لأجاد، لتندرج الجملة

الاسمية. قلت: هو كذلك، والعذر له فى الاقتصار على الفعل أنه الكثير.»



نقله عن شيخه أبي حيان

وقد اعتد المرادى بشيخه ونقل عنه فى شرحه بعض الآراء مبينا رأيه فى مسائل . بلا تعقيب .
ومن الأمثلة .

مسألة (١)

فى باب النائب عن الفاعل - بعد قول الناظم :

ولايَنُوبُ بعضٌ هذى إن وُجِدَ فى اللفظ مفعولٌ به وقد يَرِدُ

قال المرادى :

«وإذا فقد المفعول به جازت نيابة كل واحد من هذه الأشياء .

قيل : ولا أولية لشيء منها، وقيل : المصدر أولى، وقيل : المجرور أولى،
وقال الشيخ أبو حيان : ظرف المكان أولى .»

مسألة (٢)

فى باب الاستثناء - بعد قول الناظم :

واستثنى ناصباً بليس وخلا وبعداً ويكونُ بعدَ لا

بعد الشرح قال المرادى :

«وفى الارتشاف : قال ابن مالك وصاحب البسيط : هو المحذوف حذف
الاسم لقوة دلالة الكلام عليه . وهذا مخالف لما اتفق عليه الكوفيون والبصريون
من أن الفاعل مضمَر لا محذوف» اهـ .

مسألة (٣)

فى باب الحال - بعد قول الناظم :

ومصدر منكرٌ حالاً يَقَعُ بكثرة كِبغته زيدٌ طَلَعُ

بعد الشرح قال :

«واستثنى فى التسهيل ثلاثة أنواع لا يقتصر فيها على السماع :

الأول: قولهم: أنت الرجل علما.. وفي الارتشاف: ويحتمل عندي أن يكون تمييزا.

الثاني: نحو «زيد زهير شعرا» قال في الارتشاف: والأظهر أن يكون تمييزا.

مسألة (٤)

في باب التمييز - بعد قول الناظم:

واجرر بمن إن شئت غير ذي العدد والفاعل المعنى كطب نفسا تفتد

بعد الشرح المطول قال:

«قال في الارتشاف: ويدل على صحة ذلك - يعنى الزيادة - أنه عطف على

موضعهما نصبا. قال الخطيب:

طافت أمانة بالركبان آونة يا حسنه من قوام ما ومنتقبا»

مسألة (٥)

في باب حروف الجر - بعد قول الناظم:

وزيد في نفى وشبهه فجر نكرة كما لباغ من مفر

بعد الشرح قال المرادى:

«قال في الارتشاف: وفي إلحاق الهمزة بها نظر، وصرح بمنعه بعد كيف

ونحوها».

مسألة (٦)

في باب حروف الجر - بعد قول الناظم:

وحذفت رب فجرت بعد بل والفا وبعد الواو شاع ذا العمل

بعد الشرح المطول قال:

«وفي الارتشاف: ورعم بعض النحويين: أن الخفض هو بالفاء وبل،

لنيابتهما مناب رب».

مسألة (٧)

فى باب الإضافة - بعد قول الناظم:

...وَأَنُوْ مِنْ أَوْ فِى إِذَا لَمْ يَصْلُحِ إِلَّا ذَاكَ وَاللَّامُ خُذًا

بعد الشرح المطول قال:

«وفى الارتشاف: والذى أذهب إليه أن الإضافة تفيد الاختصاص، وأنها ليست على تقدير حرف مما ذكره ولا على نيته».

مسألة (٨)

فى باب الإضافة - وَشَدَّ إِيْلَاءُ يَدَى لِبَى

قال: «وفى الارتشاف: ويضاف إلى الظاهر تقول: لبي زيد وسعدى عمرو، وإلى ضمير الغائب: لبيه، ودعوى الشذوذ فيهما باطلة».

مسألة (٩)

فى المضاف إلى ياء المتكلم - بعد قول الناظم:

..وَفِى الْمَقْصُورِ عَنْ هُدَيْلِ انْقِلَابِهَا يَاءَ حَسَنٍ

قال: «فإن قلت: فهل يجوز قلب ألف المثني فى لغة من التزمها مطلقاً؟ قلت: قال فى الارتشاف: يحتاج فى جوازه إلى سماع».

نقله عن سيبويه

وقد اعتمد المرادى على سيبويه إما بالإشارة إلى مذهبه أو بالنقل نصا وسأذكر بعض الأمثلة من نصه .

مسألة (١)

فى باب الضمير - بعد قول الناظم

وَقَبْلَ يَأْتِ التَّنْفِيسَ مَعَ الْفِعْلِ التَّرِيمِ نُونٌ وَقَايَةٌ وَلَيْسَى قَدْ نُظِمَ

بعد الشرح قال:

«والوجه ليسنى، وهو الفصيح كقول بعض العرب: عليه رجلا ليسنى، حكاة سيبويه» .

مسألة (٢)

فى باب العلم - بعد قول الناظم:

وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الْأَجْنَاسِ عِلْمٌ كَعِلْمِ الْأَشْخَاصِ لَفْظًا وَهُوَ عَمَّ

بعد الشرح المطول قال المرادى:

«وفى كلام سيبويه إيحاء إلى هذا الفرق، فإنه قال فى باب ترجمته: هذا باب من المعرفة يكون فيه الاسم الخاص شائعا فى الأمة ليس واحد منها بأولى من الآخر. مانصه .

إذا قلت: هذا أبو الحارث إنما تريد هذا الأسد. أى: هذا الذى سمعت باسمه أو عرفت أشباهه، ولا تريد أن تشير إلى شىء قد عرفته بمعرفته كزيد، ولكنه أراد هذا الذى كل واحد من أمته له هذا الاسم» اهـ .

مسألة (٣)

فى باب ظن - بعد قول الناظم:

وَالتَّرِيمِ التَّعْلِيقَ قَبْلَ نَفَى مَا

بعد الشرح قال:



«قال سيبويه ما نصه: كما أنك إذا قلت: قد علمت أريدُ ثمَّ أم عمرو، وأردت أن تخبر أنك قد علمت أيهما ثمَّ» اهـ.

مسألة (٤)

في باب الفاعل - بعد قول الناظم:

والْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلَا فَصْلٍ وَمَعِ ضَمِيرٍ ذِي الْمَجَازِ فِي شِعْرٍ وَقَعَ
قال: «أما الحذف مع الحقيقي فذكره سيبويه وحكى قال فلانة».

مسألة (٥)

في باب التنازع - بعد قول الناظم:

وقد بغى واعتديا عبدا كما

بعد الشرح المطول قال:

«والصحيح ماذهب إليه سيبويه من جواز الإضمار قبل الذكر في هذا الباب لسماعه، حكى سيبويه: ضربوني وضربت قومك».

مسألة (٦)

في باب الاستثناء - بعد قول الناظم:

وغيرُ نصبٍ سابقٍ في النَّفْيِ قَدْ يَأْتِي وَلَكِنْ نَصْبُهُ اخْتِرَانٌ وَرَدَّ
قال: «قال سيبويه: حدثني يونس أن قوما يوثق بعريبتهم يقولون:
ما لي إلا أبوك ناصر. فيجعلون ناصرا بدلا» اهـ.

مسألة (٧)

في باب الاستثناء - بعد قول الناظم:

... اجْعَلَا عَلَى الْأَصْحِّ مَا لِغَيْرِ جُعَلَا

بعد الشرح قال:

«ونقل عن الفراء: قال سيبويه بعد أن مثل بقوله: أتانى القوم سواك، رعم الخليل أن هذا كقولك: أتانى القوم مكانك إلا أن فى سواك معنى الاستثناء» اهـ.

مسألة (أ)

في باب الاستثناء - بعد قول الناظم:

وَكَخَلَا حَاشَا وَلَا تَصْحَبُ مَا

بعد الشرح قال: «قال سيوبه: لو قلت: أتوني ما حاشا زيدا لم يكن كلام وقد أجازوه بعضهم على قلة» اهـ.



مدى اعتماده على ابن الناظم فى شرحه للالفية

قد نرى المرادى يعتد برأى ابن الناظم ويناقشه إذا قبل الكلام المناقشة معللا فى بعض الأحيان، أو معارضا.
ومن الأمثلة:

مسألة (١)

فى باب الكلام - بعد قول الناظم:

بالجرِّ والتَّوِينِ والنَّدَا وَأَلْ

بعد الشرح قال المرادى:

«إنما ينحصر الاسم بالإسناد إليه، فإنه أجيب بما ذكره الشارح من أنه أراد الإسناد إليه فحذف صلته اعتمادا على التوفيق وفيه نظر؛ لأن الاعتماد على التوفيق لا يحسن فى مقام التعريف».

مسألة (٢)

فى باب الضمير - بعد قول الناظم:

وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَاءُ يَجِبُ

بعد أن شرح وذكر أن لبنائه فى التسهيل أربعة أسباب

قال: «ورابعها: الاستغناء باختلاف صيغه لاختلاف المعانى».

قال الشارح: ولعل هذا هو المعتبر عند الشيخ فى بناء المضمرات؛ ولذا عقبه بتقسيمها بحسب الإعراب - كأنه قصد بذلك إظهار علة البناء».

مسألة (٣)

فى باب المعرفة بأداة التعريف - بعد قول الناظم:

كَالْفَضْلِ وَالْحَارِثِ وَالنُّعْمَانِ

بعد الشرح قال المرادى: «وقول الشارح: وقد يكون فى المنقول من مصدر أو اسم عين؛ لأن المصادر وأسماء الأعيان قد تجرى مجرى الصفات فى الوصف بها على التأويل وهذا يقتضى أن الملح للوصف».

مسألة (٤)

فى باب إن وأخواتها - بعد قول الناظم:

وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُنْ نَاسِخًا فَلَا تُلْفِيهِ غَالِبًا بِإِنْ ذِي مُوَصَّلًا

بعد الشرح قال المرادى

«قال الشارح: وأما نحو «وإن يكاد الذين كفروا» وقوله:

«إِن قَتَلْتَ مُسْلِمًا»، فقليل.

وأقل منه «إِن يَزِينُكَ لِنَفْسِكَ وَإِن يَشِينُكَ لِهَيْبَةٍ»

مسألة (٥)

فى باب التتارح - بعد قول الناظم:

وَلَا تَجِئْ مَعَ أَوَّلِ قَسْدٍ أَهْمَلًا بِمُضْمَرٍ لِفَيْرٍ رَفَعٍ أَوْهَلًا

بَلْ حَذَفَهُ الزَّمُ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَيْرٍ وَأَخْرَجَهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَيْرُ

بعد الشرح قال المرادى:

«أما تقديمه فقال الشارح: لا يجوز عند الجميع» اهـ.

وقوله «غير خير» قد يوهم أن ضمير المتتارح فيه إذا كان مفعولا أولا فى باب ظن يجب حذفه.

وليس كذلك، بل لا فرق بين المفعولين فى امتناع الحذف، ولزم التأخير،

ولذلك قال الشارح: لو قال بدله:

وَاحْذَفْهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَفْعُولَ حَسَبٍ وَإِنْ يَكُنْ ذَاكَ فَأَخْرَجْهُ تُصَبِّحُ

لسلم».

مسألة (٦)

في باب المفعول فيه - بعد قول الناظم:

الظَرْفُ وَقْتُ أَوْ مَكَانٌ ضُمْنَا فِي بَاطِرَادِ كَهْنَا امْكُثْ أَرْمْنَا

بعد الشرح قال: «قال الشارح: وإذا كان كذلك فلا حاجة إلى الاختراع عنه بقيد الاطراد، لأنه يخرج بقولنا «مضمن معنى في» «أهـ».

مسألة (٧)

في باب الحال - بعد قول الناظم:

الحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُتَّصِبٌ مُفْهِمٌ فِي حَالٍ كَفَرْدًا أَذْهَبُ

بعد الشرح قال:

«وقال الشارح: إن هذا التعريف ليس بمانع، لأنه يشمل النعت وهو غير مسلم، لخروجه بقيد لزوم النصب».

مسألة (٨)

في باب الحال - بعد قول الناظم:

وَنَدَرَ نَحْوُ سَعِيدٍ مُسْتَقْرَأً فِي هَجْرٍ

بعد الشرح قال:

«وقوله: ندر، ظاهره أنه مما لا يقاس عليه، وصرح الشرح بذلك فقال: وما جاء منه مسموعاً حفظ ولا يقاس عليه».

مسألة (٩)

في باب الحال - بعد قول الناظم:

وَذَاتُ بَدءٍ بِمُضَارِعِ ثَبِتُ حَوَتْ ضَمِيرًا وَمِنِ الْوَاوِ خَلَّتْ

بعد الشرح قال المرادى:

«تنبيه: ويشترط في خلوه من الواو مع الإثبات شرط آخر، وهو أن يعرى

من قد، ذكره في التسهيل، فإن قرن بها. قال الشارح: لزمته الواو نحو «وقد تعلمون أني رسول الله إليكم».

مسألة (١٠)

في باب الحال - بعد قول الناظم:

وَجَعَلَهُ الْحَالُ سِوَى مَا قُدِّمًا
بِوَاوٍ أَوْ بِمُضْمَرٍ أَوْ بِهِمَا

بعد الشرح قال:

«وقول الشارح: وقد نجيء بالضمير والواو، ظاهره عدم التأويل».

مسألة (١١)

في باب التمييز - بعد قول الناظم:

وَاجْرُزُ بِمِنْ إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَدِ
وَالْفَاعِلِ الْمَعْنَى كَطَبِ نَفْسًا تُفَدِّ

بعد الشرح قال:

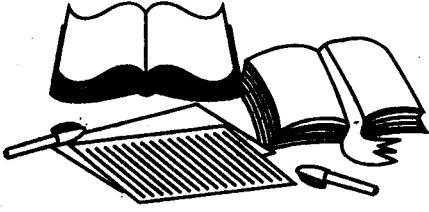
«قال الشارح: لا يجوز جره بمن إلا في تعجب أو شبهه لقولهم:

لله درةٌ من فارسٍ، وقال الشاعر:

فَتَعَمَّ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامَى اهـ.

ثم شرح وقال: «ويلزم الشارح جواز الجر بمن في نحو زيد أحسن به وجها

لأنه تعجب، وقد نص غير المصنف على منعه».



الباب الرابع

الفصل الثاني

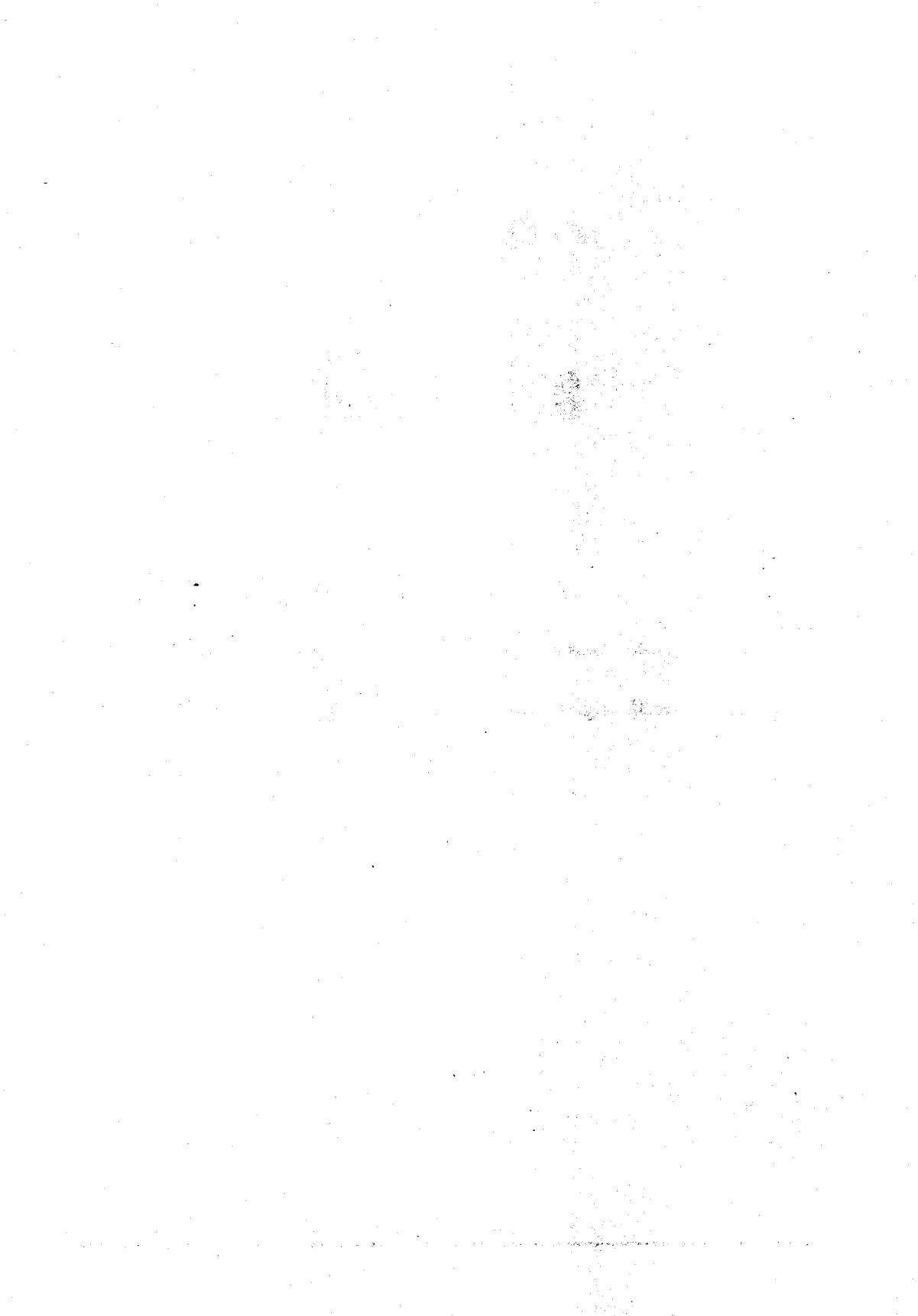
ويشتمل على:

اعتماد المرادى على السماع . من الأمثلة على القياس .

ميوله للبصريين . من الأمثلة التي رجح فيها المذهب الكوفى .

مخالفته لأراء النحاة .





اعتماد المرادى على السماع

ومن الأمثلة ما يلي:

مسألة (١)

فى باب المعرب والمبنى - بعد قول الناظم:

وقصرها من نقصهن أشهر

قال بعد الشرح: «وذهب الفراء إلى أن وزن أب وأخ وحم فعل بالإسكان. ورد بسماع قصرها وبجمعها على أفعال».

مسألة (٢)

فى باب الضمير - بعد قول الناظم:

غَيْرِي اخْتَارَ الْانْفِصَالَ

بعد الشرح قال: «وهم الأكثرون ومنهم سيبويه ووجهه أن الضمير فى البابين خبر فى الأصل وحق الخبر الانفصال، وكلاهما مسموع».

مسألة (٣)

فى باب العلم - بعد قول الناظم:

ومثله برة للمبره كذا فجار علم للفجره

بعد الشرح قال المرادى فى تنبيه له: «لما كان لعلم الجنس خصوص من وجه وشياع من وجه جاء فى بعضه عن العرب وجهان: إعطاؤه حكم المعارف وإعطاؤه حكم النكرات، وطريق ذلك السماع، ومن المسموع فيه الوجهان غدوة وبكرة وعشية».

مسألة (٤)

فى باب المبتدأ والخبر - بعد قول الناظم:

والأصل فى الأخبار أن تؤخراً

قال: «ومنع الكوفيون تقديم الخبر إلا في نحو في داره زيد. وهم محجوجون بالسمع».

مسألة (٥)

في باب المشبهات بليس . بعد قول الناظم:

وقد تلى لات وإن ذا العملا

بعد أن ذكر الخلاف في إعمال «أن» عمل «ليس» قال:

«والصحيح الإعمال، وقد سمع في النظم والثر فمن الثر قولهم:
«إن ذلك نافعك ولا ضارك، وإن أحد خيرا من أحد إلا بالعافية.....
والنظم قوله:

إن هو مُستولياً على أحد إلا على أضعف المجانين.....»

مسألة (٦)

في باب الفاعل - بعد قول الناظم:

والتاء مع جَمَعَ سِوَى السَّالِمِ مِنْ مَدَّكَرٍ كَالتَّاءِ مَعَ إِحْدَى اللَّبَنِ

بعد الشرح المطول قال:

«وأما جمع المذكر السالم فلا يجوز إلحاق التاء معه إذا لم يسمع، ولذلك استثناء خلافا للكوفيين فأجازوا الوجهين في الجموع الثلاثة».

مسألة (٧)

في باب الاستثناء - بعد قول الناظم:

وقيل حَاشَ وَحَشَا فَاحْفَظْهُمَا

قال: «وقد سمع الاستثناء بحشى في قوله:

حشا رهط النبي فإن منهم بحورا لا تكدرها الدلاء

ولم يسمع بحاش».



مسألة (٨)

فى باب الإضافة - بعد قول الناظم:

وَذِي الإِضَافَةِ اسْمُهَا لَفْظِيَّةٌ وَتِلْكَ مَحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّةٌ

بعد الشرح قال فى تبيينها له:

«الأول: ذهب ابن برهان وابن الطراوة إلى أن إضافة المصدر إلى مرفوعه أو منصوبه غير محضة، والصحيح أنها محضة، لورود السماع بنعته بالمعرفة كقوله: إن وجدى بك الشديد أرانى عاذراً فيك من عهدتُ عذولاً»

مسألة (٩)

فى باب الإضافة - بعد قول الناظم:

ومن بنى فلم يفندا

بعد الشرح قال:

«وقد ورد السماع بالبناء قبل الجملة الاسمية فى قوله:

على حين الكرام قليل

فإنه روى بالفتح»

«ومن الأمثلة على القياس،

وقل ميوله إلى القياس

ومن الأمثلة:

مسألة (١)

فى باب المشبهات بليس:

قال:

«ما النافية حرف مهمل عند بنى تميم، وهو القياس، لعدم اختصاصه».

مسألة (٢)

فى باب المفعول فيه - بعد قول الناظم:

وقد ينوب عن مكان مصدر وذلك في ظرف الزمان يكثرُ

بعد الشرح قال:

«وكثير في الزمان نحو «كان ذلك خفوق النجم وطلوع الثريا» أى: وقت خفوق النجم، ووقت طلوع الثريا، وكثرته تقتضى القياس عليه».

مسألة (٣)

فى باب المفعول معه - بعد قول الناظم

يُنصَبُ تَالِي الْوَاوِ مَقْعُولًا مَعَهُ فِي نَحْوِ سِيرِي وَالطَّرِيقِ مُسْرَعَةً

قال:

«وهذا الباب مقيس على الأصح وقد فهم ذلك من قوله «نحو»».

ميوله للبصريين

لاحظت أن المرادى يميل إلى المذهب البصرى وكثيرا ما يرجحه ويصححه، ويعلل لذلك، ولكثرته رأيت أن أذكر بعض الأمثلة.

مسألة (١)

فى باب المعرب والمبنى - بعد قول الناظم:

كلتا كذاك اثنان واثنان

قال فى تنبيهات له - فى الثانى منها :-

«ما تقدم من أن كلا وكلتا مفردا اللفظ مثنيا المعنى هو مذهب البصريين. وذهب الكوفيون إلى أنهما من قبيل المثنى لفظا ومعنى.

ويرده أمور منها الإخبار عنهما فى الكلام الفصيح كما تقدم».

مسألة (٢)

فى باب إن وأخواتها - بعد قول الناظم:

بعد إذا فجاءة أو قسم لا لام بعده بوجهين نَمِي

بعد الشرح المطول قال:

«..... قد حكى عن الكوفيين تفضيله على الكسر فى هذا المثال وعن بعضهم تفضيل الكسر عليه، ومذهب البصريين أن الكسر لازم، وهو صحيح».

مسألة (٣)

فى باب التنازع بعد قول الناظم:

والثانِ أُولَى عند أهلِ البصرةِ واختارَ عكسًا غيرُهُم ذا أسرَه

قال: فقال البصريون: إعمال الثانى أرجح لقربه، وقال الكوفيون إعمال الاول أرجح لسبقه... والصحيح مذهب البصريين.

لأن إعمال الثانى هو الأكثر وإعمال الاول قليل. نقل ذلك سيبويه عن العرب.

مسألة (٤)

فى باب المفعول المطلق - بعد قول الناظم:

وكونه أصلاً لهذين انتخب

بعد أن ذكر الخلاف بين البصريين والكوفيين فى الأصالة قال:

«والصحيح مذهب البصريين؛ لأن الفرع لا بد فيه من معنى الأصل وزيادة والفعل يدل على الحدث والزمان».

من الأمثلة التى رجح فيها المذهب الكوفى

ورجح المرادى المذهب الكوفى وصححه وهذا قليل.

من ذلك:

مسألة (١)

فى باب الموصول بعد قول الناظم:

والنونُ إنْ تُشَدَّدَ فلا ملامَةَ

بعد الشرح قال المرادى:

«وأما مع الياء فمنعه البصريون وأجازوه الكوفيون، وهو الصحيح، لقراءة ابن كثير «ربنا أرنا اللذين أضلانا» بالتشديد».

مسألة (٢)

فى باب الموصول بعد قول الناظم:

أى كما وأعربت ما لم تُضَفْ وَصَدْرُ وَصَلِهَا ضَمِيرِ انْحَدَفْ

فى قوله تعالى «ثم لتزغن من كل شيعة أيهم أشد»

قال: وذهب الكوفيون: إلى أن أيهم علق عنه شيعة بما فيه من معنى الفعل

كانه قيل لتزغن من كل متشيع فى أيهم أشد... .

وقال ابن الطراوة: غلطوا، ولم تبين إلا لقطعها عن الإضافة، وهم مبتدأ

وأشد خبره وليس بشيء لأنها لا تبينى إلا إذا أضيفت ولأن «أيا» أتت فى رسم

المصحف موصولة بالضمير ولو كان مبتدأ لفصل».

مخالفته لأراء النحاة

ولاحظت أن المرادى فى شرحه كثيرا ما كان يخالف النحاة فى آرائهم ويعلل

للمخالفة.

مسألة (١)

فى باب الكلام - بعد قول الناظم:

يلى لَمْ كَيْشَمْ

قال المرادى:

«والعامة يفتحون عين الماضى ويضمون عين المضارع - قال ابن درستويه وهو

خطأ وليس كما قال. بل هو لغة حكاها الفراء وابن الأعرابى ويعقوب وغيرهم».

مسألة (٢)

فى باب المعرب والمبنى - بعد قول الناظم:

وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ

فى تنبيهات له - ذكر الخلاف بين النحويين ثم قال المرادى: «وذهب بعضهم إلى أن لام «حم» ياء من الحماية، لأن أحماء المرأة يحمونها وهو مردود بقوله فى الثانية حموان، وفى إحدى لغاته حمو».

مسألة (٣)

فى باب المعرب والمبني - بعد قول الناظم:

كَلْنَا كَذَلِكَ أَثْنَانِ وَأَثْنَانِ

قال بعد الشرح:

«وزعم البغداديون أن «كلتا» قد نطق لها بمفرد فى قول الراجز

فِي كَلَّتْ رَجُلَيْهَا سُلَامَى وَاحِدَةً

وليس بصحيح، بل أراد «فى كلتا» فحذف الألف للضرورة» ثم قال بعد ذلك: «وذهب الجرمى إلى أن التاء فى «كلتا» زائدة للتأنيث، وهو ضعيف؛ لأن تاء التأنيث لا تقع حشوا ولا بعد ساكن غير الألف».

مسألة (٤)

فى باب الضمير - بعد قول الناظم:

وَفِي قَدْنِي وَقَطْنِي الْحَذْفُ أَيْضًا قَدْ بَقِيَ

قال فى تنبيهات له «الأول: ذهب بعضهم إلى أن حذف النون من «قد» و«قط» لا يجوز إلا فى الضرورة.

والصحيح جوازه فى الاختيار».

مسألة (٥)

فى باب الموصول - بعد قول الناظم:

وَمَنْ وَمَا وَأَلْ تُسَاوِي مَا ذُكِرَ

بعد الشرح قال: «وزاد أبو على فى أقسام «من» أن تكون نكرة غير موصوفة

كقول الشاعر: وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرِّ وَإِعْلَانِ

والصحيح. أنها لا تكون نكرة غير موصوفة».

مسألة (٦)

فى باب المشبهات بليس - بعد قول الناظم:

وَبَعْدَ مَا لَيْسَ جَرَّ الْخَبَرِ وَبَعْدَ لَا وَنَفَى كَانَ قَدْ يُجْرُ

بعد الشرح قال: «ولا خلاف فى زيادة الباء بعد ما الحجازية، ومنع الفارسى والزمخشري زيادتها بعد ما التيمية. والصحيح الجواز، لوجود ذلك فى أشعار بنى تميم».

مسألة (٧)

فى باب إن وأخواتها - بعد قول الناظم:

لِإِنْ أَنْ لَيْتَ لَكِنْ لَعَلَّ كَأَنَّ عَكْسُ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلٍ

قال فى «كان» وهى مركبة من كاف التشبيه و«أن». قبل: بلا خلاف وليس بصحيح، بل قيل: ببساطتها».

مسألة (٨)

فى باب ظن وأخواتها - بعد قول الناظم:

وَلَا تُجْرُ هُنَا بِلاَ دَلِيلٍ سُقُوطُ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولٍ

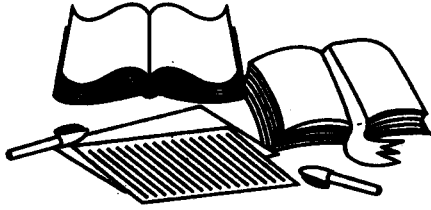
بعد الشرح قال: «ومنع ابن ملكون شيخ الشلوين حذف أحدهما اختصارا وليس بصحيح».

مسألة (٩)

فى باب الإضافة - بعد قول الناظم:

وَمَعَ مَعَ فِيهَا قَلِيلٍ

بعد الشرح قال: «وزعم أبو جعفر النحاس: أن الإجماع منعقد على حرفيتها إذا كانت ساكنة. وليس بصحيح، بل الصحيح أنها باقية على اسميتها، وهذا مفهوم من قوله: «فيها» يعنى أن الإسكان قليل فى موضع الاسمية، ولو كانت المسكنة حرفا لم يكن الإسكان لغة فى الاسمية».



الباب الرابع

الفصل الثالث

ويشتمل على:

شواهد (الشواهد القرآنية . الأحاديث النبوية . أمثال

العرب وأقوالهم . الشواهد الشعرية . اعتماده على القرآن

الكريم . شرح اللغويات .



1875

Received of the Treasurer of the
Board of Education the sum of
\$100.00 for the year 1875

1875

شواهد

إن قارئ هذا الكتاب يقف على شواهد مستفيضة من القرآن الكريم وأمثال العرب وأقوالهم والحديث الشريف - وشواهد شعرية ..

أ - الشواهد القرآنية

أما القرآن الكريم فقد كثر الاستشهاد به في هذا الكتاب وهو في ذلك موافق للنحاة القدامى والمتأخرين .

وسأقتصر على ذكر القراءات الصحيحة والشاذة التي استشهد بها

- ففي باب المعرب والمبني استشهد بالقراءات الآتية:

١ - قرأ نافع «إن هذان لساحران» .

٢ - قراءة بعضهم «من أوسط ماتطمعون أهليكم» على النصب في الياء - .

٣ - قراءة قنبل «إنه من يتقَّ ويصبر - جزم الياء - .

٤ - قراءة بعضهم «إلا أن يعفون أو يعفواً الذي» - نصب الواو -

- في باب الضمير:

- قرأ نافع «قد بلغت من لدنِّي عذراً» .

- في باب الموصول:

١ - قرأ ابن كثير «ربنا أرنا اللذين أضلانا» - بتشديد النون -

٢ - قراءة ابن كثير وأبي عمرو «فدائلك برهانا» - بتشديد النون -

٣ - قال أبو عمرو: سمعت أعرابياً يقرأ «صراط لذين» - بتخفيف اللام -

٤ - وقد قرئ بالوجهين قوله تعالى «ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو» .

وقرأ أبو عمرو برفع العفو، والباقون بنصبه، فتكون «ذا» في قراءته موصولة

وفي قراءتهم ملغاة .

٥ - وقرئ شاذاً «أيهم أشد» - بالنصب على لغة بعض العرب .

- ٦ - قرأ يحيى بن يعمر «تماما على الذى أحسن» - برفع أحسن .
 ٧ - قرأ مالك بن دينار وابن السماك «مثلا ما بعوضة» برفع بعوضة ..

- فى باب المشبهات بليس

- ١ - قرأ سعيد بن جبير «إن الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم» -
 نصب عباد ..

- ٢ - قراءة من قرأ «ولات حين مناص» برفع الحين .

- فى باب الفاعل:

- ١ - قرأ مالك بن دينار وأبو رجاء الجحدري «فأصبحوا لا ترى إلا مساكنهم»
 - بالتاء ..

- فى باب النائب عن الفاعل:

- ١ - قرأ علقمة «هذه بضاعتنا ردت إلينا» - بكسر الراء ..
 ٢ - قرأ أبو جعفر «ليجزى قوما بما كانوا يكسبون» - بالبناء للمجهول ..

- فى باب الاستثناء:

- ١ - قرأ ابن مسعود «حاش الله» - بالإضافة ..
 ٢ - قرأ أبو السمال «حاشا لله» - بالتثوين ..

- فى باب الحال:

- ١ - قرأ الحسن «والسماوات مطويات بيمينه» - بنصب مطويات ..
 ٢ - قرأ ابن ذكوان «فاستقيما ولا تتبعان» - بتخفيف النون .

- فى باب الإضافة:

- ١ - قراءة بعضهم «لأعدوا له عدة» .
 ٢ - قراءة من قرأ «من قبل ومن بعد» - بالتثوين ..
 ٣ - قرأ ابن الجمار «والله يريد الآخرة» - بالخفض ..

- ٤ - قرأ ابن محيصة «فلا خوفٌ عليهم» برفع خوف من غير تنوين .-
- ٥ - قرأ ابن عامر «قتل أولادهم شركائهم» - بنصب أولاد وجر شركاء .-
- ٦ - قراءة بعض السلف «فلا تحسبن الله مخلف وعدهُ رسله» - بنصب الوعد وخفض الرسل .-

- في باب المضاف إلى ياء المتكلم:

- قرأ الحسن «يا بشرى»

ب - الأحاديث النبوية التي استشهد بها:

- في باب الكلام:

(١) قال عليه الصلاة والسلام: «فأما أدركنَّ واحدٌ منكم الدجال»

- في باب المعرب والمبني:

١ - قال ﷺ: «من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوهُ بهنِ أبيه ولا تكنوا».

٢ - قال ﷺ: «لخُلوْفُ فم الصائم عند الله أطيب من ريح المسك».

٣ - قال ﷺ: «اللهم اجعلها عليهم سنيئاً كسنيئِ يوسف»

- في باب الضمير:

١ - قال عليه الصلاة والسلام: «إن الله ملَّككم إياهم ولو شاء للملكهم

إياكم».

٢ - قال عليه الصلاة والسلام: «قط قط بعزتك»

يروى بسكون الطاء وبكسرها مع ياء ودونها، ويروى «قطنى قطنى» بنون

الوقاية، وقط قط . بالتنوين وبالنون أشهر .

٣ - قال عليه الصلاة والسلام: «غيرُ الدجالِ أخوفنى عليكم»

- في باب الابتداء:

١ - قال عليه الصلاة والسلام: «لا حول ولا قوة إلا بالله كتر من كنوز

الجنة».

٢ - قال عليه الصلاة والسلام: «لولا قومكِ حديثو عهد بجاهلية لأقمت البيت».

- في باب الفاعل:

- قال عليه الصلاة والسلام: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار».

- في باب الاستثناء:

- قال عليه الصلاة والسلام: «أسامة أحب الناس إليَّ ما حاشا فاطمة».

- في باب حروف الجر:

- قال عليه الصلاة والسلام: «لايسرنى بها حُمر النعم»

- في باب الإضافة:

١ - عن أبي برزة الأسلمي رضى الله عنه: «غزونا مع رسول الله ﷺ سبع غزوات أو ثمانى» بفتح دون تنوين - .

٢ - قال عليه الصلاة والسلام: «هل أنتم تاركو لى صاحبي» .

٣ - قال عليه الصلاة والسلام: «أو مُخْرِجِي هُم» .

ج - أمثال العرب وأقوالهم:

- في باب المعرب والمبنى:

١ - ومن قصر الأخ قولهم: «مُكْرَةٌ أَخَاكَ لَا بَطْلٌ» .

٢ - في إعراب كلا وكلتا إعراب المقصور قول بعضهم: «كلاهما وعمرا» .

- في باب الضمير:

١ - في حذف الألف من «أنا» والإتيان بهاء السكت في قول حاتم: «هذا فزديَّ أَنَّهُ» .

٢ - إذا كان المقدم من الضميرين غير الأخص وكان مخالفا في الرتبة لم

يجر اتصال ما بعده إلا فيما ندر كقول عثمان رضى الله عنه: «أراهمنى الباطل شيطانا».

٣ - الضميران قد يتصلان غائبين. مثال ذلك ما رواه الكسائي فى قول بعض العرب: «هم أحسن الناس وجوها وأنضَرُهُمُوهَا».

٤ - فى إلحاق نون الوقاية بالفعل قبل ياء المتكلم كقول بعض العرب: «عليه رجلا لَيْسِنِي»

- فى باب المشبهات بليس:

- من إعمال «إن» عمل «ليس» قولهم: «إن ذلك نافعك ولا ضارك وإن أحد خيرا من أحد إلا بالعافية»

- فى باب إن وأخواتها:

- إن المخففة وليها فعل غير ناسخ. قولهم «إن يزيناك لنفسك وإن يشيناك لهيه».

- فى باب ظن وأخواتها:

- جواز حذف مفعولى الفعل اقتصاراً إن وجدت فائدة كقولهم: «من يسمع يخل».

- فى باب أعلم وأرى:

- قول بعض من يوثق بعربيته: «البركة أعلمنا الله مع أكابركم».

- فى باب الإضافة:

١ - ألا يكون المضاف بعضا ولا وصفا ولكنه شبيه ببعض فى صلاحيته للسقوط كقولهم: «اجتمعت أهل اليمامة».

٢ - أن شرط جر المضاف إليه بعد حذف المضاف أن يكون المحذوف معطوفا على مثله لفظا ومعنى بعاطف متصل أو منفصل «بلا» كقولهم: «ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة».



٣ - فى الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف قول من يوثق بعربيته
«ترك يوما نفسك وهوها سعى لها فى رداها»

د - الشواهد الشعرية:

وأما الشعر فقد دعم المرادى المعروف بابن أم قاسم القواعد بالشواهد الشعرية
وأكثره للجاهليين والمخضرمين والإسلاميين سواء منها ما عرف قائلها وما لم
يعرف.

وقل التمثيل بشعر المحدثين الذين لا يعتد النحاة بهم فى قواعدهم.
ومن الأمثلة:

١ - الشعراء الجاهليون وهم قبل الإسلام كامرئ القيس والأعشى ويسمون
بالطبقة الأولى.

ففى باب التنازع - قال امرؤ القيس:

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفانى ولم أطلب قليل من المال

وفى باب الفاعل - قال الأعشى:

فإما قرينى ولى لمةً فإن الحوادث أودى بها

٢ - الشعراء المخضرمون وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام كليد وحسان
- ويسمون بالطبقة الثانية.

ففى باب الحال - قال لبيد بن ربيعة:

فأرسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نفص الدخال

وفى باب الموصول - قال حسان بن ثابت:

وكفى بنا شرفا على من غيرنا حُبّ النبى محمد إيانا

٣ - الشعراء المتقدمون ويقال لهم الإسلاميون وهم الذين كانوا فى صدر
الإسلام كجرير والفرزدق - ويسمون بالطبقة الثالثة.

ففى باب المعرب والمبنى - قال جرير:

عرفنا جعفرًا وبنى أبيه وأنكرنا زَعَانِفَ آخِرِينَ

وفى باب الموصول - قال الفرزدق:

أبني كليب إن عمي اللذا قتل الملوك وفككا الأغلالا

٤ - الشعراء المولدون ويقال لهم المحدثون كأبي نواس وأبي العلاء
ويسمون بالطبقة الرابعة.

ففى باب الابتداء - قال أبو نواس:

غير مأسوف على زمن ينقضى بالهم والحزن.

وفى باب الخبر - قال أبو العلاء المعرى:

يُذِيبُ الرَّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فَلَوْلَا الْغَمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالًا

اعتماده على القرآن الكريم

لاحظت أن المرادى قد اعتمد فى الترجيح على كتاب الله العزيز.
ومن الشواهد على ذلك:

مسألة (١)

فى باب الضمير - بعد قول الناظم:

وَصَلِّ أَوْ أَفْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ وَمَا أَشْبَهَهُ

قال المرادى:

«والاتصال أرجح ولذا بدأ به ولم يأت فى القرآن إلا متصلا كقوله: «إذ يريكمهم الله».

مسألة (٢)

فى باب الضمير - بعد قول الناظم:

ومع لعل اعكس



قال المرادى :

«يعنى : أن الحذف معها كثير، ولم يأت فى القرآن إلا كذلك» اهـ .

كقوله تعالى : «لعلى أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطلع» .

وقوله تعالى : «لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا» .

مسألة (٢)

فى باب المشبهات بليس

قال المرادى فى «ما» النافية :

«والحقه أهل الحجاز بليس؛ لأنهما لنفى الحال غالبا فأعملوه عملها وبه ورد

القرآن . قال تعالى : «ما هذا بشرا» «ما هن أمهاتهم» .

شرح اللغويات

شرح المرادى كثيرا من الألفاظ شرحا لغويا ليبين أصله ويفهم منه المراد،

وقد اعتمد فى شرحه غالبا على كتاب الصحاح للجوهرى .

مسألة (١)

فى المقدمة - بعد قول الناظم :

مُصَلِّيًا عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى وَآلِهِ الْمُسْتَكْمِلِينَ الشُّرَفَاءَ

قال فى «المصطفى» :

«والمصطفى» المختار، والاصطفاء افتعال من الصفو وهو الخالص من الكدر

والشوائب أبدلت من تائه طاء لمجاورة الصاد، وكان ثلاثيه لازما . تقول : صفا

الشيء، يصفو صفا، وجاء منه متعديا .

مسألة (٢)

فى المقدمة أيضا بعد قول الناظم :

لى وله فى درجات الآخرة

قال المرادى:

«قال فى الصحاح: هى الطبقات من المراتب، وقال أبو عبيدة: الدرج إلى أعلى والدرك إلى أسفل».

مسألة (٢)

فى باب الكلام - بعد قول الناظم:

يلى لم كيشم

قال: «وهو مضارع شممت الطيب ونحوه أشمه بكسر العين فى الماضى وفتحها فى المضارع والعامه يفتحون عين الماضى ويضمون عين المضارع».

مسألة (٤)

فى باب المعرب والمبنى - بعد قول الناظم:

وفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضَىٰ بُنْيَا

قال فى تبيينات له «الثانى: قد أشاروا إلى علة إعراب الفعل المضارع بتسميته مضارعا. والمضارعة. المشابهة، قال بعضهم: المضارعة من لفظ الضرع، كأنه رضع مع الاسم ضرعا واحدا، وزعم ابن عصفور. أن المضارعة مقلوبة من المراضعة، ولا ضرورة تدعو إلى ادعاء القلب؛ لأن البناء كامل التصاريف».

مسألة (٥)

فى باب المعرب والمبنى - بعد قول الناظم:

أَبٌ أَخٌ حَمٌّ كَذَاكَ وَهَنْ

قال المرادى:

«والهَنْ كناية عن اسم جنس. قال فى الصحاح: كلمة كناية ومعناها شىء فتقول: هذا هنك. أى: شيتك».

وقال ابن الدهان: هو كناية عما يقلل، وكثرة الكناية به عن الفرج».

مسألة (٦)

في باب العلم - بعد قول الناظم:

ومنه منقول كفضل وأسذ وذوارنجال كسعاد وأدذ

بعد الشرح وفي الكلام على «لأنكحن بيه»

قال المرادى:

«قال في الصحاح: يقال للأحمق الثقيل «يه» وهو أيضا لقب لعبد الله بن

الحارث بن نوفل بن عبدالمطلب والى البصرة قال الفرزدق:

وبايعت أقواما وفيت بمهدهم وبيّه قد بايعته غير نادم

واسم جارية، وقال لأنكحن بيه، جارية خديّه، مكرمة محبة، تجبّ أهل

الكعبة» اهـ.

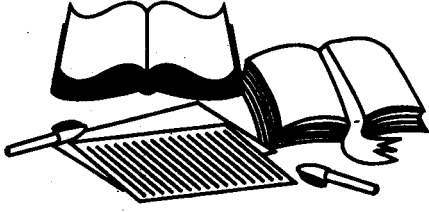
مسألة (٧)

في كاد - بعد قول الناظم:

واستعملوا مضارعا لأوشكا وكاد لا غير وزادوا موشكا

قال المرادى: «وذكر الجوهري: مضارع طفق، قال المصنف: لم أره لغيره،

والظاهر أنه قال رأيا وقد حكى مضارع جعل».



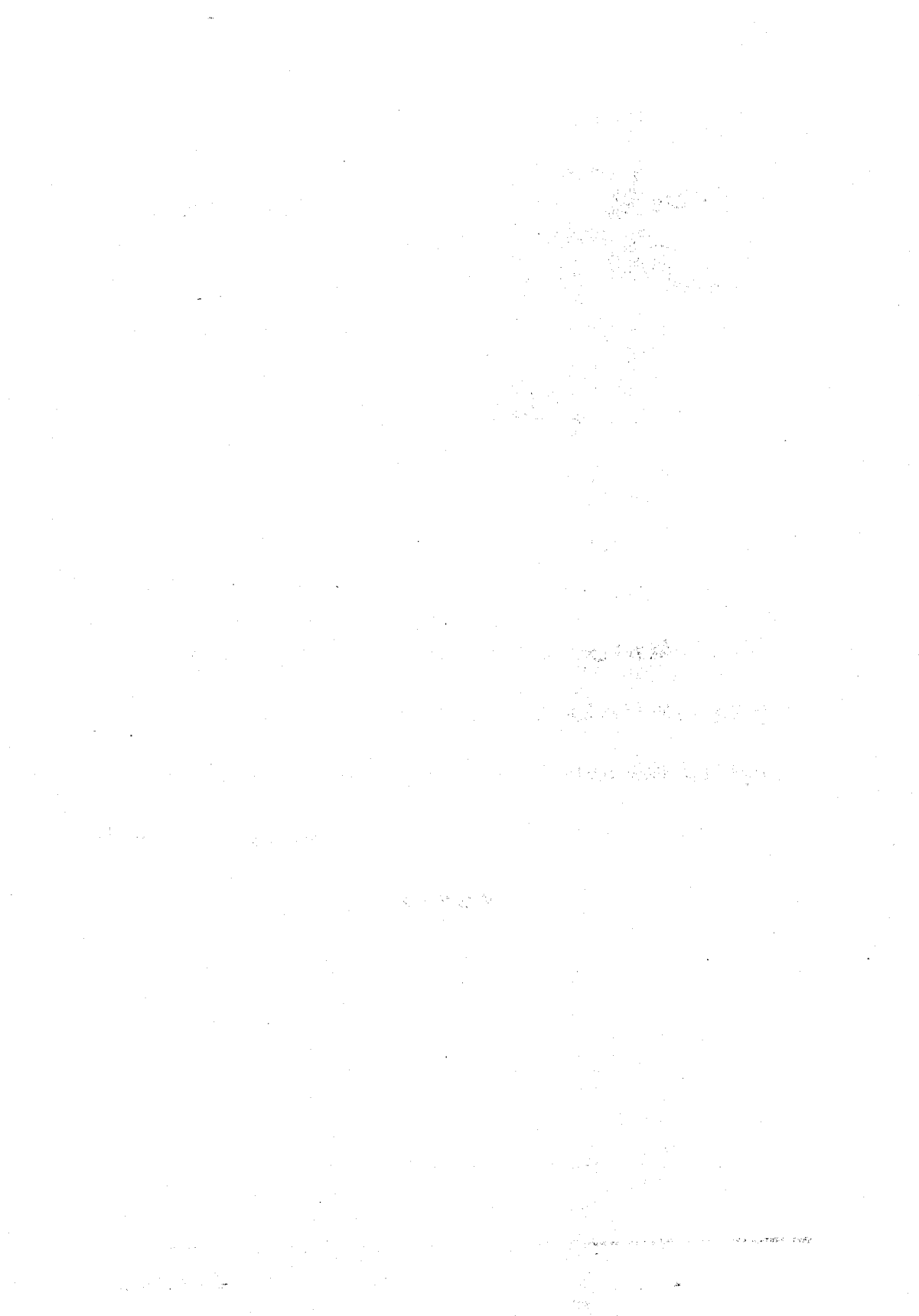
الباب الثالث

الفصل الرابع

ويشتمل على:

موقفه بين الفية ابن مالك والفية ابن معط - التعليل
في شرحه - مزايا الشرح - ومن مزاياه رغبته في توضيح
المسائل النحوية - مسائل الظاهر من تعبير المرادى وتعبير
النحاة أنه انفرد بها.





موقفه من ألفية ابن مالك وألفية ابن معط

يتعرض المرادى لألفية ابن معط فيقارن بين الفاظها وألفية ابن مالك. ومن

الأمثلة:

مسألة (١)

في مقدمة الألفية يقول - مقارنا - : قال محمد هو ابن مالك

وقال ابن معط: ويقول

مسألة (٢)

في باب الكلام - بعد قول ابن مالك: واحدة كلمة

قال المرادى «والكلم اسم جنس يتميز واحده بالتاء وفيه لغتان: التذكير

والتأنيث.

فقال: واحده على الأولى، وقال ابن معط في ألفيته: واحدها على الثانية».

مسألة (٣)

في باب كان وأخواتها - بعد قول الناظم:

وفي جميعها توسط الخبر أجز

قال المرادى: «ومنع ابن معط توسط خبر «مادام» ونسب إلى الوهم إذ لم

يقل به غيره».

مسألة (٤)

في باب أعلم وأرى - بعد قول الناظم:

وإن تعديا لواحد بلا همز فلاثنين به توصلا

بعد الشرح قال:

«وذكر الحريري وابن معط تعدى «علم» إلى ثلاثة بالتضعيف فعدوا من

أفعال هذا الباب علم.

والصحيح أن التعدى بالتضعيف سماع فى اللازم والمتعدى وهو ظاهر
مذهب سيوبه».

التعليل فى شرحه

وقد علل المرادى كثيرا. مؤيدا لرأى من الآراء أو ردا على بعض النحاة
فوضع الأمور فى نصابها وأيد ذلك بالإقناع.
ومن الأمثلة الكثيرة:

مسألة (١)

فى باب الكلام - بعد قول الناظم: بالجر والتنوين .. إلخ
بعد الشرح فى الكلام على المسند قال:

«ويحتمل أن يريد به المفعول به، وهو ظاهر عبارته وهو صحيح، لأن المسند
من خواص الأسماء وذلك أن المسند فى الاصطلاح المشهور هو المحكوم به والمسند
إليه هو المحكوم عليه...».

مسألة (٢)

فى باب الضمير - بعد قول الناظم:

وكن مخيرا فى الباقيات

بعد الشرح قال:

«وأما نحو «أنا» فقد حكى بعض النحويين فيه المذاهب الثلاثة إلا أن
الصحيح هنا حذف الثانية؛ لأن الثالثة هنا هى الضمير؛ ولشبهت حذفها فى «إن»
إذا حذفت».

مسألة (٣)

فى باب كان وأخواتها - بعد قول الناظم:

وَكُلُّ سَبَقَهُ دَامَ حَظَرٌ

بعد الشرح قال:

«وظاهر كلامه أنه مجمع على منعها أيضا وفيه نظر؛ لأن المنع معلل بعلتين: إحداهما عدم تصرفها وهذا بعد تسليمه لا ينهض مانعًا باتفاق، بدليل اختلافهم في «ليس» مع الإجماع على عدم تصرفها. والأخرى، أن «ما» موصول حرفي ولا يفصل بينه وبين صلته، وهذا أيضا مختلف فيه».

مسألة (٤)

في باب كان وأخواتها - بعد قول الناظم:

وَمَنْعَ سَبْقِ خَيْرٍ لَيْسَ اضْطَفَى

بعد الشرح قال: «... وذلك لضعفها بعدم التصرف وشبهها «بما» النافية».

مسألة (٥)

في باب إن وأخواتها - بعد قول الناظم:

أَوْ حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ

فإنه يجوز بعده الفتح والكسر

«كقوله: أتقول إنك بالحياة تمتع».

فمن فتح جعل القول عاملا، وإن غير محكية، ومن كسر حكى به، لأن الحكاية بالقول مع استيفاء شروط إجرائه مجرى الظن جائزة».

مسألة (٦)

في باب إن وأخواتها - بعد قول الناظم:

وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ كَيْنَ ذَا لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذَا

قال: «وإنما جاز دخولها مع «قد»؛ لأن قد تقرب الماضي من الحال...».

مسألة (٧)

في باب إن وأخواتها - بعد قول الناظم:

وَإِنْ تُخَفَّفَ أَنْ فَاسْمَهَا اسْتَكْنُ وَالْخَبْرُ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ

بعد الشرح قال :

«وتجوز المصنف في قوله «استكن»؛ لأن الضمير المنصوب لا يستكن والحرف لا يستكن فيه الضمير، وإنما محذوف لاستكن».

مسألة (٨)

في باب الإضافة - بعد قول الناظم :

والثاني اجرر

قال «في الجار أقوال: أحدها أنه المضاف، والثاني: أنه الحرف المنوي. والثالث: أنه معنى الإضافة.

والأول مذهب سيبويه وهو الصحيح؛ لاتصال الضمائر به ولا تتصل إلا بعاملها».

مزايا الشرح

يأتي المرادى بحاصل البيت أو بمعناه أو بتلخيص للمسألة؛ ليكون الكلام سهل الفهم وفي متناول القارئ. ومن الأمثلة:

مسألة (١)

في باب المعرب والمبنى - بعد قول الناظم :

وَأَيُّ فِعْلٍ آخِرُ مِنْهُ أَلِفٌ أَوْ وَاوٌ أَوْ يَاءٌ فَمَعْتَلًا عُرِفَ

بعد الشرح قال: «وحاصل البيت أن كل فعل آخره ألف نحو «يخشى» أو واء نحو «يدعو» أو ياء نحو «يرمى» فهو معتل قد عرف بهذا ولا يقال منقوص ولا مقصور إلا في الأسماء».

مسألة (٢)

في باب الضمير - بعد قول الناظم :

وقدم الأخص في اتصال

بعد الشرح قال: «والحاصل أن المبيح لجواز الاتصال والانفصال هو كون الضمير ثانى ضميرين أولهما أخص وغير مرفوع أو كونه خبر كان وأخواتها. ثم إن كان المقدم من الضميرين غير الأخص، فإما أن يكون مخالفا للرتبة أو مساويا لها. فإن كان مخالفا لم يجز اتصال ما بعده إلا فيما ندر كقول عثمان رضى الله عنه: أراهمنى الباطل شيطانا».

مسألة (٣)

فى باب الضمير - بعد قول الناظم:

وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ التُّزِمُ نُونُ وَقَايَةِ وَلَيْسِي قَدْ نُظِمَ

بعد الشرح قال:

«ومعنى البيت. أن نون الوقاية تلزم قبل ياء التكلم مع جميع الأفعال نحو أكرمنى بكرمنى أكرمنى. إلا فعلا واحدا وهو «ليس» ندر حذف نون الوقاية معه فى النظم لضرورة الشعر».

مسألة (٤)

فى باب إن وأخواتها - بعد قول الناظم:

مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ

بعد الشرح قال:

«وتلخيص هذه المسألة:

أن نصب المعطوف بعد الخبر وقبل الخبر جائز فى الجميع، وأما رفعه فيجوز بعد الخبر لا قبله فى «إن» و«لكن» باتفاق و«أن» بعد العلم أو مافى معناه على المختار».

ومن مزاياه رغبته فى توضيح المسائل النحوية

فيحسم الخلاف بتحقيق أو تفضيل ليعطى القارئ صورة موجزة تساعده على فهم المراد.

ومن الأمثلة:

مسألة (١)

فى باب المعرب والمبنى - بعد قول الناظم:

ما لم يُضَفْ أَوْ يَكُ بعدَ أَنْ رَدِفَ

قال المرادى:

«فإن قلت: إذا أضيف ما لا ينصرف أو دخلته آل وانجر بالكسرة فهل يسمى

منصرفاً؟

قلت: فيه خلاف مشهور.

والتحقيق: أنه إن زالت إحدى علية بالإضافة أو آل فمنصرف نحو «مررت

بأحمدكم» وإلا فغير منصرف نحو «مررت بأحسنكم».

... والمفهوم من قوة كلامه فى النظم أنه باق على منع صرفه».

أقول:

والفرق بينهما أن «أحمد» ذهب منه العلمية بالإضافة، أما فى «أحسنكم»

فلا تزال فيه الوصفية ووزن الفعل، فالأول منصرف - والثانى غير منصرف.

مسألة (٢)

فى باب المعرب والمبنى - بعد قول الناظم:

واحْدَفَ جَازِمًا ... ثَلَاثُهُنَّ

بعد الشرح قال: «والتحقيق أن الحذف عند الجازم، لأنه فرع. إذا كان حرف

العلة بدلا من همزة نحو «يقراً» فإن قدر دخول الجازم قبل الإبدال وجب إقراره،

وإن قدر دخوله بعد الإبدال فقد ذكر ابن عصفور فيه وجهين: الإثبات والحذف

ومنع بعضهم الحذف».

مسألة (٣)

فى باب الابتداء - بعد قول الناظم:

حاويةً معنى الذى سبقت له

كلمة

بعد الشرح قال :

«قلت: التحقيق . إن الجملتين إذا عطفت إحداهما على الأخرى بالفاء التي للسببية تنزلتا منزلة الشرط والجزاء، واكتفى بضمير واحد في إحداهما كما يكتفى بضمير واحد في جملة الشرط والجزاء» .

مسألة (٤)

في باب الاشتغال - بعد قول الناظم :

وإن تَلَا السَّابِقُ مَا بِالْأَبْتِدَاءِ يَخْتَصُّ بِالرَّفْعِ التَّزِمَهُ أَبَدًا

وبيت بعده ...

بعد الشرح قال: «والتفصيل . فإن كان مقرونا بقدر جاز النصب بعدها وإن لم يكن مقرونا بها وجب الرفع؛ لأن الألف قد حكى عن العرب إيلاءها الفعل المقرون بقدر، قيل: وهو الصحيح» .



مسائل : الظاهر من تعبير المرادى وتعبير النحاة أنه انفرد بها

مسألة (١)

فى باب الكلام - بعد قول الناظم :

كلامنا لفظ مفيد كاستقم

بعد الشرح قال المرادى فى شرحه للألفية :

«وأقول: إن صدور الكلام من ناطقين غير متصور؛ لأن الكلام مشتمل على الإنسان والإسناد لا يتصور صدوره إلا من واحد، وكل واحد من المصطلحين متكلم بكلام كما أجاب ثانياً» ونسبه إليه السيوطى فى همه ١٠ / ١

مسألة (٢)

فى باب العلم - بعد قول الناظم :

ووضَعُوا لِبَعْضِ الْأَجْنَاسِ عِلْمٌ كَعِلْمِ الْأَشْخَاصِ لَفْظًا وَهُوَ عَمَّ

بعد الشرح . قال المرادى فى شرحه للألفية :

«وأقول: تفرقة الواضع بين «أسامة» و«أسد» فى الأحكام اللفظية توزن بفرق من جهة المعنى».

مسألة (٣)

فى باب الموصول «الأولى» إشارية وموصولة .

قال الشيخ عبادة فى حاشيته على الشذور «وقال المرادى فى شرح التسهيل : فرق بينهما، وذلك أن «أولى» الإشارية لا يجوز دخول «أل» عليها. والموصولة يجوز دخولها عليها، والإشارية تكتب بعد همزتها او بخلاف الموصولة».

مسألة (٤)

فى باب المبتدأ بعد قول الناظم :

كُنْطَقِي اللَّهَ حَسْبِي وَكَفَى

«وأقول: الذى يظهر - والله أعلم - فى هذا ونحوه أنه ليس من الإخبار

بالجملة، وإنما هو من الإخبار بالمفرد؛ لأن الجملة في نحو ذلك إنما قصد لفظها كما قصد حين أخبر عنها في نحو «لاحول ولا قوة إلا بالله كثر من كنوز الجنة».

مسألة (٥)

في باب إن وأخواتها - بعد قول الناظم:

بَعْدَ إِذَا فُجَاءَ أَوْ قَسَمَ لَا لَامَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِي

ويعد الكلام على قول الشاعر:

وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا

قال الشيخ الصبان: «لكن قال المرادى في شرح المتن أن من الأفعال المتعدية إلى ثلاثة «أرى» - بالبناء للمفعول - مضارع «أريت» بمعنى أظننت كذلك، وكذا في شرحه للتسهيل، وزاد فيه عن سيبويه وغيره أن «أريت» بمعنى أظننت لم ينطق له بمعنى للفاعل كما لم ينطق بأظننت التي أريت بمعناها».

مسألة (٦)

في باب ظن وأخواتها - بعد قول الناظم:

ظَنَّ حَسِبْتُ وَزَعَمْتُ مَعَ عَدَّ حَجًّا دَرَى وَجَعَلَ اللَّذْ كَاعْتَقَدَ

قال الشيخ السجاعي في حاشيته على ابن عقيل: «قال المرادى: أو ساق أو كتم».

مسألة (٧)

في باب ظن وأخواتها - بعد قول الناظم:

وَجَوَّزَ الْإِلْغَاءَ لَا فِي الْإِبْتِدَاءِ

قال الشيخ الصبان: «ذكر المرادى أن لجواز الإلغاء هنا قيدين أهملهما المصنف».

أحدهما: ألا تدخل لام الابتداء على الاسم، فإن دخلت نحو «لزيد قائم ظننت» وجب الإلغاء.

الثانى: ألا ينفى الفعل، فإن نفى امتنع، فيمتنع نحو «زيد قائم لم أظن»،
لبناء الكلام على النفى.

ولم يتعرض المصنف ولا غيره من أتباعه لهذا الذى ذكره المرادى.

مسألة (٨)

فى باب المفعول له:

قال الشيخ يس فى حاشيته على مجيب النداء للفاكهى: «قال المرادى فى
شرح التسهيل: يجوز فى «كى» إذا كانت ناصبة بنفسها أن تقع مفعولا له، لأنها إذ
ذاك ينسب منها المصدر فتكون مثل أن وإن».

مسألة (٩)

فى باب المفعول فيه - بعد قوله تعالى: «الله أعلم حيث يجعل رسالته».

جعلوا «حيث» مفعولا - أى: يعلم حيث -.

وقال الشيخ عبادة فى حاشيته على شذور الذهب «قال المرادى: لم يجرئ
«حيث» فاعلا ولا مفعولا ولا مبتدأ».

مسألة (١٠)

فى باب الإضافة - بعد قول الناظم:

وألزموا إضافة لَدُنْ فَجَرَّ

قال المكودى: «وجعل المرادى قوله: «فجر» شاملا للجر فى اللفظ والمحل،
لتندرج الجملة، وجعل من إضافتها إلى الجملة قوله:

لَدُنْ شَبِّ حَتَّى شَابِ سَوْدِ الذَّوَابِ

وأجاز المرادى أيضا أن يضاف إلى الجملة الاسمية كقوله: لَدُنْ أَنْتَ يَا فَعٍ»

مسألة (١١)

فى باب المصدر - فى شروط المصدر

قال الشيخ خالد فى التصريح: «زاد المرادى شرطاً خامساً، وهو أن يكون ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل».

أقول: وقد ذكره المرادى فى شرحه للألفية - بعد قول الناظم:
إن كان فعل مع «أن» أو «ما» يحل محله ..

مسألة (١٢)

فى باب الترخيم - بعد قول الناظم:

تَرْخِيمًا أَحْذِفْ آخِرَ الْمُنَادَى كَيَّا سَعًا فَيَمْنُ دَعَا سَعَادًا

بعد الكلام فى إعراب «ترخيماً».

قال الشيخ الأشمونى: «وأجاز المرادى وجهاً رابعاً، وهو أن يكون مفعولاً مطلقاً وناصبه احذف؛ لأنه يلاقيه فى المعنى».

مسألة (١٣)

فى باب موانع الصرف - الوصفية وزيادة الألف والنون.

قال الشيخ عبادة فى حاشيته على الشذور. بعد الشرح:

«وزاد المرادى لفظين:

وَزِدْ فِيهِنَّ خِمَصَانًا عَلَى لُغَةِ وَأَلْيَانًا

وأيضاً ذكره الأشمونى والصبان.

أقول: وبالرجوع إلى كتب النحو المتقدمة على المرادى، وجدت أن «أليان»

سبقه بها ابن الناظم. قال فى شرحه لألفية والده ص ٢٥٩:

«فقد رأينا بعض ما هو صفة على فعلاً مصروفاً كندمان وسيفان

وأليان» اهـ.

مسألة (١٤)

فى حرف الباء «بجلى» فى المصنف من الكلام على مغنى ابن هشام قال

الشمى: «قال ابن أم قاسم فى الجنى الدانى. أما «بجلى» الاسمية فلها قسمان:

أحدهما: أن يكون فعلا بمعنى يكفى فتلحقها نون الوقاية مع ياء التكلم .
فيقال «بجلنى» .

والثانى: أن تكون اسما بمعنى «حسب» فتكون الباء المتصلة بها مجرورة
الموضع ولا تلحقها نون الوقاية» .

وبالرجوع إلى هذه الآراء فى كتب المرادى لاحظت أنه لم ينسبها لقائل .
ملاحظة:

يلاحظ على ابن أم قاسم المرادى أنه:

١ - كان يقتصر على بعض الأحكام فى المسألة دون استقصاء . مثل ذلك فى
باب الكلام - بعد قول الناظم:

بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ .. إلخ

قال: «اللاسّم خمس علامات: الأولى الجر . وهو يشمل الجر بالحرف نحو
«بزيد» وبالمضاف نحو «غلام زيد»، ولا جر بغيرهما خلافا لمن زاد التبعية» .
فاقتصر على ذلك وترك الجر بالمجاورة، وقد أثبت الجمهور كما فى همع الهوامع
للسيوطى ٢/٥٥ «أثبت الجمهور من البصريين والكوفيين الجر بالمجاورة» . وإن
كان ضعيفا كما قال السيوطى فى الهمع «خاتمة» فى سبب للجر ضعيف أثبت
الجمهور» .

فعلى صاحبه أن يذكر الجر من جميع الجوانب .

٢ - كان يعترض على المسألة فيقول: وفيه نظر، وفى بعض المسائل لا يذكر
وجهة نظره .

مثال ذلك: فى باب ظن - بعد قول الناظم:

بِغَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ أَوْ عَمَلٍ وَإِنْ يَبْغِضُ ذِي فَصَلَتْ يُحْتَمَلُ

بعد الشرح قال المرادى:

«وزاد فى التسهيل أن يكون حاضرا، وفى شرحه بأن يكون مقصودا به
الحال . فعلى هذا لا ينصب مقصودا به المستقبل، ولم يشترطه غيره، وفيه نظر» .

ومثال آخر في باب الحال - بعد قول الناظم:

الحالُ وصفٌ فضلةٌ منتصبٌ مفهمٌ في حالٍ كقرّداً أذهبُ

في جر الحال بمن الزائدة.

قال المرادى: «وذكر في حروف الجر من شرح التسهيل أن «من» الزائدة ربما دخلت على الحال، ومثله بقراءة من قرأ «ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك من أولياء» - مبنيًا للمفعول - وفيه نظر».

مذهب النحوي

يبدو لي من الدراسة أن المرادى لم يفته كتاب من كتب النحو الهامة ابتداء من كتاب سيبويه إلى مؤلفات معاصريه - دون أن يقرأه، ولم يترك أيضا كتب مالك كالتسهيل وشرحه في الكافية وشرحها وغير ذلك.

ولا أغالى إذا قلت: إنه درس كل هذه الكتب دراسة وافية واعية.

وكان كثير الدأب على القراءة والاطلاع، حتى إنه ليخيل إلى وهو يتصدى للتأليف يضع أمامه كتب ابن مالك وسيبويه والكسائي والفراء والأخفش والمبرد وابن السراج وثعلب والجرمي والفارسي والسيرافي والزمخشري وابن كيسان وابن برهان وابن جنى وابن مضاء وابن خروف وابن الحاجب وابن عصفور وأبى حيان وغيرهم من كبار النحاة.

فإننا نجد آراء هؤلاء جميعا وغير هؤلاء معروضة في كتب النحو عامة وشرح المرادى خاصة يوافقها أو يخالفها يؤيدها أو يردّها يقويها أو يضعفها يصححها أو يخطئها، ويوازن بينها ويرجح ويختار في تبصرة وثقة واعتماد إلى جانب أنه كان على إحاطة بالقراءات والعروض والتفسير والأصول.

وأول ما يطالعنا من مميزات مذهب المرادى أنه مال إلى التجديد والابتكار في منهج تأليفه، ويمكن أن نلمس هذا في شرحه.

فقد اعتمد على أن يعرض آراء ابن مالك في شرحه مؤيدا أو معارضا، ولما كان هذا العمل قد حاز إعجاب بعض الشراح، رأينا الشيخ الأشموني في شرحه

للألفية نهج نهجه واتبع سبيله فنراه أيضا يسأل ويجيب، وأفرد مسائل في تنبيهات اقتداء بالمرادى.

وقد مال ابن أم قاسم إلى السهولة واليسر في كل ما ذهب إليه حتى إنه ليصرح عقب المسائل الخلافية المطولة بتحقيق يشتمل على إجمال لما وقع فيه الخلاف، وأنه يختار المذهب؛ لأنه أسهل أو لبعده عن التكلف والتعقيد. ويعول كثيرا على آراء ابن مالك في التسهيل والكافية وشرحيهما، وقد يذكر المسائل المتعارضة من آرائه في هذه الكتب. قاصدا بذلك التوضيح والتبيين.

ويمتاز المرادى بالجمع بين مذاهب النحاة بصريين وكوفيين وبغداديين ومغاربة فهو يعرض الآراء في دقة وأمانة ويرجح ويتخير.

فشرحه هذا مزيج من نحو النحاة وآرائه الخاصة، وإن كانت المسحة الغالبة هي المسحة البصرية.

ولا يقف المرادى في كتابه عند المسائل النحوية بل يعدو ذلك إلى التصريف واللغة كلما سنحت ساحة.

ولما كان ابن أم قاسم قد اشتغل بالقراءات والتفسير والأصول، فقد استمد شواهد من القرآن الكريم، ولجبه في كتاب الله حملة هذا الاتجاه في بعض الأحيان على قبول الشواهد من القراءات غير المشهورة أو الشاذة؛ لأنه كان يثق فيما نقله القراء.

ويلاحظ أن المرادى يمثل بأبيات لا يحتج بقول قائلها كأبي نواس وأبي العلاء مقتديا بغيره.

وابن أم قاسم كان يحترم السماع والقياس، ويمتاز أسلوبه بالدقة في التعبير وصوغ الأحكام التي تكفل عرض المذاهب بوضوح وسهولة.

وشرح الألفية موضوع البحث مثال حي لهذا الأسلوب.

انتهت الدراسة

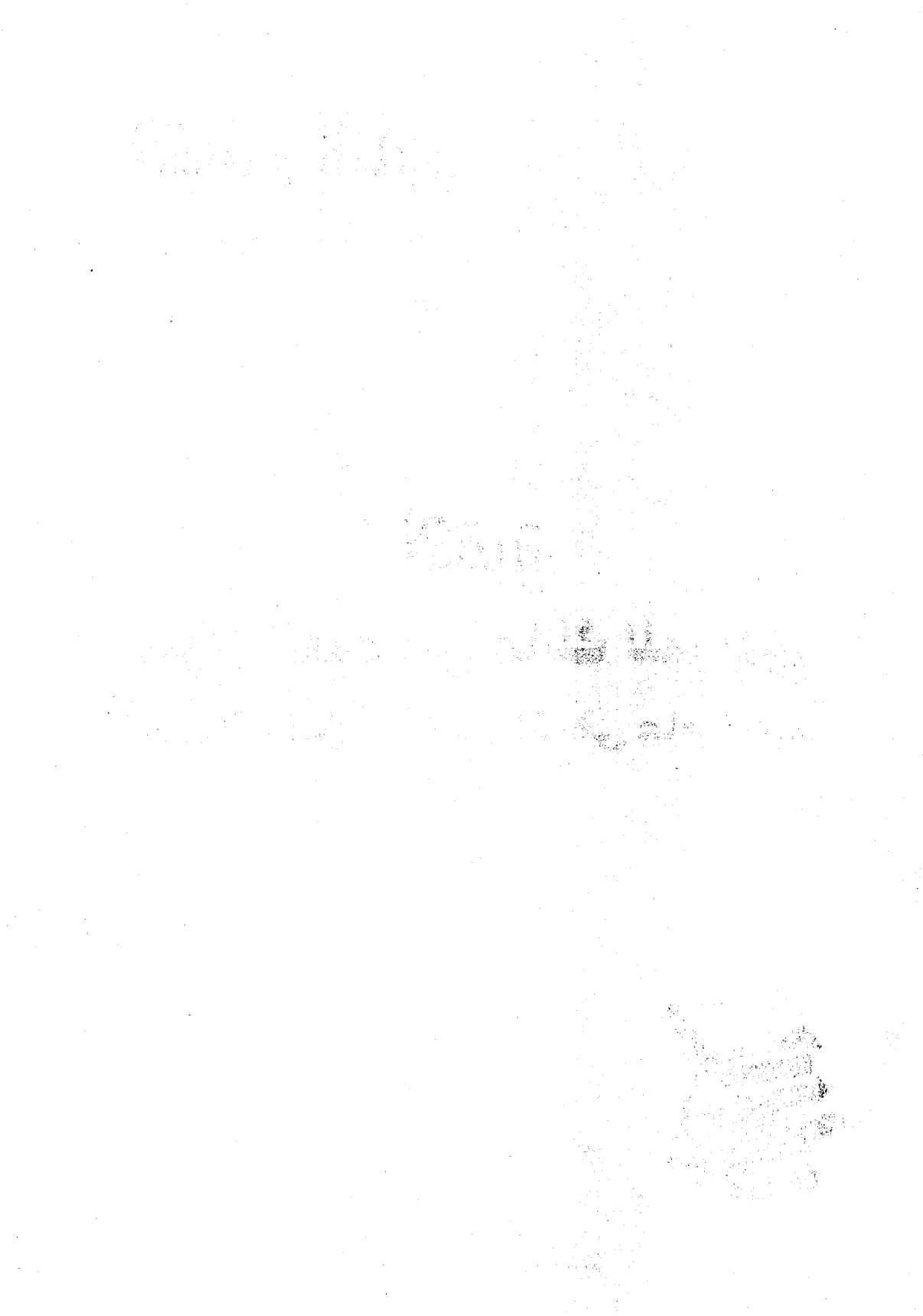
ويليها الجزء الأول من التحقيق

القسم الثاني

نقيق

شرح ألفية ابن مالك للمرادى
المعروف بابن أم قاسم المتوفى عام ٧٤٩هـ





بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

مقدمة المحقق

الحمد لله المنعوت بجميل الصفات، وصلى الله على سيدنا محمد أشرف الكائنات، والمبعوث بالهدى ودين الحق، ليظهره على الدين كله، وعلى آله وصحبه الذين نصبوا أنفسهم للدفاع عن بيضة الدين، حتى رفع الله بهم مناره، وأعلى كلمته، وحبك دينه المرضى وطريقه المستقيم.

،،، وبعد

فهذا الكتاب تحقيق لأهم أصل من أصول الأشمونى التى اعتمد عليها وأخذ منها، ويكاد يكون صورة لها. فالأشمونى وشرح المرادى على ألفية ابن مالك يكادان يكونان شيئاً واحداً.

لذلك اخترت هذا الكتاب للتحقيق والشرح، وقدمته إلى كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر، جزءاً من رسالتى للدكتوراه التى أجزت عليها مع مرتبة الشرف الأولى.

واسم الكتاب كاملاً هو «توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك» ومؤلفه ابن أم قاسم المرادى.

وقد اعتمدت على ثلاث نسخ:

وصف المخطوط:

أ - النسخة الأولى:

١ - خطها: نسخة فى مجلد بقلم معتاد بخط إسماعيل بن أحمد بن إسماعيل ومسطرتها ٢١ سطراً - ٢٢ سم.

مودعة بمكتبة الأزهر تحت رقم (٣٢٣٨) عروسى ٤٢٥٦٥.

٢ - فى أول صفحة خاتم مكتوب فيه «ملك الفقير إلى رب العالمين محمد أمين المنصورى».

٣ - وفي نفس الصفحة مثلث مكتوب بداخله «هذا كتاب توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للشيخ العالم العلامة بدر الدين بن علي ابن الشيخ صالح الزاهد قاسم بن عبد الله بن المرادي المالكي رحمه الله».

٤ - ووضع أيضا خاتم أزرق اللون لم تظهر عليه كتابة.

٥ - نهايتها: وفي نهاية النسخة كتب «تم الشرح المبارك المسلك في تحقيقه الطريق المبارك يوم الأربعاء لثلاث وعشرين من شهر محرم سنة ١٢٨٣ على يد العبد الفقير المعترف بالذنب والتقصير إسماعيل بن أحمد بن إسماعيل القناوي غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات الأحياء منهم والأموات، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا دائما أبدا إلى يوم الدين».

٦ - قيمتها: هذه النسخة وإن لم تكن مضبوطة بالشكل فخطها واضح، وجلى ومجدولة بالمداد الأحمر، والسقط بها قليل.

ب - النسخة الثانية:

١ - خطها: نسخة في مجلد مخطوط بخط الشيخ صالح سلامه رمضان السكندري مودعة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٣٢٣.

٢ - في أول صفحة كتب بين خاتمين لم تظهر عليهما الكتابة «مشتري من تركة الشيخ صالح سلامة رمضان في ٣ أغسطس سنة ١٧٨٠م».

(٣) وفي الصفحة الثانية أبيات من الشعر هي:

| | |
|---------------------------|--------------------------------------|
| وقفت على يقيني في اعتقادي | فما شرح الخلاصة كالمرادي |
| كتاب جل في تحصيل نحو | وتنقيح على وفق المرادي |
| مؤلفه له علم غزير | وذهن ثاقب في الاجتهاد ^(١) |
| لقد سبق الوري في علم نحو | على ألفية سبق الجوادى |

(١) هكذا بالأصل بدون ياء، وما عداه بالياء.

وفاق فما يطاق له سباق على الخيل المضمرة الهوادي
وقد بذل النصيحة في كتاب له شرف وما أنا فيه بادي
شهير فضله في الناس طرا وما يخفيه إلا ذو عنادي
فمهما شئت فن النحو خذه فقوزك في مرادك بالمرادي
مرادى تكفل بالمراد وفيه كفاية لذوى الرشادي
فخذ بالجد بالتذكار فيه فهذا النصح عن محض الوداد

٤ - نهايتها: وكان قد نسخ القسم الأخير قبل القسم الأول، فكتب في آخرها «كتبه لنفسه ثم لمن شاء من بعده عبيد الله الفقير صالح سلامة السكندري مولدا ومنشأ المالكي مذهبا الأشعري عقيدة الخلو تي طريقة غفر الله له ولوالديه ولمشايعه وأحبابه، وللمسلمين والمسلمات، والمؤمنين والمؤمنات، الأحياء منهم والأموات، آمين يا مجيب الدعوات.

وكان الفراغ من نسخه يوم الجمعة المبارك الموافق لمضى سبعة عشر يوما خلت من شوال سنة ١٢٧٧هـ سبعة وسبعين ومائتين وألف من هجرة من له العز والشرف.

وكان ذلك بمقام ولي الله سيدي أحمد المكنى نفعنا الله وإياكم ببركاته آمين اللهم كما مننت علينا بإكمال الجزء الثاني فامن علينا بإكمال الجزء الأول بجاه سيدنا محمد وآله وصحبه».

وفي آخر القسم الأول كتب «حرر في ٢٥ سنة ١٢٧٨.

٥ - قيمتها: نالت حظ الضبط بالشكل، وهي أقل جودة من غيرها في الخط، ومجدولة بالمداد الأحمر، وبها سقط.

ج - النسخة الثالثة:

١ - نسخة في مجلد مخطوط مودع بدار الكتب المصرية بالمكتبة التيمورية رقم ١٥٠ وعدد أوراقها ٢٣٠ ورقة.



٢ - فى أول صفحة فهرس أجمل فى جميع أبواب النحو .

٣ - وعليه خاتم أحمر كتب فيه «وقف أحمد بن إسماعيل بن محمد تيمور بمصر» .

٤ - نهايتها: كتب فى آخر النسخة «تم الكتاب بعناية الملك الوهاب والحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين .

بتاريخ نهار الأربعاء حادى عشر شوال سنة ١٠٣٤ أربع وثلاثين وألف»

٥ - مكتوب على هامش النسخة فى آخر صفحة منها:

«بسم الله الرحمن الرحيم . الحمد لله مفيض أنوار الفهوم وفتح مغاليق العلوم، والصلاة والسلام على من أوتى نوابغ الكلم، ويوالغ الحكم، المرسل رحمة لكافة الأمم، والمنزل عليه: ﴿اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ﴾ (٣) الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (٤) عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ (٥)﴾ [العلق] وعلى آله وأصحابه مصاييح العلم .

وبعد: فإن الشاب الفاضل والماهر الكامل درة تاج الأذكياء، وواسطة قلادة أرباب الجد والتشمير من الاتقياء . السيد سليمان الحافظ بن الشيخ أحمد بن الشيخ سليمان الشهير بالحموى، الإمام بالجامع الشريف الأموى، قد قرأ هذا الشرح بطرفيه قراءة مذاكرة وتدبير، والتمس منى الإجازة به، والتفسير والفقه والقراءات وسائر ما تجوز لى وعنى روايته بشروطه المعتبرة عند أهل الأثر راجيا منه الا ينسانا من دعائه النافع .

ولاسيما إذا جافت النفحات السحرية الجنوب عن المضاجع، وله منى على قصورى مثل ذلك، والله يقول الحق وهو يهدى السبيل .

أحمد بن على العثماني .

حرر ليلة الخميس لتسع بقين من ذى القعدة سنة ١١٤٣ .

٦ - وقبل الغلاف الأخير خاتم أيضا مثل الأول مكتوب فيه «وقف أحمد بن إسماعيل بن محمد تيمور بمصر» .

٧ - قيمتها: نسخة وضع خطها وضبطت بالشكل ومنظمة، ومجدولة بالمداد الأحمر، غير أن بها خرما، وبهامشها كثير من التصحيحات .

وإنما وقع اختياري على أن أجعل النسخة الأولى هي الأصل، مع أن الثانية ضبطت بالشكل وكذا الثالثة لأن خطها أوضح وسقطها أقل منهما.

عنوان الكتاب:

في النسخة الأولى «توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك» وفي الثانية والثالثة «شرح ألفية ابن مالك».

موضوعات الكتاب:

هي موضوعات ألفية ابن مالك، أولها.

كلامنا لفظ مفيد كاستقم ..

طريقة شرحه للألفية:

يعرض البيت ثم يشرحه شرحا إجماليا، وكثيرا ما يذكر كل جزء من أجزائه على حدة، ويشرح هذا الجزء منفردا بوضوح مستشهدا بآيات الله والأحاديث النبوية، وأقوال العرب وأشعارهم، وفي الغالب يكتفي من البيت بجزء الشاهد، والاحظ في هذا الشرح أنه يسأل ويجب لتتم الفائدة، وقد حلّى شرحه بذكر تنبيهات.

مرتبة شرحه للألفية بين مؤلفاته:

يلاحظ أن هذا الشرح في المرتبة الثانية من بين شروحه، فهو يقول في

شرحه للألفية في المقدمة عند قول ابن مالك:

وأستعين الله في ألفية

«قول صاحب المقرب: النحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء

كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها، وقد بسطنا الكلام

في غير هذا الكتاب».

ورجعت إلى مؤلفاته الموجودة. فلم أعثر على هذا البسط، ولعله في كتاب

كشرح المفصل له، وهو غير موجود.

وفى باب المعرف بالالف واللام - بعد قول الناظم:

أل حرف تعريف أو اللام فقط

بعد الشرح قال المرادى: «وأجاب المستنصر لسيويه عن أكثر هذه الأوجه، وقد ذكرت ذلك فى غير هذا الكتاب».

ورجعت إلى مؤلفاته الموجودة فلم أجد إجابة. فأخذت من ذلك أن هذا الشرح مرتبة من بين شروحه.

منهج التحقيق

عنت فى تحقيق هذه المخطوطة بالجوانب الآتية:

١ - بعد مراجعة النسخ الثلاث جعلت نسخة هى الأصل، واعتمدت عليها.

٢ - قابلت النسخ الأخرى عليها، وأثبت بعض المخالفات التى وجدت فى النسخ.

٣ - رقت الآيات القرآنية مع ذكر سورها.

٤ - تخريج الأحاديث النبوية، وشرح ما صعب منها.

٥ - نسبت الآيات الشعرية إلى قائلها، وشرحتها مما يبين الغرض، مع النص على موضع الاستشهاد بها، وذكر شراح الألفية الذين استشهدوا بها.

٦ - شرحت الأمثال العربية ونسبتها إلى مصدرها.

٧ - توضيح لبعض ما أشكل من النص.

٨ - قمت بإضافة عدد قليل من العناوين للتوضيح وحتى لا يطول الكلام بالقارئ ووضعت بين قوسين معقوفين تميما للفائدة.

٩ - تعرضت للذكر بعض آراء سيويه فى كتابه «الكتاب».

١٠ - التعريف بالأعلام.

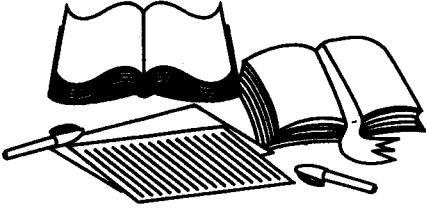
١١ - طريقة الترقيم فى الهامش هى :

قد أشير إلى نسخة «أ» مثلا - يعنى : أن هذه الجملة أو الكلمة موجودة فى نسخة «أ» فقط وسقط فى الباقى، وقد أشير إلى «أ»، «ب» فقط فكذلك . أما إذا كانت الجملة أو الكلمة فى كل نسخة فأشير إلى كل نسخة برقمها . مع بيان التغيرات .

وأعتقد أن المكتبة العربية فى أمس الحاجة إلى هذا التحقيق الذى يعتبر من أهم المراجع فى إحياء التراث العربى .

والله أسأل أن يسدد خطانا على طريق الحق والصواب، وأن يكتب لنا التوفيق والسعادة، وأن يكون عملى مثمرا نافعا إنه سميع مجيب .
والحمد لله رب العالمين .

دكتور/ عبد الرحمن على سليمان



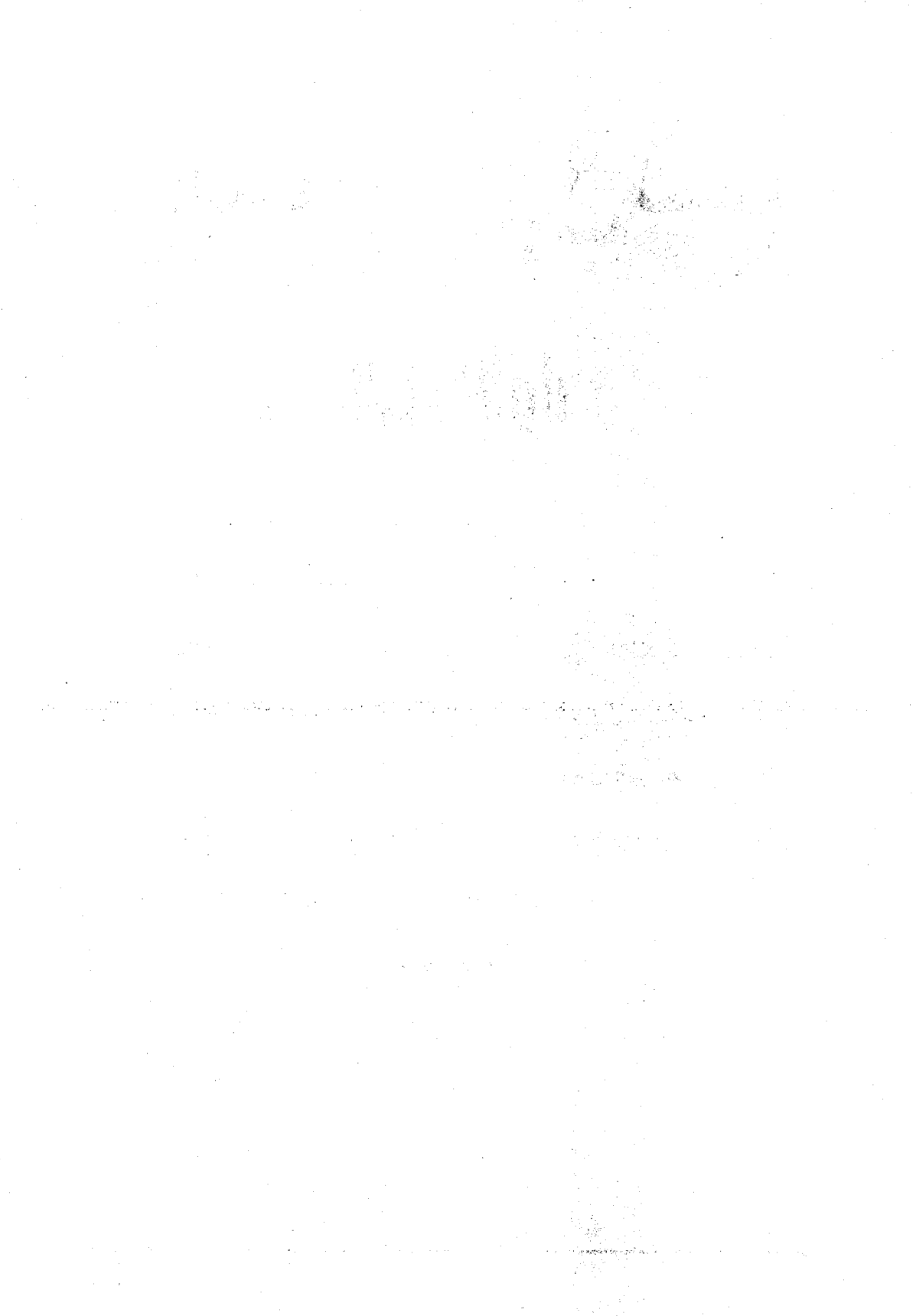
التفويض

الجزء الأول

ويشتمل على:

- الكلام وما يتألف منه - المعرب والمبنى - النكرة والمعرفة -
- الضمير - العلم - اسم الإشارة - الموصول - المعرف بأداة
- التعريف - الابتداء - كان وأخواتها - فصل في «ما ولا ولات
- وإن المشبهات بليس» - أفعال المقاربة - إن وأخواتها - «لا» التي
- لنفي الجنس - ظن وأخواتها - أعلم وأرى.





قال الشيخ الإمام العالم العلامة بدر الدين أبو علي حسن ابن الشيخ الصالح الزاهد قاسم بن عبد الله على المرادى المالكي تغمده الله برحمته وأسكنه فسيح جنته:

الحمد لله والشكر له، وصلاته وسلامه على محمد خير نبي أرسله،
ويعد..

فهذا توضيح (مختصر)^(١) لمقاصد ألفية ابن مالك - رحمه الله تعالى - يجلو معانيها على طلابها ويظهر محاسنها (على حفاظها)^(٢) سألتني بعض حفاظها المعتنين باستنباط فوائدها من ألفاظها، فأجبتني إلى ذلك رغبة في الثواب، وتقريباً على الطلاب، وبالله أستعين، وهو الموفق والمعين.

[مقدمة الألفية]

بسم الله الرحمن الرحيم

قال مُحَمَّدٌ هو ابنُ مالِكٍ أحمدُ ربِّي اللهُ خيرُ مالِكٍ

قال فعل (ماض)^(٣) وأوى العين مفتوحها متعد إلى واحد، وإذا وقعت بعده جملة محكية به فهي في موضع مفعوله والمحكى به في (الرجز)^(٤) أحمد ربّي ... إلخ.

وقوله (هو ابن مالك) جملة معترضة بين القول ومحكيه.

فإن قلت: هلا قال: يقول: محمد كما (قال)^(٥) ابن (معط)^(٦) في ألفيته، لأن المحكى لم يمض (بعد)^(٧).

قلت: (فالجواب عنده)^(٨) ثلاثة أوجه:

(١) أ. (٢) أ، ب، وفي نسخة ج (لخطابها).

(٣) نسخة أ. (٤) أ، ونسخة ب (البيت):

(٥) أ. وفي نسخة ب، ج (فعل).

(٦) وبالأصل معطى.

(٧) أ.

(٨) أ، وفي نسخة ب (في الجواب عنده)، ج (فالجواب عنه).

الأول: يجوز أن يكون قد تاخر نظم (قال) عن المحكى فيكون على ظاهره
والثاني: أن يكون أوقع الماضى موقع المستقبل (تحقيقاً له وتنزيلاً) (١) منزلة
الواقع.

والثالث: أن يكون وضع كلمة (قال) أول (نطقه) (٢) ليحكى بها عند
(قضاء) (٣) الحاجة والفراغ من المحكى، ونظيره (ما أجازته) (٤) السيرافى (٥) فى قول
سيبويه - رحمه الله - (هذا باب علم ما الكلم (٦) من العربية) (٧) أن يكون وضع
كلمة الإشارة غير مشير بها إلى شىء ليشير بها عند الحاجة والفراغ من المشار إليه.
وحذفت ألف (مالك الأول) (٨) خطأ، لأنه علم مشتهر كثير الاستعمال،
ويجوز إثبات ألفه أيضا. قال بعضهم: وإثباتها جيد، وأما مالك آخر البيت فلا
تحذف ألفه، لأنه صفة (٩).

مُصَلِّيًا عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى . وَآلِهِ الْمُسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَا

مصليا حال من فاعل أحمد، والمصطفى المختار، الاصطفاء افتعال من
الصفو وهو الخالص من الكدر والشوائب، أبدل من تائه طاء لمجاورة الصاد، وكان

(١) أ، ج وفى ب (تحقيقاً وتنزيلاً له).

(٢) أ، ج، وفى ب (نطقه).

(٣) أ، ج.

(٤) أ، ج وفى ب (ما أجاز).

(٥) هو: أبو سعيد الحسن بن عبد الله نشأ بسيراف (من بلاد فارس على الخليج الفارسي)
وارتحل إلى عمان فى سبيل العلم ثم عاد إلى سيراف ثم اتجه إلى معسكر مكرم ثم توطن
بغداد وولى القضاء فيها.

تلقى عن ابن السراج ومبرمان وابن دريد وغيرهم، وألف الكتب القيمة، فشرح كتاب
سيبويه بما لم يسبق إليه، وله كتاب أخبار النحويين البصريين، توفى ببغداد سنة ٣٦٨هـ.

(٦) أ، ب، وفى ج (علم الكلم).

(٧) ج ١ ص ٢ سيبويه.

(٨) أ، ج وفى ب (مالك الأولى).

(٩) وفى الكشاف ٩/١ قرئ ملك يوم الدين. وفى القاموس المحيط ٣/٣٢٠: وكنتف وأمير
وصاحب ذو الملك ولعله يقصد الحذف وعدمه فى الخط فقط لا فى النطق. وقال الشيخ
الصبان ٨/١ (وبين مالك الأول ومالك الثانى الجناس التام اللفظى لا الخطى أن رسم
الأول بغير ألف كما هو الأكثر فى مالك العلم، فإن رسم بها كما هو أيضا جيد كان
لفظها خطيا فإطلاق البعض كونه لفظها خطيا محمول على الحالة الثانية).

ثلاثيه لازماً تقول صفا الشيء يصفو (صفاء)^(١) وجاء الافتعال (منه)^(٢) متعدياً .
وفى معنى الآل^(٣) وأصله خلاف مشهور ليس هذا موضع ذكره^(٤) .

واختلف فى جواز إضافته إلى الضمير فمنعه الكسائى^(٥) والنحاس^(٦)
وأجازه غيرهما^(٧) وزعم أبو بكر الزبيدى^(٨) أن إضافته (إلى)^(٩)

(١) أ، ب .

(٢) أ، ج وفى ب (فيه) .

(٣) فى الأصل الأول .

(٤) قال الأشمونى ١/ ٥ (أصل آل أهل، قلبت الهاء همزة، كما قلبت الهمزة هاء فى «هراق»
الأصل «أراق» ثم قلبت الهمزة ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها كما فى «آدم وآمن» هذا
مذهب سيويه .

وقال الكسائى: أصله «أول» كجمل من آل يتول، تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت
ألفاً . وقد صغروه على «أهيل» وهو يشهد للأول وعلى «أويل» وهو يشهد للثانى، ولا
يضاف إلا إلى ذى شرف بخلاف أهل، فلا يقال «آل الإسكاف» ولا يتنقص بـ «آل
فرعون» فإن له شرفاً باعتبار الدنيا .

(٥) الكسائى: هو أبو الحسن الإمام على بن حمزة بن عبد الله الكسائى إمام الكوفيين فى
النحو واللغة، وأحد القراء السبعة المشهورين، ولقب بالكسائى لأنه أحرم فى كساء وقيل
كان يصنع الأكسية، وهو من أهل الكوفة وقد استوطن بغداد وتعلم النحو على كبر،
وأخذ عن معاذ الهراء، ولقى الخليل وجلس فى حلقاته، وجرت بينه وبين القراء مجالس،
وقيل للقراء: ما اختلافك إلى الكسائى وأنت مثله فى النحو، فقال: لقد أتيت فى ناظرته
فكأنى كنت طائراً يغرف بمنقاره من البحر، وله مؤلفات كثيرة، توفى سنة ١٨٩هـ .

(٦) النحاس: هو أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس، أبو جعفر النحوى المصرى، رحل
إلى بغداد وعاد إلى مصر، وكان لثيم النفس شديد التقدير على نفسه، وقلمه أحسن من
لسانه، وصنف كتباً كثيرة منها: الكافى فى العربية، المبتهج فى اختلاف الكوفيين
والبصريين وغير ذلك . وجلس على درج المقياس بالنيل يقطع شيئاً من الشعر فسمعه
جاهل، فقال: هذا يسحر النيل حتى لا يزيد . فدفعه برجله فغرق، وذلك فى ذى الحجة
سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة .

(٧) أ، ب .

(٨) هو أبو بكر محمد بن الحسن، أصله من زبيد «قبيلة يمنية» ولد فى أشبيلية وتأدب على
أبيه ثم سمع من أبى على القالى ومحمد بن يحيى الرياحى وغيرهما فى قرطبة حتى غدا
أوحد زمانه فى النحو وحفظ اللغة، فاختره المستنصر بالله لتأديب ولده، وله مؤلفات:
الواضح فى النحو، وأبنية الأسماء فى الصرف، وطبقات النحويين واللغويين، توفى فى
قرطبة سنة ٣٧٩هـ .

(٩) فى الأصل (من) والسياق يقتضى (إلى) بدل (من) .

(الضمير)^(١) من لحن العامة والصحيح أنه من كلام العرب^(٢).

وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ فِي الْفِيَةِ مَقاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَةٌ

للنحو في اللغة أربعة معان: الأول أن يكون مصدراً. تقول نحوت كذا نحواً
أى قصدته قصداً. والثاني أن يكون ظرفاً. أنشد أبو الحسن:

يَحْدُو بِهَا كُلَّ فِتْيَ هَبَّاتٍ وَهُنَّ نَحْوَ الْبَيْتِ عَامِدَاتٍ^(٣)

قال أبو الفتح^(٤): وأصله المصدر.

(١) أ، ج، وفي ب (المضمر).

(٢) قال عبد المطلب: وانصر على آل الصليب وعابديه اليوم ألك. وفي الحديث (اللهم صل على محمد وآله) راجع الأشعموني ٥/١.

(٣) البيت من الرجز المسدس وفي شرح الشواهد الكبرى (قائله واجز لم أقف على اسمه) ج ١
١٢٤ ويبحث فلم اعثر له على قائل.

الشرح: (يحدو بها) أى الإبل. أى يزجرها للشئ. قال ابن فارس: الحدو بالإبل زجرها والغناء لها.

هبات على وزن فعال - بالتشديد - من هبت به إذا صاح ودعاه. وكذلك هوت به (نحو البيت) أراد به الكعبة المشرفة، (عامدات): أى: قاصدات من عمد إذا قصد.

الاستشهاد فيه: فى قوله (نحو البيت) فإن لفظة (النحو) ههنا ظرف وهو يجيء لمعان كثيرة:
الأول: بمعنى الظرف وهو كثير، تقول توجهت نحو الدار أى: جهتها.

والثاني: بمعنى القصد. تقول نحوت معروفه أى قصدته.

والثالث: بمعنى الطريق. تقول هذا نحو المدينة أى طريقها.

والرابع: بمعنى مثل. تقول هذا نحو ذلك أى مثله.

والخامس: بنو نحو (من الأزد) قوم من العرب ينسب إليهم النحوى.

والسادس: نحو الكلام وهو قصد القائل أصول العربية ليتكلم مثل ما تكلموا به.

والنحو فى اصطلاح القوم معرفة كيفية كلام العرب وتصرفاتهم فيه وما يستحقه كل نوع من الإعراب. كرفع الفاعل ونصب المفعول وجر المضاف إليه، والنسب إليه أيضاً نحوى،

والفرق بينه وبين النسبة إلى بنى نحو بالقرينة.

والسابع: النحو يجيء بمعنى الإمالة. يقال نحوت بصرى إذا أملتته وكذلك نحيته بمعنى أملتته.

الثامن: يجيء بمعنى القسم، تقول هذا على أربعة أنحاء أى: أربعة أقسام.

(٤) هو أبو الفتح عثمان بن جنى الموصلى مولدا ونشأة وأبوه جنى مملوك رومى. وكان إماما فى العربية ومن أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والصرف، قرأ الأدب على أبى على =

والثالث: أن يكون بمعنى مثل، يقال: هذا نحو هذا أى مثله.

والرابع: أن يكون بمعنى القسم. يقال هذا على أربعة أنحاء أى أقسام.

وإطلاق لفظ النحو، على هذا العلم من إطلاق لفظ المصدر على المفعول به، فالنحو إذن بمعنى المنحو أى المقصود (كالنسخ بمعنى المنسوج)^(١) وخص (به هذا)^(٢) العلم وإن كان كل علم منحوا كاختصاص علم الأحكام الشرعية بالفقه وله نظائر فى كلامهم.

سبب تسمية النحو

وسبب تسمية هذا العلم نحواً، ما رُوِيَ أن علياً رضى الله عنه^(٣) لما أشار إلى أبى الأسود الدؤكى^(٤) أن يضعه وعلمه الأسمَ والفعلَ والحرفَ وشيئاً من الإعراب. قال (أنح)^(٥) هذا النحو يا أبا الأسود. وقد حد النحو بحدود كثيرة، ومن أقربها قول بعضهم: النحو: علم يعرف به أحكام الكلم العربية أفراداً وتركيباً، ومن أشهرها قول صاحب المقرب^(٦): النحو علم مستخرج بالمقاييس

= الفارسى، وأخذ عنه ثم فارقه وقعد للإقراء بالموصل، فاجتاز بها شيخه أبو على فرآه فى حلقتة والناس حوله فقال له: تزيت وأنت حصرم...
وله مصنفات كثيرة منها: ١- كتاب الخصائص وقد طبعته دار الكتب. ٢- اللع.
٣- شرح ديوان المتنبي. وغير ذلك. توفى أبو الفتح سنة ٣٩٢هـ ودفن ببغداد.

(١) أ، ب. وفى ج (كالنسخ بمعنى المنسوخ).

(٢) أ، ب وفى ج (وخص بهذا).

(٣) هو على بن أبى طالب كرم الله وجهه. ابن عم رسول الله ﷺ.

(٤) أبو الأسود: هو ظالم بن عمرو من الدئل: (بطن من كنانة) كان من سادات التابعين، ورد البصرة من عهد عمر بن الخطاب رضى الله عنه إلى أن تولى بعض العمل فيها لابن عباس عامل على كرم الله وجهه أيام خلافته. وهو واضع النحو على الصحيح بتعليم على كرم الله وجهه، وأول من دون فيه، كما أنه أول من ضبط المصحف بالشكل. أخذ عنه نصر بن عاصم ويحيى بن يعمر وغيرهما. توفى بالبصرة فى الطاعون الجارف سنة ٦٩هـ.

(٥) فى الأصل (انحو) وهو خطأ.

(٦) هو كتاب فى النحو لابن عصفور - أوله الحمد لله الذى لم يستفتح بأفضل من اسمه كلام، مخطوط بقلم قديم وبه خرم من الأول مودع بدار الكتب المصرية تحت رقم ٤٥٩.

المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه (التي)^(١) اختلف منها، وقد (بسطنا)^(٢) الكلام على ذلك (في غير هذا الكتاب)^(٣).

تُقَرَّبُ الْأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوجَزٍ وَتَبْسُطُ الْبَدَلُ بِوَعْدِ مُنْجَزٍ

قال الشارح: يقول هذه الألفية مع أنها حاوية للمقصود الأعظم من النحو فيها من المزية على نظائرها، أنها تقرب إلى الأفهام المعاني البعيدة بسبب وجازة اللفظ وتنقيح العبارة (ويستبدل البذل) أي: توسع العطاء بما تمنحه لقرائها من الفوائد، واعدة بحصول مأربهم وناجزة (بوفائها)^(٤) هـ^(٥).

وَتَقْتَضِي رِضًا بِغَيْرِ سُخْطٍ فَائِقَةُ الْفِيَةِ ابْنِ مَعْطَى^(٦)

هو الإمام أبو زكريا يحيى بن معطى بن عبد النور الزواوى الحنفى الملقب زين الدين، سكن دمشق طويلا واشتغل عليه خلق كثير، ثم سافر إلى مصر وتصدر بالجامع العتيق بها لإقراء الأدب إلى أن توفي بالقاهرة فى سلخ القعدة سنة ٦٢٨ ثمان وعشرين وستمائة ودفن من الغد على شفير الخندق بقرب تربة الإمام الشافعى رضى الله عنه، ومولده سنة ٥٦٤ أربع وستين وخمسمائة^(٧).

(١) أ، ب وفى ج (الذى).

(٢) أ، ج وفى ب (بسطت).

(٣) ج وفى أ، ب (فى غير الكتاب) راجع الأشمونى ٥/١.

(٤) أ، ج، وفى ب (لوفائها).

(٥) ص ٣ الشارح.

(٦) فائقة ألفية ابن معط: من حيث:

أ - أن صاحبها لم يتمكن من حصرها فى بحر واحد، كابن مالك فى ألفيته من بحر الرجز بل جعلها فى بحرى الرجز والسريع.

ب - أكثر ابن معط من الإطناب - بخلاف ابن مالك فإنه يقتصر على الأهم.

ج - ابن معط ورع بعض المعلومات فى أبواب مختلفة كأفعل التفضيل لم يجمعه فى باب واحد.

د - جعل ابن معط ألفيته فى واحد وثلاثين عنوانا فكان يضم العناوين المتقاربة وابن مالك جعلها فى ثمانين عنوانا، لتنشيط النفس، ويتميز كل قسم عن غيره. وإن كان ابن معط زاد بعض الأبواب ولكن قواعد أقل من قواعد ألفية ابن مالك، ولذلك اشتهرت ألفية ابن مالك. ولعكوف صاحبها على دراسة هذا الفن ومؤلفاته الكثيرة التف الكثير حوله.

(٧) راجع الأشمونى ٦/١.

وهو بسبق حائز تفضيلاً مستوجب ثنائى الجميلاً
والله يقضى بهبات وافرة لى وله فى درجات الآخرة

يشير بذلك إفى فضل المتقدم على المتأخر وما يستحقه السلف من ثناء الخلف ودعائهم. والدرجات، قال فى الصحاح^(١): هى الطبقات من المراتب. وقال أبو عبيدة^(٢): الدرج إلى أعلى والدرك إلى أسفل.

الكلام وما يتألف منه

إنما بدأ بتعريف الكلام؛ لأنه هو المقصود فى الحقيقة، إذ به يقع التفاهم، وإنما قال (وما يتألف)^(٣) ولم يقل: وما يتركب؛ لأن التأليف كما قيل أخص إذ هو تركيب وزيادة، وهى وقوع الألفة بين الجزئين^(٤) والضمير المرفوع فى يتألف عائد على ما. والمعنى هذا باب شرح الكلام. والمجرور بمن عائد على ما. والمعنى هذا باب شرح الكلام وشرح الشئ الذى يتألف الكلام منه، وهو الكلم. ولكنه حذف الباب والشرح وأقام المضاف إليه مقام المحذوف اختصاراً (ثم قال)^(٥):

كلامنا لفظ مفيد كاستقم

هذا تعريف (الكلام)^(٦) فى اصطلاح النحويين، فلذلك قيده بإضافته إلى الضمير. وقوله (لفظ) جنس للحد، وهو صوت المعتمد على (مقطع من اللسان)^(٧)

(١) ١٥٠ / ١ الصحاح.

(٢) هو معمر بن المثنى اللغوى البصرى مولى بنى تيم «تيسم قريش» رهط أبى بكر الصديق. فارسى الأصل. يهودى الآباء. أخذ عن يونس وأبى عمرو بن العلاء، وأخذ عن المازنى وغيره، قيل: كان أعلم من الأصمعى وأبى زيد بالأنساب والأيام. وله تصانيف كثيرة تقارب المائتين فى ثلاثة مجلدات، والمجاز فى غريب القرآن. وغير ذلك. توفى سنة ٢١٣ وقد قارب المائة.

(٣) أ، ج، وفى ب (وما يتألف منه).

(٤) أ، وفى ب، ج (الألفية الجزئين) راجع الأشمونى ٨ / ١.

(٥) أ، ج.

(٦) ب، ج، وفى أ (للكلام).

(٧) أ، وفى ج (على مقاطع الفم).

وخرج بتصدير الحد به ما يطلق عليه كلام فى اللغة وليس بلفظ وهو خمسة أشياء:

الخط، والإشارة، وما يفهم من حال الشئ، وحديث النفس، والتكلم. وقوله (مفيد) فصل أخرج به ما يطلق عليه لفظ، وليس بكلام فى الاصطلاح لكونه غير مفيد.

وذلك خمسة أشياء: الكلمة، نحو «زيد»، والمركب تركيباً تقييدياً^(١) نحو «غلام زيد» أو تركيباً إسنادياً لا يجهل «كالنار حارة» أو لم يقصد ككلام النائم، أو قصد لغيره لا لذاته كالجملات الموصول بها، فلا يسمى شئ من ذلك كلاماً فى الاصطلاح لكونه غير مفيد الإفادة الاصطلاحية، وهى إفهام معنى يحسن السكوت عليه.

وقوله «كاستقم» تمثيل للكلام الاصطلاحى بعد تمام حده. لا تتميم للحد خلافاً للشارح^(٢)،^(٣) وقد نص فى شرح الكافية على أن فى الاقتصار على مفيد كفاية.

فإن قلت: إذا كان فى الاقتصار على مفيد كفاية، لكونه مغنياً عن بقية القيود فما باله ذكرها فى التسهيل، حيث قال: والكلام، ما تضمن من الكلام إسناداً مفيداً مقصوداً لذاته^(٤)؟

(١) أقول المركب التقييدى نحو «حيوان ناطق» وأما «غلام زيد» فهو مركب إضافى وقد استحسّن الشيخ الصبان ذكر المركب التقييدى والمزجى مع الإضافى عندما ذكر الأشمونى المركب الإضافى فقال: «وكان الأحسن ذكر المركب التقييدى والمزجى مع الإضافى» ٢٠ / ١٠ صبان.

(٢) هو: الإمام بدر الدين محمد بن مالك النحوى، كان فى النحو إماماً ذكياً حاد الخاطر، أخذ عن والده ثم انتقل إلى بعلبك وسكن بها، وقرأ عليه هناك جماعة، فلما مات والده طلب إلى دمشق، وولى وظيفة والده، وتصدى للتصنيف. وكان إماماً فى مواد النظم من النحو والمعانى والبيان والبديع، ولم يستطع نظم بيت واحد بخلاف والده. وقد شرح ألفية والده وكافيته ولايته وصنف كثيراً غير ذلك. ومات بدمشق سنة ٦٨٦هـ.

(٣) قال الشارح ص ٣ (فاكتفى عن تتميم الحد بتمثيل).

(٤) راجع التسهيل ص ٣.

قلت كأنه أخذ (المفيد)^(١) في حد التسهيل بالمعنى الأعم لا بمعنى الاصطلاح، فلذلك احتاج إلى ذكرها أو أراد أن ينص فيه على ما يفهم من قيد الإفادة بطريق الالتزام.

فإن قلت: هل الأولى تصدير الحد باللفظ كما فعل هنا أو بالقول كما فعل في الكافية؟

قلت: تصديره بالقول (أولى)^(٢) لأنه أخص، إذ لا يقع على المهمل بخلاف اللفظ فإنه يقع على المستعمل والمهمل، وقد صرح بذلك في شرح التسهيل^(٣).

وذهب بعضهم إلى أن اللفظ والقول مترادفان يجوز إطلاقهما على المهمل، وعلى هذا قيل: إن اللفظ أولى من القول، لأن القول يطلق على الرأي - والاعتقاد إطلاقاً متعارفاً (وشاع ذلك)^(٤) حتى صار كأنه حقيقة عرفية، واللفظ ليس كذلك.

وأورد أن اللفظ جمع لفظة فلا يصح جعله جنساً.

وأجيب بأن اللفظ مصدر (صالح)^(٥) للقليل والكثير، والتاء في «لفظة» (للتنصيص)^(٦) على الوحدة، وليس اللفظ بجمع، وإنما يقال (ذلك)^(٧) فيما ليس بمصدر كالكلم والنبق.

واعترض بأنه لا يصح كون اللفظ هنا مصدراً، لأن المصدر (هو)^(٨) فعل الشخص، وفعل الشخص ليس هو الكلام بل الكلام متعلقه.

«فزيد قائمٌ» مثلاً هو الكلام. ولفظك إذا عنيت به المصدر يتعلق بهذه الجملة.

والجواب أن اللفظ هنا مصدر أطلق على المفعول به.

(١) أ، ج، وفي ب (البعيد).

(٢) أ، ج، وفي ب (أولاً).

(٣) هو شرح كتاب تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك والشرح له أيضاً ولكن ولم يتم وأتمه ابنه.

(٤) أ، ب.

(٥) أ، ج.

(٦) ب، ج، وفي أ (للتأنيث).

(٧) ب.

(٨) ج.

تنبيهات:

الأول: لم يشترط كثير من النحويين فى الكلام سوى التركيب الإسنادى، فمتى حصل (الإسناد)^(١) كان كلاما، ولم يشترطوا الإفادة ولا القصد، فالكلام عندهم ما تضمن كلمتين بالإسناد. قال فى شرح التسهيل: وقد صرح سيويه^(٢) فى مواضع كثيرة من كتابه بما يدل على أن الكلام لا يطلق حقيقة إلا على الجمل المفيدة.

الثانى: لم يشترط ابن طلحة^(٣) فى الكلام التركيب فزعم أن الكلمة الواحدة وجودا وتقديرا قد تكون كلاما إذا قامت مقام الكلام «كنعم» و «لا» فى الجواب.

والصحيح أن الكلام هو الجملة المقدرة (بعدهما)^(٤) لا واحدة منهما.

الثالث: قال فى شرح التسهيل: وزاد بعض العلماء فى حد الكلام (أن يكون)^(٥) من ناطق واحد احترازا من أن يصطلىح رجلا ن على أن يذكر أحدهما فعلا أو مبتدأ ويذكر الآخر فاعل ذلك الفعل (أو جزء)^(٦) ذلك المبتدأ لأن الكلام (عمل)^(٧) واحد فلا يكون عامله إلا واحدا. قال: (وللمستغنى)^(٨) عن هذه الزيادة جوابان:

(١) ج، وفى أ، ب (الإسنادى).

(٢) هو أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر مولى بنى الحارث بن كعب وسيبويه لقبه ومعناه بالفارسية رائحة التفاح. قيل: لقب بذلك لأنه كان جميلا نظيفا، نشأ بالبصرة وأخذ النحو والأدب عن الخليل بن أحمد وعيسى بن عمر ويونس بن حبيب وغيرهم. وبرع فيهما حتى أصبح إماما لا يجارى فى العربية، وأخذ اللغة عن الأخفش الكبير وغيره وكان إذا أقبل على الخليل بن أحمد يجعله ويقول: مرحبا بزائر لا يمل. وكتابه يعتبر خير الكتب التى آلفت فى النحو وأجمعها لمسائله. وناظر الكسائى ببغداد بمجلس يحيى بن خالد البرمكى فانصروا الكسائى عليه فى مسألة العقرب والزنبور، واتجه إلى فارس ومات فى سنة ١٨٠ ودفن بشيرا.

(٣) هو أبو بكر بن محمد بن طلحة الأموى الأشبلى كان إماما فى العربية عارفا بعلم الكلام درس العربية والأدب بأشبيلية أكثر من خمسين سنة، وكان عاقلا وذكيا ذا عدالة ومروءة مقبولا عند الحكام والقضاة، وكان يميل إلى مذهب ابن الطراوة فى النحو، ومات بأشبيلية سنة ٦١٨هـ.

(٤) ب، ج.

(٥) أ، ب.

(٦) وفى ج (أو خبر).

(٧) أ، ج.

(٨) أ، ج، وفى ب (والمستغنى).

أحدهما: أن يقول: لا نسلم أن مجموع الناطقين ليس بكلام بل هو كلام وليس اتحاد الناطق معتبرا كما لم يكن اتحاد الكاتب معتبرا في كون الخط خطأ.

والثانى: أن يقال كل واحد من المصطلحين إنما اقتصر على كلمة واحدة اتكالا على نطق الآخر بالآخرى، فمعناها مستحضر في ذهنه فكل واحد من المصطلحين متكلم بكلام كما يكون قول القائل لقوم رأوا شبحا زيد. أى: المرئى زيد. اهـ مختصرا.

وأقول (إن)^(١) صدور الكلام من (ناطقين)^(٢) غير متصور، لأن الكلام مشتمل على الإسناد لا يتصور (صدوره)^(٣) إلا من واحد، وكل واحد من المصطلحين متكلم بكلام كما أجاب به ثانيا.

وقوله: وَأَسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِمِ

بيان: يتألف (منه)^(٤) الكلام (أى: الكلم الذى يتألف منه الكلام)^(٥) اسم وفعل وحرف لا رابع لها. ودليل الحصر أن الكلمة إن لم تكن ركنا للإسناد فهى الحرف وإن كانت ركناً له، فإن قبلته بطرفيه فهى الاسم وإلا فهى الفعل.

وأول من قسم الكلم (إلى)^(٦) هذه القسمة وسماها بهذه (الاسماء)^(٧) أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى الله عنه، والنحويون مجمعون على أن أقسام الكلم ثلاثة: إلا من (لا)^(٨) يعتد بخلافه^(٩). واعلم أن الكلم اسم جنس

(١) ج.

(٢) ب، ج، وفى أ (الناطقين).

(٣) ب، ج، وفى أ (صدورا).

(٤) ب، ج، وفى أ (منها).

(٥) ب، ج.

(٦) أ، ب.

(٧) أ، ج.

(٨) أ، ج.

(٩) هو أبو جعفر بن صابر فإنه زاد اسم الفعل مطلقا وسماه مخالفة، والحق أنه من أفراد الاسم - صبان ٢٣/١.

جمعى^(١) وأقل ما يتناول^(٢) ثلاث كلمات، وبينه وبين الكلام عموم من وجه^(٣) وخصوص من وجه، فالكلام أعم من جهة أنه يتناول المركب من الكلمتين فصاعداً، وأخص من جهة أنه لا يتناول غير المفيد، والكلم أعم من جهة أنه يتناول المفيد وغير المفيد، وأخص من جهة أنه لا يتناول المركب من (كلمتين كما سبق)^(٤). فإن قلت: مقتضى قوله (اسمٌ وفعلٌ ثم حرفٌ الكلم) أن (الكلم مخصوص)^(٥) بما تركب من اسم وفعل وحرف. وليس كذلك بل يطلق على ثلاث كلمات فصاعداً من ثلاثة أجناس نحو «إن زيدا ذهب» أو من جنسين نحو «إن زيدا ذهب»^(٦) أو من جنس واحد نحو «غلام زيد ذاهب».

قلت: المعنى بالكلام (ههنا)^(٧) الأجناس الثلاثة، أعنى الكلمة التى يراد بها جنس الأسماء والكلمة التى يراد بها جنس الأفعال والكلمة التى يراد بها جنس الحروف. والكلم (بهذا)^(٨) الاعتبار لا يقع إلا على الثلاثة المذكورة، ولا يتصور فيه غير ذلك.

وأما إطلاق الكلم على ما ذكر من المثل ونحوها فصحيح باعتبار الأحادى لأن الكلمة كما تطلق ويقصد بها جنس الاسم أو الفعل أو الحرف تطلق ويقصد بها (أحاد الأسماء)^(٩) والأفعال والحروف.

فإذا قيل: فى نحو (إن زيدا ذهب)^(١٠) هذا كلم.

(١) وقيل: جمع، وقيل اسم جمع، والمختار أنه اسم جنس جمعى، لأنه لا يقال إلا على ثلاث كلمات فأكثر سواء اتحد نوعها أو لم يتحد أفادت أم لم تفد. اهـ الأشمونى ج ١ ص ٩. واسم الجنس الجمعى: ما يدل على أكثر من اثنين وفرق بينه وبين واحده بالتاء شجرة وشجرة.

(٢) أ، ب وفى ج (وأقله يتناول).

(٣) أ، ج.

(٤) ج، وفى أ، ب (الكلمتين).

(٥) أ، ج وفى ب (الكلم غير مخصوص).

(٦) ج.

(٧) أ، وفى ج (هنا).

(٨) أ، ج. وفى ب (على هذا).

(٩) ب، وج.

(١٠) أ، وفى ب، ج (ذاهب).

فواحد الكلم هنا كلمة يراد بها الشخص لا الجنس فتأمله .

وأوردَ على (الناظم)^(١) أنه قسم الكلم إلى غير أقسامه؛ لأن الاسم والفعل والحرف أقسام للكلمة لا أقسام للكلم، وأقسام الكلم أسماء وأفعال وحروف، لأن علامة صحة القسمة جواز إطلاق^(٢) اسم المقسوم على كل واحد من الأقسام .

والجواب: أن هذا من تقسيم الكل إلى (أجزائه)^(٣) وإنما يلزم صدق اسم المقسوم على كل من الأقسام في تقسيم الكلى إلى جزئياته^(٤) والناظم لم يقصد ذلك . وأورد عليه أيضا أن إدخال «ثم» في قوله «ثُمَّ حَرْفٌ» ليس بجيد، لأن ثم للتراخي وإذا قسمنا شيئا إلى أشياء فنسبة كل واحد من الأقسام إلى الشيء المقسم نسبة واحدة . والجواب: أن ثم في قوله: «ثُمَّ حَرْفٌ» يجوز أن يكون استعمالها^(٥) بمعنى الواو (لأنها المعهودة في مثل ذلك)^(٦)، ويجوز أن تكون على بابها للتنيه على تراخي مرتبة الحرف عن الاسم والفعل، لكونه فضلا، وكل منهما يكون عمدة .

وقوله: (وَأَحَدَهُ كَلِمَةً).

الضمير للكلم أى: واحد الكلم كلمة، فكل من الاسم والفعل والحرف كلمة (وجد بها)^(٧) لفظ بالفعل أو بالقوة دل بالوضع على معنى مفرد، وتطلق في الاصطلاح مجازا على أحد جزئى العلم المضاف نحو: «امرئ القيس»

(١) هو محمد بن عبد الله بن مالك جمال الدين الطائى الجبائى النحوى ولد سنة ٦٠٠ ستمائة وتعلم فى دمشق وتصدر لتعليم العربية فى حلب؛ أما النحو والصرف فكان فيهما بحرا لا يشق لوجه واشتهر بالألفية التى نظمها فى النحو وتعرف باسمه . وصنف تصانيف مشهورة وكان أمة فى الاطلاع على الأحاديث وأشعار العرب وهو يستشهد بهما بعد القرآن الكريم . وتوفى فى سنة ٦٧٢ هـ ودفن فى دمشق .

(٢) ب، ج .

(٣) ب، ج . وفى أ (جزئياته) وفى النسخ (تقسيم الكلى) وهو: تحليل المركب إلى أجزائه التى تركب منها . أبو خضرى ٢٢/١ .

(٤) هو ضم قيود إلى أمر مشترك لتحصل أمور متعددة بعدد القيود، أبو خضرى ٢٢/١ .

(٥) أ، ب . وفى ج (استعمالها) .

(٦) أ .

(٧) أ، ب . وفى ج (وحدها) .

(فمجموعهما)^(١) كلمة حقيقية، وكل منهما كلمة مجازاً (والكلم اسم جنس يتميز واحده بالتاء)^(٢) وفيه لغتان التذكير والتأنيث فقال واحده على الأولى، وقال ابن معط^(٣) في ألفيته واحدها على الثانية.

وفي الكلم ثلاث لغات في نظائره نحو «كَبِد»^(٤) وقوله «والقَوْلُ عَمَّ» يعني عمّ الكلمة والكلام والكلم، فيطلق على كل (واحد)^(٥) من الثلاثة قول حقيقة، ويطلق مجازاً على الرأى والإشارة وما يفهم من حال الشيء وهو أخص من اللفظ، (لأنه لا يطلق)^(٦) على المهمل. خلافاً لمن جعلهما مترادفين، وقد سبق ذكره.

وقوله: كَلِمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يَوْمٌ

بيان لأن الكلمة قد يقصد بها في اللغة ما يقصد بالكلام، فتطلق على اللفظ المفيد كقولهم «كلمة الشهادة» وهو مجاز مهمل في عرف النحويين.

ف قيل: هو من (تسمية الشيء)^(٧) باسم بعضه)^(٨).

وقيل: إن أجزاء الكلام لما ارتبط بعضها ببعض حصلت له بذلك وحدة فشابه^(٩) بذلك الكلمة. فأطلق عليه كلمة.

ولما ذكر أن (الكلم)^(١٠) ثلاث، شرع في بيان ما يميز كل واحد منها عن أخويه^(١١).

(١) ب، ج، أ (مجموعهما).

(٢) زيادة في نسخة أ.

(٣) مضى في المقدمة التعريف به.

(٤) فَعَلَ وَفَعِلَ وَفَعُلَ - نَمْرٌ، سَدْرٌ، نَبَقٌ.

(٥) ب.

(٦) ب وفي أ (لأنه لا ينطلق) وفي ج (لثلا يطلق).

(٧) أ، ج. وفي ب (من باب تسمية الله).

(٨) (كسيتهم ريثة القوم عينا) أشموني ١١/١، وراجع الشارح ص ٤.

(٩) ب، ج وفي أ (فأشار).

(١٠) ب، وفي أ، ج (الكلمات).

(١١) ب، ج وفي أ (إخوته).

ما يميز الاسم

فقال: بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالتَّنَادِ وَأَلْ وَمُسْتَدٍ لِلاِسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلَ

لذکر للاسم خمس علامات:

الأولى: الجر وهو يشمل الجر بالحرف نحو «بزيد» وبالمضاف نحو «غلام زيد» ولا جر بغيرها خلافا لمن زاد التبعية^(١).

وقد (ظهر أن ذكر)^(٢) الجر أولى من (ذكر)^(٣) حرف الجر^(٤).

والثانية: التنوين وهو مصدر نَوَّنتُ الكلمة، ثم غلب حتى صار اسماً^(٥) للنون الساكنة التي تلحق الآخر لفظاً وتسقط خطأً وهو عند سيبويه والجمهور خمسة أقسام: تمكين وتنكير وعوض ومقابلة وترنم، وزاد الأَخْفَشُ^(٦) سادساً

(١) أثبت الجمهور الجر بالمجاورة للمجرور في نعت مثل «هذا جحر ضب خرب» وتوكيد كقوله: يا صاح بلغ ذوى الزوجات كلهم، بجر كلهم على المجاورة لأنه توكيد لذوى المنصوب لا للزوجات وإلا لقال كلهن. والذي زاد للتبعية هو الأَخْفَشُ. قال السيوطي في همع الهوامع ج ٢ ص ١٩ (لا ثالث لهما، ومن زاد التبعية فهو رأى الأَخْفَشُ ..) والجر بالمجاورة سبب للجر ضعيف كما في همع الهوامع ٥٥/٢. ومثال ما اجتمع سواء أكان العامل حرفاً أم إضافة تبعية «بسم الله الرحمن الرحيم» واسم مجرور بالحرف، والله بالإضافة، و«الرحمن الرحيم» بالتبعية.

والحق أن التبعية ليست عاملاً، إنما العامل هو عامل المتبوع في غير البدل، قال الخضرى ج ١ ص ١٨ (وأن العامل في التابع ليس التبعية بل هو عامل المتبوع من حرف أو إضافة إذ لا عامل للجر غيرهما حتى المجاورة والتوهم).

(٢) ج، ب.

(٣) ج.

(٤) قال الأشمونى ج ١ ص ١١ (قال في شرح الكافية: وهو أولى من التعبير بحرف الجر، لتناوله الجر بالحرف والإضافة) اهـ.

(٥) أ، ج.

(٦) أبو الحسن الأَخْفَشُ: هو سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش البصرى وهو الأخفش الأوسط أحد أئمة النحاة من البصريين، أخذ النحو عن سيبويه، وإن كان أكبر منه، وعلم والد الكسائى بعد أن رحل سيبويه إلى الأهواز، وكان ثعلب يقول فيه: هو أوسع الناس علماً، وقال المبرد: أحفظ من أخذ عن سيبويه الأخفش. وصنف كتباً كثيرة منها المقاييس فى النحو، والاشتقاق وغير ذلك. ومات الأخفش سنة ٢١٥هـ.

وهو الغالى^(١) وأنكره السيرافى والزجاج^(٢) وقيل هو قسم الترنم.

فتنوين التمكين^(٣) نحو (زيد ورجل) وهو اللاحق للاسم المعرف المنصرف إشعاراً ببقائه على أصلته.

وتنوين التنكير^(٤) نحو (صه) إذا أردت سكوتاً ما، ونحو (سيبويه) لغير معين، وهو اللاحق ببعض المبنيات فرقاً بين نكرتها ومعرفتها، ويطرد فيما آخره (ويه).

وتنوين العوض ضربان: عوض عن حرف نحو جَوَارٍ^(٥) و غَوَاشٍ^(٦) و يُعَيَّلُ تصغير بعلی، فالتنوين فيهما عوض (عن)^(٧) الياء المحذوفة على

(١) وهو اللاحق للسقوفى المقيدة زيادة على النون، والغالى من الغلو وهو الزيادة قال الأشمونى ج ١ ص ١٢ (ويسمى التنوين الغالى، زاد الأخفش وسماه بذلك لأن الغلو الزيادة، وهو زيادة على الوزن، ورعم ابن الحاجب أنه إنما يسمى غاليا لقلته وقد عرفت أن إطلاق اسم التنوين على هذين - الغالى والترنم - مجاز فلا يردان على الناظم، (والمجاز أى بالاستعارة علاقته المشاكلة التى هى المشابهة فى الشكل والصورة) أه صبان ج ١ ص ٣١.

(٢) هو أبو إسحق إبراهيم بن السرى بن سهل الزجاج النحوى وكان من أهل الفضل والدين، وكانت صناعته خروط الزجاج، ثم مال إلى النحو فلزم المبرد ليعلمه، وشرط له أن يعطيه كل يوم درهما وما زال يلازمه حتى نبغ فى النحو؛ ووفى بشرطه حتى فرق الموت بينهما، وله تصانيف كثيرة منها مختصر النحو وشرح أبيات سيبويه وكتاب ما ينصرف وما لا ينصرف. وغير ذلك. وتوفى ببغداد سنة ٣١٦هـ وقد أناف على الثمانين، وآخر ما سمع عنه «اللهم احشرنى على مذهب أحمد بن حنبل».

(٣) ويسمى تنوين الصرف.

(٤) قياساً فى العلم المختوم بويه كسيبويه وسماعاً فى اسم الفعل «كإيه» واسم الصوت «كغاق» لحكاية صوت الغراب.

(٥) جوار: جمع جارية - وهى السفينة، وفتية النساء، وأصل جوار - على الصحيح - جوارى بالضم والتنوين استثقلت الضمة فحذفت الياء لالتقاء الساكنين وحذفت التنوين لوجود صيغة منتهى الجموع تقديراً؛ لأن المحذوف لعله كالثابت فخيف رجوع الياء فجاء بالتنوين عوضاً عنها.

(٦) وغواش: جمع غاشية وهى الغطاء وهما من الجموع المعتلة على وزن فواعل وهى فى نسخة ج.

(٧) أ، وفى ب، ج (من).

(الصحيح)^(١) وعوض (من المضاف إليه)^(٢) إما جملة نحو: (يومئذٍ) وإما مفرد نحو: (كل وبعض) على رأى^(٣).

وتنوين المقابلة نحو (مسلمات) وهو اللاحق لما جمع بآلف وتاء مزيدتين سمي بذلك لأنه قابل النون في جمع المذكر السالم وليس بتنوين الصرف خلافاً للرَّبْعِيِّ^(٤) بدليل ثبوته بعد التسمية كما ثبتت النون في نحو (عرفات) وهذه الأربعة من خواص الاسم؛ لأنها لمعان لا تليق (لغيره)^(٥).

وتنوين الترنُّم وهو اللاحق للروى المطلق عوضاً من مدة الإطلاق فى لغة تميم^(٦) وقيس^(٧) كقوله:

أَقْلَى اللُّومِ عَاذِلَ وَالْعِتَابَيْنِ^(٨)

(١) أ، ج، وفى ب (الأصح) أى: تحذف الياء لالتقاء الساكنين بناء على الراجح من حمل مذهب سيويوه والجمهور على تقديم الإعلال على منع الصرف لتعلق الإعلال بجوهر الكلمة بخلاف منع الصرف فإنه حال للكلمة. صبان ٣٢/١.

(٢) أ، ب وفى ج (من مضاف إليه).

(٣) قال فى التصريح: والتحقيق أنه تنوين صرف يذهب مع الإضافة ويثبت مع عدمها أمه. ٣٥/١.

(٤) هو على بن عيسى بن الفرّج بن صالح الربعى أبو الحسن الزهرى، أحد أئمة النحويين وحذاقهم الجيدى النظر الدقيقى الفهم والقياس، وكان مبتلى بقتل الكلاب، وتصدر فى بغداد للإفادة، غير أن شذوذه الخلقى نفر الناس منه فقد تبذل فى المجون إلى غير حد، ومن تصانيفه شرح الإيضاح، وشرح مختصر الجرمى، وتوفى ببغداد سنة ٤٢٠هـ.

(٥) ب، وفى ج (بغيره) وفى أ (بغيرها).

(٦) وتميم قبيلة من أشهر قبائل مضر العدنانية.

(٧) من القبائل التى كانت بعيدة عن تيار العجمة وهى التى كتب لسانها البقاء على سجيته وطبيعته.

(٨) البيت لجرير بن عطية بن الخطفى، أحد الشعراء المجيدين وهو شاعر أموى. وهو مطلع قصيدة يهجو بها الراعى النميرى الشاعر.

وعجز البيت: وَقَوْلِيْ إِنْ أَصْبَتْ لَقَدْ أَصَابَنِ

وهذا الشاهد غير موجود فى ب، ج.

الشرح: ألقى: خففى - اللوم: العذل - العتاب: التعنيف.

المعنى: خففى يا عاذلة من لومى وتعنيفى، وإن رأيت منى صواباً فلا تنكره على وقولى:

والله لقد أصابن. ومن قال أصبت - بكسر التاء - أراد إن قصدت النطق بالصواب بدل اللوم.

وقولهم: تنوين الترتم. قال المصنف: هو على حذف مضاف. أى تنوين ذى ترتم وإنما هو عوض من الترتم^(١)؛ لأن الترتم مد الصوت بمدة تجانس (حرف)^(٢) الروى، وهذا القسم يشترك فيه الاسم والفعل والحرف.

فمثاله فى قول العجاج:

يا صَاحَ ما هَاجَ العُيُونَ الذُّرْفَنَ^(٣)

= الإعراب: (أقلى): فعل أمر - من الإقلال - مسند للياء التى للمخاطبة الواحدة مبنى على حذف النون وياء المؤنثة للمخاطبة فاعل مبنى على السكون فى محل رفع. (اللوم): مفعول به. (عاذل): منادى مرخم حذفت منه ياء النداء مبنى على ضم الحرف المحذوف فى محل نصب وأصله: يا عاذلة. (والعتابا): معطوف على اللوم. (وقولى): فعل أمر والياء فاعله. (إن): حرف شرط. (أصبت) فعل ماض فعل الشرط التاء فاعله وهذا اللفظ يروى بضم التاء للمتكلم ويكسرهما للمخاطبة. (لقد أصابن): جملة فى محل نصب مقول القول، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله.

والتقدير: إن أصبت فأقلى اللوم، أو: إن أصبت فقولى لقد أصابا.

الشاهد: «العتابن» فإن التنوين فيه بدل ألف الإطلاق لترك الترتم، وهو اسم مقترن بأل. مواضع البيت: ذكره ابن هشام فى أوضح المسالك ٤/١، والسيوطى فى همع الهوامع ١٥٧/١، وابن عقيل فى شرحه للألفية ٦/١، والأشمونى ١٢/١، وسيبويه ج ٢ ص ٢٢٩، والخصائص لابن جنى ٩٦/٢، والإنصاف لابن الأنبارى ٣٨٥/٢.

(١) قال ابن عقيل: فجيء بالتنوين بدلا من الألف لأجل الترتم ٦/١.

(٢) أ، وفى ج (حركة).

(٣) قائله الراجز العجاج. واسمه عبد الله بن رؤبة، والعج رفع الصوت، ورؤية بضم الراء وسكون الهمزة وفتح الباء الموحدة بعدها هاء ساكنة - وهى فى الأصل اسم القطعة من الخشب يشعب بها الإناء وجمعها رثاب.

الشرح: «هاج» من الهيجان، يقال هاج الشيء يهيج هيجا وهياجا وهيجانا، واهتاج وتهيج أى ثار وتحرك. وهاج هنا متعد. «الذرف» بضم الذال المعجمة وفتح الراء المشددة - جمع ذرافة من ذرف الدمع إذا سال.

الإعراب: «يا» حرف النداء «صاح» منادى مرخم على لغة الانتظار ولم يرخم على لغة الاستقلال «ما هاج» ما مبتدأ وهاج فعل والضمير الذى فيه هو فاعله يرجع إلى ما «العيون» مفعوله «الذرفن» نصب على أنه صفة للعيون والجملة خبر مبتدأ.

الاستشهاد فى قوله: «الذرفن» فإنه جمع بين الألف واللام وتنوين الترتم.

مواضع الشاهد: ذكره سيبويه ج ٢ ص ١٩٩، وابن الناظم ص ٥.

وفى الفعل:

مِنْ طَلَّلٍ كَالْأَتْحَمِيِّ أَنهَجْنَ^(١)

وفى الحروف قول النابغة:

أَرِفَ التَّرْحَلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا
لَمَّا تَزَلُ بِرِحَالِنَا وَكَانَ قَدِنَ^(٢)

(١) قائله أيضا الراجز العجاج.

الشرح: «من طلل» - بفتحيتين - وهو ما شخص من آثار الدار وجمعه أطلال وطلول «كالأتحمي» بفتح الهمزة وسكون التاء المثناة من فوق وفتح الحاء المهملة وهو نوع من البرود بها خطوط دقيقة، وليست الباء فيه للنسبة، وإنما هي مثل الباء في قولهم قصى بردى وشبه به الأطلال من أجل الخطوط التي فيه. «أنهجا» فعل ماض يقال يقال أنهج الثوب إذا بلى وخلق.

الإعراب: «من طلل» جار ومجرور متعلق بقوله هاج «كالأتحمي»، صفة موصوفها محذوف، أي: كالبرد الأتحمي، وهو صفة لطلل، ومحلها الجر «أنهجن» جملة فعلية ماضية في محل نصب على الحال.

الاستشهاد: في قوله «أنهجن»، فإنه أدخل تنوين الترنم في الفعل. مواضع الشاهد: ذكره ابن هشام في المغنى ٤١/٢، وسيبويه ج ٢ ص ٢٩٩، وابن الناظم ص ٥، والخصائص ١٧١/١.

تعليق: في شرح الشواهد الكبرى جعل المثال الأول والمثال الثاني بيتا واحدا. ثم قال: من طلل إلى آخره، ليس من تنمة قوله: يا صاح ما هاج إلى آخره، كما زعمه ابن الناظم وغيره، فإنهم وهموا في ذلك وهما فاحشا. بل لكل منهما قافية تغاير قافية الآخر، فإن تمام الأول «من طلل أمسى يحاكي المصحفا».

وتمام الثاني «ما هاج أشجانا وشجوا قد شجا» صدر البيت - ج ١ ص ٢٩ الشواهد الكبرى. (٢) البيت للنابغة الذبياني واسمه زياد بن معاوية بن ضباب بن جابر بن ذبيان وهو بضم الذال المعجمة وكسرها - من قصيدة له يصف فيها المتجردة زوج النعمان بن المنذر - وهو من الكامل -.

الشرح: «أرف» دنا وقرب، ويروى «أفد» على وزن فعل - بكسر العين - والمعنى واحد. الترحل «الارتحال»، «الركاب» الإبل الرواحل واحدها راحلة ولا واحد لها من لفظها، وقيل جمع ركوب وهو ما يركب من كل دابة، «تزل» - مضموم الزاي - مضارع زال - وأصله تزول، «الرحال» من الرحيل جمع رحل وهو مسكن الرجل ومنزله، «وكان قد» أي: وكان قد زالت وذهبت، قرينة لما تزل.

الإعراب: (أرف): فعل ماض. (الترحل): فاعل. (غير): نصب على الاستثناء. (أن) حرف توكيد. (ركابنا) اسمها، والضمير فيه مضاف إليه - (لما): حرف نفى وجزم (تزل): =

والغالى هو اللاحق للروى المقيد وهو كتونين الترنم فى عدم الاختصاص
بالاسم - فمثاله فى الاسم قول رؤية:

وقاتم الأعماقِ خاوىِ المخترقن^(١)

أصله المخترق فزاد التونين وكسر الحرف الذى قبله لالتقاء الساكنين . وفى
الفعل قول^(٢) امرئ القيس:

ويعدو على المرء ما ياتمرن^(٣)

.....
أى ما ياتمر، وفى الحرف:

= فعل مضارع مجزوم يلما . (برحالنا): جار ومجرور متعلق به . (كان): حرف تشبيه
ونصب واسمها ضمير الشأن . وخبرها جملة محذوفة تقديرها: وكان قد رالت .
الاستشهاد فيه: فى دخول تونين الترنم فى الحرف وذلك فى قوله «وكان قدن» .
مواضع البيت: ذكره ابن عقيل ٦/١ ، وابن هشام فى المغنى ١/١٤٨ ، والشاطبى فى شرحه
للألفية فى باب المعرف بالالف والسلام ، وابن يعيش فى المفصل ٨/١٤٨ ، وخزانة الأدب
رقم ٥٢٥ ، والخصائص ٢/٣٦١ ، والسيوطى فى الهمع ج ١/١٤٣ : والأشمونى ١/١٢ .
(١) قائله رؤية بن العجاج ويعده «مشتبه الأعلام لماع الخففن» .

الشرح: «القاتم» الذى تعلوه القتمة وهو لون فيه غبرة وحمرة «الأعماق» جمع عمق -
بفتح العين وتضم - وهو ما بعد من أطراف الصحراء «الخاوى» بالخاء المعجمة من خوى
البيت إذا خلا . «المخترق» المر الواسع المتخلل للرياح لأن المار يخترقه مفتعل من الخرق
وهى المفارة .

الإعراب: الواو: واو رب . (قاتم): مبتدأ مرفوع بضمه مقدره على آخره منع من ظهورها
اشتغال المحل بحرف الجر الزائد . (الأعماق): مضاف إليه (خاوى): صفة لقاتم .
(المخترق) مضاف إليه «مشتبه الأعلام، لماع الخففن» . صفتان أيضا لقاتم، وخبر المبتدأ
مذكور بعد آيات وهو «تنشطته كل مغلاة لوهق» .

الاستشهاد فيه: أن النون الساكنة فى قوله (المخترقن) هى التونين الغالى والغرض من
إلحاقها الدلالة على الوقف .

مواضعه: من شراح الألفية ابن الناظم ص ٥ ، وابن عقيل ٧/١ ، والأشمونى ١/١٢ ،
وابن هشام فى المغنى ٢/٣٥ . وقد ذكره ابن يعيش فى المفصل ٢/١١٨ ، والسيوطى فى
الهمع ٢/٨٠ ، والشاهد الخامس فى خزانة الأدب ج ٢ ص ٣٠١ سيبويه .

ج (٢)

(٣) البيت لامرئ القيس بن حجر بن الحارث بن عمرو الشاعر الفائق مات فى بلاد الروم عند
جبل يقال له عسيب .

قالت بناتُ العمِّ يا سلمى وإنَّ كانَ فقيراً معدِّماً قالتُ وإنَّ^(١)

أى وإن .

= وصدر البيت : أحرارُ بينَ عمرو وكأني خمرن

الشرح : «ويعدو» فعل وفاعله «ما يأتقر» ما مصدرية والتقدير : يعدو على اتتماره أمرا ليس برشد . وقال الأعلام معناه : يصيبه وينزل عليه مكروه ما يأتقر به ويحمل نفسه على فعله ، وهذا نحو قول العامة «من حفر حفرة وقع فيها» . والواو في «ويعدو» تصلح أن تكون للاستئناف وتصلح أن تكون للتعليل على معنى لام التعليل فيكون المعنى : يا حارث بن عمرو وكأني خامرنى داء لأجل عدوان الاتتمار بأمر ليس برشد ، وتصلح لأن تكون زائدة على رأى الكوفيين والآخرش .

الإعراب : «أحار» الهمزة لنداء القريب وحار منادى مرخم ، أى : يا حارث بن عمرو «كأني» كأن حرف تشبيه ونصب وباء المتكلم اسمها «خمر» خبرها «ويعدو» الواو للاستئناف ، يعدو فعل مضارع «على المرء» متعلق ب«يعدو» «ما» يجوز أن تكون موصولا اسميا فهو فاعل يعدو ، وعليه فجملة «يأتقر» لا محل لها صلته والعائد محذوف ، و«يعدو» على المرء الأمر الذى يأتقره ، ويجوز أن تكون «ما» موصولا حرفيا ، وهو وصلته فى تأويل مصدر فاعل يعدو ، ولا تحتاج حيثثذ إلى عائد .

الاستشهاد فيه : فى قوله «ما يأتقرن» حيث أدخل فيه التنوين الغالى .

مواضعه : ذكره فى شرحه للألفية الأشموني ١٢/١ ، والسيوطى همع الهوامع ج ٢ ص ٨٠ ، وفى مجمع الأمثال ج ٢ ص ٤٢٥ رقم ٤٧٤٤ .

(١) قائله رؤبة بن العجاج - والبيت من الرجز المسدس .

الشرح : «سلمى» ذكرها الراجز مصغرة ومكبرة «معدما» هو الذى لا يملك شيئا أصلا ، ويروى «وإن كان عيبا معدما» أنشده الشيخ أبو حيان رحمه الله .

المعنى : قلن يا سلمى أترضين بهذا البعل وإن كان شديد الفقر؟ قالت : رضيت به وإن كان كذلك .

الإعراب : «قالت» فعل ماض والتاء علامة التانيث «بنات العم» فاعل ومضاف إليه «يا» حرف نداء «سلمى» منادى «وإن» الواو عاطفة على محذوف تقديره : إن كان غنيا واجدا (و) إن كان إلخ «إن» شرطية «كان» : فعل ماض ناقص فعل الشرط واسمها ضمير مستتر «فقيرا» خبر كان «معدما» صفة لخبر كان ، أو خبر ثان لها . وجواب الشرط محذوف دل عليه معنى الكلام . وتقديره : وإن كان فقيرا معدما ترضين به «قالت» فعل ماض والتاء للتانيث «وإن» الواو عاطفة على مثال السابقة «إن» شرطية حذف شرطها وجوابها لدلالة شرط السابقة وجوابها عليهما . وجملتا الشرط والجواب فى الموضعين فى محل نصب مقول القول .

الاستشهاد فيه : فى قوله : «وإن» فى الموضعين حيث أدخل الراجز فيه التنوين زيادة على الوزن ، فلذلك سمي التنوين الغالى .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : ابن هشام ١٥/١ ، وذكره السيوطى فى الهمع ٨٠/٢ .

وزاد بعضهم فى أقسام التنوين (قسماً^(١) سابعاً، وهو تنوين الاضطرار)^(٢).

كقول الشاعر^(٣): سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا

ولم يعن (المصنف)^(٤) إلا الأربعة الأولى.

فإن قلت: فقد أطلق فى موضع التقييد.

قلت: فقد أجيب بأن (أل) فى قوله: والتنوين، للعهد، فلم يشتمل غير

المختص بالاسم.

(١) فى نسخة ب.

(٢) قال السيوطى فى همع الهوامع ج ١ ص ١٧٣: (يجوز تنوين المنادى المبني فى الضرورة بالإجماع)، ثم اختلف هل الأولى بقاء الضمة أو نصبه؟ فالخليل وسيبويه، والمازنى على الأولى علما كان أو نكرة مقصودة «سلام الله يا مطر عليها» وأبو عمرو وعيسى بن عمرو الجرمى والمبرد على الثانى ردا على أصله كما رد غير المنصرف إلى الكسر عند ثبوته فى الضرورة كقوله «يا عديا لقد وقتك الأواقي» واختار ابن مالك فى شرح التسهيل بقاء الضم فى العلم والنصب فى النكرة المعينة لأن شبهها بالمضمر أضعف، وعندى عكسه وهو اختيار النصب فى العلم لعدم الإلباس فيه والضم فى النكرة المعينة لثلا يلتبس بالنكرة غير المقصودة، إذ لا فارق حيثنذ إلا الحركة لاستهوائهما فى التنوين ولم أفق على هذا الرأى لاحد).

(٣) قائله الأحوص الأنصارى واسمه عبد الله بن محمد بن عاصم بن صعصعة، وهو شاعر مجيد من شعراء الدولة الأموية. الأحوص الذى فى مؤخر عينه ضيق. وهو من الوافر. وعجز البيت: وليس عليك يا مطر السلام وفى نسخة ج ذكر البيت كله.

الشرح: (يا مطر) مطر اسم رجل. وكان دميما أقيح الناس وكانت امرأته من أجمل النساء وأحسنهن وكانت تريد فراقه ولا يرضى مطر بذلك. فأنشد الأحوص قصيدة تتضمن هذا البيت يصف فيه أحوالهما.

الإعراب: سلام: مبتدأ «الله» مضاف إليه «يا»: حرف نداء «مطر» منادى مبنى على الضم فى محل نصب، ونون لأجل الضرورة «عليها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وليس» فعل ماضى ناقص «عليك» متعلق بمحذوف خبر ليس مقدم على الاسم «يا مطر» حرف نداء ومنادى «السلام» اسم ليس تأخر عن الخبر.

الاستشهاد فيه: فى قوله (يا مطر) فإنه منون فى غير محله. فقيل إنه ضرورة.

مواضعه: ذكره ابن عنقيل فى المنادى ١٩٥/٢، وابن هشام فى المغنى ٢٥/٢ وشرحه للألفية ٢ ١١٨م، والسيوطى فى الهمع ١/١٧٣، والشاهد السادس بعد المائة فى الخزانة، والإنصاف ١/١٩٥ ج ١ ص ٣١٣ سيبويه.

(٤) أ، وفى ب، ج (الناظم).

وفيه نظر، إذ لا معهود يصرف (اللفظ)^(١) إليه عند من تذكر له علامات الأسماء، وإن جعلت (أل) جنسية فقد يقال لم يعتبر الترزم والغالي لقلتهما - واختصاصهما بالشعر.

وقد قيل: إن تسمية ما يلحق الروى تنوينا مجاز، وإنما هو نون بدليل أنه ثبت وقفا (ويحذف وصلا بخلاف التنوين)^(٢).

فالتنوين على هذا من خواص الاسم في جميع وجوهه.
وقال أبو الحجاج يوسف بن معزوز^(٣): ظاهر قول سيويه في الذي يسمونه تنوين الترزم أنه ليس بتنوين وإنما هو نون تتبع الآخر عوضا عن المدة.
الثالثة: النداء وهو الدعاء بيا أو إحدى أخواتها، وهو من خواص الاسم، لأن المنادى مفعول به، والمفعول به لا يكون إلا اسما^(٤) لأنه مخبر عن المعنى.
وقال في شرح التسهيل: وإنما اختص الاسم بالنداء، لأنه مفعول به في المعنى والمفعولية لا تليق بغير الاسم، واعترض قوله في المعنى لأن ظاهره أنه ليس مفعولا صريحا من جهة اللفظ، وقد سبقه أبو موسى^(٥) إلى هذه

(١) أ، ج وفي ب (النظر).

(٢) أ.

(٣) هو يوسف بن معزوز القيسي أبو الحجاج الأستاذ الأديب النحوى من أهل الجزيرة الخضراء. قال ابن الزبير: كان نحويا جليلا من أهل التقدم في علم الكتاب، أخذ العربية عن أبي إسحق والسهيلي وكان متصرفا في علم العربية حسن النظر، أخذ عنه عالم كثير منهم أبو الوليد يونس وغيره.
وآلف شرح الإيضاح للفارسي والرد على الزمخشري في مفصله وغير ذلك.

مات بمرسية في حدود سنة خمس وعشرين وستمائة.

(٤) (وأما دخول «يا» على الحرف في نحو «يا ليت قومي يعلمون» «يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة» وعلى الفعل في قراءة الكسائي «ألا يا اسجدوا» بتخفيف الأ - فلمجرد التنبيه، ولا يلزم ذكر المنبه بل تكفى ملاحظته عقلا، وقيل: المنادى محذوف تقديره (يا هؤلاء) اهـ خضرى ج ١ ص ٢١.

وقد يكون المفعول جملة كما في المفعول الثاني من ظن وأخواتها لأن أصله خبر المبتدأ، وهو غير مقصود في هذا الباب.

(٥) هو سليمان بن محمد الملقب بالحامض. ولقب بذلك لشراسته، لازم ثعلبا زهاء أربعين حولا ثم خلفه بعد موته. قال الخطيب: كان أوحد المذكورين من العلماء بنحو الكوفيين، وكان ديننا صالحا، وكان يتعصب على البصريين، وله في النحو مختصر. مات لست بقين من ذى الحجة سنة خمس وثلاثمائة في بغداد.

العبارة، وهذه مسألة خلاف، ومذهب سيويه^(١) وجمهور البصريين أن المنادى مفعول من جهة اللفظ والمعنى.

الرابعة: «أل» ويعنى بها حرف التعريف وهو من خواص الاسم، إذ لاحظ لغيره (فيه)^(٢).

وأما (أل)^(٣) الموصولة فلإنها قد تدخل على الفعل عند المصنف وبعض الكوفيين اختياراً وعند الجمهور اضطراراً كقوله^(٤):

مَا أَنْتِ بِالْحَكْمِ التَّرَضَى حُكُومَتُهُ

(١) قال سيويه: اعلم أن النداء كل اسم مضاف فيه هو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره. والمفرد رفع وهو فى موضع اسم منصوب ج ١ ص ٣٠٣.

(٢) أ، وفى ب، ج (فى التعريف).

(٣) أ، ج.

(٤) قائله الفرزدق واسمه همام بن غالب بن صعصعة يخاطب رجلاً من بنى عذرة، هجاء بحضرة عبد الملك بن مروان. والفرزدق شاعر إسلامى من الطبقة الأولى وعجزه:

وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذَى الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ

والبيت من بحر البسيط.

الشرح: «بالحكم» بفتح الحاء والكاف - وهو الذى يحكمه الخصمان ليفصل بينهما «ولا الأصيل» أى ولا الحسيب. قال الكسائى: الأصل: الحسب، والفصل: اللسان، «الرأى» العقل والتدبير، «الجدل» - بفتحين - القدرة على المحاجة.

المعنى: لست أيها العذرى مقبول الحكم؛ لأننا لم نحكمك، ولا حسب يشفع لك تدخلك، ولست ذا رأى ناضج ولا حجة قوية تدعم بها قولك فكيف تهجوننا وترفع غيرنا؟.

الإعراب: «ما» نافية تعمل عمل ليس «أنت» اسمها «بالحكم» الباء زائدة والحكم خبر ما النافية «الترضى» آل موصول وترضى مضارع مبنى للمجهول «حكومته» نائب فاعل والضمير مضاف إليه والجملة لا محل لها صلة الموصول «ولا» الواو عاطفة ولا نافية «الأصيل» معطوف على الحكم «ذى» معطوف على الحكم أيضاً وهو مضاف و «الرأى» مضاف إليه «والجدل» معطوف على الرأى.

الاستشهاد فيه: فى دخول الألف واللام فى الفعل المضارع تشبيها له بالصفة؛ لأنه مثلها فى المعنى، وقال ابن مالك: ليس بضرورة لتمكن الشاعر من أن يقول:

ما أنت بالحكم المرضى حكومته

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٣٧ - ابن هشام ١٧/١، ١١٨ - ابن

داود - السندوبى - والأشمونى ٧٠/١ الموصول - الاصطنهاوى، وابن عقيل ٨٩/١،

والمكودى ص ١٣ الموصول، والسيوطى ص ٢٢ فى الموصول والخصائص ٣٠٠/٢.

فكان ينبغي الاحترار عنها.

فإن قلت: هل الأولى أن يعبر عن حرف التعريف بآل أو بالألف واللام (أو باللام)؟^(١).

قلت: لهم في حرف التعريف ثلاثة مذاهب: أحدها أنه ثنائي وهمزته همزة قطع وصلت لكثرة الاستعمال، ولا يحسن على المذهب إلا التعبير «بآل» وهو مذهب الخليل^(٢) واختيار الناظم.

قال ابن جنى: وقد حكى عن الخليل أنه كان يسميها «آل» ولم يكن يسميها «الألف واللام».

والثاني: أنه ثنائي وهمزته همزة وصل رائدة، وهي مع ريادتها معتد بها كالأعداد بهمزة استمع ونحوه، حيث لا يعد رباعيا، وهو مذهب سيبويه فيما نقله في التسهيل^(٣) وشرحه.

وعلى هذا المذهب يجوز أن يعبر «بآل» نظرا إلى أن الهمزة كمتعد بها في الوضع وهو أقيس، وأن يعبر عنها «بالألف واللام» نظرا إلى أن الهمزة رائدة وقد استعمل سيبويه في كتابه العبارتين^(٤).

والثالث: أنه اللام وحدها، وإليه ذهب أكثر المتأخرين، ونسبه بعضهم إلى سيبويه، ولا يحسن على هذا المذهب إلا التعبير باللام، وللكلام على هذه المذاهب موضع غير هذا.

(١) ب.

(٢) هو الخليل بن أحمد بن عبد الرحمن الأزدي البصرى، كان الخليل آية في الذكاء وأول من استخرج العروض وضبط اللغة وحصر أشعار العرب، وكان مع هذا عفيف النفس. قال فيه سفيان الثوري: من أحب أن ينظر إلى رجل خلق من الذهب والمسك فليتنظر إلى الخليل بن أحمد. وله مؤلفات كثيرة من أشهرها كتاب العين في اللغة. وتوفى سنة خمس وسبعين ومائة وقد نيف على السبعين.

(٣) وفي التسهيل ص ٤٢ (وهي آل لا اللام وحدها وفاقا لل خليل وسيبويه وقد تخلفها أم وليست الهمزة رائدة خلافا لسيبويه).

(٤) راجع الصبان ٣٤/١، والحضري ٢٢/١.

الخامسة: المسند وهو مفعول من أسند فهو لفظ صالح لأن يكون مفعولا به
ومصدرا واسم زمان واسم مكان ولا جائز أن يراد به هنا الزمان والمكان إذ لا وجه
لإرادتهما.

ويحتمل أن يريد به المفعول به، وهو ظاهر عبارته، وهو صحيح، لأن
المسند من خواص الأسماء، وذلك أن المسند في الاصطلاح المشهور هو المحكوم به
والمسند إليه هو المحكوم عليه، فكأنه قال: ويتميز الاسم بمسند أى: بمحكوم به
نحو «قَامَ رَيْدٌ» و «زيد قاسم» فزيد فى المثالين له مسند (أى محكوم به)^(١) وهو
الفعل فى المثال الأول والخبر فى المثال الثانى، وذلك من علامات اسميته، ويحتمل
أن يريد به المصدر أعنى الإسناد، وهو نسبة شىء إلى شىء على جهة الاستقلال^(٢)
وبه جزم الشارح ولكن لا يصح على إطلاقه، لأن الفعل (يشارك)^(٣) الاسم فى
الإسناد، فإن كلا منهما (يسند)^(٤) وإنما ينحصر الاسم بالإسناد إليه (فإنه)^(٥) أجيب
بما ذكره الشارح من أنه (أراد الإسناد إليه)^(٦)، ^(٧) فحذف صلته اعتمادا على
(التوقيف)^(٨) وفيه نظر؛ لأن الاعتماد على التوقيف لا يحسن فى مقام التعريف.

وإن أجيب بأن اللام فى قوله (للاسم) متعلقة بمسند وهى بمعنى إلى كما
وقع فى بعض نسخ الشرح فهو ظاهر البعد.

وأورد على الناظم أنه أطلق الإسناد، وهو قسمان: معنوى، ولفظى.
فالمعنوى هو الخاص بالأسماء (واللفظى)^(٩) مشترك يوجد فى الاسم والفعل
والحرف نحو «ريد» ثلاثى و «ضرب» فعل ماض و «من» حرف جر.

(١) ب.

(٢) ج.

(٣) ب وفى أ، ج (يشرك).

(٤) ب، ج وفى أ (مسند).

(٥) أ وفى ب (فإن) وفى ج (وإن).

(٦) ج وفى أ (أراد إسنادا إليه).

(٧) قال الشارح ص ٤ (والإسناد إليه).

(٨) ج وفى أ، ب (التوقيف).

(٩) ج وفى أ، ب (اللفظ).

قلت: التحقيق أن القسمين كليهما من خواص الأسماء ولا يسند إلى الفعل والحرف إلا محكوما باسميتهما.

فإذا قلت: «ضرب» فعل ماض. فضرب في هذا التركيب اسم مسماه (لفظ ضرب)^(١) الدال على الحدث والزمان، وكيف يتصور أن يحكم عليه في المثال المذكور ونحوه بأنه باق على فعليته، وهو لا يشعر بحدث ولا زمان ولا يقتضى فاعلا ويحكم على موضعه بالرفع على الابتداء.

فإن قلت: فقد ذكر في شرح التسهيل أن الإسناد اللفظي صالح للاسم والفعل والحرف والجملة (ولذلك)^(٢) قال في حد الاسم: كلمة يسند ما لمعناها (لنفسها أو لنظيرتها)^(٣) فيقيد الإسناد بالمعنى لأنه خاص بالأسماء بخلاف الإسناد باعتبار مجرد اللفظ، فإنه عام، وإذا كان قائلا بذلك لزمه الإيراد المذكور.

قلت: لا إشكال في أن الإسناد باعتبار اللفظ صالح للفظ الاسم (وللفظ الفعل)^(٤) وللفظ الحرف، وللفظ الجملة. وهذا (لا يتأني)^(٥) اختصاصه بالأسماء لأننا نحكم على (هذه)^(٦) الألفاظ المسند إليها بأنها أسماء وإن كانت لفظ فعل أو حرف.

فقوله إن الإسناد اللفظي صالح للاسم والفعل والحرف والجملة، صحيح بهذا الاعتبار، وقد صرح في الكافية^(٧) باسمية ما أخبر عن لفظه حيث قال:

وَأَنَّ نَسَبَتَ لِأَدَاةٍ حُكْمًا فَبَيْنَ أَوْ أَعْرَبَ وَأَجْعَلْنَهَا اسْمًا

فإن قلت: إذا كان الإسناد مطلقا من خواص الأسماء، فلم قيد الإسناد في حد الاسم باعتبار المعنى؟

قلت: كأنه لما رأى اللفظي لا يتميز به لفظ الاسم من غيره، اقتصر على المعنوي، لأنه هو الذى يحصل به التمييز.

(١) ب، ج.

(٢) ب، ج وفي أ (كذلك).

(٣) أ، ب.

(٤) ب، ج.

(٥) أ، ج وفي ب (لا يتأني).

(٦) أ، ب.

(٧) كتاب لابن مالك - راجع ص ٧ من الكافية.

ألا ترى أنك إذا قلت: زيد ثلاثي، دل هذا الإسناد على اسمية «زيد» المراد به لفظ «زيد» الدال على الشخص.

كما أنك إذا قلت: ضرب مبنى على السفتح: دل هذا الإسناد على اسمية ضرب المراد به لفظ ضرب الدال على الحدث والزمان ولم يدل على (اسمية ضرب الدال على) (١) الحدث والزمان. فتأمل (٢).

ما يميز الفعل

ولما ذكر ما يتميز به الاسم، شرع في ذكر ما يتميز به الفعل فقال:

بِتَا فَعَلْتَ وَأَنْتَ وَيَا أَفْعَلِي وَنُونِ أَفْبَلَنْ فَعِلٌ يَنْجَلِي

فذكر للفعل أربع علامات:

الأولى: (تا) فعلت، وهي تاء ضمير المخاطب نحو «تباركت يا رحمن» وفي حكمها تاء ضمير التكلم والمخاطبة، وهذه التاء في جميع أحوالها مختصة بالفعل الموضوع «للمضى» (٣)، ولو كان مستقبل المعنى نحو «إن قمت قمت».

الثاني: «تا» أنت وهي تاء التانيث الساكنة، وهي مثل تاء الفاعل في الاختصاص بالفعل الموضوع للمضى، وتلحقه متصرفا وغير متصرف نحو «أنت» و«نعمت».

قال في شرح التسهيل: ما لم يكن أفعل في التعجب، ولو قال ما لم (يكن) (٤) يلزم تذكير فاعله لكان أولى، ليشمل أفعل التعجب وغيره نحو: ما عدا وما خلا وحاشا، ليس في الاستثناء: فإن تحركت التاء بحركة إعراب فهي من خواص الأسماء نحو «رحمة» وإن تحركت بحركة بناء فتكون في الحرف نحو «لات» وفي الاسم نحو «لا قوة إلا بالله» ولا اعتداد بحركة النقل ولا بحركة التقاء الساكنين لعروضهما.

(١) ب، ج.

(٢) راجع الصبان ٣٥١.

(٣) أ، ج وفي ب (القصى).

(٤) أ.

تنبیه: قال في شرح الكافية: وقد انفردت تاء الفاعل (بلحاقها)^(١) نعم وبش كما انفردت تاء التانيث الساكنة (بلحاقها)^(٢) تباركت.

والثالثة: يا افعلى^(٣) وهى ياء المخاطبة وهى اسم مضمّر عند سيبويه^(٤).
والجمهور^(٥). وحرف عند الأخصّش والمآزنى^(٦)، ويشترك^(٧) فى إلحاقها المضارع والأمر نحو «أنت تفعلين وافعلين».

والرابعة: نون أقبلن، وهى نون التوكيد الشديدة، وهى مختصة بالفعل، وكذلك الخفيفة نحو: ﴿لَيْسُجَنٌّ وَلَيْكُونًا﴾^(٨) وتلحق الأمر بلا شرط والمضارع بشرط مذكور فى باب^(٩) وقد تلحق الماضى (وضعا)^(١٠) المستقبل معنى كقوله ﷺ: «فإما أدركنّ واحد منكم الدجال»^(١١).

(١) و(٢) ب، ج وفى أ (بلحاقها).

(٣) وإنما قال المصنف «ياء افعلى» ولم يقل «ياء الضمير» لأن هذه تدخل فيها ياء المتكلم وهى لا تختص بالفعل بل تكون فيه نحو «أكرمنى» وفى الاسم نحو «غلامى» وفى الحرف نحو «إلى» بخلاف «ياء افعلى» فإن المراد بها ياء الفاعلة، وهى لا تكون إلا فى الفعل - ابن عقيل ج ١ ص ٩.

(٤) راجع ج ١ ص ٥ من كتاب سيبويه.

(٥) أقول: والأرجح أن تكون اسما بدليل إعرابها فاعل الفعل.

(٦) هو أبو عثمان بكر بن محمد المآزنى من بنى مازن بن شيبان، كان إماما فى العربية ثقة، وقال عنه المبرد: لم يكن بعد سيبويه أعلم بالنحو من أبى عثمان وهو بصرى. وروى أن يهوديا بذل للمآزنى مائة دينار ليقرئه كتاب سيبويه فامتنع فقليل له: لم امتنعت مع حاجتك؟ فقال: إن فى كتاب سيبويه كذا وكذا آية من القرآن فكرهت أن أقرأ القرآن للذمة. فلم يمض على ذلك حتى منحه الواثق أضعاف ما تركه لله. وله من التصانيف: تفسير كتاب سيبويه، وعلل النحو والتصريف ومات سنة ٢٤٩ هـ بالبصرة.

(٧) أ، ب (ويشترط) وفى ج (مشترك).

(٨) سورة يوسف ٣٢.

(٩) تلحق نونا التوكيد الفعل المضارع المستقل، الدال على الطلب نحو: (لتضربن زيدا) (ولا تضربن زيدا) (وهل تضربن زيدا؟) والواقع شرطا بعد «إن» المؤكدة بما نحو (إما تضربن زيدا أضربه) ... أو الواقع جواب قسم مثبتا مستقبلا نحو: (والله لتضربن زيدا) ... ابن عقيل ج ٢ ص ٢٢٩.

(١٠) ب، ج وفى أ (وصفا).

(١١) رواه الحاكم عن جبير بن نفير - والدجال: من الدجل وهو الكذب والخلط، ويجمع على دجالين ودجاجة.

وقول الشاعر^(١):

دَامَنَّ سَعْدُكَ إِن رَحِمْتَ مَتِيمًا

وشذ لحاقها اسم الفاعل في قوله^(٢):

أَقَاتِلَنَّ أَحْضَرُوا الشُّهُودًا

(١) قال في شرح الشواهد الكبرى ج ١ ص ١٢٠ (لم أقف على اسم قائله) وقد بحث فلم أعثر له على قائل. وهو من الكامل.

وقمامه: لولاك لم يك للصباية جانحا

الشرح: (دامن) أصله من الدوام ودخله نون التوكيد علي وجه الشذوذ (سعدك) خطاب لمحبوبته - (المتيم) بالتشديد: من تيممه الحب إذا عبده (الصباية): المحبة والعشق - (الجانح) من جنح إذا مال.

الإعراب: (دامن) فعل (سعدك) فاعل والكاف مضاف إليه - وهي في الحقيقة جملة دعائية (إن) شرطية (رحمت) جملة من الفعل والفاعل - فعل الشرط - (متيما) مفعول به، والجواب محذوف تقديره: لو رحمت متيما أدام الله سعدك - وأغنت عن ذلك الجملة المتقدمة (لولاك) لولا امتناع لوجود - وقد وليها ههنا ضمير وكان حقها أن يكون ضمير رفع نحو قوله تعالى (لولا أنتم لكانا مؤمنين) ولكن جاء قليلا لولاك ولولاي ولولاه خلافا للمبرد، ثم عند الجمهور أنها جارة للضمير وموضع المجرور رفع بالابتداء والخبر محذوف وقد سند مسده جواب لولا، وهي الجملة التي بعده.

وقال الخليل: لولا لا تجر ولكنهم أتابوا الضمير المخفوض عن المرفوع كما عكسوا إذ قالوا ما أنا كأنت ولا أنت كآنا (لم يك) لم حروف نفى ويك مجزوم بلم وأصله لم يكن فحذفت النون تخفيفا والضمير المستتر فيه العائد إلى المتيم وهو اسم يكن - ولم يكن - جواب لولا. (جانحا) خبره وللصباية يتعلق به.

الاستشهاد فيه: في قوله (دامن) حيث دخلت فيه نون التأكيد وهو ماض ونون التوكيد من خواص الأمر والمضارع، وهو قليل شاذ؛ قال ابن هشام في المغنى ١/١٨: (والذي سهله أنه بمعنى أفعل).

مواضعه: ذكره الشاطبي في شرح الألفية، وابن هشام في المغنى ٢/٢٢.

والسيوطي في الهمع ٢/٧٨، وفي الخزانة الشاهد ٨٣.

(٢) قائله رؤبة بن العجاج. وهو من الرجز المسدس.

وقبله: (أريت إن جاءت به أملودا)

الشرح: (أملود) بضم الهمزة وسكون الميم وضم اللام - الناعم، (أريت) أصله أرايت حذفت الهمزة منه للتخفيف. ومعنى أرايت: أخبرني.

المعنى: أخبرني إن جاءت هذه بشاب يتزوجها. رشيقي القوام أمر أنت بإحضار الشهود لعقد نكاحها عليه؟ والاستفهام إنكارى مراد به التهكم والسخرية، لأن مثل الحضري لا =

وفي قوله^(١):

يَا لَيْتَ شِعْرِي عَنْكُمْ حَنِيفًا
أَشَاهِرُنَّ بَعْدَنَا السُّيُوفَا

أنشدها ابن جنى.

فإن قلت: فليست نون التوكيد إذن من خواص الفعل لدخولها على اسم

الفاعل.

قلت: دخولها على اسم الفاعل مما لا يلتفت إليه لندوره^(٢).

= يصاهر عند العرب.

الإعراب: أفانلن: الهمزة للاستفهام. (قائلن) خبر مبتدأ محذوف وتقديره أفانتم قائلن مرفوع بالواو المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين والنون المحذوفة لتوالي الأمثال عوض عن التنوين في الاسم المفرد (أحضروا) فعل أمر وواو الجماعة فاعل، (الشهودا): مفعول به. والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل نصب مقول القول. وجملة المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط الذي هو قوله: إن جاءت به.

الاستشهاد فيه: حيث أدخل الشاعر فيه نون التوكيد على الاسم وهو ضرورة، سوغها شبه الوصف الواقع بعد الاستفهام بالفعل المضارع.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الشاطبي، والسيوطي ص ٥، والأشموني ١٦/١ - ذكره ابن هشام في المغنى ٢٢/٢.

(١) قائله رؤية بن العجاج. وهو من الرجز المسدس.

الشرح: (شعري) بمعنى علمي من الشعر. قال ابن فارس: شعرت بالشيء إذا فطنت له (الحنيف) هو المسلم ههنا، وله معان أخر (أشاهرن) من شهر سيفه انتصاه فرفعه يعنى أبرزه من غمده.

الإعراب: (يا) حرف تنبيه (ليت) حرف تمن ونصب (شعري) اسم ليت. وياء المتكلم مضاف إليه. وخبر ليت محذوف وجوبا عند الرضى فى كل كلام ورد فيه هذا التعبير بشرط أن يجيء بعده استفهام كما فى بيت الشاهد. وهذا الاستفهام مفعول لشعري. وعند ابن الحاجب أن الاستفهام قائم مقام الخبر (عنكم): متعلق بشعري. وعن فيه بمعنى الباء. (حنيفاً): منادى مرخم بحرف نداء محذوف.

وإعراب الباقي فى غاية الوضوح.

وقد تكلم العينى هنا كلاما لا نوافقه عليه. وتبعه العلامة الصبان غفر الله لنا ولهما.

الاستشهاد فيه: فى قوله (أشاهرن) حيث دخلت فيه نون التأكيد وهو اسم وهى مختصة بالمضارع والأمر.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ١٦/١، والشاطبى.

(٢) قال الصبان ٣٨/١ (وسهل شذوذته مشابهته المضارع لفظاً ومعنى).

ما يميز الحرف

ولما ذكر ما يميز به الاسم والفعل قال:

سَوَاهُمَا الْحَرْفُ كَهَلِّ وَفِي وَلَمْ

فكل ما لا يقبل شيئا من علامات الاسم ولا من علامات الفعل فهو حرف فترك العلامة علامة له، ثم مثله بثلاثة أحرف، تبيينها على أن الحرف ثلاثة أنواع: مشترك بين الاسم والفعل نحو (هل) ومختص بالاسم نحو (فى) ومختص بالفعل نحو (لم).

[علامات الأفعال]

ولما كان الفعل ينقسم باعتبار صيغته ثلاثة أقسام: ماض وأمر ومضارع أخذ يذكر ما يميز به كل واحد منها عن الآخرين فقال:

فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيْشَمَ

أى: (علامة^(١)) الفعل المضارع قبله، (لان^(٢)) يلي (لم) أى ينفى بها كقولك فى (يشم) (لم يشم) وهو مضارع شمت الطيب، ونحو (أشمه) - بكسر العين - فى الماضى وفتحها فى المضارع والعامّة يفتحون عين الماضى، ويضمون عين المضارع.

قال ابن درستويه^(٣): وهو خطأ^(٤) وليس كما قيل،

(١) ب، ج وفى أ (علامات).

(٢) أ، ج وفى ب (كان).

(٣) هو أبو محمد بن عبد الله بن جعفر بن درستويه النحوى، وكان نحويًا جليل القدر؛ شديد الانتصار للبصريين فى النحو واللغة؛ وله تصانيف فى غاية الجودة منها: الإرشاد فى النحو؛ وشرح الفصيح، والمقصود والمدود. وسكن بغداد إلى حين وفاته سنة ٣٤٧هـ - سبعمائة وأربعين وثلاثمائة من الهجرة.

(٤) قال الأشمونى ٤١/١ (ولا عبرة بتخطئة ابن درستويه العامة فى النطق بها).

بل هو لغة حكاها الفراء^(١) وابن الأعرابي^(٢) ويعقوب^(٣) وغيرهم.

ثم ذكر علامة الماضي فقال:

وَمَاضِي الْأَفْعَالِ بِالتَّامِزِ

أى ميز الفعل بالتاء المتقدم (ذكرها)^(٤) وهى تاء التانيث الساكنة، ويحتمل أن يريد مجموع التاءين أى: تاء فعلت وتاء أنت، لأن كليهما مختصة بالفعل الماضى، (ومز) أمر من ماره. يقال مزته (فامتاز)^(٥) وميزته فتميز.

ثم ذكر علامة الأمر فقال:

وَسِمٌ بِالتَّوْنِ فِعْلَ الْأَمْرِ إِنْ أَمَرُ فُهُمٌ

أى وعلم فعل الأمر بالتون المتقدمة وهى نون التوكيد، لا مطلقا، بل يشترط أن يفهم من اللفظ معنى الأمر، فعلاية الأمر إذن مجموع شيئين: قبول النون وإفهام معنى الأمر، نحو (أقبل) فإنه يقبل النون، ويفهم الأمر. فهو فعل أمر، فإن

(١) هو أبو زكريا يحيى بن زياد الديلمى الكوفى المعروف بالفراء، لقب بذلك، قيل: لأنه كان يفرى الكلام. وكان الفراء إماما فى العربية وأعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائى وكان يتردد بين الكوفة وبغداد؛ واتصل بالمامون واتخذه مربى أولاده. ومن تصانيفه: كتاب الحدود فى النحو، وقد جمع فيه أصول النحو وما سمع عن العرب؛ والمقصور والممدود. وغير ذلك. توفى فى طريق مكة سنة ٢٠٧ سيع ومائتين من الهجرة.

(٢) هو محمد بن زياد أبو عبد الله بن الأعرابى من موالى بنى هاشم. قال الجاحظ: كان نحويا عالما باللغة والشعر؛ وكان يزعم أن الأصمعى وأبا عبيدة لا يحسنان قليلا ولا كثيرا؛ وكان أحول أعرج. قال ثعلب: شاهدت ابن الأعرابى وكان يحضر مجلسه زهاء مائة إنسان كل يسأله أو يقرأ عليه ويجيب من غير كتاب. قال: ولزمته بضع عشرة سنة ما رأيت بيده كتابا قط.

مات بسر من رأى سنة ٢٣١ وقيل سنة ٢٣٣ هـ ثلاث وثلاثين بعد المائتين.

(٣) هو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكيت (وهو لقب أبيه) وكان عالما بنحو الكوفيين، ومن أعلم الناس باللغة والشعر وعلم القرآن، أخذ عن البصريين والكوفيين، وقد أقام ببغداد للتعليم، وأدب أولاد المتوكل وله تصانيف كثيرة فى النحو ومعانى الشعر وتفسير دواوين العرب. توفى سنة ٢٤٤ هـ أربع وأربعين ومائتين.

(٤) ب، ج وفى أ (فعلها).

(٥) أ، ب وفى ج (فامتاز).

قبل اللفظ^(١) النون، ولم يفهم الأمر فهو فعل مضارع نحو (هل تفعلن) أو فعل تعجب نحو (أحسنن بزيد)، فإن لفظه (لفظ)^(٢) الأمر وليس بأمر في المعنى على الأصح^(٣).

وتوكيد فعل التعجب بنون التوكيد نادر^(٤). وإن دل اللفظ على معنى الأمر ولم يقبل نون التوكيد فهو (اسم)^(٥) إما (مصدر)^(٦) نحو (صبرا بنى عبد الدار) وإما اسم فعل، وإلى هذا أشار بقوله:

وَالأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلًّا فِيهِ هُوَ أَسْمٌ نَحْوُ صِهْ وَحِيَهْلٍ

(فصه) بمعنى اسكت وكلاهما (يفهم منه معنى الأمر)^(٧) ولكن اسكت يقبل (نون التوكيد)^(٨) فهو فعل أمر وصه لا يقبلها.. فهو اسم فعل. وحيهل بمعنى أقبل أو أقدم أو عجل تقول (حيهل على زيد) أى: أقبل (وحيهل زيدا) أى: قدم (وحيهل بزيد) أى: عجل، ومنه (إذا ذكر الصالحون فحيهل بعمر).

فقد تساوت^(٩) حيهل وأقبل وقدم وعجل، فى إفهام معنى الأمر، ولكن هذه الثلاثة تقبل النون فهى أفعال، وحيهل لا تقبلها، فهى اسم فعل (بمعنى الماضى)^(١٠).

(١) ب.

(٢) ب، ج.

(٣) وأما أفعال: ففعل أمر ومعناه التعجب لا الأمر. أ. هـ ابن عقيل ١١٢/٢.

(٤) قال الشيخ الصبان ٤١/١ (إن دخول النون على فعل التعجب شاذ، والكلام فى قبول الكلمة النون قياسا وإلا كان عليه ذكر اسم الفاعل والماضى لورود تأكيدهما بها شذوذا، فالمناسب ترك فعل التعجب) اهـ.

(٥) أ، ج.

(٦) ج وفى أ، ب (مصدره).

(٧) أ، ب.

(٨) أ، وفى ب (النون).

(٩) أ، ب. وفى ج (ساوت).

(١٠) ب.

ثم اعلم أن علامة المضارع وهى (لم) فارقة بينه وبين اسم الفعل الذى بمعناه نحو (أف) و (أتضجر) فإنهما بمعنى (المضارع)^(١) ولكن (أف) لا تقبل (لم) و(أتضجر) تقبلها، وكذلك علامة الماضى وهو التاء فارقة بينه وبين اسم الفعل الذى بمعناه نحو (هيات) (وبعد) فإنهما بمعنى (الماضى)^(٢) ولكن هيات لا تقبل تاء التانيث وبعد تقبلها، وهذا واضح.

(١) ب.

(٢) ب.

المعرب والمبني

المعرب مشتق من الإعراب، والمبني مشتق من البناء، فوجب لذلك أن يقدم بيان الإعراب والبناء، فالإعراب في اللغة مصدر أعرب، أى: أبان أو أجال أو حسن (أو غيرَ أو أزال)^(١) عَرَبَ الشيء وهو فساد، أو تكلم بالعربية. فهذه ستة معان.

وأما في الاصطلاح ففيه مذهبان: أحدهما أنه لفظي وهو اختيار المصنف ونسبه إلى المحققين، وحده في التسهيل بقوله: الإعراب ما جاء به لبيان مقتضى العامل من الحركة أو حرف أو سكون أو حذف. اهـ^(٢).

والثاني: أنه معنوي، والحركات إنما هي دلائل عليه وهو قول سيبويه واختيار الأعلام^(٣) وكثير من المتأخرين، وحده بقولهم: الإعراب تغيير أو آخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا، والمذهب الأول أقرب إلى الصواب^(٤).

والبناء في اللغة: وضع شيء على شيء (على صفة)^(٥) يراد بها الثبوت.

وأما في الاصطلاح: فقد حده في التسهيل بقوله: ما جاء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب، وليس حكاية أو اتباعا أو نقلا (أو تخلصا من سكونين)^(٦) فعلى هذا هو لفظي.

(١) ج وفي أ، ب (أو غير ذلك أو أزال).

(٢) التسهيل ص ٧.

(٣) هو يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي المعروف بالأعلم الشتمري، كان عالما بالعربية ومعاني الأشعار، حافظا لها مشهورا بإتقانها وضبطها. رحل إلى قرطبة وأخذ عن علمائها وصارت إليه الرحلة في زمانه: فبعدت سمعته.

ومن مؤلفاته: شرح الجمل للزجاجي، وشرح شواهد سيبويه، وشواهد الجمل وغير ذلك. مات بأشبيلية سنة ٤٧٦ هـ ست وسبعين بعد الأربعمائة.

(٤) قال الأشموني ١٩/١ (لأن المذهب الثاني يقتضى أن التغيير الأول ليس إعرابا لأن العوامل لم تختلف بعد وليس كذلك) اهـ.

(٥) أ، ج.

(٦) التسهيل ص ١٠.

وقيل: هو لزوم آخر الكلمة حركة^(١) أو سكونا لغير عامل ولا اعتلال.
فعلى هذا هو معنوى^(٢) ثم قال:

وَالْأَسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِيٌّ لِشَبْهِهِ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِيٌّ

يعنى أن الاسم قسمان: قسم معرب وقسم مبني، ولا واسطة بينهما،
وذهب قوم إلى أن الأسماء قبل التركيب موقوفة، لا معربة ولا مبنية، واختاره ابن
عصفور^(٣)، ومذهب الناظم أنها مبنية^(٤) وسيأتى سبب بنائها.

فإن قلت: قوله (منه معرب ومبني) لا يفهم الحصر.

قلت: لما ذكر أن المبني هو ما أشبه الحرف وأن المعرب هو ما لم يشبه الحرف
(عرفه)^(٥) أنه لا واسطة بينهما.

تنبيهات:

الأول: بدأ الناظم بالمعرب (لأن الأصل في الاسم الإعراب)^(٦)، وما بنى منه
فلسبب (أخرجه)^(٧) عن أصله.

(١) أ، ج.

(٢) راجع الأشموني ١٩/١، ٢٠.

(٣) هو أبو الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الحضرمي الأشيبلي، حامل لواء العربية في
زمانه بالاندلس. أخذ عن الشلوين ولازمه مدة، ثم كانت بينهما منافرة ومقاطعة، وكان
أصبر الناس على المطالعة ولم ينبغ في غير النحو.
وله مؤلفات كثيرة منها: المتع في التصريف. وكان أبو حيان لا يفارقه، أى المتع.
والمقرب في النحو. توفي سنة ٦٦٩هـ تسع وستين وستمائة.

(٤) لشبهها بالحروف المهملة في كونها (لا عاملة ولا معمولة) اهـ خضرى ج ١ ص ٢٦، أقول:
وهو الراجح: وقول ابن عصفور (ليس قولاً بالواسطة لإمكان حمله على أن المراد غير
معربة بالفعل فيوافق قول الزمخشري في الأعداد المسرودة إنها معربة حكماً، أى قابلة له
إذا ركبت لسلامتها من شبه الحرف وتأثرها بالعوامل إذا دخلت عليها) اهـ خضرى ج ١
ص ٢٦.

(٥) أ، وفي ب، ج (علم).

(٦) ب، ج وفي أ (لأنه الأصل في الإعراب).

(٧) أ، وفي ب، ج (إخراجه).

الثاني: مذهب الجمهور، أن الإعراب إنما جرى به في الاسم ليدل على المعاني المعتورة عليه كقولهم (ما أحسن زيداً) بالرفع في النفي وبالنصب في التعجب وبالجزم في الاستفهام، فلولا الإعراب لالتبست هذه المعاني ولا كذلك الأفعال لأن صيغة الفعل تختلف، لاختلاف معانيه، فلذلك كان الإعراب في الاسم أصلاً وفي الفعل فرعاً. كما سيأتي بيانه.

وذهب قطرب^(١) إلى أن الإعراب لم يدخل ليفرق بين المعاني، وإنما دخل ليفرق بين الوصل والوقف.

الثالث: لما كان الإعراب في الاسم أصلاً لم يحتج إلى بيان سببه.

ولما كان البناء في الاسم على خلاف الأصل احتج إلى بيان سببه.

فقال: (لشبهه من الحروف مدني) يعني أن سبب بناء الاسم، إنما هو شبهه بالحرف، وأما شبه الفعل فليس سبباً للبناء عنده بل هو سبب منع الصرف، وكون سبب البناء هو شبه الحرف وحده هو ظاهر مذهب سيبويه.

ثم إن شبه الحرف إنما يقتضي بناء الاسم إذا لم يعارضه معارض يقتضي إعرابه، فإن عارضه (معارض)^(٢) مقتض^(٣) للإعراب ألغى شبه الحرف وأعرب الاسم ترجيحاً لمقتضى الإعراب فإنه داعية للأصل.

وإلى ذلك أشار بقوله: (مدني) أي: مقرب، فإن الشبه لا يكون مقرباً للاسم من الحرف إلا إذا لم يعارضه معارض، فإن عارضه ما يمنع البناء لم يكن حيثئذ مقرباً، مثال ذلك (أي) فإنها تكون موصولة وشرطية واستفهامية، وهي في هذه الأحوال مشابهة للحرف كأخواتها، ولكن عارض شبهها للحرف لزومها للإضافة، وكونها بمعنى (كل) مع النكرة وبمعنى (بعض) مع المعرفة فأعربت.

(١) هو: محمد بن المستنير أبو علي النحوي المعروف بقطرب، لازم سيبويه وكان يدلج إليه، فإذا خرج رآه على بابيه، فقال: ما أنت إلا قطرب ليل، فلقب به، وأخذ عن عيسى بن عمرو. وله من التصانيف: العلل في النحو، الغريب في اللغة، ومجاز القرآن، وغير ذلك - توفي ببغداد عام ٢٠٦هـ ست بعد المائتين.

(٢) أ.

(٣) وبالأصل (مقتضى).

ثم اعلم أن شبه الحرف خمسة أنواع: وضعى ومعنوى واستعمالى وافتقارى وإهمالى.

وقد نبه على الوضعى بقوله:

كَالشَّبْهِ الْوَضْعِيِّ فِي اسْمِي جِئْنَا

المراد بالشبه الوضعى: كون الاسم على حرف واحد أو حرفين فى الوضع (كاسْمِي جِئْنَا) وهما التاء ونا فإنهما اسمان بدليل صحة الإسناد إليهما، وهما مبيان لأن (التاء) على حرف واحد فى الوضع و (نا) على حرفين فى الوضع . . فشابها بذلك الحرف؛ لأن أصل الحرف، أن يوضع على حرف هجاء أو (على)^(١) حرفى هجاء.

وأصل الاسم أن يوضع على ثلاثة أحرف فصاعداً، فما وضع من الأسماء على أقل من ثلاثة فقد شابه وضعه (وضع)^(٢) الحرف، فاستحق البناء، وأما ما وضع على أكثر من حرفين ثم طرأ عليه حذف نحو، يَدٍ وِدَمٍ، فهو معرب؛ لأن له ثالثاً فى الوضع.

ونبه على المعنوى بقوله:

وَالْمَعْنَوِيُّ فِي مَتَى وَفِي هُنَا

المراد بالشبه المعنوى: أن يتضمن الاسم معنى من معانى الحروف فيصير مؤدياً لمعنى الحرف.

وذلك ضربان: أحدهما أن يتضمن معنى حرف مستعمل نحو (متى) فإنه مضمن معنى الاستفهام (إذا وقع استفهاماً)^(٣) ومعنى الشرط إذا وقع شرطاً^(٤) ولكل من الاستفهام والشرط حرف مستعمل. فحرف الاستفهام الهمزة وحرف الشرط (إن)^(٥).

(١) أ، ب.

(٢) أ، ب.

(٣) ب، ج.

(٤) الاستفهام: مثل متى تقوم؟ والشرط مثل: متى تقوم أقم. فهي مبنية لتضمنها معنى الهمزة

فى الأول ومعنى إن فى الثانى. اهـ أشمونى ج ١ ص ٢١.

(٥) ب، ج.

والثاني: أن يتضمن معنى من معاني الحروف التي لا تليق بغيرها وإن لم يكن لذلك المعنى حرف مستعمل نحو (هنا) فإنه اسم إشارة إلى المكان فبنى لتضمنه معنى الإشارة، لأنه كالتشبيه والتنبيه والخطاب وغير ذلك من معاني الحروف. ولم يوضع للإشارة حرف يدل عليها.

والى (هذين)^(١) الضريين أشار الناظم (بمثالين)^(٢).

ونبه على الاستعمالي بقوله:

وَكِنْيَابَةٌ عَنِ الْفِعْلِ بِلا تَأْتُرُ

وحقيقته: أن يكون الاسم نائباً عن الفعل، أى عاملاً عمله، ويكون مع ذلك غير متأثر بالعوامل لا لفظاً ولا محلاً، والمراد بذلك أسماء الأفعال نحو «دراك» و«نزال» فإنها تلزم النيابة عن أفعالها فتعمل عملها ولا تتأثر بالعوامل. فبنيت لشبهها بالحروف العاملة عمل الفعل. أعنى إن وأخواتها، فإنها تعمل عمل الفعل ولا تتأثر بالعوامل^(٣) فلما استعملت أسماء الأفعال استعمال هذه الحروف بنيت.

تنبيه:

ما ذكر من أن أسماء الأفعال لا تتأثر بالعوامل لا لفظاً ولا محلاً هو مذهب أبى الحسن الأصفهاني ومن وافقه وعليه بنى الناظم ونسبه فى الإيضاح^(٤) إلى الجمهور، وسيأتى بيان ذلك فى موضعه إن شاء الله تعالى^(٥).

(١) ج، وفى أ، ب (هذا).

(٢) أ، وفى ج (بالمثالين).

(٣) فمثلاً ليت ولعل (الآ ترى أنهما نائبتان عن أتمنى وأترجى ولا يدخل عليهما عامل) اهـ أشموني ٢١/١.

(٤) الإيضاح: هو كتاب فى النحو لأبى على الفارسي.

(٥) فإنها - أى أسماء الأفعال - تعمل نيابة عن الأفعال ولا يعمل غيرها فيها بناء على الصحيح من أن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب. أشموني ٢١/١.

واحترز بقوله (بلا تأثر) من المصدر الواقع بدلا من فعله. كقوله تعالى: ﴿فَضْرَبَ الرَّقَابَ ۝﴾^(١) فإنه ينوب عن الفعل ويتأثر (بالعامل)^(٢) فأعرب لعدم مشابهته الحرف، وكذلك اسم الفاعل ونحوه مما يعمل (عمل الفعل)^(٣) ويتأثر.

ونبه على الافتقار بقوله: (وكافتقار أصلا).

وحقيقته: أن يكون الاسم مفتقرا إلى اللزوم (كافتقار)^(٤) (الذي) ونحوها من الموصولات إلى جملة، فإن لم يكن الافتقار لازما كافتقار النكرة الموصوفة بجملة إلى صفتها لم يكن سببا للبناء لأنه ليس بلازم: وإلى هذا أشار بقوله: (أصلا).

وأما الشبه الإهمالي: فهو أن يكون الاسم غير عامل ولا معمول، كالحروف المهملة، ومثل ذلك الأسماء قبل التركيب، كفواتح السور، فإنها مبنية لشبهها بالحروف المهملة في أنها لا عاملة ولا معمولة.

هذا مذهب الناظم. خلافا لمن قال إنها موقوفة، ولمن قال: إنها معربة حكما^(٥).

فإن قلت: قد أخل بهذا النوع الخامس فلم يذكره.

قلت: قد أشار إليه بكاف التشبيه في قوله: (كالشبه الوضعي) فإنها مشعرة بعدم الحصر ثم قال:

وَمُعْرَبُ الْأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا مِنْ شَبِّهِ الْحَرْفِ كَأَرْضٍ وَسَمًا

يعنى أن المعرب من الأسماء هو ما سلم من شبه الحرف المؤثر.

(١) من الآية ٤ من سورة محمد.

(٢) ب، وفي أ، ج (بالعامل).

(٣) أ، ج.

(٤) وبالأصل (كافتقاري).

(٥) وزاد ابن مالك في الكافية الكبرى نوعا سادسا سماه الشبه اللفظي، وهو أن يكون لفظ الاسم كلفظ حرف، وذلك مثل «حاشا» الاسمية، فإنها أشبهت «حاشا» في اللفظ - وموقوفة: أى لا معربة ولا مبنية. اه ابن عقيل ١٤/١، والأشموني ٢٢/١.

ومن هنا علم انحصار الاسم في القسمين. ثم مثل المعرب بمثالين وهو
«سما» (وهو إحدى) لغات الاسم الستة^(١).

ونبه بذلك على أن من المعرب ما يظهر إعرابه نحو (أرض وما يقدر إعرابه
نحو)^(٢) سما.

ثم انتقل إلى الفعل فقال:

وفعلٌ أمرٌ ومضى بُنِيًا وأعرَبوا مُضارعاً إن عَرَبِيَا

يعنى أن الفعل أيضا على قسمين: مبنى ومعرب، وأصله البناء (فجاء)^(٤)
الأمر والماضى على وفق الأصل.

فأما المضارع فلأنه أعرب لشبهه بالاسم في الإبهام والتخصيص ودخول لام
الابتداء.

وقيل: لمشابهته في الأولين فقط. وأما لام الابتداء (فإنها)^(٥). دخلت بعد
استحقاق الإعراب لتخصيص المضارع بالحال، كما خصصته السين ونحوها
بالاستقبال.

وزاد بعضهم في وجوه الشبه جريانه على حركات اسم الفاعل وسكناته.
والذى ذهب إليه المصنف أن المضارع، إنما أعرب لمشابهته بالاسم فى أن كلا منهما
يعرض له بعد التركيب معان تتعاقب على صيغة واحدة كقولك «لا تأكل السمك
وتشرب اللبن» بجزم تشرب إذا أريد النهى عن كل (واحد)^(٦) منهما وينصبه إذا
أريد النهى عن الجمع بينهما. وبرفعه إذا أريد النهى عن الأول فقط ويكون الثانى
مستأنفا.

(١) ب، ج وفى أ (أحد).

(٢) وهى: اسم - بضم الهمزة وكسرهما، وسم بضم السين وكسرهما وسمًا - بضم السين
وكسرهما. اهـ ابن عقيل ٣٩/١.

(٣) ب، ج.

(٤) ب، ج وفى أ (فى).

(٥) ب، وفى أ، ج (فإنها).

(٦) أ.

فلما كان الاسم والفعل شريكين في قبول المعاني بصيغة واحدة اشتركا في الإعراب، لكن الاسم ليس له ما يغنيه عن الإعراب، لأن معانيه مقصورة عليه، والمضارع قد يغنيه (عن الإعراب)^(١) تقدير اسم مكانه.

فلهذا جعل (في)^(٢) الاسم أصلاً (وفي)^(٣) الفعل المضارع فرعاً، وهذا معنى ما ذكره في شرح التسهيل. قال: والجمع بما ذكرته بينهما أولى من الجمع بينهما بالإبهام والتخصيص، ودخول لام الابتداء ومجاراة اسم الفاعل في الحركة والسكون لأن المشابهة بهذه الأمور بمعزل عما جرى الإعراب لأجله بخلاف المشابهة التي اعتبرتها.

تنبيهات:

الأول: ذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل في الأفعال كما أنه أصل في الأسماء. واستدلوا (على ذلك)^(٤) بأن اللبس الذي أوجب الإعراب في الأسماء موجود في الأفعال في بعض المواضع نحو (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) كما تقدم.

وأجاب البصريون بأن النصب في (وتشرب) بأن مضمرة، والجزم على إرادة (لا) والرفع على القطع^(٥).

فلو أظهرت العوامل المضمرة لكانت دالة على المعاني، ولم يحتج إلى الإعراب: وليس كذلك (ما أحسن زيدا)، لأن الرفع والناصب (والجار)^(٦) هو أحسن.

وتقدم ما ذكره المصنف من أن المضارع قد يغنيه عن الإعراب تقدير اسم مكانه كقولك: (لا تُعَنَ بالجفاء وتمدح عمراً) فإنه محتمل للمعاني الثلاثة المتقدمة

(١) ب، ج.

(٢) ج.

(٣) ج.

(٤) أ.

(٥) مذهب البصريين أن الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال. اهـ ابن عقيل. وهو الصحيح. قال ابن عقيل: قصد مذهب البصريين (والأول هو الصحيح) اهـ ٦/١.

(٦) ج وفي أ، ب الجازم.

فى: لا تاكل السمك وتشرب اللبن. ويغنى عن الإعراب فى ذلك وضع (اسم)^(١)
مكان كل واحد من المجزوم والمنصوب والمرفوع نحو: أن تقول (لا تعن بالجفاء،
ومدح عمرو) (لا تعن بالجفاء مادحاً عمراً) (و)^(٢) لا تعن بالجفاء ولك مدح
عمرو^(٣).

وحكى عن بعض المتأخرين، أن الفعل أحق بالإعراب من الاسم؛ لأنه وجد
فيه بغير سبب فهو^(٤) بذاته بخلاف الاسم فهو (له)^(٥) لا لذاته، فهو فرع، وهذا
قول ضعيف^(٦).

الثانى: قد أشاروا إلى علة إعراب الفعل المضارع بتسميته مضارعاً والمضارعة
المشابهة.

قال بعضهم: المضارعة من لفظ الضرع، فإنه رضع مع الاسم ضرعاً واحداً.
وزعم ابن عصفور أن المضارعة مقلوبة من (المراضعة)^(٧). ولا ضرورة تدعو إلى
ادعاء القلب، لأن البناء كامل التصاريف^(٨).

والثالث: لم يتعرض فى النظم لما (بينى)^(٩) عليه الأمر والماضى، وأما الأمر،
لأنه بينى على ما يجوز به لو كان مضارعاً، فإن كان صحيح الآخر بنى على
السكون، وإن كان معتل الآخر، أو ما يرفع بالنون حذف آخره.

وأما الماضى فإنه بينى على الفتح ما لم يتصل به ضمير مرفوع لتكلم أو
مخاطب أو جمع مؤنث (غائباً)^(١٠) فيسكن آخره، فإن اتصل به واو الجمع ضم

(٢) ب، ج.

(١) أ، ج وفى ب الاسم.

(٣) راجع الأشموني ٢٤/١.

(٤) ج وفى أ، ب (فهذا).

(٥) ب، ج.

(٦) قال الشيخ الصبان ٥٦/١ (وهو باطل لما علمت من أن سبب الإعراب فيهما توارد
المعاني) اهـ.

(٧) ب، ج وفى أ (المضارعة).

(٨) أ، ج وفى ب (التصرف).

(٩) ج وفى أ، ب (بنى).

(١٠) أ، ب.

آخره، وإنما بنى على حركة لشبهه بالمعروف. أعنى المضارع فى وقوعه صفة وصله وشرطاً (وحالاً)^(١) ونحو ذلك. فكان له بذلك مزية على الأمر. وإنما خصّ بالفتحة طلباً للخفة وسكن آخره عند اتصال الضمير المرفوع كراهة لتوالى أربع حركات فى شيئين هما كشيء واحد؛ لأن الفاعل كجزء من فعله.

وقال فى شرح التسهيل: إنما سببه تمييز الفاعل من المفعول فى نحو: (أكرمنا وأكرمنا) ثم سلك بالمتصل بالتاء والنون هذا السبيل لمساواتهما (لنا) فى الرفع والاتصال وعدم الاعتلال، وضعف قول الجمهور فيما يوقف عليه فى كلامه.

الرابع: أجمعوا على أن الماضى مبنى، وأما الأمر فمذهب البصريين، أنه مبنى كما تقدم.

وذهب الكوفيون إلى أنه معرب مجزوم بلام الأمر المقدرة وهو عندهما مقتطع من المضارع^(٢). ثم أشار إلى أن إعراب المضارع مشروط بالألا يتصل به نون التوكيد ولا (نون)^(٣) الإناث بقوله:

مِنْ نُونٍ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ وَمِنْ نُونِ إِنْأَثٍ كَبِيرٍ عَنِّ مَنْ فُتِنَ

المراد بالمباشر المتصل بالفعل من غير حاجز بينهما، فإذا اتصل بالمضارع نون التوكيد المباشر بنى على الفتح نحو «هل تَذْهَبَنَّ» واحترز من غير المباشر وهو: ما فصل بينه وبين الفعل ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة لفظاً أو تقديراً نحو (هل)^(٤) يفعلان، و (هل)^(٥) تفعلُنْ وهل تفعلِنْ.

حذفت الواو (والألف)^(٦) والياء لالتقاء الساكنين وبقيت الضمة والكسرة دليلاً على ما حذف.

(١) ب.

(٢) عندهم، (اضرب) مجزوم بلام الأمر المقدرة وأصله لتضرب (لأنه) عندهم قطعة من المضارع المجزوم بها فحذفت اللام تخفيفاً ثم حرف المضارعة خوف الالتباس بغير المجزوم عند الوقف. ثم يأتى بهمزة الوصل عند الاحتياج إليها اه خضرى ٣٢/١، وأمىل إلى مذهب البصريين لتداوله.

(٣) ب، ج.

(٤) ب، ج.

(٥) أ، ج.

(٦) أ، ج.

فهذا ونحوه معرب؛ لأن النون لم تباشره.

والضابط: أن ما كان رفعه بالضممة إذا أكد بنون التوكيد بنى لتركيبه معها، وما كان رفعه بالنون إذا أكد (بنون التوكيد)^(١) لم يبن لعدم التركيب؛ لأن العرب لا تتركب ثلاثة أشياء^(٢).

تنبيه:

ما ذهب إليه الناظم من التفصيل فى نون التوكيد بين المباشر وغيره هو المشهور والمتصور، وذهب الأخفش وطائفة إلى البناء مطلقا، وذهب قوم إلى الإعراب مطلقا^(٣).

وأما نون الإناث فلا تكون إلا مباشرة؛ فلذلك أطلق لعدم الحاجة إلى التقييد والفعل معها مبنى على السكون نحو: (يُرْعَنَ مَنْ فُتِنَ) أى يفزعن، والروع: (الفرع).

وفى سبب بناؤه مع نون الإناث خلاف. ومذهب سيبويه أنه مبنى حملا على الماضى المتصل بها وصححه فى شرح التسهيل.

تنبيه:

قال فى شرح الكافية: وأما المتصل بنون الإناث فمبنى بلا خلاف وليس كذلك. بل ذهب قوم إلى أنه معرب لوجود سبب الإعراب فيه، ومنهم ابن درستويه، وابن طلحة، والسهيلي^(٤) والإعراب عندهم مقدر منع ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضى^(٥).

(١) أ، ب.

(٢) اعترض بأنهم ركبوها فى قوله: لا ماء بارد، ببناء الوصف معها على الفتح وأجيب أن (لا) إنما دخلت بعد تركيب الموصوف والوصف وجعلها كالشئ الواحد، ولا يقاس على باب (لا) غيره فلا يدعى هنا تركيب الفعل مع الفاعل، تم إدخال نون التوكيد اه صبان ٥٧/١.

(٣) راجع الأشموني ٢٥/١.

(٤) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي الأندلسي المالقي، وكان عالما بالعربية واللغة والقراءات، بارعا فى ذلك، جامعاً بين الرواية والدراية، نحويا مقدما. وصف الروض الأنف فى شرح السيرة، وله بحث فى رؤية الله والنبي فى المنام. وكان شاعرا مجيدا. وتوفى السهيلي بمراكش سنة ٥٨١هـ.

(٥) فى صيرورة النون جزءا منه) اه خضرى ٣٢/١.

ثم انتقل^(١) إلى الحرف فقال:

وكلُّ حرفٍ مستحقٌّ لِلبِنَا

هذا أمر مجمع عليه، إذ ليس فيه مقتضى الإعراب قالوا: لأن الحرف لا يتصرف (ولا يتعاقب)^(٢) عليه في المعاني ما يحتاج (به)^(٣) إلى الإعراب.

واعترض: بأن من الحروف ما يكون لمعان كثيرة نحو (من).

وأجيب: بأن الحرف: إنما جرى به في الأصل ليدل على معنى واحد ليس

غير.

وقوله: والأصلُ في المبنى أن يُسكَّنَا

يعنى أن الأصل في كل مبنى من الاسم والفعل والحرف، أن يبنى على السكون، لأنه أخف فلا يعدل عنه إلا لسبب؛ لأن الأصل عدم الحركة فوجب استصحابه ما لم يمنع منه مانع فيعدل إلى الحركة.

ثم قال: ومنه ذو فتح وذو كسر وضم

أى: ومن المبنى صاحب فتح وصاحب كسر وصاحب ضم، فعلم بذلك أن المبنى على أربعة أقسام، وأن أنواع البناء أربعة: ضم وكسر وفتح ووقف وهو السكون.

تنبيهات:

الأول: قد تقرر أن الأصل في المبنى أن يسكن فما بنى (منه)^(٤) على حركة فليسبب ترك الأصل لأجله.

وأسباب البناء على حركة خمسة: الأول التقاء الساكنين نحو: (أمس).

والثاني: كون الكلمة على حرف واحد كبعض المضمرات.

(١) ج وفي أ، ب (النقل).

(٢) ب وفي أ (ولا يتعقب) وفي ج (ولا يعتقب).

(٣) ب.

(٤) أ.

والثالث: كون الكلمة عرضة، لأن (يبدأ)^(١) بها كلام الابتداء (وباء
الجر)^(٢).

والرابع: كون الكلمة لها أصل في (التمكن)^(٣) نحو (أول).

والخامس: الشبه بالمعرب نحو (ضرب) (فإنه)^(٤) شابه المضارع فبنى على
الفتح كما سبق.

الثاني: لتخصيص المبنى ببعض الحركات أسباب، فأسباب الفتحة ستة:

الأول: مجرد طلب التخفيف نحو «أين».

الثاني: شبه محلها (بما اكتنف)^(٥) هاء التانيث نحو (بعلبك).

الثالث: مجاورة الألف نحو (آيان).

الرابع: كونها حركة (الأصل)^(٦) نحو (يا مُضَار) (ترخيم)^(٧) مضار^(٨) اسم
مفعول.

والخامس: الفرق بين معنى أداة واحدة نحو (يَالزَيْدِ لِعَمْرٍو).

والسادس: الإتياع^(٩).

وأسباب الكسرة سبعة:

الأول: التقاء الساكنين نحو (أمس).

والثاني: مجانسة العمل نحو (ياء) الجر ولامه.

(١) أ، ج وفي ب (يبدأ).

(٢) أ، ج.

(٣) أ، ج وفي ب (التمكن).

(٤) أ، ج وفي ب (لأنه).

(٥) أ، وفي ب، ج (بما هو في كنف).

(٦) ب، ج.

(٧) أ، ج وفي ب (تفخيم).

(٨) في الأصل (مضارر).

(٩) نحو كيف، بنيت على الفتح إتباعاً لحركة الكاف، لأن الياء بينهما ساكنة والساكن حاجز

غير حصين. اهـ أشموني ٢٦/٢.

والثالث: الحمل على المقابل نحو: لام الأمر، فإنها كسرت حملاً على لام الجر، لأنها في الأفعال نظيرتها في الأسماء.

والرابع: الإشعار بالتأنيث نحو (أنت).

والخامس: كونها حركة الأصل نحو (يا مضار) ترخيم مضار^(١) اسم فاعل.

والسادس: الفرق بين أداتين نحو لام الجر. كسرت فرقاً بينها وبين لام الابتداء في نحو (لموسى عبد).

والسابع: الإبتاع^(٢).

وأسباب الضمة ستة:

الأول: أن تكون في الكلمة كالواو في نظيرتها (كنحن)، فإن نظيرتها (هو).

الثاني: شبه المبنى بما هي فيه كذلك نحو: اخشوا (القوم)^(٣).

والثالث: ألا يكون للكلمة حال الإعراب نحو (قبل وبعد).

والرابع: شبه المبنى بما لا يكون له الضم حال الإعراب نحو (يا زيد).

والخامس: كونها حركة الأصل نحو (يا تحاج) ترخيم (تحاجج)^(٤) مصدر تحاج. إذا سمى به.

والسادس: الإبتاع^(٥).

واعلم أن ما حرك لغير التقاء الساكنين فحقه الفتح لخفته، لا يعدل عنه غالباً إلا لسبب من الأسباب المذكورة، وما خرج عن هذا فهو شاذ.

الثالث: قد فهم مما سبق أن الاسم إذا بنى على السكون، ففيه سؤال واحد، لم بنى؟ ولا يقال لم سكن؟؛ لأنه الأصل.

وإذا بنى على الحركة، ففيه ثلاثة أسئلة:

(١) في الأصل مضارر.

(٢) نحو ذه وته - بالكسر - في الإشارة للمؤنثة. أشموني ٢٦/١.

(٣) ب، ج وفي أ (اليوم). (٤) ب، وفي أ، ج (تحاجج). (٥) كمنذ.

لم بنى؟ ولم حرك؟ ولم كانت الحركة كذا؟.

وأما الفعل والحرف، فإن بنيا على السكون فلا سؤال فيهما، وإن بنيا على حركة فسؤالان:

لم حركا؟ ولم كانت الحركة كذا^(١).

وقوله: كَأَيْنَ أَمَسَ حَيْثُ وَالسَّكِنُ كَمَّ

تمثيل لأنواع المبنى (فأين) مثال لما بنى على الفتح، وهو اسم لدخول حرف الجر عليه، وبنى لتضمنه معنى الهمزة فى الاستفهام، ومعنى أن الشرطية فى الشرط، (وحرك لالتقاء الساكنين)^(٢) وفتح تخفيفاً للكسرة. وجير^(٣) وأمس مثال لما بنى على الكسر، وهو اسم لدخول حرف الجر وحرف التعريف عليه فى نحو (بالأمس) ولصحة الإسناد إليه، وبنى عند أهل الحجاز لتضمنه معنى حرف التعريف، لأنه معرفة بغير أداة ظاهرة، وحرك لالتقاء الساكنين وكسر على أصل التقائهما.

وقال السهيلي: مَنْ كَسَرَ (أمس) فى كل حال فلإنما (شبه بما)^(٤) سُمى بالفعل، وفيه ضمير محكى (نحو)^(٥) من هذا، عن الكسائي، (وحيث) مثال لما بنى على الضم، وهو اسم لدخول (من) عليه فى نحو ﴿وَمَنْ حَيْثُ خَرَجْتَ﴾^(٦) وبنى عند غير فقفس^(٧)، لافتقاره إلى جملة افتقاراً لازماً. وضم على أشهر اللغات، لشبهه بالغايات، ووجه الشبه (أنها كانت)^(٨) مستحقة للإضافة إلى المفرد كسائر أخواتها، فمنعت (من)^(٩) ذلك. كما منعت (قبل وبعد) الإضافة.

(١) راجع الأشموني ٢٦/١، ٢٧.

(٢) أ، ج.

(٣) قال ابن هشام فى المعنى ١٠٩/١ (جير - بالكسر على أصل التقاء الساكنين كأمس. وبالفتح للتخفيف كَأَيْنَ وكيف - حرف جواب بمعنى نعم . . .).

(٤) أ، ج.

(٥) ب، ج.

(٦) سورة البقرة ١٥٠.

(٧) فقفس قبيلة من فصحاء قبيلة بنى أسد.

(٨) ب، ج وفى أ (أنها لما كانت).

(٩) أ، ج.

وذهب الزجاج إلى أن (حيثُ) موصولة وليست مضافة فهي بمنزلة (الذى).
(كَمْ) مثال لما بنى على السكون وهو اسم لدخول حرف الجر عليه، وبنى لشبهه
بالحرف فى الوضع أو لتضمن (كم)^(١) الاستفهامية معنى الهمزة والخبرية معنى
(رُبَّ) التى للتكثير.

وقيل فى سبب بناء (كم)^(٢) الخبرية غير هذا. مما يذكر فى باب (كم)^(٣).
ولما ذكر أنواع البناء أخذ يذكر أنواع الإعراب، وهى أربعة: الرفع والنصب
والجر والجزم.

وعن المازنى أن الجزم ليس بإعراب، وهذه ثلاثة أقسام:
قسم يشترك فيه المعربان: الاسم المتمكن والفعل المضارع، وهو الرفع
والنصب، تقول (زيدٌ يهابُ) و (إن زيداَ لن يهابَ).
وقسم يختص بالاسم وهو الجر: (مررتُ بزيدٍ).
وقسم يختص بالفعل وهو الجزم نحو (لم يَهَبْ)^(٤).
وإلى هذا أشار بقوله:

وَالرَّفْعَ وَالنَّصْبَ اجْعَلَنَّ إِعْرَابًا

إلى آخره، وهو واضح.

(وإنما اختص الجر بالاسم؛ لأن كل مجرور مخبر عنه من جهة المعنى ولا
يخبر إلا عن الاسم)^(٥). وإنما اختص الجزم بالفعل، ليكون فيه^(٦) كالعوض من
الجر فى الاسم.

(١) أ، ب.

(٢) ب.

(٣) قال المرادى فى باب كم . . . وأما الخبرية، فقول: لشبهها بها - أى بالاستفهامية -
وقيل: حملا على رب، وإن كانت للتقليل. لأن الشيء يحمل على نقيضه كما يحمل
على نظيره. قلت: والتقليل بالشبه الوضعى كاف فى بنائها.

(٤) أ، ج وفى ب (لم يذهب).

(٥) أ، ج.

(٦) أ، ب.

إعراب الأسماء الستة

فبدأ بالأسماء الستة، لأن المفرد سابق^(١) (على المثني)^(٢) والمجموع فقال:

وَأَرْفَعُ بِوَاوٍ وَأَنْصِبُ بِالْأَلِفِ وَأَجْرُزُ بِيَاءٍ مَا مِنْ الْأَسْمَاءِ أَصْفٌ

أى الذى سأصفه لك من (الأسماء)^(٣) يعنى الأسماء الستة.

واعلم أن فى إعراب هذه الأسماء الستة عشرة مذاهب قد ذكرتها فى غير

هذا المختصر وأقواها مذهبان: أنا أذكرهما:

الأول مذهب سيويه، والفارسي، وجمهور البصريين، أنها معربة بحركات

مقدرة فى الحروف واتبع (فيها)^(٤) ما قبل الآخر للآخر.

فإذا قلت: (قام أبو زيد) فأصله أبو زيد. ثم اتبعت حركة (الباء)^(٥) لحركة

الواو فصار أبو زيد، فاستثقلت الضمة على الواو فحذفت.

وإذا قلت: (رايتُ أبا زيد) فأصله أبو زيد. فقيل: تحركت الواو وانفتح ما

قبلها فقلبت ألفاً. وقيل: ذهبَت حركة الباء ثم حركت إتباعاً لحركة الواو، ثم

انقلبت الواو ألفاً.

قيل: وهذا أولى (ليتوافق النصب مع الرفع)^(٦) والجر فى الإتياع.

وإذا قلت: (مررتُ بأبى زيد) فأصله بأبو زيد. فاتبعت حركة الباء بحركة

الواو فصار بأبو زيد. فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت كما حذفت الضمة،

ثم قلبت الواو ياء لسكونها بعد كسرة كما قلبت فى نحو (ميزان).

هذا (تقرير)^(٧) المذهب الأول. وذكر فى التسهيل أنه الأصح^(٨).

(١) فبدأ بالأسماء الستة لأنها أسماء مفردة، والمفرد سابق المثني والمجموع، ولأن إعرابها على

الأصل فى الإعراب بالرفع من كل وجه اهـ أشمونى ٢٨/١.

(٢) أ، وفى ب، ج (للمثني).

(٣) أ، ج وفى ب (الأسماء الستة).

(٤) أ، ب وفى ج (فيهما).

(٥) ج وفى أ، ب (البناء).

(٦) ب، ج وفى أ (ليتوافق الرفع مع النصب والجر).

(٧) أ، ب وفى ج (تقدير).

(٨) وإليه أميل، وراجع التسهيل ص ٨.

والثاني: مذهب قطرب والزيادي^(١). والزجاجي^(٢) من البصريين، وهشام^(٣) من الكوفيين في أحد (قوله)^(٤) ومن وافقهم أن إعراب هذه (الأسماء)^(٥) بالأحرف المذكورة.

قال في شرح التسهيل: وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف^(٦).

قلت: ولكنه مستلزم للخروج عن الأصل، إذ أصل الإعراب أن يكون بالحركات ولعدم التنظير، إذ ليس في المفردات ما يعرب بالحروف غير هذه الأسماء، ولبقاء (فيك) و (ذى مال) على حرف واحد، لأن الإعراب زائد فلا يوجد ذلك في المعربات إلا شذوذاً بخلاف المذهب الأول.

فإن قلت: ظاهر كلامه هنا موافقة قطرب ومن ذكر معه في أن إعراب هذه الأسماء بالحروف.

قلت: يحتمل أن يكون وافق القائل بذلك هنا، ويحتمل أن يكون تسامح في جعله الإعراب بالأحرف، لكون الحركات هنا لا تظهر والحروف مفيدة ما تفيد

(١) وهو إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن زياد بن أبيه أبو إسحق الزيادي: قال ياقوت الحموي: كان نحوياً لغويًا راوية. قرأ على سيبويه كتابه، ولم يتمه. وروى عن أبي عبيدة والأصمعي وكان يشبهه به في معرفة الشعر ومعانيه، وكان شاعراً ذا دعابة وفرح. صنف النقط والشكل وشرح ثلث سيبويه، والأمثال، وغير ذلك. وله في جارية سوداء:

ألا حبذا حبذا حبذا حبيب تحملت فيه الأذى

ومات سنة ٢٤٩ هـ تسع وأربعين ومائتين.

(٢) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق الزجاجي، أصله من (نهاوند) ثم انتقل إلى بغداد ولزم أبا إسحق إبراهيم الزجاج، حتى برع في النحو وإليه ينسب؛ وصنف كثيراً من الكتب، منها كتاب الجمل في النحو - صنفه بمكة - والإيضاح في علل النحو، والكافي - توفي بطبرية سنة ٣٤٠ هـ أربعين وثلاثمائة.

(٣) هو أبو عبد الله هشام بن معاوية الضرير النحوي الكوفي، أحد أعيان أصحاب الكسائي. صنف كتاب مختصر النحو. وتوفي سنة ٢٠٩ هـ تسع ومائتين.

(٤) ب وفي أ، ج (قوله).

(٥) أ، ج وفي ب (الأشياء).

(٦) راجع الأشموني ٣١/١.

الحركات لو ظهرت، وأراد (بذلك)^(١) التقريب على المبتدئ، كما فعل كثير من المصنفين مع اعترافهم بصحة مذهب سيويه.

ويؤيد حمله على التسامح نصه في التسهيل على أن إعرابها بالحركات هو الأصح وقوله: **مِنْ ذَاكَ ذُو إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا**

شروع في ذكر الأسماء الستة، وبدأ (بذو) لأنها لا تفارق الإعراب بالأحرف (وقيد إعرابها بأن تبيين)^(٢) معنى الصحبة احترازاً من (ذو) الموصولة في لغة طي^(٣) فإنها مبنية على (الأعراف)^(٤).

وقوله: **وَالْفَمُّ حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانَا**

يعنى أن (الفم)^(٥) من الأسماء التي تعرب بالأحرف، إن بان^(٦) منه الميم أى: زالت وفارقت فتقول (هذا فوك. ورأيت فاك. ونظرت إلى فيك) وإن كان بالميم ففيه عشر لغات:

نقصه، وقصره، وتضعيفه، كل منها مع فتح الفاء أو كسرها أو ضمها، فهذه تسعة، والعاشرة: إتباع فائه لميمه وأفصحها (فتح)^(٧) فائه منقوصاً.

وقوله: **أَبْ أَخٌ حَمٌّ كَذَاكَ**

أى: ترفع بالواو وتنصب بالالف وتجر بالياء، والحم: هو أبو الزوج ونحوه من أقاربه، وقد يطلق على أقارب الزوجة.

(١) أ، ج وفي ب (بقوله).

(٢) ج وفي أ (وقيدها بأن تفهم) وفي ب (وقيدها بأن تبين).

(٣) من أشهر القبائل اليمينية وأعظمها شأنًا، ومساكنها الجبلان في وسط نجد ومن أطيب بلاده، وكان لبلادهم شأن عظيم في حكم التجارة في شمال بلاد العرب.

(٤) ج وفي أ، ب (الأعراب).

(٥) ب، ج وفي أ (القسم).

(٦) ب، ج وفي أ (وإن).

(٧) أ، ب.

وقوله: (وهن) أى كذلك، وأخره (لوقوع)^(١) الخلاف فيه، فإن الفراء أنكر إعرابه بالأحرف^(٢) وهو محجوج بنقل سيبويه، وأيضاً فإن إعرابه بالأحرف قليل. والأحسن فيه التزام النقص، وهو حذف لأمه، وجعل الإعراب على عينه «كيد» ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: «من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه، ولا تكنوا»^(٣) وإلى هذا أشار بقوله: والنقص فى هذا الأخير أحسن.

أى: أحسن من الإعراب (بالأحرف)^(٤) وجرت عادة (كثير)^(٥) من النحويين أن (يذكروا)^(٦) «الهن» مع هذه الأسماء منبهين على قلة إعرابه بالأحرف، فيوهم ذلك (مساواته)^(٧) «لهن».

قال فى شرح التسهيل: ومن لم يبنه على قلته فليس بمصيب، وإن حظى من الفضل بأوفر نصيب.

والهن: كناية عن اسم جنس، قال فى الصحاح^(٨) كلمة كناية (ومعناها)^(٩) شىء.

(١) ب، ج وفى أ (لوقوع).

(٢) أى: أنكر الفراء إتمامه، وهو محجوج بنقل سيبويه: الإتمام عن العرب. ومن حفظ حجة على من لم يحفظ. أمه أشموني ٢٩/١.

(٣) تعزى: انتسب وانتسب. عزاء الجاهلية: هو أن يقول الرجل: يا فلان. ليخرج الناس معه للقتال فى الباطل، أعضوه بهن أبيه: فعل أمر من أعض. أى: قولوا له: اعضض على قبل أبيك الذى تنتسب إليه، ولا تجيبوه استهزاء به. ولا تكنوا، لا تذكروا كناية الذكر وهى الهن. بل اذكروا اسمه الصريح.

هو حديث صحيح عن أبى، رواه أحمد فى مسنده، والنسائى، وابن حبان فى صحيحه، والطبرانى فى الكبير.

الشاهد: فى «الهن» فإنه استعمل منقوصاً معرباً بالحركات الظاهرة. وإذا استعمل الهن غير مضاف كان منقوصاً بالإجماع.

(٤) ب، ج.

(٥) ب، ج وفى أ (كثيرة).

(٦) ب، ج وفى أ (يذكرو).

(٧) ب وفى أ، ج (مساوة).

(٨) هو كتاب للجوهري رتبته فى ثمانية وعشرين باباً. وكل باب منها ثمانية وعشرون فصلاً على حسب حروف المعجم وترتيبها ٥٦٧/٢.

(٩) ب وفى أ، ج (معناه).

فتقول: «هذا هنك» أى: شيتك. وقال ابن الدهان^(١): هو كناية عما
(يقبل)^(٢) وكثرة الكناية به عن الفرج.

ثم قال: (وَفِي أَبٍ وَتَالِيِهِ يَنْدُرُ) أى: يندر التزام النقص فى «أب» وتاليه.
وهما: أخ وحم.

ومنه قوله^(٣):

بِأَبِهِ اقْتَدَى عَدَى فِي الْكَرَمِ وَمَنْ يُشَابَهُ أَبُهُ فَمَا ظَلَمَ

فالوجه الراجع فى «هن» هو المرجوح فى «أب» وتاليه.

(١) هو سعيد بن المبارك، المعروف بابن الدهان. قال ياقوت: من أهل واسط، قدم بغداد
فأقام بها وقرأ على هبة الله، وكان مولده سنة أربع وتسعين وأربعمائة فى ليلة الجمعة
حادى عشرين رجب، وكان إماما فى النحو، وصنف شرح الإيضاح فى أربعين مجلدة
وشرح اللمع لابن جنى فى عدة مجلدات، والدروس فى النحو - وغير ذلك. وتوفى
بالموصل ليلة عيد الفطر سنة ٥٦٩ تسع وستين وخمسمائة.

(٢) أ، ب وفى ج (يتعلل).

(٣) البيت لرؤية بن العجاج يمدح عدى بن حاتم. وهو من الرجز المسدس.
الشرح: «بابه اقتدى عدى»: أراد به عدى بن حاتم الطائى وهو صحابى جليل. «الظلم»
وضع الشيء فى غير محله. وهذا البيت نظم فيه الشاعر المثل السائر: «من أشبه أباه فما
ظلم».

المعنى: أن عدى بن حاتم اقتدى بأبيه حاتم الطائى فى الجود والكرم، فمن يشابه أباه،
ويحاكيه فى صفاته فما ظلم فى هذا الاقتداء، لأنه أتى بالصواب ووضع الشيء فى
محله.

الإعراب: «بابه» جار ومجرور متعلق باقتدى. «اقتدى عدى» فعل وفاعل «فى الكرم»
جار ومجرور متعلق باقتدى أيضا «ومن» اسم شرط «يشابه» فعل مضارع فعل الشرط
وفاعله مستتر فيه «أبه» مفعول به ومضاف إليه «فما» الفاء واقعة فى جواب الشرط وما
نافية «ظلم» فعل ماض فاعله مستتر فيه. والجملة فى محل جزم جواب الشرط.
الشاهد فيه: هو أن الأب قد استعمل فيه فى الموضوعين بحذف اللام معربا بالحركات.
فهذا لغة العرب.

مواضعه: ذكره من شراح الالفية: ابن الناظم ص ١٢، ابن عقيل ٢٢/١، وابن داود،
والسندوبى، والاصطنهاوى، والمكودى ص ١١، وابن هشام ٢٢/١. والسيوطى فى شرحه
ص ٩، وفى همع الهوامع ٢٩/١.

وأنكر بعضهم نقص «حم» وقد حكاها الفراء، وحكى أبو زيد^(١) نقص أخ.

ثم ذكر لغة ثالثة فى أب وتاليه فقال:

وَقَصَّرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهُرُ

يعنى أن القصر فى «أب» وتاليه، وهو التزام الألف مطلقاً، وجعل الإعراب بالحركات المقدرة (فى الألف)^(٢) أشهر من النقص فيها.

أما قصر الحم فكثير، ومن قصر الأب قول الراجز^(٣):

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَّغَا فِي الْمَجْدِ غَايَاتَهَا

(١) هو: سعيد بن أوس بن ثابت بن زيد بن النعمان بن مالك بن ثعلبة بن الخزرج أبو زيد الأنصارى، كان إماماً نحويًا صاحب تصانيف أدبية ولغوية. قال السيرافى: كان أبو زيد يقول كما قال سيويه. ومن تصانيفه: لغات القرآن، وغريب الأسماء. وغير ذلك. توفى سنة ٢١٥ خمس عشرة ومائتين، وقيل: أربع عشرة. عن ثلاث وتسعين سنة بالبصرة.

(٢) أ، ب.

(٣) البيت: نسبة العيى لأمى النجم العجلى. ونسبه الجوهري لرؤية بن العجاج ونسبه أبو زيد فى نوادره لبعض أهل اليمن، والبيت من الرجز.

الشرح: «إن أباه» أى: أبى «أبى» لأن قبله:

وَأَهَا لَرِيًّا ثُمَّ وَأَهَا وَأَهَا هِىَ الْمَتَى لَوْ أَنَّا نَلْنَاهَا

«المجد»: الكرم والمراد «بالغائتين» المبتدأ والنهاية والضمير فى «غائتها» للمجد وأنت باعتبار المنزلة.

الإعراب: «إن» حرف توكيد ونصب «أباه» اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الألف. ويحتمل أن يكون منصوباً بالألف نيابة عن الفتحة كما هو المشهور. «وأبى» معطوف على اسم إن. «أباه»: مضاف إليه. «قد» حرف تحقيق «بلغا» فعل ماض وألف الاثنين فاعله. والجملة فى محل رفع خبر إن «فى المجد» جار ومجرور متعلق بالفعل قبله «غائتها» مفعول به لبلغ على لغة من يلزم المثنى الألف.

الشاهد: لزوم الألف فى «أباه» على لغة القصر فى الأسماء الستة، وهو صريح فى «أبى» الثالثة؛ لأنه مضاف إليه. أما الأولى والثانية فبالقرينة؛ لأن التلفيق فى اللغات بعيد.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٣، وابن عقيل ٢٣/١. والشاطبى، والسندوبى، والأشمونى ٢٩/١. وابن هشام ٣٣/١. وفى المغنى ١١١/١. والسيوطى فى شرحه للألفية ص ٩. وفى معجم الهوامع ٣٩/١. وفى شرح المفصل لابن يعيش ٥٣/١. وفى خزنة الأدب رقم ٥٥٩. والإنصاف ١١/١.

ومن قصر الأخر قولهم: «مَكْرَهُ أَخَاكَ لَا بَطْلَ»^(١).

تنبيهات:

الأول: قد اتضح بما ذكر في هذه الأرجوزة أن الأسماء الستة على ثلاثة

أقسام:

قسم ليس فيه إلا لغة واحدة وهو الإعراب بالأحرف، وذلك «ذو» بمعنى صاحب و«فم» بلا ميم.

وقسم فيه لغتان: النقص ثم الإعراب بالأحرف وهو «هن».

وقسم فيه ثلاث لغات: الإعراب بالأحرف ثم القصر ثم النقص، وهو: «أب وأخ وحم».

الثاني: زاد في التسهيل في «أب» التشديد فيكون فيه أربع لغات، وفي «أخ» التشديد، و«أخو» بإسكان الخاء، فيكون فيه خمس لغات، وفي حَمَ حَمَوًا كَقَرَو، وَحَمَمًا كَقَرَاءَ^(٢) وَحَمًا كَخَطًا.

فيكون فيه ست (لغات)^(٣)^(٤).

الثالث: مذهب سيبويه أن «ذو» بمعنى صاحب وزنها فَعَلٌ - بالتحريك،

ولامها ياء.

(١) ورد هذا في مجمع الأمثال ج ٢ ص ٣٠٨ رقم ٤١١٧ وقال هذا من كلام أبي حنبل خال بيَّهس الملقب بنعامه - حين قال له خاله وقد بلغه أن ناسا من أشجع في غار يشربون وهم قاتلون إخوته: هل لك في غار فيه ظباء؟ لعلنا نصيب منها. وانطلق به حتى أقامه على فم الغار، ثم دفعه في الغار فقال ضربا أبا حنبل. فقال بعضهم: إن أبا حنبل لبطل. فقال أبو حنبل: مكره أخاك لا بطل. يريد أنه محمول على ذلك لا أن في طبعه شجاعة. يضرب لمن يحمل على ما ليس من شأنه.

الشاهد: في «أخاك» فإنه مقصور معرب بالحركات المقدره على الألف.

(٢) القرو - بفتح القاف وسكون الراء وبالواو يطلق على القصد والتبع وقدح من خشب، والقراء - بفتح القاف وسكون الراء - وبالهمز يطلق على الجمع والحيض والظهر وقد تضم قافه.

(٣) ب.

(٤) راجع التسهيل لابن مالك ص ٨.

ومذهب الخليل أن وزنها فَعَلٌ - بالإسكان - ولامها واو، فهي من باب قوة^(١).

وقال ابن كيسان^(٢): محتمل للوجهين جميعاً.

وفوك: وزنه عند الخليل وسيبويه فَعَلٌ - بفتح الفاء وإسكان العين - وأصله فوةٌ ولامه هاء.

وذهب الفراء إلى (أن)^(٣) وزنه فَعَلٌ بضمّ الفاء.

وأبٌ وأخٌ وحمٌ وهنٌ وزنها عند البصريين فَعَلٌ بالتحريك - (ولاماتها)^(٤) واو بدليل تثنيتهما بالواو.

وذهب بعضهم إلى أن لام «حم» ياء. من الحماية لأن أحماء المرأة يحمونها وهو مردود بقولهم في الثنية حَمَوَان، وفي إحدى لغاته حَمَوٌ.

وذهب الفراء إلى أن وزن «أب وأخ وحم» فعل - بالإسكان - ورد عليه بسماع (قصرها)^(٥) وجمعها على أفعال.

وأما «هن» فقال بعضهم لا أعرف ما يدل على أن أصله التحريك، واستدل الشارح على ذلك بقولهم: «هنة وهنوات»^(٦) وقد استدل (به)^(٧) بعض شراح

(١) ما عينه ولامه واو بقطع النظر عن حركة الفاء وأصله ذوو - حذفت الثانية اعتباراً ونقلت حركة الإعراب إلى الواو الأولى اهـ صبان ٦٥/١.

(٢) هو محمد بن إبراهيم بن كيسان النحوي. قال الخطيب: كان يحفظ المذهب البصرى والكوفى فى النحو. لأنه أخذ عن المبرد وثعلب. وكان أبو بكر بن مجاهد يقول: إنه أنحى منهما. وكان يجتمع على بابه نحو مائة رأس من الدواب للرؤساء والأشراف الذين يقصدونه.

ومن تصانيفه: ١- المهذب فى النحو. ٢- والمختار فى علل النحو.

٣- وما اختلف فيه البصريون والكوفيون، وغير ذلك.

قال الخطيب: مات لثمان خلون من ذى القعدة سنة ٢٩٩هـ تسع وتسعين ومائتين.

(٣) ب.

(٤) أ، ج وفى ب (ولامها).

(٥) أ، ب وفى ج (قصر).

(٦) راجع الشارح ص ١٢.

(٧) فى نسخة (ج).

الجزولية^(١) واعترض ابن إياز^(٢) بأن فتحة النون في «هنة» تحتل أن تكون لها التانيث، وفي «هنوات» لكونه مثل «جفّنات» ففتح لجمعه بالالف والتاء، وإن كانت العين ساكنة في الواحد، وقد حكى بعضهم في جمعه «أهناء» فيه (يستدل)^(٣) على أن وزنه فَعَلٌ - بالتحريك. وهذا موضع اختصار^(٤).

ثم أشار إلى شرط إعراب هذه الأسماء بالأحرف المذكورة فقال:

وَشَرَطُ ذَا الإِعْرَابِ أَنْ يُضَفَّنَ لَا
لِيَا كَجَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اِعْتِلَا

فاحترز: مما لم يضيف منها نحو «أب» فإنه يعرب بحركات ظاهرة، وكلها تفرد إلا «ذو» فإنها ملازمة للإضافة.

وإذا أفرد «فوك» عُوِّضَ من واوه ميم، وقد ثبتت الميم في الإضافة كقوله^(٥):

(١) ألف الجزولية أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي. وجزولة بطن من البربر. وكان إماما في العربية لا يشق غباره مع جودة التفهيم وحسن العبارة. ولزم ابن برى بمصر وأخذ عنه العربية جماعة: منهم الشلوين وابن معط. وله حاشية على الجمل للزجاجي. ومات سنة ٦٠٧هـ سيع بعد الستمئة.

(٢) هو الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله أبو محمد العلامة جمال الدين. كذا ساق نسبه ابن رافع في تاريخ بغداد. وقال: كان أوحده زمانه في النحو والتصريف. قرأ على التاج الأرموي.

وله شرح الضروري لابن مالك. والإسعاف في مسائل الخلاف والمحصول في شرح الفصول لابن معط، توفي ببغداد سنة ٦٨١هـ إحدى وثمانين بعد الستمئة.

(٣) ب، ج. وفي أ (سبتدل).

(٤) راجع الأشموني ١/ ٣٠.

(٥) قائله: رؤية بن العجاج. وهو من قصيدة طويلة موجزة.

وصدره: كالحوت لا يلهيه شيء يلهمه

الشرح: «يلهمه» أي يتلعه من اللهام فعال من لهمت الشيء ألهمه إذا ابتلعه، ومنه سمي الجيش لها ما. ظمآن: أي عطشان.

وفي مجمع الأمثال ج ٢ ص ٤٢١ رقم ٤٧١٣ «يضرب لمن عاش بخيلا مثريا».

الإعراب: يصبح: فعل مضارع ناقص وفمه ضمير مستتر يعود إلى الحوت وهو اسمه

«ظمآن» خبره «وفي البحر فمه» الواو للحال والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم.

فمه: مبتدأ مؤخر والهاء مضاف إليه. والحملة في محل نصب على الحال.

يُصْبِحُ ظَمَّانَ وَفِي الْبَحْرِ فَمَةٌ

ولا تختص بالضرورة خلافا لأبي علي^(١)، ولقوله عليه الصلاة والسلام: (لَخُلُوفٌ فَمٌ الصَّائِمِ عِنْدَ اللَّهِ أَطْيَبُ مِنْ رِيحِ الْمَسْكِ)^(٢).

واحترز عما أضيف منها إلى ياء المتكلم، فإنه يعرب بحركات مقدرة (نحو)^(٣): (هذا أخي) وكلها تضاف إلى الياء إلا (ذو) فإنها لا تضاف إلى مضمراً، وإنما تضاف إلى اسم جنس ظاهر غير صفة وما خالف ذلك فهو نادر^(٤).

ويشترط في إعراب هذه الأسماء بالأحرف مع الشرطين المذكورين شرطان
آخران:

= الاستشهاد فيه: «فمه» حيث أثبت الشاعر الميم في حالة الإضافة وليس ذلك لضرورة خلافا لأبي علي: قال أبو علي في البغداديات (قد اضطر الشاعر فأبدل من العين الميم في الإضافة كما أبدلها منها في الأفراد فقال: وفي البحر فمه: وهذا الإبدال في الكلام إنما هو في الأفراد دون الإضافة، فأجرى الإضافة مجرى المفرد في الشعر للضرورة هذا كلامه) اه خزائن الأدب ٢/٢١٦ - أقول: ولا التفت إلى قوله: بدليل الحديث. مواضعه: ذكره في شرح الألفية للأشموني ١/٣١، وابن مالك في التسهيل ص ٩، والشاهد رقم ٣٢٥ في خزائن الأدب، والسيوطي في همع الهوامع ج ١ ص ٤٠، ومجمع الأمثال.

(١) هو: الحسن بن أحمد الإمام أبو علي الفارسي النحوي المشهور، وكان واحد زمانه في علم العربية. أخذ عنه الزجاج وابن السراج، وبرع في طلبته جماعة كابن جنى وعلي بن عيسى وغيرهما. وكان متصلاً ببعض الدولة حتى كان يقول: أنا غلام أبي علي في النحو.

ومن مؤلفاته العظيمة كتاب الحجة في التعليل لقراءات القرآن.

وتوفى ببغداد سنة ٣٧٧هـ سبع وسبعين وثلاثمائة.

(٢) (لخلاف) بضم الخاء وقد تفتح ولكن الفتح لغة شاذة كما في تحفة ابن حجر بل قيل:

خطأ - تغير رائحة الفم من أثر الصيام لخلو المعدة من الطعام.

(أطيب عند الله ...) إلخ. كناية عن تقرب الله تعالى الصائم من رضوانه وعظيم نعمه. وهو حديث صحيح عن أبي هريرة وأبي سعيد معاً، ورواه أحمد في مسنده ومسلم والنسائي والبخاري.

(٣) ب، ج وفي أ (ونحو).

(٤) كإضافته إلى العلم في نحو (أنا الله ذو بكة) وإلى الجملة نحو (أذهب بذى تسلم) أي:

أذهب في وقت صاحب سلامة، وفي نكت السيوطي أن إضافته إلى العلم قليلة وإلى الجملة شاذة، وفي يس أنه أضيف إلى الضمير شذوذاً. اه صبان ١/٦٦.

أن تكون مفردة، فإن ثنيت أو جمعت أعربت إعراب المثنى والمجموع وأن تكون مكبرة، فإن صغرت أعربت بالحركات.
فإن قلت: فقد أهمل هذين الشرطين.

قلت: قد علق الحكم على ما لفظ به، وقد لفظ بها مفردة مكبرة، فاكتمى بذلك.

ثم مثل ما أضيف إلى غير الياء بقوله: (جا أخو أيبك ذأ اعتلا) وهو واضح.

إعراب المثنى

ثم انتقل إلى الموضوع الثانى من مواضع نيابة (الحرف عن الحركة)^(١) فقال:

بالألفِ ارفعِ المثنى وكلا

المثنى: هو الاسم الدال على اثنين فى زيادة فى آخره (صالحه)^(٢) للتجريد وعطف مثله عليه كقولك: (ريدان ورجلان) فإنه يصلح فيهما ذلك نحو (زيد وزيد ورجل ورجل).

وللثنية ثمانية شروط:

الأول: الأفراد، فلا يجوز ثنية المثنى والمجموع على حدة ولا الجمع الذى لا نظير له فى الأحاد اتفاقاً، وأما غيره من جموع التكسير فظاهر كلام المصنف جواز ثنيته.

وقال غيره: إن ثنية الجمع واسم الجنس غير مقبولة.

الثانى: الإعراب. فلا يثنى المبنى، وأما قولهم: (منان ومئين) فليست الزيادة فيهما للثنية بل للحكاية يدل على ذلك (حذفهما)^(٣) وصلًا، وأما (يازيدان ولا

(١) أ، ج وفى ب (الحرف عن الحركات).

(٢) ج وفى أ، ب (صالحه).

(٣) ب، ج وفى أ (حذفها).

رجلين) فإنما ثنيا قبل البناء، وأما (هذان واللذان) ونحوهما فصيغ وضعت للمثنى (وليست)^(١) من المثنى الحقيقي عند المحققين.

الثالث: عدم التركيب. فلا يشنى المركب تركيب إسناد اتفاقاً، وكذا ما فى حكمه كأنما مسمى به، واختلف فى تثنية المركب تركيب مزج نحو: (بعلبك وسيبويه) وصحح أكثرهم المنع لشبهه بالمحكى ولعدم السماع.

وأما الأعلام المضافة نحو: (أبى بكر) فيستغنى فيها بتثنية المضاف (وجمعه)^(٢) عن تثنية المضاف إليه وجمعه، وأجاز الكوفيون تثنيتهما (معاً)^(٣) وجمعهما (معاً)^(٤) فتقول: (أبوا البكرين وآباء البكرين).

الرابع: التنكير. فلا يشنى العلم باقياً على علميته. بل إذا أريد تثنيته قدر تنكيره، ولذلك لا تشنى الكنايات عن الأعلام نحو (فلان وفلانة) فإنها لا تقبل التنكير.

الخامس: أن يكون قابلاً للمعنى الثنية. فلا تشنى الأسماء الواقعة على ما لا ثانى له فى الوجود (كشمس وقمر) إذا قصدت الحقيقة.

السادس: اتفاق اللفظ، وأما نحو: (القمرين) فى الشمس والقمر فمن باب التغليب^(٥).

السابع: اتفاق المعنى. فلا يجوز تثنية المشترك والحقيقة والمجاز. هذا مذهب أكثر المتأخرين. قال فى شرح التسهيل: والأصح الجواز، ومن صرح بجواز ذلك أبو بكر بن الأنبارى^(٦).

(١) أ، ب وفى ج (وليس).

(٢) ب، ج.

(٣) ج.

(٤) ب.

(٥) قال السيوطى فى الهمع ٤١/١ (وهذا النوع مسموع يحفظ ولا يقاس عليه) اهـ.

(٦) هو الإمام أبو بكر محمد بن القاسم بن الحسن الأنبارى النحوى اللغوى. قال الزبيدى:

كان من أعلم الناس بالنحو على مذهب الكوفيين وبالآداب وأكثرهم حفظاً للغة. وكان ممن

يرى القياس فى النحو ويقول: النحو كله قياس ومن أنكر القياس فقد أنكر النحو. وتوفى

ابن الأنبارى ليلة النحر سنة ٣٢٧هـ سبع وعشرين وثلاثمائة ببغداد.

الثامن: ألا يستغنى بثنية غيره عن ثنيته نحو: (سواء) فإن أكثرهم لا يشبه استغناء بثنية سى^١ فقالوا: هما (سيان) ولم يقولوا: (سواءان) على أن أبا زيد حكاه عن العرب.

وما أعرب إعراب المثنى وهو مخالف لمعناه بقصد التكاثر نحو: ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾^(١).

أو الإفراد نحو: (البحرين) أو موافق له ولم يصلح للتجريد نحو: (اثنين واثنتين).

أو صلح للتجريد وعطف مباينه عليه لا عطف مثله نحو: (القمرين) فى الشمس والقمر، و(العمرين) فى أبى بكر وعمر. فهو ملحق بالمثنى.

وقد أشار فى النظم إلى أربعة ألفاظ ألحقت بالمثنى فأعربت إعرابه، وليست من المثنى حقيقة وهى (كلا، وكلتا، واثنان، واثنتان).

أما (كلا وكلتا) فهما اسمان (مفردا اللفظ مثنيا المعنى)^(١) بدليل الإخبار عنهما بالإفراد تارة مراعاة للفظ وبالثنية تارة مراعاة للمعنى وقد اجتمع الأمران فى قوله^(٣):

كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الْجَرَىٰ بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا وَكِلَا أَنْفِيهِمَا رَابِي

(١) سورة الملك ٤.

(٢) أ، ج وفى ب (مفردان فى اللفظ مثنيان فى المعنى).

(٣) البيت قائله الفرزدق. وهو من البسيط.

الشرح: (كلاهما) يعنى كلا الفرسين، (حين جد الجرى) أى حين اشتد الجرى وقوى بين الفرسين. وهذا من الإسناد المجازى. وأصله جدا فى الجرى أى: اجتهدا فيه، (قد أقلعا) أى: قد كفا عنه. (رابى) اسم فاعل من ربا يربو ربوا. وهو النفس العالى. وربا الفرس إذا انتفخ من عدو أو فزع.

الإعراب: (كلاهما) مبتدأ ومضاف إليه. (حين): ظرف متعلق بأقلعا (جد الجرى): فعل وفاعل، والجملة فى محل جر بإضافة حين إليها (بينهما) ظرف متعلق بجد (أقلعا) فعل وفاعل، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ (وكلا) الواو للحال. كلا: مبتدأ (أنفيهما) مضاف إليه (رابى) خبر المبتدأ وهو اسم فاعل فيه ضمير مستتر.

الاستشهاد فيه: فى موضعين. الأول: أنه اعتبر معنى (كلا) وثنى الخبر حيث قال (قد أقلعا)، والثانى: أنه اعتبر لفظ (كلا) ووحد الخبر حيث قال (رابى).

ولكونهما مفردي اللفظ مثني المعنى، أعربا إعراب المفرد في موضع (وأعربا)^(١) إعراب المثني في موضع. فأعربا مع الظاهر إعراب (المفرد)^(٢) المقصور بحركات مقدرة، ومع المضمَر إعراب المثني بالآلف رفعا وبالياء جرا ونصبا.

ولما كان الإعراب بالحروف فرعا عن الإعراب بالحركات، والإضافة إلى المضمَر فرعا عن الإضافة إلى المظهر، جعل الفرع مع الفرع والأصل مع الأصل (تحصيلا لكمال المناسبة)^(٣).

وإلى هذا أشار بقوله: إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافًا وَصِلَا

أى: إذا وصل (كلا) بمضمَر حال كونه مضافا إلى ذلك المضمَر، فمضافا حال من الضمير المستكن في وصل وهو ضمير (كلا).

وقوله: (كلتا كذلك) يعنى مثل (كلا) فى أن إعرابها إعراب المثني مشروط بالإضافة إلى الضمير.

تنبيهات:

الأول: حكى الفراء فى (كلا وكلتا) ثلاث لغات:

الأولى: أن يعربا مع الظاهر إعراب المقصور ومع المضمَر إعراب المثني كما (تقدم)^(٤).

والثانية: أن يعربا إعراب المثني مع الظاهر والمضمَر ونسبها إلى كنانة.

والثالثة: أن يعربا إعراب المقصور مع النوعين أيضا وجعل من ذلك قول بعضهم: (كلاهما وقرأ)^(٥) بالآلف.

= مواضعه: ذكره ابن الناظم فى شرحه للآلفية ص ١٤، والأشمونى أيضا ٣٣/١، وابن هشام فى المغنى ١٧٢/١، وابن يعيش فى شرح المفصل ٦٤/١، والسيوطى فى همع الهوامع ٤١/١، والخصائص ٤٢١/١، ٣١٤/٣. وقيل: هذا البيت قيل فى ابنة جرير ويعلها تندرا.

(١) ب وفى أ (أعرب) فيهما.

(٢) ب، ج وفى أ (المقدر).

(٣) أ.

(٤) أ، ب.

(٥) ب، ج وفى أ (قرأت).

(٦) قال سيبويه ١٤٢/١ (ومن ذلك قول العرب: كليهما وقرأ، فهذا مثل قد كثر فى كلامهم واستعمل وترك ذكر الفعل لما كان قبل ذلك من الكلام كأنه قال: أعطنى كليهما وقرأ =

الثاني: ما تقدم من أن (كلا وكتلتا) (مفردا اللفظ مثنيا المعنى)^(١) هو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنهما من قبيل المثنى لفظا ومعنى.

ويرده أمور منها الإخبار عنهما بالمفرد في الكلام الفصيح كما تقدم.

وزعم البغداديون: أن (كتلتا)^(٢) قد نطق لها بمفرد في قول الراجز:

فِي كِلْتَا رِجْلَيْهَا سُلَامَى وَاحِدَةٌ^(٣)

= ومن العرب من يقول: كلاهما وتمرا كأنه قال: كلاهما لى ثابتان وردنى تمرا). وفي مجمع الأمثال للميداني رقم ٣٠٧٩ (كلاهما وتمرا، ويروى: كليهما) أول من قال ذلك عمرو بن حمران الجعدي ... جعله أبوه راعيا يرعى له الإبل فيبينا هو يوما يرعى إذ رفع إليه رجل قد أضر به العطش واللغوب، وعمرو قاعد وبين يديه زيد وتمر وتامك - السنام - فدنا منه رجل فقال: أطعمني من هذا الزيد والتامك، فقال عمرو: نعم، كلاهما وتمرا، فاطعم الرجل حتى انتهى وسقاه لبنا حتى روى ... فذهبت كلمته مثلا، ورفع (كلاهما) أي: لك كلاهما، ونصب تمرا على معنى أزيدك تمرا. ومن روى كليهما فأثما نصبه على معنى: أطعمك كليهما وتمرا .. اهـ مخلصا.

(١) أ، ج وفي ب (مفردان في اللفظ مثنيان في المعنى).

(٢) ج وفي أ، ب (كلا).

(٣) قال العيني: قائله راجز من الرجاز لم أقف على اسمه - يصف نعامة - من الرجز المسدس.

وقامه: كتلتاهما مقرونة بزائده.

الشرح: (في كلت رجليها) الضمير عائد على النعامة - أي: في إحدى رجليها (سلامي) بضم السين وتخفيف اللام وفتح الميم - على وزن حباري هي العظام التي تكون بين كل مفصلين من مفاصل الأصابع من اليد والرجل.

(كتلتاهما) الضمير للرجلين. (مقرونة بواحدة) أي: من السلاميات، وروى (قد قرنت) مكان (مقرونة). و(في كلت) خبر مقدم، (سلامي) مبتدأ مؤخر، (زائده) صفة.

ويروى البيت:

فِي كِلْتَا رِجْلَيْهَا سُلَامَى زَائِدَةٌ كِلْتَاهُمَا مَقْرُونَةٌ بِوَاحِدَةٍ

الإعراب: (في كلت) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم (رجليها) مضاف إلى كلت (سلامي) مبتدأ مؤخر (واحدة) نعت لسلامي (كتلتاهما) مبتدأ (مقرونة) خبر المبتدأ (بزائده) جار ومجرور متعلق بمقرونة.

الشاهد: في كلت رجليها، استدلل به البغداديون على أن (كلت) تجيء للواحدة و (كتلتا) للمثنى.

وليس بصحيح، بل أواد (فى كلتا) فمحذف الألف للضرورة.

الثالث: (كلا) عند البصريين فعل نحو معنى (وآلفها)^(١) عن واو بدليل إبدالها (تا) فى (كلتا) وقيل عن ياء لقول سيويه: إنها لو سُمى بها وثبتت لانقلبت ياء، ووزن (كلتا) فعلى كذكري وآلفها للتأنيث والتاء بدل (من)^(٢) لام الكلمة، وهو إما واو^(٣) وهو اختيار ابن جنى أو ياء^(٤) وهو اختيار أبى على، وذهب الجرمى^(٥) إلى أن التاء زائدة للتأنيث وهو ضعيف؛ لأن تاء التأنيث لا تقع حشواً ولا بعد ساكن غير الألف.

الرابع: المنقول عن البصريين أن قلب ألف كلا وكلتا مع المضمرة (ياء)^(٦) ليس هو للعامل^(٧) وإنما هو بالحمل على (لدى وعلى) وذلك لأنهما ملازمان للإضافة فأشبهها فى النصب (لدى) وأشبهها فى الجر (على) ففعلوا (بكلا وكلتا) فى النصب والجر، ما فعلوا بلدى وعلى فقلبوا ألفها ياء، إذا أضيفا إلى مضمرة،

= وفى مختار الصحاح ص ٦٠٤ فى كلتا: وقال الفراء هو مثنى ولا يتكلم منه بواحد ولو تكلم به لقال: كِلْ وكِلْتْ وكلان وكلتان واحتج بقول الشاعر:

فِي كَلَّتْ رَجُلَيْهَا سَلَامَى وَأَحَدَهُ

أى فى إحدى رجلَيْها وهذا القول ضعيف عند أهل البصرة والألف فى الشعر محذوفة للضرورة، والدليل على كونه مفردا قول جرير: كلا يومى أمامة يوم صد. أنشدنيه أبو على.

مواضعه: ذكره من شرح الألفية: الشاطبى والأشمونى ٣٢/١ وذكره السيوطى فى همع الهوامع ج ١ ص ٤١، والشاهد رقم ١٣ من خزنة الأدب، والإنصاف ٢/٢٦٠، ٢٦٣.

(١) ب، وفى أ، ج (آلفه).

(٢) ب، وفى أ، ج (عن).

(٣) وأصلها (كلوى).

(٤) وإنما قلبت تاء لتأكيد التأنيث.

(٥) هو: أبو عمر صالح بن إسحق الجرمى البصرى، مولى جرم بن ريان - وجرم من قبائل اليمن. قال الخطيب: كان فقيهاً عالماً بالنحو واللغة، ديناً ورعاً، قدم بغداد وأخذ عنه الأختش ويونس والأصمعى وحدث عنه المبرد قال: كان الجرمى فى زمانه. وله كتاب: الأينية ومختصر فى النحو. ومات سنة ٢٢٥هـ خمس وعشرين ومائتين.

(٦) ب.

(٧) أ، ب وفى ج (العامل).

ولم يقلبوها إذا أضيفا إلى ظاهر^(١) كما أن ألف (لدى وعلى) لا تقلب مع الظاهر.

وأما الرفع فبقيت الألف مع الظاهر والمضمر، لأنها لم تشبه في الرفع ما تنقلب الفه.

قال الخليل: ومن لا يقلب ألف (لدى وعلى) إذا أضيفا إلى المضمر، يقول (رأيت كلاهما أو مررت بكلاهما) فيجعلهما من المضمر على حالهما مع الظاهر، وضعف الناظم (إعراب)^(٢) هذا المذهب، وجعل (إعرابها)^(٣) بالحرفين كالمثنى، واستدل بلغة كنانة.

وأما (اثنان واثنتان) فيعربان إعراب المثنى بلا شرط، ولذلك شبههما بما هو مثنى حقيقة لثلا يتوهم أنهما مثل (كلا وكلتا) في اشتراط الإضافة إلى المضمر. فقال:

اثنانِ وأثنتانِ كابتينِ وأبتينِ يجريانِ

أى: يجريان مجرى ابين وابتين بلا شرط، ثم قال:

وتخلفُ الياءُ في جميعِها الألفُ جرّاً ونصباً.....

يعنى أن الياء تخلف الألف. أى: تحمل محلها في جميع ما تقدم وهو المثنى والألفاظ الملحقه به جرّاً ونصباً نحو: (مررت بالزيدين ورأيت الزيدين).

وقدم الجر لأن النصب محمول عليه فى الياء التى هى أخت الكسرة، وإنما حمل عليه لاشتراكهما فى أن كلا منهما فضلة، ولهذا لم يحمل على الرفع لأنه عمدة وقوله: بعد فتحٍ قد ألف.

(١) قال السيوطى فى الهمع ١/ ٤٠ (وبعض العرب يجريهما مع الظاهر مجراهما مع المضمر فى الإعراب بالحرفين وعزاها الفراء إلى كنانة).

(٢) أ، ب.

(٣) ب، ج وفى أ (إعرابها).

سبب فتح ما قبل هذه الياء الإشعار بأنها خلقت الألف والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً.

تنبيهات:

الأول: في المثني وما الحق به لغة أخرى وهي لزوم الألف رفعاً ونصباً وجراً، وهي لغة بني الحارث بن كعب^(١) وقبائل أخرى. وأنكرها المبرد^(٢) وهو محجوج بنقل الأئمة^(٣) (وهو)^(٤) أحسن ما خرج عليه قراءة ﴿إِنْ هَذَا لَسَاحِرٌ أَوْ نَجْوَانٌ﴾^(٥).

الثاني: مذهب الناظم أن إعراب المثني والمجموع على حدة بالحروف كما هو ظاهر كلامه في النظم، وصرح بذلك في شرح التسهيل. وهو مذهب قطرب وطائفة من المتأخرين. ونسب إلى الزيادي والزجاجي. قيل: وهو مذهب الكوفيين^(٦).

وذهب سيبويه^(٧) ومن تبعه إلى أن الإعراب مقدر في الألف والياء فتقدر في الألف الضمة، وفي الياء الفتحة والكسرة، فأعراب المثني عندهم بالحركات. وفي إعراب المثني مذاهب لا تطول بذكرها.

(١) من أشهر القبائل اليمنية وأعظمها شأنًا إبان ظهور الإسلام، وكانت تسكن نجران. شهرت بالغنى والجمال والقوة.

(٢) هو أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأودي إمام العربية ببغداد في زمانه، أخذ عن الجرمي والمازني وقرأ عليهما كتاب سيبويه، وكان غزير العلم حسن المحاضرة فصيحاً بليغاً ثقة، صاحب نواهد. وقيل في سبب تلقيبه بالمبرد: إن المازني حين صنف كتابه (الألف واللام) سأل المبرد عن دقيقه وعويصه فأجابه بأحسن جواب فقال له: قم فانت المبرد - أي المثبت للحق - فحرفه الكوفيون وفتحوا الراء. وله مؤلفات منها: الكامل في الأدب، والمقتضب في النحو من ستة أجزاء مخطوطة بدار الكتب، وشرح شواهد الكتاب.

ومات سنة ٢٨٦هـ ست وثمانين ومائتين في خلافة المعتضد ودفن بالكوفة.

(٣) راجع الأشموني ٢٣/١.

(٤) أ وفي ب، ج (هي).

(٥) سورة طه ٦٣ (قراءة نافع).

(٦) وإليه أميل.

(٧) ج ١ ص ٤ الكتاب. وقوله ظاهر في أن الألف والياء حرفا إعراب.

المجموع على حد المثنى

ثم انتقل إلى الموضع الثالث من مواضع النيابة^(١) وهو المجموع على حد المثنى فقال:

وَأَرْفَعُ بِوَأَوْ وَيَا أَجْرُ وَأَنْصِبُ سَالِمَ جَمْعِ عَامِرٍ وَمُذْنِبِ

لما كان الجمع على قسمين: جمع تكسير - وهو ما تغير فيه بناء واحده لفظاً أو تقديراً.

وجمع سلامة وهو خلافه.

احترز عن جمع التفسير بقوله (سَالِمَ جَمْعِ).

ثم السالم قسمان: مذكر ومؤنث.

فاحترز عن المؤنث بإضافة الجمع إلى المذكر. أعني (عامراً ومذنباً) فالذى

يرفع بالواو وينصب ويجر بالياء هو جمع المذكر السالم.

وهو قسمان: اسم، وصفة.

فالاسم لا يجمع هذا الجمع إلا بأربعة شروط: الذكورية والعلمية والعقل

والخلو من تاء التأنيث المغايرة لما في نحو: (عِدَّةٌ وَثْبَةٌ) علمين.

والصفة لا تجمع هذا الجمع إلا بأربعة (شروط)^(٢): الذكورية والعقل والخلو

من تاء التأنيث وقبول تاء التأنيث عند قصد معناه.

(واحترزت)^(٣) بهذا الأخير من فَعْلَانِ فَعَلَى نحو: سَكْرَانٌ وَأَفْعَلٌ فَعْلَاءٌ^(٤)

نحو أحمر، وما اشترك فيه المذكر والمؤنث نحو: (صبور) فلا يجمع شيء من ذلك

بالواو والنون لعدم قبوله لتاء التأنيث.

فمثال الاسم (الذي)^(٥) اجتمعت فيه الشروط (عامر) فتقول: (جاء العامريون

ورأيت العامريين ومررت بالعامريين).

(١) أ وفي ب، ج (نيابة الحرف).

(٢) ب، ج.

(٣) أ، ج وفي ب (واحترز).

(٤) في (أ) أفعل فعلى.

(٥) أ، ب وفي ج (التي).

ومثال الصفة التي اجتمعت فيها الشروط (مذنب) فتقول: (جاء المذنبون
ورأيت المذنبين ومررت بالمذنبين).

وقد اكتفى الناظم بالمثالين عن ذكر هذه الشروط طلباً للاختصار. وأشار
للقياس عليهما بقوله: (وشبه ذين).

فشبه عامر كل اسم مذكر (علم)^(١) عاقل خال من تاء التأنيث، وشبه
مذنب: كل وصف مذكر عاقل خال من تاء التأنيث: قابل لتاء التأنيث.

فإن قلت: قد زاد في التسهيل في شروط الاسم شرطين آخرين:

أحدهما: أن يكون غير مركب تركيب إسناد أو مزج.

والآخر: أن يكون غير معرب بحرفين^(٢) فلم ترك ذكرهما؟

قلت: هذان شرطان لصحة مطلق الجمع ولا خصوصية لهما بهذا الجمع
(المذكور)^(٣).

تبيهاً:

الأول: لم يشترط الكوفيون الخلو من تاء التأنيث. فأجازوا جمع (طلحة)
بالواو والنون، ولا قبول الصفة لتاء التأنيث مستلدين بقول الشاعر:

مِنَ الَّذِي هُوَ مَا إِنْ طَرَّ شَارِبُهُ
وَالْعَانِسُونَ وَمِنَّا الرُّدُّ وَالشَّيْبُ^(٤)

(١) ب، ج.

(٢) راجع التسهيل ص ١٣.

(٣) أ، ج.

(٤) قائله: هو أبو قيس بن رفاعة الأنصاري كذا قاله ابن السيرافي في شرح أبيات الإصلاح
لابن السكيت. وقال اليكزي: اسمه دينار وقال أبو عبيد: أحسبه جاهلياً. وقال القالي في
أماليه: هو قيس بن رفاعة، وقال الأصبهاني: قاتل هذا البيت أبو قيس بن الأسلت
الأوسي. وهو من البسيط.

الشرح: (طر شاربه) - بفتح الطاء - معناه نبت شاربه. (والعانسون) جمع عانس وهو
من بلغ حد التزوج ولم يتزوج مذكراً كان أو مؤنثاً. (والرد): بضم الميم جمع أمرد،
(والشيب) - بكسر الشين المعجمة - جمع أشيب وهو المبيض رأسه.

الإعراب: (منا) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم (الذي) اسم موصول مبتدأ
مؤخر (هو) مبتدأ (ما) نافية (إن) رائدة. (طر) فعل ماضٍ (شاربه) فاعل والهاء مضاف =

فجمع عانساً (بالواو والنون)^(١) وهو من الصفات المشتركة .
ولا حُجَّةٌ في البيت لشذوذه .

الثاني : ما جعل علماً من الثلاثي المعوض من (فائه)^(٢) تاء التانيث كَعَدَّةٌ أو من لامة كَثْبَةٌ فإنه يجوز جمعه بالواو والنون وبالألف والتاء، ما لم يكسر قبل العلمية كَشْفَةٌ . فيلزم تكسيره أو يعتل ثانيه (كدية)^(٣) فيلزم جمعه بالألف والتاء .
وإلى هذا أشار في التسهيل بتقييده التاء بالمغايرة لما في (عِدَّةٌ وَثْبَةٌ) علمين^(٤) .

الثالث : اعلم أن التصغير قائم مقام الوصف، فلذلك لو صغر نحو:
«رجل و غلام» جمع بالواو والنون مع أنه ليس بعلم ولا صفة، وذلك لكون التصغير وصفاً في المعنى .
ثم أشار إلى ما الحق بهذا فأعرب إعرابه بقوله:

..... وَيَهْ عَشْرُونَا وَبَابُهُ الْحَقَّ وَالْأَهْلُونَا
أُولُوا وَعَالَمُونَا عَلِينَا وَأَرْضُونَ شَدَّ وَالسُّنُونَا

= إليه : وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الموصول . (والعانسون) معطوف على الاسم الموصول (ومنا المرد) جملة من مبتدأ وخبر على قياس السابقة معطوفة عليها (والشيب) معطوف على المرد .
الاستشهاد فيه : في قوله (والعانسون)، فإن الكوفيين جوزوا جمع الصفة بالواو والنون مع كونها غير قابلة للتاء محتجين بهذا .
وعند الجمهور فيه شذوذان : الأول إطلاق العانس على الذكر، والأكثر إطلاقه على المرأة .
وإنما الأشهر استعماله في المؤنث . والثاني جمعه بالواو والنون .
مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الشاطبي والأشموني ٣٥/١ ، وذكره ابن هشام في المغنى ٦/٢ ، والسيوطي في همع الهوامع ٤٥/١ .

(١) ب .

(٢) ب ، ج وفي أ (فائدة) .

(٣) أ ، ب .

(٤) التسهيل ص ١٣ .

وهو أربعة أقسام: اسم جمع وجمع تكسير، وجمع تصحيح لم يستوف الشروط، ومفرد هو جمع في الأصل.

فالاول: عشرون وبابه. ونعنى ببابه سائر العقود إلى التسعين.

و (أولو) و (عالمون) فهذه كلها أسماء جموع ألحقت بجمع المذكر السالم في إعرابه، لأن هذه لا واحد لها من لفظها، وليس (العالمون) جمع عالم لأن العالم عام والعالمون خاص بمن يعقل، وإنما هو اسم جمع. قاله المصنف.

والثاني: أرضون وسنون وبابه (فهذه)^(١) جموع تكسير لتغيير واحدتها. أعربت إعراب جمع المذكر السالم.

الثالث: أهلون. فإنه جمع أهل وأهل، فهو مستوفى الشروط إذ هو ليس علمًا ولا صفة. فأهلون - جمع تصحيح لم يستوف الشروط. وجعل بعضهم (أرضين وسنون) من هذا النوع.

والرابع: عليون - وهو اسم لأعلى الجنة. كأنه في الأصل فعلي من العلو - فجمع جمع من يعقل وسمى به، وفي تمثيله بهذه الألفاظ تنبيه على نظائرها. وباب سنين (الذي)^(٢) أشار له بقوله (وبابه) هو ما عوض من لامة هاء التأنيث ولم يكسر^(٣) فهذا النوع شاع فيه جمعه بالواو والنون رفعًا وبالياء والنون جرًا ونصبًا^(٤)، وهو ثلاثة أنواع:

مفتوح الفاء نحو: (سنة).

ومكسور الفاء نحو: (مائة).

ومضموم الفاء نحو: (ثبة) وهي الجماعة.

فلام (سنة) واو أو هاء على اللغتين. ولام (مائة) ياء، ولام (ثبة) واو، وقيل: ياء من ثبيت أى جمعت. وأما الثبة التي هي وسط الخوض فمحذوفة العين

(١) أ، ب وفي ج (ففيه).

(٢) أ، ب وفي ج (الذين).

(٣) أى تكسيرا يعرب معه بالحركات.

(٤) هي لغة أهل الحجاز وعلياء وقيس.

من (ثاب يثوب)^(١) إذا رجع، وقيل: بل محذوفة اللام أيضاً من ثبيت. فما كان مفتوح الفاء كسرت فاؤه نحو: (سنين)، وقد حكى ضم (سينه)^(٢)، وما كان مكسور الفاء لم يغير (نحو)^(٣) (مئين)، وما كان مضموم الفاء فوجهان الكسر والضم نحو: (ثيين) فإن كسر استغنى عن هذا الاستعمال نحوك (شَفَّة) إلا ما ندر.

وقوله: وَمِثْلَ حَيْنٍ قَدْ يَرِدُ ذَا الْبَابِ

يعنى أن باب سنين قد يستعمل مثل حين فيجعل إعرابه بالحركات على النون منونة^(٤) ولا تسقطها الإضافة وتلزم الياء^(٥) فتقول: «هذه سنين وصحبته سنينا (وما رأيته)^(٦) منذ سنين» وفي الحديث، فى رواية: «اللهم اجعلها عليهم سنيناً كسنين يوسف»^(٧)، ومنه قول الشاعر:

دعانى من نَجْدٍ فَإِنْ سَنِينِهِ لَعَبْنُ بِنَا شَيْبًا وَشَيْبَتْنَا مُرَدًّا^(٨)

(١) أ، ب وفى ج (باب يثوب).

(٢) أ، ب وفى ج (سنة).

(٣) ج.

(٤) هذا إذا لم يكن أعجمياً وإلا فيعرب على النون من غير تنوين إعراب ما لا يتصرف مثل (قنسرين) كورة بالشام.

(٥) لبعض بنى تميم وبنى عامر.

(٦) ب.

(٧) هذا دعاء على أهل مكة بالجذب والقحط وقد استجاب الله دعاءه حتى ساء حالهم.

وروى (كسنى) يوسف بحذف النون للإضافة وسكون الياء مخففة فقد تكلم بهما النبى أو بأحدهما ورواه الرواة بهما أخرجه الشيخان - البخارى ومسلم من حديث طويل عن ابن مسعود.

(٨) البيت للصمة بن عبد الله الطفيل شاعر إسلامى بدوى من شعراء الدولة الأموية. وهو من الطويل.

الشرح: (دعانى) أتركانى. يخاطب به خليله ومن عادة العرب أنهم يخاطبون الواحد بصيغة التثنية كما فى قول امرئ القيس: قفا نبك... وتفعل العرب ذلك للتعظيم، أو خطاب لاثنتين حقيقة.

(نجد) اسم للبلاد التى أعلاها تهامة واليمن وأسفلها العراق، وأولها من ناحية الحجاز ذات عرق إلى ناحية العراق (سنينه) جمع سنة، والمراد العام المجذب، (شيبا) - بكسر الشين =

ومن أصحاب هذه اللغة من يسقط التنوين.

وقوله: (وَهُوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطْرُدُ).

يعنى أن إجراء سنين وبابه مجرى حين يطرد عند قوم من العرب، وقد يستعمله غيرهم على وجه الشذوذ كما فى الحديث المذكور.

ولما اختلف هذا النوع بهذه المعاملة لخلوه من شروط جمع التصحيح وشبهه بالتكسير فى عدم سلامة نظم واحده.

وقوله: (وَتُونَ مَجْمُوع) نحو: (الزينين والمسلمين).

(وَمَا بِهِ التَّحْقِيقُ) نحو (عشرين) وما ذكر معه (فَاتْفَحْ) أى: فلزمه الفتح للفرق بينه وبين نون الثنية.

= - جمع أشيب. وهو المبيض من الرأس (شيبينا): من شيب - بالتشديد يشيب تشيبيا (مردا) جمع أمرد. وهو الذى لم تنبت لحيته.

المعنى: اتركانى يا خليلى من ذكر هذه البلاد، فإن ما وقع فيها من مشاق الجذب جعلنا أضحوكة ونحن شيوخ، وشيبينا أهوالها ونحن مرد.

الإعراب: (دعانى) فعل أمر وألف الاثنين فاعله والنون للوقاية، والياء مفعول به (من نجد): متعلق بدعا (فإن) الفاء للتعليل إن: حرف توكيد ونصب (سنيه) اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة والهاء مضاف إليه (لعين) فعل ماض ونون النسوة فاعله. والجملة فى محل رفع خبر إن (بنا) جاز ومجرور متعلق بلعب (شيبيا) حال من الضمير المجرور بالباء (وشيبينا) السواو عاطفة والجملة من الفعل والفاعل والمفعول فى محل رفع معطوفة على الجملة الواقعة خبر إن (مردا) حال من المفعول الذى هو ضمير المتكلم ومعه غيره.

الشاهد فيه: على إجراء سنين مجرى حين فى الإعراب بالحركات والتزام النون مع الإضافة، ولو لم يجعل الإعراب بالحركة على نون الجمع لحذف النون وقال: فإن سنيه. واعلم أن هذه لغة بنى عامر، فإنهم يعربون المعتل اللام بالحركات فى النون كما فى غسيل ويقولون هذه سنين ورأيت سنينا وأقمت بسنين، وعلى هذا ما جاء فى قوله عليه الصلاة والسلام (اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف) وتميم أيضا يجعلون الإعراب فى النون ولكن لا ينونونها فيقولون سنين وسنين وسنين جره بالكسر ولا تسقط النون ههنا ولو عند الإضافة، لأنها نزلت منزلة نون مسكين.

مواضعه: ذكره من سراج الألفية: ابن الناظم ص ١٩، وابن هشام ٤١/١، وابن عقيل ٣١/١، والشاطبى، ودلود، والسندوبى، والأشمونى ٣٧/١، والمكودى ١٢/١.

(وَقَلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَقَ) يعنى فى الضرورة وليس بلغة.

ومنه قول الشاعر^(١): وَأَنْكَرْنَا رَعَانِفَ آخِرِينَ

وقول الآخر^(٢): وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ

(١) البيت لجريز بن عطية بن الخطفى وهو من قصيدة نونية يخاطب بها فضالة العربى وهو من الوافر.

وصدر البيت: عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنَى أَبِيه

وقد ذكر البيت كله فى النسخة ب، ج.

الشرح: (جعفر) هو ابن ثعلبة بن يربوع أخو عريس بن ثعلبة (بنى أبيه) أى بنى أبى جعفر. (رعائف) بفتح الزاى المعجمة والعين المهملة - جمع رعيفة وهى طرف الأديم - أو هذب الثوب - أو القصير، وأراد بهم الأعداء.

المعنى: عرفنا جعفرًا وإخوته لعظمتهم، وأنكرنا غيرهم لأنهم أعداء وليس لهم أصل معروف.

(الإعراب): عرفنا: فعل وفاعل ومفعول (وبنى أبيه) معطوف على جعفر ومضاف إليه (وأنكرنا رعائف): جملة من فعل وفاعل ومفعول معطوفة على الجملة السابقة (آخرين) صفة لزعائف منصوب بالياء لأنه جمع مذكر سالم.

الشاهد: قوله (آخرين) حيث كسر النون فيها، ونون الجمع حقا الفتح وكسر النون جائز بعد الياء فقط وقيل: لغة وهو الراجح. فقد بنى الشاعر كلامه على هذه اللغة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٧، وابن هشام ٤٩/١ وابن عقيل ٣٣/١ والشاطبى، وداود والسندوبى، والاصطهناوى، والأشمونى ٢٩/١، والسيوطى فى همع الهوامع ٤٩/١، والشاهد رقم ٥٩٧ فى خزنة الأدب.

(٢) البيت قائله: سحيم بن وثيل الرياحى. من مقطوعة له فى ديوان جريز وكان عبدا حبشيا وكان فصيحًا بليغًا وكان قد اتهم بئنت مولاه فقتله. وهو من الوافر.

وصدر البيت: وماذا بيتغى الشعراء منى.

وقد ذكر البيت كله فى النسختين ب، ج ففى ب بهذه الرواية وفى ج وماذا يدرى الشعراء منى.

الشرح: قوله «وماذا بيتغى» أى وماذا تطلب. وأنشده الزمخشري والجوهري وماذا يدرى الشعراء بتشديد الدال المهملة. يقال أدراه يدره إذا ختله وخدعه.

الإعراب: «وماذا» ما: اسم استفهام مبتدأ. وذا: اسم موصول بمعنى الذى فى محل رفع خبر «بيتغى» فعل مضارع «الشعراء» فاعله «منى» جار ومجرور متعلق ببيتغى والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «وقد» الواو حالية وقد حرف تحقيق «جاورت» فعل وفاعل «حد» مفعول به «الأربعين» مضاف إليه مجرور بالياء المكسورة ما قبلها تحقيقا المفتوح ما بعدها تقديرا. وقيل مجرور بالكسرة الظاهرة لأنه عومل معاملة حين فى جعل الإعراب على النون.

وقال في شرح التسهيل: ويجوز أن يكون كسر نون الجمع وما الحق به لغة^(١).

وقوله (وَنُونٌ مَا ثَنِي) نحو: (الزبدان) (وَأَلْمَلَحَ بِهِ) نحو: (اثنين) (بِعَكْسِ ذَلِكَ اسْتَعْمَلُوهُ). أي: بعكس نون الجمع فينكسر لاتقساء الساكنين وَقَلَّ مَنْ نَطَقَ بفتحها، إلا أن فتح نون المثني لغة حكاهما الكسائي والفراء ولكنهما حكياها مع الياء لا مع الألف^(٢) وأجازها بعضهم مع الألف، واستدل بقول الراجز:

أَعْرِفُ مِنْهَا الْجِيدَ وَالْعَيْنَانَا^(٣)
.....

=الشاهد: في قوله «الأربعين» فإنه كسر النون فيه، وكان الأصل فتحها ولكن كسرهما للضرورة ويجوز أن يكون أجراه مجرى الحين فأعربه بالحركات.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١٧، وابن هشام ٥٠/١، وابن عقيل ٣٤/١، والأشعسوني ٢٩/١، والسيوطي ١١/١، والمكودي ص ١٣، وداود والشاطبي، والسندوبي، والأصطهناوي، وذكره ابن يعيش في شرح المفصل ١١/٤ والشاهد ٥٨٦ في خزنة الأدب. وذكره السيوطي في معجم الهوامع ٤٩/١ والمبرد في المقتضب ٣/٣٣٢.

(١) قال الأشعسوني ٣٩/١: «وجزم به في شرح الكافية» اهـ.

(٢) (كقوله: على أحورفين استقلت عشية فما هي إلا لمحة وتغيب) أشعسوني ٣٩/١.

(٣) البيت: قيل إن قائله لا يعرف كما رعم العينى، وقيل: هو لرؤية بن العجاج، والصحيح أنه لرجل من ضبة كما قال الفضل، وهو من الرجز المسدس.

وعجز البيت: ومنخرين أشبهها ظليانا

وقد ذكر البيت كله في نسخة ب وأيضاً في نسخة ج - إلا أن رواية صدره في ج:

أعرف منها الأنف والعينانا

الشرح: «الجيد» بكسر الجيم - العنق. وجمعه أجياد، «ظليانا» اسم رجل بعينه، وليس تشبیه ظبي «منخرين» بفتح النون أو بكسرهما على التلفيق بين اللغات - مثني منخر، وأصله: مكان التخير، واستعمل في الأنف.

المعنى: أعرف من سلمى جيدها وعينها ومنخرها اللذين يشبهان منخرى هذا الرجل.

الإعراب: «أعرف» فعل مضارع فاعله مستتر فيه «منها» جار ومجرور متعلق بأعرف «الجيد» مفعول به «والعينانا» معطوف عليه «ومنخرين» معطوف عليه أيضاً «أشبهها» فعل ماض وألف الاثني فاعل «ظليانا» مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة على أنه مفرد أو هو على لغة من يلزم المثني بالألف والجملة من الفعل وفاعله في محل نصب صفة لمنخرين.

الشاهد فيه: قوله «والعينانا» حيث فتح الشاعر فيه نون التشبیه والقياس كسرهما وقيل الشاهد أيضاً في قوله: «ظليانا» وادعى أن ظليان تشبیه ظبي وإليه مال الهروي حيث قال في الذخائر: والتقدير أشبهها منخرى ظليين فجعله تشبیه ظبي، وليس هذا بصحيح. وقيل:

البيت مصنوع. أي: غير عربي فلا يشهد به.

وحكى الشيباني^(١) أن ضم نون المثني لغة. يعنى إذا كان بالالف، وحكى عن العرب (هُمَا خَلِيلَانُ).

ولما فرغ من نيابة الحرف عن الحركة انتقل إلى نيابة الحركة (عن)^(٢) حركة أخرى، وذلك فى موضعين:

الأول: جمع المؤنث السالم، فإنه ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة^(٣) فحمل نصبه على جره كما حمل نصب المذكر السالم على جره، وضابطه: ما جمع بالفاء وتاء مزيدتين.

وإليه أشار بقوله:

وَمَا بَتَا وَأَلْفٌ قَدْ جُمِعَا
مُكْسَرٌ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعَا

فإن قلت: لِمَ لَمْ يقيد الألف والتاء بكونهما زائدتين؟

قلت: تعليق الباء بقوله جمع يغنى عن (التقييد)^(٤)، إذ المراد ما دل على جمعيته بالفاء وتاء. و(نحو أبيات) مما تاؤه أصلية وقضاة مما ألفه منقلبة عن أصل لم يدل على جمعيته بالالف والتاء^(٥).

= مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن هشام ٤٧/١، وابن عقيل ٣٦/١، وداود والشاطبي، والسندوبى، والأصطنهاوى، والأشمونى ٣٩/١، والسيوطى ص ١٢، والمكودى ص ١٣ - وذكر فى الفصل ١٢٩/٣.

(١) هو إسحق بن مرار أبو عمرو الشيبانى الكوفى. قال الخطيب: كان أبو عمر راوية أهل بغداد واسع العلم باللغة والشعر ثقة فى الحديث كثير السماع نبيلاً فاضلاً عالماً بكلام العرب حافظاً للغاتها، صنف كتاب الجيم والنوادر، وغريب المصنف وغير ذلك. مات سنة ست أو خمس ومائتين وقد بلغ مائة سنة وعشر سنين.

(٢) ج وفى أ، ب (على).

(٣) (خلاقاً للأخفش فى زعمه أنه مبنى فى حالة النصب، وهو فاسد إذ لا موجب لبنائه، وجوز الكوفيون نصبه بالفتحة مطلقاً، وهشام فيما حذف لأمه، ومنه قول بعض العرب: سمعت لغاتهم) ومحل هذا القول ما لم يرد إليه المحذوف، فإن رد نصب بالكسرة كسنوات وعضوات) اهـ ج ١ ص ٤٠.

(٤) ب، ج وفى أ (التنبيه).

(٥) أ.

فإن قلت: لِمَ لَمْ يذكر علامة رفعه؟

قلت: لأنه بالضمة على الأصل.

ثم ذكر ما الحق بجمع المؤنث السالم فقال:

كَذَا أُولَاتُ وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلَ كَأَذْرَعَاتٍ - فِيهِ ذَا أَيْضًا قَبْلُ

يعنى: أن أولات يكسر فى جرّه ونصبه كالجمع المذكور، وهو اسم جمع؛ لأنه لا واحد له من لفظه فهو فى المؤنث نظير أولو فى المذكور.

وقوله: وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلَ

يعنى: أن ما كان مجموعاً بالفاء وتاء ثم سُمى به فجعل اسماً مفرداً، فإنه يعرب بعد التسمية على اللغة الفصحى بما كان يعرب به قبلها، فيكسر فى الجر والنصب وينون.

وقد مثله بأذرعَات (وهو بالذال المعجمة)^(١) اسم موضع^(٢) فتقول: (رأيت أذرعَات ومررت بأذرعَات) فيستوى جرّه ونصبه ونحوه (عرفات).

ومن العرب من يمنعه التنوين ويجرّه وينصبه بالكسرة كما سبق (ومنهم)^(٣) من يمنعه الصرف فيجرّه وينصبه بالفتحة ولا ينون.

فإن قلت: لم نون أذرعَات وعرفَات ونحوهما على اللغة الفصحى، وحقهما منع الصرف للتأنيث والعلمية؟

قلت: ليس تنوينهما للصرف، وإنما هو تنوين المقابلة وقد تقدم بيانه.

فإن قلت: قد ذكر حكم المجموع بالألف والتاء - إذا سُمى به - فما حكم المثنى والمجموع على حدة إذا سُمى بأحدهما؟

قلت: أما المثنى ففيه لغتان:

الأولى: أن يعرب بعد التسمية بما كان يعرب به قبلها.

والثانية: أن يجعل مثل: (عمران) فى التزام الألف وإعرابه على النون إعراب ما لا ينصرف.

(١) أ، ج.

(٢) بلدة بالشام.

(٣) ب، ج.

وأما المجموع على حدة ففيه أربعة أوجه:

الأول: أن يعرب بعد التسمية بما كان يعرب به قبلها.

والثاني: أن يجعل (كغسلين) فى التزام الياء وجعل الإعراب (على)^(١) نون مصروفًا، ولم يذكر سيبويه غير هذين الوجهين^(٢).

والثالث: أن يجعل (كهارون) فى التزام الواو وجعل الإعراب على النون غير مصروف للعلمية وشبه العجمة.

والرابع: التزام الواو وفتح النون مطلقًا، ذكره السيرافى، وزعم أن ذلك صحيح من لسان العرب.

تنبيهات:

الأول: جعل المثنى (كعمران) والمجموع (كغسلين) أو (هاورن) مشروط ألا يتجاوزا سبعة أحرف، فإن تجاوزا السبعة لم يعربا بالحركات^(٣). وقد نبه على ذلك فى التسهيل^(٤).

الثانى: ما تقدم من أن المثنى إذا جعل بعد التسمية (كعمران) يمنع الصرف، قيده ابن جنى بغير (ذان وتان) مسمى بهما، فإنهما يصرفان إذ الألف (هنا)^(٥) لم تقع موقع الألف الزائدة. وفى حواشى مبرمّان^(٦) منع صرف (ذان)^(٧) قال: لأن فى آخره زيادتين.

(١) ب وفى أ (فى).

(٢) ج ٢ ص ٨ الكتاب.

(٣) فإن تجاوزها كأشبهابين تعين الوجه الأول. أشمونى ٤١/١.

(٤) قال فى التسهيل ص ٢٥٥ (أو جعل المثنى وموافقه كعمران والمجموع وموافقه كغسلين أو حمدان أو هارون ما لم يجاوزا سبعة أحرف).

(٥) ب، ج.

(٦) هو: أبو بكر بن محمد بن على العسكرى، سمع من المبرد وأكثر من الأخذ عن الزجاج، وبعد صيته فى النحو إلا أنه كان غير وقور. ضنينا بالتعليم إلا مع الجزء المرضى له.

من مؤلفاته النحوية: شرح شواهد سيبويه، وشرح كتاب سيبويه ولم يتم، وشرح كتاب الأخفش، والتلقين. وتوفى سنة ٣٤٥هـ خمس وأربعين وثلاثمائة.

(٧) ب، وفى أ، ج (هذان).

والموضع الثانى من (موضوعى)^(١) نيابة الحركة عن حركة أخرى. ما لا ينصرف وهو كل اسم شابه الفعل من كونه فرعاً من وجهين كما سيتحقق فى موضعه. فهذا يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة، فحمل جره على نصبه، لأنه لما شابه الفعل منع التنوين والجر بالكسرة.

وإلى هذا أشار بقوله: **وَجَرُّ بِالْفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرِفُ**

فشمل ذلك: المفرد والجمع للكسر نحو: (مررت بأحمد، وصليت فى مساجد). وسكت عن رفعه ونصبه، (لأنهما الأصل)^(٢).

وقوله: **مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ أَلٍ «رَدَف»**.

يعنى: فإنه يجر حيثئذ بالكسرة نحو. (مررت بأحسن القوم وبالأحسن). وشمل قوله: (أَل) المعرفة كما مثل، والموصولة. نحو:

مَا أَنْتَ بِالْيَقْظَانِ نَازِرُهُ إِذَا نَسِيتَ بِمَا تَهَوَّاهُ ذَكَرَ الْعَوَاقِبِ^(٣)

(١) أ، ب وفى ج (مواضع).

(٢) أ، ب وفى ج (لأنها الأصل).

(٣) البيت: قال العيني فى شرح الشواهد ج ١ ص ٢١٥: لم أقف على اسم قائله، وبالبحث لم أعثر له على قائل. وهو من الطويل. وأنشده بعضهم: وما أنت - بالواو - ولكن الرواية الصحيحة بدون الواو كما قال العيني.

الشرح: «باليقظان» أى: بالحدرد، «ناظره» الناظر من المقلة السوداء. «نسيت» النسيان - بكسر النون - خلاف الذكر والحفظ، ويفتح النون. الكثير النسيان للشىء. «تهواه» من هوى يهوى إذا أحب «العواقب» جمع عاقبة، وعاقبة كل شىء آخره. المعنى: ما أنت بالرجل الذى يقظ ناظره إذا غطى هواك على بصيرتك بسبب محبتك له ونسيت ذكر عواقب ما يعول إليه أمرك.

الإهراء: «ما» نافية حجازية أو تميمية «أنت» اسم ما على الأول ومبتدأ على الثانى. وعليهما فهو فى محل رفع «باليقظان» الباء رائدة اليقظان: خبر ما أو خبر المبتدأ وهو منصوب بفتحة مقدره على الأول ومرفوع بضمه مقدره على الثانى وعليهما فإنما منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد «ناظره» فاعل يقظان لأنه صفة مشبهة والهاء ضمير الغائب مضاف إليه وقيل إن خبر ما أو خبر المبتدأ هو «أل» فى اليقظان لأنها اسم موصول بمعنى الذى. والصفة المشبهة مع فاعلها صلته «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط «نسيت» جملة من الفعل والفاعل فى محل جر بإضافة إذا إليها «بمن تهواه» الباء للسببية ومن اسم موصول فى محل جر بها وجملة «تهواه» لا محل لها صلة الموصول. والجار والمجرور متعلق بقوله: نسيت «ذكر» مفعول به لنسيت «العواقب» =

والزائدة نحو:

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارِكًا^(١)

وقال في التسهيل: ما لم يصحب الألف واللام أو بدلها^(٢) يعني الألف

والميم في لغة أهل اليمن كقول الشاعر:

تَبَّيتْ بِبَلِيلٍ أَمْرَمَدَ اعْتَادَ أَوْكَقًا^(٣)

= مضاف إليه. وجواب إذا محذوف دل عليه سابق الكلام وتقديره: «إذا نسيت ذكر العواقب بسبب من تهواه فما أنت باليقظان ناظره.

الشاهد: في قوله «ما أنت باليقظان» فإنه انصرف لوجود الألف واللام وانجر بالكسرة وأن الألف واللام فيه موصولة كالتى تدخل على اسمى الفاعل والمفعول. مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٤٢/١، والشاطبي.

(١) البيت: لابن ميادة واسمه الرماح بن أبرد، وهو شاعر مقدم من مخضرمى شعراء الدولتين وهو من قصيدة يمدح بها الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان وهو من الطويل. وعجزه: شديدا بأعباء الخلافة كاهله.

وورد في النسختين أ، ج الشطر الأول. وفي ب البيت كله وروى فيه «وجدنا الوليد». الشرح: «رأيت» بمعنى أبصرت، ويجوز أن تكون بمعنى علمت «الوليد» الوليد بن يزيد ابن عبد الملك بن مروان «أعباء» جمع عبء - بكسر العين - أثقال، والمراد أمور الخلافة الشاقة، وروى «أحناء جمع حنو - بكسر الحاء - وهو حنو السرج والقتب. وحنو كل شيء اعوجاجه. «كاهله» ما بين الكتفين.

المعنى: أبصرت هذا الرجل في حال كونه مباركا شديدا كاهله يتحمل أمور الخلافة الشديدة، شبهه بالجمل الحمول، وشبه الخلافة بالقتب وأراد أنه يحمل شديد أمور الخلافة.

الإعراب: رأيت بمعنى أبصرت فعل وفاعل «الوليد» مفعول به «ابن» صفة «اليزيد» مضاف إليه «مباركا» حال من المفعول أو مفعول ثان إذا جعلت رأيت بمعنى علمت. «شديدا» معطوف على مباركا بإسقاط حرف العطف «بأعباء» جار ومجرور متعلق بقوله شديدا. وأعباء مضاف و «الخلافة» مضاف إليه - «كاهله» فاعل بشديد لأنه صفة مشبهة تعمل عمل الفعل. والهاء ضمير الوليد مضاف إليه.

الشاهد: في «الوليد بن اليزيد» حيث أدخل الشاعر فيهما الألف واللام بتقدير التنكير فيهما، وهى فى الحقيقة زائدة، قاله العيني ٢٢٢/١.

مواضعه: من شراح الألفية ذكره: الأشموني ٤٢/١، الاصطهناوى، والشاطبي وابن هشام رقم ١١٩ فى خزنة الأدب، والسيوطى فى همع الهوامع ٢٤/١، والإنصاف ١٩٨/١.

(٢) التسهيل ص ٨.

(٣) البيت: قال العيني فى شرح الشواهد الكبرى ج ١ ص ٢٢٢ قائله بعض الطائين ولم =

وقوله: (رَدِف) معناه تبع.

فإن قلت: إذا أضيف ما لا ينصرف أو دخلته (أل) (و)^(١) الجر بالكسرة فهل يسمى منصرفاً؟

قلت: فيه خلاف مشهور^(٢).

= أقف على اسمه، وهو من الطويل. وصلره: **أَنَّ سَمِتَ مِنْ نَجْدٍ بَرِيْقًا تَالِقًا.** وفي النسخين أ، ج ذكر الشطر الثاني وفي ب كله.

الشرح: «أَنَّ سَمِتَ» من سَمِتَ البرق أشيمه شيما إذا نظرته أين يصوب، «بريقًا» أى لمعانا، تالقا - بتشديد اللام - يقال تالِقُ البرق إذا لمع، «بليل أمارمد» أراد بليل الأرمد والميم أبدلت من اللام، وهو لغة أهل اليمن كما فى قوله **لَيْسَ مِنْ أَمِيرِ أَمْصِيَامٍ فِى أَسْفَرٍ.** «أولقا» الأولق، المجنون، والبيت من المقلوب.

المعنى: التث لاج لك من هذه الجهة أدنى بريق بت بليلة رجل أرمد اعتاده الجنون. الإعراب: «أَنَّ» الهمزة للاستفهام و «أَنَّ» قال العلامة الصبان: يحتمل أن تكون مصدرية حذفت قبلها لام التعليل وأن تكون شرطية أتى بجوابها مرفوعاً لأن فعل الشرط ماض: اهـ قلت: وعلى الأول فهمزتها مفتوحة، وعلى الثانى فهمزتها مكسورة، والذى ينساق إلى ذهنى أن الأول أحسن معنى وأقرب لمراد الشاعر «سَمِتَ» فعل ماض وفاعله. وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف قياساً والجار والمجرور متعلق بقوله «تبيت» الأتى «من نَجْدٍ» متعلق ب«سَمِتَ» مفعول به ل«سَمِتَ» «تالقا» فعل ماض والالف للإطلاق والفاعل ضمير مستتر يعود إلى «بريق» والجملة فى محل نصب صفة لبريق. «تبيت» فعل وفاعل. «بليل» جار ومجرور متعلق بتبيت «أمارمد» مضاف إليه «اعتاد» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر يعود إلى أمارمد «أولقا» مفعول به لاعتاد والجملة من الفعل والفاعل فى محل نصب حال من أمارمد أو هى فى محل جر صفة له لأن المحلى بال الجنسية معروفاً لفظاً فى قوة النكرة.

الشاهد: فى قوله: «بليل أمارمد» فإن أرمدا لا ينصرف، ولكن لما دخله الميم التى هى عوض اللام على لغة أهل اليمن المنجر بالكسرة كما ينجر فيما إذا دخله اللام نحو: «مررت بالأحسن».

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٤٢/١، والسيوطى فى همع الهوامع ١٤/١. (١) أ، ب.

(٢) «إذا أضيف أو تبع «أل» يكون باقياً على منعه من الصرف، وهو اختيار جماعة، وذهب جماعة منهم: المبرد، والسيرافى، وابن السراج - إلى أنه يكون منصرفاً مطلقاً» وهو الأقوى» واختار الناظم فى نكته على مقدمة ابن الحاجب. أنه إذا زالت منه علة فمنصرف نحو بأحمدكم، وإن بقيت العلتان فلا، نحو «بأحسنكم». اهـ أشمونى ٤٢/١. وأمىل إلى تحقيق الناظم «والتحقيق تفضيل الناظم» اهـ صبان ٨٥/١.

والتحقيق: أنه إن زالت إحدى علية بالإضافة أو (أل) فمنصرف نحو (مررت بأحمدكم) وإلا فغير منصرف نحو: (مررت بأحسنكم).

ولبيان ذلك موضع هو أليق به، والمفهوم من قوة كلامه فى النظم أنه باق على منع صرفه.

ولما فرغ من مواضع النيابة فى الأسماء أخذ يذكر مواضع النيابة فى الأفعال. وقد تقدم أن النائب فى الفعل شيثان: الحرف والحذف.

فالحرف هو النون تنوب عن الضمة، والحذف حذف النون وحروف العلة، (فحذف النون ينوب عن الفتحة والسكون)^(١) وحذف حروف العلة ينوب عن السكون.

وبدا بمواضع النون فقال:

وَأَجْعَلْ لِنَحْوِ يَفْعَلَانِ النُّونَا رَفْعًا وَتَدْعِينَ وَتَسْأَلُونَا

فنحو (يَفْعَلَانِ) هو كل فعل اتصل به ألف اثنتين مخاطبتين أو غائبين نحو: (أنتما تفعلان) وهما يفعلان سواء كان ضميرا كما مثل به، أو حرفاً نحو (يفعلان الزيدين) فى لغة طيى وأزد شنوءة^(٢).

وقوله (رَفْعًا) هو مفعول ثانٍ لقوله (واجعل) أى: صير، وهو تصريح (بأن الرفع بالنون)^(٣) كما هو مذهب الجمهور خلافاً لمن زعم أن الإعراب فى هذه الأمثلة بحركات مقدره على لام الفعل.

وقوله (وَتَدْعِينَ) أى: ونحو (تدعين) وهو كل فعل اتصل به ياء (المخاطبة).

وقوله (وَتَسْأَلُونِ) أى نحو (تسألون) وهو كل فعل اتصل به واو جمع مخاطبتين أو غائبين، نحو (أنتم تفعلون وهم يفعلون) وسواء أكانت ضميرا كما مثل به أو حرفاً نحو (يفعلون الزيدون) فى اللغة المشار إليها.

(١) ب، ج.

(٢) حتى من اليمن ويقال أسد - بالسين وهو أفصح (أسد شنوءة).

(٣) ب، ج وفى أ (بأن النون).

وقوله: وحذفتها للجزم والنصب سِمة.

أى: وحذف النون علامة للجزم والنصب كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾^(١).

وقد مثل بقوله: كَلِمٌ تَكُونِي لِتَرْوِمِي مَظْلَمَةً.

«فتكون» مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف النون «وترومي» منصوب بأن مضمرة بعد لام الجحود وعلامة نصبه حذف النون أيضاً.

وبدا بالجزم؛ لأن النصب محمول على الجزم فى علامته، فإن الجزم أحق بالحذف فحمل النصب عليه كما حمل على الجر فى الأسماء.

وقوله: (مظلمه) يجوز فيه فتح اللام وكسرها، والفتح هو القياس.

إعراب المعتل من الأسماء والأفعال

ولما أنهى القول فى (بيان)^(٢) إعراب الصحيح من الأسماء والأفعال، شرع فى إعراب المعتل من الأسماء والأفعال. فقال:

وَسَمٌّ مُعْتَلًا مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا كَالْمُصْطَقَى وَالْمُرْتَقَى مَكَارِمًا

فأشار بالمثال الأول إلى كل اسم حرف إعرابه ألف لازمة. وبالثانى إلى كل اسم حرف إعرابه (ياء لازمة قبلها كسرة).

فكلا النوعين يسمى معتلا وليس فى الأسماء ما حرف إعرابه واو لازمة قبلها ضمة^(٣).

(ثم أشار)^(٤) إلى أن هذين النوعين وإن اشتركا فى الاعتلال، فإن لكل (واحد)^(٥) اسماً خاصاً وحكماً غير حكم الآخر فقال:

(١) سورة البقرة ٢٤.

(٢) ج.

(٣) أ، ب.

(٤) أ، ب.

(٥) أ، ب.

فالأول الإعرابُ فيه قُدرًا جميعه وهو الَّذي قد قُصرًا

يعنى بالالف ما حرف إعرابه ألف لازمة كالمصطفى (وإنما)^(١) قدر فيه الإعراب جميعه أعنى الرفع والنصب والجر، لتعذر تحريك الألف.

فإذا قلت: (جاء الفتى) فعلامة رفعه ضمة مقدرة فى الألف تعذرًا.

وإذا قلت: (رأيت الفتى) فعلامة نصبه فتحة مقدرة فى الألف تعذرًا.

وإذا قلت: (مررت بالفتى) فعلامة جره كسرة مقدرة فى الألف تعذرًا.

وقوله: (وهو الَّذي قد قُصرًا) إشارة إلى أن هذا النوع يسمى فى الاصطلاح مقصورًا، لأنه منع المد، ويقابله الممدود، ولذلك لا يسمى نحو (يسعى) مقصورًا إذ ليس فى الفعل ممدود.

وقيل سُمى مقصورًا؛ لأنه قصر عن ظهور الحركات، والقصر المنع.

(والثانِ مَنْقُوصٌ) يعنى بالثانى: ما حرف إعرابه ياء لازمة تلى كسرة

كالمرتقى.

وسمى منقوصًا؛ لأنه تحذف لامه للتونين نحو «داعٍ ومُرتقٍ».

وقيل لأنه نقص (فيه)^(٢) بعض الحركات وظهر فيه بعضها.

ونصبه ظَهَرَ نحو قوله تعالى: ﴿يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ﴾^(٣).

ذلك لخفة الفتحة^(٤).

ورفعه يُنَوَى نحو قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾^(٥) فعلامة رفعه ضمة

مقدرة فى الياء استئقالا لا تعذرًا لإمكان النطق بها، وقد ظهر فى الضرورة كقول الشاعر:

(١) أ، ب وفى ج (وأما).

(٢) أ، ب.

(٣) سورة الأحقاف، ٣١.

(٤) (ومن العرب من يسكن الياء فى النصب أيضا. قال الشاعر:

وَلَوْ أَنَّ وَأَشَّ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا

قال أبو العباس المبرد: وهو من أحسن ضرورات الشعر لأنه حمل حالة النصب على حالتى الرفع والجر) اهـ أشمونى ٤٤/١.

(٥) سورة القمر ٦.

وعرقُ الفرزدقِ شرُّ العروقِ حيثُ الثرى كابي الأزند^(١)

وقوله كذا أيضاً يجرُ أى: يجر بالكسرة (منويّة)^(٢) كما رفع بضمة (منويّة)^(٣) لتقل الضمة والكسرة على الياء، كقوله تعالى: ﴿أَجِيبْ دَعْوَةَ الدَّاعِ﴾^(٤) فعلامة جره كسرة مقدرة في الياء استثقالا. لا (تعذرا)^(٥) لإمكان النطق بها كقول جرير:

فَيوماً يوافينَ الهوىَ غيرَ ماضِي^(٦)

(١) البيت قائله جرير بن عطية يهجو فرزدقا وهو من قصيدة ذالية وهو من المتقارب. الشرح: «عرق الفرزدق» أزد به أصله، يعنى أصل الفرزدق أشر الأصول «حيث الثرى» بالثاء المشلثة - حيث الترية، وأراد به الأصل أيضا «وكابي الأزند» من كبا الزند إذا لم تخرج ناره، والأزند - بضم النون - جمع زند.

قال الجوهري: «الزند» العود الذى تقدح به النار وهو الأعلى والزند السفلى فيها ثقب. الإعراب: «وعرق» مبتدأ «الفرزدق» مضاف إليه «شر» خبره «العروق» مضاف إليه «حيث» خبر بعد خبر «الثرى» مضاف إليه، ويجوز أن تكون خبر مبتدأ محذوف أى: هو حيث الثرى، ويجوز أن تنصب على الهم «كابي» خبر بعد خبر ويجوز أن تكون خبر مبتدأ محذوف «الأزند» مضاف إليه.

الشاهد: فى «كابي الأزند» أنه إذا كانت الياء مضمومة فإن علامة الرفع هى الضمة المقدرة فى الياء ويجعلون ذلك لأجل الاستثقاق لا لأجل تعذر إمكان النطق بها وهنا ظهرت الضمة ولكنه محمول على الضرورة.

مواضعه: ذكره السيوطى فى همع الهوامع ٥٣/١.

(٢) أ، ب وفى ج (منونة).

(٣) أ، ب وفى ج (منونة).

(٤) سورة البقرة ١٨٦.

(٥) ب.

(٦) البيت من قصيدة طويلة لجرير بن عطية يهجو بها الأخطل. وهو من الطويل.

وقامه: ويوما ترى منهن غولا تغول. وقد ذكر البيت كله فى النسخة ب.

الشرح: «يوافين الهوى» يجازين الهوى، وهو من المجازاة - بالزاي المعجمة «غير ماضى» من مضى يمضى «غولا» بضم الغين - وهو من السعالى جمع سعالاة وهى أحببت الغيلان «تغول» أصله تتغول فحذفت إحدى التاءين كما فى «نارا تلظى» وهو من تغولت الإنسان الغول. أى: ذهب به وأهلكته.

المعنى: أنه يصف النساء بأنهن يوما يجازين العشاق بوصل مقطع، ويوما يهلكنهم بالصدود والهجران.

ثم انتقل إلى المعتل من «الأفعال»^(١) فقال:

وَأَيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفٌ أَوْ وَأَوْ أَوْيَاءٌ فَمُعْتَلًا عُرِفَ

أى: هنا شرطية وبعدها «كان» التامة مقدرة وآخر منه مبتدأ وألف خبره
والجملة خبر كان.

وقوله: «فَمُعْتَلًا عُرِفَ» جواب الشرط، ويحتمل أن تكون «كان» المقدرة
ناقصة وآخر اسمها وألف خبرها ووقف عليه بحذف التنوين على لغة ريبعة^(٢).

ويجوز أن تكون «أى» موصولة على مذهب من أجاز إضافتها إلى
النكرة.

= الإعراب: «فيوما» منصوب على الظرفية بالفعل بعده «يوافين» فعل مضارع ونون النسوة
فاعله «الهوى» مفعول به «غير» قال العينى: هو مفعول ثان أو منصوب على أنه صفة
لمصدر محذوف يقع مفعولا مطلقا أى يوافين وفاء غير نافذ. اهـ. وعندى أنه على أية
حال صفة لموصوف محذوف غير أنك لو قدرت ذلك المحذوف مصدرا كان مفعولا مطلقا
كما قدره، ولو قدرته اسما غير مصدر كان مفعولا ثانيا أى يجازين الهوى حديثا غير نافذ
أو ما فى معنى ذلك «ماضي» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «غير» من الألفاظ
المتوغلة فى الإيهام فلا تفيده الإضافة تعريفا ومثلها لفظ مثل وما أشبهها «ويوما» الواو
عاطفة يوما منصوب على الظرفية بالفعل بعده. وقول العينى إنه معطوف على يوما الأول
خطأ لأن الواو عطفت هذه الجملة كلها على الجملة السابقة وإلا لكان اليوما معمولين
للفعل السابق. وذلك لم يذهب إليه أحد «ترى» فعل مضارع وهى بصرية أولى من أن
تكون علمية وفاعله ضمير مستتر فيه «منهن» جار ومجرور متعلق بترى «غولا» مفعول به
«تغول» فعل مضارع فاعله ضمير الغول المستتر فيه. والجملة فى محل نصب صفة لغولا
وإن جعلت علمية كانت هذه الجملة فى محل نصب على أنها مفعول ثان.

الشاهد: فى «غير ماضي» حيث حركت الياء فى الماضى للضرورة، والقياس إسكانها لأنه
اسم فاعل من مضى يمضى كقاض من قضى يقضى، فبعد الإعلال يصير ماض فتحذف
منه الياء ويكتفى بالتنوين.

مواضعه: ذكره من سراح الألفية: الشاطبي والأشموني فى ٤٤/١ وفى سيويه ٥٩/١.

(١) أ، ب وفى ج «الألف».

(٢) إحدى الشعبتين العظيمتين اللتين تنفرع إليهما العرب العدنانية والثانية مضر.

وحاصل البيت: أن كل فعل آخره ألف نحو: «بخشى» أو واو نحو: «يدعو» أو ياء نحو: «يرمى» فهو معتل قد عرف بهذا الاسم، ولا يقال منقوص ولا مقصور «إلا في الأسماء»^(١).

وقوله: **فَالألفُ أُنُو فِيهِ غَيْرُ الجَزْمِ**

يعنى بغير الجزم الرفع والنصب نحو: «زيد يسعى ولن يسعى» فعلامة رفعه ضمة مقدرة وعلامة نصبه فتحة مقدرة.

وكل ما قدر في الألف فهو على سبيل التعذر، وإنما استثنى الجزم، لأنه يظهر بحذف الألف كما سيأتي^(٢).

وقوله: **وَأبَدِ نَصْبٍ مَا كَيَّدُو يَرْمِي**

أى «ويظهر»^(٣) نصب المعتل بالواو «كيدعو» والمعتل بالياء «كيرمى» فتقول: «لن يدعو ولن يرمى» لخفة الفتحة.

وقوله: **وَالرَّفْعُ فِيهِمَا أُنُو**

يعنى: فى المعتل بالواو والياء نحو: «زيد يدعو ويرمى» فعلامة رفعهما ضمة مقدرة فى الواو والياء استقلالاً كما سبق فى المنقوص.

وقوله: **وَاحْذَفْ جَازِمًا ثَلَاثَهُنَّ**

يعنى: الألف، والواو، والياء، تحذف الثلاثة للجازم نحو: «لم يخش ولم يرم ولم يغز».

والتحقيق: أن الحذف عند الجازم، لأنه فرع، إذا كان حرف العلة بدلا من همزة نحو: «يقراً» فإن قدر دخول الجازم قبل الإبدال وجب إقراره^(٤) وإن قدر دخوله بعد الإبدال فقد ذكر ابن عصفور فيه وجهين: الإثبات والحذف، ومنع بعضهم الحذف.

(١) أ، ج وفى ب (إلا فى غير الأسماء).

(٢) وأما الجزم فيظهر، لأنه يحذف له الحرف الأخير. اهـ ابن عقيل ٤٥/١.

(٣) ج وفى أ، ب «وأظهر».

(٤) قال ابن هشام فى التوضيح: «هو إبدال قياسى»، لأنك حينئذ تقلب الهمزة الساكنة حرف علة من جنس حركة ما قبلها.

وقوله: «تَقْبُضُ حُكْمًا لَازِمًا». يعنى فى غير ضرورة الشعر، وأما فى
الضرورة فقد تثبت هذه الأحرف ويقدر الجزم. كقول الشاعر:

أَلَمْ يَأْتِكِ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمَى^(١)

وكقول الآخر: لَمْ تَهْجُوْ وَكَمْ تَدَعُ^(٢)

(١) البيت: هو مطلع قصيدة لقيس بن رهير بن جذيمة العبسى. يعرض فيها بالربيع بن زياد
وكانت بينهما شحنةاء، والقصيدة دالية ومن الوافر.

وعجز البيت: بما لاقت لبون بنى زياد.

وقد ذكر البيت كله فى نسخة ب وفى أ، ج الشطر الأول.

الشرح: «الأنباء» جمع نبأ وهو الخبر «تنمى» - بفتح التاء - تزداد وتنتشر، «لبون» ذات
اللبن وفى رواية «قلوص» بفتح القاف وضم اللام هى الناقة الشابة «بنى زياد» الربيع بن
زياد وإخوته.

المعنى: ألم يبلغك ما جرى لنياق بنى زياد وهم المغاوير الذين يخشاهم الشجعان؟ والحال
أن أخبارهم ملأت البقاع وعرفها القاصى والدانى.

الإعراب: «ألم» الهمزة للاستفهام. لم نافية جازمة «يأتيك» فعل مضارع مجزوم بلم
وعلامة جزمه حذف الحركة المقدرة على الباء إجراء للمعتل مجرى الصحيح والكاف
ضمير المخاطب فى محل نصب مفعول به «والأنباء»: الواو للحال. الأنباء مبتدأ «تنمى»
فعل مضارع فاعله مستتر فيه والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ وجملة المبتدأ وخبره فى
محل نصب على الحال «بما» اختلف العلماء فى الباء على أقوال كثيرة وطال بينهم الجدل
فى أمرها.

وأظهر ما ذهبوا إليها أنها زائدة وما: اسم موصول فاعل يأتى «ولاقت» فعل ماض والتاء
للتأنث. «لبون» فاعل «بنى زياد» مضاف إليه، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها
صلة الموصول. والعائد محذوف تقديره «لاقتته» وزيادة الباء فى الفاعل هنا ضرورة
شعرية.

الشاهد: فى «ألم يأتيك» حيث أثبت الشاعر فيه حرف العلة وهو الباء مع الجازم للضرورة.
مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٤٦/١، والشاطبى والسندوبى وابن هشام
٥٥/١ وأيضاً فى المغنى ١٠٠/١ وذكره السيوطى فى همع الهوامع ٥٢/١ وابن يعيش فى
شرح المفضل ٢٤/٧، والشاهد ٦٣٦ فى خزنة الأدب، وكتاب سيبويه ج ٢ ص ٥٩.

(٢) قال العينى فى شرح الشواهد ج ١ ص ٢٣٤: لم أقف على اسم قائله، وفى نشأة النحو

ص ٥٩ قائله أبو عمرو بن العلاء للفرزدق وهو من البسيط.

وتمامه: هَجَوْتُ رَبَّانَ ثُمَّ جِئْتُ مُعْتَدِرًا مِنْ هَجْوِ رَبَّانِ

وقد ذكر البيت كله فى نسخة ب ... وفى أ، ج اكتفى بالشاهد.

وقول الآخر: ولا تَرْضَاهَا وَلَا تَمَلِّقُ^(١)

ومنع بعضهم إثبات الألف وهو اختيار ابن عصفور.

وسبب هذا الخلاف، اختلافهم فيما حذفه الجازم، فقيل: الضمة المنوية فعلى هذا لا فرق بين الألف وأختيها، وقيل: الضمة الظاهرة. لفظ بها ضرورة ثم حذفت، فعلى هذا لا يجوز في الألف^(٢)، إذ لا يمكن فيها ذلك.

= الشرح: «ربان» - بفتح الزاي وتشديد الباء الموحدة - اسم رجل، واشتقاقه من الزيب وهو طول الشعر وكثرته.

الإعراب: «هجوت» فعل وفاعل والتاء في رواية أكثر النحاة مفتوحة على أنها ضمير المخاطب. وهي فيما رواه المرتضى مضمومة على أنها للمتكلم «ربان» مفعول به «ثم» حرف عطف «جئت» فعل وفاعل والجملة معطوفة على الجملة السابقة «معتذرا» حال من الفاعل «من هجو» جار ومجرور متعلق بمعتذر «ربان» مضاف إليه «لم» نافية جازمة «تهجو» مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الحركة المقدرة على الواو «ولم» الواو عاطفة ولم نافية جازمة «قدح» فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون وحركه بالكسر للروى.

الشاهد: في «لم تهجو» حيث أثبت الشاعر الواو مع الجازم للضرورة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٤٦/١ والشاطبي - وذكره السيوطي في همع الهوامع ٥٢/١، وابن يعيش في شرح المفصل ١٠٤/١، والإنصاف ١٦/١ والخصائص ٣٢٣/١، ٣٢٧.

(١) قائله رؤية بن المعجاج الراجز، وهو من الرجز المسدس.

وصدره: إذا العجورُ غَضِبْتُ فَطَلَّقُ

وقد ذكر البيت كله في نسخة ب وفي أ، ج الشطر الثاني.

المعنى: إذا غضبت العجور وخصامتك فطلقها ولا ترفق بها.

الإعراب: «إذا» للشرط «العجور» مرفوع بفعل يفسره الظاهر بعده أى: إذا غضبت العجور «غضبت» فعل ماض والتاء للتانيث والفاعل ضمير مستتر تقديره هي «فطلق» الفاء واقعة في جواب الشرط وطلق فعل أمر وفاعله ضمير مستتر تقديره أنت «ولا ترضاه» جملة من الفعل والفاعل والمفعول عطف على قوله فطلق «ولا تملق» جملة عطف على قوله ولا ترضاه أصله ولا تملق فحذفت إحدى التاءين.

الشاهد: في قوله «ولا ترضاه» حيث أثبت الشاعر فيه الألف. وقدر الجزم تشبيهاً بالياء في قول الآخر ألم يأتيك، وذلك للضرورة.

مواضعه: ذكره الشاطبي في شرحه للألفية، والسيوطي في همع الهوامع ٥٢٨، وابن يعيش في شرح المفصل ١٠٦/١، والشاهد رقم ٦٣٥ من خزنة الأدب.

(٢) أ، ب وفي ج «الأفعال».

وقد ذهب قوم إلى أن هذه الحروف الثابتة إشباع^(١) وقد حذفت الحروف الأصلية للجازم، وقد ورد في الضرورة أيضاً تقدير نصب الياء والواو - مثال الياء - قول الشاعر:

مَا أَقْدَرَ اللَّهَ أَنْ يُدْنِي عَلَيَّ شَحَطٍ مِنْ دَارِهِ الْحَزْنَ مِنْ دَارِهِ صَوْلٍ^(٢)

ومثال الواو قوله:

أَبَى اللَّهُ أَنْ أَسْمُوَ بِأَمْ وَلَا أَبٍ^(٣)

(١) فمثلاً أشبعت الفتحة في ترض فشآت الف والكسرة في يأتك فشآت ياء والضممة في تهج فشآت واو وأما «سنقرئك فلا تنسى» فلا نافية، لا ناهية، أى: فلست تنسى. اهـ أشموني ٤٦/١ بتصرف.

(٢) البيت لحندج بن حندج المري، وهو من قصيدة لامية - وهو من البسيط. الشرح: «أن يدني» من دنا يدنو إذا قرب «على شحط» بالشين المعجمة والحاء المهملة - أى: على بعد من شحط يشحط بفتح الشين وسكون الحاء - وهنا حركت الحاء للضرورة «داره الحزن» بفتح الحاء المهملة وسكون الزاي المعجمة - وهو اسم موضع ببلاد العرب، والحزن في الأصل ما غلظ من الأرض «صَوْل» بضم الصاد المهملة وسكون الواو اسم موضع قاله الجوهري.

الإعراب: «ما» تعجبية مبتدأ «أقدر» فعل ماضٍ فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً «الله» منصوب على التعظيم وجملة الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ «أن» حرف مصدرى ونصب «يدني» فعل مضارع منصوب بفتحة مقدره على الياء، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف: أى على إدنائه، والجار والمجرور متعلق بأقدر «على شحط» جار ومجرور متعلق بيدينى وعلى بمعنى مع «من» اسم موصول مبنى على السكون فى محل نصب مفعول به ليدينى «داره الحزن» جملة من مبتدأ وخبر لا محل لها صلة الموصول «ومن» جار ومجرور متعلق بيدينى أيضاً «داره صول» جملة من مبتدأ وخبر لا محل لها صلة من المجرورة فى قوله «ومن».

الشاهد: فى قوله «أن يدني» حيث أثبت الشاعر الياء فيه ساكنة مع تقدير النصب وهو قليل. مواضعه: ذكره الأشموني فى شرحه للألفية ٤٥/١.

(٣) قاله عامر بن الطفيل بن مالك، كان سيد بنى عامر فى الجاهلية. وهو من قصيدة بائية من الطويل.

وصدره: فما سودتنى عامر عن وراثته.

وذكر البيت فى نسخة ب، أ وفى ج «العجز».

الشرح: «فما سودتنى» من السيادة، «أن أسمو» من السمو والعلو والارتفاع، «عامر» أراد بنى عامر القبيلة، لذلك أنت الفعل المسند إليها لأنه كان سيد بنى عامر، «عن وراثته» =

وقد ورد أيضاً في الضرورة إظهار رفعهما مثال الياء - قوله:

تساوى عتري غير خمس دراهم^(١)

ومثال الواو قوله:

إذا قلتُ علَّ القلبَ يسَلوُ قِيضتُ هواجسُ لا تنفكُ تغريه بالوَجْدِ^(٢)

= أن سيادته من نفسه لأجل كرمه وشجاعته لا أنها وراثته عن آبائه «أبي الله» من الإباء، وهو شدة الامتناع «بأم ولا أب». أي من جهة الآباء والأمهات وزاد كلمة لا - تأكيدا للنفي - وقدم الأم على الأب لأجل القافية.

الإعراب: «فما» نافية «سودتني» فعل ماض والتاء للتأنيث والنون للوقاية والياء مفعول به «عامر» فاعل «عن وراثته» متعلق بسود «أبي الله» فعل وفاعل «أن» مصدرية ناصبة «أسمو» فعل مضارع منصوب بفتحة مقدره على الواو وفاعله ضمير المتكلم المستتر «بأم» جار ومجرور متعلق بأسمو «ولا» الواو عاطفة، لا، زائدة لتأكيد النفي المستفاد من معنى العامل وهو أبي «أب» معطوف على أم.

الشاهد: في قوله «أن أسمو» حيث سكن الشاعر الواو مع النصب، لأن الحق أن يقال أن أسمو بنصب الواو - ولكنه سكنها للضرورة.

مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه للألفية ٤٥/١، والخصائص ٣٤٢/٢.

(١) قال العيني ٢٤٧/١ في شرح الشواهد - هذا البيت أنشده الفراء ولم يذكر قائله، وقال أبو حيان: لا يعرف قائله بل لعله مصنوع. وقيل: قائله رجل من الأعراب وبحث فلم أعثر له على قائل - وهو من قصيدة ميمية - من الطويل.

وصدره: فعوضني عنها غنای ولم تكن

وقد ذكر البيت في نسخة ب وفي ج «العجز».

وحكاية الأعرابي أن عبد الله بن العباس خرج يريد معاوية بن أبي سفيان فأصابته سماء فنظر إلى نورية عن يمينه فقال لغلامه: هيا بنا إليها فلما أتياها إذا شيخ ذو هيئة رحب به وذبح له شاة هي معيشة أهله فأعطاه خمسمائة دينار عوضا عن الشاة.

الإعراب: «فعوضني» الفاء للعطف وعوضني فعل ماض والفاعل ضمير مستتر عائد إلى عبد الله والنون للوقاية والياء مفعول به «عنها» متعلق بالفعل «غنای» مفعول ثان لعوض «ولم» حرف نفي «تكن» فعل مضارع من كان الناقصة واسمها ضمير والجملة وقعت حالا «تساوى» فعل مضارع من ساوى «عتري» فاعل والياء مضاف إليه «غير» مفعول به والجملة خبر كان في محل نصب «خمس» مجرور بالإضافة وكذلك «دراهم».

الشاهد: في قوله «تساوى» حيث أبرز الشاعر فيه الضمة على الياء للضرورة.

مواضعه: ذكره السيوطي في همع الهوامع ٥٣/١.

(٢) لم يذكر له العيني قائلًا - ولم أعثر له على قائل - وهو من الطويل.

وربما قدر في «السعة»^(١) نصب الياء كقراءة بعضهم ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾^(٢) وجزمها كقراءة قنبل^(٣) ﴿إِنَّهُ مِنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرُ﴾^(٤) ونصب الواو كقراءة بعضهم^(٥) ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي﴾^(٦).

وبسط الكلام على ذلك لا يليق بهذا المختصر. والله أعلم.

= الشرح: «عل» أى لعل القلب وهى لغة فى لعل «يسلو» من سلوت عنه سلوا إذا برد قلبه من هواه، «قيضت» أى: سلطت، قال تعالى (وقيضنا لهم قرناء) «هواجس» جمع هاجسة من هجس فى صدرى شىء إذا حدث، والهواجس الخاطر، «تغريه» من الإغراء وهو التحريض. «بالوجد» هو شدة الشوق.

الإعراب: «إذا» للشرط «قلت» فعل وفاعل وقعت فعل الشرط «عل» لغة فى لعل «القلب» اسم لعل «يسلو» جملة فى محل رفع خبر عل - والجملة مقول القول «قيضت» فعل ماض مبنى للمجهول «هواجس» نائب فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة «لا تنفك» من الأفعال الناقصة واسمها ضمير مستتر يرجع إلى الهواجس «تغريه» فعل مضارع والفاعل ضمير والضمير المنصوب مفعوله، وهو يرجع إلى القلب والجملة فى محل نصب خبر لا تنفك «بالوجد» جار ومجرور متعلق بالفعل، ولا تنفك إلى آخره فى محل الرفع على أنها صفة لهواجس.

الشاهد: فى قوله يسلو حيث أظهر الضمة على الواو فدل هذا على أن المحذوف عند دخول الجازم هو الضمة الظاهرة التى كانت على الواو، وهذا رأى بعض النحاة. مواضعه: ذكره السيوطى فى همع الهوامع ٥٣/١.

(١) أ، ب وفى ج (السبعة).

(٢) سورة المائدة ٨٩.

(٣) هو: أبو عمرو محمد بن عبد الرحمن المخزومي المكي الملقب بقنبل، كان إماما فى القراءة ضابطا متقنا انتهت إليه مشيخة الإقراء بالحجاز ورحل إليه الناس من الأقطار وهو من أصحاب ابن كثير، وتوفى بمكة سنة ٢٩١هـ.

(٤) سورة يوسف ٩٠.

(٥) أ، ب.

(٦) سورة البقرة ٢٣٧.

النكرة والمعرفة

إنما قدم الناظم هذا الباب إلى هذا الموضع، لتوقف كثير من الأحكام الإعرابية عليه، وبدأ بالنكرة، لأنها الأصل. فقال:

نَكْرَةٌ قَابِلٌ أَلٌ مُؤَثَّرٌ أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعٌ مَا قَدْ ذَكَرْنَا

يعنى أن النكرة قسمان أحدهما يقبل «أل» المؤثرة أى المعرفة نحو «رجل» (فإنه يقبلها)^(١) فتقول «الرجل».

والثانى: لا يقبل المؤثرة بنفسه، ولكنه واقع موقع شىء يقبلها نحو: «ذو» بمعنى صاحب، فإنه لا يقبل «أل» ولكنه واقع موقع صاحب وصاحب يقبل «أل»^(٢) فيستدل على تنكير «ذو» بذلك.

واحترز بقوله «مؤثراً» من أل الزائدة والتي للمح الصفة، فإنهما لا يدلان على تنكير ما يدخلان عليه، بل يدخلان على العلم.
«فالزائدة»^(٣) نحو:

بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرُوِّ مِنْ أَسِيرِهَا^(٤)

والتي للمح الصفة (نحو: «الحارث» و «العباس».

(١) أ، ب وفى ج (قالها قبلها).

(٢) ج.

(٣) أ، ج.

(٤) قال فى الدرر اللوامع ص ٥٣ ولم أعر على قائله، وفى شواهد المغنى ص ٦٠ قال: أنشده الأصمعى ولم ينسب لأحد، وقيل لأبى النجم، قال الشيبانى: اسمه المفضل. وعجز البيت: حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا - وذكر البيت فى نسخة ب - وفى أ، ج الصدر.

الشرح: «أم العمرو» يريد أم عمرو، «الحراس» جمع حارس وهو حرس السلطان و«القصور» جمع قصر «باعد» أبعدهم «الأسير» فعيل بمعنى مفعول معناه المتيم المستعبد بالمشق.

المعنى: أبعدهم المحبوبة عن أسيرها المتيم، يريد بذلك نفسه، حراس أبواب قصورها.

الشاهد: فى قوله «أم العمرو» حيث دخلت أل الزائدة على العلم.

مواضعه: ذكره ابن هشام فى المغنى ٥/١ والسيوطى فى همع الهوامع ٨٠/١ وابن يعين فى شرح المفصل ٤٤/١، ١٣٢/٢، والإنصاف ١٩٨/١.

فإن قلت: أل في الحارث ونحوه مؤثرة للمح الصفة فهي واردة على إطلاقه.

قلت: التي للمح الصفة^(١) لم تؤثر في الاسم الذي دخلت عليه أثرًا من تعريف ولا غيره، وإنما نهبت عن أصله، وإن كان صفة.

فإن قلت: حصر النكرة، في القسمين غير صحيح، لوجود ثالث لا يقبل «أل» ولا يقع موقع شيء يقبلها وهو نكرة، وذلك «من وما» في الشرط^(٢) والاستفهام خلافاً لابن كيسان في «من وما» الاستفهاميتين، فإنهما عنده معرفتان.

قلت: الحصر في القسمين صحيح، وما ومن المذكورتان واقعتان موقع شيء يقبل «أل» ولا يشترط أن يكون مساوياً لهما في تضمن معنى الشرط (والاستفهام)^(٣) لأن «من وما» لم يوضعا في الأصل لذلك، وتضمن معنى الشرط و«الاستفهام»^(٤) طارئ على معنهما الأصلي فليأمل^(٥).

ولما فرغ من تعريف النكرة انتقل إلى المعرفة. فقال: (وغيره معرفة).

أى: وغير النكرة معرفة، إذ لا وساطة بينهما، واستغنى بذلك عن حد المعرفة.

قال في شرح التسهيل: من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه.

ثم أشار إلى أنواع المعارف بالأمثلة وهي ستة أنواع:

مضمرة، وعلم، واسم إشارة، وموصول، وذو أداة، ومضاف إلى واحد من هذه إضافة تخصيص.

(١) أ، ب.

(٢) ج، وفي أ، ب «الشرط».

(٣) أ، ج.

(٤) أ، ب.

(٥) (ومن ذلك أيضا «من» و«ما» نكرتين موصوفتين، كما في «مررت بمن معجب لك» و«بما معجب لك» فإنهما لا يقبلان «أل» لكنهما واقعان موقع إنسان وشيء، وكلاهما يقبل أل، وكذلك «صه» و«مه» بالتثنية لا يقبلان «أل» لكنهما يقعان موقع ما يقبلهما، وهو «سكوتا وانكفافا» اهـ أشموني ٤٦/١.

«وهم» مثال للمضمر، (وذى) مثال لاسم الإشارة، «وهند» مثال للعلم، «وابنى» مثال للمضاف، و«الغلام» مثال لذى الأداة «والذى» مثال للموصول. وأعرفها المضمر على الأصح ثم العلم، ثم اسم الإشارة، ثم الموصول، ثم ذو الأداة. وقيل: هما فى مرتبة واحدة. وقيل: ذو الأداة أعرف من الموصول والمضاف إلى واحد منها فى مرتبته مطلقا على رأى المصنف «إلا»^(١) المضاف إلى المضمر، فإنه فى مرتبة العلم على رأى أكثرهم^(٢).

وقال فى التسهيل: أعرفها ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم العلم ثم الغائب السالم عن إيهام «ثم المشار به والمنادى والموصول»^(٣) «ومثلها فى النظم غير مرتبة، ورتب أبوابها.

فإن قلت: بقى من المعارف قسم سابع وهو النكرة المقصودة فى النداء نحو: «يا رجل» فلم تركه؟ «وما»^(٤) مرتبته؟

قلت: لم يدع الحصر بل أتى بكاف التشبيه المشعرة بعدم الحصر، وأيضاً فقد ذهب قوم إلى أن نحو: «يا رجل» إنما تعرف بأل المقدره، وأما مرتبته عند من جعل تعريفه بالمواجهة والقصد فمرتبته اسم الإشارة.

[الضمير]

ثم شرع فى الكلام على أعرف المعارف وهو المضمر. فقال:

فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورٍ كَانَتْ وَهُوَ سَمٌّ بِالضَّمِيرِ

الضمير: هو الموضوع لتعيين مسماه مشعرا بتكلمه أو خطابه أو غيبته، وهذا هو المراد بقوله: «فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورٍ» أى: فما وضع لمسمى ذى غيبة أو حضور. (والحضور)^(٦) يشتمل للمتكلم والخطاب، لكن فيه إيهام إدخال اسم الإشارة.

(١) أ، ب وفى ج «أما». (٢) راجع الأشموني ٤٨/١.

(٣) ب.

(٤) قال فى التسهيل ص ٢١ «.....» ثم الموصول ذو الأداة والمضاف بحسب المضاف إليه.

(٥) أ، ب وفى ج «ولا». (٦) أ، ب.

وأجاب الشارح بأن أفراد اسم الإشارة بالذكر يرفع الإيهام^(١) ومثل الحاضر: «بأنت» والغائب «بهو».

وقوله «سَمَّ بالضمير» هذا هو اصطلاح البصريين يسمى عندهم بالضمير والمضمر، والكوفيون يسمونه الكناية والمكنى.

والضمير قسمان: متصل ومنفصل، والمتصل قسمان: بارز ومستتر. هذا تقسيم الجمهور.

وأما المصنف فقسمه أولاً إلى بارز ومستتر - فالبارز ما له صورة في اللفظ، والمستتر ضده، والبارز قسمان: متصل ومنفصل.

ولما كان المتصل هو الأصل، لكونه أخصر قدمه على المنفصل فقال:

وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ مَا لَا يُبْتَدَأُ وَلَا يَلِي إِلَّا اخْتِياراً أَبداً

أى: الضمير المتصل هو الذى لا يصح وقوعه أول الكلام ولا بعد «إلا» فى الاختيار.

والمنفصل بخلافه، أى: يصح وقوعه أول الكلام وبعد «إلا» فى الاختيار، وسيأتى تمثيل النوعين.

واحترز بقوله: «اخْتِياراً» من وقوع المتصل بعد «إلا» فى ضرورة الشعر، كقول الشاعر:

وَمَا نُبَالِي إِذَا مَا كُنْتُ جَارَتِنَا إِلَّا يُجَاوِرُنَا إِلَّا كِ دِيَارُ^(٢)

(١) راجع الشارح ص ٢١.

(٢) قال العينى ج ١ ص ٢٥٣ فى شرح الشواهد: هذا البيت أنشده الفراء ولم ينسبه إلى أحد، وبحث فلم أعثر على قائله. وهو من البسيط.

الشرح: «وما نبالى» وما نكثرث ولا نهتم، وأكثر ما يستعمل هذا بعد النفى، «جارتنا» تأنيث الجار، «إلا يجاورنا» جاء فيه علا يجاورنا - بإبدال الهمزة عيناً، «إلا ك» أى: إلا إياك، «ديار» أحد، وكلاهما لا يستعمل إلا بعد النفى - «وما» الأولى نافية والثانية زائدة.

ويروى «وما علينا إذا ما كنت . . .» ويروى «إلا يجاورنا سواك ديار».

المعنى: إذا كنت أيتها المحبوبة جارتنا لا نبالى إلا يجاورنا أحد غيرك ففسيك الكفاية، وحاصله: أنت المطلوبة فإذا حصلت فلا التفات إلى غيرك.

قال آخر:

أَعُوذُ بِرَبِّ الْعَرْشِ مِنْ فِتْنَةٍ بَعَثَتْ
عَلَيَّ فَمَالِي عَوْضٌ إِلَّا نَاصِرٌ (١)

= الإعراب: «ما» نافية «نبألي» فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه «إذا» ظرفية شرطية.
«ما» زائدة «كنت» فعل ماض ناقص والتاء ضمير المخاطبة اسمه «جارتنا» خبر كان
والضمير مضاف إليه «أن» مصدرية ناصبة «لا» نافية، «يجاورنا» مضارع منصوب بأن
والضمير في محل نصب مفعول به ليجاور وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول
به لنبألي «إلا» استثنائية والكاف مستثنى تقدم على المستثنى منه «ديار» فاعل يجاور
وهو المستثنى منه.

الشاهد: في قوله: «إلا» فإنه أتى بالضمير المتصل بعد إلا ضرورة، وكان القياس أن
يقول إلا إياك بالضمير المتصل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ٢٢، وابن عقيل ٤٧/١، والشاطبي
والسندوي وداود والأشموني ٤٨/١، والسيوطي ص ١٤ والمكودي ص ١٥ وابن هشام
٦١/١. وأيضاً ذكره في المغني ٧٨/٢ والسيوطي في الهمع ٥٧/١، وابن يعيش في
المفصل ١٠١/٣، والشاهد رقم ٢٨٣ في خزنة الأدب والخصائص ٣٠٧/١، ١٩٥/٢.

(١) قال العيني في شرح الشواهد ج ١ ص ٢٥٥ - لم أقف على اسم قائله وبحث فلم أعثر
على قائله. وهو من الطويل.

الشرح: «أعوذ» التجرى والتحصن، «من فتن» من جماعة «بعثت» من البغى بمعنى الظلم
والعدوان، «عوض» ظرف يستغرق المستقبل مثل «أبدا» إلا أنه مختص بالنفى، وهو مبني
على الضم كقبل وبعد.

المعنى: إنى التجرى إلى رب العرش وأتحصن بحماه عن جماعة ظلمونى فليس لى معين
ولا وذر سواه.

الإعراب: «أعوذ» فعل مضارع فاعله مستتر فيه «رب» جار ومجرور متعلق بأعوذ
«العرش» مضاف إليه «من فتن» جار ومجرور متعلق بأعوذ «بعثت» فعل ماض وفاعله
مستتر فيه والتاء للتأنيث. والجملة صفة لفئة «على» جار ومجرور متعلق ببغى «فما» نافية
«لى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «عوض» ظرف زمان مبني على الضم في
محل نصب متعلق بناصر «إلا» حرف استثناء والهاء مستثنى مبني على الضم في محل
نصب «ناصر» مبتدأ مؤخر.

الشاهد: فى «إلا» حيث وقع الضمير المتصل بعد «إلا» وهو شاذ لا يجوز إلا فى
الضرورة الشعرية إلا عند ابن الأنبارى ومن ذهب نحو مذهبه فإن ذلك عندهم جائز.

وكان القياس أن يقال: (إلا إياه) وأنكر المبرد وقوع المتصل بعد إلا مطلقاً حتى إنه أنكر
رواية «إلا» وأميل إلى رأى ابن الأنبارى، لأنه على رأى المبرد لا شاهد فى البيت.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن عقيل ٤٦/١، وداود.

تنبيهان:

الأول: منع المبرد (وقوع المتصل بعد إلا مطلقا، وأنشد «سواك ديار» وأنكر رواية «إلاك» وأجازه ابن الأنباري^(١) مطلقا.

الثاني: كلام الناظم هنا موافق لمذهب الجمهور، في كون وقوع المتصل بعد «إلا» ضرورة.

وقال في التسهيل^(٢) وشذ «إلاك» فلا يقاس عليه هـ (وصرح في باب الاستثناء من شرح التسهيل، بأن ذلك ليس بضرورة)^(٣) ثم مثل المتصل فقال:

كالياء والكافِ من ابْنِي أَكْرَمِكَ والياءِ والهاءِ من سَلِيهِ مَا مَلَّكَ

المضمر المتصل ثلاثة أقسام: مرفوع ومنصوب ومجرور. وكل من الثلاثة، إما لتكلم أو لمخاطب أو لغائب.

فالرفوع للمتكلم «فعلتُ - فعلنا» والمخاطب «فعلتَ - فعلتِ - فعلتما - فعلتم - فعلتن».

وللغائب «فعلَ - فعلتَ - فعلا - فعلا - فعلوا - فعلن» والمنصوب للمتكلم «أكرمني - أكرمتنا».

وللمخاطب «أكرمك - أكرمك - أكرمكما - أكرمكم - أكرمن».

وللغائب «أكرمه - أكرمها - أكرمهما - أكرمهم - أكرمهن».

والمجرور للمتكلم: «مرَّ بي - مرَّ بنا» وللمخاطب «مرَّ بكَ - مرَّ بكِ - مرَّ بكم - مرَّ بكن» وللغائب «مرَّ به - مرَّ بها - مرَّ بهما - مرَّ بهم - مرَّ بهن».

فهذه ستة وثلاثون ضميراً متصلاً، والسابع والثلاثون «ياء المخاطبة» نحو: «تفعلين يا هند» على مذهب سيويوه^(٤).

(١) أ، ج.

(٢) التسهيل ٢٧.

(٣) أ، ج.

(٤) ج ١ ص ٥ سيويوه.

وقد أشار الناظم إلى التكلم بالياء (من ابني) وإلى المخاطب بالكاف من «أكرمك» وإلى الغائب بالياء من (سليه).

وأشار أيضا إلى الرفع بالياء من سليه، وإلى النصب بالكاف من أكرمك، وإلى الجر بالياء من ابني.

فقد نبه بهذه الأمثلة الأربعة على الأقسام كلها.

ثم أشار إلى حكم عام لجميع المضمرات فقال:

وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَاءُ يَجِبُ

المضمرات كلها مبنية بالاتفاق، واختلف في سبب بنائها ف قيل: (بنيت)^(١) لشبهها بالحرف في المعنى، لأن كل ضمير متضمن معنى التكلم أو الخطاب أو الغيبة وهي من معاني الحروف (وقيل)^(٢) غير ذلك.

وقد ذكر في التسهيل، لبنائه أربعة أسباب:

أولها: شبه الحرف وضعا، لأن أكثره على حرف أو حرفين وحمل الباقي على الأكثر.

وثانيها: شبه الحرف افتقارا. لأن المضمرة لا تتم دلالاته على مسماه إلا بضميمة من مشاهدة أو غيرها.

وثالثها: شبه الحرف جمودا، والمراد بالجمود عدم التصرف في لفظه بوجه من الوجوه حتى في التصغير وبأن يوصف أو يوصف به كما فعل بالمبهمات.

ورابعها: الاستغناء باختلاف صيغه لاختلاف المعاني. هـ^(٣).

قال الشارح^(٤): ولعل هذا المعتبر عند الشيخ^(٥) في بناء المضمرات، ولذا عقبه بتقسيمها بحسب الإعراب، كأنه قصد بذلك (إظهار)^(٦) علة البناء، فقال^(٧):

(١) أ، ج.

(٢) ج.

(٣) قال في التسهيل ص ٢٩ (وبني المضمرة لشبهه بالحرف وضعا وافتقارا وجمودا أو للاستغناء باختلاف صيغه لاختلاف المعاني).

(٤) راجع للشارح ص ٢٢.

(٥) هو: ابن مالك وقد ترجمت له.

(٦) أ، ب.

(٧) راجع الأشموني ٤٩/١.

وَلَفْظُ مَا جَرٌّ كَلْفِظِ مَا نُصِبِ

أى: الصالح للجر من الضمائر المتصلة هو الصالح للنصب.
وقد (تم) ^(١) تقدم ذكره ^(٢).

ثم قال: للرفع والنصب وجرُّنا صلح

يعنى: أن هذا الضمير، يعنى لفظ «نا» صلح للرفع والنصب والجر، ومثل
للمثلاثة بقوله:

كَاعْرِفُ بِنَا فَإِنَّا نَلْنَا الْمَنْحُ

فموضع (نا) جر بعد الباء ونصب بعد «إن» ورفع بعد الفعل.

وما سوى ما ذكر من (الصالح) ^(٣) للنصب والجر والصالح للثلاثة مختص
بالرفع ^(٤). فالأقسام ثلاثة وذلك واضح، ثم قال:

وَأَلِفٌ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ لِمَا غَابَ وَغَيْرِهِ كَقَامَا وَاعْلَمَا

الضمير المتصل بالنسبة إلى المعنى على ثلاثة أقسام: مختص بالحاضر
«كالكاف» ومختص بالغايب «كالهاء».

وهذان القسمان ظاهران، وقسم يكون للغائب تارة وللمخاطب أخرى، وهو
ثلاثة ضمائر: ألف الاثنين، وواو الجمع، ونون الإناث، ومثل الألف «بقاما
واعلما» فالألف فى قاما للغائبين وفى اعلمما للمخاطبين، ومثال الواو «قاموا
واعلموا» والنون «قُمنَ وأَعلمنَ».

(١) ١.

(٢) نحو «إنه» و «له» و «رأيتك» و «مررت بك» أشمونى ١/٤٩.

(٣) ب، ج.

(٤) وإنما لم يذكر المصنف الياء وهم، وأما الياء وهم، فإنهما يستعملان للرفع والنصب
والجر، لكن لا يشبهان «نا» من كل وجه: فإن الياء، وإن استعملت للثلاثة وكانت ضميرا
متصلا فيها إلا أنها ليست فيها بمعنى واحد. لأنها فى حالة الرفع للمخاطبة نحو: اضربى
وفى حالة الجر والنصب للمتكلم نحو: «لى» و «إنى». و «هم» تستعمل للثلاثة وتكون
فيها بمعنى واحد. إلا أنها فى حالة الرفع ضمير منفصل وفى الجر والنصب ضمير متصل.
اه أشمونى ج ١ ص ٤٩.

فإن قلت: قوله (وَعَوَّيْرَه) أعم من المخاطب.

قلت: لما كانت الألف والواو والنون لا تكون للمتكلم (تعينت)^(١) إرادة المخاطب وذلك بين.

ثم أشار إلى المستتر فقال: وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَرُ

فعلم من تخصيصه بالرفع أن المستتر لا يكون ضمير نصب ولا جر.

والمستتر ضربان: واجب الاستتار. وهو ما لا يخلفه الظاهر، وجائز الاستتار وهو ما يخلفه الظاهر.

فالواجب الاستتار في سبعة مواضع: فعل أمر الواحد (كافعل) والمضارع المبدوء بهمزة المتكلم (كأوأف) والمبدوء بياء الخطاب (التي)^(٢) للمفرد (ككتغبت) والمبدوء بنون المتكلم المعظم نفسه أو المشارك (كنشكر)^(٣)، واسم فعل الأمر (كترأل) واسم المضارع «كأف» والمصدر الواقع بدلا من فعله في الأمر نحو: «ضربا زيدا». فإن قلت: قد أحل الناظم بهذه الثلاثة (الأواخر)^(٤).

قلت: لم يدع الحصر، وإنما مثل ليقاس على تمثيله، وأيضا فاختصر على الأفعال لأصالتها في العمل، واسم الفعل والمصدر نائبان عن الفعل في ذلك.

والجائز الاستتار هو (المرفوع)^(٥) بفعل الغائب والغائبة ماضيا ومضارعا^(٦) وبالصفة وباسم الفعل الماضي.

ثم انتقل إلى الضمير المنفصل وهو نوعان: مرفوع ومنصوب، وبدأ بالمرفوع فقال:

(١) ب، ج وفي أ (فعنيت).

(٢) ب.

(٣) ب، ج وفي أ (كنشرك).

(٤) ب، ج وفي أ، ج (الأخر).

(٥) أ، ب وفي ج (الموضوع).

(٦) مثل «زيد يقوم» أي هو وهذا الضمير جائز الاستتار؛ لأنه يحل محله الظاهر فتقول زيد يقوم أبوه، وكذلك كل فعل أسند إلى غائب أو غائبة نحو: «هند تقوم» وما كان بمعناه نحو «زيد قائم» أي: هو. اهـ ابن عقيل ٥١/١.

وقال الأشموني ٥٠/١ (وخص ضمير الرفع بالاستتار لأنه عمدة يجب ذكره) اهـ.

وَذُو ارْتِفَاعٍ وَإِنْفِصَالٍ أَنَا هُوَ وَأَنْتَ وَالْفُرُوعُ لَا تَشْتَبَهُ

ضمير الرفع المنفصل ثلاثة أقسام: متكلم، ومخاطب، وغائب، فلذلك مثل بثلاثة أمثلة.

والمراد بالفروع: ما دل على مؤنث أو مثنى أو مجموع، «فأنا» له فرع واحد هو «نحن».

و «أنت» له أربعة فروع «أنت - أنتما - أنتم - أنتن».

و «هو» له أربعة أيضا «هي - هما - هم - هن».

تنبيه:

مذهب البصريين أن ألف «أنا» زائدة، والاسم هو الهمزة والنون، واستدلوا بحذف الألف وصلًا، وإنما زيدت وقفًا لبيان الحركة، ولذلك عاقبتها هاء السكت في قول حاتم: (هذا فَرْدِي أَنَّهُ)^(١).

ومذهب الكوفيين: أن الاسم هو مجموع الأحرف الثلاثة واختاره المصنف^(٢) وفي (أنا) لغات الفصيحة حذف ألفه وصلًا وإثباتها وقفًا.

والثانية إثباتها وصلًا ووقفًا وهي لغة تميم^(٣).

والثالثة (هنا)^(٤) بإبدال همزته هاء.

والرابعة: آن بمدة بعد الهمزة.

قال المصنف: من قال (آن) فإنه قلب (أنا) كما قال بعض العرب في رأى

رأء.

(١) ورد في مجمع الأمثال للميداني رقم ٤٥٤٢ (هذا فصدى) قيل: إن أول من تكلم به

كعب بن مامة، وذلك أنه كان أسيرا في غزة، فأمرته أم منزله أن يفصد لها ناقة فنحراها.

فلامته على نحره إياها فقال هكذا فصدى، يريد أنه لا يصنع إلا كما يصنع الكرام.

(٢) وقد ارتضيت هذا الرأى لسهولته.

(٣) تميم - قبيلة من أشهر قبائل مضر العدنانية.

(٤) أ، ج.



والخامسة: «أن» (كعن^(١)) حكاها قطرب.

وأما «أنت» وفروعه، فالضمير عند البصريين «أن» والتاء وحرف خطاب (ومذهب الفراء أن «أنت»^(٢) بجملته ضمير)^(٣).

ومذهب جمهور البصريين أن «هو» بجملته ضمير وكذلك، «هي» وأما «هما» وهُم وهُنَّ، فذهب أبو علي^(٤): إلى أنها بجملتها ضمائر، وقد قيل غير ذلك بما لا يحتمل ذكره هذا الموضع.

ثم نثى بالمنصوب فقال:

وَذُو انْتِصَابٍ فِي انْفِصَالٍ جَمَلًا إِيَّايَ وَالتَّفْرِيعِ لَيْسَ مُشْكِلًا

«إيا» هو الضمير المنصوب المنفصل ولواحقه حروف تدل على المراد به من تكلم أو خطاب أو غيبة، هذا مذهب سيويه^(٥) وذهب الخليل: إلى أن «إيا» ضمير مضاف إلى لواحقه وهي ضمائر وإليه ذهب المصنف^(٦) وفيه مذاهب آخر لا نطول بها.

فللمتكلم: «إِيَّايَ - إِيَّانَا» وللمخاطب «إِيَّاكَ - إِيَّاكَ - إِيَّاكُمْ - إِيَّاكُمْ - إِيَّاكُمْ».

وللغائب: «إِيَّاهُ - إِيَّاهَا - إِيَّاهُمَا - إِيَّاهُمْ - إِيَّاهُنَّ» وهذا معنى قوله: (والتفريع ليس مشكلا).

ثم قال:

وَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَجِيءُ الْمُنْفَصِلُ إِذَا تَأْتَى أَنْ يَجِيءَ الْمَتَّصِلُ

(١) أ.

(٢) وذهب ابن كيسان إلى أن الضمير التاء فقط وكثرت بأن. مع ٦٠ / ١، وإلى رأى الفراء أميل.

(٣) أ، ب.

(٤) راجع الأشموني ٥١ / ١.

(٥) راجع كتاب سيويه ٨٣ / ١.

(٦) ورد بأنه لو صح ذلك لوجب إعرابها لأن المبنى إذا لزم الإضافة أعرب. وما استدل به شاذ. والشاذ لا تقوم به حجة، ولكن اختاره المصنف - وجعل إضافته مع أنه معرفة لزيادة الوضوح كما في «علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم» اه صبان ١١٠ / ١.

لما كان الغرض من وضع المضمير الاختصار، وكان المتصل أخصر - لم يستعمل المنفصل مع تأتي المتصل وإمكانه إلا فى الضرورة كقوله:

بالباعثِ الوارثِ الأمواتِ قد ضمنتُ إياهم الأرضُ فى دهرِ الدهارِيرِ^(١)
والى هذا أشار بقوله: وفى اختيار.

ولا بد من ذكر المواضع التى يتعين فيها الانفصال. لعدم تأتى الاتصال وهى

اثنا عشر موضعا:

(١) البيت من قصيدة للفرزدق يفتخر فيها بمدح يزيد بن عبد الملك وهو من البسيط.
الشرح: «الباعث» الذى يبعث الأموات ويحييهم بعد فنائهم «الوارث» الذى ترجع إليه الأملاك بعد فناء الملك «قد ضمنت» - بكسر الميم المخففة بمعنى تضمنت أى اشتملت عليهم أو بمعنى كفلت، كأنها تكفلت بأبدانهم، «دهر الدهارير» الشدائد - وفى القاموس - وهو أول الدهر فى الزمن الماضى بلا واحد.
المعنى: أقسمت بالذى يرث الأموات ويبعثهم بعد فنائهم وقد شملتهم الأرض فى أزمان الشدائد والمقسم عليه فى الآيات بعده.

الإعراب: «الباعث»: جار ومجرور متعلق بقوله حلفت فى البيت قبله «الوارث» يحتمل أن يكون منصوبا بالفتحة الظاهرة على أن الوصفين اللذين هما الباعث والوارث تنازعا وأعمل فيه أحدهما ويحتمل أن يكون مجرورا بالكسرة الظاهرة بإضافة أحد الوصفين «قد» حرف تحقيق «ضمنت» فعل ماض والتاء للتأنيث «إياهم» مفعول به «الأرض» فاعل «فى دهر» جار ومجرور متعلق بضمنت «الدهارير» مضاف إليه لدهر. وجملة ضمن وفاعله فى محل نصب على الحال من الأموات. أو فى محل نصب أو جر صفة للأموات أيضا. لأن «أل» الداخلة على الأموات جنسية. وبدخول آل الجنسية معرفة لفظا نكرة معنى فإن راعيت لفظه جعلت الجملة التى بعده حالا فهى فى محل نصب، وإن نظرت إلى معناه جعلت الجملة صفة فمحلها تابع للموصوف وهذا الموصوف كما عرفت إما مجرور بإضافة أحد الوصفين وإما منصوب على أنه مفعول به لأحدهما لا جرم إذا جعلت الجملة صفة كانت إما فى محل جر وإما فى محل نصب.
الشاهد: فى «إياهم» حيث فصل الضمير المنصوب لأجل الضرورة فإن الأصل والقياس أن يقال ضممتهم.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٢٤ وابن هشام ٦٦/١ وابن عقيل ٥٤/١ والشاطبى وداود، والسندوبى والأشمونى فى ٥١/١، والمكودى ص ١٧ والسيوطى ص ١٦ وذكره أيضا فى همع الهوامع ٦٢/١، والخصائص ٣٠٧/١، ١٩٥/١ والإنصاف ٤٠٩/٢.

الأول: أن يحصر بيلا وشذ «إلاك» فلا يقاس عليه.

الثاني: أن يحصر بإنما كقول الفرزدق:

أَنَا الذَّائِدُ الحَامِي الدَّمَارِ وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنَ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي^(١)

الثالث: أن يرفع بمصدر مضاف إلى المنصوب كقول الشاعر:

بَنَصْرِكُمْ نَحْنُ كُنْتُمْ ظَافِرِينَ وَقَدْ أَغْرَى العِدَا بِكُمْ اسْتِسْلَامَكُمْ فَشَلَا^(٢)

(١) قائله الفرزدق بن همام وهو من قصيدة لامية من القصائد التي عارض فيها جريرا

ويهجوه. وهو من الطويل.

الشرح: «الذائد» - بالذال المعجمة - المدافع «الحامي» من الحماية وهو الدفع «الذمار» - بكسر المعجمة وتخفيف الميم - ما يجب على الإنسان حمايته والمحافظة عليه.

المعنى: «أنا الذائد» - أمنع عن قومي وأحمى حماهم، وليس لهذا إلا أنا أو من يماثلني في الصفات.

الإعراب: «أنا» مبتدأ «الذائد» خبره «الحامي» صفة له أو خبر ثان «الذمار» مضاف إليه.

أو منصوب على أنه مفعول به للحامي «وإنما» أداة قصر مركبة من «إن» المؤكدة «وما»

الكافة «يدافع» فعل مضارع «عن أحسابهم» جار ومجرور متعلق ب«يدافع» والضمير المضاف

إليه «أنا» فاعل «أو» حرف عطف. «مثنى» معطوف على الفاعل وباء المتكلم مضاف إليه.

الشاهد: في «وإنما يدافع عن أحسابهم أنا» حيث أتى فيه بضمير منفصل وهو «أنا» لأنه

واقع بعد إلا في المعنى. إذ المعنى ما يدافع عن أحسابهم إلا أنا، وقال الشيخ عبد القاهر:

ولا يجوز أن ينسب فيه إلى الضرورة، لأنه ليس به ضرورة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن هشام ٦٨/١، والأشموني ٥٢/١،

والأصطهناوي، والسيوطي في همع الهوامع ٦٢/١.

(١) قال في الدرر اللوامع ص ٢٩ - لم أعثر على قائله - وأيضا لم أعثر له على قائل. وهو

من البسيط.

الشرح: «ظافرين» من الظفر، وروى فائزين - ومعنى الظفر هنا الاستيلاء على العدو

«أغرى» أي: أشلى من الإغراء، قال تعالى: (فأغرينا بينهم العداوة والبغضاء) «العدا» -

بكسر العين - جمع عدو، «الاستسلام» الانقياد والطاعة، «الفضل» - بالفاء والشين

المعجمة المفتوحين من فضل - بالكسر - إذا جبن قال تعالى (حتى إذا فشلتم وتنازعتم).

الإعراب: «بنصركم» الباء متعلق بقوله كنتم والنصر مصدر مضاف إلى مفعوله «نحن»

فاعله، والتقدير: كنتم ظافرين على العدا بنصرتنا إياكم «كنتم» كان واسمها «ظافرين»

خبرها «وقد» الواو للحال قد للتحقيق «أغرى» فعل ماض «العدا» مفعول به «بكم» جار

ومجرور متعلق بأغرى «استسلامكم» فاعل «فشلا» نصب على التعليل أي: لأجل

الفضل.

الرابع: أن يرفع بصفة جرت على غير (صاحبها)^(١) نحو زيد عمرو ضاربه هو، مطلقا عند البصريين^(٢) وبشرط خوف اللبس عند الكوفيين.

الخامس: أن يحذف عامله نحو:

فإن أنتَ لَمْ يَنْفَعَكَ عِلْمُكَ فَانْتَسَبْ^(٣)

= الشاهد: في «بصركم نحن» حيث جاء الضمير منفصلا لعدم تأتى الاتصال.

مواضعه: ذكره السيوطى فى ممع الهوامع ٦٣/١.

(١) أ، ج، وفى ب (من هى له).

(٢) أى: سواء أمن اللبس أم لا - فالأول نحو «هند عمرو ضاربه هى» والثانى نحو المثال المذكور.

(٣) البيت: لليد بن ربيعة العامرى، وهو من قصيدته المشهورة التى يقول فيها:

ألا كل شىء ما خلا الله باطل. وهو من الطويل.

وعجز البيت: لعلك تهديك القرون الأوائل.

الشرح: «فانتسب» من الانتساب. «تهديك» أى: تعرفك، «القرون» جمع قرن - بفتح القاف - قال الجوهري: القرن من الناس أهل زمان واحد، ويقال القرن ثلاثون سنة وقيل مائة سنة. «الأوائل»، جمع أول وهو نقيض الآخر، وأصله أوأل على وزن أفعال، مهموز الأوسط، فقلبت الهمزة واوا وأدغم ويقال: وَوَأل على وزن فوعل فقلبت الواو الأولى همزة.

وتمام معنى البيت فى الذى يليه:

فإن لم تجد من دون عدنان والدا ودون معد فلتزعك العواذل

المعنى: إن غاية الإنسان الموت فينبغى له أن يتعظ بأن ينسب نفسه إلى عدنان أو معد فإن لم يجد من بينه وبينهما من الآباء فليعلم أنه يصير مصيرهم، فينبغى له أن يتزع عما هو عليه والعواذل هنا حوادث الدهر.

الإعراب: «إن» حرف شرط جازم تجزم فعلين وفعل الشرط مقدر تقديره فإن ضللت «أنت» فيه وجهان أحدهما «أنت» مبتدأ وذلك على ما أجازه سيبويه من جواز الرفع بالابتداء بعد أداة الشرط إذا كان فى الجملة التى هى مطلوب الشرط فعل هو خبر نحو إن الله أمكننى من فلان. والوجه الثانى أن يكون «أنت» فى موضع نصب وهو مما وضع فيه الضمير المرفوع موضع الضمير المنصوب كما وضعوا المنصوب موضع المرفوع قالوا: لم يضربنى إلا إياه «لم» حرف نفي وجزم وقلب «ينفعك» فعل مضارع مجزوم بلم والكاف مفعول به «علمك» فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة والكاف مضاف إليه «فانتسب» جواب الشرط فلذلك دخلت فيه الفاء والأصل فيه أن يكون فعلا كما أن الشرط الذى هو علة له فعل، وقد يكون الجواب جملة فعلية طلبية كما فى قوله تعالى: (وإن تولوا فاعلموا أن الله مولاكم) ومنه قوله فانتسب «لعلك» لعل هنا للتعليل كما فى قوله تعالى (فقولا له=

- السادس: أن يؤخر عامله نحو ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾^(١).
- السابع: أن يكون العامل حرف نفي نحو ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾^(٢).
- الثامن: أن يفصله متبوع نحو ﴿يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾^(٣).
- التاسع: أن تلي واو المصاحبة نحو:

تكون وإياها (بها)^(٤) مثلا بعدى^(٥).

العاشر: أن تلي «أما» نحو:

بك أو بي استعانَ فليلَ أما أنا أو أنت ما ابتغى المستعين^(٦)

=قولا لينا لعله يتفكر أو يخشى) والكاف اسمه «يهديك» فعل مضارع والكاف مفعول به «القرون» فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة والجملة في محل رفع خبر لعل «الأوائل» صفتها. الشاهد: في «فإن أنت» حيث انفصل الضمير، لما أضمر العامل وهو فعل الشرط.

مواضعه: ذكره السيوطي في جمع الهوامع ٦١/١، ٥٩/٢.

(١) سورة الفاتحة ٥ . (٢) سورة المجادلة ٢ .

(٣) سورة الممتحنة ١ . (٤) ب، ج .

(٥) قاله أبو ذؤيب حويلد الهللي من قصيدة يخاطب بها خالد بن اخته وهو من الطويل. وصدرة: فأليت لا أنفك أحلو قصيدة.

الشرح: «فأليت» أي: حلفت، «لا أنفك»: لا أزال، «أحذو» بالخاء المهملة والذال المعجمة من حلوت النعل بالثعل حذوا إذا سويت أحدهما على قدر الآخر.

الشاهد: في «تكون وإياها» حيث جاء الضمير منفصلا، لكونه ولى واو المصاحبة.

مواضعه: ذكره السيوطي في جمع الهوامع ٦٣/١، ٢٢٠.

(٦) قال العينى في شرح الشواهد ج ١ ص ٢٩٩ - لم أقف على اسم قائله - وبحث فلم أعرثر على قائله - وهو من الخفيف.

الشرح: «استعان» من الاستعانة وهو طلب العون، «فليل» أمر من ولى الأمر يليه ولاية «ما ابتغى» الابتغاء وهو الطلب.

الإعراب: «بك» جار ومجرور متعلق بقوله استعان «أو بي» عطف عليه «استعان» فعل ماضٍ والفاعل ضمير مستتر فيه «فليل» الفاء فيه تصلح أن تكون للتعليل وهو فعل الأمر وفاعله قوله «أنا» «إما» ههنا للتخيير «أو أنت» عطف على قوله «أنا» والتقدير: ليل إما أنا أو ليل أنت «ما ابتغى» «ما» موصولة وابتغى فعل وفاعله ضمير «المستعين» مفعوله وجملة ابتغى لا محل لها صلة الموصول والعائد محذوف تقديره: ما ابتغاه المستعين، وجملة ما ابتغى المستعين معمول لقوله فليل.

الشاهد: في إما وأنا، حيث جاء الضمير فيه منفصلا لأنه وقع فيما يلي إما، وتعذر الاتصال فيه.

الحادى عشر: أن يلى اللام الفارقة، نحو:

إِنْ وَجَدْتُ الصَّدِيقَ حَقًّا لِإِيَاكَ كَ فَمَرُنِي فَلَنْ أزالَ مُطِيعًا^(١)

الثانى عشر: أن (ينصبه)^(٢) عامل في مضمرة قبله غير مرفوع إن اتحدا رتبة وسيأتى الكلام على هذا^(٣)، وذكر جميع ذلك فى التسهيل^(٤).

ثم شرع الناظم بذكر مواضع يجوز فيها الاتصال والانفصال فقال:

وَصِلْ أَوْ أَفْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ وَمَا أَشْبِهَهُ

المراد (بهاء سلنيه) ما وقع ثانى ضميرين منصوبين بفعل غير ناسخ فيجوز فيه الاتصال فتقول «سَلْنِيهِ وَسَلْنِي إِيَاءَهُ» والاتصال أرجح، ولذا بدأ به ولم يأت فى القرآن إلا متصلا كقوله تعالى: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ﴾^(٥) ولم يذكر سيبويه غير الاتصال.

(١) لم يتعرض العينى لقائل هذا البيت فى ج ١ ص ٣٠١ وبالبحث لم أعثر على قائله. وهو من الخفيف.

ومعنى البيت ظاهر. لأن التقدير. إذا كنت الصديق حقا فمرنى، فإنى ممثل أمرك دائما، والفاء للتعليل.

الإعراب: «إن» حرف شرط «وجدت» فعل وفاعل فعل الشرط «الصديق» مفعول أول «حقا» مفعول ثان «لإيائك» جواب للشرط واللام فيه تسمى الفارقة «فمرنى» الفاء للجواب ومر فعل أمر والفاعل ضمير والنون للوقاية والياء مفعول به، والتقدير: إذا كنت أنت الصديق حقا فمرنى «فلن» الفاء للتعليل وأزال فعل مضارع من أخوات كان وهو منصوب بلن واسمه ضمير مستتر فيه «مطيعا» خبره.

الشاهد: فى «لإيائك» حيث جاء الضمير منفصلا لعدم تأتى الاتصال، وذلك لوقوعه بعد اللام الفارقة.

مواضعه: ذكره السيوطى فى همع الهوامع ٦٣/١.

(٢) ب، ج وفى أ (يصيه).

(٣) عند قول ابن مالك: وفى اتحاد الرتبة الزم فصلا.

(٤) قال فى التسهيل ص ٢٦ «فصل» (يتعين انفصال الضمير إن حصر بإثما ورفع بمصدر مضاف إلى المنصوب أو بصفة جرت على غير صاحبها أو أضمر العامل أو آخر أو كان حرف نفى، أو فصله متبوع أو ولى أو المصاحبة أو إلا أو إما أو اللام الفارقة أو نصبه عامل فى مضمرة قبله غير مرفوع إن اتفقا رتبة، وربما اتصلا غائبين إن لم يشبها لفظا وإن اختلفا رتبة جاز الأمران) هـ.

(٥) سورة الأنفال ٤٣.

ويدل على جواز الانفصال قوله عليه الصلاة والسلام «إِنَّ اللَّهَ مُلْكُكُمْ
إِيَّاهُمْ»^(١).

ثم قال: فِي كُتْبِهِ الْخُلْفُ انْتَمَى، أى فى هاء كتته، والمراد (به) ^(٢) ما وقع
خبراً لكان أو إحدى أخواتها، والخلف فى الاختيار كما بينه فى البيت الآتى:
وقوله: كَذَاكَ خَلْتَنِيهِ.

يعنى أن هاء خلتنيهِ كهاء كتته فى الخلاف المشار إليه، والمراد بها خلتنيهِ: ما
وقع ثانى ضميرين منصوبين بفعل ناسخ.
ثم ذكر اختياره فقال: وَأَصْلاً اخْتَارُ.

يعنى فى باب كتته وختلتيهِ، ووجهه أن الأصل الاتصال.
ثم قال: غَيْرِي اخْتَارَ الْانْفِصَالَ. وهم الأكثرون ومنهم سيبويه^(٣)، ووجهه
أن الضمير فى البابين خبر فى الأصل، وحق الخبر الانفصال وكلاهما مسموع،
وما اختاره هو اختيار الرماني^(٤) وابن الطراوة^(٥).

(١) ولو وصل لقال ملككموهم ولكنه فر من الثقل الحاصل من اجتماع الواو مع ثلاث
ضمات أه التصريح ١٠٧/١.

(٢) ب، ج.

(٣) ومذهب سيبويه أرجح. لأنه هو الكثير فى لسان العرب على ما حكاه سيبويه عنهم وهو
المشافه لهم أه ابن عقيل ٥٦/١.

(٤) هو: أبو الحسن على بن عيسى الرماني، كان إماماً فى العربية فى طبقة الفارسي
والسیرافي، وبرع فى النحو حتى قيل: لم ير مثله قط؛ علماً بالنحو وغزارة فى الكلام
وإيضاحاً لحل المشاكل - مع تنزه ودين ويقين وفصاحة ونظافة، وكان يمزج النحو بالمنطق،
صنف كثيراً من الكتب، وشرح كتاب سيبويه.
ومات فى خلافة القادر بالله سنة ٣٨٤هـ أربع وثمانين وثلاثمائة.

(٥) هو أبو الحسن سليمان بن محمد بن الطراوة كان نحويًا ماهراً وأديباً بارعاً سمع على
الأعلم كتاب سيبويه، وله آراء فى النحو انفرد بها وخالف فيها جمهور النحاة، فأنى
عليه بعضهم ونقله آخرون ونسبوه إلى الإعجاب بنفسه، وقد جول كثيراً فى بلاد الأندلس
وآلف كتاب الترشيح فى النحو، والمقدمات على كتاب سيبويه، ومات رحمه الله عن سن
عالية سنة ٥٢٨هـ.

تنبيهان:

الأول: وافق في التسهيل^(١) سيبويه على اختيار الانفصال في (باب)^(٢) خلتيه قال لأنه خبر مبتدأ في الأصل، وقد حجزه عن الفعل منصوب آخر بخلاف هاء كتته فإنه خبر في الأصل^(٣) ولكنه شبيه بهاء ضربته في أنه لم يحجزه إلا ضمير مرفوع. والمرفوع كجزء من الفعل فكأن الفعل مباشر له فاضطرب اختيار الناظم في باب خلتيه.

الثاني: يجوز الاتصال والانفصال أيضا فيما وقع من الضمائر منصوبا بمصدر مضاف إلى ضمير قبله هو فاعل نحو:

كان فراقها أمرٌ من الصبر^(٤)

أو مفعول أول نحو:

ومنعكها بشيءٍ يستطاع^(٥)

(١) راجع التسهيل ص ٢٧.

(٢) أ، ج وفي ب (ثاني).

(٣) أ.

(٤) قاله يحيى بن طالب الحنفى حين حن إلى وطنه.

وصدره: تعزيت عنها كارها فتركتها. وهو من الطويل.

الشرح: «تعزيت» بالعين المهملة والزاي المعجمة - من العزاء وهو الصبر والتأسي.

الإعراب: «تعزيت» فعل وفاعل «عنها» جار ومجرور متعلق بالفعل والضمير يرجع إلى

الحجر «كارها» حال من فاعل تعزيت «فتركتها» الفاء عاطفة على تعزيت وترك فعل ماض

والتاء فاعل والهاء مفعول به «كان» فعل ماض ناقص «فراقها» اسم كان ومضاف إليه

«أمرٌ» خبره وأمر أفعل التفضيل ولذلك استعمل بمن.

الشاهد: في «فراقها» حيث جاء الضمير المنصوب فيه متصلا لضرورة الوزن، وإلا كان

الأحسن أن يكون منفصلا نحو «وكان فراقى إياها».

(٥) ذكر في الحماسة البصرية. أن قائله هو: قحيف العجلى، ويقال: قائله رجل من تميم

وكان قد طلب منه الملك فريسا يقال له سكاب، فظن بها على الملك لنفسها وقال:

أَبَيْتَ اللَّعْنَ إِنْ سَكَابَ عَلِقُ نَفِيسٌ لَا يُعَارُ وَلَا يُبَاعُ

وصدره: فلا تطمع أبيت اللعن فيها وهو من الوافر.

الشرح: «سكاب» اسم فرس، «علق نفيس» مال يبخل به «فلا تطمع أبيت اللعن فيها» أى

فى هذه الفرس وهى سكاب. يعنى: لا تطمع فى أخذها. «ومنعكها» أى: منعك عنها. =

أو باسم فاعل مضاف إلى ضمير وهو مفعول أول. كقول الشاعر:
لا تَرَجُ أَوْ تَخْشَ غَيْرَ اللَّهِ إِنْ أَدَى وإِقِيكَ اللَّهُ لَا يَنْفَكَ مَأْمُونًا^(١)

= المعنى: ادفع طمعك في هذه الفرس ودفعنا إياك عنها نقدر ونستطيعه.

الإعراب: «فلا» الفاء للتعليل لا: ناهية «تطمع» فعل مضارع مجزوم بلا وفاعله ضمير المخاطب مستتر فيه «أبيت اللعن» فعل وفاعل ومفعول به، والجملة اعتراضية لا محل لها من الإعراب «فيها» جار ومجرور متعلق بتطمع «ومنعكها» الواو واو الحال منع: مبتدأ والكاف مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول والضمير العائد إلى الفرس مفعول ثان «بشيء» اختلف العلماء في هذه الباء فذهب قوم منهم أبو الحسن الأخصش إلى أنها زائدة و«شيء» خبر المبتدأ وجعلوا من ذلك قول الله تعالى (جزاء سيئة بمثلها) فالباء زائدة في الخبر الموجب. وذهب جماعة إلى أن الباء أصلية والجار والمجرور في مثلها متعلق بمحذوف خبر المبتدأ. وفي «بشيء» يجوز أن يكون متعلقًا بمنع، وخبر المبتدأ جملة قوله «يستطاع» الآتى والمعنى على هذا: ومنعكها بأى شيء أردت ممكن ميسور ويجوز أن تتعلق بـ«يستطاع» أى: ومنعكها يستطاع بـشيء من الأشياء وسبب من الأسباب.
الشاهد: فى «ومنعكها» حيث وصل ثانى ضميرين عاملهما اسم واحد وكان القياس أن يقول ومنعك إياها.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم، والشاطبي، وداود، والسندوبى والأشمونى ٥٢/١، ٥٤، وابن هشام فى المعنى ١/٢٠٢، والشاهد رقم ٨٨٣ فى خزنة الأدب.

(١) قال العينى ج ١ ص ٣٠٨: استشهد به ابن مالك ولم يعزه إلى أحد، ولم أقف على اسم قائله - ويحتمل فلم أعتز على قائله - وهو من البسيط.

الشرح: «لا تَرَجُ» من رجا يرجو رجاء - وهو الأمل، «الأذى» مصدر من أذى يأذى أذى وأذى وأذية، «واقيكه» الواقى اسم فاعل من وقى يقى وقاية - وهو الحفظ.

الإعراب: «لا تَرَجُ» لا ناهية وترج فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف حرف العلة «أو تخش» أو ههنا بمعنى ولا - فإن قلت: هل تأتى أو بمعنى ولا؟ قلت: ذكر جماعة منهم ابن مالك أن أو تحمى بمعنى ولا واستدلوا على ذلك بقوله تعالى «ولا على أنفسكم أن تأكلوا من بيوتكم أو بيوت آبائكم» معناه ولا بيوت آبائكم وهذا غريب «غير» تنازع فيها الفعلان فلك أن تعمل أيهما شئت، فإن عملت الثانى أضمرت المفعول فى الأول والتقدير: ولا تَرَجُ غير الله ولا تخش غير الله. وإن عملت الأول أضمرت فى الثانى نحوه «الله» مضاف إليه «إن» حرف توكيد ونصب «الذى» اسم إن «واقيكه» واقى اسم فاعل أضيف إلى كاف الخطاب والضمير الذى بعد الكاف منصوب لأنه مفعول ثان لواقى، والكاف مفعوله الأول، ولكنه مجرور بالإضافة «الله» مرفوع لأنه فاعل لاسم الفاعل «لاينفك» من الأفعال الناقصة واسمه ضمير مستتر فيه «مأمونا» خبره.

الشاهد: فى «واقيكه الله» حيث جاء فيه الضمير متصلا مع جواز الانفصال فى مثل هذا الكلام ولكن ههنا لا يتيسر لأجل الوزن، والأصل فيه أن يقال: إن أذى واقيك الله إياه.

مواضعه: ذكره السندوبى فى شرحه للألفية، وابن الناظم ص ٢٥.

والمختار فى هذه الثلاثة الانفصال، ولكنه ترك فى هذه الآيات، لأن الوزن لم يتأت به^(١).

ويجوز الوجهان أيضاً فى المفعول الثانى من نحو: «أعطيت زيدا درهما» فى باب الإخبار فتقول: «الذى أعطيت زيدا إياه درهم والذى أعطيته زيدا درهم».

والمختار فيه عند المازنى والمصنف الاتصال؛ لأنه الأصل، وعند غيرهما الانفصال مراعاة لترتيب الأصل.

ثم قال: **وقدم الأخص فى اتصال**

أى: قدم (فى الاتصال)^(٢) المتكلم على المخاطب والمخاطب على الغائب، لأن المتكلم أخص من المخاطب، والمخاطب أخص من الغائب.

وفهم من ذلك: أن شرط جواز الاتصال فى ها سلتيه وخلتنيه ونحوهما. أن يكون الأول أخص، فإنه متى تقدم غير الأخص وجب الانفصال؛ لأنه مع الاتصال يمتنع تقديم غير الأخص.

والحاصل: أن المبيح لجواز الاتصال والانفصال هو كون الضمير ثانى ضميرين أولهما أخص وغير مرفوع، أو كونه خبر كان وأخواتها.

ثم إذا كان المقدم من الضميرين غير الأخص، فلما أن يكون مخالفاً فى الرتبة أو مساوياً (لها)^(٣) فإن كان مخالفاً لم يجز اتصال ما بعده إلا فيما ندر كقول عثمان رضى الله عنه أراهمنى الباطل شيطاناً^(٤).

وأجار المبرد وكثير من القدماء تقديم غير الأخص، مع الاتصال نحو: «أعطيتهموك» ولكن الانفصال عندهم أرجح، وإن كان مساوياً فسيأتى.

(١) ب، وفى أ، ج (له).

(٢) ب.

(٣) ب، وفى أ، ج (فيها).

(٤) رواه ابن الأثير فى غريب الحديث - الباطل فاعل أرى والهاء مفعول أول والياء ثان، وشيطاناً ثالث.

قال ابن الأثير وفيه شدوذان؛ الوصل وترك الواو، لأن حقه أراهمونى كرايتموها اه
الحضرى ٥٩/١.

قوله: وَقَدَّمْنَا مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالِ

يعنى أنه يجوز فى الانفصال تقديم الأخص وتقديم غير الأخص، فتقول: «الدرهم أعطيتك إياه» بتقديم الأخص، و«أعطيتك إياك» بتقديم غير الأخص، وفى الحديث: «أَنَّ اللَّهَ مَلَكَكُمْ إِيَّاهُمْ وَكَوْ شَاءَ لَمَلَكَهُمْ إِيَّاكُمْ»^(١).

وقوله: وَفِي اتِّحَادِ الرَّبِّيَّةِ الزَّمَّ فَصْلًا

أى: إذا اتحدت رتبة الضميرين، بأن يكونا لمتكلم أو لمخاطب أو لغائب لزم انفصال الثانى. فتقول: «ظننتنى إياى وعلمتكَ إياك وحسبته إياه».

ثم نبه على أنهما قد يتصلان غائبين بقوله: وَقَدْ يُبِيحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَصْلًا.

مثال ذلك ما رواه الكسائى فى قول بعض العرب: «هم أحسن الناس وجوهاً وأنضرموها»^(٢).

وقال الشاعر:

لِوَجْهِكَ فِي الْإِحْسَانِ بَسْطٌ وَبِهْجَةٌ أَنَا لَهُمَا قَفْوٌ أَكْرَمٌ وَالِدٌ^(٣)

(١) وفى هذا الحديث جواز الأمرين تقديم الأخص وتقديم غير الأخص (وقد اجتمع الأمران فى قوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ مَلَكَكُمْ...»). فانفصال الضمير فى قوله: ملككم إياهم جائز، لتقدم الأخص، وهو ضمير المخاطب على غير الأخص وهو ضمير الغائب وانفصال الضمير فى ملكهم إياكم، واجب لتقديم غير الأخص) اهـ المكدوى ص ١٧.

(٢) أنضرموها - الضمير الثانى للوجوه وهو تمييز فيلزم وقوع الضمير تمييزاً. فإما أن يجرى على القول، بأن الضمير العائد على النكرة نكرة أو على المذهب الكوفى أنه لا يشترط فى التمييز أن يكون نكرة اهـ صبان ١٠٤/١.

(٣) قال العينى ج ١ ص ٢٤٢ - لم أقف على اسم قائله - وبحثت فلم أعر على قائله. وهو من الطويل.

الشرح: «الإحسان» أى فى وقت الإحسان، «بسط»: بشاشة، «بهجة» حسن وسرور، «أنالهما» من أنال ينال إنالة وثلاثيه نال. إذا بلغ ووصل «قفو» مصدر قفاه، يقفوه. أى تبعه وسار على أثره.

المعنى: وجهك منبسط ومبتهج فى وقت الإحسان إلى الناس وقد حصل لك ذلك من اتباع آثار آبائك الكرام وأسلافك الكرماء.

الإعراب: لوجهك: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فى الإحسان» جار ومجرور متعلق ببسط «بسط» مبتدأ مؤخر «وبهجة» معطوف عليه «أنالهما» أنال: فعل =

تنبيهان:

الأول: شرط الناظم في غير هذا النظم في جواز اتصال الغائبين، أن يختلف لفظهما كمثالين، ولم يذكر ذلك هنا، واعتذر عنه الشارح، بأن قوله: «وصلا» بلفظ التنكير على معنى نوع من الوصل، تعريض، بأنه لا يستباح الاتصال مع الاتحاد في الغيبة مطلقاً. بل بقيد. وهو الاختلاف في اللفظ^(١).

الثاني: أجاز بعضهم الاتصال مع اتحاد الضميرين في المتكلم والخطاب أو الغيبة مطلقاً^(٢) وهو ضعيف.

ثم استطرد إلى أن ذكر نون الوقاية للزومها بعض المضمرات فقال:

وَقَبْلِ يَا النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ التَّزِمِ نُونُ وَقَايَةٍ وَلَيْسِي قَدْ نُظِمَ

مذهب الجمهور: أن هذه النون سميت نون الوقاية لأنها تقي الفعل من الكسر.

وقال المصنف: بل لأنها تقي اللبس في نحو: «أكرمني» في الأمر، فلولا النون لالتبست ياء المتكلم بياء المخاطبة، وأمر المذكر بأمر المؤنث: (ف فعل)^(٣) الأمر أحق بها من غيره.

= ماض وضمير الاثنين العائد إلى البسط والبهجة مفعول أول وضمير الواحد العائد إلى الوجه مفعول ثان «قفو» فاعل أنال «أكرم» مضاف إليه وهو مضاف و «والد» مضاف إليه. ورجح الزرقاني أن يكون ضمير التثنية مفعولاً ثانياً تقدم على المفعول الأول الذي هو ضمير الوجه، وذلك مبني على أن الأصل في المفعول الأول في باب أعطى - من كل فعل ينصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ والخبر - أن يكون هو الذي يصلح أن يكون فاعلاً وأنت تقول نال وجهك البسط والبهجة فيكون الوجه هو الفاعل فيلزم أن يكون الوجه هو المفعول الأول. وليس ما ذهب إليه بلازم فقد يكون المعنى المبالغة.

الشاهد: في «أنالهما» فإنه أتى بالضمير الثاني متصلاً، والأكثر أنالهما إياه بالانفصال. مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ٢٦، وابن هشام ٧٥/١ والأشموني ٥٤/١، والمكودي ص ١٧، والسيوطي ص ١٦، وأيضا في همع الهوامع ٦٣/١.

(١) الشارح ص ٢٦.

(٢) وقوله: «مطلقاً» أي سواء اختلف ضمير الغيبة فيما يأتي أو اتفقا. اه صبان ١٠٤/١.

(٣) ج وفي أ، ب (فعل).

ثم حمل الماضي والمضارع على الأمر^(١).

ومعنى البيت: أن نون الوقاية تلزم قبل ياء المتكلم مع جميع الأفعال نحو:
«أَكْرَمَنِي - يُكْرِمُنِي - أَكْرَمَنِي» إلا فعلا واحداً (وهو ليس)^(٢)، فإنه قد ندر حذف
نون الوقاية معه في النظم لضرورة الشعر كقوله:

إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسِي^(٣)

والوجه: «لَيْسِي» وهو الفصيح كقول بعض العرب: «عليه رَجُلًا لَيْسِي»^(٤)
حكاه سيبويه^(٥) وأجاز بعضهم «ليس» في الاختيار.

(١) راجع الأشموني ٥٥/١.

(٢) أ، ج.

(٣) البيت لرؤية بن العجاج.

وصدره: عهدى بقومى كعديد الطيس، وهو من الرجز المسدس.

الشرح: «عددت» من العد والإحصاء «العديد» بفتح وكسر الدال العدد «الطيس» بفتح
الطاء المهملة وسكون الياء - الرمل الكثير «الكرام» جمع كريم.
المعنى: عددت قومي وكانوا بعدد الرمل في الكثرة ما فيهم كريم غيري.

الإعراب: عهدى: مبتدأ حذف خبره جوارا - أى: عهدى حاصل - «بقومى» جار
ومجرور متعلق بعهد، وياء المتكلم مضاف إليه «كعديد» جار ومجرور متعلق بمحذوف
حال من قوم أو صفة لموصوف محذوف أى: عدا كعديد «الطيس» مضاف إليه «إذ» ظرف
متعلق بعهدى «ذهب» فعل ماض «القوم» فاعله «الكرام» صفة له «ليس» فعل ماض ناقص
واسمه ضمير مستتر وياء المتكلم خبره. والتقدير: ليس هو أى الذاهب إياى.

الشاهد: فى «لَيْسِي» حيث حذف نون الوقاية من ليس مع اتصالها بياء المتكلم مع وجوبها
فى الفعل قبل ياء المتكلم، وذلك ضرورة وفيه شذوذ وهى مجيء خبر ليس ضميرا
متصلا. وأصل الكلام ليس الذاهب إياى.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٢٥، وابن عقيل ٩٥/١، والأشموني
٥٥/١، والسيوطى ص ١٦، وفى همع الهوامع ٦٤/١، وابن يعيش فى شرح المفصل
١٠٨/٣، والشاهد ٣٩٢ فى خزنة الأدب.

(٤) قاله بعض العرب، وقد بلغه أن إنساناً يهدده. أى ليلزم رجلا غيرى، والشاهد لحوق نون
الوقاية لليس.

(٥) قال سيبويه ج ١ ص ١٢٦: وحدثنى من سمعه أن بعضهم قال عليه رجلا ليسى وهذا
قليل شبهوه بالفعل وفى ص ٣٨١ وبلغنى عن العرب الموثوق بهم أنهم يقولون ليسى.

فإن قلت: قد جاء في (نحو) تأمرؤنى^(١) مما^(٢) اجتمع فيه نون الرفع ونون الوقاية ثلاثة أوجه:

الفك، والإدغام، والحذف.

قلت: المحذوف عند المصنف نون الرفع لا نون الوقاية، فلا يرد على إطلاقه وهو مذهب سيويه.

فإن قلت: قد ندر حذف نون الوقاية أيضا في قول الشاعر:

تَرَاهُ كَالثَّغَامِ يُعَلُّ مَسْكَاً يَسُوءُ الْفَالِيَاتِ إِذَا فَلَّيْنِي^(٣)

والأصل فليئني. فحذف النون الثانية وهي نون الوقاية.

(١) أ، ج وفي النسخة ب (تأمرؤنى).

(٢) وفي الأصل مم.

(٣) قاله عمرو بن معديكرب والتقى برسول الله ﷺ وكان إسلامه سنة تسع وشهد اليرموك وقتل يوم القادسية.

الشرح: «كالثغام» جمع ثغامة وهي شجرة بيضاء الثمر والزهر. يشبه الشيب بثمرها، «يعل» من العلل يطيب شيئا بعد شيء، وأصل العلل الشرب بعد الشرب، «يسوء الفاليات»: يحزنهن والفاليات - بالفاء - جمع فالية من فلى الشعر أخذ القمل منه، و«فليئني» جمع المؤنث الغائب من الماضي من اللفظ المذكور.

المعنى: وصف شعره وأن الشيب قد شمله، والثغام نبت له نور أبيض يشبه به الشيب.

الإعراب: «تراه» ترى فعل مضارع والفاعل ضمير والهاء مفعول أول والضمير يرجع إلى شعر رأسه «كالثغام» مفعول ثان لترى لأنه بمعنى تظنه أو تعلمه، والأصوب أن يكون كالثغام حالا، لأن تراه من رؤية البصر والمعنى تبصره حال كونه مشبها بالثغام «يعل» فعل مضارع مبني للمجهول والضمير الذي فيه يرجع إلى الشعر وهو نائب عن الفاعل «مسكا» مفعول ثان ليعل لأنه من الإعلال لا من العل والجملة محلها النصب «يسوء» فعل مضارع وفاعله ضمير ويجوز أن تكون الجملة خبر مبتدأ محذوف أي: هو يسوء «الفاليات» مفعول به - والظاهر أن الجملة سدت مسد الجواب «إذا» ظرف فيه معنى الشرط «فليئني» أصله «فليئني» - بنونين - إحداهما نون جمع المؤنث والأخرى نون الوقاية للمتكلم فحذفت إحدى النونين وهي نون الوقاية والباقية هي نون الجمع.

الشاهد: في «فليئني» حيث حذفت منه نون الوقاية.

وقال سيويه ج ٢ ص ١٥٤ بعد أن ذكر البيت: يريد فليئني.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الشاطبية والسيوطى فى الهمع ٦٥/١، وابن يعيش ٩١/٣، وسيويه ج ٢ ص ١٥٤ ورقم ٤٤٥ فى الخزانة.

قال في البسيط^(١): لا خلاف أن المحذوفة نون الوقاية؛ لأن الأولى ضمير.
قلت: مذهب سيويه، أن المحذوفة نون الإناث لا نون الوقاية وهو مذهب
المصنف، فلذلك لم ينبه هنا على ندوره، وليس نقل الاتفاق (في ذلك)^(٢)
بصحيح.

تنبيه:

أجاز الكوفيون حذف نون الوقاية في «ما أفعل ريداً» في التعجب لأنهم
يقولون باسمية أفعل المذكور.

ومذهب البصريين: أن نون الوقاية تلزم معه؛ لأنهم يقولون بفعليته وهو
الصحيح^(٣).

واعلم أن نون الوقاية تلحق قبل ياء المتكلم مع بعض الحروف وبعض
الأسماء.

وقد شرع في بيان ذلك فقال: وليتني فشا، أي كثر لحاق النون مع ليت،
ولم يأت في القرآن^(٤) إلا كذلك: وليتي ندرا أي: ندر إسقاط النون مع ليت كقول
الشاعر:

كمنية جابر إذ قال لي تي أصادفه وأتلف جلي مالي^(٥)

(١) هو كتاب لضياء الدين بن العلي أكثر أبو حيان وأتباعه من النقل عنه قال السيوطي: ولم
أقف له على ترجمة.

(٢) أ، ب.

(٣) بدليل قولهم «ما أفقرني إلى عفو الله».

(٤) قال الله تعالى: «يا ليتني كنت معهم».

(٥) البيت: لزيد الخليل الطائي - وهو الذي سماه النبي ﷺ - زيد الخير - وهو من الوافر.

الشرح: «كمنية» بضم الميم - المتمنى، و«جابر» رجل من غطفان تمنى لقاء زيد في بيت
قبله «أصادفه» أجده.

المعنى: كتمنى جابر حين قال: ليتني أجده زيد الخير في الحرب ولا أجده أكثر مالي.

الإعراب: «كمنية» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف - أي تمنى تمنياً
مماثلاً لمنية جابر. وجابر، مضاف إليه «إذ» ظرف متعلق بمنية «قال» فعل ماضٍ - فاعله
ضمير مستتر «ليتي» ليت حرف تمن ونصب وياء المتكلم اسمه «أصادفه» فعل مضارع فاعله
ضمير مستتر والهاء مفعول به والجملة في محل رفع خبر ليت «وأفقد» الواو للمعية، =

وهو ضرورة.

وقال الفراء: يجوز ليتنى وليتى، وظاهر هذا جوازه فى الاختيار.

وقوله: وَمَعَ لَعَلِّ اعْكَسَ.

يعنى: أن الحذف معها هو الكثير، ولم يأت فى القرآن إلا كذلك^(١).

وإثبات النون معها نادر^(٢) كقول الشاعر:

فَقُلْتُ أَعِيرَانِي الْقَدُومَ لَعَلَّنِي
أَخْطُ بِهَا قَبْرًا لِأَبْيَضَ مَاجِدٍ^(٣)

= أفقد: مضارع منصوب بأن المضمره بعد واو المعية وفاعله ضمير مستتر فيه ومنع قوم أن تكون الواو للمعية وأوجبوا رفع الفعل وهو غير لازم فلا يلتفت إليه «جل مالى» مفعول به ومضاف إليه فإن آبيت إلا أن تجعل الفعل مرفوعا فالجملة فى محل رفع خبر لمبتدأ محذوف - تقديره: وأنا أفقد - والواو حينئذ حالية وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب حال.

الشاهد: فى «ليتنى» حيث جاءت مضافة إلى ياء المتكلم بدون نون الوقاية، وذلك لأجل الضرورة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٢٧، وابن عقيل ٦٠/١، والشاطبى، والأشمونى ٥٦/١، والمكودى ص ١٨، والسيوطى ص ١٦، وأيضا فى همع الهوامع ٦٤/١، وابن يعيش فى شرح المفصل ٩٠/٣، والشاهد ٤٤٦ من خزانة الأدب، وكتاب سيبويه ج ١ ص ٣٨٦.

(١) قال الله تعالى: ﴿لَعَلَىٰ أَبْلَغِ الْأَسْبَابِ﴾.

(٢) وإنما كان الإثبات نادرا مع «لعل» (وإنما ضعفت «لعل» عن أخواتها لأنها تستعمل جارة نحو: لعل أبى المغوار منك قريب.

وفى بعض لغاتها لعن - بالنون - فيجتمع ثلاث نونات) اهـ أشمونى ج ١ ص ٥٦.

(٣) قال العينى ج ١ ص ٣٥٠ - لم أقف على اسم قائله - وبحثت فلم أعر على قائله. وهو من الطويل.

الشرح: «أعيرانى» ويروى أعيرونى - من العارية، «القدم» بفتح القاف وضم الدال المخففة - الآلة ينجر بها الخشب، «أخط بها» أى: أنحت بها - وأصل الخط من خط بأصبعه فى الرمل، «وقبرا» أى غلافا والمراد به الجفن «لأبيض ماجد» لسيف صقيل، ويمكن المراد طلب القدم ليحفر بها قبرا.

الإعراب: فقلت: فعل وفاعل «أعيرانى» فعل أمر مبني على حذف النون وألف الاثنتين فاعله والنون للوقاية والياء مفعول أول «القدم» مفعول ثان «لعلنى» حرف تعليل ونصب والنون للوقاية والياء ضمير المتكلم اسم لعل «أخط» فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه =

ونص بعضهم على أنه ضرورة.

تنبيه:

إثبات النون مع لعل أكثر من حذف النون مع ليت وإن اشتركا في القلة. نبه على ذلك في الكافية حيث قال: ومن لعلني ليتي أقل. اهـ

وقوله: وَكُنْ مُخَيَّرًا فِي الْبَاقِيَاتِ

يعنى: من أخوات: (ليت ولعل) وهى أربعة «إنّ وأنّ ولكنّ وكانّ» يجوز فيها إثبات نون الوقاية وحذفها كراهة لاجتماع الأمثال.

فإن قلت: لم يختلف حكم نون الوقاية مع هذه الأحرف (الستة مع أنها مستوية فى العمل)؟

قلت: إنما ألحقت هذه النون مع هذه الأحرف^(١) لشبهها بالأفعال التعدية فى عمل الرفع وانصب وأوجه آخر مذكورة فى موضعها فاستمرت ليت على مقتضى هذا الشبه إلا فى الشعر، وضعفت لعل من (جهة)^(٢) أنها تعلق فى الغالب ما قبلها بما بعدها.

ومن أجل أنها تجر على لغة، وكان حق «إنّ وأنّ ولكنّ وكانّ» مساواتها لليت، لوجود الشبه المذكور، لكن استثقل لحاق النون معها لتوالى الأمثال، كما تقدم.

= «بها» متعلق بأخط «قبرا» مفعول به لأخط. والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر لعل «لأبيض» جار ومجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للوصفية ووزن الفعل ومتعلق الجار والمجرور محذوف يقع صفة لقبير «ماجد» صفة لأبيض مجرور بالكسرة.

الشاهد: فى قوله «لعلني» حيث جاء بنون الوقاية وحذفها أشهر وأعرف.

مواضعه: من شراح الألفية ذكره: ابن عقيل ٦١/١، ابن الناظم ص ٢٧ والمكودى ص ١٨، والسيوطى ص ١٦ وأيضاً فى همع الهوامع ٦٤/١.

(١) ج.

(٢) أ، وفى ب (أجل)، وفى ج (حيث).

تنبيه:

ما ذهب إليه الناظم من أن المحذوفة من (إئى وأئى ولكئى وكأئى)^(١) نون الوقاية هو مذهب الأكثرين من البصريين والكوفيين، وذهب بعضهم إلى أن الساقط هو النون الثانية وذهب بعضهم إلى أن المحذوف هو النون الأولى.

والصحيح: الأول، لأنها طرف، وبدليل لعلى وهو مذهب سيبويه^(٢).

وأما نحو: «إنا» فقد حكى بعض النحويين فيه المذاهب الثلاثة إلا أن الصحيح هنا حذف الثانية؛ لأن الثالثة هنا هي الضمير، ولثبوت حذفها في «إن» إذا خضفت وقوله:

..... واضطرَّ أَرَا حَقَّقًا مَنِي وَعَنِي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفًا

أشار به إلى قول الشاعر:

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسٌ مَنِي^(٣)

(١) أ، ب.

(٢) ج ١ ص ٣٨٦ قال سيبويه «حذفوا التي تلى الياء».

(٣) قال العيني: قائله مجهول لا يعرف - وقال ابن الناظم: إنه من وضع النحويين، وقال ابن هشام: وفي النفس من هذا البيت شيء. وبالبحث لم أعر على قائله - وهو من المديد. الشرح: «عنهم» عن القوم المعروفين عندهم، «قيس» هو ابن عيلان بن مضر بن نزار وهو هنا غير منصرف للعلمية والتأنيث المعنوي، لأنه بمعنى القبيلة. المعنى: يا من يسأل عن هؤلاء القوم وعنى، لتعلم أئى لا أنسب إلى هذه القبيلة، وليست لها صلة بى.

الإعراب: «أيها» أى: منادى بحرف نداء محذوف مبنى على الضم فى محل نصب. وها: حرف تنبيه «السائل» نعت لأى «عنهم» جار ومجرور متعلق بسائل «وعنى» معطوف على الجار والمجرور السابق «لست» ليس: فعل ماض ناقص وتاء المتكلم اسمه (من قيس) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس (ولا) الواو عاطفة لا نافية «قيس» مبتدأ «منى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر وجملة المبتدأ والخبر معطوفة على جملة ليس واسمها وخبرها، وقيس - فى الموضوعين - ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث لأنه اسم قبيلة.

الشاهد: فى «عنى ومنى» - بتخفيف النون - حيث لم تأت نون الوقاية لضرورة الشعر.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٢٨، ابن هشام ٩٠/١، ابن عقيل

٦٢/١، الشاطبى، وداود، الاضطهاوى، الأشمونى ٥٦/١، المكودى ص ١٨، والسيوطى

ص ١٧ وأيضاً فى همع الهوامع ٦٤/١ وابن يعيش فى شرح المفصل ١٢٥/٣.

وهذا في غاية الدور.

وقوله: **وَفِي لَدْنِي لَدْنِي قَلٌّ**، يعني: أن الأكثر في لدني إلحاق النون وحذفها قليل.

وبالحذف قرأ نافع^(١) **﴿قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدْنِي عُذْرًا﴾**^(٢).

قال في شرح التسهيل: وزعم سيبويه^(٣) أن عدم لحاقها للذن من الضروريات^(٤) وليس كذلك بل هو جائز في الكلام الفصيح، ومن ذلك قراءة من قرأ «من لدني عذرا» بتخفيف النون وضم (الدال)^(٥) ولا يجوز أن تكون نون «لدني» نون الوقاية، لأن (لد)^(٦) متحرك الآخر، والنون في (لذن) وأخواتها إنما جيء بها لصون (أو آخرها)^(٧) من زوال السكون فلا حظ فيها لما آخره متحرك.

وإنما يقال في «لد» مضافة إلى الياء (في)^(٨) «لدي» نص على ذلك سيبويه^(٩).

واعترض: بأن سيبويه لم ينص على أن عدم لحاقها «للذن» من الضرورات.

وفي قَدْنِي وَقَطْنِي مثل لدن (في أن إثبات)^(١٠) النون فيهما هو الأكثر، ولذلك قلل الحذف بقوله: **أَلْحَذَفَ أَيْضًا قَدْنِي**. وليس بعكس «لذن» خلافاً للشارح^(١١).

(١) هو أبو الحسن نافع بن عبد الرحمن المدني، أحد أصحاب القراءات السبع، وأصله من أصبهان، وكان إمام الناس في القراءة بالمدينة، وانتهت إليه رئاسة الإقراء بها. وقرأ على سبعين من التابعين وأجمع الناس عليه بعدهم. وتوفى سنة ١٦٩ هـ تسع وستين ومائة.

(٢) سورة الكهف ٧٦.

(٣) راجع الكتاب ج ١ ص ٣٨٧.

(٤) راجع الكتاب ١/٣٨٦.

(٥) أ، ب وفي ج (الدال).

(٦) أ، ب وفي ج (لذن).

(٧) ب، ج وفي أ (أو آخره).

(٨) ب.

(٩) قال سيبويه ج ١ ص ٣٨٧ (فقال من قبل إن الألف في لدا والياء في على اللذين قبلهما حرف مفتوح لا تحرك في كلامهم واحدة منهما لياء الإضافة ويكون التحريك لازما لياء الإضافة... اهـ).

(١٠) ب وفي أ، ج (فإثبات).

(١١) قال الشارح ص ٢٨ (وأما قد وقط فبالعكس من لدن، لأن قدى وقطى في كلامهم أكثر من قدى وقطنى) هـ.

وقد جمع الراجز بين الأمرين في قوله:

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْخَبِيِّينِ قَدِي^(١)

وفي الحديث «قَطَّ قَطَّ بَعَزَتِكَ»^(٢) يروى بسكون الطاء وبكسرها مع ياء ودونها ويروى قَطْنِي (قَطْنِي)^(٣) بنون الوقاية، وقط قط بالتنوين وبالنون أشهر.

(١) قال ابن يعيش: قائله أبو بحدلة، وقال الجوهري: قائله حميد بن مالك الأرقط لعبد الملك بن مروان، يصف تقاعده عن نصرة ابن الزبير وأصحابه ويمدح عبد الملك ويعرض بآبن الزبير.

وعجزه: لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّحِيحِ الْمُلْحَدِ - وهو من الرجز.

الشرح: «قدني» كافيئي وحسبي «الخببيين» تثنية خبيب بضم الخاء وفتح الباء وهما عبد الملك بن الزبير وأخوه مصعب، ويروى بصيغة الجمع - يريد أبا خبيب وشيعته، «الإمام» يريد به عبد الملك بن مروان، «الشحيح» البخيل، «الملحد» الجائر الظالم.

المعنى: حسبي نصر هذين الرجلين، فإن إمامي منزّه عما تصف به ذلك المقيم في الحرم من رذيلتي: الشح والإلحاد.

الإعراب: قدني: اسم بمعنى حسب مبتدأ والنون للوقاية والياء مضاف إليه «من نصر» متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ونصر مضاف و «الخببيين» مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله «قدني» توكيد للأولى ويجوز أن يكون «قد» اسم فعل. فإذا جعلته كذلك فقد اختلف العلماء في الفعل الذي هذا اسمه. فجعله ابن هشام مضارعا: أى يكفيني. وجعله غيره ماضيا: أى كفاني. ورجح قوم أنه أمر وقدره «ليكفني».

الشاهد: في «قدني وقدي» حيث أثبت النون في الأولى وحذفها في الثانية تشبيها بقطني في الأولى، وبحسبي في الثانية.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٢٨، وابن عقيل ٦٣/١، والأشموني ٥٧/١، والمكودي ص ١٨، وابن هشام ٩٠/١ - وأيضا في المعنى ١٤٧/١، والسيوطي ص ١٧ وأيضا في همع الهوامع ٦٤/١، وابن يعيش في شرح المفصل ١٢٤/٣٦، والشاهد ٤٤٩ في خزنة الأدب والكتاب ج ١ ص ٣٨٧.

(٢) في صحيح البخاري، مرفوعا عن أنس رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لاتزال جهنم تقول هل من مزيد حتى يضع رب العزة قدمه فيها فتقول قط قط بعزتك، ويروى بعضها إلى بعض» ويسمى حديث النار. ورواه مسلم أيضا.

(٣) ج.

تنبيهات:

الأول: ذهب بعضهم إلى أن حذف النون من «قد و قط» لا يجوز إلا في الضرورة، والصحيح جوازه في الاختيار^(١).

الثاني: اعلم أن «قد» تكون حرفا واسما، فالحرفية ليست هي المذكورة هنا، لأنها من خواص الأفعال، فلا تتصل بها ياء المتكلم.

والاسمية لها معنيان: أحدهما: أن تكون بمعنى «حسب» فتكون الياء المتصلة بها مجزورة بالإضافة، وتلحقها نون الوقاية ويجوز حذفها (وهي المذكورة هنا)^(٢).

والثاني أن تكون اسم فعل بمعنى «أكتفى»^(٣) فتكون الياء المتصلة بها منصوبة، وتلزمها نون الوقاية.

ولم يتعرض المصنف لذكر هذا القسم هنا، وقد ذكره في التسهيل في باب أسماء الأفعال.

وأما «قط» فلها ثلاثة أقسام: تكون اسما بمعنى حسب وهي المذكورة في النظم.

وتكون اسم فعل فتلزمها نون الوقاية كما تقدم في «قد».

وتكون ظرفا بمعنى «قط» الظرفية فلا تتصل بها ياء المتكلم.

الثالث: مذهب الكوفيين أن من جعل «قط و قد» بمعنى حسب قال: «قدي و قطي» بغير نون. كما يفعل من قال حسبي، ومن جعلهما (اسمي)^(٤) فعل قال: «قدني و قطني» بالنون كما يفعل في غيرها من أسماء الأفعال وتكون الياء في الوجه الأول مجزورة، وفي الوجه الثاني منصوبة.

(١) قال الشيخ محيي الدين (وقد اضطرت عبارة النحويين في ذلك فقال قوم: إن الحذف غير شاذ ولكنه قليل وتبعهم المصنف والشارح. وقال سيويه: «وقد يقولون في الشعر، ... إلخ» كما سيأتي. وقال الأعلام: وإثباتها (النون) في قد و قط هو المستعمل، لأنها في البناء ومضارعة الحروف بمنزلة من وعن فتلزمها النون المكسورة قبل الياء لئلا يغير آخرها عن السكون) اهـ ج ١ ص ٦٣ ابن عقيل.

(٢) أ، ج.

(٣) أ، ج وفي ب (يكفيني).

(٤) أ، ب وفي ج (اسما).

ومذهب سيويوه^(١) والخليل: أن «قد وقط» بمعنى حسب والباء مجرورة بالإضافة عند من ألحق النون ومن لم يلحق.

الرابع: تلزم نون الوقاية أيضا مع ياء المتكلم إن نصب باسم فعل نحو: «عليكني» حكاة سيويوه وحكى أيضا «عليكي» بالياء^(٢).

وسمع الفراء من بعض بنى سليم^(٣) (مكانكني)^(٤) يريد انتظرني (في)^(٥) مكانك، ولم يذكر الناظم هذا في النظم وذكره في التسهيل.

الخامس: قد تلحق نون الوقاية مع (بجل) والحذف معها أكثر.

كقول طرفة:

ألا بَجَلِي مِنَ الشَّرَابِ أَلَا بَجَلٍ^(٦)

(١) قال سيويوه ج ١ ص ٢٨٧ (وقد يقولون في الشعر قطى وقدى. فأما الكلام فلا بد فيه من النون، وقد اضطر الشاعر فقال: قدى شبهه بحسبي لأن المعنى واحد قال الشاعر: قدى من نصر الخبيين قدى اهـ).

(٢) قال سيويوه ج ١ ص ٣٨٣ (وحدثني يونس أنه سمع من العرب من يقول عليكني من غير تلقين، ومنهم من لم يستعمل ني ولا نا اهـ).

(٣) بنى سليم: قبيلة من قيس عيلان رأسها سليم بن منصور بن عكرمة، وسليم أيضا قبيلة من جذام من اليمن.

(٤) أ، ب وفي ج (مكانني).

(٥) أ، ج.

(٦) قائلة طرفة بن العبد، شاعر مشهور جاهلي، وقتل وهو ابن عشرين سنة، ولذلك قيل له ابن العشرين.

وصدره: ألا إنني أسقيت أسود حالكا - وهو من قصيدة لامية من الطويل.

الشرح: «أسود حالكا» أراد به كأس المنية، وقيل أراد شرابا فاسدا، والحالك: الشديد السواد، «بجلى» أى: حسبي: وبجل: على وجهين حرف بمعنى نعم. واسم. وهو على وجهين: اسم فعل بمعنى يكفى واسم مرادف لحسب وهى ههنا بمعنى نعم، لأنها حرف. وألا: للتوبيخ والإنكار، وألا بجل تأكيد في المعنى الأول.

الإعراب: «ألا» ههنا للتوبيخ والإنكار «بجلى» مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة «من الشراب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبره لأن معناه حسبي من الشراب «ألا بجل» تأكيد في المعنى الأول، ومعنى بجل هنا نعم لأنه حرف.

الشاهد: فى «ألا بجلى» حيث قال ذلك بترك النون فيه لأن ترك النون فيه أكثر وبالنون بجلنى قليل.

مواضعه: ذكره ابن هشام فى معنى اللبيب ١/١٠٣.

ولذلك لم يذكر (هذا الثالث، قال في التسهيل^(١)): وقد تلحق مع اسم
الفاعل وأفعال التفضيل^(٢) هـ.

مثال الأول قوله:

وَمَا أَدْرِي وَظَنِّي كُلُّ ظَنٍّ أَمْسَلِمُنِي إِلَى قَوْمِي شَرَّاحِي^(٣)

وقيل: إن النون في «أمسلمني»^(٤) ونحوه هو التنوين ثبت شدوذا ورد بثبوتها
مع (أل) في قوله:

وَكَيْسَ الْمُوَافِقِي لِيُرْفَدَ خَائِبًا فَإِنَّ لَهُ أضعَافَ مَا كَانَ أَمَلًا^(٥)

(١) أ، ب.

(٢) التسهيل ص ٢٥.

(٣) قال العينى ج ١ ص ٣٨٥ - قائله هو يزيد بن محرم الحارثى قال أبو محمد ذكر الفراء هذا
البيت على هذا النمط ليجمعه بابا من النحو والصرف.
والصواب:

فَمَا أَدْرِي وَظَنِّي كُلِّ ظَنٍّ أَيْسَلِمُنِي بِنُو الْبِدَاءِ اللَّقَاحِ

الشرح: «شراحى» أصله شراحيل، اسم لرجل لحقه الترخيم. «وظنى» الواو تصلح أن
تكون بمعنى مع والتقدير وما أدرى مع ظنى كل ظن. فكل ظن تأكيد للأول، وروى فى
الهمع - فما أدرى وكل الظن ظنى.

الإعراب: «وما أدرى» ما نافية أدرى فعل مضارع والفاعل ضمير «وظنى» الواو تصلح أن
تكون بمعنى مع والتقدير وما أدرى مع ظنى كل ظن فكل ظن تأكيد للأول ويقال: وظنى
كل ظن - جملة معترضة، فيكون وظنى مبتدأ وكل خبره وظن مضاف إليه «أمسلمني»
الهمزة للاستفهام مسلمنى فى محل نصب على المفعولية لقوله وما أدرى «إلى قومي»
جار ومجرور متعلق بشراحى «شراحى» فاعل لقوله أمسلمنى وأصله شراحيل اسم رجل
لحقه الترخيم.

الشاهد: فى «أمسلمنى» فإن النون فيه نون الوقاية.

مواضعه: ذكره الشاطبى فى شرحه للألفية، وابن هشام فى المغنى ٢٥/١، والسيوطى فى
معجم الهوامع ٦٥/١.

(٤) أ، وفى ج (مسلمين) وفى ب (هذا).

(٥) العينى ج ص ٣٨٧ - لم أقف على قائله - وبالبحت لم أعثر على قائله وهو من الطويل.
الشرح: «الموافقى» هو اسم فاعل من وافاك يوافقك موافاة، إذا جاءك وأتاك (ليرفد) -
بالبناء للمجهول، مأخوذ من الرفذ - بفتح الراء - مصدر رفذته، إذا أعطيته وهو - بكسر
الراء - العطية والصلة، «خائبا» من الخيبة، «أملا» بتشديد الميم - من التأميل وهو
الرجاء.

ومثال الثاني: قول النبي ﷺ «غير الدجال أخوفنى عليكم»^(١) واعلم: أن لحاقها مع هذين فى غاية من القلة فلا يقاس عليه. والله أعلم.

= المعنى: وليس الذى يأتينى ويقصدنى لأجل العطاء خائبا - أراد من يقصدنى فى خير لا يخيب.

الإعراب: «ليس» فعل ماض ناقص «الموافينى» اسم ليس والنون للوقاية والياء مفعول الموافى «ليرفد» اللام للتعليل. يرفد فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن المضمرة بعد لام كى. ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود إلى الموافى «خائبا» خبر ليس «فإن» توكيدية ناصبة «له» متعلق بمحذوف خبر أن مقديما «أضعاف» اسم إن «ما» اسم موصول فى محل جر بالإضافة إلى أضعاف «كان» فعل ماض ناقص واسمه ضمير مستتر يعود إلى ضمير الموافى «أملا» فعل ماض والألف للإطلاق وفاعله ضمير مستتر فيه وجملة الفعل والفاعل فى محل نصب خبر كان وجملة كان واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول والعائد ضمير محذوف منصوب على أنه مفعول به لقوله: أمل. تقديره: ما كان أمله.

الشاهد: فى «الموافينى» فإن النون فيه نون الوقاية وليست نون التنوين كما ذهب إليه بعضهم، إذ التنوين لا يجتمع مع الألف واللام.

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٥٧/١ والسيوطى فى همع الهوامع ٦٥/١.

(١) حديث صحيح رواه أحمد فى مسنده عن أبى ذر، ورواه مسلم عن جبير بن نفير. الدجال: مشتق من الدجل وهو الكذب والخلط، وهو كذاب خلط ويجمع الدجال على دجالين ودجاجلة فى التكسير.

العلم

اسم يعين المسمى مطلقاً علمه

قوله: «اسم» جنس، «ويعين المسمى» مخرج للنكرات، «ومطلقاً» مخرج لما سوى العلم من المعارف. فإن العلم يعين مسماه بمجرد الوضع أو بالغلبة لا بقريئة، بخلاف غيره من المعارف، فإنه لا يعينه إلا بقريئة، إما لفظية «كأل» أو معنوية كالحضور والغيبة «فى أنت وهو».

وحد ابن عصفور العلم بقوله: الاسم الذى علق فى أول أحواله على شىء^(١) بعينه فى جميع أحواله من غيبة وخطاب وتكلم.

فإن قلت: العلم ضربان: شخصى وجنسى.

أما الشخصى: فلا إشكال فى صدق هذا التعريف عليه.

وأما الجنسى: فلا يصدق عليه هذا التعريف لأنه (لم يعين مسماه إذ هو)^(٢)

فى المعنى شائع كاسم الجنس النكرة ولكنه جرى مجرى العلم الشخصى فى الأحكام اللفظية.

قلت: (التحقيق)^(٣) أن العلم الجنسى ليس كاسم الجنس فى المعنى، بل هو معين لمسماه، فالتعريف صادق عليه، وسيأتى بيان هذا.

واعلم أن العلم الشخصى لا يختص بأولى العلم، بل يوضع لما يحتاج إلى تعيينه من المألوفات، فذلك نوع أمثله (كجَعْفَرٍ)^(٤) علم رجل (خَرْنَقًا) علم امرأة^(٥) (وَقَرْن) علم قبيلة وإليها ينسب أويس القرنى^(٦) (وَعَدَن) علم بلد (ولاحق) علم فرس^(٧) (وَشَدَقِم) علم جمل^(٨) (وهَيْلَة) علم شاة^(٩) (وَوَاشِق) علم كلب.

(١) أ، ج وفى ب (وذلك فى المضمرة والحضور فى اسم الإشارة بخلاف العلم، فإنه).

(٢) ب، ج.

(٣) أ، ج.

(٤) علم لرجل مخصوص منقول عن اسم النهر الصغير.

(٥) علم لامرأة شاعرة هى أخت طرفة بن العبد لأمه منقول من ولد الأرنب.

(٦) اسم قبيلة من مراد أبوهم قرن بن ردمان.

(٧) علم فرس كان لمعاوية بن أبى سفيان.

(٨) اسم فحل من الإبل كان للنعمان بن المنذر.

(٩) علم شاة لبعض نساء العرب.

ثم قال: **وَأَسْمَاءُ أَيْ وَكُنْيَةٌ وَلَقَبًا**

العلم على ثلاثة أقسام: اسم وكنية ولقب؛ لأنه إن صدر بأب أو أم فهو كنية^(١)، كأبي بكر وأم كلثوم، وإلا فإن أشعر برفعة المسمى أو ضَعَتَهُ^(٢) فهو لقب «كالصديق والفاروق» في الأول، و«كبطة، وأنف الناقة»^(٣)، في الثاني وإن لم يكن كذلك فهو اسم (كزيد وعمرو)^(٤)

وقوله: **وَأُخْرَنُ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحَابًا**

(ذا) إشارة إلى اللقب، أى: إذا اجتمع مع اللقب غيره أحر اللقب، وقدم الاسم أو الكنية نحو، قال: أبو بكر الصديق وعمر الفاروق؛ لأن اللقب فى الغالب منقول من اسم (غير)^(٥) الإنسان «كبطة» فلو قدم لتوهم السامع، أن المراد مسماه الأصلي، وذلك مأمون بتأخيره.

وندر تقدم اللقب على الاسم فى الشعر كقول الشاعر:

أَبْلُغْ هُدَيْلًا وَأَبْلُغْ مَنْ يُبْلِغُهَا عَنِّي حَدِيثًا وَبَعْضُ الْقَوْلِ تَكْذِيبُ
بِأَنَّ ذَا الْكَلْبِ عَمْرًا خَيْرَهُمْ حَسَبًا بِيْطْنِ شَرِيَّانَ يَعْوَى حَوْلَهُ الذِّيبُ^(٦)

(١) أو ابن أو بنت - أو أخ - أو أخت: كابن الخطاب.

(٢) وبالأصل أو وضعته.

(٣) لقب جعفر بن قريع. وسبب تلقيه بذلك أن أباه ذبيح ناقة وقسمها بين نسائه، فبعثته أمه إلى أبيه ولم يبق إلا رأس الناقة، فقال له أبوه: شأنك به، فأدخل يده فى أنف الناقة وجعل يجره فلقب به.

وكانوا يفضيئون من هذا اللقب حتى مدحهم الخطيئة:

قَوْمٌ هُمُ الْأَنْفُ وَالْأَذْنَابُ غَيْرُهُمْ وَمَنْ يَسْوَى بِأَنْفِ النَّاقَةِ الذَّنْبَا؟

(٤) أ، ج.

(٥) أ، ج وفى ب (عين).

(٦) هما جنوب بنت العجلان إحدى شواعر العرب من قصيدة تراثى فيها أخاها عمرو بن العجلان المعروف بذي الكلب - وهى من البسيط.

الشرح: «هدىلا» اسم قبيلة، «بطن شريان» - بكسر الشين وسكون الراء - اسم مكان، وقيل واد، وأصله اسم شجرة تعمل منه القسى، والشريان بفتح الشين - الحنظل، يعوى حوله الذيب كناية عن موته.

الإعراب: «بأن»: الباء حرف جر أن: توكيدية ناصبة «ذا» اسم أن «الكلب» مضاف =

وفى بعض نسخ الألفية: **وذا اجمل آخرًا إن اسمًا صحبًا.**

وما سبق أولى؛ لأن هذه النسخة لا يفهم منها حكم اللقب مع الكنية^(١).

ثم قال: **وإن يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأُضِيفَ حَتْمًا.....**

أى: إذا كان اللقب والمصاحب له مفردين أضيف الاسم إلى اللقب نحو (هذا سعيد كرز)^(٢) على تأويل الأول بالمسمى؛ لأن المعروض للإسناد إليه والثانى بالاسم، والمعنى (هنا)^(٣) مسمى هذا اللقب.

وقوله (حتماً) هو مذهب جمهور البصريين، لأنهم لا يجيزون (فى المفردين إلا الإضافة)^(٤).

وأجاز الكوفيون وبعض البصريين: الاتباع أيضاً بدلاً أو عطف بيان والقطع إلى النصب بإضمار فعل، وإلى الرفع بإضمار مبتدأ، وإلى هذا ذهب التسهيل^(٥).

= إليه «عمراً» بدل أو عطف بيان «خيرهم» نعت لعمرو والضمير مضاف إليه «حسباً» تمييز «ببطن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن «شربان» مضاف إلى بطن. وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالباء. والجار والمجرور متعلق بقوله «أبلغ» فى البيت الذى قبله «يعوى» فعل مضارع «حوله» حول: ظرف متعلق به والضمير مضاف إليه «الذئب» فاعل يعوى. وجملة الفعل والفاعل فى محل نصب حال من عمرو، ويجوز أن تكون الجملة محل رفع خبر أن ويكون الجار والمجرور متعلقاً بمحذوف حال من «عمرو». الشاهد: فى «ذا الكلب عمراً» حيث قدمت اللقب وهو قولها «ذا الكلب» على الاسم - وهو قولها «عمراً» والقياس أن يكون الاسم مقدماً واللقب مؤخرًا فلو أتت بما يقتضيه لقلت «بأن عمراً ذا الكلب».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن عقيل ٦٥/١ والأصطهناوى، ودادود، والأشمونى ٥٩/١ والسندوى، وقد اقتصر على بيت الشاهد وكذا السيوطى ص ١٧.

(١) لأن الأول، نص فى أنه إنما يجب تأخير اللقب إذا صحب الاسم ومفهومه أنه لا يجب ذلك مع الكنية.

(٢) كرز - هو فى الأصل خرج الراعى، ويطلق على اللثيم والحاذق.

(٣) أ، وفى ب، ج (هذا).

(٤) أ، ج وفى ب (فى المفرد غير ذلك أعنى الإضافة).

(٥) وإلى رأيهم أميل (وهذا هو الحق وجرى عليه فى التسهيل) صبان ١١٠/١ راجع التسهيل ص ٣٠.

وقال في شرحه: لم يذكر سيبويه^(١) فيهما إلا الإضافة، لأنها على خلاف الأصل، فبين استعمال العرب لها، إذ لا مسند لها إلا السماع، بخلاف الإتيان والقطع فإنهما على الأصل.

تنبيه:

جواز الإضافة مقيد بعدم المانع فإن كان في الاسم مانع منها لم يضاف ولو كانا مفردين نحو «الحارث كرز» فإن «أل» تمنع الإضافة.

وقوله: **وَالْأَتْبَعِ الَّذِي رَدِفَ.**

أى: وإن لم يكونا مفردين فشمّل ذلك المركبين نحو «عبد الله أنف الناقة» والاسم المفرد مع اللقب المركب، نحو: «زيد عائد الكلب» وعكسه «عبد الله بطة».

فالحكم في هذه الصور الثلاث. امتناع الإضافة، ووجوب الإتيان أو القطع (بوجهيه)^(٢).

ولم يذكر القطع هنا، وكذلك لم يذكر الشارح، بل قال فلا بد من الإتيان^(٣) وقد ذكره في التسهيل.

ثم قال:

وَمِنْهُ مَنقُولٌ كَفَضْلِ وَأَسَدٍ وَذُو أَرْتَجَالٍ كَسُعَادَ وَأَدَدٍ

العلم قسمان: منقول ومرتجل.

فالمنقول: هو ما استعمل قبل العلمية لغيرها «كفضل» فإنه منقول من المصدر (وأسد) فإنه منقول عن اسم عين.

(١) قال سيبويه ج ٣ ص ٤٩ (إذا لقيت مفردا بمفرد أضفته إلى الألقاب وهو قول أبى عمرو ويونس والخليل، وذلك قولك هذا سعيد كرز . . .) اهـ.

(٢) ب، ج وفى أ (بوجهين) أى: القطع. . . . ويجوز القطع إلى الرفع أو النصب) ابن عقيل ٦٧/١.

(٣) قال الشارح ص ٢٩ (وأما إذا لم يكن الاسم واللقب مفردين فلا بد من الإتيان سواء كانا مركبين نحو: هذا عبد الله أنف الناقة أو أحدهما مركبا، نحو هذا زيد عائد الكلب وهذا عبد الله بطة).

والمرتجل^(١): بخلافه «كسعاد» وهو علم امرأة، «وأدد» وهو علم رجل^(٢).

تنبيهات:

الأول: ذهب بعضهم إلى أن الأعلام كلها منقولة، وبعضهم إلى أنها كلها مرتجلة، والمشهور الأول.

الثاني: قال بعضهم: تقسيم العلم إلى منقول ومرتجل، إنما هو بالنسبة إلى الأعم الأغلب، وإلا فالذي علميته بالغلبة لا منقول ولا مرتجل.

الثالث: المنقول، إما من مصدر «كفضل» أو اسم عين «كأسد» أو اسم فاعل «كحارث» أو اسم مفعول «كمسعود» أو صفة مشبهة (كسعيد) أو فعل ماض «كشمر» علم على فرس^(٣). أو مضارع «كيزيد» أو جملة من فعل وفاعل ظاهر «كبرق نحره» أو مضمر بارز «كأطرقا».

في قول الشاعر:

على أطرقا باليات الخيام
إلا الثمام وإلا العصى^(٤)

(١) من الارتجال وهو الابتكار وهذا التقسيم للعلم من حيث وضعه - وهو ما استعمل من أول الأمر علما.

(٢) أبو قبيلة من اليمن، وهو أدد بن زيد بن كهلان بن سبأ بن حمير.

(٣) راجع الأشمونى ١ / ٦٠.

(٤) قائله: أبو ذؤيب خويلد بن خالد الهذلي، وهو جاهلي إسلامي، توفي في خلافة عثمان رضى الله عنه بطريق مكة. وقيل إنه مات بمصر منصورا من إفريقية وكان غزاها مع عبدالله بن الزبير - وهو من قصيدة يائية من المتقارب.

الشرح: «أطرقا» بفتح الهمزة وسكون الطاء وكسر الراء - اسم موضع من منازل هذيل وهو المراد هنا. وهو أيضا اسم موضع من نواحي مكة من منازل كعب بن خزاعة قال أبو عمرو: «أطرقا» اسم لبلد بعينه. مأخوذ من فعل الأمر وفيه ضمير علامته الألف، كأن سالكه سمع نداء فقال لصاحبيه. أطرقا «باليات» جمع بالية من البلى - بكسر الباء - يقال بلى يبلى - إذا خلق «الخيام» جمع خيمة - وهى عند العرب - بيت من عيدان، «الثمام» بضم التاء - بزنة غراب - نبت ضعيف يحشى به خصائص البيوت ويستتر به جوانب الخيمة. «العصى» بكسر العين - جمع عصا. وأراد بها قوائم الخيمة.

المعنى: عرفت ديار المحبوبة على هذه المفارة قد بليت خيامها إلا ثمامها وعصبيها فإنها بقيت وما بليت.

أو مستتر «كيزيد» في قول الراجز:

نُبِّتُ أَخْوَالِي بِنِي يَزِيدُ
ظَلَمًا عَلَيْنَا لَهُمْ قَدِيدٌ^(١)

= الإعراب: «على أطرقا» جار ومجرور متعلق بمحذوف بحال من الديار وأطرقا: مجرورة بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها الحكاية «باليات» حال ثانية من الديار «الخيام» مضاف إليه «إلا» أداة استثناء لأنه مستثنى من كلام تام موجب، ومن رفع وإنما عمد إلى أنه مبتدأ خبره محذوف والتقدير إلا الشام باقية أو لم تبل أو نحو ذلك. «والا» الواو عاطفة إلا زائدة «العصى» معطوف على الشام. والقصيدة تروى مرفوعة القوافي وتروى ساكتها فمن رواها ساكنة جار لك عليه أن يجعلها على محمل «الشام» في روايته. ومن رواها مرفوعة فإن كان الشام مرفوعا فالأمر بين وإن كان منصوبا كان محمله على المعنى. وبيان ذلك أنه لما حكم على الديار بالبلى ثم استثنى منها الشام كان كأنه قال بليت الديار وبقي الشام فاستساغ أن يعطف عليه بالرفع لأنه مرفوع في المعنى وليس الرفع بالعطف على المعنى وإن كان المعطوف عليه غير مرفوع لفظا يبدع في كلامهم.

الشاهد: في «أطرقا» فإنه اسم علم منقول من فعل الأمر.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشموني ٦٠/١ والشاطبي.

(١) قال العيني: قائله رؤية بن العجاج. وهو من الرجز المسدس.

الشرح: «نُبِّتُ» بالتضعيف وبالبناء للمجهول - أعلمت وأخبرت «أخوالي» جمع خال وهو أخ الأم «يزيد» بالياء - هكذا وقع في رواية النحويين ومنهم الزمخشري. وقال ابن يعيش: صوابه بالتاء من فوق وهو اسم رجل تنسب إليه الثياب التزديدية، ويزيد من الأسماء المعروفة لدى العرب، «ظلما» هو وضع الشيء في غير محله أو منعه من محله «فديد» الصياح والجلبة.

المعنى: أخبرت أن أخوالي بني يزيد يرفعون الصوت عاليا بظلمنا.

الإعراب: «نُبِّتُ» فعل ونائب فاعل، وهو مفعوله الأول «أخوالي» مفعول ثان وياء المتكلم مضاف إليه «بني» بدل من أخوالي «يزيد» مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها حركة الحكاية «ظلما» مفعول لأجله أو حال بتأويل المشتق أي: ظالمين «علينا» جار ومجرور متعلق بقوله «ظلما» أو بقوله «فديد» الآتي «لهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فديد» مبتدأ مؤخر. وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول ثالث لنُبِّتُ.

الشاهد: «في يزيد» حيث سمي به وأصله فعل مضارع من «زاد» مشتمل على ضمير مستتر فيه فنقل من الجملة المؤلفة من فعل وفاعل إلى العلمية، وهو مرفوع على الحكاية. لأن القوافي مرفوعة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٣٠ وابن هشام ٩٢/١ والأشموني ٦٠/١ والشاطبي، وداود، وابن يعيش في شرح المفصل ٢٨/١ والشاهد ٣٩ في خزانة الأدب.

كذا أنشده الزمخشري^(١) بالياء المثناة من تحت^(٢).

قال ابن يعيش^(٣): صوابه بالتاء المثناة من فوق وهو اسم رجل^(٤) وإليه تنسب الثياب التزيدية^(٥).

قال في شرح التسهيل: ولم يرد عن العرب علم منقول من مبتدأ أو خبر^(٦) ولا من فعل أمر دون إسناد إلا «إصمت» - اسماً للفلاة الخالية. فإن من العلماء من زعم أنه منقول من الأمر بالصمت، وذلك عندي غير صحيح من وجهين:

أحدهما: أنه متى كان من (أصمّت) فالأمر منه مفتوح الهمزة، وإن كان من (صمّت) فالأمر منه مضموم الميم «وإصمّت» بخلاف ذلك والمنقول لا يغير^(٧). والثاني: أنه قد قيل فيه (أصمّته)^(٨) بتاء التأنيث ولو كان فعل أمر لم تلحقه هاء التأنيث، وإذا انتهى كونه منقولاً من فعل أمر ولم يثبت له استعمال في غير العلمية تعين كونه مرتجلاً.

واعترض بأنه أمر من «صمّت يصمّت» بكسر الميم.

والجواب عن (الحاق)^(٩) التاء أنهم أرادوا أن يعلموا بذلك كونه فارق موضعه من الفعلية.

(١) هو أبو القاسم محمود بن عمر جار الله الزمخشري نسبة إلى «زمخشري» من أعمال خوارزم كان واسع العلم غاية في الذكاء وقوة الذاكرة وقوة الذاكرة متفتناً في كل علم، وجاور بمكة فلحقه بجار الله. وكانت له رجل من خشب وله مصنفات كثيرة منها الكشاف في التفسير والمفصل في النحو. وأطواق الذهب، والأحاجي النحوية، ومات سنة ٥٣٨ ثمان وثلاثين وخمسمائة.

(٢) راجع الأشموني ٦٠/١.

(٣) هو أبو البقاء يعيـش بن علي بن يعيـش الحلبي النحوي. وكان من كبار أئمة العربية ماهراً في النحو والتصريف وقد غالب فضلاء حلب وتصدر للإقراء بها زماناً وشاع ذكره وصنف كتاب «المفصل» المعروف. ومات سنة ٦٤٣هـ ثلاث وأربعين وستمائة.

(٤) أ، ج.

(٥) راجع شرح المفصل ٢٨/٢.

(٦) قال الأشموني ٦٠/١ (لكنه بمقتضى القياس جازز) هـ.

(٧) راجع الصبان ١١٢/١.

(٨) ج وفي ب (صممت) وفي أ (اصممت).

(٩) أ، ب وفي ج (الحاق).

وزاد بعضهم في المنقول منقولاً من صوت وعنى بذلك «بِيَه» وهو ابن لبعض بنى هاشم: وهو عبد الله بن الحارث بن نوفل، وهو منقول من الصوت، كانت أمه ترقصه به وهو صبي وذلك قولها:

لَأُنْكِحَنَّ بِيَهَ . جَارِيَةَ خِدْبَه . مُكْرَمَةً مُحِبَّةَ . تَجِبَّ أَهْلَ الْكَعْبَةِ^(١) .

قال ابن مالك: والصحيح أن «بِيَه» منقول من قولهم للغلام السمين بيه.

قال ابن خالويه^(٢): إن «بِيَه» هو الغلام السمين فيكون منقولاً من الصفة.

(١) قائلته: هي هند بنت أبي سفيان بن حرب بن أمية وكانت لقبت به ابنتها في صغره ترقصه وتقول لأنكحن .. وابنتها هو عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب والى البصرة.

الشرح: «بِيَه» في الأصل الأحمق كذا قاله الخليل، ويقال للشباب الممتلئ البدن نعمة بيه، وقال الجوهري: بيه هو لقب عبد الله بن الحارث.

«خدبه»: بكسر الخاء المعجمة وفتح الدال وتشديد الباء - أرادت بها الجارية المشتدة الممتلئة اللحم، ويقال للبعير الشديد الصلب خدب، «تجب» بضم الجيم أى تغلب أهل الكعبة فى الحسن والجمال، يقال: جبّه إذا غلبه، وجبت فلانة النساء إذا غلبتهن بالحسن.

الإهراب: «لأنكحن» اللام للتأكيد، وأنكحن جملة من الفعل والفاعل - وهو من الإنكاح. «بِيَه» مفعول أول «جارية» مفعول ثان، وليس مجيء المفعولين لفعل واحد مقتصرًا على أفعال القلوب وهذا باب ليس فيه عدد محصور، إنما الفرق أن أفعال القلوب يكون المفعول الثانى عين الأول وفى غيرها غير الأول نحو أعطيت زيدا درهما «مكرمة محبة» صفة بعد صفة للجارية «تجب» فعل مضارع والفاعل ضمير «أهل» مفعول به «الكعبة» مضاف إليه والجملة صفة أخرى.

الشاهد: فى «لأنكحن بيه» فإنه علم منقول من الصوت وهو بيه، فإنه منقول من الصوت الذى كانت هند ترقصه به.

مواضعه: ذكره الشاطبى فى شرحه للألفية، وابن يعيش فى شرح المفصل ١/٣٢، والسيوطى فى معجم الهوامع ١/٧٢ والخصائص ١/٢١٧.

(٢) أبو عبد الله الحسين بن محمد، نشأ بهمدان ووفد إلى بغداد، وأخذ عن ابن الأنبارى وابن دريد وغيرهما، وله مع المتنبي مناظرات، وكان كوفى النزعة قصير الباع فى النحو طويله فى اللغة، يشهد بذلك ما ساقه فى انتصاره لثعلب عند رده الاعتراضات العشرة التى فند بها الزجاج نصف كتابه «الفصيح» وذكر ردود ابن خالويه للسيوطى فى الأشباه والنظائر.

ومن مؤلفاته فى العربية «ليس».

توفى بحلب سنة ٣٧٠هـ سبعين وثلاثمائة.

وقال في الصحاح: يقال للأحمق الثقيل «بيه» وهو أيضاً لقب لعبد الله بن الحارث بن نوفل بن عبد المطلب والى البصرة. قال الفرزدق:

وَبَايَعْتُ أَقْوَامًا وَفِيَتْ بِعَهْدِهِمْ وَبِيَّ قَدْ بَايَعْتُهُ غَيْرَ نَادِمٍ^(١)

واسم جارية، وقال لأنكحن بيه، جارية خدبة، مكرمة محبة، تجب أهل الكعبة أه^(٢).

وقد وهم في استشهاده في الرجز على أنه اسم جارية، لأن «بيه» في الرجز هو اللقب لعبد الله بن الحارث كما تقدم وأنشده بفتح الهمزة في قوله: «لأنكحن»، والصواب ضمها، وأنشد «تجب أهل الكعبة» (بفتح التاء وكسر الجيم)^(٣) أي تغلبهم حسناً، يقال: جب القوم إذا غلبهم والله أعلم. ثم قال:

وَجُمْلَةٌ وَمَا بِمَرْجٍ رُكْبًا ذَا إِنْ بَغْيَرِ وَيَهٍ نَمَّ أُعْرِبًا

العلم قسمان: مفرد نحو: (زيد) ومركب وهو ثلاثة أقسام:

تركيب إسناد: وهو ما كان جملة في الأصل نحو: «برق نحره» وتقدم أنه لم يسمع النقل من الجملة الاسمية ولو سمي بها لجاز.

(١) هو من الطويل، وقالته الفرزدق.

الشرح: «بايعت» من المبايعة وهي المعاقدة والمعاهدة كان كل واحد من المتبايعين باع ما عنده من صاحبه وأعطاه خالصه نفسه، وطاعته ودخيلة أمره. «بيه» أراد به الفرزدق عبد الله بن الحارث.

الإعراب: «بايعت» فعل ماض والتاء فاعل «أقواما» مفعوله «وفيت بعهدهم» جملة حالية بتقدير قد أي: حال كوني قد وفيت بعهدهم.

فإن قلت: كيف يكون وافيًا بعهدهم في حال المبايعة والوفاء لا يكون إلا بعدها؟

قلت: هذه من الأحوال المنتظرة المقدرة، والتقدير: مقدرا الوفاء على مبايعتي.

«وبيه» مبتدأ «بايعت» فعل ماض والتاء فاعل والهاء مفعوله والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

الشاهد: في «بيه» أنه علم منقول من الصوت كما سبق.

مواضعه: ذكره الشاطبي في شرحه للألفية.

(٢) ٢/١ صحاح.

(٣) ب، ج وفي أ (بفتح الهمزة في قوله لأنكحن وكسر التاء).

وتركيب مزج: وهو كل اسمين جعلاً اسماً واحداً منزلاً ثانيهما منزلة هاء التانيث نحو: «بَعْلَبِكَ».

وتركيب إضافة^(١): «كامرئ القيس».

فالإسنادى: يحكى^(٢) ولا يعرب مطلقاً. قال فى التسهيل: وربما أضيف صدر ذى الإسناد إلى (عجزه)^(٣) إن كان ظاهراً هـ^(٤).

فتقول: على هذا «جاءنى بَرَقَ نَحْرُهُ» بالإضافة، قال بعضهم: وهذا لا يقاس عليه.

والمزجى: إن ختم بويه بنى على الكسر على الأشهر، وقد يعرب غير منصرف، وإن لم يختم بويه، أعرب غير منصرف على الأشهر، وقد بينى تشبيهاً بخمسة عشر، وقد يضاف صدره إلى عجزه.

وقد علم حكم المزجى من قوله: (ذَا إِنْ بَغِيْرٍ وَيَهْ ثَمَّ أُعْرِبَا) وذا إشارة إلى المزجى.

فإن قلت: أبهم فى قوله: (أُعْرِب) إذ لم يبين أنه غير منصرف.

قلت: قد نبه عليه فى موضعه من باب ما لا ينصرف^(٥).

وأما الإضافى فقد ذكره فى قوله:

وَشَاعَ فِى الْأَعْلَامِ ذُو الْإِضَافَةِ كَعَبْدِ شَمْسٍ وَأَبِي قُحَافَةَ

(١) هو كل اسمين نزل ثانيهما منزل التنوين مما قبله وذلك لأن الجزء الأول يعرب والثانى

يلتزم حالة واحدة كالتنوين.

(٢) أي: ما كان عليه قبل التسمية فيعرب بحركات مقدرة على آخره للحكاية.

(٣) أ، ب وفى ج (عجزهما).

(٤) التسهيل ص ٣٠.

(٥) المركب المزجى: حكم الأول أن يفتح آخره كبعلبك وحضرموت - إلا إن كان ياء فيسكن

كمعديكرب وإلا فلا.

وحكم الثانى أن يعرب بالضممة والفتحة - نصبا وجرا إعراب ما لا ينصرف للعلمية

والتركيب - إلا إن كان كلمة (ويه) فيبنى على الكسر كسيويه وعمويه.

أه ابن هشام فى أوضح المسالك ج ١ ص ٦٩.

والإضافي: ضربان: كنية كآبي قحافة، وغير كنية كعبد شمس، وقد نبه على النوعين بالمثاليين.

وأشار بقوله: (شاع) إلى أن المضاف أكثر (أقسام) ^(١) المركب إذ (منه) ^(٢) الكنى ولا تخفى كثرتها.

فإن قلت: مقتضى ما ذكر انحصار المركب فى الأنواع الثلاثة، وأن ما عداها مفرد.

وقد صرح بذلك فى التسهيل حيث قال: وما عرى من إضافة وإسناد ومزج مفرد، وما لم يعرَّ مركب هـ ^(٣) وليس الأمر كما قال؛ لأنه يرد عليه (أشياء) ^(٤) كثيرة من المركب نحو: ما تركيب من حرفين «كأنما» أو حرف واسم نحو: «يا زيد» أو حرف وفعل نحو: «قد قام».

قلت: عن ذلك جوابان: أحدهما أنه إنما تعرض لذكر ما ورد عن العرب من المركب وأما تركيب الحرفين وما ذكر معه فلم يرد عن العرب بالتسمية به.

والثانى: أن تركيب الحرفين وما ذكر معه شبيه بتركيب الإسناد لأن حكمه أن يحكى ولا يعرب كتركيب الإسناد، فاكفى بذكر تركيب الإسناد لأن هذا ملحق به.

ثم قال:

وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الْأَجْنَاسِ عَلَمٌ كَعَلَّمَ الْأَشْخَاصَ لِفِظًا وَهُوَ عَمٌّ

هذا هو الضرب الثانى من ضربى العلم الجنسى، وإنما قال (لبعض الأجناس) لأنهم لم يضعوا لجميعها، وإنما وضعوا العلم الجنسى لبعض الأجناس التى لا تؤلف غالبًا كالسباع والوحوش، وربما جاء فى بعض المؤلفات (كأبى المضاء) ^(٥) لجنس الفرس.

(١) أ، ب وفى ج (أسماء).

(٢) أ، ج وفى ب (فيه).

(٣) التسهيل ص ٣٠.

(٤) أ، ج وفى ب (أسماء).

(٥) أ، ج وفى ب (كأبى المضاء).

وقوله: كعلم الأشخاص لفظًا. يعني أن العلم الجنسى يساوى الشخصى فى أحكامه اللفظية فإنه لا يضاف ولا يدخل عليه حرف التعريف، ولا ينعت بالنكرة، ولا يقبح مجيئه مبتدأ. ولا انتصاب للنكرة بعده على الحال، ولا يصرف منه ما فيه سبب زائد على العلمية «كأسامة» فساوى فى ذلك كله العلم الشخصى.

وقوله: وهو عم. يعنى أنه فارق العلم الشخصى من جهة المعنى بعمومه إذ ليس بعض الأشخاص أولى به من بعض.

إلا ترى أن «أسامة» صالح لكل أسد بخلاف العلم الشخصى.

فإن قلت: فما الفرق بينه وبين اسم الجنس النكرة من جهة المعنى؟

قلت: ذهب قوم إلى أن أسامة لا يخالف فى معناه دلالة أسد، وإنما يخالفه فى أحكام لفظية وإنما أطلق عليه أنه معرفة مجازًا.

وهذا معنى ما ذكره ابن مالك فى باب المعرفة والنكرة من شرح التسهيل، فإنه ذكر فيه أن أسامة ونحوه نكرة معنى معرفة لفظًا، وأنه فى الشيعاء كأسد.

وأقول: تفرقة الواضع بين «أسامة» و«أسد» فى الأحكام اللفظية (توزن)^(١) بفرق من جهة المعنى.

ومما قيل فى ذلك: أن «أسدًا» وضع ليدل على شخص معين، وذلك الشخص لا يمتنع أنه يوجد منه أمثال فوضع «أسدًا»^(٢) على الشيعاء فى جملتها، ووضع أسامة لا بالنظر إلى شخص بل على معنى الأسدية المعقولة التى لا يمكن أن توجد خارج الذهن^(٣) ولا يمكن أن يوجد منها اثنان أصلا فى الذهن، ثم صار «أسامة» يقع على الأشخاص لوجود ما هو ذلك المعنى المفرد الكلى فى الأشخاص.

والتحقيق فى ذلك: أن تقول: اسم الجنس هو الموضوع للحقيقة الذهنية من حيث هى هى «فأسد» موضوع للحقيقة من غير اعتبار قيد معها أصلا، وعلم

(١) ب، ج وفى أ (توزن).

(٢) أ.

(٣) أ، ب وفى ج النفس بدل الذهن.

الجنس «كأسامة» موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذهني الذي هو نوع شخصي لها مع قطع النظر عن أفرادها، ونظيره المعرف باللام التي للحقيقة والماهية.

وبيان ذلك: أن الحقيقة الحاضرة في الذهن، وإن كانت عامة بالنسبة إلى أفرادها، فهي باعتبار حضورها فيه أخص من مطلق الحقيقة، فإذا استحضر الواضع صورة «الأسد» ليضع لها فتلك الصورة الكائنة في ذهنه جزئية بالنسبة إلى (مطلق صورة الأسد)^(١).

فإن هذه الصورة واقعة لهذا الشخص في زمان ومثلها يقع في زمان آخر (أو في ذهن آخر)^(٢). والجميع يشترك في مطلق صورة الأسد، فإن وضع لها من حيث خصوصها فهو علم الجنس أو من حيث عمومها فهو اسم الجنس.

وفي كلام سيبويه إيماء إلى هذا الفرق، فإنه قال في باب ترجمته: هذا باب من المعرفة يكون فيه الاسم الخاص شائعا في (الأمّة)^(٣) ليس واحد منها بأولي من الآخر، ما نصه: إذا قلت هذا أبو الحارث (إنما)^(٤) تريد هذا الأسد أي: هذا الذي سمعت باسمه أو عرفت (أشباهه)^(٥) ولا تريد أن تشير إلى شيء (قد عرفته بعينه قبل ذلك كمعرفته زيدا)^(٦) ولكنه أراد هذا الذي كل واحد من أمته له هذا الاسم^(٧) اهـ.

فجعله بمنزلة المعرف (باللام)^(٨) التي للحقيقة.

وقال ابن مالك بعد ذكره كلام سيبويه: هذا جعله خاصاً شائعا في حالة واحدة.

(١) أ، ج.

(٢) أ، ج.

(٣) هذه عبارة الكتاب ١/ ٢٦٣ - وفي الأصل (هذا باب من المعرفة يكون الاسم الخاص فيه شائعا في أمته).

(٤) في كتاب سيبويه (فانت).

(٥) ب، ج والكتاب - وفي أ (أشباهه).

(٦) في الكتاب ج ١ ص ٢٦٣، وفي الأصل (قد عرفته بمعرفته كزيد).

(٧) كتاب سيبويه ج ١ ص ٢٦٣.

(٨) أ، ج وفي ب (بالالف واللام).

فخصوصه باعتبار تعيينه الحقيقة في الذهن، وشياعه باعتبار أن لكل شخص من أشخاص نوعه قسطاً من تلك الحقيقة في الخارج.

ثم شرع في تمثيله فقال:

مِنْ ذَاكَ أُمَّ عَرِيْطٍ لِّلْعَقْرِبِ وَهَكَذَا تُعَالَةُ لِّلثَعْلَبِ

علم الجنس ضربان: عيني ومعنوي.

فالعيني يكون اسماً نحو: «شَبْوَةٌ» للعقرب، و «تُعَالَةُ» للثعلب، ويكون كنية نحو: «أم عريط» للعقرب، و «أبي الحصين» للثعلب.

والمعنوي مثل: «بِرَّةٌ وَفَجَارٌ» فبرةٌ علم للمبرة، وفجارٌ علم للفجرة.

قال النابغة:

أَنَا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا فَحَمَلْتُ بُرَّةً وَاحْتَمَلْتُ فَجَارًا^(١)

(١) البيت: من قصيدة للنابغة الذبياني، واسمه زياد بن معاوية. وسببها أن زرعة بن عمرو ابن خويلد كان قد لقي النابغة بسوق عكاظ فأشار عليه أن يحرض قومه على قتال حلفائهم من بني أسد فأبى النابغة ذلك، ثم بلغه أن زرعة يتهدده فقالها يهجو. وهي من الكامل.

الشرح: «أنا اقتسمنا خطتينا» بفتح همزة أنا، لأنه مفعول لعلمت في البيت قبله. اهـ صبان ١١٦/١: أي: كانت لي ولك خطتان فأخذت أنا البرة وأخذت أنت الفاجرة. والخطة: القصة والخصلة، «برة» اسم علم وضع من البر فلم يصرفه، لأنه معرفة مؤنث، لأنه اسم للخطة. «فجار» اسم معدول عن الفجور معرفة فبناؤه كما في حذام وقطام. فإن قلت: لم قال، في الإخبار عن نفسه فحملت، وفي الإخبار عن نفس زرعة احتملت؟

أقول: أراد النابغة أن يهجو زرعة بكثرة غدره وإيثار الفجور فذكر اللفظة التي يراد بها الكثير خاصة، لتكون أبلغ في الهجو، ولو قال: حملت فجار لاحتلماً ألا يكون غدراً لا مرة واحدة..

الإعراب: «أنا» أن حرف توكيد ونصب ونا: اسمها «اقتسمنا» فعل وفاعل «خطتينا» مفعول به ونا: مضاف إليه. والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع خبر أن «بيننا» ظرف متعلق باقتسم والضمير مضاف إليه «فحملت» الفاء عاطفة، حملت: فعل وفاعل «برة» مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. «واحتملت» الواو عاطفة. احتملت: فعل وفاعل. «فجار» مفعول به مبنى على الكسر في محل نصب.

الشاهد: في (برة وفجار)، فإنهما من أعلام الجنس المعنوي. فإن برة علم للمبرة، وفجار علم للفجور.

والى هذا أشار بقوله:

وَمِثْلُهُ بَرَةٌ لِلْمَبْرَةِ كَذَا فَجَارِ عَلَمٌ لِلْفَجْرَةِ

وفجار - علم مؤنث مبنى على الكسر مثل حدام.

تنبيه:

لما كان للعلم الجنسى خصوص من وجه وشياع من وجه جاء في بعضه عن العرب وجهان:

إعطاؤه حكم المعارف، وإعطاؤه حكم النكرات، وطريق ذلك السماع. ومن المسموع فيه الوجهان (فينة)^(١) وغدوة وبكرة وعشية.

= مواضعه: ذكره من شرح الألفية. الأشموني ٦٣/١، والشاطبي، والمكودي ص ٢٠، وذكره ابن يعيش في شرح المفصل ٣٨/١، والشاهد ٤٦٨ في خزنة الأدب، وسيبويه ج ٢ ص ٣٨، والخصائص ١٩٨/٢، ٢٦١/٣، ٢٦٥.

(١) أ، ج.

اسم الإشارة

لم يحد اسم الإشارة لأنه كما قيل محصور بالعد فلا يحتاج إلى الحد.
وحده في التسهيل بقوله: ما وضع لمسمى وإشارة إليه^(١) هـ. وقال بعضهم
هو الموضوع لمعين فى حال الإشارة. وقال ابن الحاجب^(٢): وهو ما وضع لمشار
إليه^(٣).

والمشار إليه إما مذكر أو مؤنث، وكل منهما إما مفرد أو مثنى أو مجموع.
فهذه ستة أقسام:

فبدأ بما يشار به إلى الواحد المذكر فقال: بهذا المفرد مذكر أشر.
للمفرد المذكر لفظ واحد وهو «ذا».

وقد يقال: «ذاء» بهمزة مكسورة بعد الألف و «ذائه» بهاء مكسورة بعد
الهمزة.

تنبية:

مذهب البصريين: أن «ذا» ثنائى لفظًا ثلاثى وضعًا، لقولهم فى التصغير
«ذيا» وسيأتى تقريره فى باب التصغير. فهل المحذوفة عينه أو لامه؟ قولان
أظهرهما الثانى، وهل هو من باب طويت أو من باب حيت؟ قولان أشهرهما
الثانى، (وهل)^(٤) وزنه فعل - بالإسكان - أو فعل - بالتحريك؟ قولان: أصحهما
الثانى^(٥).

(١) التسهيل ص ٣٩.

(٢) هو: أبو عمر عثمان جمال الدين عمر الكردى الأصل المشهور بابن الحاجب، لأن أباه
كان حاجبا للأمير عز الدين موسك الصلاحى بالقاهرة. ولد ابن الحاجب بإسنا ثم تعهده
أبوه بالقاهرة فحفظ القرآن. وكان أصفى الناس ذهنا. ومن مؤلفاته فى النحو: الإيضاح
شرح المفصل للزمخشرى، والامالى، والكافية والشافية. توفى بالإسكندرية سنة ٦٤٦ هـ
ست وأربعين وستمائة.

(٣) أ، ج، وراجع الكافية ٢/٢٩.

(٤) أ، ج.

(٥) قال السيوطى فى همع الهوامع ج ١ ص ٧٥ «فالأصح أنه فعل بتحريك العين لأن الانقلاب
عن المتحرك...» هـ.

وذهب الكوفيون والسهيلي: إلى أنه على حرف واحد وضعا، وأن ألفه زائدة استدلوا بسقوطها في قولهم (ذان)^(١).

وأجيب بأنها حذفت لالتقاء الساكنين، وبأنها صيغة مرتجلة لا تثنية حقيقية. واستدلوا بقولهم «ذه أمة الله».

وأجيب: باحتمال أن تكون الهاء بدلا من الياء.

قلت: والظاهر: أن يقال: «ذه» صيغة مرتجلة للمؤنث.

وذهب قوم منهم السيرافي: إلى (أن ذا ثنائية)^(٢) الوضع، فالألف على هذا أصل كالف «ما» (و)^(٣) ليست منقلبة عن شيء^(٤).

ثم انتقل إلى الواحدة المؤنثة فقال: **بِذِي وَذِهِ تَي تَا عَلَيِ الْأُنْثَى ائْتَصِرُ**

أى: اقتصصر بهذه الألفاظ الأربعة على المؤنث فلا تشر بها إلى (غيره)^(٥) وليس مراده حصر ما يشار به إلى المؤنث في هذه الألفاظ.

وقد حكى في التسهيل: للمؤنثة عشرة ألفاظ «ذى وتى وذه وتة - بإسكان الهاء - وذه وتة - يكسر الهاء - وذهى وتهى - بالإشباع - وتا - وذات - مبنية على الضم^(٦).

(١) قال السيوطى فى مجمع الهوامع ج ١ ص ٧٥ (ورد بأنه ليس فى الأسماء الظاهرة القائمة بنفسها ما هو على حرف واحد، وأما حذفها فى الثنية فلالتقاء الساكنين وقد عوض منها تشديد النون) اهـ.

(٢) ب، ج وفى أ (أنه ثنائى).

(٣) ج.

(٤) قال السيوطى فى مجمع الهوامع ج ١ ص ٧٥: (قال أبو حيان: لو ذهب ذاهب إلى أن «ذا» ثنائى الوضع نحو «ما» وأن الألف أصل بنفسها غير منقلبة عن شيء إذ أصل الأسماء المبنية أن توضع على حرف أو حرفين لكان مذهبا جيدا سهلا قليل الدعوى) اهـ.

(٥) ج وفى أ، ب (غيرهما).

(٦) قال فى التسهيل ص ٣٩ (وللمؤنثة تى وتا وتة وذى وذه وتكسر الهاءان باختلاس وإشباع وذات) هـ.

وحكى ابن أبى الربيع^(١) فى شرح الإيضاح^(٢) أن من العرب من يقول «ذهى» فى الوصل و «ذه» فى الوقف - بسكون الهاء - تشبيهاً بالمضمر، وأن منهم من يقول: «ذى» فى الوصل فإذا وقف أبدل من الياء هاء فقال «ذه».

ثم انتقل إلى المثني فقال:

وَذَانِ تَانٍ لِلْمُثْنِيِّ الْمُرْتَفِعِ وَفِي سِوَاهُ ذَيْنِ تَيْنٍ أذْكَرُ تَطْعِ

أى نقول: فى تثنية المذكر «ذان» فى الرفع و «ذين» فى الجر والنصب. وفى تثنية المؤنث «تان» فى الرفع و «تين» فى الجر والنصب تعريهما إعراب المثني. (وإن كانا مشابهيين للمبني)^(٣) لأن التثنية عارضت شبه الحرف، لكونها من خواص الأسماء فلم يؤثر شبه الحرف ولم يثن (من)^(٤) أسماء الإشارة غير «ذا وتا».

ومذهب المحققين كالفارسي: أن «ذين وتين» ليسا تثنية حقيقية بل ألفاظ وضعت لمثني. واستدل الفارسي على ذلك فى التذكرة^(٥) بأن التثنية تستلزم تقدير التنكير.

ألا ترى أن العلم إذا ثنى قدر تنكيهه، واسم الإشارة لازم التعريف لا يقبل التنكير.

ثم انتقل إلى الجمع فقال:

وَبِأُولَى أَشْرُ الْجَمْعِ مُطْلَقًا

أى مذكراً كان أو مؤنثاً: فنقول: «أولى خرجوا وأولى خرجن» ويشار به إلى العاقل وغيره.

(١) هو أبو الحسن عبيد الله بن أحمد بن أبى الربيع القرشى الأموى الأشبيلي إمام النحو فى زمانه، قرأ على الدباج وأذن له فى التصدر للقراءة، ولما استولى الفرنجة على أشبيلية جاء إلى سبتة، وأقرأ بها النحو وصنف فيه الإفصاح شرح مسائل الإيضاح. وشرح سيويه وشرح الجمل فى عشرة مجلدات لم يشذ عنه مسألة فى العربية. ومات سنة ٦٨٨هـ ثمان وثمانين وستمائة.

(٢) هو كتاب لابن أبى الربيع فى النحو.

(٣) أ، ج.

(٤) أ، ب وفى ج (فى).

(٥) هو كتاب لأبى على الفارسي.

قال الشارح^(١): وأكثر ما يستعمل فيمن يعقل، وقد يجيء لغيره، وفيه لغتان: القصر: وهي لغة بني تميم، والمد وهو لغة أهل الحجاز، وهي الفصحى، وبها جاء القرآن^(٢) ولهذا قال: (والمد أولى) وقد حكى فيه لغات أخر، وهي «هلاء» - بإبدال الهمزة هاء- و(أولاء) بضم الهمزتين - «وإلى» بالتنوين - حكاه قطرب.

قال في شرح التسهيل: وتسمية هذا تنويننا مجاز^(٣)، والجيد أن يقال إن صاحب هذه (اللغة)^(٤) زاد بعد همزة «أولى» نونا وأولى بإشباع الضمة قبل اللام هو ما حكاه الشلوين^(٥) عن بعض العرب (وإلا) بالقصر والتشديد - حكاه بعض أهل اللغة.

تنبيه:

في همزة (أولاء)^(٦) ثلاثة مذاهب: أحدها أنها عن ياء وهو مذهب المبرد، والثاني: أن أصلها ألف وهو مذهب الزجاج، والثالث: أنها أصلية غير مبدلة من شيء بل مما فاؤه همزة نحو: «أجاء (وأداء)»^(٧) وهو مذهب الفارسي^(٨).

ثم قال: وَلَدَى الْبُعْدِ انْطِقًا

..... بِالْكَافِ حَرْفًا دُونَ لَامٍ أَوْ مَعَهُ

(١) قال الشارح ص ٢١ (وأكثر ما يستعمل فيمن يعقل وقد يجيء لغيره كقوله:

ذَمُّ الْمُنَارِلِ بَعْدَ مِزْلَةِ الْهَوَىٰ وَالْعَيْشُ بَعْدَ أَوْلَيْكَ الْآيَامِ

وفي أولاء لغتان: المد والقصر، فالمد لأهل الحجاز وبه نزل القرآن العظيم، والقصر لبني تميم) هـ.

(٢) قال الله تعالى: (ها أنتم أولاء تحبونهم).

(٣) لأنه غير مناسب لواحد من أقسام التنوين.

(٤) ب، ج.

(٥) هو: الأستاذ أبو علي عمر بن محمد الأشبيلي الأزدي المعروف بالشلوين وهو بلغة

الأندلس: الأبيض الأشقر، كان إمام عصره في العربية بلا مدافع، وآخر أئمة هذا النوع

بالمشرق والمغرب. أخذ عن ابن ملكون وغيره وانتفع به أكثر أهل الأندلس واشتهر ذكره،

وصنف تعليقات على كتاب سيبويه، وله كتاب في النحو سماه «التوطئة» وتوفى سنة

٦٤٥ هـ خمس وأربعين وستمائة.

(٦) ب وفي أ (أولى) وج (أولاء).

(٧) أ، ب وفي ج (أأء).

(٨) وإليه أميل لعدم التكلف.

فأشار بذلك إلى أن لأسماء الإشارة مرتبتين قريبة وبعيدة، فما تجرد عن كاف الخطاب فهو القريب، وقد مثلنا به، وما لحقته الكاف وحدها أو مع اللام فهو للبعيد.

فتقول للمذكر «ذاك وذلك» وقالوا «ألك» فى معنى ذلك.

وفى المؤنثة «تيك وتلك وتالك»، وفى المثنى «ذايك وتايك» (ولا تلحقه)^(١) اللام، وفى الجمع «أولئك وأولئك (وأولئك)^(٢)»، ولا تلحق اللام «أولئك» على لغة المدة.

تنبيهات:

الأول: لا تلحق الكاف من أسماء الإشارة إلى المؤنث إلا «تى (تا)^(٣) ذى»، قالوا: تيك وتلك وتيلك - بكسر التاء - فى الثلاثة، وتيك وتلك، بفتح التاء فيهما - «وتالك وذيك» (بإسكان الياء)^(٤).

وقال ثعلب^(٥) لا يقال (ذيك) وقد حكاه غيره. فهذه سبعة ألفاظ للمؤنثة (فى البعد)^(٦).

الثانى: للنحويين فى أسماء الإشارة مذهبان: أحدهما أن لها مرتبتين قريبة وبعيدة، والآخر أن لها ثلاث مراتب: قريبة وبعيدة ومتوسطة، وهذا هو المشهور.

وزعموا أن المقرون بالكاف وحدها للمتوسط، والمقرون بالكاف مع اللام للبعيد، وجعلوا التشديد للنون فى المثنى قائماً مقام اللام فى الدلالة على البعد.

(١) أ، ج وفى ب (ولا تلحقهما).

(٢) ب، ج.

(٣) ج وفى أ، ب (ذا).

(٤) ب.

(٥) هو: أبو العباس أحمد بن يحيى بن سبار الشيبانى. كان إمام الكوفيين والبصريين فى النحو واللغة فى زمانه، ثقة، دينا مشهورا بصدق اللهجة والمعرفة بالغريب والحفظ. وكان ابن الاعرابى إذا شك فى شىء يسأله عنه. وقد درس كتب الفراء والكسائى. وكانت بينه وبين المبرد منافرات، وله كتاب يسمى «مجالس ثعلب» فى المكتبة العامة بالقاهرة. وعنه أخذ الأحفش الأصغر ونفطويه وابن الأنبارى. وتوفى سنة ٢٩١ هـ فى خلافة المكتفى بالله ودفن ببغداد.

(٦) أ، ج.

واختلفوا في «أولئك» (بالمدة)^(١) فقيل: هو للمتوسط، لعدم اللام، وقيل: هو للبعيد.

قال المصنف: والمذهب الأول هو الصحيح، وهو الظاهر من كلام المتقدمين. يعنى: القول بأن لها مرتبتين فقط.

قلت: ونسبه الصفار^(٢) إلى سيبويه، وقد استدل له فى شرح التسهيل بأوجه:

أولها: وهو أقواها: أن الفراء روى أن الحجازيين ليس من لغتهم استعمال الكاف بلا لام وأن التميميين ليس من لغتهم استعمال الكاف مع اللام، وأن بنى تميم يقولون: «ذاك وتيك» حيث يقول الحجازيون «ذلك وتلك».

فلزم من هذا أن اسم الإشارة على اللغتين ليس له إلا مرتبتان.

وثانيها: أن القرآن العزيز ليس فيه إشارة إلا بمجرد عن اللام والكاف معاً، أو مصاحب لهما معاً. أعنى غير المثني والمجموع.

فلو كانت الإشارة إلى المتوسط بكاف لا لام معها، لكان القرآن غير جامع لوجوه الإشارة.

وهذا مردود بقوله تعالى: ﴿مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾^(٣).

وثالثها: أن التعبير «بذلك» عن مضمون كلام على أثر انقضائه شائع فى القرآن وغيره، ولا واسطة بين النطقين.

(١) أ، ج.

(٢) هو قاسم بن على بن محمد بن سليمان الأنصارى البطليوسى الشهير بالصفار. قال فى البلغة: صحب الشلوين وابن عصفور. وشرح كتاب سيبويه شرحاً حسناً يقال: إنه أحسن شروحه، ويرد فيه كثيراً على الشلوين بأقبح رد. مات بعد الثلاثين وستمائة.

(٣) سورة الأنعام ٣٨.

ورابعها: (أنها)^(١) لو كانت مراتب الإشارة ثلاثا لم يكتف في التثنية والجمع بلفظين: لأن في ذلك رجوعاً عن سبيل الأفراد، ولا التفات إلى قول من قال: إن تشديد النون دليل على البعد، لأن التشديد عوض (عما)^(٢) حذف من الواحد لأنه يستعمل مع المجرد من الكاف. انتهى. وفيه اختصار. ولا خفاء فيما في الوجه الثاني من الضعف.

وقوله: (حرفاً) يعنى: أن الكاف في ذلك حرف خطاب تبين أحوال المخاطب يقال: «ذلكَ وذلكِ وذلكما وذلكم وذلكن» كما تفعل بالكاف الاسمية. هذه أفصح اللغات.

والثانية: أن تكون مفتوحة في التذكير ومكسورة في التأنيث، ولا يلحقها دليل تثنية ولا جمع.

والثالثة: أن تكون مفتوحة مجردة من الزوائد في الأحوال كلها، ولا خلاف في حرفية الكاف هنا.

وقوله: «دُون لَامٍ أَوْ مَعَهُ».

تقدم أن اللام لغة الحجازيين، وتركها لغة بني تميم. وذكر بعضهم في هذه اللام ثلاثة أقوال:

أحدها: أنها دليل البعد.

والثاني: أنها عماد.

والثالث: أنها عوض من هاء التنبيه؛ لأنها لا تجامعها.

تنبيه:

قوله: (أَوْ مَعَهُ) لا يصح في جميع أسماء الإشارة، وإنما ذلك في المفرد (وأولى)^(٣) المقصور، وقد تقدم أن المثني (وأولاء)^(٤) الممدود لا تلحقه اللام وقوله:

وَاللَّامُ إِنْ قَدِّمْتُ «هَاءَ» مُتَّعَةً

(١) أ، وفي ج (أنه).

(٢) ج وفي أ، ب (عما).

(٣) ب وفي أ، ج (ألى).

(٤) ج، أ، ب (ألاء).

يعنى: أنك إن قدمت قبل اسم الإشارة لفظ «ها» التى للتنبية امتنع الإتيان باللام فلا يقال «هَذَا لِكَ».

قال فى شرح التسهيل: كراهية لكثرة الزوائد، وقد فهم من كلامه أن «ها» تدخل على المجرد فيقال: «هذا» وعلى المصاحب للكاف (وحدها فيقال: هذاك)^(١) (إلا أن دخولها على المجرد كثير وعلى المصاحب للكاف)^(٢) قليل ومنه قوله:

رَأَيْتُ بَنِي غَبْرَاءَ لَا يَنْكِرُونَنِي
وَلَا أَهْلُ هَذَاكَ الطَّرَافِ الْمُدَّدِ^(٣)

تنبيه:

مقتضى ما ذكر جواز «هاذاك» (وهاتانك)^(٤) وهولائك».

وقال فى شرح التسهيل: إن المقرون بالكاف فى التثنية والجمع لا يصحبه «ها» فلا يقال «هَذَاكَ» ولا «هَوْلَائِكَ» لأن واحدهما «ذَاكَ» أو «ذَلِكَ». فحمل

(١) أ.

(٢) أ، ج.

(٣) البيت لطرفة بن العبد البكرى من معلقته المشهورة - وهو من الطويل.

الشرح: «بنى غبراء». الغبراء هى الأرض، سميت بذلك لغبرتها، وأراد بنى الغبراء الفقراء الذين لصقوا بالأرض لشدة فقرهم، أو الأضياف أو اللصوص.

«الطراف» بكسر الطاء - البيت من الجلد وأهل الطراف السعداء والأغنياء (الممدد) الذى قد مد الأطناب، يريد أنه معروف للناس عامة.

المعنى: يريد أن جميع الناس من غير تفرقة بين فقيرهم وغنيهم يعرفونه ولا ينكرون محله من الكرم والمواساة للفقراء وحسن المعاشرة وطيب الصحبة للأغنياء، وكأنه يتألم من صنيع قومه معه.

الإعراب: (رأيت) فعل وفاعل (بنى غبراء) مفعول أول ومضاف إليه (لا ينكروننى) جملة من فعل وفاعل ومفعول فى محل نصب مفعول ثان لرأى «ولا» الواو عاطفة. لا: زائدة لتأكيد النفى «أهل» معطوف على ضمير الجمع فى: «ينكروننى» الواقع فاعلا وهو الواو ولم يحتج للتأكيد بالضمير المنفصل للفصل «هذاك» اسم إشارة فى محل جر بإضافة أهل إليه. والكاف حرف خطاب «الطراف» بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان. «الممدد» صفة للطراف.

الشاهد: فى «هذاك»، حيث جاء بها للتنبية مع الكاف ولم يجئ باللام وهذا قليل. مواضعه: ذكره من شراح الألفية، ابن الناظم ص ٣٢، وابن عقيل ٧٤/١، والأشمونى

٦٥/١، والمكودى ص ٢١، والسيوطى ص ١٩، وأيضا فى الهمع ٧٦/١.

(٤) أ، ج.

على ذلك مثناه وجمعه؛ لأنهما فرعاه، وحمل عليهما مثني «ذاك» وجمعه لتساويهما لفظاً ومعنى. اهـ.

والسمع في (الجمع)^(١) يرد عليه. فقال:

مِنْ هُوَ لِيَأْتِكُنَّ الضَّالِّ وَالسَّمْرُ^(٢)

وقد أنشد هذا البيت في الشرح.

وَبِهِنَّ أَوْ هَهُنَا أَشْرَ إِلَى دَانِي الْمَكَانِ

يعنى أن (هنا)^(٣) من أسماء الإشارة المخصوصة بالمكان، وقد تلحقه «ها» التثنية فيقال: «ههنا» وكلاهما للقريب أعنى: المجرد والمقرون «بها» التثنية وهو معنى قوله: (دان)^(٤) المكان. والداني هو القريب.

(١) ب، وفي أ، ج (الجمع).

(٢) قاله العرجي، واسمه عبد الله بن عمر بن عمرو، ولقب بالعرجي لأنه كان يسكن عرج الطائف، وهو من شعراء قريش ومن شهر بالغزل، وهو من قصيدة رائية من البسيط. وصدوره: ياما أمليح غزلانا شدن لنا.

وقد ذكر البيت في نسخة ب، وفي أ، ج الشطر الثاني.

الشرح: «أمليح» تصغير أمليح: من ملح الشيء ملاحه، «الغزلان» جمع غزال «شدن» جمع مؤنث من فعل الماضي. يقال: شدن الظبي شدونا إذا صلح جسمه، ويقال شدن الظبي إذا قوى وطلع قرناه واستغنى عن أمه فهو ولد الظبية، «الضال» بالضاد المعجمة وتخفيف اللام - وهو شجر السدر البري، والواحدة الضالة بتخفيف اللام، «السمر» وهو ضرب من شجر الطلع الواحدة سمرة.

الإعراب: «يا» حرف نداء والمنادى محذوف أي: يا صاحبي «ما أمليح غزلانا» فعل تعجب وأصله ما أمليح غزلانا، وأمليح على مذهب الكوفيين لأنهم يقولون باسميتها، فما تعجبية مبتدأ - وخلاف في معناها - أمليح غزلانا خبره «شدن» ماضى شدن الغزال - بالفتح - يشدن - بالضم والضمير فيه يرجع إلى الغزلان وهي فى محل نصب على أنها صفة للغزلان «لنا» جار ومجرور متعلق بشدن «من هوليائكن» جار ومجرور متعلق بشدن أيضا «الضال» صفة اسم الإشارة أو عطف بيان «والسمر» عطف عليه.

الشاهد: فى «هوليائكن»، حيث جاءت أوليائكن مقرونة بالهاء وأوليائكن تصغير أولئكن .. وإنما أتى «بكن» لأنه خاطب مؤنثات بقوله (قبله):

بالله يا ظليات القاع قلن لنا

مواضعه: ذكره الشاطبي فى شرحه للألفية، وابن هشام فى المعنى ١٩٢/٢، وابن يعيش فى شرح المفصل ٦١/١ والسيوطى فى همع الهوامع ٧٦/١، والشاهد رقم ٦ فى خزنة الأدب.

(٣) أ، ب وفى ج (ها هنا).

(٤) ب، ج وفى أ (كان).

فإذا أريد بها البعيد جرى بالكاف فيقال هناك (وها هناك)^(١).

ولهذا قال: **وَبِهِ الكَافُ صِلَا فِي البُعْدِ.**

يعنى: مجردا أو مع «ها» التنبية، ويقال أيضاً فى البعد: «هنالك» باللام مع الكاف، كما يقال: «ذلك»، ولا تدخل «هنا» على «هنالك» ولا يقال «ههنالك»، كما لا يقال «هذا لك».

وقد نبه على «هنالك» بقوله: **أَوْ بِهِنَّا لِكَ أَنْطِقَنَّ.**

تنبيه:

ظاهر كلامه هنا اختصاص «هنا» بالمكان، وقد صرح به فى الكافية فقال:
وبالمكان اخصص هنا^(٢) اهـ.

وقال فى شرح التسهيل: وقد يراد «بهناك وهنالك» الزمان، وقد مثل «هناك» فى شرحه بقول الشاعر:

وَإِذَا الْأُمُورُ تَشَابَهَتْ وَتَعَاظَمَتْ فَهِنَاكَ تَعْتَرِفُونَ أَيْنَ الْمَفْرَعِ^(٣)

(١) ب، ج.

(٢) ب، ج وفى أ (وبالمكان اخصص هنا بالمكان).

(٣) قائله هو الأفوه الأردى. والأفوه لقب، واسمه صلاة بن عمرو بن مالك، وكان غليظ الشفتين ظاهر الأسنان، فلذلك قيل الأفوه. وهو من الكامل.

الشرح: «تشابهت» اشتبه بعضها ببعض. «تعاطمت» بمعنى عظمت «المفزع» بالزاي المعجمة والعين المهملة - أى الملجأ، وأصل الفزع الخوف، وقال ابن فارس: الفزع الذعر، وهذا مفزع القوم إذا فزعوا إليه فيما يدهمهم، والفزع الإغاثة.

الإعراب: «إذا» للشرط «الأمور» فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده وهو تشابهت «وتعاطمت» عطف على تشابهت «فهناك» جواب إذا وهناك إشارة إلى الزمان.

«تعترفون» فعل مضارع مرفوع بشبوت النون والواو فاعل والجملة فى محل رفع خبر لمبتدأ محذوف أى: أنتم تعترفون أو هم يعترفون بحسب الفاعل فى يعترفون «أين» خبر مقدم «المفزع» مبتدأ مؤخر.

الشاهد: فى «فهناك» فإنه ههنا إشارة إلى الزمان، وأصل وضعه الإشارة إلى المكان. مواضعه: ذكره الشاطبى فى شرحه للألفية، والسيوطى فى همع الهوامع ٧٨/١.

ومثل «هنالك» بقوله تعالى: ﴿هَنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ﴾^(١) ولا حجة فيهما، (لا احتمال)^(٢) أن تكون الإشارة إلى المكان.

وقوله: **أَوْ بَشَمَّ فُهُ إِلَى آخِرِهِ.**

يعنى: أنه يشار أيضاً للمكان (البعيد)^(٣) «بشم»^(٤) وَهْنَا وَهِنَا بفتح الهاء وكسرهما.

وقد يقال: «هنت» موضع «هنا» وقد يقال: «هنالك وهنالك» بكاف الخطاب.

وقد يراد «بهنا»^(٥) الزمان كما ذكر في التسهيل^(٦) ومنه قول الشاعر:

حَنْتُ نَوَارٍ وَكَاتَ هِنَا حَنْتِ
وَبَدَأَ الَّذِي كَانَتْ نَوَارٍ أَجْنَتْ^(٧)

(١) سورة الأحزاب ١١.

(٢) ب وفي أ، ج (لا احتمالهما).

(٣) أ، ج.

(٤) ثم: ظرف لا يتصرف، ولا يتقدمه حرف التنبيه، ولا تتأخر عنه كاف الخطاب.

(٥) ج وفي أ، ب (بها).

(٦) قال في التسهيل ص ٤١ (وهنا الزمان).

(٧) قائله: شبيب بن جميل - بضم الجيم وفتح العين - وهو ابن النوار بنت عمرو بن كلثوم. وكان

بنو قينة الباهليون أسروا شبيبا هذا في حرب وقعت بينهم وبين تغلب فأرنت أمه النوار فنقال هذا، وقال ابن برى هو لحجل بفتح الحاء وسكون الجيم ابن فضلة - بفتح فسكون - وكان سبى النوار بنت عمرو بن كلثوم، وهو من الكامل.

الشرح: «حنت» من الحنين وهو الشوق وتوقان النفس. «نوار» بفتح النون والواو المخففة - من أسماء النساء وهو اسم أم الشاعر. وهو مبنى على الكسر في لغة جمهور العرب، وينو تميم يعربونه إعراب ما لا يتصرف، «لات» يعنى ليس، «هنا» بمعنى حين، «وبدا» ظهر «أجنت» - من أجن بالجيم - أخفت وكنمت وسترت.

المعنى: حنت هذه المرأة في وقت ليس وقت الحنين وظهر الذى كانت أجنته من المحبة والعشق.

الإعراب: حنت: فعل ماضٍ والتاء للتأنيث «نوار» فاعل مبنى على الكسر في محل رفع أو مرفوع بضممة ظاهرة «ولات» الواو للحال لات: حرف نفى «هنا» ظرف زمان مبنى على السكون في محل نصب خبر لات، واسمها محذوف والتقدير: ولات الحين حين «حنت» فعل ماضٍ والتاء للتأنيث والفاعل ضمير مستتر والجملة في محل جر بإضافة هنا إليها «وبدا» الواو عاطفة بدا: فعل ماضٍ «الذى» اسم موصول فاعل بدا «كانت» فعل ماضٍ ناقص. والتاء للتأنيث «نوار» اسم كان «أجنت» فعل ماضٍ والتاء للتأنيث والفاعل ضمير مستتر. والجملة في محل نصب خبر كان واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول.

الشاهد: في «هنا» حيث أشير بها إلى الزمان وأصلها أن تكون للمكان.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ٣٢، والأشمونى ١/٦٦، وداود وابن هشام في

المغنى ٢/١٥٠، والسيوطى في همع الهوامع ١/٧٨، والشاهد رقم ٢٨٣ في خزنة الأدب.

الموصول

هو محصور بالعهد، فاستغنى بذلك عن الحد، كما فى اسم الإشارة.
وهو قسمان: اسمى وحرفى.

والاسمى هو المذكور هنا، وقد حده فى التسهيل بقوله: ما افتقر أبداً إلى
عائد أو خلفه، وجملة صريحة أو مؤولة (غير طلبية ولا إنشائية)^(١) هـ^(٢).

فاحترز بقوله: (أبداً) من النكرة الموصوفة بجملة، فإنها حال وصفها بها
لتفتقر إليها وإلى عائد، لكن لا يصدق أنها مفتقرة إليها أبداً، واحترز بقوله: «إلى
عائد» من «حيث، وإذا، وإذا»، فإنها تفتقر أبداً إلى جملة، ولكن لا تفتقر إلى
عائد. وأشار بقوله: «أو خلفه» إلى ما ورد من الربط بالظاهر الذى هو الموصول
فى المعنى نحو قولهم: «أبو سعيد الذى رويت عن الخدرى» أى عنه.

قال أبو على فى التذكرة: ومن الناس من لا يجيز هذا.

وأزاد بالمؤولة ثلاثة: الظرف والجار مع المجرور، والصفة الصريحة. فى
نحو: «الضارب» وسيأتى بيان ذلك^(٣).

وحده ابن الحاجب بقوله: ما لا يتم جزءاً إلا بصلة وعائد^(٤).

وقال فى التحفة^(٥): «اللذان واللتان» وأيهم هو أشد: معرفة قبل مجيء
الصلة، والإعراب دليل تمامها، والأولى ما لا تتم إفادته إلخ.

وأما الحرفى فحده فى التسهيل بقوله: ما أول مع ما يليه بمصدر ولم يحتج
إلى عائد^(٦) هـ.

(١) ب.

(٢) التسهيل ص ٣٣.

(٣) وجملة أو شبهها الذى وصل به
كمن عندى الذى ابنه كفل
وصفة صريحة.

(٤) ٣٥/٢ - الكافية.

(٥) كتاب لابن مالك اسمه «تحفة المودود فى المقصور والممدود».

(٦) التسهيل ص ٣٣.

واحترز بقوله: (ولم يحتج إلى عائد) من (الذي) الموصوف به (مصدر محذوف)^(١) نحو: ﴿وَحُضِّمْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾^(٢) أى كالحوض الذى خاضوه فإنه يؤول مع ما يليه بمصدر لكنه يحتاج إلى العائد.

فكل من الاسمى والحرفى مفتقر إلى صلة، والفرق بينهما أن الاسمى يفترق إلى عائد، والحرفى لا يفترق إليه.

ولم يذكر الناظم هنا الحرفى فلنقدمه: وهو خمسة أحرف:

«أن»^(٣) وتوصل بفعل متصرف مطلقا خلافا لمن منع وصلها بالأمر و«ما» وتوصل بفعل متصرف غير أمر، وقد توصل بجملته اسمية خلافا لقوم^(٤). وندر وصلها بليس. فى قوله:

بِمَا لَسْتُمَا أَهْلَ الْخِيَانَةِ وَالْغَدْرِ^(٥)

(١) أ، ب.

(٢) سورة التوبة ٦٩.

(٣) أى الناصبة للمضارع - بفتح الهمزة وإسكان النون - وإن وصلت بفعل جامد كانت مخففة من الثقيلة مثل قوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ وصلها بالماضى مثل «عجبت من أن قد قام زيد» والمضارع مثل «عجبت من أن يقوم زيد» والأمر مثل «أشرت إليه بأن قم».

(٤) وصلها بالماضى نحو: «لا أصحبك ما دمت منطلقا» والمضارع «لا أصحبك ما يقوم زيد» والجملته الاسمية «لا أصحبك ما زيد قائم».

(٥) لم يتعرض العينى لذكر قائله. وبحث فلم أعثر على قائله.

وصدره: ليس أميرى فى الأمور بأنتما - وهو من الطويل.

الشرح: «أميرى» حذف النون تشبيها بالإضافة، وروى «فما لستما» والتاء فى لستما هى اسم ليس. فإن قيل: أين العائد إلى الموصول الحرفى؟

قلت: الموصول الحرفى لا يحتاج إلى عائد، وقال ابن عصفور: ومن زعم أن ليس فعل جعل «ما» مصدرية، وليس واسمها وخبرها صلة لها، ومن زعم أنها حرف جعل «ما» اسما موصولا بمنزلة «الذى» ويلزمه إذ ذاك أن يقدر ضميرا محذوفا يربط الصلة بالموصول والتقدير: بما لستما به أى: بسببه.

الإعراب: «ليس» الهمزة للاستفهام على سبيل التقرير «بأنتما» الباء زائدة والتقدير ليس أنتما أميرى، وحذفت النون فى أميرى تشبيها بالإضافة. «بما لستما» فما موصول حرفى وتوصل بفعل متصرف غير أمر وقد وصلت ههنا بفعل جامد وهو قوله لستما والتاء اسم ليس «أهل» خبر ليس منصوب «الخيانة» مضاف إليه «والغدر» عطف عليه.

الشاهد: فى «بما لستما» حيث جاء وصل «ما» بليس وهو نادر.

وتنفرد بنيابتها عن ظرف زمان كقولك «جد ما دمت واجدا».

وزعم الزمخشري: أن «أن» تشاركها في ذلك، وجعل منه قوله تعالى:
﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ ﴾^(١).

وهو مردود، لأن «أن» في الآية صالحة للتعليل، وهو المعنى المجمع عليه ولا عدول عنه.

وذهب الأخفش وابن السراج^(٢) أن «ما» المصدرية اسم فتحتاج إلى عائد.

والصحيح: أنها حرف فلا تحتاج إلى عائد، وهو مذهب سيبويه.

قلت: وذكر أبو البقاء^(٣) أنها على كلا القولين لا يعود عليها من صلتها شيء وهو خلاف ما نقله غيره.

و (كى) وتوصل بفعل مضارع (ولا تقع إلا مجرورة باللام أو مقدرا معها اللام)^(٤).

و «أن»^(٥) وتوصل باسمها وخبرها.

(١) سورة البقرة ٢٥٨.

(٢) هو أبو بكر محمد بن السرى البغدادي النحوى. كان من أحدث تلاميذ المبرد سنا مع ذكاء وفطنة، وكان المبرد يقرئه إليه، وقرأ عليه كتاب سيبويه، وكان يعول فى النحو على مذهب الكوفيين، وله مصنفات كثيرة منها: كتاب الأصول الذى جمع فيه أصول العربية وقيل فيه: ما زال النحو منجنونا حتى عقله ابن السراج، وله شرح على كتاب سيبويه ومختصر فى النحو، ومات رحمه الله شابا سنة ٣١٦هـ.

(٣) هو أبو البقاء عبد الله بن الحسين محب الدين العكبرى البغدادي الضرير النحوى قرأ العربية على ابن الحشاش وغيره حتى حاز قصب السبق، وأصبح إماما يشار إليه وكان ثقة صدوقا دينا حسن الأخلاق متواضعا، أصيب فى صباه بالجدرى فأضر به فكانت تحضر إليه المصنفات وتقرأ عليه فإذا حصل ما يريد أملاه. وصف كتبا كثيرة منها: شرح الإيضاح والتكملة، واللمع، وله اللباب فى العلل والإعراب، وغير ذلك. ومات سنة ٦١٦هـ.

(٤) أ، ج وفى ب (لفظا أو تقديرا) ومثالها «جئت لكى تكرم ريذا».

(٥) مفتوحة الهمزة مشددة النون، وتوصل بجملة اسمية قال تعالى: (أو لم يفهم أنا أنزلنا) وتؤول بمصدر من خبرها مضاف إلى اسمها إن كان خبرا مشتقا ويكون مضافا إلى اسمها إن كان جامدا، وبالإستقرار إن كان ظرفا أو جارا ومجرورا.

و(لو)^(١) خلافا لمن أنكرها، وعلامتها أن يصلح موضعها «أن» وأكثر وقوعها بعد ما يدل على تمنّ كقوله تعالى: ﴿يُودُّ أَحَدَهُمْ لَوْ يَعْمُرُ﴾^(٢).

قال المصنف: وأكثر النحويين لا يذكرون «لو» في الحروف المصدرية، ومن ذكر (من المتقدمين)^(٣) الفراء وأبو علي، ومن المتأخرين التبريزي^(٤) وأبو البقاء، وتوصل بفعل متصرف غير أمر «كما».

وأما الموصول الاسمي: فقد بينه بقوله: مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ الَّذِي الْأَنْثَى الَّتِي. الموصول الاسمي ضربان: مذكر ومؤنث، وكل منهما مفرد أو مثني أو مجموع. فالمفرد المذكر «الذي» وفيه ست لغات: إثبات يائه وحذفها مع إبقاء الكسرة، وحذفها مع إسكان الذال وتشديدها مكسورة ومضمومة، والسادسة حذف الألف (واللام)^(٥) وتخفيف الياء ساكنة.

وللواحدة المؤنثة «التي» وفيها تلك اللغات الست أيضاً. ثم قال:

وَالْيَا إِذَا مَا ثَنِيًّا لَا تَثْبُتُ

.....

بَلْ مَا تَلِيهِ أَوَّلُهُ الْعَلَامَةُ

.....

يعنى: أنك تقول في تثنيه «الذي، اللذان» فتحذف الياء وتولى الحرف الذي تليه الياء وهو (الذال)^(٦) علامة التثنية وهي الألف رفعاً والياء جرّاً ونصباً. تليهما نون مكسورة.

وتقول في تثنية (التي: اللتان) فتحذف الياء أيضاً وتولى علامة التثنية ما قبلها (وهي)^(٧) التاء كما في المذكر، وكان القياس إثبات الياء فيهما. فيقال:

(١) والغالب وقوعها بعد ما يفيد التمني: كود وأحب من غير الغالب:

ما كان ضرك لو مننت وربما من الفتى وهو المغيظ المحنق

(٣) ب.

(٢) سورة البقرة ٩٦.

(٤) هو: يحيى بن علي بن محمد أبو زكريا ابن الخطيب التبريزي، كان أحد الأئمة في النحو واللغة والأدب. ومن تصانيفه: شرح اللمع، والكافي في العروض والقوافي، وغير ذلك، ولد سنة إحدى وعشرين وأربعمائة، ومات فجأة في بغداد في جمادى الأولى سنة ثنتين وخمسمائة.

(٦) أ، ب وفي ج (الذال).

(٥) أ، ج.

(٧) ب وفي أ، ج (وهو).

«اللذيان واللتيان» كما يقال في تشبیه «الشَّجِي» ونحوه من المنقوص «الشَّجِيَّان» بإثبات الياء.

إلا أن «الذی والتی» لما كانا مبنيين لم يكن (ليائهما)^(١) حظ في التحريك، فلذلك لم تفتح قبل علامة التشبیه، بل بقيت ساكنة، فحذفت لالتقاء الساكنين.
وقوله: وَالنُّونُ إِنْ تُشَدَّدَ فَلَا مَلَامَةَ.

إشارة إلى جواز تشديد النون في تشبیه «الذی والتی» فتقول: «اللذَانُ واللتَانُ» وهو مع الالف متفق على جوازه، وأما مع الياء فمنعه البصريون، وأجازه الكوفيون، وهو الصحيح لقراءة ابن كثير^(٢) ﴿رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذِينَ أَضَلَّانَا﴾^(٣) - بالتشديد -.

تنبيه:

في تشبیه «الذی والتی» لغة ثالثة وهي حذف النون كقول الفرزدق:

أَبْنَى كَلِيبٍ إِنْ عَمَى اللِّذَاءُ قَتَلَا المُلُوكَ وَفَكَكَا الأَغْلَالَ^(٤)

(١) أ، ج وفي ب (لهما).

(٢) هو: أبو معبد عبد الله بن كثير بن عمرو المكي. أحد أصحاب القراءات السبع، كان إمام الناس في القراءة بمكة لم ينارعه فيها منارع، ولد بمكة سنة خمس وأربعين، وكان عالما بالعربية فصيحاً بليغاً مفوهاً. لقي من الصحابة عبد الله بن الزبير وأبا أيوب الأنصاري، وأنس بن مالك رضي الله عنهم، ولم يزل الإمام المجمع عليه في القراءة بمكة حتى توفي سنة ١٢٠هـ.

(٣) سورة فصلت ٢٩.

(٤) هو للفرزدق - قاله الزمخشري وغيره - يفخر على جرير، ونسبه الصاغانى في العباب إلى الأخطل يهجو جريراً. وهو من الكامل.

الشرح: «بنو كليب» قبيلة جرير، «عمى»: قيل المراد بهما: أبو حنش قاتل شرحبيل، وعمرو ابن كلثوم قاتل عمرو بن هند. «والأغلال» جمع غل وهو الحديد الذي يجعل في الرقبة. المعنى: يفخر على جرير بأن قومه شجعان، وأن عميه قتل ملكين عظيمين وخلصا الأسرى من أغلالهم.

الإعراب: «أبني» الهمزة للنداء وبنى منادى منصوب لأنه مضاف «كليب» مضاف إليه «إن» حرف توكيد ونصب «عمى» اسم إن وأصله عمين لى فلما أضيف إلى ياء المتكلم سقطت نون التشبیه «اللذآ» اسم موصول خبر إن «قتلا» فعل ماض وألف الاثنين فاعله «الملوك» =

وقول الآخر:

هُمَا اللَّتَا لَوْ وَكَدَّتْ تَمِيمٌ لَقِيلَ فَخْرٌ لَهُمْ صَمِيمٌ^(١)

وذكر في شرح التسهيل: أن حذف النون من قوله: «هما اللتان» لضرورة الشعر وهو مخالف لما في التسهيل، فإنه قال يجوز إثبات (نونها)^(٢) وحذفها. وقد ذكر فيه قبل ذلك أن من أسباب حذف نون التثنية تقصير الصلة، ومثله في الشرح بقوله:

أَبْنَى كَلَيْبٍ إِنْ عَمَى اللَّذَا قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَكَا الْأَغْلَالَا

= مفعول به والجملة لا محل لها صلة الموصول «وفككا» الواو عاطفة فككا فعل وفاعله «الأغلالا» مفعول به والجملة عطف على ما قبلها.

الشاهد: في «اللذا» حيث حذف نون اللذان تخفيفا إذ أصله اللذان قتلوا الملوك وهو لغة بني الحرث بن كعب وبعض بني ربيعة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن هشام ٩٩/١، وداود، والسندوبى، والسيوطى ص ٢٠ - وأيضا ذكره في همع الهوامع ٤٩/١ - وابن يعيش في شرح المفصل ١٥٤/٣ والشاهد ٤٩٩ في خزنة الأدب، وكتاب سيبويه ج ١ ص ٩٥.

(١) قائله: هو الأخطل واسمه غياث بن غوث بن الصلت، ويلقب بالأخطل النصرانى لكبر أذنه. وهو من الرجز.

الشرح: «تميم» قبيلة وهم تميم بن مر بن أد، «صميم» بالصاد المهملة المفتوحة - ويروى (فخر لهم عميم) أى: فخر شامل لهم.

المعنى: هما المرأتان لو ولدتهما تميم لكان لهم الفخر الخالص.

الإعراب: «هما» مبتدأ «اللتا» خبر المبتدأ وأصله اللتان وهى صفة موصوفها محذوف تقديره: هما المرأتان اللتان «لو» للشرط «ولدت» فعل ماض «تميم» فاعله فعل الشرط وجملة لو ولدت تميم صلة الموصول والعائد محذوف تقديره لو ولدتهما وإنما أنت الفعل فى ولدت لأن تميما قبيلة «لقليل» جواب الشرط.

«فخر» مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة «صميم» صفة له «لهم» جار ومجرور فى محل رفع خبر المبتدأ وهو معترض بين الصفة والموصوف. والجملة وقعت مقولا للقول.

الشاهد: فى «اللتا» حيث حذف النون والأصل اللتان، وهذه لغة بنى الحرث وبعض ربيعة. مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن هشام ١٠/١، والسندوبى والسيوطى ص ٢٠ - وأيضا ذكره فى همع الهوامع ٤٩/١ - والشاهد ٤٢٤ فى خزنة الأدب.

(٢) أ، ج - وفى ب (نونه).

وقد ذكر غيره أن حذف هذه النون لغة بني الحارث بن كعب وبعض ربيعة .

وذكر في التسهيل لغة رابعة وهي: «لذان» بحذف الألف واللام^(١) .

وقوله: وَالنُّونُ مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ شُدُّدًا أَيْضًا

يعنى أن النون فى تثنية اسم الإشارة قد تشدد أيضا مع الألف باتفاق .

ومنه قراءة ابن كثير وأبى عمرو^(٢) «فذاثك برهانان»^(٣) ومع الياء على الصحيح كما تقدم^(٤) .

ثم ذكر وجه التشديد فقال: وَتَعْوِيضٌ بِذَلِكَ قُصْدًا .

يعنى: أن تشديد النون فى «اللذين واللتين» قصد به التعويض عن الياء المحذوفة على غير قياس كما تقدم . والتشديد فى (ذين وتين) عوض عن الألف المحذوفة من (ذواتا) فإن حقها أن تثبت كما ثبتت ألف المقصور . هذا ما ذهب إليه المصنف^(٥) .

وتقدم مذهب من جعل تشديد النون فى «ذاتك» دليلا على البعد .

قال فى شرح التسهيل: ويبطل هذا القول جوار التشديد فى «ذين وتين» .

وأجيب بأنه لا يدل جوار التشديد فى (ذين وتين)^(٦) فى حالة القرب على عدم جعله على سبيل اللزوم دليلا على حالة البعد بل قد يلزم الشيء دلالة على شيء فى حال، وإن كان جائزا فى حال أخرى .

وذكر فى البسيط: فى علة تشديد النون أقوالا لا يقوم على صحتها دليل .

(١) قال فى التسهيل ص ٣٣ (وقد يقال لذى ولذان) .

(٢) هو: أبو عمرو ريان بن العلاء بن عمار المازنى البصرى . أحد أصحاب القراءات السبع ، كان أعلم الناس بالقرآن والعربية مع الصدق والثقة ، ومن أكثر أتباعه ضبطا لقراءته: أبو محمد بن يحيى المعروف باليزيدى النحوى ، مر به الحسن والناس عكوف عليه وحلقته متوافرة فقال . لا إله إلا الله . لقد كادت العلماء أن يكونوا أربابا . كل عز لم يوطد بعلم فألى ذل ينول ، وتوفى أبو عمرو فى قول الأكثرين سنة ١٥٤هـ .

(٣) سورة القصص ٢٢ .

(٤) قرئ «إحدى ابنتى هاتين» بالتشديد .

(٥) قال الأشمونى ٦٧/١ (وهذا التشديد المذكور لغة تميم وقيس) اهـ .

(٦) أ ، ب .

ثم انتقل إلى الجمع فقال: **جَمَعُ الَّذِي الْأَلَى الَّذِينَ مُطْلَقًا.**

يعنى: أن الذى له جمعان: أحدهما «الالى» وتسميته جمعاً تجوزاً^(١) وإنما هو اسم جمع.

وقد يرد الالى للمؤنث وهو قليل، وقد اجتمع الأمران فى قوله:

وَتُبْلَى الْأَلَى يَسْتَلْتُمُونَ عَلَى الْأَلَى تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرَّوْعِ كَالْحَدِيدِ الْقَبْلِ^(٢)

(١) أي: مجاز بالحذف، والتقدير: اسم جمع الذى، أو بالاستعارة لعلاقة المشابهة بالجمع الحقيقى فى إفادة كل التعدد، ولك أن تجمع الجمع بمعناه اللغوى وحينئذ لا يجوز. اهـ صبان ١٢٥/١.

(٢) قائله أبو ذؤيب خويلد بن خالد الهذلى، من قصيدة لامية من الطويل.

وقبله: **فَتَلَّكَ خَطُوبٌ قَدْ تَمَلَّتْ شَبَابَنَا قَدِيمًا فِتْبَلِينَا الْخُطُوبُ وَمَا نُبْلَى**

الشرح: «الخطوب» جمع خطب وهو الأمر العظيم، «تملت شبابنا» استتمعت بهم، «فتبلىنا» تفنىنا، «يستلتمون» من استلام الرجل. إذا لبس اللأمة وهى الدرع، «يوم الروع»: الخوف والفرع، وأراد به يوم الحرب، «الحديد» بكسر الحاء وربما فتحها وفتح الذال - جمع حداة - بورن عنة وعنب - وهو طائر معروف وأراد بها الخيول. «القبل» بضم القاف وسكون الباء - جمع قبلاء، وهى التى فى عينها القبل، والقبل، بفتح القاف والباء جميعها وهو الحور.

المعنى: إن حوادث الدهر والزمان قد تمتعت بشبابنا فتبلىنا المنون وما نبلىها وتبلى من بيننا الدارعين والمقاتلة فوق الخيول التى تراها يوم الحرب كالحديد فى سرعتها وخفتها. الإعراب: «تبلى» فعل مضارع فاعله ضمير الخطوب مستترا فيه «الالى» اسم موصول بمعنى الذين مفعول به لتبلى.

«يستلتمون» جملة من فعل وفاعل لا محل لها صلة الموصول «على الالى» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الاسم الموصول الواقع مفعولاً «تراهن» فعل مضارع فاعله ضمير المخاطب مستترا فيه وجوبا. هن مفعول لترى «يوم» ظرف زمان متعلق بترى «الروع» مضاف إليه «الحديد» جار ومجرور متعلق بترى أو متعلق بمحذوف حال من الالى المجرور بعلی. والجملة من ترى وفاعله وما تعلق به لا محل لها صلة الموصول «القبل» صفة للحديد.

الشاهد: فى «الالى يستلتمون»، و «الالى ترهن» حيث استعمل لفظ «الالى» فى المرة الاولى فى جمع المذكر. بدليل ضمير جماعة الذكور فى «يستلتمون» وهو الواو، واستعمله فى المرة الثانية فى جمع المؤنث بدليل ضمير جماعة الإناث فى «ترهن» وهو: هن. مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ٣٤ وابن عقيل ١/ ٨٠ وداود والأشمونى ٦٨/١، والسيوطى ص ٢٠ وأيضا ذكره فى همع الهوامع ٨٣/١.

وقد يقال «الآلاء» بالمد ومنه قول كثير:

أَبَى اللَّهُ لِلشَّمِّ الْآلَاءَ كَأَنَّهُمْ سِيُوفُ أَجَادِ الْقَيْنِ يَوْمًا صِقَالَهَا^(١)

والآخر «الذين» مطلقا أى: رفعا ونصبا وجرا، لأنه مبنى فلا يتغير.

وإطلاق الجمع على «الذين» فيه أيضا تجوز، لأنه مخصوص بأولى العلم (والذى علم)^(٢) فهو كالعالمين^(٣) وقد تقدم.

فإن قلت: قد تقدم أن تثنية اسم الإشارة وتثنية «الذى والتى» أعربت لأن التثنية من خواص الأسماء (فعارضت)^(٤) شبه الحرف. فهلا أعرب «الذين»؟ لأن الجمع من خواص الأسماء كالتثنية؟.

(١) هو: لكثير بن عبد الرحمن صاحب عزة بنت جميل بن حفص بن إياس بن عبد العزى وكان رافضيا كثير التعصب لآل أبي طالب. توفى سنة خمس ومائة بالمدينة. وهو من قصيدة هائية من الطويل.

الشرح: «أبى» من الإباء وهو أشد الامتناع «للشم» بضم الشن وتشديد الميم - جمع أشم، مأخوذ من الشمم - بفتح حين - وهو ارتفاع فى قصبه الأنف مع استواء أعلاه، وذلك مما يمتدح به العرب «أجاد» أحكم، «القين» - بفتح القاف وسكون الياء - الحداد وجمعه قيون، «صقالها» بكسر الصاد وفتح القاف المخففة - الجلاء وزنا ومعنى، قال ابن منظور: الصقل الجلاء.

الإعراب: «أبى الله» فعل وفاعل والمفعول محذوف أى: أبى الله فعل التناقص «للشم» جار ومجرور متعلق بأبى «الآلاء» اسم موصول بمعنى الذين صفة للشم مبنى على الكسر فى محل جر «كأنهم» كأن: حرف تشبيه ونصب والضمير العائد إلى الشم اسمه «سيوف» خبر كان «أجاد» فعل ماض «القين» فاعل أجاد «يوما» ظرف زمان معمول لأجاد «صقالها» مفعول لأجاد والضمير العائد إلى السيوف مضاف إليه. وجملة أجاد وفاعله وما تعلق به فى محل رفع صفة لسيوف. وجملة كأن واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول. الشاهد: فى «الآلاء» حيث استعمله مكان «الذين» بدليل ضمير جماعة الذكور الواقع فى قوله: «كأنهم» عائدا إليه.

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٦٨/١ وابن هشام فى شذور الذهب ص ١١٢ والسيوطى فى همع الهوامع ٨٣/١.

(٢) أ، ج «عام» فى العاقل وغيره.

(٣) أى: فى اختصاص الجمع بالعلاء وعموم المفرد لهم ولغيرهم. أى: فىكون الذين اسم جمع كالعالمين. اهـ صبان ١٢٥/١.

(٤) ب وفى أ، ج (فدفعت).

قلت: لما لم يجر على سنن الجموع لكونه أخص من واحدة كما «تقرر»^(١)
لم تعتبر (معنى الجمعية)^(٢) فيه، فبقى على بنائه.

قال في شرح التسهيل: وعلى كل حال ففي «الذى والذين» شبه بالشَّجِي،
والشَّجِيَّين، في اللفظ وبعض المعنى، فلذلك لم تجمع العرب على ترك إعراب
الذين بل إعرابه في لغة هذيل^(٣) مشهور. فيقولون: «نصر اللذون آمنوا على الذين
كفروا» وإلى هذه اللغة أشار بقوله: وَيَعْضُهُمُ بِالْوَاوِ رَفْعًا نَطْقًا. قلت: ونقلها
بعضهم عن عقيل.

تنبيه:

في «الذين» أربع لغات المشهورة ولغة هذيل وحذف نونه لطول الاسم
بالصلة مطلقا، هكذا ذكر المغاربة وأنشدوا قول الشاعر:

وإنَّ الذِّى حَانَتْ بِفَلَجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ القَوْمُ كُلُّ القَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ^(٤)

(١) أ، ج وفي ب (تقدم).

(٢) ب، ج.

(٣) هذيل: من القبائل العربية القحطانية التي أسهمت في الوضع اللغوي، وعنها أخذ اللسان
العربي، وكان فيها أكثر من سبعين شاعرا مشهورا.

(٤) قائله: الأشهب بن زميلة. وزميلة - بالزاي - أمه، وهو شاعر إسلامي محسن متمكن.
والبيت من الطويل.

الشرح: «وإن الذى حانت» ويروى وإن الآلى حانت: أى: هلكت. من الحين - بفتح الحاء -
وهو الهلاك، «بفلج» - بفتح الفاء - وسكون اللام - موضع بين البصرة وضربة - وهو
معروف، وأما فلجة - بتحريك اللام فهي مدينة بأرض اليمن، وتسمى فلج الأفلاج،
«دماؤهم» نفوسهم.

الإعراب: «وإن» الواو للعطف وإن حرف توكيد ونصب «الذى» اسم إن «حانت» فعل ماض
والنساء للتأنيث «بفلج» جار ومجرور متعلق بالفعل «دماؤهم» فاعل ومضاف إليه، والجملة
لا محل لها صلة الموصول «هم» مبتدأ «القوم» خبره «كل» تأكيد لأجل المدح والثناء
«القوم» مضاف إليه، والجملة في محل رفع خبر إن «يا أم» يا حرف نداء وأم منادى
منصوب «خالد» مضاف إليه.

الشاهد: «الذى» حيث حذف الشاعر النون من الذين إذ أصله: وإن الذين حانت وذلك
للتخفيف.

وقيل: إن حذف النون للضرورة. وقلت: هذه لغة هذيل فلا يحتاج للضرورة، وأنه ورد في
القرآن. قال تعالى (وخضتم كالذى خاضوا).

وفصل المصنف فقال: ويغنى عنه «الذى» فى غير تخصيص كثيرا، وفيه للضرورة قليلا^(١) هـ. وأتشد البيت على أنه ضرورة (و)^(٢) قيل: «هو»^(٣) مخالف لما ذكره أول التسهيل، فإنه ذكر لحذف النون أسبابا فقال: وتسقط «النون»^(٤) للإضافة وللضرورة ولتقصير صلة^(٥) هـ.

قلت: هو غير مخالف له، فإن قوله: ويغنى عنه الذى، معناه أن «الذى» المفرد اللفظ قد يعبر به عن جمع، لا أنه جمع حذف نونه.

الا ترى قوله فى الشرح: وإذا لم يقصد بالذى (تخصيص)^(٦) جاز أن يعبر به عن جمع حملا على «من».

وأما، (وإن)^(٧) الذى حانت، فمحمتمل لأن يكون مفردا عبر به عن الجمع، وأن يكون جمعا حذف نونه.

واللغة الرابعة: حذف الألف واللام. فيقال «الذين» قال أبو عمرو: سمعت أعرابيا (يقرا)^(٨) «صراط لذين»^(٩) بتخفيف اللام.

ثم انتقل إلى جمع المؤنث فقال: باللات واللاء التى قد جُمعا.

يعنى أن (التى) لها جمعان: (أحدهما)^(١٠) (اللات) وفيه لغتان: إثبات الياء وحذفها.

= مواضعه: ذكره ابن هشام فى المغنى ١/١٦٤، وابن يعيش فى شرح المفصل ٣/١٥٥، والسيوطى فى همع الهوامع ١/٤٩، والشاهد رقم ٤٢٦ فى خزانة الأدب وكتاب سيبويه ج ١ ص ٩٦.

(١) التسهيل ص ٣٣.

(٢) ج.

(٣) أ، ج وفى ب (هذا).

(٤) فى نسخة أ.

(٥) التسهيل ص ١٢ فى إعراب المثنى.

(٦) ب وفى أ، ج (مخصص).

(٧) ب.

(٨) ج وفى أ، ب (يقول).

(٩) سورة الفاتحة ٦.

(١٠) أ، ب وفى ج (أحدهما).

والأخرى «اللاتى» وفيه لغتان أيضا: إثبات الياء وحذفها.

«وللتى» جموع آخر منها «اللواتى» بإثبات الياء وحذفها (واللواء) بالمد (واللوا) بالقصر «واللا» بالقصر، «واللاءات» مبنيا على الكسر (أ)^(١) ومعربا إعراب أولات وليست هذه بجموع حقيقية. وإنما هي أسماء جموع^(٢).

وفى شرح التسهيل (تفصيل)^(٣) فى هذه الجموع قال: الصحيح أن (الذين) جمع (الذى) يراد به من يعقل وأن «اللاءات» جمع «اللاتى» مرادف «اللاتى» وكذلك «اللواتى» و «اللواتى» جمعان «اللاتى واللاتى» على حد قولهم فى الهادى - وهو العنق - الهوادى.

وأما «اللاتى» فيحتمل أن يكون اسما للجمع، لأنه ليس على بناء من أبنية الجمع، ويحتمل أن يكون جمعا لأنه متضمن (معنى^(٤) حروف) «التى». ويفتقر كونه مخالفا لأبنية (الجموع)، كما افتقر فى «اللتيا» كونه مخالفا لأبنية^(٥) التصغير).

وأما «اللاتى والاللى» وغيرهما من الموصولات الدالة على جمع فأسماء جموع.

وذكر أن «اللا واللوا» أصلهما «اللاتى واللواتى»، فحذفوا التاء والياء.

قال: والأظهر عندى أن الأصل فى اللوا اللواء وفى اللاء اللاتى ثم (قصر)^(٦). وقوله: واللاءى كالذين تَزْرَأُ وَأَقْعَا. يشير بها إلى نحو قوله: فما آباؤنا بِأَمْنٍ مِنْهُ عَلَيْنَا اللاء قد مَهْدُوا الحَجُوراً^(٧)

(١) ب، ج.

(٢) راجع الأشموني ٦٨/١.

(٣) أ، ج.

(٤) أ.

(٥) أ.

(٦) ب وفى أ، ج (قصروا).

(٧) قائله رجل من بنى سليم وأنشده الفراء - وهو من الوافر.

الشرح: «أمن» أفعل تفضيل من قولهم من عليه منّا إذا أنعم والضمير فى «منه» يرجع إلى الممدوح قبله «مهدوا» - بتخفيف الهاء للوزن - من تمهيد الأمور أى: تسويتها وإصلاحها «الحجور» جمع حجر وحجر الإنسان وحجره بفتح الحاء وكسرها.

فاستعمل «اللاء» بمعنى الذين، والأصل فيه أن يكون للمؤنث كما تقدم.

تنبيه:

من جموع «الذى» أيضاً «اللاثين» مطلقاً وهذيل تعربه كما أعربت الذين (و) قد ذكر في شرح التسهيل أن «اللاثين» جمع «اللاثي» مرادف «الذين».

ثم أشار إلى الفاظ أخرى من الموصولات بقوله:

وَمَنْ وَمَا وَأَلْ تَسَاوَى مَا ذُكِرَ

يعنى أن هذه (الأسماء)^(١) تستعمل بمعنى «الذى» و«التي» وتثنيتهما وجمعهما.

«فمن» لمن يعقل نحو ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾^(٢) أو منزل منزله كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ لَمَّا لَمْ يَنْصُرْهُ شَيْءٌ فَتَوَلَّاهُ﴾^(٣) فعبر عن الأصنام بمن لتزليلها منزلة العاقل، أو لمختلط به كقوله تعالى ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ

= المعنى: ليس آباؤنا الذين أصلحوا شأننا ومهدوا أمرنا وجعلوا حجورهم لنا كالمهد بأكثر امتناناً علينا من هذا الممدوح.

الإعراب: ما: نافية حجازية أو تميمية «آباؤنا» اسم ما أو مبتدأ مرفوع بالضممة والضمير مضاف إليه «بأمن» الباء رائدة. أمن: خبر ما النافية أو خبر المبتدأ وقد منعت الحركة المجتلية من أجل حرف الجر الزائد من ظهور الحركة التي يقتضيها موقع الكلمة من الإعراب «منه، علينا» كلاهما جار ومجرور متعلق بقوله أمن وقوله «اللاء» اسم موصول نعت لأباء مبنى على الكسر فى محل رفع «قد» حرف تحقيق «مهدوا» فعل وفاعل «الحجورا» مفعول به والألف للإطلاق. والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها صلة الموصول.

الشاهد: فى «اللاء» أطلق الشاعر اللاء على جماعة المذكر جمع الذى بمعنى الذين والأكثر لكونها جمع المؤنث نحو قوله تعالى (واللائي يئسن).

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٣٤، وابن هشام ١/١٠٤، وابن عقيل

١/٨١، والسندوبى، وداود، والأشمونى ١/٦٩، والسيوطى ص ٢١، والمكودى ص ٢٢. (١)

ب، ج.

(١) أ، ج وفى ب (الأشياء).

(٢) سورة الأنعام ٢٥.

(٣) سورة الأحقاف ٥.

يَسْجُدُ لَهُ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ ﴿١١﴾ أو لمقترون به نحو: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ﴾ ﴿١٢﴾ أو وقع «من» على ما لا يعقل، لاقتراحه بمن يعقل فيما فصل بمن:

قال في شرح التسهيل: كقوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ﴾ ﴿٣﴾ وأجاز قطرب وقوع «من» على ما لا (يعقل) ﴿٤﴾ بلا شرط، واستدل بما لا حجة فيه. و«ما» لما لا يعقل نحو ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ ﴿٥﴾ أو لصفة من يعقل نحو ﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا﴾ ﴿٦﴾ (أي ويانيها) ﴿٧﴾ ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ ﴿٨﴾ أي الطيب، أو لمبهم أمره نحو أن ترى شبحا تقدر إنسانيته وعدم إنسانيته، فتقول: أخبرني ما (هنالك) ﴿٩﴾.

قال في شرح التسهيل: وكذلك لو علمت إنسانيته ولم تدر أهو ذكر أم أنثى. ومنه قوله تعالى: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي﴾ ﴿١٠﴾.

قلت: وقال غيره: أتى بما دون «من» لأن الحمل حيثئذ لم يتصف بالعقل. أو لمختلط (بما) ﴿١١﴾ لا يعقل ﴿١٢﴾ نحو ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ ﴿١٣﴾ قال في الكافية:

وعند الاختلاط خيرٌ من نطقٍ في أن يجيءَ مِنهُمَا بما اتَّفَقَ

- (١) سورة الحج ١٨.
- (٢) سورة النور ٤٥.
- (٣) سورة النحل ١٧.
- (٤) أ، ب وفي ج (يعلم).
- (٥) سورة الصافات ٩٦.
- (٦) سورة الشمس ٥.
- (٧) أ، ج.
- (٨) سورة النساء ٣.
- (٩) أ، وفي ب، ج (هاك).
- (١٠) سورة آل عمران ٣٥.
- (١١) أ، ج وفي ب (بمن).
- (١٢) أي: في حال اختلاط العاقل بغيره اهـ صبان ١٢٦/١.
- (١٣) سورة النحل ٤٩.

وأجاز أبو عبيدة وابن درستويه وابن خروف^(١) ومن وافقهم، وقوع «ما» على أحاد من يعقل، ونسبه ابن خروف إلى سيبويه، واستدلوا بظواهر تأولها المخالف ووافقهم المصنف.

مسألة

«من» لها أربعة أقسام موصولة وقد ذكرت، وشرطية نحو ﴿مَنْ يُضِلَّ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ﴾^(٢) واستفهامية نحو ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾^(٣) ونكرة موصوفة نحو «مررتُ بِمَنْ مُعْجَبٍ لَكَ».

وزعم الكسائي أن العرب لا تستعمل «من» نكرة موصولة إلا (أن تقع)^(٤) في موضع يختص بالنكرة كوقوعها بعد «رب» في قوله:

الْأَرْبُ مَنْ تَغْتَشُهُ لَكَ نَاصِحٌ وَمُؤْتَمِنٌ بِالْغَيْبِ غَيْرُ أَمِينٍ^(٥)

(١) هو: أبو الحسن علي بن محمد بن يوسف بن خروف النحوي الأندلسي كان إماما في العربية، أخذ النحو عن محمد بن طاهر الأنصاري المعروف بالخدب، وكان خياطا يقسم ما يكسبه نصفين بينه وبين أستاذه، ومن تصانيفه شرح الجمل للزجاجي، وشرح سيبويه، وتوفي بإشبيلية سنة ٦٠٦ هـ ست وستمئة عن خمسة وثمانين عاما.

(٢) سورة الأعراف ١٨٦.

(٣) سورة البقرة ٢٥٥.

(٤) ب.

(٥) هذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٢٧١) ولم ينسبه الأعلام إلى قائل - وبالبحث لم أعثر على قائله.

الشرح: «تغتشه» تظن به الغش والخذية؛ «مؤتمن» تراه أمينا ناصحا.

المعنى: قد ينصح الإنسان ويتولاه إنسان يظن به الغش، وقد يغشه ويخدعه إنسان يأمته ويثق به.

الإعراب: الأ: أداة استفتاح «رب» حرف جر شبيه بالزائد «من» نكرة مبتدأ مبنى على السكون

في محل رفع «تغتشه» تغتش: فعل مضارع فاعله ضمير المخاطب المستتر فيه والهاء ضمير

عائد إلى من في محل نصب مفعول. والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر

صفة لمن مراعاة لجرها برب أو في محل رفع صفة لمن أيضا لأنها مبتدأ «لك» جار ومجرور

متعلق بناصر «ناصر» رواه الأعلام مجرورا وقال: إنه صفة ثانية لمن وعليه فخبير المبتدأ

محذوف والتقدير: رب إنسان ناصر لك تظنه غاشا موجود. وعندى أن الأحسن رفع

ناصر على أنه خبر المبتدأ «ومؤتمن» معطوف على «من» فهو مرفوع تقديرا على أنه مبتدأ

«بالغيب» جار ومجرور متعلق بمؤتمن «غير أمين» جره الأعلام على أنه صفة لمؤتمن وخبره

محذوف وعندى أنه مرفوع على أنه خبر كما تقدم في المعطوف عليه. =

كما تكون «ما» نكرة موصوفة بعد «رب» في قول (الشاعر)^(١):

رُبَّمَا تَكَرَّهُ النَّفْسُ مِنَ الْأَمْرِ لَهُ فَرَجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ^(٢)

ورد بقول الشاعر:

فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرِنَا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَانًا^(٣)

= الشاهد: في «رب من تغتشه» حيث استعمل «من» نكرة ووصفها بجملة «تغتشه» والدليل على أن «من» في موضع نكرة وليست موصولة أنه قد دخلت عليها «رب» وهي حرف لا يدخل إلا على التكرات.

مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه للألفية ٧٠ / ١، والسيوطي في همع الهوامع ٩٢ / ١، ٢٨ / ٢.

(١) أ، ب.

(٢) هذا البيت يروى في عدة روايات قيل: أمية بن أبي الصلت وقيل حنيف بن عمير الشكري، وقيل: لنهاز ابن أخت مسيلمة الكذاب، والأول أشهر، وهو من الخفيف. الشرح: «فرجة» بفتح الفاء - وهو الانفراج «العقال» بكسر العين - وهو القيد، وقال ابن الأثير: العقال الحبل الذي يعقل به البعير.

المعنى: رب شيء تكرهه النفوس من الأمر له انفراج سهل سريع كحل عقال الدابة. الإعراب: ربما: رب: حرف تقليل وجر شبهه بالزائدة، ما: نكرة بمعنى شيء مبتدأ «تكره النفوس» فعل وفاعل. والجملة صفة لما في محل رفع أو جر على ما عرفت في الشواهد السابقة «من الأمر» جار ومجرور متعلق بتكره «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فرجة» مبتدأ مؤخر والجملة في محل جر صفة للأمر لأنه محلى بالجنسية ومدخولها مثل النكرة كذا قال غير واحد وعندى أن الجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو «ما» الموصوفة «كحل» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لفرجة وحل مضاف و«العقال» مضاف إليه.

الشاهد: في «ربما تكره» حيث وقعت «ما» نكرة موصوفة، بمعنى شيء. مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه للألفية ٧٠ / ١، وابن هشام في المغنى ٢ / ٢، والسيوطي في الهمع ٢٨ / ١، والشاهد ٥٤١ في الخزانة، وسيبويه ج ١ ص ٢٧٠.

(٣) قائله: حسان بن ثابت الأنصاري شاعر النبي ﷺ، وقيل لكعب بن مالك الأنصاري - وهو من الكامل. وقد ذكر البيت كله في أ، ب واقتصر على الشطر الأول في ج.

ويروى شرفاً على من غيرنا.

الشرح: قال التدمري: يروى قبله «من غيرنا» - برفع غير وكسرهما. فالرفع على تقدير من هو غيرنا فمن موصولة والعائد محذوف على حد قوله تعالى (تماماً على الذي أحسن) - في قراءة من رفع أحسن، والجر على أن «من» نكرة موصولة بغير، أي: إنسان غيرنا. =

وأجيب بأن الكسائي يرى: أنها في هذا البيت رائدة، لأنه أجاز زيادة «من»
ومذهب البصريين والفراء: أنها لا تزداد، لأنها اسم^(١).

وزاد أبو علي في أقسام «من» أن تكون نكرة موصوفة، كقول الشاعر:

وَنَعَمَ مَنْ هُوَ فِي سِرِّهِ وَإِعْلَانِ^(٢)

= وقال الكسائي: على أن «من» رائدة وعلى ذلك أورده ابن أم قاسم في شرح الألفية اهـ
شرح شواهد المعنى ص ١١٦.

المعنى: كفانا فضلاً على من غيرنا حب النبي إيانا وهجرته إيانا.

الإعراب: «فكفى الفاء عاطفة على ما قبله وكفى فعل ماض «بنا» مفعوله والباء فيه رائدة،
ويقال: إن الباء في البيت رائدة في الفاعل، وقوله: حب النبي بدل اشتمال على المحل.
«فضلاً» تمييز «على من غيرنا» على حرف جر «من» نكرة موصوفة وصفتها غيرنا والتقدير:
على قوم غيرنا ورواية رفع غيرنا تقدّر على من هو غيرنا «حب» فاعل لكفى «النبي»
مضاف إليه فاعله «محمد» عطف بيان من النبي «إيانا» مفعول حب وهو مصدر مضاف إلى
فاعله.

الشاهد: في «على من غيرنا» فإن «من» هنا إما نكرة موصوفة أو رائدة.

مواضعه: ذكره ابن هشام في المعنى ١٠١/١ وابن يعيش في شرح المفصل ١٣/٤ والشاهد
٤٣٨ في خزنة الأدب والسيوطي في همع الهوامع ٩٢/١، وسيبويه ج ١ ص ٢٦٩.

(١) وارتضيت هذا المذهب لعدم مخالفته للقواعد النحوية.

(٢) هذا عجز بيت أنشده السيد المرتضى في شرح القاموس ولم ينسبه، وقال العيني «أنشده
أبو علي ولم ينسبه».

وصدر البيت: ونعم مزكاً من ضاقت مذاهبه - وهو من البسيط.

الشرح: «مزكاً» - بفتح الميم وسكون الزاي - مفعول من زكأت إلى فلان أى لجأت إليه،
فمعناه الملجأ أو المستند.

الإعراب: «نعم» فعل ماض لإنشاء المدح «مزكاً» بالرفع فاعل نعم وبالنصب تمييز وفاعل نعم
ضمير مستتر «من» اسم موصول عند ابن مالك ونكرة موصوفة بالجملة بعدها عند
الأخفش، وعلى أية حال فهي في محل جر بإضافة مزكاً إليها «ضاقت» فعل ماض والثناء
للتأنيث «مذاهبه» فاعل مضاف والضمير مضاف إليه والجملة لا محل لها من الإعراب صلة
الموصول عند ابن مالك وفي محل جر صفة لمن عند الأخفش «ونعم» الواو عاطفة ونعم
فعل ماض لإنشاء المدح «من» قيل: نكرة تامة لا تحتاج إلى صفة وهي تمييز وعلى هذا
فاعل نعم ضمير مستتر و «هو» مخصوص بالمدح وهو مبتدأ خبره جملة نعم مع فاعلها،
أو خبر مبتدأ محذوف وجوبا، وقيل: إن «من» معرفة ناقصة أى: هي اسم موصول وهي
فاعل نعم و «هو» في البيت مبتدأ خبره محذوف، والجملة لا محل لها من الإعراب =

والصحيح أنها (لا تكون نكرة)^(١) غير موصوفة .

و «ما» لها سبعة أقسام موصولة نحو: ﴿وَلِلَّهِ (يَسْجُدُ)^(٢) مَا فِي السَّمَاوَاتِ﴾^(٣) وشرطية نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾^(٤) واستفهامية نحو: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾^(٥) ونكرة موصوفة نحو: «مررت بما معجب لك» ويمكن أن يكون منه ﴿هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾^(٦) ونكرة غير موصوفة نحو: «ما أحسن زيدا» (في التعجب)^(٧) على مذهب سيويه^(٨) .
أو صفة نحو: «لأمر ما جدع قصير أنفه»^(٩) .

قال المصنف: والمشهور أن «ما» في هذا المثال ونحوه زائدة مبنية على وصف لائق بالمحل، ومعرفة تامة وذلك في باب نعم نحو «غسلته غسلا نعما»

= صلة الموصول . «في سر» جار ومجرور متعلق بخبر المبتدأ الذي هو قوله «هو» «إعلان» عطف عليه .

الشاهد: في «ونعم من» استشهد به أبو على أن «من» ههنا نكرة غير موصوفة وأعرب أبو على فاعل نعم ههنا مستترا تقديره ونعم هو من هو وكلمة من تمييز وقوله: «هو» مخصوص بالمدح فهو مبتدأ وخبره ما قبله . وقال غيره: «من» موصول فاعل نعم، وقوله «هو» مبتدأ وخبر هو آخر محذوف تقديره نعم من هو هو .

مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه للألفية ١ / ٧٠ وابن هشام في المغنى ١ / ٥٧ والسيوطي في الهمع ١ / ٩٢ والشاهد ٧٦٧ الخزانة .

(١) ب، ج وفي أ (إنها نكرة تكون) .

(٢) سورة النحل ٤٩ .

(٣) أ، ج .

(٤) سورة البقرة ١٩٧ .

(٥) سورة طه ١٧ .

(٦) سورة ق ٢٣ .

(٧) ب .

(٨) راجع الكتاب (ج ١ ص ٢٦٩) .

(٩) في مجمع الأمثال ج ٢ ص ١٩٦ رقم ٣٣٦٦ - قالتها الزبراء لما رأت قصيرا مجدوعا، وفي ج ١ ص ٢٠٥ - كان قصير قال لعمر بن عدى: اجدع أنفى واضرب ظهري ودعنى وإياها فقال عمرو: ما أنا بفاعل وما أنت لذلك مستحقا عندي فقال قصير: خل عنى إذن وخلاك ذم . فذهبت مثلا فقال له عمرو: فانت أبصر فجدع قصير أنفه وأثر آثارا بظهره فقالت العرب لمكر ما جدع قصير أنفه .

أى: نعم الغسل. وفي هذا خلاف يأتي في باب نعم^(١) فهذه أقسام «ما» الاسمية.

وأما الحرفية: فتكون نافية وزائدة ومصدرية (وكافة ومهيئة)^(٢) وليس هذا موضع بسط الكلام على هذه الأقسام.

و «أل» (يشترك)^(٣) فيه العاقل وغيره (وهي)^(٤) اسم موصول عند الجمهور، وذهب المازني إلى أنها حرف موصول، وذهب الأخفش إلى أنها حرف تعريف. والصحيح أنها اسم لأوجه: أحدها عود الضمير عليها في نحو: «قَدْ أَفْلَحَ الْمُتَّقِي رَبَّهُ».

(وذهب)^(٥) المازني (بأن)^(٦) الضمير يعود على موصوف محذوف، ورد بأن لحذف الموصوف (مقآن)^(٧) لا يحذف في غيرها إلا لضرورة وليس هذا منها.

الثاني: استحسان خلو^(٨) الصفة معها (عن)^(٩) الموصوف نحو: «جاء الكريم» فلولا (أنها)^(١٠) اسم موصول قد اعتمدت الصفة عليه كما تعتمد على الموصوف لقبح خلوها عن الموصوف.

الثالث: إعمال اسم الفاعل (معها)^(١١) بمعنى المضى، فلولا أنها موصولة واسم الفاعل معها في تأويل الفعل لقدح لحاقها في إعمال اسم الفاعل بمعنى الحال (١)^(١٢) والاستقبال.

(١) والخلاف هو - قال الأشموني ج ٣ ص ٢٧ (ثلاثة أقوال أحدها أنها نكرة تامة في موضع نصب على التمييز والفاعل مضمرة .. وثانيها: أنها معرفة تامة وهي الفاعل، وهو ظاهر مذهب سيبويه، ونقل عن المبرد وابن السراج والفارسي وهو قول الفراء. وثالثها: أن ما مركبة مع الفعل ولا موضع لها من الإعراب .. وقال به قوم وأجازه الفراء) اهـ وقال في التسهيل ص ١٣٦: نعم وبش «ما» معرفة تامة.

(٢) ج.

(٣) ب، ج.

(٤) أ، ج.

(٥) ب وفي أ، ج (اجاب).

(٦) أ، ج وفي ب (إلى).

(٧) أ، ج وفي ب (مواطن).

(٨) أ، ج وفي ب (استحسان خلو جواز).

(٩) ج وفي ب (من) وفي أ (على).

(١٠) ب، وفي أ (أنه).

(١١) أ، ج. (١٢) ج.

قلت: وقد التزم ذلك الأخفش، فذهب إلى أن اسم الفاعل لا عمل له مع «أل» وسيأتي بيانه في بابه^(١).

الرابع: دخولها على الفعل نحو: الترضى حكومته^(٢).
والمعرفة مختصة بالاسم.

واستدل المازني ومن وافقه على حرفيتها بأن العامل يتخطاها نحو: (مررت بالضارب) فالمجرور «هو»^(٣) «ضارب» ولا موضع لآل، ولو كانت اسماً لكان لها موضع الإعراب.

قال الشلوين: الدليل على أن الألف واللام حرف قولك «جاء»^(٤) القائم «فلو كانت اسماً (لكانت)^(٥) فاعلا واستحق، «قائم» البناء، لأنه على هذا التقدير مهمل (لأنه)^(٦) صلة والصلة لا يسלט عليها عامل الموصول.

وأجاب في شرح التسهيل: بأن مقتضى الدليل أن يظهر عمل عامل الموصول في آخر الصلة، لأن نسبتها منه (نسبة عجز المركب منه)^(٧)، لكن منع من ذلك كون الصلة جملة (والجمل)^(٨) لا تتأثر (بالعوامل)^(٩) (فلما)^(١٠) كانت صلة الألف واللام (في اللفظ)^(١١) غير جملة جيء بها على مقتضى الدليل، لعدم المانع^(١٢).

(١) قال السيوطي في الهمع ٩٦/٢ (قال الأخفش ولا يعمل بحال وآل فيه معرفة كهى فى الرجل لا موصولة والنصب بعده على التشبيه بالمفعول به).
(٢) الشاهد: فى «الترضى» حيث وصلت «أل» بالفعل المضارع. ومضى شرحه فى باب الكلام.

(٣) ب.

(٤) أ، ج وفى ب (جاءنى).

(٥) ب، ج وفى أ «الكان».

(٦) أ، ج وفى ب «إذن هو».

(٧) أ، ج وفى ب «كنسبة أجزاء المركبات».

(٨) أ، ج وفى ب «الجملة».

(٩) أ، ج وفى ب «العامل».

(١٠) ج وفى ب «ولما».

(١١) أ، ج.

(١٢) راجع الأشمونى ٧١/١، ٧٢.

وقوله: وهكذا، «ذو» عند طيبي شهر.

يعنى أن «ذو» عند طيبي اسم موصول يستعمل بمعنى الذى وفروعه بلفظ واحد «فيقال»^(١) «جاءنى ذو فعل وذو فعلت وذو فعلا وذو فعلوا وذو فعلن».

وتتميز معانيها بالعائد كما مثل، أو بما هى له كقول الشاعر:

فإن الماء ماء أبى وجدى ويثرى ذو حفرت وذو طويت^(٢)

أى: التى حفرت والتى طويت؛ لأن البئر مؤنثة.

تنبيهان:

أحدهما: تسمى «ذو» هذه^(٣) الطائفة، لأنها لا يستعملها موصولة إلا طيبي أو من تشبه بهم من المولدين كأبى نواس وحبيب^(٤).

(١) أ، وفى ج «كما يقال».

(٢) البيت لسنان بن الفحل الطائى، من أبيات أوردها أبو تمام فى الحماسة وهو من الوافر.

الشرح: «ذو حفرت» التى حفرتها «ذو طويت» التى طويتها. وطى البئر: بناؤه بالحجارة.

المعنى: إن هذه الماء من عهد أبى وجدى وأنا الذى حفرت هذه البئر وبنيتها.

الإعراب: «إن» حرف توكيد ونصب «الماء» اسم إن «ماء» خبر إن «أبى» مضاف إليه وياء

المتكلم مضاف إليه «وجدى» معطوف على أبى وياء المتكلم مضاف «ويثرى» الواو عاطفة

بئر مبتدأ وياء المتكلم مضاف إليه «ذو» اسم موصول بمعنى التى خبر المبتدأ «حفرت» فعل

وفاعل والجملة لا محل لها صلة والعائد محذوف تقديره حفرتها «وذو» اسم موصول

بمعنى التى أيضا معطوف على السابق وجملة «طويت» لا محل لها صلته والعائد محذوف

أيضا تقديره طويتها.

الشاهد: فى «ذو» فإنها مفردة مذكرة مع أنها واقعة على البئر وهى مؤنثة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٣٥ وابن هشام ١١٠/١ والسندوبى،

والشاطبى، والأشمونى ٧٢/١، والسيوطى ص ٢١ وأيضا ذكره مع الهوامع ٨٤/١ وذكره

ابن يعيش فى شرح الفصل ١٤٧/٣ والشاهد ٤٢٧ فى خزانة الأدب، والإنصاف

٢٣٥/٢. (٣) أ، ب.

(٤) أبو نواس: هو أبو على الحسن بن هانئ بن عبد الأول بن الصباح الحكىمى - بفتح الحاء

والكاف - نسبة إلى الحكىم بن سعد العشيرة - ولد بالبصرة سنة خمس وأربعين ومائة،

وسمى أبو نواس لذؤابتين كانتا له تنوسان على عاتقه - والدؤابة - بهزمة بعد الذال

المضمومة: الضفيرة من الشعر، ومات ببغداد سنة خمس وستين ومائة. =

الثاني: المشهور في «ذو» الطائية أنها مبنية، وبعضهم يعربها إعراب «ذو» بمعنى صاحب^(١).

ويروى بالوجهين قول الشاعر:

فَحَسْبِي مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا^(٢)

=حبيب: هو حبيب بن أوس بن الحارث بن قيس بن الأشج أبو تمام الطائي. ولد في جاسم بدمشق سنة تسعين ومائة وقيل: غير ذلك، ونشأ بمصر، ومات سنة اثنتين وثلاثين بعد المائتين.

(١) بالواو رفعا وبالألف نصبا وبالياء جرا، اهـ ابن عقيل ج ١ ص ١٧٠.

(٢) قائله: منظور بن سحيم بن الفقعي، شاعر إسلامي، وهو من قصيدة يقولها في امرأته.

وصدوره: فإمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقَيْتَهُمْ - وهو من الطويل.

الشرح: «كرام» جمع كريم، «لقيتهم» ويروى «أتيتهم» ويروى «رأيتهم». ومعنى الكل متقارب «فحسبي» يكفيني، «من ذي عندهم»: أي: من الذي عندهم.

المعنى: هؤلاء الناس إما أن يكونوا كراما أصحاب ثروة فالذي يقوم بمعيشتي مما عندهم حسبي وكافئ ولا أبتغي منهم زيادة.

الإعراب: «إما» حرف تفصيل «كرام» فاعل لفعل محذوف يدل عليه ما بعده والتقدير إما قابلني كرام موسرون لقيتهم. أو مبتدأ و «موسرون» نعت «لقيتهم» فعل ماض وتاء المتكلم فاعله وهم: مفعول. والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع خبر المبتدأ على الوجه الثاني. أو لا محل لها من الإعراب المفسرة على الوجه الأول «فحسبي» مبتدأ وياء المتكلم مضاف إليه «من» حرف جر «ذو» اسم موصول بمعنى الذي مبنى على السكون في محل جر بمن والجار والمجرور متعلق بحسبي «عندهم» ظرف متعلق بمحذوف صلة لذو والضمير مضاف إليه «ما» اسم موصول بمعنى الذي خبر المبتدأ «كفانيا» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر يعود إلى ما والنون للوقاية وياء المتكلم مفعول به والألف للإطلاق. والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها صلة ما.

الشاهد: في «من ذي» فإنه يروى بالوجهين: أحدهما بالياء فيكون: معربا بالياء نيابة عن الكسرة، كإعراب ذي بمعنى صاحب التي هي من الأسماء الستة، والثاني بالواو «ذو» فيكون: مبنيا على السكون.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ٣٥ وابن عقيل ٨٥/١، والأشموني ٧٢/١، وابن هشام ٩/١ - وأيضا في المغني ٦٢/٢، والسيوطي ص ٢١ وأيضا في الهمع ٧٤/١، وذكره ابن يعيش في شرح المفصل ١٤٨/٣.

وقوله:

وَكَاثِي أَيْضًا لَفِيهِمْ ذَاتٌ وَمَوْضِعُ اللَّاتِي أَيْ ذَوَاتٌ

يعنى: أن بعض طيئ تقول «ذات» إذا أراد معنى «التي» وذوات إذا أراد معنى «اللاتي» بالبناء على الضم فيهما.

وظاهر هذا أنه إذا أراد غير «التي واللاتي» يقول «ذو» على الأصل، وأطلق ابن عصفور القول في تشية «ذو» (ذات) (١)، وجمعها.

قال المصنف: أظن الحامل له على ذلك قولهم «ذات وذوات» بمعنى «التي واللاتي» فأضربت «عنه» (٢) لذلك أم.

ونقل الهروي (٣) وابن السراج عن العرب ما نقله ابن عصفور.

ثم قال:

ومثلُ ماذَا بَعْدَ ما اسْتَفْهَمَ أَوْ مَنْ إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلَامِ

يعنى أن من الموصولات التي تستعمل بمعنى «الذى» وفرعه بلفظ واحد «كذا» بشرطين:

الأول: أن تقع بعد «من» أو «ما» الاستفهاميتين خلافا لمن منع وقوعها بعد «من».

الثاني: أن تكون غير ملغاة، والمراد بالإلغاء أن تتركب «ذا» (٤) مع «ما أو من» «فيكونا» (٥) اسماً واحداً.

(١) ب، ج وفي أ «ذوات».

(٢) ب، ج وفي أ «عند».

(٣) هو أحمد بن محمد بن عبد الرحمن الباشاني صاحب الغريين أبو عبيد الهروي، وله أيضاً كتاب ولاة هراة.

قال ياقوت: قرأ على أبي سليمان الخطابي وأبي منصور الأزهرى، وروى عنه عبد الواحد المليحي وأبو بكر الأرمستاني. ومات في شهر رجب سنة إحدى وأربعمئة.

(٤) ب.

(٥) ج وفي أ، ب «فتكون».

ولها حالة الإلغاء معنيان: أحدهما وهو الأشهر أن يكون «المجموع»^(١) اسم استفهام، فلا يعمل فيه فعل متقدم.

والآخر أن يكون اسماً موصولاً أو نكرة موصوفة، وعليه بيت الكتاب:

دَعِيَ مَاذَا عَلِمْتَ سَأْتِيهِ
ولكن بالمغيبِ نبئيني^(٢)

أى: دعى الذى علمت أو شيئاً علمت، ولذلك عمل فيها ما قبلها.

ولها شرط ثالث أهمله لوضوحه، وهو ألا تكون (إشارة)^(٣) نحو «من ذا» أو «ماذا».

وقد اتضح بما ذكر أن «ماذا» لها أربعة استعمالات، ويجوز فى «نحو»^(٤) «ماذا صنعت؟» وجهان: أحدهما أن تكون «ذا» موصولة فتكون «ما» حيثئذ مبتدأ و«ذا» وصلته خبر «ما»^(٥) والعائد محذوف «أى صنعته»^(٦) والآخر أن تكون أى

(١) أ، ب.

(٢) قائله: سحيم بن وثيل الرياحى - وهو من قصيدة طويلة، وقال سيويه: «وقال الشاعر سمعنا من العرب الموثوق بهم». من الوافر.

الشرح: «دعى» أتركى، «نبئنى» أخبرينى من النبأ وهو الخبر.

المعنى: دعى الذى علمته فإنى سأتيه لعلمى منه مثل الذى علمت ولكن نبئنى بما غاب عنى وعنك مما يأتى به الدهر أى: لا تعذلىنى فيما أبادر به الزمان من إتلاف مالى فى وجوه الفتوة ولا تخوفينى الفقر، الشتمرى ٤٠٥/١ من الكتاب.

الإعراب: «دعى» فعل وفاعل «ماذا علمت» مفعول دعى وماذا كله اسم جنس بمعنى شىء. أو موصول بمعنى الذى - على خلاف فيه - «سأتيه» فعل وفاعل ومفعول.

«ولكن» للاستدراك «بالمغيب» جار ومجرور متعلق بنبئنى «نبئنى» فعل وفاعل والتون للوقاية والياء مفعول به.

الشاهد: فى «ماذا علمت»، فإن «ذا» هنا موصولة أو نكرة موصوفة.

مواضعه: ذكره ابن هشام فى معنى اللبيب ٥/٢ والسيوطى فى همع الهوامع ٨٤/١، والخزانة رقم ٤٤٤، وسيويه ج ١ ص ٤٠٥.

(٣) ب، وج وفى أ «إشارية».

(٤) ب، ج.

(٥) ج وفى أ «لما» وفى ب «للمبتدأ».

(٦) أ، ج.

مركبة مع «ما»^(١) فيجعلان اسماً واحداً من أسماء الاستفهام فتكون «ماذا» مفعولاً مقديماً لصنعت.

ويظهر (أثر)^(٢) الاحتمالين في البديل من اسم الاستفهام وفي الجواب، فبديل الأول مرفوع، وكذا جوابه على (المختار)^(٣) وبديل الثاني منصوب وكذا جوابه على المختار، لأن حق الجواب أن يطابق السؤال، وقد قرئ بالوجهين قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾^(٤) قرأ عمرو برفع (الغفو)^(٥) والباقون بنصبه. فتكون (ذا) في قراءته موصولة، وفي قراءتهم ملغاة.

ولما فرغ من عد الموصولات غير (أى) شرع في بيان صلتها وعائدها فقال:

وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَةٌ عَلَى ضَمِيرٍ لَاتِقٍ مُشْتَمِلَةٍ

يعنى: أن كل واحد من (هذه)^(٦) الموصولات لا بد له من صلة، لأنه اسم ناقص لا يتم معناه إلا بصلته.

فإن قلت: مقتضى قوله: (يلزم) أنها لا تحذف وحذفها جائز إذا دل عليها دليل أو قصد الإبهام ولم يكن صلة (أل) كقول الشاعر:

نَحْنُ الْأَلَى فَاجْمَعْ جُمُوعَكَ نَمَّ وَجْهَهُمْ إِلَيْنَا^(٧)

(١) ب، وفي أ، ج (ذا).

(٢) أ، ج وفي ب (أحد).

(٣) أ، ج وفي ب (الاختيار).

(٤) سورة البقرة ٢١٩.

(٥) أ، ج وفي ب (الواو).

(٦) أ، ج.

(٧) هو: لعبيد الله بن الأبرص؛ وهو شاعر فحل من شعراء الجاهلية؛ والبيت من قصيدة

نونية يقولها لامرئ القيس بن حجر الكندي بعد مقتل أبيه حجر. وهو من الكامل.

المعنى: نحن الذين عرفوا بالشجاعة فاجمع جموعك ثم وجههم إلينا فإننا لا نبالي بهم ولا هم عندنا في حساب.

الإعراب: «نحن» مبتدأ «الآلى» اسم موصول خبر المبتدأ والصلة محذوفة يبنى عنها سياق الكلام والتقدير: نحن الآلى قتلوا أباك، أو نحن الآلى عرفت شجاعتهم وإقدامهم، أو نحن الآلى اشتهر أمرهم فلا يخفى على أحد أو نحو ذلك «فاجمع» فعل أمر فاعله ضمير المخاطب المستتر فيه وجوبا «جموعك» جموع مفعول به والكاف مضاف إليه «ثم» =

أى نحن الالى عرفوا بالشجاعة ونحو ذلك .

قلت: المراد أنها تلزم لفظاً (أ)^(١) وتقديراً فهي لازمة فيه وإن حذفت لفظاً .

تنبيه:

فهم من قوله بعده (صلة)^(٢) أنه لا يجوز تقديم الصلة ولا شيء منها على الموصول . وأما نحو: ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾^(٣) فالجار متعلق بمحذوف دلت عليه صلة (أل) لا بصلتها، والتقدير: وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين .

وقوله: على ضمير (لا تقي مشتمله)^(٤) . هذا الضمير هو العائد على الموصول، وقوله: (لا تقي) أى: مطابق للموصول فى الإفراد والتذكير وفروعهما .

تنبيه:

الموصول إن طابق لفظه معناه فلا إشكال فى العائد، وإن خالف لفظه معناه، بأن يكون مفرد اللفظ مذكراً وأريد به غير ذلك، نحو: «من وما» .

فلك فى العائد عليه وجهان: مراعاة اللفظ وهو أكثر كقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾^(٥) ومراعاة المعنى وهو دونه كقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾^(٦) ما لم يلزم من مراعاة اللفظ لبس نحو: (أعط من سألتك لا من سألك) أو قبح (من هى حمراء أمك)^(٧) .

= عاطفة «وجههم» وجه: فعل أمر وفاعله ضمير مستتر والضمير البارز مفعول به «إلينا» جار ومجرور متعلق بوجه .

الشاهد: فى «الالى» وهو بمعنى الذين وصلتها محذوفة لدلالة قوله فاجمع جموعك إلى آخره . مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٧٤/١، وابن هشام فى المغنى ٧٩/١، السيوطى فى همع الهوامع ٨٩/١ .

(١) أ، ب .

(٢) أ .

(٣) سورة يوسف ٢٠ .

(٤) أ .

(٥) سورة الأنعام ٢٥ .

(٦) سورة يونس ٤٢ .

(٧) قال الشيخ الصبان ١٢٧/١ (ومحل كون الأكثر مراعاة اللفظ إذا لم يحصل من مراعاته لبس نحو: «أعط من سألتك لا من سألك» أو قبح نحو: «من هى حمراء أمك» فيجب مراعاة المعنى . فلا يقال: «أعط من سألك» ولا من هو حمراء أمك» لقبح الإخبار =

فتجب مراعاة المعنى .

أو يقصد لمعنى سابق فتختار مراعاته، كقول الشاعر:

وَأَنَّ مِنَ النَّسْوَانِ مَنْ هِيَ رَوْضَةٌ تَهِيحُ الرِّيَاضَ قَبْلَهَا وَتَصْوَحُ^(١)

فإن قلت: يفهم من قوله على ضمير أنه لا يربط الصلة بالموصول غيره، وقد ورد الربط بالاسم النظار الواقع موقع الضمير. كقولهم (أبو سعيد الذي رويت عن الخدرى، والحجاج الذى رأيت ابن يوسف).

= بمؤنث عن مذكر، كعكسه نحو: «من هي أحمر أمك» «ولا» «من هو أحمر أمك» لأن الموصول وصلته كشيء واحد، فكأنك أخبرت عن مذكر بمؤنث، لكن القبح فى الصورتين الأوليين أشد، لأن تخالف الخبر والمخبر عنه فيهما فى الصلة وفى الموصول وخبره. وفى الصورة الثالثة: فى الموصول وخبره فقط، وما لم يعضد المعنى سابق فيختار مراعاته كقوله: وإن من النسوان من هي روضة. فأنث الضمير لتقدم ذكر النسوان.

ثم قال: (ولى فيه بحث، لأنه يلزم على مراعاة اللفظ فى قوله: (من هي روضة) أيضا الإخبار بمؤنث عن مذكر، تقتضى التعليل به لوجوب مراعاة المعنى فى قوله «من هي حمراء أمك» وجوب مراعاة المعنى فى قوله «من هي روضة» أيضا، إذ لا فرق بين المؤنث بالتاء والمؤنث بالالف كما فى الدمامينى، ولا بين الصفات كحسنة وحمراء، والأسماء كروضة وصحراء. بدليل ما مر من استقبح «من هو حمراء أمك».

(١) قائله: جران العود واسمه عامر بن الحرث، من قصيدة طويلة من الطويل يصف فيها النساء.

الشرح: «تهيح» من هاج الشيء يهيج - أى ثار، «تصوح» أصله تتصوح فحذفت إحدى التاءين، وقال أبو عمرو: تصوح البقل إذا يبس أعلاه وفيه ندوة. شبه بعض النساء بالروضة التى تتأخر فى هيجان نباتها وتشقق أزهارها عن غيرها من الرياض وأراد بها النساء التى تتأخر عن الولادة فى وقتها وهذا تشبيه بليغ حيث حذف فيه أداة التشبيه، لأن أصل قوله من هي كروضة.

الإعراب: «وإن» الواو للعطف وإن حرف توكيد ونصب «من النسوان» جار ومجرور فى محل رفع خبر إن «من» اسم موصول اسم إن «هي» مبتدأ «روضة» خبره والجملة لا محل لها صلة الموصول «تهيح» فعل مضارع «الرياض» فاعله. والجملة صفة للروضة «قبلها» منصوب على الظرفية مضاف إلى الضمير الذى يرجع إلى الروضة «وتصوح» فعل مضارع والفاعل ضمير وهي عطف على تهيح.

الشاهد: فى «من هي روضة» حيث روعى فيه معنى «من» فلذلك أنث الضمير ولو روعى فيه اللفظ ل قيل «من هو».

وقول الشاعر:

وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ^(١)

أى فى (رحمته)^(٢) أو فى رحمتك .

قلت: هذا من القلة بحيث لا يقاس عليه، فلذلك لم يذكره فى هذا المختصر (والله أعلم)^(٣).

وقوله:

وَجُمْلَةٌ أَوْ شَبِهُهَا الَّذِي وَصِلَ بِهِ كَمَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كَفِلَ

يعنى: أن الذى يوصل به الموصول غير (أل) شيثان: جملة وشبه جملة.

أما الجملة (فهى)^(٤) ضربان اسمية نحو: (جاء الذى أبوه فاضل) وفعلية نحو: (جاء الذى قام أبوه).

وأما شبه الجملة (فهو)^(٥) الظرف نحو: الذى عندك، والجار والمجرور نحو: (الذى فى الدار).

(١) هذا عجز بيت نسه كثير من النحويين لمجنون بنى عامر. وهو من الطويل.

وصدره: فيا رب أنت الله فى كل موطن.

وروى: فيا رب لىلى أنت فى كل موطن.

الإعراب: «يا رب» يا: حرف نداء رب منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة للتخفيف «أنت» مبتدأ «فى كل» جار ومجرور متعلق بمحذوف وخبر المبتدأ أى: أنت حاضر فى كل موطن. وكل مضاف و «موطن» مضاف إليه «وأنت» الواو عاطفة أنت: مبتدأ «الذى» اسم موصول خبر المبتدأ «فى رحمة» متعلق بقوله أطمع الآتى ورحمة مضاف و«الله» مضاف إليه «أطمع» فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

الشاهد: فى «الذى فى رحمة الله» حيث وضع الظاهر وهو لفظ الجلالة موضع المضمرة. وكان القياس أن يقول «وأنت الذى فى رحمته».

مواضعه: ذكره الأشموني فى شرحه للآلفية ١٥/١، وابن هشام فى المغنى ١٢٧/٢ والسيوطى فى همع الهوامع ٨٧١.

(٢) أ، ج.

(٣) ج.

(٤) ب، ج وفى أ «فضريان».

(٥) أ، ج وفى ب «فهى».

وإنما كان الظروف (والجار والمجرور)^(١) شبه الجملة، لأنهما يجب (هنا)^(٢) تعلقهما بفعل مقدر مسند إلى ضمير الموصول، والتقدير: الذي استقر عندك أو في الدار.

وقد مثل شبه الجملة بقوله (من عندي) فمن موصولة وعندى (صلتها)^(٣).
ومثل الجملة بقوله: (الذي ابنه كفل)، فالذي موصول (وابنه كفل) جملة اسمية هي الصلة.
تنبيه:

شروط الجملة الموصول بها أن تكون خبرية^(٤) خلافاً للكسائي في جواز الأمر والنهي: وأجاز المازني أن تكون دعاء بلفظ الخبر نحو: «جاء الذي رحمه الله»^(٥). ويلزم الكسائي موافقته.

فإن قلت: من أين يعلم هذا الشرط من كلامه؟

قلت من مثاله (فإنه إنما)^(٦) مثل ليقاس عليه، والمشهور اشتراطه كون الجملة الموصول بها معهودة.

قال المصنف: وليس ذلك بلازم؛ لأن الموصول قد يراد به الجنس فتوافقه صلته، كقوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعُقُ﴾^(٧) وقد يقصد تعظيم الموصول فتبهم صلته كقوله تعالى: ﴿فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ﴾^(٨) وشرط أكثرهم ألا تكون

(١) ب، ج وفي أ «المجرور».

(٢) أ، ج.

(٣) أ، ج وفي ب (ظرف).

(٤) فلا يجوز (جاء الذي أضربه) أو (ليته قائم) أو (رحمه الله).

فالمثال الأول للإنشائية لفظاً ومعنى الطلبية صراحة.

والثاني للإنشائية لفظاً ومعنى غير الطلبية صراحة.

والثالث للإنشائية معنى لا لفظاً خلافاً للكسائي في الكل، وللمازني في الأخيرة اهـ أشموني

وصبان ١/١٣٥.

(٥) ب، ج.

(٦) أ، ج وفي ب (فإنما).

(٧) سورة البقرة ١٧١. (٨) سورة النجم ١٠.

تعجبية فلا يجوز (مررت بالذى ما أحسنه) إن كانت عندهم خبرية . ومن النحاة من أجاز ذلك وهو مذهب ابن خروف كما أجاز النعت بها .

وزاد المغاربة فى (شروط)^(١) الصلة ، ألا تستدعى كلاما قبلها ، فلا يجوز (جاء الذى حتى أبوه قائم) .

ثم ذكر صلة آل فقال :

وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةٌ آلٌ وَكُونُهَا بِمُعْرَبِ الْأَفْعَالِ قَلٌّ

المراد بالصفة هنا اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ، خلافا لمن منع وصلها بالصفة المشبهة .

والمراد بالصريحة الخالصة الوصفية احترازاً عما (يوصف)^(٢) به وليس بمشتق نحو: (أسد) ومن الصفة التى تغلب عليها الاسمية نحو: (أبطح وأجرع وصاحب)^(٣) قال فى ذلك حرف تعريف لا موصولة .

وقوله: (وكونها بمعرب الأفعال قلٌّ) .

يعنى: أن (آل) قد وردت موصولة بمعرب الأفعال وهو المضارع لكونه مشابهاً لاسم الفاعل وذلك قليل .

ومنه قول الشاعر: ما أنت بالحكم الترضى حكومتته^(٤) .

وقد سمع منه أبيات .

(١) ب ، ج وفى أ (شرط) .

(٢) أ ، ج وفى ب (وصف) .

(٣) أما أبطح فهو فى الأصل وصف لكل مكان منبطح أى متسع من الوادى ثم صار اسماً للأرض المتسعة ، وأما أجرع: فهو فى الأصل وصف لكل مكان مستو ثم صار اسماً للأرض المستوية ذات الرميل التى لا تنبت شيئاً . وأما الصاحب: فهو فى الأصل وصف للفاعل ثم صار اسماً لصاحب الملك . والدليل على أن هذه الأسماء انسلخ عنها معنى الوصفية ، أنها لا تجرى صفات على الموصوف ولا تعمل عمل الصفات ولا تتحمل ضميراً . اهـ صبان ١/١٣٦ .

(٤) مضى شرحه فى باب الكلام .

ومذهب الناظم جواره اختياراً^(١) وفاقاً لبعض الكوفيين وخصه الجمهور بالضرورة.

تنبيه:

شَدَّ وَصَلُ (أل) بمبتداً وخبر في قول الشاعر:

مِنِ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهُ مِنْهُمْ لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدٍّ^(٢)

(١) وليس ضرورة عند ابن مالك بل هو قليل وأشار إلى قلته «وكونها بمعرب الأفعال قل» فابن مالك يرى أن الضرورة ما يضطر إليه الشاعر ولم يجد منه مخلصاً، ولهذا قال لتمكنه أن يقول المرضى: اه تصریح ١٤٢/١. وارتضيت رأى ابن مالك لحجته القوية.

(٢) البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها؛ قال العيني: أنشده ابن مالك لاحتجاج به ولم يعزه إلى قائله - وبالبحت لم أعثر على قائله - وهو من الوافر. الشرح: «دانت» ذلت وخضعت، «بنو معد» هم قريش وهاشم، «معد» بفتح الميم - هو ابن عدنان ابن أد.

الإعراب: «من القوم» جار ومجرور يجوز أن يكون متعلقاً بشيء في كلام سابق على البيت. ويجوز أن يكون متعلقاً بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو من القوم أو نحو ذلك «الرسول» أل: موصول اسمي بمعنى الذين صفة للقوم. رسول مبتدأ «الله» مضاف إليه «منهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة الموصول «لهم» جار ومجرور متعلق بقوله دانت تقدم عليه ليفيد الحصر «دانت» فعل ماض والتاء للتأنيث «رقاب» فاعل «بنو معد» مضاف إليه.

الشاهد: في «الرسول الله منهم» حيث جاء بصلة «أل» جملة اسمية وهي جملة المبتدأ والخبر وهذا شاذ. ومن العلماء من خرج البيت على أن «أل» هنا ليست كلمة تامة وإنما هي جزء كلمة وأصلها «الذين».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن عقيل ٨٩/١ والشاطبي وداود، والسندوبى والأشمونى ٧٦/١، والسيوطى ص ٢٢ وكذا في الهمع ٨٥/١ وابن هشام في المغنى ٤٨/١.

ويظرف في قوله:

مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَةِ فَهُوَ حَرٌّ بِعَيْشَةِ ذَاتِ سَعَةٍ^(١)،^(٢)

أى: الذى معه، ولا يقاس على هذين باتفاق، وقد قيل: إن (أل) فى البيت الأول زائدة وفى الثانى بقية الذى.

ثم قال:

أَيُّ كَمَا وَأَعْرَبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ وَصَدْرُ وَصَلِهَا ضَمِيرٌ أَنْحَدَفَ

قوله: (أى «كما») يعنى أنها تستعمل موصولة بمعنى «الذى والتى»، وفروعها خلافا لأحمد بن يحيى^(٣) فى قوله: إنها لا تستعمل إلا (شرطا)^(٤) أو استفهاماً، وقد تؤنث بالتاء إذا أريد بها المؤنث.

وقال أبو موسى: وإذا أريد بها المؤنث ألحقت التاء فى الأشهر.

(١) قال العينى: قائل هذا البيت راجز لم أقف على اسمه - وأيضاً لم أعر على قائله. وهو من الرجز المسدس.

الشرح: «المعه» يريد الذى معه، «حر» بفتح الحاء وكسر الراء - حقيق وجدير ولائق ومستحق.

الإعراب: «من» اسم موصول مبتدأ «لا» نافية «يزال» فعل مضارع ناقص واسمه ضمير راجع لمن مستتر فيه «شاكراً» خبر يزال وجملة يزال مع اسمه وخبره لا محل لها صلة «على» حرف جر «المعه» ال: اسم موصول بمعنى الذى فى محل جر بعلى مع: ظرف متعلق بمحذوف صلة لآل والهاء مضاف إليه «فهو» الفاء زائدة فى خبر الموصول هو ضمير منفصل مبتدأ «حر» خبر المبتدأ مرفوع بضممة مقدرة على الباء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين. والجملة من المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر «من» الموصولة وقد دخلت الفاء على جملة الخبر لشبه الموصول بالشرط «بعيشة» جار ومجرور متعلق بحر «ذات سعة» مركب إضافى نعت لعيشة.

الشاهد: فى «المعه» حيث جاء بصلة «أل» ظرفاً وهو شاذ على خلاف القياس.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن عقيل ٨٩/١ والشاطبى، وداود والأشمونى ٧١/١ وذكره السيوطى فى همع الهوامع ٨٥/١ وابن هشام فى معنى اللبيب ٨٦/١.

(٢) راجع الأشمونى ٧٦/١.

(٣) هو ثعلب، وقد ترجمنا له.

(٤) أ، ج وفى ب (جزءاً).

وحكى ابن كيسان أن أهل هذه اللغة (يثنونها)^(١) ويجمعونها .

وقوله: (وأعربت) يعنى: دون إخوتها، (فلذلك)^(٢) أفردتها بالذكر وقد تقدم سبب إعرابها مع أن فيها ما فى أخواتها من شبه الحرف فى أول الكتاب .

وقوله: ما لم تُضف، وصدر وصلها ضمير انحذف .

يعنى أنها أعربت ما لم يجتمع فيها هذان الأمران: الإضافة وحذف الصدر (فإن فقدوا أحدهما أعربت)^(٣)، فالصور أربع:

الأولى: الأتضاف ويثبت الصدر نحو: (جاءنى أى هو فاضل) فتعرب، (لفقد الأمرين)^(٤) .

الثانية: (الأتضاف ويحذف الصدر نحو)^(٥): (جاءنى أى فاضل) فتعرب لفقد الأول وهو الإضافة .

الثالثة: (أن تضاف)^(٦) ويثبت الصدر نحو: (جاءنى أيهم هو فاضل) فتعرب أيضاً لفقد الثانى وهو حذف الصدر .

الرابعة: أن تضاف ويحذف الصدر: كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾^(٧) .

فهذه تبنى لاجتماع الأمرين هذا مذهب سيويه^(٨) . خلافاً للخليل

(١) ب، ج وفى أ (يثنونها) يقال أيان وأيتان وأيون وآيات بالإعراب فى جميع الأحوال إعراب المثنى والجمع . . أهد صبان ج ١ ص ١٣٧ .

(٢) أ، وفى ب، ج (ولذلك) .

(٣) أ، ج .

(٤) أ، ج .

(٥) أ، ج .

(٦) ب، ج وفى أ (أن لا تضاف) .

(٧) سورة مريم ٦٩ .

(٨) قال سيويه ج ١ ص ٣٩٧: (وسألت الخليل عن قولهم: «اضرب أيهم أفضل» فقال: القياس النصب . . . وأما يونس فيزعم أنه بمنزلة قولك: (أشهد إنك لرسول الله، واضرب معلقة) وأرى قولهم: اضرب أيهم أفضل على أنهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة فى خمسة عشر وبمنزلة الفتحة فى الآن حين قالوا: من الآن إلى غد ففعلوا ذلك بأيهم . . .)

ويونس^(١) فإنهما لا يريان البناء. بل هي معربة (عندهما)^(٢) في الأحوال كلها (وتأولا)^(٣) الآية.

أما الخليل فجعلها استفهامية محكية بقول مقدر، والتقدير: ثم لنزغن من كل شيعة (الذي)^(٤) يقال فيه أيهم أشد.

وأما يونس فجعلها استفهامية أيضا وحكم بتعليق الفعل (قبلها)^(٥) لأن التعليق عنده غير مخصوص بأفعال القلوب، والحجة عليها قول الشاعر:

إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ^(٦)

(١) هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب البصرى: كان بارعا في النحو وهو من أصحاب أبي عمرو بن العلاء، سمع من العرب وروى عن سيبويه وقد أخذ عن الكسائي والفراء وكانت له بالبصرة حلقة يؤمها أهل العلم وطلاب الأدب وفصحاء العرب والبادية، وله قياس في النحو، ومذاهب ينفرد بها. مات سنة ١٨٣هـ في خلافة هارون الرشيد، وقد قارب السبعين ولم يتزوج.

(٢) ب، ج وفي أ (عندهم).

(٣) ز، ج وفي ب (وتأولوا).

(٤) أ، وفي ب، ج (الذين).

(٥) أ، ج.

(٦) البيت: لغسان بن وعلة بن مرة بن عباد أحد شعراء المخضرمين، وأنشده أبو عمرو الشيباني في كتاب الحروف.

الشرح: «أيهم أفضل» يريد: الذين هو أفضل منهم.

الإعراب: «إذا» ظرفية شرطية زائدة «لقيت» فعل وفاعل. والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها «بنى» مفعول به «مالك» مضاف إليه «فسلم» الفاء واقعة في جواب الشرط سلم: فعل أمر وفاعله مستتر فيه «على» حرف جر «أيهم» أى: اسم موصول بمعنى الذي مبنى على الضم في محل جر بعلی. وهم: مضاف إليه، «أفضل» خبر مبتدأ محذوف تقديره: هو أفضل وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الموصول.

الشاهد: في «أى» فإنها موصولة مبنية على الضم لأنها مضافة محذوف صدر صلتها وغير الموصولة لا تبنى ولا يصلح هنا.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٧٧١، والشاطبي، وداود والسندوي، وابن عقيل ٩٢/١، وابن هشام ١٠٨/١ - وأيضا ذكره في معنى اللبيب ٧٢/١، وذكره ابن يعيش في شرح المفصل ١٤٧٣، والسيوطي في همع الهوامع ٨٤/١ والشاهد ٤٣٠ في خزانة الأدب، وابن الناظم ص ٣٨، والإنصاف ٤٢٣/٢.

(لأن حروف الجر لا تعلق، ولا يضم (قول) ^(١) بينها وبين معمولها) ^(٢).

وبهذا يبطل قول من زعم أن شرط بنائها ألا تكون مسجورة، بل مرفوعة أو منصوبة، ذكر هذا الشرط ابن إياز، وقال نص عليه النقيب ^(٣) في الأمالي ^(٤).

وفي الآية أقوال آخر: قال الأخفش (من) زائدة، وكل مفعول، وأيهم أشد، جملة مستأنفة.

وذهب الكوفيون إلى أن (أيهم) علق عنه (شيعة) بما فيه من معنى الفعل، كانه (قيل) ^(٥) لتزعم من كل (متشيع) ^(٦) «في» ^(٧) أيهم أشد، أى: من كل من نظر فى أيهم، وكأنهم رأوا أن لتزعم لا تعلق فعدلوا إلى هذا، وقال ابن الطراوة غلطوا، ولم تبن إلا لقطعها عن الإضافة.

وهم مبتدأ، وأشد خبره، وليس بشيء، لأنها لا تعرب إلا إذا أضيفت، ولأن أيا أنت فى رسم المصحف ^(٨) موصولة بالضمير ولو كان مبتدأ لفصل.

ثم قال: «وبعضهم أعرب مطلقاً». أى: وبعض العرب أعرب أيا مطلقاً يعنى فى الصور الأربع وقرئ شاذاً «أيهم أشد» بالنصب على هذه اللغة. ويحتمل أن يريد بقوله: «وبعضهم» بعض النحويين فيكون «إشارة» ^(٩) إلى مذهب الخليل ويونس ومن وافقهما.

وقوله: وفى ذا الحذف أياً غير أى يقتضى

أن يُستَظْلَ وَصَلٌ

(١) أ، ج. (٢) أ، ب.

(٣) النقيب: هو الشريف المرتضى، كان نقيب الأشراف العلويين، وله كتاب مشهور باسم «الأمالي» طبع مرارا.

(٤) راجع الأشموني ٧٧١. (٥) أ، ج وفى ب (قال).

(٦) أ، وفى ب، ج (من يتشيع).

(٧) أ، ج.

(٨) أ، ج وفى ب «ولم تكتب فى رسم المصحف».

(٩) أ، ج وفى ب «إضافة».

يعنى: أن غير (أى) من الموصولات يقتضى «أيا» أى: يتبعها فى جواز (هذا)^(١) الحذف. يعنى حذف العائد إذا كان مبتدأ. لكن بشرط.

وهو: أن يكون فى الصلة طول (كقولهم)^(٢) (ما أنا بالذى قاتل لك سوءاً).

أى: هو قائل ومنه قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾^(٣) أى: هو فى السماء إله وفى الأرض إله.

ثم قال: وَإِنْ لَمْ يَسْتَطَلْ..... فَالْحَذْفُ نَزْرٌ.

يعنى: أن الصلة إذا لم يكن فيها طول كان حذف العائد الذى هو المبتدأ نزرا، أى قليلا ضعيفا وليس بمتع، ومنه قراءة بعض السلف (تماماً على الذى أحسن)^(٤) (أى: هو أحسن)^(٥) وقراءة بعضهم (مثلاً ما بعوضة)^(٦) (أى: هو بعوضة)^(٧).

ومذهب البصريين: أن ذلك لا يقاس عليه، ولم يشترط الكوفيون طول الصلة بل أجازوا الحذف مطلقاً، واتفقوا على عدم اشتراطه (فى أى)^(٨)،^(٩).

ثم قال: وأبوا أن يُختزل

إِنْ صَلَّحَ الْبَاقِي لِرِوَصْلِ مُكْمَلٍ

يعنى: أنه يشترط فى حذف العائد إذا كان مبتدأ أن يكون (ما يبقى)^(١٠) بعد حذفه غير صالح، لأن يكون صلة كاملة.

(١) أ، ج. (٢) أ، ج وفى ب (كقوله).

(٥) أ، ج.

(٦) سورة البقرة ٢٦ بالرفع قراءة مالك بن دينار وابن السماك.

(٧) أ، ج.

(٨) أ، ب.

(٩) وجوزوا فى «لا سيما زيد» برفع زيد أن تكون «ما» موصولة وزيد خبر لمبتدأ محذوف التقدير: لا سى الذى هو زيد، فحذف العائد الذى هو المبتدأ - هو - وجوبا، وهذا حذف فيه صدر الصلة مع غير أى وجوبا. ولم تظل الصلة، وهو مقيس وليس بشاذاه ابن عقيل ٩٥/١.

(١٠) أ، ج وفى ب «مابقى».

وهذا الشرط معتبر في (أى) وفي غيرها وضابط ذلك: أن خبره إن كان مفرداً جاز حذفه نحو: (أيهم فاضل) هو فاضل، لأن المفرد (لا يصلح)^(١) لأن يكون صلة كاملة بل جزء صلة فيعلم أن أحد الجزئين محذوف، وإن كان الخبر جملة أو ظرفاً أو جاراً ومجروراً لم يجز حذفه، لأنه لو حذف والحالة هذه لم يبق عليه دليل، لأن الجملة والظرف والجار والمجرور يصلح لأن يكون صلة كاملة.

فإذا قلت: (جاء الذى هو يفعل، أو هو عندك، أو هو فى الدار) لم يجز حذفه لما ذكر.

وقد اتضح بما ذكر أن العائد (إذا)^(٢) كان مرفوعاً، فإما أن يكون مبتدأ أو غير مبتدأ.

فإن كان غير مبتدأ لم يجز حذفه وذلك مفهوم من سكوته عنه.

وإن كان مبتدأ جاز حذفه من صلة (أى) بشرط واحد: وهو أن يكون خبره مفرداً، وفي صلة غيرها بشرطين: عند البصريين أن يكون الخبر مفرداً وأن تطول الصلة.

تنبيه:

ذكر غير الناظم لحذف العائد الذى هو مبتدأ شروطاً أخرى:

أحدها: ألا يكون معطوفاً نحو: (جاء الذى زيد وهو فاضلان).

والثاني: ألا يكون معطوفاً عليه، نحو (جاء الذى هو وزيد قائمان).

وأجاز الفراء حذفه في هذا المثال ونحوه، وأجازه أيضاً ابن السراج. قال بعضهم وهو غير مسموع ونقل اشتراطه هذا الشرط عن البصريين.

والثالث: ألا يكون بعد «لولا»، نحو «جاء الذى لولا هو لأكرمك»^(٣). ثم

انتقل إلى العائد المنصوب فقال:

وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي

بِفِعْلِ أَوْ وَصْفٍ كَمَنْ نَرَجُو يَهَبُ

فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنْ انْتَصَبَ

(١) أ، ب وفي ج «لا يصح».

(٢) ب وفي أ، ج «إن».

(٣) راجع الأشموني ٧٩/١.

اعلم أن العائد المنصوب، إما أن يكون متصلاً أو منفصلاً.

فإن كان منفصلاً لم يجز حذفه لثلاث تفوت فائدة الانفصال، نحو (جاء الذي إياه أكرمت) ولذلك قال (في عائد متصل).

وإن كان متصلاً، فإما أن يتصل بفعل أو بوصف أو بحرف، فإن اتصل بفعل أو بوصف جاز حذفه، وقد مثل المتصل بالفعل بقوله (كمن نرجو يهب) أي (من)^(١) نرجوه.

ومنه قوله تعالى: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾^(٢) أي بعثه.

ومثال المتصف بالوصف قول الشاعر:

ما اللَّهُ مُؤَلِّكَ فَضْلٍ فَاحْمَدْنُهُ بِهِ فما لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرٌ^(٣)

(١) أ، ج.

(٢) سورة الفرقان ٤١.

(٣) هذا البيت من الشواهد التي ذكروها ولم ينسبوا إلى قائل، ولم يتعرض العيني لقائله - وبحث فلم أعثر على قائله - وهو من البسيط.

الشرح: «مؤلك» مانحك ومنعم عليك وهو اسم فاعل من أولاه النعمة إذا أعطاه إياها. المعنى: الذي يمنحك الله من النعم فضل منه عليك. ومنه جاءتك من عنده من غير أن تستوجب عليه شيئاً من ذلك، فاحمد الله عليه واعلم أنه هو الذي ينفعك ويضرك وأن غيره لا يملك لك من هذا شيئاً.

الإعراب: «ما» اسم موصول بمعنى الذي مبتدأ «الله» مبتدأ «مؤلك» خبر عن لفظ الجلالة وهو اسم فاعل ففيه ضمير مستتر فاعله وضمير المخاطب مفعول أول ومفعوله الثاني محذوف وهو عائد على «ما» الموصولة وجملة «الله مؤلك» من المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الموصول «فضل» خبر عن المبتدأ وهو «ما» الموصولة التي في أول البيت «فاحمدنه» الفاء للسببية. احمد: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة وفاعله ضمير مستتر والهاء مفعول «به» جار ومجرور متعلق باحمد «فما» نافية «لدى» ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم «غيره» مضاف إليه «نفع» مبتدأ مؤخر «ولا» الواو عاطفة لا: زائدة لتأكيد النفي «ضرر» معطوف على نفع.

الشاهد: في «ما الله مؤلك» حيث حذف الضمير العائد على الاسم الموصول لأنه منصوب بوصف وهذا الوصف اسم فاعل، وأصل الكلام «ما الله مؤلك» أي: الشيء الذي الله تعالى معطيكه هو فضل وإحسان منه عليك.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن هشام ٢٠/١ وابن عقيل ٩٦/١ والأشموني ٧٩/١ والشاطبي وداود والسندوبى والمكودي ص ٢٤، والسيوطى ص ٢٣ وأيضاً ذكره في الهج

٨٥/١

أى: الذى الله مُؤَلِّكُهُ فَضْلٌ^(١).

وإن كان منتصباً بحرف لم يجر حذفه، نحو (جاء الذى إنه فاضل أو كأنه أسد).

وهذا مفهوم من اقتضاره على الفعل والوصف.

تنبيهات:

الأول^(٢): حذف العائد المنصوب بفعل أكثر من حذف العائد المنصوب بوصف وإن اشتركا فى الجواز.

الثانى: لا يخلو المنصوب بالوصف من أن يكون فى صلة (أل) أو فى صلة غيرها فإن كان فى صلة غيرها جاز حذفه كما تقدم، وإن كان فى صلتها فمذهب الجمهور أنه لا يجر، وأجازه بعضهم نحو (الضارب زيد هند) يريد الضاربيها. واختلف فيه عن الكسائى^(٣).

وقال فى التسهيل: وقد يحذف منصوب صلة الألف واللام ومثال ذلك قول الشاعر:

ما المُسْتَفْزِ الهوى محمودَ عاقبةٍ وكو أُتِيحَ له صفوٌ بلا كَدَرٍ^(٤)

(١) راجع الأشموني ٧٩/١.

(٢) ب، وج وفى أ (أحدها).

(٣) قال السيوطى فى همع الهوامع ص ٨٩ (فى حذف العائد من صلة (أل) نحو الضاربيها زيدا هند أقوال: أحدها المنع مطلقا وعليه الجمهور ...

والثانى: الجواز مطلقا لقوله: ما المستفز الهوى محمود عاقبة، أى: المستفزه.

والثالث: إن لم يدل عليه دليل لم يجر، لا تقول جأنى الضارب زيد، لأنه لا يدري هل الضمير المحذوف مفرد أو غير مفرد ... ٩.

والرابع: إن كان الوصف الواقع فى صلتها مأخوذا من متعدد إلى واحد فالإثبات فصيح والحذف قليل نحو: الضارية زيد والضارب زيد ...

والخامس: أنه خاص بالضرورة) اهـ.

(٤) هذا البيت من الشواهد التى لم ينسبها لقائل معين، والعينى لم يذكر له قائله - ويبحث فلم أعثر على قائله. وهو من البسيط.

الشرح: «المستفز» اسم فاعل من استفز - ومعناه أزعجه وأفزعه واستخفه «الهوى» صبوة النفس وميلها نحو ما تشتهى (أتيح) هين وقدر.

وقول الآخر:

فِي الْمُعْقَبِ الْبَغْيِ أَهْلَ الْبَغْيِ مَا يَنْهَى امْرَأَ حَارِمًا أَنْ يَسْأَمًا^(١)

= المعنى: ليس الذي يستخفه الهوى ويعبث بقلبه محمود العواقب، وإن كنت ترى أنه صاف في معيشته، فإنما هو صفو غير مأمون.

الإعراب: «ما» نافية «المستفز» اسم ما أو مبتدأ «الهوى» فاعل للمستفز ومفعوله ضمير محذوف عائد إلى «أل» الموصولة والتقدير: ما المستفز «محمود» منصوب على أنه خبر «ما» أو مرفوع على أنه خبر المبتدأ «ولو» الواو عاطفة على محذوف لو: شرطية «أتيح» فعل ماض مبني للمجهول «له» جار ومجرور متعلق بأتيح «صفو» نائب فاعل أتيح «بلاء» الباء حرف جر، لا: اسم بمعنى غير مجرور محلا بالبلاء ظهر إعرابه على ما بعده بطريق العارية. والجار والمجرور متعلق بمحذوف يقع صفة لصفو. وجعله العيني متعلقا بأتيح.

الشاهد: في «ما المستفز» حيث حذف الضمير المنصوب باسم الفاعل. وهو مستفز - وهو العائد على الموصول الذي هو «أل» والحذف في البيت نادر، إذ أصله «الذي هو مستفز».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن هشام ١/١٣٢، والشاطبي وداود، والسندوبى والأشمونى ١/٧٩ وذكره السيوطى فى الهمع ١/٨٩.

(١) قال العيني: «لم أقف على اسم قائله» ويحث فلم أعثر على قائله، وهو من البسيط.

الشرح: «المعقب» اسم فاعل من أعقب، وهو اسم للولد وولد الولد، ثم صار استعمالها فى الشيء يجرى بعد شيء آخر «البغى» تجاوز الحد «حازما» اسم الفاعل من الحزم وهو ضبط الأمر وتوثيقه، «يسأما» يمل ويترك.

المعنى: إن فيما تراه نازلا بأهل البغى من جزاء بغيتهم ما يكفى لردع الحازم ورده عن أن يعمل بعملهم ويشجعه على الاستمرار فى العمل الصالح والأيسأمة.

الإعراب: «فى المعقب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «البغى» مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى فاعله «أهل» مفعول أول للمعقب «البغى» مضاف إليه وله مفعول ثان محذوف وهو ضمير عائد على الموصول الذى هو الألف واللام، وأصل الكلام: فى المعقبه البغى أهل البغى «ما» اسم موصول مبتدأ مؤخر «ينهى» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر يعود إلى ما والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «امرا» مفعول لينهى «حازما» صفة له «أن» حرف مصدرى ونصب «يسأما» فعل مضارع منصوب بأن، والألف للإطلاق وفاعله ضمير مستتر فيه، وله مفعول محذوف تقديره يسأما الخير، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف، والتقدير: ينهى امرا حازما عن السأم.

الشاهد: فى «المعقب» حيث حذف الضمير العائد من الصلة - وهى معقب - إلى الموصول، أى فى الذى أعقبه البغى وهو نادر.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ٣٩ والأشمونى ٦/٧٩.

أى: فى الذى أعقبه البغى على خلاف فى هذا الضمير منصوب (هو) (١) أم
مجرور (٢).

وعلى كل حال فحذفه نادر.

ومقتضى عبارة الناظم أن حذف المنصوب بالوصف كثير (مطلقاً) (٣) وليس
كذلك (٤).

الثالث: شرط ابن عصفور فى جواز حذف المنصوب أن يكون متعيناً للربط
فإن لم يتعين لم يجوز حذفه نحو (جاء الذى ضربته فى داره).

وشرط قوم أن يكون الفعل الناصب له تاماً، فلو كان ناقصاً لم يجوز حذفه
نحو (جاء الذى ليسه زيد).

الرابع: إذا حذف العائد المنصوب بشرطه فى توكيده والنسق عليه خلاف
أجازه الأخفش والكسائى (٥) ومنعه ابن السراج وأكثر المغاربة واختلف عن الفراء.

الخامس: اتفقوا على مجيء الحال منه إذا كانت مؤخره (عنه) (٦) نحو «هذه
التي عانقت مجردة» (أى عانقتها مجردة) (٧).

فإن كانت الحال متقدمة نحو (هذه التي مجردة عانقت) فأجازها ثعلب (٨)
ومنعها هشام (٩).

ثم انتقل إلى المجرور فقال:

كَذَاكَ حَذَفَ مَا بَوَصَّفَ حُفْضًا كَأَنَّ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَا

(١) ب.

(٢) أ، ج.

(٣) ب.

(٤) قال ابن عقيل ٧٩/١... بل الكثير حذفه من الفعل المذكور وأما مع الوصف فالحذف
منه قليل.

(٥) قال الصبان ج ١ ص ١٤١ (ولالأخفش الشيخ المرادى).

(٦) أ، ج.

(٧) أ، ج.

(٨) قال الصبان ج ١ ص ١٤١ (وهو الراجع).

(٩) راجع الأشمونى ٨٠/١.

العائد المجرور إما أن ينجر بإضافة أو بحرف، فإن انجر بإضافة والمضاف وصف عامل جاز حذفه، كقوله تعالى ﴿فَأَقْضِي مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾^(١) أى: (الذى)^(٢) أنت قاضيه. وإلى هذه الآية أشار بقوله:

(كأنتَ قَاضٍ بعد أمرٍ - أى بعد فعل الأمر - من قضا).

وهو قوله تعالى (فَأَقْضِي) وليس حذفه بضعيف جداً خلافاً لابن عصفور، بل فصيح لوروده في القرآن، ولأنه منصوب في (المعنى)^(٣).

على أن من النحويين من زعم أنه منصوب.

وإن كان المضاف غير وصف نحو (جاء الذى وجهه حسن).

أو وصفاً غير عامل نحو (جاء الذى أنا ضاربه أمس) لم يجز حذفه^(٤). فإن قلت: أطلق الناظم الوصف ولم يقيد بالعامل.

قلت: (كأنه)^(٥) اكتفى بالمثال عن التقييد لأنه قد فهم من استقراء هذا النظم أنه قد (يتم)^(٦) الحكم بالتمثيل.

وأما المجرور بحرف فقد ذكره فى قوله:

كَذَا الَّذِي جَرُّهُ بِمَا الْمُوصُولَ جَرَّ كَمُرٍّ بِالَّذِي مَرَّرْتُ فَهُوَ بَرٌّ

يعنى: أنه يجوز حذف العائد المجرور بالحرف بشروط:

الأول: أن ينجر الموصول بمثل الحرف (الجار)^(٧) للعائد لفظاً، فلو اختلفا لفظاً لم يجز الحذف نحو (حللت فى الذى حللت به)^(٨).

(١) سورة طه ٨٢.

(٢) أ، ج وفى ب (ما).

(٣) أ، ب وفى ج (بالمعنى).

(٤) راجع الأشموني ١ / ٨٠.

(٥) أ، ج وفى ب (إنه).

(٦) أ، ج وفى ب (يتم).

(٧) ب، ج.

(٨) أ، ج وفى ب (مررت بالذى حللت فى الذى حللت به).

الثانى: أن يتحد الحرفان معنى، فلو اختلفا (معنى)^(١) لم يجز الحذف نحو: مررت بالذى مررت به، (تَعْنَى)^(٢) بإحدى الباءين السببية^(٣).

الثالث: أن يتحد متعلقهما معنى، فلو اختلف المتعلق لم يجز الحذف، نحو (سُررت بالذى مررت به).

وقد مثل ما يجوز حذفه لاجتماع الشروط فيه بقوله: (مُرَّ بِالَّذِي مَرَرْتُ) أى به. فحذف العائد، لأنه قد جر بحرف جر الموصول بمثله لفظاً ومعنى ومتعلقاً.

ولو جر الموصوف بالموصول بالجر المماثل فيما ذكر جاز الحذف أيضاً وإن كان الموصول (لم يجر)^(٤) نحو: (مررت بالرجل الذى مررت به).

فإن قلت: لا يؤخذ من كلامه إلا شرط واحد، وهو اتفاق لفظ الحرفين.

قلت: أما أخذ الشرط الثانى من كلامه فظاهر، فإنه شرط أن يجر العائد بالذى جر الموصول ومتى اختلف الحرفان (معنى)^(٥) كان الجار للعائد حيثئذ غير الجار للموصول، فإن (باء) السببية مثلاً غير (باء) التعدية.

وأما أخذ الشرط الثالث فمن تمثيله.

فإن قلت: كان ينبغي أن يقول: بما جر الموصول أو الموصوف به. ليشمل الصورتين.

قلت: الموصوف والصفة كالشئ الواحد، فدخول الحرف على الموصوف كدخوله على الصفة، فلذلك ترك هنا التنصيص على ذلك اختصاراً.

تنبيه:

يشترط فى حذف العائد المجرور بالحرف ثلاثة شروط آخر - ذكرها غير

الناظم:

(١) أ، ج.

(٢) ج وفى أ، ب (تعين).

(٣) والأخرى للإصاق اهـ أشمونى ٨١/١.

(٤) فى الأصل: لم يجز.

(٥) أ، ج.

الأول: ألا يكون ثم ضمير آخر يصلح للعود، نحو: مرت بالذی به فی داره.
 الثاني: ألا يكون نائباً عن الفاعل نحو: مررت بالذی مر به.
 الثالث: ألا يكون محصوراً نحو: مررت بالذی ما مررت إلا به.
 فإن قلت: (قد)^(١) أخل الناظم بهذه الشروط.

قلت: إنما يلزمه أن يذكر هنا من الشروط ما هو خاص بالباب - لا ما يؤخذ من غيره^(٢). وقد علم (بذلك)^(٣) أن ما كان حذفه يوقع في اللبس امتنع حذفه في هذا الباب وفي غيره، وأن النائب عن الفاعل كالفاعل في جميع أحكامه، ومنها امتناع حذفه، وأن الفضلة إذا حصرت لم يجز حذفها وقد جاء حذف العائد المجرور وإن لم تكمل شروط الحذف. كقول حاتم:

وَمِنْ حَسَدٍ يَجُورُ عَلَى قَوْمِي وَأَيُّ الدَّهْرِ ذُو لَمْ يَحْسِدُونِي^(٤)
 أي: فيه، وهو نادر^(٥).

(١) أ، ب وفي ج (نقد).

(٢) أ، وفي ب، ج (لا يوجد في غيره).

(٣) ب.

(٤) قال العيني: قائله: هو حاتم بن عدى الطائي. وهو من الوافر.

الشرح: من حسد، معنى «من» للتعليل هنا، أي: لأجل الحسد، والحسد: تمنى زوال نعمة المحسود، يجور على «يظلمني».

المعنى: يظلمني قومي حسداً وبغياً، ولا يمر وقت دون أن يحسدوني ويؤذوني فيه.

الإعراب: «من حسد» جار ومجرور متعلق بقوله «يجور» فعل مضارع «على» جار ومجرور متعلق بقوله «يجور أيضاً قومي» فاعل «يجور» وياء المتكلم مضاف إليه. و«أي» اسم استفهام مبتدأ «الدهر» مضاف إليه «ذو» اسم موصول صفة الدهر «لم» نافية جازمة «يحسدوني» مضارع مجزوم بحذف النون ووار الجماعة فاعله والنون للوقاية وياء المتكلم مفعول، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول والعائد محذوف. والتقدير: لم يحسدوني فيه.

الشاهد: في «ذو لم يحسدوني» حيث حذف العائد من جملة الصلة وهو قوله: يحسدوني على الموصول وهو قوله «ذو» مع أن ذلك العائد مجرور بحرف جر، إذ التقدير لم يحسدوني فيه والحال أن شروطه لم تكمل.

والذي سهل الحذف كون مدلول الموصول زماناً مذكوراً وقد عاد عليه الضمير المجرور فينصرف الذهن إلى المحذوف.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن هشام ١٢٤/١، والشاطبي، وداود، والسندوبى والأشمونى ١٨١/١.

(٥) قال الأشمونى: شاذ. ورد الصبان بقوله: «رد بأن محل الشروط المتقدمة ما لم يتعين الحرف المحذوف كما في البيت فلا شذوذه» ١٢٤/١.

المعرف بأداة التعريف

قال:

أَلْ حَرْفٌ تَعْرِيفٌ أَوْ اللَّامُ فَقَطْ فَنَمَطٌ عَرَّفَتْ قُلُوبَهُ فِيهِ النَّمَطُ

مذهب الخليل أن حرف التعريف (أل) والهمزة أصلية وهي همزة قطع وصلت لكثرة الاستعمال وكان يعبر عنها (بال) ولا يقول: الألف واللام وهو اختيار الناظم.

ومذهب سيبويه: أن حرف التعريف (أل) أيضا ولكن الهمزة عنده زائدة معتد بها في الوضع فحرف التعريف عنده ثنائي.

هذا ما نقله عنه في التسهيل^(١) وشرحه وهو ظاهر كلام سيبويه، ونقل في شرح الكافية عن سيبويه أنه اللام وحدها وتبعه الشارح^(٢) وهو اختيار المتأخرين. وقوله (أن حرف تعريف)، يحتمل مذهب الخليل ومذهب سيبويه وقوله (أو اللام فقط) هو المذهب الثالث وباقي البيت واضح.

تنبيهات:

الأول: قال في شرح التسهيل: الصحيح عندي قول الخليل لسلامته من وجوه كثيرة (مخالفته)^(٣) للأصل موجه لعدم (النظائر)^(٤).

أحدها: تصدير زيادة فيما لا أهلية فيه للزيادة وهو الحرف.

الثاني: وضع كلمة مستحقة للتصدير على حرف واحد ساكن ولا نظير له في ذلك.

الثالث: افتتاح بهمزة وصل ولا نظير لذلك^(٥)،^(٦).

(١) قال في التسهيل ص ٤٢ (وليست الهمزة زائدة خلافا لسيبويه).

(٢) قال الشارح ص ٤٠ (مذهب سيبويه أن اللام وحدها هي المعرفة).

(٣) ب، ج وفي أ (مخالفة).

(٤) أ، ج وفي ب (النظير).

(٥) ب، ج.

(٦) بأن العرب تقف عليها فتقول إلى ثم نتذكر فتقول الرجل ١٠ هـ الهمع ٧٩/١.

الرابع: لزم فتح همزة الوصل بلا سبب ولا نظير لذلك.

قال: واحتررت باللزوم ونفى السبب من همزة (أيمن) في القسم فإنها تفتح وتكسر وكسرها هو الأصل، وفتحت لثلاثا ينقل من كسر إلى ضم دون حاجز حصين.

الخامس: أن المعهود الاستغناء عن همزة الوصل بالحركة المنقولة إلى الساكن ولم يفعل ذلك بلام التعريف إلا على شذوذ - بل يبدأ بالهمزة في المشهور من قراءة ورش^(١).

السادس: أنها لو كانت همزة وصل لم تقطع في (قولهم)^(٢) بالله ولا في قول بعضهم (أفا)^(٣) الله لأفعلن.

قلت: ووجه سابع، وهو أنها لو كانت همزة وصل (للزم)^(٤) بقاء همزة الوصل في غير الابتداء مسهلة (ومبدلة)^(٥) في نحو (الذَّكْرَيْنِ)^(٦) وقد أشار إليه في شرح التسهيل، واستدل بعضهم للخليل بالوقف عليها وإعادتها في قول الراجز:

عَجَلْنَا لَنَا هَذَا وَالْحَقِيقَةَ بَذَا أَلْ
الشَّحْمُ إِنَّا قَدْ مَلَلْنَاهُ بِجَلْ^(٧)

(١) هو: عثمان بن سعيد بن عمرو بن سليمان الملقب بورش شيخ القراء والمحققين، انتهت إليه رئاسة الإقراء بالديار المصرية في زمانه - ولد سنة عشر ومائة بمصر. ورحل إلى نافع ابن أبي نعيم فعرض عليه القرآن عدة ختمات في سنة خمس وخمسين ومائة. وقيل أن نافعا لقبه بالورشان، لأنه كان على قصره يلبس ثيابا قصارا، وكان إذا مشى بدت رجلاه مع اختلاف ألوانه فكان نافع يقول هات ياورشان واقرا ياورشان، ثم خفف فقبل ورش. والورشان: طائر معروف، توفي ورش بمصر سنة سبع وتسعين ومائة عن سبع وثمانين سنة.

(٢) ب.

(٣) أ، وفي (أى).

(٤) ب، وفي أ، ج «لزم».

(٥) أ، وفي ب، ج «أو مبدلة».

(٦) سورة الأنعام ١٤٣، ١٤٤.

(٧) قال العينى: البيت لغيلان بن حريث الربعى الراجز، من الرجز المسدس.

الشرح: «مللناه» - بكسر اللام الأولى - من الملالة، «بجل» بمعنى حسب وضبطه بعض شراح أبيات الكتاب «بخل» أراد به الخلل المعهود، والباء فيه مكسورة لأنها حرف جر. =

وبالوقف عليها في نصف البيت:

يا خليلي أربعاً واستخبراً ال
مثل سحق البرد عفى بعدك ال
منزل الدارس عن حى حلال
قطر مغناه وتأويب الشمال^(١)

= الإعراب: «عجل» فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره أنت «لنا» جار ومجرور متعلق بالفعل «هذا» مفعول به «والحقنا» بالواو عاطفة والحق فعل أمر وفاعله ضمير مستتر ونا مفعول به «بذا» جار ومجرور متعلق بالحق «بالشحم» جار ومجرور بدل من الجار والمجرور السابق «إنا» إن حرف توكيد ونصب ونا اسمه «قد» حرف تحقيق «مللناه» فعل وفاعل ومفعول، والجملة في محل رفع خبر إن «بجل» اسم فعل مضارع بمعنى يكفى، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً.

الشاهد: في «بذا ال» أن حرف التعريف هو «ال» وذلك أن الشاعر وقف عليها ثم أعادها فهذا يدل على قوة اعتقادهم لقطعها وهذا مذهب الخليل.
وروى: دع ذا وعجل ذا والحقنا بذا ال.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٨٣/١ والشاطبي والسيوطي في همع الهوامع ٧٩/١ وسيبويه في ج ٢ ص ٢٧٣ والخصائص ٢٩١/١.

(١) هذان البيتان: أول قصيدة عدتها سبعة عشر بيتا كل أبياتها ينتهى شرطها الأول بال كهذين البيتين إلا بيتا واحداً. وهى لعبيد بن الأبرص الأسدى، وهى من الرمل.

الشرح: «أربعا» أمر للثنتين من ربع يربع إذا وقف وانتظر وهو بفتح العين فيهما «الدارس» من درس المنزل إذا عفا «حلال» بكسر الحاء المهملة وفتح اللام مخففة - جمع حال بمعنى نازل ومقيم «سحق البرد» سحق - بفتح فسكون - الثوب البالى، وفعله من باب كرم. البرد - بضم فسكون - الثوب المخطط وإضافة سحق إلى البرد من إضافة الصفة للموصوف، «عفى» - بتضعيف الفاء - محا وأزال «القطر» المطر «مغناه» - بالغين المعجمة - منزله الذى أقام به أهله ثم ارتحلوا عنه «تأويب الشمال» - بفتح الشين المعجمة وتخفيف الميم - وهو الريح التى تهب من ناحية الشمال.

الإعراب: «يا» حرف نداء «خليلي» منادى منصوب بالياء لأنه مثنى وياء المتكلم مضاف إليه «أربعا» فعل أمر وألف الاثنين فاعله «واستخبراً» فعل أمر وألف الاثنين فاعله «المنزل» مفعول لاستخبراً «الدارس» نعت للمنزل «عن حى» جار ومجرور متعلق باستخبراً «حلال» صفة لحى «مثل» حال من المنزل «سحق البرد» مضاف إليه «عفى» فعل ماض. «بعدك» بعد ظرف متعلق بعفى وكاف الخطاب مضاف إليه «القطر» فاعل عفى «مغناه» مفعول به لعفى وضمير المنزل مضاف إليه «وتأويب» معطوف على القطر «الشمال» مضاف إليه.

الشاهد: فى «المنزل... القطر» حيث فصل الشاعر حرف التعريف وهو «ال» عن المعرف وجعل حرف التعريف آخر الشطر الأول من البيتين ووقف عليه ثم جاء بالمعرف أول الشطر الثانى، وهذا عند الخليل يدل على أن حرف التعريف هو «ال» وليست اللام وحدها.

مواضعه: ذكره الأشموني فى شرحه للألفية ٨٣/١.

وهي أبيات كثيرة اطرد فيها ذلك^(١).

وأجاب المنتصر لسيبويه عن أكثر هذه الأوجه، وقد ذكرت ذلك في غير هذا الكتاب، فإن هذا مبني على الاختصار.

الثاني: اعلم أن أداة التعريف قسمان: عهدية وجنسية لأن مصحوبها إن عهد «بتقديم»^(٢) ذكره نحو «جاءني رجل فأكرمت الرجل» أو بحضور مدلوله حساً كقولك «القرطاس» لمن سدد سهماً. أو علماً كقوله تعالى: ﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾^(٣) فهي عهدية وإلا فهي جنسية.

والجنسية إن خلفها كل دون تجوز فهي لشمول الأفراد نحو ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾^(٤) وإن خلفها بتجوز فهي لشمول الخصائص مبالغة نحو «أنت الرجل علماً» وإن لم يخلفها فهي لبيان الحقيقة نحو ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾^(٥) وهو الذي (يسميه)^(٦) المتكلمون تعريف الماهية.

وكلامه في شرح الكافية يقتضى أنها هي العهدية^(٧) وقد جعلها بعضهم قسماً برأسه.

فإن قلت: ما الفرق بين المعرف بهذه التي للحقيقة نحو (اشتر اللحم)، وبين اسم الجنس النكرة نحو «اشتر لحمًا»؟

قلت: الفرق بينهما كالفرق بين علم الجنس واسم الجنس وقد تقدم.

(١) منها بعد هذين البيتين:

مسكومتك بأسباب الوصال
بين والأيام حال بعد حال
جأب ذى العانة أو شاة الرمال
خيل فى الأرسان أمثال السعالى

ولقد يغنى به جيرانك الـ
ثم أودى ودهم إذ أزمعوا الـ
فانصرف عنهم بعنس كالوأي الـ
نحن قدنا من أهاضيب الملا الـ

(٢) ١، وفى ب، ج (بتقدم).

(٣) سورة التوبة ٤٠.

(٤) سورة العصر ٢.

(٥) سورة الأنبياء ٣٠.

(٦) ب، وج وفى أ (يسموه).

(٧) راجع شرح الكافية ورقة ١٢.

ولما كانت أداة التعريف قد ترد زائدة غير معرفة نبه على ذلك بقوله: (وقَدْ تَزَادُ) ثم إن زيادتها على ضريين: لازمة وغير لازمة.

فاللازمة هي ألفاظ محفوظة منها (كالات) علم صنم (والآن) اسم للزمان الحاضر وهو مضمن معنى حرف التعريف، ولذلك بُنِيَ.

ومنها بعض الموصلات (كَالَّذِينَ ثُمَّ اللَّاتِي).

وإنما حكم على (أل) في هذه الكلمات بالزيادة لأنها تعرفت بغيرها.

أما (الات) فبالعلمية، وأما (الآن) فيتضمنه معنى حرف التعريف.

وأما الموصولات، فلأن تعريفها بالصلوات، وإنما حكم عليها بأنها لازمة لأنه لم يعهد حذفها.

فإن قلت: قد رد في شرح التسهيل قول من جعل سبب بناء «الآن» تضمن معنى حرف التعريف (والقول بزيادة «أل» فيه مبنى على ذلك).

قلت^(١): والقول بزيادتها فيه يستلزم أن يكون تعريفه بغيرها ولا يلزم أن يكون يتضمن معنى حرف التعريف (بل يجوز أن يكون بوجه آخر من وجوه التعريف)^(٢).

وقد قال في التسهيل: إن «الآن» بنى لتضمن معنى الإشارة^(٣). وهو قول الزجاج فهو على هذا معرف بما تعرفت به أسماء الإشارة، وإذا كان تعريفه بذلك «فال» فيه زائدة، وذهب قوم إلى أن «أل» في الآن للحضور لا زائدة.

وذهب قوم إلى أن «أل» في الموصولات «كلها»^(٤) للتعريف. والصحيح الأول^(٥).

(١) ب، ج.

(٢) ب، ج.

(٣) التسهيل ص ٩٥.

(٤) أ.

(٥) وارتضيته لقوته.

فإن قلت: قد حكى فى التسهيل^(١) حذف «أل» من «الذين واللاتى» وذكر فى شرحه أن ذلك لغة.

قال أبو عمرو: سمعت أعرابيا يقرأ «صراط للذين»^(٢) بتخفيف اللام فكيف جعلها لازمة؟.

قلت: كأنه أراد أنها لازمة عند أكثر العرب، وهو صحيح، فجزم هنا بأفصح اللغتين.

ثم انتقل إلى غير اللازمة فقال: «وَلَا ضَطْرَارَ كِبْنَاتِ الْأَوْبِرِ».

الزائدة غير اللازمة قسمان: قسم يزداد لمعنى، وقسم يزداد لضرورة.

فالأول: «هو الذى»^(٣) للمح الصفة.

والثانى: ضربان: ضرب يزداد مع معرفة، وضرب يزداد مع نكرة لا يقبل التعريف.

وقد أشار إلى الضريين، فالأول كقول الشاعر:

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوًّا وَعَسَاقِلًا وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنِ بَنَاتِ الْأَوْبِرِ^(٤)

(١) قال فى التسهيل ص ٣٣ (وقد يقال للذين ولاتى).

(٢) سورة الفاتحة ٧.

(٣) أ، وفى ب (هى التى)، وفى ج (هو التى).

(٤) قال العينى فى هذا البيت: أنشده أبو زيد ولم يعزه إلى قائله. وهو من الكامل.

الشرح: «جنتك» أى جنيت لك، ومثله فى حذف اللام وإيصال الفعل إلى ما كان مجرورا قوله تعالى: «وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ». «ويبغونها عوجا»، «والقمر قدرناه منازل»، و«أكمؤا» - بفتح الهمزة وسكون الكاف وضم الميم وفى آخره همزة - جمع كمء - بزنة فلس وأفلس - ويجمع الكمء - على كمأة أيضا فيكون المفرد خاليا من التاء وهى فى جمعه على عكس ثمرة وتمر، وهذا من نواذر اللغة.

و«عساقلا»: جمع عسقول - بزنة عصفور - وهو نوع من الكمأة بيض، وقيل هى الكمأة التى بين البياض والحمرة. وكان أصله عساقيل فحذفت الياء كما حذفت فى قوله تعالى: «وعنده مفاتح الغيب»، - «بنات الأوبر» هى: كمأة صغار مزغبة كلون التراب.

المعنى: جنيت لك النوع الجيد ونهيتك عن الردىء.

الإعراب: «ولقد» الواو للقسمة واللام للتأكيد وقد حرف تأكيد «جنتك» فعل وفاعل ومفعول أول «أكمؤا» مفعول ثان «وعساقلا» معطوف عليه «ولقد» الواو عاطفة واللام =

يعنى: بنات أوبر، وهو علم على ضرب من الكمأة ردى^(١).

والثاني كقول الشاعر:

رأيتك لما أن عرفتَ وجوهنا صدَدتَ وطبَّتَ النفسَ يا قيسُ عن عمرو^(٢)

أراد: (نفسًا) لأنه تمييز، والتمييز واجب التنكير (خلافًا للكوفيين)^(٣).

= للقسمة وقد حرف تحقيق «نهيتك» فعل وفاعل ومفعول «عن» حرف جر «بنات» مجرور به «الأوبر» مضاف إليه.

الشاهد: في «بنات الأوبر» حيث زاد «أل» في العلم مضطرًا؛ لأن «بنات أوبر» علم على نوع من الكمأة ردى، والعلم لا تدخله «أل» فرارا من اجتماع معرفين، الإضافة وأل: فزادها هنا ضرورة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٤١ وابن عقيل ١٠٢/١ والمكودي ص ٢٦ والشاطبي وداود، والسندوبى والأشمونى ٨٥: ١ والأصطهناوى والسيوطى ص ٢٤، وابن هشام ١٢٧/١، وأيضا ذكره فى معنى الليب ٥٠/١ والخصائص ٥٨/٣.

(١) راجع الأشمونى ٨٥/١.

(٢) قال العينى: ذكر التورى نقلا عن بعضهم أن هذا البيت مصنوع، وقيل: هو لرشيد بن شهاب الإشكرى - وهو من الطويل.

الشرح: «رأيتك» خطاب لقيس بن مسعود بن خالد الإشكرى، وهو المراد من قوله يا قيس عن عمرو «وجوهنا» أراد بالوجوه الأنفس والذوات، ويروى «لما عرفت جلاذنا» أى: نباتنا فى الحرب وشدة وقع سيوفنا «صددت» أى: أعرضت ونأيت، «طببت النفس» يريد أنك رضيت «عمرو»: كان صديقا حميما لقيس وكان قوم الشاعر قد قتلوه.

المعنى: يندد بقيس، لأنه كان يتهددهم. ثم حين رأى وقع أسيافهم ترك صديقه عمرا وفر عنه ورضى من الغنيمة بالإياب.

الإعراب: رأيتك: فعل وفاعل ومفعول رأى بصرية «لما» ظرفية بمعنى حين تتعلق برأى «أن» رائدة «عرفت» فعل وفاعل «وجوهنا» مفعول والضمير مضاف إليه «صددت» فعل وفاعل وهو جواب «لما» «وطببت» فعل وفاعل «النفس» تمييز «يا قيس» منادى بحرف نداء «عن عمرو» جار ومجرور متعلق بطببت.

الشاهد: «طببت النفس» حيث ذكر التمييز معرفا باللام، وكان حقه أن يكون نكرة وإنما زاد الألف واللام فيه للضرورة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن هشام ١٢٩/١ وابن الناظم ص ٤١، وابن عقيل ١٠٣/١ والشاطبي، وداود، والأشمونى ٨٥/١، والأصطهناوى والمكودي ص ٢٦، والسيوطى ص ٢٥.

(٣) أ، ب. قال ابن عقيل ١٠٣/١ (هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون إلى جواز كونه معرفة، فالألف واللام عندهم غير رائدة).

فإن قلت: تمثيله بينات الأوبر ليس يجيد، لأن مذهب (المبرد)^(١) أنه نكرة
وأل فيه للتعريف.

قلت: نص سيبويه على أنه علم جنس، وأفادنا تمثيله به أنه موافق لسيبويه،
ثم انتقل إلى القسم الأول وهو الذى يزداد لمعنى. فقال:

وبعضُ الأعلامِ عليه دَخَلًا لِلْمَحِّ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقْلًا

إنما قال (بعضُ الأعلامِ)، لأن منها ما لا يدخل عليه للمح كالمقول من قبل
نحو (يزيد) إلا فى الضرورة^(٢)، وظاهر قوله (لِلْمَحِّ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقْلًا). أنها
تدخل للمح الأصل لا للمح الوصف، وهو ظاهر كلامه فى التسهيل وشرحه،
ويؤيده أنه مثل بالمقول من صفة (كحارث) ومن مصدر (كفضل) ومن اسم عين
(كنعمان) وهو من أسماء الدم.

كالفِضْلِ والحَارِثِ والنُّعْمَانِ^(٣)

وقول الشارح، وقد يكون (فى)^(٤) المنقول من مصدر أو اسم عين، لأن
المصادر وأسماء الأعيان قد تجرى مجرى الصفات فى الوصف بها على التأويل^(٥)
فيقتضى أن للمح للوصف.

وهذا هو المشهور فى عباراتهم.

تنبيه:

اعلم أن فى تمثيله (بالنعمان) نظر.

لأنه مثل به فى شرح التسهيل لما قارنت الأداة نقله، وعلى هذا فالأداة فيه
لازمة، وإذا كانت للمح لم تكن لازمة^(٦).

(١) أ، ج وفى ب (للخليل).

(٢) كقول الشاعر:

رأيت الوليد بين اليزيد مباركا

شديدا بأعباء الخلافة كاهله

فضرورة سهلها تقدم ذكر الوليد اه اشموني ج ١ ص ٨٥.

(٣) أ، ج.

(٤) أ، ج وفى ب (من).

(٥) الشارح ص ١.

(٦) راجع الأشموني ٨٦/١.

وقوله: فَذَكَرُ ذَا وَحَذَفَهُ سَيَّانٌ.

يعنى: أن (أل) فى ذلك ليست للتعريف فحذفها لا يخل به فذكر (أل) وحذفه فى ذلك سيان.

فإن قلت: كيف (قال) ^(١) سيان والوجهان مرتبان على مقصدين. إن قصد (لمح الصفة) ^(٢) جىء بال، وإن لم يقصد استليم تجريده.

قلت: أما كونهما (مرتبين) ^(٣) على مقصدين فصحيح، وهو مفهوم (مرضى) ^(٤) من قوله: (فَخَلَا لِلْمُحِّ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقْلًا).

وقوله (سيان) يعنى من جهة التعريف كما قررته.

ثم قال:

وَقَدْ يَصِيرُ عِلْمًا بِالْغَلْبَةِ مُضَافٌ أَوْ مَصْحُوبٌ أَلْ كَالْعَقْبَةِ

يعنى: أن من المعرف بالإضافة أو الأداة ما يغلب على بعض ما له معناه فيصير علمًا بالغلبة خلافاً لمن ذهب إلى أنه ليس بعلم. بل أجرى مجراه.

ومثال المضاف «ابن عمر»، (وابن الزبير، وابن عمرو) ^(٥) وابن عباس» فى العبادلة رضى الله عنهم ^(٦).

ومثال مصحوب آل (العقبة والبيت والمدينة والكتاب) فى عقبة أيلة والبيت الحرام وطيبة ومصنف سيويه.

ثم قال: وَحَذَفَ أَلْ ذِي إِنْ تَنَادَ أَوْ تُضِفَ أَوْجِبَ

(ذى) إشارة إلى التى صحبت ما صار علمًا بالغلبة.

(١) ب، ج.

(٢) ب، وفى أ، ج (اللمح).

(٣) أ، ب وفى ج (مترتين).

(٤) ج.

(٥) ج.

(٦) العبادلة: جمع عبدل بزنة جعفر، وعبدل يحتمل أمرين: أولهما: أن يكون أصله عبد فزيدت لام فى آخره كما زيدت اللام على زيد حتى صار زيدلا. الثانى: أن يكونوا قد نحتوه من عبد الله، فاللام هى لام لفظ الجلالة، والنحت باب واسع.

ومثال حذفها في النداء قولهم: في الصعق: يا صَعِقُ.
ومثال حذفها في الإضافة قولهم في الأعشى (أعشى قيس)^(١)
ولا يحذف في غير النداء والإضافة إلا قليلا كقولهم «هذا يومُ اثنين مُباركا
فيه».
ومجىء الحال منه في الفصحح يوضح فساد قول المبرد في جعله «أل» في
الاثنين وسائر الأيام التعريف، فإذا زالت صارت نكرات.
وأشار إلى حذفها في ذلك بقوله: وفي غيرهما قد تَنَحَّذُ.

(١) أصله الأعشى فحذفت منه أل وأضيف إلى قيس، والأعشى في الأصل اسم لكل من لا
يبصر ليلا

المبتدأ والخبر

مبتدأ زيدٌ وعاذرٌ خبرٌ إن قلتَ زيدٌ من اعتذرَ

المبتدأ هو الاسم المجرد من العوامل اللفظية غير الزائدة مخبرا عنه أو وصفا رافعا لما يستغنى به. فالاسم: جنس يشمل الصريح (نحو: زيد عاذر)^(١) والمؤول (نحو ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾^(٢)) والمجرد من العوامل اللفظية: مخرج لاسم كان ونحوه، وغير الزائدة، مدخل لنحو (بحسبك زيد) و ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾^(٣) فإن حسبك مبتدأ والباء فيه زائدة وكذلك (إله)^(٤) مبتدأ ومن زائدة.

وذكر في شرح الكافية: أن (حسبك) في هذا المثال ونحوه خبر مقدم لا مبتدأ لأنه لا يتعرف بالإضافة وإنما يكون مبتدأ إذا كان بعده نكرة نحو: «بحسبك درهم»^(٥)،^(٦).

«ومخبرا أو وصفا». مخرج لأسماء الأفعال، (رافعا لما يستغنى به): يشمل الفاعل نحو: (١) قائم الزيدان «ونائبه نحو: «أمضروبُ العمران» ويخرج به نحو: «أ»^(٨) قائم، من قولك: «أقائمُ أبوهُ زيدٌ» فإن مرفوعه غير مستغنى به.

وقد اتضح بذلك أن المبتدأ قسمان: أحدهما ذو خبر، والثاني: مسند إلى مرفوع يعنى عن الخبر. وقد أشار (إلى الأول)^(٩) بقوله: (مبتدأ زيدٌ وعاذرٌ خبرٌ) البيت.

(١) أ، ج.

(٢) سورة البقرة ١٨٤.

(٣) سورة الأعراف ٨٥.

(٤) ج وفي أ، ب (ال).

(٥) أ، ج.

(٦) قال في شرح الكافية ورقة ١٣ (وبحسبك حديث، هذا إذا كان المتأخر نكرة فلو كان معرفة الأجود أن يكون مبتدأ وبحسبك خبر مقدم، لأن حسبنا من الأسماء التي لا تعرفها الإضافة بحسبك) اهـ.

(٧) ب، ج.

(٨) ب، ج.

(٩) أ، ج.

وإلى الثاني بقوله:

وأول مبتدأ والثاني فاعل أغنى في أسارِ ذانٍ

فزيد في المثال الأول اسم مجرد من العوامل اللفظية مخبر عنه «بعاذر» و«أسارٍ» في المثال الثاني اسم مجرد من العوامل اللفظية وهو وصف رافع (لا)^(١) يستغنى به.

فقد فهم من المثالين حد المبتدأ.

ثم قال: (وقس) أى: قس على مهذين المثالين وهما «زيدٌ عاذرٌ وأسارِ ذانٍ» أو قس على الثاني فى كونه بعد استفهام.

ثم قال: وكاستفهام النفى.

يعنى: أن النفى مسوغ لاستعمال الوصف المذكور كالأستفهام نحو (ما قائمُ الزيدان) وأطلق الأستفهام ليتناول جميع أدواته كهل (ومن وما)^(٢) (فهو أولى من قول ابن الحاجب أو ألف الأستفهام)^(٣)،^(٤).

وأطلق (فى)^(٥) النفى ليتناول كل ناف يصلح لمباشرة الاسم حرقاً وهو (ما ولا وإن) واسماً وهو «غير قائم الزيدان» فغير مبتدأ مضاف إلى الوصف، والزيدان فاعل يغنى عن خبره. (وعلى ذلك قول الشاعر:

غيرُ مأسوفٍ على زمنٍ ينقضى بالهمِّ والحزنِ^(٦)

(١) أوفى ب، ج (ما).

(٢) أ، ج وفى ب (متى ومن).

(٣) أ، ج.

(٤) راجع ٨٥/١ - الكافية.

(٥) ب.

(٦) البيت: لأبى نواس الحسن بن هانئ ولد سنة خمس وأربعين ومائة وتوفى سنة خمس أو ست أو ثمان وتسعين ومائة ببغداد. وهو ممن لا يحتج بقوله وإنما ذكره للتمثيل.

الشرح: «مأسوف» اسم مفعول من الأسف وهو الحزن، وبابه طرب. المعنى: أنه لا ينبغي لعاقل أن يأسف على زمن ليس فيه إلا هموم تتلوها هموم وأحزان تأتي من ورائها أحزان.

وفعلنا نحو «ليس قائم الزيدان» إلا أن الوصف بعد ليس يرتفع على أنه اسمها والفاعل يغنى عن خبرها، وكذلك «ما» الحجازية.

وقوله: وقد يجوز نحو فائز أولو الرشد.

إشارة إلى جواز الابتداء بالوصف المذكور مجرداً من النفي والاستفهام وهو قليل.

ونقل المصنف عن سيبويه جوازه على قبح^(١) وعن الأخفش أنه يرى ذلك حسناً. ونقل غيره أن مذهب البصريين غير الأخفش المنع.

= الإعراب: «غير» مبتدأ «مأسوف» مضاف إليه «على زمن» جار ومجرور متعلق بمأسوف على أنه نائب فاعل سد مسد خبر المبتدأ «ينقضى» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه يعود على زمن والجملة في محل جر صفة لزمن «بالهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في «ينقضى» والجزء «والحزن» معطوف على الهم.

الشاهد فيه: في قوله «غير مأسوف على زمن» حيث أجرى قوله «على زمن» النائب عن الفاعل مجرى الزيدان في قولك «ما مضروب الزيدان» في أن كل واحد منهما سد مسد الخبر، لأن المتضايقين بمنزلة الاسم الواحد، فحيث كان نائب الفاعل يسد مع أحدهما سد الخبر، فإنه يسد مع الآخر أيضاً، وكأنه قال: «مأسوف على زمن» فالوصف مخفوض لفظاً بإضافة المبتدأ إليه وهو في قوة المرفوع بالابتداء وهذا أحد توجيهات ثلاثة لذلك ونحوه. وإليه ذهب ابن الشجري في أماليه. والتوجيه الثاني لابن جنى وابن الحاجب.

وحاصله: أن قوله «غير» خبر مقدم وأصل الكلام «زمن ينقضى بالهم غير مأسوف عليه» وهو توجيه ليس بشيء، والتوجيه الثالث لابن الحشاب.

وحاصله أن قوله «غير» خبر لمبتدأ محذوف تقديره «أنا غير إلخ» وقوله مأسوف، ليس اسم مفعول بل هو مصدر مثل «الميسور» و «المعسور» وأراد به اسم الفاعل كأنه قال «أنا غير آسف إلخ» وانظر ما فيه من التكلف والمشقة، ومثل هذا البيت قول المتنبي يمدح بدر بن عمار: ليس بالمتكر أن برزت سبعا غير مدفوع عن سبق العراب قال ابن عقييل ١٠٩/١ (وقد سأل الفتح بن جنى ولده عن إعراب هذا البيت فارتبك في إعرابه).

مواضعه: ابن هشام في مغنى اللبيب ١٣٨/١، والسيوطى في همع الهوامع ٩٤/١ والأشموني ٨٩/١ وابن عقييل ١٠٩/١.

(١) قال سيبويه: (وزعم الخليل أنه يستقبح أن يقول: قائم زيد، وذلك إذا لم تجعل قائما مقدما مبنيًا على المبتدأ) اهـ ٢٧٨/١ يريد أن قولك قائم زيد قبيح إن أردت أن تجعل قائم المبتدأ وزيد خبره أو فاعله وليس بقبيح أن تجعل «قائم» خبراً مقدماً اهـ - سيرافى. وأميل إلى هذا المذهب (والسوغ للابتداء حيثئذ عمله في المرفوع) اهـ خضرى ٩٠/١.

واعلم أن الوصف المذكور إنما يتعين جعله مبتدأ، وما بعده فاعلا سد مسد الخبر إذا كان مفرداً وما بعده مثنى أو مجموعاً.

أما إذا طابق ما بعده فله ثلاثة أحوال أشار إليها بقوله:

وَالثَّانِ مُبْتَدَأٌ وَذَا الْوَصْفُ خَبْرٌ إِنَّ فِي سَوَى الْإِفْرَادِ طَبَقًا اسْتَقَرَّ

فأحد الأحوال: أن يتطابقا في التثنية نحو «أقائم الزيدان».

والثاني: أن يتطابقا في الجمع نحو «أقائمون الزيدون».

وإعراب هاتين الصورتين واحد، وهو أن الوصف خبر وقدم والثاني مبتدأ

مؤخر ولا يجوز أن يكون الوصف فيهما مبتدأ وما بعده فاعلا لتحمله الضمير إلا على لغة (أكلوني البراغيث)^(١).

والثالث: أن يتطابقا في الإفراد نحو (أقائم زيد) فيجوز فيه الوجهان.

فإن جعل الوصف مبتدأ وما بعده فاعل لم يكن فيه ضمير.

وإن جعل خبراً مقدماً وما بعده مبتدأ كان فيه ضمير.

ثم أشار إلي رافع المبتدأ بقوله:

وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالْإِبْتِدَاءِ كَذَاكَ رَفَعُ خَبْرٍ بِالْمُبْتَدَأِ

ما ذكر هو (أحد المذاهب السبعة)^(٢) وهو^(٣) الصحيح ومذهب سيبويه^(٤).

(١) قال ابن عقيل ١١٣/١ (ويجوز على لغة أكلوني البراغيث أن يكون الوصف مبتدأ، وما بعده فاعل أغنى عن الخبر).

(٢) والمذاهب السبعة هي:

أ - الجمهور وسيبويه على أن رافع المبتدأ معنوى وهو الابتداء، لأنه بنى عليه ورافع الخبر

المبتدأ، لأنه مبنى عليه فارفع به كما ارتفع هو بالابتداء

ب- وقيل: العامل في الخبر الابتداء أيضاً لأنه طالب لهما فعمل فيهما

ج- وقيل العامل فيه الابتداء والمبتدأ معا

د - العامل الابتداء بواسطة المبتدأ

هـ- وذهب الكوفيون إلى أنهما ترافعا

و - وللكوفيين قول آخر: أن المبتدأ مرفوع بالذكر الذي في الخبر

ز - وقيل تجرده من العوامل اللفظية أي كونه معرى عنها

أهـ ملخصاً من همع الهوامع للسيوطي ج ١/٩٤.

(٣) أ، ج.

(٤) ومذهب سيبويه هو أعدل المذاهب. قال ابن عقيل ١١٥/١ «وأعدل هذه المذاهب مذهب

سيبويه».

والابتداء هو كون الاسم مجرداً من العوامل اللفظية مخبراً عنه (أو) ^(١) مسنداً هو إلى (ما يغنى) ^(٢) عن الخبر.

ثم شرع في تعريف الخبر فقال: والخبرُ الجزءُ المُتمُّ الفائدةُ.

والخبر يشمل المبتدأ والخبر، والمتم الفائدة: أخرج المبتدأ.

فإن قلت: هذا ليس بحد صحيح لأنه صادق على الفعل وعلى الفاعل والحرف أيضاً.

قلت: ليس مراده بالجزء جزء الكلام مطلقاً، فيلزمه ما ذكرت، وإنما المراد جزء الجملة الاسمية.

ويدل على ذلك أمران: أحدهما أن الباب موضوع لها، والثاني تمثيله بقوله: كَاللَّهُ بَرٌّ وَالْأَيْدِي شَاهِدَةٌ.

فلم يدخل تحت كلامه الفعل والفاعل و لا الحرف أيضاً، لأنه لا يكون أحد جزئى الجملة الاسمية.

فإن قلت: إخراج المبتدأ بقوله (المتم الفائدة) غير واضح لأن المبتدأ أيضاً يتم الفائدة، فإن الفائدة بهما حصلت.

قلت: الخبر هو ثانى الجزئين ولا إشكال فى أن ثانيهما هو الذى به تتم الفائدة.

وأيضاً، فإن الخبر هو المستفاد من الجملة، ولذلك كان أصله أن يكون نكرة، ولهذا قال أبو موسى: المبتدأ معتمد البيان والخبر معتمد الفائدة.

ثم قال: ومُفرداً يَأْتِي وَيَأْتِي جُمْلَةً.

فقسم الخبر إلى قسمين: مفرد وجملة. خلافا لابن السراج فى إثباته ثالثاً لا مفرداً ولا جملة وهو الظرف والجار والمجرور.

ثم ذكر حكم الجملة فقال: حاويةٌ مَعْنَى الَّذِي سَيَقْت لهُ

(١) ب، ج.

(٢) أ، ج وفى ب (ما يستغنى).

الذى سيقت له هو المبتدأ، فكأنه قال: حاوية معنى المبتدأ ولم يقيده بالضمير. (فشمل)^(١) أربعة أشياء:

الضمير نحو (ريدُ أبوهُ قائمٌ)، وقد يحذف إن أمن اللبس نحو: (السَّمْنُ منَّوانٍ بدرهم)^(٢).

واسم الإشارة نحو ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾^(٣).

وتكرار لفظ المبتدأ نحو ﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾^(٤).

والعموم نحو:

فَمَا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ^(٥)

وهذه الروابط المتفق عليها.

فإن قلت: قد ذكر ابن عصفور من الروابط المتفق عليها، عطف جملة فيها ضمير بالفاء خاصة كقوله:

(١) أ، ج وفي ب (فشمل).

(٢) المنا - كعصا، أفصح من المن بالتشديد - رطلان، وتثنيته: منوان وجمعه أمناء. وفي نسخة (ب) على الهامش كتب (السمن مبتدأ ومنوان مبتدأ ثان وهو نكرة وسوخ الابتداء به الوصف بالمجرور المقدر به منوان منه وبدرهم خبره، والجملة خبر عن السمن).

(٣) سورة الأعراف ٢٦.

(٤) سورة الحاقة ١، ٢.

(٥) هذا صدر بيت للحارث بن خالد بن العاص بن هشام بن المغيرة المخزومي.

وعجزه: ولكن سيرا في عراض المواكب - وهو من الطويل.

الشرح: «عارض» - بكسر العين المهملة - جمع عرض - بضم فسكون - وهو الناحية، «المواكب»: جمع موكب، والموكب: القوم الركوب على الإبل المزينة، وكذلك جماعة الفرسان.

المعنى: يهجو بنى أسد بن أبى العيص بن أمية بن عبد شمس، ويقول لهم إنكم جماعة لا تقدمون على القتال ولا تحسنونه، وإنما تحسنون السير مع ركاب الإبل الذين لا يقاتلون.

الشاهد فيه: حيث أوقع جملة «لا» مع اسمها وخبرها خبرا عن المبتدأ مع أنه ليس في هذه الجملة ضمير يعود على المبتدأ ولا اسم إشارة يرجع إليه ولا ذكر فيها المبتدأ بلفظه الأول.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٩١/١، والشاطبي، والسندوي، وابن هشام ذكره في المعنى ٥٢/١، والسيوطي في همع الهوامع ٦٧/١، وابن يعيش في شرح المفصل

١٣٤/٧، والشاهد رقم ٧٦ في خزانة الأدب.

وَأَنسَانُ عَيْنِي يَحْسِرُ الْمَاءُ تَارَةً . فَيَبْدُو (١)

وعبارة الناظم لا تشملها .

قلت : التحقيق أن الجملتين إذا عطفت إحداهما على الأخرى بالفاء التي للسببية تنزلتا منزلة الشرط والجزاء (واكتفى بضمير واحد في إحداهما كما يكتفى بضمير واحد في جملتي الشرط والجزاء) (٢).

(فإذا) (٣) قلت : «زيدٌ جاءَ عمروٌ فأكرمهُ» فالارتباط يقع بالضمير الذي في الثانية .

نص على ذلك ابن أبي الربيع . قال : لأنهما تنزلتا منزلة (زيد «إذا» (٤) جاء عمرو أكرمه) فالإخبار إذا إنما هو بمجموعهما، والرباط إنما هو بالضمير (والله أعلم) (٥).

ثم قال : وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنَى أَكْتَفَى .. بِهَا

أى : إذا كانت الجملة هي نفس المبتدأ في المعنى اكتفى (بها) (٦) ولم يحتاج إلى رابط .

(١) قاله : ذو الرمة - غيلان بن عقبة - من قصيدة له - من الطويل .
وتمامه : وتارات يجم فيغرق .

الشرح : «إنسان عيني» : إنسان العين . هو المثال ، وهو النقطة السوداء التي تبدو لامعة في وسط السواد ، «يحسر» بالحاء والسين المهملتين - أى يكشف ، وهو من باب ضرب يضرب «فيبدو» : يظهر ، «يجم» - بالجيم - من الجموم وهو الكثرة والجمع العظيم ، قال تعالى : «حبا جما» أى : عظيما .

الشاهد : فى : «وإنسان عيني يحسر الماء فيبدو» كون المبتدأ له خبران جملتان وليس للمبتدأ رابط إلا الضمير الذي فى الجملة الأخيرة منهما وهو الضمير المستتر فى قوله : فيبدو .

مواضعه : ذكره الأشموني فى شرحه للألفية ٩٢/١ ، والسيوطى فى همع الهوامع ٩٨/١ .

(٢) أ ، ج .

(٣) ب ، ج وفى أ (فإن) .

(٤) ب ، ج وفى أ (لما) .

(٥) أ ، ج .

(٦) أ ، ج وفى ب (كذلك) .

ثم مثل بقوله: كُنْطَقِي اللّٰهُ حَسْبِي وَكَفَى

فنطقى: مبتدأ، والله حسبي: جملة أخبر بها عنه ولا رابط فيها، لأنها هي نفس المبتدأ فى المعنى.

ومن ذلك قولهم: (هَجِيرَى أبى بَكْرٍ لا إله إلا اللّٰهُ)^(١).

وأقول: الذى يظهر - والله أعلم - فى هذا ونحوه أنه ليس من الإخبار بالجملة، وإنما هو من الإخبار بالمفرد، لأن الجملة فى نحو ذلك، إنما قصد لفظها كما قصد حين أخبر (عنها)^(٢) فى نحو «لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله كثرٌ من كنوز الجنة»^(٣) فليتأمل^(٤).

ثم انتقل إلى حكم المفرد فقال: والمُفْرَدُ الجَامِدُ فارغٌ.

الخبر المفرد قسمان: جامد ومشتق.

فالجامد فارغ (أى)^(٥) من الضمير فلا يتحمل ضميراً خلافاً للكسائى.

وقوله: وإن يُشْتَقَّ فهو ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنٌ.

أى: يتحمل ضميراً يعود على المبتدأ.

فإن قلت: هذا البيت غير محرر، وذلك من خمسة أوجه:

الأول: أن الجامد ليس فارغاً من الضمير مطلقاً بل إذا لم يؤول بمشتق فإن

أول به (تحمل)^(٦) الضمير.

(١) هجيرى - وفى الصحاح: والهجير مثل الفتيق - الدأب والعادة، وهجيرى بكسر الهاء وتشديد الجيم وفتح الراء.

(٢) ب، ج.

(٣) حديث صحيح عن أبى هريرة - متفق عليه - رواه أبو يعلى فى مسنده والطبرانى فى الكبير، وابن حبان فى صحيحه.

(٤) وقد أنصف صاحبى فى هذا القول، ويؤيده قول الخضرى ج ١ ص ٩٢ (وكون الخبر فى هذا جملة إنما هو فى الظاهر، وإلا فهو مفرد، لأن المقصود لفظ الجملة كما أخبر عنها فى لا حول ولا قوة إلا بالله كثر من كنوز الجنة. نعم ذلك ظاهر فى ضمير الشأن نحو: قل هو الله أحد، فالجملة خبر عن هو بلا رابط لأنها عينه أى مفسرة له أى: الحال والشأن الله أحد... اهـ).

(٥) أ، ج.

(٦) ب، ج وفى أ (تحول).

والثاني: أن قوله: (فارغ) ليس مبيّنًا لمراده، إذ لا يدري من ماذا.
الثالث: أن قوله: (وَأَنْ يُشْتَقَّ) ظاهره أن فاعل يشتق ضمير المفرد الموصوف
بالجمود، وذلك غير مستقيم.

الرابع: (أنه)^(١) أطلق أيضًا في المشتق، ومن المشتق ما لا يتحمل الضمير
كأسماء الآلة والزمان (والمكان)^(٢).

الخامس: أنه أطلق في قوله: (فهو ذو ضمير مُسْتَكِن) وهو مقيد بالآ لا يرفع
ظاهرًا، فإن رفع الظاهر لم يتحمل ضميرًا نحو (زيد قائم أبوه).

قلت: الجواب عن الأول: أن ما أول بالمشتق ينزل منزلته وأعطى حكمه
فذكر حكم المشتق بغنى عن ذكره في مقام الاختصار.

وعن الثاني: أن قوله (في المشتق)^(٣) (فهو ذو ضمير مُسْتَكِن) علم منه أن
المراد فارغ من الضمير، لأنه مقابله.

وعن الثالث: أن الضمير عائد على الموصوف لا يقيد صفته، ولذلك نظائر.
وعن الرابع: أن المراد بالمشتق هنا ما ذكره في شرح التسهيل، قال: والمراد
بالمشتق هنا ما دل على متصف مصوغًا من مصدر مستعمل أو مقدر.
واسم الزمان والمكان والآلة ليس من هذا المشتق، وهذا اصطلاح.

وعن الخامس: أن البيت الآتي يقيد كما سيأتي ثم قال:

وَأَبْرَزْنَهُ مُطْلَقًا حَيْثُ تَلَا مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحْصَلًا

أمر بإبراز الضمير إذا جرى على غير من هو له مطلقًا، أي: سواء خيف
اللبس (أم أمن)^(٤) مثال ما يخاف فيه اللبس (زيد عمرو ضاربُه هو) ومثال ما
(لا)^(٥) لبس فيه (زيد هندُ ضاربُها هو).

(١) أ، ج.

(٢) ب، ج.

(٣) أ، وفي ب (يشتق).

(٤) أ، ج وفي ب (أولا).

(٥) ب، ج.

وأجاز الكوفيون استتاره إن أمن اللبس كالمثال الأخير، ووافقهم الناظم في غير هذا الكتاب.

ومن صور جريانه على غير صاحبه: أن يرفع ظاهرا نحو (زيد قائم أبوه) فقائم خبر عن زيد وهو للأب.

فيجب في هذه الصورة (أيضاً)^(١) إبراز الضمير لأنه لا يرفع شيئين ظاهراً، ومضمراً، فالهاء في قوله (أبوه) هو الضمير الذي كان مستكنّاً، وهذا هو الجواب عن الوجه الخامس.

ثم قال: وأخبروا بظرفٍ أو بحرفٍ جرّ.

مثال الظرف (زيد عندك) ومثال حرف الجر مع المجرور (زيد في الدار).

واقصر على ذكر (الحرف)^(٢) لاستلزامه المجرور، ثم (إن)^(٣) الظرف والجار والمجرور ليسا (خبرين)^(٤) في الحقيقة، وإنما الخبر هو العامل فيهما، وأطلق عليهما الخبر لنيابتهما عنه، ولهذا قال:

ناوِين مَعْنَى كَائِنٍ أَوْ اسْتَقَرَّ

فمن قدر كائناً جعلهما من قبيل الخبر بالمفرد، ومن قدر استقر جعلهما من قبيل (الجملة)^(٥).

والأول: اختيار الناظم، ويرجح أنه أصل الخبر الإفراد.
والثاني: قول (أكثر)^(٦) البصريين، ويرجح أنه الأصل في العمل، إنما هو للفعل.

وقد نسب كل منهما إلى سيبويه.

فإن قلت: ما فائدة قوله: (مَعْنَى كَائِنٍ أَوْ اسْتَقَرَّ)؟

(١) أ، ج.

(٢) أ، ج وفي ب (حرف الجر).

(٣) أ، ج.

(٤) أ، ج وفي ب (بخبرين).

(٥) ب، وفي أ، ج (الجملة).

(٦) أ، ب.

قلت: (التنبيه على أن لفظ كائن أو استقر)^(١) لا يتعين بل مستقر وثابت وحاصل (ونحوهما)^(٢) ككائن وكان وثبت وحصل ونحوها كاستقر. وضابط ذلك الكون المطلق.

ثم قال:

وَلَا يَكُونُ اسْمٌ زَمَانٍ خَيْرًا عَنْ جَنَّةٍ، وَإِنْ يُفَدَّ فَأَخْبِرًا

اسم المكان يخبر به عن الجنة نحو (ريد أمامك) وعن المعنى نحو (العلم أمامك).

واسم الزمان يخبر به عن المعنى (الرحيل غداً) ولا يخبر به عن الجنة، لعدم الإفادة، ما لم تقدر إضافة معنى إليها. فيجوز؛ لأن الإخبار حيثئذ، إنما هو في (الحقيقة)^(٣) عن المعنى المقدر كقولهم (الهلال الليلة): أى: طلوع الهلال. (والى هذا)^(٤) أشار بقوله: (وإن يُفَدَّ فأخبراً).

وذهب بعضهم إلى أن (الهلال الليلة) لا يقدر فيه مضاف محذوف، لأن الهلال يشبه اسم المعنى بالحدوث وقتاً دون وقت، فأفاد الإخبار عنه، وإليه ذهب فى التسهيل^(٥)، وتقدير المضاف فى ذلك مذهب البصريين.

وقوله: وَلَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِالنُّكْرَةِ مَا لَمْ تُقَدِّمِ

يعنى: أن الأصل فى المبتدأ أن يكون معرفة، لأن الإخبار عن النكرة لا يفيد غالباً.

فإن أفاد الإخبار عن النكرة جاز الإبتداء بها، ولم يشترط سبويه فى الإخبار عن النكرة إلا حصول الفائدة.

(١) أ، ج.

(٢) أ، ج وفى ب (ونحوهما).

(٣) أ، ج.

(٤) أ، ج وفى ب (وإليه).

(٥) قال فى التسهيل ص ٤٩ (ولا يعنى ظرف زمان غالباً عن خبر اسم عين ما لم يشبه اسم المعنى بالحدوث وقتاً دون وقت).

وتتبع النحويون مواضع حصول الفائدة، فقالوا: (لا يتبدأ بها)^(١) إلا بمسوغ،
والمسوغات كثيرة، وهي راجعة إلى شيئين: التخصيص والتعميم.
وقد أشار بالمثل إلى ستة منها:

الأول: تقديم الخبر وهو ظرف مختص نحو (عند زيد نمره)^(٢) أو
(مجرور)^(٣) نحو (فى الدار رجل) أو جملة مشتملة على فائدة نحو (قصدك غلامه
رجل) ذكره فى شرح التسهيل (ولم نره لغيره)^(٤).

والثانى: تقدم استفهام نحو (هل فتى فيكم؟)

والثالث: (تقدم نفى)^(٥) نحو (ما خل لنا).

والرابع: الوصف نحو (رجل من الكرام عندنا).

والخامس: العمل نحو (رغبة فى الخير خير).

والسادس: الإضافة (نحو عمل يزين. ويصح الاستغناء بالعمل عن

الإضافة)^(٦)، لأن المضاف عامل (للجر على الأصح)^(٧).

ولما لم يذكر جميع المسوغات قال: وليُقَسَّ ما لم يُقَلَّ والضابط حصول
الفائدة^(٨).

ثم قال: والأصل فى الأخبار أن تؤخرا.

لأن الخبر وصف فى المعنى فحقه أن يتأخر: وجوزوا التقديم إذ لا ضررا

مثاله (قولهم)^(٩) (تميمى أنا) و (مشنوء من يشنؤك)^(١٠).

(١) أ، ج وفى ب (الابتداء بها لا يجوز).

(٢) (نمرة - بفتح النون وكسر الميم - كساء مخطط تلبسه الأعراب وجمعه نمار.

(٣) أ، ج وفى ب (جار ومجرور).

(٤) ب، ج.

(٥) أ، وفى ب، ج (النفى).

(٦) ب، ج.

(٧) أ، ج.

(٨) راجع الأشمونى ١/٩٦، ٩٧، ٩٨.

(٩) أ، ب.

(١٠) مشنوء: أى: مبغض، وهو خبر مقدم، ومن مبتدأ مؤخر، والكوفيون يقولون ما بعده
نائب فاعل له لجوازه بلا اعتماد عندهم.

ومنع الكوفيون تقديم الخبر إلا في (نحو)^(١) (في داره زيد) وهم محجوجون
بالسمع^(٢) وقوله:

فَامَنْعُهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْآنِ عُرْفًا وَنُكْرًا عَادِمَى بَيَانِ

يعنى: أن الخبر يمنع من تقديمه أسباب: وهى خمسة:

الأول: أن يستوى الجزآن يعنى المبتدأ والخبر فى التعريف مثل (صديقى زيد) و (العالم زيد) (١)^(٣) وفى التنكير مثل (أفضلُ منك أفضلُ منى)، ولا قرينة، فلو علم المخبر به (منهما)^(٤) بقرينة جاز (التقديم)^(٥) كقولك (أبو حنيفةُ أبو يوسفُ) فأبو حنيفة خبر مقدم، لأن المراد تشبيه أبى يوسف به.

والثانى: أن يكون الخبر فعلا يوهم تقديم فاعلية المبتدأ نحو (زيد قام)، فإن لم يوهم نحو (الزيدان قاما) أو (زيد قام أبوه) جاز التقديم، فتقول (قاما الزيدان) (وقام أبوه زيد)؛ لأن إسناد الفعل إلى الضمير أو السببى يعلم منه ابتدائية المتأخر.

فإن قلت: تقديم الخبر فى نحو (قاما أخواك وقاموا إخوتك) يوهم فاعلية المبتدأ على لغة أكلونى البراهيث.

قلت: قال فى شرح التسهيل: لا يمنع ذلك من التقديم، لأن تقديم الخبر أكثر من تلك اللغة، والحمل على الأكثر راجح.

فإن قلت: أطلق فى قوله: كذا إذا ما الفعلُ كان الخبرًا، وهو مقيد بأن (يوهم)^(٦) فاعلية المبتدأ كما سبق.

قلت: كأنه استغنى عن (تقيده بتقييد ما قبله)^(٧).

(١) أ، ب.

(٢) وإنما أجازة الكوفيون ... لأن الضمير فى قولك (فى داره زيد) غير معتمد عليه، إلا ترى أن المقصود (فى الدار زيد) وحصل هذا الضمير بالعرض. واحتج البصريون بالسمع حكى (تيمى أنا ومشنوه من يشنوك) اه السيوطى فى معجم الهوامع ج ١ ص ١٠٣.

(٣) أ، ج.

(٤) أ، ج.

(٥) ب، ج.

(٦) أ، ب وفى ج (لا يوهم).

(٧) أ، ج وفى ب (يتقيد غيره عن تقيده).

والثالث: أن يقصد استعمال (المبتدأ)^(١) منحصرًا في الخبر بإلا نحو (ما زيدٌ إلا كاتبٌ) أو وإنما نحو (إنما زيدٌ كاتبٌ).

وتسامح في جعله الخبر محصوراً وإنما هو محصور فيه.

وقد ندر تقديم الخبر المقرون بإلا (مقدما)^(٢) في الضرورة كقول الشاعر:

فياربُّ هل إلا بك النصرُ يُرتجى عليهم وهل إلا عليك المعولُ^(٣)

أو كان مُسنداً لذي لامٍ ابتداءً أو لازم الصدرِ كمن لى مُنجداً

والرابع: أن يكون الخبر مسنداً لمبتدأ مقرون بلام الابتداء لاستحقاقها الصدر

نحو (لزيدٌ قائمٌ).

وأما قوله:

خالي لآنتَ ومن جريُّ خالهُ^(٤)

.....

(١) ب، وفي أ، ج (ما المبتدأ). (٢) ب.

(٣) البيت: للكثير بن زيد - شاعر مقدم عالم بلغات العرب خبير بأيامها من شعراء مضر المتعصبين على القحطانية.

والبيت من قصيدة طويلة يرثي فيها زيد بن علي وابنه الحسين ويمدح بني هاشم وهو من الطويل. المعنى: ما النصر على الأعداء يرتجى إلا بك، ولا المعول أي: الاعتماد في الأمور لا يكون إلا عليك.

الشاهد: على جواز تقديم الخبر المحصور بإلا للضرورة، وإنما كان حقه أن يقول وهل النصر يرتجى إلا بك وهل المعول إلا عليك.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٤٨، وابن هشام ١/١٤٧، وابن عقيل ١/١٣٥، وداود، والأشموني ١/٩٩، والسيوطي ص ٢٩.

(٤) قال العيني: لم أقف على اسم قائله - ويحث فلم أعثر على قائله، وهو من الكامل. ويروى: «ومن تميم خاله» ويروى «ومن عوف خاله».

وعجزه: ينل العلاء ويكرم الأخوالا.

الشرح: «العلاء» - بفتح العين مهملة معدودا - الشرف والرفعة، وقيل: هو مصدر على في المكان يعلى مثل رضى يرضى، وأما في المرتبة والمنزلة فيقال: علا يعلو علوا.

الشاهد: في «خالي لآنت» حيث قدم الخبر وهو قوله «خالي» على المبتدأ، وهو قوله «لآنت» مع أن المبتدأ مقرون بلام الابتداء التي لها صدر الكلام فلا يجوز أن يقال: زيد لقائم، وعن هذا قالوا: إن قوله «لخالي أنت» يحتمل أمرين: أحدهما: أن يكون أراد «لخالي أنت» فأخر اللام إلى الخبر ضرورة. والآخر أن يكون أراد «لآنت خالي» فقدم الخبر على المبتدأ، وإن كانت فيه اللام ضرورة، قال ابن جنى وأخبرني أبو علي أن أبا الحسن حكى إن ريذا وجهه لحسن. فهذه أيضا ضرورة. اهـ.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن عقيل ١/١٢٦، والأشموني ١/١٠٠، وداود.

فخرج على زيادة اللام أو حلف مبتدأ، أى: لهو أنت.
والخامس: أن يكون (الخبر مسنداً لمبتدأ)^(١) لازم الصدر كاسم الاستفهام،
واسم الشرط، والمضاف إلى أحدهما، وضمير الشأن، وكم الخبرية.
ومثل الاستفهام بقوله (من لى) وأمثلة البواقى ظاهرة.
وقوله (أو لازم الصدر) بالجر عطفاً على ذى لام ابتداء، والتقدير أو (اللازم
للصدر)^(٢).

ثم قال:

ونحوُ عندي درهمٌ ولى وطَرَ ملتزمٌ فيه تقدمُ الخبرِ

يعنى: أن الخبر قد يلزم تقديمه لأسباب:

الأول: أن يكون تقديمه مسوغاً للابتداء (بالنكرة)^(٣) نحو (عندي درهم ولى
وطر) فمثل بالظرف والجار والمجرور.

وزاد فى شرح التسهيل الجملة نحو (قصدك غلامه رجل) كما تقدم.

والثانى: أن يعود على الخبر ضمير من المبتدأ فى نحو (فى الدار ساكنها) إذ
لو تأخر لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.

(وتقدير)^(٤) كلامه (أنه)^(٥) يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه. يعنى: على الخبر
ضمير من الشيء الذى يخبر (بالخبر)^(٦) عنه.

يعنى: من المبتدأ، ودعاه إلى هذه العبارة المشتملة على هذا التعقيد ضيق
النظم.

(١) أ، ج.

(٢) أ، ج.

(٣) أ، ب.

(٤) أ، ب وفى ج (ظاهر).

(٥) ب، ج وفى أ (أن).

(٦) أ، ج.

فإن قلت: الضمير في قولك (في الدار ساكنها) أليس عائداً على الخبر؟ لأن الخبر ليس هو المجرور وحده فكان ينبغي أن يقول: كذا إذا اتصل بالابتداء ضمير يعود على ما التبس بالخبر أو على شيء في الخبر أو نحو ذلك.

قلت: ما التبس بالخبر (تنزل)^(١) منزلة جزئه فلذلك اكتفى بذكر الخبر.

والثالث: أن يكون مستوجبا للصدر نحو (أين من علمته؟) و (كيف زيد؟)، فإن الاستفهام له صدر الكلام.

والرابع: أن يكون المبتدأ (محصوراً)^(٢) بإلا نحو (ما لنا إلا اتباع أحمد) ﷺ. (أو معناها)^(٣) وهو (إنما) نحو (إنما قام زيد) وقوله:

وحذف ما يُعلمُ جائزٌ

يعنى: أنه يجوز حذف كل من المبتدأ والخبر إذا علم. مثال حذف الخبر «زيد» في جواب «من عندكما؟» والتقدير: زيد عندنا.

فلو كان المجاب به نكرة نحو (درهم) ففي شرح التسهيل أن الخبر يقدر بعده قال: ولا يجوز أن يكون التقدير: (عندى درهم)^(٤) إلا على ضعف.

ومثال حذف المبتدأ (دنف) في جواب (كيف زيد؟) أى: هو دنف: (أى: مريض)^(٥) فحذف المبتدأ للعلم به^(٦).

فإن قلت: ظاهر قوله: فزيدٌ استغنى عنه إذ عرفُ.

أن المقدر هو الاسم الظاهر لا ضميره، والذي جرت به عادة النحويين في ذلك أن يقدروا الضمير.

(١) أ، ب وفي ج (منزل).

(٢) أ، ب وفي ج (مقرونا).

(٣) أ، ج.

(٤) أ، ب.

(٥) أ.

(٦) وقد يحذف الجزآن معا إذا حلا محل المفرد كقوله تعالى (واللائى لم يحضن) أى: فعدتهن ثلاثة أشهر، فحذفت هذه الجملة لوقوعها موقع مفرد، وهو (كذلك) لدلالة الجملة التي قبلها - وهي (فعدتهن ثلاثة أشهر) اهـ أشموني ١/١٠٢.

قلت: تقديره بالظاهر هو الأصل، وإنما قدره النحاة (بالضمير)^(١) لثلاثا يتوهم
المغايرة.

وقوله: **وَبَعْدَ لَوْلَا غَالِبًا حَذَفُ الْخَيْرِ حَتْمٌ**

يعنى أن الخبر يجب حذفه فى أربعة مواضع:

الأول: بعد (لولا) إذا كان كوتًا مطلقًا (وهو)^(٢) الغالب نحو (لولا زيد
لاكرمتك) أى: لولا زيد كائن أو موجود.

فإن كان خاصًا ولا دليل عليه وجب إثباته. قال المصنف: كقوله عليه
الصلاة والسلام «لولا قومك حديثو عهد بجاهلية (لأقمت البيت)»^(٣)، ^(٤).

وإن كان خاصًا وله دليل جاز إثباته وحذفه نحو (لولا أنصارُ زيد حموة لم
ينج)^(٥).

ومنه قول المعرى:

فلولا الغمدُ يُمسِكُهُ لسألا^(٦)

(١) ب وفى أ، ج (بالمضمر).

(٢) ب، ج وفى أ «وهى».

(٣) أ، ب.

(٤) الخطاب: للسيدة عائشة: «حديثو عهد» قريبو زمن، ومن روى هذه الرواية البخارى فى
كتاب العلم من صحيحه «قومك» مبتدأ والكاف مضاف إليه «حديثو» خبر مرفوع بالواو
لأنه جمع مذكر سالم «وعهد» مضاف إليه، واللام فى «لأقمت» واقعة فى جواب «لولا»
وهو كون مقيد بالحدائثة.

(٥) الدليل: لفظ أنصار: لأن شأن الناصر أن يحمى من ينصره.

(٦) البيت: لأبى العلاء أحمد بن عبد الله التنوخى المعرى الشاعر اللغوى صاحب التصانيف
المتوفى سنة ٤٤٩هـ.

وصدره: يذيب الرعب منه كل غضب - وهو من قصيدة لامية من الوافر.

الإحراب: «يذيب» فعل مضارع «الرعب» فاعل «منه» جار ومجرور متعلق به «كل» مفعول
«غضب» مضاف إليه «فلولا» حرف امتناع لوجود «الغمد» مبتدأ «يمسكه» فعل مضارع
وفاعله ضمير مستتر فيه والهاء - التى هى ضمير السيف مفعول والجملة فى محل رفع خبر
المبتدأ «لسألا» اللام واقعة فى جواب لولا وسأل فعل ماضى والألف للإطلاق، والفاعل
ضمير مستتر.



وإلى هذا التفصيل أشار بقوله (غالبًا) وهو مذهب الرماني وابن الشجري^(١) و(الشلويين)^(٢) ومذهب الجمهور: أن الخبر بعد (لولا) واجب الحذف مطلقًا بناء على أنه لا يكون إلا كونًا مطلقًا، وإذا أريد الكون الخاص (جعل مبتدأ)^(٣) قيل: (لولا قيام زيد لأنتيك) فجعل مبتدأ، ولذلك لحنوا المعرى في قوله: (فلولا الغمد يُمسكه)^(٤) وحاصل مذهبه منع الإخبار بالخاص بعد لولا، وتأول ابن أبي الربيع قوله: في الحديث «(لولا)^(٥) قومك حديث عهد بكفر لأقمت البيت» على أن «حديث عهدهم» مبتدأ وخبر وهي جملة مقدمة من تأخير، والتقدير: لولا قومك (لا)^(٦) قمت البيت على قواعد إبراهيم. ثم قال عهدهم بالكفر حديث - قال: على أن هذه الرواية لم أرها من طريق صحيح، والروايات (المشهورات)^(٧) في

= الشرح: «يذيب» من أذاب إذابة - والإذابة: إسالة الحديد ونحوه من الجوامد «الرعب» الفزع والخوف «الغضب» بفتح العين المهملة وسكون الضاد - السيف القاطع، «الغمد» - بكسر الغين وسكون الميم - غلاف السيف «لسالا» فعل ماض من السيلان واللام فيه للتأكيد والالف للإطلاق.

المعنى: أن سيف هذا الممدوح تهابه الرجال حتى إن السيوف يذوب حديدها، فلولا أن أغمادها تمسكها لسالت لذوبانها من فزعها منه.

الشاهد فيه: «فلولا الغمد يمسكه» جواز ذكر الخبر وهو «يمسكه» بعد لولا لأن الإمساك كون مقيد دل عليه دليل وهو المبتدأ، فإن شأن الغمد الإمساك.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن هشام ١٥٦/١ وابن عقيل ١٤٤/١، وداود، والسندوبى، والأشمونى ١٠٢/١، وابن الناظم ص ٥٢.

(١) ابن الشجري: هو هبة الله بن علي بن عبد الله بن أبي الحسن الشريف أبو السعادات المعروف بابن الشجري. قال ياقوت: نسب إلى بيت الشجري من قبل أمه. وقال بعضهم: لأنه كان في بيته شجرة وليس في البلد غيرها.

ومن تصانيفه في النحو: شرح اللمع لابن جنى . . . ولد ببغداد في رمضان سنة خمسين وأربعمائة. ومات في سادس رمضان سنة ثنتين وأربعين وخمسمائة.

(٢) وهو الصواب (وهو الحق وشواهدا كفلق الصبح) اه سندوبى.

(٣) ب.

(٤) راجع الأشمونى والصبيان ١٧٨/١.

(٥) أ، ج وفي ب (لو).

(٦) ب، ج وفي أ (إلا).

(٧) أ، ج وفي ب (المشهوره).

ذلك «لولا حدثان قومك، ولولا حداثة قومك، ولولا أن قومك حديثو عهد بجاهلية» ونحو ذلك.

والثانى: بعد مبتدأ هو نص فى القسم نحو (لَعْمَرُكَ لِأَفْعَلْنَ)^(١) أى لعمرك قسمى، وسد الجواب مسدده.

والثالث: بعد (واو) مع (الناصة على المعية) نحو كُـلُّ صَانِعٍ (وما صنع)^(٢) أى مقرونان خلافا لمن لم يقدر^(٣) فى (نحو)^(٤) هذا خبراً.

والرابع: قبل حال لا يصلح جعلها خبراً عن المبتدأ المذكور.

وشرط ذلك: أن يكون المبتدأ مصدراً عاملاً فى مفسر صاحب الحال نحو (ضربى العبد مسيئاً) فمسيئاً حال من الضمير المستكن فى الخبر المحذوف. وذلك الضمير يعود على العبد، وهو معمول للمصدر.

والتقدير: عند سيويه^(٥) إذا كان مسيئاً، فالمصدر إذا عامل فى العبد (الذى هو)^(٦) مفسر صاحبها.

أو يكون المبتدأ مضافاً إلى المصدر إضافة بعض لكل أو كل لجميع نحو (أكثر ضربى زيداً قائماً) أو (كلُّ ضربى زيداً قائماً) و (أقلُّ شربى السويق ملتوتاً)^(٧)، (وبعض ضربى زيداً قائماً).

(١) اللام لام الابتداء «وعمرُك» مبتدأ ومضاف إليه، والخبر محذوف وجوبا تقديره قسمى «لأفعلن» اللام لام القسم، وأفعلن فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد والفاعل أنا.

(٢) ب وفى أ، ج (وصنعته).

(٣) قال ابن عقيل ج ١ ص ١٤٥ (وقيل: لا يحتاج إلى تقدير الخبر، لأن معنى (كل رجل وضعيته) كل رجل مع ضيعته. وهذا الكلام تام لا يحتاج إلى تقدير خبر، واختاره ابن عصفور فى شرح الإيضاح) اهـ.

(٤) أ، ج.

(٥) قال سيويه ج ١ ص ١٩٩ (وذلك قولك هذا بسرا أطيب منه رطباً، فإن شئت جعلته حيناً قد مضى، وإن شئت جعلته حيناً مستقبلاً، وإنما قال الناس هذا منصوب على إضمار إذا كان فيما يستقبل وإذا كان فيما مضى) اهـ.

(٦) أ، ج وفى ب (وهو).

(٧) المبتدأ اسم التفضيل وهو مضاف للمصدر، ولا يصح الإخبار عن أقل شربى بملتوت، لأن أقل الشرب لا يوصف بكونه ملتوتاً، وإنما يوصف بذلك السويق.

والغرض أن يكون المضاف مصدرا في المعنى، ولا يختص ذلك بأفعل التفضيل.
 وإلى هذا أشار بقوله: وَأَنْتُمْ تَبَيَّنَى الْحَقَّ مَنْوِطًا بِالْحِكْمِ
 والتقدير: إذا كان منوطا، وإن أردت الماضي قدرت إذ كان، هذا مذهب
 سيبويه، وكان المقدرة تامة.

فإن قلت: فهلا كانت ناقصة والمنصوب خبر؛ لأن حذف الناقصة أكثر؟
 قلت: منع ذلك أمران: التزام تنكيهه ووقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو
 موقعة كقول الشاعر:

خَيْرُ اقْتِرَابِي مِنَ الْمَوْلَى حَلِيفَ رِضًا وَشَرُّ بَعْدِي عَنْهُ وَهُوَ غَضْبَانٌ^(١)
 وذهب الأخصف إلى أن الخبر المحذوف مصدر مضاف إلى ضمير صاحبها،
 والتقدير: ضربي زيدا ضربه قائما، واختاره في التسهيل^(٢)، ولم يتعرض هنا
 لمواضع وجوب حذف المبتدأ.

(١) قال العيني: لم أقف على اسم قائله - وبحث فلم أعثر على قائله. وهو من البسيط.
 الشرح: «حليف رضا» حليف - فاعيل من الحلف - بكسر الحاء وسكون اللام وهو المعاهدة
 والمعاهدة على التعاضد والتساعد والاتفاق، وأراد بالمولى: الحليف بالرضا.
 الإعراب: «خير» مبتدأ «اقترابي» مضاف إليه والياء مضاف إلى اقتراب وإضافة اقتراب إلى الياء
 إضافة المصدر لفاعله «من المولى» جار ومجرور متعلق بالاقتراب «حليف» حال تسد مسد
 خبر المبتدأ، وصاحب هذا الحال ضمير مستتر يقع فاعلا لفعل محذوف، وهذا الفعل مع
 فاعله هو الخبر، وتقدير الكلام عند البصريين: خير اقترابي من المولى إذا كان حليف رضا
 «وشر» الواو عاطفة، شر مبتدأ «بعدي» مركب إضافي مجرور بإضافة المبتدأ إليه «وهو»
 الواو للحال، هو: مبتدأ «غضبان» خبر المبتدأ وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال
 سد مسد خبر المبتدأ الذي هو «شر» وتقديره: وشر بعدي عن المولى إذا كان «أى وجد»
 والحال أنه غضبان.

الشاهد: في «وشر بعدي عنه وهو غضبان» حيث وقعت الجملة الاسمية المقرونة بالواو موقع
 خبر المبتدأ.

وهذا الشطر حجة على سيبويه حيث منع من ذلك، وقال الحال التي هي جملة اسمية مقرونة
 بالواو لا تسد مسد الخبر إلا إذا كانت اسما منصوبا كما في الشطر الأول من البيت وهو
 «حليف رضا» وخالفه في ذلك الكسائي والفراء واحتجا عليه بقول الشاعر: وشر بعدي
 عنه وهو غضبان، وقوله عليه السلام: «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد».

مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه للألفية ١/١٠٤، والسيوطي في همع الهوامع ١/١٠٧.
 (٢) قال في التسهيل ص ٤٥ (والخبر الذي سدت مسده مصدر «مضاف» إلى صاحبها).

وذكر في غير هذا (الكتاب)^(١) أربعة مواضع:

الأول: ما أخبر عنه بنعت مقطوع^(٢).

والثاني: ما أخبر عنه بمخصوص نعم^(٣).

والثالث: ما أخبر عنه بمصدر بدلا من اللفظ بفعله نحو: (سَمِعَ وطاعة)^(٤).

والرابع: ما أخبر عنه بصريح في القسم كقولهم (في ذمّي لأفعلن)^{(٥)(٦)}.

وقد ذكر الأولين في هذا النظم في موضعهما.

وقوله: وأخبروا بأثنين أو بأكثرا عن واحدٍ

يعنى (عن غير)^(٧) متعدد وذلك شامل لصورتين:

إحداهما: متفق على جوازها (وهي)^(٨) أن يتعدد الخبر لفظا ويتحدد معنى^(٩)

نحو: (الرمان)^(١٠) حلوا حامض، ولا يجوز (فيها)^(١١) العطف خلافا لأبي
على^(١٢).

والأخرى: مختلف فيها (وهي)^(١٣) أن يتعدد لفظا ومعنى، نحو: (هم سرّاة

شعرا).

(١) أ، ب وفي ج (الباب).

(٢) مقطوع للرفع، في معرض مدح أو ذم أو ترحم.

(٣) نعم ويشس المؤخر.

(٤) أى: أمرى سمع وطاعة.

(٥) أى: فى ذمى عهد أو ميثاق.

(٦) راجع الأشموني ١٠٥/١.

(٧) ب، ج.

(٨) أ، ج وفي ب (وهو).

(٩) وضابطه ألا يصدق الإخبار ببعضه عن المتبدأ. اهـ أشموني ١٠٦/١.

(١٠) أ، ج.

(١١) أ، وفي ب (فيه) وفي ج (فيهما).

(١٢) فإنه أجاز العطف نظرا إلى تغاير اللفظ. اهـ صبان ١٧٢/١.

(١٣) أ، ج وفي ب (وهو).

والصحيح جوازها بعطف وبغير عطف، خلافا لمن منعها بغير عطف.
وأما (إذا)^(١) تعدد الخبر لتعدد ما هو له حقيقة (أ)^(٢) وحكما فلا بد من
العطف نحو: بنوك فقيه وكاتب وشاعر.

ومثال الحكم قوله تعالى ﴿أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهُمْ زِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ...﴾
إنخ^(٣).

(١) أ، ج.

(٢) أ، ج.

(٣) سورة الحديد ٢٠.

كان وأخواتها

لما فرغ من أحكام المبتدأ والخبر أخذ يبين (نواسخهما)^(١) وهي ثلاثة أقسام: قسم يرفع المبتدأ وينصب الخبر وهو كان وأخواتها، وما الحجازية (وأخواتها)^(٢) وأفعال المقاربة.

وقسم ينصب المبتدأ ويرفع الخبر وهو (أن) وأخواتها و (لا) النافية للجنس. وقسم ينصبهما معا وهو ظننت وأخواتها، وأعلم وأخواتها.

وقد ذكر هذه النواسخ في سبعة أبواب وبدأ بكان وأخواتها فقال:

تَرَفَعُ كَانَ الْمَبْتَدَأَ اسْمًا وَالْخَبَرَ تَنْصِبُهُ كَمَا كَانَ سَيِّدًا عَمْرًا

لا خلاف في أنها تنصب الخبر، ومذهب البصريين أنها رفعت الاسم خلافا للكوفيين^(٣).

ثم ذكر أخواتها فقال: (كَمَا كَانَ ظَلًّا) أى: ظل وما بعدها مثل كان في رفع الاسم ونصب الخبر.

وهذه الأفعال ثلاثة أقسام:

قسم يعمل العمل المذكور بلا شرط وهي (ثمانية)^(٤) أولها كان (وأخرها)^(٥) ليس.

وقسم يعمل بشرط تقدم نفى أو شبهه وهي الأربعة التي بعد ليس.

وقسم يعمل بشرط أن يقع صلة (لما) الظرفية وهو (دام).

وفهم هذا من النظم واضح، وشمل قوله: بعد نفى، كل نفى، وشبه النفى هو النهى نحو:

..... لا تَزَلْ ذَاكِرِ الْمَوْتِ^(٦)

(١) أ، ب. وفي ج (نواسخها).

(٢) أ، ج.

(٣) قالوا: هو باق على رفعه الأول.

(٤) أ، ب وفي ج (سبعة).

(٥) ب، ج وفي أ (وأخواتها).

(٦) قال العيني: ولم أقف على اسم قائله - وبالبحت لم أعثر على قائله. وهو من الخفيف.

المعنى: صاحبي اجتهد واستعد للموت ولا تنس ذكره، فإن نسيانه ضلال ظاهر. =

والدعاء نحو: ولا زال منهلاً بجِرعائك القطر^(١).

فإن قلت: أطلق في قوله: ومثلُ كانَ دَامَ مسبوقاً بماً وينبغي أن يقيد فيقول: المصدرية الظرفية.

قلت: أحال على المثال، فإنه إنما مثل للتقيد.

وقوله: وغير ماضٍ مثلهُ قد عملاً.

يعنى أن ما تصرف منها كالمضارع والأمر يعمل عمل الماضى.

= الإعراب: «صاح» منادى حذف منه ياء النداء وهو مرخم ترخيماً غير قياسى «شمر» فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه «ولا» ناهية «تزل» فعل مضارع ناقص مجزوم بحرف النهى واسمه مستتر فيه «ذاكر» خبره «الموت» مضاف إليه «فنسيانه» مبتدأ والهاء مضاف إليه «ضلال» خبر المبتدأ «مبين» نعت.

الشاهد: فى «ولا تزل» فإنه أجرى فيه «زال» مجرى كان لتقدم شبه النهى وهو النهى مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٥٠٤ وابن هشام ١٦٥/١ وابن عقيل ١٥٢/١، وداود، والسندوبى، والمكودى ص ٣٤، والأشمونى ١١٠/١ وتمام البيت:

صاح شمر ولا تزل ذاكر الموت فنسيانه ضلال مبين

(١) البيت: لذى الرمة غيلان بن عقبة، وهو من قصيدة رائية من الطويل.

وصدره: ألا يا اسلمى يا دار مى على البلى.

الشرح: «البلى» من بلى الثوب يبلى - على وزن رضى يرضى - أى خلق ورث، «منهلاً» منسكبا منصبا «جِرعائك»: الجرعاء: رملة مستوية لا تنبت شيئاً «القطر» الماء، وهو اسم جنس جمعى لقطرة.

المعنى: حفظك الله يا دار محبوتى - على ما فيك من قدم - من الفناء والزوال ووقاك صروف الدهر التى تقضى على آثارك، ولا زال الغيث يجودك حتى يبقى رحابك رطباً مخضلاً؛ لتدوم ذكرى الأحباب.

الإعراب: «ألا» أداة استفتاح وتنبية «يا» حرف نداء والمنادى محذوف.

والتقدير: يا دارمية «اسلمى» فعل أمر وياء المخاطبة المؤنثة فاعل «يا دار» حرف نداء ومنادى منصوب - «مى» مضاف إليه «ولا» دعائية - «زال» فعل ماض ناقص «منهلاً» خبر زال مقدم «بجِرعائك» جار ومجرور متعلق بقوله منهلاً والكاف مضاف إليه «القطر» اسم زال مؤخر.

الشاهد: فى «ولا زال» حيث أجرى «زال» مجرى «كان» فى رفعها الاسم ونصب الخبر لتقدم «لا» الدعائية عليها، والدعاء شبه النهى.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٥٤ وابن هشام ١٦٥/١، وابن عقيل ١٥٢/١، والسندوبى، والأشمونى ١١٠/١.

ثم أشار إلى أن منها ما لا يتصرف بقوله:

إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِي مِنْهُ اسْتِعْمَالًا

وكلها تصرف إلا ليس باتفاق^(١) ودام على الصحيح^(٢).

وقوله: **وَفِي جَمِيعِهَا تَوْسُطُ الْخَبَرِ أَجْزُ**

يعنى: أن خبر هذه الأفعال أصله التأخير ويجوز توسطه بينها وبين الاسم في جميعها حتى في (ليس) و (ما دام) كقوله:

..... فليس سواءً عالمٌ وجهولٌ^(٣)

وقول الآخر:

لا طيب للعيش ما دامت منقصةً لذاته بادكار الموت والهرم (٤)

(١) لأنها كالحرف لا يفهم معناها إلا بذكر متعلقها فشابهته كذلك في عدم التصرف اه
أوضح المسالك وشرحه ١٢٨/١.

(٢) تصرف عند الأقدمين وقليل من المتأخرين قالوا: «إن لها مضارعا وهو يدوم فهي متصرفة
عندهم تصرفا ناقصا».

ولا تصرف عند الفراء وكثير من المتأخرين - لأنها صلة الظرفية المصدرية وصلتها تلزم المضي؛
أما يدوم ودم ودائم. فمن تصرفات دام التامة اه أوضح المسالك وشرحه الشيخ النجار
١٢٨/١.

(٣) جزء من بيت قاله السموال بن عاديا الغسانی اليهودى - من الطويل.

وصدره: سلى إن جهلت الناس عنا وعنهم.

الشرح: «سلى . . .» كان السموال هذا قد خطب امرأة وخطبها غيره أيضا وكانت قد أنكرت
عليه فخاطبها بأبيات تضمنت هذا البيت.

فقال لها: أيتها المرأة إن جهلت حالنا فسلى الناس عنا وعن هؤلاء الذين خطبوك حتى تعلمي
حالنا وحالهم، فليس العالم بالشىء والجاهل به سواء.

الإعراب: «سلى» فعل أمر وياء المخاطبة فاعله «إن» شرطية «جهلت» فعل ماض فعل الشرط
وتاء المخاطبة فاعله وجواب الشرط محذوف «عنا» جار ومجرور متعلق بقوله سلى

«وعنهم» جار ومجرور معطوف على ما قبله «فليس» فعل ماض ناقص «سواء» خبر ليس
مقدم «عالم» اسم ليس مؤخر «وجهول» معطوف على عالم.

الشاهد: فى «فليس سواء عالم وجهول» حيث قدم خبر ليس وهو «سواء» على اسمها وهو
«عالم» وذلك جائز فى الشعر وغيره خلافا لصاحب الإرشاد.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٥٥ وابن عقيل ٦٥١/١ والأشمونى
١١٢/١، والسيوطى ص ١٣.

(٤) قال العيني: لم أقف على اسم قائله - وبالبحت لم أعر على قائله. وهو من البسيط. =

وحكى المصنف الإجماع على جواز توسط خبر «ليس» تبعاً للفارسي وفيه خلاف (ضعيف)^(١). والقاطع بالجواز قراءة ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا﴾^(٢)،^(٣).

ومنع ابن معط^(٤) توسط خبر «ما دام» ونسب إلى الوهم إذ لم يقل به غيره^(٥).
وقوله: وَكَلَّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرَ.

أى: كل النحاة أو العرب منع تقديم الخبر على «دام» وحظر بمعنى منع،
ولذلك صورتان:

إحدهما: أن يتقدم على «ما» ولا خلاف في معناها.

= الشرح: «لاطيب» الطيب - بكسر الطاء وسكون الياء - اسم لما تستطيعه النفس «منغصة» اسم مفعول من التنغيص، وهو التكدير: ويقال: نغص فلان عيش فلان إذا كدره. «لذاته» جمع لذة - وهو ما يتلذذ به الإنسان، «ادكار» بتشديد الدال مكسورة - وأصله اذتكار فقلبت التاء دالا ثم قلبت الدال المعجمة دالا ثم أدغمت الدال فى الدال، ومنه قوله تعالى (وادكر بعد أمة).

المعنى: لا يرتاح الإنسان إلى الحياة ولا يستطيع فيها العيش ما دام يتذكر أيام الهرم التي تجيئه بأسقامها وأوجاعها ولا ينسى أنه مقبل على الموت لا محالة.

الإعراب: «لاطيب» لا نافية للجنس واسمها «العيش» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا «ما» مصدرية ظرفية «دامت» فعل ماض ناقص والتاء للتأنيث «منغصة» خبر دام مقدم «لذاته» اسم دام مؤخر والهاء مضاف إليه «بادكار» جار ومجرور متعلق بقوله منغصة «الموت» مضاف إليه «والهرم» معطوف عليه.

الشاهد: فى «ما دامت منغصة لذاته»، حيث قدم خبر ما دامت على اسمه وهو جائز وواقع.

مواضعه: ذكره من شراح الالفية: ابن الناظم ص ٥٥، وابن هشام ١/١٧١، والسندوبى والاصطهناوى، والأشمونى ١/١١٢، والسيوطى ص ١٣١ وابن عقيل ١/١٥٦.

(١) ومنعه - أى التوسط - بعضهم فى ليس تشبيها بما وهو محجوج بالسمع والخلاف فى ليس نقله أبو حيان عن حكاية ابن درستويه - وهو الذى منع التوسط ولم يظفر به ابن مالك فحكى فيها الإجماع على الجواز تبعاً للفارسي وابن الدهان وابن عصفور، والسيوطى فى الهمع ١/١١٧.

(٢) سورة البقرة ١٧٧ - بنصب «البر» حمزة وحفص.

(٣) أ، ج.

(٤) تقدم التعريف به فى المقدمة.

(٥) والصحيح جوازه - ابن عقيل ١/١٥٦.

والأخرى: أن يتقدم على «دام» بعد «ما».

وظاهر كلامه أنه مجمع على منعها (أيضا)^(١)، وفيه نظر.

لأن المنع معلل بعلتين: إحداهما، عدم تصرفها (وهذا بعد تسليمه لا ينهض مانعا باتفاق، بدليل اختلافهم في (ليس) مع الإجماع على عدم تصرفها).

والأخرى: أن (ما)^(٢) موصول حرفي ولا يفصل بينه وبين صلته، وهذا أيضا مختلف فيه، وقد أجاز كثير (من النحويين)^(٣) الفصل بين الموصول الحرفي وبين صلته إذا كان غير عامل (كما) المصدرية^(٤).

ثم قال: كَذَاكَ سَبَقُ خَيْرٍ مَا النَّافِيَةُ.

يعنى أنه يمنع تقديم خبر المقرون بما النافية على (ما) لأن (ما) لها صدر الكلام، فلا يجوز أن يقال: (فاضلا ما كان زيد) (ولا جاهلا ما زال عمرو).

وقال في شرح الكافية^(٥): وكلاهما جائز عند الكوفيين؛ لأن (ما) عندهم لا يلزم تصديرها، ووافق ابن كيسان البصريين في (ما كان) ونحوه وخالفهم في (ما زال) ونحوه لأن (نفيها)^(٦) إيجاب.

فإن قلت: قوله (كذلك) يوهم أنه مجمع عليه لتشبيهه (بالجمع)^(٧) عليه قلت: إنما أراد أن هذا مثل ذاك في المنع لا في كونه مجمعا عليه.

أما الخلاف في (ما زال) وأخواتها فشهير.

وأما (ما كان) ونحوها فحكى في البسيط: الاتفاق على منع تقديم خبرها على (ما) وقد تقدم نقل الخلاف.

وفهم من كلام الناظم مسألتان:

(١) أ، ج.

(٢) أ، ج.

(٣) أ، ب.

(٤) راجع الأشموني ١١٣/١.

(٥) راجع شرح الكافية ورقة ١٩.

(٦) ب، ج وفي أ (فيها).

(٧) ب، ج وفي أ (بالجمع).

الأولى أنه يجوز توسط الخبر بين (ما) والمنفى بها نحو (ما عالما كان)^(١) زيد).

ومنه بعضهم، والصحيح الجواز.

الثانية: أن النافي إن كان غير (ما) جاز التقديم^(٢).

قال في شرح الكافية: عند الجميع، وحكى الخلاف عن الفراء في التسهيل^(٣).

فإن قلت: ما فائدة قوله: فجيء بها متلوقة لا تالية؟

قلت: تقرير الحكم وتوكيده والتنبيه على علة منع التقديم، وهو أن (ما) لها صدر الكلام فتكون متبوعة لا تابعة.

ثم قال: ومنع سبق خبر ليس اصطفي. يعنى أن المختار (منع)^(٤) تقديم خبر ليس عليها (وفاقا)^(٥) للكوفيين والمبرد وابن السراج والسيرافي. والزجاج والفارسي في الحلييات^(٦) والجرجاني^(٧) وأكثر المتأخرين، وذلك لضعفها بعدم التصرف وشبهها (بما) النافية^(٨).

(١) أ، ج وفي ب (زال).

(٢) راجع الأشموني ١١٤/١.

(٣) راجع شرح الكافية ورقة ١٩ والتسهيل ص ٥٤.

(٤) أ، ب وفي ج (عدم).

(٥) أ، ب وفي ج (وفاقا).

(٦) الحلييات: كتاب لأبي على الفارسي، رتبها مسائل وأبواب تشتمل على مفردات لغوية وتصريفها وموارد استعمالها أفرادا وجمعا، وذكر جملا من أبنية الأفعال الثلاثية والرباعية وما جاء منها معتل اللام والعين، وإعراب بعض آيات القرآن الكريم - وأملاها بحلب.

(٧) هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني النحوي، كان من كبار أئمة النحو والبلاغة بجرجان. أخذ النحو عن محمد بن الحسين المعروف بالفضل، وهو ابن أخت الفارسي ولم يأخذ عن غيره، لأنه لم يخرج من بلده، وقرأ ونظر في تصانيف النحاة، وله تصانيف كثيرة منها شرح الإيضاح والجمل وإعجاز القرآن، ومات سنة ٤٧٤هـ.

(٨) وحجة من أجاز قوله تعالى (الآن يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم) لما علم من أن تقديم

المعمول - يوم يأتيهم - يؤذن بجواز تقديم العامل

وأجيب بأن معمور الخبر هنا ظرف، والظروف يتوسع فيها

تنبيه:

ينبغي أن يكون الخلاف في غير (ليس) المستثنى بها، بل ينبغي أن يمنع التقديم (فيها) ^(١) قولاً واحداً. واقتضى سكوته عن سائر أفعال الباب، أنه يجوز تقديم خبرها عليها.

ثم إن أفعال هذا الباب قسمان:

أحدهما: يستعمل تاماً وناقصاً، والآخر لا يستعمل إلا ناقصاً.

فأشار إلى ذلك بقوله: **وَدُو تَمَامٍ مَا بَرَفِعَ يَكْتَفِي**.

أي: التام من هذه الأفعال: هو ما اكتفى بالرفوع، ولم يفتقر إلى منصوب نحو ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ ^(٢).

وما سِوَاهُ نَاقِصٌ وهو الذي لا يكتفى بالرفوع.

ولهذا سميت هذه الأفعال ناقصة لأنها «سُلبت» ^(٣) الدلالة على المصدر خلافاً لجمهور البصريين لوجود مصدرها عاملاً «عملها» ^(٤) في قوله:

وَكُونُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرٌ ^(٥)

= وأيضا فإن «عسى» لا يتقدم خبرها إجماعاً، لعدم تصرفها مع عدم الاختلاف في فعليتها، فليس أولى بذلك لمساواتها لها في عدم التصرف مع الاختلاف في فعليتها. اهـ أشموني ج ١ ص ١١٤.

وأيضاً لم يرد من لسان العرب تقدم خبرها عليها اهـ ابن عقيل ج ١ ص ١٥٩ وإلى المنع أميل للحجة القوية.

(١) أ، ج.

(٢) سورة البقرة ٢٨٠.

(٣) أ، ج وفي ب «صلوبة».

(٤) أ، ب وفي ج «في عملها».

(٥) قال العينى: لم أقف على اسم قائله - وبالبحت لم أعثر على قائله.

وصدره: ببذل وحلم ساد في قومه الفتى - وهو من الطويل.

الشرح: «بذل» البذل. بالياء الموحدة والذال المعجمة وهو العطاء «ساد» من السيادة وهي الرفعة وعظم الشأن «إياه» الضمير فيه يرجع إلى الفتى.

المعنى: إن الرجل يسود في قومه ببذل المال والحلم، وهو يسير عليك إذا أردت أن تكون هذا الرجل.

ك

ثم قال: والنقصُ في فتيّ ليس زالَ دائماً فُتيّ

يعنى: أن هذه (الأفعال)^(١) الثلاثة. أعنى ليس وزال وفتي. تلزم النقص ولا تستعمل تامة.

وأجار الفارسى فى الحلبيات: وقوع «زال» تامة قياسا لا سماعا.

ثم قال:

ولا يلى العاملَ معمُولُ الخبرِ إلا إذا ظرفاً أتى أو حرفَ جرٍ

هذا مذهب البصريين، والعامل هنا هو «كان وأخواتها» فلا يجوز «كان طعامك زيداً أكلاً» لأنه^(٢) ليس بظرف ولا مجرور، فإن كان ظرفاً أو مجروراً نحو «كان عندك أو فى الدار زيداً قائماً» جاز للتوسع فى الظرف والمجرور.

وأجار الكوفيون «طعامك زيداً أكلاً» ونحوه، واحتجوا بقول الشاعر:

قنَافذُ هَدَاجُونَ حَوْلَ بِيوتِهِمْ بما كانَ إِيّاهُمْ عَطِيَّةً عَوْدًا^(٣)

= الإعراب: «ببذل» جار ومجرور متعلق ب«ساد» وحلم» عطف عليه «ساد» فعل ماضى فى قومه» جار ومجرور متعلق ب«الفتى» فاعل «وكونك» مبتدأ وهو مصدر من كان الناقصة يحتاج إلى اسم وخبر، فأما اسمه فالكاف المتصلة به «إياه» خبره وخبر الكون قوله «يسير»، «عليك» جار ومجرور متعلق بيسير.

الشاهد: فى «كونك إياه» حيث أجرى مصدر كان الناقصة مجراها فى رفع الاسم ونصب الخبر.

وفيه دلالة أيضا على أن الأفعال الناقصة لها مصادر كغيرها من الأفعال.

وهذا البيت رد على من زعم أن الكون مصدر لكان التامة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٥٥، وابن هشام ١/١٦٧، وابن عقيل ١/١٥٥، والأشمونى ١/١١٢.

(١) أ، ب.

(٢) أ، ج وفى ب «إذ».

(٣) البيت: للفردق - همام بن غالب - يهجو به قوم جرير ويرميهم بالفجور والخيانة. وهو من الطويل.

الشرح: «قنافذ» جمع قنفذ - بضمّتين بينهما سكون - والأنثى قنفذة، وهو حيوان شائك معروف ينام نهاراً ويصحو ليلاً ليبحث عما يقتات به، ويضرب به المثل فى السرى. فيقال: هو أسرى من قنفذ، «هداجون» جمع هداج - بفتح الهاء وتشديد الدال - من الهدجان، وهو مشبة الشيخ الضعيف، «عطية» اسم رجل وهو أبو جرير.

فأولى كان (إياهم) وهو معمول الخبر.

وهذا ونحوه متأول عند البصريين، وقد أشار إلى تأويله بقوله:

وَمُضْمِرِ الشَّانِ اسْمًا أَنْوَإِنْ وَقَعَ مَوْهَمٌ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ امْتَنَعَ

يعنى: (إذا^(١)) وقع شيء موهم جواز ما منعناه كاليبت المتقدم، فانو فى العامل ضمير شان يحول بينه وبين المعمول، والجملة بعده خبر، فيكون اسم كان فى البيت ضمير شان منوى «وعطية» مبتدأ و «عود» خبره «وإياهم» معمول عود والجملة خبر كان.

وقد قيل فى البيت غير هذا.

ووافق بعض البصريين على جواز إيلاء المعمول هذه الأفعال إن تقدم الخبر على الاسم نحو: «كان طعامك أكلا زيدا».

ثم قال:

وَقَدْ تَزَادُ كَانَ فِي حَشْوٍ كَمَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَ

= المعنى: هؤلاء قوم شبيهون بالقنافذ يمشون ليلا وراء البيوت للخيانة والفجور مشية الشيخ الهرم لثلا يشعر بهم أحد، وقد اكتسبوا هذه الصفة الذميمة من عطية أبى جرير لأنه علمهم ذلك وعودهم إياه.

الإعراب: «قنافذ» خبر لبتدأ محذوف تقديره هم «هداجون» صفة له «حول» ظرف متعلق بهداجون «بيوتهم» مضاف إليه، والضمير مضاف إليه «بما» الباء حرف جر وما يحتمل أن تكون موصولا اسميا، والأوضح أن تكون موصولا حرفيا «كان» فعل ناقص «إياهم» مفعول مقدم على عامله وهو عود «عطية» اسم كان «عودا» فعل ماض والألف للإطلاق والفاعل ضمير مستتر فيه وجملة الفعل والفاعل فى محل نصب خبر «كان».

الشاهد: فى «بما كان إياهم عطية عودا» حيث تقدم معمول خبر كان وهو «إياهم» وليس يظرف ولا جار ولا مجرور على رأى الكوفيين - وارتضيت رأى البصريين، وخرج البيت على ما يأتى (وخرج على زيادة «كان» أو إضمام الاسم مرادا به الشأن، أو راجعا - الضمير - إلى ما عليه فعطية مبتدأ، وقيل ضرورة) اهـ أوضح المسالك ١١٧/١، والأشمونى ١١٦/١.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٥٧، وابن هشام ١٧٥/١، وابن عقيل ١٦٠/١، والأشمونى ١١٧/١، والمكودى ص ٣٥، والسيوطى ص ٢٢، وأيضا ذكره فى مع الهوامع ١١٨/١، والشاهد ٧٣٩ فى خزانة الأدب.

(١) أ، ج وفى ب «أته».

«ما» مبتدأ «وأصبح» خبره «كان» رائدة بين جزئى الجملة.
 وفهم من قوله: «تُزَادُ كَانُ» أنها إنما تزداد بلفظ الماضى^(١) وقد «ندرت»^(٢) زيادتها
 بلفظ المضارع فى قول أم عقيل:

.....
 أنت تكونُ ماجدٌ نبيلٌ^(٣)

وفهم من قوله: (فى حَسْوٍ) أنها لا تزداد فى غيره خلافا للفرء فى إجارته
 زيادتها آخرا^(٤).

وفهم من تخصيص الحكم بها أن غيرها لا يزداد، وقد شذ زيادة (أصبح،
 وأمسى)^(٥).

وأجاز بعضهم زيادة (أضحى) وسائر أفعال الباب إذا لم ينقص المعنى. ثم قال:

وَيَحْدِفُونَهَا وَيُقُونُ الْخَيْرُ
 وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ كَثِيرًا ذَا اسْتَهْرَ

(١) لحفته. (٢) ب، ج وفى أ «ورد».

(٣) هذا بيت من مشطور الرجز المسدس. قائلته أم عقيل بن أبى طالب وهى فاطمة بنت
 أسد، زوج أبى طالب - تقوله وهى ترقص ابنها عقيل.
 وتماه: إذا تهب شمال بليل.

الشرح: «ماجد»: كريم «نبيل» فاضل و«شريف» مضارع هبت الريح هبوا وهيبا، إذا
 هاجت «شمال» - بفتح الشين وسكون الميم وفتح الهمزة - هى ريح تهب من ناحية
 القطب «بليل» بفتح الباء وكسر اللام وسكون الباء مبلولة بالماء.
 المعنى: أنت يا عقيل كريم شريف ذكى الفؤاد دائما. والتقييد بوقت هبوب هذه الرياح جرى
 على عادة العرب فى ذلك، ولأن هذا الوقت تكثر فيه الطراق.

الإعراب: «أنت» ضمير منفصل مبتدأ «تكون» رائدة «ماجد» خبر المبتدأ «نبيل» صفة «إذا»
 ظرف لما يستقبل من الزمان «تهب» فعل مضارع «شمال» فاعل «بليل» نعت، والجملة من
 الفعل والفاعل فى محل جر بإضافة إذا إليها وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام.
 الشاهد: زيادة «تكون» بين المبتدأ بلفظ المضارع، وهو قليل والثابت زيادة كان لأنها مبنية لشبه
 الحرف، بخلاف المضارع، فإنه معرب لشبه الأسماء.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٥٨، وابن هشام ١ / ١٨٠، وابن عقيل
 ١ / ١٦٥، والأصطهناوى، والأشمونى ١ / ١١٨، والسيوطى ص ٣٣، وهمعه ١ / ١٢٠.

(٤) نحو «ريد قائم كان» قياسا على إلغاء ظن آخرا، ورد بعدم سماعه والزيادة خلاف
 الأصل. اهـ مع ١ / ١٢٠.

(٥) شذ قولهم «ما أصبح أبردها، وما أمسى أدفاها» روى ذلك الكوفيون أشمونى ١ / ١١٨.

كثر في (كلامهم)^(١) حذف (كان) مع اسمها وإبقاء خبرها بعد (إن) الشرطية كقولهم (المرء مجزى بعمله إن خيراً فخير وإن شراً فشر) أى: إن كان عمله خيراً فجزاؤه خير.

وفي هذا المثال ونحوه أربعة أوجه:

الأول: نصب الأول ورفع الثاني، وهو أرجحها، لأن فيه إضمار (كان) واسمها بعد (إن) وإضمار مبتدأ بعد فاء الجزاء وكلاهما كثير مطرد.

والثاني:^(٢) عكسه، وهو أضعفها، لأن فيه إضمار (كان) وخبرها بعد «إن» وإضمار ناصب مع المبتدأ بعد الفاء، وكلاهما قليل. (ولذلك)^(٣) لم يذكره سيبويه^(٤).

والثالث: رفعهما.

والرابع: نصبهما وهما متوسطان.

ومذهب الشلوين: أنهما متكافئان. وقال ابن عصفور: إن رفعهما أحسن من^(٥) نصبهما، والمسألة مشهورة.

وبعد (لو) كقوله:

لا يَأْمَنُ الدَّهْرَ ذُو بَنَى وَلَوْ مَلَكَا جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ^(٦)

(١) ب، ج وفي أ (كلام).

(٢) أ، ج.

(٣) ج وفي أ، ب «كذلك».

(٤) الكتاب ج ١ ص ١٣٠.

(٥) أ، ج.

(٦) قال العيني: لم أقف على اسم قائله. وبالبحت لم أعثر على قائله، وهو من البسيط.

الشرح: «بغى» ظلم ومجاورة للحد. والبغى على ضريين: أحدهما محمود، وهو تجاوز العدل إلى الإحسان، والثاني: مذموم، وهو تجاوز الحق إلى الباطل. اهـ الأصفهاني، «جنوده ضاق عنها السهل والجبل» يريد أن جنده كثيرون، وأن أعوانه فوق الحصر والعدد.

المعنى: يحذر من عواقب البغى الذميمة، ويشير إلى أن مآل الباغى وخيم وعقباه اليمية، مهما يكن من شأنه ولو أن له جنوداً وأعواناً بعدد الرمل والحصى والتراب.

الإعراب: «لا» ناهية «يأمن» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين «الدهر» مفعول به «ذو» فاعل يأمن مرفوع بالواو «بغى» مضاف إليه =

أى: ولو كان الباغي ملكا.

وقل حذفها (مع^(١)) غير «إن» و «لو» ومنه قول الراجز:

مِنْ لَدُ شَوْلَا فإِلَى إِتْلَاثِهَا^(٢)

أى: مِنْ لَدُ أَنْ كَانَتْ شَوْلَا^(٣). ثم قال:

= «ولو» الواو عاطفة على محذوف لو حرف شرط غير جارم «ملكاً» خبر لكان المحذوفة مع اسمها والتقدير: ولو كان الباغي ملكا وجملة كان واسمها وخبرها هي شرط لو والجواب محذوف والتقدير: لو كان الباغي ملكا فلا يأمن الدهر «جنوده» مبتدأ ومضاف إليه «ضاق» فعل ماض «عنها» متعلق بضاق «السهل» فاعل ضاق «والجبل» عطف عليه، وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ.

الشاهد: في «ولو ملكا» حيث حذف «كان» مع اسمها وأبقى خبرها بعد لو الشرطية. مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٥٨، وابن هشام ١/١٨٥، والأشمونى ١/١١٩، والمكودى ص ٣٥، والسيوطى ص ٣٣.

(١) ب وفي أ، ج «بعد».

(٢) هذا كلام تقوله العرب ويجرى بينها مجرى المثل، وهو من الرجز المشطر، وأنشده، سيبويه ج ١ ص ١٣٤ ولم يتعرض أحد من شراحه إلى نسبته لقائله بشيء - وبحث فلم أعر على قائله.

الشرح: «شولا» قيل هو مصدر شالت الناقة بذنبها: أى رفعته للضراب، وقيل: هو اسم جمع لشائلة - على غير قياس - والشائلة الناقة التى خف لبنها وارتفع ضرعها، «إتلاثها» بكسر الهمزة وسكون التاء - مصدر أتلت الناقة: إذا تبعها ولدها.

المعنى: علمت كذا وكذا مثلا - من حين كانت النياق شواثل إلى أن تبعها أولادها، أو من وقت أن كانت ترفع أذنانها للقاح إلى وقت تبعية أولادها لها.

الإعراب: «من لد» جار ومجرور متعلق بمحذوف «شولا» خبر لكان المحذوفة مع اسمها، والتقدير: من لد أن كانت الناقة شولا «فإلى» حرف جر «إتلاثها» مجرور بإلى وها مضاف إليه والجار والمجرور متعلق بمحذوف معطوف بالفاء على متعلق الجار والمجرور الأول، والتقدير: حدث ذلك من لد كانت شولا فاستمر إلى إتلاثها.

الشاهد: في «من لد شولا» حيث حذف «كان» واسمها، وأبقى خبرها وهو «شولا» بعد «لد» وهو قليل لأنه إنما يكثر بعد «إن، لو».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٥٨ وابن عقيل ١/١٦٧، والاصطهناوى، والمكودى ص ٣٥، والأشمونى ١/١١٩، وابن هشام ١/١٨٦، وأيضا ذكره فى مغنى اللبيب ٢/٦٨، والسيوطى فى همع الهوامع ١/١٢٢ والشاهد رقم ٢٥٢ فى خزنة الأدب، وكتاب سيبويه.

(٣) راجع الأشمونى ١/١١٩.

وبعدَ (أَنْ) تَعْوِضُ مَا عَنَّا ارْتَكِبْ كِمَثَلِ (أَمَا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ)

يعنى: أن (كان) ^(١) حذفت أيضا بعد (أن) المصدرية، (وأبقى) ^(٢) اسمها وخبرها و عوض عنها (ما) فصار حذفها واجبا، إذ لا يجمع بين العوض والمعوض خلافا للمبرد فى إجازته (أما أنت منطلقا انطلقت) ^(٣) ويجعل (ما) زائدة.

والأصل فى قوله: أما أنت برا فاقترِب، لأن كنت برا. فحذف لام التعليل لأن حذفها مع (أن) مطرد، ثم حذف (كان) فانفصل الضمير المتصل بها لحذف عامله ثم عوض (عنها) ^(٤) (ما) فأنت اسمها وبرا خبرها.

ثم قال:

وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ مَنجِزِمٌ تُحَذَفُ نُونٌ وَهُوَ حَذَفُ مَا التَّرْمِ

مضارع (كان) يكون. فإذا دخل (عليه) ^(٥) الجازم سكنت نونه، ثم حذفت الواو، لالتقاء الساكنين نحو (لم يكن) ^(٦) ثم بعد ذلك يجوز حذف نونه تخفيفا لكثرة الاستعمال مطلقا عند يونس وبشرط أن يكون بعدها متحرك عند سيبويه ^(٧) ويشهد ليونس قول الشاعر:

فَإِنْ لَمْ تَكِ الْمَرْأَةُ أَبَدَتْ وَسَامَةً فَقَدْ أَبَدَتْ الْمَرْأَةُ جِبْهَةً ضَيْغَمًا ^(٨)

(١) ب، ج وفى أ «كانت».

(٢) ب، ج وفى أ «بقاء».

(٣) وذلك حيث تقع «أن» موقع المفعول لاجله فى كل موضع أريد فيه تعليل فعل بآخر.

وأجازه المبرد «أى على زيادة «ما» لا أنها عوض» خضرى ١١٨/١.

(٤) أ، ج وفى ب (منها).

(٥) ب، ج.

(٦) سورة النساء ١٣٧.

(٧) قال سيبويه ج ١ ص ١٣ (واعلم أنه ليس كل حرف يظهر بعده الفعل يحذف فيه الفعل

..... فليس كل حرف يحذف منه شيء ويثبت فيه نحو يك ويكن ولم أبل وأبال

.....).

(٨) قائله: الخنجر بن صخر الأسدى - وهو من الطويل.

الشرح: «المرأة» بكسر الميم وسكون الراء المهملة - معروفة، وإنما سميت بذلك لأنها آلة

الرؤية «أبدت»: أظهرت، «وسامة» - بفتح الواو وتخفيف السين المهملة - جمالا وبهاء

منظر، وهو مصدر وسم الرجل فهو وسيم، على مثال ظرف فهو ظريف - «ضيفم» =

قال المصنف: ويقولوه أقول؛ إذ لا ضرورة في البيت لإمكان أن يقال: فإن لم تكن المرأة أخفت وسامة^(١)، إلا أن الإثبات قبل الساكن أكثر وبه ورد القرآن^(٢).

فإن قلت: هل حذف النون مخصوص بالناقصة؟.

قلت: لا، بل هو كثير في الناقصة.

ومن وروده في التامة قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا﴾^(٣).

= بفتح الضاد وسكون الياء وفتح الغين - وهو الأسد، وأصل اشتقاقه من الضغم، وهو العض والياء فيه زائدة للإلحاق بجعفر.

المعنى: كان هذا الشاعر قد نظر في المرأة فلم يرقه منظره ولا أعجبه شكله فأراد أن يسلى نفسه بأنه إن لم تكن صفاته الظاهرة على ما يروق ويعجب فإن صفاته الباطنة من الشجاعة والإقدام ونحوهما فوق الإعجاب.

الإعراب: «إن» شرطية «لم» حرف نفى «تك» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف «المرأة» اسم تكن «أبدت» فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل ضمير مستتر والجملة في محل نصب خير تكن وجملة تكن واسمها وخبرها في محل جزم فعل الشرط «فقد» الفاء داخلة على جواب الشرط قد حرف تحقيق «أبدت» فعل ماض والتاء للتأنيث «المرأة» فاعل «جبهة» مفعول به «ضيغم» مضاف إليه والجملة في محل جزم جواب الشرط.

الشاهد: في «لم تك المرأة» حيث حذف النون من مضارع «كان» المجزوم بالسكون مع أنه قد وليها حرف ساكن وهو اللام من «المرأة» لأن الألف ألف الوصل فلا حركة لها حين الوصل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٥٩، وابن هشام ١/١٩١، والأشمونى ١/١٢٠، والسيوطى فى همع الهوامع ١/١٢٢.

(١) وقد قرئ شاذاً «لم يك الذين كفروا».

(٢) قال تعالى (لم يكن الله ليغفر لهم).

(٣) سورة النساء ٤٠ وقراءة الرفع على التمام والنصب على التقصان.

فصل

في «ما ولا ولات وإن المشبهات بليس»

هذه الأحرف من باب «كان» وإن فصلت عنها، لأنها «حروف»^(١) وتلك أفعال.

قال:

إِعْمَالٌ لَيْسَ، أَعْمِلْتُ «ما» دُونَ «إن» مع بقاء النفي وترتيب زُكْنِ

«ما» النافية حرف مهمل عند «بني»^(٢) تميم، وهو القياس، لعدم اختصاصه^(٣).
والحقه أهل الحجاز بليس، لأنها لنفي الحال غالبا. فأعملوه عملها، وبه «ورد»^(٤) القرآن، قال تعالى: (ما هذا بشرا)^(٥) (ما هن أمهاتهم)^(٦).

ومن أعملها شرط في إعمالها شروطا:

الأول: فقد «إن» الزائدة، فلو وجدت بطل العمل نحو «ما إن زيد قائم».

قال في شرح التسهيل: دون خلاف، وحكى غيره عن الكوفيين إجازة النصب.

والثاني: بقاء النفي، فلو انتقض «النفي»^(٧) بإلا بطل العمل نحو «ما زيد إلا قائم».

والثالث: الترتيب، وهو (تقديم)^(٨) الاسم على الخبر، فلو تقدم الخبر (عليه)^(٩) بطل العمل نحو (ما قائم زيد).

(١) ب، وفي أ، ج (أحرف).

(٢) أ، ب.

(٣) أي: اختصاصه بالأسماء.

(٤) أ، ج وفي ب (جاء).

(٥) سورة يوسف ٣١.

(٦) سورة المجادلة ٢.

(٧) ب.

(٨) أ، ج وفي ب (تقدم).

(٩) أ، ب.

وفى هذين الشرطين خلاف .

قال فى شرح التسهيل : وقد تعمل متوسطا خبرها، وموجبا بإلا . وفاقا لسيبويه فى الأول، وليونس فى الثانى .

والرابع : ألا يتقدم معمول خبرها على اسمها ما لم يكن ظرفا أو مجرورا، فإن تقدم وليس بظرف ولا مجرور بطل العمل نحو (ما طعامك زيدٌ أَكَلٌ) ^(١) . وأجاز ابن كيسان نصب (أكل) ونحوه (مع) ^(٢) تقديم المعمول .

فإن قيل : وينبغى لمن أجاز تقديم الخبر، أن يجيز تقديم (معموله) ^(٣)

(قلت : ليس بل لازم) ^(٤)، (لأنه) ^(٥) يلزم من تقديم المعمول إيلاء العامل معمول غيره، ولا يلزم ذلك (مع) ^(٦) تقديم الخبر .

فإن كان المعمول ظرفا أو مجرورا جاز تقديمه على الاسم مع بقاء العمل نحو «ما عندك أحد قائماً»، «وما بى أنت معنيا» .

فإن قلت : من أين يؤخذ (هذا) ^(٧) الشرط الرابع من كلامه؟

قلت : من قوله : وَسَبَقَ حرف جرٍ ... البيت، فإن مفهومه أن معمول الخبر إن لم يكن ظرفا أو مجرورا، فإنه لا يجوز تقديمه مع بقاء العمل، ثم قال :

وَرَفَعَ مَعْطُوفٍ بَلَكِنْ أَوْ بَيْلٍ مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِمَا لَزِمَ حَيْثُ حُلِّ

(١) زاد ابن عقيل شرطين :

١- ألا تتكرر «ما» فإن تكررت بطل عملها نحو «ما ما زيد قائم» فالأولى نافية والثانية نفى النفى فبقى إثباتا، ولا يجوز نصب «قائم» وأجازه بعضهم .

٢- ألا يبذل من خبرها موجب، فإن أبدل بطل عملها نحو «ما زيد بشيء إلا شيء لا يعبا به» فبشيء فى موضع رفع خبر عن المبتدأ الذى هو زيد، ولا يجوز أن يكون فى موضع نصب خيرا عن «ما» وأجازه قوم اهـ ١٧٣/١ .

(٢) أ، ب وفى ج (منع) .

(٣) أ، ج وفى ب (المعمول) .

(٤) أ، ج .

(٥) فى أ (لأنه أجاز تقديم الخبر أن يجيز تقديم معموله) وسقط من ب، ج والكلام مستقيم بدون ذكر أجاز التقديم إلخ .

(٦) أ، ب وفى ج (من) .

(٧) ج .

إذا عطف على منصوب ما وهو خبرها «بيل أو لكن» وجب رفع المعطوف
وجعل خبر مبتدأ محذوف، لأن المعطوف بهما موجب و «ما» لا تعمل في
الموجب، فإن عطف بحرف لا يوجب كالواو والفاء «نصب المعطوف»^(١).

واعلم أن الناظم تمجوز في تسمية ما بعد (بل ولكن) معطوفا، وليس (هو)^(٢)
بمعطوف بل هو خبر مبتدأ (وبل ولكن) حرفا ابتداء.

ثم قال:

وَبَعْدَ مَا وَلَيْسَ جَرَّ الْبَاءِ الْحَبْرُ وَبَعْدَ لَا وَنَفْيِ كَانَ قَدْ يُجْرَى

مثاله بعد «ما» «وما ربك بظلام للعبيد»^(٣).

(ولا خلاف في زيادة «الباء» بعد «ما» الحجازية، ومنع الفارسي والزمخشري
ريادتها بعد «ما» التسمية، والصحيح الجواز لوجود ذلك في أشعار بني تميم)^(٤).

وبعد «ليس» (نحو)^(٥) «أليس الله بكاف عبده»^(٦).

وبعد «لا» قول سواد بن قارب:

فَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَأَدُو شَفَاعَةَ
بِمُغْنٍ قَلِيلًا عَنِ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ^(٧)

(١) قال ابن عقيل: (جواز الرفع والنصب والمختار النصب نحو، ما ريد قائما ولا قاعدا)

ويجوز الرفع فنقول «ولا قاعد» وهو خبر لمبتدأ محذوف) اهـ ١٧٥/١.

(٢) أ، ج وفي ب (هذا).

(٣) سورة فصلت ٤٦.

(٤) أ، ج كقول الفرزدق: لعمرك ما معن ببارك حقه. صبان ٢٠٣/١.

(٥) ج.

(٦) سورة الزمر ٣٦.

(٧) قائله سواد بن قارب الأردى الدوسي - وكان كاهنا في الجاهلية وشاعرا، وفد إلى رسول

الله ﷺ ووقع في قلبه حب الإسلام، فقال يخاطب رسول الله ﷺ - وهو من الطويل.

الشرح: «فتيلا»: بفتح الفاء وكسر التاء - وهو الخيط الأبيض الرقيق الذي يكون في شق النواة

«سواد بن قارب» أصله عنى ولكنه أقام المظهر مقام المضمحل.

المعنى: كن لي يا رسول الله شفيعا في الوقت الذي لا ينفعني فيه صاحب شفاعته. أي: نفع

مهما كان قليلا، وذلك يوم القيامة.

الإعراب: «فكن» فعل أمر ناقص واسمه ضمير مستتر فيه «لي» جار ومجرور متعلق بقوله

شفيعا «شفيعا» خبر كان «يوم» منصوب على الظرفية الزمانية بشفيعا «لا» نافية تعمل =

(واختلف في زيادتها بعد (لا) النافية للجنس، فأجازه بعضهم مستدلا بقول: «لا خيرٌ بخيرٍ بعدهُ النار»^(١) ومنعه آخرون وجعلوا الباء ظرفية)^(٢).

وبعد نفى (كان) كقوله:

وإن مدّت الأيدي إلى الزادِ لم أكنُ بأعجلهم إذ أجشعُ القومَ أعجل^(٣)

= عمل ليس «ذو» اسمها مرفوع بالواو «شفاعة» مضاف إليه «بمغن» الباء رائدة مغن خبر لا. وهو اسم فاعل يرفع فاعلا وينصب مفعولا وفاعله ضمير مستتر فيه «فتيلا» مفعول «عن سواد» جار ومجرور متعلق بمغن «من» صفة لسواد «قارب» مضاف إليه. الشاهد: في «بمغن» حيث أدخل الباء الزائدة في خبر «لا» العاملة عمل «ليس» كما تدخل في خبر ليس.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ٦٠ وابن عقيل ١٧٦/١ والاصطهناوى والأشمونى ١٢٣/١ والمكودى ص ٣٦ وابن هشام ٢٠٩/١ وأيضا ذكره في المغنى ٦٧/٢، ١٤٦، والسيوطى فى همع الهوامع ١٢٧/١.

(١) أى: لا خير خير.

(٢) أ، ج.

(٣) قائله الشنفرى الأردى - واسمه عمرو بن براق - وهو رجل من الأزد، وكان كثير الإغارة على الأزد، وهو من قصيدة لامية مشهورة طويلة - من الطويل.

الشرح: «وإن مدت الأيدي» - على صيغة المجهول -، والأیدی جمع يد «الزاد» طعام يتخذ للسفر «بأعجلهم» يعنى بعجلهم وليس المراد منه الأعجل الذى هو للتفضيل، وإنما المراد منه العجل - بفتح العين وكسر الجيم - وأما أعجل الثانى فهو للتفضيل، «أجشع» الأجشع - بفتح الهمزة وسكون الجيم وفتح الشين - من الجشع وهو الحرص على الأكل. المعنى: إذا تقدم القوم إلى الطعام أو الغنيمة لم أسبقهم إلى ذلك، لأنى لست بحريص على سبق فى هذا الميدان.

الإعراب: «وإن» شرطية «مدت» فعل ماض فعل الشرط مبني للمجهول والتاء للتانيث «الأیدی» نائب فاعل «إلى الزاد» جار ومجرور متعلق بقوله مدت «لم» حرف نفى وجزم وقلب «أكن» فعل مضارع ناقص جواب الشرط واسمه ضمير مستتر فيه «بأعجلهم» الباء رائدة «أعجل» خبر أكن منصوب بفتحة مقدرة والضمير مضاف إليه «إذ» للتعليل «أشجع» مبتدأ «القوم» مضاف إليه «أعجل» خبره.

الشاهد: فى «لم أكن بأعجلهم» حيث زيدت الباء فى «بأعجلهم» الواقع خبرا لاكن المنفية بلم.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٦٠، وابن هشام ٢١٠/١، وابن عقيل ١٧٦/١، والأشمونى ١٢٣/١، والاصطهناوى، والمكودى ص ٢٦، والسيوطى فى همع الهوامع ١٢٧/١

وهو كثير بعدد «ليس» و «ما»، (وقل^(١)) بعد «لا» و «كان المنفية» ولذلك قلله بقده.

ثم قال: في النكرات أعملت كليس «لا».

يعنى: أن «لا» تعمل عمل «ليس» فترفع الاسم وتنصب الخبر، بشرط أن يكون (اسمها^(٢)) نكرة كقوله:

تَعَزَّ فِلا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا^(٣)

خلافًا للمبرد ومن وافقه في منعهم إعمالها (عمل)^(٤) (ليس)^(٥) وأما قول النابغة الجعدي:

(١) أوفى ب، ج «قليل».

(٢) أ، ج.

(٣) قال العينى: هذا البيت من الطويل، ولم يتعرض لقائله - ولم أعره عليه.

وعجزه: ولا وزر مما قضى الله وأقيا

الشرح: «تعز» أمر من تعزى يتعزى، والعزاء: التصبر والتسلى على المصائب، «وزر» بفتح الواو والزاي - هو الملجأ الواقى والحافظ «واقيا» اسم فاعل من الوقاية وهى الرعاية والحفظ.

المعنى: اصبر وتسل على ما أصابك من المصيبة، فإنه لا يبقى شيء على وجه الأرض، وليس للإنسان ملجأ يقيه ويحفظه مما قضاه الله تعالى.

الإعراب: «تعز» فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه «فلا» الفاء تعليلية ولا نافية تعمل عمل ليس «شيء» اسمها «على الأرض» جار ومجرور متعلق بقوله باقيا ويجوز أن يكون متعلقا بمحذوف صفة لشيء «باقيا» خبر لا «ولا» نافية «وزر» اسمها «بما» من حرف جر، وما اسم موصول والجار والمجرور متعلق بقوله واقيا «قضى» فعل ماض «الله» فاعل والجملة لا محل لها صلة الموصول والعائد محذوف تقديره: مما قضاه الله «واقيا» خبر له.

الشاهد: فى «فلا شيء» ولا «وزر» أعمل «لا» فى الموضوعين عمل «ليس» واسمها وخبرها نكرتان وذكرهما جميعا.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ٦١، ابن هشام ٢٠٤/١، ابن عقيل ١٧٨/١، الأشموني ١٢٤/١، المكودي ص ٢٧، السيوطى ص ٣٤.

(٤) أ، ج وفى ب «إعمال».

(٥) وعمل «لا» خاص ببلغة الحجاز دون تميم - واقتضى كلامه مساواتها لليس فى العمل، وليس كذلك، بل عملها عمل ليس قليل حتى منعه بعضهم - ويزاد على الشرط بقاء النفى والترتيب. أشموني ١٢٤/١.

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيًا
سِوَاهَا وَلَا فِي حَبِّهَا مِتْرَاخِيًا^(١)
فظاهره أنه أعملها في المعرفة .

وأجاز في شرح التسهيل القياس عليه، وأجازه ابن جنى وتأوله المانعون^(٢) .
ثم قال: وقد تلى لاتَ وإنْ ذا العمَلَا .

يعنى أن (لات) (وإن) (قد)^(٣) يرفعان الاسم وينصبان الخبر .
أما (لات) فأثبت سيبويه^(٤) والجمهور عملها، ونقل (منعه)^(٥) عن الأخفش،
وهي مركبة عند سيبويه من (لا) النافية (والتاء)^(٦) .

(١) قائله النابغة الجعدي الصحابي رضى الله عنه . وقد على النبي ﷺ فأسلم وأنشده من
شعره فدعا له . والبيت من مختار أبي تمام .

وهو من قصيدة يائية من الطويل .

الشرح: «سواد القلب» «سويداؤه» وهي حبه السوداء «باغيا» طالبا «متراخيا» متهاونا فيه تاركا
له .

الإعراب: «وَحَلَّتْ» فعل ماضٍ والتاء للتانيث والفاعل ضمير مستتر فيه «سواد» مفعول به
«القلب» مضاف إليه «لَا» نافية تعمل عمل ليس «أَنَا» اسمها «باغيا» خبرها وفاعل ضمير
مستتر فيه «سواها» مفعوله والضمير مضاف إليه «وَلَا» الواو عاطفة ولا نافية «عَنْ حَبِّهَا» الجار
والمجرور متعلق بقوله متراخيا وضمير المؤنثة مضاف إليه «متراخيا» معطوف على باغيا .
الشاهد: في «لَا أَنَا بَاغِيًا» حيث أعمل لا النافية عمل «ليس» مع أن اسمها معرفة وهو «أَنَا»
وهذا شاذ .

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن عقيل ١ / ١٨٠ والأشمونى ١ / ١٢٥ .

(٢) تأويله بتأويلات منها:

أ - أن قوله: «أَنَا» ليس اسما «للا» وإنما هو نائب فاعل بفعل محذوف وأصل الكلام - على
هذا - لا أرى باغيا فلما حذف الفعل برز الضمير وباغيا يكون حينئذ منصوبا على الحال
من الضمير .

ب- أن يكون «أَنَا» مبتدأ وقوله «باغيا» حال من فاعل فعل محذوف، والتقدير «لَا أَنَا أرى
باغيا» وجملة الفعل المحذوف مع فاعله في محل رفع خبر المبتدأ، ويكون قد استغنى
بالمعمول وهو الحال «باغيا» عن العامل فيه الذى هو الفعل المحذوف .

(٣) أ، ج .

(٤) قال سيبويه ج ١ ص ٢٨ . . . لا تكون «لات» إلا مع الحين تضمير فيها مرفوعا وتنصب
الحين . . .

(٥) ب، وفى أ «عمله» وفى ج «منع» .

(٦) عملها: قال السيوطى فى الهمع ج ١ ص ١٢٦ «مذهب سيبويه والجمهور أنها تعمل عمل
ليس ولكن فى لفظ الحين خاصة والقول الثانى أنها لا تعمل شيئا بل الاسم الذى =

وأما (إن) فأجاز إعمالها إعمال (ليس) الكسائي وأكثر الكوفيين وطائفة من البصريين، ومنعه جمهور البصريين، واختلف عن سيبويه والمبرد، والصحيح الإعمال^(١) وقد سمع في النثر والنظم. فمن النثر، قولهم: («إن»^(٢)) ذلك نافعك ولا ضارك، وإن أحد خيرا من أحد إلا بالعافية^(٣).

وقال أعرابي: (إن قائما) يريد إن أنا قائما.

وجعل ابن جنى من ذلك قراءة سعيد بن جبير^(٤) (إن الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم)^(٥)، (٦).

والنظم قوله: إن هو مستوليا على أحد^(٧)

= بعدها إن كان مرفوعا فمبتدأ أو منصوبا فعلى إضمار فعل أى: ولات أرى حين مناص. نقله ابن عصفور عن الأخفش ... اهـ.

تركيبها: قال السيوطي في الهمع ج ١ ص ١٢٦ «وذهب الأخفش .. إلى أنها «لا» ردت التاء عليها لتأنيث الكلمة كما ردت على ثم ورب فقيل ثمت وربت ... اهـ وأميل إلى مذهب سيبويه لكثرة ما ورد من الفصح. (١) ولا يشترط في اسمها وخبرها أن يكونا نكرتين.

(٢) أ، ب.

(٣) إن نافية بمعنى ليس، أحد اسمها، خيرا خبرها ومثله إن ذلك نافعك.

(٤) هو سعيد بن جبير بن هشام الأسدي الكوفي التابعي الجليل. من قراء الكوفة، وأخذ عن ابن عباس، وقد قتله الحجاج بواسط شهيدا في سنة خمس وتسعين.

(٥) سورة الأعراف ١٩٤ - بنصب عباد - ذكره ابن جنى في المحتسب ابن عقيل ١/١٨٢.

(٦) راجع الأشموني ١/١٢٥.

(٧) هذا جزء من بيت: قال العيني: أنشده الكسائي ولم يعزه إلى أحد - وبحسب فلم أعثر على قائله - وهو من المنسرح.

وعجزه: إلا على أضعف المجانين

وقد ذكر البيت كله في نسخة ب ونسخة ج.

وروى عجزه بصور مختلفة، منها كما سبق، ومنها: إلا على حزبه الملاعين، إلا على حزبه المناحيس.

الشرح: «مستوليا» هو اسم فاعل من استولى، ومعناه كانت له الولاية على الشيء وملك زمام التصرف فيه «المجانين» جمع مجنون، وهو من ذهب عقله، وأصله عند العرب من خبلته

الجن «المناحيس» جمع منحوس، وهو من حالفه سوء الطالع.

المعنى: ليس هذا الإنسان بندي ولاية على أحد من الناس إلا على أضعف المجانين =

وقول الآخر:

إِنَّ الْمَرْءَ مَيِّتًا بَانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ وَلَكِنْ بَانَ يَبْغَى عَلَيْهِ فَيُخَذَلَا^(١)

وبهذا تين بطلان قول من قال إنه لم يأت منه إلا (إن هو مستوليا) وتخصيصه ذلك بالضرورة.

ونص المصنف على أن (عمل)^(٢) (لا) أكثر من عمل (إن) والعكس أقرب إلى الصواب^(٣).

= الإعراب: «إن» نافية تعمل عمل ليس «هو» اسمها «مستوليا» خبرها «على أحد» جار ومجرور متعلق بقوله مستوليا «إلا» أداة استثناء «على أضعف» جار ومجرور يقع موقع المستثنى من الجار والمجرور السابق «المجانين» مضاف إليه. الشاهد: في «إن هو مستوليا» حيث أعمل «إن» النافية عمل «ليس» فرفع بها الاسم الذي هو الضمير المنفصل، ونصب خبرها الذي هو «مستوليا». مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٦١، ابن عقيل ١/١٨١، ابن هشام ١/٢٠٨، الأشموني ١/١٢٦، المكودي ص ٣٧، السيوطي ص ٣٤، وأيضا في الهمع ج ١ ص ١٢٥ والشاهد رقم ٢٩٧ في خزنة الأدب.

(١) البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها، والعيني لم يتعرض لقائله - وبحث فلم أعر عليه. وهو من الطويل.

المعنى: ليس المرء ميتا بانقضاء حياته، ولكنه يموت الموت الحقيقي إذا بغى عليه فلم يجد من ينصره ويدفع عنه بغيه.

الإعراب: «إن» نافية «المرء» اسمها «ميتا» خبرها «بانقضاء» جار ومجرور متعلق بقوله ميتا «حياته» مضاف إليه والضمير مضاف إلى حياة «ولكن» حرف استدراك «بأن» الباء جارة وأن مصدرية «يبغى» فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «عليه» جار ومجرور نائب عن الفاعل «فيخذلا» الفاء عاطفة ويخذل فعل مضارع مبني للمجهول معطوف على يبغى ونائب الفاعل ضمير مستتر والألف للإطلاق.

الشاهد: في «إن المرء ميتا» حيث أعمل «إن» النافية عمل «ليس» فرفع بها ونصب. ويؤخذ من هذا الشاهد والذي قبله أن «إن» النافية مثل «ما» في أنها لا تختص بالنكرات كما تختص بها «لا».

ويؤخذ أيضا منه: أن انتقاض النفي بعد الخبر لا يقدح في العمل. مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن عقيل ١/١٨١، والأشموني ١/١٢٦، وذكره السيوطي في همع الهوامع ج ١ ص ١٢٥.

(٢) أ، ج وفي ب (إعمال).

(٣) لكثرة ما ورد من الأمثلة.

ثم قال: وما للآتِ في سِوَى حِينِ عَمَلٍ

يعنى أن (لات) تختص بأسماء الأحيان فلا تعمل فى غيرها.

ثم أشار إلى أن حذف اسمها وإبقاء خبرها كثير، وأن عكسه قليل بقوله:

وَحَذَفُ ذِي الرُّفْعِ فَشَا وَالْمَكْسُ قُلُ

فمن حذف مرفوعها قوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾^(١).

ومن حذف منصوبها قراءة من قرأ (ولات حين مناص) (بالرفع)^(٢) ولم يثبتوا

بعدها الاسم والخبر جميعاً.

(١) سورة ص ٣.

(٢) ج ١، ج.

أفعال المقاربة

سميت أفعال المقاربة، وإن كان منها ما ليس للمقاربة تغليباً.
وهي ثلاثة أقسام:

قسم لرجاء الفعل وهي (عسى وحَرَى واخْلَوْتُق) فهذه الثلاثة للإعلام بالمقاربة على سبيل الرجاء.

وقسم لمقاربة الفعل وهو (كاد وكرب وأوشك).

وقسم للشروع فيه وهو (أنشأ وطَفِقَ واخْتَدَّ وجعلَ وعلِقَ).

وهذه الأفعال من باب (كان) لأنها ترفع الاسم وتنصب الخبر، إلا أن خبرها لا يكون في الغالب إلا فعلاً مضارعاً.

وقد أشار إلى ذلك بقوله: كَكَانَ كَادَ وَعَسَى.

يعنى أنهما مثل (كان) في رفع الاسم ونصب الخبر.

ثم قال: .. لَكِنْ نَدَرَ .. غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَيْرٍ

فأشار إلى الفرق بينهما وبين (كان).

ومن وروده غير مضارع قوله:

لَا تُكْثِرُنَّ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِماً^(١)

.....

(١) قال العيني: قائله رؤبة بن العجاج، وقال أبو حيان: هذا البيت مجهول لم ينسبه الشراح إلى أحد.

وصدره: «أكثرت» في العذل ملحا دائما - من الرجز المسدس.

الشرح: «أكثرت» من الإكثار «العذل» الملامة «ملحا» اسم فاعل من ألح يلح أى أكثر إلحاحا. الإعراب: «أكثرت» فعل وفاعل «في العذل» جار ومجرور متعلق بالفعل «ملحا» حال من الفاعل «دائما» صفة للحال «لا تكثرن» لا نهاية والفعل المضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة فى محل جزم «إنى» حرف توكيد ونصب والياء اسمها «عسيت» فعل ماض ناقص وتاء المتكلم اسمها «صائما» خبره والجملة فى محل رفع خبر إن.

الشاهد: فى «عسيت صائما» حيث أجرى عسى مجرى كان فرفع الاسم ونصب الخبر وجاء بخبرها اسما مفردا، والأصل أن يكون خبرها فعلا مضارعا.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٦٢، وابن عقيل ١/١٨٥، والأصطهناون، والأشمونى ١/١٢٨، وابن يعيش فى شرح المفصل ٤/٧.

وقول الآخر:

فَأَبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ أَتْبَاً^(١)

وذلك منبهة على الأصل.

ثم قال: وكونه بدون «أن» بعد عسى .. نَزَرٌ.

يعنى أن الأكثر في المضارع الواقع خبر عسى اقترانه (بأن) وكونه بدون (أن)

قليل، ومنه:

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتُ فِيهِ يَكُونُ وِرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ^(٢)

(١) صدر بيت، قائله: تأبط شرا - ثابت بن جابر بن سفيان - سمي بذلك لأنه أخذ سيفاً وخرج فقيل لأمه؛ فقالت: لا أدري تأبط شرا وخرج. وهو من قصيدة رائية من الطويل. وعجزه: وكم مثلها فارقتها وهي تصفر - وفي نسخة ب ذكر البيت.

الشرح: «أبت» رجعت «فهم» اسم قبيلته، وأبوها فهم بن عمرو بن قيس عيلان «أتبا» راجعا. هو فاعل من آب يؤوب «تصفر» تتأسف وتتحزن.

المعنى: يقول: إنى رجعت إلى قومي بعد أن عز الرجوع إليهم، وكم مثل هذه الخطة فارقتها وهي تتلهف كيف أفلتت منها.

الإعراب: «فأبت» فعل وفاعل «إلى فهم» جار ومجرور متعلق بأبت «وما» نافية «كدت» فعل ماض ناقص والتاء اسمه «أتبا» خبره والجملة حال «وكم» خبرية بمعنى كثير مبتدأ مبني على السكون في محل رفع «مثلها» تمييز لكم والضمير مضاف إليه «فارقتها» فعل وفاعل ومفعول، والجملة في محل رفع خبر كم «وهي» الواو للحال والضمير مبتدأ «تصفر» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال.

الشاهد: في «وما كدت أتبا» حيث أعمل «كاد» عمل «كان» فرفع بها الاسم ونصب الخبر، لكنه أتى بخبرها اسما مفردا، والاستعمال جارٍ على أن يكون خبرها جملة فعلية فعلها مضارع.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٦٢، ابن هشام ٢١٦/١، وابن عقيل ١٨٥/١، والأشموني ١٢٨/١، والأصطهناوى، والسندوي، والمكودي ص ٣٧، وابن يعيش في شرح المفصل ١٣/٧، والخصائص ٩٨/١.

(٢) قائله: هذبة بن خشرم العذرى، قاله وهو سجين من أجل قتيل قتله.

وهو من قصيدة يائية من الوافر.

المعنى: أرجو أن يكشف الله عن قريب ما صرت إليه من البلاء - الكرب: الهم، فرج: انكشاف الهم.

الإعراب: «عسى» فعل ماض ناقص «الكرب» اسم «عسى» الذى اسم موصول صفة للكرب «أمسيت» فعل ماض ناقص والتاء اسمه «فيه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر =

وجمهور البصريين على (أن) حذف أن بعد (عسى) ضرورة، وظاهر كلام
سيبويه^(١) (أنه)^(٢) لا يختص بالشعر.

ثم قال: وكاد الأمر فيه عكسًا.

يعنى: أن اقتران المضارع بعدها بـ (أن) قليل.

ومنه: قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحًا^(٣)

= أمسى، والجملة من أمسى واسمه وخبره لا محل لها صلة الموصول «يكون» فعل مضارع ناقص واسمه ضمير مستتر فيه «وراءه» ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم والهاء مضاف إليه «فرج» مبتدأ مؤخر «قريب» صفة والجملة في محل نصب خبر يكون، والجملة من يكون واسمها وخبرها في محل نصب خبر عسى.

الشاهد: في «يكون وراءه...» حيث وقع خبر «عسى» فعلا مضارعا مجردا من «أن» المصدرية وذلك قليل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٦٢، ابن عقيل ١/١٧٨، السندوي، الاضطهناوى، والأشمونى ١/١٢٩، المكودى ص ٣٨، وابن هشام ١/٢٢٤ - وأيضا ذكره فى المغنى ١/١٢٣، والسيوطى ص ٣٥ - وأيضا ذكره فى همع الهوامع ١/١٣٠، والشاهد رقم ١٥٠ فى خزنة الأدب، وابن يعيش فى شرح المفصل ٧/١١٧، وسيبويه ج ١ ص ٤٧٨، والمقتضب للمبرد ٣/٧٠.

(١) قال سيبويه ج ١ ص ٤٧٧: «واعلم أن من العرب من يقول عسى يفعل، يشبهها بكاد يفعل...».

(٢) أ، ج وفى ب «أن حذف أن».

(٣) قائله: رؤية بن العجاج الراجز بن الراجز.

الشرح: البلى - بكسر الباء - من بلى يبلى إذا خلق، «أن يمصحًا» أى: ينمحي. يقال مصحت الدار درست وذهبت، ومصح الظل إذا قصر.

فالراجز يصف دار الحبيبة بأنها مصحت من طول البلى.

وقبله: رسم عفى من بعد ما قد امحى.. ورواية ابن يعيش والهمع: ربع عفاه الدهر طولاً فامحى.

الإعراب: «ربع» مبتدأ «عفى» صفته «من» زائدة على مذهب الأخفش «بعد» ظرف عفا «ما قد امحى» ما مصدرية مجرورة بإضافة بعد إليه. «قد» حرف تحقيق «كاد» تعمل عمل كان واسمها ضمير مستتر فيه يرجع إلى الربع «أن يمصحًا» خبره والألف للإطلاق «من طول البلى» جار ومجرور متعلق بكاد تعلق العلة بالمعلول.

الشاهد: فى «كاد.. أن يمصحًا» حيث استعمل «كاد» مثل «عسى» فى كون خبره فعلا مضارعا مقرونا «بأن».

وظاهر كلام المصنف جواز ذلك، وخصه المغاربة بالضرورة.

ثم قال: وكعسى حرى. أى: فى المعنى، لأنها للرجاء كما سبق.

..... ولكن جعلا خبرها حتماً «بأن» متصلاً

فيقال: «حرى زيد أن يفعل»، ولا يجوز «حرى زيد يفعل»، وقل من ذكر «حرى».

ثم قال: والزموا اخلولق «أن» مثل حرى.

فيقال: (اخلولق زيد أن يفعل)، ولا يجوز (اخلولق زيد يفعل).

ثم قال: وبعد أو شك انتفا «أن» نزرأ. فهى مثل «عسى» فى ذلك ومن انتفاء (أن) بعدها قوله:

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غِرَاتِهِ يُوَافِقُهَا^(١)

ثم قال: ومثل كاد فى الأصح كريباً.

= مواضعه: ذكره من شراح الألفية: السيوطى ص ٣٥، وأيضاً ذكره فى معجم الهوامع ١٣٠/١، والشاهد رقم ٧٥٣ من خزانة الأدب، وسيبويه ج ١ ص ٤٧٨، والمكردى فى شرحه للألفية ص ٢٨، والإنصاف ٢/٣٣٠.

(١) قاله: أمية بن أبى الصلت الثقفى. شاعر جاهلى. وقال صاعد: هو لرجل خارجى، أى من الخوارج. وهو من قصيدة هائية من المنسرح. الشرح: «منيته»: المنية: الموت، «غراته» جمع غرة - بكسر الغين - وهى الغفلة «يوافقها» يصيبها ويقع فيها.

المعنى: إن من فر من الموت فى الحرب لقريب الوقوع بين برائته فى بعض غفلاته. الإعراب: «يوشك» فعل مضارع ناقص «من» اسم موصول اسمها «فر» فعل ماضٍ والفاعل ضمير مستتر فيه والجملة لا محل لها صلة «من منيته» جار ومجرور متعلق بفر والهاء مضاف إليه «فى بعض» جار ومجرور متعلق بقوله يوافقها «غراته» مضاف إليه «يوافقها» فعل مضارع وفاعله مستتر فيه والضمير مفعول به، والجملة فى محل نصب «يوشك». الشاهد: «يوافقها» حيث أتى بخبر «يوشك» جملة فعلية فعلها مضارع مجرد من «أن» وهذا قليل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٦٣، ابن هشام ١/٢٢٥، ابن عقيل ١/١٩٠، الأشمونى ١/١٢٩، وابن يعيش فى شرح المفصل ١/١٢٦، وسيبويه ج ١ ص ٤٧٩.

يعنى: أن إثبات (أن) بعدها قليل ومنه:

وقد كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقَطَّعًا^(١)

ولم يذكر سيبويه^(٢) في خبر (كرب) إلا التجرد، وإليه أشار بقوله: (في الأصح) والمشهور في (كرب) فتح الراء وقد حكى كسرهما.

ثم قال: «تَرَكَ» «أَنْ» مَعَ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبَا

وذلك لأن الفعل معها حال «وَأَنْ» للاستقبال. ثم ذكر أفعال الشروع

فقال:

كَأَنَّمَا السَّائِقُ يَحْدُو وَيَطْفِقُ كَذَا جَعَلْتُ وَأَخَذْتُ وَعَلِقُ

(١) هذا عجز بيت من الطويل.

وصدره قوله: سقاها ذوو الأحلام سجلا على الظما - وذكر البيت كله في نسخة ب.

وهو لأبي هشام بن زيد الأسلمي من كلمة يهجو فيها إبراهيم بن إسماعيل بن المغيرة والى المدينة من قبل هشام بن عبد الملك، وكان قد مدحه من قبل فلم ترقه مدحته فلم يعطه وأمر به فضرب بالسياط.

الشرح: «ذوو الأحلام» أصحاب العقول ويروى «ذوو الأرحام» وهم الأقارب من جهة النساء، «سجلا» - بفتح فسكون - الدلو ما دام فيه الماء وجمعه سجال.

المعنى: سقى أصحاب العقول هؤلاء القوم سجال الكرم وأجزلوا لهم العطاء، وقد كانوا فى شدة الحاجة تكاد أعناقهم أن تنقطع من ذلك.

الإعراب: «سقاها» فعل ماض والهاء مفعوله الأول «ذوو» فاعل «الأحلام» مضاف إليه

«سجلا» مفعول ثان «على الظما» جار ومجرور متعلق بسقاها «وقد» حرف تحقيق والواو

للحال «كربت» فعل ماض ناقص والتاء للتأنيث «أعناقها» اسم كرب والضمير مضاف إليه

«أَنْ» مصدرية «تقطعاً» فعل مضارع حذفت منه إحدى التاءين وأصله تنقطعاً - منصوب بأن

والالف للإطلاق والفاعل ضمير مستتر، والجملة فى محل نصب خبر كرب، والجملة من

كرب واسمها وخبرها فى محل نصب حال.

الشاهد: فى «أَنْ تَقَطَّعًا» حيث أتى بخبر «كرب» فعلا مضارعا مقترنا «بأن» وهو قليل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٦٣، ابن هشام ٢٢٨/١، ابن عقيل

١٩٢/١، السندوبى، الأشمونى ١/١٣٠، المكودى ص ٣٨، السيوطى ص ٣٥، وأيضا

ذكره فى همع الهوامع ١/١٣٠.

(٢) قال سيبويه ج ١ ص ٤٧٨ «وأما كاد فلإنهم لا يذكرون فيها أن، وكذلك كرب يفعل

ومعناها واحد يقولون كرب يفعل وكاد يفعل

أو يقال: (طفق) - بكسر الفاء وفتحها - وطبق - بالباء أيضا - فإن قلت:
فقد ذكر في التسهيل من أفعال الشروع (هب وقام)^(١).

قلت: هما غريبان، وأيضا (فإنه)^(٢) لم يدع الحصر.
قال:

واستعملوا مضارعا لأوشكا وكاد لا غير وزادوا موشكا

جميع أفعال المقاربة لا تتصرف (إلا)^(٣) (كاد وأوشك) فإن لهما مضارعا
وهو «يكاد ويوشك» واسم فاعل وهو «موشك وكائد»^(٤).
ولم يذكر هنا اسم فاعل «كاد» وقال في (الكافية)^(٥) الكبرى (واحفظ كائدا
وموشكا).

ذكر الجوهري^(٦) مضارع (طفق)^(٧) قال المصنف: ولم أره لغيره، والظاهر أنه
قال رأيا، وقد حكى مضارع «جعل»^(٨).

(١) التسهيل ص ٥٩.

(٢) ج.

(٣) ب، ج وفي أ (إلا).

(٤) المضارع من كاد وأوشك. قال تعالى (يكادون يسطون) وقول الشاعر:

يوشك من فر من منيته في بعض غراته يوافقها

واسم الفاعل منهما: قوله:

فموشكة أرضنا أن تعودا خلاف الأنيس وحوشا يبابا

وقوله: أموت أسي يوم الرجاء وإنني يقينا لرهن بالذي أنا كائد

قال الأشموني: ١٣١/١ (والصواب ... كابد بالباء الموحدة كما جزم به ابن السكيت).

(٥) أ.

(٦) هو: الإمام إسماعيل بن حماد الجوهري، صاحب كتاب الصحاح في اللغة. كان من

أعاجيب الزمان ذكاء وفطنة وعِلما، وكان إماما في اللغة والأدب، وقد طاف الآفاق،

ودخل العراق، وقرأ العربية على أبي علي الفارسي والسيرافي، وسافر الحجاز وشافه

باللغة العرب العاربة، ثم عاد إلى خراسان وأقام بنيسابور، وصنف الصحاح في اللغة وهو

الكتاب المتناول إلى اليوم، وكتاب في العروض، ومقدمة في النحو. ومات سنة ٣٩٨ هـ.

(٧) حكى الأخصر طفق يطفى كضرب شرب - وطفق يطفى كعلم يعلم ... راجع ١٠١/٢

صحاح.

(٨) إن البعير ليهرم حتى يجعل إذا شرب الماء مجه، اهـ. أشموني ١٣١/١.

ثم قال:

بعد عسى أخلوق أوشك قد يرد غنى (بأن يفعل) عن ثان فقد

يجوز إسناد هذه الثلاثة إلى «أن يفعل» فتستغنى به عن الخبر نحو «عسى أن يقوم» فإن وصلتها في موضع رفع (بعسى)^(١) وسدت مسد الجزأين.

فإن قلت: إذا أسندت هذه الثلاثة إلى «أن» والفعل. فهل هي تامة أو ناقصة؟

قلت: فيها خلاف^(٢)، ذهب قوم إلى أنها تامة، والمرفوع فاعلها.

قال في شرح التسهيل: الوجه عندي أن تجعل «عسى» ناقصة أبدا، وإذا أسندت إلى (أن) والفعل وجه بما يوجه به وقوع حسب عليهما في نحو «أحسب الناس أن يتركوا»^(٣).

ثم قال:

وجردن عسى لو ارفع مضمرا بها إذا اسم قبلها قد ذكرا

إذا بنيت هذه الثلاثة على اسم قبلها جاز إسنادها إلى ضميره وجعل أن يفعل خبرا وجاز إسنادها (إلى أن يفعل)^(٤) مكتفى به، وتكون مجردة من الضمير^(٥).

(١) ب، ج.

(٢) (ذهب الشلوبين إلى أنه يجب أن يكون الاسم الظاهر مرفوعا بيقوم، في عسى أن يقوم زيد - «وأن يقوم» فاعل عسى، وهي تامة لا خبر لها).

وذهب المبرد والسيرافي والفارسي إلى تجويز ذلك وتجويز وجه آخر وهو أن يكون الاسم الظاهر مرفوعا بعسى اسما لها، وأن المضارع في موضع نصب خبرا لها متقدما على الاسم وفاعل المضارع ضمير يعود على الاسم الظاهر وجاز عوده عليه متأخرا لتقدمه في النية اهـ أشموني ١٣٢/١.

(٣) سورة العنكبوت ٢.

(٤) ب، ج.

(٥) المجردة لغة الحجاز - والمحتملة للضمير لغة تميم وذلك مثل «زيد عسى أن يقوم» فعلى لغة تميم في عسى ضمير يعود على زيد وأن يقوم في موضع نصب بعسى، وعلى لغة الحجاز لا ضمير في عسى، وأن يقوم في موضع رفع بعسى. اهـ ابن عقيل ١٩٧/١ - بتصرف

ويظهر أثر ذلك في التانيث والثنية والجمع، فتقول: على الأول «هندٌ عَسَتْ
أَنْ تَفْعَلَ» والزيدان عَسِيَا أَنْ يَفْعَلَا» والزيدون (عَسَاوًا)^(١) أَنْ يَفْعَلُوا». وتقول على
الثاني «عسى» بالتجريد في الأحوال كلها.

ثم قال:

والفتح والكسر أجزء في السين من نحو عَسَيْتُ وانتَقَا الفتح زَكِنُ

يجوز كسر سين «عسى» وفتحها، إذا اتصل بها ضمير مرفوع لتكلم، أو
مخاطب أو «غائبات»^(٢) والفتح أكثر، ولذلك قال: (وانتَقَا الفتح زَكِنُ).

أى: واختيار الفتح علم، وبالكسر قرأ نافع^(٣).

ثم انتقل إلى القسم الثاني من نواسخ الابتداء فقال:

(١) أ، ب وفي ج «عسيوا».

(٢) أ، ب وفي ج «غائب».

(٣) قرأ نافع «فهل عسيتم إن توليتم» بكسر السين، وقرأ الباقون بفتحها - من الآية ٢٢ من

سورة محمد، لتكلم نحو «عسيت» ولخاطب نحو «عسيت وعسيتما وعسيتم وعسيتم»
ولغائبات نحو «عسين».

إن وأخواتها

لِإِنَّ أَنْ لَيْتَ لَكِنَّ لَعَلَّ كَانَ عَكْسُ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلٍ

يعنى: أن «كان» ترفع الاسم وتنصب الخبر، وهذه الأحرف تنصب الاسم وترفع الخبر خلافاً للكوفيين في قولهم إن الخبر باق على رفعه، وبعض العرب ينصب بهذه الأحرف الجزأين معاً، وحكى ابن السيد^(١) أن ذلك لغة^(٢).

وأما معانى هذه الأحرف «فإنّ وإنّ» للتوكيد «ولكن» للاستدراك، وليست مركبة على الأصح «وليت» للتمنى. ويكون في الممكن والمستحيل ولا يكون في الواجب، «لعل» للترجى في المحبوب والإشفاق في المكروه، ولا يكون إلا في الممكن. ولا تكون للتعليل^(٣) ولا للاستفهام^(٤)، ولا للشك عند البصريين خلافاً لمن قال بذلك^(٥)، وليست مركبة على الأصح^(٦).

و «كأن» للتشبيه ولا تكون للتحقيق ولا للتقريب، ولا للظن^(٧). خلافاً لمن قال بذلك، وهى مركبة من «كاف» التشبيه، (وأن) قيل: بلا خلاف، وليس بصحيح^(٨) بل (قيل)^(٩) ببساطتها.

(١) هو: أبو محمد عبدالله بن محمد بن السيد البطلوسى نزيل بلنسية، كان عالماً باللغات والآداب متبحراً بها. انتصب لإقراء علوم النحو واجتمع إليه الناس للاتقاع بعلمه. وكان له يد فى العلوم القديمة، وقد صنف كثيراً من الكتب. ومن تصانيفه شرح أدب الكاتب. وسقط الزند. والحلل فى شرح أبيات الجمل، والمسائل المثورة فى النحو. وتوفى ببلنسية سنة ٢١٠هـ.

(٢) ومن ذلك: إذا أسود جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافاً إن حراسنا أسداً

(٣) رأى الأخفش والكسائى.

(٤) للكوفيين.

(٥) أكثر الكوفيين.

(٦) الجمهور.

(٧) التحقيق: رأى الكوفيين والزجاج. والتقريب: للكوفيين. والظن: إذا كان خبرها اسماً مشتقاً. رأى الكوفيين والزجاج. أهد السيوطى فى الهمع ١/١٢٢.

(٨) واختلف فى كان أبسيطة أم مركبة؟ فقال بالأول شردمة واختاره أبو حيان لأن التركيب خلاف الأصل، وبالثانى الخليل وسيبويه والأخفش وجمهور البصريين والقراء. أهد الهمع ١/١٣٣ وأميل إلى الثانى.

(٩) ج.

ثم مثل بقوله:

كِنْ زِيدًا عَالِمٌ بَأْتِي كُفْنَهُ وَلَكِنْ ابْنُهُ ذُو ضِعْفَيْنِ

وتمثيل البواقى سهل، قال:

وَرَاعَ ذَا التَّرْتِيبِ إِلَّا فِي الَّذِي كَلِمَتَ فِيهَا أَوْ هُنَا غَيْرَ الْبَدْيِ

الإشارة إلى تقديم الاسم وتأخير الخبر.

يعنى: أنه لا يجوز تقديم خبرها على اسمها لضعفها إلا إذا كان ظرفاً نحو

«ليت هنا غير البدى» أو مجروراً نحو «ليت فيها غير البدى».

وإنما جاز تقديم الظرف والمجرور للتوسع فيهما، ولأنهما فى الحقيقة ليسا

بالخبر بل معمولاه.

قال فى العمدة^(١): «ويجب أن يقدر العامل فى الظرف بعد الاسم كما يقدر

الخبر وهو غير ظرف.

ثم قال:

وَهَمَزَ إِنْ أَفْتَحَ لِسْدٌ مَصْدَرٍ مَسْدَهَا وَفِي سِوَى ذَلِكَ أَكْسَرِ

«إن» المكسورة أصل، والمفتوحة فرعها على أصح الأقوال، فلذلك يستدام

كسرها ما لم تؤول هى ومعمولها بمصدر فتفتح وجوبا إن لزم التأويل نحو «بلغنى

أنك فاضل» أى: فضلك، وجوازا إن لم يلزم. وذلك فى مواضع ستأتى.

وقد نبه (على مواضع)^(٢) الكسر فقال: (فاكسر فى الابتداء).

يعنى: فى ابتداء الكلام حقيقة نحو ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا﴾^(٣) أو حكما

نحو ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ﴾^(٤).

ثم قال: (وفى بدء صلته).

(١) كتاب لابن مالك اسمه عمدة الحافظ وعدة اللافظ.

(٢) أ، ب.

(٣) سورة الفتح ١.

(٤) سورة يونس ٦٢.

يعنى: أول صلة موصول كقوله تعالى: ﴿وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ﴾^(١) واحترز بالبدء من نحو (جاء الذى فى ظنى أنه فاضل).

ثم قال: وحيث إنَّ ليمينٍ مُكْمَلَةٌ.

يعنى: إذا وقعت جواب قسم مطلقا مع «اللام» أو دونها نحو ﴿وَالْعَصْرُ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾^(٢) ونحو ﴿حَمَّ وَالْكِتَابِ الْمَبِينِ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾^(٣).

فإن قلت: فقد ذكر بعد هذا جواز الفتح والكسر (بعد)^(٤) اليمين إذا لم توجد (اللام) فيكون إطلاقه هنا مقيدا بما بعد كما قال بعضهم.

قلت: الصحيح وجوب كسرها إذا وقعت جواب القسم مطلقا، فإطلاقه صحيح ولا يعارضه إجازته للوجهين بعد، لأن من فتح لم يجعلها جوابا، وسيأتى بيانه^(٥).

ثم قال: أو حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ.

مثاله: ﴿وَقَالَ اللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ﴾^(٦): فإن سيقت بعد القول للتعليل فتحت، لأنها غير محكية نحو (أخصك بالقول أنك ذكى) أى لأنك (ذكى)^(٧) وعنه احترز بقوله «حُكِيَتْ».

واحترز أيضا من القول (المضمن)^(٨) معنى الظن، فإنه يجوز بعده الفتح والكسر. كقوله:

أَتَقُولُ إِنَّكَ بِالْحَيَاةِ مُتَمِّعٌ^(٩)

.....

(١) سورة القصص ٧٦.

(٢) سورة العصر ١-٢.

(٣) سورة الدخان ١-٣.

(٤) أ، ب وفى ج (مع).

(٥) وبالفتح على تأويل أن بمصدر معمول لفعل القسم بإسقاط الخافض أى: على أنى. اهـ مرادى.

(٦) سورة المائدة ١٢.

(٧) ب.

(٨) ب، ج وفى أ «المضمّر».

(٩) قال العينى: «قيل: إن قائله هو الفرزدق همام. وهو من الكامل.

وعجزه: وقد استبحت دم امرئ مستسلم

فمن فتح جعل القول عاملا و «إن» غير محكية، ومن كسر حكى به، لأن الحكاية بالقول مع استيفاء شروط إجرائه مجرى الظن جائزة.

ثم قال: أو حَلَّتْ مَحَلَّ حَالٍ

يعنى: مع واو، ونحو قوله (كزرتُهُ وإني ذُو أَمَلٍ) - أو دون (واو) كقوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنَّهُمْ لِيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾^(١).

وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلِ حَلَّقًا بِاللَّامِ كَاعْلَمَ إِنَّهُ لَدُو تَقَى

حق أن بعد أعمال القلوب أن تفتح ما لم يعلق الفعل باللام فيجب كسرها نحو ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾^(٢)، وكقوله (اعلم إنه لدو تقي) فلولا اللام لفتحت. فهذه ستة مواضع يجب (فيها)^(٣) كسرها.

وزاد المصنف في غير هذا الكتاب سابعا، وهو أن تقع خبر اسم عين^(٤) نحو (زيد أنه فاضل).

= الشرح: «تقول» يحتمل أنه مضارع القول بمعنى الظن، أو مضارع القول بمعنى النطق والتكلم «بمتع»: اسم مفعول من قولهم: متعه الله بكذا، ويقال متعه - بتضعيف العين - وامتعه وتمتع به. قال تعالى: (ومتعناهم إلى حين، ثممتعهم قليلا، فأمتعته قليلا، سنمتعهم) وأصل هذه المادة المتوع - بضم الميم. وهو الامتداد والارتفاع. يقال: متع النهار، ومتع النبات، إذا ارتفع. «مستسلم» منقاد خاضع.

الإعراب: «أتقول» الهمزة للاستفهام تقول فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه «إنك» حرف توكيد والكاف اسمه «بالحياة» جار ومجرور متعلق بمتع «بمتع» خبر إن. وإن واسمها وخبرها في محل نصب مقول القول إذا اعتبرت تقول بمعنى التكلم فالجملة محكية والجملة سدت مسد مفعولى تقول إذا جعلته مأخوذا من القول بمعنى الظن «وقد» الواو للحال قد حرف تحقيق «استبحت» فعل وفاعل «دم» مفعول به «امرئ» مضاف إليه «مستسلم» صفة لامرئ.

الشاهد: في «أتقول أنك» حيث روى بكسر همزة «إن» على اعتبار الجملة محكية بتقول، ويفتحها على إجراء «تقول» مجرى ظن.

مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه الألفية ١/١٢٨.

(١) سورة الفرقان ٢٠.

(٢) سورة المنافقون ١.

(٣) ب.

(٤) التسهيل ص ٦٣.

وزاد غيره ثامنا وهو بعد (حيث)^(١).

قال وقد أولع عوام الفقهاء بالفتح بعدها

قلت: ^(٢) ويتخرج على مذهب الكسائي ^(٣).

ثم انتقل إلى مواضع الوجهين فقال:

بعد إذا فجاءة أو قسم لا لام بعده بوجهين نمي

مثال ذلك بعد (إذا) قول الشاعر:

وكنْتُ أرى زيدا كما قيل سيِّداً إذا أنه عبدُ القفاً واللهازم^(٤)

يروى بالكسر على عدم التأويل، وبالفتح على تأويل أن (ومعموليها)^(٥)

بمصدر مرفوع بالابتداء والخبر محذوف.

(١) نحو «اجلس حيث إن زيدا جالس» وأيضاً راد ابن عقيل ج ١ ص ٢٠٣.

«إذا - وقعت بعد «ألا» الاستفتاحية نحو قوله تعالى (ألا إنهم هم السفهاء)».

(٢) أ، ج.

(٣) قول الكسائي: «يجوز إضافة حيث للمفرد فلا إشكال في الفتح» اهـ خضري ١/١٣٢.

(٤) هذا عجز بيت من الطويل، وهو من شواهد سيبويه التي لم ينسبها. وقال سيبويه قبل

أن ينشده ج ١ ص ٢٧٤ «وسمعت رجلاً من العرب ينشد هذا البيت كما أخبرك به» اهـ.

الشرح: «اللهازم» جمع لهزمة - بكسر اللام والزاي - وهو طرف الحلق، ويقال هي عظم

ناتئ. تحت الأذن و «عبد القفا واللهازم» كناية عن الخسة والدناءة والذلة وذلك لأن القفا

موضع الصفع، واللهزمة موضع اللكز.

المعنى: كنت أظن زيدا سيِّداً كما قيل، فإذا هو يتبين لي من أمره أنه ذليل خسيس.

الإعراب: «كنت» فعل ماض ناقص والتاء اسم «أرى» بزنة المبني للمجهول - ومعناه أظن -

فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه «زيداً» مفعوله الأول «سيِّداً» مفعول ثانٍ وجملة أرى

في محل نصب خبر كان «إذا» فجائية «أنه» حرف توكيد ونصب والهاء اسم «عبد» خبره

«القفا» مضاف إليه واللهازم معطوف عليه.

الشاهد: في «إذا أنه» حيث جار في همزة «أن» الوجهان. فأما الفتح فعلى تقديرها مع

معموليها بالمفرد وإن كان هذا المفرد محتاجاً إلى مفرد آخر لتتم بها جملة على الراجع،

وأما الكسر فتقديرها مع معموليها جملة وهي في ابتدائها.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٦٧، وابن عقيل ١/٢٠٤، وابن هشام

١/٢٤٣، والسندوبى، والمكودى ص ٤٠، والأشمونى ١/١٢٨، وابن يعيش فى شرح

المفصل ٤/٩٧، والشاهد رقم ٨٤٦ فى خزانة الأدب، وسيبويه ج ١ ص ٤٧٢، والخصائص

٣٩٩/٢.

(٥) ب، وفى أ، ج «ومعمولها».

قال المصنف: والكسر أولى، لأنه لا يحوج إلى تقدير.
قلت: وذهب قوم إلى أنها هي الخبر، وعلى هذا فلا تقدير في الفتح أيضا
فيستوى الوجهان.

ومثال ذلك بعد القسم قول الشاعر:

أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكَ الْعَلِيِّ أَنِّي أَبُو ذِيَالِكَ الصَّبِيِّ^(١)

يروى بالكسر على جعل أن جواب القسم «وبالفتح على تأويل أن بمصدر
معمول لفعل القسم»^(٢) بإسقاط الحافض. أي: على أني.

وقد اتضح بهذا: أن من فتح لم يجعلها الجواب، وذلك لأن الفتح متوقف
على كون المحل «معنيا»^(٣) فيه المصدر عن «أن» وصلتها، وجواب القسم ليس
كذلك، فإنه لا يكون إلا جملة^(٤).

(١) هذا بيت من الرجز وقبله:

لتعدن مقعد القصي منى ذى القاذورة المقلى - وقد ذكر في ب.

- هما لرؤية بن العجاج، وقال ابن بري: هما لأعرابي قدم من سفر فوجد امرأته قد وضعت
ولدا فأنكره.

الشرح: «القصي» البعيد النائي «القاذورة» المراد به الذى لا يصاحبه الناس لسوء خلقه «المقلى»
المكروه اسم مفعول مأخوذ من قولهم: قلاه يقلبه، إذا أبغضه «ذِيَالِكَ» تصغير ذلك على
غير قياس لأنه مبنى.

المعنى: والله لتجلسن أيها المرأة بعبيدة عنى حيث يجلس المكروه المبغض من الناس - إلى أن
تقسمي بخالقك المتزه عن كل ما لا يليق: أنى أبو هذا الولد الصغير.

الإعراب: «أو» عطف على ما قبله «تحلفي» فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد أو وعلامة
نصبه حذف النون وياء المخاطبة فاعل «بربك» جار ومجرور متعلق بتحلفي والكاف مضاف
إليه «العلوي» صفة لرب «أنى» حرف توكيد ونصب والياء اسمه «أبو» خبره «ذِيَالِكَ» اسم
إشارة مضاف إلى قوله «أبو» واللام للبعد والكاف حرف خطاب «الصبي» بدل من اسم
الإشارة أو عطف بيان أو نعت.

الشاهد: فى قوله: «أنى» حيث يجوز فى همزة «إن» الكسر والفتح لكونها واقعة بعد فعل
قسم لا لام بعده، أما الفتح فعلى تأويل أن مع اسمها وخبرها بمصدر مجرور بحرف جر
محذوف، والتقدير: أو تحلفى على كوني أبا لهذا الصبي، وأما الكسر فعلى اعتبار إن
واسمها وخبرها جملة لا محل لها من الإعراب جواب قسم.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٦٧، ابن هشام ٢٤٤/١، ابن عقيل
٢٠٥/١، الأشموني ١٣٨/١، المكودي ص ٤٠.

(٢) ب، ج.

(٣) أ، ب وفى ج «متعينا».

(٤) راجع الأشموني ١٣٩/١.

قال فى شرح التسهيل: فإن ورد الفتح فى جواب قسم حكم بشذوذه
«وحمل»^(١) على إرادة «على».

فإن قلت: فهل يجوز الفتح فى نحو (والله إنَّ ريداً قائم)؟

قلت: قد حكى عن الكوفيين تفضيله على الكسر «فى»^(٢) هذا المثال وعن
بعضهم تفضيل الكسر عليه.

ومذهب البصريين أن الكسر لازم، وهو الصحيح^(٣).

قال ابن خروف: لم يسمع فتحها بعد اليمين (ولا)^(٤) وجه له، وهو كما
قال: وشبهة من أجاز الفتح فى المثال المذكور ونحوه سماع الفتح فى نحو «حلفت
أنَّ ريداً قائم».

فكما جاز الفتح مع التصريح بالفعل (كذلك)^(٥) يجوز مع تقديره، لأن
الفعل مقدر فى المثال المذكور ونحوه.

قيل: وذلك غلط، لأن من فتح بعد (حلفت)^(٦) لم يجعلها قسماً بل إخباراً
عن قسم، ولا يتصور ذلك فى حلفت المضمرة، لأن العرب لا تضمّر حلفت
وتريد بها غير القسم.

ثم كمل مواضع الوجهين فقال: مع تَلُوِّ فا الجزأ.

مثال ذلك قوله تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَن عَمِلَ مِنكُمْ سُوءًا
بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِن بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ﴾^(٧) فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٨﴾ الفاء جواب قوله من عمل،
وقد قرئ بالوجهين فالكسر على جعل ما بعد الفاء جملة تامة. والفتح على

(١) أ، ب وفى ج «وحكم».

(٢) ب، ج وفى أ «على».

(٣) وأرجح رأي البصريين لقوله - (إن هذا مذهب الكوفيين وهو غلط فالمتعين فيه الكسر) اهـ
خضرى ١/١٢٣.

(٤) ب، ج وفى أ (ولو).

(٥) ب، ج وفى أ (كقولك).

(٦) أ، ب وفى ج (حلف).

(٧) أ.

(٨) سورة الأنعام ٥٤.

تقديرها بمصدر هو خبر مبتدأ محذوف. أي: فجزاؤه (الغفران)^(١) أو مبتدأ وخبره محذوف. والكسر أحسن في القياس.

قال المصنف: ولذلك لم يجيء الفتح في القرآن إلا مسبوqa «بأن» المفتوحة.

... وذَا يَطْرُدُ فِي نَحْوِ خَيْرِ الْقَوْلِ أَنِّي أَحْمَدُ

فالكسر على تقدير: (أولُ قول أفصح به هذا المفتوح أني، والفتح على تقدير)^(٢) أول قولي حمد الله.

فعبارة الفتح تصدق على كل لفظ تضمن حمدا، وعبارة الكسر لا تصدق على حمد بغير هذا اللفظ الذي أوله «إني»، وقد قيل: في وجه الكسر غير هذا، وما ذكرته هو التحقيق.

وضابط ما يجوز فيه الوجهان من هذا النوع أن تقع «إن» خبر قول «ويكون»^(٣) خبرها قولاً فلو كان غير قول تعين الكسر نحو «أول قولي إنك ذاهب».

ثم قال:

وبعدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصْحُبُ الْخَبْرَ لَامُ ابْتِدَاءٍ نَحْوُ أَنِّي لَوْزَرُ

دخول هذه «اللام» بعد «إن» المكسورة متفق عليه، وأجاز بعضهم دخولها بعد المفتوحة، وحكى عن المبرد، وهو خلاف شاذ، وما سمع منه محمول على الزيادة^(٤).

وأجاز الكوفيون: دخولها بعد «لكن» وما احتجوا به متأول^(٥).

وقوله (لامُ ابتداءٍ) يعني أن هذه اللام هي لام الابتداء، وإنما أخبرت إلى الخبر كراهة الجمع بين حرفين لمعنى واحد خلافاً لمن قال: هذه غير تلك.

(٣) أ، ب.

(٢) أ، ج.

(١) أ، ج.

(٤) (فمن ذلك قراءة بعض السلف «ألا أنهم لياكلون الطعام» بفتح الهمزة وأجازه المبرد) أشموني ١/ ١٤٠.

(٥) (ومن ذلك) قول الشاعر: يلومونني في حب ليلي عواذلي ولكنني من حبها لعميد
وخرج عن أن اللام رائدة) اهـ ابن عقيل ١/ ٢٠٨.

وقوله: (تصحب الخبر) مقيد بقوله:

وَلَا يَلِي ذَا اللَّامِ مَا قَدْ نُفِيَ وَلَا مِنَ الْأَفْعَالِ مَا كَرِّضِيَا

والخبر ضربان: مثبت ومنفى.

فالمنفى لا تدخل عليه اللام إلا نادرا كقوله:

وَأَعْلَمُ إِنَّ تَسْلِيمًا وَتَرَكََا لِلَا مُتَشَابِهَانِ وَلَا سَوَاءً^(١)

والمثبت إما أن يكون ماضيا متصرفا عاريا من «قد» أو غيره، فإن كان ماضيا متصرفا عاريا من «قد» لم تدخل اللام عليه، فإن وجد مثل: «إن زيدا لقام»، فاللام لام القسم.

(وكذلك)^(٢) لو تقدم (على)^(٣) «أن» ما يقتضى فتحها لفتحت مع هذه اللام نحو (علمتُ أن زيدا لقام)، وإن كان غير ذلك دخلت اللام (عليه)^(٤).

فتدخل على الخبر المفرد نحو: (إن زيدا لقائم) والفعل المضارع نحو ﴿وَأَنَّ رَبَّكَ لِيحْكُمَ بَيْنَهُمْ﴾^(٥) والجملة الاسمية نحو (إن زيدا لأبوه فاضل) والماضى غير

(١) قائله: أبو حزام - غالب بن الحارث العكلى - وهو من الوافر.

الشرح: «إن» إذا جريت على ما هو الظاهر فالهمزة مكسورة، لأن اللام فى خبرها، وإذا جعلت اللام رائدة فتحت الهمزة، والأول أقرب، لأن الذى يعلق «أعلم» عن العمل هو لام الابتداء لا الزائدة «تسليما» أراد به التسليم على الناس أو تسليم الأمور إلى ذويها «تركا» أراد به ترك ما عبر عنه بالتسليم. «متشابهان»: متقاربان، «سواء» متساويان.

المعنى: أعتقد أن التسليم على الناس وتركه أو تسليم الأمر وتركه - لا يتساويان ولا يتقاربان. الإعراب: «أعلم» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه «أن» حرف توكيد ونصب «تسليما» اسمه «وتركا» معطوف عليه «للمتشابهان» اللام رائدة متشابهان خبر أن «ولا» الواو عاطفة لا: نافية «سواء» معطوف على خبر إن.

الشاهد: فى «للمتشابهان» حيث أدخل اللام فى الخبر المنفى بلا، وهو شاذ.

مواضعه: ذكره من شراح الالفية: ابن الناظم ص ٦٩، ابن هشام ٢٤٧/١، ابن عقيل ٢١١/١، الأشموني ١٤١/١، السيوطى ص ٣٧.

(٢) ج وفى أ، ب (ولذلك).

(٣) ب.

(٤) أ، ب.

(٥) سورة النحل ١٢٤.

المتصرف نحو: (إن زيدا نعم الفتى) والمتصرف المقرون بقد نحو (إن زيدا لقد قام).

والى هذا أشار بقوله:

وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ كَأَنَّ ذَا لَقَدْ سَمَّا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذًا

وإنما جاز دخولها عليه مع (قد) لأن (قد) تقرب الماضي من الحال خلافا لخطاب الماوردي^(١) في منعه دخولها مع (قد) فإذا وجد (إن زيدا لقد قام) فهي عنده لام القسم^(٢).

ثم أشار إلى بقية مواضع اللام بقوله:

وَتَصَحَّبُ الْوَأَسْطُ مَعْمُولُ الْخَيْرِ وَالْفَصْلَ وَاسْمًا حَلَّ قَبْلَهُ الْخَيْرُ

يعنى: أن هذه «اللام» يجوز دخولها على معمول الخير المتوسط بينه وبين الاسم نحو: «إن زيدا لطعامك أكل».

وشرطه: أن يكون الخير صالحا لها، فلو كان ماضيا متصرفا عاريا من (قد) لم تدخل (عليه)^(٣) نحو (إن زيدا عمرا ضرب) لأن دخولها على المعمول فرع دخولها على الخير، خلافا للأخفش. وتدخل أيضا على الضمير المسمى بالفصل. كقوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾^(٤).

وعلى الاسم إذا تأخر عن الخير نحو (إن فى الدار لزيدا) وإنما يصح ذلك إذا كان الخير ظرفا أو مجرورا، لأنه لا يتقدم إن كان غيرهما وإنما اشترط فى دخولها (على الخير)^(٥) مشروطا أيضا بأن يتأخر ولم ينبه عليه.

(١) هو: خطاب بن يوسف بن هلال القرطبي أبو بكر الماوردي. قال ابن عبد الملك: كان من جلة النحاة ومحققهم والمتقدمين فى المعرفة بعلوم اللسان على الإطلاق، وروى عن أبى عبد الله بن الفخار وغيره، وروى عنه ابنه عبد الله وعمر وغيرهما. وتصدر لإقراء العربية طويلا، وصنف فيها واختصر الزاهر لابن الأنبارى. وهو صاحب كتاب الترشيح ينقل عنه أبو حيان وابن هشام كثيرا. مات بعد الخمسين والأربعمائة.

(٢) حيث ذهب إلى أن لام الابتداء لا تدخل على الماضى المقترن بقد وإذا سمع دخول اللام عليه قدرت لام جواب قسم، فالتقدير: إن زيدا والله لقد قام. اهـ صبان ٢٢٤/١.

(٣) أ، ج وفى ب (على معموله).

(٤) سورة آل عمران ٦٢.

(٥) أ، ج.

قلت: اشتراط ذلك في الاسم منبه على اشتراطه في الخبر، إذ العلة واحدة. ثم قال:

وَوَصَلُ (ما) بِذِي الْحُرُوفِ مُبْطِلٌ إِعْمَالَهَا وَقَدْ يَبْقَى الْعَمَلُ^(١)

إذا اتصلت (ما) الزائدة بهذه الأحرف ففيه وجهان:

أحدهما: أن تكون كافة فتبطل عملها نحو ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾^(٢).

والثاني: أن تجعل ملغاة فيبقى العمل لعدم الاعتداد بها. وهذا مسموع في (ليت)^(٣) وقد حكى في (إنما) وأجازه ابن السراج (والزجاج)^(٤) قياساً في سائرهما ووافقهم المصنف، ولذلك أطلق في قوله: (وقَدْ يَبْقَى الْعَمَلُ).

ومذهب سيبويه^(٥) جواز الوجهين في (ليت) خاصة^(٦)، ومنع الثاني في سائر أخواتها، لأن (ما) قد أزلت اختصاصها بالأسماء بخلاف ليت فإنها باقية على اختصاصها، ولذلك ذهب بعض النحويين إلى وجوب الإعمال في (ليتما) وبهذا يبطل قوله في شرح التسهيل: يجوز إعمالها وإهمالها بإجماع. ثم قال:

وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفًا عَلَى مَنْصُوبٍ إِنْ بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلًا

بمعنى أنه يجوز رفع المعطوف على اسم (إن) المكسورة بشرط أن تستكمل خبرها و يكون المعطوف بعد الخبر نحو (إنَّ زَيْدًا ذَاهِبٌ وَعَمْرُو) والنصب هو الوجه الظاهر.

ولذلك قال: (وجائزٌ رفعُكَ).

(١) أ، ج.

(٢) سورة النساء ١٧١.

(٣) لبقاء اختصاصها.

(٤) أ، ب.

(٥) قال سيبويه ج ١ ص ٢٨٢ (وأما (ليتما زيدا منطلق) فإن الإلغاء فيه حسن. وقد كان رؤية ابن العجاج يشد هذا البيت رفعا وهو قول النابغة الذبياني:

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد

رفعه على وجهين: على أن يكون بمنزلة قول من قال: مثلا ما بعوضة، أو يكون بمنزلة قوله (إنما زيد منطلق) اهـ.

(٦) فإنها باقية على اختصاصها بالأسماء اهـ أشموني ١/١٤٣.

فهم أن النصب هو الأصل، فإن عطفت قبل الخبر تعين النصب خلافا للكسائي في إجازته الرفع قبل الخبر مطلقا، والفراء في إجازة ذلك بشرط خفاء إعراب الاسم^(١).

ثم قال:

وَأَلْحَقْتَ بِإِنَّ لَكِنْ وَأَنْ مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ

أى: ألحقت (لكن وإنّ - المفتوحة) بإنّ - المكسورة، في جواز رفع المعطوف على اسمها بعد الخبر نحو (لكن زيدا قائم وعمر)، (وعلمت أن زيدا قائم وعمر).

أما إلحاق (لكن) بها فمتفق عليه، وأما إلحاق (أن) المفتوحة، فمنعه بعض أجازته بعض. قال في التسهيل: وأن في ذلك كإن على الأصح هـ^(٢). فأطلق كما أطلق هنا، وقيد ذلك في شرحه بأن يتقدمها على كقوله:

وإِلَّا فاعلمُوا أَنَا وَأَنْتُمْ بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقٍ^(٣)

(١) بأن يكون مبنيا أو مقصورا أو مضافا للياء، ومثل ذلك لو خفي إعراب المعطوف نحو «إن محمدا ويحيى مسافران» وعلته الاحتراز من تنافر اللفظ.

(٢) التسهيل ص ٦٦.

(٣) قائله: بشر بن أبي خازم - بغاء وزاي معجمتين - وقصة ذلك أن قوما من آل بدر جاءوا الفزاريين فجزوا نواصيهم، وقالوا منّا عليكم ولم تقتلكم، فغضب بنو فزارة لذلك فقال بشر ذلك - وهو من الوافر.

الشرح: «بغاة» جمع باغ، وهو الظالم لأنه بغى الظلم، أى: طلبه «شقاق» بكسر الشين - وهو العداوة وهو مصدر شاقه، إذا خالفه وعاداه أشد العداوة، وكان كل واحد من المتشاقين قد صار في شق وناحية غير الشق والناحية التي صار فيها الآخر.

المعنى: إذا جززتم نواصيهم فاجمعوها لنا، واحملوا الأسرى معهم، وإلا فإننا متعادون أبدا. الإعراب: «وإلا» إن الشرطية الجازمة لفاعلين ولا النافية وفعل الشرط محذوف والتقدير: إلا تفعلوا، مثلا «فاعلموا» الفاء واقعة في جواب الشرط، اعلموا فعل أمر مبني على حذف النون وأو الجماعة فاعله والجملة في محل جزم جواب الشرط «أنا» أن حرف توكيد ونصب ونا: اسمه «وأنتم» الواو لسعطف أنتم مبتدأ وخبره محذوف والتقدير: وأنتم مثلنا «بغاة» خبر أن «ما» مصدرية ظرفية «بقينا» فعل وفاعل «في شقاق» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ثان لأن.

أو معناه كقوله تعالى: ﴿وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾^(١)، وهذا هو الصحيح.^(٢)

لان (أن) ههنا وما عملت فيه بتأويل الجملة فصح أن يعطف على محلها كالمكسورة.

وقوله: مِنْ دُونِ لَيْتٍ وَلَعَلَّ وَكَانَ

يعنى: أنه لا يجوز فى المعطوف على اسم هذه الثلاثة إلا النصب، ولا يجوز الرفع لا قبل الخبر ولا بعده. لان معنى الابتداء قد يغير بدخولها بخلاف (إن وأن ولكن) فإنها لا تغير معناه. أجاز الفراء الرفع مع الستة بعد الخبر مطلقا وقبله بشرط خفاء إعراب الاسم.

وتلخيص هذه المسألة أن نصب المعطوف بعد الخبر وقبل الخبر جائز فى الجميع.

وأما رفعه فيجوز بعد الخبر لا قبله فى (إنّ ولكن) باتفاق. (وأنّ) بعد العلم أو ما فى معناه على المختار.

فإن قلت: قد ورد الرفع قبل الخبر فى قوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقُونَ﴾^(٣).

قلت: حمل سيبويه^(٤) هذه الآية، وما أوهم العطف قبل التمام - على التقديم والتأخير.

= الشاهد: فى «أنا وأنتم بغاة» حيث ورد فيه ما ظاهره أنه عطف بالرفع قوله «وأنتم» على محل اسم «أن» الذى هو «نا» قيل أن يأتى بخبر «أن» الذى هو بغاة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٧١، ابن هشام ٢٥٨/١ والسيوطى ص ٣٨. (١) أ، ب.

(٢) سورة التوبة ٣.

(٣) سورة المائدة ٦٩. فقد عطف «والصابئون» قبل استكمال الخبر وهو (من آمن . . . إلخ).

(٤) قال سيبويه ج ١ ص ٢٩٠ «وأما قوله عز وجل «والصابئون» فعلى التقديم والتأخير، كأنه ابتداء على قوله «والصابئون» بعد ما مضى الخبر. اهـ.

قال المصنف: وأسهل منه تقدير خبر قبل العاطف، مدلول عليه بخبر ما بعده^(١).

فإن قلت: ما وجه رفع المعطوف على اسم إن وما الحق بها؟
قلت: مذهب المحققين: أنه مبتدأ محذوف الخبر، لدلالة خبر (إن) عليه، وهو من عطف الجمل لا من عطف المفردات، وقد أوضح ذلك في شرح التسهيل.
فإن قلت: ظاهر قوله:

وَجَائِزٌ رَفَعُكَ مَعْطُوفًا عَلَى مَنصُوبٍ إِنَّ....

يخالف ما ذكرته.

قلت: تجوز في تسميته معطوفا على الاسم، لأن صورته صورة المعطوف.

ثم قال: وَخَفَّفَتْ إِنَّ فَقَلَّ الْعَمَلُ

إهمالها: إذا خففت هو القياس، لزوال اختصاصها، وإعمالها ثابت بنقل سيبويه^(٢).

ومنه ﴿وَأَنَّ كَلَامًا لِيُوفِيَنَّهُمْ﴾^(٣).

ثم قال: وتلزم اللام إذا ما تهمل.

علة لزومها الفرق بين (إن) المخففة و (إن) النافية، وتسمى هذه اللام الفارقة.

فإن قلت: هل هي لام الابتداء أم غيرها؟

قلت: مذهب سيبويه^(٤) أنها لام الابتداء ألزمت للفرق وهو اختيار المصنف وهو مفهوم من قوله هنا (وتلزم اللام) يعنى اللام المتقدم ذكرها بعد المشددة.

(١) التقدير: إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن والصائبون والنصارى كذلك، ومن آمن مبتدأ خبره فلا خوف والجملة خبر إن. اه صبان ١/ ٢٢٧.

(٢) قال سيبويه ج ١ ص ٢٨٣ «وحدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول «إن عمرا لمنطلق» وأهل المدينة يقرأون «وإن كلاً لياً ليوفينهم» يخففون وينصبون.

(٣) سورة هود ١١١ - قراءة نافع - بإسكان النون وتخفيف الميم.

(٤) قال سيبويه ج ١ ص ٢٧٣ «فاعلم أنهم يقولون (إن ريد لذهب وإن عمرو لخير «منك» لما خففها جعلها بمنزلة «لكن» حين خففها وألزمها اللام لثلاث تلتبس بإن التي هي بمنزلة «ما» التي ينفي بها ومثل ذلك «إن كل نفس لما عليها حافظ» اه.

وزهب الفارسی إلى أنها غيرها^(١) ثم قال:

وَرِيماً اسْتُغْنِيَ عَنْهَا إِنْ بَدَأَ مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِداً

مثال ذلك قول الشاعر:

أَنَا ابْنُ أَبَاةِ الضَّمِيمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمُعَادِنِ^(٢)

ثم قال:

وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُنْ نَاسِخًا فَلَا تُلْفِيهِ غَالِبًا إِنْ ذِي مُوَصَّلًا

إذا خففت (إن) فالغالب (فيها)^(٣) أن يليها فعل ناسخ للابتداء نحو ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾^(٤) ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ﴾^(٥) ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾^(٦) قال في شرح التسهيل: ولا يكون غالباً إلا بلفظ الماضي.

(١) قال ابن عقيل ٢١٧/١ «فقال الفارسی: هي لام غير لام الابتداء اجتلبت للفرق» اهـ.

(٢) قائله: الطرماح الحكيم بن حكيم - وكنيته «أبو نصر» والطرماح في اللغة الطويل وقيل: سمي الطرماح لزهوه، والطرماح: الذي يرفع رأسه زهواً، وهو شاعر طائي - والبيت من الطويل. الشرح: «أنا ابن» يروي مكانه «نحن»، «أبابة» جمع آب - اسم فاعل من أبي يأبى، أي: امتنع، «الضميم» الظلم، «مالك» هو اسم أبي قبيلة الشاعر «كرام المعادين» طيبة الأصول، شريفة المحتد.

المعنى: أنا من آل مالك الذين يأبون الظلم والمذلة، وقد كانت قبيلتي كريمة الأصول والأنساب.

الإعراب: «أنا» مبتدأ «ابن» خبره «أبابة» مضاف إليه «الضميم» مضاف إليه «من آل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ثان أو حال من الخبر «مالك» مضاف إلى آل «وإن» مخففة من الثقيلة «مالك» مبتدأ «كانت» فعل ماض ناقص والتاء للتأنيث واسمه مستتر فيه «كرام» خبر كان «المعادن» مضاف إليه، والجملة من كان واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو مالك.

الشاهد: في «وإن مالك كانت» ترك اللام الفارقة بعد «إن» المخففة، لوجود القرينة المعنوية، وهي كون المقام للمدح والإثبات لا للنفي، والتقدير: وإن مالك لكانت.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٧٢، ابن هشام ٢٧٣/١، ابن عقيل ٢١٦/١، والسندوبى والاصطهناوى، الأشمونى ١٤٥/١ المكودى ص ٤٢ السيوطى ص ٣٩.

(٣) ب - قال ابن عقيل ٢١٧/١ «ويقل أن يليها غير الناسخ».

(٤) سورة البقرة ١٤٣.

(٥) سورة الإسراء ٧٣.

(٦) سورة الأعراف ١٠٢.

وأشار بقوله «غالبا» إلى أنه قد يليها فعل غير ناسخ كقوله:

شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا^(١)

قال الشارح^(٢) (وأما نحو)^(٣) ﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(٤) وقوله (إن قتل
لمسلمانا) فقليل، وأقل منه (إن يزيناك لنفسك وإن يشيناك لهية)^(٥).

ثم قال:

وَإِنْ تُخَفَّفَ «أَنَّ» فَاسْمُهَا اسْتَكَنَّ وَالخَبَرُ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ

إذا خففت «أن» المفتوحة لم تلغ كما ألغيت «إن»^(٦) المكسورة.

ولكن ينوى اسمها ولا يلفظ به إلا فى ضرورة كقوله:

(١) صدر بيت لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل القرشية العدوية، ترضى زوجها الزبير بن
العوام رضى الله عنه وتدعو على عمرو بن جرموز قاتله وهو من الكامل.
وعجزه: حلت عليك عقوبة المتعمد.

الشرح: «شلت» - بفتح الشين - وأصل الفعل شللت - بكسر العين - «حلت عليك» أى:
نزلت بك، ويروى فى مكانه «وجبت عليك».

المعنى: أشل الله يدك أيها القاتل، لأنك قتلت مسلما ووجبت عليك عقوبة متعمد القتل.
الإعراب: «شلت» فعل ماضى والتاء للتأنيث «يمينك» فاعل والكاف مضاف إليه «إن مخففة من
الثقيلة «قتلت» فعل وفاعل «لمسلمانا» اللام فارقة مسلما مفعول «حلت» فعل ماضى والتاء
للتأنيث «عليك» جار ومجرور متعلق بحلت «عقوبة» فاعل «المتعمد» مضاف إليه.
الشاهد: فى «إن قتلت لمسلمانا» حيث ولى «إن» المخففة من الثقيلة فعل غير ناسخ، وذلك شاذ
لا يقاس عليه إلا عند الأخفش.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٧٢، وابن هشام ١/٢٦٤، ابن عقيل
١/٢١٨، والسندوبى، والأصطهناوى، والأشمونى ١/١٤٥، المكودى ص ٤٢، والسيوطى
ص ٩٣، وكذا فى الهمع ١/١٤٢، والإنصاف ٢/٣٧٣.

(٢) راجع الشارح ص ٧٢.

(٣) ب، ج وأما «وإنما».

(٤) سورة القلم ٥١.

(٥) يزيناك - بفتح الياء وكذا يشين وهما مرفوعان بضم النون.

(٦) ب، ج.



فلو أنك في يوم الرِّخاءِ سألتني طلاقك لم أبخل وأنت صديق^(١)
 (ولكون)^(٢) عملها لا يظهر غالباً تجوز بعضهم فقال: ألغيت، ومراده ما
 ذكرت.

وتجوز المصنف في قوله (استكن)، لأن الضمير المنصوب لا يستكن،
 والحرف لا يستكن فيه الضمير وإنما هو محذوف لا مستكن.

وقوله: والخبر اجعل جملة يشمل الاسمىة والفعلىة.

أما الاسمىة فلا تحتاج إلى فاصل بينها وبين (أن) كقوله:

فى فِتيّة كسيوفِ الهندِ قد علموا أن هالك كل من يحفى ويتتعل^(٣)

(١) قال العينى: أنشده الفراء ولم يعزه إلى قائله، وبحث فلم أعر على قائله، وهو من
 الطويل.

المعنى: لو أنك سألتني إخلاء سبيلك قبل إحكام عقدة النكاح بيننا لم أمتنع من ذلك ولبادرت
 به مع ما أنت عليه من صدق المودة لى - وخص يوم الرخاء، لأن الإنسان ربما يفارق
 الأحباب فى يوم الشدة.

الإعراب: «فلو» شرطية غير جازمة «أنك» أن مخففة من الثقيلة والكاف اسمها «فى يوم» جار
 ومجرور متعلق بسألتنى «الرخاء» مضاف إليه «سألتنى» فعل وفاعل والنون للوقاية والياء
 مفعول أول «فراقك» مفعول ثان والكاف مضاف إليه «لم» حرف نفى وجزم وقلب «أبخل»
 فعل مضارع مجزوم بلم وفاعله مستتر فيه، والجملة جواب الشرط «وأنت» الواو للحال
 أنت ضمير مبتدأ «صديق» خبره، والجملة فى محل نصب حال.

الشاهد: فى «أنك» حيث خففت «أن» المفتوحة وبرر اسمها - وهو الكاف وذلك قليل،
 والكثير أن يكون اسمها ضمير الشأن واجب الاستتار وخبرها جملة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن عقيل ٢١٩/١، والأشمونى ١٤٦/١، السندوبى.

(٢) أ، ج وفى ب «ولكن».

(٣) قائله: الأعشى ميمون بن قيس. وقيل: عبد الله بن الأعور، وقيل غير ذلك، كذا قال
 العينى. وهو من البسيط.

الشرح: «فتية» بكسر الفاء وسكون التاء - جمع فتى، وهو السخى الكريم، وكذلك الفتيان،
 «من يحفى» من حفى يحفى - من باب علم يعلم - وهو الذى يمشى بلا خوف ونعل،
 ولكن أراد به ههنا الفقير «متعل» من اتعل إذا لبس النعل، وأراد به الغنى.

المعنى: هم بين فتية كالسيوف الهندية فى مضائهم وحدتهم وأنهم موطنون - أنفسهم على
 الموت موقنون به لأنهم قد علموا أن الإنسان هالك سواء كان غنيا أو فقيرا.

وأما اللفظية ففيها تفصيل .

فإن كانت مصدرية بفعل دعاء أو بفعل متصرف لم يحتج إلى فاصل مثال الدعاء قوله تعالى : ﴿ وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا ﴾^(١) ومثال غير المتصرف ﴿ وَأَنَّ لَيْسَ لِلإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴾^(٢) وإن صدرت بفعل غير هذين فصل غالباً بقدر نحو : ﴿ وَتَعْلَمُ أَنَّ قَدْ صَدَقْنَا ﴾^(٣) .

أو حرف تنفيس نحو ﴿ عِلْمٌ أَن سَيَكُونُ مِنْكُمْ مُرَضِيٌّ ﴾^(٤) أو حرف نفى نحو ﴿ عِلْمٌ أَن لَنْ تُحْصَوْهُ ﴾^(٥) أو لو نحو ﴿ تَبَيَّنَتِ الْجِنَّ أَن لَوْ كَانُوا ﴾^(٦) .
وإلى هذا أشار بقوله : (وإن يكن فعلاً إلخ) .

وأشار بقوله (فالأحسن الفصل)^(٧) إلى أنه قد يرد غير مفصول . ومنه :

عَلِمُوا أَن يُؤْمَلُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أَن يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ^(٨)

= الإعراب : «في فتية» جار ومجرور في محل النصب على الحال من كلمة في بيت قبله «كسيوف» جار ومجرور صفة لفتية «الهند» مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «علموا» فعل وفاعل والجملة صفة أيضاً لفتية «أن» مخضفة من الثقيلة «هالك» خبر مقدم «كل» مبتدأ مؤخر «من» اسم موصول مضاف إليه «يحفى» فعل مضارع والفاعل ضمير و«يتتعل» عطف عليه وجملة يحفى لا محل لها من الإعراب صلة الموصول والجملة في موضع مفعول علموا .

الشاهد : في «أن هالك» ، حيث خفف «إن» عن المثقلة وجاء خبرها جملة اسمية .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ٧٣ ، والسندوبى ، والمكودى ص ٤٣ ، والسيوطى ٣٩ ، والشاهد رقم ٥٩ في الخزانة وسيبويه ١٠ ص ٢٨٢ .

(١) من الآية ٩ من سورة النور .

(٢) الآية ٣٠ من سورة النجم .

(٣) من الآية ١١٣ من سورة المائدة .

(٤) من الآية ٢٠ من سورة المزمل .

(٥) من الآية ٢٠ من سورة المزمل .

(٦) من الآية ١٤ من سورة سبأ . (٧) ب ، ج .

(٨) قال العينى : لم أقف على اسم قائله . ويبحث فلم أعثر على قائله .

وهو من الخفيف .

الشرح : «يؤملون» على صيغة المجهول ، «فجادوا» ، من جاد يجرود إذا تكرم «يسألوا» على صيغة المجهول «سؤل» بضم السين - مستول .

وخصه بعضهم بالضرورة.

وأشار بقوله (وقليلٌ ذُكِرَ لَوْ) إلى قلة ذكرها في كتب النحو لا إلى قلة استعمالها في كلام العرب.

ثم قال:

وَحَقَّقَتْ كَانَ أَيْضًا فُنُويَ مَنصُوبَهَا وَثَابِتًا أَيْضًا رُويَ

تخفف (كان) فلا تلغى (فهي)^(١) مثل أن المفتوحة، وقد أطلق بعضهم الإلغاء^(٢) عليها واسمها في الغالب منوى كاسم (أن) ولا يلزم في خبرها أن يكون جملة بل يكون جملة ومفردا.

فمثال كونه جملة:

ووجهٍ مُشرقٍ النَّحْرِ كَانَ تَدْيَاهُ حَقَّانٍ^(٣)

= المعنى: علموا أن الناس يرجون معروفهم فلم يخيبوا وجادوا لهم، ولم يحوجوهم إلى السؤال بل تكرموا عليهم قبل أن يسألوا شيئا - بأعظم مستول.
الإحراب: «علموا» فعل وفاعل «أن» مخففة من الثقيلة واسمها محذوف «يؤملون» فعل مضارع مبنى للمجهول وواو الجماعة نائب الفاعل، والجملة في محل رفع خبر أن المخففة «فجادوا» فعل وفاعل «قبل» ظرف متعلق بجاد «أن» مصدرية «يسألوا» فعل مضارع مبنى للمجهول وواو الجماعة فاعل وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مضاف إلى قبل «بأعظم»، جار ومجرور متعلق بجاد «سؤل» مضاف إلى أعظم.
الشاهد: في «أن يؤملون» حيث جاء خبر «أن» المخففة من الثقيلة فعلا مضارعا، ولا فاصل بين «أن» وجملة الخبر - وهو نادر - والكثير: أن سيؤملون.
مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٧٣ ابن هشام ١/٣٦٧، ابن عقيل ١/٢٢١، داود، السندوبى، الأصبهناوى، الأشمونى ١/١٤٧، المكودى ص ٤٣، السيوطى ص ٣٩، وأيضا ذكره في همع الهوامع ١/١٤٣.

(١) أ، ج وفي ب «فهو».

(٢) وعليه الكوفيون اه همع ١/١٤٣.

(٣) قال العينى: هذا البيت، احتج به سيبويه فى كتابه ولم يعزه إلى أحد وهو من الهزج.

الشرح: «وجه» وروى «ونحر»، وعلى هاتين الروايتين تكون الهاء فى قوله «تدييه» عائدة إلى «وجه» أو نحوه، بتقدير مضاف، وأصل الكلام: كان تديى - صاحبه، فحذف المضاف وهو صاحب وأقام المضاف إليه مقامه، وأنشده الزمخشرى: ونحر مشرق اللون. =

ومثال كونه مفرداً قوله:

كَانَ ظِيْبَةً تَعَطُّوْا إِلَى وَاَرْقِ السَّلْمُ (١)

= «مشرق اللون» مضىء اللون، «حقان» ثنية حقة وحذفت التاء التسي في المفرد من الثنية كما حذفت في «خصية وآلية» فقالوا «خصيان وآليان».

المعنى: إن هذا الصلبر مضىء، أهلاه، وكان الثديين فيه حقان في الاستدارة. والصلبر الإعراب: «وجه» الواو واو رب وجه مبتدأ مرفوع بضممة مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد «مشرق» صفة «اللون» مضاف إليه «كان» مخففة من الثقيلة «ثدييه» اسمها «حقان» خبرها.

وعلى رواية الرفع «ثدياه حقان» مبتدأ وخبر والجملة في محل رفع خبر كان واسمها محذوف والتقدير: كأنه - أي: الحال والشأن - ثدياه حقان.

الشاهد: في «كان ثدياه حقان» حيث خففت «كان» وألغى عملها وحذف اسمها ووقع خبرها جملة، وأصله «كأنه» والضمير للوجه أو للنحر أو للشأن والجملة الاسمية خبر.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٧٣ وابن هشام ٢٧١/١. وابن عقيل ٢٢٣/١، والأشموني ١٤٧/١، والمكودي ص ٤٣، وذكره السيوطي في همع الهوامع ١٤٣/١، وابن يعيش في شرح المفصل ٨٢/٨، والشاهد رقم ٨٧١ من خزانة الأدب. وسيبويه ج ١ ص ٢٨١، والإنصاف ١٢٥/١.

(١) قائله: هو: أرقم بن غلباء الشكري يذكر امرأته ويمدحها، وقال النحاس: هو لابن صريم الشكري، وقال ابن هشام: هو لباعث الشكري، ويشكر مضارع منقول من شكر، وهو من الطويل.

وصدره: ويوما توافينا بوجه مقسم

الشرح: «توافينا» تميمنا وتزورنا، «وجه مقسم» - بضم الميم وفتح القاف وتشديد السين - جميل حسن «تعطو» تتناول «وارق السلم»: شجر السلم المورق، من إضافة الصفة إلى الموصوف، والسلم شجر العضاة. الواحدة سلمة.

المعنى: إن هذه المحبوبة تأتي إلينا في بعض الأحيان بوجه نضر. كأنها في قدها واعتدالها وخفتها ظيية تتناول الشجر المخصوص.

الإعراب: «ويوما» ظرف منصوب بتوافينا «توافينا» توافى فعل مضارع مرفوع بضممة مقدره على الياء وفاعله ضمير مستتر جوازا تقديره هي ونا مفعول به «بوجه» جار ومجرور متعلق بتوافى «مقسم» صفة لوجه «كان» حرف تشبيه ونصب مخفف من المثل «ظيية» - بالرفع - خبر «كان» واسمها محذوف كأنها ظيية وبالنصب - اسم كان والخبر محذوف - وبالجر - الكاف حرف جر وأن حرف زائد «وظيية» مجرور بالكاف - «تعطو» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا يعود على الظيية والجملة صفة لظيية «إلى وارق» جار ومجرور متعلق بتعطو «السلم» مضاف إليه.

على رواية الرفع .

وأشار بقوله: وثابتاً أيضاً روى إلى (كان ثديه حقان)، وكان ظبية في رواية النصب في كلامه في التسهيل يشعر باختصاص ذلك بالشعر .

قال فيه: وقد يبرز اسمها في الشعر .

فإن قلت: قد ذكر المصنف تخفيف (إن وأن وكان وسكت عن لعل ولكن) فما حكمهما؟ .

قلت: أما «لعل» فلا تخفف^(١) .

وأما «لكن» فإذا خففت لم^(٢) تعمل وستأتي في حروف العطف^(٣) .

وأجاز يونس والأخفش إعمالها مخففة قياساً^(٤) .

وقد حكى عن يونس أنه حكاه عن العرب^(٥) .

= الشاهد: في «كان» حيث خففت «كان» وحذف اسمها وجاء خبرها مفردا .

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٧٣، ابن هشام ١/ ٢٧٠، السندوبى، الأشمونى ١/ ١٤٧، المكودى ص ٤٣، السيوطى ص ٣٩، وأيضا ذكره في همع الهوامع ١٤٣/١ وذكره ابن هشام فى المغنى ١/ ٢٢، وابن يعيش فى شرح المفصل ٨/ ٨٣، والشاهد رقم ٨٧٠ من خزانة الأدب، وسيبويه ج ١ ص ٢٨١ .

(١) قال السيوطى فى الهمع: ١/ ١٤٣: (لا تخفف لعل . وقال الفارسى: تخفف وتعمل فى ضمير الشأن محذوفا) اهـ .

(٢) أ، ج وفى ب (فلا) .

(٣) قال السيوطى فى الهمع: ١/ ١٤٣ (تخفف لكن فلا تعمل أصلا لعدم سماعه وعلل بمباينة لفظها لفظ الفعل وبزاول موجب إعمالها وهو الاختصاص إذ صارت يليها الاسم والفعل) اهـ .

(٤) على (أن وإن وكان) اهـ همع ١/ ١٤٣ .

(٥) راجع الأشمونى ١/ ١٤٨ .



«لا» التي لنفى الجنس

قال: **عَمَلٌ إِنْ أَجْمَلَ لِلَا فِي نَكْرَةٍ**

اعلم أن (لا) حرف مشترك، فأصلها الأ تعمل، وقد أعملت عمل (ليس) تارة وعمل (إن) أخرى.

وإنما تعمل عمل إن بشروط:

الأول: أن يكون اسمها نكرة فلا تعمل في المعارف، وأما نحو:

لا هيثم الليلة للمطى^(١)

فمؤول بنكرة.

الثاني: أن يتصل بها، فلو فصل بطل عملها. قال في التسهيل: بإجماع^(٢) وفيه خلاف ضعيف.

(١) صدر بيت لم يتعرض العيني لقائله، وقال في الدرر اللوامع: البيت لبعض بنى دبير - وبعده: ولاقتى مثل ابن خبيرى.

وهو من شواهد سيويه الخمسين التي لا يعلم قائلها.

الشرح: «هيثم» المراد به هيثم بن الأستر - وكان مشهورا بين العرب بحسن الصوت في حدائه الإبل «ابن خبيرى» المراد به: جميل صاحب بثينة فيكون نسبه إلى أحد أجداده، ونعته بالفتوة لأنه كان شجاعا يحمى أديار المطى من الأعداء.

الإحراب: «لا» نافية للجنس «هيثم» اسمها مبنى على الفتح في محل نصب «الليلة» ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر لا، وقد أفاد الإخبار بالزمان عن الذات «للمطى»، جار ومجرور متعلق بما تعلق به الظرف.

الشاهد: في «لا هيثم» حيث دخلت «لا» النافية للجنس على علم معرفة وهي لا تعمل إلا في النكرة فهو مؤول. إما بتقدير مضاف، وهو «مثل» وإما بتأويل العلم باسم الجنس وقد أورده صاحب الكشاف عند قوله تعالى: «فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهابا» أنه على تقدير مثل ملء فحذفت مثل كما حذفت من لاهيثم.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ١٤٩/١، الشاطبي. وذكره ابن يعيش في شرح المفصل ١٠٣/٢ والسيوطي في معجم الهوامع ١٤٥/١، والشاهد رقم ٢٦١ من خزنة الأدب، وسيويه ج ١ ص ٣٤٤.

(٢) قال في التسهيل: ص ٦٨ (فصل: إذا انفصل مصحوب (لا) أو كان معرفة بطل العمل بإجماع).

الثالث: أن يقصد نفي الجنس على سبيل الاستغراق.
فإذا استكملت هذه الشروط عملت عمل (إن) مفردة نحو (لا رجل في الدار) ومكررة نحو (لا حول ولا قوة)^(١).

ولكن يجب العمل إن أفردت، ويجوز إن كررت.
ثم قال: فانصب بها مضافاً أو مضارعة
اسم «لا» هذه ثلاثة أقسام:

مضاف، ومضارع للمضاف - أي: مشابه له - ويسمى المطول: وهو ما كان عاملاً فيما بعده عمل الفعل أو مركباً من معطوف ومعطوف عليه، ومفرد.
فالمضاف ومضارعه منصوبان بها نحو: (لا طالب علم محروم ولا طالعاً جبلاً ظاهراً) والمفرد يأتي حكمه.

ثم قال: وبعد ذلك الخبر اذكر رافعة

أي: اذكر (الخبر)^(٢) بعد نصب الاسم رافعاً له (بلا) لأنها تعمل عمل (إن) قال الشلوبين: لا خلاف (في أن رفع الخبر بها)^(٣) عند عدم تركيبها، فإن ركبت مع الاسم ففيه خلاف.

مذهب الأخفش^(٤): أنها أيضا رافعة له، وذكر في التسهيل: أنه الأصح^(٥).
ومذهب سيبويه^(٦): أنه مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها، وأنها لم تعمل إلا في الاسم.

(١) الشروط عند الأشموني . سبعة: ١- أن تكون نافية. ٢- وأن يكون منفيها الجنس. ٣- وأن يكون نفيه نصبا. ٤- وألا يدخل عليها جار. ٥- وأن يكون اسمها نكرة. ٦- وأن يتصل بها. ٧- وأن يكون خبرها أيضا نكرة اهـ ١٤٩/١.

(٢) ب، ج.

(٣) أ، ج وفي ب «في ألا يرتفع الخبر بها».

(٤) دليله: أن ما استحقت به العمل باق والتركيب لا يطله. اهـ صبان ٥/٢ وإليه أميل.

(٥) قال في التسهيل ص ٦٧: «ورفع الخبر إن لم يركب الاسم مع «لا» بها عند الجميع وكذا مع التركيب على الأصح».

(٦) قال سيبويه ج ١ ص ٣٤٥: «واعلم أن لا وما عملت فيه في موضع ابتداء كما أنك إذ قلت: هل من رجل؟ فالكلام بمنزلة اسم مرفوع مبتدأ» اهـ.

وفهم من قوله (وبعد ذلك).

أن خبرها لا يتقدم على اسمها. وهو واضح^(١).

ثم انتقل إلى المفرد فقال: ورَكَّبَ المفردَ فأنحأ.

سبب بنائه عند سيويوه^(٢) والجماعة تركيبه مع «لا» كخمسة عشر.

والمفرد في هذا الباب ما ليس مضافا، ولا شبيها به، فشمّل المثنى والمجموع.

ويبنى على ما نصب به، فإن كان ينصب بالفتحة بنى عليها نحو (لا رجل)

أو بالياء فكذلك نحو (لا غلامين. ولا حامدين لزيد)، وإن كان ينصب بالكسرة

جاز فيه وجهان:

استصحاب كسرة وفتحة خلافا لابن عصفور في التزام فتحه.

قال المصنف: والفتح أولى. هـ^(٣)، وبالوجهين روى قوله:

..... وَلَا لَذَاتَ لِلشَّيْبِ^(٤)

(١) راجع الأشموني في ١٠٠/١.

(٢) قال سيويوه ج ١ ص ٣٤٥. «... ونصبها لما بعدها كنصب إن لما بعدها وترك التنوين لما تعمل فيه لازم. لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو خمسة عشر... فجعلت وما بعدها كخمسة عشر في اللفظ وهي عاملة فيما بعدها كما قالوا يابن أم فهى مثلها في اللفظ وفي أن الأول عامل في الآخر» اهـ.

(٣) قال في التسهيل ص ٦٧ «والفتح في نحو ولا لذات للشيب أولى من الكسر».

(٤) جزء من بيت لسلامة بن جندل السعدي - يأسف على فراق الشباب من قصيدة بائية من البسيط.

وتمامه: إن الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ ويروى أودى الشباب.

الشرح: «مجد عواقبه» المراد أن نهايته محمودة «الشيب»، - بكسر الشين - أى: لذى الشيب.

المعنى: إن الشباب الذى تمد عواقبه وترتاح له النفوس - فيه نجد اللذة، ولا لذة فى زمن الشيخوخة.

الإهراب: «إن» حرف توكيد ونصب «الشباب» اسمها «الذى» اسم موصول نعت للشباب «مجد» يجوز أن تكون خبرا لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو مجد و «عواقبه» على هذا نائب فاعل مجد لأنه مصدر بمعنى اسم المفعول، ويجوز أن يكون «مجد» خبرا مقدما و «عواقبه» مبتدأ مؤخرًا وجاز الإخبار بالمفرد - وهو مجد - عن الجمع - وهو عواقب =

وخالف المبرد في نحو (لا غلامين ولا حامدين) فقال هما معربان^(١) وفي عبارته هنا قصور حيث قال: (فاتحاً) بل الصواب على ما ينصب به ليشمل ما فصلناه.

ولو قال: وركب المفرد كالنصب لأجاد، ثم مثل: (كلا حول ولا قوة) ثم بين ما يجوز في هذا المثال ونحوه فقال:

وَالثَّانِ اجْعَلَا مَرْفُوعَا أَوْ مَنْصُوبَا أَوْ مُرَكَّبَا

يعنى: مع فتح الأول، فإن رفع الأول امتنع نصب الثانى، إذ لا وجه له، وجاز رفعه وتركيبه فلهذا قال: وإن رفعتَ أوْلاً لا تنصباً.

فالحاصل خمسة أوجه:

الأول: (لا حول ولا قوة) بفتحهما على التركيب، والكلام جملتان.

الثانى: (لا حول ولا قوة) بفتح الأول على التركيب ونصب الثانى على موضع اسم «لا» باعتبار عملها، وزيادة «لا» الثانية والكلام جملة واحدة.

الثالث: «لا حول ولا قوة» بفتح الأول على التركيب أيضاً ورفع الثانى عطفًا على موضع «لا» واسمها، فإنهما فى موضع رفع بالابتداء و «لا» الثانية عاملة عمل «ليس» فيكون الكلام جملتين.

= لأنه مصدر، والمصدر لا يثنى ولا يجمع. وعلى كل حال فجملة «مجد عواقبه» - سواء أقدرت مبتدأ أم لم تقدر - لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «فيه» جار ومجرور متعلق بنلذ «نلذ» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه «ولا» نافية للجنس «لذات» اسمها مبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم فى محل نصب «للشيب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «لا».

الشاهد: فى «ولا لذات» حيث يجوز فى «لذات» البناء على الكسر والفتح جميعاً لأن اسم لا إذا كان جمعاً بالفاء وتاء يجوز فيه الوجهان البناء على الفتح والبناء على الكسر والفتح أشهر كذا قاله ابن مالك.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن عقيل ٢٢٦/١، داود، السندوبى، الأصطهناوى، الأشمونى ١٥١/١، ابن هشام ١٧٦/١ وذكره فى شذور الذهب ٧٥، والتسهيل لابن مالك ص ٦.

(١) لأنه لم يعهد فيهما التركيب مع شيء آخر، بل ولا وجد فى كلام العرب مثنى وجمع مبيان. ونقض بأنه قال بينائهما فى النداء فكذا هنا. اهـ الهمع ١٤٦/١.

الرابع: «لا حول ولا قوة» برفع الأول والثاني، فرفع الأول على وجهين^(١) «على»^(٢) «الابتداء» و«لا» ملغاة أو على إعمالها عمل «ليس». ورفع الثاني على وجهين: إعمال «لا» عمل «ليس» وعطفه على الأول.

الخامس: «لا حول ولا قوة» برفع الأول على الوجهين وفتح الثاني على التركيب.

ثم قال:

وَمُفْرَدًا نَعْتًا لِمَبْنِي يَلِي
فَأَفْتَحْ أَوْ أَنْصِبْ أَوْ أَرْفَعْ تَعْدِلِ

يجوز في نعت اسم «لا» المبني ثلاثة أوجه:

فتحه ونصبه، ورفع بشرطين: أحدهما أن يكون مفردا، والثاني: أن يتصل بالاسم، ولهذا قال: «يلى» أى: يلى المنعوت فتقول: «لا رجل ظريف» بالفتح على تركيب الصفة مع الموصوف وبالنصب اعتبارا لعمل «لا» وبالرفع اعتبارا لعمل الابتداء.

فلو انفصل عن المنعوت نحو «لا رجل فى الدار ظريفا» أو كان غير مفرد أعنى: مضافا أو شبيها به نحو «لا رجل طالعا جبلا»^(٣) امتنع البناء على الفتح وجاز النصب والرفع، وهذا معنى قوله:

وغير ما يلى وغير المفرد لا تبين، وأنصبه أو الرفع أقصد

فإن قلت: هذا حكم نعت المبني. فما حكم نعت المعرب؟

قلت: فيه وجهان: الرفع والنصب مطلقا، وقد وهم من منع الرفع.

ثم كمل حكم المعطوف فقال:

والعطف إن لم تتكرر (لا) أحكما له بما للنعت ذى الفصل انتمى

يعنى: أن المعطوف عطف نسق، إن لم يتكرر معه (لا) جاز رفعه ونصبه

كالنعت المفصول.

(١) أ، ج.

(٢) أ، ب.

(٣) أ، ب.

كقوله:

فَلَا أَبَ وَأَبْنَا مِثْلُ مِرْوَانَ وَابْنِهِ^(١)

وحكى الأخفش فتحه على نية «لا» وهو قليل^(٢).

(١) هو صدر بيت من الطويل. قال العيني: قائله: رجل من بنى عبد مائة فيما رعمه أبو عبيد البكري وأنشده سيبويه فى كتابه ولم يعزه إلى أحد ج ١ ص ٣٤٩. ولم ينسبه أحد من شراحه.

وعجزه: إذا هو بالمجد ارتدى وتآررا - وهو من الخمسين المجهولة القائل. الشرح: «مروان» هو ابن الحكم بن العاص بن أمية «وابنه» هو: عبد الملك بن مروان لأنه يمدحهما «المجد» العز والشرف وكرم التجار، ورجل ماجد: شريف كريم المحتد، «ارتدى» لبس الرداء «تآررا» لبس الإزار والارتداء والانتزاع بالمجد كناية عن غاية الكرم ونهاية الجود، فكأنهما متلبسان به لا يفارقانه. «مثل» يحتمل أن يكون خبرا مرفوعا فلا حذف. وأن يكون صفة بالرفع على المحل، وبالنصب على اللفظ والخبر محذوف.

الإعراب: «لا» نافية للجنس «أب» اسم لا النافية للجنس مبنى على الفتح فى محل نصب «وابنا» معطوف على محل اسم لا «مثل» بالنصب على أنه صفة لاسم لا وما عطف عليه، وعلى هذا خبر لا محذوف، والتقدير: لا أب وابنا مائتين لمروان وابنه موجودان، والرفع على أن يكون خبر لا «مروان» مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون «وابنه» معطوف على مروان وضمير الغائب على مروان مضاف إليه «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «هو» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها «بالمجد» متعلق بالفعل المحذوف «ارتدى» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة «وتآررا» فعل ماض والفاعل ضمير مستتر فيه والألف للإطلاق، والجملة لا محل لها معطوفة على الجملة التفسيرية.

الشاهد: فى «لا أب وابنا» حيث عطف على اسم «لا» النافية للجنس، لم يكرر «لا» وجاء المعطوف منصوبا، ويجوز فيه الرفع. وذلك أن «لا» إذا لم تكرر وعطف على اسمها، وجب فتح الأول، وجاز فى الثانى النصب والرفع.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٧٦، وابن هشام ٢٨٩/١، وداود، والسندوبى، والأشمونى ١٥٣/١، والمكودى ص ٤٥ والسيوطى ص ٤١ وأيضا ذكره فى معجم الهوامع ١٤٣/١، وابن يعيش فى شرح المفصل ١٠١/٢ والشاهد رقم ٢٦٣ فى خزائن الأدب وكتاب سيبويه ج ١ ص ٣٤٩.

(٢) وأما حكاية الأخفش لا رجل ولا امرأة بالفتح - فشاذة - إذ لا يصح البناء لوجود الفصل بحرف العطف - وخرجه بعضهم على أن الأصل ولا امرأة، فحذفت «لا» وأبقى البناء بحاله على نيتها، اه أوضح المسالك وشرحه ٢٩٠/١.

فإن تكررت «لا» فقد تقدم حكمه.

فإن قلت: قد فهم من كلامه حكم النعت «وحكم»^(١) النسق فما حكم بقية التوابع؟

قلت: أما البديل الصالح لعمل «لا» وعطف البيان عند من أجازه في النكرات فهما كالنعت المفصول يجوز فيهما الرفع والنصب. فإن كان البديل معرفة تعين رفعه إذ المعرفة لا تصلح لعمل «لا».

وأما التوكيد فقليل لا يدخل في هذا الباب لأن النكرة لا تؤكد.

قلت: إنما يمتنع توكيد النكرة عند البصريين بالتوكيد المعنوي، وأما اللفظي فلا يمتنع.

ثم قال:

وَأَعْطِ (لا) مع هَمْزَةٍ اسْتِفْهَامٍ مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الاسْتِفْهَامِ

إذا دخلت الهمزة على (لا) فلها أربعة معان:

(أحدها)^(٢): وهو الأكثر أن تكون للتوبيخ والإنكار كقوله:

الَا طِعَانُ الْا فِرْسَانُ عَادِيَةٌ^(٣)

(١) ب، ج وفي أ «وعطف».

(٢) أ، ب وفي ح (أحدهما).

(٣) صدر بيت. قائله: حسان بن ثابت الأنصاري، وهو من قصيدة يهجو بها الحرث بن كعب المجاشعي.

وعجزه: إلا تمجشؤكم حول التناير. وذكر البيت في ب - وهو من البسيط. الشرح: «طعان» من طاعن تطاعن مطاعنة وطعانا، «فرسان» الفوارس جمع فارس وهو جمع شاذ لا يقاس عليه «عادية» من العدو - بالعين - ويقال بالغين المعجمة من الغدو «تمجشؤكم» - بالجيم والشين - من تمجشأت تمجشؤا وهو من الجشاء - وهو دليل الامتلاء من الطعام «التناير» جمع تنور وهو ما يخبز فيه.

المعنى: يقول هذا لبني الحرث بن كعب ومنهم النجاشي وكان يهاجيه فجعلهم أهل نهم وحرص على الطعام لا أهل غارة وقتال.

الإعراب: «الَا» الهمزة للاستفهام ولا النافية للجنس والحرفان للتوبيخ والإنكار «طعان» =

الثاني: أن تكون لمجرد الاستفهام عن النفي كقوله:

ألا اصطباراً لَسَلَمَى أم لها جَلْدٌ^(١)

= اسم لا وخبرها محذوف أي: لكم «ألا» مثل السابقة «فرسان» اسمها «عادية» - بالنصب صفة لفرسان وقيل حال منه وخبر لا محذوف، وبالرفع - يجوز أن يكون صفة لاسم لا باعتبار محله مع لا، أو تجعله خبر لا «إلا» أداة استثناء «تجشؤكم» يجوز رفعه على أنه بدل من اسم لا باعتبار محله، ويجوز نصبه على الاستثناء المنقطع «حول» ظرف متعلق بتجشؤ «التناير» مضاف إليه.

الشاهد: في «ألا طعان» حيث جاء فيه التوبيخ والإنكار مع بقاء عملها.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ٧٧، والسندوي، وداود والأصطهناوى، والأشمونى ١/١٥٣، والسيوطى ص ٤١، وأيضاً - ذكره فى همع الهوامع ١/١٤٧، وذكره ابن هشام فى معنى اللبيب ١/٦٦، وسيويه فى كتابه ج ١ ص ٣٥٨.

(١) صدر بيت قائله: قيس بن الملوخ. وروى ألا اصطبار لليلى. وهو من البسيط.

وعجزه: إذا ألقى الذى لاقاه أمثالى. وذكر البيت فى (ب).

الشرح: «اصطبار» تصبر وجلد وسلوان واحتمال، «لاقاه أمثالى» كناية عن الموت.

المعنى: ليت شعرى إذا لاقيت ما لاقاه أمثالى من الموت أيمتنع الصبر على سلمى أم يبقى لها تجلدها وصبرها؟

الإعراب: «ألا» الهمزة للاستفهام ولا: نافية للجنس «اصطبار» اسم لا مبنى على الفتح فى محل نصب «لسلمى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «لا» «أم» عاطفة «لها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «جلد» مبتدأ مؤخر، والجملة معطوفة على جملة «لا» واسمها وخبرها «إذا» ظرف «ألقى» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها «الذى» اسم موصول مفعول ألقى «لاقاه» فعل ماض والهاء مفعول «أمثالى» فاعل وياء المتكلم مضاف إليه، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها صلة الموصول.

الشاهد: فى «ألا اصطبار» حيث عامل «لا» بعد دخول همزة الاستفهام مثل ما كان يعاملها قبل دخولها والمراد من الهمزة و «لا» جميعاً الاستفهام عن النفى. وبهذا البيت يندفع ما ذهب إليه الشلوين من أن الاستفهام عن النفى لا يقع.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٧٧ وابن هشام ص ٢٩١ وابن عقيل ١/٢٣٤ والسندوي، وداود، والأشمونى ١/١٥٣، والسيوطى فى همع الهوامع ١/٢٤٧، وابن هشام فى المعنى ١/٦٦.

وللا مع الهمزة في هذين المعنيين من تركيب وعمل وإلغاء ما لها مجردة من الهمزة.

والثالث: أن تكون للتمنى كقوله:

الأعمر ولي مستطاع رجوعه^(١)

ولها عند المازني والمبرد في التمنى مالها مجردة من جميع الأحكام السابقة.

وذهب الخليل وسيبويه^(٢) والجرمي ومن وافقهم إلى أنها تعمل في الاسم خاصة، ولا خبر لها. ولا يتبع اسمها إلا على اللفظ؛ ولا تلغى ولا تعمل عمل «ليس»^(٣).

(١) قال العيني: احتج بهذا البيت جماعة من النحاة ولم ينسبه أحد إلى قائل، وبالبحث لم أعثر على قائله. وهو من الطويل.

وعجزه: فيراب ما أثات يد الغفلات.

الشرح: «ولي» أدير، وذهب، «فيراب» من رأبت الإناء إذا أصلحته يجبر ويصلح، «أثات» فتقت وصدعت وشعبت، وأفسدت، وتقول: رأب فلان الصدع، ورأب فلان الإناء إذا أصلح ما فسد منهما.

المعنى: أتمنى رجوع العمر الذي مضى لأصلح ما أفسدته في زمن الغفلة والجهل.

الإعراب: «ألا» كلمة واحدة للتمنى، ويقال: الهمزة للاستفهام وأريد بها التمنى، ولا نافية للجنس، وليس لها خبر لا لفظاً ولا تقديراً «عمر» اسمها «ولي» فعل ماض والفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة في محل نصب صفة لعمر «مستطاع» خبر مقدم «رجوعه» مبتدأ مؤخر، والجملة في محل نصب صفة ثانية لعمر «فيراب» فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد فاء السببية في جواب التمنى والفاعل مستتر فيه «ما» اسم موصول مفعول «أثات» فعل ماض والتاء للتأنيث «يد» فاعل «الغفلات» مضاف إليه. والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول والعائد محذوف تقديره أثاته.

الشاهد: في «ألا عمر» حيث أريد بالاستفهام مع «ألا» مجرد التمنى وهذا كثير في كلام العرب. وما يدل على كون «ألا» للتمنى في البيت نصب المضارع بعد فاء السببية في جوابه.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٧٧ وابن عقيل ٢٣٥/١، والسندوي، داود، والأصطهناوي، والأشموني ١٥٣/١، والسيوطي ص ٤١، وابن هشام ٢٩٣/١، وأيضاً ذكره في معنى اللبيب ٦٦١، وسيبويه في كتابه ج ١ ص ٣٥٨.

(٢) راجع الكتاب ج ١ ص ٣٥٩.

(٣) قال الأشموني ج ١ ص ١٥٣ (ف عند الخليل وسيبويه أن «ألا» هذه بمنزلة أتمنى فلا خبر لها، وبمنزلة «ليت» فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها ولا إلغاؤها إذا تكررت. =

والرابع: أن تكون للعرض والتحضيض. فلا يليها: حيثند إلا فعل ظاهر أو مقدر أو معمول فعل مؤخر. ولا تعمل عمل «إن» ولا عمل «ليس» لأنها مختصة بالفعل.

وما ذكره ابن الحاجب: من أن التي للعرض تعمل عمل «إن» لم يصح^(١).

وقد ذهب بعضهم: إلى أن التي للعرض ليست مركبة من الهمزة و «لا» النافية بل هي حرف بسيط.

وأما (الأ)^(٢) (التي)^(٣) للاستفتاح فهي غير مركبة على الأظهر خلافا لمن قال بتركيبها.

إذا تقرر هذا، فاعلم أن كلام المصنف مناقش من وجهين: أحدهما: أنه أطلق فشمّل التي للعرض.

فإن قلت: فلعله يقول بأنها غير مركبة من الهمزة ولا فلم يشملها الإطلاق.

قلت: قد استثناهما في الكافية والتسهيل. فدل على أنها عنده (مركبة)^(٤).

والآخر: أن مقتضى كلامه هنا موافقة المازني والمبرد في تسوية التي للتمنى بالتي للتوبيخ والإنكار، والتي لمجرد الاستفهام، وهو خلاف ما ذهب إليه في غير هذا الكتاب.

ثم قال:

وشاع في ذَا الْبَابِ إسْقَاطُ الْخَبَرِ إِذَا الْمُرَادُ مَعَ سُقُوطِهِ ظَهَرَ

= وخالفهما المازني والمبرد - فجعلها كالمجرد من الهمزة - ولا حجة لهما في البيت، إذ لا يتعين كون «مستطاع» خبرا أو صفة، «ورجوعه» فاعلا، بل يجوز كون «مستطاع» خبرا مقدما، و«رجوعه» مبتدأ مؤخرًا، والجملة صفة ثانية، ولا خبر هناك) اهـ وإلى مذهب سيويه أميل.

(١) الكافية ١/ ٢٦١.

(٢) أ، ج.

(٣) ج، ب.

(٤) أ، ج.

إذا علم خبر «لا» كثر حذفه عند الحجازيين ووجب عند التميميين والطائيين
ومن حذفه قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ﴾^(١).

وإن لم يعلم وجب ذكره عند جميع العرب^(٢)، ولذلك قال: (إذا المرادُ مع
سُقُوطِهِ ظَهَرَ).

ولا فرق بين الظرف وغيره خلافاً لمن فصل.

ثم انتقل إلى القسم الثالث من نواسخ الابتداء فقال:

(١) سورة الشعراء ٥٠.

(٢) قوله ﷺ: «لا أحد أغير من الله».

وقول الشاعر:

ورد جازرهم حرفاً مصرمة ولا كريم من الولدان مصبوح

أهـ ابن عقيل ٢٣٦/١.

ظن واخواتها

انصِبْ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْأَيِ ابْتِدَاءً

أفعال هذا الباب قسمان:

قلبي: وهو ما دل على يقين أو ظن أو عليهما، أو غير قلبي: وهو ما دل على تصيير.

وجميعها تدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين وليس كل فعل قلبي يعمل العمل المذكور، فلذلك قال (أعنى أرى).

وهو بمعنى: علم. وقد تكون للظن، وقد اجتمعا في قوله تعالى ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا ۖ وَرَأَاهُ قَرِيْبًا﴾^(١) أي: يظنونه ونعلمه.

فإن كانت بصرية أو من الرأي أو بمعنى أصاب رثته، تعدت إلى واحد، وإن كانت علمية فستأتي^(٢).

ثم قال: (خَالَ) بمعنى ظن، وقد تكون لليقين، فإن كانت بمعنى تكبر أو ظَلَعَ. يقال: «ظَلَعَ الفرس» إذا غمز في مشيه فهي لازمة.

ثم قال: (عَلِمْتُ) علم اليقين، فإن كانت بمعنى عرف تعدت إلى واحد وستأتي. وإن كانت بمعنى صار (ذا علم)^(٣) فهي لازمة.

ثم قال: (وَجَدَ) بمعنى علم، فإن كانت بمعنى أصاب تعدت إلى واحد وإن كانت بمعنى استغنى أو حَزَنَ أو حَقَدَ فهي لازمة.

ثم قال: (ظَنَّ) لغير المتيقن، وقد تكون بمعنى علم فيما طريقه النظر، فإن كانت بمعنى أنهم تعدت إلى واحد وستأتي.

ثم قال: (حَسِبْتُ) لغير المتيقن، وقد تكون بمعنى علم وهو قليل، فإن كانت من الحسبة - وهي لون - فهي لازمة.

(١) سورة المعارج ٦، ٧.

(٢) في قول ابن مالك (ولرأى الرؤيا أتم ما لعلماء).

(٣) ج وفي أ، ب (اعلم).

ثم قال: (وزَعَمْتُ) لغير المتيقن، ومصدرها زَعَمَ وزَعَمَ وزِعْمٌ (١).
 قال السيرافي: الزَّعْمُ قولٌ يقترن به اعتقاد صح أو لم يصح.
 فإن كانت بمعنى كفل أو رأس تعدت إلى واحد تارة بنفسها وتارة بحرف
 الجر. وإن كانت بمعنى سَمِنَ وهزُلَ فهي لازمة.
 ثم قال (عد) للظن كقوله:

فلا تعدد المولى شريكك في الغنى (٢)

فإن كانت بمعنى «حَسَب» من (الحسبان) (٣) تعدت إلى واحد.

ثم قال: (حَجَّأً) للظن، وهي غريبة ومضارعها يحججو، فإن كانت بمعنى
 غلب من المُحَاجَاة، أو قَصَدَ أو رَدَّ، أو ساق أو كتم - تعدت إلى واحد، فإن
 كانت بمعنى أقام أو بَخِلَ فهي لازمة.

(١) قال الصبان ١٥/٢ (تثليث الزاي كما في القاموس) وفي مختار الصحاح صفحة ٢٩٣
 بالحركات الثلاث على راي المصدر).

(٢) صدر بيت: قائله: النعمان بن بشير الأنصاري الخزرجي، ولد قبل وفاة النبي ﷺ وهو
 أول مولود للأنصار بعد الهجرة. وهو من قصيدة ميمية من الطويل.
 وعجزه: ولكنما المولى شريكك في العدم.

الشرح: «لا تعدد» لا تظن «المولى» يطلق في الاصل على عدة معان. والمراد منه هنا
 الحليف أو الناصر، «العدم» - بضم العين وسكون الدال - الفقر. يقال: عدم الرجل
 يعدم بوزن علم يعلم - وأعدم فهو معدوم إذا افتقر.
 المعنى: لا تظن أن صديقك هو الذي يشاطرك المودة أيام غناك ويسرك وصفاء حالك،
 وإنما الصديق الحق هو الذي يلوذ بك ويشاركك أيام فقرك وحاجتك وضيق ذات يدك
 وتائب الحادثات عليك.

الإعراب: «فلا» ناهية «تعدد» مضارع مجزوم بها وفاعله ضمير مستتر فيه «المولى» مفعول
 أول «شريكك» مفعول ثان والكاف مضاف إليه «في الغنى» جار ومجرور متعلق بشريكك
 «ولكنما» حرف استدراك وما كافة «المولى» مبتدأ «شريك» خبر والكاف مضاف إليه «في
 العدم» جار ومجرور متعلق بشريك.

الشاهد: في «فلا تعدد المولى شريكك» حيث استعمل المضارع من «عد» بمعنى - الظن
 ونصب به مفعولين: أحدهما «المولى» والثاني: «شريكك».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٧٩، ابن هشام ١/٢٢٩، وابن عقيل
 ١/٢٤٣، السندوي، وداود، الأشموني ١/١٥٧، والسيوطي ص ٤٢ وأيضا ذكره في
 معجم الهوامع ١/١٤٨.

(٣) ب، ج. وفي أ (الحساب).

ثم قال (دَرَى) بمعنى علم، وأكثر ما تستعمل معدةً بالباء كقولك «دَرَيْتُ به» فإذا دخلت عليه همزة النقل تعدت إلى واحد بنفسها وإلى ثانٍ بالياء كقوله تعالى ﴿وَلَا أَدْرَأُكُمْ بِهِ﴾^(١).

فإن كانت بمعنى خَتَلٍ تعدت إلى واحد يقال: «درى الذئبُ الصيدَ» إذا استخفى له (ليفترسه)^(٢).

ثم قال (وَجَعَلَ اللَّذَّ كَاعْتَقَدَ) كقوله تعالى ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاءً﴾^(٣) فإن كانت بمعنى صَيَّرَ فستأتي^(٤)، وإن كانت بمعنى أوجد كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾^(٥) أو بمعنى (أوجب)^(٦) كقولهم: «جعلت للعامل كذا»، أو بمعنى ألقى كقولهم «جعلت بعض (المتاع)^(٧) على بعض» تعدت إلى واحد، وإن كانت للشروع في الفعل فقد تقدمت في أفعال المقاربة.

ثم قال: (هَبَّ) بمعنى ظن ولا تستعمل إلا (بلفظ)^(٨) الأمر كقوله:

فَقُلْتُ أَجْرِنِي أبا خَالِدٍ وَإِلَّا فَهَبْنِي امْرَأَ هَالِكَا^(٩)

(١) سورة يونس ١٦.

(٢) أ، ج وفي ب (ليصيده).

(٣) سورة الزخرف ١٩.

(٤) عند قول ابن مالك: ... والتي كصيرا أيضا انصب بها مبتدا وخبرا

(٥) سورة الأنعام ١. (٦) ب، ج وأ (وجب).

(٧) ب، ج وفي أ (متاع).

(٨) ب، وفي أ، ج (بصيفة).

(٩) قائله: ابن همام السلولى. وهو من المتقارب.

الشرح: «أجرنى» اتخذنى لك جارا تدفع عنه وتحميه، هذا أصله ثم أريد منه لازم ذلك وهو الغيات والدفاع والحماية «أبا خالد» يروى مكانه «أبا مالك» «هبنى» أى: اعددنى واحسبنى.

المعنى: فقلت: أغثنى يا أبا خالد، فإن لم تفعل فظن أنى رجل من الهالكين. الإعراب: «فقلت» فعل وفاعل «أجرنى» فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه والنون للوقاية والياء مفعول «أبا» منادى بحرف نداء محذوف «مالك» مضاف إليه «وإلا» إن شرطية مدغمة فى لا النافية، وفعل الشرط محذوف يدل عليه ما قبله من الكلام وتقديره: وإن لا تفعل مثلا «فهبنى» الفاء واقعة فى جواب الشرط هب فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه والنون للوقاية والياء مفعول أول «امرا» مفعول ثانٍ «هالكا» نعت لامرئ.

ثم قال: (تعلم) بمعنى اعلم، ولا تستعمل إلا بصيغة الأمر مثل «هب»، فإن كانت أمراً من تعلمت الحساب (ونحوه)^(١) تعدت إلى واحد وتصرفت ثم انتقل إلى القسم الثاني، وهو ما دل على تصيير فقال:

..... والتي كصيراً أيضاً بها انصب مبتدأ وخبراً

أى: والأفعال التي مثل «صير» وهو ما دل على تحويل كصير وأصار وجعل ورد واتخذ وتخذ وهب. حكى ابن الأعرابي «وهبني الله فداك» أى: جعلني. ولا تستعمل إلا بصيغة الماضي.

ثم قال:

وخص بالتحليل والإلغاء ما من قبل هب.....

تختص القلبية المتصرفة بالإلغاء والتعليق، ولا (حظ)^(٢) لهب وتعلم فى ذلك لعدم (تصريفهما)^(٣)، ولا لأفعال التصيير، إذ ليست قلبية. (ولذلك)^(٤). قال: (ما من قبل هب).

وهى أحد عشر فعلاً:

والإلغاء هو: ترك العمل لفظاً ومعنى لغير مانع، والتعليق ترك العمل لفظاً لا معنى لمانع.

= الشاهد: فى «فهبني أمراً» فإن «هب» فيه بمعنى الظن وقد نصب به مفعولين أحدهما ياء المتكلم وثانيها «أمراً» والغالب على «هب» بهذا المعنى أن يتعدى إلى مفعولين صريحين كما فى بيت الشاهد.

وهب بهذا المعنى فعل جامد لا يتصرف فلا يجيء منه ماض ولا مضارع، بل هو ملازم لصيغة الأمر، فلإن كان من الهبة - وهى التفضل بما ينفع الموهوب له - كان متصرفاً تام التصرف، قال تعالى: (وهبنا له إسحق).

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٧٩، ابن هشام ٣٠٠/١، والسندوبى، وداود، والأشمونى ١٥٧/١، وابن هشام فى المغنى ١٥٢/٢، وابن عقيل ٢٤٥/١.

(١) أ، ج وفى ب (وغيره).

(٢) أ، ج وفى ب (خص).

(٣) ج وفى ب (تصرفها) وفى ب (تصريفهما).

(٤) أ، ب وفى ج (ولهذا).

فالإلغاء جائز، والتعليق (لارم)^(١)، والمعلق عامل في المحل. بخلاف الملقى.

تنبيه:

أما اختصاص هذه الأفعال القلبية بالإلغاء فلا إشكال فيه.

وأما التعليق فيشاركهن فيه مع الاستفهام غيرهن من أفعال القلوب نحو «عرف ونظر وتفكر» وكذلك «سأل وأبصر» وما بمعناهما.

وقوله: وَالْأَمْرَ هَبْ قَدْ أَرَمَّا كَذَا تَعَلَّمْ

يعنى: أنهما ألزما صيغة الأمر. فلا يستعمل بهما ماض ولا مضارع لعدم تصريفهما.

وقوله: وَلغَيْرِ الْمَاضِي مِنْ سِوَاهُمَا اجْعَلْ كُلَّ مَالِهِ زُكْنَ

يعنى: أن غير الماضى كالمضارع والأمر من سوى «هب وتعلم» يعمل عمل الماضى. فينصب المفعولين ويجوز فيه الإلغاء والتعليق ولهذا قال «كُلُّ مَالِهِ زُكْنَ».

أى: كلما علم للماضى من الأحكام.

وقوله: وَجَوَّزَ الْإِلْغَاءَ لَا فِي الْإِبْتِدَاءِ

فهم من قوله (وجوّز) أن الإلغاء ليس بواجب بل جائز، ولما كان جوازه مشروطاً: بتوسط الفعل أو تأخره قال: (لا في الابتداء) فشمّل ثلاث صور:

الأولى: أن يتأخر عن المفعولين نحو «ريد قائم ظننت» فهذه يجوز فيها الإلغاء والإعمال، والإلغاء أرجح.

الثانية: أن يتوسط بين المفعولين نحو: (ريد ظننت قائم) فهذه يجوز فيها الأمران على السواء.

وقيل: الإعمال أرجح.

الثالثة: أن يتقدم على المفعولين ولا يبتدأ به بل يقدم عليه شيء نحو (متى ظننت زيد فاضل) فهذه يجوز فيها الأمران، والإعمال أرجح، خلافاً لمن منع الإلغاء.

(١) أ، ج وفى ب (واجب).

فإن تقدم الفعل على المفعولين ولم يتقدمه شيء. فمذهب البصريين أنه يمتنع الإلغاء، وهو مفهوم قوله: (لا في الابتداء).

وذهب الكوفيون والأخفش إلى جوارزه، لكن الإعمال عندهم أرجح، وقد أجازوه في التسهيل بقبح^(١) وقال في شرحه: حكم سيبويه (بقبح)^(٢) إلغاء المتقدم نحو «ظننت زيد قائم» وبتقليل قبجه بعد معمول الخبر نحو «متى ظننت زيد قائم»^(٣) وفي درجته الإلغاء في نحو «زيد أظن أبوه قائم».

ثم قال: **وَأَنْوَ ضَمِيرَ الشَّانِ أَوْ لَامَ ابْتِدَاءٍ فِي مُوْهِمِ الْإِغَاءِ مَا تَقَدَّمَ**

يعنى: أنه إذا ورد ما يوهم الإلغاء للمتقدم نحو «ظننت زيد قائم» وجب عند من منع الإلغاء تأويله على أحد تأويلين:

الأول: نية ضمير الشأن فيكون هو المفعول الأول والجملة بعده هي المفعول الثاني وعلى هذا يكون الفعل باقيا على عمله.

والثاني: نية لام الابتداء المعلقة، ويكون التقدير «ظننت لزيد قائم»، والفعل على هذا معلق، وعلى هذا حمل سيبويه قوله:

..... وإِخَالِ أَنِّي لَأَحِقُّ مُسْتَتِيعٌ^(٤)

(١) التسهيل ص ٧١. (٢) أ، ج، وفي ب (بفتح).

(٣) أ، ج، وفي ب (قائما).

(٤) عجز بيت قائله: أبو ذؤيب الهذلي - من قصيدة يرثى بها أولادا له خمسة ماتوا بالطاعون. وصدرة: فغبرت بعدهم بعيش ناصب.

الشرح: «غبرت» - بالغين المعجمة - بمعنى لقيت؛ ومنه الغابرين، وروى مكانه «بقيت» و«ناصب» من النصب - بفتحتين - وهو التعب، «إخال» بكسر الهمزة على الأفصح بمعنى أظن «مستتيع» مستحق.

الإعراب: «فغبرت» فعل وفاعل «بعدهم» ظرف زمان متعلق بالفعل. ومضاف إليه «بعيش» متعلق بمحذوف في محل نصب من تاء الفاعل «ناصب» صفة عيش مجرور مثله «وإخال» مضارع مرفوع معلق عن العمل لفظا لوجود لام الابتداء بعده تقديرا. والفاعل مستتر وجوبا: أنا «أنى» حرف مشبه بالفعل والياء اسمه «لاحق» خبره وفيه ضمير مستتر هو فاعله «مستتيع» خبر ثان لأن وهو أولى من جعله صفة لللاحق وفيه ضمير مستتر تقديره أنا فاعله. على كونه اسم فاعل. ونائب فاعل على كونه اسم مفعول. وجملة أن واسمها وخبرها في محل نصب سدت مسد مفعولى «إخال».

بالكسر على تقدير: أنى للاحق.

ومن أجاز إلغاء المتقدم لم يحتج إلى تأويل ذلك.

قال فى شرح التسهيل: وتقدير ضمير الشأن أو اللام المعلقة فى نحو «ظننت زيد قائم» أولى من الإلغاء. هـ^(١).

ومن منع الإلغاء فى نحو «متى ظننت زيد قائم» حمل ما أوهم ذلك على أحد التأويلين أيضا كقوله:

.....
أتى رأيتُ ملاكُ الشيمةِ الأدبِ^(٢)

ثم انتقل إلى التعليق فقال: والتزم التعليق قبل نفي ما.

= الشاهد: فى «إخال أنى للاحق» حيث علق الفعل «إخال» بلام الابتداء المضمر، والأصل أنى للاحق - فحذفت اللام بعد ما عقلت «إخال» وبقي الكسر بعد حذفها كما كان مع وجودها فهو مما نسخ لفظه وبقي حكمه.

مواضعه: ذكره ابن هشام فى مغنى اللبيب ١/ ١٩١، والسيوطى فى همع الهوامع ١٥٣/١.

(١) التسهيل ص ٧١.

(٢) عجز بيت: قال العيني: قائله بعض الفزاريين، ووقع فى حماسة أبى تمام منصوب القافية «الأدبا».

وصدره: كذاك أدبت حتى صار من خلقى - وهو من البسيط.

الشرح: «كذاك» الكاف اسم بمعنى مثل وهو الأحسن فى مثل هذا التعبير واسم الإشارة يراد به مصدر الفعل المذكور، وتقدير الكلام: تأديبا مثل ذلك التأديب أدبت وذلك التأديب الذى عبر عنه فى البيت السابق له وهو قوله:

أكنيه حين أناديه لأكرمه
ولا ألقبه والسواة للقب

«ملاك» بكسر الميم وفتحها - بزنة كتاب - قوام الشيء وما يجمعه، «الشيمة» بكسر الشين - الخلق وجمعها شيم - ويروى مكان «رأيت» «وجدت».

المعنى: أدبت أدبا مثل ذلك الأدب حتى صرت أعتقد أن رأس الأخلاق وقوام الفضائل هو الأدب.

الإحزاب: «كذاك» جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع مفتولا مطلقا لأدبت، والتقدير: تأديبا مثل هذا التأديب أدبت «أدبت» فعل ماض مبنى للمجهول والتاء نائب فاعل =

فعلم من قوله (والتَّزِم) أن التعليق لازم بخلاف الإلغاء.

ثم ذكر المعلقات وهي ستة: «ما» النافية، كقوله تعالى: ﴿وَوَدَّعُوا مَا لَهُمْ مِّن مَّحِيصٍ﴾^(١).

«وإن» أختها كقوله تعالى: ﴿وَتَقْتُلُونَ إِن لَّبِثُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾^(٢) «ولا» النافية، ذكرها النحاس. ومن أمثلة ابن السراج «أحسب لا يقوم زيد» ولم يعدها المغاربة من المعلقات.

«ولام» الابتداء. نحو ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ﴾^(٣) على أظهر الأوجه و«لام» القسم: نحو:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي
إِنَّ الْمَنَابِي لَا تَطِيئُ سِهَامَهَا^(٤)

= «حتى» ابتدائية «صار» فعل ماض ناقص «من خلقى»، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر صار مقدم «أني» حرف توكيد ونصب والياء اسمها «رأيت» فعل وفاعل والجملة في محل رفع خبر أن وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر اسم صار «ملاك» مبتدأ «الشيمة» مضاف إليه «الأدب» خبر المبتدأ.

الشاهد: في «رأيت ملك الشيمة الأدب» فإن ظاهره أنه ألغى «رأيت» مع تقدمه لأنه لو أمعله لقال «رأيت ملك الشيمة الأدبا» بنصب «ملاك» و «الأدب» على أنهما مفعولان ولكنه رفعهما فقال الكوفيون: هو على الإلغاء والإلغاء جائز مع التقدم جواره مع التوسط والتأخر، وقال البصريون: ليس كذلك. بل هو من باب التعليق ولام الابتداء مقدرة الدخول على «ملاك».

مواضعه: ذكره من سراج الألفية ابن الناظم ص ٨١، ابن هشام ٣٢٠ / ١، ابن عقيل ٢٥١ / ١، والمكودي ص ٤٧، والأشموني ١٦٠ / ١، السيوطي ص ٤٣، وأيضا ذكره في الهمع ١٥٣ / ١.

(١) سورة فصلت ٤٨. (٢) سورة الإسراء ٥٢.

(٣) سورة البقرة ١٠٢.

(٤) هو للبيد بن ربيعة العامري - من قصيدة طويلة من الكامل.

الشرح: «منيتي» المنية: الموت، وأصلها فعيلة بمعنى مفعولة من منى يمني بوزن رمى يرمى - ومعناه قدر، ولحققتها التاء لأنها قد صارت اسما «لا تطيش» لا تخيب بل تصيب الرمي دائما «سهامها» سهام: جمع سهم.

المعنى: إنى موقن أنني سألقى الموت حتما، لأن الموت نازل بكل إنسان لا يفلت منه أحد أبدا.

الإعراب: «ولقد» اللام موطة للقسم قد حرف تحقيق «علمت» فعل ماض وفاعل =

و لم يعد بعضهم لام القسم والاستفهام بالحرف نحو ﴿ وَإِنْ أَدْرِي أَقْرَبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ ﴾^(١) وبالاسم نحو ﴿ وَتَعَلَّمْنَ آيُنَا أَشَدَّ عَذَابًا ﴾^(٢).

والمضاف إلى اسم الاستفهام مثله في ذلك نحو «علمت غلام أيهم عندك»^(٣).

واعلم أن الجملة بعد المعلق في موضع نصب، لأنه عامل في المعنى.
فإن قلت: ما معنى تعلق العلم بالاستفهام في نحو «علمت أريدُ عندك أم عمرو؟»:

قلت: هذا كلام صورته الاستفهام، وليس المراد به الاستفهام، لأنه مستحيل الاستفهام عما أخبر أنه يعلمه، وإنما المعنى علمت الذي هو عندك من هذين الرجلين.

= «التأين» اللام واقعة في جواب القسم وتأتي فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة «ميتي» فاعل مرفوع بضمّة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وياء المتكلم مضاف إليه، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم «إن» حرف توكيد ونصب «المنايا» اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «لا» حرف نفى «تطيش» فعل مضارع مرفوع بالضمّة الظاهرة «سهماها» فاعل وضمير الغائبة مضاف إليه والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر إن.

الشاهد: في «علمت لتأينى ميتي» على أن لام الابتداء علقت علمت عن العمل أى منعت من الاتصال بما بعده والعمل في لفظه؛ لأن ماله صدر الكلام لا يصح أن يعمل ما قبله فيما بعده.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ٨٢، والمكودي ص ٤٧، والسيوطي ص ٤٤، وأيضا ذكره في همع الهوامع ١/١٥٤، وابن هشام ١/١٥٤. وأيضا ذكره في مغنى اللبيب ٢/٥٧، وقطر الندى ص ٣٢٥ وشذور الذهب ص ٢٧٩، والأشموني في شرحه للألفية ١/١٦١، والشاهد رقم ٧١٦ من خزانة الأدب، وسيبويه ج ١ ص ٤٥٦.

(١) سورة الأنبياء ١٠٩.

(٢) سورة طه ٧١.

(٣) (من المعلقات أيضا لعل نحو: «وإن أدري لعله فتنة لكم» ذكر ذلك أبو على في التذكرة. ولو الشرطية كقوله:

وقد علم الأقوام لو أن حاتما أراد ثراء المال كان له وفر

وإن التى في خبرها اللام نحو: «علمت إن زيدا لقائم» ذكر ذلك جماعة من المغاربة...
أه أشموني ١/١٦١.

قال سيبويه^(١) ما نصه: (كما أنك إذا قلت: قد علمت أزيد ثم أم عمرو وأردت أن تخبر أنك قد علمت أيهما ثم اهـ).

وحكى الشلوين عن بعض المتأخرين: أن هذا الكلام على حذف مضاف، وأن المراد علمت جواب هذا الكلام، وكان يفتى به ويراه في بعض أقرائه.

واعلم أن كلام العرب ثلاثة أقسام:

الأول: مطابقة اللفظ للمعنى وهو الأكثر.

والثاني: غلبة اللفظ للمعنى نحو «أظن أن تقوم» أجمعوا على جوازه، ومنع الأكثر «أظن قيامك» والمعنى واحد، لاشتغال «أن تقوم» على المسند والمسند إليه بخلاف «قيامك».

والثالث: غلبة المعنى للفظ نحو مسألتنا، وغلب فيها جانب المعنى وإن كان اللفظ استفهاما.

وقوله:

لِعِلْمِ هِرْفَانَ وَظَنِّ تَهْمَةَ
تَعْدِيَةً لِرِوَادِ مَلْتَرَمَةَ

الأصل في «علم» تعلقها بالنسب الخبرية وهي التعدية إلى مفعولين، وقد ترد بمعنى العرفان متعلقة بالمفرد فتعدى إلى واحد. كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾^(٢).

وأما «ظن» فإن كانت للتردد في وقوع الخبر فهي التعدية إلى «اثنين»^(٣). وكذلك إن استعملت لليقين. وإن كانت للتهمة تعدت إلى واحد كقولك «ظننت زيدا على المال» أي: اتهمته، ومنه ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾^(٤).

فإن قلت: قد ترد (علم)^(٥) لازمة إذا كانت من العُلْمَةِ^(٦) ولم ينبه على ذلك.

(١) ج ١ ص ١٢٠. (٢) سورة النحل ٧٨.

(٣) أ، ج وفي ب (مفعولين).

(٤) سورة التكوير ٢٤.

(٥) ب، ج وفي أ (علمة).

(٦) إذا انشقت شفته العليا.

قلت: قد أخرجه بقوله أول الباب (انصب بفعل القلب)، ويقوله هنا «لعلم عِرْفَانٍ».

فإن قلت: كان ينبغي أن يقيد سائر أفعال الباب كما قيد علم وظن.
قلت: لما كان الأصل «علم وظن» فإن غيرهما لا يعمل حتى يكون بمعناهما
اكتفى بتقيدهما.

وأيضا فقد خرج من قوله: (انصب بفعل القلب) نحو «رأى» بمعنى أبصر أو
أصاب الرئة.

وحسب بمعنى صار أحسب وغير ذلك مما يدل على معنى غير قلبى.
ثم قال:

وَلِرَأَى الرَّؤْيَا أَنْتُمْ مَا لِعَلِمَا طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْتُمَى

الرؤيا مصدر رأى الحلمية. فقيد الفعل بإضافته إلى مصدره.

يعنى: أن «رأى» الحلمية تتعدى إلى مفعولين كعلم لكونها مثلها فى أنها
إدراك بالحس الباطن ومنه: ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْبُرُ خَمْرًا﴾^(١) خلافا لمن منع تعديها إلى
اثنين، وجعل ثانى المنصوبين حالا ويرده وقوعه معرفة فى قوله:

أَرَاهُمْ رُفِقْتَى حَتَّى إِذَا مَا تَجَافَى اللَّيْلُ وَأَنْخَزَلَ أَنْخَزَالًا^(٢)

(١) سورة يوسف ٣٦.

(٢) هو: لعمر بن أحمز الباهلى. من قصيدة يذكر فيها جماعة من قومه فارقوه ولحقوا
بالشام فصار يراهم مناما. وهو من الوافر.

الشرح: «رفقتى» بكسر الراء - جمع رفيق: والرفقة: الجماعة يتزلون جملة ويرتحلون
جملة، «تجافى»: انطوى وارتفع «انخزل» انقطع - من الخزل - وهو القطع، ومادته خاء
وزاى معجمتان ولا م.

«تجافى الليل وانخزل انخزالا» كناية عن الظهور وبيان ما كان بهما من أمر هؤلاء.
المعنى: أرى هؤلاء مجتمعين معى مناما، حتى إذا زال الليل واستيقظت - لا أرى شيئا.
الإعراب: «أراهم» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره: أنا، والضمير
مفعول أول «رفقتى» مفعول ثان «حتى» ابتدائية «إذا» ظرفية «ما» زائدة «تجافى» فعل ماض
«الليل» فاعل «وانخزل» عطف على تجافى «انخزالا» منصوب على المصدرية.

الشاهد: فى «أراهم رفقتى» حيث أعمل «أرى» - من الرؤيا - من مفعولين أحدهما
الضمير المتصل به والثانى قوله «رفقتى» ورأى بمعنى علم

وإنما قيد علم بقوله «طالب مفعولين» لثلا يعتقد أنه أحال على علم العرفانية
ويقال: (نميت الرجال إلى أبيه نميا) نسبتة، (وانتمى) هو انتسب.

قيل: وليس قوله (رأى الرؤيا) بنص على المراد، لأن الرؤيا تستعمل مصدر
لرأى مطلقا حلمية كانت أو يقظية، ولكن المشهور استعمالها مصدرا للحلمية^(١).

ثم قال: **ولا تُجْزَ هُنَا بِلَا دَلِيلٍ سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولٍ**
الحذف (هنا)^(٢) ضربان: اختصار، واقتصار: فالاختصار: حذف للدليل،
والاقتصار: حذف لغير دليل.

فأما حذف مفعولى هنا الباب، أو حذف أحدهما اختصارا فهو جائز.

فمن حذفهما اختصارا قول الكميّ:

بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سَنَةٍ تَرَى حِبَّهُمْ عَارًا عَلَى وَحَسَبٍ^(٣)

= مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٨٣، وابن هشام ٣٠٩/١، وابن
عقيل ٢٥٤/١، والسندوبى، والكوبرى ص ٤٨ والأشمونى ١٦٣/١ والسيوطى فى الهمع
١٥٠/١

(١) راجع الأشمونى ١٦٣/١.

(٢) ب، ج.

(٣) هو: للكميّ بن زيد الأسدى، من قصيدة هاشمية يمدح فيها آل الرسول ﷺ وهو من
الطويل.

الشرح: «ترى حبه» رأى ههنا من الرأى بمعنى الاعتقاد، مثل أن تقول رأى أبو جنيّة
حل كذا، ويمكن أن تكون رأى العلمية بشيء من التكلف، «عارا» العار: كل خصلة
يلحقك بسببها عيب ومذمة «تحسب» أى: تظن، من الحساب.

المعنى: يا من تعيب على حب أهل البيت، على أى كتاب تستند؟ أم بأية سنة تسترشد
فى ذلك.

الإعراب: «بأى» جار ومجرور متعلق بترى «كتاب» مضاف إليه «أم» عاطفة «بأية» جار
ومجرور معطوف على الأول «سنة» مضاف إليه «ترى» فعل مضارع وفاعله مستتر فيه
«حبه» مفعول أول وهم مضاف إليه «عارا» مفعول ثان «على» جار ومجرور متعلق بعار
«وتحسب» فعل مضارع وفاعله مستتر فيه، ومفعولاه محذوفان يدل عليهما الكلام السابق،
والتقدير وتحسب حبه عارا على.

الشاهد: فى «تحسب» حيث حذف المفعولين لدلالة سابق الكلام عليهما. والتقدير:
تحسب حبه عارا على.

ومن حذف الأول اختصارا، قوله تعالى ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا﴾^(١) أى: ما يبخلون به هو خيرا لهم.

ومن حذف الثاني اختصارا قول عترة:

وَلَقَدْ نَزَلْتُ فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ مَنِيَّ بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمَكْرَمِ^(٢)

أى: فلا تظنني غيره واقعا (منى)^(٣).

ومنع ابن ملكون^(٤) (شيخ الشلوين)^(٥) حذف أحدهما اختصارا^(٦) وليس

بصحيح^(٧).

= مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن هشام ٣٢٣/١، وابن عقيل ٢٥٤/١، والأشموني ١٦٤/١، والسندوبى، وداود، والمكودى ص ٤٨، وذكره السيوطى فى همع الهوامع ١٥٢/١.
(١) آل عمران ١٨٠.

(٢) قائلة: عترة بن شداد العبسى من معلقته المشهورة - وهو من الكامل.

الشرح: «المحب» بفتح الحاء - بمعنى المحبوب - اسم مفعول من أحب، وهو القياس، ولكنه قليل فى الاستعمال، والاكثر أن يقال اسم المفعول محبوب أو حبيب، مع أنهم هجروا الفعل الثلاثى. «المكرم» على صيغة المفعول من الإكرام.

المعنى: والله لقد نزلت أيتها المحبوبة منى منزلة الشيء المحبوب المكرم فلا تظننى غير ذلك واقعا. الإعراب: «ولقد» الواو للقسم واللام للتأكيد وقد حرف تحقيق «نزلت» فعل وفاعل «فلا» ناهية «تظننى» فعل مضارع مجزوم بحذف النون وياء المخاطبة فاعل «غيره» مفعول أول والمفعول الثانى محذوف «منى» جار ومجرور متعلق بقوله «نزلت» «بمنزلة» مثله «المحب» مضاف إليه «المكرم» صفة له.

الشاهد: فى «فلا تظننى غيره» حيث حذف المفعول الثانى اختصارا، والتقدير فلا تظننى غيره واقعا وهو جائز عند جمهور النحاة خلافا لابن ملكون.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن هشام ٣٢٤/١، ابن عقيل ٢٥٥/١، والأشموني ١٦٤/١، المكودى ص ٤٨، والسندوبى، والسيوطى ص ٤٤، وأيضا ذكره فى همع الهوامع ج ١ ص ١٥٢، وداود، وخزانة الأدب الشاهد ٢٠٠ والخصائص ١١٦/٢.

(٣) ب، ج.

(٤) هو أبو إسحق إبراهيم بن محمد، ابن ملكون الحضرمى الأشيلى، قال ابن الزبير: أستاذ نحوى جليل. روى عن أبى الحسن شريح وأبى مروان بن محمد وروى عنه ابن خروف والشلوين. وألف شرح الحماسة، والنكت على تبصرة الصيمرى، وغير ذلك. مات سنة أربع وثمانين وخمسمائة من الهجرة.

(٥) أ.

(٦) قياسا على باب كان.

(٧) جواز الحذف هو رأى جمهور النحويين - وهو الرأى السديد - واستدلوا على رأيهم بأمرين: الأول هو رد على ابن ملكون أن مرفوع كان كالفاعل وخبرها كالحادث فلذلك امتنع الحذف هناك. الثانى: ورود السماع. اهـ السيوطى ١٥٢/١ بتصرف.

وأما حذف أحدهما اقتصاراً فلا يجوز، لأن أصلهما مبتدأ وخبر.

واختلف في حذفهما معا اقتصاراً على مذاهب المنع^(١) والجواز به قال الأكثر^(٢) والجواز^(٣) في (ظننت) وما في معناها، والمنع في (علمت) وما في معناها وهو مذهب الأعلام.

والجواز^(٤) إن وجدت فائدة كقولهم «مَنْ يَسْمَعُ يَخْلُ»^(٥) فلو لم يقارن الحذف قرينة تحصل بسببها فائدة لم يجز، كاقْتِصَارِكَ عَلَى «أظن» إذ لا يخلو الإنسان من ظن ما ولا من علم وهذا اختيار المصنف في غير هذا الكتاب ونسبه إلى سيبويه والمحققين ممن يدرى كلامه كابن خروف وابن طاهر^(٦) والشلوبين وظاهر كلامه هنا إطلاق المنع.

ثم قال:

وَكَتَّظْنُ اجْعَلْ «تَقُولُ» إِنْ وَلِيَّ مُسْتَفْهَمًا بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِلِ

اعلم أن القول وفروعه مما يتعدى إلى مفعول واحد، ومفعوله إما مفرد وهو نوعان: مفرد معناه جملة نحو «قلتُ شعراً»، ومراد به مجرد اللفظ^(٧) نحو:

(١) وعليه الأخفش والجرمي ونسبه ابن مالك لسيبويه والمحققين. لعدم الفائدة إذ لا يخلو الإنسان من ظن ما وعلم ما وإليه أميل اه - همع.

(٢) وعليه أكثر النحويين . . . وصححه ابن عصفور لقوله تعالى: «أعنده علم الغيب فهو يرى» أى: يعلم. اه - همع.

(٣) مذهب الأعلام واستدل بحصول الفائدة في الأول دون الثانى والإنسان قد يخلو من الظن ولا يخلو من علم اه همع ١/١٥٢.

(٤) عليه أبو العلاء بن إدريس.

(٥) أى: يظن مسموعه حقاً وجعله بعضهم من الحذف لدليل، لدلالة يسمع على الأول وحالة التخاطب على الثانى. وورد في مجمع الأمثال للميدانى رقم ٤٠١٢ والمعنى من يسمع أخبار الناس ومعايهم يقع فى نفسه عليهم المكروه اه.

(٦) وهو محمد بن أحمد بن طاهر الأنصارى الأشبيلي. قال ابن الزبير: نحوى - مشهور حافظ بارع اشتهر بتدريس الكتاب فما دونه، وله على الكتاب طرر مدونة مشهورة اعتمدها تلميذه ابن خروف فى شرحه وكان يرحل إليه فى العربية موصوفاً فيها بالحذق والنبيل، وكان من حذاق النحويين وأئمة المتأخرين وولد فى أشبيلية ومات فى عشر الثمانين وخمسمائة.

(٧) أى مفرداً يراد به مجرد اللفظ.

﴿ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ ﴾^(١) أى: يطلق عليه هذا الاسم، ولو كان يُقَالُ «مبنيًا للفاعل»^(٢) لنصب إبراهيم. خلافاً لمن منع هذا النوع، ومن أجاز ابن خروف وصاحب الكشاف^(٣).

وإما جملة فيحكى به ويكون فى موضع مفعوله، وقد يجرى مجرى الظن فينصب المبتدأ والخبر مفعولين بشروط أربعة عند أكثر العرب:
الأول: أن يكون بلفظ المضارع، والثانى: أن يكون مصدراً بتاء الخطاب.
والثالث: أن يكون بعد استفهام، والرابع: ألا يفصل بينه وبين الاستفهام بغير ثلاثة أشياء: بينها بقوله: بغير ظَرْفٍ أو كظرفٍ أو عملٍ.
فالظرف نحو (أعندك) تقول: زيداً (قائماً)^(٤) وشبه الظرف هو المجرور نحو (أفى الدار تقول عمراً جالساً).

والعمل: هو المعمول. ونعنى به: أحد المفعولين كقوله:
أجهلاً تقول بنى لؤى^(٥)

فالفصل بهذه الثلاثة مغتفر، ولهذا قال: وإن ببعض ذى فصلت يحتمل.
فإن فقد شرط من هذه الشروط تعينت الحكاية.
فإن قلت: لم ينص على الشرطين الأولين.

(١) سورة الأنبياء ٦٠.

(٢) أ، ب وفى ج «مسمى الفاعل».

(٣) هو الزمخشري، وتقدمت ترجمته.

(٤) أ، وفى ب، ج «مقيماً».

(٥) صدر بيت - قائله: الكميث بن زيد الأسدي. من قصيدة يمدح فيها مضر ويفضلهم على أهل اليمن.

وهجزه: لعمر أوبك أم متجاهلينا - من الوافر.

الشرح: «أجهلاً» بضم الجيم وتشديد الهاء - جمع جاهل ويروى مكانه «أنوما» جمع نائم. «تقول» بمعنى تظن، «بنى لؤى» أراد بهم قريشا، ولؤى: من أجداد النبي ﷺ، وهو تصغير «لأى» وهو الشور الوحشى «لعمر أوبك» قسم ويمين، «متجاهلينا» المتجاهل: الذى يتصنع الجهل ويتكلفه وليس به جهل - والذين رويوا فى صدر البيت «أنوما» يروون هنا «متناومين» والمتناوم: الذى يتصنع النوم.

المعنى: أتظن قريشا جاهلين حين استعملوا فى ولاياتهم اليمنيين وآثروهم على المضرين؟ أم تظنهم عالمين بحقيقة الأمر مقدرين سوء النتائج غير غافلين عما ينبغى العمل به، ولكنهم يتصنعون الجهل ويتكفون الغفلة لما رب لهم فى أنفسهم؟

قلت: نبه عليهما بالمثال.

وزاد السهيلي: شرطا آخره. وهو ألا يتعدى باللام نحو (أقول لزيد عمرو منطلق) فتحتم الحكاية.

وزاد في التسهيل: أن يكون حاضراً^(١) وفي شرحه بأن يكون مقصودا به الحال (فعلى هذا لا ينصب مقصودا به المستقبل)^(٢)، ولم يشترط غيره وفيه نظر. فإن قلت: إعمال القول (عمل الظن)^(٣) بالشروط المذكورة واجب أم جائز؟ قلت: بل جائز والحكاية جائزة.

فإن قلت: إذا عمل القول عمل الظن (فهو)^(٤) هو باق على معناه أو صار بمعنى الظن؟

قلت: فيه خلاف، والظاهر أنه مضمن معنى الظن.

ثم قال:

وَأَجْرَى الْقَوْلُ كظنٍ مُطْلَقًا عِنْدَ سُلَيْمٍ نَحْوُ «قُلْ ذَا مُشْفَقًا»

لغة سُلَيْمٍ لإجراء القول مجرى الظن في العمل مطلقا، أى بلا شرط من الشروط المذكورة، حكاه سيويه^(٥) فيقولون: (قلت زيدا قائما وقل ذا مشفقا).

= الإعراب: «أجهالا» الهمزة للاستفهام جهالا مفعول ثان مقدم «تقول» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه «بنى» مفعول أول «لؤى» مضاف إليه «لعمرك» اللام لام الابتداء «عمر» مبتدأ والخبر محذوف «أيك» مضاف إليه والكاف مضاف إليه «أم» عاطفة «متجاهلينا» معطوف على قوله «جهالا».

الشاهد: في «أجهالا تقول بنى لؤى» حيث أعمل تقول عمل «تظن» فنصب مفعولين: أحدهما «جهالا» والثاني «بنى لؤى» مع أنه فصل بين أداة الاستفهام - وهى الهمزة والفعل، بفواصل - وهو «جهالا» وهذا الفصل لا يمنع الإعمال، لأنه معمول الفعل.

مواضعه: ذكره من سراج الألفية: ابن الناظم ص ٨٤، وابن هشام ٢٣١/١، وابن عقيل ٢٥٨/١، والأشعوني ١٦٤/١، وداود، والمكودي ٤٨، والسندوبى، والأصطهناوى، والسيوطى ص ٤٥ - وذكره فى الهمع ١٥٧/١، والشاهد رقم ٧١٦ من خزنة الأدب، وسيويه ج ١ ص ٦٣.

(١) التسهيل ص ٧٤.

(٢) أ، ج.

(٣) ب، ج.

(٤) أ، ب وفى ج «فهو».

(٥) قال سيويه ج ١ ص ٦٣: «ورغم أبو الخطاب وسألته عنه غير مرة أن ناسا من العرب يوثق بعريتهم وهم بنو سليم يجمعون باب قلت أجمع مثل ظننت» اهـ.

اعلم وارى

إلى ثلاثة رأى وَعَلِمَا عَدُوا، إِذَا صَارَا أَرَى وَأَعْلَمَا

إذا دخلت همزة التعدية على (علم ورأى) المتعديتين (قبل دخولها)^(١) إلى مفعولين صاروا بدخولها متعددين إلى ثلاثة.

أولها: الذى كان فاعلا قبل النقل.

والثانى والثالث: هما اللذان كانا قبل دخول الهمزة فتقول (أعلمتُ زيدًا عمرًا فاضلا) و «أريت»^(٢) زيدًا عمرًا فاضلا».

ثم قال:

وما لِمَفْعُولِيْ عِلِمْتُ مُطْلَقًا لِلثَّانِ وَالثَّالِثِ أَيْضًا حَقًّا

يعنى: للمفعول الثانى والثالث من الأحكام ما لمفعولى (علمت) من جواز حذفهما أو حذف أحدهما اختصارا أو حذفهما معا اقتصارا ومنع حذف أحدهما اقتصارا، وغير ذلك كالإلغاء والتعليق خلافا لمن منع الإلغاء والتعليق، ولمن أجازهما إن بنى الفعل للمفعول لا^(٣) إن بنى للفاعل. والدليل على الجواز قول بعض من يوثق بعربيته (البركةُ أعلَمنا الله مع أكابركم)^(٤) وقوله تعالى: ﴿يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِقْتُمْ كُلُّ مَزْقٍ إِنْكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾^(٥). فعلق نبيُّ وهو بمعنى يعلم.

وأما المفعول الأول فلا يجوز تعليق الفعل عنه ولا إلغاؤه، ويجوز حذفه اقتصارا واختصارا ومنع ابن خروف حذفه. والاقْتِصَارُ عليه، والصحيح الجواز.

(١) أ، ب.

(٢) ب، ج وفى أ «أريت».

(٣) فى الأصل «إلا» والسياق يقتضى حذف الهمزة ليستقيم المعنى.

(٤) نا مفعول أول «والبركة» مبتدأ، «ومع أكابركم» ظرف فى موضع الخبر وهما اللذان كانا مفعولين، والأصل «أعلَمنا الله البركة مع أكابركم».

(٥) سورة سبأ ٧، «ينبئ» فعل مضارع «كم» مفعول أول. وجملة «إنكم لفي خلق جديد» فى محل نصب سدت مسد المفعول الثانى والثالث لينبئ وقد علق الفعل عنها باللام، ولذلك كسرت إن.

ثم قال:

وإن تعدياً لواحدٍ بلا همزٍ فلاثنينٍ به توصلًا

قد تقدم في الباب السابق، أن علم بمعنى عرف، ورأى بمعنى أبصر يتعديان إلى واحد، فإذا دخلت عليها همزة التعدية تعديا بها إلى اثنين نحو «أعلمتُ زيدًا عمركا» و (أريتُ زيدًا الهلال) وذكر بعض النحويين أنه لم يحفظ نقل علم العرفانية إلا بالتضعيف نحو ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾^(١) كما أنه لم يحفظ نقل علم المتعدية إلى اثنين إلا بالهمزة.

وكلام المصنف نص على جواز نقل علم العرفانية بالهمزة، فإن لم يثبت سماعه فهو بطريق القياس.

فإن قلت: ظاهر مذهب سيويه أن (التعدى)^(٢) بالهمزة قياس في اللارم سماع في التعدى وهو الصحيح.

قلت: ظاهر كلام (المصنف)^(٣) في شرح التسهيل أن ذلك قياس في التعدى إلى واحد أيضا.

ومثل في باب تعدى الفعل ولزومه (بأضربتُ زيدًا عمرا) وهذا مذهب طائفة من النحويين. وذهب الأخصش إلى أن (التعدى)^(٤) بالهمزة قياس مطلقا في اللارم والتعدى إلى واحد. والتعدى إلى اثنين من غير باب (أعطى) وذهب قوم إلى أنه سماع مطلقا. فهذه أربعة مذاهب.

وذكر الحريري^(٥) وابن معط: تعدى (علم) إلى ثلاثة - بالتضعيف فعدوا من أفعال هذا الباب علم.

(١) سورة البقرة ٣١.

(٢) أ، ب وفي ج «التعدى».

(٣) ب، ج وفي أ «المؤلف».

(٤) أ، ب وفي ج «التعدى».

(٥) هو: أبو محمد القاسم الحريري البصرى. صاحب المقامات المشهورة. كان أحد أئمة عصره في اللغة. ومقاماته تدل على غزارة مادته وعلمه بأسرار العربية وله مصنفات حسنة منها: درة الفواص في أوهام الخواص. وملحة الإعراب في النحو. وله شعر حسن. وتوفى سنة ٥١٦هـ.

والصحيح أن التعدى (بالتضعيف)^(١) سماع في اللازم والمتعدى وهو ظاهر
مذهب سيبويه^(٢) ثم قال:

وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي اثْنِي كَسَا فَهُوَ بِه فِي كُلِّ حَكْمٍ ذُو اثْنَسَا

يعنى أن الثانى من مفعول (أعلم وأرى) المتعديين إلى اثنين بهمزة النقل مثل
ثانى مفعولى (كسا) وبابه، وهو كل فعل متعد إلى مفعولين ليس (أصلهما)^(٣)
المبتدأ والخبر.

فيجوز الاقتصار عليه وعلى الأول، ويمتنع الإلغاء (كما)^(٤) فى باب (كسا).

وأعلم أنه ليس^(٥) ثانيهما كثنانى مفعولى (كسا) فى كل حكم بل يستثنى من
ذلك التعليق. فإن تعليق (أعلم وأرى) المذكورتين عن الثانى جائز، لأن أعلم قلبية
وأرى بصرية، وهى ملحقة بالقلبية فى ذلك، ومن تعليق أرى عن الثانى (قوله
تعالى)^(٦) ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى﴾^(٧).

ثم قال:

وَكأرى السَّابِقِ نَبَأًا أَخْبَرًا حَدَّثَ أَنبَاءً كَذَاكَ خَبْرًا

جملة ما ذكر من الأفعال المتعدية إلى ثلاثة سبعة:

(أعلم، وأرى، نبأ، وأنبا، وخبر، وأخبر، وحديث).

فأما تعدى (أعلم وأرى) إلى ثلاثة فمجمع عليه وألحق سيبويه (بهما)^(٨)

نبأ^(٩).

(١) ب، ج.

(٢) وارتضيت كلام صاحبي بصحة مذهب سيبويه.

(٣) أ، ب وفى ج «أحدهما».

(٤) أ، ب.

(٥) فى الأصل «ليس له ثانيهما» والسياق يقتضى حذف «له».

(٦) ج.

(٧) سورة البقرة ٢٦٠.

(٨) أ، ب.

(٩) قال سيبويه ج ١ ص ١٩: «الذى يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين ولا يجوز ذلك أن تقتصر
على مفعول منهم واحد دون الثلاثة لأن المفعول هنا كالفاعل فى الباب الأول الذى قبله =

وزاد الأخفش «أظن وأحسب وأخجال وأزعم وأوجد» ومستنده القياس^(١).
 وألحق بعضهم^(٢) (أرى) الحلمية سماعا. كقوله تعالى: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي
 مَنَامِكَ قَلِيلًا﴾^(٣) ومن منع تعديها قبل الهمزة إلى اثنين جعل الثالث حالا.
 وألحق الحريري وابن معط (علم) وقد تقدم^(٤). ومما أغفل ذكره مع أفعال
 هذا الباب وهو منها «أرى» (ميينا)^(٥) للمفعول وهو مضارع أريت بمعنى: أظننت
 ولم يستعمل أظننت.
 وذكر في شرح التسهيل: أن (أرى) هذه لا ماضى لها وقد ذكره غيره^(٦).

= في المعنى وذلك كقولك أرى الله ريذا بشرا أباك، ونبأت عمرا ريذا أبا فلان، وأعلم
 الله ريذا عمرا خيرا منك» اهـ.

- (١) قياسا على أعلم وأرى، ولم يسمه اهـ السيوطي في الهمع ١/١٥٩.
- (٢) هو ابن مالك «وزاد ابن مالك أرى الحلمية» همع ١/١٥٩.
- (٣) سورة الأنفال ٤٣.
- (٤) علم المنقولة بالتضعيف.
- (٥) ب، ج وفي أ «أمبينا».
- (٦) ب، ج وفي أ «بغيره».

محتويات المجلد الأول



| الصفحة | الموضوع |
|--------|---|
| ٣ | مقدمة |
| | القسم الأول (الدراسة) |
| ٩ | التعريف بالمرادى المعروف بابن أم قاسم |
| | الباب الأول |
| | الفصل الأول |
| ٩ | العصر المملوكى |
| ١١ | مصر فى عهد المماليك |
| ١٢ | انتقال الحكم من الأيوبيين إلى المماليك |
| ١٢ | دولتنا المماليك |
| ١٣ | حضارة مصر فى عهد المماليك |
| ١٥ | الحركة العلمية (انتقال النشاط إلى مصر والقاهرة) |
| ١٦ | عوامل نشاط الحركة العلمية |
| ٢٠ | نتائج نشاط الحركة العلمية |
| ٢١ | المؤلفات |
| ٢٣ | مولفات عربية |
| | الفصل الثانى |
| ٢٧ | نبذة عن مصر |

| | |
|-----|--|
| ٢٩ | مصر |
| ٣٠ | النحو والنحاة فى عصر الماليك |
| ٣٢ | المعاصرون للمرادى المعروف بابن أم قاسم |
| | الباب الثانى |
| ٤٣ | الفصل الأول |
| ٤٥ | صاحب الألفية |
| ٤٨ | ألفية ابن مالك |
| | الفصل الثانى |
| ٦١ | التعريف بالمرادى |
| ٦٣ | المرادى المعروف بابن أم قاسم |
| ٧١ | الفصل الثالث |
| ٧٣ | شيوخ ابن أم قاسم |
| ٨٥ | تلاميذ المرادى المعروف بابن أم قاسم |
| ٩٠ | مؤلفاته |
| ١١٧ | الفصل الرابع |
| ١١٩ | الناقلون عن المرادى |
| | الباب الثالث |
| ١٨١ | الفصل الأول |
| ١٨٣ | أضواء على الشرح |
| ١٩٦ | الاعتراضات الواردة على الناظم |

- ٢٠١ نقله عن شيخه أبي حيان
 ٢٠٤ نقله عن سيويه
 ٢٠٧ مدى اعتماده على ابن الناظم فى شرحه للألفية

الفصل الثانى

- ٢١٣ اعتماده المرادى على السماع
 ٢١٦ ميوله للبصريين
 ٢١٨ مخالفته لأراء النحاة

الفصل الثالث

- ٢٢١ شواهد
 ٢٢٣ اعتماده على القرآن الكريم
 ٢٢٩ شرح اللغويات

الفصل الرابع

- ٢٣٣ موقفه من ألفية ابن مالك وألفية ابن معط
 ٢٣٥ رغبته فى توضيح المسائل النحوية
 ٢٣٩ مسائل: الظاهر من تعبير المرادى وتعبير النحاة أنه انفرد بها
 ٢٤٢ مذهب النحوى

القسم الثانى

- ٢٤٩ تحقيق شرح الفية ابن مالك للمرادى
 ٢٥١ مقدمة المحقق
 ٢٥١ وصف المخطوط
 ٢٥٦ منهج التحقيق

الصفحة

الموضوع

| | |
|-----|--------------------------------|
| ٢٥٩ | الجزء الأول |
| ٢٦١ | مقدمة الألفية |
| ٢٦٧ | الكلام وما يتألف منه |
| ٢٩٦ | المعرب والمبني |
| ٣٥٦ | النكرة والمعرفة |
| ٣٥٨ | الضمير |
| ٣٩٠ | العلم |
| ٤٠٥ | اسم الإشارة |
| ٤١٦ | الموصول |
| ٤٦٠ | المعرف بأداة التعريف |
| ٤٧٠ | المبتدأ والخبر |
| ٤٩٢ | كان وأخواتها |
| ٥٠٦ | ما، لا، لات، إن، المشبهات بليس |
| ٥١٥ | أفعال المقاربة |
| ٥٢٣ | إن وأخواتها |
| ٥٤٤ | لا التي لنفي الجنس |
| ٥٥٥ | ظن وأخواتها |
| ٥٧١ | أعلم وأرى |
| ٥٧٥ | محتويات المجلد الأول |

٤١٥
ق ١٥

توضيح المفاهيم والمسائل بشرح الفيض ابن مالك

للمرادي

المعروف بابن أم قاسم المتوفى عام ٧٤٩ هـ

المجلد الثاني

مكتبة الميمنية النبوية الشريف
رقم الكتاب: ٦٤٥٤
تاريخ التسجيل: ٢٠٠٩/١٤/٢٠

٧٢

٤٤١

شرح وتحقيق الأستاذ الدكتور
عبد الرحمن علي سليمان
أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر
وعميد كلية البنات الإسلامية بأسسوط سابقاً

الطبعة الأولى

١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م

ملتزم الطبع والنشر

دار الفكر العربي

٩٤ شارع عباس العقاد - مدينة نصر - القاهرة

ت: ٢٧٥٢٩٨٤ - فاكس: ٢٧٥٢٧٣٥

www.darelfikrelarabi.com
INFO@darelfikrelarabi.com

لعمامة
١

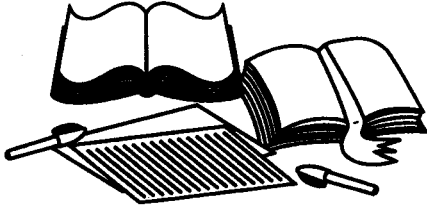
مكتبة
الشيخ
محمد
صالح
العثيمين

مكتبة
الشيخ
محمد
صالح
العثيمين

مكتبة
الشيخ
محمد
صالح
العثيمين

مكتبة

الشيخ
محمد
صالح
العثيمين



التفويض

الجزء الثاني

ويشتمل على:

- الفاعل - النائب عن الفاعل - اشتغال العامل عن المفعول
- تعدى الفعل ولزومه - التنازع في العمل - المفعول المطلق -
- المفعول له - المفعول فيه وهو المسمى ظرفا - المفعول معه -
- الاستثناء - الحال - التمييز - حروف الجر - الإضافة -
- المضاف إلى ياء المتكلم.



الفاعل

هو الاسم المسند إليه فعل تام مقدم غير مصوغ للمفعول أو جار مجراه .
«فلاسم»: جنس يشمل الصريح والمؤول، و«المسند إليه» فعل مخرج لما لم يسند إليه كالمفعول، والمسند إليه غير الفعل نحو «زيد أخوك» .

«وتام»: مخرج للفعل الناقص نحو: «كان» وأخواتها. فلا يسمى مرفوعها فاعلا حقيقة .

وقد سماه سيبويه^(١) فاعلا والخبر مفعولا على سبيل التوسع، «مقدم» يخرج نحو «زيد قام» .

قيل: (وهذا)^(٢) حكم مختلف فيه فلا ينبغي أن يذكر في الحد «وغير مصوغ للمفعول» يخرج نحو «ضَرَبَ زَيْدٌ وَيُضْرَبُ» مما هو طريقة فَعِلٍ وَيُفْعَلُ، فإن مرفوعهما نائب عن الفاعل وليس بفاعل .

قال المصنف: وقد اضطر الزمخشري إلى تسميته مفعولا بعد أن جعله فاعلا .

«والجاري مجرى الفعل» هو (اسم الفعل)^(٣) والصفات والمصادر والظروف والمجرورات (بشرطها)^(٤) . وقد أشار إلى تعريف الفاعل بمثالين تضمنهما قوله:

الفاعلُ الَّذِي كَمَرَفُوعِي «أَتَى زَيْدٌ مُنِيرًا وَجْهَهُ» «نعم الفتى»

فكأنه قال: الفاعل ما كان كزيد من قولك: «أتى زيد» في كونه اسماً أسند إليه فعل تام مقدم غير مصوغ للمفعول، أو كان كوجهه من قولك «منيراً وجهه» في كونه اسماً أسند إليه اسم مقدم جارٍ مجرى الفعل المذكور .

(١) راجع الكتاب ١ / ٢١ سيبويه .

(٢) أ، ب. وفي ج (وهو) .

(٣) ج .

(٤) ب، ج .

وأما قوله «نعم الفتى» فهو مثال (ثان)^(١) كمل به البيت والأول يغنى عنه^(٢) ثم قال:

وبعدَ فعلٍ فاعِلٍ فإنَّ ظَهَرَ
فَهُوَ وَإِلَّا فَضَمِيرٌ اسْتَرَّ

مرتبة الفاعل أن يكون بعد فعله لكونه كالجزم منه، فإن ظهر المسند إليه بعد الفعل فهو الفاعل نحو: «قام زيد» و «قمت» وإن لم يظهر بعده بل قبله نحو: «زيد قام» أو لم يظهر قبله ولا بعده نحو: «قم» فهو ضمير مستتر، لأن الفعل لا يخلو (من)^(٣) (الفاعل)^(٤) ولا يتأخر عنه^(٥).

فإن قلت: ليس قوله: (وبعدَ فعلٍ فاعِلٍ) على إطلاقه فإن بعض الأفعال لا يرفع فاعلا فليس بعده فاعل، وذلك الفعل الزائد نحو: «كان» الزائدة خلافاً لمن قال فيها ضمير المصدر.

والمستعمل استعمال الحرف نحو: «قلما» المراد بها النفي في الأشهر، والمؤكد في نحو: «قام قام زيد» في أحد الأوجه، وللمبنى للمفعول نحو: «ضرب زيد». قلت: المراد بقوله: (وبعدَ فعلٍ فاعِلٍ) أن الفاعل يكون بعد الفعل لا قبله، وليس المراد أن كل فعل يكون بعده فاعل (فيلزمه)^(٦) ما ذكرت.

فإن قلت: لا بد في الشرط والجزاء من مغايرة ولم يفد الجزاء في البيت إلا ما أفاد الشرط، لأن التقدير: فإن ظهر الفاعل فهو الفاعل.

(١) أ، ب. وفي جـ (ثالث).

(٢) قال ابن عقيل ١ / ٢٦٦ (ومثل للمرفوع بالفعل مثالين: أحدهما ما رفع بفعل متصرف نحو: «أتى زيد» - والثاني ما رفع بفعل غير متصرف نحو «نعم الفتى»).

(٣) ب، جـ. وفي أ (عن).

(٤) أ، ب. وفي جـ (فاعل).

(٥) هذا مذهب البصريين، وأما الكوفيون فأجازوا التقديم متمسكين بقوله: ما للجمال مشيها وثيداً. وتأوله البصريون على الابتداء وإضمام الخبر الناصب - والصحيح مذهب البصريين لقوته.

(٦) أ، وفي ب، جـ (فيلزم).

قلت: الضمير في قوله (ظهر) للفاعل في المعنى، وخبر (هو) الفاعل في الاصطلاح (فتغاييراً)^(١).

والمعنى: فإن ظهر بعد الفعل ما هو له في المعنى فهو الفاعل في الاصطلاح. فإن قلت: قوله: (وإلا فضمير استتر) ليس بجيد؛ لأن الفاعل قد يكون ضميراً (بارزاً)^(٢). نحو «فعلت».

قلت: الضمير البارز شمله قوله (فإن ظهر) فإن المراد بالظاهر (هنا)^(٣) الملفوظ به لا مقابل الضمير.

فإن قلت: مقتضى قوله: (وإلا فضمير استتر) أن الفاعل إما ظاهر وإما (مضمر)^(٤) مستتر، وبقيت حالة أخرى وهو أن يكون (ضميراً)^(٥) محذوفاً في باب النياية وباب المصدر وباب التعجب.

قلت: قد ذكر ذلك في باب النياية، وباب التعجب، وأما المصدر، فلا يرد هنا^(٦) لأنه إنما تكلم على فاعل الفعل على أن في التعجب والمصدر خلاقاً، وقد ذهب الكسائي إلى جواز حذف الفاعل مطلقاً.

ثم قال:

وَجَرَدِ الْفِعْلَ إِذَا مَا أَسْنَدًا لائنينِ أَوْ جَمَعَ «كَفَازَ الشُّهَدَاءِ»

أى: إذا أسند الفعل إلى فاعل ظاهر مثنى أو مجموع، جرد في اللغة المشهورة من علامة التثنية والجمع فتقول «فاز الشهيدان وفاز الشهداء».

(١) أ، ب. وفي جـ (مغاييراً).

(٢) أ، جـ.

(٣) أ، جـ. وفي ب (هو).

(٤) أ، ب. وفي جـ (ضمير).

(٥) جـ.

(٦) في النائب عن الفاعل (قضى الأمر) - والتعجب إذا دل عليه متقدم مثل «أسمع بهم وأبصر» - والمصدر نحو: «أو إطعام في يوم ذي مسغبة» اهـ تصريح الشيخ خالد بتصرف. وقال الشيخ يس في المصدر (قال الزرقاني: فإن الفاعل فيه محذوف وليس بمضمر لأن المصدر لا يتحمل الضمير، وقال السيوطي: يتحملة لأن الجامد - إطعام - أول بمشتق - يطعم) اهـ بتصرف.

فإن قلت: أطلق في قوله: (لاثنين أو جمع) وإنما يعنى منه الظاهر.
قلت: قيد ذلك بمثاله، وأيضاً، بقوله في البيت الذى يليه (والفعل للظاهر
بعد مُسندٌ) لأن المسألة واحدة.

فإن قلت: لا فائدة في تخصيصه ذلك بالاثنين والجمع؛ لأن المسند إلى
المفرد مجرد أيضاً.

قلت: لم تختلف العرب في فعل المفرد، وإنما اختلفوا في فعل الاثنين
والجمع، فنبه على مواضع الخلاف.

ثم أشار إلى اللغة الأخرى:

وَقَدْ يُقَالُ: سَعِدَا وَسَعِدُوا والفعل للظاهر - بعد - مُسندٌ

هذه اللغة ينسبها النحويون إلى أكلوني البراغيث، وحمل المصنف عليها قول
النبي ﷺ (١): «يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ» (٢). وقد نُورِعَ في
ذلك.

وقال السهيلي: ألفت في كتب الحديث المروية الصحاح ما يدل على كثرة
هذه اللغة. وجردها وذكر آثاراً منها قوله عليه الصلاة والسلام «يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ
مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ».

أخرجه مالك في الموطأ.

ثم قال: لكنى أقول في حديث مالك (إن) (٣) الواو فيه علامة إضمار، لأنه
حديث مختصر رواه البزار مطوَّلاً مجرداً (٤). فقال فيه: «إن لله ملائكة يتعاقبون
فيكم» اهـ.

(١) أ، ب

(٢) «يتعاقبون» أى: تأتي طائفة عقب أخرى، وهو حديث صحيح، رواه البزار فى صحيح
البخارى وأخرجه مالك فى موطئه، وذكره ابن مالك فى التسهيل ص ٤٤، ٢٢٦.

(٣) ب، ج. وفى أ (إذ).

(٤) وفى ج (مجرداً) ومجرداً: أى: من علامة الجمع الموجودة مع الاسم الظاهر لعدم إسناده
إلى الظاهر بل إلى الضمير. اهـ صبان ٢/٢٣.

وحكى بعض النحويين أنها لغة طيبي، وحكى بعضهم أزد شنوءة ولا يقبل قول من أنكرها^(١).

ثم قال:

ويرفعُ الفاعِلُ فعلٌ أضمراً كمثل «زيد» في جواب «من قرأ»؟

يعنى: أن الفاعل قد يحذف رافعه.

وحذفه، على قسمين: جائز نحو «زيد» في جواب (من قال)^(٢) من قرأ؟. أى: قرأ زيد. وهذا المثل يحتمل أن يكون «زيد» فيه مبتدأ محذوف الخبر. أى: زيد القارئ، وهو الأظهر، لأن الأولى مطابقة الجواب للسؤال. والأحسن أن يقال: كمثل زيد في جواب. هل قرأ أحد؟

وواجب نحو ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾^(٣) أى: وإن استجارك أحد. وتجوّر المصنف فعبر عن الحذف بالإضمار.

وفهم من كلامه أن الرفع للفاعل هو (المسند)^(٤) أعنى الفعل وما جرى مجراه، وهذا أصح الأقوال^(٥).

ثم قال:

وتاء تانيث تلي الماضي إذا كان لأنتى كآبت هند الأذى

(١) راجع الأشموني ١ / ١٧٠.

(٢) جـ.

(٣) من الآية ٦ من سورة التوبة.

(٤) أ، جـ وفى ب (المسند إليه).

(٥) والأقوال هي: أحدها أن العامل المسند إليه من فعل أو ما ضمن معناه.

الثاني: أن رافعه الإسناد أى: النسبة فيكون العامل معنوياً، ورد بأنه لا يعدل إلى

المعنى إلا عند تعذر اللفظى وهو موجود

الثالث: شبهه بالمبتدأ حيث يخبر عنه بفعله ورد بأن الشبه المعنوى لا يستقر . . .

الرابع: كونه فاعلاً في المعنى . . . ورد بقولهم: «مات زيد» . . . اهـ مع ١ / ١٥٩

بتصرف.

وأميل إلى الأول وعليه الجمهور لقوته وضعف الباقي.

إذا أسند الفعل الماضي إلى مؤنث ولو بتأويل لحقته «تاء» ساكنة تدل على تأنيث فاعله.

ولحاقها على ضميرين: جائز وواجب، وقد بين ذلك بقوله:

وَإِنَّمَا تَلْزِمُ فِعْلًا مَضْمَرًا
مُتَّصِلًا أَوْ مُفْهِمًا ذَاتَ حِرِّ

يعنى: أن هذه التاء لا تلزم الفعل إلا فى حالين:

الأول: أن يسند إلى (ضمير)^(١) متصل سواء كان حقيقى التأنيث نحو: «هند قامت» أو مجازيه نحو «الشمس طلعت».

فإن كان منفصلاً نحو: ما (قام)^(٢) إلا أنتِ ضعف إثبات التاء.

الثانى: أن يسند إلى ظاهر حقيقى التأنيث متصل غير جمع ولا جنس نحو «قامت هند» و«قامت الهندان».

فإن كان مجازى التأنيث نحو «طلعت الشمس» أو منفصلاً نحو «قامت»^(٣) اليوم هند» أو جنساً نحو «نعمت المرأة» أو جمعاً نحو: «قامت الهندود» لم تلزم التاء على (سبين)^(٤).

وقد فهم القيد الأول وهو: أن يكون حقيقى التأنيث. من قوله (أو مفهم ذات حِرِّ): والحر فرج المرأة^(٥).

(١) أ، ب - وفي ج (مضمر).

(٢) أ، ب - وفي ج (قال).

(٣) ب، ج وفي أ (قام).

(٤) أ، ج.

(٥) وأصل حر: حرج. فحذفت لام الكلمة بدليل تصغيره على حريح وجمعه على أحراج فحذفت لامه وهى الحاء اعتباطاً فبقى مثل «يد ودم»، وقد يعوض منها راء تدغم فيها الراء، وهو بكسر الحاء - فرج المرأة كما فى المصباح، لكن المراد هنا مطلق فرج معد للوطء ولو دبراً كالطير. اهـ خضرى ١ / ١٦٣.

ونبه على القيد الثاني أعنى الاتصال بقوله:

وَقَدْ يُبِيحُ الْفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ فِي نَحْوِ «أَتَى الْقَاضِيَ بِنْتِ الْوَاقِفِ»

ولكن يختار إثبات التاء في (غير الحقيقي المتصل، وفي الحقيقي)^(١) المفصول

بغير «إلا».

فقولك: (أتت القاضي بنت الواقف) أحسن من (أتى).

فإن كان الفصل «بإلا» فبالعكس، وقد نبه عليه بقوله:

والحذفُ مع فَصْلٍ بِإِلَّا فَضْلًا «كَمَا زَكَ إِذَا فَنَاءَ ابْنِ الْعَلَاءِ»

فما زكا إلا فتاة أجود مما زكت.

وبعضهم لا يجيز ثبوتها مع الفصل «بإلا» إلا في الضرورة، والصحيح

جوازه في الشر على قلة ومنه قراءة مالك بن دينار^(٢) وأبى رجاء الجحدري^(٣) ﴿فَأَصْبَحُوا لَا تَرَى إِلَّا مَسَاكِينَهُمْ﴾^(٤) ذكرها أبو الفتح.

ثم نبه على أنه قد ورد الحذف مع الحقيقي المتصل ومع ضمير المجازي

بقوله:

والحذفُ قد يَأْتِي بِإِلَّا فَصْلًا، وَمَعَ ضَمِيرِ ذِي الْمَجَازِ فِي شِعْرٍ وَقَعَ

أما الحذف مع الحقيقي المتصل فذكره سيبويه^(٥) وحكى: قال فلانة.

(١) أ، ج.

(٢) هو: أبو يحيى البصرى، وردت الرواية عنه في حروف القرآن، سمع أنس بن مالك.

قال القتيبي: كان يكتب المصاحف بالأجرة، وكان من أحفظ الناس للقرآن، وكان يقرأ كل يوم جزءاً من القرآن حتى يختم، فإن أسقط حرفاً، قال: بذنب منى، وما الله بظلام للعبيد. مات سنة سبع وعشرين ومائة.

(٣) أبو رجاء الجحدري: هو عاصم بن أبي الصباح العجاج الجحدري البصرى.

أخذ القراءة عرضاً عن عيسى بن عمر الثقفى ونصر بن عاصم وغيرهما وقال خليفة بن خياط: مات قبل الثلاثين ومائة.

وقال المدائنى: سنة ثمان وعشرين ومائة.

(٤) من الآية ٢٥ من سورة الأحقاف.

(٥) قال سيبويه ج ص ٢٣٥: (وقال بعض العرب قال فلان) ١ هـ.

وذكر المصنف أنه لغة بعضهم، وقال بعضهم: هو شاذ، لا يجوز إلا حيث سمع.

وأما الحذف مع ضمير المجازى فقد ورد في الشعر كقوله:

ولا أرضَ أبقلَ إبقالها^(١)

وقوله:

إنَّ السَّماحةَ والمروءةَ ضُمَّنا قَبراً بمروراً على الطريقِ الواضحِ^(٢)

(١) عجز بيت، قائله: عامر بن جوين الطائي، أحد الخلعاء الفتاك. يصف سحابة وأرضاً

مخسبة لكثرة ما بها من الغيث - وهو من المتقارب.

وصدره: فلا مَزْنَةٌ ودَقَّتْ ودَقَّهَا.

الشرح: «المزنة» - بضم الميم وسكون الزاي وفتح النون - السحابة المشقلة بالماء،

«ودقت»: الودق: المطر. وفي القرآن الكريم «فترى الودق يخرج من خلاله»، «أبقل»:

من الإبقال. يقال: أبقلت الأرض إذا خرج بقلها - أي أنبت البقل - وهو النبات.

المعنى: ليس هناك من السحاب ما أمطر مطراً نافعاً كهذه السحابة، ولا توجد أرض

تبت البقل كما تخرجه هذه الأرض.

الإعراب: «فلا» نافية تعمل عمل ليس «مزنة» اسمها، وجملة «ودقت» وفاعله المستتر

في محل نصب خبرها «ودقها» منصوب على أنه مفعول مطلق «ولا» الواو عاطفة لجملة

على جملة ولا نافية للجنس تعمل عمل «إن» أرض اسمها «أبقل» فعل ماضٍ والفاعل

ضمير والجملة في محل رفع خبرها «إبقالها» مفعول مطلق.

الشاهد: في «ولا أرض أبقل» حيث حذف تاء التانيث من الفعل المسند إلى ضمير

المؤنث، ويروى: أبقلت إبقالها - بنقل حركة الهمزة من «إبقالها» إلى التاء في «أبقلت»

وحيث فلا شاهد فيه.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٩١ وابن هشام ٢٥٤ / ١، وابن

عقيل ٢٤٧ / ١، والأشمووني ١ / ١٧٤، وداود، السندوي، والمكودي ص ٥١،

والسيوطي ص ٤٨. وأيضاً - ذكره في همع الهوامع ١ / ١٧١. وذكره ابن يعيش في شرح

المفصل ٤ / ٩٥، والشاهد رقم ٢ في خزنة الأدب، وسيبويه في كتابه ج ١ ص ٢٤٠.

(٢) قائله: هو زياد بن سليمان مولى عبد القيس أحد بني عامر بن الحرث وهو الذي يقال

له: زياد الأعجم. وهو من قصيدة حاثية يرثى بها زياد المغيرة بن المهلب. وقيل: للصلتان

العبدى وليس بصحيح. والصحيح أنها لزياد بن الأعجم. وهو من قصيدة طويلة من

الكامل.

فإنَّ الحوادثَ أودى بها^(١)

= الشرح: «بمرو» فى محل نصب على أنها صفة لقبر أى: قبراً كائناً بمدينة مرو، وهى قسبة خراسان وبها كان سرير الملك، وهى مدينة عظيمة بينها وبين نيسابور اثنا عشر يوماً.

الإعراب: «إن» حرف توكيد ونصب «السماحة» اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة «المروءة» معطوف عليه «ضمننا» ضمن فعل ماض مبني للمجهول والـف الاثنان فاعل مبني على السكون فى محل رفع، وهو المفعول الأول «قبراً» مفعول ثان لضمن «بمرو» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقبر «على الطريق» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة ثانية لقبر «الواضح» صفة للطريق.

الشاهد: فى «ضمننا» فإن ضمن فعل ماض مسند إلى ضمير المؤنث وهو الالف العائدة إلى السماحة والمروءة، والقياس فيه أن يقول «ضمننا» بناء التأنيث لأنها خير عن السماحة والمروءة وهما مؤنثتان، وهو محمول على الضرورة خلافاً لابن كيسان.

مواضعه: ذكره داود فى شرحه للألفية، وابن هشام فى شذور الذهب ص ١٥٣.

(١) هذا عجز بيت للأعشى بن قيس، وهو من قصيدة له يمدح فيها رهط قيس بن معد يكرب الكندى ويزيد بن عبد الدار الحارثى - وهو من المتقارب.

وصدره: فإمّا ترينى وكى لمة - رواية سيويه: فإما ترى لمتى بدلت.

الشرح: لمة بكسر اللام وتشديد الميم - ما ألم وأحاط بالمتكئين من شعر الرأس، فإن زاد عن ذلك فهو الجمعة - بضم الجيم وتشديد الميم - «الحوادث» جمع حادثة. وأراد بها نوازل الدهر وكوارثه التى تحدث واحدة بعد واحدة.

«أودى بها» ذهب بها وأبادها وأهلكها.

المعنى: إن رأيتنى فيما مضى وأنا شاب لى لمة فلا تعجبنى من ذهابها اليوم أو من ذهاب بهجتها فإن المصائب وكر الغداة والعشى أذهبتها.

الإعراب: «إمّا» مركبة من إن ما، إن حرف شرط جازم وما زائد «ترينى» فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بحذف النون وباء المؤنثة المخاطبة فاعل والنون للوقاية وباء المتكلم مفعول به «ولى» الواو للحال، لى جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «لمة» مبتدأ مؤخر، والجملة فى محل نصب حال «فإن» الفاء واقعة فى جواب الشرط.

إن: حرف توكيد ونصب «الحوادث» اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة «أودى» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً يعود إلى الحوادث تقديره هو «بها» جار ومجرور متعلق بأودى، وجملة أودى وفاعله فى محل رفع خبر إن، وجملة إن واسمها وخبرها فى محل جزم جواب الشرط.

وهو من ضرائر الشعر خلافا لابن كيسان في القياس عليه .

ثم أشار إلى القيد الثالث - أعنى كونه غير - جمع - بقوله :

والتاء مع جمع سوى السالم من مذكر - كالتاء مع إحدى اللبّن

يعنى : أن حكم التاء مع المسند إلى غير المذكر السالم حكمها مع المجازى

التأنيث «كإحدى اللبّن» وهى لبنة فيجوز إثباتها وحذفها .

فعلى هذا تقول : قام الرجال وقامت الرجال وقام الهندات وقامت الهندات ،

لأن قوله (سوى السالم من مذكر) يشمل الجمع المكسر والسالم من المؤنث .

فالتذكير على تأولهم بجمع والتأنيث على تأولهم بجماعة ، وما ذكره في

جمع التكسير متفق عليه .

وأما المؤنث السالم فلما أن يكون واحده مذكراً «كالطلحات» أو مغيراً وهو

«بنات» فتحكمه أيضاً في جواز الأمرين حكم التكسير .

وأما أن يكون غير ذلك «كالهندات» فتحكمه حكم واحده . فلا يقول «قام

الهندات» إلا من يقول «قام فلانة» هذا هو الصحيح وإليه ذهب في التسهيل (١) .

وأجاز الكوفيون «قام الهندات» كجمع التكسير ، واختاره أبو على ،

واستدلوا بقوله تعالى : ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ ﴾ (٢) :

وأجيب : بأن حذفها في الآية للفصل ، وكلامه هنا موافق لمذاهب الكوفيين ،

ومن وافقهم من البصريين .

= الشاهد : في «أودى» حيث لم يلحق تاء التأنيث بالفعل الذى هو قوله : «أودى» ،

مع كونه مسنداً إلى ضمير مستتر عائداً إلى مؤنث وهو «الحوادث» الذى هو جمع حادثة .

فإن قلت : فإنى لم أجد لهذا الشاعر ضرورة الجأته إلى حذف التاء لأنه لو قال : «أودت

بها» لم يتغير الوزن قلت : الجواب عن ذلك أن ننبهك إلى هذه الألف المنطوق بها قبل

الباء في «أودى بها» فالقافية مؤسسة ، والتأسيس هو الألف الواقع قبل حرف الروى

بحرف متحرك .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : ابن الناظم ، وابن هشام ١ / ٣٥٥ ، السندوبى ،

الأشمونى ١ / ١٧٤ ، ابن يعيش فى شرح المفصل ٤ / ٩٥ ، والشاهد رقم ٩٥٢ من خزانة

الادب ، وسيبويه فى كتابه ج ١ ص ٣٣٩ .

(١) التسهيل ص ٧٥

(٢) من الآية ١٢ من سورة الممتحنة .

وأما جمع المذكر السالم فلا يجوز إلحاق التاء معه، إذا لم يسمع؛ ولذلك استثناه خلافاً للكوفيين فأجازوا الوجهين في الجموع الثلاثة.

ويستثنى من ذلك البنون فحكمه حكم التكسير^(١) لتغير واحده.

واعلم أن اسم الجمع كالجمع المكسر.

ثم نبه على القيد الرابع، أعنى: كونه غير مقصود به الجنس بقوله:

والحذف في نعم الفتاة استحسنا لأن قصد الجنس فيه بين

يعنى: أنهم استحسنا الحذف في «نعم وبئس» فيقول: «نعم الفتاة» من لا يقول «قال فلانة» لأن المقصود به جنس الفتاة، و«أل» فيه جنسية، خلافاً لمن زعم أنها عهدية.

ولا يعنى أن الحذف أحسن (من)^(٢) الإثبات بل هو حسن، والإثبات أحسن

منه.

والأصل في الفاعل أن يتصلاً والأصل في المفعول أن يتفصلاً

يعنى: أن الأصل في الفاعل أن يتصل بفعله، لأنه كالجزء منه. والأصل في المفعول أن يفصل عنه بالفاعل نحو «ضرب زيد عمراً».

ثم قال:

وقد يُجاء بخلاف الأصل

أى: يقدم المفعول على الفاعل نحو: ضرب عمراً زيد.

وتقديمه على الفاعل على ثلاثة أقسام: جائز كما مثل، وواجب، وممتنع.

وقد نبه عليها، فقال:

وقد يجى المفعول قبل الفعل

وهو على ثلاثة أقسام: جائز نحو قوله تعالى: ﴿فَرِيقًا هَدَى﴾^(٣) وواجب

(١) أ، ج. وفي ب (المكسر).

(٢) ب، ج.

(٣) من الآية ٣٠ من سورة الاعراف.

نحو: «من أكرمت؟» لأن اسم الاستفهام له الصدر، وممتنع ويمنعه ما أوجب تأخره أو توسطه.

ثم قال:

وَأَخَّرَ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبَسَ حَذِرٌ
أَوْ أَضْمَرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مَنْحَصِرٍ

يجب تأخير المفعول في ثلاث مسائل:

الأولى: إذا خيف التباسه بالفاعل لخباء الإعراب فيهما ولا قرينة نحو:

«ضرب موسى عيسى» فيستعين بكون الأول فاعلا (كذا)^(١) قال ابن السراج. وتظافرت^(٢) على ذلك نصوص المتأخرين، ونازعهم في ذلك ابن الحاج^(٣) في نقده على ابن عصفور وقال: لا يوجد في كتاب سيبويه شيء من هذه الأغراض الواهية، ولا يبعد أن يقصد قاصد «ضرب أحدهما» من غير تعيين^(٤) فيأتي باللفظ المحتمل، ولا يمنع أن يتكلم به لغة ويتأخر البيان إلى وقت الحاجة^(٥). نعم، يمكن أن يقال: إذا أجملا^(٦).

فينبغي أن يسقى مع الظاهر من تقديم الفاعل، لكن ليس هذا قطعاً على

منعه.

قال الزجاج في معانيه^(٧) في قوله تعالى: ﴿فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ﴾^(٨)^(٩):

(١) أ، ب

(٢) قال الصبان ٣ / ٣٩ (هكذا اشتهر بالظاء، والصواب تضافر بالضاد المعجمة.

يقال: تضافر القوم أى تعاونوا).

(٣) هو ابن العباس أحمد بن محمد الأزدي الإشبيلي المعروف بابن الحاج. كان عالماً بالعربية محققاً حافظاً للغات، وله مختصر خصائص ابن جنى، ونقود على الصحاح وإيرادات على المقرب لابن عصفور، وأمالى على كتاب سيبويه، وكان يقول: إذا مت يفعل ابن عصفور في كتاب سيبويه ما يشاء. ومات سنة ٦٤٧ هـ.

(٤) قال الأشموني «ضرب أحدهما الآخر» وهناك دليل خامس لم يذكره وذكره الأشموني والسيوطى فى الهمع (فأجاز تقديم المفعول والحالة هذه محتجاً بأن العرب تميز تصغير عمر وعمرو على صغير).

(٥) لأن تأخير البيان إلى وقت الحاجة جائز عقلاً وشرعاً.

(٦) لأن الإجمال من مقاصد العقلاء.

(٧) هو كتاب فى معانى القرآن له.

(٨) من الآية ١٥ من سورة الأنبياء.

(٩) راجع الأشموني ١ / ١٧٦.

يجوز أن تكون «تلك» فى موضع رفع على (أنها)^(١) اسم «زالت» وفى موضع نصب على خبر «زالت» ولا خلاف بين النحويين فى جواز الوجهين ا هـ. مختصراً وبعضه بالمعنى.

ولا يلزم من إجازة الزجاج الوجهين فى الآية الكريمة، جواز مثل ذلك فى «ضرب موسى عيسى» لأن التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم «زال» بخبرها، وذلك واضح^(٢) فلو زال (الالتباس)^(٣) بقرينة معنوية نحو «ولدت هذه هذه» تشير بالأولى إلى الصغرى، أو بقرينة لفظية نحو (ضربت)^(٤) موسى سعادى جاز التقديم.

الثانية: أن يكون (الفاعل)^(٥) ضميراً (متصلاً)^(٦) غير محصور، نحو «أكرمت زيداً» فلو كان محصوراً وجب تأخيره (نحو)^(٧) «وما ضرب زيداً إلا أنا». الثالثة: أن يحصر (المفعول)^(٨) بإلا أو بإنما نحو «ما ضرب زيد إلا عمرًا»، وإنما ضرب زيد عمرًا.

ويجب تقديم المفعول على الفاعل لثلاثة أسباب:

الأول: أن يحصر (الفاعل)^(٩) بإلا أو بإنما نحو «ما ضرب زيداً إلا عمرو». وإنما ضرب زيداً عمرو.

والثاني: أن يكون (المفعول)^(١٠) ضميراً متصلاً وفاعله ظاهر نحو «أكرمك زيد».

الثالث: أن يعود عليه ضمير متصل بالفاعل نحو «ضرب زيداً غلامه» عند الأكثرين.

وقد نبه المصنف على وجوب تأخير ما حصر فاعلاً كان أو مفعولاً بقوله:

(١) أ.

(٢) ولا أميل لرأى ابن الحاج لضعفه. قال الأشموني: (وما قال ابن الحاج ضعيف) ١ / ١٧٦ لأن ما ذكره فى الآية من باب الإلباس وفى غيرها من باب الإجمال.

(٣) أ، ج - وفى ب (اللبس). (٤) أ، ب - وفى ج (ضرب).

(٥) ب. (٦) أ. (٧) ب، ج.

(٨) ب، ج. (٩) ب، ج. (١٠) ب.

وَمَا بِإِلَّا أَوْ بِنَائِمَا انْحَصَرَ أُخْرَ.....

فأما المحصور «بائِئِمَا» فلا خلاف في وجوب تأخيره.

وأما المحصور «بِإِلَّا» فنقل المصنف: أنه يجب تأخيره خلافاً للكسائي، فإنه أجاز تقديمه فاعلاً كان أو مفعولاً، ووافق ابن الأنباري على جواز تقديم المفعول (بخلاف) (١) الفاعل.

والحاصل: ثلاثة مذاهب: الجواز مطلقاً وهو مذهب الكسائي، والمنع مطلقاً وهو مذهب الجمهور (٢)، والتفصيل وهو مذهب ابن الأنباري. ونقل غيره أن مذهب البصريين والفراء والكسائي إجازة تقديم المفعول إذا حصر «بِإِلَّا» (٣) (٤).
وكلام المصنف هنا يقتضى موافقة الكسائي (٥).

... وقد يسبقُ إن قَصِدُ ظَهْرُ

واحترز بقوله (إن قصد ظهر) من المحصور (بائِئِمَا) (٦) فإنه لا يظهر قصد الحصر معها إلا بالتأخير.

ولم ينبه على باقى أسباب تقديم المفعول، وهو استفاد من قوله (أو أُضْمِرَ الفاعلُ غير مُنْحَصِرٍ)، لأن العلة واحدة، وهى أن الاتصال لا يجوز مع إمكان الانفصال فى غير المواضع المستثناة.

ثم قال:

وَشَاعَ نَحْوُ «خَافَ رَبَّهُ عُمَرُ»

أى: كثر تقديم المفعول الملتبس بضمير الفاعل عليه؛ لأن الفاعل فى نية التقديم نحو «خاف ربه عمر».

ثم قال:

(١) أ، ج - وفى ب (دون).

(٢) واختاره الجزولى والشلوبين حملاً لإلا على إنما.

(٣) لأنه فى نية التأخير. (٤) راجع الأشموني ١ / ١٧٧.

(٥) وقد ارتضيت مذهب الكسائي لوروده.

(٦) أ، ب، وفى ج (بِإِلَّا).

..... وَشَدَّ نَحْوُ «زَانَ نَوْرَهُ الشَّجَرِ».

أى: شدّ تقديم الفاعل الملتبس بضمير المفعول عليه لما يلزم من عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة^(١).

قال المصنف: والنحويون - إلا أبا الفتح - يحكمون بمنع (مثل)^(٢)، هذا والصحيح جواره^(٣).

واستدل على ذلك بالسمع، وأنشد ستة أبيات^(٤) وأنشد غيره أبياتاً آخر. وذكر لجواره وجهاً من القياس^(٥) وقد أجازه قبله وقبل أبي الفتح، الأخص من البصريين، والطوال من الكوفيين^(٦).

وتأول المانعون بعض الأبيات بما هو خلاف الظاهر، وقد أجازه بعضهم فى الشعر دون النثر، وهو الإنصاف، لأن ذلك إنما ورد فى الشعر^(٧)، والله أعلم.

(١) لأن الشجر مفعول وهو متأخر لفظاً والأصل فيه أن ينفصل عن الفعل فهو متأخر رتبة اهـ. ابن عقيل ١ / ٢٨٠.

(٢) أ، ب.

(٣) أى نظماً ونثراً.

(٤) منها قوله:

| | |
|-------------------------------------|---------------------------------|
| ولو أن مجدداً أخلد الدهر واحداً | من الناس أبقى مجده الدهر مطعماً |
| وقوله: وما نفعت أعماله المرء راجياً | جزاء عليها من سوى من له الأمر |
| وقوله: جزى بنوه أبا الغيلان عن كبير | وحسن فعل كما يجزى سنمار |
| وقوله: كسا حلمه ذا الحلم أثواب سودد | ورقى نداء ذا الندى فى ذرى المجد |
| وقوله: جزى ربه عنى عدى بن حاتم | جزاء الكلاب العاويات وقد فعل |
| وقوله: لما رأى طالبوه مصعباً ذعروا | وكاد لو ساعد المقدور ينتصر |

(٥) قاسه على المواضع التى يجوز فيها عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة اهـ صبان ٤ / ٢.

(٦) هو: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله الطوال النحوى من أهل الكوفة وأحد أصحاب الكسائى والفراء. كان حاذقاً بإلقاء المسائل العربية، قدم بغداد وأقرأ فيها، وحذق عن الأصمعى. ولم يشتهر له تصنيف. ومات سنة ٢٤٣هـ.

(٧) راجع الأشمونى ١ / ١٧٨.

النائب عن الفاعل

قال:

يُنوبُ مفعولٌ بهٍ عنِ فاعلٍ فيما له كُنيلٌ خيرٌ نائلٍ

قد يحذف الفاعل لغرض لفظي كالإيجاز (والتصحيح)^(١) والتوافق والتقارب^(٢)، أو معنوي: كالعلم به والجهل والإبهام والتعظيم والتحقير والخوف منه أو عليه^(٣)، وينوب عنه بعد حذفه (أحد)^(٤) خمسة أشياء: مفعول به، ومصدر، وظرف زمان أو مكان، ومجرور، خلافاً لمن منع إقامة المجرور. ولا ينوب عن الفاعل خبر كان (ولا حال)^(٥) ولا تمييز، ولا مشبه بالمفعول خلافاً لمن أجاز ذلك.

وما أقيم مقام الفاعل نائب عنه في جميع أحكامه، كالرفع ووجوب التأخير وامتناع الحذف (وتنزيله)^(٦) منزلة الجزء والإغناء عن الخبر في نحو: «أمضروب العبدان»؟

واتصال تاء التأنيث بفعله إذا كان مؤنثاً.

إلا أن نيابة ما ذكر عن الفاعل مشروطة (بتغيير)^(٧) الفعل عن صيغته الأصلية إلى صيغة تنبيه على ذلك.

(١) أ، جـ - (التفصيل) وفي ب (التعليل) وأصوب التصحيح كما في الحضري والأشموني.

(٢) الأمثلة: الإيجاز، قال تعالى: «بمثل ما عوقبتم».

وتصحيح النظم كقوله:

علقتها عرضاً وعلقت رجلاً غيرى وعلقت أخرى ذلك الرجل

إذ لو قال: علقتى الله إياها وعلقتها الله رجلاً غيرى وعلقت الله أخرى ذلك الرجل

لاختل النظم - والتعليق هنا للحجة.

والتوافق والتقارب «من طابت سريرته حملت سيرته»

(٣) الأمثلة: العلم به. قال تعالى: «خلق الإنسان ضعيفاً! الجهل «سرق المتاع»، الإبهام

«تصدق على مسكين»، التعظيم بصون اسمه عن لسانك «خلق الخنزير»، التحقير «طعن

عمر».

(٥) أ.

(٤) ب، جـ

(٧) أ، جـ - وفي ب (بتغيير).

(٦) ب، جـ - وفي أ (وتنزيله)

أى: اجعل الحرف الثانى الذى يتلو «تاء» المطاوعة كالأول فتضمنه كما تضم الأول نحو «تعلّم» فتقول «تعلّم» - يضم أوله وثانيه، وكذلك كل فعل أوله «تاء» مزيدة معتادة، وإن كانت لغير المطاوعة نحو: «تبختر»^(١) وتكبر وتوانى وتحكم».

فإن قلت: فتيقيد المصنف: التاء بالمطاوعة، ليس بجيد.

قلت: هو كذلك، والعذر له، أن التاء فيما ذكرناه من الأفعال شبيهة بتاء المطاوعة، فاكتفى بذكرها.

فإن قلت: قوله فى التسهيل: ومع ثانيه إن كان ماضياً مزيداً أوله «تاء»^(٢) عبارة صحيحة لشمولها.

قلت: لكنها شملت غير المقصود أيضاً (كالتاء)^(٣) فى قولهم «ترمس الشيء» بمعنى رمسه^(٤) فإنها مزيدة وهو لا يضم ثانيه^(٥) لكونها «تاء» زيادتها غير معتادة.

(فالأولى أن يقال مزيداً أوله «تاء» معتادة)^(٦) ثم قال:

وثالث الذى بهمز الوصل كالأول اجعلته كاستحلى

إذا كان أول الماضى همزة وصل. ضم أوله وثالثه فتقول: فى «استحلى»، «استحلى» وذلك واضح.

فإن قلت: ليس ذلك على إطلاقه، لأن الأفتح فى «اختار وانقاد» أن يقال: «اختير وانقيد» وسيذكره^(٧).

قلت: الجواب عنه كالجواب عن كسر «قيل» وقد تقدم.

(١) ج - وفى أ (تتخير) وفى ب (تخير).

(٢) أ، ب - وفى ج (بتاء) وراجع التسهيل ص ٧٧.

(٣) أ، ب.

(٤) رمسه: أى دفته

(٥) أى: إذا بنى للمجهول. بل يسكن ثانيه. راجع صبان ٢ / ٤٣.

(٦) أ، ب.

(٧) فى قول ابن مالك:

فى اختار وانقاد وشبه ينجلي

وما لفا باع وما العين تلى

ثم قال .

واكسرَ أو اشمِمَ فأثلاثيُّ أُعلِنُ عيناَ وضمُّ جا «كُبوع» فاحتمِلنِ

إذا كان الماضي ثلاثيا معتل العين معلها نحو: «قال وباع» وقصد بناؤه للمفعول فُعل فيه تقديرًا ما يقتضيه القياس . فيضم أوله ويكسر ما قبل آخره . فيقال: «قُولٌ ويُبِع» .

إلا أن العرب قصدوا تخفيفه، لثقل الكسرة على حرف العلة، فمنهم من حذف ضمة الفاء ونقل كسرة العين إلى مكانها فسلمت الياء من «بيع» وقُلبت الواو من «قول»، «ياء» (لسكونها)^(١) بعد كسرة فصار اللفظ «قيل وبيع» .

ففي ذوات الياء عملان، وفي ذوات الواو ثلاثة، وهذه أفصح اللغات .

ومنهم من فعل ما تقدم من حذف الضمة ونقل الكسرة . إلا أنه يشم الفاء (للضم)^(٢) ومعنى الإشمام هنا: شوب الكسرة شيئًا من صوت الضمة، ولهذا قيل: ينبغي أن يسمى رَوَمًا .

قلت: وقد عبر عنه بعض القراء بالروم .

فإن قلت: ما كيفية اللفظ بهذا الإشمام؟

قلت: ظاهر كلام كثير من النحويين والقراء أنه يلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة ممتزجة من حركتين ضمة وكسرة على سبيل الشبوع .

والأقرب ما حرره بعض المتأخرين . فقال: كيفية اللفظ أن يلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة مركبة من حركتين إفرادًا لا شبوعًا .

جزء الضمة مقدم وهو الأقل يليه جزء الكسرة وهو الأكثر .

ومن ثم تمحضت الياء . وهذه اللغة، أعنى لغة الإشمام فصيحة تلى لغة الكسر في الفصلة .

(١) ب، ج - وفي أ (لكونها) .

(٢) ب - وفي أ . ج (الضم) .

ومنهم من يحذف كسرة العين، إذ منها ينشأ الثقل وتبقى الفاء على ضمها فتسلم (الواو) (١) في «قول» وتقلب الياء واواً في «بيع» لانضمام ما قبلها (٢).

وهذه اللغة أضعف اللغات (٣) وعليها قول الراجز:

ليت شباباً بوع فاشترت (٤)

تنبيه: وإنما قال: «أعل» دون «اعتل»، ليخرج ما عينه حرف علة ولم يعل، نحو: «عور في المكان» وصيد فيه، فإن حكمها حكم الصحيح.

ثم قال:

وإن بشكل خيف لبس يُجتنب

(١) ب.

(٢) وفي أ (تقلب الواو ياء في بيع)

(٣) قال الأشموني: ١ / ١٨١ أشار بقوله: «فاحتمل» إلى ضعف هذه اللغة بالنسبة للفتين

الأولين، وتعزى لبني فقمس وبني دبير - وهما من فصحاء بني أسد) ا هـ.

(٤) عجز بيت، قائله: رؤبة بن العجاج؛ وهو من الرجز المسدس، وصدوره:

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتَ

وروى «وما ينفع» مكان «وهل ينفع» ابن يعيش.

المعنى: أتمنى أن يباع الشباب فأشترته، ولكن التمني لا ينفع ولا يفيد، فإن الشباب إذا ولى لا يرجع.

الإعراب: «ليت» حرف تمن ونصب، «وهل» حرف استفهام معناه النفي «ينفع» فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة «شيئاً» مفعول «ليت» قصد لفظه فاعل، والجملة لا محل لها معترضة «ليت» حرف تمن مؤكد للأول «شباباً» اسمه «بوع» فعل مبني للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه والجملة في محل رفع خبر ليت «فاشترت» اشترى فعل ماضٍ والتاء فاعل.

الشاهد: في «بوع» فإنه فعل ثلاثي معتل العين، فلما بناه للمجهول أخلص ضم فائه، وإخلاص ضم الفاء لغة جماعة من العرب، منهم من حكى المؤلف، ومنهم بعض بني تميم، ومنهم ضبة، وحكى عن هذيل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٩٤، وابن عقيل ١ / ٢٦٨،

والأشموني ١ / ١٨١، والسندوبى، وداود، والمكودي ص ٥٤، وابن هشام ١ / ٣٨٠

وأيضاً ذكره في معنى اللبيب ٢ / ٥٣، والسيوطى ٥٠، وأيضاً ذكره في همع الهوامع ١ /

٢٤٨، وابن يعيش في شرح المفصل ٧ / ٧٠.

إذا خيف التباس فعل المفعول بفعل الفاعل بسبب شكل، وهو ضم الفاء (١) وكسرها وجب حيثذا اجتتاب ذلك الشكل الذى بسببه وقع اللبس، فتقول فى «بيع»: «بعث يا عبد» إخلاص الضم أو بالإشمام، وفى (عوق) (٢). «عقت يا زيد» بإخلاص الكسر أو بالإشمام، إذ لو أخلصت الكسر فى «بعث» والضم فى «عقت» لالتبس فعل المفعول بفعل الفاعل.

وما ذكره من اجتتاب الشكل الملتبس لم يتعرض له سيويه، بل ظاهر كلامه جواز الأوجه الثلاثة مطلقاً (٣).

ويؤيده ما حكاه ذو الرمة عن أمة بنى فلان: غشنا ما ششنا (وهو فعلنا) (٤) لأنه يقال: غيث القوم.

ثم قال:

وما لباع قد يرى لنحو حب

يعنى أن الثلاثى المضاعف المدغم يجوز فى فائه ما جاز فى فاء «باع» من إخلاص الكسر والضم والإشمام نحو: «حب ورد» وقرئ «هذه بضاعتنا ردت إلينا» (٥) ولكن الأفصح فى المضاعف الضم. وقال بعضهم: لا يجوز غيره، والصحيح الجواز (٦).

فإن قلت: هل يعرض فى المدغم (من الإلباس) (٧) ما عرض فى نحو «قيل وبيع»؟

قلت: لا. لأن المضاعف إذا بنى للفاعل فتحت فاؤه. إلا فيما كان على «فعل» إذا نقلت ضمة عينه إلى الفاء نحو (حب) (٨) فيعرض اللبس بإخلاص الضم. فقياس من راعى إزالة اللبس أن يقول «حب» - بالكسر - أو بالإشمام.

(١) ب، ج - (٢) أ، ج - وفى ب (عيق).

(٣) راجع الأشموني ١ / ١٨٢. (٤) أ.

(٥) من الآية ٦٥ من سورة يوسف - قراءة علقمة.

(٦) لقراءة الضم (ردت إلينا).

(٧) أ، ب - وفى ج «الالتباس».

(٨) أ، ج - وفى ب (حب).

ثم قال

وما لفا باع وما العين تلى
فى اختار وانقاد وشبه يتجلى

يعنى أن (ما اعتلت)^(١) عينه من الفعل الماضى الموزون بافتعل نحو: «اختار»
أو بالفعل نحو «انقاد» يُفعل بثالته. وهو الذى تليه العين ما فعل بفاء باع من
الكسر والضم والإشمام فيقال «اختير واختور» وبالإشمام، ومن كسر الثالث كسر
الهمزة ومن ضم الثالث ضم الهمزة، ومن أشمه أشمها.

واعلم أن ما لم تمل عينه من هذا النوع فحكمه حكم الصحيح كما سبق فى
الثلاثى، نحو «اعتور».

ولما فرغ من (بيان)^(٢) الكيفية شرع فى ذكر بقية الأشياء التى تنوب عن
الفاعل فقال:

وقابل من ظرف أو من مصدر
أو حرف جر نيابة حرى

أشار بقوله (وقابل) إلى أن من الظرف والمصدر (وحرف الجر)^(٣) ما لا يقبل
النيابة.

أما الظرف فلا يقبلها إلا بشروط:

الأول: أن يكون مختصا فلا يجوز «سير وقت، ولا جلس مكان»

والثانى: أن يكون متصرفا فلا يجوز «جلس عندك» خلافا للأخفش^(٤)

والثالث: أن يكون ملفوظا به خلافا لابن السراج فى إجازته نيابة الظرف
المنوى.

وأما المصدر فلا يقبلها (أيضا)^(٥) إلا بشروط:

(١) أ، ب. وفى جـ «ما أعلت»

(٢) أ، جـ. وفى بـ «ذكر».

(٣) أ - وفى بـ «المجرور».

(٤) فالأخفش يجوز نيابة الظرف غير المتصرف مع بقاءه على النصب - دم، صبان ٢ / ٤٥.

(٥) ب.

الأول: أن يكون متصرفاً، فلا يجوز نيابة «سبحان» ونحوه.

والثانى: أن يكون لغير مجرد التوكيد فلا يجوز «ضُرِبَ ضُرْبًا» لعدم

الفائدة.

والثالث: أن يكون ملفوظاً به أو مدلولاً عليه بغير العامل نحو «بلى سير»

لمن قال: ما سير سير شديد، فلو دل عليه (العامل)^(١) لم ينب خلافاً لبعضهم.

وأما المجرور فلا يقبلها إلا بشرطين:

الأول: (الأ يلزم)^(٢) الحرف الجار له وجهاً واحداً فى الاستعمال. كمد

(ومنذ)^(٣) ورب والكاف وما خص بقسم واستثناء فلا ينوب شىء من ذلك كما لا

ينوب الظرف غير المتصرف.

والثانى: ألا يكون للتعليل «كاللام والباء ومن» إذا دلت على التعليل.

ذكر ذلك بعض النحويين، وقد أجاز (بعضهم)^(٤) ذلك فى قوله:

يُغْضَى حَيَاءً وَيُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ^(٥)

(١) أ، جـ. وفى ب (بالعامل).

(٢) ب، جـ. وفى أ «يكون لا يقبل».

(٤) أ.

(٣) ب.

(٥) صدر بيت، قائله الفرزدق همام بن غالب من قصيدة طويلة من البسيط يمدح بها

الفرزدق زين العابدين على بن الحسين بن على بن أبى طالب رضى الله عنه.

وعجزه: فما يُكَلِّمُ إلا حين يبتسم.

الشرح: «يُغْضَى» على صيغة المعلوم - يغمض جفونه - من الإغضاء وهو إثناء الجفون

بعضها من بعض «مهابته»: المهابة: الهيبة، والمهابة: التعظيم والإجلال، «يبتسم»

الابتسام: أوائل الضحك، «يكلّم» على صيغة المجهول، «يغضى» الثانية على صيغة

المجهول.

المعنى: أن زين العابدين محتشم ذو حياء وجلال. فهو يغمض جفونه من الحياء

ويغمض الناس جفونهم من هيئته فإذا ابتسم هدأ روع الناس، فما يكلّم إلا وقت ابتسامه.

الإعراب: «يغضى» فعل مضارع مرفوع بضمه مقدرة على الياء وفاعله ضمير مستتر

جوازاً تقديره هو يعود إلى المدح «حياء» مفعول لأجله منصوب بالفتحة الظاهرة

«ويغضى» الواو حرف عطف يغضى فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع بضمه مقدرة على

الالف ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو «من» حرف جر «مهابته» مجرور بمن

وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى المدح مضاف إليه.

وذكر ابن إيار. أن الباء الحالية في نحو «خرج زيد بشيابه» لا تقوم مقام الفاعل. كما أن الأصل الذي ينوب عنه كذلك، وكذلك المميز إذا كان معه «من» كقولك: «طَبْتُ من نفسٍ»، فإنه لا يقوم مقام الفاعل أيضاً^(١).

قلت: دخول «من» في هذا المثال غير جائز وسيأتي في بابه^(٢).

فإن قلت: قوله: (أو حرف جرّ) يقتضى أن النائب إنما هو حرف جر، فيكون في محل رفع كما نقل عن الفراء.

قلت: مذهب البصريين، أن النائب، إنما هو المجرور لا الحرف ولا المجموع، ولما كان الحرف (ملازماً)^(٣) للمجرور اكتفى بذكره.

وظاهر كلامه في الكافية^(٤) والتسهيل أن النائب هو الجار والمجرور معاً.

ثم قال:

ولا ينوبُ بعضُ هدىٍ إن وُجِدَ في اللفظِ مفعولٌ بهٍ، وقد يَرِدُ

الإشارة (بهدى) إلى الظرف والمصدر (وحرف الجر)^(٥).

= «فما» الفاء للتفريع، ما حرف نفى «يكلم» فعل مضارع مبني للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «إلا» حرف استثناء لا عمل له «حين» ظرف زمان متعلق ب«يتكلم» فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو.

الشاهد: في «ويغضى من مهابته» لأن النائب عن الفاعل فيه هو ضمير المصدر أى: هو الإغضاء. وكلمة «من» للتعليل أى: لأجل مهابته وهو مفعول له؛ فلذلك لم ينب عن الفاعل.

وذهب الأخفش إلى أن قوله: «من مهابته» نائب فاعل يغضى مع اعترافه بأن «من» حرف جر للتعليل، وعنده أنه لا تمنع نيابة المفعول لأجله عن الفاعل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن هشام ١ / ٢٧٧، ٢ / ١٣١، وداود، والسندوبى، والأشمونى ١ / ١٨٣ وذكره ابن يعيش فى شرح المفصل ٢ / ٥٣.

(١) راجع الأشمونى ١ / ١٨٣.

(٢) عند قول ابن مالك:

واجر بمن إن شئت غير ذى العدد والفاعل المعنى كطب نفساً نفذ

(٣) أ، ج. وفى «مقارناً» (٤) الكافية لابن مالك ورقة ٣٥.

(٥) أ، ج. وفى ب «الجار».

مذهب جمهور البصريين: أنه لا يجوز نيابة شيء منها مع وجود
المفعول به .

ومذهب الكوفيين: جواز ذلك مطلقاً، ونقله المصنف عن الأخفش، ونقل
بعضهم عنه أنه (إنما)^(١) يجيز نيابة غير المفعول به إذا تقدم على المفعول به .
فالمداهب على ثلاثة .

قال المصنف: ويقول الكوفيين أقول، إذ لا مانع من ذلك مع أنه وارد عن
العرب، ومنه قراءة أبي جعفر^(٢) ﴿لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾^(٣) وفي هذا
ونحوه أشار بقوله: (وقد يرد)

وإذا فقد المفعول به جازت نيابة كل واحد من هذه الأشياء، قيل: ولا أولوية
لشيء منها، وقيل: المصدر أولى^(٤) وقيل المجرور^(٥)، وقال الشيخ أبو حيان^(٦):
ظرف المكان أولى^(٧) (٨) .

(١) أ، ب .

(٢) هو: أبو جعفر يزيد بن القعقاع المخزومي المدني، أحد أصحاب القراءات العشر، انتهت
إليه رئاسة الإقراء بالمدينة، وكان إمام أهلها في القراءة، ولم يكن أحد أقرأ للسنة منه،
وتوفي سنة ١٣٠ هـ .

(٣) من الآية ١٤ من سورة الجاثية - فيجزى مبنى للمفعول «بما» نائب فاعل مع تقدم المفعول
به وهو قوماً . وارتضيت رأى الكوفيين للدليل .

(٤) لأنه أشرف جزءى مدلول العامل . أ هـ صبان ٢ / ٤٧ .

(٥) لأنه مفعول به بواسطة الجار . أ هـ صبان ٢ / ٤٧ .

(٦) هو محمد أنير الدين بن يوسف الغرناطي . ولد بمطخارش من ضواحي غرناطة، وتلقى
عن كثيرين، منهم ابن الضائع، ثم هاجر وضرب في مغارب الأرض ومشارقتها، ثم انتهى
به المطاف إلى القاهرة، فأخذ عن ابن النحاس وصنف كثيراً، فمن مؤلفاته في النحو:
التذيل والتكميل - وملخصه ارتشاف الضرب من لسان العرب، وكان على مذهب ابن
الضائع في منع الاستشهاد بالحديث؛ ولذا رد على ابن مالك في شرحه على التسهيل
بكلام مسهب، وتوفي بالقاهرة سنة ٧٤٥ هـ .

(٧) ب - قال أبو حيان في الارتشاف «واخترت إقامة ظرف المكان» .

(٨) «لأن في إنابة المجرور خلافاً ودلالة الفعل على المكان لا بالوضع بل بالالتزام كدلالته
على المفعول به، فهو أشبه المفعول به من المصدر وظرف الزمان لدلالة الفعل وضعاً على
الحدث والزمان» أ هـ صبان ج٢ ص ٤٧ . نقلنا عن الهمع وارتضيت رأى الشيخ أبي
حيان . قال الشيخ الصبان ج٢ ص ٤٧ :

ثم قال:

وَبِاتِّفَاقٍ قَدْ يَنْوِبُ الثَّانِي مِنَ بَابِ كَسَا فِيمَا التَّبَاسُهُ أَمِنْ

المتعدى إلى مفعولين ثلاثة أنواع: باب كسا، وباب ظن، وباب اختار.
فباب كسا: كل (فعل)^(١) متعد بنفسه إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر.

وباب ظن: كل (فعل)^(٢) متعد بنفسه إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر.

وباب اختار: كل (فعل)^(٣) متعد إلى واحد بنفسه وآخر بإسقاط حرف الجر. ولا خلاف في (جواز)^(٤) نيابة المفعول الأول في الأبواب الثلاثة.

وأما الثاني فنقل المصنف الاتفاق على جواز نيابته في باب كسا بشرط أمن اللبس. فتقول: «أعطى زيدا درهم» ولا يجوز نحو «أعطى زيد عمرًا» إلا بنيابة الأول لأنه يلبس.

وحكى (عن)^(٥) الفارسي: منع إقامة الثاني إذا كان نكرة والأول معرفة وهو نقل غريب. وسيأتي الخلاف في باب ظن.

وأما باب اختار، فلم يتعرض له هنا.

وقال في التسهيل: ولا يمنع نيابة المنصوب بسقوط الجار مع وجود المنصوب بنفس الفعل. اهـ^(٦) وهذا مذهب الفراء، ومذهب الجمهور تعيين رفع المنصوب بنفس الفعل.

ثم قال:

= «.....» لكن هذا البحث لا يمنع أولوية ظرف المكان؛ لأن غايته عدم دلالة الفعل أصلا على الحدث والزمان المختصين، ودلالته التزامًا على المكان، فلم يخرج من كونه أشبه بالمفعول به منهما» اهـ وراجع الأشموني ١ / ١٨٤.

(١) ب. (٢) ب. (٣) ب.

(٤) أ، ب.

(٥) ب، ج.

(٦) التسهيل ص ٧٧.

فِي بَابِ ظَنَّ وَأَرَى الْمَنْعَ اشْتَهَرَ وَلَا أَرَى مَنَعًا إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرَ

تقدم بيان باب ظن، وأما باب «أعلم» فكل متعد إلى ثلاثة.

قال المصنف: منع الاكثرون نيابة ثانی المفعولين من باب «ظن وأعلم»^(١) والصحيح عندي جواز ذلك إن أمن اللبس^(٢)، ولم يكن ثانی المفعولين جملة ولا ظرفًا ولا (مجرورًا)^(٣) ١ هـ.

وأما الثالث من باب «أعلم» فلم يتعرض له، إلا أن قوله في التسهيل: ولا يمنع نيابة غير الأول من المفعولات مطلقًا^(٤) ١ هـ يقتضى جوازه.

وقد نقل جوازه عن بعضهم فأجاز «أعلم زيدًا فرسكٌ مُسْرَجٌ».

ونقل ابن هشام الخضراوي^(٥) وابن أبي الربيع وابن المصنف: منع نيابته باتفاق^(٦) (٧).

ثم قال:

وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عَلِقًا بِالرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقًا

(١) فلا يجوز عندهم «ظن زيدًا قائم» ولا «أعلم فرسك مسرجًا». (٢) كما في الأمثلة السابقة، وإن لم يأمن تعيين الأول اتصافًا فتقول في «ظننت زيدًا عمرًا» و«أعلمت بكرًا خالدًا منطلقًا» و«ظن زيد عمرًا» و«أعلم بكر خالدًا منطلقًا» ١ هـ أشموني ١٨٥ / ١.

(٣) أ، جـ. وفي ب (جار ومجرور). (٤) التسهيل ص ٧٧. (٥) هو: أبو عبد الله محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي الأنصاري الأندلسي من أهل الجزيرة الخضراء.

كان إمامًا في العربية عاكفًا على التعليم. أخذ عن ابن خروف والرندی، وأخذ عنه الشلوين، وكان شاعرًا نادرًا متصرفًا في الأدب. وله مصنفات منها: المقال في أبنية الأفعال، والإفصاح بفوائد الإيضاح. وتوفى بتونس سنة ٦٤٦ هـ. (٦) وحجتهم في ذلك بأن المفعول الأول صريح والأخران مبتدأ وخبر شبها بمفعولي أعطى، وبأن السماع إنما جاء بإنابة كقوله:

ونبت عبد الله بالجو أصبحت كرامًا مواليتها لثيما صميمها

أ هـ أشموني ١ / ١٨٦.

(٧) قال ابن المصنف وهو الشارح ص ٩٥ (ولم يجز نيابة الثالث باتفاق).

يعنى: أن ما تعلق بالفعل ولم يكن نائباً عن الفاعل فهو منصوب لفظاً،
كالمصدر والظرف والمفعول به أو فيه أو له أو معه والحال والتمييز والمستثنى بشرطه،
أو محلاً كالمجرور بحرف نحو «مررت بزيد».

فإن قلت: ينبغى أن يقول: وما سوى الفاعل والمشبّه به والنائب عنه كما
ذكر في التسهيل^(١) فإن هذه الثلاثة مرفوعة.

قلت: عنى بالرافع رافع النائب لا الفعل مطلقاً فلم يحتج إلى ذكر الفاعل
ولا (المشبّه)^(٢) به، والله أعلم.

(١) قال في التسهيل ص ٧٧ (وما تعلق بالفعل غير فاعل أو مشبّه به أو نائب عنه منصوباً
لفظاً أو محلاً).

(٢) أ، ب - وفي جـ (الشيء).

اشتغال العامل عن المعمول

المراد بالعامل هنا ما يجوز عمله فيما قبله (فيشمل)^(١) الفعل المتصرف واسم الفاعل واسم المفعول دون الصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل والحرف لأنه لا يفسر في هذا الباب إلا ما يصلح للعمل فيما قبله.

ثم قال:

إِنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً شَغَلَ عَنْهُ بِنَصْبٍ لَفْظُهُ أَوْ الْمَحَلِّ

تقدير البيت: إن شغل (مضمرُ اسم)^(٢) سابق فعلا.

فقوله: (مضمر اسم) فاعل بفعل مقدر يفسره الظاهر، وقوله: (سابق) صفة لاسم، (وفعلا) مفعول شغل، وقوله: (عنه) أى: عن الاسم السابق، وقوله: (بنصب لفظه أو المحلّ) يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون المراد بنصب لفظه الضمير، أو محله، فنصب لفظه نحو «زيداً ضربته» ونصب (محله)^(٣) «زيداً مرتت به».

والثانى: أن يكون المراد بنصب لفظ، الاسم السابق أو محله.

وعلى هذا فالباء بمعنى «عن» وهو بدل اشتغال من الهاء فى عنه بإعادة العامل. والتقدير: إن شغل مضمرُ اسم سابق فعلا عن نصب لفظ ذلك الاسم نحو «زيداً ضربته» فإن الفعل لو لم يشتغل بالضمير لنصب «زيداً» أو نصب محله نحو «زيداً مرتت به» فإن الفعل لو لم يشتغل بالضمير لنصب محل «زيد» فنقول: «بزيد مرتت» فيكون محل المجرور نصباً.

فإن قلت: أى الاحتمالين أرجح؟

قلت: الأول هو ظاهر لفظه، ويؤيده قوله فى التسهيل: إذا انتصب لفظاً أو محلاً ضمير اسم سابق. اهـ^(٤) إلا أنه يلزم منه تجوز فى موضعين:

(١) أ، جـ وفى ب (فشمل).

(٢) ب، جـ. (٣) ب، جـ.

(٤) التسهيل ص ٨٠.

أحدهما: قوله «عنه» فإنك إذا قلت: «زيداً مررتُ به» لم يشغله الضمير عن نصب «زيد» لأنه فعل لازم، لو سلط عليه لم ينصبه، ولكن قد يقال شغله الضمير عن «زيد» بتجور بمعنى شغله عن العمل في محله.

والآخر: قوله (بنصب لفظه) والضمير لا ينصب لفظه، لأنه مبني، ويلزم منه أيضاً تكرار، فإنه قد يقال بعد:

وفصل مشغول بحرف جرّ أو بإضافة كوصلٍ يجزى

فذكر حرف الجر على هذا التقدير تكرار لأنه قد علم من قوله (أو المحل).

وأما الاحتمال الثاني، فلا يلزم منه شيء من ذلك. فتأمله^(١).

ويؤيده قوله في شرح الكافية: إذا (قدم)^(٢) اسم على فعل صالح لنصبه لفظاً أو محلاً، فلم يجعل التقسيم في الضمير بل في الاسم السابق. اهـ^(٣).

وهذا وجه ظاهر لولا ما فيه من استعمال البناء بمعنى «عن» في قوله: (بنصب) على أن استعمال الباء بمعنى «عن» كثير.

فإن قلت: يرد على كلامه كما قيل نحو: «زيد ما أحسنه» فإنه فعل اشتغل بضمير اسم سابق وليس من الباب بإجماع.

قلت: لا يرد، لأن الضمير (لا)^(٤) يشغله عن الاسم السابق، لأن فعل التعجب لا يعمل فيما قبله فخرج بقوله: (عنه).

ثم قال:

فالسابق انصبه بفعلٍ أضمرا
.....حتماً.....

(١) فالأول بصرى والثاني كوفى. والثاني مردود، قال ابن عقيل ٢٩٣ / ١ (ورد هذا المذهب بأنه لا يعمل عامل واحد في ضمير اسم ومظهره. وقال قوم: هو عامل في الظاهر والضمير ملغى. ورد: بأن الأسماء لا تلغى بعد اتصالها بالعوامل) اهـ.

(٢) أ، ب - وفي ج (تقدم).

(٣) قال في شرح الكافية ورقة ٣٦ (إنه إذا تقدم اسم على فعل صالح لنصبه لفظاً أو محلاً وشغل الفعل عن عمله فيه بعمله في ضميره فذلك الاسم السابق) نص كلامه.

(٤) أ، وفي ب، ج (لم).

يعنى: أن الاسم السابق إذا نصب، فالناصب له عند الجمهور فعل مضمراً لا يجوز إظهاره.

ولهذا قال (حتمًا) أى: إضمارًا حتمًا، لأن الظاهر كالعوض منه، فلا يجمع بينهما.

فإن قلت: مقتضى عبارته إيجاب نصبه، وليس نصبه يوجب فى كل صورة كما سيذكر.

قلت: المراد انصبه بالمضمّر (حتمًا) حيث يصح النصب، وليس المراد (نصبه) (١) حتمًا. وذلك واضح.

وقوله:

مُؤَافِقٌ لِمَا قَدْ أُظْهِرًا

.....

يعنى: موافقًا له فى المعنى واللفظ إن أمكن، نحو «زيدًا ضربته» فالتقدير: ضربت زيدًا ضربته، أو فى المعنى دون اللفظ إن تعذر، نحو «زيدًا مرتت به» (أى جاوزت زيدًا) (٢).

واعلم أن الاسم الواقع بعده فعل ناصب لضميره على خمسة أقسام: واجب النصب، وواجب الرفع، وراجع النصب، ومستوفى فى الأمران، وراجع الرفع.

فأشار إلى الأول بقوله:

وَالنَّصْبُ حَتْمٌ إِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا يَخْتَصُّ بِالفِعْلِ كِإِنْ وَحَيْثُمَا

يعنى: أن النصب واجب إذا ولى الاسم السابق شيئًا يختص بالفعل كأدوات الشرط وأدوات التحضيض وأدوات الاستفهام إلا الهمزة، فإن النصب بعدها راجح لا واجب.

وقد (مثل) (٣) بأن، نحو «إن زيدًا ضربته»، «وحيثما» نحو: حيثما زيدًا لقيته (فأكرمه) (٤).

(٢) ب.

(٤) أ، ب

(١) أ - وفى ب، ج (نصبًا).

(٣) ب، ج. وفى أ (مثل).

ثم أشار إلى الثاني بقوله:

وإن تلا السابق ما بالابتداء يختص - فالرفع التزمه أبداً
كذا إذا الفعلُ تلاً ما لم يردّ ما قبل معمولاً لما بعدُ وُجدُ

يعنى أن الرفع يجب لسببين^(١):

أحدهما: أن يتقدم على الاسم ما يختص بالابتداء^(٢)، ومثل المصنف ذلك «إذا» الفجائية، و «ليتما» نحو: خرجت فإذا زيد يضربه عمرو. و«ليتما» بشر كلمته

أما «إذا» ففي اسم (الاشتغال)^(٣) بعدها مذاهب:

جواز نصبه وهو ظاهر كلام سيبويه، ووجوب رفعه، (لأنها)^(٤) لا يليها فعل ولا معمول فعل، وإنما يليها مبتدأ أو خبر.

و «إن» المفتوحة: مؤولة بمبتدأ أو المكسورة؛ لأن الكلام معها بمنزلة مبتدأ أو خبر. فمن (أولها)^(٥) غير ذلك فقد خالف كلام العرب.

قال في شرح التسهيل ولا يلتفت إليه، وإن كان سيبويه، رحمة الله عليه.

والتفصيل: فإن كان الفعل مقروناً بقدر جاز النصب (بعدها)^(٦) وإن لم يكن مقروناً بها وجب الرفع، لأن الأخص قد حكى عن العرب إيلاءها الفعل المقرون بقدر. قيل وهو الصحيح... وأما «ليتما» فمذهب الجمهور أنها لا يليها فعل ولا معمول فعل. وقد أجاز بعضهم وقوع الجملة الفعلية بعدها، وعلى هذا (لا)^(٧) يمتنع النصب.

وذكر بعضهم مما يختص بالابتداء واو الحال، نحو «خرجت وزيد يضربه عمرو» ولا يجوز «زيداً يضربه عمرو».

(١) أ، ب. وفي جـ (لشيين).

(٢) في الأصل (ببالا).

(٣) أ، جـ. وفي ب (الاشتغال عنه).

(٤) أ، جـ وفي ب (لأنه).

(٥) ب، جـ. وفي أ (والاها).

(٦) أ، جـ (٧) ب، جـ

والثانى: أن يكون بين الاسم والفعل شيء لا يعمل ما بعده فيما قبله كأدوات الاستفهام والشرط والتحضيض والموصول والموصوف و «إلا» فى الاستثناء والحروف الناسخة وكم الخبرية ولام الابتداء و «ما» النافية.

وأما «لا» فعلى المذاهب فى تقديم معمول ما نفى بها^(١).

مثال ذلك: «زيد هل لقيته؟» فالرفع فى هذا المثال ونحوه واجب، لأن «هل» لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، لكونها من أدوات الصدر وتمثيل سائرهما سهل^(٢) فلا تطول (به)^(٣).

وتقدير البيت: كذا إذا (تلا الفعل شيئاً لن)^(٤) يرد ما قبله مفعولاً لما وجد بعده.

ثم أشار إلى الثالث بقوله:

واختيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلِ ذِي طَلْبٍ وبعَدَ ما إِيلاؤُهُ الفِعْلَ غَلَبٌ

يعنى: أن النصب يترجح على الفعل بثلاثة أسباب:

الأول: أن يقع اسم الاشتغال قبل فعل ذى طلب. وهو الأمر والنهى والدعاء نحو «زيداً اضربه، وعمراً لا تهنه»، و«اللهم عبدك ارحمه».

والثانى: أن يكون الاسم بعد شيء غلب إيلاؤه الفعل «كالاستفهام بالهمزة، وحيث، وما، ولا، وأن» نحو «أزيداً ضربته». و«حيث زيداً تلقاه أكرمه»، و«ما زيداً لقيته».

والثالث: أن يكون الاسم بعد عاطف على جملة فعلية، وهو المراد بقوله:

وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلا فَصْلِ عَلى معمولِ فِعْلِ مُستَقَرٍّ أَوَّلًا

(١) فمن أجاز تقديم معمولها جور الاشتغال والنصب فى الاسم السابق، ومن منعه فيها منعه وأوجب الرفع، والأصح التفصيل، وهو المنع فى جواب القسم دون غيره «زيد لا اضربه» «زيد والله لا اضربه»

(٢) من الأمثلة: زيد إن زرته يكرمك، وهل رأيت؟ وهلا كلمته، زيد كم لقيته، زيد ليتنى أكرمه، ما زيد إلا يضره عمرو، زيد ما ضربته، زيد الذى ضربته، زيد رجل ضربته.

(٣) أ، ب. وفى جـ (فيه). (٤) أ، وفى ب، جـ (كان الفعل تلا شيئاً لم).

واحترز بقوله (مستقر أولاً) من ذات الوجهين: وستأتي، مثال ذلك «لقيت زيدا وعمراً كلمته»، إنما رجع النصب للمشاكلة بعطف فعلية على مثلها.

واحترز بقوله: (بلا فصل) (من) (١) نحو «قام زيد وأما عمرو فأكرمه» فلا أثر للعطف مع الفصل بأما، لأنها من أدوات الصدر (فالكلام) (٢) بعدها منقطع عما قبلها.

فالرفع بعدها أرجح ما لم يوجد مرجح النصب نحو «وأما زيد فأكرمه».

تبيينان:

الأول: تجوز المصنف في قوله: (على معمول فعل) وليس كذلك. وإنما «العطف» (٣) على الجملة الفعلية.

الثاني: لترجيح النصب أسباب أخر لم يذكرها هنا:

أحدها - أن (يكون) (٤) اسم الاشتغال بعد شبيهه بالعاطف على جملة فعلية نحو «أتيت القوم حتى زيدا مررت به» فحتى هنا حرف ابتداء، ولكن لما وليها في اللفظ بعض ما قبلها شابها العاطفة.

فلو قلت: «ضربتُ زيدا حتى عمرو ضربته» (تعيين) (٥) رفع عمرو لزوال شبه حتى الابتدائية بالعاطفة. إذ لا تقع العاطفة إلا بين كل وبعض، ذكره في شرح التسهيل.

والثاني: أن يجاب به استفهام بمفعول ما يليه أو بمضاف إليه مفعول ما يليه.

مثال الأول: قولك في جواب: «أيهم ضربت؟»: «زيداً ضربته».

ومثال الثاني: قولك في جواب «غلام أيهم ضربت؟»: «غلام زيدٍ ضربته».

(١) أ، ب. وفي جـ (في)

(٢) ب، جـ وفي أ (رافعاً الكلام)

(٣) أ، جـ. وفي ب (يعطف)

(٤) أ، جـ. وفي ب (يقع).

(٥) أ، جـ. وفي ب (رجح)

والثالث: أن يكون رفعه يوهم وصفاً مُخلاً. كقوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ (٤٩) (١) فالنصب فيه راجح، لأن الرفع يوهم أن يكون «خلقناه» صفة، مخصصة، والنصب يرفع ذلك التوهم، إذ الصفة لا تفسر ناصباً لما قبلها.

وإذا لم تكن صفة فهو خبر فيلزم عجموم خلق الأشياء بقدر فهو مذهب أهل السنة. وقد قرئ بالرفع (٢) ثم أشار إلى الرابع بقوله:

وإن تلا المعطوفُ فعلاً مُخْبِراً به عن اسم فاعظِنَ مُخْبِراً

يعنى: أنه إذا وقع اسم الاشتغال بعد عاطف على جملة ذات وجهين وهى الابتدائية التى خبرها فعل نحو: «زيد قام» و«عمرأ أكرمته» فيجوز الرفع مراعاة لصدرها، والنصب مراعاة لعجزها، ولا ترجيح لأحدهما على الآخر لأن فى كل منهما مشكلة.

فإن قلت: ينبغى ترجيح النصب لترتبه على أقرب (المشاكلتين) (٣).

قلت: قد رجحه بعضهم على الرفع لذلك، ولا ينهض، لأن الرفع (مترجح) (٤) بعدم الإضمار، ولكل منهما مرجح فتساويا، وقد حكى عن الفارسي ترجيح الرفع.

فإن قلت: كان ينبغى أن يقول: (بلا فصل) كما قال فى البيت السابق احترازاً من نحو: «زيد قام وأما عمرأ فأكرمته» فالرفع فيه راجح، ولا أثر للعطف.

قلت: استغنى بتقديم الاحتراز عنه.

فإن قلت: ما المراد بقوله المعطوف؟

قلت: إن أراد اسم الاشتغال (فقد) (٥) تسامح فى العبارة، وإن أراد جملة الاشتغال فهو صحيح.

(١) الآية ٤٩ من سورة القمر.

(٢) لكن على أن «خلقناه» فى موضع الخبر للمبتدأ. والجملة خبر إن، «وبقدر» حال..

(٣) أ، ج. وفى ب (المشاكلين).

(٤) أ، ج. وفى ب (مرجح). (٥) أ، ج.

تنبيه:

حكم شبه العاطف في هذه المسألة، حكم العاطف نحو «زيد أتى القومَ حتى عمراً مرَّ به» وقد سبق بيان ذلك.

وحكم شبه الفعل إذا وقع خبراً^(١) في هذه المسألة حكم الفعل (نحو)^(٢) «هذا ضارب عبد الله وعمرو يكرمه».

ثم أشار إلى الخامس بقوله:

والرفعُ في غيرِ الَّذِي مرَّ رَجَحَ فما أُبِيحَ أَفْعَلٌ ودَغَ ما لم يُبَيَّحْ

مثال: «زيد ضربته» لأنه خلا من موجب النصب، وموجب الرفع، ومرجح النصب، ومستوى الأمرين، وإنما رجح رفعه، لأنه لا إضمار فيه.

ثم قال:

وفصلٌ مشغولٌ بحرفٍ جرٍّ أو بإضافةٍ كوصلٍ يجري

يعنى: أن الأقسام الخمسة المتقدمة مع الفعل المباشر للضمير جارية مع ما منع من مباشرته حرف جر أو إضافة، فمثل «إن زيدا رأيتَه» في وجوب النصب «إن زيدا مررت به» أو «رأيت أخاه» وقس على ذلك بقية المسائل.

فإن قلت: كيف يصح ذلك في جميع المسائل؟ وقد ذكروا أن النصب في نحو «زيداً ضربته» أحسن منه في «زيداً ضربت أخاه» والنصب في «زيداً ضربت أخاه» أحسن منه في «زيداً مررت به» لوصول ضربت بنفسه، وعكس ابن كيسان، والنصب في زيدا مررت به» أحسن منه في «زيداً مررت بأخيه».

قلت: (كل)^(٣) هذه المسائل (متساوية)^(٤) في ترجيح الرفع على النصب، وتفاوت مراتب النصب فيها لا ينافي ذلك.

ثم قال:

وسَوْ في ذا البابِ وصفاً ذا عَمَلٍ بالفعلِ إن لَمْ يَكْ مانعٌ حَصَلَ

يعنى: (أن)^(٥) حكم الوصف (العامل)^(٦) في تفسير ناصب الاسم السابق حكم الفعل.

(١) أ، ج. (٢) أ، ب. (٣) ب. (٤) ب، ج. وفي أ (متفاوتة).

(٥) أ، ب. (٦) أ، ب.

والذى يستوى بالفعل فى هذا الباب من الأوصاف، اسم الفاعل واسم
المفعول^(١). واحترز بالوصف مما يعمل عمل الوصف، وليس بوصف كالمصدر
المقدر، وحرف مصدرى، واسم الفعل.

وأما المصدر النائب فى فعله فعلى الخلاف فى جواز تقديم معموله.

ويقوله: (ذا عمل) من اسم الفاعل بمعنى الماضى، فإنه لا عمل^(٢)، ويقوله:
(إن لم يك مانعٌ حصل)^(٣) من اسم الفاعل الواقع صلة لآل، فإنه لا يعمل فيما
قبل «آل»، لأنها موصولة، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً فى هذا الباب.

فإن قلت: يرد عليه الصفة المشبهة فإنها لا تقع فى باب الاشتغال.

قلت: هى (كاسم)^(٤) الفاعل الواقع صلة «لآل» لأنها لا يتقدم معمولها
عليها فالعلة واحدة. ثم قال:

وعلقةٌ حاصلةٌ بتابعٍ كعلقةٌ بنفسِ الاسمِ الواقعِ

يعنى: أن الشاغل إذا كان أجنبيًا وله تابع سببى فالحكم معه كالحكم مع
السببى المحض، فأطلق فى التابع وهو مقيد بالنعى نحو «هند ضربت رجلاً
(يحبها)^(٥)» وعطف البيان نحو «زيداً ضربت عمرًا أخاه» (فلو)^(٦) جعلت أخاه
بدلاً امتنع^(٧)، وعطف (النسق)^(٨) بالواو خاصة نحو «زيد ضربت عمرًا وأخاه»،
لإفادتها معنى الجمع فلو كان العطف بغيرها امتنع^(٩).

(١) مثال الوصف العامل من اسم فاعل واسم مفعول بمعنى الحال والاستقبال (أزيدك أنت
ضاربه، أو مكرم أخاه، أو مارب، أو محبوس عليه) اهـ أشمونى ١ / ١٩٣.

(٢) أى لا يعمل نحو «زيد أنا ضاربه أمس».

(٣) أ.

(٤) ب، ج - وفى أ (اسم).

(٥) أ - وفى ب، ج (يضر بها).

(٦) أ، ج - وفى ب (فإن).

(٧) لأن البدل فى نية تكرير العامل. نعم يجوز إن قلنا إن العامل فى البدل هو العامل فى
البدل منه اهـ. أشمونى ١ / ١٩٤. (٨) أ، ب.

(٩) لإفادة الواو معنى الجمع، بخلاف غيرها من حروف العطف. اهـ أشمونى ١ / ١٩٤.

تعدي الفعل ولزومه

قال:

علامة الفعل المُعَدَّى أن يتصل «ها» غير مصدرٍ به نحو «عمل»
الفعل قسمان: متعد ولارم.

فعلامة المتعدي صلاحيته لأن يتصل به ضمير يعود على غير المصدر نحو
«عمل» فتقول «الخيرُ عمله ريد».

وإنما احترز عن «هاء» المصدر، لأنها تتصل بالمتعدي واللام فليست عاملة
لواحد منهما.

فإن قلت: كان ينبغي أن يستثنى (ضمير)^(١) ظرفي الزمان والمكان. فإنه
يتصل بالفعل اللارم كضمير المصدر نحو:

ويوماً شهدناه^(٢)
والميل سرته.

(١) أ، ج.

(٢) جزء بيت من الطويل، لرجل من بني عامر، وهو من شواهد سيبويه ج١ ص ٩٠
وتمامه:

..... سليمان وعامراً
قليلاً سوى الطعنِ النهالِ نَوَافِلُهُ

وروي «يوماً شهدناه» وروي «قليل».

الشرح: «شهدناه» شهدنا فيه، «سليماً وعامراً» قبيلتان من قيس عيلان «النوافل» هنا
الغنائم، «النهال» أصل النهل: أول الشرب، «والعلل» الشرب بعد الشرب «الطعن» هنا
جمع طعنة.

الغنى: يقول: يوم لم يغتم فيه إلا النفوس لما أوليناهم من كثرة الطعن والنهال المرتوية
بالدم.

الإعراب: «يوماً» منصوب بفعل محذوف «شهدناه» فعل وفاعل وأصله شهدنا فيه
فحذف الجار وانتصب الضمير واتصل بالفعل فقد نصب ضمير اليوم بالفعل تشبيهاً
بالمفعول به اتساعاً ومجازاً.

«سوى» أداة استثناء «الطعن» مضاف إليه «النهال» صفة للرماح ثم مضاف محذوف هو
بدل من الطعن. أي: قليل به النوافل سوى الطعن طعن الرماح النهال للدم «نوافله» فاعل
لقليل والهاء مضاف إليه.

الشاهد: «ويوماً شهدناه» حيث نصب ضمير اليوم بالفعل تشبيهاً بالمفعول به اتساعاً
ومجازاً.

مواضعه: ذكره السيوطي في معجم الهوامع ١/ ٢١٣، وابن يعيش في شرح المفصل
٤٦/٢، وسيبويه ج١ ص ٩٠ والمقتضب ٣/ ١٠٥.

قلت: لا يتصل باللازم ضمير الزمان ولا المكان حتى يتوسع فيه، وينصب ذلك الضمير نصب المفعول به.

فإن قلت: يرد عليه نحو (كته) فإن الضمير خبر «كان» وهو ضمير غير المصدر ولا يطلق على «كان» وأخواتها أنها أفعال متعدية.

قلت: إنما لم ينبه على هذا لوضوحه، وأيضاً - فكان وأخواتها مشبهة بالمتعدى وربما أطلق على خبرها المفعول.

ثم قال:

فانصِبَ بِهِ مَفْعُولُهُ إِنْ لَمْ يَنْبُ عَنْ فاعِلٍ نَحْوُ تَدَبَّرْتُ الْكُتُبَ

قوله: (فانصب به) تصريح بأن ناصب المفعول به هو الفعل، وهذا هو الصحيح. وشرط في نصبه ألا ينوب عن فاعل نحو (تدبرت الكتب) فلو ناب عن الفاعل رفع كما تقدم في نائبه^(١).

ثم قال:

ولازم غير المعدى.....

يعنى: أن ما سوى المتعدى هو اللازم ولا ثالث لهما.

فإن قلت: ثم قسم (ثالث^(٢)) صالح للتعدى واللازم كما ذكر في التسهيل^(٣).

قلت: هو غير خارج عن القسمين.

ثم أشار إلى أن من اللازم ما يستدل على لزومه بمعناه ومنه ما يستدل على لزومه بزنته فقال:

لُزُومُ أفعالِ السَّجَايَا كُنْهَمُ وَحْتِمُ

أفعال السجايا: ما دل على معنى قائم بالفعل (لازم له)^(٤) (كشجع^(٥)) وجبن وحسن وقبح، ونهم إذا كثر أكله.

(١) الرفع. نحو «تدبرت الكتب». (٢) أ، ج. وفى ب «آخر».

(٣) قال فى التسهيل ص ٨٣ «ويسمى متعدياً وواقعاً ومجازاً وإلا فلازمًا. وقد يشهر بالاستعمالين فيصلح للاسمين» اهـ أى القسمين.

(٤) ب، ج. وفى أ «لله». (٥) أ، ج.

ثم قال:

كذا الفعل.....

نحو «أشعرا» و«اشمأز»^(١) و«اطمان».

والمضاهى أفعنسا.....

يعنى ما كان على وزن «افعلل» كاحرنجمت الإبل» أى اجتمعت، وكذا ما ألحق بافعلل، كاقعنسس البعير: امتنع من أن يقاد، واحرنبى الديك، أى انتفش. والمضاهى: يعنى المشابه، وينبغى أن يكون «اقعنسس» فاعل بالمضاهى والمفعول محذوف، أى: وكذلك الفعل الذى ضاهاه «اقعنسس» كاحرنجم، لأن اقعنسس ملحق باحرنجم.

ثم قال: وما اقتضى: نظافةً أو دنساً.

نحو: «تظف» و«وضأ» «طهر» ونحو «نجس» و«رجس» و«قدر».

أو عرضاً.....

وهو ما ليس حركة جسم من معنى قائم بالفاعل غير ثابت فيه «كمريض وكسيل» و«نشط» و«حزن» و«فرح».

..... أو طأوع المعدى لواحده.....

المراد بالمطأوع ما دل على قبول الأثر نحو (مددت الثوب فامتد، ودحرجت الشيء «فتدحرج».

واحترق بقوله: (لواحد) من مطأوع المتعدى إلى اثنين، فإنه متعد إلى واحد. ثم قال:

وعدّ لازماً بحرف جرّ

يعنى: أنه إذا علق اللازم بمفعول به معنى عدى بحرف الجر نحو «ذهبتُ بزيد» بمعنى: أذهبت، ونحو «رغبت فى الخير» و«أعرضت عن الشر».

وقد جاء (تعدياً)^(٢) المتعدى إلى واحد بالباء إلى ثان، كقوله تعالى:

﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾^(٣).

(٢) أ، ج. وفى ب «تعدي».

(١) قالوا: اشمأز الشيء: كرهه.

(٣) من الآية ٤٠ من سورة الحج.

ثم قال:

..... وإن حُذِفَ فالنصبُ للمُنَجَّرِ

يعنى: أن حرف الجر إذا حذف^(١) نصب المجرور، وقد يحذف ويبقى عمله وهو ضربان: شاذ كقوله: أشارت كليب بالأصابع^(٢) ومطرده نحو: وليل كَمَوْجِ البحر^(٣)

(١) ب، ج. وفي أ «نصب».

(٢) عجز بيت قائله؛ الفردق همام بن غالب من قصيدة من الطويل يهجو فيها جرير بن عطية الخطفي.

وصدره: إذا قيل أى الناس شر قبيلة.

الشرح: «أشارت» ويروى «أشرت» يريد أشارت إليها بأنها شر الناس «كليب» بضم الكاف وفتح اللام - هو كليب بن يربوع، أبو قبيلة جرير، والباء فى قوله بالأصابع بمعنى: مع، أى: مع الأصابع «الأصابع» فاعل أشارت.

المعنى: أن قبيلة كليب لا قيمة لها ولا خير فيها، فإذا سأل سائل عن أقبح القبائل واحقرها - أجابه المستول بأصابعه مع أكفه مشيراً إليها، وتحاشى النطق بكلمة «كليب» لقبها.

الإعراب: «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط «قيل» فعل ماض مبنى للمجهول «أى» اسم استفهام مبتدأ «الناس» مضاف إليه «شر» أفعال تفضيل حذفت همزته تخفيفاً لكثرة الاستعمال، وهو خبر المبتدأ «قبيلة» مضاف إليه، والجملة من المبتدأ وخبره نائب فاعل قيل «أشارت» فعل ماض والتاء للتأنيث «كليب» بحرف جر محذوف، والتقدير إلى كليب والجار والمجرور متعلق بأشارت «بالأصابع» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الأصابع تقدم عليه «الأصابع» فاعل أشارت مرفوع بالضممة الظاهرة.

الشاهد: فى «كليب» بالجر حيث حذف حرف الجر - وهو «إلى» المقدر وأبقى عمله. وأصل الكلام أشارت الأصابع مع الأصابع إلى كليب، وهو شاذ. ويروى «كليب» بالرفع على أنه خبر لمحذوف - أى: هى كليب، فيكون قد جمع بين الإشارة والعبارة، ولا شاهد فيه.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٠١، وابن عقيل ٢ / ٣٠؛ وداود، والسندوبى، والأشمونى ١ / ١٩٦، السيوطى ص ٥٥، ابن هشام ٢ / ١٥، وأيضاً ذكره فى معنى اللبيب ١ / ٦ والمكودى ص ٨٤، وابن مالك فى التسهيل ص ٦٣.

(٣) جزء من بيت، قائله: امرؤ القيس بن حجر الكندى من قصيدته المشهورة من الطويل.

وتمامه: أرخى سدوله على أنواع الهموم ليبتلى

الشرح: «كموج البحر» فى كثافة ظلمته. شبه الليل بموج البحر فى شدة هوله. وعظيم ما ينالك من المخافة. «سدوله» السدول: الأستار، واحدها سدل مثل ستر وستور «ليبتلى»: ليختبر ويمتنح «أنواع الهموم» ضروب الهموم.

المعنى: رب ليل شديد الهول أرخى على ستور ظلامه مع أنواع الهموم والأحزان ليختبرنى أصبر أم أجزع؟ - قطعته ولم أبال بشيء.



أي: ورب ليل. وسيأتي بيانه في باب حروف الجر.
 وأما حذفه ونصب المجرور فهو نوعان: مقصور على السماع ومطرد.
 والمقصور على السماع (مخصوص)^(١) بالضرورة ووارد في السعة.
 فالمخصوص بالضرورة كقوله:

وأخفى الذي لولا الأسا لقضاني^(٢)

=الإعراب: «وليل» الواو واو رب، ليل: مبتدأ مرفوع بضممة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد «كموج» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لليل، وموج مضاف و «البحر» مضاف إليه «أرخی» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الليل «سدوله» مفعول به لأرخی وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «على» جار ومجرور متعلق بأرخی «بأنواع» جار ومجرور متعلق بأرخی «الهموم» مضاف إليه «ليبتلى» اللام لام التعليل ويبتلى فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد اللام.

الشاهد: في «وليل» حيث حذف رب بعد الواو وبقي عملها وهو مطرد.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٥٣ في حروف الجر، ابن هشام ١٠٣ / ٢، وداود، والأصطهناوى، والأشمووني ٢ / ٣٠٠، والمكودي ص ٨٤، والسيوطى ص ٧٣. وذكره ابن هشام في معنى اللبيب ٢ / ٣٥.

(١) ب، ج.

(٢) عجز بيت. قاله: عروة بن حزام من قصيدة من الطويل.

وصدره: تَحْنُ قَتْبِي ما بها من صباية

الشرح: «تَحْنُ» من الحنان - وهى الرِّحمة والحنو، «من صباية»: من شوق، «الأسا» - بضم الهمزة. جمع أسوة - فعلة - من التأسى وهو الاقتداء.

وقال ابن هشام: «الأسا» يظنون بفتح الهمزة. وعندى أنه خطأ، وصوابه بضم الهمزة، لأن الأسى - بفتح الهمزة الحزن ولا مدخل له هنا من حيث المعنى بل هو مفسد.

الإعراب: «تَحْنُ» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر تقديره هى «قتبى» الفاء عاطفة وتبدي فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة والفاعل ضمير مستتر عطف على ما قبلها «ما» اسم موصول مفعول لتبدي «بها» صلة الموصول ما وقد حذف صدر الصلة تقديره الذى هو بها «من» بيانية «صباية» مجرور بها وعلامة جره الكسرة الظاهرة «وأخفى» الواو للعطف «وأخفى» فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة والفاعل ضمير مستتر تقديره أنا «الذى» مع صلته فى محل نصب مفعول أخفى «لولا» لربط امتناع الثانية لوجود الأولى «الأسا» مبتدأ والخبر محذوف وجوبا «لقضاني» جواب لولا، أى لولا الأسا موجودة لقضى على الموت وفاعل قضى محذوف.

أى: لقضى على.

والوارد في السعة كقوله: «شكرته ونصحته» في أحد الأقوال، وكقولهم: «ذهبت الشام» أى إلى الشام.

والمطرّد حذفه مع «أنّ وأن»^(١) بشرط أمن اللبس نحو «عجبت أنك فاضل» أى: من أنك فاضل، و«عجبت أن يدوا» أى: يغرموا الدية وهذا معنى قوله:

نَقَلًا وَفِي أَنْ وَأَنْ يَطْرُدُ مَعَ أَمِنْ لِبَسٍ، كَعَجِبْتُ أَنْ يَدُوا

واحترز «بأمن اللبس» من نحو «رغبت في أن تفعل» فلا يجوز حذفه، لثلا (يتوهم)^(٢) أن المراد عن أن (تفعل)^(٣).

فإن قلت: فقد حذف في قوله تعالى: ﴿وَتَرَعِبُونَ أَنْ تَنكِحُوهُمْ﴾^(٤)

قلت: عنه جوابان:

أحدهما: أن يكون حذف اعتماداً على القرينة (الرافعة)^(٥) للبس، وقد أشار إلى هذا فى (منهج)^(٦) السالك^(٧).

والآخر: أن يكون حذف لقصد الإبهام ليرتدع بذلك من يرغب فيهن لجمالهن ومالهن، ومن يرغب عنهن لدماמתهن وفقرهن.

= الشاهد: فى «لقضائى» حيث حذف منه حرف الجر وجعل مجروره مفعولاً، أى: لقضى على. وقد حمل الأخفش على ذلك قوله تعالى «ولكن لا تواعدوهن سرا» أى: على سر. أى: نكاح.

مواضعه: ذكره ابن الناظم فى شرحه للألفية، وابن هشام فى مغنى اللبيب ٢ / ١٤٢: (١) وإنما اطرّد حذف حرف الجر مع أن وأن لطولهما بالصلة، ومحلها بعد الحذف: جر عند الخليل والكسائى متمسكين بقوله:

وما زرت ليلى أن تكون حبيبة إلى ولا دين بها أنا طالبه

بجر «دين» وذهب سيبويه والفراء إلى أنهما فى موضع نصب، وهو الأقيس. اهـ أشمونى ١ / ١٩٧.

(٢) أ، وفى ب، جـ «يوهم».

(٣) ب.

(٤) من الآية ١٢٧ من سورة النساء.

(٥) ب، جـ. وفى أ «الواقعة».

(٦) أ، ب.

(٧) كتاب لأبى حيان، اسمه منهج السالك فى الكلام على ألفية ابن مالك، كما فى كشف الظنون.

وقد أجاز بعض المفسرين التقديرين . والله أعلم (١).

ثم قال:

والأصلُ سَبَقُ فاعِلٍ معنَى «كمن» من أَلْبَسَنُ مَنْ زَارَكُم نَسَجَ الْيَمَنِ

الكلام هنا على المتعدى من غير بابى ظن وأعلم، وهو ضربان:

متعد إلى واحد نحو «ضربت زيداً»، ومتعد إلى اثنين نحو «أعطيت زيداً درهماً».

فأشار إلى أن الأصل في باب أعطى تقديم ما هو فاعل في المعنى من مفعوليه «كزيد» من «أعطيت زيداً درهماً» و«من» من قوله: «أَلْبَسَنُ مَنْ زَارَكُم نَسَجَ الْيَمَنِ».

ثم قال:

وَيَلْزَمُ الْأَصْلُ لِمُوجِبِ عَرَا

يعنى أن الأصل المذكور وهو تقديم ما هو فاعل في المعنى قد يكون واجباً، وذلك لأسباب:

منها خوف اللبس نحو: «أعطيت زيداً عمراً» أو حصر الثاني نحو: «ما أعطيت زيداً إلا درهماً» وكون الأول ضميراً متصلًا والثاني ظاهراً نحو: «أعطيتك درهماً».

وقوله: (عرا) أى: وجد.

ثم قال:

وَتَرَكُ ذَاكَ الْأَصْلِ حَتْمًا قَدْ يُرَى

يعنى: أنه قد يجب تأخير ما هو فاعل في المعنى على خلاف الأصل، وذلك لأسباب:

(١) راجع الأشموني ١ / ١٩٧ .

منها حصر الأول نحو: «ما أعطيت درهماً إلا زيداً»، وكون الثاني ضميراً متصلاً والأول ظاهراً نحو «الدرهم أعطيته زيداً»، واتصال ضمير بالأول يعود على الثاني نحو: «أعطيت الدابة راكبها» وما خلا (من) (١) الموجب والمانع جار بقاءه على الأصل، وجرأ خروجه عن الأصل كما ذكر في الفاعل. ثم قال:

وحذفَ فَضْلَةٌ أَجْزٌ إِنْ لَمْ يَضِرْ كَحَذْفِ مَا سَبَقَ جَوَابًا أَوْ حَصِرَ

المفعول من غير باب «ظن» فضلة فيجوز حذفه اختصاراً كما جار ذلك في مفعولى «ظن».

ويجوز حذفه اقتصاراً بخلاف باب «ظن» فتقول: «ضربت».

ويحذف المفعول لغير دليل. وكذلك «أعطيت» يجوز حذف مفعوليه معاً اقتصاراً، وحذف أحدهما اقتصاراً، وإن كان ذلك ممتنعاً في باب «ظن».

ثم نبه على أن حذف الفضلة مشروط بالألا يضر (٢)، فإن كان حذفه يضر امتنع، ومثله بالمجاب به كقولك: «زيداً» في جواب «من ضربت»؟ وبالمحصور كقولك: «ما ضربت إلا زيداً». وما يمتنع حذفه ما حذف عامله نحو: «إياك والأسد» (٣).

ثم قال:

ويُحذَفُ النَّاصِبُهَا إِنْ عَلِمَا

.....

(١) ب، ج - وفي أ (عن).

(٢) قوله: «يضر» هو بكسر الضاد مضارع ضار يضير ضيراً. بمعنى: ضر يضر ضراً. قال

تعالى: «لا يضركم كيدهم شيئاً» أى: لم يضركم. اهـ أشمونى ١ / ١٩٩.

(٣) «إياك» مفعول لفعل محذوف وجوباً يقدر متأخراً، و«الأسد» مفعول لفعل محذوف

وجوباً يقدر متقدماً، أى: «إياك» باعد واحذر الأسد.

وإنما وجب الحذف لئلا يتنبه السامع بسرعة ويتعدى عن الهلاك، وكان العامل مع إياك

متأخراً لئلا يتصل الضمير المنفصل.

يعنى: أنه يجوز حذف الفعل الناصب للفضلة بشرط أن يعلم جواراً في نحو: ﴿قَالُوا خَيْرًا﴾^(١) ووجوباً في باب الاشتغال، والنداء، والتحذير، والإغراء، بشرطه، وما كان مثلاً، أو كالمثل^(٢).

والى هذا أشار بقوله:

وقد يكونُ حذفُهُ مُلتزماً

واحترق بقوله (إنَّ عَلِمًا) مما لا دليل عليه، فلا يجوز حذفه. والله أعلم.

(١) من الآية ٣٠ من سورة النحل.

(٢) أمثلة الوجوب: الاشتغال نحو: «زيداً ضربته» إذ لا يجمع بين المفسر والمفسر، والنداء

نحو: «يا عبد الله»، لأن «يا» عوض عن الفعل ولا يجمع بين العوض والمعوّض.

والتحذير نحو: «إياك والأسد».

والإغراء نحو: «المروءة والنجدة»، ونحو «السلح السلاح» بتقدير الزم.

والمثل نحو: «الكلاب على البقر» أى: أرسل. والمراد بالبقر بقر الوحش.

والمعنى: خل الناس جميعاً خيراً وشركهم واسلك أنت طريق السلامة.

أو كالمثل نحو قوله تعالى: «انتهوا خيراً لكم» أى: وأتوا.

التنازع في العمل

إِنْ عَامِلَانِ اقْتَضِيَا فِي اسْمِ عَمَلٍ قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ
قوله: (إِنْ عَامِلَانِ) يعني: من الفعل وشبهه كاسم الفاعل والمفعول واسم
الفعل، ولا مدخل للحرف في هذا الباب.

وشمل قوله: (عاملان) الفعلين نحو: ﴿أَتُونِي أَفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ (١)،
والاسمين نحو:

عُهِدْتَ مُغْنِيًا مُغْنِيًا مَنَ أَجْرَتِهِ (٢)

(١) من الآية ٩٦ من سورة الكهف.

(٢) قال العيني: لم أقف على اسم قائله - وهو من الطويل - وبالبحث لم أعر على قائله.
وعجزه: فلم أتخذ إلا فناءكَ مَوْتَلًا.

الشرح: «عهدت» بالبناء للمجهول - أي: عهدك الناس على هذه الصفة: أي علموك،
«مغنيًا» اسم فاعل من الإغناء، «مغنيًا». اسم فاعل من الإغناء، «أجرته» من أجاره يجيره
من فلان إذا استجاره وأنقذه منه، «فناءك» - الفناء بكسر الفاء - بزنة كتاب - ساحة الدار،
«موتلا» اسم مكان - بفتح الميم وكسر الهمزة - من وآل إليه يثل مثل وعد يعد - إذا لجأ
إليه.

المعنى: عرفت بنصرة المظلوم وبنجدة من يستغيث بك وبياغثائه؛ فلذا لم أجاوز غيرك
ولم لجأ إلى سواك.

الإعراب: «عهدت» فعل ماضى مبنى للمجهول والتاء للمخاطب نائب فاعل.
«مغنيًا» حال من نائب الفاعل منصوب بالفتحة الظاهرة «مغنيًا» حال ثان من نائب
الفاعل وفي كل واحد منهما ضمير مستتر هو فاعله تقديره هو «من» اسم موصول تنازع
فيه مغنيث ومغن، وقد أعمل فيه الثانى منهما فهو مفعول به لقوله مغنيًا «أجرته» فعل
ماض والتاء فاعل والهاء، مفعول به والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول
«فلم» الفاء حرف عطف، لم حرف نفي وجزم وقلب «أتخذ» فعل مضارع مجزوم بلم
وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنا «إلا» أداة استثناء ملغاة «فناءك» مفعول أول لاتخذ
والكاف مضاف إليه «موتلا» مفعول ثان لاتخذ منصوب بالفتحة الظاهرة.
الشاهد: في «مغنيًا مغنيًا من أجرته».

فإن مغنيًا ومغنيًا اسمان وقد تنازعا في قوله «من أجرته»، لأن كلا منهما يستدعى أن
يعمل فيه.

والاسم والفعل نحو: ﴿هَازِمٌ أَقْرَعُوا كِتَابِيَةَ﴾ (١).

وعكسه نحو:

..... لقيت فلم أنكل عن الضرب مسمعا (٢)

= مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١٠٤، ابن هشام ٢ / ٢١،
والسندوبى، والأشمونى ١ / ٢٠٢، والمكودى ٦١.

(١) من الآية ١٩ من سورة الحاقة - وفي هامش نسخة جـ (ها اسم فعل بمعنى خذ والميم
حرف يدل على الجمع - شرح وتوضيح) ١ هـ.

(٢) عجز بيت، قائله المرار الأسدى. كذا نسب فى الكتاب. ونسبه الجرمى فى المدخل
المسمى بالفرخ لملك بن رغبة الجاهلى، وهو من الطويل.

وصلره: لَقَدْ عَلِمْتَ أَوْلَى الْمَغِيرَةِ أَنْتَى

الشرح: «أولى المغيرة» أى: أولها - والمغيرة: بضم الميم وكسر الغين - وهو من الخيل
التي تغير «أننى لقيت» وروى «أننى لحقت» وروى «أننى كسرت» وروى «أننى ضربت»،
و«لم أنكل» ولم أعجز، «مسمعا» ... بكسر الميم الأولى وسكون السين - وهو اسم
رجل.

المعنى: يقول قد علم أول من لقيت من المغيرين أنى صرفتهم عن وجههم هازما لهم
ولحقت عميدهم فلم أرجع عن ضربه بسيفى.

الإعراب: «لقد» اللام موطئة للقسم، قد حرف تحقيق «علمت» فعل ماض مبنى على
الفتح والتاء علامة التانيث «أولى» فاعل مرفوع بضممة مقدرة على الألف «المغيرة» مضاف
إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «أننى» أن حرف توكيد ونصب والنون للوقاية والياء اسمها.

«لقيت» فعل ماض والتاء ضمير المتكلم فاعل، والجملة فى محل رفع خبر أن، وأن مع
ما دخلت عليه سدت مسد مفعولى علم، وجملة الفعل وفاعله ومفعوليه لا محل لها من
الإعراب جواب القسم. «فلم» الفاء عاطفة، لم حرف نفى وجزم وقلب. «أنكل» فعل
مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره أنا. «عن
الضرب» جار ومجرور متعلق بأنكل. «مسمعا» تنازعه من جهة المعنى كل من لقيت
والضرب وقد أعمل فيه الثانى منهما فهو مفعول به للضرب.

الشاهد: فى «لقيت ... الضرب مسمعا»

فالاول فعل والثانى اسم وقد تنازعا فى «مسمعا».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: المكودى ص ٦١، والأشمونى ١ / ٢٠٢،
والسيوطى فى همع الهوامع ٢ / ٩٣، وابن يعيش فى شرح المفصل ٦ / ٦٤، والشاهد
رقم ٥٩٨ من خزنة الأدب، وكتاب سيبويه ج ١ ص ٩٩.

وقال في التسهيل: فصاعداً، ليشمل تنازع أكثر من اثنين.

قيل: ولم يوجد أكثر من ثلاثة كقوله:

أتانى فلم أسرر به حينَ جاءني كتابٌ بأعلى القتين عجيباً^(١)

فإن قلت: هل يشترط هنا كون الفعل متصرفاً؟

قلت: شرطه ابن عصفور، ولم يشترطه المصنف.

وأجاز في التسهيل^(٢): تنازع فعلى التعجب لكن (بشرط)^(٣) إعمال الثاني

(حتى)^(٤) لا يفصل بين الأول ومعموله، وأجازه المبرد على إعمال كل منهما^(٥).

وقوله: (اقتضياً) يخرج عن قول امرئ القيس:

(١) قائله جزء بن ضرار أخو الشماخ من قصيدة من الطويل وأولها هذا البيت.

الشرح: «القتين» - بالقاف والنون - والقتان: جبل مشرف بعض الإشراف، وليس فيه شواهد ولا صحور - وروى «حديث» مكان «كتاب».

الإعراب: «أتانى» جملة من الفعل والفاعل والمفعول. وقد تنازع هو وقوله: «فلم أسرر به» وقوله: «جاءني» في قوله: «كتاب» «لم» حرف نفى وجزم وقلب «أسرر» مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون وهو على صيغة المفعول «به» الضمير في به يرجع إلى الكتاب الذى هو فاعل أتانى لأن الفاعل فيه مضمرة على تقدير إعمال جاءني، وإن أعملت الثاني يكون الفاعل ظاهراً ويكون فاعل جاءني مضمراً. «حين» نصب على الظرفية والعامل فيه أتانى «بأعلى» الباء بمعنى فى وأعلى مجرور بها «القتين» مضاف إليه «عجيب» صفة لكتاب مرفوع بالضممة الظاهرة.

الشاهد: فى «أتانى فلم أسرر . . . جاءني كتاب» فقد تنازع الثلاثة «أتانى . أسرر . جاءني» فى قوله «كتاب» وأنه لا يوجد فى أكثر من ذلك . مواضعه: ذكر فى حماسة أبى تمام ص ١٣٣ .

(٢) قال فى التسهيل ص ٨٦ (ولا يمنع التنازع تعد إلى أكثر من واحد ولا كون المتنازعين فعلى تعجب خلافاً لمن منع).

(٣) أ، ب - وفى ج (يشترط).

(٤) ب، ج - وفى أ (حين).

(٥) أجازه المبرد فى فعلى التعجب نحو: «ما أحسن وأجمل زيداً، وأحسن به وأجمل بعمرو» ولا تنازع بين الحرفين، لضعف الحرف، ولقد شرط صحة الإضمار فى المتنازعين. اهـ
أشمونى وصبان ٧٤ / ٢.

كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٍ مِنَ الْمَالِ (١)

على جعل الواو عاطفة، فإن الثاني لم يقتض قليلاً، والمراد كفاني قليل، ولم أطلب الملك فليس من (باب) التنارع. (٢)

ويخرج به - أيضاً - العاملان المؤكد أحدهما بالآخر نحو:

أناك أذاك اللاحقون (٣)

(١) عجز بيت، قائله إمرؤ القيس بن حجر الكندي من قصيدة طويلة من الطويل. وصدوره: وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ.

المعنى: يقول لو كان سعى في الدنيا لأدنى حظ منها كفتني البلغة من العيش ولم أتجشم ما أتجشم.

الإعراب: «ولو» حرف امتناع لامتناع «أن» حرف توكيد ونصب «ما» مصدرية «أسعى» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، وما مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب اسم أن «لأدنى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن «معيشة» مضاف إليه «كفاني» فعل ماض والنون للوقاية والياء مفعول به «ولم» حرف نفى وجزم وقلب «أطلب» فعل مضارع مجزوم ولم وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا «قليل». فاعل مرفوع بالضم الظاهرة «من المال» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقليل.

الشاهد: في «كفاني» أطلب قليل. حيث إن كفاني ولم أطلب وجهاً على قليل وأعمل الأول مع إمكان إعمال الثاني - وهذا ليس من باب التنارع لأن الواو عاطفة ويجوز أن يكون من باب التنارع إن جعلنا الواو للحال - ولو كان سعى لأدنى معيشة كفاني قليل من المال غير طالب له، وإليه ذهب أبو علي. ١ هـ العيني ٣ / ٣٥.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ١ / ٢٠١، وداود والمكودي ص ٦١. وذكره السيوطي في معجم الهوامع ٢ / ١١٠، وابن يعيش في شرح المفصل ١ / ٧٩، والشاهد رقم ٤٩ من خزنة الأدب، وسيبويه ج ١ ص ٤١، وابن هشام في مغني اللبيب ١ / ٢٠٥.

(٢) ب.

(٣) عجز بيت لم ينسب إلي قائل ولم يتعرض العيني لقائله. وهو من الطويل.

وصدوره: فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النجاة بيغلتى احبس احبس

المعنى: الظاهر أن الشاعر قائل هذا البيت كان فاراً من قوم فنظر خلفه فوجدهم في أثره أو أنه قد أدركه لصوص وهو سائر في طريق مخوف فخاطب دابته لتجد في السير أو ليحملها على ذلك. هذا إن قرأته بكسر الكاف في «أناك» أو خاطب نفسه إن قرأته بفتح الكاف.

ويروى: «أناك أذاك اللاحقون» على إضافة الوصف لضمير الخطاب.

فإن الثاني (منهما) (١) (لا اقتضاء) (٢) له إلا التوكيد فلا عمل له، وإنما العمل للأول.

وأجاز المصنف مع هذا الوجه أن ينسب العمل (لأحدهما) (٣) لكونهما شيئاً واحداً، وعلى التقديرين ليس من التنازع، إذ لو كان منه لقليل: أتاك أتوك أو أتوك أتاك (٤).

وأجاز بعضهم أن يكون منه ويكون قد أضمر في أحد الفعلين مفرداً كما حكى سيبويه (٥) «ضربني وضربتُ قومك».

وقوله (في اسم عمل) يخرج به «ضربت زيداً وأكرمت عمراً»، فإن كلا منهما متوجه إلى غير ما توجه إليه الآخر. فلم يقتضيا (العمل) (٦) في اسم واحد. فإن قلت: ينبغي أن يقول (في اسم فاعل) ليشمل تنازع المتعدى إلى اثنين وإلى ثلاثة.

= الإعراب: «فأين» اسم استفهام مبنى على الفتح في محل جر بإلى محذوفة يدل عليها ما بعدها والجار والمجرور متعلق بمحذوف خير مقدم «إلى أين» توكيد لفظي «النجاة» مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة «بيغلتني» جار ومجرور متعلق بالنجاة «أتاك» فعل ماض والكاف مفعول «أتاك» توكيد لفظي «اللاحقون» فاعل «احبس» فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه «احبس» توكيد لفظي.

الشاهد: في «أتاك أتاك اللاحقون»، أن ذلك ليس من التنازع، لأن أتاك الثانية لم يوت بها إلا للتوكيد فلم تطلب المعمول.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١٠٤، وابن هشام ٢ / ٢٤، المكودي ص ٦١، الأشموني ١ / ٢٠١، والسيوطي في همع الهوامع ٢ / ١١١، والخصائص ٣ / ١٠٣، ١٠٩.

(١) ب، جـ - وفي أ (لهما).

(٢) ب، جـ - وفي أ (لاقتضاء).

(٣) أ، ب وفي جـ (لهما).

(٤) النوع الأول إذا عمل الأول، والثاني إذا عمل الثاني. وفي الأصل: «أتوك أتوك أو، أتاك أتوك»، ما قلته كما في الأشموني.

(٥) قال سيبويه: جـ ١ ص ٤١ «فإن قلت ضربني وضربت قومك فجائز وهو قبيح أن تجعل اللفظ كالواحد».

(٦) ب.

قلت: قد منع بعض النحويين التنازع (في) (١) المتعدى إلى اثنين وإلى ثلاثة.
والمختار الجواز لسماحه في المتعدى إلى اثنين (٢)
والقياس في المتعدى إلى ثلاثة.

وعبارة المصنف لا تأبى ذلك، لأن المراد بقوله (اقتضيا في اسم) أن يتوجه
كل من العاملين إلى الاسم الذي توجه إليه الآخر، ولا يمتنع أن يتوجه بعده إلى
اسم آخر فيتنازعا في الاسمين معا.

فإن قلت: قد شرط في التسهيل في الاسم المتنازع فيه أن يكون غير سببي
مرفوع (٣) نحو قول الشاعر:

وَعَزَّةٌ مَحْمُولٌ مَعْنَى غَرِيمِهَا (٤)

(١) أ، ب.

(٢) أ.

(٣) التسهيل ص ٨٦.

(٤) عجز بيت، قائله: كثير عزة وهو كثير بن عبد الرحمن، وهو من الطويل
وصدره: قَضَى كُلَّ ذِي دِينٍ فَوْفَى غَرِيمَهُ.

الشرح: «غريمه» الغريم من عليه الدين، «محمول» اسم مفعول من المظل وهو التسويف
في قضاء الدين «معنى» اسم مفعول بتضعيف النون إذا شق عليه وسبب له العناء.
المعنى: كل مدين وفى ما عليه من الدين إلا عزة، فإنها تماطل غريمها ولا ترضى
بتوفيته حقه، فلم تعطف على محبتها ولم تصله.

الإعراب: «قضى» فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف «كل» فاعل مرفوع
بالضمة الظاهرة «ذى» مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة
«دين» مضاف إليه مجرور بالكسرة «فوفى» الفاء عاطفة وفى فعل ماض وفاعله ضمير
مستتر فيه جوازاً تقديره هو «غريمه» مفعول به وضمير الغائب مضاف إليه «وعزة» الواو
للحال، عزة مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «محمول» خبر مقدم مرفوع بالضمة الظاهرة
«معنى» خبر ثان مقدم مرفوع بضمة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء
الساكنين «غريمها» مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة والضمير مضاف إليه، وجملة
المبتدأ المؤخر وخبريه المقدمين في محل رفع خبر المبتدأ الأول الذي هو «عزة».

الشاهد: في «وعزة محمول معنى غريمها» أنه ليس من باب التنازع، لأن المعمول إذا
وهو «غريمها» يكون سببياً مرفوعاً وهو لا يجوز.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن هشام ٢ / ٢٥، والاشموني ١ / ٣٠٣.

لأنك لو قصدت فيه التنازع لأسندت أحدهما إلى السببي والآخر إلى ضميره فيلزم عدم ارتباط رافع الضمير بالمتبدأ، وإنما يحمل ذلك على أن المتأخر مبتدأ مخبر عنه بالعاملين قبله.

قلت: لم يذكر أكثرهم هذا الشرط فلذلك لم يذكره هنا.
وأجاز بعض النحويين في البيت التنازع^(١).

وقوله: (عمل) يشمل الرفع والنصب، فقد يطلبان رفعاً نحو: «قام وقعد زيد» وقد يطلبان نصباً نحو «رايت وأكرمت زيداً» وقد يطلب الأول رفعاً والثاني نصباً نحو: «قام وأكرمت زيداً» وقد يكون بالعكس نحو: «أكرمت وأكرمني زيد» فالصور أربعة.

وقوله: (قبل) تنبيه على أن مطلوب المتنازعين لا يكون إلا متأخراً عنهما (فلو)^(٢) تقدم عليهما نحو: «زيد قام وقعد» (فلا)^(٣) تنازع لأن كلا (أخذ)^(٤) مطلوبه، أعنى: ضمير الاسم السابق، هذا معنى ما علل به المصنف وغيره، وهي علة قاصرة.

ومقتضى ذلك ألا (يمنتع)^(٥) تقديم مطلوبهما إذا طلبا نصباً.

وقد أجاز الفارسي التنازع مع توسط المعمول^(٦)، وأجازه بعضهم مع التقديم^(٧).

وقوله: فللواحدٍ منهما العملُ يعني: في لفظ المتنازع فيه، لأن الآخر له عمل، ولكن في ضميره. وذهب الفراء في نحو: «قام وقعد زيد» إلى أن العمل لكليهما «فزيد» مرفوع بالفعلين معاً والصحيح أنه لأحدهما.

(١) وهم البصريون «الغريم فيه للعامل الثاني وهو «معنى» إذ لو كان للأول لقال «معنى هو» لأنه حيثئذ صفة جارية على غير من هي له وهو الغريم، وهو مردود اهـ العيني ٣ / ٥.
(٢) أ، ب - وفى جـ «لو» . (٣) أ، جـ - وفى ب «بلا» .
(٤) أ، جـ - وفى ب «منهما» . (٥) أ، ب - وفى جـ «يمنتع» .
(٦) مثل «ضربت زيداً وأكرمت» .
(٧) نحو: «أيهم ضربت وأكرمت أو شتمته» مستدلين بقوله تعالى: «بالمؤمنين رؤوف رحيم» .

ثم قال:

وَالثَّانِ أَوْلَىٰ عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ وَاخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أَسْرَةٍ

عمل كل (واحد)^(١) منها مسموع، والخلاف في الترجيح.

فقال البصريون: إعمال الثاني أرجح لقربه، وقال الكوفيون: إعمال الأول

أرجح (لسببه)^(٢) وقال بعض النحويين: يتساويان.

وفصل أبو ذر الخشني^(٣) فقال: إن كان إعمال الثاني يؤدي إلى الإضمار في

الأول فيختار إعمال الأول، وإلا فيختار إعمال الثاني.

والصحيح مذهب البصريين، لأن إعمال الثاني هو الأكثر وإعمال الأول

قليل. نقل ذلك سيويه عن العرب^(٤).

ثم قال:

وَأَعْمَلِ الْمُهْمَلِ فِي ضَمِيرِ مَا تَنَازَعَهُ وَالتَّزِمِ مَا التَّزِمَا

المهمل: هو الذي لم يسלט على الاسم الظاهر فيعمل في ضميره مطابقاً له.

ثم إن كان الثاني أضمر فيه المرفوع وجوباً والمنصوب على المختار، ومن

حذفه قول الشاعر:

بِعَاظَ يُعْشَى النَّاطِرِينَ إِذَا هُمْ لَمَحُوا شُعَاعَهُ^(٥)

أي لمحوه.

(١) ب. (٢) ب، ج. - وفي أ (لقربه).

(٣) هو: مصعب بن محمد بن مسعود الخشني أبو ذر بن أبي الركب النحوي ابن النحوي،

وقال ابن الزبير: كان أحد الأئمة المتقدمين إماماً في العربية ذا سمت ووقار وفضل ودين ومروءة، واتفق الشيوخ على أنه لم يكن في وقته أضبط منه. ومن تصانيفه الإملاء على سيرة ابن هشام.

(٤) قال سيويه ج١ ص ٣٩ (...) ولو أعملت الأول لقلت: مررت ومر بي بزيد، وإنما

قبح هذا، أنهم قد جعلوا الأقرب أولى إذا لم ينقض معنى). ا هـ.

(٥) البيت: لعائكة بنت عبد المطلب عمة النبي ﷺ - وهو من الكامل.

الشرح: «عكاظ» - بضم أوله - بزنة غراب - موضع بمكة كانت تقام فيه سوق مشهورة

يجتمع فيها العرب «يعشى» من الإعشاء وهو ضعف البصر ليلاً والمراد هنا ضعف البصر

مطلقاً «شعاعه» - بضم الشين خيوط الضوء أو بريقه ولمعانه.

المعنى: تريد أن أشعة سلاح قومها عما تضعف أبصار الناظر إليها تكني بذلك عن كثرة

السلاح وقوة بريقه ولمعانه.

وقيل: إن حذفه مخصوص بالضرورة، والصحيح جوازه في الاختيار. وإن كان الأول فيه تفصيل سيأتي.

فإن قلت: ما معنى قوله: (والتزم ما التزما)؟.

قلت: (يحتمل)^(١) ثلاثة أوجه: أحدها أن يكون المراد (والتزم ما التزما) من مطابقة الضمير للظاهر، وهو رأى الشارح^(٢).

والثاني: أن يكون المراد (والتزم ما التزم) مما سيذكره من وجوب حذفه من الأول في بعض الأحوال، وتأخيرها في بعضها.

والثالث: أن يكون المراد (والتزم ما التزم) وهو العمدة، فلا تحذفه، بخلاف الفضلة. فيؤخذ منه جواز حذف ضمير المفعول معمولاً للثاني، وهو حسن فليس هذا الكلام كما قيل حشواً.

ثم قال:

كَيْحَسْنَانَ وَيُسِيءُ أَبْنَاكَ

هذا مثال لإعمال الثاني (ولذا)^(٣) أضمر في الأول فقال: (يحسنان).

= الإعراب: «بعكاظ» مجرور بالباء وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث... «يعشى» فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الباء. «الناظرين» مفعول به منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم «إذا» ظرفية تضمنت معنى الشرط «لمحوا» فعل ماضٍ وواو الجماعة فاعل «شعاعه» فاعل يعشى مرفوع بالضممة الظاهرة وضمير الغائب مضاف إليه. الشاهد: في «يعشى... لمحوا شعاعه» حيث تنازع كل من الفعلين شعاعه، فالفعل الأول «يعشى» يطلب فاعلاً له، والفعل الثاني «لمحوا» يطلب مفعولاً، وقد أعمل فيه الأول، وأعمل الثاني في ضميره ثم حذف ذلك الضمير ضرورة، وأصل الكلام قبل تقديم العاملين «يعشى الناظرين شعاعه إذا لمحوه» ثم صار بعد تقديمهما، «يعشى الناظرين إذا لمحوا شعاعه».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن هشام ٢ / ٢٧، وابن عقيل ١ / ٣١١. والسندوي، والأشموني ١ / ٢٦، والسيوطي ص ٥٧.

(١) أ، ب - وفي جـ (محتمل).

(٢) قال الشارح ص ١٠٤ (.. المهمل هو الذي لم يسلط على الاسم الظاهر وهو يطلبه في المعنى فيعمل في ضميره مطابقاً له في الأفراد والتذكير وفروعهما، وإلى ذلك أشار بقوله: «والتزم ما التزما»).

(٣) أ. وفي ب، جـ (ولذلك).

ثم قال:

وقد بنى واعتدياً عبداً
واعتدياً)، وهذا

هذا مثال لإعمال الأول، ولذلك أضمر في الثاني فقال: (واعتدياً)، وهذا المثال متفق على جوازه، ومنع الكوفيون المثال الأول؛ لأن مذهبهم منع الإضمار قبل الذكر في هذا الباب. وحاصل مذهبهم أن الأول إذا طلب مرفوعاً لم يجز إعمال الثاني والإضمار في الأول سواء طلب الثاني مرفوعاً نحو «يحسان ويسىء ابنك» أو منصوباً نحو: «ضربني وضربت الزيد». .

فإن قلت: قد تقدم أن كلا من الفريقين أجاز إعمال الأول وإعمال الثاني وإنما اختلفوا في الترجيح.

وقد ذكرت أن الكوفيين منعوا إعمال الثاني إذا طلب الأول مرفوعاً - فلا يكون الاختلاف في الترجيح إلا مع طلب الأول منصوباً^(١).

قلت: إنما منعوه إذا أضمر المرفوع في الأول، وقد أجاز الكسائي إعمال الثاني بشرط حذف فاعل الأول، وأجاز الفراء إعماله بشرط (تأخر)^(٢) فاعل الأول.

فنقول على مذهب الكسائي «يُحَسِّنُ وَيُسِيءُ ابْنَاكَ» و«ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ الزَيْدِينَ».

وعلى مذهب الفراء «يُحَسِّنُ وَيُسِيءُ ابْنَاكَ هُمَا» و«ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ الزَيْدِينَ هُمَا». وقد أجاز الفراء (أيضاً)^(٣) أن يرتفع الاسم بهما في نحو: «يُحَسِّنُ وَيُسِيءُ ابْنَاكَ» وقد تقدم (ذكر)^(٤) مذهبه أول الباب^(٥).

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه من جواز الإضمار قبل الذكر في هذا الباب لسماعه.

(١) أ - (إلا مع طلب الأول مرفوعاً فلا يكون الاختلاف في الترجيح إلا مع طلب الأول منصوباً) وما ذكرته في ب، ج.
(٢) أ - وفي ب، ج (تأخير). (٣) أ، ب.
(٤) أ، ج.

(٥) تقدم عند قول ابن مالك: فللواحد منهما العمل.

حكى سيويه^(١) «ضربوني وضربتُ قومك».

فإن قلت: قد قيل إنه لم ينقله عن العرب. بل هو مثال (مخرج)^(٢) على مذهبه.

قلت: هو خلاف الظاهر، وأيضاً فقد سمع نظيره في الكلام الفصيح كقوله:

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ الْأَخْلَاءَ إِنِّي لَغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِي مُهْمِلٍ^(٣)

(١) قال سيويه جـ ١ ص ٤٠ (. . .) وكذلك تقول ضربوني وضربت قومك، إذا عملت الآخر فلا بد في الأول من ضمير الفاعل؛ لأن الفعل لا يخلو من فاعل.

(٢) أ، جـ - وفي ب (خرج).

(٣) قال العيني: أنشده الفراء ولم يعزه إلى أحد، وبالبحث لم أعر على قائله. وهو من الطويل.

الشرح: «جفوني» فعل ماضٍ من الجفاء مسند لواء الجماعة - والجفاء أن تفعل بغيرك ما يسوؤه أو أن تترك مودته، وتقول: جفاء يجفوه جفاء وجفوة «الأخلاء» جمع خليل وهو كالصديق وزناً ومعنى «جميل» الشيء الحسن من الجمال - وهو الحسن، «مهمل» اسم فاعل من الإهمال وفعله أهمل - يقال: أهملت الشيء إذا خلّيت بينه وبين نفسه.

المعنى: أن الأصدقاء لم يلتزموا واجب الصداقة من البر والوفاء وعدم تتبع هفوات الصديق، أما أنا فقد التزمت بهم - ولم أنظر إلا للحسن من أفعالهم.

الإهراب: «جفوني» فعل ماضٍ وواو الجماعة فاعله والنون للوقاية وياء المتكلم مفعول به «ولم» الواو عاطفة - لم حرف نفى وجزم وقلب «أجف» فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الواو وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «الأخلاء» مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة.

«إنني» إن حرف توكيد ونصب والنون للوقاية وياء المتكلم اسمها «لغير» جار ومجرور متعلق بقوله مهمل «جميل» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «من» حرف جر «خليلي» مجرور بمن وعلامة جزمه كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم والياء مضاف إليه «مهمل» خبر إن مرفوع بالضمّة الظاهرة.

الشاهد: في «جفوني ولم أجف الأخلاء».

حيث أعمل الثاني وهو «لم أجف» في «الأخلاء» فنصبه على أنه مفعول به، وأعمل الأول وهو «جفوني» في ضمير وهو واو الجماعة. فلزم على ذلك أن يعود الضمير على متأخر. ودل الشاهد على أن عود الضمير المرفوع على متأخر جائز في هذا الباب.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١٠٥، ابن هشام ٢ / ٢٨، والسندوي، وداود، والأشمونى ١ / ٢٠٤.

وليس هذا بضرورة لتمكنه من أن يقول «جفانى ولم أجف الأخلاء» فيعمل
الأول ويحذف (مفعول) (١) الثاني لأنه فضلة.

ثم قال:

ولا تَجِيءُ مَعَ أَوَّلٍ قَدْ أَهْمَلَا بِمَضْمَرٍ لِفَيْرٍ رَفَعٍ أَوْهَلَا
بل حذفه الزم إن يكن غير خبر وأخبرته إن يكن هو الخبر

إذا أهمل الأول فإما أن يطلب مرفوعاً أو منصوباً.

إن طلب مرفوعاً أضمر فيه خلافاً للكوفيين كما سبق (٢)، وإن طلب منصوباً
فإما أن يكون فضلة أو غير فضلة.

فإن كان فضلة وجب حذفه عند الجمهور؛ لأنه مستغنى عنه فلا حاجة
لإضماره قبل الذكر، ولم يوجب في التسهيل حذفه بل جعله أولى (٣).

ومن إنباته قول الشاعر:

إِذَا كُنْتُ تَرْضِيهِ وَيَرْضِيكَ صَاحِبٌ جِهَارًا فَكُنْ فِي الْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْوُدِّ (٤)

(١) أ، ب. وفي ج (معمول).

(٢) عند قول ابن مالك: وقد بغى واعتدى عبداكا.

(٣) قال في التسهيل ص ٨٦ (ويجوز حذف المضمرة غير المرفوعة ما لم يمنع مانع، ولا يلزم
حذفه أو تأخيره معمولا للأول خلافاً لاكثرهم بل حذفه إن لم يمنع مانع أولى من إبقائه
متقدماً).

(٤) البيت من الشواهد التي لم تنسب لقائل. ولم يتعرض العيني لقائله وبحث فلم أعثر
على قائله. وهو من الطويل.

الشرح: «جهاراً» بكسر الجيم - بزة كتاب أى عياناً ومشاهدة، «الغيب» كل ما غاب
واستر عنك فهو غيب، «الود» - بضم الواو - المودة والمحبة.

المعنى: يحض الشاعر على ألا تكفى في مودة صديقك بأن ترضيه في حال حضوره
وعيانته ومشاهدته، وأن تقوم على حفظ وداده في حال غيبته بأكثر مما يكون منك ومنه في
حال العيان وأمام الناس.

الإعراب: «إذا» ظرفية تضمنت معنى الشرط «كنت» كان واسمها «ترضيه» فعل مضارع
مرفوع بضممة مقدرة على الياء وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت وضمير =

ووافق هنا مذهب الجمهور، وإن كان غير فضلة، كالمفعول من باب ظن
جيء به مؤخراً، ليؤمّن من الإضمار قبل الذكر، أو حذف ما هو عمدة.

أما تقديمه فقال الشارح: لا يجوز عند الجميع. اهـ (١).

قلت: وظاهر التسهيل: جوازه (٢)، وقد حكى ابن عصفور عنه ثلاثة مذاهب:

أحدها: إضماره مقدماً كالمرفوع نحو: «ظنّيه أو إياه وظننت زيداً قائماً».

والثاني: الإضمار مؤخراً كما جزم به المصنف هنا.

والثالث: حذفه لدلالة المفسر عليه. قال: وهذا أسدّ المذاهب، لسلامته من

الإضمار قبل الذكر والفصل (٣).

تنبيهان:

الأول: قد ظهر مما ذكر أن كلامه هنا (مخالف) (٤) التسهيل من وجهين:

أحدهما: أنه جزم هنا بحذف الفضلة وهو المراد بقوله (غير خير).

=الغيبة مفعول به «ويرضيك» الواو حرف عطف يرضى فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدرة
على الياء وكاف الخطاب مفعول به «صاحب» فاعل مرفوع بالضمّة الظاهرة «فكن» الفاء
واقعة في جواب إذا «كن» فعل أمر ناقص واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «في
الغيبة» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من اسم كن «أحفظ» خبر كن منصوب بالفتحة
الظاهرة «للود» جار ومجرور متعلق بأحفظ والجملة من كن واسمها وخبرها لا محل لها
من الإعراب جواب إذا.

الشاهد: في «ترضيه ويرضيك صاحب» حيث تنازع كل من «ترضى» و «يرضى»
الاسم الذى بعدهما وهو «صاحب» فإن الأول يطلبه مفعولاً، والثانى يطلبه فاعلاً وقد
أعمل فيه الثانى وأعمل الأول فى ضميره الذى هو الهاء.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٠٥، وابن عقيل ١ / ١٣٠، وابن
هشام ٢ / ٣١، والسندوبى، والأشمونى ١ / ٢٠٥، والسيوطى ص ٥٧.

(١) الشارح ص ١٠٦.

(٢) قال فى التسهيل ص ٨٦ (ولا يحتاج غالباً إلى تأخيره إلا فى باب ظن)

(٣) وأما الحذف فمنعه البصريون وأجازه الكوفيون. اهـ أشمونى ٢ / ٢٠٥.

(٤) ب، ج. وفى أ (بخلاف).



والثاني: أنه جزم بتأخير الخبر ولم يجزم بهما في التسهيل بل أجاز التقديم.
(والتنبيه)^(١) الثاني: أن قوله (غير خبر) قد يوهم أن ضمير المتنازع فيه إذا كان
مفعولاً أولاً في باب ظن يجب حذفه.

وليس كذلك. بل لا فرق بين المفعولين في امتناع الحذف، ولزوم التأخير؛
ولذلك قال الشارح: لو قال بدله:

واحدُهُ إِنْ لَمْ يَكُ مَفْعُولَ حَسِبْ وَإِنْ يَكُنْ ذَاكَ فَأَخْرَهُ تُصِبْ
لسلم. اهـ (٢).

قلت: قوله: (مفعول حَسِبْ) يوهم أن غير مفعول (حَسِبْ) يجب حذفه
(وإن)^(٣) كان خبراً وليس كذلك.

لأن خبر كان لا يحذف أيضاً بل يؤخر كمفعول حَسِبْ نحو «زيد كان وكنتُ
قائماً إياه» وهذا مندرج تحت قول المصنف (غير خبر) ولو قال:

بَلْ حَذَفَهُ إِنْ كَانَ فَضْلُهُ حُتْمٌ وَغَيْرُهَا تَأْخِيرُهُ قَدْ التَزَمَ
لاجاد (٤) (٥).

ثم قال:

وَإِظْهَرِ إِنْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبِراً لَغَيْرِ مَا يُطَابِقُ الْمَفْسُراً

يعنى: أن الإضمار (ممتنع)^(٦) إذا تخالف صاحب الضمير ومفسره (كان)^(٧)
يكون الضمير خبراً لثني ومفسره مفرد، وقد مثل ذلك بقوله:

نَحْوُ أَظُنُّ وَيُظَنَّنِي أَخَا زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا

(١) ١. (٢) الشارح ص ١٠٦، وقال بدلا من لسلم (لخلص من ذلك التوهم).

(٣) ب - وفي أ، ج - (ولو).

(٤) قال الأشموني: ٢٠٧ / ١ (قلت: وعلى هذا أيضاً من المؤاخذه ما على بيت الأصل من

عدم اشتراطه أمن اللبس فكان الأحسن أن يقول:

واحدُهُ لَا إِنْ خِيفَ لَبَسٌ أَوْ يُرَى لَعَمْدَةً فَجِيءَ بِهِ مُؤَخَّرًا) اهـ

(٥) راجع الأشموني ٢٠٦ / ١. (٦) ب، ج - وفي أ (يَمْتَنَع).

(٧) ب: ج - وفي أ (كما أن).

«زيداً وعمراً» مفعول أول لأظن، «وأخوين» مفعوله (الثانى والياء من
«يظنان» مفعول أول له، و «أخا» مفعوله الثانى)^(١) وهو خبر (له)^(٢) فى الأصل.
فلو أضمر، فإما أن يجعل مطابقاً للمفسر وهو ثانى مفعولى «يظنان» أو
لصاحبه وهو أول مفعولى «أظن».

فإن جعل مطابقاً للمفسر فقليل: «إياه» فيلزم الإخبار بمفرد عن مثنى، وإن
جعل مطابقاً لصاحبه قيل: «إياهما» فيلزم عود ضمير مثنى على مفرد، وكلاهما
غير جائز.

فتعين الإظهار خلافاً للكوفيين فى إجازة إضماره مطابقاً لصاحبه، وإن
خالف المفسر^(٣). وفى إجازة حذفه نحو: «أظنُّ ويظنانى أخا زيدا وعمراً». وعلى
الإظهار تخرج هذه المسألة من التنازع.

(١) أ، ب.

(٢) أ.

(٣) نحو: «أظن ويظنانى إياه الزيدىن أخوين».

المفعول المطلق

المفاعيل خمسة: مفعول به وقد تقدم (١) ومفعول مطلق، ومفعول له وفيه (ومفعول) (٢) معه، وهذا أول الكلام على هذه الأربعة.

ويبدأ بالمطلق، وسمى مطلقاً لأنه لم يقيد بأداة بخلاف غيره، فقال:

المصدرُ اسْمٌ ما سِوَى الزَّمَانِ مِنَ مَدْلُوعَى الفِعْلِ كَأَمْنٍ مِنَ أَمْنٍ

مدلولوا الفعل: هما الحدث والزمان، والمصدر هو اسم الحدث، وهو معنى قوله: (اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل)

فإن ما سوى الزمان من مدلوليه هو الحدث (كأمنٍ من أمنٍ).

قال: «أمن» فعل يدل على حدث وزمان، والأمن اسم لذلك الحدث، فهو

مصدر.

فإن قلت: هل المفعول المطلق والمصدر مترادفان؟

قلت: لا، بل بينهما عموم من وجه وخصوص من وجه. فقد يكون المفعول (المطلق) (٣) غير مصدر بل (جارياً) (٤) مجراه كاسم المصدر والآلة وغير ذلك مما سيذكر.

وقد يكون المصدر غير مفعول مطلق نحو «يُعجبنى ذهابك».

ثم قال:

بمثله أو فعلٍ أو وَصْفٍ نُصِبَ

مثال نصبه، أي بمصدر، قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا﴾ (٥).

ومثال نصبه بفعل ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ (٦)

(١) تقدم في المتعدى واللازم.

(٢) أ.

(٣) أ، ب.

(٤) أ، ج. وفي ب (جاري).

(٥) من الآية ٦٣ من سورة الإسراء.

(٦) من الآية ١٦٤ من سورة النساء.

ومثال نصبه بوصف ﴿وَالذَّارِيَاتِ ذُرُوءًا﴾ (١).

وينبغي أن يحمل قوله (بمثله) على المائل (٢) في المعنى ليشمل نحو «يعجبني إيمانك تصديقًا».

ثم قال:

وكونه أصلاً لهذين انتخب

أى: وكون المصدر أصلاً للفعل والوصف، هو المختار، فالفعل والوصف مشتقان منه، وهو مذهب البصريين، وخالف بعضهم فى الوصف فجعله مشتقاً من الفعل، فهو فرع الفرع.

ومذهب الكوفيين أن الفعل هو الأصل، والمصدر مشتق منه.

وزعم ابن طلحة أن الفعل والمصدر أصلان، وليس أحدهما مشتقاً من الآخر.

والصحيحُ مذهبُ البصريين، لأن الفرع لا بد فيه من معنى الأصل وزيادة، والفعل يدل على الحدث والزمان (٣) (٤).

ثم قال:

توكيداً أو نوعاً يبين أو عدد كسرتُ سيرتَيْنِ سيرَ ذى رشَدٍ

المصدر: يؤتى به مع ناصبه (لثلاث) (٥) فوائد:

الأولى: توكيده نحو «سرتُ سيراً» ويسمى المبهم.

والثانية: بيان عدده نحو «سرت سيرتين» ويسمى المعدود.

والثالثة: بيان نوعه. ويسمى المختص.

(١) الآية ١ من سورة الذاريات. (٢) أ، جـ - وفى ب (المثل).

(٣) وإلى المذهب البصرى أميل وأوضح الدليل كما فى ابن عقيل ١ / ٣١٥ (لأن كل فرع يتضمن الأصل وزيادة والفعل والوصف بالنسبة إلى المصدر كذلك لأن كلا منهما يدل على المصدر وزيادة، فالفعل يدل على المصدر والزمان، والوصف يدل على المصدر والفاعل) ١ هـ.

(٤) راجع الأشمونى ١ / ٢٠٩. (٥) أ، وفى ب (لثلاثة).

واختصاصه إما بإضافة نحو «سرت»^(١) سير ذى رشد» وإما بنعت نحو «سيراً شديداً» وإما «بال» نحو «سرت السير» أى السير الذى تعرفه، كذا قسم بعضهم.

والظاهر أن المعدود مندرج تحت المختص كما فعل فى التسهيل.

فالمصدر (على هذا قسمان)^(٢) مبهم ومختص.

والمختص قسمان: معدود وغير معدود.

ثم قال:

وقد ينوبُ عنه ما عليه دَلٌّ كجِدِّ كلِّ الجِدِّ وافرِحِ الجِدْلَ

المصدر ضربان: مؤكد ومبين كما سبق.

أما المؤكد فينوبُ عنه أحد ثلاثة أشياء:

الأول: (مرادفه)^(٣) نحو «قعدت جلوساً».

وظاهر كلام المصنف أن ناصبه بالفعل المذكور وهو مذهب المازنى، ونقل عن الجمهور أن ناصبه فعل من لفظه مقدر.

الثانى: (ملاق)^(٤) فى الاشتقاق نحو ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾^(٥)

ذكره الشارح^(٦) فعلى هذا ناصبه (الفعل)^(٧) المذكور وهو مذهب المازنى أيضاً، ومذهب الجمهور أن ناصبه مقدر كما سبق.

وزعم ابن خروف أنه مذهب سيبويه، وفصل بعضهم بين المرادف نحو

(١) ب، ج.

(٢) أ، ج. وفى ب (على قسمين).

(٣) ب. وفى أ، ج (مرادف).

(٤) ب، وفى أ، ج (ملاقى).

(٥) الآية ١٧ من سورة نوح «نباتاً» اسم عين للنبات، وهو نائب عن المصدر وهو الإنبات.

(٦) الشارح ص ١٠٨.

(٧) أ، ب.

«قعدت جلوساً» فنصبه بالظاهر، وبين (الملاقى)^(١) نحو «أنبتكم من الأرض نباتاً» فنصبه بالمقدر وهو قول حسن^(٢).

والثالث: اسم مصدر غير علم نحو «اغتسلت غسلاً».

وأما الميين فينوب عنه أحد ثلاثة عشر شيئاً:

الأول: نوع، نحو «(رجع)^(٣) القهقري».

والثاني: وصف، نحو ﴿وَأَذْكُرُ رَبِّكَ كَثِيرًا﴾^(٤).

ومذهب سيبويه في هذا ونحوه أنه حال^(٥).

والثالث: (هيئة)^(٦) نحو «يَمُوتُ الْكَافِرُ مَيِّتَةً سَوْءٍ».

والرابع: آلة، نحو «ضربته سوطاً» وهو مطرد في (آلة)^(٧) الفعل دون غيرها فلا يجوز «ضربته خشبة».

والخامس: كل، نحو ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ﴾^(٨).

والسادس: بعض، نحو «ضربته بعضَ الضرب».

والسابع: ضمير، نحو ﴿لَا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِّنَ الْعَالَمِينَ﴾^(٩).

والثامن: اسم الإشارة، نحو: «ضربته ذلك الضرب».

قال في شرح التسهيل: ولا بد من جعل المصدر تابعاً له^(١٠) وظاهر كلام سيبويه أن ذلك لا يشترط.

(١) ب. وفي أ، جـ (المغاير).

(٢) وارتضيت هذا المذهب لتوفيقه بين المذاهب. ففي المرادف «القعود» و«الجلوس» بمعنى واحد، والثاني تقديره: فنبت نباتاً، لأن النبات ليس بمعنى الإنبات فلا يصح توكيده به.

(٣) أ، ج. وفي ب (رجعت).

(٤) من الآية ٤١ من سورة آل عمران.

(٥) راجع الكتاب جـ ١ ص ١٩٣.

(٦) أ، ج. وفي ب (الهيئة).

(٧) ب - وفي أ، جـ (آلات).

(٨) من الآية ١٢٩ من سورة النساء.

(٩) من الآية ١١٥ من سورة المائدة. (١٠) ب.

والتاسع: وقت، كقوله:

أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدًا^(١)

أى: اغتماض ليلة أرمد. وهو عكس «فعلته طلوع الشمس»، إلا أنه قليل.

والعاشر: «ما» الاستفهامية، نحو: «ما تضربُ زيدًا».

والحادى عشر: «ما» الشرطية، نحو «ما شئتَ فقم».

ذكر هذه الأحد عشر فى التسهيل^(٢).

والثانى عشر: المرادف، نحو «افرح الجذل» والخلاف فى ناصبه كما تقدم.

والثالث عشر: العدد، نحو: «ضربته ثلاثين ضربة».

(١) صدر بيت. قائله الأعشى - أعشى بن قيس واسمه ميمون بن قيس، وهو من الطويل،

من قصيدة قالها فى رسول الله ﷺ فى صلح الحديبية يريد الإسلام.

وعجزه: وَيَتُّ كَمَا بَاتَ السَّلِيمُ مُسَهَّدًا.

الشرح: «ألم تغتمض» ألم تنم. قال محمد بن حبيب: ويروى: «ألم تغتمض عينك

ليلك أرمدا» الأرمد هو نفسه، «السليم» بفتح السين - وهو اللديغ، «والمسهّد» بضم الميم

وفتح السين وتشديد الهاء - وهو المسهر الذى لا ينام لثلاث يدب السم فيه.

الإحراب: «ألم» الهمزة للاستفهام ولم: حرف نفى وجزم وقلب «تغتمض» فعل

مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون «عينك» فاعل مرفوع بالالف نيابة عن الضمة

لأنه مثنى وضمير المخاطب مضاف إليه.

«ليلة» ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «أرمدا» فعل ماض مبنى على

الفتح وآلف الاثنى فاعل «ويت» الواو حرف عطف بت: فعل ماض مبنى على الفتح

المقدر وهو فعل تام وتاء المخاطب فاعله، ويجوز أن يكون ناقصًا فيكون الضمير اسمه

«كما» الكاف حرف جر وما مصدرية ويجوز أن تكون كافة «بات» فعل ماض «السليم»

فاعله مرفوع بالضمة الظاهرة «مسهّدًا» خبر بات الأولى على النقصان وحال من فاعله

على التمام ويات الثانية تامة أو ناقصة فمنصوبها محذوف يدل عليه منصوب الأولى.

الشاهد: فى «ليلة أرمدا» حيث نصبت ليلة بالنيابة عن المصدر، والتقدير اغتماضًا مثل

اغتماض ليلة الأرمد، وليس انتصابها على الظرفية.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: السندوبى، الأشمونى ١ / ٢١١.

(٢) فى الأصل (ذكره هذه الأحد عشر) والكلام يستقيم بما قلته وراجع التسهيل ص ٨٧.

وزاد بعض المتأخرين اسم المصدر العلم. نحو «بَرَّ بَرَّهُ وَفَجَرَ فَجَارَهُ»^(١) وفي شرح التسهيل: أن اسم المصدر (العلم)^(٢) لا يستعمل مؤكداً ولا مبنياً^(٣). ثم قال:

وما لتوكيد فَوْحَدٍ أَبَدًا

لأنه بمنزلة تكرير الفعل، والفعل لا يثنى ولا يجمع. ثم قال:

وَتَنُّ وَاجْمَعُ غَيْرُهُ وَأَفْرَدًا

هو المختص معدوداً كان أو غير معدود. أما المعدود فلا خلاف في جواز تثنيته (وجمعه)^(٤) قياساً^(٥). وأما غيره من المختص ففي تثنيته وجمعه خلاف. منهم من قاسه لاختلاف أنواعه، ومنهم من لم يقسه وهو مذهب سيويه^(٦). ثم قال:

وَحَذَفَ عَامِلِ الْمُؤَكَّدِ امْتِنَعٌ

قال في شرح الكافية: لأن المصدر (المؤكد)^(٧) يقصد بتقوية عامله وتقدير معناه، وحذفه مناف لذلك وقد نوزع في هذا^(٨).

(١) أ، جـ. وفي ب (بررته بره وفجرته فجاره).

(٢) راجع الأشموني ١ / ٢١٢.

(٣) نحو: ضربته ضربة وضربتني وضربات.

(٤) قال الأشموني ج ١ ص ٢١١ (فالمشهور الجواز نظراً لأنواعه نحو: «سرت سيري زيد الحسن والقبيح». ودليله قوله تعالى. «وتظنون بالله الظنون») والالف رائدة تشبيهاً للفواصل.

وظاهر مذهب سيويه المنع واختاره الشلوين) ١ هـ أشموني وصبان. وإلى الأول أميل لقوة دليhle.

(٧) ب.

(٨) المنازع: هو الشارح - ابن المصنف - حاصل النزاع (أن المؤكد قد لا يكون للتقوية والتقدير معاً بل قد يكون للتقرير فقط فلا ينافي الحذف.

وأن السماع ورد بحذف عامل المؤكد نحو: «أتيت سيرا» ووجوباً نحو: «سقيا ورعياً» ورد بأن الحذف مناف للتوكيد مطلقاً... صبان ج ٢ ص ٨٦ ورأى ابن مالك هو الصواب لموافقته للحقيقة والواقع.

ثم قال:

وفي سواه للليل متسع

لا خلاف في جواز حذف عامل المصدر المختص معدوداً كان أو غير معدود إذا دل عليه دليل، نحو «بلى ضربتين أو ضرباً شديداً» في جواب «ما ضربت»؟
وقد يجب الحذف وذلك إذا كان المصدر بدلاً من اللفظ بفعله، وقد نبه على ذلك بقوله:

والحذف حتم مع آتٍ بدلاً من فعله كندلاً للذ كاندلاً

أى: وحذف العامل واجب مع المصدر «آت» بدلاً من فعله كقول الشاعر:

على حين ألهى الناس جلُّ أمورهم فندلاً زريقُ المال نذل الثعالب^(١)

فندلاً نائب عن أندل.

(١) البيت للأحوص - وهو محمد بن عبد الله بن عاصم الأنصاري - وفي الحماسة لأعشى

همدان، وقال الجوهري: لجرير، والأظهر كما في الحماسة. وهو من الطويل.

الشرح: «ألهى الناس» شغلهم وأورثهم العفلة «جل أمورهم» بضم الجيم - معظمها وأكثرها «ندلاً» مصدر نذل المال، إذا خطفه بسرعة «زريق» اسم رجل أو قبيلة.

المعنى: أن هؤلاء اللصوص يخرجون للسرقة والاختطاف وقت اشتغال الناس بمهامهم يوصى بعضهم بعضاً بسرعة الخطف والاحتيال كخطف الثعالب، وقد ضرب المثل بالثعلب في هذا فقيل: «أخطف من ثعلب».

الإعراب: «على» حرف جر «حين» ظرف زمان مبنى على الفتح في محل جر أو مجرور بالكسرة الظاهرة «ألهى» فعل ماض «الناس» مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة «جل» فاعل مرفوع بالضمرة الظاهرة «أمورهم» مضاف إليه «فندلاً» منصوب بفعل محذوف «زريق» منادى يحرف نداء محذوف «المال» مفعول لقوله ندلاً السابق منصوب بالفتحة الظاهرة «ندل» مفعول مطلق مسبين للنوع منصوب بالفتحة الظاهرة «الثعالب» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد: في «فندلاً» حيث ناب مناب فعله، وهو مصدر، وعامله محذوف وجوباً والتقدير اندل ندلاً.

وقبله: يمرون بالدهنا خفاً عياهم ويرجعن من دارين بجر الحقائق

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١١٠، وابن هشام ٢ / ٣٨، وابن عقيل ١ / ٣١٩، والسندوبى، وداود، والأشمونى ١ / ٢١٢، والمكودى ص ٦٤ والسيوطى ص ٥٩، وسيبويه في كتابه ج١ ص ٥٩.

وإنما وجب حذف عامله^(١) لثلا يجمع بين البدل والمبدل منه، يقال ندل الشيء، إذا اختطفه بسرعة. ثم قال:

وما لتفصيلٍ كإمّا منّا عامله يُحذفُ حيثُ عنّا

إذا قصد بالمصدر تفصيل عاقبة ما قبله وجب حذف عامله كقوله تعالى: ﴿فَشُدُّوا الوثاقَ فَإِذَا مَنَا بَعْدُ وَإِذَا فُتِنَّا﴾^(٢). أى فإما تمنون منّا وإما تفادون فداء.

ثم قال:

كذا مُكرّرٌ ودُو حَصْرٍ وردَ نائبَ فعلٍ لِاسمِ عَيْنٍ اسْتُنْدِ

إذا ناب المصدر عن خبر اسم عين بتكرير نحو: «زيد سيرا سيرا»^(٣) أو حصر نحو: «إنما أنت سيرا» وجب حذف عامله، وجعل التكرير عوضاً من إظهاره وأقيم الحصر مقام التكرير. فلو لم يكن مكرراً ولا محصوراً جاز الإضمار والإظهار، نحو: «زيد سيرا وزيد يسير سيرا» احترز باسم العين، من اسم المعنى نحو (أمرك سير سير) فإن المصدر يرفع ويجعل خبره.

ثم قال:

ومنه ما يدعونه مُؤكِّداً لنفسه أو غيره

أى: ومن الواجب حذف عامله، قسم يسميه النحويون مؤكداً وهو نوعان: مؤكد لنفسه، وهو الواقع بعد جملة هى نص فى معناه، وسمى بذلك لأنه بمنزلة (إعادة)^(٤) الجملة، فكانه نفسها.

ومؤكد لغيره: وهو الواقع بعد جملة صائرة به نصاً، وسمى بذلك لأنه أثر فى الجملة فكانه غيره، لأن المؤثر غير (المؤثر)^(٥).

(١) أ، ج. وفى ب (حذفه).

(٢) من الآية ٤ من سورة محمد.

(٣) ب، ج. وفى أ (شيراً شيراً)

(٤) ب.

(٥) أ، ب. وفى ج (المتأثر).

(فمثل) (١) (البتداء) به وهو المؤكد لنفسه بقوله

نحو له على ألف عرفا

أى اعتراضاً.

ومثل (والثان) بقوله:

كأبني أنت حقاً صرناً

ثم قال:

كذلك ذو التشبيه بعد جملة كلى بكاء ذات عضلة

من الملتزم إضمار ناصبه المصدر المشبه به بخمسة شروط:

الأول: أن يكون بعد جملة.

والثاني: أن تكون حاوية معناه.

الثالث: أن تكون (حاوية فاعله) (٢).

الرابع: أن يكون ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل.

الخامس: أن يكون المصدر مشعراً بالحدوث.

مثال ذلك قولهم: «له صوتٌ صوتٌ حمار» فهذا قد استوفى الشروط، لأن له صوت جملة، وقد اشتملت على معنى المصدر، وهو «صوت» وعلى فاعله وهو «الهاء» فى «له» ولا صلاحية فى المصدر الذى اشتملت عليه للعمل، لأن (شروط) (٣) إعمال (المصدر) (٤) غير الواقع بدلا من أن يقدر بالفعل وحرف مصدرى.

وقوله: «صوت حمار» مشعراً بالحدوث، فالناصب فعل واجب الإضمار، ومثله بقوله: «لى بكاء ذت عضلة».

فلو (كان) (٥) بعد مفرد لم يجوز النصب نحو: «صوته صوت حمار» ولو لم

(١) ب (ثم مثل). (٢) أ، جـ - وفى ب (مشملة على فاعله).

(٣) أ، جـ - وفى ب (شروط). (٤) أ، جـ - وفى ب (المصدر غير المصدر غير الواقع).

(٥) ب، جـ.

(يشتمل)^(١) على معنى المصدر لم يصح، ولو لم يشتمل على فاعله ضعف
النصب نحو: «فى الدار صوتٌ (صوت)^(٢) حمار» و «صراخ (صراخ)^(٣)
«تكلى»^(٤) ولم يمتنع لأنك إذا قلت: (فيهما)^(٥) صوت علم أن فيها مصوتًا
«صوت حمار»^(٦).

ولو كان ما اشتملت عليه صالحًا للعمل نحو: «هو مصوت صوت حمار»
فإنه ينتصب بمصوت لا بمحذوف، ولو لم يكن المصدر مشعرًا بالحدوث لم ينصب
نحو: «له ذكاءٌ ذكاءُ الحكماء».

لأن صوتًا ونحوه، إنما انتصب لكون ما قبله بمنزلة يفعل مسندًا إلى فاعل.
فقولك: «له صوت» بمنزلة «يصوت»، وليس قولك، «له ذكاء» بمنزلة «هو يفعل»
وإنما (أخبرت)^(٧) بأنه ذو ذكاء (فتنزل)^(٨) ذلك منزلة قولك «له يدٌ يدُ أسد».
والله أعلم.

(١) أ، ج - وفى ب (تشتمل الجملة على معنى).

(٢) أ، ب.

(٣) أ.

(٤) أ، ج - .

(٥) أ - وفى ب، ج (فيها).

(٦) ب.

(٧) أ، ج وفى ب (أخبر).

(٨) أ، ج - وفى ب (فصار).



المفعول له

يُنْصَبُ مَفْعُولًا لَه الْمَصْدَرُ إِذَا أَبَانَ تَعْلِيلًا «كَجَدُّ شُكْرًا وَدِنٌ»

(المفعول) (١) له: هو علة الفعل، ولجواز نصبه شروط:

الأول: أن يكون مصدرًا.

والثاني: أن يتحد وقته ووقت عامله، وهو المعلن به.

والثالث: أن يتحد فاعلهما ولو تقديرًا.

فمثال: ما استوفى الشروط «ضربته تأديبًا» و«جدُّ شكرًا».

ومثال اتحاد فاعلهما تقديرًا قوله تعالى: ﴿يُرِيكُمْ أَلْبَرَقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ (٢) لأن

معنى يريكم يجعلكم ترون.

وفي بعض هذه الشروط خلاف. ثم قال:

وإن شرطٌ فقد فاجرُهُ باللام

أى: إذا فقد شرط من الشروط الثلاثة وجب جر ما علل به الحرف الدال على التعليل، وهو اللام أو ما يقوم مقامها وهو «من» و«فى» (٣) والباء فتقول: «جئت للمال»، لأنه ليس بمصدر، «وجئت أمس لإكرامك غداً» لاختلاف الزمان و«أحسنت إليك لإحسانك إلي»، لاختلاف الفاعل.

وقوله:

وليس يمتنع مع الشروط

(يعنى: أنه لا يمتنع جره بالحرف مع استيفائه للشروط نحو «قنع هذا للزهد» (فإن هذه الشروط) (٤) ليس اجتماعها موجباً للنصب بل مسوغ له.

ثم هو بعد ذلك على ثلاث مراتب: راجح النصب، وراجح الجر، ومستو فيه الأمران.

(١) ب، ج، وفى أ، المفعول.

(٢) من الآية ٢٤ من سورة الروم، ١٢ من سورة الرعد.

(٣) أ، ج، وفى ب (إلى). (٤) أ، ج.

فأشار إلى الأول بقوله: **وقلَّ أن يصحَّبه المجرَّدُ.**

يعنى: أن المجرَّد من أل والإضافة يترجَّح نصبه، وقلَّ أن يصحَّب الحرف فقوله: «ضربته تأديباً» أرجح من قولك «ضربته»^(١) (لتأديب)^(٢). ومنع الجزولى^(٣) جر المجرَّد. قيل: ولم يقل به غيره.

وأشار إلى الثانى بقوله: **والعكسُ فى مَصْحُوبِ أَل.**

يعنى: أن الأرجح فى مصحوب «أل» جره بالحرف. فقولك: «ضربته للتأديب» أرجح من قولك: «ضربته»^(٤) (التأديب).

ثم ذكر شاهد نصب مصحوب «أل» من كلام العرب. فقال:

لا أقعدُ الجُبْنَ عن الهِجَاءِ ولو تَوَالَتْ زُمْرُ الأَعْدَاءِ^(٥)

وسكت عن المضاف فلم يعزه إلى راجح النصب ولا إلى راجح الجر. فعلم أنه يستوى فيه الأمران نحو «جئتكَ ابتغاءَ الخيرِ، ولا ابتغاءَ الخيرِ».

(١) ب.

(٢) ب، ج - وفى أ (للتأديب).

(٣) هو أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولى. صاحب الجزولية، وقد تقدم.

(٤) ب.

(٥) البيت: من الرجز ولم ينسب إلى قائل معين وهو كما ورد فى كلام الناظم. وقال

العينى: رجز راجز لم أقف على اسمه.

الشرح: «لا أقعد» أراد لا أنكل ولا أتوانى عن اقتحام المعارك، «الجبن» - بضم فسكون

- الخوف والفرع، «الهيجاء»: الحرب، «توالت»: تابعت وتكاثرت، «زمر» جمع زمرة

وهى الجماعة، «الأعداء»: جمع عدو.

المعنى: إنى لا أبتعد عن الحرب والنزال خوفاً وفرعاً ولو تكاثرت جماعة الأعداء.

الإعراب: «لا» نافية «أقعد» فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة وفاعله ضمير مستتر

فيه «الجبن» مفعول لأجله منصوب بالفتحة الظاهرة «عن» حرف جر «الهيجاء» مجرور بعن

وعلامة جره الكسرة الظاهرة والجار والمجرور متعلق بأقعد «ولو» شرطية غير جازمة

«توالت» فعل ماضٍ والتاء للتأنيث «زمر» فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة «الأعداء» مضاف

إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد: فى «الجبن» حيث وقع مفعولاً لأجله. ونصبه مع كونه محلى «بال».

مواضعه: ذكره شراح الألفية حيث إنه من كلام الناظم.

تنبیه:

إذا دخلت «أل» على المفعول له، أو أضيف إلى معرفة تَعَرَّفَ «بال» (أ)^(١) وبالإضافة خلافاً للرياشي^(٢) والجرمي والمبرد في قولهم: إنه لا يكون إلا نكرة وإن «أل» فيه رائدة، وإضافته غير محضنة^(٣).

فإن قلت: هل يجوز تقديم المفعول له على عامله؟

قلت: هو جائز سواء كان منصوباً أو مجروراً^(٤).

وهو مستفاد من قوله: كَلِزْهَدٍ ذَا قَنَعٍ فَمَثَلُ بِهِ (مقدماً)^(٥)، والله أعلم.

(١) ب.

(٢) هو أبو الفضل العباسي بن الفرغ مولى محمد الهاشمي، ولقب بالرياشي لأن أباه كان عبداً لرجل من جذام اسمه رياش، فانتقل اللقب من أبيه بعد الشهرة إليه. نشأ بالبصرة وأخذ النحو عن المازني، وسمع منه كتاب سيبويه، ثم صار من كبار النحاة واللغويين، له تصانيف منها: كتاب نحو. قتل وهو يصلي الصبح قائماً بالبصرة سنة ٢٥٧ هـ في شهر شوال.

(٣) وأرجح الأول لعدم التكلف فيه - راجع الأشموني ١ / ٢١٧.

(٤) «زاهداً ذا قنع» و «لزهد ذا قنع».

(٥) أ، ج - وفي ب «مقدماً».

المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً

قال:

الظرفُ: وقتٌ أو مكانٌ ضمُّنا «في» باطرادٍ: كهنا أمكثُ أزمنا

(وقت أو مكان) جنس (ضمن) مخرج لوقت أو مكان لم يضمن معناه نحو «يومنا يوم مبارك»، «ونحن في مكان حسن».

(ثم قال) (١) «باطراد»: احترازاً مما نصب بدخل من المكان المختص نحو: «دخلت الدار» فهو منصوب نصب المفعول به بعد إسقاط الخافض توسعاً، لا نصب الظرف، إذ لو كان ظرفاً لم يختص بدخل؛ لأن «الظرف» (٢) لا يختص بعامل دون عامل.

بل الظرف غير المشتق من اسم الحدث يتعدى إليه كل فعل.

قال الشارح: وإذا كان كذلك فلا حاجة إلى الاحتراز (عنه) (٣) بقيد الاطراد لأنه يخرج بقولنا (مضمن معنى في) اهـ (٤).

قلت: وفي نصب المختص من المكان بعد دَخَلَ ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنه منصوب نصب المفعول به بعد إسقاط الخافض توسعاً كما سبق، وهو مذهب الفارسي والمصنف، ونسبه إلى سيبويه.

والثاني: أنه منصوب على الظرفية تشبيهاً له بالمبهم ونسبه الشلوين إلى (سيبويه) (٥) ونسب (٦) إلى الجمهور.

(١) أ.

(٢) أ، ج - وفي ب (المطرذ).

(٣) أ، ب.

(٤) الشارح ص ١١٣.

(٥) قال سيبويه ج ١ ص ١٥ (وقد قال بعضهم: ذهب الشام. شبهه بالمبهم إذا كان مكاناً يقع عليه المكان والمذهب).

(٦) أ، ج.

والثالث: أنه مفعول به ودخل تارة يتعدى بنفسه وتارة بحرف الجر، وهو مذهب الأخص (١) (٢).

وقوله: (كهنا) مثال لظرف المكان (وأزمتنا) مثال لظرف الزمان.

ثم قال:

فانصبه بالواقع فيه مظهرًا كان وإلا فانوه مَقْدَرًا

يعنى: أن حكم الظرف النصب، وأن الناصب له هو الواقع فيه من فعل أو ما (في) (٣) معناه. وأن الناصب له يكون ظاهرًا نحو: «جلست أمام المسجد» و«سرت يوم الخميس» وقد يكون مقدرًا إما جوارًا نحو: «يوم الجمعة» لمن قال: «متى قدمت؟».

وإما جويًا كالواقع خبرًا أو صفة أو حالا أو صلة (٤).

ثم قال:

وكلُّ وقت قابلٌ ذاك... ..

يعنى: أن جميع أسماء الزمان قابلة للظرفية مبهمًا ومختصًا.

وأما المحدود فهو من المختص خلافاً لمن جعله قسمًا ثالثًا.

فالمبهم: ما دل على قدر من الزمان غير معين كحين، والمختص بالمحدود:

ما له مقدار من الزمان معلوم نحو «يومين».

والمختص غير المحدود: كأعلام الأيام وما اختص (بال) (٥) أو الصفة أو

بالإضافة، ثم قال:

(١) وقد ارتضيت المذهب الأول؛ لأنه يحتاج إلى قيد (الطراد) ولا عبرة بمخالفة ابن الناظم حيث قال لا يحتاج إلى هذا القيد.

قال الصبان ج ٢ ص ٩٥ (وجعل الحق مع ابن الناظم ناشئ عن عدم التدبر). وقال الأشموني (وعلى هذين لا يحتاج إلى قيد «باطراد» وعلى الأول يحتاج إليه خلافاً للشارح) ١ هـ.

(٢) راجع الأشموني ١ / ٢١٨. (٣) ب، ج - وفي أ (فيه).

(٤) الخبر «ريد عندك» والصفة نحو «مررت بطائر فوق غصن» - فوق صفة لطائر - والحال نحو «رأيت الهلال بين السحاب»، والصلة نحو «رأيت الذي عندك»، فعندك صلة للذى. والناصب محذوف وجويًا في الأحوال الأربعة، ويقدر مستقرا أو استقر إلا في الصلة فيقدر استقر. لأن الصلة جملة ١ هـ أشموني ١ / ٢١٩.

(٥) ب، ج - وفي أ «بالا».

وما... يقبله المكان إلا مبهمًا

يعنى: أن أسماء المكان لا تقبل الظرفية إلا إذا كانت مبهمة، فإن كانت مختصة لم تقبل الظرفية نحو: «الدار» و«المسجد».

ثم قال:

نحو الجهات والمقادير، وما صيغ من الفعل كمرمى من رمى
فمثل المبهم بثلاثة أنواع:

الجهات: نحو خلف (وقدأم)^(١) وأمام.

والمقادير: نحو «ميل» و«فرسخ»^(٢).

وما صيغ من اسم الحدث نحو. «مرمى ومذهب».

فظاھر أن هذه الثلاثة: أنواع للمبهم. أما الجهات فلا إشكال في أنها مبهمة.

وأما المقادير فظاھر كلام الفارسی أنها داخلة تحت المبهم، وصححه بعض النحويين.

وقال الشلوبين: ليست داخلة تحته، وصحح بعضهم (أنها شبيهة)^(٣) بالمبهم لا مبهم.

وأما ما صيغ من (اسم)^(٤) الحدث، فالظاھر أنه من المختص لا من المبهم كما نص عليه غيره، وهو ظاھر كلامه في شرح الكافية.

قال فيه: وأما المكان فلا يكون من أسمائه (ظرفًا)^(٥) صناعيًا إلا ما كان مبهمًا أو مشتقًا من اسم الحدث^(٦) اهـ. فجعله قسيمة.

قلت: وقد قسم المصنف المصدر إلى مبهم ومختص، وصرح بأن المعدود من المختص وقياسه أن يجعل المعدود في الظرف من المختص أيضًا.

(١) ب. (٢) الميل: ألف باع - والفرسخ: ثلاثة أميال.

(٣) أ - وفى ج (أنه مشبه) وفى ب (أيضًا شبيهه).

(٤) أ، ج. (٥) أ، ب - وفى ج (مختصًا).

(٦) شرح الكافية ورقة ٤٢.

فإن قلت . ما يعنى الفعل فى قوله . (وما صيغ من الفعل)؟

قلت ظاهر كلامه أنه الفعل الصناعى لقوله (كمرمى من رمى) وليس ذلك
بجيد لأنه لم يصغ من الفعل وإنما صيغ من المصدر (وإن) (١) حمل على الفعل
اللغوى وهو المصدر (فهو صحيح) (٢) (لولا) (٣) (أن) (٤) قوله: (من رمى) يبعده .
ثم قال :

وشرط كون ذا مقيساً أن يقع ظرفاً لما فى أصله معه اجتمع

الإشارة إلى ما اشتق من اسم الحدث . يعنى : أن هذا النوع لا يكون ظرفاً
مقيساً إلا إذا كان العامل فيه موافقاً له فى الاشتقاق نحو: «رمى مرمى زيد»،
«وقعدت مقعده»، (فلذا) (٥) عد من الشواذ قولهم «هو منى مقعد القابلة» (٦)
ونحوه (٧).

وتقدير قوله: (لما فى أصله معه اجتمع) مع الظرف فى أصله وهو اسم
الحدث .

فإن قلت: يخرج من كلامه نحو: «سرنى (جلوسى) (٨) مجلسك»، لأن
العامل فيه أصله لا شىء اجتمع معه فى أصله .

قلت: هذا وإن لم تشمله عبارته فقد (تقرر) (٩) أن المصدر يعمل عمل فعله .

(١) أ، ج - وفى ب (وإنما) .

(٢) أ، ب - وفى ج (فصحيح) .

(٣) أ، ج وفى ب (إلا) .

(٤) أ، ب .

(٥) أ، ج - وفى ب (ولذلك) .

(٦) القابلة: المولدة، والمعنى: أنه قريب كقرب مكان قعود القابلة عند ولادة المرأة .

(٧) ونحوه «هو منى مزجر الكلب، ومناط الثريا، ومقعد الإزار» ووجه الشذوذ. إذ التقدير:
هو منى مستقر فى مزجر الكلب فعامله الاستقرار، وليس ما اجتمع فى أصله. ولو أعمل
فى المزجر زجر، وفى المناط ناط، وفى المقعد قعد لم يكن شاذاً. اهـ أشمونى ج ١ ص
٢٢٠ .

(٨) ب، ج - وفى أ (جلوسك) .

(٩) أ، ج - وفى ب (تقدم) .

ثم قال:

وما يُرى ظرفًا وغيرَ ظرفٍ فذاك ذو تصرفٍ فى العرفِ

كلُّ من ظرف الزمان وظرف المكان (قسمان) (١) متصرف وغير متصرف:

فالتصرف ما لا يلزم بل يستعمل ظرفًا تارة وغير ظرف أخرى نحو: «يوم وليلة» من الزمان، «ويمين وشمال» من المكان.

وغير المتصرف: ما لا يخرج عن الظرفية أصلاً «كقطُّ» و«عوضُ» (٢) أو لا يخرج عنها إلا (إلى) (٣) (شبهها) (٤).

والمراد بشبه الظرفية الجر «بمن».

وإنما يثبت تصرف الظرف بالإخبار عنه والجر بغير «من» (فى الاختيار) (٥) لأن «من» كثرت زيادتها فلم يعتد بها.

فلذلك حكم على «قبلُ وبعدُ وعندُ ولدُن» بعدم التصرف مع (أنها تجر) (٦) بمن. وإلى هذا أشار بقوله:

وغيرُ ذى التصرفِ .. البيت

ثم قال:

وقد ينوبُ عن مكانٍ مصدرٌ وذاك فى ظرفِ الزمانِ يكثرُ

نيابة المصدر عن الظرف من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وشرط (ذلك) (٧) إفهام تعيين (وقت) (٨) أو مقدار، وذلك قليل فى المكان كقولهم: «جلست قرب زيد، وقصده» أى: مكان قربه ومكان قصده.

(١) أ، ج.

(٢) قط وعوض لا يستعملان إلا بعد نفي، وقط لاستغراق الماضى من الزمان - وعوض لاستغراق المستقبل مثل أبدا، وقط: مشتقة من قططت الشيء إذا قطعت، وعوض: مشتقة من العوض، قط: مبنية على الضم، وعوض: تبنى على الحركات الثلاث إذا لم تضاف.

(٣) فى النسخ لم تذكر (إلى) والسياق يقتضى زيادتها.

(٤) أ، ج - وفى ب (يشبهها).

(٥) أ، ج - وفى ب (الجر).

(٦) ب، ج - وفى أ (ذلك). (٨) أ - وفى ب (مكان).

وكثير في الزمان نحو: (كان)^(١) ذلك (خفوق)^(٢) النجم، «وظلوع الثريا»
أى: وقت خفوق النجم، ووقت ظلوع الثريا
وكثرته تقتضى القياس عليه.

(١) أ، جـ - وفى ب (فعلت).

(٢) ب، جـ - وفى أ (حقوق).

المفعول معه

قال:

يُنْصَبُ تَالِي الْوَاوِ مَفْعُولًا مَعَهُ فِي نَحْوِ «سِيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَةً»

المفعول معه: هو الاسم المنصوب بعد (واو بمعنى) (١) مع، نحو «سيري والطريق» أي: مع الطريق.

وهذا الباب مقيس على الأصح (٢)، وقد فهم ذلك من قوله (نحو).

ثم قال:

بِمَا مِنْ الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقُ ذَا النَّصْبِ لَا بِالْوَاوِ فِي الْقَوْلِ الْأَحَقِّ

ناصرب المفعول معه: إما فعل نحو «استوى الماء والخشبة» وإما اسم يشبهه نحو: «زيد سائرٌ والطريق»

ومذهب سيبويه (٣) أنه لا يعمل فيه العامل المعنوي كاسم الإشارة وحرف التشبيه (٤) والظرف المخبر به.

وأجاز أبو علي في قول الشاعر:

هَذَا رِدَائِي مَطْوِيًّا وَسِرْبًا لَا (٥)

.....

(١) أ، جـ - وفي ب (الواو التي بمعنى).

(٢) قال الأخفش: هذا الباب سماعي، وذهب غيره إلى أنه مقيس في كل اسم استكمل الشروط، وهو الصحيح، أشموني ١ / ٢٧٧.

(٣) جـ ١ ص ١٥٠ الكتاب.

(٤) ب، جـ - وفي أ (التنبيه).

(٥) هذا عجز بيت من البسيط. قال العيني: لم أقف على اسم قائله وبحث فلم أعثر على اسم قائله.

وصدره: لا تحسبك أثوابي فقد جمعت.

وذكر البيت كله في نسخة ب.

الشرح: (سربالا) بكسر السين - وهو القميص. قاله الجوهري.

الإعراب: (لا) حرف نهى (تحسبك) فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة في محل جزم بلا الناهية ونون التوكيد حرف والكاف ضمير المخاطب =

أن يكون العامل فيه هذا .

وزهب الجرجاني إلى أن ناصبه الواو نفسها، لاختصاصها بالاسم، ورد بأنها لو كانت ناصبة، لاتصل الضمير بها^(١).

ولم يشترط (تقديم)^(٢) فعل أو شبهه، وإليه أشار بقوله (بالواو) وفهم من قوله (سبق) أن المفعول معه لا يتقدم على عامله (وهذا)^(٣) متفق عليه .

وأما تقديمه على مصاحبه نحو «استوى والخشبة الماء» فمذهب الجمهور، والصحيح منعه، وأجازه ابن جنى^(٤).

=مفعول مبني على الفتح في محل نصب (أثوابي) فاعل مرفوع بضممة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم وياء المتكلم مضاف إليه (فقد) الفاء للتعليل قد حرف تحقيق (جمعت) فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح والتاء للتانيث والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي (هذا) ها حرف تبيينه ذا اسم إشارة مبتدأ مبني على السكون في محل رفع (ردائي) خبر المبتدأ مرفوع بضممة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم وهي مضاف إليه (مطويًا) حال من رداء منصوب بالفتحة الظاهرة (وسريالا) الواو للمعية وسريالا مفعول معه منصوب بفتحة ظاهرة .

الشاهد: في (هذا . . . سريالا) (حيث إن سريالا مفعول معه ولم يتقدمه الفعل بل قد تقدمه ما يتضمن معنى الفعل وحروفه وهو (هذا) .

- مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١١٦ والأشموني ٢٤٤ / ١ .
- (١) كما في سائر الحروف الناصبة فكان يقال: جلست وك، وذلك ممتنع، والصحيح الأول، قال السيوطي في الهمع ١ / ٢١٩ (أحدها وهو الأصح أن ما تقدمه من فعل أو شبهه).
- (٢) أ، وفي ب، ج (تقدم).
- (٣) أ. ج. وفي ب (وهو).
- (٤) تمسك ابن جنى بقوله:

جمعت وفحشا غيبة ونميمة ثلاث خصال لست عنها بمرعوى

وقوله:

أكنيه حين أناديه لأكرمه ولا ألقبه والسواة اللقبا

على رواية من نصب السواة واللقب . يعني أن المراد في الأول جمعت غيبة ونميمة مع فحش . وفي الثاني ولا ألقبه اللقب مع السواة؛ لأن من اللقب ما يكون لغير سواة، ولا حجة له فيهما، لإمكان جعل الواو فيهما عاطفة قدمت هي ومعطوفها وذلك في البيت الأول ظاهر، وأما الثاني فعلى أن يكون أصله: ولا ألقبه اللقب ولا أسوءه السواة ثم حذف ناصب السواة) اه أشموني ج ١ ص ٢٢٤ وراجع الخصائص ٢ / ٣٨٣ لذلك أقول: والمنع أولى .

ثم قال :

وبعد «ما» استفهام أو «كيف» نصب بفعل كونٍ مضمراً بعرض العرب

من كلامهم «كيف أنت وقصعة من ثريد» و«ما أنت وزيد» برفع ما بعد الواو على أنها العاطفة، وبعضهم ينصب على أنها التي للمعية وما قبلها مرفوع بفعل مضمّر هو الناصب لما بعدها، تقديره: كيف يكون؟ وما يكون؟ والصحيح أن «كان» المقدرة ناقصة، وكيف خير مقدم، وكذلك «ما». واعلم أن الصالح، لكونه مفعولاً معه على ثلاثة أقسام:

قسم: يجوز فيه العطف والنصب على المعية، والعطف أرجح.

وقسم: يجوز فيه الأمران والنصب على المعية أرجح.

وقسم: يمنع فيه العطف.

فالأول: (هو) (١) ما أمكن فيه العطف بلا ضعف من جهة اللفظ، ولا من جهة المعنى نحو «قمت» أنا وزيد» وإن شئت نصبت.

والثاني: ما لا يمكن فيه العطف إلا بضعف من جهة اللفظ نحو: «قمت وزيد» لأن العطف على الضمير المرفوع المتصل بغير تأكيد أو فصل ضعيف، أو من جهة المعنى كقولهم: «لو تركت الناقةً وفصيلها لرضعها»، فإن العطف فيه ممكن على تقدير: لو تركت الناقة تراًم فصيلها وترك فصيلها لرضعها لرضعه (٢).

هذا تكلف وتكثير عبارة (٣)، فهو (ضعيف) (٤) والوجه النصب على معنى: لو تركت الناقة مع فصيلها.

(١) أ، ج.

(٢) ج - وفي أ «لو تركت الناقة تراًم فصيلها وترك فصيلها لرضعها فأرضعها» وفي ب «لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها لرضعها» والتقدير مع العطف لو تركت الناقة تراًم فصيلها لرضعها لرضعها.

(٣) أى: تكثير للعبارة المقدرة، والعطف من عطف السبب على المسبب. أه صبان ١/

١٠٥

(٤) أ، ج - وفي ب «مضعف».

والثالث: (هو) (١) ما لا يمكن فيه العطف لمانع لفظي نحو: «مالك وزيداً»؟
فإن العطف على الضمير المجرور بغير إعادة الجار ممتنع عند الجمهور. أو معنوي
نحو «سرت والجبل» مما لا يصلح للمشاركة.

فهذا ونحوه يجب فيه النصب على المعية، ويمتنع (فيه) (٢) العطف.
وقد أشار إلى الأول بقوله:

والعطف إن يُمكن بلا ضَعْفٍ أحقَّ

وإلى الثاني بقوله:

والنصبُ مختارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقِ

وإلى الثالث بقوله:

والنصبُ إن لم يَجْزُ العطفُ يَجِبُ

وأما قوله:

أو اعتقد إضمارَ عاملٍ تُصبُ

فيحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون (تخييراً) (٣) فيما امتنع عطفه بين نصبيه
على المعية وبين إضمار عامل، حيث يصح إضماره كقوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ
وَشُرَكَاءَكُم﴾ (٤).

فإنه لا يصح جعله معطوفاً، لأن أجمع بمعنى عزم (فلا) (٥) ينصب (إلا) (٦)
الأمر والكيد ونحوهما.

ولك أن تجعل «شركاءكم» مفعولاً معه، و(لك) (٧) أن تجعله مفعولاً به بفعل
مقدر.

تقديره: وأجمعوا من جمع، لأن جمع بمعنى ضم المتفرق، فينصب الشركاء
ونحوه.

وقد حكى أن أجمع بمعنى جمع. فعلى هذا يصح العطف.

(٢) أ، ج.

(٤) من الآية ٧١ من سورة يونس.

(٦) أ، ب. (٧) ب.

(١) أ، ج.

(٣) أ، ج - وفي ب (مخيراً).

(٥) أ، ج - وفي ب (لا).

والثاني: أن يكون تنويحاً.

والمعنى: أن ما امتنع فيه العطف نوعان: نوع يجب فيه النصب على المعية، ونوع يضم له عامل، لأن المعية فيه أيضاً ممتعة كقوله:

علفتها تبتاً وماءً بارداً^(١)

فماء منصوب بفعل مضمر تقديره «سقيتها ماء» ولا يجوز عطفه لعدم المشاركة ولا نصبه على المعية لعدم المصاحبة.

ويجوز أن يجعل (قوله)^(٢) (أو اعتقد إضمارَ عاملٍ).

شاملاً للنائب كما مثلنا به.

(١) هذا صدر بيت. قال العيني: أقول هذا رجز مشهور بين القوم لم أر أحداً عزاه إلى راجزه. ويحتمل فلم أعر على قائله.

وعجزه: حتى شئت همالة عيناها.

الشرح: (علفتها) أطعمتها وقدمت لها ما تأكله (تبتاً): بكسر التاء وسكون الباء.

قصب الزرع بعد أن يدرس «شتت» يروى في مكانه «بدت» وهما بمعنى واحد، «همالة» صيغة مبالغة - من هملت العين إذا همرت بالدموع.

المعنى: قد أشبعت الدابة تبتاً وأرويتها ماء حتى فاضت عيناها بالدموع من الشبع على عادة الدواب.

الإعراب: (علفتها) فعل وفاعل ومفعول أول (تبتاً) مفعول ثان منصوب بالفتحة الظاهرة (وماء) الواو عاطفة ماء مفعول به لفعل محذوف وسقيتها ماء (بارداً) صفة لماء منصوب بالفتحة الظاهرة (حتى) حرف غاية وجر (شتت) فعل ماض والتاء للتأنيث (همالة) حال من فاعل غدت منصوب بالفتحة الظاهرة (عيناها) فاعل غدت مرفوع بالالف نيابة عن الضمة لأنه مثني وضمير الغائبة مضاف إليه.

الشاهد: في (وماء) فإنه لا يمكن عطفه على ما قبله، لكون العامل في المعطوف عليه لا يتسلط على المعطوف، إذ لا يقال علقتها ماء.

ومن أجل ذلك كان نصبه على أحد أقوال ثلاثة: إما على تقدير فعل يعطف على (علفتها) وإما على أن (علفتها) بمعنى أنلتها وإما النصب على المعية.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١١٩، وابن عقيل ١ / ٣٣٤، الأشموني ١ / ٢٢٦ وابن هشام ٢ / ٥٦ - أيضاً - في شذور الذهب ص ٢١٤ والمكودي - ص ٦٩، والسيوطي ص ٦٢، وابن هشام في مغنى اللبيب ٢ / ١٦٩.

(٢) ب، ج.



وللجار كقولك «مالك وزيد» فيجوز حره لا بالعطف بل بإضمار الجار،
كما نص عليه في شرح الكافية^(١) وكلامه فيه يؤيد هذا الاحتمال (والله أعلم)^(٢).

(١) راجع شرح الكافية ورقة ٤٣.

(٢) أ، ب.

* فائدة ذكرها الشيخ الصبان عقب المفعول معه:

(قال الفارسي: إذا اجتمعت المفاعيل قدم المفعول المطلق ثم المفعول به الذي تعدى إليه العامل بنفسه، ثم الذي تعدى إليه بواسطة الحرف، ثم المفعول فيه الزماني، ثم المكاني، ثم المفعول له، ثم المفعول معه (كضربت ضرباً ريذاً بسوط نهاراً هنا تأديباً وطلوع الشمس). أ هـ باختصار.

والظاهر أن هذا الترتيب أولى لا واجب) أ هـ ١٠٦ / ٢.

الاستثناء

الاستثناء: إخراج بيلا أو إحدى أخواتها تحقيقاً أو تقديرًا.

(فالإخراج) جنس و (بيلا أو إحدى أخواتها) مخرج للتخصيص ونحوه والمراد بالمخرج (تحقيقًا) المتصل، وبالمخرج (تقديرًا) المنقطع، نحو ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾ (١) فإن الظن وإن لم يدخل في العلم تحقيقًا فهو (في) (٢) تقدير الداخل فيه، إذ هو مستحضر بذكره لقيامه مقامه في كثير من المواضع.

قال ابن السراج: إذا كان الاستثناء منقطعاً فلا بد أن يكون الكلام الذي قبل (إلا) قد دل على ما يستثنى (بها) (٣) فتأمل، فإنه يدق. اهـ.

وقوله: (ما استثنيت (إلا) مع تمام يتنصب)

يجوز أن تكون (ما) موصولةً ويتنصب خبرها فهو مرفوع، وأن تكون شرطية ويتنصب جوابها فهو مجزوم.

والمراد بالتمام أن يكون المخرج منه مذكورًا، ويقابله التفرغ.

يعنى: أن المستثنى (بيلا) في غير التفرغ يتنصب متصلًا كان أو منقطعًا بعد موجب أو غيره. إلا أن نصبه على ثلاثة أقسام: واجب وجائز، وراجح (وجائز مرجوح) (٤).

فالواجب النصب هو المستثنى بعد إيجاب متصلًا أو منقطعًا مؤخرًا (كان) (٥) أو مقدمًا نحو «قام القوم إلا زيدًا» و «خرج القومُ إلا بعيرًا» و «قام إلا زيدًا القوم».

والمرجوح النصب هو المتصل بعد نفي أو شبه نفي، والمراد به النهي والاستفهام المؤول بالنفي.

(١) من الآية ١٥٧ من سورة النساء - قراءة السبعة.

(٢) ب، ج. وفي أ (من).

(٣) أ، ج.

(٤) أ، ب.

(٥) أ، ب.

فمثال النفي ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾^(١) ومثال النهي «لا يقوم إلا زيد» ومثال الاستفهام: ﴿وَمَنْ يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ﴾^(٢).
وأكثر ما يكون ذلك في «هل» و «من».

فجميع ذلك يترجح فيه اتباعه للمستثنى منه في رفعه ونصبه وجره بدلا عند البصريين^(٣) وعطفًا عند الكوفيين^(٤) وإلى هذا أشار بقوله:
وبعد نفي أو كنفى انتخب إبتاع ما اتصل.....

والراجع النصب: هو المنقطع بعد نفي أو كنفى إن صح إغناؤه عن المستثنى منه. فإن بنى تميم يجيزون فيه النصب «والإبتاع»^(٥) ويقراون «إلا إبتاع الظن» وذكر بعض النحويين أن نصبه (عندهم أرجح)^(٦).

وأما الحجازيون فالنصب عندهم واجب^(٧) فإن لم يصح إغناؤه عن المستثنى منه تعين نصبه عند الجميع، وهو كل استثناء منقطع لا يجوز فيه تفرغ ما قبل «إلا» للاسم الواقع بعدها نحو «ما زاد إلا ما نقص وما نفع إلا ما ضر».

وجعل المصنف منه ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾^(٨) وإلى هذا القسم الثالث أشار بقوله:

(١) من الآية ٦٦ من سورة النساء.

(٢) من الآية ١٣٥ من سورة آل عمران.

(٣) بدل بعض المستثنى منه، قال أبو العباس ثعلب: كيف يكون بدلا وهو موجب ومتبوعه منفى؟ وأجاب السيرافي بأنه بدل منه في عمل العامل فيه، وتخالفا في النفي والإيجاب لا يمنع البدلية؛ لأن سبيل البدل أن يجعل الأول كأنه لم يذكر والثاني في موضعه وقد يتخالف الموصوف والصفة نفياً وإثباتاً نحو «مررت برجل لا كريم ولا لبيب» أ هـ .
أشمونى ١ / ٢٨٨ .

(٤) عطف نسق عند الكوفيين لأن «إلا» عندهم من حروف العطف في باب الاستثناء خاصة، وهي بمنزلة «لا» العاطفة - في أن ما بعد ما يخالف ما قبلها. أ هـ. صبان ٣ / ١١٠ .
(٥) ب .

(٦) أ، جـ. وفي ب «عنده راجح».

(٧) لأن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه فيمتنع البدل أ هـ شرح أوضح المسالك للنجار
١ / ٣٣٧ .

(٨) من الآية ٤٣ من سورة هود.

.. وانصب ما انقطع وعن تميم فيه إبدال وقع

ولكنه أطلق فلم يفصل بين ما يصح إغناؤه، وما لا يصح. ثم قال:
وغير نصب سابق في النفي قد يأتي ولكن نصبه اختر إن ورد
يعنى أن المستثنى (المقدم)^(١) على المستثنى منه بعد نفي فيه وجهان:
أحدهما وهو المختار، نصبه على الاستثناء.

والثاني: أن يفرغ العامل له ويجعل المستثنى منه بدلا.

قال سيويه^(٢): حدثني يونس أن قوماً يوثق بعريتهم يقولون مالى إلا أبوك
ناصر، فيجعلون ناصرًا بدلا. ١ هـ

وهذا قليل، ولذلك قال: (قد يأتي).

واحترق بقوله: (فى النفى)^(٣) من أن يكون المقدم فى الإيجاب، فإنه واجب
النصب كما سبق.

ولما فرغ من بيان التام شرع فى المفرد فقال:

وإن يفرغ سابق «إلا» لما بعد يَكُنْ كما لو «الأ» عدما

أى: وإن يفرغ ما سبق «إلا» لما بعدها فحكمه حكم ما لم توجد إلا معه
نحو: «ما قام إلا زيد» فقام مفرغ لما بعد «إلا» أعنى زيدا فهو فاعل به كما لو
عدمت «إلا» وقيل: «ما قام زيد».

وقوله: «سابق» أولى من قوله فى التسهيل العامل^(٤)؛ لأن السابق قد يكون
عاملا كما مثلنا به، وقد يكون غير عامل نحو: «ما فى الدار إلا زيد».

فإن قلت: على ماذا يعود الضمير فى يكن؟

(١) ب، ج - وفى أ «المقدم».

(٢) نص ما فى كتاب سيويه «حدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون: مالى إلا
أبوك أحد فيجعلون أحداً بدلا» ١ هـ ج ١ ص ٣٧٢.

(٣) أ، ب - وفى ج «المنفى».

(٤) قال فى التسهيل ص ١٠١ «وله بعد إلا من الإعراب إن ترك المستثنى منه وفرغ العامل له
ماله مع عدمها».

قلت يحتمل أن «يعود»^(١) على السابق. أى يكن السابق فى طلبه لما بعد «إلا» كما لو عدم «إلا»، وأن يعود على «ما» من قوله: (ما بعد) أى: يكن ما بعد «إلا» فى تسلط ما قبل «إلا» عليه كما لو عدم «إلا».

تنبيهان:

الأول: لا يكون التفرغ إلا بعد نفي أو شبهه.

الثانى: يصح التفرغ (لجميع)^(٢) المعمولات إلا المصدر المؤكد.

فأما قوله تعالى ﴿إِنْ نُنْظِنُ إِلَّا ظَنًّا﴾^(٣) فمتأول.

ولما كانت «إلا» قد تكرر لتوكيد ولغير توكيد نبه على ذلك فقال:

والغ ذات توكيد

وهى التى يصح طرحها، والاستغناء عنها، لكون ما بعدها تابعاً لما بعد الأولى.

فإن صح إغناء الثانى عنه جعل بدلا، وإن لم يصح عطف بالواو.

فالاول نحو: لا تمرر بهم إلا الفتى إلا العلاء

فإن العلاء هو الفتى.

والثانى: نحو: «لا تمرر بهم إلا زيدا، وإلا عمرا» وقد اجتمعا فى قوله:

ما لك من شيخك إلا عمله إلا رسيمة وإلا رمله^(٤)

(١) أ، ب - وفى جـ «يكون».

(٢) أ، جـ - وفى ب «فى جميع».

(٣) من الآية ٣٢ من سورة الجاثية.

(٤) قال السعنى: قتائله راجز من الرجاز لم أقف على اسمه، وهو من شواهد سيويه.

ويبحث فلم أعر على قتائله.

الشرح: «شيخك» هكذا يقرؤه الناس قديماً وحديثاً بالياء المثناة بعدها خاء معجمة

ويشتهر على اللسان أنه الجمل، ويترجح أنها «شجك» بالنون والجيم، وهو الجمل،

وأصل نونه متحركة فسكنها لإقامة الوزن «رسيمة ورملة» ضربان من السير - فالرسيم سير

الجمل بدون سرعة، والرمل السير بسرعة.

فإن قلت: ما المراد بالغايتها؟.

قلت: جعلها (كانها)^(١) لم تذكر فلا تؤثر في لفظ ولا معنى غير التوكيد.

ثم قال: وإن تكرر لا لتوكيد.

يعنى: لقصد استثناء، وحيث لا يخلو ذلك من أن يكون مع تفرغ ما قبل «إلا» من العوامل أو مع تمامه.

فهاتان حالتان أشار إلى الأولى بقوله:

.....فَمَع تَفْرِيعِ التَّأْيِيرِ بِالْعَامِلِ دَع

فِي وَاحِدٍ مِمَّا بِإِلَّا اسْتِثْنَى وَليْسَ عَن نَّصْبٍ سِوَاهُ مُغْنَى

المراد بالعامل «إلا» وبالتأثير النصب على الاستثناء.

فكانه قال: دع النصب على الاستثناء «بإلا» في واحد من المستثنيين أو المستثنيات.

(وليسَ عَن نَّصْبٍ سِوَاهُ مُغْنَى): أى: سوى ذلك الواحد.

= المعنى: لا منفعة لك من جملك إلا في نوعين من سيره وهما الرسم والرمل.
الإعراب: «ما» نافية «لك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «من» حرف جر «شيخك» مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة وضمير المخاطب مضاف إليه «إلا» أداة استثناء ملغاة «عمله» مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة وضمير الغائب مضاف إليه «رسيه» بدل من عمل والضمير مضاف إليه «وإلا» الواو حرف عطف إلا حرف رائد مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «رمله» معطوف على رسم مرفوع بالضمة الظاهرة وضمير الغائب مضاف إليه.

الشاهد: في «إلا رسيه وإلا رمله» حيث تكررت «إلا» في البدل والعطف ولم تفد غير مجرد التوكيد، وقد ألفيت. «مالك من شيخك إلا عمله». ورد في مجمع الأمثال لأبي الفضل النيسابوري جـ ٢ ص ٢٨٩ رقم ٣٩٣٣ (يضرب للرجل حين يكبر. أى: لا يصلح أن يكلف إلا ما كان اعتاده وقدر عليه قبل هرمه» ١هـ).

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٢٥ ابن هشام ٢ / ٦٧، وابن عقيل ١ / ٣٤٠، وداود والسندوبى والأشمونى ١ / ٢٣٢، والمكودى ص ٧١، والسيوطى ص ٦٣، وأيضاً ذكره في همع الهوامع ١ / ٢٧٧، سيويه ج ١ ص ٣٧٤.

(١) أ، ج - وفي ب «كان».



والحاصل أن إلا إذا (كررت) (١) لغير التوكيد وما قبلها من العوامل مفرقاً
شغل بواحد ونصب ما عداه على الاستثناء نحو «ما قام إلا زيداً إلا عمراً إلا
خالداً».

(وقد) (٢) فهم من عبارته فوائد:

الأولى: أن الناصب للمستثنى هو «إلا» لقوله بالعامل، ونسبه في التسهيل
إلى سيبويه والمبرد (٣) وزاد في (شرحه) (٤) الجرجاني، والخلاف في ذلك شهير (٥).

الثانية: أن الاسم الذي (يشغل) (٦) به العامل المفرغ، لا يلزم كونه الأول،
بل يجوز أن يكون المتوسط والآخر، لقوله: (في واحد) إلا أن شغله بالأقرب
أولى.

الثالثة: أن نصب ما سواء واجب، لقوله: «وليس عن نصب سواء معنى»
(فهو) (٧) أنص من قوله في التسهيل ونُصِبَ ما سواء. اهـ (٨).

فإن قلت: عبارته غير وافية بالمقصود من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه أمر بترك التأثير «بإلا» في واحد. فعلم أنه لا ينصب على
الاستثناء، ولم يعلم ما (يفعل) (٩) به.

(١) أ، ب - وفي جـ «تكررت».

(٢) ب، ج - وفي أ «فقد».

(٣) راجع التسهيل ص ١٠١.

(٤) أ، ج - وفي ب «الشرح».

(٥) وهو الصحيح وإليه أميل «لأنه حرف مختص بالأسماء غير منزل منها منزلة الجزء وما
كان كذلك فهو عامل، فيجب في «إلا» أن تكون عاملة، ما لم تتوسط بين عامل مفرغ
ومعموله، فتلغى».

فناصرب المستثنى هو «إلا» لا ما قبلها بواسطتها ولا مستقبلاً ولا استثنى مضمراً خلافاً
لزاعى ذلك، أشموني ١ / ٢٧.

(٦) أ، ب - وفي جـ «شغل».

(٧) أ، ج - وفي ب «فهذا» (٨) التسهيل ص ١٠٤.

(٩) أ، ب - وفي جـ «فعل».

والثاني: أن الحكم (الذي)^(١) ذكره إنما يكون إذا لم يكن استثناء كل واحد من متلوه فإن أمكن جعل (كل)^(٢) واحد مخرجاً مما قبله نحو «ما قام إلا إخوانك إلا زيداً».

والثالث: أن قوله: (وليس عن نصبٍ سِوَاهُ مُغْنِي). .

ليس كذلك بل إذا رفع الأول جاز رفع ما بعده إذا قصد (به)^(٣) بدل البداء .

قلت: الجواب عن الأول: أنه قد علم أن العامل المفرغ (يشغل)^(٤) به من قوله: (بعدُ يَكُنْ كما «لو» الا «عُدْما»). .

وعن الثاني، أن كلام (المصنف)^(٥) في تكرار إلا مع اتحاد المستثنى منه .

وعن الثالث: أنه جعل (بدل بداء)^(٦) كانت إلا للتوكيد فليس من هذا القسم بل هو مندرج في قوله: (وألغِ إلا ذاتَ تَوْكِيدٍ).

ثم أشار إلى الثانية بقوله:

وَدُونَ تَفْرِيعٍ مَعَ التَّقَدُّمِ نَصْبَ الْجَمِيعِ أَحْكَمُ بِهِ وَالتَّزْمِ

مثال ذلك: «ما قام إلا زيداً إلا عمراً إلا خالداً القوم» .

ثم قال:

وَانصَبَ لِتَأخِيرِ وَجِيءٍ بِوَاحِدٍ مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدٍ

يعنى أن العامل إذا لم يكن مفرغاً وتأخر ما استثنى عن المستثنى منه نصب الجميع إلا واحداً منها فله معها ما له منفرداً نحو: «ما قام أحدٌ إلا زيداً إلا عمراً إلا خالداً» .

ويجوز رفع واحد منها على البذل، لأنه بعد نفي، وهو راجح .

(١) أ، جـ. وفي ب «بما» .

(٢) ب، جـ .

(٣) ب .

(٤) أ، جـ. وفي ب «يشغل» .

(٥) ب، جـ .

(٦) أ، جـ - وفي ب «بدلاً» .



فإن قلت: (فهل) ^(١) يجوز رفع الجميع على الإبدال؟.

قلت: قد أجاز ذلك الأبدى ^(٢).

وظاهر كلام المصنف أنه لا يبدل منها إلا واحد. ثم مثل ذلك بقوله:

كَلَّمْ يَفُؤُوا إِلَّا أَمْرًا إِلَّا عَلِيٍّ

فيجوز رفع (امرؤ) على البدل ونصبه على الاستثناء كما لو انفرد،
(ونصب) ^(٣) (علي) ولكنه وقف على لغة ربيعة (فحذف) ^(٤) تنوين المنصوب،
والأصل إلا علياً.

وقوله: وَحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ

يعنى فى الدخول إن كان الاستثناء من غير موجب، وفى الخروج إن كان
موجباً.

تنبيه:

إذا كررت «إلا» لغير توكيد فتارة يمتنع استثناء كل واحد من متلوه، وتارة
(لا يمتنع) ^(٥)، ولم يتكلم المصنف على الثانى لوضوحه، وقد بينه فى الكافية
والتسهيل ^(٦).

ولما فرغ من حكم المستثنى «بإلا» شرع يذكر سائر أدوات الاستثناء، فقال:

وَاسْتِثْنِ مَجْرُورًا بِغَيْرِ مُعْرَبٍ بِمَا لُصِّقَتْ بِإِلَا نُسْبًا

أصل «غير» أن تكون صفة دالة على مخالفة موصوفها لحقيقة ما أضيفت
إليه.

وقد تضمن معنى «إلا» فيستثنى بها ولم يكن (به) ^(٧) بد من جر ما استثته

(١) أ، ج - وفى ب «هل».

(٢) هو: أبو الحسن على بن محمد بن عبد الرحيم الأبدى، نسبة إلى أبدة بلدة بالأندلس،
كان نحوياً جليلاً من أعرف أهل زمانه بالخلافات النحوية، ودرس كتاب سيويه ووقف
على غوامضه، ثم انتقل إلى غرناطة وأقرأ بها، وكان فى غاية من الفقر على إمامته
بالعلم. وتوفى سنة ٦٠٨ هـ ثمان وستمائة.

(٣) أ، وفى ب، ج «وينصب». (٤) أ، ج - وفى ب «بحذف».

(٥) ج - وفى أ، ب «يمكن». (٦) راجع الكافية ورقة ٤٥ والتسهيل ص ١٠٤ (٧) أ.

بالإضافة، وأعربت هي بما يستحقه المستثنى «إلا» من نصب واجب نحو «قام القوم غير زيد» أو راجح نحو «ما لزيد علم غير ظن» أو مرجوح نحو «ما قام أحد غير زيد». ومن تأثر بعامل مفرغ نحو «ما قام غير زيد».

فإن قلت: قد تقدم أن «إلا» هي ناصب المستثنى عند المصنف. فما ناصب

غير؟

قلت: ناصبها العامل الذي قبلها على الحال وفيها معنى الاستثناء.

هذا اختيار المصنف. قال في شرح التسهيل: وهو الظاهر من قول سيبويه، وإليه ذهب الفارسي في التذكرة^(١).

والمشهور أن انتصابها على حد انتصاب ما بعد «إلا»^(٢).

فإن قلت: ظاهر قوله: «مُعْرَبًا». بما أُسْتُثِنِي بِإِلَّا نُسْبًا.

اتحاد جهة النصب فيكون خلاف ما ذكره في شرح التسهيل.

قلت: المفهوم من عبارته أن «غيرا» تعرب بالإعراب المنصوب للمستثنى «إلا» من نصب أو غيره كما سبق، وليس في ذلك ما يدل على اتحاد جهة النصب.

تنبيهات:

الأول: قد تحمل «إلا» على «غير» فيُوصَفُ بها، وما بعدها (مغاير ما قبلها)^(٣). كما حملت «غير» على «إلا». فاستثنى بها.

وللموصوف بإلا شرطان: أن يكون جمعًا أو شبهه، وأن (يكون)^(٤) نكرة أو معرفًا بالجنسية، فلا يوصف بها مفرد محض ولا معرفة محضة. وتفارق «غيرا» من وجهين:

(١) كتاب لأبي على الفارسي - فجعلها حالا تؤول بمشتق، أي: قام القوم مغايرين لزيد - أو أنه من العطف على المعنى لا على المحل وارتضيت هذا المذهب.

(٢) وهذا عند المغاربة، واختار ابن عصفور وقياسًا على نصب ما بعد «إلا» راجع الأشموني / ٢٣٤.

(٣) أسقط «مغاير» ب، ج سقط «ما قبلها».

(٤) ب، ج.

أحدهما: أن موصوفها لا يحذف وتقام مقامه، فلا يقال: جاءني إلا زيد،
بخلاف «غير».

والآخر: أنه لا يوصف بها إلا حيث يصح الاستثناء متصلاً أو منقطعاً.
فلا (يجوز)^(١) «عندي درهم إلا جيّد» لأنه لا يصح فيه الاستثناء بخلاف
«غير».

قال في البسيط: وهل يجوز فيه الحال كما جاز في «غير»؟
فيه نظر وأجازه ابن السيد.

الثاني: يجوز في المعطوف على المستثنى بغير اعتبار اللفظ واعتبار المعنى.
فتقول: «قام القوم غير زيد وعمرو» بالجر على اللفظ، وبالنصب على
المعنى.

لأن معنى «غير زيد» «إلا زيداً» وتقول: «ما قام غير زيد وعمرو» بالجر
وبالرفع لأنه على معنى «إلا زيد».

وظاهر كلام سيويه^(٢) أنه من العطف على الموضع، وذهب الشلوبين إلى
أنه من باب التوهم^(٣).

الثالث: لا يجوز جر المعطوف على المستثنى «إلا» نحو «قام القوم إلا زيداً»
على معنى «غير» خلافاً لبعضهم، وما استدلل به متأول.
ثم قال:

وَلِسَوِيٍّ سَوِيٍّ سَوَاءٌ.....

هذه ثلاث لغات، وزاد بعضهم^(٤) (رابعة)^(٥) وهي المد مع الكسر.

(١) أ، ج - وفي ب «يقال».

(٢) قال سيويه ج ١ ص ٣٧٥ (رغم الخليل ويونس جميعاً أنه يجوز «ما أتاني غير زيد
وعمر» والوجه الجر، وذلك أن غير زيد في موضع إلا زيد وفي معناه فحملوه على
الموضع ...).

(٣) أي على توهم إلا - وإلى مذهب سيويه أميل، لبعده عن التوهم.

(٤) حكى الفاسي في شرح الشاطبية في سوى لغة رابعة، وهي المد مع الكسر.

(٥) أ، ج - وفي ب (أخرى).

وظاهر كلامه أنه يستثنى بالثلاثة، وهو ظاهر كلام الأخفش، ولم يمثل سيويه^(١) إلا بالمكسورة.

وقال ابن عصفور في الشرح الصغير: ولم يشرب منها معنى (الاستثناء)^(٢) إلا سوى، المكسورة السين - فإن استثنى بما عداها فبالقياس عليها.
ثم قال:

.....اجعلاً على الأصح ما لغير جعلاً

أى: اجعل لسوى وأختيها ما جعل «لغير» من كونها تجر المستثنى، وتعرب بإعراب ما بعد «إلا» على ما سبق فى «غير» من التفعيل والتمثيل، لأنها بمعنى غير.

وأشار بقوله: (على الأصح) إلى مذهب سيويه وأكثر البصريين، وهو أنها ظرف لا يتصرف إلا فى الشعر.

ونقل عن الفراء قال سيويه بعد أن مثل بقوله: «أتانى القوم سواك» زعم الخليل أن هذا كقولك: أتانى القوم مكانك، إلا أن فى سواك معنى الاستثناء. اهـ^(٣).

قال ابن عصفور: ولما كانت الظرفية فيها مجازاً لم (يتصرف)^(٤) فيها واستدل من قال بظرفيتها بوصل الموصول بها نحو «جاء الذى سواك».
أى: المصنف. وإنما اختار خلاف ما ذهبوا إليه.

قال فى شرح الكافية لأمرين:

أحدهما: إجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل: «قاموا سواك وقاموا غيرك» واحد، وأنه لا أحد منهم يقول: إن (سوى)^(٥) عبارة عن مكان أو زمان.

(١) قال سيويه جـ ١ ص ٣٧٧ (أتانى القوم سواك).

(٢) أ، جـ.

(٣) الكتاب جـ ١ ص ٣٧٧.

(٤) أ، جـ - وفى ب (يتصرفوا).

(٥) ب، جـ - وفى أ (سواك).

والثانى. ان من يحكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك، وانها لا تصرف
 والواقع فى كلام «العرب»^(١) نثراً ونظماً خلاف ذلك^(٢) ا هـ.
 وأكثر فيه وفى شرح التسهيل من (الاستشهاد)^(٣) على تصرفها.
 وأجاب عن استدلالهم بوقوعها صلة بأنه لا يلزم من وقوعها صلة كونها
 ظرفاً.

وأجاز أن يكون موضعها بعد الموصول رفعاً على أنها خبر مبتدأ مضمرة، وأن
 يكون نصباً على أنه حال وقبلة ثبت مضمراً.

قال: ويقوى هذا الوجه قول من قال «رأيت الذى سواك» بالنصب.
 (ولنا)^(٤) أن لجعل سواك بعد الموصول خبر مبتدأ (ومضمرة)^(٥) على أن يكون
 مبنياً لإبهامه وإضافته إلى مبنى كما فعل ذلك بغير فى قوله:
 لُدُّ بِقَيْسٍ حِينَ يَأْبَى غَيْرَهُ^(٦)

-
- (١) ب، جـ.
 (٢) راجع الأشموني ١ / ٢٣٥.
 (٣) أ، جـ - وفى ب (الاستدلال).
 (٤) أ، ج - وفى ب (قال وأما).
 (٥) ب، ج - وفى أ (محلوف).
 (٦) هذا صدر بيت - قال العيني: لم أقف على اسم راجزه - ويحث أيضاً فلم أعثر على
 قائله.

وعجزه: تَلْفَهُ بحراً مَفِيضاً خَيْرَهُ
 الشرح: (لُدُّ) بضم اللام وسكون الذال المعجمة - أمر من لاذ يلوذ (تلفه): بضم التاء
 وسكون اللام وكسر الفاء - من ألفى إذا وجد.
 قال تعالى: «وَالْفَيْسَ سَيْبًا لَدَى الْبَابِ» أى وجدا. ومعنى تلفه: تجده بحراً مفيضاً.
 من أفاض، يقال فاض الماء إذا كثر حتى سال على ضفة الوادى.
 الإعراب: (لُدُّ) جملة من الفعل والفاعل وهو أنت المستتر فيه (بقيس) فى محل نصب
 مفعول به (حين) منصوب على الظرفية (غيره) مبنى على الفتح وبيانه فى الشاهد (تلفه)
 مجزوم لانه جواب الأمر (لُدُّ) والفاعل ضمير والهاء مفعول أول (بحراً) مفعول ثان
 منصوب بالفتحة الظاهرة (مفيضاً) صفة لبحر (خيره) مفعول لقوله (مفيضاً). =

قلت: هذا خلاصة ما ذكره المصنف نصرة لمذهبه، وهو منقول عن الزجاجي.

ولقائل أن يقول: ما استدل به لا ينهض دليلاً على دعواه.

أما ما ذكره من إجماع أهل اللغة فغير مسلم لما نقله سيبويه عن الخليل، وقد تقدم.

وأما ما استشهد به من النظم فلا حجة فيه؛ لأن سيبويه ومن وافقه معترف بتصرفه في الشعر، وقد أنشد سيبويه بعضه^(١) ولم يذكر من تصرفه في النثر إلا جره بمن في الحديث^(٢) وقول بعض العرب (أتاني سواك) وحكاة الفراء.

وأما الجر بمن فقد تقدم أنه لا يعتد به في إخراج الظرف عن عدم التصرف.

وأما «أتاني سواك» فهو أقوى ما احتج به.

قال في البسيط: قال البصريون: هذا من (الشاذ)^(٣).

قلت: وكلام حاكمه أعني الفراء يدل على قلته، فإنه قال: (في)^(٤) «سواك ومكانك وبدلك ونحوك ودونك» لا تستعمل أسماء مرفوعة.

= الشاهد: في (غير) حيث بنى على الفتح لإضافته إلى مبني، ومع هذا هو فاعل لقوله يأبى ليكون مرفوعاً بالفاعلية.

مواضعه: ذكره ابن هشام في المغنى ١ / ١٣٨.

(١) قال سيبويه ج ١ ص ٢٠٢ (...). واعلم أن هذه الأشياء كلها قد تكون أسماء غير ظروف بمنزلة زيد وعمرو. ومن ذلك أيضاً: هذا سواك، وهذا رجل سواك، فهذا بمنزلة مكانك إذا جعلته في معنى بذلك، ولا يكون اسماً إلا في الشعر. قال بعض العرب لما اضطرب في الشعر جعله بمنزلة غير. قال الشاعر وهو رجل من الأنصار:
ولا ينطق الفحشاء من كان منهم
إذا قعدوا منا ولا من سواتنا
وقال الآخر وهو الأعشى:

تجانف عن جو اليمامة ناقتي وما عدلت من أهلها لسواتكا

ويدلك على أن سواك وكزيد بمنزلة الظروف أنك تقول: مرتت بمن سواك.

(٢) قال عليه الصلاة والسلام: «دعوت ربي إلا يسلب على أمتي عدواً من سوى أنفسها...».

(٣) أ، ج - وفي ب (الشواذ). (٤) أ

ثم قال وربما رفعوا. قال أبو ثروان^(١) (أتاني سواك) وأما تجويزه كون (سواك) (بعد الموصول خبر (مبتدأ)^(٢) مضمرة فضعيف؛ لأن فيه حذف صدر الصلة من غير^(٣) طول، ولو كان كذلك لجاز في (غير) فصيحاً كما جاز في (سوى)، وأيضاً - فقولهم: «رأيت الذي سواك» بالنصب يضعفه.

وأما ادعاء بنائه لإبهام وإضافته إلى مبنى فبعيد، وقد ضعف في باب الإضافة من شرح التسهيل القول بمثل ذلك.

وأما تقدير ثبت فلا يخفى بعده، وقد اتضح بذلك صحة القول بالظرفية إلا أن الظاهر هو عدم لزومها، لكثرة تصرفه في الشعر، ولما حكاه الفراء. فهو إذا ظرف متصرف مستعمل ظرفاً كثيراً وغير ظرف قليلاً، وهذا مذهب قوم منهم الرماني والعكبري^(٤).

وقوله في الكافية (ومانع تصريفه من عده ظرفاً) هـ. يوهم أن كل من قال بظرفيته قال بمنعه التصرف، وليس كذلك - بل المذاهب ثلاثة، والله أعلم. فإن قلت: ظاهر قوله (ما لغير) مساواتها لغير في جميع الأحكام. وليس كذلك. بل افترقا في أمرين:

الأول: أن المستثنى بغير قد يحذف إذا فهم المعنى نحو: (ليس غير) بالضم والفتح وبالتنوين بخلاف (سوى).

(١) هو: علي بن ثروان بن الحسن الكندي. أبو الحسن. قال في الخريدة: أصله من الخابور، رأيته بدمشق مشهوداً له بالفضل مشتهراً بالمعرفة موثقاً بقوله، وكان أديباً فاضلاً قد أتقن اللغة وقرأ الأدب على أبي منصور الجواليقي وغيره. مات بعد سنة خمس وستين وخمسمائة.

(٢) أ، ب.

(٣) أ، ب.

(٤) وقد ارتضيت هذا المذهب، قال الأشموني ٢٣٦ / ١ (وهذا أعدل ولا ينهض بما استدل به الناظم حجة، لأن كثيراً من ذلك أو بعضه لا يخرج الظروف عن اللزوم وهو الجر وبعضه قابل للتأويل) أ هـ.

الثانى أن (سوى) يقع صلة للموصول وحدها فى فصيح الكلام بخلاف (غير).

قلت: إنما ساوى بينهما فيما ذكره لغير من جر المستثنى (وإعرابها بإعراب) (١) ما بعد إلا (٢) فى جميع الأحكام.

فإن قلت: يلزمه (أنه) (٣) يجوز فى المعطوف على المستثنى بها اعتبار المعنى كما جاز فى (غير).

قلت: لا يبعد أن (يلتزمه) (٤) قياساً.

وقوله فى التسهيل: تساويها مطلقاً سوى. هـ (٥) بعد ذكره (جوز) (٦) اعتبار المعنى فى المعطوف على مجرور (ظاهر فى إجازته).

ثم قال:

وَاسْتُثْنِيَ نَاصِبًا بَلِيسٍ وَخَلَا وَبَعْدًا وَيَكُونُ بَعْدَ (لا)

أما (ليس) و (لا يكون) فالمستثنى بهما خبرهما؛ فلهذا وجب نصبه واسمها عند البصريين ضمير عائد على البعض المفهوم من الكلام.

والمعنى: ليس هو. أى بعضهم ريداً.

وعند الكوفيين ضمير عائد على الفعل المفهوم من الكلام السابق، ولذلك كان مفرداً، والتقدير: ليس هو. أى: (ليس) (٧) فعلهم فعل ريد. فحذف المضاف، ورد بأنه لا يطرد (٨).

(١) ب.

(٢) ب، ج - وفى أ (وإعرابه بعد إلا لا)

(٣) أ - وفى ب، ج (أن).

(٤) أ، ب - وفى ج (يلزمه).

(٥) التسهيل ص ١٠٧.

(٦) ب، ج.

(٧) أ، ب.

(٨) لأنه قد لا يكون هناك فعل كما فى نحو (القوم إخوتك ليس ريداً) ا هـ أشموني / ٢٢٧. وقد ارتضيت مذهب البصريين لاطراده.

وفى الارتشاف: (١) قال ابن مالك وصاحب البسيط: هو محذوف حذف الاسم لقوة دلالة الكلام عليه.

وهذا مخالف لما اتفق عليه الكوفيون والبصريون من أن (الفاعل) (٢) مضمّر لا محذوف. اهـ

قلت: قد صرح فى شرح الكافية بأن اسمها مضمّر مستر (٣).

وقوله فى التسهيل: واسمها بعض مضاف إلى ضمير المستثنى منه لازم الحذف (٤) اهـ. يقتضى ظاهره أنه محذوف لا مضمّر، ويمكن أن يكون تجوز فى (التعبير) عن الإضمار بالحذف (٥).

فإن قلت: هل لجملتى (ليس) و(لا يكون) فى الاستثناء (محل من الإعراب) (٦)؟

قلت: فى ذلك خلاف. قيل: هما فى موضع نصب على الحال، وقيل: لا محل لهما (٧)، وصححه ابن عصفور (٨).

وأما (عدا وخلا) فقد ثبت بالنقل الصحيح عن العرب أنهما ينصبان المستثنى ويجرانه. فنقول: (قام القومُ عدا زيدا و «عدا زيدا» (٩) و(خلا عمرا) و(خلا) (١٠) عمرو.

(١) هو ارتشاف الضرب لأبى حيان، وراجع ص ٧٤٣.

(٢) ب، ج - وفى أ (الفعل).

(٣) قال فى شرح الكافية ورقة ٤٦ (إلا أن المرفوع بهما - ليس ولا يكون - لا يكون إلا مسترًا).

(٤) التسهيل ص ١٠٦.

(٥) أ، ب - وفى ج (بالتعبير).

(٦) ب، ج - وفى أ (الإعراب).

(٧) وأرجح النصب على الحال: ويغتفر فيها عدم اقترانها بقد. فى ليس، وخلا، وعدا - مع أنها ماضوية، أو يقال: محل ذلك الأفعال المتصرفة، وصححه ابن عصفور: أى: علله بعدم الربط للحال. اهـ صبان ٢ / ١٢٦ بتصرف.

(٨) أى على الاستئناف.

(٩) ب - وفى أ (عداه زيد).

(١٠) أ، ب.

وقد أشار إلى جواز جر المستثنى بهما بقوله:

وَأَجْرُزٌ بِسَابِقِيْ يُكُونُ إِنْ تُرِدْ

وهما (عدا وخلا)

فإن قلت: هل الأرجح نصب المستثنى بهما أو جره؟

قلت: لا إشكال في أن النصب (بعداً) أرجح، لأن فعليتها (أشهر)^(١).

ولذلك التزم سيويه^(٢) فعليتها ولم يحفظ حرفيتها.

وأما (خلا) (فالنصب)^(٣) بها أرجح أيضاً.

قيل: ولم يعرف سيويه الجر بها، وليس كذلك. بل ذكر سيويه^(٤) فيها

الجر أيضاً. وقال الأخفش في الأوسط^(٥) كل العرب يجرون «بخلا» وقد زعموا

أنه ينصب بها وذلك لا يعرف. اهـ.

وهو خلاف المشهور.

وقوله:

وَبَعْدَ مَا أَنْصَبُ.....

نحو: «ما عدا زيداً وما خلا عمرًا»، وإنما تعين النصب بعد «ما» لأنها

مصدرية فتعينت (فعليتها)^(٦)، لأنها لا يليها حرف جر، وتعين النصب مع «ما»

هو مذهب الجمهور.

(١) أ، جـ - وفي ب (الزم).

(٢) قال سيويه جـ ١ ص ٣٧٧ (وأما عدا وخلا فلا يكونان صفة ولكن فيهما إضمار كما كان في ليس ولا يكون، وذلك قولك ما أتاني أحد خلا زيداً وأتاني القوم عدا عمرًا. كأنك قلت جاور بعضهم زيداً، إلا أن خلا وعدا فيهما معنى الاستثناء ولكنني ذكرت جاور لأمثل لك به وإن كان لا يستعمل في هذا الموضع، وتقول أتاني القوم ما عدا زيداً وأتوني ما خلا زيداً ...).

(٣) ب، جـ - وفي أ (النصب).

(٤) قال سيويه جـ ١ ص ٣٧٧ (وبعض العرب يقول: ما أتاني القوم خلا عبد الله فجعلوا خلا بمنزلة حاشا ...).

(٦) جـ - وفي أ، ب - (فعليتها).

(٥) كتاب لأبي الحسن الأخفش.

وحكى الجرمى الجرم مع «ما» فى (الفرخ)^(١) عن بعض العرب، وإليه الإشارة بقوله:

..... والمجرارُ قد يردُ

وأجاز ذلك الكسائى والربرى والفارسى فى كتاب الشعر له، وعلى هذا «فما» زائدة لا مصدرية^(٢).

..... وحيثُ جرًّا فهما حرفانِ

يعنى مجردين من «ما» أو مقترنين بها.

فإن قلت: بأى شىء يتعلقان إذا كانا حرفى جر؟

قلت: قيل: بالفعل، أو معنى الفعل، فموضعهما نصب، وقيل هما فى موضع نصب على تمام الكلام.

وقوله:

..... كما هما إن نصبا فعلان

يعنى: مجردين من «ما» أو (مقترنين)^(٣) بها، وهما فعلان متعديان والمستثنى بهما مفعول به، وفاعلها عند سيبويه^(٤) وأكثر البصريين ضمير مستكن عائد على البعض المفهوم من الكلام، ولا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث، وبه جزم فى شرح الكافية.

وكلامه فى التسهيل يقتضى أنه محذوف كما تقدم فى اسم «ليس» و «لا يكون».

وقال فى شرحه: وفيه ضعف، لأن قولك: «قاموا عدا زيدا»، إن جعل تقديره عدا بعضهم زيدا؛ لم يستقم إلا أن^(٥) يراد بالبعض من سوى زيد.

(١) أ، وفى ب (الشرح) - وفى ج (المفتوح) وهو اسم كتاب للجرمى.

(٢) وقد ارتضيت مذهب الجمهور لوروده فى أشعار العرب.

ومذهب الجرمى وغيره ضعيف من وجهين فإن قالوه بالقياس ففاسد؛ لأن «ما» لا تزداد قبل الجار بل بعده نحو «عما قليل» «فبما رجمة» وإن قالوه بالسماع فهو شاذ لا يحتج به. ١هـ - أشمونى ١ / ١٣٨.

(٣) أ، ب - وفى ج (مقرونين). (٤) راجع الكتاب ج ١ ص ٣٧٧.

(٥) ب - وفى ج (بان).

وهذا وإن صح (إطلاق البعض)^(١) على الكل إلا واحداً، فليس لقلته في الاستعمال (فالأجود)^(٢) أن يجعل الفاعل مصدر ما عمل في المستثنى منه، فيقدر في «قاموا عدا زيدا» جاوز قيامهم زيدا. ا هـ.

قيل: ولا يطرد إذ يتقضى في نحو «القوم إخوتك عدا زيدا» لأنه لم يتقدم فعل ولا (ما)^(٣) يجرى مجراه.

وينبغي: ألا يجوز تقدير جاوز بعضهم على مذهب الكسائي وهشام، لأن البعض عندهما لا يقع إلا على ما دون النصف.

والصحيح - جواز وقوعه على النصف، وعلى (أزید)^(٤) منه كقوله:

دَايَنْتُ أَرَوَى وَالْدِيُونَ تُقْضَى فَمَطَّلْتُ بَعْضًا وَأَدَّتْ بَعْضًا^(٥)

وذهب المبرد إلى أن فاعلهما ضمير (عائد)^(٦) على «من» المفهوم من معنى

الكلام أي: عدا من قام زيدا^(٧).

(١) أ، ب. وفي جـ (إطلاقه).

(٢) أ، جـ. وفي بـ (فالأحسن).

(٣) ب، جـ.

(٤) أ، جـ وفي بـ (أكثر).

(٥) البيت لرؤبة بن العجاج من أرجوزة يمدح فيها تميمًا وسعدًا ونفسه.

وهو من الرجز المسدس.

الشرح: «داينت» من المدائنة. يقال داينت فلانًا إذا عاملته فأعطيته دينًا وأخذت بدين

«أروى» اسم امرأة وهو بفتح الهمزة وسكون الراء -، «فمطلت» من المطل وهو التسويف،

«وأدت» ويروى «وأوفت».

الإعراب: «داينت» جملة من فعل وفاعل أروى «مفعوله» والديون الواو حالية والديون

مبتدأ «تقضى» جملة في محل رفع خبر المبتدأ والجملة الاسمية هذه وقعت حالا «فمطلت»

فعل وفاعل «بعضًا» مفعوله «وأدت» فعل وفاعل «بعضًا» مفعوله.

الشاهد فيه: بعضًا على أن لفظة «بعض» يجوز وقوعها على النصف وعلى أزيد منه

وهذا حجة على الكسائي وهشام حيث قالوا: إن البعض لا يقع إلا على ما دون النصف.

مواضعه: هو من شواهد سيبويه جـ ٢ ص ٣٠٠ والخصائص ٢ / ٩٦، ٩٧.

(٦) أ، جـ. وفي بـ (يعود).

(٧) وارتضيت مذهب سيبويه، لأنه أعدل المذاهب.



فإن قلت: هل لجمليتي «عدا» و«خلا» محل من الإعراب؟

قلت: إن وقعا صلة «لما» فلا محل لهما، وإلا فقولان كما تقدم في «ليس»،
وصحح ابن عصفور: أنهما لا محل لهما كما صححه في «ليس» و«لا يكون».

فإن قلت: إذا وقعا صلة «لما» المصدرية، فما موضع المصدر والمؤول من
الإعراب؟

قلت: نصب بلا خلاف، وإنما اختلفوا في وجه نصبه. فقال السيرافي: هو
مصدر موضوع موضع الحال كما يجوز ذلك في المصدر الصريح. وذهب ابن
خروف إلى أن انتصابه على الاستثناء انتصاب «غير».

وقيل انتصابه على الظرف «وما» وقتية. أي: وقت مجاوزتهم^(١).
ثم قال:

وَكَخَلَا حَاشَا وَلَا تَصْحَبُ مَا
.....

يعنى: أن «حاشا» مثل «خلا» يجوز نصب المستثنى بها وجره، فإذا نصبت
كانت فعلا، والخلاف في فاعلها، وفي محل الجملة كما في خلا. وإذا جرت
كانت حرفاً؛ والكلام على ما يتعلق به كالكلام على «خلا» لا فرق بينهما إلا
(في)^(٢) ثلاثة أوجه:

الأول: أن الفراء ذهب إلى أن «حاشا» فعل، ولا فاعل له، والنصب بعده،
إنما هو بالحمل على «إلا» ولم ينقل عنه ذلك في «عدا» و«خلا»، قيل ويمكن
القول فيهما بذلك.

الثاني: أن الجمر «بحاشا» هو الأكثر بخلاف «عدا» و«خلا»؛ ولذلك التزم
سيبويه حرفيتها^(٣) ولم يجز النصب بها، لأنه لم يحفظه. وقد ثبت بنقل^(٤) أبي زيد

(١) وهو الصحيح: قال الشيخ خالد ١ / ٢٦٥ (وهو الذي يعتمد عليه فإنه كثيراً ما يحذف
اسم الزمان وينوب عنه المصدر) ١ هـ.

(٢) ب، ج - وفي أ (على).

(٣) قال سيبويه ج١ ص ٣٧٧ (وأما حاشا فليس باسم، ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر
حتى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء) ١ هـ.

(٤) أي: ثبت النصب.

والفراء والأخفش والشَّيبَانِي وابن خروف وأجاره (الجرمي) (١) والمازني والمبرد
والزجاج (٢) (٣).

الثالث: أن «حاشا» لا تصحب «ما» بخلاف «عدا» و«خلا».

قال سيبويه: (٤) لو قلت: «أتوني ما حاشا زيدا» لم يكن كلامًا، وقد أجاره
بعضهم على قلة اهـ.

وقال في التسهيل: وربما قيل: «ما حاشا» (٥) وذكر في شرحه قوله ﷺ:
«أسامة أحب الناس إلي ما حاشا فاطمة» (٦).

وأنشد بعضهم على ذلك قوله:

رأيتُ الناسَ ما حاشا قُرَيْشًا فإنا نحن أفضلهم فعلاً (٧)

(١) أ، ج.

(٢) وقد ارتضيت نقل أبي زيد والفراء والأخفش وغيرهم؛ لأنهم جوزوا الجر والنصب. قال
ابن هشام في مغنى اللبيب ج١ ص ٩٦ (وذهب الجرمي والمازني والأخفش ... إلى
أنها تستعمل كثيراً حرفاً جاراً وقليلاً فعلاً متعدياً جامداً، لتضمنه معنى «إلا» وسمع
اللهم اغفر لي ولن يسمع حاشا الشيطان، وأبا الأصبح وقال:

(حاشا أبا ثوبان أن به ضنا على الملحاة والشتم) اهـ

(٣) راجع الأشموني ١ / ٢٣٩.

(٤) الكتاب ج١ ص ٣٣٧.

(٥) التسهيل ص ١٠٦.

(٦) والحق أن كلمة «ما حاشا فاطمة» مدرجة من كلام الراوي، وليست من كلام النبي ﷺ،
فيكون الحديث «أسامة أحب الناس إلي» ولم يستثن فاطمة بدليل ما في معجم الطبراني
«ما حاشا فاطمة ولا غيرها»، فتكون «ما» نافية لا مصدرية و«حاشا» فعل متعد متصرف
بمعنى أستثنى، والمعنى أنه عليه الصلاة والسلام لم يستثن فاطمة. والحديث صحيح. ففي
مسند أبي أمية الطرطوسي أنه عن ابن عمر، ورواه أحمد في مسنده والطبراني في الكبير.
(٧) البيت: قائله الأخطل غوث بن غياث. وهو من الوافر.

الشرح: «فعلاً» - بفتح الفاء والعين المهملة - معناه الكرم، وفعال أيضاً مصدر من فعل
كذهب ذهاباً.

الإعراب: «رأيت» فعل ماضٍ والتاء فاعل «الناس» مفعول أول منصوب بالفتحة الظاهرة
والمفعول الثاني محذوف لدلالة الكلام عليه وتقديره: دوننا «ما حاشا» ما مصدرية حاشا =

ثم قال:

..... وقيل: حاشٍ وحشاً فاحفظهما

ظاهرة أن هاتين اللغتين في حاشا التي يستثنى بها.

(وقد سمع الاستثناء بحشاً في قوله:

حشا رهط النبي فإن منهم بحوراً لا تُكدرها الدلاء^(١))

ولم يسمع بحاش^(٢))

وكلامه في التسهيل ظاهر في أنهما في «حاشا» التي للتزنية^(٣) وهي التي

يليهما المجرور باللام نحو «حاشا لله».

=فعل ماضٍ وفاعله ضمير مستتر وجوباً يعود على البعض المفهوم من الكلام السابق «قريشاً» مفعول لحاشا منصوب بالفتحة الظاهرة «فإننا» الفاء للتعليل، إن: حرف توكيد ونصب، نا: اسمه «نحن» توكيد للضمير المتصل الواقع اسماً لأن «أفضلهم» خبر إن، هم مضاف إليه «فعالاً» تمييز.

الشاهد: في «ما حاشا قريشاً» حيث دخلت «ما» المصدرية على «حاشا» وذلك قليل والأكثر أن تتجرد منها. وهو شاذ والكثير ألا تصحب «ما».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن عقيل ١ / ٣١، والأشمونى ١ / ٢٣٩. وذكره السيوطى فى الهمع ١ / ٢٣٣ وابن هشام فى المغنى ١ / ١٠٩ والشاهد رقم ٢٢٣ فى خزانة الأدب.

(١) فى لسان العرب ج ١٨ ص ٩٨ (وأنشده الفراء) وهو من الوافر.

(٢) الشرح: حشا - وفى الأصل (حشى) «الرهط» اسم جمع يدل على الجماعة دون العشرة من الرجال ليس بينهم امرأة.

ورهط الرجل: قومه وعشيرته الأقربون. «والبحور»: جمع بحر وهو الماء الواسع الكثير العميق الملح، والجمع أبحر وبحار وبحور، ويطلق على كل نهر عظيم بحر. «لا تكدرها» لا تغيرها - وكدر الماء نقيض صفا.

«الدلاء» جمع دلو، والدلو: الوعاء الذى تخرج به الماء من البئر.

الإعراب: «حشا» لغة فى حاشا أداة استثناء وهو مسموع «رهط» مجرور بحشا «النبي» مضاف إليه «فإن» الفاء للتعليل - إن حرف توكيد ونصب «منهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن مقدم «بحوراً» اسم إن مؤخر منصوب بالفتحة الظاهرة «لا تكدرها» لا نافية تكدر فعل مضارع والضمير مفعوله «الدلاء» فاعل تكدر مرفوع بالضممة الظاهرة.

الشاهد: «حشا رهط» فقد استثنى بحشا وهو مسموع.

(٣) أ، ج وسقط فى ب.

وقد قرئ باللغات الثلاثة، وأقلها «حشا» وهذه التي يليها المجرور (باللام)^(١) (ليست)^(٢) حرفاً.

قال فى (شرح)^(٣) التسهيل بلا خلاف، بل هى إما فعل، وهو مذهب المبرد^(٤)، وإما اسم منتصب انتصاب المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل^(٥) ويدل على ذلك قراءة ابن مسعود^(٦) «حاشَ الله»^(٧) بالإضافة مثل «سبحان الله» وقراءة أبى السمال^(٨) «حاشاً لله» بالتنوين. مثل «رَعِيّاً لزيد» والوجه فى قراءة من لم ينون أن تكون مبنية لشبهها «بِحاشا» الحرفية لفظاً ومعنى.

(١) قال الأشمونى /١ / ٢٤٠ (وهو الأقرب) وقال فى التسهيل ص ١٠٥ (وكثر فيها حاشى وقل حشا وحاش).

(٢) أ، ج - وفى ب (ليس).

(٣) ب.

(٤) مذهب المبرد وابن جنى والكوفيين أنها (فعل)، قالوا لتصرفهم فيها بالحذف وإدخالهم إياها على الحرف، وهذان الدليلان ينفيان الحرفية ولا يثبتان الفعلية، قالوا والمعنى فى الآية - حاش الله جانب يوسف المعصية لأجل الله، ولا يتأتى مثل هذا التأويل فى (حاشا لله ما هذا بشراً) ١ هـ أشمونى /١ / ٢٤٠.

(٥) وهو مذهب البصريين وهو الصحيح لقوة أدلته، قال الأشمونى: (والصحيح أنها اسم) /١ / ٢٤٠.

(٦) هو عبد الله بن مسعود بن الحارث بن عاقل بن حبيب بن مخزوم بن صاهلة بن هذيل بن مدركة بن إلياس بن مضر، أحد السابقين والعلماء الكبار من الصحابة. أسلم قبل عمر، عرض القرآن على النبى ﷺ. وفد من الكوفة إلى المدينة فمات بها آخر سنة اثنتين وثلاثين، ودفن بالبقيع وله بضع وستون سنة.

(٧) من الآية ٥١ من سورة يوسف.

(٨) هو قعنب بن أبى قعنب أبو السمال - بفتح السين وتشديد الميم وباللام العدوى البصرى، له اختيار فى القراءة شاذ عن العامة. رواه عنه أبو زيد سعيد ابن أوس وأسند الهذلى قراءة أبى السمال عن هشام البربرى عن عباد بن راشد عن الحسن عن سمرة عن عمر، وهذا سند لا يصح. ١ هـ طبقات القراء ٢ / ٢٧، رقم ٢٦١٤.

الحال

قال:

الحالُ وَصِفُ فَضْلَةٌ مُتَّصِبٌ مُفْهِمٌ فِي حَالٍ كَفَرْدًا أَذْهَبُ

الحال: تذكر وتؤنث، وقوله (وصف) كالجنس يشمل الحال وبعض الأخبار وبعض النعوت ونحو «الله ذرّه فارساً» من التمييز.

وقوله: (فضلة) (أخرج) (١) الخبر، والفضلة ما يجوز الاستغناء عنها إلا لعارض فلا يعترض (بالحال) (٢) في مثل «ضربى زيداً قائماً» فإن امتناع حذفها لسدها مسد الخبر.

وقوله (متّصب) (أخرج) (٣) النعت، لأنه (يعنى) (٤) لازم النصب والنعوت تابع المنعوت.

وقوله: (مفهم في حال) أي: في حال كذا، أخرج نحو «الله ذرّه فارساً» فإن التمييز (يقدر) (٥) بمن لا يفى.

وقول الشارح إن هذا التعريف ليس بمانع، لأنه يشمل النعت. هـ (٦) غير مسلم لخروجه (بقيد) (٧) لزوم النصب.

تنبيه: ذكر في الكافية والتسهيل أن الحال قد تجر بياء زائدة إن نفى عاملها (٨) كقوله:

فَمَا انْبَعَثَتْ بِمَزْعُودٍ وَلَا وَكَلٍ (٩)

.....

(١) أ، جـ - وفي ب (إخراج).

(٢) أ، جـ - وفي ب (إخراج).

(٣) أ، جـ - وفي ب (تقييده).

(٤) أ، جـ - وفي ب (بغير).

(٥) أ، جـ - وفي ب (بغير).

(٦) أ، جـ - وفي ب (بغير).

(٧) أ، جـ - وفي ب (بغير).

(٨) أ، جـ - وفي ب (بغير).

(٩) أ، جـ - وفي ب (بغير).

الشرح: «كائن» بمعنى: كم «البأساء»: الشدة «داهمة» آتية على بفتح. «انبعثت»: أسرع «المزعود»: المذهور الخفاف، «الوكل» - بفتح الواو والكاف - كما في القاموس: العاجز الذي يكمل أمره إلى غيره.

ونورع في ذلك (١).

وذكر في باب حروف (الجر) (٢) من شرح التسهيل أن من الزائدة ربما دخلت على (الحال) (٣) ومثله بقراءة من قرأ ﴿مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ﴾ (٤) مبنياً للمفعول وفيه نظر.

وقوله: (كفرداً أذهب) مثال، وفهم (منه) (٥) جواز تقديم الحال على عاملها وسيأتي.

ثم قال:

وكونه مُتَقَلِّبًا مُشْتَقًّا يَغْلِبُ لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقًّا

كون الحال متقلبا أي: غير لازم لصاحبه، ومشتقا: أي: مصوغا من مصدر للدلالة على متصف غالب لا واجب.

فمن وردوه لازما ﴿وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا﴾ (٦) ومن وردوه غير مشتق ﴿فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ انفِرُوا﴾ (٧) جميعا (٨).

=الإعراب: «فما» الفاء عاطفة وما نافية «انبعثت» فعل وفاعل «بمزود» الباء حرف جر رائد ومزود حال وصاحب الحال التاء في «انبعثت» «ولا» الواو عاطفة «لا» رائدة لتوكيد النفي «وكل» معطوف على مزود.
الشاهد: في «بمزود» حيث دخلت الباء الزائدة على الحال «مزود» وقد انتفى عاملها «انبعثت».

مواضعه: ذكره ابن هشام في معنى اللبيب ١ / ١٠٢.

(١) ذكر ذلك ابن مالك وخالفه أبو حيان، وخرج البيت على أن التقدير: بشخص مزود أي مذعور، ويريد بالمزود نفسه على حد قولهم رأيت منه أسداً. وهذا التخريج غير ظاهر في البيت؛ لأن صفات الذم إذا نقيت على سبيل المبالغة لم يتف أصلها، ولهذا قيل: في «وما ربك بظلام للعبيد» أن فعلا ليس للمبالغة بل للنسب أي: وما ربك بذى ظلم، ولا يقال: لقيت منه أسداً أو بحراً ونحو ذلك إلا عند قصد المبالغة في الوصف بالإقدام أو الكرم. ١ هـ. معنى اللبيب على حاشية الأمير ١٠ / ١٠٢.

(٢) أ، جـ. (٣) أ - وفي ب، جـ (حال).

(٤) من الآية ١٨ من سورة الفرقان.

(٥) أ، جـ. (٦) من الآية ٢٨ من سورة النساء.

(٧) أ، جـ. (٨) من الآية ٧١ من سورة النساء.

وقد اجتمع اللوم والجمود في قولهم «هذا خاتمك حديدًا»، وهذه (جيتك) (١) خزًا» وهما من أمثلة سيويه (٢)

وفصل بعضهم في الانتقال. فقال: الحال قسمان: مبينة ومؤكدة.

فالبينة لا بد أن تكون متقلة، أو مشبهة بالمتقلة نحو «خُلِقَ رَيْدٌ أَشْهَلُ» لأنه كان يمكن أن يخلق غير أشهل.

والمؤكدة: يجوز أن تكون غير متقلة، أي لارمة.

ثم قال:

ويكثرُ الجمودُ في سِعْرِ... ..

اعلم أنه يكثر جمود الحال إذا كان مؤولا بالمشقق (تأويلا) (٣) غير متكلف وذلك بأن يدل على سعر نحو «بعته مدًا بكذا». أي: مسعرا.

أو مفاعله نحو: «بعته يدا بيد» أي: مناجزة، أو (تشبيه) (٤) نحو: «كرَّ ريد أسدا» أي: مثل أسد، أو ترتيب نحو: «ادخلوا رجلا رجلا» أي: مرتبين.

وفي نصب الثاني أقوال. والمختار أنه وما قبله منصوبان بالعامل (المقدم) (٥) لأن مجموعهما هو الحال، ونظيرهما في الخبر «الرمان حلوٌ حامضٌ» أو أصالة نحو: ﴿قَالَ أَسْجُدْ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾ (٦) أو فرعية نحو: ﴿وَتَنْحِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا﴾ (٧) وهي حال مقدره. أو تنويح: نحو: «هذا مالك ذهبًا» (٨).

(١) أ، ج - وفي ب (حلتك).

(٢) قال سيويه ج١ ص ١٩٨ (هذا خاتمك حديدًا، ولا يحسن أن تجعله صفة فقد يكون الشيء حسنا إذا كان خيرا).

وقال في ج١ ص ٢٧٤ (....) ويكون حالا فالحال قولك: هذه جيتك خزًا).

(٣) أ، ج - وفي ب (تأويلا). (٤) ب، ج.

(٥) أ، ب - وفي ج (المقدم).

(٦) من الآية ٦١ من سورة الإسراء - طينًا: حال من منصوب خلقت المحذوف لا من «من» لأن الحال قيد في عاملها، والطين ليس قيدها في «أسجد» لعدم مقارنته له، وقيل: منصوب على نزع الخافض - أي: من طين.

(٧) من الآية ١٤٩ من سورة الشعراء. (٨) (ذهبًا) حال من مالك، والذهب نوع من المال.

أو (طور) (١) واقع فيه تفضيل. «هذا بُسراً أطيبُ منه رطباً» (٢)
أو بنعت نحو: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ (٣)
وقد اندرج كله تحت قوله:

مُبْدَى تَأْوِيلٍ بِلَا تَكْلُفٍ وفي

فإن قلت: الدال على السعر مندرج في ذلك، وقد أفرده بالذكر.

قلت: هو من (باب) (٤) عطف العام على الخاص.

ثم قال:

وَالْحَالُ إِنْ عُرِفَ لَفْظًا فَاعْتَقِدْ تَنْكِيرَهُ مَعْنَى كَوْنِكَ اجْتِهَدِ

لما كان الغالب اشتقاق الحال وتعريف صاحبه التزام تنكيره (معنى) (٥) لثلاث
يتوهم كونه نعتاً.

وقد يجيء على صورة المعرف بالأداة فيحكم بزيادتها نحو: «ادخلوا الأول
فالأول» (٦).

أو بالإضافة: فيحكم بأنه نكرة لم يتعرف بها نحو: «طلبته جهدي
وطاقتي»، «واجتهد وحدك» أي: منفرداً.

وإذا قلت: في المتعدى «ضربتُ زيداً وحده» فمذهب سيبويه أنه حال من
الفاعل أي: ضربته في حال إيحادي له بالضرب.

وأجاز المبرد أن يكون حالاً من المفعول.

ورجح مذهب سيبويه بأن وضع المصدر موضع اسم الفاعل أكثر.

(١) طور: أي حال.

(٢) «بسراً» حال من فاعل أطيب المستتر فيه «رطباً» حال من الهاء في «منه».

(٣) من الآية ١٧ من سورة مريم - «بشراً» حال من فاعل تمثل والاعتماد على الصفة وهي «سويّاً».

(٤) ب، ج. (٥) ج.

(٦) أي: مترتين، «الأول» حال من الواو في «ادخلوا»، و «الأول» الثاني معطوف بالفاء.

وعين (ابن طلحة كونه)^(١) حالا من المفعول. قال: لأنه إذا أرادوا الفاعل قالوا (مررتُ به وحدي)^(٢) وفي وحده أقوال:

الأول: مذهب سيبويه^(٣) أنه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال، فوحد في موضع إيحاد، وإيحاد في موضع موحد.

الثاني: أنه مصدر أوحدته، وهو محذوف الزوائد، وإليه ذهب أبو الفتح.

الثالث: (أنه)^(٤) مصدر لم يلفظ له بفعل.

وعلى هذين القولين فهو مصدر في موضع الحال.

الرابع: ذهب يونس إلى أنه (متصّب)^(٥) على الظرف لقول العرب «زيد وحده» والتقدير: زيد موضع التّفَرُّدِ^(٦).

وأجاز ابن هشام في قولهم: «زيد وحده» وجهين:

أحدهما: ما قاله يونس.

والآخر: أن يكون مصدرًا بفعل مقدر هو الخبر كما قالوا «زيد إقبالا» أي: يقبل إقبالا.

وقد حكى الأصمعي^(٧) «وَحَدَّ يَحِدُّ» فعلى هذا هو مصدر لفعل مستعمل^(٨).

(١) أ، ج وفي ب (ابن طلحة يتعين كونه).

(٢) أ، ج وفي ب (خبرته وحدي).

(٣) الكتاب ج ١ ص ١٨٦.

(٤) أ، ب.

(٥) أ، ج وفي ب (منصوب).

(٦) راجع الأشموني ١ / ٢٤٥.

(٧) هو أبو سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي البصري، نسبة إلى جده أصمع، أحد أئمة اللغة والنحو، روى عن أبي عمرو بن العلاء وغيره، وكان يتمتع بحافظة جيدة. قدم بغداد في أيام الرشيد واتصل به وبالبرامكة، وله مصنفات كثيرة منها: كتاب الأضواء والقلب والإبدال، وغريب القرآن. مات سنة ٢١٥ هـ.

(٨) وقد ارتضيت مذهب سيبويه بدليل (وصحة «مررت برجل وحده» - وبه مثل سيبويه - تدل على أنه حال من الفاعل، وأيضًا فهو مصدر أو نائب المصدر. والمصادر في الغالب إنما تجيء أحوالاً من الفاعل) ١ هـ أشموني ج ١ ص ٢٤٤. وأقول إن المفعول «برجل» وليس له مسوغ.

تنبيه:

ما تقدم من اشتراط تنكير الحال هو مذهب الجمهور، وأجاز يونس والبغداديون أن يأتي معرفة، وقاسوا على نحو: «ادخلوا الأول فالأول».

وأجاز الكوفيون: أن يأتي على صورة المعرفة، إذا كان فيها معنى الشرط وهى مع ذلك نكرة، وأجازوا: «عبدُ اللهِ المُحسِنِ أفضلُ منه المسيء»^(١).

ثم قال:

ومصدرٌ منكرٌ حالاً يَقَعُ بكثرةٍ كبغتهُ زيدٌ طَلَعُ

من وقوع المصدر موقع الحال قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِيَنَّكَ سَعِيًا﴾^(٢) ﴿وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾^(٣)، وقولهم: «قتلتهُ صبراً» و«طَلَعُ زيدٌ بغتهُ»، وهو كثير.

ومع كثرته فنقل إجماع الفريقين على قصره على السماع، وإن اختلفوا فى التخريج إلا المبرد، فإنه أجاز القياس (فقليل)^(٤)، عنه مطلقاً، وقيل: فيما هو نوع الفعل. نحو: «أَتَيْتُهُ سُرْعَةً» وهو المشهور عنه^(٥).

واستثنى فى التسهيل ثلاثة أنواع لا يقتصر فيها على السماع^(٦):

الأول: قولهم: «أنت الرجلُ عِلْمًا»، فيجوز (أن)^(٧) تقول «أنت الرجلُ أدبًا ونُبلاً» والمعنى: الكامل فى حال علم وأدبٍ ونُبُلٍ.

(١) فالمحسن والمسيء حالان، وصح مجيئهما بلفظ المعرفة لتأويلها بالشرط، إذ التقدير: عبداً الله إذا أحسن أفضل منه إذا أساء.

(٢) من الآية ٢٦٠ من سورة البقرة.

(٣) من الآية ٥٦ من سورة الأعراف.

(٤) أ، ب - وفى جـ (ونقل).

(٥) وأرجح مذهب الجمهور فى القصر على السماع، لأن الحال كالنعت والنعت لا يقع مصدراً إلا سماعاً والحال كذلك. وقال السيوطى فى الهمع ١ / ٢٣٨ (وشذ المبرد فقال: يجوز القياس.....).

(٦) قال فى التسهيل ص ١٠٩ (وفى غيره على السماع فى نحو «أنت الرجلُ عِلْمًا» و«هو زهير شعراً» و«أما علما فعالم».

(٧) ب، جـ - وفى أ (أنك).

وفي الارتشاف: ويحتمل عندى أن يكون تمييزاً^(١)

الثانى: نحو: «(زيد)»^(٢) رهير شعراً»^(٣) قال فى الارتشاف: والأظهر أن يكون تمييزاً. هـ^(٤).

الثالث: «أما علماً فعالم»^(٥) تقول ذلك: لمن وصف عندك شخصاً بعلم وغيره منكرًا عليه وصفه بغير العلم، والناصب لهذه الحال هو فعل الشرط المحذوف، وصاحب الحال هو المرفوع (به)^(٦)، والتقدير: مهما يُذكرُ إنسانٌ فى حال علم فالذى وصفت عالم.

ويجوز أن يكون ناصبها ما بعد الفاء، وصاحبها الضمير المستكن فيه. وهى على هذا مؤكدة، والتقدير: مهما يكن من شيء فالذكر عالم فى حال علم.

فلو كان ما بعد (الفاء لا يعمل)^(٧) (فيما قبله)^(٨) نحو: «أما علمًا فهو ذو علم» تعين أن يكون العامل فعل الشرط.

فلو كان المصدر التالى «أما» معرفًا بأل فهو عند سيبويه مفعول له^(٩). وذهب الأخفش إلى أن المنكر والمعرف كليهما بعد «أما» مفعول مطلق.

وذهب الكوفيون - على ما نقله ابن هشام - إلى أن القسمين مفعول به بفعل مقدر، والتقدير: مهما تذكر علمًا فالذى (وصف)^(١٠) عالم.

(١) أن يكون تمييزًا محولًا عن الفاعل وهو ضمير الرجل بمعنى الكامل، والتقدير أنت الكامل علمًا، أى: علمه.

(٢) أ - وفى ب، جـ (هو).

(٣) فشعراً بمعنى شاعراً - حال، والعامل فيه رهير لتأويله بمشتق، إذ معناه مجيد وصاحب الحال ضمير مستتر فيه.

(٤) راجع الارتشاف ص ٧٦٤.

(٥) أى: من كل تركيب وقع فيه الحال بعد «أما» فى مقام قصد فيه الرد على من وصف شخصاً بوصفين، وأنت تعتقد اتصافه بأحدهما دون الآخر.

(٦) - أ.

(٧) ب، وفى أ، جـ (الفاء - وصاحبها الضمير المستكن فيه وهى على هذا مؤكدة - لا يعمل).

(٨) أ، ب - وى جـ (لا يعمل ما بعده فيما قبله).

(٩) راجع الكتاب جـ ١ ص ١٩٣.

(١٠) ب، وفى جـ - (وصفت).

قال في شرح التسهيل: وهذا القول عندي أولى بالصواب، وأحق ما اعتمد عليه في الجواب.

تبيينان:

الأول: مذهب سيويه في المصدر موقع الحال أنه هو الحال. وذهب الأخفش والمبرد إلى أنه مفعول مطلق وعامله المحذوف هو الحال. وذهب الكوفيون: إلى أنه مفعول مطلق منصوب (بالفعل)^(١) قبله وليس في موضع الحال.

وذهب بعضهم: إلى أنها مصادر على حذف مضاف، فيقدر في «أتيته ركضاً» إتيانه ركضاً.

(وقيل: هي أحوال على حذف مضاف، أي: أتيته ذا ركض)^(٢) وكذا سائرهما^(٣).

الثاني: في قوله:

ومصدرٌ منكرٌ حالاً يَقَعُ بكثرةٍ

تنبه على (أن)^(٤) وقوع المصدر المعرفة حالاً بقله وهو ضربان: علم جنس: كقول العرب: (جاءت الخيلُ بداءٍ) فيؤول بنكرة. أي: متبذدة. وذو أداة كقوله:

فأرسلها العرَّاكَ ولم يذِّدها^(٥)

(١) أ، ج - وفي ب (بالعامل).

(٢) راجع الأشموني ١ / ٢٤٥، ٢٤٦. ب (٤).

(٥) هذا صدر بيت للبيد بن ربيعة العامري يصف حماماً وحشياً أورد أنه الماء للشرب.

وتمامه: ولم يُشْفَقْ على نَفْصِ الدُّخَالِ، وهو من قصيدة من الوافر.

الشرح: «العراك» - بكسر العين - أردحام الإبل أو غيرها حين ورود الماء «يذدها» من الذيادة - يطردها «يشفق»: يرحم، «نفس» مصير نغص الرجل - بكسر الغين - إذا لم يتم مراده، ونغص البعير إذا لم يتم شربه «الدخال» - بكسر الدال المهملة - أن يداخل بعيره الذي شرب مرة مع الإبل التي لم تشرب حتى يشرب معها، وذلك إذا كان البعير كريماً أو شديد العطش أو ضعيفاً.

فيؤول على زيادة «أل»

وفيه (وفى)^(١) نحوه ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنه مصدر في موضع الحال، وهو مذهب سيبويه^(٢).

والثاني: أنه معمول لفعل مقدر. أى: تعترك العراك، وهو مذهب

الفارسي.

والثالث: أنه معمول لحال محذوفة. أى: معتركة العراك.

وذهب ابن الطراوة إلى أن العراك نعت مصدر محذوف وليس بحال.

أى: الإرسال العراك.

وأشده ثعلب «فأوردها العراك» وزعم أن العراك مفعول ثان لأوردها، ونقل

عن الكوفيين أن أرسلها مضمن معنى أوردها.

= المعنى: يصف لييد بهذا البيت حمار الوحش أنه أرسل الأثن إلى الماء مزدحمة ولم يشفق عليها من نغص الدخال، وهو تكدير الماء بورودها فيه مزدحمة لمداخلة بعضها بعضاً.

الإعراب: (فأرسلها) فعل ماض وفاعله ضمير مستتر، والضمير البارز المتصل مفعول «العراك» حال «ولم» الواو عاطفة لم حرف نفى وجزم وقلب «يذدها» فعل مضارع مجزوم بلم والفاعل ضمير مستتر فيه وها مفعول، والجملة معطوفة على جملة «فأرسلها» ولم الواو عاطفة كذلك، لم حرف نفى وجزم وقلب «يشفق» فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمها السكون «على» حرف جر «نغص» مجرور بعلی والجار والمجرور متعلق بيشفق «الداخل» مضاف إليه مجرور بالكسرة.

الشاهد: فى قوله: «العراك» حيث وقع حالا مع كونه معرفة - والحال لا يكون إلا نكرة- وإنما ساغ ذلك لأنه مؤول بالنكرة، أى أرسلها معتركة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن عقيل ١ / ٣٥٤، ابن هشام ١ / ٨١ والسندوبى والأصطهناوى وذكره ابن يعيش فى شرح المفصل ٢ / ٦٢، والشاهد رقم ٥٢٤ فى خزنة الأدب، وسيبويه ج ١ ص ١٨٧، والمقتضب ٣ / ٢٢٧.

(١) أ، ب.

(٢) وأميل إلى مذهب سيبويه. قال الأعلام الشتمرى فى «أرسلها العراك» (..) وهو مصدر فى موضع الحال والحال لا يكون معرفة، وجاز هذا، لأنه مصدر والفعل يعمل فى المصدر معرفة ونكرة (.....).

ثم انتقل إلى صاحب الحال فقال:

ولم ينكر غالباً ذو الحال، وذلك لشبهه بالمتبدأ.

وأشار بقوله: (غالبًا) إلى أنه (قد)^(١) ينكر في المواضع الآتية قليلاً^(٢)،

حكاه سيبويه، وجعله مقيساً بغير شرط، وإن كان الاتباع أقوى.

والقياس قول يونس والخليل، خلافاً لمن قال: لا يجوز في غير الموصوف إلا

سماعاً ما لم يتقدم.

وقوله: إن لم يتأخر.

يعنى: عن الحال نحو: «هذا قائماً رجل» مثل به سيبويه^(٣).

وأما نحو «فيها قائماً رجل» فيظهر من كلام سيبويه^(٤) أن ذا الحال هو المتبدأ

(لا)^(٥) الضمير المستكن في الخبر كما ذهب إليه قوم.

قال في شرح التسهيل: وقول سيبويه هو الصحيح؛ لأن الحال خبر في

المعنى (فجعله)^(٦) لا يظهر الاسمين أولى من جعله لأغراضهما، وهذا يستقيم لو

تساويا في التعريف.

وزعم ابن خروف أن الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً (لا يضم)^(٧) فيه

عند سيبويه والفراء إلا إذا تأخر.

(١) أ، ب.

(٢) وذلك مثل قولهم: «مررت بماء قعدة رجل» وقولهم «عليه مائة بيضاء». وأجاز سيبويه

«فيها رجل قائماً» وفي الحديث «وعلى وراءه رجال قياماً» وذلك قليل. اهـ أشموني ج١

ص ٢٤٨.

وقال الشيخ الخضرى ج١ ص ٢١٦ (وهو مقيس عند سيبويه، لأن الحال إنما دخلت

لتقسيد العامل، فلا معنى لاشتراط المسوغ في صاحبها. وقصره الخليل ويونس على

السماع) اهـ.

(٣) قال سيبويه ج١ ص ٢٧٦: (وذلك قولك هذا قائماً رجل).

(٤) قال سيبويه ج١ ص ٢٧٦ وفيها قائماً رجل؛ لما لم يجز أن توصف الصفة

بالاسم وقبح أن تقول فيها قائم فتضع الصفة موضع الاسم).

(٥) أ، ب ج - (إلا). (٦) ب، ج - وفي أ (لجعله).

(٧) أ - وفي ب، ج (ضمير).

وقوله: أو يُخصَّصَ.

يعنى: بإضافة نحو: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سِوَاءٍ لِلْسَّائِلِينَ﴾ (١).

أو وصف نحو: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ (٤) أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا ﴿ (٢) خلافاً لمن شرط وصفين، ولو قيل إن الحال من الضمير (فى الوصف) (٣) لكان أولى.

وقوله: أو يبين، أى: يظهر من بعد نفي.

كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾ (٤) خلافاً للزمخشري فى جعله الجملة صفة (قرية) (٥).

(أو مضاهيه) يعنى: مشابهة للنفى، وهو النهى كقوله:

لَا يَرْكَنُ أَحَدٌ إِلَى الْإِحْجَامِ يَوْمَ الْوَعَى مَتَّخِوْقًا لِحِمَامٍ (٦)

(١) من الآية ١٠ من سورة فصلت - سواء، حال من أربعة لاختصاصها بالإضافة إلى أيام.
(٢) من الآية ٤ من سورة اللخان - «أمرًا» حال من «أمر» الأول لوصفه بحكيم وهذا هو رأى الناظم وابنه وتبعهما للمراعى، وقيل إن «أمرًا» منصوب بأخص محذوفاً أو مفعول لاجله، أو حال من «كل» أو من فاعل أنزلنا «أو مفعوله». وهو رأى ابن هشام، ونفى رأى الناظم وابنه.

أقول لأنه لا يتوافر شرط مجيء الحال منه مع أنه مضاف إليه.

(٣) ب، جـ.

(٤) من الآية ٤ من سورة الحجر - «لها كتاب معلوم» جملة فى موضع الحال من «قرية» وصح مجيء الحال من التكرة، لتقدم النفى عليها، ولا يصح كون الجملة صفة لقرية، خلافاً للزمخشري؛ لأن الواو لا تفصل بين الصفة والموصوف، وأيضاً وجود «إلا» مانع من ذلك، إذ لا يعترض إلا بين الصفة والموصوف. ١هـ ابن عقيل - ١ / ٣٥٩ - ولا عبرة بمخالفة الزمخشري، لأن الواو من المسوغات كما فى التسهيل.

(٥) أ، جـ - وفى ب (لقرية).

(٦) البيت: قاله: قطرى بن الفجاءة التميمي - أبو نعامه الحارجي - وكان من الشجعان المشاهير قتل ستة تسع وسبعين للهجرة، قتله عسكر الحجاج من جهة عبد الملك بن مروان الأموى. وهو من الكامل.

الشرح: «لا يركن» من ركن إلى الشيء يركن من باب نصر ينصر، إذا مال إليه «الإحجام» - بكسر الهمزة - «التأخر والإعراض» «الوعى»: الحرب، «متخوفاً» الخائف شيئاً بعد شيء.

فلحمام» بكسر الحاء: الموت.

والاستفهام كقوله:

يا صاح هل حم عيشٌ باقياً فترى لنفسك العذرَ في إبعادها الأملأ (١)

= المعنى: لا ينبغي لأحد أن يميل عن الإعراض عن اقتحام الحرب ويركن إلى التولى متخوفاً من الموت.

الإعراب: «لا» ناهية «يركن» فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة «أحد» فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة «إلى» حرف جر «الإحجام» مجرور بإلى والجار والمجرور متعلق بـ «يركن» «يوم» ظرف متعلق بـ «يركن» مضاف إليه «متخوفاً» حال من أحد منصوب بالفتحة «الحمام» جار ومجرور متعلق بـ «متخوف».

الشاهد: في «متخوفاً» حيث وقع حالا من النكرة وهي قوله: «أحد» والذي سوغ ذلك وقوع النكرة بعد النهي.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١٣٤، وابن هشام ٢ / ٨٥، وابن عقيل ١ / ٣٦٠ والسندوبى وداود والأصطهناوى، والمكردى ص ٧٥، والأشمونى ١ / ٢٤٧ - وذكره السيوطى فى همع الهوامع ١ / ٢٤٠.

(١) البيت: قال العيىنى: قائله رجل من طيى لم يعلم اسمه - ويحث فلم أعشر على قائله. وهو من السيط.

الشرح: أصله يا صاحى، مرخم بحذف آخره، وهو الباء، واكتفى بالكثرة للدلالة على ياء التكلم «حم» فعل ماض مبنى للمجهول - بضم الحاء وتشديد الميم - أى: قدر، «باقياً» أصل الباقي: الذى لا يفنى ولا يزول «العذر» بضم فسكون - وهو كل ما تذكره لتقطع عنك أسنة العتاب واللوم «الأملأ» ترقب الشيء وانتظاره.

المعنى: يستفهم استفهاماً إنكارياً عما إذا كان قد قضى لأحد من الناس قبل المخاطب أن تدوم له الدنيا أو يعيش فيها عيشة مستقرة لا يشوبها كدر فيكون ذلك عذراً لمخاطبه فى أن يتكالب على حطام الدنيا الفانى.

الإعراب: «يا» حرف نداء «صاح» منادى مرخم «هل» حرف استفهام «حم» فعل ماضى مبنى للمجهول «عيش» نائب فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة «باقياً» حال من عيش منصوب بالفتحة «فترى» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه «لنفسك» جار ومجرور متعلق بترى وهو المفعول الثانى قدم على الأول «العذر» مفعول أول لترى منصوب بالفتحة «فى» حرف جر «إبعادها» مجرور بفى والجار والمجرور متعلق بالعذر وها مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله (الأملأ) مفعول للمصدر.

الشاهد: فى «باقياً» حيث وقع حالا من نكرة، وهى قوله «عيش» والذى سوغ مجيء الحال منها وقوعها بعد الاستفهام.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٣٤، وابن عقيل ١ / ٣٥٥٩، وابن هشام ٢ / ٨٧، وداود - السندوبى، والمكردى ص ٧٥، والأصطهناوى، والأشمونى ١ / ٢٤٧، والسيوطى ص ٦٦ وأيضاً ذكره فى همع الهوامع ١ / ٢٤٠.

ومثل النهى بقوله: كلا يبيغ امرؤ على امرئٍ مُستسهلاً .
فهذه ستة مسوغات على التفصيل .

وزاد في التسهيل ثلاثة^(١):

أحدها: أن تكون الحال جملة (مقرونة)^(٢) بالواو نحو ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرُّ عَلَى
قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ﴾^(٣) لأن الواو رفعت توهم النعتية .

والثاني: أن يكون الوصف به على خلاف الأصل نحو «هذا خاتم حديدا» .

والثالث: اشتراك المعرفة مع النكرة في الحال نحو: «هؤلاء ناسٌ وعبدُ الله
منطلقين» وقد جعل سيويه لهذه المسألة باباً^(٤) .

ثم قال:

وَسَبِقُ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرِّ قَدْ أَبَوَا وَلَا أَمْنُهُ فَقَدْ وَرَدَ

صاحب الحال مرفوع ومنصوب ومجرور .

(فتقديمها)^(٥) على المرفوع والمنصوب جائز عند البصريين ما لم يمنع
مانع^(٦) كالخصر، ومنع الكوفيون: تقديمها على المرفوع الظاهر .

ف قيل: عنهم مطلقاً، وقيل: إن تقدمت على رافعه .

ومنعوا تقديمها على المنصوب الظاهر أيضاً، ف قيل: مطلقاً . وقيل: إن لم
تكن فعلاً .

وأما المجرور: فإن كان بإضافة لم يجز تقديم الحال عليه (عند أكثر
النحويين)^(٧) .

(١) قال في التسهيل ص ١٠٩ أو تكن جملة مقرونة بالواو . أو يكن الوصف به على
خلاف الأصل أو يشاركه فيه معرفة) .

(٢) ب، ج . (٣) من الآية ٢٥٩ من سورة البقرة .

(٤) قال سيويه ج ١ ص ٢٥٨ (هذا باب ما غلبت فيه المعرفة النكرة . . . وتقول هؤلاء
ناس وعبد الله منطلقين إذا خلطتهم) .

(٥) أ، ج - وفي ب (فتقدمها) . (٦) أ، ج - وفي ب (يمنع من ذلك مانع) .

(٧) أ، ج - وفي ب، ج (بإجماع) .

قال في شرح التسهيل: (فإن كانت الإضافة غير محضة جاز كقولك: «هذا شاربُ السويق ملتوتًا الآن أو غدًا»^(١) وإن كان مجرورًا بحرف لم يجز تقديم الحال عليه عند أكثر النحويين)^(٢).

وقال المصنف: الصحيح الجواز لثبوته سماعًا^(٣)، ولضعف دليل المنع إلا أن تقديمه ضعيف مع جوازه.

وفصل الكوفيون، فقالوا: إن كان المجرور ضميرًا نحو (مررتُ ضاحكةً بها)^(٤) أو كانت الحال فعلا نحو: «مررتُ تضحكُ بهند» جاز، وإلا امتنع^(٥).

واستدل المصنف بقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾^(٦) وبآيات ظاهرة فيما ادعاه^(٧).

فإن قلت: أطلق (المصنف)^(٨) في قوله: (بحرف).

وينبغي أن يقيد بغير الزائد لأنه موضع الخلاف.

قلت: العذر له. إن الزائد لا يقيد به؛ فلذلك أهمل التنبيه عليه لوضوحه^(٩).

فإن قلت: على ماذا يعود الضمير في قوله: «أبواباً»؟

(١) «ملتوتًا» حال من السويق، «شارب» اسم فاعل عامل في الحال نصب. هذا: ويشترط أن يكون المضاف مما يعمل عمل الفعل، كالمصدر، واسم الفاعل ونحوهما.
(٢) ب، ج.

(٣) من ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾ وآيات منها رقم (٧).

(٤) أ «مررت ضاحكةً بك». ب «مررت ضاحكا بك»، ج «مررت بهند ضاحك بك».

(٥) راجع الأشموني ١ / ٢٤٠.

(٦) من الآية ٢٨ من سورة سبأ.

(٧) منها:

لئن كان بردُ الماء هيمانَ صاديًا
فـ «هيمان»، و «صاديًا» حالان من الضمير المجرور بإلى، وهو الباء.

ومنها:

فإن تكُ أذوادُ أصبينَ ونسوةً
فلن يذهبوا فرغًا يقتل حبالٍ
«فرغًا» حال من «قتل».

(٨) ج. (٩) مثال الزائد «ما جاء راكبًا من رجل».

قلت: ظاهره أنه عائد على جميع النحويين ولا يصح حمله على ذلك؛ لأن منهم من أجاز، وقد نقل الجواز عن الفارسي وابن كيسان، وابن برهان^(١) على أن (ابن)^(٢) الأتباري (ذكر)^(٣) الإجماع على المنع فتعين صرف الضمير إلى الأكثر.

فإن قلت: قوله «ولا أمنعه» يوهم انفراده بجوازه.

قلت: لا يلزم من قوله: «أمنعه» انفراده.

والمراد (و)^(٤) لا أمنعه. وفاقا لمن أجاز لأنه قد نقل الخلاف في غير هذا الموضوع.

فإن قلت: قوله: (فقد ورد) دعوى لم يقم عليها دليل، إذ لم يرد نص بذلك لأن الآية التي استدلت بها، والآيات محتملة للتأويل^(٥).

قلت: ظاهرها يدل على دعواه، والاحتمال في بعضها بعيد جدا، ولا عدول عن الظاهر مع مساعدة القياس، فليس هذا موضع الكلام على الآية ولا على الآيات^(٦).

(١) هو عبد الواحد بن علي بن عمر بن إسحاق بن إبراهيم بن برهان - بفتح الباء - أبو القاسم الأسدي الشعري صاحب العربية واللغة والتاريخ وأيام العرب، قرأ على عبد السلام البصري، وكان أول أمره منجما، فصار نحويا، وكان في أخلاقه شراسة على من يقرأ عليه. ولما هاد الوير عميد الدين إلى بغداد استحضره فأعجبه كلامه فعرض عليه مالا فلم يقبله، فأعطاه مصحفاً بخط ابن البواب وعكازة حملت إليه من الروم فأخذهما. مات في جمادى الآخرة سنة ست وخمسين وأربعمائة.

(٢) ب، ج. (٣) أ، ج - وفي ب (نقل)

(٤) ب، ج.

(٥) قال الأشموني ١ / ٢٤٩: (والحق أن جواز ذلك مخصوص بالشعر، وحمل الآية على أن «كافة» حال من الكاف والتاء للمبالغة لا للتأنيث) ١ هـ.

(٦) أخلص من هذه الخلافات بإجمال أعجبنى في كتاب الهمع للسيوطي ج ١ ص ٢٤١، نصه (الأصل في الحال التأخير عن صاحبها كالخبز، ويجوز تقديمها عليه كما يجوز فيه سواء كان مرفوعا، كقوله:

فسقى ديارك غير مفسدها صوب الغمام وديمة تهمي

أو منصوبا، كقوله: . . . وصلت ولم أصرم مسيين أسرتي.

أو مجرورا بحرف رائد نحو: «ما جاء عاقلا من أحد» «وكفى معينا يزيد» أو أصلى نحو: «وما أرسلناك إلا كافة للناس».

ثم قال:

ولا تُجزَّأ حالاً من المضاف لَهْ إِلاَّ إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهُ
أَوْ كَانَ جُزْءَ مَالِهِ أَضِيفًا أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فَلَا تَحِيْفًا

حاصل هذين البيتين أنه لايجوز الحال من المضاف إليه إلا في ثلاثة مواضع:

الأول: إذا كان المضاف عاملاً في الحال، نحو ﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ (١) فهذا جائز قال في شرح الكافية: بلا خلاف (٢) هـ.

والثاني: أن يكون المضاف جزء المضاف إليه نحو: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا﴾ (٣) (فإن إخواناً حال من الضمير المخفوض بالإضافة) (٤).

الثالث: أن يكون مثل جزء المضاف إليه في صحة الاستغناء عنه (به) (٥) نحو: ﴿فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ (٦).

فلو لم يكن أحد هذه الثلاثة لم يجز، قال في شرح التسهيل: بلا خلاف،

= هذا هو الأصح في الجميع.

أما المجزور بالإضافة فلا يجوز تقديم الحال عليه «كعرفت قيام هند مسرعة» فلا يقدم مسرعة على هند لثلاث يفصل بين المضاف والمضاف إليه، ولا على قيام الذي هو المضاف، لأن نسبة المضاف إليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول، فلا يقدم عليه شيء من معمولاته.

وسواء كانت بالإضافة محضة كالمثال أم غير محضة نحو: هذا شارب السوق ملتوتاً الآن أو غداً.

كما قال ابن هشام في الجامع «إنه الأصح».

(١) من الآية ٤٨ من سورة المائدة - «جميعاً» حال من «كم» و «مرجع» مصدر ميمي بمعنى الرجوع عامل في الحال النصب.

(٢) قال في شرح الكافية ورقة ٢٨: (إذا كان المضاف عاملاً فيها «كاعتكافي صائماً بلا خلاف»).

(٣) من الآية ٤٧ من سورة الحجر. (٤) ب. (٥) أ، ج.

(٦) من الآية ٩٥ من سورة آل عمران - «حنيفاً» حال من «إبراهيم» و «الملة» كالبعض منه؛ ولذا يصح حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، فيقال: اتبع إبراهيم.

نحو: «ضربتُ غلامَ هندِ جالسةً»، وحكى غيره عن (بعض)^(١) البصريين إجازته^(٢).

ونورع المصنف: في إجازة الحال من المضاف إليه، إذا كان المضاف جزأه أو كجزئه لأن ما استدل به لا حجة فيه، لاحتمال كون «إخواناً» منصوباً على المدح «وحنيفاً» حال من ملة، وذكر على معنى الدين^(٣).

فإن قلت: علامَ يعود الضمير في قوله: (عمله)؟

قلت: على الحال، أى إلا إذا اقتضى المضاف نصب الحال.

ثم قال:

والحال إن يُنصبَ بفعلٍ صرفاً أو صفةٍ أشبهت المصرفاً
فجائزٌ تقديمه: كمسرعاً ذا راحلٍ، ومُخلصاً زيدٌ دعاً

يجوز تقديم الحال على عاملها، إذا كان فعلاً متصرفاً نحو: «مخلصاً زيد دعاً»^(٤) خلافاً للجزمى في منع تقديمها عليه^(٥) وللأخفش في نحو: «راكباً زيد جاء» لبعدها عن العامل وهو كمثل المصنف، ولبعضهم في منع تقديم المؤكدة. ومنع المغاربة تقديم الجملة الحالية المصدرة بالواو نحو: «والشمسُ طالعةٌ جاء زيد».

ونص ابن «أصبغ»^(٦) على أنه لا يمتنع عند الجمهور.

(١) ب، جـ.

(٢) هو الفارسي، ونقله عن أبي السعادات ابن الشجري في أماليه.

(٣) هو من كلام أبي حيان (....) قال وإنما لم يجز الحال من المضاف إليه لما تقرر أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها، وعامل المضاف إليه اللام أو الإضافة، وكلاهما لا يصلح أن يعمل في الحال) اهـ. السيوطي في الهمع ج١ ص ٢٤٠.

(٤) قياساً على المفعول به والظرف، والفرق بينه وبين التمييز أن الحال يقتضيها الفعل بوجه، فتقدمت كما تقدم سائر الفضلات. وقد ورد به السماع، قال تعالى: «خاشعة أبصارهم يخرجون...» اهـ السيوطي في الهمع ج١ ص ٢٤٢.

وارتضيت هذا المذهب لقوة دليhle. قال السيوطي: (وهو الأصح وعليهما الجمهور).

(٥) تشبيهاً بالتمييز.

(٦) هو قاسم بن أصبغ بن محمد بن يوسف بن ناصح بن عطاء البياني القرطبي أبو محمد

مولى الوليد بن عبد الملك بن مروان، ولد يوم الإثنين لعشرين خلت من ذى الحجة سنة

٢٤٧ سبعم وأربعين ومائتين.

أو صفة تشبه الفعل المتصرف، بقبول علامات الفرعية كاسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة نحو: «مسرعاً ذا راحل».

ونص سيبويه على جواز تقديمها على الفعل واسم الفاعل ونحوه. واحترز بقوله: (صرفاً) من غير المتصرف نحو: «ما أحسن هنكاً متجردة».

فلا يجوز تقديمها عليه (لضعفه)^(١).

ويقوله: (أشبهتِ المصرفاً) من أفعال التفضيل، فإنه لا يقبل علامات الفرعية مطلقاً.

فجعل موافقاً (للجوامد من)^(٢) منع تقديم الحال عليه. ما لم يتوسط بين حالين كما سيذكر.

تنبيه: جواز تقديم الحال على العامل المتصرف مشروط بعدم المانع، كوقوعه صلة «أل» أو حرف مصدرى.

ثم قال:

وعاملٌ ضمَّنَ معنىَ الفعلِ لآ حُرُوفُهُ، مُؤَخَّرًا لِنِ يَعْمَلًا
كَتَلِكَ لَيْتَ وَكَأَنَّ
.....

لا يجوز تقديم الحال على عاملها إذا كان جامداً ضمن معنى المشتق، وذلك أنواع:

الأول: الإشارة نحو: «تلك».

والثاني: حرف التمني، نحو: «ليت».

والثالث: حرف التشبيه نحو: «كأن».

والرابع: حرف الترجى، وهو: «لعل».

والخامس: حرف التنبيه نحو: «ها».

= ومن تصانيفه: كتاب أحكام القرآن، والناسخ والمنسوخ، وغرائب مالك وغير ذلك.

مات ليلة السبت لأربع عشرة خلت من جمادى الأولى سنة ٣٤٠ أربعين وثلاثمائة.

(١) ب، ج - وفى أ (لضعفها). (٢) أ، ج - وفى ب (للجامد فى).

والسادس: «أما» في نحو: «أما علمًا فعالم».

السابع: الاستفهام المقصود به التعظيم نحو:

يا جارتا ما أنتِ جارةٌ (١)

وأجاز الفارسي فيه الحال والتمييز.

الثامن: الجنس المقصود به الكمال نحو: «هو» (٢) الرجل علمًا

التاسع: (المشبه) (٣) نحو: «هو زهير شعرًا»

ونص المصنف على أن جميع هذه تعمل في الحال خلًا للسهيلى فى اسم الإشارة (٤) وله، ولابن أبى العافية (٥) فى حرف التنبيه (٦)، ول بعضهم فى «كان» ووفًا للزمخشري وابن عصفور فى لبت و«لعل».

(١) نصف بيت للأعشى أبى بصير ميعون بن قيس.

وصلره: بآتٍ لتحزنتنا عفار. وقيل هو العجز كما فى ديوانه.

الشرح: «بانت» فارقت «لتحزنتنا» تقول حزنه يحزنه - مثل نصره ينصره إذا أورثه الحزن، ومنه قوله تعالى: «إني ليحزننى أن تذهبوا به» «عفارة» اسم امرأة «جارتا» مضاف لىاء المتكلم المتقلبة ألفًا كىا غلامًا «ما» للاستفهام التعظيمى مبتدأ «وأنت» خبره.

الإعراب: «يا» حرف نداء «جارتا» منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المتقلبة ألفًا وجاره مضاف وياء مضاف إليه «ما» اسم استفهام مبتدأ «أنت» ضمير منفصل خبر المبتدأ «جاره» تمييز نسبة غير محول منصوب بالفتحة الظاهرة وسكنه للوقف وقيل: حال من أنت منصوب بالفتحة الظاهرة.

الشاهد: فى «جاره» يجوز أن تكون حالا فى موضع نصب، والعامل فيها معنى الكلام أى كرمت جاره.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن عقيل ١ / ٣٧٦، وابن هشام فى المغنى ٢ / ١٩ وأيضًا ذكره فى شلور الذهب ص ٢٢٩ والشاهد رقم ٢١٨ من خزانة الأدب، والسيوطى فى شرحه للألفية ص ٧٠ والأشمونى ٢ / ٢٥٢ وابن الناظم ص ٣٨.

(٢) أ. ج. - وفى ب (هذا). (٣) أ. ج. وفى ب (المشبه به)

(٤) لأنه غير مشتق من لفظ الإشارة ولا من غيرها. والعامل فى «هذا ريد قائمًا» انظر مقدرة دل عليها الإشارة ١ هـ مع ١ / ٢٤٤.

(٥) هو محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن خليفة بن أبى العافية، قال ابن الزبير: كان شيخًا فقيهاً أديباً عارفاً بالعربية واللغة ذاكرًا لها، كاتبًا مجيدًا شاعرًا، وقرأ بمرسية، وانتقل إلى غرناطة وسكن بها وعالقة وأخذ عنه أهلها. ولد سنة ست وخمسمائة ومات بقرناطة سنة ٥٨٣ ثلاث وثمانين وخمسمائة.

(٦) لأن «ها» حرف، ومعنى الحروف لا يعمل فى الظروف والأحوال ١ هـ مع ١ / ٣٤٤.

وصحح بعضهم^(١) أن «ليت» و «لعل» وياقى الحروف لا تعمل إلا «كان» وكاف التشبيه^(٢).

وتقدم بيان العامل فى الحال بعد «أما» ونسبة العمل إلى «أما» مجاز. وقد اندرج تحت قوله:

وعاملٌ ضمَّن معنى الفعل لا حروفه ...

نوع عاشر: وهو الظرف وشبهه، إذا ضمنا الاستقرار. فإنهما يعملان فى الحال نحو: «زيد فى الدار قائماً».

وللحال فى هذا ثلاثة أحوال:

تأخر، ولا إشكال فى جواره.

وتقدم على الجملة نحو: «قائماً زيد فى الدار» (وهو)^(٣) لا يجوز^(٤) قال فى شرح الكافية: بإجماع تبعاً لابن طاهر.

وأجاز الأخفش فى قولهم: «فداء لك أبى وأمى» أن يكون فداء حالاً، والعامل (فيه)^(٥) لك.

وأجاز ابن برهان (التقديم)^(٦) إن كانت الحال ظرفاً، قال فى قوله تعالى ﴿هَٰئِلِكِ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ﴾^(٧) «هنالك» ظرف فى موضع الحال «والولاية» مبتدأ والخبر «لله» وهو عامل فى «هنالك»^(٨).

وتوسط وله صورتان:

(١) هو أبو حيان.

(٢) أرجح مذهب المصنف فالعامل المعنوى فى قوة اللفظى ما لم يحدث تغيير فى الجملة.

(٣) أ، ج - وفى ب (وهذا).

(٤) وإليه أميل، قال فى الهمع: (وهو الأصح) ١ / ٢٤٢.

(٥) أ، ج.

(٦) ب، أ، ج (التقدم).

(٧) من الآية ٤٤ من سورة الكهف.

(٨) راجع الأشمونى ١ / ٢٦٢.

إحدهما: أن تكون بين الخبر المقدم والمبتدأ المؤخر نحو: «فى الدار قائماً زيدا» ولا خلاف فى جوارها

والأخرى: بالعكس وهى المشار إليها بقوله:
نحو سعيدٍ مُستقراً فى هجرٍ

وفىها مذاهب:

المنع مطلقاً، وبه قال جمهور البصريين.

والجواز مطلقاً، وإليه ذهب الفراء والأخفش فى أحد قوليه.

والجواز بقوة إن كانت^(١) الحال ظرفاً أو حرف جر، ويضعف إن كانت غيرهما وهو مذهب فى التسهيل^(٢).

والجواز إن كانت من مضمّر نحو: «أنت قائماً فى الدار» وهو مذهب الكوفيين. فهذه أربعة مذاهب.

وقوله «ندراً» ظاهره (ما)^(٣) لا يقاس عليه. وصرح الشارح بذلك^(٤) فقال: و(ما)^(٥) جاء منه مسموعاً حفظ (ولا يقاس)^(٦) عليه هـ. وهو خلاف ما ذهب إليه فى التسهيل.

واستدل المجيز بقراءة من قرأ «والسماوات مطويات بيمينه»^(٧).

(١) أ، جـ. وفى ب (كان).

(٢) قال فى التسهيل ص ١١١ (...). جار على الأصح توسط الحال بقوة إن كانت ظرفاً أو حرف جر، ويضعف إن كانت غير ذلك).

(٣) أ، جـ.

(٤) قال الشارح ص ١٣٨ (وما جاء منه مسموعاً يحفظ ولا يقاس عليه. ومن شواهده قول الشاعر:

رھط ابن كور محقى أدراعهم فيهم ورھط ربيعة بن حذار

(٥) أ، جـ. وفى ب (من). (٦) ب. وفى أ، جـ (ولم يقس).

(٧) من الآية ٦٧ من سورة الزمر «بنصب» «مطويات» وصاحب هذه القراءة هو الحسن، الإمام أبو سعيد الحسن بن الحسن البصرى «مطويات» حال متوسطة بين عاملها الظرفى الواقع خبراً وهو «بيمينه» وبين مبتدئه وهو «السماوات» وصاحب الحال الضمير فى الخبر.

(وقول) (١) ابن عباس (٢): نزلت عليه الآية ورسول الله ﷺ متوارياً بمكة.

وبآيات منها قول النابغة (٣):

رَهطُ ابنِ كُوزٍ مُحَقِّبِي أَدْرَاعِهِمْ فِيهِمْ وَرَهطُ رِبِيعَةَ بنِ حُدَارٍ (٤)

وتأويل المانع (٥) وليس هذا موضع بسطه. ثم قال:

(١) أ، ج - وفي ب «بقول».

(٢) هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم بحر التفسير وحبر الأمة، ولد قبل الهجرة بثلاث سنين عرض القرآن على أبي بن كعب وزيد بن ثابت، وقيل، إنه قرأ على علي بن أبي طالب، وتوفى بالطائف، وقد كف بصره سنة ثمان وستين وصلى عليه محمد بن الحنفية.

(٣) راجع الأشموني ١ / ٢٥٢.

(٤) البيت للنابغة الذبياني. من قصيدة من الكامل يخاطب بها زرعة بن عمرو.

الشرح: «رَهط» الرجل قومه، والرَهط ما دون العشرة من الرجال، لا يكون فيهم امرأة. قال تعالى: ﴿وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾، ابن كوز «بضم الكاف - هو يزيد بن حذيفة بن كوز، وقال الجوهري: اسم رجل من بني ضبة «محقبي» من أحقب زاده خلفه على راحلته، إذا جعله وراءه حقيبة.

الإعراب: «رَهط» مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة «ابن» مضاف إليه و (كوز) مضاف إليه «محقبي» حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور الواقع خبراً وهو قوله: «فيهم» الآتي منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم وهو مضاف و «أدراعهم» مضاف إليه وضمير الغيبة مضاف إليه «فيهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «ورَهط» الواو حرف عطف رَهط معطوف على المبتدأ وهو مضاف و«ربيعة» مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة «بن» نعت لربيعة مجرور بالكسرة وهو مضاف و«حذار» مضاف إليه.

الشاهد: في «محقبي أدراعهم» حيث وقع حالا من الضمير المجرور وهو قوله: «فيهم» وهذا شاذ لا يقاس عليه. وقد قال بعضهم إن محقبي أدراعهم نصب على المدح فحيث لا شاهد فيه ولا حكم بالشذوذ.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١٣٨، السندي والأشموني ٣٧.

(٥) وقد ارتضيت مذهب جمهور النحويين، وذلك لضعف العامل، وما ورد فهو متأول. فالآية تخرج على ما يأتي: (أن السموات عطف على الضمير المستتر في قبضته لأنها بمعنى مقبوضة. ومطويات حال من السموات، وييمينه ظرف متعلق بمطويات والفصل المشروط للعطف على الضمير المستتر موجود هنا بقوله: يوم القيامة) ١ هـ صبان ج ٢ ص ١٤٠.

والآية قال الله تعالى: ﴿وما قدروا الله حق قدره والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه سبحانه وتعالى عما يشركون﴾.

ونحو:

زيدٌ مفردًا أنفعٌ من عمرو معانًا مُستجازٌ لن يَهِنَ

لما كان لأفعل التفضيل مزية على الجامد يتضمن حروف الفعل رجع عليه
فاغتفر (توسطه)^(١) بين حالين نحو «زيد مفردًا أنفع من عمرو معانًا»^(٢) فمفردًا
حال من الضمير المستكن في «أنفع» و«معانًا» حال من «عمرو» والعامل فيهما
«أنفع» على المختار، وهو سيويه والملازى وطائفة^(٣).

ثم قال:

والحال قد يجيء ذا تعددٍ لمفردٍ - فاعلم - وغير مفردٍ

فهاتان صورتان:

مثال الأولى: «جاء زيد راكبًا مسرعًا»، فهما حالان من «زيد» خلاقًا لابن
عصفور في منعه تعدد الحال في هذا النحو ما لم يكن العامل أفعل التفضيل.
ونقل المنع عن الفارسي وجماعة «مسرعًا» في المثال عندهم نعت لراكب أو
حال من الضمير في «راكب».

= والبيت ضرورة.

ومثال ابن مالك: سعيد مستقرًا في هجر. «مستقرًا» حال مؤكدة.

(١) ب، ج - وفي أ (بتوسط).

(٢) كان القياس وجوب تأخير الحالين على أفعل لكنهم اغتفروا تقدم الحال الفاضلة فرقًا بين
المفضل والمفضل عليه، إذ لو أخرا لحصل اللبس.

(٣) ورعم السيرافي أن المتصويين في ذلك ونحوه خبران لكان مضمرة مع إذ في المعنى وإذا
في الاستقبال.

والتقدير «زيد إذا كان قائمًا أحسن منه إذا كان قاعدًا»، وزيد إذا كان مفردًا أنفع من
عمرو إذا كان معانًا» ففيه تكلف إضمار ستة أشياء: إذا وكان واسمها أولا، وثانيًا يلزم
عليه إعمال أفعل النصب في إذا مع تقدمها عليه فيقع في مثل ما فر منه. ١ هـ ابن عقيل
والخضري ٢١٩ / ١. وقد ارتضيت مذهب سيويه؛ لأن السيرافي رجع عن رأيه وقال:
هما حالان (والذي في التصريح وشرح الجامع عن السيرافي أنها تامة والمنصوبان حالان
من فاعلها ونسب في شرح الجامع نقصانها لبعض المغاربة) ١ هـ الخضري ج ١ ص ٢١٨.

والثانية: قد يكون بجمع نحو: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبِينَ﴾ (١) وقد تكون بتفريق، وله طريقان:

إحداهما: أن تولى كل حال صاحبه نحو «لَقِيتُ مُصْعِدًا زَيْدًا مُنْحَدِرًا» (ولا إشكال فيها) (٢).

(والأخرى: أن تؤخرهما نحو: «لَقِيتُ زَيْدًا مُصْعِدًا مُنْحَدِرًا») (٣) (٤).

فإن لم تكن قرينة تعين جعل الأولى للثاني (والثانية) (٥) للأول، لتتصل إحداهما (بصاحبه) (٦) خلًا لمن عكس.

وإن وجدت قرينة عمل بها، نحو:

خَرَجْتُ بِهَا أَمْشِي تَجْرُ وِرَاءَنَا (٧)

.....

(١) من الآية ٣٣ من سورة إبراهيم - دائبين: يدأبان في سيرهما وإنارتها وإصلاح ما يصلحانه من المكونات - والأصل: دائبة ودائبًا.

(٢) أ، ج - ٥.

(٣) «مصعدًا» حال من «زيد»، «منحدرًا» حال من التاء.

(٤) أ، ج - وفي ب (الثانية ألا يولى كل حال صاحبه).

(٥) أ، ج - وفي ب (والثاني).

(٦) ب.

(٧) هذا صدر بيت من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي من معلقته المشهورة من الطويل.

وعجزه: على أَثْرَيْنَا ذَيْلَ مَرَطٍ مَرَحِلٍ.

الشرح: المرط: بكسر الميم وسكون الراء - كساء من خز أو صوف، «المرحل» بالهاء المهملة - الذي فيه علم: أى: خطوط.

المعنى: أخرجت محبوبتي من خلدتها في حال كونى ماشيًا وهى تجر على أثرى قدمي وقدميها - ذيل مرط: لتخفى الأثر عن القافلة قصدًا للستر.

الإعراب: «خرجت» فعل وفاعل «بها» متعلق بخروج «أمشي» فعل مضارع مرفوع بالضممة المقدرة على الياء والفاعل ضمير مستتر تقديره أنا، والجملة في محل نصب حال من تاء المتكلم في خرجت «تجر» فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة والفاعل ضمير مستتر فيه جوارك تقديره هى والجملة في محل نصب حال من ضمير الغائبة فى بها «على» حرف جر «أثرينا» مجرور بعلی وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى ونا مضاف إليه «ذيل» مفعول به لتجر منصوب بالفتحة الظاهرة «مرط» مضاف إليه «مرحل» نعت لمرط مجرور بالكسرة الظاهرة.

ثم قال: وعاملُ الحال بها قد أكدًا

الحال نوعان

مبيّنة ومؤكدة بخلافًا للفراء والمبرد والسهيلي في إنكار المؤكدة^(١).

ثم المؤكدة ضربان:

مؤكدة لعاملها، ومؤكدة لمضمون الجملة.

المؤكدة لعاملها: قد توافقه معنى لا لفظًا، وهو الغالب نحو: ﴿ولا تعثوا في الأرض مفسدين﴾^(٢).

وقد توافقه معنى ولفظًا، وهو قليل، كقوله تعالى: ﴿وَأرسلناك للناس رسولا﴾^(٣) والمؤكدة لمضمون جملة: شرطها أن تدل على معنى لازم أو شبيه باللازم في تقدم العلم به بعد جملة جزءها معرفتان جامدان جمودًا محضًا نحو قوله:

أنا ابنُ دارةٍ معروفاً بها نَسِيٌّ^(٤)

= الشاهد: في «أمشي» «نجر» فجملة أمشي في محل نصب حال من تاء المتكلم في «خرجت» وجملة «نجر» في محل نصب حال من «هاء» الغائبة في «بها» وقد جاء بالحالين على نفس ترتيب صاحبيهما معتمدًا في ذلك على قيام القرينة وذلك من قبل أن قوله «أمشي» مذكر، وقوله «نجر» مؤنث، وقد علم أن الحال يلزم أن يطابق صاحبه. مواضعه: ذكره ابن هشام في شرحه للألفية ٩٨ / ٢ والسيوطي في همع الهوامع ٢٤٤ / ١.

(١) وقالوا: (لا تكون مؤكدة بل هي مبيّنة أبدًا لأن الكلام لا يخلو عند ذكرها من فائدة) اهـ ٢١٩ / ١.

(٢) من الآية ٣٦ من سورة العنكبوت. (٣) من الآية ٧٩ من سورة النساء.

(٤) صدر بيت: قائله: سالم بن دارة اليربوعي، وهو من قصيدة يهجو بها فزارة - من البسيط. وعجزه: وهل بدارة يا للناس من عار. وذكر البيت في نسخة ب.

الشرح: «دارة» بالذال والراء المهملتين - اسم أم الشاعر، وقال أبو رياش: هو لقب جده واسمه يربوع.

المعنى: أنا ابن هذه المرأة ونسبى معروف بها وليس فيها من المعرفة ما يوجب القدح في النسب أو الطعن في الشرف.

الإعراب: «أنا» مبتدأ ضمير منفصل «ابن» خبر «دارة» مضاف إليه «معروفًا» حال منصوب بالفتحة الظاهرة «بها» جار ومجرور متعلق بمعروف «نسبى» نائب فاعل لمعروف =

فإن قلت: أطلق في قوله: (وإن تُؤكِّدُ جُمْلَةً) ولم يشترط تعريف جزءيها ولا جمودها. قلت: أما اشتراط التعريف فقد يفهم من تسميتها مؤكدة؛ لأنها إنما تؤكد شيئاً قد عرف.

وأما اشتراط الجمود فمن قوله: (وإن تُؤكِّدُ جُمْلَةً).

لأنه إذا كان أحد الجزئين مشتقاً أو في حكمه كان عاملاً فيها، وكانت مؤكدة لعاملها لا لمضمون جملة.

ولذلك جعل في شرح التسهيل قولهم: «ريد أبوك عطوفاً» و «هو الحقُّ بيتاً» من قبل المؤكدة لعاملها، (وهي) (١) موافقة معنى لا لفظاً.

قال: لأن «الأب والحق» صالحان للعمل.

وقوله: فَمُضْمَرٌ عَامِلٌهَا.

يعنى بعد الجملة وتقديره «أحقه وأعرفه» إن كان المخبر عنه غير «أنا» وإن كان أنا فالتقدير «أحق أو أعرف أو اعرفنى».

وكون عاملها مقدرًا هو الصحيح (٢) وهو مذهب سيبويه خلافاً للزجاج في جعله عاملها هو الخبر مؤولاً بسمى.

وخلافاً لابن خروف في جعله عاملها هو المبتدأ مضمناً تنبيهاً.

فإن قلت: (هل) (٣) إضمار عاملها واجب أو جائز؟ (٤)

=لأنه اسم مفعول «وهل» استفهام إنكارى «بدارة» جار ومجرور متعلق بمحذوف مقدم «من» رائدة «عار» مبتدأ مؤخر مرفوع بضمه مقدرة منع من ظهورها حركة حرف الجر الزائد «يا للناس» يا للنداء واللام للاستغاثة وهذا اعتراض بين المبتدأ والخبر. الشاهد: في «معروفاً» فإنه حال أكدت مضمون الجملة التي قبلها - والتقدير: أحق معروفاً.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١٤٠ وابن عقيل ١ / ٣٦٩، والسندوي، وداود، والأشموني ١ / ٢٥٢، وسيبويه ج ١ ص ٢٥٧، والسيوطى ص ٦٨. (١) أ - وفى ب، ج (هو).

(٢) وقد ارتضيته لما فى المذهبين الآخرين من تكلف. قال السيوطى فى الهمع ج ١ ص ٢٤٥ (ولظهور تكلف القولين كان الراجع الأول).

(٣) ب. (٤) أ، ج وفى ب (هذا العامل فى هذه الحال جائز أم واجب).

قلت: بل واجب، ويؤخذ ذلك من جزمه بالإضمار.
وقوله: **ولفظها يُؤخَّرُ** يعني: أنه لا يجوز تقديمها على الجملة، ولا على
أحد جزءيها لشبهها بالتوكيد، ولأنهم تجوزوا حذف عاملها، فلا يضم إليه تجوز
آخر بالتقديم.

فإن قلت: قد تقدم أن الحال نوعان: مبينة ومؤكدة.

وقد ذكر النحويون أنواعاً أخرى، وهو المستصحبة نحو: «هذا زيد راكباً»،
والمحكية نحو: «رايت زيدا أمس ضاحكاً»، والمقدرة نحو: «مررت برجلٍ معه
صقرٌ صائداً به غداً»^(١) والموطئة نحو: «لساناً عربياً»^(٢).

قلت: لا تستخرج هذه عن النوعين السابقين.

ولما كان أصل الحال الأفراد نبه على أنها قد تكون جملة بقوله:

وموضع الحال تَجِيءُ جُمْلَةً

ولوقوع الجملة مواقع الحال شرطان:

أحدهما: أن تكون خبرية. فإن وقعت طلبية قدر القول كما فى النعت
كقول أبى الدرداء^(٣): «وجدت الناسَ أخبرُ تَقْلَهُ»^(٤) أى: (مقولا)^(٥) فيهم أخبر
تقله، وفى البسيط جوار الفراء وقوع الأمر ونحوه حالا.

(١) أى مقدراً ذلك. (٢) من الآية ١٢ من سورة الاحقاف.

(٣) أبو الدرداء: اسمه عويمر بن زيد بن قيس الأنصارى، وقيل اسمه عامر، وعويمر لقب.
صحابى جليل أول مشاهده أحد، وكان عابداً. مات فى آخر خلافة عثمان، وقيل عاش
بعد ذلك.

(٤) وهو. أن «أخبر تقله» صفة للناس مع أنها طلبية وهى مؤولة بمقولا فيهم أخبر تقله،
وظاهره أنه شعر، وليس كذلك، إنما هو مثل ضرب فى ذم الناس وسوء معاشرتهم.
والهاء فى «تقله» للسكت بعد العائد، أعنى: أن أصله: «أخبر الناس تقلهم» ثم حذف
الهاء والميم، ثم أدخل هاء الوقف، وتكون الجملة فى موضع النصب بوجدت. أى:
وجدت الأمر كذلك.

قال أبو عبيد: (جاءنا الحديث عن أبى الدرداء الأنصارى رضى الله عنه، قال: أخرج
الكلام على لفظ الأمر ومعناه الخبر، يريد أنك إذا خبرتهم قليتهم). ا هـ. مجمع الأمثال
للميدانى ٢ / ٣٦٣ رقم ٤٣٥٧. (٥) ب، ج - وفى أ (منقولا).

والآخر: ألا تكون مفتوحة بدليل استقبال «كلن وحرف التنفيس». ثم مثل فقال: «كجاء زيدٌ وهو ناوٍ رحلَةٌ». وهذا مثال مجمع على جوازه ثم شرع فى التفصيل فقال:

وذاثُ بَدْءٍ بِمِضَارِعٍ ثَبَّتْ حَوَتْ ضَمِيرًا وَمِنَ الْوَاوِ خَلَّتْ

يعنى: أن الجملة الحالية إذا صدرت بمضارع مثبت وجب حيثئذ اشتمالها على ضمير صاحب الحال، وخلوها من الواو نحو: «جاء زيد يضحك» ولا يجوز «ويضحك»؛ لأن المضارع مشابه للاسم فلا تدخل عليه الواو كما لا تدخل على الاسم.

تنبيه:

ويشترط فى خلوه من الواو مع الإثبات شرط آخر: وهو أن يعرى من «قد» ذكره فى التسهيل^(١) - فإن قرن بها:

قال الشارح: لزمته الواو نحو: ﴿وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾^(٢).

ثم قال:

وذاثُ وَاوٍ بَعْدَهَا ائْوُ مُبْتَدَأً لِهَ الْمِضَارِعِ أَجْعَلَنَّ مُسْنَدًا

يعنى: أن الجملة المصدرية بالمضارع المثبت العارى من «قد» إذا وردت بالواو نوى^(٣) الأصح بعدها، أى: بعد الواو، مبتدأ، وجعل المضارع خبراً عنه، لتصير جملة اسمية كقولهم: «قمتُ وأصكُ عينه» أى: وأنا أصك^(٤).

ثم قال:

وجملةُ الحَالِ سِوَى مَا قُدِّمًا بَوَاوٍ أَوْ بِمُضَمَّرٍ أَوْ بِهِمَا

الذى قدم هو الجملة الفعلية المصدرية (بالفعل)^(٥) المضارع المثبت («وسوى

(١) قال فى التسهيل ص ١١٢: (.) بمضارع مثبت عار من قد.

(٢) من الآية ٥ من سورة الصف - وراجع الشارح ص ١٤١.

(٣) فى الأصل ونوى. والسابق يقتضى حذف الواو.

(٤) قال الشارح ص ١٤١: (حكاه الأصمعى تقديره قمت وأنا أصك عينيه).

(٥) ب.

«ما» يشمل^(١) الجملة الاسمية، مثبتة أو منفية، والفعلية المصدرية بالمضارع المنفى وبالماضى مثبتاً ومنفياً.

ومقتضى قوله: **بِوَاوٍ أَوْ بِمُضْمَرٍ أَوْ بِهِمَا**.

جاز الأوجه الثلاثة في ذلك كله، وليس على إطلاقه فلا بد من بيانه. أما الجملة الاسمية، فإن كانت مؤكدة لزم فيها الضمير، والخلو من الواو نحو: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾^(٢) وكذا إن عطفت على حال كقوله تعالى: ﴿بَيِّنَاتٍ أَوْ هُمْ قَاتِلُونَ﴾^(٣) وإن كانت غير مؤكدة، ولا معطوفة جازت الأوجه الثلاثة.

إلا أن الأكثر مجيئها بالواو مع الضمير، وأقل منه انفراد الواو، وأقل منه انفراد الضمير. وليس انفراد الضمير مع قلته بنادر خلافاً للزمخشري، وقبله الفراء بل هو فصيح^(٤).

وجعل في الكشاف^(٥) (قوله تعالى^(٦)): ﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾^(٧) ﴿لَا مَعْقِبَ لِحُكْمِهِ﴾^(٨) في موضع النصب على الحال.

(١) أ - أى: سوى ما قدم - وفي ب، ج - (وسواها يشمل).

(٢) من الآية ٢ من سورة البقرة - لا ريب فيه جملة وقعت حالا مؤكدة لمضمون الجملة قبلها، وتمتنع الواو، لأن المؤكد عين المؤكد، فلو قرن بالواو لزم عطف الشيء على نفسه صورة.

(٣) من الآية ٤ من سورة الأعراف - جملة «هم قاتلون» حال معطوفة على «بيئات» والرباط الضمير، ولا يقال: «وهم» كراهة اجتماع حرفي عطف صورة. «قاتلون» من القيلولة وهي نصف النهار.

(٤) قال الزمخشري والفراء: انفراد الضمير وحده في الاسمية يأتي نادراً شاذاً وليس بشيء بل ورد في الفصيح انفراده.

قال تعالى: ﴿قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا﴾.

ثم راحوا عقب المسك بهم
يلحفون الأرض هداب الأرز
وقوله: ولولا جنان الليل ما أب عامر
إلى جعفر سرباله لم يمزق

أه أشموني ١ / ٢٥٨

(٥) هو: كتاب في تفسير القرآن الكريم: للإمام محمود بن عمر الزمخشري واسمه الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل.

(٦) ب. (٧) من الآية ٣٦ من سورة البقرة أى: متعادين ١ / ٩٦ كشاف.

(٨) من الآية ٤١ من سورة الرعد - لا معقب: لا راد له - ٢ / ١١٦ كشاف.

وأما المصدرة بالمضارع المنفى، فإن كان النافي «لا» فهو كالمثبت. في لزوم الضمير والتجرد عن الواو.

فإن ورد بالواو قدر المبتدأ على الأصح، كقراءة ابن ذكوان^(١) ﴿فاستقيما ولا تبتعان﴾^(٢) (نص)^(٣) على ذلك في التسهيل^(٤).

وقول الشارح^(٥): (وقد تجيء بالضمير واو) هـ ظاهره عدم التأويل.

وإن كان النافي غير «لا»^(٦) جاءت الأوجه الثلاثة، والمسموع من ذلك «لم ولما وما»، والقياس يقتضى (إلحاق)^(٧) إن (بما)^(٨)، وأما «لن» فلا مدخل لها هنا.

وذكر في التسهيل^(٩) أن المضارع المنفى «بما» لا تغنى فيه الواو عن الضمير وفى كلام غيره التمثيل «بجاء زيد وما تطلع الشمس».

وأما المصدرة بالماضى المثبت، فإن كان تالياً «لإلا» نحو: ﴿إلا كانوا به يستهزئون﴾^(١٠).

(١) هو عبد الله بن أحمد بن بشر بن ذكران. الإمام الراوى الثقة شيخ الإقراء بالشام، ولد يوم عاشوراء سنة ثلاث وسبعين ومائة، أخذ القراءة عن أيوب بن تميم وخلفه فى القيام بالقراءة فى دمشق - ألف كتاب أقسام القرآن وجوابها وما وجب على قارئ القرآن. توفى يوم الاثنين لليلتين بقيتا من شوال وقيل لسبع خلون منه سنة اثنتين وأربعين ومائتين.
(٢) من الآية ٨٩ من سورة يونس - هذه القراءة بتخفيف النون على أنها نون الرفع فلا نافية لا ناهية، والتقدير. وأنتما لا تبتعان.
(٣) ب، ج.

(٤) قال فى التسهيل ص ١١٣ (وقد تصحب الواو المضارع والمثبت عارياً من قد أو المنفى بلا فيجعل الأصح خبر مبتدأ مقدر).

(٥) الشارح ص ١٤١ من شرحه للألفية.

(٦) ب - وفى أ، ج - (ها).

(٧) أ، ج. (٨) أ، ج - وفى ب (وما).

(٩) راجع التسهيل ص ١١٢.

(١٠) من الآية ١١ من سورة الحجر. جملة «كانوا به يستهزئون» - حال من الهاء فى «ياتيهم» وإنما امتنعت الواو؛ لأن ما بعد «إلا» مفرد حكماً وأجاز بعضهم اقترانه بالواو تمسكاً بقوله:

نعم امرأ هرم لم تعر نائبة إلا وكان لمرتاح بها وزرا

قياساً على الاسمية الواقعة بعد «إلا» نحو: ﴿ولها كتاب معلوم﴾.

أو متلوا «بأو» نحو:

كُنْ لِلخَلِيلِ نَصِيرًا جَارًا أَوْ عَدْلًا (١)

أو أصله الشرط نحو «لاضربن زيدًا ذهبًا أو مكث» (٢) لزم الضمير والخلو عن الواو، وامتنع دخول قد.

وقوله:

مَتَى يَأْتِ هَذَا الْمَوْتُ لَا يُلْفِ حَاجَةٌ

لِنَفْسِي إِلَّا قَدْ قَضَيْتُ قَضَاءَهَا (٣)

نادر.

(١) صدر بيت من البسيط. قال العيني: لم آقف على اسم قائله، والظاهر أنه من كلام

المحدثين - ويبحث فلم أهر على قائله.

وعجزه: ولا تشع عليه جادًا أو بخلا.

الشرح: «للخليل» أي الصاحب والصديق و «النصير» فعيل بمعنى فاعل «جار» من

الجور، وهو خلاف العدل، «الشح» البخل «جاد» من الجود - بالضم - وهو الكرم.

المعنى: انصر صاحبك في كل الأحوال سواء جار في حقلك أو عدل، ولا تبخل عليه

بشيء سواء بخل في حقلك أو جاد.

الإعراب: «كن» فعل أمر ناقص واسمه ضمير مستتر فيه تقديره أنت «للخليل» جار

ومجرور متعلق بنصير «نصيرًا» خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة «جار» فعل ماض

وفاعله ضمير مستتر يعود إلى الخليل «أو» حرف عطف «عدلا» فعل ماض والفاعل ضمير

مستتر يعود إلى الخليل «ولا» الواو عاطفة لا ناهية «تشع» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية

وعلامة جزمه السكون وحرك للتخلص من التقاء السكونين والفاعل ضمير مستتر تقديره

أنت «عليه» متعلق بتشع «جاد» فعل ماض والفاعل ضمير مستتر تقديره هو «أو» حرف

عطف «بخلا» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر تقديره هو والالف للإطلاق.

الشاهد: في «جار» حيث وقع حالا وهو ماض ولم يجئ معها «قد» أو الواو لكون

الماضي قد عطف عليه «بأو».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٤٢، السندوبى، داود، الأشموني

٢٥٧ / ١

(٢) جملة «ذهب» حال من زيد، وتمتنع الواو، لأنها في تقديره فعل الشرط إذ المعنى: إن

ذهب وإن مكث، وفعل الشرط لا يقترن بالواو فكذا المقدر به.

(٣) قائله: قيس بن الخطيم، وهو من قصيدة هائية من الطويل.

الشرح: «متى يأت» إشارة إلى ما تصوره حاضرًا لمعرفته بإدراكه لا محالة، ويجوز أن

يكون لدوام استقباله. أشار إليه على وجه التقريب. «لا يلف» من ألقى إذا وجد. قال

تعالى: «والفيا سيدها لدى الباب» أي: وجداء، وفي شرح الشواهد للمعنى «لا تلف»

ورواية الأشموني «لم يلف». إلا قضيت قضاءها، أي: فرغت منها لقضائى لامثالها. =

(أو) (١) كانت الحال مؤكدة نحو: «أبو بكر الخليفة قد علمه الناس» تركت الواو أيضاً.

وإن كان غير ذلك جازت الأوجه الثلاثة.

فإن انفرد الواو لزمته «قد» نحو:

فجئتُ وقد نَضَّتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا (٢)

= الإعراب: «متى» اسم شرط جازم يجزم فعليه، وهو ظرف زمان «يأت» فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بحذف الياء «هذا» فاعل يأت «الموت» بدل من هذا أو عطف بيان أو نعت «لا» حرف نفى «يلف» فعل مضارع مبني للمعلوم جواب الشرط مجزوم بحذف الياء والفاعل ضمير مستتر فيه. ويروى بالبناء للمجهول «حاجة» بالنصب على أنها مفعول يلف وبالرفع نائب فاعل لتلف «لنفس» اللام حرف جر والنفس مجرور بها وياء المتكلم مضاف إليه والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لحاجة «إلا» أداة استثناء ملغاة «قد» حرف تحقيق «قضيت» فعل وفاعل «قضاءها» مفعول به وضمير الغائبة مضاف إليه. الشاهد: في «قضيت قضاءها» فإنها جملة وقعت حالا مصدرة بكلمة «قد» وفيها الضمير يرجع إلى ذى الحال، وقد علم أن الجملة الفعلية الماضية المثبتة التالية «إلا» إذا وقعت حالا لا بد أن يكون فيها ضمير، وأن تكون خالية عن الواو وعن كلمة «قد». مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه للألفية ١ / ٢٥٩.

(١) أ، ج - وفي ب (إن).

(٢) صدر بيت من الطويل. قائله امرؤ القيس الكندي من معلقته المشهورة.

وقامه: لَدَى السِّتْرِ إِلَّا لِبِسَةِ الْمُتَفَضَّلِ.

الشرح: «نضت» أَلَقَتْ وَخَلَعَتْ، «لدى الستر» عند الستار، «لبسة» - بكسر اللام - وهى هيئة اللباس، «المتفضل»: المتوشح بثوبه - أو لابس الثوب الواحد. المعنى: أتيت إلى المحبوبة وقد أَلَقْتُ ثِيَابَهَا لِلنَّوْمِ، ولم يبق عليها سوى ثوب واحد تتوشح به. يشير بهذا إلى أنها وليدة نعمة.

الإعراب: «جئت» فعل ماض وتاء المتكلم فاعله «وقد» الواو حرف عطف وقد حرف تحقيق «نضت» فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل ضمير مستتر فيه «النوم» جار ومجرور متعلق بنض «ثيابها» مفعول به لنض وضمير الغائبة مضاف إليه «لدى» ظرف مكان وهو مضاف و «الستر» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «إلا» حرف استثناء «لبسة» منصوب على الاستثناء «المتفضل» مضاف إليه مجرور بالكسرة.

الشاهد: في قوله: «وقد نضت» فإنها جملة ماضية مثبتة وقعت حالا بالواو فلذلك لزمها دخول «قد».

وإن انفرد الضمير أو اجتماعاً جاز إثبات «قد» وحذفها فهي أربع صور.
وترتيبها في الكثرة: «جاء زيد وقد قام أبوه» ثم «جاء زيد قام أبوه». ثم «جاء زيد
قد قام أبوه». ثم «جاء زيد وقام أبوه»^(١).

وجعل الشارح الثالثة أقل من الرابعة، وهو خلاف ما في التسهيل^(٢).
وذهب قوم، منهم الفراء، والمبرد، وأبو علي، إلى^(٣) اشتراط «قد» مع
الماضي ظاهرة أو مقدره^(٤)، والمختار أنه لا يحتاج إلى تقدير، لكثرة ما ورد من
ذلك^(٥).

وأما المصدرة بالماضي المنفى فيجوز فيها الأوجه الثلاثة.

وقد تركت تمثيل (أكثر)^(٦) هذه المسائل لوضوحها وخشية الإطالة.

ثم قال:

وَالْحَالُ قَدْ يُحَذَفُ مَا فِيهَا عَمَلٌ وَيَبْعَثُ مَا يُحَذَفُ ذِكْرُهُ حُظْلٌ

يعنى: أن عامل الحال، قد يحذف، وحذفه على ضربين: جائز وواجب.
فالجائز ما حذف لحضور معناه كقولك للراحل: «راشدًا مهديًا»^(٧) أو لتقدم ذكره
من استفهام أو غيره كقولك: راكبًا لمن قال: كيف جئت؟

= مواضعه: ذكره من شرح الألفية: السندوي، ابن هشام في باب المفعول له ٤٤ / ٢

وذكره السيوطي ص ٦٠ وفي معجم الهوامع ١ / ١٩٤ والأشموني ١ / ٢١٦.

(١) وجعل الأشموني الثانية هي الرابعة. (٢) راجع الأشموني ١ / ٢٥٩.

(٣) في الأصل «إلى أن اشتراط» والسياق يقتضى حذف أن.

(٤) لأنها تقربه إلى الزمن الحاضر فتشعر بمقارنة زمن الحال لزمن عاملها، ولولاها لتوهم

مضى زمن الحال بالنسبة إلى زمن عاملها فتفوت المقارنة» ا هـ.

صيان ج ٢ ص ١٤٧ نقلا عن الدماميني.

(٥) من ذلك قوله تعالى: «أو جاءكم حصرت صدورهم» «وجاءوا أباهم عشاءً ليكون

قالوا» و«الذين قالوا لإخوانهم وقعدوا» صيان ٢ / ١٤٧.

(٦) أ، ج.

(٧) يستثنى من الجائز ما إذا كان العامل ظرفًا أو مجرورًا أو اسم إشارة - فلا يجوز حذفه

لضعفه، فهم أو لم يفهم.

الواجب: إذا جرت مثلا كقولهم:

«حَظِيَّيْنَ بَنَاتٍ صَلْفَيْنِ كَنَاتٍ»^(١) أى عرفتهم.

أو بينت ازدياد ثمن أو غيره شيئًا فشيئًا مقرونة بالفاء أو بضم نحو «بعته بدرهم فصاعدًا» أى فذهب الثمن صاعدًا.

أو نابت عن خبر نحو: «ضربى زيدًا قائمًا»^(٢) أو وقعت بدلًا من اللفظ بالفعل.

نحو: «أتممًا مرةً وقسيًا أخرى»^(٣)؟

والى هذه المواضع أشار بقوله: (وبعض ما يُحذفُ ذِكرُهُ حِظْلٌ) (أى منع)^(٤) (والله أعلم)^(٥).

(١) الحظى: الذى له حظوة ومكانة عند صاحبه. يقال: حظى فلان عند الأمير إذا وجد له منزلة ورتبة، والصلف ضده وأصل الصلف قلة الخير، يقال امرأة صلفة: إذا لم تحظ عند زوجها.

والكنة: امرأة الابن وامرأة الأخ أيضًا، ونصب «حظيين و صلفين» على إضمار فعل. كأنه قال: وجدوا وأصبحوا، ونصب «بنات وكنات» على التمييز كما تقول: راحوا كريمين آباء حسنين وجوها. وهذا مثل يضرب فى أمر يعسر بعضه ويتيسر وجود بعضه. اهـ مجمع الأمثال للميداني ١ / ٢٠٩ رقم ١١١٣.

وقال ابن الناظم نصب «بنات وكنات» على الحال.

(٢) بما فيه الحال سادة مسد الخير، فلا يجوز ذكر الخبر لئلا يلزم الجمع بين العوض والمعوض.

(٣) أى: أتوجد، وأتحول، وحذف العامل وجوبًا، لأنها بدل من اللفظ بالفعل ولا يجمع بين البدل والمبدل منه. وقيل: تميميا وقيسيا مفعول مطلق على حذف مضاف أى: أتخلق خلق تميمى مرة؟

(٤) جـ.

(٥) أ، جـ.

التمييز

قال:

اسمٌ بمعنى «من» مُبينٌ نكرةٌ

«اسم» جنس، و «بمعنى من» يخرج ما سوى التمييز، والمشبه بالمفعول نحو:
«الحسن الوجه» واسم «لا» التبرئة نحو: «لا رجل» ونحو «ذنباً»، من.

أستغفر الله ذنباً^(١)

فكل ذلك (مشارك)^(٢) التمييز في أنه على معنى «من».

و«مبين» يخرج اسم «لا» والمنصوب «باستغفرت»، و«نكرة» يخرج المشبه.

(١) هذا جزء من بيت من البسيط. قال العيني: أقول هذا من أبيات الكتاب ولم ينسب فيه

إلى أحد. ويحث فلم أحر على قائله.

وتمامه: لست مُحْصِيُهُ رَبَّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ

الشرح: «أستغفر» أطلب المغفرة، فالسين والتاء للطلب «ذنباً» الذنب: الجريمة،
والإثم، «لست محصيه» الإحصاء انتهى العدد، واشتقاقه من الحصى، وأصله أنهم كانوا
يضعون العدود على الحصى، «الوجه» القصد والتوجه، ويروى: «إليه القصد والقبل».

المعنى: أطلب المغفرة من الله لذنوبي الكثيرة، فإنه المقصود في كل شيء.

الإعراب: «أستغفر» فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة وفاعله ضمير مستتر تقديره أنا
«الله» منصوب على التعظيم «ذنباً» مفعول ثانٍ لأستغفر منصوب بالفتحة الظاهرة «لست»
فعل ماضٍ ناقص وتاء المتكلم اسمه «محصيه» محصى خبر ليس وضمير الغائب مضاف
إليه «رب» بدل من لفظ الجلالة «العباد» مضاف إليه «إليه» جار ومجرور متعلق بمحذوف
خبر مقدم «الوجه» مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة «والعمل» معطوف عليه.

الشاهد: في «ذنباً» لا يصلح كونه تمييزاً، وإن كانت على معنى «من» فإنه ليس تمييزاً
لكونه غير مبين لإبهام اسم مجمل الحقيقة قد ذكر قبله، ولا هو مبين لنسبة في جملة
مذكورة من قبله. وقال جماعة من النحاة إن قوله: «ذنباً» منصوب على نزع الخافض
الذي هو «من» إذا ضمن أستغفر معنى: أستتيب.

وقيل: إنه مفعول به ثانٍ لأستغفر.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٤٣، ابن هشام ٢ / ١٠٨،
الأشعري ١ / ٢٦٢، وسيبويه في كتابه ج١ ص ١٧.

(٢) أ، ج - وفي ب (يشارك).

وذهب الكوفيون وابن الطراوة إلى جواز تعريف التمييز^(١) وما أوهم ذلك مؤول عند البصريين .

ثم ذكر حكمه فقال:

..... يُنصَبُ تَمييزًا بما قد فَسَّرَهُ

وفهم من قوله: (بما قد فَسَّرَهُ) أن عامل التمييز هو المميز . وهو ما قبله من المهمات المفتقرة إليه، وأقول: التمييز نوعان:

الأول: تمييز مفرد، وهو: ما رفع إبهام اسم قبله مجمل الحقيقة نحو: «رطل (سمناً)^(٢) و«عشرين درهماً» .

ولا خلاف أن العامل في هذا النوع (هو)^(٣) بميزه كما ذكر .

والثاني: تمييز الجملة، وهو ما رفع إبهام نسبة في جملة أو (شبهها)^(٤) .

وعامل هذا النوع عند سيويه^(٥) والمازني والمبرد ومن وافقهم هو الفعل، وما جرى مجراه من مصدر ووصف واسم فعل، نحو: «طاب زيدٌ نفساً» و«عجبتُ من طيبِ زيدِ نفساً» و«زيدٌ طيبٌ نفساً» و«سرعانٌ ذا إهالة»^(٦) . وذهب قوم إلى أن

(١) متمسكين بقول رشيد الشكري:

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو
وهو مؤول عند البصريين على زيادة «أل» كما زيدت في: باعد أم العمرو عن أسيرها
أه تصريح الشيخ خالد ١/ ٣٩٤ فالبصريون يشترطون تكثير التمييز والكوفيون جوزوا
التعريف .

(٢) أ، ب - وفي ب (ريثاً) . (٣) أ . (٤) أ، ب وفي ج . (بدلها) .

(٥) وقد ارتضيت مذهب سيويه ومن وافقه فقد ورد في أشعار العرب ما يثبت أن العامل هو
الفعل .

قال الشاعر: أنفساً تطيب بنيل المنى
أتهجر ليلي بالفراق حبيها
وقوله: ضيعت حزمي في إبعادي الأملأ
فالعامل هنا الفعل - تطيب، تطيب، اشتمل .
قال الأشموني ج ١ ص ٢٦٦ (.... مجيء عامل التمييز الذي هو فعل
متصرف...)

(٦) «سرعان» بتشليث السين والبناء على الفتح . اسم فعل ماض، أى سرع، وذا فاعل،
وإهالة تمييز محول عن الفاعل . أى إخافة وإفزعاً، ويجوز جعله بمعنى اسم الفاعل حالاً . =

العامل فيه هو الجملة التي انتصب عن تمامها لا الفعل وما جرى مجراه، واختاره ابن عصفور، ونسبه إلى المحققين.

فإن قلت: ظاهر قوله: (بما فسرته) يقتضى موافقة من جعل العامل فى هذا النوع هو الجملة؛ لأن التمييز لم يفسر (الفعل)^(١) ولا جرى مجراه.

قلت: لا يصح حمل كلامه على ذلك لنصه فى غير هذا الموضع على أن عامله الفعل، وقد صرح بذلك آخر الباب^(٢).

فإن قلت: فكيف يتدرج الفعل فى قوله (بما فسرته)؟

قلت: لما كان التمييز قد رفع إبهام نسبة إلى فاعله أو مفعوله فكانه رفع الإبهام عنه (فاندرج)^(٣) بهذا الاعتبار^(٤).

ثم (مثل)^(٥) تمييز المفرد فقال:

كشِيرِ أَرْضًا وَقُفِيزِ بُرًّا وَمَنَوِينِ عَسَلًا وَنَمْرًا

المفرد الذى يفسره التمييز، إما مقدار، وهو المسموع نحو:

«شِيرِ أَرْضًا» والمكيل: نحو: «قُفِيزِ بُرًّا».

والموزون نحو: «مَنَوِينِ عَسَلًا»^(٦).

= قال فى مجمع الأمثال للميدانى ج ١ ص ٣٣٦ رقم ١٧٩٨ (سرعان: بمعنى سرع نقلت فتحة العين إلى النون فبنى عليها وسرعان ثلاث لغات: فتح الفاء وضمها وكسرها وأصل المثل أن رجلا كانت له نعمة عجفاء وكان رغامها يسيل من منخريها لهزالها فقيل له: ما هذا الذى يسيل؟ فقال ودكها، فقال السائل: سرعان ذا إهالة، نصب إهالة على الحال، وذا إشارة إلى الرغام، أى سرع هذا الرغام حال كونه إهالة، ويجوز أن يحمل على التمييز على تقدير نقل الفعل مثل قولهم: تصيب زيد عرفًا) اهـ.

(١) أ، ب - وفى جـ (العامل).

(٢) وهو قول ابن مالك:

وعامل التمييز قدم مطلقاً والفعل ذو التصريف نزرًا اسبقا

(٣) أ، جـ وفى ب (فيندرج). (٤) راجع الأشمونى ١/ ٢٦٢.

(٥) ب، جـ - وفى أ (فسر).

(٦) القفيز من المكيل: ثمانية مكاكيك؛ والمكوك: مكيال يسع صاعًا ونصف صاع، أو نصف رطل إلى ثمانية أواق كما فى القاموس. ومن الأرض ١٤٤ ذراعًا وليس مرادًا هنا.

(المناء: كعصا: رطلان وثنتيته منوان، وجمعه أمناء).

والموزون نحو: «خمسة عشر رطلا» وجعله بعضهم من المقادير.

أو مفهم (غيرية)^(١) نحو: لنا غيرها إبلا.

أو مثلية: نحو: لنا أمثالها شاء.

أو تعجب: نحو: «لله دره فارساً»^(٢).

وإنما اقتصر في (هذا)^(٣) البيت على التمثيل بالمقدار، لكثرة انتصاب التمييز

عنه.

ثم قال:

وبعد ذى وشبهها اجره إذا أضفتها: كمد حنطة غذا

(الإشارة بذى إلى المثل السابقة ونحوها، كل ما دل على مساحة أو كيل أو وزن، فيجوز في ذلك (جره)^(٤) بإضافة المميز إليه، فتقول: «شبر أرض وقفيز بر» ومنوا عسل» وقد مثل بقوله كمد حنطة غذا^(٥).

ثم قال:

والنصب بعد ما أضيف وجباً إن كان مثل «ملء» الأرض ذهباً

يعنى: أن جواز جر التمييز بالإضافة مشروط: بخلو التمييز من إضافته إلى

غير التمييز.

فإن أضيف إلى غيره^(٦) وجب النصب نحو ﴿مَلَأَ الْأَرْضَ ذَهَبًا﴾^(٧).

(١) ب، ج. وفي أ (غيره)

(٢) «فارساً» تمييز لبيان جنس المتعجب منه في النسبة. والدر في الأصل: مصدر در اللبن إذا كثر. والمراد به في المثال - اللبن الذى أرضعته من ثدى أمه وأضيف إلى الله تشريقاً أو هو كناية عن فعل المدح.

والمعنى: ما أعجب هذا اللبن الذى نشأ وتغذى مثل هذا المولود الكامل فى الفروسية، أو ما أعجب فعله.

(٣) ب. (٤) أ، ب - وفى ج (تميزه).

(٥) أ، ج.

(٦) أى إلى غير التمييز ولو تقديراً.

(٧) من الآية ٩١ من سورة آل عمران.

فإن قلت: ما فائدة الشروط في قوله (إن كان)؟

قلت: التنييه على أن تمييز المضاف له حالتان:

إحدهما: ألا يصح إغناؤه عن المضاف إليه، فهذا يجب نصبه كالمثال المذكور. إذ لو قيل فيه: «ملء ذهب» لم يستقم المعنى.

والأخرى: ألا يصح إغناؤه عنه فيجوز جره بالإضافة؛ لأن حذف (المضاف إليه)^(١) غير ممتنع نحو: «زيد أشجعُ الناسِ رجُلًا»^(٢) فلك في هذا أن تقول: «هو أشجعُ رجلٍ».

فإن قلت: كيف جعل النصب بعد المضاف المذكور واجبًا وقد ذكر (بعده)^(٣) جواز جره «بمن»؟

قلت: يعنى (بشرط)^(٤) خلوه من «من» وذلك مفهوم من قوله: «إن كان مثل ملء الأرض ذهبًا» أي: (إن)^(٥) كان كالمثال المذكور في امتناع إغناؤه عن المضاف إليه وفي تجرده من «من».

فإن قلت: لم يذكر هنا حكم تمييز العدد.

قلت: لأن له بابًا يذكر فيه.

ثم انتقل إلى بيان موضعين من تمييز الجملة فقال:

والفاعل المعنى انصبين بأفعلاً مفضلاً: «كانت أعلى منزلاً»

النكرة الواقعة بعد أفعال التفضيل نوعان:

أحدهما: فاعل في المعنى، وهو السببي وعلامته أن يصلح للفاعلية عند

(١) ب. وفي أ (غير المصنف) وفي جـ (لمضاف).

(٢) لتعذر إضافة «أفعل مرتين» ونصب «رجل» مع تخلف شرط النصب؛ لأن رجلاً لا يصلح أن يكون فاعلاً في المعنى.

(٣) أ، وفي ب، جـ (بعده).

(٤) ب، جـ - وفي أ (بشروط).

(٥) ب، جـ.

جعل أفعال (التفضيل)^(١) فعلا، نحو: «أنت أعلى منزلا» فإنه يصلح لذلك فتقول: «علا منزلك» فهذا النوع ينصب على التمييز.

والآخر: أن يكون فاعلا في المعنى، وهو ما أفعال التفضيل بعرضه، وعلامته أن (يحسن)^(٢) وضع بعض موضع (أفعل)^(٣) ويضاف إلى جمع قائم مقام النكرة نحو: «أنت أفضل فقيه» فإنه يحسن فيه ذلك فتقول: «أنت بعض الفقهاء».

فهذا النوع يجب جره بالإضافة، إلا أن يكون أفعال التفضيل مضافا إلى غيره، فينصب نحو: «أنت أكرم الناس رجلا».

ثم قال:

وبعد كل ما اقتضى تعجبا مئز: «كأكرم أبى بكر أباً»

يعنى: أنه يجوز انتصاب التمييز بعد كل ما دل على تعجب نحو: «أكرم أبى بكر أباً»^(٤). و«ما أكرمه أباً»، وغير ذلك من الصيغ الدالة على التعجب نحو: «الله دره فارساً».

قال فى شرح الكافية: والمراد بأبى بكر صاحب رسول الله ﷺ، ورضى عن أبى بكر صاحبه^(٥).

ولما كان كل منصوب على التمييز فيه معنى «من» وبعضه يصلح لمباشرتها وبعضه لا يصلح. بين ذلك بقوله:

واجزُرُ بِمَنْ إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَدِ وَالْفَاعِلُ الْمَعْنَى كَطَبِ نَفْسًا تَفْدُ

أى: يجوز فى كل تمييز أن يجزُرُ «بمن» إلا تمييز العدد، وما كان فاعلا فى المعنى، فإنهما لا يجزان «بمن» فلا يجوز «عندى عشرون من درهم»، «ولا طاب زيد من نفس» ويجوز فيما سواهما نحو: «عندى قفيز من بر».

فإن قلت: هذا الضابط غير مستقيم من أوجه:

(١) ب. (٢) أ، ج. - وفى ب (يصلح).

(٣) أ، ج. - وفى ب (التفضيل).

(٤) أ، ج.

(٥) راجع شرح الكافية ورقة ٥١.

الأول: أن تميز العدد لا يمتنع جره «بمن» مطلقاً (لكن) (١) يشترط أن يجمع نحو: «عندى عشرون من الدراهم».

الثاني: أنه أطلق فيما هو فاعل في المعنى وهو مقيد.

قال الشارح (٢): لا يجوز جره «بمن» إلا في تعجب أو شبهه.

قولهم: «لله دره من فارس».

وقال الشاعر:

فَنَعَمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامَى (٣)

(١) أ، ج - وفي ب (بل). (٢) الشارح في شرحه للألفية ص ١٤٥.

(٣) عجز بيت من الوافر. قال العيني: قائله. أبو بكر بن الأسود المعروف بابن شعوب الليثي، وشعوب: أم الأسود هذا - وقال ابن دريد: قائله بجير بن عبد الله. وصدوره: تَخْيِرُهُ فَلَمْ يَعْدُلْ سِوَاهُ.

الشرح: «تخيره» اختاره واصطفاه «لم يعدل»: يمل «تهام» نسبة إلى تهامة - وهو بفتح التاء - وتطلق على مكة، وعلى أرض معروفة في بلاد العرب، وكان من حقه أن يقول «تهامى» - بكسر التاء وتشديد ياء النسب - قياساً على أمثاله كما تقول: عراقي، وحجازي، ولكنهم خصوا هذه الكلمة عند النسب إليها بحذف إحدى يائى النسب وفتحوا أوله عوضاً عن هذه الياء المحذوفة. وقبل هذا البيت:

فدعنى اصطبج يا بكر إنى رأيت الموت نقباً عن هشام

المعنى: أن الموت اختار هشاماً فلم يحد عنه إلى غيره، وهو نعم الرجل من تهامة. الإعراب: «تخيره» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هو وضمير الغائب مفعول به «فلم» الفاء عاطفة، لم نافية جازمة «يعدل» فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون والفاعل ضمير مستتر تقديره هو «سواه» مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الالف وضمير الغائب مضاف إليه «فنعم» الفاء عاطفة، نعم. فعل ماض لإنشاء المدح «المرء» فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة «من» حرف جر زائد «رجل» تمييز لفاعل نعم منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد «تهام» نعت لرجل.

الشاهد: في «رجل» فإنه تمييز وهو فاعل في المعنى، لكنه لما كان غير محول عن الفاعل جار فيه جره «بمن».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٤٥ وابن هشام ٢ / ١١٣، الأشموني ١ / ٢٦٥.

الثالث: أن إجازته جر غير هذين النوعين (بمن)^(١) ليس على إطلاقه بل يستثنى من ذلك ما كان (منقولاً)^(٢) من الفعل نحو: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾^(٣) (فلا يجوز جره بمن)^(٤).

قلت:

أما الأول فلا يرد لأن تمييز العدد متى جمع لم يبق تمييزاً اصطلاحياً، فإن شرطه الأفراد.

وأما الثاني: فهو على إطلاقه، ولا نسلم صحة استثناء الشارح^(٥) لأن التمييز في نحو: «لله دره فارساً» و«نعم المرء من رجل تهامي» تمييز مفرد لا تمييز جملة (والمنقول عن الفاعل لا يكون إلا تمييز جملة)^(٦).

ويلزم الشارح جواز الجر بمن في نحو: «زيد أحسن (به)^(٧) وجهاً» لأنه في تعجب. وقد نص غير المصنف على منعه.

وأما الثالث: فالظاهر وروده، ولا يقال: لعل المصنف بمن لا يثبت المنقول (عن)^(٨) المفعول كالثلويين، فإن المصنف أثبت في شرح التسهيل^(٩).

(١) أ، جـ.

(٢) أ، ب - وفي جـ (منقولاً).

(٣) من الآية ١٢ من سورة القمر - نسبة فجرنا إلى الأرض مبهمة وعيوناً مبين لذلك الإيهام، والأصل: فجرنا عيون الأرض.

(٤) أ، جـ.

(٥) قال الشارح ص ١٤٥:

(يجوز في كل ما ينصب على التمييز أن يجر بمن ظاهرة إلا تمييز العدد والفاعل في المعنى، أما تمييز العدد نحو: «أحد عشر رجلاً» فلا يجوز جره بمن في شيء منه.

وأما الفاعل في المعنى نحو: «طاب زيد نفساً» و«هو حسن وجهاً» فلا يجوز جره بمن إلا في تعجب أو شبهه تقول: «لله دره من فارس».

(٦) أ، جـ.

(٧) ب.

(٨) أ، جـ - وفي ب (من).

(٩) الذي أثبت المنقول من المفعول ابن عصفور وابن مالك. قال السيوطي في الهمع، ج ١ ص ٢٥١ (وتارة من المفعول نحو: «وفجرنا الأرض عيوناً»)، والأصل: وفجرنا عيون

الأرض، هذا مذهب المتأخرين وبه قال ابن عصفور وابن مالك.

فإن قلت: ما معنى «من» الداخلة على التمييز؟

قلت: هي للتبعيض (١)

وقال الشلوبين: يجوز أن تكون بعد المقادير وما أشبهها زائدة عند سيبويه، كما زيدت «ما جاءني من رجل»، قال: (إلا أن المشهور من مذهب النحويين - ما عدا الأخصس - أنها لا تزداد إلا في غير الواجب) (٢).

قال في الارتشاف (٣): ويدل على صحة ذلك - يعنى الزيادة - أنه عطف على موضعها نصباً (٤) قال الحطيئة:

طافَتْ أَمَامَةً بِالرُّكْبَانِ آوِنَةٌ يَا حَسَنُهُ مِنْ قَوَامٍ مَا وَمُنْتَقَبًا (٥)

قال:

وعامل التمييز قَدَمٌ مُطْلَقًا والفعلُ ذُو التصريفِ نَزْرًا سُبْقًا

= وقال الأمدى: هذا القسم لم يذكره النحويون، وإنما الثابت كونه منقولاً من الفاعل أو المفعول الذي لم يسم فاعله.

وقال الشلوبين: عيوناً في الآية نصب على الحال المقدرة لا التمييز، ولم يثبت كون التمييز منقولاً من المفعول، فينبغي ألا يقال به (...).

(١) وصححه ابن عصفور. (٢) أ، ب - وفي ج (الموجب).

(٣) ارتشاف الضرب لأبي حيان ص ٧٨٩. (٤) راجع الأشموني ١ / ٢٦٥.

(٥) قائله: الحطيئة - واسمه جرول - قال الجوهري: جرول لقب الحطيئة العبسي الشاعر. وهو أول قصيدة بائية من البسيط.

الشرح: «طافت» من طيف الخيال، وهو مجيئه في النوم، «أمامة» - بضم الهمزة وتخفيف الميم - اسم امرأة «الركبان» جمع راكب، والركب: أصحاب الإبل في السفر دون الدواب، وهم العشرة فما فوقها، «آونة» بالمد أي: مرة وتارة، قال الجوهري: الألوان: الحين، والآونة: جمعه مثل زمان وأزمته «قوام» بكسر القاف من قوام الرجل وهو قامته وحسن طولها، «المنتقب» - بفتح القاف - موضع النقاب.

المعنى: يا حسن قوامها ويا حسن منتقبها، يريد ما أحسن ذلك منها.

الإعراب: «طافت» فعل ماضٍ والثناء للثنائيت «أمامة» فاعل طاف مرفوع بالضممة الظاهرة «بالركبان» جارٍ ومجرور متعلق بـ «طافت» ظرف زمان منصوب بـ «طاف» وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «يا» حرف نداء «حسنه» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «من» حرف جر زائد «قوام» تمييز منصوب بـ «فتحة» مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد «ومنتقبًا» الواو عاطفة ومنتقبًا معطوف على قوام.

عامل التمييز إن لم يكن فعلاً متصرفاً لم يجز التمييز عليه قال المصنف بإجماع.

وأما قوله:

ونارُنَا لم يُرَ نارًا مثلُهَا^(١)

فضرورة، وتأوله بعضهم: على أن الرؤية علمية، ونارًا: مفعول ثان. وإن كان فعلاً متصرفاً فذهب سيويه والفراء وأكثر البصريين والكوفيين إلى منع تقديمه عليه، وذكروا لمنع تقديمه عللاً^(٢).

= الشاهد: في «من قوام» حيث جر «بمن» الزائدة في الكلام الواجب؛ ولهذا عطف على موضعها بالنصب. وقال البغدادي في خزنة الأدب ج ١ ص ٥٦٨: (واستشهد به المرادى في شرح الألفية على أن «من» في التمييز زائدة؛ ولهذا صح عطف المنصوب على مجرورها، أي: يا حسنها قواماً ومنتقياً).

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: السندوي، والأشموني ١/ ٢٦٥. وذكر في خزنة الأدب ج ١ ص ٥٦٨.

(١) هذا صدر بيت قال العيني: هذا رجز لم يعلم قائله - ويبحث فلم أعثر له على قائل - وعجزه: قد علمت ذاك معد كلها.

الشرح: «معد» - بفتح الميم - وهو أبو العرب - معد بن عدنان - وكان سيويه يقول: الميم من نفس الكلمة، لقولهم: تمعدد لقله تمفعل في الكلام وقد خولف فيه.

الإعراب: «نارنا» نار مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة وضمير المتكلم مضاف إليه «لم» حرف نفى وجزم وقلب «ير» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الألف «نارًا» تمييز لمثلها «مثلها» نائب فاعل ير، وضمير الغائبة مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «علمت» فعل ماض والتاء للتأنيث «ذاك» اسم إشارة مفعول به لعلم والكاف حرف خطاب «معد» فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة «كلها» توكيد لمعد وضمير الغائبة مضاف إليه.

الشاهد: في «نارًا» فإنه تمييز تقدم على عامله الاسم الجامد وهو مثلها لأنه تمييز مفرد، وهو خاص بالضرورة، وقد يقال إن هذا لا دليل فيه على جواز تقديم التمييز على عامله إذا كان اسمًا جامدًا، وذلك لجواز أن تكون الرؤية من رؤية القلب فيكون حيثشد «مثلها» مفعولاً أول ناب عن الفاعل، ونارًا مفعولاً ثانيًا. اهـ العيني.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٤٦، وداود، والأشموني ١/ ٢٦٦.

(٢) قال سيويه والجمهور: إن التمييز لا يجوز تقديمه على عامله مطلقاً، لأنه كالنعت في الإيضاح، والنعت لا يتقدم على عامله فكذلك ما أشبهه. وأيضاً فالغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف أن يكون فاعلاً في الأصل فلا يغير عما كان يستحقه من وجوب التأخير. اهـ تصريح الشيخ خالد ١/ ٤٠٠ بتصرف.

وذهب الكسائي والجرمي والمبرد إلى جواز (ذلك)^(١) ووافقهم المصنف لورود
السمع به^(٢) كقوله:

أَنْفَسًا تَطِيبُ بِنَيْلِ الْمَنَى وَدَاعِي الْمُنُونِ يُنَادِي جِهَارًا^(٣)
وأبيات أخر^(٤).

فإن قلت: ظاهر قوله: (نزرًا سبقًا) أنه قليل فلا يقاس عليه.

(١) أ، ج.

(٢) والقياس أيضًا. (وأما القياس فإن التمييز - وهو منصوب - كالمفعول به وسائر الفضلات،
وكلهن يجوز تقديمهن على العامل إذا كان فعلاً متصرفاً) هـ، تصريح الشيخ خالد ١ /
٤٠٠ بتصرف.

(٣) هذا البيت لم يتعرض العيني لقائله، وقيل: نسبوا هذا الشاهد لرجل من طي، ولم
يسموه. وبحث فلم أعثر على قائله. وهو من المتقارب.

الشرح: «تطيب» أي: تطمئن «نيل المنى» إدراك المأمول، ونيل مصدر «نال الشيء» يناله
نيلاً ومنالاً، إذا حصل عليه «والمنى» بضم الميم - جمع منية، والمنية - بضم فسكون - اسم
لما يتمناه الإنسان ويرغب فيه، «المنون» الموت. قال الفراء: المنون: مؤنث وتكون واحدة
وجمعاً.

المعنى: كيف تستلذ نفس الظفر بما تتمناه، والموت يطلبها أكيداً؟

الإعراب: «أنفَسًا» الهمزة حرف استفهام توبيخى نفساً تمييز تقدم على العامل وهو
قوله: تطيب «تطيب» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة والفاعل ضمير مستتر تقديره
أنت «بنيل» الباء حرف جر، نيل مجرور بالباء والجار والمجرور متعلق بقوله تطيب «المنى»
مضاف إليه «وداعي» الواو للحال، داعي مبتدأ مرفوع بضممة مقدرة على الياء «المنون»
مضاف إليه «ينادي» فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الياء والفاعل ضمير مستتر
تقديره هو، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «جهاراً» مفعول مطلق عامله ينادى وأصله
صفة لمصدر محذوف والتقدير: ينادى نداء جهاراً.

الشاهد: في «نفساً» فإنه نصب على التمييز وقد قدم على عامله وهو «تطيب» لأنه
فعل متصرف، وهذا نادر عند سيبويه والجمهور وموضع قياس عند الكسائي ومن تبعه.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: السندوي، وداود، والمكودي ص ٨٠، والأشموني
١ / ٢٦٦، والسيوطي ص ٧٠ وابن هشام ٢ / ١١٥ وأيضاً ذكره في مغنى اللبيب ٢ /
١٩٠.

(٤) منها قول المجنون، وقيل أعشى همدان، وقيل المخيل السعدي:

أنهجر ليلى بالفراق حبيها وما كان نفساً بالفراق تطيب

وقول الآخر:

ضيعت حزمي في إبعادي الأملأ وما ارعويت وشيياً رأسي اشتعلا

قلت: (لا يلزم من قلته ألا يقاس عليه)^(١) بل هو عنده مقيس وفاقاً لمن

ذكروا.

وردَّ عليه(أن)^(٢) ما ذكره من أن التمييز قد يسبق الفعل المتصرف، ليس على

إطلاقه، إذ لنا فعل متصرف ولا يسبقه التمييز بإجماع، وهو «كفى» فى نحو:

«كفى (بزيد)^(٣) ناصرًا» (فلا يجوز تقديم «ناصرًا» على «كفى» وإن كان فعلاً

متصرفًا، لأنه بمعنى فعل غير متصرف، وهو فعل التعجب، فمعنى قولك: «كفى

بزيد ناصرًا» ما أنصره رجلاً)^(٤)،^(٥) وهو عند المصنف منتصب عن تمام الجملة.

(١) أ، جـ.

(٢) أ، جـ - وفى ب (بان).

(٣) أ، ب - وفى جـ (بريك).

(٤) ب.

(٥) والحق مع سيبويه، فهذا وغيره: أن تقديم التمييز محل بالفرض السابق من التأخير

بخلاف غيره من الفضلات والبيت وغيره ضرورة أه صبان عن الدمامينى ٢ / ١٥٤

بتصرف.

حروف الجر

قال:

هاك حروف الجرّ وهى من إلى حتى خلا حاشا عدأ فى عن على
مذ منذرُ ربّ اللام كى واو ونا والكاف والبا ولعلّ ومتى

هذه عشرون حرفاً مشتركة فى جر الاسم ولكل منها تفصيل يأتى، إلا «خلا، وحاشا، وعدأ»، فإن حكمها تقدم فى الاستثناء.

والأ، «كى، ولعل، ومتى»، لغرابة الجر بهن.

أما «كى» فتجر ثلاثة أشياء:

الأول: «ما» الاستفهامية (كقولهم)^(١) فى السؤال عن (علّة)^(٢) الشىء كَيْمَهُ؟ بمعنى لِمَهُ؟.

الثانى: «أن» المصدرية مع صلتها فى نحو: (جئت كى تفعل)^(٣) فى أحد الوجهين^(٤).

الثالث^(٥): «ما» المصدرية مع صلتها فى قوله:

يُرَادُ الْفَتَى كَيْمًا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ^(٦)

وهو نادر.

(١) أ، جـ. (٢) أ، جـ.

(٣) أ، جـ - وفى ب مثل بقوله. كقولك: كى أن تغر وتخدعا.

(٤) قال الأشمونى جـ ٢ ص ٢٨٣: (إذا قدرت أن بعدها، فإن والفعل فى تأويل مصدر مجرور بها ويدل على أن بعدها ظهورها فى الضرورة كقوله:

فقال أكل الناس أصبحت مانحا لسانك كيما أن تغر وتخدعا

والأولى أن تقدر «كى مصدرية» فتقدر اللام قبلها، بدليل كثرة ظهورها معها، نحو «لكيلا تأسوا» اهـ.

(٥) جعل الثانى: «أن» المصدرية، والثالث «ما» المصدرية، ترتيب أ، جـ، وفى الثانى «ما» والثالث «أن».

(٦) قيل إن قائله: هو النابغة الذبياني، وقيل الجعدى، والأصح أن قائله قيس بن الخطيم، كذا ذكره البحرى فى حماسته.

وأما «لعلّ» فتجر في لغة عَقِيل ثابتة (الأول ومحدوفته)^(١) ومفتوحة الآخر (و)^(٢) مكسورته^(٣) خلّاقاً لمن أنكر الجر بها^(٤).

وأما «متى» (فتجر)^(٥) في لغة هذيل، بمعنى من^(٦) ومن كلامهم «أخرجها متى كُمّه» أي من كُمّه.

وصدر البيت: إذا أنت لم تَنفَعُ فضرُّ فإنمّا - وهو من الطويل
المعنى: إذا لم تستطع نفع من يستحق النفع فضر من يستوجب الإيذاء، فإن المرء لا يقصد منه إلا أحد هذين.

الإعراب: «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «أنت» فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده «لم» حرف نفى وجزم وقلب «تنفع» فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت «فضر» الفاء واقعة في جواب إذا، ضر فعل أمر مبنى على السكون وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين وللتخفيف «فإنمّا» الفاء للتعليل إنمّا حرف دال على الحصر «يراد» فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع بالضمّة الظاهرة «الفتى» نائب فاعل يراد مرفوع بضمّة مقدرة على الألف «كيما» كى: حرف تعليل وجر، ما حرف مصدرى «يضر» فعل مضارع مرفوع بالضمّة الظاهرة وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هو «وينفع» الواو عاطفة، ينفع فعل مضارع مرفوع بالضمّة الظاهرة وفاعله ضمير مستتر تقديره هو.

الشاهد: فى دخول «ما» المصدرية على «كى» وهو نادر، وهو تخريج الأختف، وهى عند غيره كافة لكى عن عمل النصب فى الفعل المضارع؛ والفعل مؤول بالمصدر على القولين بواسطة «ما» على الأولى، وبواسطة «كى» على الثانى.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٤٧، وابن هشام ٢ / ١٢٠، والأشمونى ٢ / ٢٨٣، والمكودى ص ٨١، وداود، والسندوبى.

(١) أ، ج - وفى ب (اللام الأولى ومحدوفه). (٢) أ، ج - وفى ب «أو».

(٣) فهذه أربع لغات يجوز الجر فيها ولا يجوز فى غيرها من بقية لغات «لعل» صبان ٢ / ١٥٦.

ومثال الجر قول الشاعر: لعل أبى المغوار منك قريب.

(٤) قال السيوطى فى همع الهوامع: (منهم الفارسى وتأول البيت على أن الأصل لعله لأبى المغوار جوابه قريب. فحذف موصوف قريب وضمير الشأن، ولام لعل الثانية تخفيفاً وأدغم فى لام الجر. ومن ثم كانت مكسورة ومن فتح فهو على لغة «المال لزيد» وهذا تكلف كثير مردود بنقل الأئمة) ١ هـ ٢ / ٢٣، وأمىل إلى الجر لعدم التكلفة كما قال السيوطى.

(٥) أ، ج -

(٦) أى الابتدائية.

تنبیه:

عدَّ بعضهم من حروف الجر «ها» التنبیه، وهمزة الاستفهام وهمزة القطع إذا جعلت عوضاً من حروف الجر في القسم (١).

قال في التسهيل (٢) وليس في الجر في التعويض بالعروض، خلافاً للأخفش ومن وافقه ا هـ. وذهب الزجاج والرماني إلى أن أيمن في القسم حرف جر وشذاً في ذلك.

(وعدّ) (٣) بعضهم منها الميم (مثلثة) (٤) في القسم نحو (٥) مُ اللهُ، وجعلها في التسهيل بقية «أمن».

قال: وليست (٦) بدلا من الواو، ولا أصلها «من» خلافاً لمن زعم ذلك (وذكر) (٧) الفراء أن «لات» (قد) (٨) تجر الزمان، وقرىء «ولات حين مناص» (٩) بالجر.

وزعم الأخفش أن «بله» حرف جر بمعنى «من» والصحيح أنها اسم (١٠) وذهب سيبويه (١١) إلى أن «لولا» حرف جر إذا وليها ضمير متصل نحو: لولاك ولولاي (ولولاه) (١٢).

(١) راجع الأشموني ٢ / ٢٨٥.

(٢) التسهيل ص ١٥١ - القسم.

(٣) أ، جـ وفي ب (وعدّه).

(٤) أ، ب

(٥) ب، وفي أ «نحو ما الله» ونحو سقط في جـ.

(٦) أ، جـ. وفي ب (قال فيه ومثلثة وليست)

(٧) أ، جـ. وفي ب (ذهب).

(٨) أ، جـ.

(٩) من الآية ٣ من سورة ص.

(١٠) أي مصلر أو اسم فعل أو بمعنى كيف، صبان جـ ٢ ص ١٥٧.

(١١) قال سيبويه: جـ ١ ص ٢٨٨ (وذلك لولاك ولولاي إذا أضمرت الاسم فيه جر ...).

(١٢) جـ.

ومذهب الأَخفش والكوفيين، أن الضمير بعدها مرفوع الموضع استعير ضمير
الجر للرفع (١).

ثم قال:

بالظاهر اخصُصْ منذُ منذُ وحتى والكافَ والواوَ ورُبَّ والتَّ

حروف الجر نوعان: نوع يجز الظاهر فقط، ونوع يجز الظاهر والمضمر.

فالأول: هو الأحرف المذكورة في هذا البيت، ولعل وكى ومتى.

والثاني: ما عداها.

وقوله: واخصُصْ بِمُذٍ وَمِنذُ وَقَتًا. (يعنى: أن مذ ومنذ لا يجران إلا الزمان
وسياتى الكلام عليهما) (٢).

وقوله: وِربُّ مُنكَرًا.

يعنى أن «رُبَّ» لا تجر إلا نكرة وسياتى دخولها على الضمير.

وأجاز بعضهم أن تجر المعرفة بال، وأنشد:

ربما الجاملُ المُوَبِّلُ (٣)

بخفض الجامل وصفته.

(١) قال الأشمونى ٢ / ٢٥٨ نقلا عن التسهيل: وزعم المبرد أن هذا التركيب فاسد لم يرد
على لسان العرب وهو محجوج بثبوت ذلك منهم كقوله:

أنطمع فينا من أراق دماءنا ولولاك لم يعرض لأحسابنا حسن

وقوله: وكم موطن لولاي طحت كما هوى بأجرامه من قلة النيق منهوى

(٢) أ، ج.

(٣) جزء من بيت قائله أبو دؤاد الإيادى أحد بنى برد بن أفضى من إياد وتماه:

..... فيهم
وعنا جيح بينهن المهارة

وهو من الخفيف.

الشرح: «الجامل» - بالجيم - اسم جمع للإبل لا واحد له من لفظه، وقيل القطيع من

الإبل مع راعيها «الموَبِّل» بضم الميم وفتح الهمزة والياء المشددة - المعد للقتية «عناجيح»

جمع عنجوج - بزنة عصفور - وهى الخيل الطويلة الأعناق «المهارة» بكسر الميم - جمع مهر

- وهو ولد الفرس والأثنى مهرة.

فإن صحت الرواية حمل على زيادة «أل»

وشذ «رب أبيه» «ورب أخيه» «ورب أمه»^(١)

واختلف فى معنى «رب» فقيل: للتقليل، وقيل: للتكثير، ونسب كل منهما^(٢) إلى سبويه.

وقيل: تكون (لهما)^(٣) وقيل^(٤) حرف إثبات لم يوضع لتقليل ولا لتكثير^(٥) وفى التسهيل: وللتقليل بها نادر. هـ^(٦).

وقوله: (والتاء لله ورب).

يعنى: أن التاء مختصة باسم الله نحو: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُ﴾^(٧).

= المعنى: يصف نفسه بالكرم وأنه لا يبخل على من معه بأحسن ما عنده من الإبل المتخذة للقنية والحبل الجياد التى بينها أولاد.

الإعراب: «ربما» رب حرف تقليل وجر، ما: رائدة كافة «الجمال» مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة «المؤبل» صفة مرفوع بالضممة الظاهرة «فيهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وعناجيح» الواو عاطفة، عناجيح مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة وخبره محذوف يدل على ما قبله والتقدير: وعناجيح فيهم «بينهن» ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم والضمير مضاف إليه «المهار» مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل رفع صفة لقوله «عناجيح» وهى التى سوغت الابتداء بالنكرة.

الشاهد: فى «ربما الجمال» فيهم حيث دخلت رب المكفوفة بما على الجملة الاسمية وهو نادر.

قال العينى: ولاجل هذا قال أبو على: يجب أن تقدر «ما» اسماً مجروراً على معنى شيء والجمال خبر لمبتدأ محذوف وتكون الجملة صفة لما، والتقدير: رب شيء هو الجمال المؤبل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١٥٣، وابن هشام ٢ / ١٦١، وابن عقيل ٢ / ٢٥ والأشمونى ٢ / ٢٩٨ وداود السيوطى ص ٧٣ وفى همه ٢ / ٢٦.

(١) بهذا يستقيم الكلام، وفى أ، ب «واحد أمه» وفى ج «وجد أمه».

(٢) «كل واحد منهما» فى ب.

(٣) ج - وفى أ، ب (لها).

(٤) أ، ب - وفى ج (هو).

(٥) ب - وفى أ، ج (تكثير).

(٦) التسهيل ص ١٤٧.

(٧) من الآية ٨٥ من سورة يوسف.

وحكى الأخفش دخولها على الرب قالوا: «تربُّ الكعبة» وقالوا أيضاً:
«تالرحمن» و«تحياتك» وهو شاذ.

وقالوا إنها بدل من واو القسم.

وقوله:

وَمَا رَوَّأَ مِنْ نَحْوِ رَبِّهِ قَتَى نَزْرُ

أشار (به) (١) إلى أنه قد ورد دخول رب على المضمرة، وأنه قليل. ومنه قول

الشاعر:

.....
وَرِيهَ عَطْبًا أَنْقَذْتُ مِنْ عَطْبِهِ (٢)

وروى «وربه عطب» بالجر على نية من وهو شاذ.

فإن قلت: إنما أورد النحويون ذلك على أنه (فصيح) (٣) مقيس (عليه) (٤)

فكيف قال «نزر»؟

(١) أ، جـ. (٢) قال العينى: أنشده ثعلب ولم يعزه إلى قائله. وهو من البسيط.

وصدره: «واه رأبتُ وشيكا صدعَ أعظمه»

الشرح: «واه» من وها الحائظ إذا ضَعَفَ وهم بالسقوط. «رأبت» أصلحت وشعبت
«وشيكا» - بفتح الواو وكسر الشين - سريعاً «صدع أعظمه» الصدع: الشق «عطباً» هو
صفة مشبهة على وزن فعل - بفتح الفاء وكسر العين أى هالكا «من عطبه» مصدر على
وزن فعل بفتحيتين.

المعنى: رب شخص ضعيف أشرف على الهلاك والسقوط فجبرت كسره ورشت
جناحه.

الإعراب: «واه» هو على تقدير رب مبتدأ «رأبت» فعل وفاعل والجملة فى محل رفع
خبر «وشيكا» مفعول مطلق لرأبت، أى: رأبت رأباً وشيكا «صدع» مفعول لرأبت منصوب
بالفتحة الظاهرة «أعظمه» مضاف إليه «وربه» رب حرف جر شبيه بالزائد والضمير فى
محل جر لرب، وله محل رفع بالابتداء «عطباً» تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة «أنقذت»
فعل وفاعل والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو مجرور برب «من عطبه» جار
ومجرور متعلق بأنقذ.

الشاهد: فى «وربه عطباً» حيث جرت «رب» الضمير وهو شاذ.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٤٨، وابن عقيل ٢ / ٩.

والأشمونى ٢ / ٢٥٨، وداود السندوبى.

(٣) أ، جـ. وفى ب (صحيح). (٤) جـ.

قلت: لعله أراد أنه قليل بالنسبة إلى الظاهر، ويؤديه قوله في الكافية:

وربه عَطِبَا اسْتَتَلِرَ وَقَسِ عَلَيْهِ إِنْ شِئْتَ وَحَدُّ عَنْ مُلْبَسِ

فقال (١) وقس عليه.

تنبيهان:

الأول: مذهب البصريين. أن الضمير المجرور برب يلزم إفراده وتذكيره استغناء بمطابقة التمييز (للمراد) (٢)، وحكى الكوفيون مطابقته أيضاً.

الثاني: اختلف في الضمير المجرور برب، فقليل: معرفة، وإليه ذهب الفارسي وكثير: وقيل: نكرة، واختاره الزمخشري وابن عصفور.
وقوله: كذا كهاً.

أشار به إلى أن الكاف قد تجر ضمير الغائب قليلاً كقول الراجز:

وَأَمْ أَوْعَالِ كَهَا أَوْ أَقْرَبًا (٣)

.....

(١) ب. (٢) أ، ج.

(٣) عجز بيت قائله: العجاج. يصف حمار الوحش وأنته حين أرادوا ورود الماء فرأى الصياد

فهرب بهن. والبيت من قصيدة مرجزة مسدسة.

وصدره: خَلَى الذَّنَابَاتِ شَمَالًا كَبَّأ

ويروى: نحى الذنابات - ورواية الأشموني:

وَأَمْ أَوْعَالِ كَهَا أَوْ أَقْرَبًا ذات اليمين غير ما أن ينكبا

الشرح: «الذنابات» - بفتح الذال - جمع ذنابة، هي آخر الوادي ينتهي إليه السيل،

وقيل: اسم مكان بعينه «كبأ» بفتح الكاف والتاء - أي: قرباً «أم أوعال» بفتح الهمزة هي

هضبة في ديار بني تميم.

للمعنى: أنه جعل الذنابات - أي الحمار الوحشى - عن طريقه في جانب شماله قريباً

منه، وجعل أم أوعال في جانب يمينه مثل الذنابات في القرب أو أقرب.

الإعراب: «خلى» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر «الذنابات» مفعول أول «شمالاً»

مفعول ثان «كبأ» صفة لشمال «أم أوعال» يروى بالنصب وبالرفع، فأما النصب فبالعطف

على الذنابات وأما الرفع فبالابتداء «كها» على رواية النصب هو في موضع المفعول الثاني،

وعلى رواية الرفع متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «أو» عاطفة «أقرباً» معطوف على الضمير

للمجرور بالكاف من غير إعادة الجار.

الشاهد: في «كها» حيث دخلت كاف التشبيه على الضمير وهو قليل.

(واليه) (١) أشار بقوله: «كها» (وهذا من الضرائر) (٢).

وقد شذ دخول الكاف على ضميرى المتكلم، والمخاطب فى قول الحسن «أنا
كك وأنت كى» (٣).

وقول الشاعر: وإذا الحربُ شمَّرتُ لم تكنِ كى (٤)
والكاف فى «كى» مكسورة (٥).

= مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٤٨، ابن هشام ٢ / ١٢٤، ابن
عقيل ٢ / ٩ والأشمونى ٢ / ٢٨٦، والمكودى ص ٨١، السندوبى، والشاهد رقم ٧٤٦
من خزانة الأدب، وسيبويه ج ١ ص ٢٩٢.

(١) أ.

(٢) أ، وفى ب (كذا إلى القلة وهو عند غيره من الضرائر) وفى جـ (كها إلى أن هذا من
الضمائر).

(٣) قال العينى: يعنى أنا كمثلك وأنت كمثلى (كذا بالنسخ - والمناسب: وأنا مثلك وأنت
مثلى اهـ. مصحح هامش) واستعمال هذا فى حال السعة شذوذ لا يلتفت إليه ٣ / ٢٦٦.

(٤) صدر بيت. قال العينى: أنشده الفراء وقال: أنشدنيه بعض أصحابنا ولم أسمعه أنا من
العرب، ولم يذكر اسم قائله ويحث فلم أعثر على قائل. وهو من الخفيف.

وعجزه: حيث تدعو الكماة فيها نزال ورواية الأشمونى حين تدعو

الشرح: (شمرت) أى: نهضت «الكماة» بضم الكاف جمع كام مثل قاض وقضاة وهو
الشجاع المنكى فى سلاحة، لأنه كى نفسه، أى: سترها بالدرع والبيضة «نزال» كلمة
توضع موضع انزل.

الإعراب: «وإذا» الواو للعطف، إذا للشرط وفعل الشرط محذوف دل عليه قوله:

شمرت

والتقدير: إذا شمرت الحرب؛ لأن إذا لا تدخل على الجملة الفعلية «الحرب» فاعل

«لم» حرف نفى وجزم وقلب «تكن» فعل مضارع مجزوم بلم وهو جواب الشرط «حين»

منصوب على الظرفية «تدعو» فعل مضارع «الكماة» فاعل «فيها» جار ومجرور متعلق

بتدعو «نزال» فى محل نصب على أنه مفعول تدعو، والتقدير. حين تدعو تقول: نزال.

الشاهد: فى «لم تكن كى» حيث أدخل الكاف على ضمير المتكلم على معنى لم تكن

أنت مثلى. وهذا شاذ لا يستعمل إلا فى الضرورة.

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٢ / ٢٨٦.

(٥) قال الصبان ٢ / ١٥٩: (وكى بكسر الكاف لمناسبة ياء المتكلم كما فى الدمامينى عن

سيبويه).

وقد دخلت أيضاً على ضميرى الرفع والنصب (المنفصلين)^(١) كقولهم: «ما
أنا كَأنت (ولا)^(٢) أنت كَأنا».

(والنصب كقوله:

..... ولم يَأْسِرْ كَأَيَّاكَ أَسِرُّ . (٣) (٤).

وجعله فى التسهيل أقل من دخولها على ضمير الغائب المتصل^(٥).
قيل: وفيه نظر.

(١) أ، ج. (٢) أ، ب - وفى جـ (ولولا).

(٣) ب.

(٤) جزء من بيت. قال البغدادي فى خزانة الأدب (والبيت لم أطلع على قائله) وتكملة
البيت:

فَأَجْمَلُ وَأَحْسَنُ فى أَسِيرِكَ إِنَّهُ ضَعِيفٌ

وقال أبو حيان فى أماليه: أنشده الفراء وهشام عن الكسائي «وأحسن وأجمل فى
أسيرك».

الشرح: «فأجمل» بقطع الهمزة المفتوحة وكسر الميم. أى عامل الجميل «وأحسن» بفتح
الهمزة وكسر السين. أى: أفعال الحسن. وأسرته أسراً من باب ضرب فهو أسير وذاك أسر
وهو فاعل يأسر يريد: لم يأسرنى أسر مثلك.

الإعراب: «فأجمل» فعل أمر وفاعله ضمير «وأحسن» الواو عاطفة، أحسن فعل أمر
وفاعله ضمير «فى» حرف جر «أسيرك» مجرور بنفى والكاف مضاف إليه «إنه» إن حرف
توكيد ونصب والهاء اسمها مبنى على الضم فى محل نصب «ضعيف» خبر إن مرفوع
بالضمة الظاهرة «ولم» حرف نفي وجزم وقلب «يأسر» فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة
جزمه السكون «أسر» فاعل يأسر مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد: قوله: «كأياك» حيث دخلت الكاف على الضمير المنفصل قال البغدادي
٤/ ٤٧٢ فى الخزانة: (قال ابن عصفور فى كتاب الضرائر: ومنه وضع صيغة ضمير
النصب المنفصل بدل صيغة ضمير الرفع المنفصل المجهول فى موضع خفض بكاف
التشبيه. يريد: كَأنت أسر فوضع «إياك» موضع «أنت» للضرورة وإنما قضى على «إياك»
بأنها فى موضع «أنت» لأن الكاف لا تدخل فى سعة الكلام على مضمير إلا أن تكون
صيغته صيغة رفع منفصل نحو قولهم: «ما أنا كَأنت ولا أنت كَأنا» هـ.

مواضعه: ذكره البغدادي فى خزانة الأدب الشاهد ٨٣٤.

(٥) قال فى التسهيل ص ١٤٧: (ودخولها على ضمير الغائب قليل وعلى أنت وإياك
وأخواتها أقل).

بل إن لم يكن أكثر فهو (مساو) (١).
فإن قلت: إلام أشار بقوله: (ونحوه أتى)؟

قلت: يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون أشار إلى ما ورد من دخول الكاف على الضمير في غير البيت المشار إليه كقول الشنفرى:

لئن كان من جن لأبرح طارقاً وإن يك إنسا ماكها الإنسُ تفعل (٢)
ولا حجة في قوله:

كهُ ولا كهنٌ إلا حاظلاً (٣)

(١) ب - وفي أ (متساوى) وفي جـ (مساوى) راجع الأشموني ٢ / ٢٨٧.

(٢) قائله: الشنفرى الأردى، واسمه براق. وهو من قصيدته المشهورة. من الطويل.

الشرح: «لأبرح» أى: جاء بالبرح وهو الشدة «طارقاً» من طرق أهله إذا أتاهم ليلاً.
الإحراب: «لئن» اللام للتأكيد وإن شرطية «كان» فعل ماضى ناقص فعل الشرط واسمه ضمير مستتر «من جن» جار ومجرور فى محل نصب خبر «كان» «لأبرح» جواب الشرط «طارقاً» حال منصوب بالفتحة الظاهرة «وإن يك» أصله يكن حذف النون للتخفيف لكثرة استعماله فى الكلام واسمه ضمير مستتر فيه «إنساً» خبر يك «ماكها» ما نافية والكاف للتشبيه دخلت على الضمير «الإنس» مبتدأ «يفعل» فعل مضارع وفاعله ضمير والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ.

الشاهد: فى «ماكها» حيث دخلت الكاف على الضمير: وهو شاذ.

مواضعه: ذكره السيوطى فى همع الهوامع ٢ / ٣٠ وفى شرحه للألفية ص ٧١.

(٣) عجز بيت قائله رؤبة بن العجاج يصف حماماً وأنته وهو من قصيدة مرجزة مسدسة وصلته: ولا ترى بعلاً ولا حلائلاً.

الشرح: «بعلاً» زوجاً، «حلائلاً» بالحاء المهملة: زوجات، «حاظلاً» المانع من التزويج. المعنى: لا ترى من الأزواج والزوجات من يحبس نفسه على صاحبه ولا يتطلع إلى غيره كحمام الوحش وأنته، إلا من منع أنثاه عن التزويج بغيره، كانت عادة الجاهلية إذا طلقوا امرأة منوها أن تزوج بغيرهم إلا بإذنه.

الإحراب: «لا» نافية «ترى» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه «بعلاً» مفعول أول منصوب بالفتحة الظاهرة «ولا» الواو عاطفة ولا: لتأكيد النفي «حلائلاً» معطوف على قوله «بعلاً» «كه» متعلق بمحذوف حال من «بعلاً» «ولاكهن» متعلق بمحذوف حال من «حلائلاً» «إلا» أداة استثناء ملغاة «حاظلاً» مفعول ثان ل ترى منصوب بالفتحة الظاهرة.

الشاهد: فى «كه وكهن» حيث جر الضمير بالكاف، وهو شاذ.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٤٨، وابن هشام ٢ / ١٥٢ وابن

عقيل ٢ / ١٠، والأشموني ٢ / ٢٨٦.

على الاتصال، (لاحتمال) (١) أن يكون أصله كهو.

والثاني: أن يكون أشار إلى أنه قد (ندر) (٢) دخول بعض الأحرف
المخصوصة بالظاهر (غير الكاف) (٣) على الضمير كما (ندر) (٤) دخول الكاف عليه
كقول الشاعر:

فلا والله لا يُلْقَى أناسٌ فَتَى حَتَّاكَ يَا ابنَ أَبِي يَزِيدَ (٥)
وهو عند البصريين ضرورة.

ثم قال:

بَعْضٌ وَبَيْنٌ وَابْتَدَى فِي الْأَمَكْنَةِ بَمَنْ.....

شرح في بيان معاني (بعض) (٦) هذه الحروف فبدأ بمن وذكر لها في هذا
البيت ثلاثة معان:

الأول: التبعض نحو: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ﴾ (٧) وعلامتها جواز
الاستغناء عنها ببعض.

(١) أ، جـ - وفي ب (لأنه يحتمل). (٢) أ - وفي ب، جـ (ورد).

(٣) أ، جـ. (٤) أ، جـ - وفي ب (ورد).

(٥) قال الشيخ محيي الدين: هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها، وبحث فلم أعثر
له على قائل، وهو من الوافر.

وروى «أبي زياد» بدل «أبي يزيد» ولا يلقى، بدل و «لا يلقى».

الشرح: لا يلقى «لا يجد»، قال تعالى: ﴿وَأَلْفَيْ سَيْدَةٍ لَدَى الْبَابِ﴾ أي: وجده
وبالقاف من اللقي.

الإعراب: «فلا» رائدة قبل القسم للتوكيد «والله» الواو حرف قسم ولفظ الجلالة مقسم
به مجرور بالواو وفعل القسم الذي يتعلق به الجار والمجرور محذوف «لا» نافية «يلقى»
فعل مضارع «أناس» فاعل «فتى» مفعول به «حتاك» حتى جارة والضمير في محل جر بها
والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لفتى «يا» حرف نداء «ابن» منادى «أبي» مضاف إليه
«يزيد» مضاف إليه.

الشاهد: في «حتاك» حيث دخلت «حتى» الجارة على الضمير، وهو نادر.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن عقيل ٨ / ٢، والأشموني ٢ / ٢٨٦ والمكودي
ص ٨، ودادود.

(٦) أ، ب (٧) من الآية ٨ من سورة البقرة.

الثانى: بيان الجنس، نحو: ﴿فَاجْتَبُوا الرَّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ (١) وعلامتها صحة وضع الذى موضعها.

الثالث: ابتداء الغاية فى المكان باتفاق، نحو: ﴿مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾ (٢) (ولا) (٣) تكون لابتداء الغاية فى الزمان عند البصريين وذهب الكوفيون والمبرد وابن درستويه إلى أنها تكون لابتداء الغاية فى الزمان وهو الصحيح (٤) لكثرة (٥) نظماً ونثراً (٦).

وتأويل (ما كثر) (٧) ليس بجيد، وإليه ذهب المصنف.

والى هذا قال: وقد تأتى لبدء الأرمته.

تنبيه:

لم يختلفوا فى أن من تكون لابتداء الغاية، واختلفوا فى التبويض (والتبيين) (٨). أما التبويض. فذهب إليه الجمهور وصححه ابن عصفور، ونفاه المبرد والأخفش الأصغر (٩) وابن السراج، وطائفة من الخذاق والسهيلي، وقالوا: إنما هى لابتداء الغاية وأن (سائر) (١٠) المعانى التى (ذكروها) (١١) راجع إلى هذا المعنى.

(١) من الآية ٣٠ من سورة الحج. (٢) من الآية ١ من سورة الإسراء.

(٣) أ، جـ - وفى ب (وقد)

(٤) أ، جـ.

(٥) أ، وفى جـ (وهو كثير).

(٦) قال تعالى: ﴿مَسْجِدَ أُسَسَّ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾.

وقال الشاعر:

تَخَيَّرَ مِنْ أَرْمَانِ يَوْمِ حَلِيمَةَ إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جَرَّبَ كُلَّ التَّجَارِبِ

(٧) أ، جـ - وفى ب (ما هو كثير) وتأولوا: أن من الابتداء الغاية فى الأحداث: من تأسيس

أول يوم، والبيت، من استمرار يوم حليلة.

(٨) ب، جـ.

(٩) هو: على بن سليمان الفضل النحوى أبو الحسن الأخفش الأصغر أحد الثلاثة المشهورين

وتاسع الأخفشين، قرأ على ثعلب والمبرد واليزيدى، قال المرزبانى: ولم يكن بالمتسع فى

الرواية، وكان إذا سئل على مسائل النحو ضجر كثيراً.

مات فجأة ببغداد سنة عشرة وثلاثمائة ويقال ست عشرة وقد قارب الثمانين.

(١٠) أ، جـ وفى ب (جميع).

(١١) أ، ب - وفى جـ (ذكرها)

وأما بيان الجنس، فمشهور في كتب المعربين، وقال به جماعة من المتقدمين والمتأخرين (وأنكره) (١) (أكثره) (٢) المغاربة.

ثم قال:

وزيد في نفي وشبهه فجر نكرة كما لبأغ من مفر

لزيادة «من» عند «جمهور» (٣) البصريين شرطان:

الأول: أن يكون بعد نفي أو شبهه، وهو النهى والاستفهام.

والثاني: أن يكون مجرورها نكرة.

مثال النفي ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ (٤). والنهى «لا يقيم (من) (٥) أحد» والاستفهام ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾ (٦) ومثل النهى بقوله «ما لبأغ من مفر». وأجاز بعض الكوفيين زيادتها بشرط تنكير مجرورها فقط (٧) (نحو) (٨) «قد كان من مطر».

وأجازها الأخفش والكسائي وهشام بلا شرط ووافقهم في التسهيل، قال في شرحه لثبوت السماع «بذلك» (٩) نثراً ونظماً (١٠).

تنبيهان:

الأول: فائدة زيادة «من» تنصيب العموم أو مجرد التوكيد.

(١) أ، ب.

(٢) أ، ج.

(٣) أ، ب.

(٤) من الآية ٨٥ من سورة الاعراف.

(٥) ب، ج.

(٦) من الآية ٣ من سورة فاطر.

(٧) أ، ج - وفي ب (تنكير بعض مجرورها).

(٨) أ، ج.

(٩) أ، ب.

(١٠) قال تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ و﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَأِ الْمُرْسَلِينَ﴾.

وقول الشاعر:

وكنت أرى كالموت من بين ساعة فكيف بين كان موعده الحشر

اه الهمع ٦ / ٣٥.

فالاول مع نكرة لا تختص بالنفى نحو «ما فى الدار من رجل».

والثانى: مع نكرة مختصة به^(١).

(التنبيه)^(٢) الثانى: لا إشكال فى صحة زيادتها بعد جميع حروف النفى،
وأما الاستفهام فلا يحفظ إلا مع (هل)^(٣).

قال فى الارتشاف: وفى إلحاق الهمزة بها نظر، وصرح «بمنعه»^(٤) بعد كيف
ونحوها^(٥).

ثم قال:

.....
للاتنها حتى ولاّم وإلى

مثال حتى: ﴿حَتَّىٰ مَطَلْعِ الْفَجْرِ﴾^(٦). ومثال إلى ﴿فَنظَرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾^(٧)
ومثال اللام ﴿سَقَنَاهُ لِبَلَدٍ﴾^(٨).

ودلالة اللام على الانتهاء قليل^(٩) بخلاف حتى وإلى «فإن دلالتهما على
الانتهاء كثير»^(١٠) فإن قلت أيهما أمكن فى ذلك؟

قلت: إلى، لدخولها «فيما»^(١١) لا تدخل فيه حتى، فإن المجرور بحتى يلزم
بأن «يكون»^(١٢) آخر جزء أو (ملاقى)^(١٣) آخر جزء بخلاف إلى.

(٢) أ، جـ.

(١) كأحد وديار.

(٤) جـ - وفى ب، «به».

(٣) قال تعالى: ﴿هل من خالق غير الله﴾.

(٥) كلام أبى حيان فى الارتشاف ص ٨٤٣. «وفى إلحاق الهمزة بهل فى ذلك نظر ولا
أحفظه من لسان العرب. ولو قلت: كيف تضرب من رجل أو كيف خرج من رجل أو

أين تضرب من رجل أو متى يقوم من رجل لم يجز» اهـ.

(٦) من الآية ٥ من سورة القدر.

(٧) من الآية ٢٨٠ من سورة البقرة.

(٨) من الآية ٥٧ من سورة الأعراف.

(٩) نحو قوله تعالى ﴿كل يجرى لأجل مسمى﴾.

(١٠) أ، جـ.

(١١) أ، ب - وفى جـ (لا).

(١٢) ب، وفى جـ (كونه) وفى أ (من كونه).

(١٣) أ، ب - وفى جـ (ملازم).

(لو) (١) قلت: «سرت النهار حتى نصفه» لم يجز.

ولو قلت: إلى نصفه لجاز، نص على ذلك الزمخشري والمغاربة «ووافق» (٢)
المصنف في شرح الكافية وخالف في «التسهيل وشرحه» (٣) فلم يشترط في مجرور
حتى كونه آخر جزء (ولا ملاقى آخر جزء) (٤) واستدل بقوله:

عَيَّنْتُ لَيْلَةً فَمَا رَلْتُ حَتَّى
نَصَّفَهَا رَاجِيًا فَعُدْتُ يَوْسًا (٥)

وفيه نظر.

(١) أ، ج - وفي ب (فلو). (٢) أ، ج - وفي ب (ووافقهم).

(٣) أ، ب وفي ج شرح التسهيل.

(٤) أ، ب.

(٥) هذا البيت لم أعثر له على قائل. وهو من الخفيف.

وقبله: إن سلمى من بعد يأسى همت بوصول لو صبح لم يبق بوسا
الشرح: «عينت» الضمير راجع إلى سلمى وليلة مفعول به لا ظرف، «بوسًا» بضم
الباء: الشدة «يوسًا» فعول من اليأس وهو القنوط خلاف الرجاء.

الإهراب: «عينت» فعل وفاعل وهو الضمير المستتر فيه الذي يعود إلى سلمى في
البيت قبله «ليلة» مفعول به «فما رلت» من أخوات كان والتاء اسمها (حتى) بمعنى إلى
وهو حتى الجارة «نصفها» مجرور بحتى والهاء مضاف إليه «راجيًا» خبر رلت منصوب
بالفتحة «فعدت» جملة من الفعل والفاعل عطف على قوله: «فما رلت» «يوسًا» حال من
الضمير الذي في عدت منصوب بالفتحة الظاهرة.

الشاهد: في «حتى نصفها» فإن ابن مالك استدل به على أنه لا يشترط في مجرور
حتى كونه آخر جزء، ولا ملاقى آخر جزء هذا الذي ذكره في التسهيل ص ١٤٦ وأما ما
ذكره في شرح الكافية، فهو ما ذهب إليه الزمخشري والمغاربة من أن المجرور بحتى يلزم
أن يكون آخر جزء أو ملاقى آخر جزء بخلاف إلى، فلو قلت: سرت النهار حتى نصفه
لم يجز، ولو قلت إلى نصفه جاز، هذا ما نص عليه الزمخشري. وقال ابن هشام في
المغنى: لمخفوض حتى شرطان:

أحدهما: عام وهو أن يكون ظاهرًا لا مضمركمًا خلافاً للكوفيين والبريد.

والثاني: خاص بالسبوق بذي أجزاء وهو أن يكون المجرور جزءاً نحو:

«أكلت السمكة حتى رأسها» أو ملاقى لآخر جزء نحو: «سلام هي حتى مطلع الفجر»

ولا يجوز «سرت البارحة حتى ثلثها» أو نصفها» كذا قالت المغاربة وغيرهم.

وتوهم ابن مالك: أن ذلك لم يقل به إلا الزمخشري، واعترض عليه بقوله: عينت

ليلة... البيت - وهذا ليس محال الاشتراط، إذ لم يقل فما رلت في تلك الليلة حتى

نصفها وإن كان المعنى عليه ولكن لم يصرح به. ١ - ه العينى ٣ / ٧٦٢.

مواضعه: ذكره ابن هشام في المغنى ١ / ١١١ السيوطى فى همع الهوامع ٢ / ٢٣.

«تنبيه» (١):

اختلف في المجرور بحتى فقيل: الانتهاء «به» (٢) «فيدخل» (٣) فيما قبلها إلا بقرينة، وإليه ذهب المغاربة.

وذهب المصنف إلى أن الانتهاء قد يكون به فيدخل، وقد يكون عنده فلا يدخل، وزعم أن سيويه (٤) والفراء أشارا إلى ذلك.

وحكى عن ثعلب أن حتى للغاية والغاية تدخل وتخرج.

وقال في الإفصاح: (٥) وذهب المبرد وأبو بكر وأبو على إلى أنه داخل.

وقال الفراء والرماني يدخل ما لم يكن غير جزء نحو: «إنه لينام الليل حتى الصباح». وصرح سيويه بأن ما بعدها داخل ولا بد، ولكنه مثل بما هو بعض ما قبله واختلف أيضًا في المجرور بالي، والذي عليه أكثر المحققين أنه لا يدخل إلا بقرينة (٦) وقال بعض النحاة يدخل.

ثم قال:

وَمِنْ وِبَاءٍ يُفْهِمَانِ بَدَلًا

علامة ذلك أن يحسن في «موضعهما» (٧) بدل مثال «من» ﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾ (٨) ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً﴾ (٩).
ومثال «الباء» «لَا يُسْرَنُ بِهَا حُمْرُ النَّعَمِ» (١٠).

(١) أ، ب. (٢) أ، ج.

(٣) أ، ج - وفي ب (فلا يدخل).

(٤) الكتاب ١ / ٤١٣.

(٥) الإفصاح وهو شرح لكتاب الإيضاح في النحو لأبي على الفارسي وصاحبه هو: محمد

ابن يحيى المعروف بابن هشام الخضراوي.

(٦) مثل: «قرأت القرآن من أوله إلى آخره».

(٧) ب - وفي أ «أن يحسن موضعها» وج «يصلح في موضعها».

(٨) من الآية ٣٨ من سورة التوبة. (٩) من الآية ٦٠ من سورة الزخرف.

(١٠) عن عبد الرحمن بن عوف رواه الحاكم وأحمد في مسنده - حديث شريف «بها» أي:

بدلها.

وقول الشاعر:

وليت لى بهم قوماً إذا ركبوا^(١)

وقوله: «واللامُ للملكِ نحو: «المالُ لزيدٍ» وشبهه نحو: «أدوم لك ما تدوم لى» ويندرج فيه الاستحقاق؛ لأنه مثله فى شرح الكافية بنحو: «السرّج للفرس»^(٢) هـ.

(وجعله فى التسهيل)^(٣) مغاير الشبه للملك^(٤).

(وفى تعدية أيضاً) أى: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾^(٥)، «وتعليل» نحو: ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾^(٦) و«قفى»، أى: تبع.

وقوله: «وريد» يعنى اللام، ولا تزداد إلا مع مفعول به «لتعديه»^(٧) إلى واحد.

(١) صدر بيت قائله قريظ بن أحد بنى العنبر. شاعر إسلامى - من البسيط.

وعجزه: شنوا الإغارة فرساناً وركباناً

الشرح: «شنوا» أى: فرقوا أنفسهم لأجل الإغارة، «الإغارة»، الهجوم على العدو والإيقاع به «فرساناً» جمع فارس، وهو راكب الفرس «ركباناً» جمع راكب وهو أعم من الفرس، وقيل: خاص براكب الإبل.

المعنى: يرمى بدل قومه قوماً آخرين من صفتهم أنهم إذا ركبوا للحرب تفرقوا لأجل الهجوم على الأعداء والإيقاع بهم ما بين فارس، وراكب.

الإعراب: «وليت» حرف تمن ونصب «لى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «ليت» مقدم «بهم» جار ومجرور «قوماً» اسم لیت منصوب بالفتحة الظاهرة مؤخر «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «ركبوا» فعل ماض وفاعله والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها «شنوا» فعل وفاعل والجملة جواب «إذا» «الإغارة» مفعول لأجله منصوب بالفتحة الظاهرة «فرساناً» حال من الواو فى «شنوا» منصوب بالفتحة «وركباناً» معطوف عليه. الشاهد: فى «بهم» فإن الباء فيه للبدل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١٥٠ وابن عقيل ١ / ٣٢٥، ٢ / ١٤ والأشمونى ٢ / ٢٩٣، والسيوطى ص ٧١ وفى همعه ٢ / ٢١، والسندوبى.

(٢) شرح الكافية لابن مالك ورقة ٥٣. (٣) ب.

(٤) قال فى شرح التسهيل ص ١٤٥ «واللام للملك وشبهه وللمليك وشبهه».

(٥) من الآية ٥ من سورة مريم. (٦) من الآية ١٠٥ من سورة النساء.

(٧) أ - وفى ب، ج «للمتعد».

وزيادتها ضربان:

قياسية: وهى أن تزداد «مقوية»^(١) لعامل «ضعيف»^(٢) بالتأخير نحو: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرِّعَايَا تَعْبُرُونَ﴾^(٣)، أو بالفرعية نحو: ﴿فَعَالٌ لَمَّا يُرِيدُ﴾^(٤) ﴿١٦﴾.

وغير قياسية: وهى فى غير ذلك نحو: ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾^(٥) وقد أول على التضمين^(٦).

وقوله: وَالظَّرْفِيَّةُ اسْتَبْنُ بِمَا.

نحو: «زيد بالبصرة» «وفى» نحو: «زيد فى المسجد»، وفى، هى الأصل وبها تعتبر باء الظرفية.

وقوله: «بَيِّنَاتٍ السَّبِيَّاتِ». قال فى شرح التسهيل: باء السببية هى الداخلة على صالح للاستغناء به عن فاعل معداها «مجازاً»^(٧) نحو: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾^(٨) فلو قصد إسناد الإخراج إلى الهاء لصح وحسن، لكنه مجاز.

قال: ومنه «كتبت بالقلم» و«قطعت بالسكين» فإنه يقال: «كتب القلم» و«قطع السكين»^(٩)، والنحويون يعبرون عن هذه الباء بباء الاستعانة، وآثرت على ذلك التعبير بالسببية من أجل الأفعال المنسوبة إلى الله تعالى.

فإن استعمال السببية فيها تجوز، واستعمال الاستعانة «فيها»^(١٠) لا يجوز.

قال: وباء التعليل هى التى يصلح غالباً فى موضعها اللام كقوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلِ﴾^(١١) ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا﴾^(١٢) ١ هـ. وفيه اختصار.

-
- (١) أ، ج وفى ب (تقوية).
(٢) أ، ب - وفى ج «ضعف».
(٣) من الآية ٤٣ من سورة يوسف.
(٤) من الآية ١٦ من سورة البروج.
(٥) من الآية ٧٢ من سورة النمل.
(٦) أى: ضمن ردف معنى اقترب ١ هـ المعنى ٢ / ١٨١.
(٧) أ، ب - وفى ج «تجوزاً».
(٨) من الآية ٥٧ من سورة الأعراف.
(٩) ب - وفى أ، ج «كتبت وقطعت».
(١٠) أ، ب.
(١١) من الآية ٥٤ من سورة البقرة.
(١٢) من الآية ١٦٠ من سورة النساء.

وكان التعليل والسبب عند غيره واحد، «فلذلك»^(١) لم يذكر بالتعليل وإدراجه بالاستعانة في باء السببية مما انفرد به^(٢).

واحترز بقوله: «غالبًا» «من»^(٣) قولهم: «غضبت لفلان» إذا غضبت من أجله وهو حي وغضبت به إذا غضبت «من أجله»^(٤) وهو ميت، ومثل الشرح للسببية بقوله «تعالى»^(٥): ﴿فَبَطَّلْنَا مِنَ الَّذِينَ هَادُوا﴾ تبعًا لشرح الكافية^(٦). ومثال «في» السببية ﴿لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ﴾^(٧) وعبر عن هذا بالتعليل في الكافية والتسهيل^(٨).

وقوله: «بالبا استعن» مثل بالاستعانة في شرح الكافية بقوله: «كتبت بالقلم»^(٩) وتقدم إدراجه لذلك في السببية. (وعدّ) نحو: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾^(١٠) وباء التعدية. هي القائمة مقام همزة النقل في إيصال الفعل اللارم إلى المفعول به.

(١) أ، ب - وفي ج «لذلك».

(٢) قال السيوطي في الهمع ٢ / ٢١: «قال أبو حيان: وكان التعليل والسبب عندهم شيء واحد. قال ويدل لذلك أن المعنى الذي سمي به باء السبب موجود في باء التعليل؛ لأنه يصلح أن ينصب الفعل لما دخلت عليه باء التعليل كما يصح ذلك في باء السبب فتقول: «ظلم أنفسكم اتخاذكم العجل ... وهذا هو الحق» وإليه أميل. وقال السيوطي أيضًا: «وقال أبو حيان: ما ذهب إليه ابن مالك من أن باء الاستعانة مدرجة في باء السببية قول انفرد به وأصحابنا فرقوا ... فقالوا باء السببية هي التي تدخل على سبب الفعل نحو: «مات زيد بالحب» وباء الاستعانة هي التي تدخل على الاسم المتوسط بين الفعل ومفعوله الذي هو آلة نحو: «كتبت بالقلم» .. إلخ.

(٣) أ، ب - وفي ج (عين).

(٤) أ، ج - وفي ب «به».

(٥) ج.

(٦) راجع شرح الكافية ورقة ٥٣.

(٧) من الآية ٦٨ من سورة الأنفال.

(٨) من الكافية قول ابن مالك:

بالباء في التعليل والظرفية عنوا فكن ذا فطنة مرضيه

وقال في التسهيل ص ١٤٦ قال: «ومنها في والتعليل».

(٩) شرح الكافية ورقة ٥٣.

(١٠) من الآية ١٧ من سورة البقرة.

قال المصنف: وقد وُجِدَتْ في المتعدى. نحو: «دفعت بعض الناس ببعض»^(١).

(عَوْض) باء العوض .. هي الداخلة على الأثمان والأعواض نحو: «اشترت الفرس بألف» وكافآت الإحسان بضعف» وتسمى باء المقابلة كما «ذكر»^(٢) في التسهيل^(٣).

(الصِق) الإلصاق هو معناها الأصلي، ولم يذكر «لها»^(٤) سيبويه غيره^(٥).

وقال المغاربة: الباء غير الزائدة لا تكون إلا للإلصاق حقيقة أو مجازاً، فقد تتجرد لهذا المعنى، وقد «يدخلها»^(٦) مع ذلك معنى آخر.

ومن أمثلة الإلصاق «وصلت هذا بهذا».

(ومثل مع) نحو: ﴿نُسِّحَ بِحَمْدِكَ﴾^(٧) وتسمى بالمصاحبة، وعلامتها أن «يحسن»^(٨) في موضعها «مع» ويغنى عنها «و»^(٩) عن مصحوبها الحال كقوله تعالى: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ الرُّسُولُ بِالْحَقِّ﴾^(١٠) أى: مع الحق «و»^(١١) محققاً.

«ومن» «يعنى إلهي»^(١٢) للتبويض نحو: ﴿يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾^(١٣) قيل

(١) الأصل: دفع بعض الناس بعضاً.

(٢) ب.

(٣) قال في التسهيل ص ٤٥ «... ..» وللمقابلة.

(٤) ب، ج.

(٥) قال سيبويه ٢٠٩: «وإذا قلت «مررت بزيد» فإنما أضفت المرور إلى زيد بالباء».

(٦) أ، ب - وفى ج «يلحقها».

(٧) من الآية ٣٠ من سورة البقرة.

(٨) أ، ج. وفى ب «يصلح».

(٩) أ، ج. وفى ب «أو».

(١٠) من الآية ١٧٠ من سورة النساء.

(١١) أ، ب - وفى ج «أو».

(١٢) أ، ب - وفى ج «هي».

(١٣) من الآية ٦ من سورة الإنسان.

وهو مذهب كوفى وذكره الفارسي في التذكرة، وتبعهم القتيبي^(١) وروى ذلك عن الأصمعي في قوله:

شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ^(٢)

قال في شرح التسهيل: والأحسن أن يضمن «شربن معنى روين»^(٣).

«وَعَنْ» نحو: ﴿وَيَوْمَ تَشَقُّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ﴾^(٤) ﴿بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ﴾^(٥). «أى: عن أيمنهم»^(٦) كذا قال الأخفش ومثله ﴿فَاسْتَلِ بِهِ خَبِيرًا﴾^(٧) وكونها بمعنى «عن» بعد السؤال منقول عن الكوفيين، وتأوله الشلوبين على أنها باء السببية. أى: فاسأل بسببه، وتأوله غيره على التضمين. أى: فاعتن أو اهتم به، لأن السؤال عن الشيء «اعتناء»^(٨) به.

(١) هو: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينورى ولد بالكوفة، أقام ببغداد وسمع من الزيادى وغيره، وصنف مؤلفات تشهد له بعلو كعبه. منها فى النحو: جامع النحو الكبير، وجامع النحو الصغير، وشهرته تغنى عن التعريف به. توفى ببغداد سنة ٢٧٦هـ.

(٢) جزء من بيت. قائله أبو ذؤيب الهذلي. يصف السحاب: من الطويل
وتمامه: ... ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نتيج
الشرح: «ترفعت»: تصاعدت، وتباعدت «لجج» جمع لجة بزنة غرفة وغرف «نتيج» - بفتح النون وكسر الهمزة - الصوت العالى المرتفع. المعنى: - يدعو لامرأة - ذكرها فى بيت الشاهد باسم أم عمرو - بالسقيا بماء سحب موصوفة بأنها شربت من ماء البحر، وأخذت ماءها من لجج خضر، ولها فى تلك الحال صوت مرتفع عال.
الإعراب: «شربن» فعل ماض وفاعله «بماء» جار ومجرور متعلق بشرب «البحر» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «ثم» حرف عطف «ترفعت» فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل ضمير مستتر «متى» حرف جر بمعنى «من» «لجج» مجرور بمتى والجار والمجرور بدل من «بماء البحر» «خضر» صفة لللجج «لهن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «نتيج» مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة.

الشاهد: فى «بماء البحر» فإن الباء فيه بمعنى من للتبعيض.
مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ١٥٠، وابن عقيل ١٦ / ٢، والأشمونى ٢٩٣ / ٢، والسيوطى فى الهمع ٣٤ / ٢، والخصائص ٨٥ / ٢.
(٣) ب، ج - وفى أ «شربنا. رويتا».
(٤) من الآية ٢٥ من سورة الفرقان.
(٥) من الآية ١٢ من سورة الحديد.
(٦) أ، ج.
(٧) من الآية ٥٩ من سورة الفرقان.
(٨) ج - وفى أ «اغتناء» وفى ب «اهتمام».

وقوله: «عَلَى لِلإِسْتِعْلَا» هو أصل معانيها^(١) ولم يثبت لها كثير «من»^(٢) البصريين غيره، وأولوا ما أوهم خلافه.

«ومَعْنَى فِى» يعنى: الظرفية نحو: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾^(٣) «أى: فى ملك»^(٤) وأول على التضمين أى: تقول.

«وعِن» أى: تكون للمجاوزة بمعنى «عن» كقوله:

إِذَا رَضِيَتْ عَلَىٰ بَنُو قُشَيْرٍ^(٥)

أى: عنى.

(١) قال الأشموني ٢ / ٢٩٤ «ويكون حقيقة ومجازاً نحو: ﴿وعليها وعلى الفلك تحملون﴾ ونحو: ﴿فضلنا بعضهم على بعض﴾».

(٢) ج.

(٣) الآية ١٠٢ من سورة البقرة.

(٤) أ، ب.

(٥) صدر بيت قائله: قحيف العجيلى - من كلمة يمدح فيها حكيم المسيب القشيري من الوافر. وعجزه: لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رَضَاهَا.

الشرح: «قشير» بزنة التصغير. وهو قشير بن كعب بن عامر بن صعصعة.

المعنى: إذا رضيت عنى بنو قشير سرنى رضاها.

الإعراب: «إذا» ظرف للزمان المستقبل تضمن معنى الشرط «رضيت» فعل ماضٍ والتاء للتأنيث «على» جارٍ ومجرور متعلق برضى «بنو» فاعل رضى «قشير» مضاف إليه والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها «لعمركم» اللام للإبتداء عمر مبتدأ خبره محذوف وجوباً «الله» مضاف إليه «أعجبني» فعل ماضٍ والنون للوقاية والياء مفعول «رضاها» فاعل والضمير مضاف إليه، وأنشء مع أن مرجعه مذكر وهو بنو قشير لتأولهم بالقبيلة، وجملة أعجبني رضاها جواب إذا.

الشاهد: فى «رضيت على» فإن «على» فيه بمعنى «عن» يدل ذلك على ذلك أن «رضى» إنما يتعدى بعن كما فى قوله تعالى: ﴿رضى الله عنهم ورضوا عنه﴾ ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ وقد حمل الشاعر «رضى» على ضده وهو «سخط» فعده بالحرف الذى يتعدى به ضده وهو «عن» وليس فى ذلك شىء. فإن العرب تحمل الشىء على ضده كما تحمله على نظيره - اهـ محبى الدين، على ابن عقيل ٢ / ١٨.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٥١، وابن عقيل ٢ / ١٨، وابن هشام ٢ / ١٣٨، والأشموني ٢ / ٢٩٥ والسيوطى ص ٧٢، المكودى ص ٨٣، وداود، والسندوبى، والخصائص ٢ / ٣١١، ٣٨٩.

قال فى شرح التسهيل: وكذا الواقعة بعد خفى وتعذر واستحال وغضب،
وأشباهاها.

قيل وهو مذهب كوفى، وقال به القتبى، وتأوله غيرهم^(١).
وقوله:

بعن تَجَاوَزًا عَنِّي مَن قَد فَطِنَ

يعنى: أن الأكثر فى «عن» استعمالها للمجازة؛ ولذلك عدى «بها»^(٢)
صدر وأعرض ونحوهما.

وقالوا: رويت عن فلان؛ لأن المروى «عنه مجاور»^(٣) لمن أخذ عنه.
وقوله:

وقد تَجِبَى مَوْضِعَ بَعْدِ.....

يعنى: عن. نحو: ﴿لَتُرَكِّبَنَّ طَبَقًا عَن طَبَقِ﴾^(٤) (١٦) أى: بعد طبق.

(وعلى). أى: وقد تجمىء عن موضع على نحو قوله:

لَا إِبْنَ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِى حَسَبِ عَنِّي وَلَا أَنْتَ دِيَانِي فَتَخْزُونِي^(٥)

(١) بأن ضمن رضى معنى عطف.

(٢) ب، ج.

(٣) ج - وفى أ، ب «مجاز».

(٤) الآية ١٩ من سورة الانشقاق.

(٥) قائله: ذو الأصبع العدوانى، واسمه حرثان بن الحرث العدوانى وهو أحد بنى عدوان
بطن من جديلة من قدماء الشعراء فى الجاهلية.

والبيت من قصيدة من البسيط قالها فى مزين بن جابر.

الشرح: «لاه ابن عمك»: أى: لله در ابن عمك «ديانى» القيم بالامر الذى يجازى فلا
يضيق عنده خير ولا شر «تخزونى» تسومنى الذل وتقهرنى.

المعنى: لله ابن عمك، فلقد ساواك فى الحسب وشابهك فى رفعة الأصل وشرف
المحتد، فما من مزية لك عليه ولا فضل تفتخر به عليه، ولا أنت مالك امره والمدبر
لشئونه فتقهره وتذله.

الإعراب: «لاه» أصلها «الله» فهى جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ثم حذف
لام الجر وأبقى عمله شئوئًا فصار «الله» ثم حذف أداة التعريف «ابن» مبتدأ مؤخر «عمك»
مضاف إليه والكاف مضاف إليه «لا» نافية «أفضلت» فعل ماض مبني للمجهول والتاء
نائب فاعل «فى حسب» جار ومجرور متعلق بأفضلت «عنى» جار ومجرور متعلق
بأفضلت «ولا» الواو عاطفة، ولا لتأكيد النفى «أنت» ضمير منفصل مبتدأ «ديانى» خبر =

(أى: على) (١)

وجعل المصنف منه قولهم: «بخل عنه» والأصل عليه.
وقوله:

..... كما على موضعٍ عن قد جعلاً

يعنى: أن كل واحد منهما «قد» (٢) وضعت موضع الأخرى، وتقدم تمثيله.
وقال بعض النحويين: لو كانت لها معانى هذه الحروف لجاز أن تقع حيث تقع
هذه الحروف.

قال: فوجب تأويل ما ذكره مما يخالف معنى المجاوزة.

وقوله: «شبه بكاف» هذا أشهر معانى الكاف.

«وبها التعليلُ قد يُعنى» نحو: ﴿وَأَذْكُرُهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾ (٣).

قال فى شرح الكافية ودلالاتها على التعليل «كثيرة» (٤).

«وزائداً لتوكيد وَرَدٍ» يعنى (٥) نحو ﴿لَيْسَ (٦) كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ (٧).

قيل: ويحتمل أن تكون «مثل» بمعنى صفة فلا تكون زائدة، و«مثل» قد يراد
بها الصفة.

=المبتدأ وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة الوصف إلى مفعوله «فتخزوني» الفاء عاطفة
تخزوني فعل مضارع والنون للوقاية والياء مفعول والفاعل ضمير مستتر والجملة فى محل
رفع خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: لا أنت تخزوني.

الشاهد: فى «عنى» فإن «عن» هنا بمعنى «على» أى: لا أفضلت فى حسب على.
مواضعه: ابن الناظم ص ١٥١، وابن عقيل ٢ / ١٧ وابن هشام ٣ / ١٤٠،
والأشمونى ٢ / ١٩٥ والمكودى ٨٣ وداود، والسيوطى ص ٧٢، وأيضاً فى الهمع
والإنصاف ٢ / ٢٠.

(١) أ، جـ. (٢) أ.

(٣) من الآية ١٩٨ من سورة البقرة.

(٤) جـ - وفى أ، ب «كثير» وراجع شرح الكافية ورقة ٥٤.

(٥) أ، ب. (٦) أ، جـ.

(٧) من الآية ١١ من سورة الشورى - أى ليس مثله شىء.



وقوله: «استعمل اسماً» استعمالها اسماً مخصوص «عند سيبويه»^(١) بالشعر

نحو:

وَرَحْنَا بِكَابِنِ الْمَاءِ يُجَنَّبُ وَسَطُنَا^(٢)

وأجازه الأخصش في الاختيار، وإليه ذهب المصنف، وهو ظاهر كلام
الفارسي^(٣) وشذ أبو جعفر بن مضاء^(٤) فقال: إنها اسم أبدأ؛ لأنها بمعنى مثل.

وتأول بعضهم «ما ورد من دخول حرف الجر عليها»^(٥) والإضافة والإسناد
إليها على حذف الموصوف.

(١) أ، ب - قال سيبويه ٢٠٣ / ١ ... أن أناساً من العرب اضطروا في الشعر وجعلوها

بمتزلة مثل، قال الراجز وهو حميد الأرقط: فصيروا مثل كعصف مأكول ..

(٢) صدر بيت من قول امرئ القيس يصف فرسا.

وعجزه: تصوب فيه العين طوراً وترتقى.

الشرح: «ابن الماء» طائر يقال له «الغريق»، شبه الفرس به في سرعته وسهولة مشيه

«يجتنب» يقاد «تصوب» تنحدر، «ترقى» ترتفع.

يريد أن عين الناظر إليه تصعد فيه النظر وتصوبه إعجاباً به.

الإعراب: «ورحنا» الواو عاطفة «رحنا» فعل وفاعل «بكابن» الباء حرف جر «والكاف»

بمعنى مثل مجرور وهي مضاف «وابن» مضاف إليه «وابسن» مضاف «والماء» مضاف إليه

«يجنب» فعل مضارع مبنى للمجهول «وسط» نائب فاعل «ونا» مضاف إليه «تصوب» فعل

مضارع مبنى للمجهول «فيه» جار ومجرور متعلق بتصوب «العين» نائب فاعل والجملة في

محل نصب حال من ابن الماء «طوراً» نائب عن المفعول المطلق منصوب «وترقى» الواو

عاطفة «وترتقى» فعل مضارع مرفوع بضمه مقدره معطوف على تصوب.

الشاهد: في «بكابن» أن الكاف اسم وجرت بالباء.

مواضعه: ذكره المكودي في شرحه الألفية ص ٨٣، والخزاعة ٤ / ٢٦٢.

(٣) قال السيوطي في الهمع ٢ / ٣١: «نظراً إلى كثرة السماع» ومنه: يضحكن عن كالبرد

المنهم.

(٤) هو أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعد بن مضاء اللخمي، أخذ عن ابن الرماك

كتاب سيبويه وسمع عليه وعلى غيره من الكتب النحوية واللغوية، وولى قضاء فاس

وغيره فأحسن السيرة وعدل.

صنف المشرق في النحو غير ذلك.

ولد بقرطبة سنة ثلاث عشرة وخمسمائة، وتوفي سنة ٩٥٢.

(٥) أ، ج - وفي ب «ما دخل من حروف الجر عليها».

وقوله: «وكذا عَنْ وَعَلَى» أما عن فتكون اسمًا إذا دخل عليها حرف جر،
ولا تجر إلا بمن كقوله:

.....
مِنْ عَنْ يَمِينِ الْحَبِيَاءِ نَظْرَةً قَبْلَ (١)

وندر جرهما بعلى فى قوله:

..... عَلَى عَنْ يَمِينِي مَرَّتِ الطَّيْرُ سَنَحًا (٢)

(١) عجز بيت: قائله إلقطامى - واسمه عمير بن شميم التغلبى، والبيت من قصيدة يمدح فيها عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان، وهى من البسيط.
وصدره: فقلت للركب لما أن علا بهم.

الشرح: «للكب» جمع راكب «علا بهم» يروى: علا لهم، والمعنى علت لهم أى: جعلتهم يعلون «الحبياء» - بضم الحاء وفتح الباء وتشديد الياء - موضع بالشام «قبل» بفتح القاف والياء - يقال: نظرة قبل إذا لم يتقدمها نظر.

الإعراب: «فقلت» فعل ماضٍ والتاء فاعل «للكب» اللام حرف جر والركب مجرور بها والجار والمجرور متعلق بقلت، والقول إذا وصل باللام يكون بمعنى الخطاب أى: خاطبت الركب «لما» ظرف بمعنى حين، والعامل فيه قلت «أن» مفسرة «علا بهم» جملة من الفعل والمفعول بمعنى أعلتهم والفاعل «نظرة» والظاهر أن مصدرية. «من» حرف جر «عن» اسم بمعنى جانب؛ فلذلك دخل عليها حرف الجر «يمين» مجرور بعن «الحبياء» مضاف إليه «قبل» بالرفع صفة للنظرة.

الشاهد: فى «من عين يمين» فمن اسم مجرور بمن، وتكون عن بمعنى جانب والمعنى: من جانب يمين الحبياء، وهذا كثير فى الكلام.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٥١، والمكودى ص ٨٣.

(٢) قال العينى: لم أقف على اسم قائله، ويحث فلم أعر على قائل له.
وهو من الطويل.

وعجزه: وكيف سنوح واليمين تطيع.

الشرح: «سنوحا» - بضم السين وتشديد النون - جمع سانح، تقول: سنح لى الطير يسنح سنوحًا إذا مر من ميسارك إلى ميامنك، والعرب تيمين بالسانح، وتشاءم بالبارح، وكذا قال الجوهرى. وفى الهمع «قطيع»، بدل تطيع.

الإعراب: «على» حرف جر «عن» اسم بدليل دخول حرف الجر عليها، وعلى عن يمينى جار ومجرور متعلق بالفعل مرت «الطير» فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة للفعل مرت «سنوحا» حال منصوب بالفتحة الظاهرة.

الشاهد: فى «على عن يمينى» فإن «عن» هنا اسم بدليل دخول على عليها وهذا نادر والمحفوظ من دخول كلمة «على» على كلمة «عن» فى هذا البيت فقط فإن الأكثر أن يدخل عليه كلمة «من» عند كون «عن» اسمًا. اهـ العينى.

مواضعه: ذكره ابن هشام فى معنى اللبيب ١ / ١٣١، والسيوطى فى الهمع ٢ / ٣٦.

قال بعضهم وفى نحو: دَعَّ عنك نَهْبًا صِيحٌ فى حَجْرَاتِهِ (١)

وأما «على» فذهب قوم منهم ابن طاهر وابن خروف والشلوبين إلى أنها اسم، ولا تكون حرفًا، وزعموا أن ذلك مذهب سيبويه، ومشهور مذهب البصريين أنها حرف جر وتكون اسماً إذا دخل عليها «من» نحو:

(١) صدر بيت: قائله: امرؤ القيس بن حجر الكندى من الطويل.

وعجزه: ولكن حديثاً ما حديثُ الرواحلِ.

الشرح: «دع»: أترك، «نهباً» أى: ما انتهب ويجمع على نهاب «صيح» مجهول صاح «الحجرات» - بفتح الحاء وضم الجيم - النواحي وفى مجمع الأمثال بفتح الحاء والجيم والراء - النواحي أيضاً.

المعنى: قال الأصمعي: دع الذى انتهبه باعث وحدثنى عن الرواحل التى أنت ذهبت بها.

قال: نزل امرؤ القيس على خالد بن سدوس وأغار باعث على مال امرئ القيس فقال له خالد: أعطنى إيلك حتى أطلب مالك وأرده عليك ففعل امرؤ القيس وانطوى خالد عليها ثم ذهب يتعقب باعثاً فضاقت منه. وفى مجمع الأمثال للميدانى ١ / ٣٦٨ رقم ١٤٠٣ «يضرب لمن ذهب من ماله شيء ثم ذهب بعده ما هو أجل منه».

الإعراب: «دع» جملة من الفعل والفاعل «عنك» جار ومجرور «نهباً» مفعوله وفيه حذف والتقدير: دع عنك ذكرك نهباً «صيح فى حجراته» صيح فعل ماض من صاح مبنى للمجهول والجملة فى محل نصب صفة لنهبا، والتقدير: نهباً صيح فى نواحيه «ولكن حديثاً» أى: ولكن حدثنا حديثاً فانتصاب حديثاً بالمقدر «ما» اسم استفهام مبتدأ «حديث» خبره مرفوع بالضممة الظاهرة «الرواحل» مضاف إليه مجرور بالكسرة.

الشاهد: فى قوله «دع عنك» فإن «عن» هنا اسم بمعنى «جانب» وهذا متعين فى ثلاثة مواضع:

أحدها: أن يدخل عليها «من» كما فى قوله: «من عن يمين» أى من جانب يمين.
والثانى: أن يدخل عليها «على» وذلك نادر والمحفوظ منه بيت واحد وهو قوله: على عن يمينى مرت الطير سنجاً.

الثالث: أن يكون مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لمعنى واحد قاله الأخصى وذلك قوله: دع عنك نهباً ...

وذلك لثلا يؤدى إلى تعدى فعل الضمير المتصل إلى ضميره المنفصل.

مواضعه: ذكره ابن هشام فى معنى اللبيب ١ / ١٣١، ٢. ١٢١، والسيوطى فى الهمع

٢٩ / ٢

غَدَّتْ من عليه بعدَ ما تمَّ ظمؤها^(١)

قال بعضهم^(٢) وفي نحو:

هَوْنٌ عليك^(٣)

(١) صدر بيت قائله: مزاحم بن الحرث العقيلي، والصحيح أنه إسلامي كما قال أبو حاتم.

وهو من قصيدة وصف بها القطا. وهو من الطويل.

وعجزه: تَصَلَّ وعن قَيْضٍ بَزِيَاءٍ مَجْهَلٍ.

الشرح: «غدت»: صارت - والضمير للقطاة «تم»: كمل، «ظمؤها» - بكسر الظاء وسكون الميم بعدها همزة - مدة صبرها عن الماء ما بين الشرب والشرب، وفي الكتاب (خمسةا) بدل «ظمؤها» أي: ترد اليوم الخامس «تصل» تصوت «قيض» بفتح القاف وسكون الياء - القشر الأعلى للبيض «بزياء» بزائين بينهما ياء: ما ارتفع من الأرض، ويروى مكانه «بيداء»، «مجهل» أي قفر ليس فيها أعلام يهتدى بها.

المعنى: يذكر أن هذه القطاة ذهبت من فوق أفراخها بعد أن تم صبرها على الماء، وذهبت عن قشر بيضها الذي أفرخ تاركة إياه ببذاء لا يهتدى فيها بعلم.

الإعراب: «غدت» فعل ماض ناقص بمعنى صار والتاء للتأنيث واسمه ضمير مستتر «من» حرف جر «عليه» اسم بمعنى فوق مجرور محلا بمن والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر غدت «بعد» ظرف متعلق بغدت «ما» مصدرية «تم» فعل ماض «ظمؤها» فاعل والضمير مضاف إليه «تصل» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر والجملة في محل نصب حال «وعن قبيض» جار ومجرور معطوف على قوله من عليه «بزياء» متعلق بمحذوف صفة لقيض «مجهل» صفة لبزياء.

الشاهد: في «من عليه» فإن «على» فيه اسم بمعنى «فوق» بدليل دخول حرف الجر عليه.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١٥٢، ابن عميل ٢ / ٢١، والأشمونى ٢ / ٢٩٦، والسندوبى ٨٣، وداود، والأصطهناوى والسيوطى ص ٧٢، وفي همه ٢ / ٣٦ والشاهد رقم ٨٢٨ من خزانة الأدب وابن يعيش ٧ / ٢٨، والكتاب ٢ / ٣١، والمقتضب للمبرد ٣ / ٥٣.

(٢) وهو الأخفش، قال ابن هشام فى المغنى ١ / ٢٨ «وراد الأخفش موضعاً آخر، وهو أن يكون مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد نحو قوله تعالى «أمسك عليك زوجك» وقول الشاعر «هون عليك البيت».

(٣) جزء من بيت قائله الأعرور الشنى - من المتقارب.

وتمامه: فَإِنَ الْأُمُورَ بِكَفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا

الشرح: «هون» خَفَف - ويروى «خفض»، «كف الإله» معناه عند أهل النظر ملكه وسلطانه.

الإعراب: «هون» فعل أمر مبنى على السكون والفاعل ضمير مستتر فيه «فإن» الفاء للتعليل إن حرف توكيد ونصب «الأمور» اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة «بكف» جار ومجرور «الإله» مضاف إليه «مقاديرها» خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة وها مضاف إليه =

وزعم الفراء ومن وافقه من الكوفيين أن «عن» و«على» إذا دخل عليهما
«من» (بقيا)^(١) على حرفيهما.

وزعموا أن «من» تدخل على حروف الجر كلها سوى مذ واللام والباء
(وفي)^(٢).

وقوله:

.....
مِنِ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا مِ دَخَلَا

أى: من أجل ثبوت اسميتهما صح دخول حرف الجر عليهما، وخص «من»
بالذكر لانفرادها بذلك، وتقدم جر عن بعلى.

تنبه:

قال فى شرح التسهيل: «عن» بعد دخول من بمعنى جانب، و«على» بمعنى
فوق.

قوله: «ومذٌ ومُنذٌ» اعلم أن لمذٌ ومنذٌ ثلاثة أحوال:

(الأولى)^(٣): أن يليهما اسم مفرد مرفوع نحو: «ما رأيتُه مذ يومُ الجمعة أو
منذُ يومان» وفى ذلك ثلاثة مذاهب:

الأول: أنهما مبتدآن (والمرفوع خبر وإليه ذهب المبرد وكثير من البصريين
والتقدير فى المعرفة أول انقطاع الرؤية يوم الجمعة وفى النكرة أمد انقطاع الرؤية
يومان).

الثانى: أنهما ظرفان فى موضع الخبر^(٤) والمرفوع هو المبتدأ والتقدير بينى
وبين لقائه يومان، وإليه ذهب الأخفش وطائفة من البصريين.

= الشاهد: فى «عليك» على أن «على» تكون اسماً إذا كان مجرورها وفاعل متعلقها
ضميرى مسمى واحد.

مواضعه: ذكره ابن هشام فى المغنى ١ / ١٢٨، والسيوطى فى الهمع ٢ / ٢٩ وسيبويه
٣١ / ١

(١) جـ - أ، ب «باقيان».

(٢) جـ - أ، ب «الاول».

(٣) جـ - ب.

(٤) ب.



والثالث: أن المرفوع بعدهما فاعل بفعل مقدر، أى: منذ مضى يوم الجمعة (أو يومان)^(١) وهما ظرفان مضافان إلى الجملة، وإليه ذهب محققو أهل الكوفة واختاره السهيلي والمصنف فى التسهيل^(٢).

(الحالة^(٣) الثانية): أن يليهما جملة والكثير كونها فعلية نحو:

ما زالَ مذ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ^(٤)

.....

(١) أ، ب.

(٢) قال فى التسهيل ص ٩٤ «.....» ويضافان إلى جملة مصرح بجزءيها أو محذوف فعلها». (٣) أ.

(٤) صدر بيت. قائله: الفرردق. مدح به يزيد بن المهلب.

من قصيدة طويلة من الكامل.

وعجزه: فَسَمًا فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ.

الشرح: «ما زال مذ عقدت يدها إزاره» يروى فى مكانه «ما زال مذ شد الإزار بكفه» ويكنى بهذه العبارة عن مجاوزته حد الطفولة التى لم يكن يستطيع فيها أن يقضى حوائجه بنفسه، والمراد: ما زال مذ بدأ يستغنى عن الحواضن ويستطيع أن يلبس الإزار ويشده على وسطه بنفسه. والإزار: ما يلبسه الإنسان فى نصفه الأسفل «سما» علا «أدرك خمسة الأشبار» أيقع ولحق حد الصبا. المعنى: أن الممدوح من وقت بلوغه سن التمييز يتدرج فى رفعة ومجد ومكارم أخلاق.

الإعراب: «ما» نافية «زال» فعل ماض ناقص واسمه ضمير مستتر فيه جواراً تقديره هو «مذ» ظرف زمان مبنى على السكون فى محل نصب متعلق بزال، وقيل: فى محل رفع مبتدأ خبره لفظ زمان مضاف إلى الجملة الفعلية بعده «عقدت» فعل ماض مبنى على الفتح والتاء للتانيث «يداه» فاعل مرفوع بالالف وضمير الغائب مضاف إليه «إزاره» مفعول به لعقد منصوب بالفتحة الظاهرة، وضمير الغائب مضاف إليه «قسما» الفاء حرف عطف، سما فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جواراً تقديره هو «فأدرك» الفاء عاطفة، أدرك فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جواراً تقديره هو أيضاً «خمس» مفعول به لأدرك منصوب بالفتحة الظاهرة «الأشبار» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. الشاهد: فى «مذ عقدت» حيث أضيف فيه «مذ» إلى الجملة الفعلية.

وفيه شاهد آخر فى العدد «خمس» الأشبار» حيث جرد اسم العدد من آل المعرفة وأدخلها على المعدود حيث أراد التعريف.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١٥٢ وابن هشام ٢ / ١٥٤، والأشمونى ٢ / ٢٩٧، وإيضاً ابن هشام فى المغنى ٢ / ٢٢ والسيوطى فى الهمع ١ / ٢١٦ وابن يعيش ٢ / ١٢١.

وقد تكون اسمية كقوله:

...مُدُّ أنا يافع^(١)

وفى ذلك مذهبان^(٢):

أحدهما: أن «مُدَّ ومندَّ» ظرفان مضافان إلى الجملة وهو المختار، وصرح به سيبويه^(٣).

والثاني: أنهما مبتدآن ونقدر اسم زمان محذوف يكون خبراً عنهما،

والتقدير: مُدَّ زمان عقدت ومُدَّ زمان أنا يافع، وهو مذهب الأخفش، فلا يكونان عنده إلا مبتدأين، واختاره ابن عصفور.

«الحالة»^(٤) الثالثة: أن يليهما اسم مجرور كقوله:

(١) جزء من بيت قائله: رجل من سلول، وقيل قائله هو الكميت بن معرور الأسدي
وقامه: وما رلتُ محمولاً على ضَغِينَةٍ ومُضْطَلَعِ الأَضْغَانِ
وهو من الطويل.

وررد في الأشموني والتوضيح:

وما رلتُ أبني الخير مُدَّ أنا يافع وليدًا وكهلا حين شَبْتُ وأمرَدًا

الشرح: «ضَغِينَة» حقد «مُضْطَلَعِ الأَضْغَانِ» المضطلع بالشئ القادر عليه المستقل به
والأضغان: الحقد «يافع» هو الغلام الذي راهق العشرين، ويقال: يفع وأيفع فهو يافع.
المعنى: لم أزل منذ ناهزت الحلم محسداً مضطلعاً بضغانتين الأعداء.

الإعراب: «مارلت» فعل ماض ناقص والتاء اسمه «محمولاً» خبره منصوب بالفتحة
الظاهرة «على» جار ومجرور «ضَغِينَة» نائب فاعل لقوله «محمولاً» لأنه اسم مفعول
«ومُضْطَلَعِ» عطف على «محمولاً» منصوب بالفتحة الظاهرة «الأضغان» مضاف إليه
مجرور بالكسرة الظاهرة «مُدَّ» ظرف «أنا» مبتدأ «يافع» خبره مرفوع بالضممة الظاهرة وقد
أضيف مُدَّ إلى الجملة الاسمية.

الشاهد: في «مُدَّ أنا يافع» حيث أضيفت «مُدَّ» إلى الجملة الاسمية.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٥٢، الأشموني ٢ / ٢٩٧،
والسندوي، وابن هشام ٢ / ١٥٤، وأيضاً في المعنى ٢ / ٢٢، وسيبويه ١ / ٢٣٩.

(٢) راجع الأشموني ٢ / ٢٩٧.

(٣) راجع الكتاب ١ / ٢٠٩. (٤) أ، ج.

ورسم عفت آياته منذ أزمان^(١)

وفى ذلك مذهبان:

أحدهما: أنهما حرفا جر، وإليه ذهب الجمهور وهو الصحيح.

والآخر: أنهما ظرفان منصوبان بالفعل قبلهما.

وقد أشار فى النظم إلى الأحوال الثلاثة.

فإن قلت: لا تؤخذ أحكامهما من عبارته.

قلت: أما الأولى فالمفهوم من قوله: «رفعا» أنهما مبتدآن؛ لأنهما لا يرفعان

ما بعدهما إلا إذا جعل خبرهما؛ لأن المبتدأ رافع الخبر على الأصح.

وأما الثانية «فتفهم»^(٢) من ظاهر قوله: «أو أوليا الفعل».

(١) عجز بيت لامرئ القيس بن حجر الكندى. وهو من الطويل.

وصلره: قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان.

الشرح: «قفا» خطاب للثنين ولكن المراد واحد، ومن عادتهم أن يخاطبوا الواحد

بصيغة الاثنين. «عرفان» يريد عرفان الديار يعنى معرفتها.

«رسم» بفتح فسكون - ما بقى من آثار الديار لاصقاً فى الأرض «عفت» درست

والمحت معالمها «آياته» جمع آية وهى العلامة التى يستدل بها، ويروى «وربع عفت آثاره»

«أزمان» جمع زمن - بفتح الزاى والميم - الوقت.

المعنى: قفا نندب حظنا ونبك لفراق الأحبة وتذكرهم، وتلك الديار التى كانت معمورة

بهم فأصبحت خاوية دارسة.

الإعراب: «قفا» فعل أمر وألف الاثنين فاعله «نبك» فعل مضارع مجزوم فى جواب

الأمر وعلامة جزمه حذف الباء وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن «من ذكرى»

جار ومجرور متعلق بنبك «حبيب» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «وعرفان» معطوف

على حبيب «ورسم» معطوف على حبيب أيضاً «عفت» فعل ماض والتاء للتأنيث «آياته»

فاعل عفت مرفوع بالضممة الظاهرة وضمير الغائب مضاف إليه «منذ» حرف جر مبنى على

الضم لا محل له من الإعراب «أزمان» مجرور بمنذ وعلامة جره الكسرة الظاهرة. والجار

والمجرور متعلق بعفت.

الشاهد: فى «منذ أزمان» حيث وقع «منذ» لإبتداء الغاية وجر الأزمان.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٢ / ٢٩٧ وابن هشام ٢ / ١٤٣، وفى

المغنى ٢ / ٢١

(٢) أ، ج - وفى ب «فهم».

(أنهما)^(١) ظرفان مضافان إلى الجملة؛ لأن من جعلهما في ذلك مبتدئين وقدر بعدهما زمانًا هو الخبر فلم يولهما الفعل إلا لفظًا.

وأما الثالثة: فقد «عدهما»^(٢) «مع»^(٣) حروف الجر فيما تقدم.

والحاصل: أنهما قبل المرفوع مبتدآن، وقبل الفعل ظرفان، وقبل المجرور حرفان، والمختار في التسهيل^(٤).

فإن قلت: لو قال: «أو أوليا الجملة»^(٥) نحو «مذ دعا» «لأجاد»^(٦) لتندرج «الجملة»^(٧) الاسمية.

قلت: هو كذلك والعذر له في الاختصار على الفعل أنه «الكثير»^(٨).

فإن قلت: شرط (في)^(٩) المرفوع بعدهما والمجرور بهما. أن يكون اسم زمان ولم ينبه عليه.

قلت: بل نص عليه أول الباب^(١٠).

ثم أشار إلى «معناهما»^(١١) بقوله:

وإن يَجْرَأُ فِي مُضِيٍّ فَكَمِنْ هُمَا وَفِي الْحُضُورِ مَعْنَى فِي اسْتَبْنُ

- يعني: أنهما لابتداء الغاية إن جرا ماضيًا نحو: «ما رأيته مذ يوم الجمعة»^(١٢) وللظرفية إن جرا حاضرًا نحو: «ما رأيته مذ يومنا»^(١٣).

(١) ب، جـ - وفي أ «إنما هما»

(٢) جـ - وفي أ، ب «عدهما».

(٣) أ، جـ - وفي ب «من».

(٤) قال في التسهيل ص ٩٤ «أنهما ظرفان يضافان إلى جملة».

(٥) ب، جـ - وفي أ «أوليا الفعل الجملة».

(٦) أ، جـ - (٧) أ.

(٨) أ، جـ - وفي «أكثر».

(٩) أ.

(١٠) عند قوله: وخصص بمذ ومنذ وقتًا.

(١١) أ، ب. وفي جـ «معناها».

(١٢) أى: من يوم الجمعة.

(١٣) أى: في يومنا.

وزاد في التسهيل^(١): أنهما يكونان بمعنى «من» و«إلى» معاً. هـ فيدلان على الابتداء والانتهاء، وضابط ذلك: أنهما إن دخلا على ماض معرفة فهما بمعنى «من» أو على حاضر معرفة فهما بمعنى «في» أو على نكرة فهما بمعنى «من إلى» ومعاً «نحو» ما رأيته «مذ»^(٢) أربعة أيام.

وقوله: وبعد من وعن وباء زيداً ما.

مثال زيادتها بعد «من» ﴿مِمَّا خَطَايَاهُمْ﴾^(٣) وبعد عن ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾^(٤) وبعد الباء ﴿فِيمَا رَحْمَةٍ﴾^(٥).

وقوله: فلم يعق عن عمل قد علماً.

يعنى: أن «ما» لم تكفها^(٦) عن الجر كما في الآيات. وذكر في التسهيل: أن «ما» قد تكف الباء وتحدث فيها معنى التعليل^(٧) كقوله:

لِإِذَا قَدْ تَرَى وَأَنْتَ خَطِيبٌ^(٨)

(١) التسهيل ص ٩٤.

(٢) أ - وفي ب، ج «مذ».

(٣) من الآية ٢٥ من سورة نوح - قال المغنى: الأولى التمثيل بقراءة مما خطيئاتهم لظهور جرها.

(٤) من الآية ٤٠ من سورة المؤمنون.

(٥) من الآية ١٥٩ من سورة آل عمران.

(٦) أ، ج وفي ب «لم تكن تكفها».

(٧) قال في التسهيل ص ١٤٧ «... وتزداد بعدها «ما» كافة وغير كافة وكذا بعد رب والباء وتحدث في الباء المكفوفة معنى التعليل».

(٨) عجز بيت في الدرر اللوامع: لصالح بن عبد القدوس. وهو من الخفيف.

وصدره: فلئن صرت لا تحير جواباً.

الشرح: «لا تحير» من أحر يحير، يقال: كلمته فلم يحسر جواباً، أى يرده «ترى» - بالبناء للمفعول.

المعنى: قال في الدرر اللوامع: والبيت في رثاء ميت يقول - إن صرت الآن لا ترد جواباً لمن يكلمك: فكثيراً ما ترى وأنت خطيب بلسان الحال. فإن من نظر إلى قبرك وتذكر ما كنت عليه وما أنت إليه الآن اتعظ بذلك.

الإعراب: «فلئن» اللام للتأكيد وإن شرطية «صرت» صار فعل ماض ناقص والتاء اسمه وهو فعل الشرط «لا تحير» جملة في محل نصب خبر صار «جواباً» مفعول لقوله لا تحير =

وقال فى الكافية:

وقد ترد الباء ما كرهما (١) اهـ. ونُوزَعَ فى ذلك (٢).

وقوله:

وزيدَ بعدُ ربَّ والكافِ فكفَّ وقد تليهما وجرَّ لم يكفَّ

يعنى: أن «ما» تزداد بعد رب والكاف. كافة وغير كافة.

مثالها كافة: ﴿رُبَّمَا يُوَدُّ﴾ (٣)، وقول الشاعر:

لعمرك إني وأبا حميدٍ كما النشوانُ والرجلُ الحليمُ (٤)

= وقيل: إنه منصوب على التمييز «لِما قد ترى» جواب الشرط والباء حرف جر دخلت عليها ما الكافة عن عمل الجر قال ابن مالك: إن ما الكافة أحدثت مع الباء معنى التعليل كما أحدثت فى الكاف معنى التعليل فى قوله تعالى: «واذكروه كما هداكم» «ترى» مبنى للمجهول «وأنت» الواو للحال وأنت مبتدأ «خطيب» خبره مرفوع بالضممة الظاهرة والجملة فى محل نصب حال.

الشاهد: فى «لِما» - وهى جواب الشرط - الباء حرف جر دخلت عليها «ما» الكافة عن عمل الجر. ذكره ابن مالك وقال: إن «ما» الكافة أحدثت مع الباء معنى التعليل كما أحدثت فى الكاف معنى التعليل فى قوله تعالى: «واذكروه كما هداكم».

مواضعه: ذكره السيوطى فى همعه ٢ / ٣٨ وابن هشام فى المغنى ٢ / ٩.

(١) فى أ «وقد ترد الباء ما كرهما» و ب، ج «وقد ترد الباء ما كرهما» وهو الصواب كما فى الكافية ورقة ٥٤.

(٢) قال السيوطى فى همعه ٢ / ٣٨: «وتفيدان مع ما تعليلا كرهما. ذكره ابن مالك فى التسهيل فى الباء. وقال: فمعنى لِمَا قد ترى وأنت خطيب ربما أرى. والسيرافى وغيره فى من.

وجزم به فى سبك المنظوم وأنكره أبو حيان، أى: أفادتهما التعليل حينئذ، ما ورد من ذلك مؤول».

(٣) من الآية ٢ من سورة الحجر.

(٤) قائله زياد بن الأعجم - وهو من الوافر.

الإعراب: «لعمرك» اللام للقسم عمر مبتدأ والخبر محذوف أى: لعمرك يمينى أو قسمى «إنى» إن حرف توكيد ونصب وياء المتكلم اسمه «وأبا» عطف على اسم إن «حميد» مضاف إليه «كما النشوان» الكاف للتشبيه دخلت عليها ما الكافة فكفتها عن العمل فلذلك رفع النشوان على أنه خبر لأن، «والرجل» عطف على النشوان «الحليم» صفته مرفوع بالضممة الظاهرة.

وأجاز ابن يسعون^(١) كون «ما» في «رُبَمَا يَوَدُّ» نكرة موصوفة.

أى: «رية»^(٢) - ود يود -، وأجاز غيره في البيت كون «ما» مصدرية على مذهب من أجاز وصلها «بالجملة الاسمية»^(٣).

ومثالها غير كافة: رُبَمَا ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ^(٤)

= الشاهد: في «كما النشوان» الكاف للتشبيه دخلت عليها «ما» الكافة فكفتها عن

العمل فلذلك رفع النشوان على الخبرية ويروى «لكالنشوان» فلا شاهد فيه.

مواضعه: ذكره المكودي في شرحه للألفية ص ٨٤، وابن هشام في المغنى ١ / ١٥٢.

(١) هو: يوسف بن ييقى بن يوسف بن يسعون. قال الزبير: كان أديبا نحويا لغويا فقيها فاضلا من جلة العلماء، متقدما في وقته بعلم العربية، وروى عن مالك بن عبد الله العتبي وغيره وألف المصباح في شرح ما أعتم من شواهد الإيضاح وغيره. مات في حدود سنة أربعين وخمسمائة.

(٢) أ - وفي ب، (رب). (٣) ب. وفي أ، ج «بالاسمية».

(٤) صدر بيت قائله: عدى بن الرعلاء الغساني. وهو من الخفيف.

وعجزه: بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةَ نَجْلَاءَ.

الشرح: «صقيل» أى: مَجْلُو. فَعِيل بمعنى مفعول، «بصرى» - بضم الباء وسكون الصاد - بلد بالشام وقد أضاف «بين» إلى بصرى مع أن «بين» لا تضاف إلا إلى متعدد على أحد معنيين:

الأول أن «بصرى» وإن كان واحداً فى اللفظ فى قوة المتعدد، لأنها ذات أجزاء ومحللات كثيرة.

الثانى: أن هناك مضافاً محذوفاً، والتقدير «بين أماكن بصرى». «طعنة نجلاء» الواسعة الظاهرة الاتساع.

المعنى: كثيراً ما استعملت سيفى ورمحى فى هذه الجهة استعمالاً مشرقاً.

الإعراب: «ربما» رب حرف تكثير وجر شبهه بالزائد وما زائدة «ضربة» مبتدأ مرفوع بضمه مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد «بسياف» جار ومجرور متعلق بـضربة «صقيل» نعت مجرور بالكسرة الظاهرة «بين» ظرف مكان «بصرى» مضاف إليه «وطعنة» معطوف على ضربة مجرور بالكسرة الظاهرة «نجلاء» صفة لطعنة مجرور بالكسرة الظاهرة، وقد جر بالكسرة للضرورة وحقه أن يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف لاتصاله بالف التانيث المدودة، وخبر المبتدأ المجرور لفظاً برب وهو «ضربة» محذوف.

الشاهد: فى «ربما ضربة» حيث دخلت «ما» على «رب» ولم تكفها عن العمل.

مواضعه: ذكره من سراج الألفية الأشموني ٢ / ٢٩٩، والمكودي ص ٨٤، والسندوبى، والاصطهناوى، وابن هشام ٢ / ١٥٥ وأيضاً فى المغنى ١ / ١٢١ والسيوطى فى همعه ٢ / ٣٨.

وقول الآخر:

كما الناس مجرومٌ عليه وجارمٌ^(١)

بجر ضربة والناس .

فإن قلت: ما الأغلب على «ما» بعد «رب والكاف»؟ قلت: يفهم من قوله: «وقد» أن الكف هو «الأغلب»^(٢) وصرح به في الكافية^(٣).

وقوله: وحُدِّفَتْ رُبٌّ فَجَرَتْ بَعْدَ بِلْ وَالْقَا وَيَعِدُ الْوَاوِ شَاعَ ذَا الْعَمَلِ

«مثال ذلك»^(٤) بعد «بل» قول رؤية:

بِلْ بِلْدِ مِلْءِ الْفِجَاجِ قَتْمُهُ^(٥)

(١) عجز بيت قائله عمرو بن برة النهي - وهو من الطويل.

وصدره: وننصر مولانا ونعلم أنه.

الشرح: «ننصر» نعين ونوازر «مولانا» المراد منه الخليف «مجروم عليه» واقع عليه الإثم «جارم» ظالم متعد.

ويروى: كما الناس مظلوم عليه وظالم. ومعنى الروايتين واحد.

المعنى: إننا نعين حليفنا ونساعده على عدوه مع أننا نعلم أنه كسائر الناس يجنى ويجنى عليه.

الإعراب: «ننصر» فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة والفاعل ضمير مستتر «مولانا» مفعول والضمير مضاف إليه «ونعلم» فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة والفاعل ضمير مستتر «أنه» حرف توكيد ونصب والهاء اسمه «كما» الكاف جارة، ما زائدة «الناس» مجرور بالكاف والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر «أن» وجملة أن واسمها وخبرها سدت مسد مفعولي «نعلم» «مجروم» خبر ثان لأن وهو اسم مفعول «عليه» واقع موقع نائب الفاعل لمجرور «وجارم» معطوف على مجروم.

الشاهد: في «كما الناس» حيث زيدت «ما» بعد الكاف ولم تمنعها من عمل الجر في الاسم الذي بعدها.

مواضعه: ذكره من شراح الالفية: ابن الناظم ص ١٥٣ وابن عقيل ٢ / ٢٧ وابن هشام ٢ / ١٥٦ والمكودي ص ٨٤، والأشموني ٢ / ٢٩٩ والسندوي والسيوطي في همعه ٢ / ٣٨، ١٣٠، وابن هشام في المعنى ١ / ١٥٢.

(٢) أ، ب وفي جـ «الغالب». (٣) قال في الكافية ورقة ٥٤ «وكفت الكاف ورب غالباً» هـ.

(٤) أ، جـ - وفي ب «مثاله».

(٥) صدر بيت قائله رؤية بن العجاج الراجز.

وعجزه: لا يشتري كتانه وجهرمه.

الشرح: «بلد» يذكر ويؤنث، والتذكير أكثر، «الفجاج» جمع فجع وهو الطريق الواسع، «قتمه» - بفتح القاف والتاء - الغبار «جهرمه» بزنة جعفر - هو البساط نفسه، وقيل: أصله «جهرمية» - بياء نسب مشددة - نسبة إلى جهرم، وهو بلد بفارس، فحذف ياء النسب. =

وبعد الفاء قوله:

فَحُورٍ قَد لَهَوَتْ بِبِهْنٍ عَيْنٍ (١)

وبعد الواو قوله (٢):

وليل كموج البحر أرخى سدولهً على أنواع الهموم ليبتلى (٣)

= المعنى: يصف نفسه بالقدرة على الأسفار وتحمل المشاق والصعوبات ويشير إلى أن ناقته قوية على قطع الطرق الوعرة والمسالك الصعبة.

الإعراب: «بل» حرف إضراب «بلد» مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد وهو رب المحذوفة بعد «بل» «ملء» مبتدأ ثان «الفجاج» مضاف إليه «قتمه» خبر المبتدأ الثاني والضمير مضاف إليه ويجوز العكس والجملة في محل رفع صفة لبلد «لا» نافية «يشترى» فعل مضارع مبنى للمجهول «كتانه» نائب فاعل «وجهرمه» عطف عليه والجملة في محل رفع لبلد، وخبر المبتدأ الواقع بعد بل والمجرور لفظه برب المحذوفة وقع في بيت بعده.

الشاهد: في «بل بلد» حيث جر «بلد» برب المحذوفة بعد «بل».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن عقيل ٢ / ٢٩، وابن الناظم ص ١٥٣، والأشموني ٢ / ٢٩٩، وداود والاصطهناوي والسيوطي ص ٧٣ وأيضاً في همه ٢ / ٣٦، وابن هشام في المغنى ١ / ١٠٣ والإنصاف ٢ / ٣٠٥.

(١) صدر بيت. قائله: المتنخل واسمه مالك بن عويمر - من الوافر.

وعجزه: نواعِمَ في المُرُوطِ وفي الرِّياطِ.

الشرح: «فحور» بضم الحاء - جمع حوراء وهي الشديدة بياض العين، الشديدة سوادها «لهوت» بالشيء الهو لهوًا، إذا لعبت به «عين» بكسر العين جمع عيناه وهي الواسعة العين. «نواعم» جمع ناعمة «المروط» جمع مرط - بكسر الميم - وهو إزار له علم «الرياط» جمع ريطه - بكسر الراء وسكون الياء - وهي الملحفة التي ليست بملففة.

الإعراب: «فحور» أي: رب حور والجر فيه برب مضمرة «قد» حرف تحقيق «لهوت» فعل وفاعل «بهن» جار ومجرور، وجملة قد لهوت بهن معترضة بين الصفة والموصوف «عين» صفة لحور.

الشاهد: في «فحور» على إضمار «رب» بعد الفاء. أي: رب حور، والجر فيه برب المضمرة.

مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه للألفية ٢ / ٢٩٩، وابن يعيش ٢ / ١٨٨ والإنصاف ١ / ٢٣٢، ٣٠٥.

(٢) ب.

(٣) قائله امرؤ القيس من معلقته المشهورة. من الطويل.

وقد نجر محذوفة دونهن كقوله :

رسم دارٍ وقفتُ في ظلِّه كَدتُ أفضى الحِياةَ من جَلِّه (١)

= الشرح: «كعوج البحر» أى: فى كثافة ظلمته. شبه الليل بموج البحر فى شدة هوله «سدوله» السدول: الأستار، واحدها سدل، «أنواع الهموم»: ضروب الهموم «ليبتلى» ليختبر ويمتحن.

المعنى: رب ليل شديد الهول أرخى على ستور ظلامه مع أنواع الهموم والأحزان، ليختبرنى أصبر أم أجزع؟ قطعته ولم أبال بشيء.

الإعراب: «وليل» الواو واو رب مبتدا مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة التى اقتضتها رب المحذوفة «كعوج» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لليل «البحر» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «أرخى» فعل ماض مبنى على فتح مقدر والفاعل ضمير مستتر جوارك تقديره هو «سدوله» مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة وضمير الغائب مضاف إليه، والجملة فى محل رفع خبر المبتدا المجرور برب المحذوفة «على» جار ومجرور متعلق بأرخى «بأنواع» جار ومجرور، متعلق بأرخى «الهموم» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «ليبتلى» اللام لام التعليل يبتلى فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد لام التعليل وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الياء.

الشاهد: فى «وليل» حيث جر «ليل» برب المحذوفة بعد الواو.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٥٣ وابن هشام ١٦٣ / ٢، الأشومنى ٣٠٠ / ٢، وداود، والأصطهناوى، والمكردى ص ٧٣، والسيوطى ص ٧٣.

(١) قائله: جميل بن معمر - وهو من الخفيف.

الشرح: «الرسم» ما لصق بالأرض من آثار الديار «الطلل» ما شخص وارتفع من آثارها كالوتد «من جلله» قيل: معناه من عظمه فى نفسى، وقيل: معناه من أجله،

المعنى: رب أثر باق من آثار دار المحبوبة وقفت فيه، فكدت أموت أسفًا وحزنًا على تلك الربوع التى كانت عامرة فأصبحت خاوية خالية من سكانها.

الإعراب: «رسم» مبتدا مرفوع بضمه مقدرة «دار» مضاف إليه «وقفت» فعل ماض والتاء فاعل «فى» حرف جر «طلله» مجرور بنفى والضمير مضاف إليه والجار والمجرور متعلق بوقفت. والجملة من الفعل والفاعل فى محل جر صفة لرسم «كدت» فعل ماض ناقص والتاء اسم «أفضى» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر «الحياة» مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة، والجملة من الفعل والفاعل ومفعوله فى محل نصب خبر «كاد» وجملة «كاد» واسمه وخبره فى محل رفع خبر المبتدا.

الشاهد: فى «رسم دار» حيث جر «رسم» برب محذوفة ولم يتقدمها شيء لا واو ولا فاء ولا بل - وهو قليل جدًا.

وفى التسهيل: يجر برب محذوفة: بعد الفاء كثيراً؛ وبعد الواو أكثر، وبعد بل قليلاً ومع التجرد أقل. هـ^(١).

ونوزع فى كونه كثيراً بعد الفاء إلا إن أراد بالنسبة إلى بل، وليس الجر بالفاء «وبل»^(٢).

قال فى التسهيل: باتفاق هـ^(٣)، وحكى ابن عصفور الاتفاق، وفى الارتشاف: وزعم بعض النحويين أن الخفض هو بالفاء «وبل»^(٤) لنيابتهما مناب رب هـ^(٥).

وأما الواو فذهب المبرد والكوفيون إلى أن الجر بها؛ والصحيح أنه برب المضمرة وهو مذهب البصريين.

وقوله:

وقد يجر بسوى رب لدى حذف وبعضه يرى مطرداً

الجر بسوى «رب» محذوفاً ضربان: مطرد وغير مطرد.

فالمطرد فى مواضع:

الأول: لفظ الجلالة فى القسم دون عوض^(٦).

الثانى: المعطوف على خبر ليس وما الصالح لدخول الباء نحو: (قوله)^(٧):

= مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ١٥٣ وابن عقيل ٢ / ٢٩، وابن هشام ١٦٥ / ٢، والأشمونى ٢ / ٣٠٠، وداود، والاصطهناوى، والسيوطى ص ٧٣، وفى معه ٣٧ / ٢ وابن يعيش ٣ / ٣٨ والإنصاف ١ / ٢٣٢، ٢٠٤ والخصائص ١ / ٢٨٥، ١٥٠ / ٣.

(١) التسهيل ص ١٤٨.

(٢) جـ - وفى أ، ب «وبيل».

(٣) قال فى التسهيل ص ١٤٨: «وليس الجر بالفاء وبلى باتفاق».

(٤) جـ - وفى أ، ب «وبيل».

(٥) الارتشاف ص ٨٥٣.

(٦) نحو: «الله لأفعلن».

(٧) ب.

بَدَأَ لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكٌ مَا مَضَى وَلَا سَابِقٌ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا^(١)

الثالث «بعد»^(٢) إلا نحو:

إلا رجلي جزأه الله خيراً^(٣)

يريد: ألا من رجل.

(١) قائله: زهير بن أبي سلمى، وهو والد كعب بن زهير - وهو من الطويل. وهو من قصيدة يذكر زهير فيها النعمان بن المنذر حيث طلبه كسرى ليقتله ففر وأتى طيباً. الشرح: «بدأ لي» أي: نشأ له فيه الرأي. المعنى: قد نشأ لي وظهر أنني لا أدرك ما فات ولا أقدر أنني أسبق على ما سيحيى من الحوادث.

الإعراب: «بدأ» فعل ماضٍ «لي» جار ومجرور «أنني» حرف توكيد ونصب والياء اسمها وهي في محل رفع فاعل بدأ «لست» ليس واسمها «مدرك» خبر ليس منصوب بالفتحة الظاهرة «ما مضى» جملة في محل الجر بالإضافة، ولست مع جملتها في محل رفع خبر أن «ولا سابق» بالجر عطفاً على خبر ليس على توهم إثبات الباء الزائدة في خبر ليس «شيئاً» معمول سابق «جائياً» خبر كان واسمها ضمير وجواب إذا محذوف تقديره إذا كان جائياً فلا أسبقه.

الشاهد: في «ولا سابق» فإنه مجرور بالباء المقدره عطف على خبر ليس على توهم إثبات الباء فيه. هكذا روى بالجر، وقد روى بالنصب أيضاً عطفاً على اللفظ فحيث لا شاهد فيه.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٣ / ٢٠٣، والاصطهناوي، وابن يعيش ٥٢ / ٧١، وابن الناظم في باب إن وأخواتها ص ٧١، والحضري ١ / ٢٣٤.

(٢) أ، ج. وفي ب «نحو».

(٣) صدر بيت لرجلٍ من أهل البادية - وأنشده سيبويه ولم يعزه إلى قائله. من الوافر. وعجزه: يدل على محصلة تبيت.

الشرح: «محصلة» بكسر الصاد المشددة - قال الجوهري: المحصلة المرأة التي تحصل تراب المعدن «تبيت» - بفتح التاء - تكون لي بيتاً، أي امرأة، والبيت النكاح.

الشاهد: في «رجل» فإنه مجرور بمن مقدرة. تقديره: ألا من رجل.

وأكثر الروايات «ألا رجلاً» بالنصب أي: ألا تروني رجلاً.

مواضعه: ذكره ابن الناظم في شرحه للألفية في باب «لا» النافية للجنس ص ٧٧، والشاهد رقم ١٦٣ من الخزانة وابن يعيش ٢ / ١٠١، والكتاب ١ / ٣٦١، وابن هشام في المعنى ١ / ٦٦.

الرابع: بعد «كم» الاستفهامية إذا جرت بالحرف نحو: «بكم دراهم اشتريت ثوبك» (١)، خلافاً للزجاج في قوله: إن الجر بإضافتها (٢).

الخامس: في جواب ما تضمن (مثل) (٣) المحذوف نحو: زيد، في جواب: بمن مرت.

السادس: في المعطوف على ما تضمنه بحرف متصل، نحو:

..... وللطير مجرى والجنوب مصارع (٤)

(١) أ - وفي ب، ج (اشتريته) أى: بكم من درهم.

(٢) يمنع من صحة تقدير الزجاج أمران:

الأول: أن كم الاستفهامية قد تكون كناية عن عدد مركب، والعدد المركب لا يضاف إلى ما بعده في الفصح.

الثاني: أنهم اشترطوا في الجر بعدها أن تكون مسبوقه بحرف جر، فلو كان الجر بإضافتها إلى ما بعدها لم يشترطوه.

وأما شرطه ليكون دليلاً على المحذوف الجار لما بعدها. اهـ. الشيخ محيي الدين على التوضيح ١٦٧ / ٢.

(٣) ب، ج - وفي أ (مثل).

(٤) عجز بيت: قائله: قال العيني قيس بن ذريح والأصح أنه البيهت - خدش بن بشر.

وصدره: «ألا يا لقومي كل ما حم واقع». وهو من الطويل.

الشرح: «كل ما حم» - بضم الحاء وتشديد الميم - معناه كل ما قدر واقع «الجنوب» جمع جنب. «المصارع» - جمع مصرع من صرعه صرعاً: بالفتح لتميم وبالكسر لقيس.

الإعراب: «ألا» للتنيبه «يا» حرف نداء «لقومي» اللام للاستغناء - وهى من اللامات الزائدة للتوكيد - قومي منادى «كل» مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة «ما حم» مضاف إليه

«واقع» خبر لمبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة «وللطير» جار ومجرور خبر مقدم «مجرى» مبتدأ مؤخر.

الشاهد: في «الجنوب مصارع» حيث جاء «الجنوب» بالجر مع أنه خبر عن «مصارع» لأنه عطف على قوله «وللطير» والجر بحرف مقدر تقديره وللجنوب.

السابع: فى المعطوف على ما تضمنه بحرف منفصل بلا، نحو:

ما لِمُحِبٍّ جَلَدٌ أَنْ يُهَجَّرَ وَلَا حَبِيبٍ رَأْفَةٌ فَيَجِيرُ (١)

الثامن: فى المعطوف على ما تضمنه بحرف منفصل بلو. ذكر أبو الحسن فى المسائل (٢) أنه يقال: جىء بزيد أو عمرو ولو «أحدهما» (٣)؛ لأن المعتاد أن يكون ما بعد لو أدنى (٤).

التاسع: فى المقرون بالهمزة بعد ما تضمنه (٥) نحو: «مررت بزيد» فتقول «أزيد بن عمرو»؟ حكاه الأخفش فى المسائل.

العاشر: فى المقرون بعد ما تضمنه «كان» (٦) يقال: «جئت بدرهم» فتقول: «فهلأ دينار». قال الأخفش: وهذا أكثر.

(١) قال العينى: لم أتف على اسم راجزه. وبحث فلم أعر على قائله.

الشرح: «جلد» - بفتح اللام - قوة «يهجرا» من الهجر وهو ضد الوصل «الرأفة» الرحمة والشفقة.

الإهراب: «ما» بمعنى ليس «المحب» جار ومجرور خبر ما تقدم على اسمها «جلد» اسمها مرفوع بالضممة الظاهرة «أن يهجرا» أى لأن يهجرا فإن مصدرية والتقدير: ما لمحب قوة للهجران. «ولا حبيب» أى: وليس لحبيب رأفة «رأفة» اسم لا والحبيب خبر تقدم «فيجيرا» بنصب الراء - بتقدير أن بعد الفاء أى: فإن يجيرا والألف فيه للإشباع، والمفعول محذوف تقديره فيجيره أى: المحب.

الشاهد: فى «ولا حبيب» حيث جاء مجروراً لكونه عطفاً على «المحب» بحرف منفصل وهو «لا» تقديره، ولا لحبيب رأفة.

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٢ / ٣٠١ والسيوطى فى همه ٢ / ٣٧، والخضرى ٢ / ٢٣٥.

(٢) كتاب لأبى الحسن الأخفش.

(٣) أ - وفى ب، ج «كليهما» (٤) أ - وفى ب يقال: جىء بزيد وعمرو ولو كليهما وقال المصنف: وأحسن من هذا أن يقال: جىء بزيد أو عمرو ولو أحدهما، لأن المعتاد

(٥) أى ما تضمن مثل المحذوف.

(٦) ج - وفى أ، ب «كانه».

الحادى عشر: فى المقرون بأن بعد ما تضمنه، نحو: «امرر بأيهم هو أفضل إن زيد وإن عمرو».

وأجازه يونس وجعل سيبويه إضمار الباء بعد إن لتضمن ما قبلها إياها أسهل من إضمار رُب بعد الواو فعلم بذلك اطراده^(١).

الثانى عشر: فى المقرون بقاء الجزاء بعد ما تضمنه حكى يونس: «مررتُ برجل صالح إن لا صالح فطالح» على تقدير: إن لا أمرر بصالح فقد مررت بطالح^(٢).

«فجميع»^(٣) هذه المواضع مطرد يقاس (عليه)^(٤) عند المصنف.

والذى (قرره)^(٥) المغاربة، أنه لا يجوز حذف حرف الجر وإبقاء عمله إلا فى (باب)^(٦) القسم، وفى باب كم على خلاف.

وأما غير المطرد (فسمع)^(٧) منه أبيات. منها قول الشاعر:

إذا قيلَ أىُّ الناسِ شرُّ قبيلةٍ أشارتْ كُليبٍ بالأكفِّ الأصابعِ^(٨)

قال فى التسهيل^(٩): ولا خلاف فى شذوذ بقاء الجر فى نحو:

أشارتْ كُليبٍ بالأكفِّ الأصابعِ

(١) قال سيبويه ١/ ١٣٣ وكان هذا عندهم أقوى إذا أضمرت رب ونحوهما فى قولهم: وبلدة ليس بها أنيس، ومن ثم قال يونس: امرر على أيهم أفضل، إن زيد وإن عمرو.

يعنى: إن مررت بزيد أو بعمرو».

(٢) راجع الأشموني ٢/ ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢.

(٣) أ، وفى ب، جـ «جميع».

(٤) أ، جـ - وفى ب «عليها».

(٥) أ، جـ - وفى ب «قدرة».

(٦) ب.

(٧) أ، جـ - وفى جـ «فمسموع».

(٨) مضى شرحه - والشاهد حذف حرف الجر وإبقاء عمله.

التقدير: أشارت إلى كليب.

(٩) راجع التسهيل ص ١٤٩.

الإضافة

نونًا تلى الإعراب أو تنوينًا مما تُضيفُ أحذفُ كطورِ سينًا

شمل قوله: «نونًا تلى الإعراب» المثني والمجموع على حده، وما ألحق بهما نحو: «رأيت غلاميك» و«خادميك» و«أقبض» (اثنيك) (١) و«عشريك» واحترز من نون (لا) (٢) تلى الإعراب نحو: (مساكين) (٣) وسنين في لغة من أعربه بالحركات، فإنها لا تحذف للإضافة.

وشمل قوله: «أو تنوينًا» الظاهر كقولك في طور (طور سيناء) (٤) والمقدر كقولك في دارهم: «هذه دراهمك». قاله في شرح الكافية.

تنبيه:

فهم من (كلامه) (٥) اقتصره على التنوين، والنون، وأن غيرهما لا يحذف وقد تحذف تا التانيث. قال في الكافية (٦):

وحذف تا التانيث منه قد يرد (٧) في كلمات سمعت فلا تزدد... هـ (٨)، (٩) ومنه قراءة بعضهم. «لاعدوا له عده» (١٠) أى عدته.

(١) أ، ج - وفي ب «اثنيك».

(٢) أ، ب.

(٣) أ، ج - وفي ب «مسكين».

(٤) من الآية ٢٠ من سورة المؤمنون.

(٥) أ.

(٦) أ، ب وفي ج - «شرح الكافية».

(٧) ب.

(٨) أ، ب - وفي ج «ترد».

(٩) ونص البيت في الكافية ورقة ٦١:

وحذف تاء تانيث منه قد يرد في كلم فاعرف بها ولا تزدد. هـ (١٠) من الآية ٤٦ من سورة التوبة.

وظاهر كلام الفراء أنه قياس وجعل منه (قوله تعالى) (١) ﴿وَإِقَامِ الصَّلَاةِ﴾ (٢)
ثم قال: «والثاني أجراً».

في الجار له أقوال: أحدها: أنه المضاف، والثاني: أنه (الحرف) (٣) المنوي،
والثالث، أنه معنى الإضافة.

والأول مذهب سيويه، وهو الصحيح، لاتصال الضمائر به، ولا تتصل إلا
بعاملها.

ثم قال:

.. وانو «من» أو «في» إذا لم يَصْلُحْ الأَذَاكَ وَاللَّامَ خُدَا
لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ.....

يعنى: أن الإضافة على ثلاثة أقسام:

الأول: مقدر بمن. وضابطه أن يكون المضاف بعض المضاف إليه مع صحة
إطلاق اسمه عليه. نحو: «خاتم فضة».

قال في شرح التسهيل: ومن هذا النوع إضافة الأعداد إلى المعدودات،
والمقادير إلى المقدرات. اهـ.

وفي إضافة الأعداد إلى (المعدودات) (٤) خلاف مذهب ابن السراج أنها
مقدرة بمن، ومذهب الفارسي: أنها (مقدرة) (٥) باللام.

فإن أضفت عدداً إلى عدد نحو: ثلاثمائة، اتفقاً على أنها بمعنى من
(فإن) (٦) لم يصح إطلاق اسمه عليه نحو: «يد زيد» فهي بمعنى اللام على
الصحيح وذهب ابن كيسان: إلى أنها بمعنى «من».

(١) ب.

(٢) من الآية ٣٧ من سورة النور.

(٣) أ، ب وفي ج «بالحرف».

(٤) ب، ج. (٥) ب.

(٦) أ، ب - وفي ج «وإن».

الثانى: مقدر بفى وضابطه أن يكون المضاف إليه وقع فيه المضاف نحو:
﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ (١).

قال المصنف: «وأغفل كثير من النحويين» (٢) الإضافة بمعنى «فى» وهى ثابتة فى الكلم الفصيح بالنقل الصحيح. أ هـ.

وعن عبد القاهر أن ثم إضافة (تتقدر) (٣) بفى وذلك قولنا «فلان نَبْتُ الغَدْرِ». والغدر: المكان الصلب.

ومذهب الجمهور: أن الإضافة لا تتقدر بغير «من، واللام» ونحو: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ مقدر باللام عندهم على التوسع.

الثالث: مقدر باللام، وهو ما سوى النوعين المتقدمين، وتقدير اللام هو الاصل، ولذلك يحكم به مع صحة تقديرها وتقدير غيرها نحو: «يد زيد» ولذلك خصت بالإقحام فى نحو:

يَا بُوْسَ لِلْحَرْبِ (٤)

(١) من الآية ٣٣ من سورة سبأ.

(٢) ب - وفى أ، ج - «وأغفل أكثر النحويين».

(٣) أ، ج - وفى «تتقدر».

(٤) جزء من بيت لسعد بن مالك جد طرفة الشاعر. وهو من الكامل
وتمامه: التى
الشرح: «يا بؤس للحرب» النداء للتعجب والبؤس: الشدة - مهموز ويخفف
«وضعت» وضعتهم بالتخلف عن القتال، «أراهط» الرهط: ما دون العشرة من الرجال لا
يكون فيهم امرأة.

المعنى: إن لم تنصر قومك الآن: فلن تدخر نصرك.

الإعراب: «يا بؤس» يا حرف نداء وبؤس منادى منصوب لأنه مضاف «واللام» زائدة
تقوية للاختصاص «والحرب» مضاف إليه، وهذا النداء تعجيبى «التى» اسم موصول مبنى
فى محل جر نعت للحرب «وضعت» - «وضع» فعل ماضٍ والتاء للتأنيث والفاعل ضمير
مستتر تقديره هى يعود إلى الحرب «أراهط» مفعول به لوضعت والجملة لا محل لها من
الإعراب صلة «التى» فاستراحوا «الفاء عاطفة» «استراح» فعل ماضٍ وواو الجماعة فاعل
والجملة معطوفة على وضعت.

وذهب ابن الصائغ^(١) إلى أن الإضافة بمعنى اللام على كل حال .

وفى الارتشاف: والذي أذهب إليه (أى الإضافة تفيد)^(٢) الاختصاص وأنها ليست على تقدير حرف مما (ذكروه)^(٣) ولا على نيته هـ^(٤).

وقوله: .. واخصصْ أوْلاً أو أعطه التعريفَ بالذى تَلَا

يعنى: أن المضاف يتخصص بالثانى إن كان نكرة نحو: «غلام رجل» ويتعرف به إن كان معرفة نحو: «غلام زيد» هذا (إذا)^(٥) كانت الإضافة معنوية.

فإن كانت لفظية فقد نبه عليها بقوله:

وإن يُشابهُ المضافُ «يُفَعِّلُ» وصفاً فعن تنكيره لا يُعزَلُ

«يفعل» هو الفعل المضارع. يعنى: أن المضاف إذا كان وصفاً (شابه)^(٦) الفعل المضارع فى كونه بمعنى الحال والاستقبال لم يتعرف بالمضاف إليه؛ لأن إضافته غير محضة، لا تفيد إلا تخفيف اللفظ.

فإن قلت: هل تقدر اللام فى الإضافة اللفظية؟

قلت: لا، إذ هى ليست على معنى حرف مما سبق خلافاً لبعض المتأخرين

= الشاهد: «يا بؤس للحرب» أصله يا بؤس الحرب. فاقتحمت اللام بين المتضاميين تقوية للاختصاص.

مواضعه: ذكره ابن هشام فى مغنى اللبيب ١ / ١٨١، وابن يعيش ٤ / ٣٦، وفى الحماسة لأبى تمام ص ١٩٧، والخصائص ٣ / ١٠٢.

(١) هو: محمد بن عبد الرحمن بن على بن أبى الحسن بن الصائغ النحوى. قال ابن حجر: ولد قبل سنة عشر وسبعمائة واشتغل بالعلم فى اللغة والنحو والفقه، ولى قضاء العسكر، وإفتاء دار العدل، وصنف شرح ألفية ابن مالك والتذكرة عدة مجلدات فى النحو وغير ذلك. مات فى خامس عشر شعبان سنة ٧٧١ هـ وخلف ثروة واسعة.

(٢) أ، ج - وفى (أن الإضافة ما تفيد).

(٣) أ، ب - وفى جـ «ذكروا».

(٤) راجع الارتشاف ص ٨٨٣.

(٥) أ، ج - وفى ب «إن».

(٦) أ، وفى ب «يشبه» وفى جـ «يشابه».

فى رعمه أن إضافة اسم الفاعل (وأمثلة المبالغة)^(١) واسم المفعول المضاف إلى (منصوب)^(٢) على معنى اللام.

واستدل: بأن وصولها إلى المفعول باللام «شائع»^(٣) فى فصيح الكلام، ورد بأنه لا يطرد فى الصفة المشبهة.

ثم مثل قال:

كُرْبٌ رَاجِحِينَا عَظِيمِ الأَمَلِ مَرَّوعٌ القَلْبِ قَلِيلِ الحِيلِ

فرب (راجحينا)^(٤) مثال لاسم الفاعل، وعظيم الأمل وقليل الحيل مثالان للصفة المشبهة، ومرَّوع القلب مثال لاسم المفعول.

ثم قال: وذى الإضافة اسمها لفظية

سميت بذلك لأن فائدتها فى اللفظ وتسمى أيضاً مجازية وغير محضة.

ثم قال: (وتلك محضة) يعنى التى تفيد التخصيص والتعريف، تسمى محضة؛ لأنها خالصة من شائبة الانفصال. (ومعنوية)، لأن فائدتها فى المعنى.

تنبيهات:

الأول: ذهب ابن برهان وابن الطراوة إلى أن إضافة المصدر إلى مرفوعه أو منصوبه غير محضة، والصحيح (أنها)^(٥) محضة لورود السماع بنعته بالمعرفة كقوله:

(١) الأمثلة والكلام يقتضى ما قلته.

(٢) أ، ب - وفى جـ «المنصوب».

(٣) أ، ب - وفى جـ «شائع».

(٤) ب، جـ.

(٥) أ، جـ - وفى ب «أنه».

إِنْ وَجَدِي بِكَ الشَّدِيدَ أَرَانِي عَاذِرًا فَيْكَ مَنِ عَهَدْتُ عَدُولًا (١)

وذهب ابن السراج والفارسي إلى أن إضافة أفعل التفضيل غير محضة، والصحيح أنها محضة؛ لأنه يُنعت بالمعرفة، ونص سيبويه: على أن إضافته محضة، وذهب الفارسي ومن وافقه إلى أن إضافة الاسم إلى الصفة غير محضة، وذهب غيرهم إلى أنها محضة، وذهب المصنف إلى أنها شبيهة بالمحضة.

الثاني: المعروف (أن الإضافة تنقسم) (٢) إلى محضة وغير محضة.

وزاد في التسهيل ثالثاً وهو الشبيهة بالمحضة (٣) وهو أنواع:

الأول: - إضافة الاسم إلى الصفة كما تقدم (٤).

الثاني - إضافة (المسمى إلى الاسم) (٥): نحو «شهرُ رمضان» و«يوم الخميس»

و«سعيد كرز».

والثالث - إضافة الصفة إلى الموصوف نحو: «سَحَقُ عِمَامَةٍ» (٦)

(١) قال العيني: لم أقف على اسم قائله - وبحث فلم أعثر له على قائل. من الخفيف. الإعراب: «إن» حرف توكيد ونصب - «وجدى» وجد اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم «والياء» ضمير مبنى في محل جر مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله «بك» في محل نصب مفعوله «الشديد» نعت لاسم إن منصوب - «أراني» جملة في محل الرفع خبر إن و«أراني» يستدعى ثلاثة مفاعيل: الأول الياء والثاني قوله: من عهدت و«من» موصولة في محل نصب والثالث: قوله: «عاذراً» أو «عدولاً» مفعول ثان لعهدت ومفعوله الأول محذوف وهو الضمير العائد إلى الموصول أعنى عهدته «وفيك» حال من «عدولاً».

الشاهد: في «إن وجدى» فإنه مصدر مضاف إلى فاعله واكتسب بإضافته التعريف فلذلك وصف بالمعرفة وهو «الشديد» فلو لم يكتسب تعريفاً بإضافته لما جاز وصفه بالمعرفة.

مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه للألفية ٢ / ٣٠٦، والسيوطي في هجعه ٢ / ٤٨.

(٢) ب، ج - وفي أ «تقسيم الإضافة».

(٣) راجع التسهيل ١٥٥.

(٤) نحو: «مسجد الجامع».

(٥) أ، ب - وفي ج «الاسم إلى المسمى».

(٦) سحَق: بمعنى: بالية.



وقوله:

..... وإن سقيت كرام الناس فاسقيناً (١)

وذهب ابن عصفور إلى أنها غير محضة، وذهب غيره إلى أنها محضة.

الرابع: إضافة الموصوفات إلى القائم مقام الوصف كقوله؟:

..... علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم (٢)

(١) عجز بيت: قاله بشامة بن حزن النهشلي من قصيدة نونية. وهو من البسيط.

وصلره: إنا مَحْيُوكِ يا سَلْمَى فَحَيِّنا.

الإعراب: «إنا» إن حرف توكيد ونصب ونا اسمه «محيوك» خبره وأصله محيون إياك فلما أضيف سقطت النون «يا سلمى» منادى مفرد «فحينا» الفاء لربط الجواب بالشرط ولا شرط هنا وإنما هي شبيهة بالشرط وفعل وفاعل ومفعول.

كما في قوله: الذي يأتيني فله درهم ويدخلها فهم ما أرادته المتكلم من ترتيب لزوم الدرهم على الإتيان فكذلك هنا فهم ما أرادته من ترتيب لزوم تحيتهم على تحيتها وكذلك الكلام في الشطر الثاني.

الشاهد: في «كرام الناس» فإن إضافة الكرام إلى الناس إضافة الصفة إلى الموصوف.

(٢) صدر بيت: قال العيني: قاله رجل من طيم. كذا قاله المبرد.

وتمامه: بأبيض ماضى الشفرتين يمانى.

وقبله: فإن تقتلوا زيدنا بزيد فإنا أقادكم السلطان بعد رمان

وهما من الطويل.

وقصته أن رجلا من طيم يقال له زيد من ولد عروة بن زيد الخليل قتل رجلا من بني

أسد يقال له زيد ثم أقيد به بعد فقال شاعر طيمى فى ذلك.

الشرح: «علا» من علا يعلو علوا. هذا فى المكان، وأما فى الشرف والرتبة، فيقال:

على يعلو علاء وكلاهما متعد بمعنى: فاقه، «النقا» بفتح النون والقاف: الحرب.

ويروى: علا زيدنا يوم الحمى رأس زيدكم

الإعراب: «علا» فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر لا محل له من

الإعراب «زيد» فاعل و «نا» مضاف إليه من إضافة الموصوف إلى القائم مقام الوصف أى

علا زيد صاحبنا رأس زيد صاحبكم «ويوم» ظرف زمان منصوب و «النقا» مضاف إليه

مجرور بكسرة مقطرة «رأس» مفعول به و «زيد» مضاف إليه وهو مضاف و «كم» مضاف

إليه «بأبيض» جار ومجرور صفة حذف موصوفها أى سيف أبيض «ماضى الشفرتين»

صفة لأبيض كلام إضافى «يمانى» صفة أخرى لأبيض.

الشاهد: فى «زيدنا» فإن فيه إضافة الموصوف إلى القائم مقام الوصف.

أى: علا زيدٌ صاحبنا رأسَ زيدٍ صاحبكم. (فحذف) (١) الصفتين وجعل الموصوف خلقًا عنهما فى الإضافة.

الخامس: إضافة المؤكّد إلى المؤكّد، وأكثر ما يكون فى أسماء الزمان المبهمة نحو: (يومئذ) (٢)، وقد يكون فى (غيرها) (٣) كقول الشاعر:

فقلتُ: نجوًا عنها نَجَا الجلدِ إِنَّهُ سَيْرُضِيكُمَا منها سَنَامٌ وِغَارِيهِ (٤)

أراد اكشطا عنها الجلد، لأن النجا هو الجلد.

= قال العينى واستشهد به الزمخشري وقال أجرى زيدًا مجرى النكرات فأضافه كما أضيفت النكرات فقال: زيدنا وزيدكم.

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٢ / ٣٠٧، وابن يعيش ١ / ٤٤، وابن هشام فى المغنى ١ / ٥٠. والشاهد رقم ١١٨ من خزانة الأدب.

(١) أ، ب. وفى جـ «بحذف».

(٢) أ، جـ. وفى بـ «حينئذ» والامثلة: يومئذ وحينئذ وعامئذ.

(٣) أ، ب. وفى جـ «غيرهما».

(٤) قال العينى: قائله هو أبو الجراح قاله أبو على البغدادى فى كتاب المقصور والممدود.

وقال الصاغانى فى العباب: هو أبو الغمر الكلابى، وقد نزل عنده ضيفان فتحر لهما ناقة فقالا: إنها مهزولة: فقال معتذرًا لهما. وهو من الطويل.

الشرح: «انجوا» أمر للاثنتين من نجوت جلد البعير عنه إذا سلخته - يخاطب الضيفين «نجا الجلد» النجا مقصور اسم الجلد «غاربه» أعلى الظهر.

الإعراب: «فقلت» الفاء عاطفة على ما قبلها و «قلت» فعل وفاعل «انجوا» فعل أمر مبنى على حذف النون والواو ضمير فى محل رفع فاعل «عنها» جار ومجرور «نجا» مفعول به «والجلد» مضاف إليه من إضافة المؤكّد إلى المؤكّد «إنه» إن واسمها «سيرضيكما» جملة فى محل رفع خبر إن «منها» جار ومجرور «سنام» فاعل «يرضى» «وغاربه» عطف عليه والهاء مضاف إليه.

الشاهد: فى «نجا الجلد» فإنه أضاف المؤكّد إلى المؤكّد، قال العينى: هكذا قال ابن أم قاسم. والأحسن أن يقال فيه ما قاله الفراء، وهو إنما أضاف النجا إلى الجلد مع أن النجا هو الجلد، لأن العرب تضيف الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظ كقوله: حق اليقين، ولدار الآخرة.

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٢ / ٣٠٧. والشاهد ٣٠٩ من خزانة الأدب.

السادس: إضافة الملقى إلى المعتبر نحو:

إلى الحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا (١)

السابع: إضافة المعتبر إلى الملقى. كقول بعض الطائيين:

... أَقَامَ بِيغْدَادِ الْعِرَاقِ وَشَوْقَهُ لِأَهْلِ دِمَشْقِ الشَّامِ شَوْقٌ مَبْرَحٌ (٢)

الثالث: أهمل المصنف هنا نوعين مما لا يتعرف بالإضافة:

أحدهما: ما وقع موقع نكرة لا تقبل التعريف نحو: «رب رجل وأخيه»

و«كم ناقة وفصيلها»، و«فعلَ ذلك جهده، وطاقته».

(١) صدر بيت قائله: ليبد بن ربيعة العامري. وهو من الطويل.

وعجزه: وَمَنْ يَبْكُ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدْ اعْتَدَرَ.

الإعراب: «إلى الحَوْلِ» جارٌ ومجرور متعلق «بابكيا» بقرينة قوله: «ولا تخمشا» في البيت قبله «ثم» عاطفة «اسم» مبتدأ «والسلام» مضاف إليه من إضافة الملقى إلى المعتبر «وعليكما» جارٌ ومجرور خبر المبتدأ «ومن» الواو عاطفة من «شرطية» «ويبك» فعل الشرط مجزوم بحذف حرف العلة والفاعل ضمير مستتر تقديره هو يعود على من «حولًا» ظرف زمان منصوب «وكاملًا» نعت له «فقد» الفاء واقعة في جواب الشرط وقد حرف تحقيق «واعتذر» فعل ماضٍ والفاعل ضمير مستتر تقديره هو. والجملة جواب الشرط.

الشاهد: في «ثم اسم السلام» فإن اسم مضاف إلى السلام وهو إضافة الملقى إلى المعتبر يعني لفظ الاسم هنا ملقى، لأن دخوله وخروجه سواء.
والمعنى: ثم السلام عليكما.

مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه للألفية ٢ / ٣٠٧، والسيوطي في همه ٤٩ / ٢،

وابن يعيش ٣ / ١٤. والشاهد رقم ٣٠٥ من خزانة الأدب والخصائص ٣ / ٢٩.

(٢) قال العيني والمرادى: قائله بعض الطائيين - وبحسب فلم أعثر على قائله. وهو من الطويل.

الشرح: «مبرح» أي: شديد، يقال برح به الأمر تبريحًا: أي: جهده.

الإعراب: «أقام» فعل ماضٍ مبني على الفتح والفاعل ضمير مستتر «ببغداد» في محل نصب على المفعولية وبغداد لا ينصرف فلما أضيف المجر بالکسر «العراق» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «وشوقه» الواو للحال شوق مبتدأ وخبره شوق الثاني «مبرح» صفة والجملة وقعت حالا وشوق مصدر مضاف إلى فاعله «لأهل دمشق الشام» في محل نصب على المفعولية.

الشاهد: في «ببغداد العراق» و«دمشق الشام» فإن الإضافة فيهما إضافة المعتبر إلى الملقى؛ وذلك لأن دخول العراق والشام وخروجهما سواء.

مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه للألفية ٢ / ٣٠٧، والسيوطي في همه ٤٩ / ٢.

ونحو: لا أباك تُخَوِّفُنِي (١).

لأن رب وكم يجران المعارف، والحال لا تكون معرفة، و«لا» لا تعمل في المعرفة.

ثانيهما: ما لا يقبل التعريف لشدة إبهامه كغير ومثل وحسب (٢).

وزعم المبرد أن «غير» لا تتعرف أبداً، وقال السيرافي: تتعرف إذا وقعت بين متضادين، وزعم ابن السراج: أنه إذا كان المغاير (والمائل) (٣) واحداً كانت «غير ومثل» (معرفين) (٤).

قال في شرح التسهيل: وقد يُعنى «بغير» و«مثل» مغايرة خاصة وبمائلة

(١) جزء من بيت لأبي حية النميري. وهو من الوافر.

وتمام البيت: أبالموت الذي لأبد أتى مُلاق

الشرح: قال ابن منظور (أراد تخوفيني فحذف النون الأخيرة).

وقال الشيخ محمد محي الدين في تعليقه على الأشموني / ١٠٩ (....) وعلى هذا

قرأ بعض القراء «فيم تبشرون؟» فأذهب إحدى النونين استقالاتاً.

الإعراب: «أبالموت» الهمزة للاستفهام «بالموت» جار ومجرور متعلق بقوله تخوفيني

«الذي» اسم موصول نعت للموت «لا» نافية للجنس «بد» اسم لا «إني» إن واسمها

«ملاق» خبر إن. وإن واسمها وخبرها في تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف

والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر «لا» و«لا» مع اسمها وخبرها لا محل لها من

الإعراب صلة الموصول والعائد ضمير منصوب «بملاق» «لا أباك» لا نافية للجنس «أبا»

اسم لا منصوب بالالف وأبا مضاف والضمير مضاف إليه وخبر لا محذوف والجمله لا

محل لها من الإعراب معترضة بين المعمول الذي هو الجار والمجرور والعامل الذي هو

تخوفيني و«تخوفيني» فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة للتخفيف، وباء المخاطبة فاعل

والنون الموجودة للوقاية والياء بعد النون مفعول به.

الشاهد: في «لا أباك» حيث إن «أبا» وقع موقع نكرة لا تقبل التعريف وأن «لا»

لا تعمل في المعرفة.

مواضعه: ذكره ابن منظور في لسان العرب ج ١٨ ص ١٢، ومحب الدين مرتضى

في تاج العروس ج ١ ص ٥، وابن مالك في التسهيل ص ٦٨، وابن يعيش في شرح

المفصل ٢ / ١٠٥، وابن هشام في الشذور ص ٣٤٣، والسيوطي في همعه ١ / ٤٥.

(٢) راجع الأشموني ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨.

(٣) ب - وفي أ، ج (المقابل).

(٤) أ، ب - وفي ج (معرفتين).

خاصة فيحكم بتعريفهما. وأكثر ما يكون ذلك في «غير» إذا وقع بين ضدين، وأجاز بعض العلماء منهم السيرافي أن يعمل على هذا (قوله تعالى) (١): ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ (٢) لوقوع «غير» فيه بين متضادين وليس بلازم، لقوله تعالى: ﴿نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ﴾ (٣) (فنعنت) (٤) به النكرة مع وقوعه بين متضادين. أ هـ.

ثم قال: ووصلُ آلِ بَدَا المضافِ مُغْتَفَرٌ.

الإشارة إلى الوصف (المشابه) (٥) للمضارع. يعنى: أن وصل آل بما إضافته لفظية مغتفر لا مطلقاً بل بشرط كونه مضافاً إلى ما فيه «آل» نحو: (الجدع الشعر).

أو مضافاً إلى ما فيه آل نحو: (الضاربُ رأسَ الجاني) أو مثني أو مجموعاً على حدة نحو: «الضاربا زيد» و«المكرموا عمرو».

وأما جمع التكسير وجمع المؤنث السالم (فكالمفرد وعنهما احترق) (٦) بقوله: (سييله أتبع) أى: اتبع سبيل المثني فى سلامة واحده وإعرابه بالحرفين. فإن قلت: مفهوم الشرط أن وصل آل (بدا المضاف) (٧) فيما سوى هذه الصور الأربع غير مغتفر.

وقد ذكر فى التسهيل صورة خامسة (٨) يغتفر فيها ذلك (أيضاً) (٩) (وهى) (١٠) أن يكون الثانى مضافاً إلى ضمير المقرون بال. كقوله:

-
- (١) ب.
(٢) من الآية ٧ من سورة الفاتحة.
(٣) من الآية ٣٧ من سورة فاطر.
(٤) ب، جـ - وفى أ (فنعنت).
(٥) ب، جـ - وفى (به).
(٦) أ، جـ - وفى ب (فمنهما تحزرا).
(٧) ب.
(٨) راجع التسهيل ص ١٣٧، ١٥٦.
(٩) أ، جـ.
(١٠) ب، جـ - وفى أ (هو).

الودُّ أَنْتِ الْمُسْتَحِقَّةُ صَفْوَهُ (١)

قلت: إنما أهمل هذه (الصورة) (٢) هنا لقلتها وللخلاف في جوارها.

فإن المبرد منع الجر في نحو ذلك وأوجب النصب، ولكن الصحيح جواره،
لثبوته في المستحقة صفوه (هكذا) (٣) روى بالجر.

ثم قال:

وربما أكسبتَ ثانٍ أولاً تأنيتاً إن كان لحذفٍ مؤهلاً

يعنى: أن المضاف قد يؤنث لتأنيث المضاف إليه، بشرط صحة حذفه،
والاستغناء عنه بالمضاف إليه (فيشمل) (٤) أربعة أنواع:

الأول: أن يكون المضاف بعضاً وهو مؤنث كقوله:

(١) صدر بيت قال العيني: لم أقف على اسم قائله - وبحثت فلم أعثر على قائله من
الكامل.

وعجزه: منى وإن لم أرج منك نوالاً

الشرح: «الود» بضم الواو أو فتحها أو كسرهما - المحبة - «المستحقة» التى تستوجب بما
اشتملت عليه من صفات ومبادئ «صفوه» خالصه ولبابه «أرج» مضارع رجا الشيء يرجوه
رجا ورجاوة إذا أمله وطمع فيه «نوالاً» أى عطاء.

المعنى: أنت التى تستحقين خالص مودتى ومحبتى، ولست أطمع فى نوالك ولا أرجو
منك جزاء.

الإعراب: «الود» مبتدأ وأنت مبتدأ ثان «المستحقة صفوه» خبر المبتدأ الثانى والجملة خبر
المبتدأ الاول والمستحقة مضاف إلى صفوه و صفوه مضاف والضمير مضاف إليه وهو ضمير
ما هو مقرون بال الذى هو الود «منى» جار ومجرور متعلق بالمستحقة «وإن» الواو عاطفة
«إن» شرطية «لم» حرف نفى وجزم وقلب «أرج» فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة
والجملة جملة الشرط «منك» جار ومجرور متعلق بالفعل قبله «نوالاً» مفعول به وفاعل
«أرج» ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا وصدر الكلام أغنى عن الجواب.

الشاهد: فى «المستحقة صفوه» حيث أضاف الاسم المقترن بال، وهو المستحقة لكونه
وصفاً مع كون المضاف إليه مضافاً إلى صفوه يعود إلى ما فيه ال وهو الود.

مواضعه: ذكره ابن هشام فى شرحه للألفية، والسيوطى فى همع الهوامع ٢ / ٤٨،
والأشمونى ٢ / ٣٠٨.

(٢) أ، ب - وفى جـ (الصورة). (٣) ب، جـ - وفى أ (لكذاى).

(٤) أ - وفى ب، جـ (فشمل).

إذا بعضُ السنينَ تَعَرَّقَتْنا^(١)

لأن بعض السنين سنة.

والثاني: أن يكون بعضاً وهو مذكر كقوله:

كما شَرِقَتْ صدرُ القنَاةِ من الدَّمِ^(٢)

(١) صدر بيت لجرير من قصيدة مدح بها هشام بن عبد الملك بن مروان. وهو من الوافر.

وعجزه: كفى الأيتامَ فقد أبي اليتيم.

الشرح: «تعرقتنا» يقال تعرقت العظم إذا أكلت ما عليه من اللحم «كفى» بمعنى: أغنى

يتعدى إلى مفعولين أولهما الأيتام وثانيهما فقد.

المعنى: يريد أنها أذهبت أموالنا ومواشينا وقد كفى الأيتام فقد آباؤهم لأنه أنفق عليهم

وأعطاهم.

الإعراب: «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «بعض» فاعل فعل محذوف يفسره تعرقتنا

المذكور «تعرقتنا» جملة من فعل وفاعل ومفعول «كفى» بمعنى أغنى يتعدى إلى مفعولين

«الأيتام» مفعول أول منصوب بالفتحة الظاهرة «فقد» مفعول ثانٍ منصوب بالفتحة الظاهرة

«أبي» مضاف إليه «اليتيم» مضاف إليه.

الشاهد: أن «بعضاً» اكتسب التأنيث مما بعده؛ ولهذا قال تعرقتنا بالتأنيث.

مواضعه: ذكره سيويه في كتابه ١/ ٢٥ والشاهد رقم ٢٨٨ من الخزانة.

(٢) عجز بيت قائله: الأعشى ميمون بن قيس. وهو من الطويل.

وصدره: وتشرقُّ بالقول الذي قد أذعته

الشرح: «تشرق» بريقه إذا غص. «أذعته» أفضيته، «صدر القنَاة» الرمح.

الإعراب: «تشرق» فعل مضارع والفاعل ضمير «بالقول» جار ومجرور في محل نصب

مفعوله «الذي» اسم موصول صفة للقول «قد» حرف تحقيق «أذعته» فعل وفاعل ومفعول

والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «كما» الكاف للتشبيه وما مصدرية «صدر»

فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة «القنَاة» مضاف إليه مجرور بالكسرة «من الدم» جار

ومجرور.

الشاهد: في «شرفت صدر» فإنها مؤنثة وفاعلها وهو الصدر مذكر، وكان القياس

«شرف» ولكن لما كان الصدر الذي هو مضاف بعض المضاف إليه أعطى له حكمه.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٢/ ٣١٠، والسيوطي ص ٧٤، وأيضاً

في همعه ٢/ ٤٩، وابن هشام في المغنى ٢/ ١١٣.

والثالث: أن يكون وصفاً للمؤنث كقوله:

مَشِينٌ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسْفَهَتْ
أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيحِ النِّوَاسِمِ (١)

والرابع: ألا يكون بعضاً ولا وصفاً، ولكنه شبيهه ببعض في صلاحيته (للسقوط) (٢) كقولهم: اجتمعت أهل اليمامة (٣).

وذكر الفارسي خامساً. وهو أن يكون المضاف كل كقول عترة:

جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثُرَّةً (٤)

(١) قائله: ذو الرمة غيلان بن عقبة. وهو من الطويل.

الشرح: «اهتزت» مالت واضطربت «تسفهت» من قولهم تسفهت الرياح الغصون إذا أمالتها وحركتها «النواسم» جمع ناسمة، وهي الرياح اللينة أول هبوبها. المعنى: يقول: إن هؤلاء النسوة قد مشين في اهتزاز وتمایل فهن يحاكين رماحاً مرت بها ريح فأمالتها.

الإعراب: «مشين» فعل وفاعل «كما» الكاف حرف تشبيه وجر «ما» مصدرية «اهتزت» اهتز فعل ماضٍ والتاء للتأنيث «رماح» فاعل اهتزت و «ما» المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف أي مشين شيئاً كائنًا كاهتزاز... إلخ
«تسفهت» تسفه فعل ماضٍ والتاء للتأنيث «أعاليها» أعالي مفعول به لتسفه وأعلى مضاف والضمير مضاف إليه «مر» فاعل تسفهت و«مر» مضاف «الرياح» مضاف إليه «النواسم» نعت للرياح،
وجملة «تسفهت» نعت «لرماح».

الشاهد: في «تسفهت» .. مر الرياح» حيث أنت الشاعر الفعل بتاء التأنيث مع أن فاعله مذكر وهو «مر» والذي جلب له ذلك إنما هو المضاف إليه، وهو «الرياح».
مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٥٧، وابن عقيل ٣٨ / ٢، الأشموني ٣١٠ / ٢، وداود، والمكودي ص ٨٦، وسيبويه ٢٥ / ١، والخصائص ٢ / ٤١٧.

(٢) أ، ب - وفي جـ (في السقوط).

(٣) قال سيبويه ٢٦ / ١: (وسمعنا من يوثق به من العرب يقول: اجتمعت أهل اليمامة لأنه يقول في كلامه اجتمعت اليمامة يعني: أهل اليمامة فأنث الفعل في اللفظ إذ جعله في اللفظ لليمامة فترك اللفظ على ما يكون عليه في سعة الكلام).

(٤) صدر بيت: قائله عترة بن شداد العبسي. وهو من الكامل.

وتمامه: فتركن كل حديقة كالدّرهم.

الشرح: «ثرة» بفتح التاء وتشديد الراء - كل عين كثيرة الماء «كل حديقة» ويروى كل قرارة «فتركن كل حديقة» معناه: أن الماء لما اجتمع استدار أعلاه فصار كدور الدرهم. =

ومنه ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ﴾^(١) والتأنيث في هذا النوع أفصح بخلاف ما قبله.

تنبيه:

قد يرد مثل ذلك في التذكير، ومنه قول الشاعر:

رُؤْيَةُ الْفِكْرِ مَا يَثُولُ لَهُ الْأَمْرُ مُعِينٌ عَلَى اجْتِنَابِ التَّوَانِي^(٢)

ثم قال:

وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لَهَا بِهِ اتَّحَدُ مَعْنَى وَأَوَّلُ مَوْهَمًا إِذَا وَرَدَ

= الإعراب: «جادت» جاد فعل ماض والتاء للتأنيث «عليه» جار ومجرور والضمير يرجع إلى النبت في البيت قبله «كل» فاعل و «عين» مضاف إليه «وثره» نعت لعين «فتركن» الفاء عاطفة «تركن» فعل وفاعل «كل» مفعول به «حديقة» مضاف إليه «كالدرهم» جار ومجرور نعت لحديقة.

الشاهد: في «جادت» حيث أنت مع إسناده إلى لفظة كل، لاكتساب كل التأنيث من المضاف إليه بإضافته.

مواضعه: ذكر ابن هشام في المعنى ١ / ١٦٨، والسيوطي في همعه ٢ / ٧٤، والأشعري في شرحه للألفية ٢ / ٣١٠.

(١) من الآية ٣٠ من سورة آل عمران.

(٢) قال العيني: لم أقف على اسم قائله. ويحث فلم أعثر له على قائل. وهو من الخفيف. الشرح: «ما يثول»: ما يرجع له الأمر «على اجتناب التواني» ويروى «على اكتساب الثواب».

الإعراب: «رؤية» مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة «الفكر» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة من إضافة المصدر إلى فاعله «ما يثول إليه الأمر» جملة وقعت مفعولا للمصدر أو في محل جر صفة للفكر يعنى الفكر الذى يرجع إليه الأمر «معين» خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة «على» حرف جر «اجتناب» مجرور بها «التواني» مضاف إليه والجار والمجرور متعلق بقوله «معين».

الشاهد: في (له الأمر) حيث قال «له» ولم يقل: «لها». فكأنه قال: الفكر الذى يثول له الأمر ويجوز أن يكون الاستشهاد فى قوله: «معين» فإنه مذكر مع أن المبتدأ مؤنث، وذلك لسريان التذكير إليه من المضاف إليه وهو الفكر. اه العيني.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١٥٧، والأشعري ٢ / ٣١١، وداود، والمكودي ص ٨٧، والسيوطي ص ٧٤، وأيضاً فى همعه ٢ / ٤٩.

لا بد من كون المضاف غير المضاف إليه بوجه ما؛ لأن المضاف يتخصص أو يتعرف بالمضاف إليه، والشئ لا يتخصص ولا يتعرف بنفسه، وما أوهم ذلك أول.

فما يوهم الإضافة إلى المرادف نحو «سعيد كرر» (فيؤول)^(١) الأول بالمسمى، والثاني بالاسم. كأنك قلت: جاءني مسمى هذا اللقب.

ومما يوهم إضافة الصفة إلى الموصوف قولهم: «سحق عمامة» (وجرد قطيفة. بإضافة الشئ إلى جنسه. أي: سحق من عمامة)^(٢).

ومما يوهم إضافة الموصوف إلى صفته قولهم: «مسجد الجامع».

فيؤول بحذف المضاف إليه وإقامة صفة مقامه. أي: مسجد المكان الجامع.

وذهب الكوفيون إلى أن الصفة ذهب بها مذهب الجنس ثم أضيف الموصوف إليها كما يضاف بعض الجنس إليه في نحو: «خاتم حديد» وعلى هذا فلا حذف.

وإضافة الصفة إلى موصوفها، والموصوف إلى صفته (لا يتقاس)^(٣).

وأجاز الفراء إضافة الشئ إلى ما بما معناه، لاختلاف اللفظين، ووافق ابن الطراوة وغيره ونقله في النهاية^(٤) عن الكوفيين.

وقال الفراء: ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ﴾^(٥) أضيفت الدار إلى الآخرة. وهي الآخرة.

والعرب قد تضيف الشئ إلى نفسه إذا اختلف لفظه كيوم الخميس.

وذكر مثلاً منها ﴿حَقُّ الْيَقِينِ﴾^(٦) و﴿حَبُّ الْحَصِيدِ﴾^(٧) و﴿حَبْلُ

الْوَرِيدِ﴾^(٨).

(١) ب، ج. وفي أ (فيؤولون).

(٢) ج. وقال الأشموني ٣١١ / ٢ (.. أي. شئ مجرد من جنس القطيفة، وشئ سحق من جنس العمامة).

(٤) كتاب لابن الحبار.

(٦) من الآية ٩٥ من سورة الواقعة.

(٣) أ، ج. وفي ب (لا يقاس).

(٥) من الآية ٣٠ من سورة النحل.

(٧) من الآية ٩ من سورة ق.

(٨) من الآية ١٦ من سورة ق.

وظاهر التسهيل وشرحه موافقة الفراء^(١).

ثم قال:

وبعضُ الأسماء يضافُ أبدًا

إنما احتيج (إلى)^(٢) التنبيه على الأسماء التي لازمت الإضافة لخروجها عن الأصل إذ الأصل جوار أفراد الاسم عن الإضافة.

ثم الأسماء (اللازمة)^(٣) للإضافة على قسمين:

قسم يلزمها لفظًا ومعنى نحو: «قصارى» و«حمادى»^(٤) و«لدى».

وقسم يلزمها معنى لا لفظًا نحو: «كل» و«بعض» و«أى».

والى هذا أشار بقوله:

وبعضُ ذا قد يات لفظًا مفردًا

تنبيهات:

الأول: لكل موضعان تلزم فيهما الإضافة لفظًا ومعنى:

أحدهما: إذا (وقعت)^(٥) نعتًا، والآخر: إذا (وقعت)^(٦) توكيدًا خلاقًا للفراء. والزمخشري فى التوكيد.

الثانى: شد تكبير «كل» ونصبه على الحال فيما (حكاها)^(٧) أبو الحسن.

وعلى هذا فلا يمتنع إدخال «أل» (عليه)^(٨).

الثالث: مذهب سيبويه والجمهور أن «كلا وبعضًا» معرفتان (بنية)^(٩) الإضافة وقالوا: «مررت بكل قائمًا» و«ببعض جالسًا»^(١٠).

(١) راجع الأشموني ٢ / ٣١١. (٢) ب، ج - وفى أ (على).

(٣) أ، ج، وفى ب (اللازمة).

(٤) قصارى وحمادى بمعنى: غايته. (٥) ب - وفى أ، ج (وقع).

(٦) ب، وفى أ، ج (وقع). (٧) أ، ب - وفى ج (ذكره).

(٨) ب. (٩) أ، ج - وفى ب (على نية).

(١٠) قال سيبويه ١ / ٢٧٣: (هذا باب ما ينتصب خبره لأنه معرفة وهى معرفة لا توصف

ولا تكون وصفًا. وذلك قولك مررت بكل قائمًا ومررت ببعض قائمًا وبعض جالسًا).

وذهب الفارسي إلى أنهما نكرتان، وألزم من قال بتعريفهما أن يقول: (إن)^(١) نصفًا وثلاثًا وسدسًا معارف، لأنهما في المعنى مضافات، وهي نكرة بإجماع.

ورد بأن العرب تحذف المضاف وتريده وقد لا تريده، ودل مجيء الحال بعد «كل وبعض» على إرادته.

ثم إن (الملازم)^(٢) للإضافة (ثلاثة)^(٣) أنواع:

أحدها: ما لزم الإضافة إلى (المضمر)^(٤).

والثاني: (ما يضاف)^(٥) إلى الظاهر (والمضمر)^(٦).

والثالث: ما لزم الإضافة إلى الجملة.

وقد أشار إلى الأول بقوله:

وبعض ما يُضَافُ حَتْمًا امْتَنَعَ وإيلاؤه اسمًا ظاهرًا حيثُ وَقَعَ
كوحْدِ لَيٍّ ودوَالِي سَعْدِي وشذَّ إيلاءَ يَدِي لِلْيَيِّ

تقدم الكلام على نصب «وحد» في باب الحال، وهو ملازم للإضافة إلى (المضمر)^(٧) ولازم الإفراد والتذكير، لأنه مصدر، وربما ثنى مضافًا إلى ضمير مشى.

حكى ابن سيده^(٨) (جلسا على وحدهما وعلى وحديهما)^(٩) ووجد منصوب دائمًا، وقد يجز بإضافة نسيج وجحيش وغير.

(١) ب، ج. (٢) أ، ج. وفي ب (اللازم).

(٣) أ، ج. وفي ب (على ثلاثة).

(٤) أ، ج. وفي ب (الضمير).

(٥) أ، ب. - وفي ج (ما لزم الإضافة). (٦) أ، ج.

(٧) أ، ج. وفي ب (الضمير).

(٨) هو: علي بن أحمد بن سيده النحوي الأندلسي. كان حافظًا لم يكن في زمانه أعلم منه بالنحو واللغة، قال أبو عمر الطلمنكي: دخلت مرسية فتشبت بي أهلها ليسمعوا على غريب المصنف، فقلت لهم: انظروا من يقرأ عليكم فأتوا برجل أعشى يعرف بابن سيده فقرأ علي من أوله إلى آخره من حفظه فعجبت منه. شرح كتاب الأخفش وغيره. مات سنة ثمان وخمسين وأربعمائة عن نحو ستين سنة.

(٩) أ، ج. - وفي ب (جلسا على وحديهما وحدتهما).

والأول للمدح والأخير للدم.

وزاد بعضهم قريع وحده وهو للمدح، وقد يجر بعلى كما سبق^(١).

وأما «لبي ودوالي وسعدى» فهي مصادر مثناة تلزم الإضافة إلى (المضمر)^(٢) فتقول لبيك وسعديك ودواليك ونحوهما حنانيك وهذاذك وحجازيك وحذاريك. قال فى النهاية: ومن المصادر المثناة حذاريك - بفتح الحاء - ولا مفرد له.

تنبيهات:

الأول: الناصب لهذه المصادر واجب الإضمار، ويقدر فى غير لبيك من لفظه والتقدير فى لبيك (أجبت)^(٣) إجابتك، وكأنه من ألب بالمكان إذا قام به.

الثانى: يجوز استعمال لبيك وحده، وأما سعديك فلا يستعمل إلا تابعاً للبيك.

قال سيويه: أراد بقول لبيك وسعديك إجابة بعد إجابة^(٤).

الثالث: هذه التثنية عند الجمهور للتكثير (لا تقع على الواحد)^(٥).

الرابع: ذهب الأعلام، إلى أن الكاف فى لبيك وأخواته حرف خطاب لا موضع (له)^(٦) من الإعراب وحذفت النون لشبه الإضافة.

(١) قال السيوطى فى همعه ٢ / ٥٠ . . . يقال: هو نسيج وحده وقريع وحده إذا قصد قلة نظيره فى الخير، وأصله فى الثوب، لأنه إذا كان رفيعاً لم ينسج على منواله، والقريع: السيد، وهو جحيش وحده وعبير وحده إذا قصد قلة نظيره فى الشر وهما مصغر «عير» وهو الحمار، وجحش وهو ولده يذم بهما المنفرد باتباع رأيه، ويقال: هما نسيجاً وحدهما وهم نسيجاء وحدهم وهى نسيجة وحدها وهكذا، وقيل: لا يتصل بنسيج وإخوته العلامات فيقال: هما نسيج وحدهما وهكذا . . .

(٢) أ، ج - وفى ب (الضمير).

(٣) ب، ج - وفى أ (أجبتك).

(٤) قال سيويه ١ / ١٧٥: (كأنما أراد بقوله لبيك وسعديك إجابة كأن يقول كلما أجبتك فى أمر فانا فى الأمر الآخر مجيب، وكان هذه التثنية أشد توكيداً).

(٥) ب - وفى أ، ج (لا شفع الواحد).

(٦) ب - وفى أ، ج (لها).

الخامس: حكى سيبويه عن بعض العرب^(١): لبٌ، على أنه مفرد لبيك غير أنه مبني على الكسر، لقلة تمكنه، واختلف فيه. فقيل: ينصب نصب المصدر. كأنه قال: إجابة وقال المصنف: جعلوه اسم فعل.

وقوله: وشذَّ إيلاءُ يدي للبيِّ

أشار إلى أنه شذت إضافته إلى الظاهر في قوله:

دعوتُ لِمَا نَابَنِي مِسُورًا فلبِّي فلبِّي يدي مِسُورًا^(٢)

تنبيه:

ذهب يونس إلى أن لبيك اسم مفرد وأصله لبي قلبت ألفه ياء للإضافة إلى المضمَر كما في عليك.

(١) قال سيبويه ١ / ١٧٦: (وبعض العرب يقول: لب فيجره مجرى أمس وفاق، ولكن موضعه نصب).

(٢) من أبيات سيبويه التي لم يعرفوا لها قائلًا ١ / ١٧٦، وقال العيني: لأعرابي من بني أسد. وهو من المتقارب.

الشرح: «دعوت» طلبت «نابني» نزل بي وأصابني «مسور» بكسر الميم وسكون السين وفتح الواو - اسم رجل «لبي» أجب «لبي يدي مسور» المراد الدعاء لمسور: بأن يجاب دعاؤه كلما دعا إجابته بعد إجابة، وإنما خص يديه بالذكر، لأنهما اللتان أعطيتهما ما سأل. المعنى: أصل هذا أن رجلاً دعا رجلاً آخر اسمه مسور ليغرم عنه دية لزمته فأجابه إلى ذلك. فالراجز يقول: دعوت مسورًا للأمر الذي نزل بي فلباني، ثم دعا له.

الإعراب: «دعوت» فعل وفاعل «لما» اللام حرف جر للتعليل «ما» اسم موصول مبني على السكون في محل جر باللام والجار والمجرور متعلق بدعوت «نابني» ناب فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما والتون للوقاية والياء مفعول به والجملة لا محل لها صلة الموصول «مسورًا» مفعول به لدعوت «فلبِّي» الفاء عاطفة «لبي» فعل ماض والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مسور والجملة معطوفة على جملة «دعوت مسورًا» وقوله: «فلبِّي يدي مسور» الفاء للتعليل «ولبي» مصدر منصوب على المفعولية المطلقة بفعل محذوف وهو مضاف ويدي مضاف إليه ويدي مضاف ومسور مضاف إليه.

الشاهد: في «فلبِّي يدي» حيث أضاف «لبي» إلى الاسم الظاهر وهو «يدي» وذلك شاذ.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١٥٩، وابن عقيل ٢ / ٤١ والأشموني ٢ / ٣١٣، وداود، والسندوبي، والاصطهناوي، والمكودي ص ٨٧، وابن هشام ٢ / ١٩١، وأيضًا في المعنى ٢ / ١٤٣، والسيوطي ص ٧٥، وأيضًا في الهمع ١ / ١٩٠، وابن يعيش ١ / ١٩١. والشاهد رقم ٩٣ من الخزانة، والكتاب ١ / ١٧٦.

ورد عليه سيبويه بقوله: «فَلْبِي يَدِيْ مَسُوْر» لإثبات الياء مع الظاهر (١) فإن قلت: قد ذكر في شرح التسهيل: أن إضافة لبيك إلى (المضمر) (٢) الغائب شاذة كإضافته إلى الظاهر، ومنه قول الراجز:

لقلتُ لبيِّه لمن يدعُوني (٣).

وظاهر كلامه هنا جواز إضافته إلى المضمر مطلقاً.

قلت: لا يلزم من قوله: (أمتنع إيلاؤه اسمًا ظاهرًا) جواز إضافته لكل

مضمر.

(١) قال سيبويه ١/ ١٧٦ (وزعم يونس أن لبيك اسم واحد، ولكنه جاء على هذا اللفظ في الإضافة كقولك عليك، وقال سيبويه:

دعوت لما نابني مسورا
فلبى فلبى يدى مسور

فلو كان بمنزلة على لقال فلبى يدى مسور لأنك تقول على ريد إذا أظهرت الاسم.

(٢) أ - وفي ب، ج - (الضمير).

(٣) قال العيني: لم أقف على اسم قائله ويحتمل فلم أعتبر له علي قائل - من الرجز.

وقبله: إنك لو دعوتني ودوني
زوراء ذات مترع بيون.

الشرح: «زوراء» - بفتح الزاى وسكون الواو - الأرض البعيدة الأطراف «مترع» ممتد «بيون»: بزنة صبور. البشر البعيدة القعر، وقيل: الواسعة الرأس الضيقة الأسفل، «لبيه» فيه التفات من الخطاب إلى الغيبة، والأصل أن يقول: لقلت لك لبيك.

المعنى: إنك لو ناديتنى وأمامى أرض بعيدة الأطراف واسعة الأرجاء ذات ماء بعيد الغور لأجبتك إجابة بعد إجابة، يريد أنه لا تتعوقه عن إجابته صعاب ولا شداد.

الإعراب: «إنك» إن حرف توكيد ونصب والكاف ضمير المخاطب اسمه «لو» شرطية غير جازمة «دعوتني» دحا فعل ماض وضمير المخاطب فاعله والنون للوقاية والياء مفعول به والجملة شرط «لو» و «دوني» الواو للحال «دوني» ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ودون مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «زوراء» مبتدأ مؤخر وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب حال «ذات» نعت لزوراء وذات مضاف «مترع» مضاف إليه «بيون» نعت لمترع «لقلت» اللام واقعة فى جواب لو قلت فعل وفاعل والجملة جواب لو وجملة الشرط فى محل رفع خبر إن فى أول الأبيات «لبيه» مفعول مطلق والهاء مضاف إليه «لمن» اللام حرف جر ومن اسم موصول «يدعونى» فعل وفاعل ومفعول والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

الشاهد: فى (لبيه) حيث أضاف (لبى) إلى ضمير الغائب. وذلك شاذ والحكم أن يضاف إلى ضمير المخاطب.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن عقيل ١/ ٤٠، والاشموني ٢/ ٣١٣، وابن هشام ٢/ ١٩٠، وفى المغنى ٢/ ١٤٣، والسيوطى ص ٧٥، وفى همعه ١/ ١٩٠.

وفي الارتشاف: (ويضاف)^(١) إلى الظاهر. تقول: لبي زيد وسعدى عمرو
وإلى ضمير الغائب قالوا: لبيه، ودعوى الشذوذ فيهما باطلة. هـ^(٢).

ثم أشار إلى الثالث بقوله:

وألزموا إضافة إلى الجُمْلِ حيثُ وإذُ

شمل قوله: (إلى الجمل) (الجملة)^(٣) الاسمية والفعلية:

فالاسمية نحو: «جلست حيثُ زيدٌ جالسٌ»، و«إذُ زيدٌ جالسٌ».

والفعلية نحو: «حيثُ جلس زيدٌ»، و«إذُ جلس زيدٌ».

فإن قلت: كيف قال: وألزموا مع إذ حيث قد ورد إضافتها إلى مفرد، في

قوله:

أما ترى حيثُ سهيلٌ طالعاً^(٤)

(١) أ، ب - وفي جـ (ومضاف).

(٢) قال السيوطي في همعه ١/ ١٩٠ (ورده أبو حيان بأن سيبويه قال في كتابه: يقال: لبي
زيد وسعدى زيد فساق ذلك مساق المنساق المطرد). (٣) ب.

(٤) صدر بيت: بحث فلم أعر على قائله. وهو من الرجز.

وعجزه: نَجْمًا يَضِيءُ كَالشَّهَابِ لَامِعًا.

الشرح: «سهيلٌ» بضم السين - نجم تنضج الفواكه عند طلوعه وينقضى القسيظ،
«الشهاب» الشعلة من النار.

الإعراب: «أما» الهمزة للاستفهام «وما» نافية أو: «أما» كلها أداة استفتاح «ترى» فعل
مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «حيثُ» مفعول به مبنى على الضم في
محل نصب وحيث مضاف «وسهيل» مضاف إليه «طالعاً» قيل حال من سهيل ومجىء
الحال من المضاف إليه - مع كونه قليلاً - قد ورد في الشعر وهذا منه، وقيل هو حال من
«حيثُ» والمراد بحيث هنا مكان خاص مع أن وضعه على اسم مكان مبهم «ونجماً»
منصوب على المدح بفعل محذوف «يضيء» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً
تقديره هو يعود إلى نجم والجملة في محل نصب صفة لنجم «كالشهاب» جار ومجرور
متعلق ب«لامعاً» حال مؤكدة.

الشاهد: في «حيثُ سهيلٌ» فإنه أضاف حيث إلى اسم مفرد، وذلك شاذ عند جمهرة
النحاة. وإنما تضاف عندهم إلى الجملة، وقد أجاز الكسائي إضافة «حيثُ» إلى المفرد،
واستدل بهذا البيت ونحوه، وروى برفع «سهيلٌ» فتكون مضافة إلى الجملة فلا شاهد
فيه.

وقد جاءت غير مضافة في قوله:

إذا رِيْدَةٌ مِنْ حَيْثُ مَا نَفَّحَتْ لَهُ (١)

قلت: أما إضافتها إلى المفرد (فهو ممنوع) (٢) عند البصريين إلا في ضرورة وهو عند الكسائي في قياس.

وأما عدم إضافتها فهو أندر (منه) (٣) مع أن في شاهده احتمالاً ظاهراً، فلندور ذلك واختصاصه بالضرورة. قال: والزموا.

وقوله: وَإِنْ يَنْوَنُ يُحْتَمَلُ إفرادُ إذْ

=مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٥٩، وابن عقيل ٢ / ٣٤، والأشموني ٣١٤، والسيوطي ص ٧٥.

(١) صدر بيت: قاله أبو حية النميري - واسمه المشمر بن الربيع، وهو شاعر مجيد من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية. والبيت من الطويل. وعجزه: أتاهُ بريهاهاً خليلٌ يُوَاصِلُهُ.

الشرح: «ريدة» - بفتح الراء وسكون الياء وفتح الدال - يقال: ريع ريدة وريادة أى: لينة الهبوب «نفحت» أى: هبت «برياها» بفتح الراء وتشديد الياء - الرائحة. الإعراب: «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه «ريدة» فاعل لفعل محذوف تقديره نفحت [يفسره المذكور] والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها «من» حرف جر «حيث» ظرف قطع عن الإضافة مبنى على الضم في محل جر «ما» رائدة «نفحت» نفع فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل ضمير مستتر تقديره هي يعود إلى ريدة «له» جار ومجرور متعلق بنفحت «أتاه» أتى فعل ماض والضمير في محل نصب مفعول به «برياها» الياء حرف جر «وريا» اسم مجرور بالياء، والضمير مضاف إليه والجار والمجرور متعلق بأتاه «خليل» فاعل أتى «يواصله» جملة في محل رفع نعت لخليل وجملة أتاه وقعت جواباً لإذا.

الشاهد: في «من حيث» حيث قطعت عن الإضافة.

تقديره: إذا ريدة نفحت له من حيث هبت؛ وذلك لأن ريدة فاعل بفعل محذوف يفسره نفحت، فلو كانت نفحت مضافاً إليه لزم بطلان التفسير، إذ المضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف فلا يفسر عاملاً فيه.

مواضعه: ذكره السيوطي في الهمع ١ / ٢١٢.

(٢) أ، ج - وفي ب (فهى ممنوعة).

(٣) أ، ج - وفي ب (منها).

يعنى: أن إذ يجوز إفرادها لفظاً عن الإضافة، لكن بشرط أن يعوض
(عن) (١) الجملة المحذوفة تنوين نحو: (يومئذ) ولا تشاركها (حيث) فى ذلك.
ولهذا قال: (يحتمل إفراد إذ).

فإن قلت: لم كسرت الذال من يومئذ (٢) ونحوه؟
قلت: لالتقاء الساكنين خلافاً للأخفش، إذ جعل كسرهما للجر بالإضافة ورد
بأوجه: منها أنهم قالوا يومئذ بالفتح.

تنبيه:

قولهم: (إذ ذاك) ليس من الإضافة إلى المفرد بل إلى جملة اسمية والتقدير
إذ ذاك كذلك (٣).

.... وما كإذ معنى كإذ أضف جوازاً ...

يعنى: أن (المشابه لإذ) (٤) فى كونه اسم زمان مبهم غير محدود يراد به
المضى أضيف جوازاً (إلى) (٥) ما يضاف إليه إذ وجوباً. يعنى: الجملتين، وذلك
نحو: يوم وأيام.

فلو كان غير مبهم أو محدوداً لم يضاف إلى الجمل فلا يجوز إضافة (أسبوع
وشهر ويومين ونحو من المثنى وأجاز المغاربة إضافة) (٦) أسبوع وشهر ونحوه.

وأجاز ابن كيسان إضافة المثنى ولم يسمع، ولو مراداً به الاستقبال لم يضاف
كإذ بل يضاف كإذا أعنى: إلى جملة فعلية؛ لأن (إذا) وما حمل عليها لا يضاف
إلى الاسمية.

(١) أ - وفى ب، ج (من).

(٢) أ، ج - وفى ب (يومئذ وحيثئذ).

(٣) راجع الأشمونى ٢ / ٣١٤.

(٤) أ، ب - وفى ج (ما شابه إذ).

(٥) أ، ب - وفى ج (أى).

(٦) أ، ج.

هذا مقتضى مذهب سيبويه؛ ولذلك يؤول قوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُمْ
بَارِزُونَ﴾^(١) على (تنزله)^(٢) منزلة الماضي.

قال المصنف: والصحيح جواز ذلك على قلة، يعنى: فى (إذا) وما حمل
عليها.

تنبيهان:

الأول: منع صاحب البسيط إضافة المتوسع فيه إلى الجملة، قال: لأنه اسم
حيثذ، والأسماء لا تضاف إلى الجمل، وليس بصحيح. بل قد أضيف متوسعاً فيه
نحو: ﴿هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ﴾^(٣).

الثانى: (الظاهر)^(٤) أن إضافة أسماء الزمان إلى الجمل محضة تفيد التعريف.
وفى البسيط: قد يقال: لا تفيده لأن الجمل نكرات.

ثم قال:

وابن أو أهرّب ما كإذ قد أجرياً

.....

يعنى: أنه يجوز فيما أجرى مجرى (إذ) من أسماء الزمان، فأضيف إلى
جملة وجهان: الإعراب وهو القياس، والبناء (وهو ضعيف)^(٥) وسببه عند
البصريين المشاكلة؛ ولذلك لم يجيزوه إلا قبل فعل مبنى.

(و)^(٦) قال المصنف: بل سببه شبه الظرف حيثذ بحرف الشرط فى جعل
الجملة التى تليه مفتقرة إليه، وإلى غيره، وذلك إن قمت من قولك: «(حين)^(٧)
قمت قمت» كان كلاماً تاماً قبل دخول (حين) عليه وبعد دخولها حدث له افتقار
فشبه (حين) وأمثاله بأن.

(١) من الآية ١٦ من سورة غافر.

(٢) أ، ب وفى جـ (تنزله).

(٣) من الآية ٣٥ من سورة المرسلات.

(٤) جـ.

(٥) ب - قال الأشموني ٢ / ٣١٥: (أما الإعراب فعلى الاصل، وأما البناء فحملاً على إذ).

(٦) أ، جـ - وفى أ (حتى).

ثم قال:

واخترَ بنا متلو فعلُ بنا
.....

شمل قوله (بنا) الماضي نحو:

على حين عاتبتُ المشيبَ على الصبا^(١)

والمضارع المبني كقوله:

.....
على حين يستصين كل حليم^(٢)

(١) صدر بيت، قائله: النابغة الذبياني من قصيدة يعتذر فيها للنعمان، من الطويل.
وعجزه: أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَارِعُ.

الشرح: (عاتبت): لمت في تسخط «الصبا» بكسر الصاد - اسم الصبوة، وهي ميل إلى هوى النفس واتباع شهواتها «المشيب» هو ابيضاض المسود من الشعر وقد يراد به الدخول في حده «أصح» فعل مضارع مأخوذ من الصحو، وهو زوال السكر «وارع» راجر، كاف.
المعنى: أسبلت العبرة وقت معاتبتى الشيب حين حل وارتحل الصبا وقلت لفسى مويخاً كيف لا أفيق من غفلتى والشيب أكبر راجر. وقبل هذا البيت:

وأسبل منى عبرة فرددتها على النحر منها مستهل ودامع

الإعراب: «على» حرف جر ومعناه هنا الظرفية «حين» يروى بالجر معرباً ويروى بالفتح مبنياً وهو المختار وعلى كل حال هو مجرور بعلى لفظاً أو محلاً والجار والمجرور متعلق بقوله: «كفكف» فى بيت سابق «عاتبت» فعل وفاعله والجملة فى محل جر بإضافة حين إليها «المشيب» مفعول به لعاتبت «على الصبا» جار ومجرور متعلق بعاتبت «فقلت» الفاء عاطفة «وقلت» فعل وفاعله والجملة معطوفة على جملة عاتبت «ألم» الهمزة للإذكار «لما» نافية جازمة وفيها معنى توقع حصول مجزومها «أصح» فعل مضارع مجزوم بلما وعلامة جزمه حذف حرف العلة وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «والمشيب» الواو للحال والشيب مبتدأ «وارع» خبره والجملة فى محل نصب حال.

الشاهد: فى «على حين عاتبت» فإن الرواية وردت فيه بفتح «حين» على أنه مبنى لأنه اكتسب البناء مما أضيف إليه.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١٦٠. وابن عقيل ٢ / ٤٥، والأشمونى ٢ / ٣١٥، وابن هشام ٦ / ١٩٨، وأيضاً فى المعنى ٢ / ١١٥، والسيوطى فى الهمع ١ / ٢١٨ وابن يعيش ٢ / ١٦.

الشاهد: ٤٩٩ من الخزانة وسيبويه ١ / ٣٦٩.

(١) عجز بيت: قال العينى: لم أقف على اسم قائله - ويحث فلم أعثر له على قائل - وهو من الطويل.

وصدره: لا جتدبن منهن قلبى تحلماً.

يروى ببناء (حين) أنشده في شرح التسهيل، فكلاهما يختار معه البناء
فعبارة هنا أجود من قوله في الكافية

وقبل فعلٍ ماضٍ البنا رَجَحَ والعكسُ قبلَ غيره أيضاً وضَحَ
ثم قال: وقبل فعلٍ مُعْرَبٍ أو مبتدأ أعرب.....
مثال الفعل المعرب ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ (١) والمبتدأ.
ألم تَعَلِّمِي يَا عَمْرُكَ اللهُ أَنَّنِي كَرِيمٌ عَلَى حِينِ الْكِرَامِ قَلِيلٌ (٢)

= الشرح: «لاجتذب» مضارع مقرون بلام القسم ونون التوكيد الخفيفة وماضيه
«اجتذب» تقول: جذب الشيء يجذبه واجتذبه وذلك إذا مده نحو نفسه «تحلماً» أى
تتكلف الحلم وتصنعه «يستصين» يملن به إلى الصبوة «حليم» عاقل.

المعنى: يقول إنه سيجتذب قلبه من هؤلاء النسوة، ويتخلص من محبتهم، تصنعاً
للعقل والحكمة، فى الوقت الذى لهن فيه من المسكنة ما يملن به كل عاقل.

الإعراب: «لاجتذب» اللام واقعة فى جواب القسم «اجتذب» فعل مضارع مبنى على
الفتح لاتصاله بنون التوكيد والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا والنون حرف دال
على التوكيد «منهن» جار ومجرور متعلق بأجتذب «قلبي» قلب مفعول به لاجتذب والياء
مضاف إليه «تحلماً» مفعول لأجله «على حين» جار ومجرور متعلق بأجتذب «يستصين»
فعل وفاعل «كل» مفعول به وكل مضاف «وحليم» مضاف إليه والجملة فى محل جر
بإضافة حين إليها.

الشاهد: فى «على حين يستصين» فإن الرواية بفتح «حين» على أنه مبنى بسبب
إضافته إلى الفعل المضارع المبنى، لاتصاله بنون النسوة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشموني ٣ / ٣١٥، والمكودي ص ٨٨ وابن هشام
٢ / ١٩٩ وأيضاً فى المعنى ٢ / ١١٥ والسيوطى فى الهمع ١ / ٢١٨.

(١) من الآية ١١٩ من سورة المائدة.

(٢) قائله: مويال بن جهم المدحجى ويقال: قائله مبشر بن مبشر الهذلى الفزارى من
الطويل.

الإعراب: «ألم» الهمزة للاستفهام «ولم» حرف نفى وجزم وقلب «تعلّمى» فعل
مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف النون وياء المخاطبة فاعل «يا» لمجرد التنيبه «عمرِكَ»
منصوب نصب المصادر فإذا دخلت عليه اللام يرفع بالابتداء وظاهره القسم وليس مراده
هنا إذ المراد: بتعميرك الله أى بإقرارك له بالبقاء «أنتى كريم» إن واسمها وخبرها سدت
مسد مفعولى «تعلّمى» «على حين» على حرف جر وحين مجرور وأعرب لأنه وقع قبل
مبتدأ وهو «الكرام» و «قليل» خبر المبتدأ.

الشاهد: فى (حين الكرام) حيث أعربت (حين) قبل المبتدأ.

فالإعراب قبل هذين جائز بانفاق.

وأما البناء فمنعه البصريون وأجازه الكوفيون (ومال)^(١) الفارسي إلى تجويزه.

واختاره المصنف؛ ولذلك قال: (وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفْنَدَا).

لأن علة البناء (ليست لطلب)^(٢) المشاكلة بل ما تقدم^(٣).

قد ورد السماع بالبناء قبل الجملة الاسمية في قوله: على حين الكرام قليل^(٤) فإنه روى بالفتح، وإذا ثبت قبل الاسمية كان قبل (الفعل)^(٥) المضارع أولى لأن أصله البناء.

ثم قال:

وَأَلْزَمُوا إِذَا إِضَافَةٌ إِلَى جُمَلِ الْأَفْعَالِ كَهُنَّ إِذَا اِحْتَلَى

مذهب الجمهور أن (إذا) لازمة (للإضافة)^(٦) والجملة بعد (ها)^(٧) في موضع جر^ج والعامل فيها جوابها.

وقيل: ليست مضافة. والعامل فيها الفعل الذي يليها لا جوابها؛ لأن جوابها قد يقترن بما لا يعمل ما بعده فيما قبله كالفاء وإذا الفجائية وما النافية.

ولأن (وقتي)^(٨) الشرط والجواب قد يختلفان في نحو: «إذا جئتنى غداً (أجيتك)^(٩) بعد غداً».

= مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٢ / ٣٢٥، والمكودي ص ٨٨، وابن

هشام في المغنى ٢ / ١١٥، والسيوطي في الهمع ١ / ٢١٨.

(١) أ، ج وفي ب (وأما).

(٢) أ - وفي ب (ليس طلب) وفي ج (ليست طلب).

(٣) بل سببه شبه الظرف حيثئذ بحرف الشرط إلخ.

(٤) وورد السماع أيضاً في قراءة نافع (هذا يوم ينفع) بالفتح.

(٥) ب.

(٦) أ، ج وفي ب «الإضافة».

(٧) ب، ج.

(٨) ج - وفي أ «وقت» وفي ب «جزئي».

(٩) أ - وفي ب، ج (جتتك).

ومذهب سيويه أنها لا تصاف إلا إلى جملة فعلية نحو «قوله»^(١): (هن إذا اعتلى)^(٢) وأما نحو ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ﴾^(٣) فعلى تقدير الفعل.

قال فى شرح التسهيل: لا يجيز سيويه غير ذلك، وقال السهيلي عن سيويه: إنه يجيز على إرادة الابتداء بعد إذا الشرطية وأدوات الشرط إذا كان الخبر فعلا، وأجاز الأخص مع ما أوجهه سيويه جعل المرفوع بعدها مبتدأ.

قال فى شرح التسهيل: ويقوله أقول، وجزم هنا بمذهب سيويه.

ثم قال: لمفهوم اثنين معرف بلا تفرق أضيف كلنا وكلا

كلا وكلنا من الأسماء (الملازمة)^(٤) للإضافة لفظاً ومعنى، ولا يضافان إلا لمفهوم اثنين (فيشمل)^(٥) المثني نحو (كلا الرجلين) وضميره نحو (كلاهما) و(كلانا) واسم الإشارة إلى المثني ولو بلفظ الأفراد كقوله:

إن للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجه وقيل^(٦)

(١) ب.

(٢) قال سيويه ١ / ٥٤ (وما يقبح بعده ابتداء الأسماء ويكون الاسم بعده إذا أوقعت الفعل على شيء من سببه نصباً فى القياس إذا وحيث. ويقبح ابتداء الاسم بعدهما إذا كان بعده الفعل لو قلت اجلس حيث زيد جلس أو اجلس إذا زيد يجلس. وإذا موضع آخر يحسن فيه ابتداء الأسماء بعدها تقول: نظرت فإذا زيد يضربه عمرو لأنك لو قلت: نظرت إذا زيد يذهب لحسن . . .).

(٣) الآية ١ من سورة الانفطار.

(٤) أ، جـ - وفى ب (اللازمة).

(٥) أ، جـ - وفى ب (فيشمل).

(٦) قائله: هو عبد الله بن الزبيرى أحد شعراء قرىش المعدودين، وكان فى أول الدعوة الإسلامية مشركاً يهجو المسلمين ثم أسلم. والبيت من كلمة له يقولها وهو مشرك يوم أحد. وهو من الرمل.

الشرح: «مدى» غاية ومتهى، «وجه» جهة، «وقيل» بفتح القاف والباء - له عدة معان منها الحجة الواضحة.

المعنى: يقول: إن للخير وللشر غاية ينتهى إليها واحد منهما، وكل منهما أمر واضح لا يخفى على أحد.

واحترز بقوله (مُعَرَّف) من المنكر، فلا يضافان إليه .

وحكى الكوفيون إضافتها إلى النكرة (إذا)^(١) كانت (محدودة)^(٢) نحو (كلا رجلين عندك قائمان) (واحترز بقوله)^(٣) (بلا تفرق) من نحو (كلا زيد وعمرو) فإنه لا يجوز إلا في الضرورة كقوله:

كِلَا الضَيْفَيْنِ الْمَشْنُوءِ وَالضَّيْفِ نَائِلٌ لَدَى الْمَنَى وَالْأَمْنِ فِي الْيَسْرِ وَالْعُسْرِ^(٤)

=الإعراب: «إن» حرف توكيد «للخير» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن تقدم وللشر» معطوف على ما قبله بالواو «مدى» اسم إن مؤخر عن خبرها «وكلا» الواو عاطفة وكلا مبتدأ مرفوع بالضممة المقدرة «وكلا» مضاف واسم الإشارة في «ذلك» مضاف إليه واللام للبعد والكاف حرف خطاب «وجه» خبر المبتدأ «وقبل» معطوفة بالواو على ما قبلها.

الشاهد: في «وكلا ذلك» حيث أضاف «كلا» إلى مفرد لفظاً وهو «ذلك» لأنه مثنى في المعنى لعوده على اثنين.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ١٦١، وابن عقيل ٤٨ / ٢، وابن هشام ٢٠٣ / ٢، وداود والأشمونى ٣١٧ / ٢، والسيوطى ص ٧٦، وفي همعه ٥٠ / ٢ وابن يعيش ٣ / ٣.

(١) أ، ب - وفي جـ (إن).

(٢) أ، جـ - وفي ب (مجردة).

(٣) ب - وفي أ، جـ (وقوله).

(٤) البيت بحث عنه فلم أعثر على قائله. وهو من الطويل.

الشرح: «الضيفن» - بفتح الضاد وسكون الياء وفتح الفاء - تابع الضيف وهو الذى يسمى الطفيلى والنون فيه رائدة فورنه «فعلن» لا «فيعلن» «المشئوء» بفتح الميم وسكون الشين وضم النون - المبعض وروى «واجد» بدل «نائل» وروى «العسر واليسر».

الإعراب: «كلا» مبتدأ مرفوع بضممة مقدرة الضيفن مضاف إليه «المشئوء» بالجر صفة للضيفن «والضيف» الواو عاطفة الضيف معطوف على الضيفن «نائل» خبر المبتدأ (لدى) نصب على الظرف أى عندى «المنى» مفعول لقوله نائل «والأمن» عطف عليه (فى اليسر) جار ومجرور فى محل نصب على الحال «والعسر» عطف عليه.

الشاهد: فى كلا الضيفين (أن كلا أضيف إلى مفرد معطوف عليه آخر، وهذا لا يجوز إلا فى الضرورة).

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٣١٧ / ٢.

وذكر ابن الأنباري: أن (كلا) يضاف إلى مفرد، بشرط أن تكرر نحو (كلاى، وكلاك محسان) وأوردها على أنها من كلام العرب ولم يذكر المصنف إلا فى (أى).

ثم قال: **ولا تُضَفُ لِمُفْرَدٍ مُعْرَفٍ أَيًّا.....**

من الأسماء (الملازمة)^(١) للإضافة (أى) ويجوز إضافتها إلى النكرة. بلا شرط وإلى المعرفة بشرط إسهام ثنية نحو (أى الرجلين)^(٢) وأيهما أو جمع نحو: «أى الرجال^(٣) وأيهم».

ولا تضاف إلى مفرد (معرفة)^(٤) نحو: «أى زيد عندك» لأنها بمعنى بعض (مع)^(٥) المعرفة.

ولا يصح ذلك فى هذا المثال ونحوه، ويستثنى من ذلك صورتان:

(إحدهما)^(٦) أن (تكرر)^(٧) أيا معطوفاً بالواو كقوله:

أَيُّ وَأَيْكَ فَارِسُ الْأَحْزَابِ^(٨)

(١) أ، ج - وفى ب (الملازمة).

(٢) أ.

(٣) أ.

(٤) أ، ج - وفى ب (معرف).

(٥) أ، ب - وفى ج (وفى).

(٦) أ، ب.

(٧) أ، ج - وفى ب «تكون».

(٨) عجز بيت: قال العيني: لم أقف على اسم قائله - وبحث فلم أعر على قائل - من الكامل.

وصدره: **فَلْتَنِ لِقَيْتِكَ خَالِيَيْنِ لَتَعْلَمَنَّ**

الشرح: «خاليين» يريد ليس معنا أحد «الأحزاب» جمع حزب الجماعة من الناس والطائفة يكون أمرهم واحد.

المعنى: يتوعد مخاطبه ويقول له: إذا انفردنا ونزل كل منا إلى صاحبه فستعلم أيانا الشجاع.

الإعراب: «فلتن» الفاء عاطفة واللام موطئة للقسم «إن» شرطية «لقيتك» «لقى» فعل ماضٍ واقع فعل الشرط والتاء فاعل والضمير «الكاف» مفعول به «خاليين» حال من =

والأخرى: أن تقصد الأجزاء نحو: «أى زيد أحسن» بمعنى: أى أجزائه.
واللهما أشار بقوله:

... وإن كررتها فاضف - أو تنو الأجزاء

ثم قال:

... واخصصن بالمعرفة .. موصولة أياً ..

يعنى: أن «أياً» الموصولة لا تضاف إلا إلى معرفة وهذا هو الأشهر وأجاز بعضهم إضافتها إلى النكرة ذكره ابن عصفور وغيره.

وقوله: (ويعكس الصفة) يعنى: أن «أياً» إذا وقعت صفة لم تضاف إلا إلى نكرة بعكس الموصولة، والواقعة حالا كالواقعة صفة^(١).

ثم قال: وإن تكن شرطاً أو استفهاماً فمطلقاً كمل بها الكلاماً

يعنى أن «أياً» إذا وقعت شرطاً أو استفهاماً جاز إضافتها إلى النكرة وإلى المعرفة على التفصيل السابق^(٢).

فظهر بهذا أن (لاى)^(٣) ثلاثة أحوال.

ثم قال: **وَالزَّمُوا إِضَافَةَ لَدُنْ فَجَرَّ**

=الفاعل ومن المفعول معاً منصوب بالياء «تتعلمن» جواب القسم وحذف جواب الشرط لدلالة جواب القسم عليه وأكد الفعل بنون التوكيد الخفيفة «أى» مبتدأ ومضاف إليه «وأيك» عطف عليه «فارس الأحزاب» خير المبتدأ ومضاف إليه والجملة فى محل نصب سدت مسد مفعولى تعلم. وعلق تعلم عنها بسبب الاستفهام.

الشاهد: فى «أى وأيك» حيث أضاف لفظ «أى» إلى مفرد معرفة لأنه تكرر، ولولا هذا التكرار لم تجز إضافته للمعرفة المفردة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن هشام ٢ / ٢٠٥، الأشمونى ٢ / ٣١٧، والسيوطى ص ٧٦.

(١) مثال الموصولة مضاف إلى المعرفة «يعجبني أيهم قائم» وإلى النكرة «يعجبني أى رجلين قاما» ومثال الواقعة صفة «مررت برجل أى رجل» والواقعة حالا «مررت بزيد - أى فتى».

(٢) مثالهما «أى رجل يأتيني فله درهم»، «أيما الأجلين قضيت» «أيكم يأتيني بعرشها» «فبأى حديث».

(٣) ب، ج - وفى أ (لها).

من الأسماء الملازمة للإضافة «لذن» وهي لأول غاية زمان أو مكان.
وتضاف إلى المفرد وإلى الجملة.

وقوله (فجر) يعنى: لفظاً أو محلاً لتندرج الجملة.

ومن إضافتها إلى جملة اسمية قوله:

وتَذَكَّرُ نِعْمَاهُ لَدُنْ أَنْتَ يَا فَع (١)

وفعلية قوله:

صَرِيحُ غَوَانٍ رَاقِهِنَ وَرُقْنَهُ .. لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شَابَ سَوْدُ الذَّوَابِ (٢)

(١) صدر بيت: قال فى الدرر السوامع / ١ / ١٨٤: لم أعر على قائله - وبحشت فلم أعر له على قائل.

وعجزه: إلى أنت ذو فودين أبيض كالنسر

الشرح: «نعماء» بضم النون: النعمة «اليافع» الشاب «فودين» قال فى الصحاح: «فود» معظم شعر الرأس مما يلى الأذن وفود الرأس جانباه والجمع أفواد. والفودان: قرنا الرأس وناحيته، ويقال: بدا الشيب بفوديه، وفى الحديث: «كان أكثر شيبه فى رأسه»، أى ناحيته.

الإعراب: «وتذكر» الواو عاطفة «تذكر» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت «نعماء» تُعمى مفعول به والضمير مضاف إليه «لذن» ظرف يصلح للزمان والمكان «أنت يافع» مبتدأ وخبر والجملة فى محل جر بإضافة لذن إليها «إلى» ابتدائية «أنت» مبتدأ «ذو» خبر «فودين» مضاف إليه «أبيض» خبر بعد خبر أو خبر مبتدأ محذوف تقديره أنت «كالنسر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ثالث أو خبر لمبتدأ محذوف أيضاً.

الشاهد: فى «لذن أنت يافع» حيث أضيفت «لذن» إلى الجملة الاسمية.

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٢ / ٣١٨، والسيوطى فى الهمع ٢١٥/١.

(٢) قائله: القطامى واسمه عمير بن شبيب - من الطويل.

الشرح: «صريع» المصروع: هو المطروح على الأرض غلبة، «غوان» جمع غانية وهى الجارية التى غنيت بحسنها عن الحلى «راقهن» أعجبهن، وروى «شاقهن وشقته» «ورقته» أعجبهن. «الذوائب» جمع ذؤابة: خصلة من الشعر.

المعنى: أنه صريع مغلوب على أمره بسبب الغانيات اللاتي تعلق بهن منذ نشأ وتعلقن به حتى شاب.

الإعراب: «صريع» بالجر بدل من قوله «مستهلك» فى بيت سابق، وبالرفع خبر لمبتدأ محذوف «غوان» مضاف إليه «راقهن» فعل ماضٍ والفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى =

ولم يضيف إلى الجمل من ظروف المكان إلا حيث ولدن. وقال ابن برهان:
إلا (حيث)^(١) وحدها.

وقوله: ونصبُ غُدوةٍ بها عنهم نَدَرَ

سمع في «غدوة» بعد «لدن» الجر والنصب والرفع.

أما الجر فهو الأصل^(٢) وأما النصب (فشاذ، ووجه)^(٣) بثلاثة أوجه:

أحدها: أن «لدن» شبهت باسم الفاعل، (في ثبوت)^(٤) نونها تارة وحذفها
أخرى فنصب بها.

وضعف لسماع النصب بعد (لد)^(٥) المحذوفة النون.

والثاني: أن النصب على إضمار «كان» الناقصة.

والثالث: أنه على التمييز.

وقال سيبويه: ولا تنصب لدن غير غدوة^(٦)

=صريع غوان وضمير الغائبات مفعول به «ورقته» الواو حرف عطف وراق فعل ماض
ونون النسوة فاعل وضمير الغائب مفعول به «لدن» ظرف زمان مبني على السكون في
محل نصب؛ وقد نازع فيه كل من راقهن ورقته «شب» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر
والجملة في محل جر بإضافة لدن إليها «حتى» حرف غاية وجر «شاب» فعل ماض مبني
على الفتح «سود» فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة «الذوائب» مضاف إليه مجرور بالكسرة.
الشاهد: في «لدن شب» حيث أضاف «لدن» إلى جملة «شب» وهي فعلية والفاعل
مستتر جوازاً.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن هشام ٢ / ٢٠٧ والأشموني ٢ / ٣١٨، وداود،
والمكودي ص ٩٨، والسيوطي في الهمع ١ / ٢١٥.

(١) ب، ج وفي أ (حديث).

(٢) قال سيبويه ١ / ١٠٧: (والجر في غدوة هو الوجه والقياس).

(٣) أ، ج - وفي ب (فرجه).

(٤) أ، ج (لثبات) و ب (لثبوت) والأحسن في ثبوت.

(٥) أ، ب - وفي ج (لدن).

(٦) قال سيبويه ١ / ٢٨: (إن لدن إنما ينصب بها مع غدوة) وفي ١ / ١٠٧ أن لدن لها مع
غدوة حال ليست في غيرها تنصب بها كأنه ألحق التثوين في لغة من قال له وذلك قولك
من لدن غدوة).

وأما الرفع فرواه الكوفيون ووجه بإضمار «كان»^(١)

وقال ابن جنى: لشبهه بالفاعل فرفع، فظاهره أنها مرفوعة بلدن ولم يذكر الرفع هنا، وذكره فى التسهيل^(٢).

وقوله: (بها) يقتضى أن نصب غدوة بلدن لا بكان المقدرة.

وقوله: (ومع مع فيها قليل).

مع اسم لمكان الاصطحاب أو وقته على ما يليق بالمصاحب، وهو ملازم للإضافة والظرفية وقد يجز بمن. حكى سيويه ذهب من معه^(٣).

وهو معرب فى أكثر اللغات، وبنائه على السكون لغة ربيعة.

وفى المحكم^(٤) (لغة)^(٥) ربيعة^(٦) وغنم ولم يحفظ سيويه أنه لغة فزعم أنه

ضرورة.

وقوله: (قليل) يعنى بالنسبة إلى اللغة الأخرى.

وزعم أبو جعفر النحاس أن الإجماع منعقد على حرفيتها إذ كانت ساكنة.

وليس بصحيح، بل الصحيح أنها باقية على اسميتها، وهذا مفهوم من قوله: (فيها).

يعنى: أن الإسكان قليل فى موضع الاسمية، ولو كانت المسكنة حرفاً لم

يكن الإسكان فى الاسمية^(٧).

وقوله: ... وَنُقِلْ ففتح وكسر لسكون يتصل

هما: مرتبان لا مفرعان من أعربها فتح ومن بناها على السكون كسر،

لالتقاء الساكنين.

(١) كان التامة: والتقدير: لدن كانت غدوة.

(٢) قال فى التسهيل ص ٩٧ (وقد يرفع).

(٣) الكتاب ١ / ٣٠٩.

(٤) هو كتاب لابن سيده.

(٥) أ، ب.

(٦) هو ابن تغلب بن وائل رأس القبيلة، ودليل البناء على السكون قوله:

فريشى منكم وهوأى معكم وإن كانت ريارتكم لماما

(٧) ب، ج.

وقوله:

واضمم - بناء - غيراً ان عدمت ما له اضميف ناوياً ما عدما
قبل كغير، بعد، حسب، أول ودون والجهات أيضاً، وعل

يعنى أن هذه الاشياء المذكورة، اعنى غير (وقبلا)^(١) وما بعدهما، إذا حذف ما يضاف لم يخلُ إما أن ينوى معناه دون لفظه، أو ينوى لفظه (أ)^(٢) ولا ينوى.

فإن نوى معناه دون لفظه بنيت على الضم لشبهها بحرف الجواب والاستغناء عما بعدها مع ما فيها من شبه الحرف فى الجمود والافتقار^(٣).

وإن نوى لفظه أعربت إعراب المضاف (ولم تنون)^(٤)

حكى الفراء فى معانيه^(٥) أن من العرب من يقول: «من قبل» بالخفض.

وحذف التنوين للإضافة. وإن لم ينو أعربت^(٦) ونونت كقراءة من قرأ «من

قبل ومن بعد»^(٧) بالتنوين. ومنه قوله:

فساغ لى الشرابُ وكنْتُ قبلاً أكادُ أغصُ بالماءِ الحميمِ^(٨)

وإلى هذا أشار بقوله: وأعربوا نصباً... البيت

(١) ب وفى أ «قبلاً».

(٢) ب، ج.

(٣) بالجمود والكلام يستقيم بوضع فى «فى الجمود» ومثال المبنى قوله تعالى: «الله الامر من

قبل ومن بعد» راجع الأشموني ٢ / ٣٢١.

(٤) أ، ج.

(٥) كتاب له فى تفسير القرآن الكريم.

(٦) أى قطعت عن الإضافة لفظاً ومعنى: فلم ينو لفظه، ولا معناه.

(٧) من الآية ٤ من سورة الروم.

(٨) قال العينى: قائله عبد الله بن يعرب، والصواب أنه ليزيد بن الصعق - من الوافر.

الشرح: «ساغ لى الشراب» حلا ولان وسهل مروره فى الحلق، «أغص» مضارع من

الغصص وهو فى الأصل انجاس الطعام فى المرء ووقوفه فى الحلق، واستعمل ههنا فى

موضع الشرق. «الماء الحميم» هو الذى تشتهيبه النفس، وفى غير هذا الموضع يطلق على

الماء الحار - ويروى: الماء الفرات.

فإن قلت: لم ينبه على أنه إذا نوى لفظه أعرب، بل ظاهر قوله: (ناوياً ما عُدماً) يقتضى بناؤه.

قلت: إذا نوى لفظه صار كالمنطوق به فكأنه ما عدم.

فإن قلت: قوله: وأعربوا نصباً ليس بجيد؛ لأن هذه الأسماء قد تجر حال التنكير كقراءة (من قرأ)^(١) «من قبل ومن بعد».

قلت: الغالب فيها النصب وجرها قليل، فكأنه اقتصر على النصب (لذلك)^(٢).

فإن قلت: قوله: (إذا نُكِّر) يفهم أن هذه الأسماء إذا بنيت على الضم كانت معرفة.

قلت: والأمر كذلك.

وقال في البسيط: قال بعضهم: هي نكرات، وإنما يريد قبل شيء.

وجعل بعض النحويين التنوين في قوله: «وكننت قبلاً» تنوين العوض و(أن)^(٣) «قبلاً» معرفة بنية الإضافة.

= المعنى: لما أدركت ثأرى هدأت نفسى وطاب خاطرى، وكننت قبل ذلك أتالم من أسهل الأشياء واللها.

الإعراب: «فساغ» الفاء عاطفة وساغ فعل ماض «لى» جار ومجرور متعلق بساغ «الشراب» فاعل ساغ «وكننت» الواو للحال «كان» فعل ماض ناقص والثاء ضمير المتكلم اسمها «قبلاً» منصوب على الظرفية يتعلق بكان «أكاد» فعل مضارع واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «أغص» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا والجملة في محل نصب خبر أكاد وجملة أكاد واسمها وخبرها في محل نصب خبر كان وجملة كان واسمها وخبرها في محل نصب حال «بالماء» جار ومجرور متعلق بأغص «والخميم» نعت للماء.

الشاهد: في «قبلاً» حيث أعرب منوناً لأنه قطع عن الإضافة لفظاً ومعنى.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٣٦، وابن عقيل ٢ / ٥٦، والأشموني ٢ / ٣٢٢، والشاطبي، وابن هشام ٢ / ٢١٣، والمكودي ص ٩١، والسيوطي ص ٧٨، وأيضاً في الهمع ١ / ٢١٠، وابن يعيش ٤ / ٨٨. والشاهد رقم ٦٩ من الخزانة.

(١) ب، ج.

(٢) أ، ب.

(٣) أ، ج.

فى شرح الكافية: وهذا القول عندى حسن (١).

ثم قال:

وما بلى المضاف ياتى خَلْفًا عنه فى الإعراب إذا ما حُذِفَا

يجوز حذف المضاف للعلم به، والاكثر حيثذ أن يخلفه المضاف إليه فى الإعراب نحو: ﴿وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾ (٢) أى: حب العجل.

وقد يخلفه فى التنكير إن كان المضاف مثلاً نحو: «مررت برجل زهير» (أى: مثل زهير) (٣) ولذلك نعت به النكرة.

وربما خلفه فى غير ذلك كالتذكير والتأنيث.

ثم قال: وربما جرُّوا الذى أبقوا كما قد كان قبلَ حذفِ ما تقدماً

يعنى: أن المضاف إليه قد يبقى بعد حذف المضاف مجروراً كما كان قبل حذفه.

ولذلك شرط ذكره فى قوله:

لكن بشرط أن يكون ما حُذِفَ مماثلاً لما عليه قد عطف

يعنى: أن شرط جر المضاف إليه بعد حذف المضاف. أن يكون المحذوف معطوفاً على مثله لفظاً ومعنى بعاطف متصل نحو:

أكل امرئٍ تحسبينَ امرأً ونارٍ توقدُ بالليلِ ناراً (٤)

(١) نص شرح الكافية ورقة ٦٧ «وهذا عندى قول حسن».

(٢) من الآية ٩٣ من سورة البقرة.

(٣) أ، ب.

(٤) قائله: أبو دؤاد الإيادى. وهو من المتقارب.

الشرح: «تحسبين» تظنين، «توقد» أصله تتوقد - تاء المضارعة وتاء تفاعل، فحذفت إحداهما تخفيفاً - ومعنى «توقد» تشتعل وتتوهج.

المعنى: لا تظنى كل شخص رجلاً كاملاً بل الكامل من اجتمع له من الصفات والخصال أحسنها وأسمائها. ولا تظنى كل نار تتوقد فى الليل ناراً محمودة بل المحمود منها ما توقد لقرى الأضياف.

أو منفصل بلا كقولهم: «ما كلُّ سوداءَ تمرَّةٌ ولا بيضاءَ شحمةٌ»^(١) والجر في هذا النوع (بالشروط المذكور)^(٢) مقيس، وليس ذلك مشروطاً بتقدم نفي (أو)^(٣) استفهام. كما ظن بعضهم.

وما خلا مما قيد به المقيس فهو محفوظ لا يقاس عليه كقولهم: «مررتُ بالتيمي عدي، أي: أحد تيم عدي»^(٤) قاله المصنف فجر دون عطف وكقراءة ابن

=الإهراب: «أكل» الهمزة للاستفهام الإنكاري كل مفعول أول «تحسين» مقدم عليه «وكل» مضاف «وامري» مضاف إليه «تحسين» فعل وفاعل «امرا» مفعول ثان «ونار» الواو عاطفة والمعطوف عليه محذوف والتقدير وكل نار «فنار» مضاف إليه في الأصل، وذلك المعطوف المحذوف - وهو المضاف - هو المعطوف على «كل امري» المتقدم «توقد» أصله تتوقد فحذف إحدى التامين وهو فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه جواراً تقديره هي يعود إلى نار والجملة نعت لنار و «بالليل» جار ومجرور متعلق بتوقد «ناراً» معطوف على قوله «امري» المنصوب السابق.

الشاهد: في «نار» حيث حذف المضاف فيه وترك المضاف إليه بإعرابه، إذ تقديره وكل نار. فحذف «كل» وترك «نار» بالجر على ما كان عليه، ولا يجوز أن يعطف «نار» المجرور على «امري» إذ فيه عطف على عاملين بواو واحدة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١٦٥، وابن عقيل ٢ / ٥٩، وابن هشام ٢ / ٢٢٣، والمكودي ص ٩١، وداود، والشاطبي، والسيوطي ص ٧٨، وفي همه ٢ / ٥٢، وابن يعيش ٣ / ٢٦، وابن هشام في المغني ١ / ٢٢٤، وسيبويه ١ / ٣٣ والاشموني ٢ / ٢٢٣.

(١) وفي مجمع الأمثال للميداني ٢ / ٢٨١ رقم ٣٨٦٨ مجمل حديثه: أن عامر بن ذهل وثب على عمه قيس بن ثعلبة فجعل يخنقه لأنه أخذ مال أبيه. فقال قيس: يا ابن أخي دعني فإن الشيخ متأوه فذهب قوله مثلاً. ثم قال: ما كل بيضاء شحمة ولا كل سوداء تمرَّة. يعني أنه وإن أشبهه أباه خلقتاً فلم يشبهه خلقتاً فذهب قوله مثلاً يضرب في موضع التهمة. اهـ.

وقال سيبويه ١ / ٢٣: (وإن شئت نصبت شحمة وبيضاء في موضع جر كأنك لفظت بكل فقلت ولا كل بيضاء).

(٢) ب - وفي أ، ج - (بالشروط المذكورة). (٣) أ، ج - وفي ب (ولا).

(٤) أ، ج - وفي ب (كقول بعض العرب: رأيت التيمي تيم عدي).

الجمار^(١) ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾^(٢) - بالخفض - والعاطف مفعول وقدره المصنف عرض الآخرة^(٣).

ثم قال: وَيُحذفُ الثَّانِي فَيَبقى الأَوَّلُ كحالهِ إذا به يَتَّصِلُ
يعنى: أن المضاف إليه قد يحذف وينوى لفظه فيبقى المضاف على حاله قبل الحذف فلا ينون، ولا ترد إليه النون إن كان مشئى أو مجموعاً؛ ولذلك (شرط)^(٤) ذكره فى قوله: بشرط عطف وإضافة إلى مثل الذى له أضفت الأولا
أى: بشرط عطف مضاف إلى مثل المحذوف كقول بعضهم: «قطع الله يد ورجل من قالها»^(٥).
وقول الشاعر:

بين ذِرَاعِي وَجِبْهَةِ الأَسَدِ^(٦)

(١) هو أبو الربيع سليمان بن مسلم بن جمار الزهرى المدنى. كان مقرئاً جليلاً وضابطاً نبيلاً من أفاضل رواة أبى جعفر، أحد القراء العشرة المشهورين. توفى سنة ١٧٠هـ.

(٢) من الآية ٦٧ من سورة الأنفال. (٣) راجع الأسمونى ٢ / ٣٢٥.

(٤) ج - وفى ب (شروط) وسقط من أ.

(٥) قال الأشمونى ٢ / ٣٢٦ (الأصل: قطع الله يد من قالها ورجل من قالها، فحذف ما أضيف إليه «يد» لدلالة ما أضيف إليه «رجل» عليه.

وقال ابن عقيل ٢ / ٦١ (وأكثر ما يكون ذلك إذا عطف على المضاف اسم مضاف إلى مثل المحذوف من الاسم الأول كقولهم: قطع الله يد ورجل من قالها.

والتقدير: قطع الله يد من قالها ورجل من قالها فحذف ما أضيفت إليه «يد» وهو «من قالها» لدلالة ما أضيف إليه «رجل» عليه) ا هـ.

(٦) عجز بيت قائله: الفردق يصف فيه عارض سحاب اعترض بين نوء الذراع ونوء الجبهة وهما من أنواء الأسد. وهو من المنسرح.

وصدره: يا من رأى عارضاً أسر به

الشرح: «عارضاً» أى: سحاباً، «أسر به» أفرح به - ويروى: «أكفكفه» يكفكف دمه يمسحه مرة بعد أخرى ليرده، ويروى «أرقت له» بمعنى سهرت لأجله «بين ذراعى» أراد بذراعى وجبهة الأسد الكوكبين اللذين يدلان على المطر عند طلوعهما، وذراعا الأسد وجبهة الأسد منزلان من منازل القمر، والذراع والجبهة من أنواء الأسد.

الإعراب: «يا» حرف نداء والمنادى محذوف تقديره يا قوم ويحتمل أن يكون «من» منادى مفرداً وعلى الأول يكون من استفهامية «رأى» فعل ماضٍ والفاعل ضمير «عارضاً» مفعوله «أسر به» على صيغة المجهول وهى جملة فى محل نصب صفة لقوله عارضاً =

وجاء نظيره في عدة أبيات (١).

وقال الفراء: لا يجوز ذلك إلا في المصطحبين كاليد والرجل والنصف والربع وقبل وبعد. فأما نحو دار و غلام، فلا يجوز ذلك فيهما.

تنبيهات:

الأول: ذهب ابن عصفور في تخريج قولهم: «قطع الله يد ورجل من قالها» ونحوه إلى أن التقدير يد من قالها ورجله فحذف الضمير، (وأقحم المعطوف بين المضاف والمضاف إليه) (٢).

الثاني: قد يفعل ذلك دون عطف كقوله:

ومن قبل نادى كل مولى قرابة (٣)

= «بين» منصوب على الظرفية «فراعى» مضاف إلى مقدر أى: بين فراعى الأسد وجبهة الأسد فحذف من الأول للدلالة الثاني عليه.

الشاهد: في «فراعى وجبهة الأسد». حيث حذف المضاف إليه وأبقى المضاف، والتقدير: بين فراعى الأسد وجبهة الأسد.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٢ / ٣٢٦، والمكودي ص ٩٢، والشاطبي، والاصطخاني، وابن هشام في المغني ٢ / ٤٥، وابن يعيش ٣ / ٢١، والشاهد رقم ١٣٦ من الخزانة وسيبويه ١ / ٩٢ والخصائص ٢ / ٤٩٧.

(١) منها:

سقى الأرضين الغيث سهل وحرزها فنيطت عرى الآمال بالزروع والضرع

(٢) أ، ب - وفي جـ (وأقحم المضاف بين المضاف إليه).

(٣) صدر بيت: قال العيني: لم أقف على اسم قائله - ويحتم فلم أعثر على قائله - وهو من الطويل.

وعجزة: فما عطف مولى عليه العواطف.

الشرح: «مولى قرابة» أراد به ابن العم، «عطف» أمالت، «العواطف» جمع عاطفة، وهي اسم فاعل من عطف.

المعنى: يصف الشاعر شلة نزلت بقوم فاستغاث كل بذوى قرابته فلم يغيشوه واستجدهم لدفع ما عرض له فلم ينجده.

الإعراب: «ومن قبل» جار ومجرور متعلق بقوله نادى الآتى «نادى» فعل ماض «كل» فاعل نادى وكل مضاف «ومولى» مضاف إليه «قرابة» مفعول به لنادى «فما» الفاء عاطفة «وما» نافية «عطف» عطف فعل ماض والتاء للتأنيث و «مولى» مفعول به لعطف «عليه» جار ومجرور متعلق بعطف «والعواطف» فاعل عطف.

كذا رواه الثقات بالكسر بلا تنوين .

قال المصنف استعمال هذا الحذف فى الأسماء الناقصة (الدلالة) (١) قليل وفى الأسماء التامة (الدلالة) (٢) كثير .

فمن ذلك قراءة ابن محيصن (٣) ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ (٤) أى : فلا خوف شىء عليهم وقد يفعل ذلك مع عطف على مضاف إلى مثل المحذوف وهو عكس الأول ومن شواهدة قول أبى بَرَزَةَ الأسلمى رضى الله عنه (٥) : «غزونا مع رسول الله ﷺ سبع غزوات أو ثمانى» .

هكذا ضبطه (الحافظ) (٦) فى صحيح البخارى - بفتح الياء دون تنوين والأصل أو ثمانى غزوات .

ثم قال :

=الشاهد: فى «قبل» حيث حذف المضاف إليه وأبقى المضاف على حاله الذى كان قبل الحذف من غير تنوين مع أن الشرطين غير متحققين لأنه ليس معطوفاً عليه اسم مضاف إلى مثل المحذوف وهو قليل .

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٦٥ ، وابن عقيل ٢ / ٦٢ ، وابن هشام ٢ / ٢١١ ، والأشمونى ٢ / ٣٢٢ ، ٣٢٦ ، وداود ، والاصطهناوى ، والسيوطى ص ٧٨ ، وأيضاً فى همه ١ / ٢١٠ .

(١) ب .

(٢) ب ، ج - وفى أ (للدلالة) .

(٣) هو: محمد بن عبد الرحمن بن محيصن السهمى المكى مقرئ أهل مكة مع ابن كثير قال ابن مجاهد: وكان ممن تجرد للقراءة وقام بها فى عصر ابن كثير محمد بن عبد الرحمن بن محيصن ، وكان نحوياً يقرأ القرآن على ابن مجاهد .
قال أبو القاسم الهذلى: مات سنة ثلاث وعشرين ومائة بمكة .

(٤) من الآية ٦٩ من سورة المائدة - برفع خوف من غير تنوين مع كسر الهاء - .

(٥) أبو برزة - بفتح الباء وسكون الراء وفتح الزاى - نضلة - بفتح النون وسكون الضاد - ابن عبد الله وقيل: كان اسمه نيار فسماه رسول الله ﷺ عبد الله . وقال: نيار شيطان . وأبو برزة أسلم قديماً وشهد فتح مكة ، وروى له عن رسول الله ﷺ ستة وأربعون حديثاً وتوفى بالبصرة وقيل: بل خراسان سنة ستين وقيل: أربع وستين .

(٦) أ ، ج وفى ب (الحافظ)

فصل مضاف شبه فعلٍ ما نَصَبَ مفعولاً أو ظرفاً أجز ولم يُعَبَّ

فصلُ يمين.....

مذهب أكثر البصريين: أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه ممتنع إلا في الشعر وذهب المصنف إلى أنه يجوز في السعة بشيئين:

الأول: ما نصبه المضاف المشابه للفعل من مفعول به أو ظرف (أو مجرور) (١).

فمن الفصل بالمفعول به قراءة ابن عامر (٢) «قتلُ أولادهم شركائهم» (٣) وبالظرف قول الشاعر:

كناحتِ يوماً صخرةً بعسيل (٤)

.....

(١) أ، ب - وفي ج (أو مصدر).

(٢) هو عبد الله بن عامر بن يزيد ولد سنة إحدى وعشرين، قال أبو علي الأهوازي: كان عبد الله بن عامر إماماً عالماً ثقة فيما أتاه حافظاً لما رواه، توفي بدمشق يوم عاشوراء سنة ثمان عشرة ومائة.

(٣) من الآية ١٣٧ من سورة الأنعام - بنصب «أولاد» وجر «شركاء» وقتل بالرفع نائب فاعل لزين وهو مضاف إلى شركاء، من إضافة المصدر لفاعله باعتبار أمرهم به و «أولادهم» مفعول فصل به بين المتضادين.

(٤) عجز بيت: قال العيني لم أقف على اسم قائله - وبحث فلم أعثر له على قائل. وهو من الطويل.

وصدره: فَرَشَنِي بِخَيْرٍ لَا أَكُونَنَّ وَمَدَحَتِي

الشرح: رشني أمر من رأس يريش. يقال: رشت فلاناً أصلحت حاله، ومعناه أصلح حاله «بعسيل» مكنسة العطار التي يجمع فيها العطر.

المعنى: يقول لمخاطبه الذي يستجديه: أصلح شأنى ولا تردنى خائباً بعد هذا السعى والعناء لئلا أكون فى مدحى لك كمن ينحت الصخرة بمكنسة العطار، يتعب بدون فائدة.

الإحراب: «فرشني» الفاء للاستئناف «رش» فعل أمر والفاعل مستتر فيه وجوباً تقديره أنت والتون للوقاية والياء مفعول به «بخير» جار ومجرور متعلق بـ «رش»، «لا» الناهية

«أكونن» فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة و«مدحتي» الواو بمعنى مع «مدحة» مفعول معه منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم وياء المتكلم مضاف إليه واسم «أكونن» ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا «كناحت» جار ومجرور متعلق

بمحذوف خبر «أكونن» «يوماً» ظرف زمان منصوب وناحت مضاف «وصخرة» مضاف إليه «بعسيل» جار ومجرور متعلق بناحت.

الشاهد: فى «كناحت يوماً صخرة» فإن قوله «ناحت» اسم فاعل مضاف إلى مفعوله وهو «صخرة» وقد فصل بينهما بالظرف وهو «يوماً» والتقدير: كناحت صخرة بعسيل.

وبالمجرور قول الآخر:

لأنت معتادٌ في الهيجاً مصابرة^(١)

قال في شرح التسهيل: فهذا من أحسن الفصل، لأنه فصل بعمول المضاف، ويدل على جوازه (في)^(٢) الاختيار قوله **﴿صَلَّى﴾**: «هل أنتم تاركو لى صاحبي»^(٣).

وقول من يوثق بعريته «ترك يوماً نفسك وهوها، سعى لها في رداها»^(٤)

وقوله: (شبه فعل) (يشمل)^(٥) المصدر واسم الفاعل، ومن الفصل بالمفعول

= مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن هشام ٢ / ٢٢١ وداود والمكودي ص ٩٢، والسيوطى ص ٧١ وأيضاً ص ٧٩ في الهمع ٢ / ٥٢.
(١) صدر بيت قال العيني: لم أقف على اسم قائله ويحث فلم أعثر له على قائل. وهو من البسيط.

وعجزه: يَصَلِّي كُلُّ مَنْ عَادَاكَ نَيْرَانًا.

الشرح: «الهيجاً» قال الجوهري: الحرب، وتمد وتقصر وههنا مقصورة، «يصلى» من قولهم صليت الرجل ناراً أدخلته النار.

الإعراب: «لأنت» اللام للتوكيد «أنت» مبتداً «معتاد» خبره «في الهيجاً» جار ومجرور متعلق بمعتاد مضاف «ومصابرة» مضاف إليه «يصلى» فعل مضارع «بها» جار ومجرور متعلق بيصلى كل «فاعل» «من» اسم موصول مضاف إليه «عادك» عادي فعل ماض والفاعل ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى من والكاف ضمير مبنى في محل نصب مفعول به والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «نيراناً» مفعول به ليصلى. الشاهد: في «في الهيجاً» فإنه فصل بين المضاف وهو قوله: «معتاد» والمضاف إليه وهو «مصابرة» فالفصل بالجار والمجرور.

مواضعه: ذكره المكودي في شرحه للألفية ص ٩٢.

(٢) أ، ب.

(٣) هذا بعض حديث عن أبي الدرداء في البخارى ومسلم - وقد وقع نزاع بين بعض الصحابة وأبى بكر فغضب الرسول **﴿صَلَّى﴾** وقال ما معناه: جئتكم بالهدى فقلتم كذبت، وقال أبو بكر: صدقت، فهل أنتم تاركو لى صاحبي؟

«وتاركو» اسم فاعل مضاف إلى مفعوله وهو «صاحبي» بدليل حذف النون، وقد فصل بينهما بالجار والمجرور وهو «لى» المتعلق بالمضاف.

(٤) هذه نصيحة: «ترك» مبتداً وهو مصدر «يوماً» ظرف له فصله فاعله وهو «نفس» المضاف إليه ومفعوله محذوف «وهواها» مفعول معه أى: ترك نفسك شأنها مع هواها يوماً «سعى» خبر ويحتمل أنه مضاف لمفعوله والفاعل محذوف أى تركك نفسك، وهو الأحسن.

(٥) أ، ب - وفي ج (شمل).

مع اسم الفاعل قراءة بعض السلف «فلا تحسبن الله مُخلفاً وعده رُسُلَهُ» (١)
بنصب الوعد وخفض الرسل (٢).

وقوله: (فصل) (مفعول) (٣) مقدم لاجز، وقوله: (شبه فعل) صفة لمضاف.

وقوله: (ما نصب) فاعل بالمصدر الذي هو فصل، وقوله: (مفعولا أو ظرفاً)
(حالان) (٤) من «ما».

والتقدير: أجز أن يفصل المضاف المشابه للفعل عما أضيف إليه منصوبه حال
كونه مفعولا (به) (٥) أو ظرفاً وفي حكمه المجرور.

الثاني: القسم نحو ما حكاه الكسائي من قولهم: «هذا غلامٌ والله زيد» (٦)
وإليه أشار بقوله (ولم يُعَبِّ فَصْلُ يَمِينِ).

وزاد في الكافية الفصل ياما، وقال (الفصل ياما مغتفر) هـ. كقوله:

هُمَا خَطُّنَا إِمَّا إِسَارٍ وَمِنَّةٌ (٧)

.....

(١) من الآية ٤٧ من سورة إبراهيم «مُخلفاً» اسم فاعل متعد لاثنتين وهو مضاف إلى «رسله»
مفعوله الأول، و «وعد» مفعول ثان وقد فصل به بينهما.

(٢) ب.

(٣) ب، ج - وفي أ (معمول).

(٤) ب، - وفي أ، ج - (حال).

(٥) أ، ج.

(٦) بجر «زيد» بإضافة «غلام» إليه.

(٧) صدر بيت قائله: تأبط شرا - واسمه ثابت بن جابر الفهمي جاهلي - وهو من الطويل.

وعجزه: وإمّا دَمٌ والقَتْلُ بِالْحَرِّ أَجْدَرُ.

الشرح: «هما خطنا» أصله هما خطتان فحذفت منها النون، وهى تثنية خطة وهى

القصة والحالة «إسار» بكسر الهمزة بمعنى الأسر، والتقدير خطنا أسر.

المعنى: ليس لى إلا واحدة من خصلتين اثنتين على زعمكم إما إسار والتزام منكم إن

رايتم العفو، وإما قتل هو أولى بالحري وهذا تهكم واستهزاء.

الإعراب: «هما» ضمير مبتدأ «خطنا» خبره مرفوع بالالف لأنه مثنى وحذفت النون

للإضافة «إما» تفصيلية «خطنا» مضاف «وإسار» مضاف إليه «ومنة» الواو عاطفة «ومنة»

معطوف على «إسار» و«القتل» الواو استئنافية و«القتل» مبتدأ «بالحر» جار ومجرور

متعلق بأجدر «الآتى» وأجدر خبر المبتدأ والجملة من المبتدأ والخبر استئنافية لامحل لها من

الإعراب.

في رواية من جر (١)، (٢).

ثم نبه على أن (الفصل) (٣) بغير ذلك مخصوص بالضرورة فقال:

واضطررأراً وُجِدَاً بأجْنَبِيٍّ أو بنعت، أو نَدَاً

الأجنبي ما ليس بمعمول (للمضاف) (٤) من مفعول (به) (٥) (١) (٦) وظرف (٧) (١) ومجرور (٨) (١) وفاعل.

مثال المفعول قول الشاعر:

تَسْقَى امْتِيَاْحًا نَدَى الْمِسْوَاكِ رِيْقَتَهَا (٩)

.....

= الشاهد: في «خطتا إما إيسار» حيث فصل فيه «إما» بين المضاف وهو «خطتا» والمضاف إليه وهو «إيسار».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشموني ٢ / ٣٢٨ والسيوطي ص ٧٩، وفي همه ٢ / ٤٩، وابن هشام في المغني ٢ / ٢٠٢ والشاهد رقم ٥٤٧ من الخزانة. (١) راجع الأشموني ٣ / ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨.

(٢) في الكافية ورقة ٦٩ قال: والفصل بإما مغتفر. وفي شرحها قال: ومن الفصل إما قول الشاعر:

هما خطتا إما إيسار ومنة وإما دم والقتل بالحر أجدر

في رواية الجرح راجع الأشموني ٢ / ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨.

(٣) أ، ب وفي ج (المتصل). (٤) أ، ب وفي ج (المضاف).

(٥) أ، ب. (٦) ب.

(٧) ب. (٨) ب.

(٩) صدر بيت: قائله جرير بن عطية الخطفي من قصيدة يمدح بها يزيد بن عبد الملك بن

مروان ويهجو أهل المهلب - وهو من البسيط.

وعجزه: كما تَضَمَّنَ ماءَ الْمَزْنَةِ الرَّصْفُ.

الشرح: «امتيأحاً» من ماح فاه بالسواك يميح إذا استاك، «الندى» بفتح النون البلل، من النداءة «المزنة» السحابة البيضاء، «الرصف» بفتح الراء والصاد الحجارة المرصوفة وماء الرصف: هو الماء الذي ينحدر من الجبال على الصخر.

«المسواك» العود الذي يستاك به «الريقة» الرضاب، وهو ماء الفم.

المعنى: أن أم عمرو تسقى من بلبل ريقها المسواك عند استياكها، فيشتمل على ريقها الصافي العذب، كما يشتمل الرصف على ماء المطر الصافي.

الإعراب: «تسقى» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر تقديره هي يعود إلى أم عمرو المذكور فيما قبله «امتيأحاً» حال من فاعل «تسقى» «ندى» مفعول ثان لتسقى «المسواك» =

والظرف كقوله:

كما خُطُّ الكتابُ بِكُفٍّ يَوْمًا يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ^(١)

والمجرور كقوله:

=مفعول أول «لتسقى» وندى مضاف «وريقة» مضاف إليه ففصل بالمفعول الثاني بين المضاف «ندى» والمضاف إليه «وريقة» مضاف والضمير مضاف إليه «كما» الكاف حرف تشبيه وجر داخل على المصدر «ما» مصدرية «تضمن» فعل ماضٍ «ماء» مفعول به لتضمن وماء مضاف والمزنة مضاف إليه «الرصف» فاعل لتضمن «وما» المصدرية وما بعدها في تأويل مصدر مجرور بالكاف.

الشاهد: في «المسواك» فإنه نصب على المفعولية لتسقى، وفصل به بين المضاف وهو «ندى» وبين المضاف إليه وهو «وريقها»، والتقدير: تسقى ندى ريقها المسواك.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٦٧، وابن هشام ٢ / ٢٢٣١، والأشمونى ٢ / ٣٢٨، وداود، والاصطهناوى، والسيوطى فى الهمع ٣ / ٥٢.

(١) البيت: لأبى حبة التميمى واسمه الهيثم بن الربيع بن زرارة يصف رسم دار من الوافر. الشرح: كما خط الكتاب «ويروى» كتجسير الكتاب، «يهودى» إنما خص اليهود لأنهم أهل الكتاب حينذاك، «يقارب» بضم بعض ما يكتبه إلى بعض «يزيل» يفرق بين كتابته وياعد.

المعنى: يشبه ما بقى متناثراً من رسوم الديار هنا وهناك بكتابة اليهودى كتاباً جعل بعضه متقارباً وبعضه متفرقاً.

الإعراب: «كما» الكاف حرف تشبيه وجر «ما» مصدرية «خط» فعل ماضٍ مبنى للمجهول «الكتاب» نائب فاعل خط «بكف» جار ومجرور متعلق بخط «يومًا» منصوب على الظرفية بخط أيضًا «كف» مضاف «يهودى» مضاف إليه. وقد فصل بينهما بالظرف «وما» وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: رسم هذه الدار كائن كخط الكتاب . . . إلخ «يقارب» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى «يهودى» والجمله فى محل جر نعت «يهودى» أو يزِيل أو عاطفة وجمله يزِيل معطوفة على ما قبلها.

الشاهد: فى «يومًا» فإنه نصب على الظرفية بقوله «خط» وقد فصل به بين المضاف وهو «كف» والمضاف إليه وهو «يهودى» والحال أنه أجنبى فلا يجوز ذلك إلا فى الضرورة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٦٦، وابن عقيل ٢ / ٦٤، والأشمونى ٢ / ٣١٨، وابن هشام ٢ / ٢٣٢، والشاطبى، والاصطهناوى، والمكودى ص ٩٢، والسيوطى ص ٧٩، وفى همعه ٢ / ٥٢، وابن يعيش ١ / ١٠٣، وسيبويه ١ / ٩١، والإنصاف ٢ / ٣٥١.

هما أخوًا في الحرب من لا أخًا له (١)

والفاعل كقوله: أنجب أيامَ والداهُ به إذ نجلاه فَنَعَمَ ما نَجَلًا (٢)

(١) صدر بيت: قائلته عمرة الخثعمية ترثي ابنيها. وقيل: قائلته درنا بنت عبعة من بنى قيس ابن ثعلبة. قاله سيويه. وهو من الطويل. وعجزه: إذا خاف يوماً نبوة فدعاها. الشرح: «نبوة» بفتح النون وسكون الباء من نبا السيف إذا لم يعمل في الضريبة. المعنى: تقول: كانا لمن لا أخ له في الحرب، ولا ناصرًا أخوين ينصرانه إذا غشيه العدو فخاف أن ينبو عن مقاومته.

الإعراب: «هما» ضمير مبتدأ «أخوًا» خبره مرفوع بالالف لأنه مثنى وحذفت النون للإضافة في الحرب جار ومجرور وأخوًا مضاف «من» اسم موصول مضاف إليه «لا» نافية للجنس مبنى على الفتح المقدر على الألف، وفي هذا التعبير كلام طويل وخلافات كثيرة اخترنا أيسرها «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «لا» و«لا» مع اسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب صلة «من»، «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «خفاف» فعل ماض والفاعل ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى «من» فعل شرط «يومًا» ظرف زمان منصوب «نبوة» مفعول به «لخاف» والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها «فدعاها» جملة وقعت جواب الشرط.

الشاهد: في «أخوًا في الحرب من لا أخ له» حيث فصل بأجنبي بين المضاف وهو «أخوًا» وبين المضاف إليه وهو «من لا أخ له».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٦٧، والشاطبي، والاصطهناوي، وابن يعيش ٣ / ٢١، والسيوطي في الهمع ٢ / ٥٢، وسيويه ١ / ٩٢، والإنصاف ٢ / ٥٢١ والخصائص ٢ / ٤٠٥.

(٢) البيت: للأعشى ميمون بن قيس من قصيدة يمدح فيها سلامة ذا فائض الحميري - وهو من المنسرح.

الشرح: أنجب أيام والداه ويروى أنجب أزمان والداه «ويروى» أنجب أيام والديه به «أنجب» من أنجب الرجل إذا ولد له نجبًا.

الإعراب: أنجب فعل ماض «أيام» ظرف زمان منصوب «والداه» والدا «فاعل أنجب مرفوع بالالف لأنه مثنى وحذفت النون للإضافة والدا مضاف والضمير مضاف إليه «به» جار ومجرور متعلق بأنجب «إذا» ظرف لما مضى من الزمان «نجلاه» «نجلًا» فعل وفاعل والضمير مفعول به والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها «فنعم» الفاء عاطفة «نعم» فعل ماض لإنشاء المدح «ما» موصولة فاعل نعم «نجلًا» فعل وفاعل والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول يجوز أن تكون «ما» نكرة فتكون تمييزًا لفاعل وهو الضمير المستتر وتكون «نجلًا» جملة من الفعل والفاعل في محل نصب صفة لما والرابط محذوف والتقدير: فنعم هو مولودًا لنجله.

وكذا لو كان الفاعل مرفوعاً بالمضاف، فإن الفصل به مخصوص بالضرورة
كقوله:

نَرَى أَسْهَمًا لِّلْمَوْتِ تُصْمَى وَلَا تُنْمَى

وَلَا تَرَعَوِي عَنِ أَهْوَاؤِنَا الْعِزْمَ (١)

فإن قلت: لا تؤخذ هذه الصورة من كلامه هنا.

قلت: قد يفهم من قوله: (ما ينصب)، فعلم أن المرفوع لا يسوغ الفصل به
اختياراً، ومثال النعت قول الشاعر:

=الشاهد: حيث فصل بين المضاف وهو «أيام» والمضاف إليه وهو إذ نجلاه بأجنبي وهو
والداه وهو فاعل المحب، إذ التقدير المحب والداه به أيام إذ نجلاه.
مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١٦٧، وابن هشام ٣ / ٣٣٠،
والأشموني ٢ / ٣٢٨، والسيوطي ص ٨٩، وأيضاً في همه ٢ / ٥٣.
(١) قال العيني: أنشده ثعلب ولم يعزه لأحد، ويبحث فلم أعثر له على قائل. وهو من
الطويل.

الشرح: أسهما جمع سهم «تصمى» من الإصماء من أصميت الصيد إذا رميته فقتلته
بحيث تراه «ولا تنمى» من الإنماء من أحميت الصيد إذا رميته فغاب عنك ثم مات.
والمعنى: نرى أسهماً للموت تقتل ولا تبطى ولا ترعوى، الارعواء: الكف عن القبيح
«العزم» عزمت على الأمر إذا أردت فعله.

الإعراب: نرى فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر تقديره نحن «أسهما» مفعول نرى
الموت جار ومجرور «تصمى» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر تقديره هي يعود إلى
أسهما والجملة نعت لـ «أسهما» إذا كانت نرى بصرية أو مفعول ثان إذا كانت قلبية «ولا
تنمى» الواو عاطفة «لا» نافية «تنمى» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر تقديره هي يعود
إلى «أسهما» والجملة معطوفة على جملة تصمى ولا ترعوى كسابقتهما عن نقص جار
ومجرور متعلق بترعوى أهواؤنا «أهواء» مرفوع بالمصدر الذي هو نقض، و«نقض» مضاف
والعزم مضاف إليه.

الشاهد: في «نقض أهواؤنا العزم» حيث فصل بين المضاف وهو «نقض» وبين المضاف
إليه وهو «العزم» مع أن الفاعل متعلق بالمضاف، وهو ضعيف.

والتقدير: عن نقض العزم أهواؤنا، أى: عن أن تنقض أهواؤنا العزم.

مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه للألفية ٢ / ٣٩٢.

نَجوتُ وقد بلَّ المرادى سيفهُ من ابنِ أبى شيخِ الأباطحِ طالبِ (١)
أراد من (ابن) (٢) أبى طالب شيخ الأباطح.

ومثال النداء قول الشاعر:

وَفَاقُ كَعْبُ بَجِيرٍ مُنْقَذٌ لَكَ مِنْ تَعَجِيلِ تَهْلُكَةِ وَالْخُلْدِ فِي سَقَرَا (٣)

(١) قائله: معاوية بن أبى سفيان. قال ذلك لما اتفق ثلاثة من الخوارج، وهم عبد الرحمن بن عمرو المعروف بابن ملجم المرادى، والبرك بن عبد الله، وعمرو بن بكر على قتل على بن أبى طالب ومعاوية بن أبى سفيان وعمرو بن العاص رضى الله عنهم فقتل المرادى علياً ونجماً معاوية من البرك فقال هذا البيت. وهو من الطويل.

الشرح: المرادى نسبة إلى مراد وهي قبيلة باليمن يريد قاتل أمير المؤمنين على بن أبى طالب شيخ الأباطح جمع أبطح وهو المكان الواسع وأراد بالأباطح مكة وأراد بشيخها أبا طالب.

المعنى: تخلصت من القتل وقد لطمخ ابن ملجم سيفه بدم على بن أبى طالب شيخ مكة.

الإعراب: نَجوتُ فعل وفاعل وقد الواو للحال قد حرف تحقيق «بل» فعل ماضى «المرادى» فاعل بل «سيفه» سيف مفعول به لبل وسيف مضاف والضمير مضاف إليه «من ابن» جار ومجرور متعلق ببيل وابن مضاف «أبى» مضاف إليه «شيخ الأباطح» نعت لأبى ومضاف إليه «أبى» مضاف «طالب» مضاف إليه.

الشاهد: فى «أبى شيخ الأباطح طالب» حيث فصل بين المضاف وهو أبى والمضاف إليه وهو «طالب» بالتعنت وهو «شيخ الأباطح».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٦٧، وابن عقيل ٢ / ٦٤، والأشمونى ٢ / ٢٢٨، وابن هشام ٢ / ٢٣٥ والشاطبى، وداود، والأصطهناوى، والمكودى ٩٣، والسيوطى ص ٧٩ وفى همه ٢ / ٥٢.

(٢) ب، ج.

(٣) قائله: بجير بن زهير بن أبى سلمى يقوله لأخيه كعب بن زهير، وكان بجير قد أسلم قبل كعب فلامه كعب على ذلك وتعرض للرسول ﷺ فقال بلسانه منه فأهدر النبي ﷺ دمه. وأما أبوهما زهير فقد مات قبل المبعث بسنة، والبيت من البسيط.

الإعراب: وفاق مبتدأ «كعب» منادى بحرف نداء محذوف مبنى على الضم فى محل نصب و«وفاق» مضاف و«بجير» مضاف إليه «منقذ» خبر لمبتدأ «لك» جار ومجرور متعلق بمنقذ «من تعجيل» جار ومجرور متعلق بمنقذ أيضاً و«تعجيل» مضاف «تهلكة» مضاف إليه والخلد معطوف على تعجيل فى «سقر» جار ومجرور متعلق بالخلد.

وزاد في التسهيل: الفصل بفعل ملغى هـ (١). أنشد ابن السكيت (٢):

بأى تَرَاهُمُ الأَرْضِينَ حَلُوا (٣)

وزاد غيره الفصل بالمفعول لأجله نحو:

مَعَاوِدُ جُرَّةٌ وَقَتِ الهَوَادِي (٤)

= الشاهد: في «وفاق كعب» بجير فصل بين المضاف وهو وفاق والمضاف إليه وهو بجير بالنداء وهو «كعب».

والتقدير: وفاق بجير يا كعب متخذ لك أى: منج لك من تعجيل الهلاك في الدنيا والخلود في النار في الآخرة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن عقيل ١ / ٦٦، والأشمونى ٢٢ / ٣٢٩، والاصطهناوى، والكردى ص ٩٢، والسيوطى فى الهمع ٢ / ٥٣.

(١) راجع التسهيل ص ١٦١.

(٢) هو: أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، مضى التعريف به فى باب الكلام.

(٣) صدر بيت: قال العيني: لم أقف على اسم قائله - ويبحث فلم أعر له على قائل - وهو من الوافر.

وعجزه: الأدبران أم عسفوا الكفاراً.

الشرح: الدبران بفتح الدال - وهو اسم موضع، ويروى أبى الدبران «الكفار» اسم موضع وهو بكسر الكاف «أم عسفوا» أى: أم توجهوا.

الإهراب: بأى: جار ومجرور متعلق بقوله «حلوا» «ترى» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه «هم» ضمير فى محل نصب مفعول به، أى مضاف و«الأرضين» مضاف إليه وقوله: «تراهم» معترض بينها «حلوا» فعل وفاعل «الدبران» الهمزة للاستفهام وفيه إضمار والتقدير: هل حلوا الدبران أم عسفوا أى أم توجهوا نحو الكفار «أم» متصلة لمعادلتها الهمزة فى إفادة التسوية «عسفوا» فعل وفاعل «الكفار» مفعول به.

الشاهد: فى «بأى تراهم الأرضين» فإن التقدير: بأى الأرضين تراهم حلوا ففصل بقوله: «تراهم» بين قوله: «بأى» الذى هو مضاف وبين قوله «الأرضين» الذى هو مضاف إليه.

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه ٢ / ٣٢١ والسيوطى فى همعه ٢ / ٥٣.

(٤) صدر بيت: قال العيني: لم أقف على اسمه قائله - ويبحث فلم أعر على قائله - وهو من الوافر.

وعجزه: أشم كأنه رجل عبوس.

الشرح: «الهوادى» جمع هادية من هدا إذا سكن أشم من الششم وهو الارتفاع من باب علم يعلم «عبوس» ويروى «منبوس» من قولهم رجل منبوس الوجه أى عابسه وكريهه.

أى: معاود وقت الهوادي جرأة.

وحكى ابن الأثيرى هذا غلام إن شاء الله (تعالى) (١) ابن أخيك. ففصل يان
شاء الله، والله أعلم (٢).

=المعنى: يصف الشاعر رجلا بأنه يظهر الكبر ويعاود الحرب وقت ظهور الهوادي جمع
هاد أى: أعناق الخيل لأجل جرأته فى الحرب والجرأة - بضم الجيم - اه صبان .
الإعراب: معاود خبر مبتدأ محذوف والتقدير هو معاود «جرأة» مفعول لأجله ومعاود
مضاف «وقت» مضاف إليه ووقت مضاف «الهوادي» مضاف إليه «أشم» خبر للمبتدأ
محذوف تقديره هو أو خبر بعد خبر عند من يجيز ذلك «كأنه» كأن واسمها «رجل» خبر
كأن والجملة نعت لـ «أشم» نعت لرجل مرفوع .
الشاهد: فى «معاود جرأة وقت» حيث فصل بين المضاف وهو «معاود» وبين المضاف
إليه وهو «وقت» بقوله: «جرأة» منصوب على المفعولية .
والتقدير: معاود وقت الهوادي جرأة .
مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٢ / ٣٢٩، والسيوطى فى الهمع ٢ / ٥٣ .

(١) أ، ب.

(٢) راجع الأشمونى ص ٣٢٨، ٣٢٨، ٣٢٩.

المضاف إلى ياء المتكلم

آخِرَ مَا أُضِيفَ لِلْيَاءِ اكْتَسَرَ إِذَا لَمْ يَكْ مُعْتَلًا كَرَّامٍ وَقَدَى

يجب كسر آخر المضاف (إلى ياء) (١) المتكلم (إن) (٢) لم يكن منقوصًا أو مقصورًا أو مثني أو مجموعًا على حدة كقولك: في «غلام» غلامى.
وفيه أربعة مذاهب:

أحدها: أنه معرب بحركات (مقدرة) (٣) فى الأحوال الثلاثة.

والثانى: أنه معرب فى الرفع والنصب بحركة مقدرة، بالجر بالكسرة الظاهرة. واختاره فى التسهيل.

والثالث: أنه مبني.

والرابع: أنه لا معرب ولا مبني. وإليه ذهب ابن جنى.

والأول مذهب الجمهور.

ويجوز فى الياء (بعد المكسور) (٤) وجهان: الفتح والإسكان، فقول: الفتح أصل وقيل: الإسكان أصل (جمع) (٥) بينهما (بأن) (٦) الإسكان أصل أول إذ هو أصل كل مبني، والفتح أصل ثان، إذ هو أصل ما هو على حرف واحد.

وأما المقصور والمنقوص والمثنى والمجموع على حدة فإذا أُضِيفَ شَيْءٌ مِنْهَا إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ وَجِبَ فَتْحُ الْيَاءِ فِي اللَّغَةِ الْمَشْهُورَةِ، فَتَقُولُ فِي «قَدَى»: قَدَايَ، وَفِي «رَامٍ» رَامِيَّ، وَفِي «ابْنَيْنِ» ابْنَيْيَّ، وَفِي «زَيْدَيْنِ» زَيْدِيَّ.

وإلى ذلك أشار بقوله:

جميعها اليا بعد فتحها احتدى فدى

(١) ب وفى أ، جـ (لياء).

(٢) أ، جـ وفى ب (إذا).

(٣) أ، جـ - وفى (مقدرات).

(٤) أ - وفى ب، جـ (الكسرة).

(٥) أ، جـ - وفى ب (والجمع).

(٦) أ، جـ - وفى ب (أن).

الإشارة «بذى» إلى الأنواع الأربعة و«احتذى» تبع.

ثم بين حكم آخر المقصور والمنقوص والمثنى والمجموع على حدة إذا أضيف للياء فقال: (وتدغم الياء فيه) أى: وتدغم الياء (من)^(١) آخر المنقوص والمثنى والمجموع (على حدة)^(٢) نصبا وجرا فيه. أى: فى ياء المتكلم، ولا يغير ما قبلها من فتح أو كسر فتقول: رأيت رامىً وابنىً وزيدى، وتفتح الياء كما سبق.

ثم قال: (والواو) أى: وتدغم الواو أيضاً فى ياء المتكلم يعنى (بعد)^(٣) قلب الواو ياء.

فإن كان ما قبلها فتحة لم تغير نحو «مصطَفُون» فتقول فيه «هؤلاء مصطفى» وإن كان (ما)^(٤) قبلها ضمة قلبتها كسرة لتصبح الياء نحو: «مسلمون» فتقول فيه مسلمى. بقلب الواو ياء والضمة كسرة.

ومنه قوله ﷺ: «أَوْ مُخْرِجِيْ هُمْ»^(٥).

وإلى هذا أشار بقوله:

.....وإن ما قبل واو ضم فاكسرة يهن

ثم قال: (وَالفَا سَلَّم) أى: سلم الألف من الانقلاب.

وشمل ذلك ألف المثنى نحو «هذان غلاماى» ولا خلاف فيه، وألف المقصور

(١) ب، وفى أ، جـ (فى).

(٢) ب، جـ.

(٣) ب، جـ - وفى أ (تقلب)

(٤) أ.

(٥) ذكره البخارى، قال عليه الصلاة والسلام لورقة بن نوفل حين قال له: وددت أن أكون معك حين يخرجك قومك، وأصله: أو مخرجوى هم فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء ومخرجوى اسم فاعل مضاف لياء المتكلم مبتدأ و«هم» فاعل سد مسد الخبر «وفى» شرح البخارى: جعل «هم» مبتدأ خبره «مخرجوى» ولا يجوز العكس لأنه يلزم عليه الإخبار عن النكرة بالمعرفة. اهـ حاشية السجاعى على القطر ص ٨٦.

نحو: «هى عصاى»^(١) وفيه لغتان إقرار الألف (وهى المشهورة)^(٢) وقلبها ياء وهى لغة هذيل (وحكاها)^(٣) عيسى بن عمر^(٤) عن قريش .

وقرأ الحسن^(٥) يا «بِشْرَى»^(٦) وإليها أشار بقوله:

..... وفى المَقْصُورِ عَن هُذَيْلٍ انْقِلَابُهَا يَاءَ حَسَنٍ

وينبغى أن يستثنى من ذلك ألف «لدى» و«على» الاسمية، فإن الأكثر فيه القلب مع ياء المتكلم.

فإن قلت: فهل يجوز للقلب ألف المثنى فى لغة من التزمها مطلقاً؟

قلت: قال فى الارتشاف يحتاج فى جوارزه إلى سماع^(٧).

(١) من الآية ١٨ من سورة طه .

(٢) أ، ب - وفى جـ (وهو المشهور).

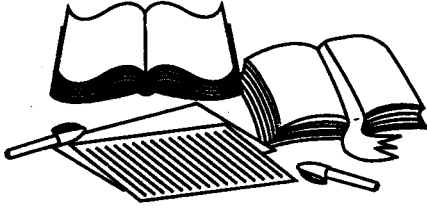
(٣) ب، ج - وفى (حكاها).

(٤) عيسى بن عمر الثقفى أبو عمر مولى خالد بن الوليد نزل فى ثقيف فنسب إليهم، إمام فى النحو والعربية والقراءة مشهور. أخذ عن عمرو بن العلاء وغيره، وروى عن الحسن البصرى وغيره، وحكى عنه الجوهرى فى الصحاح وغيره، سقط عن حمار فاجتمع الناس حوله. فقال مالى أراكم تكاكنتم على كتكاكنكم على ذى جنة افرنقعوا عنى. مات سنة تسع وأربعين، وقيل: سنة خمس ومائة.

(٥) هو الإمام أبو سعيد الحسن بن الحسن البصرى، كان إماما فى القراءة روى عن الشافعى أنه قال: لو شاء أن أقول إن القرآن نزل بلغة الحسن لقلت لفصاحته، وهو أحد الأربعة الذين لهم قراءة شاذة من القراءات العشر. وتوفى بالبصرة سنة ١١٦ هـ.

(٦) من الآية ١٨ من سورة يوسف .

(٧) الارتشاف ص ٩١٠ .



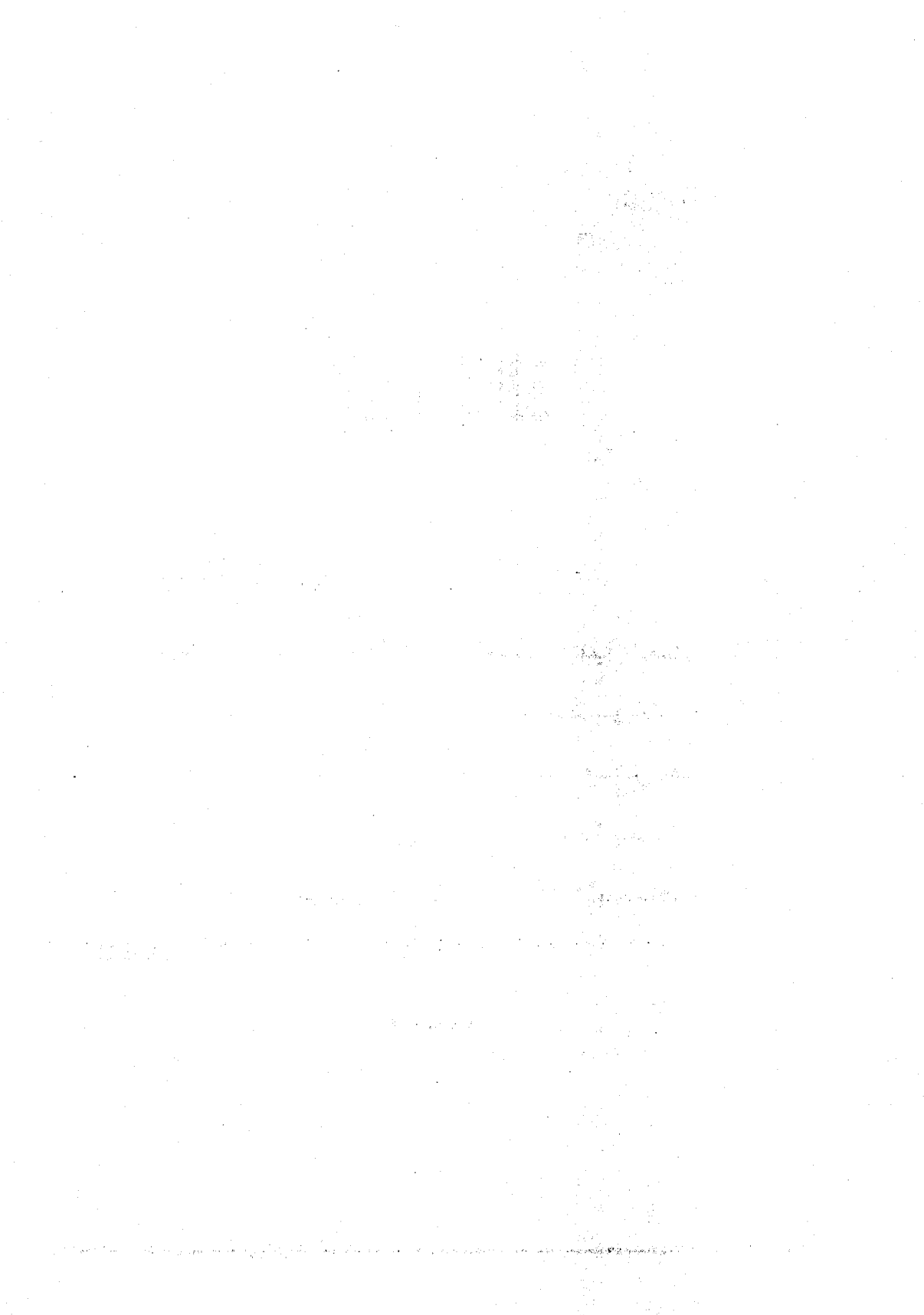
التفقيظ

الجزء الثالث

ويشتمل على:

إعمال المصدر - إعمال اسم الفاعل - أبنية المصدر - أبنية
أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهات - الصفة
المشبهة باسم الفاعل - التعجب - نعم ويئس وما جرى
مجرأهما - أفعال التفضيل - النعت - التوكيد - العطف -
عطف النسق - البدل - النداء - المنادى المضاف إلى ياء
المتكلم.





إعمال المصدر

بفعله المصدر الحق في العمل .

أى : ألحق المصدر بفعله في عمله فيعمل عمل الفعل في اللزوم والتعدى بنفسه وبالحرف ، وخطب التمثيل في ذلك سهل .

« تنبيه » :

(يخالف)^(١) المصدر (فعله)^(٢) في أمرين :

أحدهما : أن في رفعه (نائب الفاعل)^(٣) خلافا ، ومذهب جمهور البصريين جوازه وإليه ذهب في التسهيل .

الثاني : (أن)^(٤) فاعل المصدر يجوز حذفه بخلاف فاعل الفعل ، وإذا حذف لم يتحمل (ضميره)^(٥) ، خلافا لبعضهم .

ثم قال : مضافاً أو مجرداً أو مع ال .

فهو ثلاثة أحوال ، وإعماله مضافاً أكثر نحو ﴿... وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ

النَّاسِ...﴾^(٦) ولا خلاف فيه ، وفي كلام بعضهم ما يشعر بالخلاف .

(١) ب ، وفى أ ، جـ (يفارق) .

(٢) أ ، جـ ، وفى ب (الفعل) .

(٣) أ ، جـ ، وفى ب (نائباً عن الفاعل) .

(٤) أ .

(٥) أ ، جـ ، وفى ب (ضميراً) .

(٦) من الآية ٢٥١ من سورة البقرة .

وإعماله مجرداً (من) ^(١) الإضافة وآل أقل من المضاف نحو ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ١٤﴾ **يَتِيمًا** ^(٢) .

وفيه خلاف أجازة البصريون ومنعه الكوفيون .

فإن (وقع بعده) ^(٣) مرفوع أو منصوب فهو محمول عندهم على فعل مضمر ، وإعماله مع آل أقل من المجرد ، ومنه قول الشاعر ^(٤) :

ضَعِيفُ النَّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ يَخَالُ الْفِرَارُ يُرَاخِي الْأَجَلَ

وفيه خلاف ، أجازة سيبويه ، ومن وافقه ، ومنعه الكوفيون ، وبعض البصريين كابن السراج ، وأجازة الفارسي على قبح ، وفصل ابن طلحة بين أن

(١) أ ، ج ، وفي ب (عن) .

(٢) من الآية ١٤ من سورة البلد - إطعام مصدر فاعله محذوف « يتيماً » مفعوله .

(٣) أ ، ج - وفي ب (وقع عندهم بعده) .

(٤) قائلة : لم ينسب إلى قائل - وبالبحت لم أعثر له على قائل - وذكره سيبويه وهو من

الخمسين التي لم يعرف قائلوها - وهومن المتقارب - .

اللغة : « النكاية » الإضرار يقال : نكيت في العدو أنكى نكايه ، إذا قتلت فيهم وجرحت « يخال » يظن « يراخي » يناهد ويؤخر .

المعنى : إن هذا الرجل ضعيف لا يستطيع أن يؤثر في أعدائه أو يقهرهم أو يئازلهم القتال ، يظن أن الهرب والفرار من الحرب يبعد عنه الموت ، ويفسح له في العمر .

الإعراب : « ضعيف » خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : هو ضعيف « النكايه » مضاف إليه « أعداءه » مفعول للنكايه ، والضمير مضاف إليه « يخال » فعل مضارع ، والضمير المستتر الذي يعود على الفرار فاعل « الأجل » مفعول ليراضي ، والجملة في محل نصب مفعول ثان ليخال .

الشاهد فيه : « النكايه أعداءه » حيث عمل المصدر المقترن بآل وهو « النكايه » ونصب المفعول وهو « أعداءه » .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : ابن هشام ٣/٥ ، ابن عقيل ٢/٧٢ ، والأشمونى ٢/٢٣٣ ، والسيوطى ص ٨٠ ، وذكره سيبويه ١/٩٩ ، وابن يعيش ٦/٥٩ ، وشذور الذهب ص ٣٩٩ ، والخزائن الشاهد ٥٩٧ .

يكون بال معاقبة (للضمير)^(١) فيجوز نحو (إنك والضرب خالد المسيء إليه)
وإلا فلا يجوز نحو (عجبت من الضرب عمرا) ثم نبه على (شرط)^(٢) عمل
المصدر بقوله :

إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ « أَنْ » أَوْ « مَا » يَحُلُّ مَحَلَّهُ .

شرط إعمال المصدر غير الواقع بدلا من اللفظ بفعله ، أن يصح تقديره
بالفعل مع حرف مصدرى .

فإن أريد به غير الحال جاز أن يقدر بأن (أو)^(٣) بما ، وإن أريد به الحال قدر
بما ولم يقدر بأن ، لأن مصحوبها لا يكون حالا ، فلذلك لم يقتصر على أن كما
فعل بعضهم .

فإن قلت : قد ذكر في التسهيل (معهما)^(٤) « أن » المخففة ، ومثله بنحو
« علمتُ ضَرْبَكَ زيدا » تقديره : علمت أن قد ضربت زيدا ، فإن (هذه)^(٥)
مخففة ، لأنها واقعة بعد العلم ، وهي موضع غير صالح للمصدرية^(٦) .

قلت : ذكر « ما » المصدرية مغن عنها ، فإنها يصح وقوعها بعد العلم ،
ولم يقدر سيبويه في الباب بغير « أن » الثقيلة مع ضمير الشأن .

فإن قلت : ظاهر قوله : (إن كان) وقوله في الكافية :

(حيث ما يصح حرف مصدرى تماما) .

أن هذا الشرط لازم ، وقد جعله في التسهيل غالبا^(٧) وقال في شرحه :
وليس تقديره بأحد الثلاثة شرطا في عمله ، ولكن الغالب أن يكون كذلك ، ومن

(١) ١ .

(٢) ب ، ج ، وفى (شروط) .

(٣) ١ - وفى ب ، ج (و) .

(٤) ب ، ج ، وفى أ (معها) التسهيل ص ١٤٢ .

(٥) ١ .

(٦) أى : لأنها لا تقع بعد العلم ولا تسد مسد مفعوليه ، اهـ ، صبان ٢/٢٦٨ .

(٧) التسهيل ص ١٤٢ .

وقوعه غير مقدر بأحدها قولُ العرب : « سَمِعُ أذني زيداً يقولُ ذلك »^(١) وذكر مثلاً آخر .

قلت : المشهور أن تقديره بذلك شرط وما ذكره من المثل لا يتعذر فيه التقدير ، وكلام صاحب البسيط موافق للمصنف في عدم اشتراط ذلك .
« تنبيه » :

لإعمال المصدر شروط لم يذكرها هنا :

الأول : أن يكون مظهرًا ، فلو أضمر لم يعمل ، لعدم حروف الفعل ، خلافاً للكوفيين ، وأجاز ابن جنى في الخصائص والرماني أعماله في المجرور ونقل عن الفارسي ، وقياسه في الظرف .

الثاني : أن يكون مكبرًا ، فلو صغر لم يعمل .

الثالث : أن يكون غير محدود ، فلو حُدَّ بالتاء لم يعمل ، فإن ورد حكم بشذوذه كقوله^(٢) :

يُحايى به الجلدُ الذي هو حارِمٌ بِضَرْبَةِ كَفِيهِ المِلا نَفْسَ رَاكِبِ

فنصب الملا بضرربة كفيه وهو محدود ، ونصب نفس بيحايى .

ومعناه : يصف الشاعر مسافرا معه ماء فتييم وأحيا بالماء نفس راكب كاد يموت عطشا .

(١) قال الصبان ٢/٢٦٨ : حال كالحال في ضربى العبد مستيا ، فالتقدير : سمع أذنى أخاك حاصل إذا كان أو إذا كان ، فصاحب الحال ضمير الفعل المحذوف لا الأخ ، وإن زعمه البعض ، وإنما لم يكن المصدر هنا مقدرًا بما أو أن المخففة ، لاشتراط أن يسبقهما أو المصدر المقدر بهما شيء ، ولم يوجد ، وإنما لم يكن مقدرًا بأن المصدرية لأن المراد الإخبار بأن سمع أذنه قول أخيه حاصل ، وأن تقتضى أنه سيحصل ، لأنها تخلص المضارع للاستقبال ، كذا قال البعض وفيه نظر . إذ تقدير أن والماضى لا يقتضى أن السمع سيحصل . اهـ . وأقول « سمع » مبتدأ خبره محذوف وجوبا ، وجملة « يقول ذلك » في محل نصب حال من « أخاك » .

(٢) قائلة : لم ينسب لقاتل - وبالبحت لم أعثر له على قاتل - وهو من الطويل .

اللغة : « يَحايى » بمعنى : يحيى - من الإحياء « الجلد » القوى الصلب « الحارم » الضابط « الملا » - بفتح الميم - مقصور - أراد به التراب .

الرابع : أن يكون غير منعوت قبل تمام عمله ، لأن معمول المصدر بمنزلة الصلة من الموصول ، فلا يفصل بينهما بالنعوت ، فإن ورد ما يوهم ذلك قدر فعل بعد النعت يتعلق به معمول المتأخر ، فلو نعت بعد تمامه لم يمنع .

والأولى أن يقال (غير متبوع) بـ (غير منعوت) لأن حكم سائر التوابع حكم النعت :

الخامس : أن يكون مفردا ذكره في البسيط عن بعضهم ولم يشترطه في التسهيل^(١) وقال في الكافية :

وأهمل المضمراً والمحدودُ ومصدر فارقهُ التوحيدُ

ورُبُّ محدود ومجموع عمل ويسماع لا قياس قد قُبل

وصرح بجوازه في شرح التسهيل :

ومن إعماله مجموعاً قوله^(٢) :

قد جربوه فما زادت تجاريتهم أباً قدامة إلا المجد والقنعا

= المعنى : يصف مسافرا معه ماء فتيتم وأحيا بالماء نفس راكب كا ديموت عطشا .

الإعراب : «يحايى» فصل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء « به » متعلق بيحايى «الجلد» فاعل مرفوع « الذى » نعت الجلد « هو » ضمير منفصل مبتدأ « حازم » خبر مرفوع بالضمة الظاهرة والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «بضربة» جار ومجرور متعلق بيحايى وضربة مضاف ، وكفى من « كفيه » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله مجرور بالياء نيابة عن الكسرة ، لأنه مثنى ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى الجلد مضاف إليه « الملا » مفعول به لضربة « نفس » مفعول به ليحايى وهو مضاف و « راكب » مضاف إليه .

الشاهد فيه : « بضربة كفيه » فإن ضربة مصدر محدود أضيف إلى فاعله ونصب الملا وهو مفعول ، وهو شاذ ، لأن المصدر المحدود لا يعمل ، فإن ورد حكم بشذوذه

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٣٣٥ ، والسيوطى ص ٨١ .

وذكر في قطر الندى ص ٢٦٨ وهمع الهوامع ٢/٩٢ .

(١) التسهيل ص ١٤٢ .

(٢) قائله : أعشى ميمون من قصيدة يمدح فيها هوزة بن على الحنفي - وهو من البسيط .

اللغة : « أبا قدامة » هذه كنية هوزة الممدوح « المجد » اسم جامع لخصال المروءة والسخاء والشرق « القنعا » - بفتح القاء والنون - الكرم والعطاء الواسع .

واختلف النحويون في (جوازهم) ^(١) إعمال المجموع ، فأجازه قوم ، واختاره ابن عصفور ، ومنعه قوم ومنهم ابن سيده .

فإن قلت : فهل يشترط في إعماله أن يكون بمعنى الحال والاستقبال كاسم الفاعل ؟

قلت : لا يشترط ذلك ، لأنه عمل لكونه أصلا ، فلم يتقيد بزمان بخلاف اسم الفاعل . قاله المصنف ، وقال غيره لأنه عمل بالنيابة عن الفعل ، والفعل لا يشترط فيه ذلك .

وحكى عن بعض المتأخرين أنه منع إعماله ماضيا ، وليس بصحيح .

وقوله : **وَلَا سَمَ مَصْدَرٍ عَمَلٌ**

يعنى أن اسم المصدر يعمل عمل فعله ، وهو قليل ، وإلى قلته أشار بتكثير (عمل) واختلف في إعمال اسم المصدر ، فأجازه الكوفيون ومنعه البصريون ، قال بعضهم إلا في ضرورة ، وتأولوا ما ورد من ذلك على إضمار فعل .

ومن عمله قول عائشة رضی الله عنها « مِنْ قَبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتُهُ الْوَضُوءُ » ^(٢) وظاهر كلامه في التسهيل أنه مقيس ^(٣) وقال الشارح : وليس ذلك بمطرد في اسم المصدر ولا فاش .

= الإعراب : « قد » حرف تحقيق « جريوه » فعل ماض وواو الجماعة فاعله وضمير الغائب العائد إلى المدح مفعول به « فما » الفاء عاطفة وما حرف نفى « زادت » فعل ماض والتاء للتأنيث « تجاريهم » فاعل زادت وضمير الغائبين مضاف إليه « أبا » مفعول به لتجارب لأنه مصدر الفعل المتعدى « قدامة » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة ، لأنه اسم لا يتصرف للعلمية والتأنيث « إلا » أداة استثناء ملغاة « المجد » مفعول به لزادت و « الفئحة » معطوف على المجد ، والالف للإطلاق .

الشاهد فيه : « تجاريهم أبا قدامة » حيث إن « تجاريهم » عمل مجموعا في « أبا قدامة » .
مواضعه : من شراح الألفية الأشموني ٢/٣٣٥ .

(١) ١ ، ج .

(٢) « قبلة » اسم مصدر مضاف لفاعله « وامراته » مفعول والجار والمجرور خبر مقدم عن الوضوء ، اه خضري ١/٢٣ .

(٣) التسهيل ص ١٤٢ .

« تنبيهان » :

الأول : أطلق في قوله (ولاسم مصدر عمل) وهو مقيد بغير العلم ، فالعلم لا يعمل ، وهو ما دل على معنى المصدر دلالة مغنية عن الألف واللام ، لتضمن الإشارة إلى حقيقته كيسار وبرة وفجار^(١) .

الثاني : عرف اسم المصدر في التسهيل إذ قال : ويعمل عمله اسمه غير العلم وهو ما دل على معناه وخالفه بخلوه - لفظا وتقديرا دون عوض - من بعض ما في فعله مثال ذلك :

« توضأ وضوءاً » و« تكلم كلاماً » فالوضوء والكلام اسمان للمصدر ، لا مصدران ، لخلوهما - لفظا وتقديرا - من بعض ما في فعلهما .

وحق المصدر أن يتضمن حروف فعله بمساواة نحو « توضأ توضحوا » أو بزيادة نحو « أعلم إعلاما » .

واحترز بقوله « أو تقديرا » من نحو « قاتل قتالا » فإنه مصدر ، لا اسم مصدر ، إذ لم يخل تقديرا ، فإن أصله « قيتالا » فاللمدة مقدرة وقد (ثبتت)^(٢) لفظا .

ويقوله (دون عوض) من نحو « عدة » فإنه مصدر مع خلوه من الواو ، لأن التاء عوض (منها)^(٣) .

ومن نحو « كلم تكليما » فإنه مصدر مع خلوه من التضعيف ، لأن (التاء)^(٤) عوض منه .

قال الشارح : اعلم أن اسم المعنى الصادر عن الفاعل كالضرب ، أو القائم بذاته كالعلم ، ينقسم إلى مصدر واسم مصدر .

(١) يسار علم لليسر مقابل العسر ، وبرة : علم للبر ، وفجار : علم للفقور .

(٢) أ ، ج وفي ب (حذفت) .

(٣) ب .

(٤) أ ، ب ، وفي ج (الياء) .

فإن كان أوله ميم مزيدة لغير مُفاعلة كالمضرب والمحمدة ، أو كان لغير ثلاثي بورن ما لثلاثي كالمغسل والوضوء ، فهو اسم للمصدر ، وإلا فهو المصدر . قلت : الذي أوله الميم المذكورة ، وإن أطلق بعضهم عليه اسم المصدر فإنه يعمل عمل فعله ، وليس هو موضع الخلاف ، ولا المراد هنا . والنوع الثاني وهو ما كان لغير ثلاثي بورن ما لثلاثي هو المذكور في التسهيل^(١) .

قال الشيخ أبو حيان : وهذا الثاني عندنا مصدر ، لا اسم مصدر ، قال :
واسم المصدر يقال باصطلاحين :

أحدهما : (ما ينقاس)^(٢) بناؤه من الثلاثي على مفعل ، (وما زاد)^(٣) على صيغة اسم المفعول وهذا يعمل عمل فعله .

الثاني : ما كان أصل وضعه لغير المصدر كالثواب والعطاء والكلام والدهن والخبز ، فهذه وضعت لما يثاب به ولما يعطى وللجمل (المقولة)^(٤) ولما يدهن به ولما يخبز به .

وفي هذا النوع اختلف الكوفيون والبصريون ، وتحقيق الخلاف بين الفريقين : هل ينقاس أن يطلق اسم المصدر مجازا على المصدر ويعمل عمل المصدر أو لا ؟

فقال البصريون : لا إلا أن يضطر شاعر ، وقال الكوفيون والبغداديون : ينقاس ذلك .

قلت : وصرح في شرح التسهيل بأن ثوابا وعطاء مصدران ، لقرب ما بينهما وبين الأصل ، وهو إثواب وإعطاء .

(١) التسهيل ص ١٤٢ .

(٢) ١ ، ب ، وفي جـ (ينقاس) .

(٣) ١ ، جـ ، وفي بـ (وما زادوا) .

(٤) ١ ، جـ ، وفي بـ (المقيدة) .

قوله : **وَبَعْدَ جَرِّهُ الَّذِي أُضِيفَ لَهُ كَمَلٌ بِنَصْبٍ أَوْ بَرَفِعٍ عَمَلَةٌ**

للمصدر المضاف خمسة أحوال :

الاول : أن يضاف إلى فاعله ويحذف مفعوله نحو ﴿ **وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ**

إِبْرَاهِيمَ... ﴿ ١١٤ ﴾ ^(١) .

الثاني : أن يضاف إلى مفعول ويحذف فاعله نحو ﴿ **لَا يَسْأَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ**

دُعَاءِ الْخَيْرِ... ﴿ ٤٩ ﴾ ^(٢) .

الثالث : أن يضاف إلى فاعله ثم يكمل عمله بنصب مفعوله نحو ﴿ **وَلَوْلَا**

دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ ﴿ ٣ ﴾ ^(٣) .

الرابع : أن يضاف إلى مفعوله ثم يكمل عمله برفع فاعله نحو قوله عليه

الصلاة والسلام « ... وَحَجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا » ^(٤) .

وهو قليل ، قيل : ولم يجئ في القرآن إلا ما روى عن ابن عامر أنه قرأ

﴿ **ذَكَرْ رَحْمَةً رَبِّكَ عَبْدُهُ زَكْرِيَاءُ** ﴾ ^(٥) - برفع الدال والهمزة - وليس ذلك

مخصوصا بالضرورة على الصحيح .

والأكثر في المصدر إذا أُضِيفَ إلى مفعوله أن يحذف فاعله .

(١) من الآية ١١٤ من سورة التوبة .

(٢) من الآية ٤٩ من سورة فصلت .

(٣) من الآية ٢٥١ من سورة البقرة .

(٤) « حج » مصدر مضاف إلى مفعول وهو « البيت » « من » اسم موصول فاعله ، وقد

عدل المصنف عن الاستدلال بالآية : ﴿ **وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ**

سَبِيلًا ﴾ ، لاحتمال كون « من » بدلا من الناس بدل بعض من كل ، وقد حذف الرابط

للعلم به - أى : من استطاع منهم ، كما يحتمل أن تكون مبتدأ خبره محذوف - أى

فعليه أن يحج - وجعلها فاعلا للمصدر يفسد معه المعنى ، لأن المعنى يكون حينئذ : ولله

على الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم - أن يحج البيت المستطيع ، فيلزم تأنيب جميع

الناس بتخلف المستطيع ، فتدبر . م ٢٧١ / ٢ صبان .

(٥) من الآية ٢ من سورة مريم .

الخامس : أن يضاف إلى الظرف فيرفع وينصب كالمثون نحو « عجبت من انتظار يوم الجمعة زيدٌ عمرا » .

وقوله : (كامل) يعني : إن أردت ، لأن (ذاك)^(١) غير لازم . وقوله :

وَجُرَّ مَا يَتَّبِعُ مَا جُرَّ وَمَنْ رَأَى فِي الْإِتْبَاعِ الْمَحَلَّ فَحَسَنَ

المضاف إليه المصدر ، إن كان فعلا فمحلّه رفع ، وإن كان مفعولا فهو في موضع نصب ، إن قدر المصدر بأن وفعل الفاعل ، وفي موضع رفع إن قدر المصدر بأن وفعل المفعول ، خلافا لمن منع تقديره بفعل المفعول .

فلك في التابع الجر على اللفظ والرفع على المحل ، إن كان فاعلا أو نائبه ، والنصب على المحل إن كان مفعولا به تقول : « عجبت من أكل الخبز واللحم » - بالجر والرفع والنصب - .

فالجر على اللفظ ، والنصب على المحل ، لأنه مفعول به ، والرفع على تقدير إن أَكَلَ الخبزُ (واللحمُ)^(٢) .

« تنبيه »

ظاهر كلام المصنف جواز الإتيان على المحل في جميع التنويع ، وهو مذهب الكوفيين ، وطائفة من البصريين ، وذهب سيبويه ومن وافقه من أهل البصرة إلى أنه لا يجوز الإتيان على المحل ، وفصل أبو عمرو فأجاز في العطف والبدل ومنع في التوكيد والنعت ، والظاهر الجواز لورود السماع ، والتأويل خلاف الظاهر .

(١) ب - وفي أ ، ج (ذلك) .

(٢) ب .

إعمال اسم الفاعل

اسم الفاعل : هو الصفة الدالة على فاعل جارية فى التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه أو معنى الماضى .

فالصفة : جنس ، والدالة على فاعل : مخرج لاسم المفعول وما بمعناه ، وجارية فى التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها : مخرج للجارية على الماضى نحو « فرح » ، وغير الجارية نحو « كريم » .

وقوله : فى التذكير والتأنيث : مخرج لما كان من الصفات على أفعل نحو (أهيف) فإنه لا يجرى على المضارع إلا فى التذكير ، وقوله لمعناه أو معنى الماضى : مخرج لنحو (ضامير الكشاح) من الصفة المشبهة وقوله :

كفعله اسم فاعل فى العمل .

يعنى : إن كان فعله لازما فهو لازم ، وإن كان فعله متعديا إلى واحد فأكثر فهو كذلك .

وقوله : إن كان عن مضييه بمعزول .

يعنى : أن شرط عمل اسم الفاعل عمل فعله أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال ، فإن كان بمعنى الماضى لم يعمل خلافا للكسائى ، فإنه أجاز عمله مستدلا بقوله تعالى : ﴿... وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ... ﴾ (١٨) ورد بأنه حكاية حال ، ووافقه على إجازة ذلك هشام وابن مضاء .

«تنبيه»

هذا الخلاف فى عمل الماضى دون ال بالنسبة إلى المفعول به ، فأما بالنسبة إلى الفاعل ، فذهب بعضهم إلى أنه لا يرفع الظاهر وبه قال ابن جنى والشلوين ، وذهب قوم إلى أنه يرفعه ، وهو ظاهر كلام سيويه ، واختاره ابن عصفور .

وأما المضممر : فحكى ابن عصفور الاتفاق على أنه يرفعه ، وحكى غيره عن ابن طاهر وابن خروف أنه لا يرفعه ، وهو بعيد .

(١) من الآية ١٨ من سورة الكهف .

وقوله : **وَوَلِيَّ اسْتِفْهَامًا أَوْ حَرْفَ نَدَاءٍ** .

يعنى : أن اسم الفاعل لا يعمل حتى يعتمد على أحد الأشياء المذكورة ،
والاستفهام نحو قوله ^(١) .

أَنَاوِ رَجَالُكَ قَتَلَ أَمْرِيْ مِنْ الْعَزْ فِي حَبِّكَ اعْتَاضٌ ذُلًا ؟

وحرف النداء نحو « يا طالعًا جبلاً » ولم يذكره فى الكافية ، ولا فى
التسهيل .

وقال الشارح : المسوغ لإعمال « طالع » هنا اعتماده على موصوف محذوف
تقديره : رجلاً طالعاً جبلاً ، وليس المسوغ الاعتماد على حرف النداء . لأنه ليس
كالاستفهام والنفى فى التقريب من الفعل .

والنفى : « ما ضارب الزيدان عمراً » . ومثال كونه صفة « جاءنى رجلٌ
مكرمٌ عمراً » (أو مُسْنَدًا) يعنى : خبيراً (زيد مكرمٌ عمراً) فالواقع صفة معتمد
على الموصوف ، والواقع خبيراً معتمد على المخبر عنه .

فإن قلت : أهمل المصنف اعتماده على صاحب الحال نحو (جاءنى زيد
ضراباً عمراً) .

قلت : استغنى عن ذكره بذكر الصفة ، لأنه صفة فى المعنى .

(١) قائله : لم أقف على اسم قائله - وهو من المتقارب - .

اللغة : « ناو » فاعل من نوى ينوى .

الإعراب : « أناو » الهمزة للاستفهام « ناو » مبتدأ مرفوع بضمّة مقدرة على الياء المحذوفة
للتخلص من التقاء الساكنين « رجالك » فاعل ناو سد مسد الخبر وضمير المخاطب مضاف
إليه « قتل » مفعول به لناو « امرئ » مضاف إليه « من العز » جار ومجرور متعلق
باعتراض الآتى « فى حَبِّكَ » متعلق باعتراض أيضاً ، والكاف مضاف إليه « اعتاض » فعل
ماض وفاعله ضمير مستتر فيه « ذلاً » مفعول به لاعتراض .

الشاهد فيه : « أناو رجالك » فإن قوله « ناو » اسم فاعل وقد عمل عمله حيث
اعتمد على حرف الاستفهام .

مواضعه : شذور الذهب ص ٤٠٣ ، والهمع ٢/٩٥ .

« تنبيهان »

[الأول : اعتماد اسم الفاعل على ما ذكر شرط في صحة عمله عند جمهور البصريين ، وذهب الاخفش والكوفيون إلى أنه لا يشترط .

والثاني : ذكر المصنف هنا لعمله شرطين :

الأول : أن يكون بمعزل عن المضى ، والثاني : الاعتماد .

وزاد في التسهيل شرطين^(١) :

أحدهما : أن يكون غير مصغر ، خلافاً للكسائي في إجازته إعماله مستدلاً بقول بعضهم : (أظنني مُرْتَحِلاً وَسُوَيْرًا فَرَسَحًا) ولا حجة لأن فرسخاً ظرف ، والظرف يعمل فيه رائحة الفعل ، قيل : والجواز مذهب الكوفيين إلا الفراء ، وتابعهم أبو جعفر النحاس ، وقال المتأخرون : إن لم يحفظ له مكبر جار إعماله كقوله^(٢) :

تَرَقَّرُقُ فِي الْأَيْدِي كُمَيْتٍ عَصِيرُهَا

.....

في رواية من جرّ كميته .

(١) التسهيل ص ١٣٦٠ .

(٢) قائله : هو مضرس بن ربيعي - وهو من الطويل - .

اللغة : « راح » هو الخمر ومن أسمائه المدام وله أسام كثيرة « ترقرق » من ترقرق الشيء إذا تلالا ولمع « كميته » من الكمته وهي الحمرة الشديدة التي تضرب إلى السواد من شدة حمرتها .

الإعراب : « ما » نافية « طعم » مبتدأ أو اسم ما ، إن جعلتها حجازية وهو مضاف و« راح » مضاف إليه « في الزجاج » متعلق بمحذوف صفة لراح « مدامة » صفة ثالثة لراح « ترقرق » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر ، وجمله الفعل وفاعله في محل جر صفة ثالثة لراح « في الأيدي » متعلق بترقرق « كميته » - بالجر - صفة رابعة لراح « عصيرها » فاعل بكميته ، والضمير مضاف إليه ، وخبر المبتدأ أو خبر ما في كلام بعد هذا البيت .

الشاهد فيه : « كميته عصيرها » حيث رفع « كميته » « عصيرها » فإن قوله « كميته » وصف لم يستعمل إلا مصغراً ، وقد عمل في قوله « عصيرها » حيث رفعها .

مواضعه : ذكره السيوطي في الهمع ١/٩٥ .

والآخر : الا يكون موصوفا خلافا للكسائي في إجازته إعماله مطلقا .

قال في شرح التسهيل : ووافق بعض أصحابنا الكسائي في إعمال الموصوف قبل الصفة ، لأن ضعفه يحصل بعد ذكرها لا قبلها ، ونقل غيره ، أن مذهب البصريين والفراء هذا التفصيل ، وأن مذهب الكسائي وباقى الكوفيين إجازة ذلك مطلقا والحاصل ثلاثة مذاهب .

وقوله :

وقد يكون نعتٌ محذوفٌ حُرِفَ فيستحقُّ العملَ الذي وُصِفَ

يعنى : أن اعتماد اسم الفاعل على موصوف محذوف مسوغ لعمله عمل فعله كاعتماده على موصوف مذكور ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ وَالذُّوَابِ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ ... ﴾ (٢٨) .^(١)

وقوله :

وإن يكنُ صلةٌ الِ ففى المضى وغيره إعماله قد ارتضى

ما تقدم من اشتراط إرادة الحال والاستقبال ، إنما هو فى المجرى من الِ : وأما ما وقع صلة لها فهو صالح للعمل بمعنى الماضى والحال والاستقبال ، قال الشارح : باتفاق ، وفى شرح الكافية : وأما اللتبس بهما فلا خلاف فى إعماله ، وحكى الخلاف فى التسهيل^(٢) .

والحاصل أربعة مذاهب :

الأول : (أنه)^(٣) يعمل مطلقا لوقوعه موقعا يجب تأويله بالفعل ، وهو

المشهور .

والثانى : أن المتصّب بعده مشبه بالمفعول (به)^(٤) ، لأن الِ ليست موصولة بل حرف تعريف ، ودخولها ييطل عمله كما ييطله التصغير والوصف ، لأنه يبعد

(١) من الآية ٢٨ من سورة فاطر .

(٢) التسهيل ص ١٣٧ .

(٣) ب ، ج .

(٤) ب .

عن الفعل ، وهذا مذهب الأخفش ، وأصحاب الأخفش يقولون : إن قصد بال العهد فالنصب على التشبيه ، وإن قصد معنى الذي ، فالنصب باسم الفاعل .

والثالث : أنه لا عمل له ، والمنصوب بعده منصوب بفعل مضمَر .

والرابع : أنه يعمل بمعنى المضى خاصة وهو مذهب الرماني .

وقوله : **فَعَالٌ أَوْ مِفْعَالٌ أَوْ فَعُولٌ** في كثرةٍ عن فاعلٍ بَدِيلٌ

إذا قصد التكثير والمبالغة باسم الفاعل الثلاثي حول إلى فعال (كعقار)^(١) أو مفعال كمنحار ، أو فعول كضروب أو فعيل كعليم أو فعل كحذر ، وقد ذكرهما في البيت الآتي ، فإن قلت : ما معنى قوله (في كثرة) ؟

قلت : يعني أن هذه المثل إنما يعدل عن فاعل إليها للدلالة على الكثرة والمبالغة^(٢) .

فإن قلت : من أين يعلم من كلامه اختصاص ذلك بالثلاثي ؟

قلت : من قوله (عن فاعل) فإن اسم فاعل غير الثلاثي لا يكون على فاعل ، وقد بينى **فَعَالٌ** و**مِفْعَالٌ** و**فَعُولٌ** و**فَعِيلٌ** من **أَفْعَلٌ** كقولهم **دَرَأَ** و**مِهْوَانَ** ، و**رَهْوَقٌ** ، و**نَذِيرٌ** ، من **أَدْرَكَ** و**أَهَانَ** و**أَزْهَقَ** و**أَنْذَرَ** ، وذلك قليل .

وقوله : **فَيَسْتَحِقُّ مَالَهُ مِنْ عَمَلٍ** .

يعنى : هذه الأمثلة تستحق ما لاسم الفاعل من العمل بالشروط المذكورة على التفصيل المتقدم .

وقوله : **وَفِي فَعِيلٍ قَلٌّ ذَا وَقَعِلٍ** .

الإشارة إلى عمل اسم الفاعل . أى : قل في فعيل وفعل أن يعمل عمل اسم الفاعل ، ومذهب سيبويه جواز إعمال هذه الأمثلة الخمسة ، ومنع أكثر البصريين منهم المازني والمبرد إعمال فعيل وفعل .

وفصل الجرمي فأجاز إعمال **فَعِلٍ** ، لأنه على وزن الفعل ، ومنع إعمال

(١) ١ ، جـ وفي ب (كغفار) .. (٢) ١ .

فِعيل، ومنع الكوفيون إعمال الخمسة، لأنها لما جاءت للمبالغة زادت على الفعل، فلم تعمل عندهم لذلك .

والصحيح مذهب سيويوه ومن وافقه لورود السماع بذلك نظما ونثرا مثال
فَعَالٌ قول من سمعه سيويوه « أما العسل فأنا شراب » .
وقول الشاعر^(١) :

أخا الحربِ لباسًا إليها جلالها

ومثال مفعال قول بعض العرب : « إنَّهُ لَمِنحَارٍ بوائِكها » أى سمانها .
وقول الشاعر^(٢) :

(١) قائله القُلاخ بن حزن بن جناب المنقرى . - وهو من الطويل - .

وتمام البيت : وليس بولاج الخوالمِ أعقلا .

اللغة : « أخا الحرب » أى : مؤاخيها وملازمها « إليها » إلى بمعنى اللام « جلالها » - بكسر الجيم - جمع جل ، والمراد ما يلبس من الدروع ونحوها « وللاج » كثير الدخول « الخوالم » جمع خالفة - وهو عماد البيت - وهو المراد « أعقلا » الأعدل : الذى تصطك ركبته من الفزع .

المعنى : يمتدح الشاعر نفسه بالإقدام ويقول : إنه رجل حرب يلبس لها لباسا ويقتحمها إذا شبت نيرانها ، ولا يخشى فى البيوت أو الخيام فزعا .

الإعراب : « أخا » حال من ضمير مستتر فى بيت قبله « الحرب » مضاف إلى أخا « لباسا » حال أخرى « إليها » متعلق به « جلالها » مفعول لباسا ، وها مضاف إليه « وليس » فعل ماض ناقص واسمه ضمير مستتر فيه « بولاج » الباء زائدة وولاج خبر ليس « الخوالم » مضاف إليه « أعقلا » خبر ثان لليس .

الشاهد فيه : « لباسا .. جلالها » فإنه قد أعمل « لباسا » وهو صيغة مبالغة عمل الفعل ، فنصب به المفعول وهو (جلالها) وقد اعتمد على وصف المذكور وهو «أخا الحرب» .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٢٤٣ وابن هشام ٣/١٦ وابن عقيل ٢/٨٦ وابن الناظم، وذكره سيويوه ١/٥٧ وابن يعيش ٦/٧٠ والشذور ص ٤٠٧ ، والقطر ص ٢٧٩ .

(٢) قائله : كميث بن معروف الأسدى - وهو من البسيط - .

اللغة : « شم » - بضم الشين وتشديد الميم - جمع أشم من الشمم - وهو ارتفاع قصبه الأنف .

شُمُّ مَهاوِينُ أبدانَ الجَزُورِ مَحا مِصُّ العِشِيَّاتِ لَاحُورٌ وِلا قَزَمٌ

فمهاوين جمع مهوان .

ومثال فعول قول بعضهم « أنت غيوظ ما علمت أكباد الإبل » حكاة

الكسائي وقول الشاعر^(١) :

ضَرُوبٌ يَنْصَلِ السِّيفِ سَوقِ سَمَانِها

ومثال فعيل قول بعضهم : « إن الله سميع دعاء من دعاه » وقالوا : « هو

حفيظ وعلمه وعلم غيره » .

= المراد : أنهم سادات كبار « مهاوين » - جمع مهوان - بكسر الميم - وهو الضامر البطن ، وأراد به الجائع « العشيّات » - جمع عشي « لاخور » - بضم الخاء وسكون الواو - جمع أخور - وهو الضعيف « قزم » بفتح القاف والزاي .

المعنى : وصف قوما بالعزة والكرم فيقول : هم شم الأنوف أعزة ويهينون للأضياف والمساكين أبدان الجزور ، ويؤخرون العشاء تربصا على ضيف يطرق ، فبطونهم خميصة في عشيّاتهم لتأخيرهم الطعام .

الإعراب : « شم » خبر مبتدأ محذوف أى : هم شم « مهاوين » - بالرفع - إما صفة وإما خبر بعد خبر « أبدان » مفعول لمهاوين « الجزور » مضاف إليه « مخاميص » خبر بعد خبر « العشيّات » مضاف إليه « لاخور » عطف على ما قبله من المرفوع « ولا قزم » عطف عليه .

الشاهد فيه : « مهاوين أبدان الجزور » فإن « مهاوين » جمع اسم فاعل الذى للمبالغة وقد عمل عمله حيث نصب « أبدان الجزور » .

مواضعه : ذكره سيبويه ١/٥٩ ، وابن يعيش ٦/٧٤ والهمع ٢/٩٧ .

(١) قائله : أبو طالب بن عبد المطلب ، واسمه عبد مناف بن عبد المطلب - عم النبي ﷺ - من قصيدة يرثى فيها أبا أمية بن المغيرة زوج أخته عاتكة بنت عبد المطلب .

تمامه : إذا عَدَمُوا زادًا فإنك عاقِرٌ وهو من الطويل

اللغة : « ضروب » على وزن فعول مبالغة لضارب « نصل السيف » حده وشفرتة « سوق » - بضم السين - جمع ساق « سمان » - جمع سمينة ، وهى الممتلئة الجسم « عاقر » اسم فاعل من العقر ، وهو الذبح .

المعنى : يصف الشاعر أبا أمية بالكرم وقت العسرة ويقول : إنه كان جوادا واسع الكرم ،

وقول الشاعر^(١) :

فَتَاتَانِ أَمَّا مِنْهُمَا فَشَبِيهَةٌ هَلَالًا ، وَأُخْرَى مِنْهُمَا تُشْبِهُ الْبَدْرًا

= يعقر الإبل السمان للضيغان إذا أعسر الناس ، ولم يجدوا رادا .

الإعراب : « ضروب » خبر لمبتدأ محذوف أى : أنت ضروب « بتصل » متعلق بضرروب « السيف » مضاف إليه ، وفى ضروب ضمير مستتر فاعله « سوق » مفعول به لضروب « سمائها » مضاف إليه « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « عدموا » فعل وفاعل « رادا » مفعول به ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله فى محل جر بإضافة إذا إليها « فإنك » الفاء واقعة فى جواب إذا وإن حرف توكيد ونصب وضمير المخاطب اسم إن « عاقر » خبر إن ، وجملة إن واسمها وخبرها لا محل لها جواب إذا .

الشاهد فيه : « ضروب... سوق » فإن « ضروب » صيغة مبالغة للضارب وقد عمل عمل فعله حيث نصب « سوق » ، وقد اعتمد على مخبر عنه محذوف ، أى أنت ضروب .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٣٤٢ ، وابن هشام ٣/١٧ والسيوطى ص ٨٢ والمكودي ص ٩٦ ، وذكره سيويه ١/٥٧ والمفصل ٦/٧٠ والشذور ص ٤٠٨ والقطر ص ٢٨٠ والشاهد ٦٠٢ فى الخزانة .

(١) قائله : عيد الله بن قيس الرقيات - وهو من الطويل -

اللغة : « فتاتان » تثنية فتاة - وهى الجارية الحديثة السن « هلالا » الهلال : القمر لليلتين أو ثلاث من أول الشهر « البدر » القمر عند تمامه وكماله .

المعنى : أن هاتين الفتاتين جميلتان ، غير أن إحداهما تشبه الهلال فى نحافتها . والأخرى تشبه البدر فى سمئها وإشراقها .

الإعراب : : « فتاتان » خبر لمبتدأ محذوف ، أى : هما فتاتان « أما » حرف شرط وتفصيل « منهما » خبر لمبتدأ محذوف « فشبیهة » الفاء زائدة وشبیهة خبر لمبتدأ محذوف أيضا والتقدير : أما فتاة منهما فهى شبیهة ، وفى شبیهة ضمير مستتر هو الفاعل « هلالا » مفعول به لشبیهة - وهو من أشبه وذلك من النادر - « أخرى » صفة لمبتدأ محذوف . أى : وفتاة أخرى « منهما » صفة أخرى « تشبه البدر » الجملة خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : « شبیهة هلالا » حيث أعمل صيغة المبالغة وهى « شبیهة » عمل الفعل فنصب بهما المفعول « هلالا » وقد اعتمدت على مخبر عنه محذوف . أى : فهى شبیهة .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : ابن الناظم وابن هشام ٣/١٧ والأشموني ٢/٣٤٣ .

ومثال فعل قول الشاعر^(١) :

حَذِرُ أُمُورًا لَا تَضِيرُ وَأَمِنُ مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ

أنشده سيبويه ، والقدرح فيه من وضع الحاسدين .

ومن إعمال فعل قول زيد الخليل^(٢) .

(١) قائله : هو أبو يحيى اللاهقي - وهو من الكامل - .

اللغة : « حذر » - بفتح الحاء وكسر الزاي - خائف « لا تضير » من ضار يضير يعنى : ضير يضر « منجيه » اسم فاعل من انجى إنجاء « الأقدار » جمع قدر .
المعنى : يقول : إن هذا الشخص يكثر الحذر والخوف من أمور ليس فيها ضرر ، ويأمن ما لا ينجيه من قضاء الله وقدره .

الإعراب : « حذر » خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هو حذر ، وفيه ضمير مستتر فاعل «أمورا» مفعول لحذر « لا » نافية « تضير » فعل مضارع ، وفيه ضمير مستتر والجملة فى محل نصب صفة لأمور « وآمن » معطوف على حذر ، وفيه ضمير مستتر فاعل « ما » اسم موصول مفعول لآمن « ليس » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر « منجيه » خبر ليس ، والهاء مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله « من الأقدار » متعلق بمنج ، وجملة ليس واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول .

الشاهد فيه : « حذر أمورا » حيث أعمل « حذر » وهو من صيغ المبالغة عمل الفعل فنصب المفعول وهو « أمورا » .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٣٤٢ وابن عقيل ٢/٨٨ والمكودي ص٩٦ وابن الناظم ، وذكره سيبويه ١/٥٨ وابن يعيش ٦/٧١ والشاهد ٦٠٥ فى خزنة الأدب .

(٢) قائله : هو زيد الخليل الذى سماه رسول الله ﷺ . زيد الخير ، وكان يلقب بالخليل ،

لكثرة خيوله - وهو من الوافر .

وتمامه : جحاش الكرملين لها فديد .

اللغة : « مزقون » - جمع مزق - بفتح الميم وكسر الزاي - وهو مبالغة مازق من المزق ، وهو شق الثياب ونحوها « عرضى » بكسر العين - وعرض الرجل جانبه الذى يصونه من نفسه وحسبه ويحامى عنه « جحاش » بكسر الجيم - جمع جحش - وهو ولد الحمار « الكرملين » - بكسر الكاف - اسم ماء فى جبل طيبى « فديد » - بالفاء - الصوت . =

أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزْقُونَ عَرَضِي

فأعمل مزقون عرضى وهو جمع مزق محول للمبالغة من مازق :

قوله :

وَمَا سِوَى الْمَفْرَدِ مِثْلُهُ جُعِلَ فِي الْحُكْمِ وَالشَّرْطِ حَيْثَمَا عَمِلَ

ما سوى المفرد هو الثنى والمجموع فحكهما حكم المفرد فى العمل بالشروط المذكورة ، فضاريان وضاريون مثل ضارب ، وذلك واضح فيما ذكر ، وضروبان وضرويون مثل ضروب فيما ذكر وذلك قوله :

وَأَنْصَبَ بِذِي الْإِعْمَالِ تَلَوًّا وَخَفِضَ

احتزر (بذى الأعمال) من المراد به المضى ، فإنه يضاف وجوبا كإضافة

الجوامد .

وفهم من تقديمه النصب أنه أولى ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، وقال

الكسائي :

= المعنى : بلغنى أن هؤلاء القوم يتناولون على وينالون عرضى بالقدح والذم ، ولست أعبا بهؤلاء ، فهم عندى كالجحوش التى ترد هذا الماء وتتزاحم عليه ، وهى تنهق وتصيح وتحدث جلبة .

الإهراب : « أتانى » فعل ماض والنون للوقاية ، والياء مفعول « أنهم » حرف توكيد ونصب والضمير اسمه « مزقون » خبر أن ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر فاعل أتى « عرضى » مفعول لمزقون « جحاش » خبر لمبتدأ محذوف . هم : جحاش « الكرملين » مضاف إليه « لها » متعلق بمحذوف خبر مقدم « فديد » مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب حال من جحاش .

الشاهد فيه : « مزقون عرضى » أعمل « مزقون » وهو جمع مزق - بفتح الميم وكسر الزاى - الذى هو صيغة مبالغة - بمعنى ممزق - فى قوله « عرضى » عمل فعله .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٣٤٢ ، وابن هشام ٣/١٨ وابن عقيل ٢/٨٨ وابن الناظم ، وذكره السيوطى فى الهمع ٢/٧٧ .

هما سواء ، قيل : والذي يظهر أن الإضافة أولى بالوجهين قرئ قوله تعالى: ﴿... إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ...﴾ (٣) (١) .

ويعنى بقوله (تلو) المفعول الذى يليه ، فلو فصل تعين نصبه نحو ﴿... إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً...﴾ (٣٠) (٢) وقد أضيف مع الفصل فى قراءة من قرأ ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخَلَّفًا وَعَدِّهِ رَسُولُهُ...﴾ (٤٧) (٣) وقد تقدم فى الإضافة .
تنبيه:

ما ذكره من جواز الوجهين إنما هو فى الظاهر ، وأما المضمرة المتصلة فيضاف إليه اسم الفاعل المجرد وجوبا نحو (هذا مكرمك) وذهب الأخفش وهشام إلى أنه فى محل النصب كالهاء من واقية (٤) .

وقد فهم من قوله (تلوا) أنه إنما يجوز الوجهان فى المفعول الذى يليه ، فلو فصل زيدا تعين نصبه به ، ولذلك قال .

وهو لنصب ما سواه مقتضى

مثال ذلك (زيدٌ مُعْطَىٰ عَمْرٍو دَرَهْمًا وَمَعْلَمٌ خَالِدٍ عَمْرًا فَاضِلًا) .

« تنبيه » :

إذا أضيف اسم الفاعل بمعنى المضى ، واقتضى مفعولا آخر نحو (مُعْطَىٰ زيد درهما أمس) نصب بفعل مضمرة عند الجمهور ، وأجاز السيرافى نصبه باسم الفاعل ، وإن كان بمعنى الماضى ، لأنه اكتسب بالإضافة شيئا بمصحوب ال .
وقوله :

واجررُ أو انصبُ تابعُ الذى انخفضُ كُمتبغى جَاهٍ وَمَالًا مِّنْ نَّهَضُ

(١) من الآية ٣ من سورة الطلاق . كلهم قرأ بالبع أمره منونا - وعاصم بالبع أمره .

(٢) من الآية ٣٠ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ٤٧ من سورة إبراهيم .

(٤) ب ، ج - وفى ا (فى محل النصب ، فلو فصل الضمير لم يكن إلا فى محل نصب كالهاء من واقية) .

فالجبر على اللفظ والنصب على المحل ، ومن منع إتباع المحل فى نحو ذلك
أضمر فعلا ، وهو قول سيبويه .

فإن قلت : قوله (الذى انخفض) لا يصح على إطلاقه ، لأن المخفوض
بإضافة الذى بمعنى الماضى لا يصح فى تابعه اعتبار المحل ، إذ لا محل له ، بل إن
نصب تابعه بفعل مقدر .

قلت : إنما كلامه فى المخفوض بإضافة ذى الإعمال لقوله (وانصب بذى
الإعمال) وهذا البيت من تنمة الكلام عليه .

وقوله :

وَكُلُّ مَا قُرِّرَ لِاسْمِ فَاعِلٍ يُعْطَى اسْمَ مَفْعُولٍ بِلَا تَفَاضُلٍ

أى : فيعمل إن كان صلة لآل مطلقا ، وإن كان مجردا فبشرط إرادة الحال
أو الاستقبال والاعتماد على ما تقدم ذكره وقوله :

فَهُوَ كَفِعْلِ صَيَغٍ لِلْمَفْعُولِ فِي مَعْنَاهُ

يعنى : أن اسم المفعول يعمل عمل فعل مصوغ للمفعول موافق له فى المعنى
نحو (مضروب) فإنه يعمل عمل ضرب ، فيرفع نائب الفاعل فتقول (زيدٌ مضروبٌ
أبوه^(١)) كما تقول (ضرب أبوه) .

فإن كان من متعد إلى اثنين أو ثلاثة رفع واحدا ونصب ما سواه .
وقد مثل المتعدى لاثنين قوله :

كَالْمُعْطَى كِفَافًا يَكْتَفَى

فال موصولة ومعطى صلتها ، وهى مبتدأ ويكتفى خبره ، وأول مفعولى
المعطى ضمير آل وثانيهما كفافا ، واستتر الأول ، لنيايته عن الفاعل .

وقوله :

وَقَدْ يُضَافُ ذَا إِلَى مُرْتَفِعٍ مَعْنَى

(١) فزيد : مبتدأ ، ومضروب : خبره ، وأبوه . رفع بالنيابة .

يعنى : أن اسم المفعول انفرد عن اسم الفاعل بأنه تصح إضافته إلى مرفوعه فى المعنى . فتقول (هذا مضروب العبد) بالرفع نيابة عن الفاعل ، وبالجر لأنك (أسندت)^(١) المفعول إلى ضمير المتبداً ، وبالنصب أيضاً على التشبيه بالمفعول به ، وقد مثل بقوله :

كمحمود المقاصد الورع

أى : الورع محمود المقاصد اسم المفعول من المتعدى إلى واحد يلحق بالصفة المشبهة فى رفع السببى ونصبه وجره كما مثل .

(١) ا ، ج وفى ب (اسم) .



أبنية المصادر

اعلم أن الفعل الثلاثى مجرد، وزائد على الثلاثة .

فالثلاثى المجرد له ثلاثة أبنية: فَعَلٌ وهو متعد نحو ضَرَبَ ، ولازم نحو قَعَدَ، وفَعِلٌ وهو متعد نحو فَهِمَ ولازم نحو فَرِحَ ، وفَعُلٌ وهو لازم أبداً إلا بتضمين أو تحويل نحو سهل .

وأبنية مصادر الثلاثى كثيرة ، واقتصر هنا على الغالب . فقال :

فَعْلٌ قِيَاسٌ مُصَدِّرٌ الْمَعْدَى مِنْ ذِي ثَلَاثَةِ كَرْدٍ رَدًّا

شمل (قوله)^(١) (المعدى من ذى ثلاثة) فَعَلٌ وفَعِلٌ فقياس مصدرهما فعل - بفتح الفاء وإسكان العين - نحو ضَرَبَ ضَرْبًا وَفَهَمَ فَهْمًا ، وظاهره أنه مقيس فيهما بلا قيد ، وقيد الفعل - المكسور العين - فى التسهيل بأن يُفْهِمَ عملاً بالضم نحو شَرِبَ شَرْبًا وَلَقِمَ لَقْمًا^(٢) .

ولم يقيده سيبويه أو الأخفش بل أطلقا .

« تنبيه » :

اختلف فى معنى القياس هنا ، فقليل : إنما يقاس على فعل فيما ذكر عند عدم سماع غيره ، فإن سمع غيره وقف عنده ، وهو مذهب سيبويه والأخفش ، وقيل : يجوز القياس مع ورود السماع بغيره وهو ظاهر قول الفراء .

ثم قال : وفَعِلٌ اللّازِمُ بِأَبُو فَعَلٍ .

يعنى : قياس مصدر فعل اللازم فعل - بفتح الفاء وكسر العين - لا فرق فى ذلك بين الصحيح نحو فرح فرحاً ، والمعتل نحو جوى جوى ، والمضعف نحو شل شللاً ، فإن أصله شلل - بكسر اللام .

(١) ب ، ج .

(٢) التسهيل ص ٢٠٥ .

تنبيه :

أطلق الناظم في فعل اللازم، وينبغي أن يقيد بالآ لا يكون لونا، لأن فُعلة هو الغالب فيه كالشُهلة والسُمرة .

ثم قال :

وَفَعَلَ اللَّازِمُ مِثْلَ قَعَدَا لَهُ فُعُولٌ بِاطْرَادٍ كَغَدَا

تقول غدا غُدوا ومثله قعد قعودا وجلس جلوسا ، واطراد فعول في فعل اللازم مشروط بالآ لا يكون مستوجبا لأحد الأوزان المذكورة في قوله :

ما لم يكن مُستوجِبًا فَعَالًا أو فَعَلَاتَا فَادِرٍ أو فُعَالًا

فهذه ثلاثة أوزان، وسنذكر رابعا متى استوجب فعل اللازم واحدا منها لم يأت مصدره على فعول إلا نادرا .

ثم قال : فأولٌ لذي امتناع كَأبَى .

الأول فعال - بكسر الفاء - وهو مقيس فيما دل على امتناع نحو أبى إباءً ونفر نفارًا .

وَالثَّانِي لِلَّذِي اقْتَضَى تَقَلُّبًا

والثاني هو فعلان - بتحريك العين - وهو مقيس فيما دل على تقلب نحو جال جولانا ولَمَعَ لمعانا .

وقوله : لِلدَّاءِ فُعَالٌ أو لَصَوْتِ

يعنى : أن فعالا - بضم الفاء - وهو الثالث لنوعين :

أحدهما : ما دل على داء نحو زكَم زُكَمَا وَسَعَلَ سَعَالًا .

والآخر : ما دل على صوت نحو نَعَق نُعَاقًا وَنَبَح نُبَاحًا .

وذكر ابن عصفور أنه مقيس فيهما .

وقوله :

..... وَشَمِلٌ سِيرًا وَصَوْتًا الْفَعِيلُ كَصَهْلٍ .

يعنى : أن فعيلًا ، وهو الوزن الرابع ، لنوعين أيضًا :

أحدهما : ما دل على سير نحو ذَمَلْ ذَمِيلًا وَرَحَلْ رَحِيلًا .

والآخر : ما دل على صوت نحو صَهَلْ صَهِيلًا وَنَهَقْ نَهِيْقًا .

وذكر ابن عصفور أنه يطرد فى الأصوات .

والحاصل أن فعل اللّازم يطرد فى مصدره فعول إلا إذا دل على هذه المعانى الخمسة (وهى) (١) الامتناع والتقلب والداء والصوت والسير، فالغالب فى الامتناع فَعَالٌ ، وفى التقلب فَعَلَانٌ ، وفى الداء فُعالٌ ، وفى الصوت فُعالٌ أو فَعِيلٌ ، وقد يجتمعان نحو نَعَقَ نَعَاقًا ونَعِيْقًا ، وقد تنفرد فُعالٌ نحو بَعَمَ بُغَامًا ، وقد تنفرد فعيلٌ نحو صَهَلْ صَهِيلًا ، واطرد انفراد فُعالٌ (فى الفعل اللّازم) (٢) نحو رَغَاءٌ وفى السير فعيلٌ .

تنبيه :

يستثنى أيضًا من فعل اللّازم ما دل على حرفة وشبهها ، فإن الغالب فى مصدره فَعَالَةٌ نحو تَجَرَّ تَجَارَةٌ ، وأمر إمارة .

وذكر ابن عصفور أنه مقيس فى الولايات والصنائع .

وقوله :

فُعُولَةٌ فَعَالَةٌ لِفَعْلًا كَسَهْلَ الأَمْرُ وَزِيدَ جَزُلًا

فُعُولَةٌ وَفَعَالَةٌ مطردان فى مصدر فعلٍ نحو سهل سهولة وجزل جزالة .

وقال بعضهم فعولة غير مقيس :

وقوله :

وما أتى مخالفا لما مضى فبابُه النقلُ كسَخَطَ ورضًا

فسخَطَ مصدر سَخَطَ وقياسه سَخَطٌ - بالفتح والتحرك - ورضًا مصدر

رَضَى وقياسه رَضَى - بالفتح - .

(٢) ١ .

(١) ب ، ج .

وكلامه مقيد في فعالة بالحرف وشبهها كما تقدم .

ولما فرغ من بيان مصادر الثلاثى شرع في بيان ما زاد عليه فقال :

وغير ذى ثلاثة مقيس مصدره .

أي : كل فعل زاد على ثلاثة فله مصدر مقيس لا يتوقف في استعماله على

سماع :

وقوله : كقُدسُ التقدیسُ

يعنى : أن ما كان على فَعَلٍ صحيح اللام فمصدره تفعيل نحو قدس تقديسا

كلم تكليما .

وقوله : وزَكَّةُ تزكية . يعنى : أن ما كان فَعَلٌ معتل اللام فمصدره تفعلة نحو

زَكَّى تزكية وغطى تغطية .

وقوله : وأَجْمَلًا إجمالَ مَنْ تَجَمَّلًا

يعنى : أن مصدر أفعال الصحيح ، إفعال ، نحو أجمل إجمالا وأكرم إكراما ،

ومصدر تفاعل تفعلاً نحو تجمل تجملا .

واستعذ استعاذةً

أصل استعاذةً ، استعوذ على وزن استفعل . قياس مصدره استعواذ ، فأعلت

الواو ، فنقلت حركتها وقلبت ألفا ، فاجتمع ألفان فحذفت إحداهما وهى الزائدة

عند الخليل وسيبويه ، وبدل العين عند الأخفش والفراء . فصار استعاذ ثم أتى

بالتاء عوضا عن المحذوف .

وقوله : ثُمَّ أقمِ إقامَةً

أصل أقم أقوم كأكرم فقياس مصدره أقوام ، فلما اعتلت الواو بالنقل

والقلب اجتمع ألفان ، فحذف أحدهما على الخلاف المتقدم فصار إقاما ثم أتى

بالتاء عوضا عن المحذوف .



وقوله : **وَغَالِبًا ذَا التَّأَلُّمِ**

أشار إلى أن التاء قد تحذف كقول بعضهم : **أراهُ إراء^(١)** واستقام استقاما .
قال ابن عصفور : ولا يجوز حذفها إلا حيث ورد ، وظاهر كلام سيبويه
جوازه ، قال . وإن شئت لم تعوض .
وقال الفراء : لا يجوز إلا إذا كانت الإضافة عوضا من التاء نحو (وإقام
الصلاة) .

وقوله :

وَمَا يَلِي الْأَخْرِمُدَّ وَافْتَحَا **مَعَ كَسْرٍ تَلَوِ الثَّانِي مِمَّا افْتَحَا**
بِهَمْزٍ وَصَلِ كَاصْطَفَى

يعنى : أن صوغ المصدر من كل فعل مبدوء بهمزة وصل يكون بكسر ثالثة
وهو تلو الثانى وزيادة ألف قبل آخره نحو اصطفى اصطفاء .

فإن قلت : لا يفهم من قوله (مد) أن المدة ألف .

قلت : فهم ذلك من قوله (وافتحا)

وينبغى أن يقيد كلامه بالأى يكون أصله تفاعل ولا تفعل نحو اطير واطير
أصلهما تطير تطير ، فإن مصدرهما لا يكسر ثالثة ولا يزداد ألف قبل آخره .

وقوله : **وَضُمَّ مَا يَرَبِّعُ فِي أَمْثَالِ قَدْ تَلَمَّمَا**

يعنى : أن مصدر تفعّل تفعّل - بضم رابعه - نحو تلملم تلملما وتدحرج
تدحرجا .

وقوله : **فَعَلَالٌ أَوْ فَعَلَّلَةٌ لِفَعَّلَا**

يعنى : أن مصدر فعلل نحو دحرج وما ألحق به نحو جلبب وحوقل وبيطر
يأتى على فعلال نحو دحراج وعلى فعلة نحو دحرجة ، والمقيس منهما فعلة ،
ولذلك قال :

(١) أقول : وليس هذا من الأجوف .

واجعل مقيساً ثانياً لا أولاً

وكلاهما عند بعضهم مقيس ، وهو ظاهر التسهيل ، وكثير فعلال في المضاعف نحو الزلزال ، وفتح أول الزلزال ونحوه من المضاعف جائز .

قوله : لفاعلِ الفَعَالِ والمُفَاعَلَةِ

يعنى : أن فاعل له مصدران فَعَالٍ نحو خاصمٍ خصاماً ، ومفاعلة نحو مخاصمة ، واللازم له عند سيبويه المفاعلة ، وقد يتركون الفعّال ولا يتركون المفاعلة ، وانفراد مفاعلة بما فاؤه ياء نحو ياسر مياسرة ، ونذر الفعّال في قولهم ياومه مياومة ، حكاه ابن سيده .

وقوله : وغيرُ ما مرَّ السَّماعُ عادِلَةٌ

أى : كان له عديلاً ، فلا يقدم عليه إلا بسمع ، من ذلك مجيء المصدر المعتل اللام على تفعيل ونحو^(١) :

(١) قائله : لم أقف على اسم راجزه - وهو من الرجز - .

اللغة : « وهى » و « يروى » باتت « تنزى » تحرك - وهو رفع الشيء إلى فوق « شهلة » - بفتح الشين وسكون الهاء - العجور الكبيرة .

المعنى : يصف امرأة بالضعف ، ويقول : إن هذه المرأة باتت تحرك دلوها بيدها حتى تخرجه من البئر برفق ولين ، كما تحرك العجور الصبى حين ترقصه برفق ولين .
وخص الشهلة : لأنها أضعف من الشابة .

الإعراب : « باتت » فعل ماض ناقص والتاء للتأنيث ، واسمه ضمير مستتر فيه « تنزى » فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر « دلوها » مفعول وها مضاف إليه ، والجملة في محل نصب خبر بات . وإن قدرته فعلاً تاماً ، فالجملة في محل نصب حال من فاعله المستتر فيه « تنزياً » مفعول مطلق « كما » الكاف جارة وما مصدرية « تنزى » فعل مضارع « شهلة » فاعل « صبياً » مفعول وما المصدرية ومدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بقوله تنزياً ، أو بمحذوف صفة له ، أى : تنزیه مشابهة تنزیه العجور صبياً .

الشاهد فيه : « تنزياً » - التفعيل - حيث جاء مصدراً للفعل - تنزى « المعتل اللام ، والقياس « تنزیه » بالياء المخففة بعد تاء التأنيث كما تقول : سمى تسمية وزكى تزكية ، على وزن تفعله .



وهي تُتْرَى دلوها تنزياً

ومجىء مصدر فعل الصحيح اللام على فعلة نحو تكرمة وتجربة ، وغلب فيما لامه همزة نحو خطأ تخطئة وهنا تهتهة وقد جاء مصدر فعل على فعال نحو كلم كلاما .

وقوله :

وَفَعْلَةٌ لِمَرَّةٍ كَجَلْسَةٍ وَفَعْلَةٌ لِهَيْئَةٍ كَجَلْسَةٍ

يعنى : أنه يدل على المرة في مصدر الثلاثي المجرد بإتيانه على فعلة - بفتح الفاء - وعلى الهيئة بفعلة - بكسر الفاء - وهو مقيد بالألا يكون المصدر على فعلة نحو رَحْمَةٌ أو فِعْلَةٌ نحو ذَرِيَّةٌ^(١) فلا يدل حيثذ على المرة أو الهيئة إلا بقريئة حالية أو وصف .

وقوله : في غير ذى الثلاثِ بالتَّاءِ المَرَّةُ

يعنى : أنه يدل على المرة في مصدر غير الثلاثي زيادة التاء نحو انطلق انطلاقاً .

تنبيهان :

[الأول : إنما تلحق التاء للدلالة على المرة فى الأبنية المقيسة .

والثانى : إن ذلك مقيد بأن يكون المصدر مجرداً من التاء ، فإن بنى على التاء دل على المرة فيه بالقرينة لا بالتاء كما سبق فى الثلاثي .

وقوله : وشذ فيه هيئةٌ كالحِمْزِ

أى : شذ فى غير الثلاثي صوغ فعلة للدلالة على الهيئة كقولهم (هو حسُّ العِمْةِ والقُمْصةِ) و (هى حسنة الحمرة والنُّقبة) من تعمم وتقمص واختمرت وانتقبت .

= مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٣٤٩ ، وابن هشام ٣/٣٩ ، وابن

عقيل ٢/٩٨ ، والمكودي ص ٩ ، وابن الناظم ، وذكره ابن يعيش ٦/٥٨ .

(١) الذرية : هى الحلة فى الشيء يقال رجل ذرب . أى : حاد .

أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهات

تقدم حد اسم الفاعل ويأتي حد الصفة المشبهة :

كفاعلٍ صنغ اسم فاعلٍ إذا من ذى ثلاثة يكون كغذاً

شمل قوله : (من ذى ثلاثة) فعل المتعدى نحو ضرب فهو ضارب واللازم نحو ذهب فهو ذاهب ، وفعل المتعدى نحو علم فهو عالم واللازم نحو سلم فهو سالم ، وقُعل نحو فرهُ فهو فاره ، وليس نسبته إليها على السواء ، فلهذا قال :
وهو قليلٌ في فَعَلتُ وفِعِلتُ غير معدى

(يعنى : أن فاعلا قليل في فعل - المضموم العين - وفعل - المكسور العين - غير المعدى)^(١) ففهم منه أنه كثير مقيس في فعل مطلقا ، وفي فعل المتعدى .

وقوله : بل قياسه فَعِلٌ وأفعلٌ فعلانٌ

يعنى : أن قياس فعل اللازم أن يكون اسم فعله على أحد الأوزان الثلاثة ، ففعلٌ للأعراض نحو أشيرٍ وفرح ، وأفعلٌ للألوان والخلق نحو أخضر وأجهر - وهو الذى لا يبصر فى الشمس - وفَعْلانٌ للامتلاء وحرارة البطن نحو ريانٌ وصديان ، وقد نبه على ذلك بالتمثيل .

وقوله : وفَعْلٌ أوْلَى وفَعِيلٌ بِفَعْلٍ

يعنى : أن هذين الوزنين أولى به من غيره نحو (ضخمٌ فهو ضخمٌ وجملٌ فهو جميلٌ)^(٢) فإن قلت : فهل ينقاس عليهما :

(١) ب ، ج .

(٢) أ ، ب - وفى جـ (ضخم وجمل فى جميل وضخم) .

قلت : أما فعيل فمقيس ، وقال في شرح التسهيل : ومن استعمل القياس فيهما لعدم السماع فهو مصيب .

وقول الشارح : الذي كثر في (استعمال) (١) اسم الفاعل حتى كاد (يطرد) (٢) أن يجيء على فعل أو فعيل يخالف قوله :

وأفعلٌ فيه قليل وفَعَلٌ

الضمير لفَعَل . مثال أفعل أحرش (٣) المكان فهو أحرش ، ومثال فعل بطل فهو بطل ، ولا يقاس عليهما لقلتهما .

وَبَسْوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعَلٌ

أى : قد يستغنى فعل - المفتوح العين - بمجىء اسم فاعله على غير فاعل نحو طاب فهو طيب وشاخ فهو شيخ وشاب فهو أشيب وعفّ فهو عفيف ، ولم يأتوا فيه بفاعل .

فإن قلت : كيف يطلق على هذه الأوزان اسم فاعل ، وإنما هي من الصفة المشبهة ؟

قلت : يطلق اسم الفاعل في اللغة كثيرا وفي الاصطلاح قليلا على كل وصف مشارك للفعل في مادة حروف الاشتقاق وتحمل ضمير الفاعل ، وفي مشهور الاصطلاح على ما تقدم وحده في بابه .

وقوله :

وَزَنَةُ الْمُضَارِعِ اسْمٌ فَاعِلٌ مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ كَالْمَوَاصِلِ
مَعَ كَسْرِ مَتَلُوْا الْأَخِيرِ مُطْلَقًا وَضَمِّ مِيمٍ زَائِدٍ قَدْ سَبَقَا

(١) ب .

(٢) ب ، ج .

(٣) أحرش : خشن .



بين بهذين البيتين كيفية بناء اسم الفاعل من كل فعل رائد على ثلاثة أحرف وهو واضح .

وقوله (وزنة) هو خبر مقدم لقوله: (اسم فاعل) والتقدير : واسم الفاعل من غير ذى الثلاث زنة المضارع ، وفهم من قوله (مطلقا) أنه إذا كان مكسورا قدر كسره فتكون الحركة غير الحركة .

وقوله : **وإن فتحتَ منه ما كان انكسرَ صار اسمَ مفعولٍ كمثلِ المنتظرِ** فلا فرق بين اسم الفاعل واسم المفعول فيما زاد على ثلاثة إلا بكسر ما قبل الأخير وفتحه .

وقوله : **وفى اسمِ مفعولِ الثلاثيِّ أطردَ** زنة مفعولٍ كآتٍ من قصدٍ أى : كالمصوغ من قصد ، فتقول مقصود .
وإذا كان الثلاثي لازما قيد مفعوله بالحرف الذى يتعدى به نحو (عمرور به) ويعنى بالثلاثي المتصرف .

وقوله : **ونابَ نقلاً عنه ذو فعيلٍ نحو فتاةٍ أوفتى كحيلٍ** أى : ناب ذو فعيل . يعنى : صاحب هذا الوزن عن مفعول نقلا لا قياسا نحو كحيل بمعنى مكحول ، وقتيل وطريح وهو كثير .

قال الشارح : وعلى كثرته لم يقس عليه بإجماع ، وفى التسهيل : وليس مقيسا خلافا لبعضهم فنص على الخلاف^(١) وقال فى شرحه : وجعله بعضهم مقيسا فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل ، فقيد فى الشرح وأطلق فى الأصل .
فإن قلت : فهل يعمل فعيل النائب عن مفعول عمل اسم المفعول ؟

قلت : ذكر فى التسهيل (أنه ينوب)^(٢) فى الدلالة لا العمل^(٣) فعلى هذا لا

(١) التسهيل ص ١٣٨ .

(٢) ب .

(٣) التسهيل ص ١٣٨ .

يقال (مررت برجل كحيل عينه ولا قتيل أبوه) وقد أجازه ابن عصفور ويحتاج إلى سماع.

فإن قلت : لم قال نحو فتاة أو فتى ، فمثل بالمؤنث والمذكر ؟

قلت : لينبه على أن فعيل بمعنى مفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث ،

وسياتى فى موضعه إن شاء الله تعالى .



الصفة المشبهة باسم الفاعل

صفة استحسن جرُّ فاعلٍ معنًى بها المشبهةُ اسمَ الفاعلِ

تتميز الصفة المشبهة عن اسم الفاعل باستحسان جر فاعلها بإضافتها إليه .
نحو (حسن الوجه) وذلك خلاف اسم الفاعل، فإنه (لا يصلح لذلك)^(١).
فإن قلت : يشعر قوله : (استحسن) بأن اسم الفاعل قد يضاف إلى فاعله،
ولكنه ليس بمستحسن .

قلت : قال الشارح : إن ذلك (لا يسوغ)^(٢) في اسم الفاعل إلا إن أمن
اللبس، فقد (يجوز)^(٣) على ضعف وقلة في الكلام نحو (كاتب الأب) تريد كاتب
أبوه ، انتهى . وليس على إطلاقه بل نقول : إذا قصد ثبوت اسم الفاعل ، فإن
كان من غير متعدد عوامل معاملة الصفة المشبهة .

(وساغت)^(٤) إضافته إلى ما هو فاعل في المعنى ، فتقول (زيد قائم الأب)
- بالرفع والنصب والجر - على حد الحسن الوجه .

وإن كان من متعدد بحرف جر فكذلك عند الأخفش ، وصححه ابن عصفور
بدليل قولهم (هو حديث عهد بوجع) ونقل المنع عن الجمهور .

وإن كان من متعدد إلى واحد فكذلك عند المصنف بشرط أمن اللبس وفاقا
للفارسي ، وذهب كثير إلى منعه ، وفصل قوم فقالوا : إن حذف مفعوله اقتصارا
جاز وإلا فلا ، وهو اختيار ابن عصفور وابن أبي الربيع والسماع يوافقه كقوله^(٥) :

(١) ب ، ج ، وفي أ (لا يصح كذلك) .

(٢) أ ، ج ، وفي ب (لا يصوغ) .

(٣) أ ، ب ، وفي (يحق) .

(٤) أ ، ب ، وفي ج (وصاغت) .

(٥) قائله : لم أقف على اسم قائله - وهو من البسيط - .

ما الرَّاحِمُ القلبِ ظلامًا وإن ظلمًا

وإن كان (متعدياً)^(١) إلى أكثر من واحد لم يجز جعله كالصفة ، قال بعضهم بغير خلاف .

فإن قلت : لم قال فاعل معنى ؟

قلت : لأنه لا تضاف الصفة إليه إلا بعد إسنادها إلى ضمير الموصوف فلم يبق فاعلاً إلا من جهة المعنى .

= وتماه : ولا الكريمُ بمناع وإن حرماً

اللغة : « ظلامًا » على وزن فعّال - بتشديد العين - مبالغة ظالم « مناع » كذلك مبالغة مانع ، ولكن المعنى هنا ليس بذي ظلم ، وليس المراد به المبالغة « ظلمًا » على صيغة المبنى للمجهول « حرماً » على صيغة المبنى للمجهول .

المعنى : أن من اتصف بالرحمة واستشعر قلبه الرافة بالناس لا يقسو عليهم وإن قسوا عليه ، ولا يسيئهم وإن أساءوا إليه ، وأن من اتصف بالكرم وامتلأت نفسه بمحبة البذل لا يمنع عن أحد رفته ، وإن كان الناس لا يعاملونه هذه المعاملة .

الإعراب : « ما » نافية حجازية « الراحم » اسم ما مرفوع بالضممة « القلب » مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى فاعله « ظلامًا » خبر ما الحجازية منصوب بالفتحة الظاهرة « وإن » الواو عاطفة على محذوف ، إن شرطية « ظلمًا » فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط مبني على الفتح في محل جزم والالف للإطلاق ، ونائبه ضمير مستتر جواراً تقديره هو يعود على الراحم القلب ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام « ولا » الواو عاطفة ولا رافدة لتأكيد النفي « الكريم » معطوف على اسم ما « بمناع » معطوف على خبر ما « وإن » الواو عاطفة ، إن شرطية « حرماً » فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط ونائبه ضمير مستتر ، والالف للإطلاق ، وجواب الشرط محذوف .

الشاهد فيه : « ما الراحم القلب » فإن الراحم اسم فاعل أضيف إلى فاعله « القلب » وإضافة اسم الفاعل إلى فاعله لا تجوز إلا إذا أمن اللبس وفاقاً للفارسي .

وقال جماعة : إن حذف مفعوله اقتصاراً جاز وإلا فلا ، وفي البيت حذف مفعوله اقتصاراً .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٣٤٦ . وذكره السيوطي في الهمع ١٠٠/١٠١ .

(١) أ ، ج .

وقوله (المشبهة اسم فاعل) يجوز أن يكون مبتدأ وصفة خبره ، وفي الكلام تقديم وتأخير ، ويجوز أن يكون صفة مبتدأ ، وإن كان نكرة لوصفه (والصفة المشبهة)^(١) خبره ، والأول أظهر .

فإن قلت : ما وجه الشبه بينها وبين اسم الفاعل ؟

قلت : من أوجه ، أحدها : أنها تدل على حدث ومن قام به .

الثاني : أنها تؤنث وتذكر .

الثالث : أنها تنثى وتجمع ، وكان حقها ألا تعمل عمل فعلها ، لأنها لا تجرى على المضارع ، ولا هي معدولة عن الجارى عليه ، إلا أنها عملت لمشابتها اسم الفاعل فيما ذكر .

ثم اعلم أن بين اسم الفاعل والصفة المشبهة فروقا :

الأول : أن الصفة المشبهة لا تكون إلا من فعل لازم بخلاف اسم الفاعل فإنه يصاغ من المتعدى واللازم .

والى هذا أشار بقوله : وصوغها من لازم .

الثاني : أنها لا تكون للماضى المنقطع ولا لما لم يقع ولا (توجد)^(٢) إلا للحاضر ، وهو الأصل فى باب الوصف ، لأنها لم توضع لإفادة معنى الحدوث بل لنسبة الحدث إلى الموصوف به على جهة الثبوت بخلاف اسم الفاعل ، فإنه كالفعل فى إفادة معنى الحدوث والصلاحية لاستعماله بمعنى الماضى والحال والاستقبال ، ولذلك إذا قصد باسم الفاعل الثبوت عومل معاملة الصفة المشبهة كما سبق ، وإذا قصد بالصفة الحدوث حولت إلى بناء اسم الفاعل كقوله^(٣) :

(١) ، ١ ، ج .

(٢) ، ١ ، ب ، وفى ب « تؤخذ » .

(٣) قائله : هو أشجع السلمى من قصيدة حائية - وهو من الطويل -

اللغة : « رزء » - بضم الراء وسكون الزاى وفى آخره همزة - وهى المصيبة ويجمع على أرزاء « جل » بالجيم - عظيم وكثير « بعد موتك » الخطاب لابن سعيد فى أول القصيدة . =

وما أنا من رزءٍ وإن جل جازعٌ

ولا بسرور بعد موتك فارحٌ

والى هذا أشار بقوله (الحاضر) .

تنبيه :

قد تقدم بما ذكرناه أن كونها للحال ليس شرطاً في عملها ، ولكن وضعها كذلك ، لكونها دالة على الثبوت من ضرورته الحال ، فعبارته هنا أجود من قوله في الكافية :

والاعتمادُ واقتضاءُ الحالِ شرطانِ في تصحيحِ ذا الإعمالِ

الثالث : أنها غير جارية على المضارع بخلاف اسم الفاعل . نص على ذلك الزمخشري وغيره ، وهو ظاهر كلام أبي على في الإيضاح ، ورد المصنف وقال في التسهيل : وموازنتها للمضارع قليلة إن كانت من ثلاثي ولازمة إن كانت من غيره^(١) .

ولذلك مثل هنا (بظاهر القلب) وهو جار على المضارع و (بجميل الظاهر) وهو غير جار تنبيها على (مجيئه)^(٢) بالوجهين .

= مضى ابن سعيد حين لم يبق مشرق ولا مغرب إلا له فيه مادح

الإحراب : « ما » نافية « أنا » مبتدأ « من رزء » جار ومجرور متعلق بـ « جازع » وإن « واصلة بما قبلها » جل « فعل والفاعل ضمير مستتر يرجع إلى الرزء ، وفي الحقيقة هو عطف على محذوف ، تقديره : وما أنا جازع من رزء إن لم يجمل وإن جل « جازع » خبر المبتدأ « ولا بسرور » متعلق بفارح « بعد » ظرف « موتك » مضاف إليه ، وموت مضاف والكاف مضاف إليه « فارح » خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره : ولا أنا فارح بسرور بعد موتك .

الشاهد فيه : « فارح » فإن الصفة المشبهة التي هي « فرح » حولت إلى فارح على صيغة اسم الفاعل ، لإفادة معنى الحدوث في الزمن المستقبل وإذا قصد باسم الفاعل الثبوت عومل معاملة الصفة المشبهة . وإذا قصد بالصفة المشبهة معنى الحدوث حولت إلى بناء اسم الفاعل .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : ابن الناظم .

(١) التسهيل ص ١٣٩ . (٢) ١ ، جـ وفي ب « مجيئها » .

ومثالها من غير الثلاثي منطلق اللسان ومطمئن القلب^٥.

قلت : ولقائل أن يقول إن ضامرا ومنطلقا ومنبسطا ونحوها مما جرى على المضارع أسماء فاعلين قصد بها الثبوت فعوملت معاملة الصفة المشبهة ، وليست بصفة مشبهة .

فإن قلت : قد رد ما ذهب إليه من قال : أنها لا تكون جارية بكونهم متفقين على أن (شاحطاً) في قوله^(١) .

من صديق أو أخى ثقة أو عدو شاحط دارا

صفة مشبهة

قلت : إن صح الاتفاق فهو محمول على أن حكمه حكم الصفة المشبهة ، لأنه قصد به الثبوت كما تقدم ، فلذلك أطلق عليه صفة مشبهة .

الرابع : أن معمولها لا يتقدم عليها لضعفها بخلاف اسم الفاعل^(٢) .

الخامس : أن معمولها لا يكون إلا سببياً بخلاف اسم الفاعل ، فإنه يعمل في السببي والأجنبي^(٣) .

والمراد بالسببي المتلبس بضمير صاحب الصفة لفظاً أو معنى .

(١) قائله : هو عدى بن زيد بن حمار التميمي - وهو من المديد - .

اللغة : « شاحط » فاعل من الشحط ، وهو البعد ، وكذلك الشحوط ، يقال : شحط يشحط شحطاً وشحوطاً ومشحطاً ، إذا بعد .

الإعراب : « من صديق » جار ومجرور متعلق ببيت قبله ، « أو أخى » عطف عليه « ثقة » مضاف إليه « أو عدو » عطف على ما قبله « شاحط » صفة للعدو « دارا » مفعول لشاحط ، وفيه ضمير مستتر فاعل .

الشاهد فيه : « شاحط » فإنه صفة مشبهة بالاتفاق مع أنه جار على فعله .

وبهذا رد على من قال : إن الصفة المشبهة ، هي التي لا تجرى على فعلها نحو : حسن وشديد ، ومن قال ذلك أبو على والزمخشري .

(٢) فلا تقول : « زيد الوجه حسن » كما تقول : « زيد عمرا ضارب » .

(٣) فتقول : « زيد حسن وجهه » أو لا تعمل في أجنبي . فلا تقول : « زيد حسن عمرا » واسم الفاعل يعمل في السببي والأجنبي نحو : « زيد ضارب غلامه ، وضارب عمرا » .

والى هذين أشار بقوله :

وَسَبِقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَّبٌ وَكَوْنُهُ ذَا سَبِيَّةٍ وَجَبَ

فإن قلت : قد ذكر في التسهيل : أن معمول الصفة المشبهة يكون ضميرا بارزا متصلا^(١) كقوله^(٢) :

حَسَنُ الْوَجْهِ طَلَقَهُ أَنْتَ فِي السَّلْمِ وَفِي الْحَرْبِ كَالْحِمْكَفْهِرِ
ولا يطلق عليه سببي .

قلت : إنما احترز بالسببي عن الأجنبي فإنها لا تعمل فيه ، وأما عملها في الموصوف فلا إشكال فيه .

وأما قوله : وَعَمِلَ اسْمُ فَاعِلِ الْمُعْدَى لَهَا

فيعنى به أنها تنصب فاعلها في المعنى كما ينصب اسم الفاعل مفعوله .

فإن قلت : كيف قال وعمل اسم فاعل المعدي لها وبينهما فرق ، وهو أن معمول اسم الفاعل مفعول به ومعمولها مشبه بالمفعول ، فعملهما إذاً مختلف .

(١) التسهيل ص ١٣٩ .

(٢) قائله : لم أقف على اسم قائله - وهو من الخفيف - .

اللغة : « طلقه » طلق الوجه ، أى : غير عبوس « مكفهر » عابس .

المعنى : يمدح سخاطبه بأنه في وقت السلم مشرق الوجه كريم معطاء ، وبأنه في وقت الحرب ، وعند مقارعة الأبطال مقطب الوجه عابس .

الإعراب : « حسن » خبر مقدم « الوجه » مضاف إليه من إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها « طلقه » خبر ثان ، والضمير مضاف إليه من إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها « أنت » مبتدأ مؤخر مبنى على الفتح في محل رفع « فى السلم » متعلق بمحذوف حال « وفى الحرب » جار ومجرور معطوف على المجرور قبله « كالح » معطوف على الخبر السابق « مكفهر » يجوز أن يكون تأكيداً لفظياً لكالح ، ويجوز أن يكون معطوفاً بعاطف مقدر على كالح ، أو خبر لمبتدأ محذوف .

الشاهد فيه : « طلقه » حيث عملت الصفة المشبهة وهى « طلق » فى الضمير البارز المتصل .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٣٥٦ ، والمكودي ص ١٠٥ .

قلت : هو متحد صورة وهو المراد بقوله على الحد الذي قد حُدَّأً يعنى : أن عملها مشروط بالاعتماد كما شرط ذلك فى اسم الفاعل .

فإن قلت : لم أخرج قوله (وسبق ما تعمل فيه . . . البيت) عن قوله :
وعمل اسم فاعل المعدى .

وكان ينبغى العكس ، لأن ذلك من تنمة الفروع .

قلت : بيان شرط معمولها من (توابع عملها)^(١) فلذلك أخره عنه .

وقوله : **فَارْفَعْ بِهَا وَأَنْصِبْ وَجُرِّ مَعَ أَلْ** .

الرفع على الفاعلية^(٢) والنصب على التشبيه بالمفعول به فى المعرفة ، وعلى التمييز فى النكرة ، وقيل : يجوز فيه أيضا التشبيه ، وأجاز بعض البصريين كون المقرون بأل والمضاف إلى المقرون بها تمييزا وهى نزعة كوفية والجر على الإضافة ، وهل هى من نصب أو رفع؟ قولان .

وظاهر كلام المصنف أنها من رفع ، وإليه ذهب السهلى ، وذهب الشلوبين وأكثر أصحابنا كابن عصفور إلى أنها من المنصوب .

وقوله : **(وَدُونَ أَلْ)** .

يعنى : أن الصفة المشبهة تعمل الرفع والنصب والجر فى السببى مقرونة بأل ومجردة منها .

ثم قسم معمولها إلى ثلاثة أقسام :

الأول : معرف بأل ، وإليه أشار بقوله **(مَصْحُوبَ أَلْ)** .

والثانى : المضاف ، وهو المراد بقوله **(وَمَا اتَّصَلَ بِهَا مَضَافًا)** .

أى : وما اتصل بالصفة ولم ينفصل عنها بأل .

والثالث : المجرد من أل والإضافة .

(١) ج ، وفى ب « توابع بيان عملها » .

(٢) وقال الفارسى : أو على الإبدال من ضمير مستتر فى الصفة .

ثم اعلم أن المضاف أنواع :

الأول : مضاف إلى ضمير الموصوف .

الثاني : مضاف (إلى مضاف) إلى ضميره .

والثالث : مضاف إلى المعرف بأل .

والرابع : مضاف إلى المجرد .

والخامس : مضاف إلى ضمير مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف .

ذكره في التسهيل^(١) ويحتاج إلى سماع .

والسادس : مضاف إلى ضمير معمول صفة أخرى ، ذكره في شرح

التسهيل .

والسابع : مضاف إلى موصول .

والثامن : مضاف إلى موصوف يشبهه .

والمجرد من آل والإضافة يشمل ثلاثة أنواع : الموصول والموصوف وما

سواهما ، فجملة أنواع معمولها السببي أحد عشر نوعا وهذه أمثلتها على الترتيب .

مثال مصحوب آل (الحسن الوجه) ومثال المضاف إلى ضمير الموصوف

(الحسن وجهه) ومثال المضاف إلى المضاف إلى ضميره (الحسن وجه أبيه) .

ومثال المضاف إلى المجرد (الحسن وجه أب) .

ومثال المضاف إلى ضمير مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف (مررت

بامرأة حسن وجه جاريتها جميلة أنفه) فالآل مضاف إلى ضمير الوجه والوجه

مضاف إلى جارية والجارية مضاف إلى ضمير الموصوف .

(١) التسهيل ص ١٣٩ .

ومثال المضاف إلى ضمير معمول صفة أخرى (مررت برجلٍ حسنٍ الوجنةً
جميلٍ خالها) وهو تركيب نادر . وشاهده قول الشاعر^(١) :

سَبَّتِي الفتاةُ البضةُ المتجرِّدُ — لطيفةٌ كشحهُ وما خَلَّتْ أن أسبي

ومثال المضاف إلى الموصول قوله^(٢) :

(١) قائله : لم أقف على اسم قائله - وهو من الطويل - .

اللغة : « البضة » - بفتح الباء وتشديد الضاد - أدماء أو بياض « المتجرد » بضم الميم وفتح
التاء والجيم بمعنى التجرد والعرية . « كشحه » بفتح الكاف وسكون الشين - ما بين
الخاصرة إلى الضلع من الخلف « أسبي » من السبي وهو الأسر .

المعنى : يصف أنه وقع في أسر فتاة بضة الجسم جميلة المتعري ، وأنها تملكتم بحاسنها
قلبه ، واستولت بمفاتنها على لبه ، وأنه ما كان يحسب أن يحدث له ذلك ، لجلادته وقوة
أسره .

الإعراب : « سبتني » فعل ماضٍ والتاء للتأنيث والنون للوقاية وياء المتكلم مفعول به
« الفتاة » فاعل « البضة » صفة للفتاة « المتجرد » مضاف إليه « اللطيفة » صفة ثانية للفتاة
« كشحه » مضاف إليه على رواية الجر ، والهاء مضاف إليه ، ويروى بالرفع على أنه فاعل
باللطيفة « وما » الواو للحال وما نافية « خلت » فعل وفاعل « أن » مخففة من الشقيلة
واسمها ضمير الشأن « أسبي » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من
ظهورها التعذر ونائب فاعله ضمير مستتر ، والجملة في محل رفع خبر أن ، وأن وما
دخلت عليه سدت مسد مفعولى خال .

الشاهد فيه : « البضة المتجرد اللطيفة كشحه » فإن الكشح مضاف إلى الضمير المتجرد
المضاف إليه البضة .

مواضعه : ذكره الأشموني في شرحه ٣٥٧ / ٢ .

(٢) قائله : الفرردق - وهو من البسيط - .

اللغة : « فعجتها » عجت الناقة إذا عطف رأسها بالزمام « قبل الأخيار » بكسر القاف
وفتح الياء - نحوهم وجهتهم ، والأخيار جمع : خير - بالتشديد - « الطيبى » أصله :
الطيبين ، سقطت النون لأجل الإضافة ، وهو جمع طيب « التائت » من الالتياث وهو
الاختلاط والالتفاف « الأزر » جمع إزار ، وهذا كناية عن وصفهم بالعفة .

الإعراب : « فعجتها » الفاء عاطفة ، عاج فعل ماضٍ والتاء فاعل وضمير الغائبة مفعول به
« قبل » ظرف مكان متعلق بعاج « الأخيار » مضاف إليه « منزلة » تمييز منصوب بالفتحة =



فَعُجَّتْهَا قَبْلَ الْأَخْيَارِ مَنْزِلَةً وَالطَّيْبِي كُلُّ مَا التَّائَتْ بِهِ الْأَزْرُ
ومثال المضاف إلى الموصوف (رأيت رجلاً حديداً سناناً رُمحاً يطعن به) .
ومثال الموصول قوله^(١) وَثِيْرَاتُ مَا التَّفَّتْ عَلَيْهِ الْمَآزِرُ

=«الطيبي» الواو عاطفة . الطيبي معطوف على الأخيار مجرور بالياء نيابة عن الكسرة ،
لأنه جمع مذكر سالم « كل » مضاف إليه « ما » اسم موصول مضاف إليه « التائت »
التائت فعل ماضٍ والتاء للتأنيث « به » متعلق بالتائت « الأزر » فاعل التائت ، والجملة لا
محل لها صلة الموصول .

الشاهد فيه : « والطيبي كل ما التائت » فالطيبي صفة مشبهة مضافة إلى كل الذي هو
مضاف إلى موصول - أي : أن معمول الصفة المشبهة التي هي « الطيبي » اسم مضاف
إلى الاسم الموصول .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٣٥٧ ، والمكودي ص ١٠٣ .

(١) قائله : هو عمر بن أبي ربيعة - وهو من الطويل -

وصدره : أسيلاتُ أبدانٍ دَقَّاقٌ خُصُورُهَا

اللغة : « أسيلات » جمع أسيلة وهي الطويلة « دقاق » بكسر الدال - جمع دقيق
« خصور » - جمع خصر - « وثيرات » - جمع وثيرة - بفتح الواو وكسر التاء - والوثير
الفراش الوطيء ، وأراد به هنا : وطيشات الأرداف والأعجاز .

الإعراب : « أسيلات » خبر مبتدأ محذوف ، هن أسيلات « أبدان » مضاف إليه « دقاق »
خبر بعد خبر ، أو خبر لمبتدأ محذوف « خصورها » فاعل والهاء مضاف إليه ، ويجوز أن
يكون دقاق خبراً مقديماً وخصورها مبتدأ مؤخرًا « وثيرات » خبر ثالث « ما » اسم موصول
مضاف إليه من إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها « التفت » فعل ماضٍ والتاء للتأنيث
« عليه » متعلق بالتفت « المآزر » فاعل ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ،
والعائد هو الضمير المجرور محلاً بعلَى .

الشاهد فيه : « وثيرات ما التفت » فإن « وثيرات » صفة مشبهة أضيفت إلى الموصول من
إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٣٥٧ .



ومثال الموصوف قوله^(١) :

أزورُ امرأً جمًّا نوالٌ أعدّه
لمن أمهٌ مُستكفيا أزمةٌ الدهرِ

وهذان القسمان غريبان :

ومثال المجرد غيرهما (الحسن وجه) .

إذا تقرر هذا فاعلم أن الصفة تعمل في السببي الرفع والنصب والجر مع ال ودون ال فلها ستة أحوال . وكل منها على أحد عشر تقديرا في المعمول فهذه ست وستون صورة كلها جائزة إلا ما لزم منها إضافة ما فيه ال إلى الخالي من ال ومن إضافة إلى المعرفة بها أو إلى ضمير المعرفة بها فيمتنع (الحسن وجهه) و(الحسن وجه أبيه) و (الحسن وجه أب) و (الحسن وجه) ونحوها .

ويجوز نحو (الحسن الوجه) لأنه معرف بال و (الحسن وجه الأب) لأنه مضاف إلى المعرفة بها و (الكريم الآباء الغامر جودهم) ، لأن جودا مضاف إلى ضمير المقرون بها ، ذكره في التسهيل^(٢) .

(١) قائله : لم أقف على قائله - وهو من الطويل - .

اللغة : « جما » - بالجيم وتشديد الميم - عظيما « نوال » - بفتح النون - العطاء « لمن أمه » قصده « أزمة الدهر » شدته .

الإعراب : « أزور » فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر « امرأ » مفعول به « جما » صفة لامرئ « نوال » فاعل بجم « أعدّه » فعل ماض والفاعل ضمير مستتر وضمير الغائب مفعول به ، والجملته صفة لنوال « لمن » اللام حرف جر ومن اسم موصول والجار والمجرور متعلق بأعد « أمه » أم فعل ماض وفاعله ضمير مستتر وضمير الغائب مفعول ، والجملته لا محل لها صلة الموصول « مستكفيا » حال من الضمير المستتر في أم ، وفيه ضمير مستتر فاعل « أزمة » مفعول به لمستكف « الدهر » مضاف إليه .

الشاهد فيه : « جما نوال أعدّه » حيث جاء معمول الصفة المشبهة التي هي « جما » نكرة موصوفة بجملته ، وهذه النكرة المعمولة للصفة المشبهة هي « نوال » وصفتها هي جملة « أعدّه » .

مواضعه : ذكره من شراح الالفية : الأشموني ٢/٣٥٧ .

(٢) التسهيل : ص ١٤٠ .

والى هذا اشارة بقوله ولا تجررُ بها اى : الصفة ، سَمَا ^(١) .
مَعَ اَل سَمَا مِنْ اَل خَلَا .

اى : اسما خلا من اَل (ومن إضافة لتاليها) .

وقوله : وما لم يَخَلُ فهو بالجوازِ وَسِمًا .

يعنى : وما لم يخل من اَل ومن إضافة لتاليها فهو موسوم بالجواز .

فإن قلت : كان ينبغي أن يقول : أو من إضافة لمضمر المعرف بها كما ذكره

فى التسهيل .

قلت : إنما (تركه) ^(٢) هنا ، لانه تركيب نادر كما مر .

تنبيهان :

الأول : لم يتعرض المصنف لبيان أقسام الجائز ، وهو ينقسم إلى قبيح

وحسن ومتوسط .

فالقبيح : ما عرى عن الضمير ، والحسن . ما كان فيه ضمير واحد ،

والمتوسط ما تكرر فيه الضمير ، إلا ما تقدم امتناعه ، وقد بسطته فى غير هذا

المختصر ^(٣) .

الثانى : ما ذكره من الحكم إنما هو النسبى ، وقد تقدم أن معمول الصفة

يكون ضميرا وعملها فيه جرٌ بالإضافة إن باشرته وخلت من اَل نحو (مررت

برجل حسن الوجه جميله) ونصبٌ إن فصلت أو قرنت بأل فالمفصولة نحو (قريش

بخباء الناس ذرية وكرامهموها) .

والمقرونة بأل نحو (زيد الحسنُ الوجه الجميله) .

(١) اى : اسما .

(٢) ب ، ج وفى ا (ذكره) .

(٣) راجع الأشموني ٢/٣٥٨ .

التعجب

استعظام فعل ظاهر المزية، ويدل عليه بالفاظ كثيرة غير ما يذكر في هذا الباب نحو (سبحان الله) و (لله دره) ، لم يبوب لها فى النحو ، لكونها لم تدل عليه بالوضع بل بقريئة .

والمبوب له من ألفاظه : أفعل وأفعل ، وقد أشار إلى الأول بقوله :

بِأَفْعَلٍ أَنْطِقُ بَعْدَ مَا تَعَجَّبُ

أى : انطق بوزن أفعل بعد ما ، لإنشاء التعجب أو فى حال تعجبك .
فقوله (تعجبا) مفعول له أو حال .

وأشار إلى الثانى بقوله : أو جئى بِأَفْعَلٍ قَبْلَ مَجْرورِ بيا

يعنى : أو جئى بوزن أفعل قبل اسم مجرور بياء الجر .

ثم قال : وَتَلَوْا أَفْعَلَ أَنْصَبَهُ

مذهب البصريين أنه مفعول به ، وزعم الفراء ومن وافقه من الكوفيين أن نصبه على حد النصب فى نحو (زيد كريم الأب) .

فإن قلت : شرط المجرور بعد أفعل والمنصوب بعد ما أفعل ، أن يكون مختصا لتحصل به الفائدة ، ولم ينبه على ذلك .

قلت : فى تمثيله الآتى إرشاد إليه .

ثم مثل الصيغة الأولى بقوله : كما أَوْفَى خَلِيلَيْنَا

وهو نظير (ما أحسن زيدا) فما اسم لعود الضمير عليها . مبتدأ ، قيل :

بلا خلاف ، وقد روى عن الكسائى : أنها لا موضع لها من الإعراب ، وهو خلاف شاذ .

وبعد ثبوت اسميتها وأنها مبتدأ ، ففى معناها خلاف . مذهب سيبويه

وجمهور البصريين أنها اسم تام نكرة ، والفعل بعدها خبرها ، وهو الصحيح لأن

قصد المتعجب الإعلام بأن المتعجب منه ذو مزية إدراكها جلى ، وسبب الاختصاص بها خفى ، فاستحقت الجملة المعبر بها عن ذلك أن تفتح بنكرة غير مختصة ، ليحصل بذلك إبهام متلو بإفهام .

فإن قلت : كيف ساغ الابتداء بما وهى نكرة لا مسوغ لها ؟

قلت : سوغها قصد الإبهام ، وقد ذكره فى التسهيل من المسوغات^(١) .

وقال الشارح : لأنها فى تقدير التخصيص .

والمعنى : شىء عظيم أحسن زيدا . أى : جعله حسنا ، فهو كقولهم (شىء جاء بك وشر أمر ذا ناب)^(٢) . انتهى ، وفيه نظر .

وذهب الأخفش وطائفة من الكوفيين إلى أنها موصولة والفعل صلتها والخبر محذوف لازم الحذف تقديره : الذى أحسن زيدا شىء عظيم .

ورد بأنه يستلزم مخالفة النظائر من وجهين :

أحدهما : تقدم الإفهام وتأخر الإبهام والمعتاد فيما تضمن من الكلام إفهاما وإبهاما (أن)^(٣) يقدم الإبهام .

والثانى : التزم حذف الخبر دون شىء سد مسده ، وذهب الفراء وابن درستويه إلى أنها استفهامية ونقله فى شرح التسهيل عن الكوفيين .

ورده بأن الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه إلا الأسماء نحو ﴿مَا أَصْحَابُ الْمِيمَنَةِ﴾^(٤) وما . المشار إليها مخصوصة بالأفعال ، وبأنها لو كان فيها معنى الاستفهام ، لجاز أن يخلفها أى .

(١) التسهيل ص ١٣١ .

(٢) يقال : أمره إذا حملة على الهرير ، وهو مثل يضرب فى ظهور أمارات الشر ومخايله .

(٣) ١ ، ج .

(٤) من الآية ٨ من سورة الواقعة .

وبأن قصد التعجب بما أفعله مجمع عليه والاستفهام زيادة لا دليل عليها فلا يلتفت إليها .

قلت : وفى الأول نظر .

لأن مذهب الكوفيين أن أفعال اسم وسيأتى .

وذهب الأخفش فى أحد أقواله إلى أنها نكرة موصوفة ، وأفعال صفتها والخبر محذوف .

وثانى أقواله : أنها موصولة ، وقد تقدم .

وثالثها : كقول سيبويه .

ثم مثل الصيغة الثانية بقوله : وأصدق بهما .

وهو نظير « أحسن بزيد » .

ومذهب جمهور البصريين أن أفعال فى نحو (أحسن بزيد) لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر ، فمعنى «أحسن بزيد» أحسن زيد أى : صار ذا حسن وهو مسند إلى المجرور بعده ، والباء الزائدة مع الفاعل مثلها فى نحو ﴿... وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً﴾ (٢٨) (١) .

وذهب الفراء ومن وافقه إلى أنه أمر باستدعاء التعجب من المخاطب مسندا إلى ضميره ، واستحسنه الزمخشري وابن خروف ، وذهب ابن كيسان إلى أن المخاطب ضمير الحسن كأنه قيل : يا حسن أحسن بزيد . أى : دم به ، ولذلك كان الضمير مفردا على كل حال ، قال ابن طلحة : وهو حسن ، وعلى هذين القولين فالباء زائدة مع المفعول ، لأن من جعل أفعال أمرا حقيقة فالهمزة عنده للتعدي .

وأجاز بعض المتأخرين أن تكون الباء للتعدي لا زائدة ، والهمزة للصيرورة لا للتعدي ، وهو أمر للسبب (٢) أو للشخص على القولين .

(١) من الآية ٢٨ من سورة الفتح .

(٢) أى : للحدث الموجود فى أفعال فهو سبب للتعجب فقولنا : « أحسن بزيد » الحسن هو سبب التعجب .

والصحيح ما ذهب إليه جمهور البصريين ، لسلامته مما يرد على غيره .

ورد المصنف قول الفراء بأربعة أوجه :

أحدها : أنه لو كان أمرا لم يكن الناطق به متعجبا كما لا يكون الأمر بالخلف ونحوه حالفا ، ولا خلاف في كونه متعجبا .

الثاني : أنه لو كان أمرا لزم إبراز ضميره .

الثالث : أنه لو كان مسندا إلى ضمير المخاطب لم يله ضمير المخاطب في نحو « أحسن بك » .

الرابع : لو كان أمرا لوجب له من الإعلال ما وجب لأقِمِّ وأبِنِ .

ورد قول ابن كيسان بأن من المصادر ما لا يكون إلا مؤنثا كالسهولة والنجابة، فلو كان الأمر على ما توهمه ، لقليل في أسهل به وأنجب به . أسهلى به وأنجبي ، وقد أجيب عما رد به ، وليس (هذا)^(١) موضع ذكره .

تنبيهان:

الأول: الباء بعد أفعل لازمة عند الفريقين ، إلا إذا كان المتعجب منه أن وصلتها كقول الشاعر^(٢):

(١) ب .

(٢) قائله : هو عباس بن مرداس ، وهو من المؤلفات لقلبهم الذين أعطاهم النبي ﷺ من سبي حنين من الإبل - وهو من الطويل - .

وصلته : وقال نبي المسلمين تقدموا

المعنى : يذكر أن رسول الله ﷺ قد أمرهم بالتقدم إلى أعدائهم ومحاربتهم ، ثم تعجب من شدة محبتهم لانتصار الرسول صلى على أعدائه .

الإهراب : « قال » فعل ماض « نبي » فاعل « المسلمين » مضاف إليه « تقدموا » فعل أمر وفاعله والجملة في محل نصب مقول القول « وأحب » فعل ماض جاء على صورة الأمر ، فعل تعجب « إلينا » جار ومجرور متعلق بأحب « أن » مصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مسجور بياء رائدة مقدره ، وهو فاعل فعل التعجب ، وأصل الكلام : وأحب إلينا بكونك المقدما .



وَأَحَبُّ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ الْمُقَدِّمًا

الثانى : قال فى شرح التسهيل : لو اضطر شاعر إلى حذف الباء المصاحبة غير أن لزمه أن يرفع ، وعلى قول الفراء يلزم النصب .
وقوله :

وحذف ما منه تعجبت استبح إن كان عند الحذف معناه يصح

يعنى : أنه يجوز حذف الاسم المنصوب بعد ما أفعل والمجرور بالباء بعد أفعل فمثال حذفه بعد ما أفعل قول على رضى الله عنه^(١) .

جزى الله عنا والجزاء بفضلهِ ربيعة خيراً ، ما أعف وأكرماً

= الشاهد فيه : « أحبب إلينا أن تكون » حيث حذف الباء الزائدة التى تدخل لزوما على فاعل فعل التعجب وهو اسم مؤول بأن المصدرية .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٣٦٤ ، ابن عقيل ٢/١١٩ والسيوطى ص ٨٨ ، والمكودى ص ١٠٨ ، وابن الناظم .

(١) قائلة: هو على - كرم الله وجهه - من كلمة يمدح فيها ربيعة على ما أبلت معه يوم صفين - وهو من الطويل - .

اللغة : « جزى » كافأ « بفضلهِ » بإحسانهِ « ما أعف » تعجب من شدة عفتهم عن الدنيا وهو يريد عفتهم عن المغانم والأسلاب .

الإعراب : « جزى الله » فعل ماض وفاعله « عنا » متعلق بجزى « والجزاء » الواو للحال الجزاء مبتدأ مرفوع بالضممة « بفضلهِ » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ وفضل مضاف وضمير الغائب مضاف إليه وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب حال « ربيعة » مفعول أول لجزى « خيراً » مفعول ثان لجزى « ما أعف » ما تعجبية مبتدأ ، وأعف فعل ماض للتعجب وفاعله يعود على ما والجملة خبر المبتدأ « وأكرماً » عطف على أعف والالف للإطلاق ، ومفعول فعل التعجب - وهو المتعجب منه - محذوف للعلم به أى : ما أعفها وأكرمها .

الشاهد فيه : « ما أعف وأكرماً » حيث حذف مفعول فعل التعجب ، لقيام قرينة تدل عليه والأصل : ما أعفهم وأكرمهم .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٣٦٤ ، وابن هشام ٣/٦٩ ، والسيوطى ص ٨٧ ، والمكودى ص ١٠٧ ، وابن الناظم .



أى : ما أضعفهم وأكرمهم .

ومثاله بعد أفعل قوله تعالى : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ... ﴾ (٣٨) - أى بهم

- وإنما حذف مع كونه فاعلا ، لأن لزومه للجر كسناه صورة الفضلة خلافا
للفارسي .

وذهب قوم إلى أنه لم يحذف ولكنه استتر في الفعل حين حذف الباء .
وردة بوجهين :

أحدهما : لزوم إبرازه حيثثذ في الثنية والجمع .

والآخر : أن من الضمائر ما لا يقبل الاستتار كنا من (أكرم بنا) (٣) .

قال في شرح الكافية : ولا تحذف الباء بعد أفعل إلا مع مجرورها

بشروط كون أفعل مسبوqa بآخر معه الفاعل المذكور كقوله تعالى : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ
وَأَبْصِرْ ... ﴾ (٣٨) . (٣)

وقد تحذف الباء ومجرورها بعد أفعل مفردا كقوله الشاعر (٤) .

(١) من الآية ٣٨ من سورة مريم .

(٢) ب ، ج ، وفى أ (أكرمنا) .

(٣) من الآية ٣٨ من سورة مريم .

(٤) قائله : هو عروة بن الورد - المعروف بعروة الصعاليك - فى وصف صعلوك - وهو من
الطويل - .

اللغة : « فذلك » إشارة لصعلوك وصف بأوصاف قبل هذا البيت ، « المنية » الموت
« حميدا » ، محمودا ، فهو فعيل بمعنى مفعول ، « أجدر » ، ما أجدره وما أحقه .

المعنى هذا الصعلوك الموصوف بالصفات المذكورة - إذا صادف الموت صادفه محمودا لما
كان عليه من عفة ، وإن هاش واستغنى فما أحقه بالغنى

الإعراب : « فذلك » اسم إشارة مبتدا « إن » شرطية « يلق » فعل مضارع فعل الشرط
وفاعله ضمير مستتر « المنية » مفعول « يلقها » فعل مضارع جواب الشرط ، وفيه ضمير =

فَذَلِكَ إِنْ يَلْتَقِ الْمَنِيَّةُ يَلْقَاهَا حَمِيدًا وَإِنْ يَسْتَعْنِ يَوْمًا فَأَجْدَرِ

فإن قلت : كيف أطلق على الاسم متعجباً منه فى قوله :

وَحَذَفُ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبِيحُ

والتعجب منه إنما هو فعله (لا نفسه)^(١) .

قلت : قد أجاب الشارح بأنه حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه .

وقوله : إِنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذْفِ مَعْنَاهُ يَبْضِحُ .

شروط فى استباحة حذف المتعجب منه بعد ما أفعل وأفعل (به)^(٢) .

يعنى : أن جواز حذفه مشروط بأن يكون المراد واضحاً عند الحذف للعلم به

فلو كان مجهولاً لا دليل عليه لم يجز حذفه لعدم الفائدة .

قوله : وَفِي كِلَا الْفِعْلَيْنِ قَدْ مَّا لَزِمًا مَنَعُ تَصْرُفٍ بِحُكْمِ حُتْمًا

قال فى شرح التسهيل : لا خلاف فى عدم تصرف فعلى التعجب انتهى .

وقد أجاز ابن هشام الإتيان بمضارع ما أفعل فتقول : (ما يحسن زيدا) .

= مستتر فاعل . وها مفعول ، وجملة الشرط وجوابه فى محل رفع خبر المبتدأ « حميدا »

حال من فاعل يلتقى المستتر فيه « وإن » شرطية « يستغن » فعل مضارع فعل الشرط وفاعله

ضمير مستتر « يوماً » متعلق بيستغن « فأجدر » الفاء لربط الجواب بالشرط وأجدر فعل

ماض جاء على صورة الأمر ، وقد حذف فاعله والباء ، أى : أجدر به .

الشاهد فيه : « فأجدر » حيث حذف المتعجب منه وهو فاعل أجدر مع حرف الجر من غير

أن تكون صيغة التعجب المحذوف معمولها معطوفة على أخرى مذكور معمولها المشابه

للمحذوف .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٢/٣٦٥ ، وابن هشام ٣/٧٠ ، وابن

عقيل ٢/١١٥ ، وابن الناظم .

(١) ا ، ج وفى ب « لا وصفه » .

(٢) ب ، ج .

وهو قياس ولم يسمع فوجب اطراحه .

فإن قلت : فهلا جعلوا أفعال أمرا من أفعال ؟

قلت : المانع من ذلك كون الهمزة أفعال للصيرورة ، وفي ما أفعال للنقل ، هذا تفريع على مذهب الجمهور .

قلت : صرح المصنف في هذا البيت بفعلية صيغتي التعجب .

وأما ما أفعله ففيه خلاف . ذهب البصريون والكسائي إلى فعليته ، وذهب الكوفيون إلى اسميته ولم يستثنه بعضهم ، فلعل له قولين .

والصحيح أنه فعل ، لبنائه على الفتح ، ولنصبه المفعول به ، وليس من الأسماء التي تنصبه ، وللزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية نحو (ما أقرنى إلى عفو الله) ذكر ذلك المصنف .

قلت : قد حكى الكوفيون عن العرب حذف هذه النون ، ولم يجعلوها لازمة ، واستدلوا على الاسمية بعدم تصرفه ، وبتصغيره ، وبصحة عينه .

وأجيب : بأن امتناع تصرفه ؛ لأنه لزم طريقة واحدة ، وبأن تصغيره وصحة عينه لشبهه بأفعال التفضيل .

وأما أفعال . فقال المصنف وغيره : لا خلاف في فعليته ، وفي كلام ابن الأنباري ، ما يدل على اسميته ، قال : وأحسن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لأنه اسم ، انتهى .

فإن قلت : ما إعراب « ما أحسن زيدا » عند القائلين باسمية أفعال .

قلت : نقل الفراء أن الأصل في « ما أظرف زيدا » ما أظرفُ زيد؟ على الاستفهام ثم نقلوا الصيغة من زيد وأسندوها إلى ضمير « ما » وانتصب زيد بالظرف فرقا بين الخبر والاستفهام ، والفتحة في أفعال فتحة إعراب وهو خبر عن « ما » ، وإنما انتصب ، لكونه خلاف المبتدأ الذي هو « ما » إذ هو في الحقيقة خبر عن زيد .

ورغم بعض الكوفيين أن أفعل مبنى وإن كان اسما ، لأنه مضمن معنى التعجب وأصله أن يكون للحرف .

وقوله : وصفهُمَا مِن ذِي ثَلَاثٍ صُرْفًا قَابِلِ فَضْلِ تَمَّ غَيْرِ ذِي انْتِفَا
وغيرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلَ وَغَيْرِ سَالِكِ سَبِيلِ فُعَلًا

اشتمل هذان البيتان على شروط ما يصاغ منه فعلا التعجب قياسا ، وهي ثمانية :

الأول : أن يكون فعلا ، فلا يصاغان من غيره ، وبذلك ظهر خطأ من يقول : من الكلب - ما أكلبه ، ومن الحمامار - ما أحمره .

وشذ من ذلك قولهم : « أَقْمِنُ بِهِ » اشتقوه من قَمِنَ . أى : حقيق .

وذكر المصنف منه قولهم : « ما أذْرَعُهَا » بمعنى ما أخفها فى الغزل ، وهو من قولهم : امرأة ذَرَّاعٌ ، قال ولم يسمع منه فعل .

وحكى ابن القطاع^(١) « ذُرِعَتِ الْمَرْأَةُ » خفت يداها فى الغَزَلِ ، فهى ذراع فعلى هذا ليس بشاذ .

فإن قلت : فلم ينص الناظم هنا على هذا الشرط .

قلت : هو مفهوم من قوله (من ذى ثلاث) .

(لأن التقدير : من قبل ذى ثلاث)^(٢) فحذف الموصوف للعلم به .

(١) هو على بن جعفر بن عبد الله بن الحسين بن أحمد بن محمد المعروف بابن القطاع ، قال ياقوت : كان إمام وقته بمصر فى علم العربية وفنون الأدب ، قرأ على أبى بكر الصقلى ، وروى عنه الصحاح للجوهرى .

ومن مؤلفاته : أبنية الأسماء ، حواشى الصحاح ، تاريخ صقلية وغير ذلك ، ولد فى العاشر من صفر سنة ثلاث وثلاثين وأربعمائة ، ومات فى صفر سنة خمس عشرة وقيل : أربع عشرة وخمسمائة ، ودفن بقرب ضريح الإمام الشافعى .

(٢) ب ، ج .

الثانى : أن يكون ثلاثيا . ونعنى به ثلاثى اللفظ ، فلا يصاغان من الرباعى
المجرد باتفاق نحو دحرج ، ولم يشذ منه شيء .

وأما الثلاثى المزيد فإن كان أفعَلَ ففيه مذاهب .

أحدها : جوار صوغهما منه قياسا مطلقا ، وهو اختيار المصنف ، قال :
وهو مذهب سيويه والمحققين من أصحابه .

والثانى : منعه إلا أن يشذ شيء فيحفظ وهو مذهب الأخفش والمازنى
والمبرد وابن السراج والفارسى ومن وافقهم .

والثالث : التفصيل ، فإن كانت همزته للنقل لم يجز ، وإن كانت لغيره
جار ، وصححه ابن عصفور ونسبه إلى سيويه ، والظاهر أن مذهب سيويه هو
الأول ، لتمثيله بأعطى والهمزة فيه للنقل ، يقال : عطوت بمعنى تناولت ،
وأعطيت بمعنى ناولت ، قلت : والقياس على ذلك عند من أجازة مشروط بعدم
مانع آخر ، فإن وجد مانع لم يجز نحو أودى بمعنى هلك ، فإنه غير قابل
للتفاضل ، نحو أجاب فإنهم استغنوا عنه بما أفعَلَ فعله ، فلا يقال ما أجوبه بل ما
أجود جوابه ، ذكره سيويه .

وإن كان غير أفعَلَ فقد شذ منه الفاظ منها ما أشده من اشتد ، وما أشوقه
من اشتاق ، وما أخوله من احتال ، وما أخصره من اختَصِرَ .

وفيه شذوذان ؛ لأنه مزيد ومبنى للمفعول .

وليس من الشاذ : ما أفقره وما أشهاه وما أحياه ، خلافا لأكثرهم ، لبوت
فَقِرَ وفَقِرَ بمعنى افتقر ، وشهى بمعنى انتهى ، وحيى بمعنى استحيى .

ولا حجة فى قول من خفى عليه ما ظهر لغيره .

ونقل عن الأخفش أنه أجاز التعجب فى كل فعل مزيد على استكراه ، كأنه
راعى أصله .

الثالث : أن يكون متصرفا ، فلا يصاغان من غير المتصرف كنعم وبش
وشذ من ذلك قولهم : « ما أعساه » و « أعسِ به » .

فإن قلت : ينبغي أن يقال : كامل التصرف احترازا (من)^(١) نحو يدع ويذر .

قلت : إذا أطلق المتصرف فهو محمول على كامل التصرف .

الرابع : أن يكون قابلا للتفاضل ، فلا يصاغان من فعل لا يقبل ذلك نحو

مات وفنى وحدث ، لأنه لا مزية فيه لبعض فاعليه على بعض .

الخامس : أن يكون تاما ، فلا يصاغان من الأفعال الناقصة خلافا لمن أجاز

صوغهما من كان الناقصة .

السادس : أن يكون مثبتا - فلا يصاغان من فعل مقصود نفيه لزوما كلم

يَعِجُ أو جوارا كلم يَعُجُ كذا .

قال في شرح التسهيل : يعنى : أن عاج يعيج بمعنى انتفع ، لم يستعمل إلا

منفيا وعاج يعوج بمعنى مال استعمل مثبتا ومنفيا .

ونورع في اختصاص الأول بالنفى ، فإنه ورد مثبتا فيما أنشده أبو علي

القالى فى نوادره قال : أنشدنا أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابى^(٢) :

(١) ب ، ج ، وفى أ (عن) .

(٢) قائله : قال العينى : أنشده أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابى - ولم يعزه إلى قائل . -

وهو من الطويل -

اللغة : « آله » من لذت الشيء آله لذا ولذاذة « أعيج » أى : أنتفع ، يقال : شربت

دواء فما عجت به ، أى : ما انتفعت به ، وقال ابن مالك : ونعيج من الكلم التى لا

تستعمل إلا فى النفى .

الإعراب : « لم » حرف نفى « أر » فعل مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف حرف العلة « شيئا »

مفعول به « بعد » منصوب على الظرفية « ليلى » مضاف إليه « آله » جملة من فعل

وفاعل ومفعول فى محل نصب صفة لشيء « ولا منظرا » عطف على قوله شيئا : ولم أر

منظرا « أررى به » جملة فى محل نصب صفة لمنظرا « فأعيج » عطف على أررى .

الشاهد فيه : « فأعيج » وذلك أنه علم أن شروط ما يصاغ منه فعلا التعجب ثمانية منها أن

يكون مثبتا ، فلا يصاغان من فعل مقصود نفيه لزوما ، كلم يعج أو جوارا كلم يعج .

معناه أن عاج يعيج بمعنى : انتفع ، لم يستعمل إلا منفيا ، وعاج يعيج بمعنى مال استعمل

=

مثبتا ومنفيا كما فى شرح التسهيل .



ولم أرَ شيئاً بعد ليلي الذّهْ ولا منظرًا أروى به فأعيج

السابع : ألا يكون معبراً عن فاعله بأفعل فعلاء ، فلا يصاغان من سهل وحول ، ولا فرق بين أن يكون من المحاسن كالأول ، أو من العيوب كالثاني .
وعلة المنع عند الجمهور أن حق ما يصاغان منه أن يكون ثلاثياً محضاً .
وأصل الفعل في هذا النوع أن يكون على أفعل .

قال في شرح التسهيل : وعندى تعليل آخر أسهل منه ، وهو أن يقال : لما كان بناء الوصف من هذا النوع على أفعل لم بين منه أفعل التفضيل ، لثلا يلتبس أحدهما بالآخر ، فلما امتنع صوغ أفعل التفضيل امتنع صوغ فعل التعجب ، لتساويهما وزناً ومعنى وجريانها مجرى واحداً في أمور كثيرة .
قال : وهذا الاعتبار بين ورجحانه متعين .

وشذ من هذا النوع قولهم : (ما أحققه) و (ما أرعنه) و (ما أهوجه) و (ما أنوكه) . بمعنى : ما أحققه ، وما آله من لد إذا كان عسر الخصومة ، ومنه الوصف من كل هذه على أفعل في التذكير ، وفعلاء في التأنيث .

وكلامه في الكافية والتسهيل ، يقتضى ظاهره أن صوغهما من فعلٍ أفعل إذا فهم جهلاً أو عسراً مقيساً^(١) .

الثامن : ألا يكون مبنياً للمفعول فلا تقول (ما أضرب ريداً) وأنت تتعجب من الضرب الواقع (به)^(٢) .

= ولكن نزع في اختصاص المعنى الأول بالنفى . بوروده مثبتاً في البيت المذكور حيث قال : فأعيج .

(١) التسهيل ص ١٣١ .

(٢) ١ ، ج .

وعلته عند قوم خوف اللبس ، وإليه ذهب المصنف ، فلذلك حكم باطراد صوغهما منه عند أمن اللبس كقولهم : (ما أشغله) من شغل و (ما أجهته) من جنّ و (ما أولعه) من وكّع ، و (أزهاه) من زهى .

قال المصنف : وهذا الاستعمال فى أفعال التفضيل أكثر منه فى التعجب .

وعلته عند قوم : أن الفعل المتعجب منه لا بد أن يكون قبل دخول همزة النقل على فَعْلٍ أصلا أو تحويلا ، وفَعْلٌ أبداً لا يكون فَعْلٌ مفعول ، وإليه ذهب ابن عصفور؛ فلذلك جعل ما ورد من ذلك شاذاً .

قال : وينبغى أن يتأول على أنه متعجب فيه من فعل فاعل فى معنى فعل مفعول لم ينطق به .

قلت : بقى شرط تاسع لم يذكره هنا ، وهو ألا يستغنى عنه بالمصوغ من غيره نحو قال من القائلة ، فإنهم لا يقولون ما أقيله ، استغناء بقولهم (ما أكثر قائلته وما أنومه فى ساعة كذا ، كما قالوا : تركت ولم يقولوا ودعت ، نص على ذلك سيويه) وقد ذكر فى التسهيل فقال : ويغنى فى التعجب فعلٌ عن فعلٍ مستوفٍ للشروط ، كما يغنى فى غيره^(١) وذكر (ذلك)^(٢) فى شرحه .

من ذلك (سكر) و(قعد) و (جلس) ضدّى (قام) و (قال) من القائلة ، وزاد غيره (قام) و (غضب) و (نام) ومن ذكر السبعة ابن عصفور .
وعدّ (نام) فيها غير صحيح ، لأن سيويه حكى ما أنومه .

فإن قلت : قد ذكر بعضهم فى شروطه أن يكون على فَعْلٍ أصلا أو تحويلا ، وذكر بعضهم أن يكون واقعا^(٣) وذكر بعضهم أن يكون دائما ، فهذه ثلاثة شروط لم يذكرها الناظم .

(١) التسهيل ص ١٣٢ .

(٢) ١ ، ج .

(٣) أى : غير مستقبل .

قلت : أما اشتراط كونه على فعل فقد ذهب إليه كثير .

والصحيح أن صيغتي التعجب تبنيان من فعل وفعل ولا تحتاجان إلى تحويل
وهذا اختيار المصنف ، وظاهر كلام سيبويه ، قال : وهى تبني من فعل وفعل
وفعل .

وأما اشتراط الواقع والدوام فليس بصحيح ، بل يجوز ما أحسن ما يكون
هذا الطفل ، وليس بواقع ، وما أشد لمع البرق ، وليس بدائم
وقوله :

وأشدُّ أو أشدَّ أو شبههُما يخلفُ ما بعضَ الشروطِ عَدا
ومصدرُ العادمِ بعدُ يتصبَّبُ ويعدُّ أفعَلُ جرَّةً بالبا يَجِبُ

يعنى : أنه إذا قصد التعجب من فعل عدم بعض الشروط المذكورة لم يجر
صوغ صيغتي التعجب منه ، بل يتوصل إلى التعجب منه بصوغهما مما جمع
الشروط ، ويؤتى بمصدر الفعل الذى عدم بعض الشروط فيعامل معاملة الاسم
المتعجب منه فينصب بعد ما أفعَل ، ويجر بالباع بعد أفعَل مضافا إلى اسم المتعجب
منه فيقال فى التعجب من استخراج ونحوه ما أشد استخراجَه وأشدد باستخراجَه
ومن (نحو) ^(١) مات ما أفجع موته وأفجع بموته .

هذا حاصل البيت .

تنبيه:

هذا العمل يصح فى كل متصرف مثبت مصوغ ذى مصدر مشهور إذا لم
يستوف بقية الشروط .

فإن كان غير متصرف لم يكن فيه هذا العمل ، لأنه لا مصدر له ، وإن كان
منفيا أو مبنيا للمفعول لم يصح ذلك فيه ، إلا بأن يؤتى به صلة لحرف مصدرى
معطى ما للمتعجب منه ، فيقال : ما أقرب ألا يفعل ، وأقرب بالآ يفعل ، وما
أشد ما ضرب وأشدد بما ضرب .

وإنما فعل ذلك ليبقى لفظ النفى ولفظ الفعل المبنى للمفعول .

(١) ١ .

قال الشارح : ولو أمن اللبس جاز لإيلاؤه المصدر الصريح نحو ما أسرع نفاس هند وأسرع بنفاسها .

فإن لم يكن للفعل مصدر مشهور فالحكم أن يجعل صلة لما أيضا نحو ما أكثر ما يذر زيد الشر .

وقوله :

وبالنِّدْوَرِ احْكُمْ لغيرِ ما ذُكِرَ وَلَا تَقَسَّ عَلَيَّ الَّذِي مِنْهُ أُثِرُ

الإشارة بهذا البيت إلى أنه قد ورد بناء فعل التعجب مما لم يستوف الشروط على « وجه الشذوذ » فيحفظ « ولا يقاس » وقد تقدم بيان ما شذ من ذلك .

وقوله : وَفِعْلُ هَذَا الْبَابِ لِنِ يُقَدِّمًا مَعْمُولُهُ وَوَصَلُهُ بِهِ الزَّمَا

قال فى شرح الكافية : لا خلاف فى منع تقديم المتعجب منه على فعل التعجب ، ولا فى منع الفصل بينهما بغير ظرف وجار ومجرور ، وتبعه الشارح فى نفس الخلاف عن غير الظرف والمجرور ، قال : كالحال والمنادى .
وليس كما زعما بل فى الحال خلاف .

أجاز الجرمى من البصريين وهشام من الكوفيين الفصل بالحال^(١) وقد ورد فى الكلام الفصيح ما يدل على جواز الفصل بالمنادى وذلك قول على رضى الله عنه^(٢) :

أَعَزَّ عَلِيٌّ أَبَا الْيَقْظَانَ أَنْ أَرَاكَ صَرِيحًا مُجَدِّلا

وقال فى شرح التسهيل بعد ذكر كلام على رضى الله عنه ، وهذا مُصَحِّحٌ للفصل بالنداء .

وأجاز الجرمى الفصل بالمصدر نحو (ما أحسن إحسانا ريذاً) ومنعه الجمهور ، لمنعهم أن يكون له مصدر .

(١) نحو « ما أحسن مجردة هندا » .

(٢) قاله فى حق عمار بن ياسر حين رآه مقتولا « مجدلا » أى : مرميا على الجدلة - بالفتح - وهى الأرض .

وفيه الفصل بالنداء وهو أبا اليقظان فهو شاهد لجوازه .

وفيه الفصل بالمجرور وهو « على » ، لأن الأصل أعزز بأن أراك كذا على ، أى : ما أعزز ذلك وأشدّه على .

وأجاز ابن كيسان : الفصل بلولا ومصحوبها ، نحو (ما أحسنَ لولا بخله زيدا) ولا حجة له على ذلك .

وأما الظرف والمجرور ففيهما خلاف مشهور .

قال في شرح الكافية : والصحيح الجواز ، لثبوت ذلك عن العرب .

وقال في شرح التسهيل : لم يمتنع ولم يضعف ، لثبوت ذلك نشرا ونظما وقياسا .

فمن الثر قول عمرو بن معديكرب (لله در بنى سالم ما أحسن في الهيجاء لقاءها ، وأكرم في اللزبات عطاءها ، وأثبت في المكرمات بقاءها)^(١) ، ومن النظم قول بعض الصحابة رضى الله عنهم^(٢) .

وقال نبي المسلمين تَقَدَّمُوا وَأَحْبِبْ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ الْمُقَدَّمَا
وقول الآخر^(٣) :

أَقِيمُ بَدَارِ الْحَزْمِ مَا دَامَ حَزْمُهَا
وَأُحِرُّ إِذَا حَالَتْ بِأَنْ تَحْوَلَا

(١) وهو صحابي من فرسان الجاهلية والإسلام قتل سنة إحدى وعشرين من الهجرة . «في الهيجاء» - بالمد والقصر - الحرب «واللزبات» - بفتح اللام وسكون الزاي - جمع لزبة ، وهي الشدة والقحط «المكرمات» - جمع مكرمة - بضم الراء فيهما - أى : الكرم .

(٢) تقدم شرحه - والشاهد هنا : الفصل بالجار والمجرور بين فعل التعجب ومعموله .

(٣) قائله : هو أوس بن حجر - وهو من الطويل -

اللغة : « دار الحزم » المكان الذى تعتبر فيه الإقامة حزما « أحر » أخلق « حالت » تغيرت . المعنى : أقيم بالمكان الذى تعتبر الإقامة فيه من الحزم وحسن التصرف ، وذلك حيث يكون الإنسان فيه عزيزا مكرما ، فإذا تغير الحال ولاقى الإنسان مهانة فأخلق به أن يتحول عنه إلى مكان آخر ، يلقي فيه العزة والكرامة .

الإعراب : « أقيم » فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر « بدار » متعلق بأقيم « الحزم » مضاف إليه « ما » مصدرية ظرفية « دام » فعل ماض ناقص « حزمها » اسم دام ومضاف إليه والخبر محذوف أى : موجودا ، ويجوز أن يكون دام تامة وحزمها فاعل به « وأحر » فعل ماض للتعجب جاء على صورة الأمر « إذا » ظرف له « حالت » الجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها « بأن تحولا » الباء رائدة ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بها لفظا وهو فى التقدير فاعل لفعل التعجب مرفوع محلا .

ومن القياس أن الفصل بالظرف والمجرور معتقر بين المضاف والمضاف إليه
فهنا أولى .

وأجاز بعضهم الفصل بهما على قبح .

فالحاصل ثلاثة مذاهب ، والجواز مذهب الفراء والجرمي والمازني والزجاج
والفارسي وابن خروف والشلوبين .

والى المنع ذهب الأخفش والمبرد وأكثر البصريين ، ونسبه الصيمري^(١) إلى
سيبويه .

والحق أنه ليس لسبويه فيه نص ، قال الشلوبين : والصواب أن ذلك جائز
وهو المشهور والمتصور .

قلت : وقد أشار في النظم إلى ترجيح الجواز بقوله «مُسْتَعْمَلٌ» ؛ لأن
استعماله دليل جوازه .

تنبيه:

جواز الفصل بالظرف والمجرور عند المجيز مشروط بكونهما متعلقين بفعل
التعجب ، فإن لم يتعلقا به امتنع الفصل بهما كما امتنع بغيرهما ، فلا يجوز (ما
أحسن بمعروف أمرا) وذكر في شرح التسهيل : أنه لا خلاف في ذلك .

= الشاهد فيه : « أحر إذا حالت بأن أتحولا » حيث فصل بين فعل التعجب وهو «أحر»
ومعموله وهو « بأن أتحولا » فإن المصدر المؤول من أن وما دخلت عليه فاعل فعل التعجب
والفاصل بينهما ظرف وهو « إذا حالت » .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٣٦٩ ، وابن هشام ٣/٧٣ والمكودي
ص ١٠٨ ، وابن الناظم ، وذكره السيوطي في الهمع ٢/٩٠ .

(١) هو عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري النحوي ، أبو محمد - له (التبصرة) في
النحو كتاب جليل أكثر ما يشتغل به أهل المغرب ، وأكثر أبو حيان من النقل عنه .

نعم وبش وما جرى مجراهما

فَعْلَانٌ هَيْرٌ مُتَصَرِّفِينَ نَعْمَ وَبَشَ رَافِعَانِ اسْمَيْنِ

قوله: (فعلان) خبر مقدم لنعم وبش ، وفي ذلك خلاف . وفي نقله طريقان :

أحدهما : أن البصريين والكسائي ذهبوا إلى فعليتهما واستدلوا بأوجه :

أحدها : اتصال تاء التانيث الساكنة بهما عند جميع العرب .

والثاني : اتصال ضمير الرفع البارز بهما في لغة قوم وحكاها الكسائي والأخفش .

والثالث : بناؤهما على الفتح كسائر الأفعال الماضية .

وذهب الفراء وأكثر الكوفيين إلى أنهما اسمان ، واستدلوا بدخول حرف الجر في نحو قوله : (ما هي بنعم الولد)^(١) و (نعم السير على بش العير)^(٢) .

ويؤول على : بمقول فيها نعم الولد وعلى مقول فيها بش العير .

والأخرى : حررها ابن عصفور في تصانيفه المتأخرة . فقال : لا يختلف

أحد من النحويين البصريين والكوفيين في أن نعم وبش فعلان ، وإنما الخلاف بينهم بعد إسنادهما إلى الفاعل .

فذهب البصريون : أن (نعم الرجل) جملة فعلية وكذلك (بش الرجل) .

وذهب الكسائي إلى أن قولك (نعم الرجل) و (بش الرجل) اسمان محكيان

(١) قال حين بشر بيت : وبقيته : « نصرها بكاء وبرها سرقة » أي : إذا أرادت أن تنصرف

أباها على أعدائه مثلا لا تقدر على الدفع بنفسها ، بل تصرخ لتستغيث بالناس ، وبرها -

بكسر الباء - أي : إذا أرادت أن تبر أحدا سرقت له من زوجها أو من غيره ، ويحتمل :

أنه يفتح الباء وبالزاي بمعنى السلب والأخذ قهرا .

(٢) العير - يفتح العين وسكون الياء - هو الحمار وجمعه أعيار كبيت وأبيات والأثنى عيرة .

حيث وقعا بمتزلة تأبط شراً ويرق نحره ، فنعم الرجل عنده اسم للممدوح وبش الرجل اسم للمذموم ، وهما جملتان فى الأصل نقلتا عن أصلهما وسمى بهما .
 وذهب الفراء - إلى أن الأصل فى قولك (نعم الرجل زيد) و(بش الرجل عمرو) رجل نعم الرجل زيد ، ورجل بش الرجل عمرو ، فحذف الموصوف الذى هو رجل وأقيمت الصفة التى هى الجملة من نعم وفاعلها وبش وفاعلها مقامه . فحكم لها بحكمه ، فنعم الرجل من قولك نعم الرجل زيد ، وبش الرجل من قولك بش الرجل عمرو ، عندهما رافعان لزيد وعمرو ، كما أنك لو قلت: ممدوح زيد ومذموم عمرو ، لكان زيد مرفوعاً بممدوح ، وعمرو مرفوعاً بمذموم .

والذى حملهما على ذلك أنهما رأيا العرب قد حكمت لنعم الرجل وبش الرجل بحكم الأسماء فى بعض المواضع ، فحملهما على ذلك فى سائر المواضع . وقوله (غير متصرفين) سبب عدم تصرفهما لزومهما إنشاء المدح والذم .
 وفى نعم أربع لغات نَعِمَ وهى الأصل ونَعِمَ - بالتخفيف - ونِعِمَ . بالإتباع ونَعِمَ - بالتخفيف بعد الاتباع ، قيل : وأفصحها نعم وهى لغة القرآن ثم نِعِمَ بالإتباع نعم وهى الأصلية وقرئ (بها)^(١) (فَنِعِمَّ هِىَ)^(٢) ثم نعم فى المرتبة الرابعة .
 وحكى بعضهم (نعيم الرجل) واستدل به على الاسمية ؛ لأن فعيلاً من أوزان الأسماء . وردَّ بأن ذلك من باب الاشباع على سبيل الشذوذ ، فلا يثبت لغة .

وأما بش فنص كثير على أن فيها اللغات الأربع ، وقال بعضهم : لم يسمع فيها إلا لغتان بيس - بالتخفيف بعد الإتياع - وبش على الأصل ، والأخريان بالقياس .

وقال ابن عصفور والمحققون : الهمزة يبدلون منها ياء فيقولون : بيس .

(١) ا ، ج وفى ب (بهما) .

(٢) من الآية ٢٧١ من سورة البقرة .

- وقد أشار إلى الأول بقوله : (مقارنى آل) .
 وإلى الثانية بقوله : (أو مضافين لما . قارنهما) .
 ومثل قوله : (كنعم عقبى الكرماً) .
 ولم يبنه على الثالث ، لكونه بمنزلة الثانى وقد نبه عليه فى التسهيل ^(١) .
 تنبيهات:

الأول : اشتراط كون الظاهر معرفا بأل أو مضافا إلى المعرف بها (أو إلى) ^(٢) المضاف إلى المعرف بها ، هو الغالب ، وأجاز بعضهم أن يكون مضافا إلى ضمير ما فيه آل كقوله ^(٣) :

فَنَعَمَ أَخُو الْهَيْجَا وَنَعَمَ شَبَابُهَا

الإعراب : « نعم » فعل ماض لإنشاء المدح « ابن » فاعل نعم « أخت » مضاف إليه « القوم » مضاف إليه أيضا « غير مكذب » حال من ابن ومضاف إليه ، والجملة من نعم وفاعلها خبر مقدم « زهير » مبتدأ مؤخر ، أو زهير خبر لمبتدأ محذوف ، أى : هو زهير ، وهو المخصوص بالمدح « حسام مفرد » خبران لمبتدأ محذوف ، لا نعتان لزهير ، لأن المعرفة لا تنعت بالنكرة « من حمائل » متعلق بمفرد وجر بالكسرة للضرورة .
 الشاهد فيه : « نعم ابن أخت القوم » حيث جاء فاعل نعم اسما مضافا إلى اسم مضاف إلى مقترن بأل .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٢/٣٧١ ، وابن هشام ٣/٨٢ ، وابن الناظم ، وذكره السيوطى فى الهمع ٢/٨٥ .

(١) التسهيل ص ١٢٦ .

(٢) ب ، وفى أ « أو مضافا إلى مضاف » .

(٣) قائله : لم أقف على قائله - وهو شطر من الطويل .

اللغة : « أخو الهيجا » أى : صاحب الهيجا ، وهو كناية عن ملازمته الحرب وشدة مباشرتها ، والهيجا بمدود اسم للحرب ، وقصرت هنا للوزن ، وروى « نعم شهابها » والشهاب : الشعلة من النار الساطعة .

الإعراب : « نعم » فعل ماض لإنشاء المدح « أخو » فاعل مرفوع بالواو نيابة عن الضمة

والصحيح أنه لا يقاس عليه ، لقلته .

وأجاز الفراء أن يكون مضافا إلى نكرة كقوله^(١) .

فَنَعَمَ صَاحِبُ قَوْمٍ لَا سِلَاحَ لَهُمْ

ونقل إجازته عن الكوفيين وابن السراج ، وخصه عامة النحويين بالضرورة .

وزعم صاحب البسيط أنه لم يرد نكرة غير مضافة ، وليس كما زعم ، بل

ورد ، ولكنه أقل من المضافة .

وحكى الأخفش أن ناسا من العرب يرفعون بنعم النكرة مفردة ومضافة ومنه

قوله^(٢) : وَنَعَمَ نَيْمٌ .

- لأنه من الأسماء الستة « الهيجا » مضاف إليه « ونعم » الواو حرف عطف ونعم فعل ماض لإنشاء المدح « شهابها » فاعل والهاء مضاف إليه .

الشاهد فيه : « نعم شهابها » حيث أضيف فاعل نعم إلى ضمير ما فيه الألف واللام .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٣٧١ ، وذكره السيوطي في الهمع ٢/٨٥ .

(١) قائله : كثير بن عبد الله المعروف بابن الغريرة - وهي أم عبد الله - وهو من البسيط .

ونجمه : وصاحبُ الركبِ عثمانُ بنُ عفاناً .

الإعراب : « نعم » فعل ماض لإنشاء المدح « صاحب » فاعل « قوم » مضاف إليه « لا »

نافية للجنس « سلاح » اسم لا مبني على الفتح في محل نصب « لهم » متعلق بمحذوف

خير لا « وصاحب » عطف على فاعل نعم « الركب » مضاف إليه « عثمان » المخصوص

بالمدح .

الشاهد فيه : « نعم صاحب قوم » حيث ورد فاعل نعم اسما منكرا مضافا إلى نكرة .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٢٧١ . وذكره السيوطي في الهمع

٢/٨٦ .

(٢) قطعة من بيت من الوافر ونجم البيت مع سابقه هو :

وَسَلَّمَى أَكْبَلُ الثَّقَلَيْنِ حُسْنًا وَفِي أَثْوَابِهَا قَمَرٌ وَرِيمٌ

نِيفُ الْقُسْرَطِ غَرَاءُ الثَّنَائِيَا وَرِيدٌ لِلنِّسَاءِ وَنَعَمٌ نَيْمٌ

=

ولم أقف على قائلهما .

وقد جاء ما ظاهره أن الفاعل علم أو مضاف إلى علم كقول بعض العبادة
(بئس) عبد الله أنا (إن كان كذا) وكقول النبي ﷺ (نعم عبد الله خالد بن
الوليد)^(١).

وقول سهل بن حنيف (شهدت صفين وبثت صفون) .
قال ابن عصفور : وأجاز الجرمي أن يقال : (نعم عبد الله هذا) .
والصحيح أن ذلك لا يجوز؛ لأن عبد الله ليس معرفاً بالالف واللام ولا
مضافاً إلى ما تعرف بهما . فأما قول الشاعر^(٢) :

بئس قومُ الله قومٌ طرُقوا فقرأوا جارهمُ لحماً وحرّاً

فضرورة .

اللغة : « قمر » القمر المعروف « ريم » ولد الظبية ويهمز « نياف القرط » - بضم القاف
وسكون الراء - ما يعلق في شحمة الأذن من الحلى ، وأراد بكونها نياف القرط أنها بعيدة
مهواه ، وذلك مما يكنى به عن طول العنق « غراء الثنايا » الثنايا : الأسنان التي في مقدم
الفم « ريد النساء » الترب « نيم » النعمة التامة ومن يؤتس به .

الإعراب : « نياف » خبر لمبتدأ محذوف ، هي نياف « القرط » مضاف إليه « غراء »
معطوف على نياف بعاطف مقدر « الثنايا » مضاف إليه « وريد » عطف على نياف
« للنساء » متعلق بمحذوف صفة لريد « ونعم » فعل ماضٍ لإنشاء المدح « نيم » فاعل نعم ،
والجملة في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف والتقدير : هم نعم نيم .

الشاهد فيه : « نيم » حيث وقع فاعل نعم اسماً منكراً .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٣٧٢ .

(١) ١ ، ج .

(٢) قائله : لم آقف على اسم قائله - وهو من الرمل - .

اللغة : « طرُقوا » من الطروق - وهو إتيان الأهل ليلاً « فقرأوا » أطمعوا « وحر » - بفتح
الواو وكسر الحاء - الذي دبت عليه الوحرة ، والوحرة - بفتح الواو والحاء - ورغة تكون
في الصحراء ، وهي صغيرة حمراء لها ذنب دقيق ، وسكنت الراء للضرورة .

وكان الذى سهل ذلك كون قوم يقع على ما يقع عليه القوم معرفا بالالف واللام وهو مع ذلك مضاف فى اللفظ إلى ما فيه الالف واللام، وإن لم يكن تعريفه بهما .

وأجاز المبرد والفارسي : إسناد نعم وبئس إلى الذى الجنسية^(١) .

ومنع ذلك الكوفيون وجماعة من البصريين منهم ابن السراج وأبو عمر^(٢) فى الفرخ . قال : ولم يرد به سماع ، والقياس المنع ، لأن كل ما كان فاعلا لنعم وكان فيه أل كان مفسرا للضمير المستتر فيها إذا نُزعت منه و (الذى) ليست كذلك .

قال فى شرح التسهيل : ولا ينبغى أن يمنع ، لأن (الذى) جعل بمنزلة الفاعل ، ولذلك اطرد الوصف به .

الثانى : اعلم أن ما ورد بما يوهم ظاهره أن الفاعل علم أو مضاف إلى علم يمكن تأويله على أن الفاعل ضمير مستتر حذف مفسره ، والعلم أو المضاف إليه هو المخصوص .

ذكر هذا التأويل فى شرح التسهيل ، وهو مبنى على جواز حذف التمييز فى

الإعراب : « بئس » فعل ماض لإنشاء الذم « قوم » فاعل « الله » مضاف إليه « قوم » المخصوص بالذم « طرقتوا » فعل ماض مبنى للمجهول وواو الجماعة للتخلص من السقاء الساكنين « جارهم » مفعول به أول لقرؤا وهو مضاف والضمير مضاف إليه « لحما » مفعول ثان « وحر » صفة للحم منصوب بالفتحة وسكن للوقف .
الشاهد فيه : « بئس قوم الله » حيث ورد فاعل بئس اسما مضافا إلى علم وهو لفظ الجلالة .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٣٧٢ .

(١) نحو « نعم الذى آمن ريدا » .

(٢) فى الأصل أبى عمرو والمعروف أن كتاب الفرخ لأبى عمر الجرمي .

نحو ذلك، وسيأتي بيانه ، ويمكن أن يحمل على هذا أيضا ما أوهم كون فاعلهما نكرة ، إلا أن حكاية الاخفش أن^(١) ذلك لغة لقوم وتدفع التأويل .

الثالث : (ال)^(٢) في فاعل نعم . ذهب الاكثرون أنها جنسية ثم اختلفوا .

ف قيل : حقيقة ، فإذا قلت (نعم الرجل زيد) فالجنس كله هو الممدوح ، وزيد مندرج تحت الجنس ، لأنه فرد من أفرادهِ ، ولهؤلاء في تقريره قولان :

أحدهما : أنه لما كان الغرض المبالغة في إثبات المدح للممدوح جعل المدح للجنس الذي هو منهم ؛ إذ الأبلغ في إثبات الشيء جعله للجنس حتى لا يُتوهم كونه طارئا على المخصوص .

والثاني : أنه لما قصدت المبالغة عدوا المدح إلى جنس المقصود بسببه .

فكانه قيل : ممدوح جنسه لأجله ، وقيل : مجاز .

فإذا قلت : (نعم الرجل زيد) جعلت زيدا جميع الجنس مبالغة ، ولم تقصد غير مدح زيد .

وذهب قوم إلى أنها عهدية ، ثم اختلفوا فقيل : المعهود ذهنى كما تقول (اشتر اللحم) ولا تريد الجنس ولا معهودا تقدم ، وأراد بذلك أن يقع إبهام يأتى التفسير بعده تفخيما للأمر ، وقيل : المعهود هو الشخص الممدوح .

فإذا قلت : (زيدُ نعم الرجلُ) فكانك قلت : زيد نعم هو .

واستدل هؤلاء بثنيتيه وجمعه .

وعلى القول بأنها للاستغراق - بأن المعنى أن هذا المخصوص يُفضّل أفراد هذا الجنس إذا ميزوا رجلين رجلين أو رجالا رجالا .

وعلى القول بأنها للجنس مجازا بأن كل واحد من الشخصين على حدته جنس ، فاجتمع جنسان فثنيا .

(١) ب ، ج .

(٢) ب .

وقد بسطت الكلام على هذه المسألة في غير هذا الموضع .

الرابع : لا يجوز إتباع فاعل نعم وبش بتوكيد (معنوى)^(١) . قال في شرح التسهيل : باتفاق . قال : وأما التوكيد اللفظى فلا يمتنع ، وأما النعت فمنعه الجمهور ، وأجازه أبو الفتح فى قوله^(٢) :

لبشّ الفتى المدعو بالليل حاتم

قال فى شرح التسهيل : وأما النعت فلا ينبغي أن يُمنع على الإطلاق بل يمنع إذا قصد به التخصيص مع إقامة الفاعل مقام الجنس ، لأن تخصيصه حيثئذ منافٍ لذلك المقصد .

(١) ، ١ ، ج .

(٢) قائله : هو يزيد بن قنانه بن عبد شمس العدوى - وهو من الطويل - .

وصدره : لعمرى وما عمرى على بهين .

اللغة : « لعمرى وما عمرى » قسم بحياته - وهو فى هذا الاستعمال مفتوح العين - « وما عمرى على بهين » تأكيد للقسم ، وبيان أنه ليس حائثا فيه « المدعو بالليل » الذى تناديه مستغيثا به ، لأنه لا يحبيك حيثئذ ولا يأخذ بناصرك .

الإعراب : « لعمرى » اللام للابتداء عمر مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على ما قبل ياء المتكلم وياء المتكلم مضاف إليه ، وخبره محذوف وجوبا لعمر كقسمى « وما » الواو حالية وما نافية « عمرى » مبتدأ أو اسم ما النافية وياء المتكلم مضاف إليه « على » متعلق بهين الأتى « بهين » الباء رائدة وهين خبر المبتدأ أو خبر ما النافية مرفوع على الأول أو منصوب على الثانى بضمه أو فتحة مقدرة « لبش » اللام واقعة فى جواب القسم بش فعل ماض لإنشاء الذم « الفتى » فاعل « المدعو » نعت للتى « بالليل » متعلق بالمدعو ، وجملة بش فى محل رفع خبر مقدم « حاتم » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمه الظاهرة .

الشاهد فيه : « بش الفتى المدعو بالليل » حيث جاء فاعل بش وهو « الفتى » منعوتا بقوله « المدعو بالليل » .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٢/٣٧٣ . وذكره السيوطى فى الهمع

٢/٨٥

وأما إذا تؤول بالجامع لاكمل الخصال فلا مانع من نعته حيثئذ ، لإمكان أن
ينوى فى النعت ما نوى فى المنعوت ، وعلى هذا يحمل قول الشاعر^(١) :
نعم الفتى المرئى أنت إذا همُّ حضروا لدى الحجراتِ نارَ الموقدِ
وحَمَل ابن السراج وأبو على مثل هذا على البدل ، وأبياً النعت ، ولا
حجة لهما . انتهى .

وأما البدل والعطف فظاهر سكوته فى شرح التسهيل جوازهما .
وينبغى ألا يجوز فيهما إلا ما تباشره نعم .

ولما بين الظاهر شرع فى (بيان)^(٢) المضمَر فقال :

وَيَرَفَعَانِ مُضْمَرًا يُفْسَرُهُ مُمَيِّزٌ كَنَعْمَ قَوْمًا مَعَشَرُهُ

(١) قائله : هو زهير بن أبى سلمى من قصيدة يمدح بها سنان بن أبى حارثة المرى - وهو من
الكامل - .

اللغة : « الحجرات » - بضم الحاء والجيم أو بضم الحاء وفتح الجيم - جمع حجرة ،
وأراد بها هنا شدة الشتاء « الموقد » الذى لا تخدم ناره للضيف والطارق .

الإعراب : « نعم » فعل ماضٍ لإنشاء المدح « الفتى » فاعل « المرى » نعت للفتى « أنت »
ضمير منفصل مبتدأ مؤخر وجملة نعم خبر مقدم « إذا » ظرف زمان مبنى على السكون
فى محل نصب « هم » فاعل بفعل محذوف يفسره الفعل بعده ، والتقدير : إذا حضروا
فلما حذف الفاعل انفصل الضمير « حضروا » فعل ماضٍ وفاعله والجملة مفسرة « لدى »
ظرف مكان متعلق بحضُر « الحجرات » مضاف إليه « نار » مفعول به لحضُر « الموقد »
مضاف إليه .

الشاهد فيه : « نعم الفتى المرى » حيث أتبع فاعل نعم وهو « الفتى » بنعت وهو « المرى »
لأنه أريد بالنعت هنا نفس ما أريد بفاعل نعم من العموم ، ولم يرد بالنعت تخصيص
المنعوت بفرد مما يحتمله الجنس .

مواضعه : ذكره من شراح الالفية : الأشمونى ٢/٣٧٣ .

(٢) ب ، ج .

فاعل (نعم) فى المثال ضمير مبهم مفسر بالتمييز بعده و (معشره) هو
المخصوص بالمدح ، وسياىى إعرابه .

ولهذا الضمير أحكام :

أحدها : أنه لا يبرز فى تثنية ولا جمع ، استغناء بتثنية تمييزه وجمعه .
وأجاز قوم من الكوفيين ، تثنيته وجمعه ، وحكا الكسائى عن العرب .
ومنه قول بعضهم (مررت بقوم نعوأ قوماً) وهو نادر .

الثانى : أنه لا يتبع لشبهه بضمير الشأن ، وأما نحو (نعم هم قوماً أنتم)
فهم تأكيد للضمير المستكن ، وذلك شاذ لا يعرج عليه .

الثالث : أنه إذا فسّر بمؤنث لحقته تاءُ التانيث فتقول : (نَعَمْتِ امْرَأَةٌ هِنْدٌ)
كذا مثله فى شرح التسهيل .

وقال ابن أبى الربيع : لا تلحق ، وإنما يقال : (نعم امرأةٌ هندٌ) استغناء
بتانيث المفسر ، ونصّ خطاب على جوار الأمرين .

الرابع : ذهب القائلون بأن فاعل (نعم) الظاهر يراد به الشخص ، إلى أن
المضمر كذلك ، وأما القائلون بأن الظاهر يراد به الجنس ، فذهب أكثرهم إلى أن
المضمر كذلك ، وذهب بعضهم إلى أن المضمر لشخص ، قال : لأن المضمر على
التفسير لا يكون فى كلام العرب إلا شخصاً .
ولفسر هذا المضمر شروط :

الأول : أن يكون مؤخرًا عنه ، فلا يجوز تقديمه على نعم وبش .

الثانى : أن يتقدم على المخصوص ؛ فلا يجوز تأخيره عنه عند البصريين .
وأما قولهم (نعم زيد رجلاً) فنادر .

الثالث : أن يكون مطابقاً للمخصوص فى الأفراد وضديه ، وفى التذكير

وضده .

الرابع : أن يكون قابلاً لال ، فلا يفسرُ بمثل وغير أى وأفعل التفضيل ؛ لأنه خلف عن فاعل مقرون بال فاشترط صلاحيته لهما ، وسيأتي الكلام على التمييز بما .

الخامس : أن يكون نكرة عامة؛ فلو قلت (نعم شمساً هذه «الشمس») (١) .
لم يجز ؛ لأن الشمس مفرد في الوجود ، ولو قلت (نعم شمساً شمسُ هذا اليوم) لجاز .
ذكره ابن عصفور .

تنبيهان:

الأول: نص سيبويه على لزوم ذكر هذا التمييز ، وصحح بعضهم أنه لا يجوز حذفه ، وإن فهم المعنى ، ونص بعض المغاربة على شذوذ (فيها ونعمت) .
وقال في التسهيل : لازم غالباً (٢) ، استظهاراً على نحو (فيها ونعمت) (٣) .
ومن أجاز حذفه لفهم المعنى ابن عصفور .

الثاني : ما ذكر من أن فاعل (نعم) قد (يضمّر) (٤) فيها هو مذهب الجمهور، وذهب الكسائي إلى أن الاسم المرفوع بعد النكرة المنصوبة فاعلُ نعم، والنكرة عنده منصوبة على الحال، ويجوز عنده أن تتأخر فيقال: (نعم زيدٌ رجلاً) وذهب الفراء إلى أن الاسم المرفوع فاعل كقول الكسائي، إلا أنه جعل النكرة المنصوبة تمييزاً منقولاً .

والأصل في قولك (نعم رجلاً زيدٌ) (نعم الرجلُ زيدٌ) ثم نقل الفعل إلى اسم الممدوح فقيل: (نعم رجلاً زيدٌ) ويقبح عنده تأخيره، لأنه وقع موقع الرجل المرفوع وأفاد إفادته .

(١) أ ، ج .

(٢) التسهيل ص ١٢٧ .

(٣) لأن التاء الساكنة من خصائص الأفعال .

(٤) أ ، ج ، وفي ب (مظهر) .

والصحيح ما ذهب إليه الجمهور لوجهين :
أحدهما : قولهم : (نعم رجلاً أنتَ) و(بش رجلاً هو) ؛ فلو كان فاعلا
لاتصل بالفعل .

والثانى : قولهم : (نعم رجلاً كانَ زيدٌ) فاعملوا فيه الناسخ .
قوله :

وَجَمَعَ تَمْيِيزَ وَفَاعِلَ ظَهَرَ فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمْ قَدْ اِسْتَهَرَّ

فى الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر ثلاثة مذاهب :
المنع وهو مذهب سيويه ، إذ لا إبهام يرفعه التمييز .
والجواز وهو مذهب المبرد وابن السراج والفارسى .
قال المصنف : وهو الصحيح ، واستدل بالقياس والسمع .
فالقياس أن التمييز قد ورد مؤكداً لا لرفع الإبهام فى نحو قوله (١) :
ولقد علمتُ بأنَ دينَ محمدٍ من خيـرِ أديانِ البريةِ دينا
فلا يمتنع مع الفاعل الظاهر للتوكيد (لا لرفع الإبهام) (٢) .

(١) قائله: هو أبو طالب عم النبي ﷺ - وهو من الكامل - .

الإعراب : « ولقد » اللام موطئة للقسم وقد حرف تحقيق « علمت » فعل وفاعل ،
والجملة لا محل لها جواب القسم « بأن » الباء جارة أن حرف توكيد ونصب « دين » اسم
أن منصوب بالفتحة « محمد » مضاف إليه « من خير » متعلق بمحذوف خير أن « أديان »
مضاف إليه « البرية » مضاف إليه ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالياء ،
والجار والمجرور متعلق بعلم « دينا » تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة .
الشاهد فيه : « دينا » فإنه تمييز مؤكد .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٢/٣٧٦ . وذكر فى القطر ص ٢٤٥ .

(٢) ١ ، ج .

والسمع قوله^(١) :

تزوّدٌ مثلَ زادٍ أَيْبِكَ فِينَا فنعمَ الزَّادُ زادٌ أَيْبِكَ زاداً

وقول الآخر^(٢) .

والتَّغْلِييُونَ بِئْسَ الفحلُ فحلُّهُم فحلاً.....

(١) قائله : هو جرير بن عطية من قصيدة يمدح فيها عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه . وهو من الوافر - .

اللغة : « تزود » أصل معناه : اتخذ زاداً ، وأراد منه هنا السيرة الحميدة وحسن المعاملة . الإعراب : « تزود » فعل أمر مبني على السكون وفاعله ضمير مستتر « مثل » مفعول به « زاد » مضاف إليه « أيبك » مضاف إليه مجرور بآلية نيابة عن الكسرة ، لأنه من الأسماء الستة والكاف مضاف إليه « فينا » متعلق بتزود « نعم » فعل ماض لإنشاء المدح « الزاد » فاعل ، والجملة خبر مقدم « زاد » مبتدأ مؤخر « أيبك » مضاف إليه وضمير المخاطب إليه « زاداً » تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : « نعم الزاد زاد » حيث جمع بين الفاعل الظاهر والنكرة المفسرة تأكيداً . مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٣٧٦ ، والمكودي ص ١٠٩ . وذكر في المفصل ٧/١٣٢ ، والمغنى ٢/٩٠ .

(٢) قائله : هو جرير بن عطية من كلمة له يهجو فيها الأخطل التغلبي

وتمامه : ... وأمهم زلاءً منطيقٌ - وهو من البسيط - .

اللغة : « زلاء » - بفتح الزاي وتشديد اللام - المرأة إذا كانت قليلة لحم الأليتين .

« منطيق » بكسر الميم - مبالغة ناطق ، ويستوى فيه الذكر والمؤنث ، وهو البليغ ، والمراد هنا المرأة التي تأتزر بحشية تعظم به عجزتها .

المعنى : يذمهم بدناءة الأصل ، وبأنهم فى شدة الفقر وسوء العيش حتى إن المرأة منهم لتمتحن فى الأعمال وتبتذل فى الخدمة ، فيذهب عنها اللحم ، فتضطر إلى أن تتخذ حشية .

الإعراب : « والتغلييون » مبتدأ « بئس » فعل لإنشاء الذم « الفحل » فاعل ، والجملة فى محل رفع خبر مقدم « فحلهم » مبتدأ مؤخر ، والضمير مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الذى فى أول الكلام « فحلاً » تمييز « وأمهم » مبتدأ والضمير مضاف إليه « زلاء » خبر المبتدأ « منطيق » نعت له .

وقول الآخر^(١):

نعم الفتاة فتاةٌ هندٌ لو بدلتَ ردَّ التحية نطقاً أو بإيماء

وحكى من كلام العرب (نعم القتيلُ قتيلاً أصلحَ بين بكرٍ وتغلب)^(٢).

وهذا وارد في الاختيار .

وتأول المانع السماع. أما فحلا وفتاة وفتيلا فحال مؤكدة، وأما إذا فمصدر

محذوف الزوائد، أو مفعول به (وقيل)^(٣) حال .

- الشاهد فيه: «بش الفعل فحلا» حيث جمع بين فاعل بش الظاهر وهو «الفحل» وبين التمييز وهو «فحلا» .

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٢/٣٧٦، وابن عقيل ٢/١٢٤، والسيوطي ص ٨٨ وابن الناظم .

وذكره السيوطي في الهمع ٢/٨٦ .

(١) قائله: لم آتف على اسم قائله - وهو من البسيط -

اللغة: «بذلت» أصطت «إيماء» بإشارة، مصدر أو ما إلى الشيء .

المعنى: أن هنالك تستحق الثناء والتقدير لو تفضلت برد التحية بالنطق أو بالإشارة، ويعد ذلك منها بذلا ومنحة .

الإعراب: «نعم» فعل ماض لإنشاء المدح «الفتاة» فاعل «فتاة» تمييز مؤكد «هند» مخصص بالمدح «لو» شرطية - أو حرف تمن - «بذلت» فعل الشرط «رد» مفعول بذلت «التحية» مضاف إليه «نطقاً» منصوب على نزع الخافض - أى بنطق «أو بإيماء» معطوف على نطقاً، وجواب الشرط محذوف للعلم به .

الشاهد فيه: «نعم الفتاة فتاة» حيث جمع بين الفاعل الظاهر وهو «الفتاة» وبين التمييز وهو «فتاة»، وليس في التمييز معنى زائد على ما يدل عليه الفاعل، ولكن الغرض منه التأكيد لا رفع إيهام شيء .

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٢/٣٧٦، وابن هشام ٣/٨٥ .

وذكره السيوطي في الهمع ٢/٨٦ .

(٢) كلمة قالها الحارث بن عباد فارس النعمامة حين بلغه أن ابنه بجيرا قد قتل في يوم من أيام حرب البسوس .

(٣) ب، ج - وفي أ «ومثل» .

قال الشيخ أبو حيان : وعندى تأويل أقرب من هذا ، وذلك أن يدعى أن
فى نعم وبس ضميراً ، وفحلا وفتاة وزادا تمييز تأخر عن المخصوص ، وفحلهم
وهند وزاد أيبك إبدال .

والمذهب الثالث التفصيل ، فإن أفاد التمييز معنى لا يفيد الفاعل جاز نحو
(نعم الرجل رجلا عالما) ومنه فى الأثر (نعم المرء من رجلٍ لم يظاً لنا فراشاً ولم
يفتش لنا كنفاً منذُ أنانا) (١) .

ومنه قوله (٢) :

فنعم المرء من رجلٍ تهايمى

.....

(١) كنفاً : سترًا .

(٢) قائله : هو أبو بكر بن الأسود المعروف بابن شعوب الليثى ، يرثى هشام بن المغيرة .

وصدره : تخيره فلم يعدل سواه - وهو من الوافر - .

اللغة : « تخيره » اصطفاه « لم يعدل » لم يمل « تهايمى » منسوب إلى تهامة ، وتطلق
على مكة .

المعنى : أن الموت اختار هشاما ولم يعدل به سواه ، ولم يمل إلى غيره من الناس فهو نعم
الرجل من تهامة .

الإعراب : « تخيره » فعل ماض والفاعل يعود على الموت فى بيت قبله والهاء مفعوله تعود
على هشام فى بيت قبله « فلم » الفاء عاطفة ولم جازمة نافية « سواه » مفعول يعدل
منصوب بفتحة مقدرة على الألف والهاء مضاف إليه « فنعم » عاطفة ونعم فعل ماض
« المرء » فاعل « من » رائدة « رجل » تمييز للمرء منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها
حرف الجر الزائد ، « تهايمى » صفة لرجل .

الشاهد فيه : « نعم المرء من رجل » حيث جمع بين فاعل نعم الظاهر وهو « المرء » وبين
التمييز وهو « من رجل » ، وقد أفاد التمييز معنى زائداً عما أفاده الفاعل ، وذلك بواسطة
نعمته .

مواضعه : ذكره من شراح الالفية : الأشمونى ٢/٣٧٦ ، وابن هشام ٣/٨٥ . وذكره ابن
يعيش ٧/١٣٣ والسيوطى فى الهمع ٤/٨٦ .



وقوله^(١) :

وقائلة نعم الفتى أنت من فتى

لأن المعنى من مُتَفَتٌ: أى كريم. فأفاد مالا يفيدُه الفاعل، وإلا لم تجز،
وصححه ابن عصفور :

تنبيه :

ما نقل عن سيبويه من المنع هو المعروف من مذهبه، وتأول الفارسي كلامه
على أنه إنما عنى أنه لا يكون الفاعل ظاهرا حيث يلزم التمييز بل الفاعل فى حال
لزوم التمييز مضمرا لا غير ، وفيه بعد .

وقوله : وما مُمَيِّزٌ وقيل فاعِلٌ فى نحو نعم ما يقولُ الفاضِلُ

إذا وقعت ما بعد نعم وبئس فتارة يليها فعل نحو (نعم ما صنعت) وتارة
يليه اسم نحو ﴿فَنِعْمًا هِيَ﴾^(٢) .

(١) قائله : هو الكروس بن حصن وقيل : ابن زيد - وهو من الطويل - .

وتمامه : إذا المُرْضِعُ العَوْجَاءُ جَالَ بِرَيْمِهَا .

اللغة : « المُرْضِعُ » المرأة التى لها ولد ترضعه « العوجاء » التى اعوجت هزالا وجوعا
« جال » تحرك « بريمها » البريم - بفتح الباء وكسر الراء - خيط يفتل على طاقين .

المعنى : يمدح نفسه بأنه كريم فى وقت الشدة التى تضمن فيها النفوس ، حتى إن كثيرا من
النساء يمتدحنه .

الإعراب : « وقائلة » الواو واو رب قائلة مبتدا مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من
ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « نعم » فعل ماض « الفتى » فاعل ،
والجملة خبر مقدم « أنت » مبتدا مؤخر « من » حرف جر زائد « فتى » تمييز لفاعل نعم
« إذا » ظرف زمان « المُرْضِعُ » فاعل لفعل محذوف يدل عليه الكلام بعده أى : إذا هزلت
المُرْضِعُ « العوجاء » نعت للمرْضِعُ « جال » فعل ماض « بريمها » فاعل والضمير مضاف
إليه .

الشاهد فيه : « نعم الفتى أنت من فتى » حيث جمع الفاعل الظاهر وهو « الفتى »
والتمييز وهو : « فتى » وأفاد التمييز معنى زائدا عن الفاعل .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٣٧٦ .

(٢) من الآية ٢٧١ من سورة البقرة .

فإن وليها فعل ففيها عشرة أقوال ومرجعها إلى أربعة :

أحدها : أنها نكرة فى موضع نصب على التمييز .

والثانى : أنها فى موضع رفع على الفاعلية .

والثالث : أنها المخصوص .

والرابع : أنها كافة .

فأما القائلون بأنها فى موضع نصب على التمييز فاختلفوا على ثلاثة أقوال :

الأول : أنها نكرة موصوفة بالفعل بعدها والمخصوص محذوف ، وهو مذهب الأبخش والزجاج والفارسي فى أحد قوليه والزمخشري وكثير من المتأخرين .

والثانى : أنها نكرة غير موصوفة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف^(١) .

والثالث : أنها تمييز والمخصوص (ما) أخرى موصولة (محذوفة)^(٢) والفعل صلة لما الموصولة المحذوفة . ونُقل عن الكسائي .

وأما القائلون بأنها الفاعل فاختلفوا على خمسة أقوال :

الأول : أنها اسم معرفة تام أى : غير مفتقر إلى (صلة)^(٣) ، والفعل بعدها صفة لمخصوص والتقدير : نعم الشيء شئ صنع ، وقال به قوم منهم ابن خروف ونقله فى التسهيل عن سيويه والكسائي^(٤) .

والثانى : أنها موصولة ، والفعل صلتها ، والمخصوص محذوف ، ونقل عن الفارسي .

(١) أى : شئ .

(٢) ب ، ج .

(٣) أ ، ج ، وفى ب « جملة » .

(٤) التسهيل ص ١٢٦ .

والثالث : أنها موصولة ، والفعل صلتهما ، وهى فاعل يكتفى بها وبصلتها عن المخصوص . ونقله فى شرح التسهيل عن الفراء والفارسى .

والرابع : أنها مصدرية ولا حذف هنا ، وتأويله : بش صنعتك ، وإن كان لا يحسن فى الكلام بش صنعتك حتى تقول : بش الصنع صنعتك ، كما تقول : أظن أن تقوم ، ولا تقول : أظن قيامك .

والخامس : أنها نكرة موصوفة فى موضع رفع^(١) .

(وأما القائل : بأنها المخصوص فقال : إنها موصولة وهى المخصوص وما أخرى محذوفة ، والأصل : نعم ما ما صنعت ، والتقدير : نعم شيئاً الذى صنعتته وهذا قول الفراء^(٢) .

وأما القائل : بأنها كافة فقال : إنما كفت نعم كما كفت قل فصار تدخل على الجملة الفعلية .

وإن وليها اسم ففيها ثلاثة أقوال :

الأول : أنها نكرة فى موضع نصب على التمييز والفاعل مضمرة والمرفوع (بعد «ما»)^(٣) هو المخصوص . قيل : وهو مذهب البصريين .

قلت : ليس هذا النقل على إطلاقه لما سيذكر .

والثانى : أنها معرفة تامة ، وهى الفاعل ، وهو ظاهر مذهب سيبويه ، ونقل عن المبرد وابن السراج والفارسى ، وهو قول الفراء .

والثالث : أن (ما) ركبت مع الفعل ، فلا موضع لها من الإعراب والمرفوع بعدها هو الفاعل ، وقال به قوم وأجازه الفراء .

(١) والمخصوص محذوف .

(٢) أ ، ج .

(٣) أ ، ج وفى ب « بعدها » .

تنبيهات :

الأول : قد ظهر مما ذكرته أن قوله (وما يميز) صادق على ثلاثة أقوال .
وأن قوله (وقيل فاعل) صادق على خمسة (أقوال)^(١) إلا أن الظاهر أنه
(إنما)^(٢) أراد الأول من الثلاثة والأول من الخمسة ، لاقتصاره عليهما في شرح
الكافية .

الثاني : يندرج في كلامه صورتان - أعنى ما وليه الفعل وما وليه الاسم -
فإن القول بأن (ما) تمييز أو فاعل جاز فيهما .

الثالث : ظاهر عبارته هنا يشير إلى ترجيح القول الذى بدأ (به)^(٣) وهو
أن (ما) تمييز ، وكذا عبارة الكافية ، وذهب فى التسهيل^(٤) إلى أنها معرفة تامة
وأنها فاعل ، ونقله عن سيويه والكسائى واستدل بأوجه :

أحدها : أن (ما) مساوية للضمير فى الإبهام ، فلا تكون تمييزا .
والثانى : أنه كثر الاقتصار عليها فى نحو (غسلته غسلا نعمًا) والنكرة
التالية نعم لا يقتصر عليها إلا نادرا .

والثالث : أن التمييز فى هذا الباب وفى غيره أيضا لا بد أن يكون قابلا لال
ونص ابن عصفور وغيره على أن التمييز لا يكون إلا بالأسماء المتوغلة فى البناء لا
بالتوغلة فى الإبهام (كسَيِّ)^(٥) ولا أدخل فى الإبهام ، والبناء من ما .

الرابع : جزم المصنف بنقل هذا المذهب عن سيويه نظرا :
فإن مستنده قول سيويه (فى)^(٦) دققته دقا نعمًا ، أى : نعم الدق .
وفى فنعمًا هى . نعم الشيء إيدأؤها وهو محتمل لأن يكون تفسير معنى ،
لا تفسير إعراب .

(١) ب ، ج . (٢) ب ، ج .

(٣) أ . (٤) التسهيل ص ١٢٦ .

(٥) ب ، ج . (٦) ب ، ج .

وقوله فى الكافية : والرفع بعضهم نعى ، لسيبويه ، وادعى التعريف مع تمام ما وظاهر قد اتبع ، ظاهر فى عدم الجزم .
وقوله :

ويذكرُ المخصوصُ بعدُ مبتداً أو خيرَ اسمٍ ليس يبدوُ أبداً
المخصوص هو المقصود بالمدح بعد (نعم) وبالذم بعد (بئس) .
وله ثلاثة أحوال :

الأولى : أن يذكر بعد فاعلها نحو (نعم الرجل زيد) وفى إعرابه حيثئذ ثلاثة أوجه :

الأول : أن يكون مبتداً والجملة قبله خبره .

والثانى : أن يكون خبر مبتداً واجب الإضمار .

وهذا معنى قوله : (ليس يبدو أبدا) .

والثالث : أن يكون مبتداً حذف خبره .

(والأول هو الصحيح) ^(١) ويه جزم سيبويه .

قال ابن الباذش ^(٢) : لا يجوز سيبويه أن يكون المخصوص بالمدح أو الذم إلا مبتداً .

وأجاز الثانى جماعة منهم السيرافى وأبو على والصيمرى .

وذكر فى شرح التسهيل : أن سيبويه أجازه ، وعبارة سيبويه فيها احتمال ، ومن تأمل كلامه لم يجد فيه ذكراً له .

(١) ، ٢ ، ج .

(٢) هو أبو الحسن على بن أحمد المعروف بابن الباذش ، ولد بقرنطة وشب على حب الفضيلة والزهد فى الدنيا ، وبرع فى الشريعة والعريية ، وبذل همه فى النحو فشرح أمهات الكتب : إذ شرح كتاب سيبويه ، والأصول لابن السراج ، والمقتضب للمبرد وغير ذلك .

توفى بقرنطة سنة ٥٣٨ هـ .

قال فى شرح التسهيل : والأول أولى ، بل هو عندى متعين ، لصحته فى المعنى وسلامته من مخالفة أصل بخلاف الثانى ، فإنه يلزم منه أن ينصب لدخول كان عليه ، وأما الثالث فأجازه قوم منهم ابن عصفور ، وقال فى شرح التسهيل : هو غير صحيح ، لأن هذا الحذف ملتزم ولم نجد خبراً يلتزم حذفه إلا ومحلّه مشغول بشيء يسد مسده .

وذهب ابن كيسان : إلى أن المخصوص بدل من الفاعل ، وردّ بأنه لازم وليس البديل بلازم، وبأنه لا يصلح لمباشرة نعم .

والثانية : أن يذكر قبل نعم ويثنى ، وهو حينئذ مبتدأ والجملة بعده خبر سواء أقيل : بفعلية نعم ويثنى أم باسميتهما ، وجوزوا على القول بالاسمية أن يكونا مبتدأين والمخصوص الخبر والعكس .

فإن قلت : إذا جعل المخصوص مبتدأ والجملة خبره فما هو الرابط ؟

قلت : الرابط عند الجمهور هو العموم الذى فى الفاعل ، ويجوز دخول نواسخ الابتداء عليه كقول الشاعر^(١) :

(١) قائله : يزيد بن الطثيرة - وهو من الطويل - .

اللغة : «تعذير حاجة» عسرهما وعدم تأتى قضائهما «أمارس فيها» أعالجها وأحتال لقضائهما . الإعراب : «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «أرسلونى» فعل ماض وواو الجماعة فاعل والنون للوقاية وياء المتكلم مفعول به «عند» ظرف متعلق بأرسل «تعذير» مضاف إليه «حاجة» مضاف إليه «أمارس» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه «فيها» متعلق بأمارس «كنت» كان واسمها «نعم» فعل ماض لإنشاء المدح «الممارس» فاعل ، والجملة فى محل نصب خبر كان .

الشاهد فيه : «كنت نعم الممارس» .

حيث دخلت كان على نعم وفاعلها - وهى من النواسخ -

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٣٧٩ / ٢ . وذكره السيوطى فى الهمع

. ٢ / ٨٨

إِذَا أَرْسَلُونِي عِنْدَ تَعْدِيرِ حَاجَةٍ
وَكَقَوْلِ الْآخِرِ (١) :

إِنَّ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ نَعَمَ أَخُو النَّدَى وَابْنَ الْعَشِيرَةِ

والثالثة : أن يحذف للدلالة عليه كقوله تعالى : ﴿ إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نَعَمَ الْعَبْدُ ﴾ (٢) .

والى هذا أشار بقوله : وَإِنْ يُقَدِّمُ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى .

فإن قلت : قد ظهر بما قدمته أن المخصوص لا يجب تأخيره .

وقوله : ويذكر المخصوص بعد ، يقتضى أن يكون متأخراً .

قلت : ما ذكرته من جواز تقديمه صرح به ابن عصفور والمصنف فى

التسهيل وعبارته هنا وفى الكافية وشرحها توهم منع تقديمه بل قوله :

وَإِنْ يُقَدِّمُ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى كَالْعَلْمُ نَعَمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَنَى

(١) قائله : هو أبو دهبيل الجمحى من كلمة يمدح فيها المغيرة بن عبد الله . وهو من الكامل .

اللغة : «أخو الندى» - بفتح النون وتخفيف الدال - أى : صاحب الكرم والسخاء .

الإعراب : «إن» حرف توكيد ونصب «ابن» اسم إن منصوب بالفتحة «عبد» مضاف إليه . ولفظ الجلالة مضاف إليه «نعم» فعل ماضى «أخو» فاعل مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لانه من الأسماء الستة «الندى» مضاف إليه «وابن» عطف على أخو «العشيرة» مضاف إليه ، وجملة نعم وفاعله فى محل رفع خبر إن .

الشاهد فيه : «إن ابن عبد الله نعم أخو الندى» حيث دخل الناسخ وهو «إن» على نعم وفاعلها .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٣٧٩ / ٢ . وذكره السيوطى فى الهمع

٢ / ٨٧ .

(٢) من الآية ٤٤ من سورة ص .

تصريح بأن المتقدم ليس هو المخصوص بل مشعر به .

والظاهر أن هذا المثال مما تقدم فيه المخصوص، لا مما حذف فيه للدلالة ما قبله .

فإن قلت : كيف خير المصنف بين جعله مبتداً وجعله خبراً وليساً سواء ، لأن الأول متفق عليه ، والثاني قد منعه بعضهم ومن أجازوه فهو أضعف عنده من الأول .

قلت : التخيير بينهما يقتضى جوازهما لا استواءهما فى القوة ، مع أنه يحتمل ألا يكون تخييراً بل حكاية خلاف ، وقد جرت عادة كثير بعطف الأقوال بأو .

فإن قلت : يحتمل قوله (مبتداً) القولين السابقين (فإنما)^(١) يحمل كلامه عليه .

قلت : على أن خبره ما قبله ، إذ لو أراد الآخر ليين أن الخبر محذوف .
تنبيه :

للمخصوص شرطان :

أحدهما : أن يختص وهو شرط غالب كقولهم (نعم البعير جمل) .
الثانى : أن يكون أخص من الفاعل .
وقوله :

واجعلُ كبشَ ساءٍ .

يعنى : معنى وحكما فتقول (ساء الرجلُ أبو جهل) و (ساء رجلا هو) .
فإن قلت : ما وزن ساء ؟

قلت : فعُلٌ - بضم العين - بدليل أنها للمبالغة فى الذم ، ولذلك قيل :
لا حاجة لإفراد ساء بالذكر ، لأنها من أفراد النوع الآتى ، وألفها عن واوٍ .
وهى فعل لا يتصرف .

(١) أ ، جـ وفى ب (فإنهما) .

وقوله : واجْعَلْ فَعْلًا مِنْ ذِي ثَلَاثَةِ كِنَعَمَ

يجوز بناء فعل - بضم العين - من كل فعل ثلاثى ، ويجعل مثل نعم وبش فى عدم التصرف ، وإفادة المدح والذم ، واقتضاء فاعل كفاعل نعم وبش ، فيكون ظاهراً مصاحباً لال أو مضافاً إلى صاحبها أو ضميراً مفسراً بتميز على ما تقدم من التفصيل .

وسواء فى ذلك ما وضع على فَعْل كقوله تعالى : ﴿ ... كَبُرَتْ كَلِمَةً ﴾^(١) أو وضع على فَعْل أو فِعْل ثم حول نحو (قَضَوُا الرجل فلان) و (عَلَّمَ الرجل ريد) .

وقوله (مُسَجَّلًا) قال الشارح : أى : بلا قيد ، يقال : أسجلت الشيء إذا أمكنت من الانتفاع مطلقاً .

فإن قلت : كيف قال (مسجلاً) وبناء فَعْل من الثلاثى ، لقصد المدح والذم مشروط بأن يكون مما يتعجب منه بقياس ؟ نصّ على ذلك ابن عصفور وحكاه عن الأخص .

قلت : لعل قوله (مسجلاً) يعنى به أن فعل المذكور يجعل مثل نعم مطلقاً أى : فى جميع أحكامها .

ويحتمل أن يكون قال (مسجلاً) ، ليشمل (المصوغ)^(٢) على فَعْل . والمصوغ على فَعْل أو فِعْل .

فإن قلت : مقتضى كلامه أن معنى فعل المذكور إذا قصد به المدح كمعنى نعم وإذا قصد به الذم كمعنى بش ، وليسا بسواء لأن العرب لا تبني فَعْل المذكور وتضمنه معنى المدح أو الذم ، إلا إذا أرادوا معنى التعجب ، نصّ على ذلك ابن عصفور .

فهو إذن يدل على المدح والذم وزيادة معنى التعجب .

(١) من الآية ٥ من سورة الكهف .

(٢) ١ - وفى ب ، ج « المصوغ » .

قلت : لا نسلم أن مقتضى كلامه أن فعل المذكور بمعنى نعم وبئس بل يكون قوله : واجعل فعلا كنعم .

يعنى : فى الحكم لا فى المعنى ، ويؤيده أنه لم يذكر فى النظم بئس .

وليس كل فعل للمدح فكيف يجعل مثل نعم فى المعنى ؟

وقد ذكر فى التسهيل : أن فعل المذكور مضمن معنى التعجب ^(١) .

فإن قلت : وفى جعل فعل المذكور مثل نعم فى جميع أحكامها نظر ، لأن من أحكامها أن فاعلها لا يكون إلا مقروناً بال أو مضافاً إلى المقرون بها أو مضمراً يفسره تمييز إلا ما ندر .

وقلُّ المشار إليه يكثر انجرار فاعله بالباء واستغناؤه عن آل وإضمامه على وفق ما قبله كما ذكر فى التسهيل ^(٢) خلاف نعم ^(٣) .

قلت : ذكر أبو الحسن الأخفش أن من العرب من يجرى فعل المذكور مجرى نعم وبئس فيجعل فاعله كفاعلها رعيًا لما تضمنه من معنى المدح والذم .

ومنهم من لا يجريه مجراها ، فلا يلزم إذ ذاك أن يكون فاعله كفاعل نعم وبئس رعيًا (لما فيه) ^(٤) من معنى التعجب .

وظاهر هذا أنهما لغتان .

تنبيه:

مثل فى شرح الكافية وشرح التسهيل بعلم الرجل ، وذكر ابن عصفور أن العرب شذت فى ثلاثة ألقاظ فلم تحوّلها إلى فعل ، بل استعملتها استعمال نعم من غير تحويل ، وهى : علم وجهل وسمع .

(١) التسهيل ص ١٢٨ .

(٢) التسهيل ص ١٢٨ .

(٣) مثال ذلك قول الشاعر :

حُبُّ بالزور الذى لا يرى منه إلا صفحة أو لأم

وفهم زيد . والزيدون كرموا رجالا ، نظراً لما فيه من معنى التعجب هـ ٢/٣٨٠ أشموني .

(٤) ب ، ج ، وفى أ « لما فاته » .

وقوله : ومثلُ نعمٍ حبذا .

يعني : أن حبذا بمنزلة نعم وفاعلها في إفادة المدح .

فإن قلت : مقتضى عبارته أن (حبذا) بمجموعه مثل (نعم) وليس كذلك ، بل حب بمنزلة نعم ، وذا بمنزلة فاعل نعم .

قلت : كأنه قصد التبيينه على أن حب الذى هو بمنزلة نعم (هو) ^(١) المقرون بذا .

فلذلك لم يقل (ومثل نعم حب) .

فإن قلت : ليس حبذا مثل نعم كما ذكر ، لأن حبذا يشعر مع دلالتها على المدح العام ، بأن الممدوح محبوب وقريب من النفس بخلاف نعم .

قال في شرح التسهيل : والصحيح أن «حب» فعل يقصد به المحبة والمدح .

وجعله فاعله (ذا) ليدل بذلك على الحضور فى القلب .

قلت : إنما جعلها مثلها في إفادة المدح العام ، فلا ينافى ذلك إشعارها بما ذكر .

وقوله (الفاعل ذا) هو (ظاهر) ^(٢) مذهب سيبويه ، وهو المختار . قال ابن خروف بعد أن مثل بحبذا ريد - : حب فعل وذا فاعلها ، وزيد مبتدأ وخبره حبذا . هذا قول سيبويه . وأخطأ عليه من رعم غير ذلك .

وفي قوله (الفاعل ذا) تعريض بالرد على القائلين بتركيب حب مع ذا ولهم مذهبان :

أحدهما : أن التركيب أزال فاعلية «ذا» فصار (ذا) ^(٣) مع حب اسماً واحداً مرفوعاً بالابتداء وخبره مابعد .

وهو مذهب المبرد وابن السراج ووافقهما ابن عصفور ، ونسبه إلى سيبويه .

وأجاز بعضهم كون (حبذا) ^(٤) خبراً مقدماً .

(١) أ ، ب - وفى ج (هى) .

(٢) ج .

(٣) أ .

(٤) أ ، ج . وفى ب (ذا) .

والآخر : أن التركيب أزال اسمية (ذا) فصار مع حب فعلا فاعله
المخصوص، وإليه ذهب قوم منهم الأخفش .

والصحيح : القول بعدم التركيب ، لأن فيه إقرار كل من اللفظين على ما
كان عليه .

وقوله :

وإن تُرْذِ دَمًا فَقُلْ لَا حَبًّا

يعنى أنه إذا أريد الذم أدخلت (لا) النافية ، لأن نفي المدح ذم .

قال فى شرح التسهيل : وتدخل عليها (لا) فتحصل موافقة بثس معنى
وقد تقدم بيان ما يشعر به حبذا مما لا يدل عليه نعم ولا بثس .

وقوله : وأولِ ذَا المخصوص .

يعنى : اجعل المخصوص بالمدح أو الذم تابعاً لذا .

فهم من ذلك أنه لا يتقدم ، وهذا فرق بينه وبين نعم وبثس ، فإن
(مخصوصهما)^(١) لا يمتنع تقديمه .

قال فى شرح التسهيل : أغفل أكثر النحويين التنبيه على امتناع تقديم
المخصوص فى هذا الباب .

فإن قلت : ما سبب امتناعه ؟

قلت : ذكر ابن بابشاذ : أن سبب ذلك خوف توهم كون المراد من (زيد
حبذا) زيد حب هذا .

قال فى شرح التسهيل : وتوهمٌ هذا بعيد ؛ فلا ينبغى أن يكون المنع من
أجله ، بل المنع من أجل إجراء (حبذا) مجرى المثل .

وقوله (أي كان) يعنى : أى شىء كان المخصوص مذكراً كان أو مؤنثاً ،

(١) ب ، ج ، وفى (مخصوصها) .

مفرداً كان أو مثنى أو مجموعاً ، فنقول (حبذا ريداً) و (حبذا الزيدان) و (حبذا
الزيدون) و (حبذا هنداً) و (حبذا الهندان) و (حبذا الهندات) .

وقوله : (لا . تُعَدِّلْ بَدَأً) يعنى : أن لفظ (ذا) لا يغير فى تأنيث ولا
تثنية ولا جمع .

فلا يقال : (حبذى هنداً) ولا (حبذان الزيدان) ولا (حباً أولاء الزيدون)
واختلف فى علة ذلك فقيل : لأنه جرى مجرى المثل ، والأمثال لا تُغير .
وإليه أشار بقوله : فهو يضاهاى المثلاً .

وقال الفارسي : (ذا) جنس شائع ، فلا يختلف كما لا يختلف الفاعل فى
نعم .

يعنى : إذا كان ضميراً .

وقال ابن كيسان : إنما لم يختلف ، لأن الإشارة فيه أبدأ إلى مذكر
محذوف ، والتقدير : فى حبذا هند : حبذا حُسنُ هند ، وكذا باقى الأمثلة .
ورد بأنه دعوى لا دليل عليها .

تنبيهان :

الأول : إنما يُحتاج إلى الاعتذار عن عدم مطابقتها^(١) على قول من جعل
(ذا) فاعلاً ، وأما على التركيب فلا يحتاج إلى اعتذار .

الثانى : لم يذكر هنا إعراب المخصوص بعد (حبذا) ، وأجاز فى التسهيل^(٢)
أن يكون مبتدأ والجملة قبله خبره ، وأن يكون خبر مبتدأ واجب الحذف .
وإنما لم يذكر ذلك هنا استغناء بتقديم الوجهين فى مخصص نعم .
وقال ابن كيسان : هو بدل من (ذا) .

(١) فى الأصل « عن مطابقة فى الأصل » .

(٢) التسهيل ص ١٢٩ .

ورد بلزومه على القول بأن (ذا) فاعل ، وأما على القول بالتركيب فتقدم إعرابه .

فإن قلت : إذا أعرب المخصوص مبتدأ والجملة قبله خبره ، فما الرابط ؟

قلت : الرابط الإشارة أو العموم إذا قلنا إن (ذا) أريد به الجنس .

الثالث : بين مخصص حبذا ومخصص نعم فروق :

أولها : أن مخصص حبذا لا يتقدم ، بخلاف مخصص نعم ، وقد سبق بيانه .

وثانيها : أنه لا تعمل فيه النواسخ ، بخلاف مخصص نعم .

وثالثها : أن إعرابه خبر مبتدأ محذوف أسهل منه في باب (نعم) لأن

ضعفه هناك نشأ من دخول نواسخ الابتداء عليه ، وهي هنا لا تدخل .

قاله في شرح التسهيل :

ورابعها : أنه يجوز لك التمييز قبله وبعده نحو (حبذا رجلاً زيداً) و(حبذا

زيداً رجلاً) .

قال في شرح التسهيل : وكلاهما سهل يسير ، واستعماله كثير ، إلا أن

تقديم التمييز أولى وأكثر . انتهى .

وذلك بخلاف مخصص (نعم) ؛ فإن تأخير التمييز عنه نادر كما سبق .

وقوله : وما سِوَى ذَا ارْفَعُ بِحَبِّ أَوْ فَجْرُ

يعنى : أن (حب) قد تفرد عن (ذا) مع إرادة المدح فيجىء فاعلها

مرفوعاً نحو (حب زيد) ومجروراً بباء زائدة نحو (حب بزيد) .

قال في شرح التسهيل : وهذا الاستعمال جائز في كلام ثلاثي مضمن معنى

التعجب .

وقوله : ودونَ ذَا انضمامُ الحَا كَثُرُ

يعنى : كثر ضم الحاء إذا أفردت من (ذا) فيقال : (حب زيد) بنقل حركة العين إلى الفاء ، والفتح جائز ، وبالوجهين ينشد قوله^(١) :

وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ تُقْتَلُ

وأما مع (ذا) فلا يجوز إلا الفتح .

فإن قلت : قوله^(٢) لا يدل على أنه أكثر من الفتح .

وقال الشارح : وأكثر ما يجيء (حب)^(٣) مع غير (ذا) مضمومة الحاء .

قلت : قال فى شرح الكافية : وهذا التحويل مطرد فى كل فعل مقصود به

المدح .

وقال فى التسهيل : وكذا كل فعل حلقى الفاء مراداً به مدح أو تعجب^(٤) .

(١) قائله : الاخطل التغلى ، من كلمة يمدح فيها خالد بن الوليد بن أسيد أحد أجواد العرب .

وصدره : فقلتُ اقتلوا عنكم بمزاجها - وهو من الطويل - .

اللغة : «اقتلوا» الضمير يعود إلى الخمر، وقتلها: مزجها بالماء، لأنه يدفع سورتها «وحب بها» ويروى فى مكانه «وأطيب بها» .

المعنى : يتعجب من كثرة محبته للخمر إذا مزجت بالماء ، فهو لذلك يأمر أصحابه بأن يشعسوها له بالماء لتكون على الوجه الذى يحبه ويرغب فيه .

الإعراب: «فقلت» فعل وفاعل «اقتلوا» فعل أمر وفاعله ومفعوله ، والجملة فى محل نصب مقول القول «عنكم» متعلق باقتلوا «بمزاجها» متعلق باقتلوا أيضاً «وحب» فعل ماض لإنشاء المدح «بها» الباء رائدة ، والضمير فاعل حب «مقتولة» تمييز «حين» ظرف متعلق بحب «تقتل» فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع بالضممة ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة فى محل جر بإضافة «حين» إليها .

الشاهد فيه : «وحب بها» فإنه يروى بفتح الحاء من «حب» وضمها ، والفاعل غير «ذا» .
مواضعه: ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٢ / ٣٨٢ ، وابن عقيل ٢ / ١٣١ وابن الناظم .

(٢) قوله : أى : « كثر » .

(٣) ب .

(٤) التسهيل ص ١٧٦ .



أفعل التفضيل

صُغِ مِنْ مَصْوَغٍ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ أَفْعَلٌ لِلتَّفْضِيلِ وَأَبَ اللَّذَّ أَبِي

سوّت العرب بين أفعل التفضيل وفعل التعجب فيما يصاغان منه ، لما بينهما من التناسب ، فما جاز صوغ التعجب منه جاز أفعل التفضيل منه ، وما لا يجوز صوغ فعل التعجب منه لفقد بعض الشروط لا يجوز صوغ أفعل التفضيل منه .
ولهذا قال : وأب اللذ أبي .

واعلم أن ما شذ في التعجب ، لكونه من غير فعل أو من فعل ولم يستوف (الشروط)^(١) جاز استعماله في التفضيل محكوما بشذوذه (وكذلك ما شذ في التفضيل جاز استعماله في التعجب محكوما بشذوذه)^(٢) أيضاً فتقول : (ما ألصه) و(ألصص به) .

وإن كان منه غير فعل كقولهم (هو ألصُّ من شِظاظٍ)^(٣) .

وقوله : وما به إلى تَعَجَّبٍ وَصِلَ لمانع به إلى التفضيلِ صل

يعنى : أنه يتوصل إلى التفضيل فيما لا يجوز بناء أفعل من لفظه بمثل ما توصل به إلى التعجب من أشد وما جرى مجراه .

ولكن أشد في التعجب فعل وهنا اسم ، ويُنصب هنا مصدر الفعل المتوصل إليه تمييزاً ، فتقول : (زيد أشدُّ استخراجاً من عمرو) ونحو ذلك .

وقوله : وأفعل التفضيلِ صلُهُ أبداً تقديراً أو لفظاً بمن إن جرّداً

أفعل التفضيل : مجرد ومضاف ومعرف بأل .

(١) أ ، ج .

(٢) ب .

(٣) بنوه من لصر ، وقد حكى ابن القطاع - لصرص - بالفتح - إذا استتر ، وحكى أيضاً : لصرصه - إذا أخذه خفية ، وعلى ذلك لا شذوذ فيه ، وشِظاظ - بكسر الشين - اسم لصر معروف بالذكاء في اللصوصية من بنى ضبة ويضرب به المثل في ذلك .

فالمجرد يلزم اقترانه بمن جارة للمفضول لفظا نحو (زيد أفضل من عمرو)
أو تقديرا : نحو ﴿ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى ﴾^(١) .

(وأما)^(٢) المضاف والمعرف بأل (فيمتنع)^(٣) اقتران (من) بهما .

تنبيهان :

الأول : اختلف في معنى (من) المصاحبة لأفعل التفضيل .

فذهب المبرد ومن وافقه إلى أنها لا ابتداء الغاية ، وذهب سيويه إلى أنها ،
لا ابتداء الغاية أيضا ، وأشار إلى أنها مع ذلك تُفيد معنى التبويض .

فقال في : (هو أفضل من زيد) : فضله على بعض ولم يعم .

وذهب في شرح التسهيل : إلى أنها لمعنى المجاوزة ، فإن القائل : (زيد

أفضل من عمرو) كأنه قال : جاود زيد عمرا في الفضل .

قال : ولو كان الابتداء (مقصودا)^(٤) لجاز أن يقع بعدها (إلى) .

قال : ويُطل كونها للتبويض أمران :

أحدهما : علم صلاحية بعض موضعها .

والآخر : صلاحية كون المجرور بها عاما نحو (الله أعظم من كل عظيم) .

وأقول : الظاهر كونها لا ابتداء الغاية ، ولا تفيد معنى التبويض ، كقول المبرد .

وما ردّ به المصنف من أن الابتداء لو كان مقصودا لجاز أن يقع بعدها قد ردّ به ابن

ولاد^(٥) قبله ، وليس بلازم ، لأن الانتهاء قد يترك الإخبار به ؛ لكونه لا يعلم ، أو

لكونه لا يقصد الإخبار به ، ويكون ذلك أبلغ في التفضيل ؛ إذ لا يقف السامع

على محل الانتهاء .

(١) الآية ١٧ من سورة الأعلى .

(٢) ب .

(٣) ب ، ج ، وفي أ (يمتنع) .

(٤) أ ، ج .

(٥) هو أبو العباس أحمد بن محمد وهو نحوي مشهور ، ثم صوب نظره إلى بغداد فسمع =

الثانى : إذا وقع أفعل التفضيل خيراً كثر حذف (من) ومجرورها بعده نحو: ﴿... ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ (١) .

وإن لم يكن خيراً قل الحذف كالحال والصفة (٢) .

الثالث : قوله (صله) يقتضى أنه لا يُفصل بين أفعل وبين من ، وليس على إطلاقه ، بل يجوز الفصل بينهما بعمول أفعل .
وقد فصل بينهما بلو وما اتصل بها كقوله (٣) :

ولفوكِ أطيبُ لو بذلتِ لنا من ماءٍ موهبةٍ على خمرٍ

= من الزجاج وغيره مع معاصره أبى جعفر النحاس إلا أن الزجاج كان يؤثره على النحاس .
وله كتاب الانتصار لسيبويه وكتاب المقصور والمدود ، وغير ذلك ، توفى بمصر سنة ٣٣٢هـ .

(١) من الآية ٢٨٢ من سورة البقرة .

(٢) مثال الحال :

دنوتُ وقد خلنك كالبدرِ أجملًا فظلُّ فؤادى فى هواكِ مُضلاً

أى : دنوت أجمل من البدر .

ومثال الصفة :

تروى أجدر أن تقيلى غداً بجنى باردٍ ظليل

(٣) قائله : لم أقف على اسم قائله - وهو من الكامل - .

اللغة : « أطيب » أعذب « بذلت » سخيت « موهبة » - بفتح الميم وسكون الواو وفتح الهاء أو كسرهما - نقرة فى الجبل يستنقع فيها الماء - والجمع مواهب .

الإعراب : « ولفوكِ » الواو للقسم ، والمقسم به محذوف وفو مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة ، لأنه من الأسماء الستة والكاف مضاف إليه « أطيب » خير المبتدأ « لو » يجوز أن تكون حرف تمن أو تكون شرطية « بذلت » فعل ماض وتاء خطاب المؤنثة فاعله « لنا » متعلق ببذل - وإن كانت لو شرطية ، فالجواب محذوف « من ماء » جار ومجرور متعلق بأطيب « موهبة » مضاف إليه « على خمر » متعلق بمحذوف صفة ماء موهبة .

الشاهد فيه : « أطيب » فإنه أفعل التفضيل ، وقد فصل بينه وبين من الجارة للمفضول بلو .

ولا يجوز بغير ذلك .

الرابع : إذا بُنى أفعال التفضيل مما يتعدى بمن جاز الجمع بينها وبين الداخلة^(١) على المفضول : مُقدِّمة أو مؤخرَةً ، نحو (زيد أقربُ من عمرو من كل خير ، وأقربُ من كل خير من عمرو) .

الخامس : قد تقدم أن المضاف والمعرف بأل يمتنع اقترانهما بمن المذكورة ، فأما قوله^(٢) :

نحن بفرس الودى أعلمنا منا بركض الجياد في السدف

فإنه أراد أعلم فأضاف ناويا (اطراح)^(٣) المضاف إليه ، كما تدخل الألف واللام في بعض الأمكنة ، وينوى سقوطها ، قاله في شرح التسهيل .
وأما قول الأعشى^(٤) :

- مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٣٨٥ ، وذكره السيوطي في الهمع . ٢/١٠٠٤ .

(١) أى : وبين « من » الداخلة على المفضول .

(٢) قائله : هو سعد القرقر ، وقيل : قيس بن الخطيم - وهو من المنسرح -

اللغة : « الودى » - بفتح الواو وكسر الدال وتشديد الياء - صغار النخل « ركض الجياد » الركض : تحريك الرجل ، يقال : ركضت الفرس برجلي إذا استحثته ليعدو ، والجياد - بكسر الجيم - جمع جواد ، « السدف » الضوء والظلمة .

الإهراب : « نحن » مبتدأ « بفرس » متعلق بأعلم « الودى » مضاف إليه « أعلمنا » خبر المبتدأ ونا مضاف إليه « في السدف » علق بركض والباء بمعنى فى ، أى : ركضها فى وقت اختلاط الظلمة بالنور .

الشاهد فيه : « أعلمنا منا » حيث إن « أعلم » أفعال تفضيل وقد أضيف إلى ضمير المتكلمين ، وجاءت بعده من الجارة للمفضول المتعلقة بأفعال التفضيل - وذلك ممتنع مع أفعال المضاف .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٣٨٦ ، وذكر فى المغنى ٢/٣٩ .

(٣) أ ، ج ، وفى ب (باطراد) .

(٤) قائله : هو الأعشى ميمون ، من كلمة له يهجو فيها علقمة ويمدح عامر بن الطفيل فى

المنافرة التى وقعت بينهما - وهو من الرجز - .

ولست بالأكثر منهم حصى

.....

فأول على ثلاثة أوجه :

أحدها : أن (أل) رائدة .

والثاني : أنها متعلقة بأكثر مقدرا مدلولا عليه بالموجود .

الثالث : أنها للتبيين ، لا لابتداء الغاية ، كأنه قال : (ولست بالأكثر من

بينهم) .

وقوله : وإن لمنكور يضاف .

قد تقدم أن أفعال التفضيل مجرد ومعرف بآل ومضاف .

فأما المجرد فيلزم فيه الأفراد والتذكير ، فتقول (زيد أفضل) و (الزيدان

أفضل) و (الزيدون أفضل) وكذلك فى المؤنث .

- وتماه : وإنما العزة للكائر .

اللغة : « حصى » عددا « الكائر » الكثير ، والأكثر حصى كناية عن عدد الأعوان
والأنصار ، « العزة » القوة والغلبة .

المعنى : لست يا علقمة أكثر من عامر عددا وأعوانا وأنصارا ، وإنما تكون الغلبة ويتم
النصر لمن عنده جنود أكثر وأعوان ونصراء .

الإعراب : « لست » فعل ماض ناقص وتاء المخاطبة اسمه « بالأكثر » خبر ليس .

« منهم » متعلق بالأكثر « حصى » تمييز « وإنما » أداة حصر « العزة » مبتدأ « للكائر »
متعلق بمحذوف خبر .

الشاهد فيه : « بالأكثر منهم » فإن ظاهره أنه جمع بين « أل » الداخلة على أفعال التفضيل
و « من » الجارة للمفضول عليه .

وقد أجاز الجمع بينهما أبو عمرو الجرمي مستدلا بهذا البيت .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢ / ٣٨٦ وابن هشام ٣ / ١٩٦ ، وابن
عقيل ٢ / ١٣٥ ، والسيوطى ص ٩٠ ، وابن الناظم .

وذكره ابن يعيش ٥ / ١٠٣ والشاهد رقم ٦٠٧ فى الخزانة وفى المغنى ٢ / ١٤٠ .

وأما المعرف بآل : فيلزم فيه المطابقة ، فتقول (زيدٌ الأفضَلُ) و (الزيدان الأفضَلان) و (الزيدون الأفضَلون أو الأفاضل) و (هندٌ الفُضلى) و (الهندان الفضليان) و (الهنداتُ الفضلياتُ أو الفُضَلُ) .

وأما المضاف : فنوعان : مضاف إلى نكرة ومضاف إلى معرفة .

(فالمضاف^(١)) إلى نكرة كالمجرد يلزم الإفراد والتذكير ، فتقول : (زيدٌ أفضلُ رجلٍ) و (الزيدان أفضلُ رجلين) و (الزيدون أفضلُ رجالٍ) وكذلك فى المؤنث . والمضاف إلى معرفة ثلاثة أقسام :

قسم يقصد به زيادته على ما أضيف إليه ، وقسم يقصد به زيادة مطلقة ، وقسم يؤول بما لا تفصيل فيه من اسم فاعل أو صفة .

فالأول : ينوى فيه معنى (من) وفيه قولان :

أحدهما : أنه يلزم الإفراد والتذكير كالمجرد ، وهو مذهب ابن السراج ومن وافقه .

والثانى : أنه يجوز فيه الأمران : المطابقة ، لشبهه بالمعرف بآل ، وعدم المطابقة لشبهه بالمجرد ، لنية معنى (من) ، وإليه ذهب المصنف ، واستدل بقوله عليه الصلاة والسلام « ألا أخبركم بأحبكم إلى وأقربكم منى مجالس يوم القيامة أحاسنكم أخلاقاً » فأفرد أحب وأقرب وجمع أحسن . قال المصنف : ومعنى (من) مراد فى الثلاثة .

وجعل الزمخشري : أحاسنكم من القسم الثانى الذى قصد به زيادة مطلقة ، فلذلك جمع ، بخلاف أحب وأقرب ، فإنهما مما نوى معنى (من) فلذلك أفردهما .

والثانى والثالث لا ينوى فيهما معنى (من) وتلزمهما المطابقة ، لشبههما بالمعرف بآل فى الإخلاء عن لفظ (من) ومعناها .

(١) ١ - وفى ب ، ج (فاما المضاف) .

ومما (يتحملها)^(١) قولهم (الناقصُ والأشجُّ أعدلا بني مروان)^(٢) . وإضافة هذين النوعين لمجرد التخصيص ، كما يضاف (مالا تفضيل)^(٣) فيه ، ولذلك جازت إضافة أفعلَ فيهما إلى ما ليس هو بعضه بخلاف المنوى فيه (معنى « من » فإنه لا يكون إلا بعض ما أضيف إليه)^(٤) ؛ فلذلك يجوز (يوسف أحسن إخوته) إن قصد الأحسن من بينهم ، أو قصد حسنهم ، ويمتنع إن قصد أحسن منهم .

تنبيه :

قد يردُ أفعلُ التفضيل مجرداً عارياً عن معنى التفضيل ، كقوله تعالى : ﴿... هو أعلم بمن اتقى﴾^(٥) .

وأجار المبرد : استعمال أفعل التفضيل مؤولا بما لا تفضيل فيه قياسا .

قال في التسهيل : والأصح قصره على السماع^(٦) .

وحكى ابن الأنباري . عن أبي عبيد القول بورود أفعل^(٧) مؤولا بما لا

تفضيل فيه ، ولم يسلم (له)^(٨) النحويون هذا الاختيار ، وقالوا : لا يخلو ،

أفعل (التفضيل)^(٩) من التفضيل ، وتأولوا ما استدل به .

(١) أ ، ج وفي ب (يتحملها) .

(٢) هذا مثال مالا تفضيل فيه ، لأنه لم يشاركهما أحد من بني مروان في العدل : عادلا بني مروان .

والناقص : هو يزيد بن الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان ، لقب بذلك ، لأنه نقص أرزاق الجند ، والأشج : هو عمر بن عبد العزيز ، لقب بذلك لشجة كانت برأسه من ضرب دابة .

(٣) ب ، ج ، وفي أ (مالا تفضل) .

(٤) ب ، ج .

(٥) من الآية ٣٢ من سورة النجم .

(٦) التسهيل ص ١٣٤ .

(٧) أى : أفعل التفضيل .

(٨) ب ، ج .

(٩) أ ، ج .

قال في شرح التسهيل : والذي سُمع منه ، فالمشهور فيه التزام الأفراد والتذكير وقد يُجمع إذا كان ما هو له جمعا ، كقوله^(١) .

إذا غابَ عنكمُ أسودُ العينِ كتتمُ كراماً ، وأنتمُ ما أقامَ الائمُ

قال : وإذا صحَّ جمعُ (أفعل) ، العارى ، لتجرده من معنى التفضيل ، جار أن يؤنث فيكون قول ابن هاني^(٢) :

(١) قائله : هو الفردق - وهو من الطويل - .

اللغة : (أسود العين) اسم جبل (الائتم) - جمع الأم - بمعنى لثيم ، والأصل الشحيح النفس .

المعنى : ذم الشاعر هولاء بأنهم لا يكونون كراما إلا أن يزول الجبل من موضعه ، وأنهم لثام مدة إقامة الجبل في موضعه ، ولما كان الجبل لا يزول عن موضعه فكان الشاعر يقول لهم ، إنكم لثام أبدا الدهر .

الإعراب : (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان (غاب) فعل ماضٍ (عنكم) ، متعلق بغاب (أسود) فاعل غاب (العين) مضاف إليه (كتتم) كان واسمها (كراما) ، خبر كان (وأنتم) الواو عاطفة أنتم مبتدأ (ما) مصدرية (أقام) فعل ماضٍ وقاعله ضمير مستتر فيه (الائتم) خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : (الائتم) فإنه جمع الأم الذي هو اسم تفضيل مجرد من ال والإضافة ، وإنما جار جمعه ، لأنه انسلخ عن معنى التفضيل ، فلما انسلخ عن معنى التفضيل صار كاسم الفاعل والصفة المشبهة ، وكل منهما يوافق ما يجرى عليه .

مواضعه : ذكره من هراخ الألفية : الأشموني ٣٨٨ / . . .

(٢) قائله : الحسن بن هاني المعروف بأبي نواس - وهو من البسيط -

وقمامه : من فقاقتها حصباء دُرُّ على أرضٍ من الذهب

اللغة : « صغرى » تأنيث الأصغر « كبرى » تأنيث الأكبر « فقاقتها » الفقاغ : بفتح الفاء والقاف وبعد الألف قاف مكسورة - النفاخات التي ترتفع فوق الماء (حصباء) الحصياء : الحصى .

المعنى : كان النفاخات الصغيرة البيضاء التي تملأ الخمر وهي في الكأس - في لونها الذهبي - حبات من اللؤلؤ على أرض من ذهب :

الإعراب : « كان » حرف تشبيه ونصب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « صغرى » =

كَانَ صَغْرَى كَبْرَى

إذا تقرر ما ذكره ، فاعلم أن الناظم أشار إلى حكم المجرد والمضاف إلى النكرة بقوله :

وإن لمنكُورٍ يُضَفُّ أو جُرِّدًا الزِّمَ تذكيرًا وأن يُوحَّدًا
وإلى المعرف بال بقوله : (وتلوُّ آل طبق)

وإلى المضاف لمعرفة بقوله : وما لمعرفةً أُضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ
ولما كان مراده (القسم)^(١) الذي ينوي فيه « من » قيده بقوله :
(هذا إذا نويتَ معنى من) .
وقوله : (وإن لم تنو) .

يشمل القسمين الآخرين من أقسام المضاف إلى المعرفة ، لأن حكمهما واحد وذلك واضح .

تنبيه :

أفعل التفضيل بمعنى بعض إن أضيف إلى معرفة ، وبمعنى كل إن أضيف إلى نكرة ، ولهذا يقال : « أفضل الرجلين زيد » و « أفضل رجلين الزيدان » .

= اسم كان منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «وكبرى» عطف على صغرى منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «من» حرف جر (فقاومها) مجرور بمن صفة لصغرى وكبرى وضمير الغائبة مضاف إليه «حصباء» خبر كان «در» مضاف إليه «على أرض» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لحصباء «من الذهب» جار ومجرور صفة الأرض .

الشاهد فيه : «صغرى وكبرى» حيث جاء اسم التفضيل مؤنثا وهو مجرد من آل والإضافة - وهذا الحن - .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٣٨٦ ، وابن عقيل ، وابن هشام . ٣/١٠٠ .

(١) أ ، ج .

وقوله : **وَإِنْ تَكُنْ يَتْلُو مِنْ مُسْتَفْهِمًا** فلهما **كُنْ** أبداً مقدماً

لا يخلو المجرور بمن بعد أفعل (التفضيل من أن يكون)^(١) اسم استفهام أو مضافاً إليه أو غيرهما .

فإن كان اسم استفهام أو مضافاً إليه وجب تقديمه نحو « من أى الناس أنت أكرم؟ » و « من غلام أيهم أنت أجمل؟ »

لأن الاستفهام له الصدر . ذكر هذه المسألة الفارسي في التذكرة .

قال المصنف : وهي من المسائل المغفول عنها .

قال الشيخ أبو حيان : وينبغي أن ينبه على أنه يسبق أيضاً ما أفعل خبر له كما مثل .

ولم يذكر هذا المضاف إلى اسم استفهام ، لوضوحه ، ومثل اسم الاستفهام بقوله : **مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ؟** .

وإن كان المجرور غيرهما (فالأصل)^(٢) تأخيره ، وقد نبه على أنه قد ندر التقديم بقوله : **ولدى إخبار التقديم نَزَرًا وَرَدًّا** .

وقد ورد ذلك في أبيات منها قوله^(٣) .

..... بل ما زودت منه أطيبُ

(١) أ ، ج .

(٢) ب - وفى أ ، ج (فالأصح) .

(٣) قائله : هو الفرزدق من أبيات يقولها فى امرأة من بنى ذهل بن ثعلبة قرته وزودته وكان

قد نزل بامرأة ضبية فلم تقره ولم تزوده - وهو من الطويل - .

ونمامه : فقالت لنا : أهلاً وسهلاً وزودتُ جنى النحل

اللغة : أهلاً وسهلاً كلمتان تقولهما العرب فى تحية الأضياف .

« جنى النحل » ما يجنى منه وهو العسل ، وكنى بذلك عن حسن لقائها وطيب استقبالها وحلاوة حديثها .



وقوله : ورفعه الظاهر نَزْرٌ

اعلم أن أفعال التفضيل يرفع الضمير ، وأما الظاهر ففي رفعه (به) ^(١) لغتان :
إحداهما : أنه يرفع الظاهر مطلقا ، فتقول (مررتُ برجلٍ أكرمَ منه أبوه)
حكاه سيويه .

وأشار إليها بقوله : ورفعه الظاهر نَزْرٌ

والأخرى : وهي لغة جمهور العرب أنه لا يرفع الظاهر ، إلا إذا ولى نفيًا
وكان مرفوعه مفضلا على نفسه باعتبارين نحو « ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينه
الكحلُ منه في عينِ زيدٍ » ففي هذه الصورة ونحوها يرفع الظاهر عند جميع
العرب .

وعلة ذلك أن أفعال التفضيل إنما قَصُرَ عن رفع الظاهر ، لأنه ليس له فعل
بمعناه وفي هذا المثال ونحوه يصح أن يقع موقعه فعل بمعناه فتقول « ما رأيتُ رجلاً
يَحْسُنُ في عينه الكحلُ كحسنة في عين زيدٍ » .

- الإعراب : « فقالت » فعل ماضٍ والتاء للتأنيث والفاعل ضمير مستتر « لنا » متعلق به
« أهلاً وسهلاً » منصوبان بفعل محذوف ، والأصل فيهما : أنهما وصفان لموصوف
محذوف . أى : أتيتم قوماً أهلاً ونزلتم موضعاً سهلاً « وزودت » فعل ماضٍ والتاء
للتأنيث والفاعل ضمير مستتر فيه « جنى » مفعول « النحل » مضاف إليه « بل » حرف
إضرابٍ إبطلاً « ما » اسم موصول مبتدأ ، وجملة زودت وفاعله المستتر فيه لا محل له
صلة الموصول والعائد المحذوف . أى : زودته « منه » جارٍ ومجرور متعلق بأطيب
« أطيب » خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة .

الشاهد فيه : « منه أطيب » حيث قدم المجرور بمن على أفعال التفضيل والحال أنه غير
الاستفهام ، والتقدير : أطيب منه - وهذا قليل .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٣٨٩ ، وابن عقيل ٢/١٣٩ . والمكودي
ص ١١٢ وابن الناظم .

وذكره السيوطي في الهمع ٢/١٠٤ .

(١) أ ، ج .



والى ذلك أشار بقوله : ومتى : عاقبَ فعلاً فكثيراً تبتنا

وأيضاً لو لم يجعل المرفوع فاعلاً لوجب كونه مبتداً ، فيلزم الفصل بين
أفعل ومن بأجنى ثم مثل بقوله :

كَلَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقٍ أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصَّدِيقِ

والأصل أولى به الفضل منه بالصدق ، فاختصر .

تنبيهان :

الأول : قال فى شرح التسهيل : لم يرد هذا الكلام المتضمن ارتفاع الظاهر
بأفعل إلا بعد نفي ولا بأس باستعماله بعد نهى أو استفهام فيه معنى النفي كقوله :

(لا يكن غيرك أحب إليه الخَيْرُ منه إليك ، وهل فى الناس رجلٌ أحقُّ به
الحمد منه بمحسن لا يَمُنُّ^(١) .

الثانى : لا ينصب أفعل التفضيل مفعولاً به ، وما أوهم ذلك يؤول .

فإن أول أفعل (التفضيل)^(٢) بما (لا تفضيل)^(٣) فيه . جاز على رأى أنه

ينصبه .

ويحتمل أن يكون منه قوله تعالى : (الله أعلم حيث يجعل رسالاته)^(٤) .

(١) منه . أى : الحمد ، يحسن حال من مجرور . أى : حالة كونه ملابساً لمن ذكر .

(٢) ب ، ج .

(٣) ب ، ج . وفى أ (ما لا تفضل) .

(٤) قال الأشموني : فحيث هنا مفعول به لا مفعول فيه وهو فى موضع نصب بفعل مقدر
يدل عليه أعلم هـ .

وقال المرادى على التسهيل : لم تجئ حيث فاعلاً ولا مفعولاً به ولا مبتداً هـ .

النعته

يَتَّبِعُ فِي الإِعْرَابِ الأَسْمَاءَ الأَوَّلَى نَعْتٌ وَتَوْكِيدٌ وَعَطْفٌ وَبَدَلٌ

التابع هو المشارك ما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد غير خبير .
فخرج بالحاصل والمتجدد خبير المبتدأ ، والمفعول الثاني ، وخال المنصوب
ونحو ذلك .

ولكن يرد عليه (حامض) ونحوه من قولك (هذا حَلْوٌ وَحَامِضٌ) فخرج
بزيادة غير خبير^(١) .

والتابع . جنس ، يشمل خمسة أنواع ، وهي : النعت ، والتوكيد ،
وعطف البيان ، وعطف النسق ، والبديل . ودليل الحصر الاستقراء .

فإن قلت : كيف قال (يتبع في الإعراب الأسماء) وبعض التوابع قد يتبع
غير الاسم ؟

قلت : لا دليل في كلامه على اختصاصها بالأسماء ، وسنبين أن التوكيد
اللفظي والبديل وعطف النسق يتبع غير الاسم .

فإن قلت : ما معنى قوله (الأوّل) ؟

قلت : فيه إشارة إلى وجوب تقديم المتبوع على التابع .

وأجاز صاحب البديع تقديم الصفة على الموصوف إذا كانت لاثنين أو
جماعة وقد تقدم أحد الموصوفين ؛ تقول : « قام زيدٌ العاقلانِ وعمروٌ » .
ومنه قول الشاعر^(٢) :

أَبِي ذَاكَ عَمِّي الأَكْرَمَانِ وَخَالِيَا

(١) ولا ينافيه قول بعضهم إنه جزء خبير ، لأنه ناظر إلى المعنى .

(٢) قائله : لم أقف على اسم قائله - وهو من الطويل - .

وصدره : ولست مقرراً للرجال ظلاماً .

اللغة : «مقرا» اسم فاعل من الإقرار - وهو من إثبات الشيء وعدم إنكاره «ظلاماً» - بضم =

وأجاز الكوفيون تقديم المعطوف بأربعة شروط :

الأول : أن يكون بالواو ، وقال هشام : تقديم الفاء وثم وأو ، ولا ، جيد .

الثاني : ألا يؤدي إلى وقوع حرف العطف صدرا .

الثالث : ألا يؤدي إلى مباشرة حرف العطف عاملا غير متصرف ، فلا

يجوز « أن وزيدا عمرا ذاهبان » .

الرابع : ألا يكون المعطوف مخفوضا ، ولا يجوز ذلك عند البصريين إلا

في الشعر بشروطه .

تنبيهان :

الأول : اختلف في العامل في التابع ، فمذهب الجمهور أن العامل فيه هو

العامل في المتبوع إلا البدل ، فالجمهور على أن العامل فيه مقدر .

وذهب قوم منهم المبرد إلى أن العامل فيه المبدل منه ، واختاره المصنف ،

وهو ظاهر وهو العامل في مذهب سيبويه .

الثاني : لم يتعرض هنا لبيان (رتب)^(١) التوابع ، وقال في التسهيل : ويبدأ

الظاء وفتح اللام مخففة - اسم لما يدعيه المظلوم قبل ظالمه «أبي» امتنع «الأكرمان» مثنى

أكرم ، وهو أفعال التفضيل من الكرم «خاليا» أخو الأم .

الإهراب : «لست» ليس واسمها «مقرا» خبرها «للرجال» متعلق بمقر «ظلامه»

مفعول به لمقر «أبي» فعل ماض «ذاك» اسم إشارة مفعول به لأبي والكاف حرف

خطاب «عمي» فاعل مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء التكلم ، وهو مضاف والياء

مضاف إليه «الأكرمان» نعت لفاعل أبي «وخاليا» معطوف على عم وياء التكلم مضاف

إليه .

الشاهد فيه : «عمي الأكرمان وخاليا» حيث قدم الشاعر النعت وهو «الأكرمان» على

أحد المنعوتين وهو «خاليا» . فإن قوله «الأكرمان» صفة لقوله «عمي وخاليا» .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٣٩٢ . وذكره السيوطي في الهمع

٢/١٢٠ .

(١) أ ، ج ، وفي ب (ترتيب) .

- عند اجتماع التوابع - بالنعته ، ثم بعطف البيان ، ثم التوكيد ، ثم بالبدل ثم بالنسق^(١) وأجاز بعضهم تقديم التأكيد على الصفة ، نقله صاحب البديع .
وقوله :

فَالنَّعْتُ تَابِعٌ مُتَمٌّ مَا سَبَقَ بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمِ مَا بِهِ اعْتَلَقَ

قوله (تابع) جنس ، يشمل الخمسة ، وقوله (متم ما سبق) مخرج البدل والنسق ، وقوله (وسمه أو وسم ما به اعتلق) مخرج لعطف البيان والتوكيد ، وذلك أنهما شاركا النعت في إتمام ما سبق ، لأن الثلاثة تكمّل دلالاته وترفع اشتراكه واحتماله ، إلا أن النعت يُوصَلُ إلى ذلك بدلالته على معنى فى المنعوت أو متعلقه ، والتوكيد وعطف البيان ليسا كذلك .

فإن قلت : إنما يشمل قوله (متم ما سبق) ما جرى به من النعوت ، لتوضيح وتخصيص ، وأما ما جرى لمدح أو ذم أو توكيد أو ترحم فلا .
قلت : لما كان أصل النعت أن يؤتى به للتوضيح والتخصيص اقتصر عليه .
وقوله :

وَلْيُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا لَمَّا تَلَا كَأَمْرٍ بِقَوْمٍ كَرَمًا

يجب تبعية النعت للمنعوت فى الإعراب والتعريف والتنكير .
فتنعت المعرفة بالمعرفة نحو « امرر بالقوم الكرماء » ، والنكرة بالنكرة نحو « امرر بقوم كرماء » .
ولا تنعت المعرفة بالنكرة ؛ لأن فى النكرة إبهاما وفى المعرفة إيضاحًا ، فتدافعا .

تنبيهات

الأول : لم يتعرض هنا ، (لموافقة النعت للمنعوت)^(٢) فى الإعراب ، استغناء بقوله أولا (يتبع فى الإعراب) .

(١) فيقال : جاء الرجل الفاضل أبو بكر نفسه أخوك وزيد .

(٢) ج - وفى ب (لموافقة النعت) .

الثاني : استثنى الشارح : من المعارف المعرف بلام الجنس ، قال : فإنه لقرب مسافته من النكرة يجوز نعتُهُ بالنكرة المخصوصة ، ولذلك تسمع النحويين يقولون في قوله^(١) :

ولقد أمرُ على اللثيمِ يسبني فاعفُ ثم أقولُ لا يعينني

إن (يسبني) صفة لا حال ؛ لأن المعنى ولقد أمر على لثيم من اللثام ، ومثله قوله تعالى ﴿ وَأَيُّ لُحْمٍ أَلْبَسْتَهُ مِنَ الْبُهَارِ ﴾^(٢) وقولهم : (ما ينبغي للرجل مثلك - أو خير منك - أن يفعل كذا) انتهى .

قلت : أما نعتة بالجملة فقد نصّ عليه في التسهيل وغيره وسيأتى .

(١) قائله : هو رجل من بنى سلول - وهو من الكامل - .

اللغة : « اللثيم » الشحيح الدنيء النفس ، وروى فمضيتُ ثمتُ قلتُ .

المعنى : يقول : والله إنني لأمر على الرجل الدنيء النفس الذي من عادته أن يسبني ، فاتركه وأذهب عنه وأرضى نفسي بقولي لها : إنه لا يقصدني بهذا السباب .

الإعراب : « ولقد » الواو للقسم والمقسم به محذوف واللام واقعة في جواب القسم « أمر » فعل مضارع وفاعله مستتر فيه « على اللثيم » متعلق بأمْر « يسبني » فعل مضارع والفاعل ضمير والنون للوقاية والياء مفعول به ، والجملة في محل جر صفة للثيم « فمضيت » فعل وفاعل « ثمت » حرف عاطف والتاء للتأنيث « قلت » فعل ماض وفاعله « وإعراب الرواية الأخرى ظاهر » . « لا » نافية « يعينني » فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه والنون للوقاية والياء مفعول ، والجملة في محل نصب مقول القول .

الشاهد فيه : « اللثيم يسبني » حيث وقعت الجملة نعتاً للمعرفة وهو « اللثيم » المقرون بال . وإنما ساغ ذلك لأن « آل » فيه جنسية ، فهو قريب من النكرة .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٣٩٤ / ٢ ، وابن هشام ١٢١ / ٢ وابن عقيل ١٤٨ / ٢ ، والسيوطي ص ٩٣ ، وابن الناظم . وفي كتاب سيبويه ٤١٦ / ١ والشاهد ٥٥ في الخزانة .

(٢) من الآية ٣٧ من سورة يس .

وأما قولهم : ما يحسن بالرجل خير منك ، فمذهب الخليل في هذا المثال الحكم بتعريف النعت والمنعوت على نية آل مع خير .

ومذهب الأخفش الحكم بتكثيرهما على زيادة آل في (الرجل) .

قال المصنف : وعندى أن أسهل مما ذهب ، الحكم بالبداية ، وتقدير التابع والمتبوع على ظاهرهما .

الثالث : ما ذكر من وجوب تبعية النعت للمنعوت في التعريف والتكثير وهو مذهب جمهور النحويين .

وأجاز الأخفش : نعت النكرة إذا اختصت بالمعرفة ، وجعل الأوليان صفة آخران في قوله تعالى : ﴿ فَأَخْرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقُّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلِيَانِ ﴾ (١) .

وأجاز بعض النحويين وصف المعرفة بالنكرة .

وأجازه ابن الطراوة : بشرط كون الوصف خاصا بذلك الموصوف كقول النابغة (٢) :

في أنيابها السُّمُّ ناقعٌ

(١) التسهيل ص ١٦٧ (٢) من الآية ١٠٧ من سورة المائدة .

(٢) قائله : هو النابغة الذبياني واسمه زياد بن عمرو من قصيدة . يقولها في الاعتذار للنعمان ابن المنذر - وهو من الطويل - .

وصدره : أبيتُ كأنى ساورتنى ضئيلةٌ . . . من الرقش ..

اللغة : « ساورتنى » واثبتنى « ضئيلةٌ » بفتح الضاد وكسر الهمزة وفتح اللام - قليلة اللحم - وهى الحية الدقيقة . قد أتت عليها سنون كثيرة فقل لحمها واشتد سمها ، وأصلها صفة لموصوف محذوف ، أى : حية ضئيلة . « من الرقش » - بضم الراء وسكون القاف - جمع رقشاء وهى حية فيها نقط سود وبيض « ناقع » ثابت طويل المكث .

الإعراب : « أبيت » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه « كأنى » حرف تشبيه ونصب وياء المتكلم اسمه مبنى على السكون فى محل نصب « ساورتنى » فعل

والصحيح مذهب الجمهور ، وما أوهم خلافه مؤول .
الرابع : لا يمتنع النعت بالأخص في النكرات نحو « رجلٌ فصيحٌ » و « غلامٌ يافعٌ » .

وأما في المعارف فلا يكون النعت أخص عند البصريين ، بل مساويا ، أو أعم .

قيل : وسبب ذلك أن الاختصاص مؤثر فوجب لذلك أن يبدأ بالأخص ، ليقع الاكتفاء به .

فإن عرض اشتراك لم يوجد ما يرفعه إلا المساوى .

وقال الشلوين والفراء : ينعت الأعم بالأخص ، قال المصنف : وهو الصحيح ، وقال بعض المتأخرين : توصف كل معرفة بكل معرفة كما توصف كل نكرة بكل نكرة . وقوله :

وهو لدى التوحيد والتذكير أو سواهما كالفعل فاقف ما قفوا

يعنى : أن النعتَ (إن)^(١) رفعَ ضمير المنعوت طابقه في الأفراد والتذكير وأضدادهما سواء كان معناه له أو (لسببيه)^(٢) نحو « مرتت برجل حسن أو حسن

- ماضٍ والتاء للتأنيث والنون للوقاية وياء المتكلم مفعول به « ضئيلة » فاعل ساور « من الرقش » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لضئيلة ، والجمله من الفعل والفاعل في محل رفع خبر كان « في أنيابها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم والضمير مضاف إليه « السم » مبتدأ ، مؤخر « ناقع » صفة للسم .

الشاهد فيه : « السم ناقع » حيث إن « ناقع » نكرة وقعت صفة المعرفة وهو « السم » .
مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٢٩٤ . وذكره السيوطى فى الهمع ٢/١١٧ .

(١) أ ، ج - وفى ب (إذا) .

(٢) أ ، ج - وفى ب (لسببه) .

الوجه « وإن رفع سببيه أفرد مطلقا كرفعه الظاهر ، ووافق في التذكير والتأنيث مرفوعه لامتبوعه نحو «مررت برجلين حسنة جاريتهما» .
فحكمت النعت في ذلك كحكم الفعل الواقع موقعه ، وهذا معنى قوله (كالفعل) .

فإن قلت : كيف سوى بينه وبين الفعل ، وهو مخالفه في أمرين :
أحدهما : أن الوصف يجوز تكسيره مسنداً إلى السببي المجموع نحو
«مررت برجل كرام غلمانه» .

والثاني : أن الوصف الرفع لضمير المنعوت قد يعامل معاملة الرفع للسببي ، إذا كان معناه له ، فيقال : «مررت برجل حسنة العين» كما يقال :
حَسُنَتْ عَيْنُهُ ، حكى ذلك الفراء ، ولا يكون ذلك في الفعل .

قلت : أما الأول فظاهر وروده على النظم ، وقد ذكر في التسهيل :
أن الجمع في ذلك أولى من الأفراد ، ونصّ على ذلك سيبويه في بعض
نسخ الكتاب . وهو مذهب المبرد .

وقيل : الأفراد أحسن ، ونسب إلى الجمهور ، وفصل بعضهم فقال :
الجمع أولى إن تبع جمعا ، والأفراد أولى إن تبع مفرداً أو مثني .
وأما الثاني : فهو وجه ضعيف ، ومذهب كثير - منهم الجرمي - منعه .
تنبيهان :

الأول : يجوز تثنية الوصف الرفع السببي وجمعه جمع المذكر السالم على
لغة طيبي ، فتقول : «مررت برجلين حسنين غلامهما ، وبرجال حسنين غلمانهم» .
وقد يفهم ذلك من قوله (لفعل) أي : على اللغتين .

الثاني : ما ذكر من أن مطابقة النعت للمنعوت مشروط بالألا يمنع مانع منها
كما في جريح ونحوه وأفعل من ^(١) .

(١) قال الشيخ الصبان ١/٤٧ (ككون الوصف يستوى فيه المذكر والمفرد وأضدادهما ، وكونه
أفعل تفضيل مجرداً أو مضافاً لنكور) ه .

وقوله :

وَأَنْعَتُ بِمَشْتَقِ كَصَعْبٍ وَقَرَبٍ وَشَبِهُهُ كَذَا وَذِي وَالتَّنْسِبِ

المنعوت به قسمان : مفرد وجملة فالجملة ستأتي :

والمفرد قسمان : مشتق وشبهه .

قال في شرح الكافية : والمراد بالمشتق هنا ما كان اسم فاعل أو اسم مفعول أو أحد أمثلة المبالغة ، أو صفة مشبهة باسم الفاعل أو أفعل تفضيل ، وكل ذلك معروف مما سبق (ذكره) (١) .

ويجمعها كلها أن يقال : المشتق الموصوف به ما دل على فاعل أو مفعول به مضمنا معنى فعل وحروفه . انتهى .

وإذا كان هذا مراده بالمشتق لم يرد عليه اسما الزمان والمكان والآلة ولا مشاحة في الاصطلاح .

والمراد بشبه المشتق ، ما أقيم مقامه من الأسماء العارية من الاشتقاق (وهي) (٢) . قسمان : مطرد وغير مطرد .

فالمطرد ضربان :

أحدهما : جار مجرى المشتق أبدا .

والآخر : جار مجراه في حال دون حال .

فالجارى أبداً ، كذى بمعنى صاحب وأسماء النسب المقصود ، والجارى في حال دون حال كأسماء الإشارة غير المكانية وذو الموصولة وفروعها وأخواتها المبدوءة بهمزة وصل .

وذهب الكوفيون وتبعهم السهيلي إلى أن أسماء الإشارة ، لا ينعت بها ،

لجمودها .

(١) ١ ، ج .

(٢) ١ ، ج وفي ب (وهو) .

وغير المطرد : المصدر والعدد والقائم بمسماه معنى (ملازم)^(١) ينزله منزلة المشتق كأسد .

وللمصدر مزية عليها وسيأتي .

ثم ذكر الجملة فقال :

وَنَعْتُوا بِجَمَلَةٍ مَنكْرًا .

الجملة المؤولة بمفرد نكرة .

فلذلك لا ينعت بها إلا النكرة .

قال فى التسهيل : أو معرف بالجنسية^(٢) وقال فى الشرح : (لأنه)^(٣)

معرفة فى اللفظ ونكرة فى المعنى .

وفى الارتشاف : لا ينعت بها المعرف بالجنسية خلافا لمن أجاز ذلك .

ثم أشار بقوله :

فَأَعْطَيْتُ مَا أُعْطِيَتْهُ خَيْرًا

إلى أن الجملة المنعوت بها لا بد من اشتمالها على (ضمير يربطها

بالمنعوت)^(٤) وأن حكمه فى جواز الحذف للعلم به كحكم الخبرية .

ومن حذفه قوله^(٥) :

وما شئٌ حميتُ بمُستباح

.....

(١) أ - وفى ب ، ج (لازم) . (٢) التسهيل ص ١٦٧ .

(٢) أ ، ج - وفى ب (لأنها) . (٤) أ ، ج .

(٥) قائله : هو جرير بن عطية الخطفى ، يمدح به يزيد بن عبد الملك بن مروان .

وصدره : أبحت حمى تهامة بعد نجد - وهو من الوافر - .

اللغة : « حمى » على وزن فعل ، أى : محظور لا يقرب « تهامة » الناحية الجنوبية من

الحجاز « نجد » الناحية التى بين الحجاز والعراق .

الإعراب : « أبحت » فعل وفاعل « حمى » مفعول أبحت « تهامة » مضاف إليه « بعد »

منصوب على الظرفية « نجد » مضاف إليه « ما » نافية « شئ » اسم ما « حميت » فعل =



تنبيهات :

الأول : ليس حذف العائد من النعت كحذفه من الخبرية في القلة والكثرة ، بل ذكر في التسهيل^(١) أن الحذف من الخبر قليل ومن الصفة كثير ، ومن الصلة أكثر .

الثاني : قال في شرح التسهيل : وقد يغنى عنه الألف واللام كقوله^(٢) :

كَانَ حَفِيفَ النَّبْلِ مِنْ فَوْقِ عَجَسِهَا عَوَازِبُ نَحْلِ أَخْطَا الْغَارَ مُطْنَفُ

أى : غارها .

= وفاعل ، والجملعة صفة لشيء بمسباج « الباء رائدة ومستباح خير ما . منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد .

الشاهد فيه : « حميت » فإنها جملة منعت بها والجملعة المنعوت بها لا بد من اشتمالها على ضمير يربطها بالمنعوت .

وحكمه في جواز الحذف للعلم به ، إذ أصله وما شيء حميته .

(١) التسهيل ص ١٦٧ .

(٢) قائله : هو الشنفرى . عمرو بن براق - وهو من الطويل - .

اللغة : « حفيف » هو دوى ذهابه « النبل » السهم « عجسها » بتثنية العين وسكون الجيم - مقبض القوس « عوازب » جمع عارية - من عزبت الإبل ، إذا أبعدت في المرعى « أخطأ الغار » : ضل عنه ، والمراد بالغار بيت النحل « مطنف » - بضم الميم وسكون الطاء وكسر النون - بمعنى علا الطنف - بفتح الطاء والنون - وهو حرف الجبل ، وأراد به هنا رئيس النحل .

المعنى : يصف قوساً بأنها محكمة الصنع شديدة قوية ، فيقول : كان الصوت الذى تسمعه من فوق مقبض هذا القوس من شدة دفع الوتر دوى نحل قد بعدت عن بيتها ، وعند العودة ضلت وأخطأ رائدها فصعد بها إلى قنة الجبل يلتمس البيت .

الإعراب : « كان » حرف تشبيه ونصب « حفيف » اسم كان « النبل » مضاف إليه « من فوق » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من اسم كان « عجسها » مضاف إليه ، وهو مضاف وضمير الغائبية مضاف إليه « عوازب » خبر كان مرفوع بالضممة « نحل » مضاف إليه « أخطأ » فعل ماضى « الغار » مفعول به « مطنف » فاعل أخطأ .

الشاهد فيه : « أخطأ الغار » فإن الألف واللام أغنت عن الضمير العائد إلى الموصوف . تقديره : أخطأ غارها .

مواضعه : ذكره من شرح الألفية : الأشمونى ٢/٣٩٦ .

وقد منع ذلك وأول البيت على الحذف (أى : الغار منها)^(١) .

الثالث : إذا نعت بالجملة اسم زمان جاز حذف عائدها المجرور بفي نحو ﴿يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ﴾^(٢) أى : فيه .

فحذف برمته عند سيبويه وبتدرج عند الكسائي والأخفش .

الرابع : ذكر فى البديع أن الوصف بالجملة الفعلية أقوى منه بالجملة الاسمية .

الخامس : فهم من قوله (ما أعطيته خيرا) أنها لا تقترن بالواو ، بخلاف الحالية .

فلذلك لم يقل : ما أعطيته حالا ، خلافا لمن أجاز اقترانها بالواو كالزمخشري .

السادس : لما كان إطلاق قوله (ما أعطيته خيرا) يوهم جواز النعت بالجملة الطلبية ، إذ يجوز الإخبار بها أزال الإبهام بقوله :

وامنع هنا إيقاع ذات الطلب

وسبب ذلك أنها لا تدل على معنى محصل ، فلا يفيد النعت بها .

ثم أشار إلى تأويل ما يوهم وقوعها نعتا بقوله :

... وإن أتت فالقول أضمر تصب

فيكون القول المقدر هو النعت ، والجملة محكية به ، ومن ذلك قول

الراجز^(٣) :

(١) ١ ، ج .

(٢) من الآية ١٢٣ من سورة البقرة .

(٣) قائله : قال العيني : ذكره المبرد ونسبه إلى راجز لم يعين اسمه ، وقيل : لرؤية بن

العجاج وقد نزل ضيفا بقوم وطال انتظاره للطعام حتى جاء الليل ، ثم أتوه بلبن قليل

خلطوه بماء كثير حتى صار لونه مثل لون الذئب فى الزرقة .

وصدره : حتى إذا جنَّ الظلامُ واختَلَطَ - وهو من الرجز - .

جاءوا بمذقٍ هل رأيت الذئبَ قطُ

أى : بمذق مقول عند رؤيته هذا القول .

ثم انتقل إلى النعت بالمصدر فقال :

وَنَعْتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرًا
.....

وكان حقه في الأصل ألا ينعت به ، لجموده ولكنه من الجارى مجرى

المشتق .

فإن قلت : هل يؤخذ من قوله (كثيراً) أن النعت به مطرد ؟

قلت : لا كما قال في الحال بكثرة . وقد صرح بعدم اطراد وقوعه نعتاً

وحالاً .

- اللغة : « جن » ستر الناس « اختلط » كناية عن انتشاره واتساعه « مذق » هو اللبن
المزوج بالماء .

المعنى : يصف الراجز بالشح والبخل قوما نزل بهم ضيفا ، فانتظروا عليه طويلا حتى أقبل
الليل بظلامه ، ثم جاءوه بلبن مخلوط يشبه الذئب في لونه ، لكدرته وغيرته .

الإهراب : « حتى » ابتدائية « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « جن » فعل ماض
« الظلام » فاعل والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها « واختلط » فعل ماض وفاعله ضمير
مستتر فيه ، والجملة عطف على جملة جن الظلام « جاءوا » فعل ماض وفاعله « بمذق »
جار ومجرور متعلق ب«جاءوا» «هل» أداة استفهام « رأيت » فعل ماض وفاعله « الذئب »
مفعول به « قط » ظرف مبنى على ضم مقدر في محل نصب ، وسكن للروى .
واستعمله بعد الاستفهام مع أن موضع استعماله بعد النفي الداخلة على الماضى ، والذي
سهل هذا أن الاستفهام قرين النفي في كثير من الأحكام ، وجملة: هل رأيت ؟ في محل
نصب مقول لقول محذوف يقع صفة للمذق .

الشاهد فيه : « بمذق هل رأيت الذئب قط » فإن الظاهر يشعر بوقوع الجملة الاستفهامية
نعتاً للنكرة وهو «مذق» وليس كذلك . بل جملة الاستفهام معمولة لقول محذوف هو
الواقع نعتاً ، والتقدير : جاءوا بمذق مقول فيه هل رأيت ؟

مواضعه : ذكره من شراج الألفية : الأشموني ٢/٣٦٩ ، وابن هشام ٢/١٢٤ ، وابن
عقيل ٢/١٥٠ ، والسيوطى ص ٩٣ ، والمكودي ١١٤ ، وابن الناظم .
وذكره السيوطى في همع الهوامع ٢/١١٧ ، والشاهد ٧٦ في الخزانة .

فإن قلت : فهل هما فى الكثرة سواء ؟

قلت . لا . بل جعل المصدر حالا أكثر من جعله نعتًا ، ذكر ذلك فى شرح التسهيل .

قلت : وأطلق فى قوله (بمصدر) وهو مُقيد بالأى يكون فى أوله ميم زائدة كمزار ومسير؛ فإنه لا يُنعت به ، لا باطراد ولا بغيره .
وقوله:

فالتزَمُوا الإفرادَ والتذكيرَ

قال المصنف كأنهم قصدوا التنبيه على أن أصله ذو عدل ، فلما حذف المضاف ترك المضاف إليه على ما كان عليه .

قلت : فى النعت بالمصدر طريقان :

إحدهما : أن يقصد المبالغة ، فلا يقدر مضاف .

والأخرى : ألا يقصد فيقدر .

والكوفيون يجعلون ضربا وعدلا واقعين موضع ضارب وعادل .

وقوله:

ونعتٌ غيرٌ واحدٍ إذا اختلفَ فمناطقاً فرقةٌ لا إذا اختلفَ

مثال المختلف « مررت برجلين كريم وبخيل » ، ومثال المتفق « مررت برجلين كريمين » .

فالمختلف : يفرق بالعطف ، والمتفق ، يستغنى عن تفريقه بثنيته وجمعه .

قلت : وأورد على إطلاقه اسم الإشارة ، فإنه لا يجوز تفريق نعته ؛ فلا يجوز « مررت بهذين الطويل والقصير » ، نص على ذلك سيبويه وغيره كالزبادي ، والمبرد ، والزجاج .

قال الزبادى : وقد يجوز ذلك على البدل وعطف البيان .



تنبيهات:

الأول : يندرج في غير الواحد ما هو مفرد لفظا مجموع معنى كقول حسان رضى الله عنه^(١) :

فوافيناهمُ منا بجمع كأسد الغابِ مردانٍ وشيبِ

الثانى : قال فى الارتشاف : والاختيارُ فى «مررت برجلين كريم وبخيل» القطعُ .

الثالث : قال فى التسهيل^(٢) يُغَلَّبُ التذكير والعقل عند الشمول وجوبا، وعند التفصيل اختياراً .

وقوله : ونعتُ معمولي وحيدى معنى وعمَلِ أتبعِ بغيرِ استثنا

إذا قصد نعت معمولين فإما أن يكونا لعامل واحد أو لعاملين .

فإن كانا لعامل واحد فثلاث صور :

الأولى : أن يتحد العمل (والنسبة)^(٣) نحو (قام زيد وعمرو العاقلان)

فهذه يجوز فيها الإتيان والقطع فى أماكنه من غير إشكال .

(١) قائله : هو حسان بن ثابت شاعر النبى ﷺ .

اللغة : « فوافيناهم » أتيناهم « بجمع » بفتح الجيم وسكون الميم - اسم لجماعات الناس « أسد » بضم الهمزة وسكون السين - جمع أسد « الغاب » جمع غابة - وهو ماوى السباع والوحوش « مردان » - بضم الميم - جمع أمرد ، وهو الذى لم يبلغ حد نبات الشعر بوجهه « شيب » جمع أشيب - وهو المبيض الشعر .

الإعراب : « فوافيناهم » فعل ماض وفاعله ومفعوله « منا » متعلق بمحذوف حال من جمع وأصله صفة فلما تقدم عليه أعرب حالا « كأسد » متعلق بمحذوف صفة لجمع « الغاب » مضاف إليه « مردان » صفة ثانية لجمع « وشيب » عطف على مردان .

الشاهد فيه : « بجمع .. مردان » وشيب » فإن قوله « مردان وشيب » وقعا نعتين لجمع . ولما كان معناهما مختلفاً فرق بينهما بحرف العطف ، وعطف ثانيهما على أولهما .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٢/٣٩٧ .

(٢) التسهيل ص ١٦٩ .

(٣) ب .

الثانية : أن يختلف العمل والنسبة (نحو «ضرب زيدٌ عمرًا الكريمان»)^(١) فهذه يجب فيها قطع من غير إشكال .

والثالثة : أن يختلف العمل وتتحد النسبة من جهة المعنى نحو «خاصم زيدٌ عمرًا الكريمان» .

فالقطع فى هذه واجب عند البصريين .

وأجار الفراء وابن سَعْدان^(٢) : الإتياع ، والنصّ عن الفراء : أنه إذا أتبع غُلبَ المرفوعُ ، فتقول : « خاصمَ زيدٌ عمرًا الكريمان » .

ونصّ ابن سعدان على جواز إتياع أي شئت ؛ لأن كلا منهما مُخَاصِمٌ ومخَاصِمٌ .

والصحيح مذهب البصريين ، قيل : بدليل أنه لا يجوز (ضارب زيدٌ هنذا العاقلةُ) برفع العاقلة نعتًا لهند .

قلت : ذكر فى باب أبنية الفعل من شرح التسهيل أن الاسمين فى نحو (ضاربٌ زيدٌ عمرًا) ليس أحدهما أولى من الآخر بالرفع ولا بالنصب ، قال : ولو أتبع منصوبهما بمرفوع ، أو مرفوعهما بمنصوب لجاز .
ومنه قول الراجز^(٣) :

(١) أ ، جـ (أى : يختلف العمل وتختلف نسبة العامل إلى المعمول من جهة المعنى) .

(٢) هو أبو جعفر الضرير محمد بن سعدان . نشأ بالكوفة ، وأخذ عن أبى معاوية الضرير وغيره ثم اشتهر بالعربية والقراءات ، صنف كتابا فى النحو - وتوفى سنة ٢٣١هـ .

(٣) قائله : هو أبو حيان الفقهسى كذا قال ابن هشام الحنبلى ، وقال ابن هشام اللخمي قائله : مساور العبسى ، وقال السيرافى : قائله : الديبرى .

اللغة : « الأفعوان » - بضم الهمزة - الذكر من الأفاعى « الشجاع » ذكر الحيات « الشجعم » الجرىء ، وقيل : هو الطويل .

المعنى : وصف رجلا بخشونة القدمين وغلظ جلدهما . والحيات لا تؤثر فيهما .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « سالم » فعل ماض « الحيات » فاعل سالم « منه » جار =



قد سالمَ الحياتُ منه القَدَمَا الأفعوانَ والشُّجاعَ الشَّجَعَمَا

فنصب (الأفعوان) وهو بدل من (الحيات) ، وهو مرفوع (لفظاً)^(١) ؛
لأنه منصوب معنى ، لأن كل شيئين تسالما فهما فاعلان مفعولان .
وهذا التوجيه أسهل من أن يكون التقدير : قد سالمَ الحياتُ منه القَدَمَ ،
وسالت القدمُ الأفعوانَ ، انتهى .

وإن كان لعاملين لم يخل العاملان من أن يتحددا في المعنى والعمل ، أو
يختلفا فيهما أو في أحدهما .

فإن اتحددا في المعنى والعمل جعل النعت تابعاً للمعمولين في الرفع والنصب
والجر ، سواء اتفق لفظ العاملين نحو « ذهب زيد وذهب عمرو العاقلان » . أو
اختلف نحو (ذهب زيد وانطلق عمرو العاقلان) .

فالإتباع فيهما جائز ، وهذا مفهوم من النظم ، إذ لم يشترط اتحاد اللفظ .

وذهب ابن السراج : إلى منع الإتيان في الثانى ، وفصل في الأول فقال :
إن قدرت الثانى عاملاً ، فالقطع أو توكيدا والأول هو العامل جاز الإتيان .

وإن اختلف العاملان في المعنى والعمل ، أو في أحدهما وجب القطع
فيرفع على إضمار مبتدأ ، وينصب على إضمار فعل .

= ومجرور متعلق بمحذوف حال من القدم « القدما » مفعول به لسالم منصوب بالفتحة
الظاهرة « الأفعوان » بدل من الحيات منصوب بالفتحة « والشجاع » معطوف على
الأفعوان « الشَّجَعَمَا » نعت للشجاع منصوب بالفتحة .

الشاهد فيه : « : قد سالمَ الحياتُ منه القدما الأفعوان » فإن قوله « الأفعوان » المنصوب -
بدليل أنه عطف عليه المنصوب وهو « الشجاع والشجعما » - قد وقع بدلا من « الحيات »
وهو مرفوع ، لكونه فاعلا لسالم .

وقد علم أن الفاعل مرفوع ، فاختلف إعراب البديل عن إعراب المبدل منه .
مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٣٩٩ .

وذكره سييويه ١/١٤٥ ، والسيوطى فى الهمع ١/١٦٥ ، والشاهد فى المقاصد النحوية
٨٠/٤ .

(١) ، ج .

مثال المختلفين في المعنى والعمل (جاء زيد ورأيت عمراً العاقلين) .
ومثال المختلفين في المعنى دون العمل (جاء زيد وذهب عمرو العاقلين) .
ومثال المختلفين في العمل دون المعنى (مررت بزيد وجاوزت عمراً
العاقلين) .

يجوز في ذلك (العاقلان) على تقدير : هما ، و (العاقلين) على تقدير :
أمدح ، والإتباع في ذلك يمتنع عند الجمهور ، إذ العمل الواحد لا يمكن نسبه إلى
عاملين من شأن كل واحد منهما أن يستقل .

فإن قلت : قوله (وحيدى) صفة لماذا ؟

قلت : لمحدوف تقديره : ونعت معمولى عاملين وحيدى معنى وعمل .
فإن قلت : هل يعنى بقوله (أتبع) إيجاب الإتباع أو الإعلام بجوازه ؟
قلت : لا يصح حمله على الإيجاب ، فإن القطع في ذلك منصوص على
جوازه .

فإن قلت : ما معنى قوله (بغير استثنا) ؟

قلت : يعنى في الرفع والنصب والجر كما قال الشارح ، وكأنه يشير بذلك
إلى مذهب من خصص جواز الإتباع بنعت فاعلين وخبرى مبتدأين ، ولا وجه
للتخصيص .

وقوله :

وإن نعوتٌ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَّتْ مُفْتَقَرًا لِدَكَرِهِنَّ أُتْبِعَتْ

إذا كثر نعوت الاسم ، فله ثلاثة أحوال :

أحدها : أن يكون مفتقراً إلى جميعها لا يتميز بدونها .

والثانى : أن يكون مستغنياً عنها متميزاً بدونها .

والثالث : أن يكون مفتقراً إلى بعضها دون البعض .

فإن كان مفتقراً إلى جميعها وجب إتباع الجميع ، وإن كان متعياً بدونها

جاز فيه ثلاثة أوجه :

إتباع الجميع ، وقطع الجميع ، وإتباع بعض وقطع بعض .
وإن كان مفتقراً إلى بعض دون بعض وجب إتباع المفتقر إليه وجاز فيما
سواه الإتباع والقطع .
هذا ما ذكره المصنف .

فإن قلت : كيف يفهم ذلك من النظم ؟

قلت : أما الأول فظاهر من قوله (وإن نعوت ... البيت) .

وأما الثانية فمن قوله : واقطع أو أتبع إن يكن معيماً .. بدونها .

وأما الثالثة فمن قوله : أو بعضها اقطع معلنا .

قال الشارح : بعد أن ذكر الصورة الثالثة : وإلى هذا الإشارة بقوله (أو
بعضها اقطع معلنا) أى : وإن يكن معينا ببعضها اقطع ما سواه ، وفيه نظر .

تنبيه:

إذا قُطِعَ بعضُ النعوتِ دون بعضٍ قُدِّمَ التَّبَعُ عَلَى المَقْطُوعِ ولا يعكس ،
وفيه خلاف .

قال ابن الربيع : والصحيح المنع ، وقال صاحب البسيط : والصحيح
جوازه . ثم بين وجهي القطع بقوله :

وارْفَعْ أو انصِبْ إن قَطَعْتَ مُضْمِراً مُبْتَدَأً أو ناصِباً لَنْ يَظْهَرَ

يعنى : أنه يجوز القطع إلى الرفع وإلى النصب ، فإذا رفع فهو خبر مبتدأ
واجب الحذف ، وإذا نصب فإضمار فعل واجب الحذف .

وإلى وجوب إضمار المبتدأ والفعل الناصب أشار بقوله (لَنْ يَظْهَرَ) .

تنبيه:

قد يوهم كلام الناظم أن القطع مشروط بتكرار النعوت . كما أوهمه كلام
غيره ، وليس ذلك بشرط ، وإنما ذكر مسألة كثرة النعوت لما فيها من التقسيم
والأوجه المتقدمة .

وتلخيص الكلام على القطع ، أن يقال : المنعوت قسمان : معرفة ونكرة .

فالمعرفة إن كان نعته لمدح أو لذم أو ترحم جاز القطع بالرفع على إضمار مبتدأ ، وبالنصب على إضمار فعل لائق ، فيقدر في المدح أمدح وفي الذم أذم وفي الترحم أرحم^(١) .

ولا يجوز إظهار المبتدأ ، ولا الفعل كما سبق .

وخالف يونس في الترحم فلا يجوز القطع وإن كان لتوكيد كقوله ﴿ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾^(٢) أو ملتزما نحو (الشَّعْرَى العَبُور)^(٣) أو جارياً على مشار به نحو (هذا العالم) لم يجز القطع .

وإن كان لتخصيص وليس أحد الثلاثة نحو (مررت بزيد الخياط) جاز قطعه إلى الرفع على إضمار (هو) ، وإلى النصب على إضمار (أعنى) ، ويجوز إظهارهما ، بخلاف نعت المدح والذم والترحم .

وأما النكرة : فيشترط في جواز قطع نعته تأخره عن آخر . كقول أبي الدرداء (نزلنا على خال لنا ذو مال وذو هيبة) .

فإن لم يتقدمه نعت آخر لم يجز القطع إلا في الشعر .

وما ذكرته من جواز قطع نعت التخصيص على الوجه المذكور ، نص عليه ابن أبي الربيع وهو مفهوم من التسهيل^(٤) .

(١) مثال المدح (الحمد لله رب العالمين) والذم (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) والترحم (اللهم أنا عبدك المسكين) .

(٢) من الآية ١٣ من سورة الحاقة .

(٣) قال الشيخ الصبان ٣/٥٣ (والملتزم : الذى التزمت العرب النعت به نحو (الشعرى العبور) والمراد أنه إذا وقع بعدها وصف كان نعتاً لا أنه يلزم بعدها نعت فلا يرد قوله تعالى (وأنه هو رب الشعرى) . وسميت العبور ، لعبورها المجرة .

(٤) التسهيل ص ١٦٩ .

قوله:

وما من المنعوت والنعت عقلٌ يجوزُ حذفُهُ وفي التَّعْتِ بَقْلٌ

يعنى : أنه إذا علم النعت أو المنعوت جاز حذفه ، ويكثر ذلك فى المنعوت ، ويقال فى النعت .

فمن الأول : ﴿ وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطُّرْفِ أَتْرَابٌ ﴾ (١) ومن الثانى قول العباس ابن مرداس (٢):

..... فلم أعط شيئا ولم أمنع

تنبه:

إنما يكثر حذف الموصوف وإقامة صفته مقامه بشرطين :

(١) من الآية ٥٢ من سورة ص .

(٢) قائله : العباس بن مرداس الصحابى من كلمة يقولها فى رسول الله ﷺ وكان الرسول قد قسم الغنائم فى حنين فأعطى منها قوما من المؤلفة قلوبهم ومنهم عيينة بن حصن والأقرع ابن حابس - عطاء كثيرا يتألفهم به على الإسلام ، ولم يعط العباس مثلهم ، فكره العباس ذلك .

وصلوه : وقد كنتُ فى الحربِ ذَا تَدْرَا .. - وهو من المتقارب - .

اللغة : « تدرأ » - بضم التاء وسكون الدال وفتح الراء - أى : ذو عدة وقوة على دفع الأعداء عن نفسه ، وهو اسم موضوع للدفع ، والتاء فيه رائدة كما زيدت فى تنفل .

الإحراب : « وقد » حرف تحقيق « كنت » كان واسمها « فى الحرب » متعلق بكان « ذا » خبر كان منصوب بالالف نيابة عن الفتحة ، لأنه من الأسماء الستة ، « تدرأ » مضاف إليه « فلم » الفاء عاطفة لم حرف نفى وجزم وقلب « أعط » فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الألف ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، وهو مفعوله الأول « شيئا » مفعول ثان « ولم » حرف نفى « أمنع » فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم وحرك بالكسر للروى ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه .

الشاهد فيه : « فلم أعط شيئا » حيث حذف منه النعت ، والتقدير : فلم أعط شيئا طائلا .

ولولا هذا التقدير : لتناقض مع قوله « ولم أمنع » .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٢/٤٠١ ، والسيوطى ص ٩٣ ، والمكودى ص ١١٦ ، وابن الناظم . وذكره السيوطى فى الهمع ٢/١٢٠ ، وابن هشام فى المغنى ٢/١٦٦ .

أحدهما : أن يعلم جنس المنعوت إما باختصاص النعت به نحو « مررت
بكتاب » وإما بمصاحبة ما يعينه نحو ﴿ أَنْ أَعْمَلَ سَابِغَاتٍ ﴾^(١) .

والآخر : أن يكون صالحا لمباشرة العامل .

فلو كان جملة أو شبهها لم يقيم مقامه في الاختيار ، لكونه غير صالح لها
إلا بشرط كون المنعوت بعض ما قبله من مجرور بمن ، حكى سيبويه « ما منهما
مات حتى رأيته يفعل كذا » فهذا مثال الجملة .

ومثال شبهها قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنُوا بِهِ ﴾^(٢) .

وقوله : ﴿ وَمِمَّا دُونَ ذَلِكَ ﴾^(٣) .

التقدير : أحد مات ، وإن أحد من أهل الكتاب ، وقوم دون ذلك ، فهذا
ونحوه كثير مطرد .

وقول الشارح : وهو مطرد في النفي ، يفهم أنه غير مطرد في الإيجاب ،
وليس كذلك .

وأما نحو قوله^(٤) :

لَوْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَيْشِمِ يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمَيْسِمِ

(١) من الآية ١١ من سورة سبأ - أي : دروعا سابغات - بدليل (والتأله الحديد) .

(٢) من الآية ١٥٩ من سورة النساء .

(٣) من الآية ١١ من سورة الجن .

(٤) قائله : نسبه ابن يعيش إلى الأسود الحماني يصف امرأة ، ونسبه سيبويه إلى حكيم
الربيعي . وهو من الرجز - .

اللغة : « لم تيشم » - بكسر التاء - لغة قوم ، وقلبت الهمزة ياء ، لسكونها إثر كسرة -
أي : لم تأثم من الإثم - وهو الخطيئة « يفضلها » يزيد عليها « حسب » ما يعده الإنسان
من مفاخر آبائه « ميسم » - بكسر الميم - وسامة وجمال .

المعنى : لو قلت : إنه ليس في قوم هذه المرأة أحد يفضلها ، ويزيد عليها في عراقة النسب
والجمال - لم تكن كاذبا في ذلك .

الإعراب : « لو » شرطية « قلت » فعل ماض فعل الشرط وفاعله « ما » نافية « في قومها »
جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم لمبتدأ محذوف ، أي : أحد « لم » نافية جازمة .

فأجازه المصنف في الاختيار ، وجعل الجر بفي كالجرب من ، وجعله ابن
عصفور ضرورة .

فلو لم يكن المنعوت بالجملة وشبهها بعض ما قبلها من مجرور بمن أو في
لم تقم الجملة أو شبهها مقامه إلا في الضرورة كقوله^(١) :

لَكُمْ قُبْصُهُ مِنْ بَيْنِ اثْرَى وَأَقْتَرَا

- «تيشم» جواب الشرط «يفضلها» الجملة صفة لأحد المحذوفة «في حسب» جار ومجرور
متعلق بيفضلها «وميسم» عطف عليه .
الشاهد فيه : «ما في قومها .. يفضلها» حيث إن جملة «يفضلها» جاءت نعتا لمنعوت
محذوف وهو «أحد» - وهو بعض اسم مقدم مجرور بفي وهو «قومها» .
مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٤٠٠ ، وابن هشام ٣/١٣٢ ، وذكره
ابن يعيش ٣/٥٩ ، وسيبويه ١/٣٧٥ ، والسيوطي في الهمع ٢/١٢٠ ، والشاهد ٣٤٤
في الخزانة .

(١) قائله : هو الكمييت في مدح بني أمية - وهو من الطويل - .

وصدره : لَكُمْ مَسْجِدًا اللَّهُ الْمَزُورَانَ وَالْحَصَى

اللغة : «مسجدنا الله» أراد بهما مسجد مكة ومسجد المدينة «المزوران» تثنية مزور بفتح
الميم وضم الزاي - «الحصى» العدد من الأهل «قبصه» - القبص بكسر القاف وسكون
الباء - العدد الكثير من الناس «أثرى» كثر ماله «وأقترا» افتقر وقل ماله .

المعنى : يمدح بني أمية - بأن الله تعالى قد جعل لهم الولاية على مسجديه اللذين
يزورهما الناس وجعل لهم العدد والعديد من الأهل والأتباع والأنصار الذين لكثرتهم
يوجد بينهم الغنى والفقير .

الإعراب : «لكم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «مسجدنا» مبتدأ مؤخر
مرفوع بالالف لأنه مثنى «الله» مضاف إليه «المزوران» نعت للمسجدين مرفوع بالالف
نيابة عن الضمة لأنه مثنى «والحصى» عطف على المبتدأ «لكم» متعلق بمحذوف خبر
مقدم «قبصه» مبتدأ مؤخر وضمير الغائب مضاف إليه «من بين» جار ومجرور «أثرى»
فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الف منع من ظهوره التعذر وفاعله ضمير مستتر
فيه «وأقترا» فعل ماض عطف على أثرى وفاعله ضمير مستتر فيه .

الشاهد فيه : من بين أثرى وأقترا، حيث حذف المنعوت وأبقى النعت ، والتقدير : من بين
من أثرى وبين من أقترا ، أى من بين رجل أثرى ورجل أقترا ، فحذف منعوتين «من»
الأولى و «من» الثانية .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٤٠١ .



التوكيد

التوكيد مصدر سمي به التابع لأنه يفيد ، ويقال: أكد تأكيداً ، ووكد توكيداً وهو : معنوى ولفظى .

فالمعنوى : تابع بألفاظ مخصوصة؛ فلذلك استغنى عن حده بذكرها .
ثم المعنوى نوعان :

أحدهما : يرفع توهم الإضافة إلى المتبوع .

والثانى : يرفع توهم إرادة الخصوص بما ظاهره العموم .

والأول بالنفس والعين والثانى بكل وأخواته .

وبداً بالأول فقال :

بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الْأِسْمُ أَكْثَرُ

فتقول : «(جاء زيد)^(١) نفسه أو عينه» والمراد بهما حقيقته ، وينفردان عن سائر ألفاظ التوكيد بجوارجرهما بباء زائدة^(٢) .

فإن قلت : فهل يجوز الجمع بينهما ؟

قلت : نعم .

وإنما عطف بأو للتنبية على أن كلا منهما يصح التوكيد به وحده .

فإن قلت : فبأيهما يبدأ عند الاجتماع ؟

قلت : بالنفس ، لأنها عبارة عن جملة الشيء ، والعين مستعارة فى التعبير عن الجملة .

فإن قلت : هل هذا التركيب لازم أم على سبيل الأولوية ؟

(١) ب ، ج .

(٢) مثل ذلك «جاء زيد وهند بعينها» - ومحل المجرور إعراب المتبوع .

قلت . الظاهر أنه لازم ، وقيل : أنه على طريق الأحسنية .

ثم قال : مع ضميرٍ طابَقَ المؤكِّدَا

فنبه على أنه لا بد من إضافة النفس والعين إلى ضمير المؤكد مطابقاً له في الأفراد والتذكير وفروعهما . وتمثيل ذلك سهل .

ثم قال :

واجمعهُمَا بِأَفْعُلٍ إِنْ تَبِعَا مَا لَيْسَ وَاحِدًا تُكْنُ مَتَّبِعًا

وإنما قال بأفعلٍ احترازاً عن جمع الكثرة، فإنه لا يؤكد بنفسه ولا عيون . وهو أولى من قوله في التسهيل : جمع قلة^(١) فإن عيناً جمع على أعيان ولا يؤكد به .

وشمل قوله : (ما ليس واحداً) المثني نحو «قام الزيدان أو الهندان أنفسهما» والجمع نحو «قام الزيدون أنفسهم والهندات أنفسهن» .

وترك الأصل في المثني كراهة اجتماع تثنيين، وعدل إلى الجمع ، لأن الثنية جمع في المعنى .

تنبيه:

قال الشارح : بعد ذكره أن الجمع في المثني هو المختار - ويجوز فيهما أيضاً الأفراد، والثنية .

وَوَهْمٌ فِي ذَلِكَ، إِذْ لَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ مِنَ النَّحْوِيِّينَ .

قلت : وأجاز ابن إياز - في شرح الفصول - الثنية . فقال : ولو قلت «نفساهما» لجاز .

وكان الناظم أشار إلى منع الأفراد والثنية بقوله (تكن متبعا) ثم انتقل إلى النوع الثاني من نوعي التأكيد المعنوي . فقال :

وَكُلًّا أَذْكَرُ فِي الشُّمُولِ وَكِلَا كِلْتَا جَمِيعًا بِالضَّمِيرِ مُوَصَّلًا

(١) التسهيل ص ١٦٤ .

وأما كُلُّ فلا يؤكد بها إلا ذو أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه غير مثنى .

وأما كِلا وكتنا فللمثنى ، وأما جميع فبمنزلة كل .

ثم أشار إلى وجوب إضافة كل وما بعدها إلى ضمير المؤكد بقوله (بالضمير موصلا) .

فتقول : (جاء الجيشُ كُلُّهُ ، والقبيلةُ كُلُّهَا ، والزيدانُ كُلُّهُم ، والرجالُ كُلُّهُم ، أو كلها ، أو كله على قياس «هم أحسن الفتيان وأجمله» وهو ضعيف (وجاء الهندات كلهن أو كلها) وحكى الخليل كلتهن عن بعض العرب ، وكذلك تقول في جميع .

وتقول في المثنى (جاء الزيدان كلاهما ، والمرأتان كلتاها) .

وقد فهم من قوله (بالضمير موصلا) فوائد :

الأولى : (أنه)^(١) ضمير مطابق للمؤكد ؛ لأن آل فيه للعهد السابق في النفس والعين .

الثانية : أنه لا يحذف استغناء بنيته ، خلافا للفراء والزمخشري ، ونقله بعضهم عن الكوفيين ، وجعلوا منه قراءة من قرأ (إِنَّا كُلاٌ فِيهَا)^(٢) . (أى : إنا كلنا)^(٣) .

وخرج على وجهين :

أحدهما : أنه حال من الضمير المرفوع في (فيها)^(٤) .

والآخر : (أنه)^(٥) بدل من اسم (إن)^(٦) .

(١) ١ ، ج .

(٢) من الآية ٤٨ من سورة غافر .

(٣) ١ ، ج .

(٤) أى : من ضمير الاستقرار المقدر المرفوع في «فيها» قال في المغنى : وفيه ضعفان : تقدم الحال على عامله الظرفى ، وتكثير «كل» بقطعها عن الإضافة لفظا ومعنى ، والحال واجبة التكثير .

(٥) ١ ، ج .

(٦) أى : بدل كل من اسم «إن» وهو لا يحتاج إلى ضمير .

الثالثة : أن كلا لا يضاف في التوكيد إلى ظاهر ، وعلى ذلك نصوص النحويين وذكر في التسهيل^(١) أنه قد يستغنى عن الإضافة إلى الضمير بالإضافة إلى مثل الظاهر المؤكد بكل ، وجعل منه قول كثير^(٢) :

يا أشبهَ النَّاسِ كلَّ النَّاسِ بِالْقَمَرِ

(١) التسهيل ص ١٦٤ .

(٢) قائله : كثير عزة - وهو من البسيط - .

وصدوره : كم قد ذكرك لو أجزى بذركم

اللغة : أجزى - مضارع مبني للمجهول من الجزاء ، وهو المكافاة .

الإعراب : «كم» خبرية بمعنى كثير ، وهي اسم مبني على السكون إما في محل رفع على أنه مبتدأ ، وإما في محل نصب على أنه مفعول مطلق عامله ذكر أى : ذكرك ذكراً كثيراً ، أو في محل نصب على أنه مفعول فيه لتأوله بالوقت . أى : ذكرك في أوقات كثيرة «قد» حرف تحقيق «ذكرك» ذكر فعل ماضٍ والتاء ضمير المتكلم فاعل والكاف ضمير المؤنثة المخاطبة مفعول به والجملة في محل رفع خبر كم إن جعلتها في محل رفع مبتدأ ، فإن جعلتها في محل نصب فهذه الجملة لا محل لها لأنها ابتدائية «لو» حرف دال على التمنى أو حرف شرط غير جازم مبني على السكون لا محل له من الإعراب «أجزى» فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بضممة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ونائب الفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا «بذركم» جار ومجرور متعلق بأجزى وذكر مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله ، وإن قدرت لو شرطية فجوابها محذوف ، لو أجزى بذكري إياكم لاسترحت «يا أشبه» حرف نداء ومنادى منصوب بالفتحة الظاهرة «الناس» مضاف إليه «كل» توكيد للناس «بالقمر» جار ومجرور متعلق بأشبه .

الشاهد فيه : «الناس كل الناس فكلمة «كل» توكيد للناس ومن حق الكلام أن يضيف لفظ التوكيد إلى ضمير غيبة عائد على المؤكد فيقول يا أشبه الناس كلهم .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٤٠٤ / ٢ .

وذكره السيوطي في الهمع ١٢٣ / ٢ .

ونحوه، قيل : ولا حجة فيه، لاحتمال كون (كل) نعتًا بمعنى الكاملين، فلم يفضله إلا على الناس الكاملين، وهو أمدح.

تنبيهان

الأول : ما ذكر أن (كلا) للمذكر و (كلتا) للمؤنث ، هو المشهور .

وقال في التسهيل^(١) : وقد يستغنى (بكليهما) عن كليهما).

ومنه قول الشاعر^(٢) :

يَمْتُ بَقْرِي الزَيْنِينِ كِلَيْهِمَا إِلِيكَ وَقُرْبَى خَالِدٍ وَحَبِيبِ

وقال ابن عصفور : هو من تذكير المؤنث حملا على المعنى للضرورة ، كأنه

(قال)^(٣) بقرى الشخصين .

الثاني : ذكر في التسهيل^(٤) أيضا أنه قد يستغنى (بكليهما) عن (كليهما)

(١) التسهيل ص ١٦٤ .

(٢) قائله : هو هشام بن معاوية . وهو من الطويل .

اللغة : «يمت» يتقرب «بقري» - بضم القاف وسكون الراء - القرابة «الزينين» - مثنى زينب - وهو علم امرأة .

المعنى : ينسب إليك بقرابة الزينين وقرابة خالد وحبیب .

الإعراب : «يمت» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه «بقري» جار ومجرور متعلق بقوله يمت وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف للتعذر «الزينين» مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى «كليهما» توكيد مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه ملحق بالمثنى «إليك» متعلق بيمت «وقري» معطوف على قري السابق «خالد» مضاف إليه «حبیب» عطف عليه .

الشاهد فيه : «الزينين كليهما» حيث أكد المثنى المؤنث «الزينين» بالاسم الموضوع للاستعمال في توكيد مثنى المذكر وهو «كليهما» - فقد وقع «كليهما» موقع «كليهما» .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٤٠٧ / ٢ .

(٣) ب .

(٤) التسهيل ص ١٦٤ .

و (كلتيهما) فى تأكيد المثنى - فىقال على هذا (جاء الرجلان كلُّهما)
والمرأتان كلهما.

ثم قال:

واستعملوا أيضاً ككُلِّ فاعلةً من عمّ فى التوكيد مثل النافلة

أى : واستعملت العرب فى التوكيد وزن (فاعلة من عم) يعنى عامة،
وتوصل إلى ذكرها بذكر وزنها لتعذر دخولها فى النظم.

وأشار بقوله (ككل) إلى أنها يؤكد بها ما سوى المثنى مما يؤكد بكل، وأنها
تضاف إلى ضمير المؤكد.

فىقال : «جاء الجيشُ عامَّةً ، والقبيلةُ عامَّتُها ، والزيدون عامتَهُمْ ،
والهندات عامتَهُنَّ».

قال فى شرح التسهيل : وذكرت مع كل جميعاً وعامة كما فعل سيويه .

وأغفل ذلك أكثر المصنفين سهواً أو جهلاً ، وإلى ذلك أشار بقوله (مثل
النافلة) .

قال الشارح : يعنى أن ذكر عامة فى الفاظ التوكيد مثل النافلة أى :
الزيادة على ما ذكره النحويون فى هذا الباب ، فإن أكثرهم أغفله ، وليس هو فى
حقيقة الأمر نافلةً على ما ذكره ، لأن من أجلهم سيويه - رحمه الله - لم
يغفله . انتهى .

قلت : خالف المبرد فى (عامة) وقال : إنما (هى) ^(١) بمعنى أكثرهم .

ثم ذكر توابع (كل) فقال :

وبعد كلُّ اكدوا بأجمعاً جمعاءً أجمعين ثم جمعاءً

فىقال : جاء الجيشُ كلُّهُ أجمع والقبيلةُ كلُّها جمعاءً ، والزيدون كلُّهم
أجمعون ، والهنداتُ كلهن جمع .

(١) ب ، وفى ا ، ج «هو» .

وقد فهم من قوله : (وبعد كل) أمران :

أحدهما : واجب ، وهو أن (أجمع) وفروعه لا يتقدم على (كل)، وفي الارتشاف بدأت بكل ثم بأجمع مرتبا، وقيل : على طريق الأولوية.
والثاني : غالب لا واجب ، وهو أنها لا تستعمل دون (كل).

وقد أشار إلى جوازه بقوله :

وَدُونَ كُلِّ قَدْ يَجِيءُ أَجْمَعُ جَمْعَاءُ أَجْمَعُونَ ثُمَّ جَمْعٌ

وهو معنى قوله في التسهيل^(١) : وقد يغني عن (كل).

قال الشارح : وهو قليل ، وفي الارتشاف كثر ورود (أجمعين) في القرآن بدون (كل)^(٢)، فهو تؤكد كما يؤكد بكل، وليس من باب الاستغناء عن كل كما رعم ابن مالك .

تنبيهات:

الأول : ذهب الفراء إلى أن (أجمعين) تفيد اتخاذ الوقت، والصحيح أنها ككل في إفادة العموم مطلقا بدليل قوله: ﴿لَأَغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾^(٣).

الثاني : قد يتبع (أجمع) وأخواته، بأكْتَع وكتَعَاء وَاكْتَعِينَ وكتَعَّ وقد يتبع (أكتع) وأخواته، بأبْصَع وْبِصْعَاء وَاْبْصَعِينَ وْبِصَعٌ^(٤).

وزاد الكوفيون بعد أبْصَع وأخواته أَبْتَع وْبِتْعَاء وَاْبْتَعِينَ وْبِتْعَ.

وإنما لم يتعرض في النظم لذلك ، لقلّة استعماله .

الثالث : قال الشارح : ولا يجوز أن يُتعدّى هذا الترتيبُ.

(١) التسهيل ص ١٦٥ .

(٢) مثال ذلك قوله تعالى: ﴿لَأَغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾، ﴿لموعدهم أجمعين﴾.

(٣) من الآية ٨٢ من سورة ص .

(٤) نقول : (جاء الجيشُ كُلُّهُ أَجْمَعُ أَكْتَعُ أَبْصَعُ ، والقبيلةُ كُلُّهَا جَمْعَاءُ كِتْعَاءُ بِصْعَاءُ ، والقومُ كلهم أجمعون أكتعون أبصعون، والهندات كلهن جمع كتع بصع .

وقال فى شرح الكافية : ولا يجاء بآكتع وأخواته غالبا إلا بعد أجمع وأخواته على هذا الترتيب . انتهى .

ومراعاة هذا الترتيب هو المشهور .

وأجاز ابن كيسان : أن تبدأ بأى الثلاثة شئت بعد أجمع . وهو ظاهر قوله فى التسهيل^(١) بهذا الترتيب أو دونه .

وقال ابن عصفور : وأما أبضع وأبتع فلا تبال بأيهما قدمت على الآخر .

وأجاز الكوفيون وابن كيسان : تقديم آكتع على أجمع .

ومذهب الجمهور أنه لا يتقدم عليه .

وأجاز الكوفيون وابن كيسان : أيضا الاستغناء بآكتع وأخواته عن أجمع

وأخواته ، ومذهب الجمهور المنع .

وقوله^(٢) : حَوْلًا أَكْتَعًا . . .

(١) التسهيل ص ١٦٥ .

(٢) قائله : لم أقف على اسم قائله - وهو من الرجز -

وتمامه : يا ليتنى كنتُ صبيبا مُرضعا . . . تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ

اللغة : «الذلفاء» - بفتح الذال وسكون اللام - أصله وصف لمؤنت الأذلف ، وهو مأخوذ من الذلف وهو صغر الأنف واستواء الأرنبة ، ثم نقل إلى العلمية فسميت به امرأة «حولا» عاما . «أكتعا» تاما كاملا ، وهو من ألفاظ التوكيد مأخوذ من قولهم : أتى عليه حول كتيع أى تام . الإعراب : «يا» حرف تنبيه أو حرف نداء حذف المنادى منه «ليتنى» حرف تمن ونصب والنون للوقاية والياء اسمه «كنت» فعل ماض ناقص والتاء اسمه «صبيبا» خبره «مرضعا» نعت ، وجملة كان واسمه وخبره فى محل رفع خبر ليت «تحملىنى» فعل مضارع والنون للوقاية والياء مفعول «الذلفاء» فاعل والجملة فى محل نصب صفة ثانية لقوله «صبيبا» «حولا» ظرف زمان متعلق بتحمل «أكتعا» تأكيد .

الشاهد فيه : «حولا أكتعا» حيث أكد بآكتع وهو غير مسبوق بأجمع .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٠٦ / ٢ . وابن عقيل ٢ / ١٥٧ ، والسيوطى ٩٤ ، والمكودى ص ١١٧ ، وابن الناظم . وذكره السيوطى فى الهمع ١٢٣ / ٢ ، والشاهد رقم ٣٦٣ فى الخزانة .

ونحوه من الضرورات (وشذ)^(١) قولُ بعضهم (اجمعَ أبصع) وإنما حق أبصع أن يجيء بعد أكتع .

وأشد منه قول بعضهم (جُمع بُتّع) ، وإنما حق (بتّع)^(٢) وأخواته أن يجاء بهن آخرًا توابع لأبصع .

الرابع : إذا تكررت ألفاظ التوكيد فهي للمتبوع ، وليس الشانى تأكيداً (للتأكيد)^(٣) .

الخامس : لا يجوز فى ألفاظ التوكيد القطعُ إلى الرفع ، ولا إلى النصب^(٤) .

السادس : لا يجوز عطف ألفاظه بعضها على بعض ، فلا يقال : (قام زيدٌ نفسه وعينهُ) ، ولا (جاء القومُ كلهم وأجمعون) ، وأجاز العطف بعضهم وهو قول ابن الطراوة .

السابع : ألفاظ التوكيد معارف ، أما ما أضيف إلى الضمير فظاهر ، وأما أجمع (وتوابعه)^(٥) ففي تعريفه قولان :

- أحدهما : أنه بنية الإضافة ، ونُسب إلى سيبويه^(٦) .
- والثانى : أنه بالعلمية علّق على معنى الإحاطة^(٧) .

(١) ب ، ج وفى أ «وهو مثل» .

(٢) أ ، ب .

(٣) ج وفى أ ، ب «التأكيد» .

(٤) أى : على المختار لمنافاة القطع مقصود التوكيد هـ صبان ٥٨ / ٣ .

(٥) وفى أ «وأخواته» .

(٦) قيل : هذا ينافى ما قدمه من امتناع حذف الضمير استغناء بنية الإضافة ، والحق أنه لا منافاة ، لأن ما تقدم فى غير أجمع وتوابعه هـ صبان ٣٨ / ٣ .

(٧) أى : وضع على معنى هو الإحاطة . ولا يخفى أن جعل مدلوله الإحاطة ، يورث اختلال الكلام إذ يكون حينئذ معنى «جاء القوم أجمع» جاء القوم الإحاطة فلعل فى العبارة حذف مضاف أى ذى الإحاطة . على أن الإحاطة مصدر المبني للمفعول هـ صبان ٥٩ / ٣ .

قال محمد بن مسعود الغزني ^(١) في البديع : وتعريفها تعريف علمي
كتعريف أسامة انتهى ، ولكون هذه الألفاظ معارف منع البصريون نصبها على
الحال .

وقوله :

وإن يُقَدُّ توكيدٌ منكُورٌ قُبِلَ وعن نُحَاةِ البَصْرَةِ المَنعِ شَمِلَ

مذهب الكوفيين والأخفش جواز توكيد النكرة إذا كانت مؤقتة (وأجاز بعض
الكوفيين مطلقا مؤقتة كانت أو غير مؤقتة) ^(٢) ومنع ذلك البصريون ^(٣) وإلى الجواز
ذهب المصنف ، لإفادته ولورود السماع به ^(٤) .

فإن قلت : على أي (المذهبيين) ^(٥) يحمل كلامه؟

قلت : ظاهر النظم موافقة الثاني ، إذ لم يشترط في الجواز غير الإفادة .

وقوله في التسهيل ^(٦) : وإن أفاد توكيد النكرة جاز وفاقا للأخفش
والكوفيين ، يقتضى موافقة الأول إذ الأخفش ومن وافقه من الكوفيين خصوا ذلك
بالمؤقتة على ما نقل عنهم .

وقوله (المنع شمل) المقيد وغيره .

(١) محمد بن مسعود الغزني . هكذا سماه أبو حيان ، وقال ابن هشام ابن الذكي صاحب
كتاب البديع ، أكثر أبو حيان من النقل عنه ، وذكره ابن هشام في المغنى وقال : إنه خالف فيه
أقوال النحويين .

(٢) قال السيوطي في البغية : ولم أعرف شيئا من أحواله .

(٣) أ ، ج .

(٤) سواء أكانت محدودة كيوم وليلة وشهر وحول أو غير محدودة كوقت وزمن وحين .

(٥) تقول «اعتكفتُ شهراً كله» .

وقوله : لَكِنَّه شاقَّةٌ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٍ بِالْيَتِ عِدَّةٌ حَوْلَ كُلِّهِ رَجَبٌ

(٥) وفي ب ، ج «المذهبيين الأولين» .

(٦) التسهيل ص ١٦٥ .

وقوله :

وَإِغْنَى بِكَلِمَاتِنَا فِي مَثْنَى وَكِلَا
عَنْ وَزْنِ فَعْلَاءَ وَوَزْنِ أفعالاً

استغنى في تثنية المثني بكلا وكتسا عن تثنية أجمع وجمعاء ، فلا يقال :
أجمعان ولا جمعاوان خلافا للكوفيين وابن خروف في إجازتهم تثنيتهما قياساً .
معترفين بعدم السماع .

فإن قلت : هل يجرى خلافهم في توابع أجمع وجمعاء ؟

قلت : في كلام بعضهم ما يشعر بإجراء الخلاف فيها ، والقياس يقتضى

إجراءه ، وقوله :

وَإِنْ تُؤَكِّدُ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلَ
بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ فَبَعْدَ الْمُتَفَصِّلِ

عَيَّتْ ذَا الرَّفْعِ
.....

يعنى (أنه)^(١) إذا أكد الضمير المرفوع المتصل بالنفس أو بالعين فلا بد من
توكيده (قبلها)^(٢) بضمير مرفوع منفصل ، فتقول : (قُمْ أَنْتَ نَفْسُكَ) و (قمت
أنت نفسك) .

فإن قلت : فهل توكيده بذلك واجب ؟

قلت : قال في شرح الكافية : لم يجز إلا بعد توكيده بضمير (مرفوع)^(٣)

منفصل .

فلو قلت : (قوموا أنفسكم) لم يجز ، وهو موافق لنصوص غيره من

النحويين .

وقال في التسهيل^(٤) : ولا يؤكد بهما غالبا ضمير رفع متصل إلا بعد توكيده

(١) أ ، ج .

(٢) أ ، ج ، وفى ب «قبلهما» .

(٣) أ ، ج .

(٤) التسهيل ص ١٦٥ .

بمنفصل وأشار بقوله (غالباً) إلى ما ذكره الاخفش فى المسائل : من أنه يجوز على ضعف (قاموا أنفسهم) وفى عبارة الفارسى لا يحسن .

«فرع» .

إذا قلت : (هلم لكم أنفسكم) جاز دون توكيد للفصل الذى هو (لكم) وهذا بلا خلاف . فلا يتوهم أنه لا بد فيه من التأكيد . ذكره فى الارتشاف . وقد فهم من قوله (المتصل) أن المنفصل يؤكد بهما بلا شرط .

ومن قوله (عنيت ذا الرفع) أن المنصوب والمجرور (يؤكد)^(١) بهما بلا شرط فتقول (رايتك نفسك) و (مررت بك نفسك) .

وإن شئت أكدتهما بالمنفصل .

وقوله : وأكّدوا بِمَا سِوَاهُمَا وَالْقَيْدُ لَنْ يُلْتَزَمَا

يعنى : أن ما سوى النفس والعين من ألفاظ التوكيد إذا أكد (بها)^(٢) ضمير الرفع المتصل لم يلتزم توكيده بمنفصل ، وهو المعنى بالقيّد ، ولكن يجوز ، فتقول : (قوموا كلكم) .

ولو قلت : أنتم كلكم) لكان حسناً .

ولما فرغ من التوكيد المعنوى انتقل إلى التوكيد اللفظى فقال :

وما من التوكيدِ لَفْظِيٍّ يَجِيْ مُكْرَرًا كَقَوْلِكَ ادرْجِي ادرْجِي

التوكيد اللفظى : إعادة اللفظ أو تقويته بموافقته معنى .

فالاول كقولك (ادرجى ادرجى) . ويكون فى الاسم والفعل والحرف

والمركب غير الجملة ، والجملة ، نحو (جاء زيد زيد) .

(١) أ ، ج ، وفى ب «يؤكدان» .

(٢) ب ، ج - وفى أ «بهما» .



أَتَاكَ أَتَاكَ الْلَا حِقُونُ^(١)

وَنَعَمْ نَعَمْ .

وَحَتَامَ حَتَامَ الْعَنَاءُ الْمَطْوَلُ^(٢)

(١) لم أقف على اسم قائله - وهو من الطويل -
وتمامه : فأين إلى أين النجاة بيغلتى أَحْسِبِ أَحْسِبِ
المعنى : أين أذهب ؟ وإلى أى مكان أنجو بيغلتى؟ وقد جاء الذين يلاحقوننى ويطلبوننى
فلا مفر من أن يستسلم الإنسان للقدر ويقف حيث هو وليكن ما يكون .
والظاهر أن الشاعر كان فاراً من قوم يلاحقونه فخطب نفسه بذلك .
الإعراب : «فأين» اسم استفهام مبنى على الفتح فى محل جر يالى محذوفة يدل عليها ما
بعدها والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «إلى أين» توكيد لفظى «النجاة» مبتدأ
مؤخر «بيغلتى» جار ومجرور متعلق بالنجاة «أتاك» فعل ماض والكاف مفعول «أتاك» توكيد
لفظى «اللاحقون» فاعل «احبس» فعل أمر وفاعله مستتر فيه «احبس» توكيد لفظى .
الشاهد فيه «أتاك أتاك» فقد أكد الفعل تأكيداً لفظياً .
مواضعه : ذكره من شراح الألفية : ابن عقيل ١٦٠ / ٢ . وابن هشام ١٠١ / ٢ ،
وابن الناظم .

(٢) قائله : هو الكميت بن زيد الأسدى - وهو من الطويل -
وصدره : فتلك ولأة السوء قد طال ملكهم
اللغة : «ولأة السوء» الولاة - بضم الواو - جمع وال - وهو الذى يتولى أمور الناس
«حتام» بمعنى إلى متى . فحتى غائية وما بعدها استفهامية وحذفت ألفها فرقا بين الخبر
والاستفهام . أى : فرقا بين «ما» الموصولة والاستفهامية «العناء» - بفتح العين وتخفيف النون
- المشقة والتعب «المطول» الطويل .
الإعراب : «فتلك» مبتدأ «ولأة» خبره مرفوع بالضممة الظاهرة «السوء» مضاف إليه «قد»
حرف تحقيق «طال» فعل ماض «ملكهم» فاعل والضمير مضاف إليه «حتام» حتى حرف جر
وما اسم استفهام والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «حتام» جار ومجرور توكيد للأول
«العناء» مبتدأ مؤخر «المطول» نعت للعناء .
الشاهد فيه : «حتام حتام» فإنه توكيد لفظى بإعادة الأول بلفظه - وهو من نوع توكيد
المركب غير الجملة بمركب غير جملة ، فلإن الجار والمجرور مركب من كلمتين ، ولكنه مركب
غير تام .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية الأشمونى ٤٠٩ / ٢ .

لَكَ اللهُ لَكَ اللهُ (١)

قال الشارح : وأكثر ما يجيء مؤكداً لجملة .

والثاني : نحو أنزل نزال .

قال (٢) : صَمِي لِمَا فَعَلْتَ يَهُودُ صَمَام

(١) قائله : لم أتف على قائله - وهو من الهزج -

(٣) قبله : يا مَنْ لَسْتُ أَقْلَاهُ ولا في البُعدِ أنسَاهُ

لَكَ اللهُ عَلَى ذَاكَ

اللغة : «أقلاه» فعل مضارع من القلى ، وهو البغض والكرهية الشديدة فى هذا الفعل .

المعنى : يدعو لمخاطبه بأن يكون الله حافظاً له وكالثاً إياه وراعيه .

الإعراب : «لك» اللام حرف جر والكاف ضمير المخاطب مبنى على الفتح فى محل جر ،

والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الله» مبتدأ مؤخر «لك الله» جملة من خبر مقدم ومبتدأ مؤخر ، وهذه الجملة مؤكدة للجملة الأولى .

الشاهد فيه : «لك الله لك الله» فإن الجملة الثانية تأكيد لفظى للجملة الأولى .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٠٩ / ٢ ، وابن الناظم .

(٢) قائله : هو الأسود بن يعفر أحد شعراء العرب فى الجاهلية ، وكان من ندماء النعمان بن

المنذر - وهو من الكامل -

وصدوره : فَرَّتْ يَهُودُ وَأَسْلَمَتْ جيرانها

اللغة : «يهود» اسم قبيلة «صمى» بفتح الصاد وتشديد الميم - فعل أمر مستند لىاء المخاطبة

المؤنثة - بمعنى أخرجسى «صمام» - بفتح الصاد وآخره مكسور مثل قطام - اسم علم للداهية .

الإعراب : «فرت» فعل ماض والتاء للتأنيث «يهود» فاعل «وأسلمت» الواو عاطفة وأسلم

فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل ضمير مستتر فيه «جيرانها» مفعول به لأسلم منصوب

وضمير الغائبة مضاف إليه «صمى» فعل أمر مبنى على حذف النون وىاء المخاطبة فاعله «لما»

اللام حرف جر وما اسم موصول والجار والمجرور متعلق بصمى «فعلت» فعل ماض والتاء

للتأنيث «يهود» فاعل والجملة لا محل لها صلة الموصول «صمام» اسم فعل أمر مبنى على

السكون وفاعله ضمير مستتر فيه وهذه الجملة مؤكدة توكيداً لفظياً لجملة صمى .

الشاهد فيه : «صمى صمام» فإن «صمام» توكيد لفظى لقوله «صمى» وهو تقوية للأول .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية الأشمونى ٤٠٩ / ٢ .

ومنه توكيد الضمير المتصل بالمنفصل .

ومنه قوله^(١) :

..... أَجَلَ جَيْرٍ إِنْ كَانَتْ أَيْبَحَتْ دَعَاثِرُهُ

فإن قلت : عبارته ظاهرة في تناول الأول دون الثاني لقوله (مكررا).

قلت : إذا حمل على تكرار معنى المؤكد ، ولم يختص بتكرار لفظه كما ذكر

الشارح تناولهما .

فإن قلت : ما إعراب صدر البيت؟

(١) قائله : هو مضرس بن ربيعي - وهو من الطويل

وصدره : وَقُلْنَا عَلَى الْفِرْدَوْسِ أَوَّلَ مَشْرَبٍ ...

اللغة : «الفردوس» بكسر الفاء وسكون الراء - البستان ، وأراد به هنا روضة دون اليمامة .

وقيل : لبنى يربوع «أجل» حرف مثل نعم في الوزن «جير» - بفتح الجيم - وسكون الياء

وكسر الراء - على ما هو الأصل في التخلص من التقاء الساكنين ، وربما فتحوا الراء

وجعلوها مثل أين وكيف وقصدوا بذلك التخفيف «دعاثره» - جمع دعثور - بضم الدال

وسكون العين وضم الثاء - وهو الحوض الذي لم يتأقن صاحبه في صنعه .

الإعراب : «قلنا» فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة وهي فاعل مبني على

الفتح في محل رفع «على الفردوس» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «أول» مبتدأ

مؤخر «مشرب» مضاف إليه «أجل» حرف جواب مبني على السكون لا محل له من الإعراب

«جير» حرف جواب تأكيد لحرف الجواب الأول مبني على الكسر لا محل له من الإعراب

«إن» - بكسر الهمزة - حرف شرط جازم «كانت» فعل ماض فعل الشرط في محل جزم

«أبيحت» أبيع فعل ماض مبني للمجهول والتاء للتأنيث ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجملة

الفعل ونائب فاعله في محل نصب خبر كان تقدم على اسمه «دعاثره» اسم كان مؤخر مرفوع

بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : «أجل جير» لأن كليهما بمعنى الإيجاب ، فأكد «أجل» توكيدا لفظيا بقوله

«جير» ؛ وذلك من قبيل إعادة الأول بلفظ مرادف له في المعنى .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٤٠٩ / ٢ ، وابن الناظم .

قلت : (ما) موصولة و (لفظي) خبر مبتدأ محذوف ، والجملة صلة
(ويجي) خبر الموصول.

أي : والذي هو من التوكيد لفظي يجيء مكررا.

قوله :

ولا تُعدُّ لفظَ ضميرٍ متَّصِلٍ إلا مع اللفظِ الَّذِي به وُصِّلَ

تقول : (قُمتُ قُمتُ) ونحوه ؛ لأن إعادته مجرداً تخرجه عن الاتصال .

ثم قال :

(كَذَا الحُرُوفُ) يعني : أن الحرف لا يعاد إلا مع ما اتصل به أولا ، لكونه
كالجزء منه نحو (إن زيدا قائمٌ . إن زيدا قائمٌ) و (في الدار في الدار زيد) ولا يعاد
وحده إلا ضرورة ، نص عليه ابن السراج كقوله^(١) :

(١) قائله : هو مسلم بن معبد الوالي الاسدي وقيل : هو لرجل من بني أسد لم يعين .

وصدرة : فلا والله لا يُلْفَى لِمَا بي . . وهو من الوافر -

اللغة : «لا يلفي» لا يوجد ، من ألفي - إذا وجد ، «لما بي» الذي بي .

المعنى : يقسم أنه لا يوجد للذي به من الموجدة والالم ، ولا للذي عند خصومه من الحقد
والضغينة - علاج ، وليس هناك أمل في المودة والمصالحة وإزالة الاحقاد والضغائن ، بعد أن
تفاقم الخطب وعظم الخلاف .

الإعراب : «فلا» الفاء عاطفة و «لا» رائدة لتوكيد القسم «والله» حرف قسم وجر متعلق
بفعل قسم محذوف «لا» نافية «يلفي» فعل مضارع مبني للمجهول يجواب القسم «لما» ما
موصولة مجرورة باللام متعلق بيلفي «بي» متعلق بمحذوف صلة «ولا لئلا بهم» الواو عاطفة
و«لا» رائدة لتأكيد النفي ، واللام الأولى حرف جر واللام الثانية مؤكدة للأولى ، وما اسم
موصول مبني على السكون في محل جر باللام الأولى ، والجار والمجرور معطوف بالواو على
الجار والمجرور السابق بهم متعلق بمحذوف صلة الموصول «أبدا» ظرف متعلق بيلفي «دواء»
نائب فاعل يلفي .

الشاهد فيه : «لئلا» فاللام الثانية توكيد للأولى الجارة ، ولم يفصل بينهما فاصل مع أن
اللام ليست من أحرف الجواب وهو شاذ ، لأن الحرف المؤكد موضوع على حرف هجائي واحد
لا يكاد يقوم بنفسه ولو جاء على الصواب لقال «لئلا لئلا به» .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٤١٠ / ٢ ، وابن هشام ١٥٢ / ٣ وابن

الناظم .

.. وَلَا لِلْمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءً

وأجاز الزمخشري (إن إن ريذا قائم) وتبعه ابن هشام.

قال في شرح التسهيل : وقوله مردود لعدم إمام يستند إليه وسماع يعتمد

عليه.

ولا حجة له في قول الشاعر^(١) :

إِنَّ الْكَرِيمَ يَحْلُمُ مَا لَمْ
يَرَيْنَ مِنْ أَجَارِهِ قَدْ ضِيمًا

فإنه من الضرورات.

(١) قائله : لم أتف على اسم قائله - وهو من الخفيف - .

اللغة : «يحلم» من الحلم وهو الأناة والتعقل «أجاره» جعله في جواره وحمايته «ضيم» مبنى للمجهول - أى : ظلم ويخس حقه .
المعنى : إن الكريم الخلق يتحلى بالحلم والتعقل فى تصرفاته ما لم ير أن من أجاره وجعله فى حماه - قد ظلم واعتدى عليه ، فعند ذلك يذهب عنه حلمه ويطش بهذا الظالم ، المعتدى على من التجأ إليه .

الإعراب : «إن» حرف توكيد ونصب «إن» الثانية توكيد لها «الكريم» اسمها «يحلم» الجملة خبر «ما» مصدرية ظرفية «يرين» مضارع مؤكد بالنون الخفيفة فى محل جزم بلم و «ما» دخلت عليه فى تأويل مصدر بإضافة اسم زمان منصوب بيحلم . أى : يحلم مدة عدم رؤيته «من» اسم موصول مفعول ليرى «أجاره» الجملة صلة «قد ضيما» حرف تحقيق وفعل ماضى مبنى للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه والجملة فى محل نصب صفة لمن أو حال ، إن جعلت «يرى» بصرية ، ومفعول ثان إن كانت علمية .

الشاهد فيه «إن إن» حيث أكد الحرف «إن» بإعادته من غير فاصل بينهما مع أنه ليس من حروف الجواب - وهو شاذ لا يقاس عليه - .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤١٠ / ٢ ، وابن هشام ١٥٢ / ٣ ،

وذكره السيوطى فى الهمع ١٢٥ / ٢ .

تنبيه :

قال فى التسهيل^(١) لم يعد فى غير ضرورة إلا معمولا بمثل عامله أولا أو مفصولا. ومثل الفصل بقوله^(٢) :

حَتَّى تَرَاهَا وَكَأَنَّ وَكَأَنَّ
أَعْنَاقَهَا مُشَدَّدَاتٌ بِقَرْنٍ

وبقوله^(٣) :

لَيْتَ شِعْرِي هَلْ تُمْ هَلْ آتَيْنَهُمْ

(١) التسهيل ص ١٦٦

(٢) قائله : [هو خطاب المجاشع يصف إبلا - وقيل : الاغلب العجلى - وهو من الرجز - .
اللغة : «أعناقها» جمع عنق - وهو الرقبة «قرن» - بفتح القاف والراء - جبل تربط به
الإبل ويقرن بعضها إلى بعض .

المعنى : يصف إبلا فى سرعة سيرها وانتظامه فيقول : إن أصحاب هذه الإبل يستحثونها
على السير بنظام واعتدال حتى إن من يراها يظن أن أعناقها مربوط بعضها إلى بعض بحبال .
الإعراب : حتى حرف هائية وجر «تراها» فعل مضارع والفاعل ضمير أنت والضمير البارز
مفعول وهو عائد على الإبل فى بيت قبله «وكان» الواو للحال وكان حرف تشبيه ونصب
«وكان» الثانية توكيد وخففت للقافية «أعناقها» اسم كان الأولى والهاء مضاف إليه «مشددات»
خبرها «بقرن» متعلق بمشددات، وسكن للشعر .

الشاهد فيه : «كان وكان» حيث أكد «كان» بمثلها مع عدم الفاصل بمعمول الأولى - مع
أنها ليست من حروف الجواب - وهذا أخف فى الشذوذ من سابقه ، لأنه فصل هذا بواو
العطف .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤١٠ / ٢ ، وابن هشام ١٥٢ / ٣ ،

وابن الناظم . وذكره السيوطى فى الهمع ١٢٥ / ٢ .

(٣) قائله : هو الكميت بن معروف - وهو من الخفيف -

(٢) وقامه : أم يحولن دُونَ ذَاكَ الْحَمَامُ .

اللغة : «آتينهم» يزورهم وأراهم «الحمام» - بكسر الحاء - الموت .

المعنى : يتلطف على أحبائه الذين فارقهم ، ويتمنى أن يزورهم ويراهم أو يمنع من التمتع
برؤيتهم وقوع الموت عليه أو عليهم .

الإعراب : «ليت» حرف تمن ونصب «شعري» اسم ليت منصوب بفتحة مقدرة على ما
قبل ياء المتكلم مضاف إليه «هل» حرف استفهام «ثم» حرف عطف «هل» توكيد للاستفهام =

قال : ومن الفصل المسموع الفصل بالوقف كقوله^(١) :

= السابق «آتينهم» فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة والفاعل ضمير مستتر وضمير الغائبين مفعول به «أم» حرف عطف «يحولن» فعل مضارع مبنى على الفتح ، لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة . «دون» ظرف متعلق بيحول «ذاك» ذا مضاف إليه والكاف حرف خطاب «الحمام» فاعل يحول مرفوع بالضممة الظاهرة .

الشاهد فيه : «هل ثم هل» حيث أكد «هل» الأولى بهل الثانية مع الفصل بينهما بالحرف «ثم» ولكنه لم يأت بمدخول المؤكد فاصلا وهو «آتينهم» وهذا شاذ ومع شذوذه فهو أخف من غيره لوجود الفاصل ، ولو وافق القياس لقال : «هل آتينهم ثم هل آتينهم» .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٤١٠ / ٢ . وذكره السيوطي في الهمع

١٢٥ / ٢ .

(١) قائله : لم أقف على اسم قائله وهو من الرجز -

اللغة : «ينسك» فعل مضارع أصله النسيان «الأسى» بفتح الهمزة والسين مقصورا - الحزن «تأسيا» الصبر والاقتداء بغيره من الصابرين «حمام» - بكسر الحاء وتخفيف الميم - الموت «مستعصما» ممتنعا .

المعنى : لا ينسك الحزن على من مات منك حسن التأسى بالصابرين ، لأن أحدا لا يعتصم عن الموت فلا فائدة حيثئذ للجزع وترك التأسى بالصابرين .

الإعراب : «لا» ناهية «ينسك» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف الياء والكاف ضمير المخاطب مفعول أول «الأسى» فاعل «تأسيا» مفعول ثان لينسى منصوب بالفتحة الظاهرة «فما» الفاء للتعليل وما حرف نفى يعمل عمل ليس «من حمام» جار ومجرور متعلق بمستعصما «أحد» اسم ما النافية «مستعصما» خبر ما منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : «فما ما» فإنه كرر الحرف الواحد للتأكيد اللفظي ، ولكن فصل بينهما بالوقف .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية الأشموني ٤١٠ / ٢ . وذكره السيوطي في الهمع

١٢٥ / ٢ .

لا يُنْسِكُ الأَسَى تَأْسِيًا فَمَا مَا مِنْ حِمَامٍ أَحَدٌ مُسْتَعَصِمًا
فظاهره أن مثل ذلك يجوز اختياراً.
وصرح فى الكافية وشرحها بقلة.
حتى تراها وكأنَّ وكانَّ

ولم يجعل للفصل فيه أثراً.

ثم استثنى من الحروف الجوابية فقال :

... فَيَرَّ مَا تَحَصَّلًا به جوابٌ كَنَعَمَ وَكَبَلَى

فيجوز أن يؤكد بإعادة اللفظ من غير اتصاله بشيء فتقول : «نعم نعم»
و«لا لا» و«بلى بلى».

وذلك لأن الحرف الجوابى كالمستقل ، لصحة الاستغناء به عن ذكر المجاب
به.

وقوله :

وَمُضْمَرِ الرَّفْعِ الَّذِى قَدْ انْفَصَلَ أَكْذَبُ بِهِ كُلِّ ضَمِيرٍ اتَّصَلَ

فيؤكد به المرفوع نحو «قمت أنت» والمنصوب نحو «رأيتك أنت» والمجرور
نحو «مررت بك أنت».

وهذا من قبيل التوكيد اللفظى.

«تنبيه»:

إذا أتبت المتصل المنصوب بمنفصل منصوب ، نحو «رأيتك إياك» فمذهب
البصريين أنه بدل ، ومذهب الكوفيين أنه توكيد.

قال المصنف : وقولهم عندى أصبح ، لأن نسبة المنصوب المنفصل من
المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل فى نحو «فَعَلْتَ أَنْتَ»
والمرفوع تأكيد بإجماع.

قيل : وكأنه يعنى بقوله بإجماع أنه يجوز ، لا أنه يتعين فإنهم قد أعرّبوا
«قمت أنت» بدلا .

قلت : قوله فى التسهيل^(١) : ولا يبدل مضمّر من مضمّر - يمنع من إعرابه
بدلا .

(١) التسهيل ص ١٧٢ .



العطف

العطف إما ذو بيان أو نسق ...

يعنى : أو ذو نسق .

والعطف كما ذكر قسمان : عطف بيان وعطف نسق .

والنسق : لغة : النظم ، وقد يستعمل بمعنى المنسوق .

عطف البيان

وقوله :

... والغرضُ الآنَ بيانُ ما سبقُ

يعنى : عطف البيان .

وقوله :

فلو البيان تابع شبه الصفة ... حقيقةً القصد به منكشفة

(تابع) : جنس يشمل الخمسة . وقوله (شبه الصفة) أى فى التوضيح

والتخصيص مخرج لعطف النسق والبدل والتوكيد .

وقوله : (حقيقة القصد به منكشفه) يعنى : أن إيضاحه للمتبعو إنما هو

بشرح وتبين لحقيقة المقصود لا بدلالة على معنى فى المتبعو أو فى سببه ، وبذلك

فارق النعت .

وقوله :

فأوليته من وفاق الأول ما من وفاق الأول النعت ولى

لما كان عطف البيان بمنزلة النعت ، وجب أن يوافق متبعوه فى أربعة من

عشرة كالنعت الخالص ، فيوافقه فى الرفع أو النصب أو الجر ، والتعريف أو

التنكير ، والإفراد أو الثنية أو الجمع ، والتذكير أو التأنيث .

ولما كان فى ورود عطف البيان نكرة تابعا لنكرة خلاف نص عليه بقوله :



فَقَدْ يَكُونَانِ مُنْكَرَيْنِ كَمَا يَكُونَانِ مُعْرَفَيْنِ

ذهب الكوفيون والفارسي وابن جنى والزمخشري وابن عصفور إلى جواز تنكيرهما، وإليه ذهب المصنف .

وقال الشارح: أجازاه أكثرهم قال: وليس قولُ مَنْ مَنَّعَ بشيءٍ ، لأن النكرة تقبل التخصيص بالجامد كما تقبل المعرفة التوضيح به، كقولك : « لبتُ ثوباً جبةً » .

ونظيره من كتاب الله تعالى : ﴿ يُوَفِّدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةً ﴾^(١) .

وقال ابن عصفور : ذهب أكثر النحويين إلى امتناعه ، وزعم الشلوين : أن مذهب البصريين التزام ، وتعريف التابع والمتبوع في عطف البيان .

قال المصنف : ولم أجد هذا النقل من غير جهته ، ونقل عن بعضهم تخصيصه بالعلم اسماً أو كنية أو لقباً .

تنبيهان:

الأول : فهم من كلامه أن تخالفهما في التعريف والتنكير ممتنع ، وأجازه الزمخشري فجعل قوله تعالى : ﴿مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾ عطف بيان على ﴿آيَاتُ بَيِّنَاتٍ﴾^(٢) قيل : وهو مخالف لإجماع الفريقين ، فلا يلتفت إليه .

الثاني : اشترط الجرجاني والزمخشري زيادة تخصيص عطف البيان على متبوعه، قال في شرح الكافية : وليس بصحيح ، لأن عطف البيان في الجامد بمنزلة النعت .

قال : وقد جعل سيبويه « ذَا الْجُمَّةِ » من « يَا هَذَا ذَا الْجُمَّةِ »^(٣) عطف بيان مع أن تخصيص هذا زائد على تخصيصه .

(١) من الآية ٣٥ من سورة النور - وزيتونة عطف بيان لشجرة .

(٢) من الآية ٩٧ من سورة آل عمران .

(٣) الجملة - بضم الجيم - الشعر الواصل إلى المنكب .

وقال في شرح التسهيل : زعم أكثر المتأخرين ، أن متبوع عطف البيان لا يفوقه في الاختصاص بل يساويه ، أو يكون أعم منه .

والصحيح جواز الأوجه الثلاثة قال : وهو مذهب سيويه .

قلت : فتحصلت ثلاثة مذاهب .

وقوله : **وَصَالِحًا لِبَيْتِي يُرَى**
.....

يعنى : أن كل ما حكم (عليه) ^(١) بأنه عطف بيان فجائز جعله بدلا ، إلا في موضعين أشار إلى أحدهما بقوله :

في غير نحو يا غلامُ يعمراً

ويعنى به ما كان مفرداً معرفة معرباً ومتبوعه منادى ، فإنه ينصب بعد منصوب نحو « يا أختنا ريدا » وينصب ويرفع بعد مضموم نحو « يا غلام ريدا » أو ريد « ومثله « يا غلام يعمرا » ^(٢) .

فهذا ونحوه عطف بيان ، لا بدل ، إذ لو جعل بدلا تعين بناؤه على الضم لأن البدل في نية تكرار العامل ، فيلزم تقدير حرف النداء معه بخلاف عطف البيان . ثم أشار إلى الآخر بقوله :

ونحو بشرٍ تابع البكرى

ويعنى به ما كان تابعا لمجرور بإضافة صفة مقرونة بال (إليه) ^(٣) وهو غير صالح لإضافتها إليه كقول الشاعر ^(٤) :

(١) أ .

(٢) يعمرا - بضم الميم وفتحها - علم منقول من المضارع منصوب عطف بيان على محل غلام .

(٣) أ ، ج .

(٤) قائله : هو المرار الأسدى - من قصيدة يفتخر فيها بأن جده قتل بشر بن عمرو - زوج الحزرق أخت طرفة بن العبد . - وهو من الوافر . -



أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بَشْرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقَوْعًا

فبشر عطف بيان ، ولا يجوز أن يكون بدلا لما يلزم من تقدير إضافة التارك إليه لأن البدل في نية تكرار العامل ، وهو غير صالح لذلك ، إذ لا يضاف ما فيه آل إلى عار منها .

ونقل عن المبرد أنه لا يجوز في بشر إلا النصب ، ولا يجيز جره لا على البدل ولا على عطف البيان .

وأجاز الفراء في « بشر » أن يكون بدلا ، لأن مذهبه جواز إضافة ما فيه آل إلى جميع المعارف .

وإلى تضعيف مذهبه أشار بقوله : وليس أن يُبدلَ بالمرضى .

وقد نقل جواز البدل في « بشر » عن الفارسي أيضا .

= اللغة : « التارك » اسم فاعل من ترك « البكرى » المنسوب إلى بكر بن وائل « ترقبه » تنتظره .

المعنى : يصف نفسه بالشجاعة وأنه ابن الذي ترك البكرى بشرا مجندلا في العراء مشخنا بالجراح في حالة يرثى لها ، تنتظر الطير خروج روحه لتهبط عليه وتنهش من جسده فهو شجاع من نسل شجاع .

الإعراب : « أنا » مبتدأ « ابن » خبر « التارك » مضاف إليه « البكرى » مضاف إلى التارك من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله « بشر » عطف بيان على البكرى « عليه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الطير » مبتدأ مؤخر . والجملة في محل نصب إما مفعول ثانٍ للتارك وإما حال من البكرى « ترقبه » فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه والهاء مفعول والجملة في محل نصب حال من الطير « وقوعا » حال من الضمير المستتر في ترقبه .
الشاهد فيه : « التارك البكرى بشر » فإن « بشر » يتعين فيه أن يكون عطف بيان على « البكرى » ولا يجوز أن يكون بدلا .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/١٤ ، وابن هشام ٢/١٦١ ، وابن عقيل ٢/١٦٥ والسيوطي ص ٩٦ ، والمكودي ص ١٩٩ ، وابن الناظم . وفي كتاب سيبويه ١/٩٣ ، وذكره السيوطي في الهمع ٣/١٢٢ ، وابن يعيش ٣/٧٣ ، والشاهد رقم ٢٩٩ في الخزانة .

تنبيه :

استدرك على المصنف أمور يفرد بها عطف البيان لم يتعرض لها :
الأولى : أن يفتقر الكلام إلى رابط ، ولا رابط إلا التابع نحو « هند
ضربت الرجل أخاها » .

الثانية : أن يضاف أفعال التفضيل إلى عام ويتبع بقسيميه نحو « زيد أفضل
الناس الرجال والنساء أو النساء والرجال » .

الثالثة : أن يتبع الموصوف (به) ^(١) أيضا بمضاف نحو « يا أيها الرجل غلام
زيد » .

الرابعة : أن يتبع مجرور أى بمفضل نحو « بأى الرجلين زيد وعمرو
مرت » .

الخامسة : أن يتبع مجرور كلا بمفضل نحو « كلا الرجلين زيد وعمرو قال
ذلك » .

ومسائل آخر في باب النداء ، وهي مفهومة من تعليل « يا غلام يعمرأ » فلا
حاجة لذكرها .

(١) ١ ، ج .

عطف النسق

تال بحرف متبوع عطف النسق

(تال) - أى تابع - جنس يشمل الخمسة ، وقوله (بحرف متبوع) يخرج الأربعة .

فإن قلت : قوله (بحرف) يخرج غير المحدود ، فما فائدة قوله : (متبوع)؟

قلت : لو اقتصر على قوله (بحرف) لورد نحو « مررت بغضنفر أى أسد» .

فإنه تابع بحرف^(١) فلما قال (متبوع) خرج ، لأن أى ليس بمتبوع^(٢) .

خلافاً لمن عده من حروف العطف .

فإن قلت : فما أى ؟ وما إعراب تاليها ؟

قلت : أما أى فحرف تفسير على الصحيح ، وأما تاليها فعطف بيان

بالاجلى على الاخفى ، وتوافق ما قبلها فى التعريف والتشكير .

ثم مثل فقال :

.....
كأخْصَصَ بِوُدٍّ وَثَنَاءً مَن صَدَقَ

ثم شرع فى ذكر حروف العطف فقال :

فالعطفُ مطلقاً بواوٍ ثُمَّ فَاءٌ حَتَّى أَمْ أَوْ كَفَيْكَ صِدْقٌ وَوَفَاءٌ

فهذه ستة أحرف تُشرك لفظاً ومعنى^(٣) وهذا معنى قوله (مطلقاً) .

وقد مثل بقوله (فيك صدق ووفاء) وهو ظاهر^(٤) .

(١) فإنه أى : أسد تابع بحرف .

(٢) أى : ليست بحرف متبوع .

(٣) أى : تشرك بين التابع والمتبوع .

(٤) أى : ظاهر فى الأربعة الأول .

فإن قلت: كيف جعل أم وأو مشركين في اللفظ والمعنى، والذي يظهر خلاف ذلك؟

قلت: قال المصنف أكثر النحويين تجعل أم و أو (مشركين)^(١) في اللفظ، لا في المعنى، والصحيح أنهما يشركان لفظا ومعنى ما لم يقتضيا إضرابا لأن القائل «أريد في الدار أم عمرو» عالم بأن الذي في الدار هو أحد المذكورين، وغير عالم بتعيينه، فالذي بعد «أم» مُساو للذي قبلها في الصلاحية، لثبوت الاستقرار في الدار واتصافه، وحصول المساواة إنما هو بأم.

وكذلك «أو» مُشركة لما قبلها وما بعدها فيما يجاء بها لأجله، من شك أو غيره.

فإن قلت: أطلق في «أم» و «أو» وينبغي أن يقيدهما بالألا يقتضيا إضرابا، فإن اقتضيا إضرابا كانا مشركين في اللفظ لا في المعنى كما ذكر في التسهيل^(٢).
قلت: دلالتهما على الإضراب قليلة، فلذلك لم يتعرض لها، وسيأتى بيان ذلك.

ثم قال:

وَاتَّبَعَتْ لِفِظًا لِحَسَبِ بَلِّ وَلَا لِكِنْ كَلِمَ يَبْدُ امْرُؤٌ لَكِنْ طَلَا

فهذه ثلاثة أحرف تشرك لفظا لا معنى، وقد مثل بقوله (كلم يبد امرؤ لكن طلا) وهو واضح^(٣).

والحاصل: أن حروف العطف على ما ذكر تسعة، والمتفق عليه منها ستة - الواو والفاء، وثم، و أو، وبل، ولا. واختلف في ثلاثة - حتى وأم، ولكن -.

(١) أ، ج، وفي ب (مشركين).

(٢) التسهيل ص ١٧٤.

(٣) الطلا - بفتح الطاء مقصورا - الولد من ذوات الظلف، وقيل: ولد بقر الوحش فقط والجمع أطلاء كسبب وأسباب.



أما « حتى » فذهب الكوفيون إلى أنها ليست بحرف عطف ، وإنما يعربون ما بعدها بإضمار^(١) .

وأما « أم » فذكر النحاس فيها خلافا ، وأن أبا عبيدة ذهب إلى أنها بمعنى الهمزة .

فإذا قال : « أقائم زيد أم عمرو » فالمعنى : أعمرو قائم ؟ فتصير على مذهبه استفهاما^(٢) .

وقال الغزنى فى البديع : أما « أم » فعديل همزة الاستفهام ، وليست بحرف عطف ، وأما « لكن » فذهب أكثر النحويين إلى أنها من حروف العطف .
ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال :

أحدها : أنها لا تكون عاطفة إلا إذا لم تدخل عليها الواو ، وهو مذهب الفارسى ، قيل ، وأكثر النحويين .

الثانى : أنها عاطفة ولا تستعمل إلا بالواو ، والواو مع ذلك رائدة ، وصححه ابن عصفور ، قال : وعليه ينبغي أن يحمل مذهب سيويه والأخفش ، لأنهما قالا أنها عاطفة ، ولما مثلاً للعطف بها مثلاً مع الواو .

الثالث : أن العطف بها ، وأنت مخير فى الإتيان بالواو ، وهو مذهب ابن كيسان ، وذهب يونس إلى أنها حرف استدراك ، وليست بعاطفة ، والواو قبلها عاطفة لما بعدها عطف مفرد على مفرد .

تنبيهان :

الأول : وافق المصنف هنا الأكثرين ، ووافق فى التسهيل يونس^(٣) قال فيه :
وليس منها « لكن » وفاقا ليونس .

(١) أى : بإضمار عامل فى نحو « جاء القوم حتى أبوك » ورأيهم حتى أباك ، ومررت بهم

حتى أبيك ، يضمرون جاء ورأيت والباء ، ويجعلون حتى ابتدائية هـ ٣/٦٨ صبان .

(٢) أى : فىكون ما بعدها فى مثل هذا التركيب مبتدأ محذوف الخبر ، وفى النصب والجر يقدر

المناسب هـ ٣/٦٨ صبان .

(٣) التسهيل ص ١٧٤ .

وظهر من كلامه في الشرح أنه غير موافق له من كل وجه ، لأنه جعل الواو قبلها عاطفة جملة على جملة ، ويضمّر لما بعدها عاملاً .

فإذا قلت : (ما قام سعد ولكن سعيد) فالتقدير : ولكن قام سعيد .

وإنما جعله من عطف الجمل ، لما يلزم على مذهب يونس من مخالفة المعطوف بالواو لما قبلها ، وحقه أن يوافقه .

واستدل من قال بأنها ليست بعاطفة بلزوم اقترانها بالواو قبل المفرد .

قال في شرح التسهيل : وما يوجد من كلام النحويين من نحو « ما قام سعد لكن سعيد » فمن كلامهم (لا من)^(١) كلام العرب .

ولذلك لم يمثل سيبويه في أمثلة العطف إلا بولكن ، وهذا من شواهد أمانته وكمال عدالته ، لأنه يجيز العطف بها غير مسبوقه بواو ، وترك التمثيل به لثلاثا يعتقد أنه مما استعملته العرب .

قلت : وفي قوله : إن سيبويه يجيز العطف بها غير مسبوقه بواو نظر :

فقد تقدم ما ذكره ابن عصفور .

الثاني : اختلف في تسعة ألفاظ آخر وهي - إما ، وإلا ، وليس ، ولولا ، وهلا ، وكيف ، ومتى ، وأين - وأى .

والصحيح أنها ليست من حروف العطف ، وسيأتي الكلام على (أما) .

ثم شرع في ذكر معاني حروف العطف ، وبدأ بالواو .

فقال :

فَاعْطِفْ بِوَاوٍ سَابِقًا أَوْ لَاحِقًا فِي الْحُكْمِ أَوْ مُصَاحِبًا مُوَافِقًا

يعنى : أن الواو للجمع المطلق كما ذهب إليه الجمهور ، فيصح أن يعطف

(١) أ ، ب . وفي ج (ليس من) .

بها لاحق في الحكم نحو « جاء زيد وعمرو بعده » ، أو سابق نحو « جاء زيد وعمرو قبله » . أو مصاحب نحو « جاء زيد وعمرو معه » .

وذهب بعض أهل الكوفة إلى أن الواو ترتب^(١) .

وحكى عن قطرب وثعلب والربيعي .

وبذلك يُعلم أن ما ذكره السيرافي والسهيلي من إجماع النحاة بصريهم وكوفيهم على أن الواو لا ترتب غير صحيح .

تنبيه:

قال في التسهيل: وتنفرد الواو بكون متبعتها في الحكم محتملاً للمعنى برُجحان، وللتأخر بكثرة، وللتقدم بقلة^(٢) .

قيل: وليس هذا مذهب البصريين ولا الكوفيين، فهو قول ثالث:

وقوله:

واخصص بها عطف الذي لا يُغنى متبوعه كاصطف هذا وابني

يعنى: أن الواو تنفرد بعطف ما لا يستغنى عنه بمتبوعه كفاعل الافتعال والتفاعل، نحو « اصطف هذا وابني » و « تخاصم زيد وعمرو » وكذا نحو « جلست بين زيد وعمرو »^(٣) و « سواء زيد وعمرو »^(٤) .

(١) ورد بقوله تعالى ﴿إن هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا﴾ - لأن مراد المشركين بقولهم ونحيا الحياة الدنيا لا حياة البعث، لإنكارهم له . هـ ٢/٦١ خضري .

(٢) التسهيل ص ١٧٤ .

(٣) وبين زيد وبين عمرو - بزيادة « بين » الثانية للتأكيد، قاله ابن برى هـ ٣/٧٠ صبان .

(٤) وإنما انفردت الواو بذلك، لإفادتها معنى المصاحبة فيها .

وأجاز الكسائي « ظننت عبد الله وريداً مختصمين » - بالفاء ، وثم - ومنع ذلك البصريون والفراء .

ثم انتقل إلى « الفاء » فقال: والفاء للترتيب باتصال.

أى : بلا مهلة ، فهى للتعقيب ، وهذا مذهب الجمهور ، وما أوهم خلافه يؤول .

وذكر فى التسهيل : أن الفاء تقع موقع ثم ^(١) كقوله تعالى : ﴿ فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً ﴾ ^(٢).

ثم انتقل إلى « ثم » فقال وُثِمَ للترتيب بانفصال.

أى : بمهلة ، وهو مذهب الجمهور ، وما أوهم خلافه يؤول .

وذكر فى التسهيل : أنها قد تقع موقع الفاء ^(٣) كقوله ^(٤):

جَرَى فى الأنايبِ ثمَّ اضطربَ

(١) التسهيل ص ١٧٥ .

(٢) من الآية ١٤ من سورة المؤمنون .

(٣) التسهيل ص ١٧٥ .

(٤) قائله : هو أبو فرود - حارثة بن العجاج الإيادى - من قصيدة يصف فيها فرسه

وصدره : كهزَّ الردينى تحت العجاج - وهو من المتقارب .

اللغة : « الردينى » رمع منسوب إلى ردينة - وهى امرأة اشتهرت بصنع الرماح بهجر

« العجاج » - بفتح العين وتخفيف الجيم - الغبار ، والمراد ماثيره أقدام المتحاربين أو

خيولهم « الأنايب » - جمع أنبوية - وهى ما بين كل عقدتين من القصب .

المعنى : إن اهتزاز هذا القوس وسرعة عدوه ذهاباً وجيئة أثناء القتال ، يشبه اهتزاز الرمح

واضطرابه فى سرعة وخفة فى كل ناحية تحت غبار المعركة .

الإعراب : « كهزَّ » جار ومجرور خبر لمبتدأ محذوف « الردينى » مضاف إليه من إضافة

المصدر لفاعله ، - والمشبّه اهتزاز فرس كانت تحت المدوح - « تحت » ظرف مكان

منصوب بهز « العجاج » مضاف إليه « جرى » فعل ماض فاعله يعود على الهز « ثم »

حرف عطف بمعنى الفاء « اضطراب » فعل ماض مبنى على الفتح وسكن للروى .

الشاهد فيه : « ثم اضطرب » فإن « ثم » هنا بمعنى الفاء ، لأن اضطراب الرمح يحدث

عقب اهتزاز أنايبه مباشرة فى لحظات من غير مهلة .

وذكر فيه أيضا أنها قد تقع في عطف المقدم بالزمان اكتفاء بترتيب اللفظ^(١) .

وقد أشار الفراء إلى ذلك .

قال ابن عصفور : وما ذكره الفراء من أن المقصود بتم ترتيب الإخبار ،
يعنى فى نحو^(٢) :

..... إن من سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ

ليس بشيء ، لأن « ثم » تقتضى تأخر الثانى بمهمله ، ولامهلة بين الإخبار :

= مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٢/٤١٨ ، وابن هشام ٣/١٧٣ ،
والسيوطى ص ٩٧ ، وابن الناظم ، وذكره ابن هشام فى المغنى ١/١٠٨ ، والسيوطى فى
الهمع ٢/١٣١ .

(١) التسهيل ص ١٧٥ .

(٢) قائله : الحسن بن هانىء المعروف بأبى نواس - وهو من الخفيف .
وتمامه : ثم قد سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ .

اللغة : « ساد » ماض من السيادة تقول : ساد الرجل يسود سيادة .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « من » اسم موصول اسم « إن » ساد فعل ماض
وفاعله ضمير يعود إلى الاسم الموصول « ثم » حرف عطف « ساد » فعل ماض « أبوه »
فاعل والضمير مضاف إليه « ثم » عطف « قد » حرف تحقيق « ساد » فعل ماض « قبلي »
ظرف زمان متعلق بساد « ذلك » مضاف إليه واللام للبعد والكاف حرف خطاب « جدّه »
فاعل ساد الأخير مرفوع بالضممة الظاهرة وضمير الغائب مضاف إليه .

الشاهد فيه : « ثم ساد .. ثم قد ساد » فإن « ثم » فى هاتين العبارتين ، لا يمكن أن
يكون دالا على معناه الأسمى له ، لأن سيادة الأب لا تكون بعد سيادة الابن ، وكذا
الجد .

مواضعه : ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية : ٢/٤١٨ وذكره السيوطى فى الهمع
٢/١٣١ .

وذكر الشارح : أن الفاء وثم قد يكونان لترتيب الذكر ، وهو الذى عناه فى التسهيل بترتيب اللفظ .

تنبيه:

فى « ثم » أربع لغات - تُمَّ ، فُمَّ ، ثُمَّتَ ، ثُمَّتَ .

بقوله :

وَإِخْصُصْ بِفَاءٍ عَطْفَ مَا لَيْسَ صَلَاةً عَلَى الَّذِي اسْتَقْرَأَ أَنَّهُ الصَّلَاةُ

يعنى : أن « الفاء » تختص بعطف ما لا يصلح كونه صلة لعدم الضمير على ما هو صلة كقوله « الذى يطير فيغضب زيد الذباب » ولو عطفت بغير الفاء لم يجز ، وذلك لما فيها من معنى السببية (١) .

قلت : وما ذكره فى التسهيل (٢) من أنها تنفرد بتسويغ الاكتفاء بضمير واحد فيما تضمن جملة من صفة أو صلة أو خيرٍ أعم لشموله ست مسائل تنفرد بها الفاء هذه إحداها (٣) .

ثم انتقل إلى « حتى » فقال :

بعضاً بِحَتَّى عَطِفَ عَلَى كُلِّ وَلَا يَكُونُ إِلَّا غَايَةَ الَّذِي تَلَا

(١) ولو قلت « ويفضب زيد » ، أو « ثم يفضب زيد » لم يجز لأن ما فى الفاء من معنى السببية - جعل ما بعدها مع ما قبلها فى حكم جملة واحدة ، فأغنى ذلك عن الرابط . ولو قلت : « الذى يطير ويفضب منه الذباب » جاز لأنك أتيت بالضمير الرابط .

(٢) التسهيل ص ١٧٥ .

(٣) وأوضح الأمثلة للمسائل الست كما ذكرها الأشموني ٢/٤١٨ فأقول :

مثال الصلة نحو « اللذان يقومان فيغضب زيد أخواك » وعكسه نحو « الذى يقوم أخواك فيغضب هو زيد » .

والصفة : نحو « مررتُ بامرأة تضحكُ فيكى زيدٌ » و« بامرأة يضحكُ زيدٌ فتبكى » .

والخبر : نحو « زيدٌ يقومُ فتعهدُ هندٌ » و« زيدٌ تعهدُ هندٌ فيقومُ » .

لا يكون المعطوف بحتى إلا بعض متبوعه نحو «قدم الحجاج حتى المشاة» .
 وقال فى التسهيل : أو كبعضه^(١) وفى الكافية : بعضاً وشبهه (ومثله)^(٢) فى شرحها بقوله « أعجبتنى الجارية حتى حديثها » فإن حديثها ليس بعضاً منها ولكنه كالبعض ، لأنه معنى من معانيها .
 قال : وقد يكون المعطوف بحتى مباينا فنقدر بعضيته كقوله^(٣) :

(١) التسهيل ص ١٧٥ .

(٢) ١ ، ج .

(٣) قائله : هو أبو مروان النحوى - قاله فى المتلمس - حين فر من عمرو بن هند ، لما أراد قتله ، والمتلمس - لقى جرير بن عبد المسيح - - وهو من الكامل - .
 اللغة : « ألقى » رمى « الصحيفة » أراد بها الكتاب « رحله » ما يستصحبه الرجل من متاع « الزاد » ما يستصحبه المسافر ليبلغه مقصده .
 المعنى : أن المتلمس رمى بالصحيفة ليخفف ما معه من متاع ، وألقى كذلك ما معه من زاد يتبلغ به ، حتى نعله التى يلبسها رمى بها .
 الإعراب : « ألقى » فعل ماض وفاعله يعود على المتلمس « الصحيفة » مفعول به « كى » حرف تعليل « يخفف » فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد كى « والزاد » معطوف على الصحيفة « حتى » حرف عطف « نعله » معطوف على الزاد « ألقاها » فعل ماض والفاعل ضمير مستتر ، وضمير الغائبة مفعول به .
 الشاهد فيه : « حتى نعله » عطف « نعله » بحتى على ما قبله ، ولأن المعطوف بحتى لا يكون إلا بعضا وغاية للمعطوف عليه ، والنعل ليس بعض الزاد بل بينهما مباينة ، ولكنه مؤول ، وتقديره : ألقى ما يتقله حتى نعله .
 ويجوز فى « نعله » ثلاثة أوجه :

- ١- النصب على العطف بالتأويل المذكور .
 - ٢- والرفع على الابتداء وجملة ألقاها خبره ، وتكون « حتى » حرف ابتداء ابتدئت بعدها الجملة .
 - ٣- والجر على أن تكون « حتى » جارة بمنزلة « إلى » فهى حرف غاية وجر ونعله مجرور بها .
- مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٣/٤١٩ ، وابن هشام ٣/١٧٤ ، والمكودى ص ١٢٠ وابن الناطم ، وذكره السيوطى فى الهمع ٢/١٣٦ .

القي الصحيفة كي يُخفف رحلَهُ والزاد حتى نَعَلَهُ ألقاهُ

فعطف « النعل » وليست بعضوية لما قبلها صريحة ، لكنها بالتأويل ، لأن المعنى ألقى ما يتقله حتى نَعَلَهُ .

ولا يكون المعطوف بها أيضا إلا غاية لما قبلها في زيادة أو نقص نحو « مات الناسُ حتى الأنبياءُ » و « قدم الحجاجُ حتى المشاةُ » .

تنبيهات:

الأول: « حتى » بالنسبة إلى الترتيب كالواو ، خلافا لمن زعم أنها للترتيب كالزَمْخَرِيُّ .

الثاني: إذا عطف بحتى على المجرور ، قال ابن عصفور : الأحسن إعادة الخافض ليقع الفرق بين العاطفة والجارة ، وقال ابن الخباز^(١) : لزوم إعادة الجار للفرق .

وقال في التسهيل : لزوم إعادة الجار ما لم يتعين العطف^(٢) .

الثالث: حيث جاز الجر والعطف ، فالجر أحسن ، إلا في باب (ضربتُ القومَ حتى زيداً ضربتهُ) فالنصب أحسن على تقدير كونها عاطفة و(ضربته) توكيد^(٣) أو على تقدير جعلها ابتدائية و(ضربته) تفسير .

الرابع: قد فهم من اشتراط كون المعطوف بحتى بعضا ، أنها لا تعطف جملة على جملة وإنما تعطف مفردا على مفرد .

(١) هو أحمد بن الحسين شمس الدين بن الخباز النحوي الضمير ، كان أستاذا بارعا علامة زمانه في النحو واللغة والفقه والعروض والفرائض ، وله المصنفات المفيدة منها النهاية في النحو ، وشرح ألفية ابن معط ، مات بالموصل عاشر رجب سنة ٦٣٧ هـ .

(٢) التسهيل ص ١٧٦ .

(٣) توكيد ، لضربت زيداً الذي تضمنه قولك : ضربت القوم ، لدخول زيد في القوم ، لا لضربت القوم ، حتى يرد أن الضمير ليس راجعا للقوم حتى يكون ضربته تأكيدا لضربت القوم بل لزيد . هـ ٣/٧٥ صبان .

ثم انتقل إلى «أم» فقال :

وأمٌ بها اعطفَ بِأثرِ هَمْزِ التَّسْوِيَةِ أو همزةٍ عن لفظِ أيِّ مُغْنِيَةٍ
(أم) على ضريين : متصلة ومنقطعة .

فالتصلة : هي المعادلة لهزمة التسوية أو همزة يطلب بها وبأما ما يطلب
بأي .

وعلامة الهمزة الأولى : أن تكون مع جملة يصح تقدير المصدر في
موضعها .

وعلامة الثانية : أن يصح الاستغناء بأي عنها .

مثال الأولى : ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾^(١) .

ومثال الثانية : (أريدُ في الدار أم عمرو) ؟

وقد تحذف الهمزة قبل المتصلة للعلم بها وأمن اللبس كقراءة ابن مُحَيِّصِينَ
﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾^(٢) وهو في الشعر كثير^(٣) .

وإلى ذلك أشار بقوله :

وَرَبِّمَا أَسْقَطَتِ الْهَمْزَةُ إِنْ كَانَ حَقًّا الْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أَمِنْ

فإن قلت : فهل يطرد ذلك ؟

(١) من الآية ٦ من سورة البقرة .

(٢) بإسقاط الهمزة من - أنذرتهم - .

(٣) مثال حذف الهمزة في الشعر :

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي ، وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًّا شَعِيثُ ابْنِ سَهْمٍ ، أَمْ شَعِيثُ ابْنِ مَنْقَرٍ؟
الأصل : أشعيثٌ - فحذفت الهمزة والتنوين منهما .

وقوله :

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي ، وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًّا بِسَبْعِ رَمِيْنِ الْجَمْرِ أَمْ بِشَمَانِ

أى : أبسبع .

قلت : ظاهر قوله في شرح الكافية .

فهذا وأمثاله من مواضع حذف الهمزة المعطوف على مصحوبها بأم
جائز اطراده وقد أجاز الأخص حذف الهمزة في الاختيار ، وإن لم يكن بعدها
أم ، وجعل من ذلك قوله تعالى : ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ ﴾^(١) .

والمنقطعة ما سوى المتصلة ، وإليها أشار بقوله :

وبانقطاع وبمعنى بل وَقْتُ إِنْ تَكُ مِمَّا قَيَّدَتْ بِهِ خَلَّتْ

الذي قيدت به هو أن يكون بعد إحدى الهمزتين لفظا أو تقديرا .
فإن خلت من ذلك فهي منقطعة .

واختلف في معنى المنقطعة ، فذهب البصريون إلى أنها تقدر (بمعنى)^(٢)

بل والهمزة مطلقا .

وذهب الكسائي وهشام إلى أنها بمنزلة بل وما بعدها مثل ما قبلها .

فإذا قلت : (قام زيد أم عمرو) فالمعنى : بل قام عمرو .

وقال في التسهيل : وتقتضى إضراباً مع استفهام ودونه^(٣) .

وذكر في غيره أن الأكثر اقتضاؤها مع الإضراب استفهاما .

فإن قلت : قوله (وبمعنى بل) يقتضى موافقة الكسائي وهشام إذا لم يذكر

الاستفهام .

قلت : إنما اقتصر على ذكر (بل) ، لأن اقتضاء المنقطعة إضرابا لازم

وليس اقتضاؤها الاستفهام بلازم .

(١) من الآية ٢٢ من سورة الشعراء

(٢) ب .

(٣) التسهيل ص ١٧٦ .

تنبيهات:

الأول: حصر (أم) فى المتصلة والمنقطعة هو مذهب الجمهور ، وذهب أبو زيد : إلى أن (أم) تكون زائدة ، فهو قسم ثالث .

الثانى : سميت المتصلة متصلة ؛ لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر؛ ولذلك لم تقع إلا بين مفردين أو (بين)^(١) جملتين فى تقدير مفردين ، أو مفرد وجملة فى تقدير مفرد .

وسميت المنقطعة منقطعة ، لوقوعها بين جملتين مستقلتين .

الثالث : إذا عادت المتصلة بين جملتين ، فقد يكونان فعليتين أو اسميتين أو مختلفتين^(٢) قيل : إلا فى التسوية ، فإنه لا يُذكر بعدها إلا الفعلية ، ولا يجوز (سواءً على أزيدٍ قائمٌ أم عمروً منطلق) فهذا لا تقوله العرب ، وأجازه الاخفش قياساً على الفعلية .

وقد عادت بين مفرد وجملة فى قوله^(٣) :

(١) ج .

(٢) مثال فعليتين - وهو الأكثر - قوله تعالى : «سواءٌ عليهم أأنذرتهم أم لم تُنذوهم» والاسميتين قول الشاعر :

ولست أبالي بعد فُتدي مالكا أموتى ناء أم هو الآن واقع ؟
والمختلفتين : قوله تعالى : «سواءٌ عليكم أَدعوتهم أم أنتم صامتون» .

(٣) قائله : لم أقف على اسم قائله - وهو من الطويل - .

وتمامه : بأهل القباب من عمير بن عامر .

اللغة : « النفر » - بفتح النون وسكون الفاء - أصل معناه التفرق والشراد ، وفى شواهد العينية « سواء عليك الفقر » - بفاء ثم قاف - وربما يكون محرفاً عن « القفر » - بقاف ثم فاء - وهو الأرض الموحشة الخالية من الأتيس « القباب » - جمع قبة - وهى الخيمة ، والمراد منها هنا : اسم موضع .

المعنى : يقول الشاعر : إنه لا فرق بين أن تنفر وتأخذ فى طريقك غير ملو على شىء ، وأن تبیت بهؤلاء القوم الذين عرفوا بمنع الجار وحمايته ، فلن ينجيك مما تحذر شىء .

الإعراب : « سواء » خبر مقدم « عليك » جار ومجرور متعلق بسواء « النفر » مبتدأ مؤخر =



سَوَاءٌ عَلَيْكَ النَّفْرُ أَمْ بِتَّ لَيْلَةٌ

ويجى مجرى التسوية ، ما أدري ، وليت شعري - ويقع بعدها الجملتان -
وما أبالي ويقع بعده الجملتان أيضا ، خلافا لمن زعم أنه لا يكون بعده إلا الفعلية .

الرابع : فصل (أم) مما عطف عليه نحو (أريد في الدار أم عمرو) أولى
من وصلها (به) ^(١) هذا مذهب سيويه ، وهو الصحيح .

قال في شرح التسهيل : ومن ادعى امتناع وصلها أو ضعفه فمخطئ ، لأن
دعواه مخالفة للاستعمال المقطوع بصحته ، ولقول سيويه والمحققين من أصحابه .

الخامس : قد يكتفى (بلا) عن ذكر المعادل نحو (أتفعل أم لا) ؟

السادس : ذهب ابن كيسان إلى أن ميم (أم) بدل عن واو ، وأصلها أو ،
وهي دعوى مجردة عن الدليل .

السابع : ذكر في التسهيل : أن عطف المنقطعة المفرد قليل ^(٢) ومثل في الشرح
بقولهم (إنها لإبل أم شاء) . (قال فأم هنا لمجرد الإضراب عاطفة ما بعدها
على ما قبلها ، كما يكون بعد (بل) فإنها بمعناها ، ومذهب الفارسي وابن جنى
في ذلك أنها بمنزلة بل والهزمة ، وأن التقدير : بل أي شاء ؟) ^(٣) .

= « أم » حرف عطف « بت » بات فعل ماض والتاء فاعل « ليلة » ظرف زمان متعلق ببات
« بأهل » جار ومجرور متعلق ببيت « القباب » مضاف إليه « من عمير » جار ومجرور
متعلق بمحذوف حال من أهل القباب « ابن » صفة لعمير « عامر » مضاف إليه .

الشاهد فيه : « النفرا بت ليلة » حيث جاء بعد همزة التسوية الواقعة بعد سواء ، باسم
مفرد ثم عادله بجملة فعلية . وهذا خلاف الأصل ، وربما لاحظ الشاعر أن الاسم
المفرد يبنى عن الجملة ، لكونه مصدرا فاستساغ الشاعر أن يقيمه مقام الجملة - وكأنه قد
قال « سواء عليك أنفرت أم بت ليلة » .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٤٢١ .

(١) ، ب .

(٢) التسهيل ص ١٧٦ .

(٣) ، ج .

وبه جزم فى شرح الكافية .

وقال فى شرح التسهيل - بعد حكاية هذا القول - : وهذه دعوى لا دليل عليها ولا انقياد إليها .

وقد قال بعض العرب (إن هناك لإبلا أم شاء) فنصب ما بعد (أم) حين نصب ما قبلها، وهذا عطف صريح مقو لعدم الإضمار قبل المرفوع .
قيل : ولا حجة فى قول بعضهم (إن هناك لإبلا أم شاء) لاحتمال كونها متصلة ، والهمزة قبلها محذوفة .

ويحتمل أن ينصب (شاء) على إضمار فعل تقديره : أم ترى شاء .
الثامن : قد ظهر من كلام المصنف أن (أم) المنقطعة تكون عاطفة ، وقال فى شرح الكافية : وأما (أم) المنقطعة فليست للعطف لا فى مفرد ولا جملة .
التاسع : تدخل (أم) المنقطعة على (هل) وأسماء الاستفهام نحو ﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ ﴾^(٢) ﴿ أَمَّا ذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾^(٣) وهو فصيح كثير ، ولا التفات لمن زعم أنه من الجمع بين أداتى معنى ، وأنه قليل جداً .
وبذلك رد على من قال (إنها بمعنى)^(٤) بل والهمزة فى كل موضع .

ثم انتقل إلى (أو) فقال:

خَيْرٌ أَيْحَ قَسَمَ بَأَوْ وَأَبْهَمَ وَاشْكُكْ وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضًا نُمِي

فذكر لها سبعة معان :

الأول : التخيير ، نحو (خذ ديناراً أو ثوباً) .

(١) ب ، ج .

(٢) من الآية ١٦ من سورة الرعد .

(٣) من الآية ٨٤ من سورة النمل .

(٤) ب ، ج . وفى « أ » أنهما يعنى «



والثاني: الإباحة ، نحو(جالس الحسن أو ابن سيرين) .

فإن قلت : فما الفرق بينهما ؟

قلت : الفرق بينهما جواز الجمع بين الأمرين في الإباحة ومنعه في التخيير .

فإن قلت : فهل استفيد جواز الجمع في الإباحة من لفظ (أو) ؟

قلت : قد ذكر بعضهم أن ذلك ليس لأمر راجع إلى اللفظ بل لأمر خارج ، وهو قرينة انضمت إلى اللفظ .

وذلك أن التخيير يرد فيما أصله الحظر ، والإباحة ترد فيما ليس أصله الحظر .

تنبيه :

قال المصنف من علامات الإباحة ، استحسان الواو موقعها ، فلو جرى بالواو مكان (أو) لم يختلف المعنى .

وفرق غيره بين الواو وأو في ذلك (فقال)^(١) إذا قلت : (جالس الحسن أو ابن سيرين) جاز له مجالستهما ومجالسة أحدهما .

وإذا عطف بالواو لم يجز له مجالسة أحدهما دون الآخر .

الثالث: التقسيم ، نحو (الكلمة اسم أو فعل أو حرف) قال في التسهيل^(٢) :

بدل التقسيم : أو تفريق مجرد - يعني : من الشك والإبهام والتخيير ، ومثله بقوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى ﴾^(٣) .

(١) ج .

(٢) التسهيل ص ١٧٦ .

(٣) من الآية ١٣٥ من سورة البقرة .

قال : والتعبير عن هذا بالتفريق أولى من التعبير عنه بالتقسيم ، لأن استعمال الواو فيما هو تقسيم أجود من استعمال (أو) نحو (الكلمة اسم وفعل وحرف) .

وعبر بعضهم عن هذا المعنى بالتفصيل .

الرابع : الإبهام ، نحو ﴿وَأَنَا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلِّي هُدَى﴾^(١) ومعنى الإبهام أن يكون المتكلم عالماً وببهم على المخاطب .

الخامس : الشك ، نحو (قام زيد أو عمرو) .

والفرق بينهما أن الشك للمتكلم والإبهام على السامع .

السادس : الإضراب ، كقوله تعالى : ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾^(٢) .

قال الفراء (أو) هنا بمعنى (بل) .

وأشار بقوله (بها أيضاً نى) (أى : نقل ، إلى أن ورودها للإضراب غير متفق عليه .

وقال فى شرح الكافية : أجاز الكوفيون موافقتها (بل) فى الإضراب ، ووافقهم أبو على وابن برهان . قلت : وابن جنى .

قال فى قراءة أبى السّمّال ﴿أَوْ كُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا﴾^(٣) معنى (أو) هنا معنى (بل) .

وقال ابن عصفور : والإضراب ذكره سيبويه فى النفى والنهى إذا أعدت العامل ، كقولك (لست بشرا ، أو لست عمرا ، ولا تضرب زيدا ، أو لا تضرب عمراً) .

(١) من الآية ٢٤ من سورة سبأ .

(٢) الآية ١٤٧ من سورة الصافات .

(٣) من الآية ١٠٠ من سورة البقرة - بسكون الواو - فى «أو» .

قال : وزعم بعض النحويين أنها تكون للإضراب على الإطلاق ، واستدلوا
بقوله تعالى : ﴿ قَوْلٌ عَلَيْهِمْ حَتَّىٰ حِينٍ ﴿١٧٤﴾ ﴾^(١) ، وقوله : ﴿ فِيهِ كَالْحِجَارَةِ
أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾^(٢) .

قال : وما ذهبوا إليه فاسدٌ .

السابع : معنى (الواو) كقوله^(٣) :

جاءَ الخِلافةَ أو كانتَ لَهُ قَدْرًا
.....

أى : وكانت ، فأوقع « أو » مكان الواو ، لأن اللبس .

والى هذا أشار بقوله :

(١) الآية ١٧٤ من سورة الصافات .

(٢) من الآية ٧٤ من سورة البقرة .

(٣) قائله : هو جرير بن عطية - من كلمة يمدح بها عمر بن عبد العزيز .

وتمامه : كما أتى ربه موسى على قدرٍ - وهو من البسيط .

اللغة : « قدرًا » أى : مقدرة فى الأزل « على قدر » أى : على تقدير من الله .

المعنى : تولى عمر الخِلافةَ وكانت بتقدير الله سبحانه ، فانتشل المسلمين من الظلم ، وأقام
بينهم صرح العدل ، كما أتى سيدنا موسى ربه ، وكلمه بقضائه وقدره ، فأبان للخلق
طريق الحق .

الإعراب : « جاء » فعل ماضٍ والفاعل يعود على سيدنا عمر « الخِلافة » مفعول « أو » عطف
بمعنى الواو - ويروى بدلها « إذ » كانت فعل ماضٍ ناقص والتاء للتأنيث واسمها يعود
على الخِلافة « له » متعلق بقدرًا « قدرًا » خبر كان « كما » الكاف جارة و « ما » مصدرية
« ربه » مفعول مقدم لآتى ومضاف إليه و « ما » وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور
بالكاف « موسى » فاعل مؤخر بآتى « على قدر » متعلق بآتى :

الشاهد فيه : « أو كانت » حيث استعمل فيه « أو » بمعنى الواو . ارتكنا على إفهام المعنى
وعدم وقوع السامع فى لبس .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : ابن هشام ٢/٣٠ ، ابن عقيل ٢/١٧٤ ، وابن
الناظم .

وذكره السيوطى فى الهمع ٢/١٨١ .

وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الْوَاوَ إِذَا لَمْ يُلْفِ ذُو النُّطْقِ لِلْبِسِ مَنفَذًا

وإلى أن « أو » تأتي بمعنى « الواو » ذهب الأخفش والجزمى ، واستدلا بقوله تعالى : « أَوْ يَزِيدُونَ »^(١) وهو مذهب جماعة من الكوفيين .
وذكر فى التسهيل : أن « أو » تعاقب « الواو » فى الإباحة كثيرا ، وفى عطف المصاحب والمؤكد قليلا^(٢) .

مثال الإباحة : « جالس الحسن أو ابن سيرين » وقد تقدم الكلام عليه .
ومثال المصاحب ، قوله عليه الصلاة والسلام « اسكن أحد فإنما عليك نبي^٣ أو صديق أو شهيد » .

ومثال المؤكد : ﴿ وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ﴾^(٣) .

تنبيهان :

الأول : مذهب الجمهور أن « أو » لأحد الشيئين أو الأشياء ، فإذا عطف بها فى الطلب فهى للتخيير أو الإباحة ، وإن عطف بها فى الخبر ، فهى للشك أو الإبهام أو التقسيم .

الثانى : إذا دخل النهى فى الإباحة ، استوعب ما كان مباحا باتفاق النحويين ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَطْعَمْنَهُمْ أَمْأًا أَوْ كَفُورًا ﴾^(٤) .
فهذه هى التى تقع فى الإباحة ، لأن النهى وقع على الجمع والتفريق ، وإذا دخل النهى فى التخيير ، ففيه خلاف .

ذهب السيرافى : إلى أنه يستوعب (الجميع)^(٥) كالنهى عن المباح .

(١) أى : ويزيدون .

(٢) التسهيل ص ١٧٦ .

(٣) من الآية ١٢٢ من سور النساء .

(٤) من الآية ٢٤ من سورة الإنسان - ولو قلت « أو لا تطعم كفورا » انقلب المعنى ، يعنى أنه يصير إضرابا عن النهى الأول ، ونهيا عن الثانى فقط ، هـ ٢/٤٢٣ أشمونى .

(٥) أ ، ج .

وذهب ابن كيسان : إلى جواز أن يكون النهى عن كل واحد ، وأن يكون
عن الجميع .
وقوله :

ومثلُ أو في القصد إما الثانية في نحو إما ذى وإما النائية

يعنى : أن « إما » مثل « أو » فيما يقصد بها ، فتكون للتخيير والإباحة
والتقسيم والشك والإبهام ، ولم يذكر الإباحة في التسهيل ^(١) .

فإن قلت : ظاهر قوله (مثل أو) أنها توافقها في المعاني السبعة .

قلت : لا يصح حملها على ظاهره ، لأن « إما » لا ترد بمعنى « الواو » ولا
بمعنى « بل » ، والعذر له ^(٢) أن ورود « أو » لهذين المعنيين قليل ومختلف فيه ،
فالإحالة إنما هي على المعاني المتفق عليها .

وقد فهم من البيت فرائد :

الأولى : أن « إما » ليست بعاطفة ، إذ لم يجعلها مثل « أو » مطلقا بل في
القصد فقط ، ولذلك لم يذكرها مع حروف العطف أولا .

ونقل المصنف عن أكثر النحويين : أنها عاطفة ، ونقل عن يونس وابن
كيسان وأبى على أنها ليست بعاطفة ، ووافقهم المصنف ، وهو الصحيح ،
لدخول الواو عليها .

واستدل الرماني على أنها عاطفة بأن الواو للجمع ، وليست هنا كذلك ،
لأننا نجد الكلام لأحد الشئيين فعلم أن العطف لإما .

(١) التسهيل ص ١٧٦ - وقال الأشموني ٢/٤٢٥ - ولكنها بمقتضى القياس جائزة .

(٢) أى : فى الإطلاق وعدم التقييد بما عدا المذكورين .

ونقل ابن عصفور : اتفاق النحويين على أن « إما » ليست بعاطفة ، وإنما أوردوها في حروف العطف (لمصاحبتها لها)^(١) .

(وقد عدّ سيويه)^(٢) « إما » من حروف العطف ، فجعل بعضهم كلامه على ظاهره .

وقال : إن « الواو » عطف « إما » الثانية على « إما » الأولى ، و « إما » الثانية عطف الاسم الذي بعدها على الاسم بعد الأولى .

وتأوله بعضهم بأن « إما » لما كانت (صاحبة)^(٣) المعنى ، ومخرجة الواو عن الجمع ، والتابع يليها ، سماها عاطفة مجازا .

الثانية : أن المشبهة بأو إنما هي الثانية ، وهي المختلف فيها ، وأما الأولى فليست بعاطفة !

الثالثة : فهم من قوله (الثانية) أن « إما » لا بد من تكرارها بخلاف « أو » .

(وهذا أحد الفرقين بينهما ، والثاني : أن الكلام مع « إما » مبنى من أوله على ما جرى بها لأجله بخلاف « أو »)^(٤) .

الرابعة : فهم من تمثيله . أنه لا بد من اقترانها بالواو .

فإن قلت : التزام الواو ظاهر عند من لم يجعل « إما » عاطفة ، فما يقول من جعلها عاطفة ؟

قلت : من رأى أنها عاطفة لم ير إخلاءها من الواو إلا نادرا ، كقوله^(٥) :

(١) أى : لبعضها وهو الواو .

(٢) ١ ، ج .

(٣) ١ ، ج وفى ب (مصاحبة) .

(٤) ١ ، ج .

(٥) قائله : نسبة الجوهري إلى الأحوص ، وليس بصحيح - وإنما هو لسعد بن قرط العبدى من أبيات يهجو فيها أمه ، وكان عاقا شريفاً .

... أيما إلى جنة أيما إلى نار

فإن قلت: فهل يحسن الاحتجاج بمثل هذا البيت ، لمن قال إنها عاطفة ؟

قلت : لا ؛ لندوره، فيجعل من حذف العاطف ضرورة .

تنبيهات:

الأول : ما ذكر من أن « إما » لا بد من تكرارها هو الكثير ، وقد يستغنى عن الثانية بأو ، كقراءة أبي « وإنا وإياكم لإما على هدى أو فى ضلال مبين »^(١) ونحوه فى الشعر كثير .

وبان الشرطية مع « لا » النافية كقوله^(٢) :

= وصدوره : ياليتما أمنا شالت نعماتها - وهو من البسيط - .

اللغة : « شالت » ارتفعت جنازتها « النعامة » باطن القدم ، ومن مات ترتفع رجلاه وتنخفض رأسه ، فحظير نعماته ، وقيل : النعامة هنا النعش « شالت نعماتها » كناية من كنايات العرب معناها ماتت .

المعنى : يتمنى هذا العاق لأمه أن تموت وترتفع جنازتها إما إلى الجنة وإما إلى النار .

الإعراب : « يا » حرف تنبيه أو نداء والمنادى محذوف « ليت » حرف تمن وما زائدة « أمنا » اسم ليت ومضاف إليه « شالت نعماتها » الجملة خبر ليت ، ويجوز أن تكون « ما » كافة و« أمنا » - بالرفع - مبتدأ وجملة « شالت نعماتها » خبر المبتدأ « أيما » حرف للتفصيل « إلى جنة » متعلق بشالت « أيما » الثانية عاطفة ، وقد جاءت بدون الواو شذوذا .

الشاهد فيه : « أيما » حيث حذف واو العطف فى « أيما » الثانية ، إذ التقدير : إلى جنة وإما إلى نار - وقد أبدلت - .

مواضعه: ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٢/٤٢٥ ، وابن هشام ٣/١٨٦ ، وابن الناظم .

وذكره ابن هشام فى المعنى ١/٥٧ ، والسيوطى فى الهمع ٢/١٣٥ .

(١) من الآية ٢٤ من سورة سبأ .

(٢) قائلهما : هو المثقب العبدى - والمثقب - بتشديد القاف مكسورة - لقبه ، وهما من الوافر - .

فَأَمَّا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِصَدَقٍ فَأَعْرِفَ مِنْكَ غَثِي مِنْ سَمِينِي
وَالْأَفَاطِرِحْنِي وَاتَّخِذْنِي عَدُوًّا أَتَّقِيكَ وَتَتَّقِينِي

وقد يستغنى عن الأولى ، كقول الفرزدق^(١) :

= اللغة : «غثى» - بفتح الغين وتشديد الشاء - من غث اللحم يغث - المهزول « السمين»
ضد الغث .

الإعراب : « فأما » حرف تفصيل « أن » حرف مصدرى ونصب « تكون » فعل مضارع ناقص منصوب بأن المصدرية واسمه ضمير مستتر « أخى » خبر تكون منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم وياء المتكلم مضاف إليه « بصدق » متعلق بتكون « فأعرف » فعل مضارع منصوب بالعطف على تكون وفاعله ضمير مستتر فيه « منك » متعلق بأعرف « غثى » مفعول به لأعرف منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء المتكلم مضاف إليه « من سمينى » مجرور بمن وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره وياء المتكلم مضاف إليه « وإلا » الواو عاطفة وإن شرطية ولا حرف نفي ، وفعل الشرط محذوف تقديره: وإلا تفعل ذلك « فاطرحنى » الفاء واقعة فى جواب الشرط « اطرح » فعل أمر وفاعله ضمير مستتر والنون للوقاية وياء المتكلم مفعول به « واتخذنى » فعل أمر والنون للوقاية وياء المتكلم مفعول أول ، وجملة اطرحنى فى محل جزم جواب الشرط « عدوا » مفعول ثان لاتخذ « أتقيك » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة والفاعل ضمير والكاف مفعول به « وتتقيني » مضارع والنون للوقاية والفاعل ضمير وياء المتكلم مفعول به .

الشاهد فيه : « وإلا فاطرحنى » حيث أناب « إلا » مناب « إما » .

مواضعه : ذكره من شراح الالفية : الأشموني ٢/٤٢٦ ، وابن الناظم ، والسيوطى ص ٩٨ ، وذكره فى الهمع ٢/١٣٥ ، وابن هشام فى المغنى ١/٥٩ .

(١) قائله: هو ذو الرمة - وقيل : الفرزدق . من قصيدة يمدح فيها سليمان بن عبد الملك ويهجو الحجاج بن يوسف - وهو من الطويل - .

اللغة : « تهاض » من الهيض - من هاض يهيض هيضا ، أى : نكس بعد أن تماثل للشفاء - ويروى « تلم » وهو فعل مضارع مبنى للمجهول ، والضمير المستتر فيه يعود إلى النفس المذكورة فى بيت سابق - ويكون معناه يصيبها اللمم وهو المرض « تقادم » طال الزمن .

المعنى : وصف الشاعر أن نفسه كلما قاربت البرء وطمع هو فى أن تندمل جروحها ويبرأ سقامها تعرضت للانتكاس ورجعت إلى الأسقام بأشد مما كانت عليه ، وذلك بسبب رؤية الديار التى كانت مسرح هواه .

=



تَهَاضُ بَدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا وَإِمَاءٌ بِأَمْوَاتٍ أَلَمَ خَيَالُهَا

الثاني: اختلف في « إِمَاءٌ » المذكورة . فقيل : بسيطة ، وقيل : مركبة من إن وما وهذا مذهب سيويه ، والدليل عليه اقتصارهم على « إن » في الضرورة ، كقوله^(١) :

فإن جزعاً وإن إجمالاً صبر

الإعراب : « تهاض » فعل مضارع مبنى للمجهول ونائبه ضمير مستتر فيه « بدار » متعلق بتهاض « قد » حرف تحقيق « تقادم » فعل ماض « عهدا » فاعل تقادم ، وهو مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه « وإماء » الواو عاطفة وإماء حرف تفصيل « بأموات » معطوف على بدار « أَلَمَ » فعل ماض « خيالها » فاعل مرفوع بالضممة ، وضمير الغائبة مضاف إليه .

الشاهد فيه: « بدار » أصله إما بدار قد تقادم عهدها وإماء بأموات - فحذفت « إماء » الأولى اكتفاء بإماء الثانية .

مواضعه: ذكره من سراج الألفية : الأشموني ٤٢٦ / ٢ ، وابن الناظم ، والسيوطي ص ٩٨ ، وفي مجمع ٢/١٣٥ .

(١) قائله: هو دريد بن الصمة - وهو من الوافر .

وصدره : وقد كذبتك نفسك فأكذبتها .

اللغة: « كذبتك » بالتخفيف « إجمال صبر » من أجمل يجمل إجمالاً إذا أحسن ، وفي سيويه « فأكذبتها » .

المعنى : يقول معزها لنفسه عن أخيه عبد الله بن الصمة وكان: قد قتل : كذبتك نفسك فيما متك به من الاستمتاع بحياة أخيك فأكذبتك في كل ما تمنيتك به بعد ، فإما أن تجزع لفقد أخيك وذلك لا يجدى عليك شيئاً وإما أن تجمل الصبر فذلك أجدى عليك .

الإعراب : « وقد » الواو للعطف . قد حرف تحقيق - وفي سيويه « لقد » « كذبتك » فعل والفاء للتأنيث والكاف مفعول « نفسك » فاعل والكاف مضاف إليه « فأكذبتك » فعل وفاعل ومفعول « إن » ليست شرطية في الموضعين إنما هي بمعنى إما ، والتقدير : فإما جزعاً وإما إجمالاً صبر « جزعاً » منصوب بفعل مضمر . تقديره : فإما تجزع جزعاً وأيضاً « إجمالاً » وإما تجمل إجمالاً صبر ، والفاء للاستئناف ، ويجوز أن تكون شرطية حذف جوابها ، أي : فإن تجزع جزعاً فعلت - وهذا قليل - .

وقوله^(١):

سَقَّتْهُ الرُّوَاعِدُ مِنْ صَيْفٍ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَمَا

وأجيب بأنه يحتمل أن تكون « إن » في البيتين شرطية حذف جوابها ،
والتقدير : فإن كنت ذا جزع فلا جزع ، وإن كنت مجمل صبر فأجمل ، وإن
سقته من خريف فلن يعدم الرى .

فرع: لو سميت « ياما » على القول بالتركيب حكيت .

الثالث : فى « إما » المذكورة لغتان : كسر همزتها ، وهى لغة أهل الحجاز
ومن جاورهم وهى الفصحى ، وفتح همزتها ، وهى لغة قيس وأسد وقيم .
وحكى إبدال ميمها الأولى « ياء » مع كسر الهمزة وفتحها .

= الشاهد فيه : « فإن ... وإن » فإن أصلهما « فإما وإما » فحذفت منهما « ما » .
مواضعه : ذكره من شراح الألفية : ابن الناظم ، والسيوطى ص ٩٨ ، وفى همع
٢/١٣٥ ، وذكره سيويه ١/١٣٤ .

(١) قائله : هو النمر بن تولب العكلى - وهو من المقارب .
اللغة : « الرواعد » - جمع راعدة - وهى السحابة الماطرة « من صَيْفٍ » بتشديد الياء -
وهو المطر الذى يجىء فى الصيف .
الإعراب : « سقته » فعل ماض مبنى على فتح مقدر والتاء والهاء مفعول به « الرواعد »
فاعل « من صيف » متعلق بسقته « إن » بمعنى إما . والتقدير : وإما من خريف « فلن »
حرف نصب « يعدما » فعل مضارع منصوب بلن والالف للإطلاق .
الشاهد فيه : « وإن من » فإنه حذف « ما » وأبقى « إن » .
وقال المبرد : إن « إن » فى البيت شرطية ، والفاء فاء الجواب والمعنى : وإن سقته من
خريف فلن يعدم الرى - كما أشار الشارح .
وقال أبو عبيدة : إن « إن » فى البيت زائدة والتقدير : من خريف والالف فى يعدما
للإشباع والمفعول محذوف .
مواضعه : ذكره من شراح الألفية : ابن الناظم ، وابن هشام فى المغنى ١/٥٦ .

الرابع : تشارك « إما » المذكورة في اللفظ « إما » الشرطية وهي مركبة من إن وما بغير إشكال ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً ﴾^(١) .

وزعم الكسائي : أن لها قسما ثالثا تكون فيه جحدا ، تقول : « إما زيد قائم » تريد : إن زيد قائم ، وما صلة .

ثم انتقل إلى « لكن » فقال :

وأول لكن نفيًا أو نهياً ولا نداءً أو أمراً أو إثباتاً تلا

فالنفي (نحو)^(٢) « ما قام زيدٌ لكن عمروٌ » والنهي « لا تضربُ زيداَ لكن عمراً » فالمعطوف بلكن محكوم له بالثبوت بعدهما .

وفهم من ذلك أنها لا تقع في الإيجاب - « وهو مذهب البصريين ، وأجاز الكوفيون أن يعطف بها في الإيجاب »^(٣) نحو (أتاني زيد لكن عمرو)^(٤) .

تنبيه:

إنما يشترط النهي والنفي في الواقعة قبل المفرد - وتقدم الخلاف في كونها عاطفة .

وإذا وليها جملة فتكون حيثئذ بعد إيجاب أو نفي أو نهى « أو أمر »^(٥) لا استفهام فلا يجوز « هل زيد قائم لكن عمرو لم يقم » ؟

فإن قلت : إذا وقعت قبل الجملة ، فهل هي عاطفة أو غير عاطفة ؟

قلت : الذي ذهب إليه أكثر المغاربة أنها حيثئذ حرف ابتداء ، لاحرف عطف .

(١) من الآية ٥٨ من سورة الانفال .

(٢) أ ، ج .

(٣) ب ، ج .

(٤) وإنما يمتنع « لكن عمرو » عند البصريين ، إذا جعل « عمرو » معطوفاً بلكن ، وأما إذا جعل مبتدأ خيره محذوف ، فإنه يجوز .

(٥) ب .

وقيل أنها تكون عاطفة جملة على جملة إذا وردت بغير واو .

قال ابن أبي الربيع : وهو ظاهر كلام سيويه .

فإن قلت : فما المفهوم من كلام الناظم ؟

قلت : المفهوم من اشتراطه قبل العاطفة النفي والنهي ، أن الواقعة قبل

الجملة غير عاطفة ، إذ لا يشترط فيها ذلك .

ثم انتقل إلى « لا » فقال : « ولا نداء أو أمراً أو إثباتاً تلاً » .

أى : وأول « لا » نداء نحو « يا يزيد لا عمرو » أو أمراً نحو : « اضرب

زيداً لا عمراً » أو إثباتاً نحو « زيد كاتب لا شاعر » .

وزعم ابن سعدان : أن العطف « بلا » على منادى ليس من كلام العرب

ونص على جوازه سيويه .

ومنع أبو القاسم الزجاجي في كتاب معنى الحروف : أن يعطف بها بعد

الفعل الماضي وليس منع ذلك بصحيح ؛ لثبوته في كلام العرب .

تنبيهات:

الأول : في معنى الأمر الدعاء نحو « غفر الله لزيد لا بكر » والتحضيضُ

نحو « هلا تضرب زيداً لا عمراً » .

الثاني : أجاز الفراء العطف بها على اسم « لعل » كما يعطف بها على اسم

« إن » .

نحو « لعل زيداً لا عمراً منطلق » .

الثالث : فائدة العطف « بلا » قَصْرُ الحكم على ما قبلها ، إما قَصْرَ أفرادٍ

كقولك : زيد كاتب لا شاعر ، رداً على مَنْ يعتقد أنه كاتب وشاعر .

وإما قَصْرَ قَلْبٍ ، كقولك : « زيد عالم لا جاهل » ، رداً على مَنْ يعتقد أنه

جاهل .

الرابع : شرط عطف الاسم «بلا» أن يكون ما بعدها غير صالح لإطلاق ما قبلها عليه ، فلذلك لا يجوز «قام رجل لا زيد» .

الخامس : قد يحذف المعطوف عليه «بلا» نحو «أعطيتك لا لتظلم» أى : لتعدل لا لتظلم .

السادس : لا يعطف «بلا» إلا مفرد أو جملة لها موضع من الإعراب نحو «زيد يقوم لا يقعد» .

فإن لم يكن للجملة موضع لم تكن عاطفة ، ولذلك يجوز الابتداء بها .
وفى النهاية : وتعطف لا الجملة (على الجملة)^(١) نحو «زيد قائم لا عمرو جالس» .

ثم انتقل إلى «بل» فقال :

وَبَلٌ كَلِكِنْ بَعْدَ مَصْحُوبِيَّهَا

مصحوبا «لكن» هما النفي والنهي .

فإذا عطف «بل» بعدهما ، فهي كلكن . يعنى : لتقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها نحو (ما قام زيد بل عمرو) (فتقرر)^(٢) نفي القيام عن زيد ، وثبته لعمرو .

ومثله : كَلِمٌ أَكُنْ فِي مَرَبَعٍ بَل تَيْهَا .

والمربع : منزل الربيع ، والتهيء : الأرض التى لا يهتدى بها .

وتقول : (لا تضرب زيدا بل عمرا) فتقرر النهى عن زيد وثبت الأمر بضرب عمرو .

ووافق المبرد على هذا الحكم ، وأجاز مع ذلك كون «بل» ناقلة حكم النفي والنهي لما بعدها .

(١) ب ، ج .

(٢) ١ ، ج وفى ب (فتقرر) .

ووافقه على ذلك أبو الحسين عبد الوارث .
قال المصنف : وما أجازته مخالف الاستعمال .
ثم قال :

وانقلَّ بها للثانِ حُكْمَ الأوَّلِ في الخبرِ المثبتِ والأمرِ الجليِّ
مثال الخبر المثبت «جاء زيد بل عمرو»، والأمر «أضرب زيدا بل عمرا» .
فهى فى ذلك لإزالة الحكم عما قبلها حتى كأنه سكوت عنه ، وجعله لما بعدها .

وذهب الكوفيون : إلى أن (بل) لا تكون نسقا إلا بعد النفى أو ما جرى مجراه ، ولا تكون نسقا بعد الإيجاب .

وجملة القول فى (بل) أنها إن وقع بعدها جملة كانت إضرابا عما قبلها ،
إما على جهة الإبطال نحو ﴿ أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُم بِالْحَقِّ ﴾^(١) .
وإما على جهة التبرك من غير إبطال نحو ﴿ وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾^(٢) بل قلوبهم فى غمرة من هذا^(٣) .

فظهر (من هذا)^(٣) أن قوله فى شرح الكافية : فإن كان الواقع بعدها جملة
فهى للتنبيه على انتهاء غرض واستئناف غيره ، ولا يكون فى القرآن إلا على هذا
الوجه ، فيه نظر .

وإن وقع بعدها مفرد وليس قبله نفى أو نهى ، فهى لإزالة حكم ما قبلها
وجعله لما بعدها .

وإن كان قبل المفرد نفى أو نهى ، فهى لتقرير حكمه وجعل ضده لما بعدها .
تنبيهات :

الأول : لا يُعْطَفُ ببل بعد الاستفهام ، لا يقال (أضربت زيدا بل عمرا) ؟
ولا نحوه^(٤) .

(١) من الآية ٧٠ من سورة المؤمنون .

(٢) من الآيتين ٦٢ ، ٦٣ من سورة المؤمنون .

(٣) أ ، ج - وفى ب «بهذا» .

(٤) أى : نحو هذا التركيب ، نحو «هل ضربت زيدا بل عمرا» ؟

الثانى : ظاهر إطلاق المصنف أن (بل) تعطف الجملة كما تعطف المفرد .
وقد صرح به الشارح فى قوله : فإن كان المعطوف بها جملة .
وذكر غيره أنها لا تكون قبل الجملة عاطفة .

الثالث : قال فى التسهيل : وتُزاد (لا) قبلَ (بل) لتأكيد التقرير وغيره .
انتهى^(١) .

فإذا زيد بعد إيجاب أو أمر نحو (قام زيد لا بل عمرو) و (اضرب زيدا لا
بل عمرا) فهى لتأكيد الإضراب عن جعل الحكم للأول .

وإذا زيدت بعد نفي أو نهى نحو (ما قام زيد لا بل عمرو) و (لا تضرب
خالدا لا بل بشرا) .

فهى لتأكيد بقاء النفي والنهى .

وذهب الجزولى : إلى أنها بعد الإيجاب والامر نفي ، وبعد النفي والنهى
تأكيد .

ومنع ابن دُرستويّه زيادتها معها بعد النفي .

وقال ابن عصفور : لا ينبغى أن يقال : بزيادتها مع (بل) فى النفي والنهى
إلا أن يشهد له سماع ، قيل : وهو مسموع من كلام العرب .

الرابع : قد تكرر (بل) فى الجمل رجوعا عما ولى المتقدمة (نحو)^(٢) .

﴿ بَلْ قَالُوا أَضْغَاثُ أَحْلَامٍ بَلْ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ ﴾^(٣) .

وتنبه على رجحان ما ولى المتأخرة ، نحو ﴿ بَلْ إِدَارِكُ عَلَيْهِمْ فِي الْآخِرَةِ بَلْ
هُمْ فِي شَكٍّ مِنْهَا بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ ﴾^(٤) .

ولما ذكر معانى حروف العطف شرع فى ذكر أحكام تتعلق بالباب . فقال :

(١) التسهيل ص ١٧٧ .

(٢) أ ، ج .

(٣) من الآية ٥ من سورة الانبياء .

(٤) من الآية ٦٦ من سورة النمل .

وَأَنَّ عَلَىٰ ضَمِيرِ رَفْعٍ مُّتَّصِلٍ عَطَفَتْ فَأَفْصِلِ بِالضَّمِيرِ الْمُتَفَصِّلِ أَوْ فَاصِلِ مَا ...

يعنى : أنه إذا قصد العطف على ضمير الرفع المتصل ، لم يحسن إلا بعد
توكيده بضمير رفع منفصل ، كقوله تعالى : ﴿ وَعَلِمْتُمْ مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلَا
آبَاؤُكُمْ ﴾^(١).

أو فصل يقوم مقام التوكيد ، كقوله تعالى : ﴿ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ ﴾^(٢) .
وربه بقوله (أو فاصل ما) على أنه يكتفى بما يصدق عليه فاصل ولو قل .
أجاز صاحب الكشاف في قوله تعالى : ﴿ أَنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴾^(٣) أو آبَاؤُنَا
الْأَوَّلُونَ^(٤) . أن يكون (آبَاؤُنَا)^(٤) معطوفا على الضمير فى لمبعوثون للفصل
بالمهزة .

ومن صور الفصل : الفصل (بلا) بين العاطف والمعطوف نحو ﴿ مَا أَشْرَكْنَا
وَلَا آبَاؤُنَا ﴾^(٥) .

وفهم من قوله (متصل) أن المتفصل يعطف عليه بلا شرط .
فحكم المتفصلين فى العطف والعطف عليهما حكم الظاهر .
ووهم الأبدى فى منعه (رأيت زيدا وإياك) .

ثم نبه على ورود العطف على الضمير المذكور بغير توكيد ولا فصل ، فقال :
..... وَبِلا فَصْلٍ يَرِدُ فِي النِّظْمِ فَاشِيًّا
كقول عمر بن أبى ربيعة^(٦) :

(١) الآية ٩١ من سورة الأنعام .

(٢) من الآية ٢٣ من سورة الرعد .

(٣) الآية ٤٧ ، ٤٨ من سورة الواقعة .

(٤) ب .

(٥) من الآية ١٤٨ من سورة الأنعام .

(٦) قائله : هو عمر بن أبى ربيعة - وهو من الخفيف -

وقامه : كنعاج الفلا تَعَسَّفَنَ رَمَلًا .

اللغة : «زهر» - بضم الزاى وسكون الهاء - جمع زهراء ، وهى المرأة الحسناء البيضاء
«تهادى» أصله تهادى - فحذفت إحدى التاءين تخفيفاً - تتمايل وتتبختر «نعاج» - جمع =

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَرُحْرُ تَهَادَى

وهو كثير فى الشعر ، ومع كثرته فهو ضعيف ، ولهذا قال :
وَضَعْفُهُ اعْتَقَدُ

فإن قلت : فهل يطرد مع ضعفه أو يختص بالضرورة؟

قلت : نص المصنف على أنه يجوز فى الاختيار مع ضعفه ، لقول بعض العرب (مررتُ برجلٍ سَوَاءٍ وَالْعَدَمِ) (١) حكاه سيبويه .

ولأن العطف فى البيت السابق ونحوه ليس بفصل مضطر ؛ لإمكان
النصب .

ومذهب الكوفيين وابن الأنبارى : جواره فى الاختيار ، ونقل الجواز عن
أبى على .

قيل : ومذهب البصريين : أنه لا يجوز بغير فصل بتوكيد أو غيره إلا فى
الضرورة .

= نعجة - والمراد هنا الوحش «الفلا» الصحراء «تعسفن» ملن عن الطريق .

المعنى : قلت إذ أقبلت الحمبية مع نسوة زهر يتبخترن كنعاج الصحراء حين ملن عن الطريق
وأخذن فى الرمل .

الإعراب : «قلت» فعل وفاعل «إذ» ظرف متعلق به «أقبلت» فعل ماض والتاء للتأنيث
وفاعله ضمير مستتر فيه «ورهر» معطوف على الضمير المستتر «تهادى» فعل مضارع وفاعله
ضمير مستتر فيه والجملة فى محل نصب حال من فاعل «أقبلت» «كنعاج» جار ومجرور
متعلق بمحذوف حال ثانية من فاعل «أقبلت» «الفلا» مضاف إليه «تعسفن» فعل ماض ، ونون
النسوة فاعل ، والجملة فى محل نصب حال من نعاج «رملا» نصب على نزع الخافض .
الشاهد فيه : «أقبلت وزهر» حيث عطف «زهر» على الضمير المنفصل أو غيره .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٢٩ / ٢ ، وابن عقيل ١٧٦ / ٢ ،
والمكردى ص ١٢٢ . وابن الناظم - وذكره سيبويه ٣٩٠ / ١ ، وابن يعيش ٧٦ / ٣ ،
والإنصاف ٢٧٩ / ٢ .

(١) برفع «العدم» عطفا على الضمير المستتر فى «سواء» لأنه مؤول بمشتق . أى مُسْتَوٍ هو
والعدم وليس بينهما فصل .



ونصر سيبويه والخليل : على قبحه .

وفى كتاب سيبويه حين ذكر انفصال بعض الضمائر ، وكذلك (كنا وأنتم ذاهبين) إلا أن الشراح تأولوه .

تنبيه :

شرط فى التسهيل فى صحة العطف صلاحية المعطوف أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل^(١) .

الأول : نحو (قام زيد وعمرو) .

والثانى : نحو (قام زيد وأنا) ، فإنه لا يصح (قام أنا) ، ولكن يصح (قمت) والتاء بمعنى أنا .

فإن لم يصح هو أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل ، أضمر له عامل مدلول عليه بما قبله ، وجعل من عطف الجمل .

قال : وذلك كالمعطوف على الضمير المرفوع بالمضارع ذى الهمزة أو النون أو تاء المخاطب أو بفعل الأمر نحو (أقوم أنا وزيد) (ونقوم نحن وزيد)^(٢) . و (تقوم أنت وزيد) و ﴿ اسكن أنت وزوجك ﴾^(٣) أى : وليسكن زوجك . وكذا فى باقىها .

قال : وكذلك المضارع المفتوح بـاء التانيث نحو ﴿ لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده ﴾^(٤) .

قال الشيخ أبو حيان : وما ذهب إليه مخالف لما تضافرت عليه نصوص النحويين والمعربين ، من أن (زوجك) معطوف على الضمير المستكن فى (اسكن) المؤكد (بأنت) .

(١) التسهيل ص ١٧٧ .

(٢) ب ، ج .

(٣) من الآية ٣٥ من سورة البقرة .

(٤) من الآية ٢٣٣ من سورة البقرة .

ولا نعلم خلافاً في جواز تقدم هند وزيد ، وأنه من عطف المفردات . انتهى .

وقوله :

وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ضَمِيرٍ خَفِضٍ لِأَزْمَا قَدْ جُمَلًا

هذا مذهب جمهور البصريين . أن إعادته لازمة إلا في الضرورة^(١) .

وذهب الكوفيون ويونس والآخرس : إلى جواز العطف عليه بدون إعادة الخافض واختاره الشلوبيون والمصنف .

ولهذا قال : (وليس هندي لازماً) .

ثم استدلل بوروده في التثنية كقراءة حمزة ﴿ تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾^(٢) .

والنظم كقوله^(٣) :

فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْآيَاتِ مِنْ عَجَبٍ

.....

(١) فمثال إعادة الخافض حرفاً كان نحو قوله تعالى ﴿فقال لها وللأرض﴾ أو اسماً نحو قوله تعالى ﴿قالوا نعبد إلهك وإله آبائك﴾ - وللأرض معطوف على الهاء في «لها» المجرورة باللام وأعيدت مع المعطوف ، و «آبائك» معطوف على الكاف المجرورة بإضافة «إله» وقد أعيد المضاف مع للمعطوف .

(٢) بجر الأرحام وعطفه على الضمير المجرور بالياء بدون إعادة الجار - أي : بالأرحام (وهي من الآية الأولى من سورة النساء) .

(٣) قائله : هو من شواهد سيبويه التي لم يعلم لها قائل - وهو من البسيط - .
وصدره : فاليوم قَرَبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتَمْنَا .

المعنى : شرعت اليوم في شتمنا والنيل منا ، فإن فعلت ذلك فإذهب ، فليس غريباً منك لأنك أهل له ، وليس عجيباً من هذا الزمان الذي فسد كل من فيه .

الإعراب : «قربت» فعل ماضٍ دال على الشروع ، والتاء اسمه «تهجوناً» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه ونا مفعول به ، والجملة في محل نصب خبر قربت «تشتمنا» عطف على تهجوناً «فإذهب» الفاء واقعة في جواب شرط مقدر . أي : إن تفعل ذلك فإذهب ، وإذهب فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه «فما» الفاء للتعليل «ما» نافية «بك» =

أنشده سيويه، وهو كثير فى الشعر.

وفى المسألة مذهب ثالث: وهو أنه إذا أكد الضمير جاز نحو «مررتُ بك أنت وريد»، وهو مذهب الجرمى والزيدى.

قلت: وهو حاصل كلام الفراء، فإنه أجاز «مررت به نفسه وريد، ومررت بهم كلهم وريد».

قال: وكذا القول فى أجمعين وقضهم وقضيضهم وخمستهم - إذا خفضت.

فإن نصبت «خمستهم» لم يجز - يعنى: العطف - بغير إعادة الجار.

قال الشارح: ولا يبعد أن يقال فى هذه المسألة، إن العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار غير جائز فى القياس، وما ورد من السماع محمول على شذوذ إضمار الجار.

تنبيهان:

الأول: قيل ينبغى أن يقيد العطف على الضمير المجرور، بأن يكون الحرف غير مختص بالضمير، احترازاً من المجرور بلولا على مذهب سيويه فإنه لا يجوز عطف الظاهر عليه، فلورفع على توهم أنك نطقت بالضمير مرفوعاً ففى جوازه نظر.

الثانى: قد فهم من سكوته عن الضمير المنصوب المتصل أنه يجوز العطف عليه بلا شرط^(١).

= متعلق بمحذوف خبر مقدم «والأيام» معطوف على الكاف المجرورة بالباء «من» زائدة «عجب» مبتدأ مؤخر.

الشاهد فيه: «بك والأيام» حيث عطف «أيام» على الضمير المجرور وهو «بك» من غير إعادة الجار.

مواضعه: ذكره من شراح الالفية: الأشمونى ٤٣٠ / ٢ . وابن عقيل ١٧٨ / ٢ ، والمكودى ص ١٢٢ وابن الناظم . وذكره ابن يعيش ٧٨ / ٣ ، والسيوطى فى الهمع ١٣٩ / ٢ ، وسيويه ٣٩٢ / ١ .

(١) مثال ذلك قوله تعالى: «جمعناكم والأولين» - «الأولين» عطف على «كم».

وقوله :

وَالْفَاءُ قَدْ تُحذَفُ مَعَ مَا عَطَفَتْ

يعنى : إذا أمن اللبس .

ومنه ﴿ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ ﴾^(١) أى : فَضْرَبَ فأنفجرت .

ورغم ابن عصفور : أنه إنما حذف المعطوف عليه وحده وحذفت الفاء من المعطوف فاتصلت الفاء الأولى بالمعطوف ، فأبقى من كل منهما ما يدل على المحذوف . ورد بقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾^(٢) أى : فأفطر فعدة ، لأن فاء العطف لا تنوب مناب فاء الجزاء .

وقوله : (والواو) .

يعنى : أن الواو أيضًا قد تحذف مع ما عطفت ، ومنه ﴿ وَسَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ ﴾^(٣) .

أى : والبرد .

وإنما يجوز إذا دل عليه دليل .

فإن قلت : ظاهر كلامه أن هذا مختص بالفاء والواو ، وقد ذكر فى التسهيل^(٤) أن «أم» تشاركهما فى ذلك ، كقوله^(٥) :

(١) هذا مثال للفاء . والفعل المحذوف معطوف على «فقلنا» . وهو من الآية ٦٠ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ٨١ من سورة النحل .

(٤) التسهيل ص ١٧٨ .

(٥) قائله : هو أبو ذؤيب الهذلى - وهو من الطويل - .

وتمامه : دَعَانِي إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِنِّي لِأَمْرِهِ سَمِيعٌ ...

اللغة : «الرشد» بضم الزاء وإسكان الشين - خلاف الغى «طلابها» الطلاب : مصدر طالب بمعنى طلب .

المعنى : أن قلب الشاعر دعاه إلى طلب الوصال من هذه المحبوبة ، فهل حقيقة الحال فى =

فما أدرى أرشد طلابها

التقدير : أم غي .

قلت : هو في الفاء والواو ، وأكثر منه في «أم» فلقلته لم يذكر هنا .

وقوله : (وهي) يعنى الواو .

معمولة....

انفردت ، بعطف عاملٍ مزالٍ قد بقي

مثال ذلك قول الشاعر^(١) :

= ذلك الطلب أرشد هو أم غي؟ لكنه على كل حال لم يقو على مخالفة دعوة قلبه ؛ لأنه لا يسمع إلى أمر غيره، وإنما غلب جانب الهوى على العقل، إذ القلب يميل إلى الهوى والعشق ، ويدعو إلى الصبوة .

الإعراب : «دعاني» فعل ماضٍ والنون للوقاية والياء مفعول به «القلب» فاعل «إليها» متعلق بدعا و «إني لأمره سميع» حال من القلب أو جملة اعتراضية ، وإن حرف توكيد وياء المتكلم اسمها «لأمره» متعلق بسميع وسميع خبر إن ، واللام في لأمره للتقوية وتقديم المعمول لإرادة الحصر . أى : إني أسمع أمره لا أمر غيره ، وجملة «إني لأمره سميع» معطوفة على قوله «دعاني» و «فما أدرى» الفاء للسببية وما نافية وأدرى فعل مضارع معلق عن العمل وجملة «أرشد طلابها» في محل نصب على أنها مفعول أدرى . والهمزة في أرشد للاستفهام ، والمعادل لها محذوف تقديره : أم غي . وما بعد أم وهو غير معادل لما بعد الهمزة وهو أرشد . وضمير المؤنث في إليها وطلابها عائد إلى المحبوبة .

الشاهد فيه : أن «أم» تشارك الواو والفاء في جواز حذفها مع معطوفها ، بدليل حذف «أم» العاطفة و «غي» المعطوف المعادل لما بعد الهمزة في قوله أرشد .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية الأشموني ٤٣١ / ٢ ، والسيوطي في الهمع ٢ / ١٣٢ .

(١) قائله : لم ينسب إلى قائل ، وقال العيني : أنشده الأصمعي وغيره ولم أر أحدا عزاه إلى قائله - وهو من الكامل - .

وتمامه : حَتَّى شَتَّتْ هَمَّالَةَ عَيْنَاهَا

اللغة : «شتت» يروى مكانه «بدت» وهما بمعنى واحد «همالة» - صيغة مبالغة - من هملت العين إذا همرت بالدموع .

المعنى : علفت هذه الدابة تبنا وأشبعتها وسقيتها ماء باردًا حتى فاضت عينها بالدموع من الشبع ، وتلك عادة الدواب إذا شبعت .

الإعراب : «علفتها» فعل وفاعل مفعول أول «تبنا» مفعول ثان «وماء» الواو للعطف وماء =

عَلَفْتُهَا تَبْنَا وَمَاءً بَارِدًا

أى : وسقيتها ماء - .

فحذف العامل المعطوف، واستغنى بمعموله، وأمثله كثيرة نظما ونثرا.
وهذا مذهب جماعة من الكوفيين والبصريين منهم الفراء والفراسى.
وذهب قوم منهم أبو عبيدة والجرمى والمازنى والمبرد: إلى أن تالى الواو فى ذلك معطوف على الأول عطف مفرد على مفرد، لا عطف جملة على جملة، وأن العامل ضمن معنى ينظم المعطوف والمعطوف عليه، واختاره بعض المتأخرين.
واحتج الأولون : بأنه لو كان على التضمين لساغ «علفتها ماء وتبنا».
ورد بأنه مسجوع من كلام العرب كقوله^(١):

= مفعول لفعل محلوف تقديره : وسقيتها «باردا» صفة لماء «حتى» حرف غاية «همالة» حال من «عينها» الواقع فاعلا لثنت.

الشاهد فيه : «وماء باردا» حيث حذف العامل المعطوف وبقي معموله وهو «ماء» أى : وسقيتها ماء؛ لأنه لا يصح أن يعطف «ماء» على «تبنا» عطف مفرد على مفرد، لانتفاء المشاركة، لعدم صحة تسلط العامل عليه، لأن الماء لا يعطف، ولا يصح أن تكون الواو للمعية، لانتفاء المصاحبة لأن الماء لا يصاحب التبن فى العلف.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢٢٦ / ١ ، وابن هشام ١٥٧ / ٢ ، وابن عقيل ٣٣٤ / ١ . والمكودي ص ١٢٣ - والشاهد ١٨١ فى الخزانة، وذكره السيوطى فى الهمع ١٣٠ / ٢ ، وفى الأنصاف ٣٥٣ / ١ .

(١) قائله : هو طرفة بن العبد - وهو من الطويل -

وصدره : أعمربن هند ما ترى رأى صرمة .

اللغة : «صرمة» - بكسر الصاد وسكون الراء وفتح الميم - وهى القطيع من الإبل نحو الثلاثين.

الإعراب : «أعمرو» الهمزة حرف نداء وعمرو منادى مبنى على الضم «ابن» صفة له «هند» مضاف إليه «ما ترى» ما نافية أو استفهامية وترى فعل مضارع مرفوع بضمه مقدرة والفاعل ضمير مستتر فيه «أرى» مفعول به لترى «صرمة» مضاف إليه «لها» جار ومجرور خبر مقدم =

..... لها سببٌ ترعى به الماءَ والشجرَ

واختلف أيضا في هذا التضمين، والأكثرون على أنه ينقاس.

وضابطه عندهم : أن يكون الأول والثاني يجتمعان في معنى عام.

قال الشيخ أبو حيان : والذي أختاره التفصيل ، فإن كان العامل الأول تصح نسبته إلى الاسم الذي يليه حقيقة كان الثاني محمولاً على الإضمار، لأن الإضمار أكثر من التضمين، نحو (جدع الله أنفه وعينه) أى : (ويفقأ عينه)^(١) فنسبة الجدع إلى الأنف حقيقة.

وإن كان لا يصح كان العامل مضمناً معنى ما يصح نسبته إليه؛ لأنه لا يمكن الإضمار، نحو قول العرب : «علفت الدابة ماء وتبنا» أى : أطعمتها أو غذيتها.

وقوله : دَفَعًا لَوْهَمِ اتَّقَى.

يعنى : أن إضمار العامل فى (نحوه)^(٢) يدفع توهم أنه معطوف أو مفعول

معه .

فإن قلت : ولم كان حمله على العطف أو المعية وهما؟

قلت : أما العطف ، فلأن العامل لا يصلح للعمل فيه، وأما المعية ، فلأنها غير مرادة هنا، وذلك واضح.

وقوله : وَحَذَفَ مَتَّبِعٍ بَدَأَ هُنَا اسْتَبَحَ.

= «سبب» مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمّة ، والجملة صفة لصرمة «ترعى» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه ، «به» متعلق بترعى «الماء» مفعول به منصوب بالفتحة «والشجر» عطف عليه .

الشاهد فيه : «ترعى به الماء والشجر» حيث إنه عطف «الشجر» على وترعى به الماء . وأن قوله «ترعى به الماء والشجر» يدل على صحة العطف فى قول القائل علقتها تبنا وماء باردا، وأطعمته تمرا ولبنا خالصا .

(١) ب ، ج .

(٢) أ ، ب - وفى ج (فى نحو ذاك) .

يعنى : أنه يجوز حذف المعطوف عليه، لظهوره، ويستغنى بالعاطف والمعطوف نحو «بلى وزيدا» لمن قال : «ألم تضرب عمرا»؟
ومنه قول العرب «وَبِكَ وَأَهْلًا وَسَهْلًا» لمن قال : مرحبا^(١) .

تنبيهان :

الأول : حذف المتبوع كثر مع الواو كما مثل ، وقل مع الفاء . ومنه .
﴿ أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانْفَلِقْ ﴾^(٢) . أى فضرب فانفلق
ونذر مع «أو» كقول أبى أمية الهذلى^(٣) :

- (١) والتقدير : مرحبًا بك وأهلاً - فالجار والمجرور وهو «بك» متعلقان بكلمة «مرحبا» المحذوفة «وأهلاً» معطوف على مرحبا المحذوفة عطف مفرد على مفرد، فالمعطوف عليه محذوف وهو محل الشاهد «وسهلاً» معطوف على مرحبا المحذوفة، فالمعطوف عليه محذوف - ولكن سيويه يجعل «مرحبا» و «أهلاً» منصوبين على المصدر.
(٢) من الآية ٦٣ من سورة الشعراء.
(٣) شطر بيت من الطويل . ونمامه :

يُوشِحُ أَوْلَادَ الْعِشَارِ وَيُفْضِلُ

اللغة : «يوشح» - بالجسيم - قال العينى : وهو من التوشيح بمعنى الإحكام ، ويروى «يوشح» - بالحاء - وهو من التوشيح ومعناه التزين «أولاد العشار» الحديثات العهد بالتاج.

قال ثعلب : والعشار من الإبل التى قد أتى عليها عشرة أشهر، وقيل : العشار اسم يقع على النوق حتى يتج بعضها وبعضها يتظر نتاجها «يفضل» من الإفضال وهو الإحسان والإجمال.

المعنى : أن أبا أمية يمن على مخاطبه بأنه هو أو قبيلته حاطه ورعاه وكان به رفيقا أحوج ما يكون إلى الرعاية والرفق ، وقد شبهه بأولاد العشار لضعفها وعدم استطاعتها شيئا أزنه كأولاد العشار كان كلا على الشاعر أو على قبيلته ولم يكن له من تولى رعايته وحمايته قبل رعايتهم له أحد من آباء أو من إخوة.

الإعراب : «فهل» الفاء بحسب ما قبلها وهل حرف استفهام «لك» جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره : هل أخ لك كائن أو موجود ؟ «أو» حرف عطف «من» زائدة «والد» معطوف على أخ.

والتقدير : فهل لك أخ أو والد ؟ - وإعراب الباقي واضح .

الشاهد فيه : «أو من والد» حيث حذف المعطوف عليه . إذ التقدير : فهل لك من أخ أو من والد - و «من» فى الموضعين زائدة .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٣٢ / ٢ . وذكره السيوطى فى الهمع . ٢ / ١٤٠ .

فهل لك أو من والدك قبلنا

أى : فهل لك من أخ أو من والد؟

والثاني : جعل الزمخشري من ذلك قوله تعالى : ﴿أَوْ لَمْ يَسِيرُوا﴾^(١)
و﴿أَلَمْ يَسِيرُوا﴾^(٢) .

فقدّر بين الهمزة والعاطف محذوفا هو المعطوف عليه ، وإلى ذلك ذهب
محمد بن مسعود الغزني .

ومذهب الجمهور : أن حرف العطف عطف ما بعده على الجملة قبله ولا
حذف ولكنه اعتنى بالهمزة فصدرت .

وقوله : وعطفك الفعل على الفعل يصح

يعنى : أن الأفعال فى جواز عطف بعضها على بعض كالأسماء ، نحو
«زيد قام وقعد ، ويقوم ويقعد» .

تنبيه :

أهمل المصنف شرطا فى عطف الفعل ، وهو اتحاد زمانهما^(٣) .

فلا يعطف الماضى على المستقبل ، ولا المستقبل على الماضى :

فإن قلت : فهل يشترط اتحاد اللفظ - أعنى : أن يكونا بصيغة الماضى أو

بصيغة المضارع . . ؟

قلت : لا بل يجوز عطف الماضى على المضارع نحو ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ
الْقِيَامَةِ فَأُورِدُهُمْ﴾^(٤) وعكسه نحو ﴿تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ
جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَلُ لَكَ قُصُورًا﴾^(٥) .

(١) من الآية ٩ من سورة الروم .

(٢) من الآية ٨٢ من سورة غافر .

(٣) أى : مضيا أو حالا أو استقبالا .

(٤) فأوردهم معطوف على يقدم لأنه بمعنى يوردهم . قاله أبو البقاء . وهو من الآية ٩٨ من
سورة هود .

(٥) الشاهد فى (ويجعل) - على قراءة الجزم عطف على جعل الذى هو فى محل جزم .
وهو من الآية ١٠ من سورة الفرقان

وإنما ساغ ذلك لاتحاد الزمان:

فإن قلت : ليس هذه المثل من عطف الفعل على الفعل ، وإنما هي من عطف جملة على جملة .

قلت : لما كان الغرض منها إنما هو عطف الفعل ، لأن فاعل الفعل الثاني هو فاعل الفعل الأول صح أن يقال : إنها من عطف الفعل على الفعل .
وقوله :

واعطف على اسم شبه فعل فعلاً

مثاله ﴿إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا﴾^(١) ﴿أَوْ لَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾^(٢) .

فإن قلت : كيف جار ذلك (وحرف)^(٣) العطف لا يربط بين مختلف الجنس .

قلت : إنما جار ، لأن أحدهما مؤول بالآخر ، فاتحد الجنس بالتأويل .

فإن قلت : فأيهما المؤول؟

قلت : الذي يؤول هو الحال محل الآخر (فيكون)^(٤) الأول كمثال الأول ، لأن المصدقين صلة «أل» وحق الصلة أن تكون جملة ، فال مؤولة بالذي والمصدقين بتصدقوا .

وتارة يكون الثاني كالمثال الثاني ، لأن صافات فيه حال ، وأصل الحال أن يكون اسماً فيقبض مؤول بقابضات .

وقوله :

وعكساً استعمل تجده سهلاً

(١) الآية ١٨ من سورة الحديد .

(٢) عطف «يقبضن» وهو مضارع على «صافات» وهو اسم فاعل ، لأنها في معنى يصفن . ومعنى صافات : ناشرات أجنحتهن في الجو . ومعنى يقبضن يضممن الأجنحة إلى الأجسام . وهو من الآية ١٩ من سورة الملك .

(٣) ب - وفي أ ، جـ (وحروف) .

(٤) أ ، جـ - وفي ب (فتارة) .



يعنى : بالعكس أن تعطف الاسم المشابه للفعل على الفعل ، كقوله تعالى :
﴿ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ﴾^(١) .
وقول الراجز^(٢) :

أُمُّ صَبِيٍّ قَدْ حَبَّأَ أَوْ دَارِجٌ

عطف «دارجا» على «قد حبأ» .

قال فى شرح الكافية : لأن دارجا بمعنى درج .

قلت : ظاهر هذا أن الاسم فى البيت ونحوه مؤول بالفعل ، وليس بجيد ،
بل الظاهر أن «حبا» مؤول بحاب ، لأنه فى موضع النعت ، وأصل النعت أن
يكون اسما .

(١) وقد الزمخشرى : عطف «مخرج» على «فالق» فيكون من عطف الاسم على الاسم ، وهو
من الآية ٩٥ من سورة الأنعام .

(٢) قائله : قال العيني : أنشده المبرد ولم يعزه إلى قائله ، وقيل : لجندب بن عمرو يذكر
امراة الشماخ بن ضرار الغطفانى - وهو من الرجز -
وصدوره : ياربُّ بِيضَاءَ مِنَ الْعَوَاهِجِ

اللفظة : «العواهج» - جمع عوهج - وهى فى الأصل الطويلة العنق من الظباء والنوق
والنعام وأراد بها ههنا المرأة التامة الخلق «حبا» رحف ومشى على عجزه «دارج» اسم فاعل
- من درج الصبى - إذا مشى هينا متقارب الخطو .

المعنى : يريد الشاعر امراة تامة الخلق تشبه الظباء فى طول عنقها ولا يكون معها غير صبى
يحبو ، أو قريب عهد بالمشى لا يكاد يدرك .

الإعراب : «يا» للتنبيه «بيضاء» مبتداً مجرور برب لفظا فى محل رفع «من العواهج» جار
ومجرور متعلق بمحذوف صفة لبيضاء «أم» بالجر - بدل أو عطف بيان لبيضاء باعتبار
اللفظ - وبالرفع - باعتبار المحل ، أو خبر لمبتداً محذوف «صبى» مضاف إليه «حبا» فعل
ماض والفعل ضمير ، والجملته صفة لصبى «أو دارج» معطوف على «حبا» لتأويله بدرج .

الشاهد فيه : «حبا أو دارج» حيث إنه عطف الاسم المشبه للفعل وهو «دارج» على الفعل
وهو «حبا» .

مواضعه : ذكره من شراح الالفية : الأشمونى ٤٣٣ / ٢ ، وابن هشام ١٩٦ / ٣ ، وابن
الناظم .

البَدَل

هو اصطلاح البصريين، وأما الكوفيون فقالوا الأخفش: يسمونه بالترجمة والتبيين. وقال ابن كيسان: يسمونه بالتكرير.

وقوله:

التابعُ المقصودُ بالحكمِ بلاً واسطةٌ هو المسمىُ بدلاً

(التابع): جنس و (المقصود بالحكم): يخرج النعت والتوكيد وعطف البيان، لأنهن مكملات للمقصود بالحكم. و (بلا واسطة) مخرج (العطف)^(١) النسق.

وتخصيص الشارح المعطوف بيل وبلكن كما في شرح الكافية يقتضى حمل المقصود على المستقل بالقصد، وإلا فلا وجه للتخصيص.

ولما عرفه أخذ في ذكر أقسامه فقال:

مُطَابِقًا أَوْ بَعْضًا أَوْ مَا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ يُلْفَى أَوْ كَمَعطوفٍ يَبْلُغُ
هذه أربعة:

الأول: المطابق. كقوله تعالى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ ﴿٦﴾ صِرَاطَ الَّذِينَ ﴿٢﴾

وهو المسمى ببدل كل من كل^(٣).

قال في شرح الكافية: وذكر المطابقة أولى، لأنها عبارة صالحة لكل بدل يساوى المبدل منه في المعنى، بخلاف العبارة الأخرى. فإنها لا تصدق إلا على ذى أجزاء، وذلك غير مشروط للإجماع على صحة البدلية فى أسماء الله تعالى كقراءة غير نافع وابن عامر ﴿إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ ﴿١﴾ الله ﴿٤﴾

(١) ١، ج

(٢) من الآيتين ٦، ٧ من سورة الفاتحة.

(٣) وإنما سماه الناظم بدل المطابق، لوقوعه فى اسم الله تعالى.

(٤) من الآية ١، ٢ من سورة إبراهيم.

الثانى: بدل بعض من كل ، نحو «قبضت المال نصفه» والبعض عند البصريين يقع على أكثر الشيء وعلى نصفه وعلى أقله .

وعن الكسائى وهشام : أن بعض الشيء لا يقع إلا على ما دون نصفه ، ولذلك منع أن يقال «بعض الرجلين» (لك)^(١) أى : أحدهما .

الثالث : بدل اشتمال . وهو ما صح الاستغناء عنه بالأول ، وليس مطابقا له ولا بعضا .

وقيل : هو ما لا بس الأول بغير الكلية والجزئية .

وقيل إما دال على معنى فى متبوعه نحو «أعجبني زيدٌ حسنه» .

أو مستلزم معنى فيه نحو «أعجبني زيد ثوبه» .

والأول هو الكثير .

الرابع : بدل مابين مطلقا بحيث لا يشعر به ذكر المبدل منه بوجه ، ولهذا شبهه بالمعطوف بيل ، وهو قسمان سيأتى ذكرهما .

تنبيهات :

الأول : لا بد فى (بدل)^(٢) الاشتمال من مراعاة أمرين :

أحدهما : إمكان فهم معناه عند الحذف ، ومن ثم جعل نحو «أعجبني زيد أخوه» بدل إضراب لا بدل اشتمال ، إذ لا يصح الاستغناء عنه بالأول ، والآخر : حسن الكلام على تقدير حذفه ، ومن ثم امتنع نحو «أسرجت زيدا فرسه» لأنه وإن فهم معناه فى الحذف ، فلا يستعمل مثله ولا يحسن .

فلو ورد مثل هذا فى الكلام لكان بدل غلط .

الثانى : اشتراط أكثر النحويين فى بدل (البعض)^(٣) وبدل الاشتمال ضميرا

عائدا على المبدل منه .

(١) ب ، ج .

(٢) أ ، ج .

(٣) أ ، ب ، وفى ج (الغلط) .

قال المصنف : والصحيح عدم اشتراطه، لكن وجوده أكثر من عدمه، ذكر من الشواهد على الاستغناء عن الضمير في بدل البعض قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ (١).

وفي بدل الاشتمال، قوله تعالى : ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ ﴾ (٢) النار (٣).

قلت : وتوولت الأيتان على حذف الضمير أى : منهم وفيه .

وظاهر التسهيل أنه لا بد من ضمير أو ما يقوم مقامه (٣) ومثل (للقائم) (٤) مقامه بـ «قتل أصحاب الأخدود» النار ، فالالف واللام تقوم مقام الضمير .

وذهب الفراء وتبعه ابن الطراوة : إلى أن «النار» بدل كل من كل ، عبر بالأخدود عن النار لما كان مشتملا عليها كقولهم «عفيف الإزار» .

وقال ابن هشام : الأولى أن يكون على حذف مضاف ، أى : أخدود النار . وقال ابن خروف : هو بدل إضراب .

الثالث : اختلف في المشتمل في بدل الاشتمال ، فقيل : هو الأول وقيل : الثانى وقيل : العامل .

فإن قلت : فما المفهوم من كلامه؟

قلت : قوله (أو ما يشتمل عليه) يحتمل القول الأول والثالث .

وإلى الأول ذهب في التسهيل (٥) .

(١) «من استطاع» بدل من «الناس» . وهو من الآية ٩٧ من سورة آل عمران .

(٢) (النار) بدل من (الأخدود) - والأخدود : الشق في الأرض، وأصحابه هم : أنطيانوس

ملك الروم، ويختصر ملك الفرس ، ويوسف ذو نواس ملك نجران - حفر كل منهم شقا

عظيما وملاء ناراً ، وأمر بأن يلقى فيه كل من لم يكفر ، وآل في الأخدود للجنس ،

لأنها أخاديد لا أخدود واحد . وهو من الآية ٥٤، ٥٤ من سورة البروج .

(٣) التسهيل ص ١٧٢ .

(٤) ب - وفي أ ، ج (للقائم) .

(٥) التسهيل ص ١٧٣ .

الرابع : رد السهلى ، بدل البعض وبدل الاشتمال إلى بدل الكل ، فقال :
العرب تتكلم بالعام وتريد به الخاص ، وتحذف المضاف وتنويه .

فإذا قلت : «أكلت الرغيفَ ثلثه» إنما تريد أكلت بعض الرغيف «ثم»^(١)
يبين ذلك البعض .

وبدل المصدر من الاسم إنما هو فى الحقيقة من صفة مضافة إلى ذلك
الاسم .

الخامس : زاد بعضهم فى الإبدال بدل كل من بعض ، كقول امرئ
القيس^(٢) :

كأنى غداةَ البينِ يومَ تحمّلوا
ونفاه الجمهور وتأولوا البيت^(٣) .

(١) ب ، ج .

(٢) صدر بيت من الطويل -

وقامه : لَدَى سَمَرَاتِ الحَى نَاقِفٌ حَنظَلٌ .

اللغة : (غداة البين) الفراق (لدى) بمعنى عند (السمرات) - جمع سمرة - وهى شجرة
الطلع (ناقف) - بالنون ويعد الالف قاف ثم فاء - وناقف الحنظل : الذى يستخرج الهبيد
- بفتح الهاء وكسر الباء وبعدها ياء وفى آخره دال - وهو حب الحنظل، ويروى (ترحلوا) .
المعنى : إنى أبكى كناقف الحنظل ، لأن ناقف الحنظل تدمع عيناه لحرارته .

الإعراب : (كأنى) كان حرف تشبيه والضمير المتصل به اسمه (غداة) منصوب على الظرفية
(البين) مضاف إليه (يوم) منصوب على الظرفية (تحمّلوا) فعل ماض وفاعله (لدى) ظرف
(سمرات) مضاف إليه (الحى) مضاف إليه (ناقف) خبر كان مرفوع بالضممة الظاهرة
(حنظل) مضاف إليه .

الشاهد فيه : (يوم تحمّلوا) فإنه بدل كل من بعض من قوله (غداة البين) .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٣٧ / ٢ . وذكره السيوطى فى الهمع
١٢٧ / ٢ .

(٣) من وجوه التأويل التى تأولوا بها البيت أن (اليوم) ليس اسما للوقت الممتد من طلوع
الفجر إلى غروب الشمس ، ولكنه اسم للوقت مطلقا طال أو قصر ، نظير قولهم (إنما
ادخرتك لهذا اليوم) يريدون لهذا الوقت ، وعلى هذا يكون إبدال (يوم) من (غداة البين)
من نوع بدل الكل من الكل .

وقوله :

وَذَا لِلأَضْرَابِ إِهْزُؤُاِنْ قَصْدًا صَحِيبٌ وَدُونَ قَصْدٍ غَلَطٌ بِهِ سَلِيبٌ

الإشارة إلى القسم الرابع، أعنى : المباين فذكر أنه نوعان :

أحدهما : يسمى بدل الإضراب ، وبدل البداء أيضا ، وهو ما يذكر متبوعه بقصد كقولك «أعط السائل رغيفا درهما» ومنه قوله عليه الصلاة والسلام : «إن الرجل ليصلى الصلاة وما كتب له نصفها ثلثها» إلى عشرها.

ولم يثبت بعضهم بدل البداء .

والآخر : يسمى بدل الغلط ، وهو ما لا يقصد متبوعه بل يجرى على لسان المتكلم من غير قصد .

وهذا النوع . قال المبرد وغيره : لا يوجد في كلام (العرب)^(١) لائترها ولا نظمها وإنما يقع في لفظ (الغلاط)^(٢) .

وزعم قوم منهم ابن السيد : أنه وجد في شعر العرب، كقول ذى الرمة^(٣) :

(١) ب ، ج .

(٢) ج ، جـ وفي أ (الغلاط).

(٣) صدر بيت من البسيط .

وتمامه : وفي اللثاتِ وفي أنيابها شَنَّبُ

اللغة : «الماء» فعلاء - من اللمي - وهي سمرة في باطن الشفة . يقال : امرأة لمياء وظل ألمى . كثيف أسود «حوة» - بضم الحاء وتشديد الواو - أيضا - حمرة في الشفتين تضرب إلى السواد . «لعمس» - بفتح اللام والعين - أيضا سمرة في باطن الشفة . يقال : امرأة لعساء «اللثات» بكسر اللام وتخفيف الثاء - جمع لثة، وهي معروفة «شَنَّبُ» - بفتح الشين والنون - برد وعدوبة في الأسنان . يقال : هو تحديد الأسنان ودقتها .

لَمِيَاءٌ فِي شَفْتَيْهَا حُوَّةٌ لَعَسٌ

قال : «لعس» بدل غلط ، لأن الحُوَّةَ السَّوَادُ ، واللَّعَسُ : سواد يشوبه حمرة ، وذكر بيتين آخرين ، ولا حجة له فيما ذكره ، لإمكان تأويله (١) .

فإن قلت : ما معنى قوله (به سلب)؟

قلت : يعني : أن بدل الغلط سلب الحكم عن الأول وأثبتته للثاني .

فإن قلت : كيف قال (ودون قصد) ولا بد من قصد البديل في النوعين .

أعنى : بدل الإضراب وبدل الغلط ؟

قلت : إنما يعني نفى القصد في بدل الغلط (بقصد الأول لا الثاني) (٢) .

تنبيه:

زاد ابن عصفور : بدل النسيان نحو «مررت برجل امرأة» إذا توهمت أن

الممرور به رجل ثم تذكرت أنه امرأة .

وقد أدرجه الشارح في بدل الغلط ، وإدراجه في بدل الإضراب أقرب . ولما

ذكر أقسام البديل مثلها في قوله :

= الإهراب : «الماء» خبر لمبتدأ محذوف مرفوع بالضممة . أي : هي لمياء «في شفيتها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «حوة» مبتدأ مؤخر «لعس» بدل غلط من «حوة» «في اللثات» جار ومجرور خبر مقدم «وفي أنيابها» عطف عليه «شنب» مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة .

الشاهد فيه : «لعس» فإنه بدل غلط من «حوة» ، لأن الحوة السواد واللعس سواد تشوبه حمرة .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٤٣٨ / ٢ . وذكره السيوطي في الهمع ٢ / ١٢٦ .

(١) كأن يقال : (لعس) مصدر وصفت به الحوة . أي : حوة لعساء . هذا ، وقد قيل : كل من الحوة واللعس حمرة تضرب إلى سواد ، وعليه فلعس بدل كل من كل . فلا شاهد فيه هـ صبان ٩٨ / ٣ .

(٢) أ، ج - أي : نفى قصد الأول - وفي ب (يقصد الثاني لا الأول) .



كَزْرُهُ خَالِدًا وَقَبْلَهُ الْيَدَاَ واعرفهُ حَقَّهُ وَخَذَ نَبْلًا مَدَى

فزره خالدا . بدل كل ، وقبله اليدا . بدل بعض ، واعرفه حقه بدل اشتغال ، وخذ نبلا مدى . بدل إضراب إن قدر قصد الأول ، وبدل غلط إن قدر عدم قصده .

فإن قلت : قد فهم من كون البديل تابعا ، أنه يوافق متبوعه في الإعراب ، فما حاله في التعريف والتذكير والإفراد وأضدادها؟

قلت : أما التعريف والتذكير فلا يلزم موافقته لمتبوعه فيهما ، بل تبدل المعرفة من المعرفة نحو ﴿إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ﴿١﴾ اللَّهُ ﴿١﴾﴾ . - في قراءة من جر . والنكرة من النكرة ، نحو ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَارَا ﴿٣١﴾ حِدَاتِقَ وَأَعْنَابَا ﴿٣٢﴾﴾ . والمعرفة من النكرة ﴿وَأَنَّكَ لَتَهْدَى إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ صِرَاطِ اللَّهِ ﴿٣٣﴾﴾ .

والنكرة من المعرفة نحو ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴿١٤﴾﴾ .

واشترط الكوفيون في إبدال النكرة من النكرة أن تكون موصوفة ، واشترطوا في إبدال النكرة من المعرفة شرطين : اتحاد اللفظ ، وكونها موصوفة ، كذلك نقل المصنف .

ونقل غيره اشتراط الأول من الشرطين عن نحاة بغداد لا عن نحاة الكوفة ، وكلام أهل الكوفة يدل على عدم اشتراطه ووافقهم على اشتراط (الثاني طائفة من

(١) فالله بدل من «العزیز» . وهو من الآية ٢، ١ من سورة إبراهيم .

(٢) «حداثق» بدل من «مفارا» . وهو من الآية ٣١، ٣٢ من سورة البنا .

(٣) فالصراط الثاني معرفة بالإضافة وقد أبدل من الأول وهو نكرة . وهو من الآية ٥٢ ، ٥٣ من سورة الشورى .

(٤) فناصية الثانية نكرة وقد أبدلت من الأولى وهي معرفة . وهي من الآية ١٥، ١٦ من سورة العلق .

التأخرين، وحكى عن الكوفيين أيضا اشتراط^(١) اتحاد اللفظ في بدل المعرفة من النكرة.

والصحيح أنه لا يشترط (شئ) ^(٢) من ذلك ، لورود السماع به .

قال في الارتشاف: وقد سمع إبدال النكرة من المعرفة ، وليست من لفظ الأول ولا موصوفة، وهو مذهب البصريين .

وأما التذكير والإفراد وأضدادهما . فإن كان بدل كل وافق متبوعه فيها ما لم يمنع مانع من التثنية والجمع ، ككون أحدهما مصدرا نحو «مفازا حدائق» أو قصد التفصيل نحو^(٣) :

وكنْتُ كَذِي رَجَلَيْنِ رَجُلٍ صَحِيحَةٍ وَرَجُلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانَ فَشَلَّتْ

وإن كان غيره من أنواع البديل لم يلزم موافقته فيما ذكر .

قوله :

وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ الظَّاهِرِ لَا تُبَدِّلُهُ إِلَّا مَا إِحَاطَةَ جَلًّا

(١) أ ، ج .

(٢) أ ، ج .

(٣) قائله : كثير عزة - وهو من الطويل - .

المعنى : وصف كلفه بمن يجب وحرصه على الإقامة عندها، فتمنى أن تشل إحدى رجليه وهو عندها حتى لا يرحل عنها .

الإعراب : «وكنْتُ» الواو عاطفة وكان فعل ماض ناقص والتاء اسمه «كذي» جار ومجرور خبر كان «رجلين» مضاف إليه «رجل» - بالجر - بدل من رجلين «صحيحة» صفتها «ورجل» - بالجر - عطف على رجل الأولى - ويجوز نصب «رجلا» في الموضعين على إضمار أعنى، ويجوز رفعهما على حذف المبتدأ . أى : إحداهما رجل . «رمى» فعل ماض «فيها» متعلق برمى «الزمان» فاعل رمى ، ومفعول رمى محذوف ، تقديره : رمى فيها الزمان داء «فشلت» عطف على رمى .

الشاهد فيه : «رجل صحيحة» فإن «رجل» نكرة أبدلها من «رجلين» وهو أيضا نكرة .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢٣٨ / ٢ وذكره ابن يعيش ٦٨ / ٣ . وسيبويه ٢١٥ / ١ وابن هشام في المغنى ٩٤ / ٢ ، والشاهد رقم ٣٧٣ في الخزانة .

أو اقتضى بعضاً أو اشتمالاً كأنك ابتهاجك استمالاً

اعلم أنه يجوز إبدال الظاهر من (الظاهر)^(١) وإبدال الظاهر من المضرر على تفصيل، وهو أن الضمير إن كان لغائب أبدل منه الظاهر مطلقاً نحو «ضربته ريداً».

وإن كان الحاضر أبدل منه بدل البعض نحو^(٢).

أوعدني بالسجن والأدهم
رجلي فرجلي شنة المناسم
في أحد الأوجه.

(١) ب، ج، وفي أ (المضر).

(٢) قائله: هو العليل - بزنة التصغير - بن الفرخ - بزنة القتل. وكان قد هجا الحجاج بن يوسف الثقفي، وهرب إلى الروم واستنجد بالقيصر فحماه، ثم أرسل الحجاج إلى قيصر يتهدده إن لم يرسله، فلما مثل بين يديه عفه. - وهو من الرجز -

اللغة: «أوعدني» تهلدي «الأدهم» جمع أدهم - وهو القيد «شنة» غليظة خشنة «المناسم» - جمع مشم - بزنة مجلس، وأصله طرف خف البعير، فاستعمله في الإنسان، وإنما حسن ذلك لأنه يريد أن يصف نفسه بالجلادة والصبر على احتمال المكروه. الإهراب: «أوعدني» فعل ماض وفاعله مستتر فيه والنون للوقاية والياء مفعول به «بالسجن» جار ومجرور متعلق بأوعد «والأدهم» معطوف على السجن. «رجلي» بدل بعض من ياء المتكلم في أوعدني والياء مضاف إليه «فرجلي» مبتدأ «شنة» خبره «المناسم» مضاف إليه:

الشاهد فيه: «أوعدني» . «رجلي» حيث أبدل الاسم الظاهر وهو «رجلي» بدل بعض من كل من ضمير الحاضر - وهو ياء المتكلم الواقعة مفعولاً لأوعد.

مواضعه: ذكره من سراج الألفية: الأشموني ٤٣٩ / ٢، وابن عقيل ١٨٧ / ٢، والمكودي ص ١٢٤، وابن الناظم. وذكره ابن يعيش في شرح المفصل ٧٠ / ٣، والسيوطي في الهمع ١٢٧ / ٢ وابن هشام في الشذور ص ٤٥٧. والشاهد رقم ٣٦٨ في الخزانة.

ويبدل الاشتمال نحو^(١) :

وما أَلْفَيْتِي حَلْمِي مُضَاعَاً

ومثله قوله : «ابتهاجك استمالاً»^(٢).

وأما بدل الكل ، فإما أن يفيد معنى الإحاطة كالتوكيد . أو لا .

فإن أفاد معنى الإحاطة جاز نحو «جثتم صغيركم وكبيركم» ومنه ﴿ تَكُونُ
لَنَا عِيداً لِأَوْلَانَا وَأَخْرِنَا ﴾^(٣).

(١) قائله : هو عدى بن زيد العبّادى شاعر جاهلى - وهو من الوافر - .

صدره : ذَرِينِي إِنْ أَمَرَكِ لَنْ يُطَاعَاً .

اللغة : «ذرينى» دعبنى - يخاطب امرأة - أمر من يذر بمعنى يدع «ألفيتنى» وجدنتى .

المعنى : يخاطب عاذلته على إتلاف ماله فيقول : ذرينى من عدلك فإنى لا أطيع أمرك
فالعلم وصحة التمييز والعقل يأمرنى بإتلافه فى اكتساب الحمد ولا أضيع .

الإعراب : «ذرينى» فعل أمر مبنى على حذف النون وياء المخاطبة فاعله والنون للوقاية
والياء مفعول به «إن» حرف توكيد ونصب «أمرك» اسم إن والكاف مضاف إليه «لن» نافية
ناصبه «يطاعا» فعل مضارع مبنى للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه والألف
للإطلاق ، والجملة فى محل رفع خبر إن ، وجملة إن واسمها وخبرها لا محل لها
مستأنفة للتعليل «وما» الواو عاطفة وما نافية «ألفيتنى» فعل ماض وتاء المخاطبة فاعله
والنون للوقاية والياء مفعوله الأول «حلمى» بدل اشتمال من ياء المتكلم فى ألفيتنى - والياء
مضاف إليه «مضاعا» مفعول ثان لألفى .

الشاهد فيه : «ألفيتنى حلمى» حيث أبدل الاسم الظاهر وهو «حلمى» بدل اشتمال - من
ضمير الحاضر وهو ياء المتكلم فى «ألفيتنى» .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٣٩ / ٢ ، وابن عقيل ١٨٦ / ٢ ،
والمكودى ص ١٢٤ - وذكره سيبويه ٧٨ / ١ . وابن يعيش ٦٥ / ٣ ، والسيوطى فى
الهمع ١٢٧ / ٢ ، والشاهد رقم ٣٦٩ فى الخزانة ، وابن هشام فى الشذور ص ٤٥٧ .

(٢) أى : فرحك استمالاً - السين والتاء زائدتان أو للضرورة . أى : أملت القلوب إليك أو
صيرتها ماثلة إليك . وابتهاجك بدل من الضمير فى أنك ، واستمالا خبر أن .

(٣) أى : لجميعنا لأن عادة العرب التعبير بالطرفين وإرادة الجمع . فأولنا وآخرنا بدل كل من
الضمير (نا) المجرور باللام ، وهو من الآية ١١٤ من سورة المائدة .

والا فمذاهب^(١) .

أحدها : المنع ، وهو قول جمهور البصريين^(٢) .

والثاني : الجواز ، وهو قول الاخفش والكوفيين ، وسمع الكسائي إلى أبي عبد الله وقال^(٣) :

بكم قريش كُفينا كلُّ مُعْضِلَةٍ

والثالث : أنه يجوز في الاستثناء نحو «ما ضربتكم إلا زيدا» وهو قول قطرب^(٤) .

(١) والا . أى : فإن لم يكن فيه معنى الإحاطة .

(٢) لعدم الفاللة ، إذ ضمير الحاضر في غاية الوضوح .

(٣) قائله : لم آت على قائله - وهو من البسيط - .

ومثامه : وأم نهج الهدى من كان ضليلاً .

اللغة : «كفينا» أى وقينا «معضلة» - بكسر الضاد - اسم فاعل من أعضل الأمر ، إذا اشتد وصعب المخرج منه «أم» قصد «نهج الهدى» طريقه «ضليلاً» - بكسر الضاد وتشديد اللام مكسورة - الشديد الضلال .

الإعراب : «بكم» جار ومجرور متعلق بكفينا «قريش» بدل من كاف المخاطبين المجروزة محلا بالباء «كفينا» فعل ماض مبنى للمجهول ، وضمير المتكلم عن نفسه وغيره نائب فاعل ، وهو المفعول الأول «كل» مفعول ثان لكفى «معضلة» مضاف إليه «وأم» الواو عاطفة وأم فعل ماض «نهج» مفعول به لأم «الهدى» مضاف إليه «من» اسم موصول : فاعل أم مبنى على السكون في محل رفع . «كان» فعل ماض ناقص واسمه ضمير مستتر فيه يعود إلى «من» «ضليلاً» خير كان . وجملة كان واسمه وخبره لا محل لها صلة الموصول .

الشاهد فيه : «بكم قريش» حيث أبدل الاسم الظاهر وهو «قريش» من ضمير الحاضر وهو ضمير المخاطبين للمجرور محلا بالباء - بدل كل من كل - من غير أن يدل البدل على الإحاطة .

مواضعه : ذكره ابن هشام في شذور الذهب ص ٤٥٨ .

(٤) وفيه نظر : بأن زيداً ليس بدل كل من ضمير المخاطبين بل بدل بعض ، ويظهر لى أنه لا يوجد مثال يكون فيه المستثنى بدل كل من المستثنى منه ، ه صبان ٩٩ / ٣ .

وأما إبدال المضمّر من المضمّر فنحو «رأيتك إياك» - وتقدم الخلاف فيه في باب التوكيد.

وأما إبدال المضمّر من الظاهر فنحو «رأيت زيدا إياه».

قال في التسهيل : ولا يُبدل مضمراً من مضمراً ولا من ظاهراً ، وما أوهّم ذلك جعل توكيداً إن لم يُفد إضراباً^(١) .

وقال في شرحه : والصحيح عندي أن نحو «رأيت زيدا إياه» لم يستعمل في كلام العرب نثره ونظمه ، ولو استعمل لكان توكيداً .

وأشار بقوله ما لم يفد إضراباً إلى نحو إياك وإياى قصد زيد ، تريد إياى فإنه بدل . . .

قوله :

وَيَدُلُّ الْمُضْمَنُ الْهَمْزَ يَلِي هَمْزاً كَمَنْ ذَا أَسْعِيدٍ أَمِ عَلِيٍّ

يعنى : أن المبدل من اسم الاستفهام لا بد من اقترانه بالهمزة ، وقد مثله .

تنبيه :

نظيرُ هذه المسألة بدلُ اسم الشرط فإنه يقرن بـ«إن» نحو «متى تقم إن ليلاً وإن نهاراً قمت» .

قوله :

وَيُبَدَلُ الْفَعْلُ مِنَ الْفَعْلِ كَمَنْ يَصِلُ إِلَيْنَا يَسْتَعِينُ بِنَا يُعْنِ

يجوز إبدال الفعل من الفعل بدل كل ، قال في البسيط : باتفاق ، ومنه^(٢) :

(١) التسهيل ص ١٧٢ .

(٢) قائله : عبید الله بن الحر الجعفی - وهو من الطویل - .

وقامه : تَجِدُ حَطْبًا جَزْلاً وَنَارًا تَأْجِجًا .

اللغة : «تلمم» يقال : ألم الرجل بالقوم إلاماً . أتاهم ، «حطباً جزلاً» أى : غليظاً .

المعنى : أنهم يوقدون الحطب الجزل لتقوى نارهم ، فينظر إليها الضيوف على بعد ويقصدونها .

الإعراب : «متى» ظرف زمان للشرط العامل فيه تأتانا «تأتانا» تات مجزوم بحذف حرف العلة وهو فعل الشرط ونا مفعول والفاعل ضمير مستتر «تلمم» فعل مضارع بدل من تأتانا

مَتَى تَأْتِنَا تَلْمِمٌ بِنَا فِي دِيَارِنَا

وبدل الاشتمال نحو ﴿ يَلْقَى أَثَامًا ﴾ (٦٨) يُضَاعَفُ (١) و «من يصل إلينا يستعن بنا يُعْن» وحكى فى البسيط فيه خلافاً.

ولا يبدل بدل بعض ، وأما بدل الغلط فقال فى البسيط : جَوَّزَه سَيَّبُوهُ
وجماعة من النحويين ، والقياس يقتضيه (٢).

تنبيهان :

الأول : ذكر كثير من النحويين أن الجملة قد تبدل من الجملة ، ومثله الشارح بقوله (٣) :

= وفاعله ضمير مستتر «بنا» متعلق بالفعل «فى ديارنا» جار ومجرور ونا مضاف إليه «نجد»
جواب الشرط مجزوم والفاعل ضمير «حطبا» مفعول «جزلا» صفة «ونارا» معطوف على
حطب «تأججا» فعل ماضٍ وفاعله ضمير النار والالف للإطلاق .
الشاهد فيه : «تأتنا تلمم» فالفعل «تلمم» بدل من الفعل «تأتنا» .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : المكردى ص ١٢٤ ، والسيوطى ص ١٠١ والهمع
١٢٨ / ٢ ، وسيبويه ٤٤٦ / ١ والأشمونى ٤٤٠ / ٢ .

(١) من الآية ٦٨ ، ٦٩ من سورة الفرقان .

(٢) ومثله الشاطبى بنحو (إن تطعم ريدا تكسه أكرمك) .

(٣) قائله : لم أقف على اسم قائله - وهو من الطويل -

وقامه : وإلا فكن فى السر والجهر مسلماً

الإعراب : «أقول» فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر فيه «له»
جار ومجرور متعلق به «ارحل» فعل أمر ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة مقول القول
«لا تقيم» جملة مؤكدة بالنون وقعت بدلا من قوله «ارحل» وإلا أى : وإن لم ترحل ،
وهى فعل الشرط «فكن» الفاء واقعة فى جواب الشرط «كن» فعل أمر واسمها ضمير
مستتر «فى السر» جار ومجرور «والجهر» عطف عليه «مسلماً» منصوب على أنه خبر
لكان .

الشاهد فيه : «لا تقيم» فإنه جملة بدل عن جملة أخرى وهى «ارحل» .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٤٠ / ٢ ، وابن الناظم .

أقول له ارحل لا تُقيمَنَّ عندنا

ويقوله عز وجل: ﴿بَلْ قَالُوا مِثْلَ مَا قَالَ الْأَوَّلُونَ ﴿٨١﴾ قَالُوا أَئِذَا مِتْنَا ﴿١﴾

ويقوله تعالى: ﴿أَمَدُّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدُّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَيْنَ ﴿٣﴾

ويقوله عز وجل: ﴿قَالَ يَا قَوْمِ أَتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ ﴿٢٠﴾ أَتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُهْتَدُونَ ﴿٣﴾

وفى الارتشاف: وما استدل به لا يقوم به حجة.

الثانى: أجاز ابن جنى والزمخشري والمصنف أن تبدل الجملة من المفرد، وجعل المصنف من ذلك «عرفت زيدا أبو من هو»^(٤).

وجعل الزمخشري قوله تعالى: ﴿هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السَّحَرَةَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ ﴿٥﴾ بدلا من النجوى.

وجعل ابن جنى: «كيف يلتقيان» بدلا من حاجة وأخرى فى قوله^(٦).

(١) من الآية ٨١ ، ٨٢ من سورة المؤمنون.

(٢) من الآية ١٣٢ ، ١٣٣ من سورة الشعراء.

(٣) من الآية ٢١ من سورة يس.

(٤) «أبو» مبتدا و «من» مضاف إليه و «هو» خبر ، والجملة بدل من «ريدا» بدل اشتمال ، لا مفعول ثان ، لان عرف إنما يتعدى إلى مفعول واحد.

(٥) وقبله «وأسروا النجوى الذين ظلموا».

(٦) قائله : قال العيني : احتج به أبو الفتح وغيره ، ولم أرا أحدا عزاه إلى قائله ، وقيل : قائله الفرزدق . يشكو من تفرق حاجاته وتباعد ما بينها ، وأنه موزع القلب مشئت البال - وهو من الطويل -

الإعراب : «إلى الله» متعلق بأشكو «بالمدينة» متعلق بمحذوف حال من حاجة تقدمت عليها «حاجة» مفعول أشكو «وبالشام» معطوف على الجار والمجرور . «أخرى» معطوف على حاجة ، وهما معمولان لأشكو «كيف» اسم استفهام . حال تقدمت على صاحبها وعاملها «يلتقيان» فعل مضارع مرفوع بشبوت النون والالف فاعل ، والجملة بدل اشتمال من حاجة وأخرى .

إلى الله أشكو بالمدينة حاجةً وبالشام أخرى كيف يلتقيان؟
كانه قال : أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما .

= الشاهد فيه : «كيف يلتقيان» ؟ حيث أبدل هذه الجملة من مفرد وهو «حاجة» و «أخرى» -
بدل كل .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٤٤٠ / ٢ ، وابن هشام ٢١٤ / ٣
والسيوطي ص ١٠١ . وذكره ابن هشام أيضا في المغني ١٧٤ / ١ ، ٧٠ / ٢ ، وذكره
السيوطي أيضا في الهمع ١٢٨ / ٢ .

الدعاء

فيه لغتان : كسر النون ، وضمها .

ومعناه لغة : الدعاء .

واصطلاحا : دعاء بحروف مخصوصة، وهى : يا ، وأى ، وأيا ، وهيا ، والهمزة ، ووا فى الندبة .

وزاد الكوفيون : آ ، وآى - بالمد - .

وأخبر سيبويه رواية عن العرب أن الهمزة للقريب المصغى ، وأن ما سواها للبعيد مسافة أو حكما .

وعلى مذهب سيبويه اعتمد الناظم فقال :

وللمنَادَى النَّاءُ أَوْ كَالنَّاءِ يَا
وَالْهَمْزُ لِلدَّانِي ..
وَأَيُّ وَآ كَذَا أَيَا ثُمَّ هِيَا

فالنائى : هو البعيد مسافة ، وكالنائى : هو البعيد حكما كالسأى ، والدانى : هو القريب ، ولا حاجة إلى ذكر سائر المذاهب ، لأن قائلها لم يعتمدوا إلا على الرأى ، و الرواية لا تعارض بالرأى . كذا قال المصنف .

وقوله : **وَوَا لِمَنْ نُدِبُ** .

يعنى : مختصة بالندبة، وهذا مذهب سيبويه والجمهور، وأجاز بعضهم استعمالها فى غير الندبة قليلا .

وقوله : (أو يا) يعنى : أن «يا» قد تستعمل فى الندبة بشرط أمن اللبس^(١) فإن خيف التباس المنذوب بغيره تعينت «وا»^(٢) .

(١) مثال أمن اللبس قوله :

حُمِلَتْ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبْرَتْ لَهُ وَقُمْتُ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَا

فصدور ذلك بعد موت عمر دليل على أنه مندوب، وليس الدليل الألف لأنها تلحق آخر المستغاث والمتعجب منه . هـ ١٠٣ / ٣ صبان .

(٢) مثل خوف اللبس . فتقول عند قصد ندبة زيد الميت ويحضرتك من اسمه زيد وا زيد - بالواو - إذ لو أتيت بيا، لتبادر إلى فهم السامع أنك قصدت النداء . هـ ١٠٣ / ٣ صبان .

ولذلك قال :

وغيرُ والدى اللبسِ اجْتَنِبْ

تنبيهات :

الأول : أجمعوا على أن نداء القريب بما للبعيد يجوز توكيدا ، وعلى منع العكس .

الثاني : ذهب بعض النحاة إلى أن هذه الأدوات أسماء أفعال محتملة لضمائر مستترة .

الثالث : ذهب ابن السكيت^(١) إلى أن ها «هايا» بدل من همزة «أيا» وتبعه ابن الخشاب^(٢) .

الرابع : قال في شرح التسهيل : لم يذكر آ ، وآى - بالمد - إلا الكوفيون وروهما عن العرب الذين يثقون بعريتهم ، ورواية العدل مقبولة .

قلت : وذكر غيره أن الأخفش حكى (١) في الكبير ، وجعلها ابن عصفور للقريب كالهزمة .

وقوله :

وغيرُ مندوبٍ ومضمَرٍ وما
جأ مُستغاثًا قد يُعرَى فاعلَمَا

المنادى قسما :

(١) هو يعقوب بن إسحاق بن السكيت كان عالما بنحو الكوفيين وعلم القرآن واللغة، وأخذ عن البصريين والكوفيين كالفراء وأبى عمرو الشيباني، وله تصانيف كثيرة فى النحو ومعانى الشعر، ومات يوم الاثنين لخمس خلون من رجب سنة أربع وأربعين ومائتين .

(٢) هو عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن نصر بن الخشاب أبو محمد النحوى، قال القفطى : كان أعلم أهل زمانه بالنحو حتى يقال : إنه كان فى درجة الفارسى، وكانت له معرفة بالحديث والتفسير واللغة والمنطق والفلسفة ، وله تصانيف كثيرة، فقد صنف شرح الجمل للجرجاني، والرد على ابن بابشاذ فى شرح الجمل، وشرح اللمع لابن جنى ولكن لم يتم، وغير ذلك ، توفى عشية الجمعة ثالث رمضان سنة سبع وستين وخمسائة .



فالأول : يمتنع حذف حرف النداء معه، وهو المندوب نحو «وازيده»
والمضمر نحو «يا أنت ويا إياك» ، والمستغاث نحو «يالزيد» .

فإن قلت : ما سبب (منع)^(١) الحذف مع هذه الثلاثة ؟

قلت : أما المندوب والمستغاث، فلأن المطلوب فيهما مد الصوت ، والحذف
يتنافيه . وأما المضمر فلأن الحذف معه تفوت به الدلالة على النداء .

تنبيه :

فهم من كلامه جواز نداء المضمر، وفيه تفصيل .

فإن كان لتكلم أو غائب لم يجز ، لا يقال : « يا أنا » ولا « يا هو »
(وإن كان)^(٢) لمخاطب ففيه خلاف . قال في الارتشاف : والصحيح المنع . انتهى .

وقد سمع ما ظاهره نداء المضمر بصيغة النصب كقوله «يا إياك قد كَفَيْتُكَ»^(٣)
وهو القياس ، وبصيغة الرفع كقوله^(٤) :

(١) أ .

(٢) أ ، ج .

(٣) قيل : إن الأحوص اليربوعي وفد مع ابنه على معاوية ، فقام الأب فخطب ، فلما انتهى
قام الابن ليخطب ، فقال له الأب ذلك . أى : قد أغنيتك عن القول .

(٤) قائله : هو الأحوص اليربوعي ، قاله العيني ، وصوب أنه لسالم بن دارة فى مرّين واقع .
وتمامه : أنت الذى طَلَّقْتَ عامَ جُعْتَا - وهو من الراجز - .

اللغة : «الأبجر» المتفخح البطن «طلقت» فارقت حلاتك «عام جعتا» أى : فى الوقت الذى
وقعت فيه المجاعة .

المعنى : يذم المخاطب بأنه عظيم البطن وابن عظيمها، ويقول : أنت الذى فارقت زوجاتك
حين لم تجد ما تسد به رمقك وتملا به بطنك ، وأبيت السعى لجلب رزقهن .

الإعراب : «يا» للنداء «أبجر» منادى على الضم «ابن» صفة «أبجر» مضاف إليه - وكان
حق أبجر الجر بالفتحة لوزن الفعل، ولكنه صرف للضرورة «يا» للنداء «أنتا» منادى مبنى
على ضم مقدر منع منه حركة البناء الاصلى، والالف للإطلاق .

يا أبجرُ ابنَ أبجرٍ يا أُنْتَا

وهو من نيابة بعض الضمائر عن بعض.

وتأول بعضهم «يا إياك» على أن «يا» للتنبية و «إياك» منصوب بمقدر يدل عليه الظاهر بعده.

و «يا أنت» على أن «يا» للتنبية و «أنت» مبتدأ ، و «أنت» الثانى مبتدأ ثان أو توكيد ، أو فصل ، أو بدل ، والخبر الموصول.

والقسم الثانى : يجوز فيه حذف النداء - وهو ما عدا القسم الأول - إلا أن منه ما يقل الحذف معه ، ومنه ما يكثر .

وقد نبه على ما يقل بقوله :

وذاك في اسم الجنس والمُشارِ له قَلَّ وَمَنْ يَمْنَعُهُ فَاَنْصُرْ عَاذِلَهُ

الإشارة إلى تعريبه من الحرف . ومن حذفه من اسم الجنس قوله : «تَوْبِي حَجْرٌ»^(١).

وجاءت منه ألفاظ في الشر والنظم .

ومذهب البصريين : أن حذف حرف النداء منه لا يجوز إلا في شذوذ أو ضرورة .

وهو عند الكوفيين قياس مطرد .

= الشاهد فيه : «يا أنتا» حيث نادى الضمير الذى فى موضع الرفع .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٤٣ / ٢ وابن هشام ٢٢٠ / ٣ .

وذكره ابن يعيش ١٢٧ / ١ ، والسيوطى فى الهمع ١٧٤ / ١ ، والشاهد ١٠٥ فى الخزانة .

(١) قاله عليه الصلاة والسلام . حكاية عن موسى عليه السلام حين فر الحجر بثوبه حين وضعه عليه ليغتسل وكان رخاما .

ومن حذفه من اسم الإشارة قوله^(١):

بِمَثَلِكَ هَذَا لَوْعَةً وَغَرَامٌ

وسمع منه أبيات .

ومذهب البصريين : أنه لا يجوز ، ولذلك لحنوا أبا الطيب في قوله^(٢):

هَذِي بَرَزَتْ لَنَا فَهَجَّتْ رَسِيْسًا .

(١) قائله : هو ذو الرمة - غيلان بن عقبة- وهو من الطويل - .

وصدره : إِذَا هَمَلَتْ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي .

اللقية : «هملت العين» سأل دمعها «لوعه» اللوعة : حرقه القلب من ألم الحب «غرام» شدة رغبة .

المعنى : كلما بكى وسأل دمعها عند تذكر المحبوبة قال له صاحبه يا هذا إنك شديد الحب لها والغرام بها وهو لا يستطيع أن يعمل له شيئاً يخفف من لوعته .

الإعراب : «إذا» شرطية «هملت» فعل الشرط والتاء للتأنيث «عيني» فاعله «لها» متعلق بهملت ، واللام للتعليل . أى : لأجل المحبوبة «قال» فعل ماضٍ جواب الشرط «صاحبي» فاعله مضاف للياء «بمثلك» جار ومجرور خبر مقدم . «هذا» ها للتنبية ذا اسم إشارة منادى على حذف حرف النداء «لوعه» مبتدأ مؤخر ، والجملة في محل نصب مقول القول «وغرام» عطف على لوعة .

الشاهد فيه : «هذا» حيث حذف منه حرف النداء .

مواضعه : ذكره من شراح لألفية : الأشمونى ٢/٤٤٣ ، وابن هشام ٢٢٢ / ٣ ، والمكودي ص ١٢٤ . وذكره السيوطى فى الهمع ١٧٤ / ١ .

(٢) قائله : هو أبو الطيب - أحمد بن الحسين - المتنبى- وهو من الكامل - .

وتمامه : ثُمَّ انْتَهَيْتِ وَمَا شَفَيْتِ نَسِيْسًا .

اللقية : «برزت» ظهرت «فهجت» من هاجه إذا أثاره «رسيسا» - بفتح الراء وكسر السين - وهو مس الحمى أو الهم «نسيسا» - بفتح النون وكسر السين - بقية النفس .

الإعراب : «هذى» منادى حذف منه حرف النداء ، والتقدير : يا هذه «برزت» فعل ماضٍ والتاء فاعل «لنا» جار ومجرور متعلق ببرزت «فهجت» الفاء عاطفة وهاج فعل ماضٍ والتاء فاعل والجملة عطف على «برزت» «رسيسا» مفعوله - وإعراب الباقي واضح . =

ومذهب الكوفيين جواره، وجعلوا منه قوله تعالى : ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ
أَنْفُسَكُمْ﴾^(١).

تنبیه:

ظاهر كلامه موافقة الكوفيين على الجوار ، وقال الشارح : وقول الشيخ :
وَمَنْ يَمْنَعُهُ فَاَنْصُرْ عَاذِلَهُ ، يوهم اختيار مذهب الكوفيين .

هذا إن لم يحمل المنع على عدم قبول ما جاء من ذلك .

قلت : قد صرح بموافقتهم في اسم الجنس في شرح الكافية ، فقال :
وقولهم هذا أصح . انتهى . والإنصاف القياس على اسم الجنس ، لكثرتة نثرا
ونظما .

(وقصر)^(٢) اسم الإشارة على السماع ، إذ لم يرد إلا في الشعر .

وأما نحو «ثم أنتم هؤلاء» فمتأول^(٣) .

فإن قلت : فهم من كلامه أن ما سوى هذه الخمسة يجوز معه حذف حرف
النداء ، وليس على إطلاقه .

فقد ذكر في التسهيل^(٤) : أن مما يلزمه الحرف لفظ الجلالة والمتعجب منه ،
ولم يذكرهما هنا ، وقد ذكر الأول في الكافية دون الثاني .

= الشاهد فيه : «هذي» حيث حذف منه حرف النداء ، وحذف حرف النداء مع اسم الإشارة
لا يجوز عند البصريين .

وخرج على أن «هذي» إشارة إلى البرزة فهي مصدر .

مواضعه : ذكره الأشموني في شرحه ٤٤٤ / ٢ .

(١) من الآية ٨٥ من سورة البقرة .

(٢) ب ، ج ، وفي أ «وقصره على» .

(٣) مؤولة على أن «هؤلاء» بمعنى الذين ، وهو خبر عن «أنتم» أو بالعكس ، وجملة «تقتلون»
صلة أو «هؤلاء» اسم إشارة ، وجملة «تقتلون» حال .

(٤) التسهيل ص ١٧٩ .

قلت : لما كان الأكثر في لفظ الجلالة تعويض الميم عن حرف النداء لم يذكره مع ما يلزمه الحرف .

وأما المتعجب منه ، فلما كان كالمشتقات لفظا وحكما نحو «باللماء» استغنى بذكره عنه .

فإن قلت : إذا كان حرف النداء غير لازم مع لفظ الجلالة ، لكونه قد يحذف إذا عوض عنه . فما وجه ذكره في التسهيل والكافية مع ما يلزم الحرف؟ .

قلت : وجهه أنه مما يلزمه الحرف إذا لم يعوض .

فإن قلت : أطلق في اسم الجنس ، والمراد إنما هو اسم الجنس المبني للنداء ، فإنه محل الخلاف .

فأما اسم الجنس المفرد غير المعين فقد نصّ في الكافية وشرحها على أن الحرف يلزمه .

قلت : أجاز بعضهم حذف الحرف منه أيضا نحو «رجلاً خذ بيدي» .

فلعله ذهب هنا إلى ذلك ، فيكون إطلاقه مرادا .

فإن قلت : وأطلق أيضا في (اسم)^(١) الإشارة ، وهو مقيد بالألا يصحب كاف الخطاب فإن صحبتها ففي ندائه مع ثبوت الحرف خلاف ، وبمن منع السيرافي .

فإن لم يصحبه الحرف فلا خلاف في جواز ندائه . ذكره في الارتشاف .

قلت : كأنه اعتمد على تقييده بالواقع ، لقلته .

تنبيه :

قال في الكافية - بعد ذكر لفظ الجلالة والمضمر والمستغاث واسم الإشارة

واسم الجنس - .

وغير ذى الخمسة ناده بيا أو غيرها أو أوله تعريا

وذكر في شرحها : أن ذلك بإجماع .

(١) ا، ج .

فقد يقال : يرد عليه المندوب والمتعجب منه .

والجواب : أنه ذكر المندوب قبل ذلك . فقال : وألزم المندوب وا أو لفظ يا وتقدم الجواب عن المتعجب منه .

والحاصل : أن حرف النداء يجوز حذفه من العلم نحو ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ (٢٩) .

والمضاف نحو «رب اغفر لي ولاخى» ، والموصول نحو «من لا يزال مُحْسِنًا أَحْسِنَ إِلَيَّ» ، وأى : نحو «أيها المؤمنون» والمطول نحو «خيرًا من زيد أقبل» .
ويختلف في جواز حذفه من اسم الجنس المبني للنداء ، واسم الإشارة ، والنكرة غير المقصودة .

ويمتنع مع الأشياء المتقدم ذكرها .

قوله :

وابنِ المَعْرِفِ المَنَادَى المَفْرَدَا عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهُدَا

المعرف : يشمل ماله تعريف قبل النداء نحو «يا زيد» وما (حصل) (٢) له تعريف في النداء نحو «يا رجل» .

أما نحو «يا زيد» فقيل : باق على علميته ، وهو مذهب ابن السراج ، وقيل : سلب تعريف العلمية وتعرف بالإقبال ، وهو مذهب المبرد والفارسي .

والى الأول ذهب المصنف ، واحتج ببناء ما لا يمكن سلب تعريفه كاسم الله تعالى واسم الإشارة .

وأما نحو «يا رجل» ، فقيل : تعرف بالإقبال والقصد (٣) وإليه ذهب المصنف وقيل : بأل محذوفة .

(١) من الآية ٢٩ من سورة يوسف .

(٢) ج ، وفي ب (حدث) .

(٣) قال الصبان ١٠٥ / ٣ - القصد : قصد المنكر بعينه ، والإقبال : أى إقبال المتكلم على المنادى ، أى : إلقاء الكلام نحوه .

والمراد بالمفرد هنا : ما ليس مضافا ولا شبيها به . كما فى باب «لا» فىشمل
الثنى والجمع والمركب تركيب مزج .
وقوله :

على الذى فى رفعه قد عهدا .

يعنى : أنه بينى على ما كان يرفع به قبل النداء من ضمة ظاهرة نحو
«يازيد» . و «يا رجال» و «يا مسلمات» ، أو مقدره نحو «يا زيدون» .

فإن قلت : ما علة بناء المنادى المفرد؟ .

قلت : شبهه بالمضمر من نحو (يا أنت) فى التعريف والإفراد وتضمن
معنى الخطاب .

وقيل إجراؤه مجرى الأصوات . ونسب إلى سيبويه .

تنبيهات :

الأول : قال فى التسهيل : ويجوز نصب ما وصف من معرف بقصد
واقبال^(١) ، وحكاه فى شرحه عن الفراء ، وأيده بما روى من قوله عليه الصلاة
والسلام فى سجوده «يا عظيماً يُرَجَى لكلِّ عظيم» .

وجعل منه^(٢) :

أداراً بجزوى هجت للعين عبرة . .

(١) التسهيل ص ١٨٠ .

(٢) قائله : هو ذو الرمة - وهو من الطويل - .

وتمامه : فمأ الهوى يرفض أو يترقق .

اللغة : «بجزوى» - بضم الجيم وسكون الزاى وفتح الواو - اسم موضع بعينه «هجت»
حركات «عبرة» . العبرة : الدمعة «فمأ الهوى» يعنى : الدمع «يرفض» يسيل بعضه فى إثر
بعض «بترقق» يبقى فى العين متحيراً يجرى ويذهب ، وقيل بتدفق .

المعنى : أنه نظر إلى دار بعينها عهد فيها من يحب فهاجت شوقه وحزنه ، والدمع يسيل
بعضه إثر بعض ، أو يبقى فى العين متحيراً .

فظاهر مذهب البصريين أن النصب في هذا البيت ونحوه ، لقصد التنكير .
الثاني : ذهب الكسائي والزيادى إلى أن ضمة «يا زيد» ونحوه ضمة إعراب
ونقله ابن الأنبارى عن الكوفيين .

الثالث : ذهب بعض الكوفيين . إلى أن نداء المثنى والمجموع على حده بالياء
تشبيها بالمضاف .

قال فى البسيط : وهو فاسد ، لأنه ليس مركبا .

الرابع : إذا ناديت «اثنتى عشر» و «اثنتى عشرة» قلت : يا اثنا عشر ويا اثنتا
عشرة - بالالف - .

وقال الكوفيون : يا اثنى عشر، ويا اثنتى عشرة - بالياء - إجراء لهما
مجرى المضاف .

وأشار بقوله : «وَأَنْتَوِ انْضِمَامَ مَا بَنَوْا قَبْلَ النَّدَاءِ» .

إلى أن ما كان مبنيا قبل النداء ، يقدر بناؤه على الضم نحو «يا سيويه»
و«يا رقاش» و «يا خمسة عشر» و «يا برق نحره»^(١) .

الإعراب : «أدارا» الهمزة للنداء ودارا نكرة منادى «بجزوى» جار ومجرور متعلق
بمحذوف ، والتقدير : أدارا مستقرة «بجزوى» هجت «هاج» فعل ماض والتاء فاعل «للعين»
جار ومجرور متعلق به «عبرة» مفعول به «فماء» مبتدأ «الهوى» مضاف إليه «يرفض» خبره
«أو يترقرق» عطف عليه .

الشاهد فيه : «أدارا» نصب ، لأنه منادى منكور فى اللفظ ، لاتصاله بالمجرور بعده
ووقوعه فى موضع صفته ، كأنه قال : أدارا مستقرة بجزوى ، فجرى لفظه على التنكير
وإن كان مقصودا بالنداء معرفة فى التحصيل .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٤٥ / ٢ . وذكره سيويه ٣١١ / ٢ ،
والشاهد ١١٣ فى الخزانة .

(١) ج ، ا .

(ويظهر أثر التقدير فى التابع فيجوز)^(١) «يا سيويه الظريف» - بالنصب -
اتباعا للمحل - وبالرفع - إبتاعا للبناء المقدر^(٢).

والى هذا أشار بقوله :

.. وَلِيَجْرَ مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدًّا

ثم قال :

والمفرد المنكور والمضافا وشبهه انصب عادما خلافا

مثال المفرد المنكور - يعنى : الذى لم يقصد به معين - قول الأعمى
«يا رجلاً خذ بيدي» وقوله^(٣) :

(١) ١ ، ج .

(٢) وإنما لم يجر مراعاة لكسرة البناء، لأنها لاصالتها بعيدة عن حركة الإعراب بخلاف الضم فإنه لعروضه بيا أشبهت حركة الإعراب العارضة بالعامل المتأصلة فى المتبوعية، وإطلاق الرفع على حركة التابع فيه مسامحة، لأن التحقيق أنها حركة إبتاع هـ ١٠٧ / ٣ صبان.
(٣) قائله : هو عبد يغوث بن وقاص - من قصيدة ينوح فيها على نفسه عندما أسرته. تيم الرباب.

وتمامه : نداماى من نجران أن لا تلاقيا - وهو من الطويل - .

اللغة : «عرضت» تعرضت أو آتيت العروض - وهو مكان «نداماي» - المؤنس على الشراب «نجران» بلد باليمن .

المعنى : يندب حظه وينادى الركبان وهو فى الأسر ، ويقول : إذا بلغتم العروض فبلغوا ندمائى وأجباتى أنه لا تلاقى بيننا، فإننا لا ندرى ما الله صانع بنا .

الإعراب : «أيا» حرف نداء «راكبا» منادى منصوب بالفتحة «إما» إن شرطية وما رائدة «عرضت» فعل ماض فعل الشرط التاء فاعل «فبلغن» الفاء واقعة فى جواب الشرط فبلغن فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة والفاعل ضمير مستتر والجملة فى محل جزم جواب الشرط «نداماي» مفعول به منصوب بالفتحة المقدره على الألف وياء المتكلم مضاف إليه «من نجران» متعلق بمحذوف حال من نداماي «أن» مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن «لا» نافية للجنس «تلاقيا» اسمها والألف للإطلاق والخبر محذوف أى : لنا، والجملة فى محل رفع خبر «أن» وجملة أن فى محل نصب مفعول ثان لبلغن .

الشاهد فيه : «أيا راكبا» حيث نصب «راكبا» ، لكونه نكرة غير مقصودة .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٤٥ / ٢ ، وابن هشام ٢١٦ / ٣ ، وابن عقيل ١٩٣ / ٢ ، وابن الناظم . وذكره ابن يعيش ١٢٨ / ١ ، وفى الشذور ص ١٠٧ ، وفى القطر ص ٢٠٤ ، وسيويه ٣١٢ / ١ ، والشاهد ١١٥ فى الخزانة .

أَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضَتْ قَبْلَغْنِ

والمضاف نحو «يا غلام زيد»، والمشبه بالمضاف - ويسمى المطول والمطول - وهو طول بعمل أو عطف نحو «يا عظيما فضله» و «يا راحما عبده» و «يا لطيفا بالعباد» ونحو «يا ثلاثة وثلاثين» - اسم رجل.

فلو ناديت جماعة هذه عدتهم قلت : يا ثلاثة والثلاثون . فيمن قال : والحارثُ والثلاثين فيمن قال : والحارثُ .

وفصل الأخص فقال : إن أريد بذلك جماعة مبلغها هذا العدد فلا يجوز إلا نصب الاسمين ، لأنهما إذ ذاك وقعا على مسمى واحد .

وإن (كان) ^(١) الثلاثة على حدة والثلاثون على حدة ، حكم لهما بحكم المعطوف (والمعطوف) ^(٢) عليه .

قيل : ويتبغى أن يفصل فيما إذا كان كل منهما على حدة بين أن يكون كل منهما مقصودا بالبناء ، فالحكم كذلك ، وبين أن يقصد ثلاثة مبهمه فينصبا معا .
تنبيه :

لا يطول المنادى بعموله ، إلا إذا كان ملفوظا به ، فلا يعتد بالضمير المستكن .

«فرعان» على ذلك .

لو قلت : «يا ذاهب» لبنيت على الضم ، لعدم الاعتداد بالضمير .

ولو قلت : يا ذاهبُ وزيدُ فإن عطف على ذاهب فالبناء ، أو على الضمير نصبت لعمله في «زيد» بواسطة الحرف .

ومن ثم وجب «يا مشتركا وزيدا» - بالنصب عطفًا على الضمير ، لعدم استغنائه بواحد .

(١) أ، ج .

(٢) أ، ج .



فإن قلت : كيف قال «عادمًا خلفًا» مع أن في بعض ذلك خلفًا؟
ذهب المازني : أنه لا يتصور وجود للنكرة غير المقبل عليها ، وأن ما جاء
منونًا نحو : «أدارًا بجزوي هجت للعين عبرة» . ضرورة .
وذهب ثعلب : إلى جواز ضم المضاف الصالح للألف واللام نحو «يا حسن
الوجه» .

قلت : أما الأول : فخلاف في وجود قسم ، لا في حكمه .
وأما الثاني : فجوابه أن مراده «عادمًا خلفًا» في صحة النصب ، ولم
يختلف في صحته ، وإن أجاز بعضهم معه الضم في بعض المواضع .
وقوله :

ونحو زيدٍ ضمَّ وافتحن من نحو أزيد بن سعيد لا تهن
يجوز في المنادى المضموم . أن يفتح بخمسة شروط :

الأول : أن يكون علما .

الثاني : أن ينعت بابن .

الثالث : أن يضاف الابن إلى علم .

الرابع : ألا يفصل بين ابن وموصوفه .

الخامس : أن يكون المنادى مما يضم لفظا .

فلو كان غير علم نحو «يا غلام ابن زيد» أو منعوتا بغير ابن نحو «يا زيد
الكريم» أو أضيف الابن إلى غير علم نحو «يازيد ابن أختنا» أو كان المنادى لا
تظهر الحركة فيه نحو «يا عيسى بن مريم» تعين الضم .
وقد جمع هذه الشروط قوله «أزيد بن سعيد» .

فيجوز في «زيد» ضمه على الأصل ، وفتحها إتباعا لفتحة «ابن» ولا يعتد
بفصل الساكن .

وقد نصّ على اشتراط علمية المنادى والمضاف إليه واتصاله بقوله :
والضمُّ إن لم يَلِ الابنُ علماً أو يَلِ الابنُ علماً قد حتماً

فإن قلت : من أين يفهم اشتراط الاتصال ؟

قلت : من قوله (يل).

فإن قلت : قد أحل بالشرط الخامس .

قلت : هو شرط مختلف فيه ، فإن الفراء أجاز في نحو «يا عيسى بن مريم» تقدير الفتحة والضمّة ، إلا أن المصنف شرطه في التسهيل^(١) وأوجب تقدير الضمة إذ لا فائدة في تقدير الفتحة .

فإن قلت : كان ينبغي أن ينص على أن شرط الفتح في ذلك جعل الابن صفة ، لأنه لو جعل بدلا أو عطف بيان أو منادى أو مفعولا بفعل مقدر - تعين الضم ، ولا يغني تمثيله عن ذلك ، لأن المثال يحتمل هذه الأوجه .

قلت : هي احتمالات مرجوحة ، وكونه نعتا هو الظاهر ، ولو نصّ على ذلك لكان أولى .

فإن قلت : لم يبين أى الوجهين أرجح .

قلت : ذهب المبرد إلى أن الضم أجود ، وقال ابن كيسان : الفتح أكثر في كلام العرب .

قيل : والفتح اختيار البصريين .

تنبيهات:

الأول : لا إشكال في أن فتحة «ابن» فتحة إعراب إذا ضم موصوفه ، وأما إذا فُتح فمذهب الجمهور أنها أيضا فتحة إعراب ، وقال عبد القاهر : هي حركة بناء ، لأنك ركّبتَه مع «ريد» .

(١) التسهيل ص ١٠٨ .

الثاني : حكم «ابنة» حكم «ابن» فيما ذكر، فيجوز الضم والفتح في نحو «يا هند ابنة زيد» خلافا لبعضهم .

وأما النعت بينت فلا أثر له في النداء^(١) .

الثالث : يلحق بالعلم نحو «يا فلانُ بنَ فلان» و «يا ضُلُّ بنَ ضُلُّ»^(٢) و «يا سيدُ بنَ سيد» ذكره في التسهيل^(٣) وهو مذهب الكوفيين .

ومذهب البصريين في ذلك ونحوه مما ليس بعلم التزام الضم .

الرابع : أجاز الكوفيون فتح المنعوت بغير «ابن» إذا كان المنعوت مفردا

نحو :

«يا زيد الكريم» وأنشدوا^(٤) :

(١) نحو «يا هند بنت عمرو» - واجب الضم .

(٢) ضل - بضم الضاد - علم جنس لمن لا يعرف هو ولا أبوه .

(٣) التسهيل ص ١٨٠ .

(٤) قائله : هو جرير بن الحطفي - من قصيدة يمدح فيها عمر بن عبد العزيز . - وهو من الوافر -

وتمامه : فما كعبُ بنُ مامةَ وابنُ سعدى بأجودَ منك . . .

اللغة : «كعب بن مامة» هو كعب الإيادي - الذي يضرب به المثل في الإيثار، لأنه أثر رفيقه في السفر بالماء حتى مات عطشا، ومامة : اسم أمه «ابن سعدى» هو أوس بن حارثة، وسعدى : اسم أمه .

الإعراب : «فما» نافية حجازية «كعب» اسمها «ابن مامة» صفة ومضاف إليه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث «وابن سعدى» معطوف عليه ومضاف إليه «بأجود» الباء زائدة وأجود خبر ما «ومنك» متعلق بأجود «يا» حرف نداء «عمر» منادى مبنى على الفتح «الجوادا» صفته .

الشاهد فيه : «يا عمر الجواد» حيث إن «عمر» منادى مبنى على الفتح ، وقد وصف بغير «ابن» وهو «الجوادا» .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٤٤٧ / ٢ ، وابن هشام ٢٣٠ / ٣ .

وذكره السيوطي في الهمع ١٧٦ / ١ .

..... يا عُمَرَ الجَوَادَا - بالفتح -

وخرج على وجهين : أحدهما : أن أصله «يا عمرا» - بالالف - عند من يجيز إلحاقها من غير الندبة والاستغاثة والتعجب .

والآخر : أصله «عمراً» - بالتونين - ضرورة ، ثم حذفه لالتقاء الساكنين .

الخامس : حكى الأخفش عن بعض العرب «يا زيدُ بنُ عمرو» بضم النون اتباعاً لضمة الدال .

وقوله :

واضمُّمٌ أو انصبُّ ما اضطرَّ اركاً نُونا مِمَّا له استحقاقُ ضمِّ بيِّنا

الذي يستحق البناء على الضم هو المعرفة ، فإذا اضطر شاعر إلى تنوينه جار له فيه وجهان :

أحدهما : الضم ، تشبيهاً برفوع ، اضطر إلى تنوينه وهو مستحق لمنع الصرف .

والثاني : النصب ، تشبيهاً بالمضاف لطوله بالتونين .

وكلاهما مسموع من العرب .

والضم اختيار الخليل وسيبويه ، والنصب اختيار أبي عمرو وعيسى ويونس والجرمي والمبرد .

قال المصنف : وعندى أن بقاء الضم راجح في العلم ، والنصب راجح في النكرة المعينة ، لأن شبهها بالمضمر أضعف .

وقوله :

وباضطرارٍ خصَّ جَمْعُ يَا وَأَنْ إِلاَّ مَعَ اللَّهِ وَمَحْكِي الْجُمْلِ

يعنى : أن الجمع بين حرف النداء وحرف التعريف مخصوص بالضرورة .
كقوله ^(١) .

فِيَا الْغُلَامَانَ اللَّذَانَ فَرًّا

إلا فى موضعين :

أحدهما : (مع) ^(٢) الله ، فيجوز «يا الله» بوصل الهمزة وقطعها للزوم آل لهذا الاسم حتى صارت بمنزلة الحروف الأصلية .

والآخر : ما سُمى به من الجمل المصدرية بآل نحو «يا المنطلق زيد» - فى رجل مُسَمًى بذلك - نصّ عليه سيويه .

تنبيه :

قاس المبرد ما سُمى به من موصول مُصدرّ بآل على الجملة نحو «يا الذى قام» قال فى شرح التسهيل : وهو قياس صحيح . انتهى . ونص سيويه على منعه . فإن قلت : أهمل هنا موضعاً ثالثاً ذكره فى التسهيل ^(٣) وهو اسم الجنس المشبه به نحو :

(١) قائله : لم أقف على اسم قائله - وهو من السريع - .

وقامه : إِيَاكَمَا أَنْ تُعَقَّبَانَا شَرًّا - وروى بدل «تعقبانا» تكسبانا ، وفى الإنصاف تكسبانى .

الإعراب : «فيا» حرف نداء «الغلامان» منادى مبنى على الألف فى محل نصب «الذنان» صفة لقوله «الغلامان» باعتبار اللفظ «فرا» فعل ماض وألف الاثنين فاعل ، والجملة لا محل لها صلة «إيأكما» منصوب على التحذير لفعل مضمر وجوبا تقديره : احذرا «أن» مصدرية «تعقبانا» فعل مضارع منصوب بحذف النون وألف الاثنين فاعل ونا مفعول أول ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بمن مقدرة «شرا» مفعول ثان .

الشاهد فيه : «فيا الغلامان» حيث جمع بين حرف النداء وآل - فى غير اسم الله تعالى .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٤٩ / ٢ ، وابن عقيل ١٩٧ / ٢ ، والمكردى ص ١٢٦ ، والسيوطى ص ١٠٢ ، وذكره فى الهمع ١٧٤ / ١ .

وذكره ابن يعيش ٩ / ٢ ، وابن الأبارى فى الإنصاف ٢٠٨ / ١ والشاهد ١٢٩ فى الخزانة .

(٢) أ ، ج .

(٣) التسهيل ص ١٨١ .



«يا الأسد شدة»^(١)

قلت : إنما لم يذكره هنا لأن مذهب الجمهور منعه ، والجواز مذهب ابن سعدان في شرح التسهيل : وهو قياس صحيح ، لأن تقديره يا مثل الأسد فحسن ، لتقدير دخول «يا» على غير الألف واللام .

وأجاز الكوفيون والبغداديون : دخول حرف النداء على ما فيه «أل» مطلقاً ، ولا حجة لهم في نحو : «يا الغلامان» لأنه ضرورة .

وقوله :

والأكثرُ اللُّهُمُّ بالتعويضِ .

يعنى : أن الأكثر في نداء هذا الاسم الشريف تعويض الميم المشددة في آخره عن حرف النداء ، فيقال : «اللهم» وهذا من خصائصه .

ثم قال : وشذ يا اللهم في قريض .

وجه شذوذه أن فيه جمعا بين العوض والمعوض ، ومنه قوله^(٢) :

(١) قال المصنف وتبعه البعض : الظاهر أنه من الشبيه بالمضاف ، لأن شدة تميز . هـ ٣/١١١ صبان .

(٢) قائله : هو أبو خراش الهذلي ، وقيل : لامية بن أبي الصلت - وهو من الرجز .

اللغة : «حدث» - بفتحين - وهو الأمر الذي يحدث من مكاره الدنيا «الما» نزل .

المعنى : يريد أنه إذا نزلت به حادثة أو أصابه مكره لجأ إلى الله تعالى في كشف ما ينزل به .

الإعراب : «إني» حرف توكيد ونصب وياء المتكلم اسمه «إذا» ظرف يتعلق بأقول الآتي «ما» رائدة «حدث» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده «الما» فعل ماض والألف للإطلاق والفاعل ضمير مستتر فيه «أقول» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل رفع خبر إن «يا» حرف نداء «اللهم» منادى مبنى على الضم في محل نصب ، والميم المشددة رائدة .

الشاهد فيه : «يا اللهم يا اللهم» حيث جمع بين حرف النداء والميم المشددة التي يؤتى بها للتعويض عن حرف النداء - فجمع بين العوض والمعوض عنه - .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٤٤٩ / ٢ ، وابن هشام ٢٣٥ / ٣ ، وابن

عقيل ١٩٧ / ٢ ، وابن الناظم ، ، والمكودي ص ١٢٦ ، والسيوطي ص ١٠٢ ، وفي

همعه ١٧٨ / ١ . وذكره ابن يعيش ١٦ / ٢ ، وابن الأباري في الإنصاف ٢١٢ / ١

والشاهد ١٣٠ في الخزانة .

إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثَ الْكَأَمَّا أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا

تنبيهات:

الأول : مذهب الكوفيين أن الميم في «اللهم» بقية جملة محذوفة وهي «أمنَّا بِخَيْرٍ»، وليست عوضا عن حرف النداء، فلذلك أجازوا الجمع بينهما في الاختيار.

الثاني : شذ أيضا حذف «أل» منه كقوله^(١) :

لا هُمَّ إِنْ كُنْتَ قَبْلَتْ حَجَّتِجَ

وهو في الشعر كثير.

الثالث : قال في الارتشاف : لا يستعمل «اللهم» إلا في النداء ، وشذ استعماله في غير النداء.

(١) قائله : هو رجل من اليمانيين . وهو من الرجز -

وغمامه : فلا يزال شاحج يأتيك بيج .

اللغة : «حججتج» الأصل : حجتى ، يبدال الجيم من الياء المشددة - وهي جمع قضاة «شاحج» البغل الذى يشحج . أى يصوت «بيج» أى : بى .

المعنى : يريد . يا اللهم إن كنت قبلت حجتى ، فلا يزال بى شاحج هذه صفة .

الإعراب : «لاهم» منادى حذف منه حرف النداء وعوض عنه الميم «إن» شرطية «كنت» فعل ماض فعل ناقص وهو فعل الشرط والتاء اسمه «قبلت» فعل وفاعل «حججتج» مفعول به مضاف إلى الياء التى انقلبت جيما ، وجملة قبلت فى محل نصب خبر كان «فلا يزال» الفاء واقعة فى جواب الشرط ولا نافية ويزال من أخوات كان «شاحج» اسم زال «يأتيك» فعل مضارع والفاعل ضمير والكاف مفعول ، والجملة فى محل نصب خبر زال «بيج» جار ومجرور متعلق بىأتى .

الشاهد فيه : «لاهم» حيث حذف «أل» من اللهم شذوذا .

مواضعه : ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٤٤٩ / ٢ ، والسيوطى فى الهمع ١/١٥٥ .

قلت : أنشد الفراء لبعض العرب^(١) :

كَحَلْفَةٍ مِنْ أَبِي رِيَّاحٍ يَسْمَعُهَا لَاهُمُ الْكِبَارُ

وفيه شذوذان :

أحدهما : استعماله في غير النداء ، لأنه فاعل يسمعها .

والثاني : تخفيف ميمه .

الرابع : إذا قلت «اللهم» ففي جواز وصفه بخلاف . منعه سيبويه والخليل ؛ قال بعضهم : لأنه لما اتصلت به الميم صار بمنزلة صوت كقولك «يا هنا» وأجازه المبرد والزجاج .

الخامس : قال في النهاية : استعمل «اللهم» على ثلاثة أنحاء :

(١) قائله : قال العيني : أنشده الفراء ولم يُبين قائله ، وقيل : الأعشى . وهو من البسيط -

اللغة : «كحلفة» كيمين «أبي رياح» كناية عن رجل من بني ضبيعة واسمه حصن بن عمرو «يسمعها» روى بدلها «يشهدا» «الكبار» - بضم الكاف وتخفيف الباء - صيغة مبالغة للكبير - بمعنى العظيم .

قال البغدادي : وإنشاد العامة : «يسمعها لاهم الكبار» وقال : أورده جماعة من النحويين : منهم المرادي في شرح الألفية «يسمعها لاهم الكبار» . وقد ذكر في العين وفي همع الهوامع «يسمعها اللهم الكبار» .

وكان أبو رياح قد قتل رجلا من بني سعد بن ثعلبة فسألوه أن يحلف أو يعطي الدية فحلف ثم قتل بعد حلفته ، فضربه العرب مثلا لما لا يغنى من الحلف .

الإعراب : «كحلفة» الكاف للتشبيه وحلقة مجرورة بالكاف والجار والمجرور متعلق بمحذوف تقديره : حلف كحلف أبي رياح «من» حرف جر «أبي» مجرور بمن «رياح» مضاف إليه ، والجار والمجرور صفة للحلقة تقديره : كحلفة كاتبة من أبي رياح «يسمعها» يسمع فعل مضارع وها مفعول به «لاهم» فاعله «الكبار» صفته .

الشاهد فيه : «لاهم» حيث استعمل «اللهم» في غير النداء .

مواضعه : ذكره السيوطي في الهمع ١٧٨ / ١ ، والشاهد ١٢٥ في الخزانة .

أحدها : أن (يراد به)^(١) النداء المحض ، كقولهم «اللهم أنبنا» :

والثانى : أن يذكره المجيب تمكينا للجواب فى نفس السامع ، يقول لك

القاتل : «أريد قائم»؟ فتقول : اللهم نعم ، أو اللهم لا .

الثالث : أن تستعمل دليلا على الندرة وقلة وقوع المذكور . كقوله :

«أنا أُروركُ اللهم إذا لم تدعنى» .

ألا ترى أن وقوع (الزيارة)^(٢) مقرونا بعدم الدعاء قليل؟ . انتهى .

(١) ب ، ج وفى أ (مرادا به) .

(٢) ب - وفى أ ، ج (الزيادة) .

فصل

[في تابع المنادى]

تَابِعَ ذِي الضَّمِّ الْمُضَافَ دُونَ أَنْ الزِّمَّةُ نَصْبًا كَازِيدُ ذَا الْحَيْلِ

اعلم أن المنادى إن كان معربا فتابعه منصوب لا غير، نحو : يا أخانا الفاضل (ما لم يكن)^(١) بدلا أو عطف نسق ، فحكمهما بعد المعرب كحكمهما بعد المبنى على الضم وسيأتي .

وإن كان مبنيا على الضم نحو «يازيد» و «يا رجل» و «يا سيبويه» فتابعه إن كان بدلا أو عطف نسق فسيأتي الكلام عليهما .

وأما غيرهما فإن كان مضافا غير مقرون بأل لزم نصبه مطلقا، مثال النعت «يا زيدُ ذا الحَيْلِ» والتوكيد «يا زيد نفسه» وعطف البيان «يازيدُ عائد الكلب» .

وإن كان مضافا مقرونا بأل أو مفردا ففيه وجهان : الرفع إتباعا للفظ المنادى والنصب إتباعا لمحلّه .

والى ذلك الإشارة بقوله :

وما سِوَاهُ أَرْفَعُ أَوْ أَنْصِبُ .

فشمل قوله ما سواه المضاف المقرون بأل نحو «يا زيدُ الحسنَ الوجه» والمفرد نحو «يا زيد الظريف» و «يا تميم أجمعين» و «يا سعيد كرز» . فيجوز في جميع ذلك الرفع والنصب على ما تقدم .

فإن قلت : أما النصب إتباعا للمحل فظاهر ، لأن المنادى مفعول بفعل مقدر .

وأما الرفع إتباعا للفظ فمشكل ، لأن ضمة المنادى بناء ، وحركة البناء لا تتبع .

قلت : لما كان البناء في باب النداء مشابها للإعراب في اطراد حركته جاز إتباعه .

فإن قلت : فهلا جاز الرفع أيضا في المضاف العارى من أل ؟

(١) أ ، ج ، وفي ب (ما يكون ما لم يكن) .

قلت : لأنه يستلزم تفضيل فرع عن أصل ، إذ لو كان منادى لوجب نصبه .
فإن قلت : فلم ألق المضاف المقرون بأل بالمفرد فى جواز الوجهين؟ .
قلت : لأن إضافته غير محضة ، فلم يعتد بها .
فإن قلت : فهل الرفع والنصب فى المفرد بيان؟
قلت : لم ينص المصنف على تسوية ولا ترجيح ، ولكن النصب أقيس .
وفى الفرخ : أكثر قول العرب . الرفع فى «يازيد العاقل» .
تنبيهات :

الأول : شمل قوله (تابع) الخمسة ، ومراده النعت والتوكيد وعطف البيان .
علم ذلك مما بعد .

الثانى : شمل قوله (ذى الضم) العلم والنكرة المقصودة والمبنى قبل النداء
لأنه يقدر ضمة ، و (قد)^(١) تقدم تمثيل الثلاثة .

الثالث : أجاز الكسائى والقراء والطوال وابن الأنبارى : الرفع فى نحو
«يازيدُ صاحبنا» ، والصحيح المنع ، لأن إضافته محضة^(٢) .
وأجاز القراء رفع التوكيد والمنسوق المضافين قياسا على النعت .
وقد سنع الرفع فى «يا تميمُ كلكم» وحمل على القطع ، أى : كلكم
مدعو . ثم قال :

واجعلاً ... كمستقلٌ نسقاً وبدلاً .

يعنى : أن حكم النسق والبدل فى الإتيان حكمهما فى الاستقلال ، ولا
فرق فى ذلك بين الواقع بعد مضموم ، والواقع بعد منصوب ، فما كان منهما
مفردا غير معين أو مضافا أو مطولا نصب نحو «يا زيد رجلا صالحا» و «يا زيد
وغلاما» و «يا زيد أخانا» و «يا زيد وأخانا» و «يا زيد خيرا من عمرو» و «يا زيد
وخيرا من عمرو» .

(١) ب .

(٢) أى : لغلبة الاسمى على صاحب ، وفيه إشارة إلى أن ما إضافته غير محضة يجوز رفعه
هـ - ١١٣ / ٣ صبان .

وما كان منهما مفردا علما أو معينا بنى على الضم نحو «يا زيد وعمرو»
و«يا زيد ورجل».

وذهب الاخفش وخطاب : إلى أنه لا يجوز عطف النكرة المقبل عليها على
العلم.

فلا يجوز يا زيد ورجل .

وإنما جعل البدل والنسق كالمستقل ، لأن البدل في قوة تكرار العامل
والعاطف كالتائب عن العامل .

تنبيهان :

الأول : أجاز المازني والكوفيون النصب في نحو «يا زيد وعمرا» .

قال في شرح التسهيل : وما رواه غير بعيد من الصحة إذا لم تنو إعادة
حرف النداء .

فإن المتكلم قد يقصد إيقاع نداء واحد على الاسمين .

قال : ويجوز عندى أن يعتبر في البدل حالان؛ حال يجعل فيها كالمستقل
وهو الكثير نحو «يا غلام زيد»، وحال يعطى فيها الرفع والنصب لشبهه فيها
بالتوكيد والنعت وحذف البيان وعطف النسق المقرون بال في عدم الصحة، لتقدير
حرف نداء قبله نحو .

«يا تميم الرجال والنساء» .

الثاني : ما ذكر من أن المنسوق كالمستقل، إنما هو في غير المقرون بال وأما
المقرون بال فقد ذكر حكمه في قوله :

وإن يكن مصحوب آل ما نسقا ففيه وجهان ورفع يتقى

إذا كان المنسوق مقرونا بال جاز فيه وجهان: الرفع والنصب نحو «يا زيد
والحارث» .

وإنما لم يجعل كالمستقل ، لامتناع مباشرته لحرف النداء .

واختلف فى المختار من الوجهين : فقال الخليل وسيبويه والمازنى : الرفع ،
ووجهه مشاكلة الحركة ، وحكاية سيبويه أنه أكثر ، وإليه ذهب الناظم .

وقال أبو عمرو وعيسى بن عمرو الجرمى : النصب ، ووجهه أن ما فيه آل
لم يَلِ حرف النداء فلم يجعل كلفظ ما وليه ، وإجماع القراء - ما عدا الأعرج -
على النصب فى قوله تعالى : ﴿ أُوَيْبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ ﴾^(١) .

وقال المبرد : إن كان معرفة فالنصب وإلا فالرفع ، ووجهه أن المعرفة بآل
تشبه المضاف .

تنبيه :

هذا الخلاف فى الاختيار ، والوجهان مُجمع على جوازهما إلا فيما عطف
على نكرة مقصودة نحو «يا رجلُ والغلام» فلا يجوز فيه على مذهب الأخصش
ومن تبعه إلا الرفع .

وقوله :

وأيها مصحوب آل بعدُ صفةً يلزمُ بالرفع لدى ذى المعرفة

إذا نوديت «أى» فهى نكرة مقصودة مبنية على الضم وتلزمها «ها» التنبيه
مفتوحة الهاء ، وضمها إذا لم يكن بعدها اسم إشارة - لغة بنى مالك من بنى
أسد- وقد قرئ بها .

فإن قلت : لم لزمها (ها)^(٢) التنبيه؟

قلت : لتكون (ها) عوضاً مما فات «أى» من الإضافة ، ويلزم وصفها بأحد
ثلاثة أشياء :

الأول : مصحوب «آل» نحو «يا أيها الرجل» .

(١) من الآية ١٠ من سورة سبأ .

(٢) ب .

والثاني : اسم الإشارة نحو^(١) :

أَيْهَذَانِ كَلًّا رَادِكُمَا وَدَعَانِي وَاغِلًا فِيمَنْ وَغَلٌ

والثالث : الموصول المصدر بال نحو : «يا أيها الذي فعل» .

وإلى هذين أشار بقوله :

وَأَيُّ هَذَا أَيُّهَا الَّذِي وَرَدَ

ثم أشار إلى أن نعت «أى» بغير هذه الثلاثة ممنوع بقوله :

ووصفُ أَيِّ بِسَوَى هَذَا يُرَدُّ

فلا يقال : «يا أيها صاحب عمرو» .

وقد فهم من النظم فوائد :

الأولى : أن «ها» تلتزم «أيا»^(٢) ، لتطقه بهما معا .

والثانية : أن تابع «أى» صفة لها ، وقيل : عطف بيان ، قال ابن السيد :

وهو الظاهر .

(١) قائله : لم آقف على اسم قائله - وهو من الرمل - .

اللغة : «دعاني» اتركاني «واغلا» - بالغين - وهو الذي يدخل على القوم يشربون ولم يدع إلى ذلك الشراب .. الوغل . «وغل» - يغل - أصله : يوغل لأنه من وغل حذف الواو لوقوعها بين الياء والكسرة .

الإعراب : «أيهذان» أى : يا أيهذان ، حذف منه حرف النداء ، أى منادى وصف باسم الإشارة ، وهو هذان «كلا» فعل وفاعل «زادكما» مفعول به والضمير مضاف إليه «ودعاني» دعا فعل ماض والنون للوقاية والياء مفعول والفاعل ضمير مستتر . والجملة معطوفة على «كلا» «واغلا» حال من الضمير المنصوب فى دعاني «فيمن وغل» جار ومجرور متعلق بواغلا .

الشاهد فيه : «أيهذان» حيث وصف المنادى فيه باسم الإشارة .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٤٥٤ / ٢ ، والمكودي ص ١٢٧ وذكره

السيوطى فى الهمع ١٧٥ / ١ .

(٢) ب ، ج - وفى أ (أيا) .

وقيل : إن كان مشتقا فهو نعت نحو «أيها الفاضل» ، وإن كان جامدا فهو عطف بيان .

والثالثة : أن وصف «أى» بأحد هذه الأشياء الثلاثة لازم ، لقوله «تلتزم» .

فإن قلت : ولم لزم نعتها (بأحد الثلاثة)^(١) ؟

قلت : لأن «أيا» مبهم ، فلا بد من تخصيصه ، ولأنه وصلة إلى نداء ما فيه آل ، فكان المقصود بالنداء وصفه .

والرابعة : أن صفة «أى» ترفع ، ولا يجوز فيها النصب بخلاف صفة غيرها فهي مستثناة مما تقدم . هذا مذهب الجمهور ، وذهب المازنى إلى نصب صفة «أى» قياسا على صفة (غيرها)^(٢) من المناديات المضمومة .

قال الزجاج : لم يجز أحد من النحويين هذا المذهب قبله ولا تابعه أحد بعده ، وعلّة ذلك : أن المقصود بالنداء هو نعتها ، وأى وصلة إلى ندائه ، وقالوا : والنصب مخالف لكلام العرب .

قلت : ذكر ابن الباذش : أن النصب فيه مسموع من كلام العرب .

والى التعريض بمذهب المازنى أشار بقوله : لَدَى ذِي المَعْرِفَةِ .

تنبيه :

نسب الجواز فى شرح الكافية إلى المازنى والزجاج وتبعه الشارح ، ونسبته إلى الزجاج مستبعدة ، وقد نقل عنه فى شرح التسهيل كلامه المتقدم .

والخامسة : «أن اسم الإشارة إذا نعت به «أى» فليس من شرطه أن يكون منعوتا بذى آل وفاقا لابن عصفور وشاهده البيت السابق .

وذكر غيرهما أن ذلك شرط فى صحة النعت به .

قيل : وما ذهب إليه ابن عصفور وابن مالك ببناء على بيت نادر شاذ ، لا تبنى على مثله القواعد ، وهو قول الشاعر ((أيهذان كُلا زادكما)) .

(١) أ ، ج . وفى ب (ياخذ هذه الأشياء الثلاثة) .

(٢) ب ، ج وفى أ (غيره) .

والسادسة : أن اسم الإشارة المنعوت به «أى» شرطه ألا يصحبه حرف الخطاب ، لقوله «وأيهذا» خلافا لابن كيسان ، فإنه أجاز «يا أيها ذاك الرجل» ، وبالمنع قال السيرافي .

فإن قلت : أطلق في قوله (مصحوب آل) وشرط في التسهيل أن تكون جنسية . ✓

فإذا قلت : «يا أيها الرجل» فالجنسية وصارت بعد «أى» للحضور كما صارت كذلك بعد اسم الإشارة .

قلت : اشتراط ذلك صحيح ، وليس في كلامه ما يرشد إليه .

وقد أجاز الفراء والجزمي إتباع «أى» بمصحوب آل التي للمح الصفة نحو «يا أيها الحارث» . والمنع مذهب الجمهور .

ويتعين أن يجعل عطف بيان عند من أجاره .

تنبيهات:

الأول : تؤنث «أى» لتأنيث موصوفها نحو «يا أيتها المرأة» .

وقال في البلديع : الاختيار إثبات التاء ولا تثنى ولا تجمع .

الثاني : ذهب الأخفش في أحد أقواله إلى أن المرفوع بعد «أى» خبر لمبتدأ محذوف وأى موصولة بالجملة .

وردَّ بأنه لو كان كذلك لجاز ظهور المبتدأ بل كان أولى ، وجاز وصلها بالفعلية والظرف .

الثالث : ذهب الكوفيون وابن كيسان . إلى أن «ها» دخلت للتنبية مع اسم الإشارة .

وإذا قال «يا أيها الرجل» يريد : يا أيها الرجل ، وحذف «ذا» اكتفاء بها^(١) .

(١) فأعراب «يا أيها الرجل» هو . «أى» منادى مبنى على الضم في محل نصب و «ها» للتنبية و«ذا» صفة أى في محل رفع «الرجل» صفة لذا أو عطف بيان مرفوع بضمه ظاهرة .

الرابع : يجوز أن تُوصَفَ صفة «أى» ولا تكون إلا مرفوعة، مفردة كان أو مضافة ، كقول الراجز^(١) .

يا أيها الجاهلُ ذُو التَّنَزِّيِ

وقوله :

وَذُو إِشَارَةٍ كَأَيِّ فِي الصِّفَةِ إِنَّ كَانَ تَرَكُّهَا يُفِيَتْ الْمَعْرِفَةَ

لاسم الإشارة في النداء حالتان:

إحدهما : أن يجعل وصلة لنداء ما فيه آل فيساوي إذ ذاك «أيا» في لزوم نعته ووجوب رفعه، وأنه لا ينعت إلا بمصحوب آل الجنسية ، أو بموصول مصدر بال فتقول : «يا هذا الرجل» و «يا هذا الذي فعل» .

وهو في هذه الحالة غير مكثف به ، لو قدر الوقف عليه لفات المراد ، لأنه وصلة لنداء غيره .. والأخرى : أن يقدر مكثف بندائه، لا وصله لغيره، فيكون إذ ذاك كغير «أى» فلا يلزم نعته .

ويجوز رفعه ونصبه، وينعت بمصحوب آل وبالمضاف فتقول «يا هذا الطويل» - بالرفع والنصب .

(١) قائله : هو رؤية العجاج - وهو من الرجز -

وتمامه : لا تُوعِدُنِي حَيَّةً بِالنُّكْرِ .

اللغة : «ذو التنزي» بفتح التاء والنون وتشديد الزاي المكسورة - وهو نزع الإنسان إلى الشر «بالنكر» - بفتح النون وسكون الكاف - من نكرت الحية بأنفها .

وقال ابن فارس : النكر بالشئ المحدد كالغرز .

الإعراب : «يا أيها» يا حرف نداء وأى منادى وها صفته «الجاهل» صفة ها التي هي اسم الإشارة «ذو» صفة الجاهل «التنزي» مضاف إليه .

الشاهد فيه : «يا أيها الجاهل» وصف «أيا» بما فيه آل ، ووصف ما فيه «آل» بمضاف إلى ما فيه آل .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٤٥٣ / ٢ ، وابن الناظم . وذكره سيويه

١ / ٣٠٨ .



وذلك مفهوم من قوله : إن كان تركها يفيت المعرفة .

فإن قلت : مقتضى قوله (كأى فى الصفة) أن ينعت بما تنعت به «أى» و«أى» تنعت باسم الإشارة، واسم الإشارة لا ينعت بمثله .

قلت : ترك التنييه به على ذلك ، لوضوحه .

تنييه :

مذهب السيرافى أن اسم الإشارة إذا لحقته كاف الخطاب لم يجز نداؤه، ومذهب سيبويه وابن كيسان الجواز، وحكى فيه ابن كيسان عن بعض النحويين سماعا من العرب .

وقوله :

فى نحو سعدُ سعدُ الأوسِ يتَّصِبُ ثانٍ وضمٌّ وافتحٌ أوْلاً تُصِبُ
إذا تكرّر لفظ المتادى مضافا نحو^(١) :

(١) قائله : هو جرير بن عطية يهجو عمر بن لجا التيمى وقومه - وهو من البسيط .
وقامه : لا يُلْقِيَنَّكُمْ فى سِوَاةِ عُمُرٍ .

اللغة : «تيم عدى» إنما أضاف التيم إلى عدى، ليفرق بين تيم مرة وغيره «لا أبالكُم» للغلظة فى الخطاب ، وأصله أن ينسب المخاطب إلى غير أب معلوم احتقارا له . «سِوَاةِ» - بفتح السين وسكون الواو وفتح الهمزة - الفعلة القبيحة، والخطاب فى ذلك إلى قومه .

المعنى : احذروا يا تيم عدى أن يرمىكم عمر فى بلية لا قبل لكم بها ومكروه لا تتحملونه بتعرضه لى ، يريد أن يمنعوه من هجائه حتى يأمنوا الوقوع فى خطره لأنهم إذا تركوا عمر وهجاءه جريرا فكأنهم رضوا بذلك، وحيثئذ يسلط عليهم لسانه .

الإعراب : «يا» حرف نداء «تيم» - بالنصب - متادى مضاف مع تأكيده وحذف المضاف إليه من الاول، للدلالة الثانى عليه، وتقديره : يا تيم عدى يا تيم عدى «لا أبالكُم» لا نافية للجنس «أبا» اسم لا «لكم» اللام حرف زائد والكاف فى محل جر بهذه اللام، ولكنها فى التقدير مضافة إلى اسم لا، وخبر لا محذوف أى : لا أبالكُم فى الحضرة «لا» ناهية «يلقيتكم» فى موضع جزم بلا مبنى لدخول النون الثقيلة عليه والكاف مفعول به «فى» سِوَاةِ جار ومجرور متعلق بالفعل «عمر» فاعل .

يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيُّ لاَ أبا لَكُمْ

فلا بد من نصب الثاني ، وأما الأول ففيه وجهان: ضمه وفتحه.

فإن ضم فإنه منادى (مفرد)^(١) معرفة ، ونصب الثاني حيثئذ لأنه منادى مضاف أو توكيد أو عطف بيان أو بدل أو إضمار أعني . ذكر ذلك المصنف ، ونوزع في التوكيد . وأجاز السيرافي أن ينصب على النعت ، وتأول فيه الاشتقاق . وإن فتح الأول ففيه ثلاثة أوجه:

أحدها : أنه منادى مضاف إلى ما بعد الثاني ، والثاني مُقَحَّم بين المضاف والمضاف إليه .

فإن قلت : فما وجه نصب الثاني إذا جعل مقحما؟

قلت : قال بعضهم : إن نصبه على التوكيد .

الثاني : أن الأول منادى مضاف إلى محذوف دل عليه الآخر ، والثاني مضاف إلى الآخر ونصبه من خمسة أوجه كما سبق .

الثالث : أن الاسمين رُكبا تركيبَ خمسةَ عشرَ ، وجعلا اسما واحداً ، وفتحتهما فتحة بناء ، ومجموعهما منادى (مضاف)^(٢) كما قالوا: (ما فَعَلَتْ خمسة عشر له) وهو مذهب الأعلام .

فإن قلت : أي الوجهين أرجح أضم الأول أم فتحه؟

قلت : بل ضمه لوضوح وجهه . وقد صرح في الكافية بأنه الأمثل .

= الشاهد فيه : «يا تيم تيم» حيث تكرر لفظ المنادى ، وقد أضيف ثاني اللفظين فيجب في الثاني النصب ويجوز في الأول الضم والنصب .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٤٥٤ / ٢ ، وابن عقيل ٢٠١ ، والمكودي ص ١٢٧ . وذكره ابن يعيش ١٠ / ٢ ، والسيوطي في الهمع ١٢٢ / ٢ ، وسيبويه ٢٦ ، ٣١٤ / ١ والشاهد ١٣٢ في الخزانة .

(١) ب .

(٢) ب .

فإن قلت : فهل يشترط في ذلك أن يكون الاسم المكرر علما كما مثل؟
قلت : مذهب البصريين أنه لا يشترط، بل اسم الجنس نحو (يا رجلُ رجلَ قوم) والوصف نحو (يا صاحبُ صاحبِ ريدٍ)، كالعلم في جواز ضم الأول وفتحه بلا تنوين.

وخالف الكوفيون في اسم الجنس؛ فمنعوا نصبه، وفي الوصف فذهبوا إلى أنه لا يتنصب إلا منونا، فتقول : (يا صاحباً صاحب ريد) ولم يختلفوا في جواز الضم في جميع ذلك.



المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

وَجَعَلَ مُنَادَى صَحَّحَ إِنْ يُضَفَّ لِيَا كَعَبْدِ عِبْدِي عَبْدَ عَبْدِ عِبْدِيَا
حكم (المنادى)^(١) المضاف إلى الياء إذا كان معتل الآخر في النداء كحكمه
في غير النداء وقد تقدم، فاحترز عنه بقوله (صح).

وأما الصحيح الآخر : فيجوز فيه في النداء ستة أوجه ، وقد أشار في
النظم إلى خمسة والسادس : أن يضم اكتفاء بنية الإضافة نحو (يا عبد).

وأفصحها حذف الياء وإبقاء الكسرة ، ثم إثبات الياء ساكنة ومتحركة ، ثم
قلبها ألفا ، ثم حذف الألف وإبقاء الفتحة .

وأقلها الضم ، وقد قرئ ﴿قَالَ رَبُّ السَّجْنِ﴾^(٢) . و «قال ربُّ احكم» -
بالضم - وحكى يونس «يا أم لا تفعلي» ، قال الشلوين : وهذا إذا لم يلتبس .
يعنى بالمنادى المقبل عليه .

فإن قلت : فتعريف المضموم على هذه اللغة بالإضافة أو بالإقبال والقصد .
قلت : كلاهما محتمل .

وقد صرح في النهاية بالثاني فقال : جعلوه معرفا بالقصد فبنوه على الضم ،
وهذه الضمة كما هي في «يا رجل» إذا قصدت رجلا بعينه . انتهى .
والأول أظهر لثلاثة أوجه :

أحدها : أنهم جعلوه لغة في المضاف ، ولو كان تعريفه بالقصد والإقبال
لم يكن لغة فيه .

الثاني : لو لم يجعل من قبيل المضاف ، لكان مثل «افتد مخنوق»^(٣)
و«أصبح ليل»^(٤) وحذف حرف النداء قليل .

(١) ١ .

(٢) من الآية ٣٣ من سورة يوسف .

(٣) مثل يضرب لكل مضطر وقع في شدة وضيق ، وهو يبخل بافتداء نفسه بماله ، أى : افتد
نفسك يا مخنوق .

(٤) مثل يضرب لمن يظهر الكراهة والبغض للشئ - أى : انته ياليل ليحيء الصبح - فقد
حذف حرف النداء .

والثالث : أنه لو كان غير منوى الإضافة، لكان في الأصل صفة لأى ،
وأسماء الله تعالى لا توصف بها «أى» فتعين كون الأصل «يا ربى» ثم حذف
المضاف إليه تخفيفاً، وبنى على الضم، لشبهه حيثئذ بالنكرة المقصودة ، وهذا
اختيار المصنف .

تنبيهات:

الأول : نقل عن الأكثرين منع الألف اكتفاء بالفتحة نحو «يا عبد» وأجاره
الأخفش والفارسي والملازنى .

الثانى : أطلق هنا جواز هذه الأوجه كما أطلقه أكثرهم، وقيده فى التسهيل
بإضافة التخصيص احترازاً من اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال نحو «يا
مكرمى» فإن إضافته إضافة تخفيف، والياء فى نية الانفصال لم تمارج ما اتصلت به
فيشبهه بيا قاض فتشاركها فى الحذف، فلا تحذف ولا تقلب، ولا حظ لها فى غير
الفتح والسكون. قاله فى شرحه، وهو موافق لقول ثعلب فى المجالس «يا غلام
أقبل» تسقط منه الياء و «يا ضارى أقبل» لا تسقط الياء منه .

وذلك فرق بين الاسم والفعل .

وذكر فى النهاية : أنه لا يجوز حذف الياء فى اسم الفاعل بمعنى الحال
والاستقبال .

الثالث : إنما كثر تخفيف المضاف للياء فى النداء، لكثرة إضافة المنادى للياء،
والكثرة تستتبع التخفيف .

وأما فى غير النداء ، فالأصح إثباتها ساكنة ومتحركة ، وقد سمع حذفها
استغناء بالكسرة نحو ﴿ فَيَشْرِي عِبَادٌ ﴾^(١) وقلبها ألفا كقوله^(٢) :

(١) من الآية ١٧ من سورة الزمر .

(٢) قائله : لم أقف على اسم قائله - وهو من الوافر - .

وصدره : أطرف ما أطرف ثم آوى .

إلى أماً ويروني النَّقِيعُ

وأجاز المازني : «قام غلاماً» وقال ابن عصفور : هذا في الضرورة .
وحذف الألف استغناء بالفتحة كقوله^(١) :

= اللغة : «أطوف» من طوف تطويفاً وتطوفاً - والتشديد فيه للتكثير - ومعناه : أكثر من الدوران والطوفان «أوى» من أوى الإنسان إلى منزله يأوى أوياء ، «النقيع» - بفتح النون وكسر القاف - اللبن المحض يبرد .

الإعراب : «أطوف» فعل مضارع والفاعل ضمير «ما أطوف» ما مصدرية . أى : أطوف الطواف الكثير ، وأطوف فعل مضارع والفاعل ضمير «ثم» عاطفة «أوى» جملة من فعل وفاعل عطف على أطوف «إلى أماً» جار ومجرور . «ويروني» يروى فعل مضارع والنون للوقاية والياء مفعول «النقيع» فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة .

الشاهد فيه : «إلى أماً» إذ أصله أوى فقلبت الياء ألفاً .

مواضعه : ذكره السيوطي في الهمع ٥٣ / ٢ .

(١) قائله : لم أقف على اسم قائله - وهو من الوافر -

وصدره : ولستُ بِرَاجِعٍ ما فَاتَ مِنِّي .

اللغة : «راجع» اسم فاعل من رجع «بلهف» من لهف يلهف - حزن وتحسر - .

المعنى : أن ما ذهب منى لا يعود بكلمة التلهف والحسرة ، ولا بكلمة التمنى ، وقولى ليتنى عملت كذا ، ولا بقولى : لو أنى فعلت كذا لكان كذا .

الإعراب : «ولست» ليس واسمها «براجع» خبر ليس والباء زائدة . منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وفيه ضمير فاعله ، لأنه اسم فاعل «ما» اسم موصول مفعول به «فات» فعل ماض ، والجملة صلة ما «بلهف» الباء جارة ولهف منادى بحذف حرف النداء .

«ولا» الواو عاطفة ولا زائدة لتأكيد النفي «بليت» الباء جارة وليت قصد لفظه مجرور بالباء «ولا» مثل السابقة «لو أنى» قصد لفظه معطوف على ليت .

الشاهد فيه : «بلهف» حيث إن «لهف» منادى بحرف نداء محذوف ، وهو مضاف لياء التكلم المنقلبة ألفاً المحذوفة ، والفتحة دليل عليها - وأصله يا لهفى .

وقيل : إن «لهف» مجرور بالباء على الحكاية . لا على النداء ولا شاهد فيه .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ص ٤٥٦ / ٢ ، وابن هشام ٢٤٤ / ٣ ، وفي القطر ص ٢٠٦ ، وذكره السيوطي في الهمع ٥٣ / ٢ .

بِلَهْفٍ وَلَا بَلِيَّتَ وَلَا لَوَانِيُ

وأما الضم في غير النداء نحو «جاء غلام» وأنت تريد الإضافة فأجازه أبو
عمر وغيره على قلة .
واستدلوا بقوله ^(١):

وإنما أهلكت مال

يريد : مالى .

ورده أبو زيد الأنصارى ، وتناول ما استدل به أبو عمرو .

الرابع : قال فى شرح الكافية : إذا كان آخر المضاف إلى ياء المتكلم ياء
مشددة كُنِي ^(٢) .

(١) قائله : هو أوس بن خلفاء - وهو من الوافر -

ونمامه : ذَرِنِي إِنَّمَا خَطَّتِي وَصَوَّبِي عَلَى

اللغة : «ذرينى» اتركينى «صوبى» أى : صوابى «أهلكت مال» أى : إن الذى أهلكته مالى
لا مال غيرى .

الإعراب : «ذرينى» فعل وفاعل ومفعول «إنما» إن حرف توكيد ونصب ما كافة كفتها عن
العمل «خطتى» مبتدأ والياء مضاف إليه «وصوبى» عطف عليه «على» جار ومجرور خبر
المبتدأ «وإنما» إن حرف توكيد ونصب وما كافة «أهلكت» أهلك فعل ماض والتاء فاعله
«مال» مفعول به .

الشاهد فيه : «مال» إذ أصله «مالى» فحذف ياء الإضافة فظهر إعراب ما قبلها .

ورده أبو زيد الأنصارى . وقال المعنى : إن الذى أهلكته مال لا عرض ، فحيث لا شاهد
فيه لأن «مال» يكون مرفوعا على أنه خبر إن . هـ الدرر اللوامع ٦٩ / ٢ .

مواضعه : ذكره السيوطى فى الهمع ٥٣ / ٢ .

(٢) بُنِي : تصغير ابن وأصله بنو - بفتحتين - وإذا صغرت حذف ألف الوصل ورددت اللام
المحذوفة فيبقى بنو ، فقلبت الواو ياء ، لاجتماع الواو والياء وسبق أحدهما بالسكون ،
وتدغم الياء فى الياء ، وعلى القول بأن لامة ياء يكون فيه ما عدا القلب . هـ ١١٩ / ٣
صبان .

قيل : يا بُنَىُّ أو يا بُنَىُّ لا غير ؛ فالكسر على التزام حذف ياء المتكلم فرارا من توالي الياءات مع أن الثالثة كان يختار حذفها قبل وجود الياءين ، و ليس بعد اختيار الشيء إلا لزومه .

والفتح على وجهين :

أحدهما : أن تكون ياء المتكلم أبدلت ألفا ثم التزم حذفها لأنها بدل مستقل .

والثانى : وأن تكون ثانية ياءى بُنَىُّ حذفت ثم ادغمت أولاهما فى ياء المتكلم ففتحت ، لان أصلها الفتح .

قوله :

وفتحٌ أو كسرٌ وحذفُ الياءِ استمرَّ فى يا ابنَ أمِّ يا ابنَ عمِّ لا مفرَّ

إذا نودى المضاف إلى المضاف إلى الياء كان حكم الياء معه كحكمها فى غير النداء نحو «يا ابن أخى» إلا «ابن أم» و «ابن عم» ، فإنهما لما كثر استعمالهما فى النداء خصا بالتخفيف فيقال : «يا ابن أم» - بفتح الميم وكسرها - .

أما الفتح ففيه قولان :

أحدهما : أن الأصل «أما» و «عمأ» - بقلب الياء ألفا - فحذفت الألف وبقيت الفتحة دليلا عليها .

والثانى : أنهما جعلتا اسمًا واحدًا مركبًا وبنى على الفتح .

والأول قول الكسائى والفراء وأبى عبيدة وحكى عن الاخفش ، والثانى قيل : هو مذهب سيويه والبصريين .

وأما الكسر : فظاهر قول الزجاج وغيره أنه مما اجتزئ فيه بالكسر عن الياء المحذوفة من غير تركيب .

قال فى الارتشاف : وأصحابنا يعتقدون أن «ابن أم» و «ابنة أم» و «ابن عم» و «ابنة عم» حكمت لها العربُ بحكم اسم واحد ، وحذفوا الياء كحذفهم إياها من «أحد عشر» إذا أضافوه إليها .

فإن قلت : ما معنى قوله (استمر) ؟

قلت : يشير إلى أن هذين الوجهين استمرا في كلامهم واطردا بحيث لا يكادون يُثبتون الياء والألف إلا في الضرورة، وقد قرئ بهما في السبع.

فإن قلت : فأيهما أجود ؟

قلت : نصّ بعضهم على أن الكسر أجود وهو ظاهر.

فإن قلت : لم يذكر «ابنة أم» و «ابنة عم» وحكهما حكم «ابن أم» و «ابن

عم».

قلت : كأنه استغنى بذكر المذكر عن ذكر فرعه.

فإن قلت : قد يوهم اقتصاره على الكسر والفتح أن غيرهما ممتنع ، وقد

قال في التسهيل: وربما ثبتت أو قُلبت ألفاً^(١) يعني: الياء.

قلت : الذي يفهم من قوله (استمرا) أن غيرهما لم يستمر في الكلام ولم

يطرد كاطرادهما.

وهذان الوجهان ضعيفان ، ولذلك قال : وربما ، وفي الكافية : وندر ،

وفي شرحها : ولا يكادون يُثبتون الياء والألف إلا في الضرورة.

وقال غيره : هما لغتان قليلتان.

ومن إثبات الياء قوله^(٢) :

(١) التسهيل ص ١٨٢ .

(٢) قائله : هو أبو زيد الطائي - واسمه حرملة بن المنذر من قصيدة يرثى فيها أخاه

وقمامه : أنت خَلَيْتِي لِدَهْرٍ شَدِيدٍ - وهو من الخفيف -

اللغة : «شقيق» تصغير شقيق «لدهر» : الأبد الممدود.

المعنى : يا أخي يا من نفسه كَنَفْسِي ، لقد ذهبت وتركتني وحيدا أقاسى ويلات الزمن وقد كنت ركنا أستند له ، وظهيرا أعتمد عليه .

الإعراب : «يا» حرف نداء «ابن» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة «أمي» ابن مضاف وأم مضاف إليه وأم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «ويا» الواو عاطفة يا حرف نداء «شقيق» =

يا ابن أُمِّي ويا شَقِيقَ نَفْسِي
ومن إثبات الألف قوله (١) :
يا ابنةَ عَمَّا لا تَلُومِي واهجِجِي

= منادى منصوب بالفتحة الظاهرة «نفسى» مضاف إليه وياء المتكلم مضافة إلى نفس «أنت» ضمير منفصل مبتدأ «خلفتنى» خلف فعل ماضٍ والتاء فاعل والنون للوقاية والياء مفعول به، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «لدهر» جار ومجرور متعلق بخلف «شديد» صفة لدهر.

الشاهد فيه : «يا ابن أُمِّي» حيث أثبت يا المتكلم في «أُمِّي» - وهذا ضرورة - .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٤٥٧ / ٢ ، وابن هشام ٢٤٨ / ٣ ، والسيوطي ص ١٠٤ ، وذكره في الهمع ٥٤ / ٢ ، وسيبويه ٣١٨ / ١ ، وابن يعيش ١٢ / ٢ ، وفي القطر ص ٢٠٨ .

(١) قائله : هو أبو النجم العجلي - واسمه الفضل بن قدامة - يخاطب امرأته أم الخيار .

وتمامه : لا يُخْرِقُ اللُومُ حِجَابَ مَسْمَعِي - وهو من الرجز - .

اللغة : «لا تلوُمِي» من اللوم ، وهو كثرة العتاب «اهجِجِي» من الهجوع ، وهو الرقاد بالليل «حجاب مسمعي» كناية عن الأذن .

المعنى : اتركي لومي وعتابي يا ابنة عمي ، وخذي نفسك بالراحة ونامي ، فإن لومك هذا لا يصل إلى سمعي ولا أستمع إليه . وكانت كثيرة اللوم له لكبره وضعفه .

الإعراب : «يا ابنة» يا للنداء وابنة منادى منصوب «عما» مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها فتحة مناسبة الألف ، والألف المنقلبة عن الياء مضاف إليه «لا» ناهية «تلومي» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون وياء المخاطبة فاعل مبني على السكون في محل رفع «واهجِجِي» الواو عاطفة واهجِجِي فعل أمر مبني على حذف النون ، والياء ضمير المؤنثة فاعل .

الشاهد فيه : «يا ابنة عما» حيث أثبت الألف المنقلبة عن ياء المتكلم للضرورة .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٤٥٧ / ٣ . وذكره في القطر ص ٢٠٨ ، وابن الناظم ، والسيوطي ص ١٠٤ وفي الهمع ٥٤ / ٢ ، وذكره سيبويه ٣١٨ / ١ ، وابن يعيش ١٢ / ٢ .

وأما قوله^(١) :

كُنْ لِي لَا عَلِيَّ يَا ابْنَ عَمَّا نَعِشْ عَزِيزِينَ وَنَكْفِ الْهَمَّا
فيحتمل أن تكون الألف فيه للإطلاق.

فإن قلت : فأى هذين الوجهين أجود؟

قلت : قال بعضهم : قلب الياء ألفا أجود من إثباتها.
تنبيه:

إذا ثبت الياء ففيها وجهان : الإسكان والفتح.

فالحاصل : خمسة (أوجه)^(٢) ونص بعضهم على أن الخمسة لغات.

وقوله :

وَفِي الثُّدَا أَبَتْ أُمَّتٍ عَرَضٌ وَاكْسِرْ أَوْ افْتَحْ وَمِنَ الْيَا التَّاعُوضُ

إذا (نودي)^(٣) الأب والأم مضافين إلى الياء جار فيهما الوجه الستة المقدمة
في نحو (يا عبد).

وينفردان بتعويض ثناء التانيث من الياء مكسورة ومفتوحة، وبالفتح قرأ ابن
عامر وبالكسر قرأ غيره من السبعة .

(١) قائله : لم أقف له على قائل ، وقال العيني : أنشده أبو الفتح ولم يعزه إلى قائله ، -
وهو من الرجز - .

الإعراب : «كن» فعل أمر واسم كان ضمير «لي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان
«لا علي» عطف عليه . أي : لا تكن علي «يا ابن» يا حرف نداء وابن منادى «عما»
مضاف إليه «نعش» فعل مجزوم ، لأنه جواب الأمر والفاعل ضمير «عزيزين» حال من
الضمير الذي في نعش «ونكف» فعل مضارع والفاعل ضمير «الهما» مفعول به ، والجملة
عطف على الجملة الأولى والألف للإطلاق .

الشاهد فيه : «يا ابن عما» حيث قلب الشاعر ياء الإضافة ألفا ، وثبتت هذه الألف .

مواضعه : ذكره المكودي في شرحه للألفية ص ١٢٨ ، والسيوطي في الهمع ٥٣ / ٢ .

(٢) أ ، ج .

(٣) ب ، ج ، وفي أ (نوى) .

ووجه الكسر أن الكسرة كانت مستحقة قبل الياء فلما عوض عنها التاء -
ولا يكون ما قبلها إلا مفتوحا - جعلت الكسرة عليها ، لتكون المعوض عنه في
مجامعة الكسرة بالجملة .

وعن الفراء أن الكسر حصل لأن الياء في النية .

ورده أبو إسحاق وقال : كيف تكون الياء في النية ، وليس يقال : يا أبتى؟

ووجه الفتح ، أن التاء حركت بحركة الياء ، لكونها عوضا عنها ، وقيل :
لأن الأصل (يا أبتا) فحذفت الألف .

ويرده ما رد قول الفراء .

فإن قلت : فأى الوجهين أكثر؟

قلت : نص المصنف وغيره على أن الكسر أكثر، وذكر الشارح: أن الفتح
أقيس ، قال : إلا أن الكسر أكثر .

وقد فهم من كلام الناظم فواتد :

الأولى : أن تعويض التاء من ياء المتكلم في أب وأم لا يكون إلا في النداء،
لقوله : (وفي النداء) .

الثانية : أن ذلك مختص بالأب والأم .

الثالثة : أن التعويض فيهما ليس بلازم؛ فيجوز فيهما ما جاز في غيرهما من
الأوجه السابقة ، فهم ذلك من قوله (عرض) .

الرابعة : أنه لا يجوز الجمع بين الياء والتاء، لأنها عوض عنها، ولا بين
التاء والألف؛ لأن الألف بدل من الياء .

وأما قوله^(١) :

(١) قائله : لم أقف على اسم قائله - وهو من الطويل - .

الإعراب : «يا» حرف نداء «أبتى» متادى مضاف «لازلت» لا نافية زال فعل ماض من
أخوات كان والضمير اسم زال «فينا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر زال «فإنما» القاء =

يا ابنتي لا رلت فينا وإنما لنا أمل في العيش ما دمت عائشا
 وأجار كثير من الكوفيين الجمع بينهما في الكلام ، ونظيره قراءة أبي جعفر
 ﴿ يا حسرتي ﴾^(١) .

فجمع بين العوض والمعوض .

وأما قوله^(٢) :

يا ابنتا علك أوعساكا

فجعله ابن جنى من ذلك ، وهو أهون من الجمع بين التاء والياء ، لذهاب
 صورة المعوض عنه .

للتعليل وإن حرف توكيد وما كفتها عن العمل «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر
 مقدم «أمل» مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة «في العيش» جار ومجرور متعلق بأمل «ما
 دمت» ما مصدرية زمانية ودام من أخوات كان والتاء اسمها «عائشا» خير دام .
 الشاهد فيه : «يا ابنتي» حيث جمع فيه بين العوض والمعوض ، وهما التاء وياء المتكلم ،
 لأن التاء عوض عن ياء المتكلم .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٤٥٨ / ٢ ، والمكودي ص ١٢٨ .

(١) من الآية ٥٦ من سورة الزمر .

(٢) قائله : هو رؤية بن العجاج - وهو من الرجز - .

وصدره : تقول بنتي قد أتى أناكا .

اللغة : «قد أتى أناكا» قد حان وقتك و زمانك .

المعنى : تقول بنتي يا ابنتي قد جاء زمان سفرك علك تمجد رزقا .

الإعراب : «تقول» فعل ماض «بنتي» فاعل والياء مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «أتى» فعل
 ماض «أناكا» فاعل والكاف مضاف إليه «يا» حرف نداء «أبت» منادى مضاف إلى ياء
 المتكلم «علك» لغة في لعلك ، والكاف اسم لعل وخبره محذوف . تقديره : لعلك تمجد
 رزقا «أو» عاطفة «عساكا» الكاف اسم عسى وخبره محذوف . أي : أو عساك تمجده .

الشاهد فيه : «أبتا» حيث جمع بين التاء والالف .

مواضعه : ذكره الأشموني في شرحه للألفية : ٤٥٨ / ٢ ، وذكره سيبويه ٢٩٩ / ٢ ،

وفي المعنى ٢٠٢ / ٢ ، والإنصاف ١٣٦ / ١ .

وقال فى شرح الكافية : الألف فىه هى الألف التى يؤصل بها آخر المنادى إذا كان بعيدا أو مستغاثا به أو مندوبا، وليست بدلا من ياء المتكلم، وجوز الشارح الأمرين^(١).

تنبيهات:

الأول : اختلف فى ضم التاء فى «يا أبت» و «يا أمت»، فأجازه الفراء وأبو جعفر النحاس ، ومنعه الزجاج.

وحكى سيويه عن الخليل أنه سمع من العرب من يقول «يا أمت» - بالضم-.

الثانى : مذهب البصريين أن الوقف على هذه التاء بالهاء، ومذهب الفراء بالتاء.

وفى التسهيل : وجعلها هاءً فى الخط والوقف جائز^(٢).

وقرئ بالوجهين فى السبع ، ورسمت فى المصحف بالتاء.

الثالث : قال فى شرح التسهيل : وقالوا فى «أبا» المقصور «يا أبات». قال الشاعر^(٣) :

(١) أى : كونها عوضا عن الياء ، وكونها التى يؤصل بها آخر المنادى .

(٢) التسهيل ص ١٨٢ .

(٣) قائله : لم أقف على قائله - وهو من الطويل - .

وصدره : تقولُ ابنتى لما رأتنى شاحبا .

اللغة : «شاحبا» من شحب لونه يشحب إذا تغير وهو شاحب .

الإعراب : «تقول» فعل مضارع «ابنتى» فاعل والياء مضاف إليه «لما» ظرف بمعنى حين «رأتنى» رأى فعل ماض والتاء للتأنيث والنون للوقاية والياء مفعول أول والفاعل ضمير «شاحبا» مفعول ثان «كأنك» حرف تشبيه والكاف اسمه «فينا» جار ومجرور متعلق بغريب «غريب» خبر كأن مرفوع .

الشاهد فيه : يا أبات» حيث زاد فيه التاء ، لأن أصله يا أبا - بالقصر .

كأنك فينا يا آبات غريبُ

ولو لم يعوض (لقال : أبای) (۱) . انتهى .

وزعم بعضهم : أنه أراد «يا أبتی» فقلب ، وهو بعيد - وقيل : يخرج على
أن الألف إشباع .

(۱) جـ وفی أ «ولو لم يعوض یا أبای» .



محتويات المجلد الثاني

| الصفحة | الموضوع |
|--------|-----------------------------|
| ٥٨١ | الجزء الثاني |
| ٥٨٣ | الفاعل |
| ٥٩٨ | النائب عن الفاعل |
| ٦١١ | اشتغال العامل عن المفعول |
| ٦٢٠ | تعدي الفعل ولزومه |
| ٦٢٩ | التنازع في العمل |
| ٦٤٤ | المفعول المطلق |
| ٦٥٤ | المفعول له |
| ٦٥٧ | المفعول فيه وهو المسمى ظرفا |
| ٦٦٣ | المفعول معه |
| ٦٦٩ | الاستثناء |
| ٦٩٢ | الحال |
| ٧٢٦ | التمييز |

٧٣٨

حروف الجر

٧٨٢

الإضافة

٨٣٤

المضاف إلى ياء المتكلم

٨٣٧

الجزء الثالث

٨٣٩

إعمال المصدر

٨٤٩

إعمال اسم الفاعل

٨٦٢

أبنية المصادر

٨٦٩

أبنية أسما الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهات

٨٧٣

الصفة المشبهة باسم الفاعل

٨٨٥

التعجب

٩٠٢

نعم ويثس وما جرى مجراهما

٣٣

أفعل التفضيل

٩٤٥

النعته

٩٦٧

التوكيد

الصفحة

الموضوع

٩٨٨

العطف

٩٩٣

عطف للنسق

١٠٣٦

البدل

١٠٥١

النداء

١٠٧٢

(فصل) فى تابع المنادى

١٠٨٣

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم



٢١٥
ق ١ ت

توضيح المفاهيم والمسائل

بشرح الفيزابن مالك

للمرادي

المعروف بابن أم قاسم المتوفى عام ٧٤٩ هـ

المجلد الثالث

شرح وتحقيق الأستاذ الدكتور
عبد الرحمن علي سليمان
أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر
وعميد كلية البنات الإسلامية بأسبوط سابقاً

الطبعة الأولى

١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م

ملتزم الطبع والنشر

دار الفكر العربي

٩٤ شارع عباس العقاد - مدينة نصر - القاهرة

ت: ٢٧٥٢٩٨٤ - فاكس: ٢٧٥٢٧٣٥

www.darelfikrelarabi.com
INFO@darelfikrelarabi.com

مكتبة السيد النبوي الشريف
رقم الكتاب: ٦٤٥٤٤
تاريخ التسجيل: ١٧/٥/٢٠٠١

١/١٢
٢٢٢

٢٧٦٧٢

لغة

1945

1946

1947

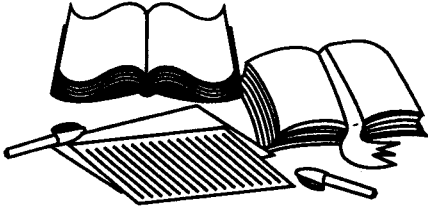
1948

1949

1950

1951

1952



التفقيظ

الجزء الرابع

ويشتمل على:

- أسماء لازمت النداء - الاستغاثة - الندبة - الترقيم -
- الاختصاص - التحذير والإغراء - أسماء الأفعال والأصوات -
- نونا التوكيد - ما لا ينصرف - إعراب الفعل - عوامل الجزم -
- فصل «لوا» - فصل «أما، ولولا، ولوما» - الإخبار بالذنى والألف
- واللام - العدد - كم وكأين، وكذا - الحكاية.



1945

1945

1945

1945

1945

أَسْمَاءُ لِأَزْمَتِ النَّدَاءِ

معنى ملازمتها النداء أنها لم تستعمل في غيره إلا (في)^(١) ضرورة . وهي ضربان : مسموع، ومقيس .

فمن المسموع : (يا أبت) و (يا أمت) و (اللهم)^(٢) وقد تقدمت . و (هناه) - بالضم والكسر .

كقوله^(٣) :

وقد رابني قولها يا هناه

واختلفوا في مادة هذه الكلمة على قولين :

أحدهما : أن أصل مادته (هـ : ن . و) ثم اختلف القائلون بهذا على أربعة مذاهب :

(١) ب .

(٢) ا، جـ .

(٣) قائله : هو امرؤ القيس بن حجر الكندي .

وقامه : وَيَحْكُ أَلْحَقْتَ شَرًّا بَشْرًا

اللغة : «رابني» من راب إذا أوقع في الريبة بلا شك «يا هناه» - هناه - اسم من أسماء النداء لا تستعمل فيما سواه، وهو كناية عن رجل ، بمنزلة يا رجل يا إنسان، وأكثر ما تستعمل عند الجفاء والغلظة «ألحقت شرًّا بشر» معناه كنت متهما فلما صرت إلينا ألحقت تهمة بتهمة، لأن التهمة شر وتحقيقها شر منها.

الإعراب : «وقد» الواو عاطفة، وقد حرف تحقيق «رابني» فعل ماض والتون للوقاية والياء مفعول «قولها» فاعل وها مضاف إليه «يا هناه» حرف نداء ومنادى مقصور .

«ويحك» ويح مصدر والكاف في محل خفض بالإضافة «ألحقت» فعل وفاعل .

«شرًّا» مفعول به، والجملة في محل نصب مقول القول «بشر» جار ومجرور متعلق بالحققت . الشاهد فيه : «يا هناه» حيث بناه على فعال، لأن أصله الهاء وأدخلت عليه الألف لمد الصوت في النداء .

الأول : أن الهاء فى (هنا) بدل من لام الكلمة، والأصل هنا ، وهو مذهب أكثر البصريين .

والثانى : أنها بدل من همزة مبدلة من الواو فهى بدل (بدل) (١) اللام ، وهو مذهب ابن جنى .

والثالث : أن اللام محذوفة والألف والهاء زائدتان فى نفس البناء على حد زيادة الهمزة فى أحمر .

والرابع : أن اللام محذوفة (أيضا) (٢) والألف هى التى تلحق المنادى البعيد والمندوب والهاء للسكت، وهو مذهب الفراء واختيار المصنف وابن عصفور، ويدل على صحته كسرهما ، لالتقاء الساكنين .

والقول الآخر : أن أصل مادته (ه . ن . ة) فهو من باب سلس ، وهو مذهب أبى زيد .

قال الشيخ أبو حيان : ولو ذهب ذاهب إلى أن أصل (هن) ومادته (ه . ن . ن) مستدلا بما حكاه أبو الخطاب من قولهم (يا هنان) فى التثنية يريد : (يا هنا) لكان مذهباً .

ومن المسموع : (فُل) وقد أشار إليه بقوله :

وَفُلٌ بَعْضٌ مَا يُخَصُّ بِالنِّدَاءِ

يقال : «يا فل» للرجل ، و «يا فلة» للمرأة .

واختلف فيهما، فمذهب سيبويه أنهما كناية عن نكرتين ، ففُلٌ : كناية عن رجل ، وفلَّةٌ : كناية عن امرأة .

وذهب الكوفيون . إلى أن أصلهما فلان وفلانة فرخماً ، وردَّ بأنه لو كان مرخماً ل قيل فيه (فَلَا) ، ولما قيل فى التانيث فُلَّة .

(١) ١ ، ج - وفى ب «مبدلة» .

(٢) ١ ، ج .



وذهب الشلوين وابن عصفور وصاحب البسيط : إلى أن (فل) كناية عن العَلَم بمعنى يا فلان، وهذا مذهب الناظم، فإنه صرح في شرح التسهيل وغيره، بأن (يا فُلُّ) بمعنى يا فلان. و (يا فُلَّة) بمعنى يا فلانة، قال : وهما الأصل، ولا يستعملان منقوصين في غير نداء إلا في ضرورة .

قلت : وهو موافق لمذهب الكوفيين في أنهما بمعنى فلان وفلانة، مخالف له في الترخيم.

فإن قلت : قوله : وهما الأصل (يعنى)^(١) موافقة الكوفيين (في الترخيم)^(٢).

(قلت : قد ردّ المصنف مذهب الكوفيين في أنهما ترخيم)^(٣) فلان وفلانة بالوجهين السابقين فعلم أنه غير موافق لهم على ذلك، بل هما عنده من (قبيل)^(٤) ما حذف منه لغير ترخيم .

ومن المسموع : (لُؤمان) و (نُومان) وقد نبه عليهما بقوله :

لُؤْمَانُ نُؤْمَانُ كَذَا

أى : مختصان بالنداء .

أما (لُؤمان) - بالهمز وضم اللام - فمعناه يا عظيم اللؤم، ومثله : (يا مَلَأْمُ) و (يا مَلَأْمَانُ)^(٥) .

(وأما «نومان» - بفتح النون - فمعناه يا كثير النوم)^(٦) .

«تنبيهان»

الأول : الأكثر في بناء (مَفْعَلَان) نحو (مَلَأْمَان). أن يأتى في الِذَم، وقد جاء في المدح (يا مَكْرَمَان)^(٧) . حكاه سيبويه والأخفش، و (يا مَطْيَبَان).

(١) ١، ج . (٢) ١، ج .

(٣) ١، ج . (٤) ب، وفى أ، ج «قبل» .

(٥) ١، ج . (٦) ١، ج .

(٧) - بفتح الراء - هو العزيز المكرم .

وزعم ابن السيد : أنه مختص بالذم، وأن (مكرمان) تصحيف (مكذبان).
وليس بشيء.

الثاني : قال في شرح الكافية - بعد أن ذكر ملام، ولؤمان، وملأمان،
ومكرمان :

وهذه الصفات مقصورات على السماع بإجماع . انتهى . وتبعه الشارح،
وهو صحيح في غير (مفعلان)، فإن فيه خلافاً أجاز بعضهم القياس عليه،
فنقول: (يا مخبئان) ، وفي الأثني (يا مخبئانة).

ثم انتقل إلى المقيس فقال :

.....وأطرّداً

في سبِّ الأثني ووزنُ يا خبَّاتِ

اطراده مشروط بشرطين:

أحدهما : أن يكون في السب .

والثاني : أن يكون من ثلاثي كالنوع الذي يليه .

وسبب بناءه على الكسر شبهه بنزاعٍ عدلاً وزنة وتأيئاً .
تنبيه:

كلام المصنف في الكافية والتسهيل وكلام الشارح : يوهم أن في القياس
عليه خلافاً ، لنصه على سيويه وحده .

قال الشيخ أبو حيان : ولا أعلم فيه خلافاً، وفي الارتشاف - في باب ما
لا ينصرف - قال بعضهم : لا يقاس ، فلا يقال (يا قباح) قياساً على «فساق» .
ثم استطرد فقال :

.....
والأمرُ هكذا من الثلاثي .

يعنى أن بناء «فعال» للأمر مطرد من كل فعل ثلاثي نحو «نزال» و «ترأك»
هذا مذهب سيويه، وخالفه المبرد فقال : (لا يقال منه إلا^(١)) ما سمع .

(١) أ ، ج .

فإن قلت : أهمل المصنف من شروط القياس على هذا النوع أربعة شروط :
الأول : أن يكون مجردا ، فأما غير المجرد فلا يقال منه إلا ما سمع نحو :

دراك .

والثاني : أن يكون تاما ، فلا يبنى من الناقص .

والثالث : أن يكون متصرفا .

والرابع : أن يكون كامل التصرف ، فلا يبنى من يذر ويدع .

قلت : اشتراط بعض هذه الشروط واضح ، فلم يتعرض له ، وقوله :

(ثلاثي) محمول على المجرد كما تقدم في التعجب .

ثم رجع إلى المسموع فقال :

وَشَاعَ فِي سَبِّ الذُّكُورِ فَعَلٌ وَلَا تَقْسُ
وَيَا غُدْرُ» و«يَا لُكْعُ» شائع، ومع شياعه لا يقاس عليه : قيل : والمسموع منه هذه

الأربعة .
يعنى : أن ما عدل إلى فَعَلٌ في سب الذكور نحو «يَا حُبَيْثُ» و«يَا فُسْقُ»
و«يَا غُدْرُ» و«يَا لُكْعُ» شائع، ومع شياعه لا يقاس عليه : قيل : والمسموع منه هذه

الأربعة .
ونص المغاربة (على)^(١) أنه ينقاس عليه، ونقله في البسيط عن سيبويه، ومن
قاس عليه بالشروط السابقة .

ثم نبه على أن بعض هذه الألفاظ قد استعمل في غير النداء ضرورة،
بقوله :

وَجُرَّ فِي الشَّعْرِ فُلٌ

يعنى في قول الراجز^(٢) :

(١) ب .

(٢) قائله : هو أبو النجم العجلي - يصف إبلا قد أقبلت متزاحمة وأثارت غبارا .

وتمامه : تفضل منه إبلى بالهوجل في لُجَّة - وهو من الرجز -

وصدره في الأشموني والعين : تدافع الشيب ولم تقتل .

أَمَسَكَ فُلَانًا عَنْ قُلِّ

تنبيهان:

الأول : الحاصل من كلام سيبويه أن «فل» فى الرجز محذوف من فلان ، لضرورة الشعر، وليس هو المختص بالنداء، بل هو غيره، ومعناها مختلف، لأن المختص كناية عن اسم جنس ، وهذا كناية عن علم، ومادتهما مختلفة.

فالمختص مادته (ف . ل . ي) ، وهو محذوف اللام، فلو صغر قلت فيه : «قُلِّي» .

وهذا مادته (ف . ل . ن) ، فلو صغر قلت فيه : «قُلَيْنٌ» وتقدم ما ذهب إليه المصنف .

الثانى : ليس مراده أنه لم يستعمل فى غير النداء من الألفاظ المذكورة إلا «فل» .

اللغة : «الهورجل» المراد هنا المفازة الواسعة التى لا أعلام بها، ويطلق على الرجل الأهوج «لجة» - بفتح اللام وتشديد الجيم - الجلبة واختلاط الأصوات فى الحرب .

المعنى : شبه تزامم الإبل ومدافعة بعضها بعضا يقوم شيوخ فى لجة وشر يدفع بعضهم بعضا فيقال : أمسك فلانا عن فلان . أى : احجز بينهم .

وخص الشيوخ لأن الشبان فيهم التسرع إلى القتال .

الإعراب : «تفضل» فعل مضارع «منه» جار ومجرور متعلق بتفضل «إبلى» فاعل تفضل والياء مضاف إليه «بالهورجل» جار ومجرور متعلق به «فى لجة» جار ومجرور متعلق به أيضا .

«أمسك» فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه، والجمله مقول لقول محذوف . أى : يقال فيها : أمسك، إلخ .

«فلانا» مفعول به «عن فل» جار ومجرور متعلق بأمسك .

الشاهد فيه : «فل» قد استعمل فى غير النداء ، وجرها بحرف الجر .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٦٠ / ٢ ، وابن هشام ٢٤٩ / ٣ ،

وابن عقيل ٢٠٦ / ٢ ، والمكودى ص ١٢٩ وابن الناظم .

وذكره سيبويه ٣٣٣ / ١ ، ١٢٢ / ٢ ، والسيوطى فى الهمع ١٧٧ / ١ .

بل (ذكرها)^(١) . تنبيها على ورود نظيره ، ومنه قوله^(٢) :

.... قَعِيدَتُهُ لِكَاعٍ

وخرجه بعضهم على تقدير : يقال لها : يا لكاع ، فحذف القول وحرف

النداء .

(١) ب - وفي أ ، ج (ذكر) .

(٢) قائله : الحطيئة - واسمه جروم - يهجو امرأته . - وهو من الوافر - وتماهه :

أَطَوَّفُ مَا أَطَوَّفُ ثُمَّ أَوَى إِلَى بَيْتِ

اللغة : «أطوف» أكثر الدوران «أوى» مضارع أوى إلى منزله «قعيدته» قعيدة البيت المرأة لأنها تطيل القعود فيه «لكاع» متناهية في الحبث .

المعنى : أنا أكثر دوراني وارتيادي الأماكن عامة النهار في طلب الرزق وتحصيل القوت ، ثم أعود إلى بيتي فلا تقع عيني فيه إلا على امرأة شديدة الحبث متناهية في الدناءة واللؤم .

الإعراب : «أطوف» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه «ما» مصدرية «أطوف» فعل مضارع وفاعله مستتر فيه . وما وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول مطلق قوله أطوف الأولى «ثم» حرف عطف «أوى» فعل مضارع وفاعله مستتر فيه . «إلى بيت» جار ومجرور متعلق بأوى «قعيدته» مبتدأ والضمير مضاف إليه «لكاع» خبر المبتدأ ، والجملة في محل جر نعت لقوله : بيت .

الشاهد : «لكاع» على وزن فعال - وقد استعمل في غير النداء - للضرورة .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : ابن هشام ٢١٥ / ٣ ، وابن عقيل ١ / ٧٨ ، وابن الناظم ، والشاهد ١٤٩ في الخزانة .

الاستغائة

هى نداء من يخلص من شدة ، أو يعين على مشقة .
وللمستغاث ثلاثة أحوال :

أحدها : أن يجرب بلام مفتوحة ، وهذه أكثر أحواله .
الثانية : أن يجاء فى آخره بألف معاقبة للام .

الثالثة : أن يجرد من اللام والألف ويجعل كالمنادى المطلق نحو « يا زيد
لعمرو » وهذه أقلها . ومنها قوله^(١) .

ألا يا قوم للعجب العجيب

.....

(١) قائله : لم أقف على اسم قائله - وهو من الوافر -

وقامه : وللفغات تعرض للأريب .

اللغة : « الغفلات » جمع غفلة - مصدر غفل عن الشيء - لم يلتفت إليه ولم يلتق إليه
بأله « تعرض له » تنزل به « الأريب » العالم بالأمور البصير بالعواقب .
المعنى : استغيث وأدهو قومي ليعجبوا العجب كله ، وينظروا كيف تحدث الغفلة وعدم
الانتباه للبصير بالأمور الخبير بالعواقب .

الإعراب : « ألا » أداة تنييه « قومي » مستغاث به منادى ، منصوب بالفتحة المقدرة على ما
قبل ياء المتكلم المحذوفة اجتزاء بكسر الميم ، ويجوز أن يكون مبنيا على الضم إذا قدر
قطعه عن الإضافة « للعجب » جار ومجرور مستغاث لاجله - متعلق بيا - أو بالفعل
المحذوف « العجيب » صفة للعجب « وللفغات » معطوف عليه « تعرض » فعل مضارع
مرفوع بالضممة الظاهرة وفاعله مستتر فيه وهو يعود على الغفلات ، والجملة من الفعل
المضارع وفاعله فى محل نصب حال من الغفلات (للأريب) جار ومجرور متعلق بقوله
تعرض .

الشاهد فيه : « يا قوم » حيث جاء بالمستغاث به خاليا من اللام المفتوحة فى أوله ، ومن
الألف فى آخره .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : ابن هشام ٢٥ / ٣ ، وابن الناظم ، والسيوطى
ص ١٠٥ .



وقد ذكر الثلاثة في الكافية ، واقتصر هنا على الأولين كالتسهيل ، لقلة الثالث . فأشار إلى الأول بقوله :

إِذَا اسْتَغِيثَ اسْمٌ مُنَادَى خَفِضًا بِاللَّامِ مَفْتُوحًا كَيًّا لِلْمُرْتَضَى

إنما جر المستغاث باللام للتنخيص على الاستغاثة ، وفتحت لوقوعه موقع المضممر ، ولكونه منادى ، وليحصل بذلك فرق بينه وبين المستغاث من أجله ، وإنما أعرب مع كونه منادى مفرداً معرفة ، لأن (تركيبه)^(١) مع اللام أعطاه شبهها بالضاف . وقد فهم من النظم فوائد :

الأولى : أن «استغاث» متعد بنفسه لقوله : (إِذَا اسْتَغِيثَ اسْمٌ مُنَادَى).

والنحويون يقولون : مستغاث به .

قال في شرح التسهيل : وكلام العرب بخلاف ذلك ، والمعروف في اللغة

تعدى فعله بنفسه .

قال الله تعالى : ﴿ إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ ﴾^(٢) .

وقيل : بل هو يتعدى بوجهين ، وقد جاء (تعديه)^(٣) بالباء في آيات .

الثانية : أن المستغاث معرب ، لقوله (خفضاً) وتقدم بيانه .

الثالثة : أنه يجوز أن يكون بال ، وإن كان منادى ، لأن حرف النداء لم

يباشرها . فُهِمَ (ذلك)^(٤) من تمثيله ، وهو مجمع عليه .

فإن قلت : يرد على عبارته ثلاثة أشياء :

الأول : أنه قال : (اسم منادى) وأطلق فأوهم أنه يجوز نداؤه بغير ياء ،

وذلك غير جائز ، فإن المستغاث لا ينادى إلا بيا .

(١) (١) وفي ب ، ج (تركبه) .

(٢) من الآية ٩ من سورة الأنفال .

(٣) ب ، ج - وفي أ (تعديته) .

(٤) ب - وفي أ . ج (بذلك) .

والثانى : أنه قال (خفضا باللام) بصيغة الجزم، وقد تقدم أنه ليس بلازم، بل هو الأكثر .

والثالث : أنه قال : (مفتوحا) وأطلق ، وثمّ موضع يكسر فيه وهو مع ياء المتكلم فى نحو «يالى» . وقد أجاز أبو الفتح فى قوله^(١) :

فِيَا شَوْقٍ مَا أَبْقَى وَيَالِي مِنَ النَّوَى

أن يكون استغاث بنفسه (وأن يكون استغاث لنفسه)^(٢) .

قلت : الجواب على الأول أن قوله بعد (إِنْ كَرَّرْتَ يَا) يرشد إلى ذلك، إذ لم يقل : إن كررت حرف النداء .

وعن الثانى : أن قوله بعد (وَلَا مَ مَا اسْتُغِيثَ عَاقِبَتِ أَلِفٌ) يوضح أن جره باللام ليس بلازم .

(١) قائله : هو أبو الطيب - أحمد بن الحسين - المتنبى . - وهو من الطويل .

وتمامه : وَيَا دَمْعُ مَا أَجْرَى وَيَا قَلْبُ مَا أَصْبَى

اللغة : «النوى» - بفتح النون والواو مقصورا - البعد « ما أصبى » من صبا يصبو إذا مال، ومنه الصبى، لأنه يميل إلى كل شيء .

الإعراب : «فيا» يا حرف نداء والمنادى محذوف . أى فيا قوم شوقى ما أبقاه، أو تكون يا لمجرد التنيبه «شوق» مبتدأ وأصله شوقى بياء المتكلم فحذفت اكتفاء بالكسر «ما أبقى» ما للتعجب فى محل رفع بالابتداء ، وجملة أبقى فى محل رفع خبره، والعائد محذوف ما أبقاه، ونفس الكلام تقوله فى ويا دمع ما أجرى، وفى يا قلب ما أصبى «يا» حرف نداء واستغائة «لى» جاز ومجرور متعلقان بفعل ومحذوف تقديره : أدعو نابت عنه «يا» عند الجمهور ، إن كان مستغاثا به، أو بيا نفسها عند الفارسى وابن جنى، وإن كان مستغاثا لأجله فالجار والمجرور متعلقان بوصف محذوف حال من المنادى والتقدير : يا لزيد مدعوا إلى .

الشاهد فيه : « ويالى من النوى » فإن اللام فيه لام الاستغائة وهى مكسورة .

مواضعه : ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٤٦١ / ٢ ، وابن هشام فى المغنى .

(٢) ١ ، ج .

وعن الثالث: أن كسر اللام مع ياء المتكلم معلوم وجوبه في كل موضع فهو (يقيد)^(١) الإطلاق ، على أن ابن عصفور قال : الصحيح عندي أن «يالي» حيث وقع مستغاث له ، والمستغاث به محذوف .

وعلل ذلك بأن العامل في المستغاث فعل النداء المضمّر ، فيصير التقدير : يا أدعو لي ، وذلك غير جائز في غير «ظننت» وما حمل عليها ، إلا أن في لزوم هذا لابن جنى نظراً ؛ لأن اللام تتعلق عنده بحرف النداء .

تنبيهان:

الأول : اختلفوا في اللام الداخلة على المستغاث ، فقليل : هي بقية آل ، والأصل : يا آل زيد : وزيد مخفوض بالإضافة ، ونقله المصنف عن الكوفيين ، ونقله صاحب النهاية عن الفراء . وفي نسبه إلى الفراء نظر .

لأن الفراء (حكى)^(٢) . أن من الناس من زعم أنها بقية من آل ، فظاهر حكايته أنه ليس مذهبا له .

وذهب الجمهور إلى أنها لام الجر ، ثم اختلفوا فقليل : رائدة فلا تتعلق بشيء ، وهو اختيار ابن خروف وقليل : ليست بزائدة فتتعلق ، وفيما تتعلق به على هذا قولان :

أحدهما : أنها تتعلق بالفعل المحذوف ، وهو مذهب سيبويه ، واختيار ابن عصفور .

الثاني : أنها تتعلق بحرف النداء ، وهو مذهب ابن جنى .

الثالث : إذا وصف المستغاث جرت صفته نحو «يا لزيد الشجاع للمظلوم» ، وفي النهاية لا يبعد نصب الصفة حملا على الموضع ، لأن الجار والمجرور لا بد له من شيء يتعلق به .

(١) ١ - جـ وفي ب (مقيد) .

(٢) ١ - وفي ب ، وجـ (حكم) .

وقوله :

وَأَفْتَحَ مَعَ الْمَعْطُوفِ إِنْ كَرَّرْتَ يَا وَفِي سَوَى ذَلِكَ بِالْكَسْرِ اثْتِيَابًا
إذا عطف على المستغاث فإما أن تتكرر «يا» أو . لا .

فإن تكررت فتحت اللام كقوله^(١) :

يا لَقَوْمِي وَيَا لَأَمْثَالِ قَوْمِي لِأَناسٍ عَتُوهُمْ فِي ازديادِ
وإن لم تتكرر كسرت نحو^(٢) :

(١) قائله: لم أقف على قائله - وقال العيني : أنشده الفراء ولم يعزه إلى قائل - وهو من الخفيف .

اللغة : «عتوهم» العتو : الاستكبار «في ازدياد» يزيد يوما بعد يوم .
المعنى : أستغيث بقومي وبأمثالهم في النجدة والشجاعة ليمنعونني من قوم يزدادون علوا واستكبارا على ، ويظلمونني بغير سبب .

الإعراب: «يا» حرف نداء واستغاثة «لِقَوْمِي» اللام حرف جر أصلى وهى مفتوحة وقومى مجرور بها، والجار والمجرور فى محل نصب متعلق بأدعو، وقيل: اللام زائدة لا تتعلق بشيء . والمستغاث منصوب بفتحة مقدرة منع منها حرف الجر الزائد، وذهب الكوفيون إلى أن اللام اسم مضاف لما بعده وأن الأصل يا آل فحذفت الهمزة للتخفيف وإحدى الألفين لالتقاء الساكنين «ويا لأمثال» إعرابه كذلك «قومى» مضاف إليه «لأناس» متعلق بمحذوف - أى : أدهوكم لأناس «عتوهم» مبتدأ ومضاف إليه «فى ازدياد» جار ومجرور خبر، والجملة فى محل جر صفة لأناس .

الشاهد فيه : «يا لقومى» و «يا لأمثال» حيث فتحت اللام فيه .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٤٦٢ / ٢ ، والمكودي ص ١٢٩ ، والسيوطى ص ١٠٤ ، وابن هشام ٣ / ٢٥٤ وفى القطر ص ٢٢٠ .

(٢) قائله : لم أقف على قائله - وهو من البسيط -

وصدره : يبيك ناء بعيد الدار مغترب

اللغة : «يبيك» يبيكى عليك «ناء» اسم فاعل من نأى نأى - بمعنى بعد «مغترب» غريب «الكهول» - جمع كهل - وهو من جاوز الثلاثين، وقيل : الأربعين .

المعنى : يبيك ويحزن لفقدك الأبعد الغريب ، حينما كنت تسدى إليهم من معروف ، وقد يسر الأقارب لما يرثونه منك بعد فقدك ، فهيا معشر الكهول والشبان لمشاركتنا فى العجب من ذلك .

يَاللَّكُهُولِ وَلِلشَّبَانِ لِلْعَجَبِ

.....

وإنما كسرت لأمن اللبس.

فإن قلت : فهل هى لازمة فى المعطوف؟

قلت : لا لقوله^(١) :

وَأبَى الْحَشْرَجِ الْفَتَى النَّفَّاحِ

يَا لِعَطَافِنَا وَيَا لِرَبَاحِ

فجمع بين الأمرين .

واعلم أن قوله (سوى ذلك) يعنى به سوى ما ذكر من المُستغاث والمعطوف

المعاد معه «يا» فشمّل شيئين :

= الإعراب : «بيكيك» فعل ومفعول «ناء» فاعل بيكى «بعيد الدار» صفة لناء وإضافته للدار غير محضة؛ ولذلك وقع صفة للنداء «مغترب» صفة ثانية «يا للكهول» يا حرف نداء واستغاثاة واللام حرف جر والكهول مجرور بها والجار والمجرور متعلق بمحذوف - كما سبق - وهو مستغاث له .

الشاهد فيه : «للشبان» حيث كسرت فيه اللام وإن كان القياس فتحها ، لكونها معطوفة على اللام الأولى، لكن لما زال اللبس ولم يتكرر حرف النداء كسرت، وأيضا «للعجب» . مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٦٢ / ٢ ، وابن هشام ٢٥٦ / ٣ وفى القطر ص ٢٢١ ، والسيوطى ص ١٠٤ وفى الهمع ١٨٠ / ١ ، والشاهد ١٠٧ فى الخزانة .

(١) قائله : هو من أبيات سيبويه المجهولة - وهو من الخفيف -

اللغة : «عطاف» و «رباح» و «أبى الحشرج» - أسماء رجال - فالشاعر يرثى هؤلاء «النفاح» - بالنون والفاء المشددة - الكثير العطاء .

الإعراب : «يا لعطافنا» يا حرف نداء واللام مفتوحة - وأبى الحشرج، عطف على ما قبله والتقدير : يا لأبى الحشرج «الفتى» بدل من أبى الحشرج «النفاح» صفته .
الشاهد فيه :

١ - «يا لرباح» حيث فتحت فيه اللام لتكرار «يا» .

٢ - ترك اللام فى المعطوف كما فى قوله « وأبى الحشرج» إذ أصله ويا لأبى الحشرج .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٦٢ / ٢ ، وذكره سيبويه ٣١٩ / ١ ، وابن يعيش ١٣١ / ١ ، والسيوطى فى الهمع ١٨٠ / ١ ، والشاهد ١٠٨ فى الخزانة :

أحدهما : المعطوف الذي لم تعد معه «يا» كما تقدم ، والآخر المستغاث من أجله .

تنبيهات:

الأول : ما ذكر من كسر اللام مع المستغاث من أجله، إنما هو في الأسماء الظاهرة ، فأما الضمير ففتح اللام معه إلا مع الياء نحو «يا لزيد لك» .

وإذا قلت : «يا لك» احتمل الأمرين، وقيل في قوله^(١) :

فِيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ

إن اللام فيه للاستغاث .

الثاني: اختلف فيما تتعلق به اللام الجارة للمستغاث من أجله، فقيل : بحرف النداء .

وقيل : بفعل محذوف . أى أدعوك لزيد^(٢) ، وقيل : بحال محذوفة أى مدعواً لزيد .

وقد علم بهذا أن قول ابن عصفور أنها تتعلق بفعل مضمّر تقديره أدعوك قولاً واحداً ليس كما قال .

(١) قائله : هو امرؤ القيس بن حجر الكندي - وهو من الطويل -

وتماه : بكلُّ مَغَارِ الْفَتْلِ شَدَّتْ يَبْدُلِ .

اللغة : «مغار الفتل» محكم الفتل «بيذبل» - بفتح الياء وسكون الذال وضم الباء - اسم جبل .

الإهراب : «فيالك» يا حرف نداء ، واللام فى لك للاستغاث . كأنه قال : ياليل ما أطولك «من ليل» ، من حرف جر وليل مستغاث من أجله وجر بمن لأنها للتعليل «كان» للتشبيه «نجومه» اسم كأن والهاء مضاف إليه «شدت بيذبل» ، جملة فى محل رفع خير كان .
الشاهد فيه : «فيالك» حيث جاءت اللام فيه للاستغاث ، وفتحت اللام فيه مع أنه مستغاث من أجله .

مواضعه : ذكره الأشموني فى شرحه للألفية ٤٦٣ / ٢ .

(٢) بفعل محذوف - أى : مقدر بعد المستغاث ، والكلام على هذا جملتان بخلافه على الأول والثالث .

الثالث : قد يجر المستغاث من أجله بمن لأنها قد تأتي للتعليل بمعنى اللام كقوله^(١) .

يَا لِلرُّجَالِ ذَوِي الْأَلْبَابِ مِنْ نَفَرٍ لَا يَبْرَحُ السَّفَهُ الْمُرْدِي لَهَمَّ دِينًا
الرابع : قد يحذف المستغاث قيل «يا» المستغاث من أجله ، لكونه غير صالح لأن يكون مستغاثا كقوله^(٢) .

يَا لِأَنَاسٍ أَبَوًا إِلَّا مُثَابِرَةً عَلَى التَّوَعُّلِ فِي بَغْيٍ وَعُدْوَانٍ
الخامس : قد يكون المستغاث مستغاثا من أجله نحو ، «يَا لَزَيْدٍ لَزِيدٍ» أى :
أدعوك لتتصرف من نفسك .
ثم أشار إلى ثانى أحوال المستغاث بقوله :

-
- (١) قائله: لم أقف على اسم قائله . - وهو من البسيط -
اللغة : «ذوى الألباب» - جمع لب - بضم اللام - وهو العقل «النفر» الرجال من ثلاثة إلى عشرة «السفه» خفة العقل «المردى» فاعل من أردى من الإرداء ، وهى الدناءة .
الإعراب : «يا للرجال» يا حرف نداء واللام للاستغاث ، وهى مفتوحة والرجال مجرور بها «ذوى» صفة للرجال «الألباب» مضاف إليه ، من نفر ، من حرف جر ونفر مستغاث من أجله «لا يبرح» بمعنى لا يزال من أخوات كان «السفه» اسمه «المردى» صفته «دينا» خبره والجملة فى محل الجر لأنها صفة لنفر .
الشاهد فيه : «من نفر» حيث جر المستغاث من أجله بكلمة «من» .
مواضعه : ذكره الأشمونى ٤٦٣ / ٢ ، والسيوطى فى الهمع ١٨٠ / ١ .
- (٢) قائله : لم أقف على اسم قائله . - وهو من البسيط -
اللغة : «أبوا» - من الإباء - وهو الامتناع «مثابرة» مواظبة ومداومة «التوغل» - بتشديد الغين - وهو التعمق فى الدخول فى الشيء «البغى» الظلم
الإعراب : «يا لأناس» يا حرف نداء واللام فى لأناس مكسورة وهو مستغاث له ، والمستغاث به محذوف ، تقديره : يالقومى لأناس «أبوا» جملة من الفعل والفاعل «إلا» أداة استثناء «مثابرة» منصوب على الاستثناء «على التوغل» جار ومجرور متعلق بمثابرة «فى بغى» جار ومجرور متعلق بالتوغل «وعدوان» عطف على بغى .
الشاهد فيه : «يالأناس» فإنه مستغاث به اتصل بيا ، مجرورا باللام المكسورة وحذف منه المستغاث «يالقومى لأناس» .
مواضعه : ذكره الأشمونى ٤٦٤ / ٢ ، والسيوطى فى الهمع ١٨١ / ١ .

ولام ما استغِيث عاقبت ألف

يعنى: أن الألف تعاقب لام الاستغاثة فلا يجتمعان تقول: «يا يزيد».

و«ريدا» ولا يجوز «يا لزيدا».

ومن وروده بالألف قوله^(١):

يا يزيدا لأمل نيل عز

وقوله: ومثله اسم ذو تعجب ألف

يعنى: أنه المتعجب منه إذا نودى عومل مغاملة المستغاث من غير فرق، فيجوز جره بلام مفتوحة نحو قولهم «يا للماء» و «يا للعجب».

ويجوز الاستغناء عن اللام بالألف نحو «يا عجباً»، وقد يخلو منهما، نحو «يا عجب».

تنبيهات:

الأول: جاء عن العرب فى نحو «يا للعجب» فتح اللام باعتبار استغاثته، وكسرهما باعتبار الاستغاثة من أجله، وكون المستغاث محذوفاً.

الثانى: التعجب بالنداء على وجهين:

(١) قائله: لم آقف على اسم قائله - وهو من الخفيف -

وتمامه: وغنى بعد فاقة وهوآن

اللغة: «آمل» اسم الفاعل من الأمل، وهو الرجاء والتسوق «نيل» حصول «فاقة» فقر وحاجة «هوان» مذلة واحتقار.

المعنى: استغيث بك يا يزيد، وأدعوك لمن يرجو الشراء والقوة، بعد الفقر والذلة.

الإعراب: «يا» حرف نداء واستغاثة «يزيدا» منادى مستغاث به مبنى على ضم مقدر منع منه حركة مناسبة ألف الاستغاثة فى محل نصب، والألف عوض عن لام الاستغاثة «لأمل» متعلق بيا - أو بالفعل المحذوف «نيل» مفعول لأمل «عز» مضاف إليه، وفيه ضمير هو فاعله لأنه اسم فاعل «وغنى» معطوف على عز «بعد» منصوب على الظرفية «فاقة» مجرور بالإضافة «وهوان» عطف عليه.

الشاهد فيه: يا يزيدا فإنه مستغاث به اختتم بالألف، ولم يؤت معه باللام المفتوحة التى تدخل عليه.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٤٦٣ / ٢، وابن هشام ٢٥٧ / ٣، والسيوطى ص ١٠٤، وابن الناظم.

أحدهما : أن ترى أمرا عظيما فتنادى جنسه نحو «يا للماء» .
ثانيهما : أن ترى أمرا تستعظمه فتنادى من له نسبة إليه ومكنة فيه نحو
«يا للعلماء» .
والثالث : إذا وقفت على المستغاث أو المتعجب منه حالة إلحاق الألف جار
الوقف بهاء السكت .

الندبة

هى نداء المتفجع عليه أو المتوجع منه، وهى من كلام النساء غالباً، والمندوب هو المذكور بعد « يا » أو « وا » تفجعاً لفقدته حقيقة ، كقول جرير يرثى عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه^(١) :

..... وَقُمتَ فِيهِ بِأمرِ اللَّهِ يا عُمَرَا .

أو حكماً كقول عمر بن الخطاب رضى الله عنه « واعمرأه واعمرأه » حين أعلم بجذب شديدة أصاب قوماً من العرب .

أو توجعاً ، لكونه محل ألم ، نحو قوله^(٢) .

فَوَأَكْبِداً مِنْ حُبِّ مَنْ لا يُحِبُّنِي وَمِنْ عِبْرَاتٍ ما لَهُنَّ فَناءُ

(١) البيت من البسيط وصدده :

حُمِلتَ أَمراً عَظِماً فاصْطَبِرتَ لَهُ

اللغة : « حملت » بالبناء للمجهول مع تشديد الميم - أى : كلفت ، أمراً عظيماً، أراد به الخلافة « اصطبرت » بالغت فى الصبر والاحتمال .

المعنى : كلفت الخلافة وعهد إليك بشئون المسلمين فى وقت عم فيه الظلم وفشا الجور فصبرت على تلك المشاق وقمت بما أمرك به الله ونشرت العدل بين الناس .

الإعراب : « حملت » فعل ماض مبنى للمجهول والتاء نائب فاعل مفعول أول « أمراً » مفعول ثان « فاصطبرت » معطوف على حملت . « له » جار ومجرور متعلق فى محل نصب مفعول فاصطبرت . « يا عمراً » يا حرف نداء وندبة وعمراً منادى مندوب مبنى على الضم المقدر منع من ظهوره فتحة مناسبة ألف الندبة .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية الأشمونى ٤٦٤ / ٢ . وابن هشام ٢٦٠ ، ٢١٨ / ٣ .

(٢) قائله - لم أقف على قائله - وهو من الطويل -

الإعراب : « واكبداً » وا ، للندبة ، كبدا مندوب « من حب » جار ومجرور « من » اسم موصول مضاف إليه « لا يحبنى » لا ، نافية ، يحبنى فعل مضارع والنون للوقاية والياء مفعول والفاعل ضمير ، والجمله لا محل لها صلة الموصول « ومن عبرات » جار ومجرور « ما » نافية للجنس « لهن » جار ومجرور خبرها مقدم « فناء » اسمها .

الشاهد : قوله « واكبداً » حيث ختم بألف الندبة للتوجع .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٦٤ / ٢ .

أو سببه كقوله^(١) :

وَتَقُولُ سَلْمَى وَارَزِيَّتِيَّةَ .

وحكم المندوب حكم المنادى ، فلهذا قال : ما للمنادى اجعل لمندوب
يعنى : أنه يضم إذا كان مفرداً نحو «وازيد» وينصب إذا كان مضافاً أو مطولاً
نحو :

«واعبد الله» و «واضارباً عمراً»^(٢) .

وإذا اضطر شاعر إلى (تنوينه)^(٣) جاز ضمه ونصبه كقوله^(٤) :

(١) قائله : عبد الله بن قيس الرقيات يرثى قوما من قریش قتلوا بالمدينة يوم الحرة .
وصدره : تبيكهم أسماء معولة - وهو من الكامل -

اللغة : «معولة» من أعولت المرأة إعوالات - الصباح «وارزيتيه» الرزية : المصيبة .
الإعراب : «تبيكهم» تبيكى فعل مضارع والضمير مفعول «أسماء» فاعل مرفوع بالضممة
الظاهرة «معولة» - بالنصب - حال من أسماء «تقول» فعل مضارع «سلمى» فاعل مرفوع
بضممة مقدرة «وارزيتيه» وا للندبة والهاء للسكت - مقول القول -
الشاهد : قوله «وارزيتيه» حيث أغنى عن اسم المندوب ذكر لفظ الرزية .

مواضعه : ذكره سيبويه ٣٢١ / ١ .

(٢) أ ، جـ . وفى ب «واضارباً عمراً» .

(٣) ب ، جـ - وفى أ «تنويه» .

(٤) قائله : لم أقف على اسم راجزه ، ونسبه الكسائي إلى رجل من بنى أسد - وهو من
الرجز -

وعجزه : أبلبي ياخذها كروس .

اللغة : فقعس» اسم حى من أسد «كروس» - بفتح الكاف والراء وتشديد الواو - وفى
الأصل الكروس الرجل الغليظ ، وكان كروس أغار على إبل الشاعر ، فلذلك ندب بقوله
«واقعسا» .

الإعراب : «واقعسا» وا للندبة «أين» اسم استفهام خبر مقدم «منى» جار ومجرور متعلق
بمحذوف تقديره أين صار منى فقعس «فقعس» مبتدأ مؤخر «أبلبي» الهمزة للاستفهام ،
إبلى مبتدأ والياء مضاف إليه «ياخذها» فعل مضارع ومفعوله «كروس» فاعل مرفوع
بالضممة ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ .

الشاهد : قوله «واقعسا» حيث نونه بالنصب للضرورة ويجوز ضمه أيضاً .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية الأشموني ٤٦٤ / ٢ ، وابن الناظم .

وَأَفْقَسَا وَأَيْنَ مَنِي فَقَعَسُ

ثم نبه على ما لا تصح ندبته بقوله :

وما نُكْرِمُ يُنْدَبُ وَلَا مَا ابْتِهَامًا

الغرض من الندبة الإعلام بعظمة المصاب، فلذلك لا يندب إلا المعرفة السالم من إبهام ، فلا تندب النكرة.

وأجاز الرياشي ندبة اسم الجنس المفرد، وقد جاء في الأثر «واجبلاه» وهو نادر.

ولا يندب المبهم كاسم الإشارة والموصول بصلة لا تعيينه، لا يقال (واهداه)^(١).

ولا «وامن دهباه» لأن ذلك لا يقع به العذر للمتفجع.

ويجوز أن يندب الموصول بصلة تعيينه، لشهرتها. وإلى هذا أشار بقوله :

وَيُنْدَبُ الْمُوصُولُ بِالَّذِي اشْتَهَرَ
كَبِثْرٍ زَمَزَمٍ يَلِي وَأَمِنْ حَفْرٍ

فتقول : «وامن حفر بئر زمزم» لأنه في الشهرة كالعلم.

ثم نبه على ما يلحق آخر المندوب فقال :

وَمُنْتَهَى الْمُنْدُوبِ صِلَةٌ بِالْأَلْفِ

يشمل منتهى المندوب آخر المفرد نحو «وازيذا»، أو المضاف نحو «واعبدا

الملكاء» وما طول به نحو «وا ثلاثة وثلاثين» والصلة نحو «وامن حفر بئر زمزما» وعجز المركب نحو «وامعدى كريبا».

وقوله (صلة) يعني جوارًا ، لأن المندوب له استعمالان :

أحدهما : أن يجرى مجرى غيره من المناديات كما تقدم.

والآخر : أن يوصل بالالف المذكورة.

فإن قلت : أطلق في وصل المندوب بالالف وقيده في التسهيل^(٢) بالأ يكون

(٢) التسهيل ص ١٨٥ .

(١) ب ، ج ، وفي أ (يا هداه).

في آخره ألف وهاء - فلا يقال «واعبد اللاهاه» ولا «واجهجاهاه في عبد الله»
و«جهجاه»^(١).

قلت : إطلاقه هنا موافق لإطلاق النحويين ، وصرح بعض المغاربة بجوازه
وفي ألفية ابن معطى .

وفي المضاف «يا عبيد اللاهاه» .

ولا يخلو ما قبل ألف الندبة من أن يكون ساكنا أو مفتوحا أو مكسورا أو
مضموما ، فإن كان ساكنا فتح للألف نحو «وامن يغزواه» و « وامن يرمياه» ما لم
يكن ألفا أو تنويناً أو ياء ساكنة مضافا إليها المندوب أو واواً أو ياء لا يقبلان الحركة ،
فإن كان ألفاً حذفت لتعذر تحريكها نحو :

«واموساه» .

وأشار إليه بقوله :

مَتْلُوهاً إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفَ

أى : متلو ألف الندبة ، يعنى : الحرف الذى قبلها إن كان ألفاً مثلها حذف
لما تقدم ، وأجاز الكوفيون قياساً قلب الألف فقالوا «واموسياه» ، وإن كان تنويناً
حذف أيضاً ، لأنه لاحظ له فى الحركة وفتح ما قبله ، فتقول : «واغلام زيداه»
وهذا مذهب سيبويه والبصريين .

وأجاز الكوفيون فيه مع الحذف وجهين : فتحه ، فتقول «واغلام زيدناه»
وكسره مع قلب الألف ياء فتقول «واغلام زيدنيه» .

قال المصنف : وما رأوه حسن لو عضده سماع ، لكن السماع فيه لم يثبت .

وقال ابن عصفور : أهل الكوفة يحركون التنوين فيقولون «واغلام زيدناه» ،

وزعموا أنه سُمع . انتهى .

(١) ب ، ج .

وأجاز الفراء وجهًا ثالثًا، وهو حذفه مع إبقاء الكسرة وقلب الألف ياء؛ فتقول : «واغلام زيديه» .

ولا يجيز البصريون إلا الأول .

فإن كان الياء المشار إليها فسيأتي الكلام عليها .

وإن كان واوًا لا تقبل الحركة كواو الصلة في نحو «غلامه» أو ياء كذلك نحو «غلامه» حذفًا، وقلبت الألف إلى مجانس ما قبلها .

وإن كان ما قبل الألف مفتوحًا استصحب فتحة نحو «واعبد يغوثاه» وإن كان ما قبلها مكسورًا أو مضمومًا ، فلما أن يوقع فتحه في لبس أولاً: فإن لم يوقع فتحه في لبس وجب فتحه كقولك في عبد الملك «واعبد الملكاه» وفي من اسمه «قام الرجل» واقام الرجلاه، وإنما فتح لتسلم الألف .

فإن أوقع «في لبس»^(١) قلبت ألف السندبة ياء بعد الكسرة، وواوًا بعد الضمة، فتقول في نُدبة «غلام» مضافًا إلى ضمير المخاطبة . «واغلامكيه» وفي نُدبته مضافًا إلى ضمير الغائب «واغلامهوه» ، إذ لو قلت «واغلامكاه» لالتبس بالمذكر، ولو قلت «واغلامهاه» لالتبس بالغائبة .

وذلك مفهوم من قوله :

وَالشُّكْلُ حَتْمًا أَوْلَهُ مُجَانِسًا إِنْ يَكُنْ الفَتْحُ بُوْهْمَ لَا بَسًا

الشكل : الحركة، ومجانس الكسرة : الياء ، ومجانس الضمة : الواو .

وأشار بقوله «حتمًا» إلى وجوب ذلك دفعًا للبس .

وفهم من الشروط أن الألف لا تغير إذا كان الفتح لا يلبس كما تقدم .

وهذا مذهب البصريين، وأجاز الكوفيون إتباع الألف للكسرة في المثني

نحو: «واريدانيه» وفي (المفرد)^(٢) نحو «واعبد الملكيه» وفي نحو «رقاش»

«وارقاشيه»^(٣) قوله :

(١) ١، ج .

(٢) ١ - وفي ب ، ج (المعرب) .

(٣) رقاش : اسم امرأة .

وَأَقْفًا زِدْ هَاءَ سَكَتٍ إِنْ تُرِدْ وَإِنْ تَشَأْ فَالْمَدَّ وَالْهَاءَ لَا تَزِدْ

إذا وقف على المندوب زيد بعد ألفه أو بدلها هاء السكت ، وليست بلازمة بل غالبية ، لأنه يجوز الاقتصار على المد فيقال « وازيدا » .

وهذا معنى قوله : « وإن تشأ فالمد والها لا تزد » أى : إن تشأ ألا تزيد الهاء فالمد كاف وهو كالتنقيص على ما فهم من قوله : « إن ترد » ولو قيل : فالمد بالنصب لأفاد جواز تجريده من المد أيضاً ، أى : وإن تشأ فلا تزد المد والهاء ، بل تجعله كالمنادى غير المندوب وقد تقدم بيانه أول الباب . وقد فهم من قوله : « وواقفا » أن هذه الهاء لا تثبت وصلا ، وربما ثبتت فى الضرورة مضمومة ومكسورة ، وأجاز الفراء إثباتها فى الوصل بالوجهين ، قوله :

وَقَائِلٌ وَأَعْبِدِيَا وَاعْبِدَا مَنْ فِي النَّدَا لِيَاذَا سَكُونُ أَبْدَى

تقدم أن (فى) ^(١) المنادى المضاف إلى ياء المتكلم (نحو «يا عبد») ^(٢) ست لغات :

فإذا نديت على لغة من يقول «يا عبد» - بالكسر - أو «يا عبد» - بالفتح - أو «يا عبد» - بالضم - أو «يا عبدا» - بالألف -

قلت : «واعبدا» لما علمت ، وإذا نديت على لغة من أثبت الياء مفتوحة قلت : «واعبديا» وإذا (نديت) ^(٣) على لغة من أثبتها ساكنة وهو المشار إليه فى البيت فوجهان :

أحدهما : أن تحذفها لالتقاء الساكنين ، وتفتح ما قبلها فتقول «واعبدا» .

والثانى : أن تفتحها لقبولها الحركة فتقول : «واعبديا» .

والحذف مذهب المبرد ، والفتح مذهب سيبويه .

(١) ب ، ح .

(٢) ب ، ح .

(٣) ب - وفى ١ ، ح (قلت) .

الترخيم

الترخيم فى اللغة : ترقيق الصوت وتليينه ، يقال : صوت رخيم ، أى رقيق . وفى الاصطلاح : حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص .

وهو على ثلاثة أنواع : ترخيم النداء ، وترخيم الضرورة ، وترخيم التصغير ، والمذكور فى هذا الباب الأولان ، ويأتى الثالث فى باب إن شاء الله تعالى . أما ترخيم النداء : فهو حذف آخر المنادى تخفيفاً ، وقد أشار إليه بقوله :

ترخيمًا احذف المنادى .

ثم مثله بقوله : كيا سعا فيمن دعاً سعاداً

فى قول من دعا (سعاد)^(١) فحذف المضاف .

فإن قلت : فما وجه نصبه ترخيماً؟

قلت : أجاز (فيه)^(٢) الشارح أن يكون مفعولاً له أو مصدرًا فى موضع الحال ، أو ظرفًا على حذف مضاف^(٣) فهذه ثلاثة أوجه .

ويحتمل رابعاً : وهو أن يكون مفعولاً مطلقاً وناصبه احذف ، لأنه يلاقيه فى المعنى^(٤) .

ثم أخذ فى بيان ما يجوز ترخيمه فقال :

(١) أ .

(٢) أ ، ج .

(٣) أى : وقت ترخيم ، وهو وقت اجتماع شروط الترخيم .

(٤) وأجاز المكودى وجهاً خامساً ، وهو أن يكون مفعولاً مطلقاً لعامل محذوف ، أى : رخم ترخيماً .

وَجَوَزْنَهُ مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا أَنْتَ بِأَلْهَا.....

المنادى ضربان : مؤنث بالهاء ومجرد منها.

فالمؤنث بهاء يجوز ترخيمه مطلقًا، أى : بلا شرط فيرخم علمًا وغير علم وثلاثيا وأريد نحو^(١) :

أفاطمُ مهلاً بعض هذا التَّدليلِ

(١) قائله : هو امرؤ القيس - وهو من الطويل -

وعجزه: وَإِنْ كُنْتُ قَدْ أَرْمَعْتُ صَرْمِي فَأَجْمَلِي

اللغة : «أفاطم» فاطمة بنت العبيد بن ثعلبة من عذرة «أرْمعت» عزمت ووطنت نفسها «صرمي» هجري وقطيعتي «أجملي» أحسنى .

المعنى : ترفقى بي يا فاطمة واتركى الدلال وإظهار الهجر، وإن كنت قد اعتزمت هجري حقا، ووطنت نفسك عليه ، فأحسنى فى ذلك .

الإعراب : «أفاطم» الهمزة للسنداء وفاطم منادى مرخم بحذف التاء «مهلاً» مفعول مطلق منصوب بمحذوف «بعض» مفعول به لمحذوف أيضا ، أى دعى بعض «هذا» مضاف إليه «التدليل» يديل أو عطف بيان من اسم الإشارة «وإن كنت» شرط وفعله والتاء اسم كان «قد أرْمعت صرمي» الجملة خبر كان «فأجملي» الفاء واقعة فى جواب الشرط، وأجملي فعل أمر مبنى على حذف النون والياء فاعل .

الشاهد فيه : قوله «أفاطم» فهو اسم مؤنث مرخم بحذف التاء .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية الأشموني ٤٦٧ / ٢ ، وابن هشام ٢٧٦ / ٣ ، والمغنى ١ / ٩ ، وسيبويه ١٧٢ / ٢ .

ونحو^(١): جَارِي لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي .

و «يَا شَا اِدْجِنِي» أَيْ: أَقِيمِي^(٢) : يُقَالُ: دَجَنَ بِالْمَكَانِ يَدْجُنُ دُجُونًا أَقَامَ بِهِ .

فإن قلت : كيف قال مطلقًا ، ولترخيمه خمسة شروط :

الأول : أن يكون معينًا ، فلا يجوز ترخيم النكرة غير المقصودة كقول الأعمى «يا امرأة خُذِي بيدي»^(٣) .

(١) قائله : هو العجاج بن رؤبة يخاطب امرأته - وهو من الرجز -

وعجزه : سِيرِي وإشفاقي على بعيري .

اللغة : «لا تستنكري» لا تعديه أمرًا منكرًا «عذيري» بفتح العين وكسر الذال وسكون الياء

- العذير : ما يعذر الإنسان في عمله ، والمراد هنا : الحال التي يزاولها .

المعنى : يا جارية لا تنكري عليّ تأهبي للسفر والذهاب في الأرض للبحث عن العيش ،

وإشفاقي على بعيري ، فالسعى واجب على كل إنسان ، والعطف على الحيوان من

الإيمان .

الإعراب : «جاري» منادى مرخم بحذف التاء ، لأنه نكرة مقصودة .

أى : يا جارية «لا» ناهية «تستنكري» مضارع مجزوم بلا علامة جزمه حذف النون والياء

فاعل «عذيري» مفعول وياء المتكلم مضاف إليه «سيرى» بدل تفصيل من عذيري

«وإشفاقي» معطوف عليه ، أو الواو بمعنى مع .

الشاهد : قوله «جاري» منادى مرخم بحذف التاء والتقدير : يا جارية ، وحذف منه حرف

النداء - وذلك ضرورة :

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٤٦٨/٢ ، وابن هشام ٢٦٨ / ٣ ،

والمكودي ص ١٣١ ، وسيبويه ٣٣٠ / ١ .

(٢) أى : يا شاة أقيمي بالمكان ، وهو مثال للثلاثي .

(٣) فى ب : سقطت امرأة .



والثانى : الا يكون مضافا ، فلا يجوز ترخيم نحو «يا طلحة الخير»، وأما نحو قوله^(١) :

يا عََلَمَ الخَيْرِ قَدْ طَالَتْ إِقَامَتُنَا

فنادر .

والثالث : الا يكون مختصاً بالنداء فلا يرخم فلة .

والرابع : الا يكون مندوباً (فإن المندوب)^(٢) لا يجوز ترخيمه ، لحقته علامة الندبة أو لم تلحقه نص عليه سيبويه .

والخامس : الا يكون مستغاثاً به ، فإنه لا يجوز ترخيمه .

قلت : وقد يجاب بأن معنى قوله مطلقاً ، أى : بلا شرط من الشروط التى تخص المجرى كالعلمية .

وأما هذه الشروط فاشترك فيها النوعان إلا أن (اشتراطه للإضافة)^(٣) فى المجرى يوهم عدم اشتراطها فى المؤنث بالهاء ، فيقوى السؤال ، وقد استغنى عن الأولين فى التسهيل^(٤) باشتراط (البناء)^(٥) ولم يذكر (الثالث)^(٦) .

(١) قائله : لم ينسب لقائل - وهذا الشطر من البسيط -

الإعراب: «يا علم» يا حرف نداء علم منادى مرخم وأصله يا علمة وهو منصوب «الخير» مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «طالت» فعل ماض والتاء للتانيث «إقامتنا» فاعل مرفوع بالضممة ونا مضاف إليه .

الشاهد : قوله «يا علم الخير» فإن الشاعر رخم علمة ، والحال أنه مضاف ، والخير مضاف إليه .

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشموني ٤٦٨ / ٢ .

(٢) ب . (٣) ب ، ج .

(٤) راجع التسهيل ص ١٨٩ .

(٥) ب ، ج .

(٦) وفى أ (الثلاثة) .

تنبيهات :

الأول : شرط المبرد في ترخيم المؤنث بالهاء العلمية ؛ فمنع ترخيم النكرة المقصودة ، والصحيح جوازه لما تقدم^(١) .

الثاني : منع ابن عصفور ترخيم «صلعمة بن قلعمة» لأنه كناية عن المجهول الذي لا يعرف ، وإطلاق النحاة بخلافه ، فليس كونه كناية عن المجهول بمانع لأنه علم جنس .

الثالث : إذا ناديت طلحة ونحوه ورخمت قلت يا طلحَ ويا طلحُ بالفتح والضم - كما سيأتي ، وإن لم ترخم قلت «يا طلحة» بضم التاء .
وقد سمع وجه رابع ، وهو «يا طلحة» - بفتح التاء - قال النابغة^(٢) :

(١) أى : فى قوله أو غير علم مع تمثيله بجارى وياشا .

(٢) قائله : هو النابغة الذبياني - زياد بن معاوية - من قصيدة يمدح بها عمرو بن الحارث الأعرج حين هرب إلى الشام ، لما بلغه سعى مرة بن ربيعة به إلى النعمان وخافه - وهو من الطويل -

وعجزه : وليل أقاسيه بطيء الكواكب .

اللغة : «كلينى» - بكسر الكاف - دعيني «أميمة» اسم امرأة «ناصب» بمعنى منصب - من النصب وهو التعب «أقاسيه» أكابده .

المعنى : إنه يقول : دعيني لهذا الهم الناصب ومقاساة الليل البطيء الكواكب حتى كأن راعيها ليس بآيب .

الإحراب : «كلينى» جملة من فعل وفاعل ومفعول والنون للوقاية «لهم» جار ومجرور متعلق بالفعل «ناصب» - بالجر - صفة لهم «يا أميمة» يا حرف نداء وأميمة منادى مبنى على الفتح ، وهو معترض بين الصفة والموصوف «وليل» عطف على هم «أقاسيه» أقاسى فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه والهاء مفعول به ، والجملة فى محل جر صفة لليل «بطيء» صفة لليل «الكواكب» مضاف إليه . وكيف يوصف الليل - وهو نكرة - بالمعرفة وهو بطيء الكواكب ، لأن الإضافة فى نية الانفصال .

الشاهد : قوله : «يا أميمة» حيث جاءت بفتح التاء .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية الأشموني ٤٦٩ / ٢ ، وذكره السيوطى فى الهمع ١ / ١٨٥ ، وسيبويه ٣٤٦ / ١ ، والشاهد ١٣٧ فى الخزانة ، وشرح المفصل ١٠٧ / ٢ .

كَلْبِنِي لِهَمْ يَا أُمِيمَةَ نَاصِبٍ

فاختلف النحويون فيه ، فقال قوم : ليس بمرخم ، ثم اختلفوا ؛ فقيل : هو معربٌ نصب على أصل المنادى ولم ينون لأنه غير منصوب ، وقيل : هو مبنى على الفتح ، لأن منهم من بينى المنادى المفرد على الفتح ، لأنها^(١) حركة تشاكل حركة إعرابه لو أعرب .

فهو نظير «لا رجلَ في الدار» ، وأنشد هذا القائل^(٢) :

يا رِيحَ مِنْ نَحْوِ الشَّمَالِ هَبِي .

بالفتح ، وذهب أكثرهم إلى أنه مرخم فصار في التقدير «يا أُمِيمٌ» ثم أقحم التاء غير معتد بها وفتحها ؛ لأنها واقعة موقع ما يستحق الفتح وهو ما قبل هاء التانيث^(٣) وهذا ظاهر كلام سيوييه .

قلت : فعلى هذا تكون مقحمة بين الحاء والتاء المحذوفة المنوية .

وللفارسي قولان :

أحدهما : أنها زيدت ثم فتحت إتباعاً لحركة الحاء .

والثاني : أنها أقحمت بين الحاء وفتحها ، فالفتحة التي في التاء هي فتحة

الحاء ثم فتحت الحاء إتباعاً لحركة التاء .

وقال في شرح التسهيل : - بعد ذكره مذهب سيوييه - وأسهل من هذا

عندي أن تكون فتحة التاء إتباعاً لفتحة ما قبلها .

(١) أي الفتح وأنته باعتبار الخبر وهو «حركة» .

(٢) قائله : لم ينسب إلى قائل - وهو شطر من الرجز ، وقيل : هذا ليس بشعر .

الإعراب : «يا» حرف نداء «ريح» منادى مفرد مفتوح «من نحو» جار ومجرور متعلق بهي

«الشمال» مضاف إليه «هبي» - بضم الهاء - فعل أمر والفاعل ضمير مستتر فيه .

الشاهد : قوله «يا ريح» فإنه منادى مفرد ، وكان حقه أن يضم ولكنه مفتوح .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية الأشموني ٤٦٩ / ٢ .

(٣) المحذوفة المنوية .

قلت : هذا يوافق أحد قولي أبي علي في الإتياع ، لكن ظاهر كلامه في الشرح أن التاء هي الأولى لا تاء زيدت بعد حذف الأولى فهي قول آخر .

الرابع : أجاز قوم منهم الفراء إلحاق ألف التانيث الممدودة بتائه في الفتح فأجازوا «يا أسماء أقبلِي» وليس بصحيح ، لأنه غير مسوغ . ومقيس على ما ترك فيه مقتضى الدليل .

الخامس : إذا وقف على المرخم بحذف الهاء فالغالب أن تلحقه هاء ساكنة؛ فتقول في (الوقف على يا طلع)^(١) «ياطلحه» .

واختلفوا في هذه الهاء . فقيل : هاء السكت وهو ظاهر كلام سيبويه ، وقيل : هي التاء المحذوفة أعيدت لبيان الحركة ، وإليه ذهب المصنف . قال (في)^(٢) التسهيل^(٣) : ولا يستغنى غالبا في الوقف على المرخم بحذفها عن إعادتها أو تعويض ألف منها ، وأشار بالتعويض إلى قوله^(٤) :

(١) وفي أ (في المرخم) .

(٢) أ .

(٣) التسهيل ص ١٨٩ .

(٤) قائله : هو القطامي واسمه - عمير بن شبيب - وهو من الوافر .

وعجزه : ولايكُ موقفٌ منكِ الوداعا .

اللغة : ضباعا أراد ضباعة بنت زفر بن الحرث .

الإعراب : «قفى» فعل أمر وفاعله ، من وقف «قبل» ظرف منصوب على الظرفية «التفرق» مضاف إليه «يا ضباعا» يا حرف نداء وضباعا منادى مفرد معرفة مرخم وأصله ضباعة «ولايك» أصله ولا يكن ، فحذفت النون للتخفيف «موقف» اسم يكن مرفوع بالضممة الظاهرة «منك» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموقف في محل رفع ، والتقدير : موقف حاصل منك «الوداعا» خبر يكن .

الشاهد : قوله «يا ضباعا» حيث عوض الألف فيه عن الهاء ، وأصله ، ضباعة .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٤٦٨ / ٢ ، وذكره السيوطي في الهمع

١٨٥ / ١ . وسيبويه ٣٣١ / ١ ، والشاهد : ١٤٣ في الخزانة .

قَفِي قَبْلَ التَّفْرِقِ يَا ضُبَاعًا

فجعل ألف الإطلاق عوضا (عن)^(١) الهاء، ونص سيبويه وابن عصفور على أن ذلك لا يجوز إلا في الضرورة.

وأشار بقوله (غالبا) إلى أن بعض العرب يقف بلا هاء ولا عوض، حكى سيبويه (يا حَرْمَل) في الوقف بغير هاء.

قال الشيخ أبو حيان : أطلقوا في لحاق هذه الهاء، ونقول : إن كان الترخيم على لغة من لا ينتظر لم تلحق.

ثم قال :

..... وَالَّذِي قَدْ رُخِّمًا

..... بِحَذْفِهَا وَقَرُّهُ

أى : لا تحذف منه شيئا بعد حذف الهاء.

فعلم أن قوله : (ومع الآخر اِحْذِفِ الَّذِي تَلَا) خاص بالمجرد منها.

وما ذكره هو مذهب عامة النحويين ، وأجاز سيبويه أن يرخم ثانيًا بعد

حذف التاء على لغة من لم يراع المحذوف ، ومنه قوله^(٢) :

(١) أ. وفى ب. ج (من).

(٢) قائله : هو أنس بن زعيم يخاطب به الحرث بن بدر الغداني حين ولاء عبيد الله بن زياد سرق (إحدى كور الأهواز) - وهو من الطويل -

وعجزه:

..... فَكُنْ جُرْدًا فِيهَا تَخُونُ وَتَسْرُقُ

اللغة : «جرذا» - بضم الجيم وفتح الراء - وهو ضرب من الفأر ويجمع على جرذان.

الإعراب: «أحار» الهمزة حرف نداء وحار منادى مفرد معرفة مرخم، والتقدير: يا حارثة ابن بدر «بن» مبنى على الفتح مع المنادى ويذر مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «وليت» فعل وفاعل «ولاية» منصوب على المفعولية «فكن» أمر من كان واسمه ضمير مستتر فيه «جرذا» خبره منصوب بالفتحة الظاهرة «فيها» جار ومجرور يعود على الولاية «تخون» فعل مضارع مرفوع بالضممة والفاعل ضمير مستتر فيه والجملة صفة لجرذا «وتسرق» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه وهى عطف على تخون.

=

أَحَارُ بْنُ بَدْرِ قَدْ وَكَيْتَ وَايَةَ

يريد : أحارثة .

وقول الآخر (١) :

يَا أَرطُ إِنَّكَ فَاعِلٌ مَا قَلْتَهُ

يخاطب أرطاة بن سهية .

قال الشيخ أبو حيان: ولو ذهب ذاهب إلى أن المؤنث يجوز في ترخيمه

وجهان:

أحدهما : حذف التاء وهو الكثير .

الشاهد : قوله «أحار» حيث أريد به حارثة، فأولا رخمه بحذف الهاء على لغة من لم ينو
رد المحذوف وثانيا بحذف التاء على لغة من نوى رد المحذوف .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية الأشموني ٤٦٩ / ٢ ، والسيوطي في الهمع
١/١٨٣ .

وعجزه : والمرء يَسْتَحِي إذا لم يَصْدُق .

(١) قائله : هو زميل بن الحارث يخاطب أرطاة بن سهية - وهو من الكامل -

الإعراب : « يا أرط » يا حرف نداء أرط منادى مفرد معرفة مرخم أصله يا أرطاة « إنك » إن
حرف توكيد والكاف اسم إن « فاعل » خبر إن مرفوع بالضممة الظاهرة « ما قلت » ما
موصولة قلته فعل وفاعل ومفعول ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « المرء » مبتدأ
مرفوع بالضممة الظاهرة « يستحي » فعل مضارع والفاعل ضمير والجملة في محل رفع خبر
المبتدأ « إذا » للشرط « لم » حرف نفى وجزم وقلب « يصدق » فعل مضارع مجزوم بلم وهو
فعل الشرط وجواب الشرط محذوف دل عليه الكلام السابق ، والتقدير: إذا لم يصدق
يستحي .

الشاهد : قوله : « يا أرط » حيث أريد يا أرطاة ، فأولا رخمه بحذف التاء على لغة من لم
ينو رد المحذوف ، وثانيا رخمه بحذف الألف على لغة من نوى رد المحذوف وهو
الألف .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٤٧٠ / ٢ ، والسيوطي في الهمع
١/٨٤ .

والآخر : حذفها مع ما قبلها كالحذف فى منصور ، لكان قولاً . وتقدير أن الشاعر فى البيت الواحد نوى الترخيم أولاً ثم نوى الترخيم ثانياً فى الكلمة الواحدة حال النطق بها - يحتاج إلى وحى يسفر عن هذا التقدير، انتهى .

ثم انتقل إلى المجرد فقال :

..... وَأَحْظَلًا تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ الْهَاءِ قَدْ خَلَا
إِلَّا الرَّبَاعِيَّ فَمَا فَوْقَ الْعَلَمِ دُونَ إِضَافَةِ وَإِسْنَادِ مُتَمِّمٍ

أى : امنع ترخيم ما خلا من الهاء إلا ما اجتمعت فيه أربعة شروط :

الأول : أن يكون رائداً على الثلاثة فلا يجوز ترخيم الثلاثى تحرك وسطه نحو «حكّم» أو سَكَّنَ نحو «بكر» هذا مذهب الجمهور ، وأجاز الفراء والأخفش ترخيم المحرك الوسط^(١) ونقل عن الكوفيين ، وفيه نظر؛ لأنه (قد)^(٢) نقل عن الكسائى المنع إلا (أن)^(٣) يثبت له قولان .

وأما الساكن الوسط فقال ابن عصفور: لا يجوز ترخيمه قولاً واحداً . وقال فى الكافية: ولم يرخم نحو بكر أحدٌ، وليس كما قالوا بل فيه خلاف؛ حكى عن الأخفش وبعض الكوفيين إجازة ترخيمه، ونقل الخلاف فيه أبو البقاء العكبرى وصاحب النهاية وابن هشام^(٤) وابن الخشاب .

قلت: وفصل بعض المتأخرين بين لازم السكون وعارضه، فقال : لو سُمى «بضرب» - المبني للمفعول - ثم سكن لما امتنع ترخيمه، ولو سُمى به بعد الإسكان لم يجز ذلك :

الثانى : أن يكون علماً ، وأجاز بعضهم ترخيم النكرة المقصودة نحو «يا غَضْنَفَ» فى غضنفر قياساً على قولهم : «أَطْرُقُ كَرَّاً» و «يا صاح» .

(١) أى : تنزيلاً لحركة الوسط منزلة الحرف الرابع ، ولهذا كان نحو سقر غير مصروف .

(٢) ب .

(٣) ب ، ج .

(٤) ابن هشام ، الخضراوى .

الثالث : ألا يكون ذا إسناد فلا يجوز ترخيم «برق نحره» ونحوه وسيأتي الكلام عليه .

الرابع : ألا يكون ذا إضافة ، خلافا للكوفيين في إجازتهم ترخيم المضاف إليه كقوله^(١) :

خُدُوا حَظْكُمْ يَا آلَ عِكْرَمَ وَادْكُرُوا

هذا عند البصريين نادر، وأندر منه حذف المضاف إليه بأسره، كقوله^(٢) :

يا عبدَ هلْ تَذْكُرُنِي سَاعَةَ

يريد : يا عبد هند، وعبد هند . علم له، وتقدم أن ترخيم المضاف نادر أيضا في قوله : يا علقم الخير .

فإن قلت : أهمل المصنف من شروط ترخيم المجرّد ثلاثة :

(١) قائله : هو زهير بن أبي سلمى، من قصيدة قالها حين بلغه أن بني سليم أرادوا الإغارة

على بني غطفان - وهو من الطويل -

وعجزه : أوأصبرنا والرحم بالغيب تُذكرُ .

اللغة : «حظكم» نصيبكم «أواصرنا» الأواصر : القربان ، الواحدة الأصرة .

المعنى : خذوا حظكم من مودتنا ومسالمتنا، وكانوا قد عزموا على غزو قومه .

الإعراب : «خذوا» فعل وفاعل «حظكم» مفعول منصوب بالفتحة، والضمير مضاف

إليه «يا آل» يا حرف نداء آل منادى منصوب «عكرم» مضاف إليه ، وأصله يا عكرمة

«واذكروا» فعل وفاعل عطف على خذوا «أواصرنا» مفعول به منصوب بالفتحة ونا مضاف

إليه «والرحم» مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «بالغيب» جار ومجرور متعلق بتذكر «تذكر»

جملة في محل رفع خبر المبتدأ .

الشاهد : قوله «يا آل عكرم» حيث رخم المضاف إليه من المنادى وأصله يا آل عكرمة .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٤٧٠ / ٢ وذكره السيوطي في الهمع

١/١٨١ ، وفي شرح المفصل ٢/٢٠ والإنصاف ١/٢١٥ ، وسيبويه ١/٣٤٣ ، والشاهد

١٣٨ في الخزانة .

(٢) قائله : هو عدى بن زيد - وهو من السريع -

وعجزه : في موكب أورايدا للقنيص

أحدها : ألا يكون مختصا بالنداء^(١) .

والثانى : ألا يكون مندوبا .

والثالث : ألا يكون مستغاثا .

قلت : أما الأول فلم ينبه عليه، وأما الثانى والثالث فقد تقدم ما يرشد إليهما وهو نصه على التزام حرف النداء معهما، لأن علة التزامه هى علة منع ترخيمهما، وأجاز ابن خروف ترخيم المستغاث إذا لم يكن فيه اللام .

كقوله^(٢) : أَعَامَ بِنَ صَعَصَعَةَ بِنِ سَعِدِ

قال ابن الصايغ : وهذا ضرورة، وقد ناداه بغير يا، وذلك ممنوع وقد سمع

ترخيمه .

= اللغة : «موكب» - بفتح الميم وسكون الواو وكسر الكاف والموكب القوم الركوب على الإبل، والجمع مواكب «رائدا» من الرود وهو الطلب ، يقال : بعثنا رائدا يرود لنا الكلا أى ينظر ويطلب «القنيص» - بفتح القاف وكسر النون - وهو الصيد .

الإعراب : «يا عبد» يا حرف نداء وعبد منادى مرخم مضاف إذ أصله عبد هند «هل» للاستفهام «تذكرنى» فعل وفاعل ومفعول والنون للوقاية «ساعة» منصوب على الظرفية «فى موكب» جار ومجرور فى محل نصب على الحال من الضمير المرفوع فى تذكرنى «أو رائدا» نصب على الحال أيضا «للقنيص» متعلق به .

الشاهد : قوله «يا عبد» فإنه منادى مضاف مرخم، لأن أصله يا عبد هند فرخمه بحذف المضاف إليه .

مواضعه : ذكره من شراح الالفية الأشموني ٤٧٠ / ٢ .

(١) فلا يرخم نحو فلُ وقلّة .

(٢) قائله : هو الأحوص بن شريح الكلابى - وهو من الوافر -

وصدره : تَمَنَانِي لِيَقْتَلَنِي لِقِيْطُ

اللغة : «تمنانى» بلانى من البلاء «لقيط» اسم رجل .

الإعراب : «تمنانى» تمنى فعل ماض والنون للوقاية والياء مفعول «لقيط» فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة «ليقتلنى» اللام للتعليل ويقتل فعل مضارع منصوب بأن بعد لام التعليل والنون للوقاية والياء مفعول والفاعل ضمير مستتر فيه «أعام» الهمزة للنداء عام منادى مستغاث به مرخم وأصله يا عامر (بن) صفة لعامر «صعصعة» مضاف إليه . =

ومع اللام كقوله^(١) :

كَلِمًا نَادَى مَنَادٍ مِنْهُمْ يَا لَتَيْمِ اللَّهِ قُلْنَا يَا مَالِ

ثم اعلم أن الخالي من تاء التانيث إذا استوفى شروط الترخيم فالمحذوف منه للتخيم إما حرف وإما حرفان وإما كلمة، فالذي يحذف منه حرف نحو «حارث» و«مالك» فتقول «يا حار» و«يا مال» وأما الذي يحذف منه حرفان فقد أشار إليه بقوله :

وَمَعَ الْآخِرِ احْذِفِ الَّذِي تَلَا..

أى : احذف مع الآخر ما قبله بخمسة شروط :

الأول : أن يكون حرف لين ، فلو كان حرفًا صحيحًا حذف الآخر وحده، فتقول في «سفرجل» و«قمطر» يا سفرج ويا قمط، خلافا للفراء في نحو «قمطر» فإنه يقول يا قم بحذف حرفين .

الثاني : أن يكون ساكنا، فلو كان متحركا لم يحذف فتقول في «هييخ» و«قنور»^(٢) يا هيى ويا قنوّ - بحذف الآخر وحده .

= الشاهد : قوله «أعام» فإنه منادى مستغاث به وليس فيه لام الاستغاث، وقد رخم إذ أصله «أعامر» .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية الأشموني ٤٧١ / ٢ ، وذكره السيوطى فى الهمع ٢ / ١٨١ .

(١) قائله : هو مرة بن الروّاع من بنى سعد - وهو من الرمل -

الإعراب : «كلما» منصوب على الظرفية وناصبها الفعل قلنا وجاءتها الظرفية من ما، فإنها تحتل أن تكون مصدرية والجملة بعدها صلة فلا محل لها، وأن تكون اسمًا نكرة بمعنى وقت والجملة بعدها فى موضع خفض على الصفة «نادى» فعل ماض «مناد» فاعل «منهم» جار ومجرور فى محل رفع صفة لمناد «يا» حرف نداء «لتيم الله» منادى مستغاث به «قلنا» فعل ماض ونا فاعله، والجملة وقعت جوابا لقوله كلما «يا مال» يا حرف نداء مال منادى مستغاث به وهو مرخم، إذ أصله يا مالك .

الشاهد : قوله «يا مال» فإنه منادى مرخم مستغاث به وفيه اللام .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية الأشموني ٤٧١ / ٢ .

(٢) هييخ - بفتح الهاء وتشديد الياء - الغلام الممتلى . أى : السمين ، وقنور - بفتح القاف والنون وتشديد الواو - الصعب البيوس من كل شيء .

الثالث : أن يكون زائداً ، فلو كان أصلياً لم يحذف فتقول في «مختار» يا مختا ولا تحذف الألف ، لأنها بدل العين ، وعن الأخفش أنه يحذف مع الآخر وأجاز الجرمي في «منقاد» يا متق .

الرابع : أن يكون رابعاً فصاعداً ، فلو كان ثالثاً نحو «عماد» و «سعيد» و «ثمود» فمذهب البصريين أنه يرخم بحذف آخره فقط ، ونقل المصنف عن الفراء أنه أجاز في نحو «عماد» و «سعيد» وجهين : حذف الآخر وحده كالبصريين وحذفه مع الألف والياء فتقول : يا عم وياسع ، وأما في ثمود فيحذف الحرفين ولا يجيز يا ثمو ، لأن بقاء الواو يستلزم عدم النظير ، ونقل غيره عن الفراء أنه يحذف الحرفين في ثمود ويحذف الآخر فقط في عماد وسعيد .

الخامس : أن يكون قبله حركة مجانسة ، فلو كان قبل الواو والياء فتحة نحو «غُرْنِيق»^(١) و «فرعون» ، فمذهب الجرمي والفراء أنه يحذف مع الآخر كالذي قبله حركة مجانسة لا يفرقان بين النوعين . قال في شرح الكافية :

وغيرهما لا يرى ذلك بل يقولون : يا فرعو ويا غرنى . قلت : وذكر الجرمي أن ما ذهب إليه هو مذهب الأكثرين .

وإلى هذا الخلاف أشار بقوله :

..... والخلفُ في أوٍ وِياٍ بهما فتَحُ قُفي

فإن قلت : إطلاقه يومهم إجراء الخلاف في نحو «مصطَفُون» - علماً - لأن واوه قبلها فتحة ، وليس كذلك ، بل يقولون في ترخيمه يا مُصْطَفٍ وجهاً واحداً ، وقد نبه في شرح الكافية على ذلك .

(١) غرنيق - بضم الغين وسكون الراء وفتح النون - طير من طيور الماء طويل العنق .

قلت : الواو فى مصطفىون ونحوه من الجمع بعد الضمة مقدرة، لأن أصله مصطفىون فأعل على ما اقتضاه التصريف^(١) فليست الواو فى التقدير بعد فتح، وإلى هذا أشار بقوله فى التسهيل^(٢) : مسبوق بحركة مجانسة ظاهرة أو مقدرة.

ومثال ما حذف منه حرفان، لاجتماع الشروط المذكورة عمران وحماد وأسماء وزيدان ومسلمات - علمين - وحمدون ومنصور وزيدون وملكوت - علمين - (وجعفر ومسكين)^(٣) وغسلين وعفريت - أعلاما.

ثم أشار إلى ما يحذف منه كلمة بقوله :

وَالْعَجَزَ أَحَدِفُ مِنْ مَرْكَبٍ

إذا رخم المركب حذف عجزه نحو «يا بعل» و «يا سيب» فى بعلبك وسيبويه، وفى خمسة عشر - علما - يا خمسة ، ومنع الفراء ترخيم المركب من العدد إذا سمي به، ومنع أكثر الكوفيين ترخيم ما آخره ويه، وذهب الفراء إلى أنه لا يحذف منه إلا الهاء فتقول : يا سيبوى ، وقال ابن كيسان : لا يجوز حذف الثانى من المركب بل إن حذفت الحرف أو الحرفين فقلت : يا بعلب ويا حضرم ، لم أر به بأساً ، والمنقول أن العرب لم ترخم^(٤) . وإنما أجازه النحويون .

تنبيه :

إذا رخمت «اثنا عشر، واثنتا عشرة» - علمين - حذفت العجز مع الألف قبله «يا اثن ، واثنت» كما يقال فى ترخيمهما لو لم يركبا، نص على ذلك سيبويه وعلته أن عجزهما بمنزلة النون، ولذلك أعربا .

وقوله :

..... وَقَلَّ تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ وَذَا عَمْرٌو نَقَلْ

(١) وإنما جعله بالياء مع أنه واوى ، لأن آخر المقصور يقلب ياء فى المثنى والجمع على حدة وإنما كان واوياً لأنه من الصفوة .

(٢) التسهيل ص ١٨٨ .

(٣) ب ، ج .

(٤) أى : لم ترخم المركب .

قال المصنف : أكثر النحويين لا يجيزون ترخيم المركب المضمن إسناداً كتابط شراً، وهو جائز لأن سيبويه حكى ذلك فى (بعض)^(١) أبواب النسب فقال: تقول فى النسب إلى تأبط شراً تأبطى ، لأن من العرب من يقول : يا تأبط، ومنع ترخيمه فى باب الترخيم ، فعلم بذلك أن منع ترخيمه كثير ، وجواز ترخيمه قليل، وقال الشارح:

فعلم أن جوازه على لغة قليلة، وإلى هذا أشار بقوله : (وذا عمرو نقل) وعمرو هو اسم سيبويه .

قال الشيخ أبو حيان : وهو غير صحيح ، لأن سيبويه لم ينص على ترخيمه ، بل قال: من العرب من يفرد فيقول : «يا تأبط أقبِل» فيجعل الأول مفرداً، وليس مناقضاً لما قرره من أن المحكى لا يرخم، بل أراد أن من العرب من يفردا لا على جهة الترخيم .

ولذلك قال من يفرد ولم يقل من يرخم ، ولا نعلم خلافاً عن أحد من النحويين أن المحكى لا يرخم .

واعلم أن فى ترخيم المنادى لغتين :

الأولى: أن ينوى المحذوف .

والثانية: ألا ينوى .

وقد أشار إلى الأول بقوله :

وإن نويتَ بعدَ حذفِ ما حُذِفَ فالباقيَ استعملَ بما فيه ألفٌ

أى : إذا نويت ثبوت المحذوف بعد حذفه للترخيم تركت ما قبله على حاله قبل الحذف واستعملته بما فيه من حركة نحو «يا حار، ويا جعف، ويا منص» فى حارث وجعفر ومنصور، أو سكون «يا قمط» فى (نحو)^(٢) «يا قمطر، خلافا للكوفيين، فإنهم لا يرخمون قمطرا أو نحوه مما قبل آخره ساكن إلا على لغة من لم ينو، وتقدم مذهب الفراء فى حذفه .

(١) ب ، ج .

(٢) ب ، ج .

تنبيه :

مقتضى قوله : (بما فيه الف) ألا يغير ما بقى عن شيء مما كان عليه قبل الحذف . ويرد على إطلاقه مسألتان :

الأولى : ما كان مدغماً في المحذوف وهو بعد ألف ، فإنه إن كانت له حركة في الأصل حركت بها نحو : «مُضَارٌّ، وَتَحَاجٌّ» ، فتقول فيهما يا مضار - بالكسر - إن كان اسم فاعل ، - وبالفتح - إن كان اسم مفعول ، ويا تحاج - بالضم - لأن أصله تحاجج .

وإن كان أصلى السكون حرك بالفتحة ، لأنها أقرب الحركات إليه نحو «أسحار» اسم نبت ، تقول فيه «يا أسحار» - بفتح الراء - هذا مذهب سيويه .

ثم اختلف عنه فقال السيرافي : يتحتم الفتح ، وقال الشلوين : يختاره ويجيز الكسر ، ونقل ابن عصفور عن الفراء أنه يكسر على أصل التقاء الساكنين ، وهو مذهب الزجاج . ونقل عنه أيضاً صاحب رءوس المسائل أنه يسقط كل ساكن يبقى بعد الآخر حتى ينتهي إلى متحرك ؛ فعلى هذا تقول «يا أسح» .

الثانية : ما حذف لواو الجمع نحو «قاضون» فإنه إذا رخم بحذف الواو والنون رد إليه ما حذف منه ؛ لزوال سبب الحذف ، هذا مذهب الأكثرين ، واختار في التسهيل عدم الرد .

ثم أشار إلى الثانية بقوله :

وَأَجْعَلُهُ إِنْ لَمْ تَنْوِ مَحذُوفًا كَمَا لَوْ كَانَ بِالْآخِرِ وَضَعًا تَمَمًا

أى : إذا لم تنو المحذوف ، فاجعل الباقي بعد الحذف كالاسم التام المصوغ على تلك الصيغة فيعطى آخره من البناء على الضم وغير ذلك من الصحة والإعلال ما يستحقه لو كان آخراً في الوضع فتقول : «يا حارُّ، ويا جعفُ ويا منصُّ، ويا قمطُ» - بالضم - فى الجميع كما لو كانت أسماء تامة لم يحذف منها شيء .

تنبيهان:

الأول: لو كان ما قبل المحذوف معتلا قدرت فيه الضمة على هذه اللغة، فتقول في «ناجية» يا ناجى - بالإسكان - وهو علامة تقدير ضمها.

الثانى: يجوز فى نحو «يا حار بن عمر» على هذه اللغة - ضم الراء وفتحها- كما جاز ذلك فى نحو «يا زيد بن عمرو» ، ثم فرع على الوجهين المذكورين فقال :

فَقُلْ عَلَيَّ الْأَوَّلِ فِي ثَمُودِ يَا ثَمُودُ وَيَا ثَمِيَّ عَلَيَّ الثَّانِي يَا

يعنى بالأول لغة من ينوى، وبالثانى لغة من لا ينوى ، فتقول فى ترخيم ثمود على الأول يا ثمو ، لأن الواو محكوم لها بحكم الحشو، فلم يلزم مخالفة النظير ، وعلى الثانى يا ثمى بقلب الواو ياء، لتطرفها بعد الضمة كما فعل فى أدل ونحوه، وذلك لأن بقاءها على هذا التقدير مستلزم عدم النظير ، إذ ليس فى الأسماء المتمكنة ما آخره واو قبلها ضمة، وإذا رخصت «صمیان، وكروان»^(١) قلت على الأول يا صمى ويا كرو، وعلى الثانى يا صما ويا كرا - بقلب الياء والواو ألفاً، لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، ولا مانع.

وإذا رخصت : «سقاية وعلاوة»^(٢) قلت على الأول يا سقائى ويا علاو، وعلى الثانى يا سقأ ويا علاء - بإبدال الياء والواو (همزة)^(٣) لتطرفهما بعد ألف زائدة.

وأما نحو «غاو» فتقول فيه على الأول يا غاوٍ وعلى الثانى يا غاؤ ، ولا تبدلها همزة لوجهين:

أحدهما : ألا يتوالى إعلانان، لأن لامة أعلت.

والثانى: (أنه)^(٤) صار كاسم تام على ثلاثة أحرف، وما كان كذلك لا تقلب واوه همزة نحو «واو» ذكر ذلك الشيخ أبو حيان.

(١) الصمیان فى الأصل هو القلب والتوثب، ويقال رجل صمیان أى : شجاع.

(٢) علاوة - بكسر العين - ما علقتة على العير بعد تمام الوقف.

(٣) ب، ج .

(٤) أ .

وإذا رخصت «شاة» قلت على الأول يا شاة وعلى الثاني يا شاة، برد اللام، لبقائها على حرفين ثانيهما حرف علة، ولا يكون كذلك اسم متمكن.

وإذا رخصت «ذات» قلت على الأول يا ذا وعلى الثاني يا ذوا برد المحذوف لما ذكر في شاة.

وإذا رخصت «لات» قلت على الأول يالا وعلى الثاني يالا، برد اللام - لأنه لا يعلم له ثالث فيرد.

وإذا رخصت «سُفِيرَج» تصغير سفرجل قلت على الأول يا سفير وعلى الثاني يا سفير (عند الأكثرين)^(١).

وقال الأخفش يا سفير - برد اللام المحذوفة، لأجل التصغير، وفروع الباب كثيرة، وفيما ذكرناه كفاية.

ثم أشار إلى ما يلزم فيه الوجه الأول بقوله:

وَالتَزِمُ الأَوَّلَ فِي كَمُسَلِمَةٍ وَجَوَزِ الوَجْهَيْنِ فِي كَمَسَلِمَةٍ

يعنى أن الوجه الأول وهو الترخيم على لغة من نوى يلتزم في الصفات المؤنثة بالتاء الفارقة بين المذكر والمؤنث نحو «مسلمة» فيقال فيه يا مسلم - بالفتح - ولا يجوز ترخيمه على الوجه الثاني، لأنه لو قيل (فيه)^(٢) يا مسلم - بالضم - لالتبس بالمذكر بخلاف العلم نحو مسلمة، فإنه يجوز ترخيمه على الوجهين، لأن التاء فيه ليست للفرق.

قيل: وكلامه في التسهيل، يدل على اعتبار اللبس في العلم، وقد فهم من ذلك أن نحو «ربعة» يجوز ترخيمه على الوجهين وإن كان صفة، لأن التاء فيه ليست للفرق.

(١) ١، ج.

(٢) ١.

تنبيه:

لالتزام الوجه الأول سبيان :

أحدهما: ما ذكر، والثاني : لزوم عدم النظر بتقدير التمام ، فيمتنع الوجه الثاني في أمثلة منها «طيلسان - بكسر اللام - إذ لو رخم على (تقدير التام لزوم)^(١) وجود فيعل - بكسر العين - في الصحيح ، وهو مفقود إلا ما ندر من «صيقل» - اسم امرأة. وبيش - في قراءة^(٢) ، ومنها جبلى وحمراوى، فإنهما لو رخما على هذا الوجه، لقييل فيهما يا جبلى ويا حمرا فيلزم من ذلك ثبوت مالا نظير له. وهو كون ألف فعلى وهمزة فعلاء مبدلتين من واو، وهما لا يكونان إلا للتأنيث ، ومنها «عرقوة، وحذرية» فإنهما لو رخما على هذا الوجه لقييل فيهما يا عرقى ويا حذرى ، فيلزم وجود فعلى وفعلى، وهما بناءان مهملان.

فإن قلت : لم أهمل ههنا ذكر السبب الثاني، وقد ذكره في الكافية والتسهيل؟ قلت : هو سبب مختلف فيه . وممن ذهب إلى اعتباره الأخفش والملازى والمبرد ونقل عنهم فى ترخيم جبلى، ونقل عن الأخفش فى طيلسان، ونقله ابن أصبغ عن كثير من النحويين.

وذهب السيرافى وغيره إلى عدم (عدم)^(٣) اعتباره، فأجاز الترخيم فى المسائل المتقدمة، فلعله تركه (لذلك)^(٤) وقوله :

وَلَا ضَرْأَرٍ رَخْمُوا دُونَ نَدَا مَا لِلنَّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ أَحْمَدَا

يرخم فى الضرورة ما ليس منادى بشرط أن يكون صالحا لأن ينادى نحو «أحمد» فتقول فيه يا أحم.

(١) ب . وفى أ ، جـ (لغة من لم ينو للزم).

(٢) قراءة شعبة عن عاصم، وبعذاب بيث - بياء ساكنة قبل همزة مكسورة.

(٣) أ ، جـ .

(٤) ب ، جـ . وفى أ (كذلك).

وقد فهم من عدم تقييده جواز ترخيمه على الوجهين : (أما جواز ترخيمه)^(١) على تقدير التمام فمجمع على جوازه كقوله^(٢) :

لَنَعْمَ الْفَتَى تَعْبُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ طَرِيفُ بِنِ مَالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْخَصْرُ
يعنى : ابن مالك .

وأما ترخيمه على نية المحذوف فأجازه سيبويه ومنعه المبرد ، وهو محجوج بالقياس على النداء وبالسماع كقوله^(٣) :

(١) أ - وفي ، ج - (أما ترخيمه) .

(٢) قائله : هو امرؤ القيس بن حجر الكندي - وهو من الطويل -

اللغة : «الفتى» المراد به هنا الرجل الكريم «تعشوا» ترى ناره من بعيد فتقصدها «الخصر» - بفتح الخاء والصاد - شدة البرد .

المعنى : يمدح طريف بن مالك بأنه رجل كريم يوقد النيران ليلا ليراها السائرون فيقصدوا نحوها . ويفعل ذلك إذا نزل القحط بالناس واشتد البرد .

الإعراب : «لنعمة» اللام للتوكيد ونعم فعل ماض «الفتى» فاعل «تعشوا» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر والجملة في محل نصب حال من فاعل نعم «إلى ضوء» جار ومجرور متعلق بتعشوا «ناره» مضاف لضوء والهاء مضاف إليه «طريف» خبر لمبتدأ محذوف وجوبا ، أى هو طريف ، ويجوز أن يكون مبتدأ خبره جملة «نعم الفتى» «بن» صفة لطريف «مال» مضاف إليه وأصله مالك ، فحذفت الكاف ضرورة ، «ليلة» متعلق بتعشوا «الجوع» مضاف إليه «والخصر» معطوف على الجوع .

الشاهد : «ابن مال» فإن أصله ابن مالك . رخمه في غير نداء للضرورة .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٤٧٧ / ٢ ، وابن هشام ٢٧٧ / ٣ ، وابن عقيل ٢ / ٢١٩ ، وابن الناظم ، والسيوطى ص ١٠٦ ، وسيبويه ٣٣٦ ، ١ / ٤٤٥ ، والسيوطى فى الهمع ١ / ١٨١ .

(٣) قائله : هو أوس التيمي - وهو من البسيط -

الإعراب : «إن» حرف توكيد ونصب «ابن» اسم إن «حارث» مضاف إليه «إن» حرف شرط «أشتق» فعل الشرط والفاعل ضمير وأصله أشتاق فحذفت منه الألف لالتقاء الساكنين «لرؤيته» جار ومجرور متعلق بأشتق «أو» عاطفة «أمتدحه» فعل ومفعول والفاعل ضمير وهو عطف على جملة أشتق «فإن» الفاء واقعة فى جواب الشرط وإن حرف توكيد ونصب =

إِنْ ابْنَ حَارِثٍ إِنْ أَشْتَقَ لِرُوَيْتِهِ
أَوْ أَمْتَدِحَهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا
وقوله (١) :

وَأَضَحَّتْ مِنْكَ شَاسِعَةٌ أَمَامًا

.....
أنشدهما سيبويه ، وأنشد المبرد (٢) :

= «الناس» اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة «قد» حرف تحقيق «علموا» فعل وفاعل والجملة في محل رفع خبر إن ومفعول علموا محذوف تقديره قد علموا ذلك مني .
الشاهد : قوله «حارث» فإن أصله حارثة فرخمه في غير النداء على نية الحذف لأجل الضرورة .
مواضعه : ذكره من شراح الألفية الأشموني ٤٧٧ / ٢ ، وابن الناظم ، وسيبويه ١ / ٣٤٣ .

(١) قائله : هو جرير بن عطية الخطفي - وهو من الوافر -
وصدره : أَلَا أَضَحَّتْ جِبَالِكُمْ رَمَامَا .

اللغة : «أضحت» صارت وتحولت «جبالكم» - جمع جبل - وهو العهد «رماما» - جمع رمة وهو القطعة البالية من الجبل «شاسعة» بعيدة بعداً كثيراً «أماما» اسم امرأة .
المعنى : إنه يقول : ما كان بيني وبينكم من أسباب التواصل قد انقطع . ثم رجع ، إلى نفسه يخاطبها : وأصبحت محبوبتي أمامة بعيدة عنى ليس فى وصلها مطمع .
الإعراب : «ألا» حرف تنبيه «أضحت» فعل ماض ناقص من أخوات كان والتاء للتأنيث «جبالكم» اسم أضحى والضمير مضاف إليه «رماما» خبر أضحت الأولى «أضحت» فعل ماض ناقص «منك» جار ومجرور متعلق بها «شاسعة» خبر أضحت مقدم «أماما» اسمها مؤخر مرفوع على التاء المحذوفة للترخيم ، والألف للإطلاق .
الشاهد : قوله «أماما» حيث رخمتم فى غير النداء للضرورة بحذف التاء وأصلها أمامة ورخمتم على لغة من ينتظر ، ولو رخمتم على لغة من لا ينتظر لقليل : أمام - بالرفع -
مواضعه : ذكره من شراح الألفية الأشموني ٤٧٧ / ٢ ، وابن هشام ٢٨ / ٣ ، وابن الناظم .
وذكره سيبويه ١ / ٣٤٣ ، والإنصاف ١ / ٢١٧ ، والشاهد ١٤٢ فى الخزانة .

(٢) قائله جرير بن عطية أيضا - وهو من الوافر -

روى البيت السابق برواية أخرى فيكون «أماما» منادى مرخما ولا يكون فى البيت حينئذ شاهد على هذه الرواية الثانية ، وهذه الرواية أليق بنظم البيت ، لأنه ذكر العهد فى صدر البيت ثم رد العجز على الصدر .

وما عهدى كعهدك يا أماماً

قال فى شرح الكافية · والإنصاف يقتضى تقرير الروايتين، ولا تدفع إحداهما بالأخرى.

وفهم من الشرط المذكور أن المعرف بال لا يرخم فى غير النداء ، لعدم صلاحيته للنداء، ولهذا خطئ من جعل (من)^(١) ترخيم الضرورة قول العجاج^(٢):

أوالفأ مكة من ورقِ الحمى

فإن قلت : فهل يشترط فى ترخيم الضرورة عليّة أو تأنيث بالهاء؟

قلت : لا . ونص على ذلك فى التسهيل^(٣) وهو المفهوم من إطلاقه هنا .

ومن ترخيم النكرة (قوله)^(٤) : (٥×٤) :

(١) ب ، ج .

(٢) قائله : هو العجاج بن رؤبة . -- وهو من الرجز -

اللغة : «أوالفأ» جمع ألفة من ألف يالف ألفة، ويروى قواطنا جمع قاطنة يعنى مقيمة «ورق» - بضم الواو وسكون الراء - جمع ورقاء - وهى التى فى لونها بياض إلى سواد يقال : جعل أورق «الحمى» - يفتح الحاء وكسر الميم - أصله الحمام فحذفت الألف، لأنها زائدة وأبدل إحدى الميمين ياء .

الإعراب : «أوالفأ» نصب على الحال من قوله «القاطنات» قبله (القاطنات البيت غير الديم) «مكة» نصب على أنه مفعول أوالفأ «من» بيانية «ورق» مجرور به «الحمى» مضاف إليه .

الشاهد: قوله «الحمى» فإن أصله الحمام فقيل : إنه رخمه للضرورة، ورد بأنه لا يصلح للضرورة لكونه بال، وإنما هو حذف لا على طريق الترخيم .

مواضعه : ذكره من شراح الالفية : الأشمونى ٢/٤٦٧ ، وابن عقيل ٢ / ٨٩ ، وابن الناظم ، والسيوطى ص ١٠٦ ، وفى همه ١ / ١٨١ ، ٢ / ١٥٧ . وذكره سيويه ٨ ،

١ / ٥٦ ، وشرح المفصل ٦ / ٧٥ والإنصاف ٢ / ٢٩٩ .

(٣) التسهيل ١٨٩ .

(٤) ١ .

(٥) قائله : هو عبيد الأبرص - وهو من الخفيف -

ويعده : ليس رسم على الدفين بيال . فلوى ذروة فجنى ذياب . =

ليس حَىَّ على المَنُونِ بِخَالٍ

يعنى : بخالد .

= الإعراب : «ليس» فعل ماضٍ ناقص «حَى» اسمها «على المنون» جار ومجرور صفة لحى
«بخال» الباء حرف جر زائد و«خال» خبر ليس .
الشاهد : قوله «بخال» حيث إنه رخم النكرة وأصله بخالد .
مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٤٧٦ / ٢ ، والسيوطى فى الهمع
١ / ١٨١ .



الاختصاص

الاختصاصُ كنداءٍ دونَ يا كأيها الفتى بِإِثْرِ ارْجُونِيَا

الاختصاص: ما جرى به على صورة هي لغيره توسعا، كما يرد الأمر بصيغة الخبر والخبر بصيغة الأمر^(١).

والباعث على الاختصاص فخر أو تواضع، أو زيادة بيان.

والمخصوص اسم ظاهر بعد ضمير متكلم يخصه أو يشارك فيه، وذلك الاسم ثلاثة أنواع:

الأول: أيها وأيتها نحو «أنا أفعل كذا أيها الرجل» و«اللهم اغفر لنا أيُّها العصابة»^(٢) وأي هنا مبنية على الضم، ويلزم وصفها باسم جنس معرف بال واجب الرفع على ما تقدم في النداء.

الثاني: المعرف بالإضافة، كقوله ﷺ: «نحن معاشر الأنبياء لا نُورَث»^(٣).

قال سيبويه: أكثر الأسماء دخولا في هذا الباب بنو فلان ومعشر مضافة وأهل البيت وآل فلان.

الثالث: المعرف بال كقولهم «نحن العرب أقرى الناس للضيف»، وقد يكون علما كقول رؤبة^(٤):

بنا تَمِيمًا يُكشِفُ الضَّبَابُ

(١) الأمر على صورة الخبر نحو قوله تعالى: «والوالدات يرضعن» أي: ليرضعن، والخبر على صورة الأمر نحو «أحسن بزيد» فإن صورته صورة الأمر وهو خبر على المشهور إذ هو في تقدير ما أحسنه.

(٢) العصابة - بكسر العين - الجماعة الذين أمرهم واحد، وجملة الاختصاص في المثاليين في موضع نصب على الحال، والمعنى أنا أفعل ذلك مخصوصا من بين الرجال، واللهم اغفر لنا مخصوصين من بين العصابات.

(٣) هذا جزء من حديث وتماه «ما تركناه صدقة» رواه البزار بلفظ نحن، ورواه الكسائي بلفظ إنا.

(٤) قائله: هو رؤبة بن العجاج - وهو من الرجز.

ولا يدخل في هذا الباب نكرة ولا اسم إشارة.

قال سيبويه: ولا يجوز أن يذكر إلا اسماً معروفاً، ولم يقع المختص مبنياً إلا بلفظ أيها وأيتها، وأما غيرهما فالمنصوب والناصب واجب الإضمار تقديره أخص. وأما أيها وأيتها فمذهب الجمهور أنهما في موضع نصب بأخص مضمر أيضاً.

وذهب الأخفش إلى أنه منادى. قال: ولا يتكر أن ينادى الإنسان نفسه، إلا ترى إلى قول عمر رضى الله عنه: «كلُّ الناس أفتة منك يا عمر». وذهب السيرافي إلى أن «أياً» في الاختصاص معربة، وزعم أنها تحتل وجهين:

أحدهما: أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: أنا أفعل كذا، هو أيها الرجل، أى: المخصوص به.

والثاني: أن يكون مبتدأ والخبر محذوف، والتقدير: أيها الرجل المخصوص أنا المذكور.

والأكثر في هذا الاختصاص أن يلي ضمير متكلم كما سبق، وقد يلي ضمير مخاطب كقولهم «بك الله نرجو الفضل» و«سبحانك الله العظيم»، ولا يكون بعد ضمير غائب.

= اللغة: «الضباب» - بفتح الضاد وتخفيف الباء - هو شيء كالغبار يكون في أطراف السماء.

المعنى: ضرب الضباب مثلاً لغمة الأمر وشدته أى: بنا تكشف الشدائد في الحرب وغيرها. الإعراب: «بنا» جار ومجرور متعلق ب«يكشف» تميماً منصوب على الاختصاص، والتقدير أخص تميماً «يكشف» فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع بالضممة الظاهرة «الضباب» نائب فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة.

الشاهد: قوله «تميماً» فإنه منصوب على الاختصاص، والتقدير: أخص تميماً. مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٢/٤٧٩، وذكره سيبويه ٢٥٥، ١/٣٢٧، والسيوطي في الهمع ١/١٧١، والشاهد ١٥٠ في الخزانة.

وأما ما وقع في الكتاب «على المضارب الوضيعة أيها البائع»^(١) فقال
الفارسي: لا علم لي بوجه ذلك، وفي كتاب الصفار: أن هذا فساد وقع في
الكتاب وقد أول بأنه وضع الظاهر موضع المضمّر، ويكون المعنى على الوضيعة
أيها البائع، وقد روى كذلك.

ولما ذكر أن الاختصاص كالنداء في الصورة نبه على أنه قد خالف النداء من
ثلاثة أوجه:

الأول: أنه لا يستعمل معه «يا» ولا غيرها من حروف النداء، وإلى هذا
أشار بقوله «دون يا».

الثاني: أنه لا يستعمل مبدوءاً به، فهم ذلك من قوله «بأثر أرجونيا».

الثالث: أنه استعمل معرفاً بال، وإلى هذا أشار بقوله:

وَقَدْ يَرَى ذَا دُونَ أَيُّ تَلَوَّ أَلْ كَمَثَلِ نَحْنُ الْعُرْبِ أَسْخَى مَنْ بَدَلْ

إنما قال «دون أي» لأن استعمال المعرف بال صفة لأي مشترك بين النداء
والاختصاص نحو «يا أيها الرجل».

قلت: وجه رابع، وهو أن «أيا» توصف في النداء باسم الإشارة، وهنا لا
توصف باسم الإشارة.

وجه خامس: وهو أن المازني أجاز نصب صفة أي في النداء، ولم يحكوا
هنا خلافاً في وجوب رفع صفتها، وفي الارتشاف: لا خلاف في متبوعها أنه
مرفوع.

(١) فالمضارب لفظ غيبة لأنه ظاهر، لكنه في معنى على أو عليك. قاله الهمع.

التحذير والإغراء

إِيَّاكَ وَالشَّرَّ وَنَحْوَهُ نَصَبٌ مُحَذَّرٌ بِمَا اسْتَتَارَهُ وَجَبَ

إنما ذكر التحذير والإغراء بعد باب النداء، لأن الاسم في التحذير والإغراء مفعول به بفعل لا يجوز إظهاره كالمنادى، على تفصيل سيأتي.

والتحذير: هو تنبيه المخاطب على مكروه يجب الاحتراز منه، ويكون بثلاثة أشياء: بإيالك وأخواته، وبما ناب عنها من الأسماء المضافة إلى ضمير المخاطب، وبذكر المحذر منه.

فإن كان بإيالك وأخواته وجب إضمار ناصبه مطلقا، أعنى في إفراده وتكراره والعطف عليه، وقد مثل العطف (عليه)^(١) بقوله: «إيالك والشر» فإيالك مفعول بفعل واجب الإضمار تقديره اتق ونحوه.

فإن قلت: هل يقدر قبل إيالك أو بعده؟

قلت: قيل: يجب تقديره بعده، لأنه لو قدر قبله، لاتصل به فيلزم تعدى فعل المضمرة المتصلة إلى ضميره المتصل، وذلك خاص بأفعال القلوب وما ألحق بها.

وقيل: كان الأصل اتق نفسك، فلما حذف الفعل استغنى عن النفس وانفصل الضمير.

واختلف في إعراب ما بعد الواو. فقيل: هو معطوف على إيالك والتقدير: اتق نفسك أن تدنو من الشر والشر أن يدنو منك. (وهذا)^(٢) مذهب كثير منهم السيرافي واختاره ابن عصفور.

فإن قلت: كيف جاز عطفه على إيالك وهما مختلفان في الحكم، لأن الأول محذر والثاني محذر منه؟

(١) أ، ج.

(٢) أ وفي ب، ج (وهو).

قلت: الجواب أنه لا يلزم اشتراك المعطوف والمعطوف عليه إلا في المعنى الذي كان إعرابه بسببه، والتقدير السابق يوضح ذلك.

وذهب ابن طاهر وابن خروف إلى أن الثاني منصوب بفعل آخر مضمرة، فهو عندهما من قبيل عطف الجمل، واختار في شرح التسهيل مذهبا ثالثا وهو أن الثاني معطوف عطف مفرد لا على التقدير الأول، بل على تقدير: اتق تلاقى نفسك والشر، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، قال: ولا شك في أن هذا أقل تكلفا فكان أولى.

ومثال التكرار: «إياك إياك من الشر» ومثال الإفراد «إياك من الشر».

وقد نبه على وجوب إضمار ناصب «إيا» في الإفراد بقوله:

ودون عطف ذا لإيّا أنسبُ

وإن كان التحذير بغير «إيا» لم يلزم الإضمار إلا مع العطف نحو «مازِ رأسك والسيف، والشيطان وكيد».

أو التكرار نحو «رأسك رأسك» و«الأسد الأسد».

فإن عدم العطف والتكرار جاز الإظهار والإضمار نحو «رأسك» وإن شئت: قِ رأسك: والأسد، وإن شئت احذر الأسد، وإلى هذا أشار بقوله:

وما سِواهُ سَتَرُ فَعَلِهِ لَنْ يَلْزَمَا

إلا مع العطف أو التكرار

ومثل التكرار بقوله:

كالضيفم الضيفم إذا السأري

والضيفم: الأسد.

فإن قلت: ما علة التزام الإضمار مع «إيا» مطلقا، ومع غيرها في العطف والتكرار؟

قلت: علة التزامه مع «إيا» كثرة الاستعمال فشابهت بذلك الأمثال، وغيرها ليس كذلك، إلا أن العطف والتكرار جعلتا كالبديل من اللفظ بالفعل، فلذلك وجب إضماره معهما.

تنبيهات:

الأول: أجاز بعضهم إظهار العامل مع المكرر، وقال الجزولي: يقبح ولا يمتنع.

الثاني: شمل قوله «وما سواه» يعني: النوعين المتقدم ذكرهما، أعنى: ما ناب عن إيا من الأسماء المضافة إلى ضمير المخاطب والمحذر منه.

وكلامه في الكافية وشرحها يقتضى عدم لزوم الإضمار مع التكرار في الأول من هذين النوعين، فإنه قال:

ونحو رَأْسِكَ كِإِيَّكَ جَمِيلٌ إِذَا الَّذِي يُحَذَّرُ مَعْطُوقًا وَصَلِ

وقال في الشرح: فلو لم يذكر المعطوف جاز الإظهار والإضمار، وقد صرح الشارح بوجود الإضمار في نحو «رأسك» رأسك؛ لأجل التكرار.

الثالث: لا يعطف في هذا الباب إلا بالواو^(١).

الرابع: لا يحذف العاطف بعد إياك إلا والمحذوف مجرور بمن نحو: «إياك من الشر» وتقديرها مع أن تفعل^(٢) «كاف نحو «إياك أن تفعل» أى: من أن تفعل. فأما بيت الكتاب وهو^(٣):

فِإِيَّكَ إِيَّاكَ الْمَرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَكَلِّشَرٌّ جَالِبٌ

(١) وكون ما بعدها مفعولا معه جاز، فإذا قلت: «إياك وزيدا أن تفعل كذا» صح أن تكون الواو مع. هـ أشموني.

(٢) أ، ج وفى ب (وتقريرها مع أن).

(٣) قائله: هو الفضل بن عبد الرحمن القرشى - وهو من الطويل.

اللغة: «المراء» الجدل والمعارضة بالباطل «دعاء» صيغة مبالغة من دعا فلان فلانا - إذا طلب حضوره «جالب» مسبب له - من جلبه - إذا ساقه وجاء به.

المعنى: أحذرك الجدل والمعارضة مع الناس من غير وجه حق، فإن ذلك كثيرا ما يجر إلى الشرور ويسبب للإنسان متاعب.

الإعراب: «فإياك» منصوب على التحذير بفعل محذوف وجوبا «إياك» الثانية توكيد للأولى.

«المراء» مفعول ثان لفعل التحذير المحذوف - أى: أحذرك المراء «فإنه» الفاء للتعليل وإن

واسمها «إلى الشر» متعلق بدعاء الواقع خبرا لإن «وللشر» جار ومجرور متعلق بجالب

المعطوف بالواو على دعاء.



ف قيل هو على حذف الجار للضرورة. وقيل: على حذف العاطف للضرورة أيضا، وقيل: إنه بدل من إياك، وقيل: أضمر له ناصب آخر بعد إياك، ف قوله: إياك إياك مستقل بنفسه، ثم أضمر بعد إياك فعلا تقديره: اتق المراء، على هذا حملة سيبويه.

قال في شرح التسهيل: وعلى كل حال فلا يجوز مثل هذا إلا في الشعر. انتهى.

وقوله: في باب التحذير من التسهيل^(١): ولا يحذف العاطف بعد إيا إلا والمحذر منصوب بإضمار فعل أو مجرور بمن. يقتضى جواز إياك المراء ونحوه على إضمار فعل، لتسويته بينه وبين الجر بمن.

قال أبو البقاء العكبري: في نحو «إياك الشر» المختار عندي أن يضم له فعل يتعدى إلى مفعولين نحو: «جنب نفسك الشر» (فإياك في موضع نفسك)^(٢)، ومثل الشارح أفراد إيا بقوله «إياك الشر» وقال: تقديره أحذرك الشر، وهو نظير «إياك المراء» وظاهر تقديره أن الناصب لهما فعل واحد متعد إلى اثنين فهو نحو مما قاله أبو البقاء.

فإن قلت: إذا جعل ناصب المراء فعلا مضمرا بعد إياك فهل يكون إضماره واجبا أم جائزا؟.

قلت: قال ابن عصفور: إن حذف الواو لم يلزم إضمار الفعل نحو «فإياك إياك المراء».

تقديره دع المراء، ولو كان في الكلام لجاز إظهار هذا الفعل. انتهى.
وَشَدَّ أَيَّايَ، وَإِيَّاهُ أَشَدَّ

= الشاهد: قوله «إياك» فإنه تحذير ومعناه احذر.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٢/٤٨٠، وابن هشام ٣/١٤٨، وذكره سيبويه ١/١٤١، وشرح المفصل ٢/٢٥، وفي المغنى ٢/١٩٠، والشاهد ١٦٧ في الخزانة.

(١) التسهيل ص ١٩٢.

(٢) ب، ج.

الشائع في التحذير أن يراد به المخاطب .

وقد ورد للمتكلم كقول من قال «إيأى وأن يحذف أحدكم الأرنب»^(١) أى : إيأى نح عن حذف الأرنب ونح حذف الأرنب عن حضرتى ، فعلى هذا هو جملة واحدة . وقال الزجاج : إن ذلك جملتان ، والتقدير : إيأى وحذف الأرنب وإياكم وحذف أحدكم الأرنب ، فحذف من الأول ما أثبت نظيره فى الثانى (وحذف)^(٢) من الثانى ما أثبت نظيره فى الأول ، وقال بعضهم : إيأى ليس على (معنى فعل أمر بل على معنى)^(٣) إيأى أباعد ، فجعله خبراً . وقد ورد للغائب فى قولهم «إذا بلغ أحدكم الستين فإياه وإيا الشواب»^(٤) ، وإليه أشار بقوله (وإياه أشد) أى : أشد من إيأى ، وفى هذا المثل شذوذ من وجه آخر ، وهو إضافة «إيا» إلى الظاهر .

وعن سبيل القصد من قاس أنتبذ

يقتضى منع القياس (على إيأى وعلى إياه فلا يستعمل إلا حيث سمع)^(٥) .

(قلت : ظاهر كلامه فى التسهيل جواز القياس)^(٦) على المتكلم ، لأنه قال بنصب تحذير إيأى وإيانا معطوفا عليه المحذور ، فلم يصرح بشذوذه ، وذكر إيانا معه .

وَكَمْحَذَرٍ بِلَا إِيَاءِ أَجْمَلًا مُغْرَى بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فَصَّلًا

الإغراء : إلزام المخاطب العكوف على ما يحمد عليه ، والمغرى به : منصوب بفعل مضمر ، وحكم ناصبه فى وجوب الإضمار وجوازه كحكم ناصب المحذر به ، فيجب إضماره مع العطف نحو «الأهل والولد» والتكرار نحو^(٧) .

(١) ينهى عن حذف الأرنب وغيره بنحو حجر ، فإن ذلك لا يحله .

(٢) أ ، ج .

(٣) أ ، ج وفى ب (فعل أمر على معنى) .

(٤) قول سمع عن العرب كما قال سيويه ، والشواب : جمع شابة ، ومعناه إذا بلغ الرجل

ستين سنة فلا ينبغي له أن يولع بشابة .

(٥) ب .

(٦) ب .

(٧) قائله : هو مسكين الدارمي - وهو من الطويل .

وقامه : إن من لا أخا له كساع إلى الهيجا بغير سلاح =

ولا يجب مع الأفراد بل يجوز إظهاره نحو إلزم أخاك . إلا أن الإغراء لا يكون بلفظ إياك وأخواته، فلهذا قال بلا إيا .

تنبيه:

قد يرفع المكرر في الإغراء والتحذير كقوله^(١):

لجدديرون بالوفاء إذا قال ل أخو النجدة السلاح السلاح

وأجار الفراء الرفع في قوله ﴿ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا ﴾^(٢) على إضمار هذه .

= اللغة: «الهيجا» الحرب - وهي تمد وتقصر .

المعنى: إلزم أخاك ولا تفارقه واحرص عليه، فالشخص الذى ليس له أخ يعينه ويقصده كمن يذهب إلى الحرب وليس معه عدتها ولا أدواتها .

الإعراب: «أخاك» منصوب على الإغراء بتقدير إلزم محذوفا وجوبا للتكرار «أخاك» الثانى توكيد «من» اسم موصول اسم إن «لا» نافية للجنس «أخا» اسمها مبنى على فتح مقدر على الألف «له» جار ومجرور خبرها، وقيل: الأحسن أن يكون خبر لا محذوفا و «أخا» مضاف إلى ضمير «له» واللام رائدة - أى: إن لا أخاه موجود، والجملة ومعمولاها صلة الموصول «كساع» متعلق بمحذوف خبر إن «إلى الهيجا» متعلق به .

الشاهد: قوله «أخاك» فإنه نصب على الإغراء بعامل واجب الحذف لأنه مكرر، أى: إلزم أخاك .

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٢/٤٨٢ وابن هشام ٣/٢٨٨ والسيوطى ص ١/١٧٠، وفى شذور الذهب ص ٢٣، والقطر ص ٢٩٦، والشاهد ١٧٦ فى الخزانة .

(١) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من الخفيف .

وقبله: إن قوما منهم عمير وأشيا ه عمير ومنهم السفاح

اللغة: «لجدديرون» لاقون حريون «أشبا» أمثال «بالوفاء» ويروى باللقاء «النجدة» الشجاعة .

الإعراب: «لجدديرون» اللام للتوكيد و«جدديرون» خبر إن - فى البيت قبله - «بالوفاء» جار ومجرور متعلق ب«جدديرون» «إذا» للشرط «قال» فعل ماض «أخو» فاعل مرفوع بالواو «النجدة» مضاف إليه، وجواب الشرط محذوف دل عليه قوله «لجدديرون» «السلاح» مقول القول .

الشاهد: قوله «السلاح» إذ أصله خذ السلاح، لأن مقول القول يكون جملة ثم رفع، لأن العرب ترفع ما فيه معنى التحذير، وإن كان حقه النصب .

(٢) من الآية ١٣ من سورة الشمس .

أسماء الأفعال والأصوات

الكلام على أسماء الأفعال يحتاج إلى مقدمة تشمل ثلاث مسائل:

الأولى: مذهب جمهور البصريين أنها أسماء، وقال بعض البصريين: أفعال استعملت استعمال الأسماء، وذهب الكوفيون إلى أنها أفعال حقيقية، والصحيح أنها أسماء لقبولها بعض علامات الأسماء كالتنوين والتصريف، ولعدم قبولها علامات الأفعال، ولورودها على أوزان تخالف أوزان الأفعال.

الثانية: اختلف القائلون باسميتها في مدلولها، فقيل: مدلولها لفظ الفعل لا الحدث والزمان، بل تدل على ما يدل على الحدث والزمان، وقيل: مدلولها المصادر إلا أنها دخلها معنى الأمر ومعنى الوقوع بالمشاهدة. ودلالة الحال في غير الأمر فتبعه الزمان، وقيل: إنها دالة على ما يدل عليه الأفعال من الحدث والزمان، إلا أن دلالتها على الزمان بالوضع لا بالصيغة. قيل: وهو ظاهر مذهب سيبويه وأبي علي وجماعة. فهذه ثلاثة مذاهب، فصهٌ مثلا على الأول اسم للفظ اسكت وعلى الثاني اسم لقولك سكوتا وعلى الثالث اسم لمعنى الفعل، إلا أن دلالة الفعل على الزمان بالصيغة، ودلالتها على الزمان بالوضع.

الثالثة: ذهب كثير منهم الأخفش إلى أن أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب، وهو مذهب المصنف ونسبه بعضهم إلى الجمهور، وذهب المازني ومن وافقه إلى أنها في موضع نصب، ونقل عن سيبويه وعن الفارسي القولان، وذهب بعض النحويين إلى أنها في موضع رفع بالابتداء، وأغنى مرفوعها عن الخبر كما أغنى في «أقائم الزيدان» وقد عرفهما بقوله:

ما نابَ عن فعل كَشْتَانِ وَصَهْ هو اسمُ فعلٍ وكذا أَوْهٌ وَمَهْ

قوله (ما ناب عن فعل) جنس يشمل اسم الفعل وغيره مما ينوب عن الفعل، وقوله (كشتان وصه) يعني كونه غير معمول ولا فضلة، وهو تمثيل تتم به الحد، فخرج به ما ناب عن الفعل وهو معمول كالمصدر العامل، أو فضلة كالحرف العامل عمل الفعل، فإنهما ليسا كشتان وصه، وهذا قوله في الكافية: نائب فعل غير معمول ولا فضلة اسم الفعل.

تنبیه:

اسم الفعل نوعان: أحدهما: ما كان في الأصل ظرفاً (ومجروره)^(١) أو حرف جر ومجروره وسيأتي. والآخر: ما ليس كذلك، وهو ضربان: ضرب مختلف في القياس عليه، وضرب مقصور على السماع.

فالمختلف في قياسه ثلاثة أنواع:

الأول: بناء فعال من الثلاثي للمجرد. منزه سيبويه والأخفش أنه مقيس، ومنزه المبرد أنه لا يقاس عليه.

الثاني: بناء فعال من أفعال أجاز ابن طلحة القياس عليه، كما أجاز البناء منه في التعجب، وقد سمع منه دراك من أدرك.

الثالث: بناء فعال من الرباعي أجاز الأخفش قياساً على ما سمع من قولهم «قَرَقَار» و «عَرَعَار»^(٢). ومنزه سيبويه أن ذلك لا يقاس عليه، وهو الصحيح لقلته، وأتكر المبرد سماع اسم الفعل من الرباعي، وذهب إلى أن «قَرَقَار» و «عَرَعَار» حكايتهما صوت.

وأما المتفق على قصره على السماع. فما عدا هذه الأنواع، وهو ألفاظ كثيرة، وأنا أشرح منها ما اشتمل عليه النظم إن شاء الله تعالى. وقد اشتمل هذا البيت على أربعة ألفاظ (منها)^(٣) وهي: شتان. وصه. وأوه. ومه.

فأما «شتان» فهي اسم فعل بمعنى تباعد أو افترق، وذهب أبو حاتم والزجاج إلى أن «شتان» مصدر جاء على فعلان، وهو واقع موقع الفعل، فيقال: «شتان زيد وعمرو» و «شتان ما زيد وعمرو» بزيادة «ما» و «شتان ما بين زيد وعمرو». ونقل ابن عصفور وغيره أن الأصمعي منع «شتان ما بين زيد وعمرو»، ورد عليه

(١) ب، ج.

(٢) قَرَقَار بمعنى قرق، أي: صوت، وعَرَعَار بمعنى عرعر أي: العب.

(٣) ١.

بأنه مسموع، ونقل صاحب البسيط أن الأصمعي جوز أن يكون بمعنى بُعد، فتقول: «شان ما بين زيد وعمرو» وإن غيره منع ذلك.

وأما «صه» فاسم فعل بمعنى اسكت، ويقال: صه - بكسر الهاء - غير منونة، وصه - بالتونين.

وسياتى أن ما نون فهو نكرة وما لم ينون فهو معرفة، وقد يقال: صاه - بالالف قبل الهاء الساكنة.

وأما «أوه» فاسم فعل بمعنى أتوجع وفيه لغات آخر:

أوه - أوه - آوه - آوه - أوتاه - أوتاه - آه - آه - آو - آو - آوه - آوه. وإذا صرف الفعل منه قيل: أوه وتأوه.

وأما «مه» فاسم فعل بمعنى انكف لا بمعن اكفف، لأنه متعد ومه لا يتعدى، ويقال: مه - بالكسر - ومه - بالتونين، كما تقدم فى صه.

وما بمعنى أفعل كأمين كثر وغيره كوى وهيهات نزر

اسم الفعل ثلاثة أضرب: ضرب بمعنى الأمر وهو كثير، وضرب بمعنى المضارع، وضرب بمعنى الماضى، وكلا هذين الضريين قليل، ومن الذى بمعنى الأمر مقيس كما تقدم، وليس فى الذى بمعنى المضارع والماضى شىء يقاس عليه، ومثل الأمر بأمين والمضارع بوى والماضى بهيهات.

أما «أمين» فاسم فعل بمعنى استجب، وفيه لغتان المد والقصر خلافا لابن درستويه فى تخصيصه القصر بالضرورة، وإذا مد فليل وزنه فاعيل وهو أعجمى. وقيل: أصله القصر ووزنه فعيل والمد إشباع، لأنه ليس فى كلام العرب أفعيل ولا فاعيل ولا فيعيل. حكى ذلك عن أبى على، وحكى القاضى عياض عن الداودى أمين - بالمد والتشديد - وقال إنها لغة شاذة، وذكر ثعلب وغيره أن تشديد الميم خطأ.

وأما «وى» فهو اسم فعل بمعنى أعجب و (أن) (١) مثلها وا، وواها.

قال فى شرح الكافية: ووى ووا وواها بمعنى أعجب، وقال غيره: وى بمعنى أعجب وفيها تندم. ووا بمعنى التعجب والاستحسان.
قال^(١):

وَ بِأَبِي أَنْتِ وَفُوكِ الْأَشْنَبُ

وتلحق وى كاف الخطاب كقول عنترة^(٢):

قِيلُ الْفَوَارِسِ وَيَكَّ عَتْرَةَ أَقْدَمِ

(١) قائله: ينسب لراجز من تميم - وهو من الرجز. ويعدده: كأنما ذُرُّ عليه الزَّرْتَبُ أو زنجبيلٌ وهو عندى أطيبُ اللغة: «فوك» فمك «الأشنب» من الشنب وهو عذوبة ماء الفم مع رقة الأسنان «ذر» فرق ورش «الزرتب» نبت من نبات البادية طيب الرائحة. المعنى: يعجب من جمال محبوبته ويقول لها: أفديك بأبى ويصف فمها بالعذوبة ورقة الأسنان والرائحة الطيبة.

الإعراب: «وا» اسم فعل مضارع بمعنى أعجب والفاعل أنا «بأبى» جار ومجرور خبر مقدم «أنت» مبتدأ مؤخر «وفوك» الواو للاستئناف فوك مبتدأ مرفوع بالواو والكاف مضاف إليه «الأشنب» صفة له «كأنما» كأن حرف تشبيه ونصب «ما» كافة «ذر» فعل ماض مبني للمجهول «عليه» جار ومجرور متعلق بذر «الزرتب» نائب فاعل والجملة خبر فوك. الشاهد: قوله «وا» فإنه اسم فعل مضارع بمعنى أعجب. مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٢/٤٨٦، وابن هشام ٣/٢٩٢، وذكره السيوطى فى الهمع ٢/١٦٠.

(٢) قائله: هو عنترة بن شداد العبسى - وهو من الكامل. وصدده: ولقد شفَى نفسى وأبرأ سقمها اللغة: «قيل» - بكسر القاف - بمعنى يقول، ويروى «قول الفوارس». الإعراب: «ولقد» اللام للتأكيد وقد للتحقيق «شفى» فعل ماض «نفسى» مفعول به والياء مضاف إليه «وأبرأ» فعل ماض عطف على شفَى «سقمها» مفعول به والهاء مضاف إليه «قيل» تنازع فيه الفعلان شفَى وأبرأ فأعمل الثانى وأضمر فى الأول «الفوارس» مضاف إليه «ويك» أصله ويلك والكاف للخطاب مجرورة بالإضافة «عتر» منادى مرخم يا عنترة فحذف منه حرف النداء «أقدم» أمر من قدم يقدم - بالضم فيهما - الشاهد: قوله «ويك» حيث دخلت على «وى» كاف الخطاب. مواضعه: ذكره الأشمونى فى ٢/٤٨٦، وفى شرح المفصل ٤/٧٧.

وزعم الكسائي أن ويك محذوفة من ويك، فالكاف على قوله ضمير مجرور، وأما قوله تعالى ﴿وَيَكَّأَنَّ اللَّهَ يَنْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ﴾^(١).
قال الخليل وسيبويه هي وي ثم قال كأن الله ييسط، وقال أبو الحسن هي ويك بمعنى أعجب كأن الله (يسط).

وأما «هيهات» فاسم فعل بمعنى بُعد خلافاً لأبي إسحاق^(٢) إذ جعلها بمعنى البعد وزعم أنها في موضع رفع نحو قوله تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾^(٣) وخلافاً للمبرد إذ زعم أنها ظرف غير متمكن وبنى لإبهامه، وتأويله عنده في البعد^(٤) ويفتح الحجازيون «تا» هيهات فيقفون بالهاء، ويكسرهما تميم وأسد ويقفون بالتاء وبعضهم يضمها، وإذا ضمت فمذهب أبي علي أنها تكتب بالتاء، ومذهب ابن جني أنها تكتب بالهاء، وحكى الصغاني^(٥) فيها ستا وثلاثين لغة: هيهات - وأيهات - وهيان - وأيهان - وهيهات - وأيهات - وكل واحدة من هذه الستة مضمومة الآخر ومفتوحته ومكسورته، وكل واحدة منها منونة وغير منونة، فتلك ستة وثلاثون وجهاً.

وحكى غيره (فيها)^(٦) هيهاتا وإيهاك، والكاف للخطاب، وأيهات وأيهات وهيهات - وقرأ عيسى بن عمر الهمداني «هيهات هيهات» على نية الوقف.

والفعلُ من أسماءِ عَلَيْكَ وهكذا دُونَكَ مَعَ إِلَيْكَ

يعنى: أن من اسم الفعل نوعاً هو فى الأصل جار ومجرور أو ظرف ومجروره، فالأول عليك وكذاك وكما أنت.

(١) من الآية ٨٢ من سورة القصص.

(٢) إبراهيم بن أحمد بن يعقوب أبو إسحاق شيخ النحاة والقراء، ولد بأشبيلية سنة إحدى وأربعين وستمائة ومات سنة عشر وسبعمائة.

(٣) من الآية ٣٦ من سورة المؤمنون.

(٤) يعنى أن معنى هيهات عند المبرد: فى البعد، وهيهات على هذا خبر مقدم واللام زائدة وما مبتدأ مؤخر والتقدير: ما توعدون مستقر فى البعد.

(٥) هو الحسن بن محمد بن الحسن الصغاني حامل لواء اللغة فى زمانه ولد سنة سبع وسبعين وخمسمائة وتوفى سنة خمسين وستمائة.

(٦) ب، ج.

والثاني: عندك ولديك ودونك ووراءك وأمامك ومكانك وبعذك، هذا هو المسموع.

فعليك بمعنى الزم ويتعدى بنفسه. قال الله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾^(١) وبالباء تقول «عليك بزيدا».

وإليك: بمعنى تنحّ، وهو لازم عند البصريين، وزعم ابن السكيت والكوفيون أنها تتعدى فتقول: «إليك زيدا» أى: أمسك زيدا، وكذلك بمعنى أمسك.

كقوله^(٢):

كذلك القول إن عليك عينا

وكما أنت بمعنى انتظر، حكى الكسائى «كما أنت زيدا» أى: انتظر زيدا، وكما أنتى أى: انتظرنى، وعندك بمعنى خذ وهى متعدية وترد بمعنى توقف، فتكون لازمة، ولديك بمعنى خذ وهى متعدية تقول «لديك زيدا».

ودونك بمعنى خذ فتتعدى، وبمعنى تأخر أيضا، ولا يتعدى، ووراءك بمعنى تأخر، وأمامك بمعنى تقدم، ومكانك بمعنى اثبت. وسمع الفراء مكانتى أى: انتظرنى، فتكون ذات تعد ولزوم، وبعذك بمعنى تأخر، وحكى الكسائى الإغراء بيبين، وسمع من كلامهم «بينكما البعير فخذاه» ولا حجة فيه لجواز أن يكون من باب الاشتغال.

(١) من الآية ١٠٥ من سورة المائدة.

(٢) قائله: هو جرير بن عطية من قصيدة يهجو فيها الفرزدق والبعيث - وهو من الوافر.

وصدره: يَقْلُنْ وقد تلاحقت المطايا

الإعراب: «يقلن» فعل وفاعل «وقد» الواو حالية قد حرف تحقيق «تلاحقت» فعل ماض والتاء للتانيث. «المطايا» فاعل والجملة فى محل نصب حال «كذلك» اسم فعل «القول» مفعول كذلك «إن» حرف توكيد ونصب «عليك» جار ومجرور خبر مقدم لأن «عينا» اسم منصوب.

الشاهد: قوله «كذلك» فإنه اسم فعل ومعناه أمسك.

تنبيهات:

الأول: لا يُستعمل هذا النوع في الغالب إلا متصلا بضمير المخاطب، وشذ على بمعنى أولنى، وإلى بمعنى أتحنى وعليه بمعنى ليلزم.

الثانى: أجاز الكسائى قياس بقية الظروف على المسموع بشرط الخطاب نحو خلفك وقدامك، ونقله بعضهم عن الكوفيين، ومذهب البصريين قصر ذلك على السماع.

الثالث: اختلف فى كاف عليك وأخواته فذهب الكسائى أنها فى موضع نصب، ومذهب الفراء أنها فى موضع رفع، ومذهب البصريين أنها فى موضع جر، وهو الصحيح لأن الأخفش روى عن عرب فصحاء «على عبد الله زيدا» بجر عبد الله، فتبين أن الضمير مجرور الموضع، وذهب ابن بابشاذ إلى أنها حرف خطاب، فلا موضع لها من الإعراب.

الرابع: فى كل واحد من هذه الأسماء مع الضمير (المجرور)^(١) ضمير رفع مستتر هو الفاعل، فلك فى التوكيد أن تؤكد الكاف بالمجرور فتقول «عليك نفسك» وأن تؤكد المستتر بالرفوع فتقول «عليك أنت نفسك» ولا بد من تأكيده بالرفوع المنفصل.

كَذَا رُوِيَ بَلَهُ نَاصِبِينَ وَيَعْمَلَانِ الْخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ

«رويد» يستعمل أمرا وغير أمر، فإذا استعمل أمرا فله حالان:

أحدهما: أن يكون مبنيا على الفتح، وإن وليه مفعول نصب نحو «رويدًا زيدا» فهو ههنا اسم فعل بمعنى أمهل، لأنه لو كان مصدرا لكان معربا، وذكر بعضهم أنه يرد بمعنى دع، ومنه: لو أردت الدراهم لأعطيتك رويد الشعر - أى: فدع الشعر، وما رائدة، ويجوز ألا تزداد كما قال^(٢):

رويدَ بنى شيبانَ بعضَ وعيدكم

(١) أ، ج وفى ب (المجرد).

(٢) قائله: هو ودأك بن نميل المازنى - وهو من الطويل.

وتمامه: تلاقوا غدا خيلى على سقوان

والآخر: أن يكون معرباً منصوباً إما مضافاً نحو «رُويِدَ زيد» وإما منوناً منصوباً نحو «رُويِدك زيداً» فهو ههنا مصدر، لأنه لو كان اسم فعل لكان مبنيًا.
وإذا أضيف فتارة يضاف إلى فاعله نحو «رُويِد زيد عمراً» وتارة إلى مفعوله نحو «رُويِد زيد».

قيل: ومن الإضافة إلى فاعله قولهم «رُويِدك زيداً» ويحتمل أن يكون اسم فعل، والكاف للخطاب.

وإذا نون نصب المفعول، ومنع المبرد النصب (به)^(١)، لكونه مصغراً ورُويِد تصغير إرواد مصدر رود أي: أمهله تصغير ترخيم، وذهب الفراء إلى أن تصغير رُويِد بمعنى المهل، ورد بأن رُويِدك يتعدى.
وإذا استعمل غير أمر فله حالان:

أحدهما: أن يكون حالا كقولهم «ساروا رُويِدك» فقيل: هو حال من الفاعل أي: مُرُويِدِين.

وقيل: من ضمير المصدر المحذوف أي ساروه رُويِداً.

والآخر: أن يكون نعتاً إما لمصدر مذكور نحو «ساروا سِيرَ رُويِدك» وإما لمصدر محذوف نحو «ساروا رُويِدك» وضعف كونه نعتاً لمصدر محذوف، لأنه صفة غير خاصة بالموصوف.

واختلفوا في «رُويِد» الواقع نعتاً، فقيل هو الذي يستعمل مصدراً وصف به كما وصف برضى.

= اللغة: «رُويِد» دع أو اترك «سفوان» - بفتح السين والفاء - اسم موضع.

الإحراب: «رُويِد» معناه أميل ومعناه هنا دع أو اترك والفاعل ضمير «بنى» منادى منصوب حذف منه حرف النداء «شيان» مضاف إليه - نداء جىء به بين الفعل ومعموله - «بعض» مفعول به لرُويِد «وعيدكم» مضاف إليه وكم مضاف إلى وعيد «تلاقوا» فعل مضارع وفاعله وهو منجزوم فى جواب الأمر «غدا» منصوب على الظرفية «خيلي» مفعول به لتلاقوا والياء مضاف إليه «على سفوان» متعلق بتلاقوا.

الشاهد: قوله: «رُويِد بنى شيان» حيث جاء رُويِد من غير زيادة كلمة ما بعده.

مواضعه: ذكره ابن هشام فى المغنى ٢/٨٦، وفى شرح المفصل ٤/٤١.

(١) أ، ج.

وقيل تصغير رَوْد تصغير الترخيم وليس بمصدر.

وأما «بله» فيكون اسم فعل بمعنى دع وهو مبني نحو «بله زيدا» وتكون مصدرا بمعنى ترك النائب عن اترك، فتستعمل مضافة نحو «بله زيد» وهو مضاف إلى المفعول، وقال أبو علي: إلى الفاعل، وروى أبو زيد فيه القلب إذا كان مصدرا تقول «بَهَلْ زيد» وحكى أبو الحسن الهيثم فتح الهاء واللام فتقول (بَهَلْ زيد) وأجاز قطرب وأبو الحسن أن يكون بمعنى كيف فتقول «بله زيد» ويروى^(١):

بَلَهُ الْأَكْفُ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقْ

بالنصب على أنها اسم فعل، وبالجر على أنها مصدر، وبالرفع، فقيل: هي اسم فعل بمعنى اترك.

وقيل: بمعنى كيف، وأنكر أبو علي الرفع بعدها، وذهب بعض الكوفيين إلى أن «بله» بمعنى غير، فمعنى: بله الأكف غير الأكف، وذهب الأخفش إلى أنها حرف جر، وعدها الكوفيون والبغداديون من أدوات الاستثناء، فأجازوا النصب بعدها على الاستثناء.

وما لِمَا تَنَوَّبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلٍ لَهَا وَأَخْرَجَ مَا لَدِي فِيهِ الْعَمَلُ

(١) قائله: هو كعب بن مالك الأنصاري يصف السيوف - وهو من الكامل.

ومصدره: تَذَرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتَهَا

اللغة: «تذر» ترك وتدع «الجماجم» - جمع جمجمة - وهي عظام الرأس «بله الأكف» أي: اتركها ولا تذكرها في كلامك لأنها طائفة لا محالة.

الإعراب: «تذر» فعل مضارع فاعله ضمير مستتر جوازا تقديره هي يعود إلى السيوف في بيت قبله «الجماجم» مفعول به «ضاحيا» حال من المفعول به «هاماتها» هومات فاعل بوضوح وضمير الغائبة العائد إلى الجماجم مضاف إليه «بله» اسم فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «الأكف» مفعول به لبله «كأنها» كأن حرف تشبيه ونصب والضمير العائد إلى الأكف اسم كأن «لم» نافية جازمة «تخلق» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لأجل الروي، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى الأكف وجملة الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر كان. الشاهد: قوله «بله الأكف» حيث استعمل بله اسم فعل أمر ونصب ما بعده على أنه مفعول به.

مواضعه: ذكره الأشموني ٢/٤٨٨، وابن هشام في الشذور ص ٤١٤، وفي المغنى ١/١٠٥، وشرح المفصل ٤/٤٧، والشاهد ٤٥٦ في الخزانة.

يعنى: أن أسماء الأفعال تعمل عمل الأفعال التى تنوب عنها فترفع الفاعل ظاهراً نحو «هيهات زيدٌ» ومضمراً نحو «نزال»، وتنصب المفعول إن نابت عن متعد، وتتعدى إليه بحرف الجر إن نابت عما يتعدى به وينبئ أن يقول: غالباً كما قال فى التسهيل احترازاً من «أمين» فإنها لم يحفظ لها مفعول، وفعلها يتعدى. وقوله (وأخر ما لذى فيه الغمل) يعنى: أنه يجب تأخير معمول أسماء الأفعال، ولا يسوى بينها وبين أفعالها فى جواز التقديم، فلا يقال: «زيداً دراك» قال الشارح: هذا مذهب جميع النحويين إلا الكسائى فإنه أجاز فيه ما يجوز فى الفعل من التقديم والتأخير. انتهى. ونقله بعضهم عن الكوفيين. تنبيه:

مذهب المصنف جواز إعمال اسم الفعل مضمراً، وقال فى شرح الكافية: إن إضمار اسم الفعل مقدماً للدلالة متأخر عليه جائز عند سيبويه انتهى. ومنع كثير من النحويين حذفه وإبقاء معموله، وتأول كلام سيبويه. وَأَحْكُمُ بِتَنْكِيهِ الَّذِي يُنَوِّنُ مِنْهَا وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيْنَ مَا نُونٌ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ فَهُوَ نَكْرَةٌ وَمَا لَمْ يَنْوِّنْ فَهُوَ مَعْرِفَةٌ وَهِيَ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٌ: لِأَرْبَعِ التَّعْرِيفِ كَنَزَالٍ وَأَمِينٍ، وَلِأَرْبَعِ التَّنْكِيرِ كَوَاهَا بِمَعْنَى أَعْجَبَ وَوَيْهَا بِمَعْنَى أَغْرَى وَذُو وَجْهَيْنِ نَحْوَ صِهْ وَمِهْ، وَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّ أَسْمَاءَ الْأَفْعَالِ كُلَّهَا مَعَارِفٌ مَا نُونٌ مِنْهَا وَمَا لَمْ يَنْوِّنْ تَعْرِيفٌ عِلْمٌ جِنْسٌ، وَالْأَوَّلُ هُوَ الْمَشْهُورُ. ولما فرغ من أسماء الأفعال انتقل إلى أسماء الأصوات، وهى ألفاظ أشبهت أسماء الأفعال فى الاكتفاء بها، وهى نوعان:

أحدهما: ما خوطب به ما لا يعقل إما لزجر كهلاً للخيل، وَعَدَسُ الْبَغْلِ، وإما لدعاء كأو للفرس ودوه للربيع^(١)، وإلى هذا النوع أشار بقوله: وما به خوطب ما لا يعقل من مشبه اسم الفعل صوتاً يجعل والثانى: ما وضع لحكاية صوت حيوان نحو «غاق» للغراب، و«ماء» للظبية، أو غير حيوان نحو «قب» لوقع (السيف)^(٢) و«طق» لوقع الحجر. وإلى هذا النوع أشار بقوله: كذا الذى أجدى حكاية كقب. أى: أنهم حكاية.

(١) الربيع - بضم الراء وفتح الباء - وهو الفصيل. (٢) ب وفى أ، ج (السقف).

ثم قال: **والزَّمُّ بنا النوعين فهو قد وَجَبَ**

يحتمل أن يريد بالتوعين أسماء الأفعال والأصوات ويحتمل أن يريد نوعي الأصوات وعلّة بناء أسماء الأفعال شبيها بالحروف، لأنها عاملة غير معمولة كما تقدم أول الكتاب. وعلّة بناء أسماء الأصوات أنها ليست عاملة ولا معمولة فأشبهت الحروف المهملة فهي أحق بالبناء من أسماء الأفعال.

تنبيه:

هذه الأصوات لا ضمير فيها، بخلاف أسماء الأفعال؛ فهي من قبيل المفردات، وأسماء الأفعال من قبيل المركبات.



نونا التوكيد

للفعلِ توكيدٌ بِنُونَيْنِ هُما كُنُونِي اذْهَبِنَّ واقْصِدْنَهُما

للتوكيد نونان ثقيلة كنون «اذهبن» وخفيفة كنون «اقصدنهما» وهما أصلان عند البصريين لتخالف بعض أحكامهما، ومذهب الكوفيين أن الخفيفة فرع الثقيلة، وذكر الخليل: أن التوكيد بالثقيلة أشد من الخفيفة.

وفهم من قوله (للفعل) اختصاصه بهما، ونذر توكيد اسم الفاعل كقوله^(١):

أَقَاتِلْنِ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا

يُوكِدَانِ افْعَلْ وَيَفْعَلُ آتِيَا ذَا طَلْبٍ أَوْ شَرْطًا إِمَّا تَالِيَا

نونا التوكيد يؤكدان الأمر والمضارع دون الماضي؛ وقد جاء توكيد الماضي، لكونه مستقبل المعنى في قوله^(٢):

دَامَنَّ سَعْدُكَ إِنْ رَحِمْتَ مَتِيماً

(١) قائله: هو رؤية بن العجاج وقيل: لشاعر من هذيل - وهو من الرجز.

وقبله: أريت إن جاءت به أملوداً مرجلاً ويلبس البروداً

اللغة: «الأملود» الناعم «مرجلاً» ترجيل الشعر وإرساله بالمشط «البرود» جمع برد نوع من الثياب.

المعنى: أخبرني إن جاءت هذه المرأة بشاب حسن القوام كالخصن الناعم مرجل الشعر ليتزوجها، ولكنه فقير معدم، أنت راض عن ذلك، أمر بإحضار الشهود لعقد نكاحها - والاستفهام إنكارى للتهكم.

الإعراب: «أقاتلن» الهمزة للاستفهام قاتلن خبر مبتدأ محذوف تقديره أفأنت قاتلن، وهو مرفوع بالواو المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين والنون المحذوفة لتوالي الأمثال عوض عن التنوين في الاسم المفرد، «أحضروا» فعل وفاعله «الشهودا» مفعول به، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل نصب مقول القول، وجملة المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط الذي هو «إن جاءت به».

الشاهد: قوله: «أقاتلن» حيث دخلت فيه نون التوكيد - وهو اسم فاعل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٢/٥٠١، ١/١٦، وابن هشام ١/٢٣، وابن الناظم، والسيوطي ص ١٠٩، وفي همعه ٢/٧٩، والشاهد ٩٥٠ في الخزانة.

(٢) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من الكامل.

وتمامه: لولاك لم يك للصباة جانحا

فأما الأمر فيؤكده بلا شرط نحو «اضررين» وكذا الدعاء نحو^(١):
وَأَنْزَلْنَ سَكِينَةً عَلَيْنَا.

وتوكيد الأمر بالنون جائز لا واجب.

وأما المضارع فإن كان حالا لم تدخل عليه النون، ولهذا قال «أتيا»، وإن كان مستقبلا أكد بها لا مطلقا بل في مواضع مخصوصة:

= اللغة: «دامن» من الدوام. ودخله نون التوكيد على وجه الشذوذ «سعدك» خطاب لمحبوته «المتيم» - بالتشديد - من تيمه الحب إذا عبده «الصبابة» المحبة والعشق «الجانح» من جنح إذا مال.

المعنى: أدام الله سعدك إن رحمت المتيم ولولا أنت موجودة لم يكن المتيم مائلا للصبابة. الإعراب: «دامن» فعل ماضٍ والنون للتوكيد «سعدك» فاعل والكاف مضاف إليه «إن» شرطية «رحمت» فعل وفاعل - وقعت فعل الشرط - «متيما» مفعول، وجواب الشرط محذوف تقديره: أدام الله سعدك «لولاك» لولا لربط امتناع الثانية بوجود الأولى، وهي عند الجمهور جارة للضمير وموضع المجرور رفع الابتداء، والخبر محذوف وقد سد مسده جواب لولا وهي الجملة التي بعده.

وقال الخليل: لولا لا تجر، ولكنهم أنابوا الضمير المخفوض عن المرفوع «لم يك» جواب لولا ولم حرف نفى وجزم وقلب وأصله لم يكن فحذفت النون تخفيفا والضمير المستتر فيه العائد إلى المتيم هو اسم يكن «للصبابة» متعلق بجانحا «جانحا» خبر يكن. الشاهد: قوله «دامن» حيث دخلت فيه نون التوكيد وهو ماضٍ.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٢/٤٩٥، والشاطبي، وذكره ابن هشام في المغنى ٢/٢٢، والسيوطي في الهمع ٢/٩٩، والشاهد ٨٣ في الخزانة.

(١) قائله: هو عبد الله بن رواحة، وقيل لعامر بن الأكوع، وقيل كعب بن مالك - وهو من الرجز.

وصدره: فثبت الأقدام إن لاقينا

المعنى: ثبتنا على الإسلام بإظهار دينك ونصر رسولك حتى تسكن نفوسنا إلى ذلك وتزداد إيماننا بك.

الإعراب: «ثبت» فعل أمر والفاعل ضمير مستتر «الأقدام» مفعول به «إن» شرطية «لاقينا» لاقى فعل ماضٍ فعل الشرط ولما فاعل «وأنزلن» الواو عاطفة «وأنزلن» فعل أمر جاء للدعاء ونون التوكيد، والفاعل ضمير مستتر «سكينة» مفعول به «علينا» جار ومجرور، وجواب الشرط محذوف دل عليه الكلام.

الشاهد: قوله «أنزلن» حيث دخلت نون التوكيد الخفيفة على الأمر.

مواضعه: ذكره الأشموني ٢/٤٩٥، والسيوطي في الهمع ٢/٧٨، وسيبويه ٢/١٥٠.



أولها: أن يكون بعدما يقتضى طلبا من لام أمر أو لا نهى أو أداة تحضيض أو عرض أو تمن أو استفهام بحرف أو باسم خلافا لمن خص ذلك بالهمزة وهل^(١) وقد أشار إلى هذا بقوله (ذا طلب).

الثانى: أن يكون شرطاً لأن مقرونة بما الزائدة نحو ﴿وَأَمَّا تَخَافَنَّ﴾^(٢).

وإلى هذا أشار بقوله (أو شرطاً إما تالياً) واحترز من الواقع شرطاً لغير إما فإن توكيده قليل كما سنذكر.

الثالث: أن يكون جواباً لقسم بخمسة شروط:

الأول: أن يكون مستقبلاً، فإن الحال لا يؤكد بالنون كما سبق، فإذا أقسم على فعل الحال صدر باللام وحدها كقراءة ابن كثير ﴿لَا أَقْسَمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾^(٣) ومن منع الإقسام على فعل الحال أول الآية على إضمار مبتدأ، أى: لأننا أقسم، والمنع مذهب البصريين.

الثانى: أن يكون مثبتاً، فإن كان منفيًا لم تدخله النون نحو «والله لا يقوم ريد».

وقد جاء توكيد المنفى فى قوله^(٤):

تَا لِلّٰهَ لَا يُحْمَدَنَّ الْمَرْءُ مُجْتَبِئًا فِعْلَ الْكِرَامِ وَكُو فَاقَ الْوَرَى حَسَبًا

(١) الأمثلة: لام الأمر نحو «ليقومن محمد» والنهى نحو قوله تعالى ﴿وَلَا تَحْسِبَنَّ اللَّهُ غَافِلًا﴾ والتحضيض نحو:

هَلَا تُمَنِّنُ بُوْعَدٍ غَيْرِ مَخْلَفَةٍ كَمَا عَهْدَتِكَ فِي أَيَّامِ ذِي سَلَمٍ
والعرض نحو «ألا تتزكن عندنا» والتمنى نحو قوله:
فَلَيْتَكَ يَوْمَ الْمَلْتَقَى تَرِيْتِنِي لَكِي تَعْلَمِي أَنِّي أَمْرٌ بِكَ هَائِمٌ

والاستفهام نحو:

وَهَلْ يَمْنَعُنِي ارْتِيَادِي الْبَلَاءِ دَ مِنْ حَدَرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنِي
فَأَقْبِلْ عَلَيَّ رَهْطِي وَرَهْطَكَ نَبْتَحِثْ مَسَاعِينَا حَتَّى تَرَى كَيْفَ نَفْصَلَا

(٢) من الآية ٥٨ من سورة الأنفال.

(٣) من الآية ١ من سورة القيامة.

(٤) قائله: لم أقف على قائله - وهو من البسيط.

الإعراب: «تالله» التاء حرف قسم ولفظ الجلالة مقسم به «لا يحمدن» لا نافية ويحمدن فعل مضارع مبنى للمجهول - وهو مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد «المرء» نائب =

الثالث: أن يكون غير مقرون بحرف تنفيس، فإنه لا يدخله النون نحو ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾^(١).

الرابع: ألا يكون مقدم المعمول كقوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ مَتِّمٌ أَوْ قَتَلْتُمْ لِإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾^(٢).

فإنه لا تدخله النون.

الخامس: ألا يقترن بقدر نحو «والله لقد أظن زيدا منطلقا»، فإنه لا يجوز توكيده (بالنون)^(٣).

وإلى هذا أشار بقوله:

أَوْ مَثْبُتًا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلًا

لكنه أخل باشتراط الثلاثة المتأخرة.

وقد نبه في الكافية والتسهيل على الثالث والرابع.

تنبيه:

توكيد المضارع بعد الطلب ليس بواجب اتفاقا، وأما بعد إماما فمذهب سيبويه أنه ليس بلازم ولكنه أحسن، ولذا لم يجئ في القرآن بعدها إلا مؤكدا، وإليه ذهب الفارسي وأكثر المتأخرين، وهو الصحيح، وقد كثر في الشعر مجيئه غير مؤكد^(٤).

وذهب المبرد والزجاج إلى لزوم نون التوكيد بعد إماما، ورعما أن حذفها ضرورة.

= فاعل «مجتبيا» حال «فعل» مفعول مجتبا «الكرام» مضاف إليه «ولو فاق» لو حرف امتناع وفاق فعل ماض والفاعل ضمير مستتر فيه «حسبا» تمييز.
الشاهد: قوله «لا يحمدن» حيث أكد الفعل المنفى.
مواضعه: ذكره الأشموني ٢/٤٩٦.

(١) سورة الضحى ٥.

(٢) سورة آل عمران ١٥٨.

(٣) ب.

(٤) ومن ذلك قول الشاعر:

فإِذَا تَرَيْتَنِي وَكَيْ لِمَةً فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا

وأما بعد القسم فهو واجب عند البصريين بالشروط المذكورة، فلا بد عندهم من اللام والنون، وأجاز الكوفيون تعاقبهما، وقد ورد في الشعر.
وقوله:

وَقَلَّ بَعْدَ مَا وَلِمَ وَبَعْدَ لَا.

يعنى: أن التوكيد بالنون قلَّ بعد هذه الأربعة:

الأول: «ما» والمراد بها الزائدة كقولهم:

«بِعَيْنٍ مَا أَرَيْتَكَ وَبِجُهْدٍ مَا تَبَلَّغْنَا»^(١).

وقوله^(٢):

وَمِنْ عَضَةِ مَا يَنْبُتُ شَكِيرُهَا.

وقوله^(٣):

قَلِيلًا بِهِ مَا يَحْمَدُنَّكَ وَارِثٌ.

(١) «بعين ما أرينك» تقوله لمن يخفى أمرا أنت به بصير «وبجهد ما تبلغن» تقوله لمن حملته فعلا فإياه أى: لا بد لك من فعله مع مشقة.

(٢) قائله: لم ينسب لقاتل - وهو مثل عربى يضرب للفرع الذى ينشأ كأصله - وهو من الطويل.

وصدره: إذا مات منهم سيد سرق ابنه

اللغة: «عضة» شجر ذات شوك من أشجار البادية - والجمع عضاه «شكيرها» الشكير: ما ينبت حول الشجرة من أصلها.

المعنى: إذا مات من هؤلاء القوم شخص سرق ابنه صفاته وخلالله وأصبح مثله، وإنما يجيء الفرع وفق أصله.

الإعراب: «إذا ظرف للمستقبل «مات» فعل ماض «منهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من سيد «سيد» فاعل والجملة فى محل جر بإضافة إذا «ابنه» فاعل سرق «ومن عضه» جار ومجرور متعلق بيبنت «ما» زائدة «شكيرها» فاعل يبتن والهاء مضاف إليه.

الشاهد: قوله «يبنتن» فقد أكد بالنون الثقيلة لوقوعه بعد «ما» الزائدة غير المسبوقة بآن الشرطية.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشموني ٢/٤٩٧، وابن هشام ٣/٣١٠، وذكره سيبويه ٢/١٥٣، والشاهد ٩٤٧ فى الخزانة.

(٣) قائله: هو حاتم الطائي - وهو من الطويل.

وتمامه: إذا نال مما كنت تجمع مغنما =

وجعل بعضهم فى قوله: «ما يحمدنك وارث» نافية، وقال هو نادر أو ضرورة، يندرج فى إطلاقه ما الكافة لرب، حكى سيبويه «ربما يقولن ذلك». وأما قوله^(١):

رَبِّمَا أَوْفَيْتَ فِى عِلْمٍ تَرْفَعْنَ ثَوْبِي شَمَالَاتُ

فبعيد جدا.

فإن قلت: فقد ذكر فى الكافية أن التوكيد بعد «ما» الزائدة شاع، وقال فى شرحها: وإنما كثر هذا التوكيد بعد «ما» الزائدة، لشبهها بلام القسم. قال سيبويه: ولا تقع بعد هذه الحروف «إلا» و«ما» زائدة، فأشبهت لام القسم عندهم انتهى.

= اللغة: «مغتما» غنيمة - وهو الحصول على الشيء بدون مشقة.

المعنى: قلما يحمد الوارث من ورثه مع أنه يستولى على ما جمعه من المال، وأنى عمره فى الحصول عليه. فليتظر الإنسان فى خير ما ينفق فيه ماله.

الإعراب: «قليلًا» صفة لمصدر محذوف منصوب بمحذوف يدل عليه يحمدنك - أى: يحمدنك حمدا قليلا ولم يجعل المصدر معمولا ليحمدنك الآتى لأن معمول الفعل المؤكد لا يتقدم عليه «ما» زائدة «به» متعلق بيحمدنك «وارث» فاعل «مغتما» مفعول نال.

والشاهد: قوله «يحمدنك» حيث أكده الشاعر بالنون الثقيلة بعد «ما» الزائدة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٢/٤٧٩، وابن هشام ٣/٣١٠، وابن الناظم والسيوطى ص ١٠٩ وفى همعه ٢/٧٨.

(١) قائله: هو جذيمة الأبرش - وهو من المديد.

اللغة: «أوفيت» نزلت «علم» - بفتح اللام - جبل «فى» بمعنى على «شمالات» رياح الشمال.

المعنى: كثيرا ما أنزل على الجبال العالية فى مهب الرياح العاتية متحملا المصاعب لأرقب الأعداء، يفتخر بأنه يرقب الطليعة بنفسه متحملا المشاق ولا يعتمد على غيره.

الإعراب: «ربما» رب حرف جر شبيه بالزائد «ما» كافة «أوفيت» فعل وفاعل «فى علم» متعلق بأوفيت وفى بمعنى على «ترفعن» فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة «ثوبى» مفعول ترفعن «شمالات» فاعله.

الشاهد: قوله «ترفعن» حيث أكده بالنون الخفيفة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشمونى ٢/٤٩٨، وابن هشام ٢/٢٧٨، وابن الناظم والسيوطى ص ١٠٩ وفى همعه ٢/٧٨، وسيبويه ٢/١٥٣، وشرح المفصل ٩/٤٠،

والمغنى ٢/٩٠١/١١٩.

فكيف قال هنا: قد قلت؟ قلته إنما هو بالنسبة إلى المواضع السابقة فلا ينافى كونه شائعاً؟.

فإن قلت: فهل هو مطرد؟.

قلت: ظاهر كلام المصنف اطراده، وقال بعضهم لا يقاس على هذه الأمثلة المذكورة.

فإن قلت: فهل يطرد بعد ربما؟

قلت: قال في الكافية: وشذ بعد ربما، وعلل بأن الفعل بعدها ماضى المعنى، ونص بعضهم على أن إلحاق النون بعدها ضرورة، وظاهر كلام سيبويه يشعر بأنه لا يختص بالضرورة، وهو ظاهر التسهيل ومثاله بعد «لم» قوله^(١):

يَحْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا
.....

وهو قليل: ونص سيبويه على أنه ضرورة، لأن الفعل بعد لم ماضى المعنى كما كان بعد ربما.

(١) قائله: هو أبو الصماء - مساور بن هند العبسي، يصف سقاء لبن، وقيل: لأبي حيان الفقعسي.

وتمامه: شيخا على كرسية مَعْمَمًا - وهو من الرجز.

اللغة: «يحسبه» يظنه «معمما» لابسا عمامة.

المعنى: يصف الشاعر قعب لبن علتة رغبة حتى امتلأ، يظنه الجاهل الذي لا يعلم الحقيقة شيخا لابسا عمامته وقد جلس وتربع فوق كرسية.

الإعراب: «يحسبه» فعل مضارع والهاء مفعول أول «الجاهل» فاعل «ما» مصدرية «لم» نافية جازمة «يعلمما» فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المنقلبة ألفا للوقوف في محل جزم «شيخا» مفعول ثان ليحسب «على كرسية» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقوله شيخا «معمما» صفة ثانية لشيخا.

الشاهد: قوله «لم يعلمما» حيث أكده بالنون الخفيفة المنقلبة ألفا بعد «لم».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٢/٤٩٨، وابن هشام ٣/٣١١، وابن عقيل ٢/٢٩٩، وابن الناظم والمكودي ص ١٣٦، والسيوطي ص ١٠٩ في همه ٢/٧٨، وذكره سيبويه ٢/١٥٢، وشرح الفصل ٩/٤٢، والإنصاف ٢/٣٨٥، والشاهد ٩٤٩ في الخزانة.

قال فى شرح الكافية: وهو بعد ربما أحسن. ومثاله بعد «لا» والمراد بها النافية قوله تعالى ﴿وَأَتَقُوا فِتْنَةً لِّأَتُصَيِّبَنَّ﴾^(١) وذلك لشبهها بالناهية.

ومذهب الجمهور منع التوكيد بالنون بعد «لا» النافية إلا فى الضرورة، وأجازه المصنف وابن جنى.

وتأول المانعون الآية فقيل: «لا» ناهية والجملة محكية بقول: «محذوف هو»^(٢) صفة «فتنة» فتكون نظير^(٣):

جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذُّبَّ قَطُّ

وقيل «لا» ناهية أيضا وتم الكلام عند قوله: ﴿وَأَتَقُوا فِتْنَةً﴾ ثم ابتداء نَهَى الظلمة خاصة عن «التعرض»^(٤) للظلم فتصبيهم الفتنة خاصة، وأخرج النهى «عن»^(٥) إسناده للفتنة، فهو نهى محوّل كما قالوا «لا أرىكَ ههنا»^(٦) وهذا تخريج المبرد والفراء والزجاج، وقال الأخفش الصغير: «لا تصيبن» هو على معنى الدعاء، وقيل: «لا تصيبن» جواب قسم، والجملة موجبة، والأصل «لِتُصَيِّبَنَّ» كقراءة ابن مسعود وغيره، ثم أشبعت اللام: وهو ضعيف، لأن الإشباع بابه الشعر، وقيل: جواب قسم، ولا: نافية ودخلت النون تشبيها بالموجب وكما دخلت فى قوله^(٧):

تَاللَّهِ لَا يُحْمَدَنَّ الْمَرْءُ مُجْتَنِبًا

وقال الفراء: الجملة جواب الأمر، كقولك: «انزل عن الدابة لا تطرحك» (ولا: نافية ومن منع النون بعد دخول «لا» النافية منع «انزل عن الدابة

(١) من الآية ٢٥ من سورة الأنفال.

(٢) ب، ج.

(٣) مضى هذا البيت فى باب التعت.

(٤) ب، ج.

(٥) ب، ج وفى أ «على».

(٦) «لا أرىكَ» هو نهى محوّل عن إسناده للمخاطب إلى إسناده للمتكلم، والأصل: لا تأت،

فحوّل النهى عن الإتيان الذى هو سبب لرؤيته إلى المسبب الذى هو الرؤية. هـ صبان.

(٧) مضى هذا البيت فى نفس الباب.



لاتطرحنك»^(١) ويؤيد ما ذهب إليه المصنف ورود النون بعد النافية، وقد فصل بينها وبين الفعل بمعموله كقولك^(٢):

فَلَاذًا نَعِيمٌ يَتَرَكُنْ لِنَعِيمِهِ

أو بمعمول مفسره كقوله^(٣):

فَلَا الْجَارَةُ الدُّنْيَا لَهَا تَلْحِينَهَا

فتوكيد «لا تصيين» أحق بالجوار، لاتصاله بلا.

فإن قلت: فهل يطرد التوكيد بعد «لا» مع الفصل؟

قلت: نص غير المصنف على أن ذلك ضرورة.

(١) ب.

(٢) قائله: لم أعثر على قائله ولا تتمته، وفي الدرر اللوامع (ولم أعثر على قائله ولا تتمته) وهو من الطويل.

الإعراب: «لا» نافية «ذا نعيم» ذا مفعول ونعيم مضاف إليه «يتركن» فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد وهي حرف «لنعيمه» جار ومجرور متعلق بالفعل. الشاهد: قوله «يتركن» دخول نون التوكيد على الفعل بعد «لا» النافية.

مواضعه: ذكره السيوطي في الهمع ٢/٧٨.

(٣) قائله: هو النمر بن تولب العلكبي - وهو من الطويل.

ومثاله: ولا الضيف فيها إن أناخ محول

اللغة: «الدنيا» القريبة «تلحينها» من لحيتها لحيا إذا لمته ولاحيته ملاحاة إذا نازعته «أناخ» برك راحلته «محول» - بضم الميم - من التحول.

المعنى: يشير بهذا إلى كرم المدوحة بأن جارتها لا تلومها ولا تنازعها ولا هي تمنع ضيفها إذا برك عندها.

الإعراب: «فلا» الفاء عاطفة ولا نافية «الجاراة» مبتدأ - بالرفع - «الدنيا» صفة للجاراة «لها» جار ومجرور في محل نصب على الحال «تلحينها» فعل والفاعل ضمير مستتر

والمفعول هو الضمير المنصوب، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «ولا الضيف» الضيف

مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة «فيها» جار ومجرور متعلق بمحول «إن» شرطية «أناخ» فعل

ماض فعل الشرط «محول» خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة، وجواب الشرط محذوف

والتقدير: ولا الضيف محول عنها إن أناخ راحلته عندها لا يتحول إلى غيرها لحسن قيامها بالضيف.

الشاهد: قوله «تلحينها» حيث أدخل الشاعر فيها نون التوكيد بعد «لا» النافية تشبيها لها باللفظ بلا النافية.

مواضعه: ذكره الأشموني ٢/٤٩٨، وابن الناظم.

وقوله: وغير إماماً من طوالب الجزأ.

يشمل «إن» مجردة وغيرها^(١).

ويشمل كلامه الشرط كقوله^(٢):

مَنْ تَثَقَّفَنَّ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِأَبٍ

والجواب كقولك^(٣):

(١) أى يشمل إن المجردة عن ما غيرها.

(٢) قائله: هو لابنة مرة الحارثى. ضمن ثلاثة أبيات تروى بها أباها وكانت باهلة قد قتلتها.

وتمامه: أبداً وقَتْلُ بنى قَتِيبة شافى - وهو من الكامل.

اللغة: «تثقفن» نجدن ويروى بالتاء تجدن وبالياء يوجدن «أب» اسم فاعل من أب يثوب أى:

رجع «بنى قتيبة» فرع من باهلة.

المعنى: من يوجد من بنى قتيبة فسيقتل حتما ولن يرجع أبداً إلى قومه، فإن قتلهم يشفى

الغلة، ويطفى جذوة الغضب بسبب ما سفكوا من دماء.

الإعراب: «من» اسم شرط مبتدأ «تثقفن» فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد

فى محل جزم فعل الشرط وفاعله ضمير مستتر «منهم» جار ومجرور متعلق بثقفن

«فليس» الفاء واقعة فى جواب الشرط وليس فعل ماض ناقص واسمه ضمير مستتر فيه

«بأب» الباء حرف جر زائد وآب خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة والجملة فى محل جزم

جواب الشرط، وجملة الشرط وحدها أو جملة الجواب وحدها أو الجملتان معا فى محل

رفع خبر المبتدأ على الخلاف «أبداً» منصوب على الظرفية «قتل» مبتدأ مرفوع بالضممة

الظاهرة «بنى» مضاف إليه «قتيبة» مضاف إليه «شافى» خبر المبتدأ.

الشاهد: قوله «يثقفن» حيث أكده بالنون الخفيفة بعد «من» الشرطية.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشمونى ٢/٥٠٠، وابن هشام ٣/٣١١، وابن عقيل

٢/٢٣٠، وابن الناظم وذكره السيوطى فى الهمع ٢/٧٩، وسيبويه ٢/١٥٢، والشاهد

٩٤٧ فى الخزانة.

(٣) قائله: هو النجاشى:

هجا قوما فوصفهم بحدثان النعمة - وهو من الطويل.

وتمامه: نَبَتُم نَبات الخَيْرِزَانِي فى الوغَى حديثاً

اللغة: «الخيزرانى» كل نبت ناعم «الوغى» - بفتح الغين - الحرب، وفى رواية «الثرى» وهى

الأرض «الخيزر» المال.

الإعراب: «نبتم» فعل ماض والتاء فاعل «نبت» منصوب بتزح الخافض والتقدير: كنبات

«الخيزرانى» مضاف إليه «فى الوغى» جار ومجرور «حديثاً» منصوب بفعل محذوف

تقديره: حدث حديثاً «متى» شرطية «ما» زائدة «يأتك» فعل مضارع فعل الشرط والكاف

مفعول «الخيزر» فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة «ينفعا» فعل مضارع والجملة جواب الشرط. =

مَتَى يَأْتِكَ الْخَيْرُ يَنْفَعَا

ودخولها في غير شرط إماً وجواب الشرط مطلقاً ضرورة.

قال سيبويه: بعد إنشاد - فمهما تشأ منه فزارة تُعْطِكُمْ^(١): وهو قليل في الشعر. قال في التسهيل^(٢): وقد تلحق جواب الشرط اختياراً. انتهى، ولم يخص لحاقها جواب الشرط بالضرورة.
تنبيه:

جاء توكيد المضارع في غير ما ذكر، لضرورة الشعر، وهو في غاية من الندور، ولذلك لم يتعرض لذكره.
ومنه قوله^(٣):

لَيْتَ شِعْرِي وَأَشْعُرَنَّ إِذَا مَا
قَرَّبَهَا مَشُورَةً وَدَعَيْتُ

= الشاهد: قوله «ينفعا» حيث دخلت فيه نون التوكيد المنقلبة ألفاً - بعد الشرط.

مواضعه: ذكره الأشموني ٢/٥٠٠، وسيبويه ٢/١٥٢، والشاهد ٩٤٦ في الخزانة.

(١) قائله: هو الكميث بن معروف، وقال ابن الأعرابي: الكميث بن ثعلبة الفقعسي. ونمائه: ومهما تشأ منه فزارة تُعْطَا - وهو من الطويل.

اللغة: «فzارة» - بفتح الفاء - من غطفان وهو فzارة بن ذبيان.

المعنى: مهما تشأ إعطاء تعطكم ومهما تشأ منعه تمنعكم.

الإعراب: «فمهما» الفاء عاطفة ومهما اسم يتضمن معنى الشرط «تشأ» فعل الشرط مجزوم بالسكون «منه» متعلق بتشأ «فzارة» فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة «تعطكم» فعل مضارع والفاعل ضمير يرجع إلى فzارة والكاف مفعول وهو جواب الشرط، والكلام في الشطر الثاني كالاول - والضمير في منه يعود إلى ابن دارة في بيت قبله.

الشاهد: قوله «تمنعا» أصله تمنعن مؤكداً بالنون الخفيفة ثم أبدلت ألفاً للوقف - بعد الشرط.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشموني ٢/٥٠٠، وابن الناظم والمكودي ص ١٣٦، والسيوطي ص ١٠٩، وفي همعه ٢/٧٩، وسيبويه ٢/١٥٢، والشاهد ٩٤٥ في الخزانة.

(٢) التسهيل ص ٢١٦.

(٣) قائله: هو السموال الغساني اليهودي - وهو من الخفيف.

اللغة: «قربوها» الضمير يرجع إلى صحيفة أعماله.

الإعراب: «ليت شعري» مصدر شعرت أشعر شعراً إذا فطن وعلم وهو مضاف إلى

الفاعل ومعنى ليت شعري ليت علمي، والمعنى ليتني أشعر، فأشعر هو الخبر فتاب شعري

الذي هو المصدر عن أشعر ونابت الياء في شعري عن اسم ليت التي في قولك: ليتني =

ولما فرغ من ذكر ما تدخله النون (على اختلاف أحواله)^(١) أخذ في بيان ما ينشأ عن دخولها في التغيير فقال:

وآخر المؤكّد افتح كابرزاً

أمر بفتح آخر الفعل المؤكّد أمراً كان أو مضارعاً نحو «ابرزن» و «لا تبرزن» وشمل كلامه الصحيح كما مثل، والمعتل بالواو كاغزون، وبالياء نحو ارمين وبالالف نحو اسعين - بعد قلب الألف ياء.

فإن قلت: ومن أين يؤخذ من كلامه (قلب الألف)^(٢)؟

قلت: مما سيذكر.

تنبيهات:

الأول: أطلق في قوله (آخر المؤكّد) ومراده المجرد من الضمير البارز، علم ذلك مما سيأتي.

الثاني: ذهب قوم إلى أن فتحة آخر المؤكّد عارضة لالتقاء الساكنين، ونسبه الزجاج إلى سيبويه، وذهب قوم منهم المبرد وابن السراج إلى أنها فتحة بناء، ونسبه إلى سيبويه أيضاً، وهو ظاهر مذهب المصنف، وقال في الغرة: إنه هو الصحيح.

الثالث: لغة فزارة حذف الآخر إذا كان ياء تلى كسرة نحو «ارمن يا زيد» ومنه^(٣):

= «وأشعرن» بالنون الخفيفة - فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه «إذا ما» إذا ظرفية وما رائدة «قربوها» جملة من فعل وفاعل ومفعول «منشورة» منصوبة على الحال «دعيت» - بصيغة المجهول - جملة حالية أيضاً بتقدير قد.

الشاهد: قوله «أشعرن» حيث أكده بالنون الخفيفة وهو مثبت عار عن معنى الطلب والشرط.

مواضعه: ذكره الأشموني ٢/٥٠٠، وابن الناظم، والسيوطي في الهمع ٢/٢٧٩.

(١) ب، ج.

(٢) ب، ج.

(٣) قائله: قال أبو علي القالي في أماليه: وحدثنا الأخصفش قال: أنبأني أبو فياض بن أبي شراعة عن أبي شراعة قال: حدثني عبد الله بن بشير البصري قال: علق أبي جارية لبعض الهاشميين فبعثت إليه أمي تعاتبه فكتب إليها قصيدة أولها هذا البيت.

ولا تُقاسِنَ بَعْدِي الهمَّ والجَزَعَا

ثم انتقل إلى رافع الضمير البارز فقال:

واشكلهُ قبلَ مضمِرَ لَيْنِ بما جَانَسَ منَ نَحْرُكُ قدَ عُلِمَا

فأمر بتحريك آخر المؤكد قبل المضمرة اللين بحركة تجانس، والمضمرة اللين هو ألف الاثنين وواو الجمع وياء المخاطبة. فيفتح آخر المؤكد قبل الألف ويضم قبل الواو ويكسر قبل الياء.

وأما حكم المضمرة في نفسه، فإن كان ألفا أقرت، لخفتها، وإن كان واوا أو ياء حذف وتركت الحركة المجانسة دليلاً عليهما، وإلى هذا أشار بقوله:

والمضمرة أحذفتُهُ إلا الألف

فعلم أن الألف تقرر نحو «هل تضربان»، وأن الياء والواو يحذفان نحو «هل تضربن يا زيدون» و«هل تضربن يا هند».

هذا حكم الصحيح، (وأما^(١)) المعتل بالواو والياء فتقول: اغزن وارمن - بحذف الواو وإبقاء الضمة دليلاً عليها، واغزن وارمن - بحذف الياء وإبقاء الكسرة دليلاً عليها. كما فعلت في الصحيح.

فإن قلت: ليس المعتل بالواو والياء كالصحيح، لأن المعتل بهما يحذف آخره، ويجعل الحركة المجانسة على ما قبله، بخلاف الصحيح.

قلت: حذف آخر المعتل إنما هو لإسناده إلى الواو والياء، لا لتوكيده، فهو مساو للصحيح في التغيير الناشئ عن التوكيد، ولذلك لم يتعرض له الناظم.

وأما المعتل بالألف فليس كالصحيح فيما ذكر بل له حكم آخر نبه عليه بقوله:

= وصدرة: لا تبيِّن لوعَةً إثرى ولا هَلَعَا - وهو من البسيط.

الإعراب: «لا تقاسن» نافية وفعل مضارع مسند لياء المخاطبة وحذفت للتخلص من التقاء الساكنين والنون للتوكيد والفاعل ضمير مستتر «بعدي» ظرف والياء مضاف إليه «الهم» مفعول به «والجزعا» عطف عليه.

الشاهد: قوله «ولا تقاسن» حيث حذف آخر الفعل لأنه ياء ولي كسرة في لغة فزارة.

مواضعه: ذكره الأشموني ٢/٥٠١، والسيوطي في الهمع ٢/٥٩.

(١) أ، ج.

وإن يَكُنْ في آخرِ الفعلِ أَلْفٌ فاجعلهُ منه رافعاً غيرَ الياءِ
والواوِ ياءً كاسعينَ سَعِيًّا

الضمير في (اجعله) للألف التي هي آخر الفعل، والضمير في منه للفعل وياء ثاني مفعولى اجعل أى: اجعل الألف التي هي آخر الفعل ياء إن كان رافعا غير الياء والواو، فيشمل ثلاثة أنواع: رافع الألف نحو «اسعيان» ورافع نون الإناث نحو «اسعيان» والمجرد من الضمير البارز نحو «اسعين يا زيد».

ثم ذكر حكم رافع الواو والياء فقال: واحذفه من رافع هاتين وفي.

أى: واحذف الألف من رافع الياء والواو وتبقى الفتحة قبلها دليلا عليها.

ثم ذكر حكم الواو والياء بعد حذف الألف فقال:

واو ويا شكلاً مُجانسٌ قفى

يعنى أن الواو تضم والياء تكسر، وإنما احتيج إلى تحريكهما ولم يحذفها، لأن قبلهما حركة غير مجانسة، أعنى: فتحة الألف المحذوفة، فلو حذفها لم يبق ما يدل عليهما. ثم مثل فقال:

نَحْوُ اخْشِينِ يا هِنْدُ بِالْكَسْرِ وِيا قَوْمُ اخْشُونِ وَاضْمَمُ وِقَسْ مُسَوِّيا
قوله (واضمم) يعنى الواو.

تنبيهان:

الأول: أجاز الكوفيون حذف الياء المفتوح ما قبلها نحو «اخشين» فتقول «اخشين يا هند» وحكى الفراء أنها لغة طيى.

الثانى: فرض المصنف الكلام على الضمير، وحكم الألف والواو اللذين هما علامة^(١) كحكم الضمير وهذا واضح.

ولم تقع خفيفة بعد الألف لَكِنْ شَدِيدَةٌ.....

قال فى شرح الكافية: لو كان المسند إليه ألفا لم يجز أن يؤتى بالنون إلا مشددة، هذا مذهب سيويه وغيره من البصريين إلا يونس، فإنه يجوز أن يؤتى

(١) أى: بأن أسند الفعل إلى الظاهر على لغة أكلونى البراغيث.

بعد الألف بالنون الخفيفة مكسورة، ويعضد قوله قراءة بعض القراء ﴿فَدَمَّرَانِهِمْ﴾ تدميراً^(١) حكاه ابن جنى.

ويمكن أن يكون من هذا قراءة ابن ذكوان ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾^(٢).

ومذهب يونس كمذهب الكوفيين فى وقوع الخفيفة بعد الألف. انتهى.

قلت: وفى كلام بعضهم ما يدل على أنهم يلحقونها ساكنة لا مكسورة وهو ظاهر كلام سيويه؟

قال: وأما يونس وثاس من النحويين فيقولون: اضربان واضربنان زيءا، فهذا لم تقله العرب، وليس له نظير فى كلامها، إذ لا يقع بعد الألف ساكن إلا أن يدغم. انتهى.

فإن قلت: إذا كان بعدها ما تدغم فيه، فهل يجوز لحاقها على مذهب البصريين لزوال المانع نحو «اضربان نعمان»؟

قلت: قال الشيخ أبو حيان: نص بعضهم على المنع، ويمكن أن يقال: يجوز. انتهى، وقد صرح سيويه بمنع ذلك.

وقوله: «وكسرهما ألف» يعنى: أن النون الشديدة إذا وقعت بعد الألف كسرت، وإن كانت فى غير ذلك مفتوحة، وإنما كسروا مع الألف فرارا من اجتماع الأمثال.

وَالفَا زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكَّدًا فعلاً إلى نونِ الإناثِ أُسْنِدًا

فتقول: «اضربنان» وإنما زيدت هذه الألف للفصل بين الأمثال.

والخلاف فى التوكيد بالخفيفة بعد الألف الفاصلة كالحلاف بعد ألف الاثنين.

واحذف خفيفةً لساكنٍ رَدَفٌ وبعد غير فتحة إذا تقف

يعنى: أن الخفيفة تحذف وهى مرادة لأمرين:

(١) من الآية ٣٦ من سورة الفرقان - وذلك على أنه فعل أمر لاثنين والألف ضمير الاثنين والنون المكسورة نون توكيد خفيفة.

(٢) سورة يونس ٨٩.

أحدهما: أن يليها ساكن نحو (اضرب الرجل) تريد: اضربين.
ومنه قوله^(١):

لا تُهينَ الفقيرَ علكَ أنْ تركعَ يوماً والدهرُ قد رفَعَه
لأنها لما لم تصلح للحركة عوملت معاملة حرف المد^(٢).

وإذا وليها ساكن وهي بعد ألف على مذهب المجيز فزعم يونس أنها تبدل همزة وفتح فتقول «اضرباء الغلام» و «اضربناء الغلام» قال سيبويه: وهذا لم تقله العرب، قال: والقياس «اضرب الغلام»، و«اضربن الغلام»^(٣) يعني بحذف الألف والنون.

(١) قائله: هو الأضبط بن قريع السعدى - وهو من المنسرح.
اللغة: «تهين» فعل مضارع من الإهانة «علك» لغة فى لعلك «تركع» تخضع وتتناقد، والمراد انحطاط الحال.

المعنى: لا تحتقر الفقير ولا تهنه وتستخف به فربما يتبدل الحال - والدهر قلب - فيخفضك الزمان ويرفعه عليك.

الإعراب: «لا تهين» لا ناهية وتهين فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المحذوفة لوقوع الساكن بعدها - وهي لام الفقير - فى محل جزم والفاعل ضمير مستتر فيه «الفقير» مفعول به «علك» عل حرف ترج ونصب والكاف اسمها «أن» حرف مصدرى «تركع» فعل مضارع منصوب بأن والفاعل ضمير وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر خبر لعل - على تأويله باسم الفاعل - أو على حذف مضاف «يوماً» ظرف زمان «والدهر» الواو حالية والدهر مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة «قد رفعه» قد حرف تحقيق رفع فعل ماض والفاعل ضمير والها مفعول والجملة فى محل نصب حال من الضمير المستتر فى تركع.
الشاهد: قوله «لا تهين» - بكسر الهاء وسكون الياء - حيث حذفت نون التوكيد الخفيفة للتخلص من التقاء الساكنين - وهما النون واللام فى الفقير، وأصله «لا تهينن» - نونين - أولهما مفتوحة فحذف النون الخفيفة لما استقبلها ساكن.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٢/٥٠٤، وابن هشام ٣/٣١٨، وابن عقيل ٢/٢٣٥، وابن الناظم، والمكودى ص ١٣٧ والسيوطى ص ١١٠ وفى همعه ١/١١١ وفى خزانة الأدب الشاهد ٩٥٤ وشرح المفصل ٩/٤٣، والإنصاف ١/١٣٦، والمعنى ١/١٣٥، ٢/١٧٣.

(٢) فحذفت لالتقاء الساكنين.

(٣) أ، ج وفى ب (اضربا الغلام واضرينا الغلام).

والثاني: أن يوقف عليها بعد غير فتحة، يعني: بعد ضمة أو كسرة، فإنها تحذف إذ ذاك كما يحذف التنوين، ويرد ما حذف لأجلها، أعنى: واو الضمير وياه ونون الرفع أيضا وفي المعرب.

وقد نبه على رد المحذوف بقوله:

وَأَرَدُّ إِذَا حَذَفْتَهَا فِي الْوَقْفِ مَا مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عَدَمًا

يعنى: أنه يرد إلى الفعل الموقوف عليه بعد حذفها ما حذف في الوصل لأجلها فتقول: «اضربن يا زيدون» و «اضربن يا هند» فإذا وقفت عليهما «قلت»^(١) اضربوا واضربى - برد واو الضمير وياه، وتقول في «هل تضربن» و «هل تضربين» إذا وقفت «عليهما»^(٢). هل تضربون وهل تضربين - برد الواو والياه ونون الرفع، لزوال سبب الحذف. ثم نبه على حكمها بعد الفتحة فقال:

وَأَبْدَلْنَهَا بَعْدَ فَتْحِ أَلْفَا وَقَفَّا كَمَا تَقُولُ فِي قَفْنِ قَفَا

وذلك لشبهها بالتنوين، وقد ندر حذفها لغير ساكن ولا وقف كقوله^(٣):

اضربَ عنكَ الهمومَ طارقها

(١) ب، ج.

(٢) ب.

(٣) قائله: هو طرفة بن العبد، وقال ابن برى: مصنوع عليه - وهو من المنسرح.

وتمامه: ضربك بالسيف قونس الفرس.

اللغة: «طارقها» من طرق الرجل إذا أتى أهله ليلا «قونس» بفتح القاف وسكون الواو وفتح النون - وهو العظم الناتئ بين أذنى الفرس.

الإعراب: «اضرب» فعل أمر والفاعل ضمير مستتر فيه «عنك» جار ومجرور متعلق باضرب.

«الهموم» مفعول به لا ضرب منصوب بالفتحة الظاهرة «طارقها» - بالنصب بدل من الهموم

«ضربك» مصدر نوعى مضاف إلى فاعله، وانتصابه بنزع الخافض أى: كضربك بالسيف

والباء للاستعانة «قونس» مفعول للمصدر «الفرس» مضاف إليه.

الشاهد: قوله «اضرب» - بفتح الباء لأن أصله اضربن بالنون الخفيفة فحذفت النون وبقيت الفتحة قبلها للضرورة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية، الأشموني ٢/٥٠٥، وابن الناظم والسيوطى ص ١١٠،

وذكره المغنى ٢/١٧٣، وشرح المفصل ٩/٤٤، والإنصاف ٢/٣٣٢.

وكقوله^(١):

كما قِيلَ قَبْلَ الْيَوْمِ خَالَفَ تَذَكَّرَا

فإن قلت: ما ذكر من حذف الخفيفة «الوقف»^(٢) بعد غير الفتحة ينافى معنى التوكيد الذى جاءت لأجله، إذ لا دليل عليها بعد الحذف.
فينبغي أن يقال: إن التوكيد بها إنما يكون فى الوصل خاصة كما أشار إليه بعضهم.

قلت: يردده قلبها بعد الفتحة ألفا فى الوقف، فعلم بذلك أن التوكيد بها لا يختص بالوصل.

تنبيهات:

الأول: اختلف فى الفعل المعرب إذا أكد بالنون على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه مبنى، والثانى: أنه معرب، والثالث: التفصيل بين أن تباشر فيكون مبنيا، أو لا تباشر فيكون معربا، وهو الصحيح - كما تقدم أول الكتاب - ويدل على صحته رد نون الرفع عند حذف نون التوكيد فى الوقف. فدل على أنها مقدرة فى الوصل.

(١) قائله: لم أعر على قائله - وهو من الطويل.

وصدره: خلافاً لقولى من فيالة رآه

اللغة: «فيالة» - بفتح الفاء والياء واللام - ضعف فى رآه «تذكرا» أصله تذكرا لأنه مضارع تذكر من باب تفعل - فحذفت إحدى التاءين للتخفيف.

المعنى: إن خالفت تذكرت ذلك يعنى: رأيت بعد ذلك سوء المخالفة أو جوزيت به.

الإعراب: «خلافا» منصوب بفعل محذوف تقديره خالف خلافا «لقولى» جار ومجرور متعلق

بالفعل المحذوف «من» تعليلية. أى: لأجل فيالة رآه «كما» يجوز أن تكون الكاف للتعليل

وما مصدرية، والمعنى خالف لأجل ما قيل له أى: لأجل القول الذى قيل له قبل اليوم بما

فيه خير وصلاح له. والأظهر أن الكاف للتشبيه وما مصدرية والمعنى خالف من ضعف

رآه لقولى «قيل» فعل ماض مبنى للمجهول «خالف» فعل أمر.

الشاهد: قوله «خالف» حيث حذف منه نون التوكيد ففتح الفاء، إذ أصله خالفن.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٢/٥٠٥.

(٢) ب، ج.



والثاني: أجاز سيويه إبدالها واوا أو ياء نحو: اخشونَ واخشينَ.

فتقول: اخشوا واخشى، وغيره يقول: «اخشوا واخشى». وقد نقل عنه إبدالها واوا بعد الضمة وياء بعد الكسرة مطلقا.

قلت: وكلام سيويه يدل على أن يونس إنما قال بذلك في المعتل، فإنه قال: وأما يونس فيقول: اخشى واخشوا - يزيد الواو والياء بدلا من النون الخفيفة من أجل الضمة والكسرة.

وقال الخليل: لا أرى ذلك إلا على قول من قال: هذا عمرو ومررت بعمري - ثم قال: وينبغي لمن قال بقول يونس في اخشى واخشوا - إذا أراد الخفيفة أن يقول: هل تضربوا؟ بجعل الواو مكان الخفيفة.

والثالث: إذا وقف على المؤكد بالخفيفة بعد الألف على مذهب يونس والكوفيين أبدلت ألفاء ونص سيويه على ذلك عن يونس ومن وافقه، ثم قيل: يجمع بين الألفين فيمد بمقدارهما، وقيل: بل ينبغي أن تحذف إحداهما ويقدر بقاء المبدلة من النون وحذف الأولى.

وفي الغرة: إذا وقفت على «اضربان» على مذهب يونس زدت ألفا عوض النون، فاجتمع ألفان: فهزمت الثانية فقلت: اضرباء. انتهى. وقياسه في اضربان اضربناء.

ما لا ينصرف

الأصل في الاسم أن يكون (معرباً)^(١) منصرفاً، وإنما يخرج عن أصله شبهه بالفعل أو بالحرف، فإن شابه الحرف بلا «معاند»^(٢) بُنى، وإن أشبه الفعل بكونه فرعاً من وجهين من الوجوه الآتية مُنع الصرف.

ولما أراد بيان ما يمنع الصرف بدأ بتعريف الصرف فقال:

الصرفُ تنوينٌ أتى مبيّناً معنًى به يكونُ الاسمُ أمكنًا

فقوله «تنوين» جنس يشمل جميع أقسام التنوين، وقد تقدمت أول الكتاب، وقوله «أتى مبيّناً . . . إلخ» مُخرج لسائر أقسام التنوين غير المعبر عنه بالصرف والمراد بالمعنى الذى يكون به الاسم أمكن، بقاؤه على أصلته، ومعنى بقائه على أصلته سلامته من شبه الحرف وشبه الفعل، فكأنه يقول: الصرف تنوين يبين كون الاسم باقياً على أصلته، أى: غير مشابه فعلاً ولا حرفاً، فإن هذا هو المعنى الذى يكون الاسم به أمكن - أى: زائد فى التمكن.

قيل^(٣): وهو أفعال تفضيل من التمكن، وهو شاذ.

تنبيهات:

الأول: مذهب المحققين أن الصرف هو التنوين المذكور، أعنى: تنوين التمكن وحده، وقيل: (الصرف)^(٤) هو الجر والتنوين معا.

الثانى: تخصيص تنوين التمكن بالصرف هو المشهور، وقد يطلق على غيره من تنوين التنكير والعوض والمقابلة صرفاً.

الثالث: فهم من تعريفه الصرف أن المنصرف ما يدخله التنوين المسمى بالصرف، وأن غير المنصرف ما لا يدخله ذلك التنوين.

(١) ب، ج وفى أ (منونا).

(٢) ب، ج وفى أ (معارض).

(٣) ب.

(٤) ب، ج.

قال الشارح: وفي هذا التعريف مسامحة، فإن من جملة ما لا يدخله التنوين الدال على الأمكنة (باب)^(١) مسلمات قبل التسمية، وليس من الممكن أن يقول: إنه غير مصروف، لما سنعرفه بعد.

الرابع: اختلف في اشتقاق المنصرف، ف قيل: (هو)^(٢) من الصريف، وهو الصوت، لأن في آخره التنوين وهو صوت، وقيل: من الانصراف في جهات الحركات، (وقيل: من الانصراف)^(٣) وهو الرجوع، كأنه انصرف عن شبه الفعل.

وقال في شرح الكافية: سمي منصرفا، لأن قياده إلى ما يصرفه عن عدم تنوين إلى تنوين، وعن وجه من وجوه الإعراب إلى غيره.

الخامس: جميع ما لا ينصرف اثنا عشر نوعا، منها خمسة لا تنصرف في تعريف ولا تنكير، وسبعة لا تنصرف في التعريف وتنصرف في التنكير، وستأتي مفصلة إن شاء الله تعالى.

ولما شرع في بيان موانع الصرف بدأ بما يمنع في الحالتين فقال:

فألفُ التأنيثِ مُطلقاً مَنَعُ صَرَفَ الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعَ

يعنى: أن ألف التأنيث مطلقا مقصورة كانت أو ممدودة - تمنع صرف ما هي فيه كيفما وقع من كونه نكرة أو معرفة مفردا أو جمعا اسما أو صفة.

فالمقصورة، نحو ذكري وسلمى ومرضى وسكرى، والممدودة نحو صحراء وزكرياء وأشياء وحمراء.

وإنما استقلت الألف بالمنع، لأنها قائمة مقام (شيئين)^(٤)، وذلك لأنها لازمة لما هي فيه، بخلاف الساء فإنها في الغالب مقدره الانفصال، ففي المؤنث بالألف فرعية من جهة التأنيث، وفرعية من جهة لزوم علامته، بخلاف المؤنث بالياء.

(١) ب، ج.

(٢) ب، ج وفي أ (تا).

(٣) ب، ج.

(٤) ب، ج وفي أ (سبين).

فرعان:

الأول: إذا سمي بكلتا من قولك «قامت كلتا جارتيك» منعت الصرف لأن ألفها للتأنيث، وإن سميت بها من قولك «رأيت كلتيهما أو كلتي المرأتين» على لغة كنانة صرفت، لأن ألفها إذ ذاك منقلبة وليست للتأنيث.

الثاني: إذا رخصت حبلوى على لغة الاستقلال عند من أجازها وقلت: يا حبلوى^(١) ثم سميت به صرفت، ولما ذكر في كلتا. ثم قال:

وزائداً فعلانٍ في وصفٍ سلمٍ من أن يرى بناءً تأنيثٍ ختمٍ

أى: ويمنع صرف الاسم أيضاً زائداً فعلان، وهما الألف والنون في مثال فعلان صفة لا تختم ببناء التأنيث، وذلك يشمل نوعين:

أحدهما: ما مؤنثه فعلى نحو سكران وسكرى، وهو متفق على منع صرفه. والآخر: ما لا مؤنث له، نحو حيان لكبير اللحية، وهذا فيه خلاف، والصحيح منع صرفه، لأنه وإن لم يكن له فعلى وجوداً فله فعلى تقديراً، لأننا لو فرضنا له مؤنثاً لكان فعلى أولى به من فعلانه، لأن باب سكران أوسع من باب ندمان، والتقدير فى حكم الوجود بدليل الإجماع على منع صرف أكرم وأدر^(٢) مع أنه لا مؤنث له.

واحترز من فعلان الذى مؤنثه فعلانه؛ لأنه مصروف نحو ندمان وندمانة.

وقد جمع المصنف ما جاء على فعلان ومؤنثه فعلانه فى قوله:

| | |
|--------------------|--------------------|
| أجز فعلى لفعالنه | إذا استثنيت حبلانا |
| ودخنانا وسخنانا | وسيفانا وصحيانا |
| وصوجاناً وعلانا | وقشوانا ومصاناً |
| ومتوتاناً وندماناً | وأبعهن نصراناً |

(١) حذفت ياء النسب المشددة للترخيم، ثم قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وإنما صرفت لأن الألف ليست للتأنيث، بل هى منقلبة عن الواو.

(٢) أكرم: لعظيم الكمره - بفتح الميم - وهى الحشفة، وأدر - بالمد - لكبير الأنثيين.

واستدرك عليه لفظان، وهما خَمَصَان لغة في خُمَصَان، وأليان في (نحو)^(١) «كَبَش أليان»^(٢)، وقد ذيلت أبياته بقولي:

ورد فيهن خَمَصَانَا على لغة وأليانا

ولابد من شرح هذه الألفاظ، فالحبلان: العظيم البطن، وقيل: الممتلئ غيظا، والدخنان: اليوم المظلم، والسَخْنان: اليوم الحار، والسَيْفان: الرجل الطويل المشوق، والصَحِيان: اليوم الذي لا غيم فيه، والصَّوْجَان^(٣): البعير اليابس الظهر، والعلان: الكثير النسيان، وقيل: الرجل الحقيير، والقشوان: الدقيق الساقين، والمَصَان: اللثيم، والموتان: البليد الميت القلب، والندمان: المنادم^(٤) والنصران: واحد النصرارى.

فإن قلت: ولم صرف ما مؤنثة فعلانة مع أن فيه ما فى سكران من الزيادتين والوصف؟

قلت: لم يمتنع الصرف بزيادتي فعلان لذاتها بل لشبهها بزيادتي حمراء فى وجوه منها: أنهما لا تلحقهما تاء التأنيث وهذا مفقود فيما مؤنثة فعلانة، فلذلك صرف.

تنبيهات:

الأول: فهم من قوله (رائدا فعلان) أنهما لا يمتعان فى غيره من الأوزان كفعلان - بضم الفاء - نحو خُمَصَان، لعدم شبههما فى غيره بألفى التأنيث.
الثانى: لغة بنى أسد صرف سكران وبابه، لأنهم يقولون فى مؤنثة فعلانة، فهو عندهم كندمان.

الثالث: ما تقدم من أن المنع بزيادتي فعلان لشبههما بألفى التأنيث فى حمراء، هذا مذهب سيبويه، وزعم المبرد أنه امتنع، لكون النون بعد الألف مبدلة من ألف التأنيث، والقولان عن أبى على.

(١) ب.

(٢) أى: كبير الإلية.

(٣) الصوجان: فاؤه صاد أو ضاد معجمة ولامه جيم فى الحالين.

(٤) أما ندمان من الندم فغير مصروف، إذ مؤنثة ندمى.

ومذهب الكوفيين أنهما منعاً لكونهما رائدتين لا تقبلان الهاء، لا للتشبيه
بألفى التانيث.

ووصفٌ أصليٌّ ووزنٌ أفعلاً ممنوعٌ تانيثٌ بتا كأشهباً

أى ويمنع الصرف أيضاً اجتماع الوصف الأصلي ووزن أفعال بشرط أن يمنع
من التانيث بالتاء وذلك يشمل ثلاثة أنواع:

أحدها: ما مؤنثه فعلاء نحو أشهل وشهباء.

والثاني: ما مؤنثه فعلى نحو أفضل وفضلى.

والثالث: ما لا مؤنث له نحو أكرم - العظيم الكمرة.

فهذه الأنواع الثلاثة ممنوعة من الصرف للوصف الأصلي ووزن أفعال، فإن
وزن الفعل به أولى، لأن أوله زيادة تدل على معنى فى الفعل دون الاسم، فكان
لذلك أصلاً فى الفعل، لأن ما زيادته لمعنى أولى مما زيادته لغير معنى، فإن أنث
بالتاء انصرف، نحو أرمل بمعنى فقير، فإن مؤنثه أرملة^(١) خلافاً للأخفش فإنه يمنع
صرف أرمل - بمعنى فقير، (فإنه يجريه)^(٢) مجرى أحمر، لأنه صفة وعلى وزنه،
وأما قولهم (عام أرمل)^(٣) فغير منصرف، لأن يعقوب حكى فيه «سنة رملاء»
واحترز بالأصلى عن العارض فإنه «لا يعتد به»^(٤) كما سيأتى.

تنبيهان:

الأول: مثل الشارح ما تلحقه التاء بأرمل وأباتر - وهو القاطع لرحمه -
وأدابر - وهو الذى لا يقبل نصحا - فإن مؤنثهما أباترة وأدابرة، أما أرمل
فواضح، وأما أباتر وأدابر فلا يحتاج هنا إلى ذكرهما، إذ لم يشملهما كلام الناظم
فإنه علق (المنع)^(٥) على وزن أفعال، وإنما ذكرهما فى شرح الكافية، لأنه علق المنع
بوزن الفعل ولم يخصه بأفعال، ولذلك احترز أيضاً من يعمل^(٦) - الجمل السريع.

(١) لضعف شبهه بلفظ المضارع، لأن تاء التانيث لا تلحقه.

(٢) ب، وفى أ، ج (لجريه).

(٣) أى: قليل المطر والنفع.

(٤) ب، ج وفى أ (لا يفيد).

(٥) ب، ج وفى أ (النظم).

(٦) يعمل: بوزن يفرح ومؤنثه يعمل.



الثانى: الأولى تعليق الحكم على وزن الفعل الذى هو به أولى، لا على وزن أفعل ليشمل نحو أحيمر وأفضل من المصغر، فإنه لا ينصرف لكونه على وزن الفعل نحو أبطر، وإن لم يكن حال التصغير على وزن أفعل.

ثم صرح بمفهوم قوله أصلى فقال:

وَالغَيْنَ عَارِضَ الوَصْفِيَّةِ كَارِيعٍ وَعَارِضَ الإِسْمِيَّةِ

فالأقسام ثلاثة:

فالأول: ما وصفيته أصلية باقية نحو أشهل، ولا إشكال فى منعه.

والثانى: ما وصفيته عارضة نحو: «مررت برجل أرنب» أى: ذليل «وبنسوة أربع».

فهذا يصرف إلغاء للوصفية العارضة، وأربع أحق بالصرف، لأن فيه تاء التانيث أيضا.

والثالث: ما وصفيته أصلية فغلبت عليه الاسمية، فهذا يمنع إلغاء للاسمية العارضة واعتبارا للأصل، وقد مثل بقوله:

فالأدهمُ القيدُ لكونه وُضِعَ فى الأصلِ وصفاً انصرافه مُنِعَ

أدهم: للقيد، وأسود: للحية، وأرقم: لحية فيها نقط كالرقم.

فهذه أوصاف فى الأصل غلبت عليها الاسمية، وهى غير منصرفة نظرا إلى أصلها، وذكر سيبويه أن كل العرب لا تصرفها كما لم تصرف أبطح وأبرق وأجرع^(١) وأن العرب لم تختلف فى منع هذه الستة من الصرف، وإن استعملت استعمال الأسماء، وحكى غيره أن من العرب من يصرف أبطح وأبرق وأجرع ملاحظة للاسمية، وقد نبه على ذلك فى التسهيل وذكر ابن جنى أن هذه الأسماء كلها قد تصرف، ثم قال:

وأجدلٌ وأخيلٌ وأفمى مصروفةٌ وقد يتلن المنعاً

(١) أبطح: هو سبيل واسع فيه دقاق الحصى. وأجرع: هو المكان المستوى، وأبرق: هو أرض خشنة فيها حجارة وطين ورمل مختلطة.

أكثر العرب تصرف أجدلاً وهو الصقر، وأخيلاً وهو طائر عليه نقط كالخيلان، وأما أفعى فلا مادة له في الاشتقاق، لكن ذكره يقارنه تصور إيذائها فأشبهت المشتق.

تنبيه:

اختلف في وزن أفعى فقليل: أفعال، فالهمزة زائدة، لقولهم مفعاة وألفها عن واو لقولهم أفعوان، وقال الفارسي: هو مقلوب وأصله أيفع وهو من يافع، وقال أبو الفتح: مقلوب وأصله أفوع وهو من فوعة السم.

ومنع عدل مع وصف معتبر في لفظ مثنى وثلاث وأخره

العدل صرف لفظ أولى بالمسمى إلى لفظ آخر، وهو يمنع الصرف مع الوصف في موضعين:

أحدهما: المعدول في العدد إلى مفعّل نحو مثنى، أو فُعّال نحو ثلاث.

والثاني: آخر مقابل آخرين.

أما المعدول في العدد إلى مفعّل أو فُعّال فالمانع له عند سيبويه والجمهور العدل والوصف.

أما العدل فعن أسماء العدد، فأحاد وموحد معدولان عن واحد واحد ومثنى وثناء معدولان عن اثنين اثنين، وكذا سائرهما، وأما الوصف. فلأن هذه الألفاظ لم تستعمل إلا نكرات، إما نعتا نحو: ﴿أُولِي أجنحةٍ مثنى وثلاث﴾^(١) وإما حالا نحو ﴿فَانكحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مثنى﴾^(٢) وإما خبرا نحو «صلاة الليل مثنى مثنى»^(٣)، ولا تدخلها آل، قال في الارتشاف: وإضافتها قليلة، وذهب الزجاج إلى أن المانع لها العدل في اللفظ وفي المعنى.

أما في اللفظ فظاهر، وأما في المعنى فلأن مفهوماتها تضعيف أصولها فصار فيها عدلان.

(١) من الآية ١ من سورة فاطر.

(٢) من الآية ٣ من سورة النساء.

(٣) وإنما كرر لقصد التأكيد لا لإفادة التكرير. «مثنى» الأولى خبر «صلاة» والثانية للتوكيد.

وأما «آخر» المعدول وهو جمع أخرى أنثى آخر بفتح الحاء^(١)، فالمانع له أيضا العدل والوصف.

أما الوصف فظاهر، وأما العدل فقال أكثر النحويين إنه معدول عن الألف واللام؛ لأنه من باب أفعال التفضيل، فحقه ألا يُجمع إلا مقرونا بال كالصغر والكبر.

والتحقيق: أنه معدول عن آخر مرادا به جمع المؤنث، لأن حقه أن يستغنى فيه بأفعل عن فَعَلَ لتجرده من أل، كما يستغنى بأكبر عن كبر في نحو «رأيتها مع نساء أكبر منها».

تنبيه:

قد يكون «آخر» جمع أخرى بمعنى آخره فيصرف، لانتفاء العدل^(٢).

والفرق بين أخرى أنثى آخر، وأخرى بمعنى آخره أن تلك لا تدل على الانتهاء، ويعطف عليها مثلها من صنف واحد «نحو جاءت امرأة أخرى وأخرى»^(٣) وأما أخرى بمعنى آخره فتدل على الانتهاء ولا يُعطف عليها مثلها من جنس واحد، وهي المقابلة «لأولى»^(٤) في قوله تعالى ﴿قَالَتْ أَوْلَاهُمْ لِأَخْرَاهُمْ﴾^(٥) وكان ينبغي أن يحترز عنها كما احترز في الكافية والتسهيل بقوله مقابل آخرين^(٦).

ووزنُ مثنى وثلاثَ كهُمَا من واحدٍ لأربعٍ فليُعلمَا

يعنى: أن ما وازن مثنى وثلاث من المعدول من واحد إلى أربع، فهو مثلها في امتناعه من الصرف للعدل والوصف، فهذه ثمانية ألفاظ متفق على سماعها وهي: أحاد وموحد وثناه ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع، ولذلك اقتصر عليها، قال في شرح الكافية: وروى عن بعض العرب «مخمس وعشار ومعشر».

(١) بمعنى مغاير.

(٢) لأن مذكرها آخر - بالكسر - بدليل «وَأَنَّ عَلَيْهِ النَّشْأَةَ الْآخِرَى». ﴿ثُمَّ اللَّهُ يَنْشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ﴾ فليست من باب أفعال التفضيل. هـ ٢/٥١٦ أشموني.

(٣) أ، ب.

(٤) ب، ج وفي أ (الأولى).

(٥) من الآية ٣٩ من سورة الاعراف.

(٦) قال: ومنع الوصف وعدل آخرها مقابلا لآخرين فاحصرا

ولم يرد غير ذلك، وظاهر كلامه فى التسهيل أنه قد سمع خماس أيضا،
واختلف فيما لم يسمع على ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنه يقاس على ما سمع وهو مذهب الكوفيين والزجاج، ووافقهم
الناظم فى بعض نسخ التسهيل، وخالفهم فى بعضها.

والثانى: أنه لا يقاس عليه، بل يقتصر على المسموع، وهو مذهب جمهور
البصريين.

والثالث: أنه لا يقاس على فُعال لكثرتة، لا على مَفْعَل.

قال أبو حيان: والصحيح أن البناءين مسموعان من واحد إلى عشرة،
وحكى البناءين أبو عمرو الشيبانى. وحكى أبو حاتم وابن السكيت من أحاد إلى
عُشار، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ.

تنبيه:

أجاز الفراء صرف هذه الألفاظ مذهوبا بها مذهب الأسماء قال: تقول
العرب: «ادخلوا ثلاث ثلاث، وثلاثا ثلاثا» والوجه الانجى، انتهى، ومنع ذلك
غيره:

وَكُنْ لَجْمَعٍ مُشْبِهٍ مَفَاعِلًا أَوْ الْمَفَاعِيلَ بَمَنْعٍ كَافِلًا

الجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل هو الجمع الذى لا نظير له فى الأحاد وهو
كالف التأنيت فى أنه يستقل بمنع الصرف وحده، لقيامه مقام شيتين، فإن فيه فرعية
من جهة الجمع وفرعية من جهة عدم النظير.

ويعنى بالشبه أن يكون أوله مفتوحا وثالثه ألفا بعدها حرفان أو ثلاثة أوسطها
ساكن، وما يلى الألف مكسور لفظا أو تقديرا، ولا يشترط أن يكون أوله ميما،
بل يدخل فيه ما أوله ميم نحو مساجد ومصاييح، وما أوله غير ميم نحو دراهم
ودنانير، لأن المعتبر موافقته لمفاعل ومفاعيل فى الهيئة لا فى الوزن.

وفهم من تقييد أوسط الثلاثة بأنه ساكن أن نحو صياقلة منصرف لتحركه،
وإنما كان منصرفا لأن له فى الأحاد نظيرا، وذلك طواعية وكراهية ونحوهما.



وفهم من تقييد «تالى» الألف بأن يكون مكسورا أن ما ليس كذلك منصرف نحو عبال - جمع عبالة - على حد ثمرة وثمر، لأن الساكن الذى يلى الألف فى عبالاً لاحظ له فى الحركة، والعبالة: الثقل، يقال ألقى عليه عبالته أى: ثقله، هذا مذهب سيويه والجمهور، أعنى: اشتراط حركة ما بعد الألف.

قال فى الارتشاف: وذهب الزجاج إلى أنه لا يشترط ذلك، فأجاز فى تكسير هبى أن تقول: هبائى - بالإدغام قال: وأصل الياء عندى السكون ولولا ذلك لأظهرتها، انتهى، وظهر من ذكر التقييد أن نحو دواب غير منصرف، لأن أصله دوابب، فهو على مثال مفاعل تقديرا.

وذا اعتلال منه كالجوارى رفعا وجرأ أجره كسارى

ما كان من الجمع الموازن مفاعل معتلا فله حالتان:

إحدهما: أن يكون آخره ياء قبلها كسرة نحو جوار.

والأخرى: أن تقلب ياءه ألفا نحو عذارى.

فإن كان آخره ياء قبلها كسرة أجرى فى رفعه وجره مجرى سارٍ ونحوه من المنقوص (المنصرف) فتقول «هؤلاء جوار» و «مررت بجوار» بالتنوين وحذف الياء، كما تقول «هو سار» و «مررت بسار».

وأما فى نصبه فيجرى مجرى موازنة الصحيح فتقول «رأيت جوارى» - بفتح آخره من غير تنوين - كما تقول «رأيت مساجد»، فإن قلبت ياءه ألفا قدر إعرابه ولم ينون بحال، ولا خلاف فى ذلك.

فإن قلت: لم ينبه فى النظم على هذا، بل فى قوله «وذا اعتلال».

قلت: قيد بقوله «كالجوارى».

تنبيهات:

الأول: اختلف فى تنوين جوار ونحوه رفعا وجرأ، فذهب سيويه إلى أنه تنوين عوض عن الياء المحذوفة، لا تنوين صرف، وذهب المبرد والزجاج إلى أنه تنوين عوض عن الياء ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين، وذهب الأخفش إلى أنه

تنوين صرف، لأن الياء لما حذفت تخفيفا زالت صيغة مفاعل، وبقي اللفظ كجناح فانصرف، والصحيح مذهب سيبويه.

وأما جعله عوضا عن الحركة فضعيف، لأنه لو كان عوضا عن الحركة لكان ذو الألف أولى به من ذى الياء، لأن حاجة المتعذر إلى التعويض أشد ولألحق مع الألف واللام كما ألحق معهما تنوين الترتم.

وأما كونه للصرف فضعيف. لأن الياء حذفت تخفيفا وثبوتها منوى، ولذلك بقيت الكسرة دليلا عليها، ولو لم تكن منوية لجعل ما قبلها حرف إعراب.

فإن قلت: إذا جعل عوضا عن الياء، فما سبب حذفها أولا؟

قلت: قال فى شرح الكافية: لما كانت ياء المنقوص قد تحذف تخفيفا ويكتفى بالكسرة التى قبلها، وكان المنقوص الذى لا ينصرف أثقل، التزموا فيه من الحذف ما كان جائزا فى الأدنى ثقلا، ليكون لزيادة الثقل زيادة أثر، إذ ليس بعد الجوار إلا اللزوم. انتهى، وقال الشارح: ذهب المبرد إلى أن فيما لا ينصرف تنوينا مقدرا، بدليل الرجوع إليه فى الشعر، وحكموا له فى جوارٍ ونحوه بحكم الوجود، وحذفوا لأجله الياء فى الرفع والجر لتوهم التقاء الساكنين، ثم عوضوا عما حذف التنوين، وهو بعيد، لأن الحذف لملاقاة ساكن متوهم الوجود مما لم يوجد له نظير، ولا يحسن ارتكاب مثله. انتهى.

قلت: المشهور عن المبرد أن التنوين عنده عوض من الحركة كما نقل فى شرح الكافية.

الثانى: ما ذكر من تنوين جوارٍ ونحوه من الجمع فى رفعه وجره متفق عليه، نص على ذلك المصنف وغيره، وما ذكره أبو على - من أن يونس ومن وافقه ذهبوا إلى أنه لا ينون، ولا تحذف ياءه، وأنه يجز بفتحة ظاهرة وهم، وإنما قالوا ذلك فى العلم، وسيأتى بيانه.

الثالث: إذا قلت: «مررت بجوارٍ» فعلامة جره فتحة مقدرة على الياء، لأنه غير منصرف، وإنما قدرت مع خفة الفتحة لأنها نابت عن الكسرة، فاستثقلت لنيابتها عن المستثقل.

الرابع: اعلم أن باب جوار وإن جرى مجرى سار في الجر والرفع فهو يخالفه من وجهين: أحدهما: أن جره بفتحة مقدره وجر سار بكسرة مقدره. والآخر: أن تنوين جوار تنوين عوض، وتنوين سار تنوين صرف، وتقدم بيانه. فإن قلت: قوله (أجره كسارى) يوهم أن علامة جرهما واحد، وأن تنوينهما واحد.

قلت: إنما أراد (أجره كسارى) فى اللفظ فقط، وإن كان التقدير مختلفا.

وَلِسَرَاوِيلَ بِهَذَا الْجَمْعِ شَبَهٌ اقْتَضَى عُمُومَ الْمَنْعِ

اعلم أن سراويل اسم مفرد أعجمى جاء على وزن مفاعيل، فممنوع من الصرف لشبهه بالجمع فى الصيغة المعتبرة. وذلك أن بناء مفاعل ومفاعيل لا يكونان فى كلام العرب إلا للجمع أو منقول عن جمع، فحق ما وازنهما أن يمنع الصرف وإن فقدت منه «الجمعية»^(١) ولكن بثلاثة شروط:

الأول: ألا تكون ألفه عوضا عن إحدى ياءى النسب تحقيقا نحو يمان وشام، فإن أصلهما يمينى وشامى، فحذفت إحدى الياءين وعوض منها الألف، أو تقديرا نحو تهام وثمان فإن ألفهما موجودة قبل، فكانهم نسبوا إلى فَعَلْ أو فَعُلْ ثم حذفوا إحدى الياءين وعوضوا الألف.

فهذه الألفاظ مصروفة وإن كانت على مثال مفاعيل، لأن ألفها عوض ففارقت الجمع بذلك لأن ألفه لا تكون عوضا.

الثانى: ألا تكون كسرة ما يلى الألف عارضة نحو توتان وتدان، لأن وزنهما فى الأصل تفاعل - بالضم - فجعل مكان الضم كسرة لتصح الياء. فهذا أيضا منصرف لأنه خالف الجمع بعروض الكسرة.

الثالث: ألا يكون (بعد الكسرة)^(٢) ياء مشددة عارضة نحو حوارى - وهو الناصر - وظفارى^(٣) فإن ياء النسب فى ذلك مقدره الانفصال فخالف بذلك

(١) ب، ج وفى أ (الصرفية الجمعية).

(٢) أ، ج وفى ب (بدل الكسرة).

(٣) نسبة إلى ظفار بورن قطام - مدينة باليمن.

الجمع، لأن ما بعد ألفه غير مقدر الانفصال، وأما بخاتي - جمع بختي - فغير منصرف، لأن ما بعد الألف ليس بعارض، ولو نسب إلى بخاتي لا تصرف لعروض ياء النسب.

وضابط ذلك أن الياء إن تقدم وجودها على الألف وجب المنع وإلا صرف سواء سبق وجود الألف كظفاري، أو كانا غير منفكين كحواري.

إذا تقدر هذا فاعلم أن سراويل اسم «مفرد»^(١) أعجمي جاء على مثال مفاعيل فمنع الصرف، لوجود صيغة الجمع فيه، ولهذا أشار بقوله: (وسراويل بهذا الجمع شبه) ونبه بقوله (اقتضى عموم المنع) إلى أنه ممنوع من الصرف وجهها واحدا خلافا لمن زعم أن فيه وجهين: المنع والصرف.

وقال المصنف: إن صرفه لم يثبت عن العرب.

قلت: نقل الأخفش أن بعض العرب يصرفه في النكرة إذا جعل اسما مفردا.

تنبيهات:

الأول: ذهب بعضهم إلى أن سراويل عربي، وأنه جمع سروالة في التقدير، ثم أطلق اسم جنس على هذه الآلة المفردة، ورد بأن سروالة لم يسمع. وأما قوله^(٢):

(١) أ، ب.

(٢) قائله: لم أعثر على قائله - وقيل: البيت مصنوع - وهو من المتقارب.

اللغة: «اللؤم» - بضم اللام - وهو الدناءة في الأصل والخساسة في الفعل «المستعطف» طالب العطف وهو الشفقة.

الإعراب: «عليه» جار ومجرور خبر مقدم «من اللؤم» جار ومجرور متعلق بمحذوف «سروالة» مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة والتقدير: سروالة كائنة عليه من اللؤم «فليس» الفاء للتعليل وليس فعل ماض ناقص واسمها ضمير مستتر فيه «يرق» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة في محل نصب خبر ليس «المستعطف» جار ومجرور متعلق به.

الشاهد: قوله «سروالة» حيث احتج به من قال: إن سراويل جمع سروالة وإن سراويل = منع من الصرف، لكونه جمعا.

عليه من اللؤم سرِوالةٌ فليس يرقَ لمستعطفٍ

فشاذ، لا حجة فيه .

قلت: ذكر الأخص أنه سمع من العرب سرِوالة، وقال أبو حاتم: من العرب من يقول سرِوال، والذي يرد به هذا القول وجهان:
أحدهما: أن سرِوالة لغة في سراويل، لأنها بمعناه وليس جمعا لها كما ذكر في شرح الكافية.

والآخر: أن النقل لم يثبت في أسماء الأجناس، وإنما يثبت في الأعلام.
الثاني: سراويل مؤنث فلو سمي به ثم صغر امتنع صرفه للعلمية والتأنيث وإن زالت صيغة الجمع بالتصغير.

الثالث: شذ منع صرف ثمان تشبيها له بجوار في قوله^(١):

يَحْدُو ثَمَانِي مَوْلَعًا بِلِقَاحِهَا

والمعروف فيه الصرف، وقيل هما لغتان.

= مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٢/٥٢٢، وابن الناظم، والسيوطي في همع الهوامع ١/٢٥.

(١) قائله: قال العيني: قائله أعرابي قاله أبو الخطاب ولم ينسبه ونسبه السيرافي لابن ميادة - وهو من الكامل.

وعجزه: حتى هممن بزيقة الإرتاج.

اللغة: «يحدو» من الحدو وهو سوق الإبل والغناء لها «مولعا» بفتح اللام من أولع بالشيء إذا أغرم به «اللقاح» - بفتح اللام - وهو ماء الفحل، وهو المراد هنا، وأما اللقاح - بكسر اللام - فهو جمع لقوح، وهي الناقة التي تحلب. «الزيقة» - بفتح الزاي - الميلة «الإرتاج» - بالكسر - من أرتجت الناقة إذا أغلقت رحمها على الماء. «هممن» أى: قصدن بالميل عن الإرتاج.

الإعراب: «يحدو» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه «مولعا» حال من الضمير الذي فى يحدو «بلقاحها» جار ومجرور «حتى» للغاية «هممن» جملة من الفعل والفاعل «بريقة» فى محل نصب على المفعولية «الإرتاج» مضاف إليه.

الشاهد: قوله «ثمانى» حيث منع صرفه للضرورة تشبيها له بمساجد.

مواضعه: ذكره الأشموني ٢/٥٢٢، وابن الناظم.

وإن به سُمِّيَ أَوْ بِمَا لَحِقَ بِهِ فَالْأَنْصِرَافُ مِنْهُ يُحِقُّ

يعنى: أن ما سُمِّيَ به من الجمع الذى على مفاعل أو مفاعيل أو بما لحق به كسراويل فحقه أن يمنع من الصرف، سواء كان منقولا عن جمع محقق كمساجد - اسم رجل - أو مقدر كشراويل^(١).

قال الشارح: والعلة فى منع صرفه ما فيه من الصيغة مع أصالة الجمعية أو قيام العلمية مقامها، فلو طرأ تنكيره انصرف على مقتضى التعليل الثانى دون الأول. انتهى.

قلت: مذهب سيبويه أنه لا ينصرف بعد التنكير لشبهه بأصله، ومذهب المبرد صرفه لذهاب الجمعية، وعن الأخفش القولان، والصحيح قول سيبويه، لأنهم منعوا سراويل من الصرف وهو نكرة وليس جمعا على الصحيح.

وَالْعِلْمُ أَمِنَ صَرْفَهُ مُرَكَّبًا تَرْكِيبَ مَزْجٍ نَحْوُ مَعْدِيكِرِيَا

قد تقدم أن ما لا ينصرف على ضربين:

أحدهما: ما لا ينصرف لا فى تنكير ولا تعريف.

والثانى: ما لا ينصرف فى التعريف وينصرف فى التنكير.

وقد فرغ من الكلام عن الضرب الأول، فشرع فى الثانى وهو سبعة أقسام:

الأول: المركب تركيب المزج، والمراد به جعل الاسمين اسما واحدا لا بإضافة ولا بإسناد^(٢)، بل ينزل ثانيهما من الأول منزلة تاء التأنيث، وهو نوعان:

النوع الأول: ما ختم بويه فهو مبنى على الأشهر.

فإن قلت: فلم لم يحترز عنه هنا؟

قلت: عن ذلك أجوبة:

أحدها: أن قوله (معدى كريا) يقيد إطلاقه.

والثانى: أشار إلى أنه مبنى فى باب العلم فاكتفى بذلك:

(١) اسم لعدة أشخاص، من المحدثين والصحابة.

(٢) أ، ج.

والثالث: أن يكون أطلق، ليدخل فى إطلاقه ما ختم بويه على لغة من أعربه، ولا يرد على لغة من بناه؛ لأن باب الصرف إنما وضع للمعربات، وقد تقدم ذكره فى العلم.

والنوع الثانى: ما ختم بغير ويه، فهذا فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: وهو الأصح أن يعرب إعراب ما لا ينصرف، ويبنى صدره على الفتح، نحو «بعلبك» إلا أن يكون ياء نحو «معدى كرب» فإنها تسكن، قيل: أو نونا نحو «باذنجانة» وإنما بنى على الفتح لتنزل عجزه منزلة تاء التانيث، وإنما لم تفتح الياء وإن كانت تفتح قبل تاء التانيث، لأن التركيب مزيد ثقل فخص بمزيد خفة.

والوجه الثانى: أن يضاف صدره إلى عجزه فيعرب صدره بما تقتضيه العوامل، ويعرب عجزه بالجر للإضافة ويجعل العجز على هذه اللغة كالمستقل فإن كان فيه مع العلمية سبب يؤثر منع الصرف كهرمز من رام هرمز؛ فإن فيه العجمة وإلا صرف نحو موت من حضرموت.

فأما كرب من (معدى كرب) فمصرف فى اللغة المشهورة وبعض العرب لا يصرفه بجعله مؤنثا.

تنبيه:

إذا كان آخر الصدر^(١) ياء نحو (معدى كرب) وأضيف صدره إلى عجزه على هذه اللغة استصحب سكون يائه فى كل الأحوال الثلاثة.

قال المصنف: لأن من العرب من يسكن هذه الياء فى النصب مع الأفراد تشبيها بالألف، فالترزم فى التركيب لزيادة الثقل ما كان جائزا فى الأفراد. انتهى.

وقال بعضهم: تفتح فى النصب وتسكن فى الرفع والجر.

والوجه الثالث: أن يبنى صدره وعجزه على الفتح ما لم يعتل الأول فيسكن تشبيها بخمسة عشر، وأنكر بعضهم هذه اللغة، وقد نقلها الأثبات^(٢).

(١) أ، ج وفى ب (العجز).

(٢) الأثبات: جمع ثبت - بفتح المثلثة وسكون الموحدة - وهو الثقة.

تنبيهات:

الأول: احترز بقوله «تركيب مزج» من تركيب الإضافة وتركيب الإسناد، وقد تقدم حمها في العلم.

وأما تركيب العدد نحو «خمسة عشر» فمتحتم البناء عن البصريين، وأجاز (فيه)^(١) الكوفيون إضافة صدره إلى عجزه، وسيأتى فى بابها، فإن سمي به ففيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تقرأ على حاله. والثاني: أن تعربه إعراب ما لا ينصرف.
والثالث: أن يضاف صدره إلى عجزه.

وأما تركيب الأحوال والظروف نحو «شجر بغير، وبيت بيت، وصباح مساء»^(٢). إذا سمي به أضيف صدره إلى عجزه وزال التركيب، هذا رأى سيبويه وقيل: يجوز فيه التركيب والبناء.

كَذَٰكَ حَاوِي زَائِدِي فَعَلَانَا كَغَطْفَانَ وَكَأَصْبَهَانَا

يعنى: أن زائدى فعلان يمنعان (الصرف) مع العلمية فى وزن فعلان وفى غيره نحو حمدان وعثمان وعمران وغطفان وأصبهان، وقد نبه على التعميم بالتمثيل.

(١) أ، ج.

(٢) شجر بغير: - بفتح الغين مع فتح أوله وكسره - يقال: ذهب القوم شجر بغير. أى: متفرقين من أشجر فى البلد أبعد، وبغير النجم: سقط؛ لأنهم بتفرقهم يباعد بعضهم عن بعض.

بيت بيت: تقول: هو جارى بيت بيت، وأصله بيتنا ملاصقا لبيته، فحذف الجار وهو اللام وركب الاسمان وعامل الجال ما فى قوله جارى من معنى الفعل، فإنه فى معنى مجاورى، وجوزوا أن يكون الجار المقدر إلى وألا يقدر جار أصلا بل العاطف صباح مساء؛ تقول: فلان يأتينا صباح مساء أى: كل صباح ومساء فحذف العاطف وركب الظرفان قصدا للتخفيف، ولو أضفت فقلت صباح مساء لجاز أى: صباحا مقترنا بمساء. اهـ صبان.

تنبيهات:

الأول قد يكون فى النون اعتباران، فإن قدرت النون زائدة منع الصرف، وإن قدرت أصلية صرف نحو «حسان» إن جعل من الحس امتنع أو من الحسن انصرف^(١).

وشيطان: إن جعل من شاط امتنع، أو من شطن انصرف.

ولو سميت برمان فذهب الخليل وسيبويه إلى منع الصرف، لكثرة زيادة النون فى نحو ذلك، وذهب الأخفش إلى صرفه، لأن فعلا فى النبات أكثر ويؤيده قول بعضهم «أرض مرمنة»^(٢) ويأتى الكلام على زيادة النون فى التصريف إن شاء الله تعالى.

الثانى: إذا أبدل من النون الزائدة لام منع الصرف، إعطاء للبديل حكم المبدل، مثال ذلك «أصيلال» فإن أصله أصيلان، فلو سمي به منع الصرف ولو أبدل من حرف أصلى نون صرف، بعكس أصيلان، ومثال ذلك «حنان» فى حناء، أبدلت همزته نونا.

الثالث: ذهب الفراء إلى منع الصرف للعلمية وزيادة ألف قبل نون أصلية، تشبيها لها بالزائدة، نحو «سنان» و «بيان»، والصحيح صرف ذلك.

كَذَا مُؤْنْتُ بِهَاءٍ مُطْلَقًا وَشَرَطُ مَنَعِ الْعَارِ كَوْنُهُ ارْتَقَى
فَوْقَ الثَّلَاثِ أَوْ كَجُورٍ أَوْ سَقَرٍ أَوْ زَيْدٍ اسْمِ امْرَأَةٍ لَا اسْمَ ذَكَرَ

من موانع الصرف التانيث، وهو ضربان: لفظى ومعنوى:

فاللفظى: إن كان بالألف فقد تقدم حكمه، وإن كان بالتاء منع مع العلمية مطلقا نحو عائشة وطلحة وهبة.

والمعنوى: أيضا، يمنع مع العلمية ولكن يشترط فى تحتم منعه أن يكون رائدا على ثلاثة أحرف نحو زينب، لأن الرابع منه ينزل منزلة هاء التانيث أو متحرك الوسط نحو سقر، لأن الحركة قامت مقام الرابع خلافا لابن الأنبارى، فإنه جعله

(١) من الحس وزنه فعلان؛ ومن الحسن وزنه فعال.

(٢) وفى نسخة ب رمنة. والمعنى: كثيرة الرمان.

ذا وجهين، وما ذكره في البسيط من أن سقر ممنوع الصرف باتفاق، ليس كذلك، أو يكون أعجميا نحو جور - اسم بلد - لأن العجمة لما انضمت إلى التأنيث والعلمية تحتم المنع، وإن كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثي لأنها هنا لم تؤثر منع الصرف، وإنما أثرت تحتم المنع، وحكى بعضهم فيه الخلاف فيجعل جور مثل هند في جواز الوجهين، أو منقولاً من مذكر نحو زيد - إذا سمي به امرأة - لأنه حصل بنقله إلى التأنيث نقل عادل خفة اللفظ. هذا مذهب سيويه والجمهور، وذهب عيسى بن عمر وأبو زيد والجرمي والمبرد إلى أنه ذو وجهين. واختلف النقل عن يونس.

ثم نبه على أن الثلاثي الساكن الوسط إذا لم يكن أعجميا ولا منقولاً عن مذكر يجوز فيه المنع والصرف بقوله:

وَجَهَانٍ فِي الْعَادِمِ تَذْكَيرًا سَبَقُ وَعَجْمَةٌ كَهِنْدَ وَالْمَنْعُ أَحَقُّ

فمن صرفه نظر إلى خفة السكون، ومن لم يصرفه نظر إلى وجود السببين ولم يعتبر الخفة.

وقد صرح بأن منعه أحق من صرفه وهذا مذهب الجمهور، وقال أبو علي: الصرف أفصح، قال ابن هشام: وهو غلط جلي، وذهب الزجاج - قيل: والأخفش - إلى أنه متحتم المنع. قال الزجاج: لأن السكون لا يغير حكماً أوجه اجتماع علتين يمنعان الصرف، وذهب الفراء إلى أن ما كان اسم بلد لا يجوز صرفه نحو «فيد» لأنهم لا يرددون اسم البلدة على غيرها^(١) فلم يكثر في الكلام بخلاف هند.

تنبيهات:

الأول: لا فرق في ذلك بين ما سكونه أصلي كهند، أو عارض بعد التسمية كفضذ أو الإعلال كدار، ففي ذلك وجهان. أجودهما المنع.

(١) مراده بقوله «لأنهم لا يرددون اسم البلدة على غيرها» أن الاشتراك اللفظي في أسماء البلدان قليل، فهم لا يطلقون اسم بلدة على بلدة أخرى إلا نادراً، بخلاف الأناسي، فإن الاشتراك في أسمائهم كثير.



الثاني: إذا كان المؤنث ثنائيا نحو يد جار فيه الوجهان ذكرهما سيبويه.
وظاهر التسهيل أن المنع أجود كما في هند، وقول صاحب البسيط في يد صرفت
بلا خلاف. غير صحيح.

الثالث: إذا صغر نحو هند تحتم منعه لظهور التاء نحو هنيذة، فإن صغر
بغير تاء نحو حريب - وهي الفاظ مسموعة - انصرف.

الرابع: إذا سمي مذكر بمؤنث، فإن كان ثلاثيا صرف مطلقا خلافا للفراء
وثعلب إذ ذهبوا إلى أنه لا ينصرف سواء تحرك وسطه نحو فخذ أم سكن نحو
حرب.

ولابن خروف في متحرك الوسط - وإن كان زائدا على الثلاثة لفظا نحو
سعاد، أو تقديرا كلفظ نحو جيل مخفف جبال^(١) بالنقل منع من الصرف.

فإن قلت: مذهب سيبويه والبصريين أن علامة التأنيث تاء، والهاء عندهم
بدل التاء في الوقف فلم عدل عن التعبير بالياء في قوله: «كذا مؤنث بهاء مطلقا»؟

قلت: كأنه عدل إلى الهاء احترازا من تاء بنت وأخت، فإنهما تاء إلحاق
بنيت الكلمة عليها، فليس حكمها حكم الهاء.

وقد نص سيبويه على أن بنتا وأختا إذا سمي بهما رجل مصروفان، وقياس
هذا أنهما إذا سمي بهما امرأة يجوز فيهما الوجهان كهند، وقد ذهب قوم إلى أن
تاء بنت وأخت للتأنيث فمنعهما الصرف في المعرفة، ونقله بعضهم عن الفراء.

فإن قلت: قد تقرر أن المؤنث بلا علامة ظاهرة فيه تاء مقدرة، ولذلك ترد
في التصغير، فيقال: هنيذة، فكيف سماه عاريا في قوله «وشرط منع العار»؟

قلت: يعني: العارى من العلامة لفظا، وهو واضح.

وَالْعَجْمِيُّ الْوَضْعُ وَالتَّعْرِيفُ مَعَ زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ صَرْفُهُ امْتِنَعٌ

من موانع الصرف العجمة مع العلمية، فإذا كان الاسم من أوضاع العجم
وهو علم امتنع صرفه بشرطين:

(١) اسم للتضيق الأثني، ويقال للذكر: ضبعان.

أحدهما: أن يكون عجمى التعريف أيضا أعنى: بكونه علما فى لغتهم.

الثانى: أن يكون رائدا على ثلاثة أحرف، وذلك نحو إبراهيم وإسماعيل وإسحاق، واحترز بالشرط الأول عن نوعين:

أحدهما: ما نقل من لسانهم وهو نكرة نحو لجام^(١) فلا أثر للعجمة فيه، لأن عجمته جنسية فالحق بالأمثلة العربية.

والآخر: ما كان فى لسان العجم نكرة ثم نقل فى أول أحواله علما نحو بندار^(٢).

وهذا فيه خلاف. وذهب قوم منهم الشلوبين وابن عصفور إلى أنه لا ينصرف؛ لأنهم لا يشترطون أن يكون علما فى لغة العجم، وذهب قوم إلى أنه منصرف؛ لأنهم يشترطون أن يكون علما فى لغة العجم، وإليه ذهب المصنف، وهو ظاهر كلام سيويه.

واحترز بالشرط الثانى عن الثلاثى، فإنه ينصرف، لأن العجمة سبب ضعيف فلا تؤثر فى الثلاثى بخلاف التأنيث.

قال فى شرح الكافية: قولا واحدا فى لغة جميع العرب، ولا التفات إلى من جعله ذا وجهين مع السكون، ومتحتم المنع مع الحركة.

قال: وعن صرح بإلغاء عجمة الثلاثى مطلقا السيرافى وابن برهان وابن خروف، ولا أعلم لهم من المتقدمين مخالفا. انتهى.

قلت: نقل عن عيسى بن عمرو وتبعه ابن قتيبة والجرجاني جوار المنع والصرف فى الثلاثى الساكن الوسط.

ويتحصل فى الثلاثى ثلاثة أقوال:

-
- (١) اللجام - بالجيم - وضعه العجم اسم جنس للآلة التى تجعل فى فم الفرس.
(٢) بندار: بضم الباء - وهو فى لغة العجم اسم جنس للتاجر الذى يلزم المعادن ولمن يخزن البضائع للغلاء - وجمعه بنادرة.

أحدها: أن العجبة لا أثر لها فيه مطلقا، وهو الصحيح.

الثاني: ما تحرك وسطه نحو «ملك» - اسم رجل - لا ينصرف، وما سكن وسطه فيه وجهان، وقد تقدم القائلون به.

والثالث: ما تحرك وسطه لا ينصرف وما سكن وسطه منصرف، وبه جزم ابن الحاجب.

تنبيهات:

الأول: قوله: «زيد» (هو) ^(١) مصدر زاد (يزيد) ^(٢) زيدا وزيادة وزيدانا.

الثاني: المراد بالعجمي ما نقل من لسان غير العرب. ولا يختص بلغة الفرس.

الثالث: إذا كان الأعجمي رباعيا وأحد حروفه ياء التصغير انصرف ولم يعتد بالياء.

الرابع: تعرف عجمة الاسم بوجوه:

أحدها: نقل الأئمة.

والثاني: خروجه عن أوزان الأسماء العربية نحو إبراهيم.

والثالث: أن يعرَى من حروف الذلاقة، وهو خماسي أو رباعي، فإن كان في الرباعي السين، فقد يكون عربيا نحو «عسجد» ^(٣) وهو قليل، وحروف الذلاقة ستة يجمعها «مرينفل».

والرابع: أن يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والقاف بغير فاصل نحو «قج وجق» ^(٤) والصاد والجيم نحو «صولجان» ^(٥)، والكاف

(١) ب، ج.

(٢) ب، ج.

(٣) العسجد: هو الذهب والجوهر والبعير الضخم. هـ قاموس.

(٤) قج: - بقاف مفتوحة وجيم مشوبة بالشين ساكنة - لغة تركية بمعنى: اهرب وبمعنى كم الاستفهامية، وأما بكسر القاف فبمعنى الرجل.

جق: بكسر الجيم وسكون القاف - بمعنى اخرج، وفي القاموس: الجقة - بالكسر - الناقة الهرمة.

(٥) صولجان: - بفتح الصاد واللام - المحجن وجمعه صوالجة.

والجيم نحو «أسكرجة»^(١)، (وتبعية الراء للنون)^(٢) أول كلمة نحو «نرجس» والزاي بعد الدال نحو «مهندز».

كَذَلِكَ ذُو وَزْنٍ يَخْصُ الْفِعْلَا أَوْ غَالِبٍ كَأَحْمَدٍ وَيَعْلَى

ما يمنع الصرف مع العلمية وزن الفعل، بشرط أن يكون مختصا به، أو غالبا فيه.

والمراد بالمختص: ما لا يوجد في غير فعل إلا في نادر أو علم أو أعجمي، كصيغة الماضي المفتوح بقاء المطاوعة^(٣) أو همزة وصل^(٤).

وما سلم من المصوغ للمفعول وبناء فعل وما صيغ للأمر من غير فاعل والثلاثي^(٥)، وما سوى أفعال ونفعل وتفعل ويفعل من أوزان المضارع.

واحترز من النادر نحو «دئل» - لدوية، وينجلب لخرزة، وتبشر لطائر.

وبالعلم نحو «خضم» - لرجل - و «شمر» لفرس، وبالعجمي من نحو «بقم، وإستبرق»^(٦)، فلا يمنع وجدان هذه^(٧) اختصاص أوزانها بالفعل، لأن النادر والعجمي لا حكم لهما، والعلم منقول من فعل، فالاختصاص باق.

والمراد بالغالب: ما كان الفعل به أولى، إما لكثرة فيه كإحمد وإصبع وأبلم^(٨). فإن أوزانها تقل في الاسم وتكثر في الأمر من الثلاثي، وإما لأن زيادته

(١) أسكرجة: - بسكون السين وضم الكاف وضم الراء المشددة - اسم لوعاء مخصوص.

(٢) ب، ج وفي أ (الراء والنون).

(٣) نحو تعلم.

(٤) نحو انطلق.

(٥) نحو انطلق ودحرج.

(٦) البقم: بفتح الباء وتشديد القاف مفتوحة - صيغ معروف - وهو العندم، وإستبرق: الديقاج الغليظ.

(٧) أي الأسماء.

(٨) إئتمد: - بكسر الهمزة وسكون المثلثة وبالبدال المهملة.

إصبع: - بكسر الهمزة وفتح الباء - واحدة الأصابع، وفيها عشر لغات حاصلة من ضرب ثلاثة أحوال الهمزة في ثلاثة أحوال الباء والعاشرة أصبوع.

أبلم: بضم الهمزة واللام وسكون الباء - سعف المقل.

تدل على معنى فى الفعل ولا تدل على معنى فى الاسم كأفكل وأكلب^(١) فإن (نظائرهما)^(٢) تكثر فى الأسماء والأفعال، لكن الهمزة من أفعل وأفعل تدل على معنى فى الفعل^(٣) ولا تدل على معنى فى الاسم، فكان المفتوح بأحدهما من الأفعال أصلا للمفتوح بأحدهما من الأسماء.

وقد يجتمع الأمران فى نحو «يرمغ. وتنضب»^(٤)، فإنهما كائمد فى كونه على وزن يكثر فى الأفعال ويقل فى الأسماء، وكأفكل فى كونه مفتوحا بما يدل على وزن يكثر فى الفعل دون الاسم.

تنبيهات:

الأول: قد اتضح بما ذكر أن التعبير عن هذا النوع بأن يقال «أو ما أصله الفعل» كما فعل فى الكافية. أو ما هو به أولى كما فعل فى التسهيل. أجود من التعبير عنه بالغالب.

الثانى: قد فهم من قوله «يخص الفعل أو غالب» أن الوزن المشترك غير الغالب لا يمنع الصرف نحو ضرب ودحرج. خلافا لعيسى بن عمر فيما نقل من فعل فإنه لا يصرفه متمسكا بقوله^(٥):

(١) أفكل: الرعدة. أكلب: جمع كلب.

(٢) ب، ج وفى أ (نظائر هذا) فمن نظائر أفكل من الأسماء أبيض وأسود وأفضل، ومن الأفعال أذهب وأعلم وأسمع. ومن نظائر أكلب من الأسماء أبحر وأوجه وأعين، ومن الأفعال أنصر وأدخل وأخرج.

(٣) نحو أذهب وأكتب.

(٤) يرمغ - بتحتية فراء فميم فغين - بوزن يضرب - اسم لحجارة بيض دقاق تلمع: تنضب - بفوقية فنون فضاد فباء بورن تنصر - اسم شجرة اه صبان.

(٥) قائله: هو سحيم بن وثيل اليربوعى، وقيل: المثقب العبدى، وقيل: أبو زيد. ونسبه بعضهم إلى الحجاج بن يوسف الثقفى. وليس بصحيح، وإنما أنشده على المنبر لما قدم الكوفة واليا عليها، وهو من الوافر.

وعجزه: متى أضع العمامة تعرفونى.

اللغة: «جلا» كشف «طلاع» صيغة مبالغة من الطلوع وهو الصعود «الثنايا» جمع ثنية وهى العقبة، والمراد مقتحم الشدائد - العمامة يريد ما تلبس فى الحرب وتوضع فى السلم. وهى البيضة.

أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّنَائِيَا

ولا حجة فيه، لأنه يحتمل أن يكون فيه ضمير الفاعل، فيكون محكيا لأنه منقول من جملة، أو يكون حذف الموصوف وأقام صفته مقامه.

أى: أنا ابن رجل جلا.

وقد ذهب بعضهم إلى أن الفعل قد يحكى مسمى به، وإن كان غير مسند إلى ضمير متمسكا بهذا البيت.

ونقل عن الفراء ما يقرب من مذهب عيسى، قال: الأمثلة التي تكون للأسماء والأفعال إن غلبت للأفعال فلا تجره في المعرفة نحو رجل اسمه «ضرب» فإن هذا اللفظ وإن كان اسما للعسل الأبيض هو الأشهر في الفعل.

فإن غلب في الاسم فأجره في المعرفة والنكرة نحو رجل مسمى بحجر لأنه يكون فعلا تقول «حجر عليه القاضي» ولكنه أشهر في الاسم. انتهى.

الثالث: يشترط في الوزن المانع للصرف شرطان:

أحدهما: أن يكون لازما. والثاني: ألا يخرج بالتغيير إلى مثال هو

للإسم.

فخرج بالأول نحو امرئ، فإنه لو سمي به انصرف، وإن كان في النصب شبيها بالأمر من علم. وفي الجر شبيها بالأمر من ضرب، وفي الرفع شبيها بالأمر

= المعنى: أنا ابن رجل كشف الأمور ومقتحم صعابها متى أضع على رأسى عمامة الحرب تعرفون شجاعتي.

الإعراب: «أنا» مبتدأ «ابن» خبره «جلا» مضاف إليه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل. وهو علم منقول من الفعل، أو «جلا» فعل ماضٍ وفاعله يعود على «رجل» مقدر بعد ابن مضاف إليه، والجملة صفة لرجل المقدر. أى: أنا ابن رجل جلا الأمور «وطلاع» معطوف على ابن «الثنايا» مضاف إليه. «متى» اسم شرط جازم «أضع» فعل مضارع مجزوم. فعل الشرط «العمامة» مفعول به «تعرفونى» فعل مضارع جواب الشرط وعلامة جزمه حذف النون وواو الجماعة فاعله والنون للوقاية وياء المتكلم مفعول به لتعرفوا.

الشاهد: قوله «جلا» فقد استدل به عيسى بن عمر على أنه علم منقول من الفعل الماضى. مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٢/٥٣١، وابن الناظم، وابن هشام ٣/٣٤٥، وذكر فى القطر ص ٨٤، وسيبويه ٢/٧، وابن يعيش ١/٦١.

من خرج، لأنه خالف الأفعال بكون عينه لا تلزم حركة واحدة، فلم تعتبر فيه الموازنة.

وخرج بالثاني نحو «رد، وقيل» فإن أصلهما رُدِدَ وَقُول، ولكن الإدغام والإعلال أخرجهما إلى مشابهة يَرِدُ وقيل، فلم يعتبر فيهما الوزن الأصلي. وشمل قولنا «إلى مثال هو للاسم» قسمين: أحدهما: ما خرج إلى مثال غيرنادر، ولا إشكال في صرفه نحو «رُدِدَ، وقيل».

والآخر: ما خرج إلى مثال نادر نحو «انطلق» إذا سكنت لامه، فإنه خرج إلى مثال إنْقَطَلَ^(١) وهو نادر، وهذا فيه خلاف، وجوز فيه ابن خروف الصرف والمنع.

وقد فهم من ذلك أن ما دخله إعلال ولم يخرج به إلى وزن الاسم نحو يزيد امتنع صرفه.

الرابع: اختلف في سكون التخفيف العارض بعد «التسمية»^(٢) نحو ضُرِبَ^(٣) فمذهب سيبويه أنه كالسكون اللازم فينصرف، وهو اختيار المصنف، وذهب المازني والمبرد ومن وافقهما إلى أنه يمنع الصرف، فلو خفف قبل التسمية انصرف قولاً واحداً.

وَمَا يَصِيرُ عَلَمًا مِنْ ذِي أَلْفٍ زِيدَتْ لِإِلْحَاقِ فَلَيْسَ يَنْصَرِفُ

الف الإلحاق المقصورة تمنع الصرف مع العلمية، لشبهها بألف التأنيث من وجهين لا يوجدان في ألف الإلحاق الممدودة، فلذلك لم تمنع الصرف لوجهين: أحدهما: أنها زائدة ليست مبدلة من شيء، بخلاف الممدودة فإنها مبدلة من ياء.

(١) الإنقح: يوزن مجردحل - الرجل الذي ييس جلده على عظمه. وتقول: قحل الرجل

على وزن قرح - فهو قحل مثل شهم وقحل مثل فرح.

(٢) أ، ج وفي ب «الاسمية».

(٣) بسكون العين مخففاً من ضُرِبَ المجهول.

والثانى: أنها تقع فى مثال صالح لآلف التانيث نحو أرطى^(١) فهو على مثال
سكرى بخلاف الممدودة.

تنبيه:

حكم ألف التثنية كحكم ألف الإلحاق فى أنها تمنع مع العلمية نحو
«قبشرى»^(٢) ذكره بعضهم.

وَالْعَلْمَ أَمْنَعُ صَرْفَهُ إِنْ عَدَلَا كَفَعَلِ التَّوَكُّيدِ أَوْ كَثُعَلَا

العدل يمنع الصرف مع العلمية فى أربعة مواضع وقد اشتمل هذا البيت على
موضعين (منها)^(٣):

الأول: فَعَلٌ فى التوكيد، والمراد به جُمع وتوابعه كقولك: «مررت بالهندات
جمع» والمانع له من الصرف التعريف والعدل.

أما تعريفه فبالإضافة المنوية فشابه بذلك العلم، لكونه معرفة بغير قرينة
لفظية، هذا ظاهر كلام سيبويه وهو اختيار ابن عصفور، وذهب بعضهم إلى أنه
علم، وهو المفهوم من كلام الناظم هنا.

قلت: وإلى الأول ذهب فى الكافية، وقال فى شرحها: لأن العلم إما
شخصى وإما جنسى.

فالشخصى مخصوص ببعض الأشخاص فلا يصلح لغيره.

والجنسى مخصوص ببعض الأجناس فلا يصلح لغيره، وجمع بخلاف
ذلك، فالحكم بعلميته باطل. انتهى.

وقال فى التسهيل: والمانع العدل مع شبه العلمية أو الوصفية فى فَعَلٌ
توكيدا.

قال الشيخ أبو حيان: وتجويز ابن مالك أن العدل يمنع مع شبه الصفة فى
باب جُمع لا أعرف له فيه سلفا. انتهى.

(١) أرطى: شجر له نور وثمر كالعنب.

(٢) القبشرى: الجمل العظيم والفصيل المهزول.

(٣) ١.

وأما عدله ففيه أقوال: قيل: إنه معدول عن فعلاوات، لأنه جمع فعلاء مؤنث أفعال وقد جمع المذكر بالواو والنون فكان حق المؤنث أن يجمع بالألف والتاء، وهو اختيار المصنف.

وقيل: معدول عن فُعَل لأن قياس أفعال فعلاء أن يجمع مذكروه ومؤنثه على فُعَل نحو حُمَر في أحمر وحمراء، وهو قول الأخفش والسيرافي واختاره ابن عصفور.

وقيل: إنه معدول عن فعالي؛ لأن جمعاء اسم كصحراء.

الثاني: علم المذكر المعدول إلى فعل نحو عمر، وطريق العلم يعدل هذا النوع سماعه (غير)^(١) مصروف عاريا من سائر الموانع ومنه زُفر ومُضِر وتُعل وهُبَل وزُحل وعُظم وجُثم وقُثم وجُمح وقُزح ودُلف وبلع - بطن من قضاة.

فإن ورد فعل مصروفا وهو علم علمنا أنه ليس بمعدول، وذلك نحو أدد.

وهو عند سيبويه من الود فهمزته عن واو، وعند غيره من الأد^(٢) فهمزته أصلية، فإن وجد في فعل مانع مع العلمية لم يجعل معدولا نحو طوى فإن منعه للتأنيث والعلمية ونحو «تُتل» اسم أعجمي^(٣) فالمانع له العجمة والعلمية عند من يرى منع التأنيث مع العجمة.

تنبيهات:

الأول: فُعَل المذكور معدول عن فاعل، فعمر عن عامر وكذلك سائرهما، قيل: وبعضها معدول عن أفعال وهو تُعل.

الثاني: إنما جعل هذا النوع معدولا لأمرين:

أحدهما: أنه لو لم يقدر عدله لزم ترتيب المنع على علة واحدة. وليس فيه من الموانع غير العلمية.

(١) أ.

(٢) وهو العظيم.

(٣) اسم لبعض عظماء الترك.

والآخر: أن الأعلام يغلب (عليها)^(١) النقل، فجعل عمر معدولا عن عامر العلم المنقول من الصفة ولم يجعل مرتجلا.

الثالث: ذكر بعضهم لعدله فائدتين: إحداهما: لفظية وهي التخفيف. والأخرى: معنوية وهي تمحيض العلمية. إذ لو قيل «عامر» لتوهم أنه صفة. الرابع: ذكر بعضهم عن فعل علم جنس قالوا «جاء بعلق وعلق» ولا يصرف وهو غريب.

الخامس: من الممنوع الصرف للعدل والتعريف فلا يصلح لغيره علما من المعدول إلى فعل في النداء كغدر وفسق فحكمه حكم عمر. قال المصنف: وهو أحق من عمر بمنع الصرف؛ لأن عدله محقق وعدل عمر مقدر. انتهى.

وهو مذهب سيبويه، وذهب الأخفش وتبعه ابن السيد إلى صرفه ثم انتقل إلى الموضوع الثالث فقال:

وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعًا سَحَرَ إِذَا بِهِ التَّعْيِينُ قَصْدًا يُعْتَبَرُ

إذا قصد بسحر سحر يوم بعينه فالأصل أن يعرف بال أو بالإضافة.

فإن تجرد منهما مع قصد التعيين فهو حيثئذ ظرف لا يتصرف، ولا ينصرف، نحو «جئت يوم الجمعة سحر» والمانع له من الصرف العدل والتعريف. أما العدل فعن اللفظ بال وكان الأصل أن يعرف بها.

وأما التعريف فقليل: بالعلمية؛ لأنه جعل علما لهذا الوقت. وصرح به في التسهيل.

وقيل: بشبه العلمية؛ لأنه تعرف (بغير أداة ظاهرة)^(٢) كالعلم.

وهو اختيار ابن عصفور. وقوله هنا «والتعريف» يومئ إليه. إذ لم يقل والعلمية.

(١) أ، ج.

(٢) أ، وفي ب، ج (بأداة مقدرة).



وذهب صدر الأفاضل - وهو أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم المطرزي^(١) - إلى أنه مبني على الفتح. لتضمنه معنى حرف التعريف كأمس.

وذهب ابن الطراوة إلى أنه مبني لا لتضمنه معنى الحرف بل لعدم (التقارب)^(٢).

وذهب السهيلي إلى أنه معرب. وإنما حذف تنوينه لنية الإضافة.

وذهب الشلوين الصغير إلى أنه معرب أيضا. وإنما حذف تنوينه لنية آل.

وعلى هذين القولين فهو من قبيل المنصرف. والصحيح ما ذهب إليه الجمهور.

تنبيه:

نظير سحر في امتناعه من الصرف أمس عند بني تميم، فإن منهم من يعربه في الرفع غير منصرف. وبينه على الكسر في الجر والنصب. ومنهم من يعربه إعراب ما لا ينصرف في الأحوال الثلاث. خلافا لمن أنكر ذلك. وغير بني تميم يبنونه على الكسر.

وحكى ابن الربيع أن بني تميم يعربونه إعراب ما لا ينصرف إذا رفع أو جر بمذ أو منذ فقط، وزعم الزجاج أن من العرب من يبنيه على الفتح، واستشهد بقول الراجز^(٣):

(١) هو ناصر بن عبد السيد على بن المطرزي أبو الفتح النحوي المشهور بالمطرزي من أهل خوارزم، قرأ على الزمخشري وغيره وبرع في النحو واللغة، ولد في رجب سنة ثمان وثلاثين وخمسماية ووصف وشرح المقامات والمعرب في لغة الفقه ومختصر الصباح في النحو وغير ذلك. ومات بخوارزم في يوم الثلاثاء حادي عشرين جمادى الأولى سنة عشر وستماية.

(٢) أ، وفي ب، ج (التقار).

(٣) قائله: لم أعثر على قائله - وهو من الرجز.

وعجزه: عجائزا مثل السعالى خمسا

اللغة: «عجبا» هو انفعال النفس بسبب وصف رائد في المتعجب منه «عجائزا» - جمع عجوز

- وهي التي هربت من النساء «السعالى» - جمع سعالاة - بكسر السين - وهي أخبث

الغيلان، وقيل: هي ساحرة الجن.

لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا مُذْ أَمَسَا

قال فى شرح التسهيل: ومدّعا غير صحيح، لامتناع الفتح فى مواضع الرفع، ولأن سيويه استشهد بالرجز على أن الفتح فى «أمسا» فتح إعراب، وأبو القاسم لم يأخذ البيت من غير كتاب سيويه.

فقد غلط فيما ذهب إليه، واستحق ألا يعول عليه. انتهى.

وأجاز الخليل فى «لقيته أمس» أن يكون التقدير بالأمس، فحذف الباء وأل فتكون الكسرة كسرة إعراب، ولأمس أحكام آخر ليس هذا موضع ذكرها.

ثم انتقل إلى الموضع الرابع فقال:

وَابْنِ عَلَى الْكَسْرِ فَعَالٍ عِلْمًا
مُؤَنَّثًا وَهُوَ نَظِيرٌ جُشْمًا

عند تميم

لغة الحجازيين بناء فعال علما لمؤنث نحو «حذام» على الكسر مطلقا وفى

سبب بنائه أقوال:

أحدها: شبهه بنزال وزنا وتعريفا وعدلا وتأنثا.

والثانى: تضمنه معنى «هاء»^(١) التأنيث، وإليه ذهب الربعى.

= المعنى: والله لقد رأيت من أمس أمرا يتعجب منه، وذلك أنى رأيت نسوة كبارا فى السن مثل الغيلان فى القبح وعدتهن خمس.

الإعراب: «لقد» اللام واقعة فى جواب قسم محذوف، قد حرف تحقيق «رأيت» فعل وفاعل «عجبا» مفعول به، وأصله صفة لموصوف محذوف.

والتقدير: لقد رأيت شيئا عجبا ثم حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه «مذ» حرف جر «أمسا» مجرور بمذ وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة، لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف العلمية والعدل عن الأمس والجار والمجرور متعلق برأى «عجائزا» صرفه للضرورة وهو بدل من قوله عجبا «مثل» صفة لعجائز «السعالى» مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الباء منع من ظهورها الثقل «خمسًا» صفة لعجائز.

الشاهد: قوله «أمسا» حيث أعرب إعراب ما لا ينصرف وجر بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية والعدل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشموني ٢/٥٣٧، وابن هشام ٢/٣٥٢، وابن الناظم.

وذكره ابن هشام فى قطر الندى ص ٩ والشذور ص ١٠٤ وسيويه ٢/٤٤.

(١) أ، ج وفى ب (تاء).

والثالث: توالى العلل، وليس بعد منع الصرف إلا البناء، قاله المبرد.
والأول هو المشهور^(١).

وأما بنو تميم ففصل أكثرهم بين ما آخره راء نحو حضار فبنوه على الكسر،
وبين ما ليس آخره راء فمنعوه الصرف، وبعضهم أعرب النوعين إعراب ما لا
ينصرف.

وإنما وافق أكثرهم فيما آخره راء، لأن مذهبهم الإمالة، فإذا كسروا توصلوا
إليها ولو منعوه الصرف لامتنعت، وقد جمع الأعشى بين اللغتين في قوله^(٢):

وَمَرَّ دَهْرٌ عَلَيَّ وَبَارٍ فَهَلَكْتَ جَهْرَةً وَبَارٌ

ويحتمل أن يكون وباروا فعلا ماضيا والواو ضمير جمع.

واختلف في منع صرفه عند تميم فذهب سيبويه إلى أن المانع له العدل عن
فاعله وللعلمية.

وذهب المبرد إلى أن المانع له التأنيث والعلمية، وليس بمعدول ووافق على
أنها معدولة إذا بنيت.

(١) تقول: هذه حذام ووبار، ورأيت حذام ووبار، ومررت بحذام ووبار.

(٢) قائله: هو الأعشى ميمون بن قيس - وهو من البسيط.

وقبله: ألم تروا إرما وعادا أودى بها الليل والنهار.

اللغة: «إرم» اسم البلدة «وعادا» اسم القبيلة «أودى بها» ذهب بها وأهلكها «وبار» اسم أمة
قديمة بائدة كانت تسكن اليمن.

الإعراب: «ومر» الواو عاطفة، مر فعل ماض «دهر» فاعل «على وبار» جار ومجرور متعلق
بمر «فهلكت» الفاء عاطفة هلك فعل ماض والتاء للتأنيث. «جهرة» منصوب على الظرفية
عامله هلكت «وبار» فاعل هلكت مرفوع بالضممة الظاهرة.

الشاهد: قوله «وبار» حيث بناه على الكسر في الأول على لغة الأكثرين وأعربه في الثاني على
رأى القلة وعند جعل وبار الثانية غير علم. أي: وباروا بمعنى هلكوا فعل ماض والواو
للجماعة فالجملة معطوفة على «هلكت» وأنت هلكت على إرادة القبيلة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٢/٥٣٨، وابن الناظم وابن هشام ٢/٣٥٠
وذكره في الشذور ص ١٠١ وسيبويه ٢/٤١، وابن يعيش ٣/٦٤.

فإن قلت: مذهب المبرد هو الظاهر، لأن التأنيث محقق والعدل مقدر، وأيضا فلا حاجة إلى تقدير عدلها، لأن تقدير العدل في باب عمر إنما ارتكب لأنه لو لم يقدر لزم ترتيب المنع على العلمية وحدها، ولا يلزم من ذلك هنا.

قلت: قال بعضهم: الظاهر مذهب سيبويه، لأن الغالب على الأعلام أن تكون منقولة، فهذا جعلت معدولة عن فاعلة المنقولة (عن^(١)) صفة كما تقدم في عمر.

وعلى مذهب المبرد تكون مرتجلة.

تنبيهات:

الأول: أطلق في قوله (عند تميم) وإنما هو عند بعضهم.

الثاني: فهم من قوله (نظير جشما) أن المانع له العدل والعلمية وفاقا لسيبويه.

الثالث: أفهم قوله (مؤنثا) أن حذام وبابه لو سمي به مذكر لم يين، ولكنه يمنع الصرف للعلمية عن مؤنث، ويجوز صرفه، لأنه إنما كان مؤنثا لإرادتك به ما عدل عنه، فلما زال العدل زال التأنيث بزواله.

الرابع: فعّال يكون معدولا وغير معدول؛ فالمعدول إما علم مؤنث كحذام وتقدم حكمه، وإما أمر نحو نزال، وإما مصدر نحو حمّاد، وإما حال نحو^(٢):

(١) ب، ج وفي أ (من).

(٢) قائله: عوف بن عطية يخاطب لقيط بن زرارة حين فر يوم رحرحان وأسر أخوه معبد. وقيل: للأحوص بن جعفر، وقيل: النابغة - وهو من الكامل. وصدده: ودكرت من لبن الملقق شربة.

اللغة: «الملقق» - بكسر اللام - قطع إبل وسم بمثل الحلق «بداد» - بفتح الباء - يقال: جاءت الخيل بداد: أي: متبعدة «الصعيد» وجه الأرض.

الإعراب: «ودكرت» فعل وفاعل «من لبن» جار ومجرور متعلق بذكرت «الملقق» مضاف إليه «شربة» مفعول «الخيل» مبتدأ «تعدو» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «في الصعيد» جار ومجرور متعلق بتعدو «بداد» حال. الشاهد: «بداد» وقعت حالا ههنا على وزن فعال وبنى على الكسر لأنه معدول عن المصدر وهو البدد.

مواضعه: ذكره الأشموني ٥٣٨/٢، والسيوطي في الهمع ١/٢٩، وسيبويه ٣٩/٢، وابن يعيش ٥٤/٣.

وَالْخَيْلُ تَعْدُو فِي الصَّعِيدِ بَدَادٍ

وإما صفة جارية مجرى الأعلام نحو حلاق - للمنية - وإما صفة ملازمة للنداء نحو يا خبات، فهذه خمسة أنواع كلها تبنى على الكسر مغدولة عن مؤنث، فإن سمي بها مذكر ففيه وجهان: أرجحهما منع الصرف كعناق - إذا سمي به^(١).
والآخر: الصرف فيجعل كصباح^(٢).

ولا يجوز البناء خلافا لابن بابشاذ، وغير المعدول يكون اسما كجناح ومصدرا كذهاب وصفة نحو جواد وجنسا نحو سحاب، فلو سمي بشيء من هذه مذكر انصرف قولاً واحداً إلا ما كان مؤنثا كعناق.
وقوله:

.... واصرفن ما نكرأ من كل ما التعريف فيه أثراً

يعنى: أن ما أثر فيه التعريف إذا نكر صرف لذهاب جزء العلة، والمراد بذلك الأنواع السبعة المتأخرة، وهى: ما امتنع للعلمية والتركيب أو الألف والنون الزائدتين، أو التأنيث بغير الألف، أو العجمة، أو وزن الفعل، أو ألف الإلحاق، أو العدل.

فتقول: ربّ معديكربٍ وعمرانٍ وطلحةٍ وإبراهيمٍ وأحمدٍ وأرطى وعميرٍ لقيتهم، فتصرف لذهاب العلمية.

وأما الأنواع الخمسة المتقدمة - وهى ما امتنع لألف التأنيث، أو للوصف والزيادتين، أو للوصف ووزن الفعل، أو للوصف والعدل، أو للجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل.

فهذه لا تنصرف وهى نكرة، فلو سمي بشيء منهما لم ينصرف أيضاً، أما ما فيه ألف التأنيث فلأنها كافية فى منع الصرف، ووهم من قال فى «حواء» امتنع للتأنيث والعلمية.

(١) كعناق: يريد أنه معرب ممنوع من الصرف.

(٢) كصباح يريد أنه معرب مصروف.

وأما ما فيه الوصف مع زيادتي فَعَلان، أو وزن أفعال؛ فلأن العلمية تخلف الوصف فيصير منعه للعلمية والزيادتين، أو للعلمية ووزن أفعال؛ أما ما فيه الوصف والعدل، وذلك آخرُ وفُعال ومَفْعَل نحو أحاد ومَوْحَدَ فمذهب سيويه أنها إذا سُمي بها امتنعت من الصرف للعلمية والعدل.

وكل معدول سُمي به فعدله باق، إلا سَحَرَ وأمسٍ في لغة بني تميم^(١).

هذا مذهب سيويه. وذهب الأخفش وأبو علي وابن برهان وابن بابشاذ إلى صرف العدد المعدول مسمى به، قالوا: لأن العدل يزول بالتسمية.

والصحيح مذهب سيويه؛ لأن العدل باق ولا أثر لزوال معناه.

وأما الجمع الموازن مفاعل أو مفاعيل؛ فقد تقدم الكلام على التسمية به.

وإذا نكر شيء من هذه الأنواع الخمسة بعد التسمية لم ينصرف أيضا، أما ذو الف التانيث فللألف، وأما ذو الوصف مع زيادتي فعَلان أو وزن أفعال أو العدل إلى مَفْعَل أو فُعال؛ فلأنها لما نكرت شابهت حالها قبل التسمية فمنعت الصرف لشبه الوصف مع هذه العلال، هذا مذهب سيويه، وخالف الأخفش في باب سكران فصرفه^(٢).

وأما باب أحمر ففيه أربعة مذاهب:

الأول: منع الصرف، وهو الصحيح.

والثاني: الصرف، وهو مذهب المبرد والأخفش في أحد قوليهِ، ثم وافق سيويه في كتابه الأوسط.

قال في شرح الكافية: وأكثر المصنفين لا يذكرون إلا مخالفته.

وذكرُ موافقته أولى لأنها آخر قوليهِ.

والثالث: إن سُمي بأحمر رجل أحمر لم ينصرف بعد التنكير، وإن سُمي به

أسود أو نحوه انصرف. وهو مذهب الفراء وابن الأنباري.

(١) فإن عدلهما يزول بالتسمية فيصرفان، بخلاف غيرهما من المعدولات، فإن عدله بالتسمية باق، فيجب منع صرفه للعدل والعلمية عددا كان أو غيره. هـ أشموني.

(٢) أي: عند قصد تنكيره.



والرابع: أنه يجوز صرفه. قاله الفارسي في بعض كتبه.

وأما المعدول إلى مَفْعَل أو فُعَال فمن صرف أحمر بعد التسمية صرفه، وقد تقدم الخلاف في الجمع إذا نكر بعد التسمية.

تنبيه:

إذا سُمي بأفعل التفضيل مجردا من «من» ثم نكر بعد التسمية انصرف اتفاقا، لأنه لم يبق فيه شبه الوصف إذا لم يستعمل صفة إلا بمن ظاهرة أو مقدره.

فإن سُمي به مع «من» ثم نكر امتنع الصرف قولاً واحداً، وسقط خلاف الأخفش؛ لأنك إن لم تلحظ أصله خرجت عن كلام العرب.

قلت: وكلامه في الكافية وشرحها يقتضى إجراء الخلاف فيه، فإنه قال:

وذو التفضيل منعه رجح إن قارنته من.....

وقال في شرحها: وحكمه حكم أحمر.

وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصًا فَفِي إِعْرَابِهِ نَهْجَ جَوَارٍ يَقْتَنِي

تقدم أن الجمع الموازن لمفاعل، إذا كان منقوصا أجرى في الرفع والجر مجرى سار، وفي النصب مجرى نظيره من الصحيح، ولا خلاف في ذلك، وقد سبق تغليب من حكى فيه الخلاف.

وأما غير الجمع المنقوص الذي نظيره من الصحيح غير مصروف، فإن كان غير علم جرى مجرى جوار ونحوه فيما ذكر بلا خلاف. نحو «أعيم» تصغير أعمى. فتقول: «هذا أعيم». ومررت بأعيم. ورأيت أعيمى» وتوينه في الرفع والجر تنوين العوض كما سبق، وإن كان علما وهو المشار إليه بالبيت ففيه خلاف.

مذهب الخليل وسيبويه وأبي عمرو وابن أبي إسحاق أنه كذلك فتقول في «يُعِيل» تصغير يُعَلَى، هذا يعيل ومررت بيعيل ورأيت يعلى.

وذهب يونس وأبو زيد وعيسى والكسائي إلى أنه يجرى مجرى الصحيح في ترك تنوينه وجره بفتحة ظاهرة .. واحتجوا بقوله^(١):

قد عَجِبَتِ مِنِّي وَمِنْ يُعِيلِيَا

والصحيح الأول، لأنه نظير جوار، وأما قوله «يُعيليا» فهو عند غيرهم للضرورة.

ولا ضطرارٍ أو تناسُبٍ صُرِفَ ذُو المنع والمصْرُوفُ قَدْ لا يَنْصَرِفُ

أما صرف ما يستحق المنع للضرورة فمتفق على جوازه، ومنه قوله^(٢):

(١) قائله: نسبة الشيخ خالد للفرزدق - وهو من الرجز.

وعجزه: لما رأنتي خلقًا مقلولياً

اللغة: «يُعيليا» مصغر يعلى - علم لرجل - «خلقًا» عتيقا بالياء، والمراد رث الهيئة «مقلوليا» متجافيا منكمشا، والمراد دميم الخلقه.

المعنى: عجبت هذه المرأة مني ومن يعلى: حين رأنتي رث الهيئة دميم الخلقه.

الإعراب: «قد» حرف تحقيق «عجبت» فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل ضمير مستتر فيه «منِّي» جار ومجرور متعلق بالفعل «من» حرف جر «يُعيليا» مجرور بمن ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل، والالف للإطلاق «لما» ظرف زمان بمعنى حين «رأنتي» فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل ضمير والتون للوقاية والياء مفعول أول «خلقًا» مفعول ثان لرأنتي «مقلوليا» نعت لقوله خلقًا، أو معطوف عليه بحذف العاطف.

الشاهد: قوله «يُعيليا» فإنه علم مصغر موازن للفعل ممنوع من الصرف وهو منقوص.

وقد عومل معاملة الصحيح، وفتحت ياؤه ولم ينون.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٢/٥٤١، وابن هشام ٣/٣٥٧، وابن الناظم.

وذكره سيبويه ٢/٥٩.

(٢) قائله: هو أمية بن أبي الصلت الثقفي - وهو من الخفيف.

اللغة: أتاها، الضمير يرجع إلى ناقة صالح عليه السلام «أحيمر» أراد الذي عقر الناقة واسمه قدار بن سالف وكان أحمر أزرق أصهب «عضب» - بفتح العين وسكون الضاد - السيف القاطع.

الإعراب: «أتاها» فعل ومفعول «أحيمر» فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة «كأخي» الكاف للتشبيه والتقدير: أتاها مثل السهم بعضب وقيل: التقدير: أتاها بعضب كأخي السهم، أي: كمثل السهم، فعلى الأول محل الكاف النصب وعلى الثاني الجر «بعضب» جار ومجرور متعلق بأتاها «فقال» فعل ماض والفاعل ضمير مستتر فيه «كوني عقيرا» جملة وقعت مقول القول. الياء اسم كان - والخطاب للناقة - عقيرا خبير كان يستوى فيه المذكور والمؤنث.

وأَناها أَحيمِرٌ كأخي السَّهمِ بَعْضُ بَعْضٍ فقال: كوني عَقيرا

وهو كثير، وقد اختلف في نوعين:

أحدهما: ما فيه ألف التانيث المقصورة، فمنع بعضهم صرفه للضرورة، وقال: إنه لا فائدة فيه، إذ يزيد بقدر ما ينقص.

ورد بقول المسلم بن رباح المري^(١):

إني مَقَسِّمٌ ما ملكت فجاعلٌ جرماً لآخرتي ودنياً تنفع

أنشده ابن الأعرابي بتنوين «دنيا».

وقال بعضهم في رد هذا القول إن الألف قد تلتقى بساكن بعده فيحتاج الشاعر إلى كسر الأول لإقامة الوزن فينون ثم يكسر.

قلت: ومقتضى هذا أنه إذا لم يحتج إلى تنوينه لم ينون، وهو تفصيل حسن.

والثاني: «أفعل من» منع الكوفيون صرفه للضرورة، قالوا: لأن حذف تنوينه إنما هو لأجل «من» فلا يجمع بينه وبينها، ومذهب البصريين جوازها، لأن المانع له الوزن والوصف كأحمر لا «من» بدليل صرف «خير منه وشر منه» لزوال الوزن.

= الشاهد: قوله «أحيمر» حيث نونه مع أنه يستحق المنع، وذلك لأجل الضرورة. مواضعه: ذكره الأشموني ٢/٥٤١.

(١) قائله: المسلم بن رباح المري - وهو من الكامل.

الإعراب: «إني» حرف توكيد ونصب والياء اسمها «مقسم» خبر إن مرفوع بالضممة الظاهرة «ما ملكت» ما موصولة وملكيت فعل وفاعل والجملة صلة ما والعائد محذوف تقديره: ما ملكته، ومقسم مضاف وما ملكت مضاف إليه «فجاعل» الفاء عاطفة للمفصل على المجمل «جاعل» مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة وخبره محذوف تقديره: فمنه جاعل «أجرا» منصوب بجاعل «لآخرتي» جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره: أجرا كائنا لآخرتي «ودنيا» عطف على أجرا، وفيه حذف تقديره: ومنه جاعل دنيا «تنفع». فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه والجملة صفة لدنيا.

الشاهد: قوله «دنيا» حيث نونه الشاعر.

مواضعه: ذكره الأشموني ٢/٥٤٢.

ومثال صرفه للتناسب قوله تعالى: ﴿سَلْسِلَ وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا﴾^(١) وقرأ ابن مهران ﴿وَلَا يَغْوُونَ وَيَعِوقُوا وَنَسْرًا﴾^(٢).

وأجاز قوم صرف الجمع الذى لا نظير له فى الأحاد اختياراً، وزعم قوم أن صرف ما لا ينصرف مطلقاً لغة، قال الأخفش: وكان هذه لغة الشعراء، لأنهم اضطروا إليه فى الشعر «فجرت»^(٣) أستمهم على ذلك فى الكلام.

وأما من منع صرف المستحق للصرف للضرورة، ففى جوازه خلاف: مذهب أكثر البصريين منعه، وأكثر الكوفيين والأخفش والفارسي جوازه، واختاره المصنف، وهو الصحيح، لثبوت سماعه فمنه^(٤):

وما كانَ حِصْنٌ ولا حَابِسٌ يَفُوقانِ مرداسِ فى مَجْمَعِ
وأبياتٍ أُخرى^(٥).

وفصل بعض المتأخرين بين ما فيه العلمية فأجاز منعه لوجود إحدى العلتين وبين ما ليس كذلك فصرفه، ويؤيده أن ذلك لم يسمع إلا فى العلم. وأجاز قوم منهم أحمد بن يحيى منع صرف المنصرف اختياراً.

(١) من الآية ٤ من سورة الإنسان - نافع والكسائى.

(٢) من الآية ٢٣ من سورة نوح.

(٣) ب، ج وفى أ (فجرى).

(٤) قائله: هو العباس بن مرداس الصحابى - وهو من المتقارب.

اللغة: «حصن» والد عينة «حابس» والد الأقرع.

الإعراب: «ما» نافية «كان» فعل ماضى ناقص «حصن» اسم كان مرفوع بالضمّة الظاهرة «ولا حابس» عطف على اسم كان «يفوقان» فعل مضارع مرفوع بشبوت النون والّف الاثنين فاعل، والجملة فى محل نصب خبر كان «مرداس» مفعول به «فى مجمع» جار ومجرور متعلق بيفوقان.

الشاهد: قوله «مرداس» حيث منعه من الصرف وهو اسم مصروف للضرورة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٢/٤٥٣، وابن الناظم، والسيوطى ص ١٤٣،

وذكره فى الهمع ١/٣٧، وابن يعيش ١/٦٨.

(٥) منها قوله:

وقائلة: ما بال دَوَسِرَ بَعَدنا صَحَا قلبه عن آل ليلى وعن هند؟
وقوله: طلب الأرازقِ بالكتائبِ إذ هَوَتْ بشيب غائلة النفوس غَدُورُ

إعراب الفعل

ارْفَعِ مُضَارِعًا إِذَا يُجْرَدُ مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَتَسَعَّدُ

يعنى المضارع الذى لم (تباشره)^(١) نون التوكيد ولا نون الإناث، وإنما لم يقيده اكتفاء بتقديم ذلك فى باب الإعراب.

وفهم من كلامه أنه يجب رفع المضارع (المغرب)^(٢) إذا لم يدخل عليه ناصب ولا جازم نحو «أنت تسعد»، ولم ينص هنا على رافعه، وفيه أقوال:

الأول: أن رافعه وقوعه موقع الاسم وهو قول البصريين.

والثانى: أن رافعه تجرده من الناصب والجازم وهو (قول حذاق)^(٣) الكوفيين منهم الفراء.

والثالث: أن رافعه نفس المضارعة، وهو قول ثعلب.

والرابع: أن رافعه حروف المضارعة ونسب إلى الكسائى.

واختار المصنف الثانى، لسلامته من النقص، بخلاف مذهب البصريين فإنه يتنقض بنحو «هلا تفعل»^(٤).

ورد مذهب الفراء بأن التعرى عدم فلا يكون عاملا، وأجاب الشارح بأنا لا نسلم أن التجرد من الناصب والجازم عدمى، لأنه عبارة عن استعمال المضارع على أول أحواله مخلصا عن لفظ يقتضى تغييره، واستعمال الشئ والمجئ به على صفة ما ليس بعدمى، انتهى:

ولما ذكر أن رفعه مشروط بتجريده من الناصب والجازم أخذ بينهما فقال:

وَيَلَنُ انصِبُهُ وَكِي كَذَا بَأْنُ

(١) أ، ج وفى ب (بياشر).

(٢) أ، ج وفى ب (المعرى).

(٣) أ، ج وفى ب (مذهب).

(٤) لأن أداة التحضيض مختصة بالفعل.

الأدوات التي تنصب المضارع أربعة، وهي الثلاثة المذكورة في هذا البيت وإذن وستأتى.

فأما «لن» فحرف نفى ينصب المضارع ويخلصه للاستقبال ولا يلزم أن يكون مؤبداً، خلافاً للزمخشري، ذكر ذلك فى أمودجه، وقال فى غيره إن «لن» لتأكيد ما تعطيه «لا» من نفى المستقبل.

قال ابن عصفور: وما ذهب إليه دعوى لا دليل عليها، بل قد يكون النفى بلا أكد من النفى بلن، لأن النفى بلا قد يكون جواباً للقسم، والنفى بلن لا يكون جواباً له، ونفى الفعل إذا أقسم عليه أكد.

تنبيهات:

الأول: مذهب سيبويه والجمهور أن «لن» بسيطة وذهب الخليل والكسائي إلى أنها مركبة وأصلها «لا أن» حذفت همزة أن تخفيفاً، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين. ورد سيبويه بجواز تقديم معمول معمولها عليها نحو «زيداً لن أضرب». وأجيب بأنه قد يحدث بعد التركيب ما لم يكن قبله، ومنع الأخصف الصغير تقديم معمول معمولها عليها.

وذهب الفراء إلى أن «لن» هى «لا» أبدلت ألفها نونا وهو ضعيف.

الثانى: ذهب قوم منهم ابن السراج إلى أنه يجوز أن يكون الفعل بعدها دعاء، واختاره ابن عصفور، وجعلوا منه قوله تعالى ﴿فَلَنْ أَكُونَ ظَهيراً لِّلْمُجْرِمِينَ﴾^(١).

والصحيح أنه لم يستعمل من حروف النفى فى الدعاء إلا «لا» خاصة.

الثالث: حكى بعضهم أن الجزم بلن لغة لبعض العرب.

وأما «كى» فلفظ مشترك يكون اسماً مخففاً من كيف فيليها اسم أو فعل ماضٍ أو مضارع مرفوع، كقوله^(٢).

(١) من الآية ١٧ من سورة القصص.

(٢) قائله: لم ينسب لقائل - وهو من البسيط.

كَي تَجْنَحُونَ إِلَى سَلْمٍ وَمَا تُثْرِتُ قِتْلَاكُمُ، وَلَطَى الْهَيْجَاءِ تَضَطْرْمُ
وتكون حرفا جازا للتعليل بمعنى اللام، وحرفا مصدريا فيستعين الأول في
ثلاثة مواضع:

أحدها: أن تدخل على «ما» الإستفهامية كقولهم «كَيْمَهُ»^(١).

والثاني: أن تدخل على «ما» المصدرية كقوله^(٢):

كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ

= اللغة: «تجنحون» من جنح إذا مال «سلم» - بكسر السين - والفتح أحسن «ما تُثْرِتُ» صيغة
مجهول من ثارت القتل وبالقتل ثارا وثورة. أي قتلت قاتله «لَطَى» النار «الهيحاء» الحرب
- تمد وتقصّر «تضطرّم» تلتهب.

الإعراب: «كَي» أي: كيف للاستفهام «تجنحون» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون والواو فاعل
«إلى سلم» جار ومجرور متعلق بالفعل «ما تُثْرِتُ» ما نافية (تُثْرِتُ) صيغة المبنى للمجهول
- «قتلاكُم» نائب فاعل مرفوع وكم مضاف إليه «ولطَى» الواو حالية ولطى مبتدأ «الهيحاء»
مضاف إليه «تضطرّم» فعل مضارع مرفوع بالضمه والفاعل ضمير مستتر فيه والجملة في
محل رفع خبر المبتدأ، والجملة وقعت حالا.
الشاهد: قوله «كَي» فإنه بمعنى كيف.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٣/٥٤٩، وابن الناظم.
(١) بمعنى له.

(٢) قائله: هو النابغة، وقيل: قيس بن الخطيم - وهو من الطويل.

وتامه: إذا أنت لم تنفع فضر فإنما يرجى الفتى

المعنى: إذا لم يكن في مقدورك أن تنفع من يستحق النفع والعون فضر من يستحق الضرر
والإيذاء، فإن الإنسان لا يقصد منه في الحياة غير هذين العاملين.

الإعراب: «إذا» ظرف متضمن معنى الشرط في محل نصب «أنت» فاعل لفعل محذوف وهو
فعل الشرط يفسره المذكور. لم تنفع، فعل مضارع مجزوم بلم والفاعل ضمير، والجملة
مفسرة «فضر» الفاء واقعة في جواب إذا وضر فعل أمر «فإنما» الفاء للتعليل وإنما أداة حصر
«يرجى» فعل مضارع مبنى للمجهول «الفتى» نائب فاعل «كَيْمَا» جارة تعليلية بمنزلة اللام
وما مصدرية، وهي وما بعدها في تأويل مصدر مجرور بكى.

الشاهد: قوله «كَيْمَا» حيث دخلت «ما» المصدرية على «كَي».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشموني ٣/٥٤٩، وابن هشام في حروف الجر ٢/٢٤٥،
وابن الناظم، وذكره السيوطي في الهمع ٢/٥، والشاهد ٦٥٦ في خزنة الأدب.

والثالث: أن تقع اللام بعدها، كقوله^(١):

فأوقدت نارى كى ليُبصرَ ضَوْؤها

فهى هنا حرف جر واللام تأكيد لها وأن مضمرة بعدها، ولا يجوز كونها مصدرية لفصل اللام، وهذا التركيب نادر، ويتعين الثانى إذا وقعت بعد اللام ولم تقع أن بعدها نحو «جئت لكى أقرأ».

ولا يجوز أن تكون حرف جر، لدخول حرف الجر عليها، فإن وقع بعدها «أن» ولا يكون ذلك إلا فى الضرورة، كقوله^(٢):

(١) قائله: هو حاتم بن عدى الطائى - وهو من الطويل.

وعجزه: وأخرجت كلبى وهو فى البيت داخله.

الإعراب: «فأوقدت» الفاء عاطفة، أوقدت فعل ماض والتاء فاعل، «نارى» مفعول به والياء مضاف إليه «كى» للتعليل «ليُبصر» اللام للتعليل ويبصر فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد لام التعليل، وهو مبنى للمجهول «ضَوْؤها» نائب فاعل والهاء مضاف إليه «وأخرجت» الواو عطف على فأوقدت وأخرجت فعل وفاعل «كلبى» مفعول به والياء مضاف إليه «وهو» الواو حالية وهو مبتدأ «فى البيت» جار ومجرور متعلق بداخله «داخله» خبر المبتدأ مرفوع والجملة حالية.

الشاهد: قوله «كى ليُبصر» فإن كى هنا تتعين أن تكون حرفا جارا للتعليل بمعنى اللام، لظهور اللام بعدها، وإنما جمع بينهما للتأكيد - وهذا التركيب نادر.

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه الألفية ٣/٥٥٠.

(٢) قائله: لم أعر على قائله - وهو من الطويل.

وتمامه: فتركها شنا بيضاء بلقع.

اللغة: «تطير» تذهب بسرعة «شنا» - بفتح الشين وتشديد النون - القرية الخلق البالى «بيضاء» المفازة «بلقع» - بفتح الباء وسكون اللام وفتح القاف - قفر خالية من كل شىء.
المعنى: يخاطب الشاعر طائرا جارحا أو سارقا ماهرا، فيقول: رغبت أن تأخذ قربتى بسرعة وتركها قطعة ممزقة بصحراء لا يصل إليها إنسان.

الإعراب: «أردت» فعل وفاعل «لكيما» اللام حرف جر وتعليل وكى إما جارة تعليلية مؤكدة للام وأن ناصبة أو مصدرية مؤكدة بأن واللام جارة وما زائدة «أن» حرف مصدرى ونصب «تطير» فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة والفاعل ضمير مستتر فيه «بقربتى» جار ومجرور متعلق بتطير «فتركها» الفاء عاطفة على تطير وترتك فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه والهاء مفعول أول «شنا» مفعول ثان لتترك أو حال على التأويل «بيضاء» جار ومجرور متعلق بترك «بلقع» صفة لبيضاء.

أَرَدْتُ لِكَيْمًا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي

ترجح كونها حرف جر مؤكدة للام، ويحتمل أن تكون مصدرية مؤكدة بأن.
وإنما يترجح كونها جارة لأوجه:

أحدها: أن «أن» أم الباء، فلو جعلت مؤكدة لكي لكانت كي هي
الناصبية^(١).

والثاني: أن ما كان أصلا في بابه لا يجعل مؤكدا لغيره.

والثالث: أن «أن» وليت الفعل فترجح أن تكون العاملة، ويجوز الأمران في
نحو «جئت كي تفعل» فإن جعلت جارة كانت «أن» مقدره بعدها، وإن جعلت
ناصبية كانت اللام مقدره قبلها.

تنبيهات:

الأول: ما ذكرته من أن «كي» تكون حرف جر ومصدرية هو مذهب سيويه
وجمهور البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنها^(٢) ناصبة للفعل دائما، وتأولوا كيمه
على تقدير «كي» تفعل ماذا.

وذهب قوم إلى أنها حرف جر دائما، ونقل عن الأخفش.

الثاني: إذا كانت «كي» حرف جر ودخلت على الاسم، فهي بمعنى لام
التعليل، وإذا دخلت على الفعل دللت على العلة الغائية فقط، فهي أخص من
اللام.

الثالث: أجاز الكسائي تقديم معمول معمولها عليها نحو «جئت النحو كي
أتعلم».

= الشاهد: قوله «لكيما أن تطير» حيث يجوز أن تكون كي مصدرية وأن مؤكدة لها، وأن
تكون تعليلية مؤكدة للام، ولولا «أن» لوجب أن تكون «كي» مصدرية ولولا وجود اللام
لوجب أن تكون تعليلية.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٣/٥٤٩، وابن هشام ٣/٣٦٣، والإنصاف
٢/٣٤١، وابن يعيش ٧/١٩، والشاهد ٦٣٥ في الخزانة.

(١) فيلزم تقديم الفرع على الأصل.

(٢) ب، ج.

ومذهب الجمهور منع ذلك .

الرابع : إذا فصل بين «كى» والفعل لم يبطل عملها، خلافا للكسائي نحو «جئت كى فيك أرغب» والكسائي يجيزه بالرفع لا بالنصب . قيل : والصحيح أن الفصل بينها وبين الفعل لا يجوز فى الاختيار .

الخامس : زعم الفارسى أن أصل كما فى قوله^(١) :

وَطَرَفُكَ إِمَّا جِئْنَا فَاحْبِسْهُ كَمَا يَحْسِبُوا أَنَّ الْهَوَىٰ حَيْثُ تَنْظُرُ

أى «كيما» فحذفت الياء ونصب بها، وذهب المصنف إلى أنها كاف التشبيه كفت بما ودخلها معنى التعليل فنصبت، وذلك قليل .

وقد جاء الفعل بعدها مرفوعا فى قوله^(٢) :

(١) قائله : هو جميل بن معمر، وقيل : لبيد العامرى - وهو من الطويل .

اللغة : «طرفك» - بفتح الطاء - الطرف العين والمعنى وعينك .

الإعراب : «طرفك» طرف مبتدأ والكاف مضاف إليه «إما» أصله إنَّ مَّا وإن للشرط وما زائدة وجئنا فعل وفاعل ومفعول وهو فعل الشرط «فاصرفه» الفاء واقعة فى جواب الشرط والضمير المنصوب يرجع إلى الطرف والجملة كلها فى موضع الرفع على الخبرية - «وأن» بفتح الهمزة - «الهوى» اسم أن «حيث تنظر» خبر أن . وأن مع اسمها وخبرها سد مسد المفعولين ليحسب .

الشاهد : قوله «كما يحسبوا» حيث إن «كما» تنصب بنفسها بمعنى «كيما» واستدل به الكوفيون والميرد، وعلامة النصب سقوط النون من يحسبوا والصحيح ما ذهب إليه البصريون وهو المنع، لأنه لو كانت ناصبة مثل كيما لكثرت فى كلام العرب، ويحتمل أن تكون النون حذفت للضرورة، أو يكون الأصل كيما فحذفت الياء للضرورة .

مواضعه : ذكره الأشمونى ٣/٥٥٠، والإنصاف ٢/٣٤٤، والسيوطى فى الهمع ٢/٦ .

(٢) قائله : هو رؤبة بن العجاج - وهو من الرجز .

المعنى : أنك إن شتت شتت وإذا لم تشتم لا تشتم ولعلك إن لم تشتم لا تشتم .

الإعراب : «لا» ناهية «تشتم» فعل مضارع مجزوم بلا وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين والفاعل ضمير مستتر فيه «الناس» مفعول به «كما» ما كافة «تشتم» فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة والفاعل ضمير مستتر فيه .

الشاهد : قوله «كما لا تشتم» حيث رفع الفعل بعد قوله «كما» ولم ينصب، فقال الكوفيون لأنها لم تكن بمعنى كيما، فلذلك لم تنصب، وقال البصريون هذا على أصله، لأن «كما» ليست من النواصب .

مواضعه : ذكره الأشمونى ٣/٥٥١، وذكره سيبويه ١/٤٥٩، والإنصاف ٢/٣٤٥ .

لا تَشْتَمُ النَّاسَ كَمَا لَا تَشْتَمُ

وإما أن تكون زائدة ومفسرة ومصدرية، فالزائدة: هي التي دخولها في الكلام كخروجها فيطردها زيادتها بعد «لما» نحو ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾^(١) وبين القسم ولو.

نحو^(٢): أما والله أن لو كنت حرا

ورقع لابن عصفور أن هذه رابطة والجواب «لو» وما دخلت عليه. وشذت زيادتها بعد كاف الجر في قوله^(٣):

كَأَنَّ ظِيْبِيَّةً

(١) من الآية ٩٦ من سورة يوسف.

(٢) قائله: لم أعثر على قائله، وأنشده سيبويه ولم يعزه إلى أحد - وهو من الوافر. وعجزه: وما بالحر أنت ولا العتيق.

الإعراب: «أما» - بفتح الهمزة وتخفيف الميم - حرف استفتاح بمنزلة الألا ويكثر قبل القسم «والله» حرف قسم ومقسم به «أن» رابطة أو زائدة «لو» شرطية «كنت» كان واسمها «حرا» خبر كان والجملة فعل الشرط وجواب الشرط محذوف تقديره: لقاومتك. الشاهد: قوله «أن لو كنت» فإن أن فيه جعل حرفا يربط جملة القسم بجملة المقسم عليه. والذي ذهب إليه سيبويه أنها زائدة - بين القسم ولو.

مواضعه: ذكره أيضا السيوطي في الهمع ٢/١٨.

(٣) قائله: هو لباعث بن صريم - بفتح الصاد - اليشكري - وهو من الطويل.

وتمامه: ويوما توافينا بوجه مقسم تعطو إلى وارق السلم

اللغة: «مقسم» محسن وأصله من التقسمات وهي مجارى الدموع في أعلى الوجه «تعطو» قال الأعلام: العاطية: التي تتناول أطراف الشجر مرتعية «وارق» المورق - وفعله أوراق - وهو نادر - «السلم» شجر يعينه.

المعنى: قال الأعلام: وصف امرأة حسنة الوجه فشبها بظبية مخصبة.

الإعراب: «يوما» ظرف متعلق بالفعل بعده «توافينا» فعل مضارع فاعله ضمير مستتر عائد إلى المرأة الموصوفة ونا: مفعول «بوجه» متعلق بتوافي «مقسم» صفة لوجه «كأن» على رواية الجر - الكاف حرف تشبيه وجر وأن زائدة «ظبية» مجرور بالكاف «تعطو» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر عائد إلى الظبية «إلى وارق» جار ومجرور متعلق بتعطو «السلم» مضاف إليه مجرور بالكسرة، وإنما سكن لأجل الوقف وجملة تعطو في محل رفع صفة لظبية.

الشاهد: قوله «كأن ظبية» حيث وقعت أن زائدة بين الكاف ومجرورها.

مواضعه: راجعها في باب إن.

فى روافة الجر .

وفائدة زفادتها التوكفد؁ وزعم الزمخشرفى والشلوبفن أنه ففجر مع التوكفد معنى آخر وهو أن الجواب فكون بعقب الفعل الذى فلفها ففبفه على السببفة والاتصال؁ ولفست مثقلة فى الأصل خلافا لزاعمه .

والمفسرة: وهى التى فحسن فى موضعها أى . وعلامتها: أن تقع بعد جملة ففها معنى القول دون حروفه نحو ﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا ﴾ (١) .

فلو كان الذى قبلها فر جملة حكم عليها بأنها المصدرفة نحو «إشارتى فلك أن اصبر» ولا تقع المفسرة بعد صرفق القول خلافا لبعضهم .

ومذهب الكوففن أن التفسفر ففس من معانى «أن» وهى عندهم الناصبة للفعل والمصدرفة هى التى تؤول مع صلتها بمصدر؁ وتقسفم إلى مخففة من «أن» وناصبة للمضارع ففان كان العامل ففها فعل علم فجب أن تكون المخففة نحو ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ ﴾ (٢) وتقدم ذكرها فى بابها .

وإن كان فعل ظن فجاز ففها الأمران؁ فجاز فى الفعل بعدها الرفع والنصب بالاعتبارفن إلا أن النصب هو الأكثر؁ ولذلك أجمع عليه فى قوله تعالى: ﴿ أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا ﴾ (٣) وقرئ بالوجهفن ﴿ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً ﴾ (٤) .

وإن كان العامل ففها فر العلم والظن فجب أن تكون الناصبة للفعل نحو «أرفد أن تفعل» وإلى هذا التقسفف أشار بقوله:

لا بعد علم والنى من بعد ظن
فأنصب بها والرفع صحح واعتقد
تخفففها من أن فهو مطرد
أى: فاعتقد تخفففها من «أن» إذا رفعت الفعل بعدها .

(١) من الآية ٢٧ من سورة المؤمنون .

(٢) من الآية ٢٠ من سورة المزمل .

(٣) من الآية ٢ من سورة العنكبوت .

(٤) من الآية ٧١ من سورة المائدة .

تنبيهات:

الأول: إذا أول العلم بغيره جاز وقوع الناصبة بعده، ولذلك أجاز سيبويه «ما علمت إلا أن تقوم» - بالنصب - قال: لأنه كلام خرج مخرج الإشارة، فجرى مجرى قولك «أشير عليك أن تقوم».

وعن أبي العباس: أن الناصبة لا تأتي بعد لفظ العلم أصلا.

الثاني: أجاز سيبويه والأخفش إجراءها بعد الخوف مجراها بعد العلم لتيقن المخوف نحو «خفت أن لا تفعل» أو «خشيت أن تقوم» - بالرفع - ومنع ذلك المبرد.

الثالث: أجاز الفراء وابن الأنباري أن تنصب بعد العلم غير المؤول، ومذهب الجمهور المنع.

الرابع: أجاز الفراء تقديم معمول معمولها عليها، مستشهدا بقوله^(١):

رَبِيَّتُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَا كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أَجْلَدَا

قال في التسهيل: ولا حجة فيما استشهد به لندوره، أو إمكان تقدير عامل

مضمرة.

(١) قائله: لم أعثر على قائله - وهو من الرجز.

اللغة: «تمعددا» غلظ وشب.

المعنى: ربيت ابني حتى إذا غلظ وشب وكان جزائي أن أجلد بالعصا.

الإعراب: «ربيته» فعل وفاعل ومفعول «حتى» حرف ابتداء «إذا» ظرفية شرطية «تمعددا» فعل

ماض في موضع الشرط والفاعل ضمير مستتر والألف للإطلاق وإذا منصوبة بشرطها أو

جوابها «كان» فعل ماض ناقص «جزائي» اسم كان والياء مضاف إليه، وكان جزائي في

موضع الجواب وجملة أن أجلدا في محل نصب خبر كان والألف للإطلاق.

الشاهد: قوله «بالعصا أن أجلدا» فإن قوله «بالعصا» يتعلق بأجلد، وأجلد معمول أن

وصلتها، وقوله «بالعصا» معمول معمول أن، وأجيب بأنه نادر لا يقاس عليه. أو تؤول

بأن، التقدير: كان جزائي أن أجلد بالعصا أن أجلد، فحذف من الأول لدلالة الثاني عليه.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٥٥٢، والسيوطي في الهمع ٨٨، ١/١١٢، والشاهد ٦٤٣ في

الخزانة.

الخامس: أجاز الأخفش أن تعمل وهى زائدة، واستدل بالسماع كقوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾^(١) وبالقياس على حرف الجر الزائد.

ولا حجة فى ذلك لأنها فى الآية ونحوها مصدرية دخلت بعد «ما لنا» لتأوله بما معنا. والفرق بينها وبين حرف الجر أن اختصاصه باق مع الزيادة بخلاف «أن» فإنها قد وليها الاسم فى «كان ظنية».

السادس: إذا وصلت «أن» بالماضى والأمر فهى التى تنصب المضارع خلافا لابن طاهر فإنه جعلها غيرها.

السابع: جملة ما ذكر لأن عشرة أقسام: ناصبة للمضارع ومخففة وزائدة ومفسرة، وشرطية، ومعنى لا، ومعنى لثلا، ومعنى إذ، ومعنى أن المخففة وجازمة.

وقد تقدم الكلام عن الأربعة الأول ولم يثبت ما سواها.

وأما الجازمة: فقال فى التسهيل: ولا يجزم بها خلافا لبعض الكوفيين، انتهى. ووافقهم أبو عبيدة. وحكى اللحيانى^(٢) أنها لغة بنى صباح؛ وقال: الرواسى^(٣) فصحاء العرب تنصب بأن وأخواتها الفعل، ودونهم قوم يرفعون بها، ودونهم قوم يجزمون بها، وقد أنشدوا على ذلك أبياتا:

وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلُ أَنْ حَمَلًا عَلَى مَا أَخْتَهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلًا

يعنى، أن بعض العرب أهمل أن الناصبة حيث استحقت العمل. وذلك إذا لم يتقدمها علم أو ظن كقوله^(٤):

أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا مِنِّي السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا

(١) من الآية ٢٤٦ من سورة البقرة.

(٢) هو على بن المبارك اللحيانى من بنى لحيان. وقيل: سمي به لعظم لحيته، وأخذ عن الكسائى؛ وأبى عمرو الشيبانى وغيرهما، وله النوادر المشهورة.

(٣) محمد بن الحسن الرؤاسى النحوى، سمي الرؤاسى، لأنه كان كبير الرأس وهو أول من وضع من الكوفيين كتابا فى النحو وهو أستاذ الكسائى والفراء وله من الكتب الفيصل - الوقف والابتداء الكبير وغير ذلك.

(٤) قائله: لم أعثر على قائله - وهو من البسيط.

فإن الأولى والثانية مصدريتان غير مخففتين وقد أعملت إحداهما وأهملت الأخرى، ومنه قراءة بعضهم ﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾^(١).

ووجه إهمالها حملها على «ما» أختها، أعنى: ما المصدرية: هذا مذهب البصريين، وأما الكوفيون فهي عندهم «المخففة من الثقيلة»^(٢)، وقوله فى التسهيل: كونها المخففة أو المحمولة عليها أو على المصدرية يقتضى قولاً ثالثاً.

فإن قلت: هل يقاس على ذلك؟

قلت: ظاهر كلام المصنف أن إهمالها مقيس.

قال فى شرح الكافية: ثم نبهت على أن من العرب من يجيز الرفع بعد أن الناصبة السالمة من سبق علم أو ظن.

وَتَصْبُوا بِإِذْنِ الْمُسْتَقْبَلِ
إِنْ صُدِّرَتْ وَالْفِعْلُ بَعْدَ مُوَصَّلًا

«إذن» حرف ينصب المضارع بثلاثة شروط:

الأول: أن يكون مستقبلاً. فإن كان حالاً رفع، لأن النواصب تخلص للاستقبال.

= اللغة: «تقرآن» تبلغان وتقولان «ويحكما» مصدر معناه رحمة لكما.

المعنى: أرجو يا صاحبي أن تبلغا محبوبتى أسماء تحببى والأت تخبراً بذلك أحداً.

الإعراب: «أن» مصدرية مهملة «تقرآن» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون والألف فاعل، وهو فى محل نصب بدل من حاجة فى بيت قبله، أو فى محل رفع خبر لمبتدأ محذوف عائد إلى حاجة، أى: هى أن تقرآن «ويحكما» منصوب بفعل محذوف من معناه. وهو مصدر مضاف إلى ضمير المخاطبين «منى» متعلق بتقرآن «السلام» مفعول تقرآن «وأن لا» أن مصدرية ناصبة ولا نافية «تشعرا» فعل مضارع منصوب بأن والألف فاعل «أحداً» مفعول. الشاهد: قوله «أن تقرآن» حيث أهملت «أن» عن العمل حملاً على أختها ما المصدرية، ورفع الفعل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٢/٥٥٣، وابن هشام ٣/٣٦٥، والمكودى ص ١٤٤، وابن الناظم، وذكره ابن هشام فى المغنى ٢/٢٠١، وابن يعيش ٧/١٥، والإنصاف ٢/٢٢٩، والشاهد ٦٤٢ فى الخزانة.

(١) من الآية ٢٣٣ من سورة البقرة - وهى قراءة ابن محيصن.

(٢) ب، ج.

الثاني: أن تكون مصدرية، فإن تأخرت الغيت حتما، نحو «أكرمك إذا» وإن توسطت وافترقا ما قبلها لما بعدها فكذلك.

قال في شرح الكافية: وشذّ النصب بإذن بين خبر وذى خبر في قول الراجز^(١):

لا تتركني فيهم شطيرا
إني إذن أهلك أو أطيرا

قلت: نقل جواز ذلك عن بعض الكوفيين، وتأوله البصريون على حذف الخبر، والتقدير: إني لا أقدر على ذلك، ثم استأنف بإذن فنصب. وإن تقدمها حرف عطف فسيأتي.

والثالث: ألا يفصل بينها وبين الفعل بغير القسم، فإن فصل بينهما بغيره الغيت نحو «إذن زيد يكرمك»، وإن فصل به لم يعد حاجزا نحو «إذن والله أكرمك».

تنبيه:

أجاز ابن عصفور الفصل بالظرف نحو «إذن غدا أكرمك» وأجاز ابن بابشاذ: الفصل بالتداء والدعاء نحو «إذن يا زيد أحسن إليك» و «إذن يغفر الله لك يدخلك الجنة» ولم يسمع شيء من ذلك، فالصحيح منعه.

(١) قائله: لم أعثر على قائله - وهو من الراجز.

اللغة: «شطيرا» - بفتح الشين وكسر الطاء - غريبا أو بعيدا «أطيرا» أذهب بعيدا. المعنى: لا تتركني وتصيرني مثل البعيد والغريب بين هؤلاء، فلإني إذن أموت أو أرحل بعيدا عنهم.

الإعراب: «لا تتركني» ناهية وفعل مضارع مؤكد بالنون الثقيلة، والنون للوقاية والياء مفعول أول «فيهم» جار ومجرور متعلق بشطير «شطيرا» مفعول ثان أو حال «إني» إن واسمها «أهلك» فعل مضارع منصوب بإذن، والفاعل ضمير مستتر فيه والجملة في محل رفع خبر إن «أو أطيرا» عطف على أهلك.

الشاهد: قوله «إذن أهلك» حيث نصب إذن المضارع وإذن غير واقعة في صدر الجملة لأنها معترضة بين اسم إن وخبرها. ويخرج على أنه ضرورة أو على أن خبر «إن» محذوف، أي: لا أقدر على ذلك ثم استأنف بعده، فتكون إذن في صدر جملة مستأنفة. مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٣/٥٥٤، وابن هشام ٣٧٠، وابن الناظم، والشاهد ٦٤٩ في الخزانة.

وأجاز الكسائي وهشام، الفصل بمعمول الفعل، وفي الفعل^(١) حينئذ وجهان.

والاختيار عند الكسائي النصب، وعند هشام الرفع.

وقد اشتمل البيت على (ذكر)^(٢) الشروط الثلاثة، ثم أشار إلى أن الفصل بالقسم مغتفر بقوله:

أو قبله اليمينُ

ثم نبه على حكمها بعد العاطف فقال:

..... وَأَنْصِبْ وَأَرْقِعَا إِذَا إِذَنْ مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا

والرفع أجود الوجهين وبه قرأ السبعة، وفي الشواذ ﴿وَإِذَا لَا يَلْبَثُوا﴾^(٣) على الإعمال.

تنبيهات:

الأول: أطلق في العطف، وفصل بعضهم فقال: إن كان العطف على ماله محل الغيت نحو «إن تزرنى أذكرك وإذن أحسن إليك» بجزم أحسن عطفاً على جواب الشرط.

وإن كان على ما لا محل له فالأكثر الإلغاء كالأية.

الثاني: إلغاء إذن مع استيفاء الشروط لغة نادرة حكاه عيسى وسيبويه ولا يقبل قول من أنكرها.

الثالث: مذهب الجمهور أن «إذن» حرف. وذهب بعض الكوفيين إلى أنها اسم وأصلها «إذا» والأصل أن تقول «إذن جئتني أكرمك» فحذف ما يضاف إليه وعوض منه التنوين، والصحيح مذهب الجمهور.

ثم اختلف القائلون بحرفيتها فقال الأكثرون: إنها بسيطة، وذهب الخليل في أحد أقواله إلى أنها مركبة من «إذ» و «إن».

(١) أ، ج وفي ب (الفصل).

(٢) أ، ج.

(٣) من الآية ٧٦ من سورة الإسراء.

ثم اختلف القائلون بأنها بسيطة، فذهب الأكثرون إلى أنها ناصبة بنفسها.
 وذهب الخليل فيما روى عنه أبو عبيدة أنها ليست ناصبة بنفسها، وأن
 مضمة بعدها وإليه ذهب الزجاج والفارسي.

الرابع: إذا وقع بعدها الماضي مصحوباً باللام كقوله تعالى: ﴿إِذَا
 لِأَذْنِكَ﴾^(١). فالظاهر أن اللام جواب قسم مقدر قبل إذن. وقال الفراء: لو مقدره
 قبل إذن والتقدير: لو ركنت إليهم لأذنتك، وقدر في كل موضع ما يليق به.

الخامس: قال سيويه: معناها الجواب والجزاء (يعنى إذن)^(٢) وحمله الشلويين
 على ظاهره، وأنها للجواب والجزاء في كل موضع، وتكلف تخريج ما خفي فيه
 ذلك.

وذهب الفارسي: إلى أنها قد ترد لهما، وهو الأكثر، وقد تكون للجواب
 وحده نحو أن يقول القائل «أحبك» فتقول «إذن أظنك صادقاً» فلا يتصور هنا
 الجزاء. وحمل كلام سيويه على ذلك كما قال في نعم إنها عدة وتصديق باعتبار
 حالين.

وقال بعضهم: إذن وإن دلت على أن ما بعدها متسبب عما قبلها على
 وجهين: أحدهما: أن تدل على إنشاء الارتباط بحيث لا يفهم من غيرها.
 والثاني: أن تكون (واردة)^(٣) جواباً ارتبط بمتقدم أو منبهة على سبب (حصل)^(٤)
 في الحال نحو «إن أتيتني إذن آتيك» أو «إذن أظنك صادقاً» تقوله لمن يحدثك
 (وهي في الحالين غير عاملة)^(٥).

وَيَبِينُ لَا وَلَا مَجْرُ التَّزْمِ
 إِظْهَارُ أَنْ نَاصِبَةٌ وَإِنْ عَدَمُ
 لَا فَإِنْ أَعْمِلَ مُظْهِرًا أَوْ مُضْمَرًا
 وَيَبْدَأُ نَفِي كَانَ حَتْمًا أَضْمَرًا

(١) من الآية ٧٥ من سورة الإسراء.

(٢) ب، ج.

(٣) أ، وفي ب، ج (مؤكد).

(٤) أ وفي ب، ج (حصل).

(٥) أ، ج.

(اعلم) أن أقوى نواصب الفعل «أن» لاختصاصها به ولشبهها بأن الناصبة
للإسم، فلذلك عملت مظهرة ومضمرة بخلاف أخواتها، وإضمارها على ثلاثة
أضرب: واجب، وجائز، وشاذ.

فالواجب بعد ستة أشياء: أولها: «كى» الجارة، وثانيها: لام الجحود.
وثالثها: «أو» بمعنى إلى أو إلا. ورابعها: حتى، وخامسها: فاء الجواب.
وسادسها: واو المصاحبة.

والجائز بعد شيئين: الأول: لام كى إذا لم يكن معها لا. والثاني: العاطف
على اسم خالص.

والشاذ: إعمالها مضمرة في غير هذه المواضع.

والخاص: أنها لا تعمل مضمرة باطراد إلا بعد حرف جر أو حرف عطف
على ما سيأتى بيانه.

فأما «كى» الجارة، فلم ينبه في النظم عليها. بل ظاهر كلامه هنا موافقة من
يقول: إنها ناصبة بنفسها دائما، لأنه ذكرها مع النواصب، ولم يذكرها غير ذلك.
وقد ذكر لها في الكافية وغيرها الحاليين.

وقد اشتمل هذان البيتان على حكم «أن» بعد لام كى ولام الجحود.

فأما لام كى فهي لام التعليل، ولأن بعدها حالان، حال يجب فيه إظهارها
وذلك مع الفعل المقرون بلا النافية أو الزائدة. كقوله تعالى ﴿لَقَدْ عَلِمَ أَهْلُ
الْكِتَابِ﴾^(١).

وحال يجوز فيه إظهارها وإضمارها وذلك مع الفعل غير المقرون بلا نحو
«جئت لتكرمنى».

ولو أظهرت فقلت: لأن تكرمنى لجاز.

فإن قلت: فهل يجوز أن يكون النصب بعدها بإضمار كى؟

(١) من الآية ٢٩ من سورة الحديد.

قلت: أجاز ذلك ابن كيسان والسيرافي، ومذهب الجمهور أن كي لا تضمير لأنه لم يثبت إضمارها في غير هذا الموضع.

فإن قلت: لم سميت لام كي؟

قلت: لأنها للسبب كما أن كي للسبب.

وأما لام الجحود فهي الواقعة بعد كان المنفية الناقصة الماضية لفظاً أو معنى نحو ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ﴾^(١) و ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَفْجُرْ لَهُمْ﴾^(٢).

والفعل بعدها منصوب بأن مضمرة واجبة الإضمار، وعلل ذلك بأن إيجاب «ما كان زيد ليفعل» «كان زيد سيفعل» جعلت اللام في مقابلة السين، فكما أنه لا يجمع بين أن والسين كذلك لا يجمع بين أن واللام.

فإن قلت: حاصل كلام الناظم أن لأن بعد لام الجر ثلاثة أحوال: وجوب إظهارها مع المقرون بلا، وجوب إضمارها بعد نفي كان، وجواز الأمرين فيما عدا ذلك، وهذا غير محرر من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه لم يقيد بالناقصة، فأوهم أنه يجب الإضمار أيضاً بعد التامة، وليس كذلك لأن اللام بعدها ليست لام الجحود.

الثاني: أنه يوهم (أن)^(٣) اختصاص هذا الحكم بالماضية لفظاً، وقد تقدم أن الماضية معنى كالماضية لفظاً.

والثالث: أنه أطلق فشمل إطلاقه النفي بكل ناف. وليس كذلك، لأن النفي هنا لا يكون إلا بما أو بلم ولا يكون بأن ولا بلما ولا بلا ولا بلن. نص على ذلك في الارتشاف.

قلت: قد يجاب عن الأول بأن استعمال الناقصة أكثر، وذكرها في أبواب النحو أشهر فتوجه كلامه إليها، وتعين حملة عند عدم التقييد عليها.

(١) من الآية ١٧٩ من سورة آل عمران.

(٢) من الآية ١٣٧ من سورة النساء.

(٣) ب، ج.

وعن الثاني: بأنه لم يكن مندرجا في قوله (ونفى كان) لأن المراد نفي الماضي، ولم تنف الماضي، على أن من النحويين من يرى أنها تصرف لفظ الماضي دون معناه.

وعن الثالث: أن قوله (نفي كان) لا يشمل كل ناف، بل يشمل كل ما ينفي الماضي فخرجت «لن» لأنها تختص بالمستقبل، وكذلك «لا» فإن نفي غير المستقبل بها قليل، وأما لما فإنها وإن كانت تنفي الماضي تدل على اتصال نفيه بالحال بخلاف «لم» وأما «أن» فهي بمعنى «ما» وإطلاقه يشملها، وفي استثنائها نظر.

بل الظاهر أن لام الجحود تقع بعد النفي بها، ويدل على ذلك قراءة غير الكسائي «وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال»^(١) ونص بعضهم على أن اللام في غير قراءته لام الجحود.

وفي هذه الآية رد على من زعم أن الفعل بعد لام الجحود لا يرفع إلا ضمير الاسم السابق.

وقد فهم من النظم فوائد:

الأولى: أن ذلك لا يكون في أخوات كان، لتخصيص الحكم بها خلافا لمن أجازه قياسا في أخواتها، ولن أجازه في ظنت.

والثانية: أن الفعل معها لا يكون موجبا، فلا يقال: «ما كان زيد إلا ليفعل» لأنها إذ ذاك بعد إيجاب لا بعد نفي كان.

الثالثة: أن إظهار أن بعد لام الجحود ممتنع لقوله «حتما أضمر» وهذا مذهب البصريين.

وأما الكوفيون فحكى ابن الأنباري عنهم منع ذلك، وحكى غيره عن بعضهم جواز إظهار أن بعدها توكيدا.

(١) سورة إبراهيم الآية ٤٦. أما قراءة الكسائي فهي بفتح اللام ورفع الفعل بأن مخففة من الثقيلة واللام للفصل، أي: وإن مكرهم لتزول منه الأمور المشبهة في عظمها بالجبال كبأس أعدائهم الكثيرين.

تنبيهات:

الأول: أجاز بعض النحويين حذف لام الجحود وإظهار أن مستدلا بقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَىٰ﴾^(١).

واضطرب ابن عصفور فمرة أجاز ومرة منع، والصحيح المنع، ولا حجة لهم في الآية، لأن أن يفترى في تأويل مصدر هو الخبر.

الثاني: قد فهم مما تقدم أن لام الجر التي ينصب الفعل بعدها قسمان: لام كى ولام الجحود.

أما لام الجحود فقد تقدم ضابطها.

وأما لام كى فهي ما عداها، وقسم بعضهم ما عدا لام الجحود إلى ثلاثة أقسام كما فعل الشارح: لام كى نحو «جئت لتحسن إلى» ولام العاقبة نحو ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾^(٢) ولازم زيادة نحو ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾^(٣).

وأن بعد هذه الثلاثة يجوز إظهارها وإضمارها.

قلت: أما لام العاقبة، وتسمى أيضا لام الصيرورة، ولام المأل، فقد أثبتها الكوفيون والأخفش وذكرها في التسهيل، وتأول جمهور البصريين ما أوهم ذلك، وردوه إلى لام كى.

وأما الزيادة، فذهب قوم إلى أن اللام في نحو ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِقُوا﴾^(٤) ﴿وَأْمُرْنَا لِنُسَلِّمَ﴾^(٥) زائدة وأن مقدرة بعدها.

وقال الفراء: العرب تجعل لام كى في موضع أن في أردت وأمرت والمختار أنها لام كى.

(١) من الآية ٣٧ من سورة يونس.

(٢) من الآية ٨ من سورة القصص.

(٣) من الآية ٢٦ من سورة النساء.

(٤) من الآية ٨ من سورة الصف.

(٥) من الآية ٧١ من سورة الأنعام.



والتقدير: يريدون ما يريدون من الكفر ليظفثوا، وأمرنا بما أمرنا لنسلم.

الثالث: ما ذكر من أن اللام التي (تنصب الفعل)^(١) بعدها هي لام الجر، والنصب بأن مضمرة: هو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أن اللام ناصبة بنفسها، وذهب ثعلب إلى أن اللام ناصبة بنفسها لقيامها مقام أن، والخلاف في اللامين أعنى لام كى ولام الجحود واحد.

الرابع: اختلف في الفعل الواقع بعدم اللام، فذهب الكوفيون إلى أنه خبر «كان» واللام للتوكيد. وذهب البصريون إلى أن الخبر محذوف، واللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف وقدره «ما كان زيد مريدا ليفعل»، وإنما ذهبوا إلى ذلك لأن اللام جارة عندهم، وما بعدها في تأويل مصدر، وصرح المصنف بأنها مؤكدة لنفي الخبر - وظاهره موافقة الكوفيين - إلا أن الناصب عنده أن مضمرة، فهو قول ثالث، قال الشيخ أبو حيان: ليس بقول بصرى ولا كوفى، ومقتضى قوله مؤكدة أنها زائدة. وصرح به الشارح، وقال في شرحه لهذا الموضع من التسهيل: سميت مؤكدة لصحة الكلام بدونها، لا لأنها زائدة، إذ لو كانت زائدة لم يكن لنصب الفعل بعدها وجه صحيح، وإنما هي لام اختصاص دخلت على الفعل لقصد ما كان زيد مقدرًا أوهاما أو مستعدًا لأن يفعل.

قلت: ما نقل عن البصريين من أنها متعلقة بالخبر المحذوف يقتضى أنها ليست بزائدة وتقديرهم مريدا يقتضى أنها زائدة مقوية للعامل. فليتأمل.

الخامس: ذكر في التسهيل أن فتح اللام الجارة الداخلة على الفعل لغة عكس وبلعبر.

وقال أبو زيد: سمعت من يقرأ ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾^(٢).

ثم انتقل إلى «أو» فقال:

كَذَلِكَ بَعْدَ أَوْ إِذَا يَصْلُحُ فِي مَوْضِعِهَا حَتَّى أَوْ الْآ أَنْ حَقَّى

(١) ب، ج وفي أ (ينصب).

(٢) من الآية ٣٣ من سورة الأنفال.

يعنى : أن «أن» يجب إضمارها بعد «أو» إذا صلح فى موضعها حتى أو إلا كما وجب إضمارها بعد لام الجحود .

فإن قلت : حتى (تكون)^(١) بمعنى إلى وبمعنى كى فأيهما أراد؟

قلت : قال الشارح : حتى التى بمعنى إلى لا التى بمعنى كى ، فإن كان ما قبلها ينقضى شيئاً فشيئاً فهى بمعنى إلى وإلا فهى بمعنى إلا . انتهى .

ويحتمل أن يريد المعنيين معاً ، وذلك أن بعضهم قدرها بكى ، وبعضهم قدرها بإلى .

وأما سيبويه فقدرها بإلا ، فكأنه أشار إلى الأولين بذكر حتى ، ويصلح للتقديرات الثلاثة قولهم «لألزمك أو تقضىنى حتى» فإنه يصلح للتعليل وللغاية وللإستثناء من الأزمان .

ويتعين الأول فى نحو «لأطيعن الله أو يغفر لى» . والثانى فى نحو «لأنظرنه أو يجىء» . والثالث فى نحو «لأقتلن الكافر أو يسلم» ، وبذلك (يضعف)^(٢) قول من قال إن تقديرها (بإلا مطرد ، وقول من قال إن تقديرها)^(٣) بكى أو إلى مطرد ، ويؤيد الاحتمال الثانى أنه لو أراد حتى التى بمعنى إلى فقط لصرح بإلى والورن موات له على ذلك .

تنبيهات :

الأول : احترز بقوله : (إذا يصلح فى موضعها «حتى أو إلا» من التى لا يصلح فى موضعها)^(٤) أحد الحرفين فإن المضارع إذا ورد بعدها منصوباً جاز إظهار أن كقوله^(٥) :

(١) أ ، ج .

(٢) ب ، ج .

(٣) ب ، ج .

(٤) أ .

(٥) قائله : هو الحصين بن حمام المرى - وهو من الطويل .

ولولا رجالٌ من رِزَامٍ أَعِزَّةٌ وَأَلٌ سُبَيْعٌ أَوْ أَسْوَعُكَ عَلَقَمًا

الثاني: ما ذكر من تقدير حتى أو إلا في مكان أو تقدير لحظ فيه المعنى دون الإعراب، والتقدير الإعرابي المرتب على اللفظ أن يقدر قبل «أو» مصدر وبعدها «أن» الناصبة للفعل، وهما في تأويل مصدر معطوف بأو على المقدر قبلها فتقدير «لانتظرنه أو يقدم» ليكون انتظاراً أو قدوماً.

الثالث: ذهب الكسائي إلى أن «أو» المذكورة ناصبة بنفسها، وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين إلى أن الفعل انتصب بالمخالفة، والصحيح أن النصب بأن مضمرة بعدها، لأن «أو» حرف عطف فلا عمل لها ولكنها عطفت مصدراً مقدرًا على مصدر متوهم، ومن ثم لزم إضمار أن بعدها.

الرابع: قوله «إذا يصلح في موضعها حتى أو إلا» أجود من قول الشارح بعد أو بمعنى إلى أو إلا، فإنه يوهم أن «أو» ترادف الحرفين، وليس كذلك، بل هي أو العاطفة التي لأحد الشيتين.

ثم انتقل إلى حتى فقال:

وَبَعْدَ حَتَّى هَكَذَا إِضْمَارُ أَنْ حَتْمٌ كَجُذِّ تَسْرًا حَزَنٌ

حتى في الكلام على ثلاثة أضرب: عاطفة، وابتدائية، وجارة.

فالعاطفة: تعطف بعضاً على كل، وتقدمت في حروف العطف.

= اللغة: «رزام» بكسر الراء وتخفيف الزاي - هو أبو حى من تميم واسمه رزام بن مالك ابن عمرو بن تميم.

الإعراب: «ولولا» الواو للعطف ولولا حرف امتناع لوجود «رجال» مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «من رزام» جار ومجرور صفة لرجال والتقدير: لولا رجال كائنون من رزام «أعزة» صفة أخرى وخبر المبتدأ محذوف أي: كائنون «وأل» عطف عليه «سبيع» مضاف إليه «أو أسوءك» فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد أو العاطفة والفاعل ضمير مستتر فيه والكاف مفعول «علقما» منادى مرخم تقديره: يا علقمة، فحذف حرف النداء فصار علقمة ثم رخمه فصار علقم - بفتح الميم - على ما كان ثم أشبع الفتحة ألفاً.

الشاهد: قوله «أو أسوءك» حيث نصب الفعل بعد أو بتقدير أن.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٥٥٩، والسيوطي في الهمع ٢/١٠، وسيبويه ١/٤٢٩.

والابتدائية: تدخل على جملة مضمونها غاية لشيء قبلها كقوله^(١):

..... حتى ماءٌ دجلةٌ أشكلُ

وليس المعنى أنه يجب أن يكون بعدها مبتدأ والخبر، بل المعنى على الصلاحية فمتى كان بعدها جملة فعلية مصدرة بماض نحو ﴿حَتَّى عَفَّوْا﴾^(٢) أو بمضارع مرفوع تقول «شربت الإبل حتى يجيء البعير يجربطنه» أطلق عليها حرف ابتداء.

والجارة: تدخل على الاسم الصريح بمعنى إلى وتقدمت في حروف الجر، وتدخل على المضارع ويجب حيثئذ إضمار أن بعدها ناصبة، لتكون مع الفعل في تأويل مصدر مجرور بحتى ولا يجوز إظهار أن بعدها.

تنبيهات:

الأول: قال في شرح التسهيل عند ذكر حتى الجارة: ومجرورها إما اسم صريح نحو ﴿حَتَّى حِينَ﴾^(٣) أو مصدر مؤول من أن وفعل ماض نحو ﴿حَتَّى عَفَّوْا﴾ أو مضارع نحو ﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾^(٤).
ونورع في الماضي فإن حتى قبله ابتدائية وأن غير مضمرة.

(١) قائله: هو جرير بن عطية الخطفي من قصيدة يهجو بها الأخطل - وهو من الطويل.
وتمامه: فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة

اللغة: «القتلى» - جمع قتيل - «تمج» ترمى وتقدف «دجلة» - بكسر الدال - نهر العراق «أشكل» ماء أشكل إذا خالطه دم، والأشكل الذي يخالطه حمرة.

الإعراب: «فما» الفاء عاطفة وما نافية «زالت» من أخوات كان «القتلى» اسم ما زالت «تمج» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه «دماءها» مفعول به والهاء مضاف إليه والجملة في محل نصب خبر ما زال «بدجلة» الباء ظرفية، أي: في دجلة «حتى» حرف ابتداء «ماء» مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة «دجلة» مضاف إليه «أشكل» خبر المبتدأ.

الشاهد: قوله «حتى» حيث دخلت على الجملة الاسمية، لأنها حرف ابتداء.
مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه للألفية ٣/٥٦٢، وابن الناظم.

(٢) من الآية ٩٥ من سورة الأعراف.

(٣) من الآية ٣٥ من سورة يوسف.

(٤) من الآية ٢١٤ من سورة البقرة.

الثاني: ذهب الكوفيون إلى أن حتى ناصبة بنفسها وأجازوا إظهار أن بعدها توكيدا كما أجازوا ذلك بعد لام الجحود.

الثالث: إذا انتصب المضارع بعد حتى، فالغالب أن تكون للغاية، كقوله تعالى: ﴿لَنْ نُبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾^(١) وعلامتها (أن يصلح في موضعها إلى، وقد تكون للتعليل نحو «جد حتى تسر ذا حزن» وعلامتها)^(٢) أن يحسن في موضعها كي، وزاد في التسهيل أنها تكون بمعنى إلا أن، كقوله^(٣):

ليسَ العطاءُ من الفضولِ سَمَاحَةً حَتَّىٰ تَجُودَ وما لَدَيْكَ قَلِيلٌ

وهذا معنى غريب، وممن ذكره ابن هشام، وحكاه في البسيط عن بعضهم. ولا حجة في البيت لإمكان جعلها فيه بمعنى إلى.

ثم نبه على أن (الفعل بعدها لا يكون إلا مستقبلا حقيقة)^(٤) أو حكما.

وتِلْوَوْ حَتَّىٰ حَالًا أَوْ مُؤُولًا به ارفَعَنَّ وانصِبِ المُستقبِلَا

مثال الحال قولهم «سألت عنك حتى لا أحتاج إلى سؤال» ومثال المؤول بالحال كقراءة نافع ﴿وَزَلُّوا حَتَّىٰ يَقُولُ الرَّسُولُ﴾^(٥).

(١) من الآية ٩١ من سورة طه.

(٢) ب، ج.

(٣) قائله: قال العينى: لم ينسب لقائل، وفي الدرر اللوامع قال: للمقنع الكندى - وهو من الكامل.

اللغة: «الفضول» المال الزائد «سماحة» الجود والكرم.

الإعراب: «ليس» فعل ماض ناقص «العطاء» اسمها مرفوع بالضمه الظاهرة «من الفضول» جار ومجرور في محل رفع صفة للعطاء «سماحة» خبر ليس، والتقدير: ليس العطاء الحاصل من فضول المال سماحة وجودا «حتى» للغاية «تجود» فعل مضارع منصوب بتقدير أن «وما لديك قليل» جملة حالية.

الشاهد: قوله «حتى تجود» فإن حتى فيه بمعنى إلا أن، فحتى هنا بمعنى الاستثناء.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٥٦٠، والسيوطى فى الهمع ٢/٩.

(٤) ب، ج وفى أ (منصوب الفعل لا يكون بعدها إلا مستقبلا حقيقة).

(٥) من الآية ٢١٤ من سورة البقرة.

والمراد بالمؤول بالحال أن يكون الفعل قد وقع فيقدر اتصافه بالدخول فيه فيرفع لأنه حال بالنسبة إلى تلك الحال، وقوله «وانصب المستقبل» يعني: حقيقة أو بتأويل. فالمستقبل حقيقة نحو «لأسيرن حتى أدخل المدينة» والمؤول كقراءة غير نافع ﴿وَزَلُّوا حَتَّى يَقُولَ﴾ (المراد)^(١) به أن يكون الفعل قد وقع فيقدر المخبر به اتصافه بالعزم فينصب، لأنه (مستقبل بالنسبة إلى تلك الحال)^(٢).

تنبيهات:

الأول: إذا كان الفعل حالا أو مؤولا به فحتى ابتدائية وإذا كان مستقبلا أو مؤولا به فهي الجارة وأن مضمرة بعدها كما تقدم.

الثاني: علامة كونه حالا أو مؤولا به صلاحية جعل الفاء في موضع حتى، ويجب حيثئذ أن يكون ما بعدها فضلا مسييا عما قبلها.

الثالث: قد فهم مما ذكر أن الرفع يمتنع في نحو «كان سيرى حتى أدخلها» إذا جعلت ناقصة؛ لأنه لو رفع لكانت حتى ابتدائية، فبقي كان بلا خبر، وفي نحو «سرت حتى تطلع الشمس» لانتفاء السببية خلافا للكوفيين، وفي نحو «ما سرت أو أسرت حتى تدخل المدينة» مما يدل على حدث غير واجب، لأنه لو رفع لزم أن يكون مستأنفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سبب له، وذلك لا يصح لأن ما قبلها منفي في «ما سرت» ومشكوك في وقوعه في «أسرت» فيلزم وقوع المسبب مع نفي السبب أو الشك فيه، وأجاز الأخصس الرفع في نحو «ما سرت حتى أدخل المدينة» فقيل: هي مسألة خلاف بينه وبين سيويه، وقيل: إنما أجاز على أن يكون أصل الكلام واجبا ثم أدخلت أداة النفي على الكلام بأسره، فنفيت أن يكون سير كان عنه دخول.

قال ابن عصفور: وهذا الذي قاله جيد وينبغي ألا يعد هذا خلافا.

الرابع: ذهب أبو الحسن إلى أن حتى إذا كانت بمعنى الفاء فهي عاطفة وتعطف الفعل على الفعل، وذلك إذا دخلت على الماضي أو المستقبل على جهة السبب نحو «ضربت زيدا حتى بكى» و «لأضربنه حتى يبكي».

(١) ب، ج.

(٢) ب.

ومذهب الجمهور أنها ابتدائية كما سبق، لأنها إنما تعطف المفردات.

وثمره الخلاف أن الأخفش يجيز الرفع في يبكى على العطف، والجمهور لا يجيزون فيه إلا النصب، ثم انتقل إلى فاء الجواب فقال:

وَبَعْدَ فَا جَوَابِ نَفَى أَوْ طَلَبٍ مَحْضِينَ أَنْ وَسَتْهَا حَتْمٌ نَصَبٌ

يعنى: أن «أن» تنصب الفعل مضمرة بعد فاء جواب نفي نحو ﴿لَا يَقْضِي عَلَيْهِمْ فِيمُوتُوا﴾^(١) أو طلب وهو أمر أو نهى أو دعاء أو استفهام أو عَرْض أو تحضيض أو تمن، فالأمر نحو «اضرب زيدا فيستقيم» والنهى ﴿لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتْكُمْ﴾^(٢) والدعاء ﴿رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَيْنَا أَمْوَالَهُمْ وَاشْدُدْ عَلَيْنَا قُلُوبَهُمْ فَلَا يُؤْمِنُوا﴾^(٣) والاستفهام ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شَفْعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾^(٤) والعرض قول بعض العرب «ألا تقع الماء فتسبح» يريد: فى الماء. والتحضيض «هلا أمرت فتطاع» والتمنى ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾^(٥).

والتمنى يكون بليت كما مثل أو بالآ نحو «ألا رسول لنا منا فيخبرنا» وبلو كقوله^(٦): لو نعان فتنهدا.

(١) من الآية ٣٦ من سورة فاطر.

(٢) من الآية ٦١ من سورة طه.

(٣) من الآية ٨٨ من سورة يونس.

(٤) من الآية ٥٣ من سورة الأعراف.

(٥) من الآية ٧٣ من سورة النساء.

(٦) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من الطويل.

وتمامه: سرينا إليهم فى جموع كأنها جبال شرورى ...

اللغة: «جموع» جمع جمع، وهو الجماعة «شرورى» اسم جبل لسبى سليم «نعان» - على

صيغة المبنى للمجهول - من العون «فتنهدا» من نهد إلى العدو ينهد - بالفتح فيهما - أى:

نهض، ومنه المناهدة فى الحرب، وهى المناهضة.

الإعراب: «سرينا» فعل وفاعل «إليهم» جار ومجرور متعلق بسرينا «فى جموع» جار ومجرور

فى محل نصب على الحال، والتقدير: سرينا إلى هؤلاء القوم ونحن فى جماعة «كأنها»

كان واسمها «جبال» خبر كان مرفوع بالضممة الظاهرة «شرورى» مضاف إليه «لو نعان» نعان

فعل مضارع مبنى للمجهول ونائب الفاعل ضمير «فتنهدا» مضارع منصوب بأن مضمرة بعد

الفاء وفاعله ضمير مستتر فيه.

ومنع المصنف كون لو للتمنى وقال: التقدير: وددنا لو نعان، فهو جواب تمن إنشائي كجواب ليت.

وقد فهم من كلامه أنه لا يجوز النصب بعد شيء من ذلك إلا بشرطين:

أحدهما: أن تكون الفاء مقصودا بها (الجواب)^(١) لإضافتها إلى الجواب احترازا من الفاء التي لمجرد العطف كقولك «ما تأتينا فتحدثنا» بمعنى ما تأتينا فما تحدثنا؛ فيكون الفعلان مقصودا نفيهما؛ وبمعنى ما تأتينا فانت تحدثنا، على إضمار مبتدأ؛ فيكون المقصود نفي الإتيان وإثبات الحديث، وإذا قصد بها معنى الجزاء والسببية لم يكن الفعل بعدها إلا منصوبا على معنى ما تأتينا محدثا، فيكون المقصود نفي اجتماعهما أو على معنى ما تأتينا فكيف تحدثنا فيكون المقصود نفي الثاني لانتفاء الأول.

الثاني: أن يكون النفي والطلب محضين، واحترز بذلك «عن»^(٢) النفي الذي ليس بمحض نحو «ما أنت تأتينا إلا فتحدثنا» و «ما تزال تأتينا فتحدثنا». ومن الطلب الذي ليس بمحض، والمراد بالطلب المحض أن يكون بفعل أصل في ذلك، فاحترز من أن يكون بمصدر نحو «سقيا» أو باسم فعل نحو «صه» أو بلفظ الخبر نحو «رحم الله زيدا» فلا يكون لشيء من ذلك جواب منصوب، وسيأتي الخلاف في بعض ذلك.

تنبيهات:

الأول: قال في شرح الكافية: النفي الذي لا جواب له منصوب لكونه ليس نفيًا خالصًا بأربعة أمثلة «ما أنت إلا تأتينا فتحدثنا» و «ما تزال تأتينا فتحدثنا» و «ما قام فيأكل إلا طعامه» وقول الشاعر^(٣):

= الشاهد: قوله «لو نعان» فإن «لو» هنا للتمنى، ونصب الفعل بعدها بإضمار «أن» وهو فتنهدا. أي: فإن ننهدا.
(١) أ، ج وفي ب (الجزء).
(٢) ب، ج وفي أ (من).
(٣) قائله: هو الفرزدق - وهو من الطويل.

وما قامَ مِنَّا قائمٌ في نَدِينَا فينطقُ إلا بِأَلْتِي هيَ أَعْرَفُ

وتبعه الشارح في التمثيل بها، فأما الأولان فالتمثيل بهما صحيح، وأما الآخران فالنصب فيهما جائز، فإن النفي إذا انتقض بيلا بعد الفاء جاز النصب. نصّ على ذلك سيويوه، وعلى النصب أنشد:

فينطقُ إلا بِأَلْتِي هيَ أَعْرَفُ

الثاني: ذهب بعض الكوفيين إلى أن ما بعد الفاء منصوب بالمخالفة، وبعضهم إلى أن الفاء هي الناصبة كما تقدم في أو، والصحيح مذهب البصريين؛ لأن الفاء عاطفة فلا عمل لها، لأنها في ذلك عاطفة لمصدر مقدر على مصدر متوهم، والتقدير في نحو «ما تأتينا فتحدثنا» ما يكون منك إتيان فحديث، وكذلك يقدر في جميع المواضع.

الثالث: شرط في التسهيل في نصب جواب الاستفهام ألا يتضمن وقوع الفعل احترازا من نحو «لَمْ ضَرَبْتَ رِيْدًا فيجاريك» لأن الضرب قد وقع فلم يمكن سبك مصدر مستقبل منه، وهو مذهب أبي علي، ولم يشترط ذلك المغاربة، وحكى ابن كيسان «أين ذهبَ ريدَ فتتبعه؟» - بالنصب، والفعل في ذلك محقق

= اللغة: (ندينا) - بفتح النون وكسر الدال وتشديد الياء - على وزن غنى - مجلس القوم ومكان حديثهم (إلا بالتي هي أعرف) أي بالأشياء التي هي معروفة.

المعنى: إذا نطق منا ناطق في مجلس جماعة عرف صواب قوله فلم ترد مقاله.

الإعراب: «وما قام» الواو عاطفة وما نافية «قام» فعل ماض «منا» جار ومجرور في محل رفع صفة لقائم «قائم» فاعل لقام، والتقدير: وما قام قائم كائن منا، والأحسن أن يكون «منا» في محل نصب على الحال «في ندينا» جار ومجرور متعلق بمحذوف، أي: كائن في ندينا أو كائنا على الحال «فينطق» - بالرفع - عطفا على قوله «قام» وإنما لم ينصب، لأن النفي ليس بخالص «إلا» أداة استثناء من النفي فيكون إثباتا «بالتى» اسم موصول صفة لمحذوف، أي: بالأشياء التي «هي» ضمير منفصل مبتدأ «أعرف» خبر المبتدأ والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

الشاهد: قوله «فينطق» حيث رفعه الشاعر، لأن من شرط النصب بعد النفي أن يكون النفي خالصا، وههنا ليس كذلك.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٥٦٤، وابن الناظم، وسيويوه ١/٤٢٠، والشاهد ٦٦٦ في الخزانة.

الوقوع، فإذا لم يمكن سبك مصدر من الجملة سبكتاه من لازمها، والتقدير: ليكن منك إعلام بذهاب زيد فاتباع منا.

ثم انتقل إلى الواو فقال:

وَالْوَاوُ كَالْفَاءِ إِنْ تَفِدَ مَفْهُومَ مَعَ كَلَّا تَكُنْ جَلْدًا وَتُظْهِرَ الْجَزْعَ

يعنى: أن الواو تضمر أن بعدها وجوبا بعد النفي والطلب بشرطهما، كما أضمرت بعد الفاء بشرط أن تفيد المعية، كقوله «لا تكن جلدًا وتظهر الجزع» أى: لا تجمع بين الأمرين، وهى يومئذ عاطفة لمصدر مقدر على مصدر متوهم كما تقدم فى الفاء وأو.

واحترز من أن يقصد التشريك بين الفعلين فتكون عاطفة فعلا على فعل نحو «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» بالجزم أو بقصد الاستئناف نحو «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» - بالرفع - وأمثلة النصب بعد الواو معلومة من أمثلة الفاء فلا نطول بذكرها.

قال الشيخ أبو حيان: ولا أحفظ النصب جاء بعد الواو فى الدعاء ولا العرض ولا التحضيض ولا الرجاء، ولا ينبغى أن يقدم على ذلك إلا بسمع.

تنبيهات:

الأول: الخلاف فى الواو كالخلاف فى الفاء، وقد تقدم.

الثانى: قد علم أن النصب بعد الواو ليس على معنى النصب بعد الفاء، وقولهم تقع الواو فى جواب كذا وكذا تجوز ظاهر، وزعم بعضهم أن النصب بعد الواو، وهو على معنى الجواب، وليس بصحيح.

وبعدَ غيرِ النفيِ جَزَمًا اعْتَمَدَ إِنْ تَسْقُطِ الْفَا وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدَ

انفردت الفاء بأن الفعل بعدها سينجزم عند سقوطها بشرط أن يقصد الجزاء

نحو^(١):

(١) قائله: هو امرؤ القيس - وهو من الطويل.

وعجزه: سَقَطِ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

قَفَا نَبِكَ مِنْ ذَكَرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ

وذلك إنما يكون بعد الطلب، والأمثلة ظاهرة.

وأما النفي فليس له جواب مجزوم، فإنه يقتضى تحقيق عدم الوقوع كما يقتضى الإيجاب تحقق الوقوع، فلا يجوز بعده كما فى الإيجاب، ولذلك قال: وبعد غير النفى جزماً.

واحترز من ألا يقصد الجزاء، فإنه لا يجزم بل يرفع، إما مقصوداً به الوصف نحو «ليت لى مالا. أنفق منه» أو الحال أو الاستئناف (ويحتملها) (١) قوله تعالى: ﴿فَأَضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَافُ دَرْكًا﴾ (٢).

تنبيه:

إذا جزم الفعل بعد سقوط الفاء، ففى جازمه أقوال:

الأول: أن لفظ الطلب ضمن معنى حرف الشرط فجزم، وإليه ذهب ابن خروف، واختاره المصنف ونسبه إليه الخليل وسيبويه.

والثانى: أن الأمر والنهى وبأقبيها نابت عن الشرط - أى: حذف جملة الشرط وأنيبت هذه فى العمل منابها فجزمت، وهو مذهب السيرافى والفارسى وابن عصفور.

= اللغة: «بسقط اللوى» - بكسر السين وسكون القاف - منقطع الرمل، واللوى - بكسر اللام - حيث يلتوى الرمل ويرق.

وإنما خص منقطع الرمل وملتواه، لأنهم كانوا لا يتزلون إلا فى صلابة من الأرض، ليكون ذلك أثبت لأوتاد الأبنية «والدخول والحومل» بلدان.

المعنى: يأمر صاحبيه أن يقفا معه ليعاوناه على البكاء عند منازل أحبابه التى كان يلقاهم فيها، وليجدد الذكريات القديمة.

الإعراب: «قفا» فعل أمر مبنى على حذف النون والفاء فاعل «نبك» فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها والفاعل ضمير مستتر تقديره نحن «من ذكرى» جار ومجرور متعلق بنكى «حبيب» مضاف إليه «ومنزلة» عطف على حبيب «بسقط» جار ومجرور متعلق بقفا «اللوى» مضاف إليه «بين» ظرف مكان «الدخول» مضاف إليه «فحومل» عطف على الدخول.

الشاهد: قوله «نبك» فإنه جواب الأمر فلذلك جزم وهو غير مقترن بالفاء.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٥٦٧، وابن هشام فى القطر ص ٧٨.

(١) ب، ج وفى أ (ويحتملها).

(٢) من الآية ٧٧ من سورة طه.

والثالث: أن الجزم بشرط مقدر دل عليه الطلب، وإليه ذهب أكثر المتأخرين.

والرابع: أن الجزم بلام مقدرة، فإذا قال (ألا تنزل تُصَبُّ خيرا).

«فمعناه لتُصَبُّ خيرا»، وهو ضعيف، ولا يطرد إلا بتجاوز وتكلف.

والمختار القول الثالث، لا ما اختاره المصنف لأربعة أوجه:

أحدها: أن ما ذهب إليه يستلزم أن يكون العامل جملة، وذلك لا يوجد في

موضع.

والثاني: أن الإضمار أسهل من التضمين، لأن التضمين زيادة بتغيير

الوضع، والإضمار زيادة بغير تغيير، فهو أسهل.

والثالث: أن التضمين لا يكون إلا لفائدة ولا فائدة في تضمين الطلب معنى

الشرط، لأنه يدل عليه بالالتزام.

والرابع: أن الشرط لا بد له من فعل، ولا يجوز أن يكون هو الطلب بنفسه

ولا مضمنا له (مع معنى)^(١) حرف الشرط، لما في ذلك من التعسف، ولا مقدرا

بعده لقبح إظهاره بدون حرف الشرط، بخلاف إظهاره معه.

وشرطُ جزمٍ بعد نهى أن تَضَعُ إن قَبِلَ لا دونَ تَخَالَفٍ يَقَعُ

يعنى: أن شرط جزم الجواب بعد النهى أن يصح إقامة شرط منفى مقامه،

وعلامته ذلك أن يصح المعنى بتقدير إن قبل لا النافية نحو (لا تدنُ من الأسد

تسلم) (فهذا يصح جزمه لأن المعنى: إن لا تدن من الأسد تسلم)^(٢) بخلاف «لا

تدن، من الأسد يأكلك» فإن هذا لا يصح جزمه لعدم صحة المعنى بتقدير إن لا

تدن، هذا مذهب الجمهور وأجاز الكسائي جزم جواب النهى مطلقا ولا يشترط

تقدير إن قبل لا، بل يقدر إن تدن من الأسد يأكلك.

وذكر في شرح الكافية أن غير الكسائي لا يجيز ذلك.

قلت: وقد نسب (ذلك)^(٣) إلى الكوفيين.

(١) ب.

(٢) ب، ج.

(٣) ب، ج.

واستدل الكسائي بالقياس على النصب، لأن المنصوب بعد الفاء جاء فيه ذلك كقوله تعالى ﴿لَا تَقْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾^(١) وبالسماح قول النبي ﷺ «فلا يقربن مسجدنا يوذنا بريح الثوم» وقوله عليه الصلاة والسلام «لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض» وقول أبي طلحة لرسول الله ﷺ «لا تشرف يصبك سهم».

وأجيب بأن القياس على المنصوب لا يحسن، لأن النصب بعد الفاء يكون في النفي ولا جزم فيه.

وأما السماع فمحمول على إبدال الفعل من الفعل مع أن الرواية المشهورة «يؤذينا» و«يضرب» - بالرفع - ويحتمل أن يكون يضرب بعضكم على الإدغام نحو: ﴿وَيَجْعَلْ لَكُمْ﴾^(٢).

تنبيه:

شرط الجزم بعد الأمر بتقدير إن تفعل، كما أن شرطه بعد النهي بتقدير إن لا تفعل فيمتنع الجزم في نحو «أحسن إلى لا أحسن إليك» فإنه لا يجوز «إن تحسن إلى لا أحسن إليك» لكونه غير مناسب، وكلام التسهيل يوهم إجراء خلاف الكسائي فيه.

وَالأَمْرُ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ أَفْعَلٍ فَلَا تَنْصِبُ جَوَابَهُ وَجَزَمَهُ أَقْبَلًا

إذا دل على الأمر بخبر بفعل ماضٍ أو مضارع أو باسم فعلٍ أو باسم غيره جاز جزم الجواب اتفاقاً، كقولهم «اتقى الله امرؤً فعل خيراً يثب عليه» وقوله تعالى: ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ * يَفْقَرُ لَكُمْ﴾^(٣) وقول الشاعر^(٤):

(١) سورة طه ٦١.

(٢) من الآية ٢٨ من سورة الحديد، وسورة نوح ١٢.

(٣) من الآية ١١، ١٢ سورة الصف.

(٤) قائله: هو عمرو ابن الإطنابة الحزرجي - والإطنابة اسم أمه، واسم أبيه: زيد بن مناة - وهو من الوافر.

وصدره: وقولِي كَلِمًا جَشَاتٌ وَجَاشَتْ.

اللغة: «جشأت» ثارت ونهضت من فزع أو حزن، والضمير للنفس «جاشت» فزعت وغلّت من حمل الأثقال كما تغلى القدر «تحمدي» يحمدك الناس.

مكانك تُحمدي أو تستريحي

وقولهم: «حسبك ينم الناس» لأن المعنى ليتق وآمنوا واثبتى واكفف.

وأجاز الكسائي النصب نحو «صه فأحدثك» و «حسبك فينام الناس».

ومذهب الجمهور منع ذلك، لأن النصب إنما هو بإضمار «أن» والفاء عاطفة على مصدر متوهم وحسبك وصه ونحوها لا تدل على المصدر، لأنها غير مشتقة، ولذلك قال: فلا تنصب جوابه.

تنبيهات:

الأول: ذكر في شرح الكافية: أن الكسائي انفرد بجواز النصب بعد الفاء المجاب بها اسم أمر نحو «صه» أو خبر بمعنى الأمر نحو «حسبك».

قلت: وافقه ابن عصفور في جواز نصب جواب نزال ونحوه من اسم الفعل المشتق وحكاه ابن هشام عن ابن جنى، والذي انفرد به الكسائي ما سوى ذلك.

الثاني: أجاز الكسائي (أيضا)^(١) نصب جواب الدعاء المدلول عليه بالخبر نحو: «غفر الله لزيد فيدخله الجنة».

= المعنى: إن همتي وشجاعتى جعلتني أقول لنفسي كلما فزعت وضجرت من مشقات الحرب - اثبتى تحمدي بالصبر والشجاعة، أو تستريحي من عناء الدنيا بالقتل في موطن الشرف والفخر.

الإعراب: «وقولي» الواو عاطفة وقولي مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على ما قبل ياء المتكلم وياء المتكلم مضاف إليه «كلما» ظرف زمان متعلق بقولي منصوب و «ما» حرف مصدري «جشأت» فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل ضمير مستتر فيه «وجاشت» فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل ضمير مستتر فيه «مكانك» اسم فعل أمر بمعنى اثبتى والفاعل أنت والكاف حرف خطاب - أو اسم مضاف إليه باعتبار ما قبل النقل، والجملة مقول القول خبر المبتدأ «تحمدي» فعل مضارع مجزوم في جواب الطلب وعلامة جزمه حذف النون وياء المخاطبة فاعل «أو تستريحي» أو حرف عطف تستريحي فعل مضارع معطوف على تحمدي مجزوم بحذف النون والياء فاعل.

الشاهد: قوله «تحمدي» حيث جزم النون لوقوعه في جواب الأمر.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٣/٥٦٩، وابن هشام ٣/٣٨٤، والمكودي ص ١٤٦، وذكره ابن هشام في الشذور ص ٣٦٠، والقطر ص ٢٦٣.

(١) أ، ج.

الثالث: «حسبك» فى قولك «حسبك ينم الناس» مبتدأ وخبره محذوف،
 أى: حسبك السكوت، وهو لا يظهر، والجملة متضمنة معنى اكفف، وزعمت
 جماعة منهم ابن طاهر أنه مبتدأ بلا خبر، لأنه فى معنى ما لا يخبر عنه، وقال
 بعضهم: لو قيل: إنه اسم فعل مبنى والكاف للخطاب، وضم لأنه كان معرباً
 فحمل فى البناء على قبل، وبعد، لم يبعد.

والفعلُ بعدَ الفاءِ فى الرِّجاءِ نُصِبَ كَنُصِبَ ما إلى التَّمَنَّى يَتَسَبَّبُ

قال فى شرح الكافية: الحق الفراء الرجاء بالتمنى فجعل له جواباً منصوباً،
 ويقوله أقول؛ لثبوت ذلك سماعاً، ومنه قراءة حفص عن عاصم ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ
 الْأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعُ﴾^(١) انتهى، وكذلك قوله تعالى ﴿لَعَلَّهُ يَزُكِّي * أَوْ
 يَذُكِّرُ فَتَفْعَهُ الذِّكْرَى﴾^(٢).

ومذهب البصريين أن الرجاء ليس له جواب منصوب، وتأولوا ذلك بما فيه
 بعد.

وقول أبى موسى: وقد أشربها معنى ليت من قرأ «فأطلع» نصباً يقتضى
 تفصيلاً^(٣).

فإن قلت: فهل يجوز جزم جواب الترجى إذا أسقطت الفاء عند من أجاز
 نصبه؟

قلت: نعم، وفى الارتشاف، وسمع الجزم بعد الترجى فدل على صحة
 مذهب الكوفيين.

وإن على اسمٍ خالصٍ فعلٌ عَطِفٌ تَنْصِبُهُ أَنْ ثَابِتًا أَوْ مُنْحَدِفٌ

قد تقدم أن «أن» تضم جواراً فى موضعين:

(١) من الآية ٣٦، ٣٧ من سورة غافر - فأطلع - بالنصب - فى جواب قوله تعالى «أبلغ
 الأسباب. أسباب السموات».

(٢) من الآية ٣، ٤ من سورة عبس.

(٣) يريد بالتفصيل أن الرجاء إذا أشرب معنى التمنى نصب الفعل التالى للقاء فى جوابه، وإن
 لم يشرب معنى التمنى لم ينصب.

أحدهما: بعد لام كي إذا لم يكن معها «لا» وقد سبق بيانه.

والآخر: بعد العاطف على اسم خالص، وهو المذكور في البيت، والعاطف المذكور هو: «الواو» و «الفاء» و «ثم» و «أو».

فالواو كقوله^(١): لَلْبَسُ عِبَاءٌ وَتَقَرَّ عَيْنِي

والفاء كقوله^(٢):

(١) قائلته: هي ميسون بنت بحدل زوج معاوية بن أبي سفيان - وهو من الوافر.

وعجزه: أحب إلى من ليس الشفوف

اللغة: «عباءة» - بفتح العين - جبة من الصوف «تقر عيني» كناية عن سكون النفس وعدم طموحها إلى ما ليس في يدها «الشفوف» جمع شف - بكسر الشين وفتحها - وهو ثوب رقيق يستشف ما وراءه.

المعنى: وليس كساء غليظ من صوف مع سرورى وفرحى - أحب إلى نفسى من لبس الثياب الرفيعة القيمة مع استيلاء الهموم على.

الإعراب: «ولبس» مبتدأ «عباءة» مضاف إليه «وتقر» فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازا بعد الواو العاطفة على اسم خالص من التقدير بالفعل «عيني» فاعل تقر وياء المتكلم مضاف إليه «أحب» خبر المبتدأ «إلى» جار ومجرور متعلق بأحب «من لبس» جار ومجرور متعلق بأحب أيضا «الشفوف» مضاف إلى لبس.

الشاهد: قولها «وتقر» حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة جوازا بعد واو العطف التي تقدمها اسم خالص من التقدير بالفعل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٣/٧٥١، وابن عقيل ٢/٦٦، وابن الناظم، والسيوطى ص ١١٦، والمكودى ص ١٤٧، وابن هشام ٣/٣٨٧، وفى الشذور ص ٣٢٨، والقطر ص ٦١، والمغنى ٢/٣٤، وفى شرح المفصل ٣/٢٤، والشاهد ٦٥٨ فى الخزانة.

(٢) قائله: لم ينسب لقاتل - وهو من البسيط.

وعجزه: ما كنت أؤثر إترابا على ترَب

اللغة: «توقع» انتظار «المعتر» - بتشديد الراء الفقىر «إترابا» - الإتراب، وهو الغنى وكثرة المال، وهى مصدر أترب الرجل إذا استغنى «ترب» الفقر والعوز - وأصله لصوق اليد بالتراب.

المعنى: يقول: لولا أننى أرتقب أن يتعرض لى ذو حاجة فأقضيها له ما كنت أفضل الغنى عن الفقر.

الإعراب: «لولا» حرف امتناع لوجود «توقع» مبتدأ وخبره مجذوف وجوبا «معتر» مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله «فأرضيه» الفاء عاطفة أرضيه فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازا بعد الفاء العاطفة وفاعله ضمير مستتر والهاء مفعوله «ما» نافية «كنت» =

لولا تَوَقُّعٌ مُعْتَرٌّ فَارَضِيَهُ

أو كقراءة غير نافع «أو يرسل رسولا»^(١).

وتم، كقوله^(٢): «إِنِّي وَقَتْلِي سَلِيكًا ثُمَّ أَعْقَلُهُ»

ونص بعضهم أن ذلك لا يجوز في غير هذه الأحرف.

= فعل ماض ناقص واسمه «أوثر» فعل مضارع وفاعله ضمير والجملة في محل نصب خبر كان وجملة كان واسمه وخبره جواب لولا «إترابا» مفعول لأوثر «على ترب» متعلق بأوثر. الشاهد: قوله «فارضيه» حيث نصب الفعل بأن مضمرة جوازا بعد الفاء التي تقدم عليها اسم صريح وهو توقع.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٣/٥٧١، وابن عقيل ٢/٢٦٧، وابن الناظم، والسيوطي ص ١١٦، والمكودي ص ١٤٧، وابن هشام ٣/٣٨٨، وفي الشذور ص ٣٢٩.

(١) من الآية ٥١ من سورة الشورى - بالنصب عطفًا على «وحيا».

(٢) قائله: هو أنس بن مدركة الخثعمي - وهو من البسيط.

وعجزه: كالثور يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ الْبَقْرُ

اللغة: «سليكا» - بضم السين - اسم رجل - وسبب هذا أن سليكا مر في بعض غزواته بيت من خثعم وأهله خلوف فرأى فيهن امرأة بضرة شابة فنال منها، فعلم أنس بذلك فأدركه فقتله، وأنشد هذا البيت «أعقله» من عقلت القتل - أعطيت الدية، «عافت البقر» كرهت وامتنعت.

المعنى: يشبه نفسه إذ قتل سليكا ثم وداه، بالثور يضربه الراعي لتشرب الإناث من البقر، والجامع بينهما تلبس كل منهما بالأذى، ليتنفع سواه.

الإعراب: «إني» حرف توكيد ونصب وياء المتكلم اسمه «وقتلي» عاطفة على اسم إن وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله «سليكا» مفعول قتل «ثم» عاطفة «أعقله» فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازا بعد ثم، وفاعله مستتر فيه والهاء مفعول «كالثور» متعلق بمحذوف خبر إن «يضرب» فعل مضارع مبني للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود على الثور، والجملة في محل نصب حال من الثور «لما» حرف ربط «عافت» فعل ماض والتاء للتأنيث «البقر» فاعل عاف.

الشاهد: قوله «أعقله» حيث نصب بعد ثم العاطفة بأن مضمرة جوازا، وقد عطف فعلا على اسم صريح في الأسمية وهو «قتلي».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٣/٥٧١، وابن عقيل ٢/٢٦٦، وابن الناظم، والمكودي ص ١٤٧، والسيوطي ص ١١٦، وابن هشام ٣/٣٨٩، وفي الشذور ص ٣٣٠.

تنبيهات:

الأول: إنما قال على اسم ولم يقل على مصدر، كما قال بعضهم، ليشمل غير المصدر، فإن ذلك لا يختص به، فتقول «لولا زيدٌ ويُحسِنُ إلىَّ لهلكتُ».

الثاني: المراد بالخالص ما ليس مؤولا بالفعل، واحترز به من نحو «الطائرُ فيغضبُ زيدَ الذباب» فإنه معطوف على اسم، ولا ينصب لأن الطائر بمعنى الذى يطير، ويخرج أيضاً بذكر الخالص العطف على مصدر متوهم، فإنه يجب «فيه»^(١) إضمار أن كما تقدم.

الثالث: تجوز فى قوله «فعل عطف» فإن المعطوف فى الحقيقة إنما هو المصدر.

الرابع: أشار بقوله «ثابتاً أو منحذف» إلى جواز إظهار أن وإضمارها بعد العاطف المذكور.

الخامس: أطلق فى العاطف ولم يسمع فى غير الأحرف الأربعة (المذكورة)^(٢) كما تقدم.

وَشَدَّ حَذْفُ أَنْ وَنَصَبٌ فِي سِوَى مَا مَرَّ، فَاقْبَلْ مِنْهُ مَا عَدَلَ رَوَى

يعنى: أن حذف «أن» مع النصب فى غير المواضع المنصوبة المذكورة شاذ لا يقبل منه إلا ما نقله العدول، كقول العرب «خُذْ اللَّصَّ قَبْلَ يَاخُذُكَ» و «مُرَّةٌ يحفرها» وقرأ الحسن «أفغيرَ الله تأمرُونى أعبدُ»^(٣) ومنه قول الشاعر^(٤):

وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كَدْتُ أَفْعَلَهُ

(١) أ، ج.

(٢) أ، ج.

(٣) من الآية ٦١ من سورة الزمر.

(٤) قائله: هو عامر بن جوين الطائى - وهو من الطويل.

وصدوره: فلم أرَ مثلاً خُباسةً واجد

اللغة: «خباسة» بضم الخاء وتخفيف الباء - المغنم، قاله الجوهري «نهنت نفسي» زجرتها وكفتها.

المعنى: قال الأعلام: وصف ظلامه هم بها ثم صرف نفسه عنها.

الإعراب: «فلم» حرف نفى «أر» فعل مجزوم يحذف حرف العلة فإن كانت الرؤية علمية كانت «مثلاً» فى موضع المفعول الثانى، وإن كانت بصرية جاز لك وجهان: أحدهما: =

تنبيهات:

الأول: فهم من قوله «فأقبل منه ما عدل روى» أنه مقصور على السماع، ولا يقاس عليه، ونصّ على ذلك في غير هذا الموضوع، وقال في التسهيل: وفي القياس عليه خلاف. انتهى.

والجواز مذهب الكوفيين ومن وافقهم والصحيح قصره على السماع، لقلته.

الثاني: قد يفهم من قوله «وشذ حذف أن ونصب» أن حذفها ورفع الفعل ليس بشاذ، وهو ظاهر كلامه في شرح التسهيل، فإنه جعل منه قوله تعالى ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمْ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾^(١) قال: ويريكم صلة لأن حذف وبقي يريكم مرفوعا، وهذا هو القياس، لأن الحرف عامل ضعيف، فإذا حذف بطل عمله. انتهى.

وهذا مذهب أبي الحسن، أجاز حذف «أن» ورفع الفعل دون نصبه، وجعل منه قوله تعالى ﴿قُلْ أَغْيِرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبِدُ﴾، وذهب قوم إلى أن حذف «أن» مقصور على السماع مطلقا، فلا ينصب ولا يرفع بعد الحذف إلا ما سمع، وإليه ذهب متأخرو المغاربة، قيل: وهو الصحيح.

والثالث: ما ذكره من أن حذف «أن» والنصب في غير ما مرّ شاذ، ليس على إطلاقه، بل هو مقيد بالنصب بعد الفاء والواو وبعد الشرط والجزاء وسيأتي^(٢).

= أن يكون مفعولا وقوله «خباسة واجد» بدل من مثلها ومضاف إليه. والآخر: أن يكون مثلها صفة خباسة ولكن لما تقدم عليها انتصب على الحال «نهنت» فعل وفاعل «نفسى» مفعول به والياء مضاف إليه «بعد» منصوب على الظرفية «ما» مصدرية «كدت» كاد واسمها «أفعله» جملة في محل نصب خبر كاد.

الشاهد: قوله «أفعله» حيث حذف «أن» وبقي عملها وهو نصب أفعله، لأن أصله أن أفعله.

مواضعه: ذكره من شراح الالفية: الأشموني ٣/٥٧٢، وابن الناظم، والمكودي ص ١٤٧، والهمع ١/٣٣، وسيبويه ١/١٥٥، والإنصاف ٢/٣٢٨.

(١) من الآية ٢٤ من سورة الروم.

(٢) وفي هامش المخطوطة نسخة أقوله «بل هو مقيد بالنصب إلخ (كذا)» في عدة نسخ،

ولعل صواب العبارة بغير النصب كما يعلم بالتأمل، شيخنا. هـ.

عوامل الجزم

هي ضربان: أحدهما: يطلب فعلا واحدا، والآخر: يطلب فعلين.

فالأول أربعة أحرف ذكرها في قوله:

بِلاَ وَلاَمٍ طَالِبَا ضَعَّ جَزْمًا فِي الْفِعْلِ هَكَذَا بَلَمَّ وَمَلَّ

أما «لا» فتكون للنهي نحو ﴿لَا تَحْزَنْ﴾^(١) وللدعاء نحو ﴿لَا تَوَاخِذْنَا﴾^(٢).

وأما «اللام» فتكون للأمر نحو ﴿لِيُنْفِقْ﴾^(٣) والدعاء نحو ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾^(٤).

ولذلك قال «طالباً» فشمل الأمر والنهي والدعاء، واحتسب به من «لا» غير الطلبية وهي النافية والزائدة، ومن لام غير طلبية كاللام التي ينتصب المضارع بعدها.

فأما «لا» فقال الشارح تصحب فعل المخاطب والغائب كثيرا، وقد تصحب فعل المتكلم، فسوى بين المخاطب والغائب في الكثرة، ولم يفصل في المتكلم بين فعل الدعاء (وفعل)^(٥) المفعول، وهو موافق لظاهر الكافية والتسهيل، وفصل بعضهم فقال: إذا بنى الفعل للمفعول جاز دخول «لا» عليه سواء كان لتكلم أو لمخاطب أو لغائب، وإذا بنى للفاعل فالأكثر أن يكون للمخاطب ويضعف للمتكلم نحو^(٦):

لَا أَعْرِفَنَّ رَبِّيَا حُورًا مَدَامِعُهَا

(١) من الآية ٤٠ من سورة التوبة.

(٢) من الآية ٢٨٦ من سورة البقرة.

(٣) من الآية ٧ من سورة الطلاق.

(٤) من الآية ٧٧ من سورة الزخرف.

(٥) أ، ب.

(٦) قائله: هو النابغة الذبياني. يخوف بنى فزارة من النعمان بن الحارث الغساني، ويجذرهم

بأسه، وكانوا قد نزلوا أرضاً يحميها - وهو من البسيط.

وعجزه: مُرَدِّفَاتٍ عَلَى أَعْقَابِ أَكْوَارٍ

والغالب نحو «لا يخرج زيد».

وأما «اللام» فتدخل على فعل المفعول مطلقا نحو «لأعن بحاجتك ولتعن بحاجتى وليعن زيد بالأمر».

وتدخل على فعل الفاعل مسندا إلى الغائب نحو ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾^(١) وإلى المتكلم مشاركا نحو ﴿وَلَنَحْمِلَ خَطَايَاكُمْ﴾^(٢) أو مفردا كقوله في الحديث «قوموا فلأصل لكم» وذكر الشارح: أن دخولها على مضارع الغائب والمتكلم كثير، وذكر في الكافية: أن دخولها على مضارع المتكلم قليل، لكنه أكثر من دخول «لا».

وأما مضارع المخاطب المبني للفاعل فدخولها عليه قليل استغناء بصيغة أفعال، قالوا: وهى لغة رديئة.

وقال الزجاجي: هى لغة جيدة، ومن دخولها قراءة عثمان وأبى وأنس ﴿فبذلك فلتفرحوا﴾^(٣).

= المعنى: لا يكن نساء جميلات تشبه الغزلان أو بقر الوحش فى الرشاقة وخفة الحركة وهور العين فأعرفها - قد ركن خلف الراكين على مؤخر الرحل، فأقيم المسبب مقام السبب، وكانت عادة العرب أن يجعلوا النساء المسيبات مردفات خلف من استباهن.
اللغة: «ربريا» اسم للقطيع من بقر الوحش أو الظباء «حورا» جمع حوراء - من الحور وهو شدة سواد العين مع شدة بياضها «مدامعها» جمع مدمع - اسم مكان - والمراد العين، لأنها أماكن الدمع «مردفات» مركبات خلف الراكين «أكوار» - جمع كور - وهو الرحل بأداته «أعقاب» جمع عقب - وهو المؤخر من كل شىء.
الإعراب: «لا» ناهية «أعرفن» فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد فى محل جزم بلا والفاعل ضمير مستتر، ويجوز جعل «لا» نافية «ربريا» مفعول أعرفن «حورا» صفة لها «مدامعها» مرفوع بحورا ومضاف إليه «مردفات» حال من «ربريا» أو صفة ثانية «على أعقاب» جار ومجرور متعلق بمردفات «أكوار» مضاف إليه.
الشاهد: قوله «لا أعرفن» فإن لا ناهية والمضارع المجزوم بها محلا للمتكلم، وهو مبنى للمعلوم - وذلك شاذ -.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشمونى ٥٧٣/٣، وابن هشام ٣٩١/٣، وابن الناظم، وذكره ابن هشام فى معنى اللبيب ١/١٩٩.

(١) من الآية ٧ من سورة الطلاق.

(٢) من الآية ١٢ من سورة العنكبوت.

(٣) من الآية ٥٨ من سورة يونس.

وقوله في الحديث «لتأخذوا مصافكم».

تنبيهات:

الأول: زعم بعضهم أن أصل «لا» الطليبة لامُ الأمر زيدت عليها ألف فانفتحت، وزعم السهيلي: أنها لا النافية، والجزم بعدها بلام الأمر مضمرة قبلها، وحذفت كراهة اجتماع لامين في اللفظ وهما زعمان ضعيفان.

الثاني: لا يفصل بين «لا» ومجزومها (بمعموله)^(١) إلا في ضرورة كقوله^(٢):

..... ولا ذَا حَقَّ قَوْمِكَ تَظْلِمُ

أراد ولا تظلم ذا حق قومك.

قال في شرح الكافية: وهذا رديء. لأنه شبيهه بالفصل بين الجار والمجرور.

انتهى.

قال في التسهيل: وقد يليها معمول مجزومها (ولم ينبه على اختصاصه بالضرورة، وقد أجازها بعضهم في قليل من الكلام نحو «لا اليوم تضرب زيداً»).

الثالث: في كلام ابن عصفور والأبدى ما يدل على جواز حذف (مجزومها)^(٣) إذا دل عليه دليل (قالا)^(٤) كقولك «اضرب زيداً إن أساء» وإلا فلا، أي: فلا تضربه.

(١) ب، ج وفي أ (بمعمولها).

(٢) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من الطويل.

وقامه: وقالوا أخانا لا تخشع لظالم عزيز

الإعراب: «قالوا» فعل وفاعل «أخانا» منادى بحرف نداء محذوف ومضاف إليه «لا تخشع» جملة من الفعل والفاعل وقعت مقول القول «لظالم» جار ومجرور متعلق بالفعل «عزيز» صفة لظالم. «لا» ناهية «تظلم» مجزوم بلا «حق قومك» حق مفعول به لتظلم تقدم عليه وقوم مضاف إليه «ذا» اسم إشارة منادى بحرف نداء محذوف، وأصل الكلام، ولا تظلم حق قومك يا هذا، وقال العيني: ذا حق قومك مفعولان لتظلم.

الشاهد: قوله «ولا ذا حق قومك تظلم» حيث فصل بين لا ومجزومها.

مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه للألفية ٣/٥٧٤، وذكره السيوطي في همع الهوامع ٢/٥٦.

(٣) أ.

(٤) أ وفي ب (بالا) وفي ج (فلا).



قال فى الارتشاف: ويحتاج إلى سماع.

الرابع: حركة لام الطلب الكسرة، قال فى التسهيل: وفتحها لغة.

قلت: فتحها حكاة الفراء عن بنى سليم، فحكى عنه مطلقا كما فى التسهيل، وعنه تفتح لفتحة الياء بعدها، فظاهر هذا أنها لا تفتح إذا انضم ما بعدها نحو «ليكرم» أو انكسر نحو «لتأذن»، وعنه أيضا ما نص عليه فى سورة النساء، وهو قوله: وبنو سليم يفتحونها إذا استؤنفت، يريد: أنهم لا يفتحونها إلا إذا لم يكن قبلها ولو أو فاء أو ثم.

الخامس: يجوز تسكين لام الطلب بعد الواو والفاء وثم، وتسكينها بعد الواو والفاء أكثر من تحريكها، وليس بضعيف بعد ثم، ولا ضرورة، خلافا لمن زعم ذلك.

ومذهب الأكثرين أن تسكينها حمل على عين فعل، ورده المصنف بأن ذلك إجراء منفصل مجرى متصل، ومثله لا يكاد يوجد مع قلته إلا فى الاضطرار، وهو عنده رجوع إلى الأصل، لأن لهذا اللام الأصالة فى السكون من وجهين: أحدهما: مشترك. وهو كون السكون مقديما على الحركة. والثانى: مختص. وهو أن يكون لفظها مشاكلا لعملها كما فعل بياء الجر.

السادس: مذهب الجمهور أن لام الأمر لا تحذف إلا فى الشعر، ومنع المبرد حذفها فى الشعر أيضا وإن كان النحويون أنشدوا^(١):

مُحَمَّدٌ تَقْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ ...

(١) قائله: هو من شواهد سيبويه ولم ينسبه ولكن منهم من نسبه إلى أبى طالب، ومن الناس من ينسبه إلى أمير المؤمنين على بن أبى طالب - وهو من الوافر.

وعجزه: إذا ما خفت من شيء تبالا

اللغة: «التبال» سوء العاقبة أو الهلاك - وهو بفتح التاء.

الإعراب: «محمد» نادى بحرف نداء محذوف يا محمد «تقد» فعل مضارع مجزوم بلام دعاء محذوفة وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها «نفسك» مفعول به وضمير المخاطب مضاف إليه «كل» فاعل تقد «نفس» مضاف إليه «إذا» ظرفية تضمنت معنى الشرط «ما» رائدة «خفت» فعل وفاعل، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها «من أمر» جار ومجرور متعلق بخاف «تبالا» مفعول به لخاف، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام.

فإنه لا يعرف قائله، ويحتمل أن يكون خبراً وحذفت الياء استغناء بالكسرة، وأجاز الكسائي حذفها بعد الأمر بالقول كقوله تعالى: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾^(١) وذكر في شرح الكافية أن حذف لام الأمر وإبقاء عملها على ثلاثة أضرب:

كثير مطرد، وهو حذفها بعد أمر بقول كالأية.

وقليل جائز في الاختيار، وهو حذفها بعد قول غير أمر، كقوله^(٢):

قلت لبوابٍ لديهِ دارها تِيذَنُ فإني حَمَوها وجارها

قال وليس مضطراً؛ لتمكنه من أن يقول ائذن، وليس لقائل أن يقول: إن هذا من تسكين المتحرك، على أن يكون الفعل مستحقاً للرفع، فسكن اضطراراً؛ لأن الراجز لو قصد الرفع لتوصل إليه مستغنياً عن الفاء، فكان يقول «تاذنُ إني».

وقليل مخصوص بالاضطرار، وهو الحذف دون تقدم قول بصيغة أمر ولا بخلافه. كقول الشاعر^(٣):

= الشاهد: قوله «تفد» فعل مضارع لم يتقدمه ناصب ولا جازم، ولكنه جاء على صورة المجزوم، فقدره العلماء مجزوماً بلام أمر محذوفة وأصله لتفد. مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٣/٥٧، وابن الناظم، وذكره السيوطي في الهمع ٢/٥٥، وابن هشام في الشذور ص ٢٢٢، وسيبويه ١/٤٠٨، والشاهد ٦٨٠ في الخزانة.

(١) من الآية ٣١ من سورة إبراهيم.

(٢) قائله: هو منصور بن مرثد الأسدي - وهو من الرجز.

الإعراب: «قلت» فعل وفاعل «لبواب» جار ومجرور متعلق بالفعل «لديه» في محل رفع خبر مقدم «دارها» مبتدأ مؤخر ومضاف إليه والجملة في محل جر صفة لبواب «تِيذَنُ» - بكسر التاء - مقول القول «فإني» الفاء للتعليل وإن حرف توكيد ونصب والضمير المتصل بها اسمها «حموها» خبر إن ومضاف إليه «وجارها» عطف على حموها.

الشاهد: قوله «تِيذَنُ» إذ أصله تِيذَنُ، فحذف اللام وأبقى عملها، وليس هذا بضرورة لتمكنه من أن يقول إيذن.

مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه للألفية ٣/٥٧٥، والسيوطي في الهمع ٢/٥٦.

(٣) قائله: لم أقف على اسم قائله - يخاطب الشاعر به ابنه لما تمت موته - وهو من الطويل. الإعراب: «فلا» الفاء عاطفة ولا ناهية «تستطل» فعل وفاعله ضمير مستتر فيه «منى» جار ومجرور متعلق بالفعل «بقائي» مفعول به للفعل والياء مضاف إليه «ومدتي» عطف على =

فلا تَسْتَطِلْ مِنِّي بِقَائِي وَمُدَّتِي ولكن يكن للخير منك نصيبُ

وقال في التسهيل: ويلزم في الشتر في فعل غير الفاعل المخاطب، وفي بعض النسخ مطلقا، خلافا لمن أجاز حذفها في (نحو)^(١) «قل له ليفعل» وهو خلاف ما في الكافية وشرحها.

وأما «لم» و «لما» اختها، فينفيان المضارع ويصرفان معناه إلى المضي وفاقا للمبرد وأكثر المتأخرين، لا لفظ الماضي إلى المضارع خلافا لأبي موسى ومن وافقه (وقد)^(٢) نسب إلى مسيويه.

ويختلفان في أمور:

الأول: أن النفي بلم لا يلزم اتصاله بالحال، بل قد يكون منقطعا نحو ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾^(٣)، وقد يكون متصلا نحو ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدَعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾^(٤) بخلاف «لما» فإنه يجب اتصال نفيها بالحال.

الثاني: أن الفعل بعد «لما» يجوز حذفه اختيارا، وهو أحسن ما تخرج عليه قراءة ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَّا﴾^(٥)، ولا يجوز حذفه بعد «لم» إلا في الضرورة، كقوله^(٦):

= ما قبله وقيل: إن بقائى بيان لقوله منى أو بدل منه «ولكن» لاستدراك «يكن» أصله ليكون وهو فعل مضارع من كان الناقصة «للخير» جار ومجرور خبر يكن تقدم على اسمه «نصيب» اسم يكن مرفوع بالضممة الظاهرة «منك» في موضع النصب على الحال من نصيب، والتقدير: حال كون النصيب منك، ويجوز أن يكون في محل رفع صفة لنصيب، والتقدير: ليكون نصيب كائن منك لأجل الخير.

الشاهد: قوله «يكن» أصله ليكون فحذفت لام الأمر للضرورة وأبقى عمله. مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٣/٥٧٥، وابن الناظم.

(١) ب، ج.

(٢) ب، ج وفي أ (وهذا).

(٣) من الآية ١ من سورة الإنسان.

(٤) من الآية ٤ من سورة مريم.

(٥) من الآية ١١١ من سورة هود - قال ابن الحاجب: لما هذه جازمة حذف مجزومها، والتقدير: وإن كلا لما يهملوا، وقال ابن هشام: الأولى أن يكون التقدير: وإن كلا لما يوفوا أعمالهم، أى: أنهم إلى الآن لم يوفوها وسيوفونها.

(٦) قائله: هو إبراهيم بن هرمة القرشي، وهرمة جده الأعلى - وهو من الكامل.

احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الأعراب إن وصلت وإن لم
الثالث: إن «لم» تصحب أدوات الشرط نحو «إن لم» و «لولم» بخلاف
(١٤).

الرابع: إن «لم» قد يفصل بينها وبين مجزومها اضطراراً، كقوله^(١):

.. كَانَ لَمْ سَوَى أَهْلِ مِنْ الْوَحْشِ تُوْهَلِ

قال في التسهيل: وقد يلي لم معمول مجزومها اضطراراً، ولم يذكر ذلك
في (١٤).

وقال في شرح الكافية: وانفردت «لم» بأشياء:

= اللغة: «يوم الأعراب» يوم معهود من أيام العرب.
الإعراب: «احفظ» فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه «وديعتك» مفعول به ومضاف إليه «التي»
اسم موصول نعت للوديعة «استودعتها» ماض مبني للمجهول والتاء نائب فاعل، وهي
مفعولة الأول و «ها» مفعول ثان «يوم» منصوب على الظرفية «الأعراب» مضاف إليه «إن»
شرطية «وصلت» فعل الشرط - روى بالبناء للمجهول ولللمعوم، وجواب الشرط محذوف
دل عليه ما قبله «وإن» الواو عاطفة إن حرف شرط جازم «لم» جازمة أو نافية.
الشاهد: قوله «وإن لم» حيث حذف الفعل الذي دخلت عليه لم والتقدير: وإن لم تصل..
مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٣/٥٧٦، وابن هشام ٣/٢٩٤، وفي المغنى
١/٢٨٠، وذكره السيوطي في الهمع ٢/٥٦.

(١) قائله: هو ذو الرمة غيلان - وهو من الطويل
وصدره: فأضحت مغانيها قفاراً رسوماً
اللغة: «مغانيها» جمع مغنى - وهو المنزل - «قفارا» - بكسر القاف - جمع قفر وهو الأرض
الخالية «توهل» من أهل الدار نزلها.

الإعراب: «فأضحت» الفاء للعطف وأضحى فعل ماض ناقص والتاء للتأنيث «مغانيها» اسم
أضحى والهاء مضاف إليه «قفارا» خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة «رسوماها» بالرفع بدل
من مغانيها «كأن» مخففة من كأن التي للتشبيه «لم» حرف جزم «سوى» ظرف فصل بين لم
ومجزومها «أهل» مضاف إليه «توهل» مجزوم لم، والتقدير: كأن لم توهل الدار سوى
أهل من الوحش - ومن بيانية.

الشاهد: قوله «لم سوى .. توهل» حيث فصل بين لم ومجزومها بالظرف للضرورة.
مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه للألفية ٣/٥٧٦، والسيوطي في الهمع ٢/٥٦، وابن
هشام في المغنى ١/٢٧٨، والشاهد ٦٧٧ في الخزانة.

منها، أن الفصل بينها وبين مجزومها اضطرارا، فهذا تصريح بانفراد «لم» بذلك، وفي الارتشاف: ولا يفصل بينها وبين معمولها إلا في الشعر.

قلت: ذكر المصنف في باب الاشتغال من شرح التسهيل أن «لن» و«لم» و«لما» الجازمة لا يلي الاسم واحدا منها إلا في ضرورة، وحكمه حيثئذ أن يضم له على سبيل الوجوب فعل يفسره ما بعده كما قال^(١):

ظَنَنْتُ فقيرا دَا غِنَى ثم نَلْتُهُ فلم ذا رجاء ألقه غيرَ واهِبٍ

فسوى بين الثلاثة في الفصل باسم الاشتغال للضرورة.

الخامس: أن «لم» قد تلغى فلا يجزم بها، قال في التسهيل: حملا على «لا» وفي شرح الكافية: حمل على «ما» وهو أحسن (لأن ما)^(٢) ينفي بها الماضي كثيرا، بخلاف «لا».

وأشدد الأخصش على إهمالها^(٣):

(١) قائله: هو ذو الرمة - وهو من الطويل.

المعنى: يعنى: أنه في حال فقره كان متعففا فكفى عن ذلك بظنه ذاغنى، وأنه حين صار غنيا يعطى كل راج لقيه ما يرجوه.

الإعراب: «ظننت» - بالبناء للمجهول والتكلم - فعل ناسخ ينصب مفعولين ونائب الفاعل هو المفعول الأول «فقيرا» حال من نائب الفاعل «ذاغنى» مفعول ثان لظن ومضاف إليه «ثم» عاطفة «نلت» فعل وفاعل ومفعول - والضمير يعود على الغنى - «لم» حرف جزم ونفى «ذا» مفعول لفعل محذوف مفسر بالقي «ألقه» فعل ماض والفاعل ضمير والهاء مفعوله «غير» حال من الفاعل «واهب» مضاف إليه.

الشاهد: قوله «لم ذا رجاء ألقه» حيث دخلت لم على الاسم ضرورة.

مواضعه: ذكره ابن هشام في معنى اللبيب ١/٢٧٨، والعيني في خزنة الأدب ٣/٦٢٧.

(٢) ب، ج وفي أ (لأنها).

(٣) قائله: لم أتف على اسم قائله - وهو من البسيط.

اللغة: «الفوارس» جمع فارس على غير قياس «ذهل» حى من بكر «أسرتهم» أسرة الرجل - بالضم - رهطه «الصليفاء» - بضم الصاد المهملة وبالفاء والمد - اسم موضع.

الإعراب: «لولا» امتناع لوجود «فوارس» مبتدأ «من ذهل» جار ومجرور فى محل رفع صفة فوارس وخبر المبتدأ محذوف تقديره: لولا فوارس كائنون من ذهل موجودون «وأسرتهم» بالرفع عطف على فوارس «يوم» منصوب على الظرفية «الصليفاء» مضاف إليه «لم يوفون بالجار» جواب لولا.

لَوْلَا فَوَارِسُ مِنْ ذُهْلٍ وَأَسْرَتُهُمْ يَوْمَ الصَّلِيفَاءِ لَمْ يُؤْفُونَ بِالْجَارِ
ولم يذكر ذلك في «لما».

فإن قلت: فهل إهمال «لم» ضرورة أو لغة؟

قلت: نص بعض النحويين على أنه ضرورة، وقال في الكافية وشذ، وفي التسهيل: وقد لا يجزم بها فلم يخصه بالضرورة، وصرح في أول شرح التسهيل بأن الرفع لغة قوم.

تنبيهات:

الأول: قال في التسهيل: ومنها «لم» ولما أختها، يعني من الجوارم، فقيدهم لما بقوله «أختها» احترازاً من «لما» بمعنى «إلا» ومن «لما» التي هي حرف وجود لوجود، وكذلك فعل الشارح، فقال: احتزرت بقولي أختها من لما الحينية نحو: ﴿وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا﴾^(١) ومن «لما» بمعنى «إلا» نحو «عزمت عليك لما فعلت» أي: إلا فعلت. المعنى ما أسألك إلا فعلت (وقوله الحينية)^(٢) هو على مذهب الفارسي.

فإن قلت: فهلا قيد في النظم؟

قلت: لا يحتاج إليه، لأن التي بمعنى «إلا» يليها ماضى اللفظ مستقبل المعنى، والتي هي حرف وجود لوجود يليها ماضى اللفظ والمعنى، وقد ذكر ذلك في شرح التسهيل، فلا يحتاج إلى التقييد، لأنهما لا يليهما مضارع.

الثاني: حكى اللحياني عن بعض العرب أنه ينصب بلم، وقال في شرح الكافية: زعم بعض الناس أن النصب بلم لغة؛ اغتراراً بقراءة بعض السلف ﴿الم نشرح لك صدرك﴾^(٣) - بفتح الحاء - ويقول الراجز^(٤):

= الشاهد: قوله «لم يوفون» حيث إن «لم» قد تهمل فلا تجزم، والفعل بعدها ثبت فيه النون.

مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه للألفية ٣/٥٧٦، وابن هشام في المغنى ١/٢٧٧، والسيوطي في الهمع ٢/٥٦، والشاهد ٦٧٦ في الخزانة.

(١) من الآية ٩٤ من سورة هود.

(٢) ب، ج.

(٣) من الآية ١ من سورة الشرح.

(٤) قائله: هو على بن أبي طالب رضى الله عنه يتمثل به - وهو من الراجز.

فِي أَيِّ يَوْمِي مِنَ الْمَوْتِ أَفْرَ أَيُّومَ لَمْ يَقْدَرَ أَمْ يَوْمَ قُدِّرَ

وهو عند العلماء محمول على أن الفعل مؤكد بالنون الخفيفة، ففتح لها ما قبله، ثم حذفت ونويت.

الثالث: اختلف في «لما» فقيل: مركبة من لم وما، وهو مذهب الجمهور وقيل: بسيطة.

ثم انتقل إلى ما يطلب فعلين من الجوارم فقال:

وَأَجْزَمُ بَيِّنٌ وَمَنْ وَمَا وَمَهْمَا أَيُّ مَتَى أَيَّانَ أَيْنَ إِذْمَا
وَحَيْثُمَا أَنَّى وَحَرْفٌ إِذْمَا كَيْنَ وَبِأَيِّ الْأَدْوَاتِ اسْمًا

هذه أدوات الشرط الجارمة، وهي كَلِمٌ وضعت لتعليق جملة بجملة تكون الأولى سببا والثانية مسببا. وهذه الكلم حرف واسم.

فالحرف إن وهي أم الباب وإذما عند سيبويه، وذهب المبرد في أحد قوليهِ وابن السراج والفارسي إلى أنها ظرف زمان زيد عليها ما. قال في شرح الكافية: والصحيح ما ذهب إليه سيبويه، فعلى مذهب سيبويه تكون إذ ما كَيْنَ في (أنهما موضوعان)^(١) للتعليق المذكور من غير إشعار بأمر آخر.

وعلى مذهب القائلين بأنها الظرفية تكون مشعرة بالزمان، ويجزم بها في الاختيار خلافا لمن خص ذلك بالضرورة.

والاسم ظرف وغير ظرف، فغير الظرف من وما ومهما، فمن لتعميم أولى العلم، وما لتعميم ما تدل عليه وهي موصولة، وكتاهما مبهمة في أزمان الربط، ومهما بمعنى ما ولا تخرج عن الاسمية خلافا لمن زعم أنها تكون حرفا، ولا عن

= الإعراب: «في أي» جار ومجرور متعلق بأمر «يومي» مثنى. فأى مضاف ويومي مضاف إليه «من الموت» جار ومجرور متعلق بأمر «أيوم» الهمزة للاستفهام ويوم منصوب على الظرفية «لم يقدر» نصب الفعل بعد لم على لفة «قدر» فعل ماضٍ مبني للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه.

الشاهد: قوله «لم يقدر» - بنصب الراء - وذلك لغة بعض العرب ينصبون بلم. مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه للألفية ٣/٥٧٨، وابن هشام في المغنى ١/٢٧٧. (١) أ، ج.

الشرطية خلافا لمن زعم أنها تكون استفهاما، ولا تجر بإضافة ولا حرف جر بخلاف من وما، وقد وهم ابن عصفور فزعم أنه يجوز أن يدخل عليها حرف الجر، وذكر في الكافية وفي التسهيل أن ما ومهما مثل من في لزوم التجرد عن الظرفية مع أن استعمالهما ظرفين ثابت في أشعار الفصحاء من العرب، وأنشد أبياتا^(١).

قال ابنه بدر الدين: ولا أرى في هذه الأبيات حجة، لأنه يصح تقديرها بالمصدر.

وقال الزمخشري: هذه الكلمة في عداد الكلمات التي يحرفها من لا يدل له في علم العربية فيضعها غير موضعها ويحسب مهما بمعنى متى ما، ويقول «مهما جثنتي أعطيتك» وهذا من وضعه وليس من كلام واضح العربية في شيء، ثم يذهب فيفسر ﴿مَهْمَا تَأْتَانِي بِهِ مِنْ آيَةٍ﴾^(٢) بمعنى الوقت فيلحد في آيات الله وهو لا يشعر، وهذا وأمثاله مما يوجب الجثو بين النظائر في كتاب سيبويه، انتهى.

واختلف في «مهما» فقيل: إنها بسيطة وأنها فعلى وألفها إما للتأنيث وإما «للإلحاق»^(٣) وزال التثوين للبناء فهي على هذا من باب سلس، وقال ابن إياز: لو قيل: إنها مفعول تحاميا لذلك، لم أر به بأسا. وقال الخليل: مركبة من ماما الأولى للجزء والثانية التي تزداد بعد الجزاء، فأبدلوا من ألف الأولى هاء كراهة التكرير. وقال الأخفش والزجاج ومن وافقهما: مركبة من مه بمعنى اكفف وما الشرطية، وأجازه سيبويه.

وأما «أى» فهي عامة في ذوى العلم وغيرهم، وهي بحسب ما تضاف إليه، فإن أضيفت إلى ظرف مكان كانت ظرف مكان، أو إلى ظرف زمان كانت ظرف زمان، أو إلى غيرهما لم تكن ظرفا، والظرف: مكاني وزماني:

(١) منها قول الفرزدق في ما:

وما تحى لا أرهب وإن كنت جارِما ولو عدّ أعدائي على لهم ذحلا
وفي مهما قول حاتم:

وإنك مهما تعط بطنك سؤله وفرجك نالا منتهى الذم أجمعا

(٢) من الآية ١٣٢ من سورة الأعراف.

(٣) ب، ج وفي أ (للإطلاق).

فالزمانى: متى، وأيان، فمتى لتعميم الأزمنة، وأيان كمتى، وقد تستعمل فى الأزمنة التى تقع فيها الأمور العظام، وكسر همزة أيان لغة سليم، وقرئ بها شاذًا، والجزم بها محفوظ خلافا لمن أنكره، ولم يحفظه سيبويه لقلته.

وأما المكانى: أين وحيثما، وهما لتعميم الأمكنة، وأتى ذكرهما فى ظروف المكان بمعنى أين. وقال بعضهم: هى لتعميم الأحوال.

تنبيهات:

الأول: (قد)^(١) فهم من كلامه أن حيث وإذ لا يجزمان إلا مقترنين بما كما لفظ بهما وأجاز الفراء الجزم بإذ وحيث دون ما، وأما غيرهما فقسمان: قسم لا تلحقه «ما» وهو من وما ومهما وأنى.

وقسم يجوز فيه الأمران وهى إن وأى ومتى وأين وأيان، وأجاز الكوفيون زيادة «ما» بعد من وأنى، ومنع بعض النحويين زيادتها بعد أيان، والصحيح ما تقدم.

الثانى: ذكر فى الكافية والتسهيل: أن «إن» قد تهمل حملا على لو، كقراءة طلحة «فإما ترين»^(٢) - ياء ساكنة ونون مفتوحة، وإن متى قد تهمل حملا على إذا ومثل بها بحديث «إن أبا بكر رجل أسيف. وإنه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس»^(٣) وفى الارتشاف: ولا تهمل حملا على إذا خلافا لمن زعم ذلك ويعنى متى.

الثالث: لم يذكر هنا من الجوازم إذا وكيف ولو.

أما إذا فالمشهور أنه لا يجزم بها إلا فى الشعر لا فى قليل من الكلام ولا فى الكلام إذا زيد بعدها ما، خلافا لزاعم ذلك، وقوله فى التسهيل: وقد يجزم بإذا

(١) ب، وفى أ (قال).

(٢) من الآية ٢٦ من سورة مريم.

(٣) أسيف: أى: ذو أسف وحزن، وقوله يقوم مقامك أى: فى الصلاة وقوله: لا يسمع الناس أى لبكائه.

الاستقبالية حملا على متى يقتضى ظاهره جواز ذلك فى قليل من الكلام وقال فى الكافية^(١):

وَذَا فِي الثَّرِّ لَنْ يُسْتَعْمَلَ

وأما «كيف» فيجوزى بها معنى لا عملا، خلافا للكوفيين، فإنهم أجازوا الجزم بها قياسا، ووافقهم قطرب.

وأما «لو» فذهب قوم منهم ابن الشجرى إلى أنها يجزم بها فى الشعر، ورده المصنف فى الكافية^(٢).

وقال فى التسهيل: فى آخر عوامل الجزم: والأصح امتناع حمل لو على إن، وقال فى فصل: لو لم يجزم بها إلا اضطرارا، ورعم اطراد ذلك على لغة، فظاهره موافقة ابن الشجرى ويتحصل فيه ثلاثة مذاهب، وذكر بعضهم أن من الجوازم «مهمن»^(٣) وقال قطرب لم يحمل الجزم «بها»^(٤) عن فصيح.

فَعَلَيْنَ يَفْتَضِينَ شَرْطًا قَدَمًا يَتَلَوُ الْجِزَاءُ وَجَوَابًا وَسَمًا

يعنى: أن كلاً من أدوات الشرط تقتضى جملتين تسمى الأولى شرطا والثانية جزاء وجوابا أيضا. ويجب كون الأولى فعلية، وأما الثانية: فمنها (أيضا) أن تكون فعلية، وقد تكون اسمية وسيأتى.

فإن قلت: فلم قال (فعلين) ولم يقل جملتين؟

قلت: للتنبيه على أن حق الشرط والجزاء أن يكونا فعلين، وإن كان ذلك لا يلزم فى الجزاء.

تنبيهان:

الأول: فهم من قوله (يتلو الجزاء) أنه لا يتقدم، وإن تقدم على أداة الشرط شبيه بالجواب فهو دليل عليه، وليس إياه، هذا مذهب جمهور البصريين، وذهب الكوفيون والمبرد وأبو زيد إلى أنه الجواب نفسه، والصحيح الأول.

(١) تمام بيت الكافية: وشاع جزمٌ بإذا حملا على متى

(٢) بقوله: وجوز الجزم بها فى الشعر ذو حجة ضَعَّفَهَا من يَدْرِى

(٣) فى أ (مهمن) وفى ب، ج (كم).

(٤) أ، ج.

الثانى: قد يؤخذ من قوله (يقتضين) أن أداة الشرط هى الجازمة للشرط والجزاء معا لاقتضائهما لهما، أما الشرط فنقل الاتفاق على أن الأداة جازمة له.

وشذ المازنى: فعنه فى قول: أنه مبنى هو وفعل الجزاء، وفى قول: إنه معرب وفعل الجزاء مبنى.

وأما الجزاء ففيه أربعة أقوال:

الأول: أن الأداة هى الجازمة له، قيل: وهو مذهب المحققين من البصريين وعزاه السيرافى إلى سيويه، وذهب الأخفش إلى أن الجزم بفعل الشرط، واختاره فى التسهيل، وقيل: بالأداة والفعل معا، ونسب إلى سيويه والخليل، وقيل: بالجوار، وهو مذهب الكوفيين.

وماضيين أو مضارعين تُلْفِيهِمَا أو مُتَخَالِفِيْنِ

إذا كان الشرط والجزاء فعلين فلهما تسع صور، لأن الشرط له ثلاثة أحوال:

أحدها: أن يكون ماضى اللفظ أو مضارعا عاريا من لم ومصحوبا بها، والجزاء كذلك.

والحاصل من ضرب ثلاثة فى ثلاثة تسعة منها ثمانية تجوز فى الاختيار وواحد مختلف فيه، وهو أن يكون الشرط مضارعا، والجزاء ماضيا عاريا من لم، فمذهب الجمهور أنه لا يجوز إلا فى الشعر، ومذهب الفراء والمصنف جوازه فى الاختيار، واستدل المصنف بقوله ﷺ: «من يقيم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر» ويورد ذلك فى آيات لم يضطر قائلها إلى ذلك^(١):

ثم تلك الثمانية الجائزة فى الاختيار منها راجح ومرجوح، فإن كونهما ماضيين وضعا أو بمصاحبة لم أحدهما أو كلاهما، أو مضارعين دون لم، أولى من سوى ذلك.

(١) منها قوله:

من يكذبنى بسئىء كنت منه كالشجا بين حلقة والوريد

وقوله:

إن تصرمونا وصلناكم وإن تصلوا ملائم أنفس الأعداء إرهابا

وَبَعْدَ مَا ضَرَفَعُكَ الْجَزَاءَ حَسَنٌ وَرَفَعَهُ بَعْدَ مُضَارَعٍ وَهَنْ

يعنى: أن الجزاء إذا كان مضارعا والشرط ماضيا جار جزمه ورفع، ومن الجزم قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ﴾^(١).

ومن الرفع قول زهير^(٢):

وإن أتاه خليلٌ يومَ مَسْغِبَةٍ يقول: لا غائبٌ مالى ولا حرمٌ

ونص الأئمة على جوازه فى الاختيار مطلقا، وزعم بعضهم أنه لا يجىء فى الكلام الفصيح إلا مع كان.

وقال بعض المتأخرين: لا أعلمه جاء فى الكلام، وقد صرح الناظم بأن الرفع حسن.

فإن قلت: فأى الوجهين أحسن؟

قلت: زعم بعض المتأخرين أن الرفع أحسن من الجزم، والصواب عكسه، وقال فى شرح الكافية: الجزم مختار، والرفع جائز كثير.

(١) من الآية ٢٠ من سورة الشورى.

(٢) قائله: هو زهير بن أبى سلمى من قصيدة يمدح فيها هرم بن سنان - وهو من البسيط. اللغة: «خليل» المراد هنا: الفقير ذو الحاجة، من الخلة وهى الفقر والحاجة «مسغبة» مجاعة، من سغب فلان - إذا اشتد به الجوع «حرم» ممنوع وحرام. المعنى: يصف هرما بالكرم والجود وأنه لا يرد سائلا فيقول: إذا جاء ذو حاجة قد أخذ منه الجوع - لا يعتذر بضيق ماله وعدم استطاعته عن الحصول عليه، ولا يقول للسائل المحتاج: أنت ممنوع محروم.

الإعراب: «إن» حرف شرط يجزم فعلين «أتاه» فعل ماض فى محل جزم فعل الشرط والهاء مفعوله «خليل» فاعله «يوم» ظرف متعلق بقوله «أتاه» مسألة» مضاف إلى يوم «يقول» فعل مضارع جواب الشرط مرفوع «لا» نافية عاملة عمل ليس «غائب» اسم لا مرفوع بها «مالى» فاعل لغائب سد مسد خبر لا «ولا» الواو عاطفة، لا: زائدة لتأكيد النفى «حرم» معطوف على غائب.

الشاهد: قوله «يقول» حيث رفع وهو جواب الشرط، لأن فعل الشرط ماض. مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٢/٥٨٥، وابن هشام ٣/٣٩٨، وابن عقيل ٢/٢٧٨، وابن الناظم، والسيوطى ص ١١٧، والمكودى ص ١٤٨، والسيوطى فى الهمع ٢/٦٠، وسيبويه ١/٤٣٦.



فائدة:

اختلف النحويون في تخريج الرفع، فذهب سيبويه إلى أنه على تقدير التقديم وجواب الشرط محذوف، وذهب الكوفيون والمبرد إلى أنه على تقدير الفاء وهو الجواب، وذهب قوم إلى أنه ليس على التقديم والتأخير، ولا على حذف الفاء، بل لما لم يظهر لأداة الشرط تأثير في فعل الشرط، لكونه ماضيا ضعف عن العمل في الجواب.

وإذا كان الشرط والجزاء مضارعين وجب جزمهما نحو ﴿وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾^(١).

وقد يجيء الجواب مرفوعا والشرط مضارع مجزوم كقوله^(٢):

يا أقرع بن حابس يا أقرع إنك إن يصرع أخوك تُصرع

وإليه الإشارة بقوله «ورفعه بعد مضارع وهن» أي: ضعف.

فإن قلت: فهل يطرد أم يخص بالضرورة؟

قلت: نصوا على أنه ضرورة، وهو ظاهر كلام سيبويه، فإنه قال: وقد جاء في الشعر.

(١) من الآية ٢٨٤ من سورة البقرة.

(٢) قائله: هو عمرو بن حثارم البجلي، وأشد في المنافرة التي كانت بين جرير بن عبد الله البجلي وخالد بن أوطاة الكلبي، وكانا قد تنافرا إلى الأقرع بن حابس ليحكم بينهما وذلك قبل إسلامه. - وهو من الرجز.

الإعراب: «يا» حرف نداء «أقرع» منادى مبني على الضم في محل نصب «بن» نعت لأقرع بمراعاة محله «حابس» مضاف إليه «يا أقرع» توكيد للنداء الأول «إنك» حرف توكيد ونصب والكاف اسمه «إن» شرطية «يصرع» فعل مضارع مبني للمجهول فعل الشرط «أخوك» نائب فاعل والكاف مضاف إليه «تصرع» فعل مضارع مبني للمجهول جواب الشرط ونائب الفعل ضمير مستتر فيه.

الشاهد: قوله «إن يصرع» حيث وقع جواب الشرط مضارعا مرفوعا، وفعل الشرط مضارع.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشموني ٣/٥٨٦، وابن عقيل ٢/٢٧٩، وابن الناظم، والسيوطي ص ١١٧، والمكودي ص ١٤٨، والسيوطي في الهمع ٢/٦١، وسيبويه ١/٤٣٦، والشاهد رقم ٩٩٠ في الخزانة.

وقال ابن الأنباري: في «إن تزرني أزرک» الاختيار الجزم، وإنما يحسن الرفع هنا إذا تقدم ما يطلب الجزاء قبل «إن» كقولهم «طعامك إن تزرنا نأكل» وتقديره: طعامك نأكل إن تزرنا. انتهى.

وصرح في بعض نسخ التسهيل: أنه ضرورة، وفي بعضها بقلته، ولم يخصه بالضرورة، وقال في شرح الكافية: وقد يجيء الجواب مرفوعا والشرط مضارع مجزوم، ومنه قراءة طلحة بن سليمان «أينما تكونوا يدرككم الموت»^(١).
تنبيهات:

الأول: اختلف في تخريج الرفع بعد المضارع، فذهب المبرد إلى أنه على حذف الفاء مطلقا، وفصل سبويه بين أن يكون قبله ما يمكن أن يطلبه نحو «إنك» في البيت، فالأولى أن يكون على التقديم والتأخير، وبين أن يكون قبله ما يمكن أن يطلبه، فالأولى أن يكون على حذف الفاء، وجوز العكس، وقيل: إن كانت الأداة اسم شرط فعلى إضمار الفاء، وإلا فعلى التقديم والتأخير.

الثاني: أطلق في قوله بعد مضارع، وقيد، في بعض نسخ التسهيل بالآ يكون منفيًا بلم، وجعل رفع الجزاء بعد المنفى بلم كثيرا، لرفعه بعد الماضي.
الثالث: قد يظهر من قوله «رفعك الجزاء» موافقة المبرد في أنه على تقدير الفاء، لتسميته جزاء ويحتمل أن يكون سماه جزاء باعتباره حالة الجزم وإن لم يكن جزاء إذا رفع.

وَأَفْرُنُ بِفَأٍ حَتَّمًا جَوَابًا لَوْ جُعِلَ شَرْطًا لِإِنْ أَوْ غَيْرِهَا لَمْ يَنْجَعِلْ

أصل جواب الشرط أن يكون فعلا صالحا لجعله شرطا، فإذا جاء على الأصل لم يحتج إلى فاء يقترن بها، وذلك إذا كان ماضيا متصرفا مجردا من قد وغيرها، أو مضارعا مجردا أو منفيًا بلا ولم.

قال الشارح: ويجوز اقترانه بها، فإن كان مضارعا رفع، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدٌّ مِنْ قَبْلٍ فَصَدَقَتْ﴾^(٢) وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾^(٣) انتهى.

(١) من الآية ٧٨ من سورة النساء - برفع يدرككم - وهي شاذة.

(٢) من الآية ٢٦ من سورة يوسف.

(٣) من الآية ١٣ من سورة الجن.

وهو معترض من ثلاثة أوجه .

الأول: أن قوله «ويجوز اقترانه بها» يقتضى ظاهره أن الفعل هو الجواب مع اقترانه بالفاء .

والتحقيق حيثذ أن الفعل خبر مبتدأ محذوف، والجواب جملة اسمية، قال فى شرح الكافية. فإن اقترن بها فعلى خلاف الأصل، وينبغى أن يكون الفعل خبر مبتدأ، ولولا ذلك لحكمنا بزيادة الفاء وجزم الفعل إن كان مضارعا.

وقال الشيخ أبو حيان: ولو قيل: ربط الجملة الشرطية بالمضارع له طريقان:

أحدهما: بجزمه، والآخر: بالفاء ورفع، لكان قولاً.

والثانى: أن ظاهر كلامه جواز اقتران الماضى مطلقاً، وليس كذلك، بل الماضى المنصرف للمجرد على ثلاثة أضرب:

ضرب لا يجوز اقترانه بالفاء، وهو ما كان مستقبلاً معنى ولم يقصد به وعد أو وعيد نحو «إن قام زيد قام عمرو».

وضرب يجب اقترانه بالفاء، وهو ما كان ماضياً لفظاً ومعنى نحو ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدٌّ مِنْ قَبْلٍ فَصَدَقَتْ﴾ وقد معه مقدرة.

وضرب يجوز اقترانه بالفاء، وهو ما كان مستقبلاً معنى وقصد به وعد أو وعيد نحو ﴿وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكَيْتٌ وَجُوهُهُمْ فِي النَّارِ﴾^(١).

وقد نص المصنف على هذا التفصيل فى شرح الكافية.

والثالث: أنه مثل ما يجوز اقترانه بالفاء بقوله تعالى ﴿فَصَدَقَتْ﴾ وليس كذلك، بل هو مثال الواجب، وإذا كان الجواب لا يصلح لأن يجعل شرطاً وجب اقترانه بالفاء، ليعلم ارتباطها بالأداة.

وذلك إذا كان جملة اسمية أو فعلية طلبية، أو فعلاً غير متصرف أو مقروناً بالسين أو سوف أو قد منفية بما أو لن أو إن، أو يكون قسماً أو مقروناً برب^(٢).

(١) من الآية ٩٠ من سورة النمل.

(٢) نظمها بعضهم فى قوله:

فهذه الأجوبة تلزمها الفاء، لأنها لا يصلح جعلها شرطاً، وخطب التمثيل

سهل .

وقد تحذف الفاء الواجب ذكرها للضرورة كقوله^(١):

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا . . .

وقال الشارح: لا يجوز تركها إلا في الضرورة أو ندور، ومثل الندور بما

أخرجه البخارى من قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ لأبى بن كعب: «فإن جاء صاحبها وإلا استمتع

بها»^(٢) وعن المبرد إجازة حذفها في الاختيار، وقد جاء حذفها وحذف المبتدأ في

قوله^(٣):

طليبة واسمية وبجامد وبما وقد بيلن وبالتنفيس =

قال الصبان: وزاد الكمال ابن الهمام تصديره برب والقسم، والدنوشرى تصديره بأداة شرط نحو «وإن كان كبر عليك إعراضهم» الآية هـ.

(١) قائله: هو عبد الرحمن بن سيدنا حسان بن ثابت، وهو من شواهد سيبويه.

وعجزه: والشر بالشر عند الله مثلان - وهو من البسيط.

المعنى: من يفعل الخير والمعروف يحظ برضاء الله وشكره والجزاء المضاعف. ومن يفعل الشر يجازى مثله.

الإعراب: «من» اسم شرط يجزم فعلين - مبتدأ - «يفعل» فعل الشرط مجزوم وحرك

بالكسر للتخلص من الساكنين، وفاعله يعود على من «الحسنات» مفعوله منصوب بالكسرة

نيابة عن الفتحة، لأنه جمع مؤنث سالم «الله» مبتدأ «يشكرها» الجملة خبر المبتدأ في محل

رفع، وجملة المبتدأ والخبر جواب الشرط، وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدأ «مَنْ» «الشر»

مبتدأ والباء في البشر للمقابلة «عند» منصوب على الظرفية «الله» مضاف إليه «مثلان» خبر

المبتدأ.

الشاهد: قوله «الله يشكرها» فإنها جملة اسمية، وقد وقعت جواباً للشرط، وكان يجب أن

تقترب بالفاء، ولكنها حذفت للضرورة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشموني ٣/٥٨٧، وابن هشام ٣/٤٠١، وابن الناظم،

والسيوطى ص ١١٧، وفي الهمع ٢/٠٦، وفي المعنى ١/٦٥، وسيبويه ١/٤٣٥، والشاهد

٦٩١ في الخزانة.

(٢) أي: في شأن اللقطة، وجواب الشرط الأول محذوف للعلم به أي: فأدها إليه.

(٣) قائله: هو فلان الأسدى - وهو من الطويل.

وصدره: بنى ثعل لا تنكعوا العنز شربها

اللغة: «ثعل» قبيلة من طيمى «ينكع العنز» من نكعت الناقة: جهدها حلباً «العنز» الماعزة،

وهى الأنثى من المعز «شربها» بكسر الشين - وهو الحظ من الماء.

بني تُعَلِّ من يَنْكَع العتَزَ ظالم

فإن قلت: ما هذه الفاء التي في جواب الشرط؟

قلت: هي فاء السبب الكامنة في نحو «يقوم زيد فيقوم عمرو» وتعينت هنا للربط لا للتشريك وزعم بعضهم أنها عاطفة جملة على جملة، ولا تخرج عن العطف، وهو بعيد.

وَتَخْلَفُ الْفَاءَ إِذَا الْمَفَاجَاةُ كَإِنْ تَجَدُّ إِذَا لَنَا مَكَاةُ

يعنى: أن إذا المفاجأة قد تقوم مقام الفاء وتخلفها في الربط ولا يكون ذلك إلا في الجملة الاسمية.

وقد فهم من قوله «وتخلف الفاء» فائدتان:

الأولى: أن الربط بإذا نفسها خلافا لمن ذهب أن الربط ^{بفاء} بِالْف مقدره قبلها.

والثانية: أنه لا يجوز الجمع بين الفاء وإذا في الجواب، وإن كان ذلك جائزا في غيره، لكونها نائبة عنها كما نص عليه بعض النحويين.

فإن قلت: أطلق في قوله «تخلف الفاء» وإنما يكون ذلك في الجملة الاسمية، لا مطلقا، بل بثلاثة شروط:

الأول: ألا تكون طلبية نحو «إن عصى زيد فويل له».

والثاني: ألا يدخل عليها أداة نفى نحو «إن قام زيد فما عمرو بقائم».

والثالث: ألا يدخل عليها إن نحو «إن قام زيد فإن عمرا قائم». فكل ذلك لا بد له من الفاء، وذكر الثلاثة في الارتشاف.

= الإعراب: «بني تُعَلِّ» منادى مضاف منصوب وحذف منه حرف النداء والتقدير: يا بني ثمل «من» شرطية «ينكع» جملة من الفعل والفاعل وهو الضمير الذي يرجع إلى من، وقعت فعل الشرط «العتز» مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة «ظالم» مرفوع على أنه خبر لمبتدأ محذوف أي: فهو ظالم.

الشاهد: قوله: «ظالم» حيث حذف منه المبتدأ مع الفاء التي هي جواب الشرط. أي: فهو ظالم.

مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه للألفية ٣/٨٨٥، وسيبويه ١/٤٣٦.

قلت: مثاله يرشد إلى أن ذلك في الجملة الاسمية (وأيضا فقد تقرر أن إذا الفجائية لا تليها غالبا إلا الجملة الاسمية)^(١)، فلم تحتج إلى التنبيه عليها، لوضوحه.

وأما الشروط فمثاله قد حازها إلا أنه ليس في كلامه ما يدل على اشتراطها وقد ذكر الأول في التسهيل.

فإن قلت: ظاهر كلامه أن «إذا» يربط بها بعد «إن» وغيرها من أدوات الشرط، وفي بعض نسخ التسهيل «وقد تنوب بعد إن إذا المفاجأة عن الفاء» فخصه بإن.

قلت: نصوص النحويين على الإطلاق.

قال الشيخ أبو حيان: ومورد السماع إن، وقد جاءت بعد إذا الشرطية كقوله تعالى ﴿فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مِنْ يَسَاءٍ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾^(٢).

والفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَاءِ إِنْ يَقْتَرِنَ بِالْفَاءِ أَوْ الْوَاوِ بِتَثْلِيثِ قَمِنْ

إذا أخذت أداة الشرط جوابها، وذكر بعده مضارع مقرون بالفاء أو الواو جار جزمه عطفا على الجواب ورفع على الاستئناف، ونصبه على إضمار أن، وقرئ بالثلاثة قوله تعالى: ﴿يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ﴾^(٣) فالنصب يروى عن ابن عباس، وإنما جار بعد الجزاء لأن مضمونه لم يتحقق وقوعه فأشبهه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام.

تنبيه:

قوله «من بعد الجزاء» يشمل المجزوم وغيره، وقول الشارح: إذا كان بعد جواب الشرط المجزوم يوهم أن الجزم شرط في جواز الأوجه الثلاثة، وقد قرئ بالثلاثة قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَخَفَوْهَا وَتَوَتَّرَتْهَا الْفُقَرَاءُ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيَكْفُرُ﴾^(٤).

(١) ب، ج.

(٢) من الآية ٤٨ من سورة الروم.

(٣) من الآية ٢٨٤ من سورة البقرة.

(٤) من الآية ٢٧١ من سورة البقرة.

وَجَزَمَ أَوْ نَصَبَ لِفِعْلِ إِثْرًا أَوْ وَاوٍ اِنِّ بِالْجَمَلَيْنِ اِكْتِنْفًا

إذا وقع المضارع المقرون بالفاء أو الواو بين الشرط وجوابه جاز جزمه عطفا على فعل الشرط ونصبه بإضمار أن، وامتنع الرفع إذ (لا يصح)^(١) الاستئناف قبل الجزاء.

تنبيه:

الحق الكوفيون ثم بالفاء والواو، فأجازوا النصب بعدها، واستدلوا بقراءة الحسن ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ﴾^(٢). وزاد بعضهم أو.

وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عَلِمَ وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنْ الْمَعْنَى فُهِمَ

مثال حذف الجواب للعلم به استغناء بالشرط قوله تعالى ﴿أَنْ ذُكِّرْتُمْ﴾^(٣)

تقديره: والله أعلم - تطيرتم، وهو كثير، ومثال عكسه قول الشاعر^(٤):

فَطَلَّقَهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفٍّ
وَإِلَّا يَعْلُ مِفْرَقُ الْحَسَامِ

(١) ب، ج وفي أ (لا يصلح).

(٢) من الآية ١١٠ من سورة النساء.

(٣) من الآية ١٩ من سورة يس.

(٤) قائله: هو الأحوص الأنصاري - يخاطب مطرا، وكان دميما وتحت امرأة حسناء - وهو من الوافر.

اللغة: «بكف» بمساو ومماثل في الحسب وغيره مما يعتبر لازما للتكافؤ بين الزوجين «مفرك» المفرك: وسط الرأس حيث يفرق الشعر «الحسام» السيف القاطع.

الإعراب: «فطلقها» الفاء عاطفة وطلق فعل أمر والفاعل ضمير مستتر فيه وها مفعوله «فلمست» الفاء تعليلية، ليس فعل ماض ناقص والتاء اسم «لها» جار ومجرور متعلق بكف «بكف» الباء زائدة، كفء خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة «وإلا» الواو عاطفة إن شرطية أدمغت في لا النافية، وفعل الشرط محذوف يدل عليه ما قبله - أي: وإن لا تطلقها «يعل» فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بحذف الواو «مفرك» مفعول والكاف مضاف إليه «الحسام» فاعل.

الشاهد: قوله «وإلا يعل» حيث حذف الشرط، لأن الأداة إن مقرونة بلا، أي: وإلا تطلقها. مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشموني ٣/٥٩١، وابن هشام ٣/٤٠٦، وابن عقيل ٢/٣٨٤، وابن الناظم، والمكودي ص ١٥٠، والسيوطي ص ١١٨، وفي الهمع ٢/٦٢.

أى: وإلا تطلقها.

تنبيه:

فهم من النظم فوائد:

الأولى: أن ما لا يعلم من شرط أو جواب، لكونه لا دليل عليه لا يجوز حذفه، وذلك واضح.

والثانية: أن حذف الشرط أقل من حذف الجواب، لقوله «لقد يأتي» فإن قد هنا للتقليل وقد نص على ذلك في شرح الكافية.

والثالثة: أنه لا يشترط في حذف الشرط أن يكون مع إن، وفي الارتشاف: لا أحفظ إلا في إن وحدها.

وقال الشارح: حذفه بدون إن قليل، وحذفه معها كثير، وأنشد على حذفه مع غيرها^(١):

مَتَى تُؤْخَذُوا قَسْرًا بِظَنَّةٍ عَامِرٍ وَلَا يَنْجُ إِلَّا فِي الصَّفَادِ يَزِيدُ

أراد متى تثقفوا تؤخذوا.

والرابعة: أنه لا يشترط في حذف فعل الشرط تعويض لا من الفعل المحذوف خلافا لابن عصفور والأبدى فإنهما قالوا: لا يجوز حذف فعل الشرط في الكلام إلا بشرط تعويض لا من الفعل المحذوف.

(١) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من الطويل.

اللغة: «قسرا» - بفتح القاف وسكون السين - قهرا وغصبا «بظنة» بكسر الظاء: التهمة «الصفاد» - بكسر الصاد وتخفيف الفاء - وهو ما يوثق به الأسير من قيد وغل.

المعنى: أراد الشاعر تحذير هؤلاء القوم الذين عامر كبيرهم حيث يقول: متى أخذتم لا ينج أحد منكم غير يزيد، فإنه أيضا يقيد في الصفاد.

الإعراب: «متى» شرطية «تؤخذوا» جواب الشرط وفعل الشرط محذوف. أى: متى تثقفوا تؤخذوا «قسرا»، منصوب على التمييز «بظنة» جار ومجرور متعلق بقوله تؤخذوا «عامر» مضاف إليه «ولا ينج» التقدير ولا ينج يزيد إلا وهو في الصفاد، فيزيد فاعل وإلا ملغاة.

الشاهد: قوله «متى تؤخذوا» حيث حذف فيه فعل الشرط، إذ أصله متى تثقفوا تؤخذوا.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٣/٥٩٢، وابن الناظم، وذكره السيوطي في الهمع ٢/٦٣.

وقال في الارتشاف: قولهما ليس بشيء. انتهى. وقد حذف وهو مثبت في نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾^(١).

قلت: وفي بعض نسخ التسهيل، وكذا الشرط المنفي بلا تالية إن فظاها اشتراط الأمرين.

تنبيهان:

الأول: قال في التسهيل: ويحذفان بعد إن في الضرورة، يعني الشرط والجزاء.

كقوله^(٢): قالت وإن:

وفي كلام بعضهم ما يدل على جوازه في الاختيار على قلة.

(١) من الآية ٦ من سورة التوبة.

(٢) قائله: نسبة النحاة لرؤية بن العجاج - وهو من الرجز وقمامه:

قالت بنات العم يا سلمى وإن كان فقيرا معدما قالت وإن

اللغة: «معدما» شديد الفقر لا شيء عنده.

المعنى: قالت بنات عم سلمى لها: أترضين بهذا البعل وإن كان شديد الفقر لا مال له؟ فأجابتهن: نعم رضيت به وإن كان كذلك.

الإعراب: «قالت» فعل ماض والتاء للتأنيث «بنات» فاعل «العم» مضاف إليه «يا» حرف نداء

«سلمى» منادى وإن شرطية جازمة وحركت بالكسر للساكنين والنون الزائدة حرف «كان»

فعل ماض ناقص فعل الشرط واسمها ضمير مستتر «فقيرا» خبر كان «معدما» صفة لخبر

كان أو خبر ثان لها وجواب الشرط محذوف دل عليه معنى الكلام وتقديره: وإن كان فقيرا

معدما ترضين به، وقالت، فعل ماض والتاء للتأنيث «وإن» الواو عاطفة على مثال

السابقة، إن شرطية حذف شرطها وجوابها لدلالة شرط السابقة وجوابها عليهما وجملتا

الشرط والجواب في الموضعين في محل نصب مقول القول.

الشاهد: قوله «وإن» حيث حذف فيه الشرط والجزاء جميعا، لأن التقدير: وإن كان فقيرا

معدما رضيته.

مواضعه: ذكره من شراح الالفية: الأشموني ٣/٥٩٢، وفي باب الكلام، وابن هشام

١/٢٩، والسيوطي ص ١١٨، وفي الهمع ٢/٦٢، والشاهد ٦٨٧ في الخزانة.

والثانى: لا يجوز حذف إن ولا غيرها من أدوات الشرط خلافا لمن جوز ذلك فى إن. قال: ويرتفع الفعل بحذفها، وجعل منه^(١).

وإنسانُ عيني يحسرُ الماءُ تارةً فيبدو
..... وهو ضعيف.

واحذف لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمَ جَوَابَ مَا أَخْرَتْ فَهَوَ مُلْتَزِمٌ

القسم كالشرط فى احتياجه إلى جواب إلا أن جوابه مؤكد باللام أو إن أو منفى، فإذا اجتمع الشرط والقسم حذف جواب المتأخر منهما استغناء بجواب المتقدم، مثال تقدم الشرط إن قام زيد والله أكرمه ومثال تقدم القسم «والله إن قام زيد لأكرمه».

هذا إذا لم يتقدم عليهما ذو خبر، فإن تقدم جعل الجواب للشرط مطلقا وحذف جواب القسم تقدم أو تأخر، وقد نبه على ذلك بقوله:

وإن تَوَالِيَا وَقَبْلُ ذُو خَيْرٍ فَالشَّرْطُ رَجَحٌ مُطْلَقًا بِلا حَذَرٍ

مثال ذلك «زيد والله إن يقيم يكرمك» و «زيد إن يقيم والله يكرمك» فجواب القسم محذوف فى المثالين استغناء بجواب الشرط.

وإنما جعل الجواب للشرط مع تقدم ذى خبر، لأن سقوطه محل بمعنى الجملة التى هو منها، بخلاف القسم، فإنه مسوق لمجرد التأكيد.

والمراد بذى الخبر ما يطلب خبرا من مبتدأ أو اسم كان ونحوه.

(١) هذا البيت مضى شرحه فى باب المبتدأ والخبر.

إعرابه: «إنسان» مبتدأ «عين» مضاف إليه «يحسر» فعل مضارع مرفوع بالضممة «الماء» فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة والجملة خبر المبتدأ «تارة» مفعول مطلق «فيبدو» الفاء عاطفة ويبدو فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر يعود إلى «إنسان عيني» الواقع مبتدأ «وتارات» معطوف على تارة «يجم»، فعل مضارع مرفوع بالضممة وفاعله ضمير مستتر يعود إلى الماء، والجملة فى محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وتارات هو - أى، إنسان عيني - يجم الماء «فيغرق» الفاء عاطفة «يغرق» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر يعود إلى ضمير «إنسان عيني» والجملة فى محل رفع معطوفة على جملة الخبر.

الشاهد: قوله «يحسر» حيث حذفت الأداة فارتفع الفعل.

تنبيه:

وقوله «رجح» يقتضى أن ذلك ليس على سبيل التحتم، فعلى هذا يجوز أن يجعل الجواب للقسم المتقدم مع تقدم ذى خبر كما ذكر ابن عصفور وغيره، ونص فى الكافي والتسهيل على أن ذلك على سبيل التحتم، وليس فى كلام سيبويه ما يدل على التحتم. ثم قال:

وَرِيماً رُجِحَ بَعْدَ قَسَمٍ شَرْطُ بِلَا ذِي خَيْرٍ مُقَدِّمٌ

هذا مذهب الفراء. أجاز جعل الجواب للشرط المتأخر وإن لم يتقدم ذو خبر وتبعه المصنف مستشهدا بقول الأعشى^(١):

لئن مُنيتَ بناَ عنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ لا تُلْفِنَا عنْ دِمَاءِ القومِ نَنفُتِلْ

وأبيات أخرى، ومنع ذلك الجمهور وتأولوا البيت ونحوه على جعل اللام زائدة، وجعل الزمخشري قوله تعالى: ﴿مَا أَنَا بِبَاسِطِ يَدِي إِلَيْكَ﴾^(٢) جواب الشرط فى قوله «لئن».

قال فى شرح الكافية: فتثبت المزية للشرط من ثلاثة أوجه:

(١) قائله: هو الأعشى ميمون بن قيس - وهو من البسيط.

اللغة: «منيت» ابتليت - والخطاب ليزيد بن مسهر الشيباني «عن غب» عن - هنا - ظرف بمعنى بعد، وغب - بكسر الغين - أى: عاقبة، ويروى عن جد، والجد - بكسر الجيم - المجاهدة أو الشدة «لا تلفنا» لا نجدنا «ننفتل» نتخلص.

الإعراب: «لئن» اللام موطئة للقسم. أى: والله لئن - إن شرطية «منيت» فعل ماض مبنى للمجهول، فعل الشرط، وتاء المخاطب نائب فاعل «بنا» متعلق بمنيت «عن» ظرف بمعنى بعد متعلق بمنيت أيضا «غب» مضاف إليه «معركة» مضاف إلى غب «لا» نافية «تلفنا» فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بحذف الياء، والفاعل ضمير مستتر فيه «نا» مفعول أول «عن دماء» جار ومجرور متعلق بقوله ننفتل «القوم» مضاف إلى دماء «ننفتل» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة فى محل نصب مفعول ثان لنفلى.

الشاهد: قوله «لا تلفنا» حيث أوقعه جوابا للشرط مع تقديم القسم عليه وحذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه، ولو أنه أوقعه جوابا للقسم لجاء به مرفوعا لا مجزوما. مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٣/٥٩٤، وابن عقيل ٢/٢٨٧، وابن الناظم، والمكودي ص ١٥٠.

(٢) من الآية ٢٨ من سورة المائدة.

- أحدها: لزوم الاستغناء بجوابه عند تقدم ذى خبر .
 والثانى: لزوم الاستغناء بجوابه عند تقدمه وعدم تقدم ذى خبر .
 والثالث: جواز الاستغناء بجوابه عند تأخره وتقدم ذى خبر .
 تنبيهات:

الأول: أطلق فى قوله (واحذف لى اجتماع شرط) وقيده فى التسهيل بغير الامتناعى احترازاً من نحو لو ولولا، لأنه يتعين الاستغناء بجوابيهما تقدماً على القسم أو تأخراً كقوله^(١):

فَأَقْسِمُ لَوْ أُنْدَى النَّدَى سَوَادُهُ لَمَّا مَسَحَتْ تِلْكَ الْمَسَالَاتِ عَامرُ
 وكقوله^(٢) والله لولا الله ما اهتدينا ..

(١) قائله: لم أعر على قائله - وهو من الطويل .
 اللغة: «أندى» أحضر ورواية الشواهد «أبدى» من الإبداء وهو الإظهار «الندى» - بفتح النون وكسر الدال وتشديد الياء - على وزن فعيل وهو مجلس القوم ومتحدثهم «سواده» أى: شخصه والضمير فيه يرجع إلى المدح «المسالات» - بضم الميم وتخفيف السين - وهى جمع مسالة .

قال الجوهري: مسالا الرجل جانباً لحيته «عامر» أراد به قبيلة فى قريش .
 المعنى: أن الشاعر يحلف أن المدح لو حضر مجلس القوم لما قدر عامر أن يمسخوا شواربهم من هيئته وسطوته على الناس .

الإعراب: «فأقسم» الفاء للعطف وأقسم فعل مضارع والفاعل ضمير «لو» للشرط «أبدى» فعل ماض «الندى» فاعله «سواده» مفعول به والهاء مضاف إليه والجملة وقعت فعل الشرط «لما مسحت» جواب لو واكتفى به عن جواب القسم «عامر» فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة «تلك المسالات» مفعول به .

الشاهد: قوله «لما مسحت» فقد اكتفى بجواب واحد لقسم وشرط .
 مواضعه: ذكره الأشموني فى شرحه للألفية ٣/٥٩٣ .

(٢) قائله: هو عامر بن الأكوع رضى الله عنه، وكان النبى ﷺ يقول يوم الخندق - وهو من الرجز .

الإعراب: «والله» الواو حرف قسم ولفظ الجلالة مجرور بواو القسم «لولا» لربط امتناع الثانية بوجود الأولى «الله» لفظ الجلالة مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة وخبره محذوف والتقدير: لولا الله موجود «ما اهتدينا» جواب القسم ولولا . «ولا تصدقنا» فعل ماض وفاعله «ولا صلينا» عطف عليه .

وقد نص على ذلك فى الكافية أيضا، وهو الصحيح، وذهب ابن عصفور إلى أن الجواب فى ذلك للقسم؛ لتقدمه، ولزوم كونه ماضيا، لأنه مغن عن جواب لو ولولا، وجوابهما لا يكون إلا ماضيا، وقوله فى باب القسم فى التسهيل: «وتصدر - يعنى جملة الجواب - فى الشرط الامتناعى بلو أو لولا يقتضى أن لو ولولا وما» دخلتا عليه جواب القسم، وكلامه فى الفصل الأول من باب عوامل الجزم يقتضى أن جواب القسم محذوف استغناء بجواب لو ولولا، والعدر له فى عدم التنبه هنا على لو ولولا أن الباب موضوع للشرط غير الامتناعى فلم يشملهما كلامه.

والمغاربة لا يسمون «لولا» شرطا ولا «لو» إلا إذا كانت بمعنى إن.

الثانى: إذا تأخر القسم وقرن بالفاء وجب جعل الجواب له، والجملة القسمية حيثئذ هى الجواب.

وقوله فى الكافية: ويجواب القسم أغنى إن وصل بالفاء.

وفى التسهيل أيضا: فيغنى جوابه، يوهم أن جواب الشرط محذوف، وليس كذلك.

الثالث: أجاز ابن السراج أن تنوى الفاء فيعطى القسم المتأخر مع نيتها ما أعطيه مع اللفظ بها، فأجاز «إن تقم يعلم الله لأزورك» على تقدير فيعلم الله، ولم يذكر شاهدا.

وينبغى ألا يجوز ذلك، لأن حذف فاء جواب الشرط لا يجوز عند الجمهور إلا فى الضرورة.

الرابع: إذا حذف جواب الشرط لم يكن الشرط حيثئذ إلا ماضيا أو مقرونا بلم. قال فى التسهيل: إلا قليلا. انتهى، وقد ورد فى الشعر مضارعا مجردا من لم، ومنه^(١):

= الشاهد: قوله «ما اهتدينا» فإنه اكتفى به لجواب القسم ولولا، ولا يجوز هنا حذف القسم لأن الجواب منفى.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٥٩٣.

(١) قائله: هو عبد الله بن عتمة الضبى - وهو من الكامل.

.. ولديك إن هو يستزدك مزيدُ

وأجاز ذلك الكوفيون إلا الفراء .

الخامس : لم ينبه هنا على اجتماع الشرطين ، فنذكره مختصراً .

إذا توالى شرطان دون عطف ؛ فالجواب لأولهما ، والثاني مقيد للأول
كتقييده بحال واقعة موقعه ، كقوله^(١) :

إِنْ تَسْتَغِيثُوا بِنَا إِنْ تَدْعُرُوا تَجِدُوا
مِنَّا مَعَاقِلَ عِزِّ زَانِهَاتِ كَرَمٍ

= وصدرة : يثنى عليك وأنت أهل ثنائه

المعنى : هو يثنى عليك ويشكر نعمتك ولو عاد إليك لوجد معاداً ، إذ لا تضجر ولا تسأم من
الأفضال والجلود .

الإعراب : « يثنى » فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه « عليك » جار ومجرور متعلق بالفعل
« وأنت » الواو للحال وأنت مبتدأ « أهل » خبره « ثنائه » مضاف إليه « ولديك » ظرف خبر مقدم
« إن » شرطية « هو » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده « يستزدك » فعل مضارع مجزوم -
إعطاء للمفسر - بالكسر - حكم المفسر - بالفتح - والفاعل ضمير والكاف مفعول به
« مزيد » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة - وهو دليل الجواب .

الشاهد : قوله « يستزدك » حيث جاء الفعل المضارع مجرداً من « لم » .
مواضعه : ذكره الأشموني ٣/٥٩٠ ، والسيوطي في الهمع ٢/٥٩ ، والشاهد رقم ٦٨٩ في
الخرزاة .

(١) قائله : لم أقف على قائله - وهو من البسيط .

اللغة : « تستغيثوا » من الاستغاثة « تدعروا » على صيغة المجهول من الذعر وهو الفزع والخوف
« معاقل » جمع معقل - وهو الملجأ .

الإعراب : إن للشرط « تستغيثوا » مجزوم بحذف النون والواو فاعل - وهو فعل الشرط - « بنا »
جار ومجرور متعلق بالفعل « إن » للشرط « تدعروا » فعل مضارع ، فعل الشرط مجزوم
بحذف النون وهو مبني للمجهول « تجدوا » فعل مضارع مجزوم بحذف النون وهو جواب
للشرطين « معاقل » مفعول به لتجدوا « عز » مضاف إليه « زانها » فعل ماض والهاء مفعول به
« كرم » فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة ، والجملة صفة لمعاقل .

الشاهد : قوله « إن تستغيثوا . إن تدعروا . تجدوا » حيث اكتفى بجواب واحد للشرطين وهو
« تجدوا » .

مواضعه : ذكره الأشموني في شرحه للألفية ٣/٥٩٦ ، والسيوطي في الهمع ٢/٦٣ .

وإن تواليا بعطف فالجواب لهما معا، كذا قال المصنف، ومثل له بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَوَمَّنَا وَتَقْتُوا يُوْتِكُمْ أَجْرَكُمْ وَلَا يَسْأَلُكُمْ أَمْوَالَكُمْ * إِنْ يَسْأَلُكُمْوهَا فُحْفِكُمْ تَبْخُلُوا﴾ (١).

وقال غيره: إن توالي الشرطان بعطف بالواو فالجواب لهما نحو: «إن تأتني وإن تحسن إلي أحسن إليك» أو بأو فالجواب لأحدهما نحو «إن جاء زيد أو إن جاءت هند فأكرمه، أو فأكرمها» أو بالفاء، فنصوا على أن الجواب للثاني، والثاني وجوابه جواب الأول، وعلى هذا فإطلاق المصنف محمول على العطف بالواو.

(١) الآيتان ٣٦، ٣٧ من سورة محمد.

فصل لو

على ثلاثة أضرب: شرطية، ومصدرية، وللمنى.

فالشرطية: هي المذكورة فى هذا الفصل، وهى قسمان: امتناعية وهى للتعليق فى الماضى، وبمعنى إن، وهى للتعليق فى المستقبل، وسيأتى الكلام على القسمين.

وأما المصدرية فلم يذكرها الجمهور، وعمن ذكرها أبو على والفراء ومن التأخرين التبريزى، وأبو البقاء وتبعهم المصنف، وعلامتها: أن يصلح فى موضعها أن كقوله تعالى ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾^(١) ومن أنكر كونها مصدرية تأول الآية ونحوها على حذف مفعول يود وجواب لو. أى: يود أحدهم طول العمر لو يعمر ألف سنة لسر بذلك.

وأما التى للمنى فذكرها كثير من النحويين، وجعل الزمخشري لو فى قوله تعالى: ﴿لَوْ يُعَمَّرُ﴾ للمنى، وهو حكاية لودادتهم ولا إشكال، فإن لو قد ترد فى مقام التمنى، ولذلك ينصب الفعل بعد الفاء فى جوابها كما ينصب فى جواب ليت كقوله تعالى: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةٌ فَنَكُونُ﴾^(٢)، ولكن هل هى قسم برأسه أو راجعة إلى أحد القسمين السابقين، فى ذلك خلاف، نصّ ابن الصائغ وابن هشام الخضراوى على أنها قسم برأسه، فلا تجاب بجواب الامتناعية، وذكر غيرهما أنها الامتناعية أشربت معنى التمنى. قيل: وهو الصحيح، وقد جاء جوابها باللام بعد جوابها بالفاء فى قوله^(٣):

(١) من الآية ٩٦ من سورة البقرة.

(٢) من الآية ١٠٢ من سورة الشعراء.

(٣) قائلهما: مهلهل بن ربيعة واسمه امرؤ القيس - وهما من الوافر.

اللغة: «زير» الزير - بكسر الزاى - من يكثر زيارة النساء «الشعثمين» أراد شعثما وشعيبا ابنى معاوية بن عمرو، وقال القالى: الشعثمان. موضع معروف «كليب» أخوه «بالذئائب» الباء بمعنى فى - وهو ثلاث هضبات بنجد فيها قبر كليب.

الإعراب: «فلو» الفاء للعطف ولو للشرط «نبش» ماض مبني للمجهول «المقابر» نائب فاعل «عن كليب» جار ومجرور متعلق بالفعل «فيخبر» بالنصب جواب لو بتقدير أن =

فلو نُبشَ المقابرُ عن كليبٍ فيخبرَ بالذَّنائبِ أي زيرٍ
 بيومِ الشَّعْثَمِينِ لَقَرَّ عَيْنًا وكيف لقاءً من تحت القبورِ؟

وذهب المصنف إلى أنها مصدرية أغنت عن التمني، بكونها لا تقع غالباً إلا بعد مفهوم تمن، قال في التسهيل: بعد ذكر المصدرية، وتغنى عن التمني، فينصب بعدها الفعل مقروناً بالفاء.

وقال في شرحه: أشرت إلى نحو قول الشاعر^(١):

سَرِينَا إِلَيْهِمْ فِي جَمُوعِ كَانِهَا جِبَالُ شَرَوْرَى لَوْ تَعَانُ فَتَنُهَا

قال: فلك في «تنها» أن تقول: نصب لأنه جواب تمن إنشائي كجواب ليت، لأن الأصل وددنا لو تعان، فحذف فعل التمني لدلالة لو عليه، فأشبهت ليت في الإشعار بمعنى التمني دون لفظه، فكان لها جواب كجواب ليت، وهذا عندي هو المختار، ولك أن تقول: ليس هذا من باب الجواب بالفاء، بل من باب العطف على المصدر، لأن لو والفعل في تأويل مصدر. انتهى.

ونص على أن لو في قوله تعالى: ﴿فَلَوْ أَن لَنَا كُرَّةٌ﴾ مصدرية. واعتذر عن الجمع بينها وبين أن المصدرية بوجهين:

أحدهما، أن التقدير لو ثبت أن. والآخر: أن يكون من باب التوكيد.

= «بالذَّنائب» الباء بمعنى في. أي فيها «أي زير» أي مبتدأ وزير مضاف إليه وخبره محذوف والتقدير: أي: زير أنا، ويجوز أن يكون أنا مبتدأ وأي زير مقدا خبره «بيوم الشعثمين» جار ومجرور ومضاف إليه في محل نصب حال من أنا المحذوف «لقر» جواب لو بعد جواب آخر بالفاء، وهي جملة من الفعل والفاعل، وهو الضمير المستتر فيه الراجع إلى كليب «عيناً» تمييز «كيف» للاستفهام، ولكنه أخرج مخرج التعجب ومحلّه الرفع على أنه خير مقدم «لقاء» مبتدأ مؤخر «من» موصولة مضافة إلى لقاء «تحت القبور» جملة محذوفة الصلر تقديره: من هو تحت القبور، فهو مبتدأ وتحت ظرف خبره والقبور مضاف إليه، والجملة صلة الموصول.

الشاهد: قوله «لقر» حيث إن جواب لو قد جاء باللام بعد جوابها بالفاء وهو فيخبر. مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه للألفية ٣/٥٩٧، وابن هشام في المغنى ١/٢٦٧. (١) مضى شرح هذا البيت في باب إعراب الفعل.

وقد بسطت الكلام على هذه المسألة في غير هذا الكتاب، والغرض هنا شرح النظم، فقوله:

لَوْ حَرَفُ شَرْطٍ فِي مُضِيٍّ

هذا هو القسم الأول من قسمي الشرطية، وهي الامتناعية. يعني: أن لو الامتناعية حرف يدل على تعليق فعل بفعل فيما مضى، فيلزم من تقدير حصول شرطها حصول جوابها، ويلزم كون شرطها محكوماً بامتناعه، إذ لو قُدِّر حصوله لكان الجواب كذلك، ولم تكن للتعليق في المعنى، بل للإيجاب، فتخرج عن معناها.

وأما جوابها فلا يلزم كونه ممتنعاً على كل تقدير، لأنه قد يكون ثابتاً مع امتناع الشرط، كقوله «نعم المرء صهيّبٌ لو لم يخف الله لم يعصه»^(١). ولكن الأكثر أن يكون ممتنعاً، فلذلك كان قولهم لو حرف امتناع لامتناع عبارة ظاهرها الفساد، لأنها تقتضي كون الجواب ممتنعاً في كل موضع، وليس كذلك.

والحاصل: أن لو تدل على امتناع شرطها، وعلى كونه مستلزماً لجوابها، ولا يتعرض لامتناع الجواب في نفس الأمر ولا لثبوته، قال في شرح الكافية: العبارة الجيدة في لو أن يقال: حرف يدل على امتناع تال يلزم لثبوته ثبوت تاليه، فقيام زيد من قولك «لو قام زيد لقام عمرو» محكوم بانتفائه فيما مضى، وكونه مستلزماً لثبوته لثبوت قيام عمرو، وهل لعمرو قيام آخر غير اللازم عن قيام زيد أو ليس له؟ لا يتعرض لذلك، بل الأكثر كون الأول والثاني غير واقعيين.

وقال في التسهيل: لو حرف شرط يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه. وفي بعض النسخ: لو حرف يقتضي نفي ما يلزم لثبوته ثبوت غيره، وعباراته الثلاث بمعنى واحد، قال ابن المصنف: ولا شك أن ما قاله - يعني ما قاله أبوه في تفسير لو أحسن وأدل على معنى لو، غير أن ما قالوه عندي تفسير صحيح وافٍ بشرح معنى لو، وهو الذي قصده سيوييه من قوله: لما كان سيقع لوقوع غيره.

(١) هو من كلام عمر وجعله من كلام النبي ﷺ وهم، وإنما الوارد عنه ﷺ ما رواه أبو نعيم في الحلية أن النبي ﷺ قال في سالم مولى أبي حذيفة أنه شديد الحب لله لو كان لا يخاف الله ما عصاه. صبان ٤/٢٥.

يعنى أنها تقتضى فعلا ماضيا كان يتوقع ثبوته لثبوت غيره والمتوقع غير واقع، فكأنه قال: لو تقتضى فعلا امتنع لامتناع ما كان يثبت لثبوته، وهو نحو مما قاله غيره: فلنرجع إلى بيان صحته، فنقول: قولهم لم تدل على امتناع الثانى لامتناع الاول يستقيم على وجهين:

الاول: أن يكون المراد أن جواب لو ممتنع لامتناع الشرط غير ثابت لثبوت غيره بناء منهم على مفهوم الشرط فى حكم اللغة لا فى حكم العقل.

والثانى: أن يكون المراد أن جواب لو ممتنع لامتناع شرطه، وقد يكون ثابتا لثبوت غيره، لأنها إذا كانت تقتضى نفى تاليها أو استلزامه لتاليه فقد دلت على امتناع الثانى لامتناع الاول، لأنه متى انتفى شىء انتفى مساويه فى اللزوم مع احتمال أن يكون ثابتا لثبوت آخر - انتهى مختصرا.

وهذا الوجه الثانى هو الذى قرره فى شرح الألفية.

ثم أشار إلى القسم الثانى من قسمى الشرطية بقوله:

..... وَيَقْلَ إِيْلَاؤُهُ مُسْتَقْبَلًا لَكِنْ قَبْلُ

أى: يقل إيلاء لو فعلا مستقبل المعنى، وما كان من حقها أن يليها، لكن قيل: لورود السماع به كقوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾^(١).

وقد ذكر ابن عصفور وغيره من النحويين أن لو (قد)^(٢) ترد بمعنى أن، وتعقب ذلك ابن الحاجب على ابن عصفور وقال: هذا خطأ. قال الشارح: وعندى أن لو لا تكون لغير الشرط فى الماضى، وما تمسكوا به من نحو قوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾ وقول الشاعر^(٣):

ولو أن ليلى الأخيلية سلمت

(١) من الآية ٩ من سورة النساء.

(٢) ب، ج.

(٣) قائله: توبة بن الحمير - بضم الحاء وفتح الميم وتشديد الياء - وهو من الطويل.

وتمامه: على ودونى جندل وصفائح

لا حجة فيه لصحة حمله على المعنى .

ثم نبه بقوله :

وَهِيَ فِي الْاِخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ كِإِنْ

على أن لو لا يليها إلا فعل أو معمول فعل مضمَر يفسره فعل ظاهر بعد الاسم، كقول عمر بن الخطاب رضى الله عنه: «لو غيرك قالها يا أبا عبيدة»^(١) وقال ابن عصفور: لا يليها فعل مضمَر، إلا فى الضرورة، كقوله^(٢):

= ويعده: لسلمت تسليم البشاشة أو رقا إليها صدَى من جانب القبر صائحُ
اللغة: «جندل» بفتحين بينهما ساكن - أى حجر «صفائح» هى الحجارة العراض التى تكون على القبر «البشاشة» طلاقة الوجه «رقا» صاح «الصدى» ذكر اليوم.
المعنى: يريد أن ليلى لو سلمت عليه بعد موته وقد حجبت عنها الجنادل والأحجار العريضة، سلم عليها وأجابها تسليم ذوى البشاشة، أو لناب عنه فى تحتها صدَى يصيح من جانب القبر.

الإعراب: «لو» حرف امتناع «أن» حرف توكيد ونصب «ليلى» اسم أن «الأخيلية» نعت لليلى «سلمت» فعل ماضٍ والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه والجملة فى محل رفع خبر أن، وأن ومعمولها فى تأويل مصدر: إما فاعل لفعل محذوف، والتقدير: لو ثبت تسليم ليلى، وإما أن يكون المصدر مبتدأ والخبر محذوف والتقدير: ولو تسليم ليلى حاصل، مثلا، على أية حال فهذه الجملة هى جملة الشرط «على» جار ومجرور متعلق بسلمت «ودونى» الواو للحال ودونى ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم وباء المتكلم مضاف إليه «جندل» مبتدأ مؤخر «وصفائح» عطف عليه، والجملة فى محل نصب حال.
الشاهد: وقوع الفعل المستقبل فى معناه بعد «لو» وهذا قليل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشمونى ٣/٦٠٠، وابن عقيل ٢/٢٨٨، وابن الناظم، والسيوطى ص ١١٩، وفى الهمع ٢/٦٤، وابن هشام فى المغنى ١/٢٦١.

(١) الضمير المنصوب يعود إلى كلمة أبى عبيدة، وذلك أن عمر رضى الله عنه لما توجه فى زمن خلافته بالجيش إلى الشام بلغه أثناء الطريق أنه وقع بها وباء فأجمع رأيه على الرجوع بعد أن أشار به جمع من الصحابة، فقال أبو عبيدة: أفرارا من قدر الله تعالى؟ فقال له عمر رضى الله عنه: لو غيرك قالها يا أبا عبيدة - نعم، نفر من قدر الله إلى قدر الله - وجواب لو محذوف. أى: لعددتها.

(٢) قائله: أبو الغطمش الضبى - وهو من الطويل.

وعجزه: عتبت ولكن ما على الموت معتب.

اللغة: «أخلاى» جمع خليل. وهو الصديق «الحمام» الموت «معتب» مصدر ميمي بمعنى العتاب

- من عتب عليه.

أَخْلَى لَوْ غَيْرُ الْحِمَامِ أَصَابِكُمْ

أو نادر. كقول حاتم: «لو ذاتُ سِوَارٍ لَطَمْتَنِي»^(١).

والظاهر أن ذلك لا يختص بالضرورة والناذر، بل يكون في فصيح الكلام، كقوله تعالى: ﴿لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾^(٢) حذف الفعل فانفصل الضمير.

ثم نبه على ما تنفرد به لو من مباشرة أن: فقال:

... لَكِنَّ لَوْ أَنَّ بِهَا قَدْ تَقْتَرِنُ

وهو كثير، كقوله تعالى ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾^(٣) واختلف في موضع أن بعد لو، فذهب سيبويه إلى أنها في موضع رفع بالابتداء، وشبه شذوذ ذلك بانتصاب غدوة بعد لدن.

وذهب الكوفيون والمبرد والزجاج وجماعة إلى أنها فاعل يثبت مقدرا، وهو أقيس، إبقاء للاختصاص، وقوله في شرح الكافية: وزعم الزمخشري أن بين لو وأن ثبت مقدرا، قد يوهم انفراده بذلك.

فإن قلت: إذا جعلت مبتدأ فما الخبر؟

= المعنى: لو أصابكم أحد غير الموت لسخطت عليه ووجدت، وكان لى معه شأن آخر، ولكن الذى أصابكم الموت، ولا عتاب عليه ولا سخط لأنه قدر لا مفر منه.
الإعراب: «أخلى» منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل الياء والياء مضافة إليه «لو» شرطية غير جازمة «غير» مبتدأ خبره بعده أو فاعل لفعل محذوف يفسره أصابكم «الحمام» مضاف إليه «أصابكم» فعل ومفعول والفاعل ضمير «عتبت» فعل وفاعل والجملة جواب لو «ولكن» عطف واستدراك «ما» نافية «على الدهر» جار ومجرور خبر مقدم «معتب» مبتدأ مؤخر.

الشاهد: وقوع الاسم وهو «غير» بعد «لو» الشرطية وذلك قليل.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٦٠١، وابن هشام ٣/٤٢٠، وابن الناظم.

(١) قاله جين لطمته جارية - وسبب اللطمة أن صاحبة المنزل أمرته أن يفصد ناقة لها لتأكل دمه فنحرها، فقبل له في ذلك فقال: هذا فصدي، فلطمته الجارية فقال: لو ذات سوار لطمتنى، وذات السوار الحرة؛ لأن الإماء لا تلبس السوار. وجواب لو محذوف: لهان.

(٢) من الآية ١٠٠ من سورة الإسراء.

(٣) من الآية ٥ من سورة الحجرات.

قلت: قال ابن هشام الخضراوي: مذهب سيبويه والبصريين أن الخبر محذوف، وقال غيره: مذهب سيبويه أنها لا تحتاج إلى خبر، لانتظام المخبر عنه والخبر بعد أن.

فإن قلت: هل يفهم من قوله (لكن لو) موافقة سيبويه؟

قلت: ظاهره موافقته في جعلها مبتدأ، إذ لو كان الفعل مقدرًا لكان الاختصاص باقيا، ولم يكن حاجة إلى الاستدراك. ويحتمل أن يكون استدراك للتنبيه على أنها تنفرد بمباشرة أن لا غير، فيحتمل المذهبيين.

فإن قلت: ظاهر كلامه أن لولا يليها غير ما ذكر، وقد ذكر في غير هذا الموضع أنها قد وليها مبتدأ وخبر في قول الشاعر^(١):

لو بغير الماء حَلَقَى شَرِقُ

قلت: إنما ساغ ذلك في الضرورة، ولقلته لم يذكره هنا، وقد تأول ابن خروف البيت على إضمار «كان» الثانية، وتأوله الفارسي على أن حلقى فاعل فعل مقدر يفسره شرق، وشرق خبر مبتدأ محذوف، أي: هو شرق، وفيه تكلف.

(١) قائله: هو عدى بن زيد التميمي - وهو من الوافر.

وعجزه: كنت كالغصان بالماء اعتصاري

اللغة: «شرق» بفتح الشين وكسر الراء «كالغصان» فعلان من الغصة وهو الذي غص أي:

شرق، والمراد: بغير الماء «اعتصاري» نجاتي وملجئي.

قال أبو عبيدة: الاعتصار: الملجأ.

المعنى: لو شرقت بغير الماء أسغت شرقي بالماء، فإن غصصت بالماء فبم أسيعه.

الإعراب: «لو» للشرط «حلقى» مبتدأ «شرق» خبره «بغير الماء» متعلق به «كنت» كان فعل

ماض ناقص والتاء اسمه، وهي جواب لو «كالغصان» جار ومجرور في محل نصب خبر

كان «اعتصاري» مبتدأ والياء مضاف إليه «بالماء» جار ومجرور خبر مقدم.

الشاهد: قوله «لو بغير الماء» وذلك لأن شرط لو أن تكون مختصة بالفعل. وليس ههنا

كذلك.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٣/٦٠١، وابن الناظم، وذكره السيوطي في

الهمع ٢/٦٦، وابن هشام في المغني ١/٢٦٧، وسيبويه ١/٤٦٢.

تنبيه:

قال في شرح الكافية: وقد حمل الزمخشري ادعاءه إضمار ثبت بين لو وأن على التزام كون الخبر فعلا، ومنعه أن يكون اسما، ولو كان بمعنى فعل نحو «لو أن زيدا حاضر» وما منعه شائع ذائع في كلام العرب، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾^(١) وكقول الراجز^(٢):

لو أن حيا مدرك الفلاح

قلت: وقد نقل ذلك عن السيرافي، وأقول: الذي ينبغي أن يحمل عليه كلام الزمخشري أن يمنع كون خبرها اسما مشتقا، ويلتزم الفعل حيثذ، لإمكان صوغه قضاء لحق طلبها بالفعل، وأما إذا كان الاسم جامدا فيجوز لتعذر صوغ الفعل منه كما فصل الشيخ أبو عمرو.

الا ترى قوله في المفصل، لو قلت: «لو أن زيدا حاضر لأكرمه» لم يجز.

ولم يتعرض لغير المشتق، وإذا حمل على هذا لم يرد عليه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾.

ولا نحو^(٣): ولو أنها عصفورة.....

(١) من الآية ٢٧ من سورة لقمان.

(٢) قائله: هو لييد بن عامر العامري - وهو من الرجز. وعجزه: أدركه ملاعب الرماح.

اللغة: «الفلاح» النجاة والفوز والبقاء «ملاعب الرماح» أراد به أبا براء عامر بن مالك الذي يقال له ملاعب الأسنة، وإنما قال لييد ملاعب الرماح لضرورة القافية.

الإعراب: «لو» للشرط «أن» حرف توكيد ونصب «حيا» اسم أن «مدرك» خبر أن مرفوع بالضممة «الفلاح» مضاف إليه «أدركه» فعل ماض والهاء مفعول والضمير يرجع إلى الفلاح. «ملاعب» فاعل أدرك مرفوع بالضممة الظاهرة «الرماح» مضاف إليه وجملة أدرك وقعت جوابا للو.

الشاهد: قوله «مدرك الفلاح» حيث وقع خيرا لأن الواقعة بعد لو وهو اسم.

مواضعه: ذكره الأشموني ٢/٦٠٣، والسيوطي ص ١١٩، وابن هشام في المغنى ١/٢٧٠.

(٣) قائله: هو العوام بن شوذب - وهو من الطويل.

وتمامه: لحسبتها مسومة تدعو عبدا وأزنا =

وإنما يرد عليه نحو: لو أن حيا مدركُ الفَلاحِ.

وله أن يجيب بأنه نادر.

وإن مضارعٌ تلاها صرْفًا إلى المضى نحو لو يفي كفى

(يعنى أن المضارع إذا وقع بعد لو صرف معناه إلى المضى . فمعنى لو يفي

كفى، لو وفا كفى)^(١) ومثله^(٢):

لو يسمعون كما سمعت حديثها خروا لعزة رُكعًا وسُجودًا

= اللغة: «لحسبتها» لظنتها «مسومة» معلمة «عييدا» - بضم العين - بطن من الأوس «أزغما»

بطن من بنى يربوع، إليهم تنسب الإبل الأرتمية .

الإعراب: «ولو» للعطف والشرط «أنها» أن حرف تأكيد ونصب والهاء اسمها «عصفورة» خبر

أن مرفوع بالضممة الظاهرة، والضمير يرجع إلى الأسودة التي ترى من بعيد «لحسبتها» فعل

ماض والتاء فاعل والهاء مفعول أول لحسبت «مسومة» مفعول ثان والجملة وقعت جوابا للو

«تدعو» جملة من الفعل والفاعل فى محل نصب على الحال من الضمير المنصوب «عييدا»

مفعول به «وأزغما» عطف على عييدا، والألف للإشباع لأجل القافية .

الشاهد: قوله «عصفورة» حيث وقع خبرا لأن الواقعة بعد لو وهو اسم جامد .

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٦٠٣، وابن هشام فى المغنى ١/٢٧ .

(١) أ، ج .

(٢) قائله: هو كثير عزة - وهو من الكامل .

اللغة: «خروا» من الخرور وهو السقوط «عزة» اسم محبوبته «ركعًا» - بضم الراء - جمع راع

«سجودًا» بضم السين جمع ساجد .

الإعراب: «لو» حرف امتناع «يسمعون» فعل مضارع وواو الجماعة فاعل والنون علامة الرفع

والجملة شرط لو لا محل لها «كما» الكاف جارة وما مصدرية «سمعت» فعل وفاعل وما

وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف والجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت

لمصدر محذوف أى: سماعا مثل سماعى «حديثها» تنازعه الفعلان قبله، وكل منهما يطلبه

مفعولا وها مضاف إليه «خروا» فعل ماض وواو الجماعة فاعل، والجملة جواب لو لا

محل لها من الإعراب «لعزة» جار ومجرور متعلق بقوله «خروا» «ركعًا» حال من الواو فى

خروا «وسجودًا» معطوف عليه .

الشاهد: قوله «لو يسمعون» حيث وقع الفعل المضارع بعد «لو» فصرفت معناه إلى المضى،

فهو فى قوة قولك «لو سمعوا» .

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٣/٦٠٣، وابن الناظم، وابن عقيل ٢/٢٩١،

والمكودى ص ١٥١ .

تنبيهان:

الأول: «لو» الصارفة إلى الماضي هي الامتناعية.

وأما التي بمعنى إن فتصرف الماضي إلى المستقبل، فإذا وقع بعدها مضارع فهو مستقبل المعنى. كقوله^(١):

لا يُلْفِكَ الرَّاجُوكَ إِلَّا مُظْهِرًا . خُلِقَ الْكِرَامَ وَلَوْ تَكُونُ عَدِيًّا

الثاني: لا يكون جواب لو إلا فعلا ماضيا مثبتا أو منفيًا بما أو مضارعا مجزوما بلم.

والأكثر في الماضي المثبت اقترانه باللام، وقد تحذف كقوله تعالى: ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أَجَاجًا﴾^(٢) وقد تصحب النفي بما، كقول الشاعر^(٣):

كذبتُ وبيت الله لو كنت صادقًا لما سبقتني بالبكاءِ حمائمُ

وإن ورد ما ظاهره خلاف ذلك جعل الجواب محذوفًا.

(١) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من الكامل.

اللغة: «لا يلفك» لا يجدرك من ألفى يلفى إذا وجد «الكرام» جمع كريم «العديم» المعدم وهو الذي لا يملك شيئًا.

المعنى: يمدح به الشاعر شخصا يقول لا يجدرك أحد من السائلين إلا وأنت مظهر لهم خلقا كريما مثل أخلاق الكرماء ولو كنت لا تملك شيئًا.

الإعراب: «لا يلفك» لا ناهية يلفى فعل مضارع والكاف مفعول أول «الراجوك» فاعل «مظهِرًا» مفعول ثان «خلق» مفعول لمظهِرًا «الكرام» مضاف إليه «لو» حرف شرط «تكون» فعل مضارع ناقص واسمها ضمير مستتر «عديًا» خبر تكون.

الشاهد: قوله «لو تكون» فإن لو شرط في المستقبل مع أنه لم يجزم، لأن لو بمعنى إن لا يجزم ولكن إذا دخل على الماضي يصرفه للمستقبل، وإذا وقع بعده مضارع فهو مستقبل المعنى.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٦٠٠، وابن هشام في المغنى ١/٢٦١.

(٢) من الآية ٧٠ من سورة الواقعة.

(٣) قائله: هو مجنون بنى عامر - وعن أبي عمرو الشيباني أن المجنون كان ذات ليلة جالسا مع أصحاب له من بنى عمه، وهو واله يتلظى ويتلملل وهم يعظونه حتى هتفت حمامة من سرحة كانت بإزارهم فوثب قائما وقال أبياتا فيها هذا البيت - وهو من الطويل.

اللغة: «كنت صادقًا»، ويروى «لو كنت عاشقا» «حمائم» جمع حمامة.

الإعراب: «كذبت» فعل ماض والتاء فاعل - أراد كذبت في دعوى عشق ليلى - «وبيت الله» قسم «لو» للشرط «كنت» فعل ماض ناقص والتاء اسمها «صادقا» خبر كان، والجملة وقعت فعل الشرط «لما سبقتني» فعل ماض والياء مفعول «بالبكاء» جار ومجرور متعلق بالفعل «حمائم» فاعل سبقتني، وجملة سبقتني وقعت جواب الشرط.

الشاهد: قوله «لما سبقتني» فإنه جواب لو، وقد صحب اللام فيه حرف النفي.

فصل أمّا، ولوّلاً، ولوّماً

أَمَّا كَمَهُمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ وَقَا لَتَلَوَّ تَلَوَّهَا وَجُوبًا أَلْفَا

أمّا حرف بسيط فيه معنى الشرط يؤول بمعنى مهما يك من شيء، لأنه قائم مقام أداة الشرط وفعل الشرط، ولا بد بعده من جملة هي جواب له، فالأصل في قولك «أما زيد فمنطلق» مهما يكن من شيء فزيد منطلق، فحذف فعل الشرط وأداته، وأقيمت أمّا مقامهما، وكان الأصل أن يقال: أما زيد منطلق، فتجعل الفاء في صدر الجواب، وإنما أخرجت لضرب من إصلاح اللفظ. وإلى هذا أشار بقوله:

..... وَقَا لَتَلَوَّ تَلَوَّهَا

تنبيهات:

الأول: يؤخذ من قوله (لتلو تلوها) أنه لا يجوز أن يتقدم الفاء أكثر من اسم واحد، فلو قلت: «أما زيد طعامه فلا تأكل» لم يجز، كما نص عليه غيره.

الثاني: لا يفصل بين «أما» والفاء بجملة تامة، إلا إن كان دعاء، بشرط أن يتقدم الجملة فاصل نحو «أما اليوم رحمتك الله فالأمر كذا».

الثالث: قول الشارح: يفصلون بين أما والفاء بجزء من الجواب، فإن كان الجواب شرطياً فصل بجملة الشرط، وإن كان غير شرطي فصل بمبتدأ أو خبر أو معمول فعل أو شبهه أو معمول مفسر به يقتضى ظاهره أنه لا يفصل بغير ذلك، وليس كذلك، بل قد يفصل بالظرف والمجرور والحال والمفعول له معمولاً لأمّا أو لفعل الشرط المحذوف.

الرابع: ما ذكر من قوله (أما كمهما يك) لا يعنى به أن معنى أمّا كمعنى مهما وشرطها، لأن أمّا حرف فكيف يصح أن تكون بمعنى اسم وفعل؟ وإنما المراد أن موضعها صالح لهما، وهى قائمة (مقامهما)^(١)، لتضمنها (معنى الشرط)^(٢).

(١) ب، ج وفي أ (مقامها).

(٢) أ، ب وفي ج (معنى حرف الشرط).

الخامس: تقديرها بمهما كما ذكر قول الجمهور. وقال بعض النحويين: إذا قلت «أنا زيد فمنطلق» فالأصل إن أردت معرفة حال زيد فزيد منطلق، حذف أداة الشرط وأنيبت أما مناب ذلك.

السادس: قال في التسهيل: أما حرف تفصيل وكذا قال كثير من النحويين ولم يذكروا لها غير هذا المعنى، وقال بعضهم: (وقد ترد حيث لا تفصيل نحو «أما زيد فمنطلق» وقال بعضهم^(١)): وهي حرف إخبار مضمن معنى الشرط. وقوله (وجوبا) يعنى: فى غير ما سيذكر فى قوله:

وَحَدَفُ ذِي الْفَاعِلِ فِي نَثْرِ إِذَا لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبْدَأُ

يعنى: أن حذف هذه الفاء في الشر قليل وكثير.

فالكثير: أن تحذف مع قول استغنى عنه بمحكيه كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ﴾^(٢) أى: فيقال لهم: أكفرتم.

والقليل: أن تحذف لا مع قول نحو ما خرجه البخارى من نحو قوله ﷺ «أما بعد ما بال رجال».

قد فهم من قوله فى نثر أنها تحذف للضرورة كقوله^(٣):

(١) ب، ج.

(٢) من الآية ١٠٦ من سورة آل عمران.

(٣) قائله: هو الحارث بن خالد المخزومي يهجو به بنى أسيد - وهو من الطويل.

وهجزه: ولكن سيرا في عراض المواكب

اللغة: «عراض» جمع عرض - بالضم - وهو الناحية والشق «المواكب» جمع موكب، وهو الجماعة من الناس - ركبانا أو مشاة، وقيل: هم الراكبون على الإبل والخيل للزينة خاصة. المعنى: يصف الشاعر بنى أسيد بالجبن والضعف وأنهم لا يقدرون على القتال ومنازلة الشجعان، ولكنهم يسيرون فى جانب المواكب للزينة لا غير.

الإعراب: «أما» شرطية نائبة عن مهما وفعل الشرط «القتال» مبتدأ مرفوع بالضم الظاهرة «لا» نافية للجنس «قتال» اسم لا «لديكم» ظرف متعلق بمحذوف خبر لا، والضمير مضاف إليه وجملة لا واسمها وخبرها فى محل رفع خبر المبتدأ «ولكن» الواو حرف عطف لكن حرف استدراك ونصب واسمها ضمير مخاطبين محذوف «سيرا» مفعول مطلق لفعل محذوف تقع جملة خبرا للكن، وتقدير الكلام: ولكنكم تسيرون سيرا، وقيل إن =

فَأَمَّا الْقِتَالَ لَدَيْكُمْ
والحاصل أن حذفها على ثلاثة أضرب كثير، ونادر، وضرورة.

تنبيه:

لم ينبه في الكافية والتسهيل على ندور حذفها في الشر دون قول، فهو من زيادات الألفية.

لَوْلَا وَلَوْمَا يَلْزَمَانِ الْإِبْتِدَاءِ إِذَا امْتِنَاعًا بِوُجُودِ عَقْدًا

للولا ولوما حالان:

أحدهما: يختصان فيه بالأسماء، وذلك إذا دلا على امتناع شيء لوجود غيره. (وقد)^(١) يقال أيضا لوجوب غيره، وهذا معنى قوله «إذا امتناعا بوجود عقدًا» أي: إذا ربطا امتناع شيء بوجود غيره، وفهم من قوله «يلزمان الابتداء» فائدتان: الأولى: أنهما لا يليهما الفعل.

والثانية: أن الاسم بعدهما مرفوع بالابتداء، وتقدم الكلام على خبره في باب الابتداء.

فإن قلت: فقد ولي لولا الفعل في قوله^(٢):

= «سيرا» هو اسم للكن وخبرها هو المحذوف وتقدير الكلام على هذا: ولكن لكم سيرا «في» حرف جر «عراض» مجرور بفي، والجار والمجرور متعلق بسيرا، وعراض مضاف و«المواكب» مضاف إليه مجرور بالكسرة. الشاهد: قوله «لا قتال لديكم» حيث حذف الفاء من جواب «أما» مع أن الكلام ليس على تضمن قول محذوف، وذلك ضرورة. مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشموني ٣/٦٠٥، وابن هشام ٣/٤٢٥، وابن عقيل ٢/٢٩٢، وابن الناظم، والمكودي ص ١٥١، وذكره السيوطي في الهمع ٢/٦٧١، وابن هشام في المغنى ١/٥٦.

(١) أ.

(٢) قائله: هو أبو ذؤيب الهذلي - وهو من الطويل.

وصدره: ألا زعمت أسماء أن لا أحبها

الإعراب: «ألا» أداة استفتاح «زعمت» فعل ماض والتاء للتانيث «أسماء» فاعل «أن» مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن «لا» نافية «أحبها» فعل مضارع والفاعل ضمير =

فقلت: بلى لولا يَنَارَعْنِي شُغْلِي

قلت: يؤول على وجهين:

أحدهما: أن لولا مؤولة بلو وليست مركبة، بل لو على حالها ولا نافية للماضي.

والآخر: أن تكون المختصة بالابتداء وإن مقدرة بعدها وموضعها رفع بالابتداء.

وثاني الحالين: يختصان فيه بالأفعال، وذلك إذا دلا على التحضيض (ويشاركهما في ذلك الأحرف المذكورة في قوله^(١)):

وَبِهِمَا التَّحْضِيضُ مِزَّ وَهَلَا أَلَا، أَوْ أَوْلَيْتَهَا الْفِعْلَا

المشهور أن حروف التحضيض أربعة وهي: لولا، ولوما، وهلا وألا - بالتشديد - وأما ألا - بالتخفيف - فهي حرف عرض، وذكره لها مع حروف التحضيض يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يريد (به)^(٢) أنها تكون للتحضيض بمعنى هلاً في بعض المواضع لا مطلقاً، لأنه ذكر في غير هذا الموضع أنها تكون للعرض.

والثاني: أن يكون ذكرها مع أدوات التحضيض لمشاركتها لهن في الاختصاص بالفعل (وقرب معناها من معانهن، وإن لم تكن موضوعة لمعناهن). ويؤيده قوله في شرح الكافية وألحق بحروف التحضيض في الاختصاص بالفعل^(٣) «ألا تزورنا» ثم قال:

= والهاء مفعوله والجملة في محل رفع خبر أن «فقلت» فعل وفاعل «بلى» حرف جواب «لولا» حرف امتناع لوجود «ينارعني» فعل مضارع والنون للوقاية والياء مفعول به «شغلي» فاعل والياء مضاف إليه.

الشاهد: قوله «لولا ينارعني» حيث ولى لولا الفعل.
مواضعه: ذكره ابن هشام في معنى اللبيب ٢/٢٧٦.

(١) أ، ج.

(٢) أ.

(٣) أ، ج.

وَقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ عُلِّقَ أَوْ بظَاهِرٍ مُؤَخَّرٍ

مثال الأول «هلاً زيداً تضربه» فزيداً: علق بفعل مضمر، بمعنى أنه معمول للفعل المضمر.

ومثال الثاني: «هلاً زيداً تضرب» فزيداً علق بفعل ظاهر مؤخر بمعنى أنه معمول للفعل الذى بعده، لأنه مفرغ له.

فإن قلت: ظاهر كلامه أن حروف التحضيض لا يليها إلا فعل أو معمول فعل مضمر أو فعل مؤخر.

تنبيه:

قال فى شرح الكافية: وربما ولى حرف التحضيض مبتدأ وخبر كقول الشاعر^(١):

فَهَلَّا نَفْسٌ لَيْلَى شَفِيعُهَا

قال: والأجود أن ينوى بعدها «كان» الشأنية.

(١) قائله: هو قيس بن الملوح، وقيل: للصمة بن عبيد الله القشيري - وهو من الطويل. وصدرة: وَبُنْتُ لَيْلَى أَرْسَلْتُ بِشَفَاعَةِ إِلَى
اللغة: «نبئت» - بالبناء للمجهول - أخبرت «أرسلت بشفاعة» الشفاعة هو التوسل ابتغاء الخير، والذي يكون منه التوسل يسمى الشفيح، والذي أراده من الشفاعة هو الأمر الذى حمله رسولها فلذلك عدى الفعل بالباء.
الإعراب: «نبئت» نبي فعل ماضٍ ينصب ثلاثة مفاعيل مبنى للمجهول مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب وتاء المتكلم نائب فاعله وهو المفعول الأول «ليلى» مفعول ثانٍ «أرسلت» فعل ماضٍ والتاء للتأنيث وفاعله ضمير مستتر فيه يعود على ليلى، وجملة الفعل وفاعله فى محل نصب مفعول ثالث لنبي «بشفاعة» جارٍ ومجرور متعلق بأرسل «إلى» جارٍ ومجرور متعلق بأرسل «فهلأ» الفاء حرف دال على السببية وهلا حرف تحضيض «نفس» مبتدأ مرفوع بالضممة «ليلى» مضاف إليه «شفيعها» خبر المبتدأ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب خبر لكان المحذوفة مع اسمها، واسمها المحذوف ضمير شأن والتقدير: فهلأ كان هو - الحال والشأن - نفس ليلى شفيعها.
الشاهد: قوله «فهلأ نفس ليلى» فإن قوله «نفس ليلى» مبتدأ وشفيعها خبر، وهذه الجملة فى محل نصب خبر لكان المضمر مع اسمها.
مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٦١٠، وابن هشام فى باب الإضافة، وابن الناظم.

قلت: وعلى هذا «الوجه»^(١) خرج ابن طاهر، وخرجه بعضهم على جعل
ما بعدها فاعلاً بفعل مقدر تقديره: فهلا شفعت نفس ليلي، وشفيعها خبر مبتدأ
محذوف، أي: هي شفيعها، وفيه تكلف.

الإخبار بالذی والالف واللام

الباء فى قوله «الإخبار بالذی» بآء السببية لا بآء التعدية، لأن «الذی» يجعل فى هذا الباب مبتدأ، لا خبراً، كما ستقف عليه، فهو فى الحقيقة مخبر عنه، وباب الإخبار وضع للاختبار كمسائل التمرين فى التصريف. قال الشارح: وكثيراً ما يصار إلى هذا الإخبار لقصد الاختصاص، أو تقوى الحكم، أو تشويق السامع، أو إجابة الممتحن.

ولما شرع فى هذا الباب بدأ بكيفية الإخبار فقال:

مَا قِيلَ أَخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِي خَبَّرَ عَنْ الَّذِي مُبْتَدَأً قَبْلُ اسْتَقَرَّ
وَمَا سِوَاهُمَا فَوْسَطُهُ صِلَةٌ عَائِدَتُهَا خَلْفُ مُعْطَى التَّكْمِلَةِ

أى: إذا عين لك اسم من جملة، وقيل (لك)^(١) أخبر عنه بالذی فصدر الجملة بالموصول مبتدأ وأخر ذلك الاسم، واجعله خبراً عن الموصول المتقدم، وما سوى الموصول وخبره فوسطه بينهما فيكون صلة للموصول، واجعل فى موضع الاسم الذی آخرته وجعلته خبراً ضميراً عائداً على الموصول.

فقد علم بما ذكر أن المخبر عنه فى هذا الباب هو المفعول خبراً، قال ابن السراج: وإنما قال النحويون أخبر عنه وهو فى اللفظ خبر لأنه فى المعنى مخبر عنه و «ما» فى قوله (ما قيل) موصولة وهى مبتدأ.

وقوله «خبر» هو (خبرها)^(٢)، وقوله «مبتدأ» حال من الذی، وقوله «عائدها» خلف معطى التكملة» معناه عائذ الصلة، وهو الضمير الذى خلف الاسم المفعول خبراً وهو «معطى التكملة» ثم فقال:

نَحْوُ الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ فَذَا ضَرَبْتُ زَيْدًا كَانَ فَادِرِ الْمَأْخَذِ

(١) ب، ج.
(٢) ب، ج وفى أ (خبرها).

إذا أخبر عن «زيد» من قولك «ضربت زيدا» قلت: «الذي ضربته زيد»
فصدرت الجملة بالذي مبتدأ وأخرت «زيدا» وهو المخبر عنه فجعلته خبرا عن
الذي، وجعلت ما بينهما صلة الذي وجعلت (في)^(١) موضع زيد الذي أخرته
ضميرا عائدا على الموصول.

وإذا أخبرت عن التاء من قولك «ضربت زيدا» قلت: «الذي ضربَ زيداً أنا»
ففعلت فيه ما ذكر، إلا أن التاء ضمير متصل لا يمكن تأخيرها مع بقاء الاتصال
ففصلت الضمير وأخرته، فلذلك قلت: أنا.

فإن قلت: كان ينبغي أن يقول: ما قيل أخبر عنه بالذي خبر هو أو خلفه.
كما قال في التسهيل: وتأخير الاسم أو خلفه خيرا، ليشمل الضمير المتصل.

قلت: لا يخفى أن الضمير المتصل لا يمكن تأخيره إلا بعد انفصاله، فلم
يحتج هنا إلى التنبيه عليه، لوضوحه، واستكن الضمير الغائب الذي جعلته موضع
التاء في ضرب، ومنع بعضهم الإخبار عن الفاعل إذا كان ضمير متكلم أو
مخاطب، والصحيح الجواز.

وباللَّذِينَ وَالَّذِينَ وَالتَّى أَخْبِرُ مُرَاعِيَا وَفَاقَ الْمُثَبَّتِ

يعنى: أن المخبر عنه في هذا الباب إذا كان مثنى أو مجموعا أو مؤنثا جيء
بالموصول مطابقا له، لكونه خبره، فإذا أخبرت عن الزيدتين من نحو «بلغَّ الزيدانِ
العمرينِ رسالةً».

قلت: «اللذان بلغَّ العمرينِ رسالةً الزيدان».

أو عن العمرين قلت «الذين بلغَّهمُ الزيدان رسالةً العمرين».

أو عن الرسالة قلت: «التى بلغها الزيدان العمرين رسالةً».

وقد فهم من النظم فوائد:

الأولى: أن حكم باب الإخبار تقديم المبتدأ على الخبر لقوله (قبل استقر).

فإن قلت: فهل ذلك على سبيل الوجوب؟

قلت: الذي يدل عليه كلام النحويين أن ذلك على سبيل الوجوب، لاشتراطهم في المخبر عنه قبول التأخير، ونص بعضهم على جواز تقديم المبتدأ في هذا الباب. ومن نص عليه الشارح، وفي البسيط أن ذلك على جهة الأولى والأحسن، وأنه يصح أن يقال: «زيد الذي ضرب عمرا» فنجعل زيدا خبراً عن الذي إما مقدما وإما مؤخرًا، وجوزه المبرد.

والثانية: أن الضمير الذي يخلف الاسم المتأخر لا بد من مطابقته الموصول لكونه عائدا، ويلزم كونه غائبا. ولو خلف ضمير متكلم أو مخاطب، وأجاز أبو ذر الحشني جعله مطابقا للخبر في الخطاب والتكلم، فنقول في الإخبار عن التاء في «ضربت الذي ضربت أنت» وعن التاء في «ضربت الذي ضربت أنا» ومذهب الجمهور منع ذلك.

الثالثة: أن هذا الضمير ينوب عن الاسم المتأخر في إعرابه الذي كان له، لكونه خلفه في موضعه فاستحق إعرابه.

ولما بين كيفية الإخبار شرع في شروط المخبر عنه فقال:

قَبُولُ تَأْخِيرٍ وَتَعْرِيفٍ لَمَّا أُخْبِرَ عَنْهُ هُنَا قَدْ حُتْمًا
كَذَا الْغَنَى عَنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِمَضْمَرٍ شَرْطُ فَرَاغِ مَارَعَا

هذه أربعة شروط:

الأول: قبول التأخير، فلا يخبر عن اسم يلزم صدر الكلام كضمير الشأن واسم الشرط واسم الاستفهام وكم الخبرية.

الثاني: قبول التعريف، فلا يخبر عن الحال والتمييز، لأنهما ملازمان للتكبر.

الثالث: قبول الاستغناء بأجنبي، فلا يخبر عن اسم لا يجوز الاستغناء عنه بأجنبي، ضميراً كان أو ظاهراً، فالضمير كالهاء من قولك «زيد ضربته» فإنها عائدة قبل ذكر الموصول على بعض الجملة، فلو أخبرت عنها لخلفها مثلها في العود إلى ما كانت تعود عليه، فيلزم إما بقاء الموصول بلا عائذ وإما عود ضمير واحد على شيئين، وكلاهما محال.

والظاهر كاسم إشارة نحو ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾^(١) وغيره مما حصل به الربط، فإنه لو أخبر عنه لزم المحذور السابق.

تنبيه:

فهم من قوله «كذا الغنى عنه بأجنبي» (أنه يجوز الإخبار عن ضمير الغائب الذي يجوز الاستغناء عنه بأجنبي)^(٢) وله صورتان:

إحدهما: أن يكون عائداً إلى اسم من جملة أخرى نحو أن يذكر إنسان فتقول: لقيته، فيجوز الإخبار عن الهاء فيقال: الذي لقيته هو. صرح المصنف بجواز الإخبار في هذه الصورة وفاقاً للشلوبين وابن عصفور، وذهب الشلوبين الصغير إلى منع ذلك، وهو ظاهر كلام الجزولي.

قال الشيخ أبو حيان: ونكتة هذا الخلاف: هل شرط هذا الضمير ألا يكون عائداً على شيء قبله أو شرطه ألا يكون رابطاً؟.

والأخرى: أن يكون عائداً على بعض الجملة إلا أنه غير محتاج إليه للربط نحو (ضرب زيد غلامه).

فلا يمتنع على مقتضى كلام الناظم الإخبار عن الهاء في المثال فتقول «الذي ضرب زيد غلامه هو» لأن الهاء في المثال يجوز أن يخلفها الأجنبي، فتقول: «ضرب زيد غلام عمرو» فلا يلزم من الإخبار عنها المحذور المتقدم ذكره وقد مثل الشارح بهذا لما يمتنع الإخبار عنه لكونه لا يستغنى عنه بالأجنبي، وليس كذلك.

فإن قلت: ظاهر كلامه في شرح الكافية منعها، فإنه قال: وباشتراط جواز الاستغناء عنه بأجنبي على امتناع الإخبار عن ضمير عائداً على بعض الجملة: يعنى: ونهت باشتراط.

قلت: لا حجة في ذلك، بل الظاهر أن مراده ما كان متعيناً للربط، لأن تعليقه يرشد إليه وتمثيله يساعد عليه.

فإن قلت: فهل يجرى فيها خلاف من تقدم؟.

(١) من الآية ٢٦ من سورة الأعراف.

(٢) أ وفي ب، ج (عدم امتناع الإخبار عن العائد).

قلت: لا إشكال أن من منع الأولى فامتناع هذه عنده أولى.

الرابع: جواز الاستغناء (عنه بضمير، فلا يخبر عن مصدر عامل دون معموله، ولا موصوف دون صفته، ولا صفة دون موصوفها، ولا مضاف دون المضاف إليه، إذ لا يجوز الاستغناء)^(١) عن هذه الأشياء بضمير.

فإن قلت: هذا الشرط الرابع مُغْنٍ عن اشتراط الثاني؛ لأن ما لا يقبل التعريف لا يقبل الإضمار.

قلت: هو كذلك، وقد نبه في شرح الكافية على أن ذكره زيادة في البيان.

فإن قلت: كلام الناظم يقتضى أن الشروط المذكورة ثلاثة: قبول التأخير، وقبول التعريف، والغناء عنه بأحد أمرين: بأجنبي إن كان ضميراً، أو بضمير إن كان ظاهراً، إذ لا فائدة لاشتراط الاستغناء بالأجنبي في الظاهر ولا لاشتراط الاستغناء بالضمير في المضمّر، ويدل على ذلك عطفه بأو.

قلت: بل هي أربعة: ولا يستقيم حمل كلامه على ما ذكرت، لأن اشتراط الاستغناء بالأجنبي مقيد في الضمير والظاهر كما تقدم، فلو كان الشرط لأحدهما، لجاز الإخبار عن الظاهر إذا جاز الاستغناء عنه بالضمير، وإن لم يجز الاستغناء عنه بأجنبي، وليس كذلك كما سبق.

تنبيهات:

الأول: علة اشتراط هذه الشروط على سبيل الإجمال، أن كيفية الإخبار المذكورة لا تتأتى بدونها.

الثاني: بقي من شروط المخبر عنه في هذا الباب أربعة شروط آخر لم يذكرها هنا وقد ذكرها في غير هذا الكتاب.

أولها: جواز استعماله مرفوعاً، فلا يخبر عن لازم الرفع نحو «أمين الله» ولا عن لازم النصب نحو «سبحان الله» وسحر معيّنًا.

(١) أ، ج.

وثانيها: جواز استعماله مثبتا، فلا يخبر عن «أحد وديار» ونحوهما من الأسماء الملازمة للنفي.

وثالثها: أن يكون بعض ما يوصف به^(١) «من»^(٢) جملة أو جملتين في حكم جملة واحدة كالشرط والجزاء؛ فلا يخبر عن اسم في جملة طلبية، لأن الجملة بعد الإخبار تجعل صلة، فيشترط أن تكون صالحة، لأن يوصل بها.

ورابعها: إمكان الاستفادة، فلا يخبر عن اسم ليس تحته معنى، كثنائي الأعلام نحو بكر من أبي بكر: إذ لا يمكن أن يكون خبراً عن شيء، وذكر هذا الشرط في الفصل في التسهيل، وفيه خلاف، أجاز المازني الإخبار عن الاسم الذي ليس تحته معنى مستدلاً بقول الشاعر^(٣):

فكأنما نظروا إلى قمرٍ
أو حيثُ علَّقَ قَوْسُهُ قُرْحَ

ورد بأن قرح اسم الشيطان.

وَأخْبِرُوا هُنَا بِأَنَّ عَنْ بَعْضِ مَا
يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَ

يجوز الإخبار بالذي وفروعه في الجملتين الاسمية والفعلية. ويجوز بالألف واللام في الفعلية خاصة لا مطلقا بل بشرطين:

أحدهما: أن يكون الفعل متصرفا يمكن صوغ صلة منه للألف واللام، فلا يجوز الإخبار بأل في جملة مصدرية بليس ونحوها.

والثاني: أن يكون الفعل موجبا، فإن كان منفيًا لم يجز الإخبار، لتعذر صوغ صلتها من المنفي.

(١) وفي هامش المخطوطة «أ» «هل صوابه ما يوصل به شيخنا».

(٢) أ، ج وفي ب «في جملة».

(٣) قائله: هو شقيق بن سليك الأسدي - وهو من الكامل.

الإعراب: «فكأنما» الفاء للعطف وكان حرف تشبيهه وبطل عملها بما الكافة «نظروا» فعل ماض وفاعله «إلى قمر» جار ومجرور متعلق بنظروا وهو في محل النصب على المفعولية «أو» عاطفة «حيث» عطف على قوله «إلى قمر» «علّق» فعل ماض «قوسه» مفعول به «قرح» فاعله.

الشاهد: المازني احتج به على جواز الإخبار عن الاسم الذي ليس تحته معنى.

وقد أشار إلى الأول بقوله:

إِنْ صَحَّ صَوَّغُ صَلَّةٍ مِنْهُ لِأَنَّ

ثم مثل فقال: كَصَوَّغِ وَاقٍ مِنْ وَقَى اللَّهِ الْبَطْلَ

فإن أخبرت عن الفاعل قلت: «الواقى البطل الله» أو عن المفعول قلت: «الواقيه الله البطل»... ونبه عن الثاني في التسهيل.

وإن يكن ما رفعت صلةً أَلْ ضَمِيرَ غَيْرِهَا أَبِينِ وَأَنْفَصَلَ

إذا رفعت صلةً أَلْ ظاهرًا كالمثال (السابق)^(١) فلا إشكال فيه، وإن رفعت ضميرًا، فإن كان لال وجب استتاره، وإن كان لغيرها وجب إبرازه. فإذا أخبرت عن التاء من قولك «ضربت زيدًا».

قلت: الضارب زيد أنا، فيستكن مرفوع الصلة، لكونه لال.

وإذا أخبرت عن زيد من المثال قلت: الضاربه أنا زيد، فتبرزه لكونه لغيرها، لأن الصفة متى جرت على غير من هي له يستكن مرفوعها.

تنبيه:

ذكر الخفض مسألتين يخبر فيهما بال ولا يصح الإخبار فيهما بالذي.

الأولى: «قامت جاريتا زيد لا قعدتا» فإذا أخبر عن زيد قلت: القائم جاريتاه لا القاعدتان زيد.

ولو أخبرت بالذي فقلت: «الذي قامت جاريتاه لا الذي قعدتا زيد» لم يجز لأنه لا ضمير يعود على الجملة المعطوفة، وقد أجاز بعض النحويين «مررت بالذي قام أبواه لا الذي قعدا».

فعلى هذا يجوز في الإخبار في المسألة بالذي أبطا.

الثانية: «المضروب الوجه زيد» ولا يجوز «الذي ضرب الوجه زيد».

قلت: وينبغي أن يجيزه من أجاز تشبيه الفعل اللازم بالمتعدى.

واعلم أن باب الإخبار طويل، فلنكتف بما تقدم.

(١) ب، ج.

العدد

ثَلَاثَةٌ بِالتَّاءِ قُلٌّ لِلْعَشْرَةِ فِي عَدِّ مَا أَحَادُهُ مَذَكَّرَةٌ
فِي الضِّدِّ جَرَّدٌ

للثلاثة والعشرة وما بينهما ثلاثة أحوال:

الأولى: أن يقصد بها العدد المطلق.

الثانية: أن يقصد بها معدود ويذكر.

والثالث: أن يقصد بها معدود ولا يذكر.

فإذا قصد بها العدد المطلق كانت كلها بالتاء نحو «ثلاثة نصف ستة» ولا تتصرف لأنها أعلام خلافا لبعضهم.

وإن قصد بها معدود وذكر في اللفظ استعملت بالتاء إن كان واحد (المعدود)^(١) مذكرا، وجردت من التاء إن كان واحده مؤنثا حقيقيا أو مجازيا كقوله تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾^(٢).

وإذا قصد بها معدود ولم يذكر في اللفظ (فالصحيح)^(٣) أن يكون بالتاء للمذكر ويعدمها في المؤنث كما لو ذكر المعدود، فتقول «صمت خمسة» تريد أياما، و«سرتُ خمسا» تريد ليالي، ويجوز أن تحذف التاء في المذكر، وحكى الكسائي عن أبي الجراح «صمنا من الشهر خمسا» وحكى الفراء «أفطرنا خمسا وصمنا خمسا وصمنا عشرا من رمضان» وتضافرت الروايات على حذف التاء من قوله ﷺ «ثم أتبعه بست من شوال».

وبهذا يظهر ضعف قول بعضهم: ما حكاه الكسائي لا يصح عن فصيح ولا يلتفت إليه، وقيل: لما استمر في التاريخ الاستغناء بالليالي عن الأيام التزم في غيره

(١) أ، ج وفي ب (العدد).

(٢) من الآية ٧ من سورة الحاقة.

(٣) أ، ج وفي ب (فالصحيح).

بشروط أمن اللبس كقوله تعالى ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾^(١) ومنه «وأتبعه بست من شوال» وقال الزمخشري تقول «صمت عشرا» ولو ذكرت لخرجت (عن)^(٢) كلامهم، ورد بأن التذكير الأكثر الفصيح.

واختلف في علة إثبات التاء في العدد المذكر وإسقاطها في عدد المؤنث، فقال في شرح التسهيل ما معناه: إن الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات كزمرة وأمة وفرقة، فالأصل أن يكون بالتاء لتوافق نظائرها فاستصحب الأصل من المذكر لتقدم رتبته وحذفت مع المؤنث فرقا لتأخر رتبته وقد ذكر غيره هذا المعنى من النحويين، وهو حسن فلنكتف به.

تنبيهات:

الأول: شمل كلام الناظم الصورتين الأخيرتين إذا لم يشترط اللفظ بالمعدود وخرجت منه الصورة الأولى في قوله «ما أحاده مذكرا».

الثاني: فهم من قوله «ما أحاده» أن المعتبر تذكير الواحد وتأنيثه، لا تذكير الجمع وتأنيثه، فلذلك تقول «ثلاثة حمامات» خلافا لأهل بغداد فإنهم يقولون «ثلاث حمامات» فيعتبرون لفظ الجمع. وقال الكسائي: تقول «مررت بثلاث حمامات» وتقول «رأيت ثلاث سجلات» بغير هاء، وإن كان الواحد مذكرا، وقاس عليه ما كان مثله ولم يقل به الفراء.

الثالث: اعتبار التأنيث في واحد المعدود إن كان اسما في لفظه فتقول: «ثلاثة أشخاص» قاصد نسوة، و «ثلاث أعين» قاصد رجال؛ لأن لفظ شخص مذكر ولفظ عين مؤنث.

ما لم يتصل بالكلام ما يقوى المعنى أو يكثر قصد المعنى، فيجوز حيثئذ اعتباره.

فالأول كقوله^(٣):

(١) من الآية ٢٣٤ من سورة البقرة.

(٢) ب وفي أ، ج (من).

(٣) قائله: هو عمرو بن أبي ربيعة المخزومي - وهو من الطويل.

ثلاثُ شُخُوصٍ كاعبانٍ ومُعَصِرٍ

فتقوى المعنى بقوله «كاعبان ومعصر».

والثاني كقوله^(١):

ثلاثة أنفُسٍ وثلاثُ ذُودٍ

= وصدوره: فكان مجنّى ذُونٌ مَنْ كُنْتُ أَتَقَى

اللغة: «مجنّى» المجن: أصله الترس وجمعه مجان، ويريد به هنا ما يتقى به الرقباء «أتقى» أجنب وأحذر «شخوص» جمع شخص، وأصله الشبح الذى يرى من بعد - والمراد هنا: الإنسان «كاعبان» مثى. كاعب - وهى الجارية حتى يبدو ثديها «معصر» الجارية أول ما تدرك وتدخل عصر الشباب.

المعنى: كان ستري وحصنى دون من كنت أتقيه وأخافه من الرقباء - هؤلاء الثلاثة اللواتى مشيت بينهن متنكرا وساعدتنى على ذلك.

الإعراب: «فكان» الفاء عاطفة وكان فعل ماض ناقص «مجنّى» خبر كان مقدم والياء مضاف إليه «دون» منصوب على الظرفية به لما فيه من معنى الواقى «من» اسم موصول مضاف إليه «كنت» كان واسمها «أتقى» فعل مضارع والفاعل ضمير الجملته فى محل نصب خبر كان، وجملة كنت أتقى صلة الموصول والعائد محذوف - أى: أتقيه «ثلاث» اسم كان مؤخر «شخوص» مضاف إليه «كاعبان» بدل من ثلاث «ومعصر» معطوف عليه.

الشاهد: قوله «ثلاث شخوص» فإن القياس فيه ثلاثة شخوص، لكنه كنى بالشخوص عن النساء.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٣/٦٢٠، وابن هشام ٤/١٩، وابن الناظم.

(١) قائله: هو الخطيئة. من أبيات يشكو فيها ما نزل به من بلاء، وذلك أنه كان فى سفر

ومعه امرأته وبتناه، فسرح إبله فافتقد منها ناقة - وهو من الوافر.

وعجزه: لقد جارَ الزمانُ على عيالى.

اللغة: «ذود» الذود من الإبل: ما بين الثلاثة إلى العشرة، وهى مؤنثة لا واحد لها من لفظها. وقيل غير ذلك.

الإعراب: «ثلاثة» خبر لبتداً محذوف أو العكس «أنفس» مضاف إليه - أى: نحن ثلاثة أنفس، ولنا ثلاث ذود، قال المبرد: أراد بثلاث ذود ثلاث نوق، كما تدل على ذلك القصة، فثلاث ذود عطف على ثلاثة أنفس «لقد» اللام موطئة للقسم قد للتحقيق «جار» فعل ماض (الزمان) فاعل (على عيالى) جار ومجرور.

الشاهد: قوله «ثلاثة أنفس» وكان القياس ثلاث أنفس، لأن النفس مؤنث.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٣/٦٢٠، وابن هشام ٤/١٧، وابن الناظم،

وذكره السيوطى فى الهمع ١/٢٥٣، والشاهد ٥٤٢ فى الخزانة.

فغلب المعنى، لأن النفس كثر استعمالها مقصوداً بها إنسان.

وإن كان صفة فبموصوفها المتوى، لا بها كقوله تعالى ﴿فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾^(١)
أى: عشر حسنات، وتقول «ثلاث دواب» إذا قصدت ذكورا، وقال بعض العرب:
«ثلاث دواب» لأنها جرت مجرى الأسماء الجامدة.

الرابع: ما ذكر من اعتبار تذكير الواحد وتأنيته إنما هو فى الجمع، وأما اسم
الجنس نحو «غنم» واسم الجمع نحو «قوم» فيعتبر حكم لفظه ما لم يفصل بينه
وبين العدد صفة دالة على المعنى أو يكن نائبا عن جمع المذكر، فالأول كقولك
«عندى ثلاثة ذكور من البط» وقال بعض المتأخرين ويجوز حذف الساء فلا يلحظ
الوصف ولكن الأولى أن تلحظه، والثانى كقولهم «ثلاثة أشياء» لأنه نائب من
جمع شىء على أفعال ولا أثر للوصف المتأخر كقولك «ثلاث من البط ذكور».

والخامس: لا تعتبر أيضا تأنيث لفظ المفرد إذا كان علما نحو طلحة.

ثم ذكر حكم المميز فقال:

..... والمُمَيِّزُ أَجْرٌ جَمَعًا بِلَفْظِ قَلَةٍ فِي الْأَكْثَرِ

اعلم أن مميز الثلاثة وأخواتها إن كان اسم جنس أو اسم جمع جر بمن نحو
﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ﴾^(٢) وقد أضيف إليه فى قوله تعالى: ﴿تِسْعَةَ رَهْطٍ﴾^(٣)
وقوله عليه الصلاة السلام «خمس دود»^(٤).

فإن قلت: فهل يقاس على الأمرين؟

قلت: أما جره بمن فمتفق عليه، وأما الإضافة إليه ففيها مذاهب:

أحدها: الجواز على قلة، وهو ظاهر كلام ابن عصفور.

والثانى: الاقتصار على ما سمع وهو مذهب الأكثرين وإليه ذهب المصنف،

قال فى التسهيل: وإن ندر مضافا إليه لم يقس عليه، وصرح سيبويه بأنه لا يقال
«ثلاث غنم».

(١) من الآية ١٦٠ من سورة الأنعام.

(٢) من الآية ٢٦٠ من سورة البقرة.

(٣) من الآية ٤٨ من سورة النمل.

(٤) «ليس فيما دون خمس دود صدقة».



والثالث: التفصيل، فإن كان مما يستعمل من اسم الجمع للقلة نحو نفر ورهط وذود جاز، وإن كان مما يستعمل للقليل والكثير لم يجز، وإليه ذهب ابن عصفور في بعض كتبه، وحكاه الفارسي عن أبي عثمان، وإن كان غيرهما أضيف العدد إليه مجموعا على مثال قلة من جموع التكسير نحو «ثلاثة أعبد، وثلاث أم» هذا إذا وجد للاسم جمع قلة وجمع بكثرة، فإن أهمل أحدهما أضيف إلى الموجود نحو «ثلاثة أرجل، وثلاثة رجال».

وأشار بقوله «في الأكثر» إلى أنه قد يؤثر مثال كثرة على مثال قلة، إما لقلة استعمال مثال القلة أو لخروجه عن القياس.

فالأول: نحو قولهم «ثلاثة شسوع»^(١) فأوثر على أشباع لقلة استعماله.

والثاني: «ثلاثة قُرُوء»^(٢) فأوثر على أقراء، لأن واحده قرء كفلس وجمع مثله على أفعال شاذ قاله المصنف، وذكر غيره أنه جمع قرء - بضم القاف - فلا يكون شاذًا ولا يؤثر جمع قلة في غير ذلك إلا نادرا.

وأجاز المبرد «ثلاثة كلاب» ونحوه إذا أريد به ثلاثة من الكلاب وجعل من ذلك «ثلاثة قروء» وقال في شرح التسهيل: ولو جاز هذا لم يكن معنى في الحجة بجمع القلة لأن كل جمع كثرة صالح لأن يراد به مثل هذا.

تنبيهات:

الأول: قال «بلفظ قلة» يعنى من أمثلة التكسير التي هي أفعال وأفعلة وأفعلة وفعلة.

وأما جمع التصحيح فلا يضاف إليه غالبا إلا إن أهمل غيره أو جاور ما أهمل أو قل استعمال غيره.

فالأول: نحو «سبع بقرات» وفي هذا ونحوه يتعين التصحيح لإهمال غيره.

والثاني: نحو «سبع سنبلات» ففي هذا ونحوه تجوز إضافته إلى التصحيح لمجاورته ما أهمل تكسيره وهو بقرات.

(١) شسوع: جمع شسع - بكسر أوله وسكون ثانيه - أحد سيور النعل.

(٢) من الآية ٢٢٨ من سورة البقرة.

والثالث: نحو «ثلاث سعادات» فيجوز لقلّة سعاد أيضا، ويختار التصحيح في هذين الموضوعين فإن كثر استعمال غيره ولم يجاور ما أهمل تكسيره لم يضاف إليه إلا قليلا نحو «ثلاثة أحمدين» و «ثلاث زينبات» وإلى هذا أشرت بقولي غالبا، وقال ابن عصفور وكذلك أيضا يضاف إلى جموع السلامة إذا لم تكن صفات يقول «ثلاثة زيدين، وأربع هندات»، انتهى.

والإضافة إلى الصفة ضعيفة نحو «ثلاثة صالحين» والأحسن الإتيان على النعت ثم النصب على الحال.

الثاني: إذا كان تمييز الثلاثة وأخواتها مائة لم يجمع إلا في شذوذ كقوله^(١):

ثلاثٌ مئينَ للملوكِ وفى بها

قيل: ويظهر من كلام سيبويه جواز جمع المائة في الكلام وتميز بالمائة ثلاث وتسع وما بينهما ولا يقال عشرة مائة استغناء بالالف، ذكر ذلك في شرح التسهيل - وحكى الفراء أن بعض العرب يقولون عشر مائة، وإن أهل هذه اللغة هم الذين يقولون «ثلاث مئين وأربع مئين» فيجمعون.

(١) قائله: الفرزدق - وهو من الطويل.

وعجزه: ردائي وجلت عن وجوه الأهاتم

اللغة: «ثلاث مئين» أي: ثلثمائة بغير «ردائي» الرداء: هو ما يلبس، قيل: والمراد به هنا السيف «جلت» كشفت «وجوه» عظماء وأعيان «الأهاتم» جمع أهتم - وهم بنو سنان الأهتم.

المعنى: يقول إن ردائي أو سيفي وفي بدايات ثلاث ملوك قتلوا - وكانت ديتهم ثلثمائة بغير - وأزال العباء عن عظماء هذه القبيلة، وكان قد رهن رداءه أو سيفه في ذلك.

الإعراب: «ثلاث» مبتدأ «مئين» مضاف إليه مجرور بالياء، لأنه ملحق بجمع المذكر السالم «للمملوك» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لثلاث مئين «وفى» فعل ماض «بها» متعلق بالفعل «ردائي» فاعل والياء مضاف إليه «جلت» فعل ماض والفاعل ضمير مستتر يعود على ردائي «عن وجوه» متعلق بالفعل.

الشاهد: قوله «ثلاث مئين» حيث جمع المائة مع أنها تمييز الثلاث - وهو شاذ.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٣/٦٢٢، وابن هشام ٤/٢١، وابن الناظم، وذكره ابن يعيش ٦/٢، والشاهد ٥٤٣ في الخزنة.

وفى كتاب الصفار عن الفراء: لا تقول ثلاث مئين، إلا من لا يقول ألف، وإنما يقول عشر مئين. وقوله «ومائة والألف لمفرد أضف» يعنى أن المائة والألف يضافان إلى المعدود مفردا نحو «مائة رجل وألف رجل» وتثنيتهما وجمعهما كذلك. وقوله «ومائة بالجمع نزرا قد ردف».

أشار به إلى قراءة حمزة والكسائى «ثلثمائة سنين»^(١) وأشار بقوله: «نزرا» إلى تقليله وقال بجوازه الفراء، وقال المبرد هو خطأ فى الكلام وإنما يجوز فى الشعر للضرورة وكلامه مردود بالقراءة المتواترة.

تنبيه:

قد شد تمييز المائة بمفرد منصوب كقول الربيع^(٢):

إذا عاشَ الفتى مائتينَ عاماً

ولا يقاس عليه عند الجمهور، وأجاز ابن كيسان نصب تمييز المائة. والألف فتقول «المائة ديناراً، والألف درهما» ثم شرع فى بيان تركيب العشرة مع ما دونها فقال:

(١) من الآية ٢٥ من سورة الكهف.

(٢) قائله: هو الربيع بن ضبيح الفزارى - أحد المعمرين - وهو من الوافر.

وعجزه: فقد ذهب المسرة والفتاء.

اللغة: «المسرة» ما يسر به الإنسان. والجمع مسار «الفتاء» الشباب، يقال: فتى فتاء فهو فتى - أى: بين الفتاء.

المعنى: إذا بلغ الإنسان هذا السن فقد ذهبت ملذاته التى يسر بها، وولى عنه شبابه الذى يتيه فيه.

الإعراب: «إذا» للشرط «عاش» فعل ماض «الفتى» فاعل «مائتين» مفعوله «عاماً» تمييز «فقد» حرف تحقيق «ذهب» فعل ماض «المسرة» فاعل والجملة وقعت جواباً للشرط «والفتاء» عطف على المسرة.

الشاهد: قوله «مائتين عاماً» حيث نصب تمييز مائتين وكان حقه الجر بالإضافة فيقول: مائتى عام.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٣/٦٢٣، وابن هشام ٤/٢٢، وابن الناظم والسيوطى ص ١٢١، والشاهد ٥٤٥ فى الخزانة، وابن يعيش ٦/٢١، وسيبويه ١٠٦، ١/٢٩٣.

وَأَحَدًا ذَكَرَ وَصَلِنَهُ بِعَشْرٍ مُرَكَّبًا قَاصِدًا مَعْدُودٍ ذَكَرَ

فتقول «عندى أحد عشر درهما» بتجريد عشر من التاء، وهمزة أحد هذا مبدلة من واو، وقد قيل وحد عشر على الأصل، وهو قليل، وقد يقال واحد عشر على أصل العدد، ثم قال:

وَقُلْ لَدَى التَّائِيثِ إِحْدَى عَشْرَةَ

فتقول إحدى عشرة امرأة بإثبات التاء في عشرة، وقد يقال واحدة عشرة. وقوله: «والشين فيها عن تميم كسرة».

يعنى فى التائىث، فىقولون: «إحدى عشرة، واثننا عشرة، وكذا فى سائرهما، وبلغتهم قراءة بعضهم ﴿اثننا عشرة عينا﴾^(١) قال فى التسهيل: وقد تفتح يعنى فى المؤنث، وبالفتح قرأ الأعمش، قال الزمخشري وهى لغة، انتهى، والفتح هو الأصل إلا أن الأفصح التسين وهى لغة الحجازيين، وأما فى التذكير فالشين مفتوحة، وقد تسكن عين عشر فىقال «أحد عشر» وكذا أخواته، لتوالى الحركات، وبها قرأ أبو جعفر وقرأ هبيرة صاحب حفص ﴿اثننا عشر شهراً﴾^(٢) وفيها جمع بين ساكنين، وقوله:

وَمَعَ غَيْرِ أَحَدٍ وَإِحْدَى مَا مَعَهُمَا فَعَلْتَ فَا فَعَلْ قَصْدًا

يشير به إلى جعل ثانى (جزءى المركب عشر فى التذكير وعشرة فى التائىث، والحاصل أن للعشرة فى التركيب عكس ما لها قبله فتحذف التاء فى التذكير وتثبت فى التائىث)^(٣) وقوله:

وَلِثَلَاثَةٍ وَتِسْعَةٍ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ رُكِبَا مَا قُدِّمًا

يشير به إلى أن حكم الثلاثة والتسعة وما بينهما إذا ركبنا أن تثبت التاء فى التذكير وتحذف فى التائىث كما كان يفعل بهما فى الإفراد، وقوله:

وَأَوَّلُ عَشْرَةٍ ائْتِي وَعَشْرًا ائْتِي إِذَا ائْتِي تَشَا أَوْ ذَكَرَا

(١) من الآية ١٦٠ من سورة الأعراف، ومن الآية ٦٠ من سورة البقرة.

(٢) من الآية ٣٦ من سورة التوبة.

(٣) ١، ج.

يعنى أنه يقال فى تركيب اثنين واثنين اثنا عشر فى المذكر فتحذف نون اثنى وتوليه عشر، واثنا عشرة فى المؤنث فتحذف نون اثنتين وتوليه عشرة. وقوله:

والياء لغير الرفع وارتفاع بالالف

يعنى به أنه يقول اثنا عشر واثنا عشرة بالالف فى الرفع واثنى عشر واثنى عشرة بالياء فى الجر والنصب، بإعراب الصدر إعراب المثنى وبناء العجز.

ثم نبه على أن غيرهما لا حظ له فى الإعراب بقوله:

والفتح فى جزأى سواهما ألف

أما العجز فعلة بنائه تضمنه معنى حرف العطف، وأما الصدر فعلة بنائه وقوع العجز منه موقع تاء التانيث، ولذلك أعرب صدر اثنى عشر واثنى عشرة، لوقوع العجز منه موقع النون، وما قبل النون محل إعراب لا بناء، ولوقوع العجز منهما موقع النون لم يضافا بخلاف غيرهما فيقال «أحد عشر» ولا يقال «اثنا عشر» وذهب ابن درستويه وابن كيسان إلى أنهما مبنيان كسائر أخواتهما، ورد بتغييرهما بالالف والياء.

تنبيهان:

الأول: بناء أحد عشر وغيره من المركب لازم، وأجاز الكوفيون إضافة صدره إلى عجزه فيقولون «هذه خمسة عشر» واستحسنوا ذلك إذا أضيف نحو «خمس عشرة».

الثانى: قال فى التسهيل: وتُجعل العشرة مع النيفِ اسما واحدا مبنيا على الفتح ما لم يظهر العاطف انتهى: فإن ظهر منع التركيب والبناء نحو خمسة وعشرة، قال الشيخ أبو حيان: ويحتاج فى إثبات نحو «عندى خمسة وعشرة رجلا، وخمس وعشر امرأة» إلى سماع من العرب.

وميز العشرين للتسعيناً بواحد كأربعين حيناً

العقود الثمانية يستوى فيها المذكر والمؤنث وتعطف على النيف كقولك «ثلاثة وعشرون» فى المذكر «وثلاث وعشرون» فى المؤنث، وتميز بمفرد منصوب نحو قولك «عشرون رجلا وعشرون امرأة».

وقد فهم من كلامه فائدتان:

الأولى: أن يميز العشرين وأخواته لا يجمع وهذا مذهب الجمهور، وأجاز الفراء جمعه فتقول عشرون رجالا، ولذلك أجاز جمع تمييز أحد عشر وأخواته، وأجاز بعضهم أن يقال عندي عشرون دراهم لعشرين رجلا، قاصدا أن لكل (واحد)^(١) منهم عشرين، قال في شرح التسهيل: وهذا إذا دعت الحاجة إليه فاستعماله حسن، وإن لم تستعمله العرب، لأنه استعمال لا يفهم معناه بغيره، ولا يجمع يميز عشرين وبابه في غير هذا النوع. فإن وقع موقع تمييز شيء منها فهو حال أو تابع، انتهى.

والثانية: أن تمييز العشرين وبابه لا يكون إلا منصوباً كما مثل، وحكى الكسائي أن من العرب من يضيف العشرين وأخواته إلى المفسر منكرا أو معرفا فتقول عشرو درهم وعشرو ثوب، وهذا عند الأكثرين من الشاذ الذي لا تبنى على مثله القواعد.

تمييز المركب

وَمِيَّزُوا مَرْكَبًا بِمِثْلِ مَا مِيَّزَ عَشْرُونَ فَسَوَيْنَهُمَا

يعنى بواحد منصوب وتقدم خلاف الفراء، وأجاز بعضهم أن يميز بجمع صادق على الواحد منه، وجعل الزمخشري منه قوله تعالى ﴿وَقَطَّعْنَاهُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾^(٢).

والمراد وقطعناهم اثنتي عشرة قبيلة كل قبيلة أسباط لا سبط فأوقع أسباطا موقع قبيلة، قال في شرح التسهيل: ومقتضى ما ذهب إليه أن يقال «رأيت أحد عشرة أنعاما» إذا أريد أحد عشرة جماعة كل جماعة أنعام، ولا بأس برأيه هذا لو ساعده استعمال، لكن قوله إن كل قبيلة أسباط لا سبط مخالف لما يقوله أهل اللغة إن السبط في بني إسرائيل بمنزلة القبيلة في العرب، وعلى هذا فأسباط واقع موقع قبائل فلا يصح كونه تمييزا بل هو بدل والتمييز محذوف، انتهى.

(١) أ، ج.

(٢) من الآية ١٦٠ من سورة الاعراف.

قلت: كلامه في شرح الكافية مخالف لما ذكره هنا فإنه قال عند ذكر تذكير التمييز وتأنيثه فإن اتصل به ما يراد به المعنى كقوله تعالى - ﴿وَقَطَّعْنَاهُمْ اثْنِي عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَّمًا﴾ فبذكر أمم ترجع حكم التأنيث ولولا ذلك لقليل اثنا عشر أسباطا لأن السبط مذكر، انتهى.

وقال الجرمي: يجوز أن تكون أسباطا نعنا لفرقة ثم حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه، وأما نعت الأسباط وأنت العدد وهو واقع على الأسباط وهو مذكر لأنه بمعنى فرقة أو أمة كما قال ثلاثة أنفس يعني رجالا وعشر أبطن بالنظر إلى القبيلة، انتهى.

تنبيه:

إذا نعت تمييز العشرين وبابه جاز فيه الحمل على اللفظ فتقول عندى عشرون درهما وازنا، والحمل على المعنى فتقول وازنة، ومنه قول عنترة^(١):

فيها اثنتان وأربعون حلوبة سودا كخافية الغراب الأسحم

(١) هذا البيت من الكامل.

اللغة: «حلوبة» أي: محلوبة، وهو في الأصل صفة لموصوف محذوف، والحلوبة تستعمل بلفظ واحد، للواحد والجمع، ويروى في مكانه «خلية» والخلية: أن يعطف على الحوار ثلاث نياق ثم يتخلى الراعى بواحدة منهن، فتلك الخلية «سودا» يروى بالرفع والنصب «كخافية» للطائر أربع خواف، وهي ريش الجناح مما يلي الظهر «الأسحم» الأسود. الإعراب: «فيها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «اثنتان» مبتدأ مؤخر «وأربعون» معطوف عليه «حلوبة» تمييز «سودا» من رواه بالنصب فهو يحتمل ثلاثة أوجه:

الأول: أن يكون صفة لحلوبة.

والثاني: أن يكون حالا من العدد.

والثالث: أن يكون حالا من حلوبة.

ومن رواه بالرفع فهو نعت لقوله اثنتان وأربعون، قال التبريزي: فإن قيل: كيف جاز أن ينعتهما وأحدهما معطوف على صاحبه؟ قيل: لأنهما قد اجتمعا فصار بمنزلة قولك: جاءني زيد وعمرو الظريفان. هـ «كخافية» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لسود «الغراب» مضاف إليه «الأسحم» نعت الغراب.

الشاهد: قوله «سودا» فإنها نعت لقوله حلوبة وروعى فيها اللفظ.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٦٢٥، وابن هشام في شذور الذهب ص ٢٦٣، وابن يعيش ٦/٢٤، والشاهد ٥٤٦ في الخزانة.

وهذا المعنى هو الذى لحظه الجرمى فى جعله أسباطا نعتا لفرقة .
وَإِنْ أُضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبٌ يَبْقَى الْبِنَاءُ وَعَجْزُهُ قَدْ يُعْرَبُ

إذا أضيف العدد المركب ففيه ثلاثة أوجه :

الأول : أن يبقى بناؤه وهو الأكثر كما يبقى مع الألف واللام بإجماع .

والثانى : أن يعرب عجزه مع بقاء التركيب كبعلبك ، وحكاه سيبويه عن بعض العرب فتقول «أحد عشرك مع أحد عشر ريد» واستحسنه الأخفش ، واختاره ابن عصفور ، وزعم أنه الأوضح ، ووجه ذلك بأن الإضافة ترد الأسماء إلى أصلها من الإعراب ، ومنع فى التسهيل القياس عليه ، وقال فى الشرح لا وجه لاستحسانه ، لأن المبنى قد يضاف نحو «كم رجل عندك» و «مِن لُدُنْ حَكِيمٍ خَيْرٍ»^(١) .

قلت : قال بعضهم : وهى لغة ضعيفة عند سيبويه ، وإذا ثبت كونها لغة لم يمتنع القياس عليها ، وإن كانت ضعيفة .

والثالث : أن يضاف صدره إلى عجزه مزالا بناؤهما ، حكى الفراء أنه سمع من أبى فقعى الأسدى وأبى الهيثم العقىلى «ما فعلت خمسة عشرك» .

وذكر فى التسهيل أنه لا يقاس عليه خلافا للفراء ، وحكى ابن عصفور هذا الوجه فى بعض كتبه عن الكوفيين وفى بعضها عن الفراء ، ورد بأنه لم يسمع ، وهذا الرد مردود بما تقدم .

تنبيه :

قال فى التسهيل : ولا يجوز بإجماع «ثمانى عشرة» إلا فى الشعر يعنى بإضافة صدره إلى عجزه دون إضافة كقول الراجز^(٢) :

(١) من الآية ١ من سورة هود .

(٢) قائله : ينسب لنفيع بن طارق ، وقيل : أنشده فى أرجوزة ليست له - وهو من الراجز .
اللغة : «كلف» ماض مبنى للمجهول بالتشديد - من التكليف وهو تحمل ما فيه كلفة ومشقة
«عنايه» العناء : التعب والجهد «شقوته» الشقاء والعشرة «من حجته» من عامه
ذلك .

كَلَّفَ مِنْ عَنَائِهِ وَشِقْوَتِهِ بِنْتِ ثَمَانِي عَشْرَةَ مِنْ حِجَّتِهِ

وحكى غيره مع الكوفيين أنهم أجازوا ذلك مطلقا في الشعر وغيره في ثمانى عشرة وغيرهما، فليس نقل الإجماع بصحيح.

وَصُنِّعَ مِنْ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقَ إِلَى عَشْرَةِ كِفَاعِلٍ مِنْ فَعَلًا

يعنى أنه يصاغ من اثنين فما فوق إلى العشرة موازن فاعل نحو ثانى إلى عشرة كما يصاغ اسم الفاعل من فعل نحو ضرب فهو ضارب.

فإن قلت: لم قال «من اثنين» وترك ذكر واحد وقد ذكره بعضهم من اسم الفاعل المشتق من العدد؟

قلت: واحد من أسماء العدد وليس المراد العدد فيذكر، وإنما المراد الصفة وهو وإن كان على زنة فاعل لا يمكن أن يراد به التصيير إذ لا عدد أقل منه بخلاف الثانى فما فوقه:

وَاحْتِمَهُ فِي التَّائِيثِ بِالتَّائِيثِ وَمَتَى ذَكَرْتُ فَادُّكُرُ فَاعِلًا بغيرِ تَأ

فتقول فى التائيث ثانية إلى عشرة وفى التذكير ثان إلى عاشر كما يفعل فى اسم الفاعل من نحو ضارب وضاربة، وإنما نبه على هذا مع وضوحه لئلا يتوهم أنه يسلك به سبيل العدد الذى صيغ منه.

وَإِنْ قُرِّدَ بَعْضُ الَّذِي مِنْهُ بِنِي تَضِيفُ إِلَيْهِ مِثْلَ بَعْضٍ بَيْنِ

لاسم الفاعل المصوغ من العدد ثلاثة أحوال:

الأول: أن يستعمل مفردا ولا إشكال فيه.

= المعنى: أن هذا الرجل تحمل وتكلف - لأجل تعب وشقاؤه - مشقة حب بنت سنها ثمانى عشرة فى عامه ذلك.

الإعراب: «كلف» فعل ماض مبني للمجهول «من» للتعليل «عناؤه» مجرور بمن ومضاف إلى الهاء «وشقوته» عطف على عناؤه «بنت» مفعول ثان لكلف، والمفعول الأول نائب الفاعل «ثمانى عشرة» مضاف إليه «من» جارة بمعنى فى «حجته» مجرور بمن.
الشاهد: قوله «ثمانى عشرة» حيث أضيف صدره إلى عجزه بدون إضافة عشرة إلى شىء آخر.

مواضعه: ذكره من شراح الالفية: الأشمونى ٣/٦٢٧، وابن هشام ٤/٢٩.

والثاني: أن يستعمل مع موافق كثنائي مع اثنين فيجب إضافته عند الجمهور فتقول في التذكير ثانی اثنين إلى عاشر عشرة، وفي التأنيث ثانیة اثنين إلى عاشر عشرة، وإنما لم ينصب لأنه ليس في معنى ما يعمل ولا مفرعا على فعل فالتزمت إضافته لكونه واحدا من العدد كما يلتزم إضافة البعض، وإلى هذا أشار بقوله «مثل بعض بين» هذا مذهب الجمهور، وذهب الأخفش والكسائي وقطرب وثلعب إلى جواز إعماله فتقول ثانی اثنين وثالثُ ثلاثة، وفصل بعضهم فقال: يعمل ثانی، ولا يعمل ثالث وما بعده، وإليه ذهب في التسهيل، قال: لأن العرب تقول «ثَنَيْتُ الرجلين» إذا كنت الثاني منهما فمن قال ثانی اثنين بهذا المعنى عُدِرَ، لأن له فعلا ومن قال ثالث ثلاثة لم يُعَدِرَ لأنه لا فعل له، فهذه، ثلاثة أقوال.

تنبيه:

قال في الكافية:

وثعلبُ أجاز نحو رابعٍ وأربعةٌ وما له مُتَابِعُ

وقال في شرحها: ولا يجوز تنوينه والنصب به، وأجاز ذلك ثعلب وحده، ولا حجة له في ذلك انتهى، فعمم المنع، وقد فصل في التسهيل ونخص الجواز بثعلب، وقد نقله فيه عن الأخفش، ونقله غيره عن الكسائي وقطرب كما تقدم.

والثالث: أن يستعمل مع مخالفه ولا يكون إلا للعدد الذي تحته، فهذا يجوز أن يضاف وأن ينون وينصب لأنه اسم فاعل حقيقة، فإنه يقال: «ثلثُ الرجلين» إذا انضمت إليهما فصرتم ثلاثة، وكذلك «رَبَعَتِ الثلاثة» إلى «عَشْرَتِ التسعة» وقد أشار إلى هذا بقوله:

وإن تُرِدْ جَعَلَ الْأَقْلَ مِثْلَ مَا فَوْقَ فَحُكْمَ جَاعِلٍ لَهُ أَحْكَمَا

يعنى أن حكمه حكم اسم الفاعل، فإن كان بمعنى المضى وجبت إضافته. وإن كان بمعنى الحال والاستقبال جازت إضافته وجاز تنوينه وإعماله كما يفعل جاعل أو غيره من أسماء الفاعلين.

فإن قلت: هل لاختصاص جاعل بالتمثيل به فائدة؟

قلت: نعم، وهي التنبيه على معنى اسم فاعل العدد إذا استعمل مع ما تحته معنى جاعل، فإذا قلت: رابع ثلاثة فمعناه جاعل الثلاثة أى مصيرهم أربعة.

تنبيهان:

الأول: قال الشارح في البيت: معناه وإن ترد بالمصوغ من اثنين فما فوقه أنه جعل ما هو أقل عددا مما اشتق منه مساويا له فاحكم لذلك المصوغ بحكم جاعل. انتهى.

وفيه تصريح بأن ثاني يستعمل بمعنى جاعل فيقال ثاني واحد وهو خلاف التسهيل، لأنه خص المصوغ من الاثنين بالإضافة إلى الموافق بمعنى بعض أصله، ونص سيبويه على أنه لا يقال ثاني واحد، وقال الكسائي بعض العرب يقول ثاني واحد، وحكاها الجوهري أيضا وقال ثاني واحد والمعنى هذا ثنى واحدا.

والثاني: قال في التسهيل: وإن قصد بفاعل المصوغ من ثلاثة إلى عشرة، وهذه العبارة كما قال في شرحه تقرب على المتعلم، والحقيقة أنه من الثلث إلى العشر وهي مصادر ثلثت الاثنين إلى عشرت التسعة.

وإن أردتَ مثلَ ثانيِ اثنينِ مركبًا فجيءَ بتركيبيينِ

إذا قصد صوغ الفاعل من المركب بمعنى بعض أصله كثاني اثنين.

ففي استعماله ثلاثة أوجه:

الأول: وهو الأصل أن يجاء بتركيبيين صدر أولهما فاعل في التذكير وفاعلة في التأنيث وصدر ثانيهما الاسم المشتق منه، وعجزهما عشر في التذكير وعشرة في التأنيث.

فتقول في التذكير «ثانيَ عشرَ اثنىَ عشرَ» إلى «تاسعَ عشرَ تسعةَ عشرَ» وفي التأنيث «ثانيةَ عشرةَ اثنىَ عشرةَ» إلى «تاسعةَ عشرةَ تسعَ عشرةَ» بأربع كلمات مبنية وأول التركيبيين مضاف إلى ثانيهما إضافة ثاني إلى اثنين.

الثاني: أن يقتصر على صدر الأول، فيعرب لعدم التركيب ويضاف إلى المركب باقيا بناؤه - وإليه أشار بقوله:

أو فاعلاً بحالتيه أضفِ إلى مُركَّبٍ بما تنوَّى يفِي

حالتاه هما التذكير والتأنيث فتقول في التذكير «ثاني اثنى عشر» إلى «تاسع تسعة عشر»، وفي التأنيث «ثانية اثنى عشرة» إلى «تاسعة تسع عشرة».

الثالث: أن يقتصر على التركيب الأول، وإليه أشار بقوله:

وَشَاعَ الْإِسْتِغْنَاءُ بِحَادِي عَشْرًا وَنَحْوِهِ.....
وفيه حيثئذ ثلاثة أوجه:

الأول: أن يبنى صدره وعجزه وهو الأعراف.

والثاني: أن يعرب صدره مضافا إلى عجزه مبنيا، حكاه ابن السكيت وابن كيسان. ووجهه أنه حذف عجز الأول فأعربه لزوال التركيب، ونوى صدر الثاني فبناه.

والثالث: أن تعربهما معا مقدرا حذف عجز الأول وصدر الثاني، وهذا الوجه أجازه بعض النحويين.

تنبهان:

الأول: مثل في النظم بحادي عشر ولم يمثل بثاني عشر، قال الشارح ليتضمن التمثيل فائدة التنبيه على ما التزمه حين صاغوا أحدا وإحدى على فاعل وفاعلة من القلب وجعل الفاء بعد اللام فقال: «حادي عشر، وحادية عشرة» والأصل واحد وواحدة.

قلت: وحكى الكسائي عن بعض العرب «واحد عشر» على الأصل فلم يلتزم القلب كل العرب.

الثاني: لم يذكر هنا صوغ اسم الفاعل من المركب بمعنى جاعل، لكونه لم يسمع، إلا أن سيبويه وجماعة من المتقدمين أجازوه قياسا «فيقولون» «هذا رابع عشر ثلاثة عشر» أو «رابع ثلاثة عشر» وإنما أجازوه بشرط الإضافة ولا يجوز أن ينصب ما بعده، وأجاز بعض النحويين «هذا ثان أحد عشر، وثالث اثني عشر» بالتنوين وذهب الكوفيون وأكثر البصريين إلى منع بنائه بهذا المعنى، وقوله:

وقبل عشرين أذكرا

.....

بحالتيه قبل واو يعتمد

وبابه الفاعل من لفظ العدد



يعنى أن العشرين وبابه يعنى بقية العقود يعطف على اسم الفاعل بحالتيه
يعنى التذكير والتأنيث فتقول «الحادى والعشرون» إلى «التاسع والتسعين» و «الحادية
والعشرون» إلى «التاسعة والتسعين» ولا يستعمل الحادى والحادية إلا فى تنييف.

تنبيه:

لم يسمع ببناء اسم الفاعل من العقود الثمانية أعنى عشرين وبابه إلا أن
بعضهم حكى «عاشر عشرين» ففاس عليه الكسائى. وقال سيبويه والفراء «هذا
الجزء العشرون» على معنى تمام العشرين فحذف.

وقال بعضهم: تقول «هذا متم عشرين أو مكمل عشرين» ورد بأنه يلزم أن
يتم نفسه أو يكمل نفسه. وقال أبو على: هو الموفى عشرين.

قال بعضهم: والصحيح أن يقال: هو كمال العشرين، أو تمام العشرين، أو
تأتى بالفاظ العقود فتقول العشرين إلى التسعين، والله أعلم.

كم وكاين. وكذا

هذه ألفاظ يكتنى بها عن العدد، فلذلك أردف بها باب العدد.

أما «كم» فاسم لعدد مبهم الجنس والمقدار، وليست مركبة خلافا للكسائي والفراء فإنها مركبة عندهما من كاف التشبيه وما الاستفهامية محذوفة الألف وسكنت ميمها لكثرة الاستعمال.

وكم قسمان: استفهامية وخبرية، وكل منهما مفتقر إلى تمييز، وقد أشار إلى الاستفهامية بقوله:

مَيِّزُ فِي اسْتِفْهَامٍ كَمْ بِمَثَلِ مَا مَيِّزَتْ عَشْرِينَ كَكَمْ شَخْصًا سَمًا

يعنى أن تمييز الاستفهامية كتمييز العشرين فى الأفراد والنصب نحو «كم شخصا». أما إفراده فلازم خلافا للكوفيين فإنهم يجيزون جمعه نحو «كم شهودا لك» ولو سمع مثل هذا لم يكن لهم فيه حجة لصحة حمله على الحال، وجعل التمييز محذوفا. وأجاز بعضهم جمعه إذا كان السؤال عن الجماعات نحو «كم غلمانا لك» إذا أردت أصنافا من الغلمان، وهو مذهب الأخفش، فتحصل فى جمعه ثلاثة مذاهب، وأما نصبه ففيه أيضا ثلاثة مذاهب.

أحدها: أنه لازم ولا يجوز جره وهو مذهب بعض النحويين.

والثانى: أنه ليس بلازم بل يجوز جره مطلقا حملا على الخبرية، وإليه ذهب الفراء والزجاج والسيرافى، وعليه حمل أكثرهم^(١):

كَمْ عَمَةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٍ

(١) قائله: هو الفرزدق يهجو جريرا - وهو من الكامل.

وعجزه: فدعاء قد حلبت على عشارى.

اللغة: «فدعاء» وصف من الفدع - وهو اعوجاج الرسغ من اليد أو الرجل حتى يتقلب الكف أو القدم إلى أنسيهما «حلبت على» أى: على كره منى. «عشارى» جمع عشاء - وهى الناقة التى مضى على حملها عشرة أشهر.

والثالث: أنه لازم إن لم يدخل على كم حرف جر، وراجع على الجر إن دخل عليها حرف جر، وهو المشهور، ولم يذكر سيبويه جره إلا إذا دخل على كم حرف جر، وإلى هذا أشار بقوله:

وَأَجِزَ أَنْ تَجْرَهُ مِنْ مُضْمَرًا إِنَّ وَلَيْتَ كَمْ حَرْفَ جَرٍّ مُظْهِرًا

فيجوز في نحو «بكم درهم اشتريت» النصب على الأصل، وهو الأجود والأكثر، والجر أيضا وفيه قولان:

أحدهما: أنه بمن مقدرة كما ذكر، وهو مذهب الخليل وسيبويه والفراء وجماعة.

والثاني: أنه بإضافة كم إليه، وهو قول الزجاج، وزعم ابن بابشاذ أن الأول ليس مذهب المحققين (ورد بأنه نص من كلامهم إلا الزجاج^(١))، ورد مذهب الزجاج بوجهين:

أحدهما: أنه بمنزلة عدد ينصب ما بعده قولاً واحداً فلا يمكن الخفض بها، قاله ابن خروف.

= المعنى: على الإخبار: كثير من عماتك وخالاتك يا جرير، كن من جملة خدمي وقد تعوجت أرساغهن من كثرة حلبهن نياقي على كره مني - وعلى الاستفهام: أخبرني يا جرير - بعدد عماتك وخالاتك اللاتي كن يخدمتنى ويحلبن نياقي حتى تعوجت أرساغهن من كثرة الحلب. فقد نسبت عددهن.

الإعراب: «كم» خبرية مبتدأ أو استفهامية مقصود بها التهكم والسخرية «عمة» بالجر، تمييز لكم على الخبرية وبالنصب على الاستفهامية «لك» جار ومجرور صفة لعمة «وخالة» معطوفة على عمة «قدعاء» صفة لعمة وخالة، منصوب بالفتحة على رواية النصب، وعلى رواية الجر - بالفتحة نيابة عن الكسرة لئنه من الصرف «قد حلبت» قد حرف تحقيق حلب فعل ماضٍ والفاعل ضمير والجملة خبركم التي وقعت مبتدأ «على» جار ومجرور متعلق بحلبت «عشاري» مفعول حلبت.

الشاهد: قوله «كم عمة». حيث روى بالجر.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٣/٦٣٣ - وفي باب الابتداء، وابن هشام ٤/٤٣، وابن عقيل ١/١٢٨، وفي الهمع ١/٢٥٤، وفي المغنى ١/١٨٥، وسيبويه ٥٥٣، ١/٢٩٥، والشاهد ٤٩٢ في الخزانة.

(١) أ، ج.

والآخر: أن الجر لو كان بالإضافة لم يشترط دخول حرف الجر على كم ليكون عوضا من إظهار من .

قلت: وفي لزوم هذا للزجاج نظر، لأنه نقل عنه أنه يجيز الجر مطلقا كما تقدم.

ثم أشار إلى الخبرية بقوله:

وَأَسْتَعْمَلِنَهَا مُخْبِرًا كَعَشْرَةٍ أَوْ مِائَةٍ كَكَمِّ رِجَالٍ أَوْ مَرَّةٍ

يعنى أن كم الخبرية تستعمل تارة استعمال عشرة فيكون تمييزها جمعا مجرورا نحو «كم رجال» وتارة استعمال مائة فيكون تمييزها مفردا مجرورا نحو «كم مرة» ومن الجمع قول الشاعر^(١):

كَمْ مَلُوكٍ بَادَ مَلِكُهُمْ

ومن الأفراد قول الراجز^(٢):

(١) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من المديد.

وعجزه: ونعيم سوقة بادوا

اللغة: «باد» هلك من باد يبئد «سوقة» السوقة - بضم السين وسكون الواو وفتح القاف - جمع سوقى، وهم أهل السوق. وقيل: هم ما دون الملك - وهو الأظهر.

الإعراب: «كم» خبرية «ملوك» - بالجر - ميمزه «باد» فعل ماض «ملكهم» فاعل وهم مضاف إليه والجملة فى محل رفع خبر مبتدأ وهو كم «ونعيم» - بالجر - عطف على ملوك تقديره: كم باد نعيم سوقة «بادوا» جملة فى محل جر صفة لسوقة.

الشاهد: قوله: «كم ملوك» فإن تمييز كم جاء مجموعا مجرورا.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٣/٦٣٤، وذكره السيوطى فى الهمع ١/٢٥٤، وابن هشام فى المغنى ١/١٨٥.

(٢) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من الطويل.

وقامه: بناحية الحجلين منعمة القلب.

اللغة: «غير آثم» غير سكران «الحجلين» موضع.

الإعراب: «وكم» الواو للعطف وكم خبرية «ليلة» - بالجر - ميمزه «قد» حرف تحقيق «بتها» أى: قد بت فيها، وهى جملة من الفعل والفاعل والمفعول فى محل جر صفة لليلة «غير»

منصوب على الحال «آثم» مضاف إليه وغير حال من الضمير المرفوع الذى قد بتها «بناحية» جار ومجرور متعلق بقوله بتها «الحجلين» مضاف إليه «منعمة القلب» كلام إضافى حال

أيضا.

وكم ليلةٍ قد بتُّها غير آثمٍ

تنبيهات:

الأول: أفراد تمييز الخبرية أكثر وأفصح من جمعها، وليس الجمع بشاذ كما رعم بعضهم، وقيل: الجمع على معنى الواحد فكم رجال على معنى كم جماعة من الرجال.

الثاني: ذهب الفراء إلى أن الجر بعد الخبرية بمن مقدرة، ونقله عن الكوفيين، والصحيح أنه بإضافة كم، إذ لا مانع من إضافتها.

الثالث: شرط جر تمييز الخبرية الاتصال، فإن فصل نصب، حملا على الاستفهامية، وقد جاء مجرورا مع الفصل بظرف أو بجار ومجرور.

فالأول: كقوله^(١):

كم دون مية موماة يهال لها إذا تيممها الخريت ذو الجلد
وقوله^(٢):

= الشاهد: قوله «كم ليلة» حيث جاء التمييز فيه مفردا مجرورا.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٦٤٣.

(١) قائله: قيل: ذو الرمة - وهو من البسيط.

اللغة: «مِية» اسم محبوبته «موماة» - بفتح الميم وسكون الواو - المفازة «يهال» للمجهول - أى: يفرغ منها «تيممها» قصدتها «الخریت» بكسر الخاء وتشديد الراء - الماهر الحاذق «ذو الجلد» - بفتح الجيم واللام - أى: ذو قوة، ويجوز أن يكون بالخاء أى ذو بال قوى.

الإعراب: «كم» خبرية «دون» منصوب على الظرفية «مِية» مضاف إليه. «موماة» بالجر يميزكم «يهال» فعل مضارع مبني للمجهول «لها» أى: للموماة أى: لأجلها أو تكون اللام بمعنى من أوفى «إذا» ظرف يتضمن معنى الشرط «تيممها» جملة من الفعل والفاعل وهو الضمير المستتر فيه الذى يرجع إلى الخريت، والمفعول وهو الضمير المنصوب الذى يرجع إلى الموماة «الخریت» نائب فاعل، وجواب إذا محذوف دل عليه صدر الكلام «ذو الجلد» صفة الخريت.

الشاهد: «كم دون مية موماة» حيث فصل بين كم وميمه المجرور بالظرف وهو دون مية.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٦٣٥.

(٢) قائله: هو أنس بن رنيم - من قصيدة قالها لعبيد الله بن زياد - وهو من المديد.

وعجزه: وكريم يخله قد وضعه =

كم بجودٍ مُقْرِفٍ نالَ العُلا
.....

وفيه مذاهب. أحدها: أنه لا يجوز إلا في الشعر، وهو مذهب جمهور البصريين، وإليه ذهب المصنف.

والثاني: أنه يجوز في الاختيار، وهو مذهب الكوفيين.

والثالث: أنه يجوز إذا كان الفصل بناقص نحو «كم اليوم جائع أتاني» و«كم بك مأخوذ جائني» لا إن كان بتمام، وهو مذهب يونس.

فإن كان الفصل بجملة نحو^(١):

= اللغة: «بجود» بكرم وسخاوة «مقرف» - بضم الميم وسكون القاف وكسر الراء - الرجل الذي ليس له أصالة من جهة الأب «نال العلاء» أى: بلغ المنزلة العالية «كريم» أراد به الأصل من الطرفين «وضعه» من الوضع وهو الدنىء من الناس والهاء عوض من الواو. الإعراب: «كم» خبرية «بجود» جار ومجرور فصل به بين كم وميمه «مقرف» ميمز كم «نال العلاء» جملة فى محل رفع على أنها خبر لكم «وكريم» أى: وكم كريم «بخله» مبتدأ والهاء مضاف إليه «قد وضعه» جملة فى محل رفع خبر المبتدأ والجملة خبر لكم المحذوفة. الشاهد: قوله «كم بجود مقرف» حيث فصل بين كم وميمه بالجار والمجرور. مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٦٣٥، وابن الناظم، والسيوطى فى الهمع ١/٢٥٥، والشاهد ٤٨٩ فى الخزانة وسيبويه ١/٢٩٦.

(١) قائله: هو القطامى - وهو من البسيط.

وعجزه: إذ لا أكاد من الإقتار أجتمل

اللغة: «من الإقتار» من أقتَر الرجل إذا افتقر «أجتمل» من اجتملت الشحم جملا: إذا أذنته. وروى أحتمل - بالحاء - من الاحتمال، وما أظنه صحيحا. المعنى: يقول: أنعموا علىّ وأفضلوا عند عدى حين يبلغ منى الجهد إلى الآ أقدر على الارتمال لطلب الرزق.

الإعراب: «كم» خبرية: ظرف زمان، أى: كم مرة أو كم يوما، «نالنى» فعل ماض والنون للوقاية والياء مفعول «فضلا» ميمزكم «على عدم» جار ومجرور متعلق بنالنى، ويجوز فى «فضلا» الرفع على أنه فاعل نالنى، والجر على لغة من جر مع الفصل، والنصب هو الأظهر «إذ» بمعنى حين «لا أكاد» من أفعال المقاربة والضمير المستتر فيه اسمه أجتمل. خبره «من الإقتار» جار ومجرور متعلق بأجتمل.

الشاهد: قوله «كم نالنى منهم فضلا» حيث فصل بين كم وميمها بجملة وهى نالنى منهم. مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٣/٦٣٦، وابن الناظم، وذكره السيوطى فى الهمع ١/٢٥٥، والشاهد ٤٩١ فى الخزانة، وسيبويه ١/٢٩٥.



كَمْ نَأْتِي مِنْهُمْ فَضْلاً عَلَى عَدَمِ

أَوْ بظرف أو جار ومجرور معاً نحو^(١):

تَوْمٌ سِنَانًا وَكَمْ دُونَهُ مِنَ الْأَرْضِ مَحْدُودِيَا غَارُهَا

تعين النصب، قال المصنف: وهو مذهب سيبويه. وظاهر كلام المبرد جواز جر المفصول بجملة في الشعر، وحكى عن الكوفيين جوازه في الكلام.

وقد روى خفض «فضلاً» من قوله «كَمْ نَأْتِي مِنْهُمْ فَضْلاً عَلَى عَدَمِ».

الرابع: ذكر سيبويه أن بعض العرب ينصب بميز الخبرية مع الاتصال حملاً على الاستفهامية. وحكاها المصنف في غير هذا الكتاب عن تميم، وجزم هنا باللغة الفصحى.

الخامس: إذا نصب هنا مع الاتصال على هذه اللغة، فقال الشلوبين: لا يكون إلا مفرداً، والصحيح أنه تجوز فيه (هنا)^(٢) الأفراد والجمع على هذه اللغة كما ذكره في شرح الكافية، نص على ذلك السيرافي.

السادس: قد علم مما تقدم أن الاستفهامية والخبرية يتفقان في أحكام وتفتقان في أحكام. فلنذكر طرفاً من ذلك، فنقول: يتفقان في ستة أشياء: أولها: أنهما اسمان خلافاً لمن قال إن الخبرية حرف، ودليل اسميتها واضح.

(١) قائله: هو زهير بن أبي سلمى، وقيل: ابنه كعب، وليس موجوداً في ديوانيهما - وهو من الوافر.

اللغة: «تؤم» تقصد «سنانا» وسنان هو ابن أبي حارثة المري «محدودبا» من الحدب وهو ما ارتفع من الأرض «غارها» بالعين - أصلها غائرها، فحذف عين الفعل كما حذف في رجل شاك أصله شائك، وهو الأرض الغائر المطمئن.

المعنى: وصف ناقته فيقول: تؤم سناناً هذا المدحج على بعد المسافة بينها وبينه.

الإعراب: «تؤم» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه الرجوع إلى الناقه «سنانا» مفعوله «وكم» الواو للحال وكم خبرية «دونه» منصوب على الظرفية «من الأرض» جار ومجرور يتعلق بمحذوف «محدودبا» ميز كم «غارها» مرفوع به.

الشاهد: قوله «كَمْ دُونَهُ مِنَ الْأَرْضِ مَحْدُودِيَا» حيث فصل بين كم وبميزها بظرف وجار ومجرور معاً.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٣/٦٣٦، وابن الناظم وسيبويه ١/٢٩٥.

(٢) أ.

وثانيها: أنهما مبنيان، أما الاستفهامية فلتضمنها معنى حرفه، وأما الخبرية فقيل: لشبهها بها، وقيل: لمناسبة رب التي للتكثير، وقيل: حملا على رب، وإن كانت للتقليل، لأن الشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره.
قلت: والتعليل بالشبه الوضعي كاف في بنائهما.

ورابعها: أن مميزهما قد يحذف إذا دل عليه دليل خلافا لمن منع حذف تمييز الخبرية، وقال بعضهم: يقبح حذف مميز الخبرية إلا إن قدر منصوبا، قال في الارتشاف: وينبغي أن يقال إن قدر تمييز الخبرية منصوبا أو مجرورا بمن جاز حذفه، أو بالإضافة فلا يجوز.

وخامسها: أنهما يلزمان الصدر، أما الاستفهامية فواضح، وأما الخبرية فللحمل على رب، فلا يعمل فيهما ما قبلهما إلا المضاف وحرف الجر، وحكى الأخصف أن بعض العرب يقدم العامل على كم الخبرية، فتقول على هذا «ملكتم كم غلام» فقيل: هي من القلة بحيث لا يقاس عليها، والصحيح أنه يجوز القياس عليها، وأنها لغة.

وسادسها: أنهما يشتركان في وجوه الإعراب، وهذا تقييد في إعراب كم إن تقدم عليها حرف جر أو مضاف، فهي مجرورة وإلا فإن كانت كناية عن مصدر أو ظرف فهي منصوبة على المصدر أو على الظرف، وإلا فإن لم يلبها فعل أو وليها فعل وهو لازم أو متعد رافع ضميرها أو سببها فهي مبتدأ، وإن وليها فعل متعد ولم يأخذ مفعوله، وإن أخذه فهي مبتدأ، إلا أن يكون ضميرا يعود عليها، ففيها الابتداء، والنصب على الاشتغال ويفترقان في ستة أشياء:

أولها: أن تمييز الاستفهامية أصله النصب وتمييز الخبرية أصله الجر.

وثانيها: أن تمييز الاستفهامية مفرد وتمييز الخبرية يكون مفردا وجمعا.

وثالثها: أن الفصل بين الاستفهامية ومميزها جائز في السعة، ولا يفصل بين الخبرية ومميزها إلا في الضرورة، نص المصنف على ذلك، وتقدم ما يقتضى الإطلاق.

ورابعها: أن الاستفهامية لا تدل على تكثير - خلافا لبعضهم - والخبرية للتكثير - خلافا لابن طاهر وتلميذه ابن خروف.

وخامسها: أن الاستفهامية تحتاج إلى جواب بخلاف الخبرية، والأجود في جوابها أن يكون على حسب موضعها في الإعراب، ولو رفع مطلقا لجاز.

وسادسها: أن الاستفهامية لا يعطف عليها بلا، خلاف الخبرية، فتقول: كم رجل جاءني لا رجل ولا رجلا.

ثم انتقل إلى كآين وكذا فقال:

كَمَّ كَأَيْنُ وَكَذَا وَيَتَّصِبُ تَمَيِّزُ ذَيْنِ أَوْ بِهِ صِلَ مَنْ تُصِبُ

يعنى أن كآين وكذا مثل كم الخبرية فى الدلالة على تكثير عدد مبهم الجنس والمقدار إلا أن تمييزها منصوب بخلاف تمييز كم الخبرية، فتقول كآين رجلا رأيت، ورأيت كذا رجلا، والأكثر بعد كآين جره بمن كقوله تعالى: ﴿وَكَأَيْنَ مِّن نَّبِيٍّ﴾^(١) ﴿وَكَأَيْنَ مِّن آيَةٍ﴾^(٢) وخطى ابن عصفور فى قوله إن من تلزم تمييز كآين.

تنبيهات:

الأول: المشبه به فى قوله «ككم» هى الخبرية لأن كآين وكذا لا يستفهم بهما، أما كذا فبالاتفاق وأما كآين فذهب المصنف إلى أنها قد يستفهم بها مستدلا بقول أبى بن كعب لعبد الله بن مسعود رضى الله عنهما «كآين تقرأ سورة الأحزاب آية».

ونصوص النحويين على أنها لا تكون إلا خبرية.

فإن قلت: فأى قرينة ترشد إلى أن مراده الخبرية؟

قلت: القرينة أنها المذكورة ثانيا.

الثانى: وجه الشبه إنما هو فى الدلالة على تكثير عدد مبهم لا فى جميع الأحكام، لأن كآين لا يحفظ كون مميها جمعا بخلاف (الدلالة على) (٣) كم،

(١) من الآية ١٤٦ من سورة آل عمران.

(٢) من الآية ١٠٥ من سورة يوسف.

(٣) ١.

ولأن كذا لا تلزم الصدر ولأن كآين لا تجر بحرف ولا بإضافة، وأجاز ابن قتيبة^(١) وابن عصفور جرهما بالحرف.

الثالث: فهم من تشبيه كآين وكذا بكم الخبرية أنهما للتكثير، وقد صرح المصنف بذلك في غير هذا الموضع، ونورع في «كذا» فإن الذى يظهر أنها لم توضع للتكثير.

الرابع: قد فهم من قوله «ويتنصب» أن تمييزهما لا يجوز جره بإضافتهما إليه بخلاف كم.

فإن قلت: كان حقهما أن يضافا كما تضاف كم، لكونهما بمعناها.

قلت: منع من ذلك أن المحكى لا يضاف، وأن فى آخر كآين تنوينا وفى آخر كذا اسم الإشارة وهما مانعان من الإضافة.

الخامس: خطأ الفارسى والزجاج وابن أبى الربيع وابن عصفور من جر التمييز بعد كذا فى نحو «كذا درهم» وأجازه بعضهم على الإضافة وبعضهم على البدل، والصحيح أنه لا يجوز ولم يسمع.

قال ابن العليج: (وأما الرفع)^(٢) بعد كذا فخطأ، لأنه لم يسمع.

السادس: ظاهر قوله «أو به صل من تصب» جواز جر تمييز كذا بمن، وكلامه فى غير هذا الموضع يقتضى وجوب نصبه.

السابع: ظاهر قوله «وكذا» أنها تستعمل كناية عن العدد وهى مفردة، قال بعضهم: ولا يحفظ فيها إذا كانت كناية عن العدد إلا كونها مكررة بالعطف كقوله^(٣):

(١) هو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينورى النحوى اللغوى الكاتب، كان رأسا فى العربية واللغة والأخبار وأيام الناس، وقد سكن بغداد وحدث بها، وروى عنه كثير من العلماء منهم ابن درستويه، وله مؤلفات كثيرة منها. إعراب القرآن، وجامع النحو، وعيون الأخبار. وتوفى سنة ٢٨٦ هـ على الأصح.

(٢) ب وفى أ، ج (وما نحو تجويزهم الرفع).

(٣) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من الطويل.

اللغة: «نعمى» - بضم النون - النعمة «بؤسك» - بضم الباء - الشدة «الجهد» - بالفتح - الطاقة، وبالضم: المشقة.



عَدِ النَّفْسَ نَعْمَى بَعْدَ بُؤْسَاكَ ذَاكِرًا كَذَا وَكَذَا لُطْفًا بِهِ نُسَى الْجَهْدُ

وقال فى التسهيل: وقلّ ورود «كذا» مفردا أو مكررا بلا واو، وذلك يدل على ورود الأمرين، ولم يذكر لهما شاهدا، ونازع ابن خروف فى إفرادها وزعم أنه غير مستعمل.

الثامن: مذهب البصريين أن تمييز كذا لا يكون إلا مفردا ومنصوبا سواء كانت مفردة أو مكررة كما تقدم، ومذهب الكوفيون إلى أنها تعامل معاملة ما يكتنى بها (عنه)^(١) فكذا أعيد كناية عن ثلاثة إلى عشرة، وكذا عبد (من)^(٢) مائة فصاعدا، وكذا وكذا عبدا من أحد عشر إلى تسعة عشر، وكذا عبدا من عشرين إلى تسعين، وكذا وكذا عبدا من واحد وعشرين إلى تسعة وتسعين، ووافقهم على ذلك المبرد وابن الدهان وابن معط، ونقله صاحب البسيط عن الأخفش، قال فى شرح التسهيل: ومستند هذا التفصيل الرأى لا الرواية، ومذهب ابن عصفور إلى مذهب ثالث وهو موافقتهم فى المركب والعقد والمعطوف ومخالفتهم فى المضاف وهو الثلاثة إلى العشرة، فيفسر بجمع معروف بالالف واللام مجرور بمن، وزعم أنه مذهب البصريين بناء على ما نقله ابن السيد من أن البصريين والكوفيين اتفقوا على أن كذا وكذا كناية عن الأعداد المعطوفة، وأن كذا كذا كناية عن الأعداد المركبة، وليس كما نقل.

= الإعراب: «عد» أمر من وعد يعد والفاعل ضمير مستتر فيه «النفس» مفعول به «نعى» مفعول ثان بنزع الخافض تقديره بنعمى «بعد» ظرف «بؤسك» كلام إضافى مجرور بالإضافة «ذاكرا» حال من الضمير الذى فى عد «كذا» مفعول ذاكرا «وكذا» عطف عليه «لطفًا» منصوب على التمييز «به» جار ومجرور متعلق بنسى «نسى» فعل مبنى للمجهول «الجهد» نائب فاعل والضمير فى به يرجع إلى لطفًا، وجملة نسى الجهد فى محل نصب على أنها صفة لطفًا.

الشاهد: قوله «كذا وكذا» حيث استعمل مكررا بالعطف لكونه كناية عن العدد. مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٦٣٨، وذكره السيوطى فى الهمع ١/٢٥٦، وفى المغنى ١/١٨٨.

(١) أ، ج وفى ب (فيه).

(٢) أ، ج وفى ب (عن).

التاسع: كآين مركبة من كاف التشبيه وآى، قيل: الاستفهامية وحكيت فصارت كيزيد مسمى به يحكى ويحكم على موضعه بالإعراب، وقال ابن عصفور: الكاف فيها زائدة لا تتعلق بشيء، وأجاز ابن خروف أن تكون مركبة من الكاف التى هى اسم ومن أى اسم على وزن فيعل، ولم يستعمل هذا الاسم مفردا بل مركبا مع الكاف، وهو مبنى على السكون من حيث استعمل فى معنى كم، وقال بعض المغاربة: ويحتمل أن تكون بسيطة.

العاشر: فى كآين خمس لغات أفصحها كآين وبها قرأ أكثر القراء، وثانيها كائن وبها قرأ ابن كثير، وثالثها كان وحكاها المبرد، ورابعها كآين وبها قرأ ابن محيصن والأشهب العقيلي، والخامسة كيثن.

الحادى عشر: اختلف فى الوقف على كآين فى اللغة المشهورة فذهب الفارسى والسيرافى وجماعة من البصريين إلى أنه تحذف النون، وذهب ابن كيسان وابن خروف إلى أنه بإقرار النون.

والوجهان منقولان عن أبى عمرو والكسائى.

قلت: وقف أكثر القراء بالنون إتباعا للرسم، ووقف أبو عمرو بالياء، واختلف أيضا فى الوقف على كائن وهى التى قرأ بها ابن كثير، فوقف المبرد وابن كيسان بالنون، ووقف جماعة بحذفها، وقد أغرب من جعلها اسم فاعل من كان، ومن جعلها من كاء يكىء كيثا إذا رجع وارتدع.

الثانى عشر: كذا مركبة من كاف التشبيه وذا الإشارية وتكون كناية عن العدد كما تقدم، وعن غيره. وإذا كانت كناية عن غير عدد فتكون مفردة ومعطوفة، ويكنى بها عن المعرفة والنكرة.



الحكاية

هذا باب للحكاية بأى، وبمن فى الاستثبات، لا مطلق الحكاية.
احكْ بِأَيِّ مَا لَمُنْكَوْرٍ سُئِلَ عَنْهُ بِهَا فِي الْوَقْفِ أَوْ حِينَ تَصِلُ
إذا سئل بأى حكى بها ما للمسئول عنه بشرطين:

أحدهما: أن يكون السؤال عن مذكور، الثانى: أن يكون نكرة.
وفى الحكاية بها بهذين الشرطين لغتان:

الأولى: أن يحكى بها ما للمسئول عنه من إعراب وتذكير وإفراد وفروعهما، فتقول لمن قال قام رجل أى أو رجلان أيان أو رجال أيون أو امرأة أية أو امرأتان أيتان أو نساء آيات، ولا يحكى بها إلا جمع تصحيح موجود فى المسئول عنه أو صالح لأن يوصف به نحو رجال فإنه يوصف بجمع التصحيح فتقول «رجال مسلمون» وهذه اللغة هى الفصحى وبها جزم هنا.

والثانية: أن يحكى بها ما له من إعراب وتذكير وتأنيث فقط ولا يثنى ولا يجمع. فتقول: أى لمن قال قام رجل أو رجلان أو رجال وأية لمن قال قامت امرأة أو امرأتان أو نساء. وقوله «فى الوقف أو حين تصل» يعنى: أن أيا يحكى بها فى الحالين بخلاف من.

تنبيه:

اختلف فى الحركات اللاحقة لأى، فقيل: هى حركات حكاية وأى بمنزلة من فى موضع رفع بالابتداء أو الخبر، ولا يبعد أن تكون مفعولة محلا، وقيل: هى حركات إعراب فهى فى الرفع على قياس قول البصريين مبتدأ وخبرها محذوف تقديره: أى قام، وإنما لم يقدم لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، وأجاز الكوفيون رفعها بفعل مضمرة قبلها، ولو أظهر لجاز.

وأما فى النصب والجر فهى محمولة على فعل مقدر بعدها تقديره: أيا ضربت وبأى مررت، ويجب ذكره مؤخرا، وأجاز بعضهم أن يؤتى به قبل أى

واعترض من قال إنها إعراب لأنه يلزمه إضمار حرف الجر في نحو أى، والتزم بعضهم إدخال حرف الجر فيقول بأى.

ثم انتقل إلى من فقال:

ووفقًا احك ما لمنكور بمن والنون حرك مطلقًا وأشبعن

إذا سئل بمن عن منكور حكى بها في الوقف دون الوصل ما للمستثول عنه من إعراب وإفراد وتذكير وفروعهما، وتشيع الحركة في نونها حال الإفراد فتقول لمن قال: قام رجل منو، ولن قال: رأيت رجلا منا، ولن قال: مررت برجل منى.

تنبيهات:

الأول: الحكاية بمن مشروطة بالشرطين المذكورين في الحكاية بأى. أعنى: كون المستثول عنه مذكورا منكورا.

الثاني: فهم من كلامه أن «أيا» تخالف من فى أمرين: أحدهما: أن «أيا» يحكى بها وصلا ووقفا ولا يحكى بمن إلا وقفا. والآخر: أن «أيا» لا تشيع حركاتها فى الوقف بخلاف من.

الثالث: اختلف فى هذه الأحرف اللاحقة لمن فقال أبو على: ألحقت إرادة الحكاية وحركت النون اتباعا لها، وذهب السيرافى إلى أن الحكاية وقعت بالحركات ثم أشبعت فنشأت عنها الحروف، ليوقف عليها، وبهذا يشعر قول الناظم «وأشبعن» وذهب قوم إلى أن هذه الأحرف مبدلة من التنوين.

ثم اعلم أن المحكى ستة أقسام، لأنه إما مذكر وإما مؤنث وكل منهما إما مفرد وإما مثنى وإما جمع وقد تقدم حكاية المفرد المذكر.

ثم انتقل إلى المثنى المذكر فقال:

وقل منان ومنين بعدلى إلفان بابنين وسكن تعدل

أى: تقول: منان فى الرفع ومنين فى النصب والجر والنون فيهما ساكنة، وإنما كسرهما لإقامة الوزن اضطرارا، ونبه على ما يلزم فى غير الضرورة بقوله: «وسكن تعدل». ثم انتقل إلى المفرد المؤنث فقال:

وَقُلْ لِمَنْ قَالَ أَتَتْ بِنْتُ مَنَّةَ

أى: تقول فى حكاية المؤنث منه - بفتح النون وقلب التاء هاء، وقد يقال «منت» - بإسكان النون وسلامة التاء ثم. انتقل إلى المثنى المؤنث فقال:

وَالنُّونُ قَبْلُ تَا الْمُثْنَى مُسَكَّنَةٌ

أى تقول: فى حكاية المثنى المؤنث متان - بإسكان النون التى قبل التاء والنون التى بعد الألف.

وفى الجر والنصب متين - بإسكان النونين. وبعضهم يحرك النون قبل التاء فيقول متان ومتين، وإليه أشار بقوله: «والفتح نزر».

فإن قلت: لم كان الفتح فى المفرد أشهر والإسكان فى الثنية أشهر؟

قلت: لأن التاء فى مَنَّةَ متطرفة فهى ساكنة للوقف فحرك ما قبلها لثلا يلتقى ساكنان ولا كذلك متان، ثم انتقل إلى جمع المؤنث فقال:

..... وَصَلِ التَّاءُ وَالْأَلِفُ بِمَنْ يَأْتِرُ ذَا بِنْسُوءِ كَلِفٍ

أى: تقول فى حكاية جمع المؤنث منات - بإسكان التاء - ثم كمل الأقسام بجمع المذكر فقال:

وَقُلْ مَنُونَ وَمَنِينَ مُسَكِّنًا إِنَّ قَبِيلَ جَا قَوْمٍ لِقَوْمٍ فُطَنًا

أى: تقول فى حكاية جمع المذكر منون رفعا ومنين نصبا وجرأ، والنون ساكنة للوقف كما سبق.

تنبيه:

فى الحكاية بمن لغتان:

إحدهما: وهى الفصحى - أن يحكى بها ما للمستول عنه من إعراب وإفراد وتذكير وفروعها على ما تقدم من التفصيل، ولم يذكر المصنف غيرها.

والأخرى: أن يحكى بها إعراب المستول عنه فقط، فتقول لمن قال: قام رجل أو رجلان أو رجال أو امرأة أو امرأتان أو نساء: منو، وفى النصب: منا، وفى الجر منى وقوله: «وإن تصل فلفظ من لا يختلف» تصريح بمفهوم قوله: «وقفا

أحك» فتقول «من يا فتى؟» في الأحوال كلها، وأجاز يونس إثبات الزوائد وصلا، فتقول: «منو يا فتى» وتشير إلى الحركة في «منت» ولا تنون وتكسر نون المثني وتفتح نون الجمع، وتنون منات - ضما وكسرا - وهو مذهب حكاة يونس عن بعض العرب، وحمل عليه قول الشاعر^(١):

أَتَوًّا نَارِي فَقُلْتُ: مَنْوُنْ أَنْتُمْ؟ فَقَالُوا: الْجِنُّ قُلْتُ عَمُوا ظَلَامًا

وهذا شاذ عند سيبويه والجمهور من وجهين:

أحدهما: إثبات العلامة وصلا، والآخر: أنه حكى مقدرًا غير مذكور.

والى البيت أشار بقوله:

ونادرٌ مَنْوُنَ فِي نَظْمِ عُرْفِ

وهو لتأبط شرا، ويقال لشمر الغساني ورواه بعضهم: فقلت عموا صباحا، وغلط الزجاج من رواه كذلك لأن القصيدة ميمية، وقال ابن السيد: ليس ما أنكره بخطأ، فإنه وقع فى شعر آخر منسوباً إلى خديج بن سنان الغساني فى قصيدة حائية، ثم ذكر حكاية العلم فقال:

(١) قائله: هو جذع بن سنان الغساني، وقيل: لشمر بن الحارث الضبي، وقيل لتأبط شرا - وهو من الوافر.

اللغة: «أتوا» حضروا وجاءوا «نارى» المراد: النار التى توقد لإرشاد السائرين «منون أنتم» أى: من أنتم؟ «عموا ظلاما» تحية من تحايا العرب الجاهليين.

المعنى: هذا البيت من أوهام العرب وأكاذيبهم فى الجن، يقول الشاعر: حضر الجن إلى فقلت عند ذلك تحية لهم: نعم ظلامكم.

الإعراب: «أتوا» فعل وفاعل «نارى» مفعول وباء المتكلم مضاف إليه، فقلت: الفاء للترتيب

الذكرى «قلت» فعل وفاعل «منون» اسم استفهام مبتدأ «أنتم» خبره، والجمله فى محل

نصب مقول القول «فقالوا» فعل وفاعل «الجن» خبر مبتدأ محذوف، أى: فقالوا نحن

الجن، والجمله فى محل نصب مقول القول «قلت» فعل وفاعل «عموا» فعل وفاعل،

والجمله فى محل نصب مقول القول «ظلاما» يجوز أن يكون تمييزا محولا عن الفاعل،

والأصل لينعم ظلامكم، ويجوز أن يكون منصوبا على الظرفية، أى: فى ظلامكم.

الشاهد: قوله «منون» حيث لحقته الواو والنون فى الوصل، وذلك شاذ.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٣/٦٤٢، وابن هشام ٤/٥٢، وابن عقيل

٢/٣٩٧، وابن الناظم، والسيوطى ص ١٢٤، والمكردى ص ٥٨، وسيبويه ١/٤٠٢.

وَالْعَلَمَ أَحْكِيئَهُ مِنْ بَعْدِ مَنْ إِنَّ عَرِيَّتَ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا اقْتَرَنَ

إذا سئل بمن عن علم مذكور لم يتيقن نفى الاشتراك فيه، ففيه لغتان:

إحدهما: أن يحكى فيه بعد مَنْ إعراب الأول، فتقول: لمن قال: قام زيد: من زيد؟ ورأيت زيدا: من زيدا؟ ومررت بزيد: من زيدا؟، وهذه لغة الحجازيين.

وأما غيرهم فلا يحكون، بل يجيئون بالعلم المسئول عنه بعد من مرفوعاً، لأنه مبتدأ خبره من، أو خبر مبتدؤه من، فإن اقترنت بعاطف كقولك «ومن زيد؟» تعين الرفع عند جميع العرب.

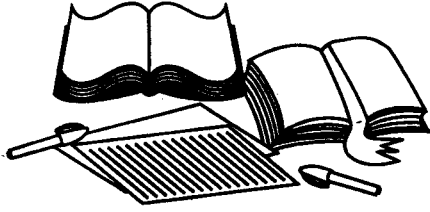
تنبيهات:

الأول: أجاز يونس حكاية سائر المعارف قياساً على العلم.

الثاني: جزم المصنف في التسهيل عن الحجازيين بالحكاية بشرطها، وحكى غيره عنهم جواز الإعراب أيضاً.

الثالث: فهم من قوله «أحكيئته» أن حركاته حركات حكاية، وأن إعرابه مقدر كما صرح به في غير هذا الموضع، ومذهب الجمهور أن من مبتدأ وزيدا خبره كانت حركته ضمة أو فتحة أو كسرة، وحركة إعرابه مقدره، لاشتغال آخره بحركة الحكاية.

وقيل: الحركة في حال الرفع إعراب بخلاف النصب والجر، وذهب كثير من الكوفيين إلى أنها محمولة على عامل مقدر يدل عليه العامل في الاسم المستفهم عنه والواقع بعد من مبدل منه، وقيل غير ذلك، والصحيح الأول. والله أعلم.



التحفيظ

الجزء الخامس

ويشتمل على:

التأنيث - المقصور والممدود - جمع التكسير - التصغير -

النسب - الوقف - الإمالة - التصريف - فصل في زيادة همزة

الوصل.



التأنيث

علامة التأنيث تاءٌ أو ألفٌ

التذكير هو الأصل فلم يفتقر إلى علامة بخلاف التأنيث. وللتأنيث كما ذكر علامتان: التاء والألف، هذا مذهب سيبويه والجمهور، وذهب الكوفيون والزجاج إلى أن علامات التأنيث ثلاث: التاء والألف والهمزة في حمراء ونحوه، وذهب بعضهم إلى أن الهمزة والألف قبلها معا علامتا التأنيث، ومذهب الجمهور أن الهمزة في حمراء ونحوه بدل من ألف التأنيث، وذلك أنهم لما أرادوا تأنيث ما آخره ألف بالتأنيث لم يمكنهم الجمع بين الفين فأبدلت المتطرفة همزة.

تنبيه:

إنما قال (تاء) ولم يقل هاء لأن مذهب البصريين أن التاء هي الأصل والهاء المبدلة في الوقف فرعها وعكس الكوفيون: وفي أسامٍ قَدَرُوا التَّأَكَّاكَ كَتَفٌ. يعنى: أن المؤنث بالتاء نوعان: نوع ظهرت فيه التاء ونوع قدرت فيه، فالأول ثلاثة أقسام: مؤنث المعنى نحو عائشة لا يذكر إلا ضرورة، ومذكر نحو حمزة، فهذا لا يؤنث إلا ضرورة كقوله^(١):

أَبُوكَ خَلِيفَةٌ وَلَدَتُهُ أُخْرَى

وما ليس معناه مذكرا حقيقة ولا مؤنثا حقيقة نحو خشبة، فهذا يؤنث نظرا إلى لفظه نحو خشبة واحدة.

تنبيه:

هذا التقسيم إنما هو فيما يمتاز مذكروه من مؤنثه، فإن لم يميز نحو «غملة»

(١) أنشده الفراء - وهو من الوافر - وتمامه: وأنت خليفة ذاك الكمال. الإعراب: أبوك مبتدأ والكاف مضاف إليه، خليفة خبره، ولدته فعل ومفعول، أخرى فاعل. وأنت مبتدأ، خليفة خبره، ذاك مبتدأ، الكمال خبره. الشاهد: قوله خليفة حيث أنه.

أنث مطلقاً، ولهذا وهم من استدل على تأنيث غملة سليمان عليه أفضل الصلاة والسلام بقوله تعالى: ﴿قَالَتْ نَمَلَةٌ﴾ (١).

وأما الثاني وهو ما تاؤه مقدرة فنحو كتف ويد وعين، وماخذه السماع.

فإن قلت: ما الدليل على أن فيه تاء مقدرة؟

قلت: لرجوعها في التصغير نحو كتيفة ويديّة وعيينة، ثم أشار إلى ما يعرف به التقدير بقوله:

وَيُعْرَفُ التَّقْدِيرُ بِالضَّمِيرِ وَنَحْوِهِ كَالرَّدِّ فِي التَّصْغِيرِ

فالضمير نحو «الكتف نهشتها» والرد في التصغير نحو «كتيفة» ونحو ذلك كتأنيث خبره أو نعته أو حاله أو عدده أو الإشارة إليه أو جمعه على مثال يخص المؤنث، نحو هندات، فهو يغلب فيه نحو عقاب وأعقب.

ثم اعلم أن التاء تأتي لفوائد كثيرة لا حاجة هنا إلى ذكرها، فإن الناظم لم يتعرض هنا للتنبية عليها، والغرض الأصلي من زيادتها الفرق بين المذكر والمؤنث، ويكثر ذلك في الصفات نحو ضارب وضاربة، ويقال في الأسماء نحو رجل ورجلة، وقد اتسع في صفات فلم تلحقها تاء الفرق وهي خمسة: الأول فعول بمعنى فاعل نحو صبور وشكور وإليه أشار بقوله:

وَلَا تَلِي فَارَقَةٌ فَعُولًا أَصْلًا وَلَا الْمِفْعَالِ وَالْمِفْعِيلِ
كَذَاكَ مَفْعَلٌ

أى: بمعنى فاعل؛ لأن بنية الفاعل أصل، وقال الشارح: لأنه أكثر من فعول بمعنى مفعول فهو أصل له، انتهى. واحترز بذلك عن فعول بمعنى مفعول لأنه قد تلحقه التاء نحو أكلة بمعنى مأكولة وركوبة بمعنى مركوبة وحلوبة بمعنى محلوبة، وربما حذفوها فقالوا: ركوب وحلوب.

والثاني: مفعال نحو مكسال ومهذار ومذكار (٢).

(١) من الآية ١٨ من سورة النمل.

(٢) مهذار: الكثير الهذر، والهذر: الكلام الذي لا يعاب به. ومذكار: بمعنى ذكر، وإن لم يستعمل.



والثالث: مَفْعِيل نحو معطير ومنطيق^(١)

والرابع: مفعول نحو مغشم^(٢)

تنبيهان:

الأول: فهم من قوله: (وَلَا تَلِي فَارِقَةً) أنها قد تلى غير فارقة كقولهم: «ملولة وفروقة» فإن التاء فيهما للمبالغة، ولذلك تدخل في المؤنث والمذكر.

الثاني: أشار بقوله:

وَمَا تَلِيهِ تَا الْفَرْقِ مِنْ ذِي فَشْدُودٍ فِيهِ

إلى أن تاء الفرق قد تلحق بعض هذه الأوزان شذوذاً كقولهم: «عدو وعدوة» وميقان وميقانة ومسكين ومسكينة^(٣)، وحكى عن بعض العرب «امرأة مسكين» على القياس.

والخامس: فعيل بمعنى مفعول نحو «قتيل وجريح» فتقول رأيت رجلاً قتيلاً وامرأة قتيلاً، وإلى تقييده بمعنى مفعول أشار بقوله (كقتيل) واحترز من فعيل بمعنى فاعل نحو شريف وظريف، فإنه تلحقه التاء، وقد يشبه بالذي بمعنى مفعول فلا تلحقه كقوله: ﴿وَهِيَ رَمِيمٌ﴾^(٤).

وقوله: إِنْ تَبِعَ مَوْصُوفَهُ غَالِبًا تَا تَمْتَنَعُ

شروط في تجريد فعيل من التاء الفارقة، واحترز بذلك من أن يحذف موصوفه فتلحقه التاء نحو «رأيت قتيلاً وفتيلة» فرارا من اللبس، قال في التسهيل: ما لم يحذف موصوف فعيل فتلحقه.

تنبيه:

ذكر أبو حاتم أنه إذا جيء بما يبين أنه مؤنث لم تلحقه التاء لأمن اللبس نحو «رأيت قتيلاً من النساء» قيل: وعلى هذا فإطلاق المصنف ليس بجيد.

(١) معطير: كثير التعطر.

(٢) المغشم: بغين وشين - وهو الذي لا يتهدى عما يريده ويهواه لشجاعته.

(٣) ميقان: من اليقين - وهو عدم التردد، يقال: رجل ميقان أي: لا يسمع شيئاً إلا أيقنه.

(٤) من الآية ٧٨ من سورة يس.

قلت: يمكن أن يحمل كلامه على أن المراد بقوله: ما لا لم يحذف موصوف فعيل، أن يستعمل استعمال الأسماء غير جار على موصوف ظاهر ولا منوى لدليل، فحينئذ تلحقه التاء نحو «رأيت قتيلة وأكيلة السبع» وقد أشار إلى هذا المعنى في شرح الكافية.

وقوله (غالباً) إلى أنه قد تلحقه تاء الفرق حملاً على الذى بمعنى فاعل، كقول العرب: صفة ذميمة، وخلة حميدة، فقد حمل كل منهما على الآخر. ثم انتقل إلى. ألف التانيث فقال:

وَأَلْفُ التَّانِيثِ ذَاتُ قَصْرٍ وَذَاتُ مَدٍّ نَحْوُ أَنْثَى الْغُرِّ

تقدم أن المقصورة أصل المدودة وأنثى الغر غراء، ثم قال:

وَالِاشْتِهَارُ فِي مَبَانِي الْأُولَى

يعنى بالأولى المقصورة، وذكر لها من الأبنية المشتهرة اثني عشر بناء، وهى ضربان: ضرب يختص بها، وضرب يشركها فيه المدودة، وسأنبه على ذلك إن شاء الله تعالى.

الأولى: فعلى نحو أربى - للداهية - ولم ترد إلا اسما، وهو بناء مشترك، ومثال المدودة حُشْشَاء - لعظم خلف الأذن - وعشراء.

الثانى: فعلى وهو مختص بالمقصورة، ويكون اسما غير مصدر كيهي^(١) ومصدرا كرجعى وصفة كطُولى، وأما قولهم بهمة فشاذ، وقيل: جعلت الألف للتكثير أو للإلحاق على من يثبت بناء فعلل، وما رواه ابن الأعرابى من صرف دنيا شاذ.

الثالث: فعلى - وهو مشترك، فمثال المقصور اسما بردى، وصفة كحيدى ومصدرا نحو مرطى^(٢).

(١) اسم لنبت - يطلق على الواحد والجمع - أو واحده بهمة - يقال: أبهمت الأرض - أنبتت البهي.

(٢) لنهر بدمشق، وحيدى: يقال حمار حيدى. أى يحيد عن ظله لنشاطه، ومرطى: مرطت الناقة: أى أسرعت.

ومثال الممدودة: قرماء وجنفاء - وهما موضعان - وابن دأثاء^(١) - ولا يحفظ غيرها.

الرابع: إذا كان جمعا نحو جرحى أو مصدرا نحو: دعوى أو صفة نحو شعبي، فإن كان فعلى اسما لم يتعين كون ألفه للتأنيث، بل ألفه صالحة للتأنيث والإلحاق، ومما فيه وجهان أرطى وعلقى وتترى^(٢).

الخامس: فعلى - وهو مختص بالمقصورة نحو حبارى - لطائر - ولم يجئ صفة إلا جمعا نحو سكارى، وزعم الزبيدي: أنه جاء صفة مفردا، وحكى قولهم جمل علادى^(٣).

السادس: فعلى - وهو مختص بالمقصور نحو قولهم السمهي - للباطل.

السابع: فعلى - وهو مختص بالمقصورة نحو سبطرى ودفقى - وهما لضربين من المشى.

الثامن: فعلى - وهو مختص بالمقصورة نحو ذكرى.

تنبيه:

أطلق في قوله فعلى وكان ينبغي أن يفصل كما فصل في فعلى؛ وذلك أن فعلى - بكسر الفاء - إن كان مصدرا نحو ذكرى أو جمعا نحو حجلي أو ظربى^(٤) ولا ثالث لهما فألفه للتأنيث، وإن لم يكن مصدرا ولا جمعا، لم يلزم كون ألفه للتأنيث، بل إن لم ينون في التنكير فهي للتأنيث نحو ضئزى - بالهمزة - وهي القسمة الجائرة، وإن نون فألفه للإلحاق نحو رجل كيصى - وهو المولع بالأكل وحده - وإن كان ينون في لغة ففي ألفه وجهان نحو ذفرى والأكثر في ذفرى منع الصرف.

(١) وهي الأمة.

(٢) الأرتى: شجر ينبت في الرمل يدبغ به الأديم، والعلقى: نبت، والتترى: قال في القاموس: جاءوا تترى، وينون.

(٣) علادى: أى: شديد.

(٤) حجلي: جمعا للحجل - بفتحيتين - اسما لطائر - وظربى: جمعا لظربان - بفتح أوله وكسر ثانيه - وهي دوية شبه الهرة متنتة الفسو.

التاسع: فَعِيلِي - وهو مشترك، فالمقصورة نحو حَيْثِي وهَجِيرِي^(١) ولم يجئ إلا مصدرًا والممدودة فَخِيرًا وَخَصِيصًا وَمَكِينًا^(٢) وهذه الثلاثة تمد وتقتصر ولا رابع لها، والكسائي يقيس على ما سمع من فعلاء فيمد جميع الباب، وغيره يقصره على السماع.

والعاشر: فُعَلِي - وهو مختص بالمقصورة نحو «كفري» وهو وعاء الطلع بفتح الفاء وضمها، وحكى الفراء سلحفاة^(٣) وظاهره أن ألف سلحفاة ليست للتأنيث إلا أن تجعل شاذًا مثل بهامة، وحكى في التسهيل سلحفاء - بالمد - وحكاه ابن القطاع^(٤)، فعلى هذا يكون من الأبنية المشتركة.

الحادي عشر: فُعَيْلِي - وهو مشترك، فالمقصورة نحو خَلِيطِي^(٥) والممدودة نحو قولهم هو عالم بدخيلاته - أي يباطن أمره - ولا يحفظ غيره.

الثاني عشر: فُعَالِي - وهو مختص بالمقصورة نحو شُقَارِي - وهو نبت - وقوله: واعز لغير هذه استنداراً.

يعنى أن ما لم يذكره هنا من أبنية ألف التأنيث المقصورة مستندر، وفيه نظر. ثم شرع في ذكر أبنية المملودة مقتصرًا على الأوزان المشتهرة كما فعل في المقصورة، وجملة ما ذكره سبعة عشر وزناً وهي أيضاً ضربان: مختص بالممدود ومشارك، ويتبين بالتفصيل:

الأول: فَعَلَاء - كيف أتى، اسماً كصحراء، أو مصدرًا كَرِغَاء^(٦) أو جمعاً في المعنى كطرفاء، أو صفة أنتى أفعال كحمراء أو غيره كديمة هَطْلَاء^(٧) وهو قليل.

(١) حَيْثِي: مصدر للفعل: حث على الشيء - إذا حض عليه، ولم يجئ إلا مصدرًا. وهَجِيرِي: للعادة.

(٢) فَخِيرًا: للفخر، وَخَصِيصًا: للاختصاص، وَمَكِينًا: للتمكن. (٣) دوية معروفة. (٤) هو على بن جعفر بن محمد بن عبدالله المعروف بالقطاع. قال ياقوت: كان إمام وقته بمصر في علم العربية، ولد في العاشر من صفر سنة ثلاث وثلاثين وأربعمائة.

ومن مؤلفاته: أبنية الأسماء وحواشي الصحاح وغيرها، ومات في صفر سنة خمس عشرة وقيل: أربع عشرة وخمسمائة. ودفن بقرب ضريح الإمام الشافعي.

(٥) خَلِيطِي: للاختلاط. (٦) رِغَاء: مصدر رغب إليه إذا أراد ما عنده.

(٧) أو غيره: أي: لغير أنتى أفعال. وديمة هَطْلَاء: الديمة: المطر الذي ليس فيه رعد ولا برق، وهَطْلَاء: متابعة المطر.

الثاني والثالث والرابع: أفعلاء - بفتح العين وكسرهما وضمها - وإليه أشار بقوله: أفعلاء مثلث العين. ومثالها قولهم لليوم الرابع من أيام الأسبوع أربعاء وأربعاء وأربعاء - بفتح الباء وكسرهما وضمها - وأفعلاء - بفتح العين مشترك، ومثال المقصورة قولهم: أجفلى - لدعوة الجماعة.

الخامس: فَعْلَلَاءٌ - وهو مشترك، فالممدودة عقرباء وحرملاء - لمكانين - ذكرهما سيوبه، والمقصورة فرتنى - اسم امرأة - وقرقرى اسم موضع - ولا يكون هذا الوزن إلا اسما مدا وقصرا.

السادس: فعلاء - وهو مختص بالممدودة ومثاله قصاصاء - وهو القصاص - حكاه ابن دريد - ولا يحفظ غيره.

السابع: فُعْلَلَاءٌ - نحو قعد القرفصاء ولم يجئ إلا اسما، وهو قليل، وحكى ابن القطاع أنه يقال: قعد القرفصى - بالقصر - فعلى هذا يكون مشتركا.

الثامن: فَاعُولَاءٌ - نحو عاشوراء، وهو مشترك، ومثال المقصورة بادولى - وهو اسم موضع.

التاسع: فَاعِلَاءٌ - نحو قاصعاء^(١) وهو مختص بالممدودة.

العاشر: فَعْلِيَاءٌ - نحو كبرياء وهو مختص بالممدودة.

الحادى عشر: مَفْعُولَاءٌ - نحو مشيوخاء - وهو جماعة الشيوخ - وهو مختص بالممدودة.

الثانى عشر: فَعَالَاءٌ - نحو براساء، يقال: ما أدرى أى البراساء هو، أى:

أى الناس هو، وقد أثبت ابن القطاع فعلى مقصورا فى ألفاظ: منها خَزَازَى - اسم جبل -، فعلى هذا يكون مشتركا.

الثالث عشر: فَعِيلَاءٌ - نحو كثراء، وهو مشترك. ومثال المقصورة كثيرى^(٢)

أيضا.

الرابع عشر: فَعُولَاءٌ - نحو دبوقاء، وحروراء^(٣)، وجعله فى التسهيل من

(١) قاصعاء: لأحد بابى جحرة اليربوع. (٢) كثيرى: اسم البزر.

(٣) دبوقاء: اسم للعذرة. وحروراء: اسم لموضع تنسب إليه الحرورية. وهم طائفة من الخوارج.

الأبنية المختصة بألف التانيث المقصورة، وإلى ذلك ذهب ابن عصفور وابن القطاع إلى إثبات فعولي، وأورد من ذلك «عبد سنوطي» اسم أو لقب، وحضورى - موضع - وديوقى - للعنزة - ودقوى - قرية بالبحرين - وقطورى - قبيلة فى جرهم.

وفى شعر امرئ القيس^(١): عَقَابٌ تُتَوَفَى

وعلى هذا فهو مشترك، وهو الصحيح.

وقد أشار إلى هذه الأوزان الثلاثة بقوله: وَمُطْلَقَ الْعَيْنِ فَعَالًا.

ويعنى بالإطلاق أن يحركها بالفتح مع الألف وبالضم مع الواو وبالكسر مع الياء.

(١) جزء بيت من الطويل.

وتماه: كَانَ دَنَارًا حَلَقْتَ بَلْبُونَهُ ... لَا عَقَابَ الْقَوَاعِلِ

اللغة: دَنَارًا بكسر الدال - اسم رجل كان راعيا لامرئ القيس، وهو دثار بن فقعس بن طريف أحد بنى أمد، حلقت - بتضعيف اللام، ارتفعت، لبونه بفتح اللام - الإبل ذوات اللبن، عقاب - بضم العين طائر من الكواسر، تنوفى - بفتح التاء وضم النون - اسم موضع فى جبال طبرستان، ورواه أبو سعيد تنوف مثل رسول، ورواه أبو عبيدة تنوفى - بكسر القاء، ورواه أبو حاتم تنوفى - بفتح القاء - بعدها ألف مقصورة، القواعل، موضع مما يلى تنوفى.

للغنى: وصف هذا الشاعر راعى إبله وقد أغار أعداؤه عليها ~~ففرقت~~ وشردت، فهو يقول: كَانَ عَقَابًا قَد طَارَتْ بِهِئِهِ الْإِبِلُ فَصَعِدَتْ بِهَا فَوْقَ جَبَلٍ تَنُوفَى فَلَا يَقْدِرُ عَلَى الْوَسْوَاحِ إِلَيْهَا، لارتفاعه.

الإعراب: كَانَ حرف تشبيه ونصب دَنَارًا اسم كان منصوب بالفتحة حلقت فعل ماضى والتاء للتانيث بلبونه جار ومجرور متعلق بحلقت وضمير الغائب العائد إلى دَنَارٍ مضاف إليه، عَقَابٌ فاعل حلقت تنوفى مضاف إليه، وجملة حلقت فى محل رفع خبر كان، لا حرف عطف، عَقَابٌ معطوف على عَقَابِ الْأَوَّلِ الْقَوَاعِلِ مضاف إليه مجرور بالكسرة.

الشاهد: قوله تنوفى على وزن فعولى.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشموني ٣/٦٥٣ وفى باب عطف النسق، وابن هشام فى عطف النسق.

الخامس عشر: فعلاء - نحو جنّاء - اسم موضع - وهو مشترك كما تقدم في
أبنية المقصورة.

السادس عشر: فعلاء - نحو سبراء - وهو ثوب مخطط يعمل من القز، وهو
مختص بالمدودة.

السابع عشر: فعلاء - نحو عُشراء ونُقساء^(١) وهو مشترك كما تقدم في
المقصورة.

وقد أشار إلى هذه الثلاثة بقوله:

... وكذا..... مطلق فاء فعلاء أخذاً

والله أعلم.

(١) عشراء: للناقة المرضع.



المقصور والممدود

المقصور: هو الاسم الذى حرف إعرابه ألف لازمة.

والممدود: هو الذى حرف إعرابه همزة قبلها ألف رائدة.

وكلاهما مقيس ومسموع، وقد أشار إلى ضابط المقصور القياسى بقوله:

إِذَا اسْمٌ اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرْفِ فَتَحًا وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَالْأَسْفِ

فَلنَظِيرِهِ الْمُعَلِّ الأَخِيرِ ثُبُوتُ قِصْرِ بَقِيَّاسٍ ظَاهِرٍ

اعلم أن القصر والمد لا يكونان إلا فى المعتل الآخر، فكل اسم معتل الآخر له نظير من الصحيح، يطرد فتح ما قبل آخره، فهو مقصور كقولك جَوَى جَوَى، فإن نظيره من الصحيح أسف أسفا، وهو يطرد فتح ما قبل آخره، لأن فَعَلَ اللّازم قياس مصدره فَعَلَ.

فقوله: (إذا اسم) يعنى من الصحيح، وقوله: (وكان ذا نظير) يعنى من المعتل، وقوله: (كالأسف) مثال للصحيح الذى استوجب من قبل الطرف فتحا.

فإن قلت: قوله: (استوجب) ليس بجيد، لأنه يقتضى أن شرط ذلك أن يلزم فتحه فلا يكفى غلبة الفتح، وليس كذلك، بل هى كافية، قال فى التسهيل: كل المعتل الآخر فتح ما قبل آخر نظيره الصحيح لزوما أو غلبة فقصره مقيس. انتهى - فمثال ما فتح لزوما اسم مفعول ما زاد على الثلاثة، ومثال ما فتح غلبة مصدر فعل اللّازم، فإنه قد جاء على فعالة نحو شكس شكاسة وعلى مفعول نحو صهب صهوبة، وعلى فعل نحو سكر سكرًا.

قلت: معنى قوله: (استوجب) أنه استحق ذلك فى القياس فىشمل القسمين، ألا ترى أن مصدر فعل اللّازم يتوجب فتح ما قبل آخره فى القياس، وإن كان السماع قد ورد فى بعضه بخلاف ذلك، والذى يوضح لك أن هذا معنى كلامه تمثيله بالأسف للمستوجب الفتح، وهذا واضح:

كَفَعَلَ وَفَعَلَ فِي جَمْعِ مَا كَفَعَلَةٍ وَفَعَلَةٍ نَحْوِ الدَّمَى

هذان من أمثلة المقصور المقيس ففعل جمع فَعَلَةٍ نحو مرية ومرى، وفعل

جمع فُعلة نحو دمية ودمي^(١) وإنما وجب قصرهما لأن نظيرهما من الصحيح قُرب جمع قُربة، وقُرب جمع قُربة، ثم شرع في بيان ضابط الممدود فقال:

وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرِ الْفِ فَالْمَدُّ فِي نَظِيرِهِ حَتَّمًا عُرْفٌ

يعنى أن الاسم الصحيح إذا استحق زيادة الألف قبل آخره، فإن نظيره المعتل واجب المد قياساً، فالممدود المقيس إذا كان معتل الآخر له نظير من الصحيح يطرد زيادة الألف قبل آخره، وقوله: (استحق) يعنى فى القياس سواء لزم ذلك كمصدر ما أوله همزة وصل كما سيذكر أو غلب ولم يلزم كمفعال صفة نحو مهدهاء^(٢) فإن نظيره من الصحيح مهذار، وقد جاء منه شيء على مفعّل نحو مدعس^(٣) وقوله:

كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِئَا بِهِمْزٌ وَصَلَّ كَارِعَوَى وَكَارْتَأَى

هذا مما يجب مده قياساً، لأن نظيره من الصحيح تجب زيادة الألف قبل آخره، فتقول ارعواء وارتياء - بالمد - لأن نظيرهما احمرار واقتدار، ثم قال:

وَالْعَادِمُ النَّظِيرِ ذَا قَصْرٍ وَذَا مَدٍّ يَنْقَلُ كَالْحِجَا وَكَالْحِذَا

يعنى أن ما كان معتل الآخر ولا نظير له من الصحيح يطرد فتح ما قبل آخره، أو زيادة ألف قبل آخره، فلا يؤخذ قصره ومده إلا من السماع.

فمن المقصور سماعا: الحجا - وهو العقل - ومن الممدود سماعا: الحذاء وهو النعل، وقد صنف الناس فى ذلك كتباً فلا تطول بكثرة الأمثلة.

تنبيه:

كلامه مخصص كما قيل مما تقدم ذكره من ألفى التانيث. ثم ختم الباب بالكلام على قصر الممدود ومد المقصور فقال:

وَقَصْرُ ذِي الْمَدِّ اضْطِرَارًا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ وَالْعَكْسُ بِخُلْفٍ يَقَعُ

قصر الممدود للضرورة يشبه صرف مالا ينصرف، فلذلك أجمع على جوازه، ومد المقصور شبيه بمنع ما يستحق الصرف، فلذلك اختلف فيه فمنعه

(١) الدمية - بضم الدال - وهى الصورة من العاج ونحوه والصنم، والمراد بها هنا الصورة، وربما تستعار للذات الجميلة.

(٢) المهدهاء: المرأة الكثيرة الإهداء. (٣) المدعس: الرمح الذى يطعن به.

جمهور البصريين مطلقا، وأجازه جمهور الكوفيين مطلقا، وفصل الفراء فأجاز مد
مالا موجب لقصره كالعنى، ومنع مد ما له موجب قصر كسكرى، والظاهر جوازه
لوروده، كقول العجاج (١).

والمراء يُبْلِيه بِلَاءَ السَّرْبَالِ تَعَاقَبُ الْإِهْلَالِ بَعْدَ الْإِهْلَالِ
وقول الآخر (٢):

يا لك من تَمَرٍ ومن شَيْشَاءٍ يَنْشَبُ فِي الْمَسْعَلِ وَاللَّهَاءِ
فمد اللهاء - وهى مقصورة.

(١) البيت من السريع:

اللغة: (يبليه) من بلى الثوب يبلى إذا خلق ومعناه هنا يمتحنه (تعاقب الإهلال) أى:
توارده، وهو من أهل الشهر إهلالا.

الإعراب: (المراء) مبتدأ، وخبره الجملة التى بعده وهى (يبليه) وهى جملة من الفعل
والمفعول والفاعل هو قوله: (تعاقب) و(الإهلال) مضاف إليه (بلاء) منصوب على المصدرية
و(السربال) مضاف إليه. والمعنى يبليه بلى كبلى السربال، وهو فى الحقيقة منصوب بتزع
الخافض والجملة صفة للمصدر المحذوف (بعد) ظرف (الإهلال) مضاف إليه.

الشاهد: قوله (بلاء) حيث مد بلاء، وهو المقصور.

وإنما يصح الاستشهاد به إذا كان بكسر الباء وأما إذا فتحها فلا استشهاد.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣١٦٥٨، والمكودي ص ١٦١.

(٢) قائله: قال العينى: قائله أعرابى من أهل البادية، ونسبه أبو عبدالله البكرى فى اللالكى
لأبى المقدم الراجز - وهو من الرجز المسدس.

اللغة: (شيشاء) - بشينين أولاهما مكسورة بينهما ياء - وهو الشيص - أى التمر الذى لم
يشد (ينشب) - بفتح الشين - يتعلق (المسعل) موضع السعال من الخلق (واللهاء) جمع
لهاء كالحصى جمع حصاة مده للضرورة. واللهاء: لحمه مطبقة فى أقصى سقف الحنك.

وقبله قد علمت أخت بنى السعلاء وعلمت ذاك مع الجزاء
أن نعم مأكولا على الخواء

الإعراب: (يا) حرف نداء وقصد به هنا التنبيه (لك) جار ومجرور خبر لمبتدأ محذوف،
أى: لك شيء من تمر (من) للبيان وقيل: من رائدة وتمر مبتدأ ولك خبره مقدما، وفى
زيادة من فى الإثبات خلاف (ومن شيشاء) عطف عليه (ينشب) فعل مضارع والفاعل
ضمير، والجملة فى محل الجر على الوصفية (فى المسعل) جار ومجرور (واللهاء) عطف
عليه.

الشاهد: قوله (اللهاء) حيث مده للضرورة.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣١٦٥٩، وابن الناظم، وابن عقيل ٢١٣٢٩

وقال طرفة^(١):

لها كَبِدٌ ملساءُ ذاتُ أُسْرَةٍ وكشحانٍ لم ينقص طواءهُما الحبل
ومن وافق الكوفيين على جواز ذلك ابن ولاد وابن خروف، وزعموا أن
سيبويه استدل على جوازه في الشعر بقوله: وربما مدوا فقالوا منابير.

قال ابن ولاد: فزيادة الألف قبل آخر المقصور كزيادة هذه الياء، وأما قراءة
طلحة «يكاد سناء برقه»^(٢) - بالمد - فشاذ إذ لم تثبت لغة، ويمكن أن يكون أراد
العلو لا الضوء.

فإن قلت: حكى الإجماع على قصر الممدود، فليس كذلك، لأن مذهب
الفراء منعه فيما له قياس يوجب مده نحو فعلاء أفعل.

قلت: هو مجمع على جوازه في الجملة وإن وقع الخلاف في بعض
المواضع، والصحيح جوازه مطلقاً.

ورد مذهب الفراء بقول الشاعر^(٣):

وَأَنْتِ لَوْ بَاكَرْتِ مَشْمُولَةٌ صَفْرًا كَلَوْنَ الْفَرَسِ الْأَشْقَرِ

(١) قائله: هو طرفة بن العبد البكري - وهو من الطويل -.

اللغة: «كبد» أى: بطن ووسط. ومنه كبد القوس، وهو مقبضها «ملساء» وهو تانيث
أملس، وهو اللين، من الملاسة، وهو ضد الخشونة «أسرة» أراد بها الخطوط التي تكون
على البطن، كما يكون فى الكف والجبهة واحدها سرر - بكسر السين وفتح الراء
«كشحان» تثنية كشح، وهو ما بين الخاصرة إلى الضلع الخلفى، وقال الأعمش: الكشحان ما
انضمت عليه الأضلاع من الجنين «لم ينقص طواءهما» أراد أنها خميصة البطن ليست
بمفاضة، وأصل الحبل: الامتلاء.

الإعراب: «لها» جار ومجرور خبر مقدم «كبد» مبتدأ مؤخر «ملساء» صفة لكبد «ذات»
صفة بعد صفة «أسرة» مضاف إليه «وكشحان» عطف على قوله كبد، أى ولها كشحان
«لم» حرف نفى وجزم وقلب «ينقص» فعل مضارع مجزوم بلم «طواءهما» مفعول به
ومضاف إليه «الحبل» فاعل ينقص.

الشاهد: قوله «طواءهما» حيث مد الطواء، والمعروف فيه القصر.

(٢) من الآية ٤٣ من سورة النور.

(٣) قائله: هو الأقيشر، واسمه المغيرة بن عبدالله - وهو من الطويل -

اللغة: «لو باكرت» لو بادرت وأسرعت «مشمولة» أراد بها الخمر، إذا كانت باردة الطعم
«صفراً» وبروى صهباء «وأنت» وروى فقلت.

كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعها تصحيحا

تقدم حد المقصور والممدود، وإنما اقتصر عليهما لوضوح تثنية غيرهما وجمعه، قال فى شرح الكافية: إذا قصدت تثنية اسم ولم يكن مقصورا ولا ممدودا فتح آخره ووصل بإحدى العلامتين المذكورتين فى باب الإعراب.

أخِرَ مَقْصُورٍ تُثْنِي اجْعَلْهُ يَا إِنْ كَانَ عَنْ ثَلَاثَةِ مَرْتَبَاتٍ

شمل الألف الرابعة نحو معطى والخامسة نحو منتمى والسادسة نحو مستدعى فتقول معطيان ومنتميان ومستدعيان بقلب الألف ياء فى جميع ذلك ولا نظر إلى أصلها، ثم قال:

كَذَا الَّذِي أَلِيا أَصْلُهُ نَحْوُ الْفَتَى وَالْجَامِدُ الَّذِي أُمِيلَ كَمَتَّى

إذا وقعت ألف المقصور ثلاثة فلها أربعة أقسام: منقلبة عن الياء نحو الفتى، ومنقلبة عن واو نحو العصا، وأصلية وهى إذا ومتى، والمراد بها: كل ألف فى حرف أو شبهه، ومجهولة الأصل نحو الددا - وهو اللهو - فإن ألفه لا يدرى هل هى عن ياء أو عن واو؟ لأن الألف فى الثلاثى المعرب لا تكون إلا منقلبة عن أحدهما.

فأما المنقلبة عن الياء فتقلب فى التثنية ياء ردا إلى أصلها نحو قولك: فتيان وأما المنقلبة عن واو فتقلب واوا ردا إلى أصلها أيضا نحو قولك عصوان.

وأما الأصلية والمجهولة ففيها ثلاثة مذاهب: الأول: - وهو المشهور - أن يعتبر حالهما بالإمالة فإن أميلا ثنيا بالياء، نحو بلى ومتى فتقول بليان ومتيان، وإن لم يمالا فبالواو نحو على وإذا مسمى بهما علوان وإذوان وهذا مذهب سيبويه، وبه جزم هنا.

= الإعراب: «فقلت» فعل وفاعل، عطف على قوله تقول فى بيت سابق «لو» للشرط «باكرت» فعل وفاعل «مشمولة» مفعوله «صفرا» صفة لمشمولة «كلون» الكاف للتشبيه ولون مجرور بها «الفرس» مضاف إليه «الأشقر» صفة للفرس وجواب لو هو قوله: رحى وفى رجلك - فى بيت بعده.

الشاهد: قوله «صفرا» حيث قصرها وهى ممدودة.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٦٥٨.

والثاني: أن ألفهما إن أميلت أو قلبت ياء في موضع ما ثبتت بالياء، وإلا فبالواو وهذا اختيار ابن عصفور، وبه جزم في الكافية. فعلى هذا يشئى على وإلى ولدى بالياء لانقلاب ألفهن ياء مع الضمير، وعلى الأول يشئيان بالواو، والقولان عن الأخفش.

والثالث: أن الألف الأصلية والمجهولة يقلبان ياء مطلقا.

تنبيهان:

الأول: قوله (جامد) يشمل الألفين، فإن الجامد هنا ما لم يعرف له اشتقاق وقد عبر بعضهم عن الأصلية بالمجهولة.

والثاني: مثل فى شرح التسهيل المجهولة بخسا - بمعنى فرد - ولقا بمعنى ملقى لا يعبا به، ونوزع فى المثالين أما خسا فقال فى المخصص يكتب فى الألف من خساء مهموزا، وأما لقى فنص ابن جنى على أن ألفه عن ياء وهو بمعنى ملقى فهو فعل بمعنى مفعول، والمعنى أنه لخساسته وكونه تافها يلقيه كل أحد فلا يأخذه.

وقوله: فى غيرِ ذَا تُقَلَّبُ وَاوَا الألفِ.

الإشارة إلى الأنواع التى تقلب ألفها ياء وهى ما كانت ألفه رابعة فصاعدا أو ثلاثة منقلبة عن ياء أو أصلية أو مجهولة وأميلت، وما عدا ذلك تقلب ألفه واوا وهو نوعان: أحدهما: ما ألفه ثلاثة منقلبة عن واو. والآخر ما ألفه أصلية أو مجهولة ولم تمل، وتقدم تمثيل ذلك. وقوله: وَأَوَّلُهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أُلْفُ. يعنى من العلامة المذكورة فى باب الإعراب، ثم انتقل إلى الممدود فقال: وما كصحراء بواو ثنياً. يعنى أن ما كانت همزته للتأنيث فإذا ثنى تقلبها واوا فتقول فى صحراء صحراوان وكذلك ما أشبهه، وقوله: وَنَحْوُ عِلْبَاءِ كَسَاءٍ وَحِيَاءِ بواو أو همز. يعنى أن ما همزته للإلحاق نحو علباء^(١) أو منقلبة عن أصل نحو كساء وحياء فهزمة كساء عن واو وأصله كساو، وهمزة حياء عن ياء وأصله حياى، فهذان النوعان يجوز فى همزتهما وجهان؛ قلبهما واوا وتصحيحهما، فتقول عن الأول علباوان كساوان وحياوان وعلى الثانى علباءان وكساءان وحياءان.

(١) العلباء: اسم لبعض أعصاب صفحة العنق.

فإن قلت: أي الوجهين أجود؟

قلت: ذكر المصنف وفاقاً لبعضهم أن قلب التي للإلحاق أولى من تصحيحها والمنقلبة عن أصل بالعكس. ونص سيبويه والأخفش على أن إقرار الهمزة فيهما أحسن إلا أن سيبويه ذكر أن القلب في التي للإلحاق أكثر منه في المنقلبة عن أصل، مع اشتراكهما في القلة، وقوله: وغير ما ذكر **صَحَّح**

يعنى أن غير ما ذكر من أقسام الممدود تصحح همزته في التثنية، ويعنى بذلك ما همزته أصلية نحو قراء ووضاء، فإنه لم يبق من أقسام الممدود غيره، فتقول فيهما قراءان ووضاءان^(١).

والحاصل أن الممدود أربعة أقسام لأن همزته إما أصلية أو مبدلة من أصل أو مبدلة من ياء الإلحاق أو مبدلة من الف التانيث وقد عرفت أحكامها.

تنبيه:

قال الشارح: الممدود على أربعة أضرب: لأن همزته إما زائدة وإما أصلية والزائدة إما للتانيث نحو حمراء وصحراء وإما للإلحاق كعلباء وقوباء^(٢)، والأصلية إما بدل نحو كساء ورداء وحياء، وإما غير بدل نحو قراء ووضاء. انتهى. وفيه تجوز، لأن الهمزة في حمراء ونحوه ليست زائدة للتانيث، بل مبدلة من الألف الزائدة للتانيث عند الجمهور وكذلك الهمزة في جلباء ونحوه إنما هي مبدلة من الياء الزائدة للإلحاق، وتسمية همزة كساء ونحوه أصلية إنما هو باعتبار ما نشأت عنه. وقوله: **وَمَا شَدَّ عَلَى نَقْلِ قُصِرَ**. يشير به إلى أن الذي يقاس عليه في تثنية المقصور والممدود هو ما سبق ذكره، وما ورد بخلافه فهو شاذ لا يقاس عليه.

أما الذي شذ في المقصور فثلاثة أشياء:

الأول: قولهم **مَذْرُوان** - وهما طرفا الآلية - وقد يطلقان على جانب الرأس ونحوه - والقياس **مِذْرِيان** لأن ألفه رابعة، وعلّة تصحيحه أنه لم يستعملها مثني،

(١) القراء: الناسك. أي: المتعبد، والوضاء: الوضىء. أي: الحسن الوجه.

(٢) القوباء: مرض جلدى معروف، يظهر على الجلد على شكل بقع بيضاء مستديرة صغيرة ثم تتسع.

قال أبو علي: التالي لا يفرد البتة، وحكى أبو عبيد عن أبي عمرو مذى مفردا،
وحكى عن أبي عبيدة مذى ومذريان على القياس.

والثاني: حذف ألف المقصور خامسة فصاعدا لقولهم خَوَزَلَانِ وَضَغَطْرَانِ فِي
خَوَزَلِي^(١) وَضَغَطْرِي - وهو الأحمق - ولا يقاس على ذلك خلافا للكوفيين.

والثالث: قول بعضهم رضيان فى رضى وقياسه رضوان، لأنه من ذوات
الواو، وقاس الكسائي على ما ندر من ذلك، فأجار تشنية نحو رضى وعلا من
ذوات الواو المكسورة الأول والمضمومة بالياء.

وأما الذى شذ فى المدود فخمسة أشياء:

الأول: إقرار همزة التأنيث كقولهم حمراءان.

والثاني: قلبها ياء نحو حمرايان. قال المصنف: وكلاهما نادر، انتهى.
وحكى النحاس أن الكوفيين أجازوا فيها الإقرار، وحكى غيره أن قلبها ياء لغة
فزارة.

والثالث: حذف الألف والهمزة من قاصعاء ونحوه، قالوا قاصعان، وقاس
عليه الكوفيون.

والرابع: قلب همزة كساء ونحوه ياء، وفى التسهيل: ولا يقاس عليه خلافا
للكسائي. انتهى، ونقله أبو زيد لغة عن فزارة.

والخامس: قلب الأصلية واوا، قال فى التسهيل: وربما قلبت الأصلية واوا.
انتهى. وفى كلام بعضهم ما يقتضى أنه لم يسمع، وقال فى شرح التسهيل:
والحاصل أن المقيس عليه قلب المبدلة من ألف التأنيث واوا وسلامة الأصلية وإجازة
وجهين فى الملحقة مع ترجيح القلب، وإجازة وجهين فى المبدلة من أصل مع
ترجيح السلامة، وما سوى ذلك يحفظ ولا يقاس عليه إلا عند الكسائي. وقد
تبين ذلك.

وَاحْذِفِ مِنَ الْمَقْصُورِ فِي جَمْعِ عَلَى حَدَّ الْمَثْنَى مَا بِهِ تَكْمَلًا

(١) الخوزلى: مشية فيها تناقل وتبخر.

الجمع الذي على حد المثنى هو الجمع المذكر السالم، فإذا جمع الاسم هذا الجمع وكان مقصوراً حذف لالتقاء الساكنين وأبقيت الفتحة التي كانت قبل الألف لتشعر بالألف المحذوفة، فتقول جاء الأعلون ورأيت الأعلىين، وقد أشار إلى إبقاء الفتحة، وعلّة إبقائها بقوله:

والفتح أبقي مُشعراً بما حُفِّفَ .

وقد فهم من إطلاقه أنه لا فرق فيما ألفه زائدة وما ألفه غير زائدة، وهذا مذهب البصريين، وأما الكوفيون فتقل عنهم أنهم أجازوا ضم ما قبل الياء مطلقاً، ونقله المصنف عنهم في ذى الألف الزائدة نحو حبلى - مسمى به، قال في شرح التسهيل: فإن كان أعجمياً نحو عيسى أجازوا فيه الوجهين، لاحتمال الزيادة وعلمها.

تنبيه:

ظاهر كلامه في التسهيل وشرحه أن الكوفيين يجزمون في ذى الألف الزائدة بما ذكر من الضم والكسر، وقال في شرح الكافية: وأجاز الكوفيون ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء في المقصور الذي ألفه زائدة، فظاهره أنهم يجيزون الوجهين، وهو الظاهر من نقل غيره.

فإن قلت: لم يذكر هنا حكم غير المقصور إذا جمع على حد المثنى.

قلت: قد تقدم أول الباب الاعتذار عن اقتضاره هنا على المقصور والممدود، ولما كان حكم همزة الممدود في جمع التصحيح كحكمها في التثنية لم يعد ذكره في الجمع إحالة على التثنية، وكان ينبغي أن ينبه على أن ياء المتقوص تحذف في الجمع على حد المثنى، ويضم ما قبل الواو ويكسر ما قبل الياء فتقول (جاء القاضون ورأيت القاضين).

والحاصل أن حكم للمجموع على حد المثنى في الصحة والتغيير كحكم المثنى إلا المقصور والمتقوص، فإن آخرهما بحذف.

ثم انتقل إلى الجمع بالألف والتاء فقال:

وإن جمعتَهُ تاءً وألفٌ

.....

فالألف قلب قلبها في التثنية

الضمير في قوله: (وإن جمعته) للمقصود ومعنى قوله (قلبها في التثنية) أنها إن كانت رابعة فصاعداً قلبت ياء، وإن كانت ثالثة فعلى التفصيل المتقدم. فإن قلت: ما حكم الممدود والمنقوص إذا جمعا بالالف والتاء؟ قلت: كحكمهما إذا ثنيا.

فالحاصل أن حكم المجموع بالالف والتاء كحكم المثني مطلقاً إلا في حذف تاء التانيث مما هي فيه، كما سيأتي.

فإن قلت: لم ذكر حكم المقصور إذا جمع بالالف والتاء ولم يذكر حكم الممدود وكلاهما موافق للتثنية، فكان حقه أن يترك ذكرهما استغناء بما تقدم في التثنية أو يذكرهما إيضاحاً؟

قلت: لما كان حكم الممدود في جمعي التصحيح واحداً لم يذكره استغناء بذكره في التثنية بخلاف المقصور فإنه خالف التثنية في أحد الجمعين ووافقهما في الآخر.

وقوله:

....وتاء ذى التاء الزمن تنحية

يعنى أن تاء التانيث تحذف عند تصحيح ما هي فيه، لثلا يجمع بين علامتي التانيث، ويعامل الاسم بعد حذفها معاملة العارى منها فتقول في مسلمة مسلمات، وإذا كان قبلها ألف قلبت على حد قلبها في التثنية، فتقول في فتاة فتيات، لأنها عن ياء، وفي قطة قطوات، لأنها عن واو، وفي معطاة معطيات، لأنها رابعة، وإذا كان قبلها همزة تلى ألفا رائدة صححت إن كانت أصلية نحو قراءة وقراءات، وجاز فيها القلب والتصحيح إن كانت بدلا من أصل نحو نباء فيقال: نباءات ونباوات كما يفعل في التثنية.

والسالم العين الثلاثي اسماً أنل
 إن ساكن العين مؤنثاً بدأ
 إتباع عين فاءه بما شكل
 مختتماً بالتاء أو مجرداً

يعنى أن ما جمع بالالف والتاء وحاز الشروط المذكورة في هذين البيتين تتبع عينه فاءه في الحركة، فتفتح إن كانت الفاء مفتوحة وتضم إن كانت الفاء مضمومة وتكسر إن كانت الفاء مكسورة.

والشروط المذكورة خمسة وأنا أذكرها على ترتيبه:

الأول: أن يكون سالم العين، واحترز به من نوعين: أحدهما المشددة نحو جنة وجنة وجنة^(١) فليس فيه إلا التسكين. والآخر: ما عينه حرف علة، وهو ضربان: ضرب قبل حرف العلة فيه حركة تجانسه نحو تارة ودولة وديممة، فهذا يبقى على حاله، وذكر ابن الخباز في سورة الفتح ونسب إلى الوهم، وفي المصباح: هذيل تقول ديمات - بالفتح - في جميع الباب. وضرب قبل حرف العلة فيه فتحة نحو جوزة وبيضة، وهذا فيه لغتان: لغة هذيل الإتياع، ولغة غيرهم الإسكان، وسيأتي ذكره عند إشارة الناظم إليه.

الثاني: أن يكون ثلاثياً، واحترز به من الرباعي نحو جبال - علم للضبع فإنه يبقى على حاله.

الثالث: أن يكون اسماً، واحترز به من الصفة نحو ضخمة وجلفة^(٢) وحلوة فليس فيها إلا التسكين.

الرابع: أن يكون ساكن العين، واحترز به من متحرك العين، نحو شجرة ونبقة وسمرة فإنه لا يغير.

الخامس: أن يكون مؤنثاً، واحترز به من المذكر نحو بكر، فإنه لا يجمع بالآلف والتاء فلا يكون الإتياع المذكور، ولا يشترط أن يكون فيه تاء التانيث، فلذلك سوى بين المختتم بتاء التانيث والمجرد منها، فمثال المختتم بالتاء جفنة وسدرة وغرفة، ومثال المجرد منها دعد وهند وجمل، فإذا جمعت هذه المثل ونحوها بالآلف والتاء تبعت عينها فاءها لجمعها للشروط المذكورة فتقول جفئات وسدرات وغرفات ودعدات وهندات وجملات.

تنبيه:

منع الفراء إتياع الكسرة إلا أن يسمع فيحفظ ولا يقاس عليه وحجته أن فعلات تتضمن فعلاً وهو وزن أهمل إلا ما ندر كإبل، ورد بأنه أخف من فعل، فإن تصرف أدى إلى استعماله فلا ينبغي أن يجتنب.

(١) الجنة: بفتح الجيم - البستان، ويكسرهما: الجنون والجن، وبضمها: الوقاية.

(٢) جلفة: بكسر الجيم - مؤنث جلف - وهو الرجل الجافى.

وقوله:

وَسَكَّنَ التَّالِيَّ غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ خَفَّفَهُ بِالْفَتْحِ فَكَلًّا قَدْ رَوَا

يعنى أنه يجوز فى العين بعد الفاء المضمومة أو المكسورة وجهان مع الإبتاع، وهما الإسكان والفتح، فاتضح بذلك أن فى نحو سدره وهند من مكسور الفاء وجمل وغرفة من مضموم الفاء ثلاث لغات: الإبتاع والإسكان والفتح. وأما نحو جفنة ودعد فلا يجوز فيه إلا الإبتاع، ولا يسكن إلا فى الضرورة، وذكر فى التسهيل أنه يجوز فيه الإسكان اختيارا لأمرين: أحدهما اعتلال لامة نحو ظيبات والآخر: شبه الصفة نحو أهل وأهلات، ولم يستثن أكثرهم هذين النوعين، والأول حكاه ابن جنى عن قوم من العرب، فإذا صح النقل وجب قبوله.

تنبيهان:

الأول: أشار بقوله (فكلا قد روا) إلى ثبوت هذه اللغات نقلا عن العرب خلافا لمن زعم أن الفتح فى نحو غرفات إنما هو على أنه جمع غرف، وردَّ بأن العدول إلى الفتح تخفيفا أسهل من ادعاء جمع الجمع، وردده السيرافى بقولهم (ثلاث عُرفَات) - بالفتح.

الثانى: مذهب أبى على والجماعة أن السكون فى نحو غرفات تخفيف عن الضم وليس على الأصل، واستدل أبو على بأن السكون لم يجرى فى المفتوح على الأصل إلا نادرا فى الشعر فلا يحمل عليه الشائع الكثير، وكذلك الفتح عندهم تخفيفا عن الضم، عدلوا عن الضم إليه، وذهب بعضهم إلى أن الفتح إبتاع لما بعد، وأن التسكين تسليم للمجموع، واستدل بقول سيويوه: ومن العرب من يدع العين ساكنة، فهذا دليل على أنه سكون الأصل، وظاهر قوله (وسكن التالى الفتح أو خففه بالفتح) موافقة أبى على والجماعة:

وَمَنْعُوا إِبْتِاعَ نَحْوِ ذُرْوَهَ.. وَزِيَّةَ.

يعنى أن العرب منعوا إبتاع الكسرة فيما لامة واو، وإبتاع الضمة فيما لامة ياء، لاستثقال الكسرة قبل الواو والضمة قبل الياء، ولا خلاف فى ذلك. وقوله:

وشذَّ كَسْرَ جِرْوَةٍ

إشارة إلى قولهم جِروا - بكسر الراء - حكاه يونس وهو فى غاية الشذوذ،
لما فيه من الكسر قبل الواو.

تنبيهات:

الأول: قد ظهر بهذا أن لإتباع الكسرة والضممة شرطاً آخر غير الشروط
السابقة.

الثانى: فهم من كلامه جواز الإسكان والفتح فى نحو ذِرْوَةٍ وَرِيَّةٍ^(١) إذ لم
يتعرض لمنع غير الإتياع.

الثالث: فهم أيضاً من إطلاقه جواز اللغات الثلاث، فى نحو خطوة ولحية،
ومنع بعض البصريين الإتياع فى نحو لحية، لأن فيه توالى الحركات مرتين قبل
الياء، قال ابن عصفور: كما لم يحفلوا باجتماع ضمتين والواو، كذلك لم يحفلوا
باجتماع كسرتين والياء.

وَنَادِرٌ أَوْ ذُو اضْطِرَارٍ غَيْرٌ مَّا قَدَّمْتَهُ أَوْ لِأَنَّا سِ انْتَمَى

يعنى أن ما ورد من هذا الباب مخالفاً لما تقدم فهو إما نادر، وإما ضرورة،
وإما لغة قوم من العرب، فمن النادر قول بعضهم كَهَلَات - بالفتح^(٢) وقياسه
الإسكان، لأنه صفة، ولا يقاس عليه، خلافاً لقطرب، ومنه قول جميع العرب
(عَيْرَات) - بكسر العين وفتح الياء - جمع عير وهى الدابة التى يحمل عليها،
والعير مؤنث، وذهب المبرد والزجاج إلى أنه (عَيْرَات) بفتح العين، قال المبرد:
جمع عَيْر - وهو الحمار، وقال الزجاج: جمع عَيْر - الذى فى الكتف أو القدم^(٣)
وهو مؤنث، ومنه جِروا كما تقدم.

(١) ذِرْوَةٌ: بكسر الذال وضمها كما فى القاموس، وهو أعلى الشيء.

ورِيَّةٌ: بضم الزاى وسكون الباء وفتح الياء - وهى حفرة الأسد.

(٢) كهلات: جمع كهلة - وهى التى جاورت ثلاثين سنة.

(٣) وهو العظم الناتئ فى وسط الكتف أو وسط القدم.

ومن الضرورة قوله^(١):

فتستريح النفس من زفرتها

وقياسه الفتح.

ومن المسمى إلى قوم من العرب فتح العين المعتلة بعد الفاء المفتوحة نحو
جوزة وبيضة، فإنها لغة هذيل. قال شاعرهم^(٢):

(١) قائله: لم أقف على اسم راجزه. - وهو من الرجز.

وقبله: عل صروف الدهر أو دولاتها

اللغة: (عل) لغة في لعل (الدولات) - بضم الدال - جمع دولة في المال، وبالفتح في
الحرب، وقيل: هما واحد (تدلنا) من الإدالة. وهي الغلبة (اللمة) بالفتح - الشدة
(زفرتها) - جمع زفرة - وهي الشدة.

الإعراب: (عل) حرف من الحروف المشبهة بالفعل (صروف) اسم لعل (الدهر) مضاف
إليه (أو) حرف عطف (دولاتها) عطف عليها (تدلنا) جملة من الفعل والفاعل والمفعول
خير لعل (اللمة) - بالنصب - مفعول ثان لتدلنا (من لماتها) جار ومجرور في محل نصب
صفة لقوله (اللمة) تقديرها اللمة الكائنة من لماتها (فتستريح) - بالنصب - فعل مضارع
منصوب بأن مضمرة بعد الفاء (النفس) فاعل (من زفرتها) جار ومجرور متعلق بنستريح.
الشاهد: قوله (زفرتها) حيث سكن الفاء فيها لإقامة الوزن، والقياس: تحريكها.
مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٦٦٨، وابن الناظم، والسيوطي ص ١٢٩، والمكودي
ص ١٦٤.

(٢) قائله: هو شاعر من هذيل يمدح جملة - وهو من الطويل.

وعجزه: رفيق بمسح المنكبين سبوح.

اللغة: (أخو بيضات) أى: صاحب بيضات وملازم لها وهو جمع بيضة (رائح) اسم فاعل
من راح يروح وواحا، والرواح: السير وقت العشى، والمراد راجع إلى عشه (متأوب) اسم
فاعل من تأوب - إذا جاء فى أول الليل (رفيق بمسح) عليم بتحريكهما فى السير (سبوح)
حسن الجرى.

المعنى: يمدح الشاعر الهذلى جملة فيقول: إن جملى فى سرعة سيره كذكر النعام الذى
له بيضات يحرص عليها. فهو يسعى ليلا ونهارا بسرعة وبمهارة، ليصل إليها ويطمئن
عليها.

الإعراب: (أخو) خبر لمبتدأ محذوف - أى: هو أخو (بيضات) مضاف إليه (رائح متأوب)
صفتان لأخ وكذلك (رفيق وسبوح) ويجوز فى سبوح أن تجعل خبرا ثانيا للمبتدأ.

الشاهد: قوله (بيضات) حيث فتح العين إتباعا لحركة الفاء - والاسم ثلاثى معتل العين.
مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشموني ٣/٦٦٨، وابن هشام ٤/٩١، وابن الناظم،
والمكودي ص ١٦٤.

أَخُو بَيْضَاتٍ رَائِحٍ مُتَأَوِّبٌ

وبلغتهم قرى ﴿ثلاث عورات لكم﴾^(١) ومنه إسكان العين في نحو ظبية،
لاعتلال لامه كما تقدم. والله أعلم.

(١) من الآية ٥٨ من سورة النور.



جمع التفسير

وهو الاسم الدال على أكثر من اثنين بتغيير ظاهر أو مقدر. وقسم المصنف التغيير إلى ستة أقسام، لأنه إما بزيادة نحو صِنُو وصِنوان^(١) أو بنقص كُخْمَة وتُخْم، أو تبديل شكل نحو أَسَد وأَسْد، أو بزيادة وتبديل شكل نحو رجل ورجال، أو بنقص وتبديل شكل نحو قَضِب وقَضْب، أو بهن كغلام وغلمان. واعتراض بأنه لا تحرير فيه، لأن صنوان من زيادة وتبديل شكل، وتخم من نقص وتبديل شكل، لأن الحركات التي في الجمع غير الحركات التي في المفرد. والتغيير المقدر في نحو فُلْك ودِلاص وهِجَان وشِمَال - للخِلقة^(٢) قيل: ولم يرد غير هذه الأربعة.

قلت: وليس كذلك، بل ذكر في شرح الكافية من ذلك قولهم (رجل عَفْتَان) - وهو القوى الجافى - (ورجال عَفْتَان)، وحكى ابن سيده (ناقة كِنَار) و(نوق كِنَار)^(٣) فتكون منها، ومذهب سيبويه أن فلكا وبابه جمع تكسير، فيقدر في ذلك زوال حركات المفرد وتبديلها بحركات مشعرة بالجمع، ففلك إذا كان مفردا كقُفْل، وإذا كان جمعا كبُدن، وكذلك تقول في سائرهما، ودعانا إلى ذلك أنهم قالوا في تثنيته فلكان، فعلم أنهم لم يقصدوا به ما قصدوا بجنب ونحوه مما اشترك فيه الواحد وغيره، حين قالوا: هذا جنب، وهذان جنب، وهؤلاء جنب، فالفارق عنده بين ما يقدر تغييره وما لا يقدر تغييره وجود التثنية وعدمها، وقال المصنف في باب أمثلة الجمع من التسهيل: والأصح كونه - يعنى باب فلك - اسم جمع مستغنيا عن تقدير التغيير.

فإن قلت: يرد على حد جمع التفسير نحو (جَفَنَات، ومُصْطَفَيْن) فإن واحده قد تغير للجمع.

(١) صنو وصنوان: إذا خرج نخلتان أو ثلاث من أصل واحد فكل واحدة منهن صنو. والاثنتان صنوان - بكسر النون - غير منون، والجمع صنوان بتحريك النون بحسب العامل منونة.

(٢) دلاص: أى: براق، يقال: للواحد والجمع من الدرور.

وهجان: يقال: للواحد والجمع من الإبل، والخلقة: أى الطبيعة.

(٣) كِنَار: أى: مكتنزة اللحم، ويستوى فيه المذكر والمؤنث.

قلت: ليست الجمعية مستفادة من فتح فاء جفنات وحذف ألف مصطفى، فإن تقدير السلامة فيها لا يدخل بالجمعية.

وجمع التكسير على ضريين: ضرب للقلة وضرب للكثرة.

فمدلول جمع القلة بطريق الحقيقة من ثلاثة إلى عشرة، ومدلول جمع الكثرة بطريق الحقيقة ما فوق العشرة إلى ما لا نهاية له، وبدأ بأبنية القلة فقال:

أَفْعَلَةٌ أَفْعَلٌ ثُمَّ فَعْلَةٌ ثُمَّتْ أَفْعَالٌ جُمُوعٌ قُلَّةٌ

أمثلتها على الترتيب: أرغفة، أبحر، فتية، أجمال.

وقد فهم من هذا أن ما بقى من أبنية جمع التكسير فهو للكثرة، وليس من أبنية القلة. فَعَلٌ نحو ظَلَمٌ، ولا فَعَلٌ نحو نَعَمٌ ولا فَعْلَةٌ نحو قَرْدَةٌ خلافا للفرء، ولا فَعْلَةٌ نحو بَرَّةٌ، خلافا لبعضهم، نقله عنه ابن الدهان، ولا أَفْعَالٌ نحو أصدقاء خلافا لأبي زيد الأنصاري، نقله عنه أبو زكريا التبريزي، والصحيح أن هذه كلها من جموع الكثرة.

تنبيهات:

الأول: ذهب ابن السراج إلى أن فَعْلَةٌ اسم جمع، لا جمع تكسير، وشبهته أنه لم يطرد.

الثاني: يشارك أفعله وأخواته في الدلالة على القلة جمع التصحيح للمذكر والمؤنث، ونقل ابن إياز عن ابن خروف: أنه قال في شرح الجمل: هو مشترك بينهما؛ وذلك لأنه مستعمل فيهما، والأصل الحقيقة، قال ابن إياز: واستضعفه بعض الأشياخ، لأن اللفظ إذا دار بين المجاز والاشتراك، كان المجاز راجحا.

الثالث: إذا قُرِنَ جمع القلة بال التي للاستغراق، أو أضيف إلى ما يدل على الكثرة انصرفَ بذلك إلى الكثرة كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾^(١) وقد جمع الأمرين قول حسان^(٢):

(١) من الآية ٣٥ من سورة الأحزاب.

(٢) قائله: هو حسان بن ثابت الأنصاري - وهو من الطويل - .

لنا الجفّناتُ الغرُّ يلمعنَ في الضحَى وأسيفانا يقطرنَ من نَجْدَةٍ دَمَا
 وبِعَضُ ذِي بِكَثْرٍ وَضَعًا يَفِي كَارِجُلٍ وَالْعَكْسُ جَاءَ كَالصَّفِيِّ
 قد يستغنى بوضع مثال القلة عن مثال الكثرة، كقولهم في رِجْلٍ أَرِجُلٍ، ولم
 يجمعوه على مثال كثرة، ونظيره عُنُقٌ وَأَعْنَاقٌ، وفؤاد وأفئدة.

وقد يستغنى بوضع مثال الكثرة عن مثال القلة كقولهم في صَفَاءَ صَفِيٍّ (١)
 ولم يجمعوه على مثال القلة، ونظيره قَلْبٌ وَقُلُوبٌ وَرِجْلٌ وَرِجَالٌ.

وقد يستغنى بأحدهما عن الآخر في الاستعمال لقريته مجازاً نحو ﴿ثَلَاثَةٌ
 قُرُوءٍ﴾ (٢). واعلم أن للكلام على جمع التكسير طريقتين:

الأولى: وهي طريق سيبويه وأكثر النحويين، أن يتكلم على بنية المفرد فيقال
 مثلاً فَعَلٌ يَجْمَعُ فِي الْقِلَّةِ عَلَى كَذَا وَفِي الْكَثْرَةِ عَلَى كَذَا.

والثانية: وهي طريق المصنف - أن يتكلم على بنية الجمع فيقول مثلاً أفعل
 يطرد في كذا ويحفظ في كذا.

ولما شرع في التفصيل على هذه الطريقة قال:

لِفِعْلِ اسْمًا صَحَّ عَيْنًا أَفْعُلُ وَلِلرُّبَاعِيِّ اسْمًا أَيْضًا يُجْعَلُ

= اللغة: (الجفّنات) جمع جفنة - وهي القصة (الغر) بضم الغين - جمع غراء وهي
 البيضاء (يلمعن) من لمع إذا أضاء ومن للبيان (من نجدة) أي: من شجاعة وشدة (دما)
 واحد وضع موضع الجمع لأنه جنس.

الإعراب: (لنا) جار ومجرور خبر مقدم (الجفّنات) مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمّة الظاهرة.
 (الغر) صفة للجفّنات (يلمعن) جملة من الفعل والفاعل في محل نصب حال من الجفّنات
 (في الضحى) جار ومجرور، وروى: بالضحى فالباء ظرفية بمعنى في (وأسيفانا) أسيف
 مبتدأ ونا مضاف إليه (يقطرن) جملة من الفعل والفاعل في محل خبر المبتدأ (من نجدة)
 جار ومجرور، ومن للبيان والتبويض.

الشاهد: قوله (الجفّنات) حيث جمعت بالالف والتاء في القلة، وأيضاً أسيفانا فإن المراد
 بها التكثير، وقال الركني: القياس الجفان والسيوف.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٦٧١، والشاهد ٥٩٤ في الخزانة، وابن يعيش ٥/١٠،
 وسيبويه ٢/١٨١.

(١) صفاة: الصخرة الملساء. (٢) من الآية ٢٢٨ من سورة البقرة.

يعنى أن أفعلًا أحد جموع القلة يطرد فى نوعين من المفردات:

الأول: ما كان على فَعَل بشرطين أحدهما: أن يكون اسما، وأن يكون صحيح العين.

فشمّل نحو فَلَسَ وَكَفَّ وَدَلَّوْ وَظَبَّى وَوَجَّهَ، فتقول فى هذه: أَفْلَسٌ وَأَكْفٌ وَأَدَلٌ وَأَظَبٌ^(١) وَأَوْجَهُ.

واحترز بقوله (اسما) من الصفة، فلا يجمع على أَفْعَل، وندر أعبد فى عبد، لأنه صفة، وسهله غلبة الاسمىة.

واحترز بقوله (صح عينا) من معتل العين، فلا يجمع على أَفْعَل إلا نادرا كقولهم: أعين وأثوب.

والثانى: ما كان رباعيا، بأربعة شروط: أن يكون اسما، وأن يكون بمدة ثلاثة، وأن يكون مؤنثا، وأن يكون بلا علامة نحو (عَنَاق)^(٢) وذِرَاع، وَعُقَاب، ويمين، فتقول فيها: أَعْتَقُ، وَأَذْرُعُ، وَأَعْقُبُ، وَأَيْمُنُ.

فإن كان صفة نحو شجاع، أو بلا مدة نحو خِنَصْرٌ أو مذكرا نحو حمار، أو بعلامة التأنيث نحو سحابة لم يجمع على أَفْعَل، وندر من المذكر طِحَالٌ وَأَطْحُلُ، وَغُرَابٌ وَأَغْرُبُ، وَعَتَادٌ وَأَعْتَدُ، ونحوها.

وقد أشار إلى هذه الشروط بقوله:

إِنْ كَانَ كَالْعَنَاقِ وَالذَّرَاعِ فِي مَدٍّ وَتَأْنِيثٍ وَعَدًّا الْأَحْرَفِ

تنبيهات:

الأول: فهم من تمثيله، أن حركة الأول لا يشترط كونها فتحة أو غيرها لتمثيله بالمفتوح والمكسور.

(١) أدل وأظب: أصلهما أدلو وأظبي فقلبت ضمة اللام والباء كسرة والواو ياء وحذفت الياء الأصلية فى أظبي والمنقلبة فى أدلو على حد الحذف فى قاض وغاز.
(٢) العناق: أنثى المعز والجمع أعتق وعنوق.

الثاني: فهم من إطلاقه (في مد) أن الألف وغيرها من أحرف المد في ذلك

سواء.

الثالث: فائدة قوله (وعد الأحرف) التنبيه على الشرط الرابع - وهو التعرى

من العلامة - ولولا التنبيه على هذا لم يكن له فائدة، لأنه صرح أولاً بالرباعي.

وغيرُ ما أفعلُ فيه مطرَدٌ من الثلاثي اسماً بأفعالٍ يرِدُ

يعنى أن أفعالا يطرد في جمع اسم ثلاثي لم يطرد فيه أفعل، وهو فَعَلٌ الصحيح العين، فاندرج في ذلك فَعَلٌ المعتل نحو ثوب وسيف، وغير فَعَلٌ من أوزان الثلاثي، وهى فَعَلٌ نحو حَزَبٌ وأحزاب، وفَعَلٌ نحو صُلْبٌ وأصلاب^(١) وفَعَلٌ نحو جَمَلٌ وأجمال، وفَعَلٌ نحو وعِلٌ وأوعال^(٢)، وفَعَلٌ نحو عَضُدٌ وأعضاد، وفَعَلٌ عُنُقٌ وأعناق، وفَعَلٌ نحو رُطَبٌ وأرطاب، وفَعَلٌ نحو إِبِلٌ وأبال، وفَعَلٌ نحو ضِلَعٌ وأضلاع.

وأما فَعَلٌ الصحيح العين، وهو الذى يطرد فيه أفعل، فلا يجمع على أفعال إلا نادراً نحو فَرَّخٌ وأفراخ، وزَنَدٌ وأزناد^(٣)، وسمع من ذلك شىء كثير، حتى لو قيل: ذهب ذاهب إلى اقتياسه، لذهب مذهباً حسناً، وذهب الفراء إلى أنه ينقاس فيما فاؤه واو نحو وَهْمٌ وأوهام، أو همزة نحو أَلْفٌ وآلاف ومذهب الجمهور أنه لا ينقاس فيهما ولا في غيرهما. وذكر فى شرح الكافية أن أفعالا أكثر من أفعل فى فَعَلٌ الذى فاؤه واو نحو وقت وأوقات ووهم وأوهام، والمضاعف نحو عم وأعمام وجد وأجداد، وذكر أن جمع الذى فاؤه واو على أفعل شاذ نحو وجه وأوجه، وأن المضاعف لم يسمع فيه أفعل إلا نادراً.

قلت: وهذا يؤيد مذهب الفراء فيما فاؤه واو، بل يقتضى ألا يكون أفعل

مطرداً فى هذين النوعين، وقد صرح فى التسهيل بمخالفة الفراء.

وغالباً أغناهم فَعْلَانٌ فى فَعَلٌ، كقولهم صِرْدَانٌ

(١) الصلب - بضم الصاد - كل ظهر له فقار، والغليظ الشديد.

(٢) الوعل - بفتح الواو وكسر العين - التيس الجبلى.

(٣) الزند: العود الأعلى الذى يقسح به النار. والزندة - بالهاء - العود الأسفل. والزند:

موصل طرف الذراع فى الكف.



يعنى: أن الغالب فى فَعَلَ أن يجمع على فَعْلَان - بكسر الفاء - كقولهم فى صُرْد: صِرْدَان، وفى نُغَز: نَغَزَان^(١)، وقد جَاءَ بعضه على أفعال نحو رُطِبَ وأرطاب وإليه أشار بقوله (غَالِبًا) ونص فى التسهيل على أن أفعالاً فيه نادر.

قلت: فلا ينبغى أن يمثل به فيما يطرد فيه أفعال.

فى اسم مذكر رباعى بِمَدِّ ثَالِثِ أَفْعَلَةٍ عَنْهُمْ أَطْرَدَ

يعنى أن أفْعَلَةٌ يطرد فى جمع اسم مذكر رباعى بمدة ثالثة نحو طعام وأطعمة، ورغيف وأرغفة، وعمود وأعمدة، وقال المهاذى^(٢): وربما شذ شىء من هذا فلم يستعملوا فيه أفْعَلَةٌ قالوا كتاب وكتب ولم يقولوا أكتبه. واحترز بالاسم من الصفة وبالمذكر من المؤنث، وبالرباعى من الثلاثى وبالمدة الثالثة من العارى عنه، فلا يجمع شىء من ذلك على أفْعَلَةٌ، إلا ما ندر من قولهم شَحِيحٌ وَأَشِحَّةٌ - وهو صفة - وعُقَابٌ وَأَعْقِبَةٌ - وهو مؤنث - وإنما قياسه أفْعَلٌ - وقدح وأقدحة - وهو ثلاثى - وجائزٌ وأجْوِرَةٌ - وليست مدته ثالثة - والجائز: الخشبة الممتدة فى أعلى السقف.

وَالزَّمَةُ فى فَعَالٍ أَوْ فِعَالٍ مُصَاحِبِي تَضْعِيفٍ أَوْ إِعْلَالٍ

يعنى أن أفْعَلٌ ملتزم فى جمع فعَالٍ - بفتح الفاء - وفِعَالٍ - بكسرها - مضاعفين نحو بتات^(٣) وأبته وزمام وأزمة أو معتل اللام نحو قَبَاءٌ وَأَقْبِيَةٌ وَإِنَاءٌ وَأَنِيَةٌ فإن قلت قد شذ قولهم: عَنَانٌ وَعَنْنٌ، وَحَجَّاجٌ وَحُجُّجٌ^(٤) وقالوا فى جمع سماء بمعنى المطر سَمِيٌّ، والقياس: اسمية، وهو مسموع أيضاً، فكان ينبغى أن يقول: «والزمه فى غير شذوذ».

(١) النغز: طير كالعصفور أحمر اللون يسمى البلبل، والأثنى نغزة. والصرد: طائر ضخم الرأس يصطاد العصافير.

(٢) هو أحمد بن عبدالله المهاذى الضرير. قال ياقوت: من تلاميذ عبد القاهر الجرجانى، له شرح اللمع.

(٣) بتات: متاع البيت، وأبته: أصله أبته فالتقى مثلان فنقلت حركة أولهما إلى الساكن قبله ثم أذغم أحد المثليين فى الآخر، وكذا يقال فى أزمة.

(٤) عنان: بكسر العين - ما يقاد به الفرس، ويفتحها السحاب.

وحججاج: بفتح الحاء وكسرها - العظم الذى ينبت عليه الحاجب.

قلت: وقد أشار إلى ذلك بعد بقوله: ما لم يُضَاعَفْ في الأعمِّ ذُو الألفِ.

وسياتى

فُعْلٌ لِنَحْوِ أَحْمَرَ وَحَمْرًا

من أمثلة جمع الكثرة فُعْلٌ، وهو مطرد في أفعال فعلاء - صفتين متقابلتين نحو أحمر وحمراء فتقول فيهما حمر. ومنفردين مانع في الخلق، نحو رجل أكرم - للعظيم الكمرة^(١) وامرأة عفلاء^(٢) فتقول فيهما: كَمُرٌ وَعُفْلٌ، فإن كانا منفردين مانع في الاستعمال خاصة نحو رجل ألى^(٣) وامرأة عجزاء^(٤) ولم يقولوا: رجل أعجز ولا امرأة ألياء في أشهر اللغات؛ ففي اطراد فُعْلٌ في هذا النوع خلاف. ونص في شرح الكافية على اطراده، وتبعه الشارح، ونص في التسهيل على أن فُعْلاً فيه محفوظ.

فإن قلت: فما المفهوم من كلامه هنا؟

قلت: موافقة شرح الكافية، لأنه أحال على التمثيل بأحمر وحمراء، فكل ما شابهه في الوزن والوصف جمع جمعها، وإن خص كلامه بالتقابلين لخصوصية المثال لم يستقم لخروج المنفردين لمانع، فتعين التعميم.

تبيينان:

الأول: يجب كسر فاء هذا الجمع فيما عينه ياء نحو بيض لما سيذكر في

التصريف.

الثاني: يجوز في الضرورة ضم عين هذا الجمع بثلاثة شروط: صحة عينه،

وصحة كلامه، وعدم التضعيف، كقوله^(٥):

وَأَنْكَرْتَنِي ذَوَاتُ الْأَعْيُنِ النَّجْلِ

.....

(١) مانع خلقى بأن تكون خلقة المذكر أو المؤنث غير قابلة للوصف.

والأكرم: العظيم الكمرة وهي حشفة الذكر.

(٢) عفلاء: العفل: شيء يجتمع في قبل المرأة يشبه الأذرة للرجل - والأذرة: الخصية المتفتحة.

(٣) ألى: كبير الآلية، والأصل ألى - بهمزتين ثانيتهما ساكنة، فقلبت الهمزة الثانية ألفا وكذا الياء لتحركها وانفتاح ما قبلها.

(٤) عجزاء: أى: كبيرة العجز.

(٥) قائله: لم آتف على اسم قائله - وهو من البسيط -

وصدره: طوى الجديدان ما قد كنت أنشره.

وهو كثير، فإن اعتلت عينه نحو بيض وسود، أو لامة نحو عُمى وعُشو،
أو كان مضاعفا نحو غُر جمع أَعْر، لم يجز الضم
وَفَعْلَةٌ جمعاً بنقل يُدْرَى

هذا هو رابع جمع القلة، ولم يطرد في شيء من الأبنية، بل هو محفوظ
في ستة أوزان: فَعِيل نحو صَبَى وَصَبِيَّة، وفعل نحو قَتَى وَفَتِيَّة، وفَعْل نحو شَيْخ
وشَيْخَة، وفُعَال نحو غُلَام وَغُلَمَة، وفُعَال نحو غَزَال وَغَزَلَة، وفِعْل نحو ثَنَى وَثَنِيَّة
على وزن عدى حكاه الفارسي، والثَنَى: هو الثاني في السيادة. فإن قلت: فما
فائدة قوله (وفعلة جمعاً) وقد علم بذكره أولاً أنه جمع؟

قلت: التعريض بقول ابن السراج؛ ولذلك لم يقل مثل هذا في غيره من
جموع القلة، (إذ لا خلاف فيها)^(١).

تنبيه:

لو قدم قوله (وفعلة جمعاً بنقل يدرى) على قوله (فعل لنحو أحمر وحمرا)
لتوالت جموع القلة.

وَفَعْلٌ لاسم رباعي بَمَدٍ قَدْ زِيدَ قَبْلَ لَامٍ اِعْلَالاً فَقَدْ
ما لم يُضَاعَفْ فِي الْأَعْمُ ذُو الْأَلْفِ
.....

من أمثلة جمع الكثرة فعل، وهو مطرد في اسم رباعي بمد قبل لامة صحيح
اللام، فإن كانت مدته ياءً أو واواً ولم يشترط فيه غير ذلك نحو قضيب وقَضُب،
وعمود وعمُد. فإن كانت ألفاً اشترط فيه مع ذلك ألا يكون مضاعفاً نحو قَزَال
وقُدُل^(٢) وحمار وحمُر.

= اللغة: «الجديدان» الليل والنهار «الأعين» جمع عين «النجل» بضم النون جمع نجلاء من
النجل وهو سعة شق العين. والرجل أنجل والعين نجلاء.

الإهراب: «طوى» فعل ماض «الجديدان» فاعل «ما» موصولة في محل نصب مفعول «قد»
حرف تحقيق «كنت» كان واسمها «أنشره» جملة في محل نصب خبر كان. وجملة كان
واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول «أنكرتني» فعل ماض والتاء للتأنيث والنون
للوقاية والياء مفعول «ذوات» فاعل «الأعين» مضاف إليه «النجل» صفة الأعين.

الشاهد: قوله «النجل» فإنه حرك الجيم للضرورة والقياس تسكينها.
مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٦٧٧، والسيوطي في الهمع ٢/١٧٥.

(١) ب، جـ.

(٢) القدال: جماع مؤخر الرأس - ومعقد العذار من الفرس خلف الناصية.

واحترز بالاسم من الصفة فإنها لا تجمع على فُعل، وشذ في وصف على
فَعَال نحو صَنَاع وصَنَع، وفعال نحو نَاقَة كَنَز ونوق كُنَز، وذهب بعضهم إلى أنه
قياس فيهما وبالرباعي من غيره، وشذ نحو رهن ورهن ونَمِر ونَمُر قال^(١):

فِيهَا عَيَائِلُ أُسُودٍ وَنُمُرٌ

وقيل يجوز أن يكون قصره من نمور ضرورة. وبالمدة من العارى منها،
وبصحة اللام من المعتلها نحو سقاء، فإنه لا يجمع على فُعل، وسبب ذلك أنه لو
جمع عليه لأدى إلى قلب الياء واواً فيصير إلى سَقُو، وقياسه حيثُذ قلب الواو ياء
والضمة كسرة فيصير إلى سَقِي، وهو بناء تنكبته العرب، وبعدم التضعيف في ذى
الألف عن نحو بَتَات وزمام، فإن قياسه أفعلة، وأشار بقوله في الأعم إلى شذوذ
قولهم عِنَان وَعُنُنٌ وَحَجَّاجٌ وَحُجُّجٌ، وفهم من تخصيص ذلك بذى الألف أن
المضاعف من ذى الياء نحو سرير، وذى الواو نحو ذلول، يجمع على فعل نحو
سرير وسرر وذلول وذُلُل.

تنبيهات:

الأول: لا فرق في الاسم الرباعي الجامع للشروط بين أن يكون مذكراً كما
مثل، أو مؤنثاً نحو أتان وأتن، وقلوص وقلص^(٢) فكلاهما يطرد فيه فُعل.

(١) قائله: أشده سيويه لحكيم بن معية الربيعي من تميم يصف فتاة نبتت في موضع محفوف
بالجبال والشجر - وهو من الرجز -.

وقبله: حفت بأطواد جبال وسمر في أشب الغيطان ملتف الحظر.

اللغة: «حفت» أحيطت «بأطواد» جمع طود وأصله الجبل العالى، والمراد هنا الشنديد
الارتفاع «الحظر» الموضع الذى حوله شجر كالحظيرة «أشب» ملتف ومختلط «الغيطان»:
جمع غوط وهى الأرض المطمئنة الواسعة «عيايل» جمع عيل - واحد العيال والمراد أشبال
السباع.

الإعراب: «فيها» جار ومجرور خبر مقدم والضمير عائد إلى الغيطان «عيايل» مبتدأ
مؤخر «أسود» بدل من عيايل أو بيان لها. وروى بالجر على الإضافة، ويكون من إضافة
الصفة إلى الموصوف.

الشاهد: قوله «نمر» جمع نمر على نمر والقياس: نمور.

مواضعه: ذكره ابن هشام فى شرح الألفية ٤/١١٢. وابن يعيش ٥/١٨.

(٢) القلوص: بفتح القاف - الناقة الشابة.



الثاني: ما مدته ألف ثلاثة أقسام: مفتوح الأول، ومكسوره، ومضمومه.

أما الأول والثاني ففُعُلٌ فيهما مطرد، وتقدم تمثيلهما، وأما الثالث فظاهر إطلاقه هنا اطراد فُعُلٌ فيه، وصرح بذلك في شرح الكافية، فإنه مثل بقُراد وقُردٌ، وكُراع وكُرعٌ في المطرد، وتبعه الشارح، وذكر في التسهيل أن فُعُلاً نادر في فُعَال وهو الصحيح؛ فلا يقال في غُراب غُربٌ ولا في عُقاب عُقبٌ.

وإذا قلنا باطراده فيشترط ألا يكون مضاعفا كما شرط ذلك في أخويه.

الثالث: يجب في غير الضرورة تسكين عين هذا الجمع إن كانت واواً نحو سِوار وسور، ومن ضمها في الضرورة قوله^(١):

أغرُ الثنايا أحمَ اللثاتِ يحسُنُها سوُكُ الإسحِلِ

قال الفراء: وربما قالوا عون كرسل، فعلوا ذلك فرقا بين العوان والعانة، أي بين جمعهما، والبصريون لا يجيزون ضم هذه الواو إلا في الشعر، ويجوز تسكين عينه إن لم تكن واواً نحو قُذَلٌ وحُمُرٌ في قذل وحمر، وإن كانت ياء كسرت الفاء عند التسكين فتقول في سيال سِيلٌ وسيل^(٢) فإن كان مضاعفا لم يجز تسكينه، لما يؤدي إليه من إدغام، ونذر قولهم ذُبابٌ وذُبٌّ والأصل ذُبُّبٌ.

الرابع: اطراد عند تميم وبعض كلب فتح عين فعل المضاف تخفيفا فليل في الاسم فقط، فلا يصح في ثياب جدد إلا الضم، وقيل: مطلقا في الاسم

(١) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من المتقارب -

اللغة: «أغر» أبيض «الثنايا» جمع ثنية وهي الأسنان الأربعة التي يليها الرباعيات «أحم» من الحمة وهو لون بين الدهمة والكمته «اللثات» جمع لثة، وهي اللحمية المركبة فيها الأسنان «يحسُنُها» يجعلها «سوك» جمع سواك «الإسحل» بكسر الهمزة - شجر يتخذ منه المساويك.

الإعراب: «أغر» مرفوع على أنه خبر لمبتدأ محذوف أي: هو أغر «الثنايا» مضاف إليه «أحم» خبر بعد خبر «اللثات» مضاف إليه «يحسُنُها» فعل مضارع والهاء مفعوله «سوك» فاعل «الإسحل» مضاف إليه.

الشاهد: قوله «سوك» حيث ضم فيه الواو والقياس تسكينها.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٦٦٩.

(٢) السيال: ضرب من الشجر له شوكة.

والصفة، وإلى الأول ذهب ابن قتيبة وغيره من أئمة اللغة، واختاره ابن الصائغ،
وإلى الثاني ذهب أبو الفتح والشلوين.

الخامس: ذكر في الكافية والتسهيل أن فُعْلاً يطرد في نوعين: أحدهما
المتقدم، والآخر فُعُول بمعنى فاعل نحو صبور وصَبْرٌ، فإن كان بمعنى مفعول لم
يجمع على فُعُل نحو رَكوب، ولم يذكره هنا، فأوهم أنه غير مقيس، وليس
كذلك.

.....
وَفُعَلٌ جَمْعًا لِفُعْلَةٍ عُرِفَ

..... ونحو كُبْرَى ...

من أمثلة جمع الكثرة فُعَلٌ، ويطرد في نوعين:

الأول: فُعْلَةٌ - اسما نحو غُرْفَةٌ وَغُرْفٌ، فإن كانت صفة نحو ضُحْكَةٌ^(١) لم
يجمع على فُعَلٌ.

الثاني: الفُعْلَى - أنثى الأفعال نحو الكُبْرَى والكبير، فإن لم تكن أنثى الأفعال
نحو بُهْمَى وَرُجْعَى لم يجمع على فُعَلٌ.

تنبيهات:

الأول: قوله (ونحو) - بالجر معطوف على فاعله، أى ولنحو.

الثاني: فهم من تمثيله بكبرى أن مراده أنثى الأفعال، احترازا من غيرها كما
سبق.

الثالث: أخل هنا باشتراط الاسمية من فُعْلَةٌ، وهو شرط كما تقدم فلو قال
فُعَلٌ لِفُعْلَةٍ اسما عرف) لأجاد.

الرابع: اقتصر هنا وفي الكافية على هذين النوعين، أعنى فعلة اسما
والفُعْلَى أنثى الأفعال، وقال في شرح الكافية بعد ذكرهما: وشذ فيما سوى ذلك،
يعنى فُعْلاً، وزاد في التسهيل نوعا ثالثا وهو فُعْلَةٌ - اسما نحو جُمُوعَةٌ وَجُمُوعٌ، فإن

(١) ضُحْكَةٌ: بضم فسكون - وهو من يضحك منه كثيرا، وأما بضم ففتح فهو من يضحك
كثيرا.



كان صفة نحو امرأة شُلَّة - وهي السريعة - لم يجمع على فَعَل. وتقدم رابع يطرد فيه فَعَل عند بعض تميم وكلب.

الخامس: اختلف في ثلاثة أنواع آخر؛ الاول: فَعَلِي مصدرا نحو رُجِعِي، والثاني: فَعَلَة - بفتح الفاء - فيما ثانيه واو ساكنة نحو جَوْزَة، فقاسه الفراء في هذين النوعين فتقول: رُجِعْ وجَوْزْ كما قالوا في رؤيا ونوبة: رُؤَى ونُوب. وغيره يجعل رُؤَى ونوب مما يحفظ ولا يقاس عليه. والثالث: فَعَل مؤنثا بغير تاء نحو جُمَل، فهذا يجمع على فَعَل قياسا عند المبرد، وغيره يقصره إن جاء على السماع. وقوله في الكافية: وجُمَل مثل بُرْمَة في فَعَل - يقتضى موافقة المبرد.

ولفَعَلَة فَعَلٌ

من أمثلة جمع الكثرة فَعَلٌ، وهو مطرد في فَعَلَة، قال في التسهيل: اسما تاما، نحو فرقة وفرق، واحترز بالاسم من الصفة كقولهم صِغْرَة وكِبْرَة وعِجْزَة في ألفاظ ذكرت في المخصص، وذكر أنها تكون هكذا للمفرد وللمثنى والمجموع، وبالتالي من نحو رِقَة فإن أصله ورق، لكن حذفت فاؤه.

فإن قلت: فقد أخل هنا بالشرطين.

قلت: أما اشتراط الاسمية فإنه أخل به في فعلة كما أخل به في فعلة، ولو قال: لفعلة اسما، وجاء بعضه على فعل لاوضح.

وأما الثاني: فقد أجاب عنه بأن نحو رقة بعد الحذف لم يبق على وزن فعلة، وإنما ذلك باعتبار أصله.

فإن قلت: قد رعم بعض النحويين أن فعلة لم يجئ صفة فلعله إنما لم يعتد بالاسمية بناء على هذا كما تقدم.

قلت: تقييده بالاسمية في التسهيل يرد ذلك، وأيضا فقد ثبت ورود فعله صفة (فليس نفيه بصحيح) (١).

فإن قلت: ما حكم فعلة - بضم الفاء - إذا حذفت فاؤه؟

(١) ب، ج. وفي أبياسقاط فليس.

قلت: لم يشترط في التسهيل التمام إلا في فعلة - بكسر الفاء - والقياس يقتضى تساويهما، فلعله إنما لم يذكر ذلك في فعلة - بضم الفاء - لأنه قليل جدا قالوا: في وصله صلة.

تنبيه:

قاس الفراء فعلا في فعلى اسما نحو ذكرى وذكرك، وفعلة - يائي العين، نحو ضيعة وضييع، كما قاس فعلا في نحو رؤيا ونوبة، وقاسه الفراء في نحو هند، كما قاس فعلا نحو جمل، ومذهب الجمهور أنه إن ورد لم يقس عليه هذه الأنواع، وقوله في الكافية: وهند مثل كسرة في فعل.

يقتضى موافقة المبرد كما في نحو جمل (وقد يجيء جمعه على فعل) يعنى أن فعلة - بكسر الفاء - قد تجمع على فعل كقولهم حلية وحلى، ولحية ولحى، وهو شاذ، وقال بعضهم حلى ولحى - بالكسر - على القياس.

تنبيه:

كما ناب فعل عن فعل في حلية وحلية ناب فعل عن فعل في صورة وقوة قالوا صور وقوى، بكسر أولهما شذوذا

في نحو رام ذو اطراد فعله

من أمثلة جمع الكثرة فعلة - بضم الفاء - وهو مطرد في فاعل وصفا لمذكر عاقل معتل اللام نحو رام ورماة وقاض وقضاة، وإلى هذه الشروط أشار بقوله في التمثيل برام، فاحترز بفاعل من وصف على غير فاعل، وبالصفة من نحو واد، وبالمذكر من نحو رامية، وبالعاقل من نحو أسد صار^(١). وبالمعتل من نحو ضارب، فلا يجمع شيء من ذلك على فعلة، وشذ في صفة على غير فاعل نحو كمي وكماة، وفي فاعل اسما نحو باز وبزاة وفيه شذوذ من وجه آخر، لأنه غير عاقل، وفي وصف على فاعل صحيح اللام قالوا: هادر وهدر - بالدال المهملة - وهو الرجل الذي لا يعتد به.

(١) صار - بتخفيف الراء - من الضراوة لابتشديدها من الضرر.

تنبیه:

اختلف النحويون في وزن رماة ونحوه، فذهب الجمهور إلى أنه فعلة، وهو مما انفرد به المعتل إلا ما ندر، أعنى هدره، وذهب الفراء إلى أن وزنه فعل نحو شاهد وشهد بدليل مجيء بعض ذلك كقولهم غُزِيَ جمع غاز والهاء فيه عوض من ذهاب التضعيف، وذهب بعضهم إلى أن وزنه فعلة - بالفتح - نحو حملة، وضمت فاؤه فرقا بين الصحيح والمعتل.

وشاع نحو كامل وكَمَلَة

ومن أمثلة جمع الكثرة فعلة - بفتح الفاء - وهو مطرد في فاعل وصفا للمذكر عاقل صحيح اللام نحو كامل وكَمَلَة وبارَّ وبررة، وأشار بالمثل أيضا إلى الشروط. واحترز من غير فاعل ومن فاعل اسما أو مؤنثا أو غير عاقل أو معتل اللام، ولا يجمع شيء من ذلك على فعلة باطراد، وشذ في غير فاعل نحو سيد وسادة، وقل في غير العاقل نحو ناعق ونعقة - وهى الغريبان.

تنبیه:

لو قال كذاك نحو كامل وكَمَلَة، لكان أنصرا لأن الشياخ لا يلزم منه الاطراد.

فَعَلَى لوصف كقتيل وزَمِنَ وهالك وميت به قَمِنَ

من أمثلة جمع الكثرة فعلى، وهو مطرد في وصف على فعيل بمعنى مفعول دال على هلك أو توجع، قال في شرح الكافية أو تشتت نحو قتيل وقتلى وجريح وجرحى وأسير وأسرى، ويحمل عليه ما أشبه في المعنى من فعل كزَمِنَ وزَمِنَى، وفاعل كهالك وهلكى، وفعل كَمِيت وموتى، وزاد في الكافية والتسهيل فعيل بمعنى فاعل كمريض ومرضى، وأفعل كأحمق وحَمَقَى، وقَعْلان كسكران وسكرى، قال: وبه قرأ حمزة والكسائي ﴿وترى الناس سُكْرَى وَمَا هُمْ بِسُكْرَى﴾ (١) قال: وما سوى ذلك محفوظ، كقولهم كيس وكيسى فإنه ليس فيه ذلك المعنى.

لفعل اسما صح لا ما فعلة والوضع في فعل وفعل قللة

(١) من الآية ٢ من سورة الحج.

من أمثلة جمع الكثرة فَعَلَة، وهو لاسم صحيح اللام على فَعَلٍ نحو دُرْجٍ ودرَجَة^(١) وكُوْر وكُوْرَة، ودُبٌ ودَبِيَّة، وعلى فَعَلٍ وفَعَلٍ قليلاً، فالأول نحو غَرْدٍ وغَرْدَة^(٢) وزَوْجٍ وزَوْجَة، والثاني قرد وقِرْدَة وحِسلٍ وحِسلَة وهو الضب، وهو محفوظ في هذين كما يحفظ في غيرهما نحو هَادِرٍ وهَدْرَة.

واحترز بالاسم من الصفة، وبالصحيح اللام من المعتل نحوى مدى وظبي ونحى^(٣) فإنه لا يجمع شيء من ذلك على فَعَلَة، ونذر في عِلْجٍ عِلْجَة^(٤) لأنه صفة.

وفُعَلٌ لفاعلٍ وفاعله وصفين نحو عاذلٍ وعاذلة

من أمثلة جمع الكثرة فُعَل، وهو مطرد في وصف صحيح اللام على فاعل وفاعلة نحو عاذلٍ وعُدُل، وعاذلة وعُدُل، واحترز بالوصفين من الاسمين نحو حاجب العين، وجائزة البيت، ولا يجمعان على فعل.

ومثله الفُعَالُ فيما ذُكِرَا وذَانِ فِي المَعَلِّ لَأَمَّا نَدْرَا

من أمثلة جمع الكثرة فُعَالٌ وهو مثل فُعَلٍ في المذكر خاصة، أى: يطرد في وصف صحيح اللام على فاعل نحو عاذلٍ وعُدُل، ونذر في المؤنث كقولهِ^(٥):

(١) درج - بضم الدال وسكون الراء - وهو وعاء المغازل.

(٢) غرد - بفتح الغين وسكون الراء - وهو نوع من الكمأة.

(٣) نحى: بكسر النون وسكون الحاء - وهو وعاء السمن.

(٤) عِلْج: بكسر فسكون: الرجل من كفار العجم، وهو أيضا الشديد الغليظ.

(٥) قائله: هو عمير بن شبيب - المعروف بالقطامي - وهو من البسيط - .

اللغة: أبصارهن جمع بصر - والمراد العين مائلة متجهة «صداد» من الصد وهو الإعراض. المعنى: إن عيون هؤلاء الغواني متجهة إلى الشبان، والحال أنهن لم يعرضن عنى ولم ينسيننى.

الإعراب: أبصارهن مبتدأ وضمير النسوة مضاف إليه، إلى الشبان، جار ومجرور متعلق بقوله مائلة «مائلة» خير المبتدأ «وقد» حرف تحقيق «أراهن» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه والضمير البارز مفعول أول، «عنى» جار ومجرور متعلق بقوله صداد وساغ تقديم معمول المضاف إليه على المضاف لأمرين: أولهما: أن المعمول جار ومجرور فيتوسع فيه والثاني: أن المضاف يشبه حرف النفي فكأنه ليس فى الكلام إضافة «غير» مفعول ثانٍ لأرى «صداد» مضاف إليه.

أَبْصَارُهُنَّ إِلَى الشُّبَّانِ مَائِلَةٌ وَقَدْ أَرَاهُنَّ عَنِّي غَيْرَ صُدَادٍ

وتأوله بعضهم على أن صداد في البيت جمع صاد، وجعل الضمير للأبصار؛ لأنه يقال بصر صاد، كما يقال بصر حاد.

تنبيه:

قال بعض النحويين: ينظر ما سمع من فعل وفعال في فاعل المذكور فيتبع فإن لم يسمع جمع تصحيحا، فإن فقد بعض شروط التصحيح جمعت بأيهما شئت، وهذا خلاف المفهوم من كلام المصنف. وقوله (وذان) الإشارة إلى فَعَلٌ وفعَالٌ، يعني: أنهما ندرا في جمع فاعل المعتل اللام نحو غار وغزى، فعلم أن شرط اطرادهما صحة اللام.

فَعَلٌ وَفَعَلَةٌ فِعَالٌ لِهَمَّا وَقَلٌّ فِيمَا عَيْنُهُ الْيَا مِنْهُمَا

من أمثلة جمع الكثرة فعال - وهو مطرد في فعل وفعلة اسمين أو وصفين نحو كَعَبٌ وَكِعَابٌ وَصَعَبٌ وَصِعَابٌ، وَقَصْعَةٌ وَقِصَاعٌ وَخَدَلَةٌ وَخِدَالٌ^(١)، بشرط ألا تكون عينهما ياء، فهم ذلك من قوله (وقل فِيمَا عَيْنُهُ الْيَا مِنْهُمَا).
ومن القليل ضيف وضياف.

تنبيه:

بقي شرط آخر وهو ألا يكون فاؤهما ياء، وندر قولهم يعار جمع يعر - وهو الجدى - وقد ذكر هذا في غير هذا الكتاب.

وَفَعَلٌ أَيْضًا لَهُ فِعَالٌ مَالِمٌ يَكُنُّ فِي لَامِهِ اِهْتِلَالٌ

يعنى أن فعال أيضا يطرد في فَعَلٌ نحو جبَلٌ وجمال بثلاثة شروط:

=الشاهد: قوله (صداد) فإنه جمع صادة بدليل التانيث في أبصارهن وأراهن وذلك نادر، لأن فعال جمع لفاعل - لا لفاعلة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشموني ٣/٦٨٤، وابن هشام ٤/١٠٩. وابن عقيل ٢/٣٤٤.

(١) خدلة: أى: ممثلة الساقين والذراعين.

الأول: ألا تكون لامه معتلة، احترازاً من نحو فتى.

والثاني: ألا يكون مضعفاً احترازاً من نحو طلل.

والثالث: أن يكون اسماً لا صفة، ونص على الثاني بقوله (أَوْ يُكْ مَضْعَفًا) وأما الثالث فقد ذكره في التسهيل (ومثلُ فَعَلٍ. ذُو التَا) يعني: أن فَعْلَةً يجمع على فعال باطراد كفعال نحو رقية ورقاب، ويشترط فيه ما اشترط في فعل. والله أعلم. وقوله (وفعلٌ مع فُعْلٍ فاقبلِ) يعني: أن فعالاً يطرد فيها أيضاً نحو قَدَحٍ وقِدَاحٍ ورمحٍ ورمَاحٍ.

تنبيه:

يشترط في هذين الوزنين أن يكونا اسمين احترازاً من نحو جلف وجلوف^(١). ويشترط في ثانيهما ألا يكون واوى العين كحوت، ولا يائي اللام كمذى^(٢).

وَفِي فَعِيلٍ وَصَفٍ فَاعِلٍ وَرَدَّ كَذَلِكَ فِي أَنْثَاءٍ أَيْضًا اطَّرَدَ

يطرد فعال أيضاً في فعيل بمعنى فاعل وفعيلة مؤنثة نحو ظريف وظريفة يجمعان على ظراف. واحترز من فعيل بمعنى مفعول ومؤنثه نحو جريح وجريحة فلا يقال فيهما جراح.

تنبيهات:

الأول: يشترط في فعيل بمعنى فاعل وأنثاء أن يكونا صحيحى اللام، ذكره في التسهيل.

الثاني: زعم العبدى^(٣) أن فعالاً يختص بجمع فعيلة المؤنث وهو خطأ، بل يشترط فيه المذكر والمؤنث.

(١) جلف: وهو الشاة المسلوخة بلا رأس ولا قوائم، ومنه الرجل الجافى فى خلقه.
(٢) المدى: هو القفيز الشامى وهو غير المد وقياس جمعه أمداء.
(٣) هو أحمد بن بكر بن أحمد العبدى أبو طالب. أحد أئمة النحاة المشهورين قال ياقوت: كان نحوياً لغويًا قرأ على السيرافى والرمسانى والفارسى، وله شرح الإيضاح. شرح كتاب الجرمى - ومات يوم الخميس العاشر من شهر رمضان سنة ست وأربعمائة.

الثالث: قد اتضح بما تقدم أن فعلا مطرد في ثمانية أوزان:
فَعْلٌ، وَفَعْلَةٌ، وَفَعَلٌ، وَفَعَلَةٌ، وَفَعِلٌ، وَفَعِلَةٌ، وَفَعِيلَةٌ - بالشروط
المذكورة.

وَشَاعَ فِي وَصْفِ عَلَى فَعْلَانًا أَوْ أَثْنَيْهِ ...

أى: كثر فعال في وصف على فَعْلَانِ نحو غضبان وغضاب، وندمان وندام
أو على فَعْلَى نحو غضبى وغضاب أيضا، أو على فَعْلَانَةٍ نحو ندمانة وندام، وهما
أثنا فعلان، لأن مؤنثه يكون على فعلى وفعلانة، وقوله (أو على فعلانا) - بضم
الفاء نحو خمصان وخماص^(١)، وكذلك فعلانة أثناء نحو خمصانة وخماص
أيضا، وإليها أشار بقوله (أو على فعلانا).

فهذه خمسة أوزان: فَعْلَانٌ، وَفَعْلَى، وَفَعْلَانَةٌ، وَفَعْلَانٌ وَفَعْلَانَةٌ كثر فيها
فعال.

فإن قلت: فهل يطرد فيها؟

قلت: صرح في شرح الكافية بعدم الاطراد فيها فقال: وشاع دون اطراد،
وظاهر التسهيل اطراده، وقوله:-

وَمِثْلُهُ فَعْلَانَةٌ وَالزَّمَهُ فِي نَحْوِ طَوِيلٍ وَطَوِيلَةٌ تَفِي

أى: التزم فعلا فيما عينه واو ولامه صحيحة من فعيل بمعنى فاعل وفعيلة
أثناء نحو طويل وطويلة، فنقول فيهما طوال، ولم تجاوره فيهما إلا إلى
التصحیح^(٢).

وَيَفْعُولُ فَعْلٌ نَحْوُ كَيْدٍ يُخَصُّ غَالِبًا

من أمثلة الكثرة فَعُولٌ - وهو مطرد في اسم على فَعِلٍ نحو كَيْدٍ وَكَيْبُودٍ وَنَمِرٍ
وَتُمُورٍ، ولم يجاوروا فَعُولًا في جمع فعل إلى غيره من جموع الكثرة غالبا، وإلى
هذا أشار بقوله: (يخص غالبا).

وأشار بقوله (غالبا) إلى أنه قد يجمع على غير فَعُولٍ نادرا، نحو نَمِرٍ وَتُمُرٍ،

(١) الخمصة: الجوعة، وخمص البطن - مثلثة - خلا، ورجل خمصان وخميص الحشا:

ضامر البطن، وهي خمصانة والجمع خماص.

(٢) نحو طويلين وطويلات.

ولم يجمع فعل على فعال استغناء بفعول، وقال الشارح: ولا يكادون يجاوزون في الكثرة جمع فعل على فعول إلى جمعه على فعال، فإن جاء منه شيء عد نادرا، فيه نظر، لأن تخصيصه بقوله إلى فعال يقتضى أنهم قد يجاوزونه إلى غير فعال، وكلام الناظم يقتضى أنهم لم يجاوزوه، غالبا لا إلى فعال ولا إلى غيره، وقوله (وإن جاء منه بشيء)، يقتضى أنه لم يقف على شيء منه، وقد سمع نمار في نمر وأشار إليه في التسهيل.

... كَذَاكَ يَطْرُدُ فِي فَعَلٍ أَسْمَاءَ مُطْلَقَ الْفَاءِ ..

يعنى أن فُعُولًا أيضا يَطْرُدُ فِي فَعَلٍ - بفتح الفاء - نحو كعب وكعوب وكسرها نحو حمل وحمول وضمها نحو جند وجنود - بشرط أن يكون اسما، فإن كانت أوصافا نحو صَعَبٌ وَجِلْفٌ وَحَلُوٌ، لم يجمع على فُعُولٍ، إلا ما شذ كضَيْفٌ وَضِيُوفٌ.

تنبيهات:

الأول: اطراد فُعُولٍ فِي فَعَلٍ مشروط بالأ تكون عينه واوا كحَوْضٌ وشذ فُوجٌ فِي فَوْجٍ، ومشروط فِي فَعَلٍ بالأ تكون عينه واوا أيضا كحوتٍ، والأ يكون مضاعفا نحو خُفٌّ وشذ حُصٌّ وَحُصُوصٌ^(١).

الثاني: صرح المصنف بأن فعلا وفعولا مقيسان في هذه الأوزان الثلاثة بشروطها.

وقال بعض النحويين: فعل يجمع في الكثرة على فعال وفعول وهو في ذلك على ثلاثة أضرب:

ضرب يجتمعان فيه نحو كعب وكعاب وكعوب، وضرب ينفرد به فعال نحو كلب وكلاب دون كلوب، وضرب ينفرد به فعول وهو فليس وفلوس دون فلاس. وقال غيره: فعول وفعال كثيرا في جمع فعل الصحيح العين فعلى أيهما جمعته العرب اتبع، فإن لم يحفظ منهما واحد نظر في بقية أبنية الجموع فإن جمع على واحد منها أو أكثر اتبع، فإن لم يوجد جمع على أي منهما على التخيسر، قال

(١) والحص: هو الورس ويقال له: الزعفران.

بعض المتأخرين: وينبغي أن تعلم أن أكثر الجموع سماعي، لكن منها ما يغلب فيذكر الغالب ليحمل عليه ما لم يسمع جمعه.

الثالث: قال في التسهيل وقد تلحقهما التاء، يعني فعلا وفعولا نحو فحالة وفحولة، وهو قليل لا يطرد. وذكر في التسهيل أيضا أن من أمثلة اسم الجمع فعالة نحو جمل وجمالة، قيل: وقد ذكر أولا أن فعالا تلحقه التاء فيكون جمالة جمع تكسير لا اسم جمع وقوله (وَفَعَلْ لَهُ) من تنمة الكلام على فعول نحو أسد وأسود وشجن وشجون.

فإن قلت: فهل يطرد جمعه على فعول؟

قلت: ذكره في التسهيل مع ما يقاس فيه فُعُول، لكن بشرطين: أن يكون اسما، والآخر مضاعفا، أما نحو طُلُول في طلل فمقصود على السماع. وقال في الكافية: وفي فعل يقل - وصرح في شرحها بأنه يقتصر فيه على السماع، وفي الارتشاف بعد ذكره فيما يطرد فيه فعول، وقيل: يقتصر فيه على السماع، وبه جزم الشارح.

فإن قلت: فما المفهوم من قوله (وفعل له)؟

قلت: ظاهره أنه مقيس، وفاقا لظاهر التسهيل، فإنه ذكره عقيب المطرد، ولم يصرح بعدم اطراده، وأيضا فإنه لم يذكر في هذا النظم غالبا إلا المطرد، وقد شد فعول في غير فعل نحو شاهد وشهود وصال وصلّى، ولم يتعرض لذكر ذلك فظهر أن مراده ذكر المطرد، وقال الشارح: ويحفظ فعول في فعل ولذلك قال وفعل أيضا له فعول، ولم يقيده باطراد، فعلم أنه محفوظ فيه انتهى. وفيه نظر؛ لأن مثل هذه العبارة إنما استعملها الناظم فيما هو مطرد كقوله: وفعل أيضا له فعال.

فإن قلت: فما إعراب قوله (وفعل له) على هذا؟

قلت: يحتمل وجهين: أحدهما أن يكون فعل مبتدأ، وله خبر مبتدأ محذوف تقديره: له فعول، والضمير عائد على فعل، والجملة خبر الأول، وهذا ظاهر تقدير الشارح. والثاني: أن يكون فعل مبتدأ، وله خبره، والضمير لفُعُول أي: فَعَلْ لفُعُول. يعني أنه من المفردات التي تجمع على فعول.

فإن قلت: فهلا جعلت قوله وفعل معطوفا على قوله في فعل فيكون نصا في اطراد فعول فيه، فيكون قوله له، ابتداء كلام يتعلق بما بعده، والضمير لفعل، أى: لفعل وللفعال فعلان، فيؤخذ منه أن فعلا جمع على فعلان.

قلت: أما جمع فعل على فعلان فثابت في الصحيح والمعتل نحو حرب وخربان وهو ذكر الحبارى - وفتى وقتيان، وأخ وإخوان، وتاج وتيجان، وهو مطرد في واوى العين، صرح بذلك في شرح الكافية قال: وقد يجمع عليه الصحيح العين نحو حرب، فظاهره أنه لا يطرد في الصحيح العين، فلو جعل قوله: له، ابتداء كلام لاقتضى اطراد جمع فعل على فعلان في الواوى العين وغيره. وقوله: بعد (وشاع) في قاع وحوت، يدل على أن اطراده مخصوص بنحو قاع من الواوى العين.

فإن قلت: يحتمل أن يكون أراد أن فعلانا مطرد في فعل مطلقا، ولا ينافى ذلك ما ذكر من شياعه في قاع ونحوه، لاحتمال أن يكون في قاع ونحوه أكثر منه في غيره مع اطراده في النوعين، ويدل على صحة هذا قوله في التسهيل: ومنها فعلان لاسم على فعل أو فعال أو فعل مطلقا، أو فعل واوى العين فلم يعتد بواوى العين إلا فعلا، وقال: في فعل مطلقا.

قلت: هذا احتمال يبعده ظاهر اللفظ، والله أعلم.

وقوله: وللفعالِ فعْلانٌ حصَلُ.

يعنى أن من أمثلة جمع الكثرة فعْلان - بكسر الفاء - وهو مطرد في اسم على فُعال نحو غُرَابٍ وِغْرَبانٍ وِغْلَامٍ وِغْلِمانٍ وتقدم أول الباب التنبيه على اطراده في فُعل نحو صرْدٍ وِصرْدانٍ.

وشاعَ في حوتٍ وقاعٍ مع ما ضاهاهما وقلَّ في غيرهما

يعنى أن فعْلان كثر فيما عينه واو من فُعل وفعل فالأول نحو حوتٍ وِحيْتانٍ ونونٍ وِنينانٍ^(١) والثانى نحو قاعٍ وِقيعانٍ، وتاجٍ وِتيجانٍ.

(١) النون: هو الحوت.

قلت: وصرح في شرح الكافية باطراده فيما عينه واو من الوزنين، ثم أشار بقوله: وقل في غيرهما. إلى أنه قد ورد فعلان في غير ما ذكر قليلا كقولهم خرب وخربان، وتاج وتيجان وأخ وإخوان وغزال وغزلان وصور وصوران وصيران - والصور - قطع بقر الوحش - وظليم وظلمان - والظليم ذكر النعام - وخروف وخرفان، وحائط وحيطان، وقنو وقنوان^(١).

قال الشارح بعد ذكر هذه المثل: فهذه وأمثالها أسماء تحفظ ولا يقاس عليها. قلت: وفيه تصريح بأن فعلان في نحو خرب لا يقاس عليه، وهو ظاهر كلامه في شرح الكافية كما سبق ذكره، وتقدم ما ذكره في التسهيل. والله أعلم.

وَفَعْلًا اسْمًا وَفَعِيلًا وَفَعَلٌ غَيْرَ مُعَلِّ الْعَيْنِ فُعْلَانٌ شَمِلٌ

من أمثلة الكثرة فُعْلَان - بضم الفاء - وهو مقيس في اسم على فعل نحو بَطْنٌ وَبُطْنَانٌ وَظَهْرٌ وَظَهْرَانٌ وَسُقْفٌ وَسُقْفَانٌ، أو فَعِيلٌ نحو قَضِيبٌ وَقَضِيبَانٌ وَرَغِيفٌ وَرَغِيفَانٌ، أو فَعَلٌ - صحيح العين - نحو ذَكَرٌ وَذَكَرَانٌ وَجَمَلٌ وَجَمَلَانٌ.

تنبيهات:

الأول: قال في شرح الكافية: إن فعلان يطرد فيما كان من الأسماء الجامدة والجارية مجراها على فعل، ومثل الجارية مجراها بعبدان جمع عبد.

الثاني: ذكر الشارح في أمثلة فَعَلٌ جَذَعٌ وَجَذَعَانٌ^(٢). وذكر في التسهيل أن فعلان يحفظ في جذع ولا يقاس عليه لأنه صفة.

الثالث: ظاهر كلامه أن فُعْلَانَا شاذ في غير ما ذكر، وقال في التسهيل: ومنها فُعْلَانٌ لاسم على فَعِيلٌ أو فَعَلٌ صحيح العين أو فَعَلٌ أو فِعْلٌ - فزاد فِعْلًا نحو ذئب وذؤبان، وقال في شرح الكافية: إن فُعْلَانَا في فِعْلٌ قليل.

وَلِكِرِيمٍ وَبِخَيْلٍ فُعْلًا كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلَا

(١) القنو: بالكسر والضم - والقنا - بالكسر والفتح - الكياسة، جمعه أقناء وقنوان وقنيان - مثلثين.

(٢) الجذع: الشاب الحدث، وقيل: الثنى من المعز - وهى بهاء - والجمع جذاع وجذعان.

ومن أمثلة جمع الكثرة فعلاء - وهو مقيس في فعيل صفة لمذكر عاقل بمعنى فاعل غير مضاف ولا معتل اللام، نحو كريم وكرماء وبخيل وبخلاء.

فإن قلت: هل لذكر المثالين فائدة؟

قلت: التنبيه على استواء وصف المدح والذم في ذلك.

تنبيهات:

الأول: قيد فعيلًا المذكور في شرح الكافية بأن يكون بمعنى فاعل، واحترز بذلك من فعيل بمعنى مفعول، فإنه لا يجمع على فعلاء إلا نادرا كقولهم ذفين ودُفْناء وسُجِين وسُجْناء، وقال في التسهيل: ومنها فُعلاء لمذكر عاقل بمعنى فاعل أو مَفْعِل أو مَفَاعِل فزاد مفعلا نحو فعيل سميع بمعنى مسمع، ومفاعلا نحو جليس بمعنى مجالس فيقال فيهما سمعاء وجلساء، فينبغي أن يحمل قوله في شرح الكافية بمعنى فاعل على أن المراد بمعنى اسم الفاعل مطلقا، ليشمل الثلاثي وغيره.

والثاني: يحتمل قوله: كذا لما ضاهاهما، وجهين: أحدهما أن المراد ما شابه كريما وبخيلا في الوزن بالشروط المذكورة، نحو ظريف وشريف، وأراد بذلك التنصيص على تعميم الحكم.

والآخر: أن يكون المراد ما شابه كريما وبخيلا في المعنى، وبهذا جزم الشارح، قال: وكثر فيما دل على المدح كعاقل وعقلاء وصالح وصلحاء وشاعر وشعراء، وإلى هذا أشار بقوله: لما ضاهاهما.

يعنى أن نحو عاقل وصالح وشاعر مشابه لنحو بخيل وكريم في الدلالة على معنى هو الغريزة، فهو كالثائب عن فعيل، فلهذا جرى مجراه. انتهى.

قلت: ما ذكره الشارح هو معنى قوله في الكافية:

وكفعيلَ ذا اجمَعَنَّ فاعِلا في قصدِ مدحٍ نحو جَمَعِيَ عاقِلا

وظاهر كلامه اطراد ذلك، إلا أن فهم ذلك من قوله هنا: كذا لما ضاهاهما.

غير واضح، لأنه لم يخصه بفاعل، فيوهم أن كل وصف دل على مدح (أو ذم)^(١) يجمع على فعلاء، وليس كذلك.

(١) ب، ج.

ثم اعلم أن في اقتصار الشارح نبعا للكافية على فاعل وعلى معنى المدح نظرا؛ لأنه ذكر في التسهيل أنه حمل على فعيل المذكور مادا على سجية حمد أو ذم من فعال أو فاعل، فزاد فعالا ولم يقتصر على المدح ومثّل فقال شجاع وشجعاء وبعاد وبعداء، وذكر في الكافية أن ذلك في فعال مقصور على السماع، فعلى هذا لا ينبغي أن يذكر مع فاعل.

وناب عنه أفعلاء في المَعْلَلِ لَأَمَّا وَمُضَعَفٍ وَغَيْرُ ذَلِكَ قَلَّ

من أمثلة جمع الكثرة أفعلاء - وهو ينوب عن فَعْلَاء في المضاعف والمعتل اللام من فعيل المتقدم ذكره، فالمضاعف نحو شديد وأشداء وخليل وأخلاء، والمعتل نحو غنى وأغنياء وولى وأولياء، استغنوا به عن فعلاء في هذين النوعين لما فيه من الثقل إلا ما ندر في المعتل كقولهم سَرِيٌّ وَسُرُوءٌ، وَتَقَى وَتُقُوءٌ وَسَخَى وَسَخُوءٌ، وأشار بقوله: وغير ذلك قل إلى ورود أفعلاء في غير المضاعف والمعتل قليلا نحو نصيب وأنصباء وصديق وأصدقاء وهين وأهوناء، ونحو ذلك.

فَوَاعِلٌ لِفَسْوَعِلٍ وَفَاعِلٍ وَفَاعِلَاءٌ مَعَ نَحْوِ كَاهِلٍ وَحَائِضٍ وَصَاهِلٍ وَفَاعِلَةٌ

.....

من أمثلة جمع الكثرة فواعل - وهو مطرد في هذه الأنواع السبعة:

أولها: فوعَل - نحو جوهر وجواهر.

وثانيها: فاعَل - بفتح العين نحو طابع وطوابع.

وثالثها: فاعِلَاء - نحو قاصعاء وقواصع^(١)

ورابعها: فاعِل - اسما علما أو غير علم نحو كاهل وكواهل^(٢) وخاتم

وخواتم.

وخامسها: فاعِلٌ - صفة مؤنث عاقل نحو حائض وحوائض.

وسادسها: فاعِلٌ - صفة مذكر غير عاقل نحو صاهل وصواهل.

(١) قاصعاء: هو جحر اليربوع الذي يقع فيه أي: يدخل.

(٢) كاهل: هو مقدم أعلى الظهر مما يلي العنق وهو الثلث الأعلى وفيه ست فقرات.

وسابعها: فَاعِلَةٌ - مطلقا نحو ضاربة وضوارب و فاطمة وفواطم و ناصية ونواص .

تنبيهات:

الأول: زاد في الكافية نوعا ثامنا وهو فَوْعَلَةٌ نحو صومعة وصوامع .

الثاني: ذكر في التسهيل ضابطا لهذه الأنواع، قال: فواعل لغير فاعل الموصوف به مذكر عاقل مما ثانيه ألف زائدة أو واو غير ملحقة بخماسي، واحترز بقوله: غير ملحقة بخماسي - من نحو خَوَّرْتَنِي^(١) فإنك تقول في جمعه خرائق، بحذف الواو .

الثالث: نص سيبويه على اطراد فواعل في فاعل صفة لمذكر غير عاقل كما تقدم نحو «نجوم طوالع وجبال شوامخ» قال في شرح الكافية: وغلط كثير من المتأخرين فحكم على مثل هذا بالشذوذ، وإنما الشاذ جمع فاعل صفة لمذكر عاقل على فواعل نحو فارس وفوارس، وإلى هذا أشار بقوله: وشذ في الفارس مع ما ماثلة .

والذي ماثله نحو نَوَاكِسٍ وَهَوَالِكٍ وَغَوَائِبٍ وشواهد، وكلها في صفات المذكر العاقل، قيل ويحسنه في فوارس أمن اللبس، لاختصاص معناه بالمذكر فإنه لا يقال امرأة فارسة، وأما هوالك فورد في مثل قالوا هالك في الهوالك ونواكس وغوائب وردا في الشعر .

تنبيهان:

الأول: تأول بعضهم ما ورد من ذلك على أنه صفة لطوائف فيكون على القياس، فيقدر في قولهم هالك في الهوالك في الطوائف الهوالك، قيل: وهو ممكن إن لم يقولوا رجال هوالك .

الثاني: قال في الارتشاف: وذكر المبرد أنه الأصل وأنه جائز شائع في

(١) الخورتق: هو قصر النعمان الأكبر - والواو فيه لإلحاقه بسفرجل .

الشعر. قلت يعني أنه جائز في الشعر لامطلقا كما نقل غيره، وقال في الارتشاف: وأجاز الأصمعي أن تجمع هذه الصفة جمع الاسم بالحمل عليه.

ويفَعَائِلَ أَجْمَعْنَ فَعَالَهُ وَشِبْهَهُ ذَا تَاءٍ أَوْ مِرْأَلَهُ

من أمثلة جمع الكثرة فعائل وهو لكل رباعي مؤنث بمدة قبل آخره مختوما بالتاء أو مجردا منها، وإلى هذا الضابط أشار بقوله (وشبهه) فاندرج فيه خمسة أوزان بالتاء وخمسة بلا تاء، فالتى بالتاء فَعَالَةٌ نحو سحابة وسحاب، وفعالة نحو رسالة ورسائل، وفعالة نحو ذؤابة وذؤائب^(١) وفعولة نحو حمولة وحمائل، وفعيلة نحو صحيفة وصحائف.

والتي بلا تاء فعال نحو شمال وشمائل وفعال نحو شمال وشمائل^(٢). وفعال نحو عقاب وعقائب، وفعول نحو عجوز وعجائز، وفعيل نحو سعيد - علم امرأة. قال في شرح الكافية: وأما فعائل جمع فعيل من هذا القبيل فلم يأت اسم جنس فيما أعلم، لكنه بمقتضى القياس يكون لعلم مؤنث كسعائذ جمع سعيد - اسم امرأة.

تنبيهات:

الأول: شرط هذه المثل المجردة من التاء أن تكون مؤنثة، فلو كانت مذكرة لم تجمع على فعائل إلا نادرا، كقولهم: جَزُورٌ وَجَزَائِرُ، وَسَمَاءٌ وَسَمَائِي^(٣)، قال^(٤):

(١) الذؤابة: بضم الذال مهموز - الضفيرة من الشعر إذا كانت مرسلة، فإن كانت ملوية فهي عقيفة، والذؤابة - أيضا: طرف العمامة، وطرف السوط.

(٢) شمال: بكسر الشين - مقابل اليمين، وبفتحها - ريح تهب من ناحية القطب.

(٣) الجزور: قال في القاموس: الجزور البعير، أو خاص بالناقة المجزورة، وقال في المصباح:

الجزور من الإبل خاصة يقع على الذكر والأنثى. وسماء: بمعنى المطر.

(٤) قائله: هو أمية بن الصلت - وهو من الطويل - .

وصدره: له ما رأت عين البصير وفوقه

اللغة: «سماء الإله» أراد به العرش.

الإعراب: «له» جار ومجرور خبر مقدم وضميره لربنا «ما» موصولة مبتدأ مؤخر، وتقديم

الخبر للحصر، أي: الذي رآته الأعين ملك لربنا ليس لأحد شيء منه وجملة رأت عين

البصير صلة الموصول «فوقه» ظرف خبر مقدم والضمير عائد لما الموصولة «سماء» مبتدأ=

ووصيد ووصائد^(١).

الثانى: قال فى التسهيل: ولْفُعولة وفَعالة وفِعالة وفُعالة أسماء - فشرط الاسمية فى غير فعيلة وأخل باشتراطها هنا، وأما فعيلة فشرط فيها ألا تكون بمعنى مفعولة احترازاً من جريحة وقتيلة ونحوهما، فلا يقال جرائح ولا قتائل، وشذ قولهم ذبيحة وذبائح ونحوهما.

الثالث: ظاهر اطراد فعائل فى هذه الأوزان الخمسة مختومة بالتاء ومجردة منها كما هو ظاهر الكافية، وقال فى التسهيل - بعد ذكر فُعولة وفَعالة وفِعالة وفُعالة: وإن خلون من التاء حفظ فيهن وأحقهن به فعول. انتهى.

وأما فعيل فلم يذكره فى التسهيل، لأنه لم يحفظ فيه فعائل كما تقدم، وهذا يدل على أن فعائل غير مطرد فى هذه الأوزان المجردة وتبعه فى الارتشاف.

الرابع: ذكر فى التسهيل أن فعائل أيضاً لنحو جرائض وقريشاء وبرآكاء وجلولاء وحبارى وحزابية^(٢) أن حذف ما زيد بعد لاميها، يعنى حبارى وحزابية، واحترز من أن يحذف أول الزائدين فيجمعها حيثذ على الفعالي فتقول: إن حذف ما بعد اللام حباثر، وحزائب، وإن حذف الأول حبارى وحزابى.

= مؤخر «الإله» مضاف إليه «فوق سبع سموات» حال من الضمير المستتر فى فوقه، ومن رفع سماء الإله بالطرف قبله كان فوق سبع سمائيا حالا من سماء الإله.

الشاهد: قوله «سمائيا» فقد جمع على فعائل.

مواضعه: ذكره سيبويه ٢/٥٩، والشاهد ٣٦ فى الخزانة.

(١) الوصيد: يطلق على معان ذكرها القاموس منها: فناء البيت، وعتبه، وبيت كالحظيرة من الحجارة، وكهف أصحاب الكهف، والذي يختن مرتين.

(٢) الجرائض - بجيم مضمومة وهمزة مكسورة - وهو العظيم البطن، والقريشاء: بقاف مفتوحة فراء مكسورة - التمر والبسر الجديدان. والبركاء: بفتح الباء والراء - الثبات فى الحرب والجلولاء: بفتح الجيم وضم اللام - قرية بناحية فارس. والحبارى: بضم الحاء وتخفيف الباء - طائر يقع على الذكر والأنثى. والحزابية: بحاء مفتوحة - وهو الغليظ إلى القصر.

وبِالْفَعَالِي وَالْفَعَالِي جُمُعًا صَحْرَاءُ وَالْعَذْرَاءُ وَالْقَيْسُ اتَّبَعًا

من أمثلة جمع الكثرة الفعالي - بالكسر - والفعالي - بالفتح - ولهما اشتراك وانفراد فيشتركان في أنواع:

الأول: أن يكونا فعلاء اسما نحو صحراء وصحار وصحارى .

والثانى: فَعَلَى اسما نحو عَلَقَى وَعَلَقَى وَعَلَقَى (١).

والثالث: فَعَلَى اسما نحو ذَفَرَى وَذَفَرَى وَذَفَرَى (٢).

والرابع: فَعَلَى وصفا لائى أفعال نحو حَبَلَى وَحَبَلَى وَحَبَلَى .

الخامس: فَعَلَاءَ نحو عَذْرَاءَ قَالُوا عَذَارٍ وَعَذَارَى .

وظاهر قوله (والقيس اتبعًا) أن فعالي وفعالي مقيسان فى نحو عذراء كما أنهما مقيسان فى نحو صحراء، ويؤيد ذلك قوله فى شرح الكافية: وكذلك ما أشبههما، ثم يحتمل أن يريد بنحو عذراء ماكان على فعلاء صفة مطلقا أو صفة خاصة بالمؤنث، وهذا أقرب، وقال الشارح: ويشترك فعالي وفعالي فيما كان على فعلاء اسما نحو صحراء أو صفة نحو عذراء، فسوى بينهما ولم يقيد الصفة، ثم الظاهر بعد هذا ما ذكره فى التسهيل وهو أن فعالي يحفظ فى نحو عذراء وأن الفعالي يشاركه فيه فاتضح أنهما غير مقيسين فى فعلاء صفة، ويشتركان أيضا فى جمع مَهْرَى قَالُوا: مَهَارٍ وَمَهَارَى، ولا يقاس عليهما، وسوى فى التسهيل بين عذراء ومهري، وينفرد فعالي - بالكسر بنحو حذرية وسعلاة وعرقوة والمأقى (٣)

(١) علقى: بفتح العين والقاف - اسم نبت .

(٢) ذفرى: بكسر الذال وسكون الفاء - الموضع الذى يعرق من قفا البعير خلف الأذن والفة للإلحاق بدرهم .

(٣) حذرية: بكسر الحاء والراء وإسكان الذال - وهى القطعة الغليظة من الأرض . سعلاة: بكسر السين وسكون العين قال فى القاموس: السعلاة والسعلاء - بكسرهما - الغول: أو ساحرة الجن .

عرقوة: بفتح العين وسكون الراء وضم القاف - وهى الخشية المعترضة على رأس الدلو
المأقى: بفتح الميم وسكون الهمزة وكسر القاف - وهو طرف العين مما يلى الأنف ويقال له: الموق والماق، وأما طرفها مما يلى الصدغ فاللحاظ .

وربما حذف أول زائديه من نحو حَبْنَطَى وَعَفْرَنَى وَعَدَوَلَى وَقَهْوَبَاةً وَبَلْهَنِيَّةً وَقَلْنَسُوةً وحبارى^(١). وندر في أهل وعشرين وليلة وكيقة - وهى البيضة. وينفرد فعالى - بالفتح - بوصف على فَعْلَانٍ أو فَعْلَى نحو سكران وسكرى وغضبان وغضبى فتقول سكارى وغضابى ولاتقول سكارى وغضابى - بالكسر - وورد محفوظا فى الفاظ آخر نحو حبط وحباطى.

وأعلم أن جمع فعلان وفعلى على فعالى - بضم الفاء راجع على فعالى - بفتحها.

تنبيهات:

الأول: إنما لم يذكر هنا ما تنفرد به فعالى من نحو حذرية وما بعدها لأنها يستفاد من قوله (وَبِفَعَالٍ وَشَبِيهِهِ انْطِقًا) وسيأتى بيانه، ولكنه أدخل بفعالى - بضم الفاء - فلم يذكره.

الثانى: قالوا فى جمع صحراء وعذراء: صحارىّ وعذارىّ أيضا - بالتشديد - فصار لكل منهما ثلاثة جموع فعالى وفعالى وفعالى.

الثالث: اعلم أن فعالى - بالتشديد - هو الأصل فى جمع صحراء ونحوها، وإن كان محفوظا لا يقاس عليه، وإنما يجىء غالبا فى الشعر، وإنما قلنا إنه الأصل لأنك إذا جمعت صحراء أدخلت بين الحاء والراء ألفا وكسرت الراء، كما تكسر ما بعد ألف الجمع فى كل موضع نحو مساجد، فتقلب الألف التى بعد الراء ياء، لانكسار ما قبلها، وتنقلب الثانية التى للتأنيث أيضا ياء ثم تدغم الأولى فيها، ثم

(١) حبنطى: بفتح الحاء والطاء وسكون النون - وهو العظيم البطن.

عفرنى: بفتح العين والفاء والنون وسكون الراء - وهو الأسد.

عدولى: بفتح العين والذال واللام وسكون الواو - وهى قرية بالبحرين.

قهوابة: بفتح القاف والهاء وسكون الواو - وهو سهم صغير، وأول زائديه الواو.

بلهنية: بضم الباء وفتح اللام وسكون الهاء من العيش. أى: فى سعة، وأول زائديه النون.

قلنسوة: بفتح القاف واللام وسكون النون وضم السين - ما يلبس على الرأس وزيد فيه

النون والواو ليلتحق بقمحوة، وأول زائديه النون.



إنهم أثروا التخفيف فحذفوا إحدى الياءين، فمن حذف الثانية قال الصحارى - بالكسر - ومن حذف الأولى قال الصحارى - بالفتح - وإنما فتح الراء وقلب الياء ألفا لتسلم من الحذف عند التنوين، والله أعلم.

واجعلْ فعَالِيَّ لغيرِ ذِي نَسَبٍ جَدَّدَ كَالكِرْسِيِّ تَتَّبِعَ الْعَرَبُ

من أمثلة جمع الكثرة فعالي وهو ل ثلاثي، ساكن العين مزيد آخره ياء مشددة لغير تجميد نسب، نحو كرسى وكراسى وبردى وبرادى، واحترز بقوله «لغير ذى نسب جدد» من نحو بصرى، فلا يقال بصارى، وعلامة النسب المتجدد جواز سقوط الياء وبقاء الدلالة على معنى مشعور به قبل سقوطها.

تنبيهات:

الأول: قد تكون الياء فى الأصل للنسب الحقيقى ثم يكثر استعمال ما هى فيه حتى يصير منسيا أو كالمنسى، فيعامل الاسم معاملة ما ليس منسوباً كقولهم مَهْرِيٌّ مَهَارِيٌّ، وأصله البعير المنسوب إلى مَهْرَةَ قَبِيلَةَ من قبائل اليمن، ثم كثر استعماله حتى صار اسماً للنجيب من الإبل.

الثانى: ذكر فى التسهيل أن هذا الجمع أيضاً لنحو علباء وقوباء وحوَلايا^(١) ويحفظ فى نحو صحراء وعذراء وإنسان وظربان^(٢).

قلت: أما صحراء وعذراء فقالوا فيهما صحارى وعذارى - بالتشديد - وتقدم التنبيه على أنه الأصل مع أنه لا يقاس عليه، وأما إنسان وظربان، فقالوا فيهما أناسى وظرابى وأصلهما أناسين وظرابين والياء فيهما بدل من النون. وزعم ابن عصفور: أن هذا البدل فى أناسى لازم، ورد بأن العرب قالت أناسين على الأصل، قال الشاعر^(٣):

(١) حولايا: بفتح الحاء وسكون الواو - اسم موضع، وقال فى القاموس قرية من عمل النهروان.

(٢) ظربان: على وزن قطران - دويبة متنتة الريح قيل تشبه الهر، وقيل تشبه القرد، وقيل تشبه الكلب.

(٣) قائله: لم أقف على اسم قائله - يسلى شخصاً مصاباً بأهله نارحاً عن داره ووطنه وقدم على قوم أحسنوا إليه غاية الإحسان حتى كأنه اجتمع بأهله فى وطنه - وهو من البسيط =

أهلاً بأهلٍ وبيتاً مثل بيتكم وبالأناسين إبدالِ الأناسين

قال فى التذييل والتكميل: ولو ذهب ذاهب إلى أن الياء فى أناسى ليست بدلا وأن أناسى جمع أنسى، وأناسين جمع إنسان، لكان قد ذهب إلى قول حسن واستراح من دعوى البدل، إذ العرب تقول: أنسى فى معنى إنسان. قال الشاعر^(١):

ولستُ لأنسى ولكن لملاكٍ تنزَّل من جو السماء يصبُ

فكما قالوا بختى وقمرى وبختى^(٢) وقمارى كذلك قالوا أنسى وأناسى،

انتهى.

قلت: الحامل لأهل التصريف على جعل أناسى جمع إنسان لا جمع أنسى أن ياءه للنسب، فليست كياء كرسى، قال فى شرح الكافية: ولو كان أناسى جمع أنسى لقليل فى جمع جنى جنانى وفى جمع تركى تراكى، انتهى. ويحكى فى

= الإعراب: «أهلاً» منصوب بفعل محذوف تقديره، أتيت أهلاً «بأهل» الباء للمقابلة، والمعنى: أتيت أهلاً عوض أهلك «وبيتاً» عطف على أهلاً، أى وأتيت بيتاً مثل بيتكم. أى عوضه «وبالأناسين» عطف على قوله بأهل - والمعنى: وعوضت بالأناسين «إبدال» يجوز بالجر على أنه صفة للأناسين الأول، وبالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، أى: هم إبدال - والجر أظهر - «الأناسين» مضاف إليه. والإبدال - جمع بدل وأراد به العوض، وأراد بالأناسين الأول الأناسين الذين قدم عندهم، وبالثنائى الأناسين الذين فقدهم وأصيب بهم.

الشاهد: قوله «وبالأناسين» فإنه جمع إنسان ويبدل من النون الياء فيقال أناسى.

(٢) قائله: هو رجل من عبد القيس يمدح به النعمان بن المنذر. وقيل: قائله أبو وجزة يمدح به عبدالله بن الزبير رضى الله عنهما، وقيل قائله علقمة بن عبدة - وهو من الطويل - اللغة: «لملاك» بالهمزة - أخرجها الشاعر عن الأصل؛ لأن أصل ملك ملاك، حذف الهمزة للتخفيف. «يصب» ينزل.

الإعراب: «ولست» الواو عاطفة على بيت قبله «ولست» ليس فعل ماض ناقص واسمها وخبرها محذوف. تقديره: لست معزوا لأنسى، وحرف الجر يتعلق بالمحذوف «ولكن» للاستدراك «لملاك» يتعلق بمحذوف تقديره: ولكن أنت معزوا لملاك «تنزل» جملة من الفعل والفاعل وقعت صفة لملاك «من جو» يتعلق به «السماء» مضاف إليه «يصب» جملة وقعت حالا من ملاك.

الشاهد: قوله «لأنسى» فهى بمعنى إنسان.

مواضعه: ذكره سيبويه ٢/٣٧٩.

(١) البختاتى جمع بختى - ككرسى - قال فى اللسان: البخت والبختية دخيل فى العربية أعجمى معرب، وهى الإبل الخراسانية تنتج من عربية وفالج وبعضهم يقول: إن البخت

عربى.

وفى كلام بعضهم ما يقتضى أنه جمع تكسير مطلقا، قال ابن الخباز: قد كسروا على فعيل ثلاثة أبنية: فعل كعبد وعبيد وكتب وكليب ورهن ورهين، وفعل كبقر وبقير، وفعل كضرس وضريس، وهو قليل لأنه أشبه بالآحاد انتهى، فلم يفرق بين عبيد وكليب كما ترى، وكذا قال فى الصحاح، والعبد خلاف الحر والجمع عبيد مثل كلب وكليب وهو جمع عزيز، وذكر فى الكافية أيضا من جموع التفسير فعلى ولم يسمع منه إلا لفظان حجلى جمع حجل، وظربى جمع ظربان، قال: ومذهب ابن السراج أنه اسم جمع، وقال الأصمعى: الحجلى لغة فى الحجل^(١). وذهب الأخفش إلى أن نحو ركب وصحب جمع تكسير ومذهب سيبويه أنه اسم جمع وهو الصحيح، لأنه يصغر على لفظه وذهب الفراء إلى أنه كل ما له واحد موافق فى أصل اللفظ نحو ثمر وثمار جمع تكسير، وليس بشيء.

وَبِفَعَالٍ وَشَبْهَةِ أَنْطَقًا فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ ارْتَقَى

من أمثلة جمع الكثرة وشبهه، والمراد بشبهه ما يماثله فى العدة والهيئة، وإن خالفه فى الوزن، نحو مفاعل وفعال، أما فعالل فيجمع عليه كل ما زادت أصوله على ثلاثة، وما شبهه فيجمع عليه كل ثلاثى مزيد إلا ما أخرجه بقوله: مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى.

وهو باب كبرى وسكرى، وأحمر وحمراء، ورام وكامل ونحوها، لأن هذه قد استقر تكسيرها على ما تقدم بيانه.

تنبيه:

شمل قوله (ما فوق الثلاثة) الرباعى ومازاد عليه: أما الرباعى فإن كان مجردا جمع على فعالل نحو جعفر وجعافر وبرثن وبرثن^(٢) وإن كان بزيادة جمع على شبه فعالل سواء كانت الزيادة للإحاق نحو صيرف وصيرف وعلقى وعلقى^(٣)، أم لغيره نحو أصبع وأصابع ومسجد ومساجد، ما لم يكن مما تقدم استثناءه.

(١) الحجل: بفتح الحاء والجيم - طائر معروف.

(٢) برثن: بضم الباء والياء وسكون الراء - قال فى القاموس: الكف مع الأصابع ومخلب

الأسد. (٣) صيرف: هو المحال من الأمور.

وأما الخماسى فهو أيضا إما مجرد وإما بزيادة، فإن كان مجردا فقد نبه عليه بقوله:

..... وَمِنْ حُمَاسِي جُرْدَ الْأَخْرَانْفِ بِالْقِيَّاسِ

إذا أريد جمع الخماسى المجرد حذف آخره، ليتوصل بذلك إلى بناء فعائل، فتقول فى سفرجل سفارج، ثم إن كان رابعه شبها بالزائد جار حذفه وإبقاء الخامس كما نبه عليه بقوله:

وَالرَّابِعُ الشَّيْبَةُ بِالْمَزِيدِ قَدْ يُحذفُ دُونَ مَا بِهِ تَمَّ الْعَدَدُ

يجوز حذف الرابع إذا كان شبيها بالمزيد لفظا أو مخرجا، فالأول نحو خدرنق^(١) لأن النون من حروف الزيادة، والثانى نحو فرزدق^(٢) لأن الدال من مخرج التاء وهى من حروف الزيادة، فلك أن تقول فيهما خدارق وفراقق - بحذف النون والدال - ولك أن تقول خدارن وفرازد بحذف الخامس كما تقدم وهو الأجود، وهذا مذهب سيبويه، وقال المبرد: لا يحذف فى مثل هذا إلا الخامس وخوارق وفراقق غلط.

تنبيهان:

الأول: أجاز الكوفيون والأخفش حذف الثالث، كأنهم رأوا حذف الثالث أسهل، لأن ألف الجمع محل محله.

الثانى: منع ابن ولاد تكسير الخماسى البتة، وقال سيبويه لا يكسرونها إلا على استكراه، وقال فى التسهيل: ويفنى غالبا التصحيح عن تكسير الخماسى الأصول، وأما الخماسى بزيادة فإنه يحذف زائده آخرها كان أو غير آخر نحو سِبَطْرَى وسباطر وقدوكس وقدأكس^(٣) ما لم يكن الزائد من الخمسة حرف لين قبل

(١) الخدرنق: العنكبوت: وقالوا خورنق - والصواب الأول.

(٢) فرزدق: اسم جنس جمعى لفرزدقة - وهى القطعة من المعجين.

(٣) سبطرى: مشية فيها تبخر، واسبطر اضطجع وامتد، والإبل أسرع، والبلاد استقامت.

فدوكس: بفتح الفاء والدال والكاف وسكون الواو - هو الأسد والرجل الشديد.

الأخر. فإنه لا يحذف بل يجمع على مفاعيل ونحوه، نحو عصفور وعصافير
وقرطاس وقراطيس وقنديل وقناديل، وهذا مفهوم من قوله:

وَزَائِدَ الْعَادِي الرَّبَاعِي أَحْذِفْهُ مَا لَمْ يَكُ لَيْنًا إِثْرُهُ اللَّذْخَمًا

فإن قلت: فهم من استثنائه حرف اللين أنه لا يحذف، ولكن من أين يفهم
أن واو عصفور وألف قرطاس ونحوها يقلبان ياء؟

قلت: هذا مفهوم من قاعدة مذكورة في التصريف لا يحتاج هنا إلى النص
عليها.

تنبيهان:

الأول: شمل قوله (وزائد العادي الرباعي) نحو قَبَعَثَرِي^(١) مما أصوله
خمسة، فهذا ونحوه إذا جمع حذف حرفان الزائد وخامس الأصول؛ فتقول فيه
قباعث.

الثاني: شمل قوله (لينا) ما قبله حركة مجانسة كما مر تمثيله، وما قبله
حركة غير مجانسة نحو غُرْنِيقٍ وفِرْدُوسٍ^(٢)، فتقول فيهما غرائيق وفراديس، وخرج
منه كَنَهْوَرٌ^(٣) مما يحرك فيه حرف العلة، فإنه لا يقلب ياء، بل حذف فتقول كناهر.

وَالسَّيْنُ وَالتَّاءُ مِنْ كَمُسْتَدْعٍ أَزَلٍ إِذْ بَيْنَا الْجَمْعَ بَقَاءَهُمَا مُخِلٌّ

اعلم أن الاسم إذا كان فيه من الزوائد ما يخل بقاءه بمثالي الجمع - أعني
فعالل وفعاليل - توصل إليهما بحذفه، فإن تأتي أحد المثالين بحذف بعض وإبقاء
بعض أبقى ما له مزية في المعنى أو في اللفظ، فلذلك تقول في جمع مستدع:
مداع - بحذف السين والتاء معا - لأن بقاءهما يخل بينية الجمع، وأبقيت الميم لأن
لها مزية عليهما لكونها تزداد لمعنى يخص الأسماء، وكذلك تقول في منطلق

(١) القبعثرى: العظيم الشديد، والأنثى قبعثراه.

(٢) غرنيق: بضم الغين وسكون الراء وفتح النون - طير من طيور الماء طويل العنق.

وفردوس: بستان.

(٣) كنهور: كسفرجل - المتراكم من السحاب والضخم من الرجال.

ومغتلّم. مطالِق ومغالِم، فتَوَثَّر الميم بالبقاء على النون والتاء، لما تقدم، وإلى هذا أشار بقوله: والميمُ أُولَى من سِوَاهُ بالبَقَا، فشمَل قوله (من سِوَاهُ) صورتين.

إحداهما: وفاقية وهي أن يكون ثانى الزائدين غير ملحق، كنون منطلق وتاء مغتلّم.

والأخرى: خلافية وهي أن يكون الزائد ملحقا نحو مُقَعِّنَس (١) فمذهب سيبويه فيه وفي نحوه إبقاء الميم فتقول: مقاعس، ومذهب المبرد إبقاء الملحق فتقول: قعاسس، ورجح مذهب سيبويه بأن الميم مصدره وهي لمعنى يخص الاسم فكانت أولى بالبقاء.

تنبيه:

لايعنى بالأولوية هنا رجحان أحد الأمرين مع جوازهما، لأن إبقاء الميم فيما ذكر متعين، لكونه أولى فلا يعدل عنه. قوله: والهمزُ والياء مثلهُ إن سَبَقَا. يعنى أن الهمزة والياء مثل الميم فى كونهما أولى بالبقاء إذا تصدرا نحو أَلْتَدَدُ وَيَلْتَدَدُ (٢) فتقول فى جمعهما: أَلَادٌ وَيَلَادٌ - بحذف النون وإبقاء الهمزة والياء، لتصدرهما ولأنهما فى موضع يقعان فيه دالين على معنى بخلاف النون فإنها فى موضع لا تدل فيه على معنى أصلا، وإنما أذغم الأَدَّ وَيَلَادُ فى الجمع رجوعا إلى القياس.

تنبيه:

تقدم أن المزية تكون فى المعنى وفى اللفظ، وماتقدم من إبقاء الميم والهمزة والياء فى المثل السابقة من المزية المعنوية ولها أمثلة آخر لا يحتمل ذكرها هذا المختصر، ومثال المزية اللفظية كقولك فى جمع استخراج تخاريج، لأن له نظيرا وهي تمائيل، فلا تقول سخاريج، لأن سفاعيل معدوم، وكذلك مثله مرمريس (٣)

(١) مقعنس: أى: متأخر إلى خلف من القعس وهو خروج الصدر ودخول الظهر عند الحذب.

(٢) الندد ويلندد: كلاهما بمعنى الخصم الشديد الخصومة كالألد.

(٣) مرمريس: من أوصاف الداهية، يقال: داهية مرمريس أى: شديدة، والمرمريس: الأملس أيضا، ووزنه ففعيل.

فتقول فيه مراريس - بحذف الميم وإبقاء الراء - لأن ذلك لا يجهل معه كون الاسم ثلاثيا في الأصل، فلو حذفت الراء وأبقيت الميم فقلت: مراميس لأوهم أنه كون الكلمة رباعية وكذلك مثله حطائط^(١) فإن الهمزة فيه أولى بالبقاء من الألف لتحركها ولشبهها بحرف أصلى لأن زيادتها وسطا شاذة، بخلاف الألف، ويونس يؤثر الألف بالبقاء، لأنها أبعد من آخر الاسم فتقلب همزة فتقول حطائط على القولين، والتقدير مختلف ومائل هذا الفصل كثيرة فلنكتف بما ذكرناه، ومن المزية أيضا ما أشار إليه بقوله:

وَالْيَاءُ لَا الْوَاوَ أَحَدِ فَإِنْ جَمَعْتَ مَا كَحَيْزِبُونَ فَهَوَ حُكْمٌ حَتْمًا

ما يجب إيثاره بالبقاء واو حيزبون وعيطموس^(٢) ونحوهما فإن تكسيرهما حزاين وعطاميس، حذفت الياء وأبقيت الواو فانقلبت ياء لانكسار ما قبلها وإنما أوثرت الواو في ذلك بالبقاء؛ لأن الياء إذا حذفت أغنى حذفها عن حذف الواو، ولبقائها رابعة قبل الآخر، فيفعل بها ما فعل بواو عصفور، ولو حذفت الواو أولا لم يغن حذفها عن الياء؛ لأن بقاء الياء مفوت لصيغة الجمع.

وَخَيْرُوا فِي زَائِدِي سَرَنْدَى وَكُلُّ مَا ضَاهَاهُ كَالْعَلَنْدَى

زائدا سرندى^(٣) هما النون والألف، فإن حذفت النون قلت؛ سراد، وإن حذفت الألف قلت سراند وكذلك نظائره نحو العلندى^(٤) والحبتطى والعقرنى وإنما خيروا في هذين الزائدين لثبوت التكافؤ بينهما، إذ لامزية لأحدهما على الآخر. والحاصل أنه إن كان لأحد الزائدين مزية أبقى، فإن ثبت التكافؤ فالحاذف مخير. وهذه مسائل أختتم بها باب الجمع:

-
- (١) حطائط: الصغير، كأنه حط عن مرتبة العظيم.
(٢) الحيزبون: المرأة العجور، وفيه زوائد: الياء والواو والنون - العيطموس: التامة الخلق من الإبل والمرأة الجميلة أو الحسنة الطويلة التارة العاقر.
(٣) السرندى: السريع في أموره - أو الشديد.
(٤) العلندى: البعير الضخم - والغليظ من كل شيء - ونوع من شجر العضاة له شوك. واحده بهاء والجمع علاند.

الأولى: يجوز تعويض ياء قبل الطرف مما حذف (منه)^(١) أصل أو زائد، فتقول في سفرجل ومنطلق: سفاريج ومطاليق، وقد ذكر هذا أول التصغير وسيأتي.

الثانية: أجاز الكوفيون زيادة الياء في مماثل مفاعل وحذفها من مماثل مفاعيل، فيجيزون في جعافر جعافير، وفي عصافير عصافر، وهذا عندهم جائز في الكلام وجعلوا من الأول ﴿وَلَوْ أَلْقَى مَعَاذِيرَهُ﴾^(٢) ومن الثاني ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ﴾^(٣) ووافقهم في التسهيل على جواز الأمرين، واستثنى فواعل فلا يقال فيه فواعيل إلا شذوذا كقولهم^(٤):

سَوَابِيغٌ بِيضٌ لَا يُخْرِقُهَا النَّبْلُ

ووافقهم الجرمي على زيادة الياء قياسا في نحو طوابيق وخواتيم^(٥) وكل ما يجمع على فعائل، وقال أبو حاتم في نحو أمنية وأئفسية^(٦) كل ما جاء من هذا

(١) أ.

(٢) من الآية ١٥ من سورة القيامة.

(٣) من الآية ٥٩ من سورة الأنعام.

(٤) قائله: هو زهير بن أبي سلمى - وهو من الطويل - .

وصدره: عليها أسود ضاربات لبوسهم.

اللغة: «عليها» - أي: على الخيل «أسود» جمع أسد «ضاربات» جمع ضارية - من ضرى إذا اجترأ «سوابيغ» كوامل «بيض» صقيلة «النبل» السهم.

الإعراب: «عليها» جار ومجرور خبر مقدم «أسود» مبتدأ مؤخر «ضاربات» صفة «لبوسهم» مبتدأ ومضاف إليه «سوابيغ» خبر المبتدأ «بيض» صفة «لا يخرقها» لا نافية ويخرق فعل مضارع وها مفعول به «النبل» فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة. والجملة صفة لسوابيغ.

الشاهد: قوله «سوابيغ» والقياس سوابغ - بدون الياء - .

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٧٠٣، وذكره السيوطي في الهمع ٢/١٨٢.

(٥) طوابيق: جمع طابق - بفتح الباء وكسرها - وهو العضو من أعضاء الإنسان كاليد والرجل، ويجمع على طوابيق وقد جاء الجمع شذوذا طوابيق وخواتيم: نوع من الحلوى - وهو أيضا مايوضع على الطين ويختم به الكتاب.

(٦) أئفسية: بضم الهمزة وسكون الثاء وكسر الفاء - وهي حجر يوضع عليه القدر، وهي ثلاثة أحجار.

النوع واحده مشدد، ففي جمعه التشديد والتخفيف كإثافي، وقال الأخفش: هذا كما يقال في جمع مفتاح مفاتيح ومفاتيح، وقال النحاس: الحذف في المعتل أكثر، ومذهب البصريين أن زيادة الياء في مثل (مفاعل وحذفها من مثال)^(١) مفاعيل لا يجوز إلا للضرورة.

الثالثة: قد ورد في جمع التكسير ما يشبه تصغير الترخيم، وأشار إليه في التسهيل بقوله: وربما قدر تجريد المزيد فيه فعومل معاملة المجرد، ومثال ذلك قولهم في ظريف وخبيث: ظروف وخبوٲ، قال الجرمي والفارسي: كسروه على حذف الزيادة وهو مذهب المبرد، وكان يقول فيه جمع الترخيم، ومذهب الخليل وسيبويه أنه مما جمع على غير واحده المستعمل كملاميح، وأجاز السيرافي أن يكون اسم جمع.

الرابعة: قال في التسهيل يُجمعُ اسم الجمع وجمع التكسير غير الموازن مفاعل أو مفاعيل أو فعلة أو فعلة لما يثنيان له جمع شبيهيهما من مثل الأحاد انتهى. فمن جمع اسم الجمع قوم وأقوام، وظاهر كلام سيبويه أنه لا ينقاس، ومن جمع الجمع عقبان وعقابين كما تقول سرحان وسراحين^(٢) ومعنى قوله «لما يثنيان له» للمعنى الذي يثنيان له، يعني أن الداعي إلى جمعهما هو الداعي إلى تثنيتهما، وظاهر كلامه جواز ذلك في جمع الكثرة وجمع القلة ونقل غيره أن جمع الكثرة لا يقاس عليه باتفاق.

واختلف في جمع القلة فقليل: يقاس عليه، وهو مذهب الأكثرين وقيل: لا ينقاس ولا يجمع من الجموع إلا ما جمعوا، وهو مذهب الجرمي، واختيار ابن عصفور، وبه فسر الفارسي كلام سيبويه.

الخامسة: اختلف في أصائل فقليل: هو جمع جمع جمع لأنه جمع أصال وأصال جمع أصل وأصل جمع أصيل، قاله ابن الشجري، ورده ابن الخشاب وهو خليق بالرد وقيل هو جمع جمع، لأنه جمع أصال وأصال جمع أصل وأصل مفرد

(١) أ. ب.

(٢) السرحان: الذئب، وقيل: الأسد بلغة هذيل.

لا جمع له . وقيل : إن أصالا جمع أصيل كيمين وأيمان وأصائل جمع أصيلة كسفينة وسفائن ذكره ابن الباذش وقاله أيضا أبو الحسين بن فارس^(١) وقال ابن الخشاب : أصائل مفردة أصيل مثل أفيل وأفائل والأفيل الصغير من أولاد الإبل - وعلى هذين القولين فليس بجمع جمع .

السادسة : فى الفرق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس ، وإنما أخرته إلى هذا الموضوع ؛ لأن معرفته متوقفة على معرفة أمثلة التكسير ، والفرق بين هذه الثلاثة من وجهين : أحدهما معنوى والآخر لفظى .

أما المعنوى : فقال الشارح فى صدر الشرح : الاسم الدال على أكثر من اثنين بشهادة التأمل ، إما أن يكون موضوعا للأحاد المجتمعة دالا عليها دلالة تكرر الواحد بالعطف ، وإما أن يكون موضوعا لمجموع الأحاد دالا عليها دلالة المفرد على جملة أجزاء مسماه ، وإما أن يكون موضوعا للحقيقة ملغى فيه اعتبار الفردية ؛ إلا أن الواحد يتنقى بنفيه ، فالموضوع للأحاد المجتمعة هو الجمع سواء كان له من لفظه واحد مستعمل كرجال وأسود ، أو لم يكن كأبائيل^(٢) والموضوع لمجموع الأحاد ، وهو اسم الجمع ، سواء كان له واحد من لفظه كركب وصحب ، أو لم يكن كرهط وقوم ، والموضوع للحقيقة بالمعنى المذكور هو اسم الجنس ، وهو غالب فيما يفرق بينه وبين واحده بالتاء كتمر وتمرّة وعكسه كمأة وجبأة . انتهى - يعنى : أن الكما والجبأ للواحد ، والكمأة والجبأة للجنس ، وهذا قليل ، وبعضهم يقول كمأة وللجنس كمء على القياس وقوله : وهو غالب يفرق بينه وبين واحده بالتاء ، يشير إلى أن اسم الجنس لا ينحصر فى ذلك ، لأنه قد يفرق بينه وبين واحده بياء النسب نحو روم ورومى ورنج ورنجى .

(١) هو أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد أبو الحسين اللغوى القزوينى كان نحويا على طريقة الكوفيين ، سمع أباه وعلى بن إبراهيم بن سلمة وقرأ عليه البديع الهمداني وكان كريما جوادا ، وله مقدمة فى النحو ، واختلاف النحويين وغيرهما . قال الذهبى : مات سنة خمس وتسعين وثلاثمائة .

(٢) أبائيل : بمعنى فرق .

واعلم أن فيما عرف به اسم الجنس نظرا لأن مقتضاه صحة إطلاق تمر ونحوه على القليل والكثير كالعسل والماء، لأن الواحد إنما يستغنى بنفيه إذا كان صادقا عليه، وقد صرح بذلك الشيخ أبو عمرو في شرحه لكافيته، والمفهوم من كلام النحويين أن اسم الجنس الذي يفرق بينه وبين واحده بتاء التانيث نحو جَوْز ونخل^(١) وكلم، لا يطلق على أقل من ثلاثة، وإنما يقال ذلك في نحو ضرب من المصادر، فإنه صالح للقليل والكثير، وإذا قيل ضربة فالتاء للتنصيص على الوحدة، وأما غير المصادر فلا يقال فيها ذلك، وقد صرح المصنف بذلك قال في شرح التسهيل: الكلم اسم جنس جمعي كالنبق واللبن وأقل ما يتناول ثلاث كلمات، بل يقتضى قوله في التسهيل: تكسير الواحد الممتاز بالتاء محفوظ استغناء بتجريده في الكثرة وبتصحیحه في القلة، أن تمرا ونحوه لما فوق العشرة حتى قيل ناقض كلامه الأول.

وأما اللفظي فاعلم أن الاسم الدال على أكثر من اثنين إن لم يكن له واحد من لفظه فإما أن يكون على وزن خاص بالجمع أو غالب فيه أو لا؛ فإن كان على وزن خاص بالجمع نحو عبايد، أو غالب فيه نحو أعراب، فهو جمع واحد مقدر، وإلا فهو اسم جمع نحو رهط وإبل.

وإنما قلنا إن أعرابا على وزن غالب لأن أفعالا وزن نادر في المفردات كقولهم (بُرْمَة أَعْشَار)^(٢) هذا مذهب بعض النحويين، وأكثرهم يرى أن أفعالا وزن خاص بالجمع، ويجعل قولهم (برمة أعشار) من وصف المفرد بالجمع، ولذلك لم يذكر في الكافية غير الخاص بالجمع، وليس الأعراب جمع عرب، لأن العرب يعم الحاضرین والبادين، والأعراب يخص البادين، خلافا لمن زعم أنه جمعه، وإن كان له واحد من لفظه فإما أن يوافق في أصل اللفظ دون الهيئة أو فيهما، فإن وافقه فيهما وثنى فهو جمع يقدر تغييره نحو فلك، فإن لم يثن فليس بجمع نحو جنب، والمصدر إذا وصف به وإن وافقه في أصل اللفظ دون الهيئة، فإما أن يميز من واحده بنزع ياء النسب نحو روم أو بتاء التانيث ولم يلتزم تانيثه نحو تمر، أو لا؛ فإن ميز بما ذكر ولم يلتزم تانيثه فهو اسم جنس، وإن التزم تانيثه فهو جمع نحو

(١) جوز: الجوز - يفتح الجيم وسكون الواو - المفازة التي يتيه فيها السالك.

(٢) البرمة: قدر من حجارة، وبرمة أعشار إذا كانت عظيمة لا يحملها إلا عشرة، وقيل: إذا

كانت مكسرة على عشر قطع.

تُخَم وتهم، حكم سيبويه بجمعيتهما، لأن العرب التزمت تأنيثهما، فإن الغالب على (اسم الجنس)^(١) الممتاز واحده بالثاء. التذكير، وقال ابن سيده: التذكير والتأنيث سواء في الاستعمال والكثرة. وإن لم يكن كذلك، فإما أن يوافق أوزان الجموع الماضية أولا، فإن وافقها فهو جمع، ما لم يساو الواحد في التذكير والنسب إليه دون قبح فيكون اسم جمع، فلذلك حكم على غزى بأنه اسم جمع لغار، لأنه ساوى الواحد في التذكير، بخلاف كليب، فإنه جمع لأنه مؤنث، وحكم أيضا على ركاب بأنه اسم جمع لركوبة، لأنهم نسبوا إليه فقالوا: ركابي، والجموع لا ينسب إليها إلا إذا غلبت أو أهمل واحدها.

وإنما قلنا: دون قبح، لأن الجمع قد يساوى الواحد فيما ذكر بقبح فيقال الرجال قام، وإن خالف أوزان الجمع الماضية فهو اسم جمع نحو صحب وركب، لأن فعلا ليس من أبنية الجمع، خلافا لأبي الحسن.

والحاصل أن اسم الجنس هو ما يتميز واحده بالياء أو بالثاء ولم يلتزم تأنيثه واسم الجمع مالا واحدا له من لفظه وليس على وزن خاص بالجمع ولا غالب فيه، أو له واحد ولكنه مخالف لأوزان الجمع، أو غير مخالف ولكنه مساو للواحد دون قبح في التذكير والنسب. وإذا عرفا عرف الجمع بمعرفتهما. والله أعلم.

(١) أ، ب.

التصغير

إنما ذكره بعد التفسير (لأنهما)^(١) - كما قال سيبويه - من واد واحد، فلنذكر فوائده وعلاماته وشروط المصغر.

أما فوائده عند البصريين (فثلاثة)^(٢): التقليل، والتقريب، والتحقيق. فالتحقيق: إما لذات الشيء نحو حجير أى: حجر صغير، وإما لشأنه نحو رجيل.

والتقليل: لكمية الشيء (نحو)^(٣) درهيمات، والتقريب: إما لزمان الشيء نحو بعيد العصر، وإما لمكانه نحو دوين السماء، وإما لمنزلته نحو صديقى. وزاد الكوفيون فى فوائده التعظيم، كقول لييد^(٤):

دُوَيْهِيَّةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الْأَنَامِلُ

أى: الموت.

وأجيب بأن الداهية إذا كانت عظيمة كانت سريعة الوصول، فالتصغير لتقليل المدة، أو بأن المراد أن أصغر الأشياء قد يفسد الأمور العظام.

(١) أ، ب - وفى جـ (لأنه). (٢) أ، ب. (٣) أ، جـ.

(٤) قائله: هو لييد بن ربيعة بن عامر العامرى - وهو من الطويل - .

وصدره: وكل أناس سوف تدخل بينهم

اللغة: (دويهية) تصغير داهية، ويروى فى مكانه (خويخة) وهو مصغر خوخة - بفتح فسكون - وهو الباب الصغير. أى أنه سيفتح عليهم باب يدخل إليهم منه الشر، وإذا مات الإنسان أو قتل اصفرت أنامله واسودت أظافره، وقيل: المراد من الأنامل الأظافر فإن صفرتها لاتكون إلا بالموت.

الإعراب: (كل) مبتدأ (أناس) مضاف إليه (سوف) هنا للتحقيق والتأكيد (تدخل) فعل مضارع (بينهم) متعلق بتدخل (دويهية) فاعل تدخل والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ (تصفر) فعل مضارع (منها) متعلق بالفعل (الأنامل) فاعل تصفر، الجملة فى محل رفع صفة لدويهية.

الشاهد: قوله (دويهية) حيث إن التصغير هنا للتعظيم عند الكوفيين. مواضعه: ذكره الشجرى فى أماليه ٢/٢٥، ٢/٤٩، وابن الأنبارى فى الإنصاف ١٣٩، وابن يعيش ٥/١١٤، ٢/٥٦١ فى الخزانة، ٨٥ فى شرح شواهد الشافية، ٢/١٨٥ همع الهوامع، ٣/٧٠٦ شرح الأشموني.

وأما علامته فهي: الياء، وإنما جعلوها ياء، لأن أولى الحروف بالزيادة حروف المد واللين، فالآلف قد استبدت بها الجمع فعدلوا إلى الياء، لأنها أقرب إلى الآلف، وزعم بعض الكوفيين وصاحب الغرة: أن الآلف قد تجعل علامة التصغير، واستدلوا بقول العرب في: هدهد، هدهد، يعنون التصغير، وفي دابة وشابة، دابة وشوابة. ورد بأن الهدهد لغة في الهدهد، وأما دابة وشوابة فألفهما بدل من ياء التصغير والأصل دوية وشوية، لأن ياء التصغير قد تجعل ألفا إذا وليها حرف مشدد.

وأما شروط المصغر فأربعة:

الأول: أن يكون اسما فلا يصغر الفعل ولا الحرف، لأن التصغير وصف في المعنى وشذ تصغير فعل التعجب، وفي كونه مقيسا خلاف تقدم في بابه.

الثاني: أن يكون غير متوغل في شبه الحرف، فلا تصغر المضمرات ولا من وكيف ونحوها. وشذ تصغير بعض أسماء الإشارة والموصولات، وسيأتي.

والثالث: أن يكون قابلا للتصغير فلا يصغر نحو كبير وجسيم، ولا الأسماء المعظمة شرعا، وفي أسماء شهور السنة وأيام الأسبوع قولان، والمنع مذهب سيويه.

والرابع: أن يكون خاليا من صيغ التصغير وشبهها، فإنه لا يصغر نحو كمي^(١).

فُعَيْلًا اجْعَلِ الثَّلَاثِيَّ إِذَا صَغَّرْتَهُ نَحْوُ قُدَيْ فِي قَدَا

فُعَيْعِلٌ مَعَ فُعَيْعِيلٍ لِمَا فَاقَ كَجَعَلِ دَرِهَمَ دُرَيْهَمًا

أبنية التصغير ثلاثة: فُعَيْلٌ وفُعَيْعِلٌ وفُعَيْعِيلٌ، ففُعَيْلٌ للثلاثي مطلقا نحو قُدَيْ في تصغير قُدَيْ، وفليس في تصغير فلس، وفُعَيْعِلٌ وفُعَيْعِيلٌ لما زاد على الثلاثة.

أما فُعَيْعِلٌ. فللرباعي نحو دريهم في درهم، وجعيفر في جعفر: وللخماسي المجرد إذا حذف آخره ولم يعوض نحو فريزد في فرزدق.

(١) الكمي^(١) من الخيل: هو الفرس الذي تضرب حمرة إلى سواد.

وأما فعييل: فللخماسى ولما فوقه أيضا، إذا كان قبل آخره حرف لين نحو عصيفير أو حذف منه وعوض نحو فريزيد (ولما فوقه أيضا)^(١).

تنبيهات:

الأول: هذه الأوزان الثلاثة من وضع الخليل - رحمه الله -، فقيل له: لم بنيت المصغر على هذه الأمثلة؟ فقال: وجدت معاملة الناس على فلس ودرهم ودينار.

والثاني: وزن المصغر بهذه (الأوزان)^(٢) اصطلاح خاص بهذا الباب، اعتبر فيه مجرد اللفظ تقريبا، وكراهة لتكثير الأبنية، وليس بجار على مصطلح التصريف.

الا ترى أن وزن أحيمد ومكيرم وسفيرج فى التصغير فعيعل، ووزنها التصريفى أفيعل ومفيعل وفعيعل.

الثالث: فهم من قوله (فعيلا اجعل الثلاثى) أن فى الثلاثى إذا صغر ثلاثة أعمال: ضم أوله وفتح ثانيه وإلحاق ياء ساكنة بعده.

وفهم من قوله (فعيعل مع فعييل لما . . فاق . .) أن ما فوق الثلاثة يشارك الثلاثى فى الأعمال الثلاثة ويزيد (عليه)^(٣) رابعا وهو كسر ما بعد الياء إلا (فيما)^(٤) سيستنيه.

الرابع: هذه الكيفية المذكورة إنما هى فى المتمكن، وأما غير المتمكن فإنه يخالفه فى بعضها وسيأتى آخر الباب.

الخامس: ذكروا لضم أول المصغر عللا أكثرها ظاهر الضعف، منها أنهم لما فتحوا فى التكسير أول الرباعى والخماسى لم يبق إلا الكسر والضم، فكان الضم أولى لمكان الياء. قال معناه السيرافى. وفتحوا ثانيه لأن ياء التصغير وألف التكسير فى نحو مفاعل متقابلان فحمل ما قبل الياء على ما قبل الألف.

(١) أ، ب.

(٢) فى جـ (الأمثلة).

(٣) أ، ب.

(٤) أ، ب.

السادس: قال بعضهم: ضم أول المصغر وفتح ثانيه إنما هو فيما ليس كذلك نحو صرد^(١) أو تقول: الضمة والفتحة في المكبر غير الضمة والفتحة في المصغر كما في فلك ونحوه.

وجزم ابن إياز بالثاني فقال: لو كان أول المكبر مضموما كغراب وغلام ثم صغرت له حكم بأن الضمة في التصغير غيرها في التكبير، وقال بعضهم في نحو زبرج^(٢) بما قبل آخره مكسورا إذا صغر لا يغير، قال: ولو قيل: إن الكسرة في التصغير غيرها في التكبير لكان وجها.

السابع: لو كان المكبر على هيئة المصغر كميّطر ومهيمن^(٣) ونحوهما من أسماء الفاعلين، فقال بعضهم: إن تصغيرها يكون بالتقدير، وظاهر التسهيل أن مثل هذا لا يصغر لأنه شرط في المصغر خلوه من صيغ التصغير وشبهها.

وَمَا بِهِ لِمَتَّهِ الْجَمْعُ وَصِلَ بِهِ إِلَى أُمَّثَلَةِ التَّصْغِيرِ صِلَ

يعنى: أنه يتوصل إلى بناء فعيعل وفعيعل فيما زاد على أربعة أحرف (بما يتوصل به إلى متتهى الجمع)^(٤) يعنى بناء مفاعل ومفاعيل (وللحاذف)^(٥) هنا - من ترجيح وتخيير - ماله في التفسير فتقول في تصغير فرزدق فرزدق بحذف الخامس، أو فريزق بحذف الرابع، لأنه يشبه الزائد، وتقول في منطلق مطيلق بحذف النون وإبقاء الميم؛ لأن لها مزية كما تقدم، وتقول في استخراج تخييرج - بحذف السين، لأن التاء أولى بالبقاء لما سبق، وتقول في حيزبون^(٦) حزيبين - بحذف الياء وإبقاء الواو مقلوبة ياء لما مر، وتقول في علندی^(٧) عليند أو عليد، إذ لا مزية لأحد زائديه على الآخر، وقد تقدم بيان ذلك في التفسير فأغنى عن إعادته.

(١) الصرد: بضم ففتح - طائر ضخم الرأس يصطاد العصافير، وبياض في ظهر الفرس من أثر الدبر.

(٢) الزبرج: الزينة من وشى أو جوهر، وقيل: الذهب، وقيل: السحاب الرقيق.

(٣) المهيمن: اسم فاعل هيمن إذا كان رقيقا على الشيء.

(٤) ب، ج - وفى أ (بما يوصل به فيه إلى متتهى الجمع).

(٥) أ - وفى ب، ج (وللحاذف).

(٦) الحيزبون: المرأة العجوز.

(٧) العلندی: بالفتح - الغليظ من كل شيء، وربما قيل: جمل علندی - بالضم - .

تنبيه:

يستثنى من ذلك هاء التانيث، وألفه الممدودة، وياء النسب، والألف والنون بعد أربعة أحرف فصاعداً، فإنهن لا يحذفن في التصغير، ولا يعتد بهن كما سيأتى.

وَجَائِزٌ تَعْوِضُ يَا قَبْلَ الطَّرْفِ إِنَّ كَانَ بَعْضُ الْأِسْمِ فِيهِمَا انْحَدَفَ

يعنى: أنه يجوز أن يعوض مما حذف في التكسير والتصغير ياء قبل الآخر، وسواء في ذلك ما حذف منه أصل نحو سفرجل فتقول في جمعه سفارج وإن عوضت قلت سفاريج وفي التصغير سفيرج وإن عوضت قلت: سفيريج.

وما حذف منه زائد نحو منطلق فتقول في جمعه مطالق ومطابق، وفي تصغيره مطليق على الوجهين.

وعلم من قوله (جائز) أن التعويض لا يلزم.

تنبيه:

قال في التسهيل: وجائز أن يعوض مما حذف ياء ساكنة قبل الآخر، مالم يستحقها لغير تعويض، واحترز بقوله «لغير تعويض» من نحو لفاغيز جمع لُغِيَّزَى، فإنه حذفت ألفه ولم يحتج إلى تعويض، لثبوت يائه التي كانت في المفرد.

وَحَائِدٌ عَنِ الْقِيَّاسِ كُلِّ مَا خَالَفَ فِي الْبَابَيْنِ حُكْمًا رُسْمًا

مما خولف (به)^(١) القياس في التصغير نحو قولهم في المغرب: مغربان كأنه تصغير مغربان، وفي العشاء، عَشِيَّانَ كأنه تصغير عَشِيَّانَ، وفي عشية عَشِيَّشِيَّةَ كأنه تصغير عَشَاءَ، وفي إنسان: أنيسيان كأنه تصغير أنسيان وفيه خلاف. مذهب البصريين أنه فعلان من الأُنْسِ، وقال الشيباني: فعلان أيضاً، لكن من الإيناس بمعنى الإبصار، وقال معظم الكوفيين إنه أفعالان من النسيان فهو على الأولين من

(١) أ، ج، وفي ب (فيه).

هذا النوع، وفي بنون: أينون كأنه تصغير أبنين، وفي ليلة ليلية كأنه تصغير ليلاه، وفي رجل رويجل كأنه تصغير راجل، وفي صبية وغلمة: أصبية وأغلمة، كأنهما تصغير أفعلة، فهذه الألفاظ ما استغنى فيها بتصغير مهمل عن تصغير مستعمل (وقد سمع في بعضها القياس أيضا)^(١) قالوا في صبية صبية على القياس. أنشد سيويه^(٢):

صِيبَةٌ عَلَيَّ الدُّخَانُ رُمُكًا مَا إِنْ عَدَا أَصْغَرُهُمْ أَنْ رُكًّا

يقال: رك زكيكا إذا دب، قال المبرد: والصواب: ما إن عدا أكبرهم.

ومما خولف به القياس في التفسير قولهم: رهط وأراهط، وباطل وأباطيل، وحديث وأحاديث، وكراع وأكارع، وعروض وأعارض، وقطيع وأقاطع^(٣).

فهذه جموع لواحد مهمل استغنى به عن جمع المستعمل، هذا مذهب سيويه والجمهور، وذهب بعض النحويين إلى أنها جموع للمنطوق به على غير قياس، وذهب ابن جنى إلى أن اللفظ يغير إلى هيئة أخرى ثم يجمع، فيرى في

(١) أ، جـ.

(٢) قاله: هو رؤية بين العجاج - وهو من الرجز -.

اللغة: «رمكا» - بضم الراء وسكون الميم - جمع أرمك والرمكة لون كلون الرماد «عدا» جاوز «أن ركا» ويرى قد ركا.

يصف رؤية بهذا: صبية صغارا قد اغبروا وتشعثوا لشدة الزمان وقلب الشتاء والبرد. الإعراب: «صبية» منصوب بفعل مقدر تقديره ترك صبية «على الدخان» حال «رمكا» صفة لصبية «ما» النفي «إن» زائدة «عدا» فعل ماضٍ «أصغرهم» فاعل ومضاف إليه «أن» مصدرية «ركا» فعل ماضٍ والألف للإطلاق والفاعل ضمير، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول عدا.

الشاهد: قوله «صبية» حيث صغرت على لفظها، والأكثر في كلامهم أصبية.

مواضعه: ذكره سيويه ٢/١٣٩، والمقتضب ٢١٢، والمخصص ١/٣١.

(٣) الرهط: قوم الرجل وقبيلته ويطلق على الجماعة من ثلاثة إلى عشرة أو من سبعة إلى عشرة بشرط أن يكونوا كلهم رجالا.

والكراع: هو مستلق الساق - وفي نسخة ب (كراع وأكاريع).

والعروض: آخر تفعيلة من الشطر الأول من بيت الشعر.

أباطيل أن الاسم غير إلى إبطيل أبطول ثم جمع، وذهب المبرد إلى أن أراهط جمع أراهط وأباطيل جمع إبطال مصدر أبطل واستغنى به عن جمع الاسم، وأعاريض تكسير إعراض مصدر أعرض.

وذهب الفراء إلى أن أحاديث جمع أحدوثة بمعنى حديث، وقال ابن خروف: إن أحدوثة إنما تستعمل في المصائب والدواهي لا في معنى الحديث الذي يتحدث به، وعد بعضهم من هذا النوع قولهم: أظافير في جمع ظفر، وليال في جمع ليلة، وليستا منه، بل هما مما استغنى فيه بجمع واحد مستعمل قليلا، لأنهم قالوا (أظفور. وليلاه، وإن كان الأشهر ليلة وظفرا - قلت: وكذا لا ينبغي أن يعد قولهم)^(١) في التصغير ليلية مما استغنى فيه بتصغير مهمل.

لَتَلُوْا يَ التَّصْغِيْرَ مِنْ قَبْلِ عِلْمٍ تَأْنِيْثٌ أَوْ مَدَّةٌ الْفَتْحُ اُنْحَتَمَ
كَذَلِكَ مَا مَدَّةٌ اَفْعَالٍ سَبَقُ أَوْ مَدَّةٌ سُكْرَانٍ وَمَا بِهِ التَّحَقُّقُ

اعلم أن ما بعد ياء التصغير إن كان حرف إعراب جرى بوجوه الإعراب: على مقتضى العوامل نحو زبيد، وإن لم يكن حرف إعراب وجب كسره كما كسر ما بعد ألف التكسير إلا خمسة أشياء:

الأول: ما قبل علامة التأنيث وهي التاء والألف نحو طلحة وسكري، فتقول فيهما طليحة وسكيري - بالفتح - لوجوب فتح ما قبل تاء التأنيث، ومحافظة على بقاء الألف.

ويعنى بقوله (مِنْ قَبْلِ عِلْمٍ) ما كان متصلا كما مثل: فلو انفصل من الياء كسر نحو دُحَيْرِجَةَ.

الثاني: ما قبل مدة التأنيث وهي الألف التي قبل الهمزة في حمراء ونحوه، فإنها ليست علامة للتأنيث عند جمهور البصريين، وإنما العلامة عندهم الألف التي انقلبت همزة، وقد تقدم بيان ذلك في التأنيث والتذكير، فتقول في تصغير حمراء حميراء - بالفتح - محافظة على سلامة الألف.

(١) ب، ج .

فإن قلت: فلعله أراد بعلم التانيث التاء وحدها، وبالمدة الألفين المقصورة والممدودة.

قلت: لا يصح ذلك لأن المقصورة علم تانيث أيضا فتخصيصه بالتاء لا وجه له، وإنما عطف المدة المذكورة على علم التانيث، لعدم اندراجها فيه فهو كقوله في التسهيل: أو ألف التانيث أو الألف قبلها.

فإن قلت: قوله في شرح الكافية: فإن اتصل بما ولى الياء علامة تانيث فتح، كتُميرة وحُبَيْلى وحُمَيْرَاء - يقتضى أن المدة في حمراء مندرجة في قوله (علامة تانيث)، ولذلك اقتصر في الكافية على قوله: لتانيث علم.

قلت: يجوز في ذلك - والتحقيق ما تقدم.

والثالث: ما قبل ألف أفعال نحو أجمال فتقول فيه أجمال محافظة على بقاء الألف (التي) (١) للجمع.

تنبه:

أطلق الناظم أفعالا، ولم يقيده بأن يكون جمعا، فشمّل المفرد، وفي بعض نسخ التسهيل (أو ألف أفعال جمعا أو مفردا) فمثال الجمع ما ذكر، وأما المفرد فلا يتصور تمثيله على قول الأكثرين، إلا ما سمي به من الجمع، لأن أفعالا عندهم لم يثبت في المفردات. قال سيويه: إذا حقرت أفعالا اسم رجل قلت: أفعال، كما تحقرها قبل أن تكون اسما، فتحقير أفعال كتحقير عطشان، فرقوا بينها وبين أفعال لأنه لا يكون إلا واحدا، ولا يكون أفعال إلا جمعا. انتهى.

وقد أثبت بعض النحويين أفعالا في المفردات، وجعل منه قولهم: برمة أعشار، وثوب أخلاق وأسمال (٢) وهو عند الأكثرين من وصف المفرد بالجمع، وتصغيره أفعال كما سبق.

(١) أ.

(٢) عطف مرادف يقال سهل الثوب سمولا خلق فهو ثوب أسمال هـ قاموس. ويقال: ثوب أسمال، ويقال: ثوب أخلاق. إذا كان قد صار مزقا.

فإن قلت: إذا فرعنا على مذهب من أثبتته في المفردات، فهل يصغر على أفعال أو على أفعال؟

قلت: مقتضى إطلاق الناظم وقوله في التسهيل: جمعا أو مفردا - أنه يصغر على أفعال - بالفتح.

ومقتضى قول من قال من النحويين (أو أفعال جمعا) كآبي موسى وابن الحاجب أنه يصغر على أفعال - بالكسر.

وقال بعض شراح تصريف ابن الحاجب: قيد بقوله (جمعا) احترازا عما ليس بجمع، نحو أعشار فإن تصغيره أعشير. انتهى.

وقال الشارح: (أو ألف أفعال جمعا، وعلى هذا نبه بقوله سبق)، انتهى. فقيد. وحمل كلام الناظم على التقييد، وكأنه جعل (سبق) قيدا لأفعال: أي ألف أفعال السابق في باب التكمير، وهو الجمع، أما تقييده فتبع فيه آبا موسى ومن وافقه. وقال الشلوبين مشيراً إلى قول أبي موسى: هذا خطأ؛ لأن سيويه قال: إذا حقرت أفعالا اسم رجل قلت: أفعال كما تحقرها قبل أن تكون اسما، وأما حمل كلام الناظم على التقييد، فلا يستقيم؛ لأن قوله (سبق) ليس حالا من أفعال فيكون مقيدا به، بل هو صلة ما، ومدة مفعول لسبق تقدم عليه، والتقدير: كذلك ما سبق مدة أفعال، وأيضا فإن الناظم أطلق في غير هذا الكتاب، بل صرح بالتعميم في بعض نسخ التسهيل. فعلى هذا يحمل كلامه. والله أعلم.

الرابع: ما قبل ألف سكران ونحوه مما آخره ألف ونون زائدتان لم يعلم جمع ما هما فيه على فعالين دون شذوذ، ولهذا أحال الناظم على سكران، فيقال فيه سكران، لأنهم لم يقولوا في جمعه سكارين، وكذلك ما كان مثله نحو غضبان وعطشان، فإن جمع على فعالين دون شذوذ صغر على فعالين نحو سرحان وسريحين^(١) فإنه جمع على سراحين، وإن كان جمعه على فعالين شاذاً لم يلتفت

(١) سرحان: الذئب، وقيل: الأسد بلغة هذيل.

إليه، بل يصغر على فعيلان، مثال ذلك: غرثان^(١) وإنسان، فإنهم قالوا جمعهما غرثين وأناسين على جهة الشذوذ، فإن صغرا قيل فيهما: غرثان وأنيسان.

وإذا ورد ما آخره ألف ونون مزيدتان، ولم يعرف هل تقلب العرب ألفه ياء أو لا؟ حمل على باب سكران، لأنه أكثر.

الخامس: ما كان قبل اسم منزل منزلة تاء التانيث، والمراد به عجز المركب نحو بعلبك فتقول فيه بعلبك، ولم يذكره هنا.

وَأَلْفُ التَّانِيثِ حَيْثُ مَدًّا وَتَاوُهُ مُنْفَصِلِينَ عُدًّا
كَذَا الْمَزِيدُ آخِرًا لِلنَّسَبِ وَعَجْزُ الْمُضَافِ وَالْمَرْكَبِ
وَهَكَذَا زِيَادَتَا فَعْلَانَا مِنْ بَعْدِ أَرْبَعِ كَزَعْفَرَانَا
وَقَدَّرَ انْفِصَالَ مَا دَلَّ عَلَى تَثْنِيَةٍ أَوْ جَمْعٍ تَصْنِيحِ جَلًّا

يعنى: أنه لا يعتد فى التصغير بهذه الأشياء الثمانية، لأنها تعد منفصلة،
أى: تنزل منزلة كلمة مستقلة.

ومعنى عدم الاعتداد بها أن ما قبلها يصغر غير متمم بها.

الأول: ألف التانيث الممدودة نحو راهطاء.

الثانى: تاء التانيث نحو حنظلة.

الثالث: ياء النسب نحو عبقرى^(٢).

الرابع: عجز المضاف المركب نحو عبد شمس.

الخامس: عجز المركب. يعنى غير المضاف المتقدم ذكره نحو بعلبك.

السادس: الألف والنون الزائدتان بعد أربعة أحرف فصاعدا، نحو زعفران

(١) غرثان: بفتح الغين فراء ساكنة وجمعه غرثى كسكارى من غرث كفرح جاع هـ قاموس.

(٢) عبقرى: نسبة إلى عبقر، تزعم العرب أنه اسم بلد الجن فينسبون إليه كل شيء عجيب.

وعبوثران^(١) واحترز من أن يكونا بعد ثلاثة نحو سكران وسرحان، وقد تقدم حكمها.

السابع: علامة التثنية نحو مسلمين.

الثامن: علامة جمع التصحيح نحو مسلمين ومسلمات.

فهذه لا يعتد بها فتقول في تصغيرها رويهاء وحنيطلة وعبيقرى وعبيد شمس، ويعيلبك وزعيفران وعبيثران ومسيلمان ومسيلمين ومسيلمات، فيقدر تمام بنية التصغير قبل الألف والتاء وكذا ساثرها.

تنبيهات:

الأول: هذا تقييد لإطلاق قوله (وما به لمتهى الجمع وصل) وقد تقدم التنبيه عليه.

الثاني: ليست الألف الممدودة عند سيبويه كتاء التأنيث في عدم الاعتداد بها من كل وجه؛ لأن مذهبه في نحو جلولاء وبركاء، وقريثاء^(٢) - مما ثالثه حرف مد - حذف الواو والألف والياء، فتقول في تصغيرها: جليلاء وبريكاء وقريثاء - بالتخفيف بخلاف نحو فروقة^(٣) فإنه يقول في تصغيرها فريقة - بالتشديد، ولا يحذف، فقد ظهر أن الألف عنده يعتد بها من هذا الوجه، بخلاف التاء. ومذهب المبرد إبقاء الواو والألف والياء في جلولاء وأخويه، فيقول في تصغيرها: جليلاء وبريكاء وقريثاء - بالإدغام مسوياً بين ألف التأنيث وتائه.

وحجة سيبويه أن لألف التأنيث الممدودة شبهها بهاء التأنيث وشبها بالألف المقصورة، واعتبار الشبهين أولى من إلغاء أحدهما، وقد اعتبر الشبه بالهاء من قبل

(١) عبوثران: اسم نبت.

(٢) جلولاء: بفتح أوله وضم ثانيه - ناحية من نواحي سواد العراق في طريق خراسان بينها وبين خانقين سبعة فراسخ، وجلولاء أيضاً: مدينة مشهورة بأفريقيا بينها وبين القيروان أربعة وعشرون ميلاً.

والبركاء: شدة القتال.

والقريثاء: ضرب من التمر أسود.

(٣) فروقة: تقول رجل فروقة، وامرأة فروقة، ورجل فرق، إذا كان شديد الفزع.

مشاركة الألف المدودة لها في عدم السقوط وتقدير الانفصال بوجه ما فلا غنى عن اعتبار الشبه بالألف المقصورة في عدم ثبوت الواو في جلولاء ونحوها، فإنها كآلف حبارى الأولى، وسقوطها في التصغير متعين عند بقاء ألف التانيث، فكذا يتعين سقوط الواو المذكورة ونحوها في التصغير.

واعلم أن تسوية الناظم هنا بين ألف التانيث المدودة وتائه تقتضى موافقة المبرد. ولكنه صحح في غير هذا النظم مذهب سيويه.

الثالث: اختلف أيضاً في نحو (ثلاثين) علماً أو غير علم، وفي نحو (جدارين، وظريفين، وظريفات) أعلاماً، فمذهب سيويه الحذف فتقول: ثلثون - بالتخفيف - لأن زيادته غير طارئة على لفظ مجرد، فعومل معاملة جلولاء، وكذا يفعل بما جعل علماً مما فيه علامة التثنية وجمع التصحيح، نص على جميع ذلك. ومذهب المبرد إبقاء حرف المد في ذلك والإدغام كما يفعل في جلولاء واتفقاً في نحو (ظريفين، وظريفات) إذا لم يجعلن أعلاماً على التشديد ولم يذكر هنا هذا التفصيل.

وَأَلْفُ التَّانِيثِ ذُو الْقَصْرِ مَتَى زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَثْبُتَا

ألف التانيث المقصورة أبعد عن تقدير الانفصال من المدودة لعدم إمكان استقلال النطق بها، فلذلك تحذف في التصغير خامسة فصاعداً، فإن بقاءها يخرج البناء عن مثال فعيعل كقولك في قرقرى ولغيزى قريقر ولغيزغز^(١). فإن كانت خامسة وقبلها مدة زائدة جاز حذف المدة وإبقاء ألف التانيث وجاز عكسه، وإلى هذا أشار بقوله:

وَعِنْدَ تَصْغِيرِ حُبَارَى خَيْرٌ بَيْنَ الْحَبِيرَى قَادِرٍ وَالْحَبِيرِ

فإن حذفت المدة قلت الحبيرى، وإن حذفت ألف التانيث قلت الحبير بقلب المدة ياء ثم تدغم ياء التصغير فيها.

(١) قرقرى: اسم موضع، واللغيزى: بضم أوله وتشديد ثانيه مفتوحاً: مثل اللغز - كقفل وكربط وكجبل - وهو ماعى من الكلام وأخفى المراد منه.

وَارْدُدْ لِأَصْلِ ثَانِيًا لَيْنًا قَلْبُ فَقِيْمَةٌ صَيْرَ قُوِيْمَةٌ تُصِبُ

اعلم أن الثاني يرد إلى أصله في التصغير بشرطين:

الأول: أن يكون لينًا، والثاني: أن يكون بدل غير همزة تلي همزة فاندراج

في ذلك ثلاثة أنواع:

أولها: ما كان لينًا منقلبا عن لين نحو باب وميزان وقيمة وناب وموقن، فتقول في تصغير باب بويب، لأن ألفه عن واو، وفي ميزان موزين لأن ياءه عن واو، وكذلك تقول في قيمة قويمة وديمة دويمة؛ لأن الياء فيهما منقلبة عن واو، وفي ناب - وهو السن - نيب، لأن ألفه عن ياء، وفي موقن ميقن لأن واوه عن ياء، وإنما رد الثاني في ذلك إلى أصله لزوال سبب انقلابه.

وثانيها: ما كان لينًا مبدلا من حرف صحيح غير همزة نحو دينار وقيراط، فإن أصلهما دَنَارٌ وقِرَاطٌ^(١) والياء فيهما بدل من أول المثليين، فتقول في تصغيرهما دنينير وقريريط، لزوال سبب الإبدال.

وثالثها: ما كان لينًا مبدلا من همزة لا تلي همزة نحو ذيب فإن أصله الهمزة، والياء فيه بدل من الهمزة، فإذا صغرته قلت: ذؤيب - بالهمزة - رجوعا إلى أصله، لأن قلب الهمزة ياء إنما لانكسار ما قبلها.

وخرج بالشرط الأول ما ليس بلين، فإنه لا يرد إلى أصله ولو كان مبدلا من لين فتقول في قائم قويم - بالهمزة - وفي متعد متيعد خلافا للزجاج في متعد، فإنه يرد إلى أصله، فيقول فيه: مويعد، والأول مذهب سيويه، وهو الصحيح، لأنه إذا قيل فيه مويعد أوهم أن مكبره موعد، أو موعد، أو موعد، ومتيعد لا إبهام فيه.

وخرج بالشرط الثاني ما كان لينًا مبدلا من همزة تلي همزة كالف آدم وياء أيمة فإنهما لا يردان إلى أصلهما، أما آدم فتقلب ألفه واوا، وأما أيمة فيصغر على لفظه.

(١) بدليل جمعها على دنانير وقراريط.



تنبيهات:

الأول: ضابط هذا الفصل إنما أبدل لعله ما لا تزول بالتصغير (فإنه لا يرد إلى أصله) ^(١) وما أبدل لعله تزول بالتصغير رد إلى أصله.

الثاني: ظهر بما ذكرناه أن قوله في شرح الكافية (وهو - يعنى الرد - مشروط بكون الحرف لين مبدلا من لين) غير محرز، بل ينبغي أن يقول (مبدلا من غير همزة تلى همزة) كما ذكر في التسهيل.

الثالث: ظاهر قوله (لينا قلب) أن مراده قلب عن لين كما قال في الكافية:

واردُّ لأصلٍ ثانياً أُبدلَ من ذى اللين عَيْناً فَهُوَ بِالرَّدِّ قَمِينٌ

وذلك لأن القلب في اصطلاح أهل التصريف لا يطلق على إبدال حرف لين من حرف صحيح، ولا عكسه، بل على إبدال حرف علة من حرف علة آخر، وإذا كان كذلك فمفهومه يوهم اشتراط كونه مبدلا من لين. صرح به في شرح الكافية.

فإن قلت: فعل مراده بالقلب هنا مطلق الإبدال، فيشمل ما كان مبدلا من لين وما كان مبدلا من غيره.

قلت: إذا حمل على هذا ورد عليه (ما كان بدلا من همزة تلى همزة) ^(٢) فإنه لم يستثنه.

الرابع: أجاز الكوفيون في نحو ناب مما ألفه ياء نويب بالواو، وأجازوا أيضا إبدال الياء في نحو شيخ واوا، ووافقهم في التسهيل على جوازه فيهما جوازا مرجوحا، ويؤيده أنه سمع في بيضة بويضة، وهو عند البصريين شاذ.

وقوله (وشذ في عيد عييد) وجه شذوذه أنهم صغروه على لفظه، ولم يردوه إلى أصله، وقياسه، عويد، لأنه من عاد يعود، فلم يردوا الياء إلى الأصل.

قال الشارح: حملا على قولهم في جمعه أعياد.

(١) أ - وفي ب، ج، (لم يرد إلى أصله).

(٢) ب، ج، وفي أ (ما كان بدل تلى همزة).

قلت: وقال غيره فيه نظر؛ لأنهم قالوا: جمعوه على أعياد فرقا بينه وبين جمع عود فينبغي أن يقال: وصغروه على عيد فرقا بينه وبين تصغير عود، ولا حاجة إلى جعل أحدهما محمولا على الآخر.

وقوله: ... وَحْتِمٌ.. للجمع من ذَا مَا لِتَصْغِيرِ عِلْمٍ

يعنى: يجب لجمع التكسير من رد الثانى إلى أصله ما وجب للتصغير، كقولك فى باب وناب وميزان أبواب وموازن، إلا ما شذ كاعباد وقوله^(١):

حمى لا يحل الدهر إلا بإذنتنا ولا نسأل الأقوم عقد الميائت

يريد: الموائت.

وَالْأَلْفَ الثَّانِ الْمَزِيدُ يُجْعَلُ وَأَوْ كَذَا مَا الْأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ

الألف إذا كانت ثانية فلها خمسة أقسام:

الأول مبدل من ياء كتاب، والثانى: مبدل من واو كباب.

والثالث: مجهول الأصل كعاج وصاب^(٢).

والرابع: زائد كضارب.

والخامس: مبدل من همزة كآدم.

فإما الأولان فتقدم أنهما يردان إلى الأصل، وأما الثالث والرابع فينقلبان واوا

وإليهما أشار بقوله فى البيت، فيقال: عويج وصويب وضويوب.

(١) قائله: هو عياض بن أم درة - وهو من الطويل -

اللغة: (حمى) الحمى بكسر الحاء هو الموضع الذى يحميه الإمام ولا يقربه أحد، من حمى المكان وأحماء (لايحل) من الإحلال.

الإعراب: (حمى) خبر مبتدأ محذوف أى: حمانا حمى أو نحو ذلك مما يناسب المقام (لايحل) على صيغة المجهول جملة من الفعل ونائب الفاعل فى موضع الرفع على أنه صفة لحمى (الدهر) منصوب على الظرفية (إلا) أداة استثناء (بإذنتنا) متعلق بالفعل (لا نسأل) لا نافية ونسأل فعل مضارع والفاعل ضمير والجملة عطف على ما قبلها (الأقوم) مفعول به (عقد) مفعول ثان (الميائت) مضاف إليه

الشاهد: قوله (عقد الميائت) فإن القياس فيه الموائت لأنه جمع ميئاق ١/٣١ مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٧١٥، وابن يعيش ٥/١٢٢، وشرح الشافى ١/٣١.

(٢) صاب: اسم شجر مر. واحدته صابة، وقيل: هى عصارة الصبر.



وأما الخامس: فينقلب واوا أيضا نحو أويدم، ولم ينبه عليه.
واعلم أن حكم التكسير في إبدال الثاني كحكم التصغير؛ فتقول: ضوارب
وأوادم.

وكمّل المنقوص في التصغير ما لَمْ يَحُوْ غَيْرَ التَّاءِ ثَالِثًا كَمَا

المنقوص هنا هو العام، وهو ما حذف منه أصل الخاص، وهو ما حرف
إعرابه ياء لازمة قبلها كسرة.

فإذا صغر المنقوص المذكور كمل بأن يرد ما حذف منه إن كان على حرفين
نحو «خذ» مسمى به - وثبة ويد - فتقول فيها أخيد وثيبة ويديّة - برد فاء الأول
وعين الثاني ولام الثالث.

وإن كان على ثلاثة والثالث تاء التأنيث لم يعتد بها، ويكمل أيضا كما
يكمل الثنائي، نحو عدة وسنة: فتقول فيهما: وعيدة وسنيهة أو سنية، برد فاء
الأول ولام الثاني.

فإن قلت: فهل ورد من هذا النوع محذوف العين؟

قلت: لا أعرف لذلك مثالا إلا لفظا واحدا فيه خلاف وهو ثبة - ذهب
الزجاج إلى أنها محذوفة العين من ثاب يثوب، وذهب غيره إلى أنها محذوفة
اللام من ثبيت إذا جمعت، وهو الأولى.

وهذا الخلاف إنما في الثبة التي هي مجتمع الماء من وسط الحوض.

وأما الثبة التي هي الجماعة من الناس، فهي من محذوفة اللام، لا أعرف
في ذلك خلافا.

وإن كان للمنقوض ثالث غير الياء لم يرد إليه ما حذف؛ لعدم الحاجة إليه،
لأن بنية فعيل تتأتى بدونه؛ فتقول في هار وشاك وميت^(١) هوير، وشويك،
ومبيت، وإلى هذا أشار بقوله:

(١) هار وشاك: اعلم أن أصلهما هاور وشاوك فحذفت الواو على غير القياس فوزنهما قال،
وكان القياس قلبهما همزة وقد جاءوا على القياس أيضا فقليل: هائر وشاتك بورن فاعل
.. صبان.

...مأ.. لَمْ يَحْوِ غَيْرَ التَّاءِ ثَالِثًا

ففهم منه أنه إن حوى ثالثا غير التاء لم يرد إليه المحذوف، وإن كان الثالث هو التاء لم يعتد بها ورد إليه.

تنبيهات:

الأول: شذ قول بعض العرب في هار هوير - برد المحذوف - ولا يقاس عليه، خلافا لأبي عمرو، ونقل أيضا عن يونس والمازني إلا أن أبا عمرو ويونس يردان الهمزة في خير وشر، والمازني لا يرداها فيهما.

الثاني: إنما قال (غير التاء)، ولم يقل غير الهاء، ليشمل تاء بنت وأخت؛ فإنها لا يعتد بها أيضا، بل يقال: بنية وأخية - برد المحذوف.

الثالث: يعنى بقوله (ثالثا) ما زاد على حرفين، ولو كان أولا أو وسطا، فالأول كقولك في تصغير يرى^(١): يُرى، فلا يرد اعتدادا بحرف المضارعة، وأجاز أبو عمرو والمازني الرد؛ فيقولان: يُرى. ويونس يرد ولا ينون على أصل مذهبه في يعيل^(٢) ونحوه، وتقدم مثال الوسط.

فإن قلت: كان ينبغي أن يقول: ما لم يحو غير التاء أو همزة الوصل، لأن همزة الوصل لا يعتد بها أيضا، بل يرد المحذوف فيما هي فيه.

قلت: لا يحتاج إلى ذلك، فإن ما فيه همزة الوصل إذا صغر حذفت فيبقى على حرفين لا ثالث لهما نحو اسم وابن، تقبول في تصغيرهما: سمي وبنى، بحذف همزة الوصل استغناء عنها بتحريك الأول.

وقوله (كما) أشار إلى أن الثنائي وضعنا يكمل أيضا في التصغير توصلا إلى بناء فعيل إلا أن هذا النوع لم يعلم له ثالث، فيرد بخلاف النوع السابق.

وأجاز في الكافية والتسهيل في الثنائي وضعنا وجهين:

أحدهما: أن يكمل بحرف علة، فتقول في عن وهل - مسمى بهما - عنى

وهلى.

(١) يرى مسمى به. (٢) يعيل: تصغير يعلى.

والآخر: أن يجعل من قبيل المضاعف، فتقول فيهما: عين وهليل، وصرح في التسهيل بأن الأول أولى، وبه جزم الشارح.

فإن قلت: إذا كمل بحرف علة فهل يكمل بياء أو بواو؟

قلت: خير بعضهم فقال: واو أو ياء، وظاهر كلام المصنف أنه ياء (لأنه)^(١) شبهه بدم، ونص الأبدى على أنه ياء، وهو الأظهر.

تنبيهان:

الأول: لا يظهر لهذين الوجهين أثر لفظي في نحو «ما» الاسمية والحرفية إذا سمي بهما - فإنك تقول على التقديرين مؤى، وهو واضح.

الثاني: في قوله (كما) نظر، لأنه أراد التمثيل، فليس بجيد؛ لأن ما ونحوه من الثنائي وضعا، ليس من قبيل المنقوص فكيف يمثل به، وإن أراد التنظير، فليس نظير المنقوص إلا في مطلق التكميل؛ لأن المنقوص يرد إليه ما حذف منه، وهذا لم يعلم له محلوف، فلا يؤخذ إذ ذاك من كلامه إلا أن نحو (ما) يكمل كما يكمل المنقوص، ولا يدري بما يكمل، والله أعلم.

وَمَنْ بَرَّخِيمٌ يُصَغَّرُ أَكْتَفَى بِالْأَصْلِ كَالْعَطِيفِ يَعْنِي الْمَعْتَفَا

من التصغير نوع يسمى تصغير الترخيم، وهو تصغير الاسم بتجريده من الزوائد، فإن كانت أصوله ثلاثة صغر على فعيل، وإن كانت أربعة صغر على فعيعل فتقول في معطف: عطيف، وفي أزهر: زهير، وفي حمدان وحامد ومحمود وأحمد حميد، وتقول في قرطاس وعصفور: قريطس وعصيفر.

تنبيهات:

الأول: إذا كان المصغر تصغير الترخيم ثلاثى الأصول، ومسماه مؤنث، لحقته التاء، فتقول في غلاب وسعاد وحبلى: غلّبية وسعيدة وحبيلة.

(١) أ، ج.

الثانى: إذا صغرت نحو حائض وطالق من الأوصاف الخاصة بالمؤنث تصغير الترخيم، قلت: حيض وطلق، لأنهما فى الأصل صفة لمذكر.

الثالث: شذ فى تصغير إبراهيم وإسماعيل بربه وسميع، فحذفوا من كل منهما أصلين وزائدين؛ لأن الهمزة فيهما والميم واللام أصول، أما الميم واللام فباتفاق، وأما الهمزة ففيها خلاف: مذهب المبرد أنها أصلية، ومذهب سيويه أنها زائدة، وينبغى عليهما تصغير الاسمين لغير ترخيم، فقال المبرد: أبيره، وقال سيويه: بريهم وسميعيل، وهو الصحيح الذى سمعه أبو زيد وغيره من العرب، وعلى هذا ينبغى جمعهما؛ فقال الخليل وسيويه: براهم وسماعيل، وعلى مذهب المبرد أباريه وأساميع، وحكى الكوفيون براهم وسماعل بغير ياء، وبراهمة وسماعلة، والهاء بدل من الياء.

وقال بعضهم: أباره وأسامع، وأجاز ثعلب براه كما يقال فى تصغيره بربه، والوجه أن يجمعهما جمع سلامة، فيقال: إبراهيمون وإسماعيلون.

الرابع: لا يختص تصغير الترخيم بالأعلام، خلافا للفراء وثعلب، وقيل: وللكوفيين، بدليل قول العرب: (يجرى بليق ويذم)^(١) تصغير أبلق، ومن كلامهم: (جاء بأمر الربيق على أريق)^(٢). قال الأصمعى: تزعم العرب أنه من قول رجل رأى الغول على جمل أورق، فقلبت الواو فى التصغير همزة وأما قولهم (عرف حميق جملة)^(٣) فلا حجة فيه، لاحتمال أن يكون تصغير حمق.

وَإِخْتِمَ بِنَا التَّائِيثِ مَا صَغَّرَتْ مِنْ
مُؤَنَّثِ عَارِ ثَلَاثِي كَسِينِ

(١) بليق: اسم فرس كان يسبق. ومع ذلك يعاب - مجمع الأمثال للميدانى ٤٦٥٩.
(٢) قال أبو عبيد: أم الربيق: الداهية، وأصله من الحيات، وأما أريق: فأصله وريق تصغير أورق مرخما، وهو الجمل الذى لونه لون الرماد - مجمع الأمثال للميدانى ٨٨٨.
(٣) أى: عرف هذا القدر وإن كان أحقق، ويروى (عرف حميقا جملة) أى: أن جملة عرفه فاجترأ عليه، يضرب فى الإفراط فى مؤانسة الناس، ويقال: معناه عرف قدره ويقال: يضرب لمن يستضعف إنسانا ويولع به فلا يزال يؤذيه ويظلمه - مجمع الأمثال للميدانى ٢٤١٤.

تلتحق تاء التانيث فى تصغير الاسم المؤنث بلا علامة إذا كان ثلاثيا فى الأصل أو فى الحال أو فى المآل

فالأول: نحو يد فإنه ثلاثى فى الأصل، فتقول فى تصغيره يديه.

والثانى: نحو سن ودار. فتقول فى تصغيرهما سنينة ودوية.

والثالث: نوعان:

أحدهما ما كان رباعيا بمدة قبل لام معتلة، فإنه إذا صغر تلتحقه التاء نحو سماء وسمية، وذلك لأن الأصل فيه سمىى - بثلاث ياءات - الأولى ياء التصغير، والثانية بدل المدة، والثالثة: بدل لام الكلمة، فحذفت إحدى الياءين على القياس المقرر فى هذا الباب، فبقى الاسم ثلاثيا، فلتحقه التاء كما تلتحق الثلاثى المجرد.

والآخر: ما صغر تصغير الترخيم مما أصوله ثلاثة، وقد تقدم بيانه.

ثم استثنى من هذا الضابط نوعين لا تلتحقهما التاء، وأشار إلى الأول منهما بقوله: مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّائِيْرِى ذَا لَبْسٍ كَشَجَرٍ وَيَقْرِ وَخَمْسٍ

يعنى: أن التاء لا تلتحق اسم الجنس الذى يتميز من واحده بنزع التاء نحو شجر ويقر فتقول فى تصغيرهما شجير ويقير، إذ لو قلت فى تصغيرهما شجيرة ويقيرة لالتبس بتصغير شجرة ويقرة، ولا تلتحق أيضا بضعا وعشرا وما دونهما من عدد المؤنث، بل يقال: بضيع وعشير، إذ لو قيل: بضیعة وعشيرة، لتوهم أن ذلك عدد مذكر، ثم أشار إلى الثانى بقوله: وَشَدَّ تَرَكَ دُونَ لَبْسٍ.

يعنى: شد ترك التاء دون لبس، فى ألفاظ مخصوصة لا يقاس عليها، وهى: ذود، وشول^(١) وناب - للمسن من الإبل - وحرب وفرس وقوس ودرع - للحديد. وعرس وضحى ونعل ونصف^(٢)، وبعض العرب يذكر الحرب والدرع

(١) الذود: من ثلاثة أبعرة إلى عشرة، وقيل: غير ذلك.

الشول: وهى من الإبل ما أتى عليها من حملها أو وضعها سبعة أشهر فجف لبنها.

(٢) عرس: بالكسر - امرأة الرجل ورجلها، ولبوة الأسد، وبالضم ويضمين طعام الوليمة ه قاموس - والمناسب هنا الكسر.

وعرب: خلاف العجم.

ونصف: هى المرأة المتوسطة بين الصغر والكبر.

والعرس، فلا يكون من هذا القبيل، وبعضهم ألحق التاء فى عرس وقوس، فقال:
عريسة وقويسة .

تنبيهات:

الأول: لم يتعرض فى الكافية والتسهيل إلى استثناء النوع الأول أعنى: نحو
شجر وخمس .

الثانى: كان ينبغى أن يستثنى نوعا آخر وهو طالق من أوصاف المؤنث، إذا
صغر تصغير الترخيم، وقد تقدم التنبيه عليه .

الثالث: لا اعتبار فى العلم بما نقل عنه من تذكير وتأنيث، بل تقول فى
رمح - علم امرأة - رميحة، وفى عين - علم رجل - عيين، خلافا لابن الأنبارى
فى اعتبار الأصل، فتقول فى الأول: رميح، وفى الثانى: عيينة، واستدل بقولهم:
عيننة بن حصن ونحوه، وأجيب بأن ذلك مما نقل مصغرا .

الرابع: إذا سميت مؤنثا بينت وأخت حذف هذه التاء ثم صغرت وألحقت
تاء التأنيث فتقول: بنية، وأخية، وإذا سميت بهما مذكرا لم تلحق التاء، فتقول:
بنى وأخى .

وقوله: .. وَنَدَّرَ.. لِحَاقُ تَا فِيمَا ثُلَاثِيَا كَثْرُ

أى: ندر لحاق التاء فى تصغير ما زاد على ثلاثة، وذلك قولهم فى وراء:
وريفة - بالهمزة - وفى أمام: أميمة، وفى قدام: قديديمة
وقوله (كثر) بمعنى فاقه فى الكثرة و(ثلاثيا) مفعوله تقدم عليه .

تنبيه:

أجاز أبو عمرو أن يقال فى تصغير حبارى ولغيزى^(١) حبيرة ولغيززة، فيجاء

(١) الحبارى: بضم أوله وتخفيف ثانيه - طائر يقع على الذكر والأنثى، والواحد والجمع،
وهو على شكل الأوزة .

بناء عوضا من الألف المحذوفة، وظاهر التسهيل موافقته، فإنه قال: ولا تلحق التاء دون شذوذ غير ما ذكر، إلا ما حذفت منه ألف التأنيث خامسة أو سادسة.

وَصَغَرُوا شُدُودًا الَّذِي وَالَّتِي وَذَا، مَعَ الْفُرُوعِ مِنْهَا تَا وَتِي

التصغير من جملة التصريف في الاسم، فحقه ألا يدخل غير المتمكن، إلا أن أسماء الإشارة والموصولات شابهت المتمكن، لكونها توصف ويوصف بها، فلذلك استبيح تصغير بعضها، لكن على وجه خولف به تصغير المتمكن، فترك أولها على ما كان عليه قبل التصغير، وعوض منه ضمة ألف مزيدة في الآخر، ووافقت المتمكن في زيادة ياء ثالثة ساكنة بعد فتحة، ف قيل في الذي والتي: اللذيا واللتيا، وفي تثنيتهما: اللذيان واللتيان، وأما الجمع فقال سيبويه في جمع الذي اللذيون رعا واللذيين جرا ونصبا - بالضم قبل الواو والكسر قبل الياء، وقال الأخفش: اللذيون واللذيين - بالفتح - كالمقصور.

ومنشأ الخلاف من التثنية، فسيبويه يقول: حذفت ألف اللذيا في التثنية تخفيفا وفرقا بين المتمكن وغيره، والأخفش يقول: حذفت لالتقاء الساكنين. قال بعضهم: ولم يتقل عن العرب ما يستند إليه في جمع الذي.

قالوا في جمع التي: اللتيات، وهو جمع للتيا تصغير التي، ولم يذكر سيبويه من الموصولات التي صغرت غير اللذيا واللتيا وتثنيتهما وجمعهما. وقال في التسهيل: واللتيات واللويتا في اللاتى، واللويا واللويون في اللاتى واللاتين، فزاد تصغير اللاتى واللاتين. وظاهر كلامه أن اللتيات واللويتا كلاهما تصغير اللاتى، أما اللويتا فصحيح، ذكره الأخفش. وأما اللتيات فإنما هو جمع اللتيا كما سبق، فتجوز في جعله تصغير اللاتى. ومذهب سيبويه أن اللاتى لا يصغر استغناء بجمع اللتيا، وأجاز الأخفش أيضا اللويا فى اللاتى غير مهموز، وأجاز غيره اللويا فى اللاتى وقال فى اللاتين اللويون.

قيل: والصحيح أنه لا يجوز تصغير اللاتى ولا اللواتى، وهذا مذهب

سيبويه.

وصغروا من أسماء الإشارة ذا وتا، فقالوا: ذيا وتيا، وفي التثنية: ذيان وتيان، وقالوا فى أولى - بالقصر -: أوليا، وفى أولاء - بالمد -: أولياء، ولم يصغروا منها غير ذلك.

تنبيهات:

الأول: لأسماء الإشارة فى التصغير من التثنية والخطاب ما لها فى التكسير.

الثانى: أن أصل ذيا وتيا ذيبا وتيبا، بثلاث ياءات، الأولى عين الكلمة، والثانية للتصغير، والثالثة لام الكلمة، فاستثقلوا ذلك مع زيادة الألف آخره فحذفت الياء لأن ياء التصغير لمعنى فلا تحذف، ولأن الثالثة لو حذفت لزم فتح ياء التصغير لأجل الألف.

فإن قلت: ما الداعى إلى هذا التقدير؟

قلت: الداعى إليه المحافظة على ما استقر لىاء التصغير من كونها لا تلحق

إلا نالته.

الثالث: ما ذكر من التقدير إنما يستقيم على قول البصريين. أن ذا ثلاثى فى الوضع وأن ألفه عن ياء، وعين الكلمة محذوفة، وهى ياء أيضا.

وذهب بعضهم إلى أن عينه واو فتكون من باب طويت، وقد قيل: إن هذه الألف هى العين واللام هى المحذوفة.

وأما على مذهب الكوفيين والسهيلى فلا يستقيم لأن الألف عندهم زائدة وهو مما وضع على حرف واحد.

وذهب قوم منهم السيرافى إلى أن ذا ثنائى فى الوضع، والتقدير السابق فيه يمكن، لأنه يكمل فى التصغير كما تقدم فى ماء.

الرابع: ذكروا أن الألف فى آخر هذه الأسماء عوض من ضم أولها. قيل: ويرده ما حكى من ضم لام اللذيا واللثيا، وذكر فى التسهيل أن الضم لغة.

الخامس: زيادة الألف فى أليآ - بالقصر - ظاهرة، لأن ألفه أبدلت ياء وأدغمت ياء التصغير فيها.

وأما ألياء - بالمد - فمذهب المبرد أن الألف المزيدة ألحقت قبل الهمزة لثلاثا يصير الممدود مقصورا، فالياء الأولى للتصغير والثانية منقلبة عن ألف أولاء، والألف التي قبل الهمزة هي المزيدة. ومذهب الزجاج أن الألف زيدت آخرها كما في أخواته، لكنه يرى أن أصل همزة أولاء ألف، فزيدت الياء ثالثة وقلبت الألف التي بعدها وأعيدت الهمزة إلى أصلها وزيدت ألف العوض آخرها.

واعلم أن في همزة أولاء ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنها عن ياء وهو مذهب المبرد.

والثاني: أن أصلها ألف وهو مذهب الزجاج.

والثالث: أنها أصلية غير مبدلة من شيء (يل إلا)^(١) مما فاؤه همزة ولامه همزة وهو مذهب الفارسي وقد تقدمت (هذه المذاهب في باب اسم الإشارة)^(٢).

فإن قلت: كيف زعموا أن الألف المزيدة في ألياء وأليا للعوض وأولها مضموم؟

قلت: الضمة فيهما ليست المجتلبة للتصغير، بل هي الموجودة في حال التكبير.

السادس: اعلم أن قول الناظم: وَصَغَّرُوا شُدُودًا ..، البيت معترض من ثلاثة أوجه:

أولها: أنه لم يبين الكيفية، بل ظاهره أن تصغيرها كتصغير المتمكن.

وثانيها: أن قوله (مع الفروع) ليس على عمومته، لأنهم لم يصغروا جميع الفروع.

وثالثها: أن قوله (منها تا وتي) يوهم أن تى صغر كما صغرتا، وقد نصوا على أنهم لم يصغروا من ألفاظ المؤنث إلا تا، وهو المفهوم من التسهيل، فإنه قال: لا يصغر من غير المتمكن إلا ذا والذي وفروعهما الآتى ذكرها، ولم يذكر من ألفاظ المؤنث غير تا.

(١) أ، ج وفي ب (كأولياء وألياء وأليا).

(٢) أ، ج.

النسب

هذا الأعراف في ترجمته، وقال سيويه باب الإضافة.

ويحدث بالنسب ثلاثة تغييرات؛ الأول: لفظي، وهو ثلاثة أشياء: إلحاق ياء مشددة آخر المنسوب إليه وكسر ما قبلها، ونقل إعرابه إليها.
والثاني: معنوي، وهو صيرورته اسما لما لم يكن له.

والثالث: حكمي، وهو معاملته معاملة الصفة المشبهة في رفعه المضمَر والظاهر باطراد. وقد أشار إلى التغيير اللفظي بقوله:

يَاءَ كِيَا الْكُرْسِيِّ زَادُوا لِلنَّسَبِ وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبَ

يعنى: أنهم إذا قصدوا نسبة شيء إلى شيء زادوا آخر المنسوب إليه ياء مشددة (كيا الكرسي) مكسورا ما قبلها كقولك في النسب إلى زيد زیدی، ولم ينص على أن إعرابه يتقل إليها لوضوحه.

ثم إنه قد ينضم إلى هذه التغييرات في بعض الأسماء تغيير آخر أو أكثر، فمن ذلك ما أشار إليه بقوله:

وَمِثْلُهُ مِمَّا حَوَّاهُ أَحْذَفُ وَتَا تَأْنِيثُ أَوْ مَدَّتُهُ لِاتِّسَابِ

يعنى: أنه يحذف لياء النسب كل ياء تماثلها في كونها مشددة بعد ثلاثة أحرف فصاعداً وتجعل ياء النسب مكانها، كقولك في شافعي: شافعي، وفي مرمي مرمي.

يقدر حذف الأولى وجعل ياء النسب في موضعها.

فإن قلت: فهل يظهر لهذا التقدير أثر لفظي؟

قلت: يظهر أثره في نحو بخاتي جمع بختي - إذا سمي به - ثم نسب إليه، فإنك تقول: هذا بَخَاتِي^(١) مصروفاً، وكان قبل النسب غير مصروف.

(١) بخاتي: جمع بختي ككرسي - قال في اللسان «البخت والبختية دخيل في العربية أعجمي معرب، وهي الإبل الخراسانية تنتج من عريية وفالج، وبعضهم يقول: إن البخت عربي، وفي الحديث «فأنتي بسارق قد سرق بختية» والبختية: الأثني من الجمال البخت، وهي جمال طوال الأعتاق...»

تنبیه:

لا فرق في ذلك بين ما ياءه رائدتان كشافعي، وبين ما إحدى ياهيه أصلية كمرمى (هذا هو الأفتح، وفصل بعض العرب، فقال في المرمى: مرموى، لأن ثاني ياء به أصلية وسيأتي)^(١).

وقوله (تا تأنيث) يعني: أنها تحذف أيضا لياء النسب، فيقال في النسب إلى مكة مكى، لثلا يجمعوا بين علامتى تأنيث فى نحو امرأة مكة.

وقول العامة: درهم خليفتى - لحن.

وقوله (أو مدته) يعني: أن ألف التأنيث المقصورة، وهى إما رابعة أو خامسة فصاعدا، فإن كانت خامسة فصاعدا حذفت وجها واحدا، كقولك فى حبارى: حُبَارَى وفى قبعثرى: قُبَعَثْرَى^(٢)، وإن كانت رابعة فى اسم ثانيه متحرك حذفت كالخامسة كقولك فى جَمَزَى جَمَزَى^(٣)، وإن كان ثانيه ساكنا فوجهان: قلبها واوا وحذفها.

وقد أشار إليها بقوله:

وإن تَكُنْ تَرْبِعُ ذَا ثَانٍ سَكَنَ فَقَلْبُهَا واوًا وَحَذْفُهَا حَسَنٌ

مثال ذلك حبلى، فتقول على الأول: حبلوى، وعلى الثانى: حبلى.

تنبیهات:

الأول: يجوز مع القلب أن يفصل بينها وبين اللام بألف زائدة تشبيها بالمدود.

الثانى: ليس فى كلام الناظم ترجيح أحد الوجهين على الآخر، وليس على حد سواء، بل الحذف هو المختار، وقد صرح به فى غير هذا النظم.

(١) أ، جـ.

(٢) القبعثرى: الجمل الضخم، والفصيل المهزول، ودابة تكون فى البحر، والعظيم الشديد.

(٣) الجمزى: بفتح الجيم وبالميم والزاي: السريع

الثالث: شذوا فى بنى الحبلى من الأنصار، فقالوا: الحبلى - بفتح الباء .

لشبهها المُلحِق والأصلىُّ ما لها .

يعنى: أن الألف الرابعة إذا كانت للإلحاق نحو علقى أو منقلبة عن أصل نحو ملهى، فلها ما لألف التانيث من نحو حبلى من القلب والحذف، فتقول علقوى وملهوى وعلقى وملهى .

فأشار بقوله: وللأصلىُّ قلبٌ يعتمى .

إلى ترجيح القلب فى المنقلبة عن أصل، فملهوى أفصح من ملهى، يقال: اعتماه يعتميه، إذا اختاره، واعتماه يعتامه أيضا .

قال طرفه^(١):

أرى الموت يعتام الكرام ويصطفى
عقيلة مال الفاحش المتشدد

تنبيهات:

الأول: أراد بالأصلى المتقلب عن أصل واو أو ياء، لأن الألف لا تكون أصلا غير منقلبة إلا فى حرف وشبهه .

الثانى: تخصيص الأصلى بترجيح القلب يوهم أن ألف الإلحاق ليست كذلك، بل تكون كالألف التانيث فى ترجيح الحذف؛ لأنه مقتضى قوله (ما لها)، وقد صرح فى الكافية وشرحها بأن القلب فى ألف الإلحاق الرابعة أجود من

(١) قائله: هو طرفة بن العبد - وهو من الطويل - .

اللغة: «يعتام» يختار يقال: اعتماه واعتماه أى: اختاره «عقيلة» عقيلة كل شىء خياره وأنفسه «الفاحش» السئ الخلق «المتشدد» البخيل المسك .

وإنما جعل الموت يختار كرام الناس ويصطفى خيار المال، وإن كان لا يخص شيئا دون شىء فى الحقيقة، لأن فقد الكرم وفقد خيار المال أشهر وأعرف من غيره، فكأنه لشهرته لم يكن غيره ولا حدث شىء سواه .

الإعراب: «أرى» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه «الموت» مفعول به «يعتام» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه «الكرام» مفعول به «ويصطفى» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه «عقيلة» مفعول به . «مال» مضاف إليه «الفاحش» مضاف إليه «المتشدد» صفة .

الشاهد: قوله (يعتام) فإنه يقال فيه يعتمى أيضا .

مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٦٢٧ .

الحذف كالأصلية، لكن ذكر أن الحذف في ألف الإلحاق أشبه من الحذف في الأصلية، لأن ألف الإلحاق شبيهة بألف حبل في الزيادة.

الثالث: لم يذكر سببوه في ألف الإلحاق والمنقلبة عن أصل غير الوجهين المذكورين، وزاد أبو زيد في ألف الإلحاق ثالثاً وهو الفصل بالألف كما في حبلأوى، وحكى في أرطى أرطاوى، وأجازه السيرافي في الأصلية، فتقول ملهاوى.

وَالْأَلْفَ الْجَائِزَ أَرْبَعًا أَزَلْ

إذا كانت ألف المقصور خامسة فصاعدا حذفت مطلقاً سواء كانت أصلية أو كانت للتأنيث أو للتكثير نحو: مستدعى، وقرقرى، وقبعثرى، فتقول: مستدعى، وقرقرى، وقبعثرى.

تنبيهان:

الأول: إذا كانت الألف المنقلبة عن أصل خامسة بعد حرف مشدد نحو معلى. فمذهب سببويه والجمهور الحذف، وهو مفهوم من إطلاق الناظم، ومذهب يونس جعله كملهى، فيجيز فيه القلب وهو ضعيف، وشبهته أن المضعف بإدغام في حكم حرف واحد فكانها رابعة.

الثاني: قد ظهر مما تقدم أن قولهم: مصطفى خطأ، والصواب مصطفى (وتقرير)^(١) النسب إلى المقصور أن تقول إن كانت ألفه خامسة فصاعدا حذفت مطلقاً خلافاً ليونس في نحو معلى، وإن كانت رابعة، وهي ثلاثة أقسام: ألف تأنيث، وألف إلحاق، وأصلية. فألف التأنيث إن كان ثاني ما هي فيه متحركاً حذفت، وإن كان ساكناً (ففيه)^(٢) ثلاثة أوجه: الحذف. والقلب بلا فصل. والقلب مع الفصل، وأجودها الأول ثم الثاني ثم الثالث.

وألف الإلحاق فيها الأوجه الثلاثة، وأجودها على رأى القلب.

(١) وفي النسخ (تقريب) وأغلب ظنى أنها محرفة عن تقرير.

(٢) ب - وفى أ، ج - (ففيها).

والأصلية: فيها وجهان، وعلى رأى السيرافى ثلاثة أجودها القلب إلا أن الحذف فى الملحقه أشبه منه فى الأصلية.

وإن كانت ثلاثة قلبت واوا مطلقا كقولك فى فتى وعصا: فتوى وعصوى.

فإن قلت: لم يصرح فى النظم بحكم الألف الثالثة فمن أين يؤخذ؟

قلت: لما بين مايحذف، علم أن ما عداه لايحذف، بل يقرب.

وقوله: كذاك يا المنقوص خامسا عزل.

يعنى: أن المنقوص إذا نسب إليه حذفت ياءه إن كانت خامسة فصاعدا،

فتقول فى معتد ومستعل: معتدى ومستعلى.

تنبيه:

إذا نسبت إلى محيى اسم فاعل حيا يحيى، حذفت الياء الأخيرة لأنها

خامسة فتصير: محيى - بأربع ياءات - فيجوز فيه وجهان

أحدهما: أن تعامله معاملة قصى فتقول فيه محوى كما تقول: قصوى

وسياتى بيانه.

والآخر: ألا تغيره ويغتفر الجمع بين أربع ياءات، فتقول: محيى.

وقول ابن الحاجب: «وياب محيى جاء على محوى ومحيى كأميى»^(١)،

وفى التنظير نظر؛ لأن أميا شاذ، وأما محيى فهو وجه قوى.

قال ميرمان: سألت أبا العباس: هل يجوز أن يحذف من محيى ياء لاجتماع

الياءات؟ فقال: لا، لأن محييا جاء على فعله، واللام تعتل كما تعتل فى الفعل.

قال: والاختيار عندى محيى، لأنى لا أجمع حذفًا بعد حذف.

ومن قال محوى يجب عليه مهيمى، وهذا هو الذى ذكره سيبويه، انتهى.

(١) هذا قول ابن الحاجب، وفى النسخة (.. كأموى وأمى)

والْحَذْفُ فِي الْيَاءِ رَابِعًا أَحَقُّ مِنْ قَلْبٍ وَحَتَمٌ قَلْبٌ ثَالِثٌ يَعْنِي

يعنى: إذا نسب إلى المنقوص فإن كانت ياؤه خامسة فصاعدا حذفت كما تقدم.

وإن كانت رابعة فالأجود حذفها أيضا، فنقول في النسب إلى قاضٍ قاضىً. وقد قلب واوا بعد فتح ما قبلها، فيقال: قاضوى، وعليه أنشدوا^(١):

فكيف لنا بالشرب إن لم يكن لنا دراهم عند الحانوى ولا نقد

جعل اسم الموضع حانية، ونسب إليه. قال السيرافى: والمعروف فى الموضع الذى يباع فيه الخمر حانة - بلا ياء.

فإن قلت: هل يطرد هذا الوجه؟

قلت: ظاهر كلام المصنف اطراده، وذكر غيره أن القلب عند سيبويه من شواذ تغيير النسب. قيل: ولم يسمع إلا فى هذا البيت.

وإن كانت ثالثة قلبت واوا مطلقا، فتقول فى فتى وعصا فتوى وعصوى: وإنما قلبت واوا فى فتى، وإن كان أصله الياء لثلاثا تجتمع الكسرة، والياءات.

(١) قائله: هو الفرزدق، وقيل: هو لأعرابى، وقيل: لذى الرمة - وهو من الطويل -.

اللغة: (دراهم) ويروى: دنانير، ويروى: دنانيق.

الإعراب: «كيف» للتعجب ههنا، وإن كان فيه معنى الاستفهام «لنا» جار ومجرور خبر مبتدأ محذوف تقديره: وكيف لنا التلذذ بالشرب «بالشرب» متعلق بالمقدر «إن» للشرط «لم» حرف نفى وجزم وقلب «يكن» مجزوم بلم وهو من كان الناقصة «لنا» جار ومجرور خبر مقدم ليكن «دراهم» اسم كان مرفوع بالضمة الظاهرة، والجملة فى محل جزم فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف دل عليه الكلام السابق «عند» منصوب على الظرفية «الحانوى» مضاف إليه «ولا نقد» عطف على قوله دراهم.

الشاهد: قوله «الحانوى» فإنه نسبة إلى الحانية تقديرا، وقلبت الياء واوا كما فى النسبة إلى القاضى قاضوى.

وقال سيبويه: والوجه الحانى - لأنه منسوب إلى الحانة وهى بيت الخمار.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٧٢٨، وسيبويه ٢/٧١، وابن يعيش ٥/١٥١، والمحاسب لابن جنى ١/١٣٤، وابن الناظم.

وقوله: **وَأَوَّلِ ذَا الْقَلْبِ انْفِتَاحًا**.

يعنى: أن ياء المنقوص إذا قلبت واوا فتح ما قبلها كما تقدم تمثيله.

واعلم أن فتح ما قبل الياء سابق على ما قبلها، وذلك أنه إذا أريد النسب إلى شج^(١) ونحو، فتحت عينه كما تفتح عين نمر، وسيأتى.

فإذا انفتحت قلبت الياء ألفا لتحريكها وانفتاح ما قبلها، فيصير شجى مثل فتى، تقلب ألفه واوا كما قلبت ألف فتى.

فقد ظهر بهذا أن الياء لم تبدل واوا إلا بواسطة.

فإن قلت: فما وجه فتح العين فى قاض عند من قال: قاضوى، ونظيره من الصحيح لا تفتح عينه.

قلت: هو نظير فتح لام تغلب عند بعض العرب، قال ذلك بعض النحويين.

وقوله: .. **وَفَعِلَ** .. **وَفَعِلَ عَيْنُهُمَا أَفْتَحَ وَفَعِلَ**.

يعنى أن المنسوب إليه إذا كان ثلاثيا مكسور العين فتحت عينه فى النسب، سواء كان مفتوح الأول كنمر، أو مكسور الأول كإبل، أو مضموم الأول كدئيل^(٢) فتقول فى النسب إليها: نمرى، وإبلى ودؤلى.

فإن قلت: هل الفتح فى ذلك على سبيل الوجوب أو على سبيل الجواز؟

قلت: بل على سبيل الوجوب، وقد نص على ذلك فى شرح الكافية.

وأما قوله فى التسهيل: وتفتح غالبا عين الثلاثى المكسورة. فإنما أشار بقوله: غالبا إلى شذوذ قولهم فى بنى الصعق: صعقى^(٣) - بكسر الفاء والعين - وذلك أنهم كسروا الفاء إتباعا للعين، ثم استصحبوا ذلك بعد النسب شذوذا.

(١) شج: أى: حزين.

(٢) الدئيل: أما العلم فهو الدئيل بن بكر بن كنانة. وأما الجنس فهو دويبة كالشعلب.

(٣) الصعق: بفتح الصاد وكسر العين - وبعضهم يقوله بكسرتين، وهو صفة مشبهة ومعناه المغشى عليه.

قال الشيخ أبو حيان: فتح العين في ذلك واجب لا نعلم فيه خلافا إلا ما ذكره طاهر القزويني في مقدمة له من أن ذلك على سبيل الجواز.

تنبيهات:

الأول: لو سميت ببعده فالقياس في النسب إليه بعدى - بفتح العين -

الثاني: لو سميت بيزر مخفف يزار، بالنقل ففيه وجهان.

الثالث: فهم من اقتصاره على الثلاثي أن ما زاد على الثلاثة مما قبل آخره

كسرة لا يغير، فاندرج في ذلك ثلاث صور:

الأولى: ما كان على خمسة أحرف نحو جحمرش^(١).

والثانية: ما كان أربعة أحرف متحركات نحو جندل^(٢).

والثالثة: ما كان أربعة وثانيه ساكن نحو تغلب.

فالأولان لا يغيران، وأما الثالث ففيه وجهان أعرفهما أنه لا يغير، والآخر أنه يفتح، وقد سمع الفتح مع الكسرة في تغلبى، ويحصبى، ويشربى، وفي القياس عليه خلاف، وذهب المبرد وابن السراج والرماني ومن وافقهم إلى أنه جائز مطرد، وهو عند الخليل وسيبويه شاذ.

وفي شرح الصفار ما ملخصه: أن الجمهور قالوا يجوز الوجهان، وأن أبا عمرو قال: الفتح شاذ، وظاهر كلام الخليل وسيبويه ما تقدم.

وقد ظهر بهذا أن قول الشارح: «وإن كانت الكسرة مسبوقه بأكثر من حرف جاز الوجهان» ليس بجيد، لشموله الصور الثلاث، وإنما الوجهان في نحو تغلب.

وَقِيلَ فِي الْمَرْمِيِّ مَرْمَوِيٌّ وَاخْتِيرَ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ مَرْمِيٌّ

(١) الجحمرش: بفتح الجيم وسكون الحاء وفتح الميم وكسر الراء - وهي العجوز الكبيرة والمرأة السمجة.

(٢) الجندل: بضم الجيم وفتحها وفتح النون وكسر الدال - وهو الموضع الذي تجتمع فيه الحجارة.

قد تقدم عند قوله (ومثله مما حواه احذف) أنه لافرق عند أكثر العرب بين ما ياءه رائدتان، وبين ما إحدى ياءيه أصلية.

ونبه هنا على أن من العرب من يفرق بين النوعين فيوافق في الأول على الحذف فيقول في النسب إلى شافعي: شافعي، وأما النوع الثاني فلا يحذف ياءيه، بل يحذف الزائدة منهما ويقلب الأصلية واوا، فيقول في النسب إلى مرمي: مرموي.

فإن قلت: هل يقاس على مرمي وما أشبهه؟

قلت: صرح الشارح بأنه لغة: قال: وهذه قليلة، والمختار خلافها، وهو ظاهر كلامه في شرح الكافية. وفي الارتشاف: وشذ في مرمي مرموي.

فإن قلت: هذا البيت متعلق بقوله: وَمِثْلُهُ مِمَّا حَوَاهُ أَحْذِفُ. فهلا قدمه كما

فعل في الكافية؟

قلت: لعل سبب تأخيره هذا ارتباط الأبيات السابقة، فكل منها أخذ بحجز

تاليه، فلم يلق به غير التأخير، وليس كذلك في الكافية.

وَنَحْوُ حَيٍّ فَتَحُّ ثَانِيهِ يَجِبُ وَارْدُهُ وَاوَا إِنْ يَكُنْ عَنْهُ قَلْبٌ

إذا نسب إلى ما آخره ياء مشددة، فإما أن تكون مسبوقة بحرف، أو بحرفين، أو بثلاثة فصاعدا، فإن كانت مسبوقة بحرف لم يحذف من الاسم شيء عند النسب، ولكن يفتح ثانيه ويعامل معاملة المقصور الثلاثي، فإن كان ثانيه ياء في الأصل لم تزد على ذلك كقولك في حي: حيوي، فتحت ثانيه فقلبت الياء الأخيرة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم قلبتها واوا لأجل ياء النسب، وإن كان ثانيه في الأصل واوا رددته إلى أصله، فتقول في طي: طوي، لأنه من طويت. وإن كانت مسبوقة بحرفين فسيأتي حكمها، وإن كانت مسبوقة بثلاثة فأكثر فقد تقدم حكمها.

وَعَلَّمَ الثَّنِيَةَ أَحْذِفِ لِلنَّسَبِ وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَجَبِ

يحذف من المنسوب إليه أيضا ما فيه من علامة تثنية وجمع تصحيح كقولك
فى من اسمه: مسلمان أو مسلمون أو مسلمات: مسلمى، واثنان وعشرون
ونحوهما من الشبيه بالمتنى والمجموع كذلك، فتقول فيهما: اثنى وثنوى، وعشرى
وتقول فى أولات: أولى.

تنبيه:

هذا الحذف إنما هو على لغة من يعرب المتنى والمجموع الذى على حده
بالحرفين.

وأما من أجرى المتنى مجرى حمدان، والجمع مجرى غسيلن، فإنه لا
يحذف، فتقول فى من اسمه زيدان، على الأول زيدى. وعلى الثانى زيدانى،
وفى نصيبين، على الأول نصيبى، وعلى الثانى نصيبينى.

وثالثٌ من نحو طَيْبٍ حُدِفَ وشذُّ طائِيٍّ مقولاً بالألف

إذا وقع قبل الحرف المكسور لأجل ياء النسب ياء مكسورة مدغم فيها
أخرى، حذفت المكسورة كقولك فى طيب: طيبى، وفى ميت ميتى.

فإن كانت الياء مفردة نحو مغيل، أو مشددة مفتوحة نحو هَيْبِخ (١) أو فصل
بينها وبين المكسور نحو مهيم - تصغير مهيام مفعال من هام - لم تحذف، بل يقال
فى النسب إلى هذه مغيلى، وهيبخى، ومهيمى، لنقص النقل بعدم الإدغام.
وبالفتح والفصل.

وقوله (وشذ طائى) يعنى أن قياسه طيبى (٢) كطيبى، ولكن تركوا فيه القياس
فقالوا. طائى بإبدال الياء ألفا.

تنبيهات:

الأول: ذكروا أن المحذوف من طائى الياء الثانية، فإن الأولى قلبت ألفا.

(١) الهيبخ: كسفرجل - الرجل الذى لا خير فيه، والأحمق المسترخى، والهيبخ فى لغة
حمير: الغلام المتلى. والهيبخة: الجارية التارة المتلثة بلغتهم أيضا.
(٢) بسكون الياء.

وقال بعض المتأخرين فيه نظر، لأن هذا الانقلاب لا يتعلق بهذا الباب، ومقتضى هذا الباب حذف الياء الثانية، وقد حذفت. قال: فوجه شذوذه أن يقال: حذفت الياء الأولى الساكنة وقلبت الثانية المتحركة ألفا، فطائى شاذ من حيث حذف الأولى، والقياس حذف الثانية.

واعترض بأنه لو كان كذلك لم يكن القلب شاذًا، وقد ذكر شذوذه فى الإعلال، فالوجه أنهم حذفوا الثانية كما ذكرنا أولاً، ولكن لما كان (هذا)^(١) القلب مختصاً بحال النسب ذكروا شذوذه فيه.

الثانى: قال أبو سعيد فى كتابه المستوفى: وتقول فى أيم: أيمى، لأنك لو حذفت الياء المتحركة لم يبق ما يدل عليها، قيل. وليس بتعليل واضح. ولو علل بالالتباس بالنسب إلى أيم لكان حسناً، وإطلاق سيبويه والنجاة يدل على أنه لا فرق بين نحو سيد وأيم.

الثالث: لا فرق بين سيد ونحوه، وبين غزيل ونحوه - تصغير غزال - فى الحذف فتقول: غزىلى. نص على ذلك غير واحد، وإن كان سيبويه لم يمثل إلا بغير المصغر.

وَفَعَلِيٌّ فِي فَعِيلَةِ التُّزْمِ وَفَعَلِيٌّ فِي فَعِيلَةِ حُتْمِ

مثال فعيلة حنيفة، فإذا نسبت إليها حذفت تاؤها وياؤها، وفتحت عينها، فيقال: حنفي، ومثال فعيلة جهينة، فإذا نسب إليها حذفت تاؤها وياؤها أيضاً فتقول: جهنى.

تنبيهات:

الأول: قوله (التزم وحتم) يعنى: فيما لم يشذ، ويشذ من فعيلة سليقى فى سليقة وسليمى فى سليمة الأزد، وعميرى فى عميرة كلب - والسليقى الذى يتكلم بأصل طبيعته معرباً، قال الشاعر^(٢):

(١) أ، جـ.

(٢) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من الطويل -.

اللغة: «بنحوى» أى: منسوب إلى النحو «يلوك» من لكت الشيء فى فمى إذا علكته =

ولكن سَلِّقِي أقول فأعرب ولست بنحوى يلوك لسانه

وأشد من ذلك قولهم: عبدى وجذمى، فى بنى عبيدة وجذيمة.

لأن ما تقدم رجوع إلى أصل مرفوض - وأما الضم فلا وجه له.

وشذ من فعيلة ردينى فى ردينة وحزنى فى حزينة - وهو من أسماء البصرة.

الثانى: لو سعى باسم شذت العرب فى النسب إليه لم ينسب إليه إلا على

ما يقتضيه القياس.

الثالث: ما ذكر من أنه يقال فى فعيلة فعلى، وفى فعيلة فعلى له شرطان:

الأول: عدم التضعيف، والثانى: ألا تعتل العين، واللام صحيحة. وسيأتى

التنبه على هذين الشرطين.

وَالْحَقُّوْا مُعَلَّ لَامٍ عَرَبِيًّا مِنْ الْمَثَالِيْنِ بِمَا تَأْتَى أَوْلِيَاً

يعنى بالمثاليْن فعيلة وفعيلة، فإذا عربيا من التاء وصارا على فعيل وفعيل،

وقصد النسب إليهما، فإما أن يكونا معتلى اللام أو صحيحى اللام.

فإن كانا معتلى اللام ألحقا بفعيلة وفعيلة فى حذف الياء وفتح ما قبلها إن

كان مكسورا فيقال فى عدى وقصى: عدوى وقصوى. كما يقال فى غنية وأمىة:

غنى وأموى.

=«سليقى» نسبة إلى السليقة: وهى الطبيعة. يقال: فلان يتكلم بالسليقة أى: بطبيعته لا

عن تعلم. «فأعرب» فأبين.

الإعراب: «لست» ليس فعل ماض ناقص والتاء اسمه «بنحوى» الباء حرف جر رائد

ونحوى خير ليس «يلوك» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه «لسانه» مفعول به والهاء

مضاف إليه، والجملة فى محل جر صفة «ولكن» للاستدراك «سليقى» خبر مبتدأ.

محذوف، أى: ولكن أنا سليقى «أقول» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه «فأعرب»

الفاء عاطفة وأعرب فعل مضارع والفاعل ضمير والجملة عطف على جملة أقول،

والجملتان كاشفتان معنى سليقى.

الشاهد: «سليقى» فإن القياس فيه سلقى - بدون ياء - لأنه نسبة إلى السليقة وهى

الطبيعة، وفى النسبة إليه تحذف الياء والهاء كما فى حنيفة حنى.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٧٣٢، وفى شرح الشافية ٢/٢٨.

فإن قلت: هل إلحاق عدى وقصى بما ختم بالثاء واجب أم جائز.

قلت: صرح فى الكافية بأن ذلك واجب، وصرح به الشارح أيضا، وذكر بعضهم فيهما وجهين: الحذف والإثبات، ولم يذكر سيبويه فى عدى إلا الحذف. وذكر فيه الفارسى: وجهى عدى، ونقل عن يونس: الإثبات فى عدى فتقول: عدِيَّ.

تنبيه:

استثنى بعضهم من فعيل ما كان نحو كُسىّ تصغير كساء، فإن النسب إليه كُسىّ - بياءين مشددتين - قال: ولا يجوز غيره، وأجاز بعض النحويين كُسوى. وإن كانا صحيحى اللام فالمطرّد فيهما عدم الحذف كقولهم فى عَقِيل وعُقِيل: عَقِيلِيّ وعُقِيلِيّ هذا مذهب سيبويه، وهو مفهوم قوله (معل لام) وذهب المبرد إلى جواز الحذف فيهما، فالوجهان عنده مطردان قياسا على ما سمع من ذلك، وهو قولهم قرشى وهذلى وصبرى فى بنى صبير - وفقى - فى بنى فقيم كنانة، وأما فقيم دارم فلم يشدوا فيه - وملحى - فى ملىح خزاعة، وأما ملىح سعد فلم يشدوا فيه، وقومى فى قويم، وسلمى فى سليم، وقالوا فى ثقيف ثقى.

ووافق السيرافى المبرد وقال: الحذف فى هذا خارج عن الشذوذ، وهو كثير جدا فى لغة أهل الحجاز، قيل: وتسوية المبرد بين فعيل وفعيل ليست بجيدة، إذ سمع الحذف فى فعيل كثيرا، ولم يسمع فى فعيل إلا فى ثقيف، فلو فرق بينهما لكان أسعد بالنظر.

وَتَمَمُّوْا مَا كَانَ كَالطَّوْبِيْلَةِ وَهَكَذَا مَا كَانَ كَالجَلِيْلَةِ

يعنى: أن ما كان من فعيلة وفعيلة معتل العين صحيح اللام، نحو طويّلة^(١) ونويّرة^(٢) أو مضاعفا نحو جليّلة وقديّدة، فإنه ينسب إليه على لفظه متمما، فتقول: طويلى ونويرى، وجليلى، وقديدى، فرارا من تحريك حرف العلة فى المعتل، ومن اجتماع المثليّن فى المضاعف.

(١) الطويّلة: فى القاموس: أن الطويّلة اسم لروضة مخصوصة.

(٢) والنويّرة: فى القاموس: أن نويّرة اسم لناحية فى مصر.

تنبيهات:

الأول: من هذا البيت يؤخذ الشرطان المشار إليهما فيما مضى.

الثاني: الشرطان معتبران في فُعيلة وفَعيلة كليهما، ولا أثر لخصوصية المثال.

الثالث: لم يذكر الشارح في فَعيلة - بضم الفاء - إلا شرطا واحدا - وهو عدم التضعيف، وقال في فُعيلة - بالفتح - إن لم يكن معتل العين، ولا مضاعفا، فأخل في فعيلي بشرط. وأطلق في قوله: إن لم يكن معتل العين، وكان ينبغي أن يقول: صحيح اللام، لأن الشرط عدم مجموع الأمرين، ليحترز بذلك من نحو طوية وحية، فإنه يقال فيهما طووي وحيوي.

الرابع: لم يذكر الناظم هنا فعولة نحو شنوءة^(١) والنسب إليها فعلى كالنسب إلى حنيفة فيقال: شتى - بالشرطين المذكورين، هذا مذهب سيبويه، وذهب المبرد والأخفش إلى أن النسب (إلى)^(٢) ذلك على لفظه. فيقال في حمولة حمولى.

وذهب ابن الطراوة إلى أنك تحذف الواو وتترك ما قبلها مضموما، فتقول: حملى.

والصحيح مذهب سيبويه، لورود السماع في شنوءة، وفي الغرة: نسبة هذا المذهب إلى سيبويه والأخفش، وهو وهم.

فإن قلت: كيف جعل سيبويه ذلك قياسا، ولم يرد غير هذه اللفظة؟

قلت: لأنه لم يرد ما يخالفها، وهذا معنى قول بعضهم لأنها جميع ما سمع، فإن اعتلت عين فعولة نحو قولته، أو كان مضاعفا نحو ضرورة لم تحذف منه الواو. وفعولة المعتل اللام نحو عدوة كشنوءة في حذف الواو، فتقول: عدوى، خلافا للمبرد، أنه يقول عدوى على لفظه، وتقدم أن مذهبه في شنوءة كذلك.

(١) شنوءة: حى من اليمن، سميت كذلك لشتان بينهما.

(٢) أ، ج - وفي ب (وفى).

وأما فعول - بغير تاء - فينسب إليه على لفظه باتفاق، فتقول في سلول وعدو: سلولي وعدوي.

وَهَمْزُ ذِي مَدٍّ يُنَالُ فِي النَّسَبِ مَا كَانَ فِي تَثْنِيَّةٍ لَهُ أَنْتَسَبَ

حكم الهمزة الممدودة في النسب كحكمها في التثنية، فإن كانت للتأنيث قلبت واوا، كقولك في حمراء حمراوى. وإن كانت أصيلة سلمت، كقولك في قراء قراءان^(١)، فتقول في النسب إليه قرائي، وإن كانت بدلا من أصل أو للإلحاق فوجهان، كقولك في كساء وعلباء^(٢) كساءان وعلباءان، وإن شئت كساوان وعلباوان. (فتقول في النسب إليهما كسائي وعلبائي وكساوى وعلباوى)^(٣).

تنبيهات:

الأول: مقتضى كلامه هنا أن الأصلية تتعين سلامتها، وصرح بذلك الشارح، فقال: وإن كانت أصلا غير بدل وجب أن تسلم، وذكر في التسهيل فيها الوجهين، وقال: أجودهما التصحيح.

الثاني: قال في شرح الكافية: ما شذ في التثنية نحو كساين، فلا يقاس عليه في النسب:

وَأَنْسَبُ لِصَدْرٍ جُمْلَةً وَصَدْرٍ مَا رُكِّبَ مَزْجًا.....

المركب أربعة أقسام: إسنادى، وشبيه به، ومزجى، وإضافى.

أما الإسنادى والشبيه به فينسب إلى صدره، مثال الإسنادى تأبط شرا فتقول فيه تأبطى.

ومثال الشبيه به لولا وحيثما - مسمى بهما - فتقول فيهما لوى - بالتخفيف - وحيى. وقياس النسب إلى كنت كوني - برد الواو لزوال سبب حذفها، وقالوا:

(١) القراء: بضم القاف وتشديد الراء مع المد - المنتسك.

(٢) العلباء: عصب عنق البعير.

(٣) أ.

كتى، وكتنى - بزيادة نون - وكلاهما شاذ، وأجاز الجرمى النسب الثانى فتقول: شرى فى تأبط شرا.

تنبيه:

قوله (وانسب لصدر جملة) أجود من قوله فى التسهيل «ويحذف لها - يعنى ياء النسب - عجز المركب» لأنه لا يقتصر فى الحذف على العجز، بل يحذف ما زاد على الصدر، فلو سميت بخروج اليوم زيد، قلت: خرجى.

وأما المزجى ففى النسب إليه خمسة أوجه:

الأول: مقيس اتفاقا، وهو النسب إلى صدره، فتقول فى بعلبك بعلى، وكذا حكم خمسة عشر، فتقول: خمسى.

الثانى: أن ينسب إلى عجزه، فتقول: بكى، وهذا الوجه أجازة الجرمى ولا يجيزه غيره، ولم يسمع إلى العجز مقتصرا عليه.

الثالث: أن ينسب إليهما معا مزالا تركيبهما، فتقول: بلعى، بكى، وهذا أجازة قوم منهم أبو حاتم^(١) قياسا على قول الشاعر^(٢):

تزوجتها راميةً هرمزيةً

(١) هو سهل بن محمد بن عثمان بن القاسم أبو حاتم السجستانى من ساكنى البصرة كان إماما فى علوم القرآن واللغة والشعر. قرأ كتاب سيبويه على الأخفش مرتين وصنف إعراب القرآن، والمقصود والممدود، والإدغام وغير ذلك.

توفى سنة خمسين أو خمس وخمسين أو أربع وخمسين أو ثمان وأربعين ومائتين. (٢) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من الطويل -.

وعجزه: بفضل الذى أعطى الأمير من الرزق

الإعراب: «تزوجتها» فعل وفاعل ومفعول - والضمير فى تزوجتها يرجع إلى امرأته «رامية» هرمزية» نصب على الحال.

«بفضل» جار ومجرور متعلق بقوله تزوجتها «الذى» مضاف إليه «أعطى» فعل ماض «الأمير» فاعل والجملة لا محل لها صلة الموصول «من الرزق» جار ومجرور متعلق بأعطى.

الشاهد: قوله «رامية هرمزية» فإنه نسبة إلى «رام هرمز» بلدة من نواحي خوزستان، فالشاعر نسب إلى المركب المزجى بإلحاق ياء النسب بكل جزء من جزئه. مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٧٣٦، وشرح الشافى ٢/٧٢، والمقرب لابن عصفور ٨٣.

وظاهر كلام أبى الحسن فى الأوسط موافقته .

الرابع : أن ينسب إلى مجموع المركب فقالوا: بعلبكى .

الخامس : أن يبنى من جزءى المركب اسم على فعلل وينسب إليه ، قالوا فى حضرموت : حضرمى . وهذان الوجهان شاذان يقتصر فيهما على ما سمع لا نعلم فى ذلك خلافا .

وأما الإضافى فقد نبه عليه بقوله :

وَلَثَمَانَ تَمَّامًا

.....

إِضَافَةٌ مَبْدُوءَةٌ بِأَبْنِ أَوْ أَبٍ أَوْ مَالَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبَ
فِي مَا سِوَى هَذَا أَنْسَبْنَ لِلأَوَّلِ مَا لَمْ يُخَفَ لِبَسِّ كَعْبِدِ الأَشْهَلِ

وحاصله أن المركب تركيب إضافة ينسب إلى عجزه فى أربعة مواضع :

الأول : ما كان مبدوءا بابن ، نحو ابن الزبير ، فتقول : زبيرى .

الثانى : ما كان كنية وإليه الإشارة بقوله (أو اب) فتقول فى أبى بكر : بكرى .

الثالث : (ما تعرف) ^(١) صدره بعجزه ، ومثله الشارح بغلام زيد ، فتقول :

زيدى .

الرابع : ما يخاف اللبس من حذف عجزه كعبد الأشهل وعبد مناف ، فتقول

فيهما : أشهلى ومنافى .

وما سوى هذه المواضع ينسب فيه للصدر كقولك فى امرئ القيس : امرئى

ومرئى .

تنبيهات :

الأول : ظاهر كلامه فى الكافية وشرحها أن المبدوء بابن من قبيل ما تعرف

به الأول بالثانى . قال فى شرحها : وإذا كان الذى ينسب إليه مضافا وكان معرفا

صدره بعجزه ، أو كان كنية حذف صدره ونسب إلى عجزه ، كقولك فى ابن

(١) أ - وفى ب ج - (ما كان تعرف) .

الزبير: زبيرى، وفى أبى بكر: بكرى، انتهى - وكذا قال الشارح، إلا أنه زاد فى المثل غلام زيد، وعلى هذا فقول الناظم، (أو ماله التعريف بالثانى) من عطف العام على الخاص، لاندرج المصدر بابن فيه.

وفى تمثيل الشارح بغلام زيد نظر، لأنهم يعنون بالمضاف هنا ما كان علما غالبا لا مثل غلام زيد، فإنه ليس لمجموعه معنى مفرد ينسب إليه، بل يجوز أن ينسب إلى غلام وإلى زيد، ويكون ذلك من قبيل النسب إلى المفرد لا إلى المضاف، وإن أراد غلام زيد مجعولا علما فليس من قبيل ما تعرف فيه الأول بالثانى، بل هو من قبيل ما ينسب إلى صدره ما لم يخف لبس. والله أعلم.

والثانى: شذ بناء فعلل، من جزء الإضافى منسوبا إليه، كما شذ ذلك فى المركب المزجى، والمحفوظ من ذلك تيملى، وعبدرى، ومرقسى وَعَبْقَسَى، وعبشمى، فى تيم اللات، وعبد الدار، وامرئ القيس ابن حجر الكندى، وعبد القيس، وعبد شمس.

وَأَجْبُرُ بَرْدَ اللَّامِ مَا مِنْهُ حُذْفٌ جَوَازًا إِنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أَلْفٌ
فِي جَمْعِي التَّصْحِيحِ أَوْ فِي التَّشْبِيهِ وَحَقُّ مَجْبُورٍ بِهِدِي تَوْفِيهِ

إذا نسب إلى الثلاثى المحذوف، لم يخل من أن يكون محذوف الفاء أو العين أو اللام.

فإن كان محذوف الفاء أو العين فسيأتى.

وإن كان محذوف اللام فإما أن يجبر فى التشبية كآب وأخ، أو فى الجمع بالآلف والتاء كعضة وسنة، أو لا، فإن جبر فيهما وجب جبره فى النسب فتقول: أبوى وأخوى وعضوى وسنوى أو عضهى وسنهى على الخلاف فى المحذوف، فهذا ونحوه يجب جبره، لأنه جبر فى التشبية والجمع بالآلف والتاء كقولك: أبوان وأخوان، وعضوات وسنوات، أو عضهات وسنهات على الوجهين، وإن لم يجبر فى التشبية ولا فى الجمع بالآلف والتاء لم يجب جبره فى النسب بل يجوز فيه الأمران نحو حر وغد وشفة وثبة فيجوز فى النسب إليها، حرى وغدى وشفى، وثبى - بالحذف - وحرحى، وغدوى، وشفهى، وثبوى - بالرد - والمحذوف من الحر - الحاء - ومن غد - الواو - ومن شفة الهاء - ومن ثبة - الباء.

تنبيهات:

الأول: ما ذكرته واضح فهمه من كلام الناظم، إلا أن ذكره لجمعي التصحيح فيه نظر، إذ لا تظهر فائدة لذكر جمع التصحيح المذكور، وقد اقتصر في التسهيل على الجمع بالالف والتاء.

والثاني: أطلق في قوله:

جوازا ان لم يك رده ألف

وهو مقيد بالأ تكون العين معتلة، فإن كانت عينه معتلة وجب جبره كما ذكره في الكافية والتسهيل، وإن لم يجبر في التثنية وجمع التصحيح، احترازا من نحو شاة، وذى بمعنى صاحب، فتقول في شاة: شاهى، وعلى أصل الأخفش شوهى، وقد حكى أنه رجع عنه وسيأتى بيانه، وفي ذى: ذوى اتفاقا، لأن وزنه عند الأخفش فعل كمذهب سيبويه.

الثالث: إذا نسب إلى يد ودم جاز الوجهان عند من يقول: يدان ودمان، ووجب الرد عند من يقول: يديان ودميان.

الرابع: إذا نسب إلى ما حذفت لامه و عوض منها همزة الوصل جاز أن يجبر وتحذف الهمزة، والأ يجبر وتستصحب، فتقول في ابن واسم: بنوى وسموى. على الأول. وابنى واسمى على الثانى.

الخامس: مذهب سيبويه وأكثر النحويين أن المجبور تفتح عينه وإن كان أصله السكون. وذهب الأخفش إلى تسكين ما أصله السكون، فتقول فى يد ودم وغد وحر - على مذهب الجمهور: يدوى، ودموى، وغدوى، وحرعى بالفتح - وعلى مذهب الأخفش: يديى، ودميى، وغدوى، وحرعى - بالسكون - لأنه أصل العين فى هذه الكلمات، والصحيح مذهب سيبويه، وبه ورد السماع: قالوا: فى غد: غدوى، وحكى عن أبى الحسن أنه رجع فى الأوسط إلى مذهب سيبويه، وذكره سماعا عن العرب.

وَبَاخٍ أَحْتَا وَبَابِنِ بِنْتَا الْحِقِّ وَيُونُسُ أَبِي حَذَفَ التَّاءُ

اختلف فى النسب إلى أخت و بنت . قال الخليل وسيبويه كالنسب إلى أخ وابن - بحذف التاء وبرد المحذوف ، تقول : أخوى و بنوى ، كما تقول فى المذكر ، وقال يونس : ينسب إليهما على لفظهما ولا تحذف التاء ، فتقول : أختى و بنتى ، لأن التاء فيهما للإلحاق .

والزمه الخليل أن ينسب إلى هنت و منت - بإثبات التاء ، وهو يقول به ، وله أن يفرق بأن التاء فيهما لا تلزم ، بخلاف بنت و أخت ، لأن التاء فى هنت فى الوصل خاصة وفى منت فى الوقف خاصة .

تنبيهات :

الأول : حكم نظائر أخت و بنت حكمهما وهى : ثنتان ، و كلتا ، و ذيت ، و كيت ، فالنسب إليها عند سيبويه كالنسب إلى مذكراتها ، فتقول : ثنوى ، و كلوى ، و ذبوى ، و كىوى ، و على مذهب يونس تقول : ثنتى ، و كلتى أو كلتوى ، و ذيتى ، و كيتى . و ذكر بعضهم فى النسب إلى كلتا على مذهب يونس : كلتى و كلتوى و كلتاوى كالنسب إلى حبلى بالأوجه الثلاثة .

الثانى : ذهب الأخفش فى أخت و بنت و نظائرها إلى مذهب ثالث ، وهو حذف التاء وإقرار ما قبلها على سكونه وما قبل الساكن على حركته ، فتقول : أخوى و بنوى و كلوى و ثنوى ، و قياس مذهبه فى كيت و ذيت - إذا رد المحذوف - أن ينسب إليهما كما ينسب إلى حى ، فتقول : كىوى و ذبوى .

الثالث : قد اتضح مما سبق أن أختا و بنتا حذفتا لأمهما ، لأن النحويين ذكروهما فيما حذفتا لأمه ، فالتاء إذن فيهما عوض من اللام المحذوفة ، وإنما حذفتا فى النسب على مذهب سيبويه لما فيها من الإشعار بالتأنيث ، وإن لم تكن متمحضة للتأنيث . و ظاهر مذهب سيبويه أن تاء كلتا كتاء بنت و أخت ، وأن الألف للتأنيث ، وعلى هذا ينبنى ما سبق ، و ذهب الجرمى إلى أن التاء زائدة ، والألف لام الكلمة ، ووزنه فعئل ، وهو ضعيف ، لأن التاء لا تزداد وسطا ، فإذا نسب إليه على مذهبه قلت : كلتوى : وقيل : إن التاء بدل من الواو ، والأصل كلوى . فإذا نسب إليه على هذا القول قلت : كلتى ، هكذا ذكر بعضهم .

والمشهور فى النقل عن جمهور البصريين أن التاء فى كلتا بدل من الواو التى هى لام الكلمة ووزنها فعلى، وصرح ابن الحاجب فى شرح المفصل بأن أصل كلتا عند سيبويه كلوى، ووزنه فعلى أبدلت الواو إشعارا بالتأنيث تاء، وإذا كان هذا مذهب سيبويه والجمهور فالذى ينبغى أن يقال فى النسب إليه كلتى كما تقدم عن بعضهم، وأيضا فلا ينبغى على هذا القول أن يعد فيما حذفت لامة، لأن ما أبدلت لامة لا يقال فيه محذوف اللام فى الاصطلاح، والإلزام أن يقال فى نحو «ماء» محذوف اللام، والذى يظهر من مذهب سيبويه ومن وافقه أن لام كلتا محذوفة كلام أخت و بنت، والتاء فى الثلاثة عوض من اللام المحذوفة كما قدمته أولا، ولا يمتنع أن يقال: هى بدل من الواو، إذا قصد هذا المعنى، كما قال بعض النحويين فى تاء بنت وأخت: إنها بدل من لام الكلمة، وأما إن أريد البديل الاصطلاحى فلا، لأن بين الإبدال والتعويض فرقا يذكر فى موضعه.

الرابع: النسب إلى ابنة ابنتى وبنوى كالنسب إلى ابن اتفاقا، إذ التاء فيها ليست عوضا كتاء بنت.

وَضَاعِفِ الثَّانِي مِنَ ثَنَائِي ثَانِيهِ ذُو لَيْنٍ كَلَّا وَلاِئِي

إذا نسب إلى الثنائى وضعا، فإن كان ثانيه حرفا صحيحا جار فيه التضعيف وعدمه، فتقول فى كم: كَمِيّ، وكَمِيّ، وإن كان ثانيه حرف لين ضعف بمثله إن كان ياء أو واو فتقول فى: كى ولو: كىوى ولووى، لأن كى لما ضعف صار مثل حى، ولو لما ضعف صار مثل الدو^(١)، وإن كان ألفا ضوعفت وأبدل مضعفها همزة، فتقول فىمن اسمه لا: لائى، وإن شئت أبدلت الهمزة واوا، فقلت: لاوى.

تنبيه:

إذا نسب إلى اللات - اسم الصنم - قلت: لائى، ولاوى: كما ينسب إلى

(١) الدو - بفتح الدال وتشديد الواو - وهو الفلاة الواسعة، وقيل الأرض المستوية، وفى القاموس أنه أيضا اسم بلد، وفى المعجم أنه اسم أرض بعينها.

لا. لأن تاءه تحذف ولا يدرى ما لامه فعومل معاملة لا، هذا مذهب سيبويه. ومن زعم أن لامه هاء. وأن أصله ليه قال: لاهى، كما تقول: شاهى

وإن يَكُنْ كَشِيَّةً مَا الْفَا عَدَمٌ فَجَبْرُهُ وَفَتْحُ عَيْنِهِ التَّرِيمُ

تقدم الكلام على محذوف اللام، وذكر في هذا البيت محذوف الفاء، ولا يخلو محذوف الفاء من أن تكون لامه صحيحة كعدة أو معتلة كشية^(١) فإن كانت صحيحة لم يجبر فتقول في النسب إلى عدة، عدى، وإن كان معتل اللام جبر برد فائه، فتقول في شية وشوى، على مذهب سيبويه لأنه لا يرد العين إلى أصلها من السكون، بل يفتح العين مطلقا ويعامله معاملة المقصور، وتقول على مذهب أبى الحسن: وشى - برد أصله - وجزم هنا بمذهب سيبويه.

فإن قلت: فمن أين يؤخذ من كلامه اشتراط اعتلال اللام؟

قلت: من قوله (كشية).

تنبيه:

بقى من المحذوف قسم ثالث لم يبين حكمه، وهو محذوف العين، فتقول المحذوف العين إن كانت لامه صحيحة لم يجبر، كقولك فى: سه ومد - مسمى بهما - سهى ومدى. كذا أطلق كثير من النحويين، وليس كذلك، وهو مقيد بالأ يكون من المضاعف، نحو رب - المخففة - بحذف الباء الأولى - إذا سمى بها ونسب إليها، فإنه يقال: ربه - برد المحذوف - نص عليه سيبويه، ولا يعرف فيه خلافا، وإن كانت لامه معتلة نحو المرى ويرى - مسمى بهما - جبر، فتقول فيهما: المرئى واليرئى - برد المحذوف.

والواحدَ اذْكَرُ ناسِباً لِلْجَمْعِ إن لَمْ يُشَابِهْ واحداً بِالْوَضْعِ

(١) الشية: العلامة، وكل لون يخالف معظم اللون - من الفرس وغيره - وأصل شية - وشى، حذفت الواو ونقلت حركتها إلى الشين وزيدت تاء التأنيث عوضاً عن الواو المحذوفة.

الجمع ثلاثة أقسام: قسم أهمل واحده كعباديد^(١)، وقسم له واحد شاذ كلامح، فإن واحده لمحّة، وقسم له واحد قياسي.

فالأول: ينسب إليه بلفظه فتقول: عباديدى.

(والثاني فيه خلاف. ذهب أبو زيد إلى أنه كالأول فينسب إلى لفظه، فتقول ملامح^(٢)).

وحكى أن العرب قالت فى المحاسن: محاسنى، وغيره ينسب إلى واحده، وإن كان شاذاً، فيقول فى النسب إلى ملامح: لمحى.

والثالث: إذا غلب نسب إلى لفظه فتقول فى الأنصار والأبناء، وهم قوم من أبناء فارس: أنصارى وأبنائى؛ وإن لم يغلب نسب إلى واحده. فتقول فى فرائض وكتب وقلانس: فرضى وكتابى وقلنسى، وقول الناس: فرائضى وكتبى وقلانسى. خطأ، وقد أجاز ذلك قوم، وذهبوا فى قمرى إلى أنه منسوب إلى الجمع من قولهم: طيور قمر، وكذا دبسى منسوب عندهم إلى طيور دبس، وهو عند غيرهم منسوب إلى القمر - وهى البياض - وإلى الدبسة، ويحتمل أن يكونا مما بنى على ياء مشددة نحو كرسى:

هذا (التقسيم)^(٣) فى الجمع الباقى على جمعيته، فإن سُمى به نسب إلى لفظه، لأنه صار واحداً، كقولك فى كتاب وأمار ومدائن ومعافر: كلابى وأمارى ومعافرى.

وقد يرد الجمع المسمى به إلى الواحد إن أمن اللبس، ومثال ذلك الفراهيد - علم على بطن من أسد - فقالوا: الفراهيدى على اللفظ، والفرهودى، نسبة إلى واحده لأمن اللبس، إذ ليس لنا قبيلة تسمى بالفرهود.

فإن قلت: إن كلام الناظم هنا لا يفي بهذا التفصيل؟

قلت: قوله (إن لم يشابه واحداً) يمكن أن يجعل شاملاً لثلاثة أنواع:

(١) العباديد: الفرق من الناس والحيل الذاهبون فى كل وجه.

(٢) أ.

(٣) أ، ج - وفى ب (الحكم).

أولها: نحو أنمار مما جعل علما.

والثاني: نحو أنصار مما غلب فصار كالعلم.

والثالث: نحو عباديد مما أهمل واحده؛ لأنه بسبب إهمال واحده شابه نحو قوم ورهط مما لا واحد له، وإذا كان كلامه شاملا لهذه الثلاثة فهو واف بالمطلوب لأن حاصله حيثشذ أن الجمع لا ينسب إلى لفظه، بل إلى واحده إلا في ثلاثة مواضع، وهو صحيح.

تنبيه:

إذا نسب إلى نحو تمرات وأرضين وسنين باقية على جمعيتها قيل: تمرى، وأرضى، وسنهي أو سنوى، على الخلاف في لامة، وإذا نسب إليها أعلاما التزم فتح العين في الأولين، وكسر الفاء في الثالث.

وَمَعَ فَاعِلٍ وَقَعَالٍ فَعِلٌ فِي نَسَبٍ أَعْنَى عَنِ الْيَا فَعِيلٌ

يستغنى عن ياء النسب بصوغ فاعل إن قصد صاحب الشيء، كقولهم: لابن وتامر أي: صاحب لبن وتمر، وبفعال إن قصد الاحتراف، كقولهم: بزاز وطار، وقد يقوم أحدهما مقام الآخر، فمن قيام فاعل مقام فعال قولهم حائك في معنى حواك، لأنه من الحرف؛ ومن عكسه قول امرئ القيس^(١):

(١) قائله: هو امرؤ القيس الكندي يصف رجلا بلغه أنه توعده.. وهو من الطويل..

اللغة: «فیطعنتي» - بضم العين من باب نصر، وقيل: بفتحها «بنبال» بصاحب نبل - وهي السهام العربية ولا واحد لها من لفظها «النابل» الذي يبرى السهام.
المعنى: أن هذا الشخص الذي يتوعدني لا أبالي به، لأنه ليس من أهل السلاح والحرب.
الإعراب: «ليس» فعل ماض ناقص واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو «بذى» الباء حرف زائد وذى خبر ليس «رمح» مضاف إليه «فیطعنتي» الفاء فاء السبيبة ويطعن فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه والنون للوقاية وياء المتكلم مفعول به ليطعن «به» متعلق بيطعن «وليس» الواو عاطفة وليس فعل ماض ناقص واسمه ضمير مستتر فيه «بذى» الباء حرف جر زائد، وذى خبر ليس «سيف» مضاف إليه «وليس» فعل ماض ناقص واسمه ضمير مستتر فيه «بنبال» الباء حرف جر زائد ونبال خبر ليس.

الشاهد: قوله «بنبال» حيث استعمل في الدلالة على النسبة إلى ما أخذ منه وهو النبل.
مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٧٤٥، وابن هشام ٤/١٧، وابن الناظم، وسيبويه ٢/٩٢، وابن يعيش ٦/١٤، والمقتضب ٣/١٦٢.

وليس بذى رمح فيطعننى به وليس بذى سيفٍ وليس بنبالٍ

أى: وليس بذى نبل.

قال المصنف: وعلى هذا حمل المحققون قوله تعالى: ﴿وما ربك بظلام للعبيد﴾^(١).

أى: بذى ظلم.

وقد يؤتى بياء النسب فى بعض ذلك، قالوا لبياع العطر ولبياع البتوت - وهى الأكسية - عطار وعطرى، وبتات وبتى.

وقد يستغنى عن بياء النسب بفعل بمعنى صاحب كذا، كقولهم: رجل طعم ولبس وعمل بمعنى ذى طعام وذى لباس وذى عمل، أنشد سيبويه^(٢):

لست بليلى ولكنى نهرٍ

أى: عامل بالنهار.

(١) من الآية ٤٦ من سورة فصلت.

(٢) قائله: لم آقف على اسم قائله - وهو من الرجز -

وعجزه: لا أدلج الليل ولكن أبتر

اللغة: «بليلى» منسوب إلى الليل - أى: لا أعمل فيه «نهر» أى: أعمل بالنهار «أدلج الليل» أسير فيه والدلج: السير من آخر الليل «أبتر» أدرك النهار من أوله.

المعنى: أنه لا يستطيع العمل بالليل، ولكنه يزاول عمله بالنهار، ولا يسير بالليل، إنما يقوم مبكراً ليدرك النهار من أوله. حيث النشاط، وقد يكون المراد: أنه ليس من اللصوص الذين يزاولون عملهم بالليل وفى الظلام - بعيدين عن أعين الرقباء - ولكنه ممن يكدحون بالنهار لجلب رزقهم.

الإعراب: «لست» ليس واسمها «بليلى» الباء حرف جر زائد وليلى خبر ليس «ولكنى» حرف استدراك والياء اسمه «نهر» خبر لكن «لا» نافية «أدلج» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه «الليل» منصوب على الظرفية «ولكن» حرف استدراك «أبتر» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه.

الشاهد: قوله «نهر» حيث جاء على بناء فعل - بفتح فكسر - وهو يريد النسب. مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٧٤٥، وابن هشام ٤/١٧٨، وابن عقيل ٢/٣٧٧، وابن الناظم، وسيبويه ٢/٩١.

تنبيهان:

الأول: قد يستغنى أيضا عن ياء النسب بمفعال، كقولهم امرأة معطار - أى: ذات عطر - ومفعيل. كقولهم ناقة محضير، أى: ذات حضر، وهو الجرى.

الثانى: هذه الأبنية غير مقيسة، وإن كان بعضها كثيرا، هذا مذهب سيويه. قال: لا يقال لصاحب الدقيق دقاق، ولا لصاحب الفاكهة فكاه، ولا لصاحب البررار، ولا لصاحب الشعير شعار، والمبرد يقيس هذا.

وَهَيِّزُ مَا أَسْلَفْتَهُ مَقْرَرًا عَلَى الَّذِي يُنْقَلُ مِنْهُ اقْتَصِرًا

يعنى: أن ما جاء من النسب مخالفا للأقيسة المتقدم ذكرها، فهو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه، وبعضه أشد من بعض، فمن قولهم فى النسب فى البصرة: بصرى - بكسر الباء - وإلى الدهر: دهرى - بضم الدال - وإلى مرو: مروى، وإلى الرى: رازى.

ومن ذلك قولهم: عميرى من عميرة كلب، وقد تقدمت أمثلة منه أثناء

الباب.

الوقف

هو قطع النطق عند آخر الكلمة، والمراد هنا الاختياري، وهو غير الذي يكون استثباتا وإنكارا وتذكرا وترغما، وغالبه يلزمه تغييرات، وترجع إلى سبعة أشياء: السكون، والروم، والإشمام، والإبدال، والزيادة، والحذف، والنقل، وهذه الأوجه مختلفة في الحسن والمحل، وستأتي مفصلة إن شاء الله تعالى.

تَنْوِينًا إِثْرَ فَتْحٍ اجْعَلْ أَلْفًا وَقَفًّا وَتَلُوْ غَيْرِ فَتْحٍ اِحْذَفًا

في الوقف على المنون ثلاث لغات:

الأولى: وهي الفصحى - أن يوقف عليه بإبدال تنوينه ألفا إن كان بعد فتحة، وبحذفه إن كان بعد ضمة أو كسرة، كقولك: رأيت زيدا، وهذا زيد، ومررت بزيد.

والثانية: أن يوقف عليه بحذف التنوين وسكون الآخر مطلقا، وذكر ذلك أبو الحسن وقطرب وأبو عبيد والكوفيون، ونسبها المصنف إلى ربيعة. قال في الإفصاح: والجماعة يرون أن هذا مما جاء في الشعر، ولا يجوز في الكلام.

والثالثة: أن يوقف عليه بإبدال التنوين ألفا بعد الفتحة، وواوا بعد الضمة، وياء بعد الكسرة، ونسبها المصنف إلى الأزدي، وقيده غيره بأزد السراة. وزعم أبو عثمان أنها لغة قوم من أهل اليمن ليسوا فصحاء واقتصر هنا على الفصحاء.

تنبيهات:

الأول: شمل قوله (إثر فتح) فتحة الإعراب، نحو: رأيت زيدا، وفتحة البناء نحو: أيها وويها، فكلا النوعين يبدل تنوينه ألفا على المشهور.

الثاني: يستثنى من المنون المنصوب ما كان مؤنثا بالتاء (نحو قائمة^(١))؛ فإن تنوينه لا يبدل بل يحذف، وهذا لغة من يقف بالهاء وهي الشهيرة، وأما من وقف

(١) ب.



بالتاء فبعضهم يجريها مجرى سائر الحروف، فيبدل التنوين ألفاً؛ فيقول: رأيت قائمتا، وأكثر أهل هذه اللغة يسكنها لا غير.

الثالث: المقصور المنون يوقف عليه بالألف، نحو رأيت فتى، وفي هذه الألف ثلاثة مذاهب:

الأول: أنها بدل من التنوين في الأحوال الثلاث، واستصحب حذف الألف المتقلبة وصلاً ووقفاً، وهو مذهب أبي الحسن والفراء والمازني، وهو المفهوم من كلام الناظم هنا، لأنه تنوين بعد فتحة.

والثاني: أنها الألف المتقلبة في الأحوال الثلاث، وأن التنوين حذف؛ فلما حذف عاد الألف، وهو مروى عن أبي عمرو والكسائي والكوفيين، وإليه ذهب (ابن كيسان والسيرافي، ونقله ابن الباذش عن سيبويه والخليل، وإليه ذهب^(١)) المصنف في الكافية، قال في شرحها: ويقوى هذا المذهب ثبوت الرواية بإمالة الألف وقفاً والاعتداد بها رويًا وبدل التنوين غير صالح لذلك. انتهى.

ومثال الاعتداد بها رويًا قول الشاعر^(٢):

(١) أ، جـ.

(٢) قائله: هو الشماخ - واسمه معقل بن ضرار - وهو من الرجز -.

وتمامه: وخيرهم لطارق إذا أتى

ورب

صادف زادا وحديثا ما اشتهى.

اللغة: «إنك يا بن جعفر» يخاطب به عبدالله بن جعفر محمد الصادق رضى الله عنه (سرى) أى: ليلا لأن السرى لا يكون إلا ليلا.

الإعراب: «إنك» إن حرف توكيد ونصب والكاف اسمها «يا» حرف نداء «بن» منادى «جعفر» مضاف إليه و«يا بن جعفر» جملة نداءية معترضة «نعم» فعل ماض لإنشاء المدح «الفتى» فاعل مرفوع بالضممة المقدرة والجملة في محل رفع خبر إن.

«ورب» حرف جر شبهه بالزائد «ضيف» مبتدأ مرفوع بضممة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد.

«طرق» فعل ماض والفاعل ضمير «الحى» مفعول به والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، «سرى» موضع ظرف واسم الزمان محذوف معه وهو كقولك جئتكم مقدم الحاج أى: وقت قدوم الحاج.

الشاهد: قوله «سرى» فإنه منون وهو مقصور والمقصور المنون يوقف عليه بالألف نحو رأيت فتى.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٧٤٩، وشرح الشافية ٢/٢٣٨، وابن يعيش ٩/٧٦.

..... إِنَّكَ يَا بَنَ جَعْفَرٍ نَعَمَ الْفَتَى

إلى قوله:

..... رَبُّ ضَيْفٍ طَرَقَ الْحَىَّ سُرَى

والثالث: اعتباره بالصحيح؛ فالألف في النصب بدل من التنوين، وفي الرفع والجر بدل من لام الكلمة، وهذا مذهب سيويه فيما نقله أكثرهم. قيل: وهو مذهب معظم النحويين، وإليه ذهب أبو علي في غير التذكرة، وذهب في التذكرة إلى موافقة المازني.

واحذف لَوْ قَفَّ فِي سِوَى اضْطِرَارٍ صِلَةٌ غَيْرِ الْفَتْحِ فِي الْإِضْمَارِ
إذا وقف على هاء الضمير الموصولة حذفت صلتها إن كانت مضمومة أو مكسورة نحو: لَهْ وَبِهْ، يحذف الواو والياء وتقف على الهاء ساكنة وإن كانت مفتوحة نحو رأيتها وقف على الألف ولم تحذف.

واحترز بقوله (في سوى اضطرار) من وقوع ذلك في الشعر، وإنما يكون ذلك آخر الأبيات، وذكر في التسهيل أنه قد يحذف ألف ضمير الغائبة منقولا فتحة إلى ما قبله، اختيارا، كقول بعض طيئ «والكرامة ذات أكرمكم الله به» يريد بها^(١) واستشكل قوله «اختيارا» فإنه يقتضى جواز القياس عليه، وهو قليل.

وَأَشْبَهَتْ إِذَا مُنَوَّنًا نَصِبٌ فَالْفَاءُ فِي الْوَقْفِ نُونُهَا قَلْبٌ

اختلف في الوقف على إذا، فذهب الجمهور (إلى)^(٢) أنه يوقف عليها بالألف لشبهها بالنون المنصوب، وذهب بعضهم إلى أنه يوقف عليها بالنون لأنها بمنزلة أن، ونقل عن المازني والمبرد، واختلف النحويون أيضا في رسمها على ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنها تكتب بالألف، لأنها يوقف عليها بالألف، قيل: وهو الأكثر، وكذلك رسمت في المصحف، ونسب هذا القول إلى المازني، وهو مخالف لما نقل عنه أولا.

(١) فحذف الألف ونقل حركة الهاء إلى الباء.

(٢) ب، ج.



والثانى: أنها تكتب بالنون، قيل: وإليه ذهب المبرد والاكثرون، وعن المبرد: اشتهى أن أكوى يد من يكتب إذن بالالف، لأنها مثل أن ولن، ولا يدخل التنوين فى الحروف.

والثالث: التفصيل فإن الغيت كتبت بالالف لضعفها، وإن أعملت كتبت بالنون لقوتها، قاله الفراء. وقال ابن عصفور: الصحيح كتبها بالنون (لأنها يوقف عليها عنده بالنون)^(١) وللفرق بينها وبين إذا الظرفية، ولا إشكال أن من وقف عليها بالنون يكتبها بالنون.

وينبغى أن يكون هذا الخلاف مفرعا على قول من يقف بالالف.

فإن قلت: إذا فرعت على الوقف بالالف فالقياس أن تكتب بالالف، لأن الأصل فى كل كلمة أن تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها، فلا وجه لقول من يكتبها بالنون، ويقف (عليها)^(٢) بالالف.

قلت: بل له وجه ظاهر وهو التفرقة بينها وبين إذا الظرفية، ألا ترى أن نون التوكيد الخفيفة تبدل بعد الفتحة ألفا بغير خلاف.

وقد فصلوا فى رسمها فقالوا: تكتب بالالف إن لم تلبس نحو «النسفا»^(٣) وبالنون إن التبست نحو: اضربن ولا تضربن، إذ لو كتبت بالالف فى مثل هذا لالتبست بالف الاثنين.

وَحَذَفْ يَا الْمُتَقَوِّصِ ذِي التَّنْوِينِ مَا لَمْ يُنْصَبْ أَوْلَى مِنْ ثُبُوتِ فَاعِلَمَا

إذا وقف على المتقوص المنون، فإن كان منصوبا أبدل من تنوينه ألف نحو رأيت قاضيا، وإن كان غير منصوب فالمختار الوقف عليه بالحذف، ويجوز الوقف برد الياء، وبه قرأ ابن كثير فى بعض المواضع، كقوله تعالى: «ولكل قوم هادى»^(٤).

(١) أ، جـ.

(٢) ب.

(٣) من الآية ١٥ من سورة العلق.

(٤) من الآية ٧ من سورة الرعد.

وكل هذا ظاهر من البيت، وأما غير المنون فسيأتي.

تنبيهات:

الأول: في هذا البيت إطلاق يقيده تاليه.

الثاني: فهم من قوله (ما لم ينصب) أن المنصوب المنون لا حذف فيه، لأن ياءه تحصنت بألف التنوين، وحكى الأبدى: أن من العرب من يقف عليها بحذف التنوين، وعلى ذلك بنى المتنبي قوله^(١):

.....
ألا أذن فما أذكرت ناسي

الثالث: لم يختلفوا في أن الحذف من المنون غير المنصوب أكثر ولكن اختلفوا في الأقيس.

فقال الفارسي: الحذف لأن فيه عدم الاعتداد بالعارض، وقال بعضهم: الإثبات قياسا على ألف المقصور.

وغير ذى التنوين بالعكس وفي نحو مر لزوم رد اليا افتنى

يعنى أن المنقوص غير المنون يجوز فيه الوجهان، ولكن المختار فيه الإثبات بعكس المنون، فالأجود أن يقال: هذا القاضى ومررت بالقاضى، وقد يقال: هذا القاضى ومررت بالقاضى، هذا مفهوم كلامه، وهو غير محرر، وتحرير ذلك أن يقال: المنقوص غير المنون أربعة أنواع:

الأول: ما سقط تنوينه لدخول آل، فهذا إن كان منصوبا فهو كالصحيح نحو: رأيت القاضى فيوقف عليه بإثبات الياء قولاً واحداً، وينبغى لمن قدر فتحة

(١) قائله: هو أحمد بن الحسين المتنبي، وكان سيف الدولة بن حمدان يشرب فأذن المؤذن فوضع سيف الدولة القدح من يده، وقال المتنبي هذا البيت والذي بعده.

وتمامه: ولا لينت قلبا وهو قاسى

ولا شغل الأمير عن المعالى ولا عن حق خالقه بكاسى - وهما من الوافر -

الإعراب: «ألا» كلمة للتنبية «أذن» جملة من الفعل والفاعل المستتر «فما» الفاء لربط الجواب وما نافية «أذكرت» فعل وفاعل «ناسى» مفعول به لأذكرت.

الشاهد: قوله (ناسى) لأن القياس فيه ناسيا، وهذا للتمثيل، وإلا فالمتنبي لا يحتج به.

الياء بالنصب أن يقف بالوجهين، وإن كان مرفوعاً نحو: هذا القاضى أو مجروراً نحو مررت بالقاضى، ففيه الوجهان، والمختار الإثبات، كما ذكر، وليس الحذف مخصوصاً بالضرورة خلافاً لبعضهم.

والثانى: ما سقط تنوينه للنداء نحو (يا قاض) فالخليل يختار فيه الإثبات، ويونس يختار فيه الحذف، ورجح سيبويه مذهب يونس، لأن النداء محل حذف.

ورجح غيره مذهب الخليل، لأن الحذف مجاز، ولم يكثر فيرجح بالكثرة.

والثالث: ما نسقط تنوينه لمنع الصرف نحو (أيت جوارى) نصبا، فيوقف عليه بإثبات الياء، كما تقدم فى المنصوب.

والرابع: ما سقط تنوينه للإضافة نحو (قاضى مكة) فإذا وقف عليه جاز فيه الوجهان الجائزان فى المتون، قالوا: لأنه لما زالت الإضافة بالوقف عليه عاد إليه ما ذهب بسببها وهو التنوين، فجاز فيه ما جاز فى المتون.

وينوا على ذلك فرعا، وهو أن ما سقط نونه للإضافة، إذا وقف عليه ردت نونه نحو هؤلاء قاضو زيد، فإذا وقفت قلت: قاضون لزوال نسيب حذفها.

فأما وقف القراء على قوله تعالى: ﴿غَيْرِ مُحَلِّي الصَّيْدِ﴾^(١) بحذف النون، فاتباع الرسم.

قلت: وفى هذا نظر.

وقد علم مما تقدم أن كلام الناظم معترض من وجهين:

أحدهما: أن عبارته شاملة لهذه الأنواع الأربعة، وليس حكمها واحداً.

والآخر: أنه لم يستثن المنصوب وهو متعين الإثبات، كما ذكر ذلك فى الكافية.

وقوله: .. وفى .. نحو مِرْ لُزُومٍ رَدِّ الْيَا اقْتَضَى

يشير به إلى أن ما كان من المنقوص محذوف العين نحو مر - اسم فاعل من

(١) من الآية ١ من سورة المائدة.

أرى^(١) يرثى أصله مرثى^(٢) فأعلل إعلال قاض، وحذفت عينه وهى الهمزة بعد نقل حركتها، فإذا وقف عليها لزم رد الياء (جبرا للكلمة)^(٣) لأنها لو حذفت لزم بقاء الاسم على أصل واحد فى حالة الوصل أيضا.

قلت: لا يمكن إثباتها وصلا لما يلزم من الجمع بين ساكنين بخلاف الوقف، مع أن فى بقاء التنوين وصلا جبرا للكلمة.

تنبيه:

الموقوف عليه إما ساكن وإما متحرك؛ فالساكن إن لم يكن له صورة فى الخط حذف كصلة الضمير إلا تنوين المنصوب كما سبق، وإن كانت له صورة فى الخط ترك على حاله، ولم يغير إلا نون إذن وياء المنقوص، وقد تقدم حكمهما.

وأما نون التوكيد الخفيفة فتقدمت فى بابها.

وقد فهم من هذا أن المقصور غير المنون إذا وقف عليه لم تحذف ألفه ولم

يغير.

وشذ حذفها للضرورة فى قوله^(٤):

(١) هذا هو الأصل غير المستعمل فى هذا الفعل، والمستعمل هو أرى يرى بضم ياء المضارعة.

(٢) على وزن مفعول. (٣) ب.

(٤) قائله: هو لبيد بن ربيعة يصف فيه مقاما فاخرت فيه قبائل ربيعة قبيلة من مضر - وهو من الرمل -.

وصدره: وقبيل من لكيز شاهد

اللغة: «قبيل» أى: قبيلة «من لكيز» بضم اللام وفتح الكاف - وهو لكيز بن أفضى بن عبدالميس «شاهد» ويروى حاضر «رهط مرجوم» قال أبو عبيد بذلك لأنه فاخر رجلا عند النعمان، فقال له النعمان:

رجمك بالشرف، فسمى مرجوما، واسمه لبيد.

الإعراب: «قبيل» مبتدأ «من لكيز» جار مجرور صفته، أى: قبيل كائن من لكيز «شاهد» خبر المبتدأ «رهط مرجوم» - بالرفع - بدل من قبيل أو عطف بيان «ورهط ابن المعل» - عطف عليه.

الشاهد: قوله «ابن المعل» حيث حذف الألف المقصورة فى الوقف ضرورة.

مواضعه: ذكره سيويه ٢/٢٩١، وشرح الشافية ٢/٢٨٥.

رَهْطٌ مَرْجُومٌ وَرَهْطُ ابْنِ الْمُعَلِّ

يريد المعلى، وبعض العرب يقلبون الألف الموقوف عليها ياء فيقولون: أفعى وعصى وهى لغة فزارة وناس من قيس، وبعضهم يقلبها واوا فيقولون: هذا أفعو وعصو وهى لغة بعض طيء، وبعضهم يقلبها همزة فيقولون: هذا أفعاء وعصاء، وليس من لغة هؤلاء التخفيف، قال سيبويه: وكذلك كل ألف فى آخر الاسم، وزعم الخليل أن بعضهم قال: رأيت رجلاً فيهمز، وكذلك هو يضربها، وقد توصل ألف هنا وأولى وكل مبنى آخره ألف بهاء السكت وأما قلب الألف هاء فى قوله^(١):

مِنْ هَا هُنَا وَمِنْ هُنَّة

فشاذ.

ولما ذكر الناظم حكم الوقف على ما ينبغى ذكره من الساكن أخذ بذكر المتحرك، فقال:

وغيرها التانيث من مُحَرِّكٍ سَكَنُهُ أَوْ قِفَ رَائِمِ التَّحَرُّكِ

فى الوقف على المتحرك خمسة أوجه: الإسكان، والروم، والإشمام، والتضعيف، والنقل، ولكل منها علامة.

(١) قائله: لم أقف على اسم قائله وهو من الرجز -

وقبله: قد وردت من أمكنه ...

وبعده: إن لم أروها فمه

اللغة: «قد وردت» أى: الإبل، والورود: الوصول إلى الماء من غير دخول فيه وقد يكون دخولا «أمكنة» جمع مكان.

الإعراب: «قد» حرف تحقيق «وردت» فعل ماض والتاء للتانيث والفاعل ضمير مستتر تقديره هى «من» حرف جر «أمكنه» جار ومجرور متعلق بالفعل «من هاهنا ومن هنه» بدل من أمكنه.

الشاهد: قوله «هنه» وأصلها هنا، فقلب الألف هاء

مواضعه: ذكره فى شرح الشافية ٤/٤٧٩، وابن يعيش فى ٣/١٣٨، ٤/٦، ٩/٨١،

١٠/٤٣، وجمع الهوامع ١/٧٨، ٢/١٥٧.

فعلامه السكون خ فوق الحرف، هكذا جعلها سيبويه، والمراد خف أو خفيف، وجعلها بعض الكتّاب دائرة، لأن الدائرة صفر، وهو الذى لا شيء فيه من العدد، وجعلها بعضهم دالا.

وعلامه الروم: خط بين يدي الحرف وهذه صورته / .

وعلامه الإشمام: نقطة بين يدي الحرف وهذه صورته * .

وعلامه التضعيف: شين فوق الحرف وهذه صورته شـ .

فإن كان المتحرك هاء التانيث لم يوقف عليها إلا بالإسكان، وليس لها نصيب فى غيره، وإن كان غيرها جاز أن يوقف عليه بالإسكان، وهو الأصل، وبالروم مطلقا، أعنى فى الحركات الثلاث، ويحتاج فى الفتحة إلى رياضة لخفة الفتحة؛ ولذلك لم يجزه أكثر القراء فى المفتوح، ووافقهم أبو حاتم.

قال فى شرح الكافية: وهى عبارة عن إخفاء الصوت بالحركة، ويجوز الإشمام والتضعيف والنقل، لكن بالشروط الآتية، وقد أشار إلى الإشمام بقوله (أو أشمم الضمة) الإشمام هو الإشارة بالشفيتين إلى الحركة دون صوت، ولا يكون إلا فى الضمة، لأن إشمام الكسرة والفتحة تسوية لهيئة الشفة.

وقد روى الإشمام عن بعض القراء فى الجر، وهو محمول على الروم، لأن بعض الكوفيين يسمى الروم إشماما، ولا مشاحة فى الاصطلاح، ثم أشار إلى التضعيف بقوله:

... أَوْ قَفٌ مُضْعَفًا مَا لَيْسَ هَمَزًا أَوْ عَلِيلًا إِنْ قَفَا
مُحَرَّكًا

التضعيف تشديد الحرف الموقوف عليه، كقولك: هذا فرج - بالتشديد - وذكر له شروطا ثلاثة:

أولها: ألا يكون همزة، احترازًا من نحو بناء، فلا يجوز تضعيفه، لأن العرب اجتنبت إدغام الهمزة ما لم تكن عينا.

وثانيها: ألا يكون عليلا نحو سرو وبقى، فلا يجوز تضعيفه.

وثالثها: أن يكون بعد متحرك، احترازًا من نحو بكر، فلا يجوز تضعيفه.

وزيد شرط رابع، وهو ألا يكون منصوباً في أشهر اللغات. وأما قوله (١):

لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدْبًا

فضرورة.

قلت: وقد لا يحتاج إلى هذا الشرط، لأن المنصوب المنون إذا أبدل تنوينه ألفاً، لم يكن الحرف الذي قبل الألف موقوفاً عليه. بل الموقوف عليه إنما هو الألف، والكلام في أحكام الموقوف عليه.

تنبيه:

لم يؤثر الوقف بالتضعيف عن أحد من القراء إلا عن عاصم، فعنه أنه وقف على قوله تعالى «مستطراً» (٢) في القمر - بالتشديد -، والله أعلم.

ثم أشار إلى النقل بقوله:

... وَحَرَكَاتٍ انْقِلَابًا
لساكنٍ تحريكُهُ لَنْ يُحْظَلَّ

النقل: تحويل حركة (الحرف) (٣) إلى الساكن قبلها، وذكر له ثلاثة شروط:

(١) قائله: هو رؤية بن العجاج، وقيل: لغيره - وهو من الرجز -
وقامه: مثل الحريق وافق القصبا.

اللغة: «جدبا» بتشديد الباء - وهو نقيض الخصب، والجدب: هو القحط بانقطاع المطر
«الحريق» أراد النار المشتعلة «القصبا» كل نبات يكون ساقه أنابيب وكعوبا.
الإعراب: «لقد» اللام للتأكيد وقد حرف تحقيق «خشيت» فعل وفاعل «أن أرى» في محل
النصب على المفعولية، وأرى هنا تنصب مفعولاً واحداً، لأنها بصرية «جدبا» مفعول أرى
وفاعلها ضمير مستتر فيه «مثل» على رواية الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، أي: هو
مثل «الحريق» مضاف إليه «وافق» فعل ماضٍ وفاعله ضمير مستتر فيه «القصبا» مفعول به،
وجملة الفعل الماضي وفاعله ومفعوله في محل جر صفة للحريق أو في محل نصب حال
منه، وذلك لأنه اسم مقترن بالجنسية.

الشاهد: قوله (جدباً) حيث ضعف آخرها للوقف ثم حركها ضرورة.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٧٦١، وابن هشام ٤/١٩٩، وشرح الشافية ٢/٣١٩،
وسيبويه ٢/٢٨٢.

(٢) من الآية ٥٣ من سورة القمر.

(٣) ب (الهمزة).

الأول: أن يكون الساكن لا يمتنع تحريكه، احترازاً من أن يكون ألفاً نحو دار، فإن الألف لا تقبل الحركة.

واعترض بأن ذلك يقتضى جواز نقل الحركة إلى الواو والياء، وليس كذلك، بل لا يجوز النقل إليهما، وإن كانا حرفي لين، لاستثقال الحركة عليهما.

فالأول أن يقال: شرطه أن يكون حرف علة.

قلت: لا يرد هذا عليه، لأن قوله (لن يحظلاً) لا يختص بالمتعذر، بل المراد: الساكن لن يمتنع تحريكه إما لتعذره كالألف أو لغير ذلك، فيشمل الواو والياء ويشمل الحرف المدغم نحو الجذ، فإنه يمتنع تحريكه، لأن تحريكه يلزم منه فكه، وهو ممتنع في غير الضرورة.

والثاني: ألا تكون الحركة فتحة على غير همزة عند البصريين، وإلى هذا أشار بقوله:

وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى الْمَهْمُوزِ لَا يَرَاهُ بَصْرِيٌّ وَكَوْفٌ نَقْلًا

لا يجوز عند البصريين نقل الفتحة من غير همزة، فلا يقال رأيت البكر لأن المفتوح إن كان منوناً لزم من النقل فيه حذف ألف التنوين، وحمل عليه غير المنون.

وقيل: لأنهم لو نقلوا في الوقف وسكنوا في الوصل، لكان ذلك كأنه إسكان فعل - المفتوح - وهو لا يجوز وليس بظاهر، وأجاز الكوفيون نقل الفتحة من غير همزة.

فيقولون: رأيت البكر، ونقل الجرمى أنه أجاز ذلك، وعن الأخفش أنه أجاز ذلك في المنون على لغة من قال: رأيت عمرو.

وأشار بقوله (من سوى المهموز) إلى أن المهموز يجوز نقل حركته، وإن كانت فتحة.

فتقول: رأيت الخبأ والردأ والبطأ، في رأيت الخبء والردء والبطء^(١). وإنما

(١) الخبء: بفتح الخاء وسكون الباء ماخبيئ.

والردء: بكسر الراء وسكون الدال - العون. والبطء: ضد السرعة.

اغترف ذلك في الهمزة لثقلها، وإذا سكن ما قبل الهمزة الساكنة كان النطق بها أصعب.

الثالث: ألا يوجب عدم النظير في غير المهموز، وإلى هذا أشار بقوله:

وَالنَّقْلُ إِنْ يُعَدَّمُ نَظِيرٌ مُّمْتَنِعٌ وَذَلِكَ فِي الْمَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعُ

فعلم بذلك أنه لا يجوز نقل ضمة مسبوقة بكسرة ولا كسرة مسبوقة بضمة، فلا يجوز النقل في نحو (هذا بشر) لما يلزم من بناء فعل، وهو مفقود، ولا في نحو (انتفعت بقل) لما يلزم من بناء فعل وهو مهمل في الأسماء أو نادر، هذا في غير المهموز.

أما المهموز فيجوز فيه النقل، وإن أدى إلى عدم النظير لما تقدم التنبيه عليه من استئصال الهمزة، فتقول: هذا رده ومررت بكفء.

تنبيهات:

الأول: لجواز النقل شرط رابع، وهو أن يكون المنقول منه صحيحاً، فلا ينقل من نحو غزو.

الثاني: إذا نقلت حركة الهمزة حذفها الحجازيون واقفين على حامل حركتها كما يوقف عليه مستبداً بها؛ فيقولون: (هذا الخب) بالإسكان والروم والإشمام، وغير ذلك بشروطه، وأما غير الحجازيين فلا يحذفها، بل منهم: من يشتها ساكنة، نحو «هذا البطو»، ورأيت البطاً، ومررت بالبطي» ومنهم من يبدلها بمجانس الحركة المنقولة؛ فيقول: (هذا البطو، ورأيت البطا، ومررت بالبطي).

وبعض بنى تميم يفرون من هذا النقل الموقع في عدم النظير إلى الإتيان^(١) فيقولون: هذا ردى مع كفو، وبعضهم يتبع ويبدل الهمزة بعد الإتيان، فيقولون: هذا ردى مع كفو.

وقد تبدل الهمزة بمجانس حركتها بعد سكون باق فتقول هذا البطو، ومررت بالبطي.

(١) أى: إتيان العين للفاء.

وأما في النصب فيلزم فتح ما قبلها، وقد يبدلونها كذلك بعد حركة، فيقولون: هذا الكلو مررت بالكلية، وأهل الحجاز يقولون (الكللا) في الأحوال كلها.

الثالث: الذي يظهر في حركة النقل أنها الحركة التي في الحرف الأخير نقلت إلى الساكن، ونص على ذلك قوم من النحويين، وقال أبو البقاء العكبري: لا يريدون أنها حركة إعراب صيرت على ما قبل الحرف، إذ الإعراب لا يكون قبل الطرف، إنما يريدون أنها مثلها.

الرابع: نقل في الكافية وغيرها أن الوقف بالنقل إلى متحرك لغة لخمية، وأنشد^(١):

مَنْ يَأْتِمِرُ لِلْخَيْرِ فِيمَا قَصَدَهُ تُحْمَدُ مَسَاعِيهِ وَيُعْلَمُ رَشْدُهُ

فنقل حركة الهاء إلى الدال، وهي متحركة، قيل: ويحتمل أن يكون أصله قصوده، بواو الجمع حملا على معنى من، ثم حذف الواو اكتفاء بالضممة كقوله^(٢):

(١) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من الرجز -.

اللغة: «يأتمر» يباشر «مسايعه» - جمع مسعى - بمعنى السعى «الرشد» - بفتحيتين - التهدى إلى طريق الصواب.

الإعراب: «من» شرطية «يأتمر» فعل مضارع فعل الشرط والفاعل ضمير مستتر فيه «للخير» جار ومجرور متعلق بقوله «يأتمر فيما» في حرف جر وما موصولة «قصده» جملة لا محل لها صلة الموصول. «تحمد» فعل مضارع مبني للمجهول جواب الشرط «مسايعه» نائب فاعل والهاء مضاف إليه «ويعلم» الواو عاطفة على تحمد، ويعلم فعل مضارع مبني للمجهول «رشده» نائب فاعل والهاء مضاف إليه.

الشاهد: قوله «قصده» بضم الدال - فإنه في الأصل بالفتح، لأنه ماض من القصد، ولكنه لما وقف عليه نقل حركة الهاء إلى الدال وهي متحركة.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٧٥٣، وهمع الهوامع ٢/٢٠٨.

(٢) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من الوافر -.

وعجزه: وكان مع الأطباء الأساءة.

اللغة: «الأطبا» جمع طيب - «الأساة» - بضم الهمزة - جمع آس، وهو الجراح. قال الجوهري: الآسى: الطيب، والجمع أساة مثل رام ورماة.

فَلَوْ أَنَّ الْأَطِبَّاءَ كَانُوا حَوْلِي

فإن كان مستنده في إثبات هذه اللغة هذا البيت، فلا حجة فيه .

الخامس: لم يؤثر الوقف بالنقل عن أحد من القراء إلا ما روى عن أبي عمرو أنه وقف على قوله: «وتواصوا بالصبر»^(١) - بكسر الباء - .

فِي الْوَقْفِ تَأْتِيهِ الْأَسْمَاءُ مَا جُعِلَ

إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وَصِلَ

واحترز بالتأنيث من تاء لغيره، فإنها لا تغير، وشذ قول بعضهم: قعدنا على الفراء، وبالاسم من تاء الفعل (نحو قامت)^(٢) فإنها لا تغير، وبعدم الاتصال بساكن صحيح من تاء بنت وأخت ونحوهما فإنها لا تغير .

وشمل كلامه ما قبله متحرك نحو رحمة، وما قبله ساكن غير صحيح . ولا يكون إلا ألفاً نحو الحياة، والأعراف في هذين إبدال التاء هاء في الوقف .

وإنما جعل حكم الألف حكم المتحرك؛ لأنها منقلبة عن حرف متحرك .

وَقَلَّ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَمَا ضَاهَى وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ انْتَمَى

أى: وقل جعل التاء هاء في جمع تصحيح المؤنث نحو الهندات، وما ضاهاه، مما جعل عليه كالبنيات والأخوات وأولات .

= الإعراب: «فلو» الفاء عاطفة ولو للشرط «أن» حرف توكيد ونصب «الأطباء» اسم أن «كان» بضم النون في موضع - خبر أن، وأصله كانوا فحذفت الواو وبقيت الضمة دليلاً عليها، «حولي» ظرف ومضاف إليه في موضع خبر كان .

«وكان» فعل ماض ناقص «مع» ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم لكان «الأطباء» مضاف إليه «الأساة» اسم كان، وجملة كان عطف على ما قبلها وأن في أول البيت وما دخلت عليه في محل رفع على الفاعلية، لأن التقدير: ولو ثبت أن الأطباء، وجواب لو في بيت بعده: إذا ما أذهبوا . . .

الشاهد: قوله «كان» بضم النون فأصله كانوا حولي فحذفت الواو اكتفاء بضممة النون .

مواضعه: ذكره ابن يعيش ٩/٨٠ .

(١) من الآية ٣ من سورة العصر .

(٢) ب، جـ .

فالأعرف فى ذلك سلامة التاء، وقد سمع إبدالها فى قول بعضهم (دفن
البناء من المكرماه)^(١) و (كيف بالإخوة والأخواه)؟.

قال فى شرح الكافية: وأشرت بقولى: وما ضاهاه - إلى هيهات، وأولات،
فإنه يوقف عليهما بالتاء كثيرا وبالهاء قليلا.

تنبيهات:

الأول: نقل بعضهم أن الوقف على جمع التصحيح والملحق به بالهاء لغة
طبيى، وقال فى الإفصاح: شاذ لا يقاس عليه.

الثانى: إذا سمى بهيهات على لغة من أبدل فهى كطلحة تمنع من الصرف
للعلمية والتأنيث. وإذا سمى به على لغة من لم يبدل فهى كعرفات يجرى فيها
وجوه جمع المؤنث السالم إذا سمى به.

وقوله (وغير ذين بالعكس) إشارة إلى جمع التصحيح ومضاهايه، يعنى، أن
غيرهما يقل فيه سلامة التاء بعكسهما سواء كان مفردا كمسلمة، أو جمع تكسير
كخلمة، ومن إقرارها تاء قول بعضهم: يا أهل سورة البقرت، فقال مجيب:
ما أحفظ منها ولا آيت.

وأكثر من وقف بالتاء يسكنها ولو كانت منونة منصوبة، وتقدم هذا أول
الباب، وعلى هذه اللغة رسمت مواضع من القرآن وهى معروفة.

وَقَفَ بِهَا السَّكْتِ عَلَى الْفِعْلِ الْمَعْلُومِ بِحَذْفِ آخِرِ كَاعْطٍ مِنْ سَأَلَ

من (خواص)^(٢) الوقف، زيادة هاء السكت، وأكثر ما تزداد بعد شيئين:

أحدهما: الفعل المعل المحذوف الآخر جزما نحو «لم يعطه» أو وقفا نحو
«أعطه».

(١) يريد: البنات من المكرمات، وهذا التعبير يوهم أنه ليس بحديث، وقد روى الطبرانى عن
ابن عباس أن النبى ﷺ لما عزى بابتته رقية قال: «الحمد لله» وذكره.

(٢) أ، ج - وفى ب (عوارض).

والثانى: «ما» الاستفهامية إذا جرت بحرف نحو «على مه» أو باسم نحو «اقتضاء مه».

ولحاقها لكل من هذين النوعين واجب وجائز؛ أما الفعل المحذوف الآخر فقد نبه عليه بقوله:

وَلَيْسَ حَتَّمَا فِي سِوَى مَا كَنَعَ أَوْ كَبِعَ مَجْزُومًا فَرَاعَ مَارَعُوا

يعنى: أن الوقف بهاء السكت على الفعل المعل بحذف الآخر ليس واجبا فى غير ما بقى على حرف واحد أو حرفين أحدهما رائد:

فالأول: نحو «عه» أمر من وَعَى يَعِى، ونحو «ره» أمر من رَأَى يَرِى.

والثانى: «لم يعه، ولم يره»، لأن حرف المضارعة رائد، فزيادة هاء السكت فى ذلك واجبة، لبقائه على أصل واحد.

فإن قلت: مقتضى تمثيله أن ذلك إنما يجب فى المحذوف الفاء نحو ع ويع.

قلت: محذوف العين كمحذوف الفاء فى ذلك لأن العلة واحدة، وإنما أراد بالتمثيل التنبيه على ما بقى على حرف واحد أو حرفين أحدهما رائد كما سبق.

فإن قلت: فهل تجب زيادة الهاء فى قولهم تقى يتقى فى معنى اتقى يتقى (لأن تقى)^(١) محذوف الفاء لأن أصله أوتقى يوتقى؟

قلت: ظاهر التسهيل الوجوب، لأنه جعل الضابط أن تحذف فاؤه أو عينه، ويتقى محذوف الفاء، وظاهر قوله فى شرح الكافية: ويجب إلحاق هذه الهاء فى الوقف على ما كان من الأفعال على حرف واحد أو حرفين؛ أحدهما: رائد لأن زيادة الهاء لا تجب فى نحو لايتقى، لأنه على ثلاثة أحرف، ولكن الأمر يندرج فى كلامه، لأنه على حرفين؛ أحدهما رائد.

وقال الشيخ أبو حيان: لم نجد لأحد من النحويين نصاً على الوقوف على هذه الكلمة، والذي يقتضيه النظر عندى. أن يكون الوقف بالهاء اختياراً لا

(١) ب، ج.

وجوباً، لأنه وإن حذفت فاؤه، فإن تاء الافتعال لازمة للفعل، وهذا الحذف عرض شاذ، وليس بمطرد فلا يلتفت إليه.

وَمَا فِي الاسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَتْ حُذِفَ الْفَهَا ..

واحترز بالاستفهامية عن الموصولة والشرطية نحو (مررت بما مررت به وبما تفرح أفرح) فإنهما (لا تحذف) (١) ألفهما.

وزعم المبرد: أن حذف ألف ما الموصولة ليس لغة، ونقله أبو زيد أيضاً، وقال أبو الحسن في الأوسط: وزعم أبو زيد أن كثيراً من العرب يقولون: (سَلْ عَمَّ شت) كأنهم حذفوا لكثرة استعمالهم إياه.

وشمل قوله (إن جرت) أن تجر بالحرف نحو (عم يتساءلون) (٢) أو بالاسم نحو: (قراءة م تقرأ)، وقوله (حذف ألفها) يعنى وجوباً، وسبب الحذف إرادة التفرقة بينها وبين الموصولة والشرطية، وكانت أولى بالحذف لاستقلالها بخلاف الشرطية، فإنها متعلقة بما بعدها، وبخلاف الموصولة فإنها والصلة اسم واحد.

وقوله: وَأَوْلَاهَا الْهَاءُ إِنْ تَقِفَ.

يعنى جواراً، إن جرت بحرف نحو (عمه) ووجوباً إن جرت باسم نحو (اقتضاء مه)، ولهذا قال:

وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا انْحَفَضًا بِاسْمٍ كَقَوْلِكَ اقْتِضَاءَ مَ اقْتَضَى

أى: وليس إيلاؤها الهاء واجبا فى سوى المجرورة بالاسم، وقد مثله، وعله ذلك أن الجار الحرفى كالجزم، لاتصاله بها لفظاً وخطاً، بخلاف الاسم؛ فوجب إلحاق الهاء للمجرورة بالاسم لبقائها على حرف واحد.

فإن قلت: قد علم أن اتصال الهاء بالمجرورة بالحرف ليس بواجب، فهل هو راجح أو مرجوح؟

قلت: نقل النحويون أنه راجح، قالوا: وهو الأفضح والأكثر، وإنما وقف أكثر القراء بغير هاء إتباعاً للرسم.

(١) ب، ج وفى أ (لا يحذفان).

(٢) الآية ١ من سورة النبأ.

تنبيهات:

الأول: فهم من قوله «إن جرت» أن المرفوعة والمنصوبة لا تحذف ألفها في غير ضرورة كقوله^(١):

الأم تقولُ الناعياتُ الأمةُ ألا فأندباً أهلَ الندى والكرامة

الثاني: أهمل المصنف من شروط حذف ألفها ألا تتركب مع ذا، فإن ركبت معه لم تحذف الألف نحو «على ماذا تلومونى» وقد أشار إليه فى التسهيل.

الثالث: قد ثبتت ألف ما الاستفهامية المجرورة غير المركبة فى الضرورة كقول الشاعر^(٢):

(١) قائله: لم آقف على اسم قائله - وهو من الطويل - .

اللغة: «الناعيات» الناعى: الذى يأتى بخبر الميت «الندى» أراد به الفضل والعطاء - وفى بعض النسخ «الناعيان» - بالمتنى - وهو الأنسب.
الإعراب: «الأم» الأ للتنبيه «م» أصلها ما، وهو فى محل الرفع على الابتداء واعلم أنه لا ضرورة فى حذف الألف ههنا، لأن إبقاءها لا يضر بالوزن «تقول» فعل مضارع «الناعيات» فاعل والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ، «الامة» الأ للتنبيه وما استفهامية منصوبة بتقول «الأم» للتنبيه «فأندباً» فعل وفاعل «أهل» مفعول به «الندى» مضاف إليه «والكرامة» عطف عليه.

الشاهد: قوله «الامة» فإن الألف قد حذفت فى ما الاستفهامية مع أنها غير مجرورة للضرورة، إلا أنه أراد التصريح، فلم يمكن ذلك إلا بإدخال هاء السكت فى آخرها.
مواضعه: ذكره الأشموني ٤/٧٥٨، وجمع الهوامع ٢/٢١٧.
(٢) قائله: هو حسان بن ثابت - وهو من الوافر - .

اللغة: «كخنزير» تعريض بكفوه أو بقبح منظره، فلذلك خص الخنزير لأنه مسيخ قبيح المنظر سمح الخلق أكال العذرات «تمرغ فى رماذ» تتميم لدمه لأنه يدل ذلك حلقه بالشجر ثم يأتى بالطين فيتلطخ به وكلما تساقطت منه عاد إليه.
الإعراب: «على ما قام» على للتعليل ما استفهامية، أى: لأجل أى شيء يشتنى. قال ابن جنى: لفظه «قام» ههنا رائدة، والتقدير . . على ما يشتنى لثيم، وقال ابن يسعون: وليس كذلك عندى لأنها تقتضى النهوض بالشم. «يشتنى» فصل مضارع النون للوقاية والياء مفعول «لثيم» فاعل «كخنزير» الكاف للتشبيه وخنزير مجرور به «تمرغ» فعل ماض والفاعل ضمير مستتر فيه والجملة فى محل الجر صفة لخنزير «فى رماذ» جار ومجرور متعلق بتمرغ.

الشاهد: قوله «على ما قام» حيث أثبت ألف ما الاستفهامية المجرورة للضرورة.
مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٧٥٨، وجمع الهوامع ٢/٢١٧، وأمالى ابن السجري ١/٢٣٣، وابن يعيش ٤/٩، وفى الخزانة ٢/٥٣٧، شرح الشافية ٢/٢٩٧.

عَلَى مَا قَامَ يَشْتَمِنِي لَيْتِيْمٌ
كَخَنْزِيْرٍ تَمَرَّغَ فِي رَمَادٍ

وحكاه الزمخشري في كشافه لفظة، وحمل عليه قوم من المفسرين قوله تعالى:

﴿ قَالَ يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ ﴿٢٦﴾ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي ﴾ (١).

قالوا: معناه: بأى شيء غفر لي ربي.

قال ابن هشام: وهذا قول مرغوب عنه، لأن النحويين على خلافه.

الرابع: قد ورد تسكين ميمها في الضرورة مجرورة بحرف كقوله (٢):

يَا أَسَدِيًّا لِمَ أَكَلْتَهُ لِمَهْ؟
.....

وَوَصَلَ ذِي الْهَاءِ أَجْزَ بِكُلِّ مَا حُرِّكَ تَحْرِيكُ بِنَاءِ لَزِمًا

اعلم أن هاء السكت لا تتصل بحركة إعراب ولا شبيهة بها، فلذلك لا تلحق اسم «لا» ولا المنادى المضموم، ولا ما بنى لقطعه عن الإضافة كقبل وبعد،

(١) من الأيتين ٢٦، ٢٧ من سورة يس.

(٢) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من الرجز -

وبعده: لو خافك الله عليه حرمه.

توضيح: ذكر بعض الفضلاء أن الضمير المنصوب في قوله «لم أكلته» يرجع إلى الكلب يعني: كلبا أكله هذا الإنسان فقال: لو خافك الله، فأجار على الله سبحانه الخوف تعالى الله عن ذلك وهذا على عادة الجهلاء من العرب.

ومنهم من خرجه تخريجا حسنا يسلم هذا الشاعر من الغلطة وهو أنه يخاطب الفقعي بقوله يافقعي لم أكلته له - ثم عدل عن خطابه إلى خطاب الله تعالى على عادة لهم في ذلك مشهورة فقال: لو خافك الله وأراد يا الله فحذف حرف النداء كما في قوله تعالى (يوسف أيها الصديق) أي: يا يوسف، والمعنى: لو خافك يا الله على نفسه من أن تعاقبه على جرمه لحرم هذا المأكول الذي حرّمته ولم يقربه، وضمير الهاء في عليه يرجع إلى الفقعي كما يقال أخاف فلانا على نفسي وضمير الهاء في حرمه يرجع إلى المأكول، فالضميران مختلفان، وباختلافهما يتم المعنى الذي قصده - ه شرح الشواهد للعيني و«أسديا» الأسدى: المنسوب إلى بني أسد، الفقعي: منسوب إلى بني فقعي والإعراب ظاهر.

والشاهد: قوله «لم أكلته» حيث جاءت ميم لم ساكنة، وأصلها لما، وهي الاستفهامية دخل عليها حرف الجر، فحذف الألف ثم سكنت الميم ضرورة. مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٧٥٩، والإنصاف ٢٩٩.

ولا العدد المركب نحو خمسة عشر، لأن حركات هذه الأشياء مشابهة لحركة الإعراب في أنها عارضة.

ألا ترى أنها حدثت لوجود الأسباب وأنها تتنفي عند عدمها، فبذلك شابته حركة الإعراب.

وأما الفعل الماضي فحركته لازمة ليست كحركات هذه الأشياء.

وفي اتصال هاء السكت به ثلاثة أقوال:

الأول: المنع مطلقا، وهو مذهب سيويه والجمهور واختيار المصنف.

والثاني: الجواز مطلقا، لأنها لازمة.

والثالث: أنها تلحقه إذا لم يخف لبس نحو «قعدَه» إلا إذا خيف لبس نحو ضربة، والصحيح الأول، لأن حركته وإن كانت لازمة فهي شبيهة بحركة الإعراب، لأن الماضي إنما بنى على حركة لشبهه بالمضارع المعرب في وجوه مذكورة في موضعها.

وشذ اتصال الهاء بعلى في قوله^(١):

(١) قائله: هو أبو ثروان - وهو من الرجز - .

اللغة: «لا أظلل» أى: لا أظلل فيه وقد حذف حرف الجر واتصل الفعل بالضمير بنفسه «أرمرض» من رمضت قدمه - إذا احترقت بالرمضاء، وهى الأرض الشديدة الحرارة «أضحى» أتعرض.

المعنى: رب يوم يمر على لا أنعم فيه بشيء يظللنى أعانى ألم الرمضاء فى قدمى وحر الشمس وقت الضحى على رأسى.

الإعراب: «يا» حرف تنبيه أو للنداء والمنادى محذوف «رب» حرف جر شبيه بالزائد «يوم» مبتدأ مرفوع بضممة مقدرة «لى» جار ومجرور صفة ليوم «لا» نافية «أظلل» مضارع مبنى للمجهول ونائب الفاعل أنا والهاء مفعول ثان أو مجرور على نزع الخافض «من» جارة «نحت» ظرف مبنى على الضم لقطعه عن الإضافة «عله» مبنى على الضم وألحقت به هاء السكت شذوذا، لأنه غير مبنى بناء دائما.

الشاهد: قوله «من عله» حيث لحقت هاء السكت لفظ «عل» وهى مبنية بناء عارضا، وذلك شاذ.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٦٧، وابن هشام ٤/١٩٧، وابن الناظم.

يَا رَبَّ يَوْمٍ لِي لَا أَظَلُّهُ أَرْمَضُ مِنْ تَحْتُ وَأَضْحَى مِنْ عَلَهُ
 ووجه شدوده أن حركته (حركة بناء)^(١) عارضة، لقطعه عن الإضافة، فهي
 كقبل وبعد، وإلى هذا أشار بقوله:

وَوَصَلُهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَا أَدِيمَ شَدًّا....

فحركة عَلٌ غير حركة بناء مدام، بل حركة بناء غير مدام، وقوله: في
 (المدام استحسننا) يعني أن وصل هاء السكت بحركة البناء المدام - أى الملتزم - جائز
 مستحسن، كفتحة هو وهى، فيقال فى الوقف عليها هو وهيه، وقد قرئ بذلك.
 فإن قلت: هذا البيت معترض من وجهين:
 أحدهما: أن قوله:

وَصَلُهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَا أَدِيمَ ...

يقتضى أن وصلها بحركة الإعراب قد شد أيضا، لأن قوله:

غير تحريك بنا أديم ...

يشمل نوعين: أحدهما تحريك البناء غير المدام.

والثانى: تحريك الإعراب.

والوجه الآخر: أن قوله: (فى المدام استحسننا) يقتضى موافقة من أجاز

اتصالها بحركة الماضى، لأنها من التحريك المدام.

قلت: أما الأول فليس بلازم، وأما الثانى فظاهر اللزوم، وقد استثناه فى

الكافية فقال:

وَوَصَلُ ذِي الْهَاءِ أَجْزُ بِكُلِّ مَا حُرُكَ تَحْرِيكَ بِنَاءٍ لَزِمًا

مَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فِعْلًا مَاضِيًا

وَرَبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ مَا لِلْوَقْفِ نَثْرًا وَفَشًا مُتَّظِمًا

مثال إعطاء الوصل حكم الوقف نثرا قراءة غير حمزة والكسائى، لم يتسنه

(١) ب.

وانظر^(١) ﴿فبهدهم اقتده قل لا أسألكم﴾^(٢) ومنه قول بعض طيئ «هذه جبلو يا فتى» لأنه يبدل هذه الألف واوا في الوقف، فأجرى الوصل مجراه، ومثال ذلك في النظم قول الراجز^(٣) :

مثلُ الحَرِيْقِ وَأَفَقَ القَصَبَا

فشدد الباء مع وصلها بحرف الإطلاق، ومثله في الشعر كثير، ومنه^(٤) :

أتوا نارى، فقلت: منون أنتم؟

وقد تقدم فى الحكاية.

(١) من الآية ٢٥٩ من سورة البقرة.

(٢) من الآية ٩٠ من سورة الأنعام.

(٣) مضى شرحه فى هذا الباب عند قوله: ولقد خشيت أن أرى جدبا والشاهد: قوله «القصبا» حيث شدد الباء مع وصلها بحرف الإطلاق.

(٤) مضى هذا البيت فى باب الحكاية. والشاهد هنا: «منون» أنتم» حيث ألحق الواو والنون بهما فى الوصل.

الإمالة

إمالة الألف أن تنحو بها نحو الياء، ومن لازم ذلك أن ينحى بالفتحة قبلها نحو الكسرة، والنظر في فائدتها، وحكمها، ومحلها، وأصحابها، وأسبابها.

أما فائدتها: فاعلم أن الغرض الأصلي من الإمالة هو التناسب، وقد ترد الإمالة للتنبيه على أصل أو غيره، مما سيأتى ذكره.

وأما حكمها: فإنها وجه جائز، ولغة لبعض العرب.

وسببها مجور لها لا موجب، فلذلك يجوز فتح كل محال.

وأما محلها فالأسماء المتمكنة والأفعال، هذا هو الغالب، وسيأتى التنبيه على ما أميل من غير ذلك.

وأما أصحابها فتميم وقيس وأسد وعامة أهل نجد، وأما الحجازيون فلغتهم الفتح إلا فى مواضع قليلة.

وأما أسبابها فقسمان: لفظى ومعنوى، فاللفظى: الياء والكسرة، والمعنوى: الدلالة على ياء أو كسرة.

وجملة أسباب إمالة الألف - على ما ذكره المصنف - ستة:

الأول: انقلابها عن الياء. الثانى: مآلها إلى الياء، الثالث: كونها بدل عين ما يقال فيه فلت، الرابع: ياء قبلها أو بعدها، الخامس: كسرة قبلها أو بعدها، السادس: التناسب.

تنبيه:

هذه الأسباب كلها راجعة إلى الياء والكسرة، واختلف فى أيهما أقوى، فذهب الأكثرون إلى أن الكسرة أقوى من الياء، وأدعى إلى الإمالة، وهو ظاهر كلام سيبويه، فإنه قال فى الياء: لأنها بمنزلة الكسرة، فجعل الكسرة أصلاً، وذهب ابن السراج إلى أن الياء أقوى من الكسرة، والأول أظهر لوجهين:

أحدهما: أن اللسان يتسفل بها أكثر من تسفله بالياء.

والثانى: أن سيبويه ذكر أن أهل الحجاز يميلون الألف للكسرة، وذكر فى الياء أن أهل الحجاز وكثيراً من العرب لا يميلون للياء، فدل هذا من جهة النقل أن الكسرة أقوى.

واعلم أن عبارات المصنفين اختلفت فى ذكر أسباب الإمالة، وليس بينهم فى ذلك كبير اختلاف، والغرض هنا شرح كلام الناظم.

الألفُ المبدلُ من ياءٍ فى طرفٍ أملٍ ...

هذا هو السبب الاول، وهو أن يكون الألف بدلا من ياء، وهى على طرف كلمة، وسواء فى ذلك الاسم مرمى والفعل نحو رمى وشمل قوله (من ياء) المبدل من ياء أصلية كالمثالين والمبدل من ياء منقلبة عن واو نحو ملهى وأعطى، واحترز بقوله (فى طرف) من الكائنة عينا، وسيأتى حكمها.

.... كَذَا الْوَاقِعُ مِنْهُ الْيَاءُ خَلْفَ

دُونِ مَزِيدٍ أَوْ شَذُودٍ ...

هذا هو السبب الثانى، وهو أن تكون الألف صائرة إلى الياء دون زيادة ولا شذوذ، وذلك نحو حبلى ومعزى، وكل ما آخره ألف تأنيث مقصورة، فإنها تمال لأنها تتول إلى الياء فى التثنية والجمع، فأشبهت الألف المنقلبة عن الياء.

واحترز بقوله (أو شذوذ) من قلب الألف ياء فى الإضافة إلى ياء المتكلم فى لغة هذيل، فإنهم يقولون فى عصا وقفاً: عَصَى وَقْفَى، ومن قلب الألف ياء فى الوقف عند بعض طيىء نحو عَصَى وَقْفَى، فلا تسوغ الإمالة لأجل ذلك.

واحترز بقوله (دون مزيد) من رجوع الألف إلى الياء بسبب زيادة كقولهم فى تصغير قفا قَفَى، وفى تكسيره قَفَى، فلا يمال قفا لذلك.

تنبيهات:

الأول: هذا السبب الثانى هو أيضا فى الألف الواقع طرفا كالاول.

الثانى: قد علم مما تقدم أن نحو قفا وعصا من الاسم الثلاثى لا يمال، لأن الفه عن واو لا يتحول إلى الياء إلا فى شذوذ أو بزيادة، وقد سمعت إمالة العشا مصدر الأعشى - وهو الذى لا يبصر ليلا ويبصر نهارا - والمكا - بالفتح - وهو جحر

الثعلب والأرنب، والكبا - بالكسر - الكناسة، وهذه من ذوات الواو، لقولهم «ناقة عشواء» وقولهم «المكو والمكوة» بمعنى المكا، وقولهم «كسوت البيت» إذا كنسته. وهذه الألفاظ الثلاثة مقصورة.

فإن قلت: (فعلل إمالة «الكبا» لأجل الكسرة، فلا تكون شاذة)^(١).

قلت: الكسرة لا تؤثر في المتقلبة عن الواو.

والثالث: يجوز إمالة الألف في نحو «دعا وغزا» من الفعل الثلاثي وإن كانت عن واو لأنها تتول إلى الياء في نحو «دعى وغزى» من المبنى للمفعول. وبهذا ظهر الفرق بين الاسم الثلاثي والفعل الثلاثي إذا كانت ألفهما عن واو، وما ذكره نص عليه الفارسي وغيره من النحويين، وظاهر كلام سيبويه التسوية في الثلاثي بين بنات الواو وبنات الياء، فيجوز الإمالة في ذوات الواو في الأسماء والأفعال، والمشهور ما تقدم.

وقوله: .. ولما تَلِيهِ هَا التَّائِيثُ مَا هَا عَدَمًا

يعنى أن للألف التي قبل هاء التائيث في نحو «مرماة وفتاة» - من الإمالة، لكونها متقلبة عن الياء - ما للألف المتطرفة، لأن هاء التائيث غير معتد بها، فالألف قبلها متطرفة تقديرا.

وَهَكَذَا بَدَلُ عَيْنِ الْفِعْلِ إِنْ يُوَلُّ إِلَى فَلْتٍ كَمَا ضِي خَفٌ وَدَنْ

هذا هو السبب الثالث، وهو أن تكون الألف بدلا من عين فعل تكسر فاؤه حين يسند إلى تاء الضمير واويا كان كخاف أو يائيا كدان، فإنك تقول فيهما خفت وددت - بحذف عين الكلمة - فيصيران في اللفظ على وزن فلت، والأصل فعلت، فحذفت العين وحركت الفاء بحركتها.

فإن قلت: أما خاف فعينه مكسورة، لأن أصله خوف، وأما دان وطاب

ونحوهما، فأصل عينهما الفتح، فكيف يقال حركت الفاء بحركتها؟

(١) أ، ج.

قلت: يقدر تحويلهما إلى فعل - بكسر العين - ثم تنتقل الحركة، هذا مذهب كثير من النحويين، وبعضهم يقول لما حذفت العين حركت الفاء بكسرة مجتلبة للدلالة على أن العين ياء، وليبان ذلك موضع غير هذا.

واحترز بقوله (إن يؤل إلى فلت) من نحو طال وقال: فإنه لا يتول إلى فلت - بالكسر - وإنما يتول إلى فلت - بالضم - في قولك طلت وقلت. والحاصل أن الألف التي هي عين الفعل تمال إن كانت عن ياء نحو دان أو عن واو مكسورة نحو خاف، فإن كانت عن واو مضمومة نحو طال أو مفتوحة نحو قام لم تمل.

تنبيهات:

الأول: اختلف في سبب إمالة نحو طاب وخاف، قال السيرافي وغيره: إنها للكسرة الغارضة في فاء الكلمة؛ ولذلك جعل السيرافي من أسباب الإمالة كسرة تعرض في بعض الأحوال، وهو ظاهر كلام الفارسي، قال: وأمالوا «خاف وطاب» مع المستعلى طلبا للكسر في خفت، وقال ابن هشام الخضراوي: الأولى إن الإمالة في «طاب» لأن الألف فيه منقلبة عن ياء، وفي «خاف» لأن العين مكسورة، أرادوا الدلالة على الياء والكسرة.

الثاني: نقل عن بعض الحجازيين إمالة نحو «خاف، وطاب» وفقا لبنى تميم، وعامتهم يفرقون بين ذوات الواو نحو «خاف» فلا يميلون، وبين ذوات الياء نحو «طاب» فيميلون.

الثالث: مفهوم قوله (وهكذا بدل عين الفعل) أن بدل عين الاسم لا تمال، لكونها منقلبة عن الياء، وصرح بعضهم بشذوذ إمالة الألف المنقلبة عن ياء عينا في اسم ثلاثي، كقولهم: هذا عاب وناب - بالإمالة، وهو ظاهر كلام سيبويه، وقال صاحب المفصل: والمتوسطة إن كانت في فعل يقال فيه فعلت كطاب وخاف أميلت ولم ينظر إلى ما انقلبت عنه، وإن كانت في اسم نظر إلى ذلك فقيل ناب ولم يقل باب - وهذا يقتضى أن إمالة نحو ناب فيما عينه ياء جائزة إلا أنه ذكر بعد ذلك فيما شذ عن القياس إمالة عاب وألفه عن ياء، قال ابن يعيش: عاب بمعنى العيب ويقع في بعض النسخ غاب - بالمعجمة - وألفه أيضا عن ياء.

كَذَاكَ تَالِي الْيَاءِ وَالْفَصْلُ اغْتَفِرُ بِحَرْفٍ أَوْ مَعَ هَا كَجَبِيهَا أَدِرُ

هذا هو السبب الرابع، وهو وقوع الياء قبل الألف أو بعدها، فإن كانت قبل الألف فشرطها أن تكون متصلة بها كقولك «سيال» وهو شجر له شوك، أو منفصلة بحرف نحو «شبيان» أو بحرفين ثانيهما هاء كقولك «جبيها أدر» فلو كانت مفصولة بحرفين ليس أحدهما هاء، أو بأكثر من حرفين، امتنعت الإمالة.

تنبيهات:

الأول: إنما اغتفر الفصل بالهاء لخفائها.

الثاني: قال في التسهيل: «أو حرفين ثانيهما هاء» وقال هنا «أو مع ها» فلم يقيد بكون الهاء ثانية، وكذلك فعل في الكافية.

الثالث: أطلق قوله (أو مع ها) وقيده غيره بالألا يكون قبل الهاء ضمة نحو «هذا جبيها» فإنه لا يجوز فيه الإمالة.

الرابع: الإمالة للياء المشددة في نحو «بياع» أقوى منها في نحو «سيال» والإمالة للياء الساكنة في نحو «شبيان» أقوى منها في نحو «حيوان».

الخامس: قد سبق أن من أسباب الإمالة وقوع الياء قبل الألف أو بعدها، ولم يذكر هنا إمالة الألف لياء بعدها، وذكرها في الكافية والتسهيل وشرطها إذا وقعت بعد الألف أن تكون متصلة نحو «بايع» ولم يذكر سببويه إمالة الألف للياء بعدها، وذكرها ابن الدهان وغيره.

كَذَاكَ مَا يَلِيهِ كَسْرٌ أَوْ يَلِي تَالِي كَسْرٍ أَوْ سَكُونٌ قَدْ وَلِيَ
كَسْرًا وَفَصْلُهَا كَلَّا فَصْلٌ يُعَدُّ فَذَرِ هَمَّاكَ مَنْ يُمِلُّ لَمْ يُصَدِّ

هذا هو السبب الخامس، وهو وقوع كسرة بعد ألف أو قبلها، فإن كانت بعدها فشرطها أن يليها نحو مساجد، وإن كانت قبلها فشرطها أن تكون منفصلة بحرف نحو عماد، أو بحرفين أولهما ساكن نحو «شمال»^(١)، أو بحرفين

(١) الشمال: الناقة الخفيفة.

متحركين أحدهما هاء نحو «يريد أن يضربها» أو بحرف ساكن بعده متحركان أحدهما هاء نحو «درهماك».

فكل هذا تجوز إمالته، فلو فصل غير ذلك لم تجز الإمالة.

فإن قلت: من أين تؤخذ إمالة نحو «أن يضربها»؟

قلت: من قوله (وفصل الها كلا فصل) بل إمالته أولى من إمالة درهماك.

تنبيهات:

الأول: قوله (أو سكون) معطوف على قوله (كسر) والمعنى أو يلي تالي سكون قد ولي كسراً نحو «شمالاً».

الثاني: فلم يذكر في الكافية إمالة نحو «درهماك» وذكر إمالة نحو «أن يضربها» (وذكر سيبويه إمالة نحو أن يضربها)^(١) عن أناس كثير من العرب، وقال صاحب المفصل: وأما قولهم يريد أن ينزعها ويضربها . . فشاذ، والذي سوغه أن الهاء خفية فلم يعتد بها.

الثالث: أطلق في قوله (وفصل الها كلا فصل) وقيدته غيره بالألا ينضم ما قبلها احترازاً من نحو «هو يضربها» فإنه لا يمال، وتقدم مثل هذا في الباء.

ولما فرغ من ذكر الغالب من أسباب الإمالة شرع في ذكر موانعها فقال:

وَحَرْفُ الاسْتِعْلَاءِ يَكْفُ مَظْهَرًا مِنْ كَسْرٍ أَوْ يَاءٍ وَكَذَا تَكْفُ رَأً

مواقع الإمالة ثمانية أحرف منها سبعة تسمى أحرف الاستعلاء ويجمعها قظ خص ضغط.

والثامن: الراء غير المكسورة، فهذه الثمانية تمنع إمالة الألف وتكف سببها إذا كان كسرة ظاهرة على تفصيل يأتي.

وعلة ذلك أن السبعة الأولى تستعلى إلى الحنك فلم تمل الألف معها طلباً للمجانسة.

(١) أ، ب.

وأما الراء فشبهت بالمستعلية، لأنها مكررة.

فإن قلت: أطلق في قوله (وكذا تكف را) ولم يقيده بغير المكسورة.

قلت: قد علم التقييد بذلك من قوله بعد:

وَكَفُّ مُسْتَعْلٍ وَرَأْيُنْكَفٌ بِكَسْرِ رَأٍ.....

فإن قلت: ما إعراب قوله (مظهرا)؟

قلت: هو مفعول يكف، أى: وحرف الاستعلاء يكف السبب المظهر من الكسرة والياء لا المنوى، فلا يمنع حرف الاستعلاء إمالة الألف فى نحو «هذا قاض» فى الوقف، ولا «هذا ماض» لأن أصله ماضض، ولا إمالة باب خاف وطاب وطفى لأن ما أميل للدلالة على شىء لا يمنعه حرف الاستعلاء.

تنبيه:

وقوله: (أو يا) تصريح بأن حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة تمنع الإمالة إن كان سببها ياء ظاهرة، وقد صرح بذلك فى الكافية والتسهيل ولم يمثله. وقول الزمخشري إن حرف الاستعلاء فى غير باب خاف وطاب وطفى مانع من الإمالة، ظاهر فى موافقته، وقال أبو حيان: لم نجد ذلك فى الياء وإنما يمنع مع الكسرة فقط.

إِنْ كَانَ مَا يَكْفُ بَعْدُ مُتَّصِلٌ أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ فُصِّلَ

اعلم أن المانع المشار إليه، أعنى حرف الاستعلاء والراء تمنع متأخرا عن الألف ومتقدما عليها، فإن تأخر فشرطه أن يكون متصلا نحو «فاقد وباخل وناصح» أو منفصلا بحرف نحو «مناقق ونافخ وناشط» أو بحرفين نحو «مواثيق ومنافخ ومواعيظ» فهذه ثلاثة أنواع تمنع إمالتها.

وأما المتصل أو المنفصل بحرف فقال سيويه: لا يميلها أحد إلا من لا يؤخذ

بلغته.

وأما المنفصل بحرفين فنقل سيويه إمالته عن قوم من العرب لتراخى المانع.

قال سيويه: وهى لغة قليلة، وجزم المبرد بالمنع فى ذلك، وهو محجوج بنقل

سيويه.

وقد فهم مما سبق أن حرف الاستعلاء أو الراء، لو فصل بأكثر من حرفين لم يمنع الإمالة.

وفى بعض نسخ التسهيل الموثوق بها «وربما غلب المتأخر رابعاً». ومثال ذلك «يريد أن يضرها بسوط» فبعض العرب يغلب فى ذلك حرف الاستعلاء وإن بعد، وإن تقدم المانع على الألف فقد أشار إليه بقوله:

كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ أَوْ يَسْكُنِ إِثْرَ الْكَسْرِ كَالْمَطْوَاعِ مِرْ

يعنى أن حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة إذا تقدمتا على الألف منعا للإمالة (بشرط أن يكون المانع غير مكسور أو ساكنا بعد كسر، فلا يجوز الإمالة)^(١) فى نحو «طالب وصالح وغالب» بخلاف نحو «طلاب وغلاب» ونحو «إصلاح ومطواع» فإن ذلك تجوز إمالته، لأن حرف الاستعلاء إذا كان مكسورا أو ساكنا بعد كسر لا يمنع الإمالة.

تنبيهان:

الأول: من أصحاب الإمالة من يمنع الإمالة فى نحو مطواع لأجل حرف الاستعلاء، ذكره سيبويه، ولم يذكر فى المكسور خلافاً.

الثانى: ظاهر قوله (كذا إذا قدم) أنه يمنع، ولو فصل عن الألف، والذى ذكره سيبويه وغيره أن ذلك إذا كانت الألف تليه نحو قاعد وصالح.

وَكَفَّ مُسْتَعْلٍ وَّرَأً يَنْكَفُّ بِكَسْرِ رَأٍ كَغَارِمًا لَا أَجْفُو

إذا وقعت الراء المكسورة بعد الألف كفت مانع الإمالة، سواء كان حرف استعلاء نحو «على أبصارهم»^(٢) أو راء غير مكسورة نحو «دار القرار»^(٣)

هذا ونحوه تجوز إمالته ولا أثر فيه لحرف الاستعلاء ولا للراء غير المكسورة، لأن الراء المكسورة غلبت المانع، فلم يبق لها أثر.

(١) ب، ج .

(٢) من الآية ٧ من سورة البقرة.

(٣) من الآية ٣٩ من سورة غافر.

تنبيه:

من هنا علم أن شرط كون الرء مانعة من الإمالة أن تكون غير مكسورة فيؤخذ منه إمالة نحو «إلى حمارك» بطريق الأولى، لأنه إذا أميل نحو: أبصارهم، وغارم، ودار القرار؛ مع وجود المقتضى لمنع الإمالة، فإمالة نحو حمارك مما لامقتضى فيه للمنع أولى. (ولا تمل لسبب لم يتصل) يعنى: أن سبب الإمالة لا يؤثر إذا لم يتصل، يعنى: إذا كان من كلمة أخرى فلا يمال ألف «سابور» للياء قبلها فى قولك: «رايت يدي سابور» لأنها منفصلة وكذلك لو قلت^(١):

ها إن تا عذرة

لم تمل ألف «ها» لكسرة إن، لأنها من كلمة أخرى.

والحاصل أن شرط تأثير سبب الإمالة أن يكون من الكلمة التى فيها الألف.

(١) قائله: هو النابغة الذبياني - وهو من البسيط - .

وقامه: إن لم تكن نفعت فإن صاحبها قد تاه فى البلد
اللغة «العذرة» - بكسر العين - العذر، وبضمها البكارة، وروى «فإن صاحبها مشارك
التكد» «صاحبها» أى: صاحب العذرة ويعنى بها نفسه «تاه» ضل عن الطريق «البلد» الأثر
والأرض، وقيل هنا بمعنى المفازة. فإن من تحير فى المفازة يهلك، وروى ها إن ذى عذرة.
المعنى: إن لم تقبل عذرى وترضى على فىنى أختل حتى أنى أضل فى البلدة التى أنا فيها
من عظيم الدهشة.

الإعراب: «ها» للتنبيه «تا» اسم إشارة بمعنى هذه مبتداً «عذرة» خبر المبتداً «إن» شرطية
«لم» حرف نفى «تكن» فعل مضارع مجزوم من كان الناقصة وهى فعل الشرط واسمها
ضمير مستتر فيه «نفعت» فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل ضمير والجملة فى محل
نصب خبر تكن «فإن» الفاء واقعة فى جواب الشرط وإن حرف توكيد ونصب «صاحبها»
اسم إن وها مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «تاه» فعل ماض والفاعل ضمير والجملة فى
محل رفع خبر إن «فى البلد» جار ومجرور متعلق بتاه.
الشاهد: قوله «ها إن» على أن ألف ها فى البيت لا تجوز إمالتها لأنها من كلمة والكسر
من كلمة.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٧٧٢، وابن يعيش ٨/١١٣، والخزانة ٢/٤٧٨، ٣/٤٨٧،

وشرح الشافية ٤/٨٠.

تنيهان:

الأول: يستثنى من ذلك ألف «ها» التي هي ضمير المؤنثة في نحو «لم يضرها، وأدر جيها»، فإنها قد أميلت، وسببها منفصل. أعنى: من كلمة أخرى.

الثاني: ذكر غير المصنف أن الكسرة إذا كانت منفصلة عن الألف فإنها قد تمال الألف لها، وإن كانت أضعف من الكسرة التي معها في الكلمة، قال سيويه: وسمعتهم يقولون «لزيد مال» فأمالوا للكسرة، فشبوه بالكلمة الواحدة، وليس كلام المصنف على عمومه.

وَالْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلُ

يعنى: أن سبب المنع قد يؤثر وهو منفصل، أى: ولو كان من كلمة أخرى نحو «يريد أن يضرها قبل» فلا تمال الألف لأن القاف بعدها، وهى مانعة من الإمالة، ولو انفصلت.

فإن قلت: لم أثر المانع منفصلا، ولم يؤثر سبب الإمالة منفصلا؟

قلت: لأن الفتح - أعنى ترك الإمالة - أصل، فيصار إليه لأدنى سبب، ولا يخرج عنه إلا لسبب محقق.

تنيهان:

الأول: فهم من قوله (قد يوجب) أن ذلك ليس عند كل العرب، فإن من العرب من لا يعتد بحرف الاستعلاء إذا ولى الألف من كلمة أخرى فيميل، إلا أن الإمالة فى المنفصل نحو «مررت بمال ملق» أقوى منها فى المتصل نحو «بمال قاسم».

الثانى: قال فى شرح الكافية: إن سبب الإمالة لا يؤثر إلا متصلا، وإن سبب المنع قد يؤثر منفصلا، فيقال: «أتى أحمد» بالإمالة و «أتى قاسم» بترك الإمالة، وتبعه الشارح فى هذه العبارة، وفى التمثيل بأتى فى قاسم نظر؛ فإن مقتضاه أن حرف الاستعلاء يمنع إمالة الألف المنقلبة عن ياء، وليس كذلك.

وَقَدْ أَمَالُوا لِتَنَاسُبِ بِلَا دَاعٍ سِوَاهُ كَعَمَادًا وَقَلَا

هذا هو السبب السادس من أسباب الإمالة، وهو التناسب، وعبر بعضهم عنه بقوله: الإمالة للإمالة، وعبر عنه آخرون بقولهم: الإمالة لمجاورة الممال؛ وإنما آخره لضعفه بالنسبة إلى الأسباب المتقدمة.

ثم إن إمالة الألف للتناسب لها صورتان، إحداهما: أن تمال لمجاورة ألف عمالة كإمالة ثاني الألفين في نحو رأيت عمادا^(١).

والأخرى: أن تمال لكونها آخر مجاور ما أميل آخره، كإمالة ألف «تلا» من قوله تعالى: ﴿وَالْقَمَرَ إِذَا تَلَاهَا﴾^(٢) فأميلت ألف تلاها ليشاكل اللفظ بها اللفظ بما بعدها.

وإلى هذا أشار بقوله (تلا) ومثل هذا شرح الكافية بإمالة ألفي ﴿وَالضُّحَىٰ﴾^(١) وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ﴾^(٢) ليشاكل التلطف بهما بما بعدهما.

فإن قلت: في تمثيله بتلا وضحي نظر، فإن ألفهما تجوز إمالتها لسبب غير التناسب، لأنها تتحول إلى الياء، إذا بنى الفعل للمفعول، وقد تقدم بيانه، وإنما ينبغي تمثيل هذا النوع بما لا سبب لإمالاته غير التناسب.

قلت: السبب المقتضى لإمالة نحو دعا مما ألفه عن واو لم تعتبره القراء، ولذلك لم يميلوا هذا النوع حيث وقع، وإنما أمالوا منه ما جاور الممال، فلما أمالوا «تلاها» ونحوه وليس من عادتهم إمالة ذلك، علم أن الداعي إلى إمالاته عندهم إنما هو التناسب.

تنبيه:

استفيد من تمثيله فائدتان:

إحداهما: التنبيه على صورتى الإمالة للتناسب كما سبق.

والأخرى: أن الألف قد تمال لمناسبة الألف قبلها نحو «عمادا» فإن الألف الثانية أميلت لمناسبة الأولى (وقد تمال لمناسبة ألف بعدها)^(٣) كإمالة ألف «تلاها» لمناسبة ما بعده مما ألفه عن ياء أعنى «جلاها ويغشاها».

(١) من الآية ٢ من سورة الشمس.

(٢) الأيتان ١، ٢ من سورة الضحى.

(٣) ب، ج.

فإن قلت: فهلا جعلت إمالة (الف)^(١) تلاها لمناسبة ما قبله أعني: ضحاها؟

قلت: ألف ضحاها عن واو، وإنما أميل لمناسبة ما بعده أيضا.

فإن قلت: هل يقاس على إمالة الألف الثانية في «عمادا» لمناسبة الأولى؟

قلت: ظاهر كلام سيبويه أنه يقاس عليه، فإنه قال: وقالوا مغزانا في قول من قال: «عمادا» فأمالهما جميعا، وذا قياس. انتهى.

وَلَا تُعْمَلُ مَا لَمْ يَنْتَلِ تَمَكُّنًا دُونَ سَمَاعٍ غَيْرَ هَا وَغَيْرِنَا

الإمالة من خواص الأفعال والأسماء المتمكنة؛ فلذلك لا تطرد إمالة غير المتمكن، نحو إذا وما، إلا ها ونا، نحو «مر بها ونظر إليها، ومر بنا ونظر إلينا» فهذان تطرد إمالتهما، لكثرة استعمالهما.

وأشار بقوله (دون سماع) إلى ما سمعت إمالته من الاسم غير المتمكن، وهو «ذا» الإشارية، و «متى» و «أنى» وقد أميل من الحروف: بلى، ويا فى النداء، ولا فى قولهم «إما لا» لأن هذه الأحرف نابت عن الجمل، فصار لها بذلك مزية على غيرها، وحكى قطرب إمالة «لا» فى الجواب، لكونها مستقلة، ومنع سيبويه ومن وافقه إمالة «حتى» وحكى ابن مقسم^(٢) الإمالة فيها عن بعض أهل نجد وأكثر أهل اليمن، وحكى إمالتها عن حمزة والكسائى.

تنبيهات:

الأول: لا تمنع الإمالة فيما عرض بناؤه نحو «ياقتى» و«ياحبلى» لأن الأصل فى ذلك الإعراب.

(١) ب.

(٢) هو محمد بن الحسن بن يعقوب بن مقسم النحوى. قال ياقوت: ولد سنة ٢٦٥ وسمع أبا مسلم وثلعبا ويحصى بن محمد بن صاعد، وكان ثقة من أعرف الناس بالقراءات وأحفظهم لنحو الكوفيين، وله: كتاب فى النحو كبير، المقصور والمدود، المذكر والمؤنث، الوقف والابتداء وغير ذلك، ومات لثمان خلون من ربيع الآخر سنة ٣٥٤ وقيل: سنة ٣٥٣هـ.

الثاني: لا إشكال في جواز إمالة الفعل الماضي وإن كان مبنيًا، قال المبرد:
وإمالة عسى جيدة.

فإن قلت: قد يورد على كلام الناظم الفعل الماضي فإنه يطلق عليه غير
متمكن كما قيل.

قلت: إن سلم أنه يطلق عليه غير متمكن، فلوضوحه لم يذكره، وأيضاً فقد
تقدم أول الباب ذكر الإمالة فيه.

فإن قلت: قول صاحب المفصل: والأسماء غير المتمكنة يمال منها المستقل
بنفسه نحو ذا ومتى وأنى، ولا يمال ما ليس بمستقل نحو ما الاستفهامية أو
الشرطية أو الموصولة . . ونحو إذا، يقتضى أن إمالة ذات ومتى وأنى غير شاذ.

قلت: لا إشكال في أن الإمالة في ذلك شاذة، لأن الألف في غير المتمكن
أصل غير منقلبة ولا سبب لإمالتها، وكأنه أراد الإشارة إلى المعنى الذي لحظه من
أمالها من العرب وهو الاستقلال، وإن كان ذلك مما لا يجعل سبباً يقاس عليه.

والفتح قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ فِي طَرْفٍ أَمَلٌ كِلَائِسِرٍ مِلْ نُكْفِ الكَلْفِ

اعلم أن الفتحة قد تمال كما تمال الألف، لأن الغرض من الإمالة مشاكلة
الأصوات وتقريب بعضها من بعض، وذلك موجود في الحركة كما أنه موجود في
الحرف، وإمالة الفتحة سببان:

الأول: أن تكون قبل راء مكسورة نحو قوله تعالى: ﴿تَرْمِي بِشَرِّهِ﴾^(١)
و﴿غَيْرِ أُولِي الضَّرِّ﴾^(٢) ومل للأيسر، فإمالة ذلك ونحوه مطرد.

تنبيهات:

الأول: فهم من قوله (والفتح) أن الممال في ذلك الفتح، لا المفتوح. وقول
سيبويه: «أمالوا المفتوح» فيه تجوز.

(١) من الآية ٣٢ من سورة المرسلات.

(٢) من الآية ٩٥ من سورة النساء.

الثاني: لا فرق بين أن تكون الفتحة في حرف استعلاء نحو من البقر، أو في راء نحو بشرر، أو في غيرهما نحو من الكبير.

الثالث: فهم من قوله (قبل كسر راء) أن الفتحة لا تمال لكسرة راء قبلها نحو رمم، وقد نص غيره على ذلك.

الرابع: شرط أن تكون الفتحة قبل راء، وظاهره أن مراده أن تكون متصلة كما مثل، فعلى هذا لو فصل بينهما لم تمل، وليس ذلك على إطلاقه، بل فيه تفصيل، وهو أن الفاصل بين الفتحة والراء إن كان مكسورا أو ساكنا غير ياء فهو مغتفر، وإن كان غير ذلك يمنع الإمالة؛ فتمال الفتحة في نحو «أشر» وفي نحو «عمرو» لا في نحو بجير، نص على ذلك سيويه، ونبه عليه المصنف في بعض نسخ التسهيل.

الخامس: شرط أن تكون الراء في طرف، وفي بعض نسخ التسهيل أن تكون لاما، وليس اشتراط ذلك بصحيح، لأن سيويه قد ذكر إمالة فتحة الطاء في قولهم: «رأيت خبط»^(١) «رياح» وذكر غيره أنه يجوز إمالة فتحة العين في نحو «المرء»^(٢) والراء في ذلك ليست بلام، ولعله إنما خص الطرف لكثرة ذلك فيه.

السادس: أطلق في قوله (أمل) فعلم أن الإمالة في ذلك جائزة وصلا ووقفا، بخلاف إمالة الفتحة للسبب الآتي، فإنها خاصة بالوقف.

السابع: أهمل من شروط إمالة الفتحة لكسرة الراء شرطين غير ما ذكر. أحدهما: ألا تكون على ياء، فلا تمال فتحة الياء في نحو «من الغير» نص على ذلك سيويه.

وذكره في بعض نسخ التسهيل.

والآخر ألا يكون بعد الراء حرف استعلاء نحو «من الشرق» فإنه مانع من الإمالة، نص على ذلك سيويه أيضا.

(١) الخبط - بفتحيتين: ورق العضاة من الطلع ونحوه، يضرب بالعصا ليتناثر ثم تعلف به الإبل.

(٢) المرء: الشديد من كل شيء.

فإن قلت: فهل يشترط ألا يتقدم على الفتحة حرف استعلاء؟

قلت: لا، لأن الراء المكسورة تغلب المستعلى إذا وقع قبلها، فيمال نحو

«من الضرر».

الثامن: قد ظهر بما ذكرناه أن كلام الناظم في إمالة الفتحة لكسرة الراء غير محرر، وتحريره أن يقال: تمال كل فتحة في غير ياء قبل راء مكسورة متصلة بها أو مفصولة بمكسور أو ساكن غير ياء، وليس بعد الراء حرف استعلاء.

التاسع: منع سيبويه إمالة الألف في نحو «من المحاذر» إذا أميلت فتحة الذال، قال: ولا تقوى على إمالة الألف، أى: ولا تقوى إمالة الفتحة على إمالة الألف لأجل إمالتها، وزعم ابن خروف أن من أمال ألف «عمادا» لأجل إمالة الألف قبلها أمال هنا ألف «المحاذر» لأجل إمالة فتحة الذال، وضعف ما ذهب إليه ابن خروف بأن الإمالة للإمالة من الأسباب الضعيفة، فينبغى ألا ينقاس شيء منها إلا في المسموع، وهو إمالة الألف، لأجل إمالة الألف قبلها أو بعدها.

كَذَا الَّذِي تَلِيهِ هَا التَّأْنِيثِ فِي وَقْفٍ إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلْفٍ

هذا هو السبب الثاني من سبب إمالة الفتحة، فتمال كل فتحة تليها هاء التأنيث، إلا أن إمالتها مخصوصة بالوقف، وبذلك قرأ الكسائي في إحدى الروايتين عنه، والرواية الأخرى أنه أمال إذا كان قبل الهاء أحد خمسة عشر حرفا، يجمعها قولك: فجئت زينب لذود شمس. وفصل في أربعة يجمعها قولك: أكهر^(١). فأمال فتحتها إذا كان قبلها كسرة أو ياء ساكنة على ما هو معروف في كتب القراءات.

تنبيهات:

الأول: قوله (كذا الذي تليه هاء التأنيث) يعني به أن فتحة الذي تليه هاء التأنيث تمال، لا الحرف الذي تليه هاء التأنيث، وقد تجوز من عبر عن ذلك بإمالة هاء التأنيث.

(١) قال في القاموس: الكهر: القهر والانتهاز والضحك واستقبالك إنسانا بوجه عابس تهاونا.

الثاني: إنما قال (ها التانيث) ولم يقل تا التانيث، لتخرج التاء التي لم تقلب هاء، فإن الفتحة لا تمال قبلها.

الثالث: لا فرق في هاء التانيث بين أن تكون لمعنى التانيث أو لغير ذلك، كالمبالغة نحو: «علامة» فإن الإمالة جائزة في جميع ذلك؛ لأن هاء المبالغة هي هاء التانيث.

الرابع: خرج بقوله (ها التانيث) ها السكت نحو ﴿كِتَابِيهِ﴾^(١) فلا تمال الفتحة قبلها، هذا هو الصحيح، وذهب ثعلب وابن الأنباري إلى جواز الإمالة فيما قبلها، وقرأ به أبو مزاحم الخاقاني في قراءة الكسائي.

الخامس: استثنى المصنف عما (كان)^(٢) قبل هاء التانيث، الألف، فإنها لا تصح إمالتها نحو الصلاة والحياة.

فإن قلت: لم يكن لاستثنائه الألف حاجة، لأن كلامه في إمالة الفتحة، لا في إمالة الحرف فلم تندرج الألف في قوله (كذا الذي تليه ها التانيث) لأن مراده الفتحة فلم يشمل كلامه إلا كل مفتوح.

قلت: هو كذلك، ولكن نبه على منع إمالة الألف لئلا يتوهم أن بهاء التانيث تسوغ إمالة الألف كما سوغت إمالة الفتحة.

فإن قلت: ما وجه إمالة الفتحة قبل هاء التانيث؟

قلت: ذكر سيبويه أن سبب ذلك شبه الهاء بالألف، فأميل ما قبلها كما يمال ما قبل الألف، ولم يبين سيبويه بأى ألف شبهت، والظاهر أنها شبهت بألف التانيث.

(١) من الآية ٢٥ من سورة الحاقة.

(٢) أ.

خاتمة لباب الإمالة:

ذكر بعضهم لإمالة الألف سببين غير ماسبق:

أحدهما: الفرق بين الاسم والحرف، وذلك في «را» وما أشبهها من فواتح السور. قال سيبويه:

وقالوا: را ويا وتا، يعنى بالإمالة، لأنها أسماء ما يلفظ به، فليست كإلى وما ولا وغيرها من الحروف المبنية على السكون، وحروف التهجي التي في أوائل السور إن كان في آخرها ألف فمنهم من يفتح ومنهم من يميل، وإن كان في وسطها ألف نحو كاف وصاد، فلا خلاف في الفتح.

والآخر: كثرة الاستعمال، وذلك إمالتهم «الحجاج» علما في الرفع والنصب، وكذلك «العجاج» في الرفع والنصب، وذكره بعض النحويين، وإمالة «الناس» في الرفع والنصب.

قال ابن برهان في آخر شرح اللمع: روى عبدالله بن داود عن أبى عمرو ابن العلاء إمالة «الناس» في جميع القرآن مرفوعا ومنصوبا ومجرورا. واعلم أن الإمالة لهذين السببين شاذة لا يقاس عليها، بل يقتصر في ذلك على ما سمع. والله أعلم.

التصريف

اعلم أن علم النحو مشتمل على نوعين: أحدهما: علم الإعراب، والآخر: علم التصريف، وذلك أن علم النحو مشتمل على أحكام الكلم العربية، وتلك الأحكام نوعان: إفرادية وتركيبية، فالإفرادية هي علم التصريف، والتركيبية هي علم الإعراب؛ ولذلك يقال في حد علم النحو: علم يعرف به أحكام الكلم العربية إفراداً وتركيباً.

فإن قلت: الأحكام التركيبية نوعان: إعرابي وغير إعرابي، فكيف أطلق على جميعها علم الإعراب؟

قلت، أطلق على النوعين علم الإعراب تغليباً، ثم إن المسمى بعلم التصريف وهي الأحكام الإفرادية تنقسم إلى قسمين:

أحدهما: جعل الكلمة على صيغ مختلفة، لضروب من المعاني كالتصغير والتكسير واسم الفاعل واسم المفعول، وهذا القسم جرت عادة كثير من المصنفين بذكره قبل التصريف كما فعل الناظم وهي في الحقيقة من التصريف.

والآخر: تغيير الكلمة لغير طارئ عليها، ولكن لغرض آخر، وتنحصر في الزيادة والحذف والإبدال والقلب والنقل والإدغام، وهذا القسم هو المقصود هنا بقولهم: التصريف.

وقد عرف التصريف في الكافية بقوله: تغيير بنية لمعنى قصداً.

فإن قلت: هذا التعريف لا يشمل قسمي التصريف، وإنما شمل الأول أعنى: تغيير الكلمة لمعنى.

قلت: المراد بقوله لمعنى ما ذكره في شرحها إذ قال: التصريف تحويل الكلمة من بنيتها إلى غيرها لغرض لفظي أو معنوي، فهو إذن شامل للنوعين، وقد حده في التسهيل بقوله: التصريف علم يتعلق ببنية الكلمة، وما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال، وشبه ذلك.

وقال الشارح: تصريف الكلمة هو تغيير بنيتها بحسب ما يعرض لها من المعنى، كتغيير المفرد إلى الثنية والجمع، وتغيير المصدر إلى بناء الفعل واسمى

الفاعل والمفعول، ولهذا التغيير أحكام كالصحة والإعلال، ومعرفة تلك الأحكام وما يتعلق بها تسمى علم التصريف، فالتصريف إذن: هو العلم بأحكام بنية الكلمة بما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك.

حَرْفٌ وَشَبِيهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِيٌّ وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفِ حَرِيٍّ

لاحظ في التصريف للحروف ولا للأسماء غير المتمكنة ولا للأفعال الجامدة. أعنى: ليس وعسى ونحوهما، وإنما يكون التصريف في الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة، وهو المراد بقوله: (وما سواهما بتصريف حري) أى: حقيق. فإن قلت: مقتضى قوله (وما سواهما) أن التصريف يدخل الأفعال مطلقاً، إذ لم يستثن الجامدة.

قلت: قد يمكن إدراجها في شبه الحرف، فإن ليس وعسى ونحوهما شابها الحروف في الجمود.

فإن قلت: قد دخل التصريف في بعض الأسماء التي تشبه الحرف نحو ذا والذي: فإنهما قد صغرا وقد جاء الحذف في سوف وإن، وجاء الحذف والإبدال في لعل.

قلت: هذا كله شاذ يوقف على ما سمع منه.

فإن قلت: قد اتضح أن الذى يقبل التصريف من الكلم نوعان: الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة فأيهما له الأصالة فيه؟

قلت: الأفعال لكثرة تغيرها ولظهور الاشتقاق فيها

وَلَيْسَ أَدْنَى مِنْ ثَلَاثِي يَرَى قَابِلَ تَصْرِيفِ سِوَى مَا غَيْرًا

يعنى: أن ما كان على حرف واحد أو حرفين فإنه لا يقبل التصريف، إلا أن يكون ثلاثياً في الأصل وقد غير بالحذف، فإن ذلك لا يخرج عن قبول التصريف.

وقد فهم من ذلك أمران؛ أحدهما: أن الاسم المتمكن والفعل لا ينقصان في أصل الوضع عن ثلاثة أحرف؛ لأنهما يقبلان التصريف، وما يقبل التصريف لا يكون في أصل الوضع على حرف واحد، ولا على حرفين.

والآخر: أن الاسم والفعل قد ينقصان عن الثلاثة بالحذف، أما الاسم فإنه قد يرد على حرفين، بحذف لامه نحو يد، أو عينه نحو سه أو فائه نحو عدة، وقد يرد على حرف واحد نحو «م الله» عند من يجعله محذوفاً من «أيمن الله» وكقول بعض العرب: شربت ماء، وهذا قليل، وأما الفعل فإنه قد يرد على حرفين نحو قل وبع وسل، وقد يرد على حرف واحد نحو «ع كلامي، وق نفسك» وذلك فيما أعلت فاؤه ولامه، فيحذفان في الأمر.

وَمُتَّهَى اسْمٌ خَمْسٌ أَنْ تَجَرَدَا وَإِنْ يَزِدُّ فِيهِ فَمَا سَبْعًا عَدَا

الاسم ينقسم إلى مجرد من الزوائد، وإلى مزيد فيه.

فالمجرد ثلاثة أنواع: ثلاثي ورباعي وخماسي، فلا ينقص عن الثلاث، لأن الثلاثي أعدل الأبنية لتوسطه بين الخفة والثقل، لانقسامه على المراتب الثلاث: المبتدأ والمتتهى والوسط، بالسوية، ولأن المبدوء به لا يكون إلا متحركاً والموقوف عليه ساكن فلا بد من حرف يفصل بينهما لتنافيهما في الصفة.

فإن قلت: ذلك الفاصل إن كان متحركاً نافي الموقوف عليه، وإن كان ساكناً نافي المبدوء به.

قلت: قد أجيب عن ذلك بأنه لما جاز عليه الأمران لم يتحقق التنافي ولا يزيد على الخمسة؛ لأمرين: أحدهما: أنهم جعلوا زيادته على قدر نقصانه. والآخر: أنه لو وضع على ستة لتوهم أنه كلمتان.

فإن قلت: قد تقدم أن الثلاثي أعدل الأبنية فلم عدلوا عنه إلى الرباعي والخماسي؟

قلت: للتوسع بكثرة الأبنية.

وأما المزيد: فيبلغ بالزيادة سبعة أحرف ولا يتجاوزها إلا بهاء التأنيث أو زيادتي التثنية أو التصحيح أو النسب.

فإن قلت: فكيف قال (فما سبعا عددا) ولم يستثن هاء التأنيث وما ذكر معها؟

قلت: هذه زوائد، وقد علم أنها غير معتد بها، لكونها مقدرة الانفصال.

تنبيهات:

الأول: إنما يبلغ المزيد بالزيادة سبعة أحرف إذا كان ثلاثي الأصول نحو «أشهباب» مصدر اشهب^(١) أو رباعي الأصول نحو «أحرنجام» مصدر احرنجت الإبل. أى: اجتمعت. وأما الخماسي الأصول، فإنه لا يزداد فيه غير حرف مد قبل الآخر أو بعده مجرداً أو مشفوعاً بهاء التانيث نحو «عضرفوط» وهو ذكر العظاءة^(٢) وقبعثرى. وهو البعير^(٣).

ومثال المشفوع بهاء التانيث قبعثراة وندر قرعبلانة^(٤) لأنه زيد فيه حرفان وأحدهما نون، وقيل: إنه لم يسمع إلا من كتاب العين فلا يلتفت إليه، والقرعبلانة - دويبة عريضة عظيمة البطن.

الثاني: ذكر بعضهم أنه زيد في الخماسي حرفاً مد قبل الآخر نحو «مغناطيس» قيل: فإن صح وكان عربياً كان ناقصاً، لقولهم: إنه لا يزداد فيه إلا حرف مد قبل الآخر.

قلت: إن صح وكان عربياً جعل نادراً كما ندر زيادة حرفين بعد الآخر في «قرعبلانة».

وقد حكاه ابن القطاع، أعنى: مغناطيس.

الثالث: اعلم أن حروف الهجاء تذكر وتؤنث، فباعتبار تذكيرها تثبت التاء في عددها، وباعتبار تأنيثها تسقط التاء من عددها، فلذلك قال (فما سبعا عدا).

(١) اشهب - بتشديد الباء - إذا صار أشهب من الشبهة بضم الشين - وهو بياض يخالطه سواد.

(٢) عبارة القاموس: العضرفوط العذفوط أو ذكر العظاء أو هو من دواب الجن وركائبهم والجمع عضارف وعضرفوطات هـ. وقال في محل آخر العذفوط بالضم - دويبة بياض ناعمة تشبه بها أصابع الجوارى أ. هـ وفي محل آخر العظاية دويبة كسام أبرص والجمع عظاء. أ. هـ.

(٣) أى البعير الذى كثر شعره وعظم خلقه.

(٤) القرعبلانة: دويبة عريضة عظيمة البطن.

وغير آخر الثلاثي افتح وضم وأكسر وزد تسكين ثانيه تعم

تقدم أن المجرّد ثلاثي ورباعي وخماسي، فالثلاثي تقتضى القسمة العقلية أن تكون أبنيته اثني عشر بناء، لأن أوله يقبل الحركات الثلاث ولا يقبل السكون؛ إذ لا يمكن الابتداء بساكن، وثانيه يقبل الحركات الثلاث والسكون أيضاً. والحاصل من ضرب ثلاثة فى أربعة اثنا عشر.

وأما الآخر فلا عبرة به فى وزن الكلمة، فإنه حرف الإعراب؛ فلذلك قال (وغير آخر الثلاثي) فعزى إلى غير آخره، وهو أوله، وثانيه الحركات الثلاث، بلا تقييد. فعلم أن ذلك يكون فيهما بتوافق وتخالف، فلتوافق ثلاثة أوزان، والمخالف ستة أوزان، ثم قال (ورد تسكين ثانيه تعم) أى: ورد على تلك الأبنية التسعة ما سكن ثانيه تعم، وأوله مفتوح أو مكسور أو مضموم، يعم القسمة الممكنة فى الثلاثي، وهى اثنا عشر بناء، منها عشرة مستعملة وواحد مهمل، وواحد نادر، وقد أشار إليهما بقوله:

وفعل أهمل والعكس يقلّ لقصدِهِم تخصيصَ فعلٍ بفعلٍ

أهمل من أبنية الثلاثي فعل - بكسر الفاء وضم العين - لاستثقالهم الانتقال من كسر إلى ضم، وأما قراءة بعضهم «والسما ذات الحُبك»^(١) بكسر الحاء وضم الباء، فوجهت على تقدير صحتها بوجهين:

أحدهما: أن ذلك من تداخل اللغتين فى جزءى الكلمة، لأنه يقال حُبك بضم الحاء والباء - وحبك - بكسرهما - فركب القارئ منهما هذه القراءة، قال ابن جنى: أراد أن يقرأ بكسر الحاء والباء، فبعد نطقه بالحاء مكسورة مال إلى القراءة المشهورة، فنطق بالباء مضمومة، قال فى شرح الكافية: وهذا التوجيه لو اعترف به من عزيت هذه القراءة له لدل على عدم الضبط ورداءة التلاوة، ومن هذا شأنه لا يعتمد على ما سمع منه، لإمكان عروض ذلك له.

(١) الآية ٧ من سورة الذاريات.

والآخر: أن يكون كسر الحاء إتباعاً لكسر تاء ذات، ولم يعتد باللام الساكنة، لأن الساكن حاجز غير حصين، قيل: وهو أحسن.

وقوله (والعكس) يعني به بناء فعل - بضم الفاء وكسر العين - وهذا الوزن فيه خلاف، ذهب قوم إلى أنه مهمل، لاستثقال الانتقال من ضم إلى كسر وإن كان أخف من عكسه.

وذهب قوم إلى أنه مستعمل، لكنه قليل، وهو الظاهر، وقد جاء منه الدتل - وهو اسم دويبة سميت بها قبيلة من كنانة، وأنشد الأحفش لكعب بن مالك^(١):

جاءوا بجيشٍ لو قيسٍ مَعْرَسُهُ مَا كَانَ إِلَّا كَمُعْرَسِ الدُّثُلِ

والرئيم: اسم جنس لللاست، والوعل: لغة في الوعل، حكاها الخليل، فثبت بهذه الألفاظ أنه ليس بمهمل.

وقوله (لقصدهم تخصيص فعل بفعل) يعني: أن بناء فعل إنما قل في الأسماء، لأنهم قصدوا تخصيص الفعل به للدلالة على ما لم يسم فاعله، ولو أهمل لثقله لم يستعمل في الأفعال، وقال أبو الفتح نصر بن أبي الفنون^(٢) أما دتل

(١) قائله: هو كعب بن مالك الأنصاري يصف جيش أبي سفيان حين غزا المدينة، بالقلعة

والحقارة - وهو من المنسرح - .

اللغة: «لو قيس» أي: لو قدر «معرسه» بضم الميم وسكون العين وفتح الراء - وهو المنزل الذي ينزل به الجيش «الدتل» - بضم الدال وكسر الهمزة - دويبة صغيرة شبيهة بآبن عرس. المعنى: لو قدر مكانهم عند تعريسهم كان كمكان الدتل عند تعريسيها.

الإعراب: «جاءوا» فعل ماضٍ والواو فاعل «بجيش» جارٍ ومجرور متعلق بالفعل «لو» شرط «قيس» فعل ماضٍ والواو فاعل «معرسه» نائب فاعل، فالجملة فعل للشرط «ما كان» ما نافية كان فعل ماضٍ واسمها ضمير «كمعرس» جارٍ ومجرور خبر كان في محل نصب «الدتل» مضاف إليه.

الشاهد: قوله «الدتل» فإنه بضم الدال وكسر الهمزة، فذهب جماعة إلى أن هذا الوزن مستعمل واحتجوا به وخالفهم الجمهور إلى أن هذا مهمل وهو نادر.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٧٨٢ وابن يعيش ١/٣٠، وشرح شواهد الشافية ص ١٢.

(٢) هو نصر بن محمد بن مظفر بن عبدالله بن أبي الفنون الموصلي الأصل البغدادي النحوي اللغوي، ولد سنة خمسين وخمسمائة، وله رسالة في الضاد والظاء بديعة. روى عنه الزكي المنذرى، ومات بمصر ليلة الأحد مستهل المحرم سنة ثلاثين وستمائة هـ.

ورثم، فقد عده قوم من النحويين قسما حادى عشر لأوزان الثلاثى، وإنما هى عند النحويين عشرة، انتهى.

وقد أجاب القائلون بإهمال هذا الوزن عن الدتل والرثم بجوابين:

أحدهما: أنهما من الشاذ، فلا يثبت بهما وزن، قلت: وفيه نظر؛ لأن سيبويه أثبت بناء فعل بلفظ واحد وهو إيل، وسيأتى ذكره.

والآخر: أنهما منقولان من الفعل، واعتراض بأن ذلك ممكن فى الدتل، لأنه علم قبيلة بخلاف الرثم فإنه اسم جنس، والنقل لا يكون إلا فى الأعلام.

قلت: ذهب السيرافى إلى أن النقل يجىء فى أسماء الأجناس كما جاء فى الأعلام.

قال: ومنه تنوط - اسم لطائر يعلق عشه ويلصقه ضربًا من الإلصاق بديعا فسمى بالفعل، انتهى. ولا وجه للفرقة بين الدتل والرثم، لأن الدتل فى الأصل اسم جنس لدوية ثم نقل إلى القبيلة.

تنبيه:

قد فهم من هذا البيت أن ما عدا هذين (الوزنين)^(١) مستعمل ليس بمهمل ولا نادر وهى عشرة أوزان:

أولها: فَعَلٌ، ويكون اسما نحو فُلَس، وصفة نحو سَهْل.

وثانيها: فَعَلٌ، ويكون اسما نحو فَرَس، وصفة نحو بَطَل.

وثالثها: فَعَلٌ، ويكون اسما نحو كَبِد، وصفة نحو حَذِر.

ورابعها: فَعَلٌ، ويكون اسما نحو عَضُد، وصفة نحو يَقُظ.

وخامسها: فِعْلٌ، ويكون اسما نحو عِدْل، وصفة نحو نَكْس.

وسادسها: فِعْلٌ، ويكون اسما نحو عِنَب. قال سيبويه: ولا نعلمه جاء

صفة إلا فى حرف معتل يوصف به الجمع وهو قولهم: عدى، وقال غيره: لم يأت من الصفات على فعل إلا زيم - بمعنى متفرق - وعدى اسم جمع. وقال

(١) ب، ج.

السيرافى: استدرك على سيبويه فيما فى قراءة من قرأ ﴿دِينًا قِيمًا﴾^(١) ولعله يقول: إنه مصدر بمعنى القيام. انتهى. واستدرك بعض النحاة على سيبويه الفاظاً آخر؛ وهى سَوَى فى قوله تعالى: ﴿مَكَانًا سَوَى﴾^(٢). ورجل رِضَى، وماء رِوَى، وماء صِرَى، وسبى طِيبة^(٣) ومنهم من تأولها.

وسابعا: فِعْل، ويكون اسما نحو إِبِل، وصفة نحو أتان بِلز - وهى السمينة. ولم يذكر سيبويه من هذا الوزن غير إِبِل، وأما بلز (فحكاه الأَخفش مخفف الزاى، وحكاه سيبويه مشدد الزاى، قيل: فيحتمل أن يكون)^(٤) ما حكاه الأَخفش مخففاً من المشدد، فلا يكون بناء أصليا، قال بعضهم: ولا ثالث لهذين اللفظين.

قلت: وزاد بعضهم: حبرة^(٥) ولا أفعل ذلك أبد الأبد، وعِيل - اسم بلد - ووتد وإطل ومشط ودبس وإثر، لغة فى الوتد والإطل والمشط والدبس والأثر، وزاد غيره حِك لغة فى الحُبك، وقد تقدم.

وجاء فى الصفات أيضاً: أتان إِبْد، وأمة إِبْدُ أى: ولود.

قال ثعلب: لم يأت من الصفات على فِعْل إلا حرفان امرأة إِبْد أى: ولود، وأتان بِلز - أى ضخمة، وأما قوله^(٦):

(١) من الآية ١٦١ من سورة الأنعام.

(٢) من الآية ٥٨ من سورة طه.

(٣) روى: أى: كثير مرو، ويقال رواء كسماء.

صرى: أى: طال مكته.

سبى طيبة: فى المصباح سبيت العدو سبياً والاسم السباء مثل كتاب والقصر لغة.

وفى القاموس: السبى مايسبى، وطيبة بوزن عنبة - نالوه بلا غدر ونقض عهد - وفيه الشاهد.

(٤) ب، ج.

(٥) حبرة، أى: قلع - بقاف فلام فحاء - وهو الأسنان.

(٦) قائله: لم أقف على اسم راجزه.

اللغة: «اصطفاقا» الاصطفاق: الرقص «بنو عجل» قبيلة تنسب إلى عجل ابن لجيم بن صعب.

الإعراب: «علمها» فعل ماض والهاء مفعول أول «إخواننا» فاعل ونا مضاف إليه «بنو عجل» بدل أو عطف بيان وعجل مضاف إليه «شرب» منصوب على أنه مفعول ثان لعلم «النيذ» مضاف إليه «واصطفاقا» عطف على شرب النيذ «بالرجل» يتعلق به. =

عَلَّمَهَا إِخْوَانَنَا بِنُو عَجَلٍ شُرْبَ النَّيِّذِ وَأَصْطِفَاقًا بِالرَّجْلِ

ونحوه، فهو من النقل للوقف، أو من الإتياع، فليس بأصل، وقد قيل في إطل إنه من الإتياع.

وثانمها: فَعَلٌ، ويكون اسما نحو قَفَلٌ، وصفة نحو حَلُو.

وتاسعها: فَعَلٌ، ويكون اسما نحو صُرْدٌ، وصفة نحو حُطَمٌ.

وعاشرها: فَعُلٌ، ويكون اسما نحو عُنُقٌ، وصفة وهو قليل، والمحفوظ منه نحو جُنْبٌ وشمْلٌ، وناقاة سُرْحٌ، أى: سريعة.

وافتَحَ وَضَمُّ وَانكسِرَ الثَّانِي مِنْ فِعْلِ ثَلَاثِيٍّ وَزِدَ نَحْوَ ضَمِنَ

الفعل ينقسم إلى مجرد ومزید، فالمجرد ثلاثي ورباعي، ولا يكون خماسيا، فالثلاثي ثلاثة أبنية لأنه لا يكون إلا مفتوح الأول، وثانيه يكون مفتوحا ومكسورا ومضموما، ولا يكون إلا ساكنا. لئلا يلزم التقاء الساكنين عند اتصال الضمير المرفوع.

الأول فَعَلٌ، ويكون متعديا نحو ضرب، ولازما نحو ذهب، ويرد لمعان كثيرة، ويختص بيباب المغالبة، وقد يجيء فَعَلٌ مطاوعا لفعل، بالفتح فيهما، وقال^(١): قد جبر الدين الإله فَجَبَّرَ.

والثاني: فَعِلٌ، ويكون متعديا نحو شَرِبَ ولازما نحو فَرِحَ، ولزومه أكثر من تعديه، ولذلك غلب في النعوت اللازمة والأعراض، وقد يطاوع فَعِلٌ - بالفتح - نحو خَدَعَهُ فَخَدَعَ.

=الشاهد: قوله «عجل» «وبالرجل» حيث حرك الجيم فيهما للضرورة.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٧٨٤، ونوادر أبي زيد ص ٣٠، والخصائص لابن جني ٢/٣٣٥، والإنصاف لابن الأثير ص ٤٣٤.

(١) قائله: هو العجاج - وهو من الرجز - .

الإعراب. «قد» حرف تحقيق «جبر» فعل ماض «الدين» مفعول به «الإله» فاعل «فجبر» الفاء عاطفة وجبر فعل ماض والفاعل ضمير مستتر.

الشاهد: قوله «جبر» على وزن فعل وهو مطاوع لفعل.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٧٨٤، والخصائص لابن جني ٢/٢٦٣.

والثالث: فَعَلٌ نحو ظَرُفٌ، ولا يكون متعديا إلا بتضمين أو تحويل،
فالتضمين نحو «رحبتكم الدار» وقول على: إن بشرًا قد طلع اليمن» بتضمين
الأول معنى وسع، والثاني معنى بلغ، وقيل: الأصل رحبت بكم؛ فحذف
الخافض توسعا، والتحويل نحو سدته، فإن أصله سودته - بفتح العين - ثم حول
إلى فَعَلٌ - بضم العين - ونقلت الضمة إلى فائه عند حذف العين.

فإن قلت: فما فائدة التحويل؟

قلت: فائدته الإعلام بأنه واوى العين، إذ لو لم يحول إلى فعل وحذفت
عينه لالتقاء الساكنين عند انقلابها ألفا لالتبس الواوى باليائى، هذا مذهب قوم
منهم الكسائى، وإليه ذهب فى التسهيل، وقال ابن الحاجب:

وأما باب سُدَّتْهُ فالصحيح أن الضم لبيان بنات الواو، لا للنقل.

ولا يرد فَعَلٌ إلا لمعنى مطبوع عليه من هو قائم به، نحو كَرُمٌ وَلَوْمٌ، أو
المطبوع نحو فَعُهْ وَخَطْبٌ، أو شبهه نحو خَبْتُ، شبه بَنَجُسٌ، ولذلك كان لازما
لخصوص معناه بالفاعل.

وقوله (ورد نحو ضمن) يعنى: أن بناء ما لم يسم فاعله بناء أصلى من أبنية
المجرد فحقه أن يذكر مع الأصول، فتكون أبنية الثلاثى المجرى أربعة.

وإلى كون صيغة ما لم يسم فاعله أصلا ذهب المبرد وابن الطراوة
والكوفيون، ونقله فى شرح الكافية عن سيبويه والمازنى، وذهب البصريون إلى أنها
فرع مغيرة عن صيغة الفاعل، ونقله غير المصنف عن سيبويه، وهو أظهر القولين،
وقد ذهب إليه المصنف فى باب الفاعل من الكافية وشرحها.

تنبيهات:

الأول: لما لم يتعرض لبيان حركة فاء الفعل فهم أنها غير مختلفة، وأنها
فتحة، لأن الفتح أخف من الضم والكسر، فاعتباره أقرب.

الثانى: ما جاء (من الأفعال مكسور الأول أو ساكن الثانى)^(١) فليس
بأصل، بل هو مغير عن الأصل، نحو شَهِدَ وشِهَدَ وشِهَدَ وشِهَدَ.

(١) أ، ج.

الثالث: قال فى شرح الكافية. جرت عادة النحويين الا يذكروا فى ابنية الفعل المجرد فعل الامر، ولا فعل ما لم يسم فاعله، مع أن فعل الامر أصل فى نفسه اشتق من المصدر ابتداء كاشتقاق الماضى والمضارع منه. ومذهب سيبويه والمازنى أن فعل ما لم يسم فاعله أصل أيضا، فكان ينبغى على هذا إذا عدت صيغ الفعل المجرد من الزيادة أن يذكر للرباعى ثلاث صيغ: صيغة للماضى المصوغ للفاعل كدحرج، وصيغة له مصوغا للمفعول كدحرج، وصيغة للأمر كدحرج إلا أنهم استغنوا بالماضى الرباعى المصوغ للفاعل عن الآخرىن لجريانها على سنن مطردة؛ ولا يلزم من ذلك انتفاء أصالتهما كما لم يلزم من الاستدلال على المصادر المطردة بأفعالها انتفاء أصالتهما. قلت: أما صيغة المفعول فتقدم ذكر الخلاف فيها، وأما (صيغة)^(١) فعل الامر، فذهب البصريون أنها أصل، وأن قسمة الأفعال ثلاثية، ومذهب الكوفيين: أن الأمر مقتطع من المضارع، فإذاً تكون القسمة عندهم ثنائية.

وَمَتَّاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جُرِّدًا وَإِنْ يُزْدُ فِيهِ فَمَا سِتًّا عَدَا

لما كان الفعل أكثر تصرفا من الاسم لم يحتتمل من عدة الحروف ما احتمله الاسم، فلهذا لم يجاوز المجرد منه أربعة أحرف، ولا المزيد ستة أحرف.

وللرباعى المجرد بناء واحد، وهو فعلل، ويكون متعديا نحو دحرج ولازما نحو دريخ بمعنى ذل: قال الشارح: له ثلاثة أبنية، واحد للماضى المبني للفاعل نحو دحرج، وواحد للماضى المبني للمفعول نحو دحرج، وواحد للأمر نحو دحرج.

قلت: قد تقدم أن عادة النحويين الاقتصار على بناء واحد، وهو الماضى المبني للفاعل لما سبق ذكره.

وأما المزيد: فإن كان ثلاثى الأصول، فإنه يبلغ بالزيادة أربعة نحو أكرم وخمسة نحو اقتدر وستة نحو استخرج، وإن كان رباعى الأصول، فإنه يبلغ بالزيادة خمسة نحو تدحرج وستة نحو احرنجم.

(١) ا، ج..

تنبيهات:

الأول: قال فى التسهيل: وإن كان فعلا لم يتجاوز ستة إلا بحرف التنفيس أو تاء التانيث أو نون التوكيد. ولو استغنى عن هذا الاستثناء كما فعل هنا، لكان أجود.

الثانى: لم يتعرض الناظم لذكر أوزان المزيد من الأسماء والأفعال، لكثرتها ولأنه سيذكر ما به يعرف الزائد.

أما الأسماء فقد بلغت بالزيادة - فى قول سيويه - ثلثمائة بناء وثمانية أبنية، وزاد الزبيدى عليه نيقاتاً على الثمانين، إلا أن منها ما يصح، ومنها ما لا يصح.

وأما الأفعال فللمزيد فيه من ثلاثها خمسة وعشرون بناء مشهورة، وأبنية آخر غير مشهورة، وفى بعضها خلاف.

وللمزيد من رباعيتها ثلاثة أبنية: تَفَعَّلَ نحو تدرج، وافتعلل نحو احرنجم، وافتعلل نحو اقسعر، وهى لازمة. واختلف فى هذا الثالث، فقيل: هو بناء مقتضب، وقيل: هو ملحق باحرنجم، زادوا فيه الهمزة، وأدغموا الأخير فوزنه الآن افعلل، ويدل على إلحاقه باحرنجم مجيء مصدره كمصدره.

وزاد بعضهم فى مزيد الرباعى بناء رابعا.

وما جاء على أفعلل نحو اجرمز^(١) قال فى الارتشاف: ويظهر لى أنه مزيد من الثلاثى غير الملحق والمائل لاسم مجرد.

لاسم مُجَرَّدٍ رُبَاعٍ فَعَّلَلُ وَفَعَّلِلُ وَفَعَّلَلُ

ذكروا للرباعى المجرّد ستة أبنية:

الأول: فَعَّلَلُ - بفتح الأول والثالث - ويكون اسما نحو جَعْفَرُ - وهو النهر الصغير - وصفة نحو سَهْلَبُ وشَجَعَمُ، والسَهْلَبُ: الطويل، والشَجَعَمُ: الجرىء، وقد قيل: إن الهاء فى سهل والميم فى شجعم زائدتان، وجاء بالتاء عجوز شهرية، وشهيرة - للكبيرة، وبهنية - للضحمة الحسنة.

(١) فى القاموس: اجرمز: انقبض واجتمع بعضه إلى بعض.

الثانى: فِعْلَل - بكسر الأول والثالث - ويكون اسما نحو زِبْرَج - وهو السحاب الرقيق، وقيل: السحاب الأحمر، وهو من أسماء الذهب أيضا، وصفة نحو خِرْمَل، قال الجرمي: الخرمل - بالكسر - المرأة الحمقاء مثل الخذعل.

الثالث: فَعَلَل - بكسر الأول وفتح الثالث - ويكون اسما نحو دِرْهَم، وصفة نحو هبلع - للأكول.

الرابع: فُعْلَل: بضم الأول والثالث - ويكون اسما نحو بُرْتَن وهو واحد برائن السباع، وهو كالمخلب من الطير، وصفة نحو جُرْشُع - للعظيم من الجمال، ويقال للطويل.

الخامس: فَعَلٌ - بكسر الأول وفتح الثانى - ويكون اسما نحو قَمَطَر - وهو وعاء الكتب - وَفَطْحَل - قيل: وهو اسم لزمان خروج نوح عليه السلام من السفينة، قال الجوهري: الفَطْحَل على وزن الهزير من لم يخلق بعد^(١)، قال الجرمي: سألت أبا عبيدة عنه قال: الأعراب تقول: هو زمن كانت الحجارة فيه رطبة، وأنشد العجاج^(٢):

وَقَدْ آتَاهُ زَمَنُ الْفَطْحَلِ وَالصَّخْرُ مَبْتَلٌ كَطِينِ الْوَحْلِ

وصفة نحو سبطر - للطويل.

السادس: فُعْلَل - بضم الأول وفتح الثالث - ويكون اسما نحو جُخْدَب لذكر الجراد - وصفة نحو جُرْشُع بمعنى جُرْشُع - بالضم^(٣).

(١) نص كلام الجوهري: الفطحل على وزن الهزير زمن لم يخلق الناس فيه بعد.
(٢) قائله: قال المرادي: العجاج - قال العينى: وهو غير صحيح، وإنما قاله رؤية.
وهو من الرجز -.

اللغة: «الفتحل» مثال هزير - زمن لم يخلق فيه الناس.
الإعراب: «قد» حرف تحقيق «آتاه» فعل ماض وفاعله والهاء مفعوله «زمن» ظرف «الفتحل» مضاف إليه «والصخر» الواو للحال والصخر مبتدأ «مبتل» خبر المبتدأ «كطين» متعلق به «الوحل» مضاف إليه.

الشاهد: قوله «الفتحل» فإن وزنه فعلٌ - بكسر الفاء وفتح العين وتشديد اللام.
مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٧٨٩، والكامل للمبرد ٢٤٨.

(٣) الجرشع: العظيم من الجمال، ويقال: الطويل.

تنبيهات:

الأول: مذهب البصريين غير الأخفش أن هذا البناء السادس ليس بيناء أصلى، بل هو فرع على فَعَلَّل - بالضم - فتح تخفيفا، لأن جميع ما سُمع فيه الفتح سُمع فيه الضم نحو جُخِذْبُ وطُحَلْبُ وِبُرُقُعُ^(١) في الأسماء، وجرُشُعُ في الصفات، ويقال للمخلب بُرُثْنُ، ولشجر في البادية عُرْفُطُ؛ ولكساء مخطط برجد، ولم يسمع فيها فَعَلَّل - بالفتح - وذهب الكوفيون والأخفش إلى أنه بناء أصلى؛ واستدلوا لذلك بأمرين:

أحدهما: أن الأخفش قال: جوْذُرُ^(٢)، ولم يحك فيه ضم الذال، فدل على أنه غير مخفف، وهذا مردود، فإن الضم منقول في جوْذُرُ أيضا، وزعم الفراء أن الفتح في جوْذُرُ أكثر، وقال الزبيدي: إن الضم في جميع ما ورد منه أفصح.

والآخر: أنهم قد أحقوا به، فقالوا: عُنْدَدُ، يقال: مالى عن ذلك عندد، أى: بد، وقالوا: عَاطَتْ الناقة عُوْطَاطَا - إذا اشتهدت الفحل، وقالوا: سودد فجاءوا بهذه الأمثلة مفكوكة، وليست من الأمثلة التي استثنى فيها فك المثليين لغير الإلحاق، فوجب أن يكون للإلحاق، وأجاب الشارح: بأنا لا نسلم أن فك الإدغام للإلحاق بنحو: جخذب، وإنما هو لأن فعلا من الأبنية المختصة بالأسماء، فقياسه الفك كما في جدد وظلل. وإن سلمنا أنه للإلحاق فلا نسلم أنه لا يلحق إلا بالأصول، فإنه قد ألحق بالزيد فيه فقالوا: اقعنسس^(٣) فألحقوه باحرنجم، فكما ألحق بالفرع بالزيادة، فكذا يلحق بالفرع بالتخفيف.

الثاني: ظاهر كلام الناظم هنا موافقة الأخفش والكوفيين على إثبات أصالة فعلل، وقال في التسهيل: وتفرغ فعلل على فعلل أظهر من أصالته.

الثالث: قال بعضهم في ثبوت فَعَلَّل - بكسر الأول وفتح الثالث - بحث، لأن درهما معرب وهِبَلَعُ يحتمل زيادة الهاء.

(١) الطحلب: خضرة تعلق الماء إذا طال مكثه، والبرقع: نقاب المرأة وما يستر به وجه الدابة.

(٢) الجوذُر: بفتح الذال - ولد البقرة الوحشية.

(٣) اقعنسس: فهو مقعنسس، والمقعنسس: الشديد، والمتأخر أيضا.

قلت: إنما يتم هذا إذا لم يكن لهذا الوزن مثال يشبث به غير هذين المثالين، وليس كذلك، بل قد ذكروا له أمثلة غيرها منها هجرع؛ ويحتمل أيضا زيادة الهاء، وزئبر^(١) وقلعم - لجبل بعينه - وقال الجرمي: هو من أسماء الرجال. وقال الزبيدي: القلعم - الشيخ المسن، ويقال: القلعم - الطويل - فجعله صفة، وذكر الجوهري قلعم - بالقاف والحاء المهملة وقال: القلعم المسن، قال: وقد ذكرناه في باب الحاء، لأن الميم زائدة.

فإن قلت: قد قال الأصمعي: ليس في الكلام فعلل إلا درهم وهجرع فحصر.

قلت: قد زاد غيره ما تقدم ذكره.

فإن قلت: وعلى تقدير ثبوت هذا الوزن فتمثيله بدرهم ليس بجيد؛ إذ الوزن لا يثبت بالمعرب.

قلت: ذكر بعضهم أن الأسماء الأعجمية على ثلاثة أقسام:

قسم (غيرته)^(٢) العرب والحقته بكلامها، فحكم أبنيته في اعتبار الأصلي والزائد والوزن حكم أبنية الأسماء العربية (الوضع)^(٣) كلهم.

وقسم (غيرته)^(٤) ولم تلحقه بأبنية كلامها، فلا تعتبر فيه ما اعتبر فيما قبله نحو آخر، وقسم تركوه غير مغير فما الحقوه بأبنية كلامهم عد منها نحو خرم^(٥) الحقوه بسلم، وما لم يلحقوه (بأبنية كلامهم)^(٦) لم يعد منها نحو خراسان لا يثبت فيه فعالان.

(١) الزئبر: هو ما يعلو الثوب الجديد.

(٢) أ، ج - وفي ب (عريته).

(٣) أ، ح.

(٤) أ، ب.

(٥) خرم: اقتطع واستأصل، وخرم الخرزة فتخرمت فصمها.

(٦) أ، ج.

الرابع: زاد بعضهم فى أبنية الرباعى ثلاثة أوزان: وهى فَعَلُّ بكَسْرِ الأَوَّلِ وضم الثالث، وحقى ابن جنى أنه يقال لجوز القطن الفاسد: خَرَفُوعٌ، ويقال أيضا لزئير الثوب زئيرٌ، وللضئيل - وهو من أسماء الداهية: ضئيلٌ، وفَعَلُّ بضم الأَوَّلِ وفتح الثانى - نحو خبعت ودلز، وفَعَلُّ - بفتح الأَوَّلِ وكسر الثالث - نحو طحربة^(١).

ولم يثبت الجمهور هذه الأوزان، وما صح نقله منها فهو عندهم شاذ، وقد ذكر الأَوَّلِ من هذه الثلاثة فى الكافية فقال: وربما استعمل أيضا فَعَلُّ، والمشهور فى الزئير والضئيل - كسر الأَوَّلِ والثالث.

قال فى الصحاح: وربما جاء بضم الباء فيهما، قال ثعلب: لانعلم فى الكلام فعلل، فإن كان هذان الحرفان مسموعين - بضم الباء - فهما من النوادر.

وقال ابن كيسان: هذا إذا جاء على هذا المثال شهد للهمزة بأنها رائدة. وإذا وقعت حروف الزيادة فى الكلمة جاز أن تخرج على بناء الأصول.

الخامس: قد علم بالاستقراء أن الرباعى لا بد من إسكان ثانيه أو ثالثه، ولا يتوالى أربع حركات فى كلمة، فمن ثم لم يثبت فَعَلُّ بقولهم عُرَّتْن - وهو نبت يصبغ به، بل جعل فرعا على فعنل لقولهم فيه عرنتن، فحذفت نونه وترك على حاله، ولأ فَعَلُّ بقولهم عُلْبَطُ^(٢) بل جعل فرعا على فعائل، لأن ما جاء على فَعَلُّ يجوز فيه فعائلٌ، ولا فَعَلُّ بقولهم جَنَدَلٌ، بل جعله البصريون فرعا على فعائل، وأصله جنادل، وجعله الفراء وأبو على فعليل، وأصله جنديل.

واختاره المصنف، لأن جَنَدَلًا مفرد فتفريعه على المفرد أولى، وقد أورد بعضهم هذه الأوزان على أنها من الأبنية الأصول، وليست محذوفة، وليس بصحيح لما سبق.

(١) الخبعت: اسم للضخم، وقيل: الشديد العظيم الخلق.
والدلز: اسم للصلب الشديد. والطحربة: القطعة من الغيم.
(٢) الضخم من الرجال، وناقاة علبطة أى عظيمة.

..... وَإِنْ عَلَا فَمَعَ فَعَلَّلِ حَوَى فَعَلَّلَا
كَذَا فَعَلَّلَ وَفَعَلَّلَ
.....

يعنى: أن الاسم الخماسى المجرد، وهو المراد بقوله (إن علا) أى: جاوز الأربعة، له أربعة أبنية:

الأول: فَعَلَّلٌ - بفتح الأول والثانى والرابع - ويكون اسما نحو سَفَرَجَلٌ، وصفة نحو شَمَرْدَكٌ - للطويل.

الثانى: فَعَلَّلِل - بفتح الأول والثالث وكسر الرابع - قالوا: لم يَجِئْ إلا صفة نحو جَحْمَرِش - للعظيمة من الأفاعى، وقال السيرافى: هى العجوز المسنة، وقهَيْلَس - للمرأة العظيمة - وقيل: لحشفة الذكر، فيكون اسما.

الثالث: فَعَلَّلَ - بضم الأول وفتح الثانى وكسر الرابع، ويكون اسما نحو خَبِثَن - للأسد - وخَزْعِبِل - للباطل، وللأحاديث المستطرفة، وصفة نحو قُدْعَمِل - للبعير الضخم.

الرابع: فِعَلَّلٌ - بكسر الأول وفتح الثالث - ويكون اسما نحو قِرْطَعْب - وهو الشئ الحقيق - وصفة نحو جِرْدَحْل - وهو الضخم من الإبل.

تنبيه:

زاد ابن السراج فى أوزان الخماسى فَعَلَّلِل نحو هُنْدَلِك - اسم بقلة - ولم يثبتة سيويه، والصحيح أن نونه زائدة لأوجه:

أحدها: أنه يلزم من تقدير أصالتها عدم النظير.

الثانى: أن كُرَاعاً^(١) حكى فى الهندلج - كسر الهاء؛ فلو كانت أصلية لزم كون الخماسى على ستة أمثلة، فكان يفوت تفضيل الرباعى عليه، وهو مطلوب.

(١) هو على بن حسن الهنائى المعروف بكراع النمل - بضم الكاف - أبو الحسن النحوى اللغوى. من أهل مصر أخذ عن البصريين وكان نحويا كوفيا صنفا المنضد فى اللغة. المجرد مختصره. أمثلة غريب اللغة وغير ذلك.

الثالث: أنه يلزم على قوله أصالة نون كنهيل^(١) لأن زيادتها لم تثبت، إلا لأن الحكم بأصالتها موقع في وزن لا نظير له مع أن نون هندلع ساكنة ثانية، فأشبهت نون عنبر وحنظل ونحوهما ولا يكاد يوجد نظير كنهيل في زيادة نون ثانية متحركة، فالحكم على نون هندلع بالزيادة أولى.

وزاد غيره للخماسى أوزاناً آخر لم يثبتها الاكثرون لندورها، واحتمال بعضها الزيادة فلا تطول.

وقوله: .. وَمَا غَايِرَ لِلزَّيْدِ أَوْ النَّقْصِ ائْتَمَى

يعنى: أن ما جاء من الأسماء المتمكنة على غير الأمثلة المذكورة فهو منسوب إلى الزيادة فيه نحو خزعيل، وجميع أبنية المزيد. أو إلى النقص منه وهو ضربان: ضرب: نقص منه أصل نحو يد ودم، وضرب: نقص منه زائد نحو جندل وعلبط، وأصلهما: جنادل وعلابط، وقد سبق بيان ذلك.

تنبيه:

كان ينبغي أن يقول (وما غاير للزيد أو النقص أو الدور) لأن مثل طحربة مغاير للأوزان المذكورة، ولم يتم إلى الزيادة ولا النقص، ولكنه نادر، قال في التسهيل: وما خرج عن هذه المثل فشاذاً، أو مزيدة فيه، أو محذوفة منه، أو شبه الحرف، أو مركب، أو أعجمى.

والحرفُ إِن يَلْزَمَ فَأَصْلُ الَّذِي لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ مِثْلُ تَا اِحْتَدَى

لما ذكر أن أبنية الأسماء والأفعال ضربان: مجرد ومزيد فيه، أشار هنا إلى ما يتميز به الأصل عن الزائد، فذكر أن علامة الأصل أن يلزم تصاريف الكلمة، ولا يحذف شيء منها. وأن علامة الزائد، ألا يلزم تصاريف الكلمة، بل يحذف من بعض التصاريف.

ومثل الزائد بناء احتذى؛ لأنها تحذف من بعض التصاريف، ولا تلزم، تقول: حَدًّا حَدْوَةً، فيعلم بسقوط التاء من حداء، أن التاء في

(١) الكنهيل - بفتح الباء وضمها - شجر عظام وهو من العضاة.

احتذى زائدة، ويقال: احتذى به - أى: اقتدى به، ويقال أيضا احتذى أى: انتعل، قال^(١):

كُلُّ الحِذَاءِ يَحْتَدِي الحَافِي الوَقْعُ

والحذاء: النعل.

فإن قلت: تعريف الأصلى بأنه ما يلزم تصاريف الكلمة، غير جامع لخروج ما يسقط من بعض التصاريف، وهو أصل كواو يعد، وغير مانع لدخول ما يلزم، وهو زائد، فلا يصح حذا، ولا يصح علامة أيضا، لأن شرط العلامة الاطراد، وذلك يعرف أيضا أن تعريف الزائد بما لا يلزم لا يصح.

قلت: الأصل إذا سقط لعله فهو مقدر الوجود بخلاف الزائد، والزائد إذا لزم فهو مقدر السقوط؛ ولذلك يقال: الزائد ما هو ساقط فى أصل الوضع تحقيقا أو تقديرا، وقد دعت الحاجة هنا إلى ثلاث مسائل:

الأولى: فى ذكر حروف الزيادة.

اعلم أن الزائد نوعان:

أحدهما: أن يكون تكرير أصل لإلحاق أو غيره، فلا يختص بأحرف الزيادة وهو إما تكرير عين نحو قطع، أو لام نحو جلبب أو فاء وعين مع مباينة اللام نحو مرمريس^(٢) وهو قليل، أو عين ولام مع مباينة الفاء نحو صمحمح^(٣).

(١) قائله: هو المقدم واسمه جساس بن قطيب - وهو من الرجز -

اللغة: «الحذاء» بمعنى الاحتذاء، وبمعنى النعل «الوقع» وقع اشتكى لحم قدمه من غلظ الأرض والحجارة.

الإعراب: «كل» مفعول مطلق إن جعل الحذاء مصدرا من الاحتذاء، ومفعول به إن جعل بمعنى النعل، وهو الأقرب «الحذاء» مضاف إليه «يحتدى» فعل مضارع «الحافى» فاعل «الوقع» صفة.

الشاهد: قوله «حتدى» بمعنى ينتعل.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٨٩٣.

(٢) المرريس: يقال رجل مرريس إذا كان داهيا عاقلا معالجا للأمور.

(٣) الصمحمح: - كسفرجل - الشديد القوى، والأثنى صمحمحة.

والآخر: ألا يكون تكرير أصل، فهذا لا يكون إلا أحد الأحرف العشرة المجموعة في «أمان وتسهيل»، وقد جمعت في تراكيب آخر لا فائدة في التطويل بذكرها، ومعنى تسميتها حروف الزيادة أنه لا يزداد لغير تكرير إلا منها، وليس المراد أنها تكون زائدة أبدا، لأنها قد تكون أصلا، وذلك واضح، وأسقط المبرد من حروف الزيادة الهاء، وسيأتى الرد عليه.

الثانية: في ذكر فوائد الزيادة وهي ستة:

أولها: الإلحاق نحو شَمَلٌ^(١).

وثانيها: بيان معنى كحروف المضارعة.

وثالثها: المد نحو كتاب.

ورابعها: الإمكان نحو همزة الوصل.

وخامسها: التعويض كداء زنادقة لأنها عوض من الباء في زناديق.

وسادسها: التكثير نحو ألف قَبَعَثَى.

الثالثة: في ذكر أدلة الزيادة، وهي تسعة:

أولها: سقوط الحرف من أصل، كسقوط ألف من ضارب في أصله أعنى

المصدر، وهذا الدليل هو الذى يسميه أهل التصريف الاشتقاق، والاشتقاق ضربان أكبر وأصغر.

فالأكبر: هو عقد تراكيب الكلمة كيفما قلبتها على معنى واحد، كعقد

تراكيب (ق و ل) على معنى الخفة والسرعة، وعقد تراكيب (ك ل م) على معنى الشدة والقوة، ولم يقل به إلا أبو الفتح، وكان أبو علي يأنس به فى بعض المواضع.

والأصغر: هو إنشاء مركب من مادة عليها وعلى معناه كأحمر والحمرة،

وهذا هو المعتبر فى التصريف، ولا يقبل قول من أنكروه.

(١) شملل: أى : أسرع، وأيضا بمعنى أخذ من النخل بعد لقاطه ما يبقى من ثمره.

ثانيها: سقوط من فرع، كسقوط ألف كتاب في جمعه على كتب، وهذا يسمى بالتصريف، وهو شبيه بالاشتقاق، والفرق: أن الاشتقاق استدلال بالفرع والتصريف استدلال بالأصل^(١).

وثالثها: سقوطه من نظيره كسقوط ياء أَيْطَل في إَطْل، والأَيْطَل: الخاصرة. وشرط الاستدلال بسقوط الحرف في أصل أو فرع أو نظير على زيادته أن يكون سقوطه لغير علة، فإن كان سقوطه لعلّة، كسقوط واو وعد في يعد أو في عدة، لم يكن دليلاً على الزيادة.

ورابعها: كون الحرف مع عدم الاشتقاق في موضع يلزم فيه زيادته مع الاشتقاق، وذلك كالنون إذا وقعت ثالثة ساكنة غير مدغمة وبعدها حرفان نحو عصنصر^(٢) فإن النون فيه محكوم بزيادتها مع أنه لا يعرف له اشتقاق، لأن نونه في موضع لا تكون فيه مع الاشتقاق إلا زائدة نحو جَحْنَفَل من الجَحْفَلَة - وهي لذي الحافر كالشفة للإنسان، والجَحْنَفَل: العظيم الشفة.

وخامسها: كونه مع عدم الاشتقاق في موضع يكثر فيه زيادته مع الاشتقاق، كالهَمْزة إذا وقعت أولاً وبعدها ثلاثة أحرف، فإنها يحكم عليها بالزيادة وإن لم يعلم الاشتقاق، فإنها قد كثرت زيادتها إذا وقعت كذلك فيما علم اشتقاقه، وذلك نحو إِفْكَل، يحكم بزيادة همزته حملاً على ما عرف اشتقاقه نحو أحمر، والإِفْكَل: الرعدة.

وسادسها: اختصاصه بموضع لا يقع فيه إلا حرف من حروف الزيادة، كالنون من كتأو^(٣) ونحوه (فإنها زائدة إذ لا يقع موضعها ما لا يصلح للزيادة)^(٤). فلا يوجد مثل سِرْدَاو.

وسابعها: لزوم عدم النظر بتقدير الأصالة في تلك الكلمة نحو تَنْقُل - بفتح التاء وضم الفاء - ولد الثعلب، فإن تاءه زائدة، لأنها لو جعلت أصلاً، لكان وزنه فعلاً، وهو مفقود.

(١) وفي (استدلال بالأصل والتصريف استدلال بالفرع).

(٢) عصنصر: اسم جبل.

(٣) الكتأو: الجمل الشديد والعظيم اللحية. (٤) أ، ب.

وثانها: لزوم عدم النظير بتقدير الأصالة في نظير الكلمة التي ذلك الحرف منها نحو تتفل على لغة من ضم التاء والفاء، فإن تاءه أيضا زائدة على هذه اللغة وإن لم يلزم من تقدير أصالتها عدم النظير، فإنها لو جعلت أصلا كان وزنه فعلل نحو برثن وهو موجود، ولكن يلزم عدم النظير في نظيرها أعنى: لغة الفتح، فلما ثبتت زيادة التاء في لغة الفتح حكم زيادتها في لغة الضم أيضا، إذ الأصل اتحاد المادة.

وتاسعها: دلالة الحرف على معنى كحروف المضارعة وألف اسم الفاعل ونحو ذلك.

وزاد بعضهم في الدلائل عاشرا، وهو: الدخول في أوسع البابين نحو كَنَهَبْلُ - بضم الباء - فإن وزنه على تقدير أصالة نون فَعَلْلُ^(١) وهو مفقود، وعلى تقدير زيادتها فَعَنْلُ - وهو مفقود أيضا، ولكن حكم زيادتها دخولا في أوسع البابين، لأن باب المزيد أوسع.

قلت: وهذا مندرج في السابع، لأنه إذا عدم النظير على تقدير الأصالة حكم بالزيادة سواء وجد النظير على تقدير الزيادة أو لم يوجد.

بِضْمَنِ فَعَلٍ قَابِلِ الْأَصُولِ فِي وَزْنٍ وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ اِكْتَفَى

اصطلاح أهل التصريف على أن يزنوا بالفاء والعين واللام، فيقابل أول الأصول بالفاء، وثانيها بالعين، وثالثها باللام، فيقال في وزن فلس فعل وفي ضرب فعل، ويسوى بين الوزن والموزون في الحركة والسكون.

وأما الزائد فيعبر عنه بلفظه كقولك في وزن أحمر أفعال فيعبر عن الهمزة بلفظها، لأنها زائدة، ويستثنى من الزوائد نوعان لا يعبر عنهما بلفظهما:

أحدهما: المبدل من تاء الافتعال، فإنه يعبر عنه بالتاء التي هي أصله، كقولك في وزن اصطبر: افتعل، وذلك لأن المقتضى للإبدال في الموزون غير موجود في الوزن فرجع إلى أصله، وما قيل من أن ذلك لدفع الثقل، ليس بشيء.

والآخر: المكرر لإلحاق أو لغيره، فإنه يقابل به الأصل، وسيأتي بيانه.

(١) كسفرجل - بضم الجيم - .

وَصَاحِفِ اللَّامِ إِذَا أَصْلٌ بَقِيَ كِرَاءِ جَعْفَرٍ وَقَافِ فَسْتَقِ

إذا كان الموزون رباعيا أو خماسيا، قوبل الرابع بلام ثانية، والخامس بلام
ثالثة، كقولك في وزن جعفر فعلل، وفي وزن فستق فَعْلَل، وكقولك في وزن
سفرجل فَعْلَل، وفي وزن قُدْعَمِل فعلل.

وَإِنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلٍ فَاجْعَلْ لَهُ فِي الْوِزْنِ مَا لِلْأَصْلِ

إذا كان الزائد ضعف أصل قوبل بما يقابل به ذلك الأصل، فإن كان ضعف
الفاء قوبل بالفاء، وإن كان ضعف العين قوبل بالعين وإن كان ضعف اللام قوبل
باللام، فتقول في وزن اغدودن^(١) افعوعل، وفي وزن جلبب فَعْلَل، وهذا يقيد
قوله: وزائد بلفظه اكتفى. وحاصل ما ذكر في الوزن أنه يعبر عن أول الأصول
بالفاء وعن ثانيها بالعين وعن ثالثها ورابعها وخامسها باللام، وعن الزائد بلفظه إلا
المبدل من تاء الافتعال، فإنه يقابل بأصله وإلا المكرر فإنه يقابل بمثل ما يقابل به
الأصل.

ثم اعلم أن الزائد إن لم يكن من حروف «أمان وتسهيل» فهو تكرير، ولا
إشكال كالباء من جلبب. وإن كان منها فقد يكون تكريرا، وقد يكون غير تكرير،
بل تكون صورته صورة المكرر، ولكن دل دليل على أنه لم يقصد به تكرير،
فيقابل في الوزن بلفظه نحو «سَمْتَان» - هو ماء لبنى ربيعة - فوزنه فعلال لا
فعالن، لأن فعلالا بناء نادر.

تنبيهات:

الأول: فائدة هذا الوزن التوصل إلى الإعلام بالأصلى والزائد باختصار.

الا ترى أنك إذا سئلت عن وزن أحمر فقلت: أفعال، علم من ذلك زيادة
الهمزة، وأصالة ما عداها.

الثاني: المعتبر في الوزن ما استحقه الموزون من الشكل قبل التغيير، فلذلك
يقال في وزن رد ومرد فَعْلَل ومَفْعَل، لأن أصلهما رَدَدَ ومَرَدَدَ.

(١) اغدودن: يقال اغدودن الشعر إذا طال واغدودن النبات إذا اخضر.

الثالث: لما كان الغرض من الوزن التنبيه على الأصول والزوائد، وعلى ترتيبها قلبت الزنة إذا وقع فى الموزون قلب، كقولك فى وزن أدُر: أعْفُل، لأنه أصل أدور ثم قدمت العين على الفاء، ولذلك لو كان فى الموزون حذف وزن باعتبار ما صار إليه بعد الحذف، فى قاض فاع؛ وفى عدة: علة، إذا أريد بيان الأصل فى المقلوب والمحذوف^(١).

فيقال: أصله كذا ثم أعل.

الرابع حكى بعضهم فى تمثيل البدل فى نحو كساء قولين قال: منهم من يقابله بلفظه، ومنهم من يقابله بأصله، فمثال كساء فعاء أو فعال.

الخامس: ما ذكر من التعبير عن الرابع والخامس باللام هو مذهب البصريين، وهو المعتمد، وللكوفيين فى ذلك خلاف، واضطراب لا حاجة إلى التطويل به.

السادس: ما ذكره من أن الزائد إذا كان تكريرا يقابل بما يقابل به الأصل هو الصحيح، وبه قال الأكثرون، وذهب بعضهم إلى أن الزائد يقابل بلفظه مطلقا، ولو كان مكررا، فيقال: فى وزن جلبب: فعلب

واحْكُم بِتَأْصِيلِ حُرُوفِ سِمْسِمٍ وَنَخْوِهِ وَالْخُلْفُ فِي كَلْمَلَمٍ

إذا تكرر حرفان ولا أصل للكلمة غيرهما، فإن لم يفهم المعنى بسقوط الثالث عمدتهما الأصالة نحو سمس فوزنه فعِلل، لأن أصالة اثنين متيقنة ولا بد من ثالث مكمل لأصوله، وليس أحد الباقيين أولى من الآخر، فحكم بأصالتهما، وظاهر كلام المصنف أن هذا القسم لا خلاف فيه، وفى كلام بعضهم ما يوهمه، وقد حكى عن الخليل، وعن بعض الكوفيين أن وزنه فعفل تكررت فاؤه، وهو بعيد.

وإن فهم المعنى بسقوط ثالثة نحو لَمَلَم - وهو أمر من الملمت - بمعنى لمت -

ففيه ثلاثة مذاهب:

(١) ب ج. وفى أ (الموزون).

الأول: مذهب البصريين إلا الزجاج: أن حروفه كلها محكوم بأصالتها كالنوع الأول فوزن للمم فعلل، ولا فرق عندهم بين ما يفهم المعنى عند سقوط ناله وما لا يفهم.

الثاني: مذهب الزجاج أن الصالح للسقوط زائد فتكون اللام الثانية من للمم زائدة.

والثالث: مذهب الكوفيين أن الصالح للسقوط أبدل من تضعيف العين، فأصل للمم على قولهم لمم، فاستقبل توالى ثلاثة أمثال، فأبدل من إحداهما حرف يماثل الفاء، ورد مذهب الكوفيين، بأنهم قالوا في مصدره: فعلة، ولو كان مضاعفا في الأصل لجاء على التضعيل، واختار الشارح مذهب الكوفيين.

فإن تكرر حرفان وللكلمة أصل غيرهما، حكم فيه بزيادة الضعفين نحو صمصح ومرمريس.

وفي تعيين الزائد في نحو ذلك خلاف. وذكر في التسهيل: أنه حكم بزيادة ثاني المتماثلات.

وثالثها: في نحو صمصح - يعنى: الحاء الأولى والميم الثانية، وبزيادة ثالثها ورابعها في نحو مرمريس يعنى: (الميم والراء التي تليها)^(١) واستدل بعضهم على زيادة الحاء الأولى في صمصح والميم الثانية في مرمريس بحذفهما في التصغير حيث قال: صميمح، ومرمريس ونقل عن الكوفيين في صمصح أن وزنه فعلل، وأصله صمصح، أبدلوا الوسطى ميمًا

فَأَلْفٌ أَكْثَرُ مِنْ أَصْلَيْنِ صَاحِبٌ زَائِدٌ بَغِيرِ مَيْمٍ

شرح الناظم في بيان ما تطرد زيادته من الحروف العشرة، فذكر أن الألف إذا صحب أكثر من (أصلين)^(٢) فهو زائد كألف كتاب وسرداح^(٣) وعلة ذلك أن أكثر ما وقع فيه الألف كذلك دل الاشتقاق على زيادته، فحمل عليه ما سواه.

(١) أ - وفي ب، ج - (الميم الثالثة والراء الرابعة).

(٢) ب، ج - وفي أ (حرفين).

(٣) سرداح - بكسر أوله - الناقة الطويلة.

وقد فهم من قوله (أكثر من أصلين) أنه إذا صحب أصلين فقط لم يكن زائدا، بل إن كان في فعل أو في اسم متمكن، فهو بدل من أصل، إما ياء نحو رحا، أو واو نحو عصا.

ولا تكون الألف أصلا إلا في حرف أو شبهه.

ونزيد هذا الموضوع بيانا فنقول: للألف ثلاثة أحوال:

أولها: أن تكون مصاحبة لأصلين فقط، فيتعين الحكم بعدم زيادتها كما ذكر.

وثانيها: أن تكون مصاحبة لأكثر من أصلين، فيتعين الحكم بزيادتها، لما تقدم، إلا في نحو عاعى وضوضى^(١) من مضاعف الرباعى، فإنها فيه بدل من أصل لا زائدة.

وثالثها: أن تكون مصاحبة لأصلين والثالث يحتمل الأصالة والزيادة، فإن قدرت أصالته فالألف زائدة، وإن قدرت زيادته فالألف غير زائدة.

فإن قلت: فما المحكوم به عند الاحتمال؟

قلت: إن كان ذلك المحتمل همزة مصدرة أو ميما مصدرة أو نونا ثالثة ساكنة في الخماسى حكم عليه بالزيادة، وعلى الألف بأنها منقلبة عن أصل نحو أفعى وموسى وعقنقى^(٢) إن وجد في كلامهم ما لم يدل على أصالة هذه الأحرف، وزيادة الألف نحو أرطى فيمن قال: أديم ماروط^(٣).

وإن كان المحتمل غير هذه الثلاثة حكمنا بأصالته وزيادة الألف، كما ذكروا.

وقال فى التسهيل: وتترجح زيادة ما صدر من ياء أو همزة أو ميم على زيادة ما بعده من حرف لين - فسوى بين الياء والهمزة والميم فى ذلك.

(١) عاعى - بعينين مهملتين - أى: زجر الضبان، وضوضى: بضاضين - قال فى القاموس: فى باب الهمزة: الضاضاء، والضوضاء، أصوات الناس فى الحرب، ورجل مضوض مصوت.

(٢) عقنقى: لم أجده فى القاموس، لأنه قال إن وجد فى كلامهم.

(٣) أى: مدبوغ بالأرطى - والأرطى: شجر ينبت فى الرمل.

ثم اعلم أن الألف لا تزداد أولا، لامتناع الابتداء بها، وتزداد في الاسم ثانية نحو ضارب، وثالثة نحو كتاب، ورابعة نحو حبل، وخامسة نحو انطلاق، وسادسة نحو قبشرى، وسابعة نحو أربعاوى.

وتزداد في الفعل ثانية نحو قاتل، وثالثة نحو تغافل، ورابعة نحو سلقى، وخامسة نحو اجاوى، وسادسة نحو اغرندى^(١).

وَالْيَا كَذَا وَالْوَاوُ إِذَا لَمْ يَقَعَا كَمَا هُمَا فِي يُؤَيُّوُ وَوَعَوَعَا

يعنى: أن الياء والواو مثل الألف في أن كلا منهما إذا صحب أكثر من أصلين، حكم بزيادته إلا الثنائي المكرر نحو يُؤَيُّوُ - لطائر ذى مخلب - قال الجوهري: شبه الباشق، والجمع البأبي ووعوع: إذا صوت.

فهذا النوع يحكم فيه بأصالة حروفه كلها كما حكم بأصالة حروف سمس.

والتقسيم السابق في الألف يأتي هنا أيضا، فنقول الياء والواو لهما ثلاثة

أحوال:

فإن صحبا أصلين فقط فهما أصلان، وإن صحبا ثلاثة فصاعدا مقطوعا بأصالتها فهما رائدان، إلا في الثنائي المكرر كما تقدم، وإن صحبا أصلين وثالثا محتملا، فإن كان همزة أو ميم مصدرتين حكم بزيادتهما وأصالة الياء والواو، نحو أيدع ومزود^(٢) إلا أن يدل دليل على أصالة (الميم والهمزة)^(٣) وإن كان غيرهما حكم بأصالته وريادة الياء والواو ما لم يدل دليل على خلاف ذلك.

ثم إن الياء تزداد في الاسم أولى نحو يَلْمَعُ، وثانية نحو ضَيِّعُ، وثالثة نحو

(١) سلقى: في القاموس: سلق فلانا طعنه كسلفاه

اجاوى: في الصحاح: الجؤوة حمرة تضرب إلى سواد، وفي القاموس: أنه يقال: جؤوة كحمرة وجؤة كسبة رجأى كجوى والفعل جىء الفرس وجأى واجاوى والنعت اجوى وجاواه.

اغرندى: أى: علا.

(٢) أيدع: - بفتح الهمزة وسكون الياء وفتح الدال - له معان منها الزعفران ومزود: المزود - كمنبر: وعاء الزاد وهو طعام المسافر.

(٣) أ - وفى ب، ج - (الياء والواو).

قَضِيب، ورابعة نحو حَذْرِيَّة، وخامسة نحو سَلْحَفِيَّة، قيل: وسادسة نحو مَغْنَطِيس، وسابعة نحو خَنْزَوَانِيَّة^(١).

وتزاد في الفعل أولى نحو يضرب، وثانية نحو يبطر، وثالثة عند من أثبت فَعِيل في أبنية الأفعال نحو رَهْيَا، ورابعة نحو قَلْسَيْتُ، وخامسة نحو تَقَلْسَيْتُ، وسادسة نحو اسَلَنْقَيْتُ^(٢).

والواو تزداد ثانية نحو كَوَثْرُ، وثالثة نحو عَجُوزُ، ورابعة نحو عَرْقُوةُ، وخامسة نحو قَلَنْسُوةُ، وسادسة نحو أَرْبَعَاوِي، وتزداد في الفعل ثانية نحو حَوْقَلُ، وثالثة نحو جَهْوَرُ، ورابعة نحو اغْدَوْدَنْ^(٣).

ومذهب الجمهور أن الواو لا تزداد أولاً، قيل: لثقلها، وقيل: لأنها إن زيدت مضمومة اطرد همزها، أو مكسورة فكذلك، وإن كان همز المكسورة أقل، أو مفتوحة فيتطرق إليها الهمز؛ لأن الاسم يضم أوله في التصغير، والفعل يضم أوله عند بنائه للمفعول؛ فلما كانت زيادتها أولاً تؤدي إلى قلبها همزة رفضوه، لأن قلبها همزة قد يوقع في اللبس، وزعم قوم أن واو «وَرَنْتَلُ» - وهو الشر - زائدة على الندور، وهو ضعيف، إذ لا نظير لذلك، ولأنه يؤدي إلى بناء وَفَنَّعَلُ - وهو مفقود، والصحيح أن الواو أصلية.

(١) يلمع: هو السراب

حذرية: - بكسر الحاء وسكون الذال وكسر الراء - القطعة الغليظة من الأرض سلحفية: يضم السين وفتح اللام وسكون الحاء وكسر الفاء - حيوان معروف. خنزوانية: يضم الحاء وسكون النون وضم الزاي - التكبير.

(٢) رهياً: في القاموس: الرهياة بمعان منها الضعف والتواني وفساد الرأي. قلست: يقال: قلستته فتقلس أي: البسته القلنسوة فلبسها.

اسلنقت: أي: نمت على ظهري.

(٣) عرقوة: - بفتح العين وسكون الراء وضم القاف - إحدى خشبتي الدلو اللتين على فمه كالصليب.

أربعاوي: يضم الهمزة - في القاموس: قاعدة المترع.

جهور: أي: رفع صوته.

واختلف فى لامة فقال الفارسى . رائدة، وإليه ذهب المصنف، وقال غيره:
أصلية، ووزنه على هذين القولين فعنل، لأن اللام الأخيرة على الأول منهما
رائدة، وعلى الثانى أصلية.

تنبيهان:

الأول: قد اتضح أن الواو والياء بينهما فرق، وهو أن الواو لاتزاد أولاً
بخلاف الياء .

الثانى: إذا تصدرت (الياء)^(١) وبعدها ثلاثة أصول، فهى رائدة كما سبق
نحو يلمع، وإذا تصدرت وبعدها أربعة أصول فهى أصل كالياء فى يستعور - وهو
شجر يتسوك بعيدانه - ووزنه فعللول كعصرفوط، هذا هو الصحيح، لأن الاشتقاق
لم يدل على الزيادة فى مثله إلا فى المضارع نحو يدحرج، فإن زيادته فيه معلومة .

وهكذا همزٌ وميمٌ سبقاً ثلاثة تَأصِيلُهَا تَحَقُّقًا

الهمزة والميم متساويتان فى أن كلا منهما إذا تصدر وبعده ثلاثة أحرف
مقطوع بأصالتها فهو رائد نحو أحمد وإفكل ومكرم، لدلالة الاشتقاق فى أكثر
الصور على الزيادة، فحمل عليه ما سواه .

فإن قلت: فقد حكم سيبويه وأكثر النحويين على ميم «مَرَجَلٌ» بأنها أصل
مع أن بعدها ثلاثة أصول، وهكذا ميم مُغْفُورٌ - وهو ضرب من الكمأة، وقد ذهب
كثير إلى أن ميم «مِرْعَزَى»^(٢) أصل فلم يطرد هذا القانون .

قلت: هو مطرد ما لم يعارضه دليل على الأصالة من اشتقاق أو نحوه،
فيحكم بمقتضى الدليل .

(١) أ، ج .

(٢) المرجل: - بكسر الميم وسكون الراء وفتح الجيم - المشط والقدر من الحجارة والنحاس .
والمرعزى: - بكسر الميم وسكون الراء وكسر العين وتشديد الزاى - فإن خففتها مددت وقد
تفتح الميم: الزغب الذى تحت شعر العنز .

كما عارض في مرجل ثبوت ميمه في التصريف، كقولهم «مَرَجَلُ الحائِكُ الثوب» إذا نسجه مَوْشَى بَوْشَى يقال له: المراجل، قال ابن خروف: المرجل ثوب يعمل بدارات كالمراجل وهي: قدور النحاس.

وقد ذهب أبو العلاء المعري إلى زيادة ميم مَرَجَل اعتمادا على ذلك الأصل، وجعل ثبوتها في التصريف كثبوت ميم تَمَسْكَن من المسكنة، وتَمَنَدَل من المنديل، وتَمَدْرَع إذا لبس المدرعة، والميم فيها زائدة، ولا حجة له في ذلك، لأن الأكثر في هذا تَسْكَن وتندل وتدرع، قال أبو عثمان: هو كلام أكثر العرب.

وأما مُغْفُور: فعن سيبويه فيه قولان: أحدهما: أن الميم زائدة، والآخر: أنها أصل، لقولهم «ذهبوا يَتَمَغْفُرُونَ» أي: يجمعون المغفور، وهو ضرب من الكمأة.

وأما مِرْعَزَى: فذهب سيبويه إلى أن ميمه زائدة، وذهب قوم منهم الناظم إلى أنها أصل، لقولهم «كساء مُرْعَز»، دون مُرْعَز.

والزم المصنف سيبويه أن يوافق على الأصالة في مِرْعَزَى أو يخالف في الجميع.

تنبيهات:

الأول: فهم من قوله (سبقا) أنهما لا يحكم بزيادتهما متوسطتين ولا متأخرتين إلا بدليل، ويستثنى من ذلك الهمزة المتأخرة بعد الألف وقبلها أكثر من أصلين، فإنها تطرد زيادتها، وسيأتي.

ومثال ما حكم فيه بزيادة الهمزة، وهي غير مصدرة شمأل واحبنتأ^(١).

ومثال ما حكم فيه بزيادة الميم، وهي غير مصدرة دلامص وزرقم^(٢).

أما شمأل: فالدليل على زيادة همزتها سقوطها في بعض لغاتها، وفيها عشر

لغات:

شمأل، وشأمل - بتقديم الهمزة على الميم - وشمأل، على وزن قَدَال،
وشمُول - بفتح الشين - وشمَل - بفتح الشين والميم - وشمَل - بإسكان الميم -

(١) احبنتأ: انتفخ بطنه.

(٢) الزرقم: - بضم الزاي وسكون الراء وضم القاف - : الشديدة الزرقة.

و- يَمَلُّ على وزن فَيْعَل، وشمال على وزن كتاب، وشميل - بفتح الشين وكسر الميم - وشمال - بتشديد اللام، واستدل ابن عصفور وغيره على زيادة همزة شمال بقولهم «شملت الريح» إذا هبت شمالا، واعترض بأنه يحتمل أن يكون أصله شمالت فنقل، فلا يصح الاستدلال به.

وأما احبنتا: فالدليل على زيادة ميمها سقوطها في الحَبَط^(١)، والظاهر أن وزن احبنتا افعلتاً، وزعم بعضهم أنه افعلتاً كاسرندي، والهمزة فيه بدل من الألف.

قال: لأن افعلتاً بناء مفقود.

وأما دلامص: فالدليل على زيادة ميمها سقوطها في قولهم «درج دلامص».

يقال: دلامص ودملص ودملص ودملص ودلاص - وهو الشيء البراق - وذهب أبو عثمان إلى أن الميم في دلامص وأخواته أصل، وإن وافقت دلامصا في المعنى، فهي عنده من باب سبط وسبتر^(٢).

وأما زرقم: فالدليل على زيادة ميمه واضح، لأنه من الزرقة، والزرقم هو الأزرق.

والثاني: فهم من قوله (ثلاثة) أنهما إذا سبقا أصليين فقط نحو أمر ومنع، أو أربعة أصولا نحو اصطبيل ومررجوش^(٣) فلا يحكم بزيادتهما بل يحكم بأصلتهما.

أما إذا سبقا أصليين فقط فتكميلا لأقل الأبنية، وأما إذا سبقا أربعة، فإن الاشتقاق لم يدل على الزيادة في نحو ذلك إلا في فعل أو محمول عليه نحو ادحرج ومدحرج، فوزن اصطبيل فعلل، ووزن مررجوش فعللول.

(١) الحبط: بفتححتين - وهو أن تاكل الماشية فتكثر حتى تنتفخ لذلك بطونها ولا يخرج عنها ما فيها.

(٢) السبتر - كهزير - الشهم الماضي، وهو الطويل أيضا، والسبط: الطويل وهما من المرادفات المتفقة في معظم الحروف.

(٣) المررجوش: نبت.

وقياس إبراهيم وإسماعيل أن تكون همزتهما أصلية لو كانا عربيين ، ولذلك رد أبو العباس على سيبويه قوله على تصغيرهما: بريهم وسميعيل، وتقدم ذلك في باب التصغير.

الثالث: فهم من قوله (تأصيلها تحقفا) أنها إذا سبقا ثلاثة لم يتحقق تأصيل جميعها، بل كان في أحدها احتمال، لا يقدم على الحكم بزيادتهما إلا بدليل. وهذا فيه نظر، لأن الهمزة والميم إذا سبقا ثلاثة أحرف أحدها يحتمل الأصالة والزيادة، حكم بزيادة الهمزة والميم وبأصالة ذلك المحتمل إلا بدليل، ولذلك حكم بزيادة همزة أفعى وأبين وإجاص، وميم موسى ومزود ومجن^(١). وفي مجن عن سيبويه قولان: والأصح أن ميمه رائدة، فإذا دل دليل على أصالة الهمزة والميم، وزيادة ذلك المحتمل حكم بمقتضاه، كما حكم بأصالة أرطى فيمن قال: أديم مأروط، وهمزة أولق - وهو الجنون - فيمن قال: ألق فهو مالوق، وبأصالة ميم مههد^(٢) وزيادة أحد المثلين، إذ لو كانت ميمه رائدة لكان مفعلا، فكان يجب إدغامه، وكذلك ميم ماجج^(٣) أصل لما ذكر، وأجار السيرافي: في ماجج ومهدد أن تكون الميم رائدة ويكون فكهما شاذًا، وما ذكره الشارح من أن في قوله (تأصيلها تحقفا) تنيبها على أصالة همزة أولق وميم مههدد، مبنى على ذلك المفهوم.

الرابع: تزداد الهمزة في الاسم أولى كأحمر، وثانية كشامل، وثالثة كشمال، ورابعة كحطائط وهو القصير، وخامسة كحمرء، وسادسة كحروراء، وسابعة كعاشوراء، وثامنة كبريطياء^(٤).

والميم تزداد أولى كمرحب، وثانية كدملص، وثالثة كدلمص، ورابعة كزرقم، وخامسة كضبارم - لأنه من الضبر وهو في شدة الخلق، وذهب ابن عصفور إلى أنها في ضبارم أصلية، قال في الصحاح: الضبارم - بالضم - الشديد الخلق من الأسد.

(١) مجن: - بكسر الميم وفتح الجيم وتشديد النون - الترس.

(٢) مههدد: اسم امرأة. (٣) ماجج: اسم موضع.

(٤) حروراء: موضع بالعراق.

بريطياء: في القاموس: البريطياء - بالكسر - النبات.



كذلك همزٌ آخرٌ بعدَ ألفٍ أكثرَ منِ حرفينِ لفظها رَدِفٌ

أى: كذلك يحكم باطراد زيادة الهمزة إذا وقعت آخرًا بعد ألف، قبل تلك الألف أكثر من حرفين، نحو حمراء وعِلباء وقُرُقُصَاء^(١)، فلو كان قبل الألف حرفان فقط نحو كساء ورداد، أو حرف واحد نحو ماء وداء، فالهمزة بدل أصل، أو أصل لا زائدة.

ولو وقعت الهمزة آخرًا وليست بعد ألف حكم بأصلتها إلا بدليل كما تقدم فى احبناً.

تنبيه:

مقتضى قوله (أكثر من حرفين) أن الهمزة يحكم بزيادتها فى ذلك. سواء قطع بأصالة الحروف التى قبل الألف كلها أم قطع بأصالة الحرفين، واحتمل الثالث، وليس كذلك؛ لأن ما آخره همزة بعد ألف بينها وبين الفاء حرف مشدد نحو سُلاءٌ وحواءٌ، أو حرفان أحدهما لين نحو رِيزاءٌ وقُوباءٌ^(٢) فإنه محتمل لأصالة الهمزة وزيادة أحد المثليين، أو اللين، وللعكس، فإن جعلت الهمزة أصلية كان سُلاءٌ فُعلاءٌ وحواءٌ فَعَلاءٌ من الحواية، وإن جعلت زائدة كان سُلاءٌ فُعلاءٌ، وحواءٌ فَعَلاءٌ من الحوة؛ فإن تأيد أحد الاحتمالين بدليل حكم به والغنى الآخر، ولذلك حكم على حواء بأن همزته زائدة إذا لم يصرف، وبأنها أصل إذا صرف نحو حواء للذى يعانى الحيات.

والأولى فى سلاء أن تكون همزته أصلاً، لأن فُعلاءً فى النبات أكثر من فعلاء، فلو قال الناظم (أكثر من أصليين) لكان أجود.

والنونُ فى الآخرِ كَالْهِمَزِ وَفى نَحْوِ غُضُنْفِرٍ أَصَالَةٌ كُفِي

(١) القرفصاء: - بضم القاف والفاء ضرب من القعود يمد ويقصر.

(٢) سلاء: بضم السين وتشديد اللام - شوك النخل.

ريزاء: الأرض الغليظة.

قوباء: - بضم القاف - الذى يظهر فى الجسد ويخرج عليه وهو داء معروف يتقشر ويتسع يعالج ويداوى بالريق.

اعلم أن النون يحكم بزيادتها في خمسة مواضع:

الأول: أن تقع آخرًا بعد ألف رائدة قبلها أكثر من أصلين، كما تقدم في الهمزة، فلذلك شبهها بالهمزة نحو ندمان ورعفران، فإن كان قبلها حرفان نحو رمان ومكان فهي أصلية.

فإن قلت: الناظم قد جعل النون في الآخر كالهمز، وتقدم أن كلامه في الهمزة ليس على إطلاقه، بل يستثنى منه نحو سلاء وقوباء، فإن فيه احتمالاً، فهل يجرى ذلك في النون؟

قلت: أما على قول أكثر النحويين فلا؛ لأنهم يحكمون بزيادة النون في أمثال حسان وعقبان^(١) إلا أن يدل دليل على أصالتها، بدلالة منع صرف حسان على زيادة نونه في قول الشاعر^(٢):

ألا من مبلغ حسان عني مغلغلة تدب إلى عكاظ

أما على ما ذهب إليه في التسهيل والكافية من أن النون في ذلك كالهمزة في تساوي الاحتمالين، فلا يلغى أحدهما إلا بديل، فينبغي أن يقيد إطلاقه هنا بذلك، وهذا مذهب لبعض المتقدمين، وذهب الجمهور إلى أن النون لا يشترط في الحكم بزيادتها في ذلك إلا شرطان:

(١) العقيان: الذهب الخالص. قيل: هو ما ينبت نباتاً وليس مما يحصل من الحجارة هـ الجوهري.

(٢) قائله: هو أمية بن خلف الخزاعي يهجو حسان بن ثابت الأنصاري. - وهو من الوافر. اللغة: «مغلغلة» بضم الميم - يقال: رسالة مغلغلة إذا كانت محمولة من بلد إلى بلد «تدب» من دب على الأرض يدب ديباً «عكاظ» - بضم العين - سوق من أسواق الجاهلية.

الإعراب: «ألا» للتببيه «من» استفهامية في محل رفع مبتدأ «مبلغ» خبره «حسان» منصوب على المفعولية «عني» جار ومجرور متعلق بمبلغ «مغلغلة» مفعول مبلغ أيضاً «تدب» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه «إلى عكاظ» جار ومجرور متعلق بالفعل، والجملة في محل نصب صفة لقوله مغلغلة.

الشاهد: قوله «حسان» حيث منعه من الصرف الدال على زيادة نونه.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٨٠٧، وابن يعيش ٤/٥٦٣

أحدهما: أن يكون قبل الألف أكثر من حرفين، والآخر: ألا يكون من باب جنجان^(١).

فإن قلت: قد أدخل الناظم بهذا الشرط الثانى.

قلت: قد ذكر قبل هذا ما يرشد إليه وهو قوله (واحكم بتأصيل حروف سمس) وزاد بعضهم لزيادة النون شرطا آخر، وهو ألا تكون فى اسم مضموم الأول مضعف الثانى اسما لنبات نحو رمان، فإنها فى ذلك أصل، لأن فعلا فى أسماء النبات أكثر من فعلان، وإلى هذا ذهب فى الكافية حيث قال:

فعل عن الفعلان والفعلاء فى النبت للفعال كالسلاء

ورد بأن زيادة الألف والنون آخرًا أكثر من مجيء النبات على فعال، ومذهب سيويه والخليل: أن نون رمان زائدة، قال سيويه: وسألته - أى الخليل - عن الرمان إذا سُمى به، فقال: لا أصرفه فى المعرفة، وأحمله على الأكثر، إذا لم يكن له معنى يعرف به.

وقال الأخفش: نونه أصلية مثل قراص وحماض؛ لأن فعلا أكثر من فعلان، يعنى النبات، والصحيح أنها أصلية، لا لكونه اسم نبات، بل لثبوتها فى الاشتقاق.

قالوا: مرمة - للبقعة الكثيرة الرمان، ولو كانت النون زائدة لقالوا: مرمة.

والموضع الثانى: أن تقع ساكنة غير مدغمة وبعدها حرفان نحو غضنفر. وهو الأسد.

فالنون فى هذا ونحوه مطرد زيادتها لثلاثة أوجه:

أحدها: أن كل ما عرف له اشتقاق أو تصريف وجدت فيه زائدة فحمل غيره عليه.

(١) جنجان: - بكسر الجيم الأولى وأصله جنجن كسمس قال فى القاموس الجنجان: عظام الصدر الواحد جنجن وجنجئة - بكسرهما ويفتحان.

وثانيها: أن النون في ذلك واقعة موقع ما تيقنت زيادته كياء سَمِيدَع وواو فدوكس^(١).

وثالثها: أنها تعاقب حرف اللين غالبا، كقولهم للغليظ الكفين: شَرَنْبَتْ وشَرَابِثْ، وللضخم جَرَنْفَشْ وجرافش، ولضرب من النبت عرنقسان وعريققان.

وقد اشتمل هذا الضابط على قيود ننبه عليها، فقولنا «ثالثة» احترازا من أن تقع ثانية فإنه لا يحكم بزيادتها متحركة كانت أو ساكنة في غير ما سيأتي، إلا بدليل، كما حكم بزيادة نون كنهبل للزوم عدم النظير، وبزيادة نون حَنْظَلْ كقولهم «حظلت الإبل».

وقولنا «ساكنة» احترازا من المتحركة، فإنها لا يحكم بزيادتها إلا بدليل، وقد ريدت ثالثة متحركة، في ألفاظ قليلة منها: غرنيق وقعناب وخرنوب^(٢) على احتمال في بعضها.

وقولنا: «غير مدغمة» احترازا من نحو عجنس^(٣) تعارضت فيه زيادة النون مع زيادة التضعيف، فغلب التضعيف لأنه الأكثر، وجعل وزنه فعلل كعدبس^(٤). قال الشيخ أبو حيان: والذي أذهب إليه أن النونين رائدتان ووزنه فعلل، والدليل على ذلك أنا وجدنا النونين مزيدتين فيما عرف له اشتقاق نحو ضفنت وزونك^(٥).

(١) السמידع: السيد الكريم الموطأ الاكناف والشجاع والذئب والخفيف في حوائجه.

والفدوكس: - بفتح الفاء والذال - الأسد والرجل الشديد.

(٢) الغرنيق: بضم الغين وسكون الراء - طير من طيور الماء، ويطلق على غير ذلك، والقعناب: اسم رجل.

والخرنوب: - بضم الخاء - لغة في الخروب - وهو نبت معروف، ه صحاح.

(٣) العجنس: - بفتح العين والجيم وتشديد النون - الجمل الضخم الشديد.

(٤) العدبس: - بفتح العين والذال وتشديد الباء - الشديد من الإبل وغيرها.

(٥) ضفنت - بفتح الضاد والفاء وتشديد النون - من الضفافة: وهي الجهل وضعف الرأي وضخامة البطن.

زونك: - بفتح الزاي والواو وتشديد النون - من الزوك: مشى الغراب وتحريك المنكبين في المشى والتبختر.

ألا ترى أنه من الضفافة والزوك، فيحمل ما لا يعرف له اشتقاق على ذلك.

وقولنا: «وبعدها حرفان» احترازا من أن يكون بعدها حرف واحد أو أكثر من حرفين فلا يحكم عليها بالزيادة، إلا بدليل كما حكم بزيادة نون عرند^(١) للزوم وعدم النظر.

وزاد ابن جنى مع هذه الشروط شرطا آخر، وهو أن يكون مما لا يمكن فيه التضعيف.

احترازا من أن يكون بعدها حرف واحد نحو حزنزق^(٢) فإن نونه عنده محتملة، فلا يقضى عليها بالأصالة ولا بالزيادة، إلا بدليل.

ورده ابن عصفور وقال: الصحيح أنها في ذلك زائدة، ولبسط الكلام على ذلك موضع غير هذا.

الموضع الثالث: الانفعال وفروعه كالانطلاق.

الموضع الرابع: الافعلال وفروعه كالأحرنجام.

الموضع الخامس: المضارع نحو نضرب.

تنبيهات:

الأول: إنما لم يذكر الناظم هذه المواضع الثلاثة هنا مع أن زيادة النون فيها مطردة، لوضوح أمرها.

الثاني: اعلم أن النون تزداد على وجهين:

أحدهما: أن تزداد في بنية الكلم بحيث لو حذفت اختل معناها كما تقدم.

والآخر: أن تزداد بعد تمام الكلمة كالتنوين ونون التثنية والجمع وعلامة الرفع في الأمثلة الخمسة ونون الوقاية ونون التوكيد.

والذي ينبغي أن يذكر في حروف الزيادة هو النوع الأول، وقد يذكر الثاني تنبيها على أن النون تزداد على الوجهين.

(١) العرند - بفتح العين وسكون الراء وفتح النون - لأنه من قولهم: شيء عرند أي: صلب.

(٢) كذا بالأصل وفي نسخة ب (حزنزن).

الثالث : اعلم أن النون تزداد أولى نحو نضرب، وثانية نحو حنظل، وثالثة نحو غضنفر، ورابعة نحو رعشن، وخامسة نحو عثمان، وسادسة نحو زعفران، وسابعة نحو عيوثران^(١).

والتاء في التأنيث والمضارعة ونحو الاستفعال والمطاوعة

ذكر أن التاء تطرد زيادتها في التأنيث نحو قائمة، وكذا في الفعل نحو قامت، وفي المضارعة نحو تقوم، وفي الاستفعال وفروعه نحو الاستخراج واستخرج فهو مستخرج، وفي المطاوعة لثلاثي نحو تعلم تعلمًا، أو الرباعي نحو تدحرج تدحرجًا.

فإن قلت: قد اطردت زيادة التاء في التفاعل نحو التغافل، وفي الافتعال نحو الاقتدار وفروعهما، وفي التفعيل والتفعال نحو التردد والترداد، دون فروعهما لأن فروعهما لا تاء فيهما.

ولم يذكر الناظم هذه الأربعة.

قلت: قد يمكن إدراكها في قوله (ونحو الاستفعال) أي: ونحوه من المصادر التي زيدت فيها ولا يختص بهذا الوزن.

وزيدت التاء أيضا في أنت وفروعه على المشهور^(٢) ولا يقضى بزيادتها في غير ما ذكر إلا بدليل.

واعلم أن التاء تزداد أولا وحشوا وآخرًا، فأما زيادتها أولا فسمه مطرد وقد تقدم، ومنه مقصور على السماع كزيادتها في تنضب، وتنفل^(٣).

(١) عيوثران: - بفتح العين وسكون الواو وفتح المثثة وضمها: نبات طيب الرائحة.

ورعشن: يقال رجل رعشن للذي يرتعش، وجمل رعشن لاهتزازه في السير.

(٢) هذا المشهور: هو أن الضمير من «أنت» هو أن التاء حرف دال على تأنيث المخاطب المفرد أو المثني أو الجمع، ويقابله قولان آخران، أولهما أن الضمير هو التاء وأن حرف عماد كما قيل في «إياك» ونحوه وثانيهما: أن الضمير هو مجموع أن والتاء.

(٣) التنضب: شجر له شوك قصار وليس من شجر الشواهد.

والتنفل: بفتح التاء الأولى وسكون الثانية وضم الفاء - أو بضميتين بينهما سكون أو بكسر أوله وفتح ثالثه أو بفتح الأول والثالث أو بكسرهما: الثعلب وقيل: ولده.

وأما زيادتها آخرًا فكذلك منه مطرد وقد تقدم، ومنه مقصور على السماع كالتاء في رغبوت ورحموت وملكوت وعنكبوت. ومذهب سيبويه أن نون عنكبوت أصل وهو رباعي، وذهب بعض النحويين إلى أنه ثلاثي ونونه زائدة.

وأما زيادتها حشوا فلا تطرد إلا في الاستفعال والافتعال وفروعهما: وقد زيدت حشوا في ألفاظ قليلة، ولقلة زيادتها حشوا ذهب الأكثر إلى أصالتها في يستعور، وإلى كونها بدلا من الواو في كلتا.

والهاء وثقًا كلمة ولم تره واللام في الإشارة المشتهرة

لم تطرد زيادة الهاء إلا في الوقف على ما الاستفهامية مجرورة نحو «لمة» وعلى الفعل المحذوف اللام جزما أو وقفا، وعلى كل مبنى على حركة لازمة إلا ما تقدم استثنائه في باب الوقف.

وهي واجبة في بعض ذلك، وجائزة في بعضه، وقد تقدم في بابه، فلا حاجة لإعادته.

تنبيهات:

الأول: أنكر المبرد زيادة الهاء ولم يعدها من حروف الزيادة، وأورد عليه زيادتها في الوقف، وأجيب بأنها حرف معنى كالتنوين وباء الجر، فلا وجه لعهدها في حروف الزيادة، لأنها إنما تلحق لبيان الحركة، ولو عدت لزم عد الشين التي تلحق في الوقف لبيان الضمير عند العرب نحو «أكرمتكش». والصحيح أنها من حروف الزيادة، وإن كانت زيادتها قليلة، والدليل على ذلك قولهم أمهات وقول بعضهم: أمهة، قال الراجز^(١):

(١) قائله: هو قصي بن كلاب بن مرة أحد أجداد النبي ﷺ - وهو من الرجز - .
اللغة: «أمهتي» أي: أمي «خندف» - بكسر الخاء والبدال وسكون النون - وهي أم مدركة زوجة إلياس واسمها ليلي بنت حلوان، واشتقاق خندف من الخندفة وهو مشى فيه سرعة وتقارب خطأ.
وعن الخليل أن الخندفة مشية كالهرولة للنساء خاصة دون الرجال.
«إلياس» هو ابن مضر بن نزار
الإعراب: «أمهتي» مبتدأ «خندف» خبره «إلياس» الواو عاطفة وإلياس مبتدأ «إبي» خبره.

أَمَهْتِي خِنْدِفُ وَإِلْيَاسُ أَبِي

فالهاء في أمهات وأمهة زائدة، لسقوطها في قولهم: أم بينة الأمومة.

وأجيب بجواز أصالتها، ويكون أمهة فُعْلَةٌ نحو أَبْهَةٌ، وقد أجاز ذلك ابن السراج، ويقويه حكاية صاحب العين: تأمته أما، بمعنى اتخذت أما، ثم حذفت الهاء فبقى أم، ووزنه فُعْ، أو تكون أمهة وأم من باب سَبَطَ وَسَبَطَ، وضعف هذا الجواب بأنه على خلاف الظاهر، وأن حكاية صاحب العين تأمته لا يحتج بها، لأن في كتاب العين اضطرابا لا يخفى، وكان الفارسي يعرض عنه، ويرد على المبرد أيضا قولهم «أهراق» فالهاء فيه زائدة لسقوطها في أراق إراقة، قالوا: ولا جواب عنه إلا دعوى الغلط ممن قاله، لأنه لما أبدل الهمزة في هراق توهم أنها فاء^(١) فأدخل الهمزة عليها فأسكنت.

وقال الخليل: هي زائدة في هِرْكَوْلَةٌ - وهي العظيمة الوركين، لأنها تَرُكُلُ في مشيتها.

وقال أبو الحسن: إنها زائدة في هِبْلَعٍ - وهو الأكل - وهِجْرَعٍ - وهو الطويل^(٢)، لأن الأول من البلع، والثاني من الجرع - وهو المكان السهل - وما قاله في هبلع أقرب.

وذهب بعضهم إلى أنها زائدة في سَهْلَبٍ^(٣) وذكروا ألفاظا آخر لا نطول بها لعدم شهرتها.

الثاني: تبين مما تقدم أن ذكر هاء السكت في حروف الزيادة، كما فعل المصنف، ليس بجيد.

= الشاهد: قوله «أمهتي» حيث ظهر فيه الهاء وهو على الأصل، وذلك لأن أصل أم أمهة، ولذلك يجمع على أمهات.

مواضعه: ذكر في المحتسب لابن جنى ٢/٢٢٣ وابن يعيش ٣، ١٠/٤، وشرح الشافية ص ٣٠١، وجمع الهوامع ١/٢٣.

(١) أى: فاء الكلمة.

(٢) وهما عنده هفلع.

(٣) السهل: الطويل.

واللامُ في الإشارةِ المُشْتَهَرَة

لم تطرد زيادة اللام إلا في أسماء الإشارة نحو ذلك وتلك، وزيادة هذه اللام، قيل: لتوكيد الإشارة، وقيل: للدلالة على البعد.

تنبيه:

زيادة اللام على ضريين: أحدهما: أن تزداد في الكلمة مسببة عليها كزيادتها في فَيْشَلَة - وهي رأس الذكر - وَفَحْجَل - وهو المتباعد الفخذين - وَهَيْقَل - وهو ذكر النعام - وَعَبْدَل - بمعنى عبد - لسقوطها في قولهم: فَيْشَة وَأَفْحَج وَهَيْق وَعَبْد، وأجاز ابن جنى: في فَيْشَلَة وهَيْقَل أصالة اللام، ويكون مادتين، ونقل عن أبي الحسن: أن لام عبدل أصل. وهو مركب من عبدالله كما قالوا: عَبْشَمِي، وقال في الأوسط: واللام تزداد في عبدل وحده وجمعه عبادة.

قيل: فيكون للأخضش قولان.

والضرب الثاني لزيادة اللام: أن تزداد لمعنى لم تبن الكلمة عليها، وهي لام الإشارة، وهذا لا يعني أن يذكر هنا. كما تقدم في هاء السكت.

تنبيه:

ذكر في النظم تسعة من حروف الزيادة ولم يذكر السين، وهي تزداد باطراد مع التاء في الاستفعال وفروعه.

قيل: وبعد كاف المؤنثة نحو أكرمتمكس - وهي الكسكسة - وليس بجيد، لأنها لم تزد في بنية الكلمة، ويلزم من عد سين الكسكسة أن يعد سين الكشكشة، ولا تطرد زيادتها فيما سوى ذلك بل يحفظ كسين قدموس - بمعنى قديم - وسين أسطاع - بقطع الهمزة، وضم أول المضارع. فإن أصله أطاع يطيع، والسين زائدة، هذا مذهب البصريين، والعدر للمصنف أن السين لا تطرد زيادتها إلا في موضع واحد، وقد مثل به في زيادة التاء، إذ قال (ونحو الاستفعال) فكأنه اكتفى بذلك.

وامنع زيادةً بلا قيدٍ بُتتْ إن لم تُبين حُجَّةً كحظلتْ

أى: متى وقع شيء من هذه الحروف العشرة خاليا عما قيدت به زيادته، فهو أصل ولا يقبل دعوى زيادته إلا بدليل، كسقوط نون حنظل فى قولهم «حنظلت الإبل» إذا تأذت من أكل الحنظل، فلذلك حكم بزيادتها مع أنها قد خلت من قيد الزيادة، أعنى: كونها (زائدة)^(١) ثالثة، وقد تقدمت أمثلة كثيرة مما حكم فيه بالزيادة للدليل مع خلوه من قيد الزيادة، فلتراجع. والله أعلم.



فصل

فى زيادة همزة الوصل

مناسبة هذا الفصل لما قبله، أنه من تنمة الكلام على زيادة الهمزة، وهو مشتمل على مقصدين:

الأول: تعريف همزة الوصل لتمتاز عن همزة القطع.

والثانى: بيان أحكامها.

أما تعريفها: فله طريقتان: أحدهما بالرسم، والآخر بالحصر، وقد أشار إلى رسمها بقوله:

لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لَا يَثْبُتُ إِلَّا إِذَا ابْتَدِيَ بِهِ كَأَسْتَشِيتُوا

وحاصله: أن همزة الوصل هى كل همزة تسقط وصلا وتثبت ابتداء، وهمزة القطع هى كل همزة تثبت وصلا وابتداء، وقد اشتمل كلامه على فوائد:

الأولى: أن همزة الوصل وضعت أولا همزة، لقوله (للوصل همز) هذا هو الصحيح، وقيل: يحتمل أن يكون أصلها الألف، ألا ترى (إلى) ^(١) ثبوتها ألفا فى نحو «أكرجل؟» فى الاستفهام لما لم يضطر إلى الحركة.

الثانية: أن همزة الوصل لا تكون إلا سابقة، لأنه إنما جرى بها وصلة إلى الابتداء بالساكن إذ الابتداء به متعذر.

الثالثة: أن إثبات همزة الوصل فى الدرج لا يجوز إلا فى ضرورة شعر. كقوله ^(٢):

(١) ب.

(٢) قائله: هو قيس بن الخطيم - وهو من الطويل - .

وتمامه: بنت وتكثير الوشاة قمين

اللغة: «بنت» بالباء الحارة وفتح النون وتشديد التاء - من نث الحديد ينثه بالضم - نثا إذا

أفشاء (قمين) أى: خليق بذلك وحرى.

ويروى: بنت وإفشاء الحديد قمين.

الإعراب: «إذا» للشرط «جاور» فعل ماضٍ «الائنين» مفعول به «سر» فاعل جاور، =

إِذَا جَاوَزَ الْإِثْنَيْنِ سَرًّا فَإِنَّهُ

وكثر ذلك في أوائل أنصاف الأبيات كقوله^(١):

لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خَلَّةَ اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

تنبيه:

اختلف في تسميتها همزة الوصل مع أنها تسقط في الوصل، فقبل أضيفت إلى الوصل اتساعا، وقيل: لأنها تسقط في الدرج فتصل ما بعدها إلى ما قبلها، بخلاف همزة القطع، وقيل: لأنها يتوصل بها إلى النطق بالساكن. ثم أشار إلى حصر مواضعها، وهي ستة أنواع:

الأول: الفعل الخماسي والسداسي وإليهما أشار بقوله:

=والجملة وقعت فعل الشرط «فإنه» الفاء واقعة في جواب الشرط وإن واسمها وهو الضمير الراجع إلى السر «قمين» خبر إن «بنث» يتعلق به «وتكثير» عطف عليه «الوشاة» مضاف إليه.

الشاهد: قوله «الإثنين» حيث أثبت همزة الوصل في الدرج للضرورة. مواضعه: ذكره السيوطي في الهمع ٢/١١، وابن يعيش ١٩، ٩/١٣٧، وشرح شواهد الشافية ص ١٨٣.

(١) قائله: هو أنس بن العباس بن مرداس، وقيل: لأبي عامر جد العباس بن مرداس - وهو من السريع - .
اللغة: «الراقع» الذي يصلح موضع الفساد من الثوب «ولا خلة» - بضم الخاء - أي ولا صداقة.

المعنى: يقول الشاعر: لا نسب ولا قرابة اليوم بيننا وقد تفاقم الأمر بحيث لا يرجى خلاصه فهو كالخرق الواسع في الثوب لا يقبل رقع الراقع.
وروى أبو علي القالي: اتسع الخرق على الراقع.

الإعراب: «لا» نافية للجنس «نسب» اسمها مبني على الفتح في محل نصب «اليوم» ظرف متعلق بمحذوف خبرها «ولا» الواو عاطفة، ولا زائدة لتأكيد النفي «خلة» معطوف على نسب بالنظر إلى محل اسم «لا» الذي هو النصب. «اتسع» فعل ماضٍ «الخرق» فاعل «على الراقع» جار ومجرور متعلق بقوله اتسع.

الشاهد: قوله «اتسع» حيث أثبت فيه همزة الوصل في الدرج للضرورة. مواضعه: ذكره ابن عقيل ٢/٢٢٩، وابن الناظم وابن هشام في «لا» النافية للجنس، والأشمونى، والسيوطي في شرح الألفية ص ٤٠، وفي الهمع ١٤٤، ٢/٢٢١، وسيبويه ٩/٣٤٩، وابن يعيش ١٠١، ٢/١١٣، ٩/١٣٨

وَهُوَ لِفِعْلِ ماضٍ اِحتَوَى عَلَى أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ نَحْوُ اِنجَلَى

فكل همزة افتتح بها فعل ماضٍ زائد على أربعة أحرف، فهي همزة وصل نحو المجلى وانطلق واستخرج.

الثاني: فعل الأمر من كل فعل زائد على ثلاث نحو انجل وانطلق واستخرج^(١).

وإليه الإشارة: بقوله: (والأمر).

الثالث: مصدر الفعل الزائد على أربعة أحرف نحو الانطلاق والاستخراج، وإليه الإشارة بقوله: (والمصدر) وقوله: (منه) قيد للأمر والمصدر كليهما.

الرابع: الأمر من كل فعل ثلاثي يسكن ثاني مضارعه لفظاً، وإليه الإشارة بقوله:

وَكَذًا أَمْرُ الثَّلَاثِي كَأَخْشَ وَأَمْضٍ وَأَنْفَذًا

فإن تحرك ثاني مضارعه لفظاً لم يحتج إلى همزة الوصل ولو سكن تقديراً، كقولك في الأمر من يقوم: قم، ومن يعد: عد، ومن يرد: رد، ويستثنى من ذلك خذ وكل مر، فإنها يسكن ثاني مضارعه لفظاً، والأكثر في الأمر منها حذف الفاء والاستغناء عن همزة الوصل.

فإن قلت: أطلق في قوله (أمر الثلاثي).

قلت كأنه اكتفى بتقييد الأمثلة، وقد مثل بما سكن ثاني مضارعه، وإنما مثل بثلاثة أفعال، ليمثل بمفتوح العين ومكسورها ومضمومها.

الخامس: عشرة أسماء غير (مصادر)^(٢) وقد ذكرها في قوله:

وَفِي اسْمِ اسْتِ ابْنِ ابْنِمِ سَمِعِ وَائِنِينِ وَامِرِي وَتَانِيثِ تَبِعِ

فهذه تسعة لأن قوله (وتأنيث) يعني به ابنة وائنين وامرأة، والعاشر (ايمن) المذكور أول البيت الآتي، ونبه بقوله (سمع) على أن افتتاح هذه الأسماء العشرة

(١) أ.

(٢) أ، ج.

بهمزة الوصل غير مقيس، وإنما طريقه السماع، وذلك أن الفعل لأصالته في التصريف استأثر بأمور منها:

بناء بعض أمثلته على السكون^(١) فإذا اتفق الابتداء بها زادوا همزة الوصل للإمكان ثم حملت مصادر تلك الأفعال على أفعالها في إسكان أولها، واجتلاب الهمزة.

وهذه الأسماء العشرة ليست جارية على أفعال فكان مقتضى القياس أن تبنى أوائلها على الحركة، ويستغنى فيها عن همزة الوصل.

فإن قلت: فما وجه إسكان أوائلها حتى احتيج إلى همزة الوصل؟

قلت: قال بعض النحويين لأنها أسماء معتلة سقطت أواخرها للاعتلال، وكثر استعمالها فسكن أوائلها لتكون همزة الوصل عوضا مما أسقط منها. انتهى.
وقد دعت الحاجة هنا إلى الكلام على هذه الأسماء.

أما «اسم»: فأصله سمو كقنوا كذا قال سييويه، وقيل أصله سمو كقفل، فحذفت لامه تخفيفا وسكن أوله لما مر، وقيل: نقل سكون الميم إلى السين، وهو عند البصريين مشتق من السمو، وعند الكوفيين من الوسم، ولكنه قلب، فأخرت فاؤه فجعلت بعد اللام، وجاءت تصاريفه على ذلك، والخلاف في هذه المسألة شهير، فلا نظول به.

وأما «است»: فأصله ستّه - بفتح الفاء والعين - ودليل تحريك العين جمعه على أفعال، ودليل فتحها أن المفتوح العين أكثر، فلا يعدل عنه لغير دليل، ودليل فتح فائه قولهم: ستّه - بفتح الفاء حين حذفوا العين، وفيه ثلاث لغات: است وسه وست.

وأما «ابن»: فأصله بنو، ودليل فتح فائه قولهم في جمعه بنون، وفي النسب بنوى - بفتحها - ودليل فتح عينه جمعه على أفعال.

فإن قلت: ما الدليل على أن لامه واو؟

(١) أى: بناء أوائل بعض أمثلته.

قلت: ذكروا لذلك ثلاثة أوجه، أحدها: أن الغالب على ما حذفت لأمه
الواو دون الياء.

الثاني: أنهم قالوا: البنوة، واعترض بأن البنوة لا دليل فيها، لأنهم قالوا:
الفتوة، ولام فتى ياء.

الثالث: أنهم قالوا: في مؤنثه بنت. فأبدلوا التاء من لامها، وإبدال التاء من
الواو أكثر من إبدالها من الياء.

وذهب بعضهم إلى أن لام ابن ياء، واشتقه من بنى يبنى.

وأما «ابنم»: فهو ابن زيدت فيه الميم للمبالغة، كما زيدت في زرقم، قال
الشاعر^(١):

وهل لي أم غيرها إن ذكرتها؟
أبي الله إلا أن أكون لها ابنما

وأما «اثنان»: فأصله ثنيان، لأنه من ثنيت، فحذفت لأمه، وسكن أوله،
وجى بهمزة الوصل.

وأما «امرؤ»: فهو اسم تام لم يحذف منه شيء، إلا أنه لما كان يجور
تخفيف همزته بنقل حركتها إلى الساكن قبلها مع الألف واللام نحو المرء أعلوه
لذلك، ولكثرة استعماله.

(١) قائله: هو المتلمس واسمه جرير بن عبدالمسيح - وهو من الطويل -.

اللغة: «أبي الله» أي: منع ألا أكون إلا ابنا لها.

الإعراب: «وهل» الواو للعطف وهل للاستفهام «لي» جار ومجرور خبر مقدم «أم» مبتدأ
مؤخر «غيرها» صفة لام «إن» شرطية «ذكرتها» فعل وفاعل ومفعول والجملة في محل
جزم فعل الشرط، والجواب محذوف دل عليه الكلام السابق «أبي» فعل ماض «الله» فاعل
«أن» مصدرية «أكون» فعل مضارع ناقص منصوب بأن واسمها ضمير والتقدير: إلا كوني
ابنا لها، لأمي «ابنما» منصوب لأنه خبر أكون.

الشاهد: قوله «ابنما» فإن أصله ابن زيدت فيه الميم للمبالغة كما زيدت في زرقم
وشجعهم.

مواضعه: ذكره الأشموني ٢/٨١٦، وابن يعيش ٩/١٣٣، والمقتضب للمبرد ٢/٩٣،
والخصائص لابن جني ١/٥٨، ٢/١٨٢.

وأما تأنيث ابن واثنين وامرئ، فالكلام عليها كالكلام على مذكراتها، والتاء في ابنة واثنين للتأنيث كالتاء في امرأة، بخلاف التاء في بنت وئتين، فالتاء فيهما بدل من لام الكلمة، إذ لو كانت للتأنيث لم يسكن ما قبلها، ويؤيد ذلك قول سيبويه: لو سميت بهما رجلا لصرفتهما، يعنى: بنتا وأختا.

فإن قيل: فإذن نفهم من الكلمة التأنيث؟

قلت: أجاب ابن يعيش في شرح المفصل بأن التأنيث مستفاد من نفس الصيغة، ونقلها من بناء إلى آخر.

وذلك أن أصل بنت بنو فنقلوه إلى فعل الحقوه بجذع بالتاء، كما ألقوا أختا بالتاء بقفل فصارت الصيغة علما للتأنيث، إذ كان هذا علما اختص بالتأنيث. وأما «ايمن»: فهو اسم مشتق من اليمن، وهو مخصوص بالقسم وهمزته قطع وصل، هذا مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنها همزة قطع، وهو عندهم جمع يمين، ورد مذهبهم بثلاثة أوجه:

أحدها: أنه لو كان جمعا لم تصح كسرة همزته، وقد سمع كسرها.

الثاني: أنه قد سمع حذف همزته نثرا في قول عروة بن الزبير: لِيَمْنُكَ لَثْنِ ابْتَلَيْتَ لَقَدْ عَافَيْتَ.

والثالث: أنه لو كان جمعا لم يتصرف فيه بحذف بعضه لأن ذلك في الجموع غير معروف، وفيه اثنتا عشرة لغة. جمعها ابن مالك رحمه الله في بيتين وهما:

هَمْزَ اِيْمٍ وَايْمُنْ فَافْتَحْ وَاكْسِرْ أَوْ اِمْ قُلْ أَوْ قُلْ مٌ أَوْ مُنْ بِالتَّثْلِيثِ قَدْ شُكِّلَا
وَأَيْمُنْ اِخْتَمَ بِهِ، وَاللَّهُ كَلَّا أَضِيفَ إِلَيْهِ فِي قَسَمٍ تَسْتَوْفِ مَا نُقِلَا

السادس: همزة حرف التعريف وهي المشار إليها بقوله (همز آل كذا) وشمل قوله (همز آل) حرف التعريف والموصولة والزائدة، ومذهب الخليل أن همزة آل همزة قطع وصلت لكثرة الاستعمال، وهو اختيار المصنف في غير هذا الموضع، وهمزة أم التي هي بدل من آل في لغة أهل اليمن همزة وصل أيضا. فهذا تمام المقصد الأول، وأما المقصد الثاني فيشتمل على مسائل:

الأولى: اختلف في همزة الوصل هل أصلها السكون أو الحركة؟ فقيل اجتلبت ساكنة ثم حركت بالكسر الذى يجب لالتقاء الساكنين، وإليه ذهب الفارسي واختاره الشلوين، وقيل: اجتلبت متحركة وهو قول سيبويه، وهو الظاهر.

الثانية: اعلم أن همزة الوصل تفتح فى موضعين فى حرف التعريف وأيمن، وقد ذكر كسرها فى أيمن، وتضم فى غيرهما، قيل: ضمة أصلية موجودة أو مقدره بالموجودة نحو «اسكن» والمقدره نحو اغزى يا هند، فإن أصله اغزوى، وذكر الشارح فى نحو اغزى مما عرض إبدال ضمة ثالثة كسرة وجهين: الضم والكسر، قال: والضم هو المختار، وحكى ابن جنى كسر الهمزة فى نحو اخرج مما ضمته لارمة وهى لغة رديئة، ويشم الضم قبل الضمة المشمة فى نحو اختيار وانقيد على لغة الإشمام، وتكسر فيما سوى ذلك.

الثالثة: مذهب البصريين أن أصل حركة همزة الوصل أن تكون كسرة، وإنما فتحت فى بعض المواضع تخفيفا، وضمت إتبعا، وذهب الكوفيون إلى أنها كسرت فى نحو اضرب تبعا لثالث الفعل، وضمت فى نحو «اسكن» تبعا لثالث الفعل أيضا، ورد عليهم أنه ينبغى أن تفتح فى نحو اعلم، وأجيب بأنها لو فتحت فيما ناله مفتوح لالتبس الأمر بالخبر.

الرابعة: قد علم أن همزة الوصل إنما جىء بها للتوصل إلى الابتداء بالساكن، فإذا تحرك ذلك الساكن استغنى عنها، نحو استتر، إذا قصد إدغام تاء الافتعال فيما بعدها نقلت حركتها إلى الفاء فقيل: ستر^(١) إلا أن لام التعريف إذا

(١) يلتبس هذا الماضى بعد النقل وحذف همزة الوصل بقولك «ستر» مضعف العين، والفرق بينهما من ثلاثة أوجه:

الأول: أن هذا الماضى المحذوف همزة وصله ورنه افتعل، والآخر، ورنه فعل - بتشديد العين.

والثانى: أن مضارع هذا الماضى يستر - بفتح ياء المضارعة كيستتر الذى هو أصله، ومضارع الآخر يستر بضم ياء المضارعة كيقتل - بتشديد التاء مكسورة.

والثالث أن مصدر هذا الماضى المحذوف همزة الوصل ستارا ومصدر المضعف العين تستير مثل تقتيل.

نقلت حركة الهمزة إليها في نحو الأحمر، فالأرجح إثبات الهمزة، فتقول: «الحر».

فإن قلت: فما الفرق بينه وبين ستر؟

قلت: النقل للإدغام، أكثر من النقل لغير الإدغام.

الخامسة: إذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل، حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها إن كانت مكسورة أو مضمومة، المكسورة نحو ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ﴾^(١) أصله اصطفى بهمزة وصل مكسورة فلما دخلت همزة الاستفهام حذفت همزة الوصل، والمضمومة نحو قولك: «اضطر الرجل» أصله اضطر بهمزة مضمومة، فلما دخلت همزة الاستفهام حذفت أيضا، وإن كانت مفتوحة لم تحذف بل تبدل ألفا، أو تسهل بين الهمزة والألف، وقد قرئ بالوجهين في مواضع من القرآن نحو: ﴿الذُّكْرَيْنِ﴾^(٢) ومن التسهيل قول الشاعر^(٣):

(٢) الآية ١٥٣ من سورة الصافات.

(١) من الآية ١٤٣ من سورة الأنعام.

(٢) قائله: هو حسان بن يسار للتغليي، وقيل: لعمر بن أبي ربيعة. - وهو من الطويل -.

اللغة: «الرباب» اسم امرأة «تباعدت» صارت بعيدة عنك «انبت» انقطع «حبل» معروف ويراد به هنا: العهد وأسباب المودة والصلة.

المعنى: أخبرني وأصدقني إذا تباعدت عنك دار الرباب أو انقطع ما بينكما من أواصر الألفة والمحبة وعهد الإخاء، هل الحق أن قلبك يطير معها، ويذهب عقلك حزنا عليها؟ وكنى بذلك عن شدة اضطرابه وخفقانه.

الإعراب: «الحق» الهمزة الأولى للاستفهام، والثانية أداة التعريف والحق منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف خبر مقدم «إن» شرطية «دار» فاعل لفعل محذوف هو فعل الشرط يفسره تباعدت «الرباب» مضاف إليه وجواب الشرط محذوف يدل عليه سياق الكلام «تباعدت» فعل ماضٍ والتاء للتأنيث والفاعل ضمير الجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة «أو» حرف عطف «انبت»، فعل ماضٍ، «حبل» فاعل (أن) حرف توكيد ونصب «قلبك» اسمها وضمير المخاطب مضاف إليه «طائر» خبر أن مرفوع بالضممة الظاهرة، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مبتدأ مؤخر، والتقدير: أفى الحق طيران قلبك.

الشاهد: قوله «الحق»، حيث نطق الشاعر بهمزة آل في هذه الكلمة بين الألف والهمزة مع القصر، وهذا هو التسهيل وهو القليل.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٨١٨ وابن هشام في شرح الألفية ٤/٢٤٤، وابن عقيل

٢/٤٠٦، وابن الناظم، وسيبويه ١/٤٦٨.

الحقَّ إنَّ دارُ الرِّبابِ تباعدتْ أو انبتَّ جبلٌ أن قلبك طائرٌ

والإبدال هو أرجح الوجهين .

فإن قلت: لم أبدلت أو سهلت، وكان القياس أن تحذف كما حذفت
المضمومة والمكسورة؟

قلت: إنما ترك مقتضى القياس في المفتوحة، لأن حذفها يوقع في التباس
الاستفهام بالخبر لاتحاد حركتها وحركة همزة الاستفهام، وإلى ذلك أشار بقوله:

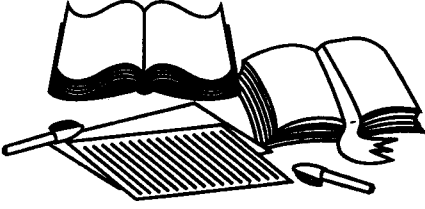
... ويبدلُ مدأ في الاستفهام أو يسهّلُ

فإن قلت: فهل يجرى الوجهان في همزة أيمن كقولك: أيمن الله يمينك؟ .

قلت: نعم، لأن العلة واحدة وقد نصوا على ذلك إلا أن قوله (ويبدل) قد
يوهم اختصاصه بهمزة آل، لأن الظاهر أن الضمير في (يبدل) يعود عليه، وكذلك
يوهمه كلام الكافية، بل هو كالتصريح بذلك .

واعلم أن الكلام على هذه المسائل يستدعى بسطا، ولكنني أضربت عنه
خشية الإطالة . والله أعلم .





التحفيظ

الجزء السادس

ويشتمل على:

الإبدال - الإعلال بال حذف - الإدغام.



الإبدال

الغرض من هذا الباب بيان الحروف التي تُبدل من غيرها إبدالا شائعا لغير إدغام، فإن الإبدال للإدغام لا ينظر فيه في هذا الباب.

ويحتاج هنا إلى ثلاث مسائل:

الأولى: في الفرق بين الإبدال والتعويض: والفرق بينهما أن البديل لا يكون إلا في موضع المبدل منه، كهاء هرقت ونحوه، والعوض يكون في غير (موضع)^(١) المعوض منه كساء عِدَّة، وهمزة ابن، وياء سَفِيرَج، ولا يقال في هذا بدل إلا تجوزا مع قلته.

والثانية: في الفرق بين الإبدال والقلب: والفرق بينهما أن القلب يختص بحروف العلة والإبدال يكون فيها وفي الحروف الصحيحة، فالإبدال أعم، والقلب أخص، قال بعضهم:

البديل على ضربين: بدل هو إقامة حرف مقام (حرف)^(٢) غيره نحو تاء تُخمة وتكأة^(٣) وبديل هو قلب الحرف نفسه إلى لفظ غيره على معنى إحالته إليه، وهذا إنما يكون في حروف العلة وفي الهمزة أيضا، لمقارنتها إياها وكثرة تغييرها، وذلك نحو قام، أصله قوم. فالألف واو في الأصل، وموسر أصله ياء ورأس أصل الألف الهمزة، وإنما أُبْدِلت لتبرتها فاستحالت ألفا، فكل قلب بدل، وليس كل بدل قلبا.

وقال بعضهم: الفرق بين الإبدال والقلب. أن البديل وضع شيء مكان غيره على تقدير إزالة الأول، والقلب: هو تصيير الشيء على غير الصورة التي كان عليها من غير إزالة؛ ولذلك جعل مثل قال وباع قلبا، لأن حروف العلة تقارب بعضها بعضا، إذ هي من جنس واحد فسهل انقلاب بعضها إلى بعض، وجعل مثل آتعد ونحوه إبدالا، لتباين حروف الصحة من حروف العلة، فتقول على هذا

(١) أ، ب

(٢) أ، ب

(٣) التخمة: - بضم ففتح - الثقل الذي يصيبك من الطعام، وتاؤه مبدلة من الواو. والتكأة: العصا، وما يتكأ عليه، والرجل الكثير الاتكاء، وأصله وكأة - بدليل توكلات.

فى آتعد وأمئاله أنه كان فى الأصل اوتعد. فحذفت الواو وأبدل منها التاء، إلا أن الواو انقلبت تاء.

وأما قام وأمئاله فىقدر أنه كان فى الأصل قوم، ثم استحالت الواو ألفا، لا أنها حذفت وجعل مكانها الألف.

قلت: وعلى هذا فليس بينهما عموم ولا خصوص.

والثالثة: فى حصر حروف البديل: اعلم أن الإبدال للإدغام، يكون فى جميع حروف المعجم إلا الألف، وأما الإبدال لغير الإدغام فى اثنين وعشرين حرفا، وقد جمعها فى التسهيل قال: يجمع حروف البديل الشائع لغير إدغام قولك: «لَجِدُّ صَرِفٍ شَكِسٌ آمَنٌ طَىٌّ ثَوْبٌ عَزَّتِهِ».

وباقى حروف المعجم لا تبدل وهى: - الحاء والحاء والذال والظاء والضاد والغين والقاف - إلا أن قوله: «الشائع». يفهم أن البديل قد يكون فى غيرها على سبيل الشذوذ، ومن ذلك قراءة الأعمش ﴿فَشَرَّدُ بِهِمْ...﴾^(١) - بالذال المعجمة. وخرجها ابن جنى على أن تكون الذال بدلا من الدال كما قالوا: لحم خَرَآذِلٍ وخرَادِلٍ^(٢) والمعنى الجامع لهما أنهما مَجْهُورَانِ ومنتقاريان، وخرجها الزمخشرى على القلب بتقديم اللام على العين، كقولهم: «شَدَّرَ مَدَّرَ»، وقد عدّ كثير من أهل التصريف حروف الإبدال اثنى عشر حرفا وجمعوها فى تراكيب كثيرة منها: «طَالَ يَوْمٌ أُنْجِدَّتُهُ» وأسقط بعضهم اللام، وعدّها أحد عشر، وجمعها فى قوله: «أجد طويت منها» وزاد بعضهم الصاد والزاي، وعدّها أربعة عشر، وجمعها فى قوله: «أُنْصَتَ يَوْمٌ رَكَّ طَاهُ جَدُّ» وعدّها الزمخشرى ثلاثة عشر، وجمعها فى قوله: «أَسْتَنْجَدُهُ يَوْمٌ طَالَ» وقال ابن الحاجب: وهو وهم؛ لأنه أسقط الصاد والزاي وهما من حروف الإبدال، كقولهم: رِطَاطٌ وَرَقْرُقٌ، فى صراطٍ وَصَقْرٌ، وزاد السين وليست من حروف الإبدال، فإن أورد «اسمع» ورد «اذكر واطلم»؛ لأنه من باب الإدغام، لا من باب الإبدال المجرد.

(١) من الآية ٥٧ من سورة الأنفال.

(٢) فى القاموس: خردل اللحم قطع أعضائه وافرة، أو قطعه وفرقه، وخرذل اللحم - لغة فى خردل.

قال ابن الخباز: وتتبعها في كتبهم فلم تجاوز خمسة عشر، وجمعها في قوله: استنجده يوم صال رط.

قلت: لا طريق إلى حصرها إلا الاستقراء، وقد تقدم أنها اثنان وعشرون (حرفاً)^(١).

وإنما يذكر في هذا الباب ما هو ضروري، وقال في التسهيل: والضروري في التصريف هجاء «طويت دائماً» وهي ثمانية حروف.

وقال هنا: «أحرفُ الإبدالِ هَدَّاتٌ مُوْطِيَا» فزاد الهاء كما في الكافية، وهدأت بمعنى سكنت، وموطيا اسم فاعل من أوطأت الرجل إذا جعلته وطيئاً، إلا أنه خفف همزته بإبدالها ياء، لانفتاحها وانكسار ما قبلها، وإنما اقتصر على هذه التسعة، لأنها التي لا يستغنى عن ذكرها في التصريف، وما عدا هذه التسعة فإبداله إما شاذ كقولهم في «أصيلان» أصيلاً^(٢) وإما لغة قليلة كإبدال الجيم من الياء المشددة في الوقف. قال في شرح الكافية: وهذا النوع من الإبدال جدير بأن يذكر في كتب اللغة، لا، في كتب التصريف وإنما ينبغي أن يُعَدَّ في الإبدال التصريفي ما لو لم يُبدل أَوْقَعَ في الخطأ أو مخالفة الأكثر؛ فالموقع في الخطأ كقولك في مال: موك، والموقع في مخالفة الأكثر، كقولك في سقَاءة: سَقَايَة.

تنبيه:

يعرف الإبدال بالرجوع في بعض التصاريف إلى المبدل منه لزوماً أو غلبة.

الأول: نحو جَدَفَ، فإن فاءه بدل من ثاء جَدَثَ؛ لأنهم قالوا في الجمع أجَدَّاتُ، بالثاء فقط^(٣).

والثاني: نحو «أَفَلَطَ» أي: أفلت، فإن طاءه بدل من التاء؛ لأن التاء أغلب فيه في الاستعمال، فإن لم يثبت ذلك في ذى استعمالين فهو من أصلين، نحو

(١) أ، ب.

(٢) أصيلاً: تصغير أصلان جميع أصيل - وهو الوقت بعد العصر إلى المغرب.

(٣) الجَدَث: القبر، وجمعه أجَدَث وأجدات.

أرَخَ وورَخَ، لا تقول إن الهمزة بدل من الواو، لأن جميع تصاريف الكلمة جاءت بالوجهين. وقال ابن الحاجب: يعرف البدل بكثرة اشتقاقه كثرات، فإن أمثلة اشتقاقه وِرثَ ووَارِثَ ومَوْرُوثٌ^(١).

وبقلة استعماله كقولهم: «الثعالى» فى الثعالب، و«الأرانى» فى الأرانب، وأنشد سيبويه^(٢):

لها أشاريرُ من لحم تُتمره من الثعالى ووَخزٌ من أرانيتها

قال ابن جنى: ويحتمل أن يكون الثعالى جمع ثُعالة ثم قلب؛ فيكون كقولهم: «شراعى» فى «شرائع»، والذى قاله سيبويه أولى، ليكون كآرائنها وأيضاً فإن ثُعالة اسم جنس وجمع أسماء الأجناس ضعيف.

يعنى بقوله اسم جنس: علم جنس.

وبكونه قرعاً والحرف زائد كضوئرب تصغير ضارب، لأنه لما علم الأصل علم أن هذه الواو مبدلة من الألف.

(١) التراث: كغراب - المال الموروث، أصله وراث استقلوا الواو المضمومة فى أول الكلمة فأبدلوا تاء إبدالا غير قياسى.

(٢) قائله: هو أبو كاهل النمر بن تولى اليشكرى، يصف فرخة عقاب - تسمى غبة كانت لبنى يشكر - وهى بالعين المعجمة وفتح الباء المشددة. وهو من البسيط. اللغة: «لها» الضمير يرجع إلى الفرخة «أشارير» قطع قديد من اللحم «تتمره» من تمر اللحم، والتمر - بالتاء - إذا جفتها «وخز» شىء قليل.

الإعراب: «لها» جار ومجرور خبر مقدم «أشارير» مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة «من لحم» جار ومجرور ومن بيانية «تتمره» فعل والفاعل ضمير مستتر فيه والهاء مفعول به - والضمير يرجع إلى اللحم - والجملة فى محل جر صفة لحم «من الثعالى» جار ومجرور فى محل رفع صفة لقوله أشارير «ووخذ» عطف على أشارير «من أرائنها» جار ومجرور فى محل رفع صفة لقوله ووخذ.

الشاهد: قوله: «الثعالى وأرائنها» فإن أصلهما من الثعالب، ومن أرائنها جمع أرنب، فأبدلت الباء الموحدة فيهما ياء.

مواضعه: ذكره الأشموني ٨٢٤ / ٣، وابن يعيش ٢٤ / ١٠، والهمع ١٨١ / ١، وسيبويه ٣٤٤ / ١.

ويكونه فَرَعًا وهو أصل كُمُوَيْه، فإنه تصغير ماء، فلما صغر على مُوَيْه علم أن الهمزة مبدلة من هاء.

وبلزوم بناء مجهول نحو (هَرَأَق) يحكم بأن أصله أراق، لأنه لو لم يكن كذلك لوجب أن يكون وزنه هَفْعَل وهو بناء مجهول.

فإن قلت: قد علم أن حروف البدل هي التي تبدل من غيرها، فما الحروف التي تبدل هذه منها؟.

قلت: ستعرف بالتفصيل الذي يذكره الناظم بقوله:

فَأَبْدِلِ الهمزةَ من واوٍ وِيا
أَخِرًا إِثْرَ أَلِفٍ زِيدٍ.....

شروع هي ذلك التفصيل:

فالهمزة تبدل كثيرا من الواو والياء والألف، وقليلًا من الهاء والعين، ولم يذكرهما في النظم لقلتتهما. فمثال إبدالها من الهاء ماء - أصله - ماء لقولهم في الجمع: أمواه، وفي التصغير مويه، ومثال إبدالها من العين قولهم: «أباب بحر» في «عُباب بحر» وذهب بعضهم إلى أن الهمزة في هذا أصل من أب بمعنى تهيأ لأن البحر يتهيأ لما يزجر به، وإلى هذا ذهب ابن جنى.

وأما إبدالها من حروف اللين فمنه جائر ومنه واجب ومنه شاذ.

فمن الواجب إبدال الهمزة من كل واو أو ياء تطرفت بعد ألف زائدة نحو كساء ورداء أصلهما كساو ورداى، فأبدلت الواو في الأول والياء في الثاني لما ذكر.

وقد فهم من اشتراط التطرف أنهما إذا لم يتطرفا لا يبدلان همزة نحو تعاون وتباين.

ومن اشتراط زيادة الألف، أنهما لو تطرفا بعد ألف غير زائدة لم يبدلا، لثلا يتوالى إعلالان نحو: «واو، وآى».



تنبيهات:

الأول: هذا الإبدال مستصحب مع هاء التانيث العارضة نحو «بِنَاءٍ وَبِنَاءَةٍ» فإن كانت هاء التانيث غير عارضة امتنع الإبدال نحو: «هداية، وسقاية وعلاوة وعداوة»؛ لأن الكلمة بُنيت على التاء، أى: أنها لم تُبَنَّ عَلَى مَذْكَرٍ، قال فى التسهيل: وربما صح مع العارضة وأبدل مع اللازمة، فالأول: كقولهم: فى المثل «أَسْقِ رِقَاشٍ فَإِنَّهَا سَقَايَةٌ»^(١) لأنه لما كان مَثَلًا - والأمثال لا تغيّر - أشبه ما بنى على هاء التانيث، ومنهم من يقول: «فإنها سَقَاءَةٌ» - بالهمز - كحاله فى غير المثل، والثانى: كقولهم: «صَلَاةٌ» فى صَلَايَةٍ^(٢).

الثانى: حكم علامة التثنية حكم هاء التانيث فى استصحاب هذا الإبدال ما لم تبين الكلمة على التثنية، وذلك قولهم: «عَقَلْتُهُ بِثَنَائِيْنِ» - وهما طرفا العقال.

الثالث: قد اعترض ضابط الإبدال المذكور بأنه يرد عليه مثل «غَاوِي» فى النسب^(٣) إذا رَخِمْتَهُ عَلَى لُغَةٍ مِنْ لَا يَنْوِي، فإنك تقول: «يَا غَاوُ» - بضم الواو - من غير إبدال، مع اندراجها فى الضابط المذكور، وإنما لم يبدل لوجهين: أحدهما: أنه قد أعل بحذف لامه، ولم يجمع فيه بين إعلايين.

والثانى: أنه لما رخم على هذه اللغة شابه ما لا يعلى نحو واو، وإصلاح الضابط أن يقال: من واو أو ياء هى لام الكلمة، أو ملحق بها.

الرابع: اختلف فى كيفية هذا الإبدال، فقيل: أبدلت الياء والواو همزة وهو ظاهر كلام المصنف، وقال حُدَّاقُ أَهْلِ التَّصْرِيفِ: أبدل من الواو والياء ألف ثم أبدلت الألف همزة، وذلك أنه لما قيل: كَسَاوُ وَرِدَايُ - تحركت الواو والياء بعد

(١) هذا مثل: يضرب للمحسن أى: أحسن إليه لإحسانه.

وسقاية: بفتح السين وتشديد القاف - ويروى سقا - بلا ياء وها - وعليه فلا شاهد فيه.

(٢) الصلاة: بفتح الصاد وتخفيف اللام - قال فى القاموس: الصلاة ويهمز الجبهة.

(٣) ظاهره أن قوله: «فى النسب» قيد فى الكلام، وليس الأمر على هذا الظاهر، فإن

«غَاوِيَا» إذا نودى بعد صيرورته علما ورخم، قيل فيه ذلك على لغة من ينتظر على أن الواو

فى «يا غاؤ» ليست متطرفة، بل هى حشو، وذلك لأن الحذف عارض، والمحذوف

مراعى.

فتحة، ولا حاجز بينهما إلا الألف الزائدة وليست بحاجز حصين لسكونها وزيادتها، وانضم إلى ذلك أنهما في محل التغيير وهو الطرف، فقلبا ألفا - حملاً على باب عَصَا وَرَحًا - فالتقى ساكنان، فقلبت الألف الثانية همزة، لأنها من مخرج الألف.

الخامس: ليس هذا الإبدال مخصوصا بالواو والياء، فإن الألف تشاركهما فيه، فإذا تطرفت الألف بعد ألف زائدة وجب قلبها همزة نحو: «صحراء» مما ألفه للتأنيث، فإن الهمزة في هذا النوع بدل من ألف مجتلية للتأنيث كاجتلاب ألف «سكرى» لكن ألف سكرى غير مسبوقه بالألف فسلمت، وألف صحراء مسبوقه بألف فحركت فرارا من التقاء الساكنين، فانقلبت همزة لأنها من مخرجها، وقوله في الكافية:

مِنْ حَرْفٍ لِيْنَ آخِرِ بَعْدَ أَلْفٍ مَزِيدٍ أُبَدِلُ هَمْزَةً وَذَا أَلِفٌ

أعم لشموله الأحرف الثلاثة:

وقوله: .. وفي فَاعِلٍ مَا أَعْلَى عَيْنًا ذَا اقْتَفَى ..

ذا إشارة إلى إبدال الواو والياء همزة واقتفى. أى: اتبع.

هذا موضع ثان يجب فيه إبدال الياء والواو همزة، وهو كل واو وياء وقعت عينا لاسم فاعل أعلت في فعله نحو «قائل، وبائع» أصلهما قاول وبائع، ولكنهم أعلوه حملا على فعله.

قال في شرح الكافية: فأبدلت الهمزة من الواو والياء في اسم الفاعل، كما أبدلت الألف منهما في الفعل حيث قالوا: قال وباع، واحترر بقوله: (أعلّ عينا) من نحو عور وصيد، فاسم الفاعل منهما عاور وصيد، بالواو والياء، ولايدلان لصحتهما في الفعل جريا في الصحة مجرى واحدا كما جريا في الإعلال مجرى واحداً.

تنبيهات:

الأول: هذا الإبدال جارٍ فيما كان على فاعل وفاعلة، ولم يكن اسم فاعل، كقولهم: «جائر» وهو البستان، قال^(١):

صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي جَائِرٍ أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمِيلُهَا تَمَلُّ

وكقولهم: «جائرة» - وهي خشبة تجعل في وسط السقف، وكلام الناظم هنا وفي الكافية لا يشمل ذلك، وقد نبه عليه في التسهيل.

الثاني: اختلف في هذا الإبدال، فقيل: أبدلت الواو والياء همزة، كما قال المصنف، وقيل: بل قلبتا ألفا، ثم أبدلت الألف همزة، كما تقدم في نحو كساء ورداء وكسرت الهمزة على أصل التقاء الساكنين، وبهذا قال أكثرهم. وقال المبرد: أدخلت ألف فاعل قبل الألف المنقلبة في قال وباع وأشباههما، فالتقى ألفان وهما ساكنان، فحركت العين لأن أصلها الحركة، والألف إذا تحركت صارت همزة.

الثالث: يكتب نحو: «قائل، وبائع» بالياء على حكم التخفيف، لأن قياس الهمزة في ذلك أن تُسهَّلَ بين الهمزة والياء. فلذلك كتبت ياء، وأما إبدال الهمزة في ذلك ياء محضة فنصّوا على أنه لحن، وكذلك تصحيح الياء في «بائع» ولو جاز تصحيح الياء في بائع لجاز تصحيح الواو في «قائل».

(١) قاله: هو كعب بن جعيل - يصف امرأة شبه قلعا بالقناة - وهو من الرمل -
اللغة: «صعدة» - بفتح الصاد - هي القناة التي تنبت مستوية فلا تحتاج إلى تقويم ولا تشقيف.
ويقولون: امرأة صعدة أي: مستقيمة القامة مستوية على التشبيه بالقناة كما يشبهونها بغصن البان وبالخيزران.

المعنى: شبه امرأة - ذكرها في بيت سابق - بقناة مستوية لدنة قد نبتت في مكان مطمئن الوسط مرتفع الجوانب والرياح تهب بها وتميلها وهي تميل مع الريح.

الإعراب: «صعدة» خبر مبتدأ محذوف، أي: هي صعدة، «نابتة» صفة لصعدة «في جائر» جار ومجرور متعلق بنابتة، «أينما» اسم شرط جازم يجزم فعلين، وهو مبنى على الفتح في محل نصب على الظرفية المكانية، وما زالت «الريح» فاعل لفعل محذوف يقع فعلا للشرط، يفسره ما بعده، «تميلها» جملة لا محل لها مفسرة للفعل المحذوف، «تمل» فعل مضارع جواب الشرط، مجزوم بالسكون، وفيه ضمير مستتر فاعل.

الشاهد: قوله: «جائر» فإنه على وزن فاعل - اسم للبستان - وليس باسم فاعل فيجوز فيه إبدال الياء همزة كما يجوز في فاعل الذي هو اسم فاعل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشموني ٨٢٧ / ٣، وابن عقيل ٢٧٣ / ٢. وابن الناظم.

قال ابن الخباز: وقد أولعت بذلك العامة واللحان من القراء، وكذلك قالوا في همزة الجمع نحو رسائل وكتائب وحلائب - جمع رسالة وكتيبة وحلوبة إلا أن في الترشيح ما نصه عجائز وقبائل - بالهمزة ولا تحرك الياء لأنه لا أصل لها في الحركة. وقد يجوز تخفيف الهمزة في هذا كله، وقلبها ياء أجاره أبو إسحاق الزجاج. وتخفيف الهمزة قياس مطرد في هذا وشبهه، انتهى.

فإن قلت: إنه نقل عن حمزة أنه يقف في مثل ذلك بالياء.

قلت: لأن حمزة يأخذ باتباع رسم المصحف الكريم في تخفيف الهمز على أن المختار أن يؤخذ لحمزة في ذلك بالتسهيل بين بين. فإن الرسم لا يخالفه.

فإن قلت: فهل يجوز نقط الياء التي هي صورة الهمزة في بائع وقائل؟.

قلت: لا وجه لنقطها لأن صورة الهمزة لا تنقط إلا حيث يكون قياس تخفيفها البديل كما إذا انفتحت وانكسر ما قبلها نحو «منير»، فإنها إذا كتبت على نية الإبدال نقطت.

وقال المطرزي^(١): نقط الياء من قائل وبائع عامي. قال: ومرّ بي في بعض تصانيف أبي الفتح ابن جنى أن أبا علي الفارسي دخل على واحد من التّسمين بالعلم، فإذا بين يديه جزء مكتوب فيه «قائل» منقوط بنقطتين من تحت، فقال أبو علي لذلك الشيخ. هذا خط من؟ فقال: خطي، فالتفت إلى صاحبه، وقال: قد أضعنا خطواتنا في زيارة مثله، وخرج من ساعته.

والمُدَّزِيدَ ثَالِثًا فِي الْوَاحِدِ هَمَزًا يُرَى فِي مَثَلِ كَالْقَلَائِدِ

هذا موضع ثالث يجب إبدال حرف المد همزة. وهو كل مدة ثالثة رائدة فإنها تبدل همزة، إذا جمع ما هي فيه على مثال مفاعل نحو «قلائد»، وصحائف، وعجائز» فالهمزة فيهن بدل من ألف قلادة وياء صحيفة وواو عجور، وشمل

(١) هو ناصر بن عبد السيد بن علي بن المطرزي المشهور بالمطرزي. من أهل خوارزم. قرأ على الزمخشري والموفق أخطب خوارزم، وبرع في النحو واللغة والفقهاء على مذهب الحنفية، ولد في رجب سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة - وصنف شرح المقامات، ومختصر المصباح في النحو، والمغرب في شرح المغرب، وغير ذلك. ومات بخوارزم في يوم الثلاثاء حادي عشرين جمادى الأولى سنة عشر وستمائة.

قوله: (المد) الألف والواو والياء، واحترز به (من)^(١) نحو: «قسورة وقساور»^(٢) لأن الواو فيه ليست حرف مد، واحترز بقوله (زيد) من أن تكون المدة غير رائدة فإن الإبدال لا يجوز نحو: «مفازة ومفاوز، ومسيرة ومسائر ومثوبة ومثاوب» فإن سمع في شيء منه الإبدال لم يقس عليه كمصائب ومناثر - والأصل فيهما مصاوب ومناور، وقد نطق بهذا الأصل فيهما، وشذ الهمز أيضا في «معاش» وروى عن نافع، والمشهور عنه الياء، وقوله في نحو: (كالقلائد) أي: في كل جمع على مثال قلائد في الحركات والسكنات وعدد الحروف.

كَذَاكَ ثَاتِي لَيْنِيْنِ اِكْتَنَفَا مَدَّ مَفَاعِلَ كَجَمْعِ نَيْفَا

هذا موضع رابع يجب فيه إبدال الياء والواو همزة إذا وقعت ألف التفسير بين حرفي علة وجب إبدال ثانيهما همزة بشرط ألا يفصل من الطرف، فاندرج في هذا الضابط ثلاث صور:

أحدها: أن يكونا واوين نحو: «أول» فتقول في جمعه أوائل، بإبدال الواو الثانية همزة، وهذا باتفاق.

والثانية: أن يكونا ياءين نحو نَيْفٌ^(٣) فتقول في جمعه نيايف بالهمز.

والثالثة: أن يكون أحدهما ياء والآخر واوا نحو سيّد وصائد، فتقول في جمعهما سيائد وصوائد - بالهمز - والأصل سیاود وصوايد، هذا مذهب سيبويه والخليل ومن وافقهما، وذهب الأخفش إلى أن الهمزة في الواوين (فقط، ولا يهمز في الياءين، ولا في الواو مع الياء فيقول: نيايف وصوايد وسيأود، على الأصل، وشبهته أن الإبدال في الواوين)^(٤) إنما كان لثقلهما؛ ولأن لذلك نظيرا، وهو اجتماع الواوين أول كلمة، وأما إذا اجتمعت الياءان أو الياء والواو فلا إبدال،

(١) ب، ج وفي أ (عن).

(٢) القسورة: الأسد. ويقال فيه: قسور - بلا تاء.

(٣) النيف: هو الزيادة على المقدم من ناف نيف.

(٤) ب، ج.

لأنه إذا التقت الياءان أو الياء والواو أول كلمة فلا همزة نحو: «يَيْنِ، وَيَوْمِ - اسم موضع»^(١).

واحتج أيضا بقول العرب في جمع «ضَيُونِ - وهو ذكر السنائير - ضَيَاوِنِ من غير همز، والصحيح ما ذهب إليه سيبويه للقياس والسمع، أما القياس فلأن الإبدال في نحو «أوائل» إنما هو بالحمل على كساء وراء، لشبهه به من جهة قربه من الطرف (وفي رداء وكساء لا فرق بين الياء والواو فكذلك هنا)^(٢) وأما السماع فحكى أبو زيد في سِيْقَةِ سِيَاتِقٍ بالهمز - وهي فيعلة من ساق يسوق، وحكى الجوهري في تاج اللغة جيّدً وجيائد، وحكى أبو عثمان عن الأصمعي في جمع عَيْلٍ عيائل - بالهمز.

وأما ضياون فشاذ مع أنه لما صحح في واحده صحح في الجمع فقالوا: ضياون كما قالوا ضَيُونِ، وكان قياسه ضَيِّنِ.

قإن قلت: فهل يقاس على ضياون ما شابهه في صحة واحده إذا وجد؟.

قلت: قد ذهب إلى ذلك ناس، والصحيح أنه لا يقاس عليه.

تنبيهات:

الأول: شمل قوله: (لينين) الواوين والياءين والواو والياء، فعلم أنه موافق

لسيبويه.

الثاني: فهم من قوله: (مد مفاعل) اشتراط اتصال المد بالطرف، فلو فصل

بمدة ظاهرة نحو طواويس أو مقدرة كقول الراجز^(٣):

(١) اسم موضع: هذا راجع إلى «يين» - بفتح كل من الياءين، وهو اسم قرية باليمن واسم واد بين ضاحك وضويحك، وأما «يوم» فهو - بفتح الياء وكسر الواو - وصف من لفظ اليوم، يقولون: يوم أيوم، ويوم - بزنة فرح كما يقولون ليل الليل وشعر شاعر، وما أشبه ذلك. (٢) ب، ج.

(٣) قائله: هو جندل بن المثنى - يصف الدهر وما لقيه منه حين كبرت سنه وانحنت عظامه،

وأصابت الأقداء عينه - وهو من الرجز

وصدره: حنى عظامي وأراه نائري.

وَكَحَلَّ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَاوِرِ

يريد العواوير، لأنه جمع عَوَارٍ - وهو الرمد - فحذف الياء ضرورة، فهذا مفصول عن الطرف تقديرا ولو اضطر شاعر ففصل بمدة وائدة في مثال مفاعل لم يتعد بها ووجبت الهمزة كقوله^(١):

..... فيها عيائيلُ أسودٌ ونمرٌ

وهو عكس عواور.

الثالث: لا يختص هذا الإبدال بتالي ألف الجمع، بل لو بنيت من القول مثل عَوَارِضٍ قلت: «قَوَائِلُ» بالهمز، هذا مذهب سيبويه والجمهور، وخالف الأخفش والزجاج فذهبا إلى منع الإبدال في المفرد لحفته بخلاف الجمع.

فإن قلت: فكان ينبغي للناظم أن ينبه على هذا.

قلت: قوله: (مد مفاعل) شامل له فإنه لم يقيده بالجمعية.

= اللغة: «حنى» قوس «ثائرى» قاتلى، والثأر: الدم والطلب به والجمع آثار وآثار، وثأر به: طلب دمه وقتل قاتله «كحل العينين» وضع فيها الكحل تزيينا لها «العواور» جمع عوار - وهو اللحم يتزع من العين - وسائل يؤخذ من شجر ويجفف ويوضع في العين، ويروى ثاغرى بدل ثائرى.

وقد جعل الشاعر ما فعله الدهر بعينه من الأذى والوجع - كحلا على طريق المجاز.

الإعراب: «حنى» فعل ماض وفاعله الضمير المستتر فيه الذى يرجع إلى الدهر «عظامى» مفعول به والياء مضاف إليه

«وأراه» أرى تنصب مفعولين والفاعل ضمير مستتر والأول الهاء والثانى ثائرى.

«وكحل» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه يعود على الدهر «العينين» مفعول به «بالعواور» جار ومجرور متعلق بكحل.

الشاهد: قوله: «العواور» فإن أصله العواوير.

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرح الألفية ٨٢٩ / ٣، وابن هشام ٢٥٢ / ٤ وابن الناظم، وسيبويه ٣٧٤ / ٢.

(١) مضى شرحه فى جمع التكسير.

والشاهد فيه قوله: «عيائيل» حيث وجبت الهمزة وفصل بمدة زائدة.

الرابع: زاد فى التسهيل لإبدال ثانى اللينين فى ذلك شطرا آخر، وهو ألا يكون بدلا من همزة، احترز من نحو زوايا، وذلك أن ثانى اللينين فيه كان همزة ثم أبدل ياء وقد بين ذلك بقوله:

وَأَفْتَحَ وَرَدَّ الْهَمْزَ يَأِ فِيمَا أَهْلٌ لَأَمَّا وَفِي مِثْلِ هَرَاوَةٍ جَعِلْ

الألف واللام فى الهمز للعهد، والمراد الهمز المبديل بما بعد ألف الجمع المشاكل مفاعل فى النوعين - أعنى ما استحق الهمز لكونه مدا مزيدا فى الواحد، وما استحق الهمز لكونه ثانى لينين اكتنفا مد مفاعل، فيجب فى هذين النوعين إذا اعتلت لامهما أن يخففا بإبدال كسرة الهمزة فتحة، ثم بإبدالها ياء فيما لامة ياء أو واو أو همزة لم تسلم فى الواحد، مثل ما لامة ياء نحو هدية وهدايا، ومثال ما لامة واو لم تسلم فى الواحد مطيئة ومطايا ومثال ما لامة همزة نحو خطيئة وخطايا، والأصل فى جميع ذلك أن تجمع على فعائل بالهمز نحو صحيفة وصحائف، والأصل فى هدايا هدايى بإبدال مدة الواحد همزة مكسورة فاستثقل ذلك فخفف بإبدال الكسرة فتحة فصار هدايى، ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار هداء، فاستثقل وقوع همزة عارضة فى جمع بين ألفين وهى من مخرج الألف، فكان ذلك كتوالى ثلاث ألفات فأبدلت الهمزة ياء فصار هدايا، والعمل فى مطايا كالعمل فى هدايا.

وأما خطايا ونحوه مما لامة همزة فأصله خطائى، - بهمزتين - الأولى مبذلة من مدة الواحد والثانية لام الكلمة فوجب إبدال الثانية ياء، لاجتماع همزتين ثم فتحت الأولى ثم قلبت الثانية ألفا ثم أبدلت الأولى ياء كما سبق فى هدايا، هذا مذهب سيويه وجمهور البصريين، وذهب الخليل إلى أن مدة الواحد لا تبدل فى هذا همزة لثلا يلزم اجتماع همزتين، بل يقلب بتقديم الهمزة على الياء فيصير خطائى، ثم يعل كما تقدم، واعترض بأن القياس قلب الياء همزة.

وإذا اجتمع همزتان عمل فيهما على ما يقتضيه الأصول، ويدل على صحة مذهب سيويه قول بعض العرب: «اللهم اغفر لى خطائى» - بهمزتين - على الأصل، وهو شاذ، وهذه الأمثلة من النوع الأول، أعنى: باب قلائد.



والتنوع الثاني مثاله زاوية وزوايا، أصله زوائى - بإبدال الواو همزة، لكونها
ثانى لينين اكتنفا مد مفاعل، ثم خفف بالفتح فصار زواى، ثم قلبت الياء ألفا
فصار زواأ، ثم قلبت الهمزة ياء على نحو ما تقدم فى هدايا.

فإن قلت: لم يشمل كلام الناظم نحو خطيئة مما لامه همزة، فإنه خص
ذلك بما أعل.

قلت: قال الشارح: حروف العلة الواو والياء والألف والهمزة، فأدرجها فى
كلامه وحكى التحويون فى الهمزة ثلاثة أقوال:

أحدها: أنها حرف صحيح، والثانى: أنها حرف علة، وإليه ذهب الفارسى،
والثالث: أنها شبيهة بحرف العلة.

وقوله فى نحو: (هراوة جُعلَ واوًا) يعنى: أن المجموع على مثال مفاعل إذا
كانت لامه واوًا لم تُعل فى الواحد بل سلمت فيه كواو هراوة، جعل موضع
الهمزة المذكورة فى جمعه واو، فيقال: هراوى، والأصل هراؤو، بقلب ألف هراوة
همزة، ثم خفف بالفتح فصار هراو، ثم قلبت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها
فصار هراءا، فكرهوا ألفين بينهما همزة لما سبق، فأبدلوا الهمزة واوًا، طلبًا
للتشاكل؛ لأن الواو ظهرت فى واحده رابعة بعد ألف، فقصد مشاكلة الجمع
لواحده.

تنبيهات:

الأول: شذ إقرار الهمزة فيما لامه ياء إجراء للمعتل مجرى الصحيح فى
قوله:

فَمَارَأَلْتِ أَقْدَامُنَا فِي مَقَامِنَا ثَلَاثَتِنَا حَتَّى أُزِيرُوا الْمَنَائِيَا^(١)

(١) قائله: هو عبيدة بن الحارث بن عبد المطلب ابن عم النبى ﷺ وكان أمير المسلمين يوم بدر
فقطعت رجله ومات بالصفراء.. وهو من الطويل.

اللغة: «ثلاثتنا» أراد بها نفسه وعليًا وحمزة رضى الله عنهم «أزيروا» - بضم الهمزة وكسر
الزاي من مجهول أزار من زار زيارة «المنائيا» - جمع منية - وهى الموت.

وشذ إقرارها فيما لامة همزة وقد تقدم.

الثاني: شذ إبدال الهمزة واوا في قولهم «هداوى»؛ لأن لامة ياء، وفي مطاوى، لأن لامة واو أعلت في الواحد، وأجاز الأخفش القياس على هداوى وهو ضعيف، إذ لم ينقل منه إلا هذه اللفظة.

الثالث: مذهب الكوفيين أن هذه الجموع كلها على وزن فعالي صحت الواو في هداوى كما صحت في المفرد، وأعلت في مطايا كما أعلت في المفرد، وهدايا على وزن الأصل، وأما خطايا فجاء على خطية بالإبدال والإدغام، وإنما ذهب البصريون إلى أنها فعائل حملا للمعتل على الصحيح، ويدل على صحة مذهب البصريين قوله: حتى أزيروا المنائيا. ونقل بعضهم عن الخليل أن وزنها فعالي كقول الكوفيين، قلت: وليس موافقا لهم من كل وجه؛ لأن الألف عندهم للتأنيث، وعنده بدل من المدة المؤخرة، وتقدم بيان مذهبه.

واوا وهمزاً أوّل الواووين ردّ في بدء غير شبه ووفى الأشدّ

يعنى: أن كل كلمة اجتمع في أولها واوان، فإن أولهما يجب إبدالها همزة بشرطين:

الأول: ألا تكون الثانية بدلا من ألف فاعل نحو ووفى ووورى.

والثاني: ألا تكون بدلا من همزة كالووكى مخفف الوؤلّى أنثى الأوأل^(١) أى: الإلجاء، فمثال ما يجب إبدالها لوجود الشرطين قولك: فى جمع واصلة أواصل

= الإعراب: «فما رالت» من أخوات كان، وروى «فما برحت» «أقدامنا» اسمها ونا مضاف إليه، «فى مقامنا» جار ومجرور فى محل نصب خبر رال، «ثلاثتنا» بدل من «نا» فى مقامنا، «حتى» للغاية بمعنى إلى يعنى: «إلى أن أزيروا المنائيا» «أزيروا» مبنى للمجهول والضمير فيه مفعول ناب عن الفاعل «المنائيا» مفعول ثان.

الشاهد: قوله «المنائيا» حيث أثبت فيه حرف العلة فى الموضع الذى يجب حذفه فيه فى سعة الكلام، إجراء للمعتل مجرى الصحيح - والوجه أن يقول المنايا.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٣١ / ٣، وابن الناظم.

(١) قال الأشمونى: هو أفعال تفضيل من وآل إذا لجأ.

والأصل وواصل - بواوين أولاهما فاء الكلمة والثانية بدل من ألف واصله، لأنها كآلف ضاربة فلا بد من إبدالها، فاجتمع واوان في الأول، فأبدلت الأولى همزة وكذلك أو يصل تصغير واصل، وأصله وويصل، والأول جمع الأولى أصله ووك ولو بنيت من الوعد على مثال كوكب قلت: أوعد، فإن كانت الثانية بدلا من ألف فاعل أو من همزة لم يجب الإبدال، ولكنه جائز.

تنبيهان:

الأول: لم يذكر هنا الشرط الثاني وذكرهما في الكافية إلا أن عبارته في الشرط الأول غير وافية بالمراد؛ لأنه شرط ألا تكون الثانية بدلا من ألف فاعل، وذلك يوهم أنها لو كانت مدة زائدة وليست بدلا من ألف فاعل وجب الإبدال، وليس كذلك، فتحريز العبارة أن يقال: ألا تكون الثانية مدة غير أصلية كما في التسهيل، ليندرج في ذلك ثلاث صور:

الأولى: وورى فإنها مبدلة من زائد.

والثانية: أن تبني من الوعد مثال فوعل ثم ترده إلى ما لم يسلم فاعله.

والثالثة: أن تبني من الوعد مثال طومار^(١)، فيقال: ووُعاد. فهذه الصور الثلاث لا يجب فيها الإبدال بل يجوز، وخالف قوم في الثالثة فأوجبوا الإبدال لاجتماع الواوين، وكون الثانية غير مبدلة من زائد؛ فإن الضمة التي قبلها غير عارضة، وإلى هذا ذهب ابن عصفور، واختار المصنف - رحمه الله - القول بجواز الوجهين، لأن الثانية وإن كان مداها غير متجدد، لكنها مدة زائدة، فلم تخل عن الشبه بالألف المنقلبة.

الثاني: زاد في التسهيل لوجوب الإبدال شرطا آخر، وهو أن يكون اتصال الواوين عارضاً يحذف همزة فاصلة، مثال ذلك أن تبني افوعل من الوأى، فتقول إياوأى، وأصله أوأوى - فقلبت الواو الأولى ياء لسكونها بعد كسرة، وقلبت الياء الأخيرة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فإذا نقلت حركة الهمزة الأولى إلى الياء

(١) الطومار: الصحيفة.

الساكنة حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها، ورجعت الياء إلى أصلها وهو الواو، لزوال موجب قلبها، فتصير الكلمة إلى وَوَأَى، فقد اجتمع واوان أول الكلمة، ولا يجب الإبدال، ولكن يجوز الوجهان، وكذلك لو نقلت حركة الهمزة الثانية إلى الواو فصارت «وَوَأَ» جاز الوجهان وفاقا للفراسي، قيل: وذهب غيره إلى وجوب الإبدال في ذلك سواء نقلت الثانية أو لم تنقل.

وَمَدًّا أَبْدِلْ ثَانِيَّ الْهَمْزَيْنِ مِنْ كَلِمَةٍ أَنْ يَسْكُنَ كَاثِرًا وَائْتَمَنَ

الهمزة حرف مستقل في النطق بها عسر فإذا اجتمعت أخرى في كلمة كان النطق بها أعرس فيجب إذ ذاك التخفيف في غير ندور.

فإذا اجتمع الهمزتان في كلمة فلها ثلاثة أحوال:

الأول: أن تتحرك الأولى وتسكن الثانية، والثاني: عكسه، والثالث: أن تتحركا معا، وأما الرابع: وهو أن يسكنا معا فمتعذر، فإذا تحركت الأولى وسكنت الثانية، وجب في غير ندور إبدال الثانية حرف مد يجانس حركة ما قبلها، فتبدل بعد الفتحة أَلْفًا نحو أَثْر، وواوًا بعد الضمة نحو أَوْثْر، وياء بعد الكسرة نحو إِيْثَار، وأما قراءة من قرأ ﴿إِنلَافِهِمْ...﴾^(١) بتحقيق الهمزتين ابتداء، فنادر، وأما نحو «أَتَمَّنْ زِيد» فلا يجب فيه الإبدال لأن الأولى للاستفهام والثانية فاء الفعل، فليستا من كلمة واحدة.

وإذا سكنت الأولى وتحركت الثانية أبدلت الثانية ياء إن كانت موضع اللام، وصححت إن كانت موضع العين، فالأول كبناء قمطر من قرأ، فإنك تقول قرَأَى، والأصل قرَأَ، فالتقى همزتان فوجب إبدال الثانية ياء؛ لأنها موضع اللام، والثاني نحو سَأَلْ ولَأَلْ، صحت الهمزة لأنها في موضع العين، وأدغمت الأولى فلا إبدال في مثل هذا البتة، لأن الهمزتين في موضع العين المضاعف.

فإن قلت: قد أهمل الناظم بيان هذا القسم.

(١) من الآية ٢ سورة قريش.

قلت: أما نحو سأل - مما الهمزتان منه في موضع العين فترك ذكره، لأنه لا إبدال فيه، وأما نحو قمطر مما همزته في موضع لام الكلمة فقد يؤخذ من قوله:

مَآ لَمْ يَكُنْ لَفْظًا آتَمًّا
..... فَذَاكَ يَاءٌ مُّطْلَقًا

وسياتى، وقد أشار الشارح إلى ذلك.

فإن قلت: فإن وقعت الهمزتان في موضع لام الكلمة ولم تكن الثانية طرفاً، أتصحح ثانيتهما أم تبدل ياء.

قلت: بل تبدل ياء لأنها لو صححت لزم الإدغام، وقد أجمعت العرب على ترك إدغام الهمزتين في كلمة إذا كانتا عينين نحو سأل، فإذا بنيت من قرأ سفرجل قلت قرأياً، وأصله قرأاً - بثلاث همزات، فأبدلت الثانية ياء لأنها موضع اللام وصحت الأولى والثانية.

وإن كانت الهمزتان متحركتين فلما أن تكون ثانيتهما موضع اللام أو لا، فهذان ضربان؛ فأما الأول منهما فسيأتى بيانه، وأما الثانى فله تسعة أنواع، لأن الثانية إما مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، وعلى كل من هذه الأحوال الثلاث فالأولى إما مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، فهذه تسعة؛ منها أربعة تبدل ياء، وهى المفتوحة بعد كسرة والمكسورة بعد فتحة أو كسرة أو ضمة، وخمسة تبدل واواً، وهى المفتوحة بعد فتحة أو ضمة، والمضمومة بعد فتحة أو كسرة أو ضمة، وستعرف ذلك بالتفصيل، ويتضح بالتمثيل، وقد بين حكم المفتوحة بقوله:

إِنْ يُفْتَحَ إِثْرَ ضَمِّ أَوْ فَتْحِ قَلْبٍ وَأَوْأَ وَيَاءِ إِثْرِ كَسْرِ يَنْقَلِبُ

فعلم من هذا البيت، حكم ثلاثة أنواع:

الأول: المفتوحة بعد ضم نحو: «أَوَيْدِمٍ» تصغير آدم أصله أيدم - بهمزتين - فأبدلت الثانية واواً لانضمام ما قبلها.

فإن قلت: فلعل الواو فى أويدم بدل من الألف فى آدم لا من الهمزة، فتكون كالواو فى خويتم تصغير خاتم، فلا يصح التمثيل به.

قلت: هذا وجه وقع فى كلام بعضهم، قال صاحب اللباب: إذا صغرت آدم أو جمعته أبدلت الألف واواً فقلت: أويدم وأوادم كما تقول فى ضارب ضويرب وضوارب، انتهى. والراجح ما تقدم من أن الواو بدل من الهمزة، لأن المقتضى لإبدالها ألفاً فى آدم زال فى التصغير وفى الجمع.

والثانى: المفتوحة بعد فتح نحو (أوادم) جمع آدم وأصله آدم - بهمزتين فأبدلت الثانية واواً لكونها مفتوحة بعد فتح.

فإن قلت: ولم كانت الواو أولى بها من الياء؟.

قلت: لمساواتها لها فى الخفة والخفاء، بخلاف الياء.

تنبيه:

ذهب المازنى إلى إبدال الهمزة فى هذا النوع ياء، فتقول فى أفعال التفضيل من أن زيد - أين من عمرو وعلى مذهب الجمهور تقول: هو أوّ من عمرو.

فإن قلت: كيف يصنع بأوادم جمع آدم؟.

قلت: جعل الواو فيه بدلا من الألف المبدلة من الهمزة فى آدم؛ لأنه صار بمنزلة خاتم.

والثالث: المفتوحة بعد كسر نحو إيم وهو مثال إصبع - بكسر الهمزة وفتح الياء من أم، أصله أمم - فنقلت فتحة الميم إلى الهمزة توصلا إلى الإدغام فصار أمم، فأبدلت الهمزة الثانية ياء، لانكسار ما قبلها، ثم بين حكم المكسورة بقوله (ذو الكسر مطلقاً) يعنى أن المكسورة تبدل ياء مطلقاً فشمّل ثلاثة أنواع:

الأول المكسورة بعد فتح نحو أئمة جمع إمام، أصله أئمة على وزن أفعلة، فنقلت كسرة الميم إلى الهمزة توصلا إلى الإدغام فصار أئمة ثم أبدلت الثانية ياء لانكسارها.

والثانى: المكسورة بعد كسر نحو إيم، وهو مثال إئمد من أم أصله أمم، فنقل وأدغم أمم، فأبدلت الثانية ياء لانكسارها وانكسار ما قبلها.

والثالث: المكسورة بعد ضمة نحو أين مضارع أنته إذا جعلته يئن، أصله آئن، فنقلت كسرة النون إلى الهمزة وأدغم ثم أبدلت الثانية ياء لأنها تجانس حركتها، ثم بين حكم المضمومة بقوله:

كَذَا وَمَا يُضَمُّ..... وَاوَا أَصِرُّ

يعنى أن المضمومة تبدل واوا مطلقا فشمّل ثلاثة أنواع أيضا:
الأول: المضمومة بعد فتح نحو أوبّ جمع آبّ - وهو المرعى - أصله أوبّ على وزن أفعال، فنقلت حركة عينه إلى فائه توصلا إلى الإدغام فصار آب، ثم خفف بإبدال الثانية واوا لأنها تجانس حركتها.

والثانية: المضمومة بعد كسر نحو إومّ - وهو مثال إصبع - بكسر الهمزة وضم الباء - من أم أصله ألم، فنقلت الميم إلى الهمزة وأدغم ثم أبدلت الثانية واوا لانضمامها.

والثالث: المضمومة بعد ضم نحو «أومّ» - وهو مثال أصبع - بضم الهمزة والياء - من أم أصله ألم، فنقلت ضمة الميم وأدغم كما تقدم، ثم أبدلت الثانية واوا، لانضمامها وانضمام ما قبلها.

تنبيه:

خالف الأخفش في نوعين من هذه التسعة أحدهما: المكسورة بعد ضم فأبدلها واوا. والآخر: المضمومة بعد كسرة، فأبدلها ياء فيقول في مضارع أنته أون، وفي مثال إصبع من أم إيم، فيدير الهمزة في هذين النوعين بحركة ما قبلهما، وغيره يديرهما بحركتهما، وهو الصحيح.

وأما الضرب الأول من ضربى اجتماع الهمزتين (المتحركتين)^(١) - وهو أن يكون ثانيهما موضع اللام، فقد أشار المصنف إليه بقوله:

..... ما لم يكن لفظًا آتمّ
..... فذاك ياءً مطلقًا جًا

(١) ١، ج.

يعنى: أن ثاني الهمزتين إذا كان متطرفا وجب إبداله ياء سواء كان قبله فتح أو كسر أو ضم، ولا يجوز إبداله واوا، لأن الواو الأخيرة، لو كانت أصلية ووليت كسرة أو ضمة لقلبت ياء ثالثة فصاعدا، وكذا تقلب رابعة فصاعدا بعد الفتحة، فلو أبدلت الهمزة الأخيرة واوا فيما نحن بصدده لأبدلت بعد ذلك ياء فتعينت الياء.

وقوله:

..... وَأَوْمٌ ونحوه وجهين في ثانيه أم

يشير إلى أنه لا يجب إبدال الهمزة الثانية فيما أول همزته للمضارعة نحو أوم، مضارع أم، بل يجوز فيه وجهان: الإبدال والتحقيق، فإن شئت قلت: أوم، وإن شئت قلت أوم - بالتحقيق - وكذلك تقول في مضارع أن، أين بإبدالها ياء لانكسارها، وإن شئت قلت: أئن - بالتحقيق - (لكون)^(١) الأولى للمضارعة وعللة ذلك شبه همزة المضارعة بهمزة الاستفهام لمعاقبها النون والتاء والياء.

تنبيه:

قد فهم من هذا أن الإبدال فيما أولى همزته لغير المضارعة واجب في غير ندور كما سبق. قال في الكافية:

وما أتى على خلاف ما مضى فاحفظ وكن عن القياس معرضا

قال في شرحها: أشار بقوله: وما أتى على خلاف ما مضى. إلى «أئمة» بالتحقيق. وهى قراءة ابن عامر والكوفيين، وإلى قول بعض العرب «اللهم اغفر لى خطائى» - بهمزتين محققتين، ونحو ذلك، وقال فى التسهيل: وتحقيق غير الساكنة مع الاتصال لغة، وهو مخالف لما فى الكافية، وقال فى إيجاز التعريف: ما لم يشذ التحقيق، وظاهره موافقة الكافية، وقوله:

وياء اقلب ألفا كسرا تلاً أو ياء تصغير.....

يعنى: أن الألف يجب قلبها ياء فى موضعين:

(١) ب ، ج .

أحدهما: أن يعرض كسر ما قبلها، كقوله في جمع مصباح مصابيح، وفي تصغيره مُصْبِيح، لأنه لما كسر ما قبلها للجمع والتصغير، لم يمكن سلامتها لتعذر النطق بالالف بعد غير فتحة فردت إلى حرف يجانس حركة ما قبلها فصارت ياء.

والثاني: أن يقع قبلها ياء التصغير كقولك في تصغير غزال غَزِيلٌ، لأن ياء التصغير لا تكون إلا ساكنة، فلم يمكن النطق بالالف بعدها، فقلبت ياء مكسورة. ثم أذغمت ياء التصغير فيها. وقوله: (بِوَاوِ ذَا أَفْعَلًا)، يعني: أنه يفعل (بالواو)^(١) الواقعة آخرًا ما يفعل بالالف من إبدالها ياءً، لكسر ما قبلها. أو لوقوعها بعد ياء التصغير.

فالأول: نحو رَضِيَ وَغَزِيَ - أصلهما رَضَوْا وَغَزَوْا، ولأنهما من الرضوان والغزوة فقلبت الواو ياءً لكسر ما قبلها، وكونها آخرًا، لأنها بالتأخير تتعرض لسكون الوقف، وإذا سكنت تعذرت سلامتها، فعولمت بما يقتضيه السكون من وجوب إبدالها ياءً توصلًا إلى الخفة وتناسب اللفظ، ومن ثم لم تتأثر الواو بالكسرة وهي غير متطرفة كِعَوَضَ وَعِوَجَ، إلا إذا كان مع الكسرة ما يعضدها كحياض وسياط.

والثاني: كقولك في تصغير جَرَوْا، جُرِيَ، وأصله جَرِيوٌ، فاجتمعت الياء والواو وسبقت إحداهما بالسكون، وفقد المانع من الإعلال، فقلبت الواو ياءً وأذغمت في الياء فصار جُرِيَ.

قال الشارح: وليس هذا النوع بمقصود له من قوله: (بِوَاوِ ذَا أَفْعَلًا فِي آخِرِ) إنما مقصوده التنبيه على النوع الأول: لأن قلب الواو ياءً، لاجتماعها مع الياء، وسبق إحداهما بالسكون لا يختص بالواو المتطرفة ولا بما سبقها ياء التصغير على ما سيأتي ذكره في موضعه إن شاء الله تعالى.

قلت: هذا صحيح؛ ولذلك قال في التسهيل: تُبَدَّلُ الْآلِفُ يَاءً لِقَوْلِهَا إِثْرَ كِسْرَةٍ أَوْ يَاءَ التَّصْغِيرِ، وكذا الواو الواقعة إثر كسرة متطرفة، انتهى، فاقصر في الواو على ذكر الكسرة. (وقوله: (أَوْ قَبْلَ تَا التَّائِيثِ) مثاله «شَجِيَّة» أصله شَجْوَةٌ،

لأنه من الشجوة، ففعل بالواو قبل تاء التانيث ما فعل بها متطرفة، لأن تاء التانيث في حكم الانفصال^(١). وقوله: (أو زيادتي فَعْلَان) مثاله «شَجِيان» وهو مثال ظريان، من الشجوة، أصله شجوان، فقلبت الواو ياء؛ لأن الألف والنون في حكم الانفصال أيضا مثل تاء التانيث. وقوله:

ذَا أَيضًا رَأُوا

.....

فِي مَصْدَرِ الْمُعْتَلِّ عَيْنًا وَالْفَعْلُ مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِبًا....

يعنى: أن الإعلال المذكور يجب للواو الواقعة عينًا لمصدر فعل معتل العين بشرط أن يكون بعدها ألف نحو صام صياما، أصله صوام، لكنه لما أعلت عينه في الفعل استثقل بقاؤها في المصدر بعد كسرة، وقبل حرف يشبه الياء، فاعتلت بقلبها ياء - حملا للمصدر على فعله - واحترز (بالمعتل عينًا) من المصحح نحو لاوَدَ لَوَادًا^(٢) لأن مصدره لا يعل. والأولى أن يقال في مصدر المعلن عينًا، لأن نحو لاوذ يطلق عليه معتل، إذ كل ما عينه حرف علة، فهو معتل وإن لم يعل.

فإن قلت: فمن أين يؤخذ اشتراط الألف؟

قلت: من قوله: (وَالْفَعْلُ مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِبًا نَحْوَ الْحَوَلِ) يعنى أن ما جاء على فَعْلٍ من مصدر الفعل المعلن العين، فالغالب فيه التصحيح نحو حال حَوْلًا وعاد المريض عَوَادًا، قال في شرح الكافية: ونبه بتصحيح ما وزنه فَعْلٌ على أن إعلال المصدر المذكور مشروط بوجود الألف فيه حتى يكون على فِعَالٍ.

قلت: وفي تخصيصه بفِعَالٍ نظر؛ فإن الإعلال المذكور لا يختص به، وقد مثل الشارح بانقاد انقيادا، والأصل انقوادًا، فأعل لما سبق ذكره.

تبيينان:

الأول: ندر التصحيح في فِعَالٍ مصدرًا قالوا: «نَارِ نَوَارًا» أى: نفر (وكان حقه

الإعلال)^(٣).

(١) أ، ب.

(٢) لاوذ القوم لَوَادًا وملاوذة - لاذ بعضهم بيعض، ولاذ به - لجأ إليه وعاد به.

(٣) أ، ج -- وفي ب (وإن كان حقه الإعلال).

قال في شرح الكافية: ولا نظير له.

الثاني: قال في التسهيل: وقد يصحح ما حقه الإعلال من فعل مصدرًا أو جمعًا وفعل مصدرًا.

فسوى بين فعل وفعل في أن حقه الإعلال، وهو يخالف ما تقدم من أن الغالب في فعل التصحيح.

وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أَهْلٌ أَوْ سَكَنٌ فَاحْكُمْ بِذَا الإِعْلَالِ فِيهِ حَيْثُ عَنَّ

إذا وقعت الواو مكسورًا ما قبلها وهي عين جمع أعلت في واحد أو سكنت وجب قلبها ياء بشرط وقوع الألف بعد الواو.

فالاول: نحو ديار أصله دَوَّارٌ، لكن لما انكسر ما قبل الواو في الجمع، وكانت في الأفراد معلقة بقلبها أَلْفًا، ضعفت فسلطت الكسرة عليها، وقوى تسلطها وجود الألف.

والثاني: نحو ثياب أصله ثَوَّابٌ، ولكن لما انكسر ما قبل الواو في الجمع، وكانت في الأفراد ساكنة ضعفت أيضًا، فتسلطت الكسرة عليها وقوى تسلطها وجود الألف.

فإن قلت: من أين يؤخذ اشتراط الألف؟

قلت: من قوله:

وَصَحَّحُوا فِعْلَةً وَفِي فِعْلٍ وَجِهَانٍ وَإِعْلَالٌ أَوْلَى كَالْحَيْلِ

بيان ذلك أن كل واو مكسور ما قبلها هي عين لجمع أعلت في واحده أو سكنت، لا تخلو من أن يكون بعدها ألف أو لا، فإن لم يكن بعدها ألف لم تقع إلا في وزنين:

أحدهما: فِعْلَةٌ، والآخر: فِعْلٌ، وقد بين حكمهما في هذا البيت، فعلم أن وجوب الإعلال إنما هو في غيرهما وهو فعال.

والحاصل أن الجمع المذكور ثلاثة أقسام: قسم يجب إعلاله وهو فِعَالٌ نحو ديار وثياب.

وقسم يتعين تصحيحه، وهو فعلة نحو عَوَدَ وَعَوَدَةٌ، وكُورَ وَكُورَةٌ، وقسم يجوز فيه وجهان: والإعلال أولى وهو: فَعَلَ نحو حَاجَةٌ وَحَوَّجَ وَحِيلَةٌ وَحِيلَ، وإنما وجب التصحيح في فعلة، لأنها لما عدت الألف قلَّ عمل اللسان فخفف النطق بالواو بعد الكسرة، وصحت، ولم يجرز إعلالها، لأنه انضم إلى عدم الألف تحصن الواو ببعدها عن الطرف بسبب هاء التانيث. وأما فَعَلَ فجاز فيه التصحيح نظراً إلى عدم الألف والإعلال نظراً إلى أنها لقربها من الطرف قد ضعفت وثقل فيها التصحيح فأعلت.

تنبيهات:

الأول: فهم من قوله: (وجمعُ ذِي عَيْنٍ) أن المفرد لا يعل نحو خِوَانٌ^(١) إلا المصدر فقد تقدم ذكره، وشذ قولهم في (الصَوَانِ، والصُّوَارِ)^(٢) صِيَانٌ وَصِيَارٌ.
الثاني: احتزر بقوله: (أَعْلٌ أَوْ سَكَنٌ) من طويل وطِوَالٌ، فإن الواو لم تعل فيه ولم تسكن، ونذر قوله^(٣):

وَأَنَّ أَعْزَاءَ الرَّجَالِ طِيَالُهَا

(١) الخوان: ككتاب - وغراب - قال في القاموس: ما يؤكل عليه الطعام.

(٢) الصوان: صوان الثوب وصيانة مثلثين: ما يسان فيه. ه قاموس.

والصوار: ككتاب وغراب: قطع من البقر. ه قاموس.

(٣) قائله: هو أنيف بن زبان النبهائي الطائي - وهو من الطويل -.

وصدره: تبين لى أن القماء ذلة.

اللغة: (القماء) قصر القامة من قمؤ الرجل - إذا ذل وصغر (ذلة) ضعة وهوان (أعزاء) من العزة، وهى القوة والمنعة - ضد الذلة (طيالها) جمع طويل وأصله طوال.

المعنى: ظهر لى بعد التجربة والممارسة - أن قصر القامة فى الإنسان دليل الضعة والمذلة وأن الرجال الأعزاء المهابون هم الفارعون طوال القامة.

الإعراب: (تبين) فعل ماض «لى» جار ومجرور متعلق به «أن» حرف توكيد ونصب «القماء»

اسم أن «ذلة» خبر أن، وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع فاعل تبين «وأن»

الواو حرف عطف، وأن حرف توكيد ونصب (أعزاء) اسم أن وهو مضاف و«الرجال»

مضاف إليه «طيالها» خبر أن ومضاف إليه.



وأما جواد وجياد، فيحتمل أن يكون من الاستغناء بجمع جيد.

الثالث: زاد في التسهيل لوجوب الإعلال شرطاً آخر وهو: صحة اللام احترازاً من نحو جِوَاء في جمع جَوّ، وروء في جمع رِيَان^(١) فإنه يصحح لثلاثاً يجتمع إعلالان، إبدال العين ياء واللام همزة.

الرابع: جعل في التسهيل اشتراط الألف في وجوب الإعلال مخصوصاً بما سكنت الواو في واحده.

فقال ما نصه: أو عين جمع لواحد معتل العين مطلقاً أو ساكنها إن وليها في الجمع ألف وصحت اللام. انتهى. ومقتضاه أن الإعلال يجب في فعلة وفعل إذا أعلنت عين واحدهما نحو تارة وتير، وقيمة وقيم، ويكون قوله: (وصححوأ فعلةً وفي فعلٍ... وجهان) مخصوصان بما سكنت عين واحده نحو زوج وزوجة، ويكون نحو حاجة وحوج نادراً، ويدل على ذلك أيضاً قوله: فيه، وقد يصح ما حقه الإعلال من فعل مصدرًا أو جمعاً.

الخامس: شدّ إعلال فعلةً في قولهم: «ثورٌ وثيرةٌ» والقياس: ثورةٌ كما قالوا عود وعودة، وعن المبرد قالوا ذلك للفرق بين ثور الحيوان، وثور قطعة من الأقط فقالوا في ذلك: ثيرة، وفي هذا ثورة، وقيل: جمعوه على فعلة - بسكون العين - فقلبت الواو ياء، لسكونها ثم حركت وبقيت الياء، وقيل: قالت العرب: ثورة

= الشاهد: قوله (طيالها) فإن الأصل: طولها؛ لأنه جمع طويل فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها، وكان القياس ألا تقلب ياء في الجمع، لأن الواو فيها متحركة في المفرد فهي قوية بالحركة ولم تقلب فيه، فقلبها شاذ.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشموني ٨٤٤ / ٣، وابن هشام ٢٦٩ / ٤، وابن يعيش ١٠ / ٨٨.

(١) الجوّ: هو الفضاء بين السماء والأرض، واسم لمواضع كثيرة.

ورِيَان: - أي: مرتو بالماء - ضد عطشان، وريان: أصله رويان اجتمع فيه الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء.

وثيران - فقلبوا الواو فيهما وأجروا الجمع مجرى واحداً، وذهب ابن السراج والمبرد فيما حكى عنهما المصنف أن ثيرة مقصورة من فعالة وأصله ثيارة كحجارة، فقلبت الواو ياء، لأجل الألف فلما قصره بقيت الياء منبهة على الأصل.

والواوُ لَماَ بَعدَ فَتَحَ يا انقَلَبَ كالمُعْطِيانِ يُرْضِيانِ.....

يجب إبدال الواو ياء إذا تطرفت بعد فتحة رابعة فصاعداً، لأن ما هي فيه إذ ذاك لا يعدم نظيراً يستحق الإعلال، سواء كانت في اسم كقولك «المعطيان» فإن أصله المعطوان، فقلبت الواو ياء حملاً لاسم المفعول على اسم الفاعل، أم فعل كقولك «يُرضيان» أصله يُرْضَوَانُ، لأنه من الرِّضْوَانِ، فقلبت الواو ياء حملاً لبناء المفعول على بناء الفاعل، وكذلك حملوا الماضي على المضارع فقالوا: «أُعْطِيتُ» وأصله أعطوت - حملاً على يعطى.

تنبيه:

هذا الإعلال مستصحب مع هاء التانيث نحو: «المُعْطَاة» وقوله (والواو لاما)

يشمله.

وقوله: وَوَجَّـبُ

إبدالُ واوِ بَعدَ ضَمٍّ منِ الْفِ
.....

يعنى أنه يجب إبدال الألف واواً إذا انضم ما قبلها، مثاله ضويرب تصغير ضارب، وبويع تصغير بائع مبنياً للمفعول.

وقوله: (وَيَا كَمُوقِنَ بِذَا لَهَا أَعْتَرَفُ) يعنى: أنه يجب إبدال الياء الساكنة المفردة فى غير جمع واواً إذا انضم ما قبلها نحو مُوقِنَ أصله مُيقِنَ، لأنه من أيقن، فقلبت الياء واواً لانضمام ما قبلها، واحترز بالساكنة من المتحركة نحو: «هَيَام»^(١) فإنها تحصنت بحركتها، فلا تقلب إلا فيما سيأتى بيانه.

(١) الهيام: - بضم الهاء وتخفيف الياء - يطلق على العطش الشديد وعلى اختلال العقل من العشق، وعلى ما يأخذ الإبل فتهم في الأرض ولا ترعى.

واحترز بالمفردة من المدغمة نحو «حَيْضٌ»^(١) فإنها لا تقلب لتحصلها بالإدغام.

واحترز بغير الجمع من أن تكون في جمع؛ فإنها لا تقلب واوًا، بل تبدل الضمة قبلها كسرة فتصح الياء، وإلى هذا أشار بقوله:

وَيُكْسَرُ الْمَضْمُومُ فِي جَمْعٍ كَمَا يُقَالُ هَيْمٌ عِنْدَ جَمْعِ أَهِيْمًا

أصل هيم: هيم - بضم الهاء - لأنه جمع أهيم، فهو نظير حمر جمع أحمر، فخفف بإبدال ضمة فائه كسرة لتصح الياء، وإنما لم تبدل ياءه واوًا كما فعل في المفرد لأن الجمع أثقل من المفرد فكان أحق بمزيد التخفيف، فعدل عن إبدال عينه واوًا، لأنها أثقل من الياء.

تنبيهات:

الأول: سمع في جمع عاتطٍ عيط على القياس^(٢) وعوط بقلب الياء واوًا - وهو شاذ - حكاه أبو عبيدة.

الثاني: كان ينبغي أن يستثنى أيضًا فعلى صفة نحو الكوسى أنثى الأكييس، فإنها ذات وجهين عنده، وقد ذكرها آخر الفصل.

الثالث: حاصل ما ذكر المصنف أن الياء الساكنة المفردة إذا انضم ما قبلها، فإما أن تكون في جمع أو في فعلى صفة أو في مفرد غير فعلى الصفة، فإن كانت في جمع أبدلت الضمة كسرة وصحت الياء، وإن كانت في فعلى جاز الوجهان، وسيأتي الكلام عليها، وإن كانت في مفرد غير فعلى الصفة قلبت الياء واوًا، وهذا يشمل نوعين:

أحدهما: ما الياء فيه فاء الكلمة نحن موقن، فلا إشكال في إبدال يائه واوًا. والآخر: ما الياء فيه عين الكلمة، وهذا فيه خلاف، مذهب سيوييه والخليل إبدال الضمة فيه كسرة كما فعل في الجمع، ومذهب الأخفش إقرار الضمة وقلب الياء واوًا، وكلام المصنف يوافقهما، فلإذا بنيت من البياض نحو بُرْد قلت على

(١) الحيض: - بتشديد الياء - جمع حائض.

(٢) العاطط: الناقة التي لا تحمل.



مذهبها يُبْضُ وعلى مذهب الأَخْفَشِ بُوْضٌ؛ ولذلك كان «ديك» عندهما محتملا لأن يكون فُعْلا وأن يكون فَعْلًا، ويتعين عنده أن يكون فَعْلًا بالكسر، وإذا بنيت مَفْعَلَةٌ من العيش قلت على مذهبهما: معيشة، وعلى مذهبه: مَعُوشَةٌ، ولذلك كانت معيشة عندهما محتملة أن تكون مَفْعَلَةٌ ومَفْعِلَةٌ، ويتعين عنده أن تكون مَفْعَلَةٌ.

واستدل لسيبويه بأوجه:

أحدها: قول العرب «أَعْيَسُ بَيْنَ الْعَيْسَةِ» فالعيسة^(١) مصدر كالحُمْرَة.

والثاني: قولهم مَبِيعٌ أصله مَبِيعٌ، فنقلت الضمة إلى الباء ثم كسرت لتصح الياء، وسيأتى بيان ذلك.

والثالث: أن العينَ حُكِمَ لها بحكم اللام فأبدلت الضمة لأجلها كما أبدلت لأجل اللام. واستدل الأَخْفَشُ بأوجه:

أحدها: قول العرب مَضُوفَةٌ لما يُحْذَرُ منه، وهى من ضاف يضيف، إذا أشفق عليه وحذر، قال الشاعر^(٢):

وكنْتُ إِذَا جَارِي دَعَا لِمَضُوفَةٍ أَشْمَرٌ حَتَّى يَبْلُغَ السَّاقَ مَتْرَى

(١) العيسة: بياض يخالطه شقرة. - هـ قاموس.

(٢) قائله: هو أبو جندب الهذلي - وهو من الطويل -.

اللغة: «لمضوفة»: ما ينزل به من حوادث الدهر ونواب الزمان «حتى يبلغ الساق» روى: حتى ينصف الساق «متري» كناية عن شدة قيامه واهتمامه فى نصره جاره عند حلول النواب.

المعنى: إذا دعانى جارى لهذا الأمر شمرت عن ساقى وقلت فى نصرته.

الإعراب: «وكنْتُ» الواو للعطف وكان فعل ماض ناقص والتاء اسمها، وجملة «أشمر» خبر كان، وجعل الجوهري كان رائدة ههنا. قال: لأنه يخبر عن حاله وليس يخبر بكننت عما مضى من فعله، وليس كذلك لأنه لا تقع رائدة أولا إذا رفعت الاسم ونصبت الخبر. «إذا» ظرف «جارى» فاعل بفعل محذوف والياء مضاف إليه - يفسر الفعل بالظاهر والتقدير: إذا دعا جارى، ومفعول دعا محذوف تقديره: دعانى.

والثاني: أن المفرد لا يقاس على الجمع، لأننا وجدنا الجمع يقرب فيه ما لا يقرب في المفرد. ألا ترى أن الواوین المتطرفتين يقربان ياءين في الجمع نحو: «جثي» جمع جاثٍ ولا يقربان في المفرد نحو «عثو» مصدر عثا.

والثالث: أن الجمع أثقل من المفرد فهو ادعى إلى التخفيف.

وصحح أكثرهم مذهب سيبويه وأجابوا عن الأول من أدلة الأخفش

بوجهين:

أحدهما: أن مضوفة شاذ فلا تُبنى عليه القواعد.

والآخر: أن أبا بكر الزبيدي ذكره في مختصر العين من ذوات الواو، وذكر أضاف إذا أشفق رباعيا، ومن روى ضاف يضيف فهو قليل. وعن الثاني والثالث بأنهما قياس معارض للنص، فلا يلتفت إليه.

وواوًا إثر الضمِّ رُدُّ الياءِ متى
ألفيَ لامَ فعلٍ أو من قبلِ تاءِ
كتاءِ بانٍ من رميَ كمقدرةٍ
كذا إذا كسبَعانَ صيرةٍ

تبدل الياء المتحركة بعد الضمة واوًا إذا كانت لام فعلٍ نحو: «قَصُو الرجلُ ورمَوْ» وهذا مختص بفعل التعجب، ولم يجئ مثل ذلك في فعل متصرف إلا ما ندر من قولهم: «نَهَو الرجلُ فهو نهى» إذا كان كامل النُهية، وهو العقل. أو كانت لام اسم مبنى على التانيث بالتاء كمرموة مثال مقدرة من رمي، فلو كانت التاء عارضة بأن يقدر بناء الكلمة على التذكير ثم يعرض لحاق التاء وجب إبدال الضمة كسرة، وتصحيح الياء كما يجب ذلك مع التجريد وذلك نحو توان الأصل فيه تَوَانِي، فأبدلت الضمة كسرة فصار تَوَانِيًا، لكنه خُفِّفَ بإبدال ضمته كسرة لأنه ليس في الأسماء المتمكنة ما آخره واو قبلها ضمة لازمة، فإذا لحقت التاء قلت: تَوَانِيَةٌ، لأنها عارضة فلا اعتداد بها.

= «المضوفة» جار ومجرور متعلق بدعا «حتى» للغاية وأن بعدها مضمرة «يلبغ» فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد حتى «الساق» مفعول به «مترى» فاعل يلبغ والياء مضاف إليه.

الشاهد: قوله: «مضوفة» فإن القياس فيه مضيئة.

مواضعه: ذكره الأشموني ٨٤٨/٣، وابن يعيش ٨١/١٠.

فإن قلت: من أين يعلم أن مراده غير العارضة؟.

قلت: من تقييده بنحو مقدرة وقوله: (كذا إذا كسبعان صيره) يعني أنه يجب إبدال الياء بعد الضمة واوًا قبل زيادتي فعلان كبناء مثل سُبُعان من الرمي، وهو اسم موضع فتقول فيه رَمُوان وأصله رَمِيان، قلبت الياء واوًا وسلمت الضمة؛ لأن الألف والنون لا يكونان أضعف حالًا من التاء اللازمة في التحصن من الطرف.

وإن تكن عينًا لفعلي وصفًا فذاك بالوجهين عنهم يُلْفَى

أى: وإن تكن الياء المضموم ما قبلها عينًا لفعلي وصفًا جار فيها وجهان:

أحدهما: إبدال الضمة كسرة فتصح الياء، والآخر: إبقاء الضمة فتقلب الياء واوًا فتقول فى أنثى الأكيْس والأضيْق الكيسى والضيقى، على الأول، والكوسى والضوقى على الثانى، قال الشارح: ترديدًا بين حملة على مذكّره تارة وبين رعاية الزنة أخرى.

تنبيهان:

الأول: فهم من قوله وصفًا أن فعلى إذا كانت اسمًا تقلب ياؤها واوًا نحو طُوبى وهو اسم مصدر من الطيب، وقد قرئ ﴿طِيبِي لَهُمْ...﴾^(١) وهو قليل.

الثانى: كلام الناظم هنا مخالف لكلام سيبويه ومن تبعه من أهل التصريف من وجهين: أحدهما: أنه أجاز فى فعلى وصفًا وجهين وهم جزموا بأحدهما، فقالوا: تقلب ياء فعلى اسمًا واوًا كطوبى والكوسى وهما من الطيب والكيس ولا تقلب فى الصفة، ولكن يكسر ما قبلها فتسلم الياء نحو: «مِشِيَّة حِيكى» يقال حاك فى مشيته يحيك حيكانا - إذا حرك منكبيه - و﴿قِسْمَةٌ ضِيزَى﴾^(٢) أى جائرة من قولهم: ضاره حقه يضيّزه إذا بخسه وجر عليه فيه، والأصل ضيزى وحيكى - بالضم - لأنه ليس فى الصفات فعلى - بالكسر - وفيه فعلى - بالضم - فأبدلوا من

(١) من الآية ٢٩ من سورة الرعد.

(٢) من الآية ٢٢ من سورة النجم.

الضمة كسرة لتصح الياء على حد فعلهم في يُّضِرُّ فرقاً بين الاسم والصفة، قال بعضهم: ولم يأت من الصفات غير هذين يعني: حيكى وضيضى، والآخر أنهم ذكروا أنثى الأفعال في باب الأسماء فحكّموا لها بحكم الأسماء أعنى: إقرار الضمة وقلب الياء واوا، وظاهر كلام سيبويه أنه لا يجوز فيها غير ذلك وذكرها المصنف في باب الصفات، وأجاز فيها الوجهين، ونص على أن الوجهين في ذلك، مسموعان من العرب، وقال الشلوين: لم يجرى من هذا مقلوبا إلا فعلى أنثى أفعال، ولم يجرى اسما ولا صفة دونها، وهذا كله قياس من النحويين جعلوه نظير فعلى وهو عكسه. انتهى وكأنه لم يعتد بطوبى أو رآه تأنيث الأطيع.

فصل

[إذا اعتلت لام فعلى]

مِنْ لَامِ فَعَلَى اسْمًا أْتَى الْوَاوُ بَدَلَ يَاءِ كَتَفَوَى غَالِبًا جَا ذَا الْبَدَلِ

إذا اعتلت لام فعلى - بفتح الفاء - فتارة تكون لامها واوا، وتارة تكون ياء . فإن كانت واوا سلمت فى الاسم كالدعوى وفى الصفة نحو نَشَوَى^(١) فلم يفرقوا فى ذوات الواو بين الاسم والصفة، وإن كانت ياء سلمت فى الصفة نحو خَزَيَا وَصَدَيَا، وقلبت واوا فى الاسم كالتقوى والفتوى والبقوى^(٢) فرقًا بين الاسم والصفة، وأوثر بهذا الإعلال (لأنه أخف)^(٣)، فكان أحمل، وأكثر النحويين يجعلون هذا مطردًا، وقال بعضهم: شذ من ذلك لفظة واحدة وهى قولهم: «طَفَيَا» لولد البقر فجاءت بالياء وكان القياس طَغَوْا - بالواو - وزاد فى شرح الكافية لفظتين قال فيه: وإنما قال غالبًا احترازًا من الرِّبَا بمعنى الرائحة والطغيا وهو ولد البقرة الوحشية، وسَعَيَا اسم موضع، انتهى . والذى ذكره سيبويه وغيره من النحويين أن الربا صفة وليس بشاذ والأصل رائحة ربا أى: مملوءة طيبًا .

تنبيه:

ما ذكره الناظم هنا وفى شرح الكافية موافق لمذهب سيبويه وأكثر النحويين، أعنى فى كون إبدال الياء واوا فى فعلى الاسم مطردًا، وإقرار الياء فيها شاذ، وعكس فى التسهيل فقال: وشذ إبدال الواو من الياء لآما لفعلى اسمًا، وقال أيضا فى بعض تصانيفه: من شواذ الإعلال إبدال الواو من الياء فى فعلى اسمًا كالتَشَوَى والتقوى والعنوى^(٤) والفتوى والأصل فيهن الياء .

(١) نشوى: بلد بأذربيجان .

(٢) البقوى: من الإبقاء - وهى الرحمة والرعاية .

(٣) أ، جـ .

(٤) العنوى: فى النسخ رسم هذا المثال ولم أجد له ذكرا فى القاموس، ولا فى المصباح ولا فى غيرهما، والذى فى كتب اللغة، والعنوة بناء التانيث، وفسرت بالقهر والمودة .

ثم قال:

وأكثر النحويين يجعلون هذا مطرداً، وألحقوا بالأربعة المذكورة: الشَّرْوَى والطَّغْوَى واللَّقْوَى والدَعْوَى^(١) زاعمين أن أصلها الياء، والأولى عندي جعل هذه الأواخر من الواو سداً لباب التكثير من الشذوذ، ثم قال: وما يبين أن إبدال يائها واواً شاذ تصحيح الرِّبَاً وهي الرائحة، والطَّغْيَا، وهي ولد البقرة الوحشية تفتح طاؤها وتضم، وسعياً اسم موضع.

فهذه الثلاثة الجائية على الأصل والتجنب للشذوذ أولى بالقياس عليها، انتهى.

وتعقب احتجاجه بهذه الثلاثة، أما «ربياً» فقد جعلها سيبويه صفة قال: ولو كانت اسماً لقلت رَوَى - وأما «طغياً» فلا دليل فيه لأنه قد نقل فيه ضم الطاء فمن فتح أقر الياء استصحاباً للغة الضم، وأما «سعياً» فهو علم ويحتمل أن يكون منقولاً من صفة كخزياً وصدياً.

بالعكس جاء لامُ فُعَلَى وَصَفَاً وَكَوْنَ قُصْوَى نَادِرًا لَا يَخْفَى

إذا اعتلت لام فعلى - بضم الفاء - فتارة تكون لامها ياء، وتارة تكون واواً؛ فإن كانت ياء سلمت في الاسم نحو الفُتْيَا، وفي الصفة نحو القُصْيَا تأنيث الأقصى، فلم يفرقوا في فُعَلَى من ذوات الياء بين الاسم والصفة، كما لم يفرقوا في فعلى - بالفتح - من ذوات الواو كما سبق، وإن كانت واواً سلمت في الاسم نحو حُزْوَى - اسم موضع - وقلبت ياء في الصفة نحو الدنيا والعليا فهذا معنى قوله: (بالعكس).

وشذ من ذلك كالقُصْوَى في لغة غير تميم، وأما تميم فيقولون: «القُصْيَا» على القياس، وشذ أيضاً «الحلْوَى» عند الجميع.

(١) الشروى: بمعنى مثل يقال لك شرواه أى: مثله.
والطغوى: بمعنى الطغيان.

واللقوى: كذا في النسخ - بالقاف - ولم أجد له ذكراً في القاموس وغيره، والذي فيه اللغوى - بالعين - بمعنى اللغو، وهو ما لا يعتد به من كلام أو غيره.

تنبيه:

ما ذكره المصنف من أن لام فعلى إذا كانت واواً تبدل ياء في الصفة وتسلم في الاسم مخالف لقول أهل التصريف، فإنهم يقولون: إن فعلى إذا كانت لامها واواً تقلب في الاسم دون الصفة ويجعلون «حزوى» شاذاً، وقال المصنف في بعض كتبه: النحويون يقولون هذا الإعلال مخصوص بالاسم ثم لا يمثلون إلا بصفة محضة أو بالدنيا، والاسمية فيها عارضة، ويزعمون أن تصحيح حزوى شاذ كتصحيح «حيوة»، وهذا قول لا دليل على صحته، وما قلته مؤيد بالدليل وموافق لقول أئمة اللغة.

حكى الأزهرى عن الفراء وابن السكيت أنهما قالوا:

ما كان من التعوت مثل الدنيا والعليا فإنه بالياء، فإنهم يستقلون الواو مع ضمة أوله، وليس فيه اختلاف، إلا أن أهل الحجاز أظهروا الواو في القُصوى، وبنو تميم قالوا: القصيا. انتهى.

وأما قول ابن الحاجب بخلاف الصفة كالحزوى يعنى تأنيث الأغرزي، قال ابن المصنف: هو تمثيل من عنده، وليس معه نقل، والقياس أن يقال: الغزيا كما يقال العليا.



فصل

[إذا اجتمعت الواو والياء وسكن ما قبلها]

إِنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَاً وَاتَّصَلَ وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيًّا
فَيَاءِ الْوَاوِ أَقْلِبْنِ مُدْغِمًا وَشَدَّ مُعْطَى غَيْرِ مَا قَدْ رُسِمًا

حاصل هذا الفصل أن الواو والياء إذا اجتمعا وسكن سابقهما وجب إبدال الواو ياء ثم الإدغام، وذلك مشروط بشروط:

الأول أن يتصلا، أعنى: أن يكونا في كلمة واحدة، فلو كانا في كلمتين نحو «فو يوسف» وهذا «فوزيد» لم يجز الإبدال والإدغام.

الثاني: أن يكون سكون السابق أصليا، فلو كان عارضا نحو قَوَى مخفف قوى لم تبدل ولم تدغم.

الثالث: ألا يكون الساكن بدلا غير لازم نحو رُويَّة مخفف رُويَّة، فلا يبدل لعروضه، وحكى الكسائى الإدغام فى روياء إذا خفت وسمع من يقرأ ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّيَا تَعْبُرُونَ﴾ (١).

فإن كانت بدلا لازما نحو أيم وهو مثال أُبْلَم من الأيمة أصله أويم، فأبدلت الهمزة الثانية واوا، لانضمام التى قبلها فصار أويم، وهذا بدل لازم فقلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء فصار أيم، وهذان الشرطان مأخوذان من قوله: (ومن عروض عريا) أى من عروض ذات أو من عروض سكون.

فمثال ما اجتمعت فيه الشروط سيّد وأصله سيّود، لأنه فيعمل من ساد يسود، ومرمى أصله مرموى لأنه مفعول من رمى يرمى، فأبدلت الواو فيهما ياء ثم أدغمت أولى الياءين فى الأخرى.

تنبيهات:

الأول: لوجوب الإبدال فى هذا النوع شرط رابع لم ينبه عليه هنا، وهو ألا يكون الثانى واوا تحركت لفظا فى أفراد وتكسير غير لازم بعد ياء التصغير نحو جدول، فلك فى تصغيره وجهان:

(١) من الآية ٤٣ من سورة يوسف.

أحدهما: جُدَيْلٌ بالإبدال والإدغام على القياس وهو الأرجح.
والآخر: جُدْيُولٌ - بالتصحیح.

وقوله: (وشذ معطى غير ما قد رسما) يشمل ثلاثة أضرب:

أحدهما: ما أبدل وأدغم ولم يستوف الشروط كقولهم فى الرؤيا رِيًّا، وقد قرأ بعضهم ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرِّيَاءِ تَعْبُرُونَ﴾ وحكى الفراء فى روية مخفف رؤية رِيَّة - بالإدغام، وقال فى شرح الكافية: وحكى بعضهم اطرادهم على لغة، وقاس بعضهم عارض السكون على عارض البدلية فقال: فى قوَى مخفف قوى فى - بالإدغام وهو ضعيف.

الثانى: ما صحح مع استيفاء الشروط كقولهم للسَّنور ضَيَّونَ، وَعَوَى الكلب عَوِيَّةً، ويومٌ أيومٌ^(١).

والثالث: ما أبدل فيه الياء واواً وأدغمت الواو فى الواو كقولهم: عوى الكلب عَوَّةً وهو نَهْوٌ عن المنكر.

مِنْ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ بِتَحْرِيكِ أَصْلٍ أَلْفًا أَبْدِلَ بَعْدَ فَتْحِ مُتَّصِلٍ

يجب إبدال كل ياء أو واو تحركت بعد فتح ألفا بشروط:

الأول: أن يكون التحريك أصلياً، احترازاً من أن يكون عارضاً نحو جَيْلٍ وتَوَمَّ مخففى جَيْئَلٍ وتَوَامٍ.

والثانى: أن يكون الفتح متصلاً احترازاً من أن يكون منفصلاً بحرف نحو زَاى وواو، فإن الألف فاصلة، أو يكون من كلمة أخرى نحو إن يزيد ومق، فإنه لا يؤثر.

والثالث: أن يكون اتصاله أصلياً احترازاً من نحو بناء مثل عَلِيَّبُ^(٢) من الرمي أو الغزو فتقول فيه رُمِيٍّ وَغَزُوٍّ - منقوصاً - ولا تقلب الواو والياء أَلْفًا، لأن اتصال

(١) أيوم: أى: كثير الشدة.

(٢) العلبط: بضم العين وفتح اللام وكسر الموحدة: الضخم.

الفتحة بها عارض بسبب حذف الالف، إذ الاصل رُمَائِيٌّ وَغَزَاوِيٌّ؛ لان عَلِبَطًا
أصله عَلَابِطٌ.

فإن قلت: لا يؤخذ هذا الشرط من النظم.

قلت: بل من قوله: (متصل) فإن هذا منفصل تقديراً واتصاله عارض فيكون
المعنى بعد فتح متصل لفظاً وتقديراً، فهذه الشروط لابد من اعتبارها في الإعلال
المذكور ولا يشترط معها في إعلال اللام إلا شرط واحد وهو ألا يتصل بها ألف
ولا ياء مشددة، وأما العين فيشترط في إعلالها مع هذه الشروط الثلاثة شروط
أخر.

أولها: ألا يسكن ما بعدها، وثانيها: ألا يكون ما هي فيه فعلا على فعل ذا
أفعل أو متصرفا منه، وثالثها: ألا يكون ما هي فيه فعلا واويا على افتعل بمعنى
تفاعل أو مصرفا منه. ورابعها: ألا يعل ما وليها، وخامسها: ألا يكون ما هي فيها
اسما مختوما بزيادة تختص بالأسماء، وسادسها: ألا تكون هي بدلا من حرف لا
يعل - وسيأتي الكلام على هذه الشروط مفصلا إن شاء الله تعالى.

فمثال ما يعل لاستيفاء الشروط وهي لام رمى ودعا أصلهما رمى ودعو،
فقلبت الياء والواو ألفا لما تقدم.

ومثال ذلك وهو عين باع وقال، أصلهما بيع وقول، فقلبت الياء والواو ألفا
لذلك، وقد أشار إلى أول هذه الشروط الستة بقوله:

إِنْ حُرِّكَ التَّالِيُ وَإِنْ سَكُنَ كَفَّ إِعْلَالُ غَيْرِ اللَّامِ.....

يعنى: أن إعلال الياء والواو بالإعلال المذكور إذا كانا غير مشروط بأن
يتحرك تاليهما كما مثلنا به، فإن سكن تاليهما منع الإعلال وكفه مطلقاً نحو بيان
وغيور وطويل وخورتنق، وأما اللام فقد بين حكمها بقوله:

وَهِيَ لَا يُكْفَى.....

إِعْلَالُهَا بِسَاكِنِ غَيْرِ أَلْفٍ أَوْ يَاءِ التَّشْدِيدِ فِيهَا قَدْ أَلْفٌ

لما كانت اللام محل التغيير لم يكف إعلالها الساكن كما كف إعلال العين ما لم تكن ألفاً أو ياء مشددة فإنهما يكفان إعلالها دون غيرهما من السواكن، فالألف نحو رَمِيًا وَعَزَوًا، والياء المشددة نحو عَلَوِيّ، لأنهم لو أعلوا قبل الألف لاجتمع ساكنان، فيحذف أحدهما فيصير اللفظ رمى وعزا، فلا يُدرى للمثنى هو أم للمفرد.

وأما: رحيان وعصوان، فمحمول عليه لأنه من بابه، وأما نحو علويّ، فلا تبدل واوه ألفاً لأنها في موضع تبدل فيه الألف واواً، فإن ولى اللام غير الألف والياء المشددة من السواكن أعلت نحو يَخْشُونَ أصله يخشون، فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتقى ساكنان فحذفت الألف لالتقاء الساكنين، وكذلك تقول في جمع عصا - مسمى به - قام عَصَوْنَ، والأصل عَصَوُونَ، ففعل به ما ذكر في يخشون، وعلى هذا لو بنيت من الرمي مثل عنكبوت قلت رَمِيَّوتٍ والأصل رَمِيَّوتٍ ثم قلب وحذف لملاقة الساكن وسهّل ذلك أمن اللبس إذ ليس في الكلام فَعَلَوْتُ، وذهب بعضهم إلى تصحيح هذا، لكون ما هي فيه واحداً، ثم أشار إلى ثانيها بقوله:

وَصَحَّ عَيْنُ فَعَلٍ وَفَعِلًا ذَا أَفْعَلٍ كَأَغْيِدٍ وَأَحْوَلًا

ما كان من الأفعال على فعل وعينه ياء أو واو واسم فاعله على أفعل لزم تصحيحه حملاً على أفعل لموافقته له في المعنى، لأن فعل من هذا النوع مختص بالألوان والخلق نحو غيد فهو أغيد^(١) وحول فهو أحول، ومصدر فعل هذا محمول عليه في التصحيح أيضاً نحو غيد غيدا وحول حولاً.

واحترز بقوله: (ذا أفعل) من نحو خاف ونحوه فإن وزنه فَعِلٌ، ولكن فاعله متزن بفاعل، ثم أشار إلى ثالثها بقوله:

وَإِنْ يَبِيْنُ تَفَاعُلٌ مِّنْ افْتَعَلٍ وَالْعَيْنُ وَاوٌ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلِّ

(١) الأعيد: الناعم البدن، ويقال في الأثني غيداء وغادة.

إذا كان افتعل واوى العين بمعنى تفاعل صح حملا على تفاعل، لكونه
 بمعناه نحو اجتوروا وازدوجوا بمعنى تجاوروا وتزاجوا، واحترز بقوله: (وإن بين
 تفاعل من افتعل) من أن يكون افتعل لا يدل على التفاعل، وهو الاشتراك فى
 الفاعلية والمفعولية، فإنه يجب إعلاله مطلقا نحو اختان بمعنى خان واجتار بمعنى
 جار، واحترز بقوله: (والعين واو) من أن تكون عينه ياء فإنه يجب إعلاله.

ولو كان دالا على التفاعل، نحو امتاروا وابتاعوا واستافوا^(١) أى تضاربوا
 بالسيف؛ لأن الياء أشبه بالالف من الواو فكانت أحق بالإعلال منها، ثم أشار
 إلى رابعها بقوله:

وإن لَحْرَفَيْنِ ذَا الإِعْلَالِ أُسْتَحِقَّ صُحْحَ أَوَّلٍ وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقُّ

إذا اجتمع في الكلمة حرفا علة واوان أو ياءان أو ياء وواو، وكل منهما
 مستحق لأن يقلب ألفا لتحركه وانفتاح ما قبله، فلا بد من تصحيح أحدهما لثلا
 يجتمع إعلاان والآخر أحق بالإعلال، فاجتماع الواوين كالحوى مصدر حوى إذا
 أسود، ويدل على أن ألف الحوى منقلبة عن واو قولهم فى مثناه: حووان، وفى
 جمع أحوى: حو، وفى مؤنثه حواء، فأصل الحوى حوو، فكل واحدة من
 الواوين تستحق الانقلاب، فإن قلبناهما لالتقى ألفان فيجب حذف أحدهما لالتقاء
 الساكنين، ثم حذف الآخر لملاقاة التنوين فيبقى اسم متمكن على حرف واحد،
 وذلك ممتنع، وما أفضى إلى الممتنع ممتنع، فلما امتنع إعلالهما معا وجب إعلال
 أحدهما، وكان الثاني أحق بذلك لأن الطرف محل التغيير والعين متحصنة
 بوقوعها حشوا واجتماع الياءين كالحيا للغيث - وأصله حى، فأعلت الياء الثانية لما
 تقدم، واجتماع الواو والياء كالهوى، أصله هوى فأعلت الياء على ما ذكر فى
 الحوى.

(١) بمعنى: تمايزوا وتبايعوا وتسايفوا.

وهكذا يفعل في كل ما جاء من هذا النوع إلا ما شذ من نحو غاية وأصله غيِّية، فأعلت الياء الأولى وصحت الثانية، وسهل ذلك كون الثانية لم تقع طرفاً، ومثل غاية في ذلك ثاية - وهي حجارة صغار يضعها الراعى عند متاعه فيثوى عندها - وطاية - وهي السطح والدكان أيضاً - وكذلك آية عند الخليل أصلها آيئة، فأعلت العين شذوذاً، وفي آية خمسة مذاهب غير مذهب الخليل ذكرتها في غير هذا الموضع، وإلى غاية وأخواتها أشار بقوله: (وعكس قد يحق)، ثم أشار إلى خامسها بقوله:

وَعَيْنٌ مَا آخِرُهُ قَدْ زِيدَ مَا يَخُصُّ الْأِسْمَ وَأَجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا

لما كان الإعلال فرعا والفعل فرع كان أحق به من الاسم؛ ولهذا إذا كان آخر الاسم زيادة تختص بالأسماء وجب سلامة عينه إذا كانت واواً أو ياء تحركتا وانفتح ما قبلهما؛ لأنه بتلك الزيادة بعد شبهه بما هو الأصل في الإعلال، وذلك نحو جَوْلَانٌ وَسَيِّصْلَانٌ، فإنهما قد ختما بزيادة تختص بالأسماء، وهي الألف والنون فصحت عينهما لذلك، وما جاء من هذا النوع مُعَلَّأً عد شاذاً نحو: داران وماهان^(١) وقياسهما دَوْرَانٌ وَمَوْهَانٌ وخالف المبرد في هذا فزعم أن الإعلال هو القياس، وعليه جاء داران وماهان، والصحيح الأول وهو مذهب سيبويه.

تنبيهات:

الأول: زيادة تاء التأنيث غير معتبرة في التصحيح؛ لأنها لا تخرجه عن صورة فعل لأن تاء التأنيث تلحق الماضي، فلا يثبت بلحاقها مبينة في نحو: قَالَةٌ وبَاعَةٌ، وأما الحَوَكَّةُ فتصحيحه شاذ باتفاق.

(١) قيل: إن داران وماهان - أعجميان فلا يحسن عددهما فيما شذ.

الثانى: اختلف فى ألف التائىث المقصورة فى نحو صَوْرَى - وهو اسم ماء - فذهب المازنى إلى أنها مانعة من الإعلال؛ لاختصاصها بالاسم.

وذهب الأخفش إلى أنها لا تمنع الإعلال، لأنها لا تخرجه عن شبه الفعل، لأنها فى اللفظ بمنزلة ألف فعلاً، فتصحیح صَوْرَى عند المازنى مقيس، وعند الأخفش شاذ لا يقاس عليه؛ فلو بنى مثلها من القول لقييل على رأى المازنى: قَوْلَى، وعلى رأى الأخفش: قَالَا، وقد اضطرب اختيار الناظم فى هذه المسألة، فاختار فى التسهيل مذهب الأخفش، وفى بعض كتبه مذهب المازنى، وبه جزم الشارح، واعلم أن ما ذهب إليه المازنى هو مذهب سيويه.

الثالث: لم ينبه الناظم هنا على الشرط السادس، وهو ألا تكون العين بدلا من حرف لا يُعَلَّ وقد ذكره فى التسهيل، واحترز به عن قولهم فى شجرة: شِيرة، فلم يعلوا لأن الياء بدل من الجيم، قال الشاعر^(١):

إِذَا لَمْ يَكُنْ فَيَكُنْ ظِلٌّ وَلَا جَنَى فَاْبَعْدَكُنَّ اللَّهُ مِنْ شِيَرَاتِ

الرابع: قال فى الكافية:

وقد يَكْفُ سببَ الإعلالِ أَنْ يُنَابَ عَنْ حَرْفٍ بِتَصْحِيحِ قَمِنِ

(١) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من الطويل - .

اللغة: «ولا جنى» - بفتح الجيم - وهو ما يجتنى من الشجر «فأبعدكن الله» أى: لعنكن الله: يقال أبعد الله . أى لعنه .

والخطاب للأشجار التى ليس لها ظل ولا ثمر .

والإعراب: «إذا» للشرط «لم» حرف نفى وجزم وقلب، وجملة «لم يكن فيكن ظل» وقعت

فعل الشرط وظل مرفوع لأنه اسم كان وفيكن مقدا خيره «ولا جنى» عطف على «ظل»

«فأبعدكن الله» الفاء واقعة فى جواب الشرط وأبعدكن الله جملة من الفعل والفاعل

والمفعول جوابا للشرط .

الشاهد: قوله «شيرات» فإن الياء فيه بدل من الجيم لأن أصله شجرات .

مواضعه: ذكره الأشمونى ١٥٩ / ٣ .

فهذا شامل لنوعين:

أحدهما: ما هو بدل من حرف لا يعل نحو: شيرة فى شجرة، وقد تقدم.
والثاني: ما هو حال محل حرف لا يعل، وإن لم يكن بدلا نحو: أيس
بمعنى يش، فيضعون الهمزة موضع الياء، والياء موضع الهمزة، ويصححون
الياء، وإن تحركت وانفتح ما قبلها، لأنها وقعت موقع الهمزة، والهمزة لو كانت
فى موضعها لم تبدل، فعوملت الياء معاملةتها لوقوعها موقعها، هكذا قال فى
شرح الكافية.

وهذا النوع الثانى لم يخرج بشىء من الشروط الستة المتقدمة، فيكون هذا
شرطا سابعا.

وذكر بعضهم: أن أيس إنما لم يعلّ لعروض اتصال الفتحة به، لأن الياء فاء
الكلمة فهى فى نية التقديم والهمزة قبلها فى نية التأخير، وعلى هذا فيستغنى عن
هذا الشرط بما سبق من اشتراط أصالة اتصال الفتحة.

الخامس: ذكر ابن بابشاذ لهذا الإعلال شرطا آخر، وهو ألا يكون التصحيح
للتنبية على الأصل المرفوض، قال: واحترز من مثل الخونة والحوكة. انتهى، وهو
غير محتاج إليه لأن هذا مما شذ مع استيفائه الشروط، ومثل ذلك فى الشذوذ
قولهم رَوَّحَ وَغَيَّبَ جمع رَائِحٍ وَغَائِبٍ، وَعِفَّوَةٌ جمع عِفْوٍ - وهو الجحش، قال
الشارح: لأن تاء التانيث غير مختصة بالأسماء، يعنى: فى عفوة.

وَقَبْلَ بَا أَقْلِبُ مِيمًا نُؤْنَ إِذَا كَانَ مُسْكِنًا كَمَنْ بَتَّ أَنْبَدًا

فى النطق بالنون الساكنة قبل الباء عسر، لاختلاف مخرجيهما مع مباينة لين
النون وغطتها لشدة الباء، فذلك وجب إبدالها قبل الباء ميمًا، لأنها من مخرج الباء
ومثل النون فى الغنة، ولا فرق فى ذلك بين المنفصلة والمتصلة، وقد جمعها فى
قوله:

(كَمَنْ بَتَّ أَنْبَدًا) أى: من قطعك فألقه عن بالك واطرحه. وألف (أَنْبَدًا)

بدل من نون التوكيد الخفيفة.

تنبيهات:

الأول: عبر بعضهم عن إبدال النون ميما بالقلب كما فعل الناظم، والأولى أن يعبر بالإبدال؛ لأن القلب في الاصطلاح إنما يكون في حروف العلة غالباً، وتقدم بيان ذلك.

الثاني: نقل أبو علي ابن أبي الأحوص أحد تلاميذ الشلوين عن الفراء أن النون الساكنة تخفى عند الباء، ولا يحمل على ظاهره، فإن ذلك شيء لم ينقله أحد من النحويين عن العرب، وإنما يحمل على أنه تجوز، فسمى الإبدال هنا إخفاء.

الثالث: قد تبدل النون ميما ساكنة ومتحركة دون باء، وذلك شاذ، فالساكنة كقولهم في حَنْظَل: حَمْظَل، وأمغرتِ الشاة أنغرت^(١) والمتحركة كقولهم في بنان: بَنَام، قال رؤبة^(٢):

يا هَالَّ ذاتِ المنطقِ التَّمْتَامِ وكَفَّكَ المِخْضَبِ البَنَامِ

(١) إذا خرج لبنها كالمغرة.

(٢) قائلة: هو رؤبة بن العجاج - وهو من الرجز -.

اللغة: «هال» اسم امرأة، منادى مرخم «هالة» منقول من هالة القمر، وهي الدارة المحيطة به «التمتام» من التمتمة - وهي تكرير التاء والميم - المخضب، الذي جعل فيه الخضاب «البنام» المراد: البنان - وهي أطراف الأصابع، والواحدة بنانة ويقال: بنان مخضب، لأن كل جمع يفرق بينه وبين واحده بالهاء - يوحد ويذكر.

المعنى: ينادى المسماة «هالة» ويصفها بأن في نطقها تمتمة وأطراف أصابعها مخضبة.

الإعراب: «يا» حرف نداء «هال» منادى مبني على ضم الحرف المحذوف لأجل الترخيم في محل نصب «ذات» نعت لهال باعتبار محله منصوب بالفتحة الظاهرة، وذات مضاف «والمنطق» مضاف إليه «التمتام» نعت للمنطق مجرور بالكسرة الظاهرة «وكفك» الواو حرف عطف، كف: معطوف على المنطق، وهو مضاف وكاف المخاطبة مضاف إليه مبني على الكسر في محل جر «المخضب» نعت للكف «البنام» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد: قوله: «البنام» حيث أبدل الميم من النون شذوذاً، لتحركها وعدم وجود الباء بعدها.

مواضعه: ذكره الأشموني ٢ / ٨٦٠، وابن هشام ٤ / ٢٩٦، وابن يعيش ١٠ / ٣٣.

فصل

[إذا كانت عين الفعل واوا أو ياء وقبلهما ساكن صحيح]

لِسَاكِنٍ صَحَّ أَنْقَلَ التَّحْرِيكَ مِنْ ذِي لَوْنٍ آتٍ عَيْنٍ فَعَلٍ كَأَبْنٍ

إذا كانت عين الفعل واوا أو ياء وقبلهما ساكن صحيح وجب نقل حركة العين إليه، لاستثقالها على حرف العلة، نحو: «يَقُومُ وَيَبِينُ» والأصل يَقُومُ وَيَبِينُ - بضم الواو وكسر الياء - فنقلت حركة الواو والياء إلى الساكن قبلهما. أعنى: القاف في يقوم والياء في يبين فسكنت الواو والياء.

ثم اعلم أنه إذا نقلت حركة العين إلى الساكن قبلها؛ فتارة تكون العين مجانسة (للحركة المنقولة، وتارة تكون غير متجانسة)^(١).

(فإن كان مجانسة)^(٢) لها لم تُغَيَّرْ بِأَكْثَرٍ مِنْ تَسْكِينِهَا بَعْدَ النُّقْلِ، وَذَلِكَ بِأَنَّ تَكُونَ الْحَرَكَةَ ضَمَّةً وَالْعَيْنَ وَاوًا، أَوْ كَسْرَةً وَالْعَيْنَ يَاءً، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَمْثِيلُهَا بِيَقُومُ وَيَبِينُ.

وإن كانت غير متجانسة لها أبدلت حرفا يجانس الحركة، فإذا كانت الحركة فتحة والعين واوا أو ياء أبدلت العين ألفا نحو أقام وأبان. أصلهما أقوم وأبين، فلما نقلت الفتحة إلى الساكن بقيت العين غير مجانسة لها، فقلبت ألفا.

وإذا كانت الحركة كسرة والعين واوا نقلت الكسرة، ثم قلبت الواو ياء لتجانس الكسرة نحو يُقِيمُ أصله يَقُومُ، ففعل به ما ذكر، ولهذا النقل شروط:

الأول: أن يكون الساكن المنقول إليه صحيحا، فإن كان حرف علة لم ينقل إليه نحو قَاوَلٌ وَبَيَّعٌ وَعَوَّقٌ وَيَبِينُ، وكذا الهمزة لا ينقل إليها نحو يَايْسُ مُضَارِعٌ آيْسٌ، لأنها معرضة للإعلال بقلبها ألفا، نص على ذلك في التسهيل.

فإن قلت: لم يستثن الهمزة هنا.

قلت: الهمزة قد عدتها المصنف من حروف العلة؛ فقد خرجت بقوله:

(صح).

(٢) ب.

(١) ب.

الثانى: الا يكون الفعل فعل تعجب، نحو ما أبين الشيء وأقومه، وأبين به وأقوم به، حملوه على نظيره من الأسماء فى الوزن والدلالة على المزية، وهو أفعل التفضيل.

الثالث: الا يكون من المضاعف اللام، نحو ابيض واسودّ، وإنما لم يعملوا هذا النوع لثلا يلتبس مثال بمثال، وذلك أن ابيض لو أعلنت عينه بالإعلال المذكور، لقليل فيه باض، وكان يظن أنه فاعل من البضاضة، وهى نعومة البشرة، وذلك خلاف المراد فوجب صون اللفظ مما يؤدى إليه.

الرابع: الا يكون فى المعتل اللام، نحو أهوى، فلا يدخله النقل لثلا يتوالى إعلالان، وإلى هذه الشروط الثلاثة أشار بقوله:

مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلٌ تَعَجَّبٌ وَلَا كَايِضٌ أَوْ أَهْوَى بِلَامٍ عِلَلًا

وزاد فى التسهيل شرطا آخر، وهو الا يكون موافقا لفعل الذي بمعنى افعّل نحو يعورُّ ويصيّدُ مضارعا عورَّ وصيّدَ، وكذا ما تصرف منه نحو أعورُّه الله، وكأنه استغنى عن ذكره هنا بذكره فى الفصل السابق فى قوله: (وصحَّ عينُ فَعَلٍ وفِعْلًا... ذَا أَفْعَلٍ) فإن العلة واحدة.

ومثلُ فِعْلٍ فِي ذَا الإِعْلَالِ اسْمٌ ضَاهَى مُضَارِعًا وَفِيهِ وَسْمٌ

يعنى أن الاسم المضاهى للمضارع - وهو الموافق له فى عدد الحروف والحركات - يشارك الفعل فى وجوب الإعلال بالنقل المذكور، وبشرط أن يكون فيه وسْمٌ يمتاز به عن الفعل، فاندرج فى ذلك نوعان:

أحدهما: ما وافق المضارع فى وزنه دون زيادته كمكانم، فإنه موافق للفعل فى وزنه وفيه زيادة تنبئ عن أنه ليس من قبيل الأفعال وهى الميم؛ فاعل، وكذلك نحو مُقيم ومُبين ولو بنيت من البيع مَفْعَلَةٌ - بالفتح - قلت: مباعة أو مَفْعَلَةٌ - بالكسر - قلت مَبِيعَةٌ أو مَفْعَلَةٌ - بالضم - فعلى مذهب سيبويه تقول مَبِيعَةٌ أيضا، وعلى مذهب الأخفش تقول مَبُوعَةٌ. وسبق ذكر مذهبهما.

والآخر: ما وافق المضارع في زيادته دون وزنه، كبناء مثل تحلئ من البيع فتقول فيه تبيع بالإعلال المذكور لكونه موافقا للفعال في عدد حروفه وحركاته وزيادته إلا في وزنه؛ لأن تفعلا - بكسر التاء - ليس من الأبنية المخصوصة بالأسماء، وإذا بنيت من البيع مثل تُرتب^(١) قلت: تُبيع على مذهب سيبويه، وتُبوع على مذهب الأخفش لأن تفعلا - بضم التاء - ليس من أوزان الأفعال، بل هو من الأوزان المخصوصة بالأسماء كتفعل - بكسر التاء.

وأما ما شابه المضارع في وزنه وزيادته معاً، فيجب تصحيحه نحو ابيض واسود وأطول منه وأبين، ولو بنيت من البيع مثل تضرب أو تقتل قلت: تبيع بالتصحيح لموافقته للفعال في الأمرين معاً.

والحاصل أنه لا يعمل الاسم المشابه للفعال حركة وسكوناً إلا إذا خالفه في حركة نحو تبيع مثال تحلئ من البيع أو زيادة في أوله نحو مقام. فإن قلت: ولم كان ذلك؟

قلت: لأنه إذا شابه الفعل من كل وجه وأعل توهم كونه فعلاً فوجب تصحيحه لئلا يلتبس بالفعال.

فإن قلت: يتقضى هذا بنحو يزيد وتزيد - علمين - فإنهما أعلا مع موافقة الفعل في الأمرين.

قلت: هذان ونحوهما مما نقل من الفعل بعد الإعلال، لا أنه أعل بعد تقديره اسماً.

ومن ذلك: أبان عند من لم يصرفه، فإن وزنه أفعال أعل في حال الفعلية ثم سمي به، وأما من صرفه فهو عنده فعال، وليس من هذا الباب.

وبهذا تعلم أن استدلال بعضهم على أنه فعال بأنه لو كان أفعال لم يعمل لأنه من قبيل الأسماء ضعيف، لأنه كيزيد ونحوه مما نقل بعد الإعلال.

(١) الترتب: بناءين مضمومتين وتفتح الثانية - الشيء المقيم الثابت.

تنبيه:

ما تقدم من إعلال نحو تبيع مثال تحلي، لكونه خالف المضارع بكسر أوله هو مذهب النحويين كافة إلا المبرد فإنه يصحح ذلك ونحوه، لأنه ليس مبنيًا على فعل، فتقول تبيع - بالتصحيح - وتقول في مثل ترتب من القول تقول - بالتصحيح أيضا، وكذلك يشترط في إعلال نحو مقام مناسبة الفعل، وتقول: إن مقاما ومباعا ونحوهما مما خالف الفعل بزيادته، وإنما اعتلت لأنها مصادر لفعل أو اسم مكان، لا لأنها على وزن الفعل، ومدین ومريم ومكورة، عنده وارد على القياس، إذ لا فعل لها فتحمل عليه وهي عند غيره مما شذ من الإعلال، والتصحيح مذهب الجمهور، ويدل على فساد ما ذهب إليه إعلال عين معيشة ومثوبة وليس بمصدرين ولا اسمي مكان، إنما هما اسمان لما يعاش به من خير أو شر:

ومفعلٌ صُحِّحَ كالمفعَالِ .

كان حق مفعل أن يعل لأنه على وزن تعلم، وزيادته خاصة بالأسماء أعنى الميم، فكان فيه موافقة الفعل من وجه ومخالفته من وجه، وذلك يقتضى إعلاله، لكنه صحح لشبهه لفظا ومعنى بما يستحق التصحيح وهو مفعال لأنه غير موازن للفعل لأجل الألف التي قبل لامه، أما شبهه به لفظا فواضح، وأما شبهه به معنى فلأن كلا منهما يكون آلة كمخيط ومكيال، وصفة مقصودا بها المبالغة كمهمز ومحضار، فسوى بينهما في التصحيح، وإلى سبب تصحيح مفعل أشار بقوله (كالمفعال) فعلة تصحيحه عنده شبهه بمفعال وقد صرح بذلك في غير هذا النظم، وقد ذكر كثير من أهل التصريف أن علة تصحيحه كونه مقصورا من مفعال فهو هو غير أنه قصد.

وَأَلْفَ الْإِفْعَالِ وَاسْتَفْعَالِ
أَزِلْ لِدَا الْأَعْلَالِ . وَأَلْتَا الزَّمَّ حَوْضَ وَحَذَفَهَا بِالنَّقْلِ رَبَّمَا عَرَضَ

إذا كان المصدر على إفعال أو استفعال، مما أعلت عينه، حمل على فعله في الإعلال فتنتقل حركة عينه إلى فائه، ثم تقلب ألفا لتجانس الفتحة، فيلتقى ألفان، فتحذف إحداهما لالتقاء الساكنين، ثم تعوض عنها تاء التانيث، وذلك نحو إقامة



واستقامة أصلهما إقوام واستقوام، فنقلت فتحة الواو إلى القاف، ثم قلبت الواو ألفا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها، فالتقى ألفان الأولى بدل العين والثانية ألف إفعال واستفعال فوجب حذف أحدهما.

واختلف النحويون أيتهما المحذوفة؟ فذهب الخليل وسيبويه إلى أن المحذوفة ألف إفعال واستفعال، لأنها الزائدة، ولقربها من الطرف، ولأن الاستفعال بها حصل وإلى هذا ذهب الناظم؛ ولذلك قال: (وَأَلْفُ الْإِفْعَالِ وَاسْتِفْعَالٍ . . . أَرْل . . .). وذهب الأخفش والفراء إلى أن المحذوفة بدل عين الكلمة، والأول أظهر، ولما حذفت الألف عوض عنها تاء التأنيث ف قيل: إقامة واستقامة.

وأشار بقوله: (وحذفها بالنقل ربما عرض) إلى أن هذه التاء التي جعلت عوضا قد تحذف، فيقتصر في ذلك على ما سمع، ولا يقاس عليه، كقولهم: أراء إراء واستقام استقاما، قال الشارح: ويكثر ذلك مع الإضافة كقوله تعالى: ﴿وَأَقَامَ الصَّلَاةَ﴾ فهذا على حد قوله^(١):

وَأَخْلَفُوكَ عِدَّ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا

(١) قائله: هو أبو أمية - الفضل بن العباس - بن عتبة بن أبي لهب - وهو من البسيط - وصدره: إن الخليل أجدوا البين فأنجدوا.

اللغة: «الخليط» المخالط الذي يخالط المرء في جميع أموره «البين» الفراق «أجدوا البين» أحدثوا الفراق وجعلوه أمرا جديدا «أنجدوا» بعدوا واندفعوا، ويروى: انصرموا - أي: انقطعوا ببعدهم عنا.

المعنى: يجرد الشاعر من نفسه شخصا يخاطبه ويقول له: إن أصحابك وأصدقاءك الذين عاشروك، قد أحدثوا بينك وبينهم فرقة، وبعدوا عنك وأخلفوا ما كانوا قد وعدوك به وعاهدوك عليه، من دوام الألفة وطول عهد القرب والمودة.

الإعراب: «إن» حرف توكيد ونصب، «الخليط» اسم إن «أجدوا» فعل ماض، وواو الجماعة فاعله «البين» مفعول به لأجدوا، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر إن «فأنجدوا» الفاء عاطفة. المجرد: فعل ماض وواو الجماعة فاعله «وأخلفوك» الواو عاطفة أخلف فعل ماض وواو الجماعة فاعله وكاف الخطاب مفعول أول مبني على الفتح في محل نصب «عد» مفعول ثان «الأمر» مضاف إليه «الذي» اسم موصول نعت للأمر «وعدوا» فعل ماض وفاعله، والجملة لا محل لها صلة الموصول، والعائد محذوف: الأمر الذي وعدوه.

الشاهد: قوله: «عد الأمر» حيث حذفوا التاء عند الإضافة شذوذا؛ لأن أصله «عدة». مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن هشام ٣٠٩ / ٤، وابن الناظم.

وقال فى شرح الكافية: وامتنع حذفها إلا بسمع كقوله تعالى: ﴿وَأَقَامِ الصَّلَاةَ﴾^(١) قلت: وتقدم مذهب الفراء فى باب الإضافة، قيل وحسن حذف التاء فى الآية مقارنته لقوله تعالى بعد: ﴿وَأَيُّهَا الزُّكَاةُ﴾^(٢).

تنبيه:

قد ورد تصحيح إفعال واستفعال وفروعهما فى الفاظ: منها أعولَ إعوألا، وأغيمت السماء إغياماً، واستحوذ استحواداً، واستغفل الصبي استغياً^(٣) وهذا عند جمهور النحويين شاذ يحفظ ولا يقاس عليه، وذهب أبو زيد إلى أن ذلك لغة يقاس عليها، وحكى الجوهري عنه أنه حكى عن العرب تصحيح أفعال واستفعال تصحيحاً مطرداً فى الباب كله، وقال الجوهري فى موضع آخر: تصحيح هذه الأشياء لغة فصيحة صحيحة، وذهب فى التسهيل إلى مذهب ثالث، وهو أن التصحيح مطرد فيما أهمل ثلاثيه، كاستنوق استنواقاً، لا فيما له ثلاثى نحو استقام.

وَمَا لِلْأَفْعَالِ مِنَ الْحَذْفِ وَمَنْ نَقَلَ فَمَفْعُولٌ بِهِ أَيْضًا قَمِنْ
نَحْوُ مَبِيعٍ وَمَصُونٍ وَنَدَّرَ تصحيح ذى الواوِ وَفِي ذِي الْيَاءِ اشْتَهَرَ

إذا بنى مفعول من ثلاثى معتل العين فعل به ما فعل بإفعال واستفعال من نقل حركة عينه وحذف مدته، فإذا بنى مفعول من قال وباع فقيل مقول ومبيع، والأصل مقوول ومبيوع، فنقلت حركة الواو والياء إلى الساكن قبلهما، فالتقى ساكنان الأول عين الكلمة والثاني واو مفعول الزائدة فوجب حذف إحداهما، واختلف فى أيهما حذف، فذهب الخليل وسيبويه إلى أن المحذوف واو مفعول، لزيادتها، ولقربها من الطرف، وذهب الأخفش إلى أن المحذوف عين الكلمة؛ لأن واو مفعول لمعنى، ولأن الساكنين إذا التقيا فى كلمة حذف الأول.

(١) من الآية ٧٣ من سورة الأنبياء، ومن الآية ٣٧ من سورة النور.

(٢) من الآية ٣٧ من سورة النور.

(٣) أعول إعوألا: يطلق بمعنى رفع صوته بالبكاء، ومعنى كثر عياله وأغيمت السماء: أى:

=

صارت ذات غيم أى سحاب.

فأما ذوات الواو نحو مقول، فليس فيها عمل غير ذلك، لأنه لما حذفت منه إحدى الواوين بقى مقول على لفظه.

وأما ذوات الياء نحو مبيع فإنه لما حذفت واوه على رأى سيبويه بقى مبيع بياء ساكنة بعد ضمة، فجعلت الضمة المنقولة كسرة لتصح الياء، وأما على رأى الأخفش فإنه لما حذفت ياؤه كسرت الفاء وقلبت الواو ياء، فرقا بين ذوات الواو وذوات الياء.

قيل: وقد خالف الأخفش أصله فى هذا، فإن أصله أن الفاء إذا ضُمت وبعدها ياء أصلية باقية قلبها واواً لانضمام ما قبلها إلا فى الجمع نحو بيض، وقد قلب هاهنا الضمة كسرة مراعاة للعين التى هى ياء مع حذفها، ومراعاتها موجودة أجدر.

فإن قلت: هل يظهر لخلاف الشيخين فى المحذوف ثمرة لفظية؟

قلت: نعم. قال أبو الفتح: سألنى أبو على عن تخفيف مسوء فقلت: أما على قول أبى الحسن فأقول: رأيت مسوءاً، كما تقول فى مَقْرُوءٍ: مَقْرُوءٌ، لأنها عنده واو مفعول، وأما على مذهب سيبويه فيقال: رأيت مسوءاً كما تقول فى خَبَاءٍ: خَبٌّ، فنحرك الواو، لأنها فى مذهبه العين، فقال لى أبو على: كذلك هو وقوله: (وَنَدَّرُ تَصْحِيحُ ذِي الْوَاوِ) أشار به إلى قول بعض العرب: ثوبٌ مَصوونٌ، ومسكٌ مَدووفٌ^(١) وفى القياس على ذلك خلاف منعه الجمهور وأجازته المبرد فى أحد قوليه، وذكر الجوهري: أن بعض النحويين يقيس الإتمام فى الواو، وأنه لغة لبعض العرب، وقال الأستاذ أبو على: حكى ذلك عن الكتاب وقاس عليه، وقوله: (وفى ذى الياء اشتهر) يعنى أن التصحيح فى ذوات الياء كثير مشتهر

= واستحوذ: أى غلب، واستغيل الصبى: أى: شرب الغيل - بفتح الغين وسكون الياء - وهو اللبن الذى ترضعه المرأة ولدها وهى تؤتى أو وهى حامل.

(١) ثوب مَصوون: أى: محفوظ - من صان يصون، مسك مدووف: أى: مبلول أو مسحوق.



بخلاف الواو، وذلك لثقل الواو وخفة الياء، ومثال ذلك في الياء كقولهم: «خُذْهُ مَطْيُوبَةً به نفساً»^(١).

وقال شاعر^(٢): كَانَهَا تَفَاحَةٌ مَطْيُوبَةٌ

وتصحیح ذوات الياء لغة تميمية حكاها المازني وغيره، وقال علقمة وهو تميمي^(٣):

يَوْمُ الرَّذَاذِ عَلَيْهِ الدَّجْنُ مَغْيُومٌ

قال سيويه: وبعض العرب يخرجوه عن الأصل فيقول مخيوط ومبيوع ولا نعلمهم أتوا في الواو لأنها أثقل، وخالف أبو العباس في تصريفه فقال: إنما أجازوا ردَّ مبيع إلى أصله في الضرورة ولم يجعله لغة.

وَصَحَّحَ الْمَفْعُولَ مِنْ نَحْوِ عَدَاً وَأَعْلِلَ إِنْ لَمْ تَتَحَرَّ الْأَجُودَاً

(١) مطيوبة: اسم مفعول طابه يقال: طابه أى طيبه، والصواب مطيوبة به نفس - برفع نفس على النيابة عن الفاعل أو مطيوباً به نفساً - بالتذكير - وإنابة الضمير في مطيوباً العائد على فاعل خذ عن الفاعل. هـ صبان.

(٢) قائله: لم أشر على قائله، ولم أقف على تمامه - وهو شاعر من بني تميم يصف الخمر، والضمير في كأنها يعود إلى الخمر التي يصفها الشاعر.

الإعراب: «كأنها» كان حرف تشبيه ونصب وضمير الغائبة اسمها «تفاحة» خبر كان مرفوع بالضممة الظاهرة «مطيوبة» نعت لتفاحة مرفوع بالضممة الظاهرة.

الشاهد: قوله: «مطيوبة» فقد جاء على الأصل والقياس أن يقال: مطيبة كميعة.

مواضعه: ذكره الأشموني ٨٦٦ / ٣، وابن هشام ٣٠٥ / ٤، وابن الناظم.

(٣) قائله: هو علقمة بن عبدة - وهو من البسيط -.

وصدره: حتى تذكر بيضات وهيجه.

اللغة: «البيضات» جمع بيضة «هيجه» من التهيج - هاج إذا ثار «الرذاذ» المطر الخفيف «الدجن» لباس الغيم السماء «مغيوم» من الغيم وهو السحاب.

الإعراب: «حتى» للغاية «تذكر» جملة من الفعل والفاعل وهو الضمير الذي يرجع إلى الظلم وهو ذكر النعامة «بيضات» مفعوله «وهيجه» فعل ماض والهاء مفعوله وهى الضمير المنصوب الراجع إلى الظلم «يوم» فاعل «الرذاذ» مضاف إليه «عليه» جار ومجرور خبر مقدم «الدجن»: مبتدأ مؤخر، والجملة صفة ليوم «مغيوم» صفة أخرى ليوم.

الشاهد: قوله: «مغيوم» فإنه جاء على أصله بدون الإعلال، والقياس فيه مغيوم.

مواضعه: ذكره الأشموني ٨٦٦ / ٣ وابن الناظم والمكودي ص ٢٠١.

إذا بنى المفعول من فعل معتل اللام لم يخل من أن تكون لامه ياء أو واوًا. فإن كانت ياء وجب إعلاله بالإبدال والإدغام وتحويل الضمة كسرة نحو مَرْمِيٌّ والأصل مرموى، فقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون وأدغمت في لام الكلمة، وكسرت الميم لتصح الياء.

وإن كانت واوًا فهي على ثلاثة أقسام: قسم يجب إعلاله، وقسم يختار إعلاله، وقسم يختار تصحيحه.

فالذى يجب إعلاله هو ما عينه واو، فإذا بنيت اسم المفعول من نحو قَوَى قلت: مَقْوَى، والأصل مَقْوَوُو، فاستثقل اجتماع ثلاث واوات في الطرف مع الضمة، فقلبت الأخيرة ياء ثم قلبت المتوسطة ياء، لأنه قد اجتمع ياء وواو، وسبقت إحداهما بالسكون، ثم قلبت الضمة كسرة لأجل الياء، وأدغمت الياء في الياء فقليل: مَقْوَى.

والذى يختار إعلاله هو ما كان فعله على فعل - بكسر العين - كمرضى فهذا فيه الإعلال والتصحيح، والإعلال أولى، لأن فعله قد قلبت فيه الواو ياء في حالة بنائه للفاعل وفي حالة بنائه للمفعول، فكان إجراء اسم المفعول على الفعل في الإعلال أولى من مخالفته له؛ ولهذا جاء الإعلال في القرآن دون التصحيح، قال تعالى: ﴿ ارجعني إلى ربك راضية مرضية ﴾^(١) ولم يقل مَرَضُوءَةً مع كونه من الرضوان. وقال بعضهم: «مَرَضُوءَةٌ» وهو قليل، هذا ما ذكره المصنف - أعنى ترجيح الإعلال على التصحيح في نحو مَرَضِيٍّ، وذكر غيره أن التصحيح في ذلك هو القياس وأن الإعلال فيه شاذ، وصرح بعض المغاربة بعدم اطراد الإعلال فيه (وظاهر كلام سيبويه اطراده قال: والوجه في هذا النحو الواو، والأخرى عربية كثيرة)^(٢).

والذى يختار تصحيحه هو ما كان من فعل وليست عينه واوًا، ولا هو على فعل - بكسر العين - كالمفعول من نحو عدا، فيجوز فيه التصحيح حملاً على فعل

(١) الآية ٢٨ من سورة الفجر.

(٢) أ.

الفاعل فتقول: مَعْدُو، فتصححه كما صح فعل الفاعل، ويجوز فيه الإعلال حملا على فعل المفعول فتقول: مَعْدِي فتعله كما أعل فعل المفعول، والتصحيح أولى؛ لأن الحمل على فعل الفاعل أولى.

ويروى بالوجهين قول الشاعر^(١):

وَقَدْ عَلِمْتَ عَرَسِي مُلِيكَةً أَنِّي أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلَيْهِ وَعَادِيَا
وَأَنشده المازني «مَعْدُوًّا» بالتصحيح وأنشده غيره بالإعلال.

تنبيهات:

الأول: لم يذكر الناظم في هذا البيت إلا هذا القسم الأخير، أعنى: ما يترجح فيه التصحيح، وأحال على المثال فخرج بقوله: (من نحو عدا) ما عينه واو نحو قوى، فإن المفعول منه يجب إعلاله، وما هو على فعل نحو رضى، فإن المفعول منه يترجح إعلاله عند المصنف.

فإن قلت: لم ترك هنا ذكر المفعول مما لاه ياء نحو رمى؟

قلت: لأن حكمه قد تقدم بيانه.

الثاني: ظاهر كلامه أن الإعلال مطرد في نحو معدى، وإن كان التصحيح أجود، وقال بعض النحويين: إن الإعلال فيه شاذ لا يطرد.

(١) قائله: هو عبد يغوث الحارثي - وهو من الكامل -.

اللغة: «عرسى» - عرس الرجل امرأته - ووقع في رواية الزمخشري: مغريا عليه وغاريا. المعنى: قد علمت زوجتي، أنى بمنزلة الأسد، فمن ظلمنى فلنأظلم الأسد، فلا بد أنى أهلكه.

الإعراب: «وقد» الواو للعطف وقد حرف تحقيق «علمت» فعل ماض والتاء للتانيث «عرسى» فاعل والياء مضاف إليه «مليكه» - بضم الميم - عطف بيان أو بدل من عرسى «أنى» حرف توكيد ونصب والياء اسمها «الليث» خبرها و«أنا» ضمير منفصل فلا موضع له، وأن مع اسمها وخبرها سدت مسد مفعولى علمت «معديا» حال من الليث «وعاديا» عطف عليه، والعامل فى معديا ما فى أن من معنى ثبت وتحقق.

الشاهد: قوله: «معديا» حيث جاء على الإعلال فإن أصله معدو.

مواضعه: ذكره الأشموني ٨٦٧ / ٣، وابن يعيش ٢٢. ١١٠ / ١٠، وسيبويه ٣٨٢ / ٢.

الثالث: اختلف فى تعليل إعلال الواو فى هذا النوع، فقيل: إنه أعل حملا على فعل المفعول وهو قول الفراء وتبعه المصنف، وقيل: أعل تشبيها بباب أدل وذلك لأن الواو الأولى ساكنة زائدة خفيفة بالإدغام فلم يعتد بها حاجزا، فصارت الواو التى هى لام الكلمة كأنها وليت الضمة، وقلبت ياء على حد قلبها فى أدل، قال الزمخشري كما فعلوا فى الكساء نحو فعلهم فى العصا، واعترض تعليل الفراء بوجود القلب فى المصدر، نحو عَتَا عَتِيًّا، والمصدر ليس بمبنى على فعل المفعول.

كَذَلِكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا الْفَعُولُ مِنْ ذِي الْوَاوِ لَامَ جَمْعٍ أَوْ فَرْدٍ يَعْنِ

إذا كان الْفَعُولُ مما لآمه واو ولم يخلُ من أن يكون جمعا أو مفردا. فإن كان جمعا فقد جاء فيه الإعلال والتصحيح، إلا أن الإعلال أكثر نحو عَصِيٍّ ودَلِيٍّ جمع عَصِيٍّ ودَلُوٍّ، وأصلهما عَصُورٌ ودَلُورٌ، فأبدلت الواو الأخيرة ياء حملا على باب أدل وأعطيت الواو التى قبلها ما استقر لمثلها من إبدال وإدغام.

وقد ورد بالتصحيح الفاظ، وهى أبو جمع أب وأخو جمع أخ، ونحو جمع نحو، وحكى عن بعضهم: إنكم لتنظرون فى نحو كثيرة، ونحو جمع نجو - بالجيم - وهو السحاب الذى هراق ماءه، وقال ابن سيده: ولم يسمع فيه إلا الإعلال، ونحو جمع نهو، وذكر من ذلك بنو جمع ابن، وقتو جمع قنا على خلاف فى لآمهما، ومذهب سيبويه أنها ياء، وقول ابن عصفور: شذ من هذا الجمع لفظان وهما نجو فى جمع نجو، وقتو فى جمع قنا، يوهم أنه لم يشذ غيرهما، وليس كذلك.

فإن كان مفردا فقد جاء فيه أيضا الإعلال والتصحيح إلا أن التصحيح أكثر نحو علا علواً ونما نمواً، وقد جاء بالتصحيح قولهم: عتا الشيخ عتياً، أى: كبر، وقسا قسياً، أى: قسوة.

فإن قلت: ظاهر كلام الناظم التسوية بين فعول المفرد وفعول الجمع فى الوجهين وليسا بسواء؛ لأن الإعلال فى الجمع أكثر، والتصحيح فى المفرد أكثر.

قلت: سوى بينهما فى مجيء الوجهين فى كل منهما، ولم يسو بين الوجهين فى الكثرة، وقد صرح بتفاوتهما فى غير هذا الكتاب، قال فى الكافية:

وَرُجِّحَ الإِعْلَالُ فِي الْجَمْعِ وَفِي مُفْرَدِ التَّصْحِيحِ أَوْلَى مَا قَفِيَ

فإن قلت: لم كان الإعلال في الجمع أرجح والتصحيح في المفرد أرجح؟

قلت: لثقل الجمع وخفة المفرد.

تنبيهان:

الأول: لا إشكال في اطراد الإعلال في الجمع والتصحيح في المفرد، وأما تصحيح الجمع فمذهب الجمهور أنه لا يقاس عليه، وإلى هذا ذهب في التسهيل قال: ولا يقاس عليه خلافا للفراء، انتهى. وضعف مذهب الفراء بقلة ما ورد من ذلك، وأما إعلال المفرد فظاهر التسهيل اطراده، والذي ذكره غيره أنه شاذ لا يطرد.

الثاني: ما تقدم في أفعال من التصحيح مشروط بالألا يكون من باب قَوِي، فلو بنى من القُوَّة فَعُول لزم أن يفعل به ما فعل بمفعول من القوة وقد تقدم.

وَشَاعَ نَحْوُ نَيْمٍ فِي نَوْمٍ وَنَحْوُ نِيَامٍ شُدُوذُهُ نَمِي

يعنى أنه قد كثر في فعل جمع فاعل الذي عينه واو الإعلال، فيقال في نَوْمٍ جمع نائم نَيْمٍ، وفي صَوْمٍ جمع صائم صَيْمٍ وفي جَوْعٍ جمع جائع جَيْعٍ قال^(١):

عَجَلْتُ طَبَّخْتُهُ لِقَوْمٍ جَيْعٍ

(١) قائله هو الحارثة واسمه قطبة - وهو من الكامل -

وصلده: وَمُعْرَصٌ تَغْلِي المَرَاجِلُ نَحْتَهُ.

اللغة: «معروض» بضم الميم وفتح العين والراء مشددة - بزنة اسم المفعول من مضاعف العين - وهو اللحم الذي وضع في العرصة - وهي الفناء بين الدور ليحفظ «المراجل» القدور، واحده مرجل بزنة منبر.

الإعراب: «ومعروض» الواو واو رب معروض مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد وهو مبتدأ، «تغلي» فعل مضارع «المراجل» فاعله والجملة صفة لمعروض «نحته» ظرف والهاء مضاف إليه «عجلت» فعل وفاعل «طبخته» مفعول به والهاء مضاف إليه والجملة خبر معروض «لقوم» جار ومجرور متعلق بمعجل «جيع» صفة.

ووجه ذلك أن العين شُبِّهت باللام لقربها من الطرف، فأعلت كما تعل اللام فقلبت الواو الأخيرة ياء (ثم قلبت الواو الأولى ياء)^(١)، وأدغمت الياء فى الياء، والتصحيح فى ذلك هو الأصل، وأما فَعَال - بالمد - نحو صَوَامٍ وَقَوَامٍ، فالتصحيح فيه متعين لبعده عن الطرف بسبب زيادة الألف.

وقد شد الإعلال فى لفظ واحد لا يقاس عليه وهو نِيَامٍ جمع نائم. قال الشاعر^(٢):

أَلَا طَرَقْتَنَا مِيَّةً ابْنَةً مُنْذِرٍ فَمَا أَرَقَ النَّيَامَ إِلَّا كَلَامَهَا

تنبيهان:

الأول: قوله (وشاع) يفيد الكثرة وليس بنص على اطراده، وقد نص غيره من النحويين على أنه مطرد، ولاطراده شرط لم يذكره المصنف، وهو ألا يكون معتل اللام نحو شاو وشوَّى فهذا لا يجوز إعلاله كراهة لتوالى الإعلال.

والثانى: يجوز فى فاء فَعَّلَ المعلن العين الضم والكسر، والضم هو الوجه الأوَّلَى.

= الشاهد: قوله «جيع» فإن أصله جوع، لأنه من الأجوف الواوى فأبدلت الياء من الواو وهو جمع جائع.

مواضعه: ذكره الأشموني ٨٧٠ / ٣.

(١) ١، جـ.

(٢) قائله: هو أبو الغمر الكلابى، ويقال له: أبو النجم - وهو من الطويل -.

اللغة: «طرقتنا» زارتنا ليلاً «مие» اسم امرأة «أرق» أسهر وأذهب النوم من العين «النيام» جمع نائم - اسم فاعل من نام ينام نوماً.

المعنى: أن هذه المرأة زارتهم بالليل، وقد نام القوم، فأرقهم حديثها وأطار النوم من أعينهم كلامها العذب، حتى قضوا ليلهم أيقاظاً ساهرين.

الإعراب: «ألا» أداة تنبيه «طرقتنا» فعل ماض والتاء علامة التأنيث وضمير المتكلم مفعول به «مие» فاعل «ابنة» نعت «منذر» مضاف إليه «فما» الفاء عاطفة وما نافية «أرق» فعل ماض «النيام» مفعول به لأرق «إلا» أداة حصر «كلامها» فاعل أرق، والضمير مضاف إليه.

الشاهد: قوله: «النيام» فإن أصله النوم، ونيام جمع نائم والهمزة فى المنفرد منقلبة عن واو.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٧٨٠ / ٣ وابن هشام ٢٧٨ / ٤، وابن عقيل

٤٢٩ / ٢، وابن الناظم، والمكودى ص ٢٠٢، وابن يعيش ٩٣ / ١٠.

فصل

[إذا كان فاء الافتعال حرف لين]

ذُو اللَّيْنِ فَاتَا فِي افْتِعَالٍ أَبْدِلًا وَشَدَّ فِي ذِي الِهْمَزِ نَحْوُ اثْتِكَالًا

إذا كان فاء الافتعال حرف لين - أعنى واوا أو ياء - وجب في اللغة الفصحى إبدالها تاء في الافتعال وفروعه، أعنى الفعل واسمى الفاعل والمفعول.

مثال ذلك في الواو: أتعد يتعدا أتعدا فهو متّعد، ومثاله في الياء: أتسر يتسر أتساراً فهو متسر.

وإنما أبدلوا الفاء في ذلك تاء لأنهم لو أقروها لتلاعبت بها حركات ما قبلها؛ فكانت تكون بعد الكسرة ياء، وبعد الفتحة ألفاً، وبعد الضمة واواً، فلما رأوا مصيرها إلى تغييرها لتغير أحوال ما قبلها أبدلوا منها حرفاً جليداً لا يتغير لما قبله، وهو التاء، وهو أقرب الزوائد من الفم إلى الواو، وليوافق ما بعده فيدغم فيه.

تنبيهات:

الأول: قال بعض النحويين البدل في أتعد، إنما هو من الياء لأن الواو لا تثبت مع الكسرة في أتعاد وفي أتعد وحُمل المضارع واسم الفاعل واسم المفعول منه على الماضي والمصدر.

الثاني: قوله (ذو اللين) يشمل الواو والياء كما تقدم، وأما الألف فلا مدخل لها في ذلك، لأنها لا تكون فاء ولا عينا ولا لاما.

الثالث: من أهل الحجاز قوم يتركون هذا الإبدال، ويجعلون فاء الكلمة على حسب الحركات قبلها، فيقولون: ايتعد ياتعد فهو متّعد، وايتسر ياتسر فهو متّسر.

الرابع: حكى الجرمي أن من العرب من يقول اتسر واتعد - بالهمز - وهو غريب. وقوله: (وشد في ذي الهمز) أي: وشد إبدال فاء الافتعال تاء فيما أصله الهمزة والقياس فيه ألا يبدل، وذلك نحو ايتكل ياتكل ايتكالا، لأنه افتعل من الأكل، ففاء الكلمة همزة ولكنها خفت بإبدالها حرف لين لاجتماعها مع الهمزة

التي قبلها فأقرت على ما يقتضيه التصريف، ولم تبدل لأنها ليست بأصل، وإنما هي بدل من همزة، والهمزة لا تدغم، فينبغي أن يكون بدلها كذلك، وأيضا فلأن إبدالها وهي بدل من الفاء يؤدي إلى توالي إعلالين وشذ إبدال الياء والواو في هذا تاء، كقول بعضهم أترز أى: لبس الإزار، فالتاء في هذا بدل من الياء المبدلة من الهمزة (وقال بعضهم: أوْتَمِنَ أوْتَمِنَ، فالتاء في هذا بدل من الواو المبدلة من الهمزة) واللغة الفصيحة في ذلك عدم الإبدال.

تنبيهات:

الأول: قوله (وشذ) يقتضى أن الإبدال في ذى الهمز ليس بلغة فلا يصح القياس عليه، وهذا هو المعروف، وحكى عن البغداديين أنهم أجازوا الإبدال في ذى الهمزة، وحكوا من ذلك ألفاظاً وهي: أترز وأتمن، من الإزار والأمانة، وأتهل من الأهل، ومنه عندهم اتخذ من الأخذ، وقال بعضهم: هي لغة رديئة متنازع في صحة نقلها، قال أبو علي: هذا خطأ في الرواية، فإن صححت فإنما سمعت من قوم غير فصحاء لا ينبغي أن يؤخذ بلغتهم، ولم يحك هذا سيبويه، ولا الأئمة المتقدمون العارفون بالصيغة وتحرى النقل.

قلت: وفي الحديث «وإن كان قصيرا فليترز به» كذا الجميع رواه الموطأ بالإبدال والإدغام، وفي حديث عائشة رضی الله عنها «كان رسول الله ﷺ يأمرني إذا حضت أن أترز» - بالإدغام.

فإن قلت: فما يصنع أبو علي بقولهم: اتخذ وهو من الأخذ؟.

قلت: خرج على أن تاءه الأولى أصلية، لأن العرب قالت: اتخذ بمعنى اتخذ، قال الله تعالى: ﴿لَا تَخْذُتْ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾^(١) وأنشد^(٢):

وقد تَخَذتَ رجلى لَدَى جنبِ غَرَزِها نَسِيفًا كأفحوصِ القِطَاةِ المَطْرُقِ

(١) من الآية ٧٧ من سورة الكهف.

(٢) قائله: هو الممزق العبدى - واسمه شاس بن نهار العبدى - وهو من الطويل -.

اللغة: «تخذت» بمعنى اتخذت «لدى جنب» ويروى إلى جنب «غرزها» الغرز - بفتح الغين وسكون الراء - ركاب الرجل من جلد، وإذا كان من خشب أو حديد فهو ركاب =

ونازع الزجاجي في وجود مادة تَخَذُ، وزعم أن أصله اتخذ، وحُذِفَ،
 وصحح ما ذهب إليه الفارسي بما حكاه أبو زيد من قولهم: تَخَذَ يَتَخَذُ تَخَذًا،
 وذهب بعض المتأخرين إلى أن اتخذ مما أبدلت فاؤه تاء على اللغة الفصحى لأن فيه
 لغة وهي وَخَذَ بالواو، وهذه اللغة وإن كانت قليلة إلا أن بناء عليها أحسن،
 لأنهم نصّوا على أن اتمن لغة رديئة.

الثاني: ظاهر تمثيله باتكّل - أنه مما سمع فيه الإبدال شذوذاً، ويحتمل أن يريد
 أن الإبدال سمع فيما هو من جنسه، وإن كان لم يسمع فيه، ونص الشارح على
 هذا قال: ولا يريد أنه يقال في افتعل من الأكل ايتكل.

قلت: وفي كلام بعضهم ما يدل على أنه مسموع.

طَا تَا أَفْتَعَالٍ رُدًّا لِرُّ مُطَبَّقٍ

يعنى أنه إذا بنى الافتعال وفروعه مما فاؤه أحد الحروف المطبقة - وهي الصاد
 والضاد والطاء والظاء - وجب إبدال تائه طاء، كقولك في بناء افتعل من طعن
 وظلم وصبر وضرب - اطعنوا واطلموا واصطبروا، واضطرب، والأصل في ذلك
 اطتعنوا واطتلموا واصتبروا واضترب، ولكن استثقل اجتماع التاء مع الحرف المطبق
 لما بينهما من تقارب المخرج وتباين الصفة إذا التاء مهموسة مُسْتَقَلَّةً، والمطبق
 مجهور مُسْتَعْلٍ، فأبدل من التاء حرف استعلاء من مخرجها وهو الطاء.

=«نسيفا» بفتح النون وكسر السين - أثر ركض الرجل بجنبى البعير إذا انحسر عنه الوبر
 «كأفحوص» - بضم الهمزة وسكون الفاء وضم الحاء - مجثم القطة - أى: مبيتها، سمي
 بذلك لأنها تفحصه «القطة» طائر مشهور «المطرق» - بضم الميم وفتح الطاء وتشديد الراء
 المكسورة - من طرقت القطة إذا حان خروج بيضها.

الإعراب: «وقد» للتحقيق «تخذت» فعل ماضٍ «رجلى» فاعل والياء مضاف إليه «لدى»
 منصوب على الظرف «جنب» مضاف إليه وأيضاً جنب مضاف إلى غرزها «نسيفا» مفعول
 تخذت «كأفحوص» الكاف للتشبيه والأفحوص مجرور بها «القطة» مضاف إليه «المطرق»
 صفة للقطة.

وإنما ذكره مع أن القطة مؤنث لأنه لا يقال ذلك في غير القطة على رأى أبى عبيد، وأما
 على رأى غيره فيكون على إرادة النسبة، والتقدير: ذات التطريق - وأما على رواية من
 رواه بفتح الراء فيكون صفة للأفحوص بمعنى المعدل.
 الشاهد: قوله: «تخذت» فإن أصله أتخذت.

تنبيه:

إذا أبدلت الياء طاء بعد الطاء وجب الإدغام لاجتماع المثلين، وإذا أبدلت بعد الطاء في نحو اظلم ففيه ثلاثة أوجه:

أحدها: البيان فيقال اضظلم، والثاني: إدغام الطاء في الطاء فتقول اظلم بطاء مشددة، والثالث: أن تجعل موضع الطاء ظاء معجمة ثم تدغم فيقال اظلم.

وينشد بالأوجه الثلاثة قول زهير^(١):

هُوَ الْجَوَادُ الَّذِي يُعْطِيكَ نَائِلُهُ عَفْوًا وَيُظْلِمُ أَحْيَانًا فَيُظْلِمُ

وإذا أبدلت بعد الصاد ففيه وجهان: البيان فيقال اصطبروا، والإدغام بقلب الثاني إلى الأول فيقال: اصبروا - بصاد مشددة. قال سيبويه: وحدثنا هارون أن بعضهم قرأ ﴿أَنْ يُصَلِّحَا﴾^(٢) يريد أن يصطلحا.

(١) قائله: هو زهير بن أبي سلمى في مدح هرم بن سنان - وهو من البسيط -.

اللغة: «نائله» النائل: العطاء «فيظلم» يقبل الظلم ويحتمله لكن لا ضعفا ولا استكانة.

المعنى: أن هرمًا هو الجواد الذي يجزل لك العطاء بسهولة من غير من ولا إبطاء ويحمله الناس مغارمهم فيتحملها ويقبل القيام بها تفضلا منه - لا ضعفا ولا خوفاً.

الإعراب: «هو» ضمير منفصل مبتدأ «الجواد» خبره «الذي» صفة للجواد «يعطيك» فعل مضارع مرفوع بضممة مقدره على الياء منع من ظهورها الثقل وفاعله ضمير مستتر وكاف الخطاب مفعول أول «نائله» مفعول ثانٍ ليعطى وضمير الغائب مضاف إليه، وجملة يعطى وفاعله ومفعوليه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «عفوا» مفعول مطلق عامله يعطي وأصله صفة لمصدر محذوف وتقدير الكلام: إعطاء عفواً «ويظلم» الواو حرف عطف «يظلم» فعل مضارع مبنى للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه «أحيانا» ظرف زمان منصوب ب«يظلم» الفاء حرف عطف ويظلم معطوف بالفاء على يظلم المبني للمجهول.

الشاهد: قوله «فيظلم» وصله فيظلم ثم قلبت تاء الافتعال طاء فصار يظلم ويجوز قلب المعجمة طاء وإدغامهما فيصير يظلم وروى بالأوجه الثلاثة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشموني ٨٧٣/ ٣، وابن هشام ٢٩٤/ ٤، وسيبويه ٤٢١/ ٢.

(٢) من الآية ١٢٨ من سورة النساء.

وإذا أبدلت بعد الضاد فثلاثة أوجه: البيان والإدغام بوجهيه، فيقال اضطجع واضجع وأطجع، وهذا الثالث، قال ابن هشام الخضراوي: هو نادر شاذ، وقد استثقل بعضهم اجتماع الضاد والطاء لما بينهما من التقارب، فقلب الضاد لاما فقال: الطجع، وبالأوجه الأربعة ينشد قوله^(١):

مَالٌ إِلَىٰ أَرْطَاةٍ حَقْفٌ فَالطَّجَعُ
 فِي ادَّانٍ وَاذْدَدٍ وَاذْكَرٍ دَالًا بَقِي

يعنى أنه إذا بنى الافتعال مما فساؤه دال نحو دَانَ أو زَاى نحو زَاد أو ذال نحو ذَكَرَ، وجب إبدال تائه دالا فيقال: ادَّانَ وأزْدَادُ، واذْكَرُ، والأصل: ادَّتَانُ، وأزْتَادُ، واذتْكَرُ، فاستثقل مجيء التاء بعد هذه الأحرف، فأبدلت دالا.

تنبيهات:

الأول: إذا أبدلت تاء الافتعال دالا بعد الدال وجب الإدغام، لاجتماع المثلين، فليس فى ادَّانٍ إلا وجه واحد.

وإذا أبدلت دالا بعد الزاى فوجهان: الإظهار والإدغام بقلب الثانى إلى الأول فيقال: اَرْجَرُ، ولا يجوز العكس، لأن الزاى لا تدغم فيما ليس من

(١) قائله: هو منظور بن حية الأسدى - يصف ذنبا - وهو من الرجز -

وصدره: لما رأى أن لادعه ولا شبع.

اللغة: «دعه» الدعة: الراحة وسعة العيش «مال» انحاز وركز «أرطاة» واحدة الأرطى، وهو شجر من شجر الرمل له ثمر كالعنب «حقف» هو ما اعوج وانحنى من الرمل والجمع أحقاف «الطجع» اتكأ على الأرض.

المعنى: أن هذا الذئب لما رأى أنه لم يجد راحة من التعب، ولم يشبع بأكل ركن إلى شجرة من الأرطى فى منحى، واتكأ على جنبه ليستريح.

الإعراب: «لما» شرطية «رأى» فعل الشرط وفاعله يعود على الذئب «أن» مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن «دعه» اسم لا وخبرها محذوف «مال» فعل ماض جواب الشرط والفاعل ضمير يعود إلى الذئب «إلى أرطاة» متعلق بمال «حقف» مضاف إليه «فالطجع» الفاء عاطفة والطجع فعل ماض وفاعله ضمير مستتر.

الشاهد: قوله «فالطجع» وأصله اضتجع قلبت التاء طاد ثم الضاد لاما.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٨٧٣/ ٣، وابن هشام ٢٤٧/ ٤، وابن يعيش ٤٦/ ١٠.

مخرجها وإذا أبدلت دالا بعد الذال فثلاثة أوجه: الإظهار، والإدغام بوجهيه
فيقال: اذكر، وادكر، واذكر، واذكر - بذال معجمة.

الثاني: مقتضى اقتصار النظم على إبدال تاء الافتعال طاء بعد الأحرف الأربعة
المذكورة، ودالا بعد الثلاثة أنها تُقَرَّبُ بعد سائر الحروف ولا تبدل، وقد ذكر في
التسهيل أنها تُبدلُ تاء بعد التاء فيقال: اترَدَ - بتاء مثناة - وهو افتعل من ترَدَ أو
تدغم فيها التاء فيقال: اترَدَ - بتاء مثناة، وقال سيويه: والبيان عندي جيد - يعني
الإظهار، فيقال اترَدَ، ولم يذكر المصنف هذا الوجه، وذكر في التسهيل أيضا أنها
قد تبدل دالا بعد الجيم كقولهم في: اجتمعوا: اجدمعوا، وفي اجتز: اجدز، قال
الشاعر^(١):

فَقَلْتُ لِصَاحِبِي: لَا تَحْسَبَانَا بِنَزْعِ أَصُولِهِ وَأَجْدَزَ شَيْحَا

وهذا لا يقاس عليه، وظاهر كلام المصنف في بعض كتبه أنه لغة لبعض
العرب، فإن صح أنه لغة جاز القياس عليه.

وهذا آخر ما ذكره الناظم من باب الإبدال وما يتعلق به من أوجه الإعلال.
وقد علم مما ذكره أن الهمزة تبدل من ثلاثة أحرف وهي: الألف والواو
والياء.

(١) قائله: قال الجوهري يزيد بن الطثرية، وقال ابن بري: قاله: مضر بن ربيعي -
وهو من الوافر -.

اللغة: «لا تحسبنا» من الحبس، ورواية الجوهري: لا تحسبنا ثم قال: وربما خاطبت العرب
الواحد بلفظ الاثنين يعني: لا تحسبنا عن شئ اللحم بأن تقلع أصول الشجر، بل خذ ما
تيسر من قضبانه وعيدانه، وأسرع لنا في الشئ.
والضمير في أصوله يرجع إلى الكلاً «اجدر» أصله اجتز من جززت الصوف «شبحا» - بكسر
الشين - نبت مشهور.

الإعراب: «فقلت» قال فعل وفاعل «لصاحبي» جار ومجرور متعلق بالفعل «لا تحسبنا»
مفعول القول «بنزع» جار ومجرور متعلق به «أصوله» مضاف إليه «اجدر» أمر من جز يجز
وقاعله ضمير مستتر فيه «شبحا» مفعوله.

الشاهد: قوله: «اجدر» فإن أصله اجتز فقلبت التاء دالا.
مواضعه: ذكره الأشموني ٨٧٤ / ٣، وابن يعيش ٤٩ / ١٠.

والياء تبدل من ثلاثة أحرف، هي: الهمزة والألف والواو.

والواو تبدل من ثلاثة أحرف، وهي: الهمزة والألف والياء.

والألف تبدل من ثلاثة أحرف، وهي الهمزة والواو والياء.

والميم تبدل من النون، والتاء تبدل من حرفين وهما: الواو والياء.

والطاء تبدل من التاء، والدال تبدل من الباء، على ما سبق ذكره من

التفصيل.

وقد تبدل بعض هذه الحروف من غير ما ذكر، وإنما قصد هنا ذكر
الضرورى، ولذلك لم يتكلم على إبدال الهاء مع أنه ذكرها فى حروف البدل، لأن
ذكر الهاء ليس بضرورى؛ ولهذا قال فى التسهيل: والضرورى فى التصريف هجاء
«طويت دائماً» وأسقط الهاء، وقد تقدم أول الباب الإعلام بأن حروف الإبدال
الشائع اثنان وعشرون حرفاً، وهى المجموعة فى قوله: «لجُدَّ صَرَفُ شَكْسِ آمِنِ
طَى ثَوْبِ عَزَّتِهِ» وأن الإبدال قد وقع فى غيرها أيضاً، ولكنه ليس بشائع، وقد
رأيت أن أُذِيلَ ما سبق ذكره باستيفاء الكلام على إبدال جميع الحروف على سبيل
الإيجاز مرتباً للحروف على ترتيبها فى المخارج، فأقول وبالله التوفيق:

الهمزة - أبدلت من سبعة أحرف، وهى الألف، والياء، والواو، والهاء،
والعين، والغين، والحاء، أما إبدالها من أحرف اللين فمنه مطرد كإبدال الهمزة من
الألف فى حمراء ومن الواو فى كساء ومن الياء فى رداء، وقد تقدم بيانه
مستوفى.

ومنه غير مطرد كإبدال الهمزة من الألف فى الخاتم والعالم، وفى الواو فى
إشاح واحد، خلافاً للمازنى فى إشاح، فإن إبدال الهمزة من الواو فيه مطرد عنده
ومن الياء فى قولهم: قطع الله أديه، فى أسنانه ألل - أى: يلل وهى قصر الأسنان
العليا، وقيل: انعطافها إلى داخل الفم.

وأما إبدالها من الهاء وما بعدها فمقصود على السماع، فمثال إبدالها من
الهاء قولهم: ماء وأصله ماه، ومن العين قولهم: أباب بحر والأصل عباب بحر،
ومن الحاء قولهم: صرأ. أى صرخ، حكاه الأخفش عن الخليل، ومن الغين

قولهم: رَأَتْهُ بِمَعْنَى رَغْنَتْهُ حَكَاهُ النَّضْرُ بْنُ شَمِيلٍ^(١) عَنِ الْخَلِيلِ، وَإِبْدَالُهَا مِنْ هَٰذَيْنِ الْحَرْفَيْنِ غَرِيبٌ جَدًّا.

الألف - أبدلت من أربعة أحرف، وهى الياء نحو باع، والواو نحو قال، والهمزة نحو كاس فى كاس، والنون الخفيفة نحو ﴿لَنْسَفَعَا﴾^(٢).

والهاء أبدلت من خمسة أحرف، وهى: الهمزة نحو هياك فى إياك وهو كثير، والألف كقوله من هاهنا ومن ههنا أى من هنا، والواو فى حرفين محتملين: أحدهما هنية تصغير هنة أصله هنيوة، ويحتمل أن تكون الهاء مبدلة من الياء المبدلة من الواو، والآخر: قولهم: يا هناه عند أبى الفتح، وفيه أقوال مشهورة، والياء فى هذه وهنئة على أحد الوجهين، والتاء فى طلحة فى الوقف على مذهب البصريين، وإبدال الهاء فى جميع ذلك غير مطرد إلا فى نحو طلحة.

العين - أبدلت من حرفين: الحاء فى قولهم: ضَبَعَ بِمَعْنَى ضَبِحَ والهمزة فى نحو «عَنَّ رَيْدًا قَائِمًا» أعنى أن ريدا قائم، وهى عنعنة تميم.

والغين - أبدلت من حرفين الحاء كقولهم: «عَطَّرَ بِيَدَيْهِ يَغْطُرُ» بِمَعْنَى خَطَرَ يَخْطُرُ حَكَاهُ ابْنُ جَنَى، والعين كقولهم: لَعَنَّ فى لَعَنَّ.

الحاء - أبدلت من العين قالوا: «ريح» فى ريع - وذلك قليل.

الخاء - أبدلت من حرف واحد، وهو الغين فى قولهم: «الأخن» يريدون الأغن^(٣) فقد وقع التكافؤ بينهما، وذلك فى غاية القلة.

القاف - أبدلت من حرف واحد وهو الكاف كقولهم: وَقُنَّةٌ فى وَكُنَّةِ الطائر - وهى مأواه من الجبل - حَكَاهُ الْخَلِيلُ.

(١) هو النضر بن شميل بن حرشة بن كلثوم. أخذ عن الخليل والعرب، وأقام بالبادية أربعين سنة، وكان أحد الأعلام وله من رواية الأثر والسنن والأخبار منزلة، وصنف غريب الحديث، والشمس والقمر، وخلق العرش، والمدخل فى كتاب العين. مات سنة ثلاث وقيل: أربع ومائتين.

(٢) من الآية ١٥ من سورة العلق.

(٣) الأغن: الذى يخرج صوته من خيشومه.

والكاف - أبدلت من حرفين: القاف فى قولهم «عربى كح» أى: فُحّ، وفسر الأصمعى الفح فقال: وهو الخالص من اللؤم، وإبدال الكاف من القاف أكثر من عكسه والتاء فى قول الراجز^(١):

يا ابنَ الزُّبيرِ طالَماً عَصِيكََا

أى: عصيت . أنشده أبو على .

الجيم - أبدلت من الياء مخففة ومشددة، والأكثر كون الياء المبدل منها الجيم مشددة أو مسبوقة بعين، وهى عجعجة قضاة.

الشين: أبدلت من ثلاثة أحرف: كاف المؤنث فى نحو أكرمتك قالوا:

أكرمتهن، والجيم، قالوا مُدْمَشُ فى مدمج قال^(٢):

إِذْ ذَاكَ إِذِ حَبْلُ الْوَصَالِ مُدْمَشُ

أى: مدمج، والسين قالوا جعشوش فى جعسوس، وهو القمى الذليل، ويجمع بالمهملة دون المعجمة - وبذلك علم الإبدال.

(١) قائله: هو راجز من حمير - وهو من الرجز - .

وقامه: وطالما عينتنا إليك . لنضربن بسيفنا قفيكا .

وأراد بابن الزبير - عبد الله بن الزبير رضى الله عنهما .

الإعراب: «يا» حرف نداء «ابن» منادى منصوب «الزبير» مضاف إليه «طالما» فعل ماض وما كافة عن طلب الفعل أو مصدرية وهى وما دخلت عليه فاعل أى: طال عصيانك «عصيكَا» عصى فعل ماض والكاف المنقلبة عن التاء فاعل .

الشاهد: قوله «عصيكَا» فإن أصله عصيت، فأبدلت الكاف من التاء لأنها أختها فى الهمس . مواضعه ذكره الأشمونى ٨٢٣ / ٣، وشواهد المغنى ص ١٥٣ .

(٢) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من الرجز - .

اللغة: «حبل الوصال» رابطته «مدمش» مثل مدمج وزنا ومعنى، أى: موثق متين .

الإعراب: «إذ» ظرف «ذاك» مبتدأ والخبر محذوف تقديره حاصل والجملة من المبتدأ والخبر أضيف إليها إذ «إذ» ظرف «حبل» مبتدأ «الوصال» مضاف إليه «مدمش» خبره، والجملة مضاف إليها إذ .

الشاهد: قوله: «مدمش» حيث أبدل الشين فيه من الجيم؛ لأن أصله مدمج .

مواضعه ذكره الأشمونى ٨٧٨ / ٣ .

الياء - وهى أوسع حروف الإبدال، ذكروا أنها أبدلت من ثمانية عشر حرفاً:
وهى: الألف نحو دنيير فى تصغير دينار، والواو نحو أغزيت وما يتصرف منه،
والهمزة نحو بير فى بئر، والهاء نحو دَهْدَيْتُ فى دَهْدَهْتُ، والسين فى سادى
وخامى ودساها وأصلها سادس وخامس ودسسها، والباء فى الأرانى والشعالى،
والأصل إلرانب والشعالب، والراء فى قيراط وشيراز عند بعضهم، والنون فى
أناسى وظرابى جمع إنسان وظربان وفى تظنيت وهو من الظن، والصاد فى قصيت
أظفارى والصاد فى قولهم^(١):

تَقْضَى الْبَارَى إِذَا الْبَارَى كَسَرَ

واللام فى أملتُ وأصله أملتُ، والميم فى اتميت وأصله اتممت، والعين
فى ضفادى أى ضفادع، والذال فى تصدية^(٢)، والتاء فى ايتصلت، والشاء فى
الثالى أى: الثالث، والجيم فى دياجى، وشيرة فى شجرة، والكاف فى مكاكى^(٣).

(١) قائله: هو العجاج يمدح به عمر بن عبد الله بن معمر - وهو من الرجز -
وصدره: إذا الكرام ابتدروا الباغ بدر.

اللغة: «الباغ» المراد به هنا الشرف والكرام «بدر» أسرع والضمير فى بدر يرجع إلى المدوح
«تقضى البارى» فى القاموس: انقض الطائر هوى ليقع.
الإعراب: «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «الكرام» فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده
«ابتدروا» فعل وفاعل «الباغ» مفعول به «بدر» فعل ماض جواب الشرط والفاعل ضمير
مستتر «تقضى» مفعول مطلق «البارى» فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده «كسر»
فعل ماض والفاعل ضمير مستتر فيه.

الشاهد: قوله: «تقضى البارى» إذ أصله تقضض البارى. فاجتمع ثلاث ضادات فأبدلوا من
إحداهن ياء.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٨٧٩، والهمع ٢/١٥٧.

(٢) التصدية: التصفيق والصوت.

(٣) مكاكى - والأصل مكاكيك، وهو مكيال.

والصاد - أبدلت من اللام فى قولهم: رجل جَصَدٌ - أى: جَلَدٌ.

اللام - أبدلت من حرفين - وهما النون فى أصيْلان والضاد فى الطجع بمعنى اضطجع.

والراء - أبدلت من اللام فى قولهم: ثَرَّةٌ - بمعنى ثلثة، ورَعَلٌ بمعنى لعل.

النون - أبدلت من ثلاثة أحرف: وهى اللام كقولهم: لعنَ فى لعل «وَنَابَنُ» فعلت كذا» فى لا بل فعلت كذا، والميم كقولهم للحية: أَيْمٌ وأَيْنٌ - بالنون والميم - حكاه الأصمعى، وقالوا: أسود قاتم وقاتن، والهمزة كقوله فى النسبة إلى صنعاء ويهراء صنعانى ويهرانى، وحكى الفراء: حِنَانٌ فى حِناءٍ، وهو الذى يخضب به.

الطاء - أبدلت من حرفين: التاء فى الافتعال بعد حروف الإطباق، وقد تقدم ذكره، والذال حكى يعقوب عن الأصمعى «قَطُّ الحرف» ومدّه والإيعاط فى الإيعاد.

والذال - أبدلت من أربعة أحرف: وهى التاء فى الافتعال بعد الذال والذال والزأى والجيم فى نحو اجدمعوا. والطاء كقولهم: المَرْدَى فى المَرَطَى وهو حيث يمرط الشعر حول السرة، والذال فى قولهم: ذَكَرٌ فى جمع ذِكْرَةٍ.

التاء - أبدلت من ستة أحرف وهى: الطاء فى فستاط والأصل فُسْطاط كقولهم فى الجمع: فساطيط دون فساتيط، والذال فى قولهم: «ناقة تَرَبُّوط» والأصل دريوط - أى: مذللة، لأنه من الدرْبَةِ، والواو فى «تُرَاثٌ وتُجَاهٌ» ونحوهما، والياء فى ثنتين وكيت وذَيْتٌ، والصاد فى لصت والسين فى ست^(١).

(١) ست: والأصل سدس لقولهم سديسة ثم أبدلت الذال تاء وأدغمت.

قال فى التسهيل: وربما أبدلت من هاء السكت، ومثاله ما تأوله بعضهم فى قوله^(١):

.....
العَاطِفُونَةَ حِينَ مَآ مِنْ عَاطِفٍ

أنه أراد العاطفونَةَ - بهاء السكت، ثم أبدلها تاء وحركها للضرورة، ومثله بعضهم بنحو «جَنَّتْ وَنِعْمَتٌ» لأنه جعل الهاء أصلاً.

الصاد - أبدلت من السين فى نحو «صراط».

والزى - أبدلت من السين نحو يَزْدَلْ فى يَسْدَلْ، والصاد نحو يَزْدُقْ فى

يصدق.

والسين - أبدلت من ثلاثة أحرف: التاء فى اسْتَخَذَ على أحد الوجهين

وأصله اتَّخَذَ، والشين فى نحو مَشْدُودَ قالوا: مسدود، واللام فى «استقطه» أى: التقطه، وهو فى غاية الشذوذ.

الطاء - لم أجد فى إبدالها شيئاً.

(١) قائله: أبو وجزة السعدى - مدح بها آل الزبير بن العوام - وهو من الكامل -.

وتمامه: نَعْمَ الذَّرَا فى النَّائِبَاتِ لَنَا هُمْ.

اللغة: «الذرا» بالفتح - كل ما استتر به. يقال: أنا فى ظل فلان وفى ذراه أى: فى كنفه وستره «النائبات» شدائد الدهر وحوادثه.

الإعراب: «تحين» ظرف للعاطفون والتاء زائدة أو أنها متصلة بما قبلها على أنها هاء السكت، وعلى هذين القولين ما نافية وحين مضافة إلى الجملة المنفية فإن من زائدة «عاطف» مبتدأ خبره محذوف. أى: يوجد ونحوه أو أنها بقية لات وحين خبرها واسمها محذوف، وفيه غرابة حيث يحذف العامل ويبقى منه حرف واحد. وهو مع ذلك عامل، وهذا لا نظير له «نعم» فعل ماض لإنشاء المدح «الذرا» فاعل «فى النائبات» جار ومجرور «لنا» جار ومجرور «هم» مخصوص بالمدح.

الشاهد: قوله: «العاطفون تحين» حيث أبدل هاء السكت تاء.

مواضعه: ذكره السيوطي فى الهمع ١٢٦ / ١، والشاهد ٢٨١ فى الخزانة.

الذال - أبدلت من الذال في قراءة من قرأ ﴿فَشَرَّدَ بِهِمْ﴾^(١) بالمعجمة، وفيه احتمال، ومن الثاء في قولهم «تَلَعَّدَمَ الرجل» أى: تلعثم - إذا أبطأ في الجواب.
الثاء - أبدلت من الفاء في مُغْثُور وأصله مُغْفُور، ومن الذال في قولهم في الجذوة من النار: جَثْوَةٌ.

الفاء - أبدلت من الثاء في قولهم: «قام زيد فَمَ عمرو» أى: ثم عمرو، حكاه يعقوب. وقولهم: «فُوم» بمعنى ثوم، ومن الباء في قولهم «خذَه يافانه» أى يبابنه.

الباء - أبدلت من الميم في قولهم: «با اسمك؟» يريدون: ما اسمك؟ وهى لغة بني مازن، ومن الفاء قولهم: «البُسْكُل» فى الفُسْكُل^(٢).

الميم - أبدلت من أربعة أحرف وهى: الواو فى فم عند أكثرهم، والنون فى نحو عَمَبَر، والبنام فى البنان، ومن الباء فى قولهم: «ما زلت راتما على هذا» أى: راتبا - أى: مقيما، ويدل على البدل أنهم قالوا: رتب ولم يقولوا رتم، واللام التى للتعريف فى لغة حمير.

الواو - أبدلت من ثلاثة أحرف: الألف نحو ضويرب تصغير ضارب والياء نحو موقن، والهمزة نحو مومن. والله أعلم.

(١) من الآية ٥٧ من سورة الأنفال.

(٢) الفسكل: - بزنة قنفذ أو زبرج - الفرس الذى يجيء فى السباق آخر الخيل.

فصل

فى الإعلال بالحذف

فَأَمْرٍ أَوْ مُضَارِعٍ مِنْ كَوَعَدَ أَحْذِفِ وَفِي كَعِدَةِ ذَلِكَ أَطْرَدُ

اعلم أن الحذف وجه من وجوه الإعلال، وهو ضربان: مقيس، وشاذ.
فالمقيس هو الذى تعرض لذكره فى هذا الفصل، وهو ثلاثة أنواع:

الأول: حذف الواو من مضارع ثلاثى فاؤه واو استثقلا، لوقوعها ساكنة بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة، كقولك فى مضارع وَعَدَ يَعِدُ والأصل يُوْعَدُ، وحذفت الواو لما ذكر، وحمل على ذى الياء أخواته، نحو أَعَدُّ وَنَعَدُّ وَتَعَدُّ، والأمر نحو عَدُّ، المصدر الكائن على فَعَلٍ - بكسر الفاء وسكون العين - نحو عِدَّةٍ فإن أصله وَعَدُّ على وزن فَعَلٍ، فحذفت فاؤه حملا على المضارع، وحركت عينه بحركة الفاء وهى الكسرة؛ ليكون بقاء كسرة الفاء دليلا عليها، وعوضوا منها تاء التانيث؛ ولذلك لا يجتمعان. وتعويض التاء هنا لازم، وقد أجاز بعض النحويين حذفها للإضافة مستدلا بقول الشاعر^(١):

وَأَخْلَفُوكَ عِدَّ الأَمْرِ الذِّى وَعَدُّوا

يعنى عِدَّةَ الأَمْرِ، وهو مذهب الفراء، وخرجه بعضهم على أن عِدًّا جمع عِدْوَةٍ أى: ناحية، وأخلفوك نواحى الأمر الذى وعدوا.

تنبيهات:

الأول: فهم من قوله «من كوعد» أن حذف الواو المذكورة مشروط بشروط:
أولها: أن تكون الياء مفتوحة؛ فلا تحذف من يُوْعَدُ مضارع أُوْعَدَ، ولا من يُوْعَدُ - مبنيا للمفعول، إلا ما شذ من قولهم: «يُدْعُ، وَيُدْرُ»^(٢) فى لغة.

(١) قد مر هذا البيت موضحاً.

(٢) هما مضارعان مبنيان للمجهول، وشذوذهما من جهتين، لأن ياء المضارعة مضمومة وما بعد الواو المحذوفة مفتوح، والواو لا تحذف فى القياس إلا أن تقع بين ياء مفتوحة وكسرة.

وثانيها: أن تكون عين الفعل مكسورة، فلو كانت مفتوحة نحو **يُوجَلُ** أو مضمومة نحو **يُوضُّوْ** لم تحذف الواو، إلا ما شذ من قول بعضهم **يَجْدُ**. قال الشاعر^(١):

لو شئت قد نفع الفؤاد بشرية تدع الصوادي لا يجدن غليلاً
وهي لغة عامرية.

فإن قلت: قد جاء الحذف فيما عينه مفتوحة كيَقَعِ وسِعِ.

قلت: أما يَقَعِ فإن ماضيه وقع - بالفتح - فقياس مضارعه يفعل - بالكسر - فعُدل عن القياس، ففتحت عينه لأجل حرف الحلق فكان الكسر فيه مقدرًا، فحذفت الواو منه لذلك، وأما يسع فماضيه وسع - بالكسر - فقياس مضارعه الفتح فيقال: يوسع لكنه لما حذفت الواو منه دل ذلك على أنه كان مما يجيء على **يَفْعَلُ** - بالكسر - نحو **وَمَقَّ يَمَقُّ**. وإلى هذا أشار في التسهيل بقوله: بين ياء مفتوحة وكسرة ظاهرة **كَيَعِدُ** أو **مَقْدَرَةٌ** كيَقَعِ وسِعِ، إلا أن في جعلها مقدرًا تجوزًا.

وثالثها: أن يكون ذلك في **فَعَلْ**، فلو كان في اسم لم تحذف الواو، لأن الحذف في الفعل إنما كان لاستقلال ذلك في ثقل بخلاف الاسم، فعلى هذا تقول في مثال **يَقْطِينُ** من **وَعَدَ: يُوْعِدُ**.

(١) قائله: هو جرير بن عطية الخطفي - وهو من الكامل -.

اللغة: «شئت» خطاب لأمامة المذكورة في البيت الثاني «نفع» - بالنون والقاف والعين المهملة - من نفعت بالماء إذا رويت «الصوادي» جمع صادية - وهي العطشى «غليلاً» - بمعنى الغلة - وهي حرارة العطش.

الإعراب: «لو» للشرط «شئت» فعل وفاعل - جملة وقعت فعل الشرط «قد» حرف تحقيق «نفع» فعل ماضٍ «الفؤاد» فاعل والجملة وقعت جواب الشرط، ووقع جواب لو بكلمة **قد** - نادر - «بشرية» جار ومجرور متعلق بقوله: نفع «تدع» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى الشربة «الصوادي» مفعول به، والجملة، في محل جر صفة لشربة «لا يجدن» بمعنى لا يهين، ولهذا اقتصر على مفعول واحد وهو «غليلاً» والجملة في محل نصب حال من الصوادي.

الشاهد: قوله: «لا يجدن» - بضم الجيم - فإنه لغة بني عامر.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/ ٨٨٥، وابن يعيش ١٠/ ٦٠.

الثاني: فهم من قوله: «كعدة» أن حذف الواو من فِعْلَة المشار إليها مشروط

بشرطين:

أحدهما: أن تكون مصدراً كعدة، فلو كانت غير مصدر لم تحذف واؤها،
إلا ما شذ، وذلك قولهم: رِقَّةٌ - لِلْفِضَّةِ - وَحِشَّةٌ لِلأَرْضِ الموحشة، ولِدَّةٌ^(١)،
وفيها احتمال وهو أن تكون مصدراً وصف به، ذكره الشلوين.

وقوله في التسهيل: وربما أعلّ بذأ الإعلال أسماء كِرِقَّةٍ وصفات كلدة، فيه
نظر، لأن مقتضاه وجود أقل الجمع من النوعين، أما الأسماء فقد وجد رِقَّةٌ،
وحِشَّةٌ، وجِهَةٌ، عند مَنْ جعلها أسماء، وأما الصفات فلا يحفظ فيها غير لِدَّة،
وقد أنكر سيبويه مجيء صفة على حرفين.

وثانيهما: ألا تكون لبيان الهيئة، نحو الوِعْدَةِ والوِقْفَةِ، المقصود بهما الهيئة،
فإنه لا يحذف منهما، وقد احتزر عن هذا في الكافية بقوله: والفعله الأصل
احذف.

الثالث: قد ورد إتمام فِعْلَة - المصدر المذكور - وهو شاذ، قالوا: وتَرَهُ وتَرَا
ووتِرَةٌ^(٢) - بكسر الواو - وحكاه أبو علي في أماليه، وقال الجرمي: ومن العرب مَنْ
يخرجه على الأصل، فيقول: وعدة، ووثبة ووجهة.

قلت: أما وجهة فذهب المازني والمبرد والفارسي إلى أنه اسم للمكان المتوجه
إليه، فعلى هذا لا شذوذ في إثبات واوه لأنه ليس بمصدر، وذهب قوم إلى أنه
مصدر، وهو الذي يظهر من كلام سيبويه، ونسب إلى المازني أيضاً، وعلى هذا
فإثبات الواو فيه شاذ، قال بعضهم: والمسوغ لإثباتها فيه دون غيره من المصادر أنه
مصدر غير جارٍ على فعله، إذ لا يحفظ وَجَهٌ وَجَهٌ، فلما فقد مضارعه لم يحذف
منه، إذ لا موجب لحذفها إلا حملة على مضارعه، ولا مضارع والفعل المستعمل.

(١) لدة: بمعنى: ترب.

(٢) وتره: يقال: وترت العدو أفردته، والصلاة جعلتها وترًا وزيدًا حقه نقصته إياه، والكل
من باب وعد. كذا في المصباح.

مه تَوَجَّهَ واتَّجِهَ، والمصدر الجارى عليه التَّوَجُّهُ، فحذفت زوائده: وقيل: وَجْهَةٌ، ورجح الشلوين القول بأنه مصدر، وقال: لأن وَجْهَةٌ وَجْهَةٌ - بمعنى واحد، ولا يمكن أن يقال فى جهة أنها اسم للمكان، إذ لا يبقى للحذف وجه.

الرابع: فهم من تخصيص هذا الحذف بما فاؤه واو، أن ما فاؤه ياء لاحظ له فى هذا الحذف، إلا ما شذ من قول بعضهم يَسُّهُ وهو مضارع يَسُّسَ، وأصله يَسُّسُ، فحذف الياء، وشذ أيضا يَسُّسَ مضارع يسس، ثم انتقل إلى النوع الثانى فقال:

وَحَذَفُ هَمْزِ أَفْعَلٍ اسْتَمَرَّ فِي مُضَارِعِ وَبِنْتِي مُتَّصِفٍ

مما اطرده حذفه أَفْعَلٌ من مضارعه، واسمى فاعله ومفعوله، وإليهما الإشارة بقوله (وبنتى متصف) فتقول: أَكْرَمَ يُكْرِمُ فهو مُكْرِمٌ ومُكْرَمٌ، وكان حق أفعل أن يجرى مضارعه على يؤفعل بزيادة حرف المضارعة على أول الماضى كما فعل فى غيره من الأمثلة نحو: ضارب يضارب، وتعلم يتعلم، إلا أنه لما كان من حروف المضارعة همزة المتكلم حذفت همزة أفعل معها، لثلا يجتمع همزتان فى كلمة واحدة، حمل على ذى الهمزة أخواته واسما الفاعل والمفعول.

تنبيهان:

الأول: لا يجوز إثبات هذه الهمزة على الأصل إلا فى ضرورة أو كلمة مستندرة، فمن إثباتها فى الضرورة قوله^(١):

فإنه أهلٌ لأن يؤكراً

(١) قائله: أبو حيان الفعسى - ولم نقف له على تكملة -

وهو نصف بيت من الرجز أو بيت من مشطوره.

اللغة: «أهل» مستحق وذو أهلية «يؤكرم» أراد يكرم، وهو بالبناء للمجهول.

الإعراب: «إنه» إن حرف توكيد ونصب والضمير اسمها فى محل نصب «أهل» خبر إن مرفوع بالضممة الظاهرة «لأن» اللام للتعليل وأن حرف مصدرى ونصب «يؤكراً» فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن المصدرية، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بلام التعليل والجار والمجرور متعلق بأهل.

وأشدد سيويه^(١):

وصاليات ككَمَا يُؤَثِّفِينَ

قال: وإنما هي أثفيتُ، ووزن أثفيت على هذا أفعلت، والهمزة زائدة، وقال السيرافي: لا حجة فيه لاحتمال أصالة الهمزة فتكون أثفيت فعليت كسليقت، وقد أجاز سيويه في همزة أثفيت الأصالة والزيادة.

والكلمة المستندرة قولهم «أَرْضٌ مُؤَثَّبَةٌ» - بكسر النون - أي: كثيرة الأرناب. وقولهم «كسَاءٌ مُؤَثَّبٌ» إذا خلط صوفه بوبر الأرناب، هذا على القول بزيادة همزة أرنب، وهو الأظهر.

الثاني: لو أبدلت همزة أفعل هاء، كقولهم في أراق: هراق أو عينا كقولهم في أنهل الإبل - عنهل، لم تحذف لعدم مقتضى الحذف، فتقول: هراقٌ يهريقُ فهو

= الشاهد: قوله «يؤكرم» حيث أثبتت الهمزة، ولم تحذف تخفيفا لضرورة الشعر والقياس حذفها.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشموني ٨٨٧ / ٣، وابن هشام ٣٠٧ / ٤، الهمع ٢ / ٢١٨.

(١) قائله: هو خطاب المجاشعي - وهو من الرجز المدس -.

اللغة: «وصاليات» جمع صالية من صلى النار - بالكسر - يصلى صليا، إذا احترق بها، قال تعالى: «هم أولى بها صليا» - أراد أثافي صاليات يعني مسودات من اثار النار. «يؤثفين» من أثفيت القدر جعلت لها أثافي، ويقال: نثيت القدر تنفية أي: وضعتها على الأثافي وأثفيتها، والأثافي جمع أثفية القدر وزنها أفعولة.

الإعراب: «وصاليات» عطف على قوله «غير حطام ورماد» قبله. أي: وغير صاليات وهي صفة موصوفها محذوف أي: وأثافي صاليات «ككما» الكاف الأولى حرف جر والثانية اسم لدخول حرف الجر عليها وما مصدرية والتقدير: كإثفائها. قال ابن يسعون: هذا التقدير عند من جعل الهمزة رائدة يعني: في يؤثفين، وأما من جعل الهمزة أصلا فالتقدير: كإثفائها لأنها كالسلقاة في مصدر سلقيت لأنه كالدحرجة، ومن قال دحرجا قال: إنشاء فورنه الآن فعلال وفي الوجه الأول إفعال كالإحرام.

الشاهد: قوله: «يؤثفين» فإن الهمزة فيه يجوز أن تكون رائدة جاءت على القياس المرفوض.

مواضعه: ذكره سيويه ٢٣١ / ٢، وشواهد المغني ص ١٧٢، والشاهد ١٣٥ الخزانة.

مُهْرِقٌ وَمُهْرَاقٌ، وَعَنْهَلَ الإِبِلَ يُعَنْهَلُهَا، فَهُوَ مُعَنْهَلٌ وَهِيَ مُعَنْهَلَةٌ أَيْ مَهْمَلَةٌ، ثُمَّ انْتَقَلَ إِلَى النَّوْعِ الثَّلَاثِ.

ظَلَّتْ وَظَلَّتُ فِي ظَلَّتْ اسْتِعْمَالًا وَقَرِنَ فِي أَقْرُنَ وَقَرْنَ نَقْلًا

قال في شرح الكافية: كل فاعل مضاعف على وزن فعل فإنه في إسناده إلى تاء الضمير ونونه يستعمل على ثلاثة أوجه؛ تاما نحو ظَلَّتْ، ومحذوف اللام مفتوح الفاء ظلت، ومحذوف اللام مكسور الفاء نحو ظَلَّتْ. انتهى.

وقد فهم من قوله فوائد:

الأولى: أن هذا الحذف مطرد في كل فعل مضاعف على فعل. وإلى هذا ذهب الشلوبين وصرح سيبويه بأنه شاذ، وأنه لم يرد إلا في لفظين من الثلاثي وهما: ظَلَّتْ وَمَسَّتْ، في ظَلَّتْ ومسست، وفي لفظ ثالث من الزوائد على الثلاثة، وهو: أَحَسَّتْ فِي أَحَسَّتْ، وبمن ذهب إلى عدم اطراده ابن عصفور، وحكى في التسهيل: أن الحذف لغة سليم، وبذلك يُرَدُّ على ابن عصفور.

الثانية: مقتضى قوله على فعل، اختصاص هذا الحذف بمكسور العين، وقد عمم في التسهيل فشمّل المفتوح والمكسور، وقد حكى ابن الأنباري: الحذف في لفظه من المفتوح، وهو: هَمَّتْ فِي هَمَمْتُ.

الثالثة: مقتضى قوله: على فعل أيضا اختصاص ذلك بالثلاثي، وكلامه في التسهيل يشمل الزائد على ثلاثة، وتقدم تمثيله بأحست.

الرابعة: صرح بأن المحذوف في ظَلَّتْ وَظَلَّتْ لام الكلمة، وصرح في التسهيل بأن المحذوف العين، وهو ظاهر كلام سيبويه.

فإن قلت: ما وجه فتح الفاء وكسرها؟

قلت: وجه فتحها إبقاء حركتها، لأنها مفتوحة في الأصل، ووجه كسرها نقل حركة العين إليها، وذكر أبو الفتوح: أن كسر الظاء من ظلت لغة أهل الحجاز، وفتحها لغة بني تميم، وقوله: «وَقَرْنَ فِي أَقْرُنَ».

يعنى: أن هذا الحذف قد جاء فى الأمر أيضا بشرط أن تكون عينه مكسورة،
وقرأ أكثر القراء ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾^(١) وهو من قررت بالمكان أقر به، بالفتح فى
الماضى والكسر فى المستقبل، فلما أمر منه اجتمع مثلان أولهما مكسور، فحسن
الحذف كما فعل بالماضى.

فإن قلت: فهل يطرد الأمر؟.

قلت: قال فى الكافية: وَقَرْنَ فى أَقْرِنَ وَقَسَّ مُعْتَصِدًا.

وذكر غيره أن ذلك لا يطرد، وهو ظاهر التسهيل فإنه قال: وربما أفعال ذلك
بالأمر والمضارع، وزاد فيه المضارع ومثاله يقرن فى يقررن، وذكر ذلك فى شرح
الكافية قال: وكذا يستعمل فى نحو يقرن وقرن وقررن فيقال فيهما: يقرن وقرن، لكن
فتح الفاء فى هذين وشبههما غير جائز، انتهى.

وقال الشارح: الضابط فى هذا النحو أن المضارع على يفعل إذا كان مضاعفا
سكن الآخر، ولاتصاله بنون الإناث فجاز تخفيفه بحذف عينه ونقل حركتها إلى
الفاء، وكذلك الأمر منه تقول فى يَقْرِرْنَ يَقْرِنَ وفى أَقْرِرْنَ قَرْنَ، وقوله: (وَقَرْنَ
نُقْلا) يعنى: بفتح القاف، وهو قراءة نافع وعاصم، وهو أمر من قررت بالمكان أقر
به - بكسر الماضى وفتح المضارع، وهى لغة فصيحة ثابتة لا يقبل قول من أنكرها،
فلما أمر منه اجتمع مثلان أولهما مفتوح، ففعل به من حذف عينه ما فعل بأحست
وهو نادر لا يقاس عليه؛ لأن هذا الحذف إنما هو للمكسور.

تنبيهات:

الأول: ذهب بعضهم إلى أن قرن - على قراءة الكسر - أمر من الوقار، يقال:
وَقَرَّ يَقْرُ، فيكون قَرْنَ محذوف الفاء مثل عَدْنَ، ورجح الأول لتستوافق القراءتان،
وذهب بعضهم إلى أن قرن - على قراءة الفتح، أمر من قار يقار.

الثانى: أجاز فى الكافية وشرحها إلحاق المضموم العين بالمكسور، فأجاز فى
اغضُضْنَ أن يقال: غُضِّنْ، واحتج بأن فك المضموم أثقل من فك المكسور، وإذا
كان فك المفتوح قد قُرَّ منه إلى الحذف فى قَرْنَ - المفتوح القاف - ففعل ذلك
بالمضموم أحق بالجواز، قال: ولم أره منقولا.

(١) من الآية ٣٣ من سورة الأحزاب.

فصل

في الإدغام

يعنى: الإدغام اللاتق بالتصريف كما قيده فى الكافية.

والإدغام. لغة: الإدخال، والإدغام - بالتشديد - أفعال منه، وهى عبارة

سيبويه.

وقال ابن يعيش: الإدغام - بالتشديد - من ألفاظ البصريين، والإدغام -

بالتخفيف - من ألفاظ الكوفيين.

وحده اصطلاحاً: أن تأتى بحرفين ساكن ومتحرك من مخرج واحد بلا

فصل، ويكون فى المثلين وفى المتقارين، وفى كلمة وفى كلمتين، وهو باب

متسع.

واقصر الناظم فى هذا الفصل على ذكر إدغام المثلين المحركين فى كلمة.

ولابد من تميم الفائدة باستيفاء الكلام على إدغام المثلين.

فأقول: إذا التقى المثلان، فالتقاؤهما على ثلاثة أضرب:

الضرب الأول: أن يسكن أولهما ويتحرك ثانيهما نحو «اضرب بكرًا» فهذا

يجب إدغامه بثلاثة شروط:

أولها: ألا يكون أول المثلين هاء سكت، فإنه لا يدغم لأن الوقف على الهاء

منوى، وقد روى عن ورش إدغام ﴿مَالِيَةَ﴾ ٢٨ ﴿هَلْكَ﴾ ٢٩ (١) وهو ضعيف من

جهة القياس.

وثانيها: ألا يكون همزة منفصلة عن الفاء نحو «إكلاً أحمد» فإن الإدغام فى

ذلك ردىء، بل يلزم تخفيف إحداهما، فلو كانت الهمزة متصلة بالفاء وجب

الإدغام نحو سأل.

(١) من الآيتين ٢٨، ٢٩، من سورة الحاقة.

وثالثها: ألا يكون مدة في آخر أو مبدلة من غيرها دون لزوم، فإن كان مدة في آخر لم تدغم نحو: يعطى ياسر، ويغزو واقد، لثلا يذهب المد بالإدغام، فإن لم يكن في آخر وجب الإدغام نحو مغزو أصله مغزوو على وزن مفعول، واغتفر ذهاب المد في هذه لقوة الإدغام فيه، وإن كانت مبدلة من غيرها دون لزوم لم يجب الإدغام، بل يجوز إن لم يلبس نحو ﴿ أَنَاثًا وَرَعِيًّا ﴾^(١) في وقف حمزة، ومنتنع إن البس نحو قوول بناء ما لم يسم فاعله من قاول، لأنه لو أدغم لالتبس بفعل فإن كانت المدة مبدلة من غيرها إبدالا لازما وجب الإدغام نحو أوب وهو مثال أبلم من الأوب أصله أوب، فقلب ثانی الهمزتين وأوا لسكونها بعد ضمة، ثم أدغم وجوبا للزوم الإبدال.

الضرب الثاني: أن يتحرك أولهما ويسكن ثانيهما فهذا لا يجوز فيه إدغام؛ لأن من شرط الإدغام تحرك المدغم فيه، ومثال ذلك في كلمة ضللت، وفي كلمتين: رسول الحسن.

الضرب الثالث: أن يتحركا، فإن كانا من كلمتين جاز الإدغام بشرطين:

أحدهما: ألا يكونا همزتين نحو: «قرأ آية» فإن الإدغام في الهمزتين ردىء.

والآخر: ألا يكون الحرف الذى قبلها ساكنا غير لين نحو: «شهر رمضان» فإن هذا لا يجوز إدغامه عند جمهور البصريين، وقد روى عن أبى عمر إدغام ذلك، وتأولوه على إخفاء الحركة، وأجاز الفراء إدغامه.

وإن كانا من كلمة واحدة فهو الذى تعرض الناظم لبيانه فى قوله:

أَوَّلَ مَثَلَيْنِ مُحَرَّكَيْنِ فِي كَلِمَةٍ ادْغَمٌ.....

(فأمر بإدغام أول المثليين المحركين)^(٢) فشمّل ذلك الأفعال نحو رد وظن

ولب، أصلها ردد وظنن ولبب، والأسماء نحو صب وضب، أصلهما فعل - بالكسر، فالإدغام فى ذلك واجب بستة شروط:

(١) من الآية ٧٤ من سورة مريم.

(٢) أ، ج.

الأول: ألا يتصدرا نحو «دَدَن»^(١) فمثل ذلك لا يجوز إدغامه، لتعذر الابتداء بالساكن، قال المصنف في بعض كتبه: إلا أن يكون أولهما تاء المضارعة فقد تُدغم بعد مدة أو حركة نحو: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا﴾^(٢) ﴿تَكَادُ تَمَيِّزُ﴾^(٣) انتهى.

ويجوز أيضا الإدغام في الفعل الماضي إذا اجتمع فيه تاءان، والثانية أصلية نحو تَتَابَعَ، ويؤتى بهمزة الوصل فيقال: اتَّابَعَ، ولم يذكر هنا هذا الشرط وقد ذكره في الكافية وغيرها.

الثاني: ألا يكون ما هما فيه اسما على فعل نحو صفف^(٤) أو فعل نحو ذُكِّل - جمع ذلول - أو فعل نحو كَلَّل - جمع كلة، أو فعل نحو لَبَّب، فكل ذلك لا يجوز إدغامه. وإلى هذا أشار بقوله: «لَا كَمِثْلِ صُفْفٍ. وَذُلُّلٍ وَكِلَلٍ وَلَبَّبٍ». فإن قلت: ما علة منع إدغام هذه الأمثلة؟

قلت: أما الثلاثة الأول فلأنها مخالفة للأفعال في الوزن، والإدغام فرع في الإظهار، فخص بالفعل لفرعيته، وتبع الفعل ما وازنه من الأسماء دون ما لم يوازنه. وأما الرابع: فإنه موازن للفعل، ولكنه لم يدغم لخفته، وليكون منبهاً على فرعية الإدغام في الأسماء، حيث أدغم موازنه في الأفعال نحو رَدَّ فيعلم بذلك ضعف سبب الإدغام فيه وقوته في الفعل.

واعلم أنه يمتنع الإدغام أيضا فيما وازن أحد هذه الأمثلة بصدده لا بجملته نحو: حُشْشَاء - لِعَظْمٍ خَلْفَ الأذن - فإنه موازن بصدده لفعل نحو صفف، ونحو: رُدْدَان - وهو مثال سُلْطَان من الرَدِّ، فإنه موازن بصدده لفعل نحو ذلل، ونحو: حَبِيَّة جمع حُبِّ فإنه موازن بصدده لفعل نحو: كلل، ونحو: الدَّجَجَان مصدر دَجَّ

(١) الددن: - بدالين مهملتين - وهو اللعب، ويقال فيه ددى كفتى ودد كدم.
(٢) من الآية ٢٦٧ من سورة البقرة.
(٣) من الآية ٨ من سورة الملك.
(٤) صفف - جمع صفة - والصفة: الظلة كالسقيفة.



بمعنى دَبَّ، فإنه موازن بصدوره لفعل نحو: لبب، ولو بنيت من الرد مثل غطفان قلت: رددان - بالفك - هذا مذهب الخليل وسيبويه، وخالف الأخفش فقال: ردّان - بالإدغام - ووجهه أن الألف والنون بزيادتهما التزم تحريك الدال التي تليهما، فنقل توالي الفتحيتين، فأدغم تخفيفا وصار في ذلك نظير الفعل في الثقل نحو ردّ، بل هو أولى بالإدغام من الفعل؛ لأن حركة الدال الأخيرة في الفعل ليست بلازمة والصحيح ما ذهب إليه الخليل وسيبويه لأنه هو الذى ورد به السماع.

فإن قلت: كان ينبغى أن يستثنى مثالا خامسا يمتنع فيه الإدغام وهو فعل نحو إبل، لكونه مخالفا لأوزان الأفعال.

فلو بنيت من الرد مثل إبل قلت: ردّد - بالفك، قلت: العذر له فى عدم استثنائه أنه بناء لم يكثّر فى الكلام، ولم يسمع فى المضاعف، وقد استثناه فى بعض نسخ التسهيل.

واعلم أن أوزان الثلاثى التي يمكن فيها اجتماع مثلين متحركين لا تزيد على تسعة، وقد سبق ذكر خمسة منها، وبقيت أربعة، منها واحد مهمل فلا كلام فيه، وهو فعل - بكسر الفاء وضم العين - وثلاثة مستعملة وهى: فَعَلٌ نحو كَتَفَ، وفَعَلٌ نحو عَضُدٌ، وفعلٌ نحو دَثَلٌ.

فإذا بنيت من الرد مثل كَتَفَ أو عَضُدٌ قلت: ردّد - بالإدغام - لأنهما موافقان لوزن الفعل، وليسا فى خفة فَعَلٌ نحو لَبَّبَ، هذا مذهب الجمهور، وخالف ابن كيسان فقال: ردّد ورددّ بالفك.

وإذا بنيت من الرد مثل دَثَلٌ قلت: ردّد - بالفك - ومن رأى أن فَعَلٌ أصل فى الفعل ينبغى أن يدغم، وقياس مذهب ابن كيسان الفك، بل هو فى هذا أولى. والثالث: ألا يتصل بأول المثلين مدغم فيه، وإليه أشار بقوله: (ولا كَجَسَّس) وهو جمع جاسٌ، فإن فيه مثلين متحركين ولم يدغم أولهما فى الثانى؛ لأن قبلهما مثل آخر مدغما فى أول المتحركين، فلو أدغم المدغم فيه التقى الساكنان وبطل الإدغام السابق.

الرابع: ألا يعرض تحريك ثانيهما، وإليه الإشارة بقوله (ولأ كأخصصَ أبي) فهذا فيه مثلان متحركان ولم يدغم، لأن حركة الثاني عارضة، إذ هي حركة النقل والأصل اخصص - بالإسكان - فنقلت حركة الهمزة إلى الساكن فلم يعتد بها، لعروضها.

والخامس: ألا يكون ما هما فيه ملحقا بغيره، وإليه الإشارة بقوله: (ولأ كهليل) وذلك نوعان؛ أحدهما: ما حصل فيه الإلحاق بزائد قبل المثلين نحو «هليل» إذا قال لا إله إلا الله؛ لأن لامي هليل متحركان في كلمة ولا سبيل إلى إدغام أولهما في الثاني، لأن قبلهما مزيدا للإلحاق بدرجته وهو الياء فامتنع الإدغام لثلاث فوات (المماثلة)^(١).

والآخر: ما حصل فيه الإلحاق بأحد المثلين نحو جَلَبَبَ، لأن إحدى بائيه مزيدة للإلحاق بدرجته فامتنع الإدغام، لاستلزامه فوات ما قصد من الإلحاق.

والسادس: ألا يكون مما شذت العرب في فكه اختيارا، وهي الفاظ محفوظة لا يقاس عليها، وإلى هذا أشار بقوله:

.... وَشَدَّ فِي أَلِّ وَنَحْوَهُ فَكٌ بِنَقْلِ فِقْبَلِ

وهذه الألفاظ «ألل السقاء» إذا تغيرت رائحته، والأسنان إذا فسدت، والأذن إذا رقت، و«دبب الإنسان» إذا نبت الشعر في جبينه، و«صكك الفرس» إذا اصطكت عرقوباه، و«ضببت الأرض» إذا كثر ضبابها، و«قطط الشعر» إذا اشتدت جمودته و«لححت العين أو لاحت» إذا التصقت بالرمص و«مششت الدابة» إذا شخص في وظيفها حجم دون صلابة العظم، و«عزرت الناقة» إذا ضاق إحليلها وهي مجرى لبنها، فشذوذ ترك الإدغام في هذه كُشذوذ ترك الإعلال في نحو القود ونحوه.

(١) وفي أ و ج (المقابلة).

وقد شذ الإظهار أيضا فى كلمات من الأسماء منها قولهم: «رجلٌ ضَفِيفٌ الحال»^(١) و «مُحَبَّبٌ» وحكى أبو زيد «طعام قَضَضٌ» إذا كان فيه يُيس، ولا يجوز القياس على شىء من هذه المفكوكات، وما ورد من ذلك فى الشعر عُدَّ من الضرورات كقول أبى النجم^(٢):

وَحَيِّ افْكُكْ وَاَدِّغِمْ دُونَ حَذَرَ كَذَاكَ نَحْوَو تَجَلَّى وَاَسْتَتَرَ

يعنى أن الفك والإدغام جائزان فى هذه المواضع الثلاثة:

الأول: ما عينه ولامه ياءان لازم تحريكهما نحو حى وعى، فمن أدغم نظر إلى أنهما مثلان فى كلمة وحركة ثانيهما لازمة، وحق ذلك الإدغام لاندرجاه فى الضابط المتقدم، ومن أظهر نظر إلى أن اجتماع المثلين فى باب حَيِّ كالعارض لكونه مختصا بالماضى دون المضارع والأمر، والعارض لا يعتد به غالبا.

(١) ضفف: بوزن كنف من الضفف بفتحيتين - وهو الضيق والشدة والحاجة.

(٢) قائله: هو أبو النجم العجلى - واسمه الفضل بن قدامة - وهو من الرجز.

وعجزه: الواسع الفضل الوهوب المُجَزَل.

اللغة: «العلى» صفة من العلو - بمعنى علو الشأن وسموه «الأجلل» الأجل الأعظم «الواسع الفضل» الكثير العطاء والإحسان. «الوهوب» صيغة مبالغة من الهبة - أى العظيم الهبات «المجزل» اسم فاعل من أجزل العطاء إذا أكثر منه.

المعنى: يحمد الله سبحانه وتعالى وهو الرفيع الشأن الأعظم من كل شىء الذى عم فضله وعطاؤه الجسم جميع المخلوقات.

الإعراب: «الحمد» مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة «الله» جار ومجرور متعلق بمحذوف خير المبتدأ «العلى»، «الأجلل» نعتان لاسم الجلالة «الواسع» نعت ثالث «الفضل» مضاف إليه «الوهوب» نعت رابع لاسم الجلالة «المجزل» نعت خامس له.

الشاهد: قوله: «الأجلل» حيث لم يدغم، والقياس فيه الأجل - بالإدغام ولكن الضرورة الشعرية ألجأت لذلك.

مواضعه: ذكره من شرح الألفية الأشمونى ٨٩٣ / ٣، وابن هشام ٣٢٠ / ٤، والسيوطى

ص ٥٢.

فإن قلت: أي الوجهين أكثر في كلامهم؟

قلت: الفك، نصّ على ذلك النحويون وكلاهما (فصيح)^(١).

وقرأ بهما في التواتر، ولعل الناظم قدم الفك لكثرتة.

تنبيه:

لو كانت حركة الياء الثانية عارضة نحو «لن يُحْيِي» ورأيت مُحْيِيًا.

لم يجز الإدغام، وأما قوله^(٢):

وَكَانَهَا بَيْنَ النِّسَاءِ سَبِيكَةً تَمْشِي بِسُدَّةٍ بَيْتِهَا فَتْعِيٌّ

فشاذ لا يقاس عليه، وأجازه الفراء.

الثاني: نحو تَجَلَّى، قال الشارح: كل ما فيه تاءان مثل تئانى تتجلى فهذا قياسه الفك لتصدر المثلين، ومنهم من يدغم فيسكن أوله ويدخل همزة الوصل فيقول: أَتَجَلَّى، وقال في شرح الكافية: إذا أدغمت فيما اجتمع في أوله تاءان رَدَّتْ همزة وصل تتوصل بها إلى النطق بالتاء المسكنة للإدغام فقلت في تتجلى أَتَجَلَّى، انتهى.

وفي هذا نظر؛ لأن تتجلى فعل مضارع، واجتلاب همزة الوصل لا يكون في المضارع، والذي ذكره غيره من النحويين أن الفعل المفتوح بتأين إن كان ماضيا نحو تَتَّبِعْ وتَتَّبِعْ، جاز فيه الإدغام واجتلاب همزة الوصل.

(١) أ، جـ. وفي ب (صحيح).

(٢) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من الكامل -.

اللغة: «سبيكة» قطعة مستطيلة من فضة «سدة البيت» - بضم السين - باب.

المعنى: شبه محبوبته بالسبيكة وهي القطعة من الفضة وغيرها. إذا استطالت.

الإعراب: «وكانها» كان للتشبيه تنصب الاسم وترفع الخبر، وها اسمها «بين» ظرف «النساء»

مضاف إليه «سبيكة» خبر كان مرفوع بالضممة الظاهرة «تمشى» فعل مضارع وفاعله ضمير

مستتر فيه «بسدة» جار ومجرور متعلق بتمشى «بيتها» مضاف إليه وبيت مضاف وها

مضاف إليه «فتعى» الفاء عاطفة وتعى فعل مضارع والفاعل ضمير.

الشاهد: قوله: «فتعى» حيث أدغم اعتدادا بالحركة العارضة لأجل الروى.

مواضعه: ذكره الأشموني ٨٩٣ / ٣، والهمع ١٥٣ / ١.

فيقال: اتَّبَعَ وَاَتَّبَعَ، وإن كان مضارعا نحو تتذكر لم يجز فيه الإدغام إن ابتدئ به، لما يلزم من اجتراب الهمزة وهي لا تكون في المضارع، بل يجوز تخفيفه بحذف إحدى التاءين، وسيأتي، وإن وُصِلَ بما قبله جاز إدغامه بعد متحرك أو لين نحو: «تكاد تَمِيْزُ» «ولا تيمموا» لعدم الاحتياج في ذلك إلى اجتراب همزة الوصل، والله أعلم.

الثالث: نحو استتر، وهو كل فعل على افتعل اجتمع فيه تاءان، فهو أيضا يجوز فيه الفك، وهو قياسه، لبناء ما قبل المثلين على السكون، ويجوز فيه الإدغام بعد نقل حركة أول المثلين إلى الساكن، فتقول: ستر يستر ستار.

تنبيهات:

الأول: اعلم أن الإدغام في استتر ونحوه يوجب طرح همزة الوصل من أوله لتحرك الساكن بحركة النقل، فلذلك قيل فيه ستر.

الثاني: إذا أوتر الإدغام صار اللفظ به كلفظ ستر الذي وزنه فَعَل - بتضعيف العين - ولكن يمتازان بالمضارع والمصدر، لأنك تقول في مضارع الذي أصله افتعل يَسْتَر - بفتح أوله - وأصله يَسْتَر، فنقل وأدغم. وتقول في مضارع الذي وزنه فَعَل يَسْتَر - بضم أوله، وتقول في مصدر الذي أصله افتعل: سَتَّاراً، وأصله اسْتَاراً، فلما أريد الإدغام نقلت الحركة فطرحت الهمزة، وتقول في مصدر الذي وزنه فَعَل تَسْتِيراً على وزن تَفْعِيل.

الثالث: يجوز في استتر ونحوه إذا أدغم وجه آخر، وهو أن يقال: ستر - بكسر فائه - على أصل الساكنين، وذلك أن الفاء ساكنة وحين (قصد)^(١) الإدغام سكنت التاء الأولى، فالتقى ساكنان فكسر أولهما على أصل التقاء الساكنين، ويجوز على هذه اللغة كسر التاء إتباعاً لفاء الكلمة فتقول: ستر وقْتل والمضارع واسم الفاعل واسم المفعول مبنية على ذلك إلا أن اسم الفاعل يشبه بلفظ اسم المفعول على لغة من كسر التاء إتباعاً، فيصير مشتركا كمختار، ويتوقف على قرينة.

(١) ب.

الرابع: ما ذكر في هذا البيت كالمستثنى من الضابط المتقدم، فإن حى مندرج فيه فكان حقه الإدغام على سبيل اللزوم فاستثناه ليعلم أنه ذو وجهين، وكذلك استتر، وأما نحو تتجلى فلم يندرج في الضابط المتقدم لتصدر المثلين فيه . والله أعلم.

وَمَا بَتَاءَيْنِ ابْتَدَىٰ قَدْ يُقْتَصَرُ فِيهِ عَلَيَّ تَا كَتَّبِينَ الْعِبْرَ

إذا اجتمع في أول الفعل المضارع تاءان جاز حذف أحدهما نحو (تئين العبر) وأصله تئين الأولى تاء المضارعة والثانية تاء تفعّل، وعلّة الحذف أنه لما ثقل عليهم اجتماع المثلين، ولم يكن سبيل إلى الإدغام لما يؤدي إليه من اجتلاب همزة الوصل، وهي لا تكون في المضارع، عدلوا إلى التخفيف بحذف إحدى التاءين.

تنبيهات:

الأول: هذا الحذف كثير جداً، ومنه في القرآن مواضع كثيرة نحو ﴿ لَا تَكَلِّمْ نَفْسَ الْأَيْدِيهِ ﴾^(١) ﴿ تَنْزِيلُ الْمَلَائِكَةِ ﴾^(٢).

الثاني: أبهم في قول: «أحدهما» فمذهب سيويه والبصريين أن المحذوف هي التاء الثانية، لأن الاستثقال بها حصل، ولأن الأولى دالة على المضارعة، وقد صرح بذلك في التسهيل فقال: والمحذوفة هي الثانية لا الأولى خلافاً لهشام يعنى: أن مذهب هشام أن المحذوفة هي الأولى، ونقله غيره عن الكوفيين.

الثالث: أطلق في قوله: (وما بتاءين ابتدى) وهذا إنما هو في المضارع، لأنه الذي يتعذر فيه الإدغام، وأما الماضي فيه نحو تتابع، فلا يتعذر فيه الإدغام.

الرابع: ما ذكر من تعذر الإدغام في المضارع، إنما هو في الابتداء لا في الوصل كما سبق بيانه في الكلام على نحو تتجلى.

الخامس: قوله في شرح الكافية: قد يقال في مثل تتعلم تعلم استثقالا لتوالي المثلين متحركين وللإدغام المحوج إلى زيادة همزة الوصل، قد يوهم أن الإدغام في

(١) من الآية ١٠٥ من سورة هود.

(٢) من الآية ٤ من سورة القدر.

ذلك جائز، وإن كان مستثقلا كما يجوز إبقاء المثلين متحركين في ذلك، وكذلك قول الشارح هربا، إما من توالى مثلين متحركين وإما من إدغام محوج إلى زيادة (همزة) ^(١) الوصل، وقد صرح في التسهيل بما يدفع هذا التوهم فقال: وقد يحذف تخفيفا المتعذر إدغامه لسكون الثاني «كاستخذ» في الأظهر أو لاستثقاله بتصدر المدغم كتنزل.

السادس: قد يفعل هذا التخفيف بالحذف فيما تصدر فيه نونان، ومن ذلك ما حكاه أبو الفتح من قراءة بعضهم ﴿ وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ تَنْزِيلًا ﴾ ^(٢) قال في شرح الكافية: في هذه القراءة دليل على أن المحذوفة من تاءى تنزل حين قال «تَنْزَلَ» إنما هي الثانية لأن المحذوفة من نونى «نزل» في القراءة المذكورة إنما هي الثانية.

قال الشارح: ومنه على الأظهر قوله تعالى: ﴿وَكذلك نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ﴾ ^(٣) في قراءة ابن عامر وعاصم، أصله تُنَجَّى، ولذلك سكن آخره.

وَفَكَّ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنٌ لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنَ

إذا سكن آخر الفعل المدغم فيه لاتصاله بضمير الرفع وجب الفك، لأن ثانى المثلين قد سكن فتعذر الإدغام، والمراد بضمير الرفع تاء الضمير ونا ونون الإناث نحو رددت، ورددنا، ورددن، وقد مثل بقوله: (نحوحلت ما حللته).

تنبيه:

فك الإدغام في ذلك واجب عند جمهور العرب، قال في التسهيل: والإدغام قبل الضمير لُغِيَّةٌ، قال سيبويه: وزعم الخليل أن ناسا من بكر بن وائل يقولون رَدْنَا وَمَرَّتًا وَرَدَّتْ، وهذه لغة ضعيفة، كأنهم قدروا الإدغام قبل دخول النون والتاء، وأبقوا اللفظ على حاله، وحكى بعض الكوفيين في رَدَّن رذن - يزيد نونًا ساكنة قبل نون الإناث ويدغمها فيها لأن نون الإناث لا يكون ما قبلها إلا ساكنًا، وحكى بعضهم في رَدَّت رذات، وهى فى غاية الشذوذ، ووجهه أن هذه التاء لا يكون ما قبلها إلا ساكنًا، وحافظ على بقاء الإدغام فزاد ألفًا قبلها.

(١) ب، وفى أ، ج (الف).

(٢) من الآية ٢٥ من سورة الفرقان.

(٣) من الآية ٨٨ من سورة الانبياء.

.... وفى

جَزْمٌ وَشِبْهُ الْجَزْمِ تَخْيِيرٌ قَفِيٌّ

يعنى: أن المدغم فيه إذا سكن جزماً أو وقفاً، وهو المراد بشبه الجزم، جار فيه الفك والإدغام نحو لم يحلّل ولم يحلّ، واحلّل وحلّ، والفك لغة أهل الحجاز، والإدغام لغة بنى تميم، وقيل لغة غير أهل الحجاز، وإنما أدغم بنو تميم اعتداداً بتحريك الساكن فى بعض الأحوال نحو: اردد القوم ولم يردد القوم.

تنبيهات:

الأول: إنما جعل سكون الأمر فى نحو احلّل يشبه الجزم لأن الأمر يعامل آخره معاملة المضارع المجزوم.

الثانى: يعنى بالتخيير استواء الوجهين فى الجواز، فالمتكلم متخير فى اتباع أيهما شاء، وليس المراد استواؤهما فى الفصاحة، لأن الفك لغة أهل الحجاز وبها جاء القرآن غالباً كقوله تعالى: ﴿إِنْ تَمَسَّكُمْ حَسَنَةٌ﴾^(١) ﴿وَمَنْ يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي﴾^(٢) ﴿وَلَا تَمَنَّ﴾^(٣) ﴿وَأَغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ﴾^(٤) وجاء على لغة تميم قراءة ابن كثير وأبى عمرو والكوفيين ﴿مَنْ يَرْتَدَّ﴾^(٥) فى المائدة وقراءة السبعة ﴿وَمَنْ يُشَاقِّ اللَّهَ﴾^(٦).

الثالث: إذا أدغم فى الأمر على لغة تميم وجب طرح همزة الوصل، لعدم الاحتياج إليها، وحكى الكسائى أنه سمع فى الأمر من عبد القيس أردّ وأغضّ وأمرّ، بهمزة الوصل، ولم يحك ذلك أحد من البصريين.

الرابع: إذا اتصل بالمدغم فيه واو جمع، نحو ردّوا، أو ياء مخاطبة نحو ردّى، أو نون تأكيد نحو ردّن، أدغم الحجازيون وغيرهم من العرب، كذا قالوه، وعللوه أن الفعل حيثنذ مبنى على هذه العلامات فليس تحريكه بعارض.

(١) من الآية ١٢٠ من سورة آل عمران.

(٢) من الآية ٨١ من سورة طه.

(٣) من الآية ٦ من سورة المدثر.

(٤) من الآية ١٩ من سورة لقمان.

(٥) من الآية ٥٤ من سورة المائدة.

(٦) من الآية ٤ من سورة الحشر.



الخامس: التزم المدغمون فتح المدغم فيه قبل هاء غائبة نحو «رُدَّها ولم يرُدَّها» والتزموا ضمة قبل هاء غائب نحو «رُدَّه ولم يرُدَّه» قالوا: لأن الهاء خفية، فلم يعتد بوجودها، فكان الدال قد وليها الألف والواو نحو «ردًا وردًا» وحكى الكوفيون «رُدَّها» - بالضم والكسر، ورُدَّه - بالكسر والفتح - وذلك في المضموم الفاء، وذكر ثعلب الأوجه الثلاثة قبل هاء الغائب، وغلط في تجويزه الفتح، وأما الكسر فالصحيح أنه لُغِيَّة، سمع الأخفش من ناس بنى عقيل: مُدَّه وَعَضَّة - والتزم أكثرهم الكسر قبل ساكن فقالوا: «رُدُّ القوم» بالكسر، لأنها حركة التقاء الساكنين في الأصل، ومنهم من فتح وهم بنو أسد قال^(١):

فَعَضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ فَلَا كَعْبًا بَلِغْتَ وَلَا كَلَابًا

وأما الضم فقال في التسهيل: ولا يضم قبل ساكن بل يكسر وقد يفتح.

انتهى.

وحكى ابن جنى الضم أيضا، وهو قليل.

فإن لم يتصل بالفعل هاء الغائبة أو هاء الغائب أو الساكن، ففيه ثلاث لغات: الفتح مطلقا نحو رُدَّ وفِرَّ وَعَضَّ، وهى لغة أسد وناس غيرهم، والكسر

(١) قائله: هو جرير الشاعر الأموى من قصيدة يهجو فيها عبيد بن حصين المعروف بالراعى النميرى - وهو من الوافر.

اللغة: «غض الطرف» أى: أغمضه وانظر إلى الأرض، والطرف: البصر «نمير» قبيلة - فرع من قيس عيلان، أبوهم نمير بن عامر، ومنهم الراعى النميرى.

المعنى: طأطأ بصرى واعرف قدرى، وابتعد عن مباراة الكرام ومجاراتهم، فإنك من قبيلة نمير التى لم ترق إلى مصاف القبائل العظيمة.

الإعراب: «غض» فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه «الطرف» مفعول به لغض «إنك» إن حرف توكيد ونصب وضمير المخاطب فى محل نصب اسمها «من» حرف جر «نمير» مجرور بمن والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر إن «فلا» الفاء عاطفة لا: نافية «كعبا» مفعول به لبلغت مقدم عليه «بلغت» فعل ماض وتاء المخاطب فاعله «ولا» الواو حرف عطف ولا زائدة لتأكيد النفى «كلابا» معطوف على قوله «كعبا» منصوب بالفتحة الظاهرة.

الشاهد: قوله: «غض» حيث جاء بالإدغام، ويروى بضم الضاد وفتحها وكسرها فالضم على الاتباع لضم الغين - والفتح للتخفيف - والكسر على الأصل فى التخلص من الساكنين.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٨٩٧ / ٣، وابن هشام ٣١٧ / ٤، والهمع ٢٢٧ / ٢، وسيبويه

١٦٠ / ٢.

مختلفا نحو رَدٍّ وِفْرٍ وَعَضٍّ، وهى لغة كعب وغيره، والإتياع لحركة الفاء نحو رَدٍّ وِفْرٍ وَعَضٍّ، وهذا أكثر (فى كلامهم)^(١).

لما ذكر جوار الفك والإدغام فى الجزوم وشبهه وهو الأمر استدرك بيان حكم أفعال فى التعجب فقال:

وَفَكُّ أَعْمَلٍ فِى التَّعْجِبِ التُّزْمُ وَالتُّزْمُ الإِدْغَامُ أَيْضًا فِى هَلْمٍ

فإنه قد التزم الجميع فكه. قال فى شرح الكافية: مفكوك بإجماع.

قلت: كأنه يعنى إجماع العرب، فإن إدغامه غير مسموع فى كلامهم وإنما المسموع الفك كقوله^(٢):

وقال نبيُّ المسلمين تَقَدَّمُوا وَأَحْبِبْ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ المَقْدَمًا

وإن أراد إجماع النحويين فليس كذلك لأن بعض النحويين حكى عن الكسائى إجازة إدغامه، وأما هلم فإدغامه لازم بإجماع.

تنبيهات:

الأول: اختلف العرب فى «هلم» فهى عند الحجازيين اسم فعل بمعنى احضر أو أقبل، وهى عند بنى تميم فعل أمر لا يتصرف ملتزم إدغامه، وإنما ذكر هنا باعتبار فعليتها، وقد استعمل لها مضارعا من قيل له هلم فقال: لا أهلم.

الثانى: التزموا أيضا فتح (ميم هلم)^(٣) وحكى الجرمى فيه الفتح والكسر عند بعض بنى تميم، (وإذا اتصل بهاء غائب نحو: هلمه لم يضم بل يفتح وكذا يفتح أيضا إذا اتصل به ساكن نحو هلم الرجل)^(٤).

(١) ب، جـ.

(٢) تقدم هذا البيت فى باب التعجب.

الشاهد: قوله: «أحبب» حيث لم يدغم مع الموجب.

(٣) ب، جـ وفى (هلم) - بإسقاط - ميم.

(٤) أ، جـ.

(الثالث: تكون هلم عند بنى تميم)^(١) فعلا انه لت بها الضمائر المرفوعة البارزة، وأكدت بنون التوكيد فيقال: هَلُمَّا وهَلُمَّوا وهَلُمَّيْ - بضم الميم قبل الواو وتكسر قبل الياء، فإذا اتصل بها نون الإناث فالقياس هَلُمَّنَ، وزعم الفراء: أن الصواب هَلُمَّنَّ - بفتح الميم، وزيادة نون ساكنة بعدها وقاية لفتح الميم، ثم تدغم النون الساكنة فى نون الضمير، وحكى عن أبى عمرو أنه سمع من العرب هَلُمَّينَ يا نسوة - بكسر الميم مشددة وزيادة ساكنة بعدها قبل نون الإناث، وحكى عن بعضهم هَلُمَّنْ - بضم الميم - وهو شاذ، وعلى لغة بنى تميم بنى أبو الطيب قوله^(٢):

قَصَدْنَا لَهُ قَصَدَ الْحَبِيبِ لِقَاؤُهُ إِيْنَا وَقَلْنَا لِلسِّيَوفِ هَلُمَّنَا

فأكدتها بالنون الشديدة.

الرابع: ذهب بعض النحويين إلى أن «هلم» فى لغة تميم اسم غلب فيه جانب الفعلية واستدل بالتزامهم فتح ميمها والإدغام، ولو كانت فعلا لجرت مجرى رُدُّ فى جواز الضم والكسر والإظهار، وأجيب بأن التزام أحد الجائزين لا يخرجها عن الفعلية، والتزام أحد الجائزين فى كلامهم كثير.

الخامس: نقل بعض النحويين الإجماع على أن «هلم» مركبة، قلت: وفى البسيط: ومنهم من يقول ليست مركبة.

وفى كيفية التركيب خلاف، قال البصريون مركبة من «ها» التنبيه ومن «لم» التى هى فعل أمر من قولهم: «لَمَّ اللهُ شَعَثَهُ» أى: جمعه، كأنه قيل: اجمع نفسك إينا فحذفت ألفها تخفيفا، ونظرا إلى أن أصل لام «لم» السكون.

(١) أ، ج.

(٢) وهو من الطويل.

الإعراب: «قصدنا» فعل وفاعل «له» جار ومجرور متعلق بالفعل «قصد» مفعول مطلق «الحبيب» مضاف إليه «لقاءه» مفعول لأجله ومضاف إليه «إينا» جار ومجرور. «وقلنا» فعل وفاعل «للسيوف» جار ومجرور.

«هلمنا» فعل أمر على لغة تميم والفاعل ضمير مستتر فيه والنون للتوكيد.

الشاهد: قوله: «هلمنا»: حيث اتصلت به نون التوكيد.

وقال الخليل: ركبا قبل الإدغام، فحذفت الهمزة للدرج، إذا كانت همزة وصل وحذفت الألف لالتقاء الساكنين، ثم نقلت حركة الميم الأولى إلى اللام، وأدغمت، وقال الفراء: مركبة من «هَلْ» التي للزجر، و«أَمَّ» بمعنى اقصد، فخففت الهمزة بإلقاء حركتها إلى الساكن قبلها فصار «هَلَمْ» ونسب بعضهم هذا القول إلى الكوفيين، وقول البصريين أقرب إلى الصواب. والله سبحانه أعلم.

ولما أنهى الكلام على ما قصد في فصل الإدغام وهو آخر ما يذكر في التصريف قال على سبيل التعريف:

وَمَا بِجَمْعِهِ عُنِيَتْ قَدْ كَمَلَتْ نَظْمًا عَلَى جُلِّ الْمُهْمَاتِ اشْتَمَلَتْ
أَحْصَى مِنَ الْكَافِيَةِ الْخُلَاصَةَ كَمَا اقْتَضَى غِنَى بِلَا خِصَاصَةٍ

فأخبر بانتهاء ما قصد جمعه في هذا النظم، واشتماله على أعظم المهمات من هذا العلم، يقال: «عُنِيَ بِكَذَا» أى اهتمَّ به، والأفصح بناؤه للمفعول وبنائه للفاعل لُغْيَةً حكاها في اليواقيت، وأنشد عليها:

عَانَ بِأَخْرَاهَا طَوِيلُ الشُّغْلِ

ثم ختم الكلام بحمد الله والصلاة على نبيه ﷺ فقال:

فَاَحْمَدُ اللهُ مُصَلِّيًا عَلَى ... مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيِّ أَرْسِلَا
وَأَلِهِ الْغُرَّ الْكِرَامِ الْبِرَّةَ ... وَصَحْبِهِ الْمُنْتَخِبِينَ الْخَيْرَةَ

تم الكتاب بعناية الملك الوهاب، والحمد لله، وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين وإمام المرسلين وعلى آله والصحابة أجمعين.

محتويات المجلد الثالث

●●●●●●●●●●

| الصفحة | الموضوع |
|--------|-----------------------------|
| ١١٠١ | الجزء الرابع |
| ١١٠٣ | أسماء لازمت النداء |
| ١١١٠ | الاستغاثة |
| ١١٢٠ | الندبة |
| ١١٢٦ | الترخيم |
| ١١٥٠ | الاختصاص |
| ١١٥٣ | التحذير والإغراء |
| ١١٥٩ | أسماء الأفعال والأصوات |
| ١١٧٠ | نونا التوكيد |
| ١١٨٩ | ما لا ينصرف |
| ١٢٢٨ | إعراب الفعل |
| ١٢٦٥ | عوامل الجزم |
| ١٢٩٥ | فصل «لو» |
| ١٣٠٥ | فصل «أما، ولولا، ولوما» |
| ١٣١١ | الإخبار بالذی والألف واللام |
| ١٣١٨ | العدد |



١٣٢٧

تمييز المركب

١٣٣٥

كم، وكأين، وكذا

١٣٤٦

الحكاية

١٣٥١

الجزء الخامس

١٣٥٣

التأنيث

١٣٦٢

المقصور والمدود

١٣٦٦

كيفية ثنية المقصور والمدود وجمعهما تصحيحا

١٣٧٧

جمع التكسير

١٤١٩

التصغير

١٤٤٣

النسب

١٤٦٩

الوقف

١٤٩١

الإمالة

١٥٠٨

التصريف

١٥٥٠

فصل في زيادة همزة الوصل

١٥٥٩

الجزء السادس

١٥٦١

الإبدال

١٥٩٣

فصل [إذا اعتلت لام فعلى]

١٥٩٦

فصل [إذا اجتمعت الواو والياء وسكن ما قبلهما]

الصفحة

الموضوع

- ١٦٠٥ فصل [إذا كانت عين الفعل واوا أو ياء وقبلهما ساكن صحيح]
- ١٦١٨ فصل [إذا كان فاء الافتعال حرف لين]
- ١٦٣١ فصل فى الإعلال بال حذف
- ١٦٣٨ فصل فى الإدغام
- ١٦٥٣ محتويات المجلد الثالث

فهرست الأبيات والشواهد

| الشواهد | الصفحة |
|-----------------------------|---------------------------------|
| حرف الهمز | |
| | من له شولا فإلى إثلاثها ٥٠٣ |
| للامتشابهان ولا سواء | وأعلم أن تسليما وتركيا ٥٣١ |
| ولو تواتت زمر الأعداء | لا أقعد الجبن عن الهيجاء ٦٥٥ |
| بحورا لا يكدرها الدلاء | حشى رهط النبي فإن منهم ٦٩٠ |
| بين بصري وطعنه نجلاء | ربما ضربة بسيف صقيل ٧٧٣ |
| ولا سابق شيئا إذا كان جائيا | بدا لي أنى لست مدرك ما مضى ٧٧٨ |
| رد التحية نطقا أو بإيماء | نعم الفتاة فتاة هند لو بدلت ٩١٦ |
| ولا للما بهم أبدا دواء | فلا والله لا يلفى لما بى ٩٨٣ |
| ومن عبيرات ما لهن فناء | فواكبدا من حب من لا يحبنى ١١٢٠ |
| ينشب فى المسعمل واللهاء | يا لك من تمر ومن شيشاء ١٣٦٤ |
| سما الإله فوق سبع سمائيا | له ما رأت عين البصير فوقه ١٤٠٢ |
| حرف الباء | |
| وقولى أن أصبت لقد أصابن | أقلنى اللوم عاذل والعتابن ٢٧٧ |
| والعانسون ومنا المرد والشيب | منا الذى هو ما إن طر شاربه ٣٣٢ |
| نسيت بما تهواه ذكر العواقب | ما أنت باليقظان ناظره إذا ٣٤٢ |

| الشاهد | الصفحة |
|--------------------------------|--------|
| أبي الله أن أسمو بأم ولا أب | ٣٥٣ |
| عنى حديثنا وبعض القول تكذيب | ٣٩١ |
| بيطن شريان يعوى حوله الذيب | ٣٩١ |
| ولكن سيرا فى عراض المواكب | ٤٧٥ |
| بمغنى فتيلنا عن سواد بن قارب | ٥٠٨ |
| فيه يكون وراءه فرج قريب | ٥١٦ |
| فيه ناذ ولا لذات للشيب | ٥٤٦ |
| أنى رأيت ملاك الشيمة الأدب | ٥٦١ |
| ترى حبههم عاراً على وتحسب | ٥٦٦ |
| كتاب بأعلى القنتين عجيب | ٦٣١ |
| فندلا زريق المال ندل الشمالب | ٦٥٠ |
| يا حسنة من قوام ما ومتقبا | ٧٣٤ |
| وأم أو عال كهأ أو أقربا | ٧٤٤ |
| لبما قد ترى وأنت خطيب | ٧٧١ |
| أبى وأيك فارس الأحزاب | ٨١٢ |
| لذن شب حتى شاب شود الذوائب | ٨١٤ |
| من ابن أبى شيخ الأباطح طالب | ٨٣١ |
| بضربة كفيه الملا نفس راكب | ٨٤٢ |
| لطيفة كشحه وما خلت أن أسبى | ٨٨١٩٤ |
| فما سودتنى عامر عن وراثة | |
| أبلغ هذيلنا وأبلغ من يلفها | |
| بأن ذا الكلب عمرا خيرهم حسبا | |
| فأما القتال لا قتال لديكم | |
| فكن لى شفيما يوم لا ذو شفاعة | |
| عسى الكرب الذى أمسيت | |
| إن الشباب الذى مجد عواقبه | |
| كذلك أدبت حتى صار من خلقى | |
| بأى كتاب أم بأية سنة | |
| أتانى فلم أسرر به حين جاءنى | |
| على حين ألهى الناس جل أمورهم | |
| طافت أمامة بالركبان آونة | |
| خلى الذنابات شمالا كثبا | |
| فلئن صرت لا تحمير جوابا | |
| فلئن لقيتكم خالين لتعلمن | |
| صريع غوان راقهن ورقنه | |
| لجوت وقد بل المرادى سيفه | |
| يحسبى به الجملد الذى هو حازم | |
| سبتنى الفتاة البضة المتجرد الـ | |

| الشاهد | الصفحة |
|--------------------------------|--------|
| حصباء در على أض من الذهب | ٩٤١ |
| جنى النحل بل ما زودت منه أطيب | ٩٤٢ |
| كأسد الغاب مردان وشيب | ٩٥٨ |
| إليك وقربى خالد وحبیب | ٩٧١ |
| جرى فى الأنايب ثم اضطرب | ٩٩٨ |
| فاذهب فما بك والأيام من عجب | ١٠٢٦ |
| وفى اللثات وفى أنيابها شنب | ١٠٤٠ |
| كأنك فينا يا أبات غريب | ١٠٩٣ |
| وللفافلات تعرض للأريب | ١١١٠ |
| يا للكهول وللشبان العجب | ١١١٥ |
| وليل أقاسيه بطيء الكواكب | ١١٣٠ |
| إلى الشر دعاء وللشر جالب | ١١٥٥ |
| فعل الكرام ولو فاق الورى حسباً | ١١٧٢ |
| ولكن يكن للخير منك نصيب | ١٢٧٠ |
| فلم ذا رجاء ألقه غير واهب | ١٢٧٢ |
| تنزل من جو السماء يصوب | ١٤٠٧ |
| ولكن سليقى أقول فأعرب | ١٤٥٤ |
| فلا كمباً بلغت ولا كلاباً | ١٦٤٩ |
| كأن صغرى وكبرى من فقاقتها | |
| فقالنا: أهلاً وسهلاً وزودت | |
| فوافسيناهم منا بجمع | |
| بم بقربى الزينين كليهما | |
| كهز الردينى تحت العجاج | |
| فاليوم قربت تهجوناً وتشتمنا | |
| لمياء فى شفتها حوة لعس | |
| تقول ابنتى لما رأتنى شاحباً | |
| ألا يا قوم للعجب العجيب | |
| بيكيك ناء بعيد الدار مغترب | |
| كلينى لهم يا أميمة ناصب | |
| فإياك إياك المرء فإنه | |
| تالله لا يحمدن المرء مجتنباً | |
| فلا تستطل منى بقائى ومدتى | |
| ظننت فقيراً إذا غنى ثم نلته | |
| ولست لأنسى ولكن لملاك | |
| ولست بنحوى بلوك لسانه | |
| ففض الطرف إنك من نمير | |

| الشاهد | الصفحة |
|------------------------------|--------|
| حرف التاء | |
| يحدو بها كل فتى هيات | ٢٦٤ |
| ومن نحو البيت عامدات | |
| حننت نوار ولات هنا حنت | ٤١٥ |
| وبدا الذي كانت نوار اجنت | |
| فلان الماء ماء أبى وجدى | ٤٣٦ |
| ويثرى ذو حفرت وذو طويت | |
| ألا عمر ولى مستطاع رجوعه | ٥٢٢ |
| فيرأب ما أثأت يد الغفلات | |
| ليت وهل ينفع شيئا ليت | ٦٠٢ |
| ليت شباب بوع فاشترت | |
| ألا رجل جزاه الله خيرا | ٧٧٨ |
| يدل على محصلة تبسيت | |
| وكنت كذى رجلين رجل صحيحة | ١٠٤٣ |
| ورجل رمى فيها الزمان فشلت | |
| يا أبجر بن أبجر يا أتنا | ١٠٥٤ |
| أنت الذى طلقت عاما جمعا | |
| ربما أوفسيت فى علم | ١١٧٥ |
| ترفعن ثوبى شمالات | |
| ليت شمعى واشعرن إذا ما | ١١٨٠ |
| قربوها منشورة ودعيت | |
| إذا لم يكن فيكن ظل ولا جنى | ١٦٠٢ |
| فأبعد كن الله من شيرات | |
| حرف الجيم | |
| يا صاح ما هاج العيون الذرفن | ٢٨٧ |
| من طلل كالأحصى أنهجن | |
| شرين بماء البحر ثم ترفعت | ٧٥٨ |
| متى لجج خضر لهن نشيج | |
| ولم أر شيئا بعد ليلى الله | ٨٩٦ |
| ولا منظرا أروى به فأعيج | |
| يا رب بيضاء من المواج | ١٠٣٥ |
| أم صبي قد حبا أو دارج | |
| متى تأننا تلمم بنا فى ديارنا | ١٠٤٨ |
| نجد حطبًا ونارا تاججا | |
| لا هم كنت قبلت حجيج | ١٠٦٩ |
| فلا يزال شامج يأتيك بيج | |

| الشاهد | الصفحة |
|---|-----------|
| يحدو ثمانى مولعا بلقاحها حتى هممن بزيفة الإرتاج | ١٢٠٢ |
| حرف الحاء | |
| دامن سعدك إن رحمت متيما لولاك لم يك للصباة جائحا | ١١٧٠، ٢٩٠ |
| وما أدري وظنى كل ظن أمسلمنى إلى قومى شراحي | ٣٨٨ |
| وإن من النسوان من هى روضة تهيج الرياض قبلها وتصوح | ٤٤٢ |
| رسم عفا من بعدما قد امحى قد كان من طول البلى أن يمصحا | ٥١٧ |
| إن السماحة والمروءة ضمنا قبرا بمرور على الطريق الواضح | ٥٩٠ |
| يا بؤس للحرب التى وضعت أراظف فاستراحوا | ٧٨٤ |
| أقام بيغداد العراق وشوقه لأهل دمشق الشام شوق مبرح | ٧٩٠ |
| وأما أنا من رزه وإن جل جازع ولا بسرور بعد موتك فارح | ٨٧٦ |
| أبحث حمى تهامة بعد نجد وما شىء حميت بمستباح | ٩٥٣ |
| يا لعطافنا والرياح وأبى الجشرج الفتى النفاح | ١١١٥ |
| أخاك أخاك إن من لا أخاله كساع إلى الهيجا بغير سلاح | ١١٥٨ |
| لجديرون بالوفاء إذا قا ل أخو النجدة السلاح السلاح | ١١٥٨ |
| فكأنما نظروا إلى قمر أو حيث علق قوسه قزح | ١٣١٦ |
| أخو بيضات رائح متأذب رفيق بمسح المنكبين سيوح | ١٣٧٦ |
| فقلت لصاحبي لا تحبسانا بنزع أصوله واجلدز شبحا | ١٦٢٣ |

| الشاهد | الصفحة |
|---|--------|
| «حرف الخاء» | |
| وحلت سواد القلب لا أنا باغيا سواها ولا في حبها متراخيا | ٥١١ |
| «حرف الدال» | |
| أزف الترحل غير أن ركابنا لما تنزل برحالتنا وكان قدن | ٢٧٩ |
| أريت إن جاءت به أملودا أقاتلن أحضروا الشهودا | ٢٩٠ |
| في كلت رجليها سلامي واحده كلتاهما مقرونة بزائده | ٣٢٧ |
| دعاني من لمجد فلان سنيته لعين بنا وشيبتنا مردا | ٣٣٥ |
| وعرق الفرزدق شر العروق خبيث الثرى كأبي الأزند | ٣٤٨ |
| ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبسبون بنى زياد | ٣٥١ |
| إذا قلت على القلب يسلو قبضت هواجس لا تنفك تغريه بالوجد | ٣٥٤ |
| فأليت لا أنفك أحذو قصيدة تكون وإياها بها مثلا بعدى | ٣٧٠ |
| لوجهك في الإحسان بسط ومهجة أنالهما قفو أكرم والد | ٣٧٦ |
| فقلت أميراني القدوم لعلى أخط بها قبرا لأبيض ماجد | ٣٨١ |
| قدنى من نصر الخبيبين قدى ليس الإمام بالشحيح الملحد | ٣٨٥ |
| نبئت أخوالى بنى يزيد ظلمنا علينا لهم فديد | ٣٩٥ |
| رأيت بنى غبراء لا ينكرونى ولا أهل هناك الطراف الممدد | ٤١٢ |
| وإن الذى حسانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا أم خالد | ٤٢٥ |
| من القوم الرسول الله منهم لهم دانت رقاب بنى معد | ٤٤٦ |
| قنافذ هداجون حول بيوتهم بما كان إياهم عطية عودا | ٤٩٩ |

| الشاهد | الصفحة |
|-------------------------------|--------|
| شلت يمينك إن قتلت لمسلما | ٥٣٨ |
| حلت عليك عقوبة المتعمد | |
| إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب | ٦٤٠ |
| جهارا فكن للغيب أحفظ للود | |
| ألم تغمض عينك ليلة أرمدا | ٦٤٨ |
| بيت كما بات السليم مسهدا؟ | |
| فلا والله لا يلقي أناس | ٧٤٨ |
| فتى حناك يا ابن أبا يزيد | |
| يا من رأى عارضا أسربه | ٨٢١ |
| بين ذراعى وجبهة الأسد | |
| أتانى أنهم مزقون عرضى | ٨٥٨ |
| جحاش الكرملين لها فديد | |
| نعم الفتى المرى أنت إذا هم | ٩١١ |
| حضروا لدى الحجرات نار الموقد | |
| تزود مثل زاد أبيك فينا | ٩١٥ |
| فنعم الزاد زاد أبيك زادا | |
| إن من ساد ثم ساد أبوه | ٩٩٩ |
| ثم قد ساد قبل ذلك جده | |
| فما كعب بن مامة وابن | ١٠٦٦ |
| سعدى بأجود منك يا عمر الجوادا | |
| يا ابن أمى ويا شقيق نفسى | |
| أنت خلفتني لدهر شديد | |
| يا لقومى ويا لأمثال قومى | ١١١٤ |
| لا ناس عتوهم فى ازدياد | |
| تمنانى لبقتهلى لقيط | ١١٣٧ |
| أعام لك بن صعصعة بن سعد | |
| وذكرت لبن المعلق شربة | ١٢٢٢ |
| والخيل تعدونى الصعيد بزاد | |
| أن تقرآن على أسماء ويحكما | ١٢٣٧ |
| منى السلام وأن لا تشعر أحدا | |
| متى تؤخذوا قسرا بظنة عامر | ١٢٨٧ |
| ولا ينج إلا فى الصفاد يزيد | |
| سرينا إليهم فى جموع كأنها | ١٢٩٦ |
| جبال شرورى لو تعان فتهدا | |
| لو يسمعون كما سمعت حديثها | ١٣٠٣ |
| خروا لعزة ركمعا وسجودا | |
| كم دون مية موماة يهال لها | ١٣٣٨ |
| إذا تيممها الخريت ذو الجلد | |

| الصفحة | الشاهد |
|--------------------|--|
| ١٣٤٤ | عد النفس نعمى بعد بؤسك ذاكرًا كذا وكذا لطفًا به نسي الجهد |
| ١٣٩٢ | أبصارهن إلى الشبان مائلة وقد أراهن عنى غير صداد |
| ١٤٤٥ | أرى الموت بتمام الكرام ويصطفى عقيلة مال الفاحش المتشدد |
| ١٤٤٨ | فكيف لنا بالشرب إن لم يكن لنا دراهم عند الحانوى ولا نقد |
| ١٦٠٩ | إن الخليط أجود البين فالجردوا وأخلفوك عد الأمر الذى وعدوا |
| «حرف الراء» | |
| ٢٨٠ | أحار بن عمرو كأتى خمرن ويعدو على المرء ما يأمرن |
| ٣٥٩ | وما نبالى إذا ما كنت جارتنا ألا يجـاورنا إلاك ديار |
| ٣٦٠ | أعوذ برب العرش من فئة بغت على فمالي عوض إلاه ناصر |
| ٣٦٧ | بالباحث الوارث الأموات قد ضمنت إياهم الأرض فى دهر الدهارير |
| ٣٧٣ | تغريت عنها كارها فتركها كان فواقبها أمر من الصبر |
| ٤٠٣ | أنا اقتسمنا خطيننا بيننا فحملت برة واحتملت فجار |
| ٤١٣ | ياما أمليح غزلانا شلن لنا من هؤلياتكن الضال والسمر |
| ٤١٧ | أليس أميرى فى الأمور بأنما بما لستما أهل الخيانة والغدر |
| ٤٢٧ | فمما أبأؤنا بأمن منه علينا اللاء قد مهدوا الحجورا |
| ٤٥٣ | ما الله موليك فضل فاحمدنه به فما لدى غيره نفع ولا ضرر |
| ٤٥٤ | ما المستفز الهوى محمود عواقبه ولو أتيج له صفو بلا كدر |
| ٤٦٥ | ولقد جنيتك أكمؤا وعساقلا ولقد نهيتك عن بنات الأوير |
| ٤٦٦ | رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صدت وطبت النفس ياقيس عن عمرو |

| الشاهد | الصفحة |
|----------------------------------|--------|
| ولا زال منهلا بحر عاتك القطر | ٤٩٣ |
| وكونك إياه عليك يسير | ٤٩٨ |
| وكم مثلها فارقت وهي تصفر | ٥١٦ |
| إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا | ٥٤٩ |
| إلا نجشؤكم حول التناير | ٥٥٠ |
| فيهم ورهط ربيعة بن حذار | ٧١٣ |
| وهل بدارة يا للناس من عار؟ | ٧١٦ |
| وداعى المنون ينادى جهارا | ٧٣٦ |
| وعناجيج بينهن المهارا | ٧٤١ |
| ضعيف ولم يأسر كإياك أسر | ٧٤٦ |
| بكف الإله مقاديرها | ٧٦٥ |
| فيما فأدرك خمسة الأشبار | ٧٦٧ |
| ولا حبيب رافة فيجبرا | ٧٨٠ |
| ومن بيك حولا كاملا فقد اعتذر | ٧٩٠ |
| فلبى فلبى يدي مسور | ٨٠١ |
| لدى المنى والأمن فى اليسر والعسر | ٨١١ |
| إلى أنت ذو فودين أبيض كالنسر | ٨١٤ |
| ونارا توقد بالليل نارا | ٨١٩ |
| وإمادم والقتل بالحر أجدر | ٨٢٦ |
| ألا يا اسلمى يا دارمى على البلى | |
| بيذل وحلم ساد فى قومه الفتى | |
| فأبت إلى فهم وما كدت آتبا | |
| فلا أب وابنا مثل مروان وابنه | |
| ألا طعان ألا فرسان عادية | |
| رهط ابن كرز محقى أدراعهم | |
| أنا ابن دارة معروفًا بهما نسى | |
| أنفسا تطيب بنيل المنى | |
| ربما الجمامل المؤيل فيهم | |
| فأجمل وأحسن فى أسيرك إنه | |
| هون عليك فإن الأمور | |
| ما زال منذ عقدت يده إزاره | |
| ما لمحّب جلد أن يهجرأ | |
| إلى الحوال ثم اسم السلام عليكما | |
| دعوت لما نابنى سورا | |
| كلا الضيفن المشنوء والضيف نائل | |
| وتذكر نعماه لدن أنت يافع | |
| أكل امرئ تحسبين امرأ | |
| هما خطنا إما أسار ومنة | |

| الشاهد | الصفحة |
|---------------------------------|--------|
| وفاق كعب يجبر منقذ لك من | ٨٣١ |
| تعجيل تهلكة والخلد فى سقرا | |
| بأى تراهم الأرضين حلوا | ٨٣٢ |
| الدبران أم عسفوا الكفارا | |
| ضروب ينصل السيف سوق | ٨٥٥ |
| سمانها إذا عدموا زادا فإنك عاقر | |
| فتاتان أما منهما فشبیهة | ٨٥٦ |
| هللا وأخرى منهما تشبه البدرا | |
| حذر أمورا لا تضيير وآمن | ٨٥٧ |
| ما ليس منجيه من الأقدار | |
| من صديق أو أخى | ٨٧٧ |
| ثقة أو عدو شاحظ دارا | |
| حسن الوجه طلقه أنت فى السد | ٨٧٨ |
| سم وفى الحرب كالح مكفهر | |
| فمجتها قبل الأخيار منزلة | ٨٨٢ |
| والطبيى كل ما التائت به الأزر | |
| أسيلات أبدان دفاق خصورها | ٨٨٢ |
| وثيرات ما التفت عليه المآزر | |
| أزور امرا جما نوال أعده | ٨٨٣ |
| لمن أمه مستكفيا أزمة الدهر | |
| فذلك إن يلق المنية يلقها | ٨٩١ |
| حميدا وإن يستغن يوما فأجدر | |
| بئس قوم الله قوم طرقوا | ٩٠٧ |
| فقروا جارهم لحما وحر | |
| إن ابن عبد الله نعم | ٩٢٤ |
| سم أخو الندى وابن العشيرة | |
| ولفوك أطيب لو بذلت لنا | ٩٣٥ |
| من ماء موهبة على خمر | |
| ولست بالأكثر منهم حصى | ٩٣٧ |
| وإنما العـمـزة للكائر | |
| لكم مسجدا الله المزوران والحصى | ٩٦٦ |
| لكم قبصه من بين أثرى وأقترأ | |
| كم قد ذكرتك لو أجرى بذكركم | ٩٧٠ |
| يا أشبه الناس كل الناس بالقمر | |
| وقلن على الفردوس أول مشرب | ٩٨١ |
| أجل جيران إن كانت أبيحت دعائره | |
| سواء عليك النفر أم بت ليلة | ١٠٠٦ |
| بأهل القباب من عمير بن عامر | |

| الشاهد | الصفحة |
|-------------------------------|--------|
| كما أتى ربه موسى على قدر | ١٠١٠ |
| إيما إلى جنة إيما إلى نار | ١٠١٤ |
| فإن جزعا وإن إجمال صبر | ١٠١٦ |
| لها سبب ترعى به الماء والشجر | ١٠٣١ |
| إيا كما أن تعقبانا شرا | ١٠٦٧ |
| يسمعهها لا هم الكبار | ١٠٧٠ |
| لا يلقينكم فى سواة عمر | ١٠٨١ |
| ويحك ألحقت شرا بشر | ١١٠٣ |
| وقمت فيه بأمر الله يا عمرا | ١١٢٠ |
| سيرى واشفانى على بعيرى | ١١٢٨ |
| أواصرنا والرحم بالغيب تذكر | ١١٣٦ |
| طريف بن مال ليلة الجوع والخصر | ١١٤٦ |
| كما قيل قبل اليوم خالف تذكر | ١١٨٧ |
| فهلكت جهرة وبار | ١٢٢٠ |
| بعضب فقال: كوني عقيرا | ١٢٢٦ |
| كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر | ١٢٣٣ |
| إنى إذن أهلك أو أطييرا | ١٢٣٩ |
| يوم الصليفاء لم يوفون بالجار | ١٢٧٣ |
| أيوم لم يقدر أم يوم قدر | ١٢٧٤ |



| الشاهد | الصفحة |
|------------------------------|----------|
| فلو نبش المقابر عن كليب | ١٢٩٦ |
| فيخبر بالذئاب أى زير | |
| بيوم الشممين لقر عينا | ١٢٩٦ |
| وكيف لقاء من تحت القبور؟ | |
| وأنت لو باكرت مشمولة | ١٣٦٥ |
| صفرا كلون الفرس الأشقر | |
| لست بليلى ولكنى نهـر | ١٤٦٧ |
| لا أدلج الليل ولكن أبتكر | |
| أالحق إن دار الرباب تباعدت | ١٥٥٨ |
| أو انبت حبل أن قلبك طائر | |
| حى عظامى وأراه نائرى | ١٥٧٢ |
| وكحل العينين بالمواور | |
| حفت بأطوار جبال وسمـر | ١٥٧٢ |
| فيها عيائيل أسود وغمـر | |
| وكنت إذا جارى دعا لمضوفة | ١٥٨٩ |
| أشمر حتى مبلغ السائق مـزرى | |
| إذا الكرام ابتدروا الباغ بدر | ١٦٢٧ |
| تفضى البازى إذ البازى كسر | |
| «حرف الزاى» | |
| يا أيها الجاهل ذوى التنزى | ١٠٤ |
| لا توعدنى حية بالنكز | |
| «حرف السين» | |
| عهدى قومى كعديد الطيس | ٣٧٨ |
| إذ ذهب القوم الكرام ليسى | |
| فأين إلى أين النجاة بيغلتى | ٩٧٩، ٦٣٢ |
| أناك أناك اللاحقون احبس احبس | |
| عينت ليلة فما زلت حتى | ٧٥٢ |
| نصفها راجيا فعدت يؤوسا | |
| معاود جرأة وقت الهوادى | ٨٣٢ |
| أشم كأنه رجل عبوس | |
| إذا أرسلونى عند تقدير حاجة | ٩٢٤ |
| أمارس فيها كنت نعم الممارس | |
| هذى برزت لنا فهجت رسيسا | ١٠٥٥ |
| ثم اثنتيت وما شفيت نسيسا | |

| الشاهد | الصفحة |
|---|--------|
| لقد رأيت عجبا مذأمسا عجائزا مثل السعالي خمسا | ١٢١٩ |
| «حرف الشين» | |
| يا أبت لا زلت فينا وإنما لنا أمل في العيش ما دمت عائشا | ١٠٩٢ |
| إذ ذاك إذ حبل الوصال مدمش | ١٦٢٦ |
| «حرف الصاد» | |
| يا عبد هل تذكرني ساعة في موكب أو رائدا للقتييص | ١١٣٦ |
| «حرف الضاد» | |
| داينت أروى والديون تقضى فمطلت بعضا وأدت بعضا | ٦٨٧ |
| «حرف الطاء» | |
| فحور قد لهوت بهن عين نواعم في المروط وفي الرياط | ٧٧٥ |
| حتى إذا جن الظلام واختلط جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط | ٩٥٦ |
| «حرف الظاء» | |
| ألا من مبلغ حسان عنى مـبـفـلـغـة تدب إلى عكاظ | ١٥٤١ |
| «حرف العين» | |
| هجوت زيان ثم جئت معتذرا من هجو زيان لم تهجو ولم تدع | ٣٥١ |
| إن وجدت الصديق حقا لإيا ك فمرنى فلن أكون مطيعا | ٣٧١ |
| فلا تطمع أبيت اللعن فيها ومنعكها بشيء يستطاع | ٣٧٣ |
| وإذا الأمور تشابهت وتعاضمت فهناك تعترفون أين المفرع | ٤١٤ |
| فيا رب أنت الله في كل موطن وأنت الذى فى رحمة الله أطمع | ٤٤٣ |

| الشاهد | الصفحة |
|--|----------|
| من لا يزال شاكرا على المعه فهو حر بعيشه ذات سعه | ٤٤٧ |
| سقاها ذوو الأحلام سجلا على الظما وقد كربت أعناقها أن تقطعا | ٥١٩ |
| فغيرت بعدهم بعيش ناصب وإخال أنى لاحق مستنبح | ٥٦٠ |
| إذا قيل أى الناس شر قبيلة؟ أشارت كليب بالأكف الأصابع | ٧٨١، ٦٢٣ |
| لقد علمت أولى المقبيرة أننى لقيت فلم أنكل عن الضرب مسمعا | ٦٣٠ |
| إذا أنت لم تنفع فضر فإنما يراد الفتى كيما يضر وينفع | ٧٣٨ |
| على عن يمى مرت الطير سنحا وكيف سنوح والبسمين تطيع | ٧٦٣ |
| وما زلت محمولا على ضغينة ومضطلع الأضغان مذ أنا يافع | ٧٦٨ |
| ألا يا قوم كل ماحم واقع وللطير مجرى والجنون مصارع | ٧٧٩ |
| أما ترى حيث سهيل طالعا نجما يضىء كالشهاب لامعا | ٨٠٣ |
| على حين عاتبت المشيب على الصبا فقلت: أما أصح والشيب وازع | ٨٠٧ |
| قد جربوه فما زالت تجاربههم أبا قدامة إلا المجد والفتعا | ٨٤٣ |
| أبيت كأنى ساورتنى ضئيلة من الرقش فى أنيابها السم نافع | ٩٤٩ |
| وقد كنت فى الحرب ذا تدرا فلم أعط شيئا ولم أمنع | ٩٦٤ |
| يا لىتنى كنت صبيا مرضعا تحملنى الذلفاء حولا أكتعا | ٩٧٤ |
| أنا ابن التارك البكرى بشرر عليه الطير ترقبه وقوعا | ٩٩١ |
| ذرىنى إن أمرك لن يطاعا وما ألفيتنى حلمى مضاعا | ١٠٤٥ |
| أطوف ما أطوف نم أوى إلى أما ويرونى النقيع | ١٠٨٤ |

| الشاهد | الصفحة |
|---------------------------------|--------|
| يا ابنة عما لا تلومي واهجمي | ١٠٨٩ |
| لا يخرق اللوم حجاب مسمى | |
| أطوى ما أطوف ثم أوى | ١١٠٩ |
| إلى بيت قعيده لكاع | |
| إني مقسم ما ملكت فجاعل | ١٢٢٦ |
| جرما لأخرتى ودينا تنفع | |
| وما كان حصن ولا حابس | ١٢٢٧ |
| يفوقان مرداس فى مجمع | |
| قفى قبل التفرق يا ضباعا | ١١٣٣ |
| ولا يك موقف منك الوداعا | |
| نبتم نبات الخيرزانى فى الونى | ١١٧٩ |
| مستى يأتك الخير ينفعما | |
| لا تبعن لوعة إثرى ولا هلعما | ١١٨٢ |
| ولا تقاسن بعدى الهم والجزعا | |
| أردت لكيما أن تطير بقربتى | ١٢٣٢ |
| فتتركها سنا بييداء بلقع | |
| ومعرض تغلى المراجل تحته | ١٦١٦ |
| عجلت طبخته لقوم جيع | |
| لما رأى أن لا دعه ولا شبع | ١٦٢٢ |
| مال إلى أرطأ حقف فآلطحع | |
| حرف الفاء | |
| يا ليت شعرى عنكم حنيفا | ٢٩١ |
| أشاهرن بعدنا السيوفنا | |
| ومن قبل نادى كل مولى قرابة | ٨٢٢ |
| فما عطفت مولى عليه العواطف | |
| تسقى امتياحا ندى المسواك ريقنها | ٨٢٧ |
| كما تضمن ماء المزنة الرصف | |
| نحن بفرس الودى أعلمنا | ٩٣٦ |
| منا بركض الجياد فى السدف | |
| كأن حفيف النبل من فوق عجبها | ٩٥٤ |
| عوازب نحل أخطأ الغار مطنف | |
| من نشقفن منهم فليس بأيب | ١١٧٩ |
| أبدا وقتل بنى قتيبة شافى | |
| عليه من اللؤم سرواله | ١٢٠٢ |
| فليس يرق لمستعطف | |
| وما قام منا قائم فى ندينا | ١٢٥٤ |
| فينطق إلا بالتى هى أعرف | |

| الشاهد | الصفحة |
|--------------------------------|--------|
| حرف القاف | |
| وقائم الأعماق خاوى المخترقن | ٢٨٠ |
| مشتبه الأعلام لماع الخفقن | |
| آن شممت من نجد بريقا تألقا | ٣٤٣ |
| تببت بليل أم أرمد اعتاد أو لقا | |
| إذا المعجوز غضبت فطلق | ٣٥٢ |
| ولا ترضهاها ولا تملق | |
| وإنسان عيني يحسر الماء تارة | ٤٧٦ |
| فيبدو وتارات يجم فيفرق | |
| تمز فلا شيء على الأرض باقيا | ٥١٠ |
| ولا وزر عما قضى الله واقيا | |
| يوشك من فر من منيته | ٥١٨ |
| فى بعض غراته يوافقها | |
| وإلا فسا علموا أنا وأنتم | ٥٣٤ |
| بغاة ما بقينا فى شقاق | |
| فلو أنك يوم الرخاء سألتنى | ٥٣٩ |
| طلاقك لم أبخل وأنت صديق | |
| والتغلبيون بش الفحل فحلهم | ٩١٥ |
| فحلا وأمهم زلاء منطيق | |
| أدارا بجزوى هجت للمين عبرة | ١٠٥٩ |
| فماء الهوى يرفض أو يتفرق | |
| أحار من بدر قد وليت ولاية | ١١٣٤ |
| فكن جرذا فيها تخون وتسرق | |
| يا أرط إنك فاعل ما قلته | ١١٣٤ |
| والمرء يستحى إذا لم يصدق | |
| تذر الجماجم ضاحيا هاماتها | ١١٦٧ |
| بله الأكت كأنها لم تخلق | |
| حمى لا يحل الدهر إلا بإذننا | ١٤٣٣ |
| ولا نسال الأقوم عقد المياثق | |
| تزوجتها رامية هرمزية | ١٤٥٨ |
| بفضل الذى أعطى الأمير من الرزق | |
| وقد تغذت رجلى لدى جنب غرزاها | ١٦١٩ |
| نسيفا كأفحوص القطاة المطرق | |
| حرف الكاف | |
| فقلت أجرنى أبا خالد | ٥٥٧ |
| وإلا فهينى أمرا هالكا | |

| الشاهد | الصفحة |
|--------------------------------|----------|
| يا أبت علك أو عساكا | ١٠٩٢ |
| ما إن عدا أصغرهم أن زكا | ١٤٢٤ |
| وطالما عنيتنا إليك | ١٦٢٦ |
| «حرف اللام» | |
| ولا الأصل ولا ذى الرأى والجدل | ٤٤٥، ٢٨٤ |
| شديداً بأعباء الخلافة كاهله | ٣٤٣ |
| ويوما ترى منهن غولا تقول | ٣٤٨ |
| من داره الحزن من داره صول | ٣٥٣ |
| يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى | ٣٦٨ |
| أغرى العدا بكم استسلامكم فشلا | ٣٦٨ |
| لعلك تهديك القرون الأوائل | ٣٦٩ |
| أصادفه وأتلف جل مالى | ٣٨٠ |
| ألا بجلى من الشراب ألا بجل | ٣٨٧ |
| فإن له أضعاف ما كان أملا | ٣٨٨ |
| قتلا الملوك وفككا الأغلالا | ٤٢٠ |
| تراهن يوم الروع كالحدا القبل | ٤٢٣ |
| سيوف أجاد القين يوما صقالها | ٤٢٤ |
| له فرجة كحل العقال | ٤٣١ |
| فسلم على أيهم أفضل | ٤٤٩ |
| تقول بنتى قد أنى أناكا | |
| صبية على الدخان رمكا | |
| يا ابن الزبير طالما عصيكا | |
| ما أنت بالحكم الترضى حكومته | |
| رأيت الوليد بن اليزيد مباركا | |
| فيوما يوافين الهوى غير ماضٍ | |
| ما أقدر الله أن يدنى على شحط | |
| أنا الذائد الحامى الذمار وإنما | |
| بنصركم نحن كنتم ظافرين وقد | |
| فإن أنت لم ينفعك علمك فانتسب | |
| كمنية جابر إذا قال لىتى | |
| ألا إننى سقيت أسود حالكا | |
| وليس الموافينى ليرفد خائباً | |
| أبنى كليب إن عمى اللذا | |
| وتبلى الألى يستلثمون على الألى | |
| أبى الله للشم الألاء كأنهم | |
| ربما تكره النفوس من الأمر | |
| إذا ما لقيت بنى مالك | |

| الشاهد | الصفحة |
|---------------------------------|--------|
| عجل لنا هذا والحقنا بذا الـ | ٤٦١ |
| شحم إنا قد مللناه بجـ | ٤٦٢ |
| يا خليلي اربعا واستخبرا الـ | ٤٦٢ |
| مثل سحق البرد عفى بعدك | ٤٨٣ |
| شحم إنا قد مللناه بجـ | ٤٨٣ |
| فيا رب هل إلا بك النصر يرتجي | ٤٨٦ |
| خالي لأنت ومن جرير خاله | ٤٩٤ |
| يذيب الرعب منه كل غضب | ٥٠١ |
| سلي إن جهلت الناس عنا وعنهم | ٥٠٢ |
| أنت تكون ماجد نبيل | ٥٠٩ |
| لا يأمن الدهر ذو بني ولو ملكا | ٥١٣ |
| وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن | ٥٣٩ |
| إن المرء ميتا بانقضاء حياته | ٥٤٠ |
| في فتية كسيوف الهند قد علموا | ٥٥١ |
| علموا أن يؤملون فجادوا | ٥٦٥ |
| إلا اصطبار لسلمى أم لها جلد | ٦٢٩ |
| أراهم رفقتى حتى إذا ما | ٦٣٢ |
| عهدت مغيثا مغيثا من أجرته | ٦٣٩ |
| ولو أن ما أسمى لأدنى معيشة | ٦٦٣ |
| جفوني ولم أجف الأخلاء إننى | |
| لا يحسبك أثوابى فقد جمعت | |
| شحم إنا قد مللناه بجـ | |
| منزل الدارس عن حى حلال | |
| القطر مغيثا وتأويب الشمال | |
| عليهم وهل إلا عليك المعول؟ | |
| نيل العلاء ويكرم الأخوالا | |
| فلولا الغمد يمسه لسالا | |
| فليس سواء عالم وجهول | |
| إذا تهب شممال بليل | |
| جنوده ضاق عنها السهل والجبل | |
| بأعجلهم إذ أجشع القوم أعجل | |
| ولكن بأن يُسنى عليه فيخذلا | |
| أن هالك كل من يخفى ويتعمل | |
| قبل أن يسألوا بأعظم سؤال | |
| إذا لاقى الذى لاقاه أمثالى | |
| نجافى الليل انخزل انخزالا | |
| فلم أتخذ إلا فناءك موثلا | |
| كفانى ولم أطلب قليل من المال | |
| لغير جميل من خليلي مهمل | |
| هذا ردائى مطويا وسربالا | |

| الشاهد | | الصفحة |
|--------------------------------|-----------------------------|--------|
| فإننا نحن أفضلهم فعلا | رأيت الناس ما حاشا قريشا | ٦٨٩ |
| فما انبعثت بمزوء ولا وكل | كائن دعيت إلى بأساء داهمة | ٦٩٢ |
| ولم يشفق على نغص الدخال | فأرسلها العمراك ولم يذدها | ٦٩٩ |
| لنفسك العذر في إبعادها الأملأ | يا صاح هل حم عيش باقيا فترى | ٧٠٣ |
| على أثرينا ذيل مرط مرحل | خرجت بها أمشى تجر وراءنا | ٧١٥ |
| ولا تشع عليه جاد أو بخلا | كن للخليل نصيرا جاد أو عدلا | ٧٢٢ |
| لدى الستر إلا لبسة المتفضل | فجئت وقد نضت لنوم ثيابها | ٧٢٣ |
| رب العباد إليه الوجه والعمل | أستغفر الله ذنبا لست محصيه | ٧٢٦ |
| حين تدعو الكمأة فيها نزال | وإذا الحرب شمרת لم تكن كى | ٧٤٥ |
| وإن يك إنسا ما كهها الإنس تفعل | لئن كان من لأبرح طارقا | ٧٤٧ |
| كه ولا كهن إلا حاظلا | ولا ترى بعلا ولا حلائلا | ٧٤٧ |
| من عين يمين الحبينا نظرة قبل | فقلت للركب لما أن علا بهم | ٧٦٣ |
| ولكن حديثا ما حديث الرواحل | دع عنك نهبا صيح في حجراته | ٧٦٤ |
| تصل وعن فيض بزياء مجهل | غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها | ٧٦٥ |
| عاذر فيك من عهدت عذولا | إن وجدى بك الشديد أرانى | ٧٨٧ |
| منى وإن لم أرج منك نوالا | الود أنت المستحقة صفوه | ٧٩٣ |
| أتاه بريهاها خليل يواصله | إذا ريدة من حيث ما نفحت له | ٨٠٤ |
| كريم على حين الكرام قليل | ألم تعلمى يا عمرك الله أننى | ٨٠٨ |
| وكلا ذلك وجه وقيل | إن للخير وللشر مدى | ٨١٠ |

| الشاهد | الصفحة |
|--------------------------------|--------|
| فرشني بخير لا أكونن ومدحتي | ٨٢٤ |
| كناحت يوما صخرة بمسيل | |
| كما خط الكتاب بكف يوما | ٨٢٨ |
| يهودي يقارب أو يزيل | |
| أنجب أسام والثناء به | ٨٢٩ |
| إذ نجلاه فنعم ما نجلا | |
| ضميف التكاية أعداءه | ٨٤٠ |
| بخال الفرار يراخي الأجل | |
| أنا ورجالك قتل امرئ | ٨٥٠ |
| من العز في حبك اعتاض ذلاً؟ | |
| أخا الحرب لباسا إليها جلالها | ٨٥٤ |
| وليس بولاج الخوالف أعقلا | |
| أقيم بنار الحزم ما دام حزمها | ٩٠٠ |
| وأحر إذا حالت بأن الحولا | |
| فنعم ابن أخت القوم غير مكذب | ٩٠٤ |
| زهير حساما مفردا من حمائل | |
| فقلت اقتلوهما عنكم بمزاجها | ٩٣٢ |
| وحب بها مقتولة حين تقتل | |
| فتلك ولاة السوء قد طال | ٩٧٩ |
| ملكهم وحتام حتام العناء المطول | |
| قلت إذ أقبلت وزهر تهادي | ١٠٢٤ |
| كعناج الفلا تمسفن رملا | |
| فهل لك أو من والدك قبلنا | ١٠٣٣ |
| يوشج أولاد العشار ويفصل | |
| كأني غداة البين يوم تحملوا | ١٠٣٩ |
| لدى سمرات الحى ناقف حنظل | |
| بكم قريش كفيينا كل معضلة | ١٠٤٦ |
| وأم نهج الهدى من كان ضليلا | |
| أيهدان كلا زادكما | ١٠٧٦ |
| ودعاني واغلا فيمن وغل | |
| فزيني إنما خطشي وصوبي | ١٠٨٦ |
| على وإنما أهلكت مال | |
| تضل منه إيلي في بالهوجل من لجة | ١١٠٨ |
| أمك فلاننا عن قُل | |
| فيالك من ليل كأن نجومه | ١١١٦ |
| بكل مُفار القتل شدت يبذبل | |
| أفاطم مهلا بعض هذا التدل | ١١٢٧ |
| وإن كنت قد أزمعت صرعى فأجملي | |

| الشاهد | الصفحة |
|-------------------------------|--------|
| كلمنا نادى مناد منهم | ١١٣٨ |
| فلا الجارة الدنيا لها تلحينها | ١١٧٨ |
| ليس العطاء من الفضول سماحة | ١٢٥٠ |
| والمرء يبلي به بلاء السربال | ١٣٦٤ |
| لها كبد ملساء ذات أسرة | ١٣٦٥ |
| طوى الجديدان ما قد كنت أنشره | ١٣٨٣ |
| أضر الثنايا أحمّ الثنايا | ١٣٨٦ |
| عليها أسود ضاريات لبوسهم | ١٤١٤ |
| وكل أناس سوف تدخل بينهم | ١٤١٩ |
| وليس بذى رمح فيطعننى به | ١٤٦٧ |
| صعدة نابتة فى جائز | ١٥٦٨ |
| لو شئت قد تقع الفؤاد بشرية | ١٦٣٢ |
| الحمد لله العلى الأجلل | ١٦٤٣ |
| حرف الميم | |
| سلام الله يا مطر عليها | ٢٨٢ |
| بأبه اقتدى عدى فى الكرم | ٣١٧ |
| كالخوت لا يلهيه شىء يلهمه | ٣٢٢ |
| فموضنى عنها غناى ولم تكن | ٣٥٤ |
| وبايعت أقواما وفيت بعهدهم | ٣٩٨ |
| بالتسيم الله قلنا بالمال | |
| ولا الضيف فيها إن أناخ محمول | |
| حتى تجود وما لديك قليل | |
| تعاقب الإهلال بعد الإهلال | |
| وكشحان لم ينقص طواءهما الجبل | |
| وأنكرتنى ذوات الأعين النجل | |
| يحسنها سلوك الإسحل | |
| سوايغ بيض لا يخرقها النبل | |
| دويهبية تصفر منها الأنامل | |
| وليس بذى سيف وليس بنبال | |
| أينمما الريح تميل تمبل | |
| تدع الصوادى لا يجدى غليلا | |
| الواسع الفضل الوهوب المجزل | |

| | | |
|------------------------------|--------------------------------|-----|
| لقبيل فخر لهم صميم | هما اللتا لو ولدت نميم | ٤٢١ |
| ينهى أمركا حازما أن يسأما | في المعقب البغى أهل البغى ما | ٤٥٥ |
| لدائه بادكار الموت والهرم | لا طيب للعيش ما دامت منغصة | ٤٩٤ |
| فقد أبدت المرأة جبهة ضيغم | فإن لم تك المرأة أبدت وسامة | ٥٠٤ |
| لا تكثرن إنى عسيت صائما | أكثرت في العذل ملحا دائما | ٥١٥ |
| وقد استبحت دم امرئ مستسلم | أقول إنك بالحياة تمتع | ٥٢٥ |
| إذا أنه عبد القفا واللهازم | وكنت أرى زيدا كما قيل سيدا | ٥٣٧ |
| كان ظبية تعطو إلى وارق السلم | ويوما توافينا بوجهه مقسم | ٥٤٢ |
| ولكنما المولى شريكك في العدم | فلا تعدد المولى شريكك في الغنى | ٥٥٦ |
| إن المنايا لا تطيش سهامها | ولقد علمت لتأتيني منيتي | ٥٦٢ |
| منى بمنزلة المحب المكرم | ولقد نزلت فلا تظني غيره | ٥٦٧ |
| فما يكلم إلا حين ييتسم | يفضى حياء ويفضى من مهاتنه | ٦٠٥ |
| يوم الوغى متخوفا لحمام | لا يركن أحد إلى الإحجام | ٧٠٢ |
| فنعم المرء من رجل تهام | تخيره فلم يعدل سواه | ٧٣٢ |
| كما النشوان والرجل الحليم | لعمرك أنتى وأبا حميد | ٧٧٢ |
| كما الناس مجروم عليه وجارم | وتنصر مولانا وتعلم أنه | ٧٧٤ |
| كفى الأيتام فقد أبى اليتيم | إذا بعض السنون تعمرقتنا | ٧٩٤ |
| كما شرقت صدر القناة من الدم | وتشرق بالقول الذى قد أذعته | ٧٩٤ |
| أعاليها مر الرياح النواسم | مشين كما اهتزت رماح تسفحت | ٧٩٥ |

| الشاهد | الصفحة |
|--------------------------------|----------|
| جادات عليه كل عين ثرة | ٧٩٥ |
| فتركن كل حديقة كالدرهم | |
| لأجتذبن منهن قلبي نحلما | ٨٠٧ |
| على حين يستصين كل حلیم | |
| فساغ لى الشراب وكنت قبلا | ٨١٧ |
| أكاد أغص بالماء الحمیم | |
| هما أخوا فى الحرب من لا أخاله | ٨٢٩ |
| إذا خاف يوما نبوءة فدعاهما | |
| نرى أسهما للموت تصمى ولا تنمى | ٨٣٠ |
| ولا ترعوى من نقص أهواؤنا العزم | |
| شم مهاوين أبدان الجزور مخا | ٨٥٥ |
| ميص العشيات لا خور ولا قزم | |
| ما الراحم القلب ظلاما وإن | ٨٧٤ |
| ظلما ولا الكريم بمناع وإن حرما | |
| وقال نبى المسلمین تقدموا | ٨٨٩، ٩٠٠ |
| وأحبب إلینا أن تكون المقدمة | |
| جزى الله عنا والجزاء بفضله | ٨٨٩ |
| ربیعة خیرا ما أعف وأكرما | |
| نیاف القرط غراء الثنايا | ٩٠٦ |
| ورید للنساء ونعم نیم | |
| لعمری وما عمری على بهین | ٩١٠ |
| لبش الفتى المدعو باللیل حاتم | |
| تخیره فلم يعدل سواه | ٩١٧ |
| فنعم المرء من رجل تهامى | |
| إذا غاب عنكم أسود العین | ٩٤٠ |
| كنتم كراما وأنتم ما أقام الأثم | |
| قد سالم الحیات منه القدما | ٩٦٠ |
| الأفعوان والشجاع الشجعما | |
| لو قلت ما فى قومها تیثم | ٩٦٥ |
| يفضلها حسب ومیسم | |
| فرت یهود وأسلمت جيرانها | ٩٨٠ |
| صمى لما فعلت یهود صمام | |
| إن إن الكریم یحلّم ما لم | ٩٨٣ |
| یرین من أجاره أضيما | |
| لی شممرى هل ثم هل | ٩٨٤ |
| آتیئهم أم یحولن دون ذاك الحمام | |
| لا ینسك الأسى تأسیا فما | ٩٨٦ |
| ما من حمام أحد مستعصما | |

| الشاهد | الصفحة |
|---------------------------------|--------|
| سقته الرواعد من صيف | ١٠١٧ |
| وإن من خريف فلن يعدما | |
| أوعدنى بالسجن والأدام | ١٠٤٤ |
| رجلى فرجلى شثنة المناسم | |
| أقول له ارحل لا تقيمن عنلنا | ١٠٤٩ |
| وإلا فكن فى السر والجهر مسلما | |
| إذا هملت عينى لها قال صاحى | ١٠٥٥ |
| بمثلك هذا لوعة وغرام | |
| إنى إذا ما حدث الما | ١٠٦٩ |
| أقول يا اللهم يا اللهم | |
| كن لى لا على يا ابن عما | ١٠٩٠ |
| نعيش عزيزين ونكف الهما | |
| ألا أضحت حبالكم رماما | ١١٤٧ |
| وأضحت منك شاسعة أمام | |
| وما عهدى كعهدك يا أماما | ١١٤٨ |
| | |
| ولقد شفى نفسى وأبرأ سقمها | ١١٦٢ |
| قبل الفوارس وبك عترة أقدم | |
| قليلابه ما يحملك وارث | ١١٧٤ |
| إذا نال مما كنت تجمع مغنما | |
| يحسبه الجاهل ما لم يعلما | ١١٧٦ |
| شيخا على كرسيه معمما | |
| كى تمنحون إلى سلم ومائثرت | ١٢٣٠ |
| قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم | |
| ولولا رجال من رزام أعزة | ١٢٤٨ |
| وأل سبيع أو أسوءك علقما | |
| احفظ وديعتك التى استودعتها | ١٢٧١ |
| يوم الأعازب إن وصلت وإن لم | |
| وإن أناه خليل يوم سفبة | ١٢٧٩ |
| يقول لا غائب مالى ولا حرم | |
| فطلقها فليست لها بكفاء | ١٢٨٦ |
| وإلا يعمل مفرك الحسام | |
| فبها اثنتان وأريمون حلوبة | ١٣٢٨ |
| سودا كخافية الغراب الأسحم | |
| لنا الجففات الغر يلمعن فى الضحى | ١٣٧٩ |
| وأسيافنا يقطن من نجدة دما | |
| وهل لى أم غيرها إذ ذكرتها | ١٥٥٤ |
| أبى الله إلا أن أكون لها ابنما | |

| الشاهد | الصفحة |
|-------------------------------|--------|
| يا هال ذات المنطق التمتام | ١٦٠٤ |
| و كففك المخضب البنام | |
| حتى تذكرت بيضاء وهيجه | ١٦١٢ |
| يوم الرذاذ عليه الدجن مغيوم | |
| هو الجواد الذي يعطيك نائله | ١٦٢١ |
| عفوا ويظلم أحيانا فيظلم | |
| العاطفونه حين ما من عاطف | ١٦٢٩ |
| نعم الذرا فى النائبات لناهم | |
| فإنه أهل لأن يؤكرما | ١٦٣٤ |
| | |
| «حرف النون» | |
| قال بنات العم يا سلمى وإن | ٢٨١ |
| كان فقيرا معدما قالت وإن | |
| عرفنا جعفرنا وبني أبيه | ٣٣٧ |
| وأكرنا زعانف آخرين | |
| وماذا يدري الشعراء منى | ٣٣٧ |
| وقد جاوزت حد الأربعين | |
| أعرف منها الجيد والعينانا | ٣٣٨ |
| ومنخرين أشبها طبيانا | |
| بك أو بى استعمان قليل أما | ٣٧٠ |
| أنا وأنت ما ابتغى المستعين | |
| لا ترج أو تخش غير الله إن أذى | ٣٧٤ |
| واقبيكه الله لا ينفك مأمونا | |
| تراه كالثغام يعمل مسكا | ٣٧٩ |
| يسوء الفاليات إذا فلينى | |
| أيها السائل عنهم وعنى | ٣٨٣ |
| لست من قيس ولا قيس منى | |
| ألا رب من تفتشه لك ناصح | ٤٣٠ |
| ومؤمن بالغيب غير أمين | |
| فكفى بنا فضلا على من غيرنا | ٤٣١ |
| حب النبي محمدا إيانا | |
| ونعم مزكا من ضاقت مذاهبه | ٤٣٢ |
| فحسبى من ذى عندهم ما كفانيا | |
| فأما كرام موسرون لقيتهم | ٤٣٧ |
| ولكن بالمغيب نبئىنى | |
| دعى ماذا علمت سأتقيه | ٤٣٩ |

| الشاهد | الصفحة |
|--------------------------------|--------|
| نحن الالى فاجمع جمو | ٤٤٠ |
| عك ثم وجههم إينا | |
| ومن حسد يجور على قومي | ٤٥٩ |
| وأى الدهر ذو لم يحسدوني | |
| غير مأسوف على زمن | ٤٧١ |
| ينقضى بالهم والحزن | |
| خير اقترايى من المولى حليف | ٤٨٩ |
| رضا وشر بعدى عنه وهو غضبان | |
| صاح شمر ولا تزل ذاكر المولى | ٤٩٢ |
| ت نفسيانه ضلال ميبين | |
| إن هو مستوليا على أحد | ٥١٢ |
| إلا على أضعف المجانين | |
| أنا ابن أباة الضميم من آل مالك | ٥٣٧ |
| وإن مالك كانت كرام المعادن | |
| ووجه مشرق النحر | ٥٤١ |
| كأن ندياه حقان | |
| أجهالا تقول بنى لؤى | ٥٦٩ |
| لمزى أيبك أم متجاهلنا | |
| وليت لى بهم قوما إذا ركبوا | ٧٥٤ |
| شئ الإغارة فرسانا وركباننا | |
| لاه ابن عمك لا أفضلت فى حسب | ٧٦٠ |
| عنى ولا أنت ديانى فتحزونى | |
| قفا نيك من ذكرى حبيب وعرفان | ٧٦٩ |
| ورسم عفت آياته منذ أزمان | |
| إنا محيوك يا سلمى فحبينا | ٧٨٨ |
| وإن سقيت كرام الناس فاسقيننا | |
| أبالموت الذى لا بد أنى | ٧٩١ |
| ملاق لا أباك تخوفينى | |
| لقلت لبيبه لمن يدعونى | ٨٠٢ |
| | |
| لأنت معتاد فى الهيجا مضايرة | ٨٢٥ |
| يصلى بهما كل من عاداك نيرانا | |
| فتمم صاحب قوم لا سلاح لهم | ٩٠٦ |
| وصاحب الركب عثمان بن عفانا | |
| ولقد علمت بأن دين محمد | ٩١٤ |
| من خير أديان البرية ديننا | |

| الشاهد | الصفحة |
|-------------------------------|--------|
| فأعف ثم أقول لا يعنيني | ٩٤٨ |
| أعناقها مشدات بقرن | ٩٨٤ |
| فأعرف منك غشى من سميني | ١٠١٥ |
| عدوا أتقيك وتتقيني | ١٠١٥ |
| وبالشام أخرى كيف يلتقيان؟ | ١٠٥٠ |
| بلهف ولا بليت ولا لو أنى | ١٠٨٥ |
| لا ييرح السفه المردى لهم دينا | ١١١٧ |
| على التوغل فى بنى وعدوان | ١١١٧ |
| وغنى بعد فاقه وهوان | ١١١٨ |
| كذاك القول إن عليم عينا | ١١٦٤ |
| تلاقوا غدا خيلى على تفوان | ١١٦٥ |
| وثبت الأقدام إن لاقينا | ١١٧١ |
| متى أضع العمامة تعرفونى | ١٢١٣ |
| والشر بالشر عند الله مثلان | ١٢٨٣ |
| وبالأناسين إبدال الأناسين | ١٤٠٧ |
| ذى اللين عينا فهو بالرد قمن | ١٤٣٢ |
| وصاليا كما يؤثقين | ١٦٣٥ |
| إلينا وقلنا للسيوف هلمنا | ١٦٥١ |
| ولقد أمر على اللثيم يسبنى | |
| حتى تراها وكان كأن | |
| فإما أن تكون أخى بصدق | |
| وإلا فاطرحنى واتخذنى | |
| إلى الله أشكو بالمدينة حاجة | |
| ولست براجع مسافات منى | |
| يا للرجال ذوى الألباب من نفر | |
| يا لا أناس أبوا إلا مشابرة | |
| يا يزيدا الأمل نيل عز | |
| يقلن وقد تلاحقت المطايا | |
| رويد بنى شيبان بعد وعيدكم | |
| وأنزلن سكينه علينا | |
| أنا ابن جلا وطلاع الثنايا | |
| من يفعل الحسنات الله يشكرها | |
| أهلل بأهل وبيتا مثل بيتكم | |
| واردد لأصل ثانيها أبدل من | |
| | |
| قصدنا له قصد الحبيب لقاره | |

| الشاهد | الصفحة |
|-------------------------------|----------|
| حرف الهاء | |
| إن أباهما وأبا أباهما | ٣١٨ |
| باعد أم العمرو من أسيرها | ٣٥٦ |
| لأنكحن بيته. جارية خدبة | ٣٩٧ |
| فلا مزنة ودقت ودقها | ٥٩٠ |
| فإماما ترينى ولى لمة | ٥٩١ |
| ويوما شهدناه سليما وعامرا | ٦٢٠ |
| قضى كل ذى دين فوفى غريمه | ٦٣٤ |
| بمكاظ يعمشى الناظرين | ٦٣٦ |
| علفتها تبنا وماء باردا | ١٠٣٠.٦٦٧ |
| مالك من شيخك إلا عمله | ٦٧٢ |
| لذ بقيس حين يأبى غيره | ٦٨٠ |
| باتت لتحزننا عفاره | ٧١٠ |
| متى يأت هذا الموت لا يلف حاجة | ٧٢٢ |
| ونارنا لم ير نارا مثلها | ٧٣٥ |
| واه رأيت وشيكا صدع أعظمه | ٧٤٣ |
| إذا رضيت على بنو قشير | ٧٥٩ |
| بل بلد ملء الفجاج قتمه | ٧٧٤ |
| رسم دار وقفت فى طلله | ٧٧٦ |
| قد بلغنا فى المجد غايتها | |
| حراس أبواب على قصورها | |
| مكرمة محبة تحب أهل الكعبة | |
| ولا أرض أبقل إيقالها | |
| فإن الحوادث أودى بها | |
| قليل سوى الطعن النهال نوافله | |
| وعزة مطول معنى غريمها | |
| إذا هم لمحوا شماعة | |
| حتى شنتت همالة عينها | |
| إلا رسيمه وإلا رمله | |
| تلقه بحرا مضيضا خيره | |
| يا جارتا ما أنت جاره | |
| لنفسى إلا قد قضيت قضاءها | |
| قد علمت ذاك معد كلها | |
| وربه عطبا أنقذت من عطبه | |
| لعمر الله أعجبنى رضاها | |
| لا يشتري كتانه وجهرمه | |
| كدت أقضى الحياة من جلله | |

| الشاهد | الصفحة |
|--------------------------------|--------|
| سیرضیکما منها سنام و غاربه | ٧٨٩ |
| تفرق فی الأیدی کمیت عصیرها | ٨٥١ |
| فتم أخو الهیجا ونعم شهابها | ٩٠٥ |
| إذا المرضع العوجاء جال بریمها | ٩١٨ |
| والله الله لـــــــك الله | ٩٨٠ |
| والزاد حتی نعله ألقاها | ١٠٠٢ |
| وإما بأموألم خیالها | ١٠١٦ |
| سمیع فما أدری أرشد طلابها | ١٠٢٩ |
| وتقول سلمی وارزیتیه | ١١٢١ |
| ومن عضه ما ینبتن شکیرها | ١١٧٤ |
| ترکع یوما والدهر قد رفعه | ١١٨٥ |
| وأخرجت کلبی وهی فی البیت داخله | ١٢٣١ |
| تیلذن فإنی حموها وجارها | ١٢٦٩ |
| محمد مساعیه ویعلم رشده | ١٤٨١ |
| من الثعالی ووخز من أرانیها | ١٥٦٤ |
| فما أرق النوم إلا کلامها | ١٦١٧ |
| کأنها تفاحه مطیوبه | |

حرف الواو،

| | |
|---------------------------------|----------|
| كلامهما حين جد الجرى بينهما | ٣٢٥ |
| قد أقلما وكلا أنفيهما رابى | |
| على أطرقا باليات الخيام | ٣٩٤ |
| إلا الثمام وإلا العصى | |
| أو تحلفى بريك العلى | ٥٢٨ |
| أنى أبو ذيلك الصبى | |
| لا هيثم الليلة للمطى | ٥٤٤ |
| ولا فتى مثل ابن خيبرى | |
| وليل كموج البحر أرخى سدوله | ٧٧٥، ٦١٣ |
| على بأنواع الهموم ليبتلى | |
| ورحنا بكما ابن الماء يجنب وسطنا | ٧٦٢ |
| تصوب فيه العين طورا ويرتقى | |
| علا زيدنا يوم التقا رأس زيدكم | ٧٨٨ |
| بأبيض ماض الشفرتين يمانى | |
| رؤية الفكر ما يؤول به الأمر | ٧٩٦ |
| معين على اجتناب التوانى | |
| وهى تنزى دلوها تنزيا | ٨٦٨ |
| كما تنزى شهلة صبيا | |
| ولست مقرا للرجال ظلامه | ٩٤٥ |
| أبى ذاك عمى الأكرمان وخاليا | |
| أيا راكبا إما عرضت فبلغن | ١٠٦١ |
| ندامى من نجران ألا تلاقيا | |
| قد عجبت منى ومن يعيليا | ١٢٢٥ |
| لما رأتنى خلفا مقلوليا | |
| فما زالت أقدمنا فى مقامنا | ١٥٧٤ |
| ثلاثتنا حتى أزيروا المنائيا | |
| وقد علمت عرسى ملكيه أننى | ١٦١٤ |
| أنا الليث معديا عليه وعاديا | |
| وكانها بين النساء سبيكة | ١٦٤٤ |
| تمشى بسدة بيتها فتمى | |

حرف الياء،

| | |
|------------------------------|------|
| فيا شوق ما أبقى | ١١١٢ |
| ويالى من النبوى | |
| إن ابن حارث إن أشتق لرؤيته | ١١٤٧ |
| أو أمتدحه فإن الناس قد علموا | |

مراجع الكتاب

أولاً: مراجع المخطوطات:

| الرقم | اسم المرجع | اسم المؤلف |
|-------|--|-------------------------|
| ١ | ارتشاف الضرب من لسان العرب مودع تحت رقم ٢٨ بدار الكتب المصرية | أبو حيان |
| ٢ | بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب لابن هشام مودع بدار الكتب المصرية تحت رقم ٨٨٩ | أبو يحيى زكريا الأنصارى |
| ٣ | تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد مودع بمكتبة الأزهر برقم ١٠٥٧ | بدر الدين الدماميني |
| ٤ | تحفة الغريب فى الكلام على معنى اللبيب مودع بمكتبة الأزهر برقم ٩٧١ | بدر الدين الدماميني |
| ٥ | حاشية على التصريح بضمون التوضيح مودع بمكتبة الأزهر برقم ٨٥١ | عبد الله الدنوشرى |
| ٦ | شرح ألفية ابن مالك مودع بالمكتبة التيمورية بدار الكتب المصرية برقم ٢٠٥ | أحمد الاصطهناوى |
| ٧ | شرح ألفية ابن مالك مودع بمكتبة الأزهر برقم ٢٧٧٩ | داود بن داود أبو يحيى |

| اسم المؤلف | اسم المرجع | الرقم |
|----------------------------------|---|-------|
| أبو إسحق الشاطبي | شرح ألفية ابن مالك مودع بمكتبة الأزهر برقم ١٤٨٧ ودار الكتب | ٨ |
| شمس الدين الهواري | رقم ٤ ش شرح ألفية ابن مالك | ٩ |
| المختار بن بون | مودع بدار الكتب المصرية رقم ١١١١ | ١٠ |
| ابن أم قاسم | شرح ألفية ابن مالك مودع بدار الكتب المصرية رقم ٣٣ ش شرح وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك | ١١ |
| | مودع بدار الكتب المصرية برقم ١٣٦٢٠٦٥٣٠٦٣ | |
| ابن مالك | شرح الكافية الشافية مودع بمكتبة الأزهر رقم ٧٦٨ - ٥٥٩١ | ١٢ |
| محمد بن قاسم الغزالي | فتح الرب المالك بشرح ألفية ابن مالك مودع بمكتبة الأزهر برقم ٢٣٢٢ | ١٣ |
| محمد الشرييني المعروف بالخطيب | فتح الخالق المالك في حل ألفاظ ألفية ابن مالك مودع بمكتبة الأزهر برقم ٩١ | ١٤ |

| اسم المؤلف | اسم المرجع | الرقم |
|------------------------------|--|-------|
| عبد الله بن حسين الأدكارى | الكواكب السنية مودع بدار الكتب المصرية برقم ٨٨٥ | ١٥ |
| أحمد السندوبى | المنح الوفية بشرح الخلاصة الألفية مودع بمكتبة الأزهر برقم ٨٢٧ | ١٦ |

ثانياً: مراجع المطبوعات:

| | | |
|--------------------|--|----|
| ابن هشام | أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك - تعليق الشيخ محيى الدين عبد الحميد | ١٧ |
| جلال الدين السيوطى | الأشباه والنظائر | ١٨ |
| ابن الأثير | الإنصاف | ١٩ |
| خير الدين الزركلى | الأعلام | ٢٠ |
| جلال الدين السيوطى | بغية الوعاة (طبقات اللغويين والنحاة) | ٢١ |
| محمد الشوكانى | البدر الطالع بمحاسن ما بعد القرن السابع | ٢٢ |
| جلال الدين السيوطى | البهجة المرضية فى شرح الألفية | ٢٣ |
| أبو شامة المقدسى | تراجم رجال القرنين السادس والسابع - المعروف بالذيل على الروضتين | ٢٤ |
| جورج زيدان | تاريخ آداب اللغة العربية | ٢٥ |
| ابن إياس | تاريخ مصر المعروف (بيدائع الزهور فى وقائع الدهور) طبع بمطبعة بولاق | ٢٦ |

| اسم المؤلف | اسم المرجع | الرقم |
|----------------------------|--|-------|
| خالد الأزهرى | تمرين الطلاب فى صناعة الإعراب | ٢٧ |
| المستر جورج بانج | تاريخ مصر فى عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل - تعريب أحمد شكرى | ٢٨ |
| ابن مالك | تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد - تحقيق محمد كامل بركات | ٢٩ |
| خالد الأزهرى | التصريح بمضمون التوضيح | ٣٠ |
| جلال الدين السيوطى | حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة | ٣١ |
| عبد الرازق البيطار | حلية البشر فى تاريخ القرن الثالث عشر - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق | ٣٢ |
| الصبان | حاشية الصبان على الأشمونى | ٣٣ |
| أبو عبد الله بن سعيد | حاشية على الأشمونى | ٣٤ |
| محمد الأمير | حاشية على الأشمونى | ٣٥ |
| محمد بن عرفة الدسوقى | حاشية على مغنى اللبيب | ٣٦ |
| محمد بن أبى بكر الدسوقى | حاشية على مغنى اللبيب | ٣٧ |
| تقى الدين الشمنى | حاشية على مغنى اللبيب | ٣٨ |
| محمد الخضرى | حاشية على شرح ابن عقيل | ٣٩ |
| يس العليمى | حاشية على شرح التصريح بمضمون التوضيح | ٤٠ |

| اسم المؤلف | اسم المرجع | الرقم |
|---------------------|---|-------|
| يس العليمي | حاشية على مجيب الندا للفاكهي | ٤١ |
| أحمد السجاعي | حاشية على قطر الندى وبل الصدى لابن هشام | ٤٢ |
| حسن العطار | حاشية على شرح الأزهرية للشيخ خالد | ٤٣ |
| محمد أبو النجا | حاشية على شرح الشيخ خالد على متن الأجرومية | ٤٤ |
| أبو تمام | الحماسة | ٤٥ |
| عبد القادر البغدادي | خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب بهامشه | ٤٦ |
| | شرح الشواهد الكبرى للعيني | ٤٧ |
| | الطبعة الأولى بمطبعة بولاق | |
| المحبي | خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر | ٤٨ |
| ابن جنى | الخصائص | ٤٩ |
| على مبارك | الخطط التوفيقية | ٥٠ |
| المقريزي | الخطط المقريزية | ٥١ |
| بروكلمن | دائرة المعارف الإسلامية | ٥٢ |
| ابن حجر العسقلاني | الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة - تحقيق محمد سيد جاد الحق | ٥٣ |
| أحمد الشنقيطي | الدرر اللوامع | ٥٤ |
| محمد الخوانساري | روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات | ٥٥ |

| الرقم | اسم المرجع | اسم المؤلف |
|-------|--|------------------------|
| ٥٦ | شرح ألفية ابن مالك - المسمى - (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) | الأشموني |
| ٥٧ | شذور الذهب | ابن هشام |
| ٥٨ | شذور الذهب في أخبار من ذهب | ابن العماد الحنبلي |
| ٥٩ | شرح ألفية ابن مالك | ابن الناظم - بدر الدين |
| ٦٠ | شرح ألفية ابن مالك | ابن عقيل |
| ٦١ | شرح ألفية ابن مالك | عبد الرحمن المكودي |
| ٦٢ | شرح ألفية ابن مالك | ابن هشام |
| ٦٣ | شرح المفصل | موفق الدين ابن يعيش |
| ٦٤ | شرح شواهد مغنى اللبيب | جلال الدين السيوطي |
| ٦٥ | الصحاح - طبع بمطبعة بولاق | الجوهري |
| ٦٦ | طبقات الحنابلة | ابن أبي يعلى |
| ٦٧ | طبقات الشافعية | تقى الدين السبكي |
| ٦٨ | عصر سلاطين المماليك | محمود رزق سليم |
| ٦٩ | غاية النهاية في طبقات القراء | شمس الدين بن الجزري |
| ٧٠ | فتح الجليل على شرح ابن عقيل - على ألفية ابن مالك | أحمد السجاعي |
| ٧١ | فوات الوفيات | محمد بن شاکر الکتبی |
| ٧٢ | الفوائد البهية في طبقات الحنفية | الكليني |

| اسم المؤلف | اسم المرجع | الرقم |
|----------------------|--|-------|
| أحمد الفاكهي | الفواكه الجنية | ٧٣ |
| ابن هشام | قطر الندى وبل الصدى | ٧٤ |
| حاجي خليفة | كشف الظنون | ٧٥ |
| ابن الحاجب | الكافية | ٧٦ |
| سيويه | الكتاب | ٧٧ |
| الزمنخري | الكشاف | ٧٨ |
| نجم الدين الغزي | الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة - تحقيق جبرائيل جبور - طبع بيروت سنة ١٩٤٥ م | ٧٩ |
| ابن منظور | لسان العرب - طبع بولاق | ٨٠ |
| ابن هشام | مغنى اللبيب | ٨١ |
| عمر رضا كحالة | معجم المؤلفين | ٨٢ |
| ياقوت الحموي | معجم البلدان | ٨٣ |
| محمد إسماعيل إبراهيم | معجم الألفاظ والأعلام القرآنية | ٨٤ |
| | أحمد الفاكهي | |
| محمد بن علي الشوكاني | ملحق البدر الطالع بمحاسن ما بعد القرن التاسع | ٨٥ |
| ابن هشام | منار السالك إلى أوضاع المسالك - تعليق الشيخ النجار وغيره | ٨٦ |
| المبرد | المقتضب | ٨٧ |

| اسم المؤلف | اسم المرجع | الرقم |
|---------------------|--------------------------------------|-------|
| أبو الفضل الميداني | مجمع الأمثال | ٨٨ |
| الشيخ محمد الطنطاوي | نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة | ٨٩ |
| أبو المحاسن تفرى | النجوم الزاهرة في أخبار مصر والقاهرة | ٩٠ |
| جلال الدين السيوطي | ممع الهوامع على شرح الجوامع | ٩١ |
| شمس الدين بن خلكان | وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان | ٩٢ |



المحتويات

| الصفحة | الموضوع |
|--------|---|
| ٣ | مقدمة |
| | القسم الأول (الدراسة) |
| ٩ | التعريف بالمرادى المعروف بابن أم قاسم |
| | الباب الأول |
| | الفصل الأول |
| ٩ | العصر المملوكى |
| ١١ | مصر فى عهد المماليك |
| ١٢ | انتقال الحكم من الأيوبيين إلى المماليك |
| ١٢ | دولتنا المماليك |
| ١٣ | حضارة مصر فى عهد المماليك |
| ١٥ | الحركة العلمية (انتقال النشاط إلى مصر والقاهرة) |
| ١٦ | عوامل نشاط الحركة العلمية |
| ٢٠ | نتائج نشاط الحركة العلمية |
| ٢١ | المؤلفات |
| ٢٣ | مؤلفات عربية |

| | | |
|-----|--------------|--|
| | الفصل الثاني | |
| ٢٧ | | نبذة عن مصر |
| ٢٩ | | مصر |
| ٣٠ | | النحو والنحاة فى عصر المالِك |
| ٣٢ | | المعاصرون للمرادى المعروف بابن أم قاسم |
| | | الباب الثاني |
| | | الفصل الأول |
| ٤٣ | | |
| ٤٥ | | صاحب الالفية |
| ٤٨ | | الفية ابن مالك |
| | | الفصل الثاني |
| ٦١ | | التعريف بالمرادى |
| ٦٣ | | المرادى المعروف بابن أم قاسم |
| ٧١ | | الفصل الثالث |
| ٧٣ | | شيوخ ابن أم قاسم |
| ٨٥ | | تلاميذ المرادى المعروف بابن أم قاسم |
| ٩٠ | | مؤلفاته |
| ١١٧ | | الفصل الرابع |
| ١١٩ | | الناقلون عن المرادى |



| | |
|-----|---|
| | الباب الثالث |
| ١٨١ | الفصل الاول |
| ١٨٣ | أضواء على الشرح |
| ١٩٦ | الاعتراضات الواردة على الناظم |
| ٢٠١ | نقله عن شيخه أبي حيان |
| ٢٠٤ | نقله عن سيويه |
| ٢٠٧ | مدى اعتماده على ابن الناظم فى شرحه للألفية |
| | الفصل الثانى |
| ٢١٣ | اعتماده المرادى على السماع |
| ٢١٦ | ميوله للبصريين |
| ٢١٨ | مخالفته لأراء النحاة |
| ٢٢١ | الفصل الثالث |
| ٢٢٣ | شواهد |
| ٢٢٩ | اعتماده على القرآن الكريم |
| ٢٣٠ | شرح اللغويات |
| ٢٣٣ | الفصل الرابع |
| ٢٣٥ | موقفه من ألفية ابن مالك وألفية ابن معط |
| ٢٣٩ | رغبته فى توضيح المسائل النحوية |
| ٢٤٢ | مسائل : الظاهر من تعبير المرادى وتعبير النحاة أنه انفرد بها |
| ٢٤٧ | مذهبه النحوى |

القسم الثاني

تحقيق شرح الفية ابن مالك للمرادي

٢٤٩

٢٥١

٢٥١

٢٥٦

٢٥٩

٢٦١

٢٦٧

٢٩٦

٣٥٦

٣٥٨

٣٩٠

٤٠٥

٤١٦

٤٦٠

٤٧٠

٤٩٢

مقدمة المحقق

وصف المخطوط

منهج التحقيق

الجزء الأول

مقدمة الالفية

الكلام وما يتألف منه

المعرب والمبني

النكرة والمعركة

الضمير

العلم

اسم الإشارة

الموصول

المعرف بأداة التعريف

المبتدأ والخبر

كان وأخواتها

| | |
|-----|--------------------------------|
| ٥٠٦ | ما، لا، لات، إن، المشبهات بليس |
| ٥١٥ | أفعال المقاربة |
| ٥٢٣ | إن وأخواتها |
| ٥٤٤ | لا التي لنفى الجنس |
| ٥٥٥ | ظن وأخواتها |
| ٥٧١ | أعلم وأرى |
| ٥٧٥ | محتويات المجلد الأول |

| | |
|-----|-----------------------------|
| ٥٨١ | الجزء الثانى |
| ٥٨٣ | الفاعل |
| ٥٩٨ | النائب عن الفاعل |
| ٦١١ | اشتغال العامل عن المفعول |
| ٦٢٠ | تعدى الفعل ولزومه |
| ٦٢٩ | التنازع فى العمل |
| ٦٤٤ | المفعول المطلق |
| ٦٥٤ | المفعول له |
| ٦٥٧ | المفعول فيه وهو المسمى ظرفا |
| ٦٦٣ | المفعول معه |
| ٦٦٩ | الاستثناء |

٦٩٢

الحال

٧٢٦

التمييز

٧٣٨

حروف الجر

٧٨٢

الإضافة

٨٣٤

المضاف إلى ياء المتكلم

٨٣٧

الجزء الثالث

٨٣٩

إعمال المصدر

٨٤٩

إعمال اسم الفاعل

٨٦٢

أبنية المصادر

٨٦٩

أبنية أسما الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهات

٨٧٣

الصفة المشبهة باسم الفاعل

٨٨٥

التعجب

٩٠٢

نعم وبئس وما جرى مجراهما

٩٣٣

أفعل التفضيل

٩٤٥

النعته

٩٦٧

التوكيد

٩٨٨

العطف

الصفحة

الموضوع

٩٩٣

عطف للنسق

١٠٣٦

البدل

١٠٥١

النداء

١٠٧٢

(فصل) فى تابع المنادى

١٠٨٣

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

١١٠١

الجزء الرابع

١١٠٣

أسماء لازمت النداء

١١١٠

الاستغاثة

١١٢٠

الندبة

١١٢٦

الترخيم

١١٥٠

الاختصاص

١١٥٣

التحذير والإغراء

١١٥٩

أسماء الأفعال والأصوات

١١٧٠

نونا التوكيد

١١٨٩

ما لا ينصرف

١٢٢٨

إعراب الفعل

١٢٦٥

عوامل الجزم

١٢٩٥

لو

الصفحة

الموضوع

١٣٠٥

فصل «أما، ولولا، ولوما»

١٣١١

الإخبار بالذی والالف واللام

١٣١٨

العدد

١٣٢٧

تمیيز المركب

١٣٣٥

كم، وكأین، وكذا

١٣٤٦

الحكاية

١٣٥١

الجزء الخامس

١٣٥٣

التأنيث

١٣٦٢

المقصور والمدود

١٣٦٦

كيفية تثنية المقصور والمدود وجمعهما تصحيحا

١٣٧٧

جمع التكسير

١٤١٩

التصغير

١٤٤٣

النسب

١٤٦٩

الوقف

١٤٩١

الإمالة

١٥٠٨

التصريف

١٥٥٠

فصل فی زیادة همزة الوصل

| | |
|------|--|
| ١٥٥٩ | الجزء السادس |
| ١٥٦١ | الإبدال |
| ١٥٩٣ | فصل [إذا اعتلت لام فعلى] |
| ١٥٩٦ | فصل [إذا اجتمعت الواو والياء وسكن ما قبلهما] |
| ١٦٠٥ | فصل [إذا كانت عين الفعل واوا أو ياء وقبلهما ساكن صحيح] |
| ١٦١٨ | فصل [إذا كان فاء الافتعال حرف لين] |
| ١٦٣١ | فصل فى الإعلال بالحذف |
| ١٦٣٨ | فصل فى الإدغام |
| ١٦٥٣ | محتويات المجلد الثالث |
| ١٦٥٧ | فهرست الأبيات والشواهد |
| ١٦٨٧ | مراجع الكتاب |
| ١٦٨٧ | أولاً: مراجع المخطوطات |
| ١٦٨٩ | ثانياً: مراجع المطبوعات |

نُضَيْجُ الْمَفَاصِلِ وَالْمَسَائِلِ

بِشَيْخِ الْفَيْزِ بْنِ عَالِيٍّ

لِلْمُرَادِي

المعروف بابن أم قاسم المتوفى عام ٧٤٩ هـ

المجلد الأول

شرح وتحقيق الأستاذ الدكتور

عبد الرحمن علي سليمان

أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر

وعميد كلية البنات الإسلامية بأسبوط سابقاً

الطبعة الأولى

١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م

ملقزم الطبع والنشر

دار الفكر العربي

٩٤ شارع عباس العقاد - مدينة نصر - القاهرة

ت: ٢٧٥٢٩٨٤ - فاكس: ٢٧٥٢٧٣٥

www.darelfikrelarabi.com
INFO@darelfikrelarabi.com

٤١٥، ١
رح ت و
عبد الرحمن على سليمان.
توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي/
شرح وتحقيق عبد الرحمن على سليمان. - القاهرة: دار الفكر
العربي، ٢٠٠١.
٣ مج (١٧٠٣ ص)؛ ٢٤ سم.
يشتمل على فهارس الآيات والشواهد.
بيلوجرافية: ص ١٦٨٧ - ١٦٩٤.
تذمك: ١ - ١٤١٥ - ١٠ - ٩٧٧.
١ - اللغة العربية - النحو. أ - ابن أم قاسم، بدر الدين
أبو محمد الحسن بن قاسم، ... - ٧٤٩ هـ. ب - ابن مالك،
جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله، ٦٠٠ - ٦٧٢ هـ.
ج - العنوان.

تصميم وإخراج فني
الأستاذ/ هادي الديب فني الطلوري



قسم المراجعة اللغوية

أ. رزق هيبه

أ. عبد الحلیم إبراهيم عبد الحلیم

أ. مصطفى عمران

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله المنعوت بجميل الصفات. وصلى الله على سيدنا محمد أشرف الكائنات والمبعوث بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله، وعلى آله وصحبه الذين نصبوا أنفسهم للدفاع عن بيضة الدين حتى رفع الله بهم مناره، وأعلى كلمته وجعله دينه المرصّي وطريقه المستقيم.

وبعد - فهذا «توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك».

للمرادى المعروف بابن أم قاسم المتوفى عام ٧٤٩هـ.

وفى هذا الشرح ظهرت شخصية ابن أم قاسم واضحة جلية دلت على قدرته وحصافة رأيه وتجلت فيه مواهبه وأفكاره.

ولاشك أنه شرح أوفى على الغاية ويمتاز بالدقة والسهولة، وإيضاحه لأراء النحاة ومذاهبهم.

وقد أرشد المؤلفين من بعده؛ لأن عنايته كانت متجهة إلى إيضاح ألفية ابن مالك وتبيان مقصودها.

فكان هذا الشرح مددًا لمن بعده من شراح الألفية ومصدرًا وثيقًا لدى النحويين، وقد استمد منه المؤلفون خير ما يؤلفون.

وقد حققت من أول هذا الكتاب إلى باب الإضافة نلت بهذا القسم درجة العالمية (الدكتوراه) مع مرتبة الشرف الأولى.

ثم حققت باقى الكتاب.

وجعلته قسمين :

القسم الأول: الدراسة.

ويقوم على ثلاثة أبواب:

الباب الأول: عصر ابن أم قاسم، ويشتمل على فصلين:

الفصل الأول: تحدث فيه عن مصر في العصر المملوكي، ونظم الحكم والأحوال الاجتماعية والاقتصادية والحركة العلمية.

الفصل الثاني: تحدث فيه عن مصر وتربتها الطيبة وسماحة أهلها، وعن النحو والنحاة، ودور العلماء حينما رأوا إقفار البلاد من الكتب العربية.

الباب الثاني: حياة ابن مالك وابن أم قاسم ويشتمل على أربعة فصول:
الفصل الأول: تناولت فيه حياة ابن مالك صاحب الألفية وبعض شراحها وأصحاب الحواشي.

الفصل الثاني: تناولت فيه التعريف بابن أم قاسم.
الفصل الثالث: تحدث فيه عن شيوخ ابن أم قاسم وتلاميذه ومؤلفاته ووفاته.
الفصل الرابع: تناولت فيه الذين تأثروا به ودرسوا كتبه ونقلوا عنها.
الباب الثالث: موقف المؤلف من ابن مالك وما يعتمد عليه، ويضم أربعة فصول:

الفصل الأول: عرضت فيه مسائل من نقوله عن ابن مالك ودفع الاعتراضات الواردة عليه.

الفصل الثاني: سقت مسائل تفيد أنه كان يعتمد على السماع أكثر من القياس، ويميل إلى البصريين أكثر من الكوفيين.

الفصل الثالث: دونت فيه أمثلة من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وأشعار العرب وأقوالهم.

الفصل الرابع: ذكرت فيه مسائل تبين موقفه من ألفية ابن مالك.
والفية ابن معط.

القسم الثاني: التحقيق

ويحتوى على تحقيق «توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك»
للمرادى المعروف بابن أم قاسم.

فقد حققت هذا الكتاب ووثقته وضبطت شواهده وشرحتها ونسبتها إلى أصحابها، وخرجت الأحاديث وشرحت ما صعب منها، وعرفت بالأعلام التي وردت فى النص، وعلقت عليه، وقد أبرزت محاسنه وأظهرت مناقبه، ولاحظت أن المرادى فى شرحه اعتمد كثيراً على ابن مالك. وأعتقد أن المكتبة العربية فى أمس الحاجة إلى هذا الكتاب الذى يعد من أهم المراجع فى إحياء التراث العربى.

بذلك أكون قد أضفت شيئاً جديداً تعزز به المكتبة العربية.

والله أسأل أن يسدد خطانا على طريق الحق والصواب، وأن يكون عملى
مثمراً نافعاً، إنه سميع مجيب الدعاء..

والحمد لله رب العالمين،

أ.د/ عبدالرحمن على سليمان

عميد كلية البنات الإسلامية

جامعة الأزهر - أسبوط

القسم الثاني: التحقيق

ويحتوى على تحقيق «توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك»
للمرادى المعروف بابن أم قاسم.

فقد حققت هذا الكتاب ووثقته وضبطت شواهد وشرحتها ونسبتها إلى أصحابها، وخرجت الأحاديث وشرحت ما صعب منها، وعرفت بالأعلام التي وردت فى النص، وعلقت عليه، وقد أبرزت محاسنه وأظهرت مناقبه، ولاحظت أن المرادى فى شرحه اعتمد كثيراً على ابن مالك. وأعتقد أن المكتبة العربية فى أمس الحاجة إلى هذا الكتاب الذى يعد من أهم المراجع فى إحياء التراث العربى.

بذلك أكون قد أضفت شيئاً جديداً تعتز به المكتبة العربية.

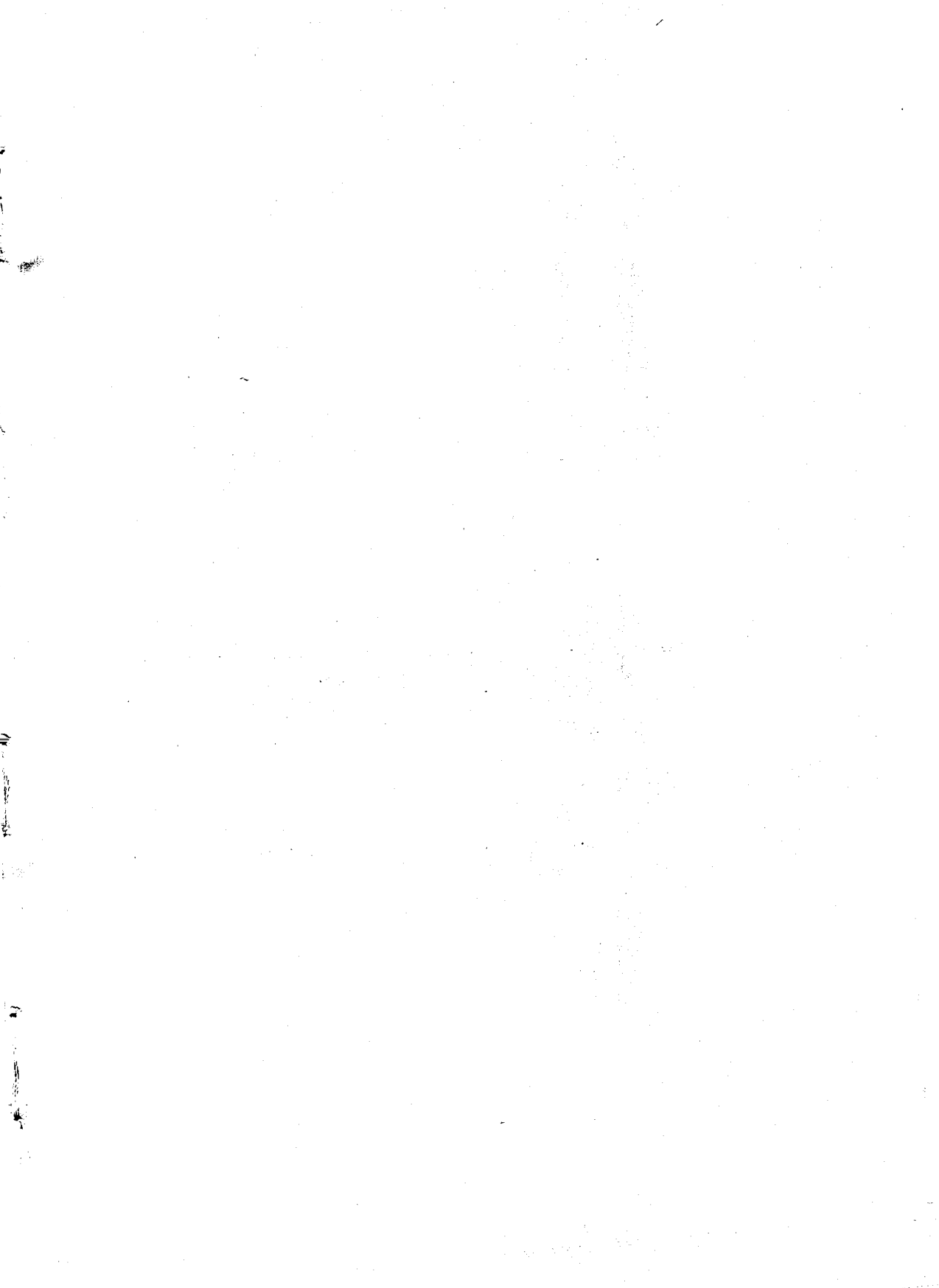
والله أسأل أن يسد خطانا على طريق الحق والصواب، وأن يكون عملى
مثمراً نافعاً، إنه سميع مجيب الدعاء..

والحمد لله رب العالمين،

أ.د/ عبدالرحمن على سليمان

عميد كلية البنات الإسلامية

جامعة الأزهر - أسيوط



العصر المملوكي

مصر في عهد المماليك: ٦٤٨هـ - ٩٢٣هـ (١٢٥٠م - ١٥١٧م)

نقصد بهذا العصر الفترة التي حكم فيها سلاطين المماليك في مصر، منذ انقضاء عهد الأيوبيين عام ٦٤٨هـ إلى أن فتحها الأتراك العثمانيون عام ٩٢٣هـ. ولا نقصد هنا استيعاباً تاريخياً للعصر المذكور وتفصيلاً وافياً لحوادثه العامة، فإن ذلك مما يضيق به هنا.

لفظ مملوك:

لفظ مملوك كان معناه في الأصل الرقيق الأبيض الذكر، والشرقيون في أوج عزمهم - أي: في عهد صلاح الدين - هم أول من أدخل المماليك إلى مصر. وقد كانوا - بادئ بدء - ميليشيا ذليلة ثم تحولوا إلى طبقة عسكرية، وأخيراً أصبحوا الطبقة الحاكمة.

ولقد بلغ من قوة المماليك في سنة ١٢٥٠م. أنهم اغتالوا أحد السلاطين الفاطميين، وتولوا بعده ترشيح السلاطين من بين زعمائهم^(١).

أصل المماليك:

كان الرق منتشرًا في العصور الوسطى، وكانت تجلب الغلمان المُرد والفتيان الحسان من بلادهم البعيدة إلى أسواق الرقيق، حيث توجد الرغبة في اقتنائهم، وحيث يتنافس في ذلك المتنافسون للخدمة أو للهو.

وطريقة جلبهم لهذه البضائع، السرقة والخطف، يسرقون الغلمان ويخطفون العذارى من أهلهم ثم يستحلون بيعهم للناس، ويستحل الناس شراءهم.

ولم يبل بالرق شعب دون آخر أو جنس دون غيره فقد كان من الأرقاء التركي والجركسي والرومي والحبشي والفارسي وغيرهم، وأروج ما كانت تجارتهم في الأجناس التركية والجركسية لما تتصف به من جمال وطيب مجلس.

(١) راجع - تاريخ مصر في عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل - للمستتر جون بانج تعريب علي أحمد شكرى.

وأول من استخدمهم وجلبهم إلى مصر وجعلهم عمدة جيشه هو «أحمد بن طولون» قال القلقشندي في صبح الأعشى الجزء الثالث في الكلام عنم ولى مصر ملكا قبل الفاطميين: (وأولهم أحمد بن طولون... وهو أول من جلب المماليك الأتراك إلى الديار المصرية واستخدمهم في عسكرها)^(١).

انتقال الحكم من الأيوبيين إلى المماليك،

أخذ عدد المماليك يتكاثر في مصر زمن الأيوبيين، وأخذ نفوذهم يزداد ويعظم، وقد قوى بأسهم في عهد الملك الصالح نجم الدين الأيوبي.

وقد انتصروا على الفرنجة في موقعة «فارسكور» بمعاونة الفلاحين. وهذه الموقعة كانت سبباً مباشراً في توطيد سلطة المماليك وظهور قوتهم، وظلوا بعدها يتلمسون الفرصة للوثوب العملى إلى عرش البلاد، وقد أتاحت لهم هذه الفرصة عندما أساء لهم «توران شاه» وإلى «شجرة الدر» معاً، وما زالوا ياتممون حتى قتلوه، وملكوا عليهم من بعده «شجرة الدر» زوجة أبيه ثم ضربت «شجرة الدر» الحجاب على نفسها ورأت أخيراً بثاقب نظرها وبعيد رأيها أن تخلع نفسها عن الملك بعد أن مكثت ثمانين يوماً. فتمت المشورة بسلطنة «عز الدين أيك» ثم تزوج «شجرة الدر» ليكون واصلة بالبيت المالك القديم، وكان ذلك في ربيع الآخر سنة ٦٤٨هـ ولقبوه بالملك المعز، فكان أول سلاطين المماليك بالديار المصرية^(٢).

دولتا المماليك ٦٤٨هـ - ٩٢٣هـ:

واتفق المؤرخون على تقسيم دولة المماليك في مصر إلى قسمين:

الأول: الدولة المملوكية الأولى المعروفة باسم دولة الأتراك أو البحرية؛ لأن معظم سلاطينها من الأتراك الذين أسكنهم الملك الصالح «جزيرة الروضة» وجعل منهم فرقة البحرية الصالحية، وامتد عصر هذه الدولة أكثر من مائة عام (١٢٥٠ - ١٣٨٢م).

(١) راجع - عصر سلاطين المماليك للأستاذ محمود رزق ١٣/١ - ٢٠ ملخصاً، وتاريخ آداب اللغة العربية لجورجي زيدان.

(٢) عصر سلاطين المماليك للأستاذ محمود رزق ١/٢٢ - ٢٦ ملخصاً.

العصر المملوكى

مصر فى عهد المماليك: ٦٤٨هـ - ٩٢٣هـ (١٢٥٠م - ١٥١٧م)

نقصد بهذا العصر الفترة التى حكم فيها سلاطين المماليك فى مصر، منذ انقضاء عهد الأيوبيين عام ٦٤٨هـ إلى أن فتحها الأتراك العثمانيون عام ٩٢٣هـ. ولا نقصد هنا استيعاباً تاريخياً للعصر المذكور وتفصيلاً وافياً لحوادثه العامة، فإن ذلك مما يضيّق به هنا.

لفظ مملوك:

لفظ مملوك كان معناه فى الأصل الرقيق الأبيض الذكر، والشرقيون فى أوج عزمهم - أى: فى عهد صلاح الدين - هم أول من أدخل المماليك إلى مصر. وقد كانوا - بادئ بدء - ميليشياً ذليلة ثم تحولوا إلى طبقة عسكرية، وأخيراً أصبحوا الطبقة الحاكمة.

ولقد بلغ من قوة المماليك فى سنة ١٢٥٠م. أنهم اغتالوا أحد السلاطين الفاطميين، وتولوا بعده ترشيح السلاطين من بين رعمائهم^(١).

أصل المماليك:

كان الرق منتشرًا فى العصور الوسطى، وكانت تجلب الغلمان المُرد والفتيان الحسان من بلادهم البعيدة إلى أسواق الرقيق، حيث توجد الرغبة فى اقتنائهم، وحيث يتنافس فى ذلك المتنافسون للخدمة أو للهو.

وطريقة جلبهم لهذه البضائع، السرقة والخطف، يسرقون الغلمان ويخطفون العذارى من أهلهم ثم يستحلون بيعهم للناس، ويستحل الناس شراءهم.

ولم يبل بالرق شعب دون آخر أو جنس دون غيره فقد كان من الأرقاء التركى والجرکسى والرومى والحبشى والفارسى وغيرهم، وأروج ما كانت تجارتهم فى الأجناس التركى والجرکسى لما تتصف به من جمال وطيب مجلس.

(١) راجع - تاريخ مصر فى عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل - للمستتر جون بانج تعريب على أحمد شكرى.

وأول من استخدمهم وجلبهم إلى مصر وجعلهم عمدة جيشه هو «أحمد بن طولون» قال القلقشندي في صبح الأعشى الجزء الثالث في الكلام عنم ولى مصر ملكا قبل الفاطميين: (وأولهم أحمد بن طولون... وهو أول من جلب المماليك الأتراك إلى الديار المصرية واستخدمهم في عسكرها)^(١).

انتقال الحكم من الأيوبيين إلى المماليك،

أخذ عدد المماليك يتكاثر في مصر زمن الأيوبيين، وأخذ نفوذهم يزداد ويعظم، وقد قوى بأسهم في عهد الملك الصالح نجم الدين الأيوبي.

وقد انتصروا على الفرنجة في موقعة «فارسكور» بمعاونة الفلاحين. وهذه الموقعة كانت سبباً مباشراً في توطيد سلطة المماليك وظهور قوتهم، وظلوا بعدها يتلمسون الفرصة للوثوب العملى إلى عرش البلاد، وقد أتاحت لهم هذه الفرصة عندما أساء لهم «توران شاه» وإلى «شجرة الدر» معاً، وما زالوا ياتممون حتى قتلوه، وملكوا عليهم من بعده «شجرة الدر» زوجة أبيه ثم ضربت «شجرة الدر» الحجاب على نفسها ورأت أخيراً بثاقب نظرها وبعيد رأيها أن تخلع نفسها عن الملك بعد أن مكثت ثمانين يوماً. فتمت المشورة بسلطنة «عز الدين أيك» ثم تزوج «شجرة الدر» ليكون واصلةً بالبيت المالك القديم، وكان ذلك في ربيع الآخر سنة ٦٤٨هـ ولقبوه بالملك المعز، فكان أول سلاطين المماليك بالديار المصرية^(٢).

دولتا المماليك ٦٤٨هـ - ٩٢٣هـ:

واتفق المؤرخون على تقسيم دولة المماليك في مصر إلى قسمين:

الأول: الدولة المملوكية الأولى المعروفة باسم دولة الأتراك أو البحرية؛ لأن معظم سلاطينها من الأتراك الذين أسكنهم الملك الصالح «جزيرة الروضة» وجعل منهم فرقة البحرية الصالحية، وامتد عصر هذه الدولة أكثر من مائة عام (١٢٥٠ - ١٣٨٢م).

(١) راجع - عصر سلاطين المماليك للأستاذ محمود رزق ١٣/١ - ٢٠ ملخصاً، وتاريخ آداب اللغة العربية لجورجي زيدان.

(٢) عصر سلاطين المماليك للأستاذ محمود رزق ١/٢٢ - ٢٦ ملخصاً.

وامتاز بما ظهر من سلاطين أقوياء أمثال «قطز، والظاهر بيبرس» وغيرهما.

أما القسم الثاني: فهو الدولة المملوكية الثانية التي أطلق عليها اسم دولة الجراكسة أو المماليك البرجية؛ لأن معظم سلاطينها من الجراكسة الذين اشتراهم السلطان قلاوون، وأنزلهم أبراج قلعة الجبل، وألف منهم فرقة الحرس الخاص.

وامتد حكم هذه الدولة إلى سنة ١٥١٧م وهى السنة التي استولى فيها العثمانيون على مصر^(١).

حضارة مصر فى عهد المماليك:

نظام الحكم:

حينما انتقل الحكم إلى المماليك وتلقب المماليك بلقب السلاطين - بقيت القلعة مركز الحكم فى البلاد حتى أواخر هذا العهد، وتأثرت أنظمة الحكم زمن المماليك بمن قبلهم.

فمن ذلك:

تعميم نظام الإقطاع فى مصر، وكان الإقطاع مكافأة لكبار رجال الدولة من الأمراء والقواد بدل الرواتب والأعطية.

ومع هذا حاول سلطان من السلاطين أن يجعل السلطنة فى ابنه من بعده خضوعاً لعاطفة الأبوة، غير أن هذا لم يكن إلا وسيلة مؤقتة حتى يتيسر للأمراء شىء من الإجماع على سلطنة واحدة من كبارهم، فلماذا تم ذلك خلع الأمراء ابن سلطانهم القديم وأرسلوه إلى أمه أو نفوه، وترتب على هذا من التولية والعزل فى السلطنة، مما أدى إلى اضطراب الأحوال فى كثير من الأحيان^(٢).

الأحوال الاجتماعية:

وفد إلى مصر كثير من المماليك من مختلف الأجناس الآسيوية والأوربية

(١) عصر سلاطين المماليك، تاريخ مصر إلى الفتح العثماني تأليف عمر السكندرى.

(٢) عصر سلاطين المماليك للأستاذ محمود رزق، وتاريخ مصر إلى الفتح العثماني لعمر السكندرى.

حتى صار منهم التركي والجركسى واليونانى والصينى والروسى، واعتزت هذه الجماعات المملوكية الوافدة على مصر بما صار لأفرادها من أنواع القوة والنفوذ والسلطان والعنف.

وعاش الممالك عيشة النعيم متمتعين بخيرات البلاد، وكان كل أمير مملوكى عبارة عن سلطان صغير من حيث إقامته فى قصر وإحاطته بالاتباع واتخاذ موظفين له.

وكون الممالك طبقة منفصلة تمام الانفصال عن سائر سكان سلطتهم، ولم يكن كثير منهم متقناً للغة العربية، وفضل بعضهم التكلم بالتركية.

ومع وجود الطبقات والانفصال غلبت مظاهر القناعة على أهل البلاد بسبب ما أفادوا من أجور ومكافآت مقابل ما قاموا به للممالك أرباب السيف وللموظفين أرباب القلم من صناعة الأقمشة والملابس والأوانى والأطعمة كما أكثر الممالك من إنشاء التكايا والسبل والحمامات الشعبية^(١).

الأحوال الاقتصادية:

الزراعة: اهتم السلاطين بالزراعة فشقوا الترع وحفروا القنوات وقووا الجسور وأقاموا القناطر والسدود. غير أن اهتمامهم بالزراعة اقتصر فى جملته على استغلال الأرض دون مصلحة الفلاح.

الصناعة: وتقدمت الصناعة فى هذا العصر، ويصف المقرئى أحد الأسواق المصرية زمن الممالك بأنه (معمور الجانب من أوله إلى آخره بالحوانيت، ففى أوله كثير من البزازين الذين يبيعون ثياب الكتان من الخام).

التجارة: اتسعت التجارة فى مصر إلى حد لم تبلغه قبلاً، وكانت الإسكندرية مركزاً لتجارة الأوربيين، كما كانت قوص مركزاً لتجارة المصريين، واعتمدت حكومة الممالك على هذه التجارة وكسبت من ورائها أموالاً طائلة، هى أحد أسرار عظمة الدولة المملوكية.

(١) عصر سلاطين الممالك، تاريخ مصر إلى الفتح العثمانى، تاريخ مصر فى عهد الممالك إلى نهاية حكم إسماعيل، تاريخ آداب اللغة العربية لجورجى زيدان.

ثم اكتشف البرتغال طريق رأس الرجاء الصالح إلى الهند، وحلت لشبونة محل الإسكندرية، فانقطع ذلك المصدر الذى استمدت منه دولة المماليك معظم ثروتها.

العلوم والفنون: شهد العصر المملوكى ما لم يشهده عصر إسلامى سابق من حركة واسعة فى البناء والتعمير، فامتلات مصر بالمساجد والمدارس والمنشآت العسكرية والمدافن التى لا تزال معظم آثارها قائمة فى القاهرة والإسكندرية، ومنها جامع الظاهر بيبرس وجامع الناصر محمد بالقلعة، ومدرسة السلطان حسن بالقاهرة، وقلعة قايتباى بالإسكندرية(١).

الحركة العلمية

انتقال النشاط العلمى إلى مصر والقاهرة:

تلقت المسلمون فى مشارق الأرض ومغاربها يبحثون لأنفسهم عن ملجأ يلجأون إليه وماوى يأوون فيه بعد كل النكبات المتلاحقة (فى عهد التتار) وبعد سقوط أكبر دولتهم سقوطاً نهائياً، وهى الدولة العباسية، فلم يجدوا أمامهم غير مصر وبلاد الشام، حيث أسس المماليك لهم وأقاموا لأنفسهم سلطاناتاً، فقد عمل المماليك على رد طغيان التتار، وما وقف سلاطين المماليك وأمراؤهم المواقف تلك، إلا أنهم مسلمون معنيون بشئون دينهم مطالبون بدفع الأذى عنه.

فتوجهت أنظار المسلمين إلى مصر ولفتوا قلوبهم وأرواحهم إلى القاهرة باعتبارها عاصمة جديدة.

وبذلك كله اكتسبت مصر مكاناً فى الحياة جديداً؛ لذلك انتقل النشاط العلمى من العراق وبنغداد إلى مصر وقاهرته، ونشرت القاهرة زعامتها العلمية وقيادتها الأدبية على البلاد الإسلامية تقريباً زهاء هذه القرون الثلاثة التى عاشت فيها دولة المماليك(٢).

(١) عصر سلاطين المماليك، تاريخ مصر إلى الفتح العثمانى، تاريخ مصر فى عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل، تاريخ آداب اللغة العربية لجورجى زيدان.
(٢) المراجع السابقة.

عوامل نشاط الحركة العلمية:

تنقسم العوامل إلى خارجية وداخلية. . ونعنى بالعوامل الخارجية ما وقع منها فى خارج مصر ولم يكن لمصر ولا لأهلها يد فى تدبيرها. والداخلية: نعنى بها ما وقع منها داخل مصر، وكان لأهلها يد فى تدبيرها.

العوامل الخارجية:

وإيجازها فيما يلى:

- ١ - وقوع كثير من البلاد الإسلامية فى يد المغول، فغطى سيل التار من أواسط آسيا إلى الشام، فكان مسرحا للنزاع العنيف بين دول التتار والمماليك، فالتف المسلمون حول من يحافظون عليهم من سلاطين المماليك، وعملوا على تدعيم ملكهم، ومن أهم وسائل تدعيم الملك إحياء العلوم والمعارف.
- ٢ - قتل العلماء وإتلاف الكتب العلمية، وعلى أثر ذلك فرّ من فرّ من العلماء من وجه التتار، أو أنف الإقامة فى ظلهم واستقر بهم المقام فى كنف سلاطين مصر.
- ٣ - وفود العلماء والأدباء إلى مصر والشام، ومن هؤلاء ابن مالك الأندلسى وابن خلدون وغيرهما.
- ٤ - زوال الخلافة العباسية. فاتجهت الأعين إلى مصر حيث كانت مركزا للخلافة (١).

العوامل الداخلية:

- ١ - غيرة السلاطين والأمراء: وقد تجلت هذه الغيرة منهم فى كفاحهم للتتار ومحاربتهم للفرنجية. حتى ردوا هؤلاء وهؤلاء عن مصر والشام والبلاد المقدسة، وهذه النزعة من دأبها أن توقظ أمثالها فى نفوس العلماء وتدفعهم إلى رفع راية التعليم والتأليف ومواصلة البحث والاطلاع.

(١) المراجع السابقة.

٢ - تعظيمهم لأهل العلم: فقد أقاموا للعلماء وزناً، ولا ريب أن هذا التعظيم له الأثر المباشر في نفوس العلماء على أن يظلوا حريصين على الشريعة، وأن يبشوا هذه الروح في نفوس طلابهم.

٣ - شعور العلماء بواجبهم وتنافسهم في أدائه: فكان لهذا التنافس الشديد الأثر المفيد في إحياء العلوم، وبخاصة في ميدان العلم والتأليف.

٤ - انصراف العناية إلى اللغة العربية: ولا شك أن مما عاون أهل العلم في تلك الآونة عناية السلاطين باللغة العربية التي اضطرتهم الظروف إليها اضطراباً، فأطلقوها تجرى كما شاءت لها الأقدار في ضبط أمور الملك والسياسة والقضاء والعلوم، وذلك لعجز لغتهم التركية أو الجركسية عن أداء ما يتطلبه الملك الواسع من ضبط وأمن وربط، ونشر تعليمات وبعث مراسلات وكتابة.

٥ - إنشاء دور التعليم ونظامها: لاشك أن إنشاء دور التعليم يعتبر سبباً أساسياً وحيوياً لتنشيط الحركة العلمية، لما تضمنته من مدرسين وطلاب.

وسأذكر هنا على سبيل المثال بعض المدارس التي بنيت في عهد المماليك أو ظلت مزدهرة إلى العصر:

(أ) المدرسة المعزية: عمرها السلطان عز الدين أيك الجاشنكير أول ملوك البحرية، وذلك عام ٦٥٤هـ.

(ب) جامع القلعة: أنشأه الملك الناصر محمد بن قلاوون عام ٧١٨هـ وجعل فيه درساً وقراء.

(ج) مدرسة السلطان حسن: أنشأها السلطان الناصر حسن بن قلاوون، ابتداء من عام ٧٥٧هـ واستمر العمل فيها ثلاث سنوات.

(د) المدرسة المؤيدية: هي الجامع المعروف بجوار باب زويلة أسسها المؤيد شيخ الحمودى وانتهت عمارتها عام ٨١٩هـ. وغير ذلك من المدارس والخوانق والزوايا.

٦ - رصد الأوقاف على هذه المدارس والإحسان إلى أهلها، حيث إنه لا يمكن لمنشأة من المنشآت العامة أن تبقى دون أن توجه إليها عناية ورعاية.

ولا ريب في أن وجود دور الكتب العامة أو الخاصة له الأثر المحمود في النهوض العلمي ونشاط حركة التأليف. . ونذكر فيما يلي بعض دور الكتب التي عرفت في العصر المملوكي نقلا عن المقرئ ج ٤ من خطه:

(أ) خزانة كتب المدرسة الظاهرية البيبرسية. التي أنشأها الظاهر بيبرس عام ٦٦٢هـ، وكانت تشتمل على أمهات الكتب في سائر العلوم.

(ب) خزانة الكتب. بجامع الحاكم بأمر الله: وهي التي زوده بها الأمير بيبرس الجاشنكير عام ٧٠٣هـ.

(ج) خزانة الكتب بالمدرسة الناصرية: التي بدأها كتبغا وأكملها الناصر قلاوون عام ٧٠٣هـ.

(د) خزانة الكتب بجامع الحظيري ببولاق: التي زوده بها منشئه الأمير عز الدين لإيدير الحظيري عام ٧٣٧هـ.

(هـ) خزانة الكتب بجامع المؤيد: قال المقرئ عنه: (نزل السلطان - أي المؤيد - في ٢٠ محرم عام ٨١٩هـ إلى هذه العمارة...).

وغير ذلك من خزانات الكتب.

٧ - العناية باختيار العلماء: وقد عنى السلاطين والأمراء ومنشئو المدارس باختيار علمائها الذين يشرفون على أمورهم، وأساتذتها الذين يتولون التدريس فيها وغير التدريس، فانتخبوهم من بين الأفاضل ذوي الشهرة المعروفين بالعلم والفضل.

وحسبنا أن نذكر على سبيل المثال جانباً من هؤلاء الذين حملوا أعباء النهوض العلمي، وحافظوا على التراث الديني واللغوي في هذه الحقبة القاسية من تاريخ مصر فأسدوا إليها يداً بيضاء:

(أ) ممن تولى التدريس بالمدرسة الصلاحية فى عصور مختلفة وولى أمرها، شمس الدين ابن اللبان شيخ المرادى، وبرهان الدين بن جماعة، وتقى الدين بن دقيق العيد وغيرهم.

(ب) ممن تولى التدريس بالمدرسة الحزومية: المنشأة بعد عام ٧٥٠هـ الشيخ بهاء الدين بن عقيل مدرساً للفقهاء.

(ج) ممن تولى التدريس بالمدرسة الناصرية: التى أنشأها العادل وأكملها الناصر بن قلاوون، القاضى زين الدين على بن مخلوف المالكى لتدريس فقه المالكية^(١).

٨ - تشجيع المؤلفين: حيث إن العلماء قد وجدوا كل ضرب من ضروب التشجيع على المضى قدماً فى الناحية العلمية ففتحت لهم المدارس وأجريت لهم المرتبات، وأغدقت عليهم النعم الوفيرة إلى غير ذلك، وبذلك قد وجدوا ما يشجعهم على المضى فى التأليف والتدوين والتصنيف.

٩ - تنافس العلماء: التنافس هنا ليس المراد منه تنافسهم فى سبيل العلم وفى سبيل التأليف ومباراتهم بالمناظرات والمحاضرات وما إليها مما يكون ذا أثر كبير وبديع فى الحركة العلمية، إنما التنافس هو فى سبيل بلوغ المراكز العالية التى خصصت لهم فى القضاء وفروعه، وفى مشيخة الإسلام وفى مشيخة المساجد والخوانق - سواء أكان الإغراء بالرواتب المادية أم المنزلة الأدبية التى يصلون إليها بمصاحبة السلطان.

وتنافس العلماء من هذه الناحية كان من وسائل تشجيع الحركة العلمية^(٢).

(١) عصر سلاطين المماليك للأستاذ محمود رزق والخطط للمقريزى.

(٢) عصر سلاطين المماليك للأستاذ محمود رزق، تاريخ مصر فى عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل.

نتائج نشاط الحركة العلمية

تنحصر هذه النتائج فى ثلاثة أمور:

أولاً - وفود الطلاب إلى دور التعليم:

لاشك أن افتتاح المدارس وتعيين العلماء فيها للتدريس والعناية باختيارهم وإجراء الرواتب على الطلاب من شأنه أن يجذب إليها قلوب الطلاب. . . ووفد الطلاب إلى دور التعليم من مصر وغيرها إذ أصبحت مصر أهم كعبة علمية إسلامية يحج إليها محبو العلم وطلابه.

ثانياً - كثرة العلماء والأدباء:

إذ زخر العصر بالعدد الوافر من علماء المذاهب الأربعة والأصوليين والنحويين واللغويين والأدباء والمؤرخين وغيرهم.

وقد نشط كثير من هؤلاء العلماء إلى التأليف والفتوى والتدريس والوعظ، وشغلوا مناصب القضاء والكتابة، وشغفوا بالمحاورات والمناظرات.

وعن المناظرات.. قال صاحب الدرر الكامنة ٣/٨٠٣ فى ترجمة تاج الدين محمد المراكشى المولود فى القاهرة: (إنه تناظر هو والفخرى فكان من حضر لا يفهم ما يقولانه لسرعة عبارتهما).

ثالثاً - نشاط الحركة التأليفية:

هذه الحركة من أهم نتائج النشاط العلمى إذ هى الثمرة الخالدة والأثر الباقي وكانت مصر مفخرة بسببها.

وأتناول هنا بالكلام بعض العلوم المختلفة على سبيل المثال مركزاً على العلوم اللغوية (النحو والصرف) حيث إنى بصده، وسأجمل القول فيما عداها، ولم نعن فى هذا المقام إلا بالمؤلفين الذين اتصلوا بمصر والشام فى ذلك العصر اتصالاً ما، مثل الاستيطان أو الزيارة أو الوظيفة.

المؤلفات:

لا نبالغ إذا قلنا: إن مؤلفات علماء مصر فى خلال عصر المماليك - وهو أقل من ثلاثمائة عام - تبلغ عدة آلاف، وحسبنا دليلاً على ما نقول أن بعضهم عرف عنه أنه وحده ألف مئآت من الكتب والرسائل كالسبوطى، فقد قيل: إن مؤلفاته أربت على ستمائة، وكابن تيمية الحرانى، فقد قيل: إن مؤلفاته أربت على خمسمائة، وغير ذلك.

وبلا ريب كانت هذه المؤلفات تملأ دور الكتب المصرية فى العصر المذكور بجوار دور التعليم. فلما جاء الفتح العثمانى عام ٩٢٣هـ وأزالوا حكم سلاطين المماليك نهبوا ذخائر البلاد ونفائسها وفى مقدمتها تلك المؤلفات. وحملوا ما حملوا إلى عاصمة بلادهم وجملوا بها دور كتبهم، ولم يبق فى مصر إلا صبابة من تلك الكأس المليئة مبعثرة هنا وهناك، وكانت هذه الصبابة هى النواة لإنشاء دار الكتب المصرية بالقاهرة فى عهد الخديو إسماعيل.

وبعد، فلنعد إلى هذه المؤلفات المصرية وعصر تأليفها وهو العصر المملوكى، وسأذكر أمثلة مقتصرة حيث المقام لا يتسع، ومن المؤلفات التاريخية:

١ - وفيات الأعيان لابن خلكان المتوفى عام ٦٨١هـ وبه أكثر من ثمانمائة ترجمة.

٢ - الطالع السعيد الجامع لأسماء نجباء الصعيد. تأليف كمال الدين جعفر ابن ثعلب الأدفوى المتوفى عام ٧٤٨هـ وهو معجم حافل به أكثر من ٥٩٠ ترجمة لأعلام الصعيد من معاصرى المؤلف.

٣ - تاريخ النحاة - مؤلفه تاج الدين أبو محمد أحمد بن عبد القادر محمد ابن مكتوم المتوفى عام ٧٤٩هـ.

٤ - الوافى بالوفيات، وهو لصلاح الدين الصفدى المتوفى عام ٧٦٤هـ وهو فى نحو خمسين مجلداً.

٥ - الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلانى، وهو أربعة أجزاء تحتوى على أكثر من ألف ترجمة لأعلام هذه المائة مرتبة حسب الحروف، وغير ذلك.

تاريخ الخطط والآثار:

- 1 - الروضة البهية الزاهرة فى خطط المعزية القاهرة: مؤلفها محى الدين عبد الظاهر المتوفى عام ٦٩٢هـ.
- ٢ - نهاية الأرب فى معرفة كلام العرب: مؤلفه شهاب الدين القلقشندى المتوفى عام ٨٢١هـ.
- ٣ - المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار: مؤلفه تقى الدين المقرئى المتوفى عام ٨٤٥هـ وهو أربعة أجزاء.

المؤلفات الدينية:

- قد سرت التزعة الدينية والروح الإسلامية فى أرجاء البلاد واعتنى العلماء بالتأليف، ومن ذلك على سبيل المثال:
- ١ - الروضة: مؤلفه محى الدين النووى المتوفى عام ٦٧٦هـ.
 - ٢ - الشامل: مؤلفه بهرام بن عبدالله بن عبد العزيز المتوفى عام ٨٠٥هـ.
 - ٣ - الفتاوى المصرية - لتقى الدين بن تسمية الحرانى المتوفى عام ٧٢٨هـ، وهو سبعة مجلدات. وغير ذلك من الكتب الكثيرة.

تفسير القرآن الكريم:

- ١ - تفسير القرآن الكريم. مؤلفه عبد العزيز أحمد بن سعد الديرينى المتوفى عام ٦٩٧هـ.
- ٢ - إنحاف الأرب بما فى القرآن من الغريب. لأثير الدين بن حيان. شيخ المرادى. المتوفى عام ٧٤٥هـ. وغير ذلك من الكتب.

القراءات:

- ١ - شرح الشاطبية: مؤلفه الحسن بن أم قاسم المرادى المتوفى عام ٧٤٩هـ.
- ٢ - المقدمة الجزرية - وهى منظومة فى علم التجويد من وضع شمس الدين الجزرى المتوفى عام ٨٣٣هـ. وغير ذلك^(١).

(١) راجع عصر سلاطين المماليك للأستاذ محمود رزق.

مؤلفات عربية

بنفس الروح التي أثارت الجدد في نفوس علماء الدين، ثار الجدد في نفوس علماء العربية بجميع فنونها، ونبغ فيها علماء أجلاء منهم من يعتبر إماماً في فنه وقدوة في مادته، والعربية كانت ولا تزال وستبقى، أهم الأدوات لفهم الدين وتوضيح مسائله؛ بينهما من الوشائج ما لا تستطيع الأيام فصله. ومن ثم لم تكن لعلماء اللغة تلك المنازل المرموقة التي سما إليها علماء الدين؛ لذلك لم يكن غريباً أن يحرص العلماء على أن ينبغوا أولاً في علوم الشريعة، ثم يفيثوا إلى اللغة وفنونها فيتعهدوها بالعناية.

على أن هناك بعضاً من العلماء غلب عليه الاشتغال باللغة وفنونها، لرغبة فيها وولوع بها فأجاد وأفاد، وسجل لنفسه بما ألفه ودونه من مسائلها سجلاً خالداً.

كتب النحو والصرف:

ولعل النحو والصرف في مقدمة فنون العربية التي حظيت من العناية بنصيب أوفر، فقد وضعت فيهما أسفار قيمة، وعرف بهما رجال أفذاذ.

ونحن لا ننكر أن نحوي هذا العصر، لم يأتوا بجديد ممتع ولا بمبتكر رائع، وقصارى جهودهم بذلت في توضيح مسائل النحو وتوجيه قواعده، والاستدلال لها مع عرض الآراء المتناقضة أحياناً، والموازنة بينها وترجيح أحدها أحياناً أخرى.

ونحن بعضهم إلى وضع المتن ثم إلى شرحها ثم إلى شرح هذا الشرح أو اختصاره، وذلك على نمط مما كان يفعل علماء الدين بكتب الفقه، وزادت التحشية على المؤلفات، والاستدراك عليها ونحوه، حتى نتج من ذلك كله نتاج وفير في هاتين المادتين: النحو والصرف.

غير أننا لا نرى مناصباً من التنويه بأن بعضهم كانت له في بحوثه شخصية وقوة تشعرنا بأنه كان حسن الذوق لمادته عميق الفهم، كامل الإلمام، دقيق الملاحظة والموازنة، جديد التوجيه والتعليل.

وأفضل الأمثلة لذلك ابن هشام المصرى. ذلك العلامة الذى قال فيه ابن خلدون: «ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه».

ونشير فى هذا المقام إلى جالية علماء الأندلس بالمشرق وعلى رأسها جمال الدين بن مالك الأندلسى الذى وفد إلى بلاد الشام فى عهد الملك الظاهر بيبرس، وتلمذ له كثيرون من أبنائها، وانتشرت بينهم كتبه ومنظوماته، كالألفية والتسهيل وكلاهما فى مقدمة الكتب التى اتخذت محوراً للتأليف.

وكذلك أبو حيان الأندلسى. فقد وفد على مصر وتلمذ لبعض رجالها وتلمذ له بعض رجالها كإبن أم قاسم المرادى، وأفادوا منه كما أفاد منهم.

وإليك بعضاً من المؤلفات والرسائل فى هذين الفيتين على سبيل المثال:

١ - الألفية والتسهيل والكافية الشافية وهى أرجوزة فى أكثر من ٢٧٥٠ بيتاً لخص منها ألفيته وسبك المنظوم وفك المختوم، ولامية الأفعال لإبن مالك المتوفى عام ٦٧٢هـ.

٢ - شرح التسهيل، وشرح الألفية، والجنى الدانى فى حروف المعانى، ورسالة فى الجمل التى لا تكون لها محل من الإعراب، وشرح باب وقف حمزة وهشام على الهمزة من الشاطبية، وشرح المقصد الجليل فى شرح علم الخليل، والمفيد وهو شرح عمدة المقيّد وعدة المجيد فى التجويد، وشرح الاستعاذة والبسملة، لبدر الدين وهو ابن أم قاسم حسن بن قاسم المرادى المتوفى عام ٧٤٩هـ.

٣ - مغنى اللبيب عن كتب الأعراب، وقطر الندى وبل الصدى، وشذور الذهب، وأوضح المسالك والجامع الصغير، والروضة الأدبية، وموقد الأذهان، والإعراب عن قواعد الإعراب، لإبن هشام المصرى المتوفى عام ٧٦١هـ.

٤ - المساعد فى شرح التسهيل، وشرح الألفية، لبهاء الدين بن عقيل المتوفى عام ٧٦٩هـ.

- ٥ - شرح الألفية ولم يكمله، وشرح التسهيل، لجمال الدين عبدالرحيم الأسنوى المتوفى عام ٧٧٧هـ.
- ٦ - شرح الألفية. لشمس الدين بن الصائغ محمد بن عبد الرحمن بن علي الزمردي المتوفى عام ٧٧٧هـ.
- ٧ - شرح الألفية وشرح التسهيل، لناظر الجيش محب الدين محب محمد ابن يوسف بن أحمد بن عبد الدائم الحلبي المتوفى عام ٧٧٨هـ.
- ٨ - شرح ألفية ابن مالك، لأكمل الدين البابرقي المتوفى عام ٧٨٦هـ.
- ٩ - حاشية على معنى اللبيب، لبدر الدين الدماميني المتوفى بالهند عام ٨٢٧.
- ١٠ - الألفاظ النحوية، والتصريح بمضمون التوضيح، وشرح الأجرومية، وإعراب الألفية، لخالد الأزهرى الجرجاوى المتوفى عام ٩٠٥هـ.
- ١١ - البهجة المرضية فى شرح الألفية، الأشباه والنظائر فى النحو، والفريدة فى النحو والصرف والخط والنكت على الألفية، والاقتراح فى أصول النحو، وهمع الهوامع، وشرح شواهد المغنى... لجلال الدين السيوطى المتوفى عام ٩١١هـ^(١).

علم العروض:

فعلى سبيل المثال:

- ١ - كتاب فى العروض لابن مالك النحوى الأندلسى المتوفى عام ٦٧٢هـ.
- ٢ - شرح المقصد الجليل فى شرح علم الخليل، لابن أم قاسم المرادى المتوفى عام ٧٤٩هـ.
- ٣ - كتاب القوافى، وجواهر البحور فى العروض، لبدر الدين الدماميني المتوفى عام ٨٢٧هـ^(٢).

(١) عصر سلاطين المماليك للأستاذ محمود رزق.

(٢) نفس المرجع.

علوم البلاغة:

أما علوم البلاغة فالمعروف أنها نضجت قبل هذا العصر نضوجاً محموداً، فقد هذب عبد القاهر الجرجاني المتوفى عام ٤٧١هـ مسائلها ووجه أنواعها ورتب قواعدها في كتابيه: أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز، ثم أعقبه السكاكي أبو يعقوب المتوفى عام ٦٢٦هـ. فوضع علم البلاغة في قالبها الأخير في كتابه مفتاح العلوم، وجاء العصر المملوكي فاشتغل علماءه بالشرح والتفصيل أو الاختصار وعلى رأسهم جلال الدين القزويني وهو محمد بن عبد الرحمن المتوفى عام ٧٣٩هـ فوضع تلخيص المفتاح من كتاب السكاكي، وسأذكر بعض المؤلفات على سبيل المثال:

١ - المسترسل في الكنى، والمقتنى في سرد الكنى، لشمس الدين الذهبي المتوفى عام ٧٤٨هـ.

٢ - مختصر أساس البلاغة للزمخشري، لشهاب الدين بن حجر العسقلاني المتوفى عام ٨٥٢هـ.

٣ - الإفصاح، وهو نكت على التلخيص في البلاغة، وعقود الجمان في المعاني والبيان، وشرح أبيات تلخيص المفتاح، لجلال الدين السيوطي المتوفى عام ٩١١هـ (١).

الكتب الجامعة:

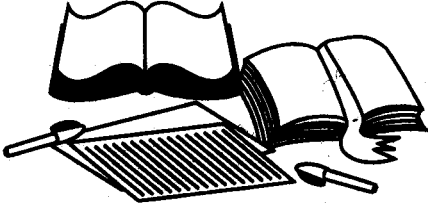
١ - لسان العرب. المعجم اللغوي المشهور، لابن منظور الأفرقي المتوفى عام ٧١١هـ.

٢ - طبقات الشافعية: وهو في تراجم أعلام الشافعية: لتاج الدين السبكي المتوفى عام ٧٧١هـ.

٣ - تاريخ ابن إياس، وهو المعروف ببدايع الزهور في وقائع الدهور: لابن إياس المتوفى عام ٩٣٠هـ (٢).

(١) عصر سلاطين المماليك للأستاذ محمود رزق.

(٢) نفس المرجع.



الباب الأول

الفصل الثاني

ويشتمل على:

نبذة عن مصر. النحو والنحاة في عصر الماليك

المعاصرين لابن أم قاسم.

.....

THE HISTORY OF THE

THE HISTORY OF THE

THE HISTORY OF THE

THE HISTORY OF THE

THE HISTORY OF THE

مصر

وبعد الخلاصة الموجزة عن العصر المملوكى تناولت فيها نظم حكمه وأحواله الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعلمية، حيث العصر الذى عاش فى كنفه ابن أم قاسم المرادى وتأثر به فى كل أحواله . . لا يفوتنا، أنه عاش فى مصر وقاهرته واستظل بسماؤها، وافترش أرضها وشرب من ماء نيلها؛ لذلك سأسرد نبذة موجزة عن مصر وجوهاً وأحوالها فنقول:

مصر بنت النيل، الطيبة تربتها، الصافية سماؤها، المعتدل جوها، الرضية حياتها، السمع أهلها، الرحب جنابها، مرت بها العصور تتوالى دونها، صاحبت الشمس منذ مطلعها، ورافقت الزمن منذ نشأته، وعبرت بها الأحداث حيرى دونها، مع كثرة غيرها وصروفها، ولكن مصر كانت هادئة بإيمانها مطمئنة بيقينها؛ لذلك لم تكن تألو أن تخلع على هذه الأحداث والغير والصروف أثوابا من الهزء، وأردية من السخرية أن آمنت أن العاقبة لها، وأن الخلود فى جانبها، وأن البقاء من نصيبها، أما ما دونها من عوادي الزمن ومحن الأيام، فإنها أمامها أشبه ببساط منشور يستعين به الهراجون والمتبدلون فيفكهن الناس حيناً ببعض قصصهم، فإذا ما انقضت آوتهم وانتهت فترتهم، طووا بساط اللهو، فينشر غيرهم بساطاً آخر جديداً، وهكذا دواليك، بين هذه الأمواج الصاخبة فى بحر الزمان، وبين هذه العواصف المتلاحقة فى جو الليالى، شهدت مصر ألوانا شتى من قصص الحياة ومثلها، آتاً تسمو إلى ما هى له أهل من السمو فتقبض بيدها على صولجانها، فيأتمر الناس بأمرها، ويتنهون بنهيها، وآتاً تهددها الأحداث، وتتعاورها الخطوب، فتتنشى باسمه أمام العاصفة، فتهزم شدتها بما وهب لها من لين، وتقهر قسوتها بما منحت من لطف، وهى هى مصر الباقية الوداعة.

وإذا كانت مصر هكذا كالطود الشامخ، فهى جديرة بأن تخرج أفذاذاً وأشبالاً فى اللغة وغيرها مثل ابن أم قاسم المرادى وغيره، فهؤلاء استمدوا قوتهم من قوتها وتأثروا بجوها وحوادثها ومناخها.

فكان أدعى أن يحفزهم إلى العمل الجاد من أجل إعلاء اللغة العربية الغنية
بألفاظها وأساليبها ومعانيها.

النحو والنحاة في عصر الماليك

إن مصر والشام في هذه الآونة كانتا مستقلتين تخفق عليهما راية واحدة
حملها الماليك الذين ولوا أمرهما بعد الأيوبيين سنة ٦٤٨هـ واتخذوا القاهرة
قاعدة ملكهم.

وكان الماليك لشعورهم بنقص أحسابهم، ولأنهم دخلاء يحاولون استكمال
مهابتهم بغرس ما يثمر النفع للبلاد، ثم كان حادث بغداد موجبا إليهم جسامه
العبء الملقى على كاهلهم، فناصروا اللغة العربية، لأنها لغة الدين والشعب، ولم
تحل جنسيتهم التركية والجركسية دون اعتمادها لسان الدولة الرسمي، وتحيب
علمائها لنشرها ورفع لوائها، ليستعيدوا مجد العراق في بلادهم. ثم تمكن الماليك
من القبض على زمام مقاليد في مصر والشام، والعراق حيثئذ في الاحتضار
والأندلس في سبيل الزوال، وأن علماءهما لم يلفوا أمامهم موطناً يعيشون فيه
ويجدون مبتغاهم من الهدوء ونشر العلوم. وأن العلماء قد رأوا إقفار البلاد من
الكتب العربية. يقول السيوطي وهو من علماء هذا العهد: «وقد ذهب جل الكتب
في الفتن الكائنة من التتار وغيرهم بحيث إن الكتب الموجودة الآن في اللغة من
تصانيف المتقدمين والمتأخرين لا تحيء حمل جمل واحد».

وربما كان في هذا الكلام شيء من الغلو إلا أنه - أيا ما كان - دليل على
إحساسهم بالنقص والخسارة، وواجب الدين في أعناقهم يقضى عليهم بإحياء ما
درس من علوم لغة الدين، وبينهم بعض المشاركة الذين فروا من وجه المغول،
والجم الغفير من المغاربة والأندلسيين الذين وردوا القطرين من عهد بعيد، فهبت
حركة طيبة في علومها، وفي مقدمتها النحو.

ومن الإنصاف أن نقول: إن عماد هذه الحركة التي كان فيها إمسك للحوباء
إنما هي جالية الأندلس والمغرب، فالفية ابن مالك الأندلسي التي كثرت الشروح

عليها، وطاف المؤلفون فى القطرين حولها، هى التى توزعت دراستها على مراحل التعليم باعتبار شروحها سهولة وصعوبة واختصاراً واتساعاً، وكذا الكافية الشافية .

ففى هذا العصر فاضت دراسة النحو فى أغلب القطرين وبخاصة القاهرة ودمشق وحلب، وقد كانت الدراسة أول أمرها أشبه بعلاج المريض الذى لم يبق فيه إلا الدماء، ولكن الترغيب والتقدير قد أكسبها استعادة ما فقد من الازدهار، فظهر جهابذة حفظوا وجود هذا العلم بعد نكبتى المشرق والمغرب . ونشطت حركة التأليف لتزايد الإقبال عليها .

ومن مظاهر هذا النشاط أن توخى أغلب المؤلفين فى مؤلفاتهم التدرج والتنوع فيها، لاختلاف قدر الطالبين من مبتدئ وشاد ومته، فجمعوا فيها بين وجيز ووسيط وبسيط، حباً فى تعميم النفع كما صنع ابن مالك وابن أم قاسم وابن هشام والسيوطى .

فالتأليف على عمومه فى خلال هذا العهد قد طرأ عليه اتجاه جديد .

ففى هذا العهد طفق المؤلفون ينشئون المتون مع استيعابها لما فى المطولات، ويعملون على إيجازها ما وسعت قدرتهم، ومن هنا مست الحاجة إلى الشروح وربما جللت بالحواشى، وأقرب الأمثلة لهذا شروح ألفية ابن مالك وكافية ابن الحاجب . . وبعض الحواشى .

وهذه المؤلفات التى كانت غزيرة المادة العلمية من الجهة النحوية لم يعبها إلا ما شابها من الشروح والحواشى من: كثرة بيان اللهجات العربية لكثير من الكلمات مما يمت إلى فقد اللغة بسبب وثيق، ومن التعليل والتوجيه لتضارب الآراء النحوية مما لا يعود بطائل على النحو، ومن محاولتهم أخذ القاعدة النحوية من مادة الكتاب المعلق عليه وكثيراً ما يكون فى العبارة قصور فى الدلالة .

لكن هذه الهنات لم تذهب بمحاسن هذه المصنفات، وجلها لا يزال إلى يومنا عتاد طلاب النحو ومطمح أنظارهم، ويظهر أن الحامل لهم على الإكثار من المتون حبههم فى سرعة تلافى ما ضاع من كتب النحو .

والمتون كفييلة بجمع ما كثر من القواعد فى موجز الكلام، فلكى يسهلوا على الراغبين جمع شتات هذا الفن فى قبضة اليد صنفوها كعلاج بدا لهم .

فلم يكن بعد هذا بد من شروح تكشف قناع هذه المخدرات المكنونة، وبالتالي قد تقتضى الشروح تفصيلا لما أجمل فيها فكانت بعض الحواشى.

فما أجدر عهد المالك بتسميته عهد المتون والشروح، وقلما ترى حاشية لمؤلف منهم. . كل ذلك والأقطار الإسلامية الأخرى منصرفة عن هذا العلم وغيره، تروح تحت نير الظلم من ملوك لا تحنو على اللغة وعلومها ولا تربطها بها أسباب.

فإن المطالع لصفحات تاريخ النحويين لهذا العهد لا تكاد تقع عيناه عليهم إلا متواظنين بالقطرين إما نارحين إليهما أو مولودين بهما.

فمما لا مرية فيه أنه لولا القُطران فى هذا الأمد لانقطعت الصلة بين النحو قديمه وحديثه وكان له نظام آخر (١).

المعاصرون للمرادى المعروف بابن أم قاسم

لما كان المرادى المعروف بابن أم قاسم. يعيش فى عصر المالك، الذى اشتهر بعهد المتون والشروح. . رأيت أن أذكر نبذة موجزة عن بعض هؤلاء النحاة الذين عاصروا ابن أم قاسم. سواء أكانوا من مواليد مصر أم من النارحين إليها، مراعىا فى ذلك الترتيب الزمنى فى وفياتهم.

مع العلم أننى لم أحشر على ما يدل على أنه يجتمع هؤلاء وينظرهم، والرباط بينهم هو العصر، وأن بعضهم كان قد تلقى عن شيخه أبى حيان.

١ - برهان الدين السفاقسى:

نسبه: هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن أبى القاسم القبسى المالكى العلامة برهان الدين أبو إسحاق السفاقسى النحوى، صاحب إعراب القرآن.

مولده: قال ابن حجر فى الدرر الكامنة: ولد فى حدود سنة ٦٧٧ سيع وسبعين وستمائة من الهجرة.

(١) نشأة النحو بتصرف (المزهر السيوطى).

من حياته: تنقل في أماكن مختلفة، وجلس في حلقة العلماء حتى تفقه في كل باب طرقة فسمع ببجاية من شيخها ناصر الدين، ثم قصد بيت الله الحرام فحج، وقدم القاهرة، وأخذ على الشيخ أبي حيان وملاً جمعته من علمه، ثم توجه إلى دمشق فسمع من المزي وزينب بنت الكمال وخلق كثير، وكان لتجويله في البلدان وتنقله فيها وسماعه العلم من أهلها وعلماؤها أثر طيب في نفسه، إذ برع في العربية واشتهر وعلا قدره.

صفاته: كان فاضلاً محباً للناس متوددا إليهم منقفا عما منحه الله من الخير، يرضى بكل تعب يلقاه من أجل العلم والمعرفة.

وفاته: مات في ثامن عشر ذي القعدة سنة ٧٤٢هـ اثنتين وأربعين وسبعمئة من الهجرة.

٢ - ابن المرحل:

نسبه: هو عبد اللطيف بن عبد العزيز بن يوسف بن أبي العز عزيز بن نعمة ابن ذواله الحمراني الأصل، الشافعي المعروف بابن المرحل العلامة شهاب الدين النحوي يكنى أبا الفرج بن عز الدين.

من حياته: سمع من ابن الجبوي وعلى البكري وشهاب المحسني وغيرهم، وقرأ بنفسه وخرّج له تقي الدين بن رافع جزءاً من حديثه، وتصدر بالجامع الحاكمي، وانتفع به الناس، وقال الأسنوي في الطبقات: كان أبوه يبيع الرحال للجمال، فذلك سمى بابن المرحل وكان فاضلاً في النحو واللغة والمعاني والبيان والقراءات، وكان تاجراً في الكتب، اعتنى بالعربية وخصوصاً الفية ابن مالك، فكان فيها ماهراً، وقرأها فأخذها جماعة بحلب والقاهرة منه، وكان شديد التثبيت في النقل.

وقد أخذ عنه الشيخ جمال الدين بن هاشم، وهو الذي نوه به وعرف بقدره، وكان يطريه ويفضله على أبي حيان وغيره، ويقول: كان الاسم في زمانه لأبي حيان والانتفاع بابن المرحل، وأخذ عنه الشيخ شمس الدين بن الصائغ ورثاه لما مات بقصيدة على قافية الباء الموحدة أولها:

سَمَّا الْفُضْلَاءَ وَانْقَضَ بَعْدَ شِهَابٍ فَقُلْ فِي مُصِيبٍ عَزَّ فِيهِ مُصَابٍ

وذكر الشيخ شمس الدين بن الصائغ، أن الشيخ عبد الله المنوفى الزاهد المشهور، بات عنده ليلة دفنه، وقرأ عليه ختمه.

وفاته: مات ابن المرحل بالقاهرة فى المحرم سنة ٧٤٤ أربع وأربعين وسبعمائة من الهجرة، وقد جاور الأربعين^(١).

٣ - ابن التركمانى:

نسبه: هو أحمد بن عثمان بن إبراهيم بن مصطفى بن سليمان الماردىنى الأصل المعروف بابن التركمانى الحنفى القاضى تاج الدين.

مولده: قال ابن حجر فى الدرر الكامنة. ولد بالقاهرة ليلة السبت الخامس والعشرين من ذى الحجة ٦٨١ إحدى وثمانين وستمائة من الهجرة.

من حياته: تقلب بين يدى العلماء، وجلس فى حلقاتهم، وولى مناصب هامة فى الدولة واشتغل بأنواع العلم ودرس وأفتى وناب فى الحكم، وصنف فى الفقه والأصلين والحديث والعربية والعروض والمنطق والهيئة، وسمع من الشيخ الديمياطى وابن الصواف والحجار، وحدث وسمع منه الكثير وجلس فى حلقات درسه.

مصنفاته: (١) تعليقه على المحصل للإمام فخر الدين الرازى، (٢) وشرح المنتخب للباغى، (٣) وثلاثة تعاليق على الخلاصة فى الفقه، (٤) وشرح الجامع الكبير فى الفقه، (٥) وشرح الهداية، (٦) ومصنفات فى الفرائض، (٧) وتعليقه على مقدمة ابن الحاجب فى النحو، (٨) وشرح المقرب لابن عصفور، (٩) وشرح عروض ابن الحاجب، (١٠) وكتاب أحكام الرمى والسبق والمحلل، (١١) وكتاب الأبحاث الجليلة على مسألة ابن تيمية، (١٢) وشرح الشمسية فى المنطق، (١٣) وشرح التبصرة فى الهيئة للخرقى - ذكر ذلك المقرئى فى المقفى فى ترجمته.

وفاته: مات ابن التركمانى فى أوائل جمادى الأولى سنة ٧٤٤ أربع وأربعين وسبعمائة من الهجرة^(٢).

(١) الدرر الكامنة ج٣ ص٢ - طبقات الشافعية ج٥ ص ٢٣٨.

(٢) بغية الوعاة للسيوطى ص ١٤٥ - الدرر جا ١ ص ٢١.

٤ - قوام الدين الكرمانى؛

نسبه: هو مسعود بن محمد بن محمد بن سهل قوام الدين أبو محمد بن برهان الدين بن شرف الدين الكرمانى الحنفى الصوفى.

مولده: قال ابن حجر فى الدرر الكامنة: ولد سنة ٦٦٤ أربع وستين وستمائة من الهجرة.

من حياته: تقلب وتنقل فى البلدان طلباً للرزق وعونا على العيش، وجلس فى حلقات علماء هذه البلاد واستفاد منهم وأفاد الناس، وشغلهم بعلمه وعربيته.

قال فى الدرر الكامنة: واشتغل فى تلك البلاد ومهر فى الفقه والأصول والعربية، وكان نظاراً بحتاً، وقدم دمشق فظهرت فضائله، ثم قدم القاهرة وشغل الناس بالعلم.

وكان باهراً فى الأصول والفقه والعربية والنظم، فصيح العبارة، وأخذ عنه البرزالي وابن رافع.

وفاته: مات فى منتصف شوال سنة ٧٤٨ ثمان وأربعين وسبعمائة من الهجرة^(١).

٥ - أحمد بن مكتوم النحوى؛

نسبه: هو - أحمد بن عبد القادر بن أحمد مكتوم بن أحمد بن محمد بن سليم بن محمد القيسى تاج الدين أبو محمد الحنفى النحوى.

مولده: قال فى الدرر الكامنة: ولد فى آخر ذى الحجة سنة ٦٨٢ اثنتين وثمانين وستمائة.

من حياته: كان نحويًا بارعاً، أخذ النحو عن البهاء بن النحاس، ولازم أبا حيان دهرًا طويلاً، وأخذ عن السروجى وغيره، وتقدم فى الفقه والنحو واللغة، ودرس وناب فى الحكم، وكان سمع من الدمياطى اتفاقاً قبل أن يطلب، ثم أقبل على سماع الحديث ونسخ الأجزاء فأكثر عن أصحاب النجيب وابن علاق.

(١) بغية الوعاة للسيوطى ص ٣٩١ - والدرر ج ٥ ص ١١٦.

وقال في ذلك:

وعاب سماهى للحديث بعيد ما كبرت أناس هم إلى العيب أقرب
وقالوا إمام في علوم كثيرة يروح ويغدو سامعاً يتطأب
والرواية عنه عزيزة، وقد سمع منه ابن رافع وذكره في معجمه.

مصنفاته: منها (١) الجمع بين العباب والمحكم في اللغة، (٢) وله كتاب
الجمع المتناه في أخبار اللغويين والنحاة، عشرة مجلدات، وكأنه مات عنها مسودة
فتفرقت عنه شذر مذر، (٣) شرح الهداية في الفقه، (٤) شرح كافية ابن
الحاجب، (٥) شرح شافية ابن الحاجب، (٦) شرح الفصيح، (٧) الدر اللقيط من
البحر المحيط، مجلدان قصره على مباحث أبي حيان مع ابن عطية والزمخشري،
(٨) التذكرة ثلاثة مجلدات، سماها بقيد الأوابد - بخطه في المحمودية - قال
السيوطي: وقفت عليها بخطه من المحمودية أعادنا الله إلى الانتفاع منها كما كنا
قريباً بمحمد وآله.

وفاته: توفي الشيخ تاج الدين في الطاعون العام في رمضان سنة ٧٤٩ تسع
وأربعين وسبعمائة من الهجرة (١).

٦ - شمس الدين الأصبهاني:

نسبه: هو - محمود بن عبدالرحمن بن أحمد بن محمد بن أبي بكر بن
علي شمس الدين أبو الثناء الأصبهاني.

مولده: قال السيوطي: ولد في شعبان ٦٩٤ أربع وتسعين وستمائة.

من حياته: اشتغل ببلاده ومهر وتميز وتقدم في الفنون، وتجول في البلدان،
واستمع من علمائها وجلس في حلقاتهم، ثم قدم دمشق فبهرت فضائله، وسمع
كلامه التقى ابن تيمية فبالغ في تعظيمه، ولازم الجامع الأموي ليلاً ونهاراً مكباً
على التلاوة، وشغل الطلبة ودرّس بعد ابن الزملكاني بالرواحية، ثم قدم القاهرة

(١) بغية الوعاة للسيوطي - ص ١٤٠ - طبقات القراء ج ١ ص ٧٠ - الدرر الكامنة ج ١
ص ١٨٩.

واشتهر بين الناس وعلا قدره وسطح نجمه وبني له قوصون الخانقاه بالقرافة ورتبه شيخاً بها.

قال الأسنوى: كان بارعاً فى العقليات صحيح الاعتقاد.

صفاته: كان قوى الإيمان صالحاً محباً لأهل الصلاح طارحاً للتكليف، وكان يمتنع كثيراً من الأكل لثلا يحتاج إلى الشرب فيحتاج إلى دخول الخلاء فيضيع عليه الزمان.

تصانيفه: منها: (١) صنف تفسيراً كبيراً، (٢) شرح كافية ابن الحاجب، (٣) شرح مختصر أصول ابن الحاجب، (٤) شرح منهاج البيضاوى وطوالعه، (٥) شرح بدائع ابن الساعاتى، (٦) شرح الساوية فى العروض، وغير ذلك.

وفاته: مات فى ذى القعدة سنة ٧٤٩ تسع وأربعين وسبعمائة بالطاعون العام (١).

٧ - ابن الوردى المصرى:

نسبه: هو - عمر بن مظفر بن عمر بن محمد بن أبى الفوارس الإمام زين الدين بن الوردى المصرى الحلبي الشافعى.

من حياته: كان إماماً بارعاً فى النحو عالماً فيه، تنقل بين يدي كثير من العلماء، وأخذ عنهم، فقرأ على الشرف البارزى وغيره، وبرع فى الفقه والنحو والأدب مفتناً فى العلم، ونظمه فى الذروة العليا والطبقة القصوى. وكان قد نشأ بحلب وتفقه بها ففاق الأقران، وكان ينوب فى الحكم فى كثير من معاملات حلب وولى القضاء وكان فاضلاً حتى اشتهر بفضائله بين الناس، والرواية عنده عزيزة، وقد تحدث عنه أبو اليسر بن الصايغ الدمشقى، قال السيوطى: روى لنا عنه أبنى عن أبى اليسر جماعة بالإجازة.

تصانيفه: منها (١) البهجة فى نظم الحاوى الصغير، (٢) شرح ألفية ابن مالك، (٣) ضوء الدرة على ألفية ابن معطى، (٤) اللباب فى علم الإعراب

(١) بغية الوعاة للسيوطى ص ٣٨٨ - طبقات الشافعية ج ٤ ص ٤١ - الدرر ج ٥ ص ٩٥.



قصيدة شرحها، (٥) مختصر الملحة نظمها، (٦) تذكرة الغريب فى النحو نظمها وشرحها، (٧) المسائل الملقبة فى الفرائض، (٨) منطق الطير فى التصوف، (٩) أرجوزة فى تعبير المنام، (١٠) أرجوزة فى خواص الأحجار والجواهر، وغير ذلك، وله مقامة فى الطاعون العام. ومن نظم ابن الوردى:

لا تقصد القاضى إذا ما أدبرت دنياك واقصد من جواد كريم
كيف يرجى الرزق من عند من يفتى بأن الفليس مال عظيم

وفاته: قال السيوطى: واتفق أنه مات بآخرة فى السابع والعشرين من ذى الحجة سنة ٧٤٩ تسع وأربعين وسبعمائة^(١).

٨ - أبو عبد الله بن الصائغ:

نسبه: هو - محمد بن عبد الله بن محمد بن لب أبى عبد الله محب الدين ابن الصائغ الأموى المرى.

من حياته: قال فى تاريخ غرناطة: قرأ النحو فى القاهرة إلى أن ذاع صيته وعلا قدره وازدهر نجمه - وأصبح النحو قرينا له. حتى صار يقال له أبو عبد الله النحوى، وتنقل بين يدى العلماء واستمع إليهم، وكان قرأ على أبى الحسن بن أبى العيش والخطيب بن الفنجاطى، ولازم أبا حيان وجلس فى حلقات درسه واستفاد منه وانتفع بما معه، وتعلم الضرب بالعود فنبغ فيه. وقال ابن حجر فى الدرر الكامنة: كان ماهراً فى العربية واللغة قيماً بالعروض ينظم نظماً وسيطاً.

أخلاقه: كان سهلاً دمث الأخلاق شغوفاً بمحبة الناس وولائه لهم محباً للطلب دءوباً.

وفاته: مات أبو عبد الله بالطاعون العام سنة ٧٤٩ هـ تسع وأربعين وسبعمائة من الهجرة^(٢).

(١) بغية الوعاة للسيوطى ص ٣٦٥ - الدرر الكامنة ج ٣ ص ٢٧٢.

(٢) بغية الوعاة للسيوطى ص ٦٠ - طبقات القراء ج ٢ ص ١٨٥. والدرر ج ٤ ص ١٠٥.

٩ - شهاب الدين السمين النحوى:

نسبه: هو - أحمد بن يوسف بن عبد الدائم بن محمد الحلبي شهاب الدين المقرئ نزيل القاهرة المعروف بالسمين.

من حياته: كان عالماً من علماء النحو - برز فيه وظهر، وأخذ مكانه فى علم القراءات، وتولى تدريسه، وارتقى مناصب عالية، وجلس فى حلقات الحديث بين يدى علمائه.

قال فى الدرر الكامنة: تعانى النحو فمهر فيه، ولازم أبا حيان إلى أن فاق أقرانه، وأخذ القراءات عن التقى الصائغ ومهر فيها، وسمع الحديث من يونس الدبوسى، وولى تدريس القراءات بجامعة ابن طولون والإعادة بالشافعى، ونظر الأوقاف، وناب فى الحكم، وقال الأسنوى فى طبقات الشافعية: كان فقيهاً بارعاً فى النحو والقراءات ويتكلم فى الأصول أديباً.

مصنفاته: منها (١) له تفسير القرآن، (٢) الإعراب ألفه فى حياة شيخه أبى حيان، وناقشه فيه كثيراً، (٣) وشرح التسهيل، (٤) شرح الشاطبية وغير ذلك. وفاته: مات السمين فى جمادى الآخرة سنة ٧٥٦هـ ست وخمسين وسبعمائة^(١).

١٠ - ابن عقيل:

نسبه: هو - عبدالله بن عبدالرحمن بن عبدالله بن محمد بن عقيل القرشى الهاشمى العقيلى الهمدانى الأصل ثم البالى المصرى قاضى القضاة بهاء الدين بن عقيل الشافعى، نحوى الديار المصرية.

مولده: قال ابن حجر والصفدى والسيوطى: ولد يوم الجمعة تاسع المحرم سنة ٦٩٨ ثمان وتسعين وستمائة، وفى شذرات الذهب: ولد سنة ٦٩٤ أربع وتسعين وستمائة، وقال الشوكانى فى البدر الطالع: ولد سنة سبعمائة.

(١) بنية الوعاة للسيوطى ص ١٧٥ وطبقات القراء ج١ ص ١٥٢ - والدرر ج١ ص ٣٦٠.

من حياته: قدم إلى القاهرة وحرص على طلب علوم اللغة إلى أن مهر، ولازم أبا حيان، وقرأ عليه النحو وبرع فيه، وفي الشذرات: وقرأ النحو على أبي حيان ولازمه في ذلك اثنتي عشرة سنة حتى قال أبو حيان: ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل.

وأخذ القراءات عن التقي الصائغ، والفقہ عن الزين الكتاني، ولازم العلاء القونوي في الفقه والأصول والخلاف والعربية والمعاني والتفسير والعروض وبه تخرج وانتفع.

ولازم جلال الدين القزويني، وسمع من الحجار ووزيره وحسن بن عمر الكردي، والشرف بن الصابوني والوافي وغيرهم، وسمع الحديث من ابن الصاعد وابن الشحنة وأبي الهدى أحمد بن محمد وغيرهم.

وقد برع حتى صار إماماً في علوم العربية وممتازاً في الفقه والأصول والقراءات، واشتهر اسمه وعلا ذكره. وناب في الحكم. فتاب في القضاء بمصر والجزيرة، وعن شيخه القزويني بالحسنية وعن العز بن جماعة بالقاهرة فسار سيرة حسنة ثم عزل لواقع وقع منه في حق القاضي موفق الدين الحنبلي في بحث فتعصب ضرغتمش له فولى القضاء الأكبر، وعزل ابن جماعة فلما أمسك ضرغتمش عزل وأعيد ابن جماعة فكانت ولايته ثمانين يوماً، وكان قوى النفس يتيه على أرباب الدولة، وهم يخضعون له ويعظمونه ويحترمونه.

قال الأسنوي في طبقاته: ولما تولى جاء ابن جماعة فهناه ثم راح هو إليه بعد ذلك وجلس بين يديه وقال: أنا نائبك.

وقال ابن رافع: كان قوى النفس تخضع له الدولة، ولا يتردد إلى أحد وعنده حشمة بالغة وتنطع رائد في الملبس والمأكل، وكان لا يبقى على شيء حتى مات وعليه دين، وقد ولي القضاء ثمانين يوماً. وفرق على الطلبة والفقهاء في ولايته مع قصرها نحو ستين ألف درهم. يكون أكثر من ثلاثة آلاف دينار. درس بالقبطية والحشائية والجامع الناصري بالقلعة، والتفسير بالجامع الطولوني بعد شيخه أبي حيان، وختم به القرآن تفسيراً في مدة ثلاث وعشرين سنة، ثم شرع بعد ذلك من أول القرآن فمات في أثناء ذلك.

قال السيوطي: قرأ عليه شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني وتزوج بابنته فأولدها قاضي القضاة جلال الدين وأخاه بدر الدين. وروى عنه سبطه جلال الدين والجمال بن ظهيرة والشيخ ولي الدين العراقي.

صفاته: كان ابن عقيل غير محمود التصرفات في الشئون المالية، حاد الخلق، جواداً مهيباً لا يتردد إلى أحد ولا يخلو في مجلسه من المترددين إليه، كريماً كثير العطاء لتلاميذه في لسانه لشغفه.

مصنفاته: صنف وانتفع الناس بمصنفاته ولا يزالون يستفعون حتى اليوم ومنها: (١) شرح ألفية ابن مالك - شرحها شرحاً متوسطاً حسناً، لكنه اختصر في النصف الثاني جداً - وقد ترجم مع الألفية إلى اللغة الألمانية، (٢) شرح التسهيل - شرحه شرحاً متوسطاً سماه بالمساعد، (٣) وشرح في تفسير مطول وصل فيه إلى أثناء النساء، (٤) وله آخر لم يكمله سماه بالتعليق الوجيز على كتاب العزيز (٥) الإمام محمد بن إدريس، (٧) جامع للخلاف والأوهام الواقعة للنووي. ثم لخصه في كراس واحد، (٨) وله رسالة على قول أنا مؤمن إن شاء الله تعالى...

من شعره:

قسما بما أوليت من فضلكم للبعد عن قوارع الأيام

ما غاض ماءً وداده وثنائه بل ضاعفته سحائب الإنعام

وفاته: قال السيوطي والشوكاني: مات بالقاهرة ليلة الأربعاء ثالث وعشرين ربيع الأول سنة ٧٦٩ تسع وستين وسبعمائة، ودفن بالقرب من الإمام الشافعي (١).

١١ - ناظر الجيش:

نسبه: هو - محمد بن يوسف بن أحمد بن عبدالدائم القاضي محب الدين ناظر الجيوش بالديار المصرية الحلبي الأصل. المصري المولد والدار.

(١) بغية الوعاة للسيوطي ص ٢٨٤ والبدر الطالع للشوكاني ج ١ ص ٣٨٦ وعصر سلاطين الماليك لمحمود رزق ج ٤ ص ١٣٦، وشذرات الذهب ج ٢ ص ٢١٤، وكتاب الاعلام للزركلي ج ٢ ص ٥٦٤.

مولده: قال السيوطي وابن حجر: ولد سنة ٦٩٧ هـ سبع وتسعين وستمائة من الهجرة.

من حياته: اشتغل ببلاده وتنقل على أيدي علمائها وجلس في حلقات دروسهم، ثم قدم القاهرة. ولازم أبا حيان. والجلال القزويني والتاج التبريزي وغيرهم. ومهر في العربية ونبع فيها وبرع، وحفظ المنهاج والألفية وبعض التسهيل وتلا بالسبع على التقى الصائغ. وسمع الحديث من الحجار ووزيره وجماعة وحدث وأفاد. وكان له في الحساب يد طولى ثم ولى نظر الجيش ونظر البيوت والديوان، وكان مجيداً للقراءة.

قال ابن الجزرى في طبقات القراء: قرأ على الصائغ، وعمّر زمانا ولم أعلمه أقرأ القراءات بل كان في وظيفته متصديا لقضاء أشغال المسلمين ونفع الخلق وبرهم، قرأ عليه البقرة جمعاً الفخر عثمان بن عبدالرحمن الضرير وقال: إنه سمع من لفظه جميع القرآن بقراءة أبي عمرو غير مرة.

صفاته: كان عالى الهمة نافذ الكلمة كثير البذل والجود والعطاء والرفد للطلبة والرفق بهم، وكان من العجائب، قال السيوطي: أنه مع فرط كرمه وبذله الآلاف في غاية البخل على الطعام حتى كان يقول: إذا رأيت شخصاً يأكل طعامى أظن أنه يضربنى بسكين.

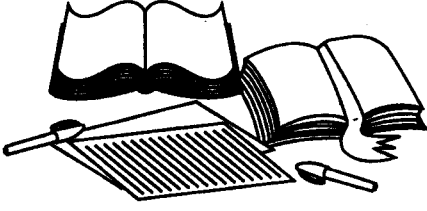
وقال ابن حجر: إنه مع فرطه وكرمه في غاية البخل على الطعام. وكان كثير الظرف والنوادر، وبلغت مرتباته في الشهر ثلاثة آلاف. وكان من محاسن الدنيا مع الدين والصيانة.

مؤلفاته: منها (١) شرح التسهيل إلا قليلا - واعتنى بالأجوبة الجسيمة عن اعتراضات أبي حيان، (٢) شرح تلخيص المفتاح شرحاً مفيداً.

وفاته: قال السيوطي: مات ثانی عشر ذی الحجة سنة ٧٧٨ هـ ثمان وسبعين وسبعمائة.

وقال ابن الجزرى: وقد جاوز الثمانين ولم يخلف بعده مثله^(١).

(١) بغية الوعاة للسيوطي ص ١١٨، طبقات القراء لابن الجزرى ج ٢ رقم ٣٥٥٠ شذرات الذهب ج ٦ ص ٢٥٩ - حسن المحاضرة ج ١ ص ٢٣١.



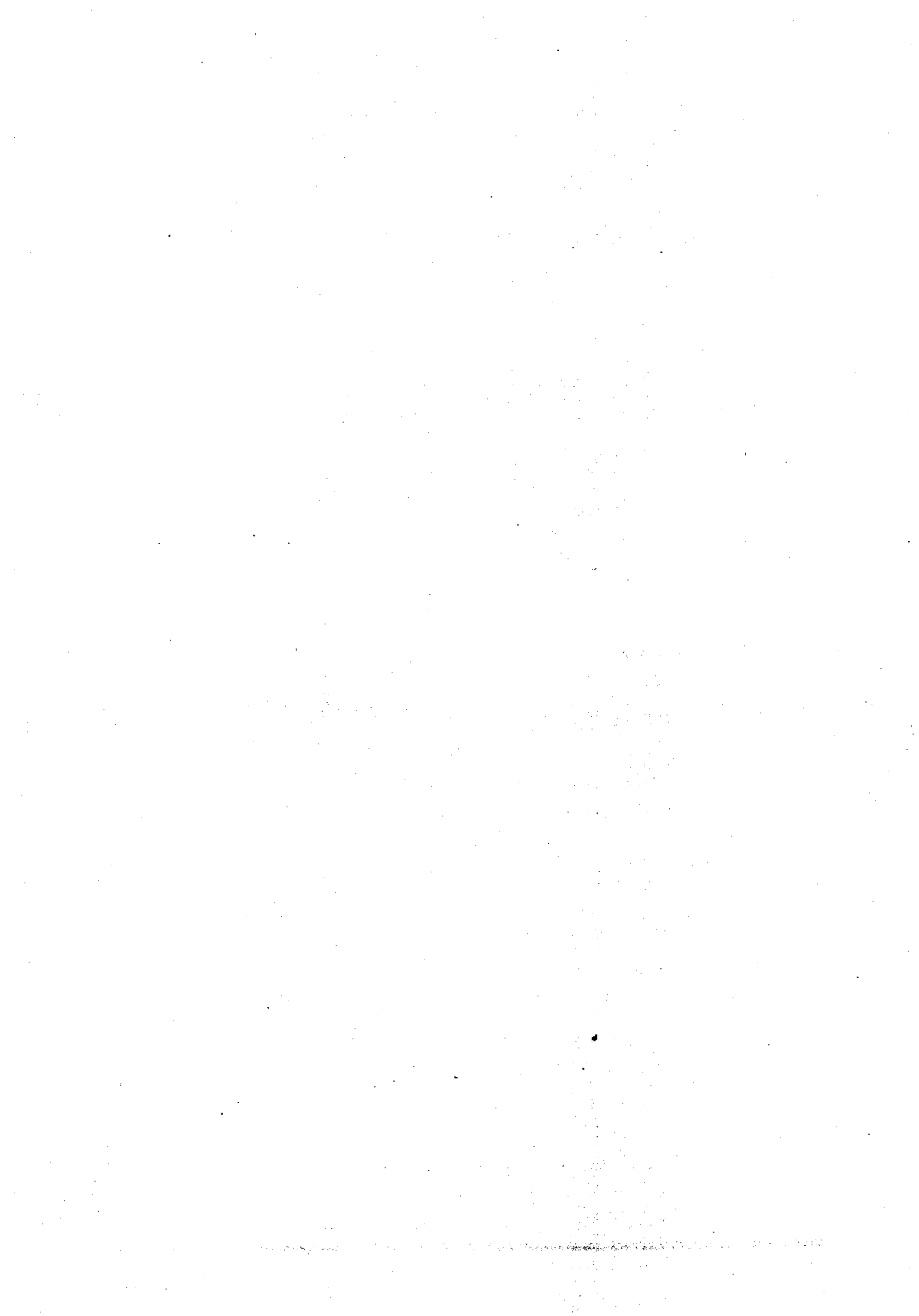
الجلد الثلثي

الفصل الأول

ويشتمل على:

- صاحب الألفية (ابن مالك) - نبذة عن ألفية ابن مالك -
- شروحها - التعليق على الشروح - الحواشي على الألفية -
- إعرابها - شرح شواهدا.

•••••



صاحب الألفية

فلما كان موضوع بحثى هو «تحقيق لشرح من شروح ألفية ابن مالك» فمن الحق أن أتكلم أولاً بصورة موجزة عن تاريخ حياة صاحب الألفية ثم أنتقل بعد ذلك إلى الكلام على الألفية نفسها وشراحها.

صاحب الألفية:

نسبه: هو محمد بن عبد الله بن مالك العلامة جمال الدين الطائي الجياني الشافعي النحوي الأستاذ إمام زمانه في العربية.

مولده: ولد بجيآن - بفتح الجيم وتشديد الياء - بلد بالأندلس سنة ٦٠٠هـ - ستمائة أو إحدى وستمائة كما قال الذهبي.

شيوخه: في بلدته جيان، أخذ النحو والقراءات عن ثابت بن حيان، ثم قدم دمشق وأخذ عن أبي الحسن على بن محمد السخاوي، وسمع منه ومن أبي الفضل مكرم بن محمد بن أبي الصقر، وأبي صادق بن الصباح، وله شيخ جليل هو ابن يعيش الحلبي.

تلاميذه: روى عنه ابنه الإمام بدر الدين، والشمس بن أبي الفتح البعلبي، والبدر بن جماعة، والعلاء بن العطار، وخلق كثير.

عمله: استوطن دمشق ونزل بالعادية الكبرى وولى مشيختها الكبرى التي من شروطها القراءات والعربية، وكانت ولايته بعد أبي شامة، وأقام بالعادية، وألف التوايف المفيدة في فنون العربية.

طرف من حياته وعلمه: كان همه التردد على العلماء والأخذ عنهم حتى يتفنى ويتذوق العلم الذي يريد أن يصل إليه، ولما دخل حلب لازم حلقة ابن يعيش ثم حضر عند تلميذه ابن عمرون ولزمه وكان ذهنه من أصح الأذهان مع ملازمته العمل والنظر والكتابة والتأليف، وصار أستاذ أهل زمانه وإمام أوانه، فقد صرف همه إلى إتقان لسان العرب حتى بلغ فيه الغاية، وحاز قصب السبق وأربى على المتقدمين، وكان إماماً في القراءات وعللها، وأما اللغة فكان إليه المنتهى في الإكثار

من نقل غريبها والاطلاع على وحشيتها، وأما فى النحو والتصريف فكان فيهما بحراً لا يجارى وحجراً لا يبارى. وأما أشعار العرب التى يستشهد بها على اللغة والنحو فكانت الأئمة الأعلام يتحIRON فيه ويتعجبون من أين يأتى بها، وكان نظم الشعر سهلاً عليه رجزه وطويله وبسيطه وغير ذلك.

أخلاقه: كان ابن مالك رجلاً ورعاً تقياً اكتسب حلة الدين المتين وصدق اللهجة وكثرة النوافل وحسن السمات ورقة القلب وكمال العقل والوقار والتؤدة، كثير العبادة، وانفرد عن المغاربة بشيئين؛ بالكرم ومذهب الإمام الشافعى.

قال أبو حيان: «بحثت عن شيوخه فلم أجد له شيخاً مشهوراً يعتمد عليه ويرجع فى حل المشكلات إليه إلا أن بعض تلامذته ذكر أنه قال قرأت على ثابت ابن حيان بحيان وجلست فى حلقة أبى على الشلوبين نحواً من ثلاثة عشر يوماً، ولم يكن ثابت بن حيان من الأئمة النحويين، وإنما كان من الأئمة المقرئين، قال: وكان ابن مالك لا يحتفل بالمباحث، لأنه إنما أخذ هذا العلم بالنظر فيه بخاصة نفسه هذا مع كثرة ما اجتنبه من ثمرة غرسه».

مؤلفاته:

- ١ - ألفية ابن مالك. التى اشتهرت فى البلاد العربية وغيرها وهى المكونة من ألف بيت، وقد كثر شراحها.
- ٢ - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد - هو مختصر كتاب له اسمه: «كتاب الفوائد» فى النحو، ضاع - ومن هذا المختصر نسخ فى برلين، وليدن وباريس والأسكوريال، وله شروح فى دار الكتب المصرية أحدها لابن أم قاسم المتوفى سنة ٧٤٩ وقد شرحه ابن عقيل أيضاً وغيره..
- ٣ - لامية الأفعال أو كتاب المفتاح فى أبنية الأفعال، ويقال لها «لامية ابن مالك» منها نسخ فى غوطا ومنشن وباريس والأسكوريال. ولها شروح منها: شرح لابنه بدر الدين فى برلين وباريس، وطبع فى بطرسبورج سنة ١٨٦٤ - فى ليبسك سنة ١٨٦٦ وغيرهما. وهناك شروح أخرى بعضها فى دار الكتب المصرية.

٤ - الكافية الشافية: أرجوزة فى النحو ٢٧٥٧ بيتا، ومنها لخص الفيته المتقدم ذكرها ومن الكافية نسخة فى مكتبة الأكاديمية فى فيينا.

٥ - عدة الحافظ وعمدة اللافظ: فى النحو أيضا فى باريس.

٦ - سبك المنظوم وفك المختوم فى النحو فى برلين.

٧ - إيجاز التعريف فى علم التصريف فى الأسكوريال.

٨ - شواهد التوضيح وتصحيح مشكلات جامع الصحيح فى الأسكوريال وطبع فى الهند سنة ١٣١٩.

٩) كتاب العروض فى الأسكوريال.

١٠ - تحفة المودود فى المقصور والمدود، قصيدة همزية فيها الألفاظ التى آخرها ألف، وتشتبه أن تكون مقصورة أو ممدودة. منها نسخة فى دار الكتب المصرية مع لامية العجم.

١١ - الألفاظ المختلفة: مجموع مترادفات فى برلين.

١٢ - الاعتقاد فى الفرق بين الصاد والضاد: قصيدة مشروحة فى برلين.

١٣ - الإعلام بمثلث الكلام: أرجوزة فى نحو ٣٠٠٠ بيت. ذكر فيها الألفاظ التى لكل منها ثلاثة معان باختلاف حركاتها، ورتب الألفاظ على الحروف الأبجدية. فهى كالمعجم للمثلثات، منها نسخة فى دار الكتب المصرية فى ١٤٥ صفحة وقد طبعت بمصر.

وفاته: توفى ابن مالك بدمشق ليلة الأربعاء الثالث عشر من شعبان سنة ٦٧٢هـ اثنتين وسبعين وستمائة، وصلى عليه بالجامع الأموى، ودفن بسفح قاسيون، وقد رثاه شرف الدين الحصنى بقوله:

يا شتات الأسماء والأفعال بعد موت ابن مالك المفضال
وانحراف الحروف من بعد ضبط منه فى الانفصال والاتصال^(١)

(١) طبقات القراء لابن الجزرى ج٢ رقم ٣١٦٣، وبغية الوعاة للسيوطى ص٥٣، وفوات الوفيات لابن شاکر ج٢ ص٢٢٨، طبقات الشافعية للسبكي ج٥ ص٢٨ تاريخ آداب اللغة العربية لجورجى زيدان ج٣ ص١٥١، شذرات الذهب ج٥ ص٣٣٩.

الفية ابن مالك

لفظ ألفية:

لفظ المنسوب إليه وهو الألف. ويميل إليه العرب من قديم فى عطاياهم ومنحهم وتعبيراتهم، وهو عدد دال على الكمال عندهم.

ولما نظمت العلوم وشاع هذا النوع من التأليف فى آخر القرن السادس الهجرى وما بعده من عصور المؤلفات المختصرة حفظا لقواعدها وتسهيلا للطالين فى حفظ ضوابطها مالوا إلى هذا العدد فنظموا عليه.

وفى فهرس كشف الظنون لمادة ألفية لم نجد أسبق من الفية ابن معط ثم تليها الفية ابن مالك ثم تابعت المنظومات التى بهذا الاسم.

نبذة عن الألفية:

«الألفية فى النحو» للشيخ العلامة جمال الدين أبى عبدالله الطائى الجيانى المعروف بابن مالك النحوى المتوفى سنة ٦٧٢هـ اثنتين وسبعين وستمائة. وهى مقدمة مشهورة فى ديار العرب، وجمع فيها مقاصد العربية وسماها «الخلاصة» فى علمى النحو والتصريف، أخذها ابن مالك من الكافية الشافية، جعلها فى أرجوزة لطيفة مع الإشارة إلى مذاهب العلماء وبيان ما يختاره من الآراء أحيانا، وقد كثر إقبال العلماء على هذا الكتاب من بين كتبه بنوع خاص حتى طويت مصنفات أئمة النحو من قبله، وإنما اشتهرت بالألفية، لأنها ألف بيت فى الرجز أولها.

قال مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكٍ أَحْمَدُ رَبِّىَ اللهُ خَيْرَ مَالِكٍ

وقد نشرها كثيرون وترجمها المستشرق «بتتو» إلى الفرنسية، وطبعت مع الأصل العربى فى الأستانة سنة ١٨٨٧م، وقد شرحها الكثير من النحاة. أبرزوا معانيها وأظهروا محاسنها.

شروحها: منها:

١ - شرح ابن مالك صاحب الألفية، قال الذهبى فى كتابه تاريخ الإسلام فى ترجمة ابن مالك «وله الخلاصة وشرحها والله أعلم».

٢ - شرح الألفية لولده بدر الدين محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي الدمشقي الشافعي المتوفى سنة ٦٨٦ ست وثمانين وستمائة، وهو شرح منفتح وهو المعروف بشرح ابن المصنف، خطأ والده في بعض المواضع، وأورد الشواهد من الآيات القرآنية - أوله. أما بعد حمد الله سبحانه بما له الحمد... إلخ... فرغ من تأليفه في محرم سنة ٦٧٦ هـ ست وسبعين وستمائة.

«وعلى هذا الشرح»:

أ - حاشية للشيخ عز الدين محمد بن أبي بكر بن جماعة الكناني المتوفى سنة ٨١٩ هـ تسع عشرة وثمانمائة.

ب - وحاشية للشيخ العلامة بدر الدين محمود بن أحمد العيني المتوفى سنة ٨٥٥ هـ خمس وخمسين وثمانمائة.

ج - وحاشية للقاضي زكريا بن محمد الأنصاري المتوفى سنة ٩٢٨ هـ ثمان وعشرين وتسعمائة سماها «الدرر السنية» أولها «الحمد لله الذي منحنا علم اللسان»... إلخ... علقها سنة ٨٩٥ هـ خمس وتسعين وثمانمائة.

د - حاشية للقاضي تقي الدين بن عبيد القادر التميمي المتوفى سنة ١٠٠٥ هـ خمس وألف، جمع فيه أقوال الشراح، وحاكم فيما بينهم.

هـ - وحاشية للشيخ شهاب الدين أحمد بن قاسم العبادي جردها الشيخ محمد الشوبري الشافعي المتوفى سنة ١٠٦٩ هـ تسع وستين وألف.

د - التعليق على الشرح: علق الشيخ جلال الدين عبدالرحمن أبو بكر السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ إحدى عشرة وتسعمائة، وصل فيها إلى أثناء الإضافة وسماها «المشرف على ابن المصنف».

٣ - شرح الألفية للشيخ محمد أبي الفتح أبي الفضل الحنبلي النحوي المتوفى سنة ٧٠٩ هـ تسع وسبعمائة.



٤ - شرح الألفية للعلامة شمس الدين بن محمد بن محمد بن الجزرى المتوفى سنة ٧١١ هـ إحدى عشرة وسبعمائة.

٥ - شرح الألفية للشيخ نور الدين إبراهيم بن هبة الله الأسنوى المتوفى سنة ٧٢١ هـ إحدى وعشرين وسبعمائة.

٦ - شرح العلامة أثير الدين أبى حيان محمد بن يوسف الأندلسى النحوى المتوفى سنة ٧٤٥ هـ خمس وأربعين وسبعمائة. ولم يكمل هذا الشرح. فقد شرح نصف الألفية فى مجلدين وسماه «منهج السالك فى الكلام على ألفية ابن مالك». أوله: حمد الله من أوجب من افتتح به الإنسان. إلخ، ذكر أن غرضه من مقاصد ثلاثة: تبين ما أطلقه وتبينه على الخلاف الواقع فى الأحكام وحل المشاكل.

٧ - ومن الشروح المشهورة شرح العلامة بدر الدين الحسن بن قاسم بن عبدالله بن على المرادى المصرى المعروف بابن أم قاسم النحوى المتوفى فى يوم عيد الفطر سنة ٧٤٩ هـ، أوله: الحمد لله والشكر له. إلخ، وهو الشرح الذى نعمل على تحقيقه.

٨ - شرح الشيخ زين الدين عمر بن المظفر الوردى بن عمر بن أبى الفوارس ابن على الشافعى المشهور بابن الوردى المتوفى سنة ٧٤٩ هـ تسع وأربعين وسبعمائة.

٩ - شرح الشيخ جمال الدين عبدالرحيم بن الحسن الأسنوى المتوفى سنة ٧٦٢ هـ اثنتين وستين وسبعمائة. قال السيوطى فى طبقات النحاة: لم يكمله.

١٠ - شرح العلامة جمال الدين عبدالله بن يوسف المعروف بابن هشام النحوى المتوفى سنة ٧٦٢ هـ اثنتين وستين وسبعمائة، نشرها فى مجلد وسماه «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك» ثم اشتهر بالتوضيح. «ومن الشروح عليه»:

شرح الشيخ خالد بن عبدالله الأزهرى النحوى الذى فرغ منه سنة ٨٩٠ هـ تسعين وثمانمائة، وهو شرح عظيم ممزوج سماه «التصريح

بمضمون التوضيح» أوله: الحمد لله الملهم لتوحيده... إلخ... ذكر أنه رأى ابن هشام فى منامه فأشار إليه بشرح كتابه فأجاب.

ومن الحواشى عليه:

وعلى التوضيح تعليقات منها:

أ - حاشية عز الدين محمد بن شرف الدين أبى بكر بن جماعة المتوفى سنة ٨١٩هـ تسع عشرة وثمانمائة.

ب - وحاشية بدر الدين محمود بن أحمد العيني المتوفى سنة ٨٥٥هـ خمس وخمسين وثمانمائة.

ج - وحاشية سيف الدين محمد بن محمد البكتمرى المتوفى فى حدود سنة ٨٧٠هـ سبعين وثمانمائة.

د - وحاشية محبى الدين عبدالقادر بن أبى القاسم السورى المالكى المتوفى سنة ٨٨٠هـ ثمانين وثمانمائة، سماه «رفع الستور والأرائك عن مخبئات أوضح المسالك» أولها: أما بعد حمد الله ذى الجلال... إلخ.

هـ - وحاشية برهان الدين إبراهيم بن عبد الرحمن الكركى المتوفى فى حدود سنة ٨٩٠هـ تسعين وثمانمائة.

و - وحاشية الشيخ جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى المتوفى سنة ٩١١هـ إحدى عشرة وتسعمائة.

ز - وحاشية اللقانى العلامة ناصر الدين أبى عبد الله محمد اللقانى المالكى المتوفى سنة ٩٥٨هـ ثمان وخمسين وتسعمائة على أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك لابن هشام.

١١ - شرح أبى أمامة محمد بن على الدكاكى المتوفى سنة ٧٦٣ ثلاث وستين وسبعمائة.

١٢ - شرح العلامة محمد بن أحمد الأسنوى المتوفى سنة ٧٦٣ ثلاث وستين وسبعمائة.



١٣ - شرح الشيخ برهان الدين بن محمد بن قيم الجوزية المتوفى سنة ٧٦٥
خمس وستين وسبعمائة وسماه: إرشاد السالك.

١٤ - شرح قاضى القضاة عبد الله بهاء الدين بن عبد الله بن عبدالرحمن
ابن عبد الله بن عقيل القرشى الهاشمى العقيلى - من ولد عقيل بن أبى
طالب - المولود فى يوم الجمعة التاسع من شهر المحرم سنة ٦٩٨هـ ثمان
وتسعين وستمائة والمتوفى بالقاهرة ليلة الأربعاء الثالث والعشرين من
شهر ربيع الأول سنة ٧٦٩هـ تسع وستين وسبعمائة، ودفن بالقرب من
مشهد الإمام الشافعى. أوله: «الكلام المصطلح عليه عند النحويين
عبارة عن اللفظ المفيد.. إلخ» وهو من الشروح المشهورة. طبع فى
مصر والشام وغيرهما. وقد ترجم هذا الشرح إلى الألمانية وطبع فى
برلين سنة ١٨٥٢.

وعلى هذا الشرح:

أ - حاشية لجلال الدين السيوطى المتوفى سنة ٩١١هـ سماها «السيف
الصقيل» على شرح ابن عقيل.

ب - حاشية للعلامة أبى الفتح أحمد بن عمر المعروف بالأسقاطى
الحنفى المتوفى سنة ١١٦٩هـ على شرح ابن عقيل على الألفية،
أولها بعد الديباجة: هذه فوائد شريفة وفرائد لطيفة نفعها جزيل..
إلخ، فرغ من تأليفه ١١٥٠هـ.

ج - حاشية الأجهورى: هو العلامة الشيخ عطية بن عطية البرهانى
الشافعى الشهير بالأجهورى، المتوفى سنة ١١٩٠هـ، شرح ابن
عقيل للألفية.

د - التحفة الوفية. على شرح ابن عقيل للألفية، وهى حاشية للعلامة
الشيخ محمد بن محمد بن أحمد البديرى الدمياطى الشافعى
المشهور بابن الميت الدمياطى من علماء القرن الثانى عشر الهجرى
على شرح ابن عقيل على الألفية أولها: الحمد لله الذى من نحاه
ما خاب.. إلخ.

هـ - حاشية الخضرى . هو العلامة الشيخ محمد الخضرى الدمياطى الشافعى المتوفى سنة ١٢٨٨هـ على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، أولها: بحمدك اللهم على ما وجهت نحونا من سوابغ النعم . . إلخ، وفرغ من تأليفها سنة ١١٩٣هـ.

١٥ - شرح الشيخ عماد الدين محمد بن الحسين الأسنوى المتوفى سنة ٧٧٧هـ سبع وسبعين وسبعمائة ولم يكمله .

١٦ - شرح الشيخ محمد شمس الدين بن عبدالرحمن بن الصائغ الزمردى المتوفى بالقاهرة سنة ٧٧٧هـ سبع وسبعين وسبعمائة قيل: وهو شرح حسن .

١٧ - شرح الشيخ شمس الدين أبى عبدالله محمد بن أحمد بن على بن جابر الهوارى الأندلسى المرسينى المالكى الضرير النحوى المتوفى سنة ٧٨٠هـ ثمانين وسبعمائة أوله «الحمد لله الذى أرسل إلينا أشرف المرسلين . . . إلخ»، وهو شرح مفيد نافع للمبتدئ لاعتنائه بإعراب الآيات وتفكيكها وحل عبارتها، قال السيوطى: لكنه وقع فيه تتبعته فى تأليفه المسمى بتحرير الأعمى والبصير، فرغ من تأليفه سنة ٧٥٦هـ ومات فى منتصف رمضان سنة ٧٧٩هـ تسع وسبعين وسبعمائة .

١٨ - شرح القاضى برهان الدين بن برهان بن عبد الله الحكرى المصرى المتوفى سنة ٧٨٠هـ ثمانين وسبعمائة .

١٩ - شرح الإمام الفقيه أبى إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناظى المالكى المعروف بالشاطبى المتوفى سنة ٧٩٠هـ تسعين وسبعمائة . على ألفية ابن مالك، والأجزاء الموجودة الأولى والثانى والثالث والخامس من نسخة فى أربعة مجلدات بقلم نسخ قديم بخط عمر بن عبدالله المنظراوى، والثالث سنة ٨٦٨هـ والخامس سنة ٨٧٢هـ . بكل من الأول والثانى والثالث خرم، والثالث ينتهى باسم الفاعل، ويبدأ الخامس بعوامل الجزم وينتهى بالنسب .

٢٠ - شرح العلامة أبي زيد عبد الرحمن بن صالح المكودي الفاسي المتوفى في حدود سنة ٨٠٠هـ ثمانمائة، كبيراً وصغيراً - شرحه الصغير وصل الديار المصرية، وهو شرح لطيف نافع استوفى فيه الشرح والإعراب.

وعليه حاشية للشيخ عبد القادر بن القاسم بن أحمد بن محمد الأنصاري السعدي العبادي المالكي المتوفى سنة ٨٨٠هـ ثمانين وثمانمائة، وحاشية للعلامة الملوي.

٢١ - شرح الشيخ برهان الدين إبراهيم بن موسى بن أيوب الأنباسي الشافعي المتوفى سنة ٨٠٢هـ اثنتين وثمانمائة. أوله «الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين.. إلخ»، فرغ من تأليفه في السابع عشر من شهر شوال سنة ٧٦٥هـ بالجامع الأقصى من القدس الشريف، وهي المسماة «بالدرة المضيئة» نسخ في مجلد مخروم الأول، وأول ما فيها من أواخر باب العرب والمبنى، وأخرى تنتهي بأفعل التفضيل.

٢٢ - شرح الشيخ سراج الدين عمر بن علي الشهير بابن الملقن المتوفى سنة ٨٠٤هـ أربع وثمانمائة.

٢٣ - شرح الشيخ بهرام بن عبدالله الديري المالكي المتوفى سنة ٨٠٥هـ خمس وثمانمائة.

٢٤ - شرح الألفية - بلغة ذي الخصاصة في حل الخلاصة - لمحمد بن محمد الأسدي القدسي المتوفى سنة ٨٠٨هـ ثمان وثمانمائة.

٢٥ - شرح القاضي جمال الدين يوسف بن الحسن بن محمد الحموي المتوفى سنة ٨٠٩هـ تسع وثمانمائة.

٢٦ - شرح الشيخ جلال الدين محمد بن أحمد بن خطيب داريا المتوفى سنة ٨١٠هـ عشر وثمانمائة - مزج فيه المتن.

٢٧ - شرح القاضي أحمد بن إسماعيل الشهير بابن الحسيني المتوفى في حدود سنة ٨١٥هـ خمس عشرة وثمانمائة.

٢٨ - شرح الشيخ أبي عبد الله محمد بن أحمد بن مرزوق التلمساني الصغير المتوفى سنة ٨٤٢هـ اثنتين وأربعين وثمانمائة.

٢٩ - شرح الشيخ شمس الدين بن زين الدين المتوفى سنة ٨٤٥هـ خمس وأربعين وثمانمائة - شرحها نظاما.

٣٠ - شرح الشيخ برهان الدين إبراهيم بن محمد بن محمد القباقبي الحلبي المتوفى في حدود سنة ٨٥٠هـ خمسين وثمانمائة.

٣١ - شرح الشيخ محمد بن محمد الأندلسي الشهير بالراعي النحوي المتوفى سنة ٨٥٣هـ ثلاث وخمسين وثمانمائة.

٣٢ - شرح الألفية - تأليف أحد الفضلاء - الموجود منه الجزء الثاني مخروم من الأول وأول ما فيه من باب نعم وبئس وما جرى مجراهما ينتهي إلى أثناء باب إعراب الفعل تليه كراسة من الجزء الأخير منه - مخطوط بخط محمد بن محمد المنظراوى، فرغ من كتابته في اليوم الخامس والعشرين من شهر ذى الحجة ٨٦٨هـ.

٣٣ - شرح العلامة تقي الدين أحمد بن محمد الشمني المتوفى سنة ٨٧٢هـ اثنتين وسبعين وثمانمائة - وهو شرح بديع مهذب المقاصد، أوله «حمدا لله تعالى على ما منح من أسباب البيان» . إلخ.

٣٤ - شرح العلامة زين الدين بن عبدالرحمن بن أبي بكر الشهير بابن العيني الحنفي المتوفى سنة ٨٩٣هـ ثلاث وتسعين وثمانمائة - شرحها مزجا - وهو شرح مختصر جداً، أمه تأليفاً سنة ٨٩٣هـ.

أوله: الحمد لله رب العالمين . . إلخ، مخطوط بقلم معتاد، وتمت كتابته في أوائل شهر ذى القعدة سنة ١٠٤٣هـ.

٣٥ - ومنها «التحفة المكية في شرح الأرزوزة الألفية» هو شرح للعلامة شهاب الدين أحمد بن محمد المقرئ المغربي المالكي من علماء القرن التاسع الهجري. على ألفية ابن مالك، أوله «الحمد لله الذي لا يستفتح بأجل من اسمه كلام . . إلخ» نسخة في مجلد بقلم معتاد.

٣٦ - شرح الشيخ جلال الدين بن أبى بكر المعروف بالسيوطى المتوفى سنة ٩١١هـ إحدى عشرة وتسعمائة، وهو شرح مختصر ممزوج - مكث فى تأليفه ستين سماه «البهجة المرضية» أوله «أحمدك اللهم على نعمك والآثك . . إلخ». وله مختصر فى الألفية فى ستمائة بيت وثلاثين دقيقة وسماه «الوفية».

٣٧ - ومنها «فتح الرب المالك بشرح ألفية ابن مالك» وهو شرح للعلامة شمس الدين أبى عبدالله محمد بن قاسم المغزى الشافعى المتوفى سنة ٩١٨هـ على ألفية ابن مالك. أوله، «بسم الله الرحمن الرحيم وبه ثقى نحمد الله المانع من أراد لسانا عربياً . . إلخ» نسخة فى مجلد بقلم معتاد وبها خرم فى ٢٠٤ ورقة.

٣٨ - شرح ابن داود على الألفية. هو العلامة زين الدين أبو يحيى داود بن داود محمد المالكى على الألفية، أوله: «الحمد لله حمدا يليق برضائه . . إلخ» نسخة فى مجلد بقلم معتاد، نقلت فى نسخة المؤلف بخط على بن سليمان سنة ٩٢٠هـ بها خرم وآثار رطوبة.

٣٩ - ومنها «الدرة السنية على شرح الألفية» لشيخ الإسلام زكريا - وهو الإمام شيخ الإسلام أبو يحيى زكريا بن محمد بن أحمد الأنصارى الشافعى المتوفى سنة ٩٢٥هـ خمس وعشرين وتسعمائة. نسخة فى مجلد.

٤٠ - شرح الألفية - لم يعلم مؤلفه - أوله «الحمد لله المجيب النداء بلا ابتداء . . إلى أن قال: «وبعد فهذا ما فتح الله تعالى به شرحاً أو كالشرح على الألفية . . إلخ» نسخة فى مجلد بقلم معتاد قديم ويغلب على الظن أنها مكتوبة فى عصر المؤلف بآخرها تملك لأحد الأفاضل بتاريخ أواخر شهر رجب سنة ١٠٣٧هـ.

٤١ - شرح العلامة نور الدين أبى على بن محمد الأشمونى المتوفى سنة ٩٢٩هـ تسع وعشرين وتسعمائة.

ومن الحواشى عليه:

أ - حاشية ابن قاسم العبادى - وهو العلامة أبو العباس شهاب الدين أحمد بن قاسم العبادى المصرى الشافعى الأزهرى المتوفى سنة ٩٩٤هـ على شرح الأشموني على الألفية - نسخة فى مجلد بها خروم وأكلة أرضة .

ب - حاشية للعلامة أحمد بن عمر الحنفى المشهور بالأسقاطى المتوفى سنة ١١٦٩هـ على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك والمسماة «تنوير الحالك على منهج السالك إلى ألفية ابن مالك» أولها: «الحمد لله رافع الدرجات لمنخفض الجناب . . إلخ» . فرغ من تأليفها سنة ١١٢٠هـ نسخة فى مجلد بها خروم .

ج - حاشية الحنفى - هو العلامة العارف بالله شمس الدين أحمد بن سالم بن أحمد المعروف بالحنفى الشافعى المصرى المتوفى سنة ١١٩٠هـ . على شرح الأشموني على الألفية . نسخة فى مجلد بقلم معتاد .

د - حاشية الصبان - وهو العلامة أبو العرفان محمد بن على المعروف بالصبان الشافعى الحنفى المتوفى سنة ١٢٠٦هـ على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك أولها «نحمدك اللهم على ما وجهت نحونا من سوابغ النعم . . إلخ» فرغ من تأليفها سنة ١١٩٣هـ .

هـ حاشية لأبى عبد الله محمد بن أحمد بن عيش المعروف بالشيخ عيش المالكى المولود فى القاهرة سنة ١٢١٠هـ والمتوفى سنة ١٢٩٩هـ والمسماة «هداية السالك» .

٤٢ - ومن شرحها «فتح الخالق المالك فى حل ألفاظ ألفية ابن مالك» - وهو شرح للعلامة محمد بن أحمد الشربى الشافعى المعروف بالخطيب المتوفى سنة ٩٧٧هـ على ألفية ابن مالك، أوله: «الحمد لله الذى أنزل قرآنا عربيا على أفضل خلقه . . إلخ»، فرغ من تأليفه سنة ٩٧٦هـ . نسخة فى مجلد بقلم معتاد بها أوراق بخط مغاير وأثار رطوبة فى ٣٣٧ ورقة .

٤٣ - شرح الشيخ بدر الدين محمد بن محمد الرضى الغزى المتوفى فى حدود سنة ١٠٠٠ ألف، وله ثلاثة شروح مشور ومنظومان.

٤٤ - ومنها «المنح الوفية بشرح الخلاصة الالفية» وهو شرح للشيخ أحمد بن على المعروف بالسندوبى الشافعى من علماء القرن الحادى عشر الهجرى على الفية ابن مالك، أولها: «الحمد لله الذى رفع السموات بقدرته وعنايته. . إلخ» فرغ من تأليفه سنة ١٠٦٠هـ. نسخة فى مجلد بقلم معتاد وبهامشه حواش وبها خروم وترميم.

٤٥ - شرح الشيخ العلامة المختار بن بون وهى تقييدات كالشرح على الفية ابن مالك.

٤٦ - شرح الالفية للشيخ أحمد بن أحمد الإصطهناوى الشافعى الأحمدي. أتمه سنة ١٢٠٧هـ أوله: «نحمدك يا مفيض الخيرات ومقدر الحركات والسكنات. . إلخ». أتم جمعه يوم الخميس المبارك ثالث عشر شهر رجب سنة ١٢٠٠هـ ألف ومائتين. . نسخة فى مجلد.

٤٧ - ومنها «الكواكب السنية» وهو شرح للعلامة الشيخ عبدالرحمن حسين الإدكاوى من علماء القرن الثالث عشر على الالفية لابن مالك، أوله: «الحمد لله رافع الدرجات لمن انتصب لشكر أفضاله. . إلخ» بخط تلميذ الشارح مرسى حسن السقا، فرغ من كتابتها اليوم الخامس من شهر رجب سنة ١٢٨٩هـ.

٤٨ - ومنها «الأزهار الزينية شرح متن الالفية» لحضرة العالم العامل السيد أحمد بن السيد زينى دحلان، أوله: «الكلام على البسملة شهير فلا حاجة إلى الإطالة فيه، ولد سنة ١٢٣١هـ موافق سنة ١٨١٦، توفى سنة ١٣٠٤هـ سنة أربع وثلاثمائة وألف من المحرم موافق ١٨٨٦م، ودفن فى البلد الحرام فى مقبرة المعلى ذات المقام أعلى الله مقامه، وكان قد فرغ من تأليفه سنة ١٢٧٦هـ نسخة فى مجلد طبع بمطبعة دار إحياء الكتب العربية.

٤٩ - ومنها «الكواكب الدرية شرح منظومة الألفية» - للعلامة جمال الدين ابن مالك - تأليف حجة العلماء والعاملين الشيخ صالح عبدالسميع الأبي الأزهرى.

٥٠ - ومنها «غنية السالك على ألفية ابن مالك» وهو شرح للعلامة الشيخ عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن محمد بن على بن مكى بن أحمد المشهور بالسيوطى الجرجاوى الواعظ من علماء القرن الرابع عشر الهجرى على ألفية ابن مالك أوله: «الحمد لله الذى رفع من انتصب لنفع العباد . . إلخ». نسخة ضمن مجموعة فى مجلد بقلم معتاد بخط المؤلف.

إعراب الألفية:

وفى إعراب الألفية:

١ - كتاب للشيخ شهاب الدين أحمد بن الحسين الرملى الشافعى المتوفى سنة ٨٤٤ أربع وأربعين وثمانمائة.

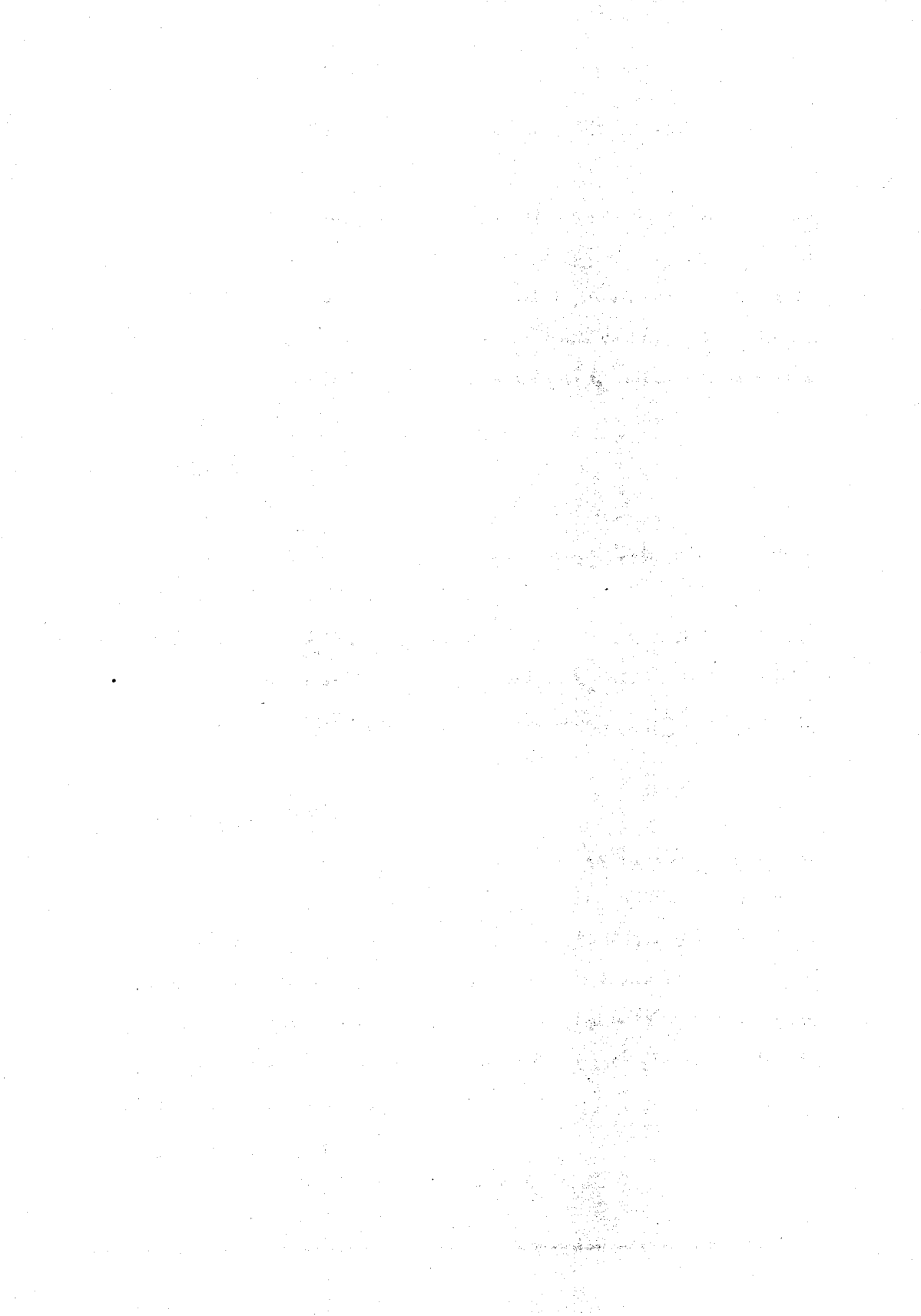
٢ - كتاب للشيخ خالد بن عبدالله الأزهرى المتوفى سنة ٩٠٥ خمس وتسعمائة. مجلد سماه «تمرين الطلاب فى صناعة الإعراب» أوله: «الحمد لله الذى رفع قدر من أعرب بالشهادتين . . إلخ»، وفرغ منه فى رمضان سنة ٨٨٦ ست وثمانين وثمانمائة.

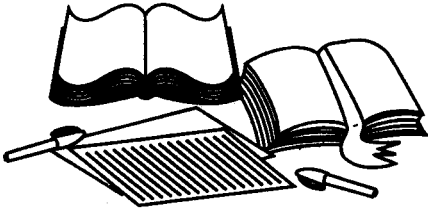
شرح شواهد شروح الألفية:

وفى شرح شواهد شروح الألفية كتابان، كبير وصغير للشيخ أبى محمد محمود بن أحمد العينى المتوفى سنة ٨٥٥ خمس وخمسين وثمانمائة، سمي الكبير بالمقاصد النحوية فى شرح شواهد شروح الألفية، وقد اشتهر بالشواهد الكبرى جمعها فى شروح التوضيح وشرح ابن المصنف وابن أم قاسم وابن عقيل، ورمز إليها بالطاء (لابن الناظم) والقاف (لابن أم قاسم) والهاء (لابن هشام) والعين (لابن عقيل) وعدد الآيات المستشهدة ألف ومائتان وأربعة وتسعون، وفرغ من الشرح فى شوال سنة ٨٠٦ هـ ست وثمانمائة^(١).

(١) كشف الظنون ج١ ص ١٠٩، ١١٠، ١١١

وفهرست دار الكتب المصرية، وفهرست مكتبة الأزهر الشريف.





الباب الثامن

الفصل الثاني

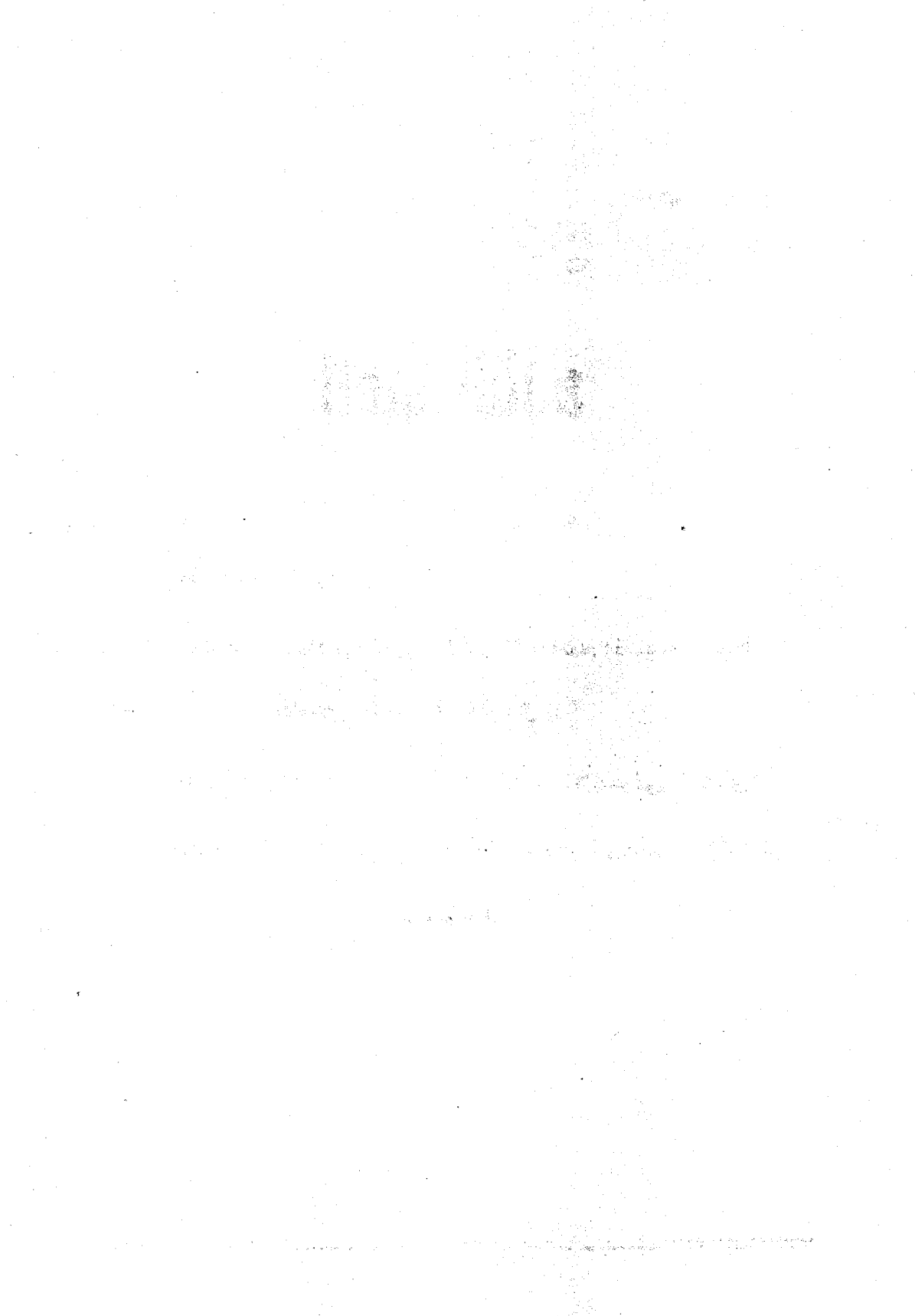
ويشتمل على:

التعريف بالمرادى المعروف بابن أم قاسم (نسبه - مولده -
تسميته بابن أم قاسم - تسميته بالمرادى).

علمه (ابن أم قاسم النحوى، الفقيه، الأصولى، المقرئ)

خلقه - رؤيته للنبي ﷺ - أسرة المرادى - شخصية المرادى





المرادى المعروف بابن أم قاسم

نسبه:

هو الحسن بن قاسم بن عبدالله بن على أبو محمد بدر الدين المعروف بابن أم قاسم المرادى المصرى المولد المغربى المحتد الفقيه المالكى النحوى اللغوى^(١).

مولده:

لم أر مؤرخًا تعرض لتاريخ ميلاده، وهذا شأن بعض العلماء حيث لم يعثروا له على تاريخ يحدد مولده.

ولكن ذكر السيوطى أنه (ولد بمصر)^(٢)، وغيره: المصرى المولد^(٣).

تسميته بابن أم قاسم:

نسبة إلى جدته من أبيه كانت تعيش فى بلاد المغرب فى مدينة أسفى الساحلية الواقعة على المحيط الأطلنطى فى المغرب، ولكن شاءت الأقدار أن يتنقل ولدها إلى مصر فصحبته، وكانت هذه المرأة على جانب كبير من الخلق والتدين والصلاح، فالتف الناس حولها وأجلُّوها وأكرموها واحترموها، ووضعوها فى مكان يليق بها فخارًا وإكبارًا.

وكان اسمها زهراء، ولاعتقادهم فيها حينما وفدت من المغرب سموها بالشيخة.

فلما ولد الحسن المرادى فى مصر وشب، وكان أكثر الناس التضافا بجدته، وكان أكثر حبًا وتقربًا وملازمة لها، لقبوه بها وقرنوا اسمها باسمه، فصار اسمها عنوانا عليه وشهرته تابعة لها يعرف ويتميز به عن غيره.

(١) راجع: بغية الوعاة للسيوطى ص ٢٢٦ وحسن المحاضرة ص ٢٣٠ وطبقات القراء لابن الجزرى ج١ ص ٢٢٧ والدرر الكامنة ج٢ ص ١١٦ رقم ١٥٤٦، وشذرات الذهب ج١ ص ١٦٠، وروضات الجنات ص ٢٢٥.

(٢) راجع: حسن المحاضرة للسيوطى ص ٢٣٠.

(٣) راجع: طبقات القراء ج١ ص ٢٢٧ وشذرات الذهب ج١ ص ١٦٠، وروضات الجنات ص ٢٢٥.

«المعروف بابن أم قاسم وهى جدته أم أبيه واسمها زهراء، وكانت أول ما جاءت من المغرب عرفت بالشيخة فكانت شهرته تابعة لها» اهـ^(١).

وقيل: إن هذه المرأة ليست جدته، إنما هى امرأة من بيت العز والسلطان والملك أحببت الحسن لخلقه وتقواه وحسن معاملته منذ صغره، وتبنته وادعت أنه ابنها واشتهر بذلك اسمه باسمها.

(الشهير بابن أم قاسم لامرأة تبنته تدعى أم قاسم من بيت السلطان) اهـ^(٢).

تسميته بالمرادى:

باطلاعى على كتب المؤرخين لم أعر على سبب تسميته بالمرادى، ولعل المؤرخين لم يهتموا بهذه التسمية فأهملوا سببها.

وأقول: ربما يكون نسبة إلى قبيلة مراد باليمن أو نسبة إلى جد له يسمى المرادى.

علمه:

ابن أم قاسم النحوى:

هو اللغوى التصريفى البارع، كان ابن أم قاسم فى النحو نابغة من نوابغه، أغرم به منذ صغره، وشغف بالتدوين والتصنيف.

فهو الإمام الذى خدم هذا الفن أكثر عمره واشتهر اسمه وطار صيته، حيث كانت الحاجة فى هذا العصر أدعى إلى نشاط حركتى التدوين والتصنيف، فبرزت شخصيته النحوية برونزا لا نظير له، وانكب وسهر الليالى على كتب السابقين فتأثر بهم، وأخذ ما حلّى له من اليواقيت النحوية وأزهاره الباسمة، فكانت نتيجة اطلاعه على آراء السابقين ومصنفاتهم، أنه أصبح علما من الأعلام القادرين على

(١) راجع: بغية الوعاة ص ٢٢٦، والدرر الكامنة ج ٢ ص ١١٦ رقم ١٥٤٦، وشذرات الذهب ج ٦ ص ١٦٠، وروضات الجنات ص ٢٢٥.

(٢) راجع: الدرر الكامنة لابن حجر ج ٢ ص ١١٦ رقم ١٥٤٦.

تخطى الصعاب، والبروز إلى الوجود في ثوب قشيب يحقق للنحو كل آماله وأمانيه.

فراه في كتبه نقل عن السابقين واهتم برأيهم واعتمد عليهم وناقش رأيهم في بعض المسائل، وليس هذا فحسب بل إنه تتلمذ على رجال عظام من أئمة النحو وكبرائهم أمثال أبي عبدالله الطنجي، والسراج الدمهورى وأبى زكريا الغمارى، والشيخ أبى حيان.

(وأخذ العربية عن أبى عبد الله الطنجى والسراج الدمهورى وأبى زكريا الغمارى وأبى حيان) اهـ (١).

فهؤلاء كانت لهم اليد الطولى على ابن أم قاسم حيث نبغ وتقدم واشتهر في فن النحو فتأثر واقتدى بهم وسار على طريقهم.

ولكن بالبحث رأيت أنه لم ينقل في كتبه عن شيوخه إلا عن شيخه أبى حيان. وأعلل ذلك بأنه كان من أفاضل الشيوخ وكان آخرهم، وأكثر ملازمة له (عن جماعة آخرهم أبو حيان) اهـ (٢).

وهكذا كان شأن ابن أم قاسم يتقلب هنا وهناك لينال الحظ الوفير من اللسان العربى القويم، وأغلب الظن أنه كان في منطقة شمال القاهرة حيث دفن هناك.

وفعلا أصبح نحوياً بارعاً نال إعجاب الجميع، وكان من أكابر عصره، نهل الكثير من مؤلفاته التى لا ينضب معينها سواء كانوا فى عصره أم بعده، وجميع مؤلفاته مصادر وثيقة لدى النحاة، ولقوة حرصه على تعلم النحو خرجت كتبه إلى الوجود مزهوةً بنفسها بما فيها من معان فياضة وآراء سديدة؛ فلذلك كثر الناقلون عنه.

«رأيت بخط العلامة شهاب الدين الأبلدى ما صورته: قال محمد بن أحمد

(١) راجع: بغية الوعاة ص ٢٢٦، حسن المحاضرة للسيوطى ٢٣٠ وطبقات القراء جا ٢٢٧ والدرر الكامنة ج ٢ ص ١١٦ رقم ١٥٤٦، شذرات الذهب جا ٦ ص ١٦٠، روضات الجنات ص ٢٢٥.

(٢) راجع طبقات القراء لابن الجزرى جا ١ ص ٢٢٧ رقم ١٠٣٨.

ابن حيدر الأنصارى معرفا للشيخ المرادى أنه شرح الجزولية والكافية الشافية والتسهيل، والفصول لابن معط، والحاجية النحوية والعروضية... ١٠هـ (١).

ابن أم قاسم الفقيه:

لم يكن المرادى حبيس فن واحد فقد كان مع ذلك فقيها في المذهب المالكي. درس الفقه وأتقنه، ونبغ فيه حتى صار إليه ناس للفتيا يعتدون برأيه، ويأتمرون بقوله، حتى إنه كان يجلس في بعض الأمكنة لمنح الناس درسه، والانتفاع به في أحكام الشريعة؛ وذلك لأنه تلقى عن علم من أعلام المذهب المالكي وهو الشرف المغيلي المالكي، فبث فيه روحه ولقنه أحكام الفقه وشرائعه.

«والفقه عن الشيخ شرف الدين المغيلي المالكي» ١٠هـ (٢).

فلم يلبث ابن أم قاسم أن بث روح الشريعة بين جلسائه ومستمعيه في أماكن خاصة فاستفاد منه الجميع وانتفعوا به.

ولكن لم يثبت أن ألف كتباً في الفقه المالكي.

ابن أم قاسم الأصولي:

لم يكتف ابن أم قاسم بالنحو والفقه المالكي بل نبغ أيضاً في علم الأصول، فكان أصولياً ماهراً متيناً فيه مجيداً، فكان لا يضمن بعلمه ولا يبخل به على أحد. هذا دأبه وعادته، لأنه كان تقياً ورعاً محباً للخير للناس عامة. وذلك أنه تلقى على شيخ من شيوخ الأصول وهو الشيخ شمس الدين بن اللبان.

«والأصول عن الشيخ شمس الدين بن اللبان» ١٠هـ (٣).

(١) راجع: الدرر الكامنة لابن حجر ج ٢ ص ١١٦ رقم ١٥٤٦.

(٢) راجع: بغية الوعاة للسيوطي ص ٢٢٦، وطبقات القراء لابن الجزري ج ١ ص ٢٢٧، والدرر الكامنة ج ٢ ص ١١٦ رقم ١٥٤٦، وشذرات الذهب ج ١ ص ١٦٠، وروضات الجنات ص ٢٢٥.

(٣) راجع: بغية الوعاة للسيوطي ص ٢٢٦، وطبقات القراء لابن الجزري ج ١ ص ٢٢٧، الدرر الكامنة ج ٢ ص ١١٦ رقم ١٥٤٦، وشذرات الذهب ج ١ ص ١٦٠، وروضات الجنات ص ٢٢٥.

ومع تفوقه لم يرد أنه صنف في علم الأصول، فهو كغيره من العلماء يتناولون جميع الفنون وينبغون في فن ويشتهرون به.

ابن أم قاسم المقرئ:

وأيضاً نبغ ابن أم قاسم في القراءات، وتفنن فيها وتبحر وأجاد، وكان له مجلس ينفذ إليه الكثير لتعلم القراءات والافتداء به، كما اقتدى هو بعلم من أعلام القراء الذي اتبع طريقه واهتدى بهديه، وهو الشيخ مجد الدين إسماعيل.

«قرأ القراءات على العلامة مجد الدين إسماعيل ابن الشيخ تاج الدين محمد البناكتي» اهـ (١).

وثبت أنه ألف كتاباً صغير الحجم، في وقف حمزة وهشام على الهمز على الشاطبية.

«وأفرد باب وقف حمزة على الهمز في مصنف وذكر فيه احتمالات أكثرها لا يصح...» اهـ (٢).

وأخيراً:

كان مجيداً في تصنيفه متفنناً فيه (وصنف وتفنن وأجاد) اهـ (٣).

ورأيت أن الأيدي لم تمتد إلى تحقيق مخطوطاته القيمة إلا في هذه الأونة، مع قوتها واتساع مداركها وتزويدها بالمعلومات الهامة.

فمد البعض يده إلى تحقيق الجنى الداني في حروف المعاني، والآخر إلى شرح التسهيل.

وبعون الله سأعمل على تحقيق شرحه لآلفية ابن مالك.

خلقه: كان ابن أم قاسم على خلق كبير صالحاً متديناً تقياً ورعاً يخاف الله

(١) راجع طبقات القراء لابن الجزرى ج١ ص ٢٢٧ رقم ١٠٣٨.

(٢) راجع طبقات القراء لابن الجزرى ج١ ص ٢٢٧ رقم ١٠٣٨.

(٣) راجع: بغية الوعاة للسيوطى ص ٢٢٦، وطبقات القراء لابن الجزرى ج١ ص ٢٢٧، والدرر الكامنة ج٢ ص ١١٦ رقم ١٥٤٦، وشذرات الذهب ج١ ص ١٦٠، وروضات الجنات ص ٢٢٥.

ويخشاه، كثير المروءة والتواضع غير مزاحم على المناصب، فقد وصل إلى ما وصل إليه من العلم والإجادة فيه دون أن يرتقى منصباً من المناصب.

وكان متعبداً حسن السمائل كثير المحاسن، عظيم الوقار والسكينة محمود السيرة جليل القدر ظاهر الخشوع كثير القناعة معظماً عند الخاصة والعامة، حسن العشرة رحب الصدر، متقرباً إلى الله عز وجل ولياً من أوليائه يكثر من قراءة القرآن والصلاة على النبي ﷺ. «وكان تقياً صالحاً» ١هـ (١).

رؤيته للنبي ﷺ:

وكان دائماً يجالس الناس ويحاضرهم في مسجد مصر القديمة وكانت له كرامات ظهرت على وجه البسيطة، فلقد رأى النبي ﷺ في منامه يحثه ويحضه على عمل الخير لرغبة الناس فيه وقربهم منه.

«وله كرامات كثيرة منها أنه رأى النبي ﷺ في النوم، فقال له: يا حسن اجلس. نفع الناس بمكان للحراب بجامع مصر العتيق بجوار المصحف» ١هـ (٢).

أسرة المرادى المعروف بابن أم قاسم:

ما وصل إلينا من كتب المؤرخين من أخبار هذه الأسرة لا يعدو مجرد إشارات عابرة. ولم يثبت أن المرادى حدثنا في هذا الشأن بما يضيء جوانبه ويظهر معالنه. ومن ثم لا نعرف ما إذا كان المرادى تزوج وأنجب أم لا.

وكان ما انتهى إليه من حديث آبائه وأجداده، ما قيل عن جدته كما سبق «المعروف بابن أم قاسم وهي جدته من أبيه، واسمها زهراء، وكانت أول ما جاءت من المغرب عرفت بالشيخة...» ١هـ.

شخصية المرادى:

أعنى بالشخصية هنا ما يمتاز به ابن أم قاسم من صفاته الخلقية والجسمية. أما الخلقية فقد ذكرتها.

(١) شذرات الذهب ج٦ ص ١٦٠، روضات الجنات ص ٢٢٥.

(٢) الدرر الكامنة لابن حجر ١١٦/٢ رقم ١٥٤٦ تحقيق الأستاذ محمد سيد جاد الحق.

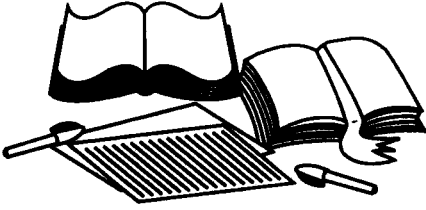
وأما الجسمية: فلم يرد فى كتب المؤرخين ما يصور لنا هذه الصفة. وكنت أود وأتمنى أن أقدم صورة واضحة لأسرة المرادى وبيئته التى عاش فيها وأن أظفر بالنصوص التى تعطينا ملامح وشخصية المرادى، ولكن لم يرد من ذلك شىء حتى يفسح الطريق لرسم صورته.

ويبدو أن هذا الأمر لم يكن يشغل بال الأقدمين من المؤرخين، وربما كان الحديث عن خاصة أسرته وبيئته يعد عندهم من لغو القول.

ففات بذلك علينا أشياء ثمينة لها أثرها الفعال فى تحقيق شخصيته.

أما شخصيته العلمية: فتنصب فى مؤلفاته وشروحه التى ركن إليها المتأخرون ونهلوا من معينها واستندوا على أقواله واعتدوا بأرائه ونقلوها عنه.

فهذا يدل على سعة مداركه وشخصيته العلمية الهامة التى تمثلت فى هذه المؤلفات.



الباب الثاني

الفصل الثالث

ويشتمل على:

شيوخ المرادى

تلاميذه

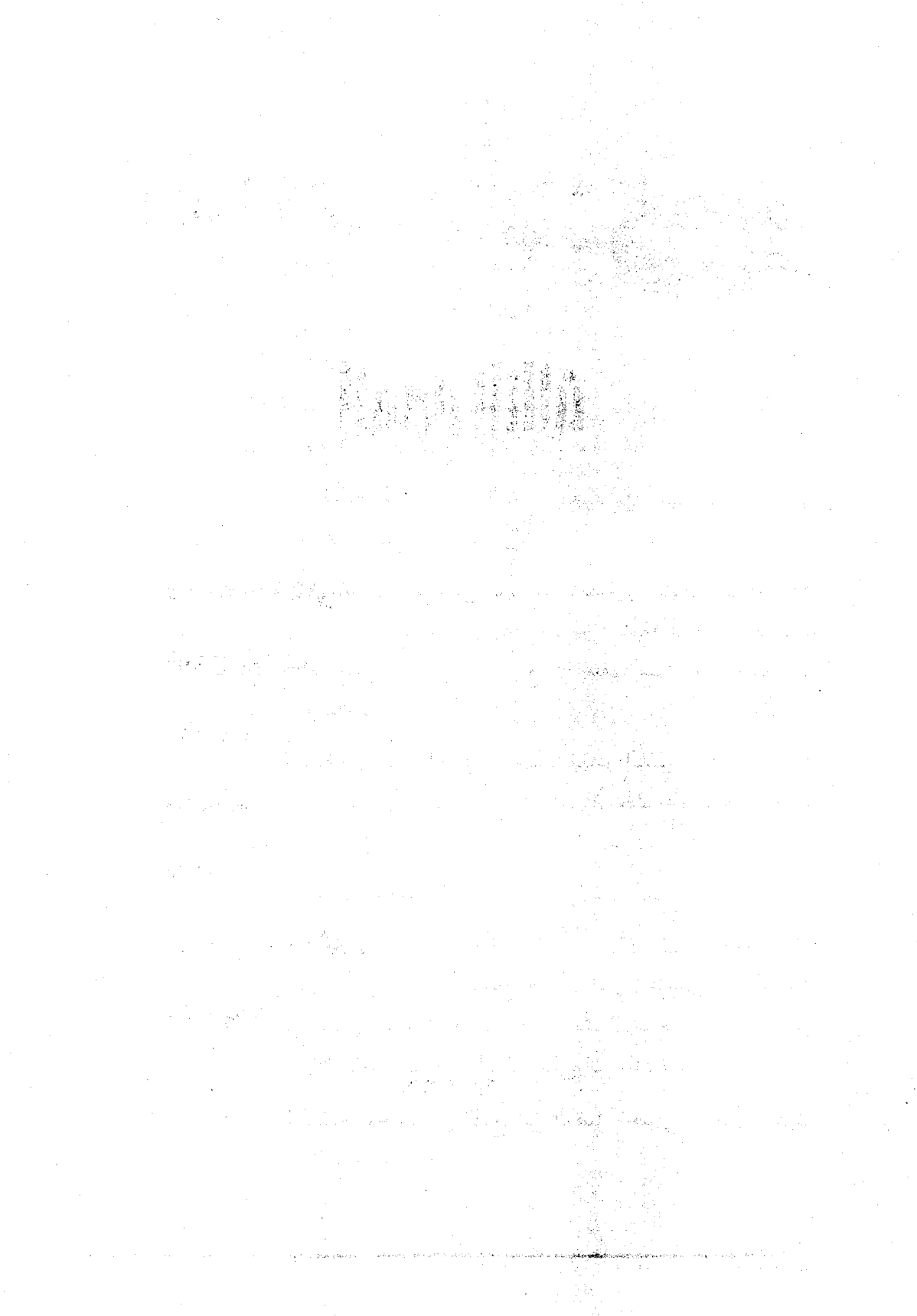
مؤلفاته

وفاته

نبذة عن سرياقوس

عام الوفاة





شيوخ ابن أم قاسم

نبغ الشيخ المرادى المعروف بابن أم قاسم، وذاع صيته واشتهر بين الخلق وبرع في النحو والفقه والأصول والقراءات، وله في كل فن خبرة، وأخذ عنه الكثير ونقلوا من كتبه، وذلك لدقة قوله وحصافة رأيه، ووضع الأمور في نصابها، ووزن رأيه بميزان العدل فرجحت كفته، وفاق الكثير من أقرانه. وذلك بفضل شيوخه الذين تلقى عنهم وتعلم على أيديهم وجلس في حلقات دروسهم، واستمد شعاع النور منهم على نهجهم، معضداً ذلك بأفكاره وآرائه ومقترحاته، وبالبحث لم ينقل إلا عن شيخه أبي حيان.

وسأذكر بعض شيوخ ابن أم قاسم الذين تتلمذ عليهم. حسب الترتيب الزمني في وفياتهم.

١ - أبو زكريا الغماري،

نسبه: هو - يحيى بن أبي بكر عبد الله الغماري التونسي أبو زكريا الصوفى.

مولده: قال السيوطي: ولد سنة ٦٤٣ ثلاث وأربعين وستمائة من الهجرة.

من حياته: تعلم العربية ومهر فيها، وانتفع من الكثير وأفاد الجمع من علمه بعربيته، وتقلب على أيدي العلماء وجلس في حلقاتهم طلباً للعلم والتحصيل، وكان بارزاً في العربية لامعاً بين أقرانه.

قال السيوطي: قرأ العربية بتونس على أبي الحسن بن العصفور وبدمشق على ابن مالك صاحب الألفية. وبالقاهرة على الشيخ البهاء بن النحاس، ومع ذلك كانت بضاعته في النحو مزجاة. وقال ابن حجر في الدرر الكامنة: أخذ عن عبد الحق بن سبعين، كتب عنه ابن سيد الناس وابن رافع. وكان غاملاً بالقراءة متقناً لها متفتناً فيها، ذاع أمره واشتهر بين الناس وعلا قدره وازدهر نجمه، حتى عين مقرئاً، فالتف حوله خلق كثير، وكان متوقداً الذكاء صافياً الذهن حريصاً على القراءة حرصاً لا يضاهيه أى حرص.

قال ابن الجزرى فى طبقات القراء: قرأ على بعض أصحاب الصايغ ورجع إلى بلاده، وأخبرنى غير واحد من أصحابه الواردين علينا من تلك البلاد أن ذهنه جيد واعتناؤه بالقراءات تام وحرصه زائد.

وكان متعمقاً فى الأدب مطلعاً عليه يميل إليه برغبة جذابة قوية، جعلته هذه الرغبة مضطراً لأن يقول الشعر ويترنم به، متغنياً بمصر وعظمتها ومجدها الخالد التليد.

قال فى الدرر الكامنة: ومن شعره:

بعينك هل أبصرت أحسنَ منظرًا على طول ما أبصرت من هَرَمَى مصر
أناخا بأعنان السماء وأشرفا على الأرض إشرافَ السماء أو النَّسْر
وقد وافيا نشزاً من الأرض عاليا كأنهما نهدان قاما على صدر

وهكذا كان الغمارى مفيداً قوياً نافعاً فى عربيته آميناً وحريصاً بكل ما يملك من قوة على فن القراءات ولايفوته أن يفخر ويتحدث عن مصر وقديمها - وبالبحث لم أعثر على اسم مؤلف من مؤلفاته.

وفاته: قال السيوطى، وابن حجر: مات أبو زكريا الغمارى فى ثالث عشر من ذى الحجة سنة ٧٢٤هـ أربع وعشرين وسبعمائة^(١).

٢ - أبو حيان الأندلسى:

نسبه: هو - محمد بن يوسف بن على بن يوسف بن حيان الإمام أثير الدين أبو حيان الأندلسى الغرناطى النفزى نسبة إلى نفزة - بفتح النون وهككون الفاء - قبيلة من البربر، فهو الغرناطى المولد والمنشأ والمصرى الدار.

مولده: ولد بمطبخشارش - مدينة فى حضرة غرناطة - فى أواخر شوال سنة ٦٥٤هـ أربع وخمسين وستمائة.

(١) بغية الوعاة للسيوطى ص ٤١٠، طبقات القراء لابن الجزرى ج ١ ص ٣٧٩ رقم ٣٨٦٩ والدرر الكامنة لابن حجر ج ٥ ص ٢٠٦ رقم ٥٠٥٩ تحقيق الأستاذ محمد سيد جاد الحق.

من حياته: أبو حيان نحوى عصره ولغويه ومفسره ومحدثه ومؤرخه وأديبه .

أخذ القراءات عن أبي جعفر بن الطباع، والعريبة عن أبي الحسن الأبدى وأبي جعفر بن الزبير وابن أبي الأحوص وابن الصائغ وأبي جعفر اللبلى، وبمصر عن البهاء بن النحاس وجماعة، وتقدم فى النحو، وأقرأ فى حياة شيوخه بالمغرب، وسمع الحديث بالاندلس وإفريقية والإسكندرية ومصر والحجاز من نحو أربعمائة وخمسين شيخاً، منهم أبو الحسين بن ربيع وابن أبي الأحوص والرضى والشاطبى والقطب القسطلانى والعز الحرانى .

وأجاز له خلق من المشرق والمغرب، منهم الشرف الدمياطى والتقى ابن دقيق العيد والتقى رزين وأبو اليمين بن عساكر .

وأكب على طلب الحديث وأتقنه وبرع فيه، وفى التفسير والعريبة والقراءات والأدب والتاريخ، اشتهر اسمه وطار صيته .

وأخذ عنه أكابر عصره وتقدموا فى حياته كالشيخ تقي الدين السبكي وولديه والجمال الأسنوى وابن أم قاسم وابن عقيل والسمين وناظر الجيش والسفاقسى وابن مكتوم وخلاتق .

قال الصفدى: لم أره قط إلا يسمع أو يشتغل أو يكتب أو ينظر فى كتاب، وكان ثبثاً قيماً عارفاً باللغة، وأما النحو والتصريف فهو الإمام المطلق فيهما، خدم هذا الفن أكثر عمره حتى صار لا يدركه أحد فى أقطار الأرض فيهما غيره . وله اليد الطولى فى التفسير والحديث وتراجم الناس، ومعرفة طبقاتهم وخصوصاً المغاربة، وأقرأ الناس قديماً وحديثاً وألقى الصغار والكبار وصار تلامذته أئمة وشيوخاً فى حياته، والتزم ألا يقرئ أحداً إلا فى كتاب سيبويه أو التسهيل أو مصنفاته .

وكان سبب رحلته عن غرناطة أنه حملته حدة الشيبية على التعرض للأستاذ أبى جعفر بن الطباع وقد وقعت بينه وبين أستاذه أبى جعفر بن الزبير واقعة فنال منه وتصدى للتأليف فى الرد عليه وتكذيب روايته، فرفع أمره إلى السلطان فأمر بإحضاره وتنكيله فاختمى ثم ركب البحر ولحق المشرق .

قال السيوطي: ورأيت في كتابه «النضار» الذي ألفه في ذكر مبدئه واشتغاله وشيوخه ورحلته. أن مما قوى عزمه على الرحلة عن غرناطة أن بعض العلماء رموه بالمنطق والفلسفة والرياضة والطبيعة. قال للسلطان: إني كبرت وأخاف أن أموت فأرى أن ترتب لي طلبه أعلمهم هذه العلوم، لينفعوا السلطان من بعدى، قال أبو حيان: فأشير إلي أن أكون من أولئك، ويرتب لي راتب وكسوة وإحسان فتمنعت ورحلت مخافة أن أكره على ذلك.

قال الصفدي: وقرأ على العَلَم العراقي وحضر مجلس الأصبهاني، وتمذهب للشافعي، وكان أبو البقاء يقول إنه لم يزل ظاهريا.

وقال ابن حجر. كان أبو حيان يقول: محال أن يرجع عن مذهب الظاهر من علق بذهنه. وكان يعظم ابن تيمية ثم وقع بينه وبينه في مسألة نقل فيها أبو حيان شيئا عن سيبويه، فقال ابن تيمية. وسيبويه كان نبي النحو!! لقد أخطأ سيبويه في ثلاثين موضعا من كتابه، فأعرض عنه ورماه في تفسيره النهر بكل سوء.

وقال الصفدي: وهو الذي جسر الناس على مصنفات ابن مالك ورغبهم في قراءاتها وشرح لهم غامضها وخاض بهم لججها.

وكان يقول عن مقدمة ابن الحاجب: هذه نحو الفقهاء. وكان له إقبال على الطلبة الأذكياء وعنده تعظيم لهم.

تولى تدريس التفسير بالمنصورية والإقراء بجامع الأقرم.

صفاته: قال الأذوقى: كان يفخر بالبخل كما يفخر الناس بالكرم، وكان ثبتا صدوقا حجة، سالم العقيدة من البدع الفلسفية والاعتزال والتجسيم، ومال إلى مذهب أهل الظاهر وإلى محبة علي بن أبي طالب، كثير الخشوع والبكاء عند قراءة القرآن، وكان شيخا طوالا حسن النغمة مليح الوجه ظاهر اللون مشربا بحمرة، منور الشيبة، كبير اللحية، مسترسل الشعر.

وكانت عبارته فصيحة لكنه في غير القرآن يعقد القاف قريبا من الكاف.

مصنفاته: منها:

١ - البحر المحيط في التفسير.

- ٢ - النهر مختصره فى مجلدين .
- ٣ - إتحاف الأريب بما فى القرآن من الغريب .
- ٤ - التذيل والتكميل فى شرح التسهيل مطول .
- ٥ - ارتشاف الضرب من لسان العرب - قال السيوطى : لم يؤلف فى العربية أعظم من هذين الكتابين ولا أجمع ، ولا أحصى للخلاف والأحوال وعليهما اعتمدت فى كتابى جمع الجوامع .
- ٦ - التنخيل الملخص فى شرح التسهيل للمصنف وابنه بدر الدين .
- ٧ - الأسفار الملخص فى شرح سيويه للصغار .
- ٨ - التجريد لأحكام سيويه .
- ٩ - التذكرة فى العربية ، أربعة مجلدات كبار .
- ١٠ - التقريب فى مختصر المقرب .
- ١١ - التدريب وشرحه .
- ١٢ - المبدع فى التصريف .
- ١٣ - غاية الإحسان فى النحو .
- ١٤ - شرح الشذا فى مسألة كذا فى النحو .
- ١٥ - اللمحة الشذرة فى النحو .
- ١٦ - الارتضاء فى الضاد والظاء .
- ١٧ - عقد اللائى فى القراءات على وزن الشاطبية وقافيتها .
- ١٨ - الحلل الحالية فى أسانيد القرآن العالية .
- ١٩ - نحاة الأندلس .
- ٢٠ - الأبيات الوافية فى علم القافية .
- ٢١ - منطق الخرس فى لسان الفرس .
- ٢٢ - الإدراك للسان الأتراك .

٢٣ - زهو الملك في نحو الترك .

٢٤ - الوهاج في اختصار المنهاج، للنووي . . . وغير ذلك .

ومما لم يكمل :

١ - شرح نصف الفية ابن مالك في مجلدين .

٢ - نهاية الإعراب في التصريف والإعراب .

٣ - أرجوزة خلاصة التبيان في المعاني والبيان .

٤ - أرجوزة نور الغبش في لسان الحبش .

٥ - مجاني الهصر في تواريخ أهل العصر .

وفاته: مات في ثامن عشرين صفر سنة ٧٤٥ خمس وأربعين وسبعمائة،
ودفن في مقبرة الصوفية^(١).

٢ - الشرف المغيلي:

نسبه: هو - عيسى بن مخلوف بن عيسى المغيلي الشيخ شرف الدين .

من حياته: كان عالماً من علماء المالكية، درس مذهب الإمام مالك ونبغ فيه،
والتف الجميع حوله يتفجعون به ويتلقون عنه، وولى مناصب دينية هامة، وكان
حكماً عدلاً يعطى الحقوق لذويها، حتى أحبه الناس وأكبروه وأجلوه لنزاهته
وحصافته .

قال ابن فرحون: كان من فضلاء المالكية وأعيانهم بالديار المصرية، وولى
قضاء المالكية بها فحمدت سيرته .

وكان من أعلام الأصول والفروع جليل القدر عظيم الشأن، انتقل إلى
العراق، ففاق الأقران وصحح كثيراً من المتون، وجلس الكثير في مجلسه وأذن

(١) بغية الوعاة للسيوطي ص ١٢١، وطبقات القراء لابن الجزري ج ١ رقم ٣٥٥٥، وطبقات
الشافعية للسبكي ج ٦ ص ٣١، والبدر الطالع للشوكاني ج ٢ ص ٢٨٨، وشذرات الذهب
لابن العماد ج ٦ ص ١٤٥ .

لهم بالتدريس ومنحهم إجازات، وكان همه وضع الأمور في نصابها، فكثرت
الملتفون حوله واقتدوا به ونهلوا من معينه.

قال خالد البلوى في رحلته: «شيخنا العالم الأوحد أبو الأصبح أحد الأعلام
الجلية وعلماء الملة إمام الأئمة، وعلم الأعلام في الفروع والأصول والكلام، مصيباً
في اختياراته من استقصاء واقتصار واستيفاء واختصار، فات قدره الأقدار في ضبط
الفوائد، ولقط الفرائد، فهو على الإطلاق العالم الصدر العالى القدر، رحل
للعراق، فأحرز خصال السباق، واكتسب بخطه الأصول العتاق، صحح متونه،
وحدق للصواب عيونه، وتبدو لها بشر ونشر كأنما تبلج وجه الصبح، أو نفع
العطر، سمعت فوائد من لفظه، وقيدت شوارد من حفظه، قرأت عليه بعض
مختصر الحلاب للعز النيلي المختصر الأكبر، وأذن لي في تدريسه اهـ.

صفاته: كان رجلاً عالى الهمة عظيم القدر، يمتاز بالكرم، والمروءة، وحسن
الأخلاق بصيراً بالأمور، ومحبة الناس له أئمن شيء عنده، كثير الاعتناء بنفسه في
بعد عن العجب والخيلاء، وكان ذا عقل راجح مفكر حصيف الراى، كثير الفضل
على الناس.

قال خالد البلوى: عالى القدر جمع إلى معارفه بين كرم ومروءة وظرف
وفتوة وروايات، وعقل وحصاة، وفضائل غير مستقصاة اهـ. وبالبحث لم أعثر
على مؤلف له.

وفاته: توفي رحمه الله سنة ٧٤٦هـ ست وأربعين وسبعمائة من الهجرة^(١).

٤ - المجد إسماعيل الششتري

نسبه: هو إسماعيل بن محمد بن عبد الله الششتري مجد الدين النحوى
المقرئ الأستاذ والششتري - نسبة إلى قريته ششتري.

من حياته: لم يتعرض مرجع من المراجع إلى تاريخ ميلاده، وكان إماماً عالماً
حافظاً عارفاً باللغة العربية مقرئاً ضابطاً متقناً للقراءات حتى صار شيخاً للقراء،
درس الأصول وبرز فيه وتفنن وأجاد.

(١) الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لابن فرحون ص ١٨٤، نيل الابتهاج
بتطريز الديباج لسيدى أحمد بابا التبتكى ص ١٨٩.

وتقلب في مناصب علمية ومختلفة وترأس مدارس علمية وظهرت حصافته، وهذا مما زاد من علو قدره وازدهار علمه بالقراءات وسمو اسمه، حتى سمع به خلق كثير، ووفدوا إلى مدرسته وتعلموا فيها وجلسوا في مجلسه ثم نقلوا ما حملوه إلى ذويهم ومن يلتف حولهم من طالبى الفن.

وكان كعادة غيره، تقلب على أيدي علماء عصره، فنهل من معينهم وتزود من علمهم وشرب منهم ما يشفى غليله ويروى ظمأه، وهذه طبيعة العالم الناجح الذى يريد أن ينتفع به الناس ويتزودوا به.

أخذ العربية عن جماعة وصحب العلاء القونوى، وأخذ عنه العربية والأصول وغير ذلك.

وأخذ القراءات وأتقنها وأجادها على الشطنوفى والتقى الصائغ، وبرع فى كل باب طرقة وفى كل فن اندمج فيه حتى أصبح العلامة الأوحد وأستاذ القراءة والنحو والأصول.

قال ابن الجزرى فى طبقات القراء: إمام صفة صلاح الدين بالصلاحية ثم خانقاه سرياقوس، شيخ القراء العلامة الأوحد الأستاذ المقرئ النحوى الأصولى الشافعى، برع فى القراءات والأصول والعربية، وكان شيخ القراءات بالمدرسة الفاضلية، مشهوراً بحسن القراءة وجودة الأداء. انتفع به جماعة. وبالبحث لم أعثر على اسم مؤلف له.

وأخذ عنه البدر ابن أم قاسم.

صفاته: كان رجلاً عالماً فاضلاً تقياً ورعاً محباً للخير والعلم والانتفاع به، كثير الإنفاق من أجله، وليس هذا بغريب عليه، بل هو قدوة لوالده الذى كان من كبار أولياء الله تعالى والناس يفتنون إلى قبره ويزورونه تبركاً به.

قال ابن الجزرى: كان والده من كبار الأولياء مدفون - بقبرته - ينعت بالشيخ تاج الدين البناكتى يزار ويحج إليه.

وفاته: قال السيوطى وابن الجزرى: مات سنة ٧٤٨ ثمان وأربعين وسبعمائة

من الهجرة^(١).

(١) بغية الوعاة للسيوطى ص ١٩٩، طبقات القراء لابن الجزرى ج ١ ص ١٦٨ رقم ٧٨١.

٥ - شمس الدين بن اللبان؛

نسبه: هو - محمد بن أحمد بن عبد المؤمن الشيخ شمس الدين بن اللبان
الدمشقي ثم المصري الشافعي الإمام العلامة المعروف بابن اللبان.

مولده: قال في شذرات الذهب: ولد سنة ٦٨٥ خمس وثمانين وستمائة من
الهجرة.

من حياته: كان عارفاً بالفقه والأصول والعربية، أديبا شاعراً، سمع بدمشق
من أبي حفص عمر بن المنعم بن القواس.

وقدم إلى الديار المصرية فأنزله ابن الرفعة بمصر وأكرمه إكراماً كثيراً، وسمع
بها من شرف الدين الدمياطي ومن عبدالرحمن بن عبدالقوى بن عبدالكريم
الختعمي، وحدث بالديار المصرية، وسمع الحديث، وتفقه على كثيرين، وبرع في
جملة الفنون، وزاول التدريس بزواوية في جامع عمرو بن العاص ثم بزواوية الإمام
الشافعي، وسار على طريق الشاذلية، وصحب ياقوت العرش المتصوف، فاشتهر
غير أنه تكلم كلاماً صوفياً يشعر بالاتحاد. فهاج عليه الفقهاء وحاكموه أمام قاضي
القضاة ثم استنقذه ابن فضل الله.

قال السبكي في طبقات الشافعية: تفقه على نجم الدين بن الرفعة وصحب
في التصوف الشيخ ياقوت بالإسكندرية، وكان الشيخ ياقوت المقيم بالإسكندرية
من أصحاب سيدى الشيخ أبى العباس المرسى صاحب سيدى الشيخ أبى الحسن
الشاذلى، وبرع ابن اللبان فقها وأصولاً ونحواً وتصوفاً، ووعظ الناس وعقد
مجلس التذكير بمصر، وبدرت منه ألفاظ يوهم ظاهرها ما لا شك في براءته منه،
فاتفقت له كاتبة شديدة ثم نجاه الله تعالى، ودرس بالآخرة بالمدرسة المجاورة
لضريح الشيخ الشافعي رضى الله عنه.

وفي شذرات الذهب، قال الحافظ زين الدين العراقي: أحد العلماء الجامعين
بين العلم والعمل، امتحن بأن شهد عليه بأمر وقعت في كلامه، وأحضر إلى
مجلس الجلال القزويني وادعى عليه بذلك فاستتيب ومنع من الكلام على الناس
وتعصب عليه بعض الخنايلة وتخرج به جماعة من الفضلاء.



وسمع منه الطلبة وخروج له شهاب الدين أحمد بن أيك الدمياطى جزءا من حديثه، وكان أدبيا شاعرا عالما بالعربية ذكيا فصيحاً متجعماً عن الناس هماما مهيباً.

صفاته: كان ابن اللبان لسنا فطنا ذا همة وقوة وصرامة وحزم، يميل إلى الجدل ولا يحاول الاندماج فى الناس وقد يرغب فى الابتعاد والانتقاص عنهم، ومع هذا كان محترماً مقدرًا بين الخلق يخافونه ويهابونه.

مؤلفاته: منها:

- ١ - ترتيب الام للإمام الشافعى ولم يبيضه.
- ٢ - واختصر الروضة ولم يشتهر لغلاقة لفظه.
- ٣ - ومختصر فى علوم الحديث.
- ٤ - وجمع كتابا فى النحو.
- ٥ - وكتاب فى التصوف.
- ٦ - وله تفسير لم يكمله.
- ٧ - وله كتاب متشابه القرآن والحديث تكلم فيه على طريقة الصوفية - وهو مختصر حسن تكلم فيه عن بعض الآيات والأحاديث المتشابهات.

وفاته: فى شنذرات الذهب وأخبار مصر والقاهرة وطبقات الشافعية والوفاءى بالوفيات: مات ابن اللبان بالطاعون فى شوال سنة ٧٤٩ تسع وأربعين وسبعمائة^(١).

٦ - سراج الدين الدمهورى:

نسبه: هو - عمر بن محمد بن على بن فتوح سراج الدين أبو حفص الغزوى الدمهورى المصرى الشافعى.

مولده: قال ابن الجزرى فى طبقات القراء: مولده بعد الثمانين وستمائة من الهجرة.

(١) حسن المحاضرة للسيوطى ج١ ص ١٨٠، الأعلام للزركلى ج٣ ص ٨٥٣، وشنذرات الذهب لابن العماد ج٦ ص ١٦٣، وعصر سلاطين المماليك لمحمود رزق ج٤ ص ١١٨، والوفاءى بالوفيات للصفدى ج٢ ص ١٦٨ رقم ٤٢٥.

من حياته: كان عالماً مفضلاً متقناً جامعاً للعلوم، تنقل بين يدي العلماء في كثير من الفنون وجلس في حلقاتهم، واستمع إلى دروسهم، وناقش وعارض في مجلس شيوخه في سبيل الوصول إلى ما تصبو إليه نفسه من الحصول على أكبر قدر من العلوم والفنون، فجلس في حلقات النحو والقراءات والحديث والفقہ متلقياً عن شيوخ وثق فيهم، وبرع على أيديهم.

أخذ العربية عن الشيخ شرف الدين محمد بن علي الحسنى الشاذلى، ورين التقى ابن الصائغ أيضاً وغيره، وأخذ القراءات عن الشيخ شرف الدين بن الشواء الضرير بالإسكندرية وعن التقى الصائغ، والمعاني عن الجلال القزوينى، والأصول عن العلاء القونوى، والفقہ عن جماعة منهم العلامة نور الدين على بن يعقوب القرشى البكرى، وسمع من الحجار والشريف والموسوى، وأذن له بالإفتاء جماعة آخرهم الشيخ شمس الدين الأصبهانى، وبرع في الأصول ونبغ فيه حتى صار أستاذاً يعتد به ويؤخذ عنه.

ودرس في أماكن مختلفة ومتعددة، وصحب القونوى وقرأ عليه مختصر ابن الحاجب وتلخيص المعانى والبيان، ولم يجد بداً من أن يعمل على منفعة الناس وطلابه ورواده، فكان ينتقل إلى المكان الأكثر نفعا لهم، ويلقى المتاعب والصعاب في سبيل إفادة جمع غفير من الخلق، فأحبه الجميع وأحاطوا به حتى سمي بالعلامة الأوحده، وصار شيخاً للقراءة والكل يستمع لحديثه ويعمل بإفتائه.

قال ابن الجزرى: «العلامة الأوحده المقرئ الفقيه المفتى شيخ القراء» وحرصه على إفادة الجمع، أقرأ بمكة والمدينة وأفاد الكثير من الناس.

وحدث عنه أبو اليمن البصرى، ومع كل هذا كان يبخل بعلمه، وقد خلف حمل بعير من كتبه دون الانتفاع بها، وهلكت دون أن تملكها اليد التي تعمل على ضمها وجمعها.

قال ابن الجزرى في طبقات القراء: «وأقرأ القراءات بالحرمين الشريفين وأفاد، وكان ضنيناً بعلمه وخلف جملة من الكتب والدنيا وهلكت بعده فلم ينتفع بها».

وإني أنظر إلى هذا العالم الأصولي الذي أصبح شيخا للقراء، الفقيه صاحب الفتوى، الذي ذاع صيته وطار اسمه بين الخلق وفي الأرض المكرمة، ومع كل هذه المنح الربانية العظيمة. كيف يضمن بما أعطاه الله وأسبغ عليه من نعمة العلم؟

يخيل إلى أنه كان يحب المحافظة والحرص كل الحرص على ما وهبه الله وعلى كل ما يقتنيه وتضمه مكتبة منزله. وبالبحث لم أعثر على اسم مؤلف له.

وفاته: قال ابن حجر في الدرر الكامنة: مات سراج الدين الدمهورى سنة ٧٥١ إحدى وخمسين وسبعمائة من الهجرة.

وقال الفاسى: هذا وهم بل مات فى يوم الثلاثاء ثالث عشر ربيع الأول سنة ٧٥٢هـ اثنتين وخمسين وسبعمائة.

وقال ابن الجزرى فى غاية النهاية: توفى بمكة شهر ربيع الأول سنة ٧٥٢هـ اثنتين وخمسين وسبعمائة^(١).

٧ - أبو عبد الله الطنجى:

تصفحت المراجع فلم أعثر له على ترجمة، وقال السيوطى فى كتاب بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة ص ٢٩٤: أبو عبد الله الطنجى شيخ من أهل النحو نقل عنه أبو حيان فى الارتشاف وذكره هكذا.

(١) طبقات القراء لابن الجزرى ج١ ص ٥٩٧ رقم ٢٤٣٢، بغية الوعاة للسيوطى ص ٣٦٣ شذرات الذهب لابن العماد ج١ ص ١٧٢، الدرر الكامنة لابن حجر ج٢ ص ٢٢٣.

تلاميذ المرادى المعروف بابن أم قاسم

لقد تأثر ابن أم قاسم بعلماء عصره وتلمذ على أيديهم وتلقى عنهم وجلس في حلقات دروسهم، فما دام قد تأثر بالغير ونبغ عن طريقهم، فلا بد أن يكون قد خرج أجيالا برزوا إلى المجتمع تأثروا به وتلمذوا عليه وجلسوا في حلقات درسه، وأفادوا غيرهم بما وهبهم الله من نعم العطاء.

وأقول: بعد البحث والاستقصاء لم أجد نصا في كتب التاريخ يذكر فيه من تلمذ على ابن أم قاسم سوى جلال بن أحمد المعروف بالتباني، ولم أتمكن من الحصول على أى مؤلف للشيخ جلال التباني حتى أحكم بأنه نقل عن شيخه أم لا.

فعلى ذلك اتخذته تلميذا له - وأيضا ابن هشام - وإن كان لم يثبت أنه تلمذ عليه - فإنه نقل عنه وهو في عصره.

وسأذكر بعض التلاميذ الذين تأثروا بابن أم قاسم وأخذوا عنه.
وذلك حسب الترتيب الزمني في وفياتهم.

١ - ابن هشام الأنصارى:

نسبه: هو - عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصارى الشيخ جمال الدين الحنبلى النحوى المصرى الفاضل العلامة المشهور أبو محمد.
مولده: قال ابن حجر فى الدرر الكامنة: ولد فى ذى القعدة سنة ٧٠٨ هـ ثمان وسبعمائة.

من حياته: لزم الشيخ الشهاب عبداللطيف بن المرحل وتلا على ابن السراج، وسمع من أبي حيان ديوان زهير بن أبي سلمى ولم يلازمه ولا قرأ عليه، وحضر دروس الشيخ تاج الدين التبريزى، وقرأ على الشيخ التاج الفاكهى شرح الإشارة له إلا الورقة الأخيرة، وتفقه للشافعى ثم اندمج فى المذهب الحنبلى فحفظ مختصر الخرقى فى دون أربعة أشهر وذلك قبل موته بخمس سنين.

وأثقت العربية ففاق الأقران بل الشيوخ، وحدث عنه ابن جماعة بالشاطبية وتخرج به جماعة من أهل مصر وغيرهم.

وتصدر للتدريس ونفع الطالبين وانفرد بالفوائد الغريبة والمباحث الدقيقة والاستدراكات العجيبة والتحقيق البارع والاطلاع المفرط والاعتدال على التصرف فى الكلام والملكة التى يتمكن من التعبير بها عن مقصوده بما يريد مسهبا وموجزا.

وكان ابن هشام من كبار علماء اللغة العربية، اشتهر بالتحقيق وسعة الاطلاع والاعتدال على التصرف فى الكلام، وذاع صيته فى العالم الإسلامى وطارت مصنفاته فى غالب الديار.

قال ابن خلدون فى ابن هشام:

مازلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه.

مخالفته لأبى حيان،

قال الشوكانى فى البدر الطالع: كان كثير المخالفة لأبى حيان شديد الانحراف عنه، ولعل ذلك - والله أعلم - لكون أبى حيان كان منفردا بهذا الفن فى ذلك العصر غير مدافع عن السبق فيه، ثم كان المنفرد بعده هو صاحب الترجمة - ابن هشام - وكثيرا ما ينافس الرجل من كان قبله أو بالتمكن من البلوغ إلى ما لا يبلغ إليه، وإلا فأبو حيان هو من التمكن من هذا الفن بمكان، ولم يكن للمتأخرين مثله ومثل صاحب الترجمة.

وهكذا نافس أبو حيان الزمخشري فأكثر من الاعتراض عليه فى النحو لكون الزمخشري ممن تفرد بهذا الشأن وإن لم يكن عصره متصلا بعصره.

وهذه دقيقة ينبغى لمن أراد إخلاص العمل أن يتنبه لها فإنها كثيرة الوقوع بعيدة الإخلاص.

صفاته: كان ابن هشام يميل إلى التواضع ويعطف على أقربائه ويبرهم ويعطى الفقراء والمحتاجين ويشفق عليهم. وكان ذم الأخلاق، رقيق القلب، سهلا لنا وديعا يحب التعامل مع الناس.

ما انتفع به ابن هشام من المرادى: قالوا: إن ابن هشام استفاد من المرادى وتأثر به، وظهر هذا الأثر فى الجزء الأول من كتابه المسمى بمغنى اللبيب فى

مواضع متعددة، فنقل لفظه أو اقتبس معناه معتمدا عليه وذلك من كتاب ابن أم قاسم المسمى بالجنى الدانى فى حروف المعانى .

مصنفاته: منها:

١ - معنى اللبيب عن كتب الأعراب فى النحو - منه نسخ فى أكثر مكاتب أوروبا، ودار الكتب المصرية، وطبع فى طهران سنة ١٢٧٤ وفى مصر مرارا . . وله عدة شروح:

أ - شرح للدمامينى .

ب - شرح للشمنى .

ج - شرح للدسوقى .

د - شرح للأمير .

٢ - قطر الندى وبل الصدى من أهم كتب النحو - عليه شرح المؤلف . طبع بمصر وتونس مرارا، واهتم الإفرنج به فنقله كوجيار إلى الفرنسية، وطبع فى ليدن سنة ١٨٨٧م وعليه شروح كثيرة .

٣ - الإعراب عن قواعد الإعراب . فى النحو - منه نسخة خطية فى برلين وغوطا . وله شروح .

٤ - شذور الذهب فى النحو - طبع مرارا، وله شروح أكثرها مطبوع .

٥ - موقد الأذهان وموقف الوسنان . فى أغوص مسائل النحو، منه نسخ خطية فى برلين وباريس ودار الكتب المصرية .

٦ - ألغاز نحوية - طبع بمصر .

٧ - الروضة الأدبية فى شواهد علوم العربية - عول فيها على ابن جنى، وهو فى برلين .

٨ - الجامع الصغير . فى النحو - بباريس وفى الخزانة التيمورية . وعليه شروح .

٩ - التوضيح على ألفية ابن مالك . مجلد .

- ١٠ - رفع الخصاصة عن قراءة الخلاصة - أربعة مجلدات .
 - ١١ - عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب - مجلدان .
 - ١٢ - التحصيل والتفصيل لكتاب التذيل والتكميل - عدة مجلدات .
 - ١٣ - شرح التسهيل - مسودة .
 - ١٤ - شرح الشواهد الكبرى .
 - ١٥ - شرح الشواهد الصغرى .
 - ١٦ - القواعد الكبرى والصغرى .
 - ١٧ - الجامع الكبير والصغير .
 - ١٨ - شرح اللمحة لأبى حيان .
 - ١٩ - شرح بانف سعاد .
 - ٢٠ - شرح البردة .
 - ٢١ - التذكرة، خمسة عشر مجلدا .
 - ٢٢ - المسائل السلفية فى النحو . وغير ذلك
- وله عدة حواش على الألفية والتسهيل ورسائل وكتب أخرى متفرقة فى مكتبات أوروبا .
- وفاته: قال ابن حجر والسيوطى والشوكانى: مات ليلة الجمعة خامس ذى القعدة سنة ٧٦١ إحدى وستين وسبعمائة^(١) .

٢ - جلال التبانى:

نسبه: هو - جلال بن أحمد بن يوسف التيزينى - بكسر الفوقانية والزاي وقبلها وبعدها تحتانية ساكنة - المعروف بالتبانى - بمشاة ثم موحدة ثقيلة - لنزوله التبانة ظاهر القاهرة . جلال الدين ويقال اسمه رسولا .

(١) تاريخ آداب اللغة العربية لجورجى زيدان . تعليق الدكتور شوقى ضيف ج٣ ص ١٥٤ ، بغية الوعاة للسيوطى ص ٢٩٣ ، وحسن المحاضرة للسيوطى ج١ ص ٢٣ ، الدرر الكامنة لابن حجر ج٢ ص ٤١٥ ، رقم ٢٢٤٨ ، شذرات الذهب لابن العماد ج٦ ص ١٩١ ، البدر الطالع للشوكانى ج١ ص ٤٠١ .

من حياته: قدم القاهرة فأقام بمسجد التبانة فغلب عليه نسبه إليها. وتقلب بين يدي العلماء. قال الحافظ ابن حجر في الدرر الكامنة: قدم القاهرة قبل الخمسين، وسمع في البخارى من الشيخ علاء الدين التركمانى، وأخذ عنه وعن القوام الإتقانى، وأخذ في العربية عن ابن أم قاسم والقوام والإتقانى والشيخ جلال الدين بن هشام وابن عقيل، وبرع في الفنون مع الدين والخير. وكان فقيها أصوليا نحويا بارعا وأفتى ودرس سنين، وولى وكالة بيت المال ونظر الكسوة ومشيخة خانقاه شيخون.

وانتهت إليه رياسة الحنفية في زمانه، وعرض عليه القضاء غير مرة فأصر على الامتناع. وقال: هذا فن يحتاج إلى دراية ومعرفة إصلاح ولا يكفي فيه الاتساع في العلم.

ودرس بالضرغتمشية والألجھية ومدرسة الجائى وكتب على الفتوى. ومن أخذ عنه ولده الشيخ شرف الدين، والشيخ عز الدين الحاضرى الحلبي.

وكان له صلة بالأمرء والأكابر، وعظم وضحخ وتردد الناس إلى بابه وهو مع ذلك ملازم للاشتغال والأشغال مع الديانة والصيانة.

وكان شديد الحرص على ملاقة العلماء والاجتماع بهم وملازمته لهم، لأنهم كانوا سببا في نبوغه وشهرته وعظمته وعلو قدره.

صفاته: كان محبا في السنة حسن العقيدة شديدا على الإلحادية والمبتدعة، وكان ذا همة عالية ومكارم أخلاق، كثير البر على الناس عطوفا عليهم، كثير الصدقة على الفقراء والمحتاجين، وكان له حرمة في الدولة وكلمة مسموعة.

مصنفاته: وصنف تصانيف منها:

- ١ - المنظومة في الفقه.
- ٢ - شرح المنظومة في الفقه - في أربعة مجلدات.
- ٣ - شرح المشارق.

- ٤ - شرح المنار.
- ٥ - شرح التلخيص.
- ٦ - اختصر شرح مغلطاي على البخارى - قال ابن حجر العسقلانى: رأيتُه بخطه.
- ٧ - له تصنيف فى منع تعدد الجمع.
- ٨ - تصنيف فى أن الإيمان يزيد وينقص.
- ٩ - له كتاب حلق فيه على البزدوى.

وفاته: قال السيوطى فى بغية الوعاة وابن العماد فى شذرات الذهب: مات بالقاهرة فى ثالث عشر رجب سنة ٧٩٣ ثلاث وتسعين وسبعمائة عن بضع وستين سنة^(١).

مؤلفاته

مؤلفات ابن أم قاسم:

للمرادى مؤلفات بذل فيها كل جهده وكرس حياته من أجلها. فدرس كتب السابقين وتفحصها. فاقنتف منها أرهاها وجنى ما أعجبه من ثمارها. وأضاف ذلك إلى ماحوته قريحته وجاد به تفكيره. فأعجب المعاصرين والخلف فاعتمدوا على مؤلفاته ونقلوا منها وكانت مصدرا لكل باحث ومنارة لكل من يريد أن يسترشد. فنهلوا من معينه الذى لا ينضب ومن علمه الذى لا ينفد. ومن ذلك:

- ١ - الجنى الدانى فى حروف المعانى.
- ٢ - شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك.
- ٣ - شرح ألفية ابن مالك.

(١) بغية الوعاة للسيوطى ص ١٢٣، وحسن المحاضرة للسيوطى ج ١ ص ٢٠٠، والدرر الكامنة لابن حجر ج ٢ ص ٨٢، شذرات الذهب لابن العماد ج ٦ ص ٣٢٧، البدر الطالع للشوكانى ج ١ ص ١٨٦، وروضات الجنات للخوانسارى ص ١٦٢.

- ٤ - شرح باب وقف حمزة وهشام على الهمز من الشاطبية.
 - ٥ - شرح المقصد الجليل فى علم الخليل (وتسمى مقدمة ابن الحاجب فى علم العروض).
 - ٦ - شرح المفيد على عمدة المجيد فى علم التجويد للسخاوى.
 - ٧ - رسالة فى الجمل التى لا محل لها من الإعراب.
 - ٨ - شرح المفصل للزمخشرى فى النحو - لم أعثر عليه.
 - ٩ - شرح الاستعاذة والبسملة، قال السيوطى: قلت: وشرح الاستعاذة والبسملة كراس ملكته بخطه - لم أعثر عليه.
 - ١٠ - تفسير القرآن الكريم فى عشرة مجلدات أتى فيه بالفوائد الكثيرة وإعراب القرآن - لم أعثر عليه ..
 - ١١ - شرح الجزولية. - لم أعثر عليه ..
 - ١٢ - شرح الكافية الشافية - لم أعثر عليه ..
 - ١٣ - شرح الفصول لابن معط - لم أعثر عليه ..
 - ١٤ - شرح الحاجية النحوية - لم أعثر عليه ..
- وسأذكر نبذة موجزة عن كل مؤلف عثرت عليه فى المكتبات .. وهى:

أولاً - كتاب الجنى الدانى فى حروف المعانى؛

هو كتاب مخطوط مودع بدار الكتب المصرية تحت أرقام ٥٤١، ٣٨١ عام، وطلعت، وتيمور، ويحتوى على ١٤٢ ورقة ومسطرته ١٩ سطرا.

أوله «بسم الله الرحمن الرحيم

رب يسر ياكريم. الحمد له. بجميع محامده، وصلاته وسلامه على سيدنا

محمد خاتم أنبيائه .. وبعد

فإنه لما كانت مقاصد كلام العرب على اختلاف صنوفه مبنيا أكثرها على

معانى حروفه صرفت الهمة إلى تحصيلها .. إلخ».

حقا إنه كتاب قيم عظيم طرق صاحبه فيه الأبواب الموصدة ففتحها على مصراعها، حيث أثار للقارئ طريق الهداية، فقد دقق كلامه، ووضع نصب عينه الحروف ومعانيها فكشف عن غامضها، ويسر الوقوف عليها. وذكرها جملة وتفصيلا، وهي مع قلتها كثر درها وبعد غورها.

فقرّب البعيد وسهل ما صعب منها، وجعله في متناول أيدينا وسماه الجنى الدانى فى حروف المعانى.

ويحتوى هذا الكتاب الذى ندر وجوده وقل ما يماثله أو يضاهيه - على مقدمة وخمسة أبواب، واشتملت المقدمة على خمسة فصول.

بين فى الفصل الأول حد الحرف، وفى الثانى لماذا سُمى حرفا؟ وفى الثالث فى جملة الحرف ومعانيه وأقسامه. حتى إنه قال: إن النحويين جعلوا للحرف خمسين معنى.

وفى الرابع فى بيان عمله، وقال: إنه عامل وغير عامل، والخامس فى عدة الحروف وقال: إن بعض النحويين قالوا: إن جملة المعانى ثلاثة وسبعون حرفا، ذكر بعضهم نيفا وتسعين حرفا.

ولقد وقف ابن أم قاسم. على كلمات آخر مختلف فى حرفيتها ترتقى لها عدة الحروف إلى المائة، وهى منحصرة فى خمسة أقسام وجعل لكل قسم بابا.

فالباب الأول فى الأحادى، وهى أربعة عشر حرفا. الهمزة، والباء، والتاء، والسين، والشين، والفاء، والكاف، واللام، والميم، والنون، والهاء، والواو، والألف، والياء، وقد جمعها ابن أم قاسم فى كتابه هذا فى قولك « بكشف سألتمونها».

ثم بدأ بالهمزة مفصلا ضاربا الأمثلة من القرآن الكريم وأشعار العرب عارضا رأى النحاة فيما يدور فى هذا الموضوع وما يطرأ عليه من تغيير.

ثم عرض الباء موضحا معانيها رائدة وغير رائدة.

وقد يعتمد على رأى سيويه فى عرضه للكلام، فمثلا قال: رد كثير من المحققين سائر معانى الباء إلى معنى الإصاق، كما ذكر سيويه، وجعلوه معنى لا يمارقها....

وهكذا. عارضا ما فى الباب الأول من حروف المعانى مع توضيح وإزالة الغموض وإبراز المحاسن وفى بعض الأحيان يسأل ويجيب ليقرب المعانى إلى ذهن القارئ مزيلا ما فيه من شبهات، وقد يذكر تنبيهات عقب كل قسم من الأقسام، لإبداء ملاحظاته، أو توضيح ما أشكل، ولإظهار ما أبهم. عارضا فيه رأى النحاة.

فمثلا. فى تنبيه له «لام الاستغاثة» قيل: هى رائدة. فلا تتعلق بشيء، وقيل: ليست رائدة فتعلق.

وعلى هذا: ففى ما يتعلق به قولان: أحدهما أنه الفعل المحذوف، وهو اختيار ابن عصفور والثانى: أنه حرف النداء، وإليه ذهب ابن جنى، وذهب الكوفيون إلا أن هذه اللام بقية ال. . وهكذا يوضح ويبين.

وكثيرا ما يعتد برأى ابن مالك ويؤيده، ويعتمد على ابن الناظم فى شرحه للألفية وغير ذلك من النحاة البارزين المشهورين أمثال الأخفش وابن الأنبارى والزجاج والمبرد وابن يعيش وغيرهم.

ثم انتقل إلى الباب الثانى، وهو الثنائى وقسمه إلى ضربين: ضرب متفق عليه ومختلف فيه وجميع ذلك ثلاثة وثلاثون حرفا وهى: إذ، وأل، وأم، وإن، وأو، وأى، وبلى، وإذا. . إلخ

ثم ذكرها على الترتيب مبينا معانيها وأغراضها عارضا رأى النحاة مؤيدا ما يراه متفقا والمقصود، مستشهدا بكتاب الله وأشعار العرب.

ثم ينتقل إلى الباب الثالث فى الثلاثى، وهو ضربان: متفق عليه ومختلف فيه وجملة ذلك أربعة وثلاثون حرفا، وهى: أجل، وإذن، وإذا، وإلا، وإلى، وإما. . إلخ، ذكرها مرتبة مبينا معانيها وما يتعلق بها ضاربا لذلك الأمثلة.

وقد يذكر فوائده عقيب بعض المسائل، ليعرض فيها رأى النحاة فى إيجاز واقتصار، ليقف القارئ على رأى النحاة فى مسألة ما.

فمثلا قال: فائدة فى «لات» قرئ «ولات حين مناص» بفتح التاء وضمها وكسرهما والفتح هو المشهور، والوقف عليها بالتاء عند سيويه والقراء، وابن كيسان والزجاج، وبه وقف أكثر القراء وبالهاء عند الكسائى والمبرد وبه قرأ الكسائى.

ثم انتقل إلى الباب الرابع في الرباعي، وهو ضربان: متفق عليه ومختلف فيه وجملته تسعة عشر حرفاً وهي:

إذما، وآلا، وأما، وإما إلخ. ثم ذكرها أيضاً على الترتيب. بسطها بأسلوبه بسطاً يزيل كل شبهة.

وقد اعتمد على أبي حيان، واعتد برأيه معارضاً رأى ابن مالك، قال في «حتى»: ولا يجوز أن تقول: أكلت السمكة حتى نصفها أو ثلثها، قال الزمخشري: لأن الفعل المتعدى بها الغرض منه أن ينقض شيئاً فشيئاً حتى يأتي عليه. وقال ابن مالك لا يلزم واستدل بقول الشاعر.

عَيَّنْتُ لَيْلَةً فَمَارَلْتُ حَتَّى نَصَفْتُهَا رَاجِئاً فَعُدْتُ يَتُوساً

قال الشيخ أبو حيان، ولا حجة له في هذا البيت . . . إلخ

ثم انتقل إلى الباب الخامس في الخماسي: وهو ثلاثة أحرف، واحد متفق على حرفيته وهو «لكن»، واثنان فيهما خلاف وهما «أنتما وأنتن» ذكر ذلك مفصلاً.

وكان يعقب كل قسم من الأقسام بقوله: «والله أعلم».

وفي نهاية كتابه قال: وذكر بعضهم أن «كان» الزائدة حرف، وكذلك «أصبح» وأمسى» في قول العرب: «ما أصبح أبردها وما أمسى أذفاها» قال: لأن الأفعال لا تزداد.

وقد كان حق هذه الألفاظ أن أذكرها في باب الثلاثي والرباعي، وإنما أهملت ذكرها هناك لشهرتها وغرابة القول بحرفيتها.

وهكذا كان كتاب الجنى الداني في حروف المعاني بحراً فياضاً لمن أراد أن يرتوى، ولبسماً شافياً لمن أراد أن يستشفى، ومعينا لا ينضب لمن أحب تزويد نفسه.

فرى ابن هشام في كتابه مغنى اللبيب عن كتب الأعراب، قد أدلى بدلوه، ونهل من معينه وسار على نهجه واتبع طريقته.

ثانيا - شرح «تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد» لابن مالك:

شرحه ابن أم قاسم، وهو كتاب مخطوط في مجلدين ووقع مرة أخرى في ثلاثة مودع بدار الكتب المصرية ومكتبة الأزهر تحت أرقام ٦٥٣٠ طلعت - ٦٣ - ١٢٦٢.

أوله: «بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله على التوفيق لحمده... إلخ». وهو كتاب ضخيم قيم جمع بين دفتيه قواعد النحو وأسرارها بابتكار يدل على تعمق في النحو، واستكشاف لمخباته، وإحاطة بأوابده.

وهو الفيصل تستحکم الفكرة عنده فيبررها مدعومة بالدليل النقلى والنظرى. فعلق ابن أم قاسم على التسهيل تعليقا يفيد المعنى ويبين المراد، وقد ذيله بفوائد جمة تكشف مقاصده، وتفصح عن مكنونه.

ولكنه مال إلى عدم الإكثار والإسهاب، بل وضع الأمر في نصابه دون ملل أو خلل فبدأ أول ما بدأ بشرح الكلام على حسب طريقة ابن مالك، عارضا آراء النحاة وخلافاتهم، فيعرض أولا كلام المصنف ثم يعقبه بشرحه الوافى المختصر حتى يتسنى للقارئ أن يفهمه دون جهد ونصب وعناء.

شافعا ذلك بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية وأمثال العرب وأشعارهم. وقد يعرض تلخيصا بعد سرد المسألة وشرحها ورأى العلماء فيها، ليقربها إلى الأفهام.. فقال في إلحاق نون الوقاية بقد وقط:

«وتلخص من نقل الكوفيين أن من جعلهما اسمى فعل. قال: قدنى وقطنى بالنون وتكون الياء فى موضع نصب، ومن جعلهما بمعنى حسب. قال: بغير نون».

وقد يأتى بالشاهد ثم يعلق عليه برأيه ورأى النحاة، تسهيلا وتقريبا إلى الأذهان وإزالة الشبهات ورفع الغموض الذى يسيطر على الشاهد، فيبرزه فى صورة براءة تصل إلى مدارك المتعلم والقارئ دون تعب ومعاناة.

وفى باب إن وأخواتها بين الطريق الذى سار عليه ابن مالك فى اقتدائه بالنحاة فقال فى إن وأخواتها: «عد المصنف هذه الأحرف خمسة لأن أن المفتوحة فرع من إن المكسورة اقتداء بسبويه والمبرد فى المقتضب وابن السراج فى الأصول».

ونراه حينما يدخل في باب من الأبواب، فإنه يأتي له بمقدمة من عنده ثم يعرض شرحه وقد يعرض رأى النحاة ذاكرا النص من كتبهم باسطا آراءهم.

وقد ينقد ابن مالك في ترتيبه الكلام، ويدافع عنه - ففي العدد - فصل.

«استعمل لخمسة عشر ظروف كيوم يوم صباح مساء وبين بين».

قال المرادى: «ليس هذا الفصل من باب العدد في شيء، ولكن استطرده ذكره، لكون هذه الأسماء ناسبت خمسة عشر في تركيبها... إلخ».

وقد يعارض المصنف وابنه، ففي باب التعجب قال ابن مالك: «وكذا إن تعلق بهما وكان غير ظرف وحرف جر».

قال المرادى: «نحو ما أحسن زيدا مقبلا، وأكرم به رجلا».

فلو قلت: ما أحسن مقبلا زيدا وأكرم رجلا به لم يجز بإجماع. قال المصنف: وتبعه في نقل الإجماع ولده في شرح الألفية. وليس كذلك.

وقد اعتمد في النقل على كثير من النحاة في شرحه أمثال أبي حيان والمبرد والأخفش والسهيلي والزمخشري وغيرهم.

قال في نون التوكيد. قال سيبويه أما يونس وناس من النحويين فيقولون:

اضربان واضربتان زيدا، فهذا لم تقله العرب، وليس له نظير في كلامها.

واعتمد أيضا على شيخه أبي حيان فقال في زيادة الواو في أو، ولو.

قال الشيخ أبو حيان: لم أظفر في تعليقه بنص، ويمكن عندي أن يكون زادوا الواو منه للفرق بين أولى حالة النصب والجر وبين إلى الحرف، وحملت حالة الرفع على النصب والجر، ولا أراه تعرض لشيخ آخر من شيوخه في النقل عنه أو التأسى به والسير على نهجه، وقد يعارض النحاة في آرائهم مراعى ضبط الحقائق مع ترجيح ما يراه ملائما ونافعا مفيدا.

فقال في قول ابن مالك: (بلام الابتداء).

قال المرادى: زعم أكثرهم أنها مخلصّة للحال، وليس كذلك، لقوله تعالى

﴿إِنِّي لَيَحْزَنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ﴾ [يوسف: ١٣] فيحزن مستقبل لإسناده إلى متوقع..

ونراه يجارى المصنف فى (لذن) ويؤيده حينما قال ابن مالك: «نون مكسورة للوقاية وحذفها مع لذن وأخوات ليت جائز».

قال المرادى: من حذفها مع لذن قراءة نافع وأبى بكر «قَدْ بَلَّغْتُ مِنْ لَدُنِي عذرا» قال المصنف: زعم سيبويه أن عدم لحاقها للذن من الضرورات، وليس كذلك، لقراءة نافع.

وهكذا كانت عادة ابن أم قاسم يعرض الآراء ويفسدها ويرجع ما فيه الفائدة والنفع.

وحقا. إنه شرح مفيد جعل تسهيل ابن مالك مسهلا على كل قارئ وباحث، فهو منهل لمن أراد أن ينهل من شرايه العذب. حيث أبرز محاسن التسهيل، وجعله قطفًا دانياً طيب الرائحة طعم المذاق، ومفتاحا لكل طارق لأبواب النحو. . فكان مصدرا وثيقا للنحاة ينقلون عنه ويعولون عليه، وهذا يدل على براعة ابن أم قاسم وحسن لباقة واجتهاده وانكبابه على كتب السابقين والافتداء بهم.

فأخرج مؤلفات وشروحا يانعات قاصدا بها أن تكون هداية للمهتدين وطريقا للسالكين ومرضاة للباحثين.

ثالثا - شرح ألفية ابن مالك:

نسخة مخطوطة فى مجلد مودع بدار الكتب المصرية ومكتبة الأزهر تحت رقم ٣٢٣ - ١٥٠ - تيمور - ٣٢٣٨.

وفى المقدمة:

«بسم الله الرحمن الرحيم. . فهذا توضيح لمقاصد ألفية ابن مالك رحمه الله يجلو معانيها على طلابها ويظهر محاسنها لخطابها، سألني بعض حفاظها المعتنين لاستنباط بعض فوائدها من ألفاظها. . . إلخ».

تمعنت هذا الشرح فظهرت فضائله وبرزت محاسنه، فإذا قرأه قارئ أحسن بالارتياح والاطمئنان وخرج منه بنتائج باهرة وآراء صائبة.

فقد ظهرت شخصية ابن أم قاسم واضحة جلية دلت على قوة قدرته وحصافة رأيه وتجلت فيه مواهبه العظيمة وأفكاره وآراؤه السديدة.

ولا شك أنه شرح أوفى على الغاية، وبلغ النهاية. فقد عمل على استكمال ما فات، وانسجام في ترتيب المعلومات، ومن تنسيق في ضم القواعد المتصلة بعضها ببعض.

ويمتاز بالدقة والإتقان والسهولة، فلا يحتاج إلى جهد وعناء، مع إيضاحه وبسطه لأراء النحاة ومذاهبهم.

ولا نبالغ إذا قلنا: إن هذا الشرح أرشد المؤلفين من بعده، ووضع منهاجاً لهم ونسقاً يسيرون عليه فإن عنايته كانت متجهة إلى إيضاح ألفية ابن مالك وتبيان مقصودها.

والحق أنه غزير المادة، ومن أوفى الكتب بسطاً لمذاهب النحاة وتعليقاتهم على غط العناية والتفصيل.

ولا غرابة أن يجمع في شرحه ما جمع فأمامه من المؤلفات القيمة الواسعة من كتب السابقين كارتشاف الضرب والتسهيل وشرحه وغير ذلك. مضيفاً إليها ما حوته قريحته وجاد به تفكيره.

فكان هذا الشرح مددا لمن بعده من شراح الألفية، ومصدرا وثيقا لدى النحويين، وقد استمد منه المؤلفون، يعولون على آرائه ويعتمدون على أفكاره. وقد ظهر هذا واضحا في الناقلين عنه.

وإذا درسنا شرح الألفية للأشموني وجدناه قد تتبع أسلوب ابن أم قاسم في الشرح وذكر التنبهات، ونقل الكثير عنه، وفي بعض الأحيان يذكر نص الألفاظ، والأمثلة على ذلك كثيرة منها:

مسألة (١)

في باب المعرب والمبني بعد قول الناظم

وقصرها من نقصهن أشهر

قال المرادى في التنبه الثالث:

وقد أفرده الأشموني في تنبيه أيضا فقال الأشموني ٣٠/١ نقلا عن

المرادى^(١): «مذهب سيبويه أن «ذو» بمعنى صاحب وزنها فعكس - بالتحريك -

(١) راجع التحقيق ص ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١ من الرسالة.

ولامها ياء - ومذهب الخليل أن وزنها فَعَلٌ - بالإسكان - ولامها واو، فهي من باب قُوَّة، وأصله ذوو.

وقال ابن كيسان: تحتمل الوزنين جميعا.

و«فوك» وزنه عند الخليل وسيبويه - فَعَلٌ - بفتح الفاء وسكون العين - وأصل فوه لامة هاء ..

وذهب الفراء إلى أن وزنه فُعَلٌ - بضم الفاء ..

وأب وأخ وحم وهن: وزنها عند البصريين فَعَلٌ - بالتحريك - ولاماتها واوات، بدليل تثنيتهما بالواو.

وذهب بعضهم إلى أن لام حم ياء من الحماية، لأن أحماء المرأة يحمونها وهو مردود بقولهم في الثنية: حَمَوَان، وفي إحدى لغاته حَمَوٌ.

وذهب الفراء إلى أن وزن أب وأخ وحم فعل، بالإسكان.

ورد بسماع قصرها، وبجمعها على أفعال.

أما «هن» فاستدل الشارح على أن أصله التحريك بقولهم: هنة وهنوات، وقد استدل بذلك بعض شراح الجزولية.

واعترضه ابن إياز بأن فتحة النون في هنة يحتمل أن تكون لهاء التانيث، وفي هنوات لكونه مثل جففات، ففتح لأجل جمعه بالالف والتاء، وإن كانت العين ساكنة في الواحد.

وقد حكى بعضهم في جمعه أهناء، فبه يستدل على أن وزنه فَعَلٌ - بالتحريك - هذا نص كلام المرادى.

مسألة (٢)

في الضمير - بعد قول الناظم

وَقَبْلَ يَا النَّفْسَ مَعَ الْفِعْلِ التُّزِمُ نُونٌ وَقَايَةٌ وَلَيْسَى قَدْ تُنْظِمُ

قال الأشموني في تنبيه له ١/٥٥ نقلا عن المرادى^(١):

(١) راجع التحقيق في نون الوقاية.

«ومذهب الجمهور أنها إنما سميت نون الوقاية لأنها تقي الفعل الكسر»
 قال الناظم: بل لأنها تقي الفعل اللبس في «أَكْرَمْنِي» في الأمر، فلولا النون
 لالتبست ياء المتكلم بياء المخاطبة، وأمر المذكر بأمر المؤنثة، ففعل الأمر أحق بها
 من غيره، ثم حمل الماضي والمضارع على الأمر».

مسألة (٣)

في اسم الموصول - بعد قول الناظم
 وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةٌ أَلْ وَكُونُهَا بِمَعْرَبِ الْأَفْعَالِ قَلْ
 قال الأشموني في تنبيه له ١/٧٦ نقلا عن تنبيه أيضا للمرادى (١):
 «تنبيه.. شد وصل «أل» بالجملة الاسمية كقوله:
 مِنْ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهِ مِنْهُمْ لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدٍّ
 وبالظروف، كقوله:

مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَةِ فَهُوَ حَرِيصٌ بِعَيْشِهِ ذَاتِ سَعَةٍ

مسألة (٤)

في اسم الموصول - بعد قول الناظم
 فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنْ ائْتَصَبَ بِفِعْلٍ أَوْ وَصَفٍ كَمَنْ نَرَجُو يَهَبُ
 قال الأشموني في التنبيه الثاني ١/٨٠ نقلا عن المرادى من التنبهين الرابع
 والخامس (٢):

(إذا حذف العائد المنصوب بشرطه ففي توكيده والعطف عليه خلاف:

أجاره الأخفش والكسائي، ومنعه ابن السراج وأكثر المغازبة.

(١) ص ٤٤٦، ٤٤٧.

(٢) ص ٤٥٦.

واتفقوا على مجيء الحال منه إذا كانت متأخرة عنه نحو: هذه التي عانقتُ مجردة، أى: عانقتها مجردة، فإن كانت الحال متقدمة - نحو هذه مجردةً عانقت - فأجازها ثعلب ومنعها هشام.

مسألة (٥)

في المعرف بأداة التعريف - بعد قول الناظم

كالفَضْلِ والحَارِثِ والنُّعْمَانِ

قال الأشموني في تنبيه له ١/٨٦ نقلا عن المرادى في تنبيه له أيضا^(١):
«تنبيه - في تمثيله بالنعمان نظر؛ لأنه مثل به في شرح التسهيل لما قارنت الأداة فيه نقله، وعلى هذا فالأداة فيه لازمة، والتي للمح الأصل ليست لازمة».

مسألة (٦)

في كان وأخواتها - بعد قول الناظم

وَكُلُّ سَبْقُهُ دَامَ حَظَرٌ

قال الأشموني ١/١١٣ نقلا عن المرادى^(٢):

«وفي دعوى الإجماع على منعها نظر، لأن المنع مغلل بعلتين: إحداهما. عدم تصرفها، وهذا بعد تسليمه لا ينهض مانعا باتفاق، بدليل اختلافهم في ليس، مع الإجماع على عدم تصرفها. والأخرى أن «ما» موصول حرفي ولا يفصل بينه وبين صلته، وهذا أيضا مختلف فيه. وقد أجاز كثير الفصل بين الموصول الحرفي وصلته، إذا كان غير عامل كما المصدرية».

(١) راجع التحقيق ص ٤٦٧.

(٢) ص ٤٩٦.

مسألة (٧)

فى الفاعل - بعد قول الناظم

وَشَدَّ نَحْوُ زَانَ نَوْرَهُ الشَّجَرِ

قال الأشمونى ١/٧٨١ نقلا عن المرادى^(١).

قال الناظم: والنحويون - إلا أبا الفتح - يحكمون بمنع هذا، والصحيح جوازه، واستدل على ذلك بالسمع وأنشد على ذلك أبياتا - وذكر الأشمونى أبياتا - وذلك لجوازه وجهها من القياس. ومن أجاز ذلك - قبله وقبل أبى الفتح من البصريين والطوال من الكوفيين.

وتأول الماتعون بعض هذه الأبيات بما هو خلاف ظاهرها.

وقد أجاز بعض النحاة ذلك فى الشعر دون النثر، وهو الحق والإنصاف؛ لأن ذلك إنما ورد فى الشعر.

مسألة (٨)

فى النائب عن الفاعل - بعد قول الناظم

ولا يَنْبُؤُ بِبَعْضِ هَذِي إِنْ وُجِدَ فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ وَقَدْ يَرِدُ

قال الأشمونى فى تنبيهه له ١/١٨٤ نقلا عن المرادى^(٢):

«إذا فقد المفعول به جازت نيابة كل واحد من هذه الأشياء، قيل: ولا أولوية لواحد منها، وقيل: المصدر أولى، وقيل: المجرور، وقال أبو حيان: ظرف مكان».

مسألة (٩)

فى المفعول به - بعد قول الناظم

والعكسُ فى مَصْحُوبِ آلِ

(١) ص ٥٩٧.

(٢) راجع التحقيق ص ٦٠٧.

قال الأشموني في خاتمة له ١/٢١٧ نقلا عن المرادى في تنبيه له (١).

«إذا دخلت «أل» على المفعول له أو أضيف إلى معرفة تَعَرَّفَ بِأَلٍ أو بالإضافة، خلافا للرياشي والجرمي والمبرد في قولهم: إنه لا يكون إلا نكرة، وإن «أل» فيه رائدة، وإضافته غير مَحْضَةٌ».

وقد أحسن ابن أم قاسم في أن ينسب الآراء إلى أصحابها المتقدمين، وهو كثير لا يقع تحت حصر. وكان موقفه من ابن مالك موقف الناقد البصير. يناقشه فيما يستحق المناقشة ويؤيده فيما يستحق التأييد.

وذلك لما له من سعة اطلاع مكنه من معرفة آراء السابقين والحكم عليها بعد الموازنة بينها، وقد كثر استشهاده في هذا الشرح بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية وأشعار العرب وأمثالهم.

وهكذا كان ابن أم قاسم في مادته العلمية بحرا فياضا بذل جهده وكرس حياته من أجل إيجاد قطوف دانية يتناولها القاصي والداني.

رابعا - شرح باب وقف حمزة وهشام على الهمز من الشاطبية للقاسم ابن هيرز بن خلف

نسخة في مجلد بقلم نسخ بخط أحمد بن يوسف السمنودي الشاذلي الأحمدى - فرغ منه في ذى الحجة سنة ١٢٢٨ هـ مجدولة بالمداد الأحمر في ٥٣ ورقة ومسطرتها ٢١. مودعة بدار الكتب المصرية قسم المخطوطات تحت رقم ٤٢.

نبذة عن الكتاب:

بدأ المرادى كتابه بتعريف الوقف لغة واصطلاحا، ثم قسم الوقف إلى أربعة أقسام: اختياري واضطراري واختباري وتعريفى، وقال: لا فرق بين أن يكون الوقف على الهمز في هذا الباب اختياريا أو غيره.

وقال فيه: بدأ الناظم بحمزة أولا في قوله:

وحمزةٌ عند الوقف سهلٌ همزةٌ إذا كان وسطا أو تطرف منزلا

(١) راجع التحقيق ص ٦٥٦.

لأنه أقعد بالباب ثم أردفه هشاما .

ونرى المرادى أتى بأبيات من الشاطبية ثم شرحها شرحًا مفصلاً معتمداً فيه على آراء القراء ساردا كل رأى فى حرية وطلاقة .

فى البيت الأول - بعد أن عرض كلام الناظم بأسلوب يتفق والبيت - وفى آخره قال: هذا نقل الناظم ثم قال: وروى الضبى عن سليم تخفيف الهمز الواقع أول الكلمة مطلقاً، ونقل الحافظ أبو العلاء عن حمزة تخفيفه مطلقاً إذا تقدمه حرفٌ ولو منفصلاً . قال أبو الفتح ابن سبّطاً، لأنها باتصالها بما قبلها تصير كالمتوسط . وكان أبوطاهر لا يأخذ فيها إلا التخفيف .

وقد ينسب إلى الناظم وغيره فى بعض الأحيان النسيان وعدم الانتباه فى رأيه معللاً ذلك .

فمثلاً بعد قول الناظم: وحمزة عند الوقف إلخ . قال فى تنبيه له بعده «رؤى عن حمزة أنه قال: إذا كان الوقف على المهموز بغير همز يُزيلُ المعنى فالوقف بالهمز - فمن القراء من انتبه كطاهر بن غلبون ومنهم من لم يتسبه كالدانى والناظم، ولذلك أطلق فى قوله: وحمزة عند الوقف سهل همزه - وبعد أن انتهى المرادى من شرح البيت يعرّبه زيادة فى توضيح معناه ولا يغفل عن الأمثلة الكثيرة للاستفادة منها .

وقد يعلل التقديم فى كلام الناظم . فمثلاً

فأبدلهُ عنه حرف مدٍّ مُسَكَّنًا ومن قبله تحريكهُ قد تنزَّلاً

قال المرادى: أبدأ بالهمز الساكن لقلّة أحكامه .

وقد يعقب على البيت بفائدة أو تنبيه يعرض فيهما ما يستتجه من بيت الناظم . فمثلاً بعد قول الناظم: فأبدله عنه حرف . . إلخ - قال فى تنبيه له «وافق الرسم القياس فى هذا النوع إلا مع همز الوصل ولم تُرسم فى أدّاراتم والرؤيا» .

وفى تنبيهاته قد يوضح كلام الناظم بطريقة بلاغية مشوقة للنفس تقريباً للأذهان وتوضيحاً للعبارة، فتراه مثلاً بعد قول الناظم:

وَيَسْمَعُ بَعْدَ الْكَسْرِ وَالضَّمِّ هَمْزُهُ لَدَى فَتْحِهِ بَاءً وَاوَا مُحَوَّلًا

قال: جمع الناظم بين الكسر والضّم أولاً ثم جمع بين الياء والواو ثانياً فانصرف الأول للأول والثاني والثاني للثاني ويسمى هذا فى علم البديع لفا ونشرا وهو ضربان: مُرْتَبٌ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ﴾ [القصص: ٧٣]... ومَعكُوسٌ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ [آل عمران: ١٠٧].

وقد ينوه إلى ذكر بعض الوقائع تمكينا للكلام وتأيدا للرأى. فمثلا بعد قول الناظم:

وَيُبَدِّلُهُ مَهْمَا تَطَرَّفَ مِثْلُهُ وَيَقْصُرُ أَوْ يَمْضِي عَلَى الْمَدِّ أَطْوَلًا

حكى ابن جنى فى الخصائص أن شخصا ادعى عند الزجاج أنه يجمع بين ألفين وأخذ يطول صوته بقال ويمططه - فقال له الزجاج لو مددتها إلى العصر هى الألف واحدة.

وقد يتعرض لذكر تعريف بعض الأعلام كالأخفش مثلا..

واعتمد المرادى فى كتابه هذا على كثير من الأعلام مثل الأخفش وسيبويه وأبى شامة ويونس وغيرهم، وقد يعرض رأيه فى بعض الآيات المشكلة التى اضطرب فى شرحها بعض الشراح فقال فى قول الناظم:

وَمَا قَبْلَهُ التَّحْرِيكُ أَوْ أَلْفٌ مَحْرُوكًا طَرَفًا فَالْبَعْضُ بِالرَّوْمِ سَهْلًا
وَمَنْ لَمْ يَرْمُ وَأَعْتَدَ مَحْضًا سَكُونَهُ وَالْحَقُّ مَفْتُوحًا فَقَدْ شَدَّ مُوْغَلًا

قال المرادى: هذان البيتان من المشكلات وقد اضطرب فى شرحهما شارحو القصيدة. وأنا أذكر ما وقفت عليه من كلامهم والله الموفق.

فأقول: اعلم أن البيت من هذين البيتين يحتمل أن يكون من البيت الذى قبله.. وهكذا عارضا رأى أبى عبدالله الفاسى وسيبويه.

وقد يتعرض لبعض الأمثلة القرآنية فى مسائل يوضح فيها الآية. واضعنا نصب أعيننا أوجه القراءة حتى يستطيع القارئ فهمها وتدبرها. فمثلا مسألة فى قوله تعالى: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يَضِيءُ﴾ [النور: ٣٥] يجوز فيها نقل حركة الهمزة إلى الياء



مع الإسكان والروم والإشمام، ويجوز المد والقصر فى الياء على وجه الإسكان ووجه الإشمام صارت خمسة أوجه. ويجوز حذف الهمز للرسم فيمد ويقصر ويندرجان. ويجوز الإدغام مع الإسكان والروم والإشمام فالمجموع ثمانية.

ونرى المرادى يعقب على كل مسألة من هذه المسائل بنظم بديع يسهل على الإنسان الفهم والإدراك. وقد تعددت هذه المسائل فى آخر الباب وكثرت.

وقال عقيب المسألة المتقدمة:

يضىء قياسه نقل بروم وإسكان وإشمام وحذف
ومع نقل بلا روم وحذف يمد ويقصره إن شئت فاقف
وأدغم ثم أسكن أو فأشمم ورم أيضاً فخذ نظماً يخف

ومجموع الأبيات المشروحة من الشاطبية هو ١٧ سبعة عشر بيتاً.

شرح المرادى كل بيت عارضاً رأى القراء والنحاة. فسار على هدى الهداة ونهج الناهجين حتى لا يفلت الزمام من يده. فاستنار بأرائهم.

ثم أعقب الكلام كله بمسائل متفرقة ومتنوعة جمع فيها آراء القراء والنحاة وأعقبها بشيء جميل تمحرض عليه النفس ولا تنساه، وهو نظم لطيف يمكن القارئ من الاستفادة المثمرة.

خامساً - شرح المقصد الجليل فى علم الخليل

هو شرح للمقصد الجليل فى علم الخليل الذى نظمه جلال الدين أبو عمر عثمان بن عمر بن أبى بكر المعروف بابن الحاجب المالكى النحوى المتوفى عام ٦٤٦هـ - وتسمى مقدمة ابن الحاجب فى علم العروض وتحتوى على ثلاثين ورقة. ضمن مجموعة مخطوطة. مودع بدار الكتب المصرية تحت رقم ٧٣ مجاميع. وأول هذه القصيدة.

الحمد لله ذى العرش المجيد على إلباسه من لباس فضله حلاً
ثم على المصطفى الهادى صلاة فتى يرجو لها سكن الفردوس مبتهلاً
وبعد، إن عروض الشعر قد صعبت. نثراً فخذ نظمها تجده قد سهلاً

نبذة عن شرح المقصد الجليل:

نرى المرادى فى شرح هذه القصيدة أوجز فيها العبارة واكتفى بالإشارة، وهو مع ذلك كافل لفتح مغلقها وإيضاح مشكلها واف بشرح مقاصدها ومذيل بفوائد لفوائدها، وقد عرف أولا العروض فى اللغة وذكر اشتقاقه ثم تعرض لموضوعه وفائده وبين الزحاف والعلل، وأوضح الكلام فى إيجاز مفيد على ضوء القصيدة مستنيرا بها.

ثم تعرض للبحور ولماذا سميت بحورا؟

ثم تكلم عن الدوائر العروضية فقال: إن جميع البحور الخمسة عشر أو الستة عشر منحصرة فى خمس دوائر وهى: دائرة المختلف، ودائرة المؤتلف، ودائرة المجتلب، ودائرة المشتبه، ودائرة المتفق. وهكذا. ثم رسم صورة لكل دائرة وضع على محيطها الحركات والسكنات حتى يسهل للقارئ معرفتها وعرف كل قسم من أقسام الشعر الثلاثة وضرب له الأمثلة.

وبعد ذكر الزحاف والعلل عرف كل نوع على حدة وما يتعلق به ذاكرا للخلاف الذى وقع بين الخليل وغيره، ولا أرى المرادى ذكر رأيا له فى هذا الباب بل كان كل عمله هو الشرح والتوضيح فى كلام موجز مقتضب مفيد. وابن الحاجب يذكر البحر ثم أعاريضه مفصلا. وما على المرادى إلا أن يفند ويضرب الأمثلة لكل ضرب من الأضراب تقريبا للأذهان. مستدلا بذلك من أشعار العرب. ذاكرا كل بحر وما يعرض له من تغيير، وقد يعلق على بيت من أبيات القصيدة بتنبه يذكره دون أن يعترض على شىء كما حدث فى آخر الطويل فقال:

«تنبه - جرت عادة أكثر أهل العروض عند ذكرهم زحاف كل بحر أن يجمعوا العلل والزحاف من غير تمييز لأحدهما عن الآخر كما فعل الناظم...» ونقل عن الفراء فى بحر المقتضب فقال: «والطى فيه أحسن من الخين وقد منعه بعضهم. وزعم الفراء ومن وافقه أنه لا مراقبة بين الواو والفاء فى مفعولات وأنه يجوز خبله فينقل إلى فعلات...».

ثم انتقل بعد ذلك إلى القافية موافقا لترتيب ابن الحاجب، قال المرادى: لما كان الشاعر محتاجا إلى علم القوافى كحاجته إلى علم العروض أكمل قصيده

بالمتمم . وعرف القافية وسبب تسميتها بذلك . وقال : ذكروا فى تعريف القافية عشرة أقوال ، سرد هذه الأقوال وأوضحها ولم يعلق على شىء من هذه التعاريف . إلا أنه قال معترضاً على التعريفين التاسع والعاشر بقوله : وفى ذكر هذا القول والذي قبله نظر ، والله أعلم .

ونراه يعتذر عن الناظم فى الاقتضاب فى البيت :

كَوْسٌ وَرَكْبٌ وَتَرَرِدُ فِهِمُ الْقَابُهَا مَتَفَاعِلُنْ إِذَا انْتَقَلَا

قال : القوافى خمسة أقسام وألقابها المتكاسوس والمتراكب والمتدارك والمتواتر والمترادف ويجمع فى «سكرف» ولما لم يمكن الناظم ذكر ألفاظها قال كوس . . إلخ .

ثم عرف المرادى كل لقب من هذه الألقاب مع ضرب الأمثلة التى تظهر المعنى وتوضحه . وسبب تسمية كل منها .

ثم شرح الأبيات التى تشتمل على الحروف والحركات اللازمة للقافية وهى ستة . . معرفاً كل قسم وسبب تسميته . ضارياً لذلك الأمثلة .

وأخيراً شرح الأبيات التى تذكر عيوب القافية وهى خمسة . وعرف كل قسم منها ، وأيضاً لا أرى فى هذا الشرح سوى التوضيح الموجز لهذه القصيدة ، فما هو إلا تبين لها وليس له رأى فى ذلك بل عرض رأى الخليل والمخالفين له . وقد اعتمد فى النقل على بعضهم كالفراء وابن قطاع والأخفش وغيرهم .

سادساً - شرح المفيد على عمدة المجيد فى علم التجويد للإمام

السخاوى

نسخة فى مجلد صغير الحجم . مودع بدار الكتب المصرية قسّم المخطوطات تحت رقم ٤٦٢ تيمور وأول متن عمدة المفيد للسخاوى (نونية)

يَا مَنْ يَرُومُ تِلَاوَةَ الْقُرْآنِ وَيَرُودُ شَأْوَ أئِمَّةِ الْإِتْقَانِ

لَا نَحْسِبُ التَّجْوِيدَ مَدًّا مَفْرَطًا أَوْ مَدًّا مَا لَا مَدَّ فِيهِ لِوَانِ

أَوْ أَنْ تُشَلَّدَ بَعْدَ مَدِّ هَمْزَةٍ أَوْ أَنْ تَلُوكَ الْحَرْفَ كَالسَّكْرَانِ

وأخره:

فانظر إليها وامقا متديرا فيها فقد فاقت بحسن معان
واعلم بأنك جائر في ظلمها إن قستها بقصيدة الخاقاني

نبذة عن شرح المفيد:

أوله - الحمد لله الذي شرفنا بحفظ كتابه . . ثم قال: ولما كانت نونية الإمام العالم أبي الحسن على بن محمد بن عبد الصمد السخاوي المقرئ النحوي المسماة عمدة المجيد في النظم والتجويد من المقاصد النافعة . . تكرر على سؤال بعض المشتغلين أن أشرحها شرحاً يعين على فهمها وينوه على ما اشتملت عليه مع صغر حجمها من بديع محاسنها وغزير علمها فأجبتة إلى ذلك . . .

واشتمل هذا الشرح على مقدمة تحوى خمسة فصول:

الأول: في تعريف علم التجويد. ثم بين أن تجويد القرآن يعتمد على أربعة أمور . .

شرح ذلك معتمدا على أبي عمرو الداني.

الثاني: في مخارج الحروف، وقال: إن حروف العربية تسعة وعشرون حرفاً وجملة مخارجها عند سيبويه رحمه الله وأكثر المحققين ستة عشر مخرجاً. ثم شرحها يبين المعنى موضحاً للطالب ما يريد. معتمداً في ذلك على سيبويه. ومستندلاً بأمر المؤمنين عمر قال «وكان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يخرج الضاد من الجانبين وأدنى حافته إلى طرفه ومحاذى ذلك من الحنك الأعلى».

وقال سيبويه في اللام: «فوق الضاحك والنايب والرابعة والثنية وذلك أن مخرج اللام أقرب إلى مقدم الفم من مخرج الصاد».

الثالث: في بيان ما يعرف به مخرج الحروف وذكر الفروع، وقال: إن لهذه الحروف فروعاً تستحسن وفروعاً تستقبح، وقد بلغت الحروف بفروعها خمسين حرفاً . . معتمداً في شرح هذا على رأى سيبويه والأخفش وابن خروف وابن عصفور . . فقال: «وقال ابن عصفور: الذى يبين لك أن النون المخفية ليس لها نصيب من الفم أنك لو أمسكت بأنفك حين النطق بها لأخل ذلك بها . .».

الرابع: فى صفات الحروف . وقسم هذه الصفات . . معتمدا فى شرحها على الكوفيين ومكى وشريح والمبرد . قال: «وذهب الكوفيون وتبعهم مكى رحمه الله تعالى إلى أن الراء تنحرف كاللام والتكرار صفة الراء لارتعاد طرف اللسان عن النطق بها . .» .

الخامس: فى انقسام هذه الصفات إلى مميز ومحسن وذى قوة وذى ضعف . . . معتمدا فى ذلك على الرماني والمازنى . . قال: «قال المازنى رحمه الله تعالى: الذى فصل بين الحروف الذى اختلف منها الكلام سبعة أشياء . . .» .

وبعد أن أنهى المقدمة شرع فى شرح آيات متن عمدة المجيد مبينا الغرض من هذه الآيات وكل ما يتعلق بها - ثم سرد روايات . منها «روى عن أبى بكر بن عياش رحمه الله تعالى أنه كان يقول: إمامنا يهزم مؤصدة فأشتهى أن أسد أذنى إذا سمعته يهزمها» . . وقد يوضح كلام الناظم بالاستشهاد . فقال فبعد قوله:

وامدد حروف المد عند مُسَكِّنٍ أو همزة حسنا أخوا إْحسانِ

قال: والمد الطبيعى كالمد فى الرحمن الرحيم . وروى البخارى قال: سئل أنس بن مالك رضى الله عنه: كيف كانت قراءة رسول الله ﷺ فقال: كان يمد مدا . ثم قرأ بسم الله الرحمن الرحيم . . أخذ يشرح الآيات متعرضا للقراءات السبع وقال: إنهم متفاوتون فى مقدار المد فأطولهم مدا ورش وحمزة ثم عاصم ثم ابن عامر والكسائى ثم قالون وابن كثير وأبو عمرو . ضاربا لذلك الأمثلة .

فسار المرادى فى طريق المتن شارحا حروف العربية وما يترتب عليها من قراءات واستعمالات . وكان عقيب شرح كل بيت يقول: والله أعلم .

وقد يتعرض لكثير من الخلافات فى المسائل ليتحقق القارئ من معرفة ما وصل إليه كل مذهب من هذه المذاهب وموقف الناظم من ذلك . فبعد قوله:

لكن مع البأ فى إبانته وفى إخفائها راياتُ مختلفاتُ

قال المرادى: «أجمع القراء إلا من شذ على أن الميم الساكنة لا تدغم فى الباء ثم اختلفوا هل تظهر أو تخفى على ثلاثة أقوال: أحدها أنها تظهر ولا تخفى وإليه ذهب كثير من المحققين منهم طاهر بن غلبون وابن المنادى والإمام شريح وبه جزم مكى .

والثانى أنها تخفى وإليه ذهب قوم منهم أبو الحسن الأنطاكى وأبو الفضل الخزاعى .. والثالث التخير فى إظهارها وإخفائها ونسبه بعضهم إلى ابن مجاهد .. وليس فى كلام الناظم ترجيح . . . وهكذا نراه يعرض الخلافات المطولة ليستفيد القارئ - وقد يتساءل المرادى ويوجب تعليقا على كلام الناظم - بعد قوله:

رتل ولا تسرف وأنقن واجتنب

قال متسائلا .

فإن قلت: فلم اقتصر الناظم على الترتيل؟

قلت: لأنه أفضل أنواع القراءة قال تعالى: ﴿ورتل القرآن ترتيلا﴾ [المزمل: ٤] وروى مالك عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت: كان النبي ﷺ يقرأ السورة فيرتها حتى تكون أطول من أطول منها .

وأخيرا قال المرادى: والغرض من هذه الأبيات التنبيه على ما تحلت به هذه القصيدة من نظم بديع ومعنى رفيع، فلذلك قال: فاقت بحسن معان، وأنفت أن تقاس بقصيدة الخاقانى . . . ثم قال: فهذا ما يسره الله عز وجل على هذه القصيدة على سبيل الاختصار. وهو بحمد الله وإن صغر حجما فقد كفى وملىء علما .

سابعا - رسالة ابن أم قاسم فى الجمل التى لا محل لها من الإعراب:

مذكرة صغيرة ضمن مجموعة، وهى تشتمل على ١٣ ثلاث عشرة صفحة مخطوطة . مودعة بمكتبة الأزهر تحت رقم ١٧٩٠ .

ومكتوب عليها: دخلت فى نوبة الفقير أحمد السبرطلى سنة ١٢٦٨هـ . هذه رسالة فى الجمل لابن أم قاسم فى النحو . نفع الله بها آمين . ومكتوب دعاء لابن مسعود رضى الله عنه أوله .

قال ابن مسعود رضى الله عنه:

ما من عبد يدعو الله فى يوم عرفة... إلخ، وقد قصت الورقة فلم يتمم الكلام الجانبى .

وأول هذه المخطوطة . بسم الله الرحمن الرحيم .

سألت وفقك الله عن بيان الجمل التي لا يكون لها محل من الإعراب... بين فيها ابن أم قاسم أن أصل الجملة ألا يكون لها محل من الإعراب؛ لأن أصلها أن تكون مستقلة لا تتعدد بمفرد، ولا تقع موقعه، وما كان من الجمل له محل من الإعراب فإنما ذلك، لوقوعه موقع المفرد وسد مسده، فتصير الجملة الواقعة موقع المفرد جزءا لما قبلها، فنحكم على موضعها بما يستحقه المفرد الواقع في ذلك.

ونراه قد ذكر أولا: الجمل التي لها محل من الإعراب بأنها سبع:

- ١ - الخبرية، ٢ - والحالية، ٣ - والمحكية بالقول، ٤ - والمضاف إليها، ٥ - والمعلق عنها العامل، ٦ - والتابعة لما هو معرب أو له محل من الإعراب، ٧ - والواقعة جواب أداة شرط جازمة مصدرة بالفاء أو إذا أو قد. ثم تناول هذه الجملة، وتكلم عليها بإيجاز غير مخل عارضا رأى النحاة ضاربا لذلك الأمثلة من القرآن الكريم وأشعار العرب.

وكثيرا ما يقف في بعض الأماكن لإزالة الغموض وكشف ما أبهم، ليتسنى للقارئ الفهم والمعرفة على ضوء بسط المسائل وعرضها.

فوقف عند الجملة الواقعة بعد «مذ ومنذ» فقال السيرافي: في موضع نصب على الحال والجمهور أنه لا موضع لها من الإعراب..

وبعد أن أنهى الكلام على هذا القسم وما احتواه من معان وآراء وخلافات، دخل في القسم الثاني: وهو الجمل التي لا موضع لها من الإعراب.

- فقال: هي تسع ١ - الابتدائية، ٢ - والاعتراضية، ٣ - والصلة، ٤ - والتفسيرية، ٥ - وجواب القسم، ٦ - والواقعة بين أدوات التحضيض، ٧ - والواقعة بعد أدوات التعليق غير العاملة، ٨ - والواقعة جوابا لها، ٩ - والتابعة لما لا موضع له.

وقد جمع هذا القسم والذي قبله في أبيات شعرية يسهل على القارئ حفظها ثم بسطها مع إيجاز يستطيع المرید أن يستنبط هذه الأحكام في صورة مجملة موجزة يسهل عليه استيعابها.

ولاريب فى أن ابن أم قاسم كعادته، يعتمد على كثير من آراء نحاة العرب، ليستشف ما صلح منها، ولينهل من معينها.

فراه فى الابتدائية فى «حتى» عرض خلافا دار بين النحاة. فقال: فالجملة بعدها لا موضع لها من الإعراب، وذهب الزجاج وابن درستويه إلى أن الجملة بعد «حتى» فى موضع جر بحتى، وذلك خلاف الجمهور. وفى الجملة التفسيرية اعتمد على رأى أبى على. فقال: والمشهور أنه لا موضع للجملة المفسرة من الإعراب، وقال الأستاذ أبو على: والتحقيق أنها على حسب ما يفسر...

وإن هذه الرسالة مع إيجازها واختصارها قد أفادت المراد وفتحت الطريق أمام الباحث كى يستير بها ويهتدى بهديها.

وكانت نبراساً لابن هشام فى كتابه مغنى اللبيب، حيث استفاد منها طريقة التقسيم والتنظيم، غير أنه جعل القسم الثانى فى العدد كالأول.

وقد قال ابن أم قاسم فى آخرها:

وقد تم الكلام على الجمل التى لا محل لها من الإعراب على سبيل الاختصار دون الإكثار.

وفاته:

لما كان تقيا ورعا وليا من أولياء الله أحسن الله له الخاتمة، فتوفى فى يوم مبارك ميمون وهو عيد الفطر المبارك سنة ٧٤٩هـ تسع وأربعين وسبعمائة من الهجرة^(١)، وقيل: سنة ٧٥٥هـ.

«وذكر أن وفاته يوم عيد الفطر سنة ٧٤٩هـ وقد رأيت بخطى ولا أدرى من أين نقلته وكانت وفاته سنة ٧٥٥هـ والله أعلم»^(٢). ودفن بسرياقوس^(٣).

(١) بغية الوعاة للسيوطى ص ٢٢٦، حسن المحاضرة ص ٢٣٠، طبقات القراء ج١ ص ٢٢٧

وعصر سلاطين المماليك للأستاذ محمود رزق ج٤ ص ١١٧، روضات الجنات ص ٢٢٥.

(٢) الدرر الكامنة لابن حجر تحقيق الشيخ محمد سيد جاد الحق ج٢ ص ١١٦ رقم ١٥٤٦.

(٣) طبقات القراء لابن الجزرى ج١ ص ٢٢٧ رقم ١٠٣٨.

وتوجهت إلى سرياقوس بحثاً عن قبره لم أعثر عليه، فلعله اندثر بين المقابر.

نبذة عن سرياقوس:

سرياقوس التي دفن بها المرادى المعروف بابن أم قاسم «هي قرية من قسم الخانقاه محافظة القليوبية موضوعة على الشاطئ الشرقى لترعة الإسماعيلية وفي غربى الخليج المصرى بنحو مائتى متر، وفي غربى الخانقاه مائلة إلى الجنوب بنحو ثلاثة آلاف متر وخمسمائة، وفي جنوب كفر حمزة كذلك، وأغلب أبتيتها بالأجر، ولها جامع بمنارة، وفيها من الجهة البحرية دوار أوسية للخديوى إسماعيل باشا، وفي مقابلتها قنطرة على الترعة الإسماعيلية، ويزرع فى أراضيها صنف البصل والتبناك بكثرة، وكذا قصب السكر وله فيها عصابات، والعسل السرياقوسى مشهور فى مصر بالجودة. . . وهى من البلاد القديمة. . . والسلطان محمد بن قلاون كان يتردد إلى سرياقوس كثيراً، وأنشأ فى شرقها ميداناً بالقرب من الخانقاه. وكان إنشاؤه سنة ٧٢٣هـ ثلاث وعشرين وسبعمائة، وبنى فيه قصوراً جليلة. . .» (١) هـ.

وفى رحلتى إليها وجدتها كما وصفها المؤرخون.

عام الوفاة: رأيت أن أذكر شيئاً عن العام الذى توفى فيه ابن أم قاسم حيث إنه ملئء بالنكبات والأمراض. «فى عام تسع وأربعين وسبعمائة». الفناء وقع بالديار المصرية وعم سائر البلاد، فكان يخرج من القاهرة فى كل يوم ما ينوف عن عشرين ألف جنازة، وقد ضبط فى شهر شعبان ورمضان فبلغ عدد من مات فيهما من الناس نحو تسعمائة ألف إنسان. ولم يسمع بمثل هذا الطاعون فيما تقدم من الطواعين المشهورة فى صدر الإسلام.

قال الشيخ شمس الدين الذهبى: إن الطواعين المشهورة فى مبتدأ الإسلام خمسة: «وهى طاعون شيرويه، وطاعون عمواس، كان فى زمن عمر بن الخطاب. . . وطاعون الجارف وقع فى زمن عبدالله بن الزبير. . . وطاعون الفتيات، كان بالبصرة وواسط. . . وطاعون جاء فى سنة إحدى وثلاثين ومائة من الهجرة يسمى طاعون قتيبة. . .»

(١) الخطط التوفيقية ج ١٢ ص ٢٠.

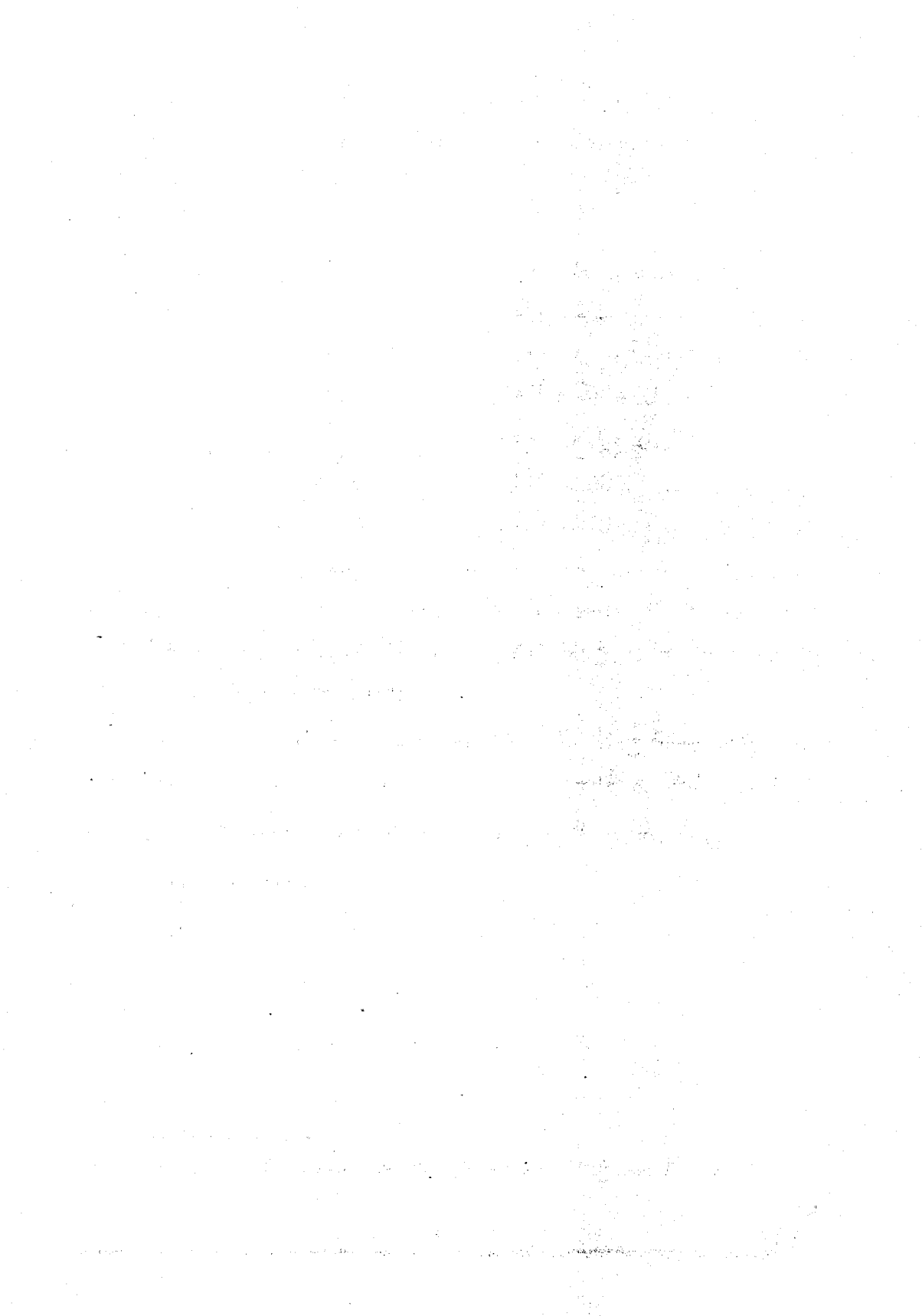
فلم يسمع بطاعون هذه السنة، لأنه عم البلاد قاطبة، ومات فيه من الناس ما لا يحصى عددهم من مسلم وكافر، وأقام دائرا في البلاد نحو سبع سنين حتى عزت جميع البضائع لقلّة الجالب في البلاد، وبلغ ثمن الراوية من الماء اثني عشر درهماً بالقاهرة.

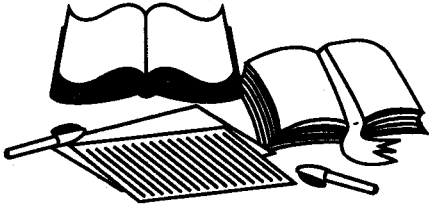
وسبب ذلك موت الجمال، وبلغ طحن الأردب القمح خمسة عشر درهماً، ولم يزرع من أراضى مصر فى تلك السنة إلا القليل بسبب موت الفلاحين وعدم من يزرع، فوقع الغلاء حتى بيعت كل وية قمع بمائتى درهم، وكادت مصر أن تخرب فى تلك السنة، ووقع الطعن أيضا فى القطط والكلاب والوحوش.

وفى تاريخ مصر لابن إياس ج ١ ص ١٩١ «نقل ابن حجر فى كتاب بذل الماعون فى أخبار الطاعون. قيل: لما زاد أمر الطاعون بالديار المصرية أمر بعض العلماء بأن الناس يخرجون قاطبة إلى الدعاء برفعه فخرج الناس قاطبة إلى الصحراء، وفعّلوا كما يفعلون فى الاستسقاء، فلم يفد ذلك شيئا. بل زاد أمر الطاعون حتى عم سائر البلاد، ودخل مكة، ولم يعهد هذا قط سوى هذه السنة» اهـ^(١). ومع انتشار هذا الداء الويل لم يثبت مؤرخ من المؤرخين أن ابن أم قاسم المرادى مات بسبب هذا الطاعون.

مع أن كثيرا من علماء وقته ابتلوا بهذا البلاء أمثال الشيخ شمس الدين اللبان شيخ المرادى، والشيخ أحمد بن مكتوم النحوى، وأبو عبدالله بن الصائغ وغيرهم. وأقول: إن هذا الأمر يضاف إلى كرامات ابن أم قاسم التقى الولى. (رحمه الله رحمة واسعة).

(١) الخطط التوفيقية لعلى مبارك، الخطط المقرزية للمقرزى، تاريخ مصر لابن إياس.





الباب الثاني

الفصل الرابع

الناقلون عن المرادى
المعروف بابن أم قاسم

الناقلون عن المرادى المعروف بابن أم قاسم

الأول: ما استفاده ابن هشام في كتابه مغنى اللبيب الجزء الأول منه
من كتاب الجنى الدانى في حروف المعانى لابن أم قاسم.

الكتاب:

هو كتاب مغنى اللبيب عن كتب الأعراب. الذى طارت شهرته إلى
المغرب.

يقول ابن خلدون: «وصل إلينا بالمغرب لهذه العصور ديوان من مصر
منسوب إلى جمال الدين بن هشام من علمائها إلى أن قال: فأتى من ذلك بشيء
عجيب دال على قوة ملكته والله يزيد فى الخلق ما يشاء».

أوله: بسم الله الرحمن الرحيم. أما بعد: حمدا لله على أفضاله، والصلاة
والسلام على محمد وآله. وعليه شروح.

ما استفاده ابن هشام فى كتابه من الجنى الدانى:

لقد استفاد ابن هشام فى الجزء الأول من كتابه مغنى اللبيب من الجنى الدانى
فى حروف المعانى لابن أم قاسم، فاتبع النهج والطريق من حيث التنظيم والتقسيم
وبيان معانى الحروف الذى اتبعه ابن أم قاسم فى الجنى الدانى وسار عليه.
وقد ينقل اللفظ فى بعض الأحيان أو المعنى.

وسأقتصر على بعض المواضع فى الموازنة بين الكتابين وذلك على سبيل
المثال.

١ - «قد». قال فى الجنى الدانى ص ٥٨:

«الأول: أن تكون بمعنى حسب. تقول: قدنى بمعنى حسى، والياء متصلة
بها مجرورة الوضع بالإضافة، ويجوز فيها إثبات نون الوقاية وحذفها، والياء فى
الحالين فى موضع جر. هذا مذهب سيبويه وأكثر النحويين.

الثانى: أن يكون اسم فعل بمعنى كفى ويلزمها نون الوقاية مع ياء المتكلم

كما تلزم مع سائر أسماء الأفعال، والياء متصلة بها في موضع نصب، وهذا القسم نقله الكوفيون عن العرب.

وقول الشاعر: **قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْحَبِيبِ قَدِي**

يحتمل قول: قدى وجهين:

أحدهما: أن يكون بمعنى حسب، والياء في موضع الجر.

والثانية: أن يكون اسم فعل والياء في موضع نصب، وقوله في آخر البيت «قدى» يحتمل ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون بمعنى حسبي، ولم يأت بنون الوقاية على أحد الوجهين.

ثانيها: أن يكون اسم فعل وحذف النون ضرورة.

وثالثها: أن تكون اسم فعل والياء للإطلاق وليست ضميراً اهـ.

وقال ابن هشام في مغنى اللبيب ص ١٤٦:

«قد» على وجهين: حرفية وستاتي، واسمية، وهى على وجهين: اسم فعل وسيأتي واسم مرادف لحسب، وهذه تستعمل على وجهين:

مبنية، وهو الغالب، لتشبهها بقد الحرفية فى لفظها ولكثير من الحروف فى وضعها، ويقال فى هذه: «قد زيد درهم» بالسكون، وقدنى بالنون حرصاً على بقاء السكون، لأنه الأصل فيما بينون.

ومعربة. وهو قليل. يقال: «قد زيد درهم» بالرفع كما يقال حسبه درهم بالرفع «وقدى درهم» بغير نون. كما يقال حسبي.

والمستعملة اسم فعل مرادفة ليكفى «قد زيدا درهم وقدنى درهم» كما يقال: «يكفى زيدا درهم ويكفينى درهم» وقوله

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْحَبِيبِ قَدِي

تحتمل قد الأولى أن تكون مرادفة لحسب على لغة البناء، وأن تكون اسم فعل.

وأما الثانية: فتحتمل الأول، وهو واضح.

«الثانى: على أن النون حذفت للضرورة كقوله: إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسَى. ويحتمل أنها اسم فعل لم يذكر مفعوله فالياء للإطلاق والكسرة للساكنين»
اهـ.

٢ - «وا» قال فى الجنى الدانى ص ٧٨:

(وا. حرف نداء يختص بياء الندبة فلا ينادى به إلا المندوب نحو «وا زيدا» .
والندبة: هى نداء المتفجع عليه والمتوجع منه، وذهب بعض النحويين إلى أن «وا» يجوز أن ينادى بها غير المندوب، فيقال: «وا زيد أقبل»، ومذهب سيبويه وجمهور النحويين ما سبق. واختلف فى «وأ» فقليل:

«وا» قسم آخر، وهو أن يكون اسم فعل بمعنى التعجب والاستحسان كقول الشاعر وَأَبَى أَنْتِ وَفُوكِ الْأَشْنَبُ اهـ.
وقال فى معنى اللبيب جـ ٢ ص ٣٨.

«وا - على وجهين: أحدهما أن تكون حرف نداء مختصا بباب الندبة نحو «وا زيدا» وأجاز بعضهم استعماله فى النداء الحقيقى.

والثانى: أن تكون اسما لأعجب كقوله:

وَأَبَى أَنْتِ وَفُوكِ الْأَشْنَبُ كَأَنَّمَا ذُرٌّ عَلَيْهِ الزَّرْنَبُ اهـ

٣ - بجل. قال فى الجنى الدانى ص ٩٤:

«بجل. لفظ مشترك يكون اسما وفعلا. فأما «بجل» الحرفية فحرف جواب بمعنى نعم، ويكون فى الخبر والطلب.

وأما «بجل» الاسمية فلها قسمان. أحدهما: أن تكون اسم فعل بمعنى يكفى فتلحقها نون الوقاية مع ياء التكلم فيقال: «بجلنى».

والثانى: أن يكون اسما بمعنى «حسب» فتكون الباء متصلة بها مجرورة الموضع ولا يلحقها نون الوقاية، وذكروا أنها تلحقها نون الوقاية، والأكثر ألا يلحقها كقول طرفة:

ألا بَجَلِي من ذا الشراب ألا بَجَلِي» ا هـ .

وقال في معنى اللبيب ص ١٠٣

«بجل - على وجهين: حرف بمعنى نعم، واسم وهي على وجهين: اسم فعل بمعنى يكفى واسم مرادف لحسب، ويقال: على الأول «بجلنى» وهو نادر وعلى الثانى «بجلى» قال:

ألا بَجَلِي من ذا الشراب ألا بَجَلِي» ا هـ .

٤ - لات. قال فى الجنى الدانى ص ١١٠٩:

«لات. حرف نفى أصله «لا» ثم زيدت عليها التاء كما فى ثمت وربت. هذا مذهب الجمهور» ا هـ .

وقال فى معنى اللبيب ص ٢٠٣:

«المذهب الثانى. أنها كلمتان «لا» النافية والتاء لتأنيث اللفظة كما فى ثمت وربت، وإنما وجب تحريكها لالتقاء الساكنين. قاله الجمهور» ا هـ .

٥ - إلا بالكسر والتشديد - قال فى الجنى الدانى ص ١١٨:

«القسم الثانى: التى بمعنى غير. اعلم أن أصل «إلا» أن تكون استثناء، وأصل «غير» أن يكون صفة، وقد يحمل «إلا» على «غير» فيوصف بها، كما حملت «غير» على «إلا» فاستثنى بها. فللموصوف بإلا شرطان: أحدهما: أن يكون جمعا أو شبهه.

والآخر: أن يكون نكرة أو معرفا بالجنسية كقوله تعالى: ﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا﴾ [الأنبياء: ٢٢] ا هـ .

وقال فى معنى اللبيب ص ٦٧ .

«الثانى: أن تكون بمنزلة «غير» فيوصف بها وتباليها جمع منكر أو شبهه؛ فمثال الجمع المنكر ﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، فلا يجوز فى «إلا» هذه أن تكون للاستثناء من جهة المعنى، إذ التقدير حيثئذ. لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا» ا هـ .

الثانى - ما نقله عبدالرحمن المكودى فى كتابه شرح الألفية عن

المرادى

التعريف بالمؤلف: هو عبدالرحمن بن على بن صالح أبو زيد المكودى نسبة إلى قبيلة قريبة من فاس وكان نحويا عالما وإماماً بارعاً فى العلوم ورعاً زاهداً وهو آخر من قرأ كتاب سيوييه بفاس.

ومن مؤلفاته هذا الشرح، وألف شرحاً آخر أكبر منه ولم يصل إلى القاهرة حيث أحرقه أعداؤه حسداً، والمتداول بين الطلبة هو الأصغر، وهو نافع للمبتدئين وله شرح على منظومة الإمام ابن مالك فى المقصور والمدود. وشرح على الأجرومية وغير ذلك... توفى سنة إحدى وثمانمائة كما فى التوشيح.

الكتاب:

وأول هذا الشرح: والحمد لله رب العالمين وصلاته وسلامه على سيدنا محمد خاتم النبيين وإمام المرسلين.

أما بعد. فهذا شرح مختصر على ألفية ابن مالك مهذب المقاصد واضح المسالك تفهم به ألفاظها ويحظى بمعانيها حفاظها معرب عن إعراب أبياتها ومقرب لما شرد من عباراتها.

وهو كتاب مطبوع بالمطبعة العامرة البهية وذلك فى جمادى الآخرة سنة ١٣٢٠هـ.

ومودع بمكتبة الأزهر تحت رقم ٢٠٠٦، ٢٣٠، ٨٠٧، ٣٧٣.

ما نقله الشيخ عبدالرحمن المكودى فى كتابه شرح الألفية:

بعد اطلاعى على هذا الكتاب وجدته نقل كثيرا عن المرادى المعروف بابن أم قاسم معتمدا عليه فى كثير من الأحيان.

فراه نقل عنه فى أبواب - الكلام، أفعال المقاربة، التنارع - فى موضعين -، الاستثناء - فى موضعين -، حروف الجر، الإضافة - فى موضعين -، عطف النسق، البدل، التندبة، الترخيم، مالا ينصرف - فى موضعين -، جمع التكمير،

وسأكتفى بذكر بعض المواضع على سبيل المثال:

١ - فى الاستثناء - بعد قول الناظم :

وَأِنْ تَكَرَّرَ لَا لِتَوْكِيدِ فَمَعَ تَفْرِيفِ التَّأثيرِ بِالْعَامِلِ دَعِ
فِي وَاحِدٍ مَعًا بِإِلَّا أَسْتثنَى وَليسَ عَن نَّصَبِ سِوَاهُ مُعْنَى

قال الشيخ المكودى فى شرحه معلقا على «وليس عن نصب سواه معنى» :
يعنى أن ما سوى المستثنى الذى تلغى إلا معه ينصب ونصبه بالعامل الذى هو «إلا»
وعلى هذا الوجه جعل المرادى العامل . وحمله ابن عقيل على أنه العامل الذى قبل
إلا وجعل دع بمعنى اجعل ا هـ .

وما ذكره المرادى أصوب لثلاثة أوجه .

الأول : أن فى التثنية على أن «إلا» هى العامل فى المستثنى وهو الموافق
لتصريح الناظم به فى غير هذا النظم .

الثانى : أن دع بمعنى اجعل غير معهود فى اللغة وإنما يكون دع بمعنى اترك .

الثالث : أن ما قبل إلا فى التفرغ قد يكون غير عامل نحو ما فى الدار إلا

زيد . ص ٧١

٢ - فى باب حروف الجر - بعد قول الناظم

وَقَدْ يُجْرَى بِسِوَى رَبِّ لَدَى حَذْفِ وَبَعْضُهُ يَرَى مُطْرَدًا

قال الشيخ المكودى فى معنى «وبعضه يرى مطردا» : وذلك فى لفظ «الله»
فى القسم نحو والله ولا فعلن . وبعد «كم» الاستهامية إذا دخل عليها حرف جر
نحو «بكم درهم» أى بكم من درهم .

وذكر المرادى فى هذا الفصل مواضع غير هذين لم تشتهر . ص ٨٤ .

٣ - فى باب الإضافة - بعد قول الناظم

وَأَلْزَمُوا إِضَافَةَ لَدُنْ فَجْرًا

قال المكودى : « . . . وفهم من قوله «فجر» أنها لا تضاف إلا للمفرد . وجعل
المرادى قوله «فجر» شاملا للجر فى اللفظ والمحل لتندرج الجملة ، وجعل من
إضافتها إلى الجملة قوله : «لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شَابَ سِوَى الدَّوَابِّ» .

... وأجاز المرادى أيضاً أن يضاف إلى الجملة الاسمية كقوله «لَدُنْ أَنْتَ يَافِعٌ» ص ٨٩.

٤ - في باب النعت - بعد قول الناظم.

وَأَقْطَعُ أَوْ اتَّبِعُ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنًا بِدُونِهَا أَوْ بَعْضُهَا أَقْطَعُ مُعَلَّنًا

قال المكودي: «وفهم من قوله: «أو بعضها اقطع» قطع بعضها واتباع بعضها ويلزم على هذا أن يكون بعضها منصوباً على أنه مفعول باقطع». وبهذا جزم المرادى ص ١١٦.

٥ - في باب البدل - بعد قول الناظم:

التَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِلاَ وَاسِطَةٍ هُوَ الْمُسَمَّى بِدَلَالَةٍ

قال المكودي: «وقوله: «بلا واسطة» قال الشارح: أخرج به المعطوف بيل فحمل المقصود بالحكم إلى المستقل بالقصد فإن المعطوف بغير بل غير مستقل بالقصد.

وحمله المرادى على أنه المقصود بالحكم مطلقاً فأخرج به المعطوف عطف النسق بيل وغيرها وهو أظهر» ص ١٢٣.

٦ - في باب الترخيم - بعد قول الناظم:

تَرْخِيمًا أَحْذِفْ آخِرَ الْمُنَادَى كِيَا سَمًا فِيمَنْ دَعَا سَعَادًا

قال المكودي معلقاً على «ترخيماً»: أجاز في نصبه الشارح أن يكون مفعولاً لأجله فيكون التقدير احذف لأجل الترخيم، أو مصدرًا في موضع الحال فيكون التقدير «احذف في حال كونك مرخماً» أو ظرفاً على حذف مضاف فيكون التقدير حذف وقت الترخيم.

وزاد المرادى وجهاً رابعاً وهو أن يكون مفعولاً مطلقاً «ا هـ. ص ١٣١.

٧ - في باب جمع التكسير - بعد قول الناظم:

وَنَابَ عَنْهُ أَفْعَلَاءُ فِي الْمَعْلَى لَامًا وَمُضْعَفٍ وَغَيْرُ ذَلِكَ قَلًّا

قال المكدوي: ونبه بقوله «وغير ذاك قل» على ما جاء من أفعلاء في غير المعتل والمضاعف نحو نصيب وأنصبا وهين وأهيناء وصديق وأصدقاء، على هذا حمله الشارح وتبعه المرادى. ص ١٦٩.

الثالث أ- ما نقله الدماميني في كتابه «تعليق الفوائد» عن المرادى

التعريف بالمؤلف: هو - محمد بن بدر الدين بن أبي بكر بن عمر المخزومي الدماميني نسبة إلى دمامين (قرية قريبة من الأقصر) ولد بالإسكندرية سنة ٧٦٣ وتعلم بها ثم هبط مصر وارتفع والتف حوله الطلاب بالأزهر. ثم اشتغل بالدنيا. ولما نكب بالحريق هرب من الغرماء إلى الصعيد فاستقدموه مرغما. وبعد صلاح حاله غادر الديار المصرية. فدرس في جامع زبيد باليمن وترك اليمن متجهاً إلى الهند. وله مؤلفات كثيرة.

توفى بالهند في كلبرجا سنة ٨٢٧هـ - ١٤٣٤م.

الكتاب: تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك - نسخة في مجلد كامل تحتوى على جزئين. بقلم معتاد مجدولة بالمداد الأحمر والأزرق وبأولها فهرس، في ٥٤٧ ورقة ومسطرتها ٣٣ سطراً - ٢٩سم - مودع بمكتبة الأزهر قسم المخطوطات تحت رقم (١٠٥٧) ٣٧٥١. ونسخة أخرى بدار الكتب المصرية قسم المخطوطات تحت رقم ٣٠١ تيمور.

وقد ذكر الدماميني في كتابه «ابن قاسم» أراد بذلك ابن أم قاسم المرادى. والذي يؤيده في النسخة الأولى. في باب الموصول تعليق على الهامش يقول: «قوله في شرح ابن قاسم - أى ابن أم قاسم - هو العلامة المرادى، وقد حرفت النساخ وحذفوا لفظ أم جهلاً منهم أى: لكتابه».

١ - ما نقله عن المرادى

نقل الدماميني في كتابه هذا عن المرادى واعتمد عليه في نقله في أبواب متفرقة منها: الكلام، إعراب المثني والمجموع - في مواضع -، كيفية الثنية وجمعي التصحيح - في مواضع - العلم، الضمير، الإشارة، الموصول - في مواضع -، المبتدأ والخبر - في مواضع -، الأفعال الرافعة للاسم الناصبة للخبر، أفعال المقاربة،

الأحرف الناصبة للاسم الرافعة للخبر، العدد، الإضافة، عطف البيان، المنادى، التذكير والتأنيث. وسأكتفى بذكر بعض المواضع على سبيل المثال.

١ - باب التثنية - الهمزة المبدلة من أصل:

قال الدماميني: وقد تقلب الهمزة المبدلة من أصل ياء. فيقال كسايان.. ولا يقاس عليه خلافا للكسائي بل الكوفيين قاطبة. قال ابن قاسم: والحق أن يقاس عليه، لأنها لغة فزارة. حكاها أبو زيد في كتاب الهمزة.

٢ - العلم:

قال الدماميني: علم الجنس كإسامة للأسد وثعالة للشعب وبرة للميرة.. فهذه أعلام بحسب اللفظ لا بحسب المعنى.. ثم قال: قال بعضهم: وإطلاق المعرفة على إسامة ونحوه مجازاً، إذ لا يخالف معناه معنى أسد، وإنما يخالفه في أحكام لفظية. ألا ترى أنه داخل في حده النكرة. هذا كله كلام ابن قاسم في الكلام على هذا التعريف بغالب لفظه... ص ٥١.

٣ - الخبر - حذف الخبر وجوبا -

قال الدماميني: ويحذف الخبر وجوبا في قسم صريح.. وبعد واو المصاحبة الصريحة.

قال ابن قاسم: نحو «كل رجل وضيعته» أي: مقرونان. والخبر محذوف لدلالة الواو وما بعدها على الصحوية وكان الحذف واجبا لقيام الواو قيام مع.

٤ - الأفعال الرافعة للاسم الناصبة للخبر - منها: زال - كقول الشاعر:

أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَمِي عَلَى الْبِلَا وَلَا زَالَ مَثَلًا بِجَرَعَائِكَ الْقَطْرُ

قال ابن قاسم: احترز من التي بمعنى تحول فمضارعها يزول ومن زال الشيء بمعنى عزله فمضارعه يزيل. ص ٩٩.

٥ - الأحرف الناصبة للاسم الرافعة للخبر -

قال الدماميني: إذا علم الخبر جار حذفه مطلقا للقياس على حذف الخبر في غير هذا الباب وللسماع.. والتزم الحذف في ليت شعري مردفا باستفهام كقوله:

ألا ليت شعري هل أبيتن ليلةً بوادٍ وحولى أذخر وجيليل

قال ابن قاسم: وإنما التزم الحذف، لأن الاستفهام يسد مسد الخبر وجملة الاستفهام فى موضع نصب شعري. ص ١٢٠.

٦ - عطف البيان - موافقة التابع لتبوعه -

فى التعريف والتذكير يكونان معرفين كما يكونان منكرين خلافا لمن التزم تعريفهما... وذهب الفراء وغيره... إلى جواز تنكيرهما... وذهب أكثر النحويين إلى امتناعه. وفى البسيط أن يكون بالمعارف والتكرات على ما ذهب إليه الكوفيون، لكن البصريين أبوا أن يكون إلا بالمعارف. وخصص بعضهم ذلك بالأعلام والكنى وجعل «زيتونة» من قوله تعالى ﴿مِنْ شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾ [النور: ٣٥] عطف بيان. وجعل بعض النحويين من ذلك رد الأجناس المنكرة على الأسماء نحو «مررت بثوب خز وباب ساج» كذا قال ابن قاسم. ص ٣٣٧.

ب - ما نقله الدمامينى، عن المرادى:

الكتاب: مطبوع بالمطبعة البهية بمصر، وهو حاشية على معنى اللبيب، والشيخ الدمامينى لم يتم هذا الكتاب بل انتهى عند الفاء السببية فى (حرف الفاء) وفى آخره - وهذا آخر ما انتهى إليه العلامة العمدة الدمامينى ولم يكمل هذا الكتاب لتعذره بالوفاة.

ما نقله: نقل الشيخ الدمامينى فى حاشيته هذه عن المرادى من كتابه الجنى الدانى - فى مواضع هى: حرف الألف (إذن - أل - أما «بالفتح والتخفيف» - إمّا المكسورة المشددة)، حرف الباء (زيادة الباء فى المفعول - بجل - بل - بله)، حرف الراء (رب)، حرف السين (سوف) - وسأكتفى بذكر بعض المواضع على سبيل المثال:

١ - إذن - قال المغنى: «- فيها مسائل: الأولى فى نوعها قال الجمهور حرف وقيل اسم» قال الدمامينى والقاتل بعض الكوفيين على ما صرح به ابن أم قاسم فى الجنى الدانى. ص ٤٠.

٢ - زيادة الباء فى المفعول - قال المغنى: «والثانى مما تزداد فيه الباء المفعول»
قال الدمامينى: «وزيادتها معه غير مقيسة مع كثرتها، نص عليه ابن أم قاسم فى
الجنى الدانى». ص ٢٢٦.

٣ - بجل - قال الدمامينى: «قال ابن أم قاسم فى الجنى الدانى: وأما بجل
الاسمية فلها قسمان أحدهما أن تكون اسم فعل بمعنى يكفى فتلحقها نون الوقاية
مع ياء المتكلم فيقال: بجلنى، والثانى أن تكون اسما بمعنى حسب فتكون الباء
المتصلة بها مجرورة الموضع ولا تلحقها نون الوقاية» ص ٢٣١.

٤ - بل - قال المغنى: «وإن تقدمها نفى أو نهى فهى لتقرير ما قبلها على
حالته وجعل ضده لما بعدها نحو ما قام زيد بل عمرو ولا يقيم زيد بل عمرو،
وأجاز المبرد وعبدالوارث أن تكون ناقلة معنى النفى والنهى إلى ما بعدها» قال دم:
هذا مع موافقتهما للجهمور، فالأمران جائزان عندهما على ما صرح به ابن أم
قاسم فى الجنى الدانى» ص ٢٣٤.

٥ - بله - قال المغنى: «على ثلاثة أوجه.. قد استعملت معربة مجرورة بمن
خارجة عن المعانى الثلاثة وفسرها بعضهم بغير وهو ظاهر وبهذا يتقوى من بعدها
فى ألفاظ الاستثناء» قال دم: «وهم الكوفيون والبغداديون فإنها قد استعملت كغير
وهى ترد للاستثناء، وجهمور البصريين على أنها لا يستثنى بها وأنه لا يجوز فيما
بعدها إلا الخفض. كذا فى الجنى الدانى» ص ٢٤٠.

٦ - رب - لغات فى رب - قال المغنى: «وفى رب ست عشرة لغة..» قال
دم: «فهذه أربع لغات تضم إلى الاثنتى عشرة.. وبقي عليه لغة أخرى حكاهما ابن
أم قاسم فى الجنى الدانى «ربنا» وهى مما يقوى القول باسمية رب فتأمله». ص
٢٧٩.

٧ - سوف - انفراد السين عن سوف - قال المغنى: «وتنفرد عن السين
بدخول اللام عليها نحو ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ﴾ [الضحى: ٥] قال دم: «ولا تدخل
اللام فى السين قيل: لثلا يجتمع حرفان على حرف واحد مفتوحان زائدان على
الكلمة... لذلك قال فى الجنى الدانى (ص ٢٨٢): وقد سمع وقوع السين فى
موضع لم تسمع فيه سوف وهو خبر عسى فى قوله:

عسى طيئ من طيئ بعد هذه ستطفي غلات الكلى والجوانح
(ص ٢٨٢)

الرابع: ما نقله تقي الدين الشُّمْنِيّ - بضم المعجمة والميم ثم نون مشددة - عن المرادى

التعريف بالمؤلف: هو: أحمد بن محمد بن محمد بن حسن بن علي الشيخ تقي الدين أبو العباس الإمام العلامة المشهور بالشُّمْنِيّ (نسبة إلى مزرعة ببلاد المغرب)، ولد بالإسكندرية في رمضان عام ٨٠١هـ، وقدم القاهرة مع والده فتلقى النحو عن الشطنوفى وغيره في الفنون الأخرى، وقد عنى بنشر العلم وتدرسه، وكان حجة، متوقد الذكاء قوى الحافظة عفيفاً محبباً للخير، وولى المشيخة والخطابة بقايتباى - وطلب للقضاء فأبى - ومن مؤلفاته في النحو - حاشية على شرح الدمامينى سماها (المنصف من الكلام على مغنى ابن هشام).

توفى بمنزله بترية قايتباى ودفن بها صباح الأحد. وكانت وفاته في ليلة الأحد ٢٧ من ذى الحجة عام ٨٧٢هـ.

الكتاب: هو مطبوع بالمطبعة البهية بمصر - حاشية على مغنى اللبيب لابن هشام.

لخصها من حاشية الدمامينى وزاد عليها وسماها (المنصف من الكلام على مغنى ابن هشام) أوله - الحمد لله الذى خص كتابه بعدم المعارضة وبالإعجاز وجعله تبياناً لكل شيء فهو مغنى اللبيب بالحقيقة لا بطريق المجاز، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وبعد، فقد نظرت عند إقرائى لمغنى اللبيب عن كتب الأعراب... - مودع بمكتبة الأزهر تحت رقم ١٠٠٢ - ١٠٠٣ - ١٠٠٤ - ١١٢٠.

ما نقله عن المرادى فى كتابه - المنصف من الكلام على مغنى ابن هشام.

نقل الشيخ الشُّمْنِيّ عن المرادى المعروف بابن أم قاسم من الجنى الدانى وغيره - فى حاشيته هذه مواضع متنوعة وهى:

حرف الألف (أما - بالفتح والتخفيف -، إذا - فى موضعين -)، حرف الباء (بجل)، حرف العين (على)، حرف القاف (قد)، حرف الكاف (كان) حرف اللام (معانى اللام الجارة - فى موضعين -، لات، لو - فى ثلاثة مواضع - (لعل)،

حرف الميم (ما - فى موضعين، من - فى موضعين)، حرف الواو (العاطفة)، الفرق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل، (المواضع التى يعود فيها الضمير على متأخر لفظا ورتبة) الموصول - فى موضعين - . وسأقتصر على ذكر بعض المواضع على سبيل التمثيل:

١ - إذا - قال المغنى «الفصل الأول فى خروجها عن الظرفية زعم أبو الحسن فى ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا﴾ [الزمر: ٧١] أن إذا جر بحتى» .

قال الشمنى: «... وقال ابن أم قاسم فى شرح التسهيل: وعلى هذا يكون تقدير الغاية ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ﴾ [الزمر: ٧١] - إلى وقت مجيئهم لها. وهى على هذا لا جواب لها، لأنها معمول لما قبلها فيكون قوله فتحت استثنافا وجواب سؤال كأنه قيل: فماذا جرى إذ ذاك فقيل: فتحت أبوابها» ص ١٩٩ ج ١ .

- قال المغنى: (والجمهور على أن إذا لا تخرج عن الظرفية وأن حتى فى نحو ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا﴾ حرف ابتداء داخل على الجملة الشرطية بأسرها ولا عمل لها). قال الشمنى: . وفى شرح التسهيل لابن أم قاسم: ويجوز أن يخرج على أن حتى بمعنى الفاء كما قدرها النحويون فى قولهم: سرت حتى أدخل المدينة. برفع أدخل وتقدير كونه وقع قالوا والتقدير سرت فدخلت قال فى البسيط: قلت: فى قولك اجلس حتى إذا جاء زيد أعطيتك اجلس فإذا جاء زيد» اهـ ص ٢٠٠ ج ١ .

٢ - بجل - قال المغنى: «بجل على وجهين حرف بمعنى نعم واسم» قال الشمنى: «قال ابن أم قاسم فى الجنى الدانى: أما بجل الاسمية فلها قسمان: أحدهما أن يكون اسم فعل بمعنى يكفى فتلحقها نون الوقاية مع ياء المتكلم فيقال بجلنى. والثانى أن تكون اسما بمعنى حسب فتكون الياء المتصلة بها مجرورة الموضع ولا تلحقها نون الوقاية ص ٢٣٢ ج ١ كما نقل دم» .

٣ - اللام الجارة - قال المغنى: «وللام الجارة اثنان وعشرون معنى، أحدها الاستحقاق وهى الواقعة بين معنى وذات». قال الشمنى: «لم يفسر ابن أم قاسم هذه اللام وإنما مثل لها فى الجنى الدانى «بالنار للكافرين» وفى شرح التسهيل «بالجلباب للجارية»، «والجل للفرس» - وكل ذلك وقعت اللام فيه بين ذاتين اهـ ص ٢٨ ج ٢ .

٤ - لات. قال المغنى: (لات اختلف فيها فى امرين: أحدهما فى حقيقتها... والثانى أن أصلها ليس بكسر الياء، قال الشمنى معقبا على الثانى: «قال ابن أم قاسم فى شرح التسهيل: وذهب ابن أبى الربيع إلى أنها ليس، أبدل من السين التاء. ثم أبدل من الياء الألف كراهية أن تلتبس بحرف التمنى، وفى الجنى الدانى، ويقويه قول سيبويه. أن اسمها مضممر فيها ولا يضم إلا فى الأفعال. ص ٥٣ ج-٢.

٥ - الواو العاطفة - قال المغنى: (الأول العاطفة ومعناها مطلق الجمع فتعطف الشئ على نفسه.. ونقل الإمام البرهان عن بعض الحنفية أنها للمعية، قال الشمنى معلقا على «ونقل الإمام إلخ»: «فى الجنى الدانى وقال إمام الحرمين فى البرهان: اشتهر من مذهب الشافعى أنها للترتيب وعند الحنفية أنها للمعية. وقد زل الفريقان» ص ١٠٢ ج-٢.

٦ - الفرق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل، قال الشمنى: «لم يذكر المصنف ما اجتمعا فيه كما ذكر فى الحال والتمييز، وقد ذكر ابن أم قاسم أنه ثلاثة أمور: أحدها أن كل واحد منهما يدل على حدث وصاحبه، والثانى أنه يؤنث ويذكر، والثالث أنه يشئ ويجمع» ص ١٦١ ج-٢.

٧ - المواضع التى يعود الضمير فيها على متأخر لفظاً ورتبة - الثانى منه، قال المغنى: أن يكون مرفوعاً بأول المتنازعين المعمل ثانيهما نحو: جفونى ولم أجف الأخلاء أنى.. قال الفراء: «يضم ويؤخر عن المفسر» قال الشمنى معلقا على قول الفراء: فى (شرح التسهيل لابن أم قاسم): والمشهور عن الفراء فى هذه المسألة وجوب إعمال الأول ومنع إعمال الثانى، ونقل عنه ابن مالك أنه يجوز إعمال الأول فى هذه المسألة بشرط تأخير الضمير فتقول ضربنى وضربت قومك هم فرارا من الإضمار قبل الذكر، قال ابن النحاس: ولم أقف على هذا النقل عن الفراء من غير كلام ابن مالك وهو الثقة فيما ينقل. ١٨ ج-٢.

٨ - باب الموصول - قال المغنى «مسألة.. والأكثر فى نحو «من ذا لقيت» كون ذا للإشارة خبرا ولقيت جملة حالية ويقال كون ذا موصولة ولقيت صلة وبعضهم لا يجيزه» قال الشمنى: «... وفى شرح التسهيل لابن أم قاسم» ومنع

بعض النحويين وقوع ذا موصولة بعد «من»؛ لأن «من» تخص من يعقل فليس فيها إبهام كما في «ما» فإنها صارت بالرد إلى الاستفهامية في غاية الإبهام فأخرجت ذا من التخصيص إلى الإبهام وجذبتها إلى معناها ولا كذلك «من» لتخصيصها، واختار الكوفيون وقوع «ذا» موصولة وإن لم يتقدم عليها استفهام، وعنهم أن أسماء الإشارة كلها يجوز أن تستعمل موصولات» ١ هـ ص ٢٢٢ ج ٢ .

الخامس: ما نقله الشيخ خالد الأزهرى عن المرادى

التعريف بالمؤلف: هو خالد زين الدين بن عبدالله بن أبى بكر بن محمد بن أحمد الجرجى - ولد بجرجا - (فى الصعيد) فى نحو سنة ٨٣٨هـ وحمل صغيرا إلى القاهرة فحفظ القرآن ثم كتب أخرى ودرس فى الأزهر. وقد قيل: إنه طلب العلم وهو كبير السن وكان من قبل يشتغل وقادا.

وأخذ العربية عن يعيش المغربى وداود المالكى والسنهورى. ومن مصنفاته شرح الأجرومية، التصريح بمضمون التوضيح، تمرين الطلاب فى صناعة الإعراب وشرح الأزهرية.

توفى عائدا من الحج فى «بركة الحج» قليوية سنة ٩٠٥هـ فى رابع عشر المحرم سنة خمس وتسعمائة.

ما نقله عن المرادى

نقل الشيخ خالد الأزهرى عن المرادى فى كتبه ما يلى:

أ- شرح التصريح على التوضيح:

التعريف بالكتاب: وهو شرح لكتاب التوضيح على الفية ابن مالك لابن هشام «وفيه من الفوائد والعوائد الداخلة والخارجة ما لا يحصى كثرة، ولهذا أصبح مرجعا لكثير من طلبة الزمان واشتد إكبابهم على مطالعته وتدرسه بما لا يزيد عليه. وقد صادف فراغ المصنف الشارح من تدوينه يوم عرفة المشرفة من شهور سنة ست وتسعين وثمانمائة» ١ هـ روضات الجنات ص ٢٦٨ - مودع بمكتبة الأزهر تحت رقم ١١٣٢ - ١١٣٩ - ١٢٤٠ - ١٢٤٦ .

أوله . بسم الله الرحمن الرحيم . الحمد لله الملهم لتحميده حمدا موافياً لنعمه
ومكافئاً لمزيده، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له . . إلخ . وهو كتاب
مطبوع بالمطبعة الأزهرية بمصر .

ما نقله عن المرادى فى هذا الكتاب :

نقل الشيخ خالد فى هذا الكتاب عن المرادى مواضع متعددة تنحصر فى
أبواب - الكلام - فى موضعين ، العرب والمبنى - فى موضعين - ، الضمير ، العلم ،
المبتدأ والخبر - فى ثلاثة مواضع - ، نائب الفاعل - فى ثلاثة مواضع - ، الاشتغال -
فى موضعين - ، التعدى واللزوم ، التنازع - فى أربعة مواضع - ، المفعول المطلق -
فى موضعين ، الاستثناء ، فى موضعين ، الحال - فى موضعين - ، التمييز ، الإضافة
- فى ثلاثة مواضع - ، التعجب ، نعم ويشس ، عطف النسق ، أسماء لازمت النداء ،
إعراب الفعل - فى موضعين - ، الإخبار بالذى والألف واللام ، جمع التكسير - فى
موضعين - ، التصغير ، الإبدال .

وسأكتفى بذكر بعض المواضع على سبيل المثال .

١ - فى باب الضمير . قال الأزهرى : « . . . والمنقول عن سيويه أنه أجاز فى
«هو» من نحو قوله تعالى : ﴿ أَنْ يُعْلِمَ هُوَ ﴾ [البقرة : ٢٨٢] أن يكون فاعلاً وأن يكون
توكيداً . ونقل المرادى عنه أيضاً فى شرح التسهيل أنه أجاز فى «هو» من نحو
«مررت برجل مكرمك هو» أن يكون فاعلاً وأن يكون توكيداً» ج ١ ص ١٠٢ .

٢ - فى التعدى واللزوم . فى اشتراط ابن مالك حذف الجار مع «أن» إن أمن
الإشكال ، المراد بعد الحذف قال الأزهرى معلقاً على الآية « . . . ويشكل عليه قوله
تعالى : ﴿ وَتَرْتَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ ﴾ [النساء : ١٢٧] فحذف الحرف الجار مع أن اللبس
موجود بدليل أن المفسرين اختلفوا فى المراد فبعضهم قدر فى أن . وبعضهم قدر
عن أن واستدل كل على ما ذهب إليه وأجيب عنه بجوابين ذكرهما المرادى فى
شرح النظم : أحدهما أن يكون حذف الحرف اعتماداً على القرينة الرافعة للبس ،
والآخر أن يكون حذف لقصد الإبهام ليرتدع بذلك من يرغب فيهن لجمالهن
ومالهن ومن يرغب عنهن لدماמתهن وفقرهن . وقد أجاز بعض المفسرين التقديرين
١هـ . ج ١ ص ٣٢ .

٣- في التنازع - في (فصل إذا تنازع العاملان جار أعمال أيهما شئت بالاتفاق) وبعد الخلاف بين البصريين والكوفيين. قال الأزهري: «.. وإذا تنازع ثلاثة فالحكم كذلك بالنسبة إلى الأول والثالث قاله المرادى» ج١ ص ٣٢٠.

٤- في المصدر - ذكر أن المصدر الذي له فعل نوعان... النوع الثاني واقع في الخبر وذلك في خمس مسائل.. المسألة الخامسة. قال الأزهري معلقا عليها: «الخامسة أن يكون «المصدر» فعلا علاجيا تشبيها «واقعا» بعد جملة مشتملة عليه «أى على اسم بمعناه» و «مشتملة على صاحبه» أى: المصدر، فهذه أربعة شروط زاد المرادى شرطا خامسا وهو أن يكون ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل» ا هـ ص ٣٣٣ ج١.

٥- في باب التمييز - فصل في جواز جر التمييز بمن. قال الأزهري: «.. أنه تبع الشارح في جعل «لله دره فارسا» و«نعم المرء من رجل» من تمييز الجملة»، واعترضه المرادى بأنه تمييز مفرد لا جملة. ا هـ. ج١ ص ٣٣٩.

٦- في باب التعجب. في امتناع أن يتقدم عليهما معمولهما وأن يفصل بينهما.. قال الأزهري معلقا على قوله: ««ولا» تقول أحسن لولا بخله يزيد، بالفصل بلولا الامتناعية ومصحوبها وأجاز ذلك ابن كيسان، قال المرادى: ولا حجة له على ذلك» ا هـ. ج٢ ص ٩٠.

٧- في باب عطف النسق - الفاء - اختصاصها بأنها تعطف على الصلة ما لا يصلح كونه صلة لخلوه من العائد، وذلك جار في الخبر والصفة والحال ثم مثل بقول: الشاعر.

وإنسانٌ عَيْنِي يَحْسِرُ المَاءُ تَارَةً
فَيَبْدُو وتارات يَجْمُ فيغرقُ..

قال الأزهري: «.. وقال المرادى في باب المبتدأ: التحقيق أن الجملتين إذا عطفت إحداهما على الأخرى بالفاء التي للسببية تنزلتا منزلة الشرط والجزاء فاكتمى بضمير واحد في إحداهما كما يكتفى بضمير واحد في جملة الشرط والجزاء.

فإذا قلت: زيد جاء عمرو فأكرمه، فالارتباط وقع بالضمير الذي في الثانية، نص على ذلك ابن أبي الزبيع قال: لأنهما نزلتا منزلة زيد لما جاء عمرو أكرمه

فالإخبار إذن إنما هو بمجموعهما والرابط إنما هو الضمير» ا هـ كلام المرادى ج ٢ ص ١٤٠.

٨ - أما - قال ابن هشام: «وهي نائبة عن أداة شرط وجملته» قال الأزهري: معلقا على ذلك: «موضعها صالح لهما وهي قائمة مقامهما لتضمنها معنى الشرط، وليست أما بمعنى مهما وشرطها لأنها حرف والحرف لا يصلح أن يكون بمعنى اسم وفعل قاله المرادى» ج ٢ ص ٢٦١.

٩ - في جمع التكسير. الحادى والعشرون. فعالى قال ابن هشام «فعالى بالتشديد ويطرد فى كل ثلاثى آخره ياء مشددة غير متجددة للنسب كبختى وكرسى وقمرى بخلاف نحو مصرى وبصرى».

قال الأزهري معلقا على (مصرى وبصرى): «لأن ياءها متجددة للنسب وإلى ذلك أشار الناظم بقوله: واجعل فعالى ذى النسب... جُدِّد... وقد تكون الياء فى الأصل للنسب الحقيقى ثم يكثر استعمال ما هى فيه حتى يصير النسب منسيا أو كالمنى فيعامل الاسم معاملة ما ليس منسوبا كقولهم مهرى ومهارى وأصل المهرى بغير منسوب إلى مهرة قبيلة من قبائل اليمن ثم كثر استعماله حتى صار اسما للنسب من الإبل قاله المرادى» ا هـ. وبه تندفع شبه الموضح. ج ٢ ص ٣١٥.

١٠ - فى باب التصغير. تصغير «تى» الإشارية قال ابن هشام فى التوضيح: «ولا تى» للاستغناء بتصغير «تا» خلافا لابن مالك» قال الشيخ خالد: «فى قوله فى النظم. منها تا و تى». قال المرادى: وذلك يوهم أن «تى» صغر كما صغر «تا» وقد نصوا على أنهم لم يصغروا من ألفاظ المؤنث إلا «تا» خاصة وهو المفهوم من التسهيل فإنه قال: ولا يصغر من غير المتمكن إلا «ذا والذى» وفروعهما الآتى ذكرها ولم يذكر من ألفاظ المؤنث غير تا خاصة ا هـ ج ٢ ص ٣٢٦.

١١ - الإبدال - إبدال الياء من الواو - المسألة السادسة أن تكون الواو لاما لفعلى بالضم صفة فإن كانت فعلى بالضم اسما لم تغير لامها بإبدالها ياء بل تقر الواو على أصلها كقوله - ذو الرمة -

قال الأزهرى: «... وقال المرادى: إنه مخالف لقول أهل التصريف فإنهم يعكسون فيبدلونها فى الاسم دون الصفة ويجعلون جزوى شاذًا» جـ ٢ ص ٣٨٠.

ب- إعراب ألفية ابن مالك فى النحو المسمى «تمرين الطلاب فى صناعة الإعراب»

كتاب مطبوع مودع بمكتبة الأزهر تحت رقم ٢٦٧ - ١١٥٠.

أوله - يقول الفقير إلى عفوره الغنى خالد بن عبدالله الأزهرى: الحمد لله الذى رفع قدر من أعرب الشهاداتين ونصب الدليل على وجود ذاته ..

أما بعد فإن معرفة الإعراب من الواجبات التى لا بد لكل طالب علم منها ومن المهمات التى لا يستغنى الفقيه عنها، وإن من أنفع المسالك وأقرب المدارك إلى هذا النحو ألفية ابن مالك.

فاندفع فى خاطرى أن أعرب جميع أبياتها وأشرح غريب لغاتها وأضبط ما أشكل من ألفاظها.

ما نقله عن المرادى:

نقل الشيخ خالد فى كتابه هذا - ثلاثة مواضع عن المرادى وهى:

١ - فى النائب عن الفاعل - فى قول الناظم

واجعله من مضارعٍ مُنْفَتِحًا كَيْتَّحَى المَقُولِ فِيهِ يُتَّحَى

قال الشيخ خالد: «المقول» بالجر قال المكودى: تبعاً للمرادى نعت ليتتحى، .. وزاد المكودى ويجوز ضبط المقول بالضم فيكون قد تم الكلام عند قوله كيتتحى ثم استأنف... وبالأول جزم المرادى» اهـ. ص ٤٥.

٢ - فى النعت - فى قول الناظم:

واقطع أو اتبع إن يكن مُعِينًا بِدُونِهَا أَوْ بَعْضُهَا اقْطَعْ مُعْلَنًا

قال الشيخ خالد: «معلنا حال من فاعل اقطع وتقدير البيت واقطع جميع

النعوت أو اتبعها أو اقطع بعضها واتبع البعض الآخر... وبالنصب جزم الشاطبي والمرادى وصدر به المكودي كلامه . ص ٥٨٠ .

٣- فى التذية - فى قول الناظم :

وَأِنْ تَشَأْ فَالْمَدَّ وَالْهَاءَ لَا تَزِدْ

قال الأزهري: «وإن تشأ شرط فالمد مبتدأ وخبره محذوف والهاء مفعول قدم بتزد. لا ناهية، تزد مضارع راد مجزوم بلا الناهية والتقدير على هذا، وإن تشأ فالمد كاف ولا تزد الهاء، قال المكودي: هذا ما حملة عليه الشارح والمرادى. ص ١٠٠ .

ج- شرح الشيخ خالد المسمى «موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب» للعلامة ابن هشام الأنصارى.. طبع بالمطبعة العثمانية المصرية بالقاهرة. أوله: الحمد لله الملهم لحمده والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسوله وعبد. وبعد. فيقول العبد الفقير إلى مولاه الغنى خالد بن عبدالله الأزهري. هذا شرح لطيف على قواعد الإعراب... إلخ ما نقله عن المرادى:

نقل الشيخ خالد فى كتابه هذا عن المرادى موضعا واحدا. هو فى «الباب الرابع فى الإشارة إلى عبارات محررة».

قال ابن هشام: «وفى الفاء من نحو ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ (١) فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ (٢)﴾ [الكوثر]، فاء السببية ولا تقل فاء العطف لأنه لا يجوز عطف الطلب على الخبر والعكس» قال الأزهري: أى: عطف الخبر على الإنشاء، وهى مسألة خلاف.

منع من ذلك البيانيون لما بينهما من التنافى وعدم التناسب وأجاز الصفار. قال المرادى فى شرح التسهيل: أجاز سيويه التخالف فى تعاطف الجملتين بالخبر والاستفهام فأجاز - هذا زيد ومن عمرو؟. ١هـ ص ١٣٤ .

السادس: ما نقله أبو الحسن الأشموني فى كتابه شرح الألفية المسمى «منهج السالك إلى ألفية ابن مالك».

التعريف بالمؤلف: هو أبو الحسن على نور الدين بن محمد بن عيسى

الأشموني أصلاً - لأن جده قدم من الأشمونيين قبل بلوغه فحفظ القرآن والمنهاج في سنة - ولد بقناطر السباع وتوطن القاهرة، وكان مولده في ذى الحجة سنة خمس وثلاثين وثمانمائة. وكان منكبا على العلم مع التقشف في مأكله وملبسه لا هم له إلا العلم والطاعة. أخذ عن الجلال المحلي والكافيجي والتقى الحصني وغيرهم. ومن أشهر مؤلفاته هذا الكتاب... وتوفي الأشموني سنة ٩٢٩هـ.

التعريف بالكتاب:

هو أغزر شروح الألفية مادة على كثرتها واختلاف مشاربها، بل إنه من أوفى كتب النحو جمعا لمذاهب النحاة وتعليقاتهم وشواهدهم على نمط البسط والتفصيل ولا غرابة أن يجمع في شرحه، فأمامه من شروح الألفية... وغيرها مما جعل شرحه موسوعة يستعان به... وأوله: «... فهذا شرح لطيف بديع على ألفية ابن مالك مهذب المقاصد واضح المسالك».

ما نقله أبو الحسن الأشموني في كتابه شرح الألفية:

وقد تصفحت هذا الكتاب فوجدت أن المؤلف أخذ ونقل عن المرادى المعروف بابن أم قاسم معتدا برأيه تارة.

فتراه نقل عنه في أبواب - التنازع، وحروف الجر وأفعال التفضيل وما لا ينصرف - في موضعين، والترخيم، ونواصب المضارع - في موضعين والعدد، والوقف. ويسوغ لي حيثئذ أن أذكر بعض المواضع مستشهدا بها على سبيل المثال.

١ - في باب أفعال التفضيل - في قول الناظم:

وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ صِلُهُ أَبَدًا تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا بِمَنْ إِنْ جَرَّدًا

ذكر أبو الحسن الأشموني تنبيهات، فالأول منها الخلاف في معنى «من».

فقال الأشموني: «الأول اختلف في معنى «من» هذه. فذهب المبرد ومن وافقه إلى أنها لابتداء الغاية، وإليه ذهب سيوييه، لكن أشار إلى أنها تُفيد مع ذلك معنى التبعية فقال في «هو أفضل من زيد» فضله على بعض ولم يعم، وذهب في شرح التسهيل أنها بمعنى المجاوزة، وكان القائل «زيد أفضل من عمرو» قال جاوز زيد عمرا في الفضل،.....

والظاهر - كما قال المرادى - ما ذهب إليه المبرد، وما رد به الناظم ليس
بلازم.

٢ - فى باب الترخيم فى قول الناظم:

تَرْخِيمًا أَحْذَفَ آخِرَ الْمُنَادَى كِيَّاسًا فِيمَنْ دَعَا سَعَادًا

أفرد أبو الحسن الأشموني الكلام على «ترخيما» فى التنبية قال: «أجاز
الشارح ترخيما ثلاثة أوجه:

١ - أن يكون مفعولا له.

٢ - أو مصدرا فى موضع الحال.

٣ - أو ظرفا على حذف مضاف.

وأجاز المرادى وجها رابعا. هو أن يكون مفعولا مطلقا وناصبه احذف، لانه

يلاقيه فى المعنى ا هـ. ج ٢ ص ٤٦٧

٣ - فى باب ما لا ينصرف فى قول الناظم:

وَلِسْرَاوِيلَ بِهَذَا الْجَمْعِ شَبَّهَ أَقْتَضَى عُمُومَ الْمَنَعِ
وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا لَحِقَ بِهِ فَالْإِنْصْرَافُ مَنَعُهُ يَحِقُّ

قال أبو الحسن الأشموني: . . . قال الشارح: والعلة فى منع صرفه ما فيه

من الصيغة مع أصالة الجمعية أو قيام الجمعية مقامها. فلو طرأ تنكيره انصرف على
مقتضى التعليل الثانى دون الأول.

قال المرادى: قلت: «مذهب سيبويه أنه لا ينصرف بعد التنكير لشبهه

بأصله، ومذهب المبرد صرفه لذهاب الجمعية، وعن الأخفش القولان، والصحيح

قول سيبويه، لأنهم منعوا سراويل من الصرف، وهو نكرة وليس جمعا على

الصحيح، ا هـ ج ٢ ص ٥٢٣.

٤ - فى نواصب المضارع - بعد قول الناظم:

وَبَعْدَ فَالْجَوَابِ نَفَى أَوْ طَلَبَ مَحْضِينَ أَنْ وَسْتَرَهَا حَتَّمْ نَصَبَ

قال الأشموني فى التنبية الأول من التنبهات التى أعقبت هذا البيت:

«الأول: مما مثل به في شرح الكافية لجواب النفي المتقضى « ما قام فيأكل إلا طعامه » قال: ومنه قول الشاعر:

وما قام منا قائم في نَدِينَا فينطق إلا بالتى هي أعرفُ

وتبعه الشارح في التمثيل بذلك .

واعترضهما المرادى وقال: إن النفي إذا انتقض بيلا بعد الفاء جاز النصب .

نص على ذلك سيويه وعلى النصب أنشد .

فينطق إلا بالتى هي أعرفُ ج ٣ ص ٥٦٥

٥ - في باب التنازع في قول الناظم:

بَلْ حَذَفَهُ الزَّمُ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبْرٍ وَأَخْرَنَهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبْرُ

قال الأشموني: « . . قوله «غير خبر» يوهم أن ضمير المتنازع فيه إذا كان

المفعول الأول في باب ظن يجب حذفه وليس كذلك، بل لافرق بين المفعولين في امتناع الحذف ولزوم التأخير . .

ولذلك قال الشارح لو قال بدله:

واحذفه إِنْ لَمْ يَكْ مَفْعُولَ حَسَبٍ وَإِنْ يَكُنْ ذَاكَ فَأَخْرَهُ تُصِبُ

لخلص من ذلك التوهم .

لكن قال المرادى: قوله: «مفعول حسب» يوهم أن غير مفعول حسب يجب

حذفه وإن كان خبرا، وليس كذلك، ولأن خبر كان لا يحذف أيضا. بل يؤخر كمفعول حسب . . . ج ١ ص ٢٠٦ .

٦ - في باب الوقف - بعد قول الناظم:

وَمَا فِي الْأَسْتِفْهَامِ إِنْ جَرَّتْ حَذِفَ أَلْفُهَا. وَأُولَاهَا هَا إِنْ تَقِفَ

قال أبو الحسن الأشموني في التنبية الأول من التنبيهات التي أعقبت هذا

البيت: «الأول: أهمل المصنف من شروط حذف ألفها أن لا تركيب مع ذا، فإن ركبت معه لم تحذف الألف نحو «على ماذا تلومونى» .

وقد أشار إليه في التسهيل، ونقله المرادى ج ٣ ص ٧٥٩ .

السابع: ما نقله الدنوشري في حاشيته على التصريح عن المرادى

التعريف بالمؤلف: هو - عبد الله بن عبد الرحمن بن علي المعروف بالدنوشري نسبة إلى دنوشر (قرية قريبة من المحلة الكبرى).

ولد بالقاهرة وتلقى عن الشمس الرملى ومحمد العلقمى وابن قاسم العبادى وغيرهم، ثم ارتحل إلى بلاد الروم وأقام فيها مدة ثم عاد إلى القاهرة وانتفع الناس به فى الأزهر، وصنف كتباً فى النحو، وكان يقول النظم وأكثر شعره فى مسائل نحوية، توفى بالقاهرة سنة ١٠٢٥هـ.

الكتاب: حاشية على التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى، نسخة فى مجلد بقلم معناد سنة ١١٣٧هـ - بالورقتين الأخيرتين منها تقطيع وأكل أرضة فى ١٨٢ ورقة ومسطرتها ٢٣ سطراً ٢١ سم - مودع بمكتبة الأزهر قسم المخطوطات تحت رقم (٨٥١) ٦٠٥٨.

ما نقله عن المرادى:

نقل الشيخ عبد الله الدنوشري فى حاشيته على التصريح عن المرادى واعتمد عليه، وذلك فى أبواب متفرقة منها: الإشمام، المصدر، الحال، التعجب، النداء، فى موضعين -، ما لا ينصرف - فى موضعين -، النواصب -، فى موضعين -، الجوازم، الإمالة - وسأكتفى بذكر بعض المواضع على سبيل المثال:

١- الحال. نفى عامل الحال قال الدنوشري «قال المرادى: ذكر فى الكافية والتسهيل إذ قال قد يجر بياء رائدة إن نفى عملها كقوله:

فما انبَعَثَتْ بِمِزْءٍ وُدٍ وَلَا وَكَلٍ

ونورع فى ذلك. وذكر فى باب حروف الجر من شرح التسهيل أن من الزائدة ربما دخلت على الحال ومثله قراءة من قرأ «ما كان يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءٍ» مبنياً للمفعول» اهـ. ص ٩٥.

٢- الحال. أيضاً. الجملة المصدرية بالمضارع المنفى لا تجرد من الواو ويلزمها

الضمير . قال المرادى: إن ورد بالواو قدر المبتدأ على الأصح كقراءة ابن ذكوان ﴿فاستقيما ولا تتبعان﴾ نص على ذلك فى التسهيل .

٣ - ما لا ينصرف الكلام فى المنصرف . قال المرادى:

وقال فى شرح الكافية: سى منصرفا لانقياده إلى ما تصرفه من عدم تنوين إلى تنوين ومن وجه الإعراب إلى غيره . وقال بعضهم: مأخوذ من الصرف وهو الفضل؛ لأن له فضلا على غير المنصرف . ص ١٣٥ .

٤ - النواصب - حتى - قال:

وذكر المرادى أن الغالب فى حتى التى ينصب المضارع بعدها أن تكون بمعنى إلى .

الثامن: ما نقله الشيخ أحمد الفاكهى عن المرادى

التعريف بالمؤلف:

هو العلامة الشهاب أحمد بن الجمال عبدالله بن أحمد بن على الفاكهى، نقل الشيخ أحمد الفاكهى عن ابن أم قاسم واعتمد على رأيه واثقا منه فى:

أ - كتاب مجيب النداء إلى شرح قطر الندى .

الكتاب: هو كتاب مطبوع بمطبعة شركة دار الكتب العربية الكبرى - مودع بمكتبة الأزهر تحت رقم ١٥٩ .

أوله: بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين والمرسلين . . الحمد لله الرافع من انخفض لعززه وسلطانه المفيض على من نحاه وقصده سحائب عفوه وغفرانه، المغنى بوسع فضله من افتقر لجوده وإحسانه، الفاعل لما يشاء . . أما بعد فهذا شرح لطيف وضعته على المقدمة الموضوعة فى علم العربية المسماة بقطر الندى . . .

ما نقله فى هذا الشرح:

نقل الفاكهى عن المرادى فى شرحه هذا . . خمسة مواضع فى أبواب -

تقسيم الفعل، الفاعل، النواصب، المبتدأ والخبر، كان وأخواتها -

وسأذكر أربعة مواضع على سبيل التمثيل .

١ - فى تقسيم الفعل - اختصاص الفعل الماضى بتاء التأنيث الساكنة، قال الفاكهى: «وإنما اختصت التاء الساكنة به للفرق بين تاء الأفعال وتاء الأسماء ولم يعكس لثلاثا يفضى إلى ثقل الفعل . والمراد بها الساكنة بالذات فلا يضر تحريكها لعارض كان يلاقيها ساكن فحيثئذ تكسر نحو «قالت امرأة العزيز» أو تضم نحو «وقالت اخرج عليهن» ولهذا قال المرادى: ولا اعتداد بحركة النقل ولا بحركة التقاء الساكنين لعروضهما. ص ٤٧ ج١ .

٢ - فى باب الفاعل - إذا كان الفعل نعم وبئس والفاعل بال الجنسية أو مضافا لما هى فيه . .

قال الفاكهى: «أو مضافا إلى مضاف لما هى فيه كنعم ابن أخت القوم وبئس ابن غلام الرجل، واشترط كون الظاهر بال أو مضافا لما هى فيه هو الغالب كما قال المرادى» ص ٥٢ ج١ .

٣ - فى المبتدأ والخبر - قل هو الله أحد - قال الفاكهى: «إلا فى نحو قل هو الله أحد، مما الجملة المخبر بها نفس المبتدأ فى المعنى أى فلا تحتاج إلى رابط اكتفاء بها عنه لأنها مفسرة للمبتدأ والمفسر عين المفسر . . .

قال المفسر تبعاً للمرادى: والتحقيق أن مثل هذا ليس من الإخبار بالجملة بل بالمفرد على إرادة اللفظ كما فى عكسه نحو: لاحول ولا قوة إلا بالله كتر من كنوز الجنة». ص ١٧٩ ج١ .

٤ - فى كان وأخواتها - مادام - عدم جواز تقديم خبر دام عليها مع ما قال الفاكهى «فإنه لا يجوز تقديمه عليها مع «ما» باتفاق لأن معمول صلة الحرف المصدرى لا يقدم عليه ولا على دام وحدها لعدم تصرفها، ولثلاثا يلزم الفصل بين الموصول الحرفى وصلته، وظاهر كلام الألفية كالشرح أن هذا مجمع عليه أيضاً قال المرادى: وفيه نظر؛ لأن المنع معلل بعلتين وكل منهما لا ينهض مانعا باتفاق . . .» ص ٧ ج ٢٢ .

ب - كتابه شرح على متممة الأجرومية المسمى «بالفواكه الجنية»

التعريف بالكتاب - هو مطبوع بمطبعة دار إحياء الكتب العربية، مصححا بمعرفة لجنة التصحيح بها في شهر ذى القعدة سنة ١٣٥١هـ.

أوله - أحمد الله على نعمه وأشكره على مزيد فضله وكرمه، وأصلى وأسلم على العرب عن فصيح كلمه نبيه محمد وآله وصحبه . . وبعد فهذا تعليق لطيف وضعته على المقدمة الموضوعه فى علم العربية تأليف سيدنا وصاحبنا العالم الورع الزاهد شمس الدين محمد ابن الشيخ محمد الرعيني الشهير بالخطاب المكي المالكي . .

قصدت فيه تقرير معانيها وتحرير مبانيها . . مودع بمكتبة الأزهر رقم ٢٠٦٠ - ٣٦٨٥ - ٢٨٨٣ .

ما نقله عن المرادى:

نقل الشيخ أحمد الفاكهي فى شرحه هذا عن المرادى المعروف بابن أم قاسم موضعين:

١ - فى باب الإعراب والبناء - قال صاحب متممة الأجرومية: «الإعراب تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليه لفظا أو تقديرا» .

قال الفاكهي: معلقا على قوله: «لفظا أو تقديرا»: « . . ثم الحد الذى ذكره ظاهر فى أن الإعراب معنوى . . وقيل: إنه لفظى واختاره ابن مالك ونسبه إلى المحققين، وعليه فيقال فى حده: الإعراب ما اختلف به آخر العرب، قال المرادى رحمه الله تعالى: وهو أقرب إلى الصواب لقول المحققين» ص ٧ .

٢ - فى باب الحال - مجيء الحال جامدا مؤولا بالمشتق .

قال صاحب متممة الأجرومية: «والغالب كونه مشتقا وقد يقع جامدا مؤولا بمشتق نحو . . ادخلوا رجلا رجلا أى مترتين . . قال الفاكهي معلقا على «ادخلو رجلا رجلا» ورجلين رجلين . . والمختار كما قال المرادى: أن الجزء الثانى وما قبله منصوبان بالعامل؛ لأن مجموعهما هو الحال، فإن الحال مستفادة منهما. ا هـ ص ٦٧ .

التاسع: ما نقله الشيخ يس بن زين الدين عن المرادى

التعريف بالمؤلف:

هو العلامة الشيخ يس بن زين الدين العليمى الحمصى، ولد بحمص وارتحل مع أبيه إلى مصر، فتلقى عن الشهاب الغنيمى والدنوشرى وغيرهما، ثم برع فى علوم متنوعة وآلف فيها، ومن مصنفاته النحوية حاشية (قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام) وحاشية (مجيب النداء إلى شرح قطر الندى وبل الصدى) للفاكهى، وحاشية (التصريح) للشيخ خالد الأزهرى.

توفى بالقاهرة سنة ١٠٦١هـ.

ما نقله الشيخ يس:

نقل الشيخ يس عن المرادى المعروف بابن أم قاسم معتنيا برأيه ومعتدا به، فنقل فى:

أ- حاشيته على شرح التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى.

التعريف بالكتاب - أوله - الحمد لله الذى شرف من نحاه ونصب نفسه لعبادته ورفع من خفض وهدهاه إلى طاعته.. وبعد. فيقول.. هذه حواش رمقت نحوها عيون الطالبين، ونهجت بتمنيها كلمة كاملة المحصلين، غزيرة الفوائد عزيزة الفرائد كثيرة العوائد..

مودع بمكتبة الأزهر فرع معهد أسيوط رقم ٣٢٠.

ما نقله فى هذه الحاشية:

نقل الشيخ يس فى هذه الحاشية عن المرادى فى شرح التسهيل وغيره - فى أبواب متعددة هى - الكلام، العلم، الموصول، نائب الفاعل، الاشتغال، الحال، الإضافة، النعت - فى ثلاثة مواضع -، العطف - فى موضعين -، التوكيد - فى موضعين، البدل - فى أربعة مواضع، النداء فى موضعين، نون التوكيد فى موضعين. مالا ينصرف فى أربعة مواضع، إعراب الفعل فى أربعة مواضع، الحكاية، التصغير، الإمالة، فى ثلاثة مواضع، الإبدال. فى ثلاثة مواضع، الإدغام.

وسأقتصر على ذكر بعض المواضع على سبيل التمثيل .

١ - فى باب الاشتغال . فى تساوى الرفع والنصب - إذا وقع الاسم بعد عاطف غير مفصول بإما مسبوق بفعل إذا بنى الفعل السابق على اسم بأن أخير بالفعل عن اسم غير ما التعجبية .

قال يس معلقا على قوله إذا بنى الفعل . . . إلخ: «قال المرادى: وحكم شبه الفعل إذا وقع خبرا فى هذه المسألة حكم الفعل نحو: هذا ضارب عبدالله وعمرو يكرمه» جـ ١ ص ٣٠٣ .

٢ - فى الحال - تعريفه - وصف فضلة منتصب .

قال يس معلقا على «منتصب» قال: «قال المرادى: ذكر فى التسهيل والكافية أن الحال قد تجر بياء رائدة إن نفى عاملها ومثله فى شرح التسهيل بقراءة «ما كان ينبغى لنا أن نُتخذَ من دونك من أولياء» مبنيًا للمفعول . جـ ١ ص ٣٣٦ .

وفى موضع آخر قال يس معلقا على خالد الأزهري: «وموضع الحال تجيء جملة بثلاثة شروط . أحدها كونها خبرا» قال: « . . وفى شرح التسهيل للمرادى أن الخبرية تتناول الشرطية وأنه يجوز وقوعها حالا» . جـ ١ ص ٣٨٩ .

٣ - فى باب النعت - فى شرح قول الناظم:

وَنَعَمَتُوا بِجُمْلَةٍ مُنْكَرًا فَأَعْطَيْتُ مَا أُعْطِيَتْهُ خَيْرًا

حيث اشترطوا فى الجملة أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف إما ملفوظ به أو مقدر . قال يس معلقا على قوله: أو مقدر: «قال الدنوشري: قال المرادى: ليس حذف العائد من النعتية كحذفه من الخبرية فى القلة والكثرة، بل ذكره فى التسهيل أن الحذف من الخبرية قليل ومن الصفة كثير ومن الصلة أكثر» جـ ٢ ص ١١٢ .

٤ - فى عطف النسق - فبعد أن ذكر أم المتصلة وهى المسبوقة إما بهمة

التسوية وهى الداخلة على جملة فى محل المصدر وتكون هى والجملة المعطوفة عليها فعليتين . . أو اسميتين .



قال يس معلقا على هذا: «قال المرادى: وقد عادلت بين مفرد وجملة كقوله: سواء عليك النصر أم بت ليلة». ج ٢ ص ١٤٢ .

٥ - فى باب البدل - بدل الاشتمال

قال يس: «قال الدنوشرى: قال المرادى: لا بد فى بدل الاشتمال من مراعاة أمرين: أحدهما إمكان فهم معناه عند الحذف، ومن ثم جعل نحو «أعجبني زيد أخوه» بدل إضراب لا بدل اشتمال، إذ لا يصح الاستغناء عنه بالأول، والآخر حسن الكلام على تقدير حذفه ومن ثم امتنع نحو «أسرجت زيدا فرسه»، لأنه وإن فهم معناه فى الحذف فلا يستعمل مثله ولا يحسن فلو ورد مثل هذا الكلام لكان بدل غلط» ج ٢ ص ١٥٧ .

٦ - فى باب نونى التوكيد - فى فصل تنفرد النون الخفيفة بأربعة أحكام، فى قراءة ابن ذكوان «ولا تبعان» بتخفيف النون. قال الأزهرى: (مكسورة - أى النون - على كون الواو للعطف ولا للنهى، قال الشارح: ويجوز أن تكون الواو للحال ولا للنفى والنون علامة الرفع، قال يس معقبا على قوله قال الشارح... إلخ: «قال المرادى: فإن وردت بالواو قدر المبتدأ على الأصح كقراءة ابن ذكوان «ولا تبعان» نص على ذلك فى التسهيل» ٢٠٧/٢ .

٧ - فى باب الإبدال. فصل فى إبدال الألف من أختيها الواو والياء - الشرط التاسع - فى معنى قول الناظم.

وإن لحرفين ذا الاعلال أستحقّ صحح أول وعكس قد يحقّ

فالعكس هو إعلال الأولى وتصحيح الثانية مثل آية فى أسهل الأقوال. قال يس معلقا (قال المرادى ومثل آية غاية وأصلها غيبة فأعلت الياء الأولى وصححت الثانية. وثاية - وهى حجارة صغار يضعها الراعى عند متاعه يثوى عندها -، وطاية - وهى السطح والدكان أيضا -، والآية هى الطائفة المخصوصة من القرآن...» . ج ٢ ص ٣٨٨ .

٨ - فى باب الإدغام - «هلم» عند قول الأزهرى: «وإذا اتصل بالمدغم - هاء غائب نحو هلمه لم يضم بل يفتح...» .

قال يس: «... قال المرادى: وإذا اتصل به نون الإناث فالقياس هلمن...»
قال المرادى: الخامس، التزم المدغمون فتح المدغم فيه قبل هاء غائبة نحو
ردها ولم يردها والتزموا ضمه قبل هاء غائب نحو لم يرده قالوا: «لأن الهاء خفيفة
فلم يعتدوا بوجودها فكان الدال قد ولى الألف والواو نحو ردا وردوا» ١ هـ جـ ٢
ص ٤٠٢.

ب - حاشيته على شرح أحمد بن الجمال الفاكهي المسمى بمجيب النداء على
المقدمة المسماة بقطر الندى وبل الصدى. لابن هشام -

تم طبعه في أواخر شهر شوال سنة ١٣٣٤ هـ بمطبعة دار الكتاب العربية
الكبرى.

الكتاب - أوله . الحمد لله الذي لا يخيب من نجاه، الفاعل لما يشاء فلا راد
لمفعول قضاء، والصلاة والسلام على من رفعه الله على الأفاضل ونصبه علما
لتمييز الحق من الباطل سيدنا محمد.. مودع بمكتبة الأزهر رقم ١١٨١ - ١١٨٤ .

ما نقله في هذه الحاشية:

نقل الشيخ يس في حاشيته هذه عن المرادى في شرحه للتسهيل وغيره في
مواضع كثيرة. وهي:

المعرب والمبني - في موضعين -، جمع المذكر السالم، النواصب - في
موضعين -، الموصول، مواضع كسر إن، المفعول له، الاشتغال، حروف الجر،
الصفة المشبهة، اسم التفضيل، النعت، التوكيد - في موضعين -، عطف البيان،
عطف النسق، البدل والمنادى - في موضعين -، تابع المنادى، الترخيم، موانع
الصرف، الوقف في موضعين -.

وسأقتصر على ذكر بعض المواضع على سبيل المثال

١ - في جمع المذكر السالم. قال الفاكهي: «ويشترط فيه ما اشترط في المثني
وزيادة على ذلك أن يكون مفردة علما لمذكر خال من تاء التأنيث المغايرة لئلا عدة
وثبة علمين أو صفة مذكر عاقل خالية من تاء التأنيث قابلة لها، علق الشيخ يس
على قوله: «قابلة لها» بقوله: «... قال المرادى: إذ لا يقصد به معنى التأنيث

ولا بد أن يكون قبول التاء مطردا احترازا من نحو مسكين فإنهم قالوا مسكينة على غير قياس فلا يقال مسكينون بقياس» ص ٨٤.

٢ - فى النواصب - لام الجحود - من شروطها أن يتقدمها نفي بما أو لم فقط قال يس: «وأما إن ففيها خلاف قوى» واستدل المرادى على وقوع لام الجحود بعد المنفى بها قراءات غير الكسائى «وإن كان مكروهم لتزول منه الجبال» .

- والفعل الواقع بعد لام الجحود، قال الفاكهى: «... وذهب البصرى إلى أن خبر كان محذوف وإن هذه اللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف وأن الفعل ليس بخبر بل المصدر المنسبك...» قال يس معلقا: على أن هذه اللام متعلقة. إلخ.

قال المرادى: قولهم إنها متعلقة بالخبر يقتضى أنها ليست بزائدة وتقديرهم مزيدا يقتضى أنها زائدة مقوية للعامل. اهـ. ص ١١٨.

٣ - المنادى - فى إلحاق الألف أو الياء فى يا أبت ويا أمت - أى يا أبتا ويا أمتى - قال الفاكهى: «وإلحاق الألف أو الياء للأولين قبيح» لما فيه من الجمع بين العوض والمعووض عنه أو بدله وسبيل ذلك الشعر».

قال يس: «... وفى المرادى: وأجاز كثير من الكوفيين الجمع بينهما فى الكلام، ونظيره قراءة أبى جعفر «يا حسرتاتى» فجمع بين العوض والمعووض» ص ٧٧.

٤ - فى المفعول له - قال يس: «قال المرادى: فى شرح التسهيل يجوز فى كى إذا كانت ناصبة بنفسها أن تقع مفعولا له لأنها إذ ذاك ينسبك منها مصدر فتكون مثل أن وإن» ص ٩٠.

٥ - فى حروف الجر - مذ منذ - قال الفاكهى «قال فى الجامع: ولك رفع تاليهما خيرا عنهما» قال يس: «... قال المرادى لا تكون مذ ومنذ عند الأخفض إلا مبتدئين فهو مناقض لعزوه له ظرفيتهما إذا وليها اسم مفرد» ص ١٣٠.

٦ - فى الصفة المشبهة - فى أن الصفة المشبهة تكون غير مجارية له نحو «ظاهر وضامر» قال يس: «... قال المرادى: ولقائل أن يقول: إن ضامرا أو منطلقا ومنبسطا ونحوها مما يجرى على المضارع أسماء فاعلين قصد بها الثبوت فعوملت معاملة الصفة المشبهة وليست بصفة مشبهة» اهـ ص ١٥٠ ج ٢.

٧- فى النعت . قال الفاكهى : «ويجب فى النعت أن يكون مساويا لمتبوعه فى التعريف أو دونه . . .» قال يس : « . . قال المرادى : وقيل : سبب ذلك أن الاختصار يؤثر أى : على التطويل ، فوجب لذلك أن يبدأ بالأخص ليقع الاكتفاء به فإن عرض اشتراك لم يوجد ما يرفعه إلا المساوى» ا هـ ص ١٦٢ .

٨- فى التوكيد - كل - قال يس : « . . قال المرادى فى الكلام على التأكيد بكل فتقول جاء الجيش كله والقبيلة والزيدون كلهم والرجال كلهم أو كلها أو كله على قياس هو أحسن الفتيان وأجمله وهو ضعيف ، وجاءت الهنديات كلهن أو كلها ، وحكى الخليل كلهن عن بعض العرب» ا هـ ص ١٦٨ .

٩- فى البدل - بدل الاشتمال - قال الفاكهى : «ونحو قتل أصحاب الأخدود، النار أى فيه . . .» .

قال يس : « . . وقال ابن هشام : الأولى أن يكون على حذف مضاف أى : أخذود النار ، وقال ابن خروف : هو بدل إضراب ، قاله المرادى» ص ١٨٨ .

١٠- فى الوقف - الوقف على قاض - قال الفاكهى : «مما هو منقوص منون غير محذوف العين» .

علق الشيخ يس على قوله : «غير محذوف العين» بقوله : « . . قال المرادى : فإن قلت هذا لازم فى حالة الوصل أيضا قلت : لا يمكن إثباتها وصلا لما يلزم من الجمع بين ساكنين بخلاف الوقف مع أن فى بقاء التنوين جبرا للكلمة» .

- والمعرف منه بالإضافة ، قال الفاكهى : «وأما المعرف منه بالإضافة نحو قاضى المحكمة فكلامهم قد يشعر بأن الحذف أرجح من الإثبات» علق الشيخ يس على «فكلامهم إلخ» قال : « . . قال المرادى : وبنوا على ذلك فرعا ، وهو أن ما سقط نونه للإضافة إذا وقفت عليه ردت نونه نحو «هؤلاء قاضو زيد» فإذا وقفت قلت : قاضون ؛ لزوال حذفها ، فأما وقف الفراء على قوله تعالى : «غير محلى الصيد» بحذف النون فاتباع للرسم قلت : وفى هذا نظر» ا هـ . ص ٢٠٤ .

العاشر: ما نقله السندويى فى شرحه للألفية عن المرادى

التعريف بالمؤلف:

هو - الشيخ أحمد بن على المعروف بالسندويى الشافعى من علماء القرن الحادى عشر الهجرى.

الكتاب:

(المنح الوفية بشرح الخلاصة الألفية لابن مالك) - نسخة فى مجلد بقلم معتاد بهامشها حواش وبها خروم وترميم فى ٢١٩ ورقة ومسطرتها ٢٣ سطرا - ٢٢سم.

مودع بمكتبة الأزهر قسم المخطوطات تحت رقم (٨٣٧) ٦٠٤٣ .

أوله: الحمد لله الذى رفع السموات بقدرته... فرغ من تأليفه سنة ١٠٦٠هـ.

ما نقله عن المرادى:

نقل الشيخ السندويى فى شرحه للألفية عن المرادى فى مواضع متعددة تنحصر فى أبواب: الكلام وما يتألف منه، الضمير، اسم الموصول، المعرف بأداة التعريف، المبتدأ والخبر فى موضعين -، ظن وأخواتها، تعدى الفعل ولزومه، التنازع فى العمل، عطف النسق، الحال - فى موضعين -، النداء، جمع التكسير، النسب - فى موضعين -، الإمالة، الإدغام.

وسأقتصر على ذكر بعض المواضع على سبيل المثال:

١ - المبتدأ والخبر - بعد قول الناظم:

وإن تكن إياه معنى اكتفى بها: كُنْطَقِي اللهُ حَسْبِي وَكَفَى

الكلام فى الإخبار بالجملة - فنطق مصدر بمعنى منطوق مبتدأ. وجملة «الله حسبى» مبتدأ وخبر ولم يحتاج إلى رابط، لأن الجملة عين المبتدأ.

قال المرادى: والذى يظهر - والله أعلم - فى هذا ونحوه أنه ليس من الإخبار بالجملة وإنما هو من الإخبار بمفرد؛ لأن الجملة فى نحو ذلك. وإنما قصد لفظها كما قصد حين أخبر عنها فى نحو «لا إله إلا الله كثر من كنوز الجنة» فليتأمل.

اهـ.

٢ - الخبر - أيضا - بعد قول الناظم:

كذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبْرًا أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرًا

قال السندوي تعليقاً على قول المصنف: «قال المرادى: وتسامح المصنف في جعله محصوراً وإنما هو محصور فيه» أ هـ.

٣ - ظن وأخواتها: بعد قول الناظم:

.....
والتَّزِمُ التَّعْلِيقَ قَبْلَ نَفْيِ مَا

قال السندوي في تنبيه: وذهب بعضهم إلى أن التعليق لا يختص بأفعال القلوب. وصرح به المرادى في الشرح نحو: عرف، ونظر، وتفكر، وسأل، وأبصر، وما بمعناها.

وعليه ظاهر قوله تعالى: ﴿فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا﴾ [الكهف: ١٩].

٤ - الحال - بعد قول الناظم:

وَجُمْلَةُ الْحَالِ سِوَى مَا قُدِّمًا بَوَاوٍ أَوْ بِمُضْمَرٍ أَوْ بِهِمَا

قال السندوي: إذا انفردت الواو لزمتهما قد.. وإن انفرد الضمير أو اجتمعا جاز إثبات قد وحذفها. وذهب الفراء وأبو علي والمبرد إلى اشتراط قد مع الماضي ظاهرة أو مقدره.. واختار المرادى أنه لا يحتاج إلى تقدير قد لكثرة ما ورد بدونها.

٥ - النسب - بعد قول الناظم:

وَأَوَّلِ ذَا الْقَلْبِ انْفِتَاحًا. وَفِعْلٍ وَفِعْلٍ عَيْنَهُمَا انْفِتَاحٌ وَفِعْلٍ

قال السندوي نقلاً عن المرادى: «قال المرادى: وفهم من اقتصراره على الثلاثي أن ما زاد عليه مما قبل آخره كسرة لا يغير. ويندرج في ذلك ما كان على خمسة أحرف نحو جَحْمَرِش (للعجوز الكبيرة والمرأة السمجة) فتقول فيه جحمرشي. وما كان على أربع متحركات نحو جنذل. وما كان على أربعة أحرف وثانيه ساكن نحو تغلب. فالأولان لا يغيران وكذا الثالث في العرف وقيل: يفتح... إلخ



٦ - الإمامة - بعد قول الناظم:

وكف مُسْتَعْلٍ وِرَا يَنْكَفُ بِكَسْرِ رَا كِفَارِمًا لَا أَجْفُو

قال السندوي في تنبيهه بعده «قال المرادى حروف التهجي التي في أوائل السور إن كان في آخرها ألف فمنهم من يفتح ومنهم من يميل، وإن كان في وسطها ألف نحو كاف وصاد فلا خلاف في الفتح.. وقد أمالوا لكثرة الاستعمال الحجاج علما في الرفع والنصب والعجاج كذلك» اهـ.

الحادى عشر: ما نقله الشيخ أحمد الملوى عن المرادى

التعريف بالمؤلف:

الإمام المتقن العلامة المعمر من الوقت أحمد بن عبدالفتاح بن يوسف بن عمر المجيرى الملوى الشافعى الزهرى، ولد فى فجر يوم الخميس ثانى شهر رمضان سنة ١٠٨٨ هـ ثمان وثمانين وألف، وأمه آمنة بنت عامر بن حسن بن سيف الدين المغراوى، اعتنى من صغره بالعلوم عناية كبيرة.. فمن شيوخه أحمد بن الفقيه والشيخ منصور التنوفى، والشيخ عبد الرؤوف البشيشى وغيرهم، ورحل إلى الحرمين سنة ١١٢٢ هـ اثنتين وعشرين ومائة وألف.. وعاد إلى مصر وهو إمام وقته.. وله مؤلفات منها: شرح الأجرومية.. وتوفى فى منتصف شهر ربيع الأول سنة ١١٨١ هـ إحدى وثمانين ومائة وألف. تاريخ الجبرتنى ج ١ ص ٢٨٨.

الكتاب:

هو كتاب مطبوع، طبع بالمطبعة العامرة البهية - مودع بمكتبة الأزهر فرع معهد أسيوط تحت رقم ١٣.

حاشية على شرح الشيخ المكودى للألفية، فالشيخ الملوى فرغ نفسه فى مزيد التأمل فيه وكثرة الإكباب على هذا الشرح فأتى بحاشية تحتوى على تدقيقات وتحقيقات وأبحاث رائعة. وأوله: بسم الله الرحمن الرحيم. حمدًا لمن وفقنا إلى الإعراب عما خفى من المضمرة، وعلمنا لسانا عربياً غير ذى عوج.. والصلاة والسلام على سيدنا محمد الرافع منار الدين... الخ.

ما نقله الشيخ الملوى:

نقل الشيخ أحمد الملوى فى حاشيته على شرح الألفية للمكودى - عن المرادى - مواضع هى: التوكيد، كيفية تثنية المقصور والمدود وجمعهما تصحيحًا، جمع التكسير - فى موضعين: الوقف، الإبدال، الإدغام - وإليك ذكر هذه المواضع مفصلة:

١ - التوكيد - بعد قول الناظم:

وَكُلًّا أَذْكَرُ فِي الشَّمُولِ وَكِلَا كِلْنَا جَمِيعًا بِالضَّمِيرِ مُوصَلًا

قال المكودى فى «كل»: «ولا يؤكد بها إلا ذو أجزاء» قال الملوى: «... قال المرادى: ذو أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه، وزاد المرادى غير مثنى» ص ١١٧.

٢ - تثنية المقصور والمدود وجمعهما تصحيحًا. فى قول الناظم:

كَذَا الَّذِي أَصْلُهُ نَحْوُ الْفَتَى وَالْجَامِدُ الَّذِي أَمِيلَ كَمَتَى

قوله «الجامد» قال المرادى: «الجامد هنا ما لم يعرف له اشتقاق»، «جعل المكودى ألف «متى ولدى وعلى» مجهولة الأصل، وليس كذلك بل الألف فى الثلاثة أصلية لم تقلب عن شىء والمجهولة الأصل هى نحو الددا» اهـ، لكن قال المرادى: «عبر بعضهم عن الأصلية بالمجهولة» اهـ. والمراد بالألف الأصلية هى كل ألف فى حرف أو شبهه ومجهولة الأصل نحو الددا وهو اللهو فإن ألفه لا يدرى هل هى عن واو أو ياء؟، لأن الألف فى الثلاثى المعرب لا تكون إلا منقلبة عن أحدهما» اهـ. من المرادى، ص ١٦٢.

٣ - جمع التكسير - فى قول الناظم:

فِي اسْمٍ مَذْكَرٍ رَبَاعِيٍّ بَمَدٍ ثَالِثٍ أَفْعَلَةٌ عَنْهُمْ أَطْرَدُ
وَالزَّمَةُ فِي فَعَالٍ أَوْ فِعَالٍ مُصَاحِبِي تَضْعِيفٍ أَوْ إِغْلَالٍ

قوله: «والزمة» قال الملوى: «... قال ابن غازى عن المرادى: أشار إلى أن هذا اللزوم فى غير شذوذ بقوله فيما يأتى فى فعل بضميتين - ما لم يضاعف فى الأعم ذو الألف، لكن لم ينبه هناك إلا على المضاعف فخرج سماء بمعنى المطر». ص ١٦٥.

٤ - الوقف - بعد قول الناظم:

وما فى الاستفهام إن جرّت حذف ألفها وأولها لها إن تقف

قال المكودى: «يعنى أن ما الاستفهامية إذا جرّت حذف ألفها» قال الملوى معقبا على قوله: «حذف ألفها»: «قال المرادى: وسبب حذف الألف إرادة التفرقة بينها وبين الموصولة والشرطية وكانت أولى بالحذف لاستقلالها بخلاف الشرطية، فإنها متعلقة بما بعدها وبخلاف الموصولة فإنها مع الصلة اسم واحد» اهـ منه بلفظه ص ١١٨٣ .

٥ - الإبدال - بعد قول الناظم:

وعين ما آخره زيداً ما يخص الاسم واجب أن يسلماً

مثل حيدى .. قال الملوى: «.. قال المرادى: حيدى: اسم ماء» ص ١٩٩ .

٦ - الإدغام - فى الموضع السابع من المواضع التى لا يجوز فيها الإدغام قال المكودى: «السابع ما كان فيه ثانى المثليين رائدا للإلحاق نحو هلل إذا أكثر من قول لا إله إلا الله» .

قال الملوى: «المزيد للإلحاق هو الياء من هلل لا أحد لاميّه كذا عند المرادى . والمصنف فى شرح الكافية وغيره، فانظره مع ما هنا فصوابه؛ لأنه زيد فيه الياء للإلحاق كما عند المرادى» ص ٢٢٠٤ .

الثانى عشر - ما نقله الشيخ محمد بن عبادة عن المرادى

التعريف بالمؤلف:

هو الشيخ محمد بن عبادة بن برى العدوى ينتهى نسبه إلى على أبى صالح المدفون بالعلوة فى بنى عدى . قدم إلى مصر سنة ١١٦٤هـ أربع وستين ومائة وألف، وجاور بالأزهر .. ثم حضر على شيوخ الوقت ولازم دروس علماء العصر . وصار له باع طويل وذهن وقاد وقلم سيال وفصاحة فى اللسان، ومن تأليفه حاشيته على شذور الذهب لابن هشام متداولة بأيدى الطلبة نافعة وغيرها . . توفى فى أواخر شهر جمادى الآخرة سنة ١١٩٣ ثلاث وتسعين ومائة وألف، بعد أن تعلل بعلّة الاستسقاء سنين .

الكتاب:

هو كتاب مطبوع، طبع بمطبعة دار إحياء الكتب العربية، حاشية على الشذور لابن هشام الأنصاري، أوله: الحمد لله الذي رفع مقام المتواضعين ونصب رايات التمييز لأصحاب اليقين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد العرب عن أحوال الدين. أما بعد فيقول.. قد من الله تعالى على بتلقى هذا الكتاب الذي هو الشذور على... الشيخ أحمد الدردير.. مودع بمكتبة الأزهر رقم ١١٨٦ - ١١٩٤ - ١١٨٥ - ١٥٤١.

ما نقله عن المرادى:

نقل الشيخ عبادة في حاشيته هذه - عن المرادى المعروف بابن أم قاسم - مواضع تنحصر في أبواب العرب، اسم الإشارة، اسم الموصول، المفعول فيه، التنارع - في خمسة مواضع - الاستثناء - ظن وأخواتها - موانع الصرف.

وسأقتصر على ذكر الجزء الأكبر من هذه المواضع على سبيل المثال:

١ - باب الإعراب - قال ابن هشام: «وأقول: أنواع الإعراب أربعة: رفع ونصب وجر وجزم، وعن بعضهم أن الجزم ليس بإعراب وليس بشيء» قال عبادة معلقاً على «أن الجزم إلخ»: «نقل المرادى عن المازنى أن الجزم ليس بإعراب» .٥٦/١

٢ - اسم الإشارة - قال عبادة: «تنبيه» إذ ذاك ليس من الإضافة إلى مفرد بل إلى جملة اسمية والتقدير إذ ذاك كذلك. نبه على ذلك المرادى، ١٣٣/١.

٣ - اسم موصول - الأولى - قال عبادة: «وقال بعضهم انظر هل الأولى مشتركة بين الإشارة والموصول فتعمل تارة اسم إشارة وتارة موصولاً، أو أن هذا غير ذاك، وقال المرادى في شرح التسهيل: فرق بينهما وذلك أن أولى الإشارةية لا يجوز دخول أل عليها والموصولة يجوز دخولها عليها، والإشارية تكتب بعد همزتها واوا بخلاف الموصولة» ١٥٣/١.

٤ - المفعول فيه - مثل قوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾



[الأنعام: ١٢٤] قال عبادة: «وفى جعل حيث مفعولا نظرا؛ لأن هذا ضرب من التصرف، قال المرادى: لم يجزى حيث فاعلا ولا مفعولا ولا مبتدأ» ١٤٤/٢.

٥ - التنازع - قال عبادة: «وفى النهاية لابن الخباز: لا يقع التنازع فى المفعول له ولا الحال ولا التمييز ويجوز فى المفعول معه، تقول: قمت وسرت وريدا، إن أعملت الثانى يشترط فى المفعول ألا يقع بعد إلا على الصحيح، فلا تنازع فى قوله:

ما صاب قلبى وأضناه وقيمهُ إلا كواعب من ذهل بن شيبانا

والمانع من كونه من التنازع أنه لو كان منه لزم إخلاء الفعل الملقى من الإيجاب، ولزم فى نحو ما قام وقعد إلا أنا. إعادة ضمير غائب على حاضر. قال المرادى: حملة فى التسهيل على الحذف على تأويل ما قام أحد وقعد إلا أنا فحذف أحد لفظاً واكتفى بقصده ودلالة المعنى والاستثناء عليه» ١٧١/٢

٦ - موانع الصرف - الوصفية وزيادة الألف والنون - قال ابن هشام «ويشترط لتأثير الصفة أمران الثانى عدم قبولها التاء، ولهذا انصرف نحو ندمان وأرمل لقولهم ندمانة وأرملة» قال عبادة معلقا على ندمانة وأرملة «... وقد جمع ابن مالك ما جاء على وزن فععلان ومؤنثه فعلانة فى قوله من بحر الهزج «أجز فعلى لفعلانا... إلخ. وزاد المرادى لفظين:

وزد فيهن خمصانا على لغة وأليانا» ٢٠٢/٢.

الثالث عشر: ما نقله الشيخ أحمد السجاعى عن المرادى

نقل الشيخ السجاعى عن المرادى فى:

الأول: حاشيته على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. المسماة «فتح الجليل».

الثانى: حاشيته على شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام.

التعريف بالمؤلف:

هو الشيخ أحمد بن أحمد بن محمد السجاعى. ولد بالقاهرة ووالده من

السجاعية قرية قرب المحلة ثم قدم الأزهر وأقام فى القاهرة. ونشأ الشيخ أحمد تحت رعاية والده وإشرافه فتمهر ودرس وأفتى وألف.. توفى رحمة الله عليه سنة ١١٩٧ بعد سبع من وفاة والده سميته أحمد السجاعي كما هو مكتوب على قبرهما الكائن بالقرافة الكبرى عن شمال مقام الأستاذ الحفنى عمت بركاتهم.

الحاشية الأولى: أولها: الحمد لله الذى رفع قدر من انخفض لرؤيته. وأعز شأن من انتصب لنصر دينه وأقام حجته، والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد ذى الجاه الرفيع.. وهى كتاب مطبوع بالمطبعة العامرة البهية فى آخر شهر ربيع الآخر سنة ١٣٠٧هـ مودع بمكتبة الأزهر رقم ٢٤٤ - ٢٤٧ - ٣٣٩٠.

ما نقله عن المرادى:

نقل الشيخ السجاعي عن المرادى فى هذه الحاشية معتدا برأيه معتمدا عليه، فى أبواب الكلام - فى موضعين، والمعرب والمبنى - فى ثلاثة مواضع، وأفعال المقاربة، وإن وأخواتها، والفاعل، ونائب الفاعل، والاشتغال، والمفعول معه، والإضافة - فى موضعين -، وأفعال التفضيل، والنداء، وما لا ينصرف، وإعراب الفعل، وجمع التكسير - فى موضعين -

وسأكتفى بذكر بعض المواضع على سبيل المثال:

١ - فى المعرب والمبنى - بعد قول الناظم:

كذا أولات، والذى اسما قد جعل كأذرعَات - فيه ذا أيضا قبل

«الذى اسما قد جعل» ما سمي به من هذا الجمع والملحق به نحو أذرعَات ينصب بالكسرة كما كان قبل التسمية به، ولا يحذف منه التنوين. قال السجاعي معلقا على «ولا يحذف منه التنوين» قال المرادى: وإنما نون على اللغة المشهورة مع أن حقه منع الصرف للتأنيث والعلمية لأن تنوينه ليس للصرف بل للمقابلة. ص ٢٧.

(٢) فى باب ظن وأخواتها - بعد قول الناظم:

ظَنَّ حَسِبْتُ وَزَعَمْتُ مَعَ عَدَّ . حَجَا دَرَى وَجَعَلَ اللَّذَّ كَاعْتَقَدَ .

قال السجاعي معلقا على «حجا»: «بمعنى ظن لا بمعنى غلب فى المحاجة أو
قعد أورد أو قام أو بخل. قال المرادى: أو ساق أوكتم». ص ١١٠٦.

٣- فى باب المفعول معه - بعد قول الناظم:

وَالْعَطْفُ إِنْ يُمَكِّنْ بِلا ضَعْفٍ أَحَقَّ وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقِ
وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجْزِ الْعَطْفُ يُجِبُّ أَوْ اعْتَقِدَ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِيبُ

قال السجاعي معلقا على قول: «أو اعتقد»: ذكر المرادى: «فيه احتمالان
أحدهما أن يكون تخييرا فيما امتنع عطفه بين نصبه على المعية وبين إضمار عامل
حيث يصح إضماره وثانيهما. أن يكون تنويعا فى ذلك». ص ١٤٣.

٤- فى باب الإضافة، بعد قول الناظم:

وَأَلْزَمُوا إِضْأَفَةً إِلَى الْجُمْلِ حَيْثُ وَإِنْ وَإِذْ يُنَوَّنُ يُحْتَمَلُ

قال السجاعي فى تنبيه بعد هذا «وقولهم إذ ذاك ليس من الإضافة إلى مفرد
بل إلى جملة اسمية التقدير: إذ ذاك كذلك تبع عليه المرادى» أ هـ ١٧٣.

٥- فى باب النداء، بعد قول الناظم:

وَالْأَكْثَرُ اللَّهُمَّ بِالْتَّعْوِضِ وَشَدَّ يَا اللَّهُمَّ فِى قَرِيبِ

قال السجاعي بعد هذا البيت: «تتمة» نقل المرادى فى استعمال اللهم ثلاثة
أحوال: أحدها. أن يراد النداء المحض نحو اللهم أثبنا - الثانى. أن يذكره المجيب
تمكينا للجواب فى نفس السامع يقول لك القائل: أريد قام؟ فتقول أنت: اللهم
نعم أو اللهم لا.

الثالث. أن تستعمل دليلا على الندرة وقلة وقوع المذكور نحو «أنا لا أرورك
اللهم إذا لم تدعنى» ألا ترى أن وقوع الزيادة مقروننا بعدم الدعاء قليل». أ هـ
ص ٢٩٩.

٦- فيما لا يتصرف، بعد قول الناظم:

وَوَصَفَ أَصْلِيَّ وَوَزَنُ أَفْعَلًا مَمْنُوعَ تَأْنِيثِ بِنَا: كَأَشْهَلَا

علق السجاعي على قوله: «ممنوع»: «.. واعلم أنه قد دخل في كلام الناظم مالا مؤنث له كأكمر.. وخرج عنه ما مؤنثه بالتاء فإنه منصرف نحو أرمل بمعنى فقير فإن مؤنثه أرملة.

قال المرادى: وأما قولهم عام أرمل فغير مصروف لأن يعقوب حكى فيه سنة رملاء» ص ٢٤٩.

٧- في جمع التكسير، بعد قول الناظم:

وِبِفَعَالٍ وَشِبْهِهِ أَنْطِقًا فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ ارْتَقَى

قال السجاعي معلقا على الشبه: «قال المرادى: والمراد بشبهه ما يماثله في العدد والهيئة وإن خالفه في الوزن نحو مفاعل وفعال» ص ٢٩٧.
الحاشية الثانية.

أولها. بسم الله الرحمن الرحيم. حمدا لمن رفع في الدارين قدر أحبابه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي خفض الكفر مع أصحابه وعلى آله وأصحابه وجنده وسائر أحزابه أجمعين.. وهي كتاب مطبوع - مودع بمكتبة الأزهر رقم ٨٦٩ - ٩٥٤ - ١٢٢٠ - ١٤٤٦.

ما نقله عن المرادى:

نقل الشيخ السجاعي في حاشيته على القطر عن المرادى في ثلاثة مواضع:

١ - في المعرب والمبني - بعد أن قسم ابن هشام المبني إلى أربعة أقسام.. ثم قسم المبني على الكسر إلى قسمين؛ قسم متفق عليه وهو هؤلاء.. وقسم مختلف فيه وهو حذام وقطام ونحوهما من الأعلام المؤنثة الآتية على وزن فعال وأمس إذا أردت به اليوم الذي قبل يومك.

قال السجاعي معلقا على قوله: «من الأعلام المؤنثة»: «وفي سبب بناء ما ذكر أقوال. أحدها. شبهه بنزال وزنا وتصريفا وعدلا وتأنيثا، والثاني تضمنه معنى هاء التأنيث، والثالث. توالى العلل وليس بعد منع الصرف إلا البناء.

والأول. هو المشهور ذكره المرادى، ووجه علمية نزال المؤنث أنه علم على صيغة إنزال، ص ١٣.

٢ - فى اسم الموصول - قال ابن هشام: يعدد الأسماء الموصولة وأل فى وصف تصريح لغير تفضيل المضارب والمضروب.. قال السجاعى معلقا على قوله «وأل فى وصف»: «أى مع وصف صريح، الوصف ما دل على حدث معين وصاحبه.. وذكر ابن عقيل والمرادى أن أل لمن يعقل وغيره» ص ٥٩.

٣ - فى الاستغائة - من استعمالات المستغاث به عند ابن هشام ألا تدخل عليه اللام من أوله ولا تلحقه الألف من آخره فيجربى عليه حكم المنادى ومثل بقول الشاعر:

ألا يا قومٍ للعجبِ العجيبِ وللغفلاتِ تعرّضٌ للأريبِ

قال السجاعى معلقا على قوله: «ألا يا قوم إلخ»: «من الوافر، ألا حرف تنبيه ويا حرف نداء وقوم منادى وهو محل الشاهد. حيث ترك فيه الألف واللام جميعا إذ القياس يا لقوم أو يا قوما فحذفت منه ياء المتكلم وأبقيت الكسرة أو جعل كالمنادى المطلق فيضم نحو «يا زيد لعمر» وعليه اقتصر المرادى» ص ١٠٣.

الرابع عشر: ما نقله أبو عبد الله بن سعيد التونسي. فى حاشيته

على الأشمونى عن المرادى

التعريف بالمؤلف:

هو العالم الأعلام المدقق الشيخ أبو عبد الله محمد بن على بن سعيد التونسي المالكى. وكانت وفاته على شرح الشباب دون اكتمال الثلاثين من عمره سنة ١١٩٩ بتونس، ودفن بجوار سيدى أحمد السقا خارج باب حرمة العلوج رحمه الله رحمة واسعة.

الكتاب: هو كتاب مطبوع - فى مطبعة الدولة التونسية المحروسة سنة ١٢٩٣. مودع بمكتبة الأزهر رقم ٥٨٦ - ١١٠٣.

دون فى الصفحة الأولى - الحاشية المرسومة. بظواهر الكواكب. لبواهر

المواكب. على شرح العلامة نور الدين أبي الحسن على بن محمد الأشموني الشافعي - المعنون - بمنهج السالك إلى ألفية ابن مالك.

أوله: بسم الله الرحمن الرحيم. بالثناء عليك نتقرب إليك، وبشكر نعمك، نقرع باب كرمك. فقد قرنت رضاك بذكرك وزيادة نعمك بشكرك، إلخ... وأخيرا قال المؤلف: فرغت من تحريره بعد مغرب يوم الأحد الثاني والعشرين من قعدة الحرام من سنة ١١٩٧.

ما نقله عن المرادي: نقل الشيخ أبو عبد الله التونسي في حاشيته هذه - عن المرادي من شرحه للألفية وشرحه للتسهيل - مواضع تنحصر في - الكلام، النكرة والمعرفة، اسم الإشارة، اسم الموصول - في موضعين -، المبتدأ، كان وأخواتها، الاستثناء - في موضعين -، حروف الجر، الإضافة، ما لا ينصرف، التصغير -.

وسأقتصر على بعض هذه المواضع ممثلا بها:

١ - النكرة والمعرفة - بعد قول الناظم:

وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ كَأَفْعَلٍ أَوْ أَفِقٍ نَغْتَبِطُ إِذْ تَشْكُرُ

قال التونسي في حاشيته: «ونقل المرادي في شرح التسهيل أنه أجاز في هو من نحو مررت برجل مكرمك هو. أن يكون فاعلا، وأن يكون توكيدا، وكذلك إذا جرى الوصف على غير من هو له، وإبراز الضمير يكون فاعلا باتفاق عند البصريين والكوفيين. والنظر الجيد أن يقال: ما ذهب إليه ابن مالك وابن يعيش وغيرهما مشكل؛ لأنه لا يخلو إما أن يريدوا بجواز الاستتار أنه يجوز إبراز الضمير متصلا أو منفصلا، والأول متعذر والثاني مخالف لما أصلوه من القواعد، وهو أنه إذا أمكن الاتصال لا يعدل عنه إلى الانفصال إلا فيما يستثنى وليس هذا منه. هذا كلامه» ١١٥/١.

٢ - الاسم الموصول - بعد قول الناظم:

مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ الَّذِي الْأَنْثَى الَّتِي وَالْيَا إِذَا مَا ثَنِيًّا لَا تَثْبِتُ

فخرج بقيد الأسماء - قال أبو سعيد: «اعلم أن الشارح قد شرح حد

الموصول هنا على الوجه الذي شرحه به المصنف والشيخ الأثير والمرادى، فإنهم قالوا: إنما يخرج الموصول المخرى بهوله الأسماء، ١/ ١٣٧.

٣ - المبدأ - بعد قول الناظم:

والمفرد الجامد قارىح، وإن يشتق فهو ذو ضمير مستكن

قال التونسي: معلقا على «هو ذو ضمير مستكن»: «أى وجوبا على ما هو ظاهره هنا.. وفي شرح التسهيل للمرادى: ظاهر كلام المصنف وجوب الاستتار وأنه إن أبرز كان توكيدا لا فاعلا بالصفة، وقد أجاز سيويه فى «مررت برجل مكرم هو» الوجهين، ١/ ١٧٠.

٤ - الإضافة. بعد قول الناظم:

ومع مع فيها قليل ونقل فتح وكسر لسكون يتصل

قال التونسي تعليقا على «ونقل...»: «هذا هو الذى ارتضاه الشاطبى والمكودى والموضع والتبطين...»

ورأى المرادى أن ليس الكسر والفتح فى الساكنة العين بل الفتح فى المفتوحة المعربة والكسر فى المسكنة الجنية، وهو الذى يظهر من عبارة التسهيل حيث لم يتعرض للفتح عند ملأاة الساكن، وما هى عبارته، وتسكينها قبل حركة وكسرها قبل سكون لغة ربيعة، وفى نسخ كثيرة ما يخالف هذا ويوافق كلام المرادى فاعرفه، ١/ ٣٣٩.

٥ - ما لا ينصرف - بعد قول الناظم:

والعدل والتعريف مانعا سحر إذا به التمين قَصْدًا يُعْتَبَرُ

قال الأشموني: «سحر إذا أريد به سحر يوم بعينه.. وذهب المطرزي إلى أنه مبنى لتضمنه معنى حرف التعريف، قال فى شرح الكافية، وما ذهب إليه مردود بثلاثة أوجه.. الثالث أنه لو كان مبنيا لكان جائز الإعراب جواز إعراب حين فى قوله «على حين عاتبت المشيب على الصبا» لتساويهما فى ضعف سبب البناء بكونه عارضا» قال أبو سعيد معلقا على التنبية الثالث: «أنه لو كان مبنيا.. فى شرح

التسهيل للمرادى فيه نظر، لأن تضمن الاسم معنى الحرف سبب للبناء ولا يضر كونه عارضا» ١٩٩/٢ .

٦ - التصغير - بعد قول الناظم:

وَإِخْتِمَ بِنَا التَّائِيثِ مَا صَغَّرْتَ مِنْ مُؤْنَتْ عَارِ ثُلَاثِي كَسِنَ
مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّائِيثِ يَرَى ذَا لَبْسٍ كَشَجَرٍ وَبَقْرٍ وَخَمْسِ

قال الأشموني فى تبيهاات «... الثالث. إذا سميت مؤنثا بينت وأخت حذفت هذه التاء ثم صغرت وألحقت تاء التائيث فتقول: بنية وأخية، وإذا سميت بهما مذكرا لم تلحق التاء فتقول بنى وأخى» قال أبو سعيد معلقا على «إذا سميت مؤنثا إلخ...»: «عبارة المرادى فى شرح التسهيل إذا سميت مذكرا بينت وأخت ثم صغرتها حذفت التاء ورددت لام الكلمة فقلت بنى وأخى ولا يعوض منها تاء التائيث، ولو سميت بهما مؤنثا حذفت هذه التاء وعوضت منها تاء التائيث وقلت: بنية وأخية كما إذا كانا نكرتين» ٢١٧/٢ .

الخامس عشر: ما نقله أبو العرفان الصبان عن المرادى

التعريف بالمؤلف: هو أبو العرفان محمد بن على الصبان، ولد بالقاهرة ونشأ فقيرا متواكلا مستجديا الخلق مع العفة، واجتهد فى طلب العلم، وحضر على أشياخ العصر كالمداينى والأجهورى والعدوى... ودرس الكتب القيمة واعترف العلماء بفضلها فى مصر والشام، فالتف حوله الخلائق الكثيرون، وصنف مؤلفات فى النحو أشهرها حاشيته على الأشموني... توفى وصلى عليه بالأزهر فى حفل مهيب سنة ١٢٠٦ هـ.

الكتاب:

هو كتاب مطبوع. حاشية على شرح ألفية ابن مالك للأشموني.

أوله - نحمدك اللهم على ما وجهت نحونا من سوابغ النعم، ونشكرك على ما أظهرت لنا من مبهمات الأسرار ومضمرات الحكم... تحتوى هذه الحاشية على

تلخيص زبدة ما كتبه السابقون قبله على شرح الأشموني، وتنبهه على ما وقع لهم من أسقام الأفهام. والتعليق عليه، وتبيان الحقيقة العلمية. وتحامل على الحفنى فى شدة وعنف.. وأسرف فى التشهير به متجاوزا العرف التقليدى... ويوضح الأمور ويبينها.. وفرغ المؤلف من هذه الحاشية يوم الثلاثاء لأربع عشرة ليلة من صفر سنة ١١٩٣ ثلاث وتسعين ومائة وألف على يد مؤلفها.

ما نقله عن المرادى:

نقل الشيخ الصبان فى حاشيته هذه عن المرادى من كتبه: الجنى الدانى وشرح التسهيل وشرح الألفية - مواضع كثيرة متعددة، وذلك دليل على قوة المرادى فى آرائه.

والمواضع هى: الموصول - فى موضعين -، الابتداء - فى موضعين -، إن وأخواتها، ظن وأخواتها - فى موضعين -، تعدى الفعل ولزومه، التنارع، المفعول له، حروف الجر، الإضافة، المضاف إلى ياء المتكلم، أفعال التفضيل، التوكيد، البدل، النداء - فى موضعين -، أسماء الأصوات والأفعال، ما لا ينصرف - فى موضعين -، إعراب الفعل - فى موضعين -، الإخبار بالألف واللام - فى ثلاثة مواضع، العدد - فى موضعين، كم وكأين وكذا، التأنيث، وتثنية المقصور والممدود، جمع التكسير - فى ثلاثة مواضع -، الوقف - فى موضعين - الإمالة -، التصريف فى ثلاثة مواضع -، الإبدال فى تسعة مواضع، الإدغام.

وسأقتصر على ذكر بعض المواضع على سبيل المثال.

١ - إن وأخواتها - بعد قول الناظم:

بَعْدَ إِذَا فُجَاءَ أَوْ قَسَمَ لَا لَامَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِي

قال الصبان معلقا على قول الأشموني: فمن الأول

وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ

«... وكنت أرى - بضم الهمزة... ووجه تعدية المضموم إلى مفعولين مع

أنه مضارع أرى المتعدى إلى ثلاثة...»

لكن قال المرادى - فى شرح المتن - أن من الأفعال المتعدية إلى ثلاثة أرى
بالبناء للمفعول. مضارع أريت بمعنى أظننت كذلك، وكذا فى شرحه للتسهيل وزاد
فيه عن سيبويه وغيره أن أريت بمعنى أظننت لم ينطق له بمبنى للفاعل، كما لم
ينطق بأظننت التى أريت بمعناها... ٢٢٠ / ١.

٢ - التنازع فى العمل - بعد قول الناظم:

إِنْ عَامِلَانِ افْتِضِيَا فِي اسْمِ عَمَلٍ قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ

قال الأشمونى: «والاحتراز بكونهما مقتضيين للعمل من نحو «أتاك أتاك
اللاحقون» إذ الثانى توكيد» قال الصبان: «قال المرادى فى شرح التسهيل: ويحتمل
قوله: «أتاك أتاك» أن يكون من التنازع ويكون قد أضمر مفردا» ٧٢ / ٢.

٣ - حروف الجر - بعد الموضوع الخامس فى زيادة الباء - وهو التوكيد.

قال الصبان: «والزائدة مع المفعول غير مقيسة، وإن كان مفعول كفى نحو
«كفى بالمرء كذبا أن يحدث بكل ما سمع». كذا فى الجنى الدانى» ١٩٩ / ٢.

٤ - أفعال التفضيل - فى آخره - التنبيه الثالث - قال فى شرح الكافية:

أجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به إن وجد ما يوهم ذلك جعل نصبه
بفعل مقدر «الله أعلم حيث يجعل رسالاته» فحيث هنا مفعول فيه. قال الصبان
«... وفى المرادى على التسهيل: لم تحيى حيث فاعلا ولا مفعولا به ولا مبتدأ» اهـ
٤٢ / ٣.

٥ - المنادى - بعد قول الناظم:

وَاضْمُمْ أَوْ انصِبْ مَا اضْطَرَّارًا نُونًا مَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمِّ بَيْنَا

قال الصبان: «وإذا ضممت المنادى المفرد المتون ضرورة فلك فى نعتة الضم
والنصب وإن نصبته تعين نصب نعتة فإن نون مقصور نحو يا فتى للضرورة، فإن
نوى الضم جاز فى نعتة الوجهان، أو النصب تعين نصب نعتة كذا فى شرح
التسهيل للمرادى» ١١ / ٣.

٦ - التوكيد - بعد قول الناظم:

بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الْأَسْمُ أَكْثَرًا مَعَ ضَمِيرٍ طَابِقِ الْمُؤَكَّدَا

قال الأشموني: «أى فى الأفراد والتذكير وفروعهما فتقول: جاء زيد نفسه أو عينه أو نفسه وعينه فتجمع بينهما». قال الصبان معلقا على قوله فتجمع بينهما «أى بلا عطف. والظاهر أن تقديم النفس على العين لازم وقيل: حسن كذا فى المرادى» ٥٦/٣.

٧ - كم - الفرق بين كم الاستفهامية والخبرية:

قال الأشموني: «وأنتها يلزمان الصدر فلا يعمل فيهما ما قبلهما إلا المضاف وحرف الجر» قال الصبان: «قال المرادى: وحكى الأخصش أن بعض العرب يقدم العمل على كم الخبرية. فقيل: لا يقاس عليه، والصحيح جواز القياس عليه لأنها لغة» ٦٠/٤.

٨ - تثنية المقصور والمدود وجمعهما تصحيحا:

قال الصبان: «(ومثّل المرادى المجهولة الأصل - أى الألف - بنحو الددا وهو اللهو، قال، لأن ألفه لا يدرى أهي عن ياء أو واو» ٨٢/٤.

٩ - التصغير - بعد قول الناظم:

فُعَيْلٌ مَعَ فُعَيْلٍ لَمَّا فَاقَ كَجَعَلِ دَرَاهِمَ دُرَيْهِمَا

قال الأشموني: «... إن كل اسم قصد تصغيره فلا بد أن يضم أوله ويفتح ثانيه» قال الصبان معلقا على هذا: «مما علل به ذلك أنهم فتحوا فى التفسير أول الرباعى والخماسى ولم يبق إلا الكسر والضم، وكان الضم أولى لقوته وفتحوا ثانيه، لأن ياء التصغير، وألف التفسير فى نحو مفاعل متقابلان ما قبل الياء على ما قبل الألف اهـ. مرادى مع بعض تغيير» ١١٤/٤.

١٠ - الإمالة - بعد قول الناظم:

وَلَا تُمِلُّ مَا لَمْ يَنْلِ تَمَكُّنًا دُونَ سَمَاعٍ غَيْرِهَا وَغَيْرِنَا

قال الأشموني: «وحكى قطرب إمالة لا لكونها مستقلة» قال الصبان: إمالة
«لا» أى الجوابية وقوله: لكونها مستقلة أى فى الجواب كما فى المرادى «١٧٣/٤» .

١١ - الإبدال - بعد قول الناظم:

كَذَاكَ ثَانِي لِيُنِينَ اِكْتَنَفًا مَدَّ مَفَاعِلَ كَجَمْعٍ نِيًّا

قال الأشموني: «.. وأما ضياون فشاذ مع أنه لما صح فى واحده صح فى الجمع فقالوا ضياون كما قالوا ضيون وكان قياسه ضين، والصحيح أنه لا يقاس عليه، قال الصبان معلقا على قوله والصحيح أنه.. «أى على ضياون فى تصحيح الواو وما أشبهه فى صحة واحده إذا أوجد وذهب أناس إلى القياس كذا فى المرادى» ٢١٨/٤ .

السادس عشر: ما نقله الشيخ محمد بن عرفة الدسوقى فى حاشيته

على معنى اللبيب عن المرادى

التعريف بالمؤلف:

هو - الشيخ محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقى المالكى، ولد ببلدة دسوق من قرى مصر، وحضر إلى مصر وحفظ القرآن.. ولازم حضور دروس الشيخ على الصعيدى والشيخ الدردير.. وتصدر للإقراء والتدريس.. وكان فريداً فى تسهيل المعانى وتبيين المبانى، يفك كل مشكل بواضح تقريره.. وكان لين الجانب.. وله تأليفات واضحة العبارات..

وتوفى يوم الأربعاء الحادى والعشرين من شهر ربيع الآخر، وخرجوا بجنارته من درب الدليل وصلى عليه بالأزهر فى مشهد حافل ودفن بتربة المجاورين.. وذلك فى عام ١٢٣٠هـ.

الكتاب:

هو كتاب مطبوع - شرح على معنى اللبيب لابن هشام، أوله: الحمد لله مانح الصواب، والصلاة والسلام على من أوتى الحكمة وفصل الخطاب وعلى آله وأصحابه.. أما بعد فيقول العبد الفقير محمد الدسوقى، لما رأيت نسخة من المعنى

التي بخط والدي . . عليها تقايد مفيدة تعين على مطالعة الكتاب وخفت عليها من الضياع حملني على تمهريدها إخواني المحبون . . وفي آخره قال . . لزمتم شيخنا الشيخ أحمد الدردير في قراءته لهذا الكتاب من أوله إلى آخره ابتداء من سنة ١١٧٣ إلى تمام سنة ١١٧٤ سادس سنة من مجاورتي للأزهر . وهو مودع بمكتبة الأزهر رقم ٥٨ ، ١٣ ، ١١١٩ .

ما نقله:

نقل الشيخ محمد بن عرفة الدسوقي في حاشيته هذه في جزئه الأول عن المرادى من كتابه الجنى الدانى، فى مواضع هى - إما (المكسورة المشددة)، أما (بالفتح والتخفيف)، إلا (بالكسر والتشديد)، بله، رب، قد .

وسأذكر خمسة مواضع منها على سبيل التمثيل .

١ - أما - بالفتح والتخفيف - قال المغنى: «أما على وجهين . . . وزاد الملقى لأما معنى ثالثا هو أن تكون حرف عرض بمنزلة «ألا» فتختص بالفعل نحو أما تقوم وأما تقعد» قال الدسوقي: «قال ابن أم قاسم: ونص الملقى على أن «أما» التي للعرض بسيطة كأما التي للاستفتاح، ثم قال ابن أم قاسم: وكون أما حرف عرض لم أره فى كلام غيره» ص ٧٨ .

٢ - إلا - بالكسر والتشديد - على أربعة أوجه . قال المغنى: «الثانى أن تكون بمنزلة غير فيوصف بها وبتاليها جمع مذكر أو شبيهه» قال الدسوقي معلقا على «فيوصف بها وبتاليها»: «أى لا بها وحدها خلافا لبعضهم، وإنما صح أن يوصف بها وبتاليها، لأن مجموعها يؤدي معنى الوصف وهو المغايرة كذا قال ابن أم قاسم» ص ١٠٢ .

٣ - بله - قال المغنى: «بله . على ثلاثة أوجه، اسم لدع ومصدر بمعنى الترك واسم مرادف لكيف» قال الدسوقي معلقا على «واسم مرادف لكيف»: «قال الدماميني: وفات المصنف وجه رابع وهو أنها حرف على مذهب الأخفش حكاة عنه ابن أم قاسم فى الجنى الدانى» ص ١٦٨ .

٤ - رب - انفراد رب عن غيرها من كم الخبرية وقد والتصغير، قال المغنى:

«وتنفرد رب. ووجوب تنكير مجرورها ونعته إن كان ظاهرا وإفراده وتذكيره وتمييزه بما يطابق المعنى إن كان ضميرا» قال الدسوقي معلقا على قوله «إفراده وتذكيره إلخ»: «وحكى الكوفيون مطابقة الضمير للتمييز نحو «ربهما رجلين، وربهم رجالا، وربها امرأة»، حكوا ذلك نقلا عن العرب، وقال ابن عصفور: إنهم حكوا ذلك قياسا وليس كما قال. كذا في الجنى الثاني» اهـ. ص ٢٠١.

٥ - قد - قال المغنى: «قد على وجهين حرفية وستأتى واسمية وهى على وجهين اسم فعل وستأتى واسم مرادف لحسب وهذه تستعمل على وجهين . . . والمستعملة اسم فعل مرادفة ليكفى . . . وقوله قدنى من نصر الخبيبين قدى. تختمل قد الأولى مرادفة حَسَبُ على لغة البناء وأن تكون اسم فعل وأما الثانية فتحتمل الأول وهو واضح».

قال الدسوقي معلقا على قوله «وهو واضح»: «لأن حذف النون حيثذ ليس ضرورة أما أنها معربة فظاهر وأما على أنها مبنية فعلى ما نقله ابن أم قاسم من جواز حذف النون من المبنية» ص ٢٤٩.

السابع عشر: ما نقله الشيخ محمد الأمير فى حاشيته على مغنى

اللبيب عن المرادى

التعريف بالمؤلف:

هو - الشيخ محمد بن محمد بن أحمد بن عبد القادر بن عبد العزيز بن محمد السنباوى المالكى الأزهرى الشهير بالأمير . . . ولد بناحية صنبو (من قرى - ديروط) بالصعيد. حيث نزل جده هناك، وكان مولده فى شهر ذى الحجة سنة أربع وخمسين ومائة، وألف بأخبار والديه وارتحل معهما إلى مصر وهو ابن تسع سنين وحضر دروس أعيان عصره واجتهد فى التحصيل، وله مؤلفات منها حاشية على المغنى لابن هشام وحاشية على شرح الشذور لابن هشام وحاشية على الأزهرية . . . توفى يوم الاثنين عاشر ذى القعدة الحرام سنة ١٢٣٢ مائتين واثنين وألف، ودفن قرب عمارة السلطان قايتباى.

الكتاب:

هو كتاب مطبوع، طبع بدار إحياء الكتب العربية. بالقاهرة.

وهو حاشية على كتاب مغنى اللبيب لابن هشام، أوله: بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله الذى نحوه بل علمه مغنى عن سؤاله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله... والشيخ الأمير فى حاشيته هذه نقل عن المرادى المعروف بابن أم قاسم فى الجزء الأول منه فقط وكان نقله من الجنى الدانى. ومودع فى مكتبة الأزهر رقم ٢٠٣٤ - ٣٣٩٥ - ٦٥٦٣.

ما نقله:

نقل عن المرادى من كتابه الجنى الدانى الذى سار على نمطه واعتمد عليه وأخذ عنه ابن هشام فى كتابه مغنى اللبيب. وكان نقل الشيخ الأمير فى أبوابه هى: حرف الباء (بجل)، حرف الراء (رب)، حرف القاف (قد)، حرف الكاف (الكاف غير الجسارة، كان)، حرف اللام (لولا، لعل). وسأقتصر على ذكر بعض المواضع على سبيل المثال:

١ - قد - قال صاحب المغنى بعد أن قسم قد على وجهين حرفية واسمية: والاسمية على وجهين اسم فعل واسم مرادف لحسب قال: «المستعملة اسم فعل مرادفة ليكفى يقال.. قدنى من نصر الخبيبين قدى - تحتل قد الأولى أن تكون مرادفة لحسب على لغة البناء، وأن تكون اسم فعل، وأما الثانية فتحتمل الأول وهو واضح».

قال الأمير فى حاشيته معلقا على قوله «مرادفة ليكفى»: «... وقد صرح ابن أم قاسم بأنها بمعنى كفى».

وعلق على قوله «هو واضح»: «أى لأن حذف النون حيثذ ليس بضرورة أما على أنها معربة فظاهر وأما على أنها مسببة فعلى ما نقله ابن أم قاسم من جواز حذف النون من المبنية» اهـ ص ١٤٧.

٢ - الكاف غير الجسارة - وهى اللاحقة لبعض أسماء الأفعال، قال المغنى: «ولبعض أسماء الأفعال نحو حيهلك ورويدك والنجاءك وأرايتك بمعنى أخبرنى نحو «أرايتك هذا الذى كرمت على»...».

قال الأمير معلقا على «بمعنى أخبرني»: «اعلم أن المصنف وابن أم قاسم المرادى صاحب الجنى الدانى وشرح التسهيل اختارا أن رأيت هذه منقولة من العلمية لا البصرية لأنها تتعدى إلى اثنين، نحو رأيتك زيدا ما صنع، فالتاء فاعل والكاف حرف خطاب على الصحيح وزيدا مفعول أول وجملة الاستفهام مفعول ثان... ص ١٥٦.

٣ - لولا - قال المغنى: «على أربعة أوجه أحدها أن تدخل على جملتين اسمية فعلية لربط امتناع الثانية بوجود الأولى نحو «لولا زيد لاكرمته»... وليس المرفوع بعد لولا فاعلا بفعل محذوف ولا بلولا لنيابتها عنه ولا بها أصالة». قال الأمير معلقا على قوله «لنيابتها عنه»: «فى الجنى الدانى أن الفراء حكى عن بعضهم أنه مرفوع بلولا لنيابتها منابه لو لم يوجد، ورد بأنك تقول لولا زيد لا عمرو لأيتك ولا يعطف بلا بعد النفى» ١ هـ ص ٢١٥.

٤ - لعل - لغاتها - قال المغنى: «فيها عشر لغات... قال الأمير وفى الجنى الدانى وفى لعل اثنتا عشرة لغة فذكر هذه إلا لعلت وذكرهن ورعل وغن قال: واختلف فى الغين المعجمة فى تلك اللغات الثلاث فقيل بدل من المهملة وقيل ليست بدلا منها» ١ هـ ص ٢٢٣.

الثامن عشر: ما نقله الشيخ حسن العطار عن المرادى

التعريف بالمؤلف:

هو الشيخ حسن بن محمد العطار الشافعى المصرى الأزهرى - أقام فى مصر ودرس لبعض الطلاب فى الجامع الأزهرى، ثم دهم مصر ما دهمها من حادثة الكفرة الفرنسيين فخرج فارا من مصر إلى البلاد الرومية فأقام بالبلاد مدة طويلة ثم توجه إلى دمشق الشام فصادف دخوله فيها زوال يوم الجمعة الثانى من شهر ربيع الأول سنة خمس وعشرين ومائتين وألف... ومن مؤلفاته فى النحو حاشية على شرح الأزهرية للشيخ خالد، المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ.

الكتاب:

هو كتاب مطبوع، حاشية في علم النحو على كتاب شرح الأزهرية لمؤلفه الشيخ خالد الأزهرى.

أوله - بسم الله الرحمن الرحيم . أما بعد حمد الله والصلاة والسلام على رسول الله محمد وآله

وقد جمع المؤلف هذه الحاشية وقت أن كان بالجامع الأزهر، وجعلها فى مسودة ثم استصحبها حينما توجه إلى البلاد الرومية، ولما استقر به المقام فى دمشق شرع فى نقل هذه الحاشية من المسودة، ووافق تمام النقل يوم الثلاثاء المبارك السابع عشر من جمادى الأولى عام خمسة وعشرين ومائتين بعد الألف .

مودع بمكتبة الأزهر رقم ٧٠ - ٨١٦ - ١٢١٨ - ١٧٩١ .

ما نقله عن المرادى:

نقل الشيخ العطار فى حاشيته هذه عن المرادى أربعة مواضع هى: المنوع من الصرف، المبتدأ والخبر، تابع المرفوع، المفعول فيه .

وسأذكر هذه المواضع تفصيلاً:

١ - المنوع من الصرف - الوصف والعدل كأخّر، قال العطار معلقاً على «كأخّر»: «بضم الهمزة جمع أخرى مؤنث آخر بفتح الهمزة والخاء والمد بمعنى غير وهو من باب أفعل التفضيل فإذا قلت: مررت بزيد ورجل آخر فمعناه أحق بالتأخير من زيد فى الذكر؛ لأن الأول قد اعتنى به فى التقدم فى الذكر قاله المرادى فى شرح التسهيل» ص ١٠٨ .

٢ - الخبر - الخبر الجملة إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، قال العطار («تمة») قال المرادى: قال بعض المتأخرين فى الظرف والجار والمجرور إذا وقعا خيراً أربعة مذاهب .

أحدها أنهما من قبيل المفردات فىكون العامل فيها اسم فاعل، الثانى . أنهما من قبيل الجملة فىكون العامل فيهما فعلاً نحو كان أو استقر أو يستقر وهذا مذهب جمهور البصريين .

الثالث . يجوز أن يكونا من قبيل المفرد وأن يكونا من قبيل الجملة وهو اختيار بعض المتأخرين .

الرابع . أنهما قسم برأسه وهو مذهب ابن السراج ص ١٣٦ .

٣ - الباب السابع من المرفوعات - تابع المرفوع ، وهو كل ثان أعرب إعراب سابقه الحاصل والمتجدد . قال العطار : « . . . وزاد المرادى فى التعريف قيذا لإخراج الخبر الثانى فقال : وليس خبرا . . . » ص ١٤٩ .

٤ - المفعول فيه - وهو ما ضمن معنى «فى» من اسم زمان مطلقاً سواء كان مبهماً أو مختصاً .

قال العطار معلقاً على «سواء كان مبهماً أو مختصاً» : «قال المرادى فى شرح التسهيل : المبهم من الزمان ما وقع على قدر من الزمن غير معين كوقت وحين .

والمختص قسمان : محدود وغيره فالمحدود هو ماله قدر من الزمن معلوم نحو يومين وشهر وسنة والمحرم وسائر أيام الشهور ونحو الصيف والشتاء ، والمختص غير المحدود كأسماء الأيام كالسبت والأحد وما أضافت إليه العرب شهراً من أعلام الشهور وهو رمضان وربيع الأول وربيع الثانى وما اختص بال أو الصفة أو الإضافة» ص ١٨٥ .

التاسع عشر- ما نقله الشيخ محمد الخضرى عن المرادى

التعريف بالمؤلف:

هو الشيخ محمد الدمياطى الشافعى الشهير بالخضرى المولود فى عام ١٢١٣هـ المتوفى فى عام ١٢٨٧هـ . وهو من أكابر علماء الشافعية ، وأخذ عنه الجم الغفير ، وواظب على الإفادة والتدريس ، إلى أن انتقل إلى دار الكرامة يوم الثلاثاء بعد الظهر ثالث صفر ودفن فى مشهد حافل .

الكتاب:

هو حاشية على شرح الشيخ عبدالله بن عبدالرحمن بن عقيل لآلفية ابن مالك . أوله : بسم الله الرحمن الرحيم . نحمدك اللهم يا من تفضل على من نحا نحوه بتواتر خلاصة نعمه الكافية . . .

وهو كتاب مطبوع قال في آخره: وهذا آخر ما يسره الله تعالى على هذا الشرح المبارك.

قال المؤلف: وقد وافق فراغ تأليفه بعد عصر يوم السبت الحادى عشر من ربيع الثانى سنة ١٢٥٠ من الهجرة - مودع فى مكتبة الأزهر رقم ١٠٢٨ - ١١٣٨ - ١٤٧٤.

ما نقله:

نقل الشيخ محمد الخضرى فى حاشيته هذه عن المرادى فى أبوابه هى: الكلام، العلم، التنازع، المفعول المطلق، التمييز - فى موضعين -، النداء، أسماء الأفعال والأصوات، مالا ينصرف، كيفية تشنية المقصور والممدود وجمعهما، الإبدال.

وساكتفى بذكر بعض المواضع على سبيل المثال:

١ - العلم - بعد قول الناظم:

ومثله برةٌ للمبرة كذا فجارِ علمٌ للفجرة

قال ابن عقيل: «وحكم علم الجنس فى المعنى كحكم النكرة». قال الخضرى: فهو نكرة معنى كما هو ظاهر المتن، ونص عليه المصنف فى شرح التسهيل، لكن تعقبه المرادى بأن تفرقة الواضع بين أسد وأسامة لفظا تؤذن بفرق فى المعنى وإلا لزم التحكم» ١ / ١٦٦.

٢ - التمييز - بعد قول الناظم:

والنصبُ بعدما أضيف وجبا إن كان مثل ملء الأرض ذهبا

قال الخضرى: «وقال الأشمونى والمرادى: «إن كان مثل ملء الأرض» إلخ. فى أنه لا يصلح إغناؤه عن المضاف إليه، ومثله «قدر راحة سحابا» إذ لا يقال ملء ذهب ولا قدر سحاب، فإن صح إغناء المضاف عن المضاف إليه جاز النصب والجر بالإضافة بعد حذف المضاف إليه الأول، كاشجع الناس رجلا وأشجع رجل» ١ هـ - ٢٢٤ / ١

٣ - كيفية تشنية الممدود والمقصور وجمعهما تصحيحاً - بعد قول الناظم:

فى غير ذا تقلب واوا الألف وأولها ما كان قبل قد ألف

الف التانيث المقصورة تقلب ياءً إذا كانت سادسة مجهولة الأصل وأميلت فتقول فى متى علماً متيان، قال الخضرى معلقاً على: «مجهولة الأصل» هى التى فى حرف أو شبهه كما يؤخذ من مثاله تبعاً لابن الحاجب ولظاهر ابن المصنف وجعل المرادى ألفهما أصلية ومثل مجهولة الأصل بنحو الددا - بدالين مهملتين كالفتى وهو اللهوى. قال: «لأنه لا يدرى أهى عن ياء أو عن واو» ١٥٠ / ٢.

٤ - أسماء الأفعال والأصوات - بعد قول الناظم:

ما نَابَ عَنْ فِعْلٍ كَشْتَانٍ وَصَهْ هُوَ اسْمُ فِعْلٍ وَكَذَا أَوْهٌ وَمَهْ

قال الخضرى: «أوهٌ بفتح الهمزة وشد الواو، وفيه لغات منها ما اشتهر من قولهم آه وآه بالضم والسكون فهما اسما فعل بمعنى أتوجع كما فى المرادى ٨٩ / ٢.

٥ - ما لا ينصرف - بعد قول الناظم:

وزَائِدٌ فَعْلَانٌ فِي وَصْفٍ سَلِمٍ مِنْ أَنْ يُرَى بِنَاءِ تَانِيثٍ خُتِمَ

يمنع الاسم من الصرف للصفة وزيادة الألف والتون، بشرط أن يكون المؤنث فى ذلك مختوماً بناء التانيث... فإن كان المذكور على فعلان والمؤنث على فعلانة صرف، قال الخضرى معلقاً على «المؤنث على فعلانة»: لم يجرى من ذلك إلا الفاظ معدودة جمعها المصنف فى قوله:

أَجَزَ فَعْلَى لَفَعْلَانَا إِذَا اسْتَشْنَيْتَ حَبْلَانَا...

وذيله المرادى بقوله:

وَزِدْ فِيهِنَّ حَمَصَانَا عَلَى لُغَةٍ وَالْيَانَا ٩٨ / ٣

٦ - كيفية تثنية الممدود والمقصود وجمعهما تصحيحاً - بعد قول الناظم:

فِي غَيْرِ ذَا تُقَلَّبُ وَاوَا الْأَلْفِ . وَأَوَّلِهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أَلْفُ

الف التانيث المقصورة تقلب ياء إذا كانت ثالثة مجهولة الأصل وأميلت فتقول في متى علما متيان . قال الخضرى معلقا على «مجهولة الأصل» هي التي في حرف أو شبهه كما يؤخذ من مثاله تبعا لابن الحاجب ولظاهر ابن المصنف، وجعل المرادى ألفهما أصلية، ومثل مجهولة الأصل بنحو الددا - بدالين مهملتين - كالفتى وهو اللهور، قال لأنه لا يدري أهي عن واو أو ياء . ١هـ - ٢ / ١٥٠ .

العشرون: ما نقله الشيخ أبو النجا عن المرادى

التعريف بالمؤلف:

هو العلامة السيد محمد أبو النجا من علماء القرن الثالث عشر الهجرى .

الكتاب:

هو كتاب مطبوع بالمطبعة الحسينية، مودع بمكتبة الأزهر رقم ٢١٧ - ١١٩٨ -

١٤٣٠ .

حاشية على شرح الشيخ خالد الأهرى على متن الأجرومية فى علم

العربية .

أوله: الحمد لله الذى فتح أبواب فيضه لمن اصطفاه من عباده ورفع عن أحزاب حضرته عوامل الجوارم فذاقوا لذة أنسه ووداده . . أما بعد فهذه عبارات شريفة ونكات ظريفة . . أخذت أغلبها من حاشية شيخ مشايخنا العلامة المدابغى . .

ما نقله:

نقل الشيخ أبو النجا فى حاشيته هذه - عن المرادى - موضعين فى المبتدأ وفى

العطف .

١ - المبتدأ - تعريفه - هو الاسم المرفوع العارى عن العوامل اللفظية غير

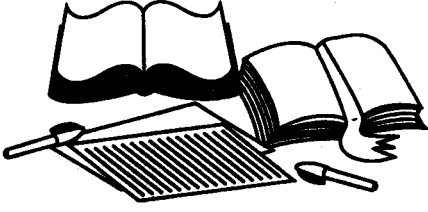
الزائدة وما أشبهها، قال أبو النجا معلقا على غير الزائدة إلخ: «قيد فى القيد فهو

لإدخال المجرور بحرف زائد أو بحرف يشبه الزائد، فمن الأول بحسبك زيد، إن حسبك مبتدأ والباء فيه زائدة، قال المرادى: وذكر فى شرح الكافية أن حسبك فى هذا المثال ونحوه خبر مقدم لا مبتدأ، لأنه لا يتعرف بالإضافة وإنما يكون مبتدأ إذا كان بعده نكرة نحو بحسبك درهم» ص ١٠٦ .

٢ - العطف - البيان - التابع الموضح لمتبوعه إن كان معرفة أو المخصص له إن كان نكرة الجامد غير المؤول بالمشقق المؤول لمتبوعه . . ، فخرج بالجامد غير المؤول - النعت، والقاعدة أن ما صح جعله عطف بيان صح جعله بدلا وبالعكس إلا فى مسائل نظمها العلامة المرادى فراجعها. ص ١٣٥ .

ملاحظة:

بعد أن تصفحت كتب الناقلين، لاحظت أن النقل عن المرادى من شرح التسهيل أكثر من النقل عن شرح الألفية والنقل من شرح الألفية أكثر من النقل عن الجنى الدانى .



الباب الثالث

الفصل الأول

أجواء على الشرح

ويشتمل على:

نقله عن ابن مالك . استدراك على ابن مالك .

الاعتراضات الواردة على الناظم . نقله عن شيخه أبي حيان .

نقله عن سيويه . مدى اعتماده على ابن الناظم .



Faint, illegible text at the top of the page, possibly a header or introductory paragraph.

THE HISTORY OF

THE UNITED STATES

OF AMERICA

FROM THE FIRST DISCOVERY OF THE CONTINENT TO THE PRESENT TIME

BY

WILLIAM BRADEN, ESQ.

Author of "The History of the United States of America," "The History of the Republic of France," "The History of the Republic of Great Britain," &c.

LONDON: Printed and Sold by J. JOHNSON, in Pall-mall; and by R. CLAY, in Strand; and by J. BARNES, in New York.

أضواء على الشرح

كنت أظن أن المرادى فى شرحه للألفية قد نقل أكثر مما ألفه عن غيره من شراحها وأخذ عنهم علمهم. وقد كان أكثر اعتماده على ابن مالك فى كتبه الكافية وشرحها والتسهيل وشرحه فقد تأثر به.

وقد يعرض آراء بعض النحاة على سبيل التوضيح والمقارنة، وقد لاحظت أن الأشمونى اتبع طريقة المرادى فى الشرح وذكر التنبيهات فظننت أن لهما مصدرا واحدا ولكن ظهر لى جليا أن المرادى العالم كان هو المصدر الوحيد للأشمونى الذى نقل عنه واعتمد عليه. وذكرت بعض الأمثلة على ذلك فى قسم الناقلين عن المرادى.

وبعد تحقيقى لهذا القسم من الشرح لاحظت أنه جمع قواعد النحو وأسرارها وكشف بشرحه مخبأتها وأحاط بأوابدها فهو الفيصل تستحكم الفكرة عنده فيبرزها بالدليل النقلى أو النظرى أو هما معا.

وكان ينسب القول إلى قائله باسمه وذلك كثير جدا لا يقع تحت حصر وأمثال ذلك السيرافى والكسائى، وابن مالك والشارح وسيبويه، والأخفش، والزجاج، والمازنى، وابن عصفور، والجرمى، والمبرد وأبو حيان وغيرهم.

ولاحظت فى شرحه أنه تارة ينقل عن ابن مالك أو يستدركه ويوافق آراء النحاة أو يخالفهم، وكان اعتماده على السماع أكثر من القياس. وإن كان فى الجملة بصرى الاتجاه، ولم يغفل تصويبه لمذهب الكوفيين والميل إليه، كما لم يغفل المرادى عن الناحية اللغوية وإعراب بعض الجمل توضيحا للمعنى، واعتمد فى الاستشهاد على القرآن الكريم وأوجه القراءات فيه والأحاديث النبوية، وأمثال العرب وأقوالهم وأشعارهم... وسأضرب الأمثلة لكل....

نقله عن ابن مالك

كثيرا ما كان يستعين بالكافية والتسهيل وشرحيهما، وكان يتجه في ذلك اتجاهين. إما أنه يكمل ما فات ابن مالك في النظم - فكان يذكر مسائل من هذين الكتابين، وإما أن يأتي بالنقل منهما لبيان المخالفة بينهما وبين الألفية ومن الأمثلة:

مسألة (١)

في باب الكلام. بعد قول الناظم:

كَلَامًا لَفْظًا مُفِيدًا كَمَا سَتَقَمُّ

بعد الشرح قال المرادى في تنبيهات له:

«الثالث: قال في شرح التسهيل وزاد بعض العلماء في حد الكلام أن يكون من ناطق واحد احترازا من أن يصطلح رجلان على أن يذكر أحدهما فعلا أو مبتدأ، ويذكر الآخر فاعل ذلك الفعل، أو جزء ذلك المبتدأ لأن الكلام عمل واحد فلا يكون عامله إلا واحدا، قال: وللمستغنى عن هذه الزيادة جوابان: أحدهما: أن يقول: لا نسلم أنه مجموع النطقين ليس بكلام بل هو كلام، وليس اتحاد الناطق معتبرا كما لم يكن اتحاد الكاتب معتبرا في كون الخط خطأ.

والثاني: أن يقال: كل واحد من المصطلحين إنما اقتصر على كلمة واحدة اتكالا على نطق الآخر بالآخرى. فمعناها مستحضر في ذهنه، فكل واحد من المصطلحين متكلم بكلام كما يكون قول القائل لقوم رأوا شبعا: زيدا. أى: المرئى زيدا. اه مختصرا».

مسألة (٢)

في باب الكلام بعد قول الناظم:

وَمُسْنَدٌ لِلْأَسْمِ تَمَيِّزٌ حَصَلَ

بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالتَّنَادِ وَأَلْ

«وقال في شرح التسهيل: وإنما اختص الاسم بالنداء، لأنه مفعول به في المعنى والمفعولية لاتليق بغير الاسم».

ثم شرح وقال:

وقد صرح فى الكافية باسمية ما أخبر عن لفظه حيث قال:
وإن نسبت لأداة حكما فابن أو أعرب واجعلنها اسما

مسألة (٣)

فى باب المعرب والمبنى: قال: الإعراب فى الاصطلاح مذهبان:
قال أحدهما: أنه لفظى. قال: «وحده فى التسهيل بقوله: الإعراب ما جىء
به لبيان مقتضى العامل من حركة أو سكون أو حذف».

والبناء فى الاصطلاح. قال: «وأما فى الاصطلاح فقد حده فى التسهيل
بقوله: ما جىء به لا لبيان مقتضى العمل من شبه الإعراب، وليس حكاية أو
اتباعا أو نقلا أو تخلصا من سكونين».

مسألة (٤)

فى باب الضمير - بعد قول الناظم:

وكلّ مضمّر له البناء يجب

قال: «وقد ذكر فى التسهيل لبنائه أربعة أسباب:

أولها - شبه الحرف وضعا؛ لأن أكثره على حرف أو حرفين وحمل الباقي
على الأكثر.

ثانيها - شبه الحرف افتقارا؛ لأن المضمّر لا تقم دلالاته على مسماه إلا
بضميمة من مشاهدة أو غيرها.

ثالثها - شبه الحرف جمودا، والمراد بالجمود عدم التصرف فى لفظه بوجه من
الوجوه حتى فى التصغير، وبأن يوصف أو يوصف به كما فعل بالمبهمات.

رابعها - الاستغناء باختلاف صيغه لاختلاف المعانى.

مسألة (٥)

فى باب الإشارة بعد قول الناظم:

وَبِأَوَّلِيْ أَشْرٍ جُمِعَ مُطْلَقًا وَالْمَدُّ أَوَّلِيْ... إلخ

بعد الشرح وضح المصنف أن تكون أولئك بالمد المتوسط . قال «قلت» ونسبه
الصفار إلى سيبويه، وقد استدل له في شرح التسهيل بأوجه .

أولها: وهو أقواها . أن الفراء روى أن الحجازيين ليس من لغتهم استعمال
الكاف بلا لام، وأن التميميين ليس من لغتهم استعمال الكاف مع اللام، وأن بني
تميم يقولون: «ذاك وتيك حيث يقول الحجازيون» «ذلك وتلك»، فلزم من هذا أن
اسم الإشارة على اللغتين ليس له إلا مرتبتان .

ثانيها: أن القرآن العزيز ليس فيه إشارة إلا بمجرد عن اللام والكاف معا، أو
مصاحب لهما معا . أعنى غير المثني والمجموع فلو كانت الإشارة إلى المتوسط
بكاف لا لام معها لكان القرآن غير جامع لوجوه الإشارة .

وهذا مردود بقوله تعالى: ﴿ مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ﴾ [الأنعام: ٣٨] .

وثالثها: أن التعبير «بذلك» عن مضمون كلام على أثر انقضائه شائع في
القرآن وغيره، ولا واسطة بين النطقين .

ورابعها: أنها لو كانت مراتب الإشارة ثلاثا لم يكتف في التثنية والجمع
بلفظين؛ لأن في ذلك رجوعا عن سبيل الأفراد ولا التفات إلى قول من قال: إن
تشديد النون دليل على البعد، لأن التشديد عوض عما حذف من الواحد لأنه
يستعمل مع المجرد من الكاف . انتهى .

قال المرادى: وفيه اختصار، وإخفاء ما في الوجه الثاني من الضعف .

مسألة (٦)

في باب الإشارة - بعد قول الناظم:

وَاللَّامُ إِنْ قَدَّمْتَ هَا مُمْتَنَعَةٌ

قال: «قال في شرح التسهيل: إن المقرون بالكاف في التثنية والجمع لا
يصحبه «ها» فلا يقال: «هذانك» ولا «هاؤلك»، لأن واحدهما «ذاك» أو «ذلك»

فحمل على ذلك مثناه وجمعه، لأنهما فرعاه، وحمل عليهما مثني «ذاك» وجمعه، لتساويهما لفظاً ومعنى» اهـ.

قال المرادى: والسماع فى الجمع يرد عليه
من هَوْلِيَا تَكُنُّ الضَالُّ وَالسَّمْرُ

مسألة (٧)

فى باب الإشارة - بعد قول الناظم:

أَوْ بِهِنَّا لِكَ أَنْطَقْنَ

قال المرادى: «ظاهر كلامه هنا اختصاص «هنا» بالمكان، وقد صرح به فى الكافية. فقال: وبالمكان اخصص هنا.

وقال فى شرح التسهيل: وقد يراد «بهناك» و«هناك» الزمان، وقد مثل «هناك» فى شرحه بقول الشاعر:

وَإِذَا الْأُمُورُ تَشَابَهَتْ وَتَعَاظَمَتْ فَهِنَّاكَ تَعْتَرِفُونَ أَيْنَ الْمَفْرَعِ

ومثل «هناك» بقوله: ﴿هِنَّاكَ ابْتَلِي الْمُؤْمِنُونَ﴾ [الأحزاب: ١١].

ولا حجة فىهما، لاحتمال أن تكون الإشارة إلى المكان.

مسألة (٨)

فى باب الموصول: تعريفه

قال: «وقد حده فى التسهيل بقوله: ما افتقر أبداً إلى عائد أو خلفه جملة صريحة أو مؤولة غير طلبية ولا إنشائية».

والموصول الحرفى قال: «وأما الحرفى: فحده فى التسهيل بقوله ما أول مع ما يليه بمصدر ولم يحتج إلى عائد».



مسألة (٩)

في باب الموصول . بعد قول الناظم :

وَالنُّونُ إِن تُشَدِّدَ فَلَا مَلَامَةَ

قال المرادى : «وذكر في شرح التسهيل : أن حذف النون من قوله :
«هما اللتا» لضرورة الشعر، وهو مخالف لما في التسهيل . فإنه قال :
«يجوز إثبات نونها وحذفها» .

وقد ذكر فيه قبل ذلك أن من أسباب حذف نون التثنية تقصير الصلة ، ومثله
في الشرح بقوله :

أَبْنِي كُتَيْبٍ إِنِّ عَمِّي اللِّدَا قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَكَّا الْأَخْلَاةَا

وذكر في التسهيل لغة رابعة . هي : «لذان» بحذف الالف واللام» .

مسألة (١٠)

في باب الموصول . بعد قول الناظم :

وَمَنْ وَمَا وَأَنَّ تُسَاوِي مَا ذُكِرَ

قال في «ما» لهم امره :

«قال في شرح التسهيل ، وكذلك لو علمت إنسانيته ولم تدر أهو ذكر أم

أنى؟

ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي ﴾ [آل عمران : ٣٥] أو لمختلط

بما لا يعقل .

قال في الكافية :

وعند الاختلاط خير من نطق في أن يجيء منهما بما اتفق

مسألة (١١)

في باب الابتداء . بعد قول الناظم :

مَبْتَدَأُ زَيْدٌ وَعَاذِرٌ خَيْرٌ

وبعد الكلام في «بحسبك ريد» قال المرادى: «وذكر في شرح الكافية، أن «حسبك» في هذا المثال ونحوه خبر لا مبتدأ، لأنه لا يتعرف بالإضافة، وإنما يكون مبتدأ إذا كان بعده نكرة نحو «بحسبك درهم».

مسألة (١٢)

في باب إن وأخواتها. بعد قول الناظم:

وَأَلْحَقْتَ بِإِنْ لَكِنْ وَأَنَّ مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ

بعد الشرح قال المرادى:

«قال في التسهيل: و «أن» في ذلك «كإن» على الأصح» اهـ.

فأطلق كما أطلق هنا، وقيد ذلك في شرحه بأن يتقدمها علم كقوله

وَالْإِذَا عَلِمُوا أَنَا وَأَنْتُمْ بغاية ما بقينا في شقاق

أو معناه. كقوله تعالى: ﴿وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: ٣].

وهذا هو الصحيح، لأن «أن» ههنا وما عملت فيه بتأويل الجملة فصح أن يعطف على محلها كالمكسورة».

مسألة (١٣)

في باب الحال بعد قول الناظم:

الْحَالُ وَصَفٌ فَضْلَةٌ مُتَّصِبٌ مَفْهُمٌ فِي حَالٍ كَفَرْدًا أَذْهَبُ

بعد الشرح قال في التنبيه له:

«ذكر في شرح التسهيل أن «من» الزائدة ربما دخلت على الحال ومثله بقراءة من قرأ ﴿مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ﴾ [الفرقان: ١٨] - مبنيا للمفعول - وفيه نظر».

مسألة (١٤)

في باب الحال. بعد قول الناظم:

..... أو يُخَصَّصُ أَوْ يَبِينُ

..... مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيَةٍ

بعد أن ذكر المسوغات مفصلة قال: «وراد في التسهيل ثلاثة: أحدها: أن تكون الحال جملة مقرونة بالواو نحو ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، لأن الواو رفعت توهم النعتية.

والثاني: أن يكون الوصف به على خلاف الأصل نحو «هذا خاتم حديدا»

والثالث: اشتراك المعرفة مع النكرة في الحال نحو «هؤلاء ناس وعبدالله

منطلقين».

مسألة (١٥)

في باب حروف الجر . بعد قول الناظم:

.. وَالظَّرْفِيَّةُ اسْتَبِينَ بَيًّا وَفِيٍّ وَقَدْ بَيَّنَّانِ السَّبِيًّا

«قال في شرح التسهيل: باء السببية هي الداخلة على صالح للاستغناء به عن فاعل معدها مجازا نحو ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾ [الأعراف: ٥٧].

فلو قصد إستاد الإخراج إلى الهاء لصح وحسن لكنه مجاز، ومنه «كتبت بالقلم» و«قطعت بالسكين» فإنه يقال «كتب القلم» و«قطع السكين». والنحويون يعبرون عن هذه الباء بباء الاستعانة، وآثرت على ذلك التعبير بالسببية من أجل الأفعال المنسوبة إلى الله تعالى، فإن استعمال السببية فيها تجوز، واستعمال الاستعانة فيها لايجوز. قال: وباء التعليل هي التي يصلح غالبا في موضعها اللام كقوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلِ﴾ [البقرة: ٥٤]. ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا﴾ [النساء: ١٦٠] اهـ.

مسألة (١٦)

في باب الإضافة . بعد قول الناظم:

وَذِي الإِضَافَةِ اسْمُهَا لَفْظِيَّةٌ وَتِلْكَ مَحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّةٌ

بعد الشرح المطول، وذكر «غير ومثل».

قال: «قال في شرح التسهيل: قد يعنى بغير ومثل مغايرة خاصة ومماثلة

خاصة. فيحكم بتعريفهما، وأكثر ما يكون ذلك في «غير» إذا وقع بين ضدين وأجاز بعض العلماء - منهم السيرافي - أن يعمل على هذا قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] لوقوع «غير» فيه بين متضادين وليس بلازم، لقوله تعالى: ﴿نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ﴾ [فاطر: ٢٧] فنعت به النكرة مع وقوعه بين متضادين» أهـ.

استدراك علي ابن مالك

كثيرا ما يتعقب الناظم في كلامه وقد علل وبين...

مسألة (١)

في باب الكلام - بعد قول الناظم:

وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضَى بِنْيَا

بعد الشرح قال المرادى في تنبيهات له:

«الثالث: لم يتعرض في النظم لما بينى عليه الأمر والماضى...

وأما الأمر: فإنه بينى على ما يجزم به لو كان مضارعا، فإن كان صحيح الآخر بنى على السكون، وإن كان معتل الآخر أو مما يرفع بالنون حذف آخره. أما الماضى: فإنه بينى على الفتح ما لم يتصل به ضمير مرفوع لتكلم أو مخاطب أو جمع مؤنث غالبا فيسكن آخره.

فإن اتصل به واو جمع ضم آخره... إلخ».

مسألة (٢)

في باب المعرب والمبنى - بعد قول الناظم:

كَذَا أُولَاتُ وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلَ كَأَذْرَعَاتٍ فِيهِ ذَا أَيْضًا قُبِلَ

قال المرادى بعد الشرح:

«فإن قلت: قد ذكر حكم المجموع بالألف والتاء إذا سمي به، فما حكم المثني والمجموع على حدة إذا سمي بأحدهما؟

قلت: أما المثني ففيه لغتان:

الأولى: أن يعرب بعد التسمية بما كان يعرب به قبلها.

والثانية: أن يجعل مثل «عمران» في التزام الألف، وإعرابه على النون إعراب ما لا ينصرف.. إلخ».

مسألة (٣)

في باب العلم. بعد قول الناظم:

وشاع في الأعلام ذو الإضافة

قال المرادى بعد الشرح: «وقد صرح بذلك في التسهيل حيث قال: ومعرى من إضافة وإسناد ومزج مفرد، وما لم يعر مركب، وليس كما قال؛ لأنه يرد عليه أشياء كثيرة من المركب نحو ما تركب من حرفين «كأنما» أو حرف واسم نحو «يا زيد» أو حرف وفعل نحو «قد قام»».

مسألة (٤)

في باب الموصول قال:

«ولم يذكر الناظم هنا الحرفي، فلنقدمه، وهو خمسة أحرف: «أن» وتوصل بفعل متصرف مطلقا خلافا لمن منع وصلها بالامر، و«ما»: وتوصل بفعل متصرف غير أمر، وقد توصل بجملة اسمية خلافاً لقوم، ونذر وصلها بليس في قوله: بما لستما أهل الخيانة والغدر.. إلخ».

مسألة (٥)

في باب الموصول. بعد قول الناظم:

والحذف عندهم كثير منجلى

قال المرادى: «ومقتضى عبارة الناظم أن حذف المنصوب بالوصف كثير مطلقا، وليس كذلك» ولم يزد على ذلك.

مسألة (٦)

في باب المعرف بأداة التعريف - بعد قول الناظم:

كالفضل والحارث والنعمان

قال المرادى فى تنبيه له: «اعلم أن فى تمثيله بالنعمان نظرا، لأنه مثل به فى شرح التسهيل لما قارنت الأداة نقله، وعلى هذا فالأداة فيه لازمة، وإذا كانت للمح لم تكن لازمة».

مسألة (٧)

فى باب المشبهات بليس. بعد قول الناظم:

وقد تلى لات وإن ذا العملا

بعد الشرح المطول قال: «ونص المصنف على أن عمل لا أكثر من عمل إن، والعكس أقرب إلى الصواب».

مسألة (٨)

فى باب إن وأخواتها - بعد قول الناظم:

وَحَقَّقْتُ كَانََ أَيضاً فُتْوَى مَنصُوبُهَا ثَابِتًا أَيضاً رُوى

بعد الشرح قال:

«فإن قلت: قد ذكر المصنف تخفيف إن وأن وكان وسكت عن لعل ولكن فما حكمهما؟

قلت: أما لعل. فلا تخفف، وأما لكن. فإذا خففت لم تعمل...»

وأجاز يونس والأخفش إعمالها مخففة قياسا، وقد حكى يونس أنه حكاه عن العرب».

مسألة (٩)

فى باب لا النافية للجنس - بعد قول الناظم:

وَرَكَّبَ الْمُفْرَدَ فَاتِحًا

بعد الشرح قال: «وفى عبارته هنا قصور. حيث قال «فاتحا». بل الصواب

على ما ينصب به ليشمل ما فعلناه، ولو قال: وركب المفرد كالنصب، لأجاد».

مسألة (١٠)

في باب لا النافية للجنس - بعد قول الناظم:

وَأَعْطِ «لا» مع هَمْزَةٍ اسْتِفْهَامٍ مَا تَسْتَحِقُّ دُونَِ اسْتِفْهَامٍ

بعد الشرح المطول قال:

«إذا تقرر هذا. فاعلم أن كلام المصنف مناقش من وجهين:

أحدهما: أنه أطلق فشمّل التي للعرض.

فإن قلت: فلعله يقول: بأنها غير مركبة من الهمزة ولا. فلم يشملها الإطلاق. قلت: قد استثناها في الكافية والتسهيل، فدل على أنها عنده مركبة.

والآخر: أن مقتضى كلامه هنا موافقة المازني والمبرد في تسوية التي للتمنى بالتي للتوبيخ والإنكار والتي لمجرد الاستفهام، وهو خلاف ما ذهب إليه في غير هذا الكتاب».

مسألة (١١)

في باب الاستثناء - بعد قول الناظم:

اجملا على الأصح ما لغير جُملا

بعد الشرح المطول قال: «فإن قلت: ظاهر قوله «ما لغير» مساواتها لغير في جميع الأحكام.

وليس كذلك. بل افترقا في أمرين:

الأول: أن المستثنى بغير قد يحذف إذا فهم المعنى نحو «ليس غير» بالضم والفتح وبالتنوين. بخلاف «سوى».

الثاني: أن «سوى» تقع صلة للموصول وحدها في فصيح الكلام بخلاف «غير».

مسألة (١٢)

في باب الإضافة - بعد قول الناظم:

وذى الإضافة أسْمُهَا لَفْظِيَّةٌ وَتِلْكَ مَحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّةٌ

بعد الشرح المطول قال:

«أهمل المصنف هنا نوعين مما لا يتعرف بالإضافة:

أحدهما: ما وقع موقع نكرة لا تقبل التعريف نحو «رب رجل وأخيه».

و«كم ناقة وفصيلها» و«فعل ذلك جهده وطاقته» ونحو «لا أباك تخوفيني»

لأن «رب» و«كم» لا يجزان المعارف، والحال لا تكون معرفة، ولا - لا تعمل فى المعرفة.

وثانيهما: ما لا يقبل التعريف، لشدة إبهامه كغير ومثل وحسب...».

الاعتراضات الواردة على الناظم

من أدب المرادى مع الشيخ ابن مالك أنه يدفع عنه الاعتراض ويعتذر ويعلل
وبذلك يوضح مراد الناظم. وسأقتصر على ذكر بعض الأمثلة على سبيل المثال

مسألة (١)

فى باب الكلام - بعد قول الناظم:

اسمٌ وفعلٌ ثم حرفٌ الكَلِم

قال بعد الشرح «وأورد على الناظم أنه قسم الكلم إلى غير أقسامه، لأن
الاسم والفعل والحرف أقسام للكلمة. لا أقسام للكلم.

وأقسام الكلم أسماء وأفعال وحروف، لأن علامة صحة القسمة جواز إطلاق
اسم المقسوم على كل واحد من الأقسام.

والجواب: أن هذا من تقسيم الكل إلى أجزائه، وإنما يلزم صدق اسم المقسوم
على كل من الأقسام فى تقسيم الكلى إلى جزئياته، والناظم لم يقصد ذلك».

مسألة (٢)

فى باب الكلام - بعد قول الناظم:

ومسندٌ للاسم تمييزٌ حصَل

قال: «وأورد على الناظم أنه أطلق الإسناد، وهو قسمان: معنوى ولفظى
فالمعنوى: هو الخاص بالأسماء.

واللفظى: مشترك يوجد فى الاسم والفعل والحرف. نحو «زيد» ثلاثى،
و«ضرب» فعل ماض و «من» حرف جر.

قلت: التحقيق أن القسمين كليهما من خواص الأسماء، ولايسند إلى
الفعل والحرف إلا محكوما باسميتهما».

مسألة (٣)

فى باب المعرب والمبنى - بعد قول الناظم:

كالشَّبهِ الوَضْعِيّ

«فإن قلت: قد أخل بهذا النوع الخامس فلم يذكره.

قلت: قد أشار إليه بكاف التشبيه في قوله: «كالشبه الوضعي» فإنها مشعرة بعدم الحصر».

مسألة (٤)

في باب المعرب والمبني - بعد قول الناظم:

وَشَرَطَ ذَا الإِعْرَابِ أَنْ يُضَفَّنَ لَا لِيَا كَجَا أَخُو أُيُوكِ ذَا اِعْتَلَا

قال: «ويشترط في إعراب هذه الأسماء مع الشرطين المذكورين شرطان آخران: أن تكون مفردة... أن تكون مكبرة... فإن قلت: فقد أهمل هذين الشرطين قلت: قد علق الحكم على ما لفظ به، وقد لفظ بها مفردة مكبرة فاكتفى بذلك» اكتفى بالمثال عن القاعدة.

مسألة (٥)

في باب المعرب والمبني - بعد قول الناظم:

وَشِبْهُ ذَيْنِ سَالِمٍ جَمْعِ عَامِرٍ وَمُذْنِبٍ

بعد الشرح قال:

«فإن قلت: زاد في التسهيل في شروط الاسم شرطين آخرين:

أحدهما: أن يكون غير مركب تركيب إسناد أو مزج.

والآخر: أن يكون غير معرب بحرفين.

فلم ترك ذكرهما؟

قلت: هذان شرطان لصحة مطلق الجمع ولا خصوصية لهما بهذا الجمع

المذكور».

مسألة (٦)

في باب النكرة والمعرفة - بعد قول الناظم:

نَكْرَةٌ قَابِلُ آلٍ مُؤَثَّرًا أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعٍ مَا قَدْ ذُكِرَ

بعد الشرح قال المرادى:

«فإن قلت: حصر النكرة في القسمين غير صحيح، لوجود ثالث لا يقبل آل ولا يقع موقع شيء يقبلها وهو نكرة، وذلك «مَنْ» و«مَا» في الشرط والاستفهام خلافا لابن كيسان في «مَنْ» و«مَا» الاستفهاميتين، فإنهما عنده معرفتان.

قلت: الحصر في القسمين صحيح و«مَا» و«مَنْ» المذكورتان واقعتان موقع شيء يقبل آل. ولا يشترط أن يكون مساويا لهما في تضمن معنى الشرط والاستفهام؛ لأن «مَنْ» و«مَا» لم يوضعا في الأصل لذلك، وتضمن معنى الشرط والاستفهام طارئ على معنهما الأصلي فليتأمل».

مسألة (٧)

في باب الضمير - بعد قول الناظم

وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَبْرُ كَافِعٌ أَوْافِقُ نَفْتِبُ إِذْ تَشْكُرُ

فلم يذكر المصنف اسم فعل الأمر واسم المضارع والمصدر الواقع بدلا من فعله في الأمر، قال المرادى: «فإن قلت: قد أدخل الناظم بهذه الثلاثة الأواخر، قلت: لم يدع الحصر، وإنما مثل ليقاس على تمثيله...».

مسألة (٨)

في باب الموصول - بعد قول الناظم:

جَمَعُ الَّذِي الْأَلَى الَّذِينَ مُطْلَقًا

بعد الشرح قال المرادى:

«وفصل المصنف فقال: وغنى عنه الذي في غير تخصيص كثيرا، وفيه للضرورة قليلا، وأنشد البيت على أنه ضرورة.

وقيل: هو مخالف لما ذكره أول التسهيل، فإنه ذكر حذف النون أسبابا فقال: تسقط النون للإضافة وللضرورة ولتقصير الصلة.

قلت: هو غير مخالف له، فإن قوله: «ويغنى الذى». معناه أن «الذى» المفرد اللفظ قد يعبر به عن جمع لا أنه جمع حذف نونه.
 ألا ترى قوله فى الشرح، وإذا لم يقصد بالذى تخصيص جاز أن يعبر به عن جمع حملا على «من».
 وأما «وأن الذى حانت» - فمحتمل لأن يكون مفردا عبر به عن الجمع وأن يكون جمعا حذف نونه».

مسألة (٩)

فى باب الموصول - بعد قول الناظم:
 كَذَا الذى جَرَّ بِمَا الموصولَ جَرَّ كَمُرَّ بالذى مررتُ فهوَ بِرَّ
 فذكر شروطا لحذف العائد المجرور بالحرف.
 قال المرادى: «فإن قلت: لا يؤخذ من كلامه إلا شرط واحد، وهو اتفاق الحرفين، قلت: أما أخذ الشرط الثانى من كلامه فظاهر، فإنه شرط أن يجزى العائد بالذى جر الموصول، ومتى اختلف الحرفان معنى كان الجزر للعائد حيثنذ غير الجزر للموصول، فإن باء السببية مثلا غير باء التعدية.
 وأما أخذ الشرط الثالث فمن تمثيله».

مسألة (١٠)

فى باب نائب الفاعل - بعد قول الناظم:
 والثانى التالى تآ المطاوعة كالأول اجعله بلا منازعة
 بعد الشرح قال المرادى:
 «فإن قلت: فتقييد المصنف التاء بالمطاوعة ليس بجيد.
 قلت: هو كذلك، والعذر له أن التاء فيما ذكرناه من الأفعال شبيهة بتاء المطاوعة فاكتفى بذكرها».

مسألة (١١)

فى باب حروف الجزر - بعد قول الناظم:



وما رَوُوا من نحو ربه فتى نزر

بعد الشرح قال المرادى:

«فإن قلت: إنما أورد النحويون ذلك على أنه فصيح مقيس عليه فكيف قال:

نزر؟

قلت: لعله أراد أنه قليل بالنسبة إلى الظاهر. ويؤيده قوله فى الكافية:

وربه عطباً استندر وقس عليه إن شئت وحذ عن ملتبس»

مسألة (١٢)

فى باب حروف الجر - بعد قول الناظم:

ومذ ومئذ اسمان حيث رفعا أو أوليا الفعل..

بعد الشرح قال المرادى:

«فإن قلت: لو قال: أوليا الجملة. نحو «مذ دعا»، لأجاد، لتندرج الجملة

الاسمية. قلت: هو كذلك، والعذر له فى الاقتصار على الفعل أنه الكثير.»



نقله عن شيخه أبي حيان

وقد اعتد المرادى بشيخه ونقل عنه فى شرحه بعض الآراء مبينا رأيه فى مسائل . بلا تعقيب .
ومن الأمثلة .

مسألة (١)

فى باب النائب عن الفاعل - بعد قول الناظم :

ولايَنُوبُ بعضٌ هذى إن وُجِدَ فى اللفظ مفعولٌ به وقد يَرِدُ

قال المرادى :

«وإذا فقد المفعول به جازت نيابة كل واحد من هذه الأشياء .

قيل : ولا أولية لشيء منها، وقيل : المصدر أولى، وقيل : المجرور أولى،
وقال الشيخ أبو حيان : ظرف المكان أولى .»

مسألة (٢)

فى باب الاستثناء - بعد قول الناظم :

واستثنى ناصباً بليس وخلا وبعداً ويكُونُ بعدَ لا

بعد الشرح قال المرادى :

«وفى الارتشاف : قال ابن مالك وصاحب البسيط : هو المحذوف حذف
الاسم لقوة دلالة الكلام عليه . وهذا مخالف لما اتفق عليه الكوفيون والبصريون
من أن الفاعل مضمَر لا محذوف» اهـ .

مسألة (٣)

فى باب الحال - بعد قول الناظم :

ومصدر منكرٌ حالاً يَقَعُ بكثرة كِبغته زيدٌ طَلَعُ

بعد الشرح قال :

«واستثنى فى التسهيل ثلاثة أنواع لا يقتصر فيها على السماع :

الأول: قولهم: أنت الرجل علما.. وفي الارتشاف: ويحتمل عندي أن يكون تمييزا.

الثاني: نحو «زيد زهير شعرا» قال في الارتشاف: والأظهر أن يكون تمييزا.

مسألة (٤)

في باب التمييز - بعد قول الناظم:

واجرر بمن إن شئت غير ذي العدد والفاعل المعنى كطب نفسا تفتد

بعد الشرح المطول قال:

«قال في الارتشاف: ويدل على صحة ذلك - يعنى الزيادة - أنه عطف على

موضعهما نصبا. قال الخطيب:

طافت أمانة بالركبان آونة يا حسنه من قوام ما ومنتقبا»

مسألة (٥)

في باب حروف الجر - بعد قول الناظم:

وزيد في نفى وشبهه فجر نكرة كما لباغ من مفر

بعد الشرح قال المرادى:

«قال في الارتشاف: وفي إلحاق الهمزة بها نظر، وصرح بمنعه بعد كيف

ونحوها».

مسألة (٦)

في باب حروف الجر - بعد قول الناظم:

وحذفت رب فجرت بعد بل والفا وبعد الواو شاع ذا العمل

بعد الشرح المطول قال:

«وفي الارتشاف: ورعم بعض النحويين: أن الخفض هو بالفاء وبل،

لنيابتهما مناب رب».

مسألة (٧)

فى باب الإضافة - بعد قول الناظم:

...وَأَنوُ مِنْ أَوْفِي إِذَا لَمْ يَصْلُحِ إِلَّا ذَاكَ وَاللَّامُ خُذًا

بعد الشرح المطول قال:

«وفى الارتشاف: والذى أذهب إليه أن الإضافة تفيد الاختصاص، وأنها ليست على تقدير حرف مما ذكره ولا على نيته».

مسألة (٨)

فى باب الإضافة - وشَدَّ إِيْلَاءُ يَدَيَّ لِلْبَيِّ

قال: «وفى الارتشاف: ويضاف إلى الظاهر تقول: لبي زيد وسعدى عمرو، وإلى ضمير الغائب: لبيه، ودعوى الشذوذ فيهما باطلة».

مسألة (٩)

فى المضاف إلى ياء المتكلم - بعد قول الناظم:

..وَفِي الْمَقْصُورِ عَنْ هُدَيْلٍ انْقِلَابُهَا يَاءَ حَسَنٍ

قال: «فإن قلت: فهل يجوز قلب ألف المثني فى لغة من التزمها مطلقاً؟ قلت: قال فى الارتشاف: يحتاج فى جوازه إلى سماع».

نقله عن سيبويه

وقد اعتمد المرادى على سيبويه إما بالإشارة إلى مذهبه أو بالنقل نصا
وسأذكر بعض الأمثلة من نصه .

مسألة (١)

فى باب الضمير - بعد قول الناظم

وَقَبْلَ يَأْتِ التَّنْفِيسَ مَعَ الْفِعْلِ التَّرِيمِ نُونٌ وَقَايَةٌ وَلَيْسَى قَدْ نُظِمَ

بعد الشرح قال :

«والوجه ليسنى، وهو الفصيح كقول بعض العرب: عليه رجلا ليسنى، حكاة
سيبويه» .

مسألة (٢)

فى باب العلم - بعد قول الناظم :

وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الْأَجْنَاسِ عِلْمٌ كَعَلِمِ الْأَشْخَاصِ لَفْظًا وَهُوَ عَمَّ

بعد الشرح المطول قال المرادى :

«وفى كلام سيبويه إيحاء إلى هذا الفرق، فإنه قال فى باب ترجمته: هذا
باب من المعرفة يكون فيه الاسم الخاص شائعا فى الأمة ليس واحد منها بأولى من
الآخر. مانصه .

إذا قلت: هذا أبو الحارث إنما تريد هذا الأسد. أى: هذا الذى سمعت
باسمه أو عرفت أشباهه، ولا تريد أن تشير إلى شىء قد عرفته بمعرفته كزيد، ولكنه
أراد هذا الذى كل واحد من أمته له هذا الاسم» اهـ .

مسألة (٣)

فى باب ظن - بعد قول الناظم :

وَالتَّرِيمِ التَّعْلِيقِ قَبْلَ نَفَى مَا

بعد الشرح قال :



«قال سيبويه ما نصه: كما أنك إذا قلت: قد علمت أريد ثم أم عمرو، وأردت أن تخبر أنك قد علمت أيهما ثم» اهـ.

مسألة (٤)

في باب الفاعل - بعد قول الناظم:

والْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلَا فَصْلِ وَمَعِ ضَمِيرِ ذِي الْمَجَازِ فِي شِعْرِ وَقَعَ
قال: «أما الحذف مع الحقيقي فذكره سيبويه وحكى قال فلانة».

مسألة (٥)

في باب التنازع - بعد قول الناظم:

وقد بغى واعتديا عبدا كما

بعد الشرح المطول قال:

«والصحيح ماذهب إليه سيبويه من جواز الإضمار قبل الذكر في هذا الباب لسماعه، حكى سيبويه: ضربوني وضربت قومك».

مسألة (٦)

في باب الاستثناء - بعد قول الناظم:

وغيرُ نصبٍ سابقٍ في النَّفْيِ قَدْ يَأْتِي وَلَكِنْ نَصْبُهُ اخْتِرَانِ وَرَدَّ
قال: «قال سيبويه: حدثني يونس أن قوما يوثق بعريبتهم يقولون:
ما لي إلا أبوك ناصر. فيجعلون ناصرا بدلا» اهـ.

مسألة (٧)

في باب الاستثناء - بعد قول الناظم:

... اجْعَلَا عَلَى الْأَصْحِّ مَا لِغَيْرِ جُعَلَا

بعد الشرح قال:

«ونقل عن الفراء: قال سيبويه بعد أن مثل بقوله: أتانى القوم سواك، رعم الخليل أن هذا كقولك: أتانى القوم مكانك إلا أن فى سواك معنى الاستثناء» اهـ.

مسألة (أ)

في باب الاستثناء - بعد قول الناظم:

وَكَخَلَا حَاشَا وَلَا تَصْحَبُ مَا

بعد الشرح قال: «قال سيوبه: لو قلت: أتوني ما حاشا زيدا لم يكن كلام وقد أجازوه بعضهم على قلة» اهـ.

مدى اعتماده على ابن الناظم فى شرحه للالفية

قد نرى المرادى يعتد برأى ابن الناظم ويناقشه إذا قبل الكلام المناقشة معللا فى بعض الأحيان، أو معارضا.
ومن الأمثلة:

مسألة (١)

فى باب الكلام - بعد قول الناظم:

بِالْجَرِّ وَالتَّوْنِ وَالنَّدَا وَأَلْ

بعد الشرح قال المرادى:

«إنما ينحصر الاسم بالإسناد إليه، فإنه أجيب بما ذكره الشارح من أنه أراد الإسناد إليه فحذف صلته اعتمادا على التوفيق وفيه نظر؛ لأن الاعتماد على التوفيق لا يحسن فى مقام التعريف».

مسألة (٢)

فى باب الضمير - بعد قول الناظم:

وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَاءُ يَجِبُ

بعد أن شرح وذكر أن لبنائه فى التسهيل أربعة أسباب

قال: «ورابعها: الاستغناء باختلاف صيغه لاختلاف المعانى».

قال الشارح: ولعل هذا هو المعتبر عند الشيخ فى بناء المضمرات؛ ولذا عقبه بتقسيمها بحسب الإعراب - كأنه قصد بذلك إظهار علة البناء».

مسألة (٣)

فى باب المعرفة بأداة التعريف - بعد قول الناظم:

كَالْفَضْلِ وَالْحَارِثِ وَالتَّعْمَانِ

بعد الشرح قال المرادى: «وقول الشارح: وقد يكون فى المنقول من مصدر أو اسم عين؛ لأن المصادر وأسماء الأعيان قد تجرى مجرى الصفات فى الوصف بها على التأويل وهذا يقتضى أن الملح للوصف».

مسألة (٤)

فى باب إن وأخواتها - بعد قول الناظم:

وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُنْ نَاسِخًا فَلَا تُلْفِيهِ غَالِبًا بِإِنْ ذِي مُوَصَّلًا

بعد الشرح قال المرادى

«قال الشارح: وأما نحو «وإن يكاد الذين كفروا» وقوله:

«إِن قَتَلْتَ مُسْلِمًا»، فقليل.

وأقل منه «إِن يَزِينُكَ لِنَفْسِكَ وَإِن يَشِينِكَ لِهَيْبَةٍ»

مسألة (٥)

فى باب التنازع - بعد قول الناظم:

وَلَا تَجِئْ مَعَ أَوَّلِ قَسْدٍ أَهْمَلًا بِمُضْمَرٍ لِفَيْرٍ رَفَعِ أَوْهَلًا

بَلْ حَذَفَهُ الزَّمَّ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَيْرٍ وَأَخْرَجَهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَيْرُ

بعد الشرح قال المرادى:

«أما تقديمه فقال الشارح: لا يجوز عند الجميع» اهـ.

وقوله «غير خير» قد يوهم أن ضمير المتنازع فيه إذا كان مفعولا أولا فى باب ظن يجب حذفه.

وليس كذلك، بل لا فرق بين المفعولين فى امتناع الحذف، ولزم التأخير، ولذلك قال الشارح: لو قال بدله:

وَاحْذِفْهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَفْعُولَ حَسَبٍ وَإِنْ يَكُنْ ذَاكَ فَأَخْرَجْهُ تُصَبِّحُ

لسلم».

مسألة (٦)

في باب المفعول فيه - بعد قول الناظم:

الظَرْفُ وَقْتُ أَوْ مَكَانٌ ضُمْنَا فِي بَاطِرَادِ كَهْنَا امْكُثْ أَرْمْنَا

بعد الشرح قال: «قال الشارح: وإذا كان كذلك فلا حاجة إلى الاختراع عنه بقيد الاطراد، لأنه يخرج بقولنا «مضمن معنى في» «أهـ».

مسألة (٧)

في باب الحال - بعد قول الناظم:

الحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُتَّصِبٌ مُفْهِمٌ فِي حَالٍ كَفَرْدًا أَذْهَبُ

بعد الشرح قال:

«وقال الشارح: إن هذا التعريف ليس بمانع، لأنه يشمل النعت وهو غير مسلم، لخروجه بقيد لزوم النصب».

مسألة (٨)

في باب الحال - بعد قول الناظم:

وَنَدَرَ نَحْوُ سَعِيدٍ مُسْتَقْرَأً فِي هَجْرٍ

بعد الشرح قال:

«وقوله: ندر، ظاهره أنه مما لا يقاس عليه، وصرح الشرح بذلك فقال: وما جاء منه مسموعاً حفظ ولا يقاس عليه».

مسألة (٩)

في باب الحال - بعد قول الناظم:

وَذَاتُ بَدءٍ بِمُضَارِعِ ثَبِتُ حَوَتْ ضَمِيرًا وَمِنِ الْوَاوِ خَلَّتْ

بعد الشرح قال المرادى:

«تنبيه: ويشترط في خلوه من الواو مع الإثبات شرط آخر، وهو أن يعرى

من قد، ذكره في التسهيل، فإن قرن بها. قال الشارح: لزمته الواو نحو «وقد تعلمون أنى رسول الله إليكم».

مسألة (١٠)

فى باب الحال - بعد قول الناظم:

وَجَعَلَهُ الْحَالُ سِوَى مَا قُدِّمًا
بِوَاوٍ أَوْ بِمُضَمَّرٍ أَوْ بِهِمَا

بعد الشرح قال:

«وقول الشارح: وقد نجيء بالضمير والواو، ظاهره عدم التأويل».

مسألة (١١)

فى باب التمييز - بعد قول الناظم:

وَاجْرُزُ بِمِنْ إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَدِ
وَالْفَاعِلِ الْمَعْنَى كَطَبِ نَفْسًا تُفَدِّ

بعد الشرح قال:

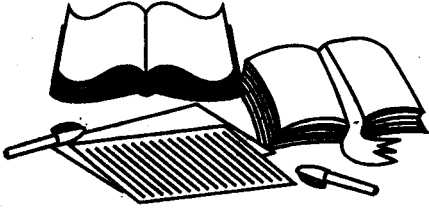
«قال الشارح: لا يجوز جره بمن إلا فى تعجب أو شبهه لقولهم:

لله درةٌ من فارسٍ، وقال الشاعر:

فَتَعَمَّ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامَى اهـ.

ثم شرح وقال: «ويلزم الشارح جواز الجر بمن فى نحو زيد أحسن به وجهها

لأنه تعجب، وقد نص غير المصنف على منعه».



الباب الرابع

الفصل الثاني

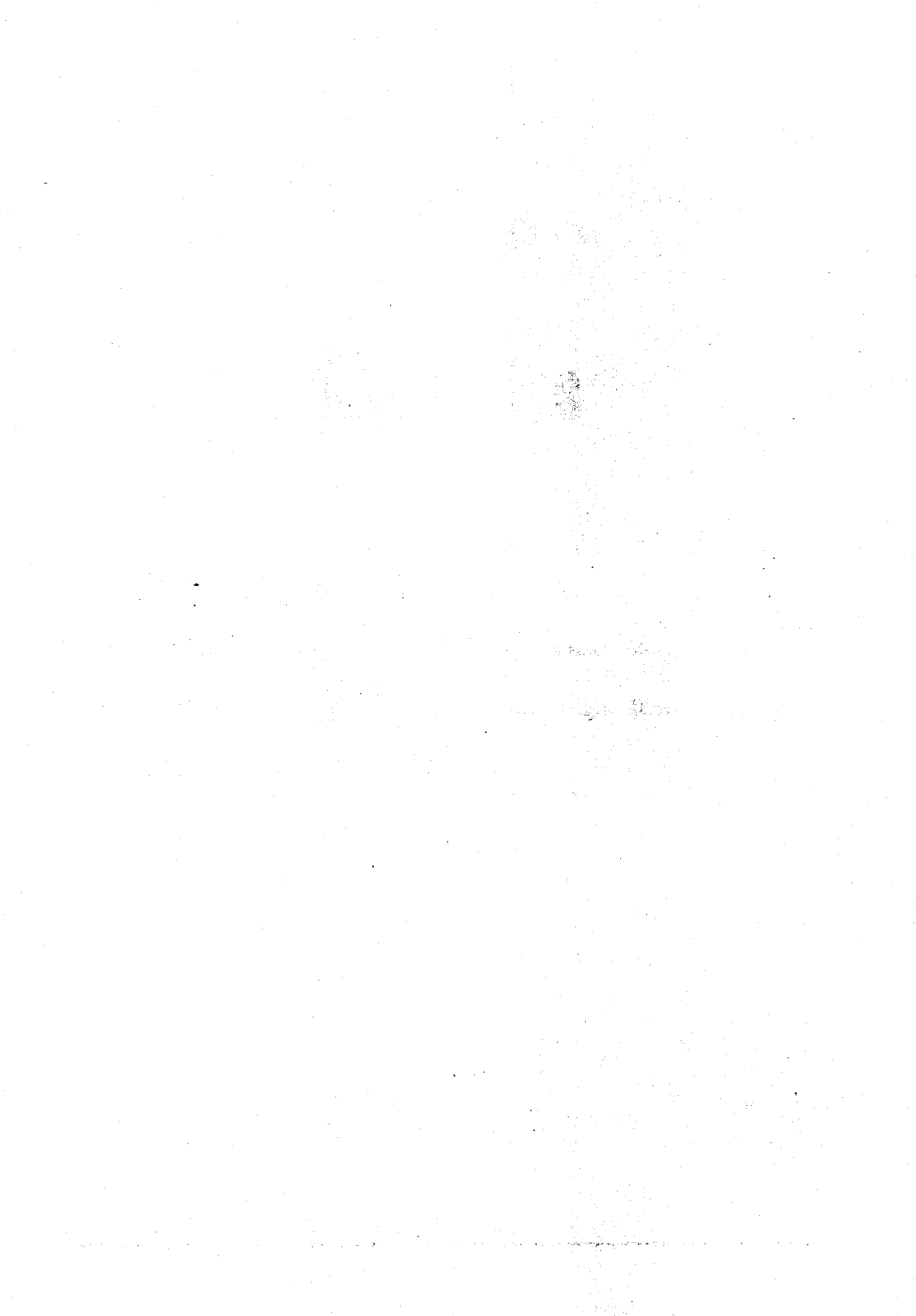
ويشتمل على:

اعتماد المرادى على السماع . من الأمثلة على القياس .

ميوله للبصريين . من الأمثلة التي رجح فيها المذهب الكوفى .

مخالفته لأراء النحاة .





اعتماد المرادى على السماع

ومن الأمثلة ما يلي:

مسألة (١)

فى باب المعرب والمبنى - بعد قول الناظم:

وقصرها من نقصهن أشهر

قال بعد الشرح: «وذهب الفراء إلى أن وزن أب وأخ وحم فعل بالإسكان. ورد بسماع قصرها وبجمعها على أفعال».

مسألة (٢)

فى باب الضمير - بعد قول الناظم:

غَيْرِي اخْتَارَ الْانْفِصَالَ

بعد الشرح قال: «وهم الأكثرون ومنهم سيبويه ووجهه أن الضمير فى البابين خبر فى الأصل وحق الخبر الانفصال، وكلاهما مسموع».

مسألة (٣)

فى باب العلم - بعد قول الناظم:

ومثله برة للمبره كذا فجار علم للفجره

بعد الشرح قال المرادى فى تنبيه له: «لما كان لعلم الجنس خصوص من وجه وشياع من وجه جاء فى بعضه عن العرب وجهان: إعطاؤه حكم المعارف وإعطاؤه حكم النكرات، وطريق ذلك السماع، ومن المسموع فيه الوجهان غدوة وبكرة وعشية».

مسألة (٤)

فى باب المبتدأ والخبر - بعد قول الناظم:

والأصل فى الأخبار أن تؤخراً

قال: «ومنع الكوفيون تقديم الخبر إلا في نحو في داره زيد. وهم محجوجون بالسمع».

مسألة (٥)

في باب المشبهات بليس. بعد قول الناظم:

وقد تلى لات وإن ذا العملا

بعد أن ذكر الخلاف في إعمال «أن» عمل «ليس» قال:

«والصحيح الإعمال، وقد سمع في النظم والثر فمن الثر قولهم:
«إن ذلك نافعك ولا ضارك، وإن أحد خيرا من أحد إلا بالعافية.....
والنظم قوله:

إن هو مُستولياً على أحد إلا على أضعف المجانين.....»

مسألة (٦)

في باب الفاعل - بعد قول الناظم:

والتاء مع جمع سوى السالم من مذكر كالتاء مع إحدى اللبن

بعد الشرح المطول قال:

«وأما جمع المذكر السالم فلا يجوز إلحاق التاء معه إذا لم يسمع، ولذلك استثناء خلافا للكوفيين فأجازوا الوجهين في الجموع الثلاثة».

مسألة (٧)

في باب الاستثناء - بعد قول الناظم:

وقيل حاش وحشا فاحفظهما

قال: «وقد سمع الاستثناء بحشى في قوله:

حشا رهط النبي فإن منهم بحورا لا تكدرها الدلاء

ولم يسمع بحاش».



مسألة (٨)

فى باب الإضافة - بعد قول الناظم:

وَذِي الإِضَافَةِ اسْمُهَا لَفْظِيَّةٌ وَتِلْكَ مَحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّةٌ

بعد الشرح قال فى تبيينها له:

«الأول: ذهب ابن برهان وابن الطراوة إلى أن إضافة المصدر إلى مرفوعه أو منصوبه غير محضة، والصحيح أنها محضة، لورود السماع بنعته بالمعرفة كقوله: إن وجدى بك الشديد أرانى عاذراً فيك من عهدتُ عذولاً»

مسألة (٩)

فى باب الإضافة - بعد قول الناظم:

ومن بنى فلم يفندا

بعد الشرح قال:

«وقد ورد السماع بالبناء قبل الجملة الاسمية فى قوله:

على حين الكرام قليل

فإنه روى بالفتح»

«ومن الأمثلة على القياس،

وقل ميوله إلى القياس

ومن الأمثلة:

مسألة (١)

فى باب المشبهات بليس:

قال:

«ما النافية حرف مهمل عند بنى تميم، وهو القياس، لعدم اختصاصه».

مسألة (٢)

فى باب المفعول فيه - بعد قول الناظم:

وقد ينوب عن مكان مصدر وذلك في ظرف الزمان يكثرُ

بعد الشرح قال:

«وكثير في الزمان نحو «كان ذلك خفوق النجم وطلوع الثريا» أى: وقت خفوق النجم، ووقت طلوع الثريا، وكثرته تقتضى القياس عليه».

مسألة (٣)

فى باب المفعول معه - بعد قول الناظم

يُنصَبُ تَالِي الْوَاوِ مَقْعُولًا مَعَهُ فِي نَحْوِ سِيرِي وَالطَّرِيقِ مُسْرَعَةً

قال:

«وهذا الباب مقيس على الأصح وقد فهم ذلك من قوله «نحو»».

ميوله للبصريين

لاحظت أن المرادى يميل إلى المذهب البصرى وكثيرا ما يرجحه ويصححه، ويعلل لذلك، ولكثرته رأيت أن أذكر بعض الأمثلة.

مسألة (١)

فى باب المعرب والمبنى - بعد قول الناظم:

كلتا كذاك اثنان واثنان

قال فى تنبيهات له - فى الثانى منها :-

«ما تقدم من أن كلا وكلتا مفردا اللفظ مثنيا المعنى هو مذهب البصريين. وذهب الكوفيون إلى أنهما من قبيل المثنى لفظا ومعنى.

ويرده أمور منها الإخبار عنهما فى الكلام الفصيح كما تقدم».

مسألة (٢)

فى باب إن وأخواتها - بعد قول الناظم:

بعد إذا فجاءة أو قسم لا لام بعده بوجهين نَمِي

بعد الشرح المطول قال:

«.....» قد حكى عن الكوفيين تفضيله على الكسر فى هذا المثال وعن بعضهم تفضيل الكسر عليه، ومذهب البصريين أن الكسر لازم، وهو صحيح».

مسألة (٣)

فى باب التنازع بعد قول الناظم:

والثانِ أُولَى عند أهلِ البصرةِ واختارَ عكسًا غيرُهُم ذا أسرَه

قال: فقال البصريون: إعمال الثانى أرجح لقربه، وقال الكوفيون إعمال الاول أرجح لسبقه... والصحيح مذهب البصريين.

لأن إعمال الثانى هو الأكثر وإعمال الاول قليل. نقل ذلك سيبويه عن العرب.

مسألة (٤)

فى باب المفعول المطلق - بعد قول الناظم:

وكونه أصلاً لهذين انتخب

بعد أن ذكر الخلاف بين البصريين والكوفيين فى الأصالة قال:

«والصحيح مذهب البصريين؛ لأن الفرع لا بد فيه من معنى الأصل وزيادة والفعل يدل على الحدث والزمان».

من الأمثلة التى رجح فيها المذهب الكوفى

ورجح المرادى المذهب الكوفى وصححه وهذا قليل.

من ذلك:

مسألة (١)

فى باب الموصول بعد قول الناظم:

والنونُ إنْ تُشَدِّدَ فلا ملامَةَ

بعد الشرح قال المرادى:

«وأما مع الياء فمنعه البصريون وأجازوه الكوفيون، وهو الصحيح، لقراءة ابن كثير «ربنا أرنا اللذين أضلانا» بالتشديد».

مسألة (٢)

فى باب الموصول بعد قول الناظم:

أى كما وأعربت ما لم تُضَفْ وَصَدْرُ وَصَلِهَا ضَمِيرِ انْحَدَفْ

فى قوله تعالى «ثم لتزغن من كل شيعة أيهم أشد»

قال: وذهب الكوفيون: إلى أن أيهم علق عنه شيعة بما فيه من معنى الفعل

كانه قيل لتزغن من كل متشيع فى أيهم أشد... .

وقال ابن الطراوة: غلطوا، ولم تبين إلا لقطعها عن الإضافة، وهم مبتدأ

وأشد خبره وليس بشيء لأنها لا تبينى إلا إذا أضيفت ولأن «أيا» أتت فى رسم

المصحف موصولة بالضمير ولو كان مبتدأ لفصل».

مخالفته لأراء النحاة

ولاحظت أن المرادى فى شرحه كثيرا ما كان يخالف النحاة فى آرائهم ويعلل

للمخالفة.

مسألة (١)

فى باب الكلام - بعد قول الناظم:

يلى لَمْ كَيْشَمْ

قال المرادى:

«والعامة يفتحون عين الماضى ويضمون عين المضارع - قال ابن درستويه وهو

خطأ وليس كما قال. بل هو لغة حكاها الفراء وابن الأعرابى ويعقوب وغيرهم».

مسألة (٢)

فى باب المعرب والمبنى - بعد قول الناظم:

وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ

فى تنبيهات له - ذكر الخلاف بين النحويين ثم قال المرادى: «وذهب بعضهم إلى أن لام «حم» ياء من الحماية، لأن أحماء المرأة يحمونها وهو مردود بقوله فى الثانية حموان، وفى إحدى لغاته حمو».

مسألة (٣)

فى باب المعرب والمبتنى - بعد قول الناظم:

كَلْنَا كَذَلِكَ أَثْنَانٍ وَأَثْنَانِ

قال بعد الشرح:

«وزعم البغداديون أن «كلتا» قد نطق لها بمفرد فى قول الراجز

فِي كَلَّتْ رَجُلَيْهَا سُلَامَى وَاحِدَةً

وليس بصحيح، بل أراد «فى كلتا» فحذف الألف للضرورة» ثم قال بعد ذلك: «وذهب الجرمى إلى أن التاء فى «كلتا» زائدة للتأنيث، وهو ضعيف؛ لأن تاء التأنيث لا تقع حشوا ولا بعد ساكن غير الألف».

مسألة (٤)

فى باب الضمير - بعد قول الناظم:

وَفِي قَدْنِي وَقَطْنِي الْحَذْفُ أَيْضًا قَدْ بَقِيَ

قال فى تنبيهات له «الأول: ذهب بعضهم إلى أن حذف النون من «قد» و«قط» لا يجوز إلا فى الضرورة. والصحيح جوازه فى الاختيار».

مسألة (٥)

فى باب الموصول - بعد قول الناظم:

وَمَنْ وَمَا وَأَلْ تُسَاوِي مَا ذُكِرَ

بعد الشرح قال: «وزاد أبو على فى أقسام «من» أن تكون نكرة غير موصوفة كقول الشاعر: وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرِّ وَإِعْلَانِ والصحيح. أنها لا تكون نكرة غير موصوفة».

مسألة (٦)

فى باب المشبهات بليس - بعد قول الناظم:

وَبَعْدَ مَا لَيْسَ جَرَّ الْخَبَرَ وبعْدَ لَا وَنَفَى كَانَ قَدْ يُجْرُ

بعد الشرح قال: «ولا خلاف فى زيادة الباء بعد ما الحجازية، ومنع الفارسى والزمخشري زيادتها بعد ما التيمية. والصحيح الجواز، لوجود ذلك فى أشعار بنى تميم».

مسألة (٧)

فى باب إن وأخواتها - بعد قول الناظم:

لِإِنَّ أَنْ لَيْتَ لَكِنْ لَعَلَّ كَأَنَّ عَكْسُ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلٍ

قال فى «كان» وهى مركبة من كاف التشبيه و«أن». قبل: بلا خلاف وليس بصحيح، بل قيل: ببساطتها».

مسألة (٨)

فى باب ظن وأخواتها - بعد قول الناظم:

وَلَا تُجْرُ هُنَا بِلاَ دَلِيلٍ سُقُوطِ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولٍ

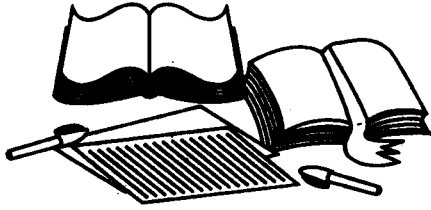
بعد الشرح قال: «ومنع ابن ملكون شيخ الشلوين حذف أحدهما اختصارا وليس بصحيح».

مسألة (٩)

فى باب الإضافة - بعد قول الناظم:

وَمَعَ مَعَ فِيهَا قَلِيلٍ

بعد الشرح قال: «وزعم أبو جعفر النحاس: أن الإجماع منعقد على حرفيتها إذا كانت ساكنة. وليس بصحيح، بل الصحيح أنها باقية على اسميتها، وهذا مفهوم من قوله: «فيها» يعنى أن الإسكان قليل فى موضع الاسمية، ولو كانت المسكنة حرفا لم يكن الإسكان لغة فى الاسمية».



الباب الرابع

الفصل الثالث

ويشتمل على:

شواهد (الشواهد القرآنية . الأحاديث النبوية . أمثال

العرب وأقوالهم . الشواهد الشعرية . اعتماده على القرآن

الكريم . شرح اللغويات .



1875

Received of the Treasurer of the
Board of Education the sum of
\$100.00 for the year 1875

1875

شواهد

إن قارئ هذا الكتاب يقف على شواهد مستفيضة من القرآن الكريم وأمثال العرب وأقوالهم والحديث الشريف - وشواهد شعرية ..

أ - الشواهد القرآنية

أما القرآن الكريم فقد كثر الاستشهاد به في هذا الكتاب وهو في ذلك موافق للنحاة القدامى والمتأخرين .

وسأقتصر على ذكر القراءات الصحيحة والشاذة التي استشهد بها

- ففي باب المعرب والمبني استشهد بالقراءات الآتية:

١ - قرأ نافع «إن هذان لساحران» .

٢ - قراءة بعضهم «من أوسط ماتطمعون أهليكم» على النصب في الياء ..

٣ - قراءة قنبل «إنه من يتقَّ ويصبر - جزم الياء ..

٤ - قراءة بعضهم «إلا أن يعفون أو يعفواً الذي» - نصب الواو -

- في باب الضمير:

- قرأ نافع «قد بلغت من لدنى عذرا» .

- في باب الموصول:

١ - قرأ ابن كثير «ربنا أرنا اللذين أضلانا» - بتشديد النون -

٢ - قراءة ابن كثير وأبى عمرو «فدائك برهانا» - بتشديد النون -

٣ - قال أبو عمرو: سمعت أعرابيا يقرأ «صراط لذين» - بتخفيف اللام -

٤ - وقد قرئ بالوجهين قوله تعالى «ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو» .

وقرأ أبو عمرو برفع العفو، والباقون بنصبه، فتكون «ذا» في قراءته موصولة

وفى قراءتهم ملغاة .

٥ - وقرئ شاذاً «أيهم أشد» - بالنصب على لغة بعض العرب .

- ٦ - قرأ يحيى بن يعمر «تماما على الذى أحسن» - برفع أحسن .
 ٧ - قرأ مالك بن دينار وابن السماك «مثلا ما بعوضة» برفع بعوضة ..

- فى باب المشبهات بليس

- ١ - قرأ سعيد بن جبير «إن الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم» -
 نصب عباد ..

- ٢ - قراءة من قرأ «ولات حين مناص» برفع الحين .

- فى باب الفاعل:

- ١ - قرأ مالك بن دينار وأبو رجاء الجحدري «فأصبحوا لا ترى إلا مساكنهم»
 - بالتاء ..

- فى باب النائب عن الفاعل:

- ١ - قرأ علقمة «هذه بضاعتنا ردت إلينا» - بكسر الراء ..
 ٢ - قرأ أبو جعفر «ليجزى قوما بما كانوا يكسبون» - بالبناء للمجهول ..

- فى باب الاستثناء:

- ١ - قرأ ابن مسعود «حاش الله» - بالإضافة ..
 ٢ - قرأ أبو السمال «حاشا لله» - بالتثوين ..

- فى باب الحال:

- ١ - قرأ الحسن «والسماوات مطويات بيمينه» - بنصب مطويات ..
 ٢ - قرأ ابن ذكوان «فاستقيما ولا تتبعان» - بتخفيف النون .

- فى باب الإضافة:

- ١ - قراءة بعضهم «لأعدوا له عدة» .
 ٢ - قراءة من قرأ «من قبل ومن بعد» - بالتثوين ..
 ٣ - قرأ ابن الجمار «والله يريد الآخرة» - بالخفض ..

- ٤ - قرأ ابن محيصن «فلا خوفٌ عليهم» برفع خوف من غير تنوين .-
- ٥ - قرأ ابن عامر «قتل أولادهم شركائهم» - بنصب أولاد وجر شركاء .-
- ٦ - قراءة بعض السلف «فلا تحسبن الله مخلف وعدهُ رسله» - بنصب الوعد وخفض الرسل .-

- في باب المضاف إلى ياء المتكلم:

- قرأ الحسن «يا بشرى»

ب - الأحاديث النبوية التي استشهد بها:

- في باب الكلام:

(١) قال عليه الصلاة والسلام: «فإما أدركنَّ واحدٌ منكم الدجال»

- في باب المعرب والمبني:

١ - قال ﷺ: «من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوهُ بهنِ أبيه ولا تكنوا».

٢ - قال ﷺ: «لخُلوْفُ فم الصائم عند الله أطيب من ريح المسك».

٣ - قال ﷺ: «اللهم اجعلها عليهم سنيئاً كسنيئِ يوسف»

- في باب الضمير:

١ - قال عليه الصلاة والسلام: «إن الله ملَّككم إياهم ولو شاء للملكهم

إياكم».

٢ - قال عليه الصلاة والسلام: «قط قط بعزتك»

يروى بسكون الطاء وبكسرها مع ياء ودونها، ويروى «قطنى قطنى» بنون

الوقاية، وقط قط . بالتنوين وبالنون أشهر .

٣ - قال عليه الصلاة والسلام: «غيرُ الدجالِ أخوفنى عليكم»

- في باب الابتداء:

١ - قال عليه الصلاة والسلام: «لا حول ولا قوة إلا بالله كتر من كنوز

الجنة».

٢ - قال عليه الصلاة والسلام: «لولا قومكِ حديثو عهد بجاهلية لأقمت البيت».

- في باب الفاعل:

- قال عليه الصلاة والسلام: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار».

- في باب الاستثناء:

- قال عليه الصلاة والسلام: «أسامة أحب الناس إليَّ ما حاشا فاطمة».

- في باب حروف الجر:

- قال عليه الصلاة والسلام: «لايسرنى بها حُمرِ النعم»

- في باب الإضافة:

١ - عن أبي برزة الأسلمي رضى الله عنه: «غزونا مع رسول الله ﷺ سبع غزوات أو ثمانى» بفتح دون تنوين - .

٢ - قال عليه الصلاة والسلام: «هل أنتم تاركو لى صاحبي» .

٣ - قال عليه الصلاة والسلام: «أو مُخْرِجِي هُم» .

ج - أمثال العرب وأقوالهم:

- في باب المعرب والمبنى:

١ - ومن قصر الأخ قولهم: «مُكْرَةٌ أَخَاكَ لَا بَطْلٌ» .

٢ - في إعراب كلا وكلتا إعراب المقصور قول بعضهم: «كلاهما وعمرا» .

- في باب الضمير:

١ - في حذف الألف من «أنا» والإتيان بهاء السكت في قول حاتم: «هذا فزديَّ أَنَّهُ» .

٢ - إذا كان المقدم من الضميرين غير الأخص وكان مخالفا في الرتبة لم

يجر اتصال ما بعده إلا فيما ندر كقول عثمان رضى الله عنه: «أراهمنى الباطل شيطانا».

٣ - الضميران قد يتصلان غائبين. مثال ذلك ما رواه الكسائي فى قول بعض العرب: «هم أحسن الناس وجوها وأنضَرُهُمُوهَا».

٤ - فى إلحاق نون الوقاية بالفعل قبل ياء المتكلم كقول بعض العرب: «عليه رجلا لَيْسِنِي»

- فى باب المشبهات بليس:

- من إعمال «إن» عمل «ليس» قولهم: «إن ذلك نافعك ولا ضارك وإن أحد خيرا من أحد إلا بالعافية»

- فى باب إن وأخواتها:

- إن المخففة وليها فعل غير ناسخ. قولهم «إن يزيناك لنفسك وإن يشيناك لهيه».

- فى باب ظن وأخواتها:

- جواز حذف مفعولى الفعل اقتصاراً إن وجدت فائدة كقولهم: «من يسمع يخل».

- فى باب أعلم وأرى:

- قول بعض من يوثق بعربيته: «البركة أعلمنا الله مع أكابركم».

- فى باب الإضافة:

١ - ألا يكون المضاف بعضا ولا وصفا ولكنه شبيه ببعض فى صلاحيته للسقوط كقولهم: «اجتمعت أهل اليمامة».

٢ - أن شرط جر المضاف إليه بعد حذف المضاف أن يكون المحذوف معطوفا على مثله لفظا ومعنى بعاطف متصل أو منفصل «بلا» كقولهم: «ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة».



٣ - فى الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف قول من يوثق بعربيته
«ترك يوما نفسك وهوها سعى لها فى رداها»

د - الشواهد الشعرية:

وأما الشعر فقد دعم المرادى المعروف بابن أم قاسم القواعد بالشواهد الشعرية
وأكثره للجاهليين والمخضرمين والإسلاميين سواء منها ما عرف قائلها وما لم
يعرف.

وقل التمثيل بشعر المحدثين الذين لا يعتد النحاة بهم فى قواعدهم.
ومن الأمثلة:

١ - الشعراء الجاهليون وهم قبل الإسلام كامرئ القيس والأعشى ويسمون
بالطبقة الأولى.

ففى باب التنازع - قال امرؤ القيس:

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفانى ولم أطلب قليل من المال

وفى باب الفاعل - قال الأعشى:

فإما قرينى ولى لمة فإن الحوادث أودى بها

٢ - الشعراء المخضرمون وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام كليد وحسان
- ويسمون بالطبقة الثانية.

ففى باب الحال - قال لبيد بن ربيعة:

فأرسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نفص الدخال

وفى باب الموصول - قال حسان بن ثابت:

وكفى بنا شرفا على من غيرنا حُبّ النبى محمد إيانا

٣ - الشعراء المتقدمون ويقال لهم الإسلاميون وهم الذين كانوا فى صدر
الإسلام كجرير والفرزدق - ويسمون بالطبقة الثالثة.

ففى باب المعرب والمبنى - قال جرير:

عرفنا جعفرًا وبنى أبيه وأنكرنا زَعَانِفَ آخِرِينَ

وفى باب الموصول - قال الفرزدق:

أبني كليب إن عمي اللذا قتل الملوك وفككا الأغلالا

٤ - الشعراء المولدون ويقال لهم المحدثون كأبي نواس وأبي العلاء
ويسمون بالطبقة الرابعة.

ففى باب الابتداء - قال أبو نواس:

غير مأسوف على زمن ينقضى بالهم والحزن.

وفى باب الخبر - قال أبو العلاء المعرى:

يُذِيبُ الرَّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فَلَوْلَا الْغَمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالًا

اعتماده على القرآن الكريم

لاحظت أن المرادى قد اعتمد فى الترجيح على كتاب الله العزيز.
ومن الشواهد على ذلك:

مسألة (١)

فى باب الضمير - بعد قول الناظم:

وَصَلِّ أَوْ أَفْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ وَمَا أَشْبَهَهُ

قال المرادى:

«والاتصال أرجح ولذا بدأ به ولم يأت فى القرآن إلا متصلا كقوله: «إذ يريكمهم الله».

مسألة (٢)

فى باب الضمير - بعد قول الناظم:

ومع لعل اعكس



قال المرادى :

«يعنى : أن الحذف معها كثير، ولم يأت فى القرآن إلا كذلك» اهـ .

كقوله تعالى : «لعلى أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطلع» .

وقوله تعالى : «لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا» .

مسألة (٢)

فى باب المشبهات بليس

قال المرادى فى «ما» النافية :

«والحقه أهل الحجاز بليس؛ لأنهما لنفى الحال غالبا فأعملوه عملها وبه ورد

القرآن . قال تعالى : «ما هذا بشرا» «ما هن أمهاتهم» .

شرح اللغويات

شرح المرادى كثيرا من الألفاظ شرحا لغويا ليبين أصله ويفهم منه المراد،

وقد اعتمد فى شرحه غالبا على كتاب الصحاح للجوهري .

مسألة (١)

فى المقدمة - بعد قول الناظم :

مُصَلِّيًا عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى وَآلِهِ الْمُسْتَكْمَلِينَ الشُّرَفَا

قال فى «المصطفى» :

«والمصطفى» المختار، والاصطفاء افتعال من الصفو وهو الخالص من الكدر

والشوائب أبدلت من تائه طاء لمجاورة الصاد، وكان ثلاثيه لازما . تقول : صفا

الشيء، يصفو صفا، وجاء منه متعديا .

مسألة (٢)

فى المقدمة أيضا بعد قول الناظم :

لى وله فى درجات الآخرة

قال المرادى:

«قال فى الصحاح: هى الطبقات من المراتب، وقال أبو عبيدة: الدرر إلى أعلى والدرك إلى أسفل».

مسألة (٢)

فى باب الكلام - بعد قول الناظم:

يلى لم كيشم

قال: «وهو مضارع شممت الطيب ونحوه أشمه بكسر العين فى الماضى وفتحها فى المضارع والعامه يفتحون عين الماضى ويضمون عين المضارع».

مسألة (٤)

فى باب المعرب والمبنى - بعد قول الناظم:

وفعل أمر ومضى بنياً

قال فى تنيهات له «الثانى: قد أشاروا إلى علة إعراب الفعل المضارع بتسميته مضارعاً. والمضارعة. المشابهة، قال بعضهم: المضارعة من لفظ الضرع، كأنه رضع مع الاسم ضرعاً واحداً، وزعم ابن عصفور. أن المضارعة مقلوبة من المرابعة، ولا ضرورة تدعو إلى ادعاء القلب؛ لأن البناء كامل التصاريف».

مسألة (٥)

فى باب المعرب والمبنى - بعد قول الناظم:

أب أخ حم كذاك وهن

قال المرادى:

«والهن كناية عن اسم جنس. قال فى الصحاح: كلمة كناية ومعناها شىء فتقول: هذا هنك. أى: شيتك».

وقال ابن الدهان: هو كناية عما يقلل، وكثرة الكناية به عن الفرج».

مسألة (٦)

في باب العلم - بعد قول الناظم:

ومنه منقول كفضل وأسد وذوارنجال كسعاد وأدذ

بعد الشرح وفي الكلام على «لأنكحن بيه»

قال المرادى:

«قال في الصحاح: يقال للأحمق الثقيل «يه» وهو أيضا لقب لعبد الله بن

الحارث بن نوفل بن عبدالمطلب والى البصرة قال الفرزدق:

وبايعت أقواما وفيت بمهدهم وبيّه قد بايعته غير نادم

واسم جارية، وقال لأنكحن بيه، جارية خديّه، مكرمة محبة، تجبّ أهل

الكعبة» اهـ.

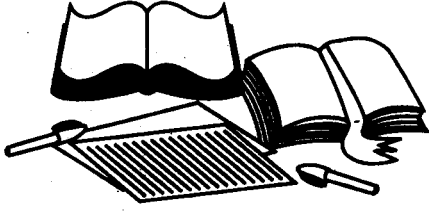
مسألة (٧)

في كاد - بعد قول الناظم:

واستعملوا مضارعا لأوشكا وكاد لا غير وزادوا موشكا

قال المرادى: «وذكر الجوهري: مضارع طفق، قال المصنف: لم أره لغيره،

والظاهر أنه قال رأيا وقد حكى مضارع جعل».



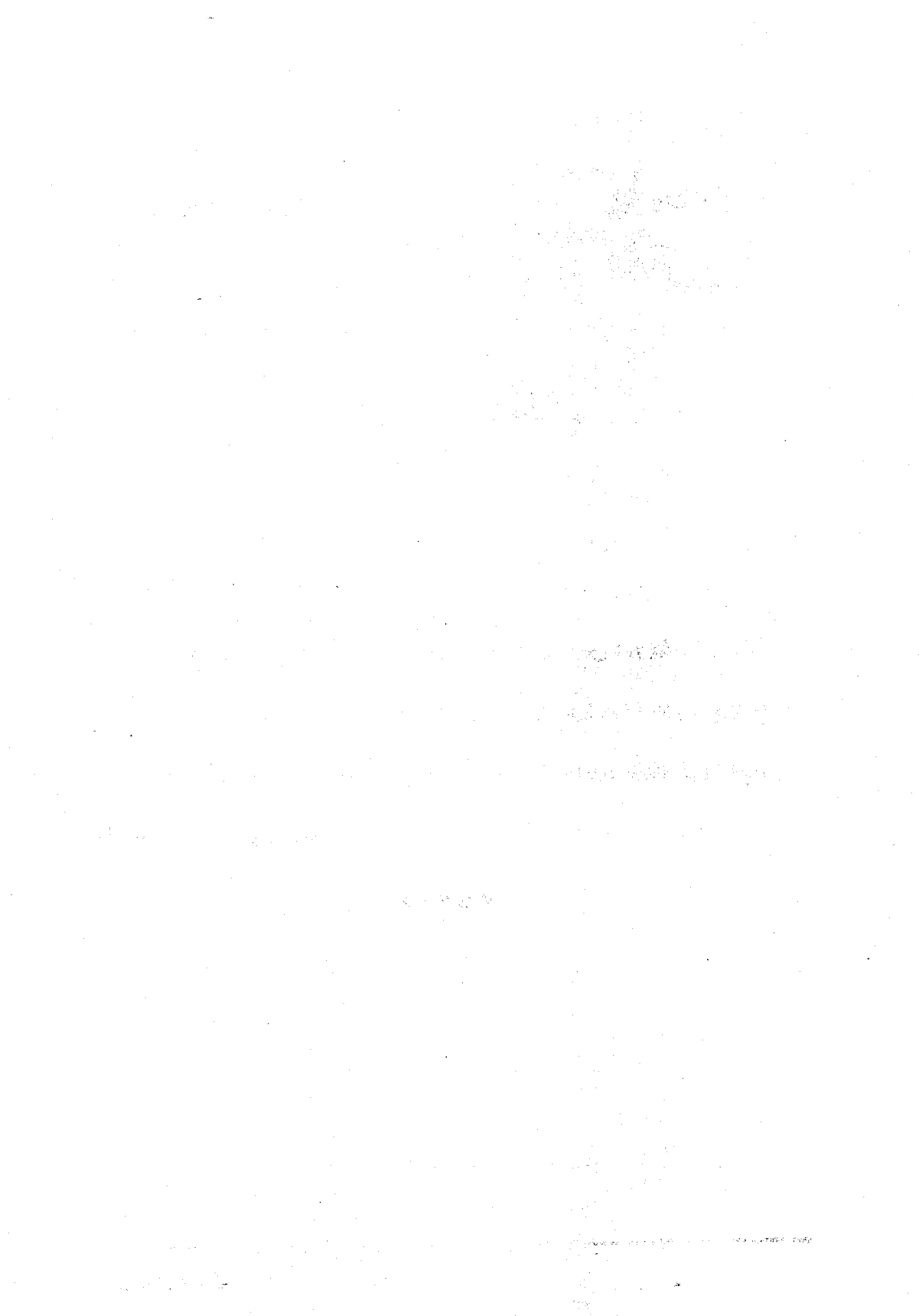
الباب الثالث

الفصل الرابع

ويشتمل على:

موقفه بين الفية ابن مالك والفية ابن معط - التعليل
في شرحه - مزايا الشرح - ومن مزاياه رغبته في توضيح
المسائل النحوية - مسائل الظاهر من تعبير المرادى وتعبير
النحاة أنه انفرد بها.





موقفه من ألفية ابن مالك وألفية ابن معط

يتعرض المرادى لألفية ابن معط فيقارن بين الفاظها وألفية ابن مالك. ومن

الأمثلة:

مسألة (١)

في مقدمة الألفية يقول - مقارنا - : قال محمد هو ابن مالك

وقال ابن معط: ويقول

مسألة (٢)

في باب الكلام - بعد قول ابن مالك: واحده كلمة

قال المرادى «والكلم اسم جنس يتميز واحده بالتاء وفيه لغتان: التذكير

والتأنيث.

فقال: واحده على الأولى، وقال ابن معط في ألفيته: واحدها على الثانية».

مسألة (٣)

في باب كان وأخواتها - بعد قول الناظم:

وفي جميعها توسط الخبر أجز

قال المرادى: «ومنع ابن معط توسط خبر «مادام» ونسب إلى الوهم إذ لم

يقل به غيره».

مسألة (٤)

في باب أعلم وأرى - بعد قول الناظم:

وإن تعديا لواحد بلا همز فلاثنين به توصلًا

بعد الشرح قال:

«وذكر الحريري وابن معط تعدى «علم» إلى ثلاثة بالتضعيف فعدوا من

أفعال هذا الباب علم.

والصحيح أن التعدى بالتضعيف سماع فى اللازم والمتعدى وهو ظاهر
مذهب سيوبه».

التعليل فى شرحه

وقد علل المرادى كثيرا. مؤيدا لرأى من الآراء أو ردا على بعض النحاة
فوضع الأمور فى نصابها وأيد ذلك بالإقناع.
ومن الأمثلة الكثيرة:

مسألة (١)

فى باب الكلام - بعد قول الناظم: بالجر والتنوين .. إلخ
بعد الشرح فى الكلام على المسند قال:

«ويحتمل أن يريد به المفعول به، وهو ظاهر عبارته وهو صحيح، لأن المسند
من خواص الأسماء وذلك أن المسند فى الاصطلاح المشهور هو المحكوم به والمسند
إليه هو المحكوم عليه...».

مسألة (٢)

فى باب الضمير - بعد قول الناظم:

وكن مخيرا فى الباقيات

بعد الشرح قال:

«وأما نحو «أنا» فقد حكى بعض النحويين فيه المذاهب الثلاثة إلا أن
الصحيح هنا حذف الثانية؛ لأن الثالثة هنا هى الضمير؛ ولشبهت حذفها فى «إن»
إذا حذفت».

مسألة (٣)

فى باب كان وأخواتها - بعد قول الناظم:

وَكُلُّ سَبْقَهُ دَامَ حَظْرٌ

بعد الشرح قال:

«وظاهر كلامه أنه مجمع على منعها أيضا وفيه نظر؛ لأن المنع معلل بعلتين: إحداهما عدم تصرفها وهذا بعد تسليمه لا ينهض مانعًا باتفاق، بدليل اختلافهم في «ليس» مع الإجماع على عدم تصرفها. والأخرى، أن «ما» موصول حرفي ولا يفصل بينه وبين صلته، وهذا أيضا مختلف فيه».

مسألة (٤)

في باب كان وأخواتها - بعد قول الناظم:

وَمَنْعَ سَبْقِ خَيْرٍ لَيْسَ اضْطَفَى

بعد الشرح قال: «... وذلك لضعفها بعدم التصرف وشبهها «بما» النافية».

مسألة (٥)

في باب إن وأخواتها - بعد قول الناظم:

أَوْ حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ

فإنه يجوز بعده الفتح والكسر

«كقوله: أتقول إنك بالحياة تمتع».

فمن فتح جعل القول عاملا، وإن غير محكية، ومن كسر حكى به، لأن الحكاية بالقول مع استيفاء شروط إجرائه مجرى الظن جائزة».

مسألة (٦)

في باب إن وأخواتها - بعد قول الناظم:

وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ كَيْنَ ذَا لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذَا

قال: «وإنما جاز دخولها مع «قد»؛ لأن قد تقرب الماضي من الحال...».

مسألة (٧)

في باب إن وأخواتها - بعد قول الناظم:

وَإِنْ تُخَفَّفَ أَنْ فَاسْمَهَا اسْتَكْنُ وَالْخَبْرُ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ

بعد الشرح قال :

«وتجوز المصنف في قوله «استكن»؛ لأن الضمير المنصوب لا يستكن والحرف لا يستكن فيه الضمير، وإنما محذوف لاستكن».

مسألة (٨)

في باب الإضافة - بعد قول الناظم :

والثاني اجرر

قال «في الجار أقوال: أحدها أنه المضاف، والثاني: أنه الحرف المنوي. والثالث: أنه معنى الإضافة».

والأول مذهب سيبويه وهو الصحيح؛ لاتصال الضمائر به ولا تتصل إلا بعاملها».

مزايا الشرح

يأتي المرادى بحاصل البيت أو بمعناه أو بتلخيص للمسألة؛ ليكون الكلام سهل الفهم وفي متناول القارئ. ومن الأمثلة:

مسألة (١)

في باب المعرب والمبنى - بعد قول الناظم :

وَأَيُّ فِعْلٍ آخِرُ مِنْهُ أَلِفٌ أَوْ وَاوٌ أَوْ يَاءٌ فَمَعْتَلًا عُرِفَ

بعد الشرح قال: «وحاصل البيت أن كل فعل آخره ألف نحو «يخشى» أو واء نحو «يدعو» أو ياء نحو «يرمى» فهو معتل قد عرف بهذا ولا يقال منقوص ولا مقصور إلا في الأسماء».

مسألة (٢)

في باب الضمير - بعد قول الناظم :

وقدم الأخص في اتصال

بعد الشرح قال: «والحاصل أن المبيح لجواز الاتصال والانفصال هو كون الضمير ثانى ضميرين أولهما أخص وغير مرفوع أو كونه خبر كان وأخواتها. ثم إن كان المقدم من الضميرين غير الأخص، فإما أن يكون مخالفا للرتبة أو مساويا لها. فإن كان مخالفا لم يجز اتصال ما بعده إلا فيما ندر كقول عثمان رضى الله عنه: أراهمنى الباطل شيطانا».

مسألة (٣)

فى باب الضمير - بعد قول الناظم:

وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ التُّزِمُ نُونُ وَقَايَةِ وَلَيْسِي قَدْ نُظِمَ

بعد الشرح قال:

«ومعنى البيت. أن نون الوقاية تلزم قبل ياء التكلم مع جميع الأفعال نحو أكرمنى بكرمنى أكرمنى. إلا فعلا واحدا وهو «ليس» ندر حذف نون الوقاية معه فى النظم لضرورة الشعر».

مسألة (٤)

فى باب إن وأخواتها - بعد قول الناظم:

مِنْ دُونَ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ

بعد الشرح قال:

«وتلخيص هذه المسألة:

أن نصب المعطوف بعد الخبر وقبل الخبر جائز فى الجميع، وأما رفعه فيجوز بعد الخبر لا قبله فى «إن» و«لكن» باتفاق و«أن» بعد العلم أو مافى معناه على المختار».

ومن مزاياه رغبته فى توضيح المسائل النحوية

فيحسم الخلاف بتحقيق أو تفضيل ليعطى القارئ صورة موجزة تساعده على فهم المراد.

ومن الأمثلة:

مسألة (١)

فى باب المعرب والمبنى - بعد قول الناظم:

ما لم يُضَفْ أَوْ يَكُ بعدَ أَنْ رَدِفَ

قال المرادى:

«فإن قلت: إذا أضيف ما لا ينصرف أو دخلته آل وانجر بالكسرة فهل يسمى

منصرفاً؟

قلت: فيه خلاف مشهور.

والتحقيق: أنه إن زالت إحدى علية بالإضافة أو آل فمنصرف نحو «مررت

بأحمدكم» وإلا فغير منصرف نحو «مررت بأحسنكم».

... والمفهوم من قوة كلامه فى النظم أنه باق على منع صرفه».

أقول:

والفرق بينهما أن «أحمد» ذهب منه العلمية بالإضافة، أما فى «أحسنكم»

فلا تزال فيه الوصفية ووزن الفعل، فالأول منصرف - والثانى غير منصرف.

مسألة (٢)

فى باب المعرب والمبنى - بعد قول الناظم:

واحْدَفَ جَازِمًا ... ثَلَاثُهُنَّ

بعد الشرح قال: «والتحقيق أن الحذف عند الجازم، لأنه فرع. إذا كان حرف

العلة بدلا من همزة نحو «يقراً» فإن قدر دخول الجازم قبل الإبدال وجب إقراره،

وإن قدر دخوله بعد الإبدال فقد ذكر ابن عصفور فيه وجهين: الإثبات والحذف

ومنع بعضهم الحذف».

مسألة (٣)

فى باب الابتداء - بعد قول الناظم:

حاويةً معنى الذى سبقت له

كلمة

بعد الشرح قال :

«قلت: التحقيق . إن الجملتين إذا عطفت إحداهما على الأخرى بالفاء التي للسببية تنزلتا منزلة الشرط والجزاء، واكتفى بضمير واحد في إحداهما كما يكتفى بضمير واحد في جملة الشرط والجزاء» .

مسألة (٤)

في باب الاشتغال - بعد قول الناظم :

وإن تَلَا السَّابِقُ مَا بِالْأَبْتِدَاءِ يَخْتَصُّ بِالرَّفْعِ التَّزِمَهُ أَبَدًا

وبيت بعده ...

بعد الشرح قال: «والتفصيل . فإن كان مقرونا بقدر جاز النصب بعدها وإن لم يكن مقرونا بها وجب الرفع؛ لأن الألف قد حكى عن العرب إيلاءها الفعل المقرون بقدر، قيل: وهو الصحيح» .



مسائل : الظاهر من تعبير المرادى وتعبير النحاة أنه انفرد بها

مسألة (١)

فى باب الكلام - بعد قول الناظم :

كلامنا لفظ مفيد كاستقم

بعد الشرح قال المرادى فى شرحه للألفية :

«وأقول: إن صدور الكلام من ناطقين غير متصور؛ لأن الكلام مشتمل على الإنسان والإسناد لا يتصور صدوره إلا من واحد، وكل واحد من المصطلحين متكلم بكلام كما أجاب ثانياً ونسبه إليه السيوطى فى همه ١٠ / ١

مسألة (٢)

فى باب العلم - بعد قول الناظم :

ووضَعُوا لِبَعْضِ الْأَجْنَاسِ عِلْمٌ كَعِلْمِ الْأَشْخَاصِ لَفْظًا وَهُوَ عَمَّ

بعد الشرح . قال المرادى فى شرحه للألفية :

«وأقول: تفرقة الواضع بين «أسامة» و«أسد» فى الأحكام اللفظية توزن بفرق من جهة المعنى».

مسألة (٣)

فى باب الموصول «الأولى» إشارية وموصولة .

قال الشيخ عبادة فى حاشيته على الشذور «وقال المرادى فى شرح التسهيل : فرق بينهما، وذلك أن «أولى» الإشارية لا يجوز دخول «أل» عليها. والموصولة يجوز دخولها عليها، والإشارية تكتب بعد همزتها او بخلاف الموصولة».

مسألة (٤)

فى باب المبتدأ بعد قول الناظم :

كُنْطَقِي اللَّهَ حَسْبِي وَكَفَى

«وأقول: الذى يظهر - والله أعلم - فى هذا ونحوه أنه ليس من الإخبار

بالجملة، وإنما هو من الإخبار بالمفرد؛ لأن الجملة في نحو ذلك إنما قصد لفظها كما قصد حين أخبر عنها في نحو «لاحول ولا قوة إلا بالله كثر من كنوز الجنة».

مسألة (٥)

في باب إن وأخواتها - بعد قول الناظم:

بَعْدَ إِذَا فُجَاءَ أَوْ قَسَمَ لَا لَامَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِي

ويعد الكلام على قول الشاعر:

وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا

قال الشيخ الصبان: «لكن قال المرادى في شرح المتن أن من الأفعال المتعدية إلى ثلاثة «أرى» - بالبناء للمفعول - مضارع «أريت» بمعنى أظننت كذلك، وكذا في شرحه للتسهيل، وزاد فيه عن سيبويه وغيره أن «أريت» بمعنى أظننت لم ينطق له بمعنى للفاعل كما لم ينطق بأظننت التي أريت بمعناها».

مسألة (٦)

في باب ظن وأخواتها - بعد قول الناظم:

ظَنَّ حَسِبْتُ وَزَعَمْتُ مَعَ عَدَّ حَجًّا دَرَى وَجَعَلَ اللَّذْ كَاعْتَقَدَ

قال الشيخ السجاعي في حاشيته على ابن عقيل: «قال المرادى: أو ساق أو كتم».

مسألة (٧)

في باب ظن وأخواتها - بعد قول الناظم:

وَجَوَّزَ الْإِلْغَاءَ لَا فِي الْإِبْتِدَاءِ

قال الشيخ الصبان: «ذكر المرادى أن لجواز الإلغاء هنا قيدين أهملهما المصنف».

أحدهما: ألا تدخل لام الابتداء على الاسم، فإن دخلت نحو «لزيد قائم ظننت» وجب الإلغاء.

الثانى: ألا ينفى الفعل، فإن نفى امتنع، فيمتنع نحو «زيد قائم لم أظن»،
لبناء الكلام على النفى.

ولم يتعرض المصنف ولا غيره من أتباعه لهذا الذى ذكره المرادى.

مسألة (٨)

فى باب المفعول له:

قال الشيخ يس فى حاشيته على مجيب النداء للفاكهى: «قال المرادى فى
شرح التسهيل: يجوز فى «كى» إذا كانت ناصبة بنفسها أن تقع مفعولا له، لأنها إذ
ذاك ينسب منها المصدر فتكون مثل أن وإن».

مسألة (٩)

فى باب المفعول فيه - بعد قوله تعالى: «الله أعلم حيث يجعل رسالته».

جعلوا «حيث» مفعولا - أى: يعلم حيث -.

وقال الشيخ عبادة فى حاشيته على شذور الذهب «قال المرادى: لم يجرئ
«حيث» فاعلا ولا مفعولا ولا مبتدأ».

مسألة (١٠)

فى باب الإضافة - بعد قول الناظم:

وألزموا إضافة لَدُنْ فَجَرَ

قال المكودى: «وجعل المرادى قوله: «فجر» شاملا للجر فى اللفظ والمحل،
لتندرج الجملة، وجعل من إضافتها إلى الجملة قوله:

لَدُنْ شَبِّ حَتَّى شَابِ سَوْدِ الذَّوَابِ

وأجاز المرادى أيضا أن يضاف إلى الجملة الاسمية كقوله: لَدُنْ أَنْتَ يَا فَعٍ»

مسألة (١١)

فى باب المصدر - فى شروط المصدر

قال الشيخ خالد فى التصريح: «زاد المرادى شرطا خامسا، وهو أن يكون ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل».

أقول: وقد ذكره المرادى فى شرحه للألفية - بعد قول الناظم:
إن كان فعل مع «أن» أو «ما» يحل محله ..

مسألة (١٢)

فى باب الترخيم - بعد قول الناظم:

تَرْخِيمًا أَحْذِفْ آخِرَ الْمُنَادَى كَيَّا سَعَا فِيمَنْ دَعَا سَعَادًا

بعد الكلام فى إعراب «ترخيما».

قال الشيخ الأشمونى: «وأجاز المرادى وجها رابعا، وهو أن يكون مفعولا مطلقا وناصبه احذف؛ لأنه يلاقيه فى المعنى».

مسألة (١٣)

فى باب موانع الصرف - الوصفية وزيادة الألف والنون.

قال الشيخ عبادة فى حاشيته على الشذور. بعد الشرح:

«وزاد المرادى لفظين:

وَزِدْ فِيهِنَّ خِمَصَانَا عَلَى لُغَةِ وَأَلْيَانَا»

وأىضا ذكره الأشمونى والصبان.

أقول: وبالرجوع إلى كتب النحو المتقدمة على المرادى، وجدت أن «أليان»

سبقه بها ابن الناظم. قال فى شرحه لألفية والده ص ٢٥٩:

«فقد رأينا بعض ما هو صفة على فعلاَن مصروفا كندمان وسيفان

وأليان» اهـ.

مسألة (١٤)

فى حرف الباء «بجلى» فى المصنف من الكلام على مغنى ابن هشام قال

الشمى: «قال ابن أم قاسم فى الجنى الدانى. أما «بجلى» الاسمية فلها قسمان:

أحدهما: أن يكون فعلا بمعنى يكفى فتلحقها نون الوقاية مع ياء التكلم .
فيقال «بجلنى» .

والثانى: أن تكون اسما بمعنى «حسب» فتكون الباء المتصلة بها مجرورة
الموضع ولا تلحقها نون الوقاية» .

وبالرجوع إلى هذه الآراء فى كتب المرادى لاحظت أنه لم ينسبها لقائل .
ملاحظة:

يلاحظ على ابن أم قاسم المرادى أنه:

١ - كان يقتصر على بعض الأحكام فى المسألة دون استقصاء . مثل ذلك فى
باب الكلام - بعد قول الناظم:

بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ .. إلخ

قال: «اللاسّم خمس علامات: الأولى الجر . وهو يشمل الجر بالحرف نحو
«بزيد» وبالمضاف نحو «غلام زيد»، ولا جر بغيرهما خلافا لمن زاد التبعية» .
فاقتصر على ذلك وترك الجر بالمجاورة، وقد أثبت الجمهور كما فى همع الهوامع
للسيوطى ٢/٥٥ «أثبت الجمهور من البصريين والكوفيين الجر بالمجاورة» . وإن
كان ضعيفا كما قال السيوطى فى الهمع «خاتمة» فى سبب للجر ضعيف أثبت
الجمهور» .

فعلى صاحبه أن يذكر الجر من جميع الجوانب .

٢ - كان يعترض على المسألة فيقول: وفيه نظر، وفى بعض المسائل لا يذكر
وجهة نظره .

مثال ذلك: فى باب ظن - بعد قول الناظم:

بِغَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ أَوْ عَمَلٍ وَإِنْ يَبْغِضُ ذِي فَصَلَتْ يُحْتَمَلُ

بعد الشرح قال المرادى:

«وزاد فى التسهيل أن يكون حاضرا، وفى شرحه بأن يكون مقصودا به
الحال . فعلى هذا لا ينصب مقصودا به المستقبل، ولم يشترطه غيره، وفيه نظر» .

ومثال آخر في باب الحال - بعد قول الناظم:

الحالُ وصفٌ فضلةٌ منتصبٌ مفهمٌ في حالٍ كقرّداً أذهبُ

في جر الحال بمن الزائدة.

قال المرادى: «وذكر في حروف الجر من شرح التسهيل أن «من» الزائدة ربما دخلت على الحال، ومثله بقراءة من قرأ «ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك من أولياء» - مبنيًا للمفعول - وفيه نظر».

مذهب النحوي

يبدو لي من الدراسة أن المرادى لم يفته كتاب من كتب النحو الهامة ابتداء من كتاب سيبويه إلى مؤلفات معاصريه - دون أن يقرأه، ولم يترك أيضا كتب مالك كالتسهيل وشرحه في الكافية وشرحها وغير ذلك.

ولا أغالى إذا قلت: إنه درس كل هذه الكتب دراسة وافية واعية.

وكان كثير الدأب على القراءة والاطلاع، حتى إنه ليخيل إلى وهو يتصدى للتأليف يضع أمامه كتب ابن مالك وسيبويه والكسائي والفراء والأخفش والمبرد وابن السراج وثعلب والجرمي والفارسي والسيرافي والزمخشري وابن كيسان وابن برهان وابن جنى وابن مضاء وابن خروف وابن الحاجب وابن عصفور وأبى حيان وغيرهم من كبار النحاة.

فإننا نجد آراء هؤلاء جميعا وغير هؤلاء معروضة في كتب النحو عامة وشرح المرادى خاصة يوافقها أو يخالفها يؤيدها أو يردّها يقويها أو يضعفها يصححها أو يخطئها، ويوازن بينها ويرجع ويختار في تبصرة وثقة واعتماد إلى جانب أنه كان على إحاطة بالقراءات والعروض والتفسير والأصول.

وأول ما يطالعنا من مميزات مذهب المرادى أنه مال إلى التجديد والابتكار في منهج تأليفه، ويمكن أن نلمس هذا في شرحه.

فقد اعتمد على أن يعرض آراء ابن مالك في شرحه مؤيدا أو معارضا، ولما كان هذا العمل قد حاز إعجاب بعض الشراح، رأينا الشيخ الأشموني في شرحه

للألفية نهج نهجه واتبع سبيله فنراه أيضا يسأل ويجيب، وأفرد مسائل في تنبيهات اقتداء بالمرادى.

وقد مال ابن أم قاسم إلى السهولة واليسر في كل ما ذهب إليه حتى إنه ليصرح عقب المسائل الخلافية المطولة بتحقيق يشتمل على إجمال لما وقع فيه الخلاف، وأنه يختار المذهب؛ لأنه أسهل أو لبعده عن التكلف والتعقيد. ويعول كثيرا على آراء ابن مالك في التسهيل والكافية وشرحيهما، وقد يذكر المسائل المتعارضة من آرائه في هذه الكتب. قاصدا بذلك التوضيح والتبيين.

ويمتاز المرادى بالجمع بين مذاهب النحاة بصريين وكوفيين وبغداديين ومغاربة فهو يعرض الآراء في دقة وأمانة ويرجح ويتخير.

فشرحه هذا مزيج من نحو النحاة وآرائه الخاصة، وإن كانت المسحة الغالبة هي المسحة البصرية.

ولا يقف المرادى في كتابه عند المسائل النحوية بل يعدو ذلك إلى التصريف واللغة كلما سنحت سائحة.

ولما كان ابن أم قاسم قد اشتغل بالقراءات والتفسير والأصول، فقد استمد شواهد من القرآن الكريم، ولجبه في كتاب الله حملة هذا الاتجاه في بعض الأحيان على قبول الشواهد من القراءات غير المشهورة أو الشاذة؛ لأنه كان يثق فيما نقله القراء.

ويلاحظ أن المرادى يمثل بأبيات لا يحتج بقول قائلها كأبي نواس وأبي العلاء مقتديا بغيره.

وابن أم قاسم كان يحترم السماع والقياس، ويمتاز أسلوبه بالدقة في التعبير وصوغ الأحكام التي تكفل عرض المذاهب بوضوح وسهولة.

وشرح الألفية موضوع البحث مثال حي لهذا الأسلوب.

انتهت الدراسة

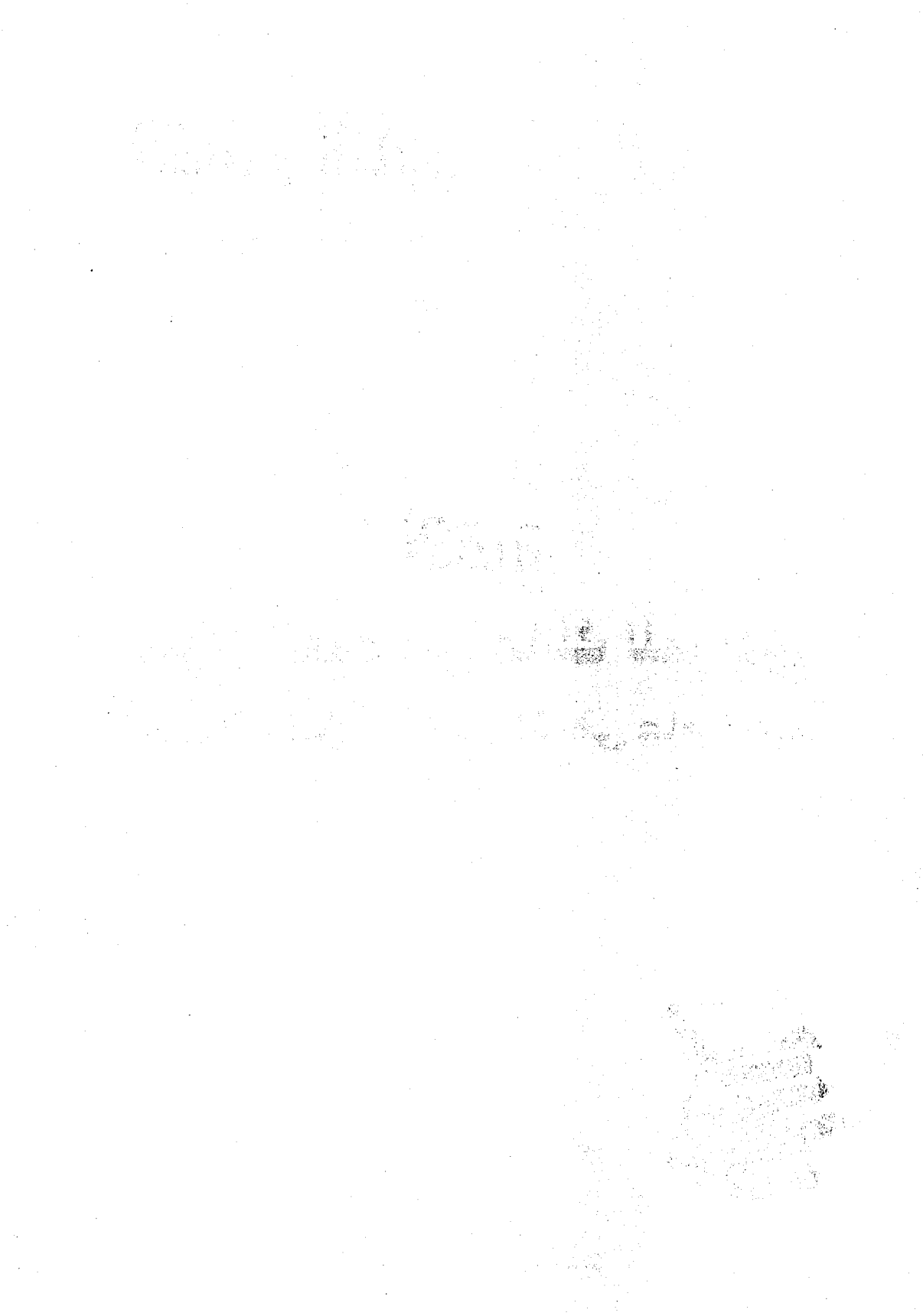
ويليها الجزء الأول من التحقيق

القسم الثاني

نقيق

شرح ألفية ابن مالك للمرادى
المعروف بابن أم قاسم المتوفى عام ٧٤٩هـ





بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

مقدمة المحقق

الحمد لله المنعوت بجميل الصفات، وصلى الله على سيدنا محمد أشرف الكائنات، والمبعوث بالهدى ودين الحق، ليظهره على الدين كله، وعلى آله وصحبه الذين نصبوا أنفسهم للدفاع عن بيضة الدين، حتى رفع الله بهم مناره، وأعلى كلمته، وحبك دينه المرضى وطريقه المستقيم.

و بعد ، ، ،

فهذا الكتاب تحقيق لأهم أصل من أصول الأشمونى التى اعتمد عليها وأخذ منها، ويكاد يكون صورة لها. فالأشمونى وشرح المرادى على ألفية ابن مالك يكادان يكونان شيئاً واحداً.

لذلك اخترت هذا الكتاب للتحقيق والشرح، وقدمته إلى كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر، جزءاً من رسالتى للدكتوراه التى أجزت عليها مع مرتبة الشرف الأولى.

واسم الكتاب كاملاً هو «توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك» ومؤلفه ابن أم قاسم المرادى.

وقد اعتمدت على ثلاث نسخ:

وصف المخطوط:

أ - النسخة الأولى:

١ - خطها: نسخة فى مجلد بقلم معتاد بخط إسماعيل بن أحمد بن إسماعيل ومسطرتها ٢١ سطراً - ٢٢ سم.

مودعة بمكتبة الأزهر تحت رقم (٣٢٣٨) عروسى ٤٢٥٦٥.

٢ - فى أول صفحة خاتم مكتوب فيه «ملك الفقير إلى رب العالمين محمد أمين المنصورى».

٣ - وفي نفس الصفحة مثلث مكتوب بداخله «هذا كتاب توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للشيخ العالم العلامة بدر الدين بن علي ابن الشيخ صالح الزاهد قاسم بن عبد الله بن المرادي المالكي رحمه الله».

٤ - ووضع أيضا خاتم أزرق اللون لم تظهر عليه كتابة.

٥ - نهايتها: وفي نهاية النسخة كتب «تم الشرح المبارك المسلك في تحقيقه الطريق المبارك يوم الأربعاء لثلاث وعشرين من شهر محرم سنة ١٢٨٣ على يد العبد الفقير المعترف بالذنب والتقصير إسماعيل بن أحمد بن إسماعيل القناوي غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات الأحياء منهم والأموات، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا دائما أبدا إلى يوم الدين».

٦ - قيمتها: هذه النسخة وإن لم تكن مضبوطة بالشكل فخطها واضح، وجلي ومجدولة بالمداد الأحمر، والسقط بها قليل.

ب - النسخة الثانية:

١ - خطها: نسخة في مجلد مخطوط بخط الشيخ صالح سلامه رمضان السكندري مودعة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٣٢٣.

٢ - في أول صفحة كتب بين خاتمين لم تظهر عليهما الكتابة «مشتري من تركة الشيخ صالح سلامة رمضان في ٣ أغسطس سنة ١٧٨٠م».

(٣) وفي الصفحة الثانية أبيات من الشعر هي:

| | |
|---------------------------|--------------------------------------|
| وقفت على يقيني في اعتقادي | فما شرح الخلاصة كالمرادي |
| كتاب جل في تحصيل نحو | وتنقيح على وفق المرادي |
| مؤلفه له علم غزير | وذهن ثاقب في الاجتهاد ^(١) |
| لقد سبق الوري في علم نحو | على ألفية سبق الجوادى |

(١) هكذا بالأصل بدون ياء، وما عداه بالياء.

وفاق فما يطاق له سباق على الخيل المضمرة الهوادي
وقد بذل النصيحة في كتاب له شرف وما أنا فيه بادي
شهير فضله في الناس طرا وما يخفيه إلا ذو عنادي
فمهما شئت فن النحو خذه فقوزك في مرادك بالمرادي
مرادى تكفل بالمراد وفيه كفاية لذوى الرشادي
فخذ بالجد بالتذكار فيه فهذا النصح عن محض الوداد

٤ - نهايتها: وكان قد نسخ القسم الأخير قبل القسم الأول، فكتب في آخرها «كتبه لنفسه ثم لمن شاء من بعده عبيد الله الفقير صالح سلامة السكندري مولدا ومنشأ المالكي مذهبا الأشعري عقيدة الخلو تي طريقة غفر الله له ولوالديه ولمشايعه وأحبابه، وللمسلمين والمسلمات، والمؤمنين والمؤمنات، الأحياء منهم والأموات، آمين يا مجيب الدعوات.

وكان الفراغ من نسخه يوم الجمعة المبارك الموافق لمضى سبعة عشر يوما خلت من شوال سنة ١٢٧٧هـ سبعة وسبعين ومائتين وألف من هجرة من له العز والشرف.

وكان ذلك بمقام ولي الله سيدي أحمد المكنى نفعنا الله وإياكم ببركاته آمين اللهم كما مننت علينا بإكمال الجزء الثاني فامن علينا بإكمال الجزء الأول بجاه سيدنا محمد وآله وصحبه».

وفي آخر القسم الأول كتب «حرر في ٢٥ ل سنة ١٢٧٨.

٥ - قيمتها: نالت حظ الضبط بالشكل، وهي أقل جودة من غيرها في الخط، ومجدولة بالمداد الأحمر، وبها سقط.

ج - النسخة الثالثة:

١ - نسخة في مجلد مخطوط مودع بدار الكتب المصرية بالمكتبة التيمورية رقم ١٥٠ وعدد أوراقها ٢٣٠ ورقة.



٢ - فى أول صفحة فهرس أجمل فىه جميع أبواب النحو .

٣ - وعلیه خاتم أحمر كتب فىه «وقف أحمد بن إسماعیل بن محمد تیمور بمصر» .

٤ - نهايتها: كتب فى آخر النسخة «تم الكتاب بعناية الملك الوهاب والحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين .

بتاريخ نهار الأربعاء حادى عشر شوال سنة ١٠٣٤ أربع وثلاثين وألف»

٥ - مكتوب على هامش النسخة فى آخر صفحة منها:

«بسم الله الرحمن الرحيم . الحمد لله مفيض أنوار الفهوم وفتح مغاليق العلوم، والصلاة والسلام على من أوتى نوابغ الكلم، ويوالغ الحكم، المرسل رحمة لكافة الأمم، والمنتزل عليه: ﴿ اِقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ﴾ (٣) الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ﴿٤﴾ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴿٥﴾ [العلق] وعلى آله وأصحابه مصابيح العلم .

وبعد: فإن الشاب الفاضل والماهر الكامل درة تاج الأذكياء، وواسطة قلادة أرباب الجد والتشمير من الانتقاء . السيد سليمان الحافظ بن الشيخ أحمد بن الشيخ سليمان الشهير بالحموى، الإمام بالجامع الشريف الأموى، قد قرأ هذا الشرح بطرفيه قراءة مذاكرة وتدبير، والتمس منى الإجازة به، والتفسير والفقه والقراءات وسائر ما تجوز لى وعنى روايته بشروطه المعتبرة عند أهل الأثر راجيا منه الا ينسانا من دعائه النافع .

ولاسيما إذا جافت النفحات السحرية الجنوب عن المضاجع، وله منى على قصورى مثل ذلك، والله يقول الحق وهو يهدى السبيل .

أحمد بن على العثماني .

حرر ليلة الخميس لتسع بقين من ذى القعدة سنة ١١٤٣ .

٦ - وقبل الغلاف الأخير خاتم أيضا مثل الأول مكتوب فىه «وقف أحمد بن إسماعيل بن محمد تیمور بمصر» .

٧ - قيمتها: نسخة وضع خطها وضبطت بالشكل ومنظمة، ومجدولة بالمداد الأحمر، غير أن بها خرما، وبهامشها كثير من التصحيحات .

وإنما وقع اختياري على أن أجعل النسخة الأولى هي الأصل، مع أن الثانية ضبطت بالشكل وكذا الثالثة لأن خطها أوضح وسقطها أقل منهما.

عنوان الكتاب:

في النسخة الأولى «توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك» وفي الثانية والثالثة «شرح ألفية ابن مالك».

موضوعات الكتاب:

هي موضوعات ألفية ابن مالك، أولها.

كلامنا لفظ مفيد كاستقم ..

طريقة شرحه للألفية:

يعرض البيت ثم يشرحه شرحا إجماليا، وكثيرا ما يذكر كل جزء من أجزائه على حدة، ويشرح هذا الجزء منفردا بوضوح مستشهدا بآيات الله والأحاديث النبوية، وأقوال العرب وأشعارهم، وفي الغالب يكتفي من البيت بجزء الشاهد، والاحظ في هذا الشرح أنه يسأل ويجب لتتم الفائدة، وقد حلّى شرحه بذكر تنبيهات.

مرتبة شرحه للألفية بين مؤلفاته:

يلاحظ أن هذا الشرح في المرتبة الثانية من بين شروحه، فهو يقول في شرحه للألفية في المقدمة عند قول ابن مالك:

وأستعين الله في ألفية

«قول صاحب المقرب: النحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها، وقد بسطنا الكلام في غير هذا الكتاب».

ورجعت إلى مؤلفاته الموجودة. فلم أعثر على هذا البسط، ولعله في كتاب كشرح المفصل له، وهو غير موجود.

وفى باب المعرف بالالف واللام - بعد قول الناظم:

أل حرف تعريف أو اللام فقط

بعد الشرح قال المرادى: «وأجاب المستنصر لسيويه عن أكثر هذه الأوجه، وقد ذكرت ذلك فى غير هذا الكتاب».

ورجعت إلى مؤلفاته الموجودة فلم أجد إجابة. فأخذت من ذلك أن هذا الشرح مرتبة من بين شروحه.

منهج التحقيق

عنيت فى تحقيق هذه المخطوطة بالجوانب الآتية:

١ - بعد مراجعة النسخ الثلاث جعلت نسخة هى الأصل، واعتمدت عليها.

٢ - قابلت النسخ الأخرى عليها، وأثبت بعض المخالفات التى وجدت فى النسخ.

٣ - رقت الآيات القرآنية مع ذكر سورها.

٤ - تخريج الأحاديث النبوية، وشرح ما صعب منها.

٥ - نسبت الآيات الشعرية إلى قائلها، وشرحتها مما يبين الغرض، مع النص على موضع الاستشهاد بها، وذكر شراح الألفية الذين استشهدوا بها.

٦ - شرحت الأمثال العربية ونسبتها إلى مصدرها.

٧ - توضيح لبعض ما أشكل من النص.

٨ - قمت بإضافة عدد قليل من العناوين للتوضيح وحتى لا يطول الكلام بالقارئ ووضعت بين قوسين معقوفين تميما للفائدة.

٩ - تعرضت للذكر بعض آراء سيويه فى كتابه «الكتاب».

١٠ - التعريف بالأعلام.

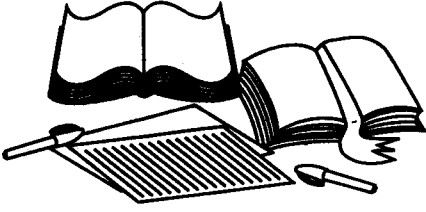
١١ - طريقة الترقيم فى الهامش هى :

قد أشير إلى نسخة «أ» مثلا - يعنى : أن هذه الجملة أو الكلمة موجودة فى نسخة «أ» فقط وسقط فى الباقى، وقد أشير إلى «أ»، «ب» فقط فكذلك . أما إذا كانت الجملة أو الكلمة فى كل نسخة فأشير إلى كل نسخة برقمها . مع بيان التغيرات .

واعتقد أن المكتبة العربية فى أمس الحاجة إلى هذا التحقيق الذى يعتبر من أهم المراجع فى إحياء التراث العربى .

والله أسأل أن يسدد خطانا على طريق الحق والصواب، وأن يكتب لنا التوفيق والسعادة، وأن يكون عملى مثمرا نافعا إنه سميع مجيب .
والحمد لله رب العالمين .

دكتور/ عبد الرحمن على سليمان



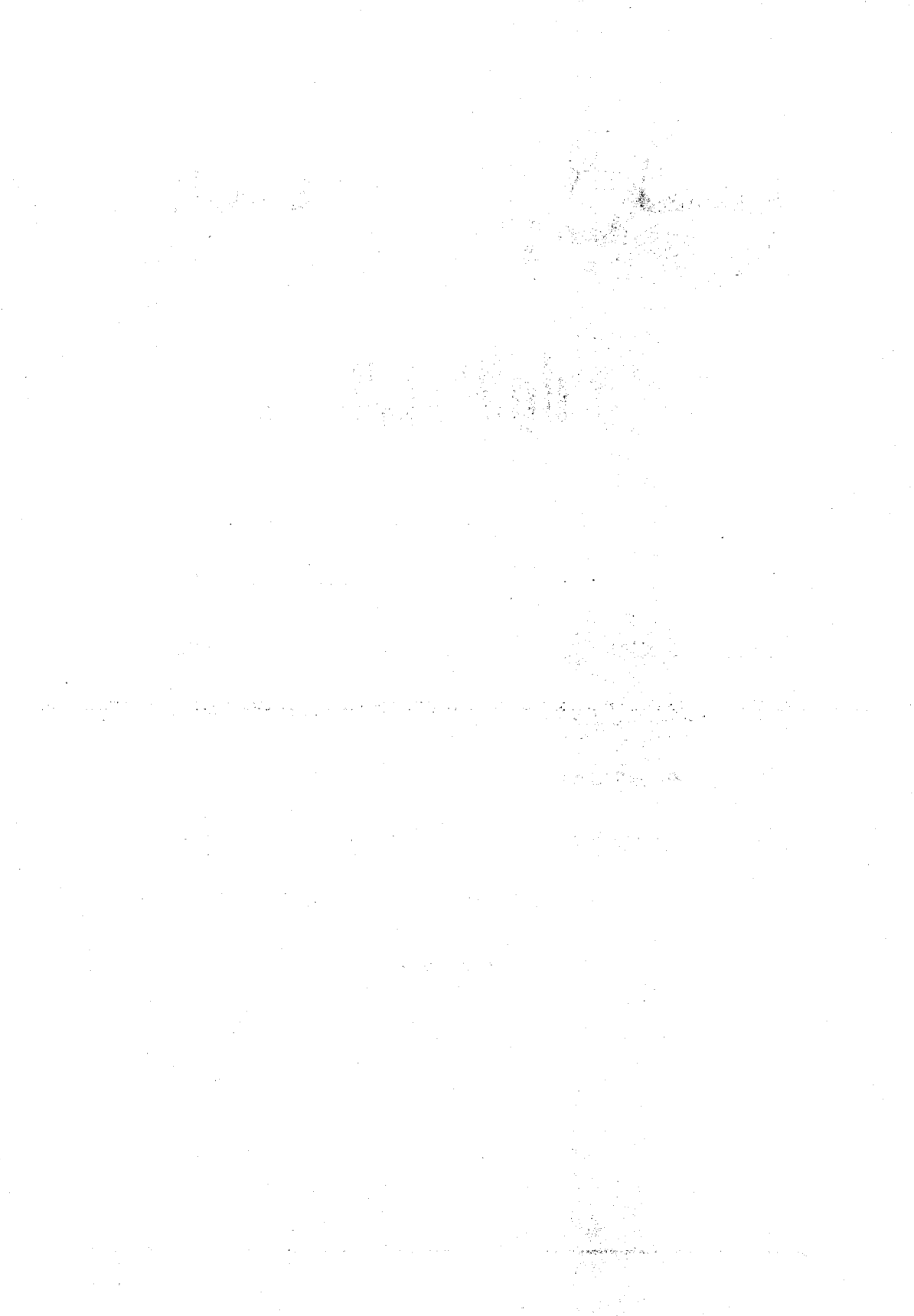
التفويض

الجزء الأول

ويشتمل على:

- الكلام وما يتألف منه - المعرب والمبنى - النكرة والمعرفة -
- الضمير - العلم - اسم الإشارة - الموصول - المعرف بأداة
- التعريف - الابتداء - كان وأخواتها - فصل في «ما ولا ولات
- وإن المشبهات بليس» - أفعال المقاربة - إن وأخواتها - «لا» التي
- لنفي الجنس - ظن وأخواتها - أعلم وأرى.





قال الشيخ الإمام العالم العلامة بدر الدين أبو علي حسن ابن الشيخ الصالح الزاهد قاسم بن عبد الله على المرادى المالكي تغمده الله برحمته وأسكنه فسيح جنته:

الحمد لله والشكر له، وصلاته وسلامه على محمد خير نبي أرسله،
ويعد..

فهذا توضيح (مختصر)^(١) لمقاصد ألفية ابن مالك - رحمه الله تعالى - يجلو معانيها على طلابها ويظهر محاسنها (على حفاظها)^(٢) سألتني بعض حفاظها المعتنين باستنباط فوائدها من ألفاظها، فأجبتني إلى ذلك رغبة في الثواب، وتقريباً على الطلاب، وبالله أستعين، وهو الموفق والمعين.

[مقدمة الألفية]

بسم الله الرحمن الرحيم

قال مُحَمَّدٌ هو ابنُ مالِكٍ أحمدُ ربِّي اللهُ خيرُ مالِكٍ

قال فعل (ماض)^(٣) وأوى العين مفتوحها متعد إلى واحد، وإذا وقعت بعده جملة محكية به فهي في موضع مفعوله والمحكى به في (الرجز)^(٤) أحمد ربّي ... إلخ.

وقوله (هو ابن مالك) جملة معترضة بين القول ومحكيه.

فإن قلت: هلا قال: يقول: محمد كما (قال)^(٥) ابن (معط)^(٦) في ألفيته، لأن المحكى لم يمض (بعد)^(٧).

قلت: (فالجواب عنده)^(٨) ثلاثة أوجه:

(١) أ. (٢) أ، ب، وفي نسخة ج (لخطابها).

(٣) نسخة أ. (٤) أ، ونسخة ب (البيت):

(٥) أ. وفي نسخة ب، ج (فعل).

(٦) وبالأصل معطى.

(٧) أ.

(٨) أ، وفي نسخة ب (في الجواب عنده)، ج (فالجواب عنه).

الأول: يجوز أن يكون قد تاخر نظم (قال) عن المحكى فيكون على ظاهره
والثاني: أن يكون أوقع الماضى موقع المستقبل (تحقيقاً له وتنزيلاً) (١) منزلة
الواقع.

والثالث: أن يكون وضع كلمة (قال) أول (نطقه) (٢) ليحكى بها عند
(قضاء) (٣) الحاجة والفراغ من المحكى، ونظيره (ما أجازته) (٤) السيرافى (٥) فى قول
سيبويه - رحمه الله - (هذا باب علم ما الكلم (٦) من العربية) (٧) أن يكون وضع
كلمة الإشارة غير مشير بها إلى شىء ليشير بها عند الحاجة والفراغ من المشار إليه.
وحذفت ألف (مالك الأول) (٨) خطأ، لأنه علم مشتهر كثير الاستعمال،
ويجوز إثبات ألفه أيضا. قال بعضهم: وإثباتها جيد، وأما مالك آخر البيت فلا
تحذف ألفه، لأنه صفة (٩).

مُصَلِّيًا عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى وَآلِهِ الْمُسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَا

مصليا حال من فاعل أحمد، والمصطفى المختار، الاصطفاء افتعال من
الصفو وهو الخالص من الكدر والشوائب، أبدل من تائه طاء لمجاورة الصاد، وكان

(١) أ، ج وفى ب (تحقيقاً وتنزيلاً له).

(٢) أ، ج، وفى ب (نظمه).

(٣) أ، ج.

(٤) أ، ج وفى ب (ما أجاز).

(٥) هو: أبو سعيد الحسن بن عبد الله نشأ بسيراف (من بلاد فارس على الخليج الفارسي)
وارتحل إلى عمان فى سبيل العلم ثم عاد إلى سيراف ثم اتجه إلى معسكر مكرم ثم توطن
بغداد وولى القضاء فيها.

تلقى عن ابن السراج ومبرمان وابن دريد وغيرهم، وألف الكتب القيمة، فشرح كتاب
سيبويه بما لم يسبق إليه، وله كتاب أخبار النحويين البصريين، توفى ببغداد سنة ٣٦٨هـ.

(٦) أ، ب، وفى ج (علم الكلم).

(٧) ج ١ ص ٢ سيبويه.

(٨) أ، ج وفى ب (مالك الأولى).

(٩) وفى الكشاف ٩/١ قرئ ملك يوم الدين. وفى القاموس المحيط ٣/٣٢٠: وككتف وأمير
وصاحب ذو الملك ولعله يقصد الحذف وعدمه فى الخط فقط لا فى النطق. وقال الشيخ
الصبان ٨/١ (وبين مالك الأول ومالك الثانى الجناس التام اللفظى لا الخطى أن رسم
الأول بغير ألف كما هو الأكثر فى مالك العلم، فإن رسم بها كما هو أيضا جيد كان
لفظها خطيا فإطلاق البعض كونه لفظها خطيا محمول على الحالة الثانية).

ثلاثيه لازماً تقول صفا الشيء يصفو (صفاء)^(١) وجاء الافتعال (منه)^(٢) متعدياً .
وفى معنى الآل^(٣) وأصله خلاف مشهور ليس هذا موضع ذكره^(٤) .

واختلف فى جواز إضافته إلى الضمير فمنعه الكسائى^(٥) والنحاس^(٦)
وأجازه غيرهما^(٧) وزعم أبو بكر الزبيدى^(٨) أن إضافته (إلى)^(٩)

(١) أ، ب .

(٢) أ، ج وفى ب (فيه) .

(٣) فى الأصل الأول .

(٤) قال الأشمونى ٥ / ١ (أصل آل أهل، قلبت الهاء همزة، كما قلبت الهمزة هاء فى «هراق»
الأصل «أراق» ثم قلبت الهمزة ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها كما فى «آدم وآمن» هذا
مذهب سيويه .

وقال الكسائى: أصله «أول» كجمل من آل يتول، تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت
ألفاً . وقد صغروه على «أهيل» وهو يشهد للأول وعلى «أويل» وهو يشهد للثانى، ولا
يضاف إلا إلى ذى شرف بخلاف أهل، فلا يقال «آل الإسكاف» ولا يتنقص بـ «آل
فرعون» فإن له شرفاً باعتبار الدنيا .

(٥) الكسائى: هو أبو الحسن الإمام على بن حمزة بن عبد الله الكسائى إمام الكوفيين فى
النحو واللغة، وأحد القراء السبعة المشهورين، ولقب بالكسائى لأنه أكرم فى كساء وقيل
كان يصنع الأكسية، وهو من أهل الكوفة وقد استوطن بغداد وتعلم النحو على كبر،
وأخذ عن معاذ الهراء، ولقى الخليل وجلس فى حلقتة، وجرت بينه وبين القراء مجالس،
وقيل للقراء: ما اختلافك إلى الكسائى وأنت مثله فى النحو، فقال: لقد أتيتة فناظرته
فكأنى كنت طائراً يغرف بمنقاره من البحر، وله مؤلفات كثيرة، توفى سنة ١٨٩هـ .

(٦) النحاس: هو أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس، أبو جعفر النحوى المصرى، رحل
إلى بغداد وعاد إلى مصر، وكان لثيم النفس شديد التقدير على نفسه، وقلمه أحسن من
لسانه، وصنف كتباً كثيرة منها: الكافى فى العربية، المبتهج فى اختلاف الكوفيين
والبصريين وغير ذلك . وجلس على درج المقياس بالنيل يقطع شيئاً من الشعر فسمعه
جاهل، فقال: هذا يسحر النيل حتى لا يزيد . فدفعه برجله فغرق، وذلك فى ذى الحجة
سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة .

(٧) أ، ب .

(٨) هو أبو بكر محمد بن الحسن، أصله من زبيد «قبيلة يمنية» ولد فى أشبيلية وتأدب على
أبيه ثم سمع من أبى على القالى ومحمد بن يحيى الرياحى وغيرهما فى قرطبة حتى غدا
أوحد زمانه فى النحو وحفظ اللغة، فاختره المستنصر بالله لتأديب ولده، وله مؤلفات:
الواضح فى النحو، وأبنية الأسماء فى الصرف، وطبقات النحويين واللغويين، توفى فى
قرطبة سنة ٣٧٩هـ .

(٩) فى الأصل (من) والسياق يقتضى (إلى) بدل (من) .

(الضمير)^(١) من لحن العامة والصحيح أنه من كلام العرب^(٢).

وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ فِي الْفِيَةِ مَقاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَةٌ

للنحو في اللغة أربعة معان: الأول أن يكون مصدراً. تقول نحوت كذا نحواً
أى قصدته قصداً. والثاني أن يكون ظرفاً. أنشد أبو الحسن:

يَحْدُو بِهَا كُلَّ فِتْيَ هَبَّاتٍ وَهُنَّ نَحْوَ الْبَيْتِ عَامِدَاتٍ^(٣)

قال أبو الفتح^(٤): وأصله المصدر.

(١) أ، ج، وفي ب (المضمر).

(٢) قال عبد المطلب: وانصر على آل الصليب وعابديه اليوم ألك. وفي الحديث (اللهم صل على محمد وآله) راجع الأشعموني ٥/١.

(٣) البيت من الرجز المسدس وفي شرح الشواهد الكبرى (قائله واجز لم أقف على اسمه) ج ١
٢٤ ويبحث فلم اعثر له على قائل.

الشرح: (يحدو بها) أى الإبل. أى يزجرها للشيء. قال ابن فارس: الحدو بالإبل زجرها والغناء لها.

هبات على وزن فعال - بالتشديد - من هبت به إذا صاح ودعاه. وكذلك هوت به (نحو البيت) أراد به الكعبة المشرفة، (عامدات): أى: قاصدات من عمد إذا قصد.

الاستشهاد فيه: فى قوله (نحو البيت) فإن لفظة (النحو) ههنا ظرف وهو يجيء لمعان كثيرة:
الأول: بمعنى الظرف وهو كثير، تقول توجهت نحو الدار أى: جهتها.

والثاني: بمعنى القصد. تقول نحوت معروفه أى قصدته.

والثالث: بمعنى الطريق. تقول هذا نحو المدينة أى طريقها.

والرابع: بمعنى مثل. تقول هذا نحو ذلك أى مثله.

والخامس: بنو نحو (من الأزد) قوم من العرب ينسب إليهم النحوى.

والسادس: نحو الكلام وهو قصد القائل أصول العربية ليتكلم مثل ما تكلموا به.

والنحو فى اصطلاح القوم معرفة كيفية كلام العرب وتصرفاتهم فيه وما يستحقه كل نوع من الإعراب. كرفع الفاعل ونصب المفعول وجر المضاف إليه، والنسب إليه أيضاً نحوى،

والفرق بينه وبين النسبة إلى بنى نحو بالقرينة.

والسابع: النحو يجيء بمعنى الإمالة. يقال نحوت بصرى إذا أملتته وكذلك نحيته بمعنى أملتته.

الثامن: يجيء بمعنى القسم، تقول هذا على أربعة أنحاء أى: أربعة أقسام.

(٤) هو أبو الفتح عثمان بن جنى الموصلى مولدا ونشأة وأبوه جنى مملوك رومى. وكان إماما فى العربية ومن أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والصرف، قرأ الأدب على أبى على =

والثالث: أن يكون بمعنى مثل، يقال: هذا نحو هذا أى مثله.

والرابع: أن يكون بمعنى القسم. يقال هذا على أربعة أنحاء أى أقسام.

وإطلاق لفظ النحو، على هذا العلم من إطلاق لفظ المصدر على المفعول به، فالنحو إذن بمعنى المنحو أى المقصود (كالنسخ بمعنى المنسوخ)^(١) وخص (به هذا)^(٢) العلم وإن كان كل علم منحوا كاختصاص علم الأحكام الشرعية بالفقه وله نظائر فى كلامهم.

سبب تسمية النحو

وسبب تسمية هذا العلم نحواً، ما رُوِيَ أن علياً رضى الله عنه^(٣) لما أشار إلى أبى الأسود الدؤكى^(٤) أن يضعه وعلمه الأسمَ والفعلَ والحرفَ وشيئاً من الإعراب. قال (أنح)^(٥) هذا النحو يا أبا الأسود. وقد حد النحو بحدود كثيرة، ومن أقربها قول بعضهم: النحو: علم يعرف به أحكام الكلم العربية أفراداً وتركيباً، ومن أشهرها قول صاحب المقرب^(٦): النحو علم مستخرج بالمقاييس

= الفارسي، وأخذ عنه ثم فارقه وقعد للإقراء بالموصل، فاجتاز بها شيخه أبو على فرآه فى حلقتة والناس حوله فقال له: تزيت وأنت حصرم...
وله مصنفات كثيرة منها: ١- كتاب الخصائص وقد طبعته دار الكتب. ٢- اللع.
٣- شرح ديوان المتنبي. وغير ذلك. توفى أبو الفتح سنة ٣٩٢هـ ودفن ببغداد.

(١) أ، ب. وفى ج (كالنسخ بمعنى المنسوخ).

(٢) أ، ب وفى ج (وخص بهذا).

(٣) هو على بن أبى طالب كرم الله وجهه. ابن عم رسول الله ﷺ.

(٤) أبو الأسود: هو ظالم بن عمرو من الدئل: (بطن من كنانة) كان من سادات التابعين، ورد البصرة من عهد عمر بن الخطاب رضى الله عنه إلى أن تولى بعض العمل فيها لابن عباس عامل على كرم الله وجهه أيام خلافته. وهو واضع النحو على الصحيح بتعليم على كرم الله وجهه، وأول من دون فيه، كما أنه أول من ضبط المصحف بالشكل. أخذ عنه نصر بن عاصم ويحيى بن يعمر وغيرهما. توفى بالبصرة فى الطاعون الجارف سنة ٦٩هـ.

(٥) فى الأصل (انحو) وهو خطأ.

(٦) هو كتاب فى النحو لابن عصفور - أوله الحمد لله الذى لم يستفتح بأفضل من اسمه كلام، مخطوط بقلم قديم وبه خرم من الأول مودع بدار الكتب المصرية تحت رقم ٤٥٩.

المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه (التي)^(١) اختلف منها، وقد (بسطنا)^(٢) الكلام على ذلك (في غير هذا الكتاب)^(٣).

تُقَرَّبُ الْأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوجَزٍ وَتَبْسُطُ الْبَدَلُ بِوَعْدِ مُنْجَزٍ

قال الشارح: يقول هذه الألفية مع أنها حاوية للمقصود الأعظم من النحو فيها من المزية على نظائرها، أنها تقرب إلى الأفهام المعاني البعيدة بسبب وجازة اللفظ وتنقيح العبارة (ويستبدل البذل) أي: توسع العطاء بما تمنحه لقرائها من الفوائد، واعدة بحصول مأربهم وناجزة (بوفائها)^(٤) هـ^(٥).

وَتَقْتَضِي رِضًا بِغَيْرِ سُخْطٍ فَائِقَةُ الْفِيَةِ ابْنِ مَعْطَى^(٦)

هو الإمام أبو زكريا يحيى بن معطى بن عبد النور الزواوى الحنفى الملقب زين الدين، سكن دمشق طويلا واشتغل عليه خلق كثير، ثم سافر إلى مصر وتصدر بالجامع العتيق بها لإقراء الأدب إلى أن توفي بالقاهرة فى سلخ القعدة سنة ٦٢٨ ثمان وعشرين وستمائة ودفن من الغد على شفير الخندق بقرب تربة الإمام الشافعى رضى الله عنه، ومولده سنة ٥٦٤ أربع وستين وخمسائة^(٧).

(١) أ، ب وفى ج (الذى).

(٢) أ، ج وفى ب (بسطت).

(٣) ج وفى أ، ب (فى غير الكتاب) راجع الأشمونى ٥/١.

(٤) أ، ج، وفى ب (لوفائها).

(٥) ص ٣ الشارح.

(٦) فائقة ألفية ابن معط: من حيث:

أ - أن صاحبها لم يتمكن من حصرها فى بحر واحد، كابن مالك فى ألفيته من بحر الرجز بل جعلها فى بحرى الرجز والسريع.

ب - أكثر ابن معط من الإطناب - بخلاف ابن مالك فإنه يقتصر على الأهم.

ج - ابن معط ورع بعض المعلومات فى أبواب مختلفة كأفعل التفضيل لم يجمعه فى باب واحد.

د - جعل ابن معط ألفيته فى واحد وثلاثين عنوانا فكان يضم العناوين المتقاربة وابن مالك جعلها فى ثمانين عنوانا، لتنشيط النفس، ويتميز كل قسم عن غيره. وإن كان ابن معط زاد بعض الأبواب ولكن قواعدها أقل من قواعد ألفية ابن مالك، ولذلك اشتهرت ألفية ابن مالك. ولعكوف صاحبها على دراسة هذا الفن ومؤلفاته الكثيرة التف الكثير حوله.

(٧) راجع الأشمونى ٦/١.

وهو بسبق حائز تفضيلاً
والله يقضى بهبات وافرة
مستوجب ثنائى الجميلاً
لى وله فى درجات الآخرة

يشير بذلك إفى فضل المتقدم على المتأخر وما يستحقه السلف من ثناء الخلف ودعائهم. والدرجات، قال فى الصحاح^(١): هى الطبقات من المراتب. وقال أبو عبيدة^(٢): الدرج إلى أعلى والدرك إلى أسفل.

الكلام وما يتألف منه

إنما بدأ بتعريف الكلام؛ لأنه هو المقصود فى الحقيقة، إذ به يقع التفاهم، وإنما قال (وما يتألف)^(٣) ولم يقل: وما يتركب؛ لأن التأليف كما قيل أخص إذ هو تركيب وزيادة، وهى وقوع الألفة بين الجزئين^(٤) والضمير المرفوع فى يتألف عائد على ما. والمعنى هذا باب شرح الكلام. والمجرور بمن عائد على ما. والمعنى هذا باب شرح الكلام وشرح الشئ الذى يتألف الكلام منه، وهو الكلم. ولكنه حذف الباب والشرح وأقام المضاف إليه مقام المحذوف اختصاراً (ثم قال)^(٥):

كلامنا لفظ مفيد كاستقم
.....

هذا تعريف (الكلام)^(٦) فى اصطلاح النحويين، فلذلك قيده بإضافته إلى الضمير. وقوله (لفظ) جنس للحد، وهو صوت المعتمد على (مقطع من اللسان)^(٧)

(١) ١٥٠ / ١ الصحاح.

(٢) هو معمر بن المثنى اللغوى البصرى مولى بنى تيم «تيسم قريش» رهط أبى بكر الصديق. فارسى الأصل. يهودى الآباء. أخذ عن يونس وأبى عمرو بن العلاء، وأخذ عن المازنى وغيره، قيل: كان أعلم من الأصمعى وأبى زيد بالأنساب والأيام. وله تصانيف كثيرة تقارب المائتين فى ثلاثة مجلدات، والمجاز فى غريب القرآن. وغير ذلك. توفى سنة ٢١٣ وقد قارب المائة.

(٣) أ، ج، وفى ب (وما يتألف منه).

(٤) أ، وفى ب، ج (الألفية الجزئين) راجع الأشمونى ٨ / ١.

(٥) أ، ج.

(٦) ب، ج، وفى أ (للكلام).

(٧) أ، وفى ج (على مقاطع الفم).

وخرج بتصدير الحد به ما يطلق عليه كلام فى اللغة وليس بلفظ وهو خمسة أشياء:

الخط، والإشارة، وما يفهم من حال الشئ، وحديث النفس، والتكلم. وقوله (مفيد) فصل أخرج به ما يطلق عليه لفظ، وليس بكلام فى الاصطلاح لكونه غير مفيد.

وذلك خمسة أشياء: الكلمة، نحو «زيد»، والمركب تركيباً تقييدياً^(١) نحو «غلام زيد» أو تركيباً إسنادياً لا يجهل «كالنار حارة» أو لم يقصد ككلام النائم، أو قصد لغيره لا لذاته كالجملات الموصول بها، فلا يسمى شئ من ذلك كلاماً فى الاصطلاح لكونه غير مفيد الإفادة الاصطلاحية، وهى إفهام معنى يحسن السكوت عليه.

وقوله «كاستقم» تمثيل للكلام الاصطلاحى بعد تمام حده. لا تتميم للحد خلافاً للشارح^(٢)،^(٣) وقد نص فى شرح الكافية على أن فى الاقتصار على مفيد كفاية.

فإن قلت: إذا كان فى الاقتصار على مفيد كفاية، لكونه مغنياً عن بقية القيود فما باله ذكرها فى التسهيل، حيث قال: والكلام، ما تضمن من الكلام إسناداً مفيداً مقصوداً لذاته^(٤)؟

(١) أقول المركب التقييدى نحو «حيوان ناطق» وأما «غلام زيد» فهو مركب إضافى وقد استحسّن الشيخ الصبان ذكر المركب التقييدى والمزجى مع الإضافى عندما ذكر الأشمونى المركب الإضافى فقال: «وكان الأحسن ذكر المركب التقييدى والمزجى مع الإضافى» ٢٠ / ١٠ صبان.

(٢) هو: الإمام بدر الدين محمد بن مالك النحوى، كان فى النحو إماماً ذكياً حاد الخاطر، أخذ عن والده ثم انتقل إلى بعلبك وسكن بها، وقرأ عليه هناك جماعة، فلما مات والده طلب إلى دمشق، وولى وظيفة والده، وتصدى للتصنيف. وكان إماماً فى مواد النظم من النحو والمعانى والبيان والبديع، ولم يستطع نظم بيت واحد بخلاف والده. وقد شرح ألفية والده وكافيته ولايته وصنف كثيراً غير ذلك. ومات بدمشق سنة ٦٨٦هـ.

(٣) قال الشارح ص ٣ (فاكتفى عن تتميم الحد بتمثيل).

(٤) راجع التسهيل ص ٣.

قلت كأنه أخذ (المفيد)^(١) في حد التسهيل بالمعنى الأعم لا بمعنى الاصطلاح، فلذلك احتاج إلى ذكرها أو أراد أن ينص فيه على ما يفهم من قيد الإفادة بطريق الالتزام.

فإن قلت: هل الأولى تصدير الحد باللفظ كما فعل هنا أو بالقول كما فعل في الكافية؟

قلت: تصديره بالقول (أولى)^(٢) لأنه أخص، إذ لا يقع على المهمل بخلاف اللفظ فإنه يقع على المستعمل والمهمل، وقد صرح بذلك في شرح التسهيل^(٣).

وذهب بعضهم إلى أن اللفظ والقول مترادفان يجوز إطلاقهما على المهمل، وعلى هذا قيل: إن اللفظ أولى من القول، لأن القول يطلق على الرأي - والاعتقاد إطلاقاً متعارفاً (وشاع ذلك)^(٤) حتى صار كأنه حقيقة عرفية، واللفظ ليس كذلك.

وأورد أن اللفظ جمع لفظة فلا يصح جعله جنساً.

وأجيب بأن اللفظ مصدر (صالح)^(٥) للقليل والكثير، والتاء في «لفظة» (للتنصيص)^(٦) على الوحدة، وليس اللفظ بجمع، وإنما يقال (ذلك)^(٧) فيما ليس بمصدر كالكلم والنبق.

واعترض بأنه لا يصح كون اللفظ هنا مصدراً، لأن المصدر (هو)^(٨) فعل الشخص، وفعل الشخص ليس هو الكلام بل الكلام متعلقه.

«فزيد قائمٌ» مثلاً هو الكلام. ولفظك إذا عنيت به المصدر يتعلق بهذه الجملة.

والجواب أن اللفظ هنا مصدر أطلق على المفعول به.

(١) أ، ج، وفي ب (البعيد).

(٢) أ، ج، وفي ب (أولاً).

(٣) هو شرح كتاب تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك والشرح له أيضاً ولكن ولم يتم وأتمه ابنه.

(٤) أ، ب.

(٥) أ، ج.

(٦) ب، ج، وفي أ (للتأنيث).

(٧) ب.

(٨) ج.

تنبيهات:

الأول: لم يشترط كثير من النحويين فى الكلام سوى التركيب الإسنادى، فمتى حصل (الإسناد)^(١) كان كلاما، ولم يشترطوا الإفادة ولا القصد، فالكلام عندهم ما تضمن كلمتين بالإسناد. قال فى شرح التسهيل: وقد صرح سيويه^(٢) فى مواضع كثيرة من كتابه بما يدل على أن الكلام لا يطلق حقيقة إلا على الجمل المفيدة.

الثانى: لم يشترط ابن طلحة^(٣) فى الكلام التركيب فزعم أن الكلمة الواحدة وجودا وتقديرا قد تكون كلاما إذا قامت مقام الكلام «كنعم» و «لا» فى الجواب.

والصحيح أن الكلام هو الجملة المقدرة (بعدهما)^(٤) لا واحدة منهما.

الثالث: قال فى شرح التسهيل: وزاد بعض العلماء فى حد الكلام (أن يكون)^(٥) من ناطق واحد احترازا من أن يصطلىح رجلا ن على أن يذكر أحدهما فعلا أو مبتدأ ويذكر الآخر فاعل ذلك الفعل (أو جزء)^(٦) ذلك المبتدأ لأن الكلام (عمل)^(٧) واحد فلا يكون عامله إلا واحدا. قال: (وللمستغنى)^(٨) عن هذه الزيادة جوابان:

(١) ج، وفى أ، ب (الإسنادى).

(٢) هو أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر مولى بنى الحارث بن كعب وسيبويه لقبه ومعناه بالفارسية رائحة التفاح. قيل: لقب بذلك لأنه كان جميلا نظيفا، نشأ بالبصرة وأخذ النحو والأدب عن الخليل بن أحمد وعيسى بن عمر ويونس بن حبيب وغيرهم. وبرع فيهما حتى أصبح إماما لا يجارى فى العربية، وأخذ اللغة عن الأخفش الكبير وغيره وكان إذا أقبل على الخليل بن أحمد يجعله ويقول: مرحبا بزائر لا يمل. وكتابه يعتبر خير الكتب التى آلفت فى النحو وأجمعها لمسائله. وناظر الكسائى ببغداد بمجلس يحيى بن خالد البرمكى فانصروا الكسائى عليه فى مسألة العقرب والزنبور، واتجه إلى فارس ومات فى سنة ١٨٠ ودفن بشيراز.

(٣) هو أبو بكر بن محمد بن طلحة الأموى الأشبلى كان إماما فى العربية عارفا بعلم الكلام درس العربية والأدب بأشبيلية أكثر من خمسين سنة، وكان عاقلا وذكيا ذا عدالة ومروءة مقبولا عند الحكام والقضاة، وكان يميل إلى مذهب ابن الطراوة فى النحو، ومات بأشبيلية سنة ٦١٨هـ.

(٤) ب، ج.

(٥) أ، ب.

(٦) وفى ج (أو خبر).

(٧) أ، ج.

(٨) أ، ج، وفى ب (والمستغنى).

أحدهما: أن يقول: لا نسلم أن مجموع الناطقين ليس بكلام بل هو كلام وليس اتحاد الناطق معتبرا كما لم يكن اتحاد الكاتب معتبرا في كون الخط خطأ.

والثانى: أن يقال كل واحد من المصطلحين إنما اقتصر على كلمة واحدة اتكالا على نطق الآخر بالآخرى، فمعناها مستحضر في ذهنه فكل واحد من المصطلحين متكلم بكلام كما يكون قول القائل لقوم رأوا شبحا زيد. أى: المرئى زيد. اهـ مختصرا.

وأقول (إن)^(١) صدور الكلام من (ناطقين)^(٢) غير متصور، لأن الكلام مشتمل على الإسناد لا يتصور (صدوره)^(٣) إلا من واحد، وكل واحد من المصطلحين متكلم بكلام كما أجاب به ثانيا.

وقوله: وَأَسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِمِ

بيان: يتألف (منه)^(٤) الكلام (أى: الكلم الذى يتألف منه الكلام)^(٥) اسم وفعل وحرف لا رابع لها. ودليل الحصر أن الكلمة إن لم تكن ركنا للإسناد فهى الحرف وإن كانت ركناً له، فإن قبلته بطرفيه فهى الاسم وإلا فهى الفعل.

وأول من قسم الكلم (إلى)^(٦) هذه القسمة وسماها بهذه (الأسماء)^(٧) أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى الله عنه، والنحويون مجمعون على أن أقسام الكلم ثلاثة: إلا من (لا)^(٨) يعتد بخلافه^(٩). واعلم أن الكلم اسم جنس

(١) ج.

(٢) ب، ج، وفى أ (الناطقين).

(٣) ب، ج، وفى أ (صدورا).

(٤) ب، ج، وفى أ (منها).

(٥) ب، ج.

(٦) أ، ب.

(٧) أ، ج.

(٨) أ، ج.

(٩) هو أبو جعفر بن صابر فإنه زاد اسم الفعل مطلقا وسماه مخالفة، والحق أنه من أفراد الاسم - صبان ٢٣/١.

جمعى^(١) وأقل ما يتناول^(٢) ثلاث كلمات، وبينه وبين الكلام عموم من وجه^(٣) وخصوص من وجه، فالكلام أعم من جهة أنه يتناول المركب من الكلمتين فصاعداً، وأخص من جهة أنه لا يتناول غير المفيد، والكلم أعم من جهة أنه يتناول المفيد وغير المفيد، وأخص من جهة أنه لا يتناول المركب من (كلمتين كما سبق)^(٤). فإن قلت: مقتضى قوله (اسمٌ وفعلٌ ثم حرفٌ الكلم) أن (الكلم مخصوص)^(٥) بما تركيب من اسم وفعل وحرف. وليس كذلك بل يطلق على ثلاث كلمات فصاعداً من ثلاثة أجناس نحو «إن زيدا ذهب» أو من جنسين نحو «إن زيدا ذهب»^(٦) أو من جنس واحد نحو «غلام زيد ذاهب».

قلت: المعنى بالكلام (ههنا)^(٧) الأجناس الثلاثة، أعنى الكلمة التى يراد بها جنس الأسماء والكلمة التى يراد بها جنس الأفعال والكلمة التى يراد بها جنس الحروف. والكلم (بهذا)^(٨) الاعتبار لا يقع إلا على الثلاثة المذكورة، ولا يتصور فيه غير ذلك.

وأما إطلاق الكلم على ما ذكر من المثل ونحوها فصحيح باعتبار الأحادى لأن الكلمة كما تطلق ويقصد بها جنس الاسم أو الفعل أو الحرف وتطلق ويقصد بها (أحاد الأسماء)^(٩) والأفعال والحروف.

فإذا قيل: فى نحو (إن زيدا ذهب)^(١٠) هذا كلم.

(١) وقيل: جمع، وقيل اسم جمع، والمختار أنه اسم جنس جمعى، لأنه لا يقال إلا على ثلاث كلمات فأكثر سواء اتحد نوعها أو لم يتحد أفادت أم لم تفد. اهـ الأشمونى ج ١ ص ٩. واسم الجنس الجمعى: ما يدل على أكثر من اثنين وفرق بينه وبين واحده بالتاء شجرة وشجرة.

(٢) أ، ب وفى ج (وأقله يتناول).

(٣) أ، ج.

(٤) ج، وفى أ، ب (الكلمتين).

(٥) أ، ج وفى ب (الكلم غير مخصوص).

(٦) ج.

(٧) أ، وفى ج (هنا).

(٨) أ، ج. وفى ب (على هذا).

(٩) ب، وج.

(١٠) أ، وفى ب، ج (ذاهب).

فواحد الكلم هنا كلمة يراد بها الشخص لا الجنس فتأمله .

وأوردَ على (الناظم)^(١) أنه قسم الكلم إلى غير أقسامه؛ لأن الاسم والفعل والحرف أقسام للكلمة لا أقسام للكلم، وأقسام الكلم أسماء وأفعال وحروف، لأن علامة صحة القسمة جواز إطلاق^(٢) اسم المقسوم على كل واحد من الأقسام .

والجواب: أن هذا من تقسيم الكل إلى (أجزائه)^(٣) وإنما يلزم صدق اسم المقسوم على كل من الأقسام في تقسيم الكلى إلى جزئياته^(٤) والناظم لم يقصد ذلك . وأورد عليه أيضا أن إدخال «ثم» في قوله «ثُمَّ حَرْفٌ» ليس بجيد، لأن ثم للتراخي وإذا قسمنا شيئا إلى أشياء فنسبة كل واحد من الأقسام إلى الشيء المقسم نسبة واحدة . والجواب: أن ثم في قوله: «ثُمَّ حَرْفٌ» يجوز أن يكون استعمالها^(٥) بمعنى الواو (لأنها المعهودة في مثل ذلك)^(٦)، ويجوز أن تكون على بابها للتنيه على تراخي مرتبة الحرف عن الاسم والفعل، لكونه فضلا، وكل منهما يكون عمدة .

وقوله: (وَأَحَدُهُ كَلِمَةٌ) .

الضمير للكلم أى: واحد الكلم كلمة، فكل من الاسم والفعل والحرف كلمة (وجد بها)^(٧) لفظ بالفعل أو بالقوة دل بالوضع على معنى مفرد، وتطلق في الاصطلاح مجازا على أحد جزئى العلم المضاف نحو: «امرئ القيس»

(١) هو محمد بن عبد الله بن مالك جمال الدين الطائى الجبائى النحوى ولد سنة ٦٠٠ ستمائة وتعلم فى دمشق وتصدر لتعليم العربية فى حلب؛ أما النحو والصرف فكان فيهما بحرا لا يشق لوجه واشتهر بالألفية التى نظمها فى النحو وتعرف باسمه . وصنف تصانيف مشهورة وكان أمة فى الاطلاع على الأحاديث وأشعار العرب وهو يستشهد بهما بعد القرآن الكريم . وتوفى فى سنة ٦٧٢ هـ ودفن فى دمشق .

(٢) ب، ج .

(٣) ب، ج . وفى أ (جزئياته) وفى النسخ (تقسيم الكلى) وهو: تحليل المركب إلى أجزائه التى تتركب منها . أبو خضرى ٢٢/١ .

(٤) هو ضم قيود إلى أمر مشترك لتحصل أمور متعددة بعدد القيود، أبو خضرى ٢٢/١ .

(٥) أ، ب . وفى ج (استعمالها) .

(٦) أ .

(٧) أ، ب . وفى ج (وحدها) .

(فمجموعهما)^(١) كلمة حقيقية، وكل منهما كلمة مجازاً (والكلم اسم جنس يتميز واحده بالتاء)^(٢) وفيه لغتان التذكير والتأنيث فقال واحده على الأولى، وقال ابن معط^(٣) في ألفيته واحدها على الثانية.

وفي الكلم ثلاث لغات في نظائره نحو «كَبِد»^(٤) وقوله «والقَوْلُ عَمَّ» يعني عمّ الكلمة والكلام والكلم، فيطلق على كل (واحد)^(٥) من الثلاثة قول حقيقة، ويطلق مجازاً على الرأى والإشارة وما يفهم من حال الشيء وهو أخص من اللفظ، (لأنه لا يطلق)^(٦) على المهمل. خلافاً لمن جعلهما مترادفين، وقد سبق ذكره.

وقوله: كَلِمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمُّ

بيان لأن الكلمة قد يقصد بها في اللغة ما يقصد بالكلام، فتطلق على اللفظ المفيد كقولهم «كلمة الشهادة» وهو مجاز مهمل في عرف النحويين.

ف قيل: هو من (تسمية الشيء)^(٧) باسم بعضه)^(٨).

وقيل: إن أجزاء الكلام لما ارتبط بعضها ببعض حصلت له بذلك وحدة فشابه^(٩) بذلك الكلمة. فأطلق عليه كلمة.

ولما ذكر أن (الكلم)^(١٠) ثلاث، شرع في بيان ما يميز كل واحد منها عن أخويه^(١١).

(١) ب، ج، أ (مجموعهما).

(٢) زيادة في نسخة أ.

(٣) مضى في المقدمة التعريف به.

(٤) فَعَلَ وَفَعِلَ وَفَعُلَ - تَمَرٌ، سَدْرٌ، نَبَقٌ.

(٥) ب.

(٦) ب وفي أ (لأنه لا ينطلق) وفي ج (لثلا يطلق).

(٧) أ، ج. وفي ب (من باب تسمية الله).

(٨) (كسيتهم ريثة القوم عينا) أشموني ١١/١، وراجع الشارح ص ٤.

(٩) ب، ج وفي أ (فأشار).

(١٠) ب، وفي أ، ج (الكلمات).

(١١) ب، ج وفي أ (إخوته).

ما يميز الاسم

فقال: بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالتَّنَادِ وَأَلْ وَمُسْتَدِلٌّ لِلْأَسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلَ

لذکر للاسم خمس علامات:

الأولى: الجر وهو يشمل الجر بالحرف نحو «بزيد» وبالمضاف نحو «غلام زيد» ولا جر بغيرها خلافا لمن زاد التبعية^(١).

وقد (ظهر أن ذكر)^(٢) الجر أولى من (ذكر)^(٣) حرف الجر^(٤).

والثانية: التنوين وهو مصدر نَوَّنتُ الكلمة، ثم غلب حتى صار اسماً^(٥) للنون الساكنة التي تلحق الآخر لفظاً وتسقط خطأً وهو عند سيويه والجمهور خمسة أقسام: تمكين وتنكير وعوض ومقابلة وترنم، وزاد الأخفش^(٦) سادساً

(١) أثبت الجمهور الجر بالمجاورة للمجرور في نعت مثل «هذا جحر ضب خرب» وتوكيد كقوله: يا صاح بلغ ذوى الزوجات كلهم، بجر كلهم على المجاورة لأنه توكيد لذوى المنصوب لا للزوجات وإلا لقال كلهن. والذي زاد للتبعية هو الأخفش. قال السيوطي في همع الهوامع ج ٢ ص ١٩ (لا ثالث لهما، ومن زاد التبعية فهو رأى الأخفش ..) والجر بالمجاورة سبب للجر ضعيف كما في همع الهوامع ٥٥/٢. ومثال ما اجتمع سواء أكان العامل حرفاً أم إضافة تبعية «بسم الله الرحمن الرحيم» واسم مجرور بالحرف، والله بالإضافة، و«الرحمن الرحيم» بالتبعية.

والحق أن التبعية ليست عاملاً، إنما العامل هو عامل المتبوع في غير البدل، قال الخضرى ج ١ ص ١٨ (وأن العامل في التابع ليس التبعية بل هو عامل المتبوع من حرف أو إضافة إذ لا عامل للجر غيرهما حتى المجاورة والتوهم).

(٢) ج، ب.

(٣) ج.

(٤) قال الأشموني ج ١ ص ١١ (قال في شرح الكافية: وهو أولى من التعبير بحرف الجر، لتناوله الجر بالحرف والإضافة) اهـ.

(٥) أ، ج.

(٦) أبو الحسن الأخفش: هو سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش البصرى وهو الأخفش الأوسط أحد أئمة النحاة من البصريين، أخذ النحو عن سيويه، وإن كان أكبر منه، وعلم والد الكسائى بعد أن رحل سيويه إلى الأهواز، وكان ثعلب يقول فيه: هو أوسع الناس علماً، وقال المبرد: أحفظ من أخذ عن سيويه الأخفش. وصنف كتباً كثيرة منها المقاييس فى النحو، والاشتقاق وغير ذلك. ومات الأخفش سنة ٢١٥هـ.

وهو الغالى^(١) وأنكره السيرافى والزجاج^(٢) وقيل هو قسم الترنم.

فتنوين التمكين^(٣) نحو (زيد ورجل) وهو اللاحق للاسم المعرف المنصرف إشعاراً ببقائه على أصلته.

وتنوين التنكير^(٤) نحو (صه) إذا أردت سكوتاً ما، ونحو (سيبويه) لغير معين، وهو اللاحق ببعض المبنيات فرقاً بين نكرتها ومعرفتها، ويطرد فيما آخره (ويه).

وتنوين العوض ضربان: عوض عن حرف نحو جَوَارٍ^(٥) و غَوَاشٍ^(٦) و يُعَيَّلُ تصغير بعلی، فالتنوين فيهما عوض (عن)^(٧) الياء المحذوفة على

(١) وهو اللاحق للسقوفى المقيدة زيادة على النون، والغالى من الغلو وهو الزيادة قال الأشمونى ج ١ ص ١٢ (ويسمى التنوين الغالى، زاد الأخفش وسماه بذلك لأن الغلو الزيادة، وهو زيادة على الوزن، ورعم ابن الحاجب أنه إنما يسمى غاليا لقلته وقد عرفت أن إطلاق اسم التنوين على هذين - الغالى والترنم - مجاز فلا يردان على الناظم، (والمجاز أى بالاستعارة علاقته المشاكلة التى هى المشابهة فى الشكل والصورة) أه صبان ج ١ ص ٣١.

(٢) هو أبو إسحق إبراهيم بن السرى بن سهل الزجاج النحوى وكان من أهل الفضل والدين، وكانت صناعته خروط الزجاج، ثم مال إلى النحو فلزم المبرد ليعلمه، وشرط له أن يعطيه كل يوم درهما وما زال يلازمه حتى نبغ فى النحو؛ ووفى بشرطه حتى فرق الموت بينهما، وله تصانيف كثيرة منها مختصر النحو وشرح أبيات سيبويه وكتاب ما ينصرف وما لا ينصرف. وغير ذلك. وتوفى ببغداد سنة ٣١٦هـ وقد أناف على الثمانين، وآخر ما سمع عنه «اللهم احشرنى على مذهب أحمد بن حنبل».

(٣) ويسمى تنوين الصرف.

(٤) قياساً فى العلم المختوم بويه كسيبويه وسماعاً فى اسم الفعل «كإيه» واسم الصوت «كغاق» لحكاية صوت الغراب.

(٥) جوار: جمع جارية - وهى السفينة، وفتية النساء، وأصل جوار - على الصحيح - جوارى بالضم والتنوين استثقلت الضمة فحذفت الياء لالتقاء الساكنين وحذفت التنوين لوجود صيغة منتهى الجموع تقديراً؛ لأن المحذوف لعله كالثابت فخيف رجوع الياء فجاء بالتنوين عوضاً عنها.

(٦) وغواش: جمع غاشية وهى الغطاء وهما من الجموع المعتلة على وزن فواعل وهى فى نسخة ج.

(٧) أ، وفى ب، ج (من).

(الصحيح)^(١) و عوض (من المضاف إليه)^(٢) إما جملة نحو: (يومئذٍ) وإما مفرد نحو: (كل وبعض) على رأى^(٣).

وتنوين المقابلة نحو (مسلمات) وهو اللاحق لما جمع بآلف وتاء مزيدتين سمي بذلك لأنه قابل النون في جمع المذكر السالم وليس بتنوين الصرف خلافاً للرَّبْعِيِّ^(٤) بدليل ثبوته بعد التسمية كما ثبتت النون في نحو (عرفات) وهذه الأربعة من خواص الاسم؛ لأنها لمعان لا تليق (لغيره)^(٥).

وتنوين الترتُّم وهو اللاحق للروى المطلق عوضاً من مدة الإطلاق فى لغة تميم^(٦) وقيس^(٧) كقوله:

أَقْلَى اللُّومِ عَاذِلَ وَالْعِتَابَيْنِ^(٨)

(١) أ، ج، وفى ب (الأصح) أى: تحذف الياء لالتقاء الساكنين بناء على الراجح من حمل مذهب سيويوه والجمهور على تقديم الإعلال على منع الصرف لتعلق الإعلال بجوهر الكلمة بخلاف منع الصرف فإنه حال للكلمة. صبان ٣٢/١.

(٢) أ، ب وفى ج (من مضاف إليه).

(٣) قال فى التصريح: والتحقيق أنه تنوين صرف يذهب مع الإضافة ويثبت مع عدمها أمه. ٣٥/١.

(٤) هو على بن عيسى بن الفرّج بن صالح الربعى أبو الحسن الزهرى، أحد أئمة النحويين وحذاقهم الجيدى النظر الدقيقى الفهم والقياس، وكان مبتلى بقتل الكلاب، وتصدر فى بغداد للإفادة، غير أن شذوذه الخلقى نفر الناس منه فقد تبذل فى المجون إلى غير حد، ومن تصانيفه شرح الإيضاح، وشرح مختصر الجرمى، وتوفى ببغداد سنة ٤٢٠هـ.

(٥) ب، وفى ج (بغيره) وفى أ (بغيرها).

(٦) وتميم قبيلة من أشهر قبائل مضر العدنانية.

(٧) من القبائل التى كانت بعيدة عن تيار العجمة وهى التى كتب لسانها البقاء على سجيته وطبيعته.

(٨) البيت لجرير بن عطية بن الخطفى، أحد الشعراء المجيدين وهو شاعر أموى. وهو مطلع قصيدة يهجو بها الراعى النميرى الشاعر.

وعجز البيت: وَقَوْلِيْ إِنْ أَصْبَتْ لَقَدْ أَصَابَنِ

وهذا الشاهد غير موجود فى ب، ج.

الشرح: ألقى: خففى - اللوم: العذل - العتاب: التعنيف.

المعنى: خففى يا عاذلة من لومى وتعنيفى، وإن رأيت منى صواباً فلا تنكره على وقولى:

والله لقد أصابن. ومن قال أصبت - بكسر التاء - أراد إن قصدت النطق بالصواب بدل اللوم.

وقولهم: تنوين الترتم. قال المصنف: هو على حذف مضاف. أى تنوين ذى ترتم وإنما هو عوض من الترتم^(١)؛ لأن الترتم مد الصوت بمدة تجانس (حرف)^(٢) الروى، وهذا القسم يشترك فيه الاسم والفعل والحرف.

فمثاله فى قول العجاج:

يا صَاحَ ما هَاجَ العُيُونَ الذُّرْفَنَ^(٣)

= الإعراب: (أقلى): فعل أمر - من الإقلال - مسند للياء التى للمخاطبة الواحدة مبنى على حذف النون وياء المؤنثة للمخاطبة فاعل مبنى على السكون فى محل رفع. (اللوم): مفعول به. (عاذل): منادى مرخم حذفت منه ياء النداء مبنى على ضم الحرف المحذوف فى محل نصب وأصله: يا عاذلة. (والعتابا): معطوف على اللوم. (وقولى): فعل أمر والياء فاعله. (إن): حرف شرط. (أصبت) فعل ماض فعل الشرط التاء فاعله وهذا اللفظ يروى بضم التاء للمتكلم ويكسرهما للمخاطبة. (لقد أصابن): جملة فى محل نصب مقول القول، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله.

والتقدير: إن أصبت فأقلى اللوم، أو: إن أصبت فقولى لقد أصابا.

الشاهد: «العتابن» فإن التنوين فيه بدل ألف الإطلاق لترك الترتم، وهو اسم مقترن بأل. مواضع البيت: ذكره ابن هشام فى أوضح المسالك ٤/١، والسيوطى فى همع الهوامع ١٥٧/١، وابن عقيل فى شرحه للألفية ٦/١، والأشمونى ١٢/١، وسيبويه ج ٢ ص ٢٢٩، والخصائص لابن جنى ٩٦/٢، والإنصاف لابن الأنبارى ٣٨٥/٢.

(١) قال ابن عقيل: فجىء بالتنوين بدلا من الألف لأجل الترتم ٦/١.

(٢) أ، وفى ج (حركة).

(٣) قائله الراجز العجاج. واسمه عبد الله بن رؤبة، والعج رفع الصوت، ورؤية بضم الراء وسكون الهمزة وفتح الباء الموحدة بعدها هاء ساكنة - وهى فى الأصل اسم القطعة من الخشب يشعب بها الإناء وجمعها رثاب.

الشرح: «هاج» من الهيجان، يقال هاج الشيء يهيج هيجا وهياجا وهيجانا، واهتاج وتهيج أى ثار وتحرك. وهاج هنا متعد. «الذرف» بضم الذال المعجمة وفتح الراء المشددة - جمع ذرافة من ذرف الدمع إذا سال.

الإعراب: «يا» حرف النداء «صاح» منادى مرخم على لغة الانتظار ولم يرخم على لغة الاستقلال «ما هاج» ما مبتدأ وهاج فعل والضمير الذى فيه هو فاعله يرجع إلى ما «العيون» مفعوله «الذرفن» نصب على أنه صفة للعيون والجملة خبر مبتدأ.

الاستشهاد فى قوله: «الذرفن» فإنه جمع بين الألف واللام وتنوين الترتم.

مواضع الشاهد: ذكره سيبويه ج ٢ ص ١٩٩، وابن الناظم ص ٥.

وفى الفعل:

مِنْ طَلَّلٍ كَالْأَتْحَمِيِّ أَنهَجْنَ^(١)

وفى الحروف قول النابغة:

أَرِفَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا
لَمَّا تَزَلُّ بِرِحَالِنَا وَكَانَ قَدِنُ^(٢)

(١) قائله أيضا الراجز العجاج.

الشرح: «من طلل» - بفتحيتين - وهو ما شخص من آثار الدار وجمعه أطلال وطلول «كالأتحمي» بفتح الهمزة وسكون التاء المثناة من فوق وفتح الحاء المهملة وهو نوع من البرود بها خطوط دقيقة، وليست الباء فيه للنسبة، وإنما هي مثل الباء في قولهم قصى بردى وشبه به الأطلال من أجل الخطوط التي فيه. «أنهجا» فعل ماض يقال يقال أنهج الثوب إذا بلى وخلق.

الإعراب: «من طلل» جار ومجرور متعلق بقوله «كالأتحمي»، صفة موصوفها محذوف، أي: كالبرد الأتحمي، وهو صفة لطلل، ومحلها الجر «أنهجن» جملة فعلية ماضية في محل نصب على الحال.

الاستشهاد: في قوله «أنهجن»، فإنه أدخل تنوين الترنم في الفعل. مواضع الشاهد: ذكره ابن هشام في المغنى ٤١/٢، وسيبويه ج ٢ ص ٢٩٩، وابن الناظم ص ٥، والخصائص ١٧١/١.

تعليق: في شرح الشواهد الكبرى جعل المثال الأول والمثال الثاني بيتا واحدا. ثم قال: من طلل إلى آخره، ليس من تنمة قوله: يا صاح ما هاج إلى آخره، كما زعمه ابن الناظم وغيره، فإنهم وهموا في ذلك وهما فاحشا. بل لكل منهما قافية تغاير قافية الآخر، فإن تمام الأول «من طلل أمسى يحاكي المصحفا».

وتمام الثاني «ما هاج أشجانا وشجوا قد شجا» صدر البيت - ج ١ ص ٢٩ الشواهد الكبرى. (٢) البيت للنابغة الذبياني واسمه زياد بن معاوية بن ضباب بن جابر بن ذبيان وهو بضم الذال المعجمة وكسرها - من قصيدة له يصف فيها المتجردة زوج النعمان بن المنذر - وهو من الكامل -.

الشرح: «أرف» دنا وقرب، ويروى «أفد» على وزن فعل - بكسر العين - والمعنى واحد. الترحل «الارتحال»، «الركاب» الإبل الرواحل واحدها راحلة ولا واحد لها من لفظها، وقيل جمع ركوب وهو ما يركب من كل دابة، «تزل» - مضموم الزاي - مضارع زال - وأصله تزول، «الرحال» من الرحيل جمع رحل وهو مسكن الرجل ومنزله، «وكان قد» أي: وكان قد زالت وذهبت، قرينة لما تزل.

الإعراب: (أرف): فعل ماض. (الترحل): فاعل. (غير): نصب على الاستثناء. (أن) حرف توكيد. (ركابنا) اسمها، والضمير فيه مضاف إليه - (لما): حرف نفى وجزم (تزل): =

والغالى هو اللاحق للروى المقيد وهو كتونين الترنم فى عدم الاختصاص
بالاسم - فمثاله فى الاسم قول رؤية:

وقاتم الأعماقِ خاوىِ المخترقن^(١)

أصله المخترق فزاد التثوين وكسر الحرف الذى قبله لالتقاء الساكنين . وفى
الفعل قول^(٢) امرئ القيس:

ويعدو على المرء ما ياتمرن^(٣)

.....
أى ما ياتمر، وفى الحرف:

= فعل مضارع مجزوم يلما . (برحالنا): جار ومجرور متعلق به . (كان): حرف تشبيه
ونصب واسمها ضمير الشأن . وخبرها جملة محذوفة تقديرها: وكان قد رالت .
الاستشهاد فيه: فى دخول تثوين الترنم فى الحرف وذلك فى قوله «وكان قدن» .
مواضع البيت: ذكره ابن عقيل ٦/١ ، وابن هشام فى المغنى ١/١٤٨ ، والشاطبى فى شرحه
للألفية فى باب المعرف بالالف والسلام ، وابن يعيش فى المفصل ٨/١٤٨ ، وخزانة الأدب
رقم ٥٢٥ ، والخصائص ٢/٣٦١ ، والسيوطى فى الهمع ج ١/١٤٣ : والأشمونى ١/١٢ .
(١) قائله رؤية بن العجاج ويعده «مشتبه الأعلام لماع الخففن» .

الشرح: «القاتم» الذى تعلوه القتمة وهو لون فيه غبرة وحمرة «الأعماق» جمع عمق -
بفتح العين وتضم - وهو ما بعد من أطراف الصحراء «الخاوى» بالخاء المعجمة من خوى
البيت إذا خلا . «المخترق» المر الواسع المتخلل للرياح لأن المار يخترقه مفتعل من الخرق
وهى المفارة .

الإعراب: الواو: واو رب . (قاتم): مبتدأ مرفوع بضمه مقدره على آخره منع من ظهورها
اشتغال المحل بحرف الجر الزائد . (الأعماق): مضاف إليه (خاوى): صفة لقاتم .
(المخترق) مضاف إليه «مشتبه الأعلام، لماع الخففن» . صفتان أيضا لقاتم، وخبر المبتدأ
مذكور بعد آيات وهو «تنشطته كل مغلاة لوهق» .

الاستشهاد فيه: أن النون الساكنة فى قوله (المخترقن) هى التثوين الغالى والغرض من
إلحاقها الدلالة على الوقف .

مواضعه: من شراح الألفية ابن الناظم ص ٥ ، وابن عقيل ٧/١ ، والأشمونى ١/١٢ ،
وابن هشام فى المغنى ٢/٣٥ . وقد ذكره ابن يعيش فى المفصل ٢/١١٨ ، والسيوطى فى
الهمع ٢/٨٠ ، والشاهد الخامس فى خزانة الأدب ج ٢ ص ٣٠١ سيبويه .

ج (٢)

(٣) البيت لامرئ القيس بن حجر بن الحارث بن عمرو الشاعر الفائق مات فى بلاد الروم عند
جبل يقال له عسيب .

قالت بناتُ العمِّ يا سلمى وإنَّ كانَ فقيراً معدِّماً قالتُ وإنَّ^(١)

أى وإن .

= وصدر البيت : أحرارُ بينَ عمرو وكأني خمرنُ

الشرح : «ويعدو» فعل وفاعله «ما يأتُر» ما مصدرية والتقدير : يعدو على اتتماره أمرا ليس برشد . وقال الأعلام معناه : يصيبه وينزل عليه مكروه ما يأتُر به ويحمل نفسه على فعله ، وهذا نحو قول العامة «من حفر حفرة وقع فيها» . والواو في «ويعدو» تصلح أن تكون للاستئناف وتصلح أن تكون للتعليل على معنى لام التعليل فيكون المعنى : يا حارث بن عمرو وكأني خامرنى داء لأجل عدوان الاتتمار بأمر ليس برشد ، وتصلح لأن تكون زائدة على رأى الكوفيين والآخرش .

الإعراب : «أحار» الهمزة لنداء القريب وحار منادى مرخم ، أى : يا حارث بن عمرو «كأني» كأن حرف تشبيه ونصب وباء المتكلم اسمها «خمر» خبرها «ويعدو» الواو للاستئناف ، يعدو فعل مضارع «على المرء» متعلق ب«يعدو» «ما» يجوز أن تكون موصولا اسميا فهو فاعل يعدو ، وعليه فجملة «يأتُر» لا محل لها صلته والعائد محذوف ، و«يعدو» على المرء الأمر الذى يأتُر ، ويجوز أن تكون «ما» موصولا حرفيا ، وهو وصلته فى تأويل مصدر فاعل يعدو ، ولا تحتاج حيثثذ إلى عائد .

الاستشهاد فيه : فى قوله «ما يأتُر» حيث أدخل فيه التنوين الغالى .

مواضعه : ذكره فى شرحه للألفية الأشموني ١٢/١ ، والسيوطى همع الهوامع ج ٢ ص ٨٠ ، وفى مجمع الأمثال ج ٢ ص ٤٢٥ رقم ٤٧٤٤ .

(١) قائله رؤبة بن العجاج - والبيت من الرجز المسدس .

الشرح : «سلمى» ذكرها الراجز مصغرة ومكبرة «معدما» هو الذى لا يملك شيئا أصلا ، ويروى «وإن كان عيبا معدما» أنشده الشيخ أبو حيان رحمه الله .

المعنى : قلن يا سلمى أترضين بهذا البعل وإن كان شديد الفقر؟ قالت : رضيت به وإن كان كذلك .

الإعراب : «قالت» فعل ماض والتاء علامة التانيث «بنات العم» فاعل ومضاف إليه «يا» حرف نداء «سلمى» منادى «وإن» الواو عاطفة على محذوف تقديره : إن كان غنيا واجدا (و) إن كان إلخ «إن» شرطية «كان» : فعل ماض ناقص فعل الشرط واسمها ضمير مستتر «فقيرا» خبر كان «معدما» صفة لخبر كان ، أو خبر ثان لها . وجواب الشرط محذوف دل عليه معنى الكلام . وتقديره : وإن كان فقيرا معدما ترضين به «قالت» فعل ماض والتاء للتانيث «وإن» الواو عاطفة على مثال السابقة «إن» شرطية حذف شرطها وجوابها لدلالة شرط السابقة وجوابها عليهما . وجملتا الشرط والجواب فى الموضعين فى محل نصب مقول القول .

الاستشهاد فيه : فى قوله : «وإن» فى الموضعين حيث أدخل الراجز فيه التنوين زيادة على الوزن ، فلذلك سمي التنوين الغالى .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : ابن هشام ١٥/١ ، وذكره السيوطى فى الهمع ٨٠/٢ .

وزاد بعضهم فى أقسام التنوين (قسماً^(١) سابعاً، وهو تنوين الاضطرار)^(٢).

كقول الشاعر^(٣): سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا

ولم يعن (المصنف)^(٤) إلا الأربعة الأولى.

فإن قلت: فقد أطلق فى موضع التقييد.

قلت: فقد أجيب بأن (أل) فى قوله: والتنوين، للعهد، فلم يشتمل غير

المختص بالاسم.

(١) فى نسخة ب.

(٢) قال السيوطى فى همع الهوامع ج ١ ص ١٧٣: (يجوز تنوين المنادى المبني فى الضرورة بالإجماع)، ثم اختلف هل الأولى بقاء الضمة أو نصبه؟ فالخليل وسيبويه، والمازنى على الأولى علماً كان أو نكرة مقصودة «سلام الله يا مطر عليها» وأبو عمرو وعيسى بن عمرو الجرمى والمبرد على الثانى رداً على أصله كما رد غير المنصرف إلى الكسر عند ثبوته فى الضرورة كقوله «يا عدياً لقد وقتك الأواقى» واختار ابن مالك فى شرح التسهيل بقاء الضم فى العلم والنصب فى النكرة المعينة لأن شبهها بالمضمر أضعف، وعندى عكسه وهو اختيار النصب فى العلم لعدم الإلباس فيه والضم فى النكرة المعينة لئلا يلتبس بالنكرة غير المقصودة، إذ لا فارق حينئذ إلا الحركة لاستهوائهما فى التنوين ولم أفق على هذا الرأى لأحد).

(٣) قائله الأحوص الأنصارى واسمه عبد الله بن محمد بن عاصم بن صعصعة، وهو شاعر مجيد من شعراء الدولة الأموية. الأحوص الذى فى مؤخر عينه ضيق. وهو من الوافر. وعجز البيت: وليس عليك يا مطر السلام وفى نسخة ج ذكر البيت كله.

الشرح: (يا مطر) مطر اسم رجل. وكان دميماً أقيح الناس وكانت امرأته من أجمل النساء وأحسنهن وكانت تريد فراقه ولا يرضى مطر بذلك. فأنشد الأحوص قصيدة تتضمن هذا البيت يصف فيه أحوالهما.

الإعراب: سلام: مبتدأ «الله» مضاف إليه «يا»: حرف نداء «مطر» منادى مبني على الضم فى محل نصب، ونون لأجل الضرورة «عليها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وليس» فعل ماضى ناقص «عليك» متعلق بمحذوف خبر ليس مقدم على الاسم «يا مطر» حرف نداء ومنادى «السلام» اسم ليس تأخر عن الخبر.

الاستشهاد فيه: فى قوله (يا مطر) فإنه منون فى غير محله. فقيل إنه ضرورة.

مواضعه: ذكره ابن عنقيل فى المنادى ١٩٥/٢، وابن هشام فى المغنى ٢٥/٢ وشرحه للألفية ٢ ١١٨م، والسيوطى فى الهمع ١/١٧٣، والشاهد السادس بعد المائة فى الخزانة، والإنصاف ١/١٩٥ ج ١ ص ٣١٣ سيبويه.

(٤) أ، وفى ب، ج (الناظم).

وفيه نظر، إذ لا معهود يصرف (اللفظ)^(١) إليه عند من تذكر له علامات الأسماء، وإن جعلت (أل) جنسية فقد يقال لم يعتبر الترزم والغالي لقلتهما - واختصاصهما بالشعر.

وقد قيل: إن تسمية ما يلحق الروى تنوينا مجاز، وإنما هو نون بدليل أنه ثبت وقفا (ويحذف وصلا بخلاف التنوين)^(٢).

فالتنوين على هذا من خواص الاسم في جميع وجوهه.
وقال أبو الحجاج يوسف بن معزوز^(٣): ظاهر قول سيويه في الذي يسمونه تنوين الترزم أنه ليس بتنوين وإنما هو نون تتبع الآخر عوضا عن المدة.
الثالثة: النداء وهو الدعاء بيا أو إحدى أخواتها، وهو من خواص الاسم، لأن المنادى مفعول به، والمفعول به لا يكون إلا اسما^(٤) لأنه مخبر عن المعنى.
وقال في شرح التسهيل: وإنما اختص الاسم بالنداء، لأنه مفعول به في المعنى والمفعولية لا تليق بغير الاسم، واعترض قوله في المعنى لأن ظاهره أنه ليس مفعولا صريحا من جهة اللفظ، وقد سبقه أبو موسى^(٥) إلى هذه

(١) أ، ج وفي ب (النظر).

(٢) أ.

(٣) هو يوسف بن معزوز القيسي أبو الحجاج الأستاذ الأديب النحوي من أهل الجزيرة الخضراء. قال ابن الزبير: كان نحويا جليلا من أهل التقدم في علم الكتاب، أخذ العربية عن أبي إسحق والسهيلي وكان متصرفا في علم العربية حسن النظر، أخذ عنه عالم كثير منهم أبو الوليد يونس وغيره.
وآلف شرح الإيضاح للفارسي والرد على الزمخشري في مفصله وغير ذلك.

مات بمرسية في حدود سنة خمس وعشرين وستمائة.

(٤) (وأما دخول «يا» على الحرف في نحو «يا ليت قومي يعلمون» «يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة» وعلى الفعل في قراءة الكسائي «ألا يا اسجدوا» بتخفيف ألا - فلمجرد التنبيه، ولا يلزم ذكر المنبه بل تكفى ملاحظته عقلا، وقيل: المنادى محذوف تقديره (يا هؤلاء) اهـ خضري ج ١ ص ٢١.

وقد يكون المفعول جملة كما في المفعول الثاني من ظن وأخواتها لأن أصله خبر المبتدأ، وهو غير مقصود في هذا الباب.

(٥) هو سليمان بن محمد الملقب بالحامض. ولقب بذلك لشراسته، لازم ثعلبا زهاء أربعين حولا ثم خلفه بعد موته. قال الخطيب: كان أوحد المذكورين من العلماء بنحو الكوفيين، وكان دينًا صالحا، وكان يتعصب على البصريين، وله في النحو مختصر. مات لست بقين من ذي الحجة سنة خمس وثلاثمائة في بغداد.

العبارة، وهذه مسألة خلاف، ومذهب سيويه^(١) وجمهور البصريين أن المنادى مفعول من جهة اللفظ والمعنى.

الرابعة: «أل» ويعنى بها حرف التعريف وهو من خواص الاسم، إذ لاحظ لغيره (فيه)^(٢).

وأما (أل)^(٣) الموصولة فلإنها قد تدخل على الفعل عند المصنف وبعض الكوفيين اختياراً وعند الجمهور اضطراراً كقوله^(٤):

مَا أَنْتِ بِالْحَكْمِ التَّرْضَى حُكُومَتُهُ

(١) قال سيويه: اعلم أن النداء كل اسم مضاف فيه هو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره. والمفرد رفع وهو فى موضع اسم منصوب ج ١ ص ٣٠٣.

(٢) أ، وفى ب، ج (فى التعريف).

(٣) أ، ج.

(٤) قائله الفرزدق واسمه همام بن غالب بن صعصعة يخاطب رجلاً من بنى عذرة، هجاء بحضرة عبد الملك بن مروان. والفرزدق شاعر إسلامى من الطبقة الأولى وعجزه:

وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذَى الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ

والبيت من بحر البسيط.

الشرح: «بالحكم» بفتح الحاء والكاف - وهو الذى يحكمه الخصمان ليفصل بينهما «ولا الأصيل» أى ولا الحسيب. قال الكسائى: الأصل: الحسب، والفصل: اللسان، «الرأى» العقل والتدبير، «الجدل» - بفتحين - القدرة على المحاجة.

المعنى: لست أيها العذرى مقبول الحكم؛ لأننا لم نحكمك، ولا حسب يشفع لك تدخلك، ولست ذا رأى ناضج ولا حجة قوية تدعم بها قولك فكيف تهجوننا وترفع غيرنا؟.

الإعراب: «ما» نافية تعمل عمل ليس «أنت» اسمها «بالحكم» الباء زائدة والحكم خبر ما النافية «الترضى» آل موصول وترضى مضارع مبنى للمجهول «حكومته» نائب فاعل والضمير مضاف إليه والجملة لا محل لها صلة الموصول «ولا» الواو عاطفة ولا نافية «الأصيل» معطوف على الحكم «ذى» معطوف على الحكم أيضاً وهو مضاف و «الرأى» مضاف إليه «والجدل» معطوف على الرأى.

الاستشهاد فيه: فى دخول الألف واللام فى الفعل المضارع تشبيها له بالصفة؛ لأنه مثلها فى المعنى، وقال ابن مالك: ليس بضرورة لتمكن الشاعر من أن يقول:

ما أنت بالحكم المرضى حكومته

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٣٧ - ابن هشام ١٧/١، ١١٨ - ابن

داود - السندوبى - والأشمونى ٧٠/١ الموصول - الاصطنهاوى، وابن عقيل ٨٩/١،

والمكودى ص ١٣ الموصول، والسيوطى ص ٢٢ فى الموصول والخصائص ٣٠٠/٢.

فكان ينبغي الاحترار عنها.

فإن قلت: هل الأولى أن يعبر عن حرف التعريف بآل أو بالألف واللام (أو باللام)؟^(١).

قلت: لهم في حرف التعريف ثلاثة مذاهب: أحدها أنه ثنائي وهمزته همزة قطع وصلت لكثرة الاستعمال، ولا يحسن على المذهب إلا التعبير «بآل» وهو مذهب الخليل^(٢) واختيار الناظم.

قال ابن جنى: وقد حكى عن الخليل أنه كان يسميها «آل» ولم يكن يسميها «الألف واللام».

والثاني: أنه ثنائي وهمزته همزة وصل رائدة، وهي مع ريادتها معتد بها كالأعداد بهمزة استمع ونحوه، حيث لا يعد رباعيا، وهو مذهب سيبويه فيما نقله في التسهيل^(٣) وشرحه.

وعلى هذا المذهب يجوز أن يعبر «بآل» نظرا إلى أن الهمزة كمتعد بها في الوضع وهو أقيس، وأن يعبر عنها «بالألف واللام» نظرا إلى أن الهمزة رائدة وقد استعمل سيبويه في كتابه العبارتين^(٤).

والثالث: أنه اللام وحدها، وإليه ذهب أكثر المتأخرين، ونسبه بعضهم إلى سيبويه، ولا يحسن على هذا المذهب إلا التعبير باللام، وللكلام على هذه المذاهب موضع غير هذا.

(١) ب.

(٢) هو الخليل بن أحمد بن عبد الرحمن الأزدي البصرى، كان الخليل آية في الذكاء وأول من استخرج العروض وضبط اللغة وحصر أشعار العرب، وكان مع هذا عفيف النفس. قال فيه سفيان الثوري: من أحب أن ينظر إلى رجل خلق من الذهب والمسك فليتنظر إلى الخليل بن أحمد. وله مؤلفات كثيرة من أشهرها كتاب العين في اللغة. وتوفى سنة خمس وسبعين ومائة وقد نيف على السبعين.

(٣) وفي التسهيل ص ٤٢ (وهي آل لا اللام وحدها وفاقا لل خليل وسيبويه وقد تخلفها أم وليست الهمزة رائدة خلافا لسيبويه).

(٤) راجع الصبان ٣٤/١، والحضري ٢٢/١.

الخامسة: المسند وهو مفعول من أسند فهو لفظ صالح لأن يكون مفعولا به
ومصدرا واسم زمان واسم مكان ولا جائز أن يراد به هنا الزمان والمكان إذ لا وجه
لإرادتهما.

ويحتمل أن يريد به المفعول به، وهو ظاهر عبارته، وهو صحيح، لأن
المسند من خواص الأسماء، وذلك أن المسند في الاصطلاح المشهور هو المحكوم به
والمسند إليه هو المحكوم عليه، فكأنه قال: ويتميز الاسم بمسند أى: بمحكوم به
نحو «قَامَ رَيْدٌ» و «زَيْدٌ قَسَائِمٌ» فزيد فى المثالين له مسند (أى محكوم به)^(١) وهو
الفعل فى المثال الأول والخبر فى المثال الثانى، وذلك من علامات اسميته، ويحتمل
أن يريد به المصدر أعنى الإسناد، وهو نسبة شىء إلى شىء على جهة الاستقلال^(٢)
وبه جزم الشارح ولكن لا يصح على إطلاقه، لأن الفعل (يشارك)^(٣) الاسم فى
الإسناد، فإن كلا منهما (يسند)^(٤) وإنما ينحصر الاسم بالإسناد إليه (فإنه)^(٥) أجيب
بما ذكره الشارح من أنه (أراد الإسناد إليه)^(٦)، ^(٧) فحذف صلته اعتمادا على
(التوقيف)^(٨) وفيه نظر؛ لأن الاعتماد على التوقيف لا يحسن فى مقام التعريف.

وإن أجيب بأن اللام فى قوله (للاسم) متعلقة بمسند وهى بمعنى إلى كما
وقع فى بعض نسخ الشرح فهو ظاهر البعد.

وأورد على الناظم أنه أطلق الإسناد، وهو قسمان: معنوى، ولفظى.
فالمعنوى هو الخاص بالأسماء (واللفظى)^(٩) مشترك يوجد فى الاسم والفعل
والحرف نحو «رَيْدٌ» ثلاثى و «ضرب» فعل ماض و «من» حرف جر.

(١) ب.

(٢) ج.

(٣) ب وفى أ، ج (يشرك).

(٤) ب، ج وفى أ (مسند).

(٥) أ وفى ب (فإن) وفى ج (وإن).

(٦) ج وفى أ (أراد إسنادا إليه).

(٧) قال الشارح ص ٤ (والإسناد إليه).

(٨) ج وفى أ، ب (التوقيف).

(٩) ج وفى أ، ب (اللفظ).

قلت: التحقيق أن القسمين كليهما من خواص الأسماء ولا يسند إلى الفعل والحرف إلا محكوما باسميتهما.

فإذا قلت: «ضرب» فعل ماض. فضرب في هذا التركيب اسم مسماه (لفظ ضرب)^(١) الدال على الحدث والزمان، وكيف يتصور أن يحكم عليه في المثال المذكور ونحوه بأنه باق على فعليته، وهو لا يشعر بحدث ولا زمان ولا يقتضى فاعلا ويحكم على موضعه بالرفع على الابتداء.

فإن قلت: فقد ذكر في شرح التسهيل أن الإسناد اللفظي صالح للاسم والفعل والحرف والجملة (ولذلك)^(٢) قال في حد الاسم: كلمة يسند ما لمعناها (لنفسها أو لنظيرتها)^(٣) فيقيد الإسناد بالمعنى لأنه خاص بالأسماء بخلاف الإسناد باعتبار مجرد اللفظ، فإنه عام، وإذا كان قائلا بذلك لزمه الإيراد المذكور.

قلت: لا إشكال في أن الإسناد باعتبار اللفظ صالح للفظ الاسم (وللفظ الفعل)^(٤) وللفظ الحرف، وللفظ الجملة. وهذا (لا يتأني)^(٥) اختصاصه بالأسماء لأنا نحكم على (هذه)^(٦) الألفاظ المسند إليها بأنها أسماء وإن كانت لفظ فعل أو حرف.

فقوله إن الإسناد اللفظي صالح للاسم والفعل والحرف والجملة، صحيح بهذا الاعتبار، وقد صرح في الكافية^(٧) باسمية ما أخبر عن لفظه حيث قال:

وَأَنَّ نَسَبَتَ لِأَدَاةٍ حُكْمًا فَبَيْنَ أَوْ أَعْرَبَ وَأَجْعَلْنَهَا اسْمًا

فإن قلت: إذا كان الإسناد مطلقا من خواص الأسماء، فلم قيد الإسناد في حد الاسم باعتبار المعنى؟

قلت: كأنه لما رأى اللفظي لا يتميز به لفظ الاسم من غيره، اقتصر على المعنوي، لأنه هو الذى يحصل به التمييز.

(١) ب، ج.

(٢) ب، ج وفي أ (كذلك).

(٣) أ، ب.

(٤) ب، ج.

(٥) أ، ج وفي ب (لا يتأني).

(٦) أ، ب.

(٧) كتاب لابن مالك - راجع ص ٧ من الكافية.

ألا ترى أنك إذا قلت: زيد ثلاثي، دل هذا الإسناد على اسمية «زيد» المراد به لفظ «زيد» الدال على الشخص.

كما أنك إذا قلت: ضرب مبنى على السفتح: دل هذا الإسناد على اسمية ضرب المراد به لفظ ضرب الدال على الحدث والزمان ولم يدل على (اسمية ضرب الدال على) (١) الحدث والزمان. فتأمله (٢).

ما يميز الفعل

ولما ذكر ما يتميز به الاسم، شرع في ذكر ما يتميز به الفعل فقال:

بِتَا فَعَلْتَ وَأَنْتَ وَيَا أَفْعَلِي وَنُونِ أَفْبَلَنْ فَعَلٌ يَنْجَلِي

فذكر للفعل أربع علامات:

الأولى: (تا) فعلت، وهي تاء ضمير المخاطب نحو «تباركت يا رحمن» وفي حكمها تاء ضمير التكلم والمخاطبة، وهذه التاء في جميع أحوالها مختصة بالفعل الموضوع «للمضى» (٣)، ولو كان مستقبل المعنى نحو «إن قمت قمت».

الثاني: «تا» أنت وهي تاء التانيث الساكنة، وهي مثل تاء الفاعل في الاختصاص بالفعل الموضوع للمضى، وتلحقه متصرفا وغير متصرف نحو «أنت» و«نعمت».

قال في شرح التسهيل: ما لم يكن أفعل في التعجب، ولو قال ما لم (يكن) (٤) يلزم تذكير فاعله لكان أولى، ليشمل أفعل التعجب وغيره نحو: ما عدا وما خلا وحاشا، ليس في الاستثناء: فإن تحركت التاء بحركة إعراب فهي من خواص الأسماء نحو «رحمة» وإن تحركت بحركة بناء فتكون في الحرف نحو «لات» وفي الاسم نحو «لا قوة إلا بالله» ولا اعتداد بحركة النقل ولا بحركة التقاء الساكنين لعروضهما.

(١) ب، ج.

(٢) راجع الصبان ٣٥١.

(٣) أ، ج وفي ب (القصى).

(٤) أ.

تنبیه: قال في شرح الكافية: وقد انفردت تاء الفاعل (بلحاقها)^(١) نعم وبش كما انفردت تاء التانيث الساكنة (بلحاقها)^(٢) تباركت.

والثالثة: يا افعلى^(٣) وهى ياء المخاطبة وهى اسم مضمّر عند سيبويه^(٤).
والجمهور^(٥). وحرف عند الأخصّش والمآزنى^(٦)، ويشترك^(٧) فى إلحاقها المضارع والأمر نحو «أنت تفعلين وافعلين».

والرابعة: نون أقبلن، وهى نون التوكيد الشديدة، وهى مختصة بالفعل، وكذلك الخفيفة نحو: ﴿لَيْسُجَنٌّ وَلَيْكُونًا﴾^(٨) وتلحق الأمر بلا شرط والمضارع بشرط مذكور فى باب^(٩) وقد تلحق الماضى (وضعا)^(١٠) المستقبل معنى كقوله ﷺ: «فإما أدركنّ واحد منكم الدجال»^(١١).

(١) و(٢) ب، ج وفى أ (بلحاقها).

(٣) وإنما قال المصنف «ياء افعلى» ولم يقل «ياء الضمير» لأن هذه تدخل فيها ياء المتكلم وهى لا تختص بالفعل بل تكون فيه نحو «أكرمنى» وفى الاسم نحو «غلامى» وفى الحرف نحو «إلى» بخلاف «ياء افعلى» فإن المراد بها ياء الفاعلة، وهى لا تكون إلا فى الفعل - ابن عقيل ج ١ ص ٩.

(٤) راجع ج ١ ص ٥ من كتاب سيبويه.

(٥) أقول: والأرجح أن تكون اسما بدليل إعرابها فاعل الفعل.

(٦) هو أبو عثمان بكر بن محمد المآزنى من بنى مازن بن شيبان، كان إماما فى العربية ثقة، وقال عنه المبرد: لم يكن بعد سيبويه أعلم بالنحو من أبى عثمان وهو بصرى. وروى أن يهوديا بذل للمآزنى مائة دينار ليقرئه كتاب سيبويه فامتنع فقليل له: لم امتنعت مع حاجتك؟ فقال: إن فى كتاب سيبويه كذا وكذا آية من القرآن فكرهت أن أقرأ القرآن للذمة. فلم يمض على ذلك حتى منحه الواثق أضعاف ما تركه لله. وله من التصانيف: تفسير كتاب سيبويه، وعلل النحو والتصريف ومات سنة ٢٤٩ هـ بالبصرة.

(٧) أ، ب (ويشترط) وفى ج (مشترك).

(٨) سورة يوسف ٣٢.

(٩) تلحق نونا التوكيد الفعل المضارع المستقل، الدال على الطلب نحو: (لتضربن زيدا) (ولا تضربن زيدا) (وهل تضربن زيدا؟) والواقع شرطا بعد «إن» المؤكدة بما نحو (إما تضربن زيدا أضربه) ... أو الواقع جواب قسم مثبتا مستقبلا نحو: (والله لتضربن زيدا) ... ابن عقيل ج ٢ ص ٢٢٩.

(١٠) ب، ج وفى أ (وصفا).

(١١) رواه الحاكم عن جبير بن نفير - والدجال: من الدجل وهو الكذب والخلط، ويجمع على دجالين ودجاجة.

وقول الشاعر^(١):

دَامَنَّ سَعْدُكَ إِن رَحِمْتَ مَتِيمًا

وشذ لحاقها اسم الفاعل فى قوله^(٢):

أَقَاتِلَنَّ أَحْضَرُوا الشُّهُودًا

(١) قال فى شرح الشواهد الكبرى ج ١ ص ١٢٠ (لم أقف على اسم قائله) وقد بحث فلم أعثر له على قائل. وهو من الكامل.

وقمامه: لولاك لم يك للصباة جانحا

الشرح: (دامن) أصله من الدوام ودخله نون التوكيد على وجه الشذوذ (سعدك) خطاب لمحبوبته - (المتيم) بالتشديد: من تيممه الحب إذا عبده (الصباة): المحبة والعشق - (الجانح) من جنح إذا مال.

الإعراب: (دامن) فعل (سعدك) فاعل والكاف مضاف إليه - وهى فى الحقيقة جملة دعائية (إن) شرطية (رحمت) جملة من الفعل والفاعل - فعل الشرط - (متيما) مفعول به، والجواب محذوف تقديره: لو رحمت متيما أدام الله سعدك - وأغنت عن ذلك الجملة المتقدمة (لولاك) لولا امتناع لوجود - وقد وليها ههنا ضمير وكان حقها أن يكون ضمير رفع نحو قوله تعالى (لولا أنتم لكانا مؤمنين) ولكن جاء قليلا لولاك ولولاي ولولاه خلافا للمبرد، ثم عند الجمهور أنها جارة للضمير وموضع المجرور رفع بالابتداء والخبر محذوف وقد سند مسده جواب لولا، وهى الجملة التى بعده.

وقال الخليل: لولا لا تجر ولكنهم أتابوا الضمير المخفوض عن المرفوع كما عكسوا إذ قالوا ما أنا كآنت ولا أنت كآنا (لم يك) لم حرف نفى ويك مجزوم بلم وأصله لم يكن فحذفت النون تخفيفا والضمير المستتر فيه العائد إلى المتيم وهو اسم يكن - ولم يكن - جواب لولا. (جانحا) خبره وللصباة يتعلق به.

الاستشهاد فيه: فى قوله (دامن) حيث دخلت فيه نون التأكيد وهو ماض ونون التوكيد من خواص الأمر والمضارع، وهو قليل شاذ؛ قال ابن هشام فى المغنى ١/١٨: (والذى سهله أنه بمعنى أفعل).

مواضعه: ذكره الشاطبى فى شرح الألفية، وابن هشام فى المغنى ٢/٢٢.

والسيوطى فى الهمع ٢/٧٨، وفى الخزانة الشاهد ٨٣.

(٢) قائله رؤبة بن العجاج. وهو من الرجز المسدس.

وقبله: (أريت إن جاءت به أملودا)

الشرح: (أملود) بضم الهمزة وسكون الميم وضم اللام - الناعم، (أريت) أصله أرايت حذفت الهمزة منه للتخفيف. ومعنى أرايت: أخبرنى.

المعنى: أخبرنى إن جاءت هذه بشاب يتزوجها. رشيقي القوام آمر أنت بإحضار الشهود لعقد نكاحها عليه؟ والاستفهام إنكارى مراد به التهكم والسخرية، لأن مثل الحضرى لا =

وفي قوله^(١):

يَا لَيْتَ شِعْرِي عَنْكُمْ حَنِيفًا
أَشَاهِرُنَّ بَعْدَنَا السُّيُوفَا

أنشدها ابن جنى .

فإن قلت: فليست نون التوكيد إذن من خواص الفعل لدخولها على اسم

الفاعل .

قلت: دخولها على اسم الفاعل مما لا يلتفت إليه لندوره^(٢).

= يصاهر عند العرب .

الإعراب: أفانلن: الهمزة للاستفهام . (قائلن) خبر مبتدأ محذوف وتقديره أفانتم قائلن مرفوع بالواو المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين والنون المحذوفة لتوالي الأمثال عوض عن التنوين في الاسم المفرد (أحضروا) فعل أمر وواو الجماعة فاعل، (الشهودا): مفعول به . والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل نصب مقول القول . وجملة المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط الذي هو قوله: إن جاءت به .

الاستشهاد فيه: حيث أدخل الشاعر فيه نون التوكيد على الاسم وهو ضرورة، سوغها شبه الوصف الواقع بعد الاستفهام بالفعل المضارع .

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الشاطبي، والسيوطي ص ٥، والأشموني ١٦/١ - ذكره ابن هشام في المغنى ٢٢/٢ .

(١) قائله رؤية بن العجاج . وهو من الرجز المسدس .

الشرح: (شعري) بمعنى علمي من الشعر . قال ابن فارس: شعرت بالشيء إذا فطنت له (الحنيف) هو المسلم ههنا، وله معان أخر (أشاهرن) من شهر سيفه انتصاه فرفعه يعنى أبرزه من غمده .

الإعراب: (يا) حرف تنبيه (ليت) حرف تمن ونصب (شعري) اسم ليت . وياء المتكلم مضاف إليه . وخبر ليت محذوف وجوبا عند الرضى فى كل كلام ورد فيه هذا التعبير بشرط أن يجيء بعده استفهام كما فى بيت الشاهد . وهذا الاستفهام مفعول لشعري . وعند ابن الحاجب أن الاستفهام قائم مقام الخبر (عنكم): متعلق بشعري . وعن فيه بمعنى الباء . (حنيفا): منادى مرخم بحرف نداء محذوف .

وإعراب الباقي فى غاية الوضوح .

وقد تكلم العينى هنا كلاما لا نوافقه عليه . وتبعه العلامة الصبان غفر الله لنا ولهما .

الاستشهاد فيه: فى قوله (أشاهرن) حيث دخلت فيه نون التأكيد وهو اسم وهى مختصة بالمضارع والأمر .

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ١٦/١ ، والشاطبى .

(٢) قال الصبان ٣٨/١ (وسهل شذوذته مشابهته المضارع لفظا ومعنى) .

ما يميز الحرف

ولما ذكر ما يميز به الاسم والفعل قال:

سَوَاهُمَا الْحَرْفُ كَهَلٍ وَفِي وَلَمْ

فكل ما لا يقبل شيئا من علامات الاسم ولا من علامات الفعل فهو حرف فترك العلامة علامة له، ثم مثله بثلاثة أحرف، تبيينها على أن الحرف ثلاثة أنواع: مشترك بين الاسم والفعل نحو (هل) ومختص بالاسم نحو (فى) ومختص بالفعل نحو (لم).

[علامات الأفعال]

ولما كان الفعل ينقسم باعتبار صيغته ثلاثة أقسام: ماض وأمر ومضارع أخذ يذكر ما يميز به كل واحد منها عن الآخرين فقال:

فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيْشَمٌ

أى: (علامة^(١)) الفعل المضارع قبله، (لان^(٢)) يلي (لم) أى ينفى بها كقولك فى (يشم) (لم يشم) وهو مضارع شمت الطيب، ونحو (أشمه) - بكسر العين - فى الماضى وفتحها فى المضارع والعامّة يفتحون عين الماضى، ويضمون عين المضارع.

قال ابن درستويه^(٣): وهو خطأ^(٤) وليس كما قيل،

(١) ب، ج وفى أ (علامات).

(٢) أ، ج وفى ب (كان).

(٣) هو أبو محمد بن عبد الله بن جعفر بن درستويه النحوى، وكان نحويًا جليل القدر؛ شديد الانتصار للبصريين فى النحو واللغة؛ وله تصانيف فى غاية الجودة منها: الإرشاد فى النحو؛ وشرح الفصيح، والمقصود والمدود. وسكن بغداد إلى حين وفاته سنة ٣٤٧هـ - سبع وأربعين وثلاثمائة من الهجرة.

(٤) قال الأشمونى ٤١/١ (ولا عبرة بتخطئة ابن درستويه العامة فى النطق بها).



بل هو لغة حكاها الفراء^(١) وابن الأعرابي^(٢) ويعقوب^(٣) وغيرهم.

ثم ذكر علامة الماضي فقال:

وَمَاضِي الْأَفْعَالِ بِالتَّامِزِ

أى ميز الفعل بالتاء المتقدم (ذكرها)^(٤) وهى تاء التانيث الساكنة، ويحتمل أن يريد مجموع التاءين أى: تاء فعلت وتاء أنت، لأن كليهما مختصة بالفعل الماضى، (ومز) أمر من ماره. يقال مزته (فامتاز)^(٥) وميزته فتميز.

ثم ذكر علامة الأمر فقال:

وَسِمٌ بِالتَّوْنِ فِعْلَ الْأَمْرِ إِنْ أَمَرُ فُهُمْ

أى وعلم فعل الأمر بالتون المتقدمة وهى نون التوكيد، لا مطلقا، بل يشترط أن يفهم من اللفظ معنى الأمر، فعلاية الأمر إذن مجموع شيئين: قبول النون وإفهام معنى الأمر، نحو (أقبل) فإنه يقبل النون، ويفهم الأمر. فهو فعل أمر، فإن

(١) هو أبو زكريا يحيى بن زياد الديلمى الكوفى المعروف بالفراء، لقب بذلك، قيل: لأنه كان يفرى الكلام. وكان الفراء إماما فى العربية وأعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائى وكان يتردد بين الكوفة وبغداد؛ واتصل بالمامون واتخذه مربى أولاده. ومن تصانيفه: كتاب الحدود فى النحو، وقد جمع فيه أصول النحو وما سمع عن العرب؛ والمقصور والممدود. وغير ذلك. توفى فى طريق مكة سنة ٢٠٧ سيع ومائتين من الهجرة.

(٢) هو محمد بن زياد أبو عبد الله بن الأعرابى من موالى بنى هاشم. قال الجاحظ: كان نحويا عالما باللغة والشعر؛ وكان يزعم أن الأصمعى وأبا عبيدة لا يحسنان قليلا ولا كثيرا؛ وكان أحول أعرج. قال ثعلب: شاهدت ابن الأعرابى وكان يحضر مجلسه زهاء مائة إنسان كل يسأله أو يقرأ عليه ويجيب من غير كتاب. قال: ولزمته بضع عشرة سنة ما رأيت بيده كتابا قط.

مات بسر من رأى سنة ٢٣١ وقيل سنة ٢٣٣ هـ ثلاث وثلاثين بعد المائتين.

(٣) هو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكيت (وهو لقب أبيه) وكان عالما بنحو الكوفيين، ومن أعلم الناس باللغة والشعر وعلم القرآن، أخذ عن البصريين والكوفيين، وقد أقام ببغداد للتعليم، وأدب أولاد المتوكل وله تصانيف كثيرة فى النحو ومعانى الشعر وتفسير دواوين العرب. توفى سنة ٢٤٤ هـ أربع وأربعين ومائتين.

(٤) ب، ج وفى أ (فعلها).

(٥) أ، ب وفى ج (فامتاز).

قبل اللفظ^(١) النون، ولم يفهم الأمر فهو فعل مضارع نحو (هل تفعلن) أو فعل تعجب نحو (أحسنن بزيد)، فإن لفظه (لفظ)^(٢) الأمر وليس بأمر في المعنى على الأصح^(٣).

وتوكيد فعل التعجب بنون التوكيد نادر^(٤). وإن دل اللفظ على معنى الأمر ولم يقبل نون التوكيد فهو (اسم)^(٥) إما (مصدر)^(٦) نحو (صبرا بنى عبد الدار) وإما اسم فعل، وإلى هذا أشار بقوله:

وَالأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلًّا فِيهِ هُوَ أَسْمٌ نَحْوُ صِهْ وَحِيَهْلٍ

(فصه) بمعنى اسكت وكلاهما (يفهم منه معنى الأمر)^(٧) ولكن اسكت يقبل (نون التوكيد)^(٨) فهو فعل أمر وصه لا يقبلها.. فهو اسم فعل. وحيهل بمعنى أقبل أو أقدم أو عجل تقول (حيهل على زيد) أى: أقبل (وحيهل زيدا) أى: قدم (وحيهل بزيد) أى: عجل، ومنه (إذا ذكر الصالحون فحيهل بعمر).

فقد تساوت^(٩) حيهل وأقبل وقدم وعجل، فى إفهام معنى الأمر، ولكن هذه الثلاثة تقبل النون فهى أفعال، وحيهل لا تقبلها، فهى اسم فعل (بمعنى الماضى)^(١٠).

(١) ب.

(٢) ب، ج.

(٣) وأما أفعال: ففعل أمر ومعناه التعجب لا الأمر. أ. ه. ابن عقيل ١١٢/٢.

(٤) قال الشيخ الصبان ٤١/١ (إن دخول النون على فعل التعجب شاذ، والكلام فى قبول الكلمة النون قياسا وإلا كان عليه ذكر اسم الفاعل والماضى لورود تأكيدهما بها شذوذا، فالمناسب ترك فعل التعجب) اهـ.

(٥) أ، ج.

(٦) ج وفى أ، ب (مصدره).

(٧) أ، ب.

(٨) أ، وفى ب (النون).

(٩) أ، ب. وفى ج (ساوت).

(١٠) ب.

ثم اعلم أن علامة المضارع وهى (لم) فارقة بينه وبين اسم الفعل الذى بمعناه نحو (أف) و (أتضجر) فإنهما بمعنى (المضارع)^(١) ولكن (أف) لا تقبل (لم) و(أتضجر) تقبلها، وكذلك علامة الماضى وهو التاء فارقة بينه وبين اسم الفعل الذى بمعناه نحو (هيات) (وبعد) فإنهما بمعنى (الماضى)^(٢) ولكن هيات لا تقبل تاء التانيث وبعد تقبلها، وهذا واضح.

(١) ب.

(٢) ب.

المعرب والمبني

المعرب مشتق من الإعراب، والمبني مشتق من البناء، فوجب لذلك أن يقدم بيان الإعراب والبناء، فالإعراب في اللغة مصدر أعرب، أى: أبان أو أجال أو حسن (أو غيرَ أو أزال)^(١) عَرَبَ الشيء وهو فساد، أو تكلم بالعربية. فهذه ستة معان.

وأما في الاصطلاح ففيه مذهبان: أحدهما أنه لفظي وهو اختيار المصنف ونسبه إلى المحققين، وحده في التسهيل بقوله: الإعراب ما جاء به لبيان مقتضى العامل من الحركة أو حرف أو سكون أو حذف. اهـ^(٢).

والثاني: أنه معنوي، والحركات إنما هي دلائل عليه وهو قول سيبويه واختيار الأعلام^(٣) وكثير من المتأخرين، وحده بقولهم: الإعراب تغيير أو آخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا، والمذهب الأول أقرب إلى الصواب^(٤).

والبناء في اللغة: وضع شيء على شيء (على صفة)^(٥) يراد بها الثبوت.

وأما في الاصطلاح: فقد حده في التسهيل بقوله: ما جاء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب، وليس حكاية أو اتباعا أو نقلا (أو تخلصا من سكونين)^(٦) فعلى هذا هو لفظي.

(١) ج وفي أ، ب (أو غير ذلك أو أزال).

(٢) التسهيل ص ٧.

(٣) هو يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي المعروف بالأعلم الشتمري، كان عالما بالعربية ومعاني الأشعار، حافظا لها مشهورا بإتقانها وضبطها. رحل إلى قرطبة وأخذ عن علمائها وصارت إليه الرحلة في زمانه: فبعدت سمعته.

ومن مؤلفاته: شرح الجمل للزجاجي، وشرح شواهد سيبويه، وشواهد الجمل وغير ذلك. مات بأشبيلية سنة ٤٧٦ هـ ست وسبعين بعد الأربعمائة.

(٤) قال الأشموني ١٩/١ (لأن المذهب الثاني يقتضى أن التغيير الأول ليس إعرابا لأن العوامل لم تختلف بعد وليس كذلك) اهـ.

(٥) أ، ج.

(٦) التسهيل ص ١٠.

وقيل: هو لزوم آخر الكلمة حركة^(١) أو سكونا لغير عامل ولا اعتلال.
فعلى هذا هو معنوى^(٢) ثم قال:

وَالْأَسْمُ مِنْهُ مُعَرَّبٌ وَمَبْنِيٌّ لِشَبْهِهِ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِيٌّ

يعنى أن الاسم قسمان: قسم معرب وقسم مبني، ولا واسطة بينهما،
وذهب قوم إلى أن الأسماء قبل التركيب موقوفة، لا معربة ولا مبنية، واختاره ابن
عصفور^(٣)، ومذهب الناظم أنها مبنية^(٤) وسيأتى سبب بنائها.

فإن قلت: قوله (منه معرب ومبني) لا يفهم الحصر.

قلت: لما ذكر أن المبني هو ما أشبه الحرف وأن المعرب هو ما لم يشبه الحرف
(عرفه)^(٥) أنه لا واسطة بينهما.

تنبيهات:

الأول: بدأ الناظم بالمعرب (لأن الأصل في الاسم الإعراب)^(٦)، وما بنى منه
فلسبب (أخرجه)^(٧) عن أصله.

(١) أ، ج.

(٢) راجع الأشموني ١٩/١، ٢٠.

(٣) هو أبو الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الحضرمي الأشيبلي، حامل لواء العربية في
زمانه بالاندلس. أخذ عن الشلوين ولازمه مدة، ثم كانت بينهما منافرة ومقاطعة، وكان
أصبر الناس على المطالعة ولم ينبغ في غير النحو.
وله مؤلفات كثيرة منها: المتع في التصريف. وكان أبو حيان لا يفارقه، أى المتع.
والمقرب في النحو. توفي سنة ٦٦٩هـ تسع وستين وستمائة.

(٤) لشبهها بالحروف المهملة في كونها (لا عاملة ولا معمولة) اهـ خضرى ج ١ ص ٢٦، أقول:
وهو الراجح: وقول ابن عصفور (ليس قولاً بالواسطة لإمكان حمله على أن المراد غير
معربة بالفعل فيوافق قول الزمخشري في الأعداد المسرودة إنها معربة حكماً، أى قابلة له
إذا ركبت لسلامتها من شبه الحرف وتأثرها بالعوامل إذا دخلت عليها) اهـ خضرى ج ١
ص ٢٦.

(٥) أ، وفي ب، ج (علم).

(٦) ب، ج وفي أ (لأنه الأصل في الإعراب).

(٧) أ، وفي ب، ج (إخراجه).

الثاني: مذهب الجمهور، أن الإعراب إنما جرى به في الاسم ليدل على المعاني المعتورة عليه كقولهم (ما أحسن زيداً) بالرفع في النفي وبالنصب في التعجب وبالجزم في الاستفهام، فلولا الإعراب لالتبست هذه المعاني ولا كذلك الأفعال لأن صيغة الفعل تختلف، لاختلاف معانيه، فلذلك كان الإعراب في الاسم أصلاً وفي الفعل فرعاً. كما سيأتي بيانه.

وذهب قطرب^(١) إلى أن الإعراب لم يدخل ليفرق بين المعاني، وإنما دخل ليفرق بين الوصل والوقف.

الثالث: لما كان الإعراب في الاسم أصلاً لم يحتج إلى بيان سببه.

ولما كان البناء في الاسم على خلاف الأصل احتج إلى بيان سببه.

فقال: (لشبهه من الحروف مدني) يعني أن سبب بناء الاسم، إنما هو شبهه بالحرف، وأما شبه الفعل فليس سبباً للبناء عنده بل هو سبب منع الصرف، وكون سبب البناء هو شبه الحرف وحده هو ظاهر مذهب سيبويه.

ثم إن شبه الحرف إنما يقتضي بناء الاسم إذا لم يعارضه معارض يقتضي إعرابه، فإن عارضه (معارض)^(٢) مقتض^(٣) للإعراب ألغى شبه الحرف وأعرب الاسم ترجيحاً لمقتضى الإعراب فإنه داعية للأصل.

وإلى ذلك أشار بقوله: (مدني) أي: مقرب، فإن الشبه لا يكون مقرباً للاسم من الحرف إلا إذا لم يعارضه معارض، فإن عارضه ما يمنع البناء لم يكن حيثئذ مقرباً، مثال ذلك (أي) فإنها تكون موصولة وشرطية واستفهامية، وهي في هذه الأحوال مشابهة للحرف كأخواتها، ولكن عارض شبهها للحرف لزومها للإضافة، وكونها بمعنى (كل) مع النكرة وبمعنى (بعض) مع المعرفة فأعربت.

(١) هو: محمد بن المستثير أبو علي النحوي المعروف بقطرب، لازم سيبويه وكان يدلج إليه، فإذا خرج رآه على بابيه، فقال: ما أنت إلا قطرب ليل، فلقب به، وأخذ عن عيسى بن عمرو. وله من التصانيف: العلل في النحو، الغريب في اللغة، ومجاز القرآن، وغير ذلك - توفي ببغداد عام ٢٠٦هـ ست بعد المائتين.

(٢) أ.

(٣) وبالأصل (مقتضى).

ثم اعلم أن شبه الحرف خمسة أنواع: وضعى ومعنوى واستعمالى وافتقارى وإهمالى.

وقد نبه على الوضعى بقوله:

كَالشَّبهِ الْوَضْعِي فِي اسْمِي جِئْنَا

المراد بالشبه الوضعى: كون الاسم على حرف واحد أو حرفين فى الوضع (كاسْمِي جِئْنَا) وهما التاء ونا فإنهما اسمان بدليل صحة الإسناد إليهما، وهما مبنيان لأن (التاء) على حرف واحد فى الوضع و (نا) على حرفين فى الوضع . . فشابها بذلك الحرف؛ لأن أصل الحرف، أن يوضع على حرف هجاء أو (على)^(١) حرفى هجاء.

وأصل الاسم أن يوضع على ثلاثة أحرف فصاعداً، فما وضع من الأسماء على أقل من ثلاثة فقد شابه وضعه (وضع)^(٢) الحرف، فاستحق البناء، وأما ما وضع على أكثر من حرفين ثم طرأ عليه حذف نحو، يَدٍ وِدَمٍ، فهو معرب؛ لأن له ثالثاً فى الوضع.

ونبه على المعنوى بقوله:

وَالْمَعْنَوِي فِي مَتَى وَفِي هُنَا

المراد بالشبه المعنوى: أن يتضمن الاسم معنى من معانى الحروف فيصير مؤدياً لمعنى الحرف.

وذلك ضربان: أحدهما أن يتضمن معنى حرف مستعمل نحو (متى) فإنه مضمن معنى الاستفهام (إذا وقع استفهاماً)^(٣) ومعنى الشرط إذا وقع شرطاً^(٤) ولكل من الاستفهام والشرط حرف مستعمل. فحرف الاستفهام الهمزة وحرف الشرط (إن)^(٥).

(١) أ، ب.

(٢) أ، ب.

(٣) ب، ج.

(٤) الاستفهام: مثل متى تقوم؟ والشرط مثل: متى تقوم أقم. فهي مبنية لتضمنها معنى الهمزة

فى الأول ومعنى إن فى الثانى. اهـ أشمونى ج ١ ص ٢١.

(٥) ب، ج.

والثاني: أن يتضمن معنى من معاني الحروف التي لا تليق بغيرها وإن لم يكن لذلك المعنى حرف مستعمل نحو (هنا) فإنه اسم إشارة إلى المكان فبنى لتضمنه معنى الإشارة، لأنه كالتشبيه والتنبيه والخطاب وغير ذلك من معاني الحروف. ولم يوضع للإشارة حرف يدل عليها.

والى (هذين)^(١) الضريين أشار الناظم (بمثالين)^(٢).

ونبه على الاستعمالي بقوله:

وَكِنْيَابَةٌ عَنِ الْفِعْلِ بِلا تَأْتُرُ

وحقيقته: أن يكون الاسم نائباً عن الفعل، أى عاملاً عمله، ويكون مع ذلك غير متأثر بالعوامل لا لفظاً ولا محلاً، والمراد بذلك أسماء الأفعال نحو «دراك» و«نزال» فإنها تلزم النياية عن أفعالها فتعمل عملها ولا تتأثر بالعوامل. فبنيت لشبهها بالحروف العاملة عمل الفعل. أعنى إن وأخواتها، فإنها تعمل عمل الفعل ولا تتأثر بالعوامل^(٣) فلما استعملت أسماء الأفعال استعمال هذه الحروف بنيت.

تنبيه:

ما ذكر من أن أسماء الأفعال لا تتأثر بالعوامل لا لفظاً ولا محلاً هو مذهب أبى الحسن الأصفهاني ومن وافقه وعليه بنى الناظم ونسبه فى الإيضاح^(٤) إلى الجمهور، وسيأتى بيان ذلك فى موضعه إن شاء الله تعالى^(٥).

(١) ج، وفى أ، ب (هذا).

(٢) أ، وفى ج (بالمثالين).

(٣) فمثلاً ليت ولعل (الآ ترى أنهما نائبتان عن أتمنى وأترجى ولا يدخل عليهما عامل) اهـ أشمونى ٢١/١.

(٤) الإيضاح: هو كتاب فى النحو لأبى على الفارسى.

(٥) فإنها - أى أسماء الأفعال - تعمل نياية عن الأفعال ولا يعمل غيرها فيها بناء على الصحيح من أن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب. أشمونى ٢١/١.

واحترز بقوله (بلا تأثر) من المصدر الواقع بدلا من فعله. كقوله تعالى: ﴿فَضْرَبَ الرَّقَابَ﴾^(١) فإنه ينوب عن الفعل ويتأثر (بالعامل)^(٢) فأعرب لعدم مشابهته الحرف، وكذلك اسم الفاعل ونحوه مما يعمل (عمل الفعل)^(٣) ويتأثر.

ونبه على الافتقار بقوله: (وكافتقار أصلاً).

وحقيقته: أن يكون الاسم مفتقرا إلى اللزوم (كافتقار)^(٤) (الذي) ونحوها من الموصولات إلى جملة، فإن لم يكن الافتقار لازما كافتقار النكرة الموصوفة بجملة إلى صفتها لم يكن سببا للبناء لأنه ليس بلازم: وإلى هذا أشار بقوله: (أصلاً).

وأما الشبه الإهمالي: فهو أن يكون الاسم غير عامل ولا معمول، كالحروف المهملة، ومثل ذلك الأسماء قبل التركيب، كفواتح السور، فإنها مبنية لشبهها بالحروف المهملة في أنها لا عاملة ولا معمولة.

هذا مذهب الناظم. خلافا لمن قال إنها موقوفة، ولمن قال: إنها معربة حكماً^(٥).

فإن قلت: قد أخل بهذا النوع الخامس فلم يذكره.

قلت: قد أشار إليه بكاف التشبيه في قوله: (كالشبه الوضعي) فإنها مشعرة بعدم الحصر ثم قال:

وَمُعْرَبُ الْأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمًا مِنْ شَبِّهِ الْحَرْفِ كَأَرْضٍ وَسَمًا

يعنى أن المعرب من الأسماء هو ما سلم من شبه الحرف المؤثر.

(١) من الآية ٤ من سورة محمد.

(٢) ب، وفي أ، ج (بالعامل).

(٣) أ، ج.

(٤) وبالأصل (كافتقاري).

(٥) وزاد ابن مالك في الكافية الكبرى نوعا سادسا سماه الشبه اللفظي، وهو أن يكون لفظ الاسم كلفظ حرف، وذلك مثل «حاشا» الاسمية، فإنها أشبهت «حاشا» في اللفظ - وموقوفة: أى لا معربة ولا مبنية. اه ابن عقيل ١٤/١، والأشموني ٢٢/١.

ومن هنا علم انحصار الاسم في القسمين. ثم مثل المعرب بمثاليين وهو
«سما» (وهو إحدى) لغات الاسم الستة^(٢).

ونبه بذلك على أن من المعرب ما يظهر إعرابه نحو (أرض وما يقدر إعرابه
نحو)^(٣) سما.

ثم انتقل إلى الفعل فقال:

وفعلٌ أمرٌ ومضى بُنِيَا وأعرَبُوا مُضَارِعًا إن عَرَبِيَا

يعنى أن الفعل أيضا على قسمين: مبنى ومعرب، وأصله البناء (فجاء)^(٤)
الأمر والماضى على وفق الأصل.

فأما المضارع فلأنه أعرب لشبهه بالاسم فى الإبهام والتخصيص ودخول لام
الابتداء.

وقيل: لمشابهته فى الأولين فقط. وأما لام الابتداء (فإنها)^(٥). دخلت بعد
استحقاق الإعراب لتخصيص المضارع بالحال، كما خصصته السين ونحوها
بالاستقبال.

وزاد بعضهم فى وجوه الشبه جريانه على حركات اسم الفاعل وسكناته.
والذى ذهب إليه المصنف أن المضارع، إنما أعرب لمشابهته بالاسم فى أن كلا منهما
يعرض له بعد التركيب معان تتعاقب على صيغة واحدة كقولك «لا تأكل السمك
وتشرب اللبن» بجزم تشرب إذا أريد النهى عن كل (واحد)^(٦) منهما وينصبه إذا
أريد النهى عن الجمع بينهما. وبرفعه إذا أريد النهى عن الأول فقط ويكون الثانى
مستأنفا.

(١) ب، ج وفى أ (أحد).

(٢) وهى: اسم - بضم الهمزة وكسرهما، وسم بضم السين وكسرهما وسمًا - بضم السين
وكسرهما. اه ابن عقيل ٣٩/١.

(٣) ب، ج.

(٤) ب، ج وفى أ (فى).

(٥) ب، وفى أ، ج (فإنها).

(٦) أ.

فلما كان الاسم والفعل شريكين في قبول المعاني بصيغة واحدة اشتركا في الإعراب، لكن الاسم ليس له ما يغنيه عن الإعراب، لأن معانيه مقصورة عليه، والمضارع قد يغنيه (عن الإعراب)^(١) تقدير اسم مكانه.

فلهذا جعل (في)^(٢) الاسم أصلاً (وفي)^(٣) الفعل المضارع فرعاً، وهذا معنى ما ذكره في شرح التسهيل. قال: والجمع بما ذكرته بينهما أولى من الجمع بينهما بالإبهام والتخصيص، ودخول لام الابتداء ومجاراة اسم الفاعل في الحركة والسكون لأن المشابهة بهذه الأمور بمعزل عما جرى الإعراب لأجله بخلاف المشابهة التي اعتبرتها.

تنبيهات:

الأول: ذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل في الأفعال كما أنه أصل في الأسماء. واستدلوا (على ذلك)^(٤) بأن اللبس الذي أوجب الإعراب في الأسماء موجود في الأفعال في بعض المواضع نحو (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) كما تقدم.

وأجاب البصريون بأن النصب في (وتشرب) بأن مضمرة، والجزم على إرادة (لا) والرفع على القطع^(٥).

فلو أظهرت العوامل المضمرة لكانت دالة على المعاني، ولم يحتج إلى الإعراب: وليس كذلك (ما أحسن زيدا)، لأن الرفع والناصب (والجار)^(٦) هو أحسن.

وتقدم ما ذكره المصنف من أن المضارع قد يغنيه عن الإعراب تقدير اسم مكانه كقولك: (لا تُعَنَ بالجفاء وتمدح عمراً) فإنه محتمل للمعاني الثلاثة المتقدمة

(١) ب، ج.

(٢) ج.

(٣) ج.

(٤) أ.

(٥) مذهب البصريين أن الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال. اهـ ابن عقيل. وهو الصحيح. قال ابن عقيل: قصد مذهب البصريين (والأول هو الصحيح) اهـ ٦/١.

(٦) ج وفي أ، ب الجازم.

فى: لا تاكل السمك وتشرب اللبن. ويغنى عن الإعراب فى ذلك وضع (اسم)^(١)
مكان كل واحد من المجزوم والمنصوب والمرفوع نحو: أن تقول (لا تعن بالجفاء،
ومدح عمرو) (لا تعن بالجفاء مادحاً عمراً) (و)^(٢) لا تعن بالجفاء ولك مدح
عمرو^(٣).

وحكى عن بعض المتأخرين، أن الفعل أحق بالإعراب من الاسم؛ لأنه وجد
فيه بغير سبب فهو^(٤) بذاته بخلاف الاسم فهو (له)^(٥) لا لذاته، فهو فرع، وهذا
قول ضعيف^(٦).

الثانى: قد أشاروا إلى علة إعراب الفعل المضارع بتسميته مضارعاً والمضارعة
المشابهة.

قال بعضهم: المضارعة من لفظ الضرع، فإنه رضع مع الاسم ضرعاً واحداً.
وزعم ابن عصفور أن المضارعة مقلوبة من (المراضعة)^(٧). ولا ضرورة تدعو إلى
ادعاء القلب، لأن البناء كامل التصاريف^(٨).

والثالث: لم يتعرض فى النظم لما (بينى)^(٩) عليه الأمر والماضى، وأما الأمر،
لأنه بينى على ما يجزم به لو كان مضارعاً، فإن كان صحيح الآخر بنى على
السكون، وإن كان معتل الآخر، أو ما يرفع بالنون حذف آخره.

وأما الماضى فإنه بينى على الفتح ما لم يتصل به ضمير مرفوع لتكلم أو
مخاطب أو جمع مؤنث (غائباً)^(١٠) فيسكن آخره، فإن اتصل به واو الجمع ضم

(٢) ب، ج.

(١) أ، ج وفى ب الاسم.

(٣) راجع الأشموني ٢٤/١.

(٤) ج وفى أ، ب (فهذا).

(٥) ب، ج.

(٦) قال الشيخ الصبان ٥٦/١ (وهو باطل لما علمت من أن سبب الإعراب فيهما توارد
المعاني) اهـ.

(٧) ب، ج وفى أ (المضارعة).

(٨) أ، ج وفى ب (التصرف).

(٩) ج وفى أ، ب (بنى).

(١٠) أ، ب.

آخره، وإنما بنى على حركة لشبهه بالمعروف. أعنى المضارع فى وقوعه صفة وصله وشرطاً (وحالاً)^(١) ونحو ذلك. فكان له بذلك مزية على الأمر. وإنما خصّ بالفتحة طلباً للخفة وسكن آخره عند اتصال الضمير المرفوع كراهة لتوالى أربع حركات فى شيئين هما كشيء واحد؛ لأن الفاعل كجزء من فعله.

وقال فى شرح التسهيل: إنما سببه تمييز الفاعل من المفعول فى نحو: (أكرمنا وأكرمنا) ثم سلك بالمتصل بالتاء والنون هذا السبيل لمساواتهما (لنا) فى الرفع والاتصال وعدم الاعتلال، وضعف قول الجمهور فيما يوقف عليه فى كلامه.

الرابع: أجمعوا على أن الماضى مبنى، وأما الأمر فمذهب البصريين، أنه مبنى كما تقدم.

وذهب الكوفيون إلى أنه معرب مجزوم بلام الأمر المقدرة وهو عندهما مقتطع من المضارع^(٢). ثم أشار إلى أن إعراب المضارع مشروط بالألا يتصل به نون التوكيد ولا (نون)^(٣) الإناث بقوله:

مِنْ نُونٍ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ وَمِنْ نُونِ إِنْأَثٍ كَبِيرٍ عَنِّ مَنْ فُتِنَ

المراد بالمباشر المتصل بالفعل من غير حاجز بينهما، فإذا اتصل بالمضارع نون التوكيد المباشر بنى على الفتح نحو «هل تَذْهَبَنَّ» واحترز من غير المباشر وهو: ما فصل بينه وبين الفعل ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة لفظاً أو تقديراً نحو (هل)^(٤) يفعلان، و (هل)^(٥) تفعلُنْ وهل تفعلِنْ.

حذفت الواو (والألف)^(٦) والياء لالتقاء الساكنين وبقيت الضمة والكسرة دليلاً على ما حذف.

(١) ب.

(٢) عندهم، (اضرب) مجزوم بلام الأمر المقدرة وأصله لتضرب (لأنه) عندهم قطعة من المضارع المجزوم بها فحذفت اللام تخفيفاً ثم حرف المضارعة خوف الالتباس بغير المجزوم عند الوقف. ثم يأتى بهمزة الوصل عند الاحتياج إليها اه خضرى ٣٢/١، وأمىل إلى مذهب البصريين لتداوله.

(٣) ب، ج.

(٤) ب، ج.

(٥) أ، ج.

(٦) أ، ج.

فهذا ونحوه معرب؛ لأن النون لم تباشره.

والضابط: أن ما كان رفعه بالضممة إذا أكد بنون التوكيد بنى لتركيبه معها، وما كان رفعه بالنون إذا أكد (بنون التوكيد)^(١) لم يبن لعدم التركيب؛ لأن العرب لا تتركب ثلاثة أشياء^(٢).

تنبيه:

ما ذهب إليه الناظم من التفصيل فى نون التوكيد بين المباشر وغيره هو المشهور والمتصور، وذهب الأخفش وطائفة إلى البناء مطلقا، وذهب قوم إلى الإعراب مطلقا^(٣).

وأما نون الإناث فلا تكون إلا مباشرة؛ فلذلك أطلق لعدم الحاجة إلى التقييد والفعل معها مبنى على السكون نحو: (يُرْعَنَ مَنْ قُتِنَ) أى يفزعن، والروع: (الفرع).

وفى سبب بنائه مع نون الإناث خلاف. ومذهب سيبويه أنه مبنى حملا على الماضى المتصل بها وصححه فى شرح التسهيل.

تنبيه:

قال فى شرح الكافية: وأما المتصل بنون الإناث فمبنى بلا خلاف وليس كذلك. بل ذهب قوم إلى أنه معرب لوجود سبب الإعراب فيه، ومنهم ابن درستويه، وابن طلحة، والسهيلي^(٤) والإعراب عندهم مقدر منع ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضى^(٥).

(١) أ، ب.

(٢) اعترض بأنهم ركبوها فى قوله: لا ماء بارد، ببناء الوصف معها على الفتح وأجيب أن (لا) إنما دخلت بعد تركيب الموصوف والوصف وجعلها كالشئ الواحد، ولا يقاس على باب (لا) غيره فلا يدعى هنا تركيب الفعل مع الفاعل، تم إدخال نون التوكيد اه صبان ٥٧/١.

(٣) راجع الأشموني ٢٥/١.

(٤) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي الأندلسي المالقي، وكان عالما بالعربية واللغة والقراءات، بارعا فى ذلك، جامعاً بين الرواية والدراية، نحويا مقدما. وصف الروض الأنف فى شرح السيرة، وله بحث فى رؤية الله والنبي فى المنام. وكان شاعرا مجيدا. وتوفى السهيلي بمراكش سنة ٥٨١هـ.

(٥) فى صيرورة النون جزءا منه) اه خضرى ٣٢/١.

ثم انتقل^(١) إلى الحرف فقال:

وكلُّ حرفٍ مستحقٌّ لِلبِنَا

هذا أمر مجمع عليه، إذ ليس فيه مقتضى الإعراب قالوا: لأن الحرف لا يتصرف (ولا يتعاقب)^(٢) عليه في المعاني ما يحتاج (به)^(٣) إلى الإعراب.

واعترض: بأن من الحروف ما يكون لمعان كثيرة نحو (من).

وأجيب: بأن الحرف: إنما جرى به في الأصل ليدل على معنى واحد ليس

غير.

وقوله: والأصلُ فِي المَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا

يعنى أن الأصل في كل مبني من الاسم والفعل والحرف، أن يبنى على السكون، لأنه أخف فلا يعدل عنه إلا لسبب؛ لأن الأصل عدم الحركة فوجب استصحابه ما لم يمنع منه مانع فيعدل إلى الحركة.

ثم قال: ومنه ذو فتح وذو كسر وضم

أى: ومن المبني صاحب فتح وصاحب كسر وصاحب ضم، فعلم بذلك أن المبني على أربعة أقسام، وأن أنواع البناء أربعة: ضم وكسر وفتح ووقف وهو السكون.

تنبيهات:

الأول: قد تقرر أن الأصل في المبني أن يسكن فما بنى (منه)^(٤) على حركة فلسبب ترك الأصل لأجله.

وأسباب البناء على حركة خمسة: الأول التقاء الساكنين نحو: (أمس).

والثاني: كون الكلمة على حرف واحد كبعض المضمرات.

(١) ج وفي أ، ب (النقل).

(٢) ب وفي أ (ولا يتعقب) وفي ج (ولا يعتقب).

(٣) ب.

(٤) أ.

والثالث: كون الكلمة عرضة، لأن (يبدأ)^(١) بها كلام الابتداء (وباء
الجر)^(٢).

والرابع: كون الكلمة لها أصل في (التمكن)^(٣) نحو (أول).

والخامس: الشبه بالمعرب نحو (ضرب) (فإنه)^(٤) شابه المضارع فبنى على
الفتح كما سبق.

الثاني: لتخصيص المبنى ببعض الحركات أسباب، فأسباب الفتحة ستة:

الأول: مجرد طلب التخفيف نحو «أين».

الثاني: شبه محلها (بما اكتنف)^(٥) هاء التانيث نحو (بعلبك).

الثالث: مجاورة الألف نحو (آيان).

الرابع: كونها حركة (الأصل)^(٦) نحو (يا مُضَار) (ترخيم)^(٧) مضار^(٨) اسم
مفعول.

والخامس: الفرق بين معنى أداة واحدة نحو (يَالزَيْدِ لِعَمْرٍو).

والسادس: الإتياع^(٩).

وأسباب الكسرة سبعة:

الأول: التقاء الساكنين نحو (أمس).

والثاني: مجانسة العمل نحو (ياء) الجر ولامه.

(١) أ، ج وفي ب (يبدأ).

(٢) أ، ج.

(٣) أ، ج وفي ب (التمكن).

(٤) أ، ج وفي ب (لأنه).

(٥) أ، وفي ب، ج (بما هو في كنف).

(٦) ب، ج.

(٧) أ، ج وفي ب (تفخيم).

(٨) في الأصل (مضارر).

(٩) نحو كيف، بنيت على الفتح إتباعاً لحركة الكاف، لأن الياء بينهما ساكنة والساكن حاجز

غير حصين. اهـ أشموني ٢٦/٢.

والثالث: الحمل على المقابل نحو: لام الأمر، فإنها كسرت حملاً على لام الجر، لأنها في الأفعال نظيرتها في الأسماء.

والرابع: الإشعار بالتأنيث نحو (أنت).

والخامس: كونها حركة الأصل نحو (يا مضار) ترخيم مضار^(١) اسم فاعل.

والسادس: الفرق بين أداتين نحو لام الجر. كسرت فرقاً بينها وبين لام الابتداء في نحو (لموسى عبد).

والسابع: الإبتاع^(٢).

وأسباب الضمة ستة:

الأول: أن تكون في الكلمة كالواو في نظيرتها (كنحن)، فإن نظيرتها (هو).

الثاني: شبه المبنى بما هي فيه كذلك نحو: اخشوا (القوم)^(٣).

والثالث: ألا يكون للكلمة حال الإعراب نحو (قبل وبعد).

والرابع: شبه المبنى بما لا يكون له الضم حال الإعراب نحو (يا زيد).

والخامس: كونها حركة الأصل نحو (يا تحاج) ترخيم (تحاجج)^(٤) مصدر تحاج. إذا سمى به.

والسادس: الإبتاع^(٥).

واعلم أن ما حرك لغير التقاء الساكنين فحقه الفتح لخفته، لا يعدل عنه غالباً إلا لسبب من الأسباب المذكورة، وما خرج عن هذا فهو شاذ.

الثالث: قد فهم مما سبق أن الاسم إذا بنى على السكون، ففيه سؤال واحد، لم بنى؟ ولا يقال لم سكن؟؛ لأنه الأصل.

وإذا بنى على الحركة، ففيه ثلاثة أسئلة:

(١) في الأصل مضارر.

(٢) نحو ذه وته - بالكسر - في الإشارة للمؤنثة. أشموني ١/٢٦.

(٣) ب، ج وفي أ (اليوم). (٤) ب، وفي أ، ج (تحاجج). (٥) كمنذ.

لم بنى؟ ولم حرك؟ ولم كانت الحركة كذا؟.

وأما الفعل والحرف، فإن بنيا على السكون فلا سؤال فيهما، وإن بنيا على حركة فسؤالان:

لم حركا؟ ولم كانت الحركة كذا^(١).

وقوله: كَأَيْنَ أَمْسِ حَيْثُ وَالسَّكِنِ كَمَّ

تمثيل لأنواع المبنى (فأين) مثال لما بنى على الفتح، وهو اسم لدخول حرف الجر عليه، وبنى لتضمنه معنى الهمزة فى الاستفهام، ومعنى أن الشرطية فى الشرط، (وحرك لالتقاء الساكنين)^(٢) وفتح تخفيفاً للكسرة. وجير^(٣) وأمس مثال لما بنى على الكسر، وهو اسم لدخول حرف الجر وحرف التعريف عليه فى نحو (بالأمس) ولصحة الإسناد إليه، وبنى عند أهل الحجاز لتضمنه معنى حرف التعريف، لأنه معرفة بغير أداة ظاهرة، وحرك لالتقاء الساكنين وكسر على أصل التقائهما.

وقال السهيلي: مَنْ كَسَرَ (أمس) فى كل حال فلإنما (شبه بما)^(٤) سُمى بالفعل، وفيه ضمير محكى (نحو)^(٥) من هذا، عن الكسائي، (وحيث) مثال لما بنى على الضم، وهو اسم لدخول (من) عليه فى نحو ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ﴾^(٦) وبنى عند غير فقفس^(٧)، لافتقاره إلى جملة افتقاراً لازماً. وضم على أشهر اللغات، لشبهه بالغايات، ووجه الشبه (أنها كانت)^(٨) مستحقة للإضافة إلى المفرد كسائر أخواتها، فمنعت (من)^(٩) ذلك. كما منعت (قبل وبعد) الإضافة.

(١) راجع الأشموني ٢٦/١، ٢٧.

(٢) أ، ج.

(٣) قال ابن هشام فى المعنى ١٠٩/١ (جير - بالكسر على أصل التقاء الساكنين كأمس. وبالفتح للتخفيف كأين وكيف - حرف جواب بمعنى نعم . . .).

(٤) أ، ج.

(٥) ب، ج.

(٦) سورة البقرة ١٥٠.

(٧) فقفس قبيلة من فصحاء قبيلة بنى أسد.

(٨) ب، ج وفى أ (أنها لما كانت).

(٩) أ، ج.

وذهب الزجاج إلى أن (حيثُ) موصولة وليست مضافة فهي بمنزلة (الذى).
(كَمْ) مثال لما بنى على السكون وهو اسم لدخول حرف الجر عليه، وبنى لشبهه
بالحرف فى الوضع أو لتضمن (كم)^(١) الاستفهامية معنى الهمزة والخبرية معنى
(رُبَّ) التى للتكثير.

وقيل فى سبب بناء (كم)^(٢) الخبرية غير هذا. مما يذكر فى باب (كم)^(٣).
ولما ذكر أنواع البناء أخذ يذكر أنواع الإعراب، وهى أربعة: الرفع والنصب
والجر والجزم.

وعن المازنى أن الجزم ليس بإعراب، وهذه ثلاثة أقسام:
قسم يشترك فيه المعربان: الاسم المتمكن والفعل المضارع، وهو الرفع
والنصب، تقول (زيدٌ يهابُ) و (إن زيداَ لن يهابَ).
وقسم يختص بالاسم وهو الجر: (مررتُ بزيدٍ).
وقسم يختص بالفعل وهو الجزم نحو (لم يَهَبْ)^(٤).
وإلى هذا أشار بقوله:

وَالرَّفْعَ وَالنَّصْبَ اجْعَلَنَّ إِعْرَابًا

إلى آخره، وهو واضح.

(وإنما اختص الجر بالاسم؛ لأن كل مجرور مخبر عنه من جهة المعنى ولا
يخبر إلا عن الاسم)^(٥). وإنما اختص الجزم بالفعل، ليكون فيه^(٦) كالعوض من
الجر فى الاسم.

(١) أ، ب.

(٢) ب.

(٣) قال المرادى فى باب كم . . . وأما الخبرية، فقول: لشبهها بها - أى بالاستفهامية -
وقيل: حملا على رب، وإن كانت للتقليل. لأن الشيء يحمل على نقيضه كما يحمل
على نظيره. قلت: والتقليل بالشبه الوضعى كاف فى بنائها.

(٤) أ، ج وفى ب (لم يذهب).

(٥) أ، ج.

(٦) أ، ب.

إعراب الأسماء الستة

فبدأ بالأسماء الستة، لأن المفرد سابق^(١) (على المثني)^(٢) والمجموع فقال:

وَأَرْفَعُ بِوَاوٍ وَأَنْصِبُنَّ بِالْأَلِفِ وَأَجْرُزُ بِيَاءٍ مَا مِنْ الْأَسْمَاءِ أَصْفٌ

أى الذى سأصفه لك من (الأسماء)^(٣) يعنى الأسماء الستة.

واعلم أن فى إعراب هذه الأسماء الستة عشرة مذاهب قد ذكرتها فى غير

هذا المختصر وأقواها مذهبان: أنا أذكرهما:

الأول مذهب سيويه، والفارسي، وجمهور البصريين، أنها معربة بحركات

مقدرة فى الحروف واتبع (فيها)^(٤) ما قبل الآخر للآخر.

فإذا قلت: (قام أبو زيد) فأصله أبو زيد. ثم اتبعت حركة (الباء)^(٥) لحركة

الواو فصار أبو زيد، فاستثقلت الضمة على الواو فحذفت.

وإذا قلت: (رايتُ أبا زيد) فأصله أبو زيد. فقيل: تحركت الواو وانفتح ما

قبلها فقلبت ألفاً. وقيل: ذهبَت حركة الباء ثم حركت إتباعاً لحركة الواو، ثم

انقلبت الواو ألفاً.

قيل: وهذا أولى (ليتوافق النصب مع الرفع)^(٦) والجر فى الإتياع.

وإذا قلت: (مررتُ بأبى زيد) فأصله بأبو زيد. فاتبعت حركة الباء بحركة

الواو فصار بأبو زيد. فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت كما حذفت الضمة،

ثم قلبت الواو ياء لسكونها بعد كسرة كما قلبت فى نحو (ميزان).

هذا (تقرير)^(٧) المذهب الأول. وذكر فى التسهيل أنه الأصح^(٨).

(١) فبدأ بالأسماء الستة لأنها أسماء مفردة، والمفرد سابق المثني والمجموع، ولأن إعرابها على

الأصل فى الإعراب بالرفع من كل وجه اهـ أشمونى ٢٨/١.

(٢) أ، وفى ب، ج (للمثني).

(٣) أ، ج وفى ب (الأسماء الستة).

(٤) أ، ب وفى ج (فيهما).

(٥) ج وفى أ، ب (البناء).

(٦) ب، ج وفى أ (ليتوافق الرفع مع النصب والجر).

(٧) أ، ب وفى ج (تقدير).

(٨) وإليه أميل، وراجع التسهيل ص ٨.

والثاني: مذهب قطرب والزيادي^(١). والزجاجي^(٢) من البصريين، وهشام^(٣) من الكوفيين في أحد (قوله)^(٤) ومن وافقهم أن إعراب هذه (الأسماء)^(٥) بالأحرف المذكورة.

قال في شرح التسهيل: وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف^(٦).

قلت: ولكنه مستلزم للخروج عن الأصل، إذ أصل الإعراب أن يكون بالحركات ولعدم التنظير، إذ ليس في المفردات ما يعرب بالحروف غير هذه الأسماء، ولبقاء (فيك) و (ذى مال) على حرف واحد، لأن الإعراب زائد فلا يوجد ذلك في المعربات إلا شذوذاً بخلاف المذهب الأول.

فإن قلت: ظاهر كلامه هنا موافقة قطرب ومن ذكر معه في أن إعراب هذه الأسماء بالحروف.

قلت: يحتمل أن يكون وافق القائل بذلك هنا، ويحتمل أن يكون تسامح في جعله الإعراب بالأحرف، لكون الحركات هنا لا تظهر والحروف مفيدة ما تفيد

(١) وهو إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن زياد بن أبيه أبو إسحق الزيادي: قال ياقوت الحموي: كان نحوياً لغويًا راوية. قرأ على سيبويه كتابه، ولم يتمه. وروى عن أبي عبيدة والأصمعي وكان يشبهه به في معرفة الشعر ومعانيه، وكان شاعراً ذا دعابة وفرح. صنف النقط والشكل وشرح ثلث سيبويه، والأمثال، وغير ذلك. وله في جارية سوداء:

ألا حبذا حبذا حبذا حبيب تحملت فيه الأذى

ومات سنة ٢٤٩ هـ تسع وأربعين ومائتين.

(٢) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق الزجاجي، أصله من (نهاوند) ثم انتقل إلى بغداد ولزم أبا إسحق إبراهيم الزجاج، حتى برع في النحو وإليه ينسب؛ وصنف كثيراً من الكتب، منها كتاب الجمل في النحو - صنفه بمكة - والإيضاح في علل النحو، والكافي - توفي بطبرية سنة ٣٤٠ هـ أربعين وثلاثمائة.

(٣) هو أبو عبد الله هشام بن معاوية الضرير النحوي الكوفي، أحد أعيان أصحاب الكسائي. صنف كتاب مختصر النحو. وتوفي سنة ٢٠٩ هـ تسع ومائتين.

(٤) ب وفي أ، ج (قوله).

(٥) أ، ج وفي ب (الأشياء).

(٦) راجع الأشموني ٣١/١.

الحركات لو ظهرت، وأراد (بذلك)^(١) التقريب على المبتدئ، كما فعل كثير من المصنفين مع اعترافهم بصحة مذهب سيويه.

ويؤيد حمله على التسامح نصه في التسهيل على أن إعرابها بالحركات هو الأصح وقوله: **مِنْ ذَاكَ ذُو إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا**

شروع في ذكر الأسماء الستة، وبدأ (بذو) لأنها لا تفارق الإعراب بالأحرف (وقيد إعرابها بأن تبيين)^(٢) معنى الصحبة احترازاً من (ذو) الموصولة في لغة طي^(٣) فإنها مبنية على (الأعراف)^(٤).

وقوله: **وَالْفَمُّ حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانَا**

يعنى أن (الفم)^(٥) من الأسماء التي تعرب بالأحرف، إن بان^(٦) منه الميم أى: زالت وفارقت فتقول (هذا فوك. ورأيت فاك. ونظرت إلى فيك) وإن كان بالميم ففيه عشر لغات:

نقصه، وقصره، وتضعيفه، كل منها مع فتح الفاء أو كسرها أو ضمها، فهذه تسعة، والعاشرة: إبتاع فائه لميمه وأفصحها (فتح)^(٧) فائه منقوصاً.

وقوله: **أَبٌ أَخٌ حَمٌّ كَذَاكَ**

أى: ترفع بالواو وتنصب بالالف وتجر بالياء، والحم: هو أبو الزوج ونحوه من أقاربه، وقد يطلق على أقارب الزوجة.

(١) أ، ج وفي ب (بقوله).

(٢) ج وفي أ (وقيدها بأن تفهم) وفي ب (وقيدها بأن تبيين).

(٣) من أشهر القبائل اليمينية وأعظمها شأنًا، ومساكنها الجبلان في وسط نجد ومن أطيب بلاده، وكان لبلادهم شأن عظيم في حكم التجارة في شمال بلاد العرب.

(٤) ج وفي أ، ب (الأعراب).

(٥) ب، ج وفي أ (القسم).

(٦) ب، ج وفي أ (وإن).

(٧) أ، ب.

وقوله: (وهن) أى كذلك، وأخره (لوقوع)^(١) الخلاف فيه، فإن الفراء أنكر إعرابه بالأحرف^(٢) وهو محجوج بنقل سيبويه، وأيضاً فإن إعرابه بالأحرف قليل. والأحسن فيه التزام النقص، وهو حذف لأمه، وجعل الإعراب على عينه «كيد» ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: «من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه، ولا تكنوا»^(٣) وإلى هذا أشار بقوله: **وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الْأَخِيرِ أَحْسَنُ.**

أى: أحسن من الإعراب (بالأحرف)^(٤) وجرت عادة (كثير)^(٥) من النحويين أن (يذكروا)^(٦) «الهن» مع هذه الأسماء منبهين على قلة إعرابه بالأحرف، فيوهم ذلك (مساواته)^(٧) «لَهُنَّ».

قال فى شرح التسهيل: ومن لم يبنه على قلته فليس بمصيب، وإن حظى من الفضل بأوفر نصيب.

والهن: كناية عن اسم جنس، قال فى الصحاح^(٨) كلمة كناية (ومعناها)^(٩) شىء.

(١) ب، ج وفى أ (لوقوع).

(٢) أى: أنكر الفراء إتمامه، وهو محجوج بنقل سيبويه: الإتمام عن العرب. ومن حفظ حجة على من لم يحفظ. أمه أشموني ٢٩/١.

(٣) تعزى: انتسب وانتسب. عزاء الجاهلية: هو أن يقول الرجل: يا فلان. ليخرج الناس معه للقتال فى الباطل، أعضوه بهن أبيه: فعل أمر من أعض. أى: قولوا له: اعضض على قبل أبيك الذى تنتسب إليه، ولا تجيبوه استهزاء به. ولا تكنوا، لا تذكروا كناية الذكر وهى الهن. بل اذكروا اسمه الصريح.

هو حديث صحيح عن أبى، رواه أحمد فى مسنده، والنسائى، وابن حبان فى صحيحه، والطبرانى فى الكبير.

الشاهد: فى «الهن» فإنه استعمل منقوصاً معرباً بالحركات الظاهرة. وإذا استعمل الهن غير مضاف كان منقوصاً بالإجماع.

(٤) ب، ج.

(٥) ب، ج وفى أ (كثيرة).

(٦) ب، ج وفى أ (يذكرو).

(٧) ب وفى أ، ج (مساوة).

(٨) هو كتاب للجوهري رتبته فى ثمانية وعشرين باباً. وكل باب منها ثمانية وعشرون فصلاً على حسب حروف المعجم وترتيبها ٥٦٧/٢.

(٩) ب وفى أ، ج (معناه).

فتقول: «هذا هنك» أى: شيتك. وقال ابن الدهان^(١): هو كناية عما
(يقبل)^(٢) وكثرة الكناية به عن الفرج.

ثم قال: (وَفِي أَبٍ وَتَالِيِهِ يَنْدُرُ) أى: يندر التزام النقص فى «أب» وتاليه.
وهما: أخ وحم.

ومنه قوله^(٣):

بِأَبِهِ اقْتَدَى عَدَى فِي الْكِرْمِ وَمَنْ يُشَابَهُ أَبُهُ فَمَا ظَلَمَ

فالوجه الراجع فى «هن» هو المرجوح فى «أب» وتاليه.

(١) هو سعيد بن المبارك، المعروف بابن الدهان. قال ياقوت: من أهل واسط، قدم بغداد
فأقام بها وقرأ على هبة الله، وكان مولده سنة أربع وتسعين وأربعمائة فى ليلة الجمعة
حادى عشرين رجب، وكان إماما فى النحو، وصنف شرح الإيضاح فى أربعين مجلدة
وشرح اللمع لابن جنى فى عدة مجلدات، والدروس فى النحو - وغير ذلك. وتوفى
بالموصل ليلة عيد الفطر سنة ٥٦٩ تسع وستين وخمسمائة.

(٢) أ، ب وفى ج (يتعلل).

(٣) البيت لرؤية بن العجاج يمدح عدى بن حاتم. وهو من الرجز المسدس.
الشرح: «بابه اقتدى عدى»: أراد به عدى بن حاتم الطائى وهو صحابى جليل. «الظلم»
وضع الشيء فى غير محله. وهذا البيت نظم فيه الشاعر المثل السائر: «من أشبه أباه فما
ظلم».

المعنى: أن عدى بن حاتم اقتدى بأبيه حاتم الطائى فى الجود والكرم، فمن يشابه أباه،
ويحاكيه فى صفاته فما ظلم فى هذا الاقتداء، لأنه أتى بالصواب ووضع الشيء فى
محله.

الإعراب: «بابه» جار ومجرور متعلق باقتدى. «اقتدى عدى» فعل وفاعل «فى الكرم»
جار ومجرور متعلق باقتدى أيضا «ومن» اسم شرط «يشابه» فعل مضارع فعل الشرط
وفاعله مستتر فيه «أبه» مفعول به ومضاف إليه «فما» الفاء واقعة فى جواب الشرط وما
نافية «ظلم» فعل ماض فاعله مستتر فيه. والجملة فى محل جزم جواب الشرط.
الشاهد فيه: هو أن الأب قد استعمل فيه فى الموضوعين بحذف اللام معربا بالحركات.
فهذا لغة العرب.

مواضعه: ذكره من شراح الالفية: ابن الناظم ص ١٢، ابن عقيل ٢٢/١، وابن داود،
والسندوبى، والاصطنهاوى، والمكودى ص ١١، وابن هشام ٢٢/١. والسيوطى فى شرحه
ص ٩، وفى همع الهوامع ٢٩/١.

وأنكر بعضهم نقص «حم» وقد حكاها الفراء، وحكى أبو زيد^(١) نقص أخ.

ثم ذكر لغة ثالثة فى أب وتاليه فقال:

وَقَصَّرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهُرُ

يعنى أن القصر فى «أب» وتاليه، وهو التزام الألف مطلقاً، وجعل الإعراب بالحركات المقدرة (فى الألف)^(٢) أشهر من النقص فيها.

أما قصر الحم فكثير، ومن قصر الأب قول الراجز^(٣):

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَّغَا فِي الْمَجْدِ غَايَاتَهَا

(١) هو: سعيد بن أوس بن ثابت بن زيد بن النعمان بن مالك بن ثعلبة بن الخزرج أبو زيد الأنصارى، كان إماماً نحويًا صاحب تصانيف أدبية ولغوية. قال السيرافى: كان أبو زيد يقول كما قال سيويه. ومن تصانيفه: لغات القرآن، وغريب الأسماء. وغير ذلك. توفى سنة ٢١٥ خمس عشرة ومائتين، وقيل: أربع عشرة. عن ثلاث وتسعين سنة بالبصرة.

(٢) أ، ب.

(٣) البيت: نسبة العيى لأمى النجم العجلى. ونسبه الجوهري لرؤية بن العجاج ونسبه أبو زيد فى نوادره لبعض أهل اليمن، والبيت من الرجز.

الشرح: «إن أباه» أى: أبى «أبى» لأن قبله:

«وَأَهَا لَرِيًّا ثُمَّ وَأَهَا وَأَهَا هِىَ الْمَتَى لَوْ أَنَّا نَلْنَاهَا»

«المجد»: الكرم والمراد «بالغائتين» المبتدأ والنهاية والضمير فى «غائتاها» للمجد وأنت باعتبار المنزلة.

الإعراب: «إن» حرف توكيد ونصب «أباه» اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الألف. ويحتمل أن يكون منصوباً بالألف نيابة عن الفتحة كما هو المشهور. «وأبى» معطوف على اسم إن. «أباه»: مضاف إليه. «قد» حرف تحقيق «بلغا» فعل ماض وألف الاثنين فاعله. والجملة فى محل رفع خبر إن «فى المجد» جار ومجرور متعلق بالفعل قبله «غائتاها» مفعول به لبلغ على لغة من يلزم المثنى الألف.

الشاهد: لزوم الألف فى «أباه» على لغة القصر فى الأسماء الستة، وهو صريح فى «أبى» الثالثة؛ لأنه مضاف إليه. أما الأولى والثانية فبالقرينة؛ لأن التلفيق فى اللغات بعيد.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٣، وابن عقيل ٢٣/١. والشاطبى، والسندوبى، والأشمونى ٢٩/١. وابن هشام ٣٣/١. وفى المغنى ١١١/١. والسيوطى فى شرحه للألفية ص ٩. وفى معجم الهوامع ٣٩/١. وفى شرح المفصل لابن يعيش ٥٣/١. وفى خزنة الأدب رقم ٥٥٩. والإنصاف ١١/١.

ومن قصر الأخر قولهم: «مَكْرَهُ أَخَاكَ لَا بَطْلًا»^(١).

تنبيهات:

الأول: قد اتضح بما ذكر في هذه الأرجوزة أن الأسماء الستة على ثلاثة

أقسام:

قسم ليس فيه إلا لغة واحدة وهو الإعراب بالأحرف، وذلك «ذو» بمعنى صاحب و«فم» بلا ميم.

وقسم فيه لغتان: النقص ثم الإعراب بالأحرف وهو «هن».

وقسم فيه ثلاث لغات: الإعراب بالأحرف ثم القصر ثم النقص، وهو: «أبٌ وَأخٌ وَحَمٌّ».

الثاني: زاد في التسهيل في «أب» التشديد فيكون فيه أربع لغات، وفي «أخ» التشديد، و«أخو» بإسكان الخاء، فيكون فيه خمس لغات، وفي حَمَّ حَمَوًا كَقَرَو، وَحَمَمًا كَقَرَّءَ^(٢) وَحَمًا كَخَطًا.

فيكون فيه ست (لغات)^(٣)^(٤).

الثالث: مذهب سيبويه أن «ذو» بمعنى صاحب وزنها فَعَلٌ - بالتحريك،

ولامها ياء.

(١) ورد هذا في مجمع الأمثال ج ٢ ص ٣٠٨ رقم ٤١١٧ وقال هذا من كلام أبي حنبل خال بيَّهَس الملقب بنعامه - حين قال له خاله وقد بلغه أن ناسا من أشجع في غار يشربون وهم قاتلون إخوته: هل لك في غار فيه ظباء؟ لعلنا نصيب منها. وانطلق به حتى أقامه على فم الغار، ثم دفعه في الغار فقال ضربا أبا حنبل. فقال بعضهم: إن أبا حنبل لبطل. فقال أبو حنبل: مكره أخاك لا بطل. يريد أنه محمول على ذلك لا أن في طبعه شجاعة. يضرب لمن يحمل على ما ليس من شأنه.

الشاهد: في «أخاك» فإنه مقصور معرب بالحركات المقدره على الألف.

(٢) القرو - بفتح القاف وسكون الراء وبالواو يطلق على القصد والتبع وقدح من خشب، والقراء - بفتح القاف وسكون الراء - وبالهمز يطلق على الجمع والحيض والظهر وقد تضم قافه.

(٣) ب.

(٤) راجع التسهيل لابن مالك ص ٨.

ومذهب الخليل أن وزنها فَعَلٌ - بالإسكان - ولامها واو، فهي من باب قوة^(١).

وقال ابن كيسان^(٢): محتمل للوجهين جميعاً.

وفوك: وزنه عند الخليل وسيبويه فَعَلٌ - بفتح الفاء وإسكان العين - وأصله فوةٌ ولامه هاء.

وذهب الفراء إلى (أن)^(٣) وزنه فَعَلٌ بضمّ الفاء.

وأبٌ وأخٌ وحمٌ وهنٌ وزنها عند البصريين فَعَلٌ بالتحريك - (ولاماتها)^(٤) واو بدليل تثنيتهما بالواو.

وذهب بعضهم إلى أن لام «حم» ياء. من الحماية لأن أحماء المرأة يحمونها وهو مردود بقولهم في الثنية حَمَوَان، وفي إحدى لغاته حَمَوٌ.

وذهب الفراء إلى أن وزن «أب وأخ وحم» فعل - بالإسكان - ورد عليه بسماع (قصرها)^(٥) وجمعها على أفعال.

وأما «هن» فقال بعضهم لا أعرف ما يدل على أن أصله التحريك، واستدل الشارح على ذلك بقولهم: «هنة وهنوات»^(٦) وقد استدل (به)^(٧) بعض شراح

(١) ما عينه ولامه واو بقطع النظر عن حركة الفاء وأصله ذوو - حذفت الثانية اعتباراً ونقلت حركة الإعراب إلى الواو الأولى اهـ صبان ٦٥/١.

(٢) هو محمد بن إبراهيم بن كيسان النحوي. قال الخطيب: كان يحفظ المذهب البصري والكوفي في النحو. لأنه أخذ عن المبرد وثعلب. وكان أبو بكر بن مجاهد يقول: إنه أنحى منهما. وكان يجتمع على بابه نحو مائة رأس من الدواب للرؤساء والأشراف الذين يقصدونه.

ومن تصانيفه: ١- المهذب في النحو. ٢- والمختار في علل النحو.

٣- وما اختلف فيه البصريون والكوفيون، وغير ذلك.

قال الخطيب: مات لثمان خلون من ذي القعدة سنة ٢٩٩هـ تسع وتسعين ومائتين.

(٣) ب.

(٤) أ، ج وفي ب (ولامها).

(٥) أ، ب وفي ج (قصر).

(٦) راجع الشارح ص ١٢.

(٧) في نسخة (ج).

الجزولية^(١) واعترض ابن إياز^(٢) بأن فتحة النون في «هنة» تحتل أن تكون لها التانيث، وفي «هنوات» لكونه مثل «جفّنات» ففتح لجمعه بالالف والتاء، وإن كانت العين ساكنة في الواحد، وقد حكى بعضهم في جمعه «أهناء» فيه (يستدل)^(٣) على أن وزنه فَعَلٌ - بالتحريك. وهذا موضع اختصار^(٤).

ثم أشار إلى شرط إعراب هذه الأسماء بالأحرف المذكورة فقال:

وَشَرَطُ ذَا الإِعْرَابِ أَنْ يُضَفَّنَ لَا
لِيَا كَجَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اِعْتِلَا

فاحترز: مما لم يضاف منها نحو «أب» فإنه يعرب بحركات ظاهرة، وكلها تفرد إلا «ذو» فإنها ملازمة للإضافة.

وإذا أفرد «فوك» عُوِّضَ من واوه ميم، وقد ثبتت الميم في الإضافة كقوله^(٥):

(١) ألف الجزولية أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي. وجزولة بطن من البربر. وكان إماما في العربية لا يشق غباره مع جودة التفهيم وحسن العبارة. ولزم ابن برى بمصر وأخذ عنه العربية جماعة: منهم الشلوين وابن معط. وله حاشية على الجمل للزجاجي. ومات سنة ٦٠٧هـ سيع بعد الستمئة.

(٢) هو الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله أبو محمد العلامة جمال الدين. كذا ساق نسبه ابن رافع في تاريخ بغداد. وقال: كان أوحده زمانه في النحو والتصريف. قرأ على التاج الأرموي.

وله شرح الضروري لابن مالك. والإسعاف في مسائل الخلاف والمحصول في شرح الفصول لابن معط، توفي ببغداد سنة ٦٨١هـ إحدى وثمانين بعد الستمئة.

(٣) ب، ج. وفي أ (سبتدل).

(٤) راجع الأشموني ١ / ٣٠.

(٥) قائله: رؤية بن العجاج. وهو من قصيدة طويلة موجزة.

وصدره: كالحوت لا يلهيه شيء يلهمه

الشرح: «يلهمه» أي يتلعه من اللهام فعال من لهمت الشيء ألهمه إذا ابتلعه، ومنه سمي الجيش لها ما. ظمآن: أي عطشان.

وفي مجمع الأمثال ج ٢ ص ٤٢١ رقم ٤٧١٣ «يضرب لمن عاش بخيلا مثريا».

الإعراب: يصبح: فعل مضارع ناقص وفمه ضمير مستتر يعود إلى الحوت وهو اسمه

«ظمآن» خبره «وفي البحر فمه» الواو للحال والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم.

فمه: مبتدأ مؤخر والهاء مضاف إليه. والحملة في محل نصب على الحال.

يُصْبِحُ ظَمَانٌ وَفِي الْبَحْرِ فَمَةٌ

ولا تختص بالضرورة خلافا لأبي علي^(١)، ولقوله عليه الصلاة والسلام: (لَخُلُوفٌ فَمٌ الصَّائِمِ عِنْدَ اللَّهِ أَطْيَبُ مِنْ رِيحِ الْمَسْكِ)^(٢).

واحترز عما أضيف منها إلى ياء المتكلم، فإنه يعرب بحركات مقدرة (نحو)^(٣): (هذا أخي) وكلها تضاف إلى الياء إلا (ذو) فإنها لا تضاف إلى مضمراً، وإنما تضاف إلى اسم جنس ظاهر غير صفة وما خالف ذلك فهو نادر^(٤).

ويشترط في إعراب هذه الأسماء بالأحرف مع الشرطين المذكورين شرطان
آخران:

= الاستشهاد فيه: «فمه» حيث أثبت الشاعر الميم في حالة الإضافة وليس ذلك لضرورة خلافا لأبي علي: قال أبو علي في البغداديات (قد اضطر الشاعر فأبدل من العين الميم في الإضافة كما أبدلها منها في الأفراد فقال: وفي البحر فمه: وهذا الإبدال في الكلام إنما هو في الأفراد دون الإضافة، فأجرى الإضافة مجرى المفرد في الشعر للضرورة هذا كلامه) اه خزائن الأدب ٢/٢١٦ - أقول: ولا التفت إلى قوله: بدليل الحديث. مواضعه: ذكره في شرح الألفية للأشموني ١/٣١، وابن مالك في التسهيل ص ٩، والشاهد رقم ٣٢٥ في خزائن الأدب، والسيوطي في همع الهوامع ج ١ ص ٤٠، ومجمع الأمثال.

(١) هو: الحسن بن أحمد الإمام أبو علي الفارسي النحوي المشهور، وكان واحد زمانه في علم العربية. أخذ عنه الزجاج وابن السراج، وبرع في طلبته جماعة كابن جنى وعلي بن عيسى وغيرهما. وكان متصلاً ببعض الدولة حتى كان يقول: أنا غلام أبي علي في النحو.

ومن مؤلفاته العظيمة كتاب الحجة في التعليل لقراءات القرآن.

وتوفى ببغداد سنة ٣٧٧هـ سبع وسبعين وثلاثمائة.

(٢) (لخلوف) بضم الخاء وقد تفتح ولكن الفتح لغة شاذة كما في تحفة ابن حجر بل قيل: خطأ - تغير رائحة الفم من أثر الصيام لخلو المعدة من الطعام.

(أطيب عند الله ...) إلخ. كناية عن تقرب الله تعالى الصائم من رضوانه وعظيم نعمه. وهو حديث صحيح عن أبي هريرة وأبي سعيد معاً، ورواه أحمد في مسنده ومسلم والنسائي والبخاري.

(٣) ب، ج وفي أ (ونحو).

(٤) كإضافته إلى العلم في نحو (أنا الله ذو بكة) وإلى الجملة نحو (أذهب بذى تسلم) أي:

أذهب في وقت صاحب سلامة، وفي نكت السيوطي أن إضافته إلى العلم قليلة وإلى الجملة شاذة، وفي يس أنه أضيف إلى الضمير شذوذاً. اه صبان ١/٦٦.

أن تكون مفردة، فإن ثنيت أو جمعت أعربت إعراب المثنى والمجموع وأن تكون مكبرة، فإن صغرت أعربت بالحركات.
فإن قلت: فقد أهمل هذين الشرطين.

قلت: قد علق الحكم على ما لفظ به، وقد لفظ بها مفردة مكبرة، فاكتمى بذلك.

ثم مثل ما أضيف إلى غير الياء بقوله: (جا أخو أيبك ذأ اعتلا) وهو واضح.

إعراب المثنى

ثم انتقل إلى الموضوع الثانى من مواضع نيابة (الحرف عن الحركة)^(١) فقال:

بالألفِ ارفعِ المثنى وكلا

المثنى: هو الاسم الدال على اثنين فى زيادة فى آخره (صالحه)^(٢) للتجريد وعطف مثله عليه كقولك: (ريدان ورجلان) فإنه يصلح فيهما ذلك نحو (زيد وزيد ورجل ورجل).

وللثنية ثمانية شروط:

الأول: الأفراد، فلا يجوز ثنية المثنى والمجموع على حدة ولا الجمع الذى لا نظير له فى الأحاد اتفاقاً، وأما غيره من جموع التكسير فظاهر كلام المصنف جواز ثنيته.

وقال غيره: إن ثنية الجمع واسم الجنس غير مقبولة.

الثانى: الإعراب. فلا يثنى المبنى، وأما قولهم: (منان ومئين) فليست الزيادة فيهما للثنية بل للحكاية يدل على ذلك (حذفهما)^(٣) وصلأ، وأما (يازيدان ولا

(١) أ، ج وفى ب (الحرف عن الحركات).

(٢) ج وفى أ، ب (صالحه).

(٣) ب، ج وفى أ (حذفها).

رجلين) فإنما ثنيا قبل البناء، وأما (هذان واللذان) ونحوهما فصيغ وضعت للمثنى (وليست)^(١) من المثنى الحقيقي عند المحققين.

الثالث: عدم التركيب. فلا يشنى المركب تركيب إسناد اتفاقاً، وكذا ما فى حكمه كأنما مسمى به، واختلف فى تثنية المركب تركيب مزج نحو: (بعلبك وسيبويه) وصحح أكثرهم المنع لشبهه بالمحكى ولعدم السماع.

وأما الأعلام المضافة نحو: (أبى بكر) فيستغنى فيها بتثنية المضاف (وجمعه)^(٢) عن تثنية المضاف إليه وجمعه، وأجاز الكوفيون تثنيتهما (معاً)^(٣) وجمعهما (معاً)^(٤) فتقول: (أبوا البكرين وآباء البكرين).

الرابع: التنكير. فلا يشنى العلم باقياً على علميته. بل إذا أريد تثنيته قدر تنكيره، ولذلك لا تشنى الكنايات عن الأعلام نحو (فلان وفلانة) فإنها لا تقبل التنكير.

الخامس: أن يكون قابلاً للمعنى الثنية. فلا تشنى الأسماء الواقعة على ما لا ثانى له فى الوجود (كشمس وقمر) إذا قصدت الحقيقة.

السادس: اتفاق اللفظ، وأما نحو: (القمرين) فى الشمس والقمر فمن باب التغليب^(٥).

السابع: اتفاق المعنى. فلا يجوز تثنية المشترك والحقيقة والمجاز. هذا مذهب أكثر المتأخرين. قال فى شرح التسهيل: والأصح الجواز، ومن صرح بجواز ذلك أبو بكر بن الأنبارى^(٦).

(١) أ، ب وفى ج (وليس).

(٢) ب، ج.

(٣) ج.

(٤) ب.

(٥) قال السيوطى فى الهمع ٤١/١ (وهذا النوع مسموع يحفظ ولا يقاس عليه) اهـ.

(٦) هو الإمام أبو بكر محمد بن القاسم بن الحسن الأنبارى النحوى اللغوى. قال الزبيدى:

كان من أعلم الناس بالنحو على مذهب الكوفيين وبالآداب وأكثرهم حفظاً للغة. وكان ممن

يرى القياس فى النحو ويقول: النحو كله قياس ومن أنكر القياس فقد أنكر النحو. وتوفى

ابن الأنبارى ليلة النحر سنة ٣٢٧هـ سبع وعشرين وثلاثمائة ببغداد.

الثامن: ألا يستغنى بثنية غيره عن ثنيته نحو: (سواء) فإن أكثرهم لا يشبه استغناء بثنية سى^١ فقالوا: هما (سيان) ولم يقولوا: (سواءان) على أن أبا زيد حكاه عن العرب.

وما أعرب إعراب المثنى وهو مخالف لمعناه بقصد التكثير نحو: ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾^(١).

أو الإفراد نحو: (البحرين) أو موافق له ولم يصلح للتجريد نحو: (اثنين واثنتين).

أو صلح للتجريد وعطف مباينه عليه لا عطف مثله نحو: (القمرين) فى الشمس والقمر، و(العمرين) فى أبى بكر وعمر. فهو ملحق بالمثنى.

وقد أشار فى النظم إلى أربعة ألفاظ ألحقت بالمثنى فأعربت إعرابه، وليست من المثنى حقيقة وهى (كلا، وكلتا، واثنان، واثنتان).

أما (كلا وكلتا) فهما اسمان (مفردا اللفظ مثنيا المعنى)^(١) بدليل الإخبار عنهما بالإفراد تارة مراعاة للفظ وبالثنية تارة مراعاة للمعنى وقد اجتمع الأمران فى قوله^(٣):

كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الْجَرَىٰ بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا وَكِلَا أَنْفِيهِمَا رَابِي

(١) سورة الملك ٤.

(٢) أ، ج وفى ب (مفردان فى اللفظ مثنيان فى المعنى).

(٣) البيت قائله الفرزدق. وهو من البسيط.

الشرح: (كلاهما) يعنى كلا الفرسين، (حين جد الجرى) أى حين اشتد الجرى وقوى بين الفرسين. وهذا من الإسناد المجازى. وأصله جدا فى الجرى أى: اجتهدا فيه، (قد أقلعا) أى: قد كفا عنه. (رابى) اسم فاعل من ربا يربو ربوا. وهو النفس العالى. وربما الفرس إذا انتفخ من عدو أو فزع.

الإعراب: (كلاهما) مبتدأ ومضاف إليه. (حين): ظرف متعلق بأقلعا (جد الجرى): فعل وفاعل، والجملة فى محل جر بإضافة حين إليها (بينهما) ظرف متعلق بجد (أقلعا) فعل وفاعل، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ (وكلا) الواو للحال. كلا: مبتدأ (أنفيهما) مضاف إليه (رابى) خبر المبتدأ وهو اسم فاعل فيه ضمير مستتر.

الاستشهاد فيه: فى موضعين. الأول: أنه اعتبر معنى (كلا) وثنى الخبر حيث قال (قد أقلعا)، والثانى: أنه اعتبر لفظ (كلا) ووحد الخبر حيث قال (رابى).

ولكونهما مفردي اللفظ مثني المعنى، أعربا إعراب المفرد في موضع (وأعربا)^(١) إعراب المثني في موضع. فأعربا مع الظاهر إعراب (المفرد)^(٢) المقصور بحركات مقدرة، ومع المضمَر إعراب المثني بالآلف رفعا وبالياء جرا ونصبا.

ولما كان الإعراب بالحروف فرعا عن الإعراب بالحركات، والإضافة إلى المضمَر فرعا عن الإضافة إلى المظهر، جعل الفرع مع الفرع والأصل مع الأصل (تحصيلا لكمال المناسبة)^(٣).

وإلى هذا أشار بقوله: إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافًا وَصِلَا

أى: إذا وصل (كلا) بمضمَر حال كونه مضافا إلى ذلك المضمَر، فمضافا حال من الضمير المستكن في وصل وهو ضمير (كلا).

وقوله: (كلتا كذلك) يعنى مثل (كلا) فى أن إعرابها إعراب المثني مشروط بالإضافة إلى الضمير.

تنبيهات:

الأول: حكى الفراء فى (كلا وكلتا) ثلاث لغات:

الأولى: أن يعربا مع الظاهر إعراب المقصور ومع المضمَر إعراب المثني كما (تقدم)^(٤).

والثانية: أن يعربا إعراب المثني مع الظاهر والمضمَر ونسبها إلى كنانة.

والثالثة: أن يعربا إعراب المقصور مع النوعين أيضا وجعل من ذلك قول بعضهم: (كلاهما وقرأ)^(٥) بالآلف.

= مواضعه: ذكره ابن الناظم فى شرحه للآلفية ص ١٤، والأشمونى أيضا ٣٣/١، وابن هشام فى المغنى ١٧٢/١، وابن يعيش فى شرح المفصل ٦٤/١، والسيوطى فى همع الهوامع ٤١/١، والخصائص ٤٢١/١، ٣١٤/٣. وقيل: هذا البيت قيل فى ابنة جرير ويعلها تندرا.

(١) ب وفى أ (أعرب) فيهما.

(٢) ب، ج وفى أ (المقدر).

(٣) أ.

(٤) أ، ب.

(٥) ب، ج وفى أ (قرأت).

(٦) قال سيبويه ١٤٢/١ (ومن ذلك قول العرب: كليهما وقرأ، فهذا مثل قد كثر فى كلامهم واستعمل وترك ذكر الفعل لما كان قبل ذلك من الكلام كأنه قال: أعطنى كليهما وقرأ =

الثاني: ما تقدم من أن (كلا وكتلتا) (مفردا اللفظ مثنيا المعنى)^(١) هو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنهما من قبيل المثنى لفظا ومعنى.

ويرده أمور منها الإخبار عنهما بالمفرد في الكلام الفصيح كما تقدم.

وزعم البغداديون: أن (كتلتا)^(٢) قد نطق لها بمفرد في قول الراجز:

فِي كِلْتَا رِجْلَيْهَا سُلَامَى وَاحِدَةٌ^(٣)

= ومن العرب من يقول: كلاهما وتمرا كأنه قال: كلاهما لى ثابتان وردنى تمرا). وفي مجمع الأمثال للميداني رقم ٣٠٧٩ (كلاهما وتمرا، ويروى: كليهما) أول من قال ذلك عمرو بن حمران الجعدي ... جعله أبوه راعيا يرعى له الإبل فيبينا هو يوما يرعى إذ رفع إليه رجل قد أضر به العطش واللغوب، وعمرو قاعد وبين يديه زيد وتمر وتامك - السنام - فدنا منه رجل فقال: أطعمني من هذا الزيد والتامك، فقال عمرو: نعم، كلاهما وتمرا، فاطعم الرجل حتى انتهى وسقاه لبنا حتى روى ... فذهبت كلمته مثلا، ورفع (كلاهما) أي: لك كلاهما، ونصب تمرا على معنى أزيدك تمرا. ومن روى كليهما فأثما نصبه على معنى: أطعمك كليهما وتمرا .. اهـ مخلصا.

(١) أ، ج وفي ب (مفردان في اللفظ مثنيان في المعنى).

(٢) ج وفي أ، ب (كلا).

(٣) قال العيني: قائله راجز من الرجاز لم أقف على اسمه - يصف نعامة - من الرجز المسدس.

وقامه: كتلتاهما مقرونة بزائده.

الشرح: (في كلت رجليها) الضمير عائد على النعامة - أي: في إحدى رجليها (سلامي) بضم السين وتخفيف اللام وفتح الميم - على وزن حباري هي العظام التي تكون بين كل مفصلين من مفاصل الأصابع من اليد والرجل.

(كتلتاهما) الضمير للرجلين. (مقرونة بواحدة) أي: من السلاميات، وروى (قد قرنت) مكان (مقرونة). و(في كلت) خبر مقدم، (سلامي) مبتدأ مؤخر، (زائده) صفة.

ويروى البيت:

فِي كِلْتَا رِجْلَيْهَا سُلَامَى زَائِدَةٌ كِلْتَاهُمَا مَقْرُونَةٌ بِوَاحِدَةٍ

الإعراب: (في كلت) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم (رجليها) مضاف إلى كلت (سلامي) مبتدأ مؤخر (واحدة) نعت لسلامي (كتلتاهما) مبتدأ (مقرونة) خبر المبتدأ (بزائده) جار ومجرور متعلق بمقرونة.

الشاهد: في كلت رجليها، استدلل به البغداديون على أن (كلت) تجيء للواحدة و (كتلتا) للمثنى.

وليس بصحيح، بل أواد (فى كلتا) فمحذف الألف للضرورة.

الثالث: (كلا) عند البصريين فعل نحو معنى (وآلفها)^(١) عن واو بدليل إبدالها (تا) فى (كلتا) وقيل عن ياء لقول سيويه: إنها لو سُمى بها وثبتت لانقلبت ياء، ووزن (كلتا) فعلى كذكري وآلفها للتأنيث والتاء بدل (من)^(٢) لام الكلمة، وهو إما واو^(٣) وهو اختيار ابن جنى أو ياء^(٤) وهو اختيار أبى على، وذهب الجرمى^(٥) إلى أن التاء زائدة للتأنيث وهو ضعيف؛ لأن تاء التأنيث لا تقع حشواً ولا بعد ساكن غير الألف.

الرابع: المنقول عن البصريين أن قلب ألف كلا وكلتا مع المضمرة (ياء)^(٦) ليس هو للعامل^(٧) وإنما هو بالحمل على (لدى وعلى) وذلك لأنهما ملازمان للإضافة فأشبهها فى النصب (لدى) وأشبهها فى الجر (على) ففعلوا (بكلا وكلتا) فى النصب والجر، ما فعلوا بلدى وعلى فقلبوا ألفها ياء، إذا أضيفا إلى مضمرة،

= وفى مختار الصحاح ص ٦٠٤ فى كلتا: وقال الفراء هو مثنى ولا يتكلم منه بواحد ولو تكلم به ل قيل: كِلٌّ وكِلَّتْ وكلانٌ وكلتانٌ واحتج بقول الشاعر:

فِي كَلَّتْ رَجُلَيْهَا سَلَامَى وَأَحَدَهُ

أى فى إحدى رجلَيْها وهذا القول ضعيف عند أهل البصرة والألف فى الشعر محذوفة للضرورة، والدليل على كونه مفردا قول جرير: كلا يومى أمامة يوم صد. أنشدنيه أبو على.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الشاطبى والأشمونى ٣٢/١ وذكره السيوطى فى همع الهوامع ج ١ ص ٤١، والشاهد رقم ١٣ من خزنة الأدب، والإنصاف ٢/٢٦٠، ٢٦٣.

(١) ب، وفى أ، ج (آلفه).

(٢) ب، وفى أ، ج (عن).

(٣) وأصلها (كلوى).

(٤) وإنما قلبت تاء لتأكيد التأنيث.

(٥) هو: أبو عمر صالح بن إسحق الجرمى البصرى، مولى جرم بن ريان - وجرم من قبائل اليمن. قال الخطيب: كان فقيهاً عالماً بالنحو واللغة، دينا ورعا، قدم بغداد وأخذ عنه الأخفش ويونس والأصمعى وحدث عنه المبرد قال: كان الجرمى فى زمانه. وله كتاب: الأينية ومختصر فى النحو. ومات سنة ٢٢٥هـ خمس وعشرين ومائتين.

(٦) ب.

(٧) أ، ب وفى ج (العامل).

ولم يقلبوها إذا أضيفا إلى ظاهر^(١) كما أن ألف (لدى وعلى) لا تقلب مع الظاهر.

وأما الرفع فبقيت الألف مع الظاهر والمضمر، لأنها لم تشبه في الرفع ما تنقلب الفه.

قال الخليل: ومن لا يقلب ألف (لدى وعلى) إذا أضيفا إلى المضمر، يقول (رأيت كلاهما أو مررت بكلاهما) فيجعلهما من المضمر على حالهما مع الظاهر، وضعف الناظم (إعراب)^(٢) هذا المذهب، وجعل (إعرابها)^(٣) بالحرفين كالمثنى، واستدل بلغة كنانة.

وأما (اثنان واثنتان) فيعربان إعراب المثنى بلا شرط، ولذلك شبههما بما هو مثنى حقيقة لثلاثا يتوهم أنهما مثل (كلا وكلتا) في اشتراط الإضافة إلى المضمر. فقال:

اثنانِ وأثنتانِ كائنينِ وأبنتينِ يَجْرِيَانِ

أى: يجريان مجرى ابنين وابتين بلا شرط، ثم قال:

وتَخَلَّفُ اليَاءُ فِي جَمِيعِهَا الألفُ جَرًّا وَنَصْبًا.....

يعنى أن الياء تخلف الألف. أى: تحل محلها في جميع ما تقدم وهو المثنى والألفاظ الملحقه به جرًّا ونصبًا نحو: (مررت بالزيدين ورأيت الزيدين).

وقدم الجر لأن النصب محمول عليه فى الياء التى هى أخت الكسرة، وإنما حمل عليه لاشتراكهما فى أن كلا منهما فضلة، ولهذا لم يحمل على الرفع لأنه عمدة وقوله: بعد فتحٍ قد ألف.

(١) قال السيوطى فى الهمع ١/ ٤٠ (وبعض العرب يجريهما مع الظاهر مجراهما مع المضمر فى الإعراب بالحرفين وعزاها الفراء إلى كنانة).

(٢) أ، ب.

(٣) ب، ج وفى أ (إعرابها).

سبب فتح ما قبل هذه الياء الإشعار بأنها خلقت الألف والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً.

تنبيهات:

الأول: في المثني وما الحق به لغة أخرى وهي لزوم الألف رفعاً ونصباً وجراً، وهي لغة بني الحارث بن كعب^(١) وقبائل أخرى. وأنكرها المبرد^(٢) وهو محجوج بنقل الأئمة^(٣) (وهو)^(٤) أحسن ما خرج عليه قراءة ﴿إِنْ هَذَا لَسَاحِرٌ أَوْ نَجْوَانٌ﴾^(٥).

الثاني: مذهب الناظم أن إعراب المثني والمجموع على حدة بالحروف كما هو ظاهر كلامه في النظم، وصرح بذلك في شرح التسهيل. وهو مذهب قطرب وطائفة من المتأخرين. ونسب إلى الزيادي والزجاجي. قيل: وهو مذهب الكوفيين^(٦).

وذهب سيبويه^(٧) ومن تبعه إلى أن الإعراب مقدر في الألف والياء فتقدر في الألف الضمة، وفي الياء الفتحة والكسرة، فأعراب المثني عندهم بالحركات. وفي إعراب المثني مذاهب لا تطول بذكرها.

(١) من أشهر القبائل اليمنية وأعظمها شأنًا إبان ظهور الإسلام، وكانت تسكن نجران. شهرت بالغنى والجمال والقوة.

(٢) هو أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأودي إمام العربية ببغداد في زمانه، أخذ عن الجرمي والمازني وقرأ عليهما كتاب سيبويه، وكان غزير العلم حسن المحاضرة فصيحاً بليغاً ثقة، صاحب نواهد. وقيل في سبب تلقيبه بالمبرد: إن المازني حين صنف كتابه (الألف واللام) سأل المبرد عن دقيقه وعويصه فأجابه بأحسن جواب فقال له: قم فانت المبرد - أي المثبت للحق - فحرفه الكوفيون وفتحوا الراء. وله مؤلفات منها: الكامل في الأدب، والمقتضب في النحو من ستة أجزاء مخطوطة بدار الكتب، وشرح شواهد الكتاب.

ومات سنة ٢٨٦هـ ست وثمانين ومائتين في خلافة المعتضد ودفن بالكوفة.

(٣) راجع الأشموني ٢٣/١.

(٤) أ وفي ب، ج (هي).

(٥) سورة طه ٦٣ (قراءة نافع).

(٦) وإليه أميل.

(٧) ج ١ ص ٤ الكتاب. وقوله ظاهر في أن الألف والياء حرفا إعراب.

المجموع على حد المثنى

ثم انتقل إلى الموضوع الثالث من مواضع النيابة^(١) وهو المجموع على حد المثنى فقال:

وَأَرْفَعُ بِوَأَوْ وَيَا أَجْرُ وَأَنْصِبُ سَالِمَ جَمْعِ عَامِرٍ وَمُذْنِبِ

لما كان الجمع على قسمين: جمع تكسير - وهو ما تغير فيه بناء واحده لفظاً أو تقديراً.

وجمع سلامة وهو خلافه.

احترز عن جمع التفسير بقوله (سَالِمَ جَمْعِ).

ثم السالم قسمان: مذكر ومؤنث.

فاحترز عن المؤنث بإضافة الجمع إلى المذكر. أعني (عامراً ومذنباً) فالذى

يرفع بالواو وينصب ويجر بالياء هو جمع المذكر السالم.

وهو قسمان: اسم، وصفة.

فالاسم لا يجمع هذا الجمع إلا بأربعة شروط: الذكورية والعلمية والعقل

والخلو من تاء التأنيث المغايرة لما في نحو: (عِدَّةٌ وَثْبَةٌ) علمين.

والصفة لا تجمع هذا الجمع إلا بأربعة (شروط)^(٢): الذكورية والعقل والخلو

من تاء التأنيث وقبول تاء التأنيث عند قصد معناه.

(واحترزت)^(٣) بهذا الأخير من فَعْلَانِ فَعَلَى نحو: سَكْرَانٌ وَأَفْعَلٌ فَعْلَاءٌ^(٤)

نحو أحمر، وما اشترك فيه المذكر والمؤنث نحو: (صبور) فلا يجمع شيء من ذلك

بالواو والنون لعدم قبوله لتاء التأنيث.

فمثال الاسم (الذي)^(٥) اجتمعت فيه الشروط (عامر) فتقول: (جاء العامريون

ورأيت العامريين ومررت بالعامريين).

(١) أ وفي ب، ج (نيابة الحرف).

(٢) ب، ج.

(٣) أ، ج وفي ب (واحترز).

(٤) في (أ) أفعل فعلى.

(٥) أ، ب وفي ج (التي).

ومثال الصفة التي اجتمعت فيها الشروط (مذنب) فتقول: (جاء المذنبون
ورأيت المذنبين ومررت بالمذنبين).

وقد اكتفى الناظم بالمثالين عن ذكر هذه الشروط طلباً للاختصار. وأشار
للقياس عليهما بقوله: (وشبه ذين).

فشبه عامر كل اسم مذكر (علم)^(١) عاقل خال من تاء التأنيث، وشبه
مذنب: كل وصف مذكر عاقل خال من تاء التأنيث: قابل لتاء التأنيث.

فإن قلت: قد زاد في التسهيل في شروط الاسم شرطين آخرين:

أحدهما: أن يكون غير مركب تركيب إسناد أو مزج.

والآخر: أن يكون غير معرب بحرفين^(٢) فلم ترك ذكرهما؟

قلت: هذان شرطان لصحة مطلق الجمع ولا خصوصية لهما بهذا الجمع
(المذكور)^(٣).

تبيهاً:

الأول: لم يشترط الكوفيون الخلو من تاء التأنيث. فأجازوا جمع (طلحة)
بالواو والنون، ولا قبول الصفة لتاء التأنيث مستلدين بقول الشاعر:

مِنَ الَّذِي هُوَ مَا إِنْ طَرَّ شَارِبُهُ
وَالْعَانِسُونَ وَمِنَّا الرُّدُّ وَالشَّيْبُ^(٤)

(١) ب، ج.

(٢) راجع التسهيل ص ١٣.

(٣) أ، ج.

(٤) قائله: هو أبو قيس بن رفاعة الأنصاري كذا قاله ابن السيرافي في شرح أبيات الإصلاح
لابن السكيت. وقال اليكزي: اسمه دينار وقال أبو عبيد: أحسبه جاهلياً. وقال القالي في
أماليه: هو قيس بن رفاعة، وقال الأصبهاني: قاتل هذا البيت أبو قيس بن الأسلت
الأوسي. وهو من البسيط.

الشرح: (طر شاربه) - بفتح الطاء - معناه نبت شاربه. (والعانسون) جمع عانس وهو
من بلغ حد التزوج ولم يتزوج مذكراً كان أو مؤنثاً. (والمرد): بضم الميم جمع أمرد،
(والشيب) - بكسر الشين المعجمة - جمع أشيب وهو المبيض رأسه.

الإعراب: (منا) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم (الذي) اسم موصول مبتدأ
مؤخر (هو) مبتدأ (ما) نافية (إن) رائدة. (طر) فعل ماضٍ (شاربه) فاعل والهاء مضاف =

فجمع عانساً (بالواو والنون)^(١) وهو من الصفات المشتركة .
ولا حُجَّةٌ في البيت لشذوذه .

الثاني : ما جعل علماً من الثلاثي المعوض من (فائه)^(٢) تاء التانيث كَعَدَّةٍ أو من لامة كَثْبَةٍ فإنه يجوز جمعه بالواو والنون وبالألف والتاء ، ما لم يكسر قبل العلمية كسفة . فيلزم تكسيره أو يعتل ثانيه (كدية)^(٣) فيلزم جمعه بالألف والتاء .
وإلى هذا أشار في التسهيل بتقييده التاء بالمغايرة لما في (عِدَّةٍ وَثْبَةٍ) علمين^(٤) .

الثالث : اعلم أن التصغير قائم مقام الوصف ، فلذلك لو صغر نحو :
«رجل و غلام» جمع بالواو والنون مع أنه ليس بعلم ولا صفة ، وذلك لكون التصغير وصفاً في المعنى .

ثم أشار إلى ما الحق بهذا فأعرب إعرابه بقوله :

..... وَيَهْ عَشْرُونَا وَبَابُهُ الْحَقَّ وَالْأَهْلُونَا
أُولُوا وَعَالَمُونَا عَلِينَا وَأَرْضُونَ شَدَّ وَالسُّنُونَا

= إليه : وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الموصول . (والعانسون) معطوف على الاسم الموصول (ومنا المرد) جملة من مبتدأ وخبر على قياس السابقة معطوفة عليها (والشيب) معطوف على المرد .
الاستشهاد فيه : في قوله (والعانسون) ، فإن الكوفيين جوزوا جمع الصفة بالواو والنون مع كونها غير قابلة للتاء محتجين بهذا .
وعند الجمهور فيه شذوذان : الأول إطلاق العانس على الذكر ، والأكثر إطلاقه على المرأة .
وإنما الأشهر استعماله في المؤنث . والثاني جمعه بالواو والنون .
مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الشاطبي والأشموني ٣٥/١ ، وذكره ابن هشام في المغنى ٦/٢ ، والسيوطي في همع الهوامع ٤٥/١ .

(١) ب .

(٢) ب ، ج وفي أ (فائدة) .

(٣) أ ، ب .

(٤) التسهيل ص ١٣ .

وهو أربعة أقسام: اسم جمع وجمع تكسير، وجمع تصحيح لم يستوف الشروط، ومفرد هو جمع فى الأصل.

فالأول: عشرون وبابه. ونعنى ببابه سائر العقود إلى التسعين.

و (أولو) و (عالمون) فهذه كلها أسماء جموع ألحقت بجمع المذكر السالم فى إعرابه، لأن هذه لا واحد لها من لفظها، وليس (العالمون) جمع عالم لأن العالم عام والعالمون خاص بمن يعقل، وإنما هو اسم جمع. قاله المصنف.

والثانى: أرضون وسنون وبابه (فهذه)^(١) جموع تكسير لتغيير واحدتها. أعربت إعراب جمع المذكر السالم.

الثالث: أهلون. فإنه جمع أهل وأهل، فهو مستوفى الشروط إذ هو ليس علمًا ولا صفة. فأهلون - جمع تصحيح لم يستوف الشروط. وجعل بعضهم (أرضين وسنون) من هذا النوع.

والرابع: عليون - وهو اسم لأعلى الجنة. كأنه فى الأصل فعلي من العلو - فجمع جمع من يعقل وسمى به، وفى تمثيله بهذه الألفاظ تنبيه على نظائرها. وباب سنين (الذى)^(٢) أشار له بقوله (وبابه) هو ما عوض من لامة هاء التأنيث ولم يكسر^(٣) فهذا النوع شاع فيه جمعه بالواو والنون رفعًا وبالياء والنون جرًا ونصبًا^(٤)، وهو ثلاثة أنواع:

مفتوح الفاء نحو: (سنة).

ومكسور الفاء نحو: (مائة).

ومضموم الفاء نحو: (ثبة) وهى الجماعة.

فلام (سنة) واو أو هاء على اللغتين. ولام (مائة) ياء، ولام (ثبة) واو، وقيل: ياء من ثبتت أى جمعت. وأما الثبة التى هى وسط الخوض فمحذوفة العين

(١) أ، ب وفى ج (ففيه).

(٢) أ، ب وفى ج (الذين).

(٣) أى تكسيرا يعرب معه بالحركات.

(٤) هى لغة أهل الحجاز وعلياء وقيس.

من (ثاب يثوب)^(١) إذا رجع، وقيل: بل محذوفة اللام أيضاً من ثبيت. فما كان مفتوح الفاء كسرت فاؤه نحو: (سنين)، وقد حكى ضم (سينه)^(٢)، وما كان مكسور الفاء لم يغير (نحو)^(٣) (مئين)، وما كان مضموم الفاء فوجهان الكسر والضم نحو: (ثيين) فإن كسر استغنى عن هذا الاستعمال نحوك (شَفَّة) إلا ما ندر.

وقوله: وَمِثْلَ حَيْنٍ قَدْ يَرِدُ ذَا الْبَابِ

يعنى أن باب سنين قد يستعمل مثل حين فيجعل إعرابه بالحركات على النون منونة^(٤) ولا تسقطها الإضافة وتلزم الياء^(٥) فتقول: «هذه سنين وصحبته سنينا (وما رأيته)^(٦) منذ سنين» وفي الحديث، فى رواية: «اللهم اجعلها عليهم سنيناً كسنين يوسف»^(٧)، ومنه قول الشاعر:

دعانى من نجدٍ فإن سنينه لَعَبْنُ بنا شَيْباً وشَيْبَتْنَا مُرَدًّا^(٨)

(١) أ، ب وفى ج (باب يثوب).

(٢) أ، ب وفى ج (سنة).

(٣) ج.

(٤) هذا إذا لم يكن أعجمياً وإلا فيعرب على النون من غير تنوين إعراب ما لا يتصرف مثل (قنسرين) كورة بالشام.

(٥) لبعض بنى تميم وبنى عامر.

(٦) ب.

(٧) هذا دعاء على أهل مكة بالجذب والقحط وقد استجاب الله دعاءه حتى ساء حالهم.

وروى (كسنى) يوسف بحذف النون للإضافة وسكون الياء مخففة فقد تكلم بهما النبى أو بأحدهما ورواه الرواة بهما أخرجه الشيخان - البخارى ومسلم من حديث طويل عن ابن مسعود.

(٨) البيت للصمة بن عبد الله الطفيل شاعر إسلامى بدوى من شعراء الدولة الأموية. وهو من الطويل.

الشرح: (دعانى) اتركانى. يخاطب به خليله ومن عادة العرب أنهم يخاطبون الواحد بصيغة التثنية كما فى قول امرئ القيس: قفا نبك... وتفعل العرب ذلك للتعظيم، أو خطاب لاثنتين حقيقة.

(نجد) اسم للبلاد التى أعلاها تهامة واليمن وأسفلها العراق، وأولها من ناحية الحجاز ذات عرق إلى ناحية العراق (سنينه) جمع سنة، والمراد العام المجذب، (شيبا) - بكسر الشين =

ومن أصحاب هذه اللغة من يسقط التنوين.

وقوله: (وَهُوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطْرُدُ).

يعنى أن إجراء سنين وبابه مجرى حين يطرد عند قوم من العرب، وقد يستعمله غيرهم على وجه الشذوذ كما فى الحديث المذكور.

ولما اختلف هذا النوع بهذه المعاملة لخلوه من شروط جمع التصحيح وشبهه بالتكسير فى عدم سلامة نظم واحده.

وقوله: (وَتُونَ مَجْمُوع) نحو: (الزينين والمسلمين).

(وَمَا بِهِ التَّحْقِيقُ) نحو (عشرين) وما ذكر معه (فَاتْفَحْ) أى: فلزمه الفتح للفرق بينه وبين نون الثنية.

= - جمع أشيب. وهو المبيض من الرأس (شيبينا): من شيب - بالتشديد يشيب تشيبيا (مردا) جمع أمرد. وهو الذى لم تنبت لحيته.

المعنى: اتركانى يا خليلى من ذكر هذه البلاد، فإن ما وقع فيها من مشاق الجذب جعلنا أضحوكة ونحن شيوخ، وشيبينا أهوالها ونحن مرد.

الإعراب: (دعانى) فعل أمر وألف الاثنين فاعله والنون للوقاية، والياء مفعول به (من نجد): متعلق بدعا (فإن) الفاء للتعليل إن: حرف توكيد ونصب (سنيه) اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة والهاء مضاف إليه (لعين) فعل ماض ونون النسوة فاعله. والجملة فى محل رفع خبر إن (بنا) جاز ومجرور متعلق بلعب (شيبيا) حال من الضمير المجرور بالباء (وشيبينا) السواو عاطفة والجملة من الفعل والفاعل والمفعول فى محل رفع معطوفة على الجملة الواقعة خبر إن (مردا) حال من المفعول الذى هو ضمير المتكلم ومعه غيره.

الشاهد فيه: على إجراء سنين مجرى حين فى الإعراب بالحركات والتزام النون مع الإضافة، ولو لم يجعل الإعراب بالحركة على نون الجمع لحذف النون وقال: فإن سنيه. واعلم أن هذه لغة بنى عامر، فإنهم يعربون المعتل اللام بالحركات فى النون كما فى غسيل ويقولون هذه سنين ورأيت سنينا وأقمت بسنين، وعلى هذا ما جاء فى قوله عليه الصلاة والسلام (اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف) وتميم أيضا يجعلون الإعراب فى النون ولكن لا ينونونها فيقولون سنين وسنين وسنين جره بالكسر ولا تسقط النون ههنا ولو عند الإضافة، لأنها نزلت منزلة نون مسكين.

مواضعه: ذكره من سراج الألفية: ابن الناظم ص ١٩، وابن هشام ٤١/١، وابن عقيل ٣١/١، والشاطبى، ودلود، والسندوبى، والأشمونى ٣٧/١، والمكودى ١٢/١.

(وَقَلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَقَ) يعنى فى الضرورة وليس بلغة.

ومنه قول الشاعر^(١): وَأَنْكَرْنَا رَعَانِفَ آخِرِينَ

وقول الآخر^(٢): وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ

(١) البيت لجرير بن عطية بن الخطفى وهو من قصيدة نونية يخاطب بها فضالة العربى وهو من الوافر.

وصدر البيت: عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنَى أَبِيه

وقد ذكر البيت كله فى النسخة ب، ج.

الشرح: (جعفر) هو ابن ثعلبة بن يربوع أخو عريس بن ثعلبة (بنى أبيه) أى بنى أبى جعفر. (رعائف) بفتح الزاى المعجمة والعين المهملة - جمع رعيفة وهى طرف الأديم - أو هذب الثوب - أو القصير، وأراد بهم الأعداء.

المعنى: عرفنا جعفرًا وإخوته لعظمتهم، وأنكرنا غيرهم لأنهم أعداء وليس لهم أصل معروف.

(الإعراب): عرفنا: فعل وفاعل ومفعول (وبنى أبيه) معطوف على جعفر ومضاف إليه (وأنكرنا رعائف): جملة من فعل وفاعل ومفعول معطوفة على الجملة السابقة (آخرين) صفة لزعائف منصوب بالياء لأنه جمع مذكر سالم.

الشاهد: قوله (آخرين) حيث كسر النون فيها، ونون الجمع حقا الفتح وكسر النون جائز بعد الياء فقط وقيل: لغة وهو الراجح. فقد بنى الشاعر كلامه على هذه اللغة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٧، وابن هشام ٤٩/١ وابن عقيل ٣٣/١ والشاطبى، وداود والسندوبى، والاصطهناوى، والأشمونى ٢٩/١، والسيوطى فى همع الهوامع ٤٩/١، والشاهد رقم ٥٩٧ فى خزنة الأدب.

(٢) البيت قائله: سحيم بن وثيل الرياحى. من مقطوعة له فى ديوان جرير وكان عبدا حبشيا وكان فصيحًا بليغًا وكان قد اتهم بئنت مولاه فقتله. وهو من الوافر.

وصدر البيت: وماذا بيتغى الشعراء منى.

وقد ذكر البيت كله فى النسختين ب، ج ففى ب بهذه الرواية وفى ج وماذا يدرى الشعراء منى.

الشرح: قوله «وماذا بيتغى» أى وماذا تطلب. وأنشده الزمخشرى والجوهرى وماذا يدرى الشعراء بتشديد الدال المهملة. يقال أدراه يدره إذا ختله وخدعه.

الإعراب: «وماذا» ما: اسم استفهام مبتدأ. وذا: اسم موصول بمعنى الذى فى محل رفع خبر «بيتغى» فعل مضارع «الشعراء» فاعله «منى» جار ومجرور متعلق ببيتغى والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «وقد» الواو حالية وقد حرف تحقيق «جاورت» فعل وفاعل «حد» مفعول به «الأربعين» مضاف إليه مجرور بالياء المكسورة ما قبلها تحقيقا المفتوح ما بعدها تقديرا. وقيل مجرور بالكسرة الظاهرة لأنه عومل معاملة حين فى جعل الإعراب على النون.

وقال في شرح التسهيل: ويجوز أن يكون كسر نون الجمع وما الحق به لغة^(١).

وقوله (وَنُونٌ مَا تُثْنِي) نحو: (الزبدان) (وَأَلْمَلَحَ بِهِ) نحو: (اثنين) (بِعَكْسِ ذَلِكَ اسْتَعْمَلُوهُ). أى: بعكس نون الجمع فينكسر لاتقساء الساكنين وَقَلَّ مَنْ نَطَقَ بفتحها، إلا أن فتح نون المثني لغة حكاها الكسائي والفراء ولكنهما حكيها مع الياء لا مع الألف^(٢) وأجازها بعضهم مع الألف، واستدل بقول الراجز:

أَعْرِفُ مِنْهَا الْجِيدَ وَالْعَيْنَانَا^(٣)
.....

=الشاهد: في قوله «الأربعين» فإنه كسر النون فيه، وكان الأصل فتحها ولكن كسرهما للضرورة ويجوز أن يكون أجراه مجرى الحين فأعربه بالحركات.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١٧، وابن هشام ٥٠/١، وابن عقيل ٣٤/١، والأشعري ٢٩/١، والسيوطي ١١/١، والمكودي ص ١٣، وداود والشاطبي، والسندوبي، والأصطهناوي، وذكره ابن يعيش في شرح المفصل ١١/٤ والشاهد ٥٨٦ في خزنة الأدب. وذكره السيوطي في معجم الهوامع ٤٩/١ والمبرد في المقتضب ٣/٣٣٢.

(١) قال الأشعري ٣٩/١: «وجزم به في شرح الكافية» اهـ.

(٢) (كقوله: على أحورفين استقلت عشية فما هي إلا لمحة وتغيب) أشعري ٣٩/١.

(٣) البيت: قيل إن قائله لا يعرف كما رعم العينى، وقيل: هو لرؤية بن العجاج، والصحيح أنه لرجل من ضبة كما قال الفضل، وهو من الرجز المسدس.

وعجز البيت: ومنخرين أشبهنا ظليانا

وقد ذكر البيت كله في نسخة ب وأيضاً في نسخة ج - إلا أن رواية صدره في ج:

أعرف منها الأنف والعينانا

الشرح: «الجيد» بكسر الجيم - العنق. وجمعه أجياد، «ظليانا» اسم رجل بعينه، وليس تشبیه ظبي «منخرين» بفتح النون أو بكسرهما على التلفيق بين اللغات - مثني منخر، وأصله: مكان التخير، واستعمل في الأنف.

المعنى: أعرف من سلمى جيدها وعينها ومنخرها اللذين يشبهان منخرى هذا الرجل.

الإعراب: «أعرف» فعل مضارع فاعله مستتر فيه «منها» جار ومجرور متعلق بأعرف «الجيد» مفعول به «والعينانا» معطوف عليه «ومنخرين» معطوف عليه أيضاً «أشبهنا» فعل ماض وألف الاثني فاعل «ظليانا» مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة على أنه مفرد أو هو على لغة من يلزم المثني بالألف والجملة من الفعل وفاعله في محل نصب صفة لمنخرين.

الشاهد فيه: قوله «والعينانا» حيث فتح الشاعر فيه نون التشبیه والقياس كسرهما وقيل الشاهد أيضاً في قوله: «ظليانا» وادعى أن ظليان تشبیه ظبي وإليه مال الهروي حيث قال في الذخائر: والتقدير أشبهنا منخرى ظليين فجعله تشبیه ظبي، وليس هذا بصحيح. وقيل:

البيت مصنوع. أى: غير عربى فلا يشهد به.

وحكى الشيباني^(١) أن ضم نون المثني لغة. يعنى إذا كان بالالف، وحكى عن العرب (هُمَا خَلِيلَانُ).

ولما فرغ من نيابة الحرف عن الحركة انتقل إلى نيابة الحركة (عن)^(٢) حركة أخرى، وذلك فى موضعين:

الأول: جمع المؤنث السالم، فإنه ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة^(٣) فحمل نصبه على جره كما حمل نصب المذكر السالم على جره، وضابطه: ما جمع بالفاء وتاء مزيدتين.

وإليه أشار بقوله:

وَمَا بَتَا وَأَلْفٌ قَدْ جُمِعَا
مُكْسَرٌ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعَا

فإن قلت: لِمَ لَمْ يقيد الألف والتاء بكونهما زائدتين؟

قلت: تعليق الباء بقوله جمع يغنى عن (التقييد)^(٤)، إذ المراد ما دل على جمعيته بالفاء وتاء. و(نحو أبيات) مما تاؤه أصلية وقضاة مما ألفه منقلبة عن أصل لم يدل على جمعيته بالالف والتاء^(٥).

= مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن هشام ٤٧/١، وابن عقيل ٣٦/١، وداود والشاطبي، والسندوبى، والأصطنهاوى، والأشمونى ٣٩/١، والسيوطى ص ١٢، والمكودى ص ١٣ - وذكر فى الفصل ١٢٩/٣.

(١) هو إسحق بن مرار أبو عمرو الشيبانى الكوفى. قال الخطيب: كان أبو عمر راوية أهل بغداد واسع العلم باللغة والشعر ثقة فى الحديث كثير السماع نبيلاً فاضلاً عالماً بكلام العرب حافظاً للغاتها، صنف كتاب الجيم والنوادر، وغريب المصنف وغير ذلك. مات سنة ست أو خمس ومائتين وقد بلغ مائة سنة وعشر سنين.

(٢) ج وفى أ، ب (على).

(٣) (خلاقاً للأخفش فى زعمه أنه مبنى فى حالة النصب، وهو فاسد إذ لا موجب لبنائه، وجوز الكوفيون نصبه بالفتحة مطلقاً، وهشام فيما حذف لأمه، ومنه قول بعض العرب: سمعت لغاتهم) ومحل هذا القول ما لم يرد إليه المحذوف، فإن رد نصب بالكسرة كسنوات وعضوات) اهـ ج ١ ص ٤٠.

(٤) ب، ج وفى أ (التنبيه).

(٥) أ.

فإن قلت: لِمَ لَمْ يذكر علامة رفعه؟

قلت: لأنه بالضمة على الأصل.

ثم ذكر ما الحق بجمع المؤنث السالم فقال:

كَذَا أُولَاتُ وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلَ كَأَذْرَعَاتٍ - فِيهِ ذَا أَيْضًا قَبْلُ

يعنى: أن أولات يكسر فى جرّه ونصبه كالجمع المذكور، وهو اسم جمع؛ لأنه لا واحد له من لفظه فهو فى المؤنث نظير أولو فى المذكور.

وقوله: وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلَ

يعنى: أن ما كان مجموعاً بالفاء وتاء ثم سُمى به فجعل اسماً مفرداً، فإنه يعرب بعد التسمية على اللغة الفصحى بما كان يعرب به قبلها، فيكسر فى الجر والنصب وينون.

وقد مثله بأذرعَات (وهو بالذال المعجمة)^(١) اسم موضع^(٢) فتقول: (رأيت أذرعَات ومررت بأذرعَات) فيستوى جرّه ونصبه ونحوه (عرفات).

ومن العرب من يمنعه التنوين ويجرّه وينصبه بالكسرة كما سبق (ومنهم)^(٣) من يمنعه الصرف فيجرّه وينصبه بالفتحة ولا ينون.

فإن قلت: لم نون أذرعَات وعرفَات ونحوهما على اللغة الفصحى، وحقهما منع الصرف للتأنيث والعلمية؟

قلت: ليس تنوينهما للصرف، وإنما هو تنوين المقابلة وقد تقدم بيانه.

فإن قلت: قد ذكر حكم المجموع بالألف والتاء - إذا سُمى به - فما حكم المثنى والمجموع على حدة إذا سُمى بأحدهما؟

قلت: أما المثنى ففيه لغتان:

الأولى: أن يعرب بعد التسمية بما كان يعرب به قبلها.

والثانية: أن يجعل مثل: (عمران) فى التزام الألف وإعرابه على النون إعراب ما لا ينصرف.

(١) أ، ج.

(٢) بلدة بالشام.

(٣) ب، ج.



وأما المجموع على حدة ففيه أربعة أوجه:

الأول: أن يعرب بعد التسمية بما كان يعرب به قبلها.

والثاني: أن يجعل (كغسلين) فى التزام الياء وجعل الإعراب (على)^(١) نون مصروفًا، ولم يذكر سيبويه غير هذين الوجهين^(٢).

والثالث: أن يجعل (كهارون) فى التزام الواو وجعل الإعراب على النون غير مصروف للعلمية وشبه العجمة.

والرابع: التزام الواو وفتح النون مطلقًا، ذكره السيرافى، وزعم أن ذلك صحيح من لسان العرب.

تنبيهات:

الأول: جعل المثنى (كعمران) والمجموع (كغسلين) أو (هاورن) مشروط ألا يتجاوزا سبعة أحرف، فإن تجاوزا السبعة لم يعربا بالحركات^(٣). وقد نبه على ذلك فى التسهيل^(٤).

الثانى: ما تقدم من أن المثنى إذا جعل بعد التسمية (كعمران) يمنع الصرف، قيده ابن جنى بغير (ذان وتان) مسمى بهما، فإنهما يصرفان إذ الألف (هنا)^(٥) لم تقع موقع الألف الزائدة. وفى حواشى مبرمّان^(٦) منع صرف (ذان)^(٧) قال: لأن فى آخره زيادتين.

(١) ب وفى أ (فى).

(٢) ج ٢ ص ٨ الكتاب.

(٣) فإن تجاوزها كأشبهابين تعين الوجه الأول. أشمونى ٤١/١.

(٤) قال فى التسهيل ص ٢٥٥ (أو جعل المثنى وموافقه كعمران والمجموع وموافقه كغسلين أو حمدان أو هارون ما لم يجاوزا سبعة أحرف).

(٥) ب، ج.

(٦) هو: أبو بكر بن محمد بن على العسكرى، سمع من المبرد وأكثر من الأخذ عن الزجاج، وبعد صيته فى النحو إلا أنه كان غير وقور. ضنينا بالتعليم إلا مع الجزء المرضى له.

من مؤلفاته النحوية: شرح شواهد سيبويه، وشرح كتاب سيبويه ولم يتم، وشرح كتاب الأخفش، والتلقين. وتوفى سنة ٣٤٥هـ خمس وأربعين وثلاثمائة.

(٧) ب، وفى أ، ج (هذان).

والموضع الثانى من (موضعى)^(١) نيابة الحركة عن حركة أخرى. ما لا ينصرف وهو كل اسم شابه الفعل من كونه فرعاً من وجهين كما سيتحقق فى موضعه. فهذا يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة، فحمل جره على نصبه، لأنه لما شابه الفعل منع التنوين والجر بالكسرة.

وإلى هذا أشار بقوله: **وَجَرُّ بِالْفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرِفُ**

فشمل ذلك: المفرد والجمع للكسر نحو: (مررت بأحمد، وصليت فى مساجد). وسكت عن رفعه ونصبه، (لأنهما الأصل)^(٢).

وقوله: **مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ أَلٍ «رَدَف»**.

يعنى: فإنه يجر حيثئذ بالكسرة نحو. (مررت بأحسن القوم وبالأحسن). وشمل قوله: (أَل) المعرفة كما مثل، والموصولة. نحو:

مَا أَنْتَ بِالْيَقْظَانِ نَازِرُهُ إِذَا نَسِيتَ بِمَا تَهَوَّاهُ ذَكَرَ الْعَوَاقِبِ^(٣)

(١) أ، ب وفى ج (مواضع).

(٢) أ، ب وفى ج (لأنها الأصل).

(٣) البيت: قال العيني فى شرح الشواهد ج ١ ص ٢١٥: لم أقف على اسم قائله، وبالبحث لم أعثر له على قائل. وهو من الطويل. وأنشده بعضهم: وما أنت - بالواو - ولكن الرواية الصحيحة بدون الواو كما قال العيني.

الشرح: «باليقظان» أى: بالحدرد، «ناظره» الناظر من المقلة السوداء. «نسيت» النسيان - بكسر النون - خلاف الذكر والحفظ، ويفتح النون. الكثير النسيان للشىء. «تهواه» من هوى يهوى إذا أحب «العواقب» جمع عاقبة، وعاقبة كل شىء آخره. المعنى: ما أنت بالرجل الذى يقظ ناظره إذا غطى هواك على بصيرتك بسبب محبتك له ونسيت ذكر عواقب ما يعول إليه أمرك.

الإهراب: «ما» نافية حجازية أو تميمية «أنت» اسم ما على الأول ومبتدأ على الثانى. وعليهما فهو فى محل رفع «باليقظان» الباء رائدة اليقظان: خبر ما أو خبر المبتدأ وهو منصوب بفتحة مقدره على الأول ومرفوع بضمه مقدره على الثانى وعليهما فإنما منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد «ناظره» فاعل يقظان لأنه صفة مشبهة والهاء ضمير الغائب مضاف إليه وقيل إن خبر ما أو خبر المبتدأ هو «أل» فى اليقظان لأنها اسم موصول بمعنى الذى. والصفة المشبهة مع فاعلها صلته «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط «نسيت» جملة من الفعل والفاعل فى محل جر بإضافة إذا إليها «بمن تهواه» الباء للسببية ومن اسم موصول فى محل جر بها وجملة «تهواه» لا محل لها صلة الموصول. والجار والمجرور متعلق بقوله: نسيت «ذكر» مفعول به لنسيت «العواقب» =

والزائدة نحو:

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارِكًا^(١)

وقال في التسهيل: ما لم يصحب الألف واللام أو بدلها^(٢) يعني الألف

والميم في لغة أهل اليمن كقول الشاعر:

تَبَّيتْ بِبَلِيلٍ أَمْرَمَدَ اعْتَادَ أَوْكَقًا^(٣)

= مضاف إليه. وجواب إذا محذوف دل عليه سابق الكلام وتقديره: «إذا نسيت ذكر العواقب بسبب من تهواه فما أنت باليقظان ناظره.

الشاهد: في قوله «ما أنت باليقظان» فإنه انصرف لوجود الألف واللام وانجر بالكسرة وأن الألف واللام فيه موصولة كالتى تدخل على اسمى الفاعل والمفعول. مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٤٢/١، والشاطبي.

(١) البيت: لابن ميادة واسمه الرماح بن أبرد، وهو شاعر مقدم من مخضرمى شعراء الدولتين وهو من قصيدة يمدح بها الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان وهو من الطويل. وعجزه: شديدا بأعباء الخلافة كاهله.

وورد في النسختين أ، ج الشطر الأول. وفي ب البيت كله وروى فيه «وجدنا الوليد». الشرح: «رأيت» بمعنى أبصرت، ويجوز أن تكون بمعنى علمت «الوليد» الوليد بن يزيد ابن عبد الملك بن مروان «أعباء» جمع عبء - بكسر العين - أثقال، والمراد أمور الخلافة الشاقة، وروى «أحناء جمع حنو - بكسر الحاء - وهو حنو السرج والقتب. وحنو كل شيء اعوجاجه. «كاهله» ما بين الكتفين.

المعنى: أبصرت هذا الرجل في حال كونه مباركا شديدا كاهله يتحمل أمور الخلافة الشديدة، شبهه بالجمل الحمول، وشبه الخلافة بالقتب وأراد أنه يحمل شديد أمور الخلافة.

الإعراب: رأيت بمعنى أبصرت فعل وفاعل «الوليد» مفعول به «ابن» صفة «اليزيد» مضاف إليه «مباركا» حال من المفعول أو مفعول ثان إذا جعلت رأيت بمعنى علمت. «شديدا» معطوف على مباركا بإسقاط حرف العطف «بأعباء» جار ومجرور متعلق بقوله شديدا. وأعباء مضاف و «الخلافة» مضاف إليه - «كاهله» فاعل بشديد لأنه صفة مشبهة تعمل عمل الفعل. والهاء ضمير الوليد مضاف إليه.

الشاهد: في «الوليد بن اليزيد» حيث أدخل الشاعر فيهما الألف واللام بتقدير التنكير فيهما، وهى فى الحقيقة زائدة، قاله العيني ٢٢٢/١.

مواضعه: من شراح الألفية ذكره: الأشموني ٤٢/١، الاصطهناوى، والشاطبي وابن هشام رقم ١١٩ فى خزانة الأدب، والسيوطى فى همع الهوامع ٢٤/١، والإنصاف ١٩٨/١.

(٢) التسهيل ص ٨.

(٣) البيت: قال العيني فى شرح الشواهد الكبرى ج ١ ص ٢٢٢ قائله بعض الطائين ولم =

وقوله: (رَدِف) معناه تبع.

فإن قلت: إذا أضيف ما لا ينصرف أو دخلته (أل) (و)^(١) الجر بالكسرة فهل يسمى منصرفاً؟

قلت: فيه خلاف مشهور^(٢).

= أقف على اسمه، وهو من الطويل. وصلره: **أَنَّ سَمِتَ مِنْ نَجْدٍ بَرِيْقًا تَالِقًا.** وفي النسخين أ، ج ذكر الشطر الثاني وفي ب كله.

الشرح: «أَنَّ سَمِتَ» من سَمِتَ البرق أشيمه شيما إذا نظرته أين يصوب، «بريقاً» أى لمعانا، تالقا - بتشديد اللام - يقال تالِقُ البرق إذا لمع، «بليل أمارمد» أراد بليل الأرمد والميم أبدلت من اللام، وهو لغة أهل اليمن كما فى قوله **لَيْسَ مِنْ أَمِيرِ امْصِيَامِ فِى أَسْفَرٍ.** «أولقا» الأولق، المجنون، والبيت من المقلوب.

المعنى: التث لاج لك من هذه الجهة أدنى بريق بت بليلة رجل أرمد اعتاده الجنون. الإعراب: «أَنَّ» الهمزة للاستفهام و «أَنَّ» قال العلامة الصبان: يحتمل أن تكون مصدرية حذف قبلها لام التعليل وأن تكون شرطية أتى بجوابها مرفوعاً لأن فعل الشرط ماض: اهـ قلت: وعلى الأول فهمزتها مفتوحة، وعلى الثانى فهمزتها مكسورة، والذى ينساق إلى ذهنى أن الأول أحسن معنى وأقرب لمراد الشاعر «سَمِتَ» فعل ماض وفاعله. وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف قياساً والجار والمجرور متعلق بقوله «تبيت» الأتى «من نَجْدٍ» متعلق ب«سَمِتَ» مفعول به ل«سَمِتَ» «تالقا» فعل ماض والالف للإطلاق والفاعل ضمير مستتر يعود إلى «بريق» والجملة فى محل نصب صفة لبريق. «تبيت» فعل وفاعل. «بليل» جار ومجرور متعلق بتبيت «أمارمد» مضاف إليه «اعتاد» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر يعود إلى أمارمد «أولقا» مفعول به لاعتاد والجملة من الفعل والفاعل فى محل نصب حال من أمارمد أو هى فى محل جر صفة له لأن المحلى بال الجنسية معروفاً لفظاً فى قوة النكرة.

الشاهد: فى قوله: «بليل أمارمد» فإن أرمدا لا ينصرف، ولكن لما دخله الميم التى هى عوض اللام على لغة أهل اليمن المنجر بالكسرة كما ينجر فيما إذا دخله اللام نحو: «مررت بالأحسن».

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٤٢/١، والسيوطى فى همع الهوامع ١٤/١. (١) أ، ب.

(٢) «إذا أضيف أو تبع «أل» يكون باقياً على منعه من الصرف، وهو اختيار جماعة، وذهب جماعة منهم: المبرد، والسيرافى، وابن السراج - إلى أنه يكون منصرفاً مطلقاً» وهو الأقوى واختار الناظم فى نكته على مقدمة ابن الحاجب. أنه إذا زالت منه علة فمنصرف نحو بأحمدكم، وإن بقيت العلتان فلا، نحو «بأحسنكم». اهـ أشمونى ٤٢/١. وأمىل إلى تحقيق الناظم «والتحقيق تفضيل الناظم» اهـ صبان ٨٥/١.

والتحقيق: أنه إن زالت إحدى علتيه بالإضافة أو (أل) فمنصرف نحو (مررت بأحمدكم) وإلا فغير منصرف نحو: (مررت بأحسنكم).

ولبيان ذلك موضع هو أليق به، والمفهوم من قوة كلامه في النظم أنه باق على منع صرفه.

ولما فرغ من مواضع النيباة في الأسماء أخذ يذكر مواضع النيباة في الأفعال. وقد تقدم أن النائب في الفعل شيثان: الحرف والحذف.

فالحرف هو النون تنوب عن الضمة، والحذف حذف النون وحروف العلة، (فحذف النون ينوب عن الفتحة والسكون)^(١) وحذف حروف العلة ينوب عن السكون.

وبدا بمواضع النون فقال:

وإِجْعَلْ لِنَحْوِ يَفْعَلَانَ النُّونَا رَفْعًا وَتَدْعِينَ وَتَسْأَلُونَا

فنحو (يَفْعَلَانَ) هو كل فعل اتصل به ألف اثنتين مخاطبتين أو غائبين نحو: (أنتما تفعلان) وهما يفعلان سواء كان ضميرا كما مثل به، أو حرفاً نحو (يفعلان الزيدين) في لغة طيِّ وأزد شنوءة^(٢).

وقوله (رَفْعًا) هو مفعول ثانٍ لقوله (واجعل) أى: صير، وهو تصريح (بأن الرفع بالنون)^(٣) كما هو مذهب الجمهور خلافاً لمن زعم أن الإعراب في هذه الأمثلة بحركات مقدره على لام الفعل.

وقوله (وَتَدْعِينَ) أى: ونحو (تدعين) وهو كل فعل اتصل به ياء (المخاطبة).

وقوله (وَتَسْأَلُونَ) أى نحو (تسألون) وهو كل فعل اتصل به واو جمع مخاطبتين أو غائبين، نحو (أنتم تفعلون وهم يفعلون) وسواء أكانت ضميراً كما مثل به أو حرفاً نحو (يفعلون الزيدون) في اللغة المشار إليها.

(١) ب، ج.

(٢) حتى من اليمن ويقال أسد - بالسين وهو أفصح (أسد شنوءة).

(٣) ب، ج وفى أ (بأن النون).

وقوله: وحذفتها للجزم والنصب سِمة.

أى: وحذف النون علامة للجزم والنصب كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾^(١).

وقد مثل بقوله: كَلِمٌ تَكُونِي لِتَرْوِمِي مَظْلَمَةً.

«فتكون» مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف النون «وترومي» منصوب بأن مضمرة بعد لام الجحود وعلامة نصبه حذف النون أيضاً.

وبدا بالجزم؛ لأن النصب محمول على الجزم فى علامته، فإن الجزم أحق بالحذف فحمل النصب عليه كما حمل على الجر فى الأسماء.

وقوله: (مظلمه) يجوز فيه فتح اللام وكسرها، والفتح هو القياس.

إعراب المعتل من الأسماء والأفعال

ولما أنهى القول فى (بيان)^(٢) إعراب الصحيح من الأسماء والأفعال، شرع فى إعراب المعتل من الأسماء والأفعال. فقال:

وَسَمٌّ مُعْتَلًا مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا كَالْمُصْطَقَى وَالْمُرْتَقَى مَكَارِمًا

فأشار بالمثال الأول إلى كل اسم حرف إعرابه ألف لازمة. وبالثانى إلى كل اسم حرف إعرابه (ياء لازمة قبلها كسرة).

فكلا النوعين يسمى معتلا وليس فى الأسماء ما حرف إعرابه واو لازمة قبلها ضمة^(٣).

(ثم أشار)^(٤) إلى أن هذين النوعين وإن اشتركا فى الاعتلال، فإن لكل (واحد)^(٥) اسماً خاصاً وحكماً غير حكم الآخر فقال:

(١) سورة البقرة ٢٤.

(٢) ج.

(٣) أ، ب.

(٤) أ، ب.

(٥) أ، ب.

فالأول الإعرابُ فيه قُدْرًا جميعُهُ وهو الَّذي قد قُصِرًا

يعنى بالالف ما حرف إعرابه ألف لازمة كالمصطفى (وإنما) (١) قدر فيه الإعراب جميعه أعنى الرفع والنصب والجر، لتعذر تحريك الألف.

فإذا قلت: (جاء الفتى) فعلامة رفعه ضمة مقدرة فى الألف تعذراً.

وإذا قلت: (رأيت الفتى) فعلامة نصبه فتحة مقدرة فى الألف تعذراً.

وإذا قلت: (مررت بالفتى) فعلامة جره كسرة مقدرة فى الألف تعذراً.

وقوله: (وهو الَّذي قد قُصِرًا) إشارة إلى أن هذا النوع يسمى فى الاصطلاح مقصوراً، لأنه منع المد، ويقابله الممدود، ولذلك لا يسمى نحو (يسعى) مقصوراً إذ ليس فى الفعل ممدود.

وقيل سُمى مقصوراً؛ لأنه قصر عن ظهور الحركات، والقصر المنع.

(والثانِ مَنْقُوصٌ) يعنى بالثانى: ما حرف إعرابه ياء لازمة تلى كسرة

كالمرتقى.

وسمى منقوصاً؛ لأنه تحذف لامه للتونين نحو «داعٍ ومُرتقٍ».

وقيل لأنه نقص (فيه) (٢) بعض الحركات وظهر فيه بعضها.

ونصبه ظَهَرَ نحو قوله تعالى: ﴿يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ﴾ (٣).

ذلك لخفة الفتحة (٤).

ورفعُهُ يُنَوَى نحو قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾ (٥) فعلامة رفعه ضمة

مقدرة فى الياء استثقالا لا تعذراً لإمكان النطق بها، وقد ظهر فى الضرورة كقول الشاعر:

(١) أ، ب وفى ج (وأما).

(٢) أ، ب.

(٣) سورة الأحقاف، ٣١.

(٤) (ومن العرب من يسكن الياء فى النصب أيضاً. قال الشاعر:

وَلَوْ أَنَّ وَأَشَّ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا

قال أبو العباس المبرد: وهو من أحسن ضرورات الشعر لأنه حمل حالة النصب على حالتى الرفع والجر) اهـ أشمونى ٤٤/١.

(٥) سورة القمر ٦.

وعرقُ الفرزدقِ شرُّ العروقِ حيثُ الثرى كابي الأزند^(١)

وقوله كذا أيضاً يجرُ أى: يجر بالكسرة (منويّة)^(٢) كما رفع بضمة (منويّة)^(٣) لتقل الضمة والكسرة على الياء، كقوله تعالى: ﴿أَجِيبْ دَعْوَةَ الدَّاعِ﴾^(٤) فعلامة جره كسرة مقدرة في الياء استثقالا. لا (تعذرا)^(٥) لإمكان النطق بها كقول جرير:

فَيوماً يوافينَ الهوىَ غيرَ ماضي^(٦)

(١) البيت قائله جرير بن عطية يهجو فرزدقا وهو من قصيدة ذالية وهو من المتقارب. الشرح: «عرق الفرزدق» أزد به أصله، يعنى أصل الفرزدق أشر الأصول «حيث الثرى» بالثاء المشلثة - حيث الترية، وأراد به الأصل أيضا «وكابي الأزند» من كبا الزند إذا لم تخرج ناره، والأزند - بضم النون - جمع زند.

قال الجوهري: «الزند» العود الذى تقدح به النار وهو الأعلى والزند السفلى فيها ثقب. الإعراب: «وعرق» مبتدأ «الفرزدق» مضاف إليه «شر» خبره «العروق» مضاف إليه «حيث» خبر بعد خبر «الثرى» مضاف إليه، ويجوز أن تكون خبر مبتدأ محذوف أى: هو حيث الثرى، ويجوز أن تنصب على الهم «كابي» خبر بعد خبر ويجوز أن تكون خبر مبتدأ محذوف «الأزند» مضاف إليه.

الشاهد: فى «كابي الأزند» أنه إذا كانت الياء مضمومة فإن علامة الرفع هى الضمة المقدرة فى الياء ويجعلون ذلك لأجل الاستثقال لا لأجل تعذر إمكان النطق بها وهنا ظهرت الضمة ولكنه محمول على الضرورة.

مواضعه: ذكره السيوطى فى همع الهوامع ٥٣/١.

(٢) أ، ب وفى ج (منونة).

(٣) أ، ب وفى ج (منونة).

(٤) سورة البقرة ١٨٦.

(٥) ب.

(٦) البيت من قصيدة طويلة لجرير بن عطية يهجو بها الأخطل. وهو من الطويل.

وقامه: ويوما ترى منهن غولا تغول. وقد ذكر البيت كله فى النسخة ب.

الشرح: «يوافين الهوى» يجازين الهوى، وهو من المجازاة - بالزاي المعجمة «غير ماضى» من مضى يمضى «غولا» بضم الغين - وهو من السعالى جمع سعالاة وهى أحببت الغيلان «تغول» أصله تتغول فحذفت إحدى التاءين كما فى «نارا تلظى» وهو من تغولت الإنسان الغول. أى: ذهب به وأهلكته.

المعنى: أنه يصف النساء بأنهن يوما يجازين العشاق بوصل مقطع، ويوما يهلكنهم بالصدود والهجران.

ثم انتقل إلى المعتل من «الأفعال»^(١) فقال:

وَأَيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفٌ أَوْ وَأَوْ أَوْيَاءٌ فَمُعْتَلًا عُرِفَ

أى: هنا شرطية وبعدها «كان» التامة مقدرة وآخر منه مبتدأ وألف خبره
والجملة خبر كان.

وقوله: «فَمُعْتَلًا عُرِفَ» جواب الشرط، ويحتمل أن تكون «كان» المقدرة
ناقصة وآخر اسمها وألف خبرها ووقف عليه بحذف التنوين على لغة ريبعة^(٢).

ويجوز أن تكون «أى» موصولة على مذهب من أجاز إضافتها إلى
النكرة.

= الإعراب: «فيوما» منصوب على الظرفية بالفعل بعده «يوافين» فعل مضارع ونون النسوة
فاعله «الهوى» مفعول به «غير» قال العينى: هو مفعول ثان أو منصوب على أنه صفة
لمصدر محذوف يقع مفعولا مطلقا أى يوافين وفاء غير نافذ. اهـ. وعندى أنه على أية
حال صفة لموصوف محذوف غير أنك لو قدرت ذلك المحذوف مصدرا كان مفعولا مطلقا
كما قدره، ولو قدرته اسما غير مصدر كان مفعولا ثانيا أى يجازين الهوى حديثا غير نافذ
أو ما فى معنى ذلك «ماضي» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «غير» من الألفاظ
المتوغلة فى الإيهام فلا تفيد الإضافة تعريفا ومثلها لفظ مثل وما أشبهها «ويوما» الواو
عاطفة يوما منصوب على الظرفية بالفعل بعده. وقول العينى إنه معطوف على يوما الأول
خطأ لأن الواو عطفت هذه الجملة كلها على الجملة السابقة وإلا لكان اليوما معمولين
للفعل السابق. وذلك لم يذهب إليه أحد «ترى» فعل مضارع وهى بصرية أولى من أن
تكون علمية وفاعله ضمير مستتر فيه «منهن» جار ومجرور متعلق بترى «غولا» مفعول به
«تغول» فعل مضارع فاعله ضمير الغول المستتر فيه. والجملة فى محل نصب صفة لغولا
وإن جعلت علمية كانت هذه الجملة فى محل نصب على أنها مفعول ثان.

الشاهد: فى «غير ماضي» حيث حركت الياء فى الماضى للضرورة، والقياس إسكانها لأنه
اسم فاعل من مضى يمضى كقاض من قضى يقضى، فبعد الإعلال يصير ماض فتحذف
منه الياء ويكتفى بالتنوين.

مواضعه: ذكره من سراح الألفية: الشاطبي والأشموني فى ٤٤/١ وفى سيويه ٥٩/١.

(١) أ، ب وفى ج «الألف».

(٢) إحدى الشعبتين العظيمتين اللتين تنفرع إليهما العرب العدنانية والثانية مضر.

وحاصل البيت: أن كل فعل آخره ألف نحو: «بخشى» أو واو نحو: «يدعو» أو ياء نحو: «يرمى» فهو معتل قد عرف بهذا الاسم، ولا يقال منقوص ولا مقصور «إلا في الأسماء»^(١).

وقوله: **فَالألفُ أَنو فِيهِ غَيْرُ الجَزْمِ**

يعنى بغير الجزم الرفع والنصب نحو: «زيد يسعى ولن يسعى» فعلامة رفعه ضمة مقدرة وعلامة نصبه فتحة مقدرة.

وكل ما قدر في الألف فهو على سبيل التعذر، وإنما استثنى الجزم، لأنه يظهر بحذف الألف كما سيأتى^(٢).

وقوله: **وَأبْدِ نَصْبٍ مَا كَيْدُوعُو يَرْمِي**

أى «ويظهر»^(٣) نصب المعتل بالواو «كيدعو» والمعتل بالياء «كيرمى» فتقول: «لن يدعو ولن يرمى» لخفة الفتحة.

وقوله: **وَالرَّفْعِ فِيهِمَا أَنو**

يعنى: فى المعتل بالواو والياء نحو: «زيد يدعو ويرمى» فعلامة رفعهما ضمة مقدرة فى الواو والياء استقالاتا كما سبق فى المنقوص.

وقوله: **وَاحْذَفْ جازِمًا ثَلَاثَهُنَّ**

يعنى: الألف، والواو، والياء، تحذف الثلاثة للجازم نحو: «لم يخش ولم يرم ولم يغز».

والتحقيق: أن الحذف عند الجازم، لأنه فرع، إذا كان حرف العلة بدلا من همزة نحو: «يقراً» فإن قدر دخول الجازم قبل الإبدال وجب إقراره^(٤) وإن قدر دخوله بعد الإبدال فقد ذكر ابن عصفور فيه وجهين: الإثبات والحذف، ومنع بعضهم الحذف.

(١) أ، ج وفى ب (إلا فى غير الأسماء).

(٢) وأما الجزم فيظهر، لأنه يحذف له الحرف الأخير. اهـ ابن عقيل ٤٥/١.

(٣) ج وفى أ، ب «وأظهر».

(٤) قال ابن هشام فى التوضيح: «هو إبدال قياسى»، لأنك حينئذ تقلب الهمزة الساكنة حرف علة من جنس حركة ما قبلها.

وقوله: «تَقْبُضُ حُكْمًا لَازِمًا». يعنى فى غير ضرورة الشعر، وأما فى
الضرورة فقد تثبت هذه الأحرف ويقدر الجزم. كقول الشاعر:

أَلَمْ يَأْتِكِ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمَى^(١)

وكقول الآخر: لَمْ تَهْجُوْ وَكَمْ تَدَعُ^(٢)

(١) البيت: هو مطلع قصيدة لقيس بن رهير بن جذيمة العبسى. يعرض فيها بالربيع بن زياد
وكانت بينهما شحنةاء، والقصيدة دالية ومن الوافر.

وعجز البيت: بما لاقت لبون بنى زياد.

وقد ذكر البيت كله فى نسخة ب وفى أ، ج الشطر الأول.

الشرح: «الأنباء» جمع نبأ وهو الخبر «تنمى» - بفتح التاء - تزداد وتنتشر، «لبون» ذات
اللبن وفى رواية «قلوص» بفتح القاف وضم اللام هى الناقة الشابة «بنى زياد» الربيع بن
زياد وإخوته.

المعنى: ألم يبلغك ما جرى لنياق بنى زياد وهم المغاوير الذين يخشاهم الشجعان؟ والحال
أن أخبارهم ملأت البقاع وعرفها القاصى والدانى.

الإعراب: «ألم» الهمزة للاستفهام. لم نافية جازمة «يأتيك» فعل مضارع مجزوم بلم
وعلامة جزمه حذف الحركة المقدرة على الباء إجراء للمعتل مجرى الصحيح والكاف
ضمير المخاطب فى محل نصب مفعول به «والأنباء»: الواو للحال. الأنباء مبتدأ «تنمى»
فعل مضارع فاعله مستتر فيه والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ وجملة المبتدأ وخبره فى
محل نصب على الحال «بما» اختلف العلماء فى الباء على أقوال كثيرة وطال بينهم الجدل
فى أمرها.

وأظهر ما ذهبوا إليها أنها زائدة وما: اسم موصول فاعل يأتى «ولاقت» فعل ماض والتاء
للتأنث. «لبون» فاعل «بنى زياد» مضاف إليه، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها
صلة الموصول. والعائد محذوف تقديره «لاقتته» وزيادة الباء فى الفاعل هنا ضرورة
شعرية.

الشاهد: فى «ألم يأتيك» حيث أثبت الشاعر فيه حرف العلة وهو الباء مع الجازم للضرورة.
مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٤٦/١، والشاطبى والسندوبى وابن هشام
٥٥/١ وأيضاً فى المغنى ١٠٠/١ وذكره السيوطى فى همع الهوامع ٥٢/١ وابن يعيش فى
شرح المفصل ٢٤/٧، والشاهد ٦٣٦ فى خزانة الأدب، وكتاب سيبويه ج ٢ ص ٥٩.

(٢) قال العينى فى شرح الشواهد ج ١ ص ٢٣٤: لم أقف على اسم قائله، وفى نشأة النحو

ص ٥٩ قائله أبو عمرو بن العلاء للفرزدق وهو من البسيط.

وتمامه: هَجَوْتُ رَبَّانَ ثُمَّ جِئْتُ مُعْتَدِرًا مِنْ هَجْوِ رَبَّانِ

وقد ذكر البيت كله فى نسخة ب ... وفى أ، ج اكتفى بالشاهد.

وقول الآخر: ولا تَرْضَاهَا وَلَا تَمَلِّقُ^(١)

ومنع بعضهم إثبات الألف وهو اختيار ابن عصفور.

وسبب هذا الخلاف، اختلافهم فيما حذفه الجازم، فقيل: الضمة المنوية فعلى هذا لا فرق بين الألف وأختيها، وقيل: الضمة الظاهرة. لفظ بها ضرورة ثم حذفت، فعلى هذا لا يجوز في الألف^(٢)، إذ لا يمكن فيها ذلك.

= الشرح: «ربان» - بفتح الزاي وتشديد الباء الموحدة - اسم رجل، واشتقاقه من الزيب وهو طول الشعر وكثرته.

الإعراب: «هجوت» فعل وفاعل والتاء في رواية أكثر النحاة مفتوحة على أنها ضمير المخاطب. وهي فيما رواه المرتضى مضمومة على أنها للمتكلم «ربان» مفعول به «ثم» حرف عطف «جئت» فعل وفاعل والجملة معطوفة على الجملة السابقة «معتذرا» حال من الفاعل «من هجو» جار ومجرور متعلق بمعتذر «ربان» مضاف إليه «لم» نافية جازمة «تهجو» مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الحركة المقدرة على الواو «ولم» الواو عاطفة ولم نافية جازمة «قدح» فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون وحركه بالكسر للروى.

الشاهد: في «لم تهجو» حيث أثبت الشاعر الواو مع الجازم للضرورة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٤٦/١ والشاطبي - وذكره السيوطي في همع الهوامع ٥٢/١، وابن يعيش في شرح المفصل ١٠٤/١، والإنصاف ١٦/١ والخصائص ٣٢٣/١، ٣٢٧.

(١) قائله رؤية بن المعجاج الراجز، وهو من الرجز المسدس.

وصدره: إذا العجورُ غَضِبْتُ فَطَلَّقُ

وقد ذكر البيت كله في نسخة ب وفي أ، ج الشطر الثاني.

المعنى: إذا غضبت العجور وخصامتك فطلقها ولا ترفق بها.

الإعراب: «إذا» للشرط «العجور» مرفوع بفعل يفسره الظاهر بعده أي: إذا غضبت العجور «غضبت» فعل ماض والتاء للتانيث والفاعل ضمير مستتر تقديره هي «فطلق» الفاء واقعة في جواب الشرط وطلق فعل أمر وفاعله ضمير مستتر تقديره أنت «ولا ترضاه» جملة من الفعل والفاعل والمفعول عطف على قوله فطلق «ولا تملق» جملة عطف على قوله ولا ترضاه أصله ولا تملق فحذفت إحدى التاءين.

الشاهد: في قوله «ولا ترضاه» حيث أثبت الشاعر فيه الألف. وقدر الجزم تشبيهاً بالياء في قول الآخر ألم يأتيك، وذلك للضرورة.

مواضعه: ذكره الشاطبي في شرحه للألفية، والسيوطي في همع الهوامع ٥٢٨، وابن يعيش في شرح المفصل ١٠٦/١، والشاهد رقم ٦٣٥ من خزنة الأدب.

(٢) أ، ب وفي ج «الأفعال».

وقد ذهب قوم إلى أن هذه الحروف الثابتة إشباع^(١) وقد حذفت الحروف الأصلية للجازم، وقد ورد في الضرورة أيضاً تقدير نصب الياء والواو - مثال الياء - قول الشاعر:

مَا أَقْدَرَ اللَّهَ أَنْ يُدْنِي عَلَيَّ شَحَطٍ مِنْ دَارِهِ الْحَزْنَ مِنْ دَارِهِ صَوْلٍ^(٢)

ومثال الواو قوله:

أَبَى اللَّهُ أَنْ أَسْمُوَ بِأَمْ وَلَا أَبٍ^(٣)

.....

(١) فمثلاً أشبعت الفتحة في ترض فشآت الف والكسرة في يأتك فشآت ياء والضممة في تهج فشآت واو وأما «سنقرئك فلا تنسى» فلا نافية، لا ناهية، أى: فلست تنسى. اهـ أشموني ٤٦/١ بتصرف.

(٢) البيت لحندج بن حندج المري، وهو من قصيدة لامية - وهو من البسيط. الشرح: «أن يدني» من دنا يدنو إذا قرب «على شحط» بالشين المعجمة والحاء المهملة - أى: على بعد من شحط يشحط بفتح الشين وسكون الحاء - وهنا حركت الحاء للضرورة «داره الحزن» بفتح الحاء المهملة وسكون الزاي المعجمة - وهو اسم موضع ببلاد العرب، والحزن في الأصل ما غلظ من الأرض «صَوْل» بضم الصاد المهملة وسكون الواو اسم موضع قاله الجوهري.

الإعراب: «ما» تعجبية مبتدأ «أقدر» فعل ماضٍ فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً «الله» منصوب على التعظيم وجملة الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ «أن» حرف مصدرى ونصب «يدني» فعل مضارع منصوب بفتحة مقدره على الياء، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف: أى على إذناؤه، والجار والمجرور متعلق بأقدر «على شحط» جار ومجرور متعلق بيدينى وعلى بمعنى مع «من» اسم موصول مبنى على السكون فى محل نصب مفعول به ليدينى «داره الحزن» جملة من مبتدأ وخبر لا محل لها صلة الموصول «ومن» جار ومجرور متعلق بيدينى أيضاً «داره صول» جملة من مبتدأ وخبر لا محل لها صلة من المجرورة فى قوله «ومن».

الشاهد: فى قوله «أن يدني» حيث أثبت الشاعر الياء فيه ساكنة مع تقدير النصب وهو قليل. مواضعه: ذكره الأشموني فى شرحه للألفية ٤٥/١.

(٣) قاله عامر بن الطفيل بن مالك، كان سيد بنى عامر فى الجاهلية. وهو من قصيدة بائنة من الطويل.

وصدره: فما سودتنى عامر عن وراثته.

وذكر البيت فى نسخة ب، أ وفى ج «العجز».

الشرح: «فما سودتنى» من السيادة، «أن أسمو» من السمو والعلو والارتفاع، «عامر» أراد بنى عامر القبيلة، لذلك أنت الفعل المسند إليها لأنه كان سيد بنى عامر، «عن وراثته» =

وقد ورد أيضاً في الضرورة إظهار رفعهما مثال الياء - قوله:

تساوى عتري غير خمس دراهم^(١)

ومثال الواو قوله:

إذا قلتُ علَّ القلبَ يسَلوُ قِيضتُ هواجسُ لا تنفكُ تغريه بالوَجْدِ^(٢)

= أن سيادته من نفسه لأجل كرمه وشجاعته لا أنها وراثته عن آبائه «أبي الله» من الإباء، وهو شدة الامتناع «بأم ولا أب». أي من جهة الآباء والأمهات وزاد كلمة لا - تأكيداً للنفي - وقدم الأم على الأب لأجل القافية.

الإعراب: «فما» نافية «سودتني» فعل ماضٍ والتاء للتأنيث والنون للوقاية والياء مفعول به «عامر» فاعل «عن وراثته» متعلق بـ «سود» «أبي الله» فعل وفاعل «أن» مصدرية ناصبة «أسمو» فعل مضارع منصوب بفتحة مقدره على الواو وفاعله ضمير المتكلم المستتر «بأم» جارٍ ومجرور متعلق بأسمو «ولا» الواو عاطفة، لا، زائدة لتأكيد النفي المستفاد من معنى العامل وهو أبي «أب» معطوف على أم.

الشاهد: في قوله «أن أسمو» حيث سكن الشاعر الواو مع النصب، لأن الحق أن يقال أن أسمو بنصب الواو - ولكنه سكنها للضرورة.

مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه للألفية ٤٥/١، والخصائص ٣٤٢/٢.

(١) قال العيني ٢٤٧/١ في شرح الشواهد - هذا البيت أنشده الفراء ولم يذكر قائله، وقال أبو حيان: لا يعرف قائله بل لعله مصنوع. وقيل: قائله رجل من الأعراب وبحث فلم أعثر له على قائل - وهو من قصيدة ميمية - من الطويل.

وصدره: فعوضني عنها غنای ولم تكن

وقد ذكر البيت في نسخة ب وفي ج «العجز».

وحكاية الأعرابي أن عبد الله بن العباس خرج يريد معاوية بن أبي سفيان فأصابته سماء فنظر إلى نورية عن يمينه فقال لغلّامه: هيا بنا إليها فلما أتياها إذا شيخ ذو هيئة رحب به وذبح له شاة هي معيشة أهله فأعطاه خمسمائة دينار عوضاً عن الشاة.

الإعراب: «فعوضني» الفاء للعطف وعوضني فعل ماضٍ والفاعل ضمير مستتر عائد إلى عبد الله والنون للوقاية والياء مفعول به «عنها» متعلق بالفعل «غنای» مفعول ثانٍ لعوض «ولم» حرف نفي «تكن» فعل مضارع من كان الناقصة واسمها ضمير والجمله وقعت حالا «تساوى» فعل مضارع من ساوى «عتري» فاعل والياء مضاف إليه «غير» مفعول به والجمله خبر كان في محل نصب «خمس» مجرور بالإضافة وكذلك «دراهم».

الشاهد: في قوله «تساوى» حيث أبرز الشاعر فيه الضمة على الياء للضرورة.

مواضعه: ذكره السيوطي في همع الهوامع ٥٣/١.

(٢) لم يذكر له العيني قائلًا - ولم أعثر له على قائل - وهو من الطويل.

وربما قدر في «السعة»^(١) نصب الياء كقراءة بعضهم ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾^(٢) وجزمها كقراءة قنبل^(٣) ﴿إِنَّهُ مِنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرُ﴾^(٤) ونصب الواو كقراءة بعضهم^(٥) ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي﴾^(٦).

وبسط الكلام على ذلك لا يليق بهذا المختصر. والله أعلم.

= الشرح: «عل» أى لعل القلب وهى لغة فى لعل «يسلو» من سلوت عنه سلوا إذا برد قلبه من هواه، «قيضت» أى: سلطت، قال تعالى (وقيضنا لهم قرناء) «هواجس» جمع هاجسة من هجس فى صدرى شىء إذا حدث، والهواجس الخاطر، «تغريه» من الإغراء وهو التحريض. «بالوجد» هو شدة الشوق.

الإعراب: «إذا» للشرط «قلت» فعل وفاعل وقعت فعل الشرط «عل» لغة فى لعل «القلب» اسم لعل «يسلو» جملة فى محل رفع خبر عل - والجملة مقول القول «قيضت» فعل ماض مبنى للمجهول «هواجس» نائب فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة «لا تنفك» من الأفعال الناقصة واسمها ضمير مستتر يرجع إلى الهواجس «تغريه» فعل مضارع والفاعل ضمير والضمير المنصوب مفعوله، وهو يرجع إلى القلب والجملة فى محل نصب خبر لا تنفك «بالوجد» جار ومجرور متعلق بالفعل، ولا تنفك إلى آخره فى محل الرفع على أنها صفة لهواجس.

الشاهد: فى قوله يسلو حيث أظهر الضمة على الواو فدل هذا على أن المحذوف عند دخول الجازم هو الضمة الظاهرة التى كانت على الواو، وهذا رأى بعض النحاة. مواضعه: ذكره السيوطى فى همع الهوامع ٥٣/١.

(١) أ، ب وفى ج (السبعة).

(٢) سورة المائدة ٨٩.

(٣) هو: أبو عمرو محمد بن عبد الرحمن المخزومي المكي الملقب بقنبل، كان إماما فى القراءة ضابطا متقنا انتهت إليه مشيخة الإقراء بالحجاز ورحل إليه الناس من الأقطار وهو من أصحاب ابن كثير، وتوفى بمكة سنة ٢٩١هـ.

(٤) سورة يوسف ٩٠.

(٥) أ، ب.

(٦) سورة البقرة ٢٣٧.

النكرة والمعرفة

إنما قدم الناظم هذا الباب إلى هذا الموضع، لتوقف كثير من الأحكام الإعرابية عليه، وبدأ بالنكرة، لأنها الأصل. فقال:

نَكْرَةٌ قَابِلٌ أَلٌ مُؤَثَّرٌ أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعٌ مَا قَدْ ذَكَرْنَا

يعنى أن النكرة قسمان أحدهما يقبل «أل» المؤثرة أى المعرفة نحو «رجل» (فإنه يقبلها)^(١) فتقول «الرجل».

والثانى: لا يقبل المؤثرة بنفسه، ولكنه واقع موقع شىء يقبلها نحو: «ذو» بمعنى صاحب، فإنه لا يقبل «أل» ولكنه واقع موقع صاحب وصاحب يقبل «أل»^(٢) فيستدل على تنكير «ذو» بذلك.

واحترز بقوله «مؤثراً» من أل الزائدة والتي للمح الصفة، فإنهما لا يدلان على تنكير ما يدخلان عليه، بل يدخلان على العلم.
«فالزائدة»^(٣) نحو:

بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرُوِّ مِنْ أَسِيرِهَا^(٤)

والتي للمح الصفة (نحو: «الحارث» و «العباس».

(١) أ، ب وفى ج (قالها قبلها).

(٢) ج.

(٣) أ، ج.

(٤) قال فى الدرر اللوامع ص ٥٣ ولم أعر على قائله، وفى شواهد المغنى ص ٦٠ قال: أنشده الأصمعى ولم ينسب لأحد، وقيل لأبى النجم، قال الشيبانى: اسمه المفضل. وعجز البيت: حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا - وذكر البيت فى نسخة ب - وفى أ، ج الصدر.

الشرح: «أم العمرو» يريد أم عمرو، «الحراس» جمع حارس وهو حرس السلطان و«القصور» جمع قصر «باعد» أبعدهم «الأسير» فعيل بمعنى مفعول معناه المتيم المستعبد بالمشق.

المعنى: أبعدهم المحبوبة عن أسيرها المتيم، يريد بذلك نفسه، حراس أبواب قصورها.

الشاهد: فى قوله «أم العمرو» حيث دخلت أل الزائدة على العلم.

مواضعه: ذكره ابن هشام فى المغنى ٥/١ والسيوطى فى همع الهوامع ٨٠/١ وابن يعيش فى شرح المفصل ٤٤/١، ١٣٢/٢، والإنصاف ١٩٨/١.

فإن قلت: أل في الحارث ونحوه مؤثرة للمح الصفة فهي واردة على إطلاقه.

قلت: التي للمح الصفة^(١) لم تؤثر في الاسم الذي دخلت عليه أثرًا من تعريف ولا غيره، وإنما نهبت عن أصله، وإن كان صفة.

فإن قلت: حصر النكرة، في القسمين غير صحيح، لوجود ثالث لا يقبل «أل» ولا يقع موقع شيء يقبلها وهو نكرة، وذلك «من وما» في الشرط^(٢) والاستفهام خلافاً لابن كيسان في «من وما» الاستفهاميتين، فإنهما عنده معرفتان.

قلت: الحصر في القسمين صحيح، وما ومن المذكورتان واقعتان موقع شيء يقبل «أل» ولا يشترط أن يكون مساوياً لهما في تضمن معنى الشرط (والاستفهام)^(٣) لأن «من وما» لم يوضعا في الأصل لذلك، وتضمن معنى الشرط و«الاستفهام»^(٤) طارئ على معنهما الأصلي فلي تأمل^(٥).

ولما فرغ من تعريف النكرة انتقل إلى المعرفة. فقال: (وغيره معرفة).

أى: وغير النكرة معرفة، إذ لا وساطة بينهما، واستغنى بذلك عن حد المعرفة.

قال في شرح التسهيل: من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه.

ثم أشار إلى أنواع المعارف بالأمثلة وهي ستة أنواع:

مضمرة، وعلم، واسم إشارة، وموصول، وذو أداة، ومضاف إلى واحد من هذه إضافة تخصيص.

(١) أ، ب.

(٢) ج، وفي أ، ب «الشرط».

(٣) أ، ج.

(٤) أ، ب.

(٥) (ومن ذلك أيضا «من» و«ما» نكرتين موصوفتين، كما في «مررت بمن معجب لك» و«بما معجب لك» فإنهما لا يقبلان «أل» لكنهما واقعان موقع إنسان وشيء، وكلاهما يقبل أل، وكذلك «صه» و«مه» بالتثنية لا يقبلان «أل» لكنهما يقعان موقع ما يقبلهما، وهو «سكوتا وانكفافا» اهـ أشموني ٤٦/١.

«وهم» مثال للمضمر، (وذى) مثال لاسم الإشارة، «وهند» مثال للعلم، «وابنى» مثال للمضاف، و«الغلام» مثال لذى الأداة «والذى» مثال للموصول. وأعرفها المضمر على الأصح ثم العلم، ثم اسم الإشارة، ثم الموصول، ثم ذو الأداة. وقيل: هما فى مرتبة واحدة. وقيل: ذو الأداة أعرف من الموصول والمضاف إلى واحد منها فى مرتبته مطلقا على رأى المصنف «إلا»^(١) المضاف إلى المضمر، فإنه فى مرتبة العلم على رأى أكثرهم^(٢).

وقال فى التسهيل: أعرفها ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم العلم ثم الغائب السالم عن إيهام «ثم المشار به والمنادى والموصول»^(٣) «ومثلها فى النظم غير مرتبة، ورتب أبوابها.

فإن قلت: بقى من المعارف قسم سابع وهو النكرة المقصودة فى النداء نحو: «يا رجل» فلم تركه؟ «وما»^(٤) مرتبته؟

قلت: لم يدع الحصر بل أتى بكاف التشبيه المشعرة بعدم الحصر، وأيضاً فقد ذهب قوم إلى أن نحو: «يا رجل» إنما تعرف بأل المقدرة، وأما مرتبته عند من جعل تعريفه بالمواجهة والقصد فمرتبته اسم الإشارة.

[الضمير]

ثم شرع فى الكلام على أعرف المعارف وهو المضمر. فقال:

فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورٍ كَانَتْ وَهُوَ سَمٌّ بِالضَّمِيرِ

الضمير: هو الموضوع لتعيين مسماه مشعرا بتكلمه أو خطابه أو غيبته، وهذا هو المراد بقوله: «فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورٍ» أى: فما وضع لسمى ذى غيبة أو حضور. (والحضور)^(٦) يشتمل للمتكلم والخطاب، لكن فيه إيهام إدخال اسم الإشارة.

(١) أ، ب وفى ج «أما». (٢) راجع الأشموني ٤٨/١.

(٣) ب.

(٤) قال فى التسهيل ص ٢١ «.....» ثم الموصول ذو الأداة والمضاف بحسب المضاف إليه.

(٥) أ، ب وفى ج «ولا». (٦) أ، ب.

وأجاب الشارح بأن أفراد اسم الإشارة بالذكر يرفع الإيهام^(١) ومثل الحاضر:
«بأنت» والغائب «بهو».

وقوله «سَمَّ بالضمير» هذا هو اصطلاح البصريين يسمى عندهم بالضمير
والمضمر، والكوفيون يسمونه الكناية والمكنى.

والضمير قسمان: متصل ومنفصل، والمتصل قسمان: بارز ومستتر. هذا
تقسيم الجمهور.

وأما المصنف فقسمه أولاً إلى بارز ومستتر - فالبارز ما له صورة في اللفظ،
والمستتر ضده، والبارز قسمان: متصل ومنفصل.

ولما كان المتصل هو الأصل، لكونه أخصر قدمه على المنفصل فقال:

وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ مَا لَا يُبْتَدَأُ وَلَا يَلِي إِلَّا اخْتِيارًا أَبَدًا

أى: الضمير المتصل هو الذى لا يصح وقوعه أول الكلام ولا بعد «إلا» فى
الاختيار.

والمنفصل بخلافه، أى: يصح وقوعه أول الكلام وبعد «إلا» فى الاختيار،
وسياتى تمثيل النوعين.

واحترز بقوله: «اخْتِيارًا» من وقوع المتصل بعد «إلا» فى ضرورة الشعر،
كقول الشاعر:

وَمَا نُبَالِي إِذَا مَا كُنْتُ جَارَتِنَا إِلَّا يُجَاوِرُنَا إِلَّا كِ دِيَارُ^(٢)

(١) راجع الشارح ص ٢١.

(٢) قال العينى ج ١ ص ٢٥٣ فى شرح الشواهد: هذا البيت أنشده الفراء ولم ينسبه إلى أحد،
وبحث فلم أعثر على قائله. وهو من البسيط.

الشرح: «وما نبالى» وما نكثرث ولا نهتم، وأكثر ما يستعمل هذا بعد النفى، «جارتنا»
تأنيث الجار، «إلا يجاورنا» جاء فيه علا يجاورنا - بإبدال الهمزة عيناً، «إلا ك» أى: إلا
إياك، «ديار» أحد، وكلاهما لا يستعمل إلا بعد النفى - «وما» الأولى نافية والثانية
زائدة.

ويروى «وما علينا إذا ما كنت ...» ويروى «إلا يجاورنا سواك ديار».

المعنى: إذا كنت أيتها المحبوبة جارتنا لا نبالى إلا يجاورنا أحد غيرك ففسيك الكفاية،
وحاصله: أنت المطلوبة فإذا حصلت فلا التفات إلى غيرك.

قال آخر:

أَعُوذُ بِرَبِّ الْعَرْشِ مِنْ فِتْنَةٍ بَعَثَتْ
عَلَيَّ فَمَالِي عَوْضٌ إِلَّا نَاصِرٌ (١)

= الإعراب: «ما» نافية «نبألي» فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه «إذا» ظرفية شرطية. «ما» رائدة «كنت» فعل ماض ناقص والتاء ضمير المخاطبة اسمه «جارتنا» خبر كان والضمير مضاف إليه «أن» مصدرية ناصبة «لا» نافية، «يجاورنا» مضارع منصوب بأن والضمير في محل نصب مفعول به ليجاور وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول به لنبألي «إلا» استثنائية والكاف مستثنى تقدم على المستثنى منه «ديار» فاعل يجاور وهو المستثنى منه.

الشاهد: في قوله: «إلا» فإنه أتى بالضمير المتصل بعد إلا ضرورة، وكان القياس أن يقول إلا إياك بالضمير المتصل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ٢٢، وابن عقيل ٤٧/١، والشاطبي والسندوبى وداود والأشمونى ٤٨/١، والسيوطى ص ١٤ والمكودى ص ١٥ وابن هشام ٦١/١. وأيضاً ذكره في المغنى ٧٨/٢ والسيوطى في الهمع ٥٧/١، وابن يعيش في المفصل ١٠١/٣، والشاهد رقم ٢٨٣ في خزنة الأدب والخصائص ٣٠٧/١، ١٩٥/٢.

(١) قال العينى فى شرح الشواهد ج ١ ص ٢٥٥ - لم أقف على اسم قائله وبحث فلم أعثر على قائله. وهو من الطويل.

الشرح: «أعوذ» التجرى والتحصن، «من فتن» من جماعة «بعثت» من البغى بمعنى الظلم والعدوان، «عوض» ظرف يستغرق المستقبل مثل «أبدا» إلا أنه مختص بالنفى، وهو مبنى على الضم كقبل ويعد.

المعنى: إنى التجرى إلى رب العرش وأتحصن بحماه عن جماعة ظلمونى فليس لى معين ولا وذر سواه.

الإعراب: «أعوذ» فعل مضارع فاعله مستتر فيه «رب» جار ومجرور متعلق بأعوذ «العرش» مضاف إليه «من فتن» جار ومجرور متعلق بأعوذ «بعثت» فعل ماض وفاعله مستتر فيه والتاء للتأنيث. والجملة صفة لفئة «على» جار ومجرور متعلق ببنى «فما» نافية «لى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «عوض» ظرف زمان مبنى على الضم فى محل نصب متعلق بناصر «إلا» حرف استثناء والهاء مستثنى مبنى على الضم فى محل نصب «ناصر» مبتدأ مؤخر.

الشاهد: فى «إلا» حيث وقع الضمير المتصل بعد «إلا» وهو شاذ لا يجوز إلا فى الضرورة الشعرية إلا عند ابن الأنبارى ومن ذهب نحو مذهبه فإن ذلك عندهم جائز.

وكان القياس أن يقال: (إلا إياه) وأنكر المبرد وقوع المتصل بعد إلا مطلقاً حتى إنه أنكر رواية «إلا» وأميل إلى رأى ابن الأنبارى، لأنه على رأى المبرد لا شاهد فى البيت.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن عقيل ٤٦/١، وداود.

تنبيهان:

الأول: منع المبرد (وقوع المتصل بعد إلا مطلقا، وأنشد «سواك ديار» وأنكر رواية «إلاك» وأجازه ابن الأنباري^(١)) مطلقا.

الثاني: كلام الناظم هنا موافق لمذهب الجمهور، في كون وقوع المتصل بعد «إلا» ضرورة.

وقال في التسهيل^(٢) وشذ «إلاك» فلا يقاس عليه هـ (وصرح في باب الاستثناء من شرح التسهيل، بأن ذلك ليس بضرورة)^(٣) ثم مثل المتصل فقال:

كالياء والكافِ من ابْنِي أَكْرَمِكَ والياءِ والهاءِ من سَلِيهِ مَا مَلَّكَ

المضمر المتصل ثلاثة أقسام: مرفوع ومنصوب ومجرور. وكل من الثلاثة، إما لتكلم أو لمخاطب أو لغائب.

فالرفوع للمتكلم «فعلتُ - فعلنا» والمخاطب «فعلتَ - فعلتِ - فعلتما - فعلتم - فعلتن».

وللغائب «فعلَ - فعلتَ - فعلا - فعلا - فعلوا - فعلن» والمنصوب للمتكلم «أكرمني - أكرمتنا».

وللمخاطب «أكرمك - أكرمك - أكرمكما - أكرمكم - أكرمن».

وللغائب «أكرمه - أكرمها - أكرمهما - أكرمهم - أكرمهن».

والمجرور للمتكلم: «مرَّ بي - مرَّ بنا» وللمخاطب «مرَّ بكَ - مرَّ بكِ - مرَّ بكما - مرَّ بكم - مرَّ بكن» وللغائب «مرَّ به - مرَّ بها - مرَّ بهما - مرَّ بهم - مرَّ بهن».

فهذه ستة وثلاثون ضميراً متصلاً، والسابع والثلاثون «ياء المخاطبة» نحو: «تفعلين يا هند» على مذهب سيويه^(٤).

(١) أ، ج.

(٢) التسهيل ٢٧.

(٣) أ، ج.

(٤) ج ١ ص ٥ سيويه.

وقد أشار الناظم إلى التكلم بالياء (من ابني) وإلى المخاطب بالكاف من «أكرمك» وإلى الغائب بالياء من (سليه).

وأشار أيضا إلى الرفع بالياء من سليه، وإلى النصب بالكاف من أكرمك، وإلى الجر بالياء من ابني.

فقد نبه بهذه الأمثلة الأربعة على الأقسام كلها.

ثم أشار إلى حكم عام لجميع المضمرات فقال:

وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَاءُ يَجِبُ

المضمرات كلها مبنية بالاتفاق، واختلف في سبب بنائها ف قيل: (بنيت)^(١) لشبهها بالحرف في المعنى، لأن كل ضمير متضمن معنى التكلم أو الخطاب أو الغيبة وهي من معاني الحروف (وقيل)^(٢) غير ذلك.

وقد ذكر في التسهيل، لبنائه أربعة أسباب:

أولها: شبه الحرف وضعا، لأن أكثره على حرف أو حرفين وحمل الباقي على الأكثر.

وثانيها: شبه الحرف افتقارا. لأن المضمرة لا تتم دلالاته على مسماه إلا بضميمة من مشاهدة أو غيرها.

وثالثها: شبه الحرف جمودا، والمراد بالجمود عدم التصرف في لفظه بوجه من الوجوه حتى في التصغير وبأن يوصف أو يوصف به كما فعل بالمبهمات.

ورابعها: الاستغناء باختلاف صيغه لاختلاف المعاني. هـ^(٣).

قال الشارح^(٤): ولعل هذا المعتبر عند الشيخ^(٥) في بناء المضمرات، ولذا عقبه بتقسيمها بحسب الإعراب، كأنه قصد بذلك (إظهار)^(٦) علة البناء، فقال^(٧):

(١) أ، ج.

(٢) ج.

(٣) قال في التسهيل ص ٢٩ (وبني المضمرة لشبهه بالحرف وضعا وافتقارا وجمودا أو للاستغناء باختلاف صيغه لاختلاف المعاني).

(٤) راجع للشارح ص ٢٢.

(٥) هو: ابن مالك وقد ترجمت له.

(٦) أ، ب.

(٧) راجع الأشموني ٤٩/١.

وَلَفْظُ مَا جَرٌّ كَلْفُظِ مَا نُصِبِ

أى: الصالح للجر من الضمائر المتصلة هو الصالح للنصب.
وقد (تم) ^(١) تقدم ذكره ^(٢).

ثم قال: للرفع والنصب وجرُّنا صلح

يعنى: أن هذا الضمير، يعنى لفظ «نا» صلح للرفع والنصب والجر، ومثل
للمثلاثة بقوله:

كَاعْرِفُ بِنَا فَإِنَّا نَلْنَا الْمَنْحُ

فموضع (نا) جر بعد الباء ونصب بعد «إن» ورفع بعد الفعل.

وما سوى ما ذكر من (الصالح) ^(٣) للنصب والجر والصالح للثلاثة مختص
بالرفع ^(٤). فالأقسام ثلاثة وذلك واضح، ثم قال:

وَأَلِفٌ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ لِمَا غَابَ وَغَيْرِهِ كَقَامَا وَاعْلَمَا

الضمير المتصل بالنسبة إلى المعنى على ثلاثة أقسام: مختص بالحاضر
«كالكاف» ومختص بالغايب «كالهاء».

وهذان القسمان ظاهران، وقسم يكون للغائب تارة وللمخاطب أخرى، وهو
ثلاثة ضمائر: ألف الاثنين، وواو الجمع، ونون الإناث، ومثل الألف «بقاما
واعلما» فالألف فى قاما للغائبين وفى اعلما للمخاطبين، ومثال الواو «قاموا
واعلموا» والنون «قُمنَ وأَعلمنَ».

(١) ١.

(٢) نحو «إنه» و «له» و «رأيتك» و «مررت بك» أشموني ٤٩/١.

(٣) ب، ج.

(٤) وإنما لم يذكر المصنف الياء وهم، وأما الياء وهم، فإنهما يستعملان للرفع والنصب
والجر، لكن لا يشبهان «نا» من كل وجه: فإن الياء، وإن استعملت للثلاثة وكانت ضميرا
متصلا فيها إلا أنها ليست فيها بمعنى واحد. لأنها فى حالة الرفع للمخاطبة نحو: اضربى
وفى حالة الجر والنصب للمتكلم نحو: «لى» و «إنى». و «هم» تستعمل للثلاثة وتكون
فيها بمعنى واحد. إلا أنها فى حالة الرفع ضمير منفصل وفى الجر والنصب ضمير متصل.
اهـ أشموني ج ١ ص ٤٩.

فإن قلت: قوله (وَعَوَّيْرَه) أعم من المخاطب.

قلت: لما كانت الألف والواو والنون لا تكون للمتكلم (تعينت)^(١) إرادة المخاطب وذلك بين.

ثم أشار إلى المستتر فقال: وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَرُ

فعلم من تخصيصه بالرفع أن المستتر لا يكون ضمير نصب ولا جر.

والمستتر ضربان: واجب الاستتار. وهو ما لا يخلفه الظاهر، وجائز الاستتار وهو ما يخلفه الظاهر.

فالواجب الاستتار في سبعة مواضع: فعل أمر الواحد (كافعل) والمضارع المبدوء بهمزة المتكلم (كأوأف) والمبدوء بياء الخطاب (التي)^(٢) للمفرد (ككتغبت) والمبدوء بنون المتكلم المعظم نفسه أو المشارك (كنشكر)^(٣)، واسم فعل الأمر (كترأل) واسم المضارع «كأف» والمصدر الواقع بدلا من فعله في الأمر نحو: «ضربا زيدا». فإن قلت: قد أحل الناظم بهذه الثلاثة (الأواخر)^(٤).

قلت: لم يدع الحصر، وإنما مثل ليقاس على تمثيله، وأيضا فاختصر على الأفعال لأصالتها في العمل، واسم الفعل والمصدر نائبان عن الفعل في ذلك.

والجائز الاستتار هو (المرفوع)^(٥) بفعل الغائب والغائبة ماضيا ومضارعا^(٦) وبالصفة وباسم الفعل الماضي.

ثم انتقل إلى الضمير المنفصل وهو نوعان: مرفوع ومنصوب، وبدأ بالمرفوع فقال:

(١) ب، ج وفي أ (فعنيت).

(٢) ب.

(٣) ب، ج وفي أ (كنشرك).

(٤) ب، ج وفي أ، ج (الأخر).

(٥) أ، ب وفي ج (الموضوع).

(٦) مثل «زيد يقوم» أي هو وهذا الضمير جائز الاستتار؛ لأنه يحل محله الظاهر فتقول زيد يقوم أبوه، وكذلك كل فعل أسند إلى غائب أو غائبة نحو: «هند تقوم» وما كان بمعناه نحو «زيد قائم» أي: هو. اهـ ابن عقيل ٥١/١.

وقال الأشموني ٥٠/١ (وخص ضمير الرفع بالاستتار لأنه عمدة يجب ذكره) اهـ.

وَذُو ارْتِفَاعٍ وَإِنْفِصَالٍ أَنَا هُوَ وَأَنْتَ وَالْفُرُوعُ لَا تَشْتَبَهُ

ضمير الرفع المنفصل ثلاثة أقسام: متكلم، ومخاطب، وغائب، فلذلك مثل بثلاثة أمثلة.

والمراد بالفروع: ما دل على مؤنث أو مثنى أو مجموع، «فأنا» له فرع واحد هو «نحن».

و «أنت» له أربعة فروع «أنت - أنتما - أنتم - أنتن».

و «هو» له أربعة أيضا «هي - هما - هم - هن».

تنبيه:

مذهب البصريين أن ألف «أنا» زائدة، والاسم هو الهمزة والنون، واستدلوا بحذف الألف وصلًا، وإنما زيدت وقفًا لبيان الحركة، ولذلك عاقبتها هاء السكت في قول حاتم: (هذا فَرْدِي أَنَّهُ)^(١).

ومذهب الكوفيين: أن الاسم هو مجموع الأحرف الثلاثة واختاره المصنف^(٢) وفي (أنا) لغات الفصيحة حذف ألفه وصلًا وإثباتها وقفًا.

والثانية إثباتها وصلًا ووقفًا وهي لغة تميم^(٣).

والثالثة (هنا)^(٤) بإبدال همزته هاء.

والرابعة: آن بمدة بعد الهمزة.

قال المصنف: من قال (آن) فإنه قلب (أنا) كما قال بعض العرب في رأى

رأء.

(١) ورد في مجمع الأمثال للميداني رقم ٤٥٤٢ (هذا فصدى) قيل: إن أول من تكلم به

كعب بن مامة، وذلك أنه كان أسيرا في غزة، فأمرته أم منزله أن يفصد لها ناقة فنحراها.

فلامته على نحره إياها فقال هكذا فصدى، يريد أنه لا يصنع إلا كما يصنع الكرام.

(٢) وقد ارتضيت هذا الرأى لسهولته.

(٣) تميم - قبيلة من أشهر قبائل مضر العدنانية.

(٤) أ، ج.



والخامسة: «أن» (كَعْنُ) ^(١) حكاها قطرب.

وأما «أنت» وفروعه، فالضمير عند البصريين «أن» والتاء وحرف خطاب (ومذهب الفراء أن «أنت» ^(٢) بجملته ضمير) ^(٣).

ومذهب جمهور البصريين أن «هو» بجملته ضمير وكذلك، «هي» وأما «هما» وهُمَّ وَهِنَّ» فذهب أبو علي ^(٤): إلى أنها بجملتها ضمائر، وقد قيل غير ذلك بما لا يحتمل ذكره هذا الموضع.

ثم نثى بالمنصوب فقال:

وَذُو انْتِصَابٍ فِي انْفِصَالٍ جُعِلَا إِيَّايَ وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلَا

«إيا» هو الضمير المنصوب المنفصل ولواحقه حروف تدل على المراد به من تكلم أو خطاب أو غيبة، هذا مذهب سيويه ^(٥) وذهب الخليل: إلى أن «إيا» ضمير مضاف إلى لواحقه وهي ضمائر وإليه ذهب المصنف ^(٦) وفيه مذاهب آخر لا نطول بها.

فللمتكلم: «إِيَّايَ - إِيَّانَا» وللمخاطب «إِيَّاكَ - إِيَّاكَ - إِيَّاكُمْ - إِيَّاكُمْ - إِيَّاكُمْ».

وللغائب: «إِيَّاهُ - إِيَّاهَا - إِيَّاهُمَا - إِيَّاهُمْ - إِيَّاهُنَّ» وهذا معنى قوله: (والتفريع ليس مشكلا).

ثم قال:

وَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَجِيءُ الْمُنْفَصِلُ إِذَا تَأْتَى أَنْ يَجِيءَ الْمَتَّصِلُ

(١) أ.

(٢) وذهب ابن كيسان إلى أن الضمير التاء فقط وكثرت بأن. مع ٦٠ / ١، وإلى رأى الفراء أميل.

(٣) أ، ب.

(٤) راجع الأشموني ٥١ / ١.

(٥) راجع كتاب سيويه ٨٣ / ١.

(٦) ورد بأنه لو صح ذلك لوجب إعرابها لأن المبنى إذا لزم الإضافة أعرب. وما استدل به شاذ. والشاذ لا تقوم به حجة، ولكن اختاره المصنف - وجعل إضافته مع أنه معرفة لزيادة الوضوح كما في «علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم» اه صبان ١١٠ / ١.

لما كان الغرض من وضع المضمير الاختصار، وكان المتصل أخصر - لم يستعمل المنفصل مع تأتي المتصل وإمكانه إلا فى الضرورة كقوله:

بالباعثِ الوارثِ الأمواتِ قد ضمنتُ إياهم الأرضُ فى دهرِ الدهارِيرِ^(١)
والى هذا أشار بقوله: وفى اختيار.

ولا بد من ذكر المواضع التى يتعين فيها الانفصال. لعدم تأتى الاتصال وهى

اثنا عشر موضعا:

(١) البيت من قصيدة للفرزدق يفتخر فيها بمدح يزيد بن عبد الملك وهو من البسيط.
الشرح: «الباعث» الذى يبعث الأموات ويحييهم بعد فنائهم «الوارث» الذى ترجع إليه الأملاك بعد فناء الملك «قد ضمنت» - بكسر الميم المخففة بمعنى تضمنت أى اشتملت عليهم أو بمعنى كفلت، كأنها تكفلت بأبدانهم، «دهر الدهارير» الشدائد - وفى القاموس - وهو أول الدهر فى الزمن الماضى بلا واحد.
المعنى: أقسمت بالذى يرث الأموات ويبعثهم بعد فنائهم وقد شملتهم الأرض فى أزمان الشدائد والمقسم عليه فى الآيات بعده.

الإعراب: «الباعث»: جار ومجرور متعلق بقوله حلفت فى البيت قبله «الوارث» يحتمل أن يكون منصوبا بالفتحة الظاهرة على أن الوصفين اللذين هما الباعث والوارث تنازعا وأعمل فيه أحدهما ويحتمل أن يكون مجرورا بالكسرة الظاهرة بإضافة أحد الوصفين «قد» حرف تحقيق «ضمنت» فعل ماض والتاء للتأنيث «إياهم» مفعول به «الأرض» فاعل «فى دهر» جار ومجرور متعلق بضمنت «الدهارير» مضاف إليه لدهر. وجملة ضمن وفاعله فى محل نصب على الحال من الأموات. أو فى محل نصب أو جر صفة للأموات أيضا. لأن «أل» الداخلة على الأموات جنسية. وبدخول آل الجنسية معرفة لفظا نكرة معنى فإن راعيت لفظه جعلت الجملة التى بعده حالا فهى فى محل نصب، وإن نظرت إلى معناه جعلت الجملة صفة فمحلها تابع للموصوف وهذا الموصوف كما عرفت إما مجرور بإضافة أحد الوصفين وإما منصوب على أنه مفعول به لأحدهما لا جرم إذا جعلت الجملة صفة كانت إما فى محل جر وإما فى محل نصب.
الشاهد: فى «إياهم» حيث فصل الضمير المنصوب لأجل الضرورة فإن الأصل والقياس أن يقال ضممتهم.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٢٤ وابن هشام ٦٦/١ وابن عقيل ٥٤/١ والشاطبى وداود، والسندوبى والأشمونى فى ٥١/١، والمكودى ص ١٧ والسيوطى ص ١٦ وذكره أيضا فى همع الهوامع ٦٢/١، والخصائص ٣٠٧/١، ١٩٥/١ والإنصاف ٤٠٩/٢.

الأول: أن يحصر بيلا وشذ «إلاك» فلا يقاس عليه.

الثاني: أن يحصر بإنما كقول الفرزدق:

أَنَا الذَّائِدُ الحَامِي الدَّمَارِ وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنَ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي^(١)

الثالث: أن يرفع بمصدر مضاف إلى المنصوب كقول الشاعر:

بَنَصْرِكُمْ نَحْنُ كُنْتُمْ ظَافِرِينَ وَقَدْ أَغْرَى العِدَا بِكُمْ اسْتِسْلَامَكُمْ فَشَلَا^(٢)

(١) قائله الفرزدق بن همام وهو من قصيدة لامية من القصائد التي عارض فيها جريرا

ويهجوه. وهو من الطويل.

الشرح: «الذائد» - بالذال المعجمة - المدافع «الحامي» من الحماية وهو الدفع «الذمار» - بكسر المعجمة وتخفيف الميم - ما يجب على الإنسان حمايته والمحافظة عليه.

المعنى: «أنا الذائد» - أمنع عن قومي وأحمى حماهم، وليس لهذا إلا أنا أو من يماثلني في الصفات.

الإعراب: «أنا» مبتدأ «الذائد» خبره «الحامي» صفة له أو خبر ثان «الذمار» مضاف إليه.

أو منصوب على أنه مفعول به للحامي «وإنما» أداة قصر مركبة من «إن» المؤكدة «وما»

الكافة «يدافع» فعل مضارع «عن أحسابهم» جار ومجرور متعلق ب«يدافع» والضمير المضاف

إليه «أنا» فاعل «أو» حرف عطف. «مثنى» معطوف على الفاعل وباء المتكلم مضاف إليه.

الشاهد: في «وإنما يدافع عن أحسابهم أنا» حيث أتى فيه بضمير منفصل وهو «أنا» لأنه

واقع بعد إلا في المعنى. إذ المعنى ما يدافع عن أحسابهم إلا أنا، وقال الشيخ عبد القاهر:

ولا يجوز أن ينسب فيه إلى الضرورة، لأنه ليس به ضرورة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن هشام ٦٨/١، والأشمونى ٥٢/١،

والأصطهناوى، والسيوطى فى همع الهوامع ٦٢/١.

(١) قال فى الدرر اللوامع ص ٢٩ - لم أعثر على قائله - وأيضا لم أعثر له على قائل. وهو

من البسيط.

الشرح: «ظافرين» من الظفر، وروى فائزين - ومعنى الظفر هنا الاستيلاء على العدو

«أغرى» أى: أشلى من الإغراء، قال تعالى: (فأغرينا بينهم العداوة والبغضاء) «العدا» -

بكسر العين - جمع عدو، «الاستسلام» الانقياد والطاعة، «الفضل» - بالفاء والشين

المعجمة المفتوحين من فضل - بالكسر - إذا جبن قال تعالى (حتى إذا فشلتم وتنازعتم).

الإعراب: «بنصركم» الباء متعلق بقوله كنتم والنصر مصدر مضاف إلى مفعوله «نحن»

فاعله، والتقدير: كنتم ظافرين على العدا بنصرتنا إياكم «كنتم» كان واسمها «ظافرين»

خبرها «وقد» الواو للحال قد للتحقيق «أغرى» فعل ماض «العدا» مفعول به «بكم» جار

ومجرور متعلق بأغرى «استسلامكم» فاعل «فشلا» نصب على التعليل أى: لأجل

الفضل.

الرابع: أن يرفع بصفة جرت على غير (صاحبها)^(١) نحو زيد عمرو ضاربه هو، مطلقا عند البصريين^(٢) وبشرط خوف اللبس عند الكوفيين.

الخامس: أن يحذف عامله نحو:

فإن أنتَ لَمْ يَنْفَعَكَ عِلْمُكَ فَانْتَسَبْ^(٣)

= الشاهد: في «بصركم نحن» حيث جاء الضمير منفصلا لعدم تأتى الاتصال.

مواضعه: ذكره السيوطى فى ممع الهوامع ٦٣/١.

(١) أ، ج، وفى ب (من هى له).

(٢) أى: سواء أمن اللبس أم لا - فالأول نحو «هند عمرو ضاربه هى» والثانى نحو المثال المذكور.

(٣) البيت: لليد بن ربيعة العامرى، وهو من قصيدته المشهورة التى يقول فيها:

ألا كل شىء ما خلا الله باطل. وهو من الطويل.

وعجز البيت: لعلك تهديك القرون الأوائل.

الشرح: «فانتسب» من الانتساب. «تهديك» أى: تعرفك، «القرون» جمع قرن - بفتح القاف - قال الجوهري: القرن من الناس أهل زمان واحد، ويقال القرن ثلاثون سنة وقيل مائة سنة. «الأوائل»، جمع أول وهو نقيض الآخر، وأصله أوأل على وزن أفعال، مهموز الأوسط، فقلبت الهمزة واوا وأدغم ويقال: وَوَأل على وزن فوعَل فقلبت الواو الأولى همزة.

وتمام معنى البيت فى الذى يليه:

فإن لم تجد من دون عدنان والدا ودون معد فلتزعك العواذل

المعنى: إن غاية الإنسان الموت فينبغى له أن يتعظ بأن ينسب نفسه إلى عدنان أو معد فإن لم يجد من بينه وبينهما من الآباء فليعلم أنه يصير مصيرهم، فينبغى له أن يتزع عما هو عليه والعواذل هنا حوادث الدهر.

الإعراب: «إن» حرف شرط جازم تجزم فعلين وفعل الشرط مقدر تقديره فإن ضللت «أنت» فيه وجهان أحدهما «أنت» مبتدأ وذلك على ما أجازه سيبويه من جواز الرفع بالابتداء بعد أداة الشرط إذا كان فى الجملة التى هى مطلوب الشرط فعل هو خبر نحو إن الله أمكننى من فلان. والوجه الثانى أن يكون «أنت» فى موضع نصب وهو مما وضع فيه الضمير المرفوع موضع الضمير المنصوب كما وضعوا المنصوب موضع المرفوع قالوا: لم يضربنى إلا إياه «لم» حرف نفي وجزم وقلب «ينفعك» فعل مضارع مجزوم بلم والكاف مفعول به «علمك» فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة والكاف مضاف إليه «فانتسب» جواب الشرط فلذلك دخلت فيه الفاء والأصل فيه أن يكون فعلا كما أن الشرط الذى هو علة له فعل، وقد يكون الجواب جملة فعلية طلبية كما فى قوله تعالى: (وإن تولوا فاعلموا أن الله مولاكم) ومنه قوله فانتسب «لعلك» لعل هنا للتعليل كما فى قوله تعالى (فقولا له=

السادس: أن يؤخر عامله نحو ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾^(١).

السابع: أن يكون العامل حرف نفي نحو ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾^(٢).

الثامن: أن يفصله متبوع نحو ﴿يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾^(٣).

التاسع: أن تلي واو المصاحبة نحو:

تكون وإياها (بها)^(٤) مثلا بعدى^(٥).

العاشر: أن تلي «أما» نحو:

بك أو بي استعانَ فليلَ أما أنا أو أنت ما ابتغى المستعين^(٦)

=قولا لينا لعله يتفكر أو يخشى) والكاف اسمه «يهديك» فعل مضارع والكاف مفعول به «القرون» فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة والجملة في محل رفع خبر لعل «الأوائل» صفتها.

الشاهد: في «فإن أنت» حيث انفصل الضمير، لما أضمر العامل وهو فعل الشرط.

مواضعه: ذكره السيوطي في جمع الهوامع ٦١/١، ٥٩/٢.

(١) سورة الفاتحة ٥ . (٢) سورة المجادلة ٢ .

(٣) سورة الممتحنة ١ . (٤) ب، ج .

(٥) قاله أبو ذؤيب خويلد الهللي من قصيدة يخاطب بها خالد بن اخته وهو من الطويل.

وصدره: فأليت لا أنفك أحلو قصيدة.

الشرح: «فأليت» أي: حلفت، «لا أنفك»: لا أزال، «أحذو» بالخاء المهملة والذال

المعجمة من حلوت النعل بالثعل حذوا إذا سويت أحدهما على قدر الآخر.

الشاهد: في «تكون وإياها» حيث جاء الضمير منفصلا، لكونه ولى واو المصاحبة.

مواضعه: ذكره السيوطي في جمع الهوامع ٦٣/١، ٢٢٠.

(٦) قال العينى في شرح الشواهد ج ١ ص ٢٩٩ - لم أقف على اسم قائله - وبحث فلم أعرثر

على قائله - وهو من الخفيف.

الشرح: «استعان» من الاستعانة وهو طلب العون، «فليل» أمر من ولى الأمر يليه ولاية

«ما ابتغى» الابتغاء وهو الطلب.

الإهراب: «بك» جار ومجرور متعلق بقوله استعان «أو بي» عطف عليه «استعان» فعل

ماض والفاعل ضمير مستتر فيه «فليل» الفاء فيه تصلح أن تكون للتعليل وهو فعل الأمر

وفاعله قوله «أنا» «إما» ههنا للتخيير «أو أنت» عطف على قوله «أنا» والتقدير: ليل إما أنا

أو ليل أنت «ما ابتغى» «ما» موصولة وابتغى فعل وفاعله ضمير «المستعين» مفعوله وجملة

ابتغى لا محل لها صلة الموصول والعائد محذوف تقديره: ما ابتغاه المستعين، وجملة ما

ابتغى المستعين معمول لقوله فليل.

الشاهد: في إما وأنا، حيث جاء الضمير فيه منفصلا لأنه وقع فيما يلي إما، وتعذر

الاتصال فيه.

الحادى عشر: أن يلى اللام الفارقة، نحو:

إِنْ وَجَدْتُ الصَّدِيقَ حَقًّا لِإِيَاكَ كَ فَمَرُنِي فَلَنْ أزالَ مُطِيعًا^(١)

الثانى عشر: أن (ينصبه)^(٢) عامل في مضمرة قبله غير مرفوع إن اتحدا رتبة وسيأتى الكلام على هذا^(٣)، وذكر جميع ذلك فى التسهيل^(٤).

ثم شرع الناظم بذكر مواضع يجوز فيها الاتصال والانفصال فقال:

وَصِلْ أَوْ أَفْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ وَمَا أَشْبِهَهُ

المراد (بهاء سَلْنِيهِ) ما وقع ثانى ضميرين منصوبين بفعل غير ناسخ فيجوز فيه الاتصال فتقول «سَلْنِيهِ وَسَلْنِي إِيَاءَهُ» والاتصال أرجح، ولذا بدأ به ولم يأت فى القرآن إلا متصلا كقوله تعالى: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ﴾^(٥) ولم يذكر سيبويه غير الاتصال.

(١) لم يتعرض العينى لقائل هذا البيت فى ج ١ ص ٣٠١ وبالبحث لم أعر على قائله. وهو من الخفيف.

ومعنى البيت ظاهر. لأن التقدير. إذا كنت الصديق حقا فمرنى، فإنى ممثل أمرك دائما، والفاء للتعليل.

الإعراب: «إن» حرف شرط «وجدت» فعل وفاعل فعل الشرط «الصديق» مفعول أول «حقا» مفعول ثان «لإيالك» جواب للشرط واللام فيه تسمى الفارقة «فمرنى» الفاء للجواب ومر فعل أمر والفاعل ضمير والنون للوقاية والياء مفعول به، والتقدير: إذا كنت أنت الصديق حقا فمرنى «فلن» الفاء للتعليل وأزال فعل مضارع من أخوات كان وهو منصوب بلن واسمه ضمير مستتر فيه «مطيعا» خبره.

الشاهد: فى «لإيالك» حيث جاء الضمير منفصلا لعدم تأتى الاتصال، وذلك لوقوعه بعد اللام الفارقة.

مواضعه: ذكره السيوطى فى همع الهوامع ٦٣/١.

(٢) ب، ج وفى أ (يصيبه).

(٣) عند قول ابن مالك: وفى اتحاد الرتبة الزم فصلا.

(٤) قال فى التسهيل ص ٢٦ «فصل» (يتعين انفصال الضمير إن حصر بإثما ورفع بمصدر مضاف إلى المنصوب أو بصفة جرت على غير صاحبها أو أضمر العامل أو آخر أو كان حرف نفى، أو فصله متبوع أو ولى أو المصاحبة أو إلا أو إما أو اللام الفارقة أو نصبه عامل فى مضمرة قبله غير مرفوع إن اتفقا رتبة، وربما اتصلا غائبين إن لم يشبها لفظا وإن اختلفا رتبة جاز الأمران) هـ.

(٥) سورة الأنفال ٤٣.

ويدل على جواز الانفصال قوله عليه الصلاة والسلام «إِنَّ اللَّهَ مُلْكُكُمْ
إِيَّاهُمْ»^(١).

ثم قال: فِي كِتَابِ الْخُلْفِ انْتَمَى، أَي فِي هَاءِ كِتَابِهِ، وَالْمُرَادُ بِهِ^(٢) مَا وَقَعَ
خَبْرًا لِكَانَ أَوْ إِحْدَى أُخْوَاتِهَا، وَالْخُلْفُ فِي الْإِخْتِيَارِ كَمَا بَيْنَهُ فِي الْبَيْتِ الْآتِي:
وَقَوْلُهُ: كَذَاكَ خَلْتَنِيهِ.

يَعْنَى أَنَّ هَاءَ خَلْتَنِيهِ كِهَاءُ كِتَابِهِ فِي الْخُلْفِ الْمَشَارِ إِلَيْهِ، وَالْمُرَادُ بِهَا خَلْتَنِيهِ: مَا
وَقَعَ ثَانِي ضَمِيرَيْنِ مَنْصُوبَيْنِ بِفِعْلِ نَاسَخٍ.
ثُمَّ ذَكَرَ إِخْتِيَارَهُ فَقَالَ: وَأَتَّصِلَا إِخْتَارًا.

يَعْنَى فِي بَابِ كِتَابِهِ وَخَلْتَنِيهِ، وَوَجْهُهُ أَنَّ الْأَصْلَ الْإِتِّصَالَ.
ثُمَّ قَالَ: غَيْرِي إِخْتَارَ الْإِنْفِصَالِ. وَهُمُ الْكَثْرُونَ وَمِنْهُمْ سَيَّبِيهِ^(٣)، وَوَجْهُهُ
أَنَّ الضَّمِيرَ فِي الْبَابَيْنِ خَبِيرٌ فِي الْأَصْلِ، وَحَقَّ الْخَبِيرُ الْإِنْفِصَالَ وَكِلَاهُمَا مَسْمُوعٌ،
وَمَا إِخْتَارَهُ هُوَ إِخْتِيَارُ الرَّمَانِيِّ^(٤) وَابْنِ الطَّرَاوَةِ^(٥).

(١) ولو وصل لقال ملككم وهم ولكنه فر من الثقل الحاصل من اجتماع الواو مع ثلاث
ضمات أمه التصريح ١٠٧/١.

(٢) ب، ج.

(٣) ومذهب سيبويه أرجح. لأنه هو الكثير في لسان العرب على ما حكاه سيبويه عنهم وهو
المشافه لهم أمه ابن عقيل ٥٦/١.

(٤) هو: أبو الحسن علي بن عيسى الرماني، كان إماما في العربية في طبقة الفارسي
والسيراقي، وبرع في النحو حتى قيل: لم ير مثله قط؛ علما بالنحو وغزارة في الكلام
وإيضاحا لحل المشاكل - مع تنزه ودين ويقين وفصاحة ونظافة، وكان يمزج النحو بالمنطق،
صنف كثيرا من الكتب، وشرح كتاب سيبويه.

ومات في خلافة القادر بالله سنة ٣٨٤هـ أربع وثمانين وثلاثمائة.

(٥) هو أبو الحسن سليمان بن محمد بن الطراوة كان نحويا ماهرا وأديبا بارعا سمع على
الأعلم كتاب سيبويه، وله آراء في النحو انفرد بها وخالف فيها جمهور النحاة، فأنى
عليه بعضهم ونقله آخرون ونسبوه إلى الإعجاب بنفسه، وقد جول كثيرا في بلاد الأندلس
وآلف كتاب الترشيح في النحو، والمقدمات على كتاب سيبويه، ومات رحمه الله عن سن
عالية سنة ٥٢٨هـ.

تنبيهان:

الأول: وافق في التسهيل^(١) سيبويه على اختيار الانفصال في (باب)^(٢) خلتيه قال لأنه خبر مبتدأ في الأصل، وقد حجزه عن الفعل منصوب آخر بخلاف هاء كتته فإنه خبر في الأصل^(٣) ولكنه شبيه بهاء ضربته في أنه لم يحجزه إلا ضمير مرفوع. والمرفوع كجزء من الفعل فكأن الفعل مباشر له فاضطرب اختيار الناظم في باب خلتيه.

الثاني: يجوز الاتصال والانفصال أيضا فيما وقع من الضمائر منصوبا بمصدر مضاف إلى ضمير قبله هو فاعل نحو:

كان فراقها أمرٌ من الصبر^(٤)

أو مفعول أول نحو:

ومنعكها بشيءٍ يستطاع^(٥)

(١) راجع التسهيل ص ٢٧.

(٢) أ، ج وفي ب (ثاني).

(٣) أ.

(٤) قاله يحيى بن طالب الحنفى حين حن إلى وطنه.

وصدره: تعزيت عنها كارها فتركتها. وهو من الطويل.

الشرح: «تعزيت» بالعين المهملة والزاي المعجمة - من العزاء وهو الصبر والتأسي.

الإعراب: «تعزيت» فعل وفاعل «عنها» جار ومجرور متعلق بالفعل والضمير يرجع إلى

الحجر «كارها» حال من فاعل تعزيت «فتركتها» الفاء عاطفة على تعزيت وترك فعل ماض

والتاء فاعل والهاء مفعول به «كان» فعل ماض ناقص «فراقها» اسم كان ومضاف إليه

«أمر» خبره وأمر أفعال التفضيل ولذلك استعمل بمن.

الشاهد: في «فراقها» حيث جاء الضمير المنصوب فيه متصلا لضرورة الوزن، وإلا كان

الأحسن أن يكون منفصلا نحو «وكان فراقى إياها».

(٥) ذكر في الحماسة البصرية. أن قائله هو: قحيف العجلى، ويقال: قائله رجل من تميم

وكان قد طلب منه الملك فريسا يقال له سكاب، فضعن بها على الملك لنفاستها وقال:

أَبَيْتَ اللَّعْنَ إِنْ سَكَابَ عَلِقُ نَفِيسٌ لَا يُعَارُ وَلَا يُبَاعُ

وصدره: فلا تطمع أبيت اللعن فيها وهو من الوافر.

الشرح: «سكاب» اسم فرس، «علق نفيس» مال يبخل به «فلا تطمع أبيت اللعن فيها» أى

فى هذه الفرس وهى سكاب. يعنى: لا تطمع فى أخذها. «ومنعكها» أى: منعك عنها. =

أو باسم فاعل مضاف إلى ضمير وهو مفعول أول. كقول الشاعر:
لا تَرَجُ أَوْ تَخْشَ غَيْرَ اللَّهِ إِنْ أَدَى وإِقِيكَ اللَّهُ لَا يَنْفَكَ مَأْمُونًا^(١)

= المعنى: ادفع طمعك في هذه الفرس ودفعنا إياك عنها نقدر ونستطيعه.

الإعراب: «فلا» الفاء للتعليل لا: ناهية «تطمع» فعل مضارع مجزوم بلا وفاعله ضمير المخاطب مستتر فيه «أبيت اللعن» فعل وفاعل ومفعول به، والجملة اعتراضية لا محل لها من الإعراب «فيها» جار ومجرور متعلق بتطمع «ومنعكها» الواو واو الحال منع: مبتدأ والكاف مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول والضمير العائد إلى الفرس مفعول ثان «بشيء» اختطف العلماء في هذه الباء فذهب قوم منهم أبو الحسن الأخصش إلى أنها زائدة و«شيء» خبر المبتدأ وجعلوا من ذلك قول الله تعالى (جزاء سيئة بمثلها) فالباء زائدة في الخبر الموجب. وذهب جماعة إلى أن الباء أصلية والجار والمجرور في مثلها متعلق بمحذوف خبر المبتدأ. وفي «بشيء» يجوز أن يكون متعلقًا بمنع، وخبر المبتدأ جملة قوله «يستطاع» الآتى والمعنى على هذا: ومنعكها بأى شيء أردت ممكن ميسور ويجوز أن تتعلق بـ«يستطاع» أى: ومنعكها يستطاع بـشيء من الأشياء وسبب من الأسباب.
الشاهد: فى «ومنعكها» حيث وصل ثانى ضميرين عاملهما اسم واحد وكان القياس أن يقول ومنعك إياها.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم، والشاطبى، وداود، والسندوبى والأشمونى ٥٢/١، ٥٤، وابن هشام فى المعنى ١/٢٠٢، والشاهد رقم ٨٨٣ فى خزنة الأدب.

(١) قال العينى ج ١ ص ٣٠٨: استشهد به ابن مالك ولم يعزه إلى أحد، ولم أقف على اسم قائله - ويحتمل فلم أضر على قائله - وهو من البسيط.

الشرح: «لا تَرَجُ» من رجا يرجو رجاء - وهو الأمل، «الأذى» مصدر من أذى يأذى أذى وأذى وأذية، «واقيكه» الواقى اسم فاعل من وقى يقى وقاية - وهو الحفظ.

الإعراب: «لا تَرَجُ» لا ناهية وترج فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف حرف العلة «أو تخش» أو ههنا بمعنى ولا - فإن قلت: هل تأتى أو بمعنى ولا؟ قلت: ذكر جماعة منهم ابن مالك أن أو تحمى بمعنى ولا واستدلوا على ذلك بقوله تعالى «ولا على أنفسكم أن تأكلوا من بيوتكم أو بيوت آبائكم» معناه ولا بيوت آبائكم وهذا غريب «غير» تنازع فيها الفعلان فلك أن تعمل أيهما شئت، فإن عملت الثانى أضمرت المفعول فى الأول والتقدير: ولا تَرَجُ غير الله ولا تخش غير الله. وإن عملت الأول أضمرت فى الثانى نحوه «الله» مضاف إليه «إن» حرف توكيد ونصب «الذى» اسم إن «واقيكه» واقى اسم فاعل أضيف إلى كاف الخطاب والضمير الذى بعد الكاف منصوب لأنه مفعول ثان لواقى، والكاف مفعوله الأول، ولكنه مجرور بالإضافة «الله» مرفوع لأنه فاعل لاسم الفاعل «لاينفك» من الأفعال الناقصة واسمه ضمير مستتر فيه «مأمونا» خبره.

الشاهد: فى «واقيكه الله» حيث جاء فيه الضمير متصلا مع جواز الانفصال فى مثل هذا الكلام ولكن ههنا لا يتيسر لأجل الوزن، والأصل فيه أن يقال: إن أذى واقيك الله إياه.

مواضعه: ذكره السندوبى فى شرحه للألفية، وابن الناظم ص ٢٥.

والمختار فى هذه الثلاثة الانفصال، ولكنه ترك فى هذه الآيات، لأن الوزن لم يتأت به^(١).

ويجوز الوجهان أيضاً فى المفعول الثانى من نحو: «أعطيت زيدا درهما» فى باب الإخبار فتقول: «الذى أعطيت زيدا إياه درهم والذى أعطيته زيدا درهم».

والمختار فيه عند المازنى والمصنف الاتصال؛ لأنه الأصل، وعند غيرهما الانفصال مراعاة لترتيب الأصل.

ثم قال: **وقدم الأخص فى اتصال**

أى: قدم (فى الاتصال)^(٢) المتكلم على المخاطب والمخاطب على الغائب، لأن المتكلم أخص من المخاطب، والمخاطب أخص من الغائب.

وفهم من ذلك: أن شرط جواز الاتصال فى ها سلتيه وخلتنيه ونحوهما. أن يكون الأول أخص، فإنه متى تقدم غير الأخص وجب الانفصال؛ لأنه مع الاتصال يمتنع تقديم غير الأخص.

والحاصل: أن المبيح لجواز الاتصال والانفصال هو كون الضمير ثانى ضميرين أولهما أخص وغير مرفوع، أو كونه خبر كان وأخواتها.

ثم إذا كان المقدم من الضميرين غير الأخص، فلما أن يكون مخالفاً فى الرتبة أو مساوياً (لها)^(٣) فإن كان مخالفاً لم يجز اتصال ما بعده إلا فيما ندر كقول عثمان رضى الله عنه أراهمنى الباطل شيطاناً^(٤).

وأجار المبرد وكثير من القدماء تقديم غير الأخص، مع الاتصال نحو: «أعطيتهموك» ولكن الانفصال عندهم أرجح، وإن كان مساوياً فسيأتى.

(١) ب، وفى أ، ج (له).

(٢) ب.

(٣) ب، وفى أ، ج (فيها).

(٤) رواه ابن الأثير فى غريب الحديث - الباطل فاعل أرى والهاء مفعول أول والياء ثان، وشيطاناً ثالث.

قال ابن الأثير وفيه شدوذان؛ الوصل وترك الواو، لأن حقه أراهمونى كرايتموها اه
الحضرى ٥٩/١.

قوله: وَقَدَّمْنَا مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالِ

يعنى أنه يجوز فى الانفصال تقديم الأخص وتقديم غير الأخص، فتقول: «الدرهم أعطيتك إياه» بتقديم الأخص، و«أعطيتك إياك» بتقديم غير الأخص، وفى الحديث: «أَنَّ اللَّهَ مَلَكَكُمْ إِيَّاهُمْ وَكَوْ شَاءَ لَمَلَكَهُمْ إِيَّاكُمْ»^(١).

وقوله: وَفِي اتِّحَادِ الرَّبِّيَّةِ الزَّمَّ فَصْلًا

أى: إذا اتحدت رتبة الضميرين، بأن يكونا لتكليم أو لمخاطب أو لغائب لزم انفصال الثانى. فتقول: «ظننتنى إياى وعلمتكَ إياك وحسبته إياه».

ثم نبه على أنهما قد يتصلان غائبين بقوله: وَقَدْ يُبَيِّحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَصْلًا.

مثال ذلك ما رواه الكسائى فى قول بعض العرب: «هم أحسن الناس وجوهاً وأنضرموها»^(٢).

وقال الشاعر:

لِوَجْهِكَ فِي الْإِحْسَانِ بَسْطٌ وَبِهْجَةٌ أَنَا لَهُمَا قَفْوٌ أَكْرَمٌ وَالِدٌ^(٣)

(١) وفى هذا الحديث جواز الأمرين تقديم الأخص وتقديم غير الأخص (وقد اجتمع الأمران فى قوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ مَلَكَكُمْ...»). فانفصال الضمير فى قوله: ملككم إياهم جائز، لتقدم الأخص، وهو ضمير المخاطب على غير الأخص وهو ضمير الغائب وانفصال الضمير فى ملكهم إياكم، واجب لتقديم غير الأخص) اهـ المكدوى ص ١٧.

(٢) أنضرموها - الضمير الثانى للوجوه وهو تمييز فيلزم وقوع الضمير تمييزاً. فإما أن يجرى على القول، بأن الضمير العائد على النكرة نكرة أو على المذهب الكوفى أنه لا يشترط فى التمييز أن يكون نكرة اهـ صبان ١٠٤/١.

(٣) قال العينى ج ١ ص ٢٤٢ - لم أقف على اسم قائله - وبحثت فلم أعر على قائله. وهو من الطويل.

الشرح: «الإحسان» أى فى وقت الإحسان، «بسط»: بشاشة، «بهجة» حسن وسرور، «أنالهما» من أنال ينال إنالة وثلاثيه نال. إذا بلغ ووصل «قفو» مصدر قفاه، يقفوه. أى تبعه وسار على أثره.

المعنى: وجهك منبسط ومبتهج فى وقت الإحسان إلى الناس وقد حصل لك ذلك من اتباع آثار آبائك الكرام وأسلافك الكرماء.

الإعراب: لوجهك: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فى الإحسان» جار ومجرور متعلق ببسط «بسط» مبتدأ مؤخر «وبهجة» معطوف عليه «أنالهما» أنال: فعل =

تنبيهان:

الأول: شرط الناظم في غير هذا النظم في جواز اتصال الغائبين، أن يختلف لفظهما كمثالين، ولم يذكر ذلك هنا، واعتذر عنه الشارح، بأن قوله: «وصلا» بلفظ التنكير على معنى نوع من الوصل، تعريض، بأنه لا يستباح الاتصال مع الاتحاد في الغيبة مطلقاً. بل بقيد. وهو الاختلاف في اللفظ^(١).

الثاني: أجاز بعضهم الاتصال مع اتحاد الضميرين في المتكلم والخطاب أو الغيبة مطلقاً^(٢) وهو ضعيف.

ثم استطرد إلى أن ذكر نون الوقاية للزومها بعض المضمرات فقال:

وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ التَّزِمُ نُونُ وَقَايَةٍ وَلَيْسِي قَدْ نُظِمَ

مذهب الجمهور: أن هذه النون سميت نون الوقاية لأنها تقي الفعل من الكسر.

وقال المصنف: بل لأنها تقي اللبس في نحو: «أكرمني» في الأمر، فلولا النون لالتبست ياء المتكلم بياء المخاطبة، وأمر المذكر بأمر المؤنث: (ف فعل)^(٣) الأمر أحق بها من غيره.

= ماض وضمير الاثنين العائد إلى البسط والبهجة مفعول أول وضمير الواحد العائد إلى الوجه مفعول ثان «قفو» فاعل أنال «أكرم» مضاف إليه وهو مضاف و «والد» مضاف إليه. ورجح الزرقاني أن يكون ضمير التثنية مفعولاً ثانياً تقدم على المفعول الأول الذي هو ضمير الوجه، وذلك مبنى على أن الأصل في المفعول الأول في باب أعطى - من كل فعل ينصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ والخبر - أن يكون هو الذي يصلح أن يكون فاعلاً وأنت تقول نال وجهك البسط والبهجة فيكون الوجه هو الفاعل فيلزم أن يكون الوجه هو المفعول الأول. وليس ما ذهب إليه بلازم فقد يكون المعنى المبالغة.

الشاهد: في «أنالهما» فإنه أتى بالضمير الثاني متصلاً، والأكثر أنالهما إياه بالانفصال. مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ٢٦، وابن هشام ٧٥/١ والأشموني ٥٤/١، والمكودي ص ١٧، والسيوطي ص ١٦، وأيضا في همع الهوامع ٦٣/١.

(١) الشارح ص ٢٦.

(٢) وقوله: «مطلقاً» أي سواء اختلف ضميرا الغيبة فيما يأتي أو اتفقا. اه صبان ١٠٤/١.

(٣) ج وفي أ، ب (فعل).

ثم حمل الماضي والمضارع على الأمر^(١).

ومعنى البيت: أن نون الوقاية تلزم قبل ياء المتكلم مع جميع الأفعال نحو:
«أَكْرَمَنِي - يُكْرِمُنِي - أَكْرَمَنِي» إلا فعلا واحداً (وهو ليس)^(٢)، فإنه قد ندر حذف
نون الوقاية معه في النظم لضرورة الشعر كقوله:

إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسِي^(٣)

والوجه: «لَيْسِي» وهو الفصيح كقول بعض العرب: «عليه رَجُلًا لَيْسِي»^(٤)
حكاه سيبويه^(٥) وأجاز بعضهم «ليس» في الاختيار.

(١) راجع الأشموني ٥٥/١.

(٢) أ، ج.

(٣) البيت لرؤية بن العجاج.

وصدره: عهدى بقومى كعديد الطيس، وهو من الرجز المسدس.

الشرح: «عددت» من العد والإحصاء «العديد» بفتح وكسر الدال العدد «الطيس» بفتح
الطاء المهملة وسكون الياء - الرمل الكثير «الكرام» جمع كريم.

المعنى: عددت قومي وكانوا بعدد الرمل في الكثرة ما فيهم كريم غيري.

الإعراب: عهدى: مبتدأ حذف خبره جوارا - أى: عهدى حاصل - «بقومى» جار
ومجرور متعلق بعهد، وياء المتكلم مضاف إليه «كعديد» جار ومجرور متعلق بمحذوف

حال من قوم أو صفة لموصوف محذوف أى: عدا كعديد «الطيس» مضاف إليه «إذ» ظرف
متعلق بعهدى «ذهب» فعل ماض «القوم» فاعله «الكرام» صفة له «ليس» فعل ماض ناقص

واسمه ضمير مستتر وياء المتكلم خبره. والتقدير: ليس هو أى الذاهب إياى.

الشاهد: فى «لَيْسِي» حيث حذف نون الوقاية من ليس مع اتصالها بياء المتكلم مع وجوبها
فى الفعل قبل ياء المتكلم، وذلك ضرورة وفيه شذوذ وهى مجيء خبر ليس ضميرا

متصلا. وأصل الكلام ليس الذاهب إياى.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٢٥، وابن عقيل ٩٥/١، والأشموني

٥٥/١، والسيوطى ص ١٦، وفى همع الهوامع ٦٤/١، وابن يعيش فى شرح المفصل

١٠٨/٣، والشاهد ٣٩٢ فى خزنة الأدب.

(٤) قاله بعض العرب، وقد بلغه أن إنساناً يهدده. أى ليلزم رجلا غيرى، والشاهد لحوق نون
الوقاية لليس.

(٥) قال سيبويه ج ١ ص ١٢٦: وحدثنى من سمعه أن بعضهم قال عليه رجلا ليسى وهذا

قليل شبهوه بالفعل وفى ص ٣٨١ وبلغنى عن العرب الموثوق بهم أنهم يقولون ليسى.

فإن قلت: قد جاء في (نحو) تأمرؤنى^(١) مما^(٢) اجتمع فيه نون الرفع ونون الوقاية ثلاثة أوجه:

الفك، والإدغام، والحذف.

قلت: المحذوف عند المصنف نون الرفع لا نون الوقاية، فلا يرد على إطلاقه وهو مذهب سيويه.

فإن قلت: قد ندر حذف نون الوقاية أيضا في قول الشاعر:

تَرَاهُ كَالثَّغَامِ يُعَلُّ مَسْكَاً يَسُوءُ الْفَالِيَاتِ إِذَا فَلَّيْنِي^(٣)

والأصل فليئني. فحذف النون الثانية وهي نون الوقاية.

(١) أ، ج وفي النسخة ب (تأمرؤنى).

(٢) وفي الأصل مم.

(٣) قاله عمرو بن معديكرب والتقى برسول الله ﷺ وكان إسلامه سنة تسع وشهد اليرموك وقتل يوم القادسية.

الشرح: «كالثغام» جمع ثغامة وهي شجرة بيضاء الثمر والزهر. يشبه الشيب بثمرها، «يعل» من العلل يطيب شيئا بعد شيء، وأصل العلل الشرب بعد الشرب، «يسوء الفاليات»: يحزنهن والفاليات - بالفاء - جمع فالية من فلى الشعر أخذ القمل منه، و«فليئني» جمع المؤنث الغائب من الماضي من اللفظ المذكور.

المعنى: وصف شعره وأن الشيب قد شمله، والثغام نبت له نور أبيض يشبه به الشيب.

الإعراب: «تراه» ترى فعل مضارع والفاعل ضمير والهاء مفعول أول والضمير يرجع إلى شعر رأسه «كالثغام» مفعول ثان لترى لأنه بمعنى تظنه أو تعلمه، والأصوب أن يكون كالثغام حالا، لأن تراه من رؤية البصر والمعنى تبصره حال كونه مشبها بالثغام «يعل» فعل مضارع مبني للمجهول والضمير الذي فيه يرجع إلى الشعر وهو نائب عن الفاعل «مسكا» مفعول ثان ليعل لأنه من الإعلال لا من العل والجملة محلها النصب «يسوء» فعل مضارع وفاعله ضمير ويجوز أن تكون الجملة خبر مبتدأ محذوف أي: هو يسوء «الفاليات» مفعول به - والظاهر أن الجملة سدت مسد الجواب «إذا» ظرف فيه معنى الشرط «فليئني» أصله «فليئني» - بنونين - إحداهما نون جمع المؤنث والأخرى نون الوقاية للمتكلم فحذفت إحدى النونين وهي نون الوقاية والباقية هي نون الجمع.

الشاهد: في «فليئني» حيث حذفت منه نون الوقاية.

وقال سيويه ج ٢ ص ١٥٤ بعد أن ذكر البيت: يريد فليئني.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الشاطبية والسيوطى فى الهمع ٦٥/١، وابن يعيش ٩١/٣، وسيويه ج ٢ ص ١٥٤ ورقم ٤٤٥ فى الخزانة.

قال في البسيط^(١): لا خلاف أن المحذوفة نون الوقاية؛ لأن الأولى ضمير.
قلت: مذهب سيويه، أن المحذوفة نون الإناث لا نون الوقاية وهو مذهب
المصنف، فلذلك لم ينبه هنا على ندوره، وليس نقل الاتفاق (في ذلك)^(٢)
بصحيح.

تنبيه:

أجاز الكوفيون حذف نون الوقاية في «ما أفعل ريداً» في التعجب لأنهم
يقولون باسمية أفعل المذكور.

ومذهب البصريين: أن نون الوقاية تلزم معه؛ لأنهم يقولون بفعليته وهو
الصحيح^(٣).

واعلم أن نون الوقاية تلحق قبل ياء المتكلم مع بعض الحروف وبعض
الأسماء.

وقد شرع في بيان ذلك فقال: وليتني فشا، أي كثر لحاق النون مع ليت،
ولم يأت في القرآن^(٤) إلا كذلك: وليتي ندرا أي: ندر إسقاط النون مع ليت كقول
الشاعر:

كمنية جابر إذ قال لي تي أصادفه وأتلف جلي مالي^(٥)

(١) هو كتاب لضياء الدين بن العلي أكثر أبو حيان وأتباعه من النقل عنه قال السيوطي: ولم
أقف له على ترجمة.

(٢) أ، ب.

(٣) بدليل قولهم «ما أفقرني إلى عفو الله».

(٤) قال الله تعالى: «يا ليتني كنت معهم».

(٥) البيت: لزيد الخليل الطائي - وهو الذي سماه النبي ﷺ - زيد الخير - وهو من الوافر.
الشرح: «كمنية» بضم الميم - المتمنى، و«جابر» رجل من غطفان تمنى لقاء زيد في بيت
قبله «أصادفه» أجده.

المعنى: كتمنى جابر حين قال: ليتني أجده زيد الخير في الحرب ولا أجده أكثر مالي.
الإعراب: «كمنية» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف - أي تمنى تمنياً
مماثلاً لمنية جابر. وجابر، مضاف إليه «إذ» ظرف متعلق بمنية «قال» فعل ماض - فاعله
ضمير مستتر «ليتي» ليت حرف تمن ونصب وياء المتكلم اسمه «أصادفه» فعل مضارع فاعله
ضمير مستتر والهاء مفعول به والجملة في محل رفع خبر ليت «وأفقد» الواو للمعية، =

وهو ضرورة.

وقال الفراء: يجوز ليتنى وليتى، وظاهر هذا جوازه فى الاختيار.

وقوله: وَمَعَ لَعَلِّ أَعْكَسَ.

يعنى: أن الحذف معها هو الكثير، ولم يأت فى القرآن إلا كذلك^(١).

وإثبات النون معها نادر^(٢) كقول الشاعر:

فَقُلْتُ أَعِيرَانِي الْقَدُومَ لَعَلَّنِي أَخْطُ بِهَا قَبْرًا لِأَبْيَضَ مَاجِدٍ^(٣)

= أفقد: مضارع منصوب بأن المضمره بعد واو المعية وفاعلها ضمير مستتر فيه ومنع قوم أن تكون الواو للمعية وأوجبوا رفع الفعل وهو غير لازم فلا يلتفت إليه «جل مالى» مفعول به ومضاف إليه فإن آبيت إلا أن تجعل الفعل مرفوعا فالجملة فى محل رفع خبر لمبتدأ محذوف - تقديره: وأنا أفقد - والواو حينئذ حالية وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب حال.

الشاهد: فى «ليتى» حيث جاءت مضافة إلى ياء المتكلم بدون نون الوقاية، وذلك لأجل الضرورة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٢٧، وابن عقيل ٦٠/١، والشاطبى، والأشمونى ٥٦/١، والمكودى ص ١٨، والسيوطى ص ١٦، وأيضا فى همع الهوامع ٦٤/١، وابن يعيش فى شرح المفصل ٩٠/٣، والشاهد ٤٤٦ من خزانة الأدب، وكتاب سيبويه ج ١ ص ٣٨٦.

(١) قال الله تعالى: ﴿لَعَلَىٰ أبلغ الأسباب﴾.

(٢) وإنما كان الإثبات نادرا مع «لعل» (وإنما ضعفت «لعل» عن أخواتها لأنها تستعمل جارة نحو: لعل أبى المغوار منك قريب.

وفى بعض لغاتها لعن - بالنون - فيجتمع ثلاث نونات) اهـ أشمونى ج ١ ص ٥٦.

(٣) قال العينى ج ١ ص ٣٥٠ - لم أقف على اسم قائله - وبحثت فلم أعر على قائله. وهو من الطويل.

الشرح: «أعيرانى» ويروى أعيرونى - من العارية، «القدم» بفتح القاف وضم الدال المخففة - الآلة ينجر بها الخشب، «أخط بها» أى: أنحت بها - وأصل الخط من خط بأصبعه فى الرمل، «وقبرا» أى غلافا والمراد به الجفن «لأبيض ماجد» لسيف صقيل، ويمكن المراد طلب القدم ليحفر بها قبرا.

الإعراب: فقلت: فعل وفاعل «أعيرانى» فعل أمر مبني على حذف النون وألف الاثنتين فاعله والنون للوقاية والياء مفعول أول «القدم» مفعول ثان «لعلنى» حرف تعليل ونصب والنون للوقاية والياء ضمير المتكلم اسم لعل «أخط» فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه =

ونص بعضهم على أنه ضرورة.

تنبيه:

إثبات النون مع لعل أكثر من حذف النون مع ليت وإن اشتركا في القلة. نبه على ذلك في الكافية حيث قال: ومن لعلني ليتي أقل. اهـ

وقوله: وَكُنْ مُخَيَّرًا فِي الْبَاقِيَاتِ

يعنى: من أخوات: (ليت ولعل) وهي أربعة «إنّ وأنّ ولكنّ وكانّ» يجوز فيها إثبات نون الوقاية وحذفها كراهة لاجتماع الأمثال.

فإن قلت: لم يختلف حكم نون الوقاية مع هذه الأحرف (الستة مع أنها مستوية في العمل)؟

قلت: إنما ألحقت هذه النون مع هذه الأحرف^(١) لشبهها بالأفعال المتعدية في عمل الرفع وانصب وأوجه آخر مذكورة في موضعها فاستمرت ليت على مقتضى هذا الشبه إلا في الشعر، وضعفت لعل من (جهة)^(٢) أنها تعلق في الغالب ما قبلها بما بعدها.

ومن أجل أنها تجر على لغة، وكان حق «إنّ وأنّ ولكنّ وكانّ» مساواتها لليت، لوجود الشبه المذكور، لكن استثقل لحاق النون معها لتوالي الأمثال، كما تقدم.

= «بها» متعلق بأخط «قبرا» مفعول به لأخط. والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر لعل «لأبيض» جار ومجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للوصفية ووزن الفعل ومتعلق الجار والمجرور محذوف يقع صفة لقب «ماجد» صفة لأبيض مجرور بالكسرة.

الشاهد: في قوله «لعلني» حيث جاء بنون الوقاية وحذفها أشهر وأعرف.

مواضعه: من شراح الألفية ذكره: ابن عقيل ٦١/١، ابن الناظم ص ٢٧ والمكودي ص ١٨، والسيوطي ص ١٦ وأيضاً في همع الهوامع ٦٤/١.

(١) ج.

(٢) أ، وفي ب (أجل)، وفي ج (حيث).

تنبيه:

ما ذهب إليه الناظم من أن المحذوفة من (إئى وأئى ولكئى وكأئى)^(١) نون الوقاية هو مذهب الأكثرين من البصريين والكوفيين، وذهب بعضهم إلى أن الساقط هو النون الثانية وذهب بعضهم إلى أن المحذوف هو النون الأولى.

والصحيح: الأول، لأنها طرف، وبدليل لعلى وهو مذهب سيبويه^(٢).

وأما نحو: «إنا» فقد حكى بعض النحويين فيه المذاهب الثلاثة إلا أن الصحيح هنا حذف الثانية؛ لأن الثالثة هنا هي الضمير، ولثبوت حذفها في «إن» إذا خفت وقوله:

..... واضطرَّ أَرَا حَقَّقَا
مَنِي وَعَنِي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا

أشار به إلى قول الشاعر:

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِي
لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسٌ مَنِي^(٣)

(١) أ، ب.

(٢) ج ١ ص ٣٨٦ قال سيبويه «حذفوا التي تلى الياء».

(٣) قال العيني: قائله مجهول لا يعرف - وقال ابن الناظم: إنه من وضع النحويين، وقال ابن هشام: وفي النفس من هذا البيت شيء. وبالبحث لم أعر على قائله - وهو من المديد. الشرح: «عنهم» عن القوم المعروفين عندهم، «قيس» هو ابن عيلان بن مضر بن نزار وهو هنا غير منصرف للعلمية والتأنيث المعنوي، لأنه بمعنى القبيلة. المعنى: يا من يسأل عن هؤلاء القوم وعنى، لتعلم أئى لا أنسب إلى هذه القبيلة، وليست لها صلة بي.

الإعراب: «أيها» أى: منادى بحرف نداء محذوف مبني على الضم في محل نصب. وها: حرف تنبيه «السائل» نعت لأى «عنهم» جار ومجرور متعلق بسائل «وعنى» معطوف على الجار والمجرور السابق «لست» ليس: فعل ماض ناقص وتاء المتكلم اسمه (من قيس) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس (ولا) الواو عاطفة لا نافية «قيس» مبتدأ «منى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر وجملة المبتدأ والخبر معطوفة على جملة ليس واسمها وخبرها، وقيس - فى الموضوعين - ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث لأنه اسم قبيلة.

الشاهد: فى «عنى ومنى» - بتخفيف النون - حيث لم تأت نون الوقاية لضرورة الشعر.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٢٨، ابن هشام ٩٠ / ١، ابن عقيل

٦٢ / ١، الشاطبي، وداود، الاضطهاوى، الأشموني ٥٦ / ١، المكودي ص ١٨، والسيوطى

ص ١٧ وأيضاً فى همع الهوامع ٦٤ / ١ وابن يعيش فى شرح المفصل ١٢٥ / ٣.

وهذا في غاية الدور.

وقوله: **وَفِي لَدْنِي لَدْنِي قَلٌّ**، يعني: أن الأكثر في لدني إلحاق النون وحذفها قليل.

وبالحذف قرأ نافع^(١) **﴿قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدْنِي عُذْرًا﴾**^(٢).

قال في شرح التسهيل: وزعم سيبويه^(٣) أن عدم لحاقها للذن من الضروريات^(٤) وليس كذلك بل هو جائز في الكلام الفصيح، ومن ذلك قراءة من قرأ «من لدني عذرا» بتخفيف النون وضم (الدال)^(٥) ولا يجوز أن تكون نون «لدني» نون الوقاية، لأن (لد)^(٦) متحرك الآخر، والنون في (لذن) وأخواتها إنما جيء بها لصون (أو آخرها)^(٧) من زوال السكون فلا حظ فيها لما آخره متحرك.

وإنما يقال في «لد» مضافة إلى الياء (في)^(٨) «لدي» نص على ذلك سيبويه^(٩).

واعترض: بأن سيبويه لم ينص على أن عدم لحاقها «للذن» من الضرورات.

وفي قَدْنِي وَقَطْنِي مثل لدن (في أن إثبات)^(١٠) النون فيهما هو الأكثر، ولذلك قلل الحذف بقوله: **أَلْحَذَفَ أَيْضًا قَدْنِي**. وليس بعكس «لذن» خلافاً للشارح^(١١).

(١) هو أبو الحسن نافع بن عبد الرحمن المدني، أحد أصحاب القراءات السبع، وأصله من أصبهان، وكان إمام الناس في القراءة بالمدينة، وانتهت إليه رئاسة الإقراء بها. وقرأ على سبعين من التابعين وأجمع الناس عليه بعدهم. وتوفى سنة ١٦٩ هـ تسع وستين ومائة.

(٢) سورة الكهف ٧٦.

(٣) راجع الكتاب ج ١ ص ٣٨٧.

(٤) راجع الكتاب ١/٣٨٦.

(٥) أ، ب وفي ج (الدال).

(٦) أ، ب وفي ج (لذن).

(٧) ب، ج وفي أ (أو آخره).

(٨) ب.

(٩) قال سيبويه ج ١ ص ٣٨٧ (فقال من قبل إن الألف في لدا والياء في على اللذين قبلهما حرف مفتوح لا تحرك في كلامهم واحدة منهما لياء الإضافة ويكون التحريك لازماً لياء الإضافة... اهـ).

(١٠) ب وفي أ، ج (فإثبات).

(١١) قال الشارح ص ٢٨ (وأما قد وقط فبالعكس من لدن، لأن قدى وقطى في كلامهم أكثر من قدى وقطنى) هـ.

وقد جمع الراجز بين الأمرين في قوله:

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْخَبِيِّينِ قَدِي^(١)

وفي الحديث «قَطَّ قَطَّ بَعَزَتِكَ»^(٢) يروى بسكون الطاء وبكسرهما مع ياء ودونها ويروى قَطْنِي (قَطْنِي)^(٣) بنون الوقاية، وقط قط بالتنوين وبالنون أشهر.

(١) قال ابن يعيش: قائله أبو بحدلة، وقال الجوهري: قائله حميد بن مالك الأرقط لعبد الملك بن مروان، يصف تقاعده عن نصرة ابن الزبير وأصحابه ويمدح عبد الملك ويعرض بآبن الزبير.

وعجزه: لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّحِيحِ الْمُلْحَدِ - وهو من الرجز.

الشرح: «قدني» كافيئي وحسبي «الخبِيِّين» تثنية خبيب بضم الخاء وفتح الباء وهما عبد الملك بن الزبير وأخوه مصعب، ويروى بصيغة الجمع - يريد أبا خبيب وشيعته، «الإمام» يريد به عبد الملك بن مروان، «الشَّحِيح» البخيل، «الملحد» الجائر الظالم.

المعنى: حسبي نصر هذين الرجلين، فإن إمامي منزّه عما تصف به ذلك المقيم في الحرم من رذيلتي: الشح والإلحاد.

الإعراب: قدني: اسم بمعنى حسب مبتدأ والنون للوقاية والياء مضاف إليه «من نصر» متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ونصر مضاف و «الخبِيِّين» مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله «قدني» توكيد للأولى ويجوز أن يكون «قد» اسم فعل. فإذا جعلته كذلك فقد اختلف العلماء في الفعل الذي هذا اسمه. فجعله ابن هشام مضارعا: أى يكفيني. وجعله غيره ماضيا: أى كفاني. ورجح قوم أنه أمر وقدره «ليكفني».

الشاهد: في «قدني وقدي» حيث أثبت النون في الأولى وحذفها في الثانية تشبيها بقطني في الأولى، وبحسبي في الثانية.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٢٨، وابن عقيل ٦٣/١، والأشموني ٥٧/١، والمكودي ص ١٨، وابن هشام ٩٠/١ - وأيضا في المعنى ١٤٧/١، والسيوطي ص ١٧ وأيضا في همع الهوامع ٦٤/١، وابن يعيش في شرح المفصل ١٢٤/٣٦، والشاهد ٤٤٩ في خزنة الأدب والكتاب ج ١ ص ٣٨٧.

(٢) في صحيح البخاري، مرفوعا عن أنس رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لاتزال جهنم تقول هل من مزيد حتى يضع رب العزة قدمه فيها فتقول قط قط بعزتك، ويروى بعضها إلى بعض» ويسمى حديث النار. ورواه مسلم أيضا.

(٣) ج.

تنبيهات:

الأول: ذهب بعضهم إلى أن حذف النون من «قد و قط» لا يجوز إلا في الضرورة، والصحيح جوازه في الاختيار^(١).

الثاني: اعلم أن «قد» تكون حرفا واسما، فالحرفية ليست هي المذكورة هنا، لأنها من خواص الأفعال، فلا تتصل بها ياء المتكلم.

والاسمية لها معنيان: أحدهما: أن تكون بمعنى «حسب» فتكون الياء المتصلة بها مجزورة بالإضافة، وتلحقها نون الوقاية ويجوز حذفها (وهي المذكورة هنا)^(٢).

والثاني أن تكون اسم فعل بمعنى «أكتفى»^(٣) فتكون الياء المتصلة بها منصوبة، وتلزمها نون الوقاية.

ولم يتعرض المصنف لذكر هذا القسم هنا، وقد ذكره في التسهيل في باب أسماء الأفعال.

وأما «قط» فلها ثلاثة أقسام: تكون اسما بمعنى حسب وهي المذكورة في النظم.

وتكون اسم فعل فتلزمها نون الوقاية كما تقدم في «قد».

وتكون ظرفا بمعنى «قط» الظرفية فلا تتصل بها ياء المتكلم.

الثالث: مذهب الكوفيين أن من جعل «قط و قد» بمعنى حسب قال: «قدي وقطي» بغير نون. كما يفعل من قال حسبي، ومن جعلهما (اسمي)^(٤) فعل قال: «قدني وقطني» بالنون كما يفعل في غيرها من أسماء الأفعال وتكون الياء في الوجه الأول مجزورة، وفي الوجه الثاني منصوبة.

(١) قال الشيخ محيي الدين (وقد اضطرت عبارة النحويين في ذلك فقال قوم: إن الحذف غير شاذ ولكنه قليل وتبعهم المصنف والشارح. وقال سيويه: «وقد يقولون في الشعر، ... إلخ» كما سيأتي. وقال الأعلام: وإثباتها (النون) في قد و قط هو المستعمل، لأنها في البناء ومضارعة الحروف بمنزلة من وعن فتلزمها النون المكسورة قبل الياء لئلا يغير آخرها عن السكون) اهـ ج ١ ص ٦٣ ابن عقيل.

(٢) أ، ج.

(٣) أ، ج وفي ب (يكفيني).

(٤) أ، ب وفي ج (اسما).

ومذهب سيويه^(١) والخليل: أن «قد وقط» بمعنى حسب والباء مجرورة بالإضافة عند من ألحق النون ومن لم يلحق.

الرابع: تلزم نون الوقاية أيضا مع ياء المتكلم إن نصب باسم فعل نحو: «عليكني» حكاة سيويه وحكى أيضا «عليكي» بالياء^(٢).

وسمع الفراء من بعض بنى سليم^(٣) (مكانكني)^(٤) يريد انتظرنى (فى)^(٥) مكانك، ولم يذكر الناظم هذا فى النظم وذكره فى التسهيل.

الخامس: قد تلحق نون الوقاية مع (بجل) والحذف معها أكثر.

كقول طرفة:

ألا بَجَلِي مِنَ الشَّرَابِ أَلَا بَجَلِ^(٦)

(١) قال سيويه ج ١ ص ٢٨٧ (وقد يقولون فى الشعر قطى وقدى. فأما الكلام فلا بد فيه من النون، وقد اضطر الشاعر فقال: قدى شبهه بحسبى لأن المعنى واحد قال الشاعر: قدى من نصر الخبيين قدى اهـ).

(٢) قال سيويه ج ١ ص ٣٨٣ (وحدثنى يونس أنه سمع من العرب من يقول عليكنى من غير تلقين، ومنهم من لم يستعمل نى ولا نا اهـ).

(٣) بنى سليم: قبيلة من قيس عيلان رأسها سليم بن منصور بن عكرمة، وسليم أيضا قبيلة من جذام من اليمن.

(٤) أ، ب وفى ج (مكانى).

(٥) أ، ج.

(٦) قائلة طرفة بن العبد، شاعر مشهور جاهلى، وقتل وهو ابن عشرين سنة، ولذلك قيل له ابن العشرين.

وصدره: ألا إننى أسقيت أسود حالكا - وهو من قصيدة لامية من الطويل.

الشرح: «أسود حالكا» أراد به كأس المنية، وقيل أراد شرابا فاسدا، والحالك: الشديد السواد، «بجلى» أى: حسبى: وبجل: على وجهين حرف بمعنى نعم. واسم. وهو على وجهين: اسم فعل بمعنى يكفى واسم مرادف لحسب وهى ههنا بمعنى نعم، لأنها حرف. وألا: للتوبيخ والإنكار، وألا بجل تأكيد فى المعنى الأول.

الإعراب: «ألا» ههنا للتوبيخ والإنكار «بجلى» مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة «من الشراب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبره لأن معناه حسبى من الشراب «ألا بجل» تأكيد فى المعنى الأول، ومعنى بجل هنا نعم لأنه حرف.

الشاهد: فى «ألا بجلى» حيث قال ذلك بترك النون فيه لأن ترك النون فيه أكثر وبالنون بجلنى قليل.

مواضعه: ذكره ابن هشام فى معنى اللبيب ١/٣٠١.



ولذلك لم يذكر (هذا الثالث، قال في التسهيل^(١)): وقد تلحق مع اسم
الفاعل وأفعال التفضيل^(٢) هـ.

مثال الأول قوله:

وَمَا أَدْرِي وَظَنِّي كُلُّ ظَنٍّ أَمْسَلِمُنِي إِلَى قَوْمِي شَرَّاحِي^(٣)

وقيل: إن النون في «أمسلمني»^(٤) ونحوه هو التنوين ثبت شذوذا ورد بثبوتها
مع (أل) في قوله:

وَكَيْسَ الْمَوَافِينِي لِيُرْفَدَ خَائِبًا فَإِنَّ لَهُ أضعَافَ مَا كَانَ أَمَلًا^(٥)

(١) أ، ب.

(٢) التسهيل ص ٢٥.

(٣) قال العينى ج ١ ص ٣٨٥ - قائله هو يزيد بن محرم الحارثى قال أبو محمد ذكر الفراء هذا
البيت على هذا النمط ليجمعه بابا من النحو والصرف.
والصواب:

فَمَا أَدْرِي وَظَنِّي كُلِّ ظَنٍّ أَيْسَلِمُنِي بِنُو الْبَدءِ اللَّقَاحِ

الشرح: «شراحي» أصله شراحيل، اسم لرجل لحقه الترخيم. «وظنى» الواو تصلح أن
تكون بمعنى مع والتقدير وما أدري مع ظنى كل ظن. فكل ظن تأكيد للأول، وروى فى
الهمع - فما أدري وكل الظن ظنى.

الإعراب: «وما أدري» ما نافية أدري فعل مضارع والفاعل ضمير «وظنى» الواو تصلح أن
تكون بمعنى مع والتقدير وما أدري مع ظنى كل ظن فكل ظن تأكيد للأول ويقال: وظنى
كل ظن - جملة معترضة، فيكون وظنى مبتدأ وكل خبره وظن مضاف إليه «أمسلمني»
الهمزة للاستفهام مسلمنى فى محل نصب على المفعولية لقوله وما أدري «إلى قومي»
جار ومجرور متعلق بشراحي «شراحي» فاعل لقوله أمسلمني وأصله شراحيل اسم رجل
لحقه الترخيم.

الشاهد: فى «أمسلمني» فإن النون فيه نون الوقاية.

مواضعه: ذكره الشاطبى فى شرحه للألفية، وابن هشام فى المغنى ٢٥/١، والسيوطى فى
معجم الهوامع ٦٥/١.

(٤) أ، وفى ج (مسلمين) وفى ب (هذا).

(٥) العينى ج ص ٣٨٧ - لم أقف على قائله - وبالبحت لم أعثر على قائله وهو من الطويل.
الشرح: «الموافيني» هو اسم فاعل من وافاك يوافيك موافاة، إذا جاءك وأتاك (ليرفد) -
بالبناء للمجهول، مأخوذ من الرفذ - بفتح الراء - مصدر رفذته، إذا أعطيته وهو - بكسر
الراء - العطية والصلة، «خائبا» من الخيبة، «أملا» بتشديد الميم - من التأميل وهو
الرجاء.

ومثال الثاني: قول النبي ﷺ «غير الدجال أخوفنى عليكم»^(١) واعلم: أن لحاقها مع هذين فى غاية من القلة فلا يقاس عليه. والله أعلم.

= المعنى: وليس الذى يأتينى ويقصدنى لأجل العطاء خائبا - أراد من يقصدنى فى خير لا يخيب.

الإعراب: «ليس» فعل ماض ناقص «الموافينى» اسم ليس والنون للوقاية والياء مفعول الموافى «ليرفد» اللام للتعليل. يرفد فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن المضمرة بعد لام كى. ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود إلى الموافى «خائبا» خبر ليس «فإن» توكيدية ناصبة «له» متعلق بمحذوف خبر أن مقديما «أضعاف» اسم إن «ما» اسم موصول فى محل جر بالإضافة إلى أضعاف «كان» فعل ماض ناقص واسمه ضمير مستتر يعود إلى ضمير الموافى «أملا» فعل ماض والألف للإطلاق وفاعله ضمير مستتر فيه وجملة الفعل والفاعل فى محل نصب خبر كان وجملة كان واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول والعائد ضمير محذوف منصوب على أنه مفعول به لقوله: أمل. تقديره: ما كان أمله.

الشاهد: فى «الموافينى» فإن النون فيه نون الوقاية وليست نون التنوين كما ذهب إليه بعضهم، إذ التنوين لا يجتمع مع الألف واللام.

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٥٧/١ والسيوطى فى همع الهوامع ٦٥/١.

(١) حديث صحيح رواه أحمد فى مسنده عن أبى ذر، ورواه مسلم عن جبير بن نفير. الدجال: مشتق من الدجل وهو الكذب والخلط، وهو كذاب خلط ويجمع الدجال على دجالين ودجاجلة فى التكسير.

العلم

اسم يعين المسمى مطلقاً علمه

قوله: «اسم» جنس، «ويعين المسمى» مخرج للنكرات، «ومطلقاً» مخرج لما سوى العلم من المعارف. فإن العلم يعين مسماه بمجرد الوضع أو بالغلبة لا بقرينة، بخلاف غيره من المعارف، فإنه لا يعينه إلا بقرينة، إما لفظية «كأل» أو معنوية كالحضور والغيبة «فى أنت وهو».

وحد ابن عصفور العلم بقوله: الاسم الذى علق فى أول أحواله على شىء^(١) بعينه فى جميع أحواله من غيبة وخطاب وتكلم.

فإن قلت: العلم ضربان: شخصى وجنسى.

أما الشخصى: فلا إشكال فى صدق هذا التعريف عليه.

وأما الجنسى: فلا يصدق عليه هذا التعريف لأنه (لم يعين مسماه إذ هو)^(٢)

فى المعنى شائع كاسم الجنس النكرة ولكنه جرى مجرى العلم الشخصى فى الأحكام اللفظية.

قلت: (التحقيق)^(٣) أن العلم الجنسى ليس كاسم الجنس فى المعنى، بل هو معين لمسماه، فالتعريف صادق عليه، وسيأتى بيان هذا.

واعلم أن العلم الشخصى لا يختص بأولى العلم، بل يوضع لما يحتاج إلى تعيينه من المألوفات، فذلك نوع أمثله (كجَعْفَرٍ)^(٤) علم رجل (خَرْنَقًا) علم امرأة^(٥) (وَقَرْن) علم قبيلة وإليها ينسب أويس القرنى^(٦) (وَعَدَن) علم بلد (ولاحق) علم فرس^(٧) (وَشَدَقِم) علم جمل^(٨) (وهَيْلَة) علم شاة^(٩) (وَوَاشِق) علم كلب.

(١) أ، ج وفى ب (وذلك فى المضمرة والحضور فى اسم الإشارة بخلاف العلم، فإنه).

(٢) ب، ج.

(٣) أ، ج.

(٤) علم لرجل مخصوص منقول عن اسم النهر الصغير.

(٥) علم لامرأة شاعرة هى أخت طرفة بن العبد لأمه منقول من ولد الأرنب.

(٦) اسم قبيلة من مراد أبوهم قرن بن ردمان.

(٧) علم فرس كان لمعاوية بن أبى سفيان.

(٨) اسم فحل من الإبل كان للنعمان بن المنذر.

(٩) علم شاة لبعض نساء العرب.

ثم قال: **وَأَسْمَاءُ أَيْ وَكُنْيَةٌ وَلَقَبًا**

العلم على ثلاثة أقسام: اسم وكنية ولقب؛ لأنه إن صدر بأب أو أم فهو كنية^(١)، كأبي بكر وأم كلثوم، وإلا فإن أشعر برفعة المسمى أو ضَعَتَهُ^(٢) فهو لقب «كالصديق والفاروق» في الأول، و(كبطة، وأنف الناقة)^(٣)، في الثاني وإن لم يكن كذلك فهو اسم (كزيد وعمرو)^(٤)

وقوله: **وَأُخْرُنْ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحَابًا**

(ذا) إشارة إلى اللقب، أى: إذا اجتمع مع اللقب غيره أحر اللقب، وقدم الاسم أو الكنية نحو، قال: أبو بكر الصديق وعمر الفاروق؛ لأن اللقب فى الغالب منقول من اسم (غير)^(٥) الإنسان «كبطة» فلو قدم لتوهم السامع، أن المراد مسماه الأصلي، وذلك مأمون بتأخيره.

وندر تقدم اللقب على الاسم فى الشعر كقول الشاعر:

أَبْلُغْ هُدَيْلًا وَأَبْلُغْ مَنْ يُبْلِغُهَا عَنِّي حَدِيثًا وَبَعْضُ الْقَوْلِ تَكْذِيبُ
بِأَنَّ ذَا الْكَلْبِ عَمْرًا خَيْرَهُمْ حَسَبًا بِيْطْنِ شَرِيَّانَ يَعْوَى حَوْلَهُ الذِّيبُ^(٦)

(١) أو ابن أو بنت - أو أخ - أو أخت: كابن الخطاب.

(٢) وبالأصل أو وضعته.

(٣) لقب جعفر بن قريع. وسبب تلقيه بذلك أن أباه ذبيح ناقة وقسمها بين نسائه، فبعثته أمه إلى أبيه ولم يبق إلا رأس الناقة، فقال له أبوه: شأنك به، فأدخل يده فى أنف الناقة وجعل يجره فلقب به.

وكانوا يفضيئون من هذا اللقب حتى مدحهم الخطيئة:

قَوْمٌ هُمُ الْأَنْفُ وَالْأَذْنَابُ غَيْرُهُمْ وَمَنْ يَسْوَى بِأَنْفِ النَّاقَةِ الذَّنْبَا؟

(٤) أ، ج.

(٥) أ، ج وفى ب (عين).

(٦) هما جنوب بنت العجلان إحدى شواعر العرب من قصيدة تراثى فيها أخاها عمرو بن العجلان المعروف بذي الكلب - وهى من البسيط.

الشرح: «هدىلا» اسم قبيلة، «بطن شريان» - بكسر الشين وسكون الراء - اسم مكان، وقيل واد، وأصله اسم شجرة تعمل منه القسى، والشريان بفتح الشين - الحنظل، يعوى حوله الذيب كناية عن موته.

الإعراب: «بأن»: الباء حرف جر أن: توكيدية ناصبة «ذا» اسم أن «الكلب» مضاف =

وفى بعض نسخ الألفية: **وذا اجمل آخرًا إن اسمًا صحبًا.**

وما سبق أولى؛ لأن هذه النسخة لا يفهم منها حكم اللقب مع الكنية^(١).

ثم قال: **وإن يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأُضِفَ حَتْمًا.....**

أى: إذا كان اللقب والمصاحب له مفردين أضيف الاسم إلى اللقب نحو (هذا سعيد كرز)^(٢) على تأويل الأول بالمسمى؛ لأن المعروض للإسناد إليه والثانى بالاسم، والمعنى (هنا)^(٣) مسمى هذا اللقب.

وقوله (حتما) هو مذهب جمهور البصريين، لأنهم لا يجيزون (فى المفردين إلا الإضافة)^(٤).

وأجاز الكوفيون وبعض البصريين: الاتباع أيضاً بدلا أو عطف بيان والقطع إلى النصب بإضمار فعل، وإلى الرفع بإضمار مبتدأ، وإلى هذا ذهب التسهيل^(٥).

= إليه «عمرا» بدل أو عطف بيان «خيرهم» نعت لعمرو والضمير مضاف إليه «حسبا» تمييز «بيطن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن «شربان» مضاف إلى بطن. وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالباء. والجار والمجرور متعلق بقوله «أبلغ» فى البيت الذى قبله «يعوى» فعل مضارع «حوله» حول: ظرف متعلق به والضمير مضاف إليه «الذئب» فاعل يعوى. وجملة الفعل والفاعل فى محل نصب حال من عمرو، ويجوز أن تكون الجملة محل رفع خبر أن ويكون الجار والمجرور متعلقا بمحذوف حال من «عمرو». الشاهد: فى «ذا الكلب عمرا» حيث قدمت اللقب وهو قولها «ذا الكلب» على الاسم - وهو قولها «عمرا» والقياس أن يكون الاسم مقدما واللقب مؤخرا فلو أتت بما يقتضيه لقلت «بان عمرا ذا الكلب».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن عقيل ٦٥/١ والأصطهناوى، ودادود، والأشمونى ٥٩/١ والسندوى، وقد اقتصر على بيت الشاهد وكذا السيوطى ص ١٧.

(١) لأن الأول، نص فى أنه إنما يجب تأخير اللقب إذا صحب الاسم ومفهومه أنه لا يجب ذلك مع الكنية.

(٢) كرز - هو فى الأصل خرج الراعى، ويطلق على اللثيم والحاذق.

(٣) أ، وفى ب، ج (هذا).

(٤) أ، ج وفى ب (فى المفرد غير ذلك أعنى الإضافة).

(٥) وإلى رأيهم أميل (وهذا هو الحق وجرى عليه فى التسهيل) صبان ١١٠/١ راجع التسهيل ص ٣٠.

وقال في شرحه: لم يذكر سيبويه^(١) فيهما إلا الإضافة، لأنها على خلاف الأصل، فبين استعمال العرب لها، إذ لا مسند لها إلا السماع، بخلاف الإتيان والقطع فإنهما على الأصل.

تنبيه:

جواز الإضافة مقيد بعدم المانع فإن كان في الاسم مانع منها لم يضاف ولو كانا مفردين نحو «الحارث كرز» فإن «أل» تمنع الإضافة.

وقوله: **وَالْأَتْبَعِ الَّذِي رَدِّفُ.**

أى: وإن لم يكونا مفردين فشمّل ذلك المركبين نحو «عبد الله أنفُ الناقة» والاسم المفرد مع اللقب المركب، نحو: «زيد عائد الكلب» وعكسه «عبد الله بطة».

فالحكم في هذه الصور الثلاث. امتناع الإضافة، ووجوب الإتيان أو القطع (بوجهيه)^(٢).

ولم يذكر القطع هنا، وكذلك لم يذكر الشارح، بل قال فلا بد من الإتيان^(٣) وقد ذكره في التسهيل.

ثم قال:

وَمِنْهُ مَنقُولٌ كَفَضْلِ وَأَسَدٍ وَذُو أَرْتَجَالٍ كَسُعَادَ وَأَدَدٍ

العلم قسمان: منقول ومرتجل.

فالمنقول: هو ما استعمل قبل العلمية لغيرها «كفضل» فإنه منقول من المصدر (وأسد) فإنه منقول عن اسم عين.

(١) قال سيبويه ج ٣ ص ٤٩ (إذا لقيت مفردا بمفرد أضفته إلى الألقاب وهو قول أبي عمرو ويونس والخليل، وذلك قولك هذا سعيد كرز . . .) اهـ.

(٢) ب، ج وفي أ (بوجهين) أى: القطع. . . . ويجوز القطع إلى الرفع أو النصب) ابن عقيل ٦٧/١.

(٣) قال الشارح ص ٢٩ (وأما إذا لم يكن الاسم واللقب مفردين فلا بد من الإتيان سواء كانا مركبين نحو: هذا عبد الله أنف الناقة أو أحدهما مركبا، نحو هذا زيد عائد الكلب وهذا عبد الله بطة).

والمرتجل^(١): بخلافه «كسعاد» وهو علم امرأة، «وأدد» وهو علم رجل^(٢).

تنبيهات:

الأول: ذهب بعضهم إلى أن الأعلام كلها منقولة، وبعضهم إلى أنها كلها مرتجلة، والمشهور الأول.

الثاني: قال بعضهم: تقسيم العلم إلى منقول ومرتجل، إنما هو بالنسبة إلى الأعم الأغلب، وإلا فالذي علميته بالغلبة لا منقول ولا مرتجل.

الثالث: المنقول، إما من مصدر «كفضل» أو اسم عين «كأسد» أو اسم فاعل «كحارث» أو اسم مفعول «كمسعود» أو صفة مشبهة (كسعيد) أو فعل ماض «كشمر» علم على فرس^(٣). أو مضارع «كيزيد» أو جملة من فعل وفاعل ظاهر «كبرق نحره» أو مضمر بارز «كأطرقا».

في قول الشاعر:

على أطرقا باليات الخيام
إلا الثمام وإلا العصى^(٤)

(١) من الارتجال وهو الابتكار وهذا التقسيم للعلم من حيث وضعه - وهو ما استعمل من أول الأمر علما.

(٢) أبو قبيلة من اليمن، وهو أدد بن زيد بن كهلان بن سبأ بن حمير.

(٣) راجع الأشمونى ١ / ٦٠.

(٤) قائله: أبو ذؤيب خويلد بن خالد الهذلي، وهو جاهلي إسلامي، توفي في خلافة عثمان رضى الله عنه بطريق مكة. وقيل إنه مات بمصر منصورا من إفريقية وكان غزاها مع عبدالله بن الزبير - وهو من قصيدة يائية من المتقارب.

الشرح: «أطرقا» بفتح الهمزة وسكون الطاء وكسر الراء - اسم موضع من منازل هذيل وهو المراد هنا. وهو أيضا اسم موضع من نواحي مكة من منازل كعب بن خزاعة قال أبو عمرو: «أطرقا» اسم لبلد بعينه. مأخوذ من فعل الأمر وفيه ضمير علامته الألف، كأن سالكه سمع نداء فقال لصاحبيه. أطرقا «باليات» جمع بالية من البلى - بكسر الباء - يقال بلى يبلى - إذا خلق «الخيام» جمع خيمة - وهى عند العرب - بيت من عيدان، «الثمام» بضم التاء - بزنة غراب - نبت ضعيف يحشى به خصائص البيوت ويستتر به جوانب الخيمة. «العصى» بكسر العين - جمع عصا. وأراد بها قوائم الخيمة.

المعنى: عرفت ديار المحبوبة على هذه المفارة قد بليت خيامها إلا ثمامها وعصبيها فإنها بقت وما بليت.

أو مستتر «كيزيد» في قول الراجز:

نُبِّتُ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيدُ
ظَلَمًا عَلَيْنَا لَهُمْ قَدِيدٌ^(١)

= الإعراب: «على أطرقا» جار ومجرور متعلق بمحذوف بحال من الديار وأطرقا: مجرورة بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها الحكاية «باليات» حال ثانية من الديار «الخيام» مضاف إليه «إلا» أداة استثناء لأنه مستثنى من كلام تام موجب، ومن رفع وإنما عمد إلى أنه مبتدأ خبره محذوف والتقدير إلا الشام باقية أو لم تبل أو نحو ذلك. «والا» الواو عاطفة إلا زائدة «العصى» معطوف على الشام. والقصيدة تروى مرفوعة القوافي وتروى ساكتها فمن رواها ساكنة جار لك عليه أن يجعلها على محمل «الشام» في روايته. ومن رواها مرفوعة فإن كان الشام مرفوعا فالأمر بين وإن كان منصوبا كان محمله على المعنى. وبيان ذلك أنه لما حكم على الديار بالبلى ثم استثنى منها الشام كان كأنه قال بليت الديار وبقي الشام فاستساغ أن يعطف عليه بالرفع لأنه مرفوع في المعنى وليس الرفع بالعطف على المعنى وإن كان المعطوف عليه غير مرفوع لفظا يبدع في كلامهم.

الشاهد: في «أطرقا» فإنه اسم علم منقول من فعل الأمر.

مواضعه: ذكره من سراح الألفية الأشموني ٦٠/١ والشاطبي.

(١) قال العيني: قائله رؤية بن العجاج. وهو من الرجز المسدس.

الشرح: «نُبِّتُ» بالتضعيف وبالبناء للمجهول - أعلمت وأخبرت «أخوالي» جمع خال وهو أخ الأم «يزيد» بالياء - هكذا وقع في رواية النحويين ومنهم الزمخشري. وقال ابن يعيش: صوابه بالتاء من فوق وهو اسم رجل تنسب إليه الثياب التزديدية، ويزيد من الأسماء المعروفة لدى العرب، «ظلما» هو وضع الشيء في غير محله أو منعه من محله «فديد» الصياح والجلبة.

المعنى: أخبرت أن أخوالي بني يزيد يرفعون الصوت عاليا بظلمنا.

الإعراب: «نُبِّتُ» فعل ونائب فاعل، وهو مفعوله الأول «أخوالي» مفعول ثان وياء المتكلم مضاف إليه «بني» بدل من أخوالي «يزيد» مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها حركة الحكاية «ظلما» مفعول لأجله أو حال بتأويل المشتق أى: ظالمين «علينا» جار ومجرور متعلق بقوله «ظلما» أو بقوله «فديد» الآتى «لهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فديد» مبتدأ مؤخر. وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول ثالث لنُبِّتُ.

الشاهد: «في يزيد» حيث سمي به وأصله فعل مضارع من «زاد» مشتمل على ضمير مستتر فيه فنقل من الجملة المؤلفة من فعل وفاعل إلى العلمية، وهو مرفوع على الحكاية. لأن القوافي مرفوعة.

مواضعه: ذكره من سراح الألفية: ابن الناظم ص ٣٠ وابن هشام ٩٢/١ والأشموني ٦٠/١ والشاطبي، وداود، وابن يعيش في شرح المفصل ٢٨/١ والشاهد ٣٩ في خزانة الأدب.

كذا أنشده الزمخشري^(١) بالياء المثناة من تحت^(٢).

قال ابن يعيش^(٣): صوابه بالتاء المثناة من فوق وهو اسم رجل^(٤) وإليه تنسب الثياب التزيدية^(٥).

قال في شرح التسهيل: ولم يرد عن العرب علم منقول من مبتدأ أو خبر^(٦) ولا من فعل أمر دون إسناد إلا «إصمت» - اسماً للفلاة الخالية. فإن من العلماء من زعم أنه منقول من الأمر بالصمت، وذلك عندي غير صحيح من وجهين:

أحدهما: أنه متى كان من (أصمت) فالأمر منه مفتوح الهمزة، وإن كان من (صمت) فالأمر منه مضموم الميم «وإصمت» بخلاف ذلك والمنقول لا يغير^(٧). والثاني: أنه قد قيل فيه (أصمتة)^(٨) بتاء التأنيث ولو كان فعل أمر لم تلحقه هاء التأنيث، وإذا انتهى كونه منقولاً من فعل أمر ولم يثبت له استعمال في غير العلمية تعين كونه مرتجلاً.

واعترض بأنه أمر من «صمت يصمت» بكسر الميم.

والجواب عن (الحاق)^(٩) التاء أنهم أرادوا أن يعلموا بذلك كونه فارق موضعه من الفعلية.

(١) هو أبو القاسم محمود بن عمر جار الله الزمخشري نسبة إلى «زمخشري» من أعمال خوارزم كان واسع العلم غاية في الذكاء وقوة الذاكرة وقوة الذاكرة متفتناً في كل علم، وجاور بمكة فلحقه بجار الله. وكانت له رجل من خشب وله مصنفات كثيرة منها الكشف في التفسير والمفصل في النحو. وأطواق الذهب، والأحاجي النحوية، ومات سنة ٥٣٨ ثمان وثلاثين وخمسمائة. (٢) راجع الأشموني ٦٠/١.

(٣) هو أبو البقاء يعيـش بن علي بن يعيـش الحلبي النحوي. وكان من كبار أئمة العربية ماهراً في النحو والتصريف وقد غالب فضلاء حلب وتصدر للإقراء بها زماناً وشاع ذكره وصنف كتاب «المفصل» المعروف. ومات سنة ٦٤٣هـ ثلاث وأربعين وستمائة.

(٤) أ، ج.

(٥) راجع شرح المفصل ٢٨/٢.

(٦) قال الأشموني ٦٠/١ (لكنه بمقتضى القياس جازز) هـ.

(٧) راجع الصبان ١١٢/١.

(٨) ج وفي ب (صممت) وفي أ (اصممت).

(٩) أ، ب وفي ج (الحاق).

وزاد بعضهم في المنقول منقولاً من صوت وعنى بذلك «بیه» وهو ابن لبعض بنى هاشم: وهو عبد الله بن الحارث بن نوفل، وهو منقول من الصوت، كانت أمه ترقصه به وهو صبی وذلك قولها:

لَأُنْكِحَنَّ بِيَّةً. جَارِيَةً خِدْبَةً. مُكْرَمَةً مُحِبَّةً. تَجِبُّ أَهْلَ الْكَعْبَةِ^(١).

قال ابن مالك: والصحيح أن «بیه» منقول من قولهم للغلام السمين بیه.

قال ابن خالويه^(٢): إن «بیه» هو الغلام السمين فيكون منقولاً من الصفة.

(١) قائلته: هي هند بنت أبي سفيان بن حرب بن أمية وكانت لقبت به ابناً في صغره ترقصه وتقول لأنكحن .. وابنها هو عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب والى البصرة.

الشرح: «بیه» في الأصل الأحمق كذا قاله الخليل، ويقال للشباب الممتلئ البدن نعمة بیه، وقال الجوهري: بیه هو لقب عبد الله بن الحارث.

«خدبه»: بكسر الخاء المعجمة وفتح الدال وتشديد الباء - أرادت بها الجارية المشتدة الممتلئة اللحم، ويقال للبعير الشديد الصلب خدب، «تجب» بضم الجيم أى تغلب أهل الكعبة فى الحسن والجمال، يقال: جبّه إذا غلبه، وجبت فلانة النساء إذا غلبتهن بالحسن.

الإهراب: «لأنكحن» اللام للتأكيد، وأنكحن جملة من الفعل والفاعل - وهو من الإنكاح. «بیه» مفعول أول «جارية» مفعول ثان، وليس مجيء المفعولين لفعل واحد مقتصر على أفعال القلوب وهذا باب ليس فيه عدد محصور، إنما الفرق أن أفعال القلوب يكون المفعول الثانى عين الأول وفى غيرها غير الأول نحو أعطيت زيدا درهما «مكرمة محبة» صفة بعد صفة للجارية «تجب» فعل مضارع والفاعل ضمير «أهل» مفعول به «الكعبة» مضاف إليه والجملة صفة أخرى.

الشاهد: فى «لأنكحن بیه» فإنه علم منقول من الصوت وهو بیه، فإنه منقول من الصوت الذى كانت هند ترقصه به.

مواضعه: ذكره الشاطبى فى شرحه للألفية، وابن يعيش فى شرح المفصل ١/٣٢، والسيوطى فى معجم الهوامع ١/٧٢ والخصائص ١/٢١٧.

(٢) أبو عبد الله الحسين بن محمد، نشأ بهمدان ووفد إلى بغداد، وأخذ عن ابن الأنبارى وابن دريد وغيرهما، وله مع المتنبي مناظرات، وكان كوفى النزعة قصير الباع فى النحو طويله فى اللغة، يشهد بذلك ما ساقه فى انتصاره لثعلب عند رده الاعتراضات العشرة التى فند بها الزجاج نصف كتابه «الفصيح» وذكر ردود ابن خالويه للسيوطى فى الأشباه والنظائر.

ومن مؤلفاته فى العربية «ليس».

توفى بحلب سنة ٣٧٠هـ سبعين وثلاثمائة.

وقال في الصحاح: يقال للأحمق الثقيل «بيه» وهو أيضاً لقب لعبد الله بن الحارث بن نوفل بن عبد المطلب والى البصرة. قال الفرزدق:

وَبَايَعْتُ أَقْوَامًا وَفِيَتْ بِعَهْدِهِمْ وَبِيَهُ قَدْ بَايَعْتُهُ غَيْرَ نَادِمٍ^(١)

واسم جارية، وقال لأنكحن بيه، جارية خدبة، مكرمة محبة، تجب أهل الكعبة أه^(٢).

وقد وهم في استشهاده في الرجز على أنه اسم جارية، لأن «بيه» في الرجز هو اللقب لعبد الله بن الحارث كما تقدم وأنشده بفتح الهمزة في قوله: «لأنكحن»، والصواب ضمها، وأنشد «تجب أهل الكعبة» (بفتح التاء وكسر الجيم)^(٣) أي تغلبهم حسناً، يقال: جب القوم إذا غلبهم والله أعلم. ثم قال:

وَجُمْلَةٌ وَمَا يَمْزَجُ رُكْبًا ذَا إِنْ بَغِيْرٍ وَيَهُ نَمَّ أُعْرِبًا

العلم قسمان: مفرد نحو: (زيد) ومركب وهو ثلاثة أقسام:

تركيب إسناد: وهو ما كان جملة في الأصل نحو: «برق نحره» وتقدم أنه لم يسمع النقل من الجملة الاسمية ولو سمي بها لجاز.

(١) هو من الطويل، وقالته الفرزدق.

الشرح: «بايعت» من المبايعة وهي المعاقدة والمعاهدة كان كل واحد من المتبايعين باع ما عنده من صاحبه وأعطاه خالصه نفسه، وطاعته ودخيلة أمره. «بيه» أراد به الفرزدق عبد الله بن الحارث.

الإعراب: «بايعت» فعل ماض والتاء فاعل «أقواما» مفعوله «وفيت بعهدهم» جملة حالية بتقدير قد أي: حال كوني قد وفيت بعهدهم.

فإن قلت: كيف يكون وافيًا بعهدهم في حال المبايعة والوفاء لا يكون إلا بعدها؟

قلت: هذه من الأحوال المنتظرة المقدرة، والتقدير: مقدرا الوفاء على مبايعتي.

«وبيه» مبتدأ «بايعت» فعل ماض والتاء فاعل والهاء مفعوله والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

الشاهد: في «بيه» أنه علم منقول من الصوت كما سبق.

مواضعه: ذكره الشاطبي في شرحه للألفية.

(٢) ٢/١ صحاح.

(٣) ب، ج وفي أ (بفتح الهمزة في قوله لأنكحن وكسر التاء).

وتركيب مزج: وهو كل اسمين جعلاً اسماً واحداً منزلاً ثانيهما منزلة هاء التانيث نحو: «بَعْلَبِكَ».

وتركيب إضافة^(١): «كامرئ القيس».

فالإسنادى: يحكى^(٢) ولا يعرب مطلقاً. قال فى التسهيل: وربما أضيف صدر ذى الإسناد إلى (عجزه)^(٣) إن كان ظاهراً هـ^(٤).

فتقول: على هذا «جاءنى بَرَقَ نَحْرُهُ» بالإضافة، قال بعضهم: وهذا لا يقاس عليه.

والمزجى: إن ختم بويه بنى على الكسر على الأشهر، وقد يعرب غير منصرف، وإن لم يختم بويه، أعرب غير منصرف على الأشهر، وقد يبنى تشبيهاً بخمسة عشر، وقد يضاف صدره إلى عجزه.

وقد علم حكم المزجى من قوله: (ذَا إِنْ بَغِيْرٍ وَيَهْ ثَمَّ أُعْرِبَا) وذا إشارة إلى المزجى.

فإن قلت: أبهم فى قوله: (أُعْرِب) إذ لم يبين أنه غير منصرف.

قلت: قد نبه عليه فى موضعه من باب ما لا ينصرف^(٥).

وأما الإضافى فقد ذكره فى قوله:

وَشَاعَ فِى الْأَعْلَامِ ذُو الْإِضَافَةِ كَعَبْدِ شَمْسٍ وَأَبِي قُحَافَةَ

(١) هو كل اسمين نزل ثانيهما منزل التنوين مما قبله وذلك لأن الجزء الأول يعرب والثانى

يلتزم حالة واحدة كالتنوين.

(٢) أي: ما كان عليه قبل التسمية فيعرب بحركات مقدرة على آخره للحكاية.

(٣) أ، ب وفى ج (عجزهما).

(٤) التسهيل ص ٣٠.

(٥) المركب المزجى: حكم الأول أن يفتح آخره كبعلبك وحضرموت - إلا إن كان ياء فيسكن

كمعديكرب وإلا فلا.

وحكم الثانى أن يعرب بالضممة والفتحة - نصبا وجرا إعراب ما لا ينصرف للعلمية

والتركيب - إلا إن كان كلمة (ويه) فيبنى على الكسر كسيويه وعمويه.

أه ابن هشام فى أوضح المسالك ج ١ ص ٦٩.

والإضافي: ضربان: كنية كآبي قحافة، وغير كنية كعبد شمس، وقد نبه على النوعين بالمثاليين.

وأشار بقوله: (شاع) إلى أن المضاف أكثر (أقسام) ^(١) المركب إذ (منه) ^(٢) الكنى ولا تخفى كثرتها.

فإن قلت: مقتضى ما ذكر انحصار المركب فى الأنواع الثلاثة، وأن ما عداها مفرد.

وقد صرح بذلك فى التسهيل حيث قال: وما عرى من إضافة وإسناد ومزج مفرد، وما لم يعرّ مركب هـ ^(٣) وليس الأمر كما قال؛ لأنه يرد عليه (أشياء) ^(٤) كثيرة من المركب نحو: ما تركيب من حرفين «كأنما» أو حرف واسم نحو: «يا زيد» أو حرف وفعل نحو: «قد قام».

قلت: عن ذلك جوابان: أحدهما أنه إنما تعرض لذكر ما ورد عن العرب من المركب وأما تركيب الحرفين وما ذكر معه فلم يرد عن العرب بالتسمية به.

والثانى: أن تركيب الحرفين وما ذكر معه شبيه بتركيب الإسناد لأن حكمه أن يحكى ولا يعرب كتركيب الإسناد، فاكفى بذكر تركيب الإسناد لأن هذا ملحق به.

ثم قال:

وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الْأَجْنَاسِ عَلَمٌ كَعَلَّمَ الْأَشْخَاصَ لِفِظًا وَهُوَ عَمٌّ

هذا هو الضرب الثانى من ضربى العلم الجنسى، وإنما قال (لبعض الأجناس) لأنهم لم يضعوا لجميعها، وإنما وضعوا العلم الجنسى لبعض الأجناس التى لا تؤلف غالبًا كالسباع والوحوش، وربما جاء فى بعض المؤلفات (كأبى المضاء) ^(٥) لجنس الفرس.

(١) أ، ب وفى ج (أسماء).

(٢) أ، ج وفى ب (فيه).

(٣) التسهيل ص ٣٠.

(٤) أ، ج وفى ب (أسماء).

(٥) أ، ج وفى ب (كأبى المضاء).

وقوله: كعلم الأشخاص لفظًا. يعني أن العلم الجنسى يساوى الشخصى فى أحكامه اللفظية فإنه لا يضاف ولا يدخل عليه حرف التعريف، ولا ينعت بالنكرة، ولا يقبح مجيئه مبتدأ. ولا انتصاب للنكرة بعده على الحال، ولا يصرف منه ما فيه سبب زائد على العلمية «كأسامة» فساوى فى ذلك كله العلم الشخصى.

وقوله: وهو عم. يعنى أنه فارق العلم الشخصى من جهة المعنى بعمومه إذ ليس بعض الأشخاص أولى به من بعض.

إلا ترى أن «أسامة» صالح لكل أسد بخلاف العلم الشخصى.

فإن قلت: فما الفرق بينه وبين اسم الجنس النكرة من جهة المعنى؟

قلت: ذهب قوم إلى أن أسامة لا يخالف فى معناه دلالة أسد، وإنما يخالفه فى أحكام لفظية وإنما أطلق عليه أنه معرفة مجازًا.

وهذا معنى ما ذكره ابن مالك فى باب المعرفة والنكرة من شرح التسهيل، فإنه ذكر فيه أن أسامة ونحوه نكرة معنى معرفة لفظًا، وأنه فى الشيعاء كأسد.

وأقول: تفرقة الواضع بين «أسامة» و«أسد» فى الأحكام اللفظية (توزن)^(١) بفرق من جهة المعنى.

ومما قيل فى ذلك: أن «أسدًا» وضع ليدل على شخص معين، وذلك الشخص لا يمتنع أنه يوجد منه أمثال فوضع «أسدًا»^(٢) على الشيعاء فى جملتها، ووضع أسامة لا بالنظر إلى شخص بل على معنى الأسدية المعقولة التى لا يمكن أن توجد خارج الذهن^(٣) ولا يمكن أن يوجد منها اثنان أصلا فى الذهن، ثم صار «أسامة» يقع على الأشخاص لوجود ما هو ذلك المعنى المفرد الكلى فى الأشخاص.

والتحقيق فى ذلك: أن تقول: اسم الجنس هو الموضوع للحقيقة الذهنية من حيث هى هى «فأسد» موضوع للحقيقة من غير اعتبار قيد معها أصلا، وعلم

(١) ب، ج وفى أ (توزن).

(٢) أ.

(٣) أ، ب وفى ج النفس بدل الذهن.

الجنس «كأسامة» موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذهني الذي هو نوع شخصي لها مع قطع النظر عن أفرادها، ونظيره المعرف باللام التي للحقيقة والماهية.

ويبان ذلك: أن الحقيقة الحاضرة في الذهن، وإن كانت عامة بالنسبة إلى أفرادها، فهي باعتبار حضورها فيه أخص من مطلق الحقيقة، فإذا استحضر الواضع صورة «الأسد» ليضع لها فتلك الصورة الكائنة في ذهنه جزئية بالنسبة إلى (مطلق صورة الأسد)^(١).

فإن هذه الصورة واقعة لهذا الشخص في زمان ومثلها يقع في زمان آخر (أو في ذهن آخر)^(٢). والجميع يشترك في مطلق صورة الأسد، فإن وضع لها من حيث خصوصها فهو علم الجنس أو من حيث عمومها فهو اسم الجنس.

وفي كلام سيويه إيماء إلى هذا الفرق، فإنه قال في باب ترجمته: هذا باب من المعرفة يكون فيه الاسم الخاص شائعا في (الأمّة)^(٣) ليس واحد منها بأولي من الآخر، ما نصه: إذا قلت هذا أبو الحارث (إنما)^(٤) تريد هذا الأسد أي: هذا الذي سمعت باسمه أو عرفت (أشباهه)^(٥) ولا تريد أن تشير إلى شيء (قد عرفته بعينه قبل ذلك كمعرفته زيدا)^(٦) ولكنه أراد هذا الذي كل واحد من أمته له هذا الاسم^(٧) اهـ.

فجعله بمنزلة المعرف (باللام)^(٨) التي للحقيقة.

وقال ابن مالك بعد ذكره كلام سيويه: هذا جعله خاصاً شائعا في حالة واحدة.

(١) أ، ج.

(٢) أ، ج.

(٣) هذه عبارة الكتاب ١/ ٢٦٣ - وفي الأصل (هذا باب من المعرفة يكون الاسم الخاص فيه شائعا في أمته).

(٤) في كتاب سيويه (فانت).

(٥) ب، ج والكتاب - وفي أ (أشباهه).

(٦) في الكتاب ج ١ ص ٢٦٣، وفي الأصل (قد عرفته بمعرفته كزيد).

(٧) كتاب سيويه ج ١ ص ٢٦٣.

(٨) أ، ج وفي ب (بالالف واللام).

فخصوصه باعتبار تعيينه الحقيقة في الذهن، وشياعه باعتبار أن لكل شخص من أشخاص نوعه قسطاً من تلك الحقيقة في الخارج.

ثم شرع في تمثيله فقال:

مِنْ ذَاكَ أُمَّ عَرِيْطٍ لِّلْعَقْرَبِ وَهَكَذَا تُعَالَةُ لِّلثَعْلَبِ

علم الجنس ضربان: عيني ومعنوي.

فالعيني يكون اسماً نحو: «شَبْوَةٌ» للعقرب، و «تُعَالَةُ» للثعلب، ويكون كنية نحو: «أم عريط» للعقرب، و «أبي الحصين» للثعلب.

والمعنوي مثل: «بِرَّةٌ وَفَجَارٌ» فبرةٌ علم للمبرة، وفجارٌ علم للفجرة.

قال النابغة:

أَنَا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا فَحَمَلْتُ بُرَّةً وَاحْتَمَلْتُ فَجَارًا^(١)

(١) البيت: من قصيدة للنابغة الذبياني، واسمه زياد بن معاوية. وسببها أن زرعة بن عمرو ابن خويلد كان قد لقي النابغة بسوق عكاظ فأشار عليه أن يحرض قومه على قتال حلفائهم من بني أسد فأبى النابغة ذلك، ثم بلغه أن زرعة يتهدده فقالها يهجو. وهي من الكامل.

الشرح: «أنا اقتسمنا خطتينا» بفتح همزة أنا، لأنه مفعول لعلمت في البيت قبله. اهـ صبان ١١٦/١: أي: كانت لي ولك خطتان فأخذت أنا البرة وأخذت أنت الفاجرة. والخطة: القصة والخصلة، «برة» اسم علم وضع من البر فلم يصرفه، لأنه معرفة مؤنث، لأنه اسم للخطة. «فجار» اسم معدول عن الفجور معرفة فبناؤه كما في حذام وقطام. فإن قلت: لم قال، في الإخبار عن نفسه فحملت، وفي الإخبار عن نفس زرعة احتملت؟

أقول: أراد النابغة أن يهجو زرعة بكثرة غدره وإيثار الفجور فذكر اللفظة التي يراد بها الكثير خاصة، لتكون أبلغ في الهجو، ولو قال: حملت فجار لاحتلماً ألا يكون غدرًا لا مرة واحدة..

الإعراب: «أنا» أن حرف توكيد ونصب ونا: اسمها «اقتسمنا» فعل وفاعل «خطتينا» مفعول به ونا: مضاف إليه. والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع خبر أن «بيننا» ظرف متعلق باقتسم والضمير مضاف إليه «فحملت» الفاء عاطفة، حملت: فعل وفاعل «برة» مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. «واحتملت» الواو عاطفة. احتملت: فعل وفاعل. «فجار» مفعول به مبنى على الكسر في محل نصب.

الشاهد: في (برة وفجار)، فإنهما من أعلام الجنس المعنوي. فإن برة علم للمبرة، وفجار علم للفجور.

والى هذا أشار بقوله:

وَمِثْلُهُ بَرَةٌ لِلْمَبْرَةِ كَذَا فَجَارِ عَلَمٌ لِلْفَجْرَةِ

وفجار - علم مؤنث مبنى على الكسر مثل حدام.

تنبيه:

لما كان للعلم الجنسى خصوص من وجه وشياع من وجه جاء في بعضه عن العرب وجهان:

إعطاؤه حكم المعارف، وإعطاؤه حكم النكرات، وطريق ذلك السماع. ومن المسموع فيه الوجهان (فينة)^(١) وغدوة وبكرة وعشية.

= مواضعه: ذكره من شرح الألفية. الأشموني ٦٣/١، والشاطبي، والمكودي ص ٢٠، وذكره ابن يعيش في شرح المفصل ٣٨/١، والشاهد ٤٦٨ في خزانة الأدب، وسيبويه ج ٢ ص ٣٨، والخصائص ١٩٨/٢، ٢٦١/٣، ٢٦٥.

(١) أ، ج.

اسم الإشارة

لم يحد اسم الإشارة لأنه كما قيل محصور بالعد فلا يحتاج إلى الحد.
وحده في التسهيل بقوله: ما وضع لمسمى وإشارة إليه^(١) هـ. وقال بعضهم
هو الموضوع لمعين فى حال الإشارة. وقال ابن الحاجب^(٢): وهو ما وضع لمشار
إليه^(٣).

والمشار إليه إما مذكر أو مؤنث، وكل منهما إما مفرد أو مثنى أو مجموع.
فهذه ستة أقسام:

فبدأ بما يشار به إلى الواحد المذكر فقال: بهذا المفرد مذكر أشر.
للمفرد المذكر لفظ واحد وهو «ذا».

وقد يقال: «ذاء» بهمزة مكسورة بعد الألف و «ذائه» بهاء مكسورة بعد
الهمزة.

تنبية:

مذهب البصريين: أن «ذا» ثنائى لفظًا ثلاثى وضعًا، لقولهم فى التصغير
«ذيا» وسيأتى تقريره فى باب التصغير. فهل المحذوفة عينه أو لامه؟ قولان
أظهرهما الثانى، وهل هو من باب طويت أو من باب حيت؟ قولان أشهرهما
الثانى، (وهل)^(٤) وزنه فعل - بالإسكان - أو فعل - بالتحريك؟ قولان: أصحهما
الثانى^(٥).

(١) التسهيل ص ٣٩.

(٢) هو: أبو عمر عثمان جمال الدين عمر الكردى الأصل المشهور بابن الحاجب، لأن أباه
كان حاجبا للأمير عز الدين موسك الصلاحى بالقاهرة. ولد ابن الحاجب بإسنا ثم تعهده
أبوه بالقاهرة فحفظ القرآن. وكان أصفى الناس ذهنا. ومن مؤلفاته فى النحو: الإيضاح
شرح المفصل للزمخشرى، والامالى، والكافية والشافية. توفى بالإسكندرية سنة ٦٤٦هـ
ست وأربعين وستمائة.

(٣) أ، ج، وراجع الكافية ٢/٢٩.

(٤) أ، ج.

(٥) قال السيوطى فى همع الهوامع ج ١ ص ٧٥ «فالأصح أنه فعل بتحريك العين لأن الانقلاب
عن المتحرك...» هـ.

وذهب الكوفيون والسهيلي: إلى أنه على حرف واحد وضعا، وأن ألفه زائدة استدلوا بسقوطها في قولهم (ذان)^(١).

وأجيب بأنها حذف لالتقاء الساكنين، وبأنها صيغة مرتجلة لا تثنية حقيقية. واستدلوا بقولهم «ذه أمة الله».

وأجيب: باحتمال أن تكون الهاء بدلا من الياء.

قلت: والظاهر: أن يقال: «ذه» صيغة مرتجلة للمؤنث.

وذهب قوم منهم السيرافي: إلى (أن ذا ثنائية)^(٢) الوضع، فالألف على هذا أصل كالف «ما» (و)^(٣) ليست منقلبة عن شيء^(٤).

ثم انتقل إلى الواحدة المؤنثة فقال: **بِذِي وَذِهِ تَي تَا عَلَيَّ الْأُنْثَى أَقْتَصِرُ**

أى: اقتصر بهذه الألفاظ الأربعة على المؤنث فلا تشر بها إلى (غيره)^(٥) وليس مراده حصر ما يشار به إلى المؤنث في هذه الألفاظ.

وقد حكى في التسهيل: للمؤنثة عشرة ألفاظ «ذى وتى وذه وتة - بإسكان الهاء - وذه وتة - يكسر الهاء - وذهى وتهى - بالإشباع - وتا - وذات - مبنية على الضم^(٦).

(١) قال السيوطى فى مجمع الهوامع ج ١ ص ٧٥ (ورد بأنه ليس فى الأسماء الظاهرة القائمة بنفسها ما هو على حرف واحد، وأما حذفها فى الثنية فلالتقاء الساكنين وقد عوض منها تشديد النون) اهـ.

(٢) ب، ج وفى أ (أنه ثنائى).

(٣) ج.

(٤) قال السيوطى فى مجمع الهوامع ج ١ ص ٧٥: (قال أبو حيان: لو ذهب ذاهب إلى أن «ذا» ثنائى الوضع نحو «ما» وأن الألف أصل بنفسها غير منقلبة عن شيء إذ أصل الأسماء المبنية أن توضع على حرف أو حرفين لكان مذهبنا جيدا سهلا قليل الدعوى) اهـ.

(٥) ج وفى أ، ب (غيرهما).

(٦) قال فى التسهيل ص ٣٩ (وللمؤنثة تى وتا وتة وذى وذه وتكسر الهاءان باختلاس وإشباع وذات) هـ.

وحكى ابن أبى الربيع^(١) فى شرح الإيضاح^(٢) أن من العرب من يقول «ذهى» فى الوصل و «ذه» فى الوقف - بسكون الهاء - تشبيهاً بالمضمر، وأن منهم من يقول: «ذى» فى الوصل فإذا وقف أبدل من الياء هاء فقال «ذه».

ثم انتقل إلى المثني فقال:

وَذَانِ تَانٍ لِلْمُثْنِيِّ الْمُرْتَفِعِ وَفِي سِوَاهُ ذَيْنِ تَيْنٍ أذْكَرُ تُطْعِ

أى نقول: فى تثنية المذكر «ذان» فى الرفع و «ذين» فى الجر والنصب. وفى تثنية المؤنث «تان» فى الرفع و «تين» فى الجر والنصب تعريهما إعراب المثني. (وإن كانا مشابهيين للمبني)^(٣) لأن التثنية عارضت شبه الحرف، لكونها من خواص الأسماء فلم يؤثر شبه الحرف ولم يثن (من)^(٤) أسماء الإشارة غير «ذا وتا».

ومذهب المحققين كالفارسي: أن «ذين وتين» ليسا تثنية حقيقية بل ألفاظ وضعت لمثني. واستدل الفارسي على ذلك فى التذكرة^(٥) بأن التثنية تستلزم تقدير التنكير.

ألا ترى أن العلم إذا ثنى قدر تنكيهه، واسم الإشارة لازم التعريف لا يقبل التنكير.

ثم انتقل إلى الجمع فقال:

وَبِأُولَى أَشْرُ الْجَمْعِ مُطْلَقًا

أى مذكراً كان أو مؤنثاً: فنقول: «أولى خرجوا وأولى خرجن» ويشار به إلى العاقل وغيره.

(١) هو أبو الحسن عبيد الله بن أحمد بن أبى الربيع القرشى الأموى الأشبيلي إمام النحو فى زمانه، قرأ على الدباج وأذن له فى التصدر للقراءة، ولما استولى الفرنجة على أشبيلية جاء إلى سبتة، وأقرأ بها النحو وصنف فيه الإفصاح شرح مسائل الإيضاح. وشرح سيويه وشرح الجمل فى عشرة مجلدات لم يشذ عنه مسألة فى العربية. ومات سنة ٦٨٨هـ ثمان وثمانين وستمائة.

(٢) هو كتاب لابن أبى الربيع فى النحو.

(٣) أ، ج.

(٤) أ، ب وفى ج (فى).

(٥) هو كتاب لأبى على الفارسي.

قال الشارح^(١): وأكثر ما يستعمل فيمن يعقل، وقد يجيء لغيره، وفيه لغتان: القصر: وهي لغة بني تميم، والمد وهو لغة أهل الحجاز، وهي الفصحى، وبها جاء القرآن^(٢) ولهذا قال: (والمد أولى) وقد حكى فيه لغات أخر، وهي «هلاء» - بإبدال الهمزة هاء- و(أولاء) بضم الهمزتين -«وإلى» بالتنوين - حكاها قطرب.

قال في شرح التسهيل: وتسمية هذا تنويننا مجاز^(٣)، والجيد أن يقال إن صاحب هذه (اللغة)^(٤) زاد بعد همزة «أولى» نونا وأولى بإشباع الضمة قبل اللام هو ما حكاها الشلوين^(٥) عن بعض العرب (وإلا) بالقصر والتشديد - حكاها بعض أهل اللغة.

تنبيه:

في همزة (أولاء)^(٦) ثلاثة مذاهب: أحدها أنها عن ياء وهو مذهب المبرد، والثاني: أن أصلها ألف وهو مذهب الزجاج، والثالث: أنها أصلية غير مبدلة من شيء بل مما فاؤه همزة نحو: «أجاء (وأداء)»^(٧) وهو مذهب الفارسي^(٨).

ثم قال: وَلَدَى الْبُعْدِ انْطِقًا

..... بِالْكَافِ حَرْفًا دُونَ لَامٍ أَوْ مَعَهُ

(١) قال الشارح ص ٢١ (وأكثر ما يستعمل فيمن يعقل وقد يجيء لغيره كقوله:

ذَمُّ الْمُنَارِلِ بَعْدَ مِزْلَةِ الْهَوَى وَالْعَيْشُ بَعْدَ أَوْلَتِكَ الْآيَامِ

وفي أولاء لغتان: المد والقصر، فالمد لأهل الحجاز وبه نزل القرآن العظيم، والقصر لبني تميم) هـ.

(٢) قال الله تعالى: (ها أنتم أولاء تحبونهم).

(٣) لأنه غير مناسب لواحد من أقسام التنوين.

(٤) ب، ج.

(٥) هو: الأستاذ أبو علي عمر بن محمد الأشبيلي الأزدي المعروف بالشلوين وهو بلغة

الأندلس: الأبيض الأشقر، كان إمام عصره في العربية بلا مدافع، وآخر أئمة هذا النوع

بالمشرق والمغرب. أخذ عن ابن ملكون وغيره وانتفع به أكثر أهل الأندلس واشتهر ذكره،

وصنف تعليقات على كتاب سيبويه، وله كتاب في النحو سماه «التوطئة» وتوفى سنة

٦٤٥ هـ خمس وأربعين وستمائة.

(٦) ب وفي أ (أولى) وج (أولاء).

(٧) أ، ب وفي ج (أأء).

(٨) وإليه أميل لعدم التكلف.

فأشار بذلك إلى أن لأسماء الإشارة مرتبتين قريبة وبعيدة، فما تجرد عن كاف الخطاب فهو القريب، وقد مثلنا به، وما لحقته الكاف وحدها أو مع اللام فهو للبعيد.

فتقول للمذكر «ذاك وذلك» وقالوا «ألك» فى معنى ذلك.

وفى المؤنثة «تيك وتلك وتالك»، وفى المثنى «ذايك وتايك» (ولا تلحقه)^(١) اللام، وفى الجمع «أولئك وأولاك (وأولالك)^(٢)»، ولا تلحق اللام «أولئك» على لغة المدة.

تنبيهات:

الأول: لا تلحق الكاف من أسماء الإشارة إلى المؤنث إلا «تى (تا)^(٣) ذى»، قالوا: تيك وتلك وتيلك - بكسر التاء - فى الثلاثة، وتيك وتلك، بفتح التاء فيهما - «وتالك وذيك» (بإسكان الياء)^(٤).

وقال ثعلب^(٥) لا يقال (ذيك) وقد حكاه غيره. فهذه سبعة ألفاظ للمؤنثة (فى البعد)^(٦).

الثانى: للنحويين فى أسماء الإشارة مذهبان: أحدهما أن لها مرتبتين قريبة وبعيدة، والآخر أن لها ثلاث مراتب: قريبة وبعيدة ومتوسطة، وهذا هو المشهور.

وزعموا أن المقرون بالكاف وحدها للمتوسط، والمقرون بالكاف مع اللام للبعيد، وجعلوا التشديد للنون فى المثنى قائماً مقام اللام فى الدلالة على البعد.

(١) أ، ج وفى ب (ولا تلحقهما).

(٢) ب، ج.

(٣) ج وفى أ، ب (ذا).

(٤) ب.

(٥) هو: أبو العباس أحمد بن يحيى بن سبار الشيبانى. كان إمام الكوفيين والبصريين فى النحو واللغة فى زمانه، ثقة، دينا مشهورا بصدق اللهجة والمعرفة بالغريب والحفظ. وكان ابن الاعرابى إذا شك فى شىء يسأله عنه. وقد درس كتب الفراء والكسائى. وكانت بينه وبين المبرد منافرات، وله كتاب يسمى «مجالس ثعلب» فى المكتبة العامة بالقاهرة. وعنه أخذ الأحفش الأصغر ونفطويه وابن الأنبارى. وتوفى سنة ٢٩١ هـ فى خلافة المكتفى بالله ودفن ببغداد.

(٦) أ، ج.

واختلفوا في «أولئك» (بالمدة)^(١) فقيل: هو للمتوسط، لعدم اللام، وقيل: هو للبعيد.

قال المصنف: والمذهب الأول هو الصحيح، وهو الظاهر من كلام المتقدمين. يعنى: القول بأن لها مرتبتين فقط.

قلت: ونسبه الصفار^(٢) إلى سيبويه، وقد استدل له فى شرح التسهيل بأوجه:

أولها: وهو أقواها: أن الفراء روى أن الحجازيين ليس من لغتهم استعمال الكاف بلا لام وأن التميميين ليس من لغتهم استعمال الكاف مع اللام، وأن بنى تميم يقولون: «ذاك وتيك» حيث يقول الحجازيون «ذلك وتلك».

فلزم من هذا أن اسم الإشارة على اللغتين ليس له إلا مرتبتان.

وثانيها: أن القرآن العزيز ليس فيه إشارة إلا بمجرد عن اللام والكاف معاً، أو مصاحب لهما معاً. أعنى غير المثني والمجموع.

فلو كانت الإشارة إلى المتوسط بكاف لا لام معها، لكان القرآن غير جامع لوجوه الإشارة.

وهذا مردود بقوله تعالى: ﴿مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾^(٣).

وثالثها: أن التعبير «بذلك» عن مضمون كلام على أثر انقضائه شائع فى القرآن وغيره، ولا واسطة بين النطقين.

(١) أ، ج.

(٢) هو قاسم بن على بن محمد بن سليمان الأنصارى البطليوسى الشهير بالصفار. قال فى البلغة: صحب الشلوين وابن عصفور. وشرح كتاب سيبويه شرحاً حسناً يقال: إنه أحسن شروحه، ويرد فيه كثيراً على الشلوين بأقبح رد. مات بعد الثلاثين وستمائة.

(٣) سورة الأنعام ٣٨.

ورابعها: (أنها)^(١) لو كانت مراتب الإشارة ثلاثا لم يكتف في التثنية والجمع بلفظين: لأن في ذلك رجوعاً عن سبيل الأفراد، ولا التفات إلى قول من قال: إن تشديد النون دليل على البعد، لأن التشديد عوض (عما)^(٢) حذف من الواحد لأنه يستعمل مع المجرد من الكاف. انتهى. وفيه اختصار. ولا خفاء فيما في الوجه الثاني من الضعف.

وقوله: (حرفاً) يعنى: أن الكاف في ذلك حرف خطاب تبين أحوال المخاطب يقال: «ذلكَ وذلكِ وذلكما وذلكم وذلكن» كما تفعل بالكاف الاسمية. هذه أفصح اللغات.

والثانية: أن تكون مفتوحة في التذكير ومكسورة في التأنيث، ولا يلحقها دليل تثنية ولا جمع.

والثالثة: أن تكون مفتوحة مجردة من الزوائد في الأحوال كلها، ولا خلاف في حرفية الكاف هنا.

وقوله: «دُونَ لَامٍ أَوْ مَعَهُ».

تقدم أن اللام لغة الحجازيين، وتركها لغة بني تميم. وذكر بعضهم في هذه اللام ثلاثة أقوال:

أحدها: أنها دليل البعد.

والثاني: أنها عماد.

والثالث: أنها عوض من هاء التنبيه؛ لأنها لا تجامعها.

تنبيه:

قوله: (أَوْ مَعَهُ) لا يصح في جميع أسماء الإشارة، وإنما ذلك في المفرد (وأولى)^(٣) المقصور، وقد تقدم أن المثني (وأولاء)^(٤) الممدود لا تلحقه اللام وقوله:

وَاللَّامُ إِنْ قَدَّمْتُ «هَا» مُتَّعَةً

(١) أ، وفي ج (أنه).

(٢) ج وفي أ، ب (عما).

(٣) ب وفي أ، ج (ألى).

(٤) ج، أ، ب (ألاء).

يعنى: أنك إن قدمت قبل اسم الإشارة لفظ «ها» التى للتنبية امتنع الإتيان باللام فلا يقال «هَذَا لِكَ».

قال فى شرح التسهيل: كراهية لكثرة الزوائد، وقد فهم من كلامه أن «ها» تدخل على المجرد فيقال: «هذا» وعلى المصاحب للكاف (وحدها فيقال: هذاك)^(١) (إلا أن دخولها على المجرد كثير وعلى المصاحب للكاف)^(٢) قليل ومنه قوله:

رَأَيْتُ بَنِي غَبْرَاءَ لَا يَنْكِرُونَنِي
وَلَا أَهْلُ هَذَاكَ الطَّرَافِ الْمُمَدَّدِ^(٣)

تنبيه:

مقتضى ما ذكر جواز «هاذاك» (وهاتانك)^(٤) وهولائك».

وقال فى شرح التسهيل: إن المقرون بالكاف فى التثنية والجمع لا يصحبه «ها» فلا يقال «هَذَاكَ» ولا «هَوْلَائِكَ» لأن واحدهما «ذَاكَ» أو «ذَلِكَ». فحمل

(١) أ.

(٢) أ، ج.

(٣) البيت لطرفة بن العبد البكرى من معلقته المشهورة - وهو من الطويل.

الشرح: «بنى غبراء». الغبراء هى الأرض، سميت بذلك لغبرتها، وأراد بنى الغبراء الفقراء الذين لصقوا بالأرض لشدة فقرهم، أو الأضياف أو اللصوص.

«الطراف» بكسر الطاء - البيت من الجلد وأهل الطراف السعداء والأغنياء (الممدد) الذى قد مد الأطناب، يريد أنه معروف للناس عامة.

المعنى: يريد أن جميع الناس من غير تفرقة بين فقيرهم وغنيهم يعرفونه ولا ينكرون محله من الكرم والمواساة للفقراء وحسن المعاشرة وطيب الصحبة للأغنياء، وكأنه يتألم من صنيع قومه معه.

الإعراب: (رأيت) فعل وفاعل (بنى غبراء) مفعول أول ومضاف إليه (لا ينكروننى) جملة من فعل وفاعل ومفعول فى محل نصب مفعول ثان لرأى «ولا» الواو عاطفة. لا: زائدة لتأكيد النفى «أهل» معطوف على ضمير الجمع فى: «ينكروننى» الواقع فاعلا وهو الواو ولم يحتج للتأكيد بالضمير المنفصل للفصل «هذاك» اسم إشارة فى محل جر بإضافة أهل إليه. والكاف حرف خطاب «الطراف» بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان. «الممدد» صفة للطراف.

الشاهد: فى «هذاك»، حيث جاء بها للتنبية مع الكاف ولم يجئ باللام وهذا قليل. مواضعه: ذكره من شراح الألفية، ابن الناظم ص ٣٢، وابن عقيل ٧٤/١، والأشمونى

٦٥/١، والمكودى ص ٢١، والسيوطى ص ١٩، وأيضا فى الهمع ٧٦/١.

(٤) أ، ج.

على ذلك مثناه وجمعه؛ لأنهما فرعاه، وحمل عليهما مثني «ذاك» وجمعه لتساويهما لفظاً ومعنى. اهـ.

والسمع في (الجمع)^(١) يرد عليه. فقال:

مِنْ هُوَ لِيَأْتِكُنَّ الضَّالِّ وَالسَّمْرُ^(٢)

وقد أنشد هذا البيت في الشرح.

وَبِهِنَّ أَوْ هَهُنَا أَشْرَ إِلَى دَانِي الْمَكَانِ

يعنى أن (هنا)^(٣) من أسماء الإشارة المخصوصة بالمكان، وقد تلحقه «ها» التثنية فيقال: «ههنا» وكلاهما للقريب أعنى: المجرد والمقرون «بها» التثنية وهو معنى قوله: (دان)^(٤) المكان. والداني هو القريب.

(١) ب، وفي أ، ج (الجمع).

(٢) قاله العرجي، واسمه عبد الله بن عمر بن عمرو، ولقب بالعرجي لأنه كان يسكن عرج الطائف، وهو من شعراء قريش ومن شهر بالغزل، وهو من قصيدة رائية من البسيط. وصدوره: ياما أمليح غزلانا شدن لنا.

وقد ذكر البيت في نسخة ب، وفي أ، ج الشطر الثاني.

الشرح: «أمليح» تصغير أمليح: من ملح الشيء ملاحه، «الغزلان» جمع غزال «شدن» جمع مؤنث من فعل الماضي. يقال: شدن الظبي شدونا إذا صلح جسمه، ويقال شدن الظبي إذا قوى وطلع قرناه واستغنى عن أمه فهو ولد الظبية، «الضال» بالضاد المعجمة وتخفيف اللام - وهو شجر السدر البري، والواحدة الضالة بتخفيف اللام، «السمر» وهو ضرب من شجر الطلح الواحدة سمرة.

الإعراب: «يا» حرف نداء والمنادى محذوف أي: يا صاحبي «ما أمليح غزلانا» فعل تعجب وأصله ما أمليح غزلانا، وأمليح على مذهب الكوفيين لأنهم يقولون باسميتها، فما تعجبية مبتدأ - وخلاف في معناها - أمليح غزلانا خبره «شدن» ماضى شدن الغزال - بالفتح - يشدن - بالضم والضمير فيه يرجع إلى الغزلان وهي فى محل نصب على أنها صفة للغزلان «لنا» جار ومجرور متعلق بشدن «من هوليائكن» جار ومجرور متعلق بشدن أيضا «الضال» صفة اسم الإشارة أو عطف بيان «والسمر» عطف عليه.

الشاهد: فى «هوليائكن»، حيث جاءت أوليائكن مقرونة بالهاء وأوليائكن تصغير أولئكن .. وإنما أتى «بكن» لأنه خاطب مؤنثات بقوله (قبله):

بالله يا ظليات القاع قلن لنا

مواضعه: ذكره الشاطبي فى شرحه للألفية، وابن هشام فى المعنى ١٩٢/٢، وابن يعيش فى شرح المفصل ٦١/١ والسيوطى فى همع الهوامع ٧٦/١، والشاهد رقم ٦ فى خزانة الأدب.

(٣) أ، ب وفى ج (ها هنا).

(٤) ب، ج وفى أ (كان).

فإذا أريد بها البعيد جرى بالكاف فيقال هناك (وها هناك)^(١).

ولهذا قال: **وَبِهِ الكافُ صِلًا فِي البُعدِ.**

يعنى: مجردا أو مع «ها» التنبية، ويقال أيضاً فى البعد: «هنالك» باللام مع الكاف، كما يقال: «ذلك»، ولا تدخل «هنا» على «هنالك» ولا يقال «ههنالك»، كما لا يقال «هذا لك».

وقد نبه على «هنالك» بقوله: **أَوْ بِهِنَّا لِكَ أَنْطِقَنَّ.**

تنبيه:

ظاهر كلامه هنا اختصاص «هنا» بالمكان، وقد صرح به فى الكافية فقال:
وبالمكان اخصص هنا^(٢) اهـ.

وقال فى شرح التسهيل: وقد يراد «بهناك وهنالك» الزمان، وقد مثل «هناك» فى شرحه بقول الشاعر:

وَإِذَا الْأُمُورُ تَشَابَهَتْ وَتَعَاظَمَتْ فَهِنَاكَ تَعْتَرِفُونَ أَيْنَ الْمَفْرَعِ^(٣)

(١) ب، ج.

(٢) ب، ج وفى أ (وبالمكان اخصص هنا بالمكان).

(٣) قائله هو الأفوه الأردى. والأفوه لقب، واسمه صلاة بن عمرو بن مالك، وكان غليظ الشفتين ظاهر الأسنان، فلذلك قيل الأفوه. وهو من الكامل.

الشرح: «تشابهت» اشتبه بعضها ببعض. «تعاضمت» بمعنى عظمت «المفزع» بالزاي المعجمة والعين المهملة - أى الملجأ، وأصل الفزع الخوف، وقال ابن فارس: الفزع الذعر، وهذا مفزع القوم إذا فزعوا إليه فيما يدهمهم، والفزع الإغاثة.

الإعراب: «إذا» للشرط «الأمور» فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده وهو تشابهت «وتعاضمت» عطف على تشابهت «فهناك» جواب إذا وهناك إشارة إلى الزمان.

«تعترفون» فعل مضارع مرفوع بشبوت النون والواو فاعل والجملة فى محل رفع خبر لمبتدأ محذوف أى: أنتم تعترفون أو هم يعترفون بحسب الفاعل فى يعترفون «أين» خبر مقدم «المفزع» مبتدأ مؤخر.

الشاهد: فى «فهناك» فإنه ههنا إشارة إلى الزمان، وأصل وضعه الإشارة إلى المكان. مواضعه: ذكره الشاطبى فى شرحه للألفية، والسيوطى فى همع الهوامع ٧٨/١.

ومثل «هنالك» بقوله تعالى: ﴿هَنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ﴾^(١) ولا حجة فيهما، (لا احتمال)^(٢) أن تكون الإشارة إلى المكان.

وقوله: **أَوْ بَشَمَّ فُهُ إِلَى آخِرِهِ.**

يعنى: أنه يشار أيضاً للمكان (البعيد)^(٣) «بشم»^(٤) وَهَنَا وَهِنًا بفتح الهاء وكسرهما.

وقد يقال: «هنت» موضع «هنا» وقد يقال: «هنالك وهنالك» بكاف الخطاب.

وقد يراد «بهنا»^(٥) الزمان كما ذكر في التسهيل^(٦) ومنه قول الشاعر:

حَنَّتْ نَوَارٍ وَوَلَاتَ هَنَا حَنَّتْ وَبَدَأَ الَّذِي كَانَتْ نَوَارٍ أَجْنَتْ^(٧)

(١) سورة الأحزاب ١١.

(٢) ب وفي أ، ج (لا احتمالهما).

(٣) أ، ج.

(٤) ثم: ظرف لا يتصرف، ولا يتقدمه حرف التنبيه، ولا تتأخر عنه كاف الخطاب.

(٥) ج وفي أ، ب (بها).

(٦) قال في التسهيل ص ٤١ (وهنا الزمان).

(٧) قائله: شبيب بن جعيل - بضم الجيم وفتح العين - وهو ابن النوار بنت عمرو بن كلثوم. وكان

بنو قينة الباهليون أسروا شبيبا هذا في حرب وقعت بينهم وبين تغلب فأرنت أمه النوار فنقال هذا، وقال ابن برى هو لحجل بفتح الحاء وسكون الجيم ابن فضلة - بفتح فسكون - وكان سبى النوار بنت عمرو بن كلثوم، وهو من الكامل.

الشرح: «حنت» من الحنين وهو الشوق وتوقان النفس. «نوار» بفتح النون والواو المخففة - من أسماء النساء وهو اسم أم الشاعر. وهو مبنى على الكسر في لغة جمهور العرب، وينو تميم يعربونه إعراب ما لا يتصرف، «ولات» يعنى ليس، «هنا» بمعنى حين، «وبدا» ظهر «أجنت» - من أجن بالجيم - أخفت وكتمت وسترت.

المعنى: حنت هذه المرأة في وقت ليس وقت الحنين وظهر الذى كانت أجنته من المحبة والعشق.

الإعراب: حنت: فعل ماضٍ والتاء للتأنيث «نوار» فاعل مبنى على الكسر في محل رفع أو مرفوع بضمه ظاهرة «ولات» الواو للحال لات: حرف نفى «هنا» ظرف زمان مبنى على السكون في محل نصب خبر لات، واسمها محذوف والتقدير: ولات الحين حين «حنت» فعل ماضٍ والتاء للتأنيث والفاعل ضمير مستتر والجملة في محل جر بإضافة هنا إليها «وبدا» الواو عاطفة بدا: فعل ماضٍ «الذى» اسم موصول فاعل بدا «كانت» فعل ماضٍ ناقص. والتاء للتأنيث «نوار» اسم كان «أجنت» فعل ماضٍ والتاء للتأنيث والفاعل ضمير مستتر. والجملة في محل نصب خبر كان واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول.

الشاهد: في «هنا» حيث أشير بها إلى الزمان وأصلها أن تكون للمكان.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ٣٢، والأشمونى ١/٦٦، وداود وابن هشام في

المغنى ٢/١٥٠، والسيوطى في همع الهوامع ١/٧٨، والشاهد رقم ٢٨٣ في خزنة الأدب.

الموصول

هو محصور بالعهد، فاستغنى بذلك عن الحد، كما فى اسم الإشارة.
وهو قسمان: اسمى وحرفى.

والاسمى هو المذكور هنا، وقد حده فى التسهيل بقوله: ما افتقر أبداً إلى
عائد أو خلفه، وجملة صريحة أو مؤولة (غير طلبية ولا إنشائية)^(١) هـ^(٢).

فاحترز بقوله: (أبداً) من النكرة الموصوفة بجملة، فإنها حال وصفها بها
لتفتقر إليها وإلى عائد، لكن لا يصدق أنها مفتقرة إليها أبداً، واحترز بقوله: «إلى
عائد» من «حيث، وإذا وإذ»، فإنها تفتقر أبداً إلى جملة، ولكن لا تفتقر إلى
عائد. وأشار بقوله: «أو خلفه» إلى ما ورد من الربط بالظاهر الذى هو الموصول
فى المعنى نحو قولهم: «أبو سعيد الذى رويت عن الخدرى» أى عنه.

قال أبو على فى التذكرة: ومن الناس من لا يجيز هذا.

وأزاد بالمؤولة ثلاثة: الظرف والجار مع المجرور، والصفة الصريحة. فى
نحو: «الضارب» وسيأتى بيان ذلك^(٣).

وحده ابن الحاجب بقوله: ما لا يتم جزءاً إلا بصلة وعائد^(٤).

وقال فى التحفة^(٥): «اللذان واللتان» وأيهم هو أشد: معرفة قبل مجيء
الصلة، والإعراب دليل تمامها، والأولى ما لا تتم إفادته إلخ.

وأما الحرفى فحده فى التسهيل بقوله: ما أول مع ما يليه بمصدر ولم يحتج
إلى عائد^(٦) هـ.

(١) ب.

(٢) التسهيل ص ٣٣.

(٣) وجملة أو شبهها الذى وصل به
كمن عندى الذى ابنه كفل
وصفة صريحة.

(٤) ٣٥/٢ - الكافية.

(٥) كتاب لابن مالك اسمه «تحفة المودود فى المقصور والممدود».

(٦) التسهيل ص ٣٣.

واحترز بقوله: (ولم يحتج إلى عائد) من (الذي) الموصوف به (مصدر محذوف)^(١) نحو: ﴿وَحُضِّمْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾^(٢) أى كالحوض الذى خاضوه فإنه يؤول مع ما يليه بمصدر لكنه يحتاج إلى العائد.

فكل من الاسمى والحرفى مفتقر إلى صلة، والفرق بينهما أن الاسمى يفترق إلى عائد، والحرفى لا يفترق إليه.

ولم يذكر الناظم هنا الحرفى فلنقدمه: وهو خمسة أحرف:

«أن»^(٣) وتوصل بفعل متصرف مطلقا خلافا لمن منع وصلها بالأمر و«ما» وتوصل بفعل متصرف غير أمر، وقد توصل بجملته اسمية خلافا لقوم^(٤). وندر وصلها بليس. فى قوله:

بِمَا لَسْتُمَا أَهْلَ الْخِيَانَةِ وَالْغَدْرِ^(٥)

(١) أ، ب.

(٢) سورة التوبة ٦٩.

(٣) أى الناصبة للمضارع - بفتح الهمزة وإسكان النون - وإن وصلت بفعل جامد كانت مخففة من الثقيلة مثل قوله تعالى: «وأن ليس للإنسان إلا ما سعى» وصلها بالماضى مثل «عجبت من أن قد قام زيد» والمضارع مثل «عجبت من أن يقوم زيد» والأمر مثل «أشرت إليه بأن قم».

(٤) وصلها بالماضى نحو: «لا أصحبك ما دمت منطلقا» والمضارع «لا أصحبك ما يقوم زيد» والجملته الاسمية «لا أصحبك ما زيد قائم».

(٥) لم يتعرض العينى لذكر قائله. وبحث فلم أعثر على قائله.

وصدره: ليس أميرى فى الأمور بأنتما - وهو من الطويل.

الشرح: «أميرى» حذف النون تشبيها بالإضافة، وروى «فما لستما» والتاء فى لستما هى اسم ليس. فإن قيل: أين العائد إلى الموصول الحرفى؟

قلت: الموصول الحرفى لا يحتاج إلى عائد، وقال ابن عصفور: ومن زعم أن ليس فعل جعل «ما» مصدرية، وليس واسمها وخبرها صلة لها، ومن زعم أنها حرف جعل «ما» اسما موصولا بمنزلة «الذى» ويلزمه إذ ذاك أن يقدر ضميرا محذوفا يربط الصلة بالموصول والتقدير: بما لستما به أى: بسببه.

الإعراب: «ليس» الهمزة للاستفهام على سبيل التقرير «بأنتما» الباء زائدة والتقدير ليس أنتما أميرى، وحذفت النون فى أميرى تشبيها بالإضافة. «بما لستما» فما موصول حرفى وتوصل بفعل متصرف غير أمر وقد وصلت ههنا بفعل جامد وهو قوله لستما والتاء اسم ليس «أهل» خبر ليس منصوب «الخيانة» مضاف إليه «والغدر» عطف عليه.

الشاهد: فى «بما لستما» حيث جاء وصل «ما» بليس وهو نادر.



وتنفرد بنيابتها عن ظرف زمان كقولك «جد ما دمت واجدا».

وزعم الزمخشري: أن «أن» تشاركها في ذلك، وجعل منه قوله تعالى:
﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ﴾^(١).

وهو مردود، لأن «أن» في الآية صالحة للتعليل، وهو المعنى المجمع عليه ولا عدول عنه.

وذهب الأخفش وابن السراج^(٢) أن «ما» المصدرية اسم فتححتاج إلى عائد.

والصحيح: أنها حرف فلا تحتاج إلى عائد، وهو مذهب سيبويه.

قلت: وذكر أبو البقاء^(٣) أنها على كلا القولين لا يعود عليها من صلتها شيء وهو خلاف ما نقله غيره.

و (كى) وتوصل بفعل مضارع (ولا تقع إلا مجرورة باللام أو مقدرا معها اللام)^(٤).

و «أن»^(٥) وتوصل باسمها وخبرها.

(١) سورة البقرة ٢٥٨.

(٢) هو أبو بكر محمد بن السرى البغدادي النحوى. كان من أحدث تلاميذ المبرد سنا مع ذكاء وفطنة، وكان المبرد يقرئه إليه، وقرأ عليه كتاب سيبويه، وكان يعول فى النحو على مذهب الكوفيين، وله مصنفات كثيرة منها: كتاب الأصول الذى جمع فيه أصول العربية وقيل فيه: ما زال النحو منجنونا حتى عقله ابن السراج، وله شرح على كتاب سيبويه ومختصر فى النحو، ومات رحمه الله شابا سنة ٣١٦هـ.

(٣) هو أبو البقاء عبد الله بن الحسين محب الدين العكبرى البغدادي الضرير النحوى قرأ العربية على ابن الحشاش وغيره حتى حاز قصب السبق، وأصبح إماما يشار إليه وكان ثقة صدوقا دينا حسن الأخلاق متواضعا، أصيب فى صباه بالجدرى فأضر به فكانت تحضر إليه المصنفات وتقرأ عليه فإذا حصل ما يريد أملاه. وصف كتبا كثيرة منها: شرح الإيضاح والتكملة، واللمع، وله اللباب فى العلل والإعراب، وغير ذلك. ومات سنة ٦١٦هـ.

(٤) أ، ج وفى ب (لفظا أو تقديرا) ومثالها «جئت لكى تكرم ريذا».

(٥) مفتوحة الهمزة مشددة النون، وتوصل بجملة اسمية قال تعالى: (أو لم يفهم أنا أنزلنا) وتؤول بمصدر من خبرها مضاف إلى اسمها إن كان خبرا مشتقا ويكون مضافا إلى اسمها إن كان جامدا، وبالإستقرار إن كان ظرفا أو جارا ومجرورا.

و(لو)^(١) خلافا لمن أنكرها، وعلامتها أن يصلح موضعها «أن» وأكثر وقوعها بعد ما يدل على تمنّ كقوله تعالى: ﴿يُودُّ أَحَدَهُمْ لَوْ يَعْمُرُ﴾^(٢).

قال المصنف: وأكثر النحويين لا يذكرون «لو» في الحروف المصدرية، ومن ذكر (من المتقدمين)^(٣) الفراء وأبو علي، ومن المتأخرين التبريزي^(٤) وأبو البقاء، وتوصل بفعل متصرف غير أمر «كما».

وأما الموصول الاسمي: فقد بينه بقوله: مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ الَّذِي الْأَنْثَى الَّتِي. الموصول الاسمي ضربان: مذكر ومؤنث، وكل منهما مفرد أو مثني أو مجموع. فالمفرد المذكر «الذي» وفيه ست لغات: إثبات يائه وحذفها مع إبقاء الكسرة، وحذفها مع إسكان الذال وتشديدها مكسورة ومضمومة، والسادسة حذف الألف (واللام)^(٥) وتخفيف الياء ساكنة.

وللواحدة المؤنثة «التي» وفيها تلك اللغات الست أيضاً. ثم قال:

وَالْيَا إِذَا مَا ثَنِيًّا لَا تَثْبُتُ

.....

بَلْ مَا تَلِيهِ أَوَّلُهُ الْعَلَامَةُ

.....

يعنى: أنك تقول في تثنيه «الذي، اللذان» فتحذف الياء وتولى الحرف الذي تليه الياء وهو (الذال)^(٦) علامة التثنية وهي الألف رفعاً والياء جراً ونصباً. تليهما نون مكسورة.

وتقول في تثنية (التي: اللتان) فتحذف الياء أيضاً وتولى علامة التثنية ما قبلها (وهي)^(٧) التاء كما في المذكر، وكان القياس إثبات الياء فيهما. فيقال:

(١) والغالب وقوعها بعد ما يفيد التمني: كود وأحب من غير الغالب:

ما كان ضرك لو مننت وربما من الفتى وهو المغيظ المحنق

(٣) ب.

(٢) سورة البقرة ٩٦.

(٤) هو: يحيى بن علي بن محمد أبو زكريا ابن الخطيب التبريزي، كان أحد الأئمة في النحو واللغة والأدب. ومن تصانيفه: شرح اللمع، والكافي في العروض والقوافي، وغير ذلك، ولد سنة إحدى وعشرين وأربعمائة، ومات فجأة في بغداد في جمادى الأولى سنة ثنتين وخمسمائة.

(٦) أ، ب وفي ج (الذال).

(٥) أ، ج.

(٧) ب وفي أ، ج (وهو).

«اللذيان واللتيان» كما يقال في تشبیه «الشَّجِي» ونحوه من المنقوص «الشَّجِيَان» بإثبات الياء.

إلا أن «الذی والتی» لما كانا مبنيين لم يكن (ليائهما)^(١) حظ في التحريك، فلذلك لم تفتح قبل علامة التشبیه، بل بقيت ساكنة، فحذفت لالتقاء الساكنين.
وقوله: وَالنُّونُ إِنْ تُشَدَّدَ فَلَا مَلَامَةَ.

إشارة إلى جواز تشديد النون في تشبیه «الذی والتی» فتقول: «اللذَانُ واللتانُ» وهو مع الالف متفق على جوازه، وأما مع الياء فمنعه البصريون، وأجازه الكوفيون، وهو الصحيح لقراءة ابن كثير^(٢) ﴿رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذِينَ أَضَلَّانَا﴾^(٣) - بالتشديد -.

تنبيه:

في تشبیه «الذی والتی» لغة ثالثة وهي حذف النون كقول الفرزدق:

أَبْنَى كَلْبِيبٍ إِنْ عَمَى اللِّذَاءُ قَتَلَا المُلُوكَ وَفَكَكَا الأَغْلَالَ^(٤)

(١) أ، ج وفي ب (لهما).

(٢) هو: أبو معبد عبد الله بن كثير بن عمرو المكي. أحد أصحاب القراءات السبع، كان إمام الناس في القراءة بمكة لم ينارعه فيها منارع، ولد بمكة سنة خمس وأربعين، وكان عالما بالعربية فصيحاً بليغاً مفوهاً. لقي من الصحابة عبد الله بن الزبير وأبا أيوب الأنصاري، وأنس بن مالك رضي الله عنهم، ولم يزل الإمام المجمع عليه في القراءة بمكة حتى توفي سنة ١٢٠هـ.

(٣) سورة فصلت ٢٩.

(٤) هو للفرزدق - قاله الزمخشري وغيره - يفخر على جرير، ونسبه الصاغانى في العباب إلى الأخطل يهجو جريراً. وهو من الكامل.

الشرح: «بنو كليب» قبيلة جرير، «عمى»: قيل المراد بهما: أبو حنش قاتل شرحبيل، وعمرو ابن كلثوم قاتل عمرو بن هند. «والأغلال» جمع غل وهو الحديد الذي يجعل في الرقبة. المعنى: يفخر على جرير بأن قومه شجعان، وأن عميه قتل ملكين عظيمين وخلصا الأسرى من أغلالهم.

الإعراب: «أبني» الهمزة للنداء وبنى منادى منصوب لأنه مضاف «كليب» مضاف إليه «إن» حرف توكيد ونصب «عمى» اسم إن وأصله عمين لى فلما أضيف إلى ياء المتكلم سقطت نون التشبیه «اللذآ» اسم موصول خبر إن «قتلا» فعل ماض وألف الاثنين فاعله «الملوك» =

وقول الآخر:

هُمَا اللَّتَانِ لَوْ وَكَدَّتْ تَمِيمٌ لَقِيلَ فَخْرٌ لَهُمْ صَمِيمٌ^(١)

وذكر في شرح التسهيل: أن حذف النون من قوله: «هما اللتان» لضرورة الشعر وهو مخالف لما في التسهيل، فإنه قال يجوز إثبات (نونها)^(٢) وحذفها. وقد ذكر فيه قبل ذلك أن من أسباب حذف نون التثنية تقصير الصلة، ومثله في الشرح بقوله:

أَبْنَى كَلَيْبٍ إِنْ عَمَى اللَّذَا قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَكَّا الْأَغْلَالَا

= مفعول به والجملة لا محل لها صلة الموصول «وفككا» الواو عاطفة فككا فعل وفاعله «الأغلالا» مفعول به والجملة عطف على ما قبلها.

الشاهد: في «اللذا» حيث حذف نون اللذان تخفيفا إذ أصله اللذان قتلوا الملوك وهو لغة بني الحرث بن كعب وبعض بني ربيعة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن هشام ٩٩/١، وداود، والسندوبى، والسيوطى ص ٢٠ - وأيضا ذكره في همع الهوامع ٤٩/١ - وابن يعيش في شرح المفصل ١٥٤/٣ والشاهد ٤٩٩ في خزنة الأدب، وكتاب سيبويه ج ١ ص ٩٥.

(١) قائله: هو الأخطل واسمه غياث بن غوث بن الصلت، ويلقب بالأخطل النصرانى لكبر أذنه. وهو من الرجز.

الشرح: «تميم» قبيلة وهم تميم بن مر بن أد، «صميم» بالصاد المهملة المفتوحة - ويروى (فخر لهم عميم) أى: فخر شامل لهم.

المعنى: هما المرأتان لو ولدتهما تميم لكان لهم الفخر الخالص.

الإعراب: «هما» مبتدأ «اللتان» خبر المبتدأ وأصله اللتان وهى صفة موصوفها محذوف تقديره: هما المرأتان اللتان «لو» للشرط «ولدت» فعل ماض «تميم» فاعله فعل الشرط وجملة لو ولدت تميم صلة الموصول والعائد محذوف تقديره لو ولدتهما وإنما أنت الفعل فى ولدت لأن تميما قبيلة «لقليل» جواب الشرط.

«فخر» مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة «صميم» صفة له «لهم» جار ومجرور فى محل رفع خبر المبتدأ وهو معترض بين الصفة والموصوف. والجملة وقعت مقولا للقول.

الشاهد: فى «اللتان» حيث حذف النون والأصل اللتان، وهذه لغة بنى الحارث وبعض ربيعة. مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن هشام ١٠/١، والسندوبى والسيوطى ص ٢٠ - وأيضا ذكره فى همع الهوامع ٤٩/١ - والشاهد ٤٢٤ فى خزنة الأدب.

(٢) أ، ج - وفى ب (نونه).

وقد ذكر غيره أن حذف هذه النون لغة بني الحارث بن كعب وبعض ربيعة .

وذكر في التسهيل لغة رابعة وهي: «لذان» بحذف الألف واللام^(١).

وقوله: وَالنُّونُ مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ شُدُّدًا أَيْضًا

يعنى أن النون فى تثنية اسم الإشارة قد تشدد أيضا مع الألف باتفاق.

ومنه قراءة ابن كثير وأبى عمرو^(٢) «فذانك برهانان»^(٣) ومع الياء على الصحيح كما تقدم^(٤).

ثم ذكر وجه التشديد فقال: وَتَعْوِيضٌ بِذَلِكَ قُصْدًا.

يعنى: أن تشديد النون فى «اللذين واللتين» قصد به التعويض عن الياء المحذوفة على غير قياس كما تقدم. والتشديد فى (ذين وتين) عوض عن الألف المحذوفة من (ذواتا) فإن حقها أن تثبت كما ثبتت ألف المقصور. هذا ما ذهب إليه المصنف^(٥).

وتقدم مذهب من جعل تشديد النون فى «ذاتك» دليلا على البعد.

قال فى شرح التسهيل: ويبطل هذا القول جوار التشديد فى «ذين وتين».

وأجيب بأنه لا يدل جوار التشديد فى (ذين وتين)^(٦) فى حالة القرب على عدم جعله على سبيل اللزوم دليلا على حالة البعد بل قد يلزم الشيء دلالة على شيء فى حال، وإن كان جائزا فى حال أخرى.

وذكر فى البسيط: فى علة تشديد النون أقوالا لا يقوم على صحتها دليل.

(١) قال فى التسهيل ص ٣٣ (وقد يقال لذى ولذان).

(٢) هو: أبو عمرو ريان بن العلاء بن عمار المازنى البصرى. أحد أصحاب القراءات السبع، كان أعلم الناس بالقرآن والعربية مع الصدق والثقة، ومن أكثر أتباعه ضبطا لقراءته: أبو محمد بن يحيى المعروف باليزيدى النحوى، مر به الحسن والناس عكوف عليه وحلقته متوافرة فقال. لا إله إلا الله. لقد كادت العلماء أن يكونوا أربابا. كل عز لم يوطد بعلم فألى ذل ينول، وتوفى أبو عمرو فى قول الأكثرين سنة ١٥٤هـ.

(٣) سورة القصص ٢٢.

(٤) قرئ «إحدى ابنتى هاتين» بالتشديد.

(٥) قال الأشمونى ٦٧/١ (وهذا التشديد المذكور لغة تميم وقيس) اهـ.

(٦) أ، ب.

ثم انتقل إلى الجمع فقال: **جَمَعُ الَّذِي الْأَلَى الَّذِينَ مُطْلَقًا.**

يعنى: أن الذى له جمعان: أحدهما «الالى» وتسميته جمعاً تجوزاً^(١) وإنما هو اسم جمع.

وقد يرد الالى للمؤنث وهو قليل، وقد اجتمع الأمران فى قوله:

وَتُبْلَى الْأَلَى يَسْتَلْتُمُونَ عَلَى الْأَلَى تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرَّوْعِ كَالْحَدِيدِ الْقَبْلِ^(٢)

(١) أي: مجاز بالحذف، والتقدير: اسم جمع الذى، أو بالاستعارة لعلاقة المشابهة بالجمع الحقيقى فى إفادة كل التعدد، ولك أن تجمع الجمع بمعناه اللغوى وحينئذ لا يجوز. اهـ صبان ١٢٥/١.

(٢) قائله أبو ذؤيب خويلد بن خالد الهذلى، من قصيدة لامية من الطويل.

وقبله: **فَتَلْكَ خَطُوبٌ قَدْ تَمَلَّتْ شَبَابَنَا قَدِيمًا فَتُبْلِينَا الْخُطُوبُ وَمَا نُبْلَى**

الشرح: «الخطوب» جمع خطب وهو الأمر العظيم، «تملت شبابنا» استتمعت بهم، «تبلينا» تفنينا، «يستلثمون» من استلثم الرجل. إذا لبس اللأمة وهى الدرع، «يوم الروع»: الخوف والفرع، وأراد به يوم الحرب، «الحديد» بكسر الحاء وربما فتحها وفتح الذال - جمع حداة - بورن عنة وعنب - وهو طائر معروف وأراد بها الخيول. «القبل» بضم القاف وسكون الباء - جمع قبلاء، وهى التى فى عينها القبل، والقبل، بفتح القاف والباء جميعها وهو الحور.

المعنى: إن حوادث الدهر والزمان قد تمتعت بشبابنا فتبلينا المنون وما نبليها وتبلى من بيننا الدارعين والمقاتلة فوق الخيول التى تراها يوم الحرب كالحديد فى سرعتها وخفتها. الإعراب: «تبلى» فعل مضارع فاعله ضمير الخطوب مستترا فيه «الالى» اسم موصول بمعنى الذين مفعول به لتبلى.

«يستلثمون» جملة من فعل وفاعل لا محل لها صلة الموصول «على الالى» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الاسم الموصول الواقع مفعولاً «تراهن» فعل مضارع فاعله ضمير المخاطب مستترا فيه وجوبا. هن مفعول لتبرى «يوم» ظرف زمان متعلق بتبرى «الروع» مضاف إليه «الحديد» جار ومجرور متعلق بتبرى أو متعلق بمحذوف حال من الالى المجرور بعلى. والجملة من ترى وفاعله وما تعلق به لا محل لها صلة الموصول «القبل» صفة للحديد.

الشاهد: فى «الالى يستلثمون»، و «الالى ترهن» حيث استعمل لفظ «الالى» فى المرة الاولى فى جمع المذكر. بدليل ضمير جماعة الذكور فى «يستلثمون» وهو الواو، واستعمله فى المرة الثانية فى جمع المؤنث بدليل ضمير جماعة الإناث فى «ترهن» وهو: هن. مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ٣٤ وابن عقيل ١/ ٨٠ وداود والأشمونى ٦٨/١، والسيوطى ص ٢٠ وأيضا ذكره فى همع الهوامع ٨٣/١.

وقد يقال «الآلاء» بالمد ومنه قول كثير:

أَبَى اللَّهُ لِلشَّمِّ الْآلَاءَ كَأَنَّهُمْ سِيُوفُ أَجَادِ الْقَيْنِ يَوْمًا صِقَالَهَا^(١)

والآخر «الذين» مطلقا أى: رفعا ونصبا وجرا، لأنه مبنى فلا يتغير.

وإطلاق الجمع على «الذين» فيه أيضا تجوز، لأنه مخصوص بأولى العلم (والذى علم)^(٢) فهو كالعالمين^(٣) وقد تقدم.

فإن قلت: قد تقدم أن تثنية اسم الإشارة وتثنية «الذى والتى» أعربت لأن التثنية من خواص الأسماء (فعارضت)^(٤) شبه الحرف. فهلا أعرب «الذين»؟ لأن الجمع من خواص الأسماء كالتثنية؟.

(١) هو: لكثير بن عبد الرحمن صاحب عزة بنت جميل بن حفص بن إياس بن عبد العزى وكان رافضيا كثير التعصب لآل أبي طالب. توفى سنة خمس ومائة بالمدينة. وهو من قصيدة هائية من الطويل.

الشرح: «أبى» من الإباء وهو أشد الامتناع «للشم» بضم الشن وتشديد الميم - جمع أشم، مأخوذ من الشمم - بفتح حين - وهو ارتفاع فى قصبه الأنف مع استواء أعلاه، وذلك مما يمتدح به العرب «أجاد» أحكم، «القين» - بفتح القاف وسكون الياء - الحداد وجمعه قيون، «صقالها» بكسر الصاد وفتح القاف المخففة - الجلاء وزنا ومعنى، قال ابن منظور: الصقل الجلاء.

الإعراب: «أبى الله» فعل وفاعل والمفعول محذوف أى: أبى الله فعل التناقص «للشم» جار ومجرور متعلق بأبى «الآلاء» اسم موصول بمعنى الذين صفة للشم مبنى على الكسر فى محل جر «كأنهم» كأن: حرف تشبيه ونصب والضمير العائد إلى الشم اسمه «سيوف» خبر كان «أجاد» فعل ماض «القين» فاعل أجاد «يوما» ظرف زمان معمول لأجاد «صقالها» مفعول لأجاد والضمير العائد إلى السيوف مضاف إليه. وجملة أجاد وفاعله وما تعلق به فى محل رفع صفة لسيوف. وجملة كأن واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول. الشاهد: فى «الآلاء» حيث استعمله مكان «الذين» بدليل ضمير جماعة الذكور الواقع فى قوله: «كأنهم» عائدا إليه.

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٦٨/١ وابن هشام فى شذور الذهب ص ١١٢ والسيوطى فى همع الهوامع ٨٣/١.

(٢) أ، ج «عام» فى العاقل وغيره.

(٣) أى: فى اختصاص الجمع بالعلاء وعموم المفرد لهم ولغيرهم. أى: فىكون الذين اسم جمع كالعالمين. اهـ صبان ١٢٥/١.

(٤) ب وفى أ، ج (فدفعت).

قلت: لما لم يجر على سنن الجموع لكونه أخص من واحدة كما «تقرر»^(١)
لم تعتبر (معنى الجمعية)^(٢) فيه، فبقى على بنائه.

قال في شرح التسهيل: وعلى كل حال ففي «الذى والذين» شبه بالشَّجِي،
والشَّجِيَّين، في اللفظ وبعض المعنى، فلذلك لم تجمع العرب على ترك إعراب
الذين بل إعرابه في لغة هذيل^(٣) مشهور. فيقولون: «نصر اللذون آمنوا على الذين
كفروا» وإلى هذه اللغة أشار بقوله: وَيَعْضُهُمُ بِالْوَاوِ رَفْعًا نَطْقًا. قلت: ونقلها
بعضهم عن عقيل.

تنبيه:

في «الذين» أربع لغات المشهورة ولغة هذيل وحذف نونه لطول الاسم
بالصلة مطلقا، هكذا ذكر المغاربة وأنشدوا قول الشاعر:

وإنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلَجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ^(٤)

(١) أ، ج وفي ب (تقدم).

(٢) ب، ج.

(٣) هذيل: من القبائل العربية القحطانية التي أسهمت في الوضع اللغوي، وعنها أخذ اللسان
العربي، وكان فيها أكثر من سبعين شاعرا مشهورا.

(٤) قائله: الأشهب بن زميلة. وزميلة - بالزاي - أمه، وهو شاعر إسلامي محسن متمكن.
والبيت من الطويل.

الشرح: «وإن الذى حانت» ويروى وإن الآلى حانت: أى: هلكت. من الحين - بفتح الحاء -
وهو الهلاك، «بفلج» - بفتح الفاء - وسكون اللام - موضع بين البصرة وضربة - وهو
معروف، وأما فلجة - بتحريك اللام فهي مدينة بأرض اليمن، وتسمى فلج الأفلاج،
«دماؤهم» نفوسهم.

الإعراب: «وإن» الواو للعطف وإن حرف توكيد ونصب «الذى» اسم إن «حانت» فعل ماض
والنساء للتأنيث «بفلج» جار ومجرور متعلق بالفعل «دماؤهم» فاعل ومضاف إليه، والجملة
لا محل لها صلة الموصول «هم» مبتدأ «القوم» خبره «كل» تأكيد لأجل المدح والثناء
«القوم» مضاف إليه، والجملة في محل رفع خبر إن «يا أم» يا حرف نداء وأم منادى
منصوب «خالد» مضاف إليه.

الشاهد: «الذى» حيث حذف الشاعر النون من الذين إذ أصله: وإن الذين حانت وذلك
للتخفيف.

وقيل: إن حذف النون للضرورة. وقلت: هذه لغة هذيل فلا يحتاج للضرورة، وأنه ورد في
القرآن. قال تعالى (وخضتم كالذى خاضوا).

وفصل المصنف فقال: ويغنى عنه «الذى» فى غير تخصيص كثيرا، وفيه للضرورة قليلا^(١) هـ. وأتشد البيت على أنه ضرورة (و)^(٢) قيل: «هو»^(٣) مخالف لما ذكره أول التسهيل، فإنه ذكر لحذف النون أسبابا فقال: وتسقط «النون»^(٤) للإضافة وللضرورة ولتقصير صلة^(٥) هـ.

قلت: هو غير مخالف له، فإن قوله: ويغنى عنه الذى، معناه أن «الذى» المفرد اللفظ قد يعبر به عن جمع، لا أنه جمع حذف نونه.

الا ترى قوله فى الشرح: وإذا لم يقصد بالذى (تخصيص)^(٦) جاز أن يعبر به عن جمع حملا على «من».

وأما، (وإن)^(٧) الذى حانت، فمحتمل لأن يكون مفردا عبر به عن الجمع، وأن يكون جمعا حذف نونه.

واللغة الرابعة: حذف الألف واللام. فيقال «الذين» قال أبو عمرو: سمعت أعرابيا (يقرا)^(٨) «صراط لذين»^(٩) بتخفيف اللام.

ثم انتقل إلى جمع المؤنث فقال: باللات واللاء التى قد جمعا.

يعنى أن (التى) لها جمعان: (أحدهما)^(١٠) (اللات) وفيه لغتان: إثبات الياء وحذفها.

= مواضعه: ذكره ابن هشام فى المغنى ١/١٦٤، وابن يعيش فى شرح المفصل ٣/١٥٥، والسيوطى فى همع الهوامع ١/٤٩، والشاهد رقم ٤٢٦ فى خزانة الأدب وكتاب سيبويه ج ١ ص ٩٦.

(١) التسهيل ص ٣٣.

(٢) ج.

(٣) أ، ج وفى ب (هذا).

(٤) فى نسخة أ.

(٥) التسهيل ص ١٢ فى إعراب المثنى.

(٦) ب وفى أ، ج (مخصص).

(٧) ب.

(٨) ج وفى أ، ب (يقول).

(٩) سورة الفاتحة ٦.

(١٠) أ، ب وفى ج (أحدهما).

والأخرى «اللاتى» وفيه لغتان أيضا: إثبات الياء وحذفها.

«وللتى» جموع آخر منها «اللواتى» بإثبات الياء وحذفها (واللواء) بالمد (واللوا) بالقصر «واللا» بالقصر، «واللاءات» مبنيا على الكسر (أ)^(١) ومعربا إعراب أولات وليست هذه بجموع حقيقية. وإنما هي أسماء جموع^(٢).

وفى شرح التسهيل (تفصيل)^(٣) فى هذه الجموع قال: الصحيح أن (الذين) جمع (الذى) يراد به من يعقل وأن «اللاءات» جمع «اللاتى» مرادف «اللاتى» وكذلك «اللواتى» و «اللواتى» جمعان «اللاتى واللاتى» على حد قولهم فى الهادى - وهو العنق - الهوادى.

وأما «اللاتى» فيحتمل أن يكون اسما للجمع، لأنه ليس على بناء من أبنية الجمع، ويحتمل أن يكون جمعا لأنه متضمن (معنى^(٤) حروف) «التى». ويفتقر كونه مخالفا لأبنية (الجموع)، كما افتقر فى «اللتيا» كونه مخالفا لأبنية^(٥) التصغير).

وأما «اللاتى والاللى» وغيرهما من الموصولات الدالة على جمع فأسماء جموع.

وذكر أن «اللا واللوا» أصلهما «اللاتى واللواتى»، فحذفوا التاء والياء.

قال: والأظهر عندى أن الأصل فى اللوا اللواء وفى اللاء اللاتى ثم (قصر)^(٦). وقوله: واللاءى كالذين تَزْرَأُ وَأَقْعًا. يشير بها إلى نحو قوله: فما آباؤنا بِأَمْنٍ مِنْهُ عَلَيْنَا اللاء قد مَهْدُوا الحَجُوراً^(٧)

(١) ب، ج.

(٢) راجع الأشموني ٦٨/١.

(٣) أ، ج.

(٤) أ.

(٥) أ.

(٦) ب وفى أ، ج (قصروا).

(٧) قائله رجل من بنى سليم وأنشده الفراء - وهو من الوافر.

الشرح: «أمن» أفعل تفضيل من قولهم من عليه منأ إذا أنعم والضمير فى «منه» يرجع إلى الممدوح قبله «مهدوا» - بتخفيف الهاء للوزن - من تمهيد الأمور أى: تسويتها وإصلاحها «الحجور» جمع حجر وحجر الإنسان وحجره بفتح الحاء وكسرها.

فاستعمل «اللاء» بمعنى الذين، والأصل فيه أن يكون للمؤنث كما تقدم.

تنبيه:

من جموع «الذى» أيضاً «اللاثين» مطلقاً وهذيل تعربه كما أعربت الذين (و) قد ذكر في شرح التسهيل أن «اللاثين» جمع «اللاثي» مرادف «الذين».

ثم أشار إلى الفاظ أخرى من الموصولات بقوله:

وَمَنْ وَمَا وَأَلْ تَسَاوَى مَا ذُكِرَ

يعنى أن هذه (الأسماء)^(١) تستعمل بمعنى «الذى» و«التي» وتثنيتهما وجمعهما.

«فمن» لمن يعقل نحو ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾^(٢) أو منزل منزله كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ لَمَّا لَمْ يَنْصُرْهُ شَيْئًا يَتَّبِعُهُ أَتَى اللَّهَ بِحَرْجِهِ﴾^(٣) فعبر عن الأصنام بمن لتزليلها منزلة العاقل، أو لمختلط به كقوله تعالى ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ

= المعنى: ليس آباؤنا الذين أصلحوا شأننا ومهدوا أمرنا وجعلوا حجورهم لنا كالمهد بأكثر امتناناً علينا من هذا الممدوح.

الإعراب: ما: نافية حجازية أو تميمية «آباؤنا» اسم ما أو مبتدأ مرفوع بالضممة والضمير مضاف إليه «بأمن» الباء رائدة. أمن: خبر ما النافية أو خبر المبتدأ وقد منعت الحركة المجتلية من أجل حرف الجر الزائد من ظهور الحركة التي يقتضيها موقع الكلمة من الإعراب «منه، علينا» كلاهما جار ومجرور متعلق بقوله أمن وقوله «اللاء» اسم موصول نعت لأباء مبنى على الكسر فى محل رفع «قد» حرف تحقيق «مهدوا» فعل وفاعل «الحجورا» مفعول به والألف للإطلاق. والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها صلة الموصول.

الشاهد: فى «اللاء» أطلق الشاعر اللاء على جماعة المذكر جمع الذى بمعنى الذين والأكثر لكونها جمع المؤنث نحو قوله تعالى (واللاثى يثنى).

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٣٤، وابن هشام ١/١٠٤، وابن عقيل

١/٨١، والسندوبى، وداود، والأشمونى ١/٦٩، والسيوطى ص ٢١، والمكودى ص ٢٢. (١)

ب، ج.

(١) أ، ج وفى ب (الأشياء).

(٢) سورة الأنعام ٢٥.

(٣) سورة الأحقاف ٥.

يَسْجُدُ لَهُ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ ﴿١١﴾ أو لمقترون به نحو: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ﴾ ﴿١٢﴾ أو وقع «من» على ما لا يعقل، لاقتراحه بمن يعقل فيما فصل بمن:

قال في شرح التسهيل: كقوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ﴾ ﴿٣﴾ وأجاز قطرب وقوع «من» على ما لا (يعقل) ﴿٤﴾ بلا شرط، واستدل بما لا حجة فيه. و«ما» لما لا يعقل نحو ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ ﴿٥﴾ أو لصفة من يعقل نحو ﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا﴾ ﴿٦﴾ (أي ويانيها) ﴿٧﴾ ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ ﴿٨﴾ أي الطيب، أو لمبهم أمره نحو أن ترى شبحا تقدر إنسانيته وعدم إنسانيته، فتقول: أخبرني ما (هنالك) ﴿٩﴾.

قال في شرح التسهيل: وكذلك لو علمت إنسانيته ولم تدر أهو ذكر أم أنثى. ومنه قوله تعالى: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي﴾ ﴿١٠﴾.

قلت: وقال غيره: أتى بما دون «من» لأن الحمل حيثئذ لم يتصف بالعقل. أو لمختلط (بما) ﴿١١﴾ لا يعقل ﴿١٢﴾ نحو ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ ﴿١٣﴾ قال في الكافية:

وعند الاختلاط خيرٌ من نطقٍ في أن يجيءَ مِنهُمَا بما اتَّفَقَ

- (١) سورة الحج ١٨.
- (٢) سورة النور ٤٥.
- (٣) سورة النحل ١٧.
- (٤) أ، ب وفي ج (يعلم).
- (٥) سورة الصافات ٩٦.
- (٦) سورة الشمس ٥.
- (٧) أ، ج.
- (٨) سورة النساء ٣.
- (٩) أ، وفي ب، ج (هاك).
- (١٠) سورة آل عمران ٣٥.
- (١١) أ، ج وفي ب (بمن).
- (١٢) أي: في حال اختلاط العاقل بغيره اهـ صبان ١٢٦/١.
- (١٣) سورة النحل ٤٩.

وأجاز أبو عبيدة وابن درستويه وابن خروف^(١) ومن وافقهم، وقوع «ما» على أحاد من يعقل، ونسبه ابن خروف إلى سيبويه، واستدلوا بظواهر تأولها المخالف ووافقهم المصنف.

مسألة

«من» لها أربعة أقسام موصولة وقد ذكرت، وشرطية نحو ﴿مَنْ يُضِلَّ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ﴾^(٢) واستفهامية نحو ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾^(٣) ونكرة موصوفة نحو «مررتُ بِمَنْ مُعْجَبٍ لَكَ».

وزعم الكسائي أن العرب لا تستعمل «من» نكرة موصولة إلا (أن تقع)^(٤) في موضع يختص بالنكرة كوقوعها بعد «رب» في قوله:

الْأَرْبُ مَنْ تَغْتَشُهُ لَكَ نَاصِحٌ وَمُؤْتَمِنٌ بِالْغَيْبِ غَيْرُ أَمِينٍ^(٥)

(١) هو: أبو الحسن علي بن محمد بن يوسف بن خروف النحوي الأندلسي كان إماما في العربية، أخذ النحو عن محمد بن طاهر الأنصاري المعروف بالخدب، وكان خياطا يقسم ما يكسبه نصفين بينه وبين أستاذه، ومن تصانيفه شرح الجمل للزجاجي، وشرح سيبويه، وتوفي بإشبيلية سنة ٦٠٦ هـ ست وستمئة عن خمسة وثمانين عاما.

(٢) سورة الأعراف ١٨٦.

(٣) سورة البقرة ٢٥٥.

(٤) ب.

(٥) هذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٢٧١) ولم ينسبه الأعلام إلى قائل - وبالبحث لم أعثر على قائله.

الشرح: «تغتشه» تظن به الغش والخذية؛ «مؤتمن» تراه أمينا ناصحا.

المعنى: قد ينصح الإنسان ويتولاه إنسان يظن به الغش، وقد يغشه ويخدعه إنسان يأمته ويثق به.

الإعراب: الأ: أداة استفتاح «رب» حرف جر شبيه بالزائد «من» نكرة مبتدأ مبنى على السكون

في محل رفع «تغتشه» تغتش: فعل مضارع فاعله ضمير المخاطب المستتر فيه والهاء ضمير

عائد إلى من في محل نصب مفعول. والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر

صفة لمن مراعاة لجرها برب أو في محل رفع صفة لمن أيضا لأنها مبتدأ «لك» جار ومجرور

متعلق بناصر «ناصر» رواه الأعلام مجرورا وقال: إنه صفة ثانية لمن وعليه فخبير المبتدأ

محذوف والتقدير: رب إنسان ناصر لك تظنه غاشا موجود. وعندي أن الأحسن رفع

ناصر على أنه خبر المبتدأ «ومؤتمن» معطوف على «من» فهو مرفوع تقديرا على أنه مبتدأ

«بالغيب» جار ومجرور متعلق بمؤتمن «غير أمين» جره الأعلام على أنه صفة لمؤتمن وخبره

محذوف وعندي أنه مرفوع على أنه خبر كما تقدم في المعطوف عليه. =

كما تكون «ما» نكرة موصوفة بعد «رب» في قول (الشاعر)^(١):

رُبَّمَا تَكَرَّهُ النَّفْسُ مِنَ الْأَمْرِ لَهُ فَرَجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ^(٢)

ورد بقول الشاعر:

فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرِنَا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَانًا^(٣)

= الشاهد: في «رب من تغتشه» حيث استعمل «من» نكرة ووصفها بجملة «تغتشه» والدليل على أن «من» في موضع نكرة وليست موصولة أنه قد دخلت عليها «رب» وهي حرف لا يدخل إلا على التكرات.

مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه للألفية ٧٠ / ١، والسيوطي في همع الهوامع ٩٢ / ١، ٢٨ / ٢.

(١) أ، ب.

(٢) هذا البيت يروى في عدة روايات قيل: أمية بن أبي الصلت وقيل حنيف بن عمير الشكري، وقيل: لنهاز ابن أخت مسيلمة الكذاب، والأول أشهر، وهو من الخفيف. الشرح: «فرجة» بفتح الفاء - وهو الانفراج «العقال» بكسر العين - وهو القيد، وقال ابن الأثير: العقال الحبل الذي يعقل به البعير.

المعنى: رب شيء تكرهه النفوس من الأمر له انفراج سهل سريع كحل عقال الدابة. الإعراب: ربما: رب: حرف تقليل وجر شبهه بالزائدة، ما: نكرة بمعنى شيء مبتدأ «تكره النفوس» فعل وفاعل. والجملة صفة لما في محل رفع أو جر على ما عرفت في الشواهد السابقة «من الأمر» جار ومجرور متعلق بتكره «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فرجة» مبتدأ مؤخر والجملة في محل جر صفة للأمر لأنه محلى بالجنسية ومدخولها مثل النكرة كذا قال غير واحد وعندى أن الجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو «ما» الموصوفة «كحل» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لفرجة وحل مضاف و«العقال» مضاف إليه.

الشاهد: في «ربما تكره» حيث وقعت «ما» نكرة موصوفة، بمعنى شيء. مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه للألفية ٧٠ / ١، وابن هشام في المغنى ٢ / ٢، والسيوطي في الهمع ٢٨ / ١، والشاهد ٥٤١ في الخزانة، وسيبويه ج ١ ص ٢٧٠.

(٣) قائله: حسان بن ثابت الأنصاري شاعر النبي ﷺ، وقيل لكعب بن مالك الأنصاري - وهو من الكامل. وقد ذكر البيت كله في أ، ب واقتصر على الشطر الأول في ج.

ويروى شرفاً على من غيرنا.

الشرح: قال التدمري: يروى قبله «من غيرنا» - برفع غير وكسرهما. فالرفع على تقدير من هو غيرنا فمن موصولة والعائد محذوف على حد قوله تعالى (تماماً على الذي أحسن) - في قراءة من رفع أحسن، والجر على أن «من» نكرة موصولة بغير، أي: إنسان غيرنا. =

وأجيب بأن الكسائي يرى: أنها في هذا البيت رائدة، لأنه أجاز زيادة «من»
ومذهب البصريين والفراء: أنها لا تزداد، لأنها اسم^(١).

وزاد أبو علي في أقسام «من» أن تكون نكرة موصوفة، كقول الشاعر:

وَنَعَمَ مَنْ هُوَ فِي سِرِّهِ وَإِعْلَانِ^(٢)

= وقال الكسائي: على أن «من» رائدة وعلى ذلك أورده ابن أم قاسم في شرح الألفية اهـ
شرح شواهد المعنى ص ١١٦.

المعنى: كفانا فضلاً على من غيرنا حب النبي إيانا وهجرته إيانا.
الإعراب: «فكفى الفاء عاطفة على ما قبله وكفى فعل ماض «بنا» مفعوله والباء فيه رائدة،
ويقال: إن الباء في البيت رائدة في الفاعل، وقوله: حب النبي بدل اشتمال على المحل.
«فضلاً» تمييز «على من غيرنا» على حرف جر «من» نكرة موصوفة وصفتها غيرنا والتقدير:
على قوم غيرنا ورواية رفع غيرنا تقدّر على من هو غيرنا «حب» فاعل لكفى «النبي»
مضاف إليه فاعله «محمد» عطف بيان من النبي «إيانا» مفعول حب وهو مصدر مضاف إلى
فاعله.

الشاهد: في «على من غيرنا» فإن «من» هنا إما نكرة موصوفة أو رائدة.

مواضعه: ذكره ابن هشام في المعنى ١٠١/١ وابن يعيش في شرح المفصل ١٣/٤ والشاهد
٤٣٨ في خزنة الأدب والسيوطي في همع الهوامع ٩٢/١، وسيبويه ج ١ ص ٢٦٩.

(١) وارتضيت هذا المذهب لعدم مخالفته للقواعد النحوية.

(٢) هذا عجز بيت أنشده السيد المرتضى في شرح القاموس ولم ينسبه، وقال العيني «أنشده
أبو علي ولم ينسبه».

وصدر البيت: ونعم مزكاً من ضاقت مذاهبه - وهو من البسيط.

الشرح: «مزكاً» - بفتح الميم وسكون الزاي - مفعول من زكأت إلى فلان أى لجات إليه،
فمعناه الملجأ أو المستند.

الإعراب: «نعم» فعل ماض لإنشاء المدح «مزكاً» بالرفع فاعل نعم وبالنصب تمييز وفاعل نعم
ضمير مستتر «من» اسم موصول عند ابن مالك ونكرة موصوفة بالجملة بعدها عند
الأخفش، وعلى أية حال فهي في محل جر بإضافة مزكاً إليها «ضاقت» فعل ماض والثناء
للتأنيث «مذاهبه» فاعل مضاف والضمير مضاف إليه والجملة لا محل لها من الإعراب صلة
الموصول عند ابن مالك وفي محل جر صفة لمن عند الأخفش «ونعم» الواو عاطفة ونعم
فعل ماض لإنشاء المدح «من» قيل: نكرة تامة لا تحتاج إلى صفة وهي تمييز وعلى هذا
فاعل نعم ضمير مستتر و «هو» مخصوص بالمدح وهو مبتدأ خبره جملة نعم مع فاعلها،
أو خبر مبتدأ محذوف وجوبا، وقيل: إن «من» معرفة ناقصة أى: هي اسم موصول وهي
فاعل نعم و «هو» في البيت مبتدأ خبره محذوف، والجملة لا محل لها من الإعراب =

والصحيح أنها (لا تكون نكرة)^(١) غير موصوفة .

و «ما» لها سبعة أقسام موصولة نحو: ﴿وَلِلَّهِ (يَسْجُدُ)^(٢) مَا فِي السَّمَاوَاتِ﴾^(٣) وشرطية نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾^(٤) واستفهامية نحو: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾^(٥) ونكرة موصوفة نحو: «مررت بما معجب لك» ويمكن أن يكون منه ﴿هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾^(٦) ونكرة غير موصوفة نحو: «ما أحسن زيدا» (في التعجب)^(٧) على مذهب سيويه^(٨) .
أو صفة نحو: «لأمر ما جدع قصير أنفه»^(٩) .

قال المصنف: والمشهور أن «ما» في هذا المثال ونحوه زائدة مبنية على وصف لائق بالمحل، ومعرفة تامة وذلك في باب نعم نحو «غسلته غسلا نعما»

= صلة الموصول . «في سر» جار ومجرور متعلق بخبر المبتدأ الذي هو قوله «هو» «إعلان» عطف عليه .

الشاهد: في «ونعم من» استشهد به أبو على أن «من» ههنا نكرة غير موصوفة وأعرب أبو على فاعل نعم ههنا مستترا تقديره ونعم هو من هو وكلمة من تمييز وقوله: «هو» مخصوص بالمدح فهو مبتدأ وخبره ما قبله . وقال غيره: «من» موصول فاعل نعم، وقوله «هو» مبتدأ وخبر هو آخر محذوف تقديره نعم من هو هو .

مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه للألفية ١ / ٧٠ وابن هشام في المغنى ١ / ٥٧ والسيوطي في الهمع ١ / ٩٢ والشاهد ٧٦٧ الخزانة .

(١) ب، ج وفي أ (إنها نكرة تكون) .

(٢) سورة النحل ٤٩ .

(٣) أ، ج .

(٤) سورة البقرة ١٩٧ .

(٥) سورة طه ١٧ .

(٦) سورة ق ٢٣ .

(٧) ب .

(٨) راجع الكتاب (ج ١ ص ٢٦٩) .

(٩) في مجمع الأمثال ج ٢ ص ١٩٦ رقم ٣٣٦٦ - قالتها الزبراء لما رأت قصيرا مجدوعا، وفي ج ١ ص ٢٠٥ - كان قصير قال لعمر بن عدس: اجدع أنفي واضرب ظهري ودعني وإياها فقال عمرو: ما أنا بفاعل وما أنت لذلك مستحقا عندي فقال قصير: خل عنى إذن وخلاك ذم . فذهبت مثلا فقال له عمرو: فانت أبصر فجدع قصير أنفه وأثر آثارا بظهره فقالت العرب لمكر ما جدع قصير أنفه .

أى: نعم الغسل. وفي هذا خلاف يأتي في باب نعم^(١) فهذه أقسام «ما» الاسمية.

وأما الحرفية: فتكون نافية وزائدة ومصدرية (وكافة ومهيئة)^(٢) وليس هذا موضع بسط الكلام على هذه الأقسام.

و «أل» (يشترك)^(٣) فيه العاقل وغيره (وهي)^(٤) اسم موصول عند الجمهور، وذهب المازني إلى أنها حرف موصول، وذهب الأخفش إلى أنها حرف تعريف. والصحيح أنها اسم لأوجه: أحدها عود الضمير عليها في نحو: «قَدْ أَفْلَحَ الْمُتَّقِي رَبَّهُ».

(وذهب)^(٥) المازني (بأن)^(٦) الضمير يعود على موصوف محذوف، ورد بأن لحذف الموصوف (مقآن)^(٧) لا يحذف في غيرها إلا لضرورة وليس هذا منها.

الثاني: استحسان خلو^(٨) الصفة معها (عن)^(٩) الموصوف نحو: «جاء الكريم» فلولا (أنها)^(١٠) اسم موصول قد اعتمدت الصفة عليه كما تعتمد على الموصوف لقبح خلوها عن الموصوف.

الثالث: إعمال اسم الفاعل (معها)^(١١) بمعنى المضى، فلولا أنها موصولة واسم الفاعل معها في تأويل الفعل لقدح لحاقها في إعمال اسم الفاعل بمعنى الحال (١)^(١٢) والاستقبال.

(١) والخلاف هو - قال الأشموني ج ٣ ص ٢٧ (ثلاثة أقوال أحدها أنها نكرة تامة في موضع نصب على التمييز والفاعل مضمرة .. وثانيها: أنها معرفة تامة وهي الفاعل، وهو ظاهر مذهب سيبويه، ونقل عن المبرد وابن السراج والفارسي وهو قول الفراء. وثالثها: أن ما مركبة مع الفعل ولا موضع لها من الإعراب .. وقال به قوم وأجازه الفراء) اهـ وقال في التسهيل ص ١٣٦: نعم وبش «ما» معرفة تامة.

(٢) ج.

(٣) ب، ج.

(٤) أ، ج.

(٥) ب وفي أ، ج (اجاب).

(٦) أ، ج وفي ب (إلى).

(٧) أ، ج وفي ب (مواطن).

(٨) أ، ج وفي ب (استحسان خلو جواز).

(٩) ج وفي ب (من) وفي أ (على).

(١٠) ب، وفي أ (أنه).

(١١) أ، ج. (١٢) ج.

قلت: وقد التزم ذلك الأخص، فذهب إلى أن اسم الفاعل لا عمل له مع «أل» وسيأتي بيانه في بابه^(١).

الرابع: دخولها على الفعل نحو: الترضى حكومته^(٢).
والمعرفة مختصة بالاسم.

واستدل المازني ومن وافقه على حرفيتها بأن العامل يتخطاها نحو: (مررت بالضارب) فالمجرور «هو»^(٣) «ضارب» ولا موضع لآل، ولو كانت اسماً لكان لها موضع الإعراب.

قال الشلوبيين: الدليل على أن الألف واللام حرف قولك «جاء»^(٤) القائم «فلو كانت اسماً (لكانت)^(٥) فاعلا واستحق، «قائم» البناء، لأنه على هذا التقدير مهمل (لأنه)^(٦) صلة والصلة لا يسلب عليها عامل الموصول.

وأجاب في شرح التسهيل: بأن مقتضى الدليل أن يظهر عمل عامل الموصول في آخر الصلة، لأن نسبتها منه (نسبة عجز المركب منه)^(٧)، لكن منع من ذلك كون الصلة جملة (والجمل)^(٨) لا تتأثر (بالعوامل)^(٩) (فلما)^(١٠) كانت صلة الألف واللام (في اللفظ)^(١١) غير جملة جيء بها على مقتضى الدليل، لعدم المانع^(١٢).

(١) قال السيوطي في الهمع ٩٦/٢ (قال الأخص ولا يعمل بحال وآل فيه معرفة كهي في الرجل لا موصولة والنصب بعده على التشبيه بالمفعول به).
(٢) الشاهد: في «الترضى» حيث وصلت «أل» بالفعل المضارع. ومضى شرحه في باب الكلام.

(٣) ب.

(٤) أ، ج وفي ب (جاءني).

(٥) ب، ج وفي أ «الكان».

(٦) أ، ج وفي ب «إذن هو».

(٧) أ، ج وفي ب «كنسبة أجزاء المركبات».

(٨) أ، ج وفي ب «الجملة».

(٩) أ، ج وفي ب «العامل».

(١٠) ج وفي ب «ولما».

(١١) أ، ج.

(١٢) راجع الأشموني ٧١/١، ٧٢.

وقوله: وهكذا، «ذو» عند طيبي شهر.

يعنى أن «ذو» عند طيبي اسم موصول يستعمل بمعنى الذى وفروعه بلفظ واحد «فيقال»^(١) «جاءنى ذو فعل وذو فعلت وذو فعلا وذو فعلوا وذو فعلن».

وتتميز معانيها بالعائد كما مثل، أو بما هى له كقول الشاعر:

فإن الماء ماء أبى وجدى ويثرى ذو حفرت وذو طويت^(٢)

أى: التى حفرت والتى طويت؛ لأن البئر مؤنثة.

تنبيهان:

أحدهما: تسمى «ذو» هذه^(٣) الطائفة، لأنها لا يستعملها موصولة إلا طيبي أو من تشبه بهم من المولدين كأبى نواس وحبيب^(٤).

(١) أ، وفى ج «كما يقال».

(٢) البيت لسان بن الفحل الطائى، من أبيات أوردها أبو تمام فى الحماسة وهو من الوافر.

الشرح: «ذو حفرت» التى حفرتها «ذو طويت» التى طويتها. وطى البئر: بناؤه بالحجارة.

المعنى: إن هذه الماء من عهد أبى وجدى وأنا الذى حفرت هذه البئر وبنيتها.

الإعراب: «إن» حرف توكيد ونصب «الماء» اسم إن «ماء» خبر إن «أبى» مضاف إليه وياء

المتكلم مضاف إليه «وجدى» معطوف على أبى وياء المتكلم مضاف «ويثرى» الواو عاطفة

بئر مبتدأ وياء المتكلم مضاف إليه «ذو» اسم موصول بمعنى التى خبر المبتدأ «حفرت» فعل

وفاعل والجملة لا محل لها صلة والعائد محذوف تقديره حفرتها «وذو» اسم موصول

بمعنى التى أيضا معطوف على السابق وجملة «طويت» لا محل لها صلته والعائد محذوف

أيضا تقديره طويتها.

الشاهد: فى «ذو» فإنها مفردة مذكرة مع أنها واقعة على البئر وهى مؤنثة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٣٥ وابن هشام ١١٠/١ والسندوبى،

والشاطبى، والأشمونى ٧٢/١، والسيوطى ص ٢١ وأيضا ذكره مع الهوامع ٨٤/١ وذكره

ابن يعيش فى شرح الفصل ١٤٧/٣ والشاهد ٤٢٧ فى خزانة الأدب، والإنصاف

٢٣٥/٢. (٣) أ، ب.

(٤) أبو نواس: هو أبو على الحسن بن هانئ بن عبد الأول بن الصباح الحكىمى - بفتح الحاء

والكاف - نسبة إلى الحكىم بن سعد العشيرة - ولد بالبصرة سنة خمس وأربعين ومائة،

وسمى أبو نواس لذؤابتين كانتا له تنوسان على عاتقه - والدؤابة - بهمة بعد الذال

المضمومة: الضفيرة من الشعر، ومات ببغداد سنة خمس وستين ومائة. =

الثاني: المشهور في «ذو» الطائية أنها مبنية، وبعضهم يعربها إعراب «ذو» بمعنى صاحب^(١).

ويروى بالوجهين قول الشاعر:

فَحَسْبِي مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا^(٢)

=حبيب: هو حبيب بن أوس بن الحارث بن قيس بن الأشج أبو تمام الطائي. ولد في جاسم بدمشق سنة تسعين ومائة وقيل: غير ذلك، ونشأ بمصر، ومات سنة اثنتين وثلاثين بعد المائتين.

(١) بالواو رفعا وبالألف نصبا وبالياء جرا، اهـ ابن عقيل ج ١ ص ١٧٠.

(٢) قائله: منظور بن سحيم بن الفقعي، شاعر إسلامي، وهو من قصيدة يقولها في امرأته.

وصدوره: فإمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقَيْتَهُمْ - وهو من الطويل.

الشرح: «كرام» جمع كريم، «لقيتهم» ويروى «أتيتهم» ويروى «رأيتهم». ومعنى الكل متقارب «فحسبي» يكفيني، «من ذي عندهم»: أي: من الذي عندهم.

المعنى: هؤلاء الناس إما أن يكونوا كراما أصحاب ثروة فالذي يقوم بمعيشتي مما عندهم حسبي وكافئ ولا أبتغي منهم زيادة.

الإعراب: «إما» حرف تفصيل «كرام» فاعل لفعل محذوف يدل عليه ما بعده والتقدير إما قابلني كرام موسرون لقيتهم. أو مبتدأ و «موسرون» نعت «لقيتهم» فعل ماض وتاء المتكلم فاعله وهم: مفعول. والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع خبر المبتدأ على الوجه الثاني. أو لا محل لها من الإعراب المفسرة على الوجه الأول «فحسبي» مبتدأ وياء المتكلم مضاف إليه «من» حرف جر «ذو» اسم موصول بمعنى الذي مبنى على السكون في محل جر بمن والجار والمجرور متعلق بحسبي «عندهم» ظرف متعلق بمحذوف صلة لذو والضمير مضاف إليه «ما» اسم موصول بمعنى الذي خبر المبتدأ «كفانيا» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر يعود إلى ما والنون للوقاية وياء المتكلم مفعول به والألف للإطلاق. والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها صلة ما.

الشاهد: في «من ذي» فإنه يروى بالوجهين: أحدهما بالياء فيكون: معربا بالياء نيابة عن الكسرة، كإعراب ذي بمعنى صاحب التي هي من الأسماء الستة، والثاني بالواو «ذو» فيكون: مبنيا على السكون.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ٣٥ وابن عقيل ٨٥/١، والأشموني ٧٢/١، وابن هشام ٩/١ - وأيضا في المغني ٦٢/٢، والسيوطي ص ٢١ وأيضا في الهمع ٧٤/١، وذكره ابن يعيش في شرح المفصل ١٤٨/٣.

وقوله:

وَكَاثِي أَيْضًا لَفِيهِمْ ذَاتٌ وَمَوْضِعُ اللَّاتِي أَيْ ذَوَاتٌ

يعنى: أن بعض طيئ تقول «ذات» إذا أراد معنى «التي» وذوات إذا أراد معنى «اللاتي» بالبناء على الضم فيهما.

وظاهر هذا أنه إذا أراد غير «التي واللاتي» يقول «ذو» على الأصل، وأطلق ابن عصفور القول في تشية «ذو» (ذات) (١) وجمعها.

قال المصنف: أظن الحامل له على ذلك قولهم «ذات وذوات» بمعنى «التي واللاتي» فأضربت «عنه» (٢) لذلك أهـ.

ونقل الهروي (٣) وابن السراج عن العرب ما نقله ابن عصفور.

ثم قال:

ومثلُ ماذَا بَعْدَ ما اسْتَفْهَمَ أَوْ مَنْ إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلَامِ

يعنى أن من الموصولات التي تستعمل بمعنى «الذى» وفرعه بلفظ واحد «كذا» بشرطين:

الأول: أن تقع بعد «من» أو «ما» الاستفهاميتين خلافا لمن منع وقوعها بعد «من».

الثاني: أن تكون غير ملغاة، والمراد بالإلغاء أن تتركب «ذا» (٤) مع «ما أو من» «فيكونا» (٥) اسماً واحداً.

(١) ب، ج وفي أ «ذوات».

(٢) ب، ج وفي أ «عند».

(٣) هو أحمد بن محمد بن عبد الرحمن الباشاني صاحب الغريين أبو عبيد الهروي، وله أيضاً كتاب ولاية هراة.

قال ياقوت: قرأ على أبي سليمان الخطابي وأبي منصور الأزهرى، وروى عنه عبد الواحد المليحي وأبو بكر الأرمستاني. ومات في شهر رجب سنة إحدى وأربعمائة.

(٤) ب.

(٥) ج وفي أ، ب «فتكون».

ولها حالة الإلغاء معنيان: أحدهما وهو الأشهر أن يكون «المجموع»^(١) اسم استفهام، فلا يعمل فيه فعل متقدم.

والآخر أن يكون اسماً موصولاً أو نكرة موصوفة، وعليه بيت الكتاب:

دَعِيَ مَاذَا عَلِمْتَ سَأْتِيهِ
ولكن بالمغيبِ نبئيني^(٢)

أى: دعى الذى علمت أو شيئاً علمت، ولذلك عمل فيها ما قبلها.

ولها شرط ثالث أهمله لوضوحه، وهو ألا تكون (إشارة)^(٣) نحو «من ذا» أو «ماذا».

وقد اتضح بما ذكر أن «ماذا» لها أربعة استعمالات، ويجوز فى «نحو»^(٤) «ماذا صنعت؟» وجهان: أحدهما أن تكون «ذا» موصولة فتكون «ما» حيثئذ مبتدأ و«ذا» وصلته خبر «ما»^(٥) والعائد محذوف «أى صنعت»^(٦) والآخر أن تكون أى

(١) أ، ب.

(٢) قائله: سحيم بن وثيل الرياحى - وهو من قصيدة طويلة، وقال سيويه: «وقال الشاعر سمعنا من العرب الموثوق بهم». من الوافر.

الشرح: «دعى» تركى، «نبئنى» أخبرينى من النبأ وهو الخبر.

المعنى: دعى الذى علمته فإنى سأتيه لعلمى منه مثل الذى علمت ولكن نبئنى بما غاب عنى وعنك مما يأتى به الدهر أى: لا تعذلىنى فيما أبادر به الزمان من إتلاف مالى فى وجوه الفتوة ولا تخوفينى الفقر، الشتمرى ٤٠٥/١ من الكتاب.

الإعراب: «دعى» فعل وفاعل «ماذا علمت» مفعول دعى وماذا كله اسم جنس بمعنى شىء. أو موصول بمعنى الذى - على خلاف فيه - «سأتيه» فعل وفاعل ومفعول. «ولكن» للاستدراك «بالمغيب» جار ومجرور متعلق بنبئنى «نبئنى» فعل وفاعل والتون للوقاية والياء مفعول به.

الشاهد: فى «ماذا علمت»، فإن «ذا» هنا موصولة أو نكرة موصوفة.

مواضعه: ذكره ابن هشام فى معنى اللبيب ٥/٢ والسيوطى فى همع الهوامع ٨٤/١، والخزانة رقم ٤٤٤، وسيويه ج ١ ص ٤٠٥.

(٣) ب، وج وفى أ «إشارية».

(٤) ب، ج.

(٥) ج وفى أ «لما» وفى ب «للمبتدأ».

(٦) أ، ج.

مركبة مع «ما»^(١) فيجعلان اسماً واحداً من أسماء الاستفهام فتكون «ماذا» مفعولاً مقديماً لصنعت.

ويظهر (أثر)^(٢) الاحتمالين في البديل من اسم الاستفهام وفي الجواب، فبديل الأول مرفوع، وكذا جوابه على (المختار)^(٣) وبديل الثاني منصوب وكذا جوابه على المختار، لأن حق الجواب أن يطابق السؤال، وقد قرئ بالوجهين قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾^(٤) قرأ عمرو برفع (الغفو)^(٥) والباقون بنصبه. فتكون (ذا) في قراءته موصولة، وفي قراءتهم ملغاة.

ولما فرغ من عد الموصولات غير (أى) شرع في بيان صلتها وعائدها فقال:

وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَةٌ عَلَى ضَمِيرٍ لَاتِقٍ مُشْتَمِلَةٍ

يعنى: أن كل واحد من (هذه)^(٦) الموصولات لا بد له من صلة، لأنه اسم ناقص لا يتم معناه إلا بصلته.

فإن قلت: مقتضى قوله: (يلزم) أنها لا تحذف وحذفها جائز إذا دل عليها دليل أو قصد الإبهام ولم يكن صلة (أل) كقول الشاعر:

نَحْنُ الْأَلَى فَاجْمَعْ جُمُوعَكَ نَمَّ وَجْهَهُمْ إِلَيْنَا^(٧)

(١) ب، وفي أ، ج (ذا).

(٢) أ، ج وفي ب (أحد).

(٣) أ، ج وفي ب (الاختيار).

(٤) سورة البقرة ٢١٩.

(٥) أ، ج وفي ب (الواو).

(٦) أ، ج.

(٧) هو: لعبيد الله بن الأبرص؛ وهو شاعر فحل من شعراء الجاهلية؛ والبيت من قصيدة

نونية يقولها لامرئ القيس بن حجر الكندي بعد مقتل أبيه حجر. وهو من الكامل.

المعنى: نحن الذين عرفوا بالشجاعة فاجمع جموعك ثم وجههم إلينا فإننا لا نبالي بهم ولا هم عندنا في حساب.

الإعراب: «نحن» مبتدأ «الآلى» اسم موصول خبر المبتدأ والصلة محذوفة يبنى عنها سياق الكلام والتقدير: نحن الآلى قتلوا أباك، أو نحن الآلى عرفت شجاعتهم وإقدامهم، أو نحن الآلى اشتهر أمرهم فلا يخفى على أحد أو نحو ذلك «فاجمع» فعل أمر فاعله ضمير المخاطب المستتر فيه وجوبا «جموعك» جموع مفعول به والكاف مضاف إليه «ثم» =

أى نحن الالى عرفوا بالشجاعة ونحو ذلك .

قلت: المراد أنها تلزم لفظاً (أ)^(١) وتقديراً فهي لازمة فيه وإن حذفت لفظاً .

تنبيه:

فهم من قوله بعده (صلة)^(٢) أنه لا يجوز تقديم الصلة ولا شيء منها على الموصول . وأما نحو: ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾^(٣) فالجار متعلق بمحذوف دلت عليه صلة (أل) لا بصلتها، والتقدير: وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين .

وقوله: على ضمير (لا تقي مشتمله)^(٤) . هذا الضمير هو العائد على الموصول، وقوله: (لا تقي) أى: مطابق للموصول فى الإفراد والتذكير وفروعهما .

تنبيه:

الموصول إن طابق لفظه معناه فلا إشكال فى العائد، وإن خالف لفظه معناه، بأن يكون مفرد اللفظ مذكراً وأريد به غير ذلك، نحو: «من وما» .

فلك فى العائد عليه وجهان: مراعاة اللفظ وهو أكثر كقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾^(٥) ومراعاة المعنى وهو دونه كقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾^(٦) ما لم يلزم من مراعاة اللفظ لبس نحو: (أعط من سألتك لا من سألك) أو قبح (من هى حمراء أمك)^(٧) .

= عاطفة «وجههم» وجه: فعل أمر وفاعله ضمير مستتر والضمير البارز مفعول به «إلينا» جار ومجرور متعلق بوجه .

الشاهد: فى «الالى» وهو بمعنى الذين وصلتها محذوفة لدلالة قوله فاجمع جموعك إلى آخره . مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٧٤/١، وابن هشام فى المغنى ٧٩/١، السيوطى فى همع الهوامع ٨٩/١ .

(١) أ، ب .

(٢) أ .

(٣) سورة يوسف ٢٠ .

(٤) أ .

(٥) سورة الأنعام ٢٥ .

(٦) سورة يونس ٤٢ .

(٧) قال الشيخ الصبان ١٢٧/١ (ومحل كون الأكثر مراعاة اللفظ إذا لم يحصل من مراعاته لبس نحو: «أعط من سألتك لا من سألك» أو قبح نحو: «من هى حمراء أمك» فيجب مراعاة المعنى . فلا يقال: «أعط من سألك» ولا من هو حمراء أمك» لقبح الإخبار =

فتجب مراعاة المعنى .

أو يقصد لمعنى سابق فتختار مراعاته، كقول الشاعر:

وَأَنَّ مِنَ النَّسْوَانِ مَنْ هِيَ رَوْضَةٌ تَهِيحُ الرِّيَاضَ قَبْلَهَا وَتَصْوَحُ^(١)

فإن قلت: يفهم من قوله على ضمير أنه لا يربط الصلة بالموصول غيره، وقد ورد الربط بالاسم النظار الواقع موقع الضمير. كقولهم (أبو سعيد الذي رويت عن الخدرى، والحجاج الذي رأيت ابن يوسف).

= بمؤنث عن مذكر، كعكسه نحو: «من هي أحمر أمك» «ولا» «من هو أحمر أمك» لأن الموصول وصلته كشيء واحد، فكأنك أخبرت عن مذكر بمؤنث، لكن القبح فى الصورتين الأوليين أشد، لأن تخالف الخبر والمخبر عنه فيهما فى الصلة وفى الموصول وخبره. وفى الصورة الثالثة: فى الموصول وخبره فقط، وما لم يعضد المعنى سابق فيختار مراعاته كقوله: وإن من النسوان من هي روضة. فأنث الضمير لتقدم ذكر النسوان.

ثم قال: (ولى فيه بحث، لأنه يلزم على مراعاة اللفظ فى قوله: (من هي روضة) أيضا الإخبار بمؤنث عن مذكر، تقتضى التعليل به لوجوب مراعاة المعنى فى قوله «من هي حمراء أمك» وجوب مراعاة المعنى فى قوله «من هي روضة» أيضا، إذ لا فرق بين المؤنث بالتاء والمؤنث بالالف كما فى الدمامينى، ولا بين الصفات كحسنة وحمراء، والأسماء كروضة وصحراء. بدليل ما مر من استقبح «من هو حمراء أمك».

(١) قائله: جران العود واسمه عامر بن الحرث، من قصيدة طويلة من الطويل يصف فيها النساء.

الشرح: «تهيح» من هاج الشيء يهيج - أى ثار، «تصوح» أصله تتصوح فحذفت إحدى التاءين، وقال أبو عمرو: تصوح البقل إذا يبس أعلاه وفيه ندوة. شبه بعض النساء بالروضة التى تتأخر فى هيجان نباتها وتشقق أزهارها عن غيرها من الرياض وأراد بها النساء التى تتأخر عن الولادة فى وقتها وهذا تشبيه بليغ حيث حذف فيه أداة التشبيه، لأن أصل قوله من هي كروضة.

الإعراب: «وإن» الواو للعطف وإن حرف توكيد ونصب «من النسوان» جار ومجرور فى محل رفع خبر إن «من» اسم موصول اسم إن «هي» مبتدأ «روضة» خبره والجملة لا محل لها صلة الموصول «تهيح» فعل مضارع «الرياض» فاعله. والجملة صفة للروضة «قبلها» منصوب على الظرفية مضاف إلى الضمير الذى يرجع إلى الروضة «وتصوح» فعل مضارع والفاعل ضمير وهي عطف على تهيح.

الشاهد: فى «من هي روضة» حيث روعى فيه معنى «من» فلذلك أنث الضمير ولو روعى فيه اللفظ ل قيل «من هو».

وقول الشاعر:

وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ^(١)

أى فى (رحمته)^(٢) أو فى رحمتك .

قلت: هذا من القلة بحيث لا يقاس عليه، فلذلك لم يذكره فى هذا المختصر (والله أعلم)^(٣).

وقوله:

وَجُمْلَةٌ أَوْ شَبِهُهَا الَّذِي وَصِلَ بِهِ كَمَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كَفِلَ

يعنى: أن الذى يوصل به الموصول غير (أل) شيثان: جملة وشبه جملة.

أما الجملة (فهى)^(٤) ضربان اسمية نحو: (جاء الذى أبوه فاضل) وفعلية نحو: (جاء الذى قام أبوه).

وأما شبه الجملة (فهو)^(٥) الظرف نحو: الذى عندك، والجار والمجرور نحو: (الذى فى الدار).

(١) هذا عجز بيت نسه كثير من النحويين لمجنون بنى عامر. وهو من الطويل.

وصدره: فيا رب أنت الله فى كل موطن.

وروى: فيا رب لىلى أنت فى كل موطن.

الإعراب: «يا رب» يا: حرف نداء رب منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة للتخفيف «أنت» مبتدأ «فى كل» جار ومجرور متعلق بمحذوف وخبر المبتدأ أى: أنت حاضر فى كل موطن. وكل مضاف و «موطن» مضاف إليه «وأنت» الواو عاطفة أنت: مبتدأ «الذى» اسم موصول خبر المبتدأ «فى رحمة» متعلق بقوله أطمع الآتى ورحمة مضاف و«الله» مضاف إليه «أطمع» فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

الشاهد: فى «الذى فى رحمة الله» حيث وضع الظاهر وهو لفظ الجلالة موضع المضمرة. وكان القياس أن يقول «وأنت الذى فى رحمته».

مواضعه: ذكره الأشموني فى شرحه للآلفية ١٥/١، وابن هشام فى المغنى ١٢٧/٢ والسيوطى فى همع الهوامع ٨٧١.

(٢) أ، ج.

(٣) ج.

(٤) ب، ج وفى أ «فضريان».

(٥) أ، ج وفى ب «فهى».

وإنما كان الظروف (والجار والمجرور)^(١) شبه الجملة، لأنهما يجب (هنا)^(٢) تعلقهما بفعل مقدر مسند إلى ضمير الموصول، والتقدير: الذي استقر عندك أو في الدار.

وقد مثل شبه الجملة بقوله (من عندي) فمن موصولة وعندى (صلتها)^(٣).
ومثل الجملة بقوله: (الذي ابنه كفل)، فالذي موصول (وابنه كفل) جملة اسمية هي الصلة.
تنبيه:

شرط الجملة الموصول بها أن تكون خبرية^(٤) خلافاً للكسائي في جواز الأمر والنهي: وأجاز المازني أن تكون دعاء بلفظ الخبر نحو: «جاء الذي رحمه الله»^(٥). ويلزم الكسائي موافقته.

فإن قلت: من أين يعلم هذا الشرط من كلامه؟

قلت من مثاله (فإنه إنما)^(٦) مثل ليقاس عليه، والمشهور اشتراطه كون الجملة الموصول بها معهودة.

قال المصنف: وليس ذلك بلازم؛ لأن الموصول قد يراد به الجنس فتوافقه صلته، كقوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعُقُ﴾^(٧) وقد يقصد تعظيم الموصول فتبهم صلته كقوله تعالى: ﴿فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ﴾^(٨) وشرط أكثرهم ألا تكون

(١) ب، ج وفي أ «المجرور».

(٢) أ، ج.

(٣) أ، ج وفي ب (ظرف).

(٤) فلا يجوز (جاء الذي أضربه) أو (ليته قائم) أو (رحمه الله).

فالمثال الأول للإنشائية لفظاً ومعنى الطلبية صراحة.

والثاني للإنشائية لفظاً ومعنى غير الطلبية صراحة.

والثالث للإنشائية معنى لا لفظاً خلافاً للكسائي في الكل، وللمازني في الأخيرة اهـ أشموني

وصبان ١/١٣٥.

(٥) ب، ج.

(٦) أ، ج وفي ب (فإنما).

(٧) سورة البقرة ١٧١. (٨) سورة النجم ١٠.

تعجبية فلا يجور (مررت بالذى ما أحسنه) إن كانت عندهم خبرية . ومن النحاة من أجاز ذلك وهو مذهب ابن خروف كما أجاز النعت بها .

وزاد المغاربة فى (شروط)^(١) الصلة، ألا تستدعى كلاما قبلها، فلا يجور (جاء الذى حتى أبوه قائم).

ثم ذكر صلة آل فقال:

وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةٌ آلٌ وَكُونُهَا بِمُعْرَبِ الْأَفْعَالِ قَلٌّ

المراد بالصفة هنا اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، خلافا لمن منع وصلها بالصفة المشبهة.

والمراد بالصريحة الخالصة الوصفية احترازاً عما (يوصف)^(٢) به وليس بمشتق نحو: (أسد) ومن الصفة التى تغلب عليها الاسمية نحو: (أبطح وأجرع وصاحب)^(٣) قال فى ذلك حرف تعريف لا موصولة.

وقوله: (وكونها بمعرب الأفعال قلٌّ).

يعنى: أن (آل) قد وردت موصولة بمعرب الأفعال وهو المضارع لكونه مشابهاً لاسم الفاعل وذلك قليل.

ومنه قول الشاعر: ما أنت بالحكم الترضى حكومتته^(٤).

وقد سمع منه أبيات.

(١) ب، ج وفى أ (شرط).

(٢) أ، ج وفى ب (وصف).

(٣) أما أبطح فهو فى الأصل وصف لكل مكان منبطح أى متسع من الوادى ثم صار اسماً للأرض المتسعة، وأما أجرع: فهو فى الأصل وصف لكل مكان مستو ثم صار اسماً للأرض المستوية ذات الرميل التى لا تنبت شيئاً. وأما الصاحب: فهو فى الأصل وصف للفاعل ثم صار اسماً لصاحب الملك. والدليل على أن هذه الأسماء انسلخ عنها معنى الوصفية، أنها لا تجرى صفات على الموصوف ولا تعمل عمل الصفات ولا تتحمل ضميراً. اهـ صبان ١/١٣٦.

(٤) مضى شرحه فى باب الكلام.

ومذهب الناظم جواره اختياراً^(١) وفاقاً لبعض الكوفيين وخصه الجمهور بالضرورة.

تنبية:

شَدَّ وَصَلُ (أل) بمبتداً وخبر في قول الشاعر:

مِنِ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهُ مِنْهُمْ لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدٍّ^(٢)

(١) وليس ضرورة عند ابن مالك بل هو قليل وأشار إلى قلته «وكونها بمعرب الأفعال قل» فابن مالك يرى أن الضرورة ما يضطر إليه الشاعر ولم يجد منه مخلصاً، ولهذا قال لتمكنه أن يقول المرضى: اه تصریح ١٤٢/١. وارتضيت رأى ابن مالك لحجته القوية.

(٢) البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها؛ قال العيني: أنشده ابن مالك لاحتجاج به ولم يعزه إلى قائله - وبالبحت لم أعثر على قائله - وهو من الوافر. الشرح: «دانت» ذلت وخضعت، «بنو معد» هم قريش وهاشم، «معد» بفتح الميم - هو ابن عدنان ابن أد.

الإعراب: «من القوم» جار ومجرور يجوز أن يكون متعلقاً بشيء في كلام سابق على البيت. ويجوز أن يكون متعلقاً بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو من القوم أو نحو ذلك «الرسول» أل: موصول اسمي بمعنى الذين صفة للقوم. رسول مبتدأ «الله» مضاف إليه «منهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة الموصول «لهم» جار ومجرور متعلق بقوله دانت تقدم عليه ليفيد الحصر «دانت» فعل ماض والتاء للتأنيث «رقاب» فاعل «بنو معد» مضاف إليه.

الشاهد: في «الرسول الله منهم» حيث جاء بصلة «أل» جملة اسمية وهي جملة المبتدأ والخبر وهذا شاذ. ومن العلماء من خرج البيت على أن «أل» هنا ليست كلمة تامة وإنما هي جزء كلمة وأصلها «الذين».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن عقيل ٨٩/١ والشاطبي وداود، والسندوبى والأشمونى ٧٦/١، والسيوطى ص ٢٢ وكذا في الهمع ٨٥/١ وابن هشام في المغنى ٤٨/١.

وبظرف فى قوله:

مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَةِ فَهُوَ حَرٌّ بِعَيْشَةِ ذَاتِ سَعَةٍ^(١)،^(٢)

أى: الذى معه، ولا يقاس على هذين باتفاق، وقد قيل: إن (أل) فى البيت الأول زائدة وفى الثانى بقية الذى.

ثم قال:

أَيُّ كَمَا وَأَعْرَبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ وَصَدْرُ وَصَلِهَا ضَمِيرٌ أَنْحَدَفَ

قوله: (أى «كما») يعنى أنها تستعمل موصولة بمعنى «الذى والتى»، وفروعها خلافاً لأحمد بن يحيى^(٣) فى قوله: إنها لا تستعمل إلا (شرطاً)^(٤) أو استفهاماً، وقد تؤنث بالتاء إذا أريد بها المؤنث.

وقال أبو موسى: وإذا أريد بها المؤنث ألحقت التاء فى الأشهر.

(١) قال العينى: قائل هذا البيت راجز لم أقف على اسمه - وأيضاً لم أعر على قائله. وهو من الرجز المسدس.

الشرح: «المعه» يريد الذى معه، «حر» بفتح الحاء وكسر الراء - حقيق وجدير ولائق ومستحق.

الإعراب: «من» اسم موصول مبتدأ «لا» نافية «يزال» فعل مضارع ناقص واسمه ضمير راجع لمن مستتر فيه «شاكراً» خبر يزال وجملة يزال مع اسمه وخبره لا محل لها صلة «على» حرف جر «المعه» ال: اسم موصول بمعنى الذى فى محل جر بعلى مع: ظرف متعلق بمحذوف صلة لآل والهاء مضاف إليه «فهو» الفاء زائدة فى خبر الموصول هو ضمير منفصل مبتدأ «حر» خبر المبتدأ مرفوع بضممة مقدرة على الباء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين. والجملة من المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر «من» الموصولة وقد دخلت الفاء على جملة الخبر لشبه الموصول بالشرط «بعيشة» جار ومجرور متعلق بحر «ذات سعة» مركب إضافى نعت لعيشة.

الشاهد: فى «المعه» حيث جاء بصلة «أل» ظرفاً وهو شاذ على خلاف القياس.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن عقيل ٨٩/١ والشاطبى، وداود والأشمونى ٧١/١ وذكره السيوطى فى همع الهوامع ٨٥/١ وابن هشام فى معنى اللبيب ٨٦/١.

(٢) راجع الأشمونى ٧٦/١.

(٣) هو ثعلب، وقد ترجمنا له.

(٤) أ، ج وفى ب (جزءاً).

وحكى ابن كيسان أن أهل هذه اللغة (يثنونها)^(١) ويجمعونها.

وقوله: (وأعربت) يعنى: دون إخوتها، (فلذلك)^(٢) أفردتها بالذكر وقد تقدم سبب إعرابها مع أن فيها ما فى أخواتها من شبه الحرف فى أول الكتاب.

وقوله: ما لم تُضَف، وصدر وصلها ضمير انحذف.

يعنى أنها أعربت ما لم يجتمع فيها هذان الأمران: الإضافة وحذف الصدر (فإن فقد أو أحدهما أعربت)^(٣)، فالصور أربع:

الأولى: الأ تضاف ويثبت الصدر نحو: (جاءنى أى هو فاضل) فتعرب، (لفقد الأمرين)^(٤).

الثانية: (الأ تضاف ويحذف الصدر نحو)^(٥): (جاءنى أى فاضل) فتعرب لفقد الأول وهو الإضافة.

الثالثة: (أن تضاف)^(٦) ويثبت الصدر نحو: (جاءنى أيهم هو فاضل) فتعرب أيضاً لفقد الثانى وهو حذف الصدر.

الرابعة: أن تضاف ويحذف الصدر: كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾^(٧).

فهذه تبنى لاجتماع الأمرين هذا مذهب سيويه^(٨). خلافاً للخليل

(١) ب، ج وفى أ (يثنونها) يقال أيان وأيتان وأيون وآيات بالإعراب فى جميع الأحوال إعراب المثنى والجمع .. أهد صبان ج ١ ص ١٣٧.

(٢) أ، وفى ب، ج (ولذلك).

(٣) أ، ج.

(٤) أ، ج.

(٥) أ، ج.

(٦) ب، ج وفى أ (أن لا تضاف).

(٧) سورة مريم ٦٩.

(٨) قال سيويه ج ١ ص ٣٩٧: (وسألت الخليل عن قولهم: «اضرب أيهم أفضل» فقال: القياس النصب ... وأما يونس فيزعم أنه بمنزلة قولك: (أشهد إنك لرسول الله، واضرب معلقة) وأرى قولهم: اضرب أيهم أفضل على أنهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة فى خمسة عشر وبمنزلة الفتحة فى الآن حين قالوا: من الآن إلى غد ففعلوا ذلك بأيهم ...).

ويونس^(١) فإنهما لا يريان البناء. بل هي معربة (عندهما)^(٢) في الأحوال كلها (وتأولا)^(٣) الآية.

أما الخليل فجعلها استفهامية محكية بقول مقدر، والتقدير: ثم لنزغن من كل شيعة (الذي)^(٤) يقال فيه أيهم أشد.

وأما يونس فجعلها استفهامية أيضا وحكم بتعليق الفعل (قبلها)^(٥) لأن التعليق عنده غير مخصوص بأفعال القلوب، والحجة عليها قول الشاعر:

إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ^(٦)

(١) هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب البصرى: كان بارعا في النحو وهو من أصحاب أبي عمرو بن العلاء، سمع من العرب وروى عن سيبويه وقد أخذ عن الكسائي والفراء وكانت له بالبصرة حلقة يؤمها أهل العلم وطلاب الأدب وفصحاء العرب والبادية، وله قياس في النحو، ومذاهب ينفرد بها. مات سنة ١٨٣هـ في خلافة هارون الرشيد، وقد قارب السبعين ولم يتزوج.

(٢) ب، ج وفي أ (عندهم).

(٣) ز، ج وفي ب (وتأولوا).

(٤) أ، وفي ب، ج (الذين).

(٥) أ، ج.

(٦) البيت: لغسان بن وعلة بن مرة بن عباد أحد شعراء المخضرمين، وأنشده أبو عمرو الشيباني في كتاب الحروف.

الشرح: «أيهم أفضل» يريد: الذين هو أفضل منهم.

الإعراب: «إذا» ظرفية شرطية زائدة «لقيت» فعل وفاعل. والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها «بنى» مفعول به «مالك» مضاف إليه «فسلم» الفاء واقعة في جواب الشرط سلم: فعل أمر وفاعله مستتر فيه «على» حرف جر «أيهم» أى: اسم موصول بمعنى الذي مبنى على الضم في محل جر بعلی. وهم: مضاف إليه، «أفضل» خبر مبتدأ محذوف تقديره: هو أفضل وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الموصول.

الشاهد: في «أى» فإنها موصولة مبنية على الضم لأنها مضافة محذوف صدر صلتها وغير الموصولة لا تبنى ولا يصلح هنا.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٧٧١، والشاطبي، وداود والسندوي، وابن عقيل ٩٢/١، وابن هشام ١٠٨/١ - وأيضا ذكره في معنى اللبيب ٧٢/١، وذكره ابن يعيش في شرح المفصل ١٤٧٣، والسيوطي في همع الهوامع ٨٤/١ والشاهد ٤٣٠ في خزانة الأدب، وابن الناظم ص ٣٨، والإنصاف ٤٢٣/٢.

(لأن حروف الجر لا تعلق، ولا يضم (قول) (١) بينها وبين معمولها) (٢).

وبهذا يبطل قول من زعم أن شرط بنائها ألا تكون مسجورة، بل مرفوعة أو منصوبة، ذكر هذا الشرط ابن إياز، وقال نص عليه النقيب (٣) في الأمالي (٤).

وفي الآية أقوال آخر: قال الأخفش (من) زائدة، وكل مفعول، وأيهم أشد، جملة مستأنفة.

وذهب الكوفيون إلى أن (أيهم) علق عنه (شيعة) بما فيه من معنى الفعل، كانه (قيل) (٥) لتزعم من كل (متشيع) (٦) «في» (٧) أيهم أشد، أى: من كل من نظر فى أيهم، وكأنهم رأوا أن لتزعم لا تعلق فعدلوا إلى هذا، وقال ابن الطراوة غلطوا، ولم تبن إلا لقطعها عن الإضافة.

وهم مبتدأ، وأشد خبره، وليس بشيء، لأنها لا تعرب إلا إذا أضيفت، ولأن أيا أتت فى رسم المصحف (٨) موصولة بالضمير ولو كان مبتدأ لفصل.

ثم قال: «وبعضهم أعرب مطلقاً». أى: وبعض العرب أعرب أيا مطلقاً يعنى فى الصور الأربع وقرئ شاذاً «أيهم أشد» بالنصب على هذه اللغة. ويحتمل أن يريد بقوله: «وبعضهم» بعض النحويين فيكون «إشارة» (٩) إلى مذهب الخليل ويونس ومن وافقهما.

وقوله: وفى ذا الحذف أياً غير أى يقتضى
أن يُستَظْلَ وَصَلٌ
.....

(١) أ، ج. (٢) أ، ب.

(٣) النقيب: هو الشريف المرتضى، كان نقيب الأشراف العلويين، وله كتاب مشهور باسم «الأمالي» طبع مرارا.

(٤) راجع الأشموني ٧٧١. (٥) أ، ج وفى ب (قال).

(٦) أ، وفى ب، ج (من يتشيع).

(٧) أ، ج.

(٨) أ، ج وفى ب «ولم تكتب فى رسم المصحف».

(٩) أ، ج وفى ب «إضافة».

يعنى: أن غير (أى) من الموصولات يقتضى «أيا» أى: يتبعها فى جواز (هذا)^(١) الحذف. يعنى حذف العائد إذا كان مبتدأ. لكن بشرط.

وهو: أن يكون فى الصلة طول (كقولهم)^(٢) (ما أنا بالذى قاتل لك سوءاً).

أى: هو قائل ومنه قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾^(٣) أى: هو فى السماء إله وفى الأرض إله.

ثم قال: وَإِنْ لَمْ يَسْتَطِلْ..... فَالْحَذْفُ نَزْرًا.

يعنى: أن الصلة إذا لم يكن فيها طول كان حذف العائد الذى هو المبتدأ نزرا، أى قليلا ضعيفا وليس بمتع، ومنه قراءة بعض السلف (تماماً على الذى أحسن)^(٤) (أى: هو أحسن)^(٥) وقراءة بعضهم (مثلاً ما بعوضة)^(٦) (أى: هو بعوضة)^(٧).

ومذهب البصريين: أن ذلك لا يقاس عليه، ولم يشترط الكوفيون طول الصلة بل أجازوا الحذف مطلقاً، وانفقوا على عدم اشتراطه (فى أى)^(٨)،^(٩).

ثم قال: وأبوا أن يُختزل

إِنْ صَلَّحَ الْبَاقِي لِرِوَصْلِ مُكْمَلٍ

يعنى: أنه يشترط فى حذف العائد إذا كان مبتدأ أن يكون (ما يبقى)^(١٠) بعد حذفه غير صالح، لأن يكون صلة كاملة.

(١) أ، ج. (٢) أ، ج وفى ب (كقوله).

(٥) أ، ج.

(٦) سورة البقرة ٢٦ بالرفع قراءة مالك بن دينار وابن السماك.

(٧) أ، ج.

(٨) أ، ب.

(٩) وجوزوا فى «لا سيما زيد» برفع زيد أن تكون «ما» موصولة وزيد خبر لمبتدأ محذوف التقدير: لا سى الذى هو زيد، فحذف العائد الذى هو المبتدأ - هو - وجوبا، وهذا حذف فيه صدر الصلة مع غير أى وجوبا. ولم تظل الصلة، وهو مقيس وليس بشاذاه ابن عقيل ٩٥/١.

(١٠) أ، ج وفى ب «ما بقى».

وهذا الشرط معتبر في (أى) وفي غيرها وضابط ذلك: أن خبره إن كان مفرداً جاز حذفه نحو: (أيهم فاضل) هو فاضل، لأن المفرد (لا يصلح)^(١) لأن يكون صلة كاملة بل جزء صلة فيعلم أن أحد الجزئين محذوف، وإن كان الخبر جملة أو ظرفاً أو جاراً ومجروراً لم يجز حذفه، لأنه لو حذف والحالة هذه لم يبق عليه دليل، لأن الجملة والظرف والجار والمجرور يصلح لأن يكون صلة كاملة.

فإذا قلت: (جاء الذى هو يفعل، أو هو عندك، أو هو فى الدار) لم يجز حذفه لما ذكر.

وقد اتضح بما ذكر أن العائد (إذا)^(٢) كان مرفوعاً، فإما أن يكون مبتدأ أو غير مبتدأ.

فإن كان غير مبتدأ لم يجز حذفه وذلك مفهوم من سكوته عنه.

وإن كان مبتدأ جاز حذفه من صلة (أى) بشرط واحد: وهو أن يكون خبره مفرداً، وفي صلة غيرها بشرطين: عند البصريين أن يكون الخبر مفرداً وأن تطول الصلة.

تنبيه:

ذكر غير الناظم لحذف العائد الذى هو مبتدأ شروطاً أخرى:

أحدها: ألا يكون معطوفاً نحو: (جاء الذى زيد وهو فاضلان).

والثاني: ألا يكون معطوفاً عليه، نحو (جاء الذى هو وزيد قائمان).

وأجاز الفراء حذفه في هذا المثال ونحوه، وأجازه أيضاً ابن السراج. قال بعضهم وهو غير مسموع ونقل اشتراطه هذا الشرط عن البصريين.

والثالث: ألا يكون بعد «لولا»، نحو «جاء الذى لولا هو لأكرمك»^(٣). ثم

انتقل إلى العائد المنصوب فقال:

والْحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي

بِفِعْلِ أَوْ وَصَفٍ كَمَنْ نَرَجُو يَهَبُ

فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنْ انْتَصَبَ

(١) أ، ب وفي ج «لا يصح».

(٢) ب وفي أ، ج «إن».

(٣) راجع الأشموني ٧٩/١.

اعلم أن العائد المنصوب، إما أن يكون متصلاً أو منفصلاً.

فإن كان منفصلاً لم يجز حذفه لثلاث تفوت فائدة الانفصال، نحو (جاء الذي إياه أكرمت) ولذلك قال (في عائد متصل).

وإن كان متصلاً، فإما أن يتصل بفعل أو بوصف أو بحرف، فإن اتصل بفعل أو بوصف جاز حذفه، وقد مثل المتصل بالفعل بقوله (كمن نرجو يهب) أي (من)^(١) نرجوه.

ومنه قوله تعالى: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾^(٢) أي بعثه.

ومثال المتصف بالوصف قول الشاعر:

ما اللَّهُ مُؤَلِّكَ فَضْلٍ فَاحْمَدْنُهُ بِهِ فما لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرٌ^(٣)

(١) أ، ج.

(٢) سورة الفرقان ٤١.

(٣) هذا البيت من الشواهد التي ذكروها ولم ينسبوا إلى قائل، ولم يتعرض العيني لقائله - وبحث فلم أعثر على قائله - وهو من البسيط.

الشرح: «موليك» مانحك ومنعم عليك وهو اسم فاعل من أولاه النعمة إذا أعطاه إياها. المعنى: الذي يمنحك الله من النعم فضل منه عليك. ومنه جاءتك من عنده من غير أن تستوجب عليه شيئاً من ذلك، فاحمد الله عليه واعلم أنه هو الذي ينفعك ويضرك وأن غيره لا يملك لك من هذا شيئاً.

الإعراب: «ما» اسم موصول بمعنى الذي مبتدأ «الله» مبتدأ «موليك» خبر عن لفظ الجلالة وهو اسم فاعل ففيه ضمير مستتر فاعله وضمير المخاطب مفعول أول ومفعوله الثاني محذوف وهو عائد على «ما» الموصولة وجملة «الله موليك» من المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الموصول «فضل» خبر عن المبتدأ وهو «ما» الموصولة التي في أول البيت «فاحمدنه» الفاء للسببية. احمد: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة وفاعله ضمير مستتر والهاء مفعول «به» جار ومجرور متعلق باحمد «فما» نافية «لدى» ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم «غيره» مضاف إليه «نفع» مبتدأ مؤخر «ولا» الواو عاطفة لا: زائدة لتأكيد النفي «ضرر» معطوف على نفع.

الشاهد: في «ما الله موليك» حيث حذف الضمير العائد على الاسم الموصول لأنه منصوب بوصف وهذا الوصف اسم فاعل، وأصل الكلام «ما الله موليك» أي: الشيء الذي الله تعالى معطيكه هو فضل وإحسان منه عليك.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن هشام ٢٠/١ وابن عقيل ٩٦/١ والأشمونى ٧٩/١ والشاطبى وداود والسندوبى والمكودى ص ٢٤، والسيوطى ص ٢٣ وأيضاً ذكره فى الهج

٨٥/١

أى: الذى الله مُؤَلِّكُهُ فَضْلٌ^(١).

وإن كان منتصباً بحرف لم يجر حذفه، نحو (جاء الذى إنه فاضل أو كأنه أسد).

وهذا مفهوم من اقتضاره على الفعل والوصف.

تنبيهات:

الأول^(٢): حذف العائد المنصوب بفعل أكثر من حذف العائد المنصوب بوصف وإن اشتركا فى الجواز.

الثانى: لا يخلو المنصوب بالوصف من أن يكون فى صلة (أل) أو فى صلة غيرها فإن كان فى صلة غيرها جاز حذفه كما تقدم، وإن كان فى صلتها فمذهب الجمهور أنه لا يجر، وأجازه بعضهم نحو (الضارب زيد هند) يريد الضاربيها. واختلف فيه عن الكسائى^(٣).

وقال فى التسهيل: وقد يحذف منصوب صلة الألف واللام ومثال ذلك قول الشاعر:

ما المُسْتَفْزُ الهوى محمودَ عاقبةٍ وكو أُتِيحَ له صفوٌ بلا كَدَرٍ^(٤)

(١) راجع الأشموني ٧٩/١.

(٢) ب، وج وفى أ (أحدها).

(٣) قال السيوطى فى همع الهوامع ص ٨٩ (فى حذف العائد من صلة (أل) نحو الضاربيها زيدا هند أقوال: أحدها المنع مطلقا وعليه الجمهور ...

والثانى: الجواز مطلقا لقوله: ما المستفز الهوى محمود عاقبة، أى: المستفزه.

والثالث: إن لم يدل عليه دليل لم يجر، لا تقول جأنى الضارب زيد، لأنه لا يدري هل الضمير المحذوف مفرد أو غير مفرد ... ٩.

والرابع: إن كان الوصف الواقع فى صلتها مأخوذا من متعدد إلى واحد فالإثبات فصيح والحذف قليل نحو: الضارية زيد والضارب زيد ...

والخامس: أنه خاص بالضرورة) اهـ.

(٤) هذا البيت من الشواهد التى لم ينسبها لقائل معين، والعينى لم يذكر له قائله - ويبحث فلم أعر على قائله. وهو من البسيط.

الشرح: «المستفز» اسم فاعل من استفز - ومعناه أزعجه وأفزعه واستخفه «الهوى» صبوة النفس وميلها نحو ما تشتهى (أتبع) هين وقدر.

وقول الآخر:

فِي الْمُعْقَبِ الْبَغْيِ أَهْلَ الْبَغْيِ مَا يَنْهَى امْرَأً حَارِمًا أَنْ يَسْأَمًا^(١)

= المعنى: ليس الذي يستخفه الهوى ويعبث بقلبه محمود العواقب، وإن كنت ترى أنه صاف في معيسته، فإنما هو صفو غير مأمون.

الإعراب: «ما» نافية «المستفز» اسم ما أو مبتدأ «الهوى» فاعل للمستفز ومفعوله ضمير محذوف عائد إلى «أل» الموصولة والتقدير: ما المستفز «محمود» منصوب على أنه خبر «ما» أو مرفوع على أنه خبر المبتدأ «ولو» الواو عاطفة على محذوف لو: شرطية «أتيح» فعل ماض مبني للمجهول «له» جار ومجرور متعلق بأتيح «صفو» نائب فاعل أتيح «بلاء» الباء حرف جر، لا: اسم بمعنى غير مجرور محلا بالبلاء ظهر إعرابه على ما بعده بطريق العارية. والجار والمجرور متعلق بمحذوف يقع صفة لصفو. وجعله العيني متعلقا بأتيح.

الشاهد: في «ما المستفز» حيث حذف الضمير المنصوب باسم الفاعل. وهو مستفز - وهو العائد على الموصول الذي هو «أل» والحذف في البيت نادر، إذ أصله «الذي هو مستفز».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن هشام ١/١٣٢، والشاطبي وداود، والسندوبى والأشمونى ١/٧٩ وذكره السيوطى فى الهمع ١/٨٩.

(١) قال العيني: «لم أقف على اسم قائله» ويحث فلم أعثر على قائله، وهو من البسيط.

الشرح: «المعقب» اسم فاعل من أعقب، وهو اسم للولد وولد الولد، ثم صار استعمالها فى الشيء يجرى بعد شيء آخر «البغى» تجاوز الحد «حازما» اسم الفاعل من الحزم وهو ضبط الأمر وتوثيقه، «يسأما» يمل ويترك.

المعنى: إن فيما تراه نازلا بأهل البغى من جزاء بغيتهم ما يكفى لردع الحازم ورده عن أن يعمل بعملهم ويشجعه على الاستمرار فى العمل الصالح والأيسامه.

الإعراب: «فى المعقب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «البغى» مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى فاعله «أهل» مفعول أول للمعقب «البغى» مضاف إليه وله مفعول ثان محذوف وهو ضمير عائد على الموصول الذى هو الألف واللام، وأصل الكلام: فى المعقبه البغى أهل البغى «ما» اسم موصول مبتدأ مؤخر «ينهى» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر يعود إلى ما والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «امرا» مفعول لينهى «حازما» صفة له «أن» حرف مصدرى ونصب «يسأما» فعل مضارع منصوب بأن، والألف للإطلاق وفاعله ضمير مستتر فيه، وله مفعول محذوف تقديره يسأم الخير، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف، والتقدير: ينهى امرا حازما عن السأم.

الشاهد: فى «المعقب» حيث حذف الضمير العائد من الصلة - وهى معقب - إلى الموصول، أى فى الذى أعقبه البغى وهو نادر.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ٣٩ والأشمونى ٦/٧٩.

أى: فى الذى أعقبه البغى على خلاف فى هذا الضمير منصوب (هو) (١) أم
مجرور (٢).

وعلى كل حال فحذفه نادر.

ومقتضى عبارة الناظم أن حذف المنصوب بالوصف كثير (مطلقاً) (٣) وليس
كذلك (٤).

الثالث: شرط ابن عصفور فى جواز حذف المنصوب أن يكون متعيناً للربط
فإن لم يتعين لم يجز حذفه نحو (جاء الذى ضربته فى داره).

وشرط قوم أن يكون الفعل الناصب له تاماً، فلو كان ناقصاً لم يجز حذفه
نحو (جاء الذى ليسه زيد).

الرابع: إذا حذف العائد المنصوب بشرطه فى توكيده والنسق عليه خلاف
أجازه الأخفش والكسائى (٥) ومنعه ابن السراج وأكثر المغاربة واختلف عن الفراء.

الخامس: اتفقوا على مجيء الحال منه إذا كانت مؤخره (عنه) (٦) نحو «هذه
التي عانقت مجردة» (أى عانقتها مجردة) (٧).

فإن كانت الحال متقدمة نحو (هذه التي مجردة عانقت) فأجازها ثعلب (٨)
ومنعها هشام (٩).

ثم انتقل إلى المجرور فقال:

كَذَاكَ حَذَفَ مَا بَوَصَّفَ حُفْضًا كَأَنَّ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضًا

(١) ب.

(٢) أ، ج.

(٣) ب.

(٤) قال ابن عقيل ٧٩/١... بل الكثير حذفه من الفعل المذكور وأما مع الوصف فالحذف
منه قليل.

(٥) قال الصبان ج ١ ص ١٤١ (ولالأخفش الشيخ المرادى).

(٦) أ، ج.

(٧) أ، ج.

(٨) قال الصبان ج ١ ص ١٤١ (وهو الراجع).

(٩) راجع الأشمونى ٨٠/١.

العائد المجرور إما أن ينجر بإضافة أو بحرف، فإن انجر بإضافة والمضاف وصف عامل جاز حذفه، كقوله تعالى ﴿فَأَقْضِي مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾^(١) أى: (الذى)^(٢) أنت قاضيه. وإلى هذه الآية أشار بقوله:

(كأنتَ قَاضٍ بعد أمرٍ - أى بعد فعل الأمر - من قضا).

وهو قوله تعالى (فَأَقْضِي) وليس حذفه بضعيف جداً خلافاً لابن عصفور، بل فصيح لوروده في القرآن، ولأنه منصوب في (المعنى)^(٣).

على أن من النحويين من زعم أنه منصوب.

وإن كان المضاف غير وصف نحو (جاء الذى وجهه حسن).

أو وصفاً غير عامل نحو (جاء الذى أنا ضاربه أمس) لم يجز حذفه^(٤). فإن قلت: أطلق الناظم الوصف ولم يقيد بالعامل.

قلت: (كأنه)^(٥) اكتفى بالمثال عن التقييد لأنه قد فهم من استقراء هذا النظم أنه قد (يتم)^(٦) الحكم بالتمثيل.

وأما المجرور بحرف فقد ذكره فى قوله:

كَذَا الَّذِي جَرُّهُ بِمَا الْمُوصُولَ جَرَّ كَمُرَّ بِالَّذِي مَرَرْتُ فَهُوَ بَرَّ

يعنى: أنه يجوز حذف العائد المجرور بالحرف بشروط:

الأول: أن ينجر الموصول بمثل الحرف (الجار)^(٧) للعائد لفظاً، فلو اختلفا لفظاً لم يجز الحذف نحو (حللت فى الذى حللت به)^(٨).

(١) سورة طه ٨٢.

(٢) أ، ج وفى ب (ما).

(٣) أ، ب وفى ج (بالمعنى).

(٤) راجع الأشموني ١ / ٨٠.

(٥) أ، ج وفى ب (إنه).

(٦) أ، ج وفى ب (يتم).

(٧) ب، ج.

(٨) أ، ج وفى ب (مررت بالذى حللت فى الذى حللت به).

الثانى: أن يتحد الحرفان معنى، فلو اختلفا (معنى) (١) لم يجز الحذف نحو: مررت بالذى مررت به، (تعنى) (٢) بإحدى الباءين السبية (٣).

الثالث: أن يتحد متعلقهما معنى، فلو اختلف المتعلق لم يجز الحذف، نحو (سُررت بالذى مررت به).

وقد مثل ما يجوز حذفه لاجتماع الشروط فيه بقوله: (مُرَّ بِالَّذِي مَرَرْتُ) أى به. فحذف العائد، لأنه قد جر بحرف جر الموصول بمثله لفظاً ومعنى ومتعلقاً.

ولو جر الموصوف بالموصول بالجر المماثل فيما ذكر جاز الحذف أيضاً وإن كان الموصول (لم يجر) (٤) نحو: (مررت بالرجل الذى مررت به).

فإن قلت: لا يؤخذ من كلامه إلا شرط واحد، وهو اتفاق لفظ الحرفين.

قلت: أما أخذ الشرط الثانى من كلامه فظاهر، فإنه شرط أن يجر العائد بالذى جر الموصول ومتى اختلف الحرفان (معنى) (٥) كان الجار للعائد حيثئذ غير الجار للموصول، فإن (باء) السبية مثلاً غير (باء) التعدية.

وأما أخذ الشرط الثالث فمن تمثيله.

فإن قلت: كان ينبغي أن يقول: بما جر الموصول أو الموصوف به. ليشمل الصورتين.

قلت: الموصوف والصفة كالشئ الواحد، فدخول الحرف على الموصوف كدخوله على الصفة، فلذلك ترك هنا التنصيص على ذلك اختصاراً.

تنبيه:

يشترط فى حذف العائد المجرور بالحرف ثلاثة شروط آخر - ذكرها غير

الناظم:

(١) أ، ج.

(٢) ج وفى أ، ب (تعين).

(٣) والأخرى للإصاق اهـ أشمونى ٨١/١.

(٤) فى الأصل: لم يجز.

(٥) أ، ج.

الأول: ألا يكون ثم ضمير آخر يصلح للعود، نحو: مرت بالذی به فی داره.
 الثاني: ألا يكون نائباً عن الفاعل نحو: مررت بالذی مر به.
 الثالث: ألا يكون محصوراً نحو: مررت بالذی ما مررت إلا به.
 فإن قلت: (قد)^(١) أخل الناظم بهذه الشروط.

قلت: إنما يلزمه أن يذكر هنا من الشروط ما هو خاص بالباب - لا ما يؤخذ من غيره^(٢). وقد علم (بذلك)^(٣) أن ما كان حذفه يوقع في اللبس امتنع حذفه في هذا الباب وفي غيره، وأن النائب عن الفاعل كالفاعل في جميع أحكامه، ومنها امتناع حذفه، وأن الفضلة إذا حصرت لم يجز حذفها وقد جاء حذف العائد المجرور وإن لم تكمل شروط الحذف. كقول حاتم:

وَمِنْ حَسَدٍ يَجُورُ عَلَى قَوْمِي وَأَيُّ الدَّهْرِ ذُو لَمْ يَحْسِدُونِي^(٤)
 أي: فيه، وهو نادر^(٥).

(١) أ، ب وفي ج (نقد).

(٢) أ، وفي ب، ج (لا يوجد في غيره).

(٣) ب.

(٤) قال العيني: قائله: هو حاتم بن عدى الطائي. وهو من الوافر.

الشرح: من حسد، معنى «من» للتعليل هنا، أي: لأجل الحسد، والحسد: تمنى زوال نعمة المحسود، يجور على «يظلمني».

المعنى: يظلمني قومي حسداً وبغياً، ولا يمر وقت دون أن يحسدوني ويؤذوني فيه.

الإعراب: «من حسد» جار ومجرور متعلق بقوله «يجور» فعل مضارع «على» جار ومجرور متعلق بقوله «يجور أيضاً قومي» فاعل يجور و«أي» اسم استفهام مبتدأ «الدهر» مضاف إليه «ذو» اسم موصول صفة الدهر «لم» نافية جازمة «يحسدوني» مضارع مجزوم بحذف النون و«وار الجماعة» فاعله والنون للوقاية و«أي» المتكلم مفعول، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول والعائد محذوف. والتقدير: لم يحسدوني فيه.

الشاهد: في «ذو لم يحسدوني» حيث حذف العائد من جملة الصلة وهو قوله: يحسدوني على الموصول وهو قوله «ذو» مع أن ذلك العائد مجرور بحرف جر، إذ التقدير لم يحسدوني فيه والحال أن شروطه لم تكمل.

والذي سهل الحذف كون مدلول الموصول زماناً مذكوراً وقد عاد عليه الضمير المجرور فينصرف الذهن إلى المحذوف.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن هشام ١٢٤/١، والشاطبي، وداود، والسندوبى والأشمونى ١٨١/١.

(٥) قال الأشمونى: شاذ. ورد الصبان بقوله: «رد بأن محل الشروط المتقدمة ما لم يتعين الحرف المحذوف كما في البيت فلا شذوذ» ١٢٤/١.

المعرف بأداة التعريف

قال:

أَلْ حَرْفٌ تَعْرِيفٌ أَوْ اللَّامُ فَقَطْ فَنَمَطٌ عَرَّفَتْ قُلُوبَهُ فِيهِ النَّمَطُ

مذهب الخليل أن حرف التعريف (أل) والهمزة أصلية وهي همزة قطع وصلت لكثرة الاستعمال وكان يعبر عنها (بال) ولا يقول: الألف واللام وهو اختيار الناظم.

ومذهب سيبويه: أن حرف التعريف (أل) أيضا ولكن الهمزة عنده زائدة معتد بها في الوضع فحرف التعريف عنده ثنائي.

هذا ما نقله عنه في التسهيل^(١) وشرحه وهو ظاهر كلام سيبويه، ونقل في شرح الكافية عن سيبويه أنه اللام وحدها وتبعه الشارح^(٢) وهو اختيار المتأخرين. وقوله (أن حرف تعريف)، يحتمل مذهب الخليل ومذهب سيبويه وقوله (أو اللام فقط) هو المذهب الثالث وباقي البيت واضح.

تنبيهات:

الأول: قال في شرح التسهيل: الصحيح عندي قول الخليل لسلامته من وجوه كثيرة (مخالفته)^(٣) للأصل موجه لعدم (النظائر)^(٤).

أحدها: تصدير زيادة فيما لا أهلية فيه للزيادة وهو الحرف.

الثاني: وضع كلمة مستحقة للتصدير على حرف واحد ساكن ولا نظير له في ذلك.

الثالث: افتتاح بهمزة وصل ولا نظير لذلك^(٥)،^(٦).

(١) قال في التسهيل ص ٤٢ (وليست الهمزة زائدة خلافا لسيبويه).

(٢) قال الشارح ص ٤٠ (مذهب سيبويه أن اللام وحدها هي المعرفة).

(٣) ب، ج وفي أ (مخالفة).

(٤) أ، ج وفي ب (النظير).

(٥) ب، ج.

(٦) بأن العرب تقف عليها فتقول إلى ثم نتذكر فتقول الرجل ١٠ هـ الهمع ٧٩/١.

الرابع: لزم فتح همزة الوصل بلا سبب ولا نظير لذلك.

قال: واحتررت باللزوم ونفى السبب من همزة (أيمن) في القسم فإنها تفتح وتكسر وكسرها هو الأصل، وفتحت لثلاثا ينقل من كسر إلى ضم دون حاجز حصين.

الخامس: أن المعهود الاستغناء عن همزة الوصل بالحركة المنقولة إلى الساكن ولم يفعل ذلك بلام التعريف إلا على شذوذ - بل يبدأ بالهمزة في المشهور من قراءة ورش^(١).

السادس: أنها لو كانت همزة وصل لم تقطع في (قولهم)^(٢) بالله ولا في قول بعضهم (أفا)^(٣) الله لأفعلن.

قلت: ووجه سابع، وهو أنها لو كانت همزة وصل (للزم)^(٤) بقاء همزة الوصل في غير الابتداء مسهلة (ومبدلة)^(٥) في نحو (الذَّكْرَيْنِ)^(٦) وقد أشار إليه في شرح التسهيل، واستدل بعضهم للخليل بالوقف عليها وإعادتها في قول الراجز:

عَجَلْنَا لَنَا هَذَا وَالْحَقِيقَةَ بَذَا أَلْ
الشَّحْمُ إِنَّا قَدْ مَلَلْنَاهُ بِجَلْ^(٧)

(١) هو: عثمان بن سعيد بن عمرو بن سليمان الملقب بورش شيخ القراء والمحققين، انتهت إليه رئاسة الإقراء بالديار المصرية في زمانه - ولد سنة عشر ومائة بمصر. ورحل إلى نافع ابن أبي نعيم فعرض عليه القرآن عدة ختمات في سنة خمس وخمسين ومائة. وقيل أن نافعا لقبه بالورشان، لأنه كان على قصره يلبس ثيابا قصارا، وكان إذا مشى بدت رجلاه مع اختلاف ألوانه فكان نافع يقول هات ياورشان واقرا ياورشان، ثم خفف فقبل ورش. والورشان: طائر معروف، توفي ورش بمصر سنة سبع وتسعين ومائة عن سبع وثمانين سنة.

(٢) ب.

(٣) أ، وفي (أى).

(٤) ب، وفي أ، ج «لزم».

(٥) أ، وفي ب، ج «أو مبدلة».

(٦) سورة الأنعام ١٤٣، ١٤٤.

(٧) قال العينى: البيت لغيلان بن حريث الربعى الراجز، من الرجز المسدس.

الشرح: «مللناه» - بكسر اللام الأولى - من الملالة، «بجل» بمعنى حسب وضبطه بعض شراح أبيات الكتاب «بخل» أراد به الخلل المعهود، والباء فيه مكسورة لأنها حرف جر. =

وبالوقف عليها في نصف البيت:

يا خليلي أربعاً واستخبراً ال
مثل سحق البرد عفى بعدك ال
منزل الدارس عن حى حلال
قطر مغناه وتأويب الشمال^(١)

= الإعراب: «عجل» فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره أنت «لنا» جار ومجرور متعلق بالفعل «هذا» مفعول به «والحقنا» بالواو عاطفة والحق فعل أمر وفاعله ضمير مستتر ونا مفعول به «بذا» جار ومجرور متعلق بالحق «بالشحم» جار ومجرور بدل من الجار والمجرور السابق «إنا» إن حرف توكيد ونصب ونا اسمه «قد» حرف تحقيق «مللناه» فعل وفاعل ومفعول، والجملة في محل رفع خبر إن «بجل» اسم فعل مضارع بمعنى يكفى، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً.

الشاهد: في «بذا ال» أن حرف التعريف هو «ال» وذلك أن الشاعر وقف عليها ثم أعادها فهذا يدل على قوة اعتقادهم لقطعها وهذا مذهب الخليل.
وروى: دع ذا وعجل ذا والحقنا بذا ال.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٨٣/١ والشاطبي والسيوطي في همع الهوامع ٧٩/١ وسيبويه في ج ٢ ص ٢٧٣ والخصائص ٢٩١/١.

(١) هذان البيتان: أول قصيدة عدتها سبعة عشر بيتا كل أبياتها ينتهى شرطها الأول بال كهذين البيتين إلا بيتا واحداً. وهى لعبيد بن الأبرص الأسدى، وهى من الرمل.

الشرح: «أربعا» أمر للثنتين من ربع يربع إذا وقف وانتظر وهو بفتح العين فيهما «الدارس» من درس المنزل إذا عفا «حلال» بكسر الحاء المهملة وفتح اللام مخففة - جمع حال بمعنى نازل ومقيم «سحق البرد» سحق - بفتح فسكون - الثوب البالى، وفعله من باب كرم. البرد - بضم فسكون - الثوب المخطط وإضافة سحق إلى البرد من إضافة الصفة للموصوف، «عفى» - بتضعيف الفاء - محا وأزال «القطر» المطر «مغناه» - بالغين المعجمة - منزله الذى أقام به أهله ثم ارتحلوا عنه «تأويب الشمال» - بفتح الشين المعجمة وتخفيف الميم - وهو الريح التى تهب من ناحية الشمال.

الإعراب: «يا» حرف نداء «خليلي» منادى منصوب بالياء لأنه مثنى وياء المتكلم مضاف إليه «أربعا» فعل أمر وألف الاثنين فاعله «واستخبراً» فعل أمر وألف الاثنين فاعله «المنزل» مفعول لاستخبراً «الدارس» نعت للمنزل «عن حى» جار ومجرور متعلق باستخبراً «حلال» صفة لحى «مثل» حال من المنزل «سحق البرد» مضاف إليه «عفى» فعل ماض. «بعدك» بعد ظرف متعلق بعفى وكاف الخطاب مضاف إليه «القطر» فاعل عفى «مغناه» مفعول به لعفى وضمير المنزل مضاف إليه «وتأويب» معطوف على القطر «الشمال» مضاف إليه.

الشاهد: فى «المنزل... القطر» حيث فصل الشاعر حرف التعريف وهو «ال» عن المعرف وجعل حرف التعريف آخر الشطر الأول من البيتين ووقف عليه ثم جاء بالمعرف أول الشطر الثانى، وهذا عند الخليل يدل على أن حرف التعريف هو «ال» وليست اللام وحدها.

مواضعه: ذكره الأشموني فى شرحه للألفية ٨٣/١.

وهي أبيات كثيرة اطرد فيها ذلك^(١).

وأجاب المنتصر لسيويوه عن أكثر هذه الأوجه، وقد ذكرت ذلك في غير هذا الكتاب، فإن هذا مبني على الاختصار.

الثاني: اعلم أن أداة التعريف قسمان: عهدية وجنسية لأن مصحوبها إن عهد «بتقديم»^(٢) ذكره نحو «جاءني رجل فأكرمت الرجل» أو بحضور مدلوله حساً كقولك «القرطاس» لمن سدد سهماً. أو علماً كقوله تعالى: ﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾^(٣) فهي عهدية وإلا فهي جنسية.

والجنسية إن خلفها كل دون تجوز فهي لشمول الأفراد نحو ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾^(٤) وإن خلفها بتجوز فهي لشمول الخصائص مبالغة نحو «أنت الرجل علماً» وإن لم يخلفها فهي لبيان الحقيقة نحو ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾^(٥) وهو الذي (يسميه)^(٦) المتكلمون تعريف الماهية.

وكلامه في شرح الكافية يقتضى أنها هي العهدية^(٧) وقد جعلها بعضهم قسماً برأسه.

فإن قلت: ما الفرق بين المعرف بهذه التي للحقيقة نحو (اشتر اللحم)، وبين اسم الجنس النكرة نحو «اشتر لحمًا»؟

قلت: الفرق بينهما كالفرق بين علم الجنس واسم الجنس وقد تقدم.

(١) منها بعد هذين البيتين:

مسكومتك بأسباب الوصال
بين والأيام حال بعد حال
جأب ذى العانة أو شاة الرمال
خيل فى الأرسان أمثال السعالى

ولقد يغنى به جيرانك الـ
ثم أودى ودهم إذ أزمعوا الـ
فانصرف عنهم بعنس كالوأي الـ
نحن قدنا من أهاضيب الملا الـ

(٢) ١، وفى ب، ج (بتقدم).

(٣) سورة التوبة ٤٠.

(٤) سورة العصر ٢.

(٥) سورة الأنبياء ٣٠.

(٦) ب، وج وفى أ (يسموه).

(٧) راجع شرح الكافية ورقة ١٢.

ولما كانت أداة التعريف قد ترد زائدة غير معرفة نبه على ذلك بقوله: (وقَدْ تَزَادُ) ثم إن زيادتها على ضريين: لازمة وغير لازمة.

فاللازمة هي ألفاظ محفوظة منها (كالات) علم صنم (والآن) اسم للزمان الحاضر وهو مضمن معنى حرف التعريف، ولذلك بُنِيَ.

ومنها بعض الموصلات (كَالَّذِينَ ثُمَّ اللَّاتِي).

وإنما حكم على (أل) في هذه الكلمات بالزيادة لأنها تعرفت بغيرها.

أما (الات) فبالعلمية، وأما (الآن) فيتضمنه معنى حرف التعريف.

وأما الموصولات، فلأن تعريفها بالصلوات، وإنما حكم عليها بأنها لازمة لأنه لم يعهد حذفها.

فإن قلت: قد رد في شرح التسهيل قول من جعل سبب بناء «الآن» تضمن معنى حرف التعريف (والقول بزيادة «أل» فيه مبنى على ذلك).

قلت^(١): والقول بزيادتها فيه يستلزم أن يكون تعريفه بغيرها ولا يلزم أن يكون بتضمن معنى حرف التعريف (بل يجوز أن يكون بوجه آخر من وجوه التعريف)^(٢).

وقد قال في التسهيل: إن «الآن» بنى لتضمن معنى الإشارة^(٣). وهو قول الزجاج فهو على هذا معرف بما تعرفت به أسماء الإشارة، وإذا كان تعريفه بذلك «فال» فيه زائدة، وذهب قوم إلى أن «أل» في الآن للحضور لا زائدة.

وذهب قوم إلى أن «أل» في الموصولات «كلها»^(٤) للتعريف. والصحيح الأول^(٥).

(١) ب، ج.

(٢) ب، ج.

(٣) التسهيل ص ٩٥.

(٤) أ.

(٥) وارتضيته لقوته.

فإن قلت: قد حكى فى التسهيل^(١) حذف «أل» من «الذين واللاتى» وذكر فى شرحه أن ذلك لغة.

قال أبو عمرو: سمعت أعرابيا يقرأ «صراط للذين»^(٢) بتخفيف اللام فكيف جعلها لازمة؟.

قلت: كأنه أراد أنها لازمة عند أكثر العرب، وهو صحيح، فجزم هنا بأفصح اللغتين.

ثم انتقل إلى غير اللازمة فقال: «وَلَا ضَطْرَارَ كِبْنَاتِ الْأَوْبِرِ».

الزائدة غير اللازمة قسمان: قسم يزداد لمعنى، وقسم يزداد لضرورة.

فالأول: «هو الذى»^(٣) للمح الصفة.

والثانى: ضربان: ضرب يزداد مع معرفة، وضرب يزداد مع نكرة لا يقبل التعريف.

وقد أشار إلى الضربين، فالأول كقول الشاعر:

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوًّا وَعَسَاقِلًا وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنِ بَنَاتِ الْأَوْبِرِ^(٤)

(١) قال فى التسهيل ص ٣٣ (وقد يقال للذين ولاتى).

(٢) سورة الفاتحة ٧.

(٣) أ، وفى ب (هى التى)، وفى ج (هو التى).

(٤) قال العينى فى هذا البيت: أنشده أبو زيد ولم يعزه إلى قائله. وهو من الكامل.

الشرح: «جنتك» أى جنيت لك، ومثله فى حذف اللام وإيصال الفعل إلى ما كان مجرورا قوله تعالى: «وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ». «ويبغونها عوجا»، «والقمر قدرناه منازل»، و«أكمؤا» - بفتح الهمزة وسكون الكاف وضم الميم وفى آخره همزة - جمع كمء - بزنة فلس وأفلس - ويجمع الكمء - على كمأة أيضا فيكون المفرد خاليا من التاء وهى فى جمعه على عكس ثمرة وتمر، وهذا من نواذر اللغة.

و«عساقلا»: جمع عسقول - بزنة عصفور - وهو نوع من الكمأة بيض، وقيل هى الكمأة التى بين البياض والحمرة. وكان أصله عساقيل فحذفت الياء كما حذفت فى قوله تعالى: «وعنده مفاتح الغيب»، - «بنات الأوبر» هى: كمأة صغار مزغبة كلون التراب.

المعنى: جنيت لك النوع الجيد ونهيتك عن الردىء.

الإعراب: «ولقد» الواو للقسمة واللام للتأكيد وقد حرف تأكيد «جنتك» فعل وفاعل ومفعول أول «أكمؤا» مفعول ثان «وعساقلا» معطوف عليه «ولقد» الواو عاطفة واللام =

يعنى: بنات أوبر، وهو علم على ضرب من الكمأة ردى^(١).

والثاني كقول الشاعر:

رأيتك لما أن عرفتَ وجوهنا صدَدتَ وطبَّتَ النفسَ يا قيسُ عن عمرو^(٢)

أراد: (نفسًا) لأنه تمييز، والتمييز واجب التنكير (خلافًا للكوفيين)^(٣).

= للقسَم وقد حرف تحقيق «نهيتك» فعل وفاعل ومفعول «عن» حرف جر «بنات» مجرور به «الأوبر» مضاف إليه.

الشاهد: فى «بنات الأوبر» حيث زاد «أل» فى العلم مضطرا؛ لأن «بنات أوبر» علم على نوع من الكمأة ردى، والعلم لا تدخله «أل» فرارا من اجتماع معرفين، الإضافة وأل: فزادها هنا ضرورة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٤١ وابن عقيل ١٠٢/١ والمكودى ص ٢٦ والشاطبى وداود، والسندوبى والأشمونى ٨٥: ١ والأصطهناوى والسيوطى ص ٢٤، وابن هشام ١٢٧/١، وأيضا ذكره فى معنى اللبيب ٥٠/١ والخصائص ٥٨/٣.

(١) راجع الأشمونى ٨٥/١.

(٢) قال العينى: ذكر التورى نقلا عن بعضهم أن هذا البيت مصنوع، وقيل: هو لرشيد بن شهاب الإشكرى - وهو من الطويل.

الشرح: «رأيتك» خطاب لقيس بن مسعود بن خالد الإشكرى، وهو المراد من قوله يا قيس عن عمرو «وجوهنا» أراد بالوجه النفس والذوات، ويروى «لما عرفت جلاذنا» أى: نباتنا فى الحرب وشدة وقع سيوفنا «صدت» أى: أعرضت ونأيت، «طببت النفس» يريد أنك رضيت «عمرو»: كان صديقا حميما لقيس وكان قوم الشاعر قد قتلوه.

المعنى: يندد بقيس، لأنه كان يتهددهم. ثم حين رأى وقع أسيافهم ترك صديقه عمرا وفر عنه ورضى من الغنيمة بالإياب.

الإعراب: رأيتك: فعل وفاعل ومفعول رأى بصرية «لما» ظرفية بمعنى حين تتعلق برأى «أن» رائدة «عرفت» فعل وفاعل «وجوهنا» مفعول والضمير مضاف إليه «صدت» فعل وفاعل وهو جواب «لما» «وطببت» فعل وفاعل «النفس» تمييز «يا قيس» منادى بحرف نداء «عن عمرو» جار ومجرور متعلق بطببت.

الشاهد: «طببت النفس» حيث ذكر التمييز معرفا باللام، وكان حقه أن يكون نكرة وإنما زاد الألف واللام فيه للضرورة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن هشام ١٢٩/١ وابن الناظم ص ٤١، وابن عقيل ١٠٣/١ والشاطبى، وداود، والأشمونى ٨٥/١، والأصطهناوى والمكودى ص ٢٦، والسيوطى ص ٢٥.

(٣) أ، ب. قال ابن عقيل ١٠٣/١ (هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون إلى جواز كونه معرفة، فالألف واللام عندهم غير رائدة).

فإن قلت: تمثيله بينات الأوبر ليس يجيد، لأن مذهب (المبرد)^(١) أنه نكرة
وأل فيه للتعريف.

قلت: نص سيبويه على أنه علم جنس، وأفادنا تمثيله به أنه موافق لسيبويه،
ثم انتقل إلى القسم الأول وهو الذى يزداد لمعنى. فقال:

وبعضُ الأعلامِ عليه دَخَلًا لِلْمَحِّ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقْلًا

إنما قال (بعضُ الأعلامِ)، لأن منها ما لا يدخل عليه للمح كالمقول من قبل
نحو (يزيد) إلا فى الضرورة^(٢)، وظاهر قوله (لِلْمَحِّ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقْلًا). أنها
تدخل للمح الأصل لا للمح الوصف، وهو ظاهر كلامه فى التسهيل وشرحه،
ويؤيده أنه مثل بالمقول من صفة (كحارث) ومن مصدر (كفضل) ومن اسم عين
(كنعمان) وهو من أسماء الدم.

كالفَضْلِ والحَارِثِ والنُّعْمَانِ^(٣)

وقول الشارح، وقد يكون (فى)^(٤) المنقول من مصدر أو اسم عين، لأن
المصادر وأسماء الأعيان قد تجرى مجرى الصفات فى الوصف بها على التأويل^(٥)
فيقتضى أن للمح للوصف.

وهذا هو المشهور فى عباراتهم.

تنبيه:

اعلم أن فى تمثيله (بالنعمان) نظر.

لأنه مثل به فى شرح التسهيل لما قارنت الأداة نقله، وعلى هذا فالأداة فيه
لازمة، وإذا كانت للمح لم تكن لازمة^(٦).

(١) أ، ج وفى ب (للخليل).

(٢) كقول الشاعر:

رأيت الوليد بين اليزيد مباركا

فضرورة سهلها تقدم ذكر الوليد اه اشموني ج ١ ص ٨٥.

(٣) أ، ج.

(٤) أ، ج وفى ب (من).

(٥) الشارح ص ١.

(٦) راجع الأشموني ٨٦/١.

وقوله: فَذَكَرُ ذَا وَحَذَفَهُ سَيَّانٌ.

يعنى: أن (أل) فى ذلك ليست للتعريف فحذفها لا يخل به فذكر (أل) وحذفه فى ذلك سيان.

فإن قلت: كيف (قال) ^(١) سيان والوجهان مرتبان على مقصدين. إن قصد (لمح الصفة) ^(٢) جىء بال، وإن لم يقصد استليم تجريده.

قلت: أما كونهما (مرتبين) ^(٣) على مقصدين فصحيح، وهو مفهوم (مرضى) ^(٤) من قوله: (فَخَلَا لِلْمَحِّ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقْلًا).

وقوله (سيان) يعنى من جهة التعريف كما قررته.

ثم قال:

وَقَدْ يَصِيرُ عِلْمًا بِالْغَلْبَةِ مُضَافٌ أَوْ مَصْحُوبٌ أَلْ كَالْعَقْبَةِ

يعنى: أن من المعرف بالإضافة أو الأداة ما يغلب على بعض ما له معناه فيصير علمًا بالغلبة خلافاً لمن ذهب إلى أنه ليس بعلم. بل أجرى مجراه.

ومثال المضاف «ابن عمر»، (وابن الزبير، وابن عمرو) ^(٥) وابن عباس» فى العبادلة رضى الله عنهم ^(٦).

ومثال مصحوب آل (العقبة والبيت والمدينة والكتاب) فى عقبة أيلة والبيت الحرام وطيبة ومصنف سيويه.

ثم قال: وَحَذَفَ أَلْ ذِي إِنْ تَنَادَ أَوْ تُضِيفُ أَوْجِبُ

(ذى) إشارة إلى التى صحبت ما صار علمًا بالغلبة.

(١) ب، ج.

(٢) ب، وفى أ، ج (اللمح).

(٣) أ، ب وفى ج (مترتين).

(٤) ج.

(٥) ج.

(٦) العبادلة: جمع عبدل بزنة جعفر، وعبدل يحتمل أمرين: أولهما: أن يكون أصله عبد فزيدت لام فى آخره كما زيدت اللام على زيد حتى صار زيدلا. الثانى: أن يكونوا قد نحتوه من عبد الله، فاللام هى لام لفظ الجلالة، والنحت باب واسع.

ومثال حذفها في النداء قولهم: في الصعق: يا صَعِقُ.
ومثال حذفها في الإضافة قولهم في الأعشى (أعشى قيس)^(١)
ولا يحذف في غير النداء والإضافة إلا قليلا كقولهم «هذا يومُ اثنين مُباركا
فيه».
ومجىء الحال منه في الفصحح يوضح فساد قول المبرد في جعله «أل» في
الاثنين وسائر الأيام التعريف، فإذا زالت صارت نكرات.
وأشار إلى حذفها في ذلك بقوله: وفي غيرهما قد تَنَحَّذُ.

(١) أصله الأعشى فحذفت منه أل وأضيف إلى قيس، والأعشى في الأصل اسم لكل من لا
يبصر ليلا

المبتدأ والخبر

مبتدأ زيدٌ وعاذرٌ خبرٌ إن قلتَ زيدٌ من اعتذرَ

المبتدأ هو الاسم المجرد من العوامل اللفظية غير الزائدة مخبرا عنه أو وصفا رافعا لما يستغنى به. فالاسم: جنس يشمل الصريح (نحو: زيد عاذر)^(١) والمؤول (نحو ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾^(٢)) والمجرد من العوامل اللفظية: مخرج لاسم كان ونحوه، وغير الزائدة، مدخل لنحو (بحسبك زيد) و ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾^(٣) فإن حسبك مبتدأ والباء فيه زائدة وكذلك (إله)^(٤) مبتدأ ومن زائدة.

وذكر في شرح الكافية: أن (حسبك) في هذا المثال ونحوه خبر مقدم لا مبتدأ لأنه لا يتعرف بالإضافة وإنما يكون مبتدأ إذا كان بعده نكرة نحو: «بحسبك درهم»^(٥)،^(٦).

«ومخبرا أو وصفا». مخرج لأسماء الأفعال، (رافعا لما يستغنى به): يشمل الفاعل نحو: (١) قائم الزيدان «ونائبه نحو: «أمضروبُ العمران» ويخرج به نحو: «أ»^(٨) قائم، من قولك: «أقائمُ أبوهُ زيدٌ» فإن مرفوعه غير مستغنى به.

وقد اتضح بذلك أن المبتدأ قسمان: أحدهما ذو خبر، والثاني: مسند إلى مرفوع يعنى عن الخبر. وقد أشار (إلى الأول)^(٩) بقوله: (مبتدأ زيدٌ وعاذرٌ خبرٌ) البيت.

(١) أ، ج.

(٢) سورة البقرة ١٨٤.

(٣) سورة الأعراف ٨٥.

(٤) ج وفي أ، ب (ال).

(٥) أ، ج.

(٦) قال في شرح الكافية ورقة ١٣ (وبحسبك حديث، هذا إذا كان المتأخر نكرة فلو كان معرفة الأجود أن يكون مبتدأ وبحسبك خبر مقدم، لأن حسبنا من الأسماء التي لا تعرفها الإضافة بحسبك) اهـ.

(٧) ب، ج.

(٨) ب، ج.

(٩) أ، ج.

وإلى الثاني بقوله:

وأول مبتدأ والثاني فاعل أغنى في أسارِ ذانٍ

فزيد في المثال الأول اسم مجرد من العوامل اللفظية مخبر عنه «بعاذر» و«أسارٍ» في المثال الثاني اسم مجرد من العوامل اللفظية وهو وصف رافع (لما)^(١) يستغنى به.

فقد فهم من المثالين حد المبتدأ.

ثم قال: (وقس) أي: قس على مهذين المثالين وهما «زيدٌ عاذرٌ وأسارِ ذانٍ» أو قس على الثاني في كونه بعد استفهام.

ثم قال: وكاستفهام النقي.

يعنى: أن النفي مسوغ لاستعمال الوصف المذكور كالأستفهام نحو (ما قائمُ الزيدان) وأطلق الأستفهام ليتناول جميع أدواته كهل (ومن وما)^(٢) (فهو أولى من قول ابن الحاجب أو ألف الأستفهام)^(٣)،^(٤).

وأطلق (في)^(٥) النفي ليتناول كل ناف يصلح لمباشرة الاسم حرقاً وهو (ما ولا وإن) واسماً وهو «غير قائم الزيدان» فغير مبتدأ مضاف إلى الوصف، والزيدان فاعل يغنى عن خبره. (وعلى ذلك قول الشاعر:

غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنِ يَنْقُضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزْنَ^(٦)

(١) أ وفي ب، ج (ما).

(٢) أ، ج وفي ب (متى ومن).

(٣) أ، ج.

(٤) راجع ٨٥/١ - الكافية.

(٥) ب.

(٦) البيت: لأبي نواس الحسن بن هانئ ولد سنة خمس وأربعين ومائة وتوفى سنة خمس أو

ست أو ثمان وتسعين ومائة ببغداد. وهو ممن لا يحتج بقوله وإنما ذكره للتمثيل.

الشرح: «مأسوف» اسم مفعول من الأسف وهو الحزن، وبابه طرب.

المعنى: أنه لا ينبغي لعاقل أن يأسف على زمن ليس فيه إلا هموم تتلوها هموم وأحزان تأتي من ورائها أحزان.

وفعلا نحو «ليس قائم الزيدان» إلا أن الوصف بعد ليس يرتفع على أنه اسمها والفاعل يغنى عن خبرها، وكذلك «ما» الحجازية.

وقوله: وقد يجوز نحو فائز أولو الرشد.

إشارة إلى جواز الابتداء بالوصف المذكور مجردا من النفي والاستفهام وهو قليل.

ونقل المصنف عن سيبويه جوازه على قبح^(١) وعن الأخفش أنه يرى ذلك حسنا. ونقل غيره أن مذهب البصريين غير الأخفش المنع.

= الإعراب: «غير» مبتدأ «مأسوف» مضاف إليه «على زمن» جار ومجرور متعلق بمأسوف على أنه نائب فاعل سد مسد خبر المبتدأ «ينقضى» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه يعود على زمن والجملة في محل جر صفة لزمن «بالهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في «ينقضى» والجزء «والحزن» معطوف على الهم.

الشاهد فيه: في قوله «غير مأسوف على زمن» حيث أجرى قوله «على زمن» النائب عن الفاعل مجرى الزيدان في قولك «ما مضروب الزيدان» في أن كل واحد منهما سد مسد الخبر، لأن المتضايقين بمنزلة الاسم الواحد، فحيث كان نائب الفاعل يسد مع أحدهما سد الخبر، فإنه يسد مع الآخر أيضا، وكأنه قال: «مأسوف على زمن» فالوصف مخفوض لفظا بإضافة المبتدأ إليه وهو في قوة المرفوع بالابتداء وهذا أحد توجيهات ثلاثة لذلك ونحوه. وإليه ذهب ابن الشجري في أماليه. والتوجيه الثاني لابن جنى وابن الحاجب.

وحاصله: أن قوله «غير» خبر مقدم وأصل الكلام «زمن ينقضى بالهم غير مأسوف عليه» وهو توجيه ليس بشيء، والتوجيه الثالث لابن الحشاب.

وحاصله أن قوله «غير» خبر لمبتدأ محذوف تقديره «أنا غير إلخ» وقوله مأسوف، ليس اسم مفعول بل هو مصدر مثل «الميسور» و «المعسور» وأراد به اسم الفاعل كأنه قال «أنا غير آسف إلخ» وانظر ما فيه من التكلف والمشقة، ومثل هذا البيت قول المتنبي يمدح بدر بن عمار: ليس بالمتكر أن برزت سبعا غير مدفوع عن سبق العراب قال ابن عقييل ١٠٩/١ (وقد سأل الفتح بن جنى ولده عن إعراب هذا البيت فارتبك في إعرابه).

مواضعه: ابن هشام في مغنى اللبيب ١٣٨/١، والسيوطى في همع الهوامع ٩٤/١ والأشموني ٨٩/١ وابن عقييل ١٠٩/١.

(١) قال سيبويه: (وزعم الخليل أنه يستقبح أن يقول: قائم زيد، وذلك إذا لم تجعل قائما مقدما مبينا على المبتدأ) اهـ ٢٧٨/١ يريد أن قولك قائم زيد قبيح إن أردت أن تجعل قائم المبتدأ وزيد خبره أو فاعله وليس بقبيح أن تجعل «قائم» خبرا مقدما اهـ - سيرافى. وأميل إلى هذا المذهب (والسوغ للابتداء حيثئذ عمله في المرفوع) اهـ خضرى ٩٠/١.

واعلم أن الوصف المذكور إنما يتعين جعله مبتدأ، وما بعده فاعلا سد مسد الخبر إذا كان مفرداً وما بعده مثنى أو مجموعاً.

أما إذا طابق ما بعده فله ثلاثة أحوال أشار إليها بقوله:

وَالثَّانِ مُبْتَدَأٌ وَذَا الْوَصْفُ خَبْرٌ إِنَّ فِي سَوَى الْإِفْرَادِ طَبَقًا اسْتَقَرَّ

فأحد الأحوال: أن يتطابقا في التثنية نحو «أقائم الزيدان».

والثاني: أن يتطابقا في الجمع نحو «أقائمون الزيدون».

وإعراب هاتين الصورتين واحد، وهو أن الوصف خبر وقدم والثاني مبتدأ

مؤخر ولا يجوز أن يكون الوصف فيهما مبتدأ وما بعده فاعلا لتحمله الضمير إلا على لغة (أكلوني البراغيث)^(١).

والثالث: أن يتطابقا في الإفراد نحو (أقائم زيد) فيجوز فيه الوجهان.

فإن جعل الوصف مبتدأ وما بعده فاعل لم يكن فيه ضمير.

وإن جعل خبراً مقدماً وما بعده مبتدأ كان فيه ضمير.

ثم أشار إلي رافع المبتدأ بقوله:

وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالْإِبْتِدَاءِ كَذَاكَ رَفَعُ خَبْرٍ بِالْمُبْتَدَأِ

ما ذكر هو (أحد المذاهب السبعة)^(٢) وهو^(٣) الصحيح ومذهب سيبويه^(٤).

(١) قال ابن عقيل ١١٣/١ (ويجوز على لغة أكلوني البراغيث أن يكون الوصف مبتدأ، وما بعده فاعل أغنى عن الخبر).

(٢) والمذاهب السبعة هي:

أ - الجمهور وسيبويه على أن رافع المبتدأ معنوى وهو الابتداء، لأنه بنى عليه ورافع الخبر

المبتدأ، لأنه مبنى عليه فارفع به كما ارتفع هو بالابتداء

ب- وقيل: العامل في الخبر الابتداء أيضاً لأنه طالب لهما فعمل فيهما

ج- وقيل العامل فيه الابتداء والمبتدأ معا

د - العامل الابتداء بواسطة المبتدأ

هـ- وذهب الكوفيون إلى أنهما ترافعا

و - وللكوفيين قول آخر: أن المبتدأ مرفوع بالذكر الذي في الخبر

ز - وقيل تجرده من العوامل اللفظية أي كونه معرى عنها

أهـ ملخصاً من همع الهوامع للسيوطي ج ١/٩٤.

(٣) أ، ج.

(٤) ومذهب سيبويه هو أعدل المذاهب. قال ابن عقيل ١١٥/١ «وأعدل هذه المذاهب مذهب

سيبويه».

والابتداء هو كون الاسم مجرداً من العوامل اللفظية مخبراً عنه (أو) (١) مسنداً هو إلى (ما يغنى) (٢) عن الخبر.

ثم شرع في تعريف الخبر فقال: والخبرُ الجزءُ المتمُّ الفائدةُ.

والخبر يشمل المبتدأ والخبر، والمتم الفائدة: أخرج المبتدأ.

فإن قلت: هذا ليس بحد صحيح لأنه صادق على الفعل وعلى الفاعل والحرف أيضاً.

قلت: ليس مراده بالجزء جزء الكلام مطلقاً، فيلزمه ما ذكرت، وإنما المراد جزء الجملة الاسمية.

ويدل على ذلك أمران: أحدهما أن الباب موضوع لها، والثاني تمثيله بقوله: كَاللَّهُ بَرٌّ وَالْأَيْدِي شَاهِدَةٌ.

فلم يدخل تحت كلامه الفعل والفاعل و لا الحرف أيضاً، لأنه لا يكون أحد جزئى الجملة الاسمية.

فإن قلت: إخراج المبتدأ بقوله (المتم الفائدة) غير واضح لأن المبتدأ أيضاً يتم الفائدة، فإن الفائدة بهما حصلت.

قلت: الخبر هو ثانى الجزئين ولا إشكال فى أن ثانيهما هو الذى به تتم الفائدة.

وأيضاً، فإن الخبر هو المستفاد من الجملة، ولذلك كان أصله أن يكون نكرة، ولهذا قال أبو موسى: المبتدأ معتمد البيان والخبر معتمد الفائدة.

ثم قال: ومُفرداً يَأْتِي وَيَأْتِي جُمْلَةً.

فقسم الخبر إلى قسمين: مفرد وجملة. خلافا لابن السراج فى إثباته ثالثاً لا مفرداً ولا جملة وهو الظرف والجار والمجرور.

ثم ذكر حكم الجملة فقال: حاويةٌ مَعْنَى الَّذِي سَيَقْت لهُ

(١) ب، ج.

(٢) أ، ج وفى ب (ما يستغنى).

الذى سيقت له هو المبتدأ، فكأنه قال: حاوية معنى المبتدأ ولم يقيده بالضمير. (فشمل)^(١) أربعة أشياء:

الضمير نحو (ريدُ أبوهُ قائمٌ)، وقد يحذف إن أمن اللبس نحو: (السَّمْنُ منَّوانٍ بدرهم)^(٢).

واسم الإشارة نحو ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾^(٣).

وتكرار لفظ المبتدأ نحو ﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾^(٤).

والعموم نحو:

فَمَا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ^(٥)

وهذه الروابط المتفق عليها.

فإن قلت: قد ذكر ابن عصفور من الروابط المتفق عليها، عطف جملة فيها ضمير بالفاء خاصة كقوله:

(١) أ، ج وفي ب (فشمل).

(٢) المنا - كعصا، أفصح من المن بالتشديد - رطلان، وتثنيته: منوان وجمعه أمناء. وفي نسخة (ب) على الهامش كتب (السمن مبتدأ ومنوان مبتدأ ثان وهو نكرة وسوخ الابتداء به الوصف بالمجرور المقدر به منوان منه وبدرهم خبره، والجملة خبر عن السمن).

(٣) سورة الأعراف ٢٦.

(٤) سورة الحاقة ١، ٢.

(٥) هذا صدر بيت للحارث بن خالد بن العاص بن هشام بن المغيرة المخزومي.

وعجزه: ولكن سيرا في عراض المواكب - وهو من الطويل.

الشرح: «عارض» - بكسر العين المهملة - جمع عرض - بضم فسكون - وهو الناحية، «المواكب»: جمع موكب، والموكب: القوم الركوب على الإبل المزينة، وكذلك جماعة الفرسان.

المعنى: يهجو بنى أسد بن أبى العيص بن أمية بن عبد شمس، ويقول لهم إنكم جماعة لا تقدمون على القتال ولا تحسنونه، وإنما تحسنون السير مع ركاب الإبل الذين لا يقاتلون.

الشاهد فيه: حيث أوقع جملة «لا» مع اسمها وخبرها خبرا عن المبتدأ مع أنه ليس في هذه الجملة ضمير يعود على المبتدأ ولا اسم إشارة يرجع إليه ولا ذكر فيها المبتدأ بلفظه الأول.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٩١/١، والشاطبي، والسندوبي، وابن هشام ذكره في المعنى ٥٢/١، والسيوطي في همع الهوامع ٦٧/١، وابن يعيش في شرح المفصل

١٣٤/٧، والشاهد رقم ٧٦ في خزانة الأدب.

وَأَنسَانُ عَيْنِي يَحْسِرُ الْمَاءُ تَارَةً . فَيَبْدُو (١)

وعبارة الناظم لا تشملها .

قلت : التحقيق أن الجملتين إذا عطفت إحداهما على الأخرى بالفاء التي للسببية تنزلتا منزلة الشرط والجزاء (واكتفى بضمير واحد في إحداهما كما يكتفى بضمير واحد في جملتي الشرط والجزاء) (٢).

(فإذا) (٣) قلت : «زيدٌ جاءَ عمروٌ فأكرمهُ» فالارتباط يقع بالضمير الذي في الثانية .

نص على ذلك ابن أبي الربيع . قال : لأنهما تنزلتا منزلة (زيد «إذا» (٤) جاء عمرو أكرمه) فالإخبار إذا إنما هو بمجموعهما، والرباط إنما هو بالضمير (والله أعلم) (٥).

ثم قال : وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنَى أَكْتَفَى .. بِهَا

أى : إذا كانت الجملة هي نفس المبتدأ في المعنى اكتفى (بها) (٦) ولم يحتاج إلى رابط .

(١) قاله : ذو الرمة - غيلان بن عقبة - من قصيدة له - من الطويل .
وتمامه : وتارات يجم فيغرق .

الشرح : «إنسان عيني» : إنسان العين . هو المثال ، وهو النقطة السوداء التي تبدو لامعة في وسط السواد ، «يحسر» بالحاء والسين المهملتين - أى يكشف ، وهو من باب ضرب يضرب «فيبدو» : يظهر ، «يجم» - بالجيم - من الجموم وهو الكثرة والجمع العظيم ، قال تعالى : «حبا جما» أى : عظيما .

الشاهد : فى : «وإنسان عيني يحسر الماء فيبدو» كون المبتدأ له خبران جملتان وليس للمبتدأ رابط إلا الضمير الذي في الجملة الأخيرة منهما وهو الضمير المستتر فى قوله : فيبدو .

مواضعه : ذكره الأشموني فى شرحه للألفية ٩٢/١ ، والسيوطى فى همع الهوامع ٩٨/١ .

(٢) أ ، ج .

(٣) ب ، ج وفى أ (فإن) .

(٤) ب ، ج وفى أ (لما) .

(٥) أ ، ج .

(٦) أ ، ج وفى ب (كذلك) .

ثم مثل بقوله: كُنْطَقِي اللّٰهُ حَسْبِي وَكَفَى

فنطقى: مبتدأ، والله حسبي: جملة أخبر بها عنه ولا رابط فيها، لأنها هي نفس المبتدأ فى المعنى.

ومن ذلك قولهم: (هَجِيرَى أبى بَكْرٍ لا إله إلا اللّٰهُ)^(١).

وأقول: الذى يظهر - والله أعلم - فى هذا ونحوه أنه ليس من الإخبار بالجملة، وإنما هو من الإخبار بالمفرد، لأن الجملة فى نحو ذلك، إنما قصد لفظها كما قصد حين أخبر (عنها)^(٢) فى نحو «لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله كثرٌ من كنوز الجنة»^(٣) فليتأمل^(٤).

ثم انتقل إلى حكم المفرد فقال: والمُفْرَدُ الجَامِدُ فارغٌ.

الخبر المفرد قسمان: جامد ومشتق.

فالجامد فارغ (أى)^(٥) من الضمير فلا يتحمل ضميراً خلافاً للكسائى.

وقوله: وإن يُشْتَقَّ فهو ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنٌ.

أى: يتحمل ضميراً يعود على المبتدأ.

فإن قلت: هذا البيت غير محرر، وذلك من خمسة أوجه:

الأول: أن الجامد ليس فارغاً من الضمير مطلقاً بل إذا لم يؤول بمشتق فإن

أول به (تحمل)^(٦) الضمير.

(١) هجيرى - وفى الصحاح: والهجير مثل الفتيق - الداب والعادة، وهجيرى بكسر الهاء وتشديد الجيم وفتح الراء.

(٢) ب، ج.

(٣) حديث صحيح عن أبى هريرة - متفق عليه - رواه أبو يعلى فى مسنده والطبرانى فى الكبير، وابن حبان فى صحيحه.

(٤) وقد أنصف صاحبى فى هذا القول، ويؤيده قول الخضرى ج ١ ص ٩٢ (وكون الخبر فى هذا جملة إنما هو فى الظاهر، وإلا فهو مفرد، لأن المقصود لفظ الجملة كما أخبر عنها فى لا حول ولا قوة إلا بالله كثر من كنوز الجنة. نعم ذلك ظاهر فى ضمير الشأن نحو: قل هو الله أحد، فالجملة خبر عن هو بلا رابط لأنها عينه أى مفسرة له أى: الحال والشأن الله أحد... اهـ).

(٥) أ، ج.

(٦) ب، ج وفى أ (تحول).

والثاني: أن قوله: (فارغ) ليس مبيّنًا لمراده، إذ لا يدري من ماذا.
الثالث: أن قوله: (وَأَنْ يُشْتَقَّ) ظاهره أن فاعل يشتق ضمير المفرد الموصوف
بالجمود، وذلك غير مستقيم.

الرابع: (أنه)^(١) أطلق أيضًا في المشتق، ومن المشتق ما لا يتحمل الضمير
كأسماء الآلة والزمان (والمكان)^(٢).

الخامس: أنه أطلق في قوله: (فهو ذو ضمير مُستكن) وهو مقيد بالآ لا يرفع
ظاهرًا، فإن رفع الظاهر لم يتحمل ضميرًا نحو (زيد قائم أبوه).

قلت: الجواب عن الأول: أن ما أول بالمشتق ينزل منزلته وأعطى حكمه
فذكر حكم المشتق بغنى عن ذكره في مقام الاختصار.

وعن الثاني: أن قوله (في المشتق)^(٣) (فهو ذو ضمير مُستكن) علم منه أن
المراد فارغ من الضمير، لأنه مقابله.

وعن الثالث: أن الضمير عائد على الموصوف لا يقيد صفته، ولذلك نظائر.
وعن الرابع: أن المراد بالمشتق هنا ما ذكره في شرح التسهيل، قال: والمراد
بالمشتق هنا ما دل على متصف مصوغًا من مصدر مستعمل أو مقدر.
واسم الزمان والمكان والآلة ليس من هذا المشتق، وهذا اصطلاح.

وعن الخامس: أن البيت الآتي يقيده كما سيأتي ثم قال:

وَأَبْرَزْنَهُ مُطْلَقًا حَيْثُ تَلَا مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحْصَلًا

أمر بإبراز الضمير إذا جرى على غير من هو له مطلقًا، أي: سواء خيف
اللبس (أم أمن)^(٤) مثال ما يخاف فيه اللبس (زيد عمرو ضاربُه هو) ومثال ما
(لا)^(٥) لبس فيه (زيد هندُ ضاربُها هو).

(١) أ، ج.

(٢) ب، ج.

(٣) أ، وفي ب (يشتق).

(٤) أ، ج وفي ب (أولاً).

(٥) ب، ج.

وأجاز الكوفيون استتاره إن أمن اللبس كالمثال الأخير، ووافقهم الناظم في غير هذا الكتاب.

ومن صور جريانه على غير صاحبه: أن يرفع ظاهرا نحو (زيد قائم أبوه) فقائم خبر عن زيد وهو للأب.

فيجب في هذه الصورة (أيضاً)^(١) إبراز الضمير لأنه لا يرفع شيئين ظاهراً، ومضمراً، فالهاء في قوله (أبوه) هو الضمير الذي كان مستكناً، وهذا هو الجواب عن الوجه الخامس.

ثم قال: وأخبروا بظرفٍ أو بحرفٍ جرّ.

مثال الظرف (زيد عندك) ومثال حرف الجر مع المجرور (زيد في الدار).

واقصر على ذكر (الحرف)^(٢) لاستلزامه المجرور، ثم (إن)^(٣) الظرف والجار والمجرور ليسا (خبرين)^(٤) في الحقيقة، وإنما الخبر هو العامل فيهما، وأطلق عليهما الخبر لنيابتهما عنه، ولهذا قال:

ناوِين مَعْنَى كائِنٍ أَوْ اسْتَقَرَّ

فمن قدر كائناً جعلهما من قبيل الخبر بالمفرد، ومن قدر استقر جعلهما من قبيل (الجملة)^(٥).

والأول: اختيار الناظم، ويرجح أنه أصل الخبر الإفراد.
والثاني: قول (أكثر)^(٦) البصريين، ويرجح أنه الأصل في العمل، إنما هو للفعل.

وقد نسب كل منهما إلى سيبويه.

فإن قلت: ما فائدة قوله: (مَعْنَى كائِنٍ أَوْ اسْتَقَرَّ)؟

(١) أ، ج.

(٢) أ، ج وفي ب (حرف الجر).

(٣) أ، ج.

(٤) أ، ج وفي ب (بخبرين).

(٥) ب، وفي أ، ج (الجملة).

(٦) أ، ب.

قلت: (التنبيه على أن لفظ كائن أو استقر)^(١) لا يتعين بل مستقر وثابت وحاصل (ونحوهما)^(٢) ككائن وكان وثبت وحصل ونحوها كاستقر. وضابط ذلك الكون المطلق.

ثم قال:

وَلَا يَكُونُ اسْمٌ زَمَانٍ خَيْرًا عَنْ جَنَّةٍ، وَإِنْ يُفَدَّ فَأَخْبِرًا

اسم المكان يخبر به عن الجنة نحو (ريد أمامك) وعن المعنى نحو (العلم أمامك).

واسم الزمان يخبر به عن المعنى (الرحيل غداً) ولا يخبر به عن الجنة، لعدم الإفادة، ما لم تقدر إضافة معنى إليها. فيجوز؛ لأن الإخبار حيثئذ، إنما هو في (الحقيقة)^(٣) عن المعنى المقدر كقولهم (الهلال الليلة): أى: طلوع الهلال. (والى هذا)^(٤) أشار بقوله: (وإن يُفَدَّ فأخبراً).

وذهب بعضهم إلى أن (الهلال الليلة) لا يقدر فيه مضاف محذوف، لأن الهلال يشبه اسم المعنى بالحدوث وقتاً دون وقت، فأفاد الإخبار عنه، وإليه ذهب فى التسهيل^(٥)، وتقدير المضاف فى ذلك مذهب البصريين.

وقوله: وَلَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِالنُّكْرَةِ مَا لَمْ تُقَدِّمِ

يعنى: أن الأصل فى المبتدأ أن يكون معرفة، لأن الإخبار عن النكرة لا يفيد غالباً.

فإن أفاد الإخبار عن النكرة جاز الإبتداء بها، ولم يشترط سبويه فى الإخبار عن النكرة إلا حصول الفائدة.

(١) أ، ج.

(٢) أ، ج وفى ب (ونحوهما).

(٣) أ، ج.

(٤) أ، ج وفى ب (وإليه).

(٥) قال فى التسهيل ص ٤٩ (ولا يعنى ظرف زمان غالباً عن خبر اسم عين ما لم يشبه اسم المعنى بالحدوث وقتاً دون وقت).

وتتبع النحويون مواضع حصول الفائدة، فقالوا: (لا يتبدأ بها)^(١) إلا بمسوغ،
والمسوغات كثيرة، وهي راجعة إلى شيئين: التخصيص والتعميم.
وقد أشار بالمثل إلى ستة منها:

الأول: تقديم الخبر وهو ظرف مختص نحو (عند زيد نمره)^(٢) أو
(مجرور)^(٣) نحو (فى الدار رجل) أو جملة مشتملة على فائدة نحو (قصدك غلامه
رجل) ذكره فى شرح التسهيل (ولم نره لغيره)^(٤).

والثانى: تقدم استفهام نحو (هل فتى فيكم؟)

والثالث: (تقدم نفى)^(٥) نحو (ما خل لنا).

والرابع: الوصف نحو (رجل من الكرام عندنا).

والخامس: العمل نحو (رغبة فى الخير خير).

والسادس: الإضافة (نحو عمل يزين. ويصح الاستغناء بالعمل عن

الإضافة)^(٦)، لأن المضاف عامل (للجر على الأصح)^(٧).

ولما لم يذكر جميع المسوغات قال: وليُقَسَّ ما لم يُقَلَّ والضابط حصول
الفائدة^(٨).

ثم قال: والأصل فى الأخبار أن تؤخرا.

لأن الخبر وصف فى المعنى فحقه أن يتأخر: وجوزوا التقديم إذ لا ضررا

مثاله (قولهم)^(٩) (تميمى أنا) و (مشنوء من يشنؤك)^(١٠).

(١) أ، ج وفى ب (الابتداء بها لا يجوز).

(٢) (نمرة - بفتح النون وكسر الميم - كساء مخطط تلبسه الأعراب وجمعه نمار.

(٣) أ، ج وفى ب (جار ومجرور).

(٤) ب، ج.

(٥) أ، وفى ب، ج (النفى).

(٦) ب، ج.

(٧) أ، ج.

(٨) راجع الأشمونى ١/٩٦، ٩٧، ٩٨.

(٩) أ، ب.

(١٠) مشنوء: أى: مبغض، وهو خبر مقدم، ومن مبتدأ مؤخر، والكوفيون يقولون ما بعده
نائب فاعل له لجوازه بلا اعتماد عندهم.

ومنع الكوفيون تقديم الخبر إلا في (نحو)^(١) (في داره زيد) وهم محجوجون
بالسمع^(٢) وقوله:

فَامَنْعُهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْآنِ عُرْفًا وَنُكْرًا عَادِمَى بَيَانِ

يعنى: أن الخبر يمنع من تقديمه أسباب: وهى خمسة:

الأول: أن يستوى الجزآن يعنى المبتدأ والخبر فى التعريف مثل (صديقى زيد) و (العالم زيد) (١) (٣) وفى التنكير مثل (أفضلُ منك أفضلُ منى)، ولا قرينة، فلو علم المخبر به (منهما)^(٤) بقرينة جاز (التقديم)^(٥) كقولك (أبو حنيفةُ أبو يوسفُ) فأبو حنيفة خبر مقدم، لأن المراد تشبيه أبى يوسف به.

والثانى: أن يكون الخبر فعلا يوهم تقديم فاعلية المبتدأ نحو (زيد قام)، فإن لم يوهم نحو (الزيدان قاما) أو (زيد قام أبوه) جاز التقديم، فتقول (قاما الزيدان) (وقام أبوه زيد)؛ لأن إسناد الفعل إلى الضمير أو السببى يعلم منه ابتدائية المتأخر.

فإن قلت: تقديم الخبر فى نحو (قاما أخواك وقاموا إخوانك) يوهم فاعلية المبتدأ على لغة أكلونى البراهيىث.

قلت: قال فى شرح التسهيل: لا يمنع ذلك من التقديم، لأن تقديم الخبر أكثر من تلك اللغة، والحمل على الأكثر راجح.

فإن قلت: أطلق فى قوله: كذا إذا ما الفعلُ كان الخبرًا، وهو مقيد بأن (يوهم)^(٦) فاعلية المبتدأ كما سبق.

قلت: كأنه استغنى عن (تقييده بتقييد ما قبله)^(٧).

(١) أ، ب.

(٢) وإنما أجازة الكوفيون ... لأن الضمير فى قولك (فى داره زيد) غير معتمد عليه، إلا ترى أن المقصود (فى الدار زيد) وحصل هذا الضمير بالعرض. واحتج البصريون بالسمع حكى (تميمى أنا ومشنوه من يشنوك) اه السيوطى فى معجم الهوامع ج ١ ص ١٠٣.

(٣) أ، ج.

(٤) أ، ج.

(٥) ب، ج.

(٦) أ، ب وفى ج (لا يوهم).

(٧) أ، ج وفى ب (يتقيد غيره عن تقييده).

والثالث: أن يقصد استعمال (المبتدأ)^(١) منحصرًا في الخبر بإلا نحو (ما زيدٌ إلا كاتبٌ) أو وإنما نحو (إنما زيدٌ كاتبٌ).

وتسامح في جعله الخبر محصوراً وإنما هو محصور فيه.

وقد ندر تقديم الخبر المقرون بإلا (مقدما)^(٢) في الضرورة كقول الشاعر:

فياربُّ هل إلا بك النصرُ يُرتجى عليهم وهل إلا عليك المعولُ^(٣)

أو كان مُسنداً لذي لامٍ ابتداءً أو لازم الصدرِ كمن لى مُنجداً

والرابع: أن يكون الخبر مسنداً لمبتدأ مقرون بلام الابتداء لاستحقاقها الصدر

نحو (لزيدٌ قائمٌ).

وأما قوله:

خالي لآنتَ ومن جريُّ خالهُ^(٤)

.....

(١) ب، وفي أ، ج (ما المبتدأ). (٢) ب.

(٣) البيت: للكثير بن زيد - شاعر مقدم عالم بلغات العرب خبير بأيامها من شعراء مضر المتعصبين على القحطانية.

والبيت من قصيدة طويلة يرثي فيها زيد بن علي وابنه الحسين ويمدح بني هاشم وهو من الطويل. المعنى: ما النصر على الأعداء يرتجى إلا بك، ولا المعول أي: الاعتماد في الأمور لا يكون إلا عليك.

الشاهد: على جواز تقديم الخبر المحصور بإلا للضرورة، وإنما كان حقه أن يقول وهل النصر يرتجى إلا بك وهل المعول إلا عليك.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٤٨، وابن هشام ١/١٤٧، وابن عقيل ١/١٣٥، وداود، والأشعري ١/٩٩، والسيوطي ص ٢٩.

(٤) قال العيني: لم أقف على اسم قائله - ويحث فلم أعثر على قائله، وهو من الكامل. ويروي: «ومن تميم خاله» ويروي «ومن عوف خاله».

وعجزه: ينل العلاء ويكرم الأخوالا.

الشرح: «العلاء» - بفتح العين مهملة معدودا - الشرف والرفعة، وقيل: هو مصدر على في المكان يعلى مثل رضى يرضى، وأما في المرتبة والمنزلة فيقال: علا يعلو علوا.

الشاهد: في «خالي لآنت» حيث قدم الخبر وهو قوله «خالي» على المبتدأ، وهو قوله «لآنت» مع أن المبتدأ مقرون بلام الابتداء التي لها صدر الكلام فلا يجوز أن يقال: زيد لقائم، وعن هذا قالوا: إن قوله «لخالي أنت» يحتمل أمرين: أحدهما: أن يكون أراد «لخالي أنت» فأخر اللام إلى الخبر ضرورة. والآخر أن يكون أراد «لآنت خالي» فقدم الخبر على المبتدأ، وإن كانت فيه اللام ضرورة، قال ابن جنى وأخبرني أبو علي أن أبا الحسن حكى إن زيدا وجهه لحسن. فهذه أيضا ضرورة. اهـ.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن عقيل ١/١٢٦، والأشعري ١/١٠٠، وداود.

فخرج على زيادة اللام أو حلف مبتدأ، أى: لهو أنت.
والخامس: أن يكون (الخبر مسنداً لمبتدأ)^(١) لازم الصدر كاسم الاستفهام،
واسم الشرط، والمضاف إلى أحدهما، وضمير الشأن، وكم الخبرية.
ومثل الاستفهام بقوله (من لى) وأمثلة البواقى ظاهرة.
وقوله (أو لازم الصدر) بالجر عطفاً على ذى لام ابتداء، والتقدير أو (اللازم
للصدر)^(٢).

ثم قال:

ونحوُ عندي درهمٌ ولى وطَرَ ملتزمٌ فيه تقدمُ الخبرِ

يعنى: أن الخبر قد يلزم تقديمه لأسباب:

الأول: أن يكون تقديمه مسوغاً للابتداء (بالنكرة)^(٣) نحو (عندي درهم ولى
وطر) فمثل بالظرف والجار والمجرور.

وزاد فى شرح التسهيل الجملة نحو (قصدك غلامه رجل) كما تقدم.

والثانى: أن يعود على الخبر ضمير من المبتدأ فى نحو (فى الدار ساكنها) إذ
لو تأخر لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.

(وتقدير)^(٤) كلامه (أنه)^(٥) يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه. يعنى: على الخبر
ضمير من الشيء الذى يخبر (بالخبر)^(٦) عنه.

يعنى: من المبتدأ، ودعاه إلى هذه العبارة المشتملة على هذا التعقيد ضيق
النظم.

(١) أ، ج.

(٢) أ، ج.

(٣) أ، ب.

(٤) أ، ب وفى ج (ظاهر).

(٥) ب، ج وفى أ (أن).

(٦) أ، ج.

فإن قلت: الضمير في قولك (في الدار ساكنها) أليس عائداً على الخبر؟ لأن الخبر ليس هو المجرور وحده فكان ينبغي أن يقول: كذا إذا اتصل بالابتداء ضمير يعود على ما التبس بالخبر أو على شيء في الخبر أو نحو ذلك.

قلت: ما التبس بالخبر (تنزل)^(١) منزلة جزئه فلذلك اكتفى بذكر الخبر.

والثالث: أن يكون مستوجبا للصدر نحو (أين من علمته؟) و (كيف زيد؟)، فإن الاستفهام له صدر الكلام.

والرابع: أن يكون المبتدأ (محصوراً)^(٢) بلا نحو (ما لنا إلا اتباع أحمد) ﷺ. (أو معناها)^(٣) وهو (إنما) نحو (إنما قام زيد) وقوله:

وحذف ما يُعلمُ جائزٌ

يعنى: أنه يجوز حذف كل من المبتدأ والخبر إذا علم. مثال حذف الخبر «زيد» في جواب «من عندكما؟» والتقدير: زيد عندنا.

فلو كان المجاب به نكرة نحو (درهم) ففي شرح التسهيل أن الخبر يقدر بعده قال: ولا يجوز أن يكون التقدير: (عندى درهم)^(٤) إلا على ضعف.

ومثال حذف المبتدأ (دنف) في جواب (كيف زيد؟) أى: هو دنف: (أى: مريض)^(٥) فحذف المبتدأ للعلم به^(٦).

فإن قلت: ظاهر قوله: فزيدٌ استغنى عنه إذ عرفُ.

أن المقدر هو الاسم الظاهر لا ضميره، والذي جرت به عادة النحويين في ذلك أن يقدروا الضمير.

(١) أ، ب وفي ج (منزل).

(٢) أ، ب وفي ج (مقرونا).

(٣) أ، ج.

(٤) أ، ب.

(٥) أ.

(٦) وقد يحذف الجزآن معا إذا حلا محل المفرد كقوله تعالى (واللائى لم يحضن) أى: فعدتهن ثلاثة أشهر، فحذفت هذه الجملة لوقوعها موقع مفرد، وهو (كذلك) لدلالة الجملة التي قبلها - وهي (فعدتهن ثلاثة أشهر) اهـ أشموني ١/١٠٢.

قلت: تقديره بالظاهر هو الأصل، وإنما قدره النحاة (بالضمير)^(١) لثلاثا يتوهم المغايرة.

وقوله: **وَبَعْدَ لَوْلَا غَالِبًا حَذَفُ الْخَيْرِ حَتْمٌ**

يعنى أن الخبر يجب حذفه فى أربعة مواضع:

الأول: بعد (لولا) إذا كان كونًا مطلقًا (وهو)^(٢) الغالب نحو (لولا زيد لأكرمتك) أى: لولا زيد كائن أو موجود.

فإن كان خاصًا ولا دليل عليه وجب إثباته. قال المصنف: كقوله عليه الصلاة والسلام «لولا قومك حديثو عهد بجاهلية (لأقمت البيت)»^(٣)، (٤).

وإن كان خاصًا وله دليل جاز إثباته وحذفه نحو (لولا أنصارُ زيد حموة لم ينج)^(٥).

ومنه قول المعرى:

فلولا الغمدُ يمسكُه لسألا^(٦)

(١) ب وفى أ، ج (بالضم).

(٢) ب، ج وفى أ «وهى».

(٣) أ، ب.

(٤) الخطاب: للسيدة عائشة: «حديثو عهد» قريبو زمن، ومن روى هذه الرواية البخارى فى كتاب العلم من صحيحه «قومك» مبتدأ والكاف مضاف إليه «حديثو» خبر مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم «وعهد» مضاف إليه، واللام فى «لأقمت» واقعة فى جواب «لولا» وهو كون مقيد بالحدائثة.

(٥) الدليل: لفظ أنصار: لأن شأن الناصر أن يحمى من ينصره.

(٦) البيت: لأبى العلاء أحمد بن عبد الله التنوخى المعرى الشاعر اللغوى صاحب التصانيف المتوفى سنة ٤٤٩هـ.

وصدره: يذيب الرعب منه كل غضب - وهو من قصيدة لامية من الوافر.

الإحراب: «يذيب» فعل مضارع «الرعب» فاعل «منه» جار ومجرور متعلق به «كل» مفعول «غضب» مضاف إليه «فلولا» حرف امتناع لوجود «الغمد» مبتدأ «يمسكه» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه والهاء - التى هى ضمير السيف مفعول والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ «لسألا» اللام واقعة فى جواب لولا وسأل فعل ماضى والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر.



وإلى هذا التفصيل أشار بقوله (غالبًا) وهو مذهب الرماني وابن الشجري^(١) و(الشلويين)^(٢) ومذهب الجمهور: أن الخبر بعد (لولا) واجب الحذف مطلقًا بناء على أنه لا يكون إلا كونًا مطلقًا، وإذا أريد الكون الخاص (جعل مبتدأ)^(٣) قيل: (لولا قيام زيد لأنتيك) فجعل مبتدأ، ولذلك لحنوا المعرى في قوله: (فلولا الغمد يُمسكه)^(٤) وحاصل مذهبه منع الإخبار بالخاص بعد لولا، وتأول ابن أبي الربيع قوله: في الحديث «(لولا)^(٥) قومك حديث عهد بكفر لأقمت البيت» على أن «حديث عهدهم» مبتدأ وخبر وهي جملة مقدمة من تأخير، والتقدير: لولا قومك (لا)^(٦) قمت البيت على قواعد إبراهيم. ثم قال عهدهم بالكفر حديث - قال: على أن هذه الرواية لم أرها من طريق صحيح، والروايات (المشهورات)^(٧) في

= الشرح: «يذيب» من أذاب إذابة - والإذابة: إسالة الحديد ونحوه من الجوامد «الرعب» الفزع والخوف «الغضب» بفتح العين المهملة وسكون الضاد - السيف القاطع، «الغمد» - بكسر الغين وسكون الميم - غلاف السيف «لسالا» فعل ماض من السيلان واللام فيه للتأكيد والالف للإطلاق.

المعنى: أن سيف هذا الممدوح تهابه الرجال حتى إن السيوف يذوب حديدها، فلولا أن أغمادها تمسكها لسالت لذوبانها من فزعها منه.

الشاهد فيه: «فلولا الغمد يمسكه» جواز ذكر الخبر وهو «يمسكه» بعد لولا لأن الإمساك كون مقيد دل عليه دليل وهو المبتدأ، فإن شأن الغمد الإمساك.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن هشام ١٥٦/١ وابن عقيل ١٤٤/١، وداود، والسندوبى، والأشمونى ١٠٢/١، وابن الناظم ص ٥٢.

(١) ابن الشجري: هو هبة الله بن علي بن عبد الله بن أبي الحسن الشريف أبو السعادات المعروف بابن الشجري. قال ياقوت: نسب إلى بيت الشجري من قبل أمه. وقال بعضهم: لأنه كان في بيته شجرة وليس في البلد غيرها.

ومن تصانيفه في النحو: شرح اللمع لابن جنى . . . ولد ببغداد في رمضان سنة خمسين وأربعمائة. ومات في سادس رمضان سنة ثنتين وأربعين وخمسمائة.

(٢) وهو الصواب (وهو الحق وشواهدا كفلق الصبح) اه سندوبى.

(٣) ب.

(٤) راجع الأشموني والصبيان ١٧٨/١.

(٥) أ، ج وفي ب (لو).

(٦) ب، ج وفي أ (إلا).

(٧) أ، ج وفي ب (المشهوره).

ذلك «لولا حدثان قومك، ولولا حداثة قومك، ولولا أن قومك حديثو عهد بجاهلية» ونحو ذلك.

والثانى: بعد مبتدأ هو نص فى القسم نحو (لَعْمَرُكَ لِأَفْعَلْنَ)^(١) أى لعمرك قسمى، وسد الجواب مسدده.

والثالث: بعد (واو) مع (الناصة على المعية) نحو كُلُّ صَانِعٍ (وما صنع)^(٢) أى مقرونان خلافا لمن لم يقدر^(٣) فى (نحو)^(٤) هذا خبراً.

والرابع: قبل حال لا يصلح جعلها خبراً عن المبتدأ المذكور.

وشرط ذلك: أن يكون المبتدأ مصدراً عاملاً فى مفسر صاحب الحال نحو (ضربى العبد مسيئاً) فمسيئاً حال من الضمير المستكن فى الخبر المحذوف. وذلك الضمير يعود على العبد، وهو معمول للمصدر.

والتقدير: عند سيويه^(٥) إذا كان مسيئاً، فالمصدر إذا عامل فى العبد (الذى هو)^(٦) مفسر صاحبها.

أو يكون المبتدأ مضافاً إلى المصدر إضافة بعض لكل أو كل لجميع نحو (أكثر ضربى زيداً قائماً) أو (كلُّ ضربى زيداً قائماً) و (أقلُّ شربى السويق ملتوتاً)^(٧)، (وبعض ضربى زيداً قائماً).

(١) اللام لام الابتداء «وعمرُك» مبتدأ ومضاف إليه، والخبر محذوف وجوبا تقديره قسمى «لأفعلن» اللام لام القسم، وأفعلن فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد والفاعل أنا.

(٢) ب وفى أ، ج (وصنعته).

(٣) قال ابن عقيل ج ١ ص ١٤٥ (وقيل: لا يحتاج إلى تقدير الخبر، لأن معنى (كل رجل وضعيته) كل رجل مع ضيعته. وهذا الكلام تام لا يحتاج إلى تقدير خبر، واختاره ابن عصفور فى شرح الإيضاح) اهـ.

(٤) أ، ج.

(٥) قال سيويه ج ١ ص ١٩٩ (وذلك قولك هذا بسرا أطيب منه رطباً، فإن شئت جعلته حيناً قد مضى، وإن شئت جعلته حيناً مستقبلاً، وإنما قال الناس هذا منصوب على إضمار إذا كان فيما يستقبل إذا كان فيما مضى) اهـ.

(٦) أ، ج وفى ب (وهو).

(٧) المبتدأ اسم التفضيل وهو مضاف للمصدر، ولا يصح الإخبار عن أقل شربى بملتوت، لأن أقل الشرب لا يوصف بكونه ملتوتاً، وإنما يوصف بذلك السويق.

والغرض أن يكون المضاف مصدرا في المعنى، ولا يختص ذلك بأفعل التفضيل.
 وإلى هذا أشار بقوله: وَأَنْتُمْ تَبَيَّنَى الْحَقَّ مَنْوِطًا بِالْحِكْمِ
 والتقدير: إذا كان منوطا، وإن أردت الماضي قدرت إذ كان، هذا مذهب
 سيبويه، وكان المقدرة تامة.

فإن قلت: فهلا كانت ناقصة والمنصوب خبر؛ لأن حذف الناقصة أكثر؟
 قلت: منع ذلك أمران: التزام تنكيهه ووقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو
 موقعة كقول الشاعر:

خَيْرُ اقْتِرَابِي مِنَ الْمَوْلَى حَلِيفَ رِضًا وَشَرُّ بَعْدِي عَنْهُ وَهُوَ غَضْبَانٌ^(١)
 وذهب الأخصف إلى أن الخبر المحذوف مصدر مضاف إلى ضمير صاحبها،
 والتقدير: ضربي زيدا ضربه قائما، واختاره في التسهيل^(٢)، ولم يتعرض هنا
 لمواضع وجوب حذف المبتدأ.

(١) قال العيني: لم أقف على اسم قائله - وبحث فلم أعثر على قائله. وهو من البسيط.
 الشرح: «حليف رضا» حليف - فاعيل من الحلف - بكسر الحاء وسكون اللام وهو المعاهدة
 والمعاهدة على التعاضد والتساعد والاتفاق، وأراد بالمولى: الحليف بالرضا.
 الإعراب: «خير» مبتدأ «اقترابي» مضاف إليه والياء مضاف إلى اقتراب وإضافة اقتراب إلى الياء
 إضافة المصدر لفاعله «من المولى» جار ومجرور متعلق بالاقتراب «حليف» حال تسد مسد
 خير المبتدأ، وصاحب هذا الحال ضمير مستتر يقع فاعلا لفعل محذوف، وهذا الفعل مع
 فاعله هو الخبر، وتقدير الكلام عند البصريين: خير اقترابي من المولى إذا كان حليف رضا
 «وشر» الواو عاطفة، شر مبتدأ «بعدي» مركب إضافي مجرور بإضافة المبتدأ إليه «وهو»
 الواو للحال، هو: مبتدأ «غضبان» خبر المبتدأ وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال
 سد مسد خبر المبتدأ الذي هو «شر» وتقديره: وشر بعدي عن المولى إذا كان «أى وجد»
 والحال أنه غضبان.

الشاهد: في «وشر بعدي عنه وهو غضبان» حيث وقعت الجملة الاسمية المقرونة بالواو موقع
 خبر المبتدأ.

وهذا الشطر حجة على سيبويه حيث منع من ذلك، وقال الحال التي هي جملة اسمية مقرونة
 بالواو لا تسد مسد الخبر إلا إذا كانت اسما منصوبا كما في الشطر الأول من البيت وهو
 «حليف رضا» وخالفه في ذلك الكسائي والفراء واحتجا عليه بقول الشاعر: وشر بعدي
 عنه وهو غضبان، وقوله عليه السلام: «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد».

مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه للألفية ١/١٠٤، والسيوطي في همع الهوامع ١/١٠٧.
 (٢) قال في التسهيل ص ٤٥ (والخبر الذي سدت مسده مصدر «مضاف» إلى صاحبها).

وذكر في غير هذا (الكتاب)^(١) أربعة مواضع:

الأول: ما أخبر عنه بنعت مقطوع^(٢).

والثاني: ما أخبر عنه بمخصوص نعم^(٣).

والثالث: ما أخبر عنه بمصدر بدلا من اللفظ بفعله نحو: (سَمِعَ وطاعة)^(٤).

والرابع: ما أخبر عنه بصريح في القسم كقولهم (في ذمّي لأفعلن)^{(٥)(٦)}.

وقد ذكر الأولين في هذا النظم في موضعهما.

وقوله: وأخبروا بأثنين أو بأكثرا عن واحدٍ

يعنى (عن غير)^(٧) متعدد وذلك شامل لصورتين:

إحداهما: متفق على جوازها (وهي)^(٨) أن يتعدد الخبر لفظا ويتحدد معنى^(٩)

نحو: (الرمان)^(١٠) حلوا حامض، ولا يجوز (فيها)^(١١) العطف خلافا لأبي
على^(١٢).

والأخرى: مختلف فيها (وهي)^(١٣) أن يتعدد لفظا ومعنى، نحو: (هم سرّاة

شعرا).

(١) أ، ب وفي ج (الباب).

(٢) مقطوع للرفع، في معرض مدح أو ذم أو ترحم.

(٣) نعم ويشس المؤخر.

(٤) أى: أمرى سمع وطاعة.

(٥) أى: فى ذمى عهد أو ميثاق.

(٦) راجع الأشموني ١٠٥/١.

(٧) ب، ج.

(٨) أ، ج وفي ب (وهو).

(٩) وضابطه ألا يصدق الإخبار ببعضه عن المتبدأ. اهـ أشموني ١٠٦/١.

(١٠) أ، ج.

(١١) أ، وفي ب (فيه) وفي ج (فيهما).

(١٢) فإنه أجاز العطف نظرا إلى تغاير اللفظ. اهـ صبان ١٧٢/١.

(١٣) أ، ج وفي ب (وهو).

والصحيح جوازها بعطف وبغير عطف، خلافا لمن منعها بغير عطف.
وأما (إذا)^(١) تعدد الخبر لتعدد ما هو له حقيقة (أ)^(٢) وحكما فلا بد من
العطف نحو: بنوك فقيه وكاتب وشاعر.

ومثال الحكم قوله تعالى ﴿أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهُمْ زِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ...﴾
إلخ^(٣).

(١) أ، ج.

(٢) أ، ج.

(٣) سورة الحديد ٢٠.

كان وأخواتها

لما فرغ من أحكام المبتدأ والخبر أخذ يبين (نواسخهما)^(١) وهى ثلاثة أقسام: قسم يرفع المبتدأ وينصب الخبر وهو كان وأخواتها، وما الحجازية (وأخواتها)^(٢) وأفعال المقاربة.

وقسم ينصب المبتدأ ويرفع الخبر وهو (أن) وأخواتها و (لا) النافية للجنس. وقسم ينصبهما معا وهو ظننت وأخواتها، وأعلم وأخواتها.

وقد ذكر هذه النواسخ فى سبعة أبواب وبدأ بكان وأخواتها فقال: تَرَفَعُ كَانَ الْمَبْتَدَأَ اسْمًا وَالْخَبَرَ تَنْصِبُهُ كَمَا كَانَ سَيِّدًا عَمْرًا

لا خلاف فى أنها تنصب الخبر، ومذهب البصريين أنها رفعت الاسم خلافا للكوفيين^(٣).

ثم ذكر أخواتها فقال: (كَانَ ظَلًّا) أى: ظل وما بعدها مثل كان فى رفع الاسم ونصب الخبر.

وهذه الأفعال ثلاثة أقسام:

قسم يعمل العمل المذكور بلا شرط وهى (ثمانية)^(٤) أولها كان (وأخرها)^(٥) ليس.

وقسم يعمل بشرط تقدم نفى أو شبهه وهى الأربعة التى بعد ليس.

وقسم يعمل بشرط أن يقع صلة (لما) الظرفية وهو (دام).

وفهم هذا من النظم واضح، وشمل قوله: بعد نفى، كل نفى، وشبه النفى هو النهى نحو:

..... لا تَزَلْ ذَاكِرِ الْمَوْتِ^(٦)

(١) أ، ب. وفى ج (نواسخها).

(٢) أ، ج.

(٣) قالوا: هو باق على رفعه الأول.

(٤) أ، ب وفى ج (سبعة).

(٥) ب، ج وفى أ (وأخواتها).

(٦) قال العينى: ولم أقف على اسم قائله - وبالبحت لم أعثر على قائله. وهو من الخفيف.

المعنى: صاحبه اجتهد واستعد للموت ولا تنس ذكره، فإن نسيانه ضلال ظاهر. =

والدعاء نحو: ولا زال منهلًا بجرعائك القطر^(١).

فإن قلت: أطلق في قوله: ومثلُ كانَ دَامَ مسبوقًا بما وينبغي أن يقيد فيقول: المصدرية الظرفية.

قلت: أحال على المثال، فإنه إنما مثل للتقيد.

وقوله: وغير ماضٍ مثله قد عملا.

يعنى أن ما تصرف منها كالمضارع والأمر يعمل عمل الماضى.

= الإعراب: «صاح» منادى حذف منه ياء النداء وهو مرخم ترخيما غير قياسى «شمر» فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه «ولا» ناهية «تزل» فعل مضارع ناقص مجزوم بحرف النهى واسمه مستتر فيه «ذاكر» خبره «الموت» مضاف إليه «فنسيانه» مبتدأ والهاء مضاف إليه «ضلال» خبر المبتدأ «مبين» نعت.

الشاهد: فى «ولا تزل» فإنه أجرى فيه «زال» مجرى كان لتقدم شبه النهى وهو النهى مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٥٠٤ وابن هشام ١٦٥/١ وابن عقيل ١٥٢/١، وداود، والسندوبى، والمكودى ص ٣٤، والأشمونى ١١٠/١ وتمام البيت:

صاح شمر ولا تزل ذاكر الموت فنسيانه ضلال مبين

(١) البيت: لذى الرمة غيلان بن عقبة، وهو من قصيدة رائية من الطويل.

وصدره: ألا يا اسلمى يا دار مى على البلى.

الشرح: «البلى» من بلى الثوب يبلى - على وزن رضى يرضى - أى خلق ورث، «منهلا» منسكبا منصبا «جرعائك»: الجرعاء: رملة مستوية لا تنبت شيئا «القطر» الماء، وهو اسم جنس جمعى لقطرة.

المعنى: حفظك الله يا دار محبوتى - على ما فيك من قدم - من الفناء والزوال ووقاك صروف الدهر التى تقضى على آثارك، ولا زال الغيث يجودك حتى يبقى رحابك رطبا مخضلا؛ لتدوم ذكرى الأحباب.

الإعراب: «ألا» أداة استفتاح وتنبية «يا» حرف نداء والمنادى محذوف.

والتقدير: يا دارمية «اسلمى» فعل أمر وياء المخاطبة المؤنثة فاعل «يا دار» حرف نداء ومنادى منصوب - «مى» مضاف إليه «ولا» دعائية - «زال» فعل ماض ناقص «منهلا» خبر زال مقدم «بجرعائك» جار ومجرور متعلق بقوله منهلا والكاف مضاف إليه «القطر» اسم زال مؤخر.

الشاهد: فى «ولا زال» حيث أجرى «زال» مجرى «كان» فى رفعها الاسم ونصب الخبر لتقدم «لا» الدعائية عليها، والدعاء شبه النهى.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٥٤ وابن هشام ١٦٥/١، وابن عقيل ١٥٢/١، والسندوبى، والأشمونى ١١٠/١.

ثم أشار إلى أن منها ما لا يتصرف بقوله:

إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِي مِنْهُ اسْتِعْمَالًا

وكلها تصرف إلا ليس باتفاق^(١) ودام على الصحيح^(٢).

وقوله: **وَفِي جَمِيعِهَا تَوْسُطُ الْخَبَرِ أَجْزٌ.....**

يعنى: أن خبر هذه الأفعال أصله التأخير ويجوز توسطه بينها وبين الاسم في جميعها حتى في (ليس) و (ما دام) كقوله:

..... فليس سواءً عالمٌ وجهولٌ^(٣)

وقول الآخر:

لا طيب للعيش ما دامت منقصةً لذاته بادكار الموت والهرم (٤)

(١) لأنها كالحرف لا يفهم معناها إلا بذكر متعلقها فشابهته كذلك في عدم التصرف اه
أوضح المسالك وشرحه ١٢٨/١.

(٢) تصرف عند الأقدمين وقليل من المتأخرين قالوا: «إن لها مضارعا وهو يدوم فهي متصرفة
عندهم تصرفا ناقصا».

ولا تصرف عند الفراء وكثير من المتأخرين - لأنها صلة الظرفية المصدرية وصلتها تلزم المضي؛
أما يدوم ودم ودائم. فمن تصرفات دام التامة اه أوضح المسالك وشرحه الشيخ النجار
١٢٨/١.

(٣) جزء من بيت قاله السموال بن عاديا الغسانی اليهودى - من الطويل.

وصدره: سلى إن جهلت الناس عنا وعنهم.

الشرح: «سلى...» كان السموال هذا قد خطب امرأة وخطبها غيره أيضا وكانت قد أنكرت
عليه فخاطبها بأبيات تضمنت هذا البيت.

فقال لها: أيتها المرأة إن جهلت حالنا فسلى الناس عنا وعن هؤلاء الذين خطبوك حتى تعلمي
حالنا وحالهم، فليس العالم بالشىء والجاهل به سواء.

الإعراب: «سلى» فعل أمر وياء المخاطبة فاعله «إن» شرطية «جهلت» فعل ماض فعل الشرط
وتاء المخاطبة فاعله وجواب الشرط محذوف «عنا» جار ومجرور متعلق بقوله سلى

«وعنهم» جار ومجرور معطوف على ما قبله «فليس» فعل ماض ناقص «سواء» خبر ليس
مقدم «عالم» اسم ليس مؤخر «وجهول» معطوف على عالم.

الشاهد: فى «فليس سواء عالم وجهول» حيث قدم خبر ليس وهو «سواء» على اسمها وهو
«عالم» وذلك جائز فى الشعر وغيره خلافا لصاحب الإرشاد.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٥٥ وابن عقيل ٦٥١/١ والأشمونى
١١٢/١، والسيوطى ص ١٣.

(٤) قال العينى: لم أقف على اسم قائله - وبالبحت لم أعر على قائله. وهو من البسيط. =

وحكى المصنف الإجماع على جواز توسط خبر «ليس» تبعاً للفارسي وفيه خلاف (ضعيف)^(١). والقاطع بالجواز قراءة ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا﴾^(٢)،^(٣).

ومنع ابن معط^(٤) توسط خبر «ما دام» ونسب إلى الوهم إذ لم يقل به غيره^(٥).
وقوله: وَكَلَّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرَ.

أى: كل النحاة أو العرب منع تقديم الخبر على «دام» وحظر بمعنى منع،
ولذلك صورتان:

إحدهما: أن يتقدم على «ما» ولا خلاف في معناها.

= الشرح: «لاطيب» الطيب - بكسر الطاء وسكون الياء - اسم لما تستطيعه النفس «منغصة» اسم مفعول من التنغيص، وهو التكدير: ويقال: نغص فلان عيش فلان إذا كدره. «لذاته» جمع لذة - وهو ما يتلذذ به الإنسان، «ادكار» بتشديد الدال مكسورة - وأصله اذتكار فقلبت التاء دالا ثم قلبت الدال المعجمة دالا ثم أدغمت الدال فى الدال، ومنه قوله تعالى (وادكر بعد أمة).

المعنى: لا يرتاح الإنسان إلى الحياة ولا يستطيع فيها العيش ما دام يتذكر أيام الهرم التي تجيئه بأسقامها وأوجاعها ولا ينسى أنه مقبل على الموت لا محالة.

الإعراب: «لاطيب» لا نافية للجنس واسمها «العيش» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا «ما» مصدرية ظرفية «دامت» فعل ماض ناقص والتاء للتأنيث «منغصة» خبر دام مقدم «لذاته» اسم دام مؤخر والهاء مضاف إليه «بادكار» جار ومجرور متعلق بقوله منغصة «الموت» مضاف إليه «والهرم» معطوف عليه.

الشاهد: فى «ما دامت منغصة لذاته»، حيث قدم خبر ما دامت على اسمه وهو جائز وواقع.

مواضعه: ذكره من شراح الالفية: ابن الناظم ص ٥٥، وابن هشام ١/١٧١، والسندوبى والاصطهناوى، والأشمونى ١/١١٢، والسيوطى ص ١٣١ وابن عقيل ١/١٥٦.

(١) ومنعه - أى التوسط - بعضهم فى ليس تشبيها بما وهو محجوج بالسمع والخلاف فى ليس نقله أبو حيان عن حكاية ابن درستويه - وهو الذى منع التوسط ولم يظفر به ابن مالك فحكى فيها الإجماع على الجواز تبعاً للفارسي وابن الدهان وابن عصفور، والسيوطى فى الهمع ١/١١٧.

(٢) سورة البقرة ١٧٧ - بنصب «البر» حمزة وحفص.

(٣) أ، ج.

(٤) تقدم التعريف به فى المقدمة.

(٥) والصحيح جوازه - ابن عقيل ١/١٥٦.

والأخرى: أن يتقدم على «دام» بعد «ما».

وظاهر كلامه أنه مجمع على منعها (أيضا)^(١)، وفيه نظر.

لأن المنع معلل بعلتين: إحداهما، عدم تصرفها (وهذا بعد تسليمه لا ينهض مانعا باتفاق، بدليل اختلافهم في (ليس) مع الإجماع على عدم تصرفها).

والأخرى: أن (ما)^(٢) موصول حرفي ولا يفصل بينه وبين صلته، وهذا أيضا مختلف فيه، وقد أجاز كثير (من النحويين)^(٣) الفصل بين الموصول الحرفي وبين صلته إذا كان غير عامل (كما) المصدرية^(٤).

ثم قال: كَذَاكَ سَبَقُ خَيْرٍ مَا النَّافِيَةُ.

يعنى أنه يمنع تقديم خبر المقرون بما النافية على (ما) لأن (ما) لها صدر الكلام، فلا يجوز أن يقال: (فاضلا ما كان زيد) (ولا جاهلا ما زال عمرو).

وقال في شرح الكافية^(٥): وكلاهما جائز عند الكوفيين؛ لأن (ما) عندهم لا يلزم تصديرها، ووافق ابن كيسان البصريين في (ما كان) ونحوه وخالفهم في (ما زال) ونحوه لأن (نفيها)^(٦) إيجاب.

فإن قلت: قوله (كذلك) يوهم أنه مجمع عليه لتشبيهه (بالجمع)^(٧) عليه قلت: إنما أراد أن هذا مثل ذاك في المنع لا في كونه مجمعا عليه.

أما الخلاف في (ما زال) وأخواتها فشهير.

وأما (ما كان) ونحوها فحكى في البسيط: الاتفاق على منع تقديم خبرها على (ما) وقد تقدم نقل الخلاف.

وفهم من كلام الناظم مسألتان:

(١) أ، ج.

(٢) أ، ج.

(٣) أ، ب.

(٤) راجع الأشموني ١١٣/١.

(٥) راجع شرح الكافية ورقة ١٩.

(٦) ب، ج وفي أ (فيها).

(٧) ب، ج وفي أ (بالجمع).

الأولى أنه يجوز توسط الخبر بين (ما) والمنفى بها نحو (ما عالما كان)^(١) زيد).

ومنه بعضهم، والصحيح الجواز.

الثانية: أن النافي إن كان غير (ما) جاز التقديم^(٢).

قال في شرح الكافية: عند الجميع، وحكى الخلاف عن الفراء في التسهيل^(٣).

فإن قلت: ما فائدة قوله: فجيء بها متلوقة لا تالية؟

قلت: تقرير الحكم وتوكيده والتنبيه على علة منع التقديم، وهو أن (ما) لها صدر الكلام فتكون متبوعة لا تابعة.

ثم قال: ومنع سبق خبر ليس اصطفي. يعنى أن المختار (منع)^(٤) تقديم خبر ليس عليها (وفاقا)^(٥) للكوفيين والمبرد وابن السراج والسيرافي. والزجاج والفارسي في الحلييات^(٦) والجرجاني^(٧) وأكثر المتأخرين، وذلك لضعفها بعدم التصرف وشبهها (بما) النافية^(٨).

(١) أ، ج وفي ب (زال).

(٢) راجع الأشموني ١١٤/١.

(٣) راجع شرح الكافية ورقة ١٩ والتسهيل ص ٥٤.

(٤) أ، ب وفي ج (عدم).

(٥) أ، ب وفي ج (وفاقا).

(٦) الحلييات: كتاب لأبي على الفارسي، رتبها مسائل وأبواب تشتمل على مفردات لغوية وتصريفها وموارد استعمالها أفراداً وجمعا، وذكر جملا من أبنية الأفعال الثلاثية والرباعية وما جاء منها معتل اللام والعين، وإعراب بعض آيات القرآن الكريم - وأملأها بحلب.

(٧) هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني النحوي، كان من كبار أئمة النحو والبلاغة بجرجان. أخذ النحو عن محمد بن الحسين المعروف بالفضل، وهو ابن أخت الفارسي ولم يأخذ عن غيره، لأنه لم يخرج من بلده، وقرأ ونظر في تصانيف النحاة، وله تصانيف كثيرة منها شرح الإيضاح والجمل وإعجاز القرآن، ومات سنة ٤٧٤هـ.

(٨) وحجة من أجاز قوله تعالى (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم) لما علم من أن تقديم

المعمول - يوم يأتيهم - يؤذن بجواز تقديم العامل

وأجيب بأن معمور الخبر هنا ظرف، والظروف يتوسع فيها

تنبيه:

ينبغي أن يكون الخلاف في غير (ليس) المستثنى بها، بل ينبغي أن يمنع التقديم (فيها)^(١) قولاً واحداً. واقتضى سكوته عن سائر أفعال الباب، أنه يجوز تقديم خبرها عليها.

ثم إن أفعال هذا الباب قسمان:

أحدهما: يستعمل تاماً وناقصاً، والآخر لا يستعمل إلا ناقصاً.

فأشار إلى ذلك بقوله: **وَدُو تَمَامٍ مَا بَرَفِعَ يَكْتَفِي**.

أي: التام من هذه الأفعال: هو ما اكتفى بالمرفوع، ولم يفتقر إلى منصوب نحو ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾^(٢).

وما سِوَاهُ نَاقِصٌ، وهو الذي لا يكتفى بالمرفوع.

ولهذا سميت هذه الأفعال ناقصة لأنها «سُلبت»^(٣) الدلالة على المصدر خلافاً لجمهور البصريين لوجود مصدرها عاملاً «عملها»^(٤) في قوله:

وَكُونُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرٌ^(٥)

= وأيضاً فإن «عسى» لا يتقدم خبرها إجماعاً، لعدم تصرفها مع عدم الاختلاف في فعليتها، فليس أولى بذلك لمساواتها لها في عدم التصرف مع الاختلاف في فعليتها. اهـ أشموني ج ١ ص ١١٤.

وأيضاً لم يرد من لسان العرب تقدم خبرها عليها اهـ ابن عقيل ج ١ ص ١٥٩ وإلى المنع أميل للحجة القوية.

(١) أ، ج.

(٢) سورة البقرة ٢٨٠.

(٣) أ، ج وفي ب «صلوبة».

(٤) أ، ب وفي ج «في عملها».

(٥) قال العيني: لم أقف على اسم قائله - وبالبحت لم أعثر على قائله.

وصدره: ببذل وحلم ساد في قومه الفتى - وهو من الطويل.

الشرح: «بذل» البذل. بالياء الموحدة والذال المعجمة وهو العطاء «ساد» من السيادة وهي الرفعة وعظم الشأن «إياه» الضمير فيه يرجع إلى الفتى.

المعنى: إن الرجل يسود في قومه ببذل المال والحلم، وهو يسير عليك إذا أردت أن تكون هذا الرجل.

ك

ثم قال: والنقصُ في فتيّ ليس زالَ دائماً فُتيّ

يعنى: أن هذه (الأفعال)^(١) الثلاثة. أعنى ليس وزال وفتي. تلزم النقص ولا تستعمل تامة.

وأجار الفارسى فى الحلبيات: وقوع «زال» تامة قياسا لا سماعا.

ثم قال:

ولا يلى العاملَ معمُولُ الخبرِ إلا إذا ظرفاً أتى أو حرفَ جرّ

هذا مذهب البصريين، والعامل هنا هو «كان وأخواتها» فلا يجوز «كان طعامك زيداً أكلاً» لأنه^(٢) ليس بظرف ولا مجرور، فإن كان ظرفاً أو مجروراً نحو «كان عندك أو فى الدار زيداً قائماً» جاز للتوسع فى الظرف والمجرور.

وأجار الكوفيون «طعامك زيداً أكلاً» ونحوه، واحتجوا بقول الشاعر:

قنَافذُ هَدَاجُونَ حَوْلَ بِيوتِهِمْ بما كانَ إِيّاهُمْ عَطِيَّةً عَوْدًا^(٣)

= الإعراب: «ببذل» جار ومجرور متعلق ب«ساد» وحلم» عطف عليه «ساد» فعل ماضى فى قومه» جار ومجرور متعلق ب«الفتى» فاعل «وكونك» مبتدأ وهو مصدر من كان الناقصة يحتاج إلى اسم وخبر، فأما اسمه فالكاف المتصلة به «إياه» خبره وخبر الكون قوله «يسير»، «عليك» جار ومجرور متعلق بيسير.

الشاهد: فى «كونك إياه» حيث أجرى مصدر كان الناقصة مجراها فى رفع الاسم ونصب الخبر.

وفيه دلالة أيضا على أن الأفعال الناقصة لها مصادر كغيرها من الأفعال.

وهذا البيت رد على من زعم أن الكون مصدر لكان التامة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٥٥، وابن هشام ١/١٦٧، وابن عقيل ١/١٥٥، والأشمونى ١/١١٢.

(١) أ، ب.

(٢) أ، ج وفى ب «إذ».

(٣) البيت: للفردق - همام بن غالب - يهجو به قوم جرير ويرميهم بالفجور والخيانة. وهو من الطويل.

الشرح: «قنافذ» جمع قنفذ - بضمّتين بينهما سكون - والأنثى قنفذة، وهو حيوان شائك معروف ينام نهاراً ويصحو ليلاً ليبحث عما يقتات به، ويضرب به المثل فى السرى. فيقال: هو أسرى من قنفذ، «هداجون» جمع هداج - بفتح الهاء وتشديد الدال - من الهدجان، وهو مشبة الشيخ الضعيف، «عطية» اسم رجل وهو أبو جرير.

فأولى كان (إياهم) وهو معمول الخبر.

وهذا ونحوه متأول عند البصريين، وقد أشار إلى تأويله بقوله:

ومُضْمِرُ الشَّانِ اسْمًا أَنْوَإِنْ وَقَعَ مَوْهَمٌ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ امْتَنَعَ

يعنى: (إذا^(١)) وقع شيء موهم جواز ما منعناه كاليبت المتقدم، فانو فى العامل ضمير شان يحول بينه وبين المعمول، والجملة بعده خبر، فيكون اسم كان فى البيت ضمير شان منوى «وعطية» مبتدأ و «عود» خبره «وإياهم» معمول عود والجملة خبر كان.

وقد قيل فى البيت غير هذا.

ووافق بعض البصريين على جواز إيلاء المعمول هذه الأفعال إن تقدم الخبر على الاسم نحو: «كان طعامك أكلا زيدا».

ثم قال:

وَقَدْ تَزَادُ كَانٌ فِي حَشْوٍ كَمَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَ

= المعنى: هؤلاء قوم شبيهون بالقنافذ يمشون ليلا وراء البيوت للخيانة والفجور مشية الشيخ الهرم لثلا يشعر بهم أحد، وقد اكتسبوا هذه الصفة الذميمة من عطية أبى جرير لأنه علمهم ذلك وعودهم إياه.

الإعراب: «قنافذ» خبر لبتدأ محذوف تقديره هم «هداجون» صفة له «حول» ظرف متعلق بهداجون «بيوتهم» مضاف إليه، والضمير مضاف إليه «بما» الباء حرف جر وما يحتمل أن تكون موصولا اسميا، والأوضح أن تكون موصولا حرفيا «كان» فعل ناقص «إياهم» مفعول مقدم على عامله وهو عود «عطية» اسم كان «عودا» فعل ماض والألف للإطلاق والفاعل ضمير مستتر فيه وجملة الفعل والفاعل فى محل نصب خبر «كان».

الشاهد: فى «بما كان إياهم عطية عودا» حيث تقدم معمول خبر كان وهو «إياهم» وليس يظرف ولا جار ولا مجرور على رأى الكوفيين - وارتضيت رأى البصريين، وخرج البيت على ما يأتى (وخرج على زيادة «كان» أو إضمار الاسم مرادا به الشأن، أو راجعا - الضمير - إلى ما عليه فعطية مبتدأ، وقيل ضرورة) اهـ أوضح المسالك ١١٧/١، والأشمونى ١١٦/١.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٥٧، وابن هشام ١٧٥/١، وابن عقيل ١٦٠/١، والأشمونى ١١٧/١، والمكودى ص ٣٥، والسيوطى ص ٢٢، وأيضا ذكره فى معجم الهوامع ١١٨/١، والشاهد ٧٣٩ فى خزانة الأدب.

(١) أ، ج وفى ب «أته».

«ما» مبتدأ «وأصبح» خبره «كان» رائدة بين جزئى الجملة.
 وفهم من قوله: «تُزَادُ كَانُ» أنها إنما تزداد بلفظ الماضى^(١) وقد «ندرت»^(٢) زيادتها
 بلفظ المضارع فى قول أم عقيل:

.....
 أنت تكونُ ماجدٌ نبيلٌ^(٣)

وفهم من قوله: (فى حَسْوٍ) أنها لا تزداد فى غيره خلافا للفرء فى إجارته
 زيادتها آخرا^(٤).

وفهم من تخصيص الحكم بها أن غيرها لا يزداد، وقد شذ زيادة (أصبح،
 وأمسى)^(٥).

وأجاز بعضهم زيادة (أضحى) وسائر أفعال الباب إذا لم ينقص المعنى. ثم قال:

وَيَحْدِفُونَهَا وَيُقُونُ الْخَيْرُ
 وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ كَثِيرًا ذَا اسْتَهْرَ

(١) لحفته. (٢) ب، ج وفى أ «ورد».

(٣) هذا بيت من مشطور الرجز المسدس. قائلته أم عقيل بن أبى طالب وهى فاطمة بنت
 أسد، زوج أبى طالب - تقوله وهى ترقص ابنها عقيل.
 وتماه: إذا تهب شمال بليل.

الشرح: «ماجد»: كريم «نبيل» فاضل وشریف «تهب» مضارع هبت الريح هبوا وهيبا، إذا
 هاجت «شمال» - بفتح الشين وسكون الميم وفتح الهمزة - هى ریح تهب من ناحية
 القطب «بليل» بفتح الباء وكسر اللام وسكون الباء مبلولة بالماء.
 المعنى: أنت يا عقيل كريم شريف ذكى الفؤاد دائما. والتقييد بوقت هبوب هذه الرياح جرى
 على عادة العرب فى ذلك، ولأن هذا الوقت تكثر فيه الطراق.

الإعراب: «أنت» ضمير منفصل مبتدأ «تكون» رائدة «ماجد» خبر المبتدأ «نبيل» صفة «إذا»
 ظرف لما يستقبل من الزمان «تهب» فعل مضارع «شمال» فاعل «بليل» نعت، والجملة من
 الفعل والفاعل فى محل جر بإضافة إذا إليها وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام.
 الشاهد: زيادة «تكون» بين المبتدأ بلفظ المضارع، وهو قليل والثابت زيادة كان لأنها مبنية لشبه
 الحرف، بخلاف المضارع، فإنه معرب لشبه الأسماء.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٥٨، وابن هشام ١ / ١٨٠، وابن عقيل
 ١ / ١٦٥، والأصطهناوى، والأشمونى ١ / ١١٨، والسيوطى ص ٣٣، وجمعه ١ / ١٢٠.

(٤) نحو «ريد قائم كان» قياسا على إلغاء ظن آخرا، ورد بعدم سماعه والزيادة خلاف
 الأصل. اهـ مع ١ / ١٢٠.

(٥) شذ قولهم «ما أصبح أبردها، وما أمسى أدفاها» روى ذلك الكوفيون أشمونى ١ / ١١٨.

كثر في (كلامهم)^(١) حذف (كان) مع اسمها وإبقاء خبرها بعد (إن) الشرطية كقولهم (المرء مجزى بعمله إن خيراً فخير وإن شراً فشر) أى: إن كان عمله خيراً فجزاؤه خير.

وفي هذا المثال ونحوه أربعة أوجه:

الأول: نصب الأول ورفع الثاني، وهو أرجحها، لأن فيه إضمار (كان) واسمها بعد (إن) وإضمار مبتدأ بعد فاء الجزاء وكلاهما كثير مطرد.

والثاني:^(٢) عكسه، وهو أضعفها، لأن فيه إضمار (كان) وخبرها بعد «إن» وإضمار ناصب مع المبتدأ بعد الفاء، وكلاهما قليل. (ولذلك)^(٣) لم يذكره سيبويه^(٤).

والثالث: رفعهما.

والرابع: نصبهما وهما متوسطان.

ومذهب الشلوين: أنهما متكافئان. وقال ابن عصفور: إن رفعهما أحسن من^(٥) نصبهما، والمسألة مشهورة.

وبعد (لو) كقوله:

لا يَأْمَنُ الدَّهْرَ ذُو بَنَى وَلَوْ مَلَكَا جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ^(٦)

(١) ب، ج وفي أ (كلام).

(٢) أ، ج.

(٣) ج وفي أ، ب «كذلك».

(٤) الكتاب ج ١ ص ١٣٠.

(٥) أ، ج.

(٦) قال العيني: لم أقف على اسم قائله. وبالبحت لم أعثر على قائله، وهو من البسيط.

الشرح: «بغى» ظلم ومجاورة للحد. والبغى على ضربين: أحدهما محمود، وهو تجاوز العدل إلى الإحسان، والثاني: مذموم، وهو تجاوز الحق إلى الباطل. اهـ الأصفهاني، «جنوده ضاق عنها السهل والجبل» يريد أن جنده كثيرون، وأن أعوانه فوق الحصر والعدد.

المعنى: يحذر من عواقب البغى الذميمة، ويشير إلى أن مآل الباغى وخيم وعقباه اليمية، مهما يكن من شأنه ولو أن له جنوداً وأعواناً بعدد الرمل والحصى والتراب.

الإعراب: «لا» ناهية «يأمن» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين «الدهر» مفعول به «ذو» فاعل يأمن مرفوع بالواو «بغى» مضاف إليه =

أى: ولو كان الباغي ملكا.

وقل حذفها (مع)^(١) غير «إن» و «لو» ومنه قول الراجز:

مِنْ لَدُ شَوْلَا فإِلَى إِتْلَاثِهَا^(٢)

أى: مِنْ لَدُ أَنْ كَانَتْ شَوْلَا^(٣). ثم قال:

= «ولو» الواو عاطفة على محذوف لو حرف شرط غير جارم «ملكاً» خبر لكان المحذوفة مع اسمها والتقدير: ولو كان الباغي ملكا وجملة كان واسمها وخبرها هي شرط لو والجواب محذوف والتقدير: لو كان الباغي ملكا فلا يأمن الدهر «جنوده» مبتدأ ومضاف إليه «ضاق» فعل ماض «عنها» متعلق بضاق «السهل» فاعل ضاق «والجبل» عطف عليه، وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ.

الشاهد: في «ولو ملكا» حيث حذف «كان» مع اسمها وأبقى خبرها بعد لو الشرطية. مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٥٨، وابن هشام ١/١٨٥، والأشمونى ١/١١٩، والمكودى ص ٣٥، والسيوطى ص ٣٣.

(١) ب وفي أ، ج «بعد».

(٢) هذا كلام تقوله العرب ويجرى بينها مجرى المثل، وهو من الرجز المشطر، وأنشده، سيبويه ج ١ ص ١٣٤ ولم يتعرض أحد من شراحه إلى نسبته لقائله بشيء - وبحث فلم أعر على قائله.

الشرح: «شولا» قيل هو مصدر شالت الناقة بذنبها: أى رفعته للضراب، وقيل: هو اسم جمع لشائلة - على غير قياس - والشائلة الناقة التى خف لبنها وارتفع ضرعها، «إتلاثها» بكسر الهمزة وسكون التاء - مصدر أتلت الناقة: إذا تبعها ولدها.

المعنى: علمت كذا وكذا مثلا - من حين كانت النياق شواثل إلى أن تبعها أولادها، أو من وقت أن كانت ترفع أذنانها للقاح إلى وقت تبعية أولادها لها.

الإعراب: «من لد» جار ومجرور متعلق بمحذوف «شولا» خبر لكان المحذوفة مع اسمها، والتقدير: من لد أن كانت الناقة شولا «فإلى» حرف جر «إتلاثها» مجرور بإلى وها مضاف إليه والجار والمجرور متعلق بمحذوف معطوف بالفاء على متعلق الجار والمجرور الأول، والتقدير: حدث ذلك من لد كانت شولا فاستمر إلى إتلاثها.

الشاهد: في «من لد شولا» حيث حذف «كان» واسمها، وأبقى خبرها وهو «شولا» بعد «لد» وهو قليل لأنه إنما يكثر بعد «إن، لو».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٥٨ وابن عقيل ١/١٦٧، والاصطهناوى، والمكودى ص ٣٥، والأشمونى ١/١١٩، وابن هشام ١/١٨٦، وأيضا ذكره فى معنى اللبيب ٢/٦٨، والسيوطى فى همع الهوامع ١/١٢٢ والشاهد رقم ٢٥٢ فى خزانة الأدب، وكتاب سيبويه.

(٣) راجع الأشمونى ١/١١٩.

وبعدَ (أَنْ) تَعْوِضُ مَا عَنَّا ارْتَكِبْ كِمَثَلِ (أَمَا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ)

يعنى: أن (كان) ^(١) حذفت أيضا بعد (أن) المصدرية، (وأبقى) ^(٢) اسمها وخبرها و عوض عنها (ما) فصار حذفها واجبا، إذ لا يجمع بين العوض والمعوض خلافا للمبرد فى إجازته (أما أنت منطلقا انطلقت) ^(٣) ويجعل (ما) زائدة.

والأصل فى قوله: أما أنت برا فاقترِب، لأن كنت برا. فحذف لام التعليل لأن حذفها مع (أن) مطرد، ثم حذف (كان) فانفصل الضمير المتصل بها لحذف عامله ثم عوض (عنها) ^(٤) (ما) فأنت اسمها وبرا خبرها.

ثم قال:

وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ مُنْجِزِمٌ تُحَذَفُ نُونٌ وَهُوَ حَذَفُ مَا التَّرْمِ

مضارع (كان) يكون. فإذا دخل (عليه) ^(٥) الجازم سكنت نونه، ثم حذفت الواو، لالتقاء الساكنين نحو (لم يكن) ^(٦) ثم بعد ذلك يجوز حذف نونه تخفيفا لكثرة الاستعمال مطلقا عند يونس وبشرط أن يكون بعدها متحرك عند سيبويه ^(٧) ويشهد ليونس قول الشاعر:

فَإِنْ لَمْ تَكِ الْمَرْأَةُ أَبَدَتْ وَسَامَةً فَقَدْ أَبَدَتْ الْمَرْأَةُ جِبْهَةً ضَيْغَمًا ^(٨)

(١) ب، ج وفى أ «كانت».

(٢) ب، ج وفى أ «بقاء».

(٣) وذلك حيث تقع «أن» موقع المفعول لاجله فى كل موضع أريد فيه تعليل فعل بآخر.

وأجازه المبرد «أى على زيادة «ما» لا أنها عوض» خضرى ١١٨/١.

(٤) أ، ج وفى ب (منها).

(٥) ب، ج.

(٦) سورة النساء ١٣٧.

(٧) قال سيبويه ج ١ ص ١٣ (واعلم أنه ليس كل حرف يظهر بعده الفعل يحذف فيه الفعل

..... فليس كل حرف يحذف منه شيء ويثبت فيه نحو يك ويكن ولم أبل وأبال

.....).

(٨) قائله: الخنجر بن صخر الأسدى - وهو من الطويل.

الشرح: «المرأة» بكسر الميم وسكون الراء المهملة - معروفة، وإنما سميت بذلك لأنها آلة

الرؤية «أبدت»: أظهرت، «وسامة» - بفتح الواو وتخفيف السين المهملة - جمالا وبهاء

منظر، وهو مصدر وسم الرجل فهو وسيم، على مثال ظرف فهو ظريف - «ضيفم» =

قال المصنف: ويقولوه أقول؛ إذ لا ضرورة في البيت لإمكان أن يقال: فإن لم تكن المرأة أخفت وسامة^(١)، إلا أن الإثبات قبل الساكن أكثر وبه ورد القرآن^(٢).

فإن قلت: هل حذف النون مخصوص بالناقصة؟.

قلت: لا، بل هو كثير في الناقصة.

ومن وروده في التامة قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا﴾^(٣).

= بفتح الضاد وسكون الياء وفتح الغين - وهو الأسد، وأصل اشتقاقه من الضغم، وهو العض والياء فيه زائدة للإلحاق بجعفر.

المعنى: كان هذا الشاعر قد نظر في المرأة فلم يرقه منظره ولا أعجبه شكله فأراد أن يسلى نفسه بأنه إن لم تكن صفاته الظاهرة على ما يروق ويعجب فإن صفاته الباطنة من الشجاعة والإقدام ونحوهما فوق الإعجاب.

الإعراب: «إن» شرطية «لم» حرف نفى «تك» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف «المرأة» اسم تكن «أبدت» فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل ضمير مستتر والجملة في محل نصب خير تكن وجملة تكن واسمها وخبرها في محل جزم فعل الشرط «فقد» الفاء داخلة على جواب الشرط قد حرف تحقيق «أبدت» فعل ماض والتاء للتأنيث «المرأة» فاعل «جبهة» مفعول به «ضيغم» مضاف إليه والجملة في محل جزم جواب الشرط.

الشاهد: في «لم تك المرأة» حيث حذف النون من مضارع «كان» المجزوم بالسكون مع أنه قد وليها حرف ساكن وهو اللام من «المرأة» لأن الألف ألف الوصل فلا حركة لها حين الوصل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٥٩، وابن هشام ١/١٩١، والأشمونى ١/١٢٠، والسيوطى فى همع الهوامع ١/١٢٢.

(١) وقد قرئ شاذاً «لم يك الذين كفروا».

(٢) قال تعالى (لم يكن الله ليغفر لهم).

(٣) سورة النساء ٤٠ وقراءة الرفع على التمام والنصب على النقصان.

فصل

في «ما ولا ولات وإن المشبهات بليس»

هذه الأحرف من باب «كان» وإن فصلت عنها، لأنها «حروف»^(١) وتلك أفعال.

قال:

إِعْمَالٌ لَيْسَ، أَعْمَلْتُ «مَا» دُونَ «إِنْ» مَعَ بَقَا النَّفْيِ وَتَرْتِيبِ زُكْنٍ

«ما» النافية حرف مهمل عند «بني»^(٢) تميم، وهو القياس، لعدم اختصاصه^(٣).
والحقه أهل الحجاز بليس، لأنها لنفي الحال غالبا. فأعملوه عملها، وبه «ورد»^(٤) القرآن، قال تعالى: (ما هذا بشرا)^(٥) (ما هن أمهاتهم)^(٦).

ومن أعملها شرط في إعمالها شروطا:

الأول: فقد «إن» الزائدة، فلو وجدت بطل العمل نحو «ما إن زيد قائم».

قال في شرح التسهيل: دون خلاف، وحكى غيره عن الكوفيين إجازة النصب.

والثاني: بقاء النفي، فلو انتقض «النفي»^(٧) بإلا بطل العمل نحو «ما زيد إلا قائم».

والثالث: الترتيب، وهو (تقديم)^(٨) الاسم على الخبر، فلو تقدم الخبر (عليه)^(٩) بطل العمل نحو (ما قائم زيد).

(١) ب، وفي أ، ج (أحرف).

(٢) أ، ب.

(٣) أي: اختصاصه بالأسماء.

(٤) أ، ج وفي ب (جاء).

(٥) سورة يوسف ٣١.

(٦) سورة المجادلة ٢.

(٧) ب.

(٨) أ، ج وفي ب (تقدم).

(٩) أ، ب.

وفى هذين الشرطين خلاف .

قال فى شرح التسهيل : وقد تعمل متوسطا خبرها، وموجبا بإلا . وفاقا لسيبويه فى الأول، وليونس فى الثانى .

والرابع : ألا يتقدم معمول خبرها على اسمها ما لم يكن ظرفا أو مجرورا، فإن تقدم وليس بظرف ولا مجرور بطل العمل نحو (ما طعامك زيدٌ أَكَلٌ) ^(١) . وأجاز ابن كيسان نصب (أكل) ونحوه (مع) ^(٢) تقديم المعمول .

فإن قيل : وينبغى لمن أجاز تقديم الخبر، أن يجيز تقديم (معموله) ^(٣)

(قلت : ليس بلازم) ^(٤)، (لأنه) ^(٥) يلزم من تقديم المعمول إيلاء العامل معمول غيره، ولا يلزم ذلك (مع) ^(٦) تقديم الخبر .

فإن كان المعمول ظرفا أو مجرورا جاز تقديمه على الاسم مع بقاء العمل نحو «ما عندك أحد قائماً»، «وما بى أنت معنيا» .

فإن قلت : من أين يؤخذ (هذا) ^(٧) الشرط الرابع من كلامه؟

قلت : من قوله : وَسَبَقَ حرف جرٌ ... البيت، فإن مفهومه أن معمول الخبر إن لم يكن ظرفا أو مجرورا، فإنه لا يجوز تقديمه مع بقاء العمل، ثم قال :

وَرَفَعَ مَعْطُوفٍ بَلَكِنْ أَوْ بَيْلٍ مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِمَا لَزِمَ حَيْثُ حُلِّ

(١) زاد ابن عقيل شرطين :

١- ألا تتكرر «ما» فإن تكررت بطل عملها نحو «ما ما زيد قائم» فالأولى نافية والثانية نفى النفى فبقى إثباتا، ولا يجوز نصب «قائم» وأجازه بعضهم .

٢- ألا يبذل من خبرها موجب، فإن أبدل بطل عملها نحو «ما زيد بشيء إلا شيء لا يعبا به» فبشيء فى موضع رفع خبر عن المتبدأ الذى هو زيد، ولا يجوز أن يكون فى موضع نصب خبرا عن «ما» وأجازه قوم اهـ ١٧٣/١ .

(٢) أ، ب وفى ج (منع) .

(٣) أ، ج وفى ب (المعمول) .

(٤) أ، ج .

(٥) فى أ (لأنه أجاز تقديم الخبر أن يجيز تقديم معموله) وسقط من ب، ج والكلام مستقيم بدون ذكر أجاز التقديم إلخ .

(٦) أ، ب وفى ج (من) .

(٧) ج .

إذا عطف على منصوب ما وهو خبرها «بيل أو لكن» وجب رفع المعطوف
وجعل خبر مبتدأ محذوف، لأن المعطوف بهما موجب و «ما» لا تعمل في
الموجب، فإن عطف بحرف لا يوجب كالواو والفاء «نصب المعطوف»^(١).

واعلم أن الناظم تمجوز في تسمية ما بعد (بل ولكن) معطوفا، وليس (هو)^(٢)
بمعطوف بل هو خبر مبتدأ (وبل ولكن) حرفا ابتداء.

ثم قال:

وَبَعْدَ مَا وَلَيْسَ جَرَّ الْبَاءِ الْحَبْرُ وَبَعْدَ لَا وَنَفْيِ كَانَ قَدْ يُجْرُ

مثاله بعد «ما» «وما ربك بظلام للعبيد»^(٣).

(ولا خلاف في زيادة «الباء» بعد «ما» الحجازية، ومنع الفارسي والزمخشري
ريادتها بعد «ما» التسمية، والصحيح الجواز لوجود ذلك في أشعار بني تميم)^(٤).

وبعد «ليس» (نحو)^(٥) «أليس الله بكاف عبده»^(٦).

وبعد «لا» قول سواد بن قارب:

فَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَأَدُو شَفَاعَةَ
بِمُغْنٍ قَلِيلًا عَنِ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ^(٧)

(١) قال ابن عقيل: (جواز الرفع والنصب والمختار النصب نحو، ماريد قائما ولا قاعدا)

ويجوز الرفع فنقول «ولا قاعد» وهو خبر لمبتدأ محذوف) اهـ ١٧٥/١.

(٢) أ، ج وفي ب (هذا).

(٣) سورة فصلت ٤٦.

(٤) أ، ج كقول الفرزدق: لعمرك ما معن ببارك حقه. صبان ٢٠٣/١.

(٥) ج.

(٦) سورة الزمر ٣٦.

(٧) قائله سواد بن قارب الأردى الدوسي - وكان كاهنا في الجاهلية وشاعرا، وفد إلى رسول

الله ﷺ ووقع في قلبه حب الإسلام، فقال يخاطب رسول الله ﷺ - وهو من الطويل.

الشرح: «فتيلا»: بفتح الفاء وكسر التاء - وهو الخيط الأبيض الرقيق الذي يكون في شق النواة

«سواد بن قارب» أصله عنى ولكنه أقام المظهر مقام المضمحل.

المعنى: كن لي يا رسول الله شفيعا في الوقت الذي لا ينفعني فيه صاحب شفاعته. أي: نفع

مهما كان قليلا، وذلك يوم القيامة.

الإعراب: «فكن» فعل أمر ناقص واسمه ضمير مستتر فيه «لي» جار ومجرور متعلق بقوله

شفيعا «شفيعا» خبر كان «يوم» منصوب على الظرفية الزمانية بشفيعا «لا» نافية تعمل =

(واختلف في زيادتها بعد (لا) النافية للجنس، فأجازه بعضهم مستدلا بقول: «لا خيرٌ بخيرٍ بعدهُ النار»^(١) ومنعه آخرون وجعلوا الباء ظرفية)^(٢).

وبعد نفى (كان) كقوله:

وإن مُدَّتْ الأيدي إلى الزادِ لم أكنُ بأعجلهم إذ أجشعُ القومُ أعجلُ^(٣)

= عمل ليس «ذو» اسمها مرفوع بالواو «شفاعة» مضاف إليه «بمغن» الباء رائدة مغن خبر لا. وهو اسم فاعل يرفع فاعلا وينصب مفعولا وفاعله ضمير مستتر فيه «فتيلا» مفعول «عن سواد» جار ومجرور متعلق بمغن «من» صفة لسواد «قارب» مضاف إليه. الشاهد: في «بمغن» حيث أدخل الباء الزائدة في خبر «لا» العاملة عمل «ليس» كما تدخل في خبر ليس.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ٦٠ وابن عقيل ١٧٦/١ والاصطهناوى والأشمونى ١٢٣/١ والمكودى ص ٣٦ وابن هشام ٢٠٩/١ وأيضا ذكره في المغنى ٦٧/٢، ١٤٦، والسيوطى فى همع الهوامع ١٢٧/١.

(١) أى: لا خير خير.

(٢) أ، ج.

(٣) قائله الشنفرى الأردى - واسمه عمرو بن براق - وهو رجل من الأزد، وكان كثير الإغارة على الأزد، وهو من قصيدة لامية مشهورة طويلة - من الطويل.

الشرح: «وإن مدت الأيدي» - على صيغة المجهول -، والأیدی جمع يد «الزاد» طعام يتخذ للسفر «بأعجلهم» يعنى بعجلهم وليس المراد منه الأعجل الذى هو للتفضيل، وإنما المراد منه العجل - بفتح العين وكسر الجيم - وأما أعجل الثانى فهو للتفضيل، «أجشع» الأجشع - بفتح الهمزة وسكون الجيم وفتح الشين - من الجشع وهو الحرص على الأكل. المعنى: إذا تقدم القوم إلى الطعام أو الغنيمة لم أسبقهم إلى ذلك، لأنى لست بحريص على سبق فى هذا الميدان.

الإعراب: «وإن» شرطية «مدت» فعل ماض فعل الشرط مبنى للمجهول والتاء للتانيث «الأیدی» نائب فاعل «إلى الزاد» جار ومجرور متعلق بقوله مدت «لم» حرف نفى وجزم وقلب «أكن» فعل مضارع ناقص جواب الشرط واسمه ضمير مستتر فيه «بأعجلهم» الباء رائدة «أعجل» خبر أكن منصوب بفتحة مقدرة والضمير مضاف إليه «إذ» للتعليل «أشجع» مبتدأ «القوم» مضاف إليه «أعجل» خبره.

الشاهد: فى «لم أكن بأعجلهم» حيث زيدت الباء فى «بأعجلهم» الواقع خبرا لاكن المنفية بلم.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٦٠، وابن هشام ٢١٠/١، وابن عقيل ١٧٦/١، والأشمونى ١٢٣/١، والاصطهناوى، والمكودى ص ٢٦، والسيوطى فى همع الهوامع ١٢٧/١

وهو كثير بعدد «ليس» و «ما»، (وقل^(١)) بعد «لا» و «كان المنفية» ولذلك قلله بقده.

ثم قال: في النكرات أعملت كليس «لا».

يعنى: أن «لا» تعمل عمل «ليس» فترفع الاسم وتنصب الخبر، بشرط أن يكون (اسمها^(٢)) نكرة كقوله:

تَعَزَّ فِلا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا^(٣)

خلافًا للمبرد ومن وافقه في منعهم إعمالها (عمل)^(٤) (ليس)^(٥) وأما قول النابغة الجعدي:

(١) أوفى ب، ج «قليل».

(٢) أ، ج.

(٣) قال العينى: هذا البيت من الطويل، ولم يتعرض لقائله - ولم أعره عليه.

وعجزه: ولا وزر مما قضى الله وأقيا

الشرح: «تعز» أمر من تعزى يتعزى، والعزاء: التصبر والتسلى على المصائب، «وزر» بفتح الواو والزاي - هو الملجأ الواقى والحافظ «واقيا» اسم فاعل من الوقاية وهى الرعاية والحفظ.

المعنى: اصبر وتسل على ما أصابك من المصيبة، فإنه لا يبقى شيء على وجه الأرض، وليس للإنسان ملجأ يقيه ويحفظه مما قضاه الله تعالى.

الإعراب: «تعز» فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه «فلا» الفاء تعليلية ولا نافية تعمل عمل ليس «شيء» اسمها «على الأرض» جار ومجرور متعلق بقوله باقيا ويجوز أن يكون متعلقا بمحذوف صفة لشيء «باقيا» خبر لا «ولا» نافية «وزر» اسمها «مما» من حرف جر، وما اسم موصول والجار والمجرور متعلق بقوله واقيا «قضى» فعل ماض «الله» فاعل والجملة لا محل لها صلة الموصول والعائد محذوف تقديره: مما قضاه الله «واقيا» خبر له.

الشاهد: فى «فلا شيء» ولا «وزر» أعمل «لا» فى الموضوعين عمل «ليس» واسمها وخبرها نكرتان وذكرهما جميعا.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ٦١، ابن هشام ٢٠٤/١، ابن عقيل ١٧٨/١، الأشموني ١٢٤/١، المكودي ص ٢٧، السيوطى ص ٣٤.

(٤) أ، ج وفى ب «إعمال».

(٥) وعمل «لا» خاص بلفظة الحجاز دون تميم - واقتضى كلامه مساواتها لليس فى العمل، وليس كذلك، بل عملها عمل ليس قليل حتى منعه بعضهم - ويزاد على الشرط بقاء النفى والترتيب. أشموني ١٢٤/١.

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيًا
سِوَاهَا وَلَا فِي حَبِّهَا مِتْرَاخِيًا^(١)
فظاهره أنه أعملها في المعرفة .

وأجاز في شرح التسهيل القياس عليه، وأجازه ابن جنى وتأوله المانعون^(٢) .
ثم قال: وقد تلى لاتَ وَإِنْ ذَا الْعَمَلَا .

يعنى أن (لات) (وإن) (قد)^(٣) يرفعان الاسم وينصبان الخبر .
أما (لات) فأثبت سيبويه^(٤) والجمهور عملها، ونقل (منعه)^(٥) عن الأخفش،
وهي مركبة عند سيبويه من (لا) النافية (والتاء)^(٦) .

(١) قائله النابغة الجعدي الصحابي رضى الله عنه . وقد على النبي ﷺ فأسلم وأنشده من
شعره فدعا له . والبيت من مختار أبي تمام .

وهو من قصيدة يائية من الطويل .

الشرح: «سواد القلب» «سويداؤه» وهي حبه السوداء «باغيا» طالبا «متراخيا» متهاونا فيه تاركا
له .

الإعراب: «وحلت» فعل ماض والتاء للتانيث والفاعل ضمير مستتر فيه «سواد» مفعول به
«القلب» مضاف إليه «لا» نافية تعمل عمل ليس «أنا» اسمها «باغيا» خبرها وفاعله ضمير
مستتر فيه «سواها» مفعوله والضمير مضاف إليه «ولا» الواو عاطفة ولا نافية «عن حبها» الجار
والمجرور متعلق بقوله متراخيا وضمير المؤنثة مضاف إليه «متراخيا» معطوف على باغيا .
الشاهد: في «لا أنا باغيا» حيث أعمل لا النافية عمل «ليس» مع أن اسمها معرفة وهو «أنا»
وهذا شاذ .

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن عقيل ١٨٠ / ١ والأشمونى ١٢٥ / ١ .

(٢) تأويله بتأويلات منها:

أ - أن قوله: «أنا» ليس اسما «للا» وإنما هو نائب فاعل بفعل محذوف وأصل الكلام - على
هذا - لا أرى باغيا فلما حذف الفعل برز الضمير وباغيا يكون حينئذ منصوبا على الحال
من الضمير .

ب- أن يكون «أنا» مبتدأ وقوله «باغيا» حال من فاعل فعل محذوف، والتقدير «لا أنا أرى
باغيا» وجملة الفعل المحذوف مع فاعله في محل رفع خبر المبتدأ، ويكون قد استغنى
بالمعمول وهو الحال «باغيا» عن العامل فيه الذى هو الفعل المحذوف .

(٣) أ، ج .

(٤) قال سيبويه ج ١ ص ٢٨ . . . لا تكون «لات» إلا مع الحين تضمير فيها مرفوعا وتنصب
الحين . . .

(٥) ب، وفى أ «عمله» وفى ج «منع» .

(٦) عملها: قال السيوطى فى الهمع ج ١ ص ١٢٦ «مذهب سيبويه والجمهور أنها تعمل عمل
ليس ولكن فى لفظ الحين خاصة والقول الثانى أنها لا تعمل شيئا بل الاسم الذى =

وأما (إن) فأجاز إعمالها إعمال (ليس) الكسائي وأكثر الكوفيين وطائفة من البصريين، ومنعه جمهور البصريين، واختلف عن سيبويه والمبرد، والصحيح الإعمال^(١) وقد سمع في النثر والنظم. فمن النثر، قولهم: («إن»^(٢)) ذلك نافعك ولا ضارك، وإن أحد خيرا من أحد إلا بالعافية^(٣).

وقال أعرابي: (إن قائما) يريد إن أنا قائما.

وجعل ابن جنى من ذلك قراءة سعيد بن جبير^(٤) (إن الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم)^(٥)، (٦).

والنظم قوله: إن هو مستوليا على أحد^(٧)

= بعدها إن كان مرفوعا فمبتدأ أو منصوبا فعلى إضمار فعل أى: ولات أرى حين مناص. نقله ابن عصفور عن الأخفش . . . اهـ.

تركيبها: قال السيوطي في الهمع ج ١ ص ١٢٦ «وذهب الأخفش . . إلى أنها «لا» ردت التاء عليها لتأنيث الكلمة كما ردت على ثم ورب فقيل ثمت وربت . . . اهـ وأميل إلى مذهب سيبويه لكثرة ما ورد من الفصح. (١) ولا يشترط في اسمها وخبرها أن يكونا نكرتين.

(٢) أ، ب.

(٣) إن نافية بمعنى ليس، أحد اسمها، خيرا خبرها ومثله إن ذلك نافعك.

(٤) هو سعيد بن جبير بن هشام الأسدي الكوفي التابعي الجليل. من قراء الكوفة، وأخذ عن ابن عباس، وقد قتله الحجاج بواسط شهيدا في سنة خمس وتسعين.

(٥) سورة الأعراف ١٩٤ - بنصب عباد - ذكره ابن جنى في المحتسب ابن عقيل ١/ ١٨٢.

(٦) راجع الأشموني ١/ ١٢٥.

(٧) هذا جزء من بيت: قال العيني: أنشده الكسائي ولم يعزه إلى أحد - وبحث فلم أعثر على قائله - وهو من المنسرح.

وعجزه: إلا على أضعف المجانين

وقد ذكر البيت كله في نسخة ب ونسخة ج.

وروى عجزه بصور مختلفة، منها كما سبق، ومنها: إلا على حزبه الملاعين، إلا على حزبه المناحيس.

الشرح: «مستوليا» هو اسم فاعل من استولى، ومعناه كانت له الولاية على الشيء وملك زمام التصرف فيه «المجانين» جمع مجنون، وهو من ذهب عقله، وأصله عند العرب من خبلته

الجن «المناحيس» جمع منحوس، وهو من حالفه سوء الطالع.

المعنى: ليس هذا الإنسان بندي ولاية على أحد من الناس إلا على أضعف المجانين =

وقول الآخر:

إِنَّ الْمَرْءَ مَيِّتًا بَانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ وَلَكِنْ بَانَ يَبْغَى عَلَيْهِ فَيُخَذَلَا^(١)

وبهذا تين بطلان قول من قال إنه لم يأت منه إلا (إن هو مستوليا) وتخصيصه ذلك بالضرورة.

ونص المصنف على أن (عمل)^(٢) (لا) أكثر من عمل (إن) والعكس أقرب إلى الصواب^(٣).

= الإعراب: «إن» نافية تعمل عمل ليس «هو» اسمها «مستوليا» خبرها «على أحد» جار ومجرور متعلق بقوله مستوليا «إلا» أداة استثناء «على أضعف» جار ومجرور يقع موقع المستثنى من الجار والمجرور السابق «المجانين» مضاف إليه. الشاهد: في «إن هو مستوليا» حيث أعمل «إن» النافية عمل «ليس» فرفع بها الاسم الذي هو الضمير المنفصل، ونصب خبرها الذي هو «مستوليا». مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٦١، ابن عقيل ١/١٨١، ابن هشام ١/٢٠٨، الأشموني ١/١٢٦، المكودي ص ٣٧، السيوطي ص ٣٤، وأيضا في الهمع ج ١ ص ١٢٥ والشاهد رقم ٢٩٧ في خزنة الأدب.

(١) البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها، والعيني لم يتعرض لقائله - وبحث فلم أعر عليه. وهو من الطويل.

المعنى: ليس المرء ميتا بانقضاء حياته، ولكنه يموت الموت الحقيقي إذا بغى عليه فلم يجد من ينصره ويدفع عنه بغيه.

الإعراب: «إن» نافية «المرء» اسمها «ميتا» خبرها «بانقضاء» جار ومجرور متعلق بقوله ميتا «حياته» مضاف إليه والضمير مضاف إلى حياة «ولكن» حرف استدراك «بأن» الباء جارة وأن مصدرية «يبغى» فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «عليه» جار ومجرور نائب عن الفاعل «فيخذلا» الفاء عاطفة ويخذل فعل مضارع مبني للمجهول معطوف على يبغى ونائب الفاعل ضمير مستتر والألف للإطلاق.

الشاهد: في «إن المرء ميتا» حيث أعمل «إن» النافية عمل «ليس» فرفع بها ونصب. ويؤخذ من هذا الشاهد والذي قبله أن «إن» النافية مثل «ما» في أنها لا تختص بالنكرات كما تختص بها «لا».

ويؤخذ أيضا منه: أن انتقاض النفي بعد الخبر لا يقدح في العمل. مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن عقيل ١/١٨١، والأشموني ١/١٢٦، وذكره السيوطي في همع الهوامع ج ١ ص ١٢٥.

(٢) أ، ج وفي ب (إعمال).

(٣) لكثرة ما ورد من الأمثلة.

ثم قال: وما للآتِ في سِوَى حِينَ عَمَلٍ

يعنى أن (لات) تختص بأسماء الأحيان فلا تعمل فى غيرها.

ثم أشار إلى أن حذف اسمها وإبقاء خبرها كثير، وأن عكسه قليل بقوله:

وَحَذَفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَا وَالْمَكْسُ قُلٌّ

فمن حذف مرفوعها قوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾^(١).

ومن حذف منصوبها قراءة من قرأ (ولات حين مناص) (بالرفع)^(٢) ولم يثبتوا

بعدها الاسم والخبر جميعاً.

(١) سورة ص ٣.

(٢) ج ١، ج.

أفعال المقاربة

سميت أفعال المقاربة، وإن كان منها ما ليس للمقاربة تغليبا.

وهي ثلاثة أقسام:

قسم لرجاء الفعل وهي (عسى وحَرَى واخْلَوْتُق) فهذه الثلاثة للإعلام

بالمقاربة على سبيل الرجاء.

وقسم لمقاربة الفعل وهو (كاد وكرب وأوشك).

وقسم للشروع فيه وهو (أنشأ وطَفِقَ واخْتَدَّ وجعلَ وعلِقَ).

وهذه الأفعال من باب (كان) لأنها ترفع الاسم وتنصب الخبر، إلا أن خبرها

لا يكون في الغالب إلا فعلا مضارعا.

وقد أشار إلى ذلك بقوله: كَكَانَ كَادَ وَعَسَى.

يعنى أنهما مثل (كان) في رفع الاسم ونصب الخبر.

ثم قال: .. لَكِنْ نَدَرَ .. غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَيْرٍ

فأشار إلى الفرق بينهما وبين (كان).

ومن وروده غير مضارع قوله:

لَا تُكْثِرُنَّ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمًا^(١)

.....

(١) قال العيني: قائله رؤبة بن العجاج، وقال أبو حيان: هذا البيت مجهول لم ينسبه الشراح إلى أحد.

وصدره: «أكثرت» في العذل ملحا دائما - من الرجز المسدس.

الشرح: «أكثرت» من الإكثار «العذل» الملامة «ملحا» اسم فاعل من ألح يلح أى أكثر إلحاحا. الإعراب: «أكثرت» فعل وفاعل «في العذل» جار ومجرور متعلق بالفعل «ملحا» حال من الفاعل «دائما» صفة للحال «لا تكثرن» لا ناهية والفعل المضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة فى محل جزم «إنى» حرف توكيد ونصب والياء اسمها «عسيت» فعل ماض ناقص وتاء المتكلم اسمه «صائما» خبره والجملة فى محل رفع خبر إن.

الشاهد: فى «عسيت صائما» حيث أجرى عسى مجرى كان فرفع الاسم ونصب الخبر وجاء بخبرها اسما مفردا، والأصل أن يكون خبرها فعلا مضارعا.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٦٢، وابن عقيل ١/١٨٥، والأصطهناون،

والأشمونى ١/١٢٨، وابن يعيش فى شرح المفصل ٤/٧.

وقول الآخر:

فَأَبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ أَتْبَاً^(١)

وذلك منبهة على الأصل.

ثم قال: وكونه بدون «أن» بعد عسى .. نَزَرٌ.

يعنى أن الأكثر في المضارع الواقع خبر عسى اقترانه (بأن) وكونه بدون (أن)

قليل، ومنه:

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتُ فِيهِ يَكُونُ وِرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ^(٢)

(١) صدر بيت، قائله: تأبط شرا - ثابت بن جابر بن سفيان - سمي بذلك لأنه أخذ سيفاً وخرج فقيل لأمه؛ فقالت: لا أدري تأبط شرا وخرج. وهو من قصيدة رائية من الطويل. وعجزه: وكم مثلها فارقتها وهي تصفر - وفي نسخة ب ذكر البيت.

الشرح: «أبت» رجعت «فهم» اسم قبيلته، وأبوها فهم بن عمرو بن قيس عيلان «أتبا» راجعا. هو فاعل من آب يؤوب «تصفر» تتأسف وتتحزن.

المعنى: يقول: إنى رجعت إلى قومي بعد أن عز الرجوع إليهم، وكم مثل هذه الخطة فارقتها وهي تتلهف كيف أفلتت منها.

الإعراب: «فأبت» فعل وفاعل «إلى فهم» جار ومجرور متعلق بأبت «وما» نافية «كدت» فعل ماض ناقص والتاء اسمه «أتبا» خبره والجملة حال «وكم» خبرية بمعنى كثير مبتدأ مبني على السكون في محل رفع «مثلها» تمييز لكم والضمير مضاف إليه «فارقتها» فعل وفاعل ومفعول، والجملة في محل رفع خبر كم «وهي» الواو للحال والضمير مبتدأ «تصفر» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال.

الشاهد: في «وما كدت أتبا» حيث أعمل «كاد» عمل «كان» فرفع بها الاسم ونصب الخبر، لكنه أتى بخبرها اسما مفردا، والاستعمال جارٍ على أن يكون خبرها جملة فعلية فعلها مضارع.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٦٢، ابن هشام ٢١٦/١، وابن عقيل ١٨٥/١، والأشموني ١٢٨/١، والأصطهناوى، والسندوبى، والمكودى ص ٣٧، وابن يعيش في شرح المفصل ١٣/٧، والخصائص ٩٨/١.

(٢) قائله: هذبة بن خشرم العذرى، قاله وهو سجين من أجل قتيل قتله.

وهو من قصيدة يائية من الوافر.

المعنى: أرجو أن يكشف الله عن قريب ما صرت إليه من البلاء - الكرب: الهم، فرج: انكشاف الهم.

الإعراب: «عسى» فعل ماض ناقص «الكرب» اسم «عسى» الذى اسم موصول صفة للكرب «أمسيت» فعل ماض ناقص والتاء اسمه «فيه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر =

وجمهور البصريين على (أن) حذف أن بعد (عسى) ضرورة، وظاهر كلام
سيبويه^(١) (أنه)^(٢) لا يختص بالشعر.

ثم قال: وكاد الأمر فيه عكسًا.

يعنى: أن اقتران المضارع بعدها بـ (أن) قليل.

ومنه: قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحًا^(٣)

= أمسى، والجملة من أمسى واسمه وخبره لا محل لها صلة الموصول «يكون» فعل مضارع ناقص واسمه ضمير مستتر فيه «وراءه» ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم والهاء مضاف إليه «فرج» مبتدأ مؤخر «قريب» صفة والجملة في محل نصب خبر يكون، والجملة من يكون واسمها وخبرها في محل نصب خبر عسى.

الشاهد: في «يكون وراءه...» حيث وقع خبر «عسى» فعلا مضارعا مجردا من «أن» المصدرية وذلك قليل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٦٢، ابن عقيل ١/١٧٨، السندوي، الاضطهناوى، والأشمونى ١/١٢٩، المكودى ص ٣٨، وابن هشام ١/٢٢٤ - وأيضاً ذكره فى المغنى ١/١٢٣، والسيوطى ص ٣٥ - وأيضاً ذكره فى همع الهوامع ١/١٣٠، والشاهد رقم ١٥٠ فى خزنة الأدب، وابن يعيش فى شرح المفصل ٧/١١٧، وسيبويه ج ١ ص ٤٧٨، والمقتضب للمبرد ٣/٧٠.

(١) قال سيبويه ج ١ ص ٤٧٧: «واعلم أن من العرب من يقول عسى يفعل، يشبهها بكاد يفعل...».

(٢) أ، ج وفى ب «أن حذف أن».

(٣) قائله: رؤية بن العجاج الراجز بن الراجز.

الشرح: البلى - بكسر الباء - من بلى يبلى إذا خلق، «أن يمصحاً» أى: ينمحي. يقال مصحت الدار درست وذهبت، ومصح الظل إذا قصر.

فالراجز يصف دار الحبيبة بأنها مصحت من طول البلى.

وقبله: رسم عفى من بعد ما قد امحى .. ورواية ابن يعيش والهمع: ربع عفاه الدهر طولا فامحى.

الإعراب: «ربع» مبتدأ «عفى» صفته «من» زائدة على مذهب الأخفش «بعد» ظرف عفا «ما قد امحى» ما مصدرية مجرورة بإضافة بعد إليه. «قد» حرف تحقيق «كاد» تعمل عمل كان واسمها ضمير مستتر فيه يرجع إلى الربع «أن يمصحاً» خبره والألف للإطلاق «من طول البلى» جار ومجرور متعلق بكاد تعلق العلة بالمعلول.

الشاهد: فى «كاد .. أن يمصحاً» حيث استعمل «كاد» مثل «عسى» فى كون خبره فعلا مضارعا مقرونا «بأن».

وظاهر كلام المصنف جواز ذلك، وخصه المغاربة بالضرورة.

ثم قال: وكعسى حرى. أى: فى المعنى، لأنها للرجاء كما سبق.

..... ولكن جعلا خبرها حتماً «بأن» متصلاً

فيقال: «حرى زيد أن يفعل»، ولا يجوز «حرى زيد يفعل»، وقل من ذكر «حرى».

ثم قال: **واللزموا اخلولق «أن» مثل حرى.**

فيقال: (اخلولق زيد أن يفعل)، ولا يجوز (اخلولق زيد يفعل).

ثم قال: **وبعد أو شك انتفا «أن» نزرأ.** فهى مثل «عسى» فى ذلك ومن انتفاء (أن) بعدها قوله:

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غِرَاتِهِ يُوَافِقُهَا^(١)

ثم قال: **ومثل كاد فى الأصح كريباً.**

= مواضعه: ذكره من شراح الألفية: السيوطى ص ٣٥، وأيضاً ذكره فى معجم الهوامع ١٣٠/١، والشاهد رقم ٧٥٣ من خزانة الأدب، وسيبويه ج ١ ص ٤٧٨، والمكردى فى شرحه للألفية ص ٢٨، والإنصاف ٢/٣٣٠.

(١) قاله: أمية بن أبى الصلت الثقفى. شاعر جاهلى. وقال صاعد: هو لرجل خارجى، أى من الخوارج. وهو من قصيدة هائية من المنسرح.
الشرح: «منيته»: المنية: الموت، «غراته» جمع غرة - بكسر الغين - وهى الغفلة «يوافقها» يصيبها ويقع فيها.

المعنى: إن من فر من الموت فى الحرب لقريب الوقوع بين برائته فى بعض غفلاته.
الإعراب: «يوشك» فعل مضارع ناقص «من» اسم موصول اسمها «فر» فعل ماضٍ والفاعل ضمير مستتر فيه والجملة لا محل لها صلة «من منيته» جار ومجرور متعلق بفر والهاء مضاف إليه «فى بعض» جار ومجرور متعلق بقوله يوافقها «غراته» مضاف إليه «يوافقها» فعل مضارع وفاعله مستتر فيه والضمير مفعول به، والجملة فى محل نصب «يوشك». الشاهد: «يوافقها» حيث أتى بخبر «يوشك» جملة فعلية فعلها مضارع مجرد من «أن» وهذا قليل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٦٣، ابن هشام ١/٢٢٥، ابن عقيل ١/١٩٠، الأشمونى ١/١٢٩، وابن يعيش فى شرح المفصل ١/١٢٦، وسيبويه ج ١ ص ٤٧٩.

يعنى: أن إثبات (أن) بعدها قليل ومنه:

وقد كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقَطَّعًا^(١)

ولم يذكر سيبويه^(٢) في خبر (كرب) إلا التجرد، وإليه أشار بقوله: (في الأصح) والمشهور في (كرب) فتح الراء وقد حكى كسرهما.

ثم قال: «تَرَكَ» «أَنْ» مَعَ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبًا

وذلك لأن الفعل معها حال «وَأَنْ» للاستقبال. ثم ذكر أفعال الشروع

فقال:

كَأَنشَأُ السَّائِقُ يُحَدِّرُو وَيَطْفِقُ كَذَا جَعَلْتُ وَأَخَذْتُ وَعَلِقُ

(١) هذا عجز بيت من الطويل.

وصدره قوله: سقاها ذوو الأحلام سجلا على الظما - وذكر البيت كله في نسخة ب.

وهو لأبي هشام بن زيد الأسلمي من كلمة يهجو فيها إبراهيم بن إسماعيل بن المغيرة والى المدينة من قبل هشام بن عبد الملك، وكان قد مدحه من قبل فلم ترقه مدحته فلم يعطه وأمر به فضرب بالسياط.

الشرح: «ذوو الأحلام» أصحاب العقول ويروى «ذوو الأرحام» وهم الأقارب من جهة النساء، «سجلا» - بفتح فسكون - الدلو ما دام فيه الماء وجمعه سجال.

المعنى: سقى أصحاب العقول هؤلاء القوم سجال الكرم وأجزلوا لهم العطاء، وقد كانوا فى شدة الحاجة تكاد أعناقهم أن تنقطع من ذلك.

الإعراب: «سقاها» فعل ماض والهاء مفعوله الأول «ذوو» فاعل «الأحلام» مضاف إليه

«سجلا» مفعول ثان «على الظما» جار ومجرور متعلق بسقاها «وقد» حرف تحقيق والواو

للحال «كربت» فعل ماض ناقص والتاء للتأنيث «أعناقها» اسم كرب والضمير مضاف إليه

«أَنْ» مصدرية «تقطعاً» فعل مضارع حذفت منه إحدى التاءين وأصله تنقطعاً - منصوب بأن

والالف للإطلاق والفاعل ضمير مستتر، والجملة فى محل نصب خبر كرب، والجملة من

كرب واسمها وخبرها فى محل نصب حال.

الشاهد: فى «أَنْ تقطعاً» حيث أتى بخبر «كرب» فعلا مضارعا مقترنا «بأن» وهو قليل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٦٣، ابن هشام ٢٢٨/١، ابن عقيل

١٩٢/١، السندوبى، الأشمونى ١/١٣٠، المكودى ص ٣٨، السيوطى ص ٣٥، وأيضا

ذكره فى همع الهوامع ١/١٣٠.

(٢) قال سيبويه ج ١ ص ٤٧٨ «وأما كاد فلإنهم لا يذكرون فيها أن، وكذلك كرب يفعل

ومعناها واحد يقولون كرب يفعل وكاد يفعل

أو يقال: (طفق) - بكسر الفاء وفتحها - وطبق - بالباء أيضا - فإن قلت:
فقد ذكر في التسهيل من أفعال الشروع (هب وقام)^(١).

قلت: هما غريبان، وأيضا (فإنه)^(٢) لم يدع الحصر.
قال:

واستعملوا مضارعا لأوشكا وكاد لا غير وزادوا موشكا

جميع أفعال المقاربة لا تتصرف (إلا)^(٣) (كاد وأوشك) فإن لهما مضارعا
وهو «يكاد ويوشك» واسم فاعل وهو «موشك وكائد»^(٤).
ولم يذكر هنا اسم فاعل «كاد» وقال في (الكافية)^(٥) الكبرى (واحفظ كائدا
وموشكا).

ذكر الجوهري^(٦) مضارع (طفق)^(٧) قال المصنف: ولم أره لغيره، والظاهر أنه
قال رأيا، وقد حكى مضارع «جعل»^(٨).

(١) التسهيل ص ٥٩.

(٢) ج.

(٣) ب، ج وفي أ (إلا).

(٤) المضارع من كاد وأوشك. قال تعالى (يكادون يسطون) وقول الشاعر:

يوشك من فر من منيته في بعض غراته يوافقها

واسم الفاعل منهما: قوله:

فموشكة أرضنا أن تعودا خلاف الأنيس وحوشا يبابا

وقوله: أموت أسي يوم الرجاء وإنني يقينا لرهن بالذي أنا كائد

قال الأشموني: ١٣١/١ (والصواب ... كابد بالباء الموحدة كما جزم به ابن السكيت).

(٥) أ.

(٦) هو: الإمام إسماعيل بن حماد الجوهري، صاحب كتاب الصحاح في اللغة. كان من

أعاجيب الزمان ذكاء وفطنة وعلمًا، وكان إمامًا في اللغة والأدب، وقد طاف الآفاق،

ودخل العراق، وقرأ العربية على أبي علي الفارسي والسيرافي، وسافر الحجاز وشافه

باللغة العرب العاربة، ثم عاد إلى خراسان وأقام بنيسابور، وصنف الصحاح في اللغة وهو

الكتاب المتناول إلى اليوم، وكتاب في العروض، ومقدمة في النحو. ومات سنة ٣٩٨ هـ.

(٧) حكى الأخصف طفق يطفى كضرب شرب - وطفق يطفى كعلم يعلم ... راجع ١٠١/٢

صحاح.

(٨) إن البعير ليهرم حتى يجعل إذا شرب الماء مجه، اهـ. أشموني ١٣١/١.

ثم قال :

بعد عسى اخلولق اوشك قد يرد غنى (بان يفعل) عن ثان فقد

يجوز إسناد هذه الثلاثة إلى «أن يفعل» فتستغنى به عن الخبر نحو «عسى أن يقوم» فإن وصلتها في موضع رفع (بعسى)^(١) وسدت مسد الجزأين .

فإن قلت : إذا أسندت هذه الثلاثة إلى «أن» والفعل . فهل هي تامة أو ناقصة؟ .

قلت : فيها خلاف^(٢) ، ذهب قوم إلى أنها تامة ، والمرفوع فاعلها .

قال في شرح التسهيل : الوجه عندي أن تجعل «عسى» ناقصة أبداً ، وإذا أسندت إلى (أن) والفعل وجه بما يوجه به وقوع حسب عليهما في نحو «أحسب الناس أن يتركوا»^(٣) .

ثم قال :

وجردن عسى لو ارفع مضمراً بها إذا اسم قبلها قد ذكراً

إذا بنيت هذه الثلاثة على اسم قبلها جاز إسنادها إلى ضميره وجعل أن يفعل خبراً وجاز إسنادها (إلى أن يفعل)^(٤) مكتفى به ، وتكون مجردة من الضمير^(٥) .

(١) ب ، ج .

(٢) (ذهب الشلوبين إلى أنه يجب أن يكون الاسم الظاهر مرفوعاً بيقوم ، في عسى أن يقوم زيد - «وأن يقوم» فاعل عسى ، وهي تامة لا خبر لها) .

وذهب المبرد والسيرافي والفارسي إلى تجويز ذلك وتجويز وجه آخر وهو أن يكون الاسم الظاهر مرفوعاً بعسى اسماً لها ، وأن المضارع في موضع نصب خبراً لها متقدماً على الاسم وفاعل المضارع ضمير يعود على الاسم الظاهر وجاز عوده عليه متأخراً لتقدمه في النية اهـ
أشمونى ١٣٢/١ .

(٣) سورة العنكبوت ٢ .

(٤) ب ، ج .

(٥) المجردة لغة الحجاز - والمحتملة للضمير لغة تميم وذلك مثل «زيد عسى أن يقوم» فعلى لغة تميم في عسى ضمير يعود على زيد وأن يقوم في موضع نصب بعسى ، وعلى لغة الحجاز لا ضمير في عسى ، وأن يقوم في موضع رفع بعسى . اهـ ابن عقيل ١٩٧/١ -
بتصرف

ويظهر أثر ذلك في التانيث والثنية والجمع، فتقول: على الأول «هندٌ عَسَتْ
أن تفعل» «والزيدان عَسِيَا أن يفَعَلَا» والزيدون (عَسَاوا)^(١) أن يفعلوا». وتقول على
الثاني «عسى» بالتجريد في الأحوال كلها.

ثم قال:

والفتح والكسر أجزء في السين من نحو عَسَيْتُ وانتَقَا الفتح زَكِنُ

يجوز كسر سين «عسى» وفتحها، إذا اتصل بها ضمير مرفوع لتكلم، أو
مخاطب أو «غائبات»^(٢) والفتح أكثر، ولذلك قال: (وانتَقَا الفتح زَكِنُ).

أى: واختيار الفتح علم، وبالكسر قرأ نافع^(٣).

ثم انتقل إلى القسم الثاني من نواسخ الابتداء فقال:

(١) أ، ب وفي ج «عسيوا».

(٢) أ، ب وفي ج «غائب».

(٣) قرأ نافع «فهل عسيتم إن توليتم» بكسر السين، وقرأ الباقون بفتحها - من الآية ٢٢ من

سورة محمد، لتكلم نحو «عسيت» ولخاطب نحو «عسيت وعسيتما وعسيتم وعسيتن»
ولغائبات نحو «عسين».

إن وأخواتها

لِإِنَّ أَنْ لَيْتَ لَكِنَّ لَعَلَّ كَانَ عَكْسُ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلٍ

يعنى: أن «كان» ترفع الاسم وتنصب الخبر، وهذه الأحرف تنصب الاسم وترفع الخبر خلافاً للكوفيين في قولهم إن الخبر باق على رفعه، وبعض العرب ينصب بهذه الأحرف الجزأين معاً، وحكى ابن السيد^(١) أن ذلك لغة^(٢).

وأما معانى هذه الأحرف «فإنّ وإنّ» للتوكيد «ولكن» للاستدراك، وليست مركبة على الأصح «وليت» للتمنى. ويكون في الممكن والمستحيل ولا يكون في الواجب، «لعل» للترجى في المحبوب والإشفاق في المكروه، ولا يكون إلا في الممكن. ولا تكون للتعليل^(٣) ولا للاستفهام^(٤)، ولا للشك عند البصريين خلافاً لمن قال بذلك^(٥)، وليست مركبة على الأصح^(٦).

و «كأن» للتشبيه ولا تكون للتحقيق ولا للتقريب، ولا للظن^(٧). خلافاً لمن قال بذلك، وهى مركبة من «كاف» التشبيه، (وأن) قيل: بلا خلاف، وليس بصحيح^(٨) بل (قيل)^(٩) ببساطتها.

(١) هو: أبو محمد عبدالله بن محمد بن السيد البطلوسى نزيل بلنسية، كان عالماً باللغات والآداب متبحراً بها. انتصب لإقراء علوم النحو واجتمع إليه الناس للاتقاع بعلمه. وكان له يد فى العلوم القديمة، وقد صنف كثيراً من الكتب. ومن تصانيفه شرح أدب الكاتب. وسقط الزند. والحلل فى شرح أبيات الجمل، والمسائل المثورة فى النحو. وتوفى ببلنسية سنة ٢١٠هـ.

(٢) ومن ذلك: إذا أسود جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافاً إن حراسنا أسداً

(٣) رأى الأخفش والكسائى.

(٤) للكوفيين.

(٥) أكثر الكوفيين.

(٦) الجمهور.

(٧) التحقيق: رأى الكوفيين والزجاج. والتقريب: للكوفيين. والظن: إذا كان خبرها اسماً مشتقاً. رأى الكوفيين والزجاج. أهد السيوطى فى الهمع ١/١٢٢.

(٨) واختلف فى كان أبسيطة أم مركبة؟ فقال بالأول شردمة واختاره أبو حيان لأن التركيب خلاف الأصل، وبالثانى الخليل وسيبويه والأخفش وجمهور البصريين والقراء. أهد الهمع ١/١٣٣ وأميل إلى الثانى.

(٩) ج.

ثم مثل بقوله:

كِنْ زِيدًا عَالِمٌ بَأْتِي كُفْنُهُ وَلَكِنْ ابْنُهُ ذُو ضِعْفَيْنِ

وتمثيل البواقى سهل، قال:

وَرَاعَ ذَا التَّرْتِيبِ إِلَّا فِي الَّذِي كَلِمَتَ فِيهَا أَوْ هُنَا غَيْرَ الْبَدْيِ

الإشارة إلى تقديم الاسم وتأخير الخبر.

يعنى: أنه لا يجوز تقديم خبرها على اسمها لضعفها إلا إذا كان ظرفاً نحو

«ليت هنا غير البدئ» أو مجروراً نحو «ليت فيها غير البدئ».

وإنما جاز تقديم الظرف والمجرور للتوسع فيهما، ولأنهما فى الحقيقة ليسا

بالخبر بل معمولاه.

قال فى العمدة^(١): «ويجب أن يقدر العامل فى الظرف بعد الاسم كما يقدر

الخبر وهو غير ظرف.

ثم قال:

وَهَمَزَ إِنْ أَفْتَحَ لِسْدٌ مَصْدَرٍ مَسْدَهَا وَفِي سِوَى ذَلِكَ أَكْسَرِ

«إن» المكسورة أصل، والمفتوحة فرعها على أصح الأقوال، فلذلك يستدام

كسرها ما لم تؤول هى ومعمولها بمصدر فتفتح وجوبا إن لزم التأويل نحو «بلغنى

أنك فاضل» أى: فضلك، وجوازا إن لم يلزم. وذلك فى مواضع ستأتى.

وقد نبه (على مواضع)^(٢) الكسر فقال: (فاكسر فى الابتداء).

يعنى: فى ابتداء الكلام حقيقة نحو ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا﴾^(٣) أو حكما

نحو ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ﴾^(٤).

ثم قال: (وفى بدء صلته).

(١) كتاب لابن مالك اسمه عمدة الحافظ وعدة اللافظ.

(٢) أ، ب.

(٣) سورة الفتح ١.

(٤) سورة يونس ٦٢.

يعنى: أول صلة موصول كقوله تعالى: ﴿وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ﴾^(١) واحترز بالبدء من نحو (جاء الذى فى ظنى أنه فاضل).

ثم قال: وحيث إنَّ ليمينٍ مُكْمَلَةٌ.

يعنى: إذا وقعت جواب قسم مطلقا مع «اللام» أو دونها نحو ﴿وَالْعَصْرُ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾^(٢) ونحو ﴿حَمَّ وَالْكِتَابِ الْمَبِينِ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾^(٣).

فإن قلت: فقد ذكر بعد هذا جواز الفتح والكسر (بعد)^(٤) اليمين إذا لم توجد (اللام) فيكون إطلاقه هنا مقيدا بما بعد كما قال بعضهم.

قلت: الصحيح وجوب كسرها إذا وقعت جواب القسم مطلقا، فإطلاقه صحيح ولا يعارضه إجازته للوجهين بعد، لأن من فتح لم يجعلها جوابا، وسيأتى بيانه^(٥).

ثم قال: أو حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ.

مثاله: ﴿وَقَالَ اللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ﴾^(٦): فإن سيقت بعد القول للتعليل فتحت، لأنها غير محكية نحو (أخصك بالقول أنك ذكى) أى لأنك (ذكى)^(٧) وعنه احترز بقوله «حُكِيَتْ».

واحترز أيضا من القول (المضمن)^(٨) معنى الظن، فإنه يجوز بعده الفتح والكسر. كقوله:

أَتَقُولُ إِنَّكَ بِالْحَيَاةِ مُتَمِّعٌ^(٩)

.....

(١) سورة القصص ٧٦.

(٢) سورة العصر ١-٢.

(٣) سورة الدخان ١-٣.

(٤) أ، ب وفى ج (مع).

(٥) وبالفتح على تأويل أن بمصدر معمول لفعل القسم بإسقاط الخافض أى: على أنى. اهـ مرادى.

(٦) سورة المائدة ١٢.

(٧) ب.

(٨) ب، ج وفى أ «المضمّر».

(٩) قال العينى: «قيل: إن قائله هو الفردق همام. وهو من الكامل.

وعجزه: وقد استبحت دم امرئ مستسلم

فمن فتح جعل القول عاملا و «إن» غير محكية، ومن كسر حكى به، لأن الحكاية بالقول مع استيفاء شروط إجرائه مجرى الظن جائزة.

ثم قال: أو حَلَّتْ مَحَلَّ حَالٍ

يعنى: مع واو، ونحو قوله (كزرتُهُ وإني ذُو أَمَلٍ) - أو دون (واو) كقوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنَّهُمْ لِيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾^(١).

وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلِ حَلَّقًا بِاللَّامِ كَاعْلَمَ إِنَّهُ لَدُو تَقَى

حق أن بعد أعمال القلوب أن تفتح ما لم يعلق الفعل باللام فيجب كسرها نحو ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾^(٢)، وكقوله (اعلم إنه لذو تقى) فلولا اللام لفتحت. فهذه ستة مواضع يجب (فيها)^(٣) كسرها.

وزاد المصنف في غير هذا الكتاب سابعا، وهو أن تقع خبر اسم عين^(٤) نحو (زيد أنه فاضل).

= الشرح: «تقول» يحتمل أنه مضارع القول بمعنى الظن، أو مضارع القول بمعنى النطق والتكلم «بفتح»: اسم مفعول من قولهم: متعه الله بكذا، ويقال متعه - بتضعيف العين - وامتنعه وتمتع به. قال تعالى: (ومتعناهم إلى حين، ثممتعهم قليلا، فأمتعه قليلا، سنمتعهم) وأصل هذه المادة المتوع - بضم الميم. وهو الامتداد والارتفاع. يقال: متع النهار، ومتع النبات، إذا ارتفع. «مستسلم» منقاد خاضع.

الإعراب: «أتقول» الهمزة للاستفهام تقول فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه «إنك» حرف توكيد والكاف اسمه «بالحياة» جار ومجرور متعلق بفتح «بفتح» خبر إن. وإن واسمها وخبرها في محل نصب مقول القول إذا اعتبرت تقول بمعنى التكلم فالجملة محكية والجملة سدت مسد مفعولى تقول إذا جعلته مأخوذا من القول بمعنى الظن «وقد» الواو للحال قد حرف تحقيق «استبحت» فعل وفاعل «دم» مفعول به «امرئ» مضاف إليه «مستسلم» صفة لامرئ.

الشاهد: في «أتقول أنك» حيث روى بكسر همزة «إن» على اعتبار الجملة محكية بتقول، ويفتحها على إجراء «تقول» مجرى ظن.

مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه الألفية ١/١٢٨.

(١) سورة الفرقان ٢٠.

(٢) سورة المنافقون ١.

(٣) ب.

(٤) التسهيل ص ٦٣.

وزاد غيره ثامنا وهو بعد (حيث)^(١).

قال وقد أولع عوام الفقهاء بالفتح بعدها

قلت: ^(٢) ويتخرج على مذهب الكسائي^(٣).

ثم انتقل إلى مواضع الوجهين فقال:

بعد إذا فجاءة أو قسم لا لام بعده بوجهين نمي

مثال ذلك بعد (إذا) قول الشاعر:

وكنْتُ أرى زيدا كما قيل سيِّداً إذا أنه عبدُ القفاً واللهازم^(٤)

يروى بالكسر على عدم التأويل، وبالفتح على تأويل أن (ومعموليها)^(٥)

بمصدر مرفوع بالابتداء والخبر محذوف.

(١) نحو «اجلس حيث إن زيدا جالس» وأيضا راد ابن عقيل ج ١ ص ٢٠٣.

«إذا - وقعت بعد «ألا» الاستفتاحية نحو قوله تعالى (ألا إنهم هم السفهاء)».

(٢) أ، ج.

(٣) قول الكسائي: «يجوز إضافة حيث للمفرد فلا إشكال في الفتح» اهـ خضري ١/١٣٢.

(٤) هذا عجز بيت من الطويل، وهو من شواهد سيبويه التي لم ينسبها. وقال سيبويه قبل

أن ينشده ج ١ ص ٢٧٤ «وسمعت رجلا عن العرب ينشد هذا البيت كما أخبرك به» اهـ.

الشرح: «اللهازم» جمع لهزمة - بكسر اللام والزاي - وهو طرف الحلق، ويقال هي عظم

ناتئ. تحت الأذن و «عبد القفا واللهازم» كناية عن الخسة والدناءة والذلة وذلك لأن القفا

موضع الصفع، واللهزمة موضع اللكز.

المعنى: كنت أظن زيدا سيِّدا كما قيل، فإذا هو يتبين لي من أمره أنه ذليل خسيس.

الإعراب: «كنت» فعل ماض ناقص والتاء اسمه «أرى» بزنة المبني للمجهول - ومعناه أظن -

فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه «زيدا» مفعوله الأول «سيِّدا» مفعول ثان وجملة أرى

في محل نصب خبر كان «إذا» فجائية «أنه» حرف توكيد ونصب والهاء اسمه «عبد» خبره

«القفا» مضاف إليه واللهازم معطوف عليه.

الشاهد: في «إذا أنه» حيث جار في همزة «أن» الوجهان. فأما الفتح فعلى تقديرها مع

معموليها بالمفرد وإن كان هذا المفرد محتاجا إلى مفرد آخر لتتم بها جملة على الراجع،

وأما الكسر فتقديرها مع معموليها جملة وهي في ابتدائها.

مواضعه: ذكره من شراح الالفية: ابن الناظم ص ٦٧، وابن عقيل ١/٢٠٤، وابن هشام

١/٢٤٣، والسندوبى، والمكودى ص ٤٠، والأشمونى ١/١٢٨، وابن يعيش فى شرح

المفصل ٤/٩٧، والشاهد رقم ٨٤٦ فى خزانة الأدب، وسيبويه ج ١ ص ٤٧٢، والخصائص

٣٩٩/٢.

(٥) ب، وفى أ، ج «ومعمولها».

قال المصنف: والكسر أولى، لأنه لا يحوج إلى تقدير.
قلت: وذهب قوم إلى أنها هي الخبر، وعلى هذا فلا تقدير في الفتح أيضا
فيستوى الوجهان.

ومثال ذلك بعد القسم قول الشاعر:

أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكَ الْعَلَىٰ أَنِّي أَبُو ذِيَالِكَ الصَّبِيِّ^(١)

يروى بالكسر على جعل أن جواب القسم «وبالفتح على تأويل أن بمصدر
معمول لفعل القسم»^(٢) بإسقاط الحافض. أي: على أني.

وقد اتضح بهذا: أن من فتح لم يجعلها الجواب، وذلك لأن الفتح متوقف
على كون المحل «معنياً»^(٣) فيه المصدر عن «أن» وصلتها، وجواب القسم ليس
كذلك، فإنه لا يكون إلا جملة^(٤).

(١) هذا بيت من الرجز وقبله:

لتعدن مقعد القصي منى ذى القاذورة المقلى - وقد ذكر في ب.

- هما لرؤية بن العجاج، وقال ابن برى: هما لأعرابي قدم من سفر فوجد امرأته قد وضعت
ولدا فأنكره.

الشرح: «القصي» البعيد النائي «القاذورة» المراد به الذى لا يصاحبه الناس لسوء خلقه «المقلى»
المكروه اسم مفعول مأخوذ من قولهم: قلاه يقليه، إذا أبغضه «ذِيَالِكَ» تصغير ذلك على
غير قياس لأنه مبنى.

المعنى: والله لتجلسن أيها المرأة بعبيدة عنى حيث يجلس المكروه المبغض من الناس - إلى أن
تقسمى بخالقك المتزه عن كل ما لا يليق: أنى أبو هذا الولد الصغير.

الإعراب: «أو» عطف على ما قبله «تحلفى» فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد أو وعلامة
نصبه حذف النون وياء المخاطبة فاعل «بربك» جار ومجرور متعلق بتحلفى والكاف مضاف
إليه «العالى» صفة لرب «أنى» حرف توكيد ونصب والياء اسمه «أبو» خبره «ذِيَالِكَ» اسم
إشارة مضاف إلى قوله «أبو» واللام للبعد والكاف حرف خطاب «الصبي» بدل من اسم
الإشارة أو عطف بيان أو نعت.

الشاهد: فى قوله: «أنى» حيث يجوز فى همزة «إن» الكسر والفتح لكونها واقعة بعد فعل
قسم لا لام بعده، أما الفتح فعلى تأويل أن مع اسمها وخبرها بمصدر مجرور بحرف جر
محذوف، والتقدير: أو تحلفى على كوني أبا لهذا الصبي، وأما الكسر فعلى اعتبار إن
واسمها وخبرها جملة لا محل لها من الإعراب جواب قسم.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٦٧، ابن هشام ٢٤٤/١، ابن عقيل
٢٠٥/١، الأشموني ١٣٨/١، المكودي ص ٤٠.

(٢) ب، ج.

(٣) أ، ب وفى ج «معنيا».

(٤) راجع الأشموني ١٣٩/١.

قال فى شرح التسهيل: فإن ورد الفتح فى جواب قسم حكم بشذوذه
«وحمل»^(١) على إرادة «على».

فإن قلت: فهل يجوز الفتح فى نحو (والله إنَّ ريداً قائم)؟.

قلت: قد حكى عن الكوفيين تفضيله على الكسر «فى»^(٢) هذا المثال وعن
بعضهم تفضيل الكسر عليه.

ومذهب البصريين أن الكسر لازم، وهو الصحيح^(٣).

قال ابن خروف: لم يسمع فتحها بعد اليمين (ولا)^(٤) وجه له، وهو كما
قال: وشبهة من أجاز الفتح فى المثال المذكور ونحوه سماع الفتح فى نحو «حلفت
أنَّ ريداً قائم».

فكما جاز الفتح مع التصريح بالفعل (كذلك)^(٥) يجوز مع تقديره، لأن
الفعل مقدر فى المثال المذكور ونحوه.

قيل: وذلك غلط، لأن من فتح بعد (حلفت)^(٦) لم يجعلها قسماً بل إخباراً
عن قسم، ولا يتصور ذلك فى حلفت المضمرة، لأن العرب لا تضمّر حلفت
وتريد بها غير القسم.

ثم كمل مواضع الوجهين فقال: مع تَلُوِ فا الجزأ.

مثال ذلك قوله تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَن عَمِلَ مِنكُمْ سُوءًا
بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِن بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ﴾^(٧) فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٨﴾ الفاء جواب قوله من عمل،
وقد قرئ بالوجهين فالكسر على جعل ما بعد الفاء جملة تامة. والفتح على

(١) أ، ب وفى ج «وحكم».

(٢) ب، ج وفى أ «على».

(٣) وأرجح رأي البصريين لقوله - (إن هذا مذهب الكوفيين وهو غلط فالمتعين فيه الكسر) اهـ
خضرى ١/١٢٣.

(٤) ب، ج وفى أ (ولو).

(٥) ب، ج وفى أ (كقولك).

(٦) أ، ب وفى ج (حلف).

(٧) أ.

(٨) سورة الأنعام ٥٤.

تقديرها بمصدر هو خبر مبتدأ محذوف. أي: فجزاؤه (الغفران)^(١) أو مبتدأ وخبره محذوف. والكسر أحسن في القياس.

قال المصنف: ولذلك لم يجيء الفتح في القرآن إلا مسبوqa «بأن» المفتوحة.

... وذَا يَطْرُدُ فِي نَحْوِ خَيْرِ الْقَوْلِ أَنِّي أَحْمَدُ

فالكسر على تقدير: (أول قول أفتتح به هذا المفتوح أني، والفتح على تقدير)^(٢) أول قولي حمد الله.

فعبارة الفتح تصدق على كل لفظ تضمن حمدا، وعبارة الكسر لا تصدق على حمد بغير هذا اللفظ الذي أوله «إني»، وقد قيل: في وجه الكسر غير هذا، وما ذكرته هو التحقيق.

وضابط ما يجوز فيه الوجهان من هذا النوع أن تقع «إن» خبر قول «ويكون»^(٣) خبرها قولاً فلو كان غير قول تعين الكسر نحو «أول قولي إنك ذاهب».

ثم قال:

وبعدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصْحُبُ الْخَيْرَ لَامُ ابْتِدَاءٍ نَحْوُ أَنِّي لَوْزَرَ

دخول هذه «اللام» بعد «إن» المكسورة متفق عليه، وأجاز بعضهم دخولها بعد المفتوحة، وحكى عن المبرد، وهو خلاف شاذ، وما سمع منه محمول على الزيادة^(٤).

وأجاز الكوفيون: دخولها بعد «لكن» وما احتجوا به متأول^(٥).

وقوله (لامُ ابتداءٍ) يعني أن هذه اللام هي لام الابتداء، وإنما أخبرت إلى الخبر كراهة الجمع بين حرفين لمعنى واحد خلافاً لمن قال: هذه غير تلك.

(٣) أ، ب.

(٢) أ، ج.

(١) أ، ج.

(٤) (فمن ذلك قراءة بعض السلف «ألا أنهم لياكلون الطعام» بفتح الهمزة وأجازه المبرد) أشموني ١/ ١٤٠.

(٥) (ومن ذلك) قول الشاعر: يلومونني في حب ليلي عواذلي ولكنني من حبها لعميد
وخرج عن أن اللام رائدة) اهـ ابن عقيل ١/ ٢٠٨.

وقوله: (تصحب الخبر) مقيد بقوله:

وَلَا يَلِي ذَا اللَّامِ مَا قَدْ نُفِيَ وَلَا مِنَ الْأَفْعَالِ مَا كَرِضِيًّا

والخبر ضربان: مثبت ومنفى.

فالمنفى لا تدخل عليه اللام إلا نادرا كقوله:

وَأَعْلَمُ إِنَّ تَسْلِيمًا وَتَرْكًا لِلْمُتَشَابِهَانِ وَلَا سِوَاهُ^(١)

والمثبت إما أن يكون ماضيا متصرفا عاريا من «قد» أو غيره، فإن كان ماضيا متصرفا عاريا من «قد» لم تدخل اللام عليه، فإن وجد مثل: «إن زيدا لقام»، فاللام لام القسم.

(وكذلك)^(٢) لو تقدم (على)^(٣) «أن» ما يقتضى فتحها لفتحت مع هذه اللام نحو (علمتُ أن زيدا لقام)، وإن كان غير ذلك دخلت اللام (عليه)^(٤).

فتدخل على الخبر المفرد نحو: (إن زيدا لقائم) والفعل المضارع نحو ﴿وَأَنَّ رَبَّكَ لِيحْكُمَ بَيْنَهُمْ﴾^(٥) والجملة الاسمية نحو (إن زيدا لأبوه فاضل) والماضى غير

(١) قائله: أبو حزام - غالب بن الحارث العكلى - وهو من الوافر.

الشرح: «إن» إذا جريت على ما هو الظاهر فالهمزة مكسورة، لأن اللام فى خبرها، وإذا جعلت اللام رائدة فتحت الهمزة، والأول أقرب، لأن الذى يعلق «أعلم» عن العمل هو لام الابتداء لا الزائدة «تسليما» أراد به التسليم على الناس أو تسليم الأمور إلى ذويها «تركا» أراد به ترك ما عبر عنه بالتسليم. «متشابهان»: متقاربان، «سواء» متساويان.

المعنى: أعتقد أن التسليم على الناس وتركه أو تسليم الأمر وتركه - لا يتساويان ولا يتقاربان. الإعراب: «أعلم» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه «أن» حرف توكيد ونصب «تسليما» اسمه «وتركا» معطوف عليه «للمتشابهان» اللام رائدة متشابهان خبر أن «ولا» الواو عاطفة لا: نافية «سواء» معطوف على خبر إن.

الشاهد: فى «للمتشابهان» حيث أدخل اللام فى الخبر المنفى بلا، وهو شاذ.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٦٩، ابن هشام ٢٤٧/١، ابن عقيل ٢١١/١، الأشموني ١٤١/١، السيوطى ص ٣٧.

(٢) ج وفى أ، ب (ولذلك).

(٣) ب.

(٤) أ، ب.

(٥) سورة النحل ١٢٤.

المتصرف نحو: (إن زيدا نعم الفتى) والمتصرف المقرون بقد نحو (إن زيدا لقد قام).

والى هذا أشار بقوله:

وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ كَأَنَّ ذَا لَقَدْ سَمَّا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذًا

وإنما جاز دخولها عليه مع (قد) لأن (قد) تقرب الماضي من الحال خلافا لخطاب الماوردي^(١) فى منعه دخولها مع (قد) فإذا وجد (إن زيدا لقد قام) فهى عنده لام القسم^(٢).

ثم أشار إلى بقية مواضع اللام بقوله:

وَتَصَحَّبُ الْوَأَسْطُ مَعْمُولُ الْخَيْرِ وَالْفَصْلَ وَاسْمًا حَلَّ قَبْلَهُ الْخَيْرُ

يعنى: أن هذه «اللام» يجوز دخولها على معمول الخير المتوسط بينه وبين الاسم نحو: «إن زيدا لطعامك أكل».

وشرطه: أن يكون الخير صالحا لها، فلو كان ماضيا متصرفا عاريا من (قد) لم تدخل (عليه)^(٣) نحو (إن زيدا عمرا ضرب) لأن دخولها على المعمول فرع دخولها على الخير، خلافا للأخفش. وتدخل أيضا على الضمير المسمى بالفصل. كقوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾^(٤).

وعلى الاسم إذا تأخر عن الخير نحو (إن فى الدار لزيدا) وإنما يصح ذلك إذا كان الخير ظرفا أو مجرورا، لأنه لا يتقدم إن كان غيرهما وإنما اشترط فى دخولها (على الخير)^(٥) مشروطا أيضا بأن يتأخر ولم ينبه عليه.

(١) هو: خطاب بن يوسف بن هلال القرطبي أبو بكر الماوردي. قال ابن عبد الملك: كان من جلة النحاة ومحققهم والمتقدمين فى المعرفة بعلوم اللسان على الإطلاق، وروى عن أبى عبد الله بن الفخار وغيره، وروى عنه ابنه عبد الله وعمر وغيرهما. وتصدر لإقراء العربية طويلا، وصنف فيها واختصر الزاهر لابن الأنبارى. وهو صاحب كتاب الترشيح ينقل عنه أبو حيان وابن هشام كثيرا. مات بعد الخمسين والأربعمائة.

(٢) حيث ذهب إلى أن لام الابتداء لا تدخل على الماضى المقترن بقد وإذا سمع دخول اللام عليه قدرت لام جواب قسم، فالتقدير: إن زيدا والله لقد قام. اهـ صبان ٢٢٤/١.

(٣) أ، ج وفى ب (على معموله).

(٤) سورة آل عمران ٦٢.

(٥) أ، ج.

قلت: اشتراط ذلك في الاسم منبه على اشتراطه في الخبر، إذ العلة واحدة. ثم قال:

وَوَصَلُ (ما) بِذِي الْحُرُوفِ مُبْطِلٌ إِعْمَالَهَا وَقَدْ يَبْقَى الْعَمَلُ^(١)

إذا اتصلت (ما) الزائدة بهذه الأحرف ففيه وجهان:

أحدهما: أن تكون كافة فتبطل عملها نحو ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾^(٢).

والثاني: أن تجعل ملغاة فيبقى العمل لعدم الاعتداد بها. وهذا مسموع في (ليت)^(٣) وقد حكى في (إنما) وأجازه ابن السراج (والزجاج)^(٤) قياساً في سائرهما ووافقهم المصنف، ولذلك أطلق في قوله: (وقَدْ يَبْقَى الْعَمَلُ).

ومذهب سيبويه^(٥) جواز الوجهين في (ليت) خاصة^(٦)، ومنع الثاني في سائر أخواتها، لأن (ما) قد أزلت اختصاصها بالأسماء بخلاف ليت فإنها باقية على اختصاصها، ولذلك ذهب بعض النحويين إلى وجوب الإعمال في (ليتما) وبهذا يبطل قوله في شرح التسهيل: يجوز إعمالها وإهمالها بإجماع. ثم قال:

وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفًا عَلَى مَنْصُوبٍ إِنْ بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلًا

بمعنى أنه يجوز رفع المعطوف على اسم (إن) المكسورة بشرط أن تستكمل خبرها و يكون المعطوف بعد الخبر نحو (إنَّ زَيْدًا ذَاهِبٌ وَعَمْرُو) والنصب هو الوجه الظاهر.

ولذلك قال: (وجائزٌ رفعُكَ).

(١) أ، ج.

(٢) سورة النساء ١٧١.

(٣) لبقاء اختصاصها.

(٤) أ، ب.

(٥) قال سيبويه ج ١ ص ٢٨٢ (وأما (ليتما زيدا منطلق) فإن الإلغاء فيه حسن. وقد كان رؤية ابن العجاج يشد هذا البيت رفعا وهو قول النابغة الذبياني:

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد

رفعه على وجهين: على أن يكون بمنزلة قول من قال: مثلا ما بعوضة، أو يكون بمنزلة قوله (إنما زيد منطلق) اهـ.

(٦) فإنها باقية على اختصاصها بالأسماء اهـ أشموني ١/١٤٣.

فهم أن النصب هو الأصل، فإن عطفت قبل الخبر تعين النصب خلافا للكسائي في إجازته الرفع قبل الخبر مطلقا، والفراء في إجازة ذلك بشرط خفاء إعراب الاسم^(١).

ثم قال:

وَأَلْحَقْتَ يَأْنَ لَكْنَ وَأَنْ مِنْ دُونَ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ

أى: ألحقت (لكن وإن - المفتوحة) يأن - المكسورة، فى جواز رفع المعطوف على اسمها بعد الخبر نحو (لكن زيدا قائم وعمر)، (وعلمت أن زيدا قائم وعمر).

أما إلحاق (لكن) بها فمتفق عليه، وأما إلحاق (أن) المفتوحة، فمنعه بعض أجازته بعض. قال فى التسهيل: وأن فى ذلك كإن على الأصح هـ^(٢). فأطلق كما أطلق هنا، وقيد ذلك فى شرحه بأن يتقدمها على كقوله:

وإِلَّا فاعلمُوا أَنَا وَأَنْتُمْ بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقٍ^(٣)

(١) بأن يكون مبنيا أو مقصورا أو مضافا للياء، ومثل ذلك لو خفى إعراب المعطوف نحو «إن محمدا ويحيى مسافران» وعلته الاحتراز من تنافر اللفظ.

(٢) التسهيل ص ٦٦.

(٣) قائله: بشر بن أبى خازم - بغاء وزاى معجمتين - وقصة ذلك أن قوما من آل بدر جاءوا الفزاريين فجزوا نواصيهم، وقالوا مننا عليكم ولم نقتلكم، فغضب بنو فزارة لذلك فقال بشر ذلك - وهو من الوافر.

الشرح: «بغاة» جمع باغ، وهو الظالم لأنه بغى الظلم، أى: طلبه «شقاق» بكسر الشين - وهو العداوة وهو مصدر شاقه، إذا خالفه وعاداه أشد العداوة، وكان كل واحد من المتشاقين قد صار فى شق وناحية غير الشق والناحية التى صار فيها الآخر.

المعنى: إذا جززتم نواصيهم فاجمعوها لنا، واحملوا الأسرى معهم، وإلا فإننا متعادون أبدا. الإعراب: «وإلا» إن الشرطية الجازمة لفعلين ولا النافية وفعل الشرط محذوف والتقدير: إلا تفعلوا، مثلا «فاعلموا» الفاء واقعة فى جواب الشرط، اعلموا فعل أمر مبني على حذف النون وأو الجماعة فاعله والجملة فى محل جزم جواب الشرط «أنا» أن حرف توكيد ونصب ونا: اسمه «وأنتم» الواو ليعطف أنتم مبتدا وخبره محذوف والتقدير: وأنتم مثلنا «بغاة» خبر أن «ما» مصدرية ظرفية «بقينا» فعل وفاعل «فى شقاق» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ثان لأن.

أو معناه كقوله تعالى: ﴿وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾^(١)، وهذا هو الصحيح.^(٢)

لان (أن) ههنا وما عملت فيه بتأويل الجملة فصح أن يعطف على محلها كالمكسورة.

وقوله: مِنْ دُونِ لَيْتٍ وَلَعَلَّ وَكَانَ

يعنى: أنه لا يجوز فى المعطوف على اسم هذه الثلاثة إلا النصب، ولا يجوز الرفع لا قبل الخبر ولا بعده. لان معنى الابتداء قد يغير بدخولها بخلاف (إن وأن ولكن) فإنها لا تغير معناه. أجاز الفراء الرفع مع الستة بعد الخبر مطلقا وقبله بشرط خفاء إعراب الاسم.

وتلخيص هذه المسألة أن نصب المعطوف بعد الخبر وقبل الخبر جائز فى الجميع.

وأما رفعه فيجوز بعد الخبر لا قبله فى (إنّ ولكن) باتفاق. (وأنّ) بعد العلم أو ما فى معناه على المختار.

فإن قلت: قد ورد الرفع قبل الخبر فى قوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقُونَ﴾^(٣).

قلت: حمل سيبويه^(٤) هذه الآية، وما أوهم العطف قبل التمام - على التقديم والتأخير.

= الشاهد: فى «أنا وأنتم بغاة» حيث ورد فيه ما ظاهره أنه عطف بالرفع قوله «وأنتم» على محل اسم «أن» الذى هو «نا» قيل أن يأتى بخبر «أن» الذى هو بغاة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٧١، ابن هشام ٢٥٨/١ والسيوطى ص ٣٨. (١) أ، ب.

(٢) سورة التوبة ٣.

(٣) سورة المائدة ٦٩. فقد عطف «والصابئون» قبل استكمال الخبر وهو (من آمن . . . إلخ).

(٤) قال سيبويه ج ١ ص ٢٩٠ «وأما قوله عز وجل «والصابئون» فعلى التقديم والتأخير، كأنه ابتداء على قوله «والصابئون» بعد ما مضى الخبر. اهـ.

قال المصنف: وأسهل منه تقدير خبر قبل العاطف، مدلول عليه بخبر ما بعده^(١).

فإن قلت: ما وجه رفع المعطوف على اسم إن وما الحق بها؟
قلت: مذهب المحققين: أنه مبتدأ محذوف الخبر، لدلالة خبر (إن) عليه، وهو من عطف الجمل لا من عطف المفردات، وقد أوضح ذلك في شرح التسهيل.
فإن قلت: ظاهر قوله:

وَجَائِزٌ رَفَعُكَ مَعْطُوفًا عَلَى مَنصُوبٍ إِنَّ....

يخالف ما ذكرته.

قلت: تجوز في تسميته معطوفا على الاسم، لأن صورته صورة المعطوف.

ثم قال: وَخَفَّفَتْ إِنَّ فَقَلَّ الْعَمَلُ

إهمالها: إذا خففت هو القياس، لزوال اختصاصها، وإعمالها ثابت بنقل سيبويه^(٢).

ومنه ﴿وَأَنَّ كَلَامًا لِيُوفِيَنَّهُمْ﴾^(٣).

ثم قال: وتلزم اللام إذا ما تهمل.

علة لزومها الفرق بين (إن) المخففة و (إن) النافية، وتسمى هذه اللام الفارقة.

فإن قلت: هل هي لام الابتداء أم غيرها؟

قلت: مذهب سيبويه^(٤) أنها لام الابتداء ألزمت للفرق وهو اختيار المصنف وهو مفهوم من قوله هنا (وتلزم اللام) يعنى اللام المتقدم ذكرها بعد المشددة.

(١) التقدير: إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن والصائبون والنصارى كذلك، ومن آمن مبتدأ خبره فلا خوف والجملة خبر إن. اه صبان ١/ ٢٢٧.

(٢) قال سيبويه ج ١ ص ٢٨٣ «وحدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول «إن عمرا لمنطلق» وأهل المدينة يقرأون «وإن كلاً لياً ليوفينهم» يخففون وينصبون.

(٣) سورة هود ١١١ - قراءة نافع - بإسكان النون وتخفيف الميم.

(٤) قال سيبويه ج ١ ص ٢٧٣ «فاعلم أنهم يقولون (إن ريد لذهب وإن عمرو لخير «منك» لما خففها جعلها بمنزلة «لكن» حين خففها وألزمها اللام لثلاث تلتبس بإن التي هي بمنزلة «ما» التي ينفي بها ومثل ذلك «إن كل نفس لما عليها حافظ» اه.

وزهب الفارسی إلى أنها غيرها^(١) ثم قال:

وَرِيماً اسْتُغْنِيَ عَنْهَا إِنْ بَدَأَ مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِداً

مثال ذلك قول الشاعر:

أَنَا ابْنُ أَبَاةِ الضَّيِّمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمُعَادِنِ^(٢)

ثم قال:

وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُنْ نَاسِخًا فَلَا تُلْفِيهِ غَالِبًا إِنْ ذِي مُوَصَّلًا

إذا خففت (إن) فالغالب (فيها)^(٣) أن يليها فعل ناسخ للابتداء نحو ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾^(٤) ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ﴾^(٥) ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾^(٦) قال في شرح التسهيل: ولا يكون غالباً إلا بلفظ الماضي.

(١) قال ابن عقيل ٢١٧/١ «فقال الفارسی: هي لام غير لام الابتداء اجتلبت للفرق» اهـ.

(٢) قائله: الطرماح الحكيم بن حكيم - وكنيته «أبو نصر» والطرماح في اللغة الطويل وقيل: سمي الطرماح لزهوه، والطرماح: الذي يرفع رأسه زهواً، وهو شاعر طائي - والبيت من الطويل. الشرح: «أنا ابن» يروي مكانه «نحن»، «أبابة» جمع آب - اسم فاعل من أبي يأبى، أي: امتنع، «الضيم» الظلم، «مالك» هو اسم أبي قبيلة الشاعر «كرام المعادين» طيبة الأصول، شريفة المحتد.

المعنى: أنا من آل مالك الذين يأبون الظلم والمذلة، وقد كانت قبيلتي كريمة الأصول والأنساب.

الإعراب: «أنا» مبتدأ «ابن» خبره «أبابة» مضاف إليه «الضيم» مضاف إليه «من آل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ثان أو حال من الخبر «مالك» مضاف إلى آل «وَإِنْ» مخففة من الثقيلة «مالك» مبتدأ «كانت» فعل ماض ناقص والتاء للتأنيث واسمه مستتر فيه «كرام» خبر كان «المعادن» مضاف إليه، والجملة من كان واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو مالك.

الشاهد: في «وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ» ترك اللام الفارقة بعد «إِنْ» المخففة، لوجود القرينة المعنوية، وهي كون المقام للمدح والإثبات لا للنفي، والتقدير: وإن مالك لكانت.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٧٢، ابن هشام ٢٧٣/١، ابن عقيل ٢١٦/١، والسندوبى والاصطهناوى، الأشمونى ١٤٥/١ المكودى ص ٤٢ السيوطى ص ٣٩.

(٣) ب - قال ابن عقيل ٢١٧/١ «ويقل أن يليها غير الناسخ».

(٤) سورة البقرة ١٤٣.

(٥) سورة الإسراء ٧٣.

(٦) سورة الأعراف ١٠٢.

وأشار بقوله «غالبا» إلى أنه قد يليها فعل غير ناسخ كقوله:

شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا^(١)

قال الشارح^(٢) (وأما نحو)^(٣) ﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(٤) وقوله (إن قتلت مسلما) فقليل، وأقل منه (إن يزيتك لنفسك وإن يشيتك لهية)^(٥).

ثم قال:

وَإِنْ تُخَفَّفَ «أَنْ» فَاسْمُهَا اسْتَكَنَّ وَالخَبَرُ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ

إذا خففت «أن» المفتوحة لم تلغ كما ألغيت «إن»^(٦) المكسورة.

ولكن ينوى اسمها ولا يلفظ به إلا في ضرورة كقوله:

(١) صدر بيت لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل القرشية العدوية، ترضى زوجها الزبير بن العوام رضى الله عنه وتدعو على عمرو بن جرموز قاتله وهو من الكامل.
وعجزه: حلت عليك عقوبة المتعمد.

الشرح: «شلت» - بفتح الشين - وأصل الفعل شللت - بكسر العين - «حلت عليك» أى: نزلت بك، ويروى فى مكانه «وجبت عليك».

المعنى: أشل الله يدك أيها القاتل، لأنك قتلت مسلما ووجبت عليك عقوبة متعمد القتل.
الإعراب: «شلت» فعل ماضٍ والتاء للتأنيث «يمينك» فاعل والكاف مضاف إليه «إن مخففة من الثقيلة «قتلت» فعل وفاعل «لمسلما» اللام فارقة مسلما مفعول «حلت» فعل ماضٍ والتاء للتأنيث «عليك» جار ومجرور متعلق بحلت «عقوبة» فاعل «المتعمد» مضاف إليه.
الشاهد: فى «إن قتلت لمسلما» حيث ولى «إن» المخففة من الثقيلة فعل غير ناسخ، وذلك شاذ لا يقاس عليه إلا عند الأخفش.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٧٢، وابن هشام ١/٢٦٤، ابن عقيل ١/٢١٨، والسندوبى، والأصطهناوى، والأشمونى ١/١٤٥، المكودى ص ٤٢، والسيوطى ص ٩٣، وكذا فى الهمع ١/١٤٢، والإنصاف ٢/٣٧٣.

(٢) راجع الشارح ص ٧٢.

(٣) ب، ج وأما «وإنما».

(٤) سورة القلم ٥١.

(٥) يزيتك - بفتح الياء وكذا يشين وهما مرفوعان بضم النون.

(٦) ب، ج.



فلو أنك في يوم الرخاء سألتني طلاقك لم أبخل وأنت صديق^(١)
 (ولكون)^(٢) عملها لا يظهر غالباً تجوز بعضهم فقال: ألغيت، ومراده ما
 ذكرت.

وتجوز المصنف في قوله (استكن)، لأن الضمير المنصوب لا يستكن،
 والحرف لا يستكن فيه الضمير وإنما هو محذوف لا مستكن.

وقوله: والخبر اجعل جملة يشمل الاسمىة والفعلىة.

أما الاسمىة فلا تحتاج إلى فاصل بينها وبين (أن) كقوله:

فى فِتيّة كسيوفِ الهندِ قد علموا أن هالك كل من يحفى ويتتعل^(٣)

(١) قال العينى: أنشده الفراء ولم يعزه إلى قائله، وبحث فلم أعر على قائله، وهو من
 الطويل.

المعنى: لو أنك سألتني إخلاء سبيلك قبل إحكام عقدة النكاح بيننا لم أمتنع من ذلك ولبادرت
 به مع ما أنت عليه من صدق المودة لى - وخص يوم الرخاء، لأن الإنسان ربما يفارق
 الأحباب فى يوم الشدة.

الإعراب: «فلو» شرطية غير جازمة «أنك» أن مخففة من الثقيلة والكاف اسمها «فى يوم» جار
 ومجرور متعلق بسألتنى «الرخاء» مضاف إليه «سألتنى» فعل وفاعل والنون للوقاية والياء
 مفعول أول «فراقك» مفعول ثان والكاف مضاف إليه «لم» حرف نفى وجزم وقلب «أبخل»
 فعل مضارع مجزوم بلم وفاعله مستتر فيه، والجملة جواب الشرط «وأنت» الواو للحال
 أنت ضمير مبتدأ «صديق» خبره، والجملة فى محل نصب حال.

الشاهد: فى «أنك» حيث خففت «أن» المفتوحة وبرر اسمها - وهو الكاف وذلك قليل،
 والكثير أن يكون اسمها ضمير الشأن واجب الاستتار وخبرها جملة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن عقيل ٢١٩/١، والأشمونى ١٤٦/١، السندوبى.

(٢) أ، ج وفى ب «ولكن».

(٣) قائله: الأعشى ميمون بن قيس. وقيل: عبد الله بن الأعور، وقيل غير ذلك، كذا قال
 العينى. وهو من البسيط.

الشرح: «فتية» بكسر الفاء وسكون التاء - جمع فتى، وهو السخى الكريم، وكذلك الفتيان،
 «من يحفى» من حفى يحفى - من باب علم يعلم - وهو الذى يمشى بلا خوف ونعل،
 ولكن أراد به ههنا الفقير «متعل» من اتعل إذا لبس النعل، وأراد به الغنى.

المعنى: هم بين فتية كالسيوف الهندية فى مضائهم وحدتهم وأنهم موطنون - أنفسهم على
 الموت موقنون به لأنهم قد علموا أن الإنسان هالك سواء كان غنيا أو فقيرا.

وأما اللفظية ففيها تفصيل .

فإن كانت مصدرية بفعل دعاء أو بفعل متصرف لم يحتج إلى فاصل مثال الدعاء قوله تعالى : ﴿ وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا ﴾ ^(١) ومثال غير المتصرف ﴿ وَأَنَّ لَيْسَ لِلإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴾ ^(٢) وإن صدرت بفعل غير هذين فصل غالباً بقدر نحو : ﴿ وَتَعْلَمُ أَنَّ قَدْ صَدَقْنَا ﴾ ^(٣) .

أو حرف تنفيس نحو ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى ﴾ ^(٤) أو حرف نفى نحو ﴿ عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصَوْهُ ﴾ ^(٥) أو لو نحو ﴿ تَبَيَّنَتِ الْجِنَّ أَنْ لَوْ كَانُوا ﴾ ^(٦) .
وإلى هذا أشار بقوله : (وإن يكن فعلاً إلخ) .

وأشار بقوله (فالأحسن الفصل) ^(٧) إلى أنه قد يرد غير مفصول . ومنه :

عَلِمُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ ^(٨)

= الإعراب : «في فتية» جار ومجرور في محل النصب على الحال من كلمة في بيت قبله «كسيوف» جار ومجرور صفة لفتية «الهند» مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «علموا» فعل وفاعل والجملة صفة أيضاً لفتية «أن» مخضفة من الثقيلة «هالك» خبر مقدم «كل» مبتدأ مؤخر «من» اسم موصول مضاف إليه «يحفى» فعل مضارع والفاعل ضمير و«يتتعل» عطف عليه وجملة يحفى لا محل لها من الإعراب صلة الموصول والجملة في موضع مفعول علموا .

الشاهد : في «أن هالك» ، حيث خفف «إن» عن المثقلة وجاء خبرها جملة اسمية .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ٧٣ ، والسندوبى ، والمكودى ص ٤٣ ، والسيوطى ٣٩ ، والشاهد رقم ٥٩ في الخزانة وسيبويه ١٠ ص ٢٨٢ .

(١) من الآية ٩ من سورة النور .

(٢) الآية ٣٠ من سورة النجم .

(٣) من الآية ١١٣ من سورة المائدة .

(٤) من الآية ٢٠ من سورة المزمل .

(٥) من الآية ٢٠ من سورة المزمل .

(٦) من الآية ، ١٤ من سورة سبأ . (٧) ب ، ج .

(٨) قال العينى : لم أقف على اسم قائله . ويبحث فلم أعثر على قائله .

وهو من الخفيف .

الشرح : «يؤملون» على صيغة المجهول ، «فجادوا» ، من جاد يجرود إذا تكرم «يسألوا» على صيغة المجهول «سؤل» بضم السين - مستول .

وخصه بعضهم بالضرورة.

وأشار بقوله (وقليلٌ ذُكِرَ لَوْ) إلى قلة ذكرها في كتب النحو لا إلى قلة استعمالها في كلام العرب.

ثم قال:

وَحَقَّقَتْ كَانَ أَيْضًا فُنُويَ مَنصُوبَهَا وَثَابِتًا أَيْضًا رُويَ

تخفف (كان) فلا تلغى (فهى)^(١) مثل أن المفتوحة، وقد أطلق بعضهم الإلغاء^(٢) عليها واسمها في الغالب منوى كاسم (أن) ولا يلزم في خبرها أن يكون جملة بل يكون جملة ومفردا.

فمثال كونه جملة:

ووجهٍ مُشرقٍ النَّحرِ كَانَ تَدْيَاهُ حَقَّانَ^(٣)

= المعنى: علموا أن الناس يرجون معروفهم فلم يخيبوا وجادوا لهم، ولم يحوجوهم إلى السؤال بل تكرموا عليهم قبل أن يسألوا شيئا - بأعظم مستول.

الإحراب: «علموا» فعل وفاعل «أن» مخففة من الثقيلة واسمها محذوف «يؤملون» فعل مضارع مبنى للمجهول وواو الجماعة نائب الفاعل، والجملة في محل رفع خبر أن المخففة «فجادوا» فعل وفاعل «قبل» ظرف متعلق بجاد «أن» مصدرية «يسألوا» فعل مضارع مبنى للمجهول وواو الجماعة فاعل وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مضاف إلى قبل «بأعظم»، جار ومجرور متعلق بجاد «سؤل» مضاف إلى أعظم.

الشاهد: في «أن يؤملون» حيث جاء خبر «أن» المخففة من الثقيلة فعلا مضارعا، ولا فاصل بين «أن» وجملة الخبر - وهو نادر - والكثير: أن سيؤملون.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٧٣ ابن هشام ١/٣٦٧، ابن عقيل ١/٢٢١، داود، السندوبى، الأصبهناوى، الأشمونى ١/١٤٧، المكودى ص ٤٣، السيوطى ص ٣٩، وأيضا ذكره في همع الهوامع ١/١٤٣.

(١) أ، ج وفي ب «فهو».

(٢) وعليه الكوفيون اه همع ١/١٤٣.

(٣) قال العينى: هذا البيت، احتج به سيبويه فى كتابه ولم يعزه إلى أحد وهو من الهزج.

الشرح: «وجه» وروى «ونحر»، وعلى هاتين الروايتين تكون الهاء فى قوله «تدييه» عائدة إلى «وجه» أو نحوه، بتقدير مضاف، وأصل الكلام: كان تديى - صاحبه، فحذف المضاف وهو صاحب وأقام المضاف إليه مقامه، وأنشده الزمخشرى: ونحر مشرق اللون.

ومثال كونه مفردا قوله:

كَانَ ظِيْبَةً تَعَطُّوْا اِلَى وَاَرْقِ السَّلْمُ (١)

= «مشرق اللون» مضىء اللون، «حقان» ثنية حقة وحذفت التاء التى فى المفرد من الثنية كما حذفت فى «خصية وآلية» فقالوا «خصيان وآليان».

المعنى: إن هذا الصلبر مضىء، أهلاه، وكان الثديين فيه حقان فى الاستدارة. والصلبر الإعراب: «وجه» الواو واو رب وجه مبتدأ مرفوع بضممة مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد «مشرق» صفة «اللون» مضاف إليه «كان» مخففة من الثقيلة «ثدييه» اسمها «حقان» خبرها.

وعلى رواية الرفع «ثدياه حقان» مبتدأ وخبر والجملة فى محل رفع خبر كان واسمها محذوف والتقدير: كأنه - أى: الحال والشأن - ثدياه حقان.

الشاهد: فى «كأن ثدياه حقان» حيث خففت «كان» وألغى عملها وحذف اسمها ووقع خبرها جملة، وأصله «كأنه» والضمير للوجه أو للنحر أو للشأن والجملة الاسمية خبر.

مواضعه: ذكره من شراح الآلفية: ابن الناظم ص ٧٣ وابن هشام ٢٧١/١. وابن عقيل ٢٢٣/١، والأشمونى ١٤٧/١، والمكودى ص ٤٣، وذكره السيوطى فى همع الهوامع ١٤٣/١، وابن يعيش فى شرح المفصل ٨٢/٨، والشاهد رقم ٨٧١ من خزنة الأدب. وسيبويه ج ١ ص ٢٨١، والإنصاف ١٢٥/١.

(١) قائله: هو: أرقم بن غلباء الشكرى يذكر امرأته ويمدحها، وقال النحاس: هو لابن صريم الشكرى، وقال ابن هشام: هو لباعث الشكرى، ويشكر مضارع منقول من شكر، وهو من الطويل.

وصدره: ويوما توافينا بوجه مقسم

الشرح: «توافينا» تميمتا وتزورنا، «وجه مقسم» - بضم الميم وفتح القاف وتشديد السين - جميل حسن «تعطو» تتناول «وارق السلم»: شجر السلم المورق، من إضافة الصفة إلى الموصوف، والسلم شجر العضاة. الواحدة سلمة.

المعنى: إن هذه المحبوبة تأتى إلينا فى بعض الأحيان بوجه نضر. كأنها فى قدها واعتدالها وخفتها ظيية تتناول الشجر المخصوص.

الإعراب: «ويوما» ظرف منصوب بتوافينا «توافينا» توافى فعل مضارع مرفوع بضممة مقدره على الياء وفاعله ضمير مستتر جوازا تقديره هى ونا مفعول به «بوجه» جار ومجرور متعلق بتوافى «مقسم» صفة لوجه «كان» حرف تشبيه ونصب مخفف من المثل «ظيية» - بالرفع - خبر «كان» واسمها محذوف كأنها ظيية وبالنصب - اسم كان والخبر محذوف - وبالجر - الكاف حرف جر وأن حرف زائد «وظيية» مجرور بالكاف - «تعطو» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا يعود على الظيية والجملة صفة لظيية «إلى وارق» جار ومجرور متعلق بتعطو «السلم» مضاف إليه.

على رواية الرفع .

وأشار بقوله: وثابتاً أيضاً روى إلى (كان نديه حقان)، وكان ظبية في رواية النصب في كلامه في التسهيل يشعر باختصاص ذلك بالشعر .

قال فيه: وقد يبرز اسمها في الشعر .

فإن قلت: قد ذكر المصنف تخفيف (إن وأن وكان) وسكت عن «لعل ولكن» فما حكمهما؟ .

قلت: أما «لعل» فلا تخفف^(١) .

وأما «لكن» فإذا خففت لم^(٢) تعمل وستأتي في حروف العطف^(٣) .

وأجاز يونس والأخفش إعمالها مخففة قياساً^(٤) .

وقد حكى عن يونس أنه حكاه عن العرب^(٥) .

= الشاهد: في «كان» حيث خففت «كان» وحذف اسمها وجاء خبرها مفردا .

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٧٣، ابن هشام ١/ ٢٧٠، السندوبى، الأشمونى ١/ ١٤٧، المكودى ص ٤٣، السيوطى ص ٣٩، وأيضا ذكره في همع الهوامع ١٤٣/١ وذكره ابن هشام في المغنى ١/ ٢٢، وابن يعيش في شرح المفصل ٨/ ٨٣، والشاهد رقم ٨٧٠ من خزانة الأدب، وسيبويه ج ١ ص ٢٨١ .

(١) قال السيوطى في الهمع: ١/ ١٤٣: (لا تخفف لعل . وقال الفارسي: تخفف وتعمل في ضمير الشأن محذوفا) اهـ .

(٢) أ، ج وفي ب (فلا) .

(٣) قال السيوطى في الهمع: ١/ ١٤٣ (تخفف لكن فلا تعمل أصلا لعدم سماعه وعلل بمباينة لفظها لفظ الفعل وبزاول موجب إعمالها وهو الاختصاص إذ صارت يليها الاسم والفعل) اهـ .

(٤) على (أن وإن وكان) اهـ همع ١/ ١٤٣ .

(٥) راجع الأشمونى ١/ ١٤٨ .



«لا» التي لنفى الجنس

قال: **عَمَلٌ إِنْ أَجْمَلَ لِلَا فِي نَكْرَةٍ**

اعلم أن (لا) حرف مشترك، فأصلها الأ تعمل، وقد أعملت عمل (ليس) تارة وعمل (إن) أخرى.

وإنما تعمل عمل إن بشروط:

الأول: أن يكون اسمها نكرة فلا تعمل في المعارف، وأما نحو:

لا هيثم الليلة للمطى^(١)

فمؤول بنكرة.

الثاني: أن يتصل بها، فلو فصل بطل عملها. قال في التسهيل: بإجماع^(٢) وفيه خلاف ضعيف.

(١) صدر بيت لم يتعرض العيني لقائله، وقال في الدرر اللوامع: البيت لبعض بنى دبير - وبعده: ولاقتى مثل ابن خبيري.

وهو من شواهد سيويه الخمسين التي لا يعلم قائلها.

الشرح: «هيثم» المراد به هيثم بن الأستر - وكان مشهورا بين العرب بحسن الصوت في حدائه الإبل «ابن خبيري» المراد به: جميل صاحب بثينة فيكون نسبه إلى أحد أجداده، ونعته بالفتوة لأنه كان شجاعا يحمي أديار المطى من الأعداء.

الإحراب: «لا» نافية للجنس «هيثم» اسمها مبنى على الفتح في محل نصب «الليلة» ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر لا، وقد أفاد الإخبار بالزمان عن الذات «للمطى»، جار ومجرور متعلق بما تعلق به الظرف.

الشاهد: في «لا هيثم» حيث دخلت «لا» النافية للجنس على علم معرفة وهي لا تعمل إلا في النكرة فهو مؤول. إما بتقدير مضاف، وهو «مثل» وإما بتأويل العلم باسم الجنس وقد أورده صاحب الكشاف عند قوله تعالى: «فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهابا» أنه على تقدير مثل ملء فحذفت مثل كما حذفت من لاهيثم.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ١٤٩/١، الشاطبي. وذكره ابن يعيش في شرح المفصل ١٠٣/٢ والسيوطي في معجم الهوامع ١٤٥/١، والشاهد رقم ٢٦١ من خزنة الأدب، وسيويه ج ١ ص ٣٤٤.

(٢) قال في التسهيل: ص ٦٨ (فصل: إذا انفصل مصحوب (لا) أو كان معرفة بطل العمل بإجماع).

الثالث: أن يقصد نفي الجنس على سبيل الاستغراق.
فإذا استكملت هذه الشروط عملت عمل (إن) مفردة نحو (لا رجل في الدار) ومكررة نحو (لا حول ولا قوة)^(١).

ولكن يجب العمل إن أفردت، ويجوز إن كررت.
ثم قال: فانصب بها مضافاً أو مضارعةً
اسم «لا» هذه ثلاثة أقسام:

مضاف، ومضارع للمضاف - أي: مشابه له - ويسمى المطول: وهو ما كان عاملاً فيما بعده عمل الفعل أو مركباً من معطوف ومعطوف عليه، ومفرد.
فالمضاف ومضارعه منصوبان بها نحو: (لا طالب علم محرومٌ ولا طالعاً جبلاً ظاهراً) والمفرد يأتي حكمه.

ثم قال: وبعد ذلك الخبر اذكر رافعةً

أي: اذكر (الخبر)^(٢) بعد نصب الاسم رافعاً له (بلا) لأنها تعمل عمل (إن) قال الشلوبين: لا خلاف (في أن رفع الخبر بها)^(٣) عند عدم تركيبها، فإن ركبت مع الاسم ففيه خلاف.

مذهب الأخفش^(٤): أنها أيضا رافعة له، وذكر في التسهيل: أنه الأصح^(٥).
ومذهب سيبويه^(٦): أنه مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها، وأنها لم تعمل إلا في الاسم.

(١) الشروط عند الأشموني . سبعة: ١- أن تكون نافية. ٢- وأن يكون منفيها الجنس. ٣- وأن يكون نفيه نصبا. ٤- وألا يدخل عليها جار. ٥- وأن يكون اسمها نكرة. ٦- وأن يتصل بها. ٧- وأن يكون خبرها أيضا نكرة اهـ ١٤٩/١.

(٢) ب، ج.

(٣) أ، ج وفي ب «في ألا يرتفع الخبر بها».

(٤) دليله: أن ما استحقت به العمل باق والتركيب لا يطله. اهـ صبان ٥/٢ وإليه أميل.

(٥) قال في التسهيل ص ٦٧: «ورفع الخبر إن لم يركب الاسم مع «لا» بها عند الجميع وكذا مع التركيب على الأصح».

(٦) قال سيبويه ج ١ ص ٣٤٥: «واعلم أن لا وما عملت فيه في موضع ابتداء كما أنك إذ قلت: هل من رجل؟ فالكلام بمنزلة اسم مرفوع مبتدأ» اهـ.

وفهم من قوله (وبعد ذلك).

أن خبرها لا يتقدم على اسمها. وهو واضح^(١).

ثم انتقل إلى المفرد فقال: ورَكَّبَ المفردَ فأنحأ.

سبب بنائه عند سيويوه^(٢) والجماعة تركيبه مع «لا» كخمسَةَ عشرَ.

والمفرد في هذا الباب ما ليس مضافاً، ولا شبيهاً به، فشمّل المثنى والمجموع.

ويبنى على ما نصب به، فإن كان ينصب بالفتحة بنى عليها نحو (لا رجل)

أو بالياء فكذلك نحو (لا غلامين. ولا حامدين لزيد)، وإن كان ينصب بالكسرة

جاز فيه وجهان:

استصحاب كسرة وفتحة خلافاً لابن عصفور في التزام فتحه.

قال المصنف: والفتح أولى. هـ^(٣)، وبالوجهين روى قوله:

..... وَلَا لَذَاتَ لِلشَّيْبِ^(٤)

(١) راجع الأشموني في ١٠٠/١.

(٢) قال سيويوه ج ١ ص ٣٤٥. «... ونصبها لما بعدها كنصب إن لما بعدها وترك التنوين لما تعمل فيه لازم. لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو خمسة عشر... فجعلت وما بعدها كخمسَةَ عشرَ في اللفظ وهي عاملة فيما بعدها كما قالوا يابن أم فهى مثلها في اللفظ وفي أن الأول عامل في الآخر» اهـ.

(٣) قال في التسهيل ص ٦٧ «والفتح في نحو ولا لذات للشيب أولى من الكسر».

(٤) جزء من بيت لسلامة بن جندل السعدي - يأسف على فراق الشباب من قصيدة بائية من البسيط.

وتمامه: إن الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ..... ويروى أودى الشباب.

الشرح: «مجد عواقبه» المراد أن نهايته محمودة «الشيب»، - بكسر الشين - أى: لذى الشيب.

المعنى: إن الشباب الذى تمد عواقبه وترتاح له النفوس - فيه نجد اللذة، ولا لذة فى زمن الشيخوخة.

الإهراب: «إن» حرف توكيد ونصب «الشباب» اسمها «الذى» اسم موصول نعت للشباب «مجد» يجوز أن تكون خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو مجد و «عواقبه» على هذا نائب فاعل مجد لأنه مصدر بمعنى اسم المفعول، ويجوز أن يكون «مجد» خبراً مقدماً و «عواقبه» مبتدأ مؤخرًا وجاز الإخبار بالمفرد - وهو مجد - عن الجمع - وهو عواقب =

وخالف المبرد في نحو (لا غلامين ولا حامدين) فقال هما معربان^(١) وفي عبارته هنا قصور حيث قال: (فاتحاً) بل الصواب على ما ينصب به ليشمل ما فصلناه.

ولو قال: وركب المفرد كالنصب لأجاد، ثم مثل: (كلا حول ولا قوة) ثم بين ما يجوز في هذا المثال ونحوه فقال:

وَالثَّانِ اجْعَلَا مَرْفُوعَا أَوْ مَنْصُوبَا أَوْ مُرَكَّبَا

يعنى: مع فتح الأول، فإن رفع الأول امتنع نصب الثانى، إذ لا وجه له، وجاز رفعه وتركيبه فلهذا قال: وإن رفعتَ أوْلاً لا تنصباً.

فالحاصل خمسة أوجه:

الأول: (لا حول ولا قوة) بفتحهما على التركيب، والكلام جملتان.

الثانى: (لا حول ولا قوة) بفتح الأول على التركيب ونصب الثانى على موضع اسم «لا» باعتبار عملها، وزيادة «لا» الثانية والكلام جملة واحدة.

الثالث: «لا حول ولا قوة» بفتح الأول على التركيب أيضاً ورفع الثانى عطفًا على موضع «لا» واسمها، فإنهما فى موضع رفع بالابتداء و «لا» الثانية عاملة عمل «ليس» فيكون الكلام جملتين.

= لأنه مصدر، والمصدر لا يثنى ولا يجمع. وعلى كل حال فجملة «مجد عواقبه» - سواء أقدرت مبتدأ أم لم تقدر - لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «فيه» جار ومجرور متعلق بـ «نلذ» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه «ولا» نافية للجنس «لذات» اسمها مبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم فى محل نصب «للشيب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «لا».

الشاهد: فى «ولا لذات» حيث يجوز فى «لذات» البناء على الكسر والفتح جميعاً لأن اسم لا إذا كان جمعاً بالفاء وتاء يجوز فيه الوجهان البناء على الفتح والبناء على الكسر والفتح أشهر كذا قاله ابن مالك.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن عقيل ٢٢٦/١، داود، السندوبى، الأصطهناوى، الأشموني ١٥١/١، ابن هشام ١٧٦/١ وذكره فى شذور الذهب ٧٥، والتسهيل لابن مالك ص ٦.

(١) لأنه لم يعهد فيهما التركيب مع شيء آخر، بل ولا وجد فى كلام العرب مثنى وجمع مبيان. ونقض بأنه قال بينائهما فى النداء فكذا هنا. اهـ الهمع ١٤٦/١.

الرابع: «لا حول ولا قوة» برفع الأول والثاني، فرفع الأول على وجهين^(١) «على»^(٢) الابتداء و «لا» ملغاة أو على إعمالها عمل «ليس». ورفع الثاني على وجهين: إعمال «لا» عمل «ليس» وعطفه على الأول.

الخامس: «لا حول ولا قوة» برفع الأول على الوجهين وفتح الثاني على التركيب.

ثم قال:

وَمُفْرَدًا نَعْتًا لِمَبْنِي يَلِي
فَأَفْتَحْ أَوْ أَنْصِبْ أَوْ أَرْفَعْ تَعْدِلِ

يجوز في نعت اسم «لا» المبني ثلاثة أوجه:

فتحه ونصبه، ورفع بشرطين: أحدهما أن يكون مفردا، والثاني: أن يتصل بالاسم، ولهذا قال: «يلي» أي: يلي المنعوت فتقول: «لا رجل ظريف» بالفتح على تركيب الصفة مع الموصوف وبالنصب اعتبارا لعمل «لا» وبالرفع اعتبارا لعمل الابتداء.

فلو انفصل عن المنعوت نحو «لا رجل في الدار ظريفا» أو كان غير مفرد أعنى: مضافا أو شبيها به نحو «لا رجل طالعا جبلا»^(٣) امتنع البناء على الفتح وجاز النصب والرفع، وهذا معنى قوله:

وغير ما يلي وغير المفرد لا تبني، وأنصبه أو الرفع أقصد

فإن قلت: هذا حكم نعت المبني. فما حكم نعت المعرب؟

قلت: فيه وجهان: الرفع والنصب مطلقا، وقد وهم من منع الرفع.

ثم كمل حكم المعطوف فقال:

والعطف إن لم تتكرر (لا) أحكما له بما للنعت ذي الفصل انتمى

يعنى: أن المعطوف عطف نسق، إن لم يتكرر معه (لا) جاز رفعه ونصبه

كالنعت المفصول.

(١) أ، ج.

(٢) أ، ب.

(٣) أ، ب.

كقوله:

فَلَا أَبَ وَأَبْنَا مِثْلُ مِرْوَانَ وَابْنِهِ^(١)

وحكى الأخفش فتحه على نية «لا» وهو قليل^(٢).

(١) هو صدر بيت من الطويل. قال العيني: قائله: رجل من بنى عبد مائة فيما رعمه أبو عبيد البكري وأنشده سيبويه فى كتابه ولم يعزه إلى أحد ج ١ ص ٣٤٩. ولم ينسبه أحد من شراحه.

وعجزه: إذا هو بالمجد ارتدى وتآررا - وهو من الخمسين المجهولة القائل. الشرح: «مروان» هو ابن الحكم بن العاص بن أمية «وابنه» هو: عبد الملك بن مروان لأنه يمدحهما «المجد» العز والشرف وكرم التجار، ورجل ماجد: شريف كريم المحتد، «ارتدى» لبس الرداء «تآررا» لبس الإزار والارتداء والانتزاع بالمجد كناية عن غاية الكرم ونهاية الجود، فكأنهما متلبسان به لا يفارقانه. «مثل» يحتمل أن يكون خبرا مرفوعا فلا حذف. وأن يكون صفة بالرفع على المحل، وبالنصب على اللفظ والخبر محذوف.

الإعراب: «لا» نافية للجنس «أب» اسم لا النافية للجنس مبنى على الفتح فى محل نصب «وابنا» معطوف على محل اسم لا «مثل» بالنصب على أنه صفة لاسم لا وما عطف عليه، وعلى هذا خبر لا محذوف، والتقدير: لا أب وابنا مائتين لمروان وابنه موجودان، والرفع على أن يكون خبر لا «مروان» مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون «وابنه» معطوف على مروان وضمير الغائب على مروان مضاف إليه «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «هو» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها «بالمجد» متعلق بالفعل المحذوف «ارتدى» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة «وتآررا» فعل ماض والفاعل ضمير مستتر فيه والألف للإطلاق، والجملة لا محل لها معطوفة على الجملة التفسيرية.

الشاهد: فى «لا أب وابنا» حيث عطف على اسم «لا» النافية للجنس، لم يكرر «لا» وجاء المعطوف منصوبا، ويجوز فيه الرفع. وذلك أن «لا» إذا لم تكرر وعطف على اسمها، وجب فتح الأول، وجاز فى الثانى النصب والرفع.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٧٦، وابن هشام ٢٨٩/١، وداود، والسندوبى، والأشمونى ١٥٣/١، والمكودى ص ٤٥ والسيوطى ص ٤١ وأيضا ذكره فى معجم الهوامع ١٤٣/١، وابن يعيش فى شرح المفصل ١٠١/٢ والشاهد رقم ٢٦٣ فى خزائن الأدب وكتاب سيبويه ج ١ ص ٣٤٩.

(٢) وأما حكاية الأخفش لا رجل ولا امرأة بالفتح - فشاذة - إذ لا يصح البناء لوجود الفصل بحرف العطف - وخرجه بعضهم على أن الأصل ولا امرأة، فحذفت «لا» وأبقى البناء بحاله على نيتها، اه أوضح المسالك وشرحه ٢٩٠/١.

فإن تكررت «لا» فقد تقدم حكمه.

فإن قلت: قد فهم من كلامه حكم النعت «وحكم»^(١) النسق فما حكم بقية التوابع؟

قلت: أما البديل الصالح لعمل «لا» وعطف البيان عند من أجازه في النكرات فهما كالنعت المفصول يجوز فيهما الرفع والنصب. فإن كان البديل معرفة تعين رفعه إذ المعرفة لا تصلح لعمل «لا».

وأما التوكيد فقليل لا يدخل في هذا الباب لأن النكرة لا تؤكد.

قلت: إنما يمتنع توكيد النكرة عند البصريين بالتوكيد المعنوي، وأما اللفظي فلا يمتنع.

ثم قال:

وَأَعْطِ (لا) مع هَمْزَةٍ اسْتِفْهَامٍ مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الاسْتِفْهَامِ

إذا دخلت الهمزة على (لا) فلها أربعة معان:

(أحدها)^(٢): وهو الأكثر أن تكون للتوبيخ والإنكار كقوله:

الْأَطْعَامَ الْإِفْرِسَانَ عَادِيَةً^(٣)

(١) ب، ج وفي أ «وعطف».

(٢) أ، ب وفي ح (أحدهما).

(٣) صدر بيت. قائله: حسان بن ثابت الأنصاري، وهو من قصيدة يهجو بها الحرث بن كعب المجاشعي.

وعجزه: إلا تمجشؤكم حول التناير. وذكر البيت في ب - وهو من البسيط. الشرح: «طعان» من طاعن تطاعن مطاعنة وطعانا، «فرسان» الفوارس جمع فارس وهو جمع شاذ لا يقاس عليه «عادية» من العدو - بالعين - ويقال بالغين المعجمة من الغدو «تمجشؤكم» - بالجيم والشين - من تمجشأت تمجشؤا وهو من الجشاء - وهو دليل الامتلاء من الطعام «التناير» جمع تنور وهو ما يخبز فيه.

المعنى: يقول هذا لبني الحرث بن كعب ومنهم النجاشي وكان يهاجيه فجعلهم أهل نهم وحرص على الطعام لا أهل غارة وقتال.

الإعراب: «الآ» الهمزة للاستفهام ولا النافية للجنس والحرفان للتوبيخ والإنكار «طعان» =

الثاني: أن تكون لمجرد الاستفهام عن النفي كقوله:

ألا اصطباراً لَسَلَمَى أم لها جَلْدٌ^(١)

= اسم لا وخبرها محذوف أى: لكم «ألا» مثل السابقة «فرسان» اسمها «عادية» - بالنصب صفة لفرسان وقيل حال منه وخبر لا محذوف، وبالرفع - يجوز أن يكون صفة لاسم لا باعتبار محله مع لا، أو تجعله خبر لا «إلا» أداة استثناء «تجشؤكم» يجوز رفعه على أنه بدل من اسم لا باعتبار محله، ويجوز نصبه على الاستثناء المنقطع «حول» ظرف متعلق بتجشؤ «التناير» مضاف إليه.

الشاهد: في «ألا طعان» حيث جاء فيه التوبيخ والإنكار مع بقاء عملها.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ٧٧، والسندوبي، وداود والأصطهناوى، والأشمونى ١/١٥٣، والسيوطى ص ٤١، وأيضاً - ذكره فى همع الهوامع ١/١٤٧، وذكره ابن هشام فى معنى اللبيب ١/٦٦، وسيويه فى كتابه ج ١ ص ٣٥٨.

(١) صدر بيت قائله: قيس بن الملوخ. وروى ألا اصطبار لليلى. وهو من البسيط.

وعجزه: إذا ألقى الذى لاقاه أمثالى. وذكر البيت فى (ب).

الشرح: «اصطبار» تصبر وجلد وسلوان واحتمال، «لاقاه أمثالى» كناية عن الموت.

المعنى: ليت شعرى إذا لاقيت ما لاقاه أمثالى من الموت أيمتنع الصبر على سلمى أم يبقى لها تجلدها وصبرها؟

الإعراب: «ألا» الهمزة للاستفهام ولا: نافية للجنس «اصطبار» اسم لا مبنى على الفتح فى محل نصب «لسلمى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «لا» «أم» عاطفة «لها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «جلد» مبتدأ مؤخر، والجملة معطوفة على جملة «لا» واسمها وخبرها «إذا» ظرف «ألقى» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها «الذى» اسم موصول مفعول ألقى «لاقاه» فعل ماض والهاء مفعول «أمثالى» فاعل وياء المتكلم مضاف إليه، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها صلة الموصول.

الشاهد: فى «ألا اصطبار» حيث عامل «لا» بعد دخول همزة الاستفهام مثل ما كان يعاملها قبل دخولها والمراد من الهمزة و «لا» جميعاً الاستفهام عن النفى. وبهذا البيت يندفع ما ذهب إليه الشلوين من أن الاستفهام عن النفى لا يقع.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٧٧ وابن هشام ص ٢٩١ وابن عقيل ١/٢٣٤ والسندوبي، وداود، والأشمونى ١/١٥٣، والسيوطى فى همع الهوامع ١/٢٤٧، وابن هشام فى المغنى ١/٦٦.

وللا مع الهمزة في هذين المعنيين من تركيب وعمل وإلغاء ما لها مجردة من الهمزة.

والثالث: أن تكون للتمنى كقوله:

الأ عمرَ ولى مُستطاعٌ رجوعه^(١)

ولها عند المازنى والمبرد فى التمنى مالها مجردة من جميع الأحكام السابقة.

وذهب الخليل وسيبويه^(٢) والجرمى ومن وافقهم إلى أنها تعمل فى الاسم خاصة، ولا خبر لها. ولا يتبع اسمها إلا على اللفظ؛ ولا تلغى ولا تعمل عمل «ليس»^(٣).

(١) قال العيى: احتج بهذا البيت جماعة من النحاة ولم ينسبه أحد إلى قائل، وبالبحث لم أعثر على قائله. وهو من الطويل.

وعجزه: فيراب ما أثات يد الغفلات.

الشرح: «ولى» أدبر، وذهب، «فيراب» من رأبت الإناء إذا أصلحته يجبر ويصلح، «أثات» فتقت وصدعت وشعبت، وأفسدت، وتقول: رأب فلان الصدع، ورأب فلان الإناء إذا أصلح ما فسد منهما.

المعنى: أتمنى رجوع العمر الذى مضى لأصلح ما أفسدته فى زمن الغفلة والجهل.

الإعراب: «ألا» كلمة واحدة للتمنى، ويقال: الهمزة للاستفهام وأريد بها التمنى، ولا: نافية للجنس، وليس لها خبر لا لفظاً ولا تقديراً «عمر» اسمها «ولى» فعل ماض والفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة فى محل نصب صفة لعمر «مستطاع» خبر مقدم «رجوعه» مبتدأ مؤخر، والجملة فى محل نصب صفة ثانية لعمر «فيراب» فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد فاء السببية فى جواب التمنى والفاعل مستتر فيه «ما» اسم موصول مفعول «أثات» فعل ماض والتاء للتأنيث «يد» فاعل «الغفلات» مضاف إليه. والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول والعائد محذوف تقديره أثاته.

الشاهد: فى «ألا عمر» حيث أريد بالاستفهام مع «ألا» مجرد التمنى وهذا كثير فى كلام العرب. وما يدل على كون «ألا» للتمنى فى البيت نصب المضارع بعد فاء السببية فى جوابه.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٧٧ وابن عقيل ٢٣٥/١، والسندوبى، داود، والأصطهناوى، والأشمونى ١٥٣/١، والسيوطى ص ٤١، وابن هشام ٢٩٣/١، وأيضاً ذكره فى معنى اللبيب ٦٦١، وسيبويه فى كتابه ج ١ ص ٣٥٨.

(٢) راجع الكتاب ج ١ ص ٣٥٩.

(٣) قال الأشمونى ج ١ ص ١٥٣ (ف عند الخليل وسيبويه أن «ألا» هذه بمنزلة أتمنى فلا خبر لها، وبمنزلة «ليت» فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها ولا إلغائها إذا تكررت. =

والرابع: أن تكون للعرض والتحضيض. فلا يليها: حيثند إلا فعل ظاهر أو مقدر أو معمول فعل مؤخر. ولا تعمل عمل «إن» ولا عمل «ليس» لأنها مختصة بالفعل.

وما ذكره ابن الحاجب: من أن التي للعرض تعمل عمل «إن» لم يصح^(١). وقد ذهب بعضهم: إلى أن التي للعرض ليست مركبة من الهمزة و «لا» النافية بل هي حرف بسيط.

وأما (الأ)^(٢) (التي)^(٣) للاستفتاح فهي غير مركبة على الأظهر خلافا لمن قال بتركيبها.

إذا تقرر هذا، فاعلم أن كلام المصنف مناقش من وجهين: أحدهما: أنه أطلق فشمّل التي للعرض.

فإن قلت: فلعله يقول بأنها غير مركبة من الهمزة ولا فلم يشملها الإطلاق. قلت: قد استثناها في الكافية والتسهيل. فدل على أنها عنده (مركبة)^(٤).

والآخر: أن مقتضى كلامه هنا موافقة المازني والمبرد في تسوية التي للتمنى بالتي للتوبيخ والإنكار، والتي لمجرد الاستفهام، وهو خلاف ما ذهب إليه في غير هذا الكتاب.

ثم قال:

وشاع في ذا الباب إسقاط الخبر إذا المراد مع سقوطه ظهر

= وخالفهما المازني والمبرد - فجعلها كالمجرد من الهمزة - ولا حجة لهما في البيت، إذ لا يتعين كون «مستطاع» خبرا أو صفة، «ورجوعه» فاعلا، بل يجوز كون «مستطاع» خبرا مقدما، و«رجوعه» مبتدأ مؤخرًا، والجملة صفة ثانية، ولا خبر هناك) اهـ وإلى مذهب سيبويه أميل.

(١) الكافية ١/ ٢٦١.

(٢) أ، ج.

(٣) ج، ب.

(٤) أ، ج.

إذا علم خبر «لا» كثر حذفه عند الحجازيين ووجب عند التميميين والطائيين
ومن حذفه قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ﴾^(١).

وإن لم يعلم وجب ذكره عند جميع العرب^(٢)، ولذلك قال: (إذا المرادُ مع
سُقُوطِهِ ظَهَرَ).

ولا فرق بين الظرف وغيره خلافاً لمن فصل.

ثم انتقل إلى القسم الثالث من نواسخ الابتداء فقال:

(١) سورة الشعراء ٥٠.

(٢) قوله ﷺ: «لا أحد أغير من الله».

وقول الشاعر:

ورد جازرهم حرفاً مصرمة ولا كريم من الولدان مصبوح

أهـ ابن عقيل ٢٣٦/١.

ظن واخواتها

انصِبْ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْأَيِ ابْتِدَاءً

أفعال هذا الباب قسمان:

قلبي: وهو ما دل على يقين أو ظن أو عليهما، أو غير قلبي: وهو ما دل على تصيير.

وجميعها تدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين وليس كل فعل قلبي يعمل العمل المذكور، فلذلك قال (أعنى أرى).

وهو بمعنى: علم. وقد تكون للظن، وقد اجتمعا في قوله تعالى ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا ۖ وَرَأَاهُ قَرِيبًا﴾^(١) أي: يظنونه ونعلمه.

فإن كانت بصرية أو من الرأي أو بمعنى أصاب رثته، تعدت إلى واحد، وإن كانت علمية فستأتي^(٢).

ثم قال: (خَالَ) بمعنى ظن، وقد تكون لليقين، فإن كانت بمعنى تكبر أو ظَلَعَ. يقال: «ظَلَعَ الفرس» إذا غمز في مشيه فهي لازمة.

ثم قال: (عَلِمْتُ) علم اليقين، فإن كانت بمعنى عرف تعدت إلى واحد وستأتي. وإن كانت بمعنى صار (ذا علم)^(٣) فهي لازمة.

ثم قال: (وَجَدَ) بمعنى علم، فإن كانت بمعنى أصاب تعدت إلى واحد وإن كانت بمعنى استغنى أو حَزَنَ أو حَقَدَ فهي لازمة.

ثم قال: (ظَنَّ) لغير المتيقن، وقد تكون بمعنى علم فيما طريقه النظر، فإن كانت بمعنى أنهم تعدت إلى واحد وستأتي.

ثم قال: (حَسِبْتُ) لغير المتيقن، وقد تكون بمعنى علم وهو قليل، فإن كانت من الحسبة - وهي لون - فهي لازمة.

(١) سورة المعارج ٦، ٧.

(٢) في قول ابن مالك (ولرأى الرؤيا أتم ما لعلما).

(٣) ج وفي أ، ب (اعلم).

ثم قال: (وزَعَمْتُ) لغير المتيقن، ومصدرها زَعَمَ وزَعْمٌ وزِعْمٌ^(١).
 قال السيرافي: الزَّعْمُ قولٌ يقترن به اعتقاد صح أو لم يصح.
 فإن كانت بمعنى كفل أو رأس تعدت إلى واحد تارة بنفسها وتارة بحرف
 الجر. وإن كانت بمعنى سَمِنَ وهزُلَ فهي لازمة.
 ثم قال (عد) للظن كقوله:

فلا تعدد المولى شريكك في الغنى^(٢)

فإن كانت بمعنى «حَسَب» من (الحسبان)^(٣) تعدت إلى واحد.

ثم قال: (حَجَّأً) للظن، وهي غريبة ومضارعها يحججو، فإن كانت بمعنى
 غلب من المُحَاجَاة، أو قَصَدَ أو رَدَّ، أو ساق أو كتم - تعدت إلى واحد، فإن
 كانت بمعنى أقام أو بَخِلَ فهي لازمة.

(١) قال الصبان ١٥/٢ (تثليث الزاي كما في القاموس) وفي مختار الصحاح صفحة ٢٩٣
 بالحركات الثلاث على راي المصدر).

(٢) صدر بيت: قائله: النعمان بن بشير الأنصاري الخزرجي، ولد قبل وفاة النبي ﷺ وهو
 أول مولود للأنصار بعد الهجرة. وهو من قصيدة ميمية من الطويل.
 وعجزه: ولكنما المولى شريكك في العدم.

الشرح: «لا تعدد» لا تظن «المولى» يطلق في الاصل على عدة معان. والمراد منه هنا
 الحليف أو الناصر، «العدم» - بضم العين وسكون الدال - الفقر. يقال: عدم الرجل
 يعدم بورن علم يعلم - وأعدم فهو معدوم إذا افتقر.
 المعنى: لا تظن أن صديقك هو الذي يشاطرك المودة أيام غناك ويسرك وصفاء حالك،
 فأئما الصديق الحق هو الذي يلوذ بك ويشاركك أيام فقرك وحاجتك وضيق ذات يدك
 وتائب الحادثات عليك.

الإعراب: «فلا» ناهية «تعدد» مضارع مجزوم بها وفاعله ضمير مستتر فيه «المولى» مفعول
 أول «شريكك» مفعول ثان والكاف مضاف إليه «في الغنى» جار ومجرور متعلق بشريكك
 «ولكنما» حرف استدراك وما كافة «المولى» مبتدأ «شريك» خبر والكاف مضاف إليه «في
 العدم» جار ومجرور متعلق بشريك.

الشاهد: في «فلا تعدد المولى شريكك» حيث استعمل المضارع من «عد» بمعنى - الظن
 ونصب به مفعولين: أحدهما «المولى» والثاني: «شريكك».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٧٩، ابن هشام ١/٢٢٩، وابن عقيل
 ١/٢٤٣، السندوي، وداود، الأشموني ١/١٥٧، والسيوطي ص ٤٢ وأيضا ذكره في
 معجم الهوامع ١/١٤٨.

(٣) ب، ج. وفي أ (الحساب).

ثم قال (دَرَى) بمعنى علم، وأكثر ما تستعمل معدةً بالباء كقولك «دَرَيْتُ به» فإذا دخلت عليه همزة النقل تعدت إلى واحد بنفسها وإلى ثانٍ بالياء كقوله تعالى ﴿وَلَا أَدْرَأُكُمْ بِهِ﴾^(١).

فإن كانت بمعنى خَتَلٍ تعدت إلى واحد يقال: «درى الذئبُ الصيدَ» إذا استخفى له (ليفترسه)^(٢).

ثم قال (وَجَعَلَ اللَّذَّ كَاعْتَقَدَ) كقوله تعالى ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاءً﴾^(٣) فإن كانت بمعنى صَيَّرَ فستأتي^(٤)، وإن كانت بمعنى أوجد كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾^(٥) أو بمعنى (أوجب)^(٦) كقولهم: «جعلت للعامل كذا»، أو بمعنى ألقى كقولهم «جعلت بعض (المتاع)^(٧) على بعض» تعدت إلى واحد، وإن كانت للشروع في الفعل فقد تقدمت في أفعال المقاربة.

ثم قال: (هَبَّ) بمعنى ظن ولا تستعمل إلا (بلفظ)^(٨) الأمر كقوله:

فَقُلْتُ أَجْرِنِي أبا خَالِدٍ وَإِلَّا فَهَبْنِي امْرَأَ هَالِكَا^(٩)

(١) سورة يونس ١٦.

(٢) أ، ج وفي ب (ليصيده).

(٣) سورة الزخرف ١٩.

(٤) عند قول ابن مالك: ... والتي كصيرا أيضا انصب بها مبتدا وخبرا

(٥) سورة الأنعام ١. (٦) ب، ج وأ (وجب).

(٧) ب، ج وفي أ (متاع).

(٨) ب، وفي أ، ج (بصيفة).

(٩) قائله: ابن همام السلولى. وهو من المتقارب.

الشرح: «أجرنى» اتخذنى لك جارا تدفع عنه وتحميه، هذا أصله ثم أريد منه لازم ذلك وهو الغيات والدفاع والحماية «أبا خالد» يروى مكانه «أبا مالك» «هبنى» أى: اعددنى واحسبنى.

المعنى: فقلت: أغثنى يا أبا خالد، فإن لم تفعل فظن أنى رجل من الهالكين. الإعراب: «فقلت» فعل وفاعل «أجرنى» فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه والنون للوقاية والياء مفعول «أبا» منادى بحرف نداء محذوف «مالك» مضاف إليه «وإلا» إن شرطية مدغمة فى لا النافية، وفعل الشرط محذوف يدل عليه ما قبله من الكلام وتقديره: وإن لا تفعل مثلا «فهبنى» الفاء واقعة فى جواب الشرط هب فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه والنون للوقاية والياء مفعول أول «امرا» مفعول ثانٍ «هالكا» نعت لامرئ.

ثم قال: (تعلم) بمعنى اعلم، ولا تستعمل إلا بصيغة الأمر مثل «هب»، فإن كانت أمراً من تعلمت الحساب (ونحوه)^(١) تعدت إلى واحد وتصرفت ثم انتقل إلى القسم الثاني، وهو ما دل على تصيير فقال:

..... والتي كصيراً أيضاً بها انصب مبتدأ وخبراً

أى: والأفعال التي مثل «صير» وهو ما دل على تحويل كصير وأصار وجعل ورد واتخذ وتخذ ووهب. حكى ابن الأعرابي «وهبني الله فداك» أى: جعلني. ولا تستعمل إلا بصيغة الماضي.

ثم قال:

وخص بالتحليل والإلغاء ما من قبل هب.....

تختص القلبية المتصرفة بالإلغاء والتعليق، ولا (حظ)^(٢) لهب وتعلم فى ذلك لعدم (تصريفهما)^(٣)، ولا لأفعال التصيير، إذ ليست قلبية. (ولذلك)^(٤). قال: (ما من قبل هب).

وهى أحد عشر فعلاً:

والإلغاء هو: ترك العمل لفظاً ومعنى لغير مانع، والتعليق ترك العمل لفظاً

لا معنى لمانع.

= الشاهد: فى «فهبني أمراً» فإن «هب» فيه بمعنى الظن وقد نصب به مفعولين أحدهما ياء المتكلم وثانيها «أمراً» والغالب على «هب» بهذا المعنى أن يتعدى إلى مفعولين صريحين كما فى بيت الشاهد.

وهب بهذا المعنى فعل جامد لا يتصرف فلا يجيء منه ماض ولا مضارع، بل هو ملازم لصيغة الأمر، فلإن كان من الهبة - وهى التفضل بما ينفع الموهوب له - كان متصرفاً تام التصرف، قال تعالى: (وهبنا له إسحق).

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٧٩، ابن هشام ٣٠٠/١، والسندوبى، وداود، والأشمونى ١٥٧/١، وابن هشام فى المغنى ١٥٢/٢، وابن عقيل ٢٤٥/١.

(١) أ، ج وفى ب (وغيره).

(٢) أ، ج وفى ب (مخصص).

(٣) ج وفى ب (تصرفها) وفى ب (تصريفهما).

(٤) أ، ب وفى ج (ولهذا).

فالإلغاء جائز، والتعليق (لارم)^(١)، والمعلق عامل في المحل. بخلاف الملغى.
تنبيه:

أما اختصاص هذه الأفعال القلبية بالإلغاء فلا إشكال فيه.
وأما التعليق فيشاركهن فيه مع الاستفهام غيرهن من أفعال القلوب نحو
«عرف ونظر وتفكر» وكذلك «سأل وأبصر» وما بمعناهما.

وقوله: **وَالأمرَ هَبْ قَدَ الرِّمَاءِ كَذَا تَعَلَّمَ**
يعنى: أنهما ألزما صيغة الأمر. فلا يستعمل بهما ماض ولا مضارع لعدم
تصريفهما.

وقوله: **وَلغَيْرِ المَاضِي مِن سِوَاهُمَا اجْعَلْ كُلَّ مَالِهِ رُكْنًا**
يعنى: أن غير الماضى كالمضارع والأمر من سوى «هب وتعلم» يعمل عمل
الماضى. فينصب المفعولين ويجوز فيه الإلغاء والتعليق ولهذا قال «كُلُّ مَالِهِ رُكْنٌ».
أى: كلما علم للماضى من الأحكام.

وقوله: **وَجَوَزَ الإلغَاءَ لَافِي الإبتدَاءِ**
فهم من قوله (وجوز) أن الإلغاء ليس بواجب بل جائز، ولما كان جوازه
مشروطاً: بتوسط الفعل أو تأخره قال: (لا في الإبتداء) فشمّل ثلاث صور:
الأولى: أن يتأخر عن المفعولين نحو «ريد قائم ظننت» فهذه يجوز فيها
الإلغاء والإعمال، والإلغاء أرجح.
الثانية: أن يتوسط بين المفعولين نحو: (ريد ظننت قائم) فهذه يجوز فيها
الأمران على السواء.

وقيل: الإعمال أرجح.
الثالثة: أن يتقدم على المفعولين ولا يبتدأ به بل يقدم عليه شيء نحو (متى
ظننت زيد فاضل) فهذه يجوز فيها الأمران، والإعمال أرجح، خلافاً لمن منع
الإلغاء.

(١) أ، ج وفى ب (واجب).

فإن تقدم الفعل على المفعولين ولم يتقدمه شيء. فمذهب البصريين أنه يمتنع الإلغاء، وهو مفهوم قوله: (لا في الابتداء).

وذهب الكوفيون والأخفش إلى جوارزه، لكن الإعمال عندهم أرجح، وقد أجازوه في التسهيل بقبح^(١) وقال في شرحه: حكم سيبويه (بقبح)^(٢) إلغاء المتقدم نحو «ظننت زيد قائم» وبتقليل قبجه بعد معمول الخبر نحو «متى ظننت زيد قائم»^(٣) وفي درجته الإلغاء في نحو «زيد أظن أبوه قائم».

ثم قال: **وَأَنْوَ ضَمِيرَ الشَّانِ أَوْ لَامَ ابْتِدَاءَ فِي مُوْهَمِ الْإِغَاءِ مَا تَقَدَّمَ**

يعنى: أنه إذا ورد ما يوهم الإلغاء للمتقدم نحو «ظننت زيد قائم» وجب عند من منع الإلغاء تأويله على أحد تأويلين:

الأول: نية ضمير الشأن فيكون هو المفعول الأول والجملة بعده هي المفعول الثاني وعلى هذا يكون الفعل باقيا على عمله.

والثاني: نية لام الابتداء المعلقة، ويكون التقدير «ظننت لزيد قائم»، والفعل على هذا معلق، وعلى هذا حمل سيبويه قوله:

..... وإِخَالِ أَنِّي لَأَحِقُّ مُسْتَتِيعٌ^(٤)

(١) التسهيل ص ٧١. (٢) أ، ج، ج وفي ب (بفتح).

(٣) أ، ج، ج وفي ب (قائما).

(٤) عجز بيت قائله: أبو ذؤيب الهذلي - من قصيدة يرثى بها أولادا له خمسة ماتوا بالطاعون. وصدرة: فغبرت بعدهم بعيش ناصب.

الشرح: «غبرت» - بالغين المعجمة - بمعنى لقيت؛ ومنه الغابرين، وروى مكانه «بقيت» و«ناصب» من النصب - بفتحتين - وهو التعب، «إخال» بكسر الهمزة على الأفصح بمعنى أظن «مستتيع» مستحق.

الإعراب: «فغبرت» فعل وفاعل «بعدهم» ظرف زمان متعلق بالفعل. ومضاف إليه «بعيش» متعلق بمحذوف في محل نصب من تاء الفاعل «ناصب» صفة عيش مجرور مثله «وإخال» مضارع مرفوع معلق عن العمل لفظا لوجود لام الابتداء بعده تقديرا. والفاعل مستتر وجوبا: أنا «أني» حرف مشبه بالفعل والياء اسمه «لاحق» خبره وفيه ضمير مستتر هو فاعله «مستتيع» خبر ثان لأن وهو أولى من جعله صفة لللاحق وفيه ضمير مستتر تقديره أنا فاعله. على كونه اسم فاعل. ونائب فاعل على كونه اسم مفعول. وجملة أن واسمها وخبرها في محل نصب سدت مسد مفعولى «إخال».

بالكسر على تقدير: أنى للاحق.

ومن أجاز إلغاء المتقدم لم يحتج إلى تأويل ذلك.

قال فى شرح التسهيل: وتقدير ضمير الشأن أو اللام المعلقة فى نحو «ظننت زيد قائم» أولى من الإلغاء. هـ^(١).

ومن منع الإلغاء فى نحو «متى ظننت زيد قائم» حمل ما أوهم ذلك على أحد التأويلين أيضا كقوله:

.....
أتى رأيتُ ملاكُ الشيمةِ الأدبِ^(٢)

ثم انتقل إلى التعليق فقال: والتزم التعليق قبل نفي ما.

= الشاهد: فى «إخال أنى للاحق» حيث علق الفعل «إخال» بلام الابتداء المضمر، والأصل أنى للاحق - فحذفت اللام بعد ما عقلت «إخال» وبقي الكسر بعد حذفها كما كان مع وجودها فهو مما نسخ لفظه وبقي حكمه.

مواضعه: ذكره ابن هشام فى معنى اللبيب ١/ ١٩١، والسيوطى فى همع الهوامع ١٥٣/١.

(١) التسهيل ص ٧١.

(٢) عجز بيت: قال العينى: قائله بعض الفزاريين، ووقع فى حماسة أبى تمام منصوب القافية «الأدبا».

وصدره: كذاك أدبت حتى صار من خلقى - وهو من البسيط.

الشرح: «كذاك» الكاف اسم بمعنى مثل وهو الأحسن فى مثل هذا التعبير واسم الإشارة يراد به مصدر الفعل المذكور، وتقدير الكلام: تأديبا مثل ذلك التأديب أدبت وذلك التأديب الذى عبر عنه فى البيت السابق له وهو قوله:

أكنيه حين أناديه لأكرمه
ولا ألقبه والسواة للقب

«ملاك» بكسر الميم وفتحها - بزنة كتاب - قوام الشيء وما يجمعه، «الشيمة» بكسر الشين - الخلق وجمعها شيم - ويروى مكان «رأيت» «وجدت».

المعنى: أدبت أدبا مثل ذلك الأدب حتى صرت أعتقد أن رأس الأخلاق وقوام الفضائل هو الأدب.

الإحزاب: «كذاك» جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع مفتولا مطلقا لأدبت، والتقدير: تأديبا مثل هذا التأديب أدبت «أدبت» فعل ماض مبنى للمجهول والتاء نائب فاعل =

فعلم من قوله (والتَّزِم) أن التعليق لازم بخلاف الإلغاء.

ثم ذكر المعلقات وهي ستة: «ما» النافية، كقوله تعالى: ﴿وَتَنظُّونَا مَا لَهُمْ مِنْ مَّحِيصٍ﴾^(١).

«وإن» أختها كقوله تعالى: ﴿وَتَنظُّونَ إِن لَّبِثُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾^(٢) «ولا» النافية، ذكرها النحاس. ومن أمثلة ابن السراج «أحسب لا يقوم زيد» ولم يعدها المغاربة من المعلقات.

«ولام» الابتداء. نحو ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ﴾^(٣) على أظهر الأوجه و«لام» القسم: نحو:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي
إِنَّ الْمَنَابِي لَا تَطِيئُ سِهَامَهَا^(٤)

= «حتى» ابتدائية «صار» فعل ماض ناقص «من خلقى»، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر صار مقدم «أني» حرف توكيد ونصب والياء اسمها «رأيت» فعل وفاعل والجملة في محل رفع خبر أن وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر اسم صار «ملاك» مبتدأ «الشيمة» مضاف إليه «الأدب» خبر المبتدأ.

الشاهد: في «رأيت ملاك الشيمة الأدب» فإن ظاهره أنه ألغى «رأيت» مع تقدمه لأنه لو أمعله لقال «رأيت ملاك الشيمة الأدب» بنصب «ملاك» و «الأدب» على أنهما مفعولان ولكنه رفعهما فقال الكوفيون: هو على الإلغاء والإلغاء جائز مع التقدم جواره مع التوسط والتأخر، وقال البصريون: ليس كذلك. بل هو من باب التعليق ولام الابتداء مقدرة الدخول على «ملاك».

مواضعه: ذكره من سراج الألفية ابن الناظم ص ٨١، ابن هشام ٣٢٠ / ١، ابن عقيل ٢٥١ / ١، والمكودي ص ٤٧، والأشموني ١٦٠ / ١، السيوطي ص ٤٣، وأيضا ذكره في الهمع ١٥٣ / ١.

(١) سورة فصلت ٤٨. (٢) سورة الإسراء ٥٢.

(٣) سورة البقرة ١٠٢.

(٤) هو للبيد بن ربيعة العامري - من قصيدة طويلة من الكامل.

الشرح: «منيتي» المنية: الموت، وأصلها فعيلة بمعنى مفعولة من منى بمعنى بوزن رمى يرمى - ومعناه قدر، ولحققتها التاء لأنها قد صارت اسما «لا تطيش» لا تخيب بل تصيب الرمي دائما «سهامها» سهام: جمع سهم.

المعنى: إنى موقن أنني سألقى الموت حتما، لأن الموت نازل بكل إنسان لا يفلت منه أحد أبدا.

الإعراب: «ولقد» اللام موطة للقسم قد حرف تحقيق «علمت» فعل ماض وفاعل =

و لم يعد بعضهم لام القسم والاستفهام بالحرف نحو ﴿ وَإِنْ أَدْرِي أَقْرَبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ ﴾^(١) وبالاسم نحو ﴿ وَتَعَلَّمْنَ آيُنَا أَشَدَّ عَذَابًا ﴾^(٢).

والمضاف إلى اسم الاستفهام مثله في ذلك نحو «علمت غلام أيهم عندك»^(٣).

واعلم أن الجملة بعد المعلق في موضع نصب، لأنه عامل في المعنى.
فإن قلت: ما معنى تعلق العلم بالاستفهام في نحو «علمت أريدُ عندك أم عمرو؟»:

قلت: هذا كلام صورته الاستفهام، وليس المراد به الاستفهام، لأنه مستحيل الاستفهام عما أخبر أنه يعلمه، وإنما المعنى علمت الذي هو عندك من هذين الرجلين.

= «التأين» اللام واقعة في جواب القسم وتأتي فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة «ميتي» فاعل مرفوع بضمّة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وياء المتكلم مضاف إليه، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم «إن» حرف توكيد ونصب «المنايا» اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «لا» حرف نفى «تطيش» فعل مضارع مرفوع بالضمّة الظاهرة «سهماها» فاعل وضمير الغائبة مضاف إليه والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر إن.

الشاهد: في «علمت لتأينى ميتي» على أن لام الابتداء علقت علمت عن العمل أى منعت من الاتصال بما بعده والعمل في لفظه؛ لأن ماله صدر الكلام لا يصح أن يعمل ما قبله فيما بعده.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ٨٢، والمكودي ص ٤٧، والسيوطي ص ٤٤، وأيضا ذكره في همع الهوامع ١/١٥٤، وابن هشام ١/١٥٤. وأيضا ذكره في مغنى اللبيب ٢/٥٧، وقطر الندى ص ٣٢٥ وشذور الذهب ص ٢٧٩، والأشموني في شرحه للألفية ١/١٦١، والشاهد رقم ٧١٦ من خزانة الأدب، وسيبويه ج ١ ص ٤٥٦.

(١) سورة الأنبياء ١٠٩.

(٢) سورة طه ٧١.

(٣) (من المعلقات أيضا لعل نحو: «وإن أدري لعله فتنة لكم» ذكر ذلك أبو على في التذكرة. ولو الشرطية كقوله:

وقد علم الأقوام لو أن حاتما أراد ثراء المال كان له وفر

وإن التى في خبرها اللام نحو: «علمت إن زيدا لقائم» ذكر ذلك جماعة من المغاربة...
أه أشموني ١/١٦١.

قال سيبويه^(١) ما نصه: (كما أنك إذا قلت: قد علمت أزيد ثم أم عمرو وأردت أن تخبر أنك قد علمت أيهما ثم اهـ).

وحكى الشلوين عن بعض المتأخرين: أن هذا الكلام على حذف مضاف، وأن المراد علمت جواب هذا الكلام، وكان يفتى به ويراه في بعض أقرائه.

واعلم أن كلام العرب ثلاثة أقسام:

الأول: مطابقة اللفظ للمعنى وهو الأكثر.

والثاني: غلبة اللفظ للمعنى نحو «أظن أن تقوم» أجمعوا على جوازه، ومنع الأكثر «أظن قيامك» والمعنى واحد، لاشتغال «أن تقوم» على المسند والمسند إليه بخلاف «قيامك».

والثالث: غلبة المعنى للفظ نحو مسألتنا، وغلب فيها جانب المعنى وإن كان اللفظ استفهاما.

وقوله:

لِعِلْمِ هِرْفَانَ وَظَنِّ تَهْمَةَ
تَعْدِيَةً لِرِوَادِ مَلْتَرَمَةَ

الأصل في «علم» تعلقها بالنسب الخبرية وهي التعدية إلى مفعولين، وقد ترد بمعنى العرفان متعلقة بالمفرد فتعدى إلى واحد. كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾^(٢).

وأما «ظن» فإن كانت للتردد في وقوع الخبر فهي التعدية إلى «اثنين»^(٣). وكذلك إن استعملت لليقين. وإن كانت للتهمة تعدت إلى واحد كقولك «ظننت زيدا على المال» أي: اتهمته، ومنه ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾^(٤).

فإن قلت: قد ترد (علم)^(٥) لازمة إذا كانت من العُلْمَةِ^(٦) ولم ينبه على ذلك.

(١) ج ١ ص ١٢٠. (٢) سورة النحل ٧٨.

(٣) أ، ج وفي ب (مفعولين).

(٤) سورة التكوير ٢٤.

(٥) ب، ج وفي أ (علمة).

(٦) إذا انشقت شفته العليا.

قلت: قد أخرجه بقوله أول الباب (انصب بفعل القلب)، ويقول هنا «لعلم عِرْفَانٍ».

فإن قلت: كان ينبغي أن يقيد سائر أفعال الباب كما قيد علم وظن.
قلت: لما كان الأصل «علم وظن» فإن غيرهما لا يعمل حتى يكون بمعناهما
اكتفى بتقيدهما.

وأيضا فقد خرج من قوله: (انصب بفعل القلب) نحو «رأى» بمعنى أبصر أو
أصاب الرئة.

وحسب بمعنى صار أحسب وغير ذلك مما يدل على معنى غير قلبى.
ثم قال:

وَلِرَأَى الرَّؤْيَا أَنْتُمْ مَا لِعَلِمَا طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْتُمَى

الرؤيا مصدر رأى الحلمية. فقيد الفعل بإضافته إلى مصدره.

يعنى: أن «رأى» الحلمية تتعدى إلى مفعولين كعلم لكونها مثلها فى أنها
إدراك بالحس الباطن ومنه: ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْبُرُ خَمْرًا﴾^(١) خلافا لمن منع تعديها إلى
اثنين، وجعل ثانى المنصوبين حالا ويرده وقوعه معرفة فى قوله:

أَرَاهُمْ رُفِقْتَى حَتَّى إِذَا مَا تَجَافَى اللَّيْلُ وَأَنْخَزَلَ أَنْخَزَالًا^(٢)

(١) سورة يوسف ٣٦.

(٢) هو: لعمر بن أحمز الباهلى. من قصيدة يذكر فيها جماعة من قومه فارقوه ولحقوا
بالشام فصار يراهم مناما. وهو من الوافر.

الشرح: «رفقتى» بكسر الراء - جمع رفيق: والرفقة: الجماعة يتزلون جملة ويرتحلون
جملة، «تجافى»: انطوى وارتفع «انخزل» انقطع - من الخزل - وهو القطع، ومادته خاء
وزاى معجمتان ولا م.

«تجافى الليل وانخزل انخزالا» كناية عن الظهور وبيان ما كان بهما من أمر هؤلاء.
المعنى: أرى هؤلاء مجتمعين معى مناما، حتى إذا زال الليل واستيقظت - لا أرى شيئا.
الإعراب: «أراهم» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره: أنا، والضمير
مفعول أول «رفقتى» مفعول ثان «حتى» ابتدائية «إذا» ظرفية «ما» زائدة «تجافى» فعل ماض
«الليل» فاعل «وانخزل» عطف على تجافى «انخزالا» منصوب على المصدرية.

الشاهد فى «أراهم رفقتى» حيث أعمل «أرى» - من الرؤيا - من مفعولين أحدهما
الضمير المتصل به والثانى قوله «رفقتى» ورأى بمعنى علم

وإنما قيد علم بقوله «طالب مفعولين» لثلا يعتقد أنه أحال على علم العرفانية
ويقال: (نميت الرجال إلى أبيه نميا) نسبتة، (وانتمى) هو انتسب.

قيل: وليس قوله (رأى الرؤيا) بنص على المراد، لأن الرؤيا تستعمل مصدر
لرأى مطلقا حلمية كانت أو يقظية، ولكن المشهور استعمالها مصدرا للحلمية^(١).

ثم قال: **ولا تُجْزَ هُنَا بِلَا دَلِيلٍ سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولٍ**
الحذف (هنا)^(٢) ضربان: اختصار، واقتصار: فالاختصار: حذف للدليل،
والاقتصار: حذف لغير دليل.

فأما حذف مفعولى هنا الباب، أو حذف أحدهما اختصارا فهو جائز.

فمن حذفهما اختصارا قول الكميته:

بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سَنَةٍ تَرَى حِبَّهُمْ عَارًا عَلَى وَتَحْسَبُ^(٣)

= مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٨٣، وابن هشام ٣٠٩/١، وابن
عقيل ٢٥٤/١، والسندوبى، والمكودى ص ٤٨ والأشمونى ١٦٣/١ والسيوطى فى الهمع
١٥٠/١.

(١) راجع الأشمونى ١٦٣/١.

(٢) ب، ج.

(٣) هو: للكميته بن زيد الأسدى، من قصيدة هاشمية يمدح فيها آل الرسول ﷺ وهو من
الطويل.

الشرح: «ترى حبههم» رأى ههنا من الرأى بمعنى الاعتقاد، مثل أن تقول رأى أبو حنيفة
حل كذا، ويمكن أن تكون رأى العلمية بشيء من التكلف، «عارا» العار: كل خصلة
يلحقك بسببها عيب ومذمة «تحسب» أى: تظن، من الحساب.

المعنى: يا من تعيب على حب أهل البيت، على أى كتاب تستند؟ أم بأية سنة تسترشد
فى ذلك.

الإعراب: «بأى» جار ومجرور متعلق بترى «كتاب» مضاف إليه «أم» عاطفة «بأية» جار
ومجرور معطوف على الأول «سنة» مضاف إليه «ترى» فعل مضارع وفاعله مستتر فيه
«حبههم» مفعول أول وهم مضاف إليه «عارا» مفعول ثان «على» جار ومجرور متعلق بعار
«وتحسب» فعل مضارع وفاعله مستتر فيه، ومفعولاه محذوفان يدل عليهما الكلام السابق،
والتقدير وتحسب حبههم عارا على.

الشاهد: فى «تحسب» حيث حذف المفعولين لدلالة سابق الكلام عليهما. والتقدير:
تحسب حبههم عارا على.

ومن حذف الأول اختصارا، قوله تعالى ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا﴾^(١) أى: ما يبخلون به هو خيرا لهم.

ومن حذف الثاني اختصارا قول عترة:

وَلَقَدْ نَزَلْتُ فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ مَنِيَّ بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمَكْرَمِ^(٢)

أى: فلا تظنني غيره واقعا (منى)^(٣).

ومنع ابن ملكون^(٤) (شيخ الشلوين)^(٥) حذف أحدهما اختصارا^(٦) وليس

بصحيح^(٧).

= مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن هشام ٣٢٣/١، وابن عقيل ٢٥٤/١، والأشموني ١٦٤/١، والسندوبى، وداود، والمكودى ص ٤٨، وذكره السيوطى فى همع الهوامع ١٥٢/١.
(١) آل عمران ١٨٠.

(٢) قائله: عترة بن شداد العبسى من معلقته المشهورة - وهو من الكامل.

الشرح: «المحب» بفتح الحاء - بمعنى المحبوب - اسم مفعول من أحب، وهو القياس، ولكنه قليل فى الاستعمال، والاكثر أن يقال اسم المفعول محبوب أو حبيب، مع أنهم هجروا الفعل الثلاثى. «المكرم» على صيغة المفعول من الإكرام.

المعنى: والله لقد نزلت أيتها المحبوبة منى منزلة الشيء المحبوب المكرم فلا تظننى غير ذلك واقعا. الإعراب: «ولقد» الواو للقسم واللام للتأكيد وقد حرف تحقيق «نزلت» فعل وفاعل «فلا» ناهية «تظننى» فعل مضارع مجزوم بحذف النون وياء المخاطبة فاعل «غيره» مفعول أول والمفعول الثانى محذوف «منى» جار ومجرور متعلق بقوله «نزلت» «بمنزلة» مثله «المحب» مضاف إليه «المكرم» صفة له.

الشاهد: فى «فلا تظننى غيره» حيث حذف المفعول الثانى اختصارا، والتقدير فلا تظننى غيره واقعا وهو جائز عند جمهور النحاة خلافا لابن ملكون.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن هشام ٣٢٤/١، ابن عقيل ٢٥٥/١، والأشموني ١٦٤/١، المكودى ص ٤٨، والسندوبى، والسيوطى ص ٤٤، وأيضا ذكره فى همع الهوامع ج ١ ص ١٥٢، وداود، وخزانة الأدب الشاهد ٢٠٠ والخصائص ١١٦/٢.

(٣) ب، ج.

(٤) هو أبو إسحق إبراهيم بن محمد، ابن ملكون الحضرمى الأشيلى، قال ابن الزبير: أستاذ نحوى جليل. روى عن أبى الحسن شريح وأبى مروان بن محمد وروى عنه ابن خروف والشلوين. وألف شرح الحماسة، والنكت على تبصرة الصيمرى، وغير ذلك. مات سنة أربع وثمانين وخمسمائة من الهجرة.

(٥) أ.

(٦) قياسا على باب كان.

(٧) جواز الحذف هو رأى جمهور النحويين - وهو الرأى السديد - واستدلوا على رأيهم بأمرين: الأول هو رد على ابن ملكون أن مرفوع كان كالفاعل وخبرها كالحادث فلذلك امتنع الحذف هناك. الثانى: ورود السماع. اهـ السيوطى ١٥٢/١ بتصرف.

وأما حذف أحدهما اقتصاراً فلا يجوز، لأن أصلهما مبتدأ وخبر.

واختلف في حذفهما معا اقتصاراً على مذاهب المنع^(١) والجواز به قال الأكثر^(٢) والجواز^(٣) في (ظننت) وما في معناها، والمنع في (علمت) وما في معناها وهو مذهب الأعلام.

والجواز^(٤) إن وجدت فائدة كقولهم «مَنْ يَسْمَعُ يَخْلُ»^(٥) فلو لم يقارن الحذف قرينة تحصل بسببها فائدة لم يجز، كاقْتِصَارِكَ عَلَى «أظن» إذ لا يخلو الإنسان من ظن ما ولا من علم وهذا اختيار المصنف في غير هذا الكتاب ونسبه إلى سيبويه والمحققين ممن يدري كلامه كابن خروف وابن طاهر^(٦) والشلوبين وظاهر كلامه هنا إطلاق المنع.

ثم قال:

وَكَتَبْتُ أَنْ أَجْعَلَ «تَقُولُ» إِنْ وَاوِي مُسْتَفْهِمًا بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِلِ

اعلم أن القول وفروعه مما يتعدى إلى مفعول واحد، ومفعوله إما مفرد وهو نوعان: مفرد معناه جملة نحو «قلتُ شعراً»، ومراد به مجرد اللفظ^(٧) نحو:

(١) وعليه الأخفش والجرمي ونسبه ابن مالك لسيبويه والمحققين. لعدم الفائدة إذ لا يخلو الإنسان من ظن ما وعلم ما وإليه أميل اه - همع.

(٢) وعليه أكثر النحويين . . . وصححه ابن عصفور لقوله تعالى: «أعنده علم الغيب فهو يرى» أى: يعلم. اه - همع.

(٣) مذهب الأعلام واستدل بحصول الفائدة في الأول دون الثانى والإنسان قد يخلو من الظن ولا يخلو من علم اه همع ١/١٥٢.

(٤) عليه أبو العلاء بن إدريس.

(٥) أى: يظن مسموعه حقاً وجعله بعضهم من الحذف لدليل، لدلالة يسمع على الأول وحالة التخاطب على الثانى. وورد في مجمع الأمثال للميدانى رقم ٤٠١٢ والمعنى من يسمع أخبار الناس ومعايهم يقع فى نفسه عليهم المكروه اه.

(٦) وهو محمد بن أحمد بن طاهر الأنصارى الأشبيلي. قال ابن الزبير: نحوى - مشهور حافظ بارع اشتهر بتدريس الكتاب فما دونه، وله على الكتاب طرر مدونة مشهورة اعتمدها تلميذه ابن خروف فى شرحه وكان يرحل إليه فى العربية موصوفاً فيها بالحذق والنبيل، وكان من حذاق النحويين وأئمة المتأخرين وولد فى أشبيلية ومات فى عشر الثمانين وخمسمائة.

(٧) أى مفرداً يراد به مجرد اللفظ.

﴿ يُقَالُ لَهُ إِبرَاهِيمُ ﴾^(١) أى: يطلق عليه هذا الاسم، ولو كان يُقَالُ «مبنيًا للفاعل»^(٢) لنصب إبراهيم. خلافاً لمن منع هذا النوع، ومن أجاز ابن خروف وصاحب الكشاف^(٣).

وإما جملة فيحكى به ويكون فى موضع مفعوله، وقد يجرى مجرى الظن فينصب المبتدأ والخبر مفعولين بشروط أربعة عند أكثر العرب:
 الأول: أن يكون بلفظ المضارع، والثانى: أن يكون مصدراً بتاء الخطاب.
 والثالث: أن يكون بعد استفهام، والرابع: ألا يفصل بينه وبين الاستفهام بغير ثلاثة أشياء: بينها بقوله: بغير ظَرْفٍ أو كظرفٍ أو عملٍ.
 فالظرف نحو (أعندك) تقول: زيداً (قائماً)^(٤) وشبه الظرف هو المجرور نحو (أفى الدار تقول عمراً جالساً).

والعمل: هو المعمول. ونعنى به: أحد المفعولين كقوله:
 أجهلاً تقول بنى لؤى^(٥)

فالفصل بهذه الثلاثة مغتفر، ولهذا قال: وإن ببعض ذى فصلت يحتمل.
 فإن فقد شرط من هذه الشروط تعينت الحكاية.
 فإن قلت: لم ينص على الشرطين الأولين.

(١) سورة الأنبياء ٦٠.

(٢) أ، ب وفى ج «مسمى الفاعل».

(٣) هو الزمخشري، وتقدمت ترجمته.

(٤) أ، وفى ب، ج «مقيماً».

(٥) صدر بيت - قائله: الكميث بن زيد الأسدى. من قصيدة يمدح فيها مضر ويفضلهم على أهل اليمن.

وهجزه: لعمرى أيبك أم متجاهلينا - من الوافر.

الشرح: «أجهلاً» بضم الجيم وتشديد الهاء - جمع جاهل ويروى مكانه «أنوما» جمع نائم. «تقول» بمعنى تظن، «بنى لؤى» أراد بهم قريشا، ولؤى: من أجداد النبي ﷺ، وهو تصغير «لأى» وهو الشور الوحشى «لعمر أيبك» قسم ويمين، «متجاهلينا» المتجاهل: الذى يتصنع الجهل ويتكلفه وليس به جهل - والذين روى فى صدر البيت «أنوما» يروون هنا «متناومين» والمتناوم: الذى يتصنع النوم.

المعنى: أتظن قريشا جاهلين حين استعملوا فى ولاياتهم اليمنيين وآثروهم على المضرين؟ أم تظنهم عالمين بحقيقة الأمر مقدرين سوء النتائج غير غافلين عما ينبغى العمل به، ولكنهم يتصنعون الجهل ويتكفون الغفلة لما رب لهم فى أنفسهم؟

قلت: نبه عليهما بالمثال.

وزاد السهيلي: شرطا آخره. وهو ألا يتعدى باللام نحو (أقول لزيد عمرو منطلق) فتحتم الحكاية.

وزاد في التسهيل: أن يكون حاضراً^(١) وفي شرحه بأن يكون مقصودا به الحال (فعلى هذا لا ينصب مقصودا به المستقبل)^(٢)، ولم يشترط غيره وفيه نظر. فإن قلت: إعمال القول (عمل الظن)^(٣) بالشروط المذكورة واجب أم جائز؟ قلت: بل جائز والحكاية جائزة.

فإن قلت: إذا عمل القول عمل الظن (فهو)^(٤) هو باق على معناه أو صار بمعنى الظن؟

قلت: فيه خلاف، والظاهر أنه مضمن معنى الظن.

ثم قال:

وَأَجْرَى الْقَوْلُ كظَنٍّ مُطْلَقًا عِنْدَ سُلَيْمٍ نَحْوُ «قُلْ ذَا مُشْفَقًا»

لغة سُلَيْمٍ لإجراء القول مجرى الظن في العمل مطلقا، أى بلا شرط من الشروط المذكورة، حكاهما سيويه^(٥) فيقولون: (قلت زيدا قائما وقل ذا مشفقا).

= الإعراب: «أجهالا» الهمزة للاستفهام جهالا مفعول ثان مقدم «تقول» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه «بنى» مفعول أول «لؤى» مضاف إليه «العمر» اللام لام الابتداء «عمر» مبتدأ والخبر محذوف «أيك» مضاف إليه والكاف مضاف إليه «أم» عاطفة «متجاهلينا» معطوف على قوله «جهالا».

الشاهد: في «أجهالا تقول بنى لؤى» حيث أعمل تقول عمل «تظن» فنصب مفعولين: أحدهما «جهالا» والثاني «بنى لؤى» مع أنه فصل بين أداة الاستفهام - وهى الهمزة والفعل، بفواصل - وهو «جهالا» وهذا الفصل لا يمنع الإعمال، لأنه معمول الفعل.

مواضعه: ذكره من سراج الألفية: ابن الناظم ص ٨٤، وابن هشام ٢٣١/١، وابن عقيل ٢٥٨/١، والأشعوني ١٦٤/١، وداود، والمكودي ٤٨، والسندوبى، والأصطهناوى، والسيوطى ص ٤٥ - وذكره فى الهمع ١٥٧/١، والشاهد رقم ٧١٦ من خزنة الأدب، وسيويه ج ١ ص ٦٣.

(١) التسهيل ص ٧٤.

(٢) أ، ج.

(٣) ب، ج.

(٤) أ، ب وفى ج «فهو».

(٥) قال سيويه ج ١ ص ٦٣: «ورغم أبو الخطاب وسألته عنه غير مرة أن ناسا من العرب يوثق بعريتهم وهم بنو سليم يجمعون باب قلت أجمع مثل ظننت» اهـ.

اعلم وارى

إلى ثلاثة رأى وَعَلِمَا عَدُوا، إِذَا صَارَا أَرَى وَأَعْلَمَا

إذا دخلت همزة التعدية على (علم ورأى) المتعديتين (قبل دخولها)^(١) إلى مفعولين صارا بدخولها متعديين إلى ثلاثة.

أولها: الذى كان فاعلا قبل النقل.

والثانى والثالث: هما اللذان كانا قبل دخول الهمزة فتقول (أعلمتُ زيدًا عمرًا فاضلا) و «أريت»^(٢) زيدًا عمرًا فاضلا».

ثم قال:

وما لِمَفْعُولِيْ عِلِمْتُ مُطْلَقًا لِلثَّانِ وَالثَّالِثِ أَيْضًا حَقًّا

يعنى: للمفعول الثانى والثالث من الأحكام ما لمفعولى (علمت) من جواز حذفهما أو حذف أحدهما اختصارا أو حذفهما معا اقتصارا ومنع حذف أحدهما اقتصارا، وغير ذلك كالإلغاء والتعليق خلافا لمن منع الإلغاء والتعليق، ولمن أجازهما إن بنى الفعل للمفعول لا^(٣) إن بنى للفاعل. والدليل على الجواز قول بعض من يوثق بعريته (البركةُ أعلَمنا الله مع أكابركم)^(٤) وقوله تعالى: ﴿يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِقْتُمْ كُلُّ مَزْقٍ إِنْكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾^(٥). فعلق نبيى وهو بمعنى يعلم.

وأما المفعول الأول فلا يجوز تعليق الفعل عنه ولا إلغاؤه، ويجوز حذفه اقتصارا واختصارا ومنع ابن خروف حذفه. والاقْتِصَارُ عَلَيْهِ، وَالصَّحِيحُ الْجَوَازُ.

(١) أ، ب.

(٢) ب، ج وفى أ «أريت».

(٣) فى الأصل «إلا» والسياق يقتضى حذف الهمزة ليستقيم المعنى.

(٤) نا مفعول أول «والبركة» مبتدأ، «ومع أكابركم» ظرف فى موضع الخبر وهما اللذان كانا مفعولين، والأصل «أعلمنا الله البركة مع أكابركم».

(٥) سورة سبأ ٧، «ينبئ» فعل مضارع «كم» مفعول أول. وجملة «إنكم لفي خلق جديد» فى محل نصب سدت مسد المفعول الثانى والثالث لينبئ وقد علق الفعل عنها باللام، ولذلك كسرت إن.

ثم قال:

وإن تعدياً لواحدٍ بلا همزٍ فلاثنينٍ به توصلًا

قد تقدم في الباب السابق، أن علم بمعنى عرف، ورأى بمعنى أبصر يتعديان إلى واحد، فإذا دخلت عليها همزة التعدية تعديا بها إلى اثنين نحو «أعلمتُ زيدًا عمركا» و (أريتُ زيدًا الهلال) وذكر بعض النحويين أنه لم يحفظ نقل علم العرفانية إلا بالتضعيف نحو ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾^(١) كما أنه لم يحفظ نقل علم المتعدية إلى اثنين إلا بالهمزة.

وكلام المصنف نص على جواز نقل علم العرفانية بالهمزة، فإن لم يثبت سماعه فهو بطريق القياس.

فإن قلت: ظاهر مذهب سيويه أن (التعدى)^(٢) بالهمزة قياس في اللارم سماع في التعدى وهو الصحيح.

قلت: ظاهر كلام (المصنف)^(٣) في شرح التسهيل أن ذلك قياس في التعدى إلى واحد أيضا.

ومثل في باب تعدى الفعل ولزومه (بأضربتُ زيدًا عمرا) وهذا مذهب طائفة من النحويين. وذهب الأخصش إلى أن (التعدى)^(٤) بالهمزة قياس مطلقا في اللارم والتعدى إلى واحد. والتعدى إلى اثنين من غير باب (أعطى) وذهب قوم إلى أنه سماع مطلقا. فهذه أربعة مذاهب.

وذكر الحريري^(٥) وابن معط: تعدى (علم) إلى ثلاثة - بالتضعيف فعدوا من أفعال هذا الباب علم.

(١) سورة البقرة ٣١.

(٢) أ، ب وفي ج «التعدى».

(٣) ب، ج وفي أ «المؤلف».

(٤) أ، ب وفي ج «التعدى».

(٥) هو: أبو محمد القاسم الحريري البصرى. صاحب المقامات المشهورة. كان أحد أئمة عصره في اللغة. ومقاماته تدل على غزارة مادته وعلمه بأسرار العربية وله مصنفات حسنة منها: درة الفواص في أوهام الخواص. وملحة الإعراب في النحو. وله شعر حسن. وتوفى سنة ٥١٦هـ.

والصحيح أن التعدى (بالتضعيف)^(١) سماع في اللازم والمتعدى وهو ظاهر
مذهب سيبويه^(٢) ثم قال:

وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي اثْنِي كَسَا فَهُوَ بِه فِي كُلِّ حَكْمٍ ذُو اثْنَسَا

يعنى أن الثانى من مفعول (أعلم وأرى) المتعديين إلى اثنين بهمزة النقل مثل
ثانى مفعولى (كسا) وبابه، وهو كل فعل متعد إلى مفعولين ليس (أصلهما)^(٣)
المبتدأ والخبر.

فيجوز الاقتصار عليه وعلى الأول، ويمتنع الإلغاء (كما)^(٤) فى باب (كسا).

واعلم أنه ليس^(٥) ثانيهما كثنانى مفعولى (كسا) فى كل حكم بل يستثنى من
ذلك التعليق. فإن تعليق (أعلم وأرى) المذكورتين عن الثانى جائز، لأن أعلم قلبية
وأرى بصرية، وهى ملحقة بالقلبية فى ذلك، ومن تعليق أرى عن الثانى (قوله
تعالى)^(٦) ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى﴾^(٧).

ثم قال:

وَكأرى السَّابِقِ نَبَأًا أَخْبَرًا حَدَّثَ أَنبَاءً كَذَاكَ خَبْرًا

جملة ما ذكر من الأفعال المتعدية إلى ثلاثة سبعة:

(أعلم، وأرى، نبأ، وأنبأ، وخبر، وأخبر، وحديث).

فأما تعدى (أعلم وأرى) إلى ثلاثة فمجمع عليه وألحق سيبويه (بهما)^(٨)

نبأ^(٩).

(١) ب، ج.

(٢) وارتضيت كلام صاحبي بصحة مذهب سيبويه.

(٣) أ، ب وفى ج «أحدهما».

(٤) أ، ب.

(٥) فى الأصل «ليس له ثانيهما» والسياق يقتضى حذف «له».

(٦) ج.

(٧) سورة البقرة ٢٦٠.

(٨) أ، ب.

(٩) قال سيبويه ج ١ ص ١٩: «الذى يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين ولا يجوز ذلك أن تقتصر
على مفعول منهم واحد دون الثلاثة لأن المفعول هنا كالفاعل فى الباب الأول الذى قبله =

وزاد الأخفش «أظن وأحسب وأخجال وأزعم وأوجد» ومستنده القياس^(١).
والحق بعضهم^(٢) (أرى) الحلمية سماعا. كقوله تعالى: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي
مَنَامِكَ قَلِيلًا﴾^(٣) ومن منع تعديها قبل الهمزة إلى اثنين جعل الثالث حالا.
والحق الحريري وابن معط (علم) وقد تقدم^(٤). ومما أغفل ذكره مع أفعال
هذا الباب وهو منها «أرى» (ميينا)^(٥) للمفعول وهو مضارع أريت بمعنى: أظننت
ولم يستعمل أظننت.
وذكر في شرح التسهيل: أن (أرى) هذه لا ماضى لها وقد ذكره غيره^(٦).

= في المعنى وذلك كقولك أرى الله ريذا بشرا أباك، ونبأت عمرا ريذا أبا فلان، وأعلم
الله ريذا عمرا خيرا منك» اهـ.

- (١) قياسا على أعلم وأرى، ولم يسمه اهـ السيوطي في الهمع ١/١٥٩.
- (٢) هو ابن مالك «وزاد ابن مالك أرى الحلمية» همع ١/١٥٩.
- (٣) سورة الأنفال ٤٣.
- (٤) علم المنقولة بالتضعيف.
- (٥) ب، ج وفي أ «أمبينا».
- (٦) ب، ج وفي أ «بغيره».



محتويات المجلد الأول



| الصفحة | الموضوع |
|--------|---|
| ٣ | مقدمة |
| | القسم الأول (الدراسة) |
| ٩ | التعريف بالمرادى المعروف بابن أم قاسم |
| | الباب الأول |
| | الفصل الأول |
| ٩ | العصر المملوكى |
| ١١ | مصر فى عهد المماليك |
| ١٢ | انتقال الحكم من الأيوبيين إلى المماليك |
| ١٢ | دولتنا المماليك |
| ١٣ | حضارة مصر فى عهد المماليك |
| ١٥ | الحركة العلمية (انتقال النشاط إلى مصر والقاهرة) |
| ١٦ | عوامل نشاط الحركة العلمية |
| ٢٠ | نتائج نشاط الحركة العلمية |
| ٢١ | المؤلفات |
| ٢٣ | مولفات عربية |
| | الفصل الثانى |
| ٢٧ | نبذة عن مصر |

| | |
|-----|--|
| ٢٩ | مصر |
| ٣٠ | النحو والنحاة فى عصر الماليك |
| ٣٢ | المعاصرون للمرادى المعروف بابن أم قاسم |
| | الباب الثانى |
| ٤٣ | الفصل الأول |
| ٤٥ | صاحب الألفية |
| ٤٨ | ألفية ابن مالك |
| | الفصل الثانى |
| ٦١ | التعريف بالمرادى |
| ٦٣ | المرادى المعروف بابن أم قاسم |
| ٧١ | الفصل الثالث |
| ٧٣ | شيوخ ابن أم قاسم |
| ٨٥ | تلاميذ المرادى المعروف بابن أم قاسم |
| ٩٠ | مؤلفاته |
| ١١٧ | الفصل الرابع |
| ١١٩ | الناقلون عن المرادى |
| | الباب الثالث |
| ١٨١ | الفصل الأول |
| ١٨٣ | أضواء على الشرح |
| ١٩٦ | الاعتراضات الواردة على الناظم |

- ٢٠١ نقله عن شيخه أبي حيان
 ٢٠٤ نقله عن سيويه
 ٢٠٧ مدى اعتماده على ابن الناظم فى شرحه للألفية

الفصل الثانى

- ٢١٣ اعتماده المرادى على السماع
 ٢١٦ ميوله للبصريين
 ٢١٨ مخالفته لأراء النحاة

الفصل الثالث

- ٢٢١ شواهد
 ٢٢٣ اعتماده على القرآن الكريم
 ٢٢٩ شرح اللغويات
 ٢٣٠

الفصل الرابع

- ٢٣٣ موقفه من ألفية ابن مالك وألفية ابن معط
 ٢٣٥ رغبته فى توضيح المسائل النحوية
 ٢٣٩ مسائل: الظاهر من تعبير المرادى وتعبير النحاة أنه انفرد بها
 ٢٤٢ مذهب النحوى
 ٢٤٧

القسم الثانى

- ٢٤٩ تحقيق شرح الفية ابن مالك للمرادى
 ٢٥١ مقدمة المحقق
 ٢٥١ وصف المخطوط
 ٢٥٦ منهج التحقيق

الصفحة

الموضوع

٢٥٩

الجزء الأول

٢٦١

مقدمة الألفية

٢٦٧

الكلام وما يتألف منه

٢٩٦

المعرب والمبني

٣٥٦

النكرة والمعرفة

٣٥٨

الضمير

٣٩٠

العلم

٤٠٥

اسم الإشارة

٤١٦

الموصول

٤٦٠

المعرف بأداة التعريف

٤٧٠

المبتدأ والخبر

٤٩٢

كان وأخواتها

٥٠٦

ما، لا، لات، إن، المشبهات بليس

٥١٥

أفعال المقاربة

٥٢٣

إن وأخواتها

٥٤٤

لا التي لنفى الجنس

٥٥٥

ظن وأخواتها

٥٧١

أعلم وأرى

٥٧٥

محتويات المجلد الأول

٤١٥
ق ١٠

توضيح المفاهيم والمسائل

بشرح الفيض ابن مالك

للمرادي

المعروف بابن أم قاسم المتوفى عام ٧٤٩ هـ

المجلد الثاني

مكتبة الميمنية النبوية الشريف
رقم الكتاب: ٦٤٥٤
تاريخ التسجيل: ٢٠٠٩/١٢/٢٠

٧٢

٤٤١

شرح وتحقيق الأستاذ الدكتور
عبد الرحمن علي سليمان
أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر
وعميد كلية البنات الإسلامية بأسبوط سابقاً

الطبعة الأولى

١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م

ملتزم الطبع والنشر

دار الفكر العربي

٩٤ شارع عباس العقاد - مدينة نصر - القاهرة

ت: ٢٧٥٢٩٨٤ - فاكس: ٢٧٥٢٧٣٥

www.darelfikrelarabi.com
INFO@darelfikrelarabi.com

لعمامة
١

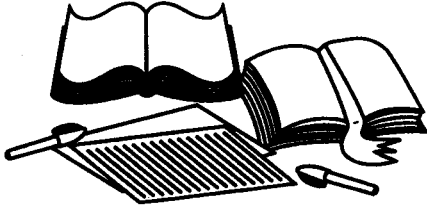
مكتبة
الشيخ
عبدالله
بن
عبدالمطلب

مكتبة
الشيخ
عبدالله
بن
عبدالمطلب

مكتبة
الشيخ
عبدالله
بن
عبدالمطلب

مكتبة

الشيخ
عبدالله
بن
عبدالمطلب



التفويض

الجزء الثاني

ويشتمل على:

- الفاعل - النائب عن الفاعل - اشتغال العامل عن المفعول
- تعدى الفعل ولزومه - التنازع في العمل - المفعول المطلق -
- المفعول له - المفعول فيه وهو المسمى ظرفا - المفعول معه -
- الاستثناء - الحال - التمييز - حروف الجر - الإضافة -
- المضاف إلى ياء المتكلم.



الفاعل

هو الاسم المسند إليه فعل تام مقدم غير مصوغ للمفعول أو جار مجراه .
«فلاسم»: جنس يشمل الصريح والمؤول، و«المسند إليه» فعل مخرج لما لم يسند إليه كالمفعول، والمسند إليه غير الفعل نحو «زيد أخوك» .

«وتام»: مخرج للفعل الناقص نحو: «كان» وأخواتها. فلا يسمى مرفوعها فاعلا حقيقة .

وقد سماه سيويه^(١) فاعلا والخبر مفعولا على سبيل التوسع، «مقدم» يخرج نحو «زيد قام» .

قيل: (وهذا)^(٢) حكم مختلف فيه فلا ينبغي أن يذكر في الحد «وغير مصوغ للمفعول» يخرج نحو «ضرب زيد ويضرب» مما هو طريقة فعل ويُفعل، فإن مرفوعهما نائب عن الفاعل وليس بفاعل .

قال المصنف: وقد اضطر الزمخشري إلى تسميته مفعولا بعد أن جعله فاعلا .

«والجاري مجرى الفعل» هو (اسم الفعل)^(٣) والصفات والمصادر والظروف والمجرورات (بشرطها)^(٤) . وقد أشار إلى تعريف الفاعل بمثالين تضمنهما قوله:

الفاعل الذي كمر فوعى «أتى زيد» منيراً وجهه «نعم الفتى»

فكانه قال: الفاعل ما كان كزيد من قولك: «أتى زيد» في كونه اسماً أسند إليه فعل تام مقدم غير مصوغ للمفعول، أو كان كوجهه من قولك «منيراً وجهه» في كونه اسماً أسند إليه اسم مقدم جارٍ مجرى الفعل المذكور .

(١) راجع الكتاب ١ / ٢١ سيويه .

(٢) أ، ب. وفي ج (وهو) .

(٣) ج .

(٤) ب، ج .

وأما قوله «نعم الفتى» فهو مثال (ثان)^(١) كمل به البيت والأول يغنى عنه^(٢) ثم قال:

وبعدَ فعلٍ فاعِلٍ فإنَّ ظَهَرَ
فَهُوَ وَإِلَّا فَضَمِيرٌ اسْتَرَّ

مرتبة الفاعل أن يكون بعد فعله لكونه كالجزم منه، فإن ظهر المسند إليه بعد الفعل فهو الفاعل نحو: «قام زيد» و «قمت» وإن لم يظهر بعده بل قبله نحو: «زيد قام» أو لم يظهر قبله ولا بعده نحو: «قم» فهو ضمير مستتر، لأن الفعل لا يخلو (من)^(٣) (الفاعل)^(٤) ولا يتأخر عنه^(٥).

فإن قلت: ليس قوله: (وبعدَ فعلٍ فاعِلٍ) على إطلاقه فإن بعض الأفعال لا يرفع فاعلا فليس بعده فاعل، وذلك الفعل الزائد نحو: «كان» الزائدة خلافاً لمن قال فيها ضمير المصدر.

والمستعمل استعمال الحرف نحو: «قلما» المراد بها النفي في الأشهر، والمؤكد في نحو: «قام قام زيد» في أحد الأوجه، وللمبنى للمفعول نحو: «ضرب زيد». قلت: المراد بقوله: (وبعدَ فعلٍ فاعِلٍ) أن الفاعل يكون بعد الفعل لا قبله، وليس المراد أن كل فعل يكون بعده فاعل (فيلزمه)^(٦) ما ذكرت.

فإن قلت: لا بد في الشرط والجزاء من مغايرة ولم يفد الجزاء في البيت إلا ما أفاد الشرط، لأن التقدير: فإن ظهر الفاعل فهو الفاعل.

(١) أ، ب. وفي جـ (ثالث).

(٢) قال ابن عقيل ١ / ٢٦٦ (ومثل للمرفوع بالفعل مثالين: أحدهما ما رفع بفعل متصرف نحو: «أتى زيد» - والثاني ما رفع بفعل غير متصرف نحو «نعم الفتى»).

(٣) ب، جـ. وفي أ (عن).

(٤) أ، ب. وفي جـ (فاعل).

(٥) هذا مذهب البصريين، وأما الكوفيون فأجازوا التقديم متمسكين بقوله: ما للجمال مشيها وثيداً. وتأوله البصريون على الابتداء وإضمام الخبر الناصب - والصحيح مذهب البصريين لقوته.

(٦) أ، وفي ب، جـ (فيلزم).

قلت: الضمير في قوله (ظهر) للفاعل في المعنى، وخبر (هو) الفاعل في الاصطلاح (فتغاييراً)^(١).

والمعنى: فإن ظهر بعد الفعل ما هو له في المعنى فهو الفاعل في الاصطلاح. فإن قلت: قوله: (وإلا فضمير استتر) ليس بجيد؛ لأن الفاعل قد يكون ضميراً (بارزاً)^(٢). نحو «فعلت».

قلت: الضمير البارز شمله قوله (فإن ظهر) فإن المراد بالظاهر (هنا)^(٣) الملفوظ به لا مقابل الضمير.

فإن قلت: مقتضى قوله: (وإلا فضمير استتر) أن الفاعل إما ظاهر وإما (مضمر)^(٤) مستتر، وبقيت حالة أخرى وهو أن يكون (ضميراً)^(٥) محذوفاً في باب النياحة وباب المصدر وباب التعجب.

قلت: قد ذكر ذلك في باب النياحة، وباب التعجب، وأما المصدر، فلا يرد هنا^(٦) لأنه إنما تكلم على فاعل الفعل على أن في التعجب والمصدر خلاقاً، وقد ذهب الكسائي إلى جواز حذف الفاعل مطلقاً.

ثم قال:

وَجَرَدِ الْفِعْلَ إِذَا مَا أَسْنَدًا لَاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ «كَفَازَ الشُّهَدَاءِ»

أى: إذا أسند الفعل إلى فاعل ظاهر مثنى أو مجموع، جرد في اللغة المشهورة من علامة التثنية والجمع فتقول «فاز الشهيدان وفاز الشهداء».

(١) أ، ب. وفي جـ (مغاييراً).

(٢) أ، جـ.

(٣) أ، جـ. وفي بـ (هو).

(٤) أ، ب. وفي جـ (ضمير).

(٥) جـ.

(٦) في النائب عن الفاعل (قضى الأمر) - والتعجب إذا دل عليه متقدم مثل «أسمع بهم وأبصر» - والمصدر نحو: «أو إطعام في يوم ذي مسغبة» اهـ تصريح الشيخ خالد بتصرف. وقال الشيخ يس في المصدر (قال الزرقاني: فإن الفاعل فيه محذوف وليس بمضمر لأن المصدر لا يتحمل الضمير، وقال السيوطي: يتحملة لأن الجامد - إطعام - أول بمشتق - يطعم) اهـ بتصرف.

فإن قلت: أطلق في قوله: (لاثنين أو جمع) وإنما يعنى منه الظاهر.
قلت: قيد ذلك بمثاله، وأيضاً، بقوله في البيت الذى يليه (والفعل للظاهر
بعد مُسندٌ) لأن المسألة واحدة.

فإن قلت: لا فائدة في تخصيصه ذلك بالاثنين والجمع؛ لأن المسند إلى
المفرد مجرد أيضاً.

قلت: لم تختلف العرب في فعل المفرد، وإنما اختلفوا في فعل الاثنين
والجمع، فنبه على مواضع الخلاف.

ثم أشار إلى اللغة الأخرى:

وَقَدْ يُقَالُ: سَعِدَا وَسَعِدُوا والفعل للظاهر - بعد - مُسندٌ

هذه اللغة ينسبها النحويون إلى أكلوني البراغيث، وحمل المصنف عليها قول
النبي ﷺ (١): «يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ» (٢). وقد نُورِعَ في
ذلك.

وقال السهيلي: ألفت في كتب الحديث المروية الصحاح ما يدل على كثرة
هذه اللغة. وجردها وذكر آثاراً منها قوله عليه الصلاة والسلام «يتعاقبون فيكم
ملائكة بالليل وملائكة بالنهار».

أخرجه مالك في الموطأ.

ثم قال: لكنى أقول في حديث مالك (إن) (٣) الواو فيه علامة إضمار، لأنه
حديث مختصر رواه البزار مطولاً مجرداً (٤). فقال فيه: «إن لله ملائكة يتعاقبون
فيكم» اهـ.

(١) أ، ب

(٢) «يتعاقبون» أى: تأتي طائفة عقب أخرى، وهو حديث صحيح، رواه البزار فى صحيح
البخارى وأخرجه مالك فى موطئه، وذكره ابن مالك فى التسهيل ص ٤٤، ٢٢٦.

(٣) ب، ج. وفى أ (إذ).

(٤) وفى ج (مجرداً) ومجرداً: أى: من علامة الجمع الموجودة مع الاسم الظاهر لعدم إسناده
إلى الظاهر بل إلى الضمير. اهـ صبان ٢/٢٣.

وحكى بعض النحويين أنها لغة طيبي، وحكى بعضهم أزد شنوءة ولا يقبل قول من أنكرها^(١).

ثم قال:

ويرفعُ الفاعِلُ فعلٌ أَضْمِرًا كمثل «زيد» في جواب «مَنْ قرأ»؟

يعنى: أن الفاعل قد يحذف رافعه.

وحذفه، على قسمين: جائز نحو «زيد» في جواب (من قال)^(٢) من قرأ؟. أى: قرأ زيد. وهذا المثل يحتمل أن يكون «زيد» فيه مبتدأ محذوف الخبر. أى: زيد القارئ، وهو الأظهر، لأن الأولى مطابقة الجواب للسؤال. والأحسن أن يقال: كمثل زيد في جواب. هل قرأ أحد؟

وواجب نحو ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾^(٣) أى: وإن استجارك أحد. وتجوّر المصنف فعبر عن الحذف بالإضمار.

وفهم من كلامه أن الرفع للفاعل هو (المسند)^(٤) أعنى الفعل وما جرى مجراه، وهذا أصح الأقوال^(٥).

ثم قال:

وتَاء تَأْنِيثٍ تَلِي المَاضِي إِذَا كَانَ لِأُنْثَى كَأَبْتِ هِنْدِ الأَدْوَى

(١) راجع الأشموني ١ / ١٧٠.

(٢) جـ.

(٣) من الآية ٦ من سورة التوبة.

(٤) أ، جـ وفى ب (المسند إليه).

(٥) والأقوال هي: أحدها أن العامل المسند إليه من فعل أو ما ضمن معناه.

الثاني: أن رافعه الإسناد أى: النسبة فيكون العامل معنويًا، ورد بأنه لا يعدل إلى

المعنوي إلا عند تعذر اللفظي وهو موجود

الثالث: شبهه بالمبتدأ حيث يخبر عنه بفعله ورد بأن الشبه المعنوي لا يستقر . . .

الرابع: كونه فاعلا في المعنى . . . ورد بقولهم: «مات زيد» . . . اهـ مع ١ / ١٥٩

بتصرف.

وأميل إلى الأول وعليه الجمهور لقوته وضعف الباقي.

إذا أسند الفعل الماضي إلى مؤنث ولو بتأويل لحقته «تاء» ساكنة تدل على تأنيث فاعله.

ولحاقها على ضميرين: جائز وواجب، وقد بين ذلك بقوله:

وَإِنَّمَا تَلْزِمُ فِعْلًا مُضْمَرًا
مُتَّصِلًا أَوْ مُفْهِمًا ذَاتَ حِرِّ

يعنى: أن هذه التاء لا تلزم الفعل إلا فى حالين:

الأول: أن يسند إلى (ضمير)^(١) متصل سواء كان حقيقى التأنيث نحو: «هند قامت» أو مجازيه نحو «الشمس طلعت».

فإن كان منفصلاً نحو: ما (قام)^(٢) إلا أنتِ ضعف إثبات التاء.

الثانى: أن يسند إلى ظاهر حقيقى التأنيث متصل غير جمع ولا جنس نحو «قامت هند» و«قامت الهندان».

فإن كان مجازى التأنيث نحو «طلعت الشمس» أو منفصلاً نحو «قامت»^(٣) اليوم هند» أو جنساً نحو «نعمت المرأة» أو جمعاً نحو: «قامت الهندود» لم تلزم التاء على (سبين)^(٤).

وقد فهم القيد الأول وهو: أن يكون حقيقى التأنيث. من قوله (أو مفهم ذات حِرِّ): والحر فرج المرأة^(٥).

(١) أ، ب - وفي ج (مضمر).

(٢) أ، ب - وفي ج (قال).

(٣) ب، ج وفي أ (قام).

(٤) أ، ج.

(٥) وأصل حر: حرج. فحذفت لام الكلمة بدليل تصغيره على حريح وجمعه على أحراج فحذفت لامه وهى الحاء اعتباطاً فبقى مثل «يد ودم»، وقد يعوض منها راء تدغم فيها الراء، وهو بكسر الحاء - فرج المرأة كما فى المصباح، لكن المراد هنا مطلق فرج معد للوطء ولو دبراً كالطير. اهـ خضرى ١ / ١٦٣.

ونبه على القيد الثاني أعنى الاتصال بقوله:

وَقَدْ يُبِيحُ الْفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ فِي نَحْوِ «أَتَى الْقَاضِيَ بِنْتُ الْوَاقِفِ»

ولكن يختار إثبات التاء في (غير الحقيقي المتصل، وفي الحقيقي)^(١) المفصول

بغير «إلا».

فقولك: (أتت القاضي بنت الواقف) أحسن من (أتى).

فإن كان الفصل «بإلا» فبالعكس، وقد نبه عليه بقوله:

والحذفُ مع فَصْلٍ بِإِلَّا فَضْلًا «كَمَا زَكَاَ إِلاَ فَنَاءُ ابْنِ الْعَلَاءِ»

فما زكا إلا فناة أجود مما ركت.

وبعضهم لا يجيز ثبوتها مع الفصل «بإلا» إلا في الضرورة، والصحيح

جوازه في النشر على قلة ومنه قراءة مالك بن دينار^(٢) وأبى رجاء الجحدري^(٣) ﴿فَأَصْبَحُوا لَا تَرَى إِلَّا مَسَاكِينَهُمْ﴾^(٤) ذكرها أبو الفتح.

ثم نبه على أنه قد ورد الحذف مع الحقيقي المتصل ومع ضمير المجازي

بقوله:

والحذفُ قد يَأْتِي بِإِلَّا فَصْلًا، وَمَعَ ضَمِيرِ ذِي الْمَجَازِ فِي شِعْرِ وَقَعِ

أما الحذف مع الحقيقي المتصل فذكره سيبويه^(٥) وحكى: قال فلانة.

(١) أ، ج.

(٢) هو: أبو يحيى البصرى، وردت الرواية عنه في حروف القرآن، سمع أنس بن مالك.

قال القتيبي: كان يكتب المصاحف بالأجرة، وكان من أحفظ الناس للقرآن، وكان يقرأ كل يوم جزءاً من القرآن حتى يختم، فإن أسقط حرفاً، قال: بذنب منى، وما الله بظلام للعبيد. مات سنة سبع وعشرين ومائة.

(٣) أبو رجاء الجحدري: هو عاصم بن أبي الصباح العجاج الجحدري البصرى.

أخذ القراءة عرضاً عن عيسى بن عمر الثقفى ونصر بن عاصم وغيرهما وقال خليفة بن خياط: مات قبل الثلاثين ومائة.

وقال المدائنى: سنة ثمان وعشرين ومائة.

(٤) من الآية ٢٥ من سورة الأحقاف.

(٥) قال سيبويه ج ص ٢٣٥: (وقال بعض العرب قال فلان) ١ هـ.

وذكر المصنف أنه لغة بعضهم، وقال بعضهم: هو شاذ، لا يجوز إلا حيث سمع.

وأما الحذف مع ضمير المجازى فقد ورد في الشعر كقوله:

ولا أرضَ أبقلَ إبقالها^(١)

وقوله:

إنَّ السَّماحةَ والمروءةَ ضُمَّنا قبراَ بمرورَ على الطريقِ الواضحِ^(٢)

(١) عجز بيت، قائله: عامر بن جوين الطائي، أحد الخلعاء الفتاك. يصف سحابة وأرضا

مخسبة لكثرة ما بها من الغيث - وهو من المتقارب.

وصدره: فلا مزنة ودقت ودقها.

الشرح: «المزنة» - بضم الميم وسكون الزاي وفتح النون - السحابة المشقلة بالماء،

«ودقت»: الودق: المطر. وفي القرآن الكريم «فترى الودق يخرج من خلاله»، «أبقل»:

من الإبقال. يقال: أبقلت الأرض إذا خرج بقلها - أي أنبت البقل - وهو النبات.

المعنى: ليس هناك من السحاب ما أمطر مطرا نافعاً كهذه السحابة، ولا توجد أرض

تبت البقل كما تخرجه هذه الأرض.

الإعراب: «فلا» نافية تعمل عمل ليس «مزنة» اسمها، وجملة «ودقت» وفاعله المستتر

في محل نصب خبرها «ودقها» منصوب على أنه مفعول مطلق «ولا» الواو عاطفة لجملة

على جملة ولا نافية للجنس تعمل عمل «إن» أرض اسمها «أبقل» فعل ماضٍ والفاعل

ضمير والجملة في محل رفع خبرها «إبقالها» مفعول مطلق.

الشاهد: في «ولا أرض أبقل» حيث حذف تاء التانيث من الفعل المسند إلى ضمير

المؤنث، ويروى: أبقلت إبقالها - بنقل حركة الهمزة من «إبقالها» إلى التاء في «أبقلت»

وحيث فلا شاهد فيه.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٩١ وابن هشام ٢٥٤ / ١، وابن

عقيل ٢٤٧ / ١، والأشمووني ١ / ١٧٤، وداود، السندوي، والمكودي ص ٥١،

والسيوطي ص ٤٨. وأيضاً - ذكره في همع الهوامع ١ / ١٧١. وذكره ابن يعيش في شرح

المفصل ٤ / ٩٥، والشاهد رقم ٢ في خزنة الأدب، وسيبويه في كتابه ج ١ ص ٢٤٠.

(٢) قائله: هو زياد بن سليمان مولى عبد القيس أحد بني عامر بن الحرث وهو الذي يقال

له: زياد الأعجم. وهو من قصيدة حاثية يرثى بها زياد المغيرة بن المهلب. وقيل: للصلتان

العبدى وليس بصحيح. والصحيح أنها لزياد بن الأعجم. وهو من قصيدة طويلة من

الكامل.

فإنَّ الحوادثَ أودى بها^(١)

= الشرح: «بمرو» فى محل نصب على أنها صفة لقبر أى: قبراً كائناً بمدينة مرو، وهى قسبة خراسان وبها كان سرير الملك، وهى مدينة عظيمة بينها وبين نيسابور اثنا عشر يوماً.

الإعراب: «إن» حرف توكيد ونصب «السماحة» اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة «المروءة» معطوف عليه «ضمننا» ضمن فعل ماض مبني للمجهول والفاء الاثني فاعل مبني على السكون فى محل رفع، وهو المفعول الأول «قبراً» مفعول ثان لضمن «بمرو» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقبر «على الطريق» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة ثانية لقبر «الواضح» صفة للطريق.

الشاهد: فى «ضمننا» فإن ضمن فعل ماض مسند إلى ضمير المؤنث وهو الألف العائدة إلى السماحة والمروءة، والقياس فيه أن يقول «ضمننا» بناء التأنيث لأنها خير عن السماحة والمروءة وهما مؤنثتان، وهو محمول على الضرورة خلافاً لابن كيسان.

مواضعه: ذكره داود فى شرحه للألفية، وابن هشام فى شذور الذهب ص ١٥٣.

(١) هذا عجز بيت للأعشى بن قيس، وهو من قصيدة له يمدح فيها رهط قيس بن معد يكرب الكندى ويزيد بن عبد الدار الحارثى - وهو من المتقارب.

وصدره: فإمّا ترينى وكى لمة - رواية سيويه: فإما ترى لمتى بدلت.

الشرح: لمة بكسر اللام وتشديد الميم - ما ألم وأحاط بالمتكئين من شعر الرأس، فإن زاد عن ذلك فهو الجمعة - بضم الجيم وتشديد الميم - «الحوادث» جمع حادثة. وأراد بها نوازل الدهر وكوارثه التى تحدث واحدة بعد واحدة.

«أودى بها» ذهب بها وأبادها وأهلكها.

المعنى: إن رأيتنى فيما مضى وأنا شاب لى لمة فلا تعجبنى من ذهابها اليوم أو من ذهاب بهجتها فإن المصائب وكر الغداة والعشى أذهبتها.

الإعراب: «إمّا» مركبة من إن ما، إن حرف شرط جازم وما زائد «ترينى» فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بحذف النون وباء المؤنثة المخاطبة فاعل والنون للوقاية وباء المتكلم مفعول به «ولى» الواو للحال، لى جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «لمة» مبتدأ مؤخر، والجملة فى محل نصب حال «فإن» الفاء واقعة فى جواب الشرط.

إن: حرف توكيد ونصب «الحوادث» اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة «أودى» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً يعود إلى الحوادث تقديره هو «بها» جار ومجرور متعلق بأودى، وجملة أودى وفاعله فى محل رفع خبر إن، وجملة إن واسمها وخبرها فى محل جزم جواب الشرط.

وهو من ضرائر الشعر خلافا لابن كيسان في القياس عليه .

ثم أشار إلى القيد الثالث - أعنى كونه غير - جمع - بقوله :

والتاء مع جمع سوى السالم من مذكر - كالتاء مع إحدى اللبّن

يعنى : أن حكم التاء مع المسند إلى غير المذكر السالم حكمها مع المجازى

التأنيث «كإحدى اللبّن» وهى لبنة فيجوز إثباتها وحذفها .

فعلى هذا تقول : قام الرجال وقامت الرجال وقام الهندات وقامت الهندات ،

لأن قوله (سوى السالم من مذكر) يشمل الجمع المكسر والسالم من المؤنث .

فالتذكير على تأولهم بجمع والتأنيث على تأولهم بجماعة ، وما ذكره في

جمع التكسير متفق عليه .

وأما المؤنث السالم فلما أن يكون واحده مذكراً «كالطلحات» أو مغيراً وهو

«بنات» فتحكمه أيضاً في جواز الأمرين حكم التكسير .

وأما أن يكون غير ذلك «كالهندات» فتحكمه حكم واحده . فلا يقول «قام

الهندات» إلا من يقول «قام فلانة» هذا هو الصحيح وإليه ذهب في التسهيل (١) .

وأجاز الكوفيون «قام الهندات» كجمع التكسير ، واختاره أبو على ،

واستدلوا بقوله تعالى : ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ ﴾ (٢) :

وأجيب : بأن حذفها في الآية للفصل ، وكلامه هنا موافق لمذاهب الكوفيين ،

ومن وافقهم من البصريين .

= الشاهد : في «أودى» حيث لم يلحق تاء التأنيث بالفعل الذى هو قوله : «أودى» ،

مع كونه مسنداً إلى ضمير مستتر عائداً إلى مؤنث وهو «الحوادث» الذى هو جمع حادثة .

فإن قلت : فإنى لم أجد لهذا الشاعر ضرورة الجأته إلى حذف التاء لأنه لو قال : «أودت

بها» لم يتغير الوزن قلت : الجواب عن ذلك أن ننبهك إلى هذه الألف المنطوق بها قبل

الباء في «أودى بها» فالقافية مؤسسة ، والتأسيس هو الألف الواقع قبل حرف الروى

بحرف متحرك .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : ابن الناظم ، وابن هشام ١ / ٣٥٥ ، السندوبى ،

الأشمونى ١ / ١٧٤ ، ابن يعيش فى شرح المفصل ٤ / ٩٥ ، والشاهد رقم ٩٥٢ من خزانة

الادب ، وسيبويه فى كتابه ج ١ ص ٣٣٩ .

(١) التسهيل ص ٧٥

(٢) من الآية ١٢ من سورة الممتحنة .

وأما جمع المذكر السالم فلا يجوز إلحاق التاء معه، إذا لم يسمع؛ ولذلك استثناءه خلافاً للكوفيين فأجازوا الوجهين في الجموع الثلاثة.

ويستثنى من ذلك البنون فحكمه حكم التكسير^(١) لتغير واحده.

واعلم أن اسم الجمع كالجمع المكسر.

ثم نبه على القيد الرابع، أعنى: كونه غير مقصود به الجنس بقوله:

والحذف في نعم الفتاة استحسنوا لأن قصد الجنس فيه بين

يعنى: أنهم استحسنوا الحذف في «نعم وبئس» فيقول: «نعم الفتاة» من لا يقول «قال فلانة» لأن المقصود به جنس الفتاة، و«أل» فيه جنسية، خلافاً لمن زعم أنها عهدية.

ولا يعنى أن الحذف أحسن (من)^(٢) الإثبات بل هو حسن، والإثبات أحسن

منه.

والأصل في الفاعل أن يتصلاً والأصل في المفعول أن يتفصلاً

يعنى: أن الأصل في الفاعل أن يتصل بفعله، لأنه كالجزء منه. والأصل في المفعول أن يفصل عنه بالفاعل نحو «ضرب زيد عمراً».

ثم قال:

وقد يُجاء بخلاف الأصل

أى: يقدم المفعول على الفاعل نحو: ضرب عمراً زيد.

وتقديمه على الفاعل على ثلاثة أقسام: جائز كما مثل، وواجب، وممتنع.

وقد نبه عليها، فقال:

وقد يجى المفعول قبل الفعل

وهو على ثلاثة أقسام: جائز نحو قوله تعالى: ﴿فَرِيقًا هَدَى﴾^(٣) وواجب

(١) أ، ج. وفي ب (المكسر).

(٢) ب، ج.

(٣) من الآية ٣٠ من سورة الاعراف.

نحو: «من أكرمت؟» لأن اسم الاستفهام له الصدر، وممتنع ويمنعه ما أوجب تأخره أو توسطه.

ثم قال:

وَأَخَّرَ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبَسَ حَذِرٌ
أَوْ أَضْمَرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مَنْحَصِرٍ

يجب تأخير المفعول في ثلاث مسائل:

الأولى: إذا خيف التباسه بالفاعل لخباء الإعراب فيهما ولا قرينة نحو:

«ضرب موسى عيسى» فيستعين بكون الأول فاعلا (كذا)^(١) قال ابن السراج. وتضافرت^(٢) على ذلك نصوص المتأخرين، ونازعهم في ذلك ابن الحاج^(٣) في نقده على ابن عصفور وقال: لا يوجد في كتاب سيبويه شيء من هذه الأغراض الواهية، ولا يبعد أن يقصد قاصد «ضرب أحدهما» من غير تعيين^(٤) فيأتي باللفظ المحتمل، ولا يمنع أن يتكلم به لغة ويتأخر البيان إلى وقت الحاجة^(٥). نعم، يمكن أن يقال: إذا أجملا^(٦).

فينبغي أن يسقى مع الظاهر من تقديم الفاعل، لكن ليس هذا قطعاً على

منعه.

قال الزجاج في معانيه^(٧) في قوله تعالى: ﴿فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ﴾^(٨)^(٩):

(١) أ، ب

(٢) قال الصبان ٣ / ٣٩ (هكذا اشتهر بالظاء، والصواب تضافر بالضاد المعجمة.

يقال: تضافر القوم أى تعاونوا).

(٣) هو ابن العباس أحمد بن محمد الأزدي الإشبيلي المعروف بابن الحاج. كان عالماً بالعربية محققاً حافظاً للغات، وله مختصر خصائص ابن جنى، ونقود على الصحاح وإيرادات على المقرب لابن عصفور، وأمالى على كتاب سيبويه، وكان يقول: إذا مت يفعل ابن عصفور في كتاب سيبويه ما يشاء. ومات سنة ٦٤٧ هـ.

(٤) قال الأشموني «ضرب أحدهما الآخر» وهناك دليل خامس لم يذكره وذكره الأشموني والسيوطى فى الهمع (فأجاز تقديم المفعول والحالة هذه محتجاً بأن العرب تميز تصغير عمر وعمرو على صغير).

(٥) لأن تأخير البيان إلى وقت الحاجة جائز عقلاً وشرعاً.

(٦) لأن الإجمال من مقاصد العقلاء.

(٧) هو كتاب فى معانى القرآن له.

(٨) من الآية ١٥ من سورة الأنبياء.

(٩) راجع الأشموني ١ / ١٧٦.

يجوز أن تكون «تلك» فى موضع رفع على (أنها)^(١) اسم «زالت» وفى موضع نصب على خبر «زالت» ولا خلاف بين النحويين فى جواز الوجهين ا هـ. مختصراً وبعضه بالمعنى.

ولا يلزم من إجازة الزجاج الوجهين فى الآية الكريمة، جواز مثل ذلك فى «ضرب موسى عيسى» لأن التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم «زال» بخبرها، وذلك واضح^(٢) فلو زال (الالتباس)^(٣) بقرينة معنوية نحو «ولدت هذه هذه» تشير بالأولى إلى الصغرى، أو بقرينة لفظية نحو (ضربت)^(٤) موسى سَعْدَى جاز التقديم.

الثانية: أن يكون (الفاعل)^(٥) ضميراً (متصلاً)^(٦) غير محصور، نحو «أكرمت زيداً» فلو كان محصوراً وجب تأخيره (نحو)^(٧) «وما ضرب زيداً إلا أنا». الثالثة: أن يحصر (المفعول)^(٨) بإلا أو بإنما نحو «ما ضرب زيد إلا عمرًا»، وإنما ضرب زيد عمرًا.

ويجب تقديم المفعول على الفاعل لثلاثة أسباب:

الأول: أن يحصر (الفاعل)^(٩) بإلا أو بإنما نحو «ما ضرب زيداً إلا عمرو». وإنما ضرب زيداً عمرو.

والثاني: أن يكون (المفعول)^(١٠) ضميراً متصلاً وفاعله ظاهر نحو «أكرمك زيد».

الثالث: أن يعود عليه ضمير متصل بالفاعل نحو «ضرب زيداً غلامه» عند الأكثرين.

وقد نبه المصنف على وجوب تأخير ما حصر فاعلاً كان أو مفعولاً بقوله:

(١) أ.

(٢) ولا أميل لرأى ابن الحاج لضعفه. قال الأشموني: (وما قال ابن الحاج ضعيف) ١ / ١٧٦ لأن ما ذكره فى الآية من باب الإلباس وفى غيرها من باب الإجمال.

(٣) أ، ج - وفى ب (اللبس). (٤) أ، ب - وفى ج (ضرب).

(٥) ب. (٦) أ. (٧) ب، ج.

(٨) ب، ج. (٩) ب، ج. (١٠) ب.

وَمَا بِإِلَّا أَوْ بِيَأْمَا انْحَصَرَ أُخْرَ.....

فأما المحصور «بإئما» فلا خلاف في وجوب تأخيره.

وأما المحصور «بإلا» فنقل المصنف: أنه يجب تأخيره خلافاً للكسائي، فإنه أجاز تقديمه فاعلاً كان أو مفعولاً، ووافقه ابن الأنباري على جواز تقديم المفعول (بخلاف) (١) الفاعل.

والحاصل: ثلاثة مذاهب: الجواز مطلقاً وهو مذهب الكسائي، والمنع مطلقاً وهو مذهب الجمهور (٢)، والتفصيل وهو مذهب ابن الأنباري. ونقل غيره أن مذهب البصريين والفراء والكسائي إجازة تقديم المفعول إذا حصر «بإلا» (٣) (٤). وكلام المصنف هنا يقتضى موافقة الكسائي (٥).

... وقد يسبقُ إن قصدَ ظَهْرُ

واحترز بقوله (إن قصد ظهراً) من المحصور (بإئما) (٦) فإنه لا يظهر قصد الحصر معها إلا بالتأخير.

ولم ينبه على باقى أسباب تقديم المفعول، وهو استفاد من قوله (أو أضمرَ الفاعلُ غيرَ مُنحصِرٍ)، لأن العلة واحدة، وهى أن الاتصال لا يجوز مع إمكان الانفصال فى غير المواضع المستثناة.

ثم قال:

وَشَاعَ نَحْوُ «خَافَ رَبَّهُ عُمَرُ»

أى: كثر تقديم المفعول الملتبس بضمير الفاعل عليه؛ لأن الفاعل فى نية التقديم نحو «خاف ربه عمر».

ثم قال:

(١) أ، ج - وفى ب (دون).

(٢) واختاره الجزولى والشلوبين حملاً لإلا على إئما.

(٣) لأنه فى نية التأخير. (٤) راجع الأشموني ١ / ١٧٧.

(٥) وقد ارتضيت مذهب الكسائي لوروده.

(٦) أ، ب، وفى ج (بإلا).

..... وَشَدَّ نَحْوُ «زَانَ نَوْرَهُ الشَّجَرِ».

أى: شدّ تقديم الفاعل الملتبس بضمير المفعول عليه لما يلزم من عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة^(١).

قال المصنف: والنحويون - إلا أبا الفتح - يحكمون بمنع (مثل)^(٢)، هذا والصحيح جواره^(٣).

واستدل على ذلك بالسمع، وأنشد ستة أبيات^(٤) وأنشد غيره أبياتاً آخر. وذكر لجوازه وجهاً من القياس^(٥) وقد أجازه قبله وقبل أبي الفتح، الأخص من البصريين، والطوال من الكوفيين^(٦).

وتأول المانعون بعض الأبيات بما هو خلاف الظاهر، وقد أجازه بعضهم فى الشعر دون النثر، وهو الإنصاف، لأن ذلك إنما ورد فى الشعر^(٧)، والله أعلم.

(١) لأن الشجر مفعول وهو متأخر لفظاً والأصل فيه أن ينفصل عن الفعل فهو متأخر رتبة اهـ. ابن عقيل ١ / ٢٨٠.

(٢) أ، ب.

(٣) أى نظماً ونثراً.

(٤) منها قوله:

| | |
|-------------------------------------|----------------------------------|
| ولو أن مجدداً أخلد الدهر واحداً | من الناس أبقى مجده الدهر مطعماً |
| وقوله: وما نفعت أعماله المرء راجياً | جزاء عليها من سوى من له الأمر |
| وقوله: جزى بنوه أبا الغيلان عن كبير | وحسن فعل كما يجزى سنمار |
| وقوله: كسا حلمه ذا الحلم أثواب سؤدد | ورقى نداءه ذا الندى فى ذرى المجد |
| وقوله: جزى ربه عنى عدى بن حاتم | جزاء الكلاب العاويات وقد فعل |
| وقوله: لما رأى طالبوه مصعباً ذعروا | وكاد لو ساعد المقدور ينتصر |

(٥) قاسه على المواضع التى يجوز فيها عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة اهـ صبان ٤ / ٢.

(٦) هو: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله الطوال النحوى من أهل الكوفة وأحد أصحاب الكسائى والفراء. كان حاذقاً بإلقاء المسائل العربية، قدم بغداد وأقرأ فيها، وحذق عن الأصمعى. ولم يشتهر له تصنيف. ومات سنة ٢٤٣هـ.

(٧) راجع الأشمونى ١ / ١٧٨.

النائب عن الفاعل

قال:

يُنوبُ مفعولٌ بهٍ عنِ فاعلٍ فيما له كُنيلٌ خيرٌ نائلٍ

قد يحذف الفاعل لغرض لفظي كالإيجاز (والتصحيح)^(١) والتوافق والتقارب^(٢)، أو معنوي: كالعلم به والجهل والإبهام والتعظيم والتحقير والخوف منه أو عليه^(٣)، وينوب عنه بعد حذفه (أحد)^(٤) خمسة أشياء: مفعول به، ومصدر، وظرف زمان أو مكان، ومجرور، خلافاً لمن منع إقامة المجرور. ولا ينوب عن الفاعل خبر كان (ولا حال)^(٥) ولا تمييز، ولا مشبه بالمفعول خلافاً لمن أجاز ذلك.

وما أقيم مقام الفاعل نائب عنه في جميع أحكامه، كالرفع ووجوب التأخير وامتناع الحذف (وتنزله)^(٦) منزلة الجزء والإغناء عن الخبر في نحو: «أمضروب العبدان»؟

واتصال تاء التأنيث بفعله إذا كان مؤنثاً.

إلا أن نيابة ما ذكر عن الفاعل مشروطة (بتغيير)^(٧) الفعل عن صيغته الأصلية إلى صيغة تنبيه على ذلك.

(١) أ، جـ - (التفصيل) وفي ب (التعليل) وأصوب التصحيح كما في الحضري والأشموني.

(٢) الأمثلة: الإيجاز، قال تعالى: «بمثل ما عوقبتم».

وتصحيح النظم كقوله:

علقتها عرضاً وعلقت رجلاً غيرى وعلقت أخرى ذلك الرجل

إذ لو قال: علقتى الله إياها وعلقتها الله رجلاً غيرى وعلقت الله أخرى ذلك الرجل

لاختل النظم - والتعليق هنا للحجة.

والتوافق والتقارب «من طابت سريرته حملت سيرته»

(٣) الأمثلة: العلم به. قال تعالى: «خلق الإنسان ضعيفاً! الجهل «سرق المتاع»، الإبهام

«تصدق على مسكين»، التعظيم بصون اسمه عن لسانك «خلق الخنزير»، التحقير «طعن

عمر».

(٥) أ.

(٤) ب، جـ

(٧) أ، جـ - وفي ب (بتغيير).

(٦) ب، جـ - وفي أ (وتنزله)

وقد أشار إلى كيفية التغيير فقال:

فأول الفعل اضمَّن.....

.....

يعنى: ماضياً كان أو مضارعاً.

فإن قلت: منه ما يكسر أوله نحو «قيل» فى الفصحى و«رد» فى لغة.

قلت: لم يكسر إلا بعد تقدير ضمة كما سيأتى، والأصل «قول» و«رُدد».

ثم قال:

..... والمتصل بالآخر اكسر فى مضمي كوصل

المتصل بالآخر هو الحرف الذى قبله. كالصا د من «وصل».

فإن قلت: فنحو «قيل» و«رد» لا يكسر ما قبل آخره.

قلت: بل كسر تقديراً كما سبق فى ضم أوله..

ثم قال:

..... واجعله من مضارعٍ مُفتِحاً

.....

أى: واجعل المتصل بالآخر مفتِحاً لفظاً أو تقديراً كما سبق، ثم مثله فقال:

..... كيتَّحى المقول فيه يُتَّحى

المقول بالجر صفة للفظ (يتَّحى)^(١) الذى يقال فيه إذا بنى للمفعول.

«يُتَّحى» فيضم (أوله)^(٢) ويفتح ما قبل آخره.

فهذان العملان - أعنى: ضم أول الفعل وكسر ما قبل آخره فى الماضى أو

فتح فى المضارع - مطردان فى كل فعل (مبنى)^(٣) لما لم يسم فاعله.

وقد يضاف إليهما فى بعض الأفعال عمل آخر، وقد نبه على ذلك فقال:

والثانى التالى تا المطاوعة كالأول اجعله بلا منازعة

(١) أ - وفى ب، ج (يتَّحى أى يتَّحى).

(٢) ب، ج - وفى أ (آخره). (٣) أ، ج. وفى ب (بنى).

أى: اجعل الحرف الثانى الذى يتلو «تاء» المطاوعة كالأول فتضمنه كما تضم الأول نحو «تعلّم» فتقول «تعلّم» - يضم أوله وثانيه، وكذلك كل فعل أوله «تاء» مزيدة معتادة، وإن كانت لغير المطاوعة نحو: «تبختر»^(١) وتكبر وتوانى وتحكم».

فإن قلت: فتنقيد المصنف: التاء بالمطاوعة، ليس بجيد.

قلت: هو كذلك، والعذر له، أن التاء فيما ذكرناه من الأفعال شبيهة بتاء المطاوعة، فاكتفى بذكرها.

فإن قلت: قوله فى التسهيل: ومع ثانيه إن كان ماضياً مزيداً أوله «تاء»^(٢) عبارة صحيحة لشمولها.

قلت: لكنها شملت غير المقصود أيضاً (كالتاء)^(٣) فى قولهم «ترمس الشيء» بمعنى رَمَسَه^(٤) فإنها مزيدة وهو لا يضم ثانيه^(٥) لكونها «تاء» زيادتها غير معتادة.

(فالأولى أن يقال مزيداً أوله «تاء» معتادة)^(٦) ثم قال:

وثالث الَّذِي بِهِمْزِ الوصلِ كالأوَّلِ اجعلتهُ كاستَحْلِى

إذا كان أول الماضى همزة وصل. ضم أوله وثالثه فتقول: فى «استحلى»، «استحلى» وذلك واضح.

فإن قلت: ليس ذلك على إطلاقه، لأن الأوضح فى «اختار وانقاد» أن يقال: «اختير وانقيد» وسيذكره^(٧).

قلت: الجواب عنه كالجواب عن كسر «قيل» وقد تقدم.

(١) ج - وفى أ (تتخير) وفى ب (تخير).

(٢) أ، ب - وفى ج (بتاء) وراجع التسهيل ص ٧٧.

(٣) أ، ب.

(٤) رَمَسَه: أى دفته.

(٥) أى: إذا بنى للمجهول. بل يسكن ثانيه. راجع صبان ٢ / ٤٣.

(٦) أ، ب.

(٧) فى قول ابن مالك:

فى اختار وانقاد وشبه ينجلي

وما لفا باع وما العين تلى

ثم قال .

واكسرَ أو اشمِمَ فأثلاثيُّ أُعلِنُ عيناَ وضمُّ جا «كُبوع» فاحتمِلنِ

إذا كان الماضي ثلاثيا معتل العين معلها نحو: «قال وباع» وقصد بناؤه للمفعول فُعل فيه تقديرًا ما يقتضيه القياس . فيضم أوله ويكسر ما قبل آخره . فيقال: «قُولٌ ويُبِع» .

إلا أن العرب قصدوا تخفيفه، لثقل الكسرة على حرف العلة، فمنهم من حذف ضمة الفاء ونقل كسرة العين إلى مكانها فسلمت الياء من «بيع» وقُلبت الواو من «قول»، «ياء» (لسكونها)^(١) بعد كسرة فصار اللفظ «قيل وبيع» .

ففي ذوات الياء عملان، وفي ذوات الواو ثلاثة، وهذه أفصح اللغات .

ومنهم من فعل ما تقدم من حذف الضمة ونقل الكسرة . إلا أنه يشم الفاء (للضم)^(٢) ومعنى الإشمام هنا: شوب الكسرة شيئًا من صوت الضمة، ولهذا قيل: ينبغي أن يسمى رَوَمًا .

قلت: وقد عبر عنه بعض القراء بالروم .

فإن قلت: ما كيفية اللفظ بهذا الإشمام؟

قلت: ظاهر كلام كثير من النحويين والقراء أنه يلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة ممتزجة من حركتين ضمة وكسرة على سبيل الشبوع .

والأقرب ما حرره بعض المتأخرين . فقال: كيفية اللفظ أن يلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة مركبة من حركتين إفرادًا لا شبوعًا .

جزء الضمة مقدم وهو الأقل يليه جزء الكسرة وهو الأكثر .

ومن ثم تمحضت الياء . وهذه اللغة، أعنى لغة الإشمام فصيحة تلي لغة الكسر في الفصلة .

(١) ب، ج - وفي أ (لكونها) .

(٢) ب - وفي أ . ج (الضم) .

ومنهم من يحذف كسرة العين، إذ منها ينشأ الثقل وتبقى الفاء على ضمها فتسلم (الواو) (١) في «قول» وتقلب الياء واواً في «بيع» لانضمام ما قبلها (٢).

وهذه اللغة أضعف اللغات (٣) وعليها قول الراجز:

ليت شباباً بوع فاشترت (٤)

تنبيه: وإنما قال: «أعل» دون «اعتل»، ليخرج ما عينه حرف علة ولم يعل، نحو: «عور في المكان» وصيد فيه، فإن حكمها حكم الصحيح.

ثم قال:

وإن بشكل خيف لبس يُجتنب

(١) ب.

(٢) وفي أ (تقلب الواو ياء في بيع)

(٣) قال الأشموني: ١ / ١٨١ أشار بقوله: «فاحتمل» إلى ضعف هذه اللغة بالنسبة للفتين

الأولين، وتعزى لبني فقعمس وبني دبير - وهما من فصحاء بني أسد) ا هـ.

(٤) عجز بيت، قائله: رؤبة بن العجاج؛ وهو من الرجز المسدس، وصدوره:

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتَ

وروى «وما ينفع» مكان «وهل ينفع» ابن يعيش.

المعنى: أتمنى أن يباع الشباب فأشترته، ولكن التمني لا ينفع ولا يفيد، فإن الشباب إذا ولّى لا يرجع.

الإعراب: «ليت» حرف تمن ونصب، «وهل» حرف استفهام معناه النفي «ينفع» فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة «شيئاً» مفعول «ليت» قصد لفظه فاعل، والجملة لا محل لها معترضة «ليت» حرف تمن مؤكد للأول «شباباً» اسمه «بوع» فعل مبني للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه والجملة في محل رفع خبر ليت «فاشترت» اشترى فعل ماضٍ والتاء فاعل.

الشاهد: في «بوع» فإنه فعل ثلاثي معتل العين، فلما بناه للمجهول أخلص ضم فائه، وإخلاص ضم الفاء لغة جماعة من العرب، منهم من حكى المؤلف، ومنهم بعض بني تميم، ومنهم ضبة، وحكى عن هذيل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٩٤، وابن عقيل ١ / ٢٦٨،

والأشموني ١ / ١٨١، والسندوبى، وداود، والمكودى ص ٥٤، وابن هشام ١ / ٣٨٠

وأيضاً ذكره في معنى اللبيب ٢ / ٥٣، والسيوطى ٥٠، وأيضاً ذكره في همع الهوامع ١ /

٢٤٨، وابن يعيش في شرح المفصل ٧ / ٧٠.

إذا خيف التباس فعل المفعول بفعل الفاعل بسبب شكل، وهو ضم الفاء (١) وكسرها وجب حيثُ اجتناب ذلك الشكل الذي بسببه وقع اللبس، فتقول في «بيع»: «بعث يا عبد» إخلاص الضم أو بالإشمام، وفي (عوق) (٢). «عقت يا زيد» بإخلاص الكسر أو بالإشمام، إذ لو أخلصت الكسر في «بعث» والضم في «عقت» لالتبس فعل المفعول بفعل الفاعل.

وما ذكره من اجتناب الشكل الملتبس لم يتعرض له سيويه، بل ظاهر كلامه جواز الأوجه الثلاثة مطلقاً (٣).

ويؤيده ما حكاه ذو الرمة عن أمة بنى فلان: غُثنا ما شُثنا (وهو فُعلنا) (٤) لأنه يقال: غيث القوم.

ثم قال:

وما لباعَ قد يُرى لنحو حَبِّ

يعنى أن الثلاثى المضاعف المدغم يجوز في فائه ما جاز في فاء «باع» من إخلاص الكسر والضم والإشمام نحو: «حَبِّ وِرْدٍ» وقرئ «هذه بضاعتنا ردت إلينا» (٥) ولكن الأفصح في المضاعف الضم. وقال بعضهم: لا يجوز غيره، والصحيح الجواز (٦).

فإن قلت: هل يعرض في المدغم (من الإلباس) (٧) ما عرض في نحو «قيل وبيع»؟

قلت: لا. لأن المضاعف إذا بنى للفاعل فتحت فاؤه. إلا فيما كان على «فعل» إذا نقلت ضمة عينه إلى الفاء نحو (حب) (٨) فيعرض اللبس بإخلاص الضم. فقياس من راعى إزالة اللبس أن يقول «حِبِّ» - بالكسر - أو بالإشمام.

(١) ب، ج - (٢) أ، ج - وفي ب (عيق).

(٣) راجع الأشموني ١ / ١٨٢. (٤) أ.

(٥) من الآية ٦٥ من سورة يوسف - قراءة علقمة.

(٦) لقراءة الضم (ردت إلينا).

(٧) أ، ب - وفي ج «الالتباس».

(٨) أ، ج - وفي ب (حب).

ثم قال

وما لفا باع وما العين تلى
فى اختار وانقاد وشبه يتجلى

يعنى أن (ما اعتلت)^(١) عينه من الفعل الماضى الموزون بافتعل نحو: «اختار»
أو بالفعل نحو «انقاد» يُفعل بثالته. وهو الذى تليه العين ما فعل بفاء باع من
الكسر والضم والإشمام فيقال «اختير واختور» وبالإشمام، ومن كسر الثالث كسر
الهمزة ومن ضم الثالث ضم الهمزة، ومن أشمه أشمها.

واعلم أن ما لم تمل عينه من هذا النوع فحكمه حكم الصحيح كما سبق فى
الثلاثى، نحو «اعتور».

ولما فرغ من (بيان)^(٢) الكيفية شرع فى ذكر بقية الأشياء التى تنوب عن
الفاعل فقال:

وقابل من ظرف أو من مصدر
أو حرف جر نيابة حرى

أشار بقوله (وقابل) إلى أن من الظرف والمصدر (وحرف الجر)^(٣) ما لا يقبل
النيابة.

أما الظرف فلا يقبلها إلا بشروط:

الأول: أن يكون مختصا فلا يجوز «سير وقت، ولا جلس مكان»

والثانى: أن يكون متصرفا فلا يجوز «جلس عندك» خلافا للأخفش^(٤)

والثالث: أن يكون ملفوظا به خلافا لابن السراج فى إجازته نيابة الظرف
المنوى.

وأما المصدر فلا يقبلها (أيضا)^(٥) إلا بشروط:

(١) أ، ب. وفى جـ «ما أعلت»

(٢) أ، جـ. وفى بـ «ذكر».

(٣) أ - وفى بـ «المجرور».

(٤) فالأخفش يجوز نيابة الظرف غير المتصرف مع بقاءه على النصب - دم، صبان ٢ / ٤٥.

(٥) ب.

الأول: أن يكون متصرفاً، فلا يجوز نيابة «سبحان» ونحوه.

والثانى: أن يكون لغير مجرد التوكيد فلا يجوز «ضُرِبَ ضُرْبًا» لعدم

الفائدة.

والثالث: أن يكون ملفوظاً به أو مدلولاً عليه بغير العامل نحو «بلى سير»

لمن قال: ما سير سير شديد، فلو دل عليه (العامل)^(١) لم ينب خلافاً لبعضهم.

وأما المجرور فلا يقبلها إلا بشرطين:

الأول: (الأ يلزم)^(٢) الحرف الجار له وجهاً واحداً فى الاستعمال. كمد

(ومنذ)^(٣) ورب والكاف وما خص بقسم واستثناء فلا ينوب شىء من ذلك كما لا

ينوب الظرف غير المتصرف.

والثانى: ألا يكون للتعليل «كاللام والباء ومن» إذا دلت على التعليل.

ذكر ذلك بعض النحويين، وقد أجاز (بعضهم)^(٤) ذلك فى قوله:

يُغْضَى حَيَاءً وَيُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ^(٥)

(١) أ، جـ. وفى ب (بالعامل).

(٢) ب، جـ. وفى أ «يكون لا يقبل».

(٤) أ.

(٣) ب.

(٥) صدر بيت، قائله الفرزدق همام بن غالب من قصيدة طويلة من البسيط يمدح بها

الفرزدق زين العابدين على بن الحسين بن على بن أبى طالب رضى الله عنه.

وعجزه: فما يُكَلِّمُ إلا حين يَتَسَمَّ.

الشرح: «يُغْضَى» على صيغة المعلوم - يغمض جفونه - من الإغضاء وهو إثناء الجفون

بعضها من بعض «مهابته»: المهابة: الهيبة، والمهابة: التعظيم والإجلال، «يتسم»

الابتسام: أوائل الضحك، «يكلّم» على صيغة المجهول، «يغضى» الثانية على صيغة

المجهول.

المعنى: أن زين العابدين محتشم ذو حياء وجلال. فهو يغمض جفونه من الحياء

ويغمض الناس جفونهم من هيئته فإذا ابتسم هدأ روع الناس، فما يكلّم إلا وقت ابتسامه.

الإعراب: «يغضى» فعل مضارع مرفوع بضمه مقدرة على الياء وفاعله ضمير مستتر

جوازاً تقديره هو يعود إلى المدح «حياء» مفعول لأجله منصوب بالفتحة الظاهرة

«ويغضى» الواو حرف عطف يغضى فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع بضمه مقدرة على

الالف ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو «من» حرف جر «مهابته» مجرور بمن

وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى المدح مضاف إليه.

وذكر ابن إيار. أن الباء الحالية في نحو «خرج زيد بشيابه» لا تقوم مقام الفاعل. كما أن الأصل الذي ينوب عنه كذلك، وكذلك المميز إذا كان معه «من» كقولك: «طَبْتُ من نفسٍ»، فإنه لا يقوم مقام الفاعل أيضاً^(١).

قلت: دخول «من» في هذا المثال غير جائز وسيأتي في بابه^(٢).

فإن قلت: قوله: (أو حرف جرّ) يقتضى أن النائب إنما هو حرف جر، فيكون في محل رفع كما نقل عن الفراء.

قلت: مذهب البصريين، أن النائب، إنما هو المجرور لا الحرف ولا المجموع، ولما كان الحرف (ملازماً)^(٣) للمجرور اكتفى بذكره.

وظاهر كلامه في الكافية^(٤) والتسهيل أن النائب هو الجار والمجرور معاً.

ثم قال:

ولا ينوبُ بعضُ هدىٍ إن وُجِدَ في اللفظِ مفعولٌ بهٍ، وقد يردُّ

الإشارة (بهدى) إلى الظرف والمصدر (وحرف الجر)^(٥).

= «فما» الفاء للتفريع، ما حرف نفى «يكلم» فعل مضارع مبني للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «إلا» حرف استثناء لا عمل له «حين» ظرف زمان متعلق ب«يتكلم» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو.

الشاهد: في «ويغضى من مهابته» لأن النائب عن الفاعل فيه هو ضمير المصدر أى: هو الإغضاء. وكلمة «من» للتعليل أى: لأجل مهابته وهو مفعول له؛ فلذلك لم ينب عن الفاعل.

وذهب الأخفش إلى أن قوله: «من مهابته» نائب فاعل يغضى مع اعترافه بأن «من» حرف جر للتعليل، وعنده أنه لا تمنع نيابة المفعول لأجله عن الفاعل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن هشام ١ / ٢٧٧، ٢ / ١٣١، وداود، والسندوبى، والأشمونى ١ / ١٨٣ وذكره ابن يعيش فى شرح المفصل ٢ / ٥٣.

(١) راجع الأشمونى ١ / ١٨٣.

(٢) عند قول ابن مالك:

واجر بمن إن شئت غير ذى العدد والفاعل المعنى كطب نفساً نفد

(٣) أ، ج. وفى «مقارناً» (٤) الكافية لابن مالك ورقة ٣٥.

(٥) أ، ج. وفى ب «الجار».

مذهب جمهور البصريين: أنه لا يجوز نيابة شيء منها مع وجود
المفعول به .

ومذهب الكوفيين: جواز ذلك مطلقاً، ونقله المصنف عن الأخفش، ونقل
بعضهم عنه أنه (إنما)^(١) يجيز نيابة غير المفعول به إذا تقدم على المفعول به .
فالمداهب على ثلاثة .

قال المصنف: ويقول الكوفيين أقول، إذ لا مانع من ذلك مع أنه وارد عن
العرب، ومنه قراءة أبي جعفر^(٢) ﴿لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾^(٣) وفي هذا
ونحوه أشار بقوله: (وقد يرد)

وإذا فقد المفعول به جازت نيابة كل واحد من هذه الأشياء، قيل: ولا أولوية
لشيء منها، وقيل: المصدر أولى^(٤) وقيل المجرور^(٥)، وقال الشيخ أبو حيان^(٦):
ظرف المكان أولى^(٧) (٨) .

(١) أ، ب .

(٢) هو: أبو جعفر يزيد بن القعقاع المخزومي المدني، أحد أصحاب القراءات العشر، انتهت
إليه رئاسة الإقراء بالمدينة، وكان إمام أهلها في القراءة، ولم يكن أحد أقرأ للسنة منه،
وتوفي سنة ١٣٠ هـ .

(٣) من الآية ١٤ من سورة الجاثية - فيجزى مبنى للمفعول «بما» نائب فاعل مع تقدم المفعول
به وهو قوماً . وارتضيت رأى الكوفيين للدليل .

(٤) لأنه أشرف جزءى مدلول العامل . أ هـ صبان ٢ / ٤٧ .

(٥) لأنه مفعول به بواسطة الجار . أ هـ صبان ٢ / ٤٧ .

(٦) هو محمد أنير الدين بن يوسف الغرناطي . ولد بمطخارش من ضواحي غرناطة، وتلقى
عن كثيرين، منهم ابن الضائع، ثم هاجر وضرب في مغارب الأرض ومشارقتها، ثم انتهى
به المطاف إلى القاهرة، فأخذ عن ابن النحاس وصنف كثيراً، فمن مؤلفاته في النحو:
التذيل والتكميل - وملخصه ارتشاف الضرب من لسان العرب، وكان على مذهب ابن
الضائع في منع الاستشهاد بالحديث؛ ولذا رد على ابن مالك في شرحه على التسهيل
بكلام مسهب، وتوفي بالقاهرة سنة ٧٤٥ هـ .

(٧) ب - قال أبو حيان في الارتشاف «واخترت إقامة ظرف المكان» .

(٨) «لأن في إنابة المجرور خلافاً ودلالة الفعل على المكان لا بالوضع بل بالالتزام كدلالته
على المفعول به، فهو أشبه المفعول به من المصدر وظرف الزمان لدلالة الفعل وضعاً على
الحديث والزمان» أ هـ صبان ج٢ ص ٤٧ . نقلاً عن الهمع وارتضيت رأى الشيخ أبي
حيان . قال الشيخ الصبان ج٢ ص ٤٧ :

ثم قال:

وَبِاتِّفَاقٍ قَدْ يَنْوِبُ الثَّانِي مِنَ بَابِ كَسَا فِيمَا التَّبَاسُهُ أَمِنْ

المتعدى إلى مفعولين ثلاثة أنواع: باب كسا، وباب ظن، وباب اختار.
فباب كسا: كل (فعل)^(١) متعد بنفسه إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر.

وباب ظن: كل (فعل)^(٢) متعد بنفسه إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر.

وباب اختار: كل (فعل)^(٣) متعد إلى واحد بنفسه وآخر بإسقاط حرف الجر. ولا خلاف في (جواز)^(٤) نيابة المفعول الأول في الأبواب الثلاثة.

وأما الثاني فنقل المصنف الاتفاق على جواز نيابته في باب كسا بشرط أمن اللبس. فتقول: «أعطى زيداً درهماً» ولا يجوز نحو «أعطى زيد عمرًا» إلا بنيابة الأول لأنه يلبس.

وحكى (عن)^(٥) الفارسي: منع إقامة الثاني إذا كان نكرة والأول معرفة وهو نقل غريب. وسيأتي الخلاف في باب ظن.

وأما باب اختار، فلم يتعرض له هنا.

وقال في التسهيل: ولا يمنع نيابة المنصوب بسقوط الجار مع وجود المنصوب بنفس الفعل. اهـ^(٦) وهذا مذهب الفراء، ومذهب الجمهور تعيين رفع المنصوب بنفس الفعل.

ثم قال:

= «.....» لكن هذا البحث لا يمنع أولوية ظرف المكان؛ لأن غايته عدم دلالة الفعل أصلاً على الحدث والزمان المختصين، ودلالته التزاماً على المكان، فلم يخرج من كونه أشبه بالمفعول به منهما» اهـ وراجع الأشموني ١ / ١٨٤.

(١) ب. (٢) ب. (٣) ب.

(٤) أ، ب.

(٥) ب، ج.

(٦) التسهيل ص ٧٧.

فِي بَابِ ظَنَّ وَأَرَى الْمَنْعَ اشْتَهَرَ وَلَا أَرَى مَنَعًا إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرَ

تقدم بيان باب ظن، وأما باب «أعلم» فكل متعد إلى ثلاثة.

قال المصنف: منع الاكثرون نيابة ثانی المفعولين من باب «ظن وأعلم»^(١) والصحيح عندي جواز ذلك إن أمن اللبس^(٢)، ولم يكن ثانی المفعولين جملة ولا ظرفًا ولا (مجرورًا)^(٣) ١ هـ.

وأما الثالث من باب «أعلم» فلم يتعرض له، إلا أن قوله في التسهيل: ولا يمنع نيابة غير الأول من المفعولات مطلقًا^(٤) ١ هـ يقتضى جوازه.

وقد نقل جوازه عن بعضهم فأجاز «أعلم زيدًا فرسكٌ مُسْرَجٌ».

ونقل ابن هشام الخضراوى^(٥) وابن أبى الربيع وابن المصنف: منع نيابته باتفاق^(٦) (٧).

ثم قال:

وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عَلِقًا بِالرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقًا

(١) فلا يجوز عندهم «ظن زيدًا قائم» ولا «أعلم فرسك مسرجًا». (٢) كما فى الأمثلة السابقة، وإن لم يأمن تعيين الأول اتصافًا فتقول فى «ظننت زيدًا عمرًا» و«أعلمت بكرًا خالدًا منطلقًا» و«ظن زيد عمرًا» و«أعلم بكر خالدًا منطلقًا» ١ هـ أشمونى ١٨٥ / ١.

(٣) أ، جـ. وفى ب (جار ومجرور). (٤) التسهيل ص ٧٧. (٥) هو: أبو عبد الله محمد بن يحيى بن هشام الخضراوى الأنصارى الأندلسى من أهل الجزيرة الخضراء.

كان إمامًا فى العربية عاكفًا على التعليم. أخذ عن ابن خروف والرندى، وأخذ عنه الشلوين، وكان شاعرًا نادرًا متصرفًا فى الأدب. وله مصنفات منها: المقال فى أبنية الأفعال، والإفصاح بفوائد الإيضاح. وتوفى بتونس سنة ٦٤٦ هـ. (٦) وحجتهم فى ذلك بأن المفعول الأول صريح والأخران مبتدأ وخبر شبها بمفعولى أعطى، وبأن السماع إنما جاء بإنابة كقوله:

ونبتت عبد الله بالجو أصبحت كرامًا مواليتها لثيما صميمها

أ هـ أشمونى ١ / ١٨٦.

(٧) قال ابن المصنف وهو الشارح ص ٩٥ (ولم يجز نيابة الثالث باتفاق).

يعنى: أن ما تعلق بالفعل ولم يكن نائباً عن الفاعل فهو منصوب لفظاً،
كالمصدر والظرف والمفعول به أو فيه أو له أو معه والحال والتمييز والمستثنى بشرطه،
أو محلاً كالمجرور بحرف نحو «مررت بزيد».

فإن قلت: ينبغى أن يقول: وما سوى الفاعل والمشبّه به والنائب عنه كما
ذكر في التسهيل^(١) فإن هذه الثلاثة مرفوعة.

قلت: عنى بالرافع رافع النائب لا الفعل مطلقاً فلم يحتج إلى ذكر الفاعل
ولا (المشبّه)^(٢) به، والله أعلم.

(١) قال في التسهيل ص ٧٧ (وما تعلق بالفعل غير فاعل أو مشبّه به أو نائب عنه منصوباً
لفظاً أو محلاً).

(٢) أ، ب - وفي جـ (الشيء).

اشتغال العامل عن المعمول

المراد بالعامل هنا ما يجوز عمله فيما قبله (فيشمل)^(١) الفعل المتصرف واسم الفاعل واسم المفعول دون الصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل والحرف لأنه لا يفسر في هذا الباب إلا ما يصلح للعمل فيما قبله.

ثم قال:

إِنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً شَغَلَ عَنْهُ بِنَصْبٍ لَفْظُهُ أَوْ الْمَحَلِّ

تقدير البيت: إن شغل (مضمرُ اسم)^(٢) سابق فعلا.

فقوله: (مضمر اسم) فاعل بفعل مقدر يفسره الظاهر، وقوله: (سابق) صفة لاسم، (وفعلا) مفعول شغل، وقوله: (عنه) أى: عن الاسم السابق، وقوله: (بنصب لفظه أو المحل) يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون المراد بنصب لفظه الضمير، أو محله، فنصب لفظه نحو «زيداً ضربته» ونصب (محله)^(٣) «زيداً مرتت به».

والثانى: أن يكون المراد بنصب لفظ، الاسم السابق أو محله.

وعلى هذا فالباء بمعنى «عن» وهو بدل اشتغال من الهاء فى عنه بإعادة العامل. والتقدير: إن شغل مضمرُ اسم سابق فعلا عن نصب لفظ ذلك الاسم نحو «زيداً ضربته» فإن الفعل لو لم يشتغل بالضمير لنصب «زيداً» أو نصب محله نحو «زيداً مرتت به» فإن الفعل لو لم يشتغل بالضمير لنصب محل «زيد» فنقول: «بزيد مرتت» فيكون محل المجرور نصباً.

فإن قلت: أى الاحتمالين أرجح؟

قلت: الأول هو ظاهر لفظه، ويؤيده قوله فى التسهيل: إذا انتصب لفظاً أو محلاً ضمير اسم سابق. اهـ^(٤) إلا أنه يلزم منه تجوز فى موضعين:

(١) أ، جـ وفى ب (فشمل).

(٢) ب، جـ. (٣) ب، جـ.

(٤) التسهيل ص ٨٠.

أحدهما: قوله «عنه» فإنك إذا قلت: «زيداً مررتُ به» لم يشغله الضمير عن نصب «زيد» لأنه فعل لازم، لو سلط عليه لم ينصبه، ولكن قد يقال شغله الضمير عن «زيد» بتجور بمعنى شغله عن العمل في محله.

والآخر: قوله (بنصب لفظه) والضمير لا ينصب لفظه، لأنه مبني، ويلزم منه أيضاً تكرار، فإنه قد يقال بعد:

وفصل مشغولٍ بحرف جرٍّ أو بإضافةٍ كوصلٍ يجزى

فذكر حرف الجر على هذا التقدير تكرار لأنه قد علم من قوله (أو المحل).

وأما الاحتمال الثاني، فلا يلزم منه شيء من ذلك. فتأمله^(١).

ويؤيده قوله في شرح الكافية: إذا (قدم)^(٢) اسم على فعل صالح لنصبه لفظاً أو محلاً، فلم يجعل التقسيم في الضمير بل في الاسم السابق. اهـ^(٣).

وهذا وجه ظاهر لولا ما فيه من استعمال البناء بمعنى «عن» في قوله: (بنصب) على أن استعمال الباء بمعنى «عن» كثير.

فإن قلت: يرد على كلامه كما قيل نحو: «زيد ما أحسنه» فإنه فعل اشتغل بضمير اسم سابق وليس من الباب بإجماع.

قلت: لا يرد، لأن الضمير (لا)^(٤) يشغله عن الاسم السابق، لأن فعل التعجب لا يعمل فيما قبله فخرج بقوله: (عنه).

ثم قال:

فالسابق انصبه بفعلٍ أضمراً
حتماً.....

(١) فالأول بصرى والثاني كوفى. والثاني مردود، قال ابن عقيل ٢٩٣ / ١ (ورد هذا المذهب بأنه لا يعمل عامل واحد في ضمير اسم ومظهره. وقال قوم: هو عامل في الظاهر والضمير ملغى. ورد: بأن الأسماء لا تلغى بعد اتصالها بالعوامل) اهـ.

(٢) أ، ب - وفي ج (تقدم).

(٣) قال في شرح الكافية ورقة ٣٦ (إنه إذا تقدم اسم على فعل صالح لنصبه لفظاً أو محلاً وشغل الفعل عن عمله فيه بعمله في ضميره فذلك الاسم السابق) نص كلامه.

(٤) أ، وفي ب، ج (لم).

يعنى: أن الاسم السابق إذا نصب، فالناصب له عند الجمهور فعل مضمّر لا يجوز إظهاره.

ولهذا قال (حتمًا) أى: إضمارًا حتمًا، لأن الظاهر كالعوض منه، فلا يجمع بينهما.

فإن قلت: مقتضى عبارته إيجاب نصبه، وليس نصبه يوجب فى كل صورة كما سيذكر.

قلت: المراد انصبه بالمضمّر (حتمًا) حيث يصح النصب، وليس المراد (نصبه) (١) حتمًا. وذلك واضح.

وقوله:

مُؤَافِقٌ لِمَا قَدْ أُظْهِرًا

.....

يعنى: موافقًا له فى المعنى واللفظ إن أمكن، نحو «زيدًا ضربته» فالتقدير: ضربت زيدًا ضربته، أو فى المعنى دون اللفظ إن تعذر، نحو «زيدًا مرتت به» (أى جاوزت زيدًا) (٢).

واعلم أن الاسم الواقع بعده فعل ناصب لضميره على خمسة أقسام: واجب النصب، وواجب الرفع، وراجع النصب، ومستوفى فى الأمران، وراجع الرفع.

فأشار إلى الأول بقوله:

وَالنَّصْبُ حَتْمٌ إِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا يَخْتَصُّ بِالفِعْلِ كِإِنْ وَحَيْثُمَا

يعنى: أن النصب واجب إذا ولى الاسم السابق شيئًا يختص بالفعل كأدوات الشرط وأدوات التحضيض وأدوات الاستفهام إلا الهمزة، فإن النصب بعدها راجح لا واجب.

وقد (مثل) (٣) بأن، نحو «إن زيدًا ضربته»، «وحيثما» نحو: حيثما زيدًا لقيته (فأكرمه) (٤).

(٢) ب.

(٤) أ، ب

(١) أ - وفى ب، ج (نصبًا).

(٣) ب، ج. وفى أ (مثل).

ثم أشار إلى الثاني بقوله:

وإن تلا السابق ما بالابتداء يختص - فالرفع التزمهُ ابتداءً
كذا إذا الفعلُ تلاً ما لم يردَّ ما قبلُ معمولاً لما بعدُ وُجدَ

يعنى أن الرفع يجب لسببين^(١):

أحدهما: أن يتقدم على الاسم ما يختص بالابتداء^(٢)، ومثل المصنف ذلك «إذا» الفجائية، و«ليتما» نحو: خرجت فإذا زيد يضربه عمرو. و«ليتما» بشر كلمته

أما «إذا» ففي اسم (الاشتغال)^(٣) بعدها مذاهب:

جواز نصبه وهو ظاهر كلام سيبويه، ووجوب رفعه، (لأنها)^(٤) لا يليها فعل ولا معمول فعل، وإنما يليها مبتدأ أو خبر.

و«إن» المفتوحة: مؤولة بمبتدأ أو المكسورة؛ لأن الكلام معها بمنزلة مبتدأ أو خبر. فمن (أولها)^(٥) غير ذلك فقد خالف كلام العرب.

قال في شرح التسهيل ولا يلتفت إليه، وإن كان سيبويه، رحمة الله عليه.

والتفصيل: فإن كان الفعل مقروناً بقدر جاز النصب (بعدها)^(٦) وإن لم يكن مقروناً بها وجب الرفع، لأن الأخص قد حكى عن العرب إيلاءها الفعل المقرون بقدر. قيل وهو الصحيح... وأما «ليتما» فمذهب الجمهور أنها لا يليها فعل ولا معمول فعل. وقد أجاز بعضهم وقوع الجملة الفعلية بعدها، وعلى هذا (لا)^(٧) يمتنع النصب.

وذكر بعضهم مما يختص بالابتداء واو الحال، نحو «خرجت وزيد يضربه عمرو» ولا يجوز «زيداً يضربه عمرو».

(١) أ، ب. وفي جـ (لشيين).

(٢) في الأصل (ببالا).

(٣) أ، جـ. وفي ب (الاشتغال عنه).

(٤) أ، جـ. وفي ب (لأنه).

(٥) ب، جـ. وفي أ (والأها).

(٦) أ، جـ (٧) ب، جـ

والثانى: أن يكون بين الاسم والفعل شيء لا يعمل ما بعده فيما قبله كأدوات الاستفهام والشرط والتحضيض والموصول والموصوف و «إلا» فى الاستثناء والحروف الناسخة وكم الخبرية ولام الابتداء و «ما» النافية.

وأما «لا» فعلى المذاهب فى تقديم معمول ما نفى بها^(١).

مثال ذلك: «زيد هل لقيته؟» فالرفع فى هذا المثال ونحوه واجب، لأن «هل» لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، لكونها من أدوات الصدر وتمثيل سائرهما سهل^(٢) فلا تطول (به)^(٣).

وتقدير البيت: كذا إذا (تلا الفعل شيئاً لن)^(٤) يرد ما قبله مفعولاً لما وجد بعده.

ثم أشار إلى الثالث بقوله:

واختيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلِ ذِي طَلْبٍ وبعْدَ ما إِيلاؤُهُ الفِعْلَ غَلَبٌ

يعنى: أن النصب يترجح على الفعل بثلاثة أسباب:

الأول: أن يقع اسم الاشتغال قبل فعل ذى طلب. وهو الأمر والنهى والدعاء نحو «زيداً اضربه، وعمراً لا تهنه»، و«اللهم عبدك ارحمه».

والثانى: أن يكون الاسم بعد شيء غلب إيلاؤه الفعل «كالاستفهام بالهمزة، وحيث، وما، ولا، وأن» نحو «أزيداً ضربته». و«حيث زيداً تلقاه أكرمه»، و«ما زيداً لقيته».

والثالث: أن يكون الاسم بعد عاطف على جملة فعلية، وهو المراد بقوله:

وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلا فَصْلِ عَلى معمولِ فِعْلِ مُستَقَرٌّ أَوَّلًا

(١) فمن أجاز تقديم معمولها جور الاشتغال والنصب فى الاسم السابق، ومن منعه فيها منعه وأوجب الرفع، والأصح التفصيل، وهو المنع فى جواب القسم دون غيره «زيد لا اضربه» «زيد والله لا اضربه»

(٢) من الأمثلة: زيد إن زرته يكرمك، وهل رأيت؟ وهلا كلمته، زيد كم لقيته، زيد ليتنى أكرمه، ما زيد إلا يضره عمرو، زيد ما ضربته، زيد الذى ضربته، زيد رجل ضربته.

(٣) أ، ب. وفى جـ (فيه). (٤) أ، وفى ب، جـ (كان الفعل تلا شيئاً لم).

واحترز بقوله (مستقر أولاً) من ذات الوجهين: وستأتي، مثال ذلك «لقيت زيدا وعمراً كلمته»، إنما رجح النصب للمشاكلة بعطف فعلية على مثلها.

واحترز بقوله: (بلا فصل) (من) (١) نحو «قام زيد وأما عمرو فأكرمه» فلا أثر للعطف مع الفصل بأما، لأنها من أدوات الصدر (فالكلام) (٢) بعدها منقطع عما قبلها.

فالرفع بعدها أرجح ما لم يوجد مرجح النصب نحو «وأما زيد فأكرمه».

تبيينان:

الأول: تجوز المصنف في قوله: (على معمول فعل) وليس كذلك. وإنما «العطف» (٣) على الجملة الفعلية.

الثاني: لترجيح النصب أسباب أخر لم يذكرها هنا:

أحدها - أن (يكون) (٤) اسم الاشتغال بعد شبيهه بالعاطف على جملة فعلية نحو «أتيت القوم حتى زيدا مررت به» فحتى هنا حرف ابتداء، ولكن لما وليها في اللفظ بعض ما قبلها شابها العاطفة.

فلو قلت: «ضربتُ زيدا حتى عمرو ضربته» (تعيين) (٥) رفع عمرو لزوال شبه حتى الابتدائية بالعاطفة. إذ لا تقع العاطفة إلا بين كل وبعض، ذكره في شرح التسهيل.

والثاني: أن يجاب به استفهام بمفعول ما يليه أو بمضاف إليه مفعول ما يليه.

مثال الأول: قولك في جواب: «أيهم ضربت؟»: «زيداً ضربته».

ومثال الثاني: قولك في جواب «غلام أيهم ضربت؟»: «غلام زيدٍ ضربته».

(١) أ، ب. وفي جـ (في)

(٢) ب، جـ وفي أ (رافعاً الكلام)

(٣) أ، جـ. وفي ب (يعطف)

(٤) أ، جـ. وفي ب (يقع).

(٥) أ، جـ. وفي ب (رجح)

والثالث: أن يكون رفعه يوهم وصفاً مُخلاً. كقوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ (٤٩) (١) فالنصب فيه راجح، لأن الرفع يوهم أن يكون «خلقناه» صفة، مخصصة، والنصب يرفع ذلك التوهم، إذ الصفة لا تفسر ناصباً لما قبلها.

وإذا لم تكن صفة فهو خبر فيلزم عجموم خلق الأشياء بقدر فهو مذهب أهل السنة. وقد قرئ بالرفع (٢) ثم أشار إلى الرابع بقوله:

وإن تلا المعطوفُ فعلاً مُخْبِراً به عن اسمٍ فاعظِمْ مُخْبِراً

يعنى: أنه إذا وقع اسم الاشتغال بعد عاطف على جملة ذات وجهين وهى الابتدائية التى خبرها فعل نحو: «زيد قام» و«عمرأ أكرمه» فيجوز الرفع مراعاة لصدرها، والنصب مراعاة لعجزها، ولا ترجيح لأحدهما على الآخر لأن فى كل منهما مشكلة.

فإن قلت: ينبغى ترجيح النصب لترتبه على أقرب (المشاكلتين) (٣).

قلت: قد رجحه بعضهم على الرفع لذلك، ولا ينهض، لأن الرفع (مترجح) (٤) بعدم الإضمار، ولكل منهما مرجح فتساويا، وقد حكى عن الفارسي ترجيح الرفع.

فإن قلت: كان ينبغى أن يقول: (بلا فصل) كما قال فى البيت السابق احترازاً من نحو: «زيد قام وأما عمرأ فأكرمه» فالرفع فيه راجح، ولا أثر للعطف.

قلت: استغنى بتقديم الاحتراز عنه.

فإن قلت: ما المراد بقوله المعطوف؟

قلت: إن أراد اسم الاشتغال (فقد) (٥) تسامح فى العبارة، وإن أراد جملة الاشتغال فهو صحيح.

(١) الآية ٤٩ من سورة القمر.

(٢) لكن على أن «خلقناه» فى موضع الخبر للمبتدأ. والجملة خبر إن، «وبقدر» حال..

(٣) أ، ج. وفى ب (المشاكلين).

(٤) أ، ج. وفى ب (مرجح). (٥) أ، ج.

تنبيه:

حكم شبه العاطف في هذه المسألة، حكم العاطف نحو «زيد أتى القومَ حتى عمراً مرَّ به» وقد سبق بيان ذلك.

وحكم شبه الفعل إذا وقع خبراً^(١) في هذه المسألة حكم الفعل (نحو)^(٢) «هذا ضارب عبد الله وعمرو يكرمه».

ثم أشار إلى الخامس بقوله:

والرفعُ في غيرِ الَّذِي مرَّ رَجَحَ فما أُبِيحَ أَفْعَلٌ ودَغَ ما لم يُبَيَّحْ

مثال: «زيد ضربته» لأنه خلا من موجب النصب، وموجب الرفع، ومرجح النصب، ومستوى الأمرين، وإنما رجح رفعه، لأنه لا إضمار فيه.

ثم قال:

وفصلٌ مشغولٌ بحرفٍ جرٍّ أو بإضافةٍ كوصلٍ يجري

يعنى: أن الأقسام الخمسة المتقدمة مع الفعل المباشر للضمير جارية مع ما منع من مباشرته حرف جر أو إضافة، فمثل «إن زيدا رأيتَه» في وجوب النصب «إن زيدا مررت به» أو «رأيت أخاه» وقس على ذلك بقية المسائل.

فإن قلت: كيف يصح ذلك في جميع المسائل؟ وقد ذكروا أن النصب في نحو «زيداً ضربته» أحسن منه في «زيداً ضربت أخاه» والنصب في «زيداً ضربت أخاه» أحسن منه في «زيداً مررت به» لوصول ضربت بنفسه، وعكس ابن كيسان، والنصب في زيدا مررت به» أحسن منه في «زيداً مررت بأخيه».

قلت: (كل)^(٣) هذه المسائل (متساوية)^(٤) في ترجيح الرفع على النصب، وتفاوت مراتب النصب فيها لا ينافي ذلك.

ثم قال:

وسَوْ في ذا البابِ وصفاً ذا عَمَلٍ بالفعلِ إن لَمْ يَكْ مانعٌ حَصَلَ

يعنى: (أن)^(٥) حكم الوصف (العامل)^(٦) في تفسير ناصب الاسم السابق حكم الفعل.

(١) أ، ج. (٢) أ، ب. (٣) ب. (٤) ب، ج. وفي أ (متفاوتة).

(٥) أ، ب. (٦) أ، ب.

والذى يستوى بالفعل فى هذا الباب من الأوصاف، اسم الفاعل واسم
المفعول^(١). واحترز بالوصف مما يعمل عمل الوصف، وليس بوصف كالمصدر
المقدر، وحرف مصدرى، واسم الفعل.

وأما المصدر النائب فى فعله فعلى الخلاف فى جواز تقديم معموله.

ويقوله: (ذا عمل) من اسم الفاعل بمعنى الماضى، فإنه لا عمل^(٢)، ويقوله:
(إن لم يك مانعٌ حصل)^(٣) من اسم الفاعل الواقع صلة لال، فإنه لا يعمل فيما
قبل «أل»، لأنها موصولة، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً فى هذا الباب.

فإن قلت: يرد عليه الصفة المشبهة فإنها لا تقع فى باب الاشتغال.

قلت: هى (كاسم)^(٤) الفاعل الواقع صلة «لال» لأنها لا يتقدم معمولها
عليها فالعلة واحدة. ثم قال:

وعُلَّةٌ حاصلةٌ بتابعٍ كعُلَّةٌ بنفسِ الاسمِ الواقعِ

يعنى: أن الشاغل إذا كان أجنبيًا وله تابع سببى فالحكم معه كالحكم مع
السببى المحض، فأطلق فى التابع وهو مقيد بالنعته نحو «هند ضربت رجلاً
(يحبها)^(٥)» وعطف البيان نحو «زيداً ضربت عمرًا أخاه» (فلو)^(٦) جعلت أخاه
بدلاً امتنع^(٧)، وعطف (النسق)^(٨) بالواو خاصة نحو «زيد ضربت عمرًا وأخاه»،
لإفادتها معنى الجمع فلو كان العطف بغيرها امتنع^(٩).

(١) مثال الوصف العامل من اسم فاعل واسم مفعول بمعنى الحال والاستقبال (أزيدك أنت
ضاربه، أو مكرم أخاه، أو ماربه، أو محبوس عليه) اهـ أشمونى ١ / ١٩٣.

(٢) أى لا يعمل نحو «زيد أنا ضاربه أمس».

(٣) أ.

(٤) ب، ج - وفى أ (اسم).

(٥) أ - وفى ب، ج (يضرِبها).

(٦) أ، ج - وفى ب (فإن).

(٧) لأن البدل فى نية تكرير العامل. نعم يجوز إن قلنا إن العامل فى البدل هو العامل فى
البدل منه اهـ. أشمونى ١ / ١٩٤. (٨) أ، ب.

(٩) لإفادة الواو معنى الجمع، بخلاف غيرها من حروف العطف. اهـ أشمونى ١ / ١٩٤.

تعدي الفعل ولزومه

قال:

علامة الفعل المُعَدَّى أن يتصل «ها» غير مصدرٍ به نحو «عمل»
الفعل قسمان: متعد ولارم.

فعلامة المتعدي صلاحيته لأن يتصل به ضمير يعود على غير المصدر نحو
«عمل» فتقول «الخيرُ عمله ريد».

وإنما احترز عن «هاء» المصدر، لأنها تتصل بالمتعدي واللام فليست عاملة
لواحد منهما.

فإن قلت: كان ينبغي أن يستثنى (ضمير)^(١) ظرفي الزمان والمكان. فإنه
يتصل بالفعل اللارم كضمير المصدر نحو:

ويوماً شهدناه^(٢)
والميل سرته.

(١) أ، ج.

(٢) جزء بيت من الطويل، لرجل من بني عامر، وهو من شواهد سيبويه ج١ ص ٩٠
وتمامه:

..... سليمان وعامراً
قليلاً سوى الطعنِ النهالِ نَوَافِلُهُ

وروي «يوماً شهدناه» وروي «قليل».

الشرح: «شهدناه» شهدنا فيه، «سليماً وعامراً» قبيلتان من قيس عيلان «النوافل» هنا
الغنائم، «النهال» أصل النهل: أول الشرب، «والعلل» الشرب بعد الشرب «الطعن» هنا
جمع طعنة.

الغنى: يقول: يوم لم يغتم فيه إلا النفوس لما أوليناهم من كثرة الطعن والنهال المرتوية
بالدم.

الإعراب: «يوماً» منصوب بفعل محذوف «شهدناه» فعل وفاعل وأصله شهدنا فيه
فحذف الجار وانتصب الضمير واتصل بالفعل فقد نصب ضمير اليوم بالفعل تشبيهاً
بالمفعول به اتساعاً ومجازاً.

«سوى» أداة استثناء «الطعن» مضاف إليه «النهال» صفة للرماح ثم مضاف محذوف هو
بدل من الطعن. أي: قليل به النوافل سوى الطعن طعن الرماح النهال للدم «نوافله» فاعل
لقليل والهاء مضاف إليه.

الشاهد: «ويوماً شهدناه» حيث نصب ضمير اليوم بالفعل تشبيهاً بالمفعول به اتساعاً
ومجازاً.

مواضعه: ذكره السيوطي في معجم الهوامع ١/ ٢١٣، وابن يعيش في شرح المفصل
٤٦/٢، وسيبويه ج١ ص ٩٠ والمقتضب ٣/ ١٠٥.

قلت: لا يتصل باللازم ضمير الزمان ولا المكان حتى يتوسع فيه، وينصب ذلك الضمير نصب المفعول به.

فإن قلت: يرد عليه نحو (كته) فإن الضمير خبر «كان» وهو ضمير غير المصدر ولا يطلق على «كان» وأخواتها أنها أفعال متعدية.

قلت: إنما لم ينبه على هذا لوضوحه، وأيضاً - فكان وأخواتها مشبهة بالمتعدى وربما أطلق على خبرها المفعول.

ثم قال:

فَانصَبَ بِهِ مَفْعُولُهُ إِنْ لَمْ يَنْبُ عَنْ فَاعِلٍ نَحْوُ تَدَبَّرْتُ الْكُتُبَ

قوله: (فانصب به) تصريح بأن ناصب المفعول به هو الفعل، وهذا هو الصحيح. وشرط في نصبه ألا ينوب عن فاعل نحو (تدبرت الكتب) فلو ناب عن الفاعل رفع كما تقدم في نائبه^(١).

ثم قال:

ولازم غير المعدى.....

يعنى: أن ما سوى المتعدى هو اللازم ولا ثالث لهما.

فإن قلت: ثم قسم (ثالث^(٢)) صالح للتعدى واللازم كما ذكر في التسهيل^(٣).

قلت: هو غير خارج عن القسمين.

ثم أشار إلى أن من اللازم ما يستدل على لزومه بمعناه ومنه ما يستدل على لزومه بزنته فقال:

لُزُومُ أفعالِ السَّجَايَا كُنْهَمُ وَحْتِمُ

أفعال السجايا: ما دل على معنى قائم بالفعل (لازم له)^(٤) (كشجع^(٥)) وجبن وحسن وقبح، ونهم إذا كثر أكله.

(١) الرفع. نحو «تدبرت الكتب». (٢) أ، ج. وفي ب «آخر».

(٣) قال في التسهيل ص ٨٣ «ويسمى متعدياً وواقعاً ومجازاً وإلا فلازمًا. وقد يشهر بالاستعمالين فيصلح للاسمين» اهـ أى القسمين.

(٤) ب، ج. وفي أ «لأله». (٥) أ، ج.

ثم قال:

كذا الفعل.....

نحو «أشعرا» و«اشمأرا»^(١) و«اطمأن».

والمضاهى أفعنسا.....

يعنى ما كان على وزن «افعلل» «كاحرنجمت الإبل» أى اجتمعت، وكذا ما ألحق بافعلل، كاقعنسس البعير: امتنع من أن يقاد، واحرنبى الديك، أى انتفش. والمضاهى: يعنى المشابه، وينبغى أن يكون «اقعنسس» فاعل بالمضاهى والمفعول محذوف، أى: وكذلك الفعل الذى ضاهاه «اقعنسس» كاحرنجم، لأن اقعنسس ملحق باحرنجم.

ثم قال: وما اقتضى: نظافةً أو دنساً.

نحو: «تظف» و«وضأ» «طهر» ونحو «نجس» و«رجس» و«قدر».

أو عرضاً.....

وهو ما ليس حركة جسم من معنى قائم بالفاعل غير ثابت فيه «كمريض وكسيل» و«نشط» و«حزن» و«فرح».

..... أو طأوع المعدى لواحده.....

المراد بالمطأوع ما دل على قبول الأثر نحو (مددت الثوب فامتد، ودحرجت الشيء «فتدحرج».

واحترق بقوله: (لواحد) من مطأوع المتعدى إلى اثنين، فإنه متعد إلى واحد. ثم قال:

وعدّ لازماً بحرف جرّ

يعنى: أنه إذا علق اللازم بمفعول به معنى عدى بحرف الجر نحو «ذهبتُ بزيد» بمعنى: أذهبتّه، ونحو «رغبت فى الخير» و«أعرضت عن الشر».

وقد جاء (تعدياً)^(٢) المتعدى إلى واحد بالباء إلى ثان، كقوله تعالى:

﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾^(٣).

(٢) أ، ج. وفى ب «تعدي».

(١) قالوا: اشمأرا الشيء: كرهه.

(٣) من الآية ٤٠ من سورة الحج.

ثم قال:

..... وإن حُذِفَ فالنصبُ للمُنَجَّرِ

يعنى: أن حرف الجر إذا حذف^(١) نصب المجرور، وقد يحذف ويبقى عمله وهو ضربان: شاذ كقوله: أشارت كليب بالأصابع^(٢) ومطرده نحو: وليل كَمَوْجِ البحر^(٣)

(١) ب، ج. وفي أ «نصب».

(٢) عجز بيت قائله؛ الفردق همام بن غالب من قصيدة من الطويل يهجو فيها جرير بن عطية الخطفي.

وصدره: إذا قيل أى الناس شر قبيلة.

الشرح: «أشارت» ويروى «أشرت» يريد أشارت إليها بأنها شر الناس «كليب» بضم الكاف وفتح اللام - هو كليب بن يربوع، أبو قبيلة جرير، والباء فى قوله بالأصابع بمعنى: مع، أى: مع الأصابع «الأصابع» فاعل أشارت.

المعنى: أن قبيلة كليب لا قيمة لها ولا خير فيها، فإذا سأل سائل عن أقبح القبائل واحقرها - أجابه المستول بأصابعه مع أكفه مشيراً إليها، وتحاشى النطق بكلمة «كليب» لقبها.

الإعراب: «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط «قيل» فعل ماض مبني للمجهول «أى» اسم استفهام مبتدأ «الناس» مضاف إليه «شر» أفعال تفضيل حذفت همزته تخفيفاً لكثرة الاستعمال، وهو خبر المبتدأ «قبيلة» مضاف إليه، والجملة من المبتدأ وخبره نائب فاعل قيل «أشارت» فعل ماض والتاء للتأنيث «كليب» بحرف جر محذوف، والتقدير إلى كليب والجار والمجرور متعلق بأشارت «بالأصابع» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الأصابع تقدم عليه «الأصابع» فاعل أشارت مرفوع بالضممة الظاهرة.

الشاهد: فى «كليب» بالجر حيث حذف حرف الجر - وهو «إلى» المقدر وأبقى عمله. وأصل الكلام أشارت الأصابع مع الأصابع إلى كليب، وهو شاذ. ويروى «كليب» بالرفع على أنه خبر لمحذوف - أى: هى كليب، فيكون قد جمع بين الإشارة والعبارة، ولا شاهد فيه.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٠١، وابن عقيل ٢ / ٣٠؛ وداود، والسندوبى، والأشمونى ١ / ١٩٦، السيوطى ص ٥٥، ابن هشام ٢ / ١٥، وأيضاً ذكره فى معنى اللبيب ١ / ٦ والمكودى ص ٨٤، وابن مالك فى التسهيل ص ٦٣.

(٣) جزء من بيت، قائله: امرؤ القيس بن حجر الكندى من قصيدته المشهورة من الطويل.

وتمامه: أرخى سدوله على أنواع الهموم ليبتلى

الشرح: «كموج البحر» فى كثافة ظلمته. شبه الليل بموج البحر فى شدة هوله. وعظيم ما ينالك من المخافة. «سدوله» السدول: الأستار، واحدها سدل مثل ستر وستور «ليبتلى»: ليختبر ويمتنح «أنواع الهموم» ضروب الهموم.

المعنى: رب ليل شديد الهول أرخى على ستور ظلامه مع أنواع الهموم والأحزان ليختبرنى أصبر أم أجزع؟ - قطعته ولم أبال بشيء.



أي: ورب ليل. وسيأتي بيانه في باب حروف الجر.
 وأما حذفه ونصب المجرور فهو نوعان: مقصور على السماع ومطرود.
 والمقصور على السماع (مخصوص)^(١) بالضرورة ووارد في السعة.
 فالمخصوص بالضرورة كقوله:

وأخفى الذي لولا الأسا لقضاني^(٢)

=الإعراب: «وليل» الواو واو رب، ليل: مبتدأ مرفوع بضممة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد «كموج» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لليل، وموج مضاف و «البحر» مضاف إليه «أرخی» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الليل «سدوله» مفعول به لأرخی وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «على» جار ومجرور متعلق بأرخی «بأنواع» جار ومجرور متعلق بأرخی «الهموم» مضاف إليه «ليبتلى» اللام لام التعليل ويبتلى فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد اللام.

الشاهد: في «وليل» حيث حذف رب بعد الواو وبقي عملها وهو مطرود.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٥٣ في حروف الجر، ابن هشام ١٠٣ / ٢، وداود، والأصطهناوى، والأشـمـونى ٢ / ٣٠٠، والمكودى ص ٨٤، والسيوطى ص ٧٣. وذكره ابن هشام في معنى اللبيب ٢ / ٣٥.

(١) ب، ج.

(٢) عجز بيت. قاله: عروة بن حزام من قصيدة من الطويل.

وصدره: تَحْنُ قَتْبِدَى ما بها من صِباية

الشرح: «تَحْنُ» من الحنان - وهى الرَّحمة والحنو، «من صِباية»: من شوق، «الأسا» - بضم الهمزة. جمع أسوة - فعلة - من التأسى وهو الاقتداء.

وقال ابن هشام: «الأسا» يظنون بفتح الهمزة. وعندى أنه خطأ، وصوابه بضم الهمزة، لأن الأسى - بفتح الهمزة الحزن ولا مدخل له هنا من حيث المعنى بل هو مفسد.

الإعراب: «تَحْنُ» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر تقديره هى «قَتْبِدَى» الفاء عاطفة وتبدي فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة والفاعل ضمير مستتر عطف على ما قبلها «ما» اسم موصول مفعول لتبدي «بها» صلة الموصول ما وقد حذف صدر الصلة تقديره الذى هو بها «من» بيانية «صِباية» مجرور بها وعلامة جره الكسرة الظاهرة «وأخفى» الواو للعطف «وأخفى» فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة والفاعل ضمير مستتر تقديره أنا «الذى» مع صلته فى محل نصب مفعول أخفى «لولا» لربط امتناع الثانية لوجود الأولى «الأسا» مبتدأ والخبر محذوف وجوبا «لقضاني» جواب لولا، أى لولا الأسا موجودة لقضى على الموت وفاعل قضى محذوف.

أى: لقضى على.

والوارد في السعة كقوله: «شكرته ونصحته» في أحد الأقوال، وكقولهم: «ذهبت الشام» أى إلى الشام.

والمطرّد حذفه مع «أن وأن»^(١) بشرط أمن اللبس نحو «عجبت أنك فاضل» أى: من أنك فاضل، و«عجبت أن يدوا» أى: يغرموا الدية وهذا معنى قوله:

نَقَلًا وَفِي أَنْ وَأَنْ يَطْرُدُ مَعَ أَمْنِ لِبْسٍ، كَعَجِبْتُ أَنْ يَدُوا

واحترز «بأمن اللبس» من نحو «رغبت في أن تفعل» فلا يجوز حذفه، لثلا (يتوهم)^(٢) أن المراد عن أن (تفعل)^(٣).

فإن قلت: فقد حذف في قوله تعالى: ﴿وَتَرَعْبُونَ أَنْ تَنكِحُوهُمْ﴾^(٤)

قلت: عنه جوابان:

أحدهما: أن يكون حذف اعتماداً على القرينة (الرافعة)^(٥) للبس، وقد أشار إلى هذا فى (منهج)^(٦) السالك^(٧).

والآخر: أن يكون حذف لقصد الإبهام ليرتدع بذلك من يرغب فيهن لجمالهن ومالهن، ومن يرغب عنهن لدماמתهن وفقرهن.

= الشاهد: فى «لقضانى» حيث حذف منه حرف الجر وجعل مجروره مفعولاً، أى: لقضى على. وقد حمل الأخفش على ذلك قوله تعالى «ولكن لا تواعدوهن سرا» أى: على سر. أى: نكاح.

مواضعه: ذكره ابن الناظم فى شرحه للألفية، وابن هشام فى مغنى اللبيب ٢ / ١٤٢: (١) وإنما اطرّد حذف حرف الجر مع أن وأن لطولهما بالصلة، ومحلها بعد الحذف: جر عند الخليل والكسائى متمسكين بقوله:

وما زرت ليلى أن تكون حبيبة إلى ولا دين بها أنا طالبه

بجر «دين» وذهب سيبويه والفراء إلى أنهما فى موضع نصب، وهو الأقيس. اهـ أشمونى ١ / ١٩٧.

(٢) أ، وفى ب، جـ «يوهم».

(٣) ب.

(٤) من الآية ١٢٧ من سورة النساء.

(٥) ب، جـ. وفى أ «الواقعة».

(٦) أ، ب.

(٧) كتاب لأبى حيان، اسمه منهج السالك فى الكلام على ألفية ابن مالك، كما فى كشف الظنون.

وقد أجاز بعض المفسرين التقديرين . والله أعلم (١).

ثم قال:

والأصلُ سَبَقُ فاعِلٍ معنَى «كمن» من أَلْبَسَنُ مَنْ زَارَكُم نَسَجَ الْيَمَنِ

الكلام هنا على المتعدى من غير بابى ظن وأعلم، وهو ضربان:

متعد إلى واحد نحو «ضربت زيداً»، ومتعد إلى اثنين نحو «أعطيت زيداً درهماً».

فأشار إلى أن الأصل في باب أعطى تقديم ما هو فاعل في المعنى من مفعوليه «كزيد» من «أعطيت زيداً درهماً» و«من» من قوله: «أَلْبَسَنُ مَنْ زَارَكُم نَسَجَ الْيَمَنِ».

ثم قال:

وَيَلْزَمُ الْأَصْلُ لِمُوجِبِ عَرَاً

يعنى أن الأصل المذكور وهو تقديم ما هو فاعل في المعنى قد يكون واجباً، وذلك لأسباب:

منها خوف اللبس نحو: «أعطيت زيداً عمراً» أو حصر الثاني نحو: «ما أعطيت زيداً إلا درهماً» وكون الأول ضميراً متصلاً والثاني ظاهراً نحو: «أعطيتك درهماً».

وقوله: (عرا) أى: وجد.

ثم قال:

وَتَرَكُ ذَاكَ الْأَصْلِ حَتْمًا قَدْ يُرَى

يعنى: أنه قد يجب تأخير ما هو فاعل في المعنى على خلاف الأصل، وذلك لأسباب:

(١) راجع الأشموني ١ / ١٩٧ .

منها حصر الأول نحو: «ما أعطيت درهماً إلا زيداً»، وكون الثاني ضميراً متصلاً والأول ظاهراً نحو «الدرهم أعطيته زيداً»، واتصال ضمير بالأول يعود على الثاني نحو: «أعطيت الدابة راكبها» وما خلا (من) (١) الموجب والمانع جار بقاءه على الأصل، وجر خروجه عن الأصل كما ذكر في الفاعل. ثم قال:

وحذفَ فَضْلَةٌ أَجْزٍ إِنْ لَمْ يَضِرْ كحذفِ ما سيقَ جواباً أو حُصِرَ

المفعول من غير باب «ظن» فضلة فيجوز حذفه اختصاراً كما جار ذلك في مفعولى «ظن».

ويجوز حذفه اقتصاراً بخلاف باب «ظن» فتقول: «ضربت».

ويحذف المفعول لغير دليل. وكذلك «أعطيت» يجوز حذف مفعوليه معاً اقتصاراً، وحذف أحدهما اقتصاراً، وإن كان ذلك ممتنعاً في باب «ظن».

ثم نبه على أن حذف الفضلة مشروط بالألا يضر (٢)، فإن كان حذفه يضر امتنع، ومثله بالمجاب به كقولك: «زيداً» في جواب «من ضربت»؟ وبالمحصور كقولك: «ما ضربت إلا زيداً». وما يمتنع حذفه ما حذف عامله نحو: «إياك والأسد» (٣).

ثم قال:

ويُحذفُ النَّاصِبُها إِنْ عُلِمَا

.....

(١) ب، ج - وفي أ (عن).

(٢) قوله: «يضر» هو بكسر الضاد مضارع ضار يضير ضيراً. بمعنى: ضر يضر ضراً. قال

تعالى: «لا يضركم كيدهم شيئاً» أى: لم يضركم. اهـ أشمونى ١ / ١٩٩.

(٣) «إياك» مفعول لفعل محذوف وجوباً يقدر متأخراً، و«الأسد» مفعول لفعل محذوف

وجوباً يقدر متقدماً، أى: «إياك» باعد واحذر الأسد.

وإنما وجب الحذف لئلا يتنبه السامع بسرعة ويتعدى عن الهلاك، وكان العامل مع إياك

متأخراً لئلا يتصل الضمير المنفصل.

يعنى: أنه يجوز حذف الفعل الناصب للفضلة بشرط أن يعلم جواراً في نحو: ﴿قَالُوا خَيْرًا﴾ (١) ووجوباً في باب الاشتغال، والنداء، والتحذير، والإغراء، بشرطه، وما كان مثلاً، أو كالمثل (٢).

والى هذا أشار بقوله:

وقد يكونُ حذفُهُ مُلتزماً

واحترق بقوله (إنَّ عَلِمًا) مما لا دليل عليه، فلا يجوز حذفه. والله أعلم.

(١) من الآية ٣٠ من سورة النحل.

(٢) أمثلة الوجوب: الاشتغال نحو: «زيداً ضربته» إذ لا يجمع بين المفسر والمفسر، والنداء

نحو: «يا عبد الله»، لأن «يا» عوض عن الفعل ولا يجمع بين العوض والمعوّض.

والتحذير نحو: «إياك والأسد».

والإغراء نحو: «المروءة والنجدة»، ونحو «السلح السلاح» بتقدير الزم.

والمثل نحو: «الكلاب على البقر» أى: أرسل. والمراد بالبقر بقر الوحش.

والمعنى: خل الناس جميعاً خيراً وشركهم واسلك أنت طريق السلامة.

أو كالمثل نحو قوله تعالى: «انتهوا خيراً لكم» أى: وأتوا.

التنازع في العمل

إِنْ عَامِلَانِ اقْتَضِيَا فِي اسْمِ عَمَلٍ قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ

قوله: (إِنْ عَامِلَانِ) يعني: من الفعل وشبهه كاسم الفاعل والمفعول واسم الفعل، ولا مدخل للحرف في هذا الباب.

وشمل قوله: (عاملان) الفعلين نحو: ﴿أَتُونِي أَفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ (١)،

والاسمين نحو:

عُهِدْتَ مَغْنِيًا مَغْنِيًا مَنَ اجْرْتَهُ (٢)

(١) من الآية ٩٦ من سورة الكهف.

(٢) قال العيني: لم أقف على اسم قائله - وهو من الطويل - وبالبحث لم أعر على قائله.

وعجزه: فلم أتخذ إلا فناءكَ مَوْتَلًا.

الشرح: «عهدت» بالبناء للمجهول - أي: عهدك الناس على هذه الصفة: أي علموك، «مغنيًا» اسم فاعل من الإغناء، «مغنيًا». اسم فاعل من الإغناء، «اجرته» من أجاره يجيره من فلان إذا استجاره وأنقذه منه، «فناءك» - الفناء بكسر الفاء - بزنة كتاب - ساحة الدار، «موتلا» اسم مكان - بفتح الميم وكسر الهمزة - من وآل إليه يثل مثل وعد يعد - إذا لجأ إليه.

المعنى: عرفت بنصرة المظلوم وبنجدة من يستغيث بك وبياغثائه؛ فلذا لم أجاوز غيرك ولم لجأ إلى سواك.

الإعراب: «عهدت» فعل ماضى مبنى للمجهول والتاء للمخاطب نائب فاعل.

«مغنيًا» حال من نائب الفاعل منصوب بالفتحة الظاهرة «مغنيًا» حال ثان من نائب الفاعل وفي كل واحد منهما ضمير مستتر هو فاعله تقديره هو «من» اسم موصول تنازع فيه مغنيث ومغن، وقد أعمل فيه الثانى منهما فهو مفعول به لقوله مغنيًا «اجرته» فعل ماض والتاء فاعل والهاء، مفعول به والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «فلم» الفاء حرف عطف، لم حرف نفي وجزم وقلب «أتخذ» فعل مضارع مجزوم بلم وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنا «إلا» أداة استثناء ملغاة «فناءك» مفعول أول لاتخذ والكاف مضاف إليه «موتلا» مفعول ثان لاتخذ منصوب بالفتحة الظاهرة.

الشاهد: في «مغنيًا مغنيًا من اجرته».

فإن مغنيًا ومغنيًا اسمان وقد تنازعا في قوله «من اجرته»، لأن كلا منهما يستدعى أن

يعمل فيه.

والاسم والفعل نحو: ﴿هَازِمٌ أَقْرَعُوا كِتَابِيَةَ﴾ (١).

وعكسه نحو:

..... لقيت فلم أنكل عن الضرب مسمعا (٢)

= مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١٠٤، ابن هشام ٢ / ٢١،
والسندوبى، والأشمونى ١ / ٢٠٢، والمكودى ٦١.

(١) من الآية ١٩ من سورة الحاقة - وفي هامش نسخة جـ (ها اسم فعل بمعنى خذ والميم
حرف يدل على الجمع - شرح وتوضيح) ١ هـ.

(٢) عجز بيت، قائله المرار الأسدى. كذا نسب فى الكتاب. ونسبه الجرمى فى المدخل
المسمى بالفرخ لملك بن رغبة الجاهلى، وهو من الطويل.

وصلره: لَقَدْ عَلِمْتَ أَوْلَى الْمَغِيرَةِ أَنْتَى

الشرح: «أولى المغيرة» أى: أولها - والمغيرة: بضم الميم وكسر الغين - وهو من الخيل
التي تغير «أننى لقيت» وروى «أننى لحقت» وروى «أننى كسرت» وروى «أننى ضربت»،
و«لم أنكل» ولم أعجز، «مسمعا» ... بكسر الميم الأولى وسكون السين - وهو اسم
رجل.

المعنى: يقول قد علم أول من لقيت من المغيرين أنى صرفتهم عن وجههم هازما لهم
ولحقت عميدهم فلم أرجع عن ضربه بسيفى.

الإعراب: «لقد» اللام موطئة للقسم، قد حرف تحقيق «علمت» فعل ماض مبنى على
الفتح والتاء علامة التانيث «أولى» فاعل مرفوع بضممة مقدرة على الألف «المغيرة» مضاف
إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «أننى» أن حرف توكيد ونصب والنون للوقاية والياء اسمها.

«لقيت» فعل ماض والتاء ضمير المتكلم فاعل، والجملة فى محل رفع خبر أن، وأن مع
ما دخلت عليه سدت مسد مفعولى علم، وجملة الفعل وفاعله ومفعوليه لا محل لها من
الإعراب جواب القسم. «فلم» الفاء عاطفة، لم حرف نفى وجزم وقلب. «أنكل» فعل
مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره أنا. «عن
الضرب» جار ومجرور متعلق بأنكل. «مسمعا» تنازعه من جهة المعنى كل من لقيت
والضرب وقد أعمل فيه الثانى منهما فهو مفعول به للضرب.

الشاهد: فى «لقيت ... الضرب مسمعا»

فالاول فعل والثانى اسم وقد تنازعا فى «مسمعا».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: المكودى ص ٦١، والأشمونى ١ / ٢٠٢،
والسيوطى فى همع الهوامع ٢ / ٩٣، وابن يعيش فى شرح المفصل ٦ / ٦٤، والشاهد
رقم ٥٩٨ من خزنة الأدب، وكتاب سيبويه ج ١ ص ٩٩.

وقال في التسهيل: فصاعداً، ليشمل تنازع أكثر من اثنين.

قيل: ولم يوجد أكثر من ثلاثة كقوله:

أتانى فلم أسرر به حينَ جاءني كتابٌ بأعلى القتين عجيباً^(١)

فإن قلت: هل يشترط هنا كون الفعل متصرفاً؟

قلت: شرطه ابن عصفور، ولم يشترطه المصنف.

وأجاز في التسهيل^(٢): تنازع فعلى التعجب لكن (بشرط)^(٣) إعمال الثاني

(حتى)^(٤) لا يفصل بين الأول ومعموله، وأجازه المبرد على إعمال كل منهما^(٥).

وقوله: (اقتضيا) يخرج عن قول امرئ القيس:

(١) قائله جزء بن ضرار أخو الشماخ من قصيدة من الطويل وأولها هذا البيت.

الشرح: «القتين» - بالقاف والنون - والقتان: جبل مشرف بعض الإشراف، وليس فيه شواهد ولا صخور - وروى «حديث» مكان «كتاب».

الإعراب: «أتانى» جملة من الفعل والفاعل والمفعول. وقد تنازع هو وقوله: «فلم أسرر به» وقوله: «جاءني» في قوله: «كتاب» «لم» حرف نفى وجزم وقلب «أسرر» مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون وهو على صيغة المفعول «به» الضمير في به يرجع إلى الكتاب الذى هو فاعل أتانى لأن الفاعل فيه مضمرة على تقدير إعمال جاءني، وإن أعملت الثاني يكون الفاعل ظاهراً ويكون فاعل جاءني مضمراً. «حين» نصب على الظرفية والعامل فيه أتانى «بأعلى» الباء بمعنى فى وأعلى مجرور بها «القتين» مضاف إليه «عجيب» صفة لكتاب مرفوع بالضممة الظاهرة.

الشاهد: فى «أتانى فلم أسرر . . . جاءني كتاب» فقد تنازع الثلاثة «أتانى . أسرر . جاءني» فى قوله «كتاب» وأنه لا يوجد فى أكثر من ذلك . مواضعه: ذكر فى حماسة أبى تمام ص ١٣٣ .

(٢) قال فى التسهيل ص ٨٦ (ولا يمنع التنازع تعد إلى أكثر من واحد ولا كون المتنازعين فعلى تعجب خلافاً لمن منع).

(٣) أ، ب - وفى ج (يشترط).

(٤) ب، ج - وفى أ (حين).

(٥) أجازه المبرد فى فعلى التعجب نحو: «ما أحسن وأجمل زيداً، وأحسن به وأجمل بعمرو» ولا تنازع بين الحرفين، لضعف الحرف، ولفقد شرط صحة الإضمار فى المتنازعين. اهـ
أشمونى وصبان ٧٤ / ٢.

كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلًا مِنَ الْمَالِ (١)

على جعل الواو عاطفة، فإن الثاني لم يقتض قليلاً، والمراد كفاني قليل، ولم أطلب الملك فليس من (باب) التنارع. (٢)

ويخرج به - أيضاً - العاملان المؤكد أحدهما بالآخر نحو:

أناك أذاك اللاحقون (٣)

(١) عجز بيت، قائله إمرؤ القيس بن حجر الكندي من قصيدة طويلة من الطويل. وصدوره: وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ.

المعنى: يقول لو كان سعى في الدنيا لأدنى حظ منها كفتني البلغة من العيش ولم أتجشم ما أتجشم.

الإعراب: «ولو» حرف امتناع لامتناع «أن» حرف توكيد ونصب «ما» مصدرية «أسعى» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، وما مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب اسم أن «لأدنى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن «معيشة» مضاف إليه «كفاني» فعل ماض والنون للوقاية والياء مفعول به «ولم» حرف نفى وجزم وقلب «أطلب» فعل مضارع مجزوم ولم وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا «قليل». فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة «من المال» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقليل.

الشاهد: في «كفاني أطلب قليل». حيث إن كفاني ولم أطلب وجهاً على قليل وأعمل الأول مع إمكان إعمال الثاني - وهذا ليس من باب التنارع لأن الواو عاطفة ويجوز أن يكون من باب التنارع إن جعلنا الواو للحال - ولو كان سعى لأدنى معيشة كفاني قليل من المال غير طالب له، وإليه ذهب أبو علي. ١ هـ العيني ٣ / ٣٥.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ١ / ٢٠١، وداود والمكودي ص ٦١. وذكره السيوطي في معجم الهوامع ٢ / ١١٠، وابن يعيش في شرح المفصل ١ / ٧٩، والشاهد رقم ٤٩ من خزنة الأدب، وسيبويه ج ١ ص ٤١، وابن هشام في مغني اللبيب ١ / ٢٠٥.

(٢) ب.

(٣) عجز بيت لم ينسب إلي قائل ولم يتعرض العيني لقائله. وهو من الطويل.

وصدوره: فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النجاة بيغلتى احبس احبس

المعنى: الظاهر أن الشاعر قائل هذا البيت كان فاراً من قوم فنظر خلفه فوجدهم في أثره أو أنه قد أدركه لصوص وهو سائر في طريق مخوف فخاطب دابته لتجد في السير أو ليحملها على ذلك. هذا إن قرأته بكسر الكاف في «أناك» أو خاطب نفسه إن قرأته بفتح الكاف.

ويروى: «أناك أذاك اللاحقون» على إضافة الوصف لضمير الخطاب.

فإن الثاني (منهما) (١) (لا اقتضاء) (٢) له إلا التوكيد فلا عمل له، وإنما العمل للأول.

وأجاز المصنف مع هذا الوجه أن ينسب العمل (لأحدهما) (٣) لكونهما شيئاً واحداً، وعلى التقديرين ليس من التنازع، إذ لو كان منه لقليل: أتاك أتوك أو أتوك أتاك (٤).

وأجاز بعضهم أن يكون منه ويكون قد أضمر في أحد الفعلين مفرداً كما حكى سيبويه (٥) «ضربني وضربتُ قومك».

وقوله (في اسم عمل) يخرج به «ضربت زيداً وأكرمت عمراً»، فإن كلا منهما متوجه إلى غير ما توجه إليه الآخر. فلم يقتضيا (العمل) (٦) في اسم واحد. فإن قلت: ينبغي أن يقول (في اسم فاعل) ليشمل تنازع المتعدى إلى اثنين وإلى ثلاثة.

= الإعراب: «فأين» اسم استفهام مبنى على الفتح في محل جر بآلى محذوفة يدل عليها ما بعدها والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «إلى أين» توكيد لفظي «النجاة» مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة «بيغلتى» جار ومجرور متعلق بالنجاة «أتاك» فعل ماض والكاف مفعول «أتاك» توكيد لفظي «اللاحقون» فاعل «احبس» فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه «احبس» توكيد لفظي.

الشاهد: في «أتاك أتاك اللاحقون»، أن ذلك ليس من التنازع، لأن أتاك الثانية لم يوت بها إلا للتوكيد فلم تطلب المعمول.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١٠٤، وابن هشام ٢ / ٢٤، المكودي ص ٦١، الأشموني ١ / ٢٠١، والسيوطي في همع الهوامع ٢ / ١١١، والخصائص ٣ / ١٠٣، ١٠٩.

(١) ب، جـ - وفي أ (لهما).

(٢) ب، جـ - وفي أ (لاقتضاء).

(٣) أ، ب وفي جـ (لهما).

(٤) النوع الأول إذا عمل الأول، والثاني إذا عمل الثاني. وفي الأصل: «أتوك أتوك أو، أتاك أتوك»، ما قلته كما في الأشموني.

(٥) قال سيبويه: جـ ١ ص ٤١ «فإن قلت ضربني وضربت قومك فجائز وهو قبيح أن تجعل اللفظ كالواحد».

(٦) ب.

قلت: قد منع بعض النحويين التنازع (في) (١) المتعدى إلى اثنين وإلى ثلاثة.
والمختار الجواز لسماحه في المتعدى إلى اثنين (٢)
والقياس في المتعدى إلى ثلاثة.

وعبارة المصنف لا تأبى ذلك، لأن المراد بقوله (اقتضيا في اسم) أن يتوجه
كل من العاملين إلى الاسم الذي توجه إليه الآخر، ولا يمتنع أن يتوجه بعده إلى
اسم آخر فيتنازعا في الاسمين معا.

فإن قلت: قد شرط في التسهيل في الاسم المتنازع فيه أن يكون غير سببي
مرفوع (٣) نحو قول الشاعر:

وَعَزَّةٌ مَحْمُولٌ مَعْنَى غَرِيمِهَا (٤)

(١) أ، ب.

(٢) أ.

(٣) التسهيل ص ٨٦.

(٤) عجز بيت، قائله: كثير عزة وهو كثير بن عبد الرحمن، وهو من الطويل
وصدره: قَضَى كُلَّ ذِي دِينَ فَوْقَى غَرِيمَهُ.

الشرح: «غريمه» الغريم من عليه الدين، «محمول» اسم مفعول من المظل وهو التسويف
في قضاء الدين «معنى» اسم مفعول بتضعيف النون إذا شق عليه وسبب له العناء.
المعنى: كل مدين وقى ما عليه من الدين إلا عزة، فإنها تماطل غريمها ولا ترضى
بتوفيته حقه، فلم تعطف على محبتها ولم تصله.

الإعراب: «قضى» فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف «كل» فاعل مرفوع
بالضمة الظاهرة «ذى» مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة
«دين» مضاف إليه مجرور بالكسرة «فوقى» الفاء عاطفة وقى فعل ماض وفاعله ضمير
مستتر فيه جوازاً تقديره هو «غريمه» مفعول به وضمير الغائب مضاف إليه «وعزة» الواو
للحال، عزة مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «محمول» خبر مقدم مرفوع بالضمة الظاهرة
«معنى» خبر ثان مقدم مرفوع بضمة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التثاق
الساكنين «غريمها» مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة والضمير مضاف إليه، وجملة
المبتدأ المؤخر وخبريه المقدمين في محل رفع خبر المبتدأ الأول الذي هو «عزة».

الشاهد: في «وعزة محمول معنى غريمها» أنه ليس من باب التنازع، لأن المعمول إذا
وهو «غريمها» يكون سببياً مرفوعاً وهو لا يجوز.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن هشام ٢ / ٢٥، والاشموني ١ / ٣٠٣.

لأنك لو قصدت فيه التنازع لأسندت أحدهما إلى السببي والآخر إلى ضميره فيلزم عدم ارتباط رافع الضمير بالمتبدأ، وإنما يحمل ذلك على أن المتأخر مبتدأ مخبر عنه بالعاملين قبله.

قلت: لم يذكر أكثرهم هذا الشرط فلذلك لم يذكره هنا.
وأجاز بعض النحويين في البيت التنازع^(١).

وقوله: (عمل) يشمل الرفع والنصب، فقد يطلبان رفعاً نحو: «قام وقعد زيد» وقد يطلبان نصباً نحو «رايت وأكرمت زيداً» وقد يطلب الأول رفعاً والثاني نصباً نحو: «قام وأكرمت زيداً» وقد يكون بالعكس نحو: «أكرمت وأكرمني زيد» فالصور أربعة.

وقوله: (قبل) تنبيه على أن مطلوب المتنازعين لا يكون إلا متأخراً عنهما (فلو)^(٢) تقدم عليهما نحو: «زيد قام وقعد» (فلا)^(٣) تنازع لأن كلا (أخذ)^(٤) مطلوبه، أعنى: ضمير الاسم السابق، هذا معنى ما علل به المصنف وغيره، وهي علة قاصرة.

ومقتضى ذلك ألا (يمنع)^(٥) تقديم مطلوبهما إذا طلبا نصباً.

وقد أجاز الفارسي التنازع مع توسط المعمول^(٦)، وأجازه بعضهم مع التقديم^(٧).

وقوله: فللواحدٍ منهما العملُ يعني: في لفظ المتنازع فيه، لأن الآخر له عمل، ولكن في ضميره. وذهب الفراء في نحو: «قام وقعد زيد» إلى أن العمل لكليهما «فزيد» مرفوع بالفعلين معاً والصحيح أنه لأحدهما.

(١) وهم البصريون «الغريم فيه للعامل الثاني وهو «معنى» إذ لو كان للأول لقال «معنى هو» لأنه حيثئذ صفة جارية على غير من هي له وهو الغريم، وهو مردود اهـ العيني ٣ / ٥.
(٢) أ، ب - وفي ج «لو». (٣) أ، ج - وفي ب «بلا». (٤) أ، ج - وفي ب «منهما». (٥) أ، ب وفي ج «يمنع». (٦) مثل «ضربت زيداً وأكرمت». (٧) نحو: «أيهم ضربت وأكرمت أو شتمته» مستدلين بقوله تعالى: «بالمؤمنين رؤوف رحيم».

ثم قال:

وَالثَّانِ أَوْلَىٰ عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ وَاخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أَسْرَةٍ

عمل كل (واحد)^(١) منها مسموع، والخلاف في الترجيح.

فقال البصريون: إعمال الثاني أرجح لقربه، وقال الكوفيون: إعمال الأول

أرجح (لسبقه)^(٢) وقال بعض النحويين: يتساويان.

وفصل أبو ذر الخشني^(٣) فقال: إن كان إعمال الثاني يؤدي إلى الإضمار في

الأول فيختار إعمال الأول، وإلا فيختار إعمال الثاني.

والصحيح مذهب البصريين، لأن إعمال الثاني هو الأكثر وإعمال الأول

قليل. نقل ذلك سيويه عن العرب^(٤).

ثم قال:

وَأَعْمَلِ الْمُهْمَلِ فِي ضَمِيرِ مَا تَنَازَعَهُ وَالتَّزِمِ مَا التَّزِمَا

المهمل: هو الذي لم يسלט على الاسم الظاهر فيعمل في ضميره مطابقاً له.

ثم إن كان الثاني أضمر فيه المرفوع وجوباً والمنصوب على المختار، ومن

حذفه قول الشاعر:

بِعَاظَ يُعْشَى النَّاطِرِينَ إِذَا هُمْ لَمَحُوا شُعَاعَهُ^(٥)

أي لمحوه.

(١) ب. (٢) ب، ج. - وفي أ (لقربه).

(٣) هو: مصعب بن محمد بن مسعود الخشني أبو ذر بن أبي الركب النحوي ابن النحوي، وقال ابن الزبير: كان أحد الأئمة المتقدمين إماماً في العربية ذا سمت ووقار وفضل ودين ومروءة، واتفق الشيوخ على أنه لم يكن في وقته أضبط منه. ومن تصانيفه الإملاء على سيرة ابن هشام.

(٤) قال سيويه ج١ ص ٣٩ (. . .) ولو أعملت الأول لقلت: مررت ومر بي بزید، وإنما قبح هذا، أنهم قد جعلوا الأقرب أولى إذا لم ينقض معنى). ا هـ.

(٥) البيت: لعائكة بنت عبد المطلب عمة النبي ﷺ - وهو من الكامل.

الشرح: «عكاظ» - بضم أوله - بزنة غراب - موضع بمكة كانت تقام فيه سوق مشهورة يجتمع فيها العرب «يعشى» من الإعشاء وهو ضعف البصر ليلاً والمراد هنا ضعف البصر مطلقاً «شعاعه» - بضم الشين خيوط الضوء أو بريقه ولمعانه.

المعنى: تريد أن أشعة سلاح قومها عما تضعف أبصار الناظر إليها تكني بذلك عن كثرة السلاح وقوة بريقه ولمعانه.

وقيل: إن حذفه مخصوص بالضرورة، والصحيح جوازه في الاختيار. وإن كان الأول فيه تفصيل سيأتي.

فإن قلت: ما معنى قوله: (والتزم ما التزما)؟.

قلت: (يحتمل)^(١) ثلاثة أوجه: أحدها أن يكون المراد (والتزم ما التزما) من مطابقة الضمير للظاهر، وهو رأى الشارح^(٢).

والثاني: أن يكون المراد (والتزم ما التزم) مما سيذكره من وجوب حذفه من الأول في بعض الأحوال، وتأخيرها في بعضها.

والثالث: أن يكون المراد (والتزم ما التزم) وهو العمدة، فلا تحذفه، بخلاف الفضلة. فيؤخذ منه جواز حذف ضمير المفعول معمولاً للثاني، وهو حسن فليس هذا الكلام كما قيل حشواً.

ثم قال:

كَيْحَسْنَانَ وَيُسِيءُ أَبْنَاكَ

هذا مثال لإعمال الثاني (ولذا)^(٣) أضمر في الأول فقال: (يحسنان).

= الإعراب: «بعكاظ» مجرور بالباء وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث... «يعشى» فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الباء. «الناظرين» مفعول به منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم «إذا» ظرفية تضمنت معنى الشرط «لمحوا» فعل ماضٍ وواو الجماعة فاعل «شعاعه» فاعل يعشى مرفوع بالضممة الظاهرة وضمير الغائب مضاف إليه. الشاهد: في «يعشى... لمحوا شعاعه» حيث تنازع كل من الفعلين شعاعه، فالفعل الأول «يعشى» يطلب فاعلاً له، والفعل الثاني «لمحوا» يطلب مفعولاً، وقد أعمل فيه الأول، وأعمل الثاني في ضميره ثم حذف ذلك الضمير ضرورة، وأصل الكلام قبل تقديم العاملين «يعشى الناظرين شعاعه إذا لمحوه» ثم صار بعد تقديمهما، «يعشى الناظرين إذا لمحوا شعاعه».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن هشام ٢ / ٢٧، وابن عقيل ١ / ٣١١. والسندوي، والأشموني ١ / ٢٦، والسيوطي ص ٥٧.

(١) أ، ب - وفي جـ (محتمل).

(٢) قال الشارح ص ١٠٤ (.. المهمل هو الذي لم يسلط على الاسم الظاهر وهو يطلبه في المعنى فيعمل في ضميره مطابقاً له في الأفراد والتذكير وفروعهما، وإلى ذلك أشار بقوله: «والتزم ما التزما»).

(٣) أ. وفي ب، جـ (ولذلك).

ثم قال:

وقد بنى واعتدياً عبداً
واعتدياً)، وهذا

هذا مثال لإعمال الأول، ولذلك أضمر في الثاني فقال: (واعتدياً)، وهذا المثال متفق على جوازه، ومنع الكوفيون المثال الأول؛ لأن مذهبهم منع الإضمار قبل الذكر في هذا الباب. وحاصل مذهبهم أن الأول إذا طلب مرفوعاً لم يجز إعمال الثاني والإضمار في الأول سواء طلب الثاني مرفوعاً نحو «يحسان ويسىء ابناك» أو منصوباً نحو: «ضرباني وضربت الزيدين».

فإن قلت: قد تقدم أن كلا من الفريقين أجاز إعمال الأول وإعمال الثاني وإنما اختلفوا في الترجيح.

وقد ذكرت أن الكوفيين منعوا إعمال الثاني إذا طلب الأول مرفوعاً - فلا يكون الاختلاف في الترجيح إلا مع طلب الأول منصوباً^(١).

قلت: إنما منعوه إذا أضمر المرفوع في الأول، وقد أجاز الكسائي إعمال الثاني بشرط حذف فاعل الأول، وأجاز الفراء إعماله بشرط (تأخر)^(٢) فاعل الأول.

فنقول على مذهب الكسائي «يُحَسِّنُ وَيُسِيءُ ابْنَاكَ» و«ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ الزَيْدِينَ».

وعلى مذهب الفراء «يُحَسِّنُ وَيُسِيءُ ابْنَاكَ هُمَا» و«ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ الزَيْدِينَ هُمَا». وقد أجاز الفراء (أيضاً)^(٣) أن يرتفع الاسم بهما في نحو: «يُحَسِّنُ وَيُسِيءُ ابْنَاكَ» وقد تقدم (ذكر)^(٤) مذهبه أول الباب^(٥).

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه من جواز الإضمار قبل الذكر في هذا الباب لسماعه.

(١) أ - (إلا مع طلب الأول مرفوعاً فلا يكون الاختلاف في الترجيح إلا مع طلب الأول منصوباً) وما ذكرته في ب، ج.
(٢) أ - وفي ب، ج (تأخير). (٣) أ، ب.
(٤) أ، ج.

(٥) تقدم عند قول ابن مالك: فللواحد منهما العمل.

حكى سيبويه^(١) «ضربوني وضربتُ قومك».

فإن قلت: قد قيل إنه لم ينقله عن العرب. بل هو مثال (مخرج)^(٢) على مذهبه.

قلت: هو خلاف الظاهر، وأيضاً فقد سمع نظيره في الكلام الفصيح كقوله:

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ الْأَخْلَاءَ إِنِّي لَغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِي مُهْمِلٍ^(٣)

(١) قال سيبويه جـ ١ ص ٤٠ (. . .) وكذلك تقول ضربوني وضربت قومك، إذا عملت الآخر فلا بد في الأول من ضمير الفاعل؛ لأن الفعل لا يخلو من فاعل.

(٢) أ، جـ - وفي ب (مخرج).

(٣) قال العيني: أنشده الفراء ولم يعزه إلى أحد، وبالبحث لم أعر على قائله. وهو من الطويل.

الشرح: «جفوني» فعل ماضٍ من الجفاء مسند لواء الجماعة - والجفاء أن تفعل بغيرك ما يسوؤه أو أن تترك مودته، وتقول: جفاء يجفوه جفاء وجفوة «الأخلاء» جمع خليل وهو كالصديق وزناً ومعنى «جميل» الشيء الحسن من الجمال - وهو الحسن، «مهمل» اسم فاعل من الإهمال وفعله أهمل - يقال: أهملت الشيء إذا خلّيت بينه وبين نفسه.

المعنى: أن الأصدقاء لم يلتزموا واجب الصداقة من البر والوفاء وعدم تتبع هفوات الصديق، أما أنا فقد التزمت بهم - ولم أنظر إلا للحسن من أفعالهم.

الإهراب: «جفوني» فعل ماضٍ وواو الجماعة فاعله والنون للوقاية وياء المتكلم مفعول به «ولم» الواو عاطفة - لم حرف نفى وجزم وقلب «أجف» فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الواو وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «الأخلاء» مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة.

«إنني» إن حرف توكيد ونصب والنون للوقاية وياء المتكلم اسمها «لغير» جار ومجرور متعلق بقوله مهمل «جميل» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «من» حرف جر «خليلي» مجرور بمن وعلامة جزمه كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم والياء مضاف إليه «مهمل» خبر إن مرفوع بالضمّة الظاهرة.

الشاهد: في «جفوني ولم أجف الأخلاء».

حيث أعمل الثاني وهو «لم أجف» في «الأخلاء» فنصبه على أنه مفعول به، وأعمل الأول وهو «جفوني» في ضمير وهو واو الجماعة. فلزم على ذلك أن يعود الضمير على متأخر. ودل الشاهد على أن عود الضمير المرفوع على متأخر جائز في هذا الباب.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١٠٥، ابن هشام ٢ / ٢٨، والسندوي، وداود، والأشموني ١ / ٢٠٤.

وليس هذا بضرورة لتمكنه من أن يقول «جفانى ولم أجف الاخلاء» فيعمل
الأول ويحذف (مفعول)^(١) الثاني لأنه فضلة.

ثم قال:

ولا تَجِيءُ مَعَ أَوَّلٍ قَدْ أَهْمَلَا بِمَضْمَرٍ لِفَيْرٍ رَفَعٍ أَوْهَلَا
بل حذفه الزم إن يكن غير خبر وأخبرته إن يكن هو الخبر

إذا أهمل الأول فإما أن يطلب مرفوعاً أو منصوباً.

إن طلب مرفوعاً أضمر فيه خلافاً للكوفيين كما سبق^(٢)، وإن طلب منصوباً
فإما أن يكون فضلة أو غير فضلة.

فإن كان فضلة وجب حذفه عند الجمهور؛ لأنه مستغنى عنه فلا حاجة
لإضماره قبل الذكر، ولم يوجب في التسهيل حذفه بل جعله أولى^(٣).

ومن إنباته قول الشاعر:

إِذَا كُنْتُ تَرْضِيهِ وَيَرْضِيكَ صَاحِبٌ جِهَارًا فَكُنْ فِي الْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْوُدِّ^(٤)

(١) أ، ب. وفي ج (معمول).

(٢) عند قول ابن مالك: وقد بغى واعتدى عبداً.

(٣) قال في التسهيل ص ٨٦ (ويجوز حذف المضمر غير المرفوع ما لم يمنع مانع، ولا يلزم
حذفه أو تأخيره معمولاً للأول خلافاً لاكثرهم بل حذفه إن لم يمنع مانع أولى من إبقائه
متقدماً).

(٤) البيت من الشواهد التي لم تنسب لقائل. ولم يتعرض العيني لقائله وبحث فلم أعثر
على قائله. وهو من الطويل.

الشرح: «جهاراً» بكسر الجيم - بزة كتاب أى عياناً ومشاهدة، «الغيب» كل ما غاب
واستر عنك فهو غيب، «الود» - بضم الواو - المودة والمحبة.

المعنى: يحض الشاعر على ألا تكفى في مودة صديقك بأن ترضيه في حال حضوره
وعيانته ومشاهدته، وأن تقوم على حفظ وداده في حال غيبته بأكثر مما يكون منك ومنه في
حال العيان وأمام الناس.

الإعراب: «إذا» ظرفية تضمنت معنى الشرط «كنت» كان واسمها «ترضيه» فعل مضارع
مرفوع بضممة مقدرة على الياء وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت وضمير =

ووافق هنا مذهب الجمهور، وإن كان غير فضلة، كالمفعول من باب ظن
جيء به مؤخراً، ليؤمّن من الإضمار قبل الذكر، أو حذف ما هو عمدة.

أما تقديمه فقال الشارح: لا يجوز عند الجميع. اهـ (١).

قلت: وظاهر التسهيل: جواره (٢)، وقد حكى ابن عصفور عنه ثلاثة مذاهب:

أحدها: إضماره مقدماً كالمرفوع نحو: «ظنّيه أو إياه وظننت زيداً قائماً».

والثاني: الإضمار مؤخراً كما جزم به المصنف هنا.

والثالث: حذفه لدلالة المفسر عليه. قال: وهذا أسدّ المذاهب، لسلامته من

الإضمار قبل الذكر والفصل (٣).

تنبيهان:

الأول: قد ظهر مما ذكر أن كلامه هنا (مخالف) (٤) التسهيل من وجهين:

أحدهما: أنه جزم هنا بحذف الفضلة وهو المراد بقوله (غير خير).

=الغيبة مفعول به «ويرضيك» الواو حرف عطف يرضى فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدرة
على الياء وكاف الخطاب مفعول به «صاحب» فاعل مرفوع بالضمّة الظاهرة «فكن» الفاء
واقعة في جواب إذا «كن» فعل أمر ناقص واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «في
الغيبة» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من اسم كن «أحفظ» خبر كن منصوب بالفتحة
الظاهرة «للود» جار ومجرور متعلق بأحفظ والجملة من كن واسمها وخبرها لا محل لها
من الإعراب جواب إذا.

الشاهد: في «ترضيه ويرضيك صاحب» حيث تنازع كل من «ترضى» و «يرضى»
الاسم الذى بعدهما وهو «صاحب» فإن الأول يطلبه مفعولاً، والثانى يطلبه فاعلاً وقد
أعمل فيه الثانى وأعمل الأول فى ضميره الذى هو الهاء.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٠٥، وابن عقيل ١ / ١٣٠، وابن
هشام ٢ / ٣١، والسندوبى، والأشمونى ١ / ٢٠٥، والسيوطى ص ٥٧.

(١) الشارح ص ١٠٦.

(٢) قال فى التسهيل ص ٨٦ (ولا يحتاج غالباً إلى تأخيره إلا فى باب ظن)

(٣) وأما الحذف فمنعه البصريون وأجازه الكوفيون. اهـ أشمونى ٢ / ٢٠٥.

(٤) ب، ج. وفى أ (بخلاف).



والثاني: أنه جزم بتأخير الخبر ولم يجزم بهما في التسهيل بل أجاز التقديم.
(والتنبيه)^(١) الثاني: أن قوله (غير خبر) قد يوهم أن ضمير المتنازع فيه إذا كان
مفعولاً أولاً في باب ظن يجب حذفه.

وليس كذلك. بل لا فرق بين المفعولين في امتناع الحذف، ولزوم التأخير؛
ولذلك قال الشارح: لو قال بدله:

واحذفه إن لم يك مفعولَ حَسِبَ وإن يكن ذلكَ فأخِره تُصِبُ
لسلم. اهـ (٢).

قلت: قوله: (مفعولَ حَسِبَ) يوهم أن غير مفعول (حَسِبَ) يجب حذفه
(وإن)^(٣) كان خبراً وليس كذلك.

لأن خبر كان لا يحذف أيضاً بل يؤخر كمفعول حَسِبَ نحو «زيد كان وكنتُ
قائماً إياه» وهذا مندرج تحت قول المصنف (غير خبر) ولو قال:

بَلْ حذِفُهُ إِنْ كَانَ فَضْلُهُ حُتْمٌ وَغَيْرُهَا تَأْخِيرُهُ قَدْ التَزَمَ
لاجاد (٤) (٥).

ثم قال:

وأظهِرِ إِنْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبِراً لغير ما يطابق المفسراً

يعنى: أن الإضمار (ممتنع)^(٦) إذا تخالف صاحب الضمير ومفسره (كان)^(٧)
يكون الضمير خبراً لثني ومفسره مفرد، وقد مثل ذلك بقوله:

نحوُ أَظُنُّ وَيُظَنُّنِي أَخَا زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا

(١) ١. (٢) الشارح ص ١٠٦، وقال بدلا من لسلم (لخلص من ذلك التوهم).

(٣) ب - وفي أ، ج - (ولو).

(٤) قال الأشموني: ٢٠٧ / ١ (قلت: وعلى هذا أيضاً من المؤاخذه ما على بيت الأصل من

عدم اشتراطه أمن اللبس فكان الأحسن أن يقول:

واحذفه لا إن خيف لبس أو يرى لعمدة فجيء به مؤخرًا) اهـ

(٥) راجع الأشموني ١ / ٢٠٦. (٦) ب، ج - وفي أ (يَمْتَنَع).

(٧) ب: ج. وفي أ (كما أن).

«زيداً وعمراً» مفعول أول لأظن، «وأخوين» مفعوله (الثانى والياء من «يظنان» مفعول أول له، و «أخا» مفعوله الثانى)^(١) وهو خبر (له)^(٢) فى الأصل.
فلو أضمر، فإما أن يجعل مطابقاً للمفسر وهو ثانى مفعولى «يظنان» أو لصاحبه وهو أول مفعولى «أظن».

فإن جعل مطابقاً للمفسر فليل: «إياه» فيلزم الإخبار بمفرد عن مثنى، وإن جعل مطابقاً لصاحبه قيل: «إياهما» فيلزم عود ضمير مثنى على مفرد، وكلاهما غير جائز.

فتعين الإظهار خلافاً للكوفيين فى إجازة إضماره مطابقاً لصاحبه، وإن خالف المفسر^(٣). وفى إجازة حذفه نحو: «أظنُّ ويظنانى أخا زيداً وعمراً». وعلى الإظهار تخرج هذه المسألة من التنازع.

(١) أ، ب.

(٢) أ.

(٣) نحو: «أظن ويظنانى إياه الزيدىن أخوين».

المفعول المطلق

المفاعيل خمسة: مفعول به وقد تقدم (١) ومفعول مطلق، ومفعول له وفيه (ومفعول) (٢) معه، وهذا أول الكلام على هذه الأربعة.

وبدأ بالمطلق، وسمى مطلقاً لأنه لم يقيد بأداة بخلاف غيره، فقال:

المصدرُ اسْمٌ ما سِوَى الزَّمَانِ مِنَ مَدْلُوعَى الفِعْلِ كَأَمْنٍ مِنَ أَمْنٍ

مدلولوا الفعل: هما الحدث والزمان، والمصدر هو اسم الحدث، وهو معنى قوله: (اسم ما سوى الزمان من مدلوعى الفعل)

فإن ما سوى الزمان من مدلوليه هو الحدث (كأمنٍ من أمنٍ).

قال: «أمن» فعل يدل على حدث وزمان، والأمن اسم لذلك الحدث، فهو

مصدر.

فإن قلت: هل المفعول المطلق والمصدر مترادفان؟

قلت: لا، بل بينهما عموم من وجه وخصوص من وجه. فقد يكون المفعول (المطلق) (٣) غير مصدر بل (جارياً) (٤) مجراه كاسم المصدر والآلة وغير ذلك مما سيذكر.

وقد يكون المصدر غير مفعول مطلق نحو «يُعجبنى ذهابك».

ثم قال:

بمثله أو فعلٍ أو وَصْفٍ نُصِبَ

مثال نصبه، أى بمصدر، قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا﴾ (٥).

ومثال نصبه بفعل ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ (٦)

(١) تقدم فى المتعدى واللازم.

(٢) أ.

(٣) أ، ب.

(٤) أ، ج. وفى ب (جارى).

(٥) من الآية ٦٣ من سورة الإسراء.

(٦) من الآية ١٦٤ من سورة النساء.

ومثال نصبه بوصف ﴿وَالذَّارِيَاتِ ذُرُوءًا﴾ (١).

وينبغي أن يحمل قوله (بمثله) على المائل (٢) في المعنى ليشمل نحو «يعجبني إيمانك تصديقًا».

ثم قال:

وكونه أصلاً لهذين انتخب

أى: وكون المصدر أصلاً للفعل والوصف، هو المختار، فالفعل والوصف مشتقان منه، وهو مذهب البصريين، وخالف بعضهم فى الوصف فجعله مشتقاً من الفعل، فهو فرع الفرع.

ومذهب الكوفيين أن الفعل هو الأصل، والمصدر مشتق منه.

وزعم ابن طلحة أن الفعل والمصدر أصلان، وليس أحدهما مشتقاً من الآخر.

والصحيحُ مذهبُ البصريين، لأن الفرع لا بد فيه من معنى الأصل وزيادة، والفعل يدل على الحدث والزمان (٣) (٤).

ثم قال:

توكيداً أو نوعاً يبين أو عدد كسرتُ سيرتَيْنِ سيرَ ذى رَشَدٍ

المصدر: يؤتى به مع ناصبه (لثلاث) (٥) فوائد:

الأولى: توكيده نحو «سرتُ سيراً» ويسمى المبهم.

والثانية: بيان عدده نحو «سرت سيرتين» ويسمى المعدود.

والثالثة: بيان نوعه. ويسمى المختص.

(١) الآية ١ من سورة الذاريات. (٢) أ، جـ - وفى ب (المثل).

(٣) وإلى المذهب البصرى أميل وأوضح الدليل كما فى ابن عقيل ١ / ٣١٥ (لأن كل فرع يتضمن الأصل وزيادة والفعل والوصف بالنسبة إلى المصدر كذلك لأن كلا منهما يدل على المصدر وزيادة، فالفعل يدل على المصدر والزمان، والوصف يدل على المصدر والفاعل) ١ هـ.

(٤) راجع الأشمونى ١ / ٢٠٩. (٥) أ، وفى ب (لثلاثة).

واختصاصه إما بإضافة نحو «سرت»^(١) سير ذى رشد» وإما بنعت نحو «سيراً شديداً» وإما «بال» نحو «سرت السير» أى السير الذى تعرفه، كذا قسم بعضهم.

والظاهر أن المعدود مندرج تحت المختص كما فعل فى التسهيل.

فالمصدر (على هذا قسمان)^(٢) مبهم ومختص.

والمختص قسمان: معدود وغير معدود.

ثم قال:

وقد ينوبُ عنه ما عليه دَلٌّ كجِدِّ كلِّ الجِدِّ وافرِحِ الجِدْلَ

المصدر ضربان: مؤكد ومبين كما سبق.

أما المؤكد فينوبُ عنه أحد ثلاثة أشياء:

الأول: (مرادفه)^(٣) نحو «قعدت جلوساً».

وظاهر كلام المصنف أن ناصبه بالفعل المذكور وهو مذهب المازنى، ونقل عن الجمهور أن ناصبه فعل من لفظه مقدر.

الثانى: (ملاق)^(٤) فى الاشتقاق نحو ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾^(٥)

ذكره الشارح^(٦) فعلى هذا ناصبه (الفعل)^(٧) المذكور وهو مذهب المازنى أيضاً، ومذهب الجمهور أن ناصبه مقدر كما سبق.

وزعم ابن خروف أنه مذهب سيبويه، وفصل بعضهم بين المرادف نحو

(١) ب، ج.

(٢) أ، ج. وفى ب (على قسمين).

(٣) ب. وفى أ، ج (مرادف).

(٤) ب، وفى أ، ج (ملاقى).

(٥) الآية ١٧ من سورة نوح «نباتاً» اسم عين للنبات، وهو نائب عن المصدر وهو الإنبات.

(٦) الشارح ص ١٠٨.

(٧) أ، ب.

«قعدت جلوساً» فنصبه بالظاهر، وبين (الملاقى)^(١) نحو «أنبتكم من الأرض نباتاً» فنصبه بالمقدر وهو قول حسن^(٢).

والثالث: اسم مصدر غير علم نحو «اغتسلت غسلاً».

وأما الميين فينوب عنه أحد ثلاثة عشر شيئاً:

الأول: نوع، نحو «(رجع)^(٣) القهقري».

والثاني: وصف، نحو ﴿وَأَذْكُرُ رَبِّكَ كَثِيرًا﴾^(٤).

ومذهب سيبويه في هذا ونحوه أنه حال^(٥).

والثالث: (هيئة)^(٦) نحو «يَمُوتُ الْكَافِرُ مَيِّتَةً سَوْءٍ».

والرابع: آلة، نحو «ضربته سوطاً» وهو مطرد في (آلة)^(٧) الفعل دون غيرها فلا يجوز «ضربته خشبة».

والخامس: كل، نحو ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ﴾^(٨).

والسادس: بعض، نحو «ضربته بعضَ الضرب».

والسابع: ضمير، نحو ﴿لَا أَعَذِّبُهُ أَحَدًا مِّنَ الْعَالَمِينَ﴾^(٩).

والثامن: اسم الإشارة، نحو: «ضربته ذلك الضرب».

قال في شرح التسهيل: ولا بد من جعل المصدر تابعاً له^(١٠) وظاهر كلام سيبويه أن ذلك لا يشترط.

(١) ب. وفي أ، جـ (المغاير).

(٢) وارتضيت هذا المذهب لتوفيقه بين المذاهب. ففي المرادف «القعود» و«الجلوس» بمعنى واحد، والثاني تقديره: فنبتم نباتاً، لأن النبات ليس بمعنى الإنبات فلا يصح توكيده به.

(٣) أ، ج. وفي ب (رجعت).

(٤) من الآية ٤١ من سورة آل عمران.

(٥) راجع الكتاب جـ ١ ص ١٩٣.

(٦) أ، ج. وفي ب (الهيئة).

(٧) ب - وفي أ، جـ (آلات).

(٨) من الآية ١٢٩ من سورة النساء.

(٩) من الآية ١١٥ من سورة المائدة. (١٠) ب.

والتاسع: وقت، كقوله:

أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدًا^(١)

أى: اغتماض ليلة أرمد. وهو عكس «فعلته طلوع الشمس»، إلا أنه قليل.

والعاشر: «ما» الاستفهامية، نحو: «ما تضربُ زيدًا».

والحادى عشر: «ما» الشرطية، نحو «ما شئتَ فقم».

ذكر هذه الأحد عشر فى التسهيل^(٢).

والثانى عشر: المرادف، نحو «افرح الجذل» والخلاف فى ناصبه كما تقدم.

والثالث عشر: العدد، نحو: «ضربته ثلاثين ضربة».

(١) صدر بيت. قاله الأعشى - أعشى بن قيس واسمه ميمون بن قيس، وهو من الطويل،

من قصيدة قالها فى رسول الله ﷺ فى صلح الحديبية يريد الإسلام.

وعجزه: وَيَتُّ كَمَا بَاتَ السَّلِيمُ مُسَهَّدًا.

الشرح: «ألم تغتمض» ألم تنم. قال محمد بن حبيب: ويروى: «ألم تغتمض عينك

ليلك أرمدا» الأرمد هو نفسه، «السليم» بفتح السين - وهو اللديغ، «والمسهّد» بضم الميم

وفتح السين وتشديد الهاء - وهو المسهر الذى لا ينام لثلاث يدب السم فيه.

الإحراب: «ألم» الهمزة للاستفهام ولم: حرف نفى وجزم وقلب «تغتمض» فعل

مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون «عينك» فاعل مرفوع بالالف نيابة عن الضمة

لأنه مثنى وضمير المخاطب مضاف إليه.

«ليلة» ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «أرمدا» فعل ماض مبنى على

الفتح وألف الاثنين فاعل «ويت» الواو حرف عطف بت: فعل ماض مبنى على الفتح

المقدر وهو فعل تام وتاء المخاطب فاعله، ويجوز أن يكون ناقصًا فيكون الضمير اسمه

«كما» الكاف حرف جر وما مصدرية ويجوز أن تكون كافة «بات» فعل ماض «السليم»

فاعله مرفوع بالضمة الظاهرة «مسهّدًا» خبر بات الأولى على النقصان وحال من فاعله

على التمام وبات الثانية تامة أو ناقصة فمنصوبها محذوف يدل عليه منصوب الأولى.

الشاهد: فى «ليلة أرمدا» حيث نصبت ليلة بالنيابة عن المصدر، والتقدير اغتماضًا مثل

اغتماض ليلة الأرمد، وليس انتصابها على الظرفية.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: السندوبى، الأشمونى ١ / ٢١١.

(٢) فى الأصل (ذكره هذه الأحد عشر) والكلام يستقيم بما قلته وراجع التسهيل ص ٨٧.

وزاد بعض المتأخرين اسم المصدر العلم. نحو «بَرَّ بَرَّهُ وَفَجَرَ فَجَارَهُ»^(١) وفي شرح التسهيل: أن اسم المصدر (العلم)^(٢) لا يستعمل مؤكداً ولا مبنياً^(٣). ثم قال:

وما لتوكيد فَوْحَدٍ أَبَدًا

لأنه بمنزلة تكرير الفعل، والفعل لا يثنى ولا يجمع. ثم قال:

وَتَنُّ وَاجْمَعُ غَيْرُهُ وَأَفْرَدًا

هو المختص معدوداً كان أو غير معدود. أما المعدود فلا خلاف في جواز تثنيته (وجمعه)^(٤) قياساً^(٥). وأما غيره من المختص ففي تثنيته وجمعه خلاف. منهم من قاسه لاختلاف أنواعه، ومنهم من لم يقسه وهو مذهب سيويه^(٦). ثم قال:

وَحَذَفَ عَامِلِ الْمُؤَكَّدِ امْتِنَعٌ

قال في شرح الكافية: لأن المصدر (المؤكد)^(٧) يقصد بتقوية عامله وتقدير معناه، وحذفه مناف لذلك وقد نوزع في هذا^(٨).

(١) أ، جـ. وفي ب (برته بره وفجرته فجار). (٢) ب، جـ.

(٣) راجع الأشموني ١ / ٢١٢.

(٥) نحو: ضربته ضربة وضربتني وضربات.

(٦) قال الأشموني ج١ ص ٢١١ (فالمشهور الجواز نظراً لأنواعه نحو: «سرت سيري زيد الحسن والقبيح». ودليله قوله تعالى. «وتظنون بالله الظنون») والالف رائدة تشبيهاً للفواصل.

وظاهر مذهب سيويه المنع واختاره الشلوين) اهـ أشموني وصبان. وإلى الأول أميل لقوة دليhle.

(٧) ب.

(٨) المنازع: هو الشارح - ابن المصنف - حاصل النزاع (أن المؤكد قد لا يكون للتقوية والتقدير معاً بل قد يكون للتقرير فقط فلا ينافي الحذف.

وأن السماع ورد بحذف عامل المؤكد نحو: «أتيت سيراً» ووجوباً نحو: «سقياً ورعياً» ورد بأن الحذف مناف للتوكيد مطلقاً... صبان ج٢ ص ٨٦ ورأى ابن مالك هو الصواب لموافقته للحقيقة والواقع.

ثم قال:

وفي سواه للليل متسع

لا خلاف في جواز حذف عامل المصدر المختص معدوداً كان أو غير معدود إذا دل عليه دليل، نحو «بلى ضربتين أو ضرباً شديداً» في جواب «ما ضربت»؟
وقد يجب الحذف وذلك إذا كان المصدر بدلاً من اللفظ بفعله، وقد نبه على ذلك بقوله:

والحذف حتم مع آتٍ بدلاً من فعله كندلاً للذ كاندلاً

أى: وحذف العامل واجب مع المصدر «آت» بدلاً من فعله كقول الشاعر:

على حين ألهى الناس جل أمورهم فندلاً زريقُ المال ندل الثعالب^(١)

فندلاً نائب عن أندل.

(١) البيت للأحوص - وهو محمد بن عبد الله بن عاصم الأنصاري - وفي الحماسة لأعشى

همدان، وقال الجوهري: لجرير، والأظهر كما في الحماسة. وهو من الطويل.

الشرح: «ألهى الناس» شغلهم وأورثهم العفلة «جل أمورهم» بضم الجيم - معظمها وأكثرها «ندلاً» مصدر نذل المال، إذا خطفه بسرعة «زريق» اسم رجل أو قبيلة.

المعنى: أن هؤلاء اللصوص يخرجون للسرقة والاختطاف وقت اشتغال الناس بمهامهم يوصى بعضهم بعضاً بسرعة الخطف والاحتياال كخطف الثعالب، وقد ضرب المثل بالثعلب في هذا فقيل: «أخطف من ثعلب».

الإعراب: «على» حرف جر «حين» ظرف زمان مبنى على الفتح في محل جر أو مجرور بالكسرة الظاهرة «ألهى» فعل ماض «الناس» مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة «جل» فاعل مرفوع بالضم الظاهرة «أمورهم» مضاف إليه «فندلاً» منصوب بفعل محذوف «زريق» منادى بحرف نداء محذوف «المال» مفعول لقوله ندلاً السابق منصوب بالفتحة الظاهرة «ندل» مفعول مطلق مسين للنوع منصوب بالفتحة الظاهرة «الثعالب» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد: في «فندلاً» حيث ناب مناب فعله، وهو مصدر، وعامله محذوف وجوباً والتقدير اندل ندلاً.

وقبله: يمرون بالدهنا خفاً عيابهم ويرجعن من دارين بجر الحقائق

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١١٠، وابن هشام ٢ / ٣٨، وابن عقيل ١ / ٣١٩، والسندوبى، وداود، والأشمونى ١ / ٢١٢ والمكودى ص ٦٤ والسيوطى ص ٥٩، وسيبويه في كتابه ج١ ص ٥٩.

وإنما وجب حذف عامله^(١) لثلا يجمع بين البدل والمبدل منه، يقال ندل الشيء، إذا اختطفه بسرعة. ثم قال:

وما لتفصيلٍ كإمّا منّا عامله يُحذفُ حيثُ عنّا

إذا قصد بالمصدر تفصيل عاقبة ما قبله وجب حذف عامله كقوله تعالى: ﴿فَشُدُّوا الوثاقَ فَإِذَا مَنَا بَعْدُ وَإِذَا فِدَاءٌ﴾^(٢). أى فإما تمنون منّا وإما تفادون فداء.

ثم قال:

كذا مُكرّرٌ ودُو حَصْرٍ وردَ نائبَ فعلٍ لِاسمِ عَيْنٍ اسْتُنْدِ

إذا ناب المصدر عن خبر اسم عين بتكرير نحو: «زيد سيرا سيرا»^(٣) أو حصر نحو: «إنما أنت سيرا» وجب حذف عامله، وجعل التكرير عوضاً من إظهاره وأقيم الحصر مقام التكرير. فلو لم يكن مكرراً ولا محصوراً جاز الإضمار والإظهار، نحو: «زيد سيرا وزيد يسير سيرا» احترز باسم العين، من اسم المعنى نحو (أمرك سير سير) فإن المصدر يرفع ويجعل خبره.

ثم قال:

ومنه ما يدعونه مُؤكِّداً لنفسه أو غيره

أى: ومن الواجب حذف عامله، قسم يسميه النحويون مؤكداً وهو نوعان: مؤكد لنفسه، وهو الواقع بعد جملة هى نص فى معناه، وسمى بذلك لأنه بمنزلة (إعادة)^(٤) الجملة، فكانه نفسها.

ومؤكد لغيره: وهو الواقع بعد جملة صائرة به نصاً، وسمى بذلك لأنه أثر فى الجملة فكانه غيره، لأن المؤثر غير (المؤثر)^(٥).

(١) أ، ج. وفى ب (حذفه).

(٢) من الآية ٤ من سورة محمد.

(٣) ب، ج. وفى أ (شيراً شيراً)

(٤) ب.

(٥) أ، ب. وفى ج (المتأثر).

(فمثل) (١) (البتداء) به وهو المؤكد لنفسه بقوله

نحو له على ألف عرفا

أى اعتراضاً.

ومثل (والثان) بقوله:

كأبني أنت حقاً صرناً

ثم قال:

كذلك ذو التشبيه بعد جملة كلى بكاء ذات عضلة

من الملتزم إضمار ناصبه المصدر المشبه به بخمسة شروط:

الأول: أن يكون بعد جملة.

والثاني: أن تكون حاوية معناه.

الثالث: أن تكون (حاوية فاعله) (٢).

الرابع: أن يكون ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل.

الخامس: أن يكون المصدر مشعراً بالحدوث.

مثال ذلك قولهم: «له صوتٌ صوتٌ حمار» فهذا قد استوفى الشروط، لأن له صوت جملة، وقد اشتملت على معنى المصدر، وهو «صوت» وعلى فاعله وهو «الهاء» فى «له» ولا صلاحية فى المصدر الذى اشتملت عليه للعمل، لأن (شروط) (٣) إعمال (المصدر) (٤) غير الواقع بدلا من أن يقدر بالفعل وحرف مصدرى.

وقوله: «صوت حمار» مشعر بالحدوث، فالناصب فعل واجب الإضمار، ومثله بقوله: «لى بكاء ذت عضلة».

فلو (كان) (٥) بعد مفرد لم يجوز النصب نحو: «صوته صوت حمار» ولو لم

(١) ب (ثم مثل). (٢) أ، جـ - وفى ب (مشملة على فاعله).

(٣) أ، جـ - وفى ب (شروط). (٤) أ، جـ - وفى ب (المصدر غير المصدر غير الواقع).

(٥) ب، جـ.

(يشتمل)^(١) على معنى المصدر لم يصح، ولو لم يشتمل على فاعله ضعف
النصب نحو: «فى الدار صوتٌ (صوت)^(٢) حمار» و «صراخ (صراخ)^(٣)
«تكلى»^(٤) ولم يمتنع لأنك إذا قلت: (فيهما)^(٥) صوت علم أن فيها مصوتًا
«صوت حمار»^(٦).

ولو كان ما اشتملت عليه صالحًا للعمل نحو: «هو مصوت صوت حمار»
فإنه ينتصب بمصوت لا بمحذوف، ولو لم يكن المصدر مشعرًا بالحدوث لم ينصب
نحو: «له ذكاءٌ ذكاءُ الحكماء».

لأن صوتًا ونحوه، إنما انتصب لكون ما قبله بمنزلة يفعل مسندًا إلى فاعل.
فقولك: «له صوت» بمنزلة «يصوت»، وليس قولك، «له ذكاء» بمنزلة «هو يفعل»
وإنما (أخبرت)^(٧) بأنه ذو ذكاء (فتنزل)^(٨) ذلك منزلة قولك «له يدٌ يدُ أسد».
والله أعلم.

(١) أ، ج - وفى ب (تشتمل الجملة على معنى).

(٢) أ، ب.

(٣) أ.

(٤) أ، ج - .

(٥) أ - وفى ب، ج (فيها).

(٦) ب.

(٧) أ، ج وفى ب (أخبر).

(٨) أ، ج - وفى ب (فصار).



المفعول له

يُنْصَبُ مَفْعُولًا لَه الْمَصْدَرُ إِذَا أَبَانَ تَعْلِيلًا «كَجَدُّ شُكْرًا وَدِنٌ»

(المفعول) (١) له: هو علة الفعل، ولجواز نصبه شروط:

الأول: أن يكون مصدرًا.

والثاني: أن يتحد وقته ووقت عامله، وهو المعلن به.

والثالث: أن يتحد فاعلهما ولو تقديرًا.

فمثال: ما استوفى الشروط «ضربته تأديبًا» و«جدُّ شكرًا».

ومثال اتحاد فاعلهما تقديرًا قوله تعالى: ﴿يُرِيكُمْ أَلْبَرَقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ (٢) لأن

معنى يريكم يجعلكم ترون.

وفي بعض هذه الشروط خلاف. ثم قال:

وَإِنْ شَرَطُ فَقَدْ فَاجِرُهُ بِاللَّامِ

أى: إذا فقد شرط من الشروط الثلاثة وجب جر ما علل به الحرف الدال على التعليل، وهو اللام أو ما يقوم مقامها وهو «من» و«فى» (٣) والباء فتقول: «جئت للمال»، لأنه ليس بمصدر، «وجئت أمس لإكرامك غدا» لاختلاف الزمان و«أحسنت إليك لإحسانك إلي»، لاختلاف الفاعل.

وقوله:

وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ مَعَ الشَّرْطِ

(يعنى: أنه لا يمتنع جره بالحرف مع استيفائه للشروط نحو «قنع هذا للزهد» (فإن هذه الشروط) (٤) ليس اجتماعها موجبًا للنصب بل مسوغ له.

ثم هو بعد ذلك على ثلاث مراتب: راجح النصب، وراجح الجر، ومستو فيه الأمران.

(١) ب، ج، وفى أ، المفعول.

(٢) من الآية ٢٤ من سورة الروم، ١٢ من سورة الرعد.

(٣) أ، ج، وفى ب (إلى). (٤) أ، ج.

فأشار إلى الأول بقوله: **وقلَّ أن يصحَّبه المجرَّدُ.**

يعنى: أن المجرَّد من أل والإضافة يترجَّح نصبه، وقلَّ أن يصحَّبه الحرف فقوله: «ضربته تأديباً» أرجح من قولك «ضربته»^(١) (لتأديب)^(٢). ومنع الجزولى^(٣) جر المجرَّد. قيل: ولم يقل به غيره.

وأشار إلى الثانى بقوله: **والعكسُ فى مَصْحُوبِ أَل.**

يعنى: أن الأرجح فى مصحوب «أل» جره بالحرف. فقولك: «ضربته للتأديب» أرجح من قولك: «ضربته»^(٤) (التأديب).

ثم ذكر شاهد نصب مصحوب «أل» من كلام العرب. فقال:

لا أقعدُ الجُبْنَ عن الهِجَاءِ ولو تَوَالَّتْ زُمْرُ الأَعْدَاءِ^(٥)

وسكت عن المضاف فلم يعزه إلى راجح النصب ولا إلى راجح الجر. فعلم أنه يستوى فيه الأمران نحو «جئتُكَ ابتغاءَ الخيرِ، ولا ابتغاءَ الخيرِ».

(١) ب.

(٢) ب، ج - وفى أ (للتأديب).

(٣) هو أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولى. صاحب الجزولية، وقد تقدم.

(٤) ب.

(٥) البيت: من الرجز ولم ينسب إلى قائل معين وهو كما ورد فى كلام الناظم. وقال

العينى: رجز راجز لم أقف على اسمه.

الشرح: «لا أقعد» أراد لا أنكل ولا أتوانى عن اقتحام المعارك، «الجبن» - بضم فسكون

- الخوف والفرع، «الهيجاء»: الحرب، «توالت»: تابعت وتكاثرت، «زمر» جمع زمرة

وهى الجماعة، «الأعداء»: جمع عدو.

المعنى: إنى لا أبتعد عن الحرب والنزال خوفاً وفرعاً ولو تكاثرت جماعة الأعداء.

الإعراب: «لا» نافية «أقعد» فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة وفاعله ضمير مستتر

فيه «الجبن» مفعول لأجله منصوب بالفتحة الظاهرة «عن» حرف جر «الهيجاء» مجرور بعن

وعلامة جره الكسرة الظاهرة والجار والمجرور متعلق بأقعد «ولو» شرطية غير جازمة

«توالت» فعل ماضٍ والتاء للتأنيث «زمر» فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة «الأعداء» مضاف

إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد: فى «الجبن» حيث وقع مفعولاً لأجله. ونصبه مع كونه محلى «بال».

مواضعه: ذكره شراح الألفية حيث إنه من كلام الناظم.

تنبیه:

إذا دخلت «أل» على المفعول له، أو أضيف إلى معرفة تَعَرَّفَ «بال» (أ)^(١) وبالإضافة خلافاً للرياشي^(٢) والجرمي والمبرد في قولهم: إنه لا يكون إلا نكرة وإن «أل» فيه رائدة، وإضافته غير محضنة^(٣).

فإن قلت: هل يجوز تقديم المفعول له على عامله؟

قلت: هو جائز سواء كان منصوباً أو مجروراً^(٤).

وهو مستفاد من قوله: كَلِزْهَدٍ ذَا قَنَعٍ فَمَثَلُ بِهِ (مقدماً)^(٥)، والله أعلم.

(١) ب.

(٢) هو أبو الفضل العباسي بن الفرج مولى محمد الهاشمي، ولقب بالرياشي لأن أباه كان عبداً لرجل من جذام اسمه رياش، فانتقل اللقب من أبيه بعد الشهرة إليه. نشأ بالبصرة وأخذ النحو عن المازني، وسمع منه كتاب سيبويه، ثم صار من كبار النحاة واللغويين، له تصانيف منها: كتاب نحو. قتل وهو يصلي الصبح قائماً بالبصرة سنة ٢٥٧ هـ في شهر شوال.

(٣) وأرجح الأول لعدم التكلف فيه - راجع الأشموني ١ / ٢١٧.

(٤) «زاهداً ذا قنع» و «لزهد ذا قنع».

(٥) أ، ج - وفي ب «مقدماً».

المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً

قال:

الظرفُ: وقتٌ أو مكانٌ ضمُّنا «في» باطرادٍ: كهنا أمكثُ أزمنا

(وقت أو مكان) جنس (ضمن) مخرج لوقت أو مكان لم يضمن معناه نحو «يومنا يوم مبارك»، «ونحن في مكان حسن».

(ثم قال) (١) «باطراد»: احترازاً مما نصب بدخل من المكان المختص نحو: «دخلت الدار» فهو منصوب نصب المفعول به بعد إسقاط الخافض توسعاً، لا نصب الظرف، إذ لو كان ظرفاً لم يختص بدخل؛ لأن «الظرف» (٢) لا يختص بعامل دون عامل.

بل الظرف غير المشتق من اسم الحدث يتعدى إليه كل فعل.

قال الشارح: وإذا كان كذلك فلا حاجة إلى الاحتراز (عنه) (٣) بقيد الاطراد لأنه يخرج بقولنا (مضمن معنى في) اهـ (٤).

قلت: وفي نصب المختص من المكان بعد دَخَلَ ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنه منصوب نصب المفعول به بعد إسقاط الخافض توسعاً كما سبق، وهو مذهب الفارسي والمصنف، ونسبه إلى سيبويه.

والثاني: أنه منصوب على الظرفية تشبيهاً له بالمبهم ونسبه الشلوين إلى (سيبويه) (٥) ونسب (٦) إلى الجمهور.

(١) أ.

(٢) أ، ج - وفي ب (المطرذ).

(٣) أ، ب.

(٤) الشارح ص ١١٣.

(٥) قال سيبويه ج ١ ص ١٥ (وقد قال بعضهم: ذهب الشام. شبهه بالمبهم إذا كان مكاناً يقع عليه المكان والمذهب).

(٦) أ، ج.

والثالث: أنه مفعول به ودخل تارة يتعدى بنفسه وتارة بحرف الجر، وهو مذهب الأخص (١) (٢).

وقوله: (كهنا) مثال لظرف المكان (وأزمتنا) مثال لظرف الزمان.

ثم قال:

فانصبه بالواقع فيه مظهرًا كان وإلا فانوه مقدرًا

يعنى: أن حكم الظرف النصب، وأن الناصب له هو الواقع فيه من فعل أو ما (في) (٣) معناه. وأن الناصب له يكون ظاهرًا نحو: «جلست أمام المسجد» و«سرت يوم الخميس» وقد يكون مقدرًا إما جوارك نحو: «يوم الجمعة» لمن قال: «متى قدمت؟».

وإما وجوبًا كالواقع خبرًا أو صفة أو حالا أو صلة (٤).

ثم قال:

وكل وقت قابلٌ ذاك... ..

يعنى: أن جميع أسماء الزمان قابلة للظرفية مبهمًا ومختصًا.

وأما المحدود فهو من المختص خلافاً لمن جعله قسمًا ثالثًا.

فالمبهم: ما دل على قدر من الزمان غير معين كحين، والمختص بالمحدود:

ما له مقدار من الزمان معلوم نحو «يومين».

والمختص غير المحدود: كأعلام الأيام وما اختص (بال) (٥) أو الصفة أو

بالإضافة، ثم قال:

(١) وقد ارتضيت المذهب الأول؛ لأنه يحتاج إلى قيد (الطراد) ولا عبرة بمخالفة ابن الناظم حيث قال لا يحتاج إلى هذا القيد.

قال الصبان ج ٢ ص ٩٥ (وجعل الحق مع ابن الناظم ناشئ عن عدم التدبر). وقال الأشموني (وعلى هذين لا يحتاج إلى قيد «باطراد» وعلى الأول يحتاج إليه خلافاً للشارح) ١ هـ.

(٢) راجع الأشموني ١ / ٢١٨. (٣) ب، ج - وفي أ (فيه).

(٤) الخبر «ريد عندك» والصفة نحو «مررت بطائر فوق غصن» - فوق صفة لطائر - والحال نحو «رأيت الهلال بين السحاب»، والصلة نحو «رأيت الذي عندك»، فعندك صلة للذى. والناصب محذوف وجوبًا في الأحوال الأربعة، ويقدر مستقرا أو استقر إلا في الصلة فيقدر استقر. لأن الصلة جملة ١ هـ أشموني ١ / ٢١٩.

(٥) ب، ج - وفي أ «بالا».

وما... يقبله المكان إلا مبهمًا

يعنى: أن أسماء المكان لا تقبل الظرفية إلا إذا كانت مبهمة، فإن كانت مختصة لم تقبل الظرفية نحو: «الدار» و«المسجد».

ثم قال:

نحو الجهات والمقادير، وما صيغ من الفعل كمرمى من رمى
فمثل المبهم بثلاثة أنواع:

الجهات: نحو خلف (وقدأم) (١) وأمام.

والمقادير: نحو «ميل» و«فرسخ» (٢).

وما صيغ من اسم الحدث نحو. «مرمى ومذهب».

فظاھر أن هذه الثلاثة: أنواع للمبهم. أما الجهات فلا إشكال في أنها مبهمة.

وأما المقادير فظاھر كلام الفارسی أنها داخلة تحت المبهم، وصححه بعض النحويين.

وقال الشلوبين: ليست داخلة تحته، وصحح بعضهم (أنها شبيهة) (٣) بالمبهم لا مبهم.

وأما ما صيغ من (اسم) (٤) الحدث، فالظاھر أنه من المختص لا من المبهم كما نص عليه غيره، وهو ظاھر كلامه في شرح الكافية.

قال فيه: وأما المكان فلا يكون من أسمائه (ظرفًا) (٥) صناعيًا إلا ما كان مبهمًا أو مشتقًا من اسم الحدث (٦) اهـ. فجعله قسيمة.

قلت: وقد قسم المصنف المصدر إلى مبهم ومختص، وصرح بأن المعدود من المختص وقياسه أن يجعل المعدود في الظرف من المختص أيضًا.

(١) ب. (٢) الميل: ألف باع - والفرسخ: ثلاثة أميال.

(٣) أ - وفى ج (أنه مشبه) وفى ب (أيضًا شبيهه).

(٤) أ، ج. (٥) أ، ب - وفى ج (مختصًا).

(٦) شرح الكافية ورقة ٤٢.

فإن قلت . ما يعنى الفعل فى قوله . (وما صيغ من الفعل)؟

قلت ظاهر كلامه أنه الفعل الصناعى لقوله (كمرمى من رمى) وليس ذلك
بجيد لأنه لم يصغ من الفعل وإنما صيغ من المصدر (وإن) (١) حمل على الفعل
اللغوى وهو المصدر (فهو صحيح) (٢) (لولا) (٣) (أن) (٤) قوله: (من رمى) يبعده .
ثم قال :

وشرط كون ذا مقيساً أن يقع ظرفاً لما فى أصله معه اجتمع

الإشارة إلى ما اشتق من اسم الحدث . يعنى : أن هذا النوع لا يكون ظرفاً
مقيساً إلا إذا كان العامل فيه موافقاً له فى الاشتقاق نحو: «رميت مرمى زيد»،
«وقعدت مقعده»، (فلذا) (٥) عد من الشواذ قولهم «هو منى مقعد القابلة» (٦)
ونحوه (٧) .

وتقدير قوله: (لما فى أصله معه اجتمع) مع الظرف فى أصله وهو اسم
الحدث .

فإن قلت: يخرج من كلامه نحو: «سرنى (جلوسى) (٨) مجلسك»، لأن
العامل فيه أصله لا شىء اجتمع معه فى أصله .

قلت: هذا وإن لم تشمله عبارته فقد (تقرر) (٩) أن المصدر يعمل عمل فعله .

(١) أ، ج - وفى ب (وإنما) .

(٢) أ، ب - وفى ج (فصحيح) .

(٣) أ، ج وفى ب (إلا) .

(٤) أ، ب .

(٥) أ، ج - وفى ب (ولذلك) .

(٦) القابلة: المولدة، والمعنى: أنه قريب كقرب مكان قعود القابلة عند ولادة المرأة .

(٧) ونحوه «هو منى مزجر الكلب، ومناط الثريا، ومقعد الإزار» ووجه الشذوذ. إذ التقدير:

هو منى مستقر فى مزجر الكلب فعامله الاستقرار، وليس ما اجتمع فى أصله . ولو أعمل

فى المزجر زجر، وفى المناط ناط، وفى المقعد قعد لم يكن شاذاً . اهـ أشمونى ج ١ ص

٢٢٠

(٨) ب، ج - وفى أ (جلوسك) .

(٩) أ، ج - وفى ب (تقدم) .

ثم قال:

وما يُرى ظرفًا وغيرَ ظرفٍ فذاك ذو تصرفٍ فى العرفِ

كلُّ من ظرف الزمان وظرف المكان (قسمان) (١) متصرف وغير متصرف:

فالتصرف ما لا يلزم بل يستعمل ظرفًا تارة وغير ظرف أخرى نحو: «يوم وليلة» من الزمان، «ويمين وشمال» من المكان.

وغير المتصرف: ما لا يخرج عن الظرفية أصلاً «كقطُّ» و«عوضُ» (٢) أو لا يخرج عنها إلا (إلى) (٣) (شبهها) (٤).

والمراد بشبه الظرفية الجر «بمن».

وإنما يثبت تصرف الظرف بالإخبار عنه والجر بغير «من» (فى الاختيار) (٥) لأن «من» كثرت زيادتها فلم يعتد بها.

فلذلك حكم على «قبلُ وبعدُ وعندُ ولدُن» بعدم التصرف مع (أنها تجر) (٦) بمن. وإلى هذا أشار بقوله:

وغيرُ ذى التصرفِ .. البيت

ثم قال:

وقد ينوبُ عن مكانٍ مصدرٌ وذاك فى ظرفِ الزمانِ يكثرُ

نيابة المصدر عن الظرف من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وشرط (ذلك) (٧) إفهام تعيين (وقت) (٨) أو مقدار، وذلك قليل فى المكان كقولهم: «جلست قرب زيد، وقصده» أى: مكان قربه ومكان قصده.

(١) أ، ج.

(٢) قط وعوض لا يستعملان إلا بعد نفي، وقط لاستغراق الماضى من الزمان - وعوض لاستغراق المستقبل مثل أبدا، وقط: مشتقة من قططت الشيء إذا قطعت، وعوض: مشتقة من العوض، قط: مبنية على الضم، وعوض: تبنى على الحركات الثلاث إذا لم تضاف.

(٣) فى النسخ لم تذكر (إلى) والسياق يقتضى زيادتها.

(٤) أ، ج - وفى ب (يشبهها).

(٥) أ، ج - وفى ب (الجر).

(٦) أ، ج.

(٧) أ، ج - وفى ب (مكان).

(٨) أ - وفى ب (مكان).

وكثير في الزمان نحو: (كان)^(١) ذلك (خفوق)^(٢) النجم، «وظلوع الثريا»
أى: وقت خفوق النجم، ووقت ظلوع الثريا
وكثرته تقتضى القياس عليه.

(١) أ، جـ - وفى ب (فعلت).

(٢) ب، جـ - وفى أ (حقوق).

المفعول معه

قال:

يُنْصَبُ تَالِي الْوَاوِ مَفْعُولًا مَعَهُ فِي نَحْوِ «سِيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَةً»

المفعول معه: هو الاسم المنصوب بعد (واو بمعنى) (١) مع، نحو «سيري والطريق» أي: مع الطريق.

وهذا الباب مقيس على الأصح (٢)، وقد فهم ذلك من قوله (نحو).

ثم قال:

بِمَا مِنْ الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقُ ذَا النَّصْبِ لَا بِالْوَاوِ فِي الْقَوْلِ الْأَحَقِّ

ناصرب المفعول معه: إما فعل نحو «استوى الماء والخشبة» وإما اسم يشبهه نحو: «زيد سائرٌ والطريق»

ومذهب سيبويه (٣) أنه لا يعمل فيه العامل المعنوي كاسم الإشارة وحرف التشبيه (٤) والظرف المخبر به.

وأجاز أبو علي في قول الشاعر:

هَذَا رِدَائِي مَطْوِيًّا وَسِرْبًا لَا (٥)

.....

(١) أ، جـ - وفي ب (الواو التي بمعنى).

(٢) قال الأخفش: هذا الباب سماعي، وذهب غيره إلى أنه مقيس في كل اسم استكمل الشروط، وهو الصحيح، أشموني ١ / ٢٧٧.

(٣) جـ ١ ص ١٥٠ الكتاب.

(٤) ب، جـ - وفي أ (التنبيه).

(٥) هذا عجز بيت من البسيط. قال العيني: لم أقف على اسم قائله وبحث فلم أعثر على اسم قائله.

وصدره: لا تحسبك أثوابي فقد جمعت.

وذكر البيت كله في نسخة ب.

الشرح: (سربالا) بكسر السين - وهو القميص. قاله الجوهري.

الإعراب: (لا) حرف نهى (تحسبك) فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة في محل جزم بلا الناهية ونون التوكيد حرف والكاف ضمير المخاطب =

أن يكون العامل فيه هذا .

وزهب الجرجاني إلى أن ناصبه الواو نفسها، لاختصاصها بالاسم، ورد بأنها لو كانت ناصبة، لاتصل الضمير بها^(١).

ولم يشترط (تقديم)^(٢) فعل أو شبهه، وإليه أشار بقوله (بالواو) وفهم من قوله (سبق) أن المفعول معه لا يتقدم على عامله (وهذا)^(٣) متفق عليه .

وأما تقديمه على مصاحبه نحو «استوى والخشبة الماء» فمذهب الجمهور، والصحيح منعه، وأجازه ابن جنى^(٤).

=مفعول مبني على الفتح في محل نصب (أثوابي) فاعل مرفوع بضممة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم وياء المتكلم مضاف إليه (فقد) الفاء للتعليل قد حرف تحقيق (جمعت) فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح والتاء للتانيث والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي (هذا) ها حرف تبيينه ذا اسم إشارة مبتدأ مبني على السكون في محل رفع (ردائي) خبر المبتدأ مرفوع بضممة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم وهي مضاف إليه (مطويًا) حال من رداء منصوب بالفتحة الظاهرة (وسريالا) الواو للمعية وسريالا مفعول معه منصوب بفتحة ظاهرة .

الشاهد: في (هذا . . . سريالا) (حيث إن سريالا مفعول معه ولم يتقدمه الفعل بل قد تقدمه ما يتضمن معنى الفعل وحروفه وهو (هذا) .

- مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١١٦ والأشموني ٢٤٤ / ١ .
- (١) كما في سائر الحروف الناصبة فكان يقال: جلست وك، وذلك ممتنع، والصحيح الأول، قال السيوطي في الهمع ١ / ٢١٩ (أحدها وهو الأصح أن ما تقدمه من فعل أو شبهه).
- (٢) أ، وفي ب، ج (تقدم).
- (٣) أ. ج. وفي ب (وهو)
- (٤) تمسك ابن جنى بقوله:

جمعت وفحشا غيبة ونميمة ثلاث خصال لست عنها بمرعوى

وقوله:

أكنيه حين أناديه لأكرمه ولا ألقبه والسواة اللقبا

على رواية من نصب السواة واللقب . يعني أن المراد في الأول جمعت غيبة ونميمة مع فحش . وفي الثاني ولا ألقبه اللقب مع السواة؛ لأن من اللقب ما يكون لغير سواة، ولا حجة له فيهما، لإمكان جعل الواو فيهما عاطفة قدمت هي ومعطوفها وذلك في البيت الأول ظاهر، وأما الثاني فعلى أن يكون أصله: ولا ألقبه اللقب ولا أسوءه السواة ثم حذف ناصب السواة) اه أشموني ج ١ ص ٢٢٤ وراجع الخصائص ٢ / ٣٨٣ لذلك أقول: والمنع أولى .

ثم قال :

وبعد «ما» استفهامٍ أو «كيف» نصبٌ بفعلٍ كونٍ مضمراً بعرض العرب

من كلامهم «كيف أنت وقصعة من ثريد» و«ما أنت وزيد» برفع ما بعد الواو على أنها العاطفة، وبعضهم ينصب على أنها التي للمعية وما قبلها مرفوع بفعل مضمّر هو الناصب لما بعدها، تقديره: كيف يكون؟ وما يكون؟ والصحيح أن «كان» المقدرة ناقصة، وكيف خير مقدم، وكذلك «ما». واعلم أن الصالح، لكونه مفعولاً معه على ثلاثة أقسام:

قسم: يجوز فيه العطف والنصب على المعية، والعطف أرجح.

وقسم: يجوز فيه الأمران والنصب على المعية أرجح.

وقسم: يمنع فيه العطف.

فالأول: (هو)^(١) ما أمكن فيه العطف بلا ضعف من جهة اللفظ، ولا من جهة المعنى نحو «قمت» أنا وزيد» وإن شئت نصبت.

والثاني: ما لا يمكن فيه العطف إلا بضعف من جهة اللفظ نحو: «قمت وزيد» لأن العطف على الضمير المرفوع المتصل بغير تأكيد أو فصل ضعيف، أو من جهة المعنى كقولهم: «لو تركت الناقةً وفصيلها لرضعها»، فإن العطف فيه ممكن على تقدير: لو تركت الناقة تراًم فصيلها وترك فصيلها لرضعها لرضعه^(٢).

هذا تكلف وتكثير عبارة^(٣)، فهو (ضعيف)^(٤) والوجه النصب على معنى: لو تركت الناقة مع فصيلها.

(١) أ، ج.

(٢) ج - وفي أ «لو تركت الناقة تراًم فصيلها وترك فصيلها لرضعها فأرضعها» وفي ب «لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها لرضعها» والتقدير مع العطف لو تركت الناقة تراًم فصيلها لرضعها لرضعها.

(٣) أى: تكثير للعبارة المقدرة، والعطف من عطف السبب على المسبب. أه صبان ١/

١٠٥

(٤) أ، ج - وفي ب «مضعف».

والثالث: (هو) (١) ما لا يمكن فيه العطف لمانع لفظي نحو: «مالك وزيداً»؟
فإن العطف على الضمير المجرور بغير إعادة الجار ممتنع عند الجمهور. أو معنوي
نحو «سرت والجبل» مما لا يصلح للمشاركة.

فهذا ونحوه يجب فيه النصب على المعية، ويمتنع (فيه) (٢) العطف.
وقد أشار إلى الأول بقوله:

والعطف إن يُمكن بلا ضَعْفٍ أحقَّ

وإلى الثاني بقوله:

والنصبُ مختارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقِ

وإلى الثالث بقوله:

والنصبُ إن لم يَجْزُ العطفُ يَجِبُ

وأما قوله:

أو اعتقد إضمارَ عاملٍ تُصبُ

فيحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون (تخييراً) (٣) فيما امتنع عطفه بين نصبيه
على المعية وبين إضمار عامل، حيث يصح إضماره كقوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ
وَشُرَكَاءَكُم﴾ (٤).

فإنه لا يصح جعله معطوفاً، لأن أجمع بمعنى عزم (فلا) (٥) ينصب (إلا) (٦)
الأمر والكيد ونحوهما.

ولك أن تجعل «شركاءكم» مفعولاً معه، و(لك) (٧) أن تجعله مفعولاً به بفعل

مقدر.

تقديره: وأجمعوا من جمع، لأن جمع بمعنى ضم المتفرق، فينصب الشركاء

ونحوه.

وقد حكى أن أجمع بمعنى جمع. فعلى هذا يصح العطف.

(٢) أ، ج.

(١) أ، ج.

(٤) من الآية ٧١ من سورة يونس.

(٣) أ، ج - وفي ب (مخيراً).

(٦) أ، ب. (٧) ب.

(٥) أ، ج - وفي ب (لا).

والثاني: أن يكون تنويحاً.

والمعنى: أن ما امتنع فيه العطف نوعان: نوع يجب فيه النصب على المعية، ونوع يضم له عامل، لأن المعية فيه أيضاً ممتعة كقوله:

علفتها تبتاً وماءً بارداً^(١)

فماء منصوب بفعل مضمر تقديره «سقيتها ماء» ولا يجوز عطفه لعدم المشاركة ولا نصبه على المعية لعدم المصاحبة.

ويجوز أن يجعل (قوله)^(٢) (أو اعتقد إضمارَ عاملٍ).

شاملاً للنائب كما مثلنا به.

(١) هذا صدر بيت. قال العيني: أقول هذا رجز مشهور بين القوم لم أر أحداً عزاه إلى راجزه. ويحتمل فلم أعر على قائله.

وعجزه: حتى شئت همالة عيناها.

الشرح: (علفتها) أطعمتها وقدمت لها ما تأكله (تبتاً): بكسر التاء وسكون الباء.

قصب الزرع بعد أن يدرس «شتت» يروى في مكانه «بدت» وهما بمعنى واحد، «همالة» صيغة مبالغة - من هملت العين إذا همرت بالدموع.

المعنى: قد أشبعت الدابة تبتاً وأرويتها ماء حتى فاضت عيناها بالدموع من الشبع على عادة الدواب.

الإعراب: (علفتها) فعل وفاعل ومفعول أول (تبتاً) مفعول ثان منصوب بالفتحة الظاهرة (وماء) الواو عاطفة ماء مفعول به لفعل محذوف وسقيتها ماء (بارداً) صفة لماء منصوب بالفتحة الظاهرة (حتى) حرف غاية وجر (شتت) فعل ماض والتاء للتأنيث (همالة) حال من فاعل غدت منصوب بالفتحة الظاهرة (عيناها) فاعل غدت مرفوع بالالف نيابة عن الضمة لأنه مثني وضمير الغائبة مضاف إليه.

الشاهد: في (وماء) فإنه لا يمكن عطفه على ما قبله، لكون العامل في المعطوف عليه لا يتسلط على المعطوف، إذ لا يقال علقتها ماء.

ومن أجل ذلك كان نصبه على أحد أقوال ثلاثة: إما على تقدير فعل يعطف على (علفتها) وإما على أن (علفتها) بمعنى أنلتها وإما النصب على المعية.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١١٩، وابن عقيل ١ / ٣٣٤، الأشموني ١ / ٢٢٦ وابن هشام ٢ / ٥٦ - أيضاً - في شذور الذهب ص ٢١٤ والمكودي - ص ٦٩، والسيوطي ص ٦٢، وابن هشام في مغنى اللبيب ٢ / ١٦٩.

(٢) ب، ج.



وللجار كقولك «مالك وزيد» فيجوز حره لا بالعطف بل بإضمار الجار،
كما نص عليه في شرح الكافية^(١) وكلامه فيه يؤيد هذا الاحتمال (والله أعلم)^(٢).

(١) راجع شرح الكافية ورقة ٤٣.

(٢) أ، ب.

* فائدة ذكرها الشيخ الصبان عقب المفعول معه:

(قال الفارسي: إذا اجتمعت المفاعيل قدم المفعول المطلق ثم المفعول به الذي تعدى إليه العامل بنفسه، ثم الذي تعدى إليه بواسطة الحرف، ثم المفعول فيه الزماني، ثم المكاني، ثم المفعول له، ثم المفعول معه (كضربت ضرباً ريذاً بسوط نهاراً هنا تأديباً وطلوع الشمس). أ هـ باختصار.

والظاهر أن هذا الترتيب أولى لا واجب) أ هـ ١٠٦ / ٢.

الاستثناء

الاستثناء: إخراج بيلا أو إحدى أخواتها تحقيقاً أو تقديرًا.

(فالإخراج) جنس و (بيلا أو إحدى أخواتها) مخرج للتخصيص ونحوه والمراد بالمخرج (تحقيقًا) المتصل، وبالمخرج (تقديرًا) المنقطع، نحو ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾ (١) فإن الظن وإن لم يدخل في العلم تحقيقًا فهو (في) (٢) تقدير الداخل فيه، إذ هو مستحضر بذكره لقيامه مقامه في كثير من المواضع.

قال ابن السراج: إذا كان الاستثناء منقطعاً فلا بد أن يكون الكلام الذي قبل (إلا) قد دل على ما يستثنى (بها) (٣) فتأمل، فإنه يدق. اهـ.

وقوله: (ما استثنيت (إلا) مع تمام يتنصب)

يجوز أن تكون (ما) موصولةً ويتنصب خبرها فهو مرفوع، وأن تكون شرطية ويتنصب جوابها فهو مجزوم.

والمراد بالتمام أن يكون المخرج منه مذكورًا، ويقابله التفرغ.

يعنى: أن المستثنى (بيلا) في غير التفرغ يتنصب متصلًا كان أو منقطعًا بعد موجب أو غيره. إلا أن نصبه على ثلاثة أقسام: واجب وجائز، وراجح (وجائز مرجوح) (٤).

فالواجب النصب هو المستثنى بعد إيجاب متصلًا أو منقطعًا مؤخرًا (كان) (٥) أو مقدمًا نحو «قام القوم إلا زيدًا» و «خرج القومُ إلا بعيرًا» و «قام إلا زيدًا القوم».

والمرجوح النصب هو المتصل بعد نفي أو شبه نفي، والمراد به النهي والاستفهام المؤول بالنفي.

(١) من الآية ١٥٧ من سورة النساء - قراءة السبعة.

(٢) ب، ج. وفي أ (من).

(٣) أ، ج.

(٤) أ، ب.

(٥) أ، ب.

فمثال النفي ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾^(١) ومثال النهي «لا يقوم إلا زيد» ومثال الاستفهام: ﴿وَمَنْ يَغْفِرِ الدُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ﴾^(٢).
وأكثر ما يكون ذلك في «هل» و «من».

فجميع ذلك يترجح فيه اتباعه للمستثنى منه في رفعه ونصبه وجره بدلا عند البصريين^(٣) وعطفًا عند الكوفيين^(٤) وإلى هذا أشار بقوله:
وبعد نفي أو كنفى انتخب إتياع ما اتصل.....

والراجع النصب: هو المنقطع بعد نفي أو كنفى إن صح إغناؤه عن المستثنى منه. فإن بنى تميم يجيزون فيه النصب «والإتياع»^(٥) ويقراون «إلا إتياع الظن» وذكر بعض النحويين أن نصبه (عندهم أرجح)^(٦).

وأما الحجازيون فالنصب عندهم واجب^(٧) فإن لم يصح إغناؤه عن المستثنى منه تعين نصبه عند الجميع، وهو كل استثناء منقطع لا يجوز فيه تفرغ ما قبل «إلا» للاسم الواقع بعدها نحو «ما زاد إلا ما نقص وما نفع إلا ما ضر».

وجعل المصنف منه ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾^(٨) وإلى هذا القسم الثالث أشار بقوله:

(١) من الآية ٦٦ من سورة النساء.

(٢) من الآية ١٣٥ من سورة آل عمران.

(٣) بدل بعض المستثنى منه، قال أبو العباس ثعلب: كيف يكون بدلا وهو موجب ومتبوعه منفى؟ وأجاب السيرافي بأنه بدل منه في عمل العامل فيه، وتخالفا في النفي والإيجاب لا يمنع البدلية؛ لأن سبيل البدل أن يجعل الأول كأنه لم يذكر والثاني في موضعه وقد يتخالف الموصوف والصفة نفياً وإثباتاً نحو «مررت برجل لا كريم ولا لبيب» أ هـ .
أشمونى ١ / ٢٨٨ .

(٤) عطف نسق عند الكوفيين لأن «إلا» عندهم من حروف العطف في باب الاستثناء خاصة، وهي بمنزلة «لا» العاطفة - في أن ما بعد ما يخالف ما قبلها. أ هـ. صبان ٣ / ١١٠ .
(٥) ب .

(٦) أ، جـ. وفي ب «عنده راجح».

(٧) لأن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه فيمتنع البدل أ هـ شرح أوضح المسالك للنجار
١ / ٣٣٧ .

(٨) من الآية ٤٣ من سورة هود.

.. وانصب ما انقطع وعن تميم فيه إبدال وقع

ولكنه أطلق فلم يفصل بين ما يصح إغناؤه، وما لا يصح. ثم قال:
وغير نصب سابق في النفي قد يأتي ولكن نصبه اختر إن ورد
يعنى أن المستثنى (المقدم)^(١) على المستثنى منه بعد نفي فيه وجهان:
أحدهما وهو المختار، نصبه على الاستثناء.

والثاني: أن يفرغ العامل له ويجعل المستثنى منه بدلا.

قال سيويه^(٢): حدثني يونس أن قوماً يوثق بعريتهم يقولون مالى إلا أبوك
ناصر، فيجعلون ناصرًا بدلا. ١ هـ

وهذا قليل، ولذلك قال: (قد يأتي).

واحترق بقوله: (فى النفى)^(٣) من أن يكون المقدم فى الإيجاب، فإنه واجب
النصب كما سبق.

ولما فرغ من بيان التام شرع فى المفرد فقال:

وإن يفرغ سابق «إلا» لما بعد يَكُنْ كما لو «الأ» عدما

أى: وإن يفرغ ما سبق «إلا» لما بعدها فحكمه حكم ما لم توجد إلا معه
نحو: «ما قام إلا زيد» فقام مفرغ لما بعد «إلا» أعنى زيدا فهو فاعل به كما لو
عدمت «إلا» وقيل: «ما قام زيد».

وقوله: «سابق» أولى من قوله فى التسهيل العامل^(٤)؛ لأن السابق قد يكون
عاملا كما مثلنا به، وقد يكون غير عامل نحو: «ما فى الدار إلا زيد».

فإن قلت: على ماذا يعود الضمير فى يكن؟

(١) ب، ج - وفى أ «المقدم».

(٢) نص ما فى كتاب سيويه «حدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون: مالى إلا
أبوك أحد فيجعلون أحداً بدلا» ١ هـ ج ١ ص ٣٧٢.

(٣) أ، ب - وفى ج «المنفى».

(٤) قال فى التسهيل ص ١٠١ «وله بعد إلا من الإعراب إن ترك المستثنى منه وفرغ العامل له
ماله مع عدمها».

قلت يحتمل أن «يعود»^(١) على السابق. أى يكن السابق فى طلبه لما بعد «إلا» كما لو عدم «إلا»، وأن يعود على «ما» من قوله: (ما بعد) أى: يكن ما بعد «إلا» فى تسلط ما قبل «إلا» عليه كما لو عدم «إلا».

تنبيهان:

الأول: لا يكون التفرغ إلا بعد نفي أو شبهه.

الثانى: يصح التفرغ (لجميع)^(٢) المعمولات إلا المصدر المؤكد.

فأما قوله تعالى ﴿إِنْ نُنْظِنُ إِلَّا ظَنًّا﴾^(٣) فمتأول.

ولما كانت «إلا» قد تكرر لتوكيد ولغير توكيد نبه على ذلك فقال:

والغ إلا ذات توكيد

وهى التى يصح طرحها، والاستغناء عنها، لكون ما بعدها تابعاً لما بعد الأولى.

فإن صح إغناء الثانى عنه جعل بدلا، وإن لم يصح عطف بالواو.

فالاول نحو: لا تمرر بهم إلا الفتى إلا العلاء

فإن العلاء هو الفتى.

والثانى: نحو: «لا تمرر بهم إلا زيدا، وإلا عمرا» وقد اجتمعا فى قوله:

ما لك من شيخك إلا عمله إلا رسيمة وإلا رمله^(٤)

(١) أ، ب - وفى جـ «يكون».

(٢) أ، جـ - وفى ب «فى جميع».

(٣) من الآية ٣٢ من سورة الجاثية.

(٤) قال السعنى: قتاله راجز من الرجاز لم أقف على اسمه، وهو من شواهد سيويه.

ويبحث فلم أعر على قتاله.

الشرح: «شيخك» هكذا يقرؤه الناس قديماً وحديثاً بالياء المثناة بعدها خاء معجمة

ويشتهر على اللسان أنه الجمل، ويترجح أنها «شجك» بالنون والجيم، وهو الجمل،

وأصل نونه متحركة فسكنها لإقامة الوزن «رسيمة ورملة» ضربان من السير - فالرسيم سير

الجمل بدون سرعة، والرمل السير بسرعة.

فإن قلت: ما المراد بالغايتها؟.

قلت: جعلها (كانها)^(١) لم تذكر فلا تؤثر في لفظ ولا معنى غير التوكيد.

ثم قال: وإن تكرر لا لتوكيد.

يعنى: لقصد استثناء، وحيث لا يخلو ذلك من أن يكون مع تفرغ ما قبل «إلا» من العوامل أو مع تمامه.

فهاتان حالتان أشار إلى الأولى بقوله:

.....فَمَعْ تَفْرِيعِ التَّأْيِيرِ بِالْعَامِلِ دَعْ

فِي وَاحِدٍ مِمَّا بِإِلَّا اسْتِثْنَى وَليْسَ عَن نَّصْبٍ سِوَاهُ مُغْنَى

المراد بالعامل «إلا» وبالتأثير النصب على الاستثناء.

فكانه قال: دع النصب على الاستثناء «بإلا» في واحد من المستثنيين أو المستثنيات.

(وليْسَ عَن نَّصْبٍ سِوَاهُ مُغْنَى): أى: سوى ذلك الواحد.

= المعنى: لا منفعة لك من جملك إلا في نوعين من سيره وهما الرسم والرمل.
الإعراب: «ما» نافية «لك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «من» حرف جر «شيخك» مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة وضمير المخاطب مضاف إليه «إلا» أداة استثناء ملغاة «عمله» مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة وضمير الغائب مضاف إليه «رسيه» بدل من عمل والضمير مضاف إليه «وإلا» الواو حرف عطف إلا حرف رائد مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «رمله» معطوف على رسم مرفوع بالضمة الظاهرة وضمير الغائب مضاف إليه.

الشاهد: في «إلا رسيه وإلا رمله» حيث تكررت «إلا» في البدل والعطف ولم تفد غير مجرد التوكيد، وقد ألفيت. «مالك من شيخك إلا عمله». ورد في مجمع الأمثال لأبي الفضل النيسابوري جـ ٢ ص ٢٨٩ رقم ٣٩٣٣ (يضرب للرجل حين يكبر. أى: لا يصلح أن يكلف إلا ما كان اعتاده وقدر عليه قبل هرمه» ١هـ).

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٢٥ ابن هشام ٢ / ٦٧، وابن عقيل ١ / ٣٤٠، وداود والسندوبى والأشمونى ١ / ٢٣٢، والمكودى ص ٧١، والسيوطى ص ٦٣، وأيضاً ذكره في همع الهوامع ١ / ٢٧٧، سيويه ج ١ ص ٣٧٤.

(١) أ، ج - وفي ب «كان».



والحاصل أن إلا إذا (كررت) (١) لغير التوكيد وما قبلها من العوامل مفرقاً
شغل بواحد ونصب ما عداه على الاستثناء نحو «ما قام إلا زيداً إلا عمراً إلا
خالداً».

(وقد) (٢) فهم من عبارته فوائد:

الأولى: أن الناصب للمستثنى هو «إلا» لقوله بالعامل، ونسبه في التسهيل
إلى سيبويه والمبرد (٣) وزاد في (شرحه) (٤) الجرجاني، والخلاف في ذلك شهير (٥).

الثانية: أن الاسم الذي (يشغل) (٦) به العامل المفرغ، لا يلزم كونه الأول،
بل يجوز أن يكون المتوسط والآخر، لقوله: (في واحد) إلا أن شغله بالأقرب
أولى.

الثالثة: أن نصب ما سواء واجب، لقوله: «وليس عن نصب سواء معنى»
(فهو) (٧) أنص من قوله في التسهيل ونُصِبَ ما سواء. اهـ (٨).

فإن قلت: عبارته غير وافية بالمقصود من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه أمر بترك التأثير «بإلا» في واحد. فعلم أنه لا ينصب على
الاستثناء، ولم يعلم ما (يفعل) (٩) به.

(١) أ، ب - وفي جـ «تكررت».

(٢) ب، ج - وفي أ «فقد».

(٣) راجع التسهيل ص ١٠١.

(٤) أ، ج - وفي ب «الشرح».

(٥) وهو الصحيح وإليه أميل «لأنه حرف مختص بالأسماء غير منزل منها منزلة الجزء وما
كان كذلك فهو عامل، فيجب في «إلا» أن تكون عاملة، ما لم تتوسط بين عامل مفرغ
ومعموله، فتلغى».

فناصرب المستثنى هو «إلا» لا ما قبلها بواسطتها ولا مستقبلاً ولا استثنى مضمراً خلافاً
لزاعى ذلك، أشموني ١ / ٢٧.

(٦) أ، ب - وفي جـ «شغل».

(٧) أ، ج - وفي ب «فهذا» (٨) التسهيل ص ١٠٤.

(٩) أ، ب - وفي جـ «فعل».

والثاني: أن الحكم (الذي)^(١) ذكره إنما يكون إذا لم يكن استثناء كل واحد من متلوه فإن أمكن جعل (كل)^(٢) واحد مخرجاً مما قبله نحو «ما قام إلا إخوانك إلا زيداً».

والثالث: أن قوله: (وليس عن نصبٍ سِوَاهُ مُغْنِي).

ليس كذلك بل إذا رفع الأول جاز رفع ما بعده إذا قصد (به)^(٣) بدل البداء.

قلت: الجواب عن الأول: أنه قد علم أن العامل المفرغ (يشغّل)^(٤) به من قوله: (بعدُ يَكُنْ كما «لو» الا «عُدْما»).

وعن الثاني، أن كلام (المصنّف)^(٥) في تكرار إلا مع اتحاد المستثنى منه.

وعن الثالث: أنه جعل (بدل بداء)^(٦) كانت إلا للتوكيد فليس من هذا القسم بل هو مندرج في قوله: (وألغِ إلا ذاتَ تَوْكِيدٍ).

ثم أشار إلى الثانية بقوله:

وَدُونَ تَفْرِيفٍ مَعَ التَّقَدُّمِ نَصَبَ الْجَمِيعِ أَحْكَمُ بِهِ وَالتَّزِمِ

مثال ذلك: «ما قام إلا زيداً إلا عمراً إلا خالداً القوم».

ثم قال:

وَانصِبْ لِتَأخِيرِ وَجِيءٍ بِوَاحِدٍ مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدٍ

يعنى أن العامل إذا لم يكن مفرغاً وتأخر ما استثنى عن المستثنى منه نصب الجميع إلا واحداً منها فله معها ما له منفرداً نحو: «ما قام أحدٌ إلا زيداً إلا عمراً إلا خالداً».

ويجوز رفع واحد منها على البديل، لأنه بعد نفي، وهو راجح.

(١) أ، جـ. وفي ب «بما».

(٢) ب، جـ.

(٣) ب.

(٤) أ، جـ. وفي ب «يشغل».

(٥) ب، جـ.

(٦) أ، جـ - وفي ب «بدلاً».



فإن قلت: (فهل) ^(١) يجوز رفع الجميع على الإبدال؟.

قلت: قد أجاز ذلك الأبدى ^(٢).

وظاهر كلام المصنف أنه لا يبدل منها إلا واحد. ثم مثل ذلك بقوله:

كَلَّمْ يَفُؤُوا إِلَّا أَمْرًا إِلَّا عَلِيٍّ

فيجوز رفع (امرؤ) على البدل ونصبه على الاستثناء كما لو انفرد،
(ونصب) ^(٣) (علي) ولكنه وقف على لغة ربيعة (فحذف) ^(٤) تنوين المنصوب،
والأصل إلا علياً.

وقوله: وَحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ

يعنى فى الدخول إن كان الاستثناء من غير موجب، وفى الخروج إن كان
موجباً.

تنبيه:

إذا كررت «إلا» لغير توكيد فتارة يمتنع استثناء كل واحد من متلوه، وتارة
(لا يمتنع) ^(٥)، ولم يتكلم المصنف على الثانى لوضوحه، وقد بينه فى الكافية
والتسهيل ^(٦).

ولما فرغ من حكم المستثنى «بإلا» شرع يذكر سائر أدوات الاستثناء، فقال:

وَاسْتِثْنِ مَجْرُورًا بِغَيْرِ مُعْرَبٍ بِمَا لُصِّقَتْ بِإِلَا نُسْبًا

أصل «غير» أن تكون صفة دالة على مخالفة موصوفها لحقيقة ما أضيفت
إليه.

وقد تضمن معنى «إلا» فيستثنى بها ولم يكن (به) ^(٧) بد من جر ما استثته

(١) أ، ج - وفى ب «هل».

(٢) هو: أبو الحسن على بن محمد بن عبد الرحيم الأبدى، نسبة إلى أبدة بلدة بالأندلس،
كان نحوياً جليلاً من أعرف أهل زمانه بالخلافات النحوية، ودرس كتاب سيبويه ووقف
على غوامضه، ثم انتقل إلى غرناطة وأقرأ بها، وكان فى غاية من الفقر على إمامته
بالعلم. وتوفى سنة ٦٠٨ هـ ثمان وستمائة.

(٣) أ، وفى ب، ج «وينصب». (٤) أ، ج - وفى ب «بحذف».

(٥) ج - وفى أ، ب «يمكن». (٦) راجع الكافية ورقة ٤٥ والتسهيل ص ١٠٤ (٧) أ.

بالإضافة، وأعربت هي بما يستحقه المستثنى «إلا» من نصب واجب نحو «قام القوم غير زيد» أو راجح نحو «ما لزيد علم غير ظن» أو مرجوح نحو «ما قام أحد غير زيد». ومن تأثر بعامل مفرغ نحو «ما قام غير زيد».

فإن قلت: قد تقدم أن «إلا» هي ناصب المستثنى عند المصنف. فما ناصب

غير؟

قلت: ناصبها العامل الذي قبلها على الحال وفيها معنى الاستثناء. هذا اختيار المصنف. قال في شرح التسهيل: وهو الظاهر من قول سيبويه، وإليه ذهب الفارسي في التذكرة^(١).

والمشهور أن انتصابها على حد انتصاب ما بعد «إلا»^(٢).

فإن قلت: ظاهر قوله: «مُعْرَبًا». بما أُسْتُثِنِي بِإِلَّا نُسْبًا.

اتحاد جهة النصب فيكون خلاف ما ذكره في شرح التسهيل.

قلت: المفهوم من عبارته أن «غيرا» تعرب بالإعراب المنصوب للمستثنى «إلا» من نصب أو غيره كما سبق، وليس في ذلك ما يدل على اتحاد جهة النصب.

تنبيهات:

الأول: قد تحمل «إلا» على «غير» فيُوصَفُ بها، وما بعدها (مغاير ما قبلها)^(٣). كما حملت «غير» على «إلا». فاستثنى بها.

وللموصوف بإلا شرطان: أن يكون جمعًا أو شبهه، وأن (يكون)^(٤) نكرة أو معرفًا بالجنسية، فلا يوصف بها مفرد محض ولا معرفة محضة. وتفارق «غيرا» من وجهين:

(١) كتاب لأبي على الفارسي - فجعلها حالا تؤول بمشتق، أي: قام القوم مغايرين لزيد - أو أنه من العطف على المعنى لا على المحل وارتضيت هذا المذهب.

(٢) وهذا عند المغاربة، واختار ابن عصفور وقياسًا على نصب ما بعد «إلا» راجع الأشموني / ٢٣٤.

(٣) أسقط «مغاير» ب، ج سقط «ما قبلها».

(٤) ب، ج.

أحدهما: أن موصوفها لا يحذف وتقام مقامه، فلا يقال: جاءني إلا زيد»
بخلاف «غير».

والآخر: أنه لا يوصف بها إلا حيث يصح الاستثناء متصلًا أو منقطعًا.
فلا (يجوز)^(١) «عندي درهم إلا جيّد» لأنه لا يصح فيه الاستثناء بخلاف
«غير».

قال في البسيط: وهل يجوز فيه الحال كما جاز في «غير»؟
فيه نظر وأجازه ابن السيد.

الثاني: يجوز في المعطوف على المستثنى بغير اعتبار اللفظ واعتبار المعنى.
فتقول: «قام القوم غير زيد وعمرو» بالجر على اللفظ، وبالنصب على
المعنى.

لأن معنى «غير زيد» «إلا زيدًا» وتقول: «ما قام غير زيد وعمرو» بالجر
وبالرفع لأنه على معنى «إلا زيد».

وظاهر كلام سيويه^(٢) أنه من العطف على الموضع، وذهب الشلوبين إلى
أنه من باب التوهم^(٣).

الثالث: لا يجوز جر المعطوف على المستثنى «إلا» نحو «قام القوم إلا زيدًا»
على معنى «غير» خلاقًا لبعضهم، وما استدلل به متأول.
ثم قال:

وَلِسَوِيٍّ سَوِيٍّ سَوَاءٌ.....

هذه ثلاث لغات، وزاد بعضهم^(٤) (رابعة)^(٥) وهي المد مع الكسر.

(١) أ، ج - وفي ب «يقال».

(٢) قال سيويه ج ١ ص ٣٧٥ (زعم الخليل ويونس جميعًا أنه يجوز «ما أتاني غير زيد
وعمر» والوجه الجر، وذلك أن غير زيد في موضع إلا زيد وفي معناه فحملوه على
الموضع ...).

(٣) أي على توهم إلا - وإلى مذهب سيويه أميل، لبعده عن التوهم.

(٤) حكى الفاسي في شرح الشاطبية في سوى لغة رابعة، وهي المد مع الكسر.

(٥) أ، ج - وفي ب (أخرى).

وظاهر كلامه أنه يستثنى بالثلاثة، وهو ظاهر كلام الأخفش، ولم يمثل سيويه^(١) إلا بالمكسورة.

وقال ابن عصفور في الشرح الصغير: ولم يشرب منها معنى (الاستثناء)^(٢) إلا سوى، المكسورة السين - فإن استثنى بما عداها فبالقياس عليها.
ثم قال:

.....اجعلاً على الأصح ما لغير جعلاً

أى: اجعل لسوى وأختيها ما جعل «لغير» من كونها تجر المستثنى، وتعرب بإعراب ما بعد «إلا» على ما سبق فى «غير» من التفعيل والتمثيل، لأنها بمعنى غير.

وأشار بقوله: (على الأصح) إلى مذهب سيويه وأكثر البصريين، وهو أنها ظرف لا يتصرف إلا فى الشعر.

ونقل عن الفراء قال سيويه بعد أن مثل بقوله: «أتانى القوم سواك» زعم الخليل أن هذا كقولك: أتانى القوم مكانك، إلا أن فى سواك معنى الاستثناء. اهـ^(٣).

قال ابن عصفور: ولما كانت الظرفية فيها مجازاً لم (يتصرف)^(٤) فيها واستدل من قال بظرفيتها بوصل الموصول بها نحو «جاء الذى سواك».
أى: المصنف. وإنما اختار خلاف ما ذهبوا إليه.

قال فى شرح الكافية لأمرين:

أحدهما: إجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل: «قاموا سواك وقاموا غيرك» واحد، وأنه لا أحد منهم يقول: إن (سوى)^(٥) عبارة عن مكان أو زمان.

(١) قال سيويه جـ ١ ص ٣٧٧ (أتانى القوم سواك).

(٢) أ، جـ.

(٣) الكتاب جـ ١ ص ٣٧٧.

(٤) أ، جـ - وفى ب (يتصرفوا).

(٥) ب، جـ - وفى أ (سواك).

والثانى. ان من يحكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك، وانها لا تصرف
والواقع فى كلام «العرب»^(١) نثراً ونظماً خلاف ذلك^(٢) ا هـ.
وأكثر فيه وفى شرح التسهيل من (الاستشهاد)^(٣) على تصرفها.
وأجاب عن استدلالهم بوقوعها صلة بأنه لا يلزم من وقوعها صلة كونها
ظرفاً.

وأجاز أن يكون موضعها بعد الموصول رفعاً على أنها خبر مبتدأ مضمرة، وأن
يكون نصباً على أنه حال وقبلة ثبت مضمراً.

قال: ويقوى هذا الوجه قول من قال «رأيت الذى سواك» بالنصب.
(ولنا)^(٤) أن لجعل سواك بعد الموصول خبر مبتدأ (ومضمرة)^(٥) على أن يكون
مبتدأ لإبهامه وإضافته إلى مبنى كما فعل ذلك بغير فى قوله:
لُدَّ بِقَيْسٍ حِينَ يَأْبَى غَيْرَهُ^(٦)
.....

-
- (١) ب، ج.
(٢) راجع الأشموني ١ / ٢٣٥.
(٣) أ، ج - وفى ب (الاستدلال).
(٤) أ، ج - وفى ب (قال وأما).
(٥) ب، ج - وفى أ (محلوف).
(٦) هذا صدر بيت - قال العيني: لم أقف على اسم راجزه - ويحث أيضاً فلم أعثر على
قائله.

وعجزه: تَلَفَهُ بحراً مَفِيضاً خَيْرَهُ
الشرح: (لُدَّ) بضم اللام وسكون الذال المعجمة - أمر من لاذ يلوذ (تلفه): بضم التاء
وسكون اللام وكسر الفاء - من ألقى إذا وجد.
قال تعالى: «وَالْفَيْسَ سَيْبًا لَدَى الْبَابِ» أى وجدا. ومعنى تلفه: تجده بحراً مفيضاً.
من أفاض، يقال فاض الماء إذا كثر حتى سال على ضفة الوادى.
الإعراب: (لُدَّ) جملة من الفعل والفاعل وهو أنت المستتر فيه (بقيس) فى محل نصب
مفعول به (حين) منصوب على الظرفية (غيره) مبنى على الفتح وبيانه فى الشاهد (تلفه)
مجزوم لانه جواب الأمر (لُدَّ) والفاعل ضمير والهاء مفعول أول (بحراً) مفعول ثان
منصوب بالفتحة الظاهرة (مفيضاً) صفة لبحر (خيره) مفعول لقوله (مفيضاً). =

قلت: هذا خلاصة ما ذكره المصنف نصرة لمذهبه، وهو منقول عن الزجاجي.

ولقائل أن يقول: ما استدل به لا ينهض دليلاً على دعواه.

أما ما ذكره من إجماع أهل اللغة فغير مسلم لما نقله سيبويه عن الخليل، وقد تقدم.

وأما ما استشهد به من النظم فلا حجة فيه؛ لأن سيبويه ومن وافقه معترف بتصرفه في الشعر، وقد أنشد سيبويه بعضه^(١) ولم يذكر من تصرفه في النثر إلا جره بمن في الحديث^(٢) وقول بعض العرب (أتاني سواك) وحكاة الفراء.

وأما الجر بمن فقد تقدم أنه لا يعتد به في إخراج الظرف عن عدم التصرف.

وأما «أتاني سواك» فهو أقوى ما احتج به.

قال في البسيط: قال البصريون: هذا من (الشاذ)^(٣).

قلت: وكلام حاكمه أعني الفراء يدل على قلته، فإنه قال: (في)^(٤) «سواك ومكانك وبدلك ونحوك ودونك» لا تستعمل أسماء مرفوعة.

= الشاهد: في (غير) حيث بنى على الفتح لإضافته إلى مبني، ومع هذا هو فاعل لقوله يأبى ليكون مرفوعاً بالفاعلية.

مواضعه: ذكره ابن هشام في المغنى ١ / ١٣٨.

(١) قال سيبويه ج ١ ص ٢٠٢ (...). واعلم أن هذه الأشياء كلها قد تكون أسماء غير ظروف بمنزلة زيد وعمرو. ومن ذلك أيضاً: هذا سواءك، وهذا رجل سواك، فهذا بمنزلة مكانك إذا جعلته في معنى بذلك، ولا يكون اسماً إلا في الشعر. قال بعض العرب لما اضطرب في الشعر جعله بمنزلة غير. قال الشاعر وهو رجل من الأنصار:
ولا ينطق الفحشاء من كان منهم
إذا قعدوا منا ولا من سواتنا
وقال الآخر وهو الأعشى:

تجانف عن جو اليمامة ناقتي وما عدلت من أهلها لسواثكا

ويدلك على أن سواءك وكزيد بمنزلة الظروف أنك تقول: مرتت بمن سواءك.

(٢) قال عليه الصلاة والسلام: «دعوت ربي إلا يسلب على أمتي عدواً من سوى أنفسها...».

(٣) أ، ج - وفي ب (الشواذ). (٤) أ

ثم قال وربما رفعوا. قال أبو ثروان^(١) (أتاني سواك) وأما تجويزه كون (سواك) (بعد الموصول خبر (مبتدأ)^(٢) مضمرة فضعيف؛ لأن فيه حذف صدر الصلة من غير^(٣) طول، ولو كان كذلك لجاز في (غير) فصيحاً كما جاز في (سوى)، وأيضاً - فقولهم: «رأيت الذي سواك» بالنصب يضعفه.

وأما ادعاء بنائه لإبهام وإضافته إلى مبنى فبعيد، وقد ضعف في باب الإضافة من شرح التسهيل القول بمثل ذلك.

وأما تقدير ثبت فلا يخفى بعده، وقد اتضح بذلك صحة القول بالظرفية إلا أن الظاهر هو عدم لزومها، لكثرة تصرفه في الشعر، ولما حكاه الفراء. فهو إذا ظرف متصرف مستعمل ظرفاً كثيراً وغير ظرف قليلاً، وهذا مذهب قوم منهم الرماني والعكبري^(٤).

وقوله في الكافية (ومانع تصريفه من عده ظرفاً) هـ. يوهم أن كل من قال بظرفيته قال بمنعه التصرف، وليس كذلك - بل المذاهب ثلاثة، والله أعلم. فإن قلت: ظاهر قوله (ما لغير) مساواتها لغير في جميع الأحكام. وليس كذلك. بل افترقا في أمرين:

الأول: أن المستثنى بغير قد يحذف إذا فهم المعنى نحو: (ليس غير) بالضم والفتح وبالتنوين بخلاف (سوى).

(١) هو: علي بن ثروان بن الحسن الكندي. أبو الحسن. قال في الخريدة: أصله من الخابور، رأيته بدمشق مشهوداً له بالفضل مشتهراً بالمعرفة موثقاً بقوله، وكان أديباً فاضلاً قد أتقن اللغة وقرأ الأدب على أبي منصور الجواليقي وغيره. مات بعد سنة خمس وستين وخمسمائة.

(٢) أ، ب.

(٣) أ، ب.

(٤) وقد ارتضيت هذا المذهب، قال الأشموني ٢٣٦ / ١ (وهذا أعدل ولا ينهض بما استدل به الناظم حجة، لأن كثيراً من ذلك أو بعضه لا يخرج الظروف عن اللزوم وهو الجر وبعضه قابل للتأويل) أ هـ.

الثانى أن (سوى) يقع صلة للموصول وحدها فى فصيح الكلام بخلاف (غير).

قلت: إنما ساوى بينهما فيما ذكره لغير من جر المستثنى (وإعرابها بإعراب) (١) ما بعد إلا (٢) فى جميع الأحكام.

فإن قلت: يلزمه (أنه) (٣) يجوز فى المعطوف على المستثنى بها اعتبار المعنى كما جاز فى (غير).

قلت: لا يبعد أن (يلتزمه) (٤) قياساً.

وقوله فى التسهيل: تساويها مطلقاً سوى. هـ (٥) بعد ذكره (جوز) (٦) اعتبار المعنى فى المعطوف على مجرور (ظاهر فى إجازته).

ثم قال:

وَاسْتِثْنَى نَاصِبًا بَلِيسٍ وَخَلَا وَبَعْدًا وَيَكُونُ بَعْدَ (لا)

أما (ليس) و (لا يكون) فالمستثنى بهما خبرهما؛ فلهذا وجب نصبه واسمها عند البصريين ضمير عائد على البعض المفهوم من الكلام.

والمعنى: ليس هو. أى بعضهم ريداً.

وعند الكوفيين ضمير عائد على الفعل المفهوم من الكلام السابق، ولذلك كان مفرداً، والتقدير: ليس هو. أى: (ليس) (٧) فعلهم فعل ريد. فحذف المضاف، ورد بأنه لا يطرد (٨).

(١) ب.

(٢) ب، ج - وفى أ (وإعرابه بعد إلا لا)

(٣) أ - وفى ب، ج (أن).

(٤) أ، ب - وفى ج (يلزمه).

(٥) التسهيل ص ١٠٧.

(٦) ب، ج.

(٧) أ، ب.

(٨) لأنه قد لا يكون هناك فعل كما فى نحو (القوم إخوتك ليس ريداً) ا هـ أشموني / ٢٢٧. وقد ارتضيت مذهب البصريين لاطراده.

وفى الارتشاف: (١) قال ابن مالك وصاحب البسيط: هو محذوف حذف الاسم لقوة دلالة الكلام عليه.

وهذا مخالف لما اتفق عليه الكوفيون والبصريون من أن (الفاعل) (٢) مضمّر لا محذوف. اهـ

قلت: قد صرح فى شرح الكافية بأن اسمها مضمّر مستر (٣).

وقوله فى التسهيل: واسمها بعض مضاف إلى ضمير المستثنى منه لازم الحذف (٤) اهـ. يقتضى ظاهره أنه محذوف لا مضمّر، ويمكن أن يكون تجوز فى (التعبير) عن الإضمار بالحذف (٥).

فإن قلت: هل لجملتى (ليس) و(لا يكون) فى الاستثناء (محل من الإعراب) (٦)؟

قلت: فى ذلك خلاف. قيل: هما فى موضع نصب على الحال، وقيل: لا محل لهما (٧)، وصححه ابن عصفور (٨).

وأما (عدا وخلا) فقد ثبت بالنقل الصحيح عن العرب أنهما ينصبان المستثنى ويجرانه. فنقول: (قام القومُ عدا زيدا و «عدا زيدا» (٩) و(خلا عمرا) و(خلا) (١٠) عمرو.

(١) هو ارتشاف الضرب لأبى حيان، وراجع ص ٧٤٣.

(٢) ب، ج - وفى أ (الفعل).

(٣) قال فى شرح الكافية ورقة ٤٦ (إلا أن المرفوع بهما - ليس ولا يكون - لا يكون إلا مسترًا).

(٤) التسهيل ص ١٠٦.

(٥) أ، ب - وفى ج (بالتعبير).

(٦) ب، ج - وفى أ (الإعراب).

(٧) وأرجح النصب على الحال: ويفتقر فيها عدم اقترانها بقد. فى ليس، وخلا، وعدا - مع أنها ماضوية، أو يقال: محل ذلك الأفعال المتصرفة، وصححه ابن عصفور: أى: علله بعدم الربط للحال. اهـ صبان ٢ / ١٢٦ بتصرف.

(٨) أى على الاستئناف.

(٩) ب - وفى أ (عداه زيد).

(١٠) أ، ب.

وقد أشار إلى جواز جر المستثنى بهما بقوله:

وَأَجْرُزٌ بِسَابِقِيْ يُكُونُ إِنْ تُرِدْ

وهما (عدا وخلا)

فإن قلت: هل الأرجح نصب المستثنى بهما أو جره؟

قلت: لا إشكال في أن النصب (بعداً) أرجح، لأن فعليتها (أشهر)^(١).

ولذلك التزم سيويه^(٢) فعليتها ولم يحفظ حرفيتها.

وأما (خلا) (فالنصب)^(٣) بها أرجح أيضاً.

قيل: ولم يعرف سيويه الجر بها، وليس كذلك. بل ذكر سيويه^(٤) فيها

الجر أيضاً. وقال الأخفش في الأوسط^(٥) كل العرب يجرون «بخلا» وقد زعموا

أنه ينصب بها وذلك لا يعرف. اهـ.

وهو خلاف المشهور.

وقوله:

وَبَعْدَ مَا أَنْصَبَ.....

نحو: «ما عدا زيداً وما خلا عمرًا»، وإنما تعين النصب بعد «ما» لأنها

مصدرية فتعينت (فعليتها)^(٦)، لأنها لا يليها حرف جر، وتعين النصب مع «ما»

هو مذهب الجمهور.

(١) أ، جـ - وفي ب (الزم).

(٢) قال سيويه ج١ ص ٣٧٧ (وأما عدا وخلا فلا يكونان صفة ولكن فيهما إضمار كما كان في ليس ولا يكون، وذلك قولك ما أتاني أحد خلا زيداً وأتاني القوم عدا عمرًا. كأنك قلت جاور بعضهم زيداً، إلا أن خلا وعدا فيهما معنى الاستثناء ولكني ذكرت جاور لأمثل لك به وإن كان لا يستعمل في هذا الموضع، وتقول أتاني القوم ما عدا زيداً وأتوني ما خلا زيداً ...).

(٣) ب، جـ. وفي أ (النصب).

(٤) قال سيويه ج١ ص ٣٧٧ (وبعض العرب يقول: ما أتاني القوم خلا عبد الله فجعلوا خلا بمنزلة حاشا ...).

(٦) جـ. وفي أ، ب - (فعليتها).

(٥) كتاب لأبي الحسن الأخفش.

وحكى الجرمى الجرم مع «ما» فى (الفرخ)^(١) عن بعض العرب، وإليه الإشارة بقوله:

..... والمجرارُ قد يردُ

وأجاز ذلك الكسائى والربرى والفارسى فى كتاب الشعر له، وعلى هذا «فما» زائدة لا مصدرية^(٢).

..... وحيثُ جرّاً فهما حرفانِ

يعنى مجردين من «ما» أو مقترنين بها.

فإن قلت: بأى شىء يتعلقان إذا كانا حرفى جر؟

قلت: قيل: بالفعل، أو معنى الفعل، فموضعهما نصب، وقيل هما فى موضع نصب على تمام الكلام.

وقوله:

..... كما هما إن نصباً فعلان

يعنى: مجردين من «ما» أو (مقترنين)^(٣) بها، وهما فعلان متعديان والمستثنى بهما مفعول به، وفاعلها عند سيبويه^(٤) وأكثر البصريين ضمير مستكن عائد على البعض المفهوم من الكلام، ولا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث، وبه جزم فى شرح الكافية.

وكلامه فى التسهيل يقتضى أنه محذوف كما تقدم فى اسم «ليس» و «لا يكون».

وقال فى شرحه: وفيه ضعف، لأن قولك: «قاموا عدا زيدا»، إن جعل تقديره عدا بعضهم زيدا؛ لم يستقم إلا أن^(٥) يراد بالبعض من سوى زيد.

(١) أ، وفى ب (الشرح) - وفى ج (المفتوح) وهو اسم كتاب للجرمى.

(٢) وقد ارتضيت مذهب الجمهور لوروده فى أشعار العرب.

ومذهب الجرمى وغيره ضعيف من وجهين فإن قالوه بالقياس ففاسد؛ لأن «ما» لا تزداد قبل الجار بل بعده نحو «عما قليل» «فبما رجمة» وإن قالوه بالسمع فهو شاذ لا يحتج به. ١٣٨ / ١

(٣) أ، ب - وفى ج (مقرونين). (٤) راجع الكتاب ج ١ ص ٣٧٧.

(٥) ب - وفى ج (بان).

وهذا وإن صح (إطلاق البعض)^(١) على الكل إلا واحداً، فليس لقلته في الاستعمال (فالأجود)^(٢) أن يجعل الفاعل مصدر ما عمل في المستثنى منه، فيقدر في «قاموا عدا زيدا» جاوز قيامهم زيدا. ا هـ.

قيل: ولا يطرد إذ يتقضى في نحو «القوم إخوتك عدا زيدا» لأنه لم يتقدم فعل ولا (ما)^(٣) يجرى مجراه.

وينبغي: ألا يجوز تقدير جاوز بعضهم على مذهب الكسائي وهشام، لأن البعض عندهما لا يقع إلا على ما دون النصف.

والصحيح - جواز وقوعه على النصف، وعلى (أزید)^(٤) منه كقوله:

دَايَنْتُ أَرَوَى وَالْدَيُونَ تُقْضَى فَمَطَلْتُ بَعْضًا وَأَدَّتْ بَعْضًا^(٥)

وذهب المبرد إلى أن فاعلهما ضمير (عائد)^(٦) على «من» المفهوم من معنى

الكلام أي: عدا من قام زيدا^(٧).

(١) أ، ب. وفي جـ (إطلاقه).

(٢) أ، جـ. وفي بـ (فالأحسن).

(٣) ب، جـ.

(٤) أ، جـ وفي بـ (أكثر).

(٥) البيت لرؤية بن العجاج من أرجوزة يمدح فيها تميمًا وسعدًا ونفسه.

وهو من الرجز المسدس.

الشرح: «داينت» من المدائنة. يقال داينت فلانًا إذا عاملته فأعطيته دينًا وأخذت بدين

«أروى» اسم امرأة وهو بفتح الهمزة وسكون الراء -، «فمطلت» من المطل وهو التسويف،

«وأدت» ويروى «وأوفت».

الإعراب: «داينت» جملة من فعل وفاعل أروى «مفعوله» والديون الواو حالية والديون

مبتدأ «تقضى» جملة في محل رفع خبر المبتدأ والجملة الاسمية هذه وقعت حالا «فمطلت»

فعل وفاعل «بعضًا» مفعوله «وأدت» فعل وفاعل «بعضًا» مفعوله.

الشاهد فيه: بعضًا على أن لفظة «بعض» يجوز وقوعها على النصف وعلى أزيد منه

وهذا حجة على الكسائي وهشام حيث قالوا: إن البعض لا يقع إلا على ما دون النصف.

مواضعه: هو من شواهد سيبويه جـ ٢ ص ٣٠٠ والخصائص ٢ / ٩٦، ٩٧.

(٦) أ، جـ. وفي بـ (يعود).

(٧) وارتضيت مذهب سيبويه، لأنه أعدل المذاهب.



فإن قلت: هل لجملي «عدا» و«خلا» محل من الإعراب؟

قلت: إن وقعا صلة «لما» فلا محل لهما، وإلا فقولان كما تقدم في «ليس»،
وصحح ابن عصفور: أنهما لا محل لهما كما صححه في «ليس» و«لا يكون».

فإن قلت: إذا وقعا صلة «لما» المصدرية، فما موضع المصدر والمؤول من
الإعراب؟

قلت: نصب بلا خلاف، وإنما اختلفوا في وجه نصبه. فقال السيرافي: هو
مصدر موضوع موضع الحال كما يجوز ذلك في المصدر الصريح. وذهب ابن
خروف إلى أن انتصابه على الاستثناء انتصاب «غير».

وقيل انتصابه على الظرف «وما» وقتية. أي: وقت مجاوزتهم^(١).
ثم قال:

وَكَخَلَا حَاشَا وَلَا تَصْحَبُ مَا
.....

يعنى: أن «حاشا» مثل «خلا» يجوز نصب المستثنى بها وجره، فإذا نصبت
كانت فعلا، والخلاف في فاعلها، وفي محل الجملة كما في خلا. وإذا جرت
كانت حرفاً؛ والكلام على ما يتعلق به كالكلام على «خلا» لا فرق بينهما إلا
(في)^(٢) ثلاثة أوجه:

الأول: أن الفراء ذهب إلى أن «حاشا» فعل، ولا فاعل له، والنصب بعده،
إنما هو بالحمل على «إلا» ولم ينقل عنه ذلك في «عدا» و«خلا»، قيل ويمكن
القول فيهما بذلك.

الثاني: أن الجمر «بحاشا» هو الأكثر بخلاف «عدا» و«خلا»؛ ولذلك التزم
سيويه حرفيتها^(٣) ولم يجز النصب بها، لأنه لم يحفظه. وقد ثبت بنقل^(٤) أبي زيد

(١) وهو الصحيح: قال الشيخ خالد ١ / ٢٦٥ (وهو الذى يعتمد عليه فإنه كثيراً ما يحذف
اسم الزمان وينوب عنه المصدر) ١ هـ.

(٢) ب، ج - وفي أ (على).

(٣) قال سيويه ج١ ص ٣٧٧ (وأما حاشا فليس باسم، ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر
حتى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء) ١ هـ.

(٤) أى: ثبت النصب.

والفراء والأخفش والشَّيبَانِي وابن خروف وأجاره (الجرمي) (١) والمازني والمبرد
والزجاج (٢) (٣).

الثالث: أن «حاشا» لا تصحب «ما» بخلاف «عدا» و«خلا».

قال سيبويه: (٤) لو قلت: «أتوني ما حاشا زيدا» لم يكن كلامًا، وقد أجاره
بعضهم على قلة اهـ.

وقال في التسهيل: وربما قيل: «ما حاشا» (٥) وذكر في شرحه قوله ﷺ:
«أسامة أحب الناس إليّ ما حاشا فاطمة» (٦).

وأنشد بعضهم على ذلك قوله:

رأيتُ الناسَ ما حاشا قُرَيْشًا فإنا نحن أفضلهم فعلاً (٧)

(١) أ، ج.

(٢) وقد ارتضيت نقل أبي زيد والفراء والأخفش وغيرهم؛ لأنهم جوزوا الجر والنصب. قال
ابن هشام في مغنى اللبيب ج١ ص ٩٦ (وذهب الجرمي والمازني والأخفش ... إلى
أنها تستعمل كثيرًا حرفًا جاركًا وقليلًا فعلًا متعديًا جامدًا، لتضمنه معنى «إلا» وسمع
اللهم اغفر لي ولن يسمع حاشا الشيطان، وأبا الأصبح وقال:

(حاشا أبا ثوبان أن به ضنا على الملحاة والشتم) اهـ

(٣) راجع الأشموني ١ / ٢٣٩.

(٤) الكتاب ج١ ص ٣٣٧.

(٥) التسهيل ص ١٠٦.

(٦) والحق أن كلمة «ما حاشا فاطمة» مدرجة من كلام الراوي، وليست من كلام النبي ﷺ،
فيكون الحديث «أسامة أحب الناس إلي» ولم يستثن فاطمة بدليل ما فى معجم الطبرانى
«ما حاشا فاطمة ولا غيرها»، فتكون «ما» نافية لا مصدرية و«حاشا» فعل متعد متصرف
بمعنى أستثنى، والمعنى أنه عليه الصلاة والسلام لم يستثن فاطمة. والحديث صحيح. ففى
مسند أبى أمية الطرطوسى أنه عن ابن عمر، ورواه أحمد فى مسنده والطبرانى فى الكبير.
(٧) البيت: قائله الأخطل غوث بن غياث. وهو من الوافر.

الشرح: «فعالًا» - بفتح الفاء والعين المهملة - معناه الكرم، وفعال أيضًا مصدر من فعل
كذهب ذهبا.

الإعراب: «رأيت» فعل ماضٍ والتاء فاعل «الناس» مفعول أول منصوب بالفتحة الظاهرة
والمفعول الثانى محذوف لدلالة الكلام عليه وتقديره: دوننا «ما حاشا» ما مصدرية حاشا =

ثم قال:

..... وقيل: حاشٍ وحشاً فاحفظهما

ظاهرة أن هاتين اللغتين في حاشا التي يستثنى بها.

(وقد سمع الاستثناء بحشاً في قوله:

حشا رهط النبي فإن منهم بحوراً لا تُكدرها الدلاء^(١))

ولم يسمع بحاش^(٢))

وكلامه في التسهيل ظاهر في أنهما في «حاشا» التي للتزنية^(٣) وهي التي

يليهما المجرور باللام نحو «حاشا لله».

=فعل ماضٍ وفاعله ضمير مستتر وجوباً يعود على البعض المفهوم من الكلام السابق «قريشاً» مفعول لحاشا منصوب بالفتحة الظاهرة «فإن» الفاء للتعليل، إن: حرف توكيد ونصب، نا: اسمه «نحن» توكيد للضمير المتصل الواقع اسماً لأن «أفضلهم» خبر إن، هم مضاف إليه «فعالاً» تمييز.

الشاهد: في «ما حاشا قريشاً» حيث دخلت «ما» المصدرية على «حاشا» وذلك قليل والأكثر أن تتجرد منها. وهو شاذ والكثير ألا تصحب «ما».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن عقيل ١ / ٣١، والأشمونى ١ / ٢٣٩. وذكره السيوطى فى الهمع ١ / ٢٣٣ وابن هشام فى المغنى ١ / ١٠٩ والشاهد رقم ٢٢٣ فى خزنة الأدب.

(١) فى لسان العرب ج ١٨ ص ٩٨ (وأشده الفراء) وهو من الوافر.

(٢) الشرح: حشا - وفى الأصل (حشى) «الرهط» اسم جمع يدل على الجماعة دون العشرة من الرجال ليس بينهم امرأة.

ورهط الرجل: قومه وعشيرته الأقربون. «والبحور»: جمع بحر وهو الماء الواسع الكثير العميق الملح، والجمع أبحر وبحار وبحور، ويطلق على كل نهر عظيم بحر. «لا تكدرها» لا تغيرها - وكدر الماء نقيض صفا.

«الدلاء» جمع دلو، والدلو: الوعاء الذى تخرج به الماء من البئر.

الإعراب: «حشا» لغة فى حاشا أداة استثناء وهو مسموع «رهط» مجرور بحشا «النبي» مضاف إليه «فإن» الفاء للتعليل - إن حرف توكيد ونصب «منهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن مقدم «بحوراً» اسم إن مؤخر منصوب بالفتحة الظاهرة «لا تكدرها» لا نافية تكدر فعل مضارع والضمير مفعوله «الدلاء» فاعل تكدر مرفوع بالضممة الظاهرة.

الشاهد: «حشا رهط» فقد استثنى بحشا وهو مسموع.

(٣) أ، ج وسقط فى ب.

وقد قرئ باللغات الثلاثة، وأقلها «حشا» وهذه التي يليها المجرور (باللام)^(١) (ليست)^(٢) حرفاً.

قال فى (شرح)^(٣) التسهيل بلا خلاف، بل هى إما فعل، وهو مذهب المبرد^(٤)، وإما اسم منتصب انتصاب المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل^(٥) ويدل على ذلك قراءة ابن مسعود^(٦) «حاش الله»^(٧) بالإضافة مثل «سبحان الله» وقراءة أبى السمال^(٨) «حاشاً لله» بالتنوين. مثل «رَعِيّاً لزيد» والوجه فى قراءة من لم ينون أن تكون مبنية لشبهها «بحاشا» الحرفية لفظاً ومعنى.

(١) قال الأشمونى /١ / ٢٤٠ (وهو الأقرب) وقال فى التسهيل ص ١٠٥ (وكثر فيها حاشى وقل حشا وحاش).

(٢) أ، ج - وفى ب (ليس).

(٣) ب.

(٤) مذهب المبرد وابن جنى والكوفيين أنها (فعل)، قالوا لتصرفهم فيها بالحذف وإدخالهم إياها على الحرف، وهذان الدليلان ينفيان الحرفية ولا يثبتان الفعلية، قالوا والمعنى فى الآية - حاش لله جانب يوسف المعصية لأجل الله، ولا يتأتى مثل هذا التأويل فى (حاشا لله ما هذا بشراً) ١ هـ أشمونى /١ / ٢٤٠.

(٥) وهو مذهب البصريين وهو الصحيح لقوة أدلته، قال الأشمونى: (والصحيح أنها اسم) /١ / ٢٤٠.

(٦) هو عبد الله بن مسعود بن الحارث بن عاقل بن حبيب بن مخزوم بن صاهلة بن هذيل بن مدركة بن إلياس بن مضر، أحد السابقين والعلماء الكبار من الصحابة. أسلم قبل عمر، عرض القرآن على النبى ﷺ. وفد من الكوفة إلى المدينة فمات بها آخر سنة اثنتين وثلاثين، ودفن بالبقيع وله بضع وستون سنة.

(٧) من الآية ٥١ من سورة يوسف.

(٨) هو قعنب بن أبى قعنب أبو السمال - بفتح السين وتشديد الميم وباللام العدوى البصرى، له اختيار فى القراءة شاذ عن العامة. رواه عنه أبو زيد سعيد ابن أوس وأسند الهذلى قراءة أبى السمال عن هشام البربرى عن عباد بن راشد عن الحسن عن سمرة عن عمر، وهذا سند لا يصح. ١ هـ طبقات القراء ٢ / ٢٧، رقم ٢٦١٤.

الحال

قال:

الحالُ وَصِفٌ فَضْلَةٌ مُتَّصِبٌ مُفْهِمٌ فِي حَالٍ كَفَرْدًا أَدَهَبُ

الحال: تذكر وتؤنث، وقوله (وصف) كالجنس يشمل الحال وبعض الأخبار وبعض النعت ونحو «لله ذره فارساً» من التمييز.

وقوله: (فضلة) (أخرج) (١) الخبر، والفضلة ما يجوز الاستغناء عنها إلا لعارض فلا يعترض (بالحال) (٢) في مثل «ضربى زيداً قائماً» فإن امتناع حذفها لسدها مسد الخبر.

وقوله (متَّصِب) (أخرج) (٣) النعت، لأنه (يعنى) (٤) لازم النصب والنعت تابع المنعوت.

وقوله: (مفهم في حال) أي: في حال كذا، أخرج نحو «لله ذره فارساً» فإن التمييز (يقدر) (٥) بمن لا يفى.

وقول الشارح إن هذا التعريف ليس بمانع، لأنه يشمل النعت. هـ (٦) غير مسلم لخروجه (بقيد) (٧) لزوم النصب.

تنبيه: ذكر في الكافية والتسهيل أن الحال قد تجر بياء زائدة إن نفى عاملها (٨) كقوله:

فَمَا انْبَعَثَتْ بِمَزْعُودٍ وَلَا وَكَلٍ (٩)

.....

(١) أ، جـ - وفي ب (إخراج). (٢) أ، جـ.

(٣) أ، جـ - وفي ب (إخراج). (٤) أ، جـ.

(٥) أ، جـ - وفي ب (تقييده). (٦) الشارح ص ١٣٠.

(٧) أ، جـ - وفي ب (بغير). (٨) راجع التسهيل ص ١٠٨ والكافية ورقة ٤٦.

(٩) لم يتعرض صاحب شواهد المعنى لقاتل هذا البيت وبحث فلم أعر على قائله. وصلته: كائن دعيت إلى بأساء داهمة.

الشرح: «كائن» بمعنى: كم «الأساء»: الشدة «داهمة» آتية على بفتح. «انبعثت»: أسرعت «المزعود»: المذهور الخفاف، «الوكل» - بفتح الواو والكاف - كما في القاموس: العاجز الذي يكل أمره إلى غيره.

ونورع في ذلك (١).

وذكر في باب حروف (الجر) (٢) من شرح التسهيل أن من الزائدة ربما دخلت على (الحال) (٣) ومثله بقراءة من قرأ ﴿مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ﴾ (٤) مبنياً للمفعول وفيه نظر.

وقوله: (كفرداً أذهب) مثال، وفهم (منه) (٥) جواز تقديم الحال على عاملها وسيأتي.

ثم قال:

وكونه مُتَقَلِّبًا مُشْتَقًّا يَغْلِبُ لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقًّا

كون الحال متقلبا أي: غير لازم لصاحبه، ومشتقا: أي: مصوغا من مصدر للدلالة على متصف غالب لا واجب.

فمن وردوه لازما ﴿وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا﴾ (٦) ومن وردوه غير مشتق ﴿فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ انفِرُوا﴾ (٧) جميعا (٨).

=الإعراب: «فما» الفاء عاطفة وما نافية «انبعثت» فعل وفاعل «بمزود» الباء حرف جر رائد ومزود حال وصاحب الحال التاء في «انبعثت» «ولا» الواو عاطفة «لا» رائدة لتوكيد النفي «وكل» معطوف على مزود.
الشاهد: في «بمزود» حيث دخلت الباء الزائدة على الحال «مزود» وقد انتفى عاملها «انبعثت».

مواضعه: ذكره ابن هشام في معنى اللبيب ١ / ١٠٢.

(١) ذكر ذلك ابن مالك وخالفه أبو حيان، وخرج البيت على أن التقدير: بشخص مزود أي مذعور، ويريد بالمزود نفسه على حد قولهم رأيت منه أسداً. وهذا التخريج غير ظاهر في البيت؛ لأن صفات الذم إذا نقيت على سبيل المبالغة لم يتنف أصلها، ولهذا قيل: في «وما ربك بظلام للعبيد» أن فعلا ليس للمبالغة بل للنسب أي: وما ربك بذى ظلم، ولا يقال: لقيت منه أسداً أو بحراً ونحو ذلك إلا عند قصد المبالغة في الوصف بالإقدام أو الكرم. ١ هـ. معنى اللبيب على حاشية الأمير ١٠ / ١٠٢.

(٢) أ، جـ. (٣) أ - وفي ب، جـ (حال).

(٤) من الآية ١٨ من سورة الفرقان.

(٥) أ، جـ. (٦) من الآية ٢٨ من سورة النساء.

(٧) أ، جـ. (٨) من الآية ٧١ من سورة النساء.

وقد اجتمع اللوم والجمود في قولهم «هذا خاتمك حديدًا»، وهذه (جيتك) (١) خزا» وهما من أمثلة سيويه (٢)

وفصل بعضهم في الانتقال. فقال: الحال قسمان: مبينة ومؤكدة.

فالبينة لا بد أن تكون متقلة، أو مشبهة بالمتقلة نحو «خلق زيد أشهل» لأنه كان يمكن أن يخلق غير أشهل.

والمؤكدة: يجوز أن تكون غير متقلة، أي لارمة.

ثم قال:

ويكثر الجمود في سِعْرٍ.....

اعلم أنه يكثر جمود الحال إذا كان مؤولا بالمشقق (تأويلا) (٣) غير متكلف وذلك بأن يدل على سعر نحو «بعته مدًا بكذا». أي: مسعرًا.

أو مفاعله نحو: «بعته يدًا بيد» أي: مناجزة، أو (تشبيه) (٤) نحو: «كرَّ زيد أسدًا» أي: مثل أسد، أو ترتيب نحو: «ادخلوا رجلا رجلا» أي: مرتبين.

وفي نصب الثاني أقوال. والمختار أنه وما قبله منصوبان بالعامل (المقدم) (٥) لأن مجموعهما هو الحال، ونظيرهما في الخبر «الرمان حلوٌ حامضٌ» أو أصالة نحو: ﴿قَالَ أَسْجُدْ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾ (٦) أو فرعية نحو: ﴿وَتَنْحِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا﴾ (٧) وهي حال مقدره. أو تنويح: نحو: «هذا مالك ذهبًا» (٨).

(١) أ، ج - وفي ب (حلتك).

(٢) قال سيويه ج١ ص ١٩٨ (هذا خاتمك حديدًا، ولا يحسن أن تجعله صفة فقد يكون الشيء حسنًا إذا كان خيرًا).

وقال في ج١ ص ٢٧٤ (....) ويكون حالًا فالحال قولك: هذه جيتك خزا).

(٣) أ، ج - وفي ب (تأويلا). (٤) ب، ج.

(٥) أ، ب - وفي ج (المقدم).

(٦) من الآية ٦١ من سورة الإسراء - طينًا: حال من منصوب خلقت المحذوف لا من «من» لأن الحال قيد في عاملها، والطين ليس قيدًا في «أسجد» لعدم مقارنته له، وقيل: منصوب على نزع الخافض - أي: من طين.

(٧) من الآية ١٤٩ من سورة الشعراء. (٨) (ذهبًا) حال من مالك، والذهب نوع من المال.

أو (طور) (١) واقع فيه تفضيل. «هذا بُسْرًا أُطِيبُ مِنْهُ رُطْبًا» (٢)
أو بنعت نحو: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشْرًا سَوِيًّا﴾ (٣)
وقد اندرج كله تحت قوله:

مُبْدَى تَأْوِيلٌ بِلا تَكْلُفٍ وفي

فإن قلت: الدال على السعر مندرج في ذلك، وقد أفرده بالذكر.

قلت: هو من (باب) (٤) عطف العام على الخاص.

ثم قال:

وَالْحَالُ إِنْ عُرِفَ لَفْظًا فَاَعْتَقِدْ تَنْكِيرُهُ مَعْنَى كَوْنِكَ اجْتِهَدِ

لما كان الغالب اشتقاق الحال وتعريف صاحبه التزام تنكيره (معنى) (٥) لثلاث
يتوهم كونه نعتًا.

وقد يجيء على صورة المعرفة بالأداة فيحكم بزيادتها نحو: «ادخلوا الأول
فالأول» (٦).

أو بالإضافة: فيحكم بأنه نكرة لم يتعرف بها نحو: «طلبته جهدي
وطاقتي»، «واجتهد وحدك» أي: منفردًا.

وإذا قلت: في المتعدى «ضربتُ زيدًا وحده» فمذهب سيبويه أنه حال من
الفاعل أي: ضربته في حال إيحادي له بالضرب.

وأجاز المبرد أن يكون حالا من المفعول.

ورجح مذهب سيبويه بأن وضع المصدر موضع اسم الفاعل أكثر.

(١) طور: أي حال.

(٢) «بسرًا» حال من فاعل أطيب المستتر فيه «رطبًا» حال من الهاء في «منه».

(٣) من الآية ١٧ من سورة مريم - «بشرا» حال من فاعل تمثل والاعتماد على الصفة وهي
«سويًا».

(٤) ب، ج. (٥) ج.

(٦) أي: مترتين، «الأول» حال من الواو في «ادخلوا»، و «الأول» الثاني معطوف بالفاء.

وعين (ابن طلحة كونه)^(١) حالا من المفعول. قال: لأنه إذا أرادوا الفاعل قالوا (مررتُ به وحدي)^(٢) وفي وحده أقوال:

الأول: مذهب سيبويه^(٣) أنه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال، فوحد في موضع إيحاد، وإيحاد في موضع موحد.

الثاني: أنه مصدر أوحدته، وهو محذوف الزوائد، وإليه ذهب أبو الفتح.

الثالث: (أنه)^(٤) مصدر لم يلفظ له بفعل.

وعلى هذين القولين فهو مصدر في موضع الحال.

الرابع: ذهب يونس إلى أنه (متصّب)^(٥) على الظرف لقول العرب «زيد وحده» والتقدير: زيد موضع التّفَرُّدِ^(٦).

وأجاز ابن هشام في قولهم: «زيد وحده» وجهين:

أحدهما: ما قاله يونس.

والآخر: أن يكون مصدرًا بفعل مقدر هو الخبر كما قالوا «زيد إقبالا» أي: يقبل إقبالا.

وقد حكى الأصمعي^(٧) «وَحَدَّ يَحِدُّ» فعلى هذا هو مصدر لفعل مستعمل^(٨).

(١) أ، ج وفي ب (ابن طلحة يتعين كونه).

(٢) أ، ج وفي ب (خبرته وحدي).

(٣) الكتاب ج ١ ص ١٨٦.

(٤) أ، ب.

(٥) أ، ج وفي ب (منصوب).

(٦) راجع الأشموني ١ / ٢٤٥.

(٧) هو أبو سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي البصري، نسبة إلى جده أصمع، أحد أئمة اللغة والنحو، روى عن أبي عمرو بن العلاء وغيره، وكان يتمتع بحافظة جيدة. قدم بغداد في أيام الرشيد واتصل به وبالبرامكة، وله مصنفات كثيرة منها: كتاب الأضواء والقلب والإبدال، وغريب القرآن. مات سنة ٢١٥ هـ.

(٨) وقد ارتضيت مذهب سيبويه بدليل (وصحة «مررت برجل وحده» - وبه مثل سيبويه - تدل على أنه حال من الفاعل، وأيضًا فهو مصدر أو نائب المصدر. والمصادر في الغالب إنما تجيء أحوالًا من الفاعل) ١ هـ أشموني ج ١ ص ٢٤٤. وأقول إن المفعول «برجل» وليس له مسوغ.

تنبيه:

ما تقدم من اشتراط تنكير الحال هو مذهب الجمهور، وأجاز يونس والبغداديون أن يأتي معرفة، وقاسوا على نحو: «ادخلوا الأول فالأول».

وأجاز الكوفيون: أن يأتي على صورة المعرفة، إذا كان فيها معنى الشرط وهي مع ذلك نكرة، وأجازوا: «عبدُ اللهِ المُحسِنِ أفضلُ منه المسيء»^(١).

ثم قال:

ومصدرٌ منكرٌ حالاً يَقَعُ بكثرةٍ كبغتهُ زيدٌ طَلَعُ

من وقوع المصدر موقع الحال قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِيَنَّكَ سَعِيًّا﴾^(٢) ﴿وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾^(٣)، وقولهم: «قتلتهُ صبراً» و«طَلَعُ زيدٌ بغتهُ»، وهو كثير.

ومع كثرته فنقل إجماع الفريقين على قصره على السماع، وإن اختلفوا في التخريج إلا المبرد، فإنه أجاز القياس (فقيلاً)^(٤)، عنه مطلقاً، وقيل: فيما هو نوع الفعل. نحو: «أَتَيْتُهُ سُرْعَةً» وهو المشهور عنه^(٥).

واستثنى في التسهيل ثلاثة أنواع لا يقتصر فيها على السماع^(٦):

الأول: قولهم: «أنت الرجلُ عِلْمًا»، فيجوز (أن)^(٧) تقول «أنت الرجلُ أدبًا ونُبلاً» والمعنى: الكامل في حال علم وأدبٍ ونُبْلِ.

(١) فالمحسن والمسيء حالان، وصح مجيئهما بلفظ المعرفة لتأويلها بالشرط، إذ التقدير: عبداً الله إذا أحسن أفضل منه إذا أساء.

(٢) من الآية ٢٦٠ من سورة البقرة.

(٣) من الآية ٥٦ من سورة الأعراف.

(٤) أ، ب - وفي جـ (ونقل).

(٥) وأرجح مذهب الجمهور في القصر على السماع، لأن الحال كالنعت والنعت لا يقع مصدرًا إلا سماعًا والحال كذلك. وقال السيوطي في الهمع ١ / ٢٣٨ (وشذ المبرد فقال: يجوز القياس.....).

(٦) قال في التسهيل ص ١٠٩ (وفي غيره على السماع في نحو «أنت الرجلُ عِلْمًا» و«هو زهير شعراً» و«أما علما فعالم».

(٧) ب، ج - وفي أ (أنك).

وفي الارتشاف: ويحتمل عندى أن يكون تمييزاً^(١)

الثانى: نحو: «(زيد)»^(٢) رهير شعراً^(٣) قال فى الارتشاف: والأظهر أن يكون تمييزاً. هـ^(٤).

الثالث: «أما علماً فعالم»^(٥) تقول ذلك: لمن وصف عندك شخصاً بعلم وغيره منكرًا عليه وصفه بغير العلم، والناصب لهذه الحال هو فعل الشرط المحذوف، وصاحب الحال هو المرفوع (به)^(٦)، والتقدير: مهما يُذكرُ إنسانٌ فى حال علم فالذى وصفت عالم.

ويجوز أن يكون ناصبها ما بعد الفاء، وصاحبها الضمير المستكن فيه. وهى على هذا مؤكدة، والتقدير: مهما يكن من شيء فالذكر عالم فى حال علم.

فلو كان ما بعد (الفاء لا يعمل)^(٧) (فيما قبله)^(٨) نحو: «أما علمًا فهو ذو علم» تعين أن يكون العامل فعل الشرط.

فلو كان المصدر التالى «أما» معرفًا بأل فهو عند سيبويه مفعول له^(٩). وذهب الأخفش إلى أن المنكر والمعرف كليهما بعد «أما» مفعول مطلق.

وذهب الكوفيون - على ما نقله ابن هشام - إلى أن القسمين مفعول به بفعل مقدر، والتقدير: مهما تذكر علمًا فالذى (وصف)^(١٠) عالم.

(١) أن يكون تمييزًا محولًا عن الفاعل وهو ضمير الرجل بمعنى الكامل، والتقدير أنت الكامل علمًا، أى: علمه.

(٢) أ - وفى ب، جـ (هو).

(٣) فشعراً بمعنى شاعراً - حال، والعامل فيه رهير لتأويله بمشتق، إذ معناه مجيد وصاحب الحال ضمير مستتر فيه.

(٤) راجع الارتشاف ص ٧٦٤.

(٥) أى: من كل تركيب وقع فيه الحال بعد «أما» فى مقام قصد فيه الرد على من وصف شخصاً بوصفين، وأنت تعتقد اتصافه بأحدهما دون الآخر.

(٦) - أ.

(٧) ب، وفى أ، جـ (الفاء - وصاحبها الضمير المستكن فيه وهى على هذا مؤكدة - لا يعمل).

(٨) أ، ب - وى جـ (لا يعمل ما بعده فيما قبله).

(٩) راجع الكتاب جـ ١ ص ١٩٣.

(١٠) ب، وفى جـ - (وصفت).

قال في شرح التسهيل: وهذا القول عندي أولى بالصواب، وأحق ما اعتمد عليه في الجواب.

تبيينان:

الأول: مذهب سيويه في المصدر موقع الحال أنه هو الحال. وذهب الأخفش والمبرد إلى أنه مفعول مطلق وعامله المحذوف هو الحال. وذهب الكوفيون: إلى أنه مفعول مطلق منصوب (بالفعل)^(١) قبله وليس في موضع الحال.

وذهب بعضهم: إلى أنها مصادر على حذف مضاف، فيقدر في «أتيته ركضاً» إتيانه ركضاً.

(وقيل: هي أحوال على حذف مضاف، أي: أتيته ذا ركض)^(٢) وكذا ساثرها^(٣).

الثاني: في قوله:

ومصدرٌ منكرٌ حالاً يَقَعُ بكثرةٍ

تنبه على (أن)^(٤) وقوع المصدر المعرفة حالاً بقله وهو ضربان: علم جنس: كقول العرب: (جاءت الخيلُ بداءٍ فيؤول بنكرة. أي: متبذدة. وذو أداة كقوله:

فأرسلها العرَّاءَ ولم يذِّدها^(٥)

(١) أ، ج - وفي ب (بالعامل).

(٢) راجع الأشموني ١ / ٢٤٥، ٢٤٦. ب (٤).

(٥) هذا صدر بيت للبيد بن ربيعة العامري يصف حماماً وحشياً أورد أنه الماء للشرب.

وتمامه: ولم يُشْفَقْ على نَفْصِ الدُّخَالِ، وهو من قصيدة من الوافر.

الشرح: «العراك» - بكسر العين - أردحام الإبل أو غيرها حين ورود الماء «يذدها» من الذيادة - يطردها «يشفق»: يرحم، «نفس» مصير نفس الرجل - بكسر الغين - إذا لم يتم مراده، ونفس البعير إذا لم يتم شربه «الدخال» - بكسر الدال المهملة - أن يداخل بعيره الذي شرب مرة مع الإبل التي لم تشرب حتى يشرب معها، وذلك إذا كان البعير كريماً أو شديد العطش أو ضعيفاً.

فيؤول على زيادة «أل»

وفيه (وفى) (١) نحوه ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنه مصدر فى موضع الحال، وهو مذهب سيبويه (٢).

والثانى: أنه معمول لفعل مقدر. أى: تعترك العراك، وهو مذهب

الفارسى.

والثالث: أنه معمول لحال محذوفة. أى: معتركة العراك.

وذهب ابن الطراوة إلى أن العراك نعت مصدر محذوف وليس بحال.

أى: الإرسال العراك.

وأشده ثعلب «فأوردها العراك» وزعم أن العراك مفعول ثان لأوردها، ونقل

عن الكوفيين أن أرسلها مضمن معنى أوردها.

= المعنى: يصف ليبد بهذا البيت حمار الوحش أنه أرسل الأثن إلى الماء مزدحمة ولم يشفق عليها من نغص الدخال، وهو تكدير الماء بورودها فيه مزدحمة لمداخلة بعضها بعضاً.

الإعراب: (فأرسلها) فعل ماض وفاعله ضمير مستتر، والضمير البارز المتصل مفعول «العراك» حال «ولم» الواو عاطفة لم حرف نفى وجزم وقلب «يذدها» فعل مضارع مجزوم بلم والفاعل ضمير مستتر فيه وها مفعول، والجملة معطوفة على جملة «فأرسلها» ولم الواو عاطفة كذلك، لم حرف نفى وجزم وقلب «يشفق» فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمها السكون «على» حرف جر «نغص» مجرور بعلى والجار والمجرور متعلق بيشفق «الذخال» مضاف إليه مجرور بالكسرة.

الشاهد: فى قوله: «العراك» حيث وقع حالا مع كونه معرفة - والحال لا يكون إلا نكرة- وإنما ساغ ذلك لأنه مؤول بالنكرة، أى أرسلها معتركة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن عقيل ١ / ٣٥٤، ابن هشام ١ / ٨١ والسندوبى والأصطهناوى وذكره ابن يعيش فى شرح المفصل ٢ / ٦٢، والشاهد رقم ٥٢٤ فى خزنة الأدب، وسيبويه ج ١ ص ١٨٧، والمقتضب ٣ / ٢٢٧.

(١) أ، ب.

(٢) وأميل إلى مذهب سيبويه. قال الأعلام الشتمرى فى «أرسلها العراك» (..) وهو مصدر فى موضع الحال والحال لا يكون معرفة، وجاز هذا، لأنه مصدر والفعل يعمل فى المصدر معرفة ونكرة (.....).

ثم انتقل إلى صاحب الحال فقال:

ولم ينكر غالباً ذو الحال، وذلك لشبهه بالمبتدأ.

وأشار بقوله: (غالبًا) إلى أنه (قد)^(١) ينكر في المواضع الآتية قليلاً^(٢)،

حكاه سيبويه، وجعله مقيساً بغير شرط، وإن كان الاتباع أقوى.

والقياس قول يونس والخليل، خلافاً لمن قال: لا يجوز في غير الموصوف إلا

سماعاً ما لم يتقدم.

وقوله: إن لم يتأخر.

يعنى: عن الحال نحو: «هذا قائماً رجل» مثل به سيبويه^(٣).

وأما نحو «فيها قائماً رجل» فيظهر من كلام سيبويه^(٤) أن ذا الحال هو المبتدأ

(لا)^(٥) الضمير المستكن في الخبر كما ذهب إليه قوم.

قال في شرح التسهيل: وقول سيبويه هو الصحيح؛ لأن الحال خبر في

المعنى (فجعله)^(٦) لا يظهر الاسمين أولى من جعله لأغراضهما، وهذا يستقيم لو

تساويا في التعريف.

وزعم ابن خروف أن الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً (لا يضم)^(٧) فيه

عند سيبويه والفراء إلا إذا تأخر.

(١) أ، ب.

(٢) وذلك مثل قولهم: «مررت بماء قعدة رجل» وقولهم «عليه مائة بيضاء». وأجاز سيبويه

«فيها رجل قائماً» وفي الحديث «وعلى وراءه رجال قياماً» وذلك قليل. اهـ أشموني جـ١

ص ٢٤٨.

وقال الشيخ الخضرى جـ١ ص ٢١٦ (وهو مقيس عند سيبويه، لأن الحال إنما دخلت

لتقييد العامل، فلا معنى لاشتراط المسوغ في صاحبها. وقصره الخليل ويونس على

السماع) اهـ.

(٣) قال سيبويه جـ١ ص ٢٧٦: (وذلك قولك هذا قائماً رجل).

(٤) قال سيبويه جـ١ ص ٢٧٦ وفيها قائماً رجل؛ لما لم يجز أن توصف الصفة

بالاسم وقبح أن تقول فيها قائم فتضع الصفة موضع الاسم).

(٥) أ، ب جـ (إلا). (٦) ب، ج - وفي أ (لجعله).

(٧) أ - وفي ب، ج (ضمير).

وقوله: أو يُخصَّصَ.

يعنى: بإضافة نحو: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سِوَاءٍ لِلسَّائِلِينَ﴾ (١).

أو وصف نحو: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ (٤) أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا ﴿ (٢) خلافاً لمن شرط وصفين، ولو قيل إن الحال من الضمير (في الوصف) (٣) لكان أولى.

وقوله: أو يبين، أى: يظهر من بعد نفي.

كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾ (٤) خلافاً للزمخشري في جعله الجملة صفة (قرية) (٥).

(أو مضاهيه) يعنى: مشابهة للنفي، وهو النهى كقوله:

لا يَرْتَكِنُ أَحَدٌ إِلَى الإِحْجَامِ يَوْمَ الوَغَى مَتَّخِوفاً لِحِمَامِ (٦)

(١) من الآية ١٠ من سورة فصلت - سواء، حال من أربعة لاختصاصها بالإضافة إلى أيام.
(٢) من الآية ٤ من سورة اللخان - «أمرًا» حال من «أمر» الأول لوصفه بحكيم وهذا هو رأى الناظم وابنه وتبعهما للمراعى، وقيل إن «أمرًا» منصوب بأخص محذوفاً أو مفعول لاجله، أو حال من «كل» أو من فاعل أنزلنا «أو مفعوله». وهو رأى ابن هشام، ونفى رأى الناظم وابنه.

أقول لأنه لا يتوافر شرط مجيء الحال منه مع أنه مضاف إليه.

(٣) ب، جـ.

(٤) من الآية ٤ من سورة الحجر - «لها كتاب معلوم» جملة في موضع الحال من «قرية» وصح مجيء الحال من التكرة، لتقدم النفي عليها، ولا يصح كون الجملة صفة لقرية، خلافاً للزمخشري؛ لأن الواو لا تفصل بين الصفة والموصوف، وأيضاً وجود «إلا» مانع من ذلك، إذ لا يعترض إلا بين الصفة والموصوف. ١- ابن عقيل - ١ / ٣٥٩ - ولا عبرة بمخالفة الزمخشري، لأن الواو من المسوغات كما فى التسهيل.

(٥) أ، جـ - وفى ب (لقرية).

(٦) البيت: قاله: قطرى بن الفجاءة التميمى - أبو نعامه الحارجرى - وكان من الشجعان المشاهير قتل ستة تسع وسبعين للهجرة، قتله عسكر الحجاج من جهة عبد الملك بن مروان الأموى. وهو من الكامل.

الشرح: «لا يرتكن» من ركن إلى الشيء يرتكن من باب نصر ينصر، إذا مال إليه «الإحجام» - بكسر الهمزة - «التأخر والإعراض» «الوغى»: الحرب، «متخوفاً» الخائف شيئاً بعد شيء.

فلحمام بكسر الحاء: الموت.

والاستفهام كقوله:

يا صاح هل حم عيشٌ باقياً فترى لنفسيك العذرَ في إبعادها الأملأ (١)

= المعنى: لا ينبغي لأحد أن يميل عن الإعراض عن اقتحام الحرب ويركن إلى التولي متخوفاً من الموت.

الإعراب: «لا» ناهية «يركن» فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة «أحد» فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة «إلى» حرف جر «الإحجام» مجرور بإلى والجار والمجرور متعلق بـ «يركن» «يوم» ظرف متعلق بـ «يركن» مضاف إليه «متخوفاً» حال من أحد منصوب بالفتحة «الحمام» جار ومجرور متعلق بـ «متخوف».

الشاهد: في «متخوفاً» حيث وقع حالا من النكرة وهي قوله: «أحد» والذي سوغ ذلك وقوع النكرة بعد النهي.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١٣٤، وابن هشام ٢ / ٨٥، وابن عقيل ١ / ٣٦٠ والسندوبى وداود والأصطهناوى، والمكردى ص ٧٥، والأشمونى ١ / ٢٤٧ - وذكره السيوطى فى همع الهوامع ١ / ٢٤٠.

(١) البيت: قال العيىنى: قائله رجل من طيى لم يعلم اسمه - ويحث فلم أعشر على قائله. وهو من السيط.

الشرح: أصله يا صاحى، مرخم بحذف آخره، وهو الباء، واكتفى بالكثرة للدلالة على ياء التكلم «حم» فعل ماض مبنى للمجهول - بضم الحاء وتشديد الميم - أى: قدر، «باقياً» أصل الباقي: الذى لا يفنى ولا يزول «العذر» بضم فسكون - وهو كل ما تذكره لتقطع عنك أسنة العتاب واللوم «الأملأ» ترقب الشيء وانتظاره.

المعنى: يستفهم استفهاماً إنكارياً عما إذا كان قد قضى لأحد من الناس قبل المخاطب أن تدوم له الدنيا أو يعيش فيها عيشة مستقرة لا يشوبها كدر فيكون ذلك عذراً لمخاطبه فى أن يتكالب على حطام الدنيا الفانى.

الإعراب: «يا» حرف نداء «صاح» منادى مرخم «هل» حرف استفهام «حم» فعل ماضى مبنى للمجهول «عيش» نائب فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة «باقياً» حال من عيش منصوب بالفتحة «فترى» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه «لنفسك» جار ومجرور متعلق بترى وهو المفعول الثانى قدم على الأول «العذر» مفعول أول لترى منصوب بالفتحة «فى» حرف جر «إبعادها» مجرور بفى والجار والمجرور متعلق بالعذر وها مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله (الأملأ) مفعول للمصدر.

الشاهد: فى «باقياً» حيث وقع حالا من نكرة، وهى قوله «عيش» والذى سوغ مجيء الحال منها وقوعها بعد الاستفهام.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٣٤، وابن عقيل ١ / ٣٥٥٩، وابن هشام ٢ / ٨٧، وداود - السندوبى، والمكردى ص ٧٥، والأصطهناوى، والأشمونى ١ / ٢٤٧، والسيوطى ص ٦٦ وأيضاً ذكره فى همع الهوامع ١ / ٢٤٠.

ومثل النهى بقوله: كلا يبيغ امرؤ على امرئٍ مُستسهلاً .
فهذه ستة مسوغات على التفصيل .

وزاد في التسهيل ثلاثة^(١):

أحدها: أن تكون الحال جملة (مقرونة)^(٢) بالواو نحو ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرُّ عَلَى
قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ﴾^(٣) لأن الواو رفعت توهم النعتية .

والثاني: أن يكون الوصف به على خلاف الأصل نحو «هذا خاتم حديدا» .

والثالث: اشتراك المعرفة مع النكرة في الحال نحو: «هؤلاء ناسٌ وعبدُ الله
منطلقين» وقد جعل سيويه لهذه المسألة باباً^(٤) .

ثم قال:

وَسَبِقُ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرِّ قَدْ أَبَوَا وَلَا أَمْنُهُ فَقَدْ وَرَدَ

صاحب الحال مرفوع ومنصوب ومجرور .

(فتقديمها)^(٥) على المرفوع والمنصوب جائز عند البصريين ما لم يمنع
مانع^(٦) كالخصر، ومنع الكوفيون: تقديمها على المرفوع الظاهر .

ف قيل: عنهم مطلقاً، وقيل: إن تقدمت على رافعه .

ومنعوا تقديمها على المنصوب الظاهر أيضاً، ف قيل: مطلقاً . وقيل: إن لم
تكن فعلاً .

وأما المجرور: فإن كان بإضافة لم يجز تقديم الحال عليه (عند أكثر
النحويين)^(٧) .

(١) قال في التسهيل ص ١٠٩ أو تكن جملة مقرونة بالواو . أو يكن الوصف به على
خلاف الأصل أو يشاركه فيه معرفة) .

(٢) ب، ج . (٣) من الآية ٢٥٩ من سورة البقرة .

(٤) قال سيويه ج ١ ص ٢٥٨ (هذا باب ما غلبت فيه المعرفة النكرة . . . وتقول هؤلاء
ناس وعبد الله منطلقين إذا خلطتهم) .

(٥) أ، ج - وفي ب (فتقدمها) . (٦) أ، ج - وفي ب (يمنع من ذلك مانع) .

(٧) أ، ج - وفي ب، ج (بإجماع) .

قال في شرح التسهيل: (فإن كانت الإضافة غير محضة جاز كقولك: «هذا شاربُ السويق ملتوتًا الآن أو غدًا»^(١) وإن كان مجرورًا بحرف لم يجز تقديم الحال عليه عند أكثر النحويين)^(٢).

وقال المصنف: الصحيح الجواز لثبوته سماعًا^(٣)، ولضعف دليل المنع إلا أن تقديمه ضعيف مع جوازه.

وفصل الكوفيون، فقالوا: إن كان المجرور ضميرًا نحو (مررتُ ضاحكةً بها)^(٤) أو كانت الحال فعلا نحو: «مررتُ تضحكُ بهند» جاز، وإلا امتنع^(٥).

واستدل المصنف بقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾^(٦) وبآيات ظاهرة فيما ادعاه^(٧).

فإن قلت: أطلق (المصنف)^(٨) في قوله: (بحرف).

وينبغي أن يقيد بغير الزائد لأنه موضع الخلاف.

قلت: العذر له. إن الزائد لا يقيد به؛ فلذلك أهمل التنبيه عليه لوضوحه^(٩).

فإن قلت: على ماذا يعود الضمير في قوله: «أبوا»؟

(١) «ملتوتًا» حال من السويق، «شارب» اسم فاعل عامل في الحال النصب. هذا: ويشترط أن يكون المضاف مما يعمل عمل الفعل، كالمصدر، واسم الفاعل ونحوهما.
(٢) ب، ج.

(٣) من ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾ وآيات منها رقم (٧).

(٤) أ «مررت ضاحكةً بك». ب «مررت ضاحكا بك»، ج «مررت بهند ضاحك بك».

(٥) راجع الأشموني ١ / ٢٤٠.

(٦) من الآية ٢٨ من سورة سبأ.

(٧) منها:

لئن كان بردُ الماء هيمانَ صاديًا
فـ «هيمان»، و «صاديًا» حالان من الضمير المجرور بإلى، وهو الباء.

ومنها:

فإن تكُ أذوادُ أصبينَ ونسوةً
فلن يذهبوا فرغًا يقتل حبال
«فرغًا» حال من «قتل».

(٨) ج. (٩) مثال الزائد «ما جاء راكبًا من رجل».

قلت: ظاهره أنه عائد على جميع النحويين ولا يصح حمله على ذلك؛ لأن منهم من أجاز، وقد نقل الجواز عن الفارسي وابن كيسان، وابن برهان^(١) على أن (ابن)^(٢) الأتباري (ذكر)^(٣) الإجماع على المنع فتعين صرف الضمير إلى الأكثر.

فإن قلت: قوله «ولا أمنعه» يوهم انفراده بجوازه.

قلت: لا يلزم من قوله: «أمنعه» انفراده.

والمراد (و)^(٤) لا أمنعه. وفاقا لمن أجاز لأنه قد نقل الخلاف في غير هذا الموضوع.

فإن قلت: قوله: (فقد ورد) دعوى لم يقم عليها دليل، إذ لم يرد نص بذلك لأن الآية التي استدلت بها، والآيات محتملة للتأويل^(٥).

قلت: ظاهرها يدل على دعواه، والاحتمال في بعضها بعيد جدا، ولا عدول عن الظاهر مع مساعدة القياس، فليس هذا موضع الكلام على الآية ولا على الآيات^(٦).

(١) هو عبد الواحد بن علي بن عمر بن إسحاق بن إبراهيم بن برهان - بفتح الباء - أبو القاسم الأسدي الشعري صاحب العربية واللغة والتاريخ وأيام العرب، قرأ على عبد السلام البصري، وكان أول أمره منجما، فصار نحويا، وكان في أخلاقه شراسة على من يقرأ عليه. ولما هاد الوير عميد الدين إلى بغداد استحضره فأعجبه كلامه فعرض عليه مالا فلم يقبله، فأعطاه مصحفاً بخط ابن البواب وعكازه حملت إليه من الروم فأخذهما. مات في جمادى الآخرة سنة ست وخمسين وأربعمائة.

(٢) ب، ج. (٣) أ، ج - وفي ب (نقل)

(٤) ب، ج.

(٥) قال الأشموني ١ / ٢٤٩: (والحق أن جواز ذلك مخصوص بالشعر، وحمل الآية على أن «كافة» حال من الكاف والتاء للمبالغة لا للتأنيث) ١ هـ.

(٦) أخلص من هذه الخلافات بإجمال أعجبنى في كتاب الهمع للسيوطي ج ١ ص ٢٤١، نصه (الأصل في الحال التأخير عن صاحبها كالخبز، ويجوز تقديمها عليه كما يجوز فيه سواء كان مرفوعا، كقوله:

فسقى ديارك غير مفسدها صوب الغمام وديمة تهمي

أو منصوبا، كقوله: . . . وصلت ولم أصرم مسيين أسرتي.

أو مجرورا بحرف رائد نحو: «ما جاء عاقلا من أحد» «وكفى معينا يزيد» أو أصلى نحو: «وما أرسلناك إلا كافة للناس».

ثم قال:

ولا تُجزَّ حَالاً من المضاف لَهْ إِلاَّ إِذَا اقْتَضَى المضافُ عَمَلَهُ
أو كان جُزءَ ماله أَضيفاً أو مِثْلَ جُزئِهِ فلا تَحيفاً

حاصل هذين البيتين أنه لايجوز الحال من المضاف إليه إلا في ثلاثة مواضع:

الأول: إذا كان المضاف عاملاً في الحال، نحو ﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً﴾ (١) فهذا جائز قال في شرح الكافية: بلا خلاف (٢) هـ.

والثاني: أن يكون المضاف جزء المضاف إليه نحو: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَاناً﴾ (٣) (فإن إخواناً حال من الضمير المخفوض بالإضافة) (٤).

الثالث: أن يكون مثل جزء المضاف إليه في صحة الاستغناء عنه (به) (٥) نحو: ﴿فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً﴾ (٦).

فلو لم يكن أحد هذه الثلاثة لم يجز، قال في شرح التسهيل: بلا خلاف،

= هذا هو الأصح في الجميع.

أما المجرور بالإضافة فلا يجوز تقديم الحال عليه «كعرفت قيام هند مسرعة» فلا يقدم مسرعة على هند لثلاث يفصل بين المضاف والمضاف إليه، ولا على قيام الذي هو المضاف، لأن نسبة المضاف إليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول، فلا يقدم عليه شيء من معمولاته.

وسواء كانت بالإضافة محضة كالمثال أم غير محضة نحو: هذا شارب السوق ملتوتاً الآن أو غداً.

كما قال ابن هشام في الجامع «إنه الأصح».

(١) من الآية ٤٨ من سورة المائدة - «جميعاً» حال من «كم» و «مرجع» مصدر ميمي بمعنى الرجوع عامل في الحال النصب.

(٢) قال في شرح الكافية ورقة ٢٨: (إذا كان المضاف عاملاً فيها «كاعتكافي صائماً بلا خلاف»).

(٣) من الآية ٤٧ من سورة الحجر. (٤) ب. (٥) أ، ج.

(٦) من الآية ٩٥ من سورة آل عمران - «حنيفاً» حال من «إبراهيم» و «الملة» كالبعض منه؛ ولذا يصح حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، فيقال: اتبع إبراهيم.

نحو: «ضربتُ غلامَ هندَ جالسةً»، وحكى غيره عن (بعض)^(١) البصريين إجازته^(٢).

ونورع المصنف: في إجازة الحال من المضاف إليه، إذا كان المضاف جزأه أو كجزئه لأن ما استدل به لا حجة فيه، لاحتمال كون «إخواناً» منصوباً على المدح «وحنيفاً» حال من ملة، وذكر على معنى الدين^(٣).

فإن قلت: علامَ يعود الضمير في قوله: (عمله)؟

قلت: على الحال، أي إلا إذا اقتضى المضاف نصب الحال.

ثم قال:

والحال إن يُنصبَ بفعلٍ صرفاً أو صفةٍ أشبهت المصرفاً
فجائزٌ تقديمه: كمسرعاً ذا راحلٍ، ومُخلصاً زيدٌ دعاً

يجوز تقديم الحال على عاملها، إذا كان فعلاً متصرفاً نحو: «مخلصاً زيد دعاً»^(٤) خلافاً للجرمي في منع تقديمها عليه^(٥) وللأخفش في نحو: «راكباً زيد جاء» لبعدها عن العامل وهو كمثل المصنف، ولبعضهم في منع تقديم المؤكدة. ومنع المغاربة تقديم الجملة الحالية المصدرة بالواو نحو: «والشمسُ طالعةٌ جاء زيد».

ونص ابن «أصبغ»^(٦) على أنه لا يمتنع عند الجمهور.

(١) ب، جـ.

(٢) هو الفارسي، ونقله عن أبي السعادات ابن الشجري في أماليه.

(٣) هو من كلام أبي حيان (....) قال وإنما لم يجز الحال من المضاف إليه لما تقرر أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها، وعامل المضاف إليه اللام أو الإضافة، وكلاهما لا يصلح أن يعمل في الحال) اهـ. السيوطي في الهمع ج١ ص ٢٤٠.

(٤) قياساً على المفعول به والظرف، والفرق بينه وبين التمييز أن الحال يقتضيها الفعل بوجه، فتقدمت كما تقدم سائر الفضلات. وقد ورد به السماع، قال تعالى: «خاشعة أبصارهم يخرجون...» اهـ السيوطي في الهمع ج١ ص ٢٤٢.

وارتضيت هذا المذهب لقوة دليhle. قال السيوطي: (وهو الأصح وعليهما الجمهور).

(٥) تشبيهاً بالتمييز.

(٦) هو قاسم بن أصبغ بن محمد بن يوسف بن ناصح بن عطاء البياني القرطبي أبو محمد

مولي الوليد بن عبد الملك بن مروان، ولد يوم الإثنين لعشرين خلت من ذي الحجة سنة

٢٤٧ سبعم وأربعين ومائتين.

أو صفة تشبه الفعل المتصرف، بقبول علامات الفرعية كاسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة نحو: «مسرعاً ذا راحل».

ونص سيبويه على جواز تقديمها على الفعل واسم الفاعل ونحوه. واحترز بقوله: (صرفاً) من غير المتصرف نحو: «ما أحسن هنكاً متجردة».

فلا يجوز تقديمها عليه (لضعفه)^(١).

ويقوله: (أشبهتِ المصرفاً) من أفعال التفضيل، فإنه لا يقبل علامات الفرعية مطلقاً.

فجعل موافقاً (للجوامد من)^(٢) منع تقديم الحال عليه. ما لم يتوسط بين حالين كما سيذكر.

تنبيه: جواز تقديم الحال على العامل المتصرف مشروط بعدم المانع، كوقوعه صلة «أل» أو حرف مصدرى.

ثم قال:

وعاملٌ ضمَّنَ معنىَ الفعلِ لآ حُرُوفُهُ، مُؤَخَّرًا لِنِ يَعْمَلًا
كَتَلِكَ لَيْتَ وَكَأَنَّ
.....

لا يجوز تقديم الحال على عاملها إذا كان جامداً ضمن معنى المشتق، وذلك أنواع:

الأول: الإشارة نحو: «تلك».

والثاني: حرف التمني، نحو: «ليت».

والثالث: حرف التشبيه نحو: «كأن».

والرابع: حرف الترجى، وهو: «لعل».

والخامس: حرف التنبيه نحو: «ها».

= ومن تصانيفه: كتاب أحكام القرآن، والناسخ والمنسوخ، وغرائب مالك وغير ذلك.

مات ليلة السبت لأربع عشرة خلت من جمادى الأولى سنة ٣٤٠ أربعين وثلاثمائة.

(١) ب، ج - وفى أ (لضعفها). (٢) أ، ج - وفى ب (للجامد فى).

والسادس: «أما» في نحو: «أما علمًا فعالم».

السابع: الاستفهام المقصود به التعظيم نحو:

يا جارتا ما أنتِ جارةٌ (١)

وأجاز الفارسي فيه الحال والتمييز.

الثامن: الجنس المقصود به الكمال نحو: «هو» (٢) الرجل علمًا

التاسع: (المشبه) (٣) نحو: «هو زهير شعراً»

ونص المصنف على أن جميع هذه تعمل في الحال خلافاً للسهيلى في اسم الإشارة (٤) وله، ولابن أبى العافية (٥) في حرف التنبيه (٦)، ولبعضهم في «كان» ووفقاً للزمخشري وابن عصفور في ليت و«لعل».

(١) نصف بيت للأعشى أبى بصير ميعون بن قيس.

وصلوه: بَأْتِ لَتَحْزَنُنَا حَفَاةً. وقيل هو العجز كما في ديوانه.

الشرح: «بانت» فارقت «لحزننا» تقول حزنه يحزنه - مثل نصره ينصره إذا أورثه الحزن، ومنه قوله تعالى: «إني ليحزنني أن تذهبوا به» «عفارة» اسم امرأة «جارتا» مضاف لياء المتكلم المتقلبة ألفاً كيا غلاماً «ما» للاستفهام التعظيمى مبتدأ «وانت» خبره.

الإعراب: «يا» حرف نداء «جارتا» منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المتقلبة ألفاً وجاره مضاف وياء مضاف إليه «ما» اسم استفهام مبتدأ «أنت» ضمير منفصل خبر المبتدأ «جاره» تمييز نسبة غير محول منصوب بالفتحة الظاهرة وسكنه للوقف وقيل: حال من أنت منصوب بالفتحة الظاهرة.

الشاهد: في «جاره» يجوز أن تكون حالا في موضع نصب، والعامل فيها معنى الكلام أى كرمت جاره.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن عقيل ١ / ٣٧٦، وابن هشام في المغنى ٢ / ١٩ وأيضاً ذكره في شلور الذهب ص ٢٢٩ والشاهد رقم ٢١٨ من خزانة الأدب، والسيوطى في شرحه للألفية ص ٧٠ والأشمونى ٢ / ٢٥٢ وابن الناظم ص ٣٨.

(٢) أ. ج. - وفي ب (هذا). (٣) أ. ج. وفي ب (المشبه به)

(٤) لأنه غير مشتق من لفظ الإشارة ولا من غيرها. والعامل في «هذا ريد قائماً» انظر مقدرة دل عليها الإشارة ١ هـ مع ١ / ٢٤٤.

(٥) هو محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن خليفة بن أبى العافية، قال ابن الزبير: كان شيخاً فقيهاً أديباً عارفاً بالعربية واللغة ذاكرًا لها، كاتباً مجيداً شاعراً، وقرأ بمرسية، وانتقل إلى غرناطة وسكن بها وعالقة وأخذ عنه أهلها. ولد سنة ست وخمسمائة ومات بقرناطة سنة ٥٨٣ ثلاث وثمانين وخمسمائة.

(٦) لأن «ها» حرف، ومعنى الحروف لا يعمل في الظروف والأحوال ١ هـ مع ١ / ٣٤٤.

وصحح بعضهم^(١) أن «ليت» و «لعل» وياقى الحروف لا تعمل إلا «كان» وكاف التشبيه^(٢).

وتقدم بيان العامل فى الحال بعد «أما» ونسبة العمل إلى «أما» مجاز. وقد اندرج تحت قوله:

وعاملٌ ضمَّن معنى الفعل لا حروفه ...

نوع عاشر: وهو الظرف وشبهه، إذا ضمنا الاستقرار. فإنهما يعملان فى الحال نحو: «زيد فى الدار قائماً».

وللحال فى هذا ثلاثة أحوال:

تأخر، ولا إشكال فى جواره.

وتقدم على الجملة نحو: «قائماً زيد فى الدار» (وهو)^(٣) لا يجوز^(٤) قال فى شرح الكافية: بإجماع تبعاً لابن طاهر.

وأجاز الأخفش فى قولهم: «فداء لك أبى وأمى» أن يكون فداء حالاً، والعامل (فيه)^(٥) لك.

وأجاز ابن برهان (التقديم)^(٦) إن كانت الحال ظرفاً، قال فى قوله تعالى ﴿هَٰئِلِكِ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ﴾^(٧) «هنالك» ظرف فى موضع الحال «والولاية» مبتدأ والخبر «لله» وهو عامل فى «هنالك»^(٨).

وتوسط وله صورتان:

(١) هو أبو حيان.

(٢) أرجح مذهب المصنف فالعامل المعنوى فى قوة اللفظى ما لم يحدث تغيير فى الجملة.

(٣) أ، ج - وفى ب (وهذا).

(٤) وإليه أميل، قال فى الهمع: (وهو الأصح) ١ / ٢٤٢.

(٥) أ، ج.

(٦) ب، أ، ج (التقدم).

(٧) من الآية ٤٤ من سورة الكهف.

(٨) راجع الأشمونى ١ / ٢٦٢.

إحداهما: أن تكون بين الخبر المقدم والمبتدأ المؤخر نحو: «فى الدار قائماً زيدا» ولا خلاف فى جوارها

والأخرى: بالعكس وهى المشار إليها بقوله:
نحو سعيدٍ مُستقراً فى هجرٍ

وفىها مذاهب:

المنع مطلقاً، وبه قال جمهور البصريين.

والجواز مطلقاً، وإليه ذهب الفراء والأخفش فى أحد قوليه.

والجواز بقوة إن كانت^(١) الحال ظرفاً أو حرف جر، ويضعف إن كانت غيرهما وهو مذهب فى التسهيل^(٢).

والجواز إن كانت من مضمّر نحو: «أنت قائماً فى الدار» وهو مذهب الكوفيين. فهذه أربعة مذاهب.

وقوله «ندبر» ظاهره (ما)^(٣) لا يقاس عليه. وصرح الشارح بذلك^(٤) فقال: و(ما)^(٥) جاء منه مسموعاً حفظ (ولا يقاس)^(٦) عليه هـ. وهو خلاف ما ذهب إليه فى التسهيل.

واستدل المجيز بقراءة من قرأ «والسماوات مطويات بيمينه»^(٧).

(١) أ، جـ. وفى ب (كان).

(٢) قال فى التسهيل ص ١١١ (...). جار على الأصح توسط الحال بقوة إن كانت ظرفاً أو حرف جر، ويضعف إن كانت غير ذلك).

(٣) أ، جـ.

(٤) قال الشارح ص ١٣٨ (وما جاء منه مسموعاً يحفظ ولا يقاس عليه. ومن شواهدة قول الشاعر:

رھط ابن كور محقى أذراعهم فيهم ورھط ربيعة بن حذار

(٥) أ، جـ. وفى ب (من). (٦) ب. وفى أ، جـ (ولم يقس).

(٧) من الآية ٦٧ من سورة الزمر «بنصب» «مطويات» وصاحب هذه القراءة هو الحسن، الإمام أبو سعيد الحسن بن الحسن البصرى «مطويات» حال متوسطة بين عاملها الظرفى الواقع خبراً وهو «بيمينه» وبين مبتدئه وهو «السماوات» وصاحب الحال الضمير فى الخبر.

(وقول) (١) ابن عباس (٢): نزلت عليه الآية ورسول الله ﷺ متوارياً بمكة.

وبآيات منها قول النابغة (٣):

رَهطُ ابنِ كُوزٍ مُحَقَّبِي أَدْرَاعِهِمْ فِيهِمْ وَرَهطُ رِبِيعَةَ بنِ حُدَارٍ (٤)

وتأويل المانع (٥) وليس هذا موضع بسطه. ثم قال:

(١) أ، ج - وفي ب «بقول».

(٢) هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم بحر التفسير وحبر الأمة، ولد قبل الهجرة بثلاث سنين عرض القرآن على أبي بن كعب وزيد بن ثابت، وقيل، إنه قرأ على علي بن أبي طالب، وتوفى بالطائف، وقد كف بصره سنة ثمان وستين وصلى عليه محمد بن الحنفية.

(٣) راجع الأشموني ١ / ٢٥٢.

(٤) البيت للنابغة الذبياني. من قصيدة من الكامل يخاطب بها زرعة بن عمرو.

الشرح: «رَهط» الرجل قومه، والرَهط ما دون العشرة من الرجال، لا يكون فيهم امرأة. قال تعالى: ﴿وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾، ابن كوز «بضم الكاف - هو يزيد بن حذيفة بن كوز، وقال الجوهري: اسم رجل من بني ضبة «محقبي» من أحقب زاده خلفه على راحلته، إذا جعله وراءه حفية.

الإعراب: «رَهط» مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة «ابن» مضاف إليه و (كوز) مضاف إليه «محقبي» حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور الواقع خبراً وهو قوله: «فيهم» الآتي منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم وهو مضاف و «أدراعهم» مضاف إليه وضمير الغيبة مضاف إليه «فيهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «ورَهط» الواو حرف عطف رَهط معطوف على المبتدأ وهو مضاف و«ربيعة» مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة «بن» نعت لربيعة مجرور بالكسرة وهو مضاف و«حذار» مضاف إليه.

الشاهد: في «محقبي أدراعهم» حيث وقع حالا من الضمير المجرور وهو قوله: «فيهم» وهذا شاذ لا يقاس عليه. وقد قال بعضهم إن محقبي أدراعهم نصب على المدح فحيث لا شاهد فيه ولا حكم بالشذوذ.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١٣٨، السندي والأشموني ٣٧.

(٥) وقد ارتضيت مذهب جمهور النحويين، وذلك لضعف العامل، وما ورد فهو متأول. فالآية تخرج على ما يأتي: (أن السموات عطف على الضمير المستتر في قبضته لأنها بمعنى مقبوضة. ومطويات حال من السموات، وييمينه ظرف متعلق بمطويات والفصل المشروط للعطف على الضمير المستتر موجود هنا بقوله: يوم القيامة) ١ هـ صبان ج ٢ ص ١٤٠.

والآية قال الله تعالى: ﴿وما قدروا الله حق قدره والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه سبحانه وتعالى عما يشركون﴾.

ونحو:

زيدٌ مفردًا أنفعٌ من عمرو معانًا مُستجازٌ لن يهين

لما كان لأفعل التفضيل مزية على الجامد يتضمن حروف الفعل رجع عليه
فاغتفر (توسطه)^(١) بين حالين نحو «زيد مفردًا أنفع من عمرو معانًا»^(٢) مفردًا
حال من الضمير المستكن في «أنفع» و«معانًا» حال من «عمرو» والعامل فيهما
«أنفع» على المختار، وهو سيويه والملازى وطائفة^(٣).

ثم قال:

والحال قد يجيء ذا تعددٍ لمفردٍ - فاعلم - وغير مفردٍ

فهاتان صورتان:

مثال الأولى: «جاء زيد راكبًا مسرعًا»، فهما حالان من «زيد» خلاقًا لابن
عصفور في منعه تعدد الحال في هذا النحو ما لم يكن العامل أفعل التفضيل.
ونقل المنع عن الفارسي وجماعة «مسرعًا» في المثال عندهم نعت لراكب أو
حال من الضمير في «راكب».

= والبيت ضرورة.

ومثال ابن مالك: سعيد مستقرًا في هجر. «مستقرًا» حال مؤكدة.

(١) ب، ج - وفي أ (بتوسط).

(٢) كان القياس وجوب تأخير الحالين على أفعل لكنهم اغتفروا تقدم الحال الفاضلة فرقًا بين
المفضل والمفضل عليه، إذ لو أخرا لحصل اللبس.

(٣) ورعم السيرافي أن المتصويين في ذلك ونحوه خبران لكان مضمرة مع إذ في المعنى وإذا
في الاستقبال.

والتقدير «زيد إذا كان قائمًا أحسن منه إذا كان قاعدًا»، وزيد إذا كان مفردًا أنفع من
عمرو إذا كان معانًا» ففيه تكلف إضمار ستة أشياء: إذا وكان واسمها أولاً، وثانيًا يلزم
عليه إعمال أفعل النصب في إذا مع تقدمها عليه فيقع في مثل ما فر منه. ١ - ابن عقيل
والخضري ١ / ٢١٩. وقد ارتضيت مذهب سيويه؛ لأن السيرافي رجع عن رأيه وقال:
هما حالان (والذي في التصريح وشرح الجامع عن السيرافي أنها تامة والمنصوبان حالان
من فاعلها ونسب في شرح الجامع نقصانها لبعض المغاربة) ١ - الخضري ج ١ ص ٢١٨.

والثانية: قد يكون بجمع نحو: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبِينَ﴾ (١) وقد تكون بتفريق، وله طريقان:

إحداهما: أن تولى كل حال صاحبه نحو «لَقِيتُ مُصْعِدًا زَيْدًا مُنْحَدِرًا» (ولا إشكال فيها) (٢).

(والأخرى: أن تؤخرهما نحو: «لَقِيتُ زَيْدًا مُصْعِدًا مُنْحَدِرًا») (٣) (٤).

فإن لم تكن قرينة تعين جعل الأولى للثاني (والثانية) (٥) للأول، لتتصل إحداهما (بصاحبه) (٦) خلًا لمن عكس.

وإن وجدت قرينة عمل بها، نحو:

خَرَجْتُ بِهَا أَمْشِي تَجْرُ وِرَاءَنَا (٧)

.....

(١) من الآية ٣٣ من سورة إبراهيم - دائبين: يدأبان في سيرهما وإنارتهما وإصلاح ما يصلحانه من المكونات - والأصل: دائبة ودائبًا.

(٢) أ، ج - ٥.

(٣) «مصعدًا» حال من «زيد»، «منحدرًا» حال من التاء.

(٤) أ، ج - وفي ب (الثانية ألا يولى كل حال صاحبه).

(٥) أ، ج - وفي ب (والثاني).

(٦) ب.

(٧) هذا صدر بيت من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي من معلقته المشهورة من الطويل.

وعجزه: على أَثْرَيْنَا ذَيْلَ مَرَطٍ مَرَحِلٍ.

الشرح: المرط: بكسر الميم وسكون الراء - كساء من خز أو صوف، «المرحل» بالهاء المهملة - الذي فيه علم: أى: خطوط.

المعنى: أخرجت محبوبتي من خلدتها في حال كونى ماشيًا وهى تجر على أثرى قدمي وقدميها - ذيل مرط: لتخفى الأثر عن القافلة قصدًا للستر.

الإعراب: «خرجت» فعل وفاعل «بها» متعلق بخروج «أمشي» فعل مضارع مرفوع بالضممة المقدرة على الياء والفاعل ضمير مستتر تقديره أنا، والجملة في محل نصب حال من تاء المتكلم في خرجت «تجر» فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة والفاعل ضمير مستتر فيه جوارك تقديره هى والجملة في محل نصب حال من ضمير الغائبة فى بها «على» حرف جر «أثرينا» مجرور بعلی وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى ونا مضاف إليه «ذيل» مفعول به لتجر منصوب بالفتحة الظاهرة «مرط» مضاف إليه «مرحل» نعت لمرط مجرور بالكسرة الظاهرة.

ثم قال: وعاملُ الحال بها قد أكدًا

الحال نوعان

مبيّنة ومؤكدة بخلافًا للفراء والمبرد والسهيلي في إنكار المؤكدة^(١).

ثم المؤكدة ضربان:

مؤكدة لعاملها، ومؤكدة لمضمون الجملة.

المؤكدة لعاملها: قد توافقه معنى لا لفظًا، وهو الغالب نحو: ﴿ولا تعثوا في الأرض مفسدين﴾^(٢).

وقد توافقه معنى ولفظًا، وهو قليل، كقوله تعالى: ﴿وأرسلناك للناس رسولاً﴾^(٣) والمؤكدة لمضمون جملة: شرطها أن تدل على معنى لازم أو شبيهه باللازم في تقدم العلم به بعد جملة جزءها معرفتان جامدان جمودًا محضًا نحو قوله:

أنا ابنُ دارةٍ معروفاً بها نَسِيٌّ^(٤)

= الشاهد: في «أمشي» «نجر» فجملة أمشي في محل نصب حال من تاء المتكلم في «خرجت» وجملة «نجر» في محل نصب حال من «هاء» الغائبة في «بها» وقد جاء بالحالين على نفس ترتيب صاحبيهما معتمدًا في ذلك على قيام القرينة وذلك من قبل أن قوله «أمشي» مذكر، وقوله «نجر» مؤنث، وقد علم أن الحال يلزم أن يطابق صاحبه. مواضعه: ذكره ابن هشام في شرحه للألفية ٩٨ / ٢ والسيوطي في همع الهوامع ٢٤٤ / ١.

(١) وقالوا: (لا تكون مؤكدة بل هي مبيّنة أبدًا لأن الكلام لا يخلو عند ذكرها من فائدة) اهـ ٢١٩ / ١.

(٢) من الآية ٣٦ من سورة العنكبوت. (٣) من الآية ٧٩ من سورة النساء.

(٤) صدر بيت: قائله: سالم بن دارة اليربوعي، وهو من قصيدة يهجو بها فزارة - من البسيط. وعجزه: وهل بدارة يا للناس من عار. وذكر البيت في نسخة ب.

الشرح: «دارة» بالذال والراء المهملتين - اسم أم الشاعر، وقال أبو رياش: هو لقب جده واسمه يربوع.

المعنى: أنا ابن هذه المرأة ونسبى معروف بها وليس فيها من المعرفة ما يوجب القدح في النسب أو الطعن في الشرف.

الإعراب: «أنا» مبتدأ ضمير منفصل «ابن» خبر «دارة» مضاف إليه «معروفًا» حال منصوب بالفتحة الظاهرة «بها» جار ومجرور متعلق بمعروف «نسبى» نائب فاعل لمعروف =

فإن قلت: أطلق في قوله: (وإن تُؤكِّدُ جُمْلَةً) ولم يشترط تعريف جزءيها ولا جمودها. قلت: أما اشتراط التعريف فقد يفهم من تسميتها مؤكدة؛ لأنها إنما تؤكد شيئاً قد عرف.

وأما اشتراط الجمود فمن قوله: (وإن تُؤكِّدُ جُمْلَةً).

لأنه إذا كان أحد الجزئين مشتقاً أو في حكمه كان عاملاً فيها، وكانت مؤكدة لعاملها لا لمضمون جملة.

ولذلك جعل في شرح التسهيل قولهم: «ريد أبوك عطوفاً» و «هو الحقُّ بيتاً» من قبل المؤكدة لعاملها، (وهي) (١) موافقة معنى لا لفظاً.

قال: لأن «الأب والحق» صالحان للعمل.

وقوله: فَمُضْمَرٌ عَامِلٌهَا.

يعنى بعد الجملة وتقديره «أحقه وأعرفه» إن كان المخبر عنه غير «أنا» وإن كان أنا فالتقدير «أحق أو أعرف أو اعرفنى».

وكون عاملها مقدرًا هو الصحيح (٢) وهو مذهب سيبويه خلافاً للزجاج في جعله عاملها هو الخبر مؤولاً بسمى.

وخلافاً لابن خروف في جعله عاملها هو المبتدأ مضمناً تنبيهاً.

فإن قلت: (هل) (٣) إضمار عاملها واجب أو جائز؟ (٤)

=لأنه اسم مفعول «وهل» استفهام إنكارى «بدارة» جار ومجرور متعلق بمحذوف مقدم «من» رائدة «عار» مبتدأ مؤخر مرفوع بضمه مقدرة منع من ظهورها حركة حرف الجر الزائد «يا للناس» يا للنداء واللام للاستغاثة وهذا اعتراض بين المبتدأ والخبر. الشاهد: في «معروفاً» فإنه حال أكدت مضمون الجملة التي قبلها - والتقدير: أحق معروفاً.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١٤٠ وابن عقيل ١ / ٣٦٩، والسندوي، وداود، والأشموني ١ / ٢٥٢، وسيبويه ج ١ ص ٢٥٧، والسيوطى ص ٦٨. (١) أ - وفى ب، ج (هو).

(٢) وقد ارتضيته لما فى المذهبين الآخرين من تكلف. قال السيوطى فى الهمع ج ١ ص ٢٤٥ (ولظهور تكلف القولين كان الراجع الأول).

(٣) ب. (٤) أ، ج وفى ب (هذا العامل فى هذه الحال جائز أم واجب).

قلت: بل واجب، ويؤخذ ذلك من جزمه بالإضمار.
وقوله: **ولفظها يُؤخَّرُ** يعني: أنه لا يجوز تقديمها على الجملة، ولا على
أحد جزءيها لشبهها بالتوكيد، ولأنهم تجوزوا حذف عاملها، فلا يضم إليه تجوز
آخر بالتقديم.

فإن قلت: قد تقدم أن الحال نوعان: مبينة ومؤكدة.

وقد ذكر النحويون أنواعاً أخرى، وهو المستصحبة نحو: «هذا زيد راكباً»،
والمحكية نحو: «رايت زيدا أمس ضاحكاً»، والمقدرة نحو: «مررت برجلٍ معه
صقرٌ صائداً به غداً»^(١) والموطئة نحو: «لساناً عربياً»^(٢).

قلت: لا تستخرج هذه عن النوعين السابقين.

ولما كان أصل الحال الأفراد نبه على أنها قد تكون جملة بقوله:

وموضع الحال تَجِيءُ جُمْلَةً

ولوقوع الجملة مواقع الحال شرطان:

أحدهما: أن تكون خبرية. فإن وقعت طلبية قدر القول كما فى النعت
كقول أبى الدرداء^(٣): «وجدت الناسَ أخبرُ تَقْلَهُ»^(٤) أى: (مقولا)^(٥) فيهم أخبر
تقله، وفى البسيط جُورُ الفراءِ وقوع الأمر ونحوه حالا.

(١) أى مقدراً ذلك. (٢) من الآية ١٢ من سورة الاحقاف.

(٣) أبو الدرداء: اسمه عويمر بن زيد بن قيس الأنصارى، وقيل اسمه عامر، وعويمر لقب.
صحابى جليل أول مشاهده أحد، وكان عابداً. مات فى آخر خلافة عثمان، وقيل عاش
بعد ذلك.

(٤) وهو. أن «أخبر تقله» صفة للناس مع أنها طلبية وهى مؤولة بمقولا فيهم أخبر تقله،
وظاهره أنه شعر، وليس كذلك، إنما هو مثل ضرب فى ذم الناس وسوء معاشرتهم.
والهاء فى «تقله» للسكت بعد العائد، أعنى: أن أصله: «أخبر الناس تقلهم» ثم حذف
الهاء والميم، ثم أدخل هاء الوقف، وتكون الجملة فى موضع النصب بوجدت. أى:
وجدت الأمر كذلك.

قال أبو عبيد: (جاءنا الحديث عن أبى الدرداء الأنصارى رضى الله عنه، قال: أخرج
الكلام على لفظ الأمر ومعناه الخبر، يريد أنك إذا خبرتهم قليتهم). ا. هـ. مجمع الأمثال
للميدانى ٢ / ٣٦٣ رقم ٤٣٥٧. (٥) ب، ج - وفى أ (منقولا).

والآخر: ألا تكون مفتوحة بدليل استقبال «كلن وحرف التنفيس». ثم مثل فقال: «كجاء زيدٌ وهو ناوٍ رحلَةٌ». وهذا مثال مجمع على جوازه ثم شرع فى التفصيل فقال:

وذا ت بَدْءِ بِمِضَارِعِ ثَبَّتْ حَوَتْ ضَمِيرًا وَمِنَ الْوَاوِ خَلَّتْ

يعنى: أن الجملة الحالية إذا صدرت بمضارع مثبت وجب حيثئذ اشتمالها على ضمير صاحب الحال، وخلوها من الواو نحو: «جاء زيد يضحك» ولا يجوز «ويضحك»؛ لأن المضارع مشابه للاسم فلا تدخل عليه الواو كما لا تدخل على الاسم.

تنبيه:

ويشترط فى خلوه من الواو مع الإثبات شرط آخر: وهو أن يعرى من «قد» ذكره فى التسهيل^(١) - فإن قرن بها:

قال الشارح: لزمته الواو نحو: ﴿وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾^(٢).

ثم قال:

وذا ت وَاوٍ بَعْدَهَا ائْوُ مُبْتَدَأً لِهَ الْمِضَارِعِ أَجْعَلَنَّ مُسْنَدًا

يعنى: أن الجملة المصدرية بالمضارع المثبت العارى من «قد» إذا وردت بالواو نوى^(٣) الأصح بعدها، أى: بعد الواو، مبتدأ، وجعل المضارع خبراً عنه، لتصير جملة اسمية كقولهم: «قمتُ وأصكُ عينه» أى: وأنا أصك^(٤).

ثم قال:

وجملةُ الحالِ سِوَى ما قُدِّمًا بواوٍ أو بِمُضَمَّرٍ أو بِهِمَا

الذى قدم هو الجملة الفعلية المصدرية (بالفعل)^(٥) المضارع المثبت («وسوى

(١) قال فى التسهيل ص ١١٢: (.) بمضارع مثبت عار من قد.

(٢) من الآية ٥ من سورة الصف - وراجع الشارح ص ١٤١.

(٣) فى الأصل ونوى. والسابق يقتضى حذف الواو.

(٤) قال الشارح ص ١٤١: (حكاه الأصمعى تقديره قمت وأنا أصك عينيه).

(٥) ب.



«ما» يشمل^(١) الجملة الاسمية، مثبتة أو منفية، والفعلية المصدرية بالمضارع المنفى وبالماضى مثبتاً ومنفياً.

ومقتضى قوله: **بِوَاوٍ أَوْ بِمُضْمَرٍ أَوْ بِهِمَا**.

جاز الأوجه الثلاثة في ذلك كله، وليس على إطلاقه فلا بد من بيانه. أما الجملة الاسمية، فإن كانت مؤكدة لزم فيها الضمير، والخلو من الواو نحو: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾^(٢) وكذا إن عطفت على حال كقوله تعالى: ﴿بَيِّنَاتٍ أَوْ هُمْ قَاتِلُونَ﴾^(٣) وإن كانت غير مؤكدة، ولا معطوفة جازت الأوجه الثلاثة.

إلا أن الأكثر مجيئها بالواو مع الضمير، وأقل منه انفراد الواو، وأقل منه انفراد الضمير. وليس انفراد الضمير مع قلته بنادر خلافاً للزمخشري، وقبله الفراء بل هو فصيح^(٤).

وجعل في الكشاف^(٥) (قوله تعالى^(٦)): ﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾^(٧) ﴿لَا مَعْقِبَ لِحُكْمِهِ﴾^(٨) في موضع النصب على الحال.

(١) أ - أى: سوى ما قدم - وفي ب، ج - (وسواها يشمل).

(٢) من الآية ٢ من سورة البقرة - لا ريب فيه جملة وقعت حالا مؤكدة لمضمون الجملة قبلها، وتمتنع الواو، لأن المؤكد عين المؤكد، فلو قرن بالواو لزم عطف الشيء على نفسه صورة.

(٣) من الآية ٤ من سورة الأعراف - جملة «هم قاتلون» حال معطوفة على «بيئات» والرباط الضمير، ولا يقال: «وهم» كراهة اجتماع حرفي عطف صورة. «قاتلون» من القيلولة وهي نصف النهار.

(٤) قال الزمخشري والفراء: انفراد الضمير وحده في الاسمية يأتي نادراً شاذاً وليس بشيء بل ورد في الفصيح انفراده.

قال تعالى: ﴿قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا﴾.

ثم راحوا عقب المسك بهم
يلحفون الأرض هداًب الأرز
وقوله: ولولا جنان الليل ما أب عامر
إلى جعفر سرباله لم يمزق

أه - أشموني ١ / ٢٥٨

(٥) هو: كتاب في تفسير القرآن الكريم: للإمام محمود بن عمر الزمخشري واسمه الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل.

(٦) ب. (٧) من الآية ٣٦ من سورة البقرة أى: متعادين ١ / ٩٦ كشاف.

(٨) من الآية ٤١ من سورة الرعد - لا معقب: لا راد له - ٢ / ١١٦ كشاف.

وأما المصدرة بالمضارع المنفى، فإن كان النافي «لا» فهو كالمثبت. في لزوم الضمير والتجرد عن الواو.

فإن ورد بالواو قدر المبتدأ على الأصح، كقراءة ابن ذكوان^(١) ﴿فاستقيما ولا تبتعان﴾^(٢) (نص)^(٣) على ذلك في التسهيل^(٤).

وقول الشارح^(٥): (وقد تجيء بالضمير واو) هـ ظاهره عدم التأويل.

وإن كان النافي غير «لا»^(٦) جاءت الأوجه الثلاثة، والمسموع من ذلك «لم ولما وما»، والقياس يقتضى (إلحاق)^(٧) إن (بما)^(٨)، وأما «لن» فلا مدخل لها هنا.

وذكر في التسهيل^(٩) أن المضارع المنفى «بما» لا تغنى فيه الواو عن الضمير وفى كلام غيره التمثيل «بجاء زيد وما تطلع الشمس».

وأما المصدرة بالماضى المثبت، فإن كان تالياً «لإلا» نحو: ﴿إلا كانوا به يستهزون﴾^(١٠).

(١) هو عبد الله بن أحمد بن بشر بن ذكران. الإمام الراوى الثقة شيخ الإقراء بالشام، ولد يوم عاشوراء سنة ثلاث وسبعين ومائة، أخذ القراءة عن أيوب بن تميم وخلفه فى القيام بالقراءة فى دمشق - ألف كتاب أقسام القرآن وجوابها وما وجب على قارئ القرآن. توفى يوم الاثنين لليلتين بقيتا من شوال وقيل لسبع خلون منه سنة اثنتين وأربعين ومائتين.
(٢) من الآية ٨٩ من سورة يونس - هذه القراءة بتخفيف النون على أنها نون الرفع فلا نافية لا ناهية، والتقدير. وأنتما لا تبتعان.
(٣) ب، ج.

(٤) قال فى التسهيل ص ١١٣ (وقد تصحب الواو المضارع والمثبت عارياً من قد أو المنفى بلا فيجعل الأصح خبر مبتدأ مقدر).

(٥) الشارح ص ١٤١ من شرحه للألفية.

(٦) ب - وفى أ، ج - (ها).

(٧) أ، ج. (٨) أ، ج - وفى ب (وما).

(٩) راجع التسهيل ص ١١٢.

(١٠) من الآية ١١ من سورة الحجر. جملة «كانوا به يستهزون» - حال من الهاء فى «ياتيهم» وإنما امتنعت الواو؛ لأن ما بعد «إلا» مفرد حكماً وأجاز بعضهم اقترانه بالواو تمسكاً بقوله:

نعم امرأ هرم لم تعر نائبة إلا وكان لمرتاح بها وزرا

قياساً على الاسمية الواقعة بعد «إلا» نحو: ﴿ولها كتاب معلوم﴾.

أو متلوا «بأو» نحو:

كُنْ لِلخَلِيلِ نَصِيرًا جَارًا أَوْ عَدْلًا (١)

أو أصله الشرط نحو «لاضربن زيدًا ذهبًا أو مكث» (٢) لزم الضمير والخلو عن الواو، وامتنع دخول قد.

وقوله:

مَتَى يَأْتِ هَذَا الْمَوْتُ لَا يُلْفِ حَاجَةٌ

لِنَفْسِي إِلَّا قَدْ قَضَيْتُ قَضَاءَهَا (٣)

نادر.

(١) صدر بيت من البسيط. قال العيني: لم آقف على اسم قائله، والظاهر أنه من كلام

المحدثين - ويبحث فلم أهر على قائله.

وعجزه: ولا تشع عليه جادًا أو بخلا.

الشرح: «للخليل» أي الصاحب والصديق و «النصير» فعيل بمعنى فاعل «جار» من

الجور، وهو خلاف العدل، «الشح» البخل «جاد» من الجود - بالضم - وهو الكرم.

المعنى: انصر صاحبك في كل الأحوال سواء جار في حثك أو عدل، ولا تبخل عليه

بشيء سواء بخل في حثك أو جاد.

الإعراب: «كن» فعل أمر ناقص واسمه ضمير مستتر فيه تقديره أنت «للخليل» جار

ومجرور متعلق بنصير «نصيرًا» خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة «جار» فعل ماض

وفاعله ضمير مستتر يعود إلى الخليل «أو» حرف عطف «عدلا» فعل ماض والفاعل ضمير

مستتر يعود إلى الخليل «ولا» الواو عاطفة لا ناهية «تشع» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية

وعلامة جزمه السكون وحرك للتخلص من التقاء السكونين والفاعل ضمير مستتر تقديره

أنت «عليه» متعلق بتشع «جاد» فعل ماض والفاعل ضمير مستتر تقديره هو «أو» حرف

عطف «بخلا» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر تقديره هو والالف للإطلاق.

الشاهد: في «جار» حيث وقع حالا وهو ماض ولم يجئ معها «قد» أو الواو لكون

الماضي قد عطف عليه «بأو».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٤٢، السندوبى، داود، الأشموني

٢٥٧ / ١

(٢) جملة «ذهب» حال من زيد، وتمتنع الواو، لأنها في تقديره فعل الشرط إذ المعنى: إن

ذهب وإن مكث، وفعل الشرط لا يقترن بالواو فكذا المقدر به.

(٣) قائله: قيس بن الخطيم، وهو من قصيدة هائية من الطويل.

الشرح: «متى يأت» إشارة إلى ما تصوره حاضرًا لمعرفته بإدراكه لا محالة، ويجوز أن

يكون لدوام استقباله. أشار إليه على وجه التقريب. «لا يلف» من ألقى إذا وجد. قال

تعالى: «والفيا سيدها لدى الباب» أي: وجداء، وفي شرح الشواهد للمعنى «لا تلف»

ورواية الأشموني «لم يلف». إلا قضيت قضاءها، أي: فرغت منها لقضائى لامثالها. =

(أو) (١) كانت الحال مؤكدة نحو: «أبو بكر الخليفة قد علمه الناس» تركت الواو أيضاً.

وإن كان غير ذلك جازت الأوجه الثلاثة.

فإن انفرد الواو لزمته «قد» نحو:

فجئتُ وقد نَضَّتْ لِنَوْمِ ثِيَابَهَا (٢)

= الإعراب: «متى» اسم شرط جازم يجزم فعليه، وهو ظرف زمان «يأت» فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بحذف الياء «هذا» فاعل يأت «الموت» بدل من هذا أو عطف بيان أو نعت «لا» حرف نفى «يلف» فعل مضارع مبني للمعلوم جواب الشرط مجزوم بحذف الياء والفاعل ضمير مستتر فيه. ويروى بالبناء للمجهول «حاجة» بالنصب على أنها مفعول يلف وبالرفع نائب فاعل لتلف «لنفس» اللام حرف جر والنفس مجرور بها وياء المتكلم مضاف إليه والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لحاجة «إلا» أداة استثناء ملغاة «قد» حرف تحقيق «قضيت» فعل وفاعل «قضاءها» مفعول به وضمير الغائبة مضاف إليه. الشاهد: في «قضيت قضاءها» فإنها جملة وقعت حالا مصدرة بكلمة «قد» وفيها الضمير يرجع إلى ذى الحال، وقد علم أن الجملة الفعلية الماضية المثبتة التالية «إلا» إذا وقعت حالا لا بد أن يكون فيها ضمير، وأن تكون خالية عن الواو وعن كلمة «قد». مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه للألفية ١ / ٢٥٩.

(١) أ، ج - وفي ب (إن).

(٢) صدر بيت من الطويل. قائله امرؤ القيس الكندي من معلقته المشهورة.

وقامه: لَدَى السِّتْرِ إِلَّا لِبِسَةِ الْمُتَفَضَّلِ.

الشرح: «نضت» أَلَقَتْ وَخَلَعَتْ، «لدى الستر» عند الستار، «لبسة» - بكسر اللام - وهى هيئة اللباس، «المتفضل»: المتوشح بثوبه - أو لابس الثوب الواحد. المعنى: أتيت إلى المحبوبة وقد أَلَقْتُ ثِيَابَهَا لِلنَّوْمِ، ولم يبق عليها سوى ثوب واحد تتوشح به. يشير بهذا إلى أنها وليدة نعمة.

الإعراب: «جئت» فعل ماض وتاء المتكلم فاعله «وقد» الواو حرف عطف وقد حرف تحقيق «نضت» فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل ضمير مستتر فيه «النوم» جار ومجرور متعلق بنض «ثيابها» مفعول به لنض وضمير الغائبة مضاف إليه «لدى» ظرف مكان وهو مضاف و «الستر» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «إلا» حرف استثناء «لبسة» منصوب على الاستثناء «المتفضل» مضاف إليه مجرور بالكسرة.

الشاهد: في قوله: «وقد نضت» فإنها جملة ماضية مثبتة وقعت حالا بالواو فلذلك لزمها دخول «قد».

وإن انفرد الضمير أو اجتماعاً جاز إثبات «قد» وحذفها فهي أربع صور.
وترتيبها في الكثرة: «جاء زيد وقد قام أبوه» ثم «جاء زيد قام أبوه». ثم «جاء زيد
قد قام أبوه». ثم «جاء زيد وقام أبوه»^(١).

وجعل الشارح الثالثة أقل من الرابعة، وهو خلاف ما في التسهيل^(٢).
وذهب قوم، منهم الفراء، والمبرد، وأبو علي، إلى^(٣) اشتراط «قد» مع
الماضي ظاهرة أو مقدره^(٤)، والمختار أنه لا يحتاج إلى تقدير، لكثرة ما ورد من
ذلك^(٥).

وأما المصدرة بالماضي المنفى فيجوز فيها الأوجه الثلاثة.

وقد تركت تمثيل (أكثر)^(٦) هذه المسائل لوضوحها وخشية الإطالة.

ثم قال:

وَالْحَالُ قَدْ يُحَذَفُ مَا فِيهَا عَمَلٌ وَيَبْعَضُ مَا يُحَذَفُ ذِكْرُهُ حُظْلٌ

يعنى: أن عامل الحال، قد يحذف، وحذفه على ضربين: جائز وواجب.
فالجائز ما حذف لحضور معناه كقولك للراحل: «راشدًا مهديًا»^(٧) أو لتقدم ذكره
من استفهام أو غيره كقولك: راكبًا لمن قال: كيف جئت؟

= مواضعه: ذكره من شرح الألفية: السندوي، ابن هشام في باب المفعول له ٤٤ / ٢

وذكره السيوطي ص ٦٠ وفي معجم الهوامع ١ / ١٩٤ والأشموني ١ / ٢١٦.

(١) وجعل الأشموني الثانية هي الرابعة. (٢) راجع الأشموني ١ / ٢٥٩.

(٣) في الأصل «إلى أن اشتراط» والسياق يقتضى حذف أن.

(٤) لأنها تقربه إلى الزمن الحاضر فتشعر بمقارنة زمن الحال لزمن عاملها، ولولاها لتوهم

مضى زمن الحال بالنسبة إلى زمن عاملها فتفوت المقارنة» اهـ.

صيان ج ٢ ص ١٤٧ نقلا عن الدماميني.

(٥) من ذلك قوله تعالى: «أو جاءكم حصرت صدورهم» «وجاءوا أباهم عشاءً ليكون

قالوا» و«الذين قالوا لإخوانهم وقعدوا» صيان ٢ / ١٤٧.

(٦) أ، ج.

(٧) يستثنى من الجائز ما إذا كان العامل ظرفًا أو مجرورًا أو اسم إشارة - فلا يجوز حذفه

لضعفه، فهم أو لم يفهم.

الواجب: إذا جرت مثلا كقولهم:

«حَظِيَّيْنَ بَنَاتٍ صَلْفَيْنِ كَنَاتٍ»^(١) أى عرفتهم.

أو بينت ازدياد ثمن أو غيره شيئًا فشيئًا مقرونة بالفاء أو بضم نحو «بعثه بدرهم فصاعدًا» أى فذهب الثمن صاعدًا.

أو نابت عن خبر نحو: «ضربى زيدًا قائمًا»^(٢) أو وقعت بدلًا من اللفظ بالفعل.

نحو: «أتممًا مرةً وقسيًا أخرى»^(٣)؟

والى هذه المواضع أشار بقوله: (وبعض ما يُحذفُ ذِكرُهُ حُظْلٌ) (أى منع)^(٤) (والله أعلم)^(٥).

(١) الحظي: الذى له حظوة ومكانة عند صاحبه. يقال: حظى فلان عند الأمير إذا وجد له منزلة ورتبة، والصلف ضده وأصل الصلف قلة الخير، يقال امرأة صلفة: إذا لم تحظ عند زوجها.

والكنة: امرأة الابن وامرأة الأخ أيضًا، ونصب «حظيين و صلفين» على إضمار فعل. كأنه قال: وجدوا وأصبحوا، ونصب «بنات وكنات» على التمييز كما تقول: راحوا كريمين آباء حسنين وجوها. وهذا مثل يضرب فى أمر يعسر بعضه ويتيسر وجود بعضه. اهـ مجمع الأمثال للميداني ١ / ٢٠٩ رقم ١١١٣.

وقال ابن الناظم نصب «بنات وكنات» على الحال.

(٢) بما فيه الحال سادة مسد الخير، فلا يجوز ذكر الخبر لئلا يلزم الجمع بين العوض والمعوض.

(٣) أى: أتوجد، وأتحول، وحذف العامل وجوبًا، لأنها بدل من اللفظ بالفعل ولا يجمع بين البدل والمبدل منه. وقيل: تميميا وقيسيا مفعول مطلق على حذف مضاف أى: أتخلق خلق تميمى مرة؟

(٤) جـ.

(٥) أ، جـ.

التمييز

قال:

اسمٌ بمعنى «من» مُبينٌ نكرةٌ

«اسم» جنس، و «بمعنى من» يخرج ما سوى التمييز، والمشبه بالمفعول نحو:
«الحسن الوجه» واسم «لا» التبرئة نحو: «لا رجل» ونحو «ذنباً»، من.

أستغفر الله ذنباً^(١)

فكل ذلك (مشارك)^(٢) التمييز في أنه على معنى «من».

«ومبين» يخرج اسم «لا» والمنصوب «باستغفرت»، و«نكرة» يخرج المشبه.

(١) هذا جزء من بيت من البسيط. قال العيني: أقول هذا من أبيات الكتاب ولم ينسب فيه

إلى أحد. ويحث فلم أحر على قائله.

وتمامه: لست مُحْصِيُهُ رَبَّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ

الشرح: «أستغفر» أطلب المغفرة، فالسين والتاء للطلب «ذنباً» الذنب: الجريمة،
والإثم، «لست محصيه» الإحصاء انتهى العدد، واشتقاقه من الحصى، وأصله أنهم كانوا
يضعون العدود على الحصى، «الوجه» القصد والتوجه، ويروى: «إليه القصد والقبل».

المعنى: أطلب المغفرة من الله لذنوبي الكثيرة، فإنه المقصود في كل شيء.

الإعراب: «أستغفر» فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة وفاعله ضمير مستتر تقديره أنا
«الله» منصوب على التعظيم «ذنباً» مفعول ثانٍ لأستغفر منصوب بالفتحة الظاهرة «لست»
فعل ماضٍ ناقص وتاء المتكلم اسمه «محصيه» محصى خبر ليس وضمير الغائب مضاف
إليه «رب» بدل من لفظ الجلالة «العباد» مضاف إليه «إليه» جار ومجرور متعلق بمحذوف
خبر مقدم «الوجه» مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة «والعمل» معطوف عليه.

الشاهد: في «ذنباً» لا يصلح كونه تمييزاً، وإن كانت على معنى «من» فإنه ليس تمييزاً
لكونه غير مبين لإبهام اسم مجمل الحقيقة قد ذكر قبله، ولا هو مبين لنسبة في جملة
مذكورة من قبله. وقال جماعة من النحاة إن قوله: «ذنباً» منصوب على نزع الخافض
الذي هو «من» إذا ضمن أستغفر معنى: أستتيب.

وقيل: إنه مفعول به ثانٍ لأستغفر.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٤٣، ابن هشام ٢ / ١٠٨،

الأشعري ١ / ٢٦٢، وسيبويه في كتابه ج١ ص ١٧.

(٢) أ، ج - وفي ب (يشارك).

وذهب الكوفيون وابن الطراوة إلى جواز تعريف التمييز^(١) وما أوهم ذلك مؤول عند البصريين .

ثم ذكر حكمه فقال :

..... يُنصَبُ تَمييزًا بما قد فَسَّرَهُ

وفهم من قوله: (بما قد فَسَّرَهُ) أن عامل التمييز هو المميز . وهو ما قبله من المهمات المفتقرة إليه، وأقول: التمييز نوعان:

الأول: تمييز مفرد، وهو: ما رفع إبهام اسم قبله مجمل الحقيقة نحو: «رطل (سمناً)^(٢) و«عشرين درهماً» .

ولا خلاف أن العامل في هذا النوع (هو)^(٣) بميزه كما ذكر .

والثاني: تمييز الجملة، وهو ما رفع إبهام نسبة في جملة أو (شبهها)^(٤) .

وعامل هذا النوع عند سيويه^(٥) والمازني والمبرد ومن وافقهم هو الفعل، وما جرى مجراه من مصدر ووصف واسم فعل، نحو: «طاب زيدٌ نفساً» و«عجبتُ من طيبِ زيدِ نفساً» و«زيدٌ طيبٌ نفساً» و«سرعانٌ ذا إهالة»^(٦) . وذهب قوم إلى أن

(١) متمسكين بقول رشيد الشكري:

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو
وهو مؤول عند البصريين على زيادة «أل» كما زيدت في: باعد أم العمرو عن أسيرها
أه تصريح الشيخ خالد ١/ ٣٩٤ فالبصريون يشترطون تكثير التمييز والكوفيون جوزوا
التعريف .

(٢) أ، ب - وفي ب (ریتاً) . (٣) أ . (٤) أ، ب وفي ج . (بدلها) .

(٥) وقد ارتضيت مذهب سيويه ومن وافقه فقد ورد في أشعار العرب ما يثبت أن العامل هو الفعل .

قال الشاعر: أنفساً تطيب بنيل المنى
أتهجر ليلي بالفراق حبيها
وقوله: ضيعت حزمي في إبعادي الأملأ
فالعامل هنا الفعل - تطيب، تطيب، اشتمل .
قال الأشموني ج ١ ص ٢٦٦ (.... مجيء عامل التمييز الذي هو فعل
متصرف...)

(٦) «سرعان» بتشليث السين والبناء على الفتح . اسم فعل ماض، أى سرع، وذا فاعل، وإهالة تمييز محول عن الفاعل . أى إخافة وإفزعاً، ويجوز جعله بمعنى اسم الفاعل حالاً . =

العامل فيه هو الجملة التي انتصب عن تمامها لا الفعل وما جرى مجراه، واختاره ابن عصفور، ونسبه إلى المحققين.

فإن قلت: ظاهر قوله: (بما فسرته) يقتضى موافقة من جعل العامل فى هذا النوع هو الجملة؛ لأن التمييز لم يفسر (الفعل)^(١) ولا جرى مجراه.

قلت: لا يصح حمل كلامه على ذلك لنصه فى غير هذا الموضع على أن عامله الفعل، وقد صرح بذلك آخر الباب^(٢).

فإن قلت: فكيف يتدرج الفعل فى قوله (بما فسرته)؟

قلت: لما كان التمييز قد رفع إبهام نسبة إلى فاعله أو مفعوله فكانه رفع الإبهام عنه (فاندرج)^(٣) بهذا الاعتبار^(٤).

ثم (مثل)^(٥) تمييز المفرد فقال:

كشِيرِ أَرْضًا وَقُفِيزِ بُرًّا وَمَنَوِينِ عَسَلًا وَنَمْرًا

المفرد الذى يفسره التمييز، إما مقدار، وهو المسموع نحو:

«شِيرِ أَرْضًا» والمكيل: نحو: «قُفِيزِ بُرًّا».

والموزون نحو: «مَنَوِينِ عَسَلًا»^(٦).

= قال فى مجمع الأمثال للميدانى ج ١ ص ٣٣٦ رقم ١٧٩٨ (سرعان: بمعنى سرع نقلت فتحة العين إلى النون فبنى عليها وسرعان ثلاث لغات: فتح الفاء وضمها وكسرها وأصل المثل أن رجلا كانت له نعمة عجفاء وكان رغامها يسيل من منخريها لهزالها فقيل له: ما هذا الذى يسيل؟ فقال ودكها، فقال السائل: سرعان ذا إهالة، نصب إهالة على الحال، وذا إشارة إلى الرغام، أى سرع هذا الرغام حال كونه إهالة، ويجوز أن يحمل على التمييز على تقدير نقل الفعل مثل قولهم: تصيب زيد عرفًا) اهـ.

(١) أ، ب - وفى جـ (العامل).

(٢) وهو قول ابن مالك:

وعامل التمييز قدم مطلقاً والفعل ذو التصريف نزرًا اسبقا

(٣) أ، جـ وفى ب (فيندرج). (٤) راجع الأشمونى ١/ ٢٦٢.

(٥) ب، جـ - وفى أ (فسر).

(٦) القفيز من المكيل: ثمانية مكاكيك؛ والمكوك: مكيال يسع صاعًا ونصف صاع، أو نصف رطل إلى ثمانية أواق كما فى القاموس. ومن الأرض ١٤٤ ذراعًا وليس مرادًا هنا.

(المناء: كعصا: رطلان وثنتيته منوان، وجمعه أمناء).

والموزون نحو: «خمسة عشر رطلا» وجعله بعضهم من المقادير.

أو مفهم (غيرية)^(١) نحو: لنا غيرها إبلا.

أو مثلية: نحو: لنا أمثالها شاء.

أو تعجب: نحو: «لله دره فارساً»^(٢).

وإنما اقتصر في (هذا)^(٣) البيت على التمثيل بالمقدار، لكثرة انتصاب التمييز

عنه.

ثم قال:

وبعد ذى وشبهها اجره إذا أضفتها: كمد حنطة غذا

(الإشارة بذى إلى المثل السابقة ونحوها، كل ما دل على مساحة أو كيل أو وزن، فيجوز في ذلك (جره)^(٤) بإضافة المميز إليه، فتقول: «شبر أرض وقفيز بر» ومنوا عسل» وقد مثل بقوله كمد حنطة غذا^(٥).

ثم قال:

والنصب بعد ما أضيف وجباً إن كان مثل «ملء» الأرض ذهباً

يعنى: أن جواز جر التمييز بالإضافة مشروط: بخلو التمييز من إضافته إلى

غير التمييز.

فإن أضيف إلى غيره^(٦) وجب النصب نحو ﴿مَلَأَ الْأَرْضَ ذَهَبًا﴾^(٧).

(١) ب، ج. وفي أ (غيره)

(٢) «فارساً» تمييز لبيان جنس المتعجب منه في النسبة. والدر في الأصل: مصدر در اللبن إذا كثر. والمراد به في المثال - اللبن الذى أرضعته من ثدى أمه وأضيف إلى الله تشريقاً أو هو كناية عن فعل المدح.

والمعنى: ما أعجب هذا اللبن الذى نشأ وتغذى مثل هذا المولود الكامل فى الفروسية، أو ما أعجب فعله.

(٣) ب. (٤) أ، ب - وفى ج (تميزه).

(٥) أ، ج.

(٦) أى إلى غير التمييز ولو تقديراً.

(٧) من الآية ٩١ من سورة آل عمران.

فإن قلت: ما فائدة الشروط في قوله (إن كان)؟

قلت: التنييه على أن تمييز المضاف له حالتان:

إحدهما: ألا يصح إغناؤه عن المضاف إليه، فهذا يجب نصبه كالمثال المذكور. إذ لو قيل فيه: «ملء ذهب» لم يستقم المعنى.

والأخرى: ألا يصح إغناؤه عنه فيجوز جره بالإضافة؛ لأن حذف (المضاف إليه)^(١) غير ممتنع نحو: «زيد أشجعُ الناسِ رجُلًا»^(٢) فلك في هذا أن تقول: «هو أشجعُ رجلٍ».

فإن قلت: كيف جعل النصب بعد المضاف المذكور واجبًا وقد ذكر (بعده)^(٣) جواز جره «بمن»؟

قلت: يعنى (بشروط)^(٤) خلوه من «من» وذلك مفهوم من قوله: «إن كان مثل ملء الأرض ذهبًا» أي: (إن)^(٥) كان كالمثال المذكور في امتناع إغناؤه عن المضاف إليه وفي تجرده من «من».

فإن قلت: لم يذكر هنا حكم تمييز العدد.

قلت: لأن له بابًا يذكر فيه.

ثم انتقل إلى بيان موضعين من تمييز الجملة فقال:

والفاعل المعنى انصبين بأفعلًا مفضلًا: «كانت أعلى منزلا»

النكرة الواقعة بعد أفعال التفضيل نوعان:

أحدهما: فاعل في المعنى، وهو السببي وعلامته أن يصلح للفاعلية عند

(١) ب. وفي أ (غير المصنف) وفي جـ (لمضاف).

(٢) لتعذر إضافة «أفعل مرتين» ونصب «رجل» مع تخلف شرط النصب؛ لأن رجلا لا يصلح أن يكون فاعلا في المعنى.

(٣) أ، وفي ب، جـ (بعده).

(٤) ب، جـ - وفي أ (بشروط).

(٥) ب، جـ.

جعل أفعال (التفضيل)^(١) فعلا، نحو: «أنت أعلى منزلا» فإنه يصلح لذلك فتقول: «علا منزلك» فهذا النوع ينصب على التمييز.

والآخر: أن يكون فاعلا في المعنى، وهو ما أفعال التفضيل بعرضه، وعلامته أن (يحسن)^(٢) وضع بعض موضع (أفعل)^(٣) ويضاف إلى جمع قائم مقام النكرة نحو: «أنت أفضل فقيه» فإنه يحسن فيه ذلك فتقول: «أنت بعض الفقهاء».

فهذا النوع يجب جره بالإضافة، إلا أن يكون أفعال التفضيل مضافا إلى غيره، فينصب نحو: «أنت أكرم الناس رجلا».

ثم قال:

وبعد كل ما اقتضى تعجبا مئز: «كأكرم أبى بكر أباً»

يعنى: أنه يجوز انتصاب التمييز بعد كل ما دل على تعجب نحو: «أكرم أبى بكر أباً»^(٤). و«ما أكرمه أباً»، وغير ذلك من الصيغ الدالة على التعجب نحو: «الله دره فارساً».

قال فى شرح الكافية: والمراد أبى بكر صاحب رسول الله ﷺ، ورضى عن أبى بكر صاحبه^(٥).

ولما كان كل منصوب على التمييز فيه معنى «من» وبعضه يصلح لمباشرتها وبعضه لا يصلح. بين ذلك بقوله:

واجزُرُ بِمَنْ إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذَى الْعَدَدِّ وَالْفَاعِلُ الْمَعْنَى كَطَبِ نَفْسًا تَفُدُّ

أى: يجوز فى كل تمييز أن يجزُرُ «بمَنْ» إلا تمييز العدد، وما كان فاعلا فى المعنى، فإنهما لا يجزان «بمَنْ» فلا يجوز «عندى عشرون من درهم»، «ولا طاب زيد من نفس» ويجوز فيما سواهما نحو: «عندى قفيز من بُر».

فإن قلت: هذا الضابط غير مستقيم من أوجه:

(١) ب. (٢) أ، ج. - وفى ب (يصلح).

(٣) أ، ج. - وفى ب (التفضيل).

(٤) أ، ج.

(٥) راجع شرح الكافية ورقة ٥١.

الأول: أن تميز العدد لا يمتنع جره «بمن» مطلقاً (لكن) (١) يشترط أن يجمع نحو: «عندى عشرون من الدراهم».

الثاني: أنه أطلق فيما هو فاعل في المعنى وهو مقيد.

قال الشارح (٢): لا يجوز جره «بمن» إلا في تعجب أو شبهه.

قولهم: «لله دره من فارس».

وقال الشاعر:

فَنَعَمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامَى (٣)

(١) أ، ج - وفي ب (بل). (٢) الشارح في شرحه للألفية ص ١٤٥.

(٣) عجز بيت من الوافر. قال العيني: قائله. أبو بكر بن الأسود المعروف بابن شعوب الليثي، وشعوب: أم الأسود هذا - وقال ابن دريد: قائله بجير بن عبد الله. وصدوره: تَخْيِرُهُ فَلَمْ يَعْدُلْ سِوَاهُ.

الشرح: «تخيره» اختاره واصطفاه «لم يعدل»: يمل «تهام» نسبة إلى تهامة - وهو بفتح التاء - وتطلق على مكة، وعلى أرض معروفة في بلاد العرب، وكان من حقه أن يقول «تهامى» - بكسر التاء وتشديد ياء النسب - قياساً على أمثاله كما تقول: عراقي، وحجازي، ولكنهم خصوا هذه الكلمة عند النسب إليها بحذف إحدى يائى النسب وفتحوا أوله عوضاً عن هذه الياء المحذوفة. وقبل هذا البيت:

فدعنى أصطبح يا بكر إنى رأيت الموت نقب عن هشام

المعنى: أن الموت اختار هشاماً فلم يحد عنه إلى غيره، وهو نعم الرجل من تهامة. الإعراب: «تخيره» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هو وضمير الغائب مفعول به «فلم» الفاء عاطفة، لم نافية جازمة «يعدل» فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون والفاعل ضمير مستتر تقديره هو «سواه» مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الالف وضمير الغائب مضاف إليه «فنعم» الفاء عاطفة، نعم. فعل ماض لإنشاء المدح «المرء» فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة «من» حرف جر زائد «رجل» تمييز لفاعل نعم منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد «تهام» نعت لرجل.

الشاهد: في «رجل» فإنه تمييز وهو فاعل في المعنى، لكنه لما كان غير محول عن الفاعل جار فيه جره «بمن».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٤٥ وابن هشام ٢ / ١١٣، الأشموني ١ / ٢٦٥.

الثالث: أن إجازته جر غير هذين النوعين (بمن)^(١) ليس على إطلاقه بل يستثنى من ذلك ما كان (منقولاً)^(٢) من الفعل نحو: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾^(٣) (فلا يجوز جره بمن)^(٤).

قلت:

أما الأول فلا يرد لأن تمييز العدد متى جمع لم يبق تمييزاً اصطلاحياً، فإن شرطه الأفراد.

وأما الثاني: فهو على إطلاقه، ولا نسلم صحة استثناء الشارح^(٥) لأن التمييز في نحو: «لله دره فارساً» و«نعم المرء من رجل تهامي» تمييز مفرد لا تمييز جملة (والمنقول عن الفاعل لا يكون إلا تمييز جملة)^(٦).

ويلزم الشارح جواز الجر بمن في نحو: «زيد أحسن (به)^(٧) وجهاً» لأنه في تعجب. وقد نص غير المصنف على منعه.

وأما الثالث: فالظاهر وروده، ولا يقال: لعل المصنف بمن لا يثبت المنقول (عن)^(٨) المفعول كالثلويين، فإن المصنف أثبت في شرح التسهيل^(٩).

(١) أ، جـ.

(٢) أ، ب - وفي جـ (منقولاً).

(٣) من الآية ١٢ من سورة القمر - نسبة فجرنا إلى الأرض مبهمة وعيوناً مبين لذلك الإيهام، والأصل: فجرنا عيون الأرض.

(٤) أ، جـ.

(٥) قال الشارح ص ١٤٥:

(يجوز في كل ما ينصب على التمييز أن يجر بمن ظاهرة إلا تمييز العدد والفاعل في المعنى، أما تمييز العدد نحو: «أحد عشر رجلاً» فلا يجوز جره بمن في شيء منه.

وأما الفاعل في المعنى نحو: «طاب زيد نفساً» و«هو حسن وجهاً» فلا يجوز جره بمن إلا في تعجب أو شبهه تقول: «لله دره من فارس».

(٦) أ، جـ.

(٧) ب.

(٨) أ، جـ - وفي ب (من).

(٩) الذي أثبت المنقول من المفعول ابن عصفور وابن مالك. قال السيوطي في الهمع، ج ١ ص ٢٥١ (وتارة من المفعول نحو: «وفجرنا الأرض عيوناً»)، والأصل: وفجرنا عيون

الأرض، هذا مذهب المتأخرين وبه قال ابن عصفور وابن مالك.

فإن قلت: ما معنى «من» الداخلة على التمييز؟

قلت: هي للتبعيض^(١)

وقال الشلوبين: يجوز أن تكون بعد المقادير وما أشبهها زائدة عند سيبويه، كما زيدت «ما جاءني من رجل»، قال: (إلا أن المشهور من مذهب النحويين - ما عدا الأخصش - أنها لا تزداد إلا في غير الواجب)^(٢).

قال في الارتشاف^(٣): ويدل على صحة ذلك - يعنى الزيادة - أنه عطف على موضعها نصباً^(٤) قال الحطيئة:

طافَتْ أَمَامَهُ بِالرُّكْبَانِ آوِنَةٌ يَا حَسَنُهُ مِنْ قَوَامٍ مَا وَمُنْتَقَبًا^(٥)

قال:

وعامل التمييز قَدَمٌ مُطْلَقًا والفعلُ ذُو التصريفِ نَزْرًا سُبْقًا

= وقال الأمدى: هذا القسم لم يذكره النحويون، وإنما الثابت كونه منقولاً من الفاعل أو المفعول الذي لم يسم فاعله.

وقال الشلوبين: عيوناً في الآية نصب على الحال المقدرة لا التمييز، ولم يثبت كون التمييز منقولاً من المفعول، فينبغي ألا يقال به (...).

(١) وصححه ابن عصفور. (٢) أ، ب - وفي جـ (الموجب).

(٣) ارتشاف الضرب لأبي حيان ص ٧٨٩. (٤) راجع الأشموني ١ / ٢٦٥.

(٥) قائله: الحطيئة - واسمه جرول - قال الجوهري: جرول لقب الحطيئة العبسي الشاعر. وهو أول قصيدة بائية من البسيط.

الشرح: «طافت» من طيف الخيال، وهو مجيئه في النوم، «أمامة» - بضم الهمزة وتخفيف الميم - اسم امرأة «الركبان» جمع راكب، والركب: أصحاب الإبل في السفر دون الدواب، وهم العشرة فما فوقها، «آونة» بالمد أي: مرة وتارة، قال الجوهري: الألوان: الحين، والآونة: جمعه مثل زمان وأزمته «قوام» بكسر القاف من قوام الرجل وهو قامته وحسن طولها، «المنتقب» - بفتح القاف - موضع النقاب.

المعنى: يا حسن قوامها ويا حسن منتقبها، يريد ما أحسن ذلك منها.

الإعراب: «طافت» فعل ماضٍ والثناء للثنائيت «أمامة» فاعل طاف مرفوع بالضممة الظاهرة «بالركبان» جارٍ ومجرور متعلق بـ «طافت» ظرف زمان منصوب بـ «طاف» وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «يا» حرف نداء «حسنه» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «من» حرف جر زائد «قوام» تمييز منصوب بـ «طافت» مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد «ومنتقبًا» الواو عاطفة ومنتقبًا معطوف على قوام.

عامل التمييز إن لم يكن فعلا متصرفاً لم يجز التمييز عليه قال المصنف بإجماع.

وأما قوله:

ونارُنا لم يرَ ناراً مثلها^(١)

فضرورة، وتأوله بعضهم: على أن الرؤية علمية، وناراً: مفعول ثان. وإن كان فعلاً متصرفاً فذهب سيويه والفراء وأكثر البصريين والكوفيين إلى منع تقديمه عليه، وذكروا لمنع تقديمه عللاً^(٢).

= الشاهد: في «من قوام» حيث جر «بمن» الزائدة في الكلام الواجب؛ ولهذا عطف على موضعها بالنصب. وقال البغدادي في خزنة الأدب ج ١ ص ٥٦٨: (واستشهد به المرادى في شرح الألفية على أن «من» في التمييز زائدة؛ ولهذا صح عطف المنصوب على مجرورها، أي: يا حسنها قواماً ومنتقياً).

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: السندوي، والأشموني ١/ ٢٦٥. وذكر في خزنة الأدب ج ١ ص ٥٦٨.

(١) هذا صدر بيت قال العيني: هذا رجز لم يعلم قائله - ويبحث فلم أعثر له على قائل - وعجزه: قد علمت ذاك معد كلها.

الشرح: «معد» - بفتح الميم - وهو أبو العرب - معد بن عدنان - وكان سيويه يقول: الميم من نفس الكلمة، لقولهم: تمعدد لقله تمفعل في الكلام وقد خولف فيه.

الإعراب: «نارنا» نار مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة وضمير المتكلم مضاف إليه «لم» حرف نفى وجزم وقلب «ير» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الألف «ناراً» تمييز لمثلها «مثلها» نائب فاعل ير، وضمير الغائبة مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «علمت» فعل ماض والتاء للتأنيث «ذاك» اسم إشارة مفعول به لعلم والكاف حرف خطاب «معد» فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة «كلها» توكيد لمعد وضمير الغائبة مضاف إليه.

الشاهد: في «ناراً» فإنه تمييز تقدم على عامله الاسم الجامد وهو مثلها لأنه تمييز مفرد، وهو خاص بالضرورة، وقد يقال إن هذا لا دليل فيه على جواز تقديم التمييز على عامله إذا كان اسماً جامداً، وذلك لجواز أن تكون الرؤية من رؤية القلب فيكون حيثشد «مثلها» مفعولاً أول ناب عن الفاعل، وناراً مفعولاً ثانياً. اهـ العيني.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٤٦، وداود، والأشموني ١/ ٢٦٦.

(٢) قال سيويه والجمهور: إن التمييز لا يجوز تقديمه على عامله مطلقاً، لأنه كالنعت في الإيضاح، والنعت لا يتقدم على عامله فكذا ما أشبهه. وأيضاً فالغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف أن يكون فاعلاً في الأصل فلا يغير عما كان يستحقه من وجوب التأخير. اهـ تصريح الشيخ خالد ١/ ٤٠٠ بتصرف.

وذهب الكسائي والجرمي والمبرد إلى جواز (ذلك)^(١) ووافقهم المصنف لورود
السمع به^(٢) كقوله:

أَنْفَسًا تَطِيبُ بِنَيْلِ الْمَنَى وَدَاعِي الْمُنُونِ يُنَادِي جِهَارًا^(٣)
وأبيات أخر^(٤).

فإن قلت: ظاهر قوله: (نزرًا سُبِقًا) أنه قليل فلا يقاس عليه.

(١) أ، ج.

(٢) والقياس أيضًا. (وأما القياس فإن التمييز - وهو منصوب - كالمفعول به وسائر الفضلات،
وكلهن يجوز تقديمهن على العامل إذا كان فعلاً متصرفاً) اهـ، تصريح الشيخ خالد ١ /
٤٠٠ بتصرف.

(٣) هذا البيت لم يتعرض العيني لقائله، وقيل: نسبوا هذا الشاهد لرجل من طي، ولم
يسموه. وبحث فلم أعثر على قائله. وهو من المتقارب.

الشرح: «تطيب» أي: تطمئن «نيل المنى» إدراك المأمول، ونيل مصدر «نال الشيء» يناله
نيلاً ومنالاً، إذا حصل عليه «والمنى» بضم الميم - جمع منية، والمنية - بضم فسكون - اسم
لما يتمناه الإنسان ويرغب فيه، «المنون» الموت. قال الفراء: المنون: مؤنث وتكون واحدة
وجمعاً.

المعنى: كيف تستلذ نفس الظفر بما تتمناه، والموت يطلبها أكيداً؟

الإعراب: «أنفَسًا» الهمزة حرف استفهام توبيخى نفساً تمييز تقدم على العامل وهو
قوله: تطيب «تطيب» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة والفاعل ضمير مستتر تقديره
أنت «بنيل» الباء حرف جر، نيل مجرور بالباء والجار والمجرور متعلق بقوله تطيب «المنى»
مضاف إليه «وداعي» الواو للحال، داعي مبتدأ مرفوع بضممة مقدرة على الياء «المنون»
مضاف إليه «ينادي» فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الياء والفاعل ضمير مستتر
تقديره هو، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «جهاراً» مفعول مطلق عامله ينادى وأصله
صفة لمصدر محذوف والتقدير: ينادى نداء جهاراً.

الشاهد: في «نفساً» فإنه نصب على التمييز وقد قدم على عامله وهو «تطيب» لأنه
فعل متصرف، وهذا نادر عند سيبويه والجمهور وموضع قياس عند الكسائي ومن تبعه.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: السندوي، وداود، والمكودي ص ٨٠، والأشموني
١ / ٢٦٦، والسيوطي ص ٧٠ وابن هشام ٢ / ١١٥ وأيضاً ذكره في مغنى اللبيب ٢ /
١٩٠.

(٤) منها قول المجنون، وقيل أعشى همدان، وقيل المخيل السعدي:

أنهجر ليلى بالفراق حبيها وما كان نفساً بالفراق تطيب

وقول الآخر:

ضيعت حزمي في إبعادي الأملأ وما ارعويت وشيياً رأسي اشتعلا

قلت: (لا يلزم من قلته ألا يقاس عليه)^(١) بل هو عنده مقيس وفاقاً لمن

ذكروا.

وردّ عليه(أن)^(٢) ما ذكره من أن التمييز قد يسبق الفعل المتصرف، ليس على

إطلاقه، إذ لنا فعل متصرف ولا يسبقه التمييز بإجماع، وهو «كفى» فى نحو:

«كفى (بزيد)^(٣) ناصرًا» (فلا يجوز تقديم «ناصرًا» على «كفى» وإن كان فعلاً

متصرفًا، لأنه بمعنى فعل غير متصرف، وهو فعل التعجب، فمعنى قولك: «كفى

بزيد ناصرًا» ما أنصره رجلاً)^(٤)،^(٥) وهو عند المصنف منتصب عن تمام الجملة.

(١) أ، جـ.

(٢) أ، جـ - وفى ب (بان).

(٣) أ، ب - وفى جـ (بريك).

(٤) ب.

(٥) والحق مع سيبويه، فهذا وغيره: أن تقديم التمييز محل بالفرض السابق من التأخير

بخلاف غيره من الفضلات والبيت وغيره ضرورة أه صبان عن الدمامينى ٢ / ١٥٤

بتصرف.

حروف الجر

قال:

هاك حروف الجرّ وهى من إلى حتى خلا حاشا عدأ فى عن على
مذ منذرُ ربّ اللام كى واو ونا والكاف والبا ولعلّ ومتى

هذه عشرون حرفاً مشتركة فى جر الاسم ولكل منها تفصيل يأتى، إلا «خلا، وحاشا، وعدأ»، فإن حكمها تقدم فى الاستثناء.

والأ، «كى، ولعل، ومتى»، لغرابة الجر بهن.

أما «كى» فتجر ثلاثة أشياء:

الأول: «ما» الاستفهامية (كقولهم)^(١) فى السؤال عن (علّة)^(٢) الشىء كَيْمَهُ؟ بمعنى لِمَهُ؟.

الثانى: «أن» المصدرية مع صلتها فى نحو: (جئت كى تفعل)^(٣) فى أحد الوجهين^(٤).

الثالث^(٥): «ما» المصدرية مع صلتها فى قوله:

يُرَادُ الْفَتَى كَيْمًا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ^(٦)

وهو نادر.

(١) أ، جـ. (٢) أ، جـ.

(٣) أ، جـ - وفى ب مثل بقوله. كقولك: كى أن تغر وتخدعا.

(٤) قال الأشمونى جـ ٢ ص ٢٨٣: (إذا قدرت أن بعدها، فإن والفعل فى تأويل مصدر مجرور بها ويدل على أن بعدها ظهورها فى الضرورة كقوله:

فقال أكل الناس أصبحت مانحا لسانك كىما أن تغر وتخدعا

والأولى أن تقدر «كى مصدرية» فتقدر اللام قبلها، بدليل كثرة ظهورها معها، نحو «لكيلا تأسوا» اهـ.

(٥) جعل الثانى: «أن» المصدرية، والثالث «ما» المصدرية، ترتيب أ، جـ، وفى الثانى «ما» والثالث «أن».

(٦) قيل إن قائله: هو النابغة الذبياني، وقيل الجعدى، والأصح أن قائله قيس بن الخطيم، كذا ذكره البحرى فى حماسته.

وأما «لعلّ» فتجر في لغة عَقِيل ثابتة (الأول ومحدوفته)^(١) ومفتوحة الآخر (و)^(٢) مكسورته^(٣) خلّاقاً لمن أنكر الجر بها^(٤).

وأما «متى» (فتجر)^(٥) في لغة هذيل، بمعنى من^(٦) ومن كلامهم «أخرجها متى كُمّه» أي من كُمّه.

وصدر البيت: إذا أنت لم تَنفَعْ فُضِرْ فَإِنَّمَا - وهو من الطويل
المعنى: إذا لم تستطع نفع من يستحق النفع فُضِرَ من يستوجب الإيذاء، فإن المرء لا يقصد منه إلا أحد هذين.

الإعراب: «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «أنت» فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده «لم» حرف نفى وجزم وقلب «تنفع» فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت «فُضِرَ» الفاء واقعة في جواب إذا، ضر فعل أمر مبنى على السكون وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين وللتخفيف «فإنما» الفاء للتعليل إنما حرف دال على الحصر «يراد» فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع بالضممة الظاهرة «الفتى» نائب فاعل يراد مرفوع بضممة مقدرة على الألف «كيما» كى: حرف تعليل وجر، ما حرف مصدرى «يضر» فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هو «وينفع» الواو عاطفة، ينفع فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة وفاعله ضمير مستتر تقديره هو.

الشاهد: فى دخول «ما» المصدرية على «كى» وهو نادر، وهو تخريج الأختف، وهى عند غيره كافة لكى عن عمل النصب فى الفعل المضارع؛ والفعل مؤول بالمصدر على القولين بواسطة «ما» على الأولى، وبواسطة «كى» على الثانى.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٤٧، وابن هشام ٢ / ١٢٠، والأشمونى ٢ / ٢٨٣، والمكودى ص ٨١، وداود، والسندوبى.

(١) أ، ج - وفى ب (اللام الأولى ومحدوفه). (٢) أ، ج - وفى ب «أو».

(٣) فهذه أربع لغات يجوز الجر فيها ولا يجوز فى غيرها من بقية لغات «لعل» صبان ٢ / ١٥٦.

ومثال الجر قول الشاعر: لعل أبى المغوار منك قريب.

(٤) قال السيوطى فى همع الهوامع: (منهم الفارسى وتأول البيت على أن الأصل لعله لأبى المغوار جوابه قريب. فحذف موصوف قريب وضمير الشأن، ولام لعل الثانية تخفيفاً وأدغم فى لام الجر. ومن ثم كانت مكسورة ومن فتح فهو على لغة «المال لزيد» وهذا تكلف كثير مردود بنقل الأئمة) ١ هـ ٢ / ٢٣، وأميل إلى الجر لعدم التكلفة كما قال السيوطى.

(٥) أ، ج -

(٦) أى الابتدائية.

تنبیه:

عدَّ بعضهم من حروف الجر «ها» التنبیه، وهمزة الاستفهام وهمزة القطع إذا جعلت عوضاً من حروف الجر في القسم (١).

قال في التسهيل (٢) وليس في الجر في التعويض بالعروض، خلافاً للأخفش ومن وافقه ا هـ. وذهب الزجاج والرماني إلى أن أيمن في القسم حرف جر وشذاً في ذلك.

(وعدّ) (٣) بعضهم منها الميم (مثلثة) (٤) في القسم نحو (٥) مُ اللهُ، وجعلها في التسهيل بقية «أمن».

قال: وليست (٦) بدلا من الواو، ولا أصلها «من» خلافاً لمن زعم ذلك (وذكر) (٧) الفراء أن «لات» (قد) (٨) تجر الزمان، وقرىء «ولات حين مناص» (٩) بالجر.

وزعم الأخفش أن «بله» حرف جر بمعنى «من» والصحيح أنها اسم (١٠) وذهب سيبويه (١١) إلى أن «لولا» حرف جر إذا وليها ضمير متصل نحو: لولاك ولولاي (ولولاه) (١٢).

(١) راجع الأشموني ٢ / ٢٨٥.

(٢) التسهيل ص ١٥١ - القسم.

(٣) أ، جـ وفي ب (وعدّه).

(٤) أ، ب

(٥) ب، وفي أ «نحو ما الله» ونحو سقط في جـ.

(٦) أ، جـ. وفي ب (قال فيه ومثلثة وليست)

(٧) أ، جـ. وفي ب (ذهب).

(٨) أ، جـ.

(٩) من الآية ٣ من سورة ص.

(١٠) أي مصلر أو اسم فعل أو بمعنى كيف، صبان جـ ٢ ص ١٥٧.

(١١) قال سيبويه: جـ ١ ص ٢٨٨ (وذلك لولاك ولولاي إذا أضمرت الاسم فيه جر ...).

(١٢) جـ.

ومذهب الأَخْفَش والكوفيين، أن الضمير بعدها مرفوع الموضع استعير ضمير
الجر للرفع (١).

ثم قال:

بالظاهر اخصُصْ منذُ منذُ وحتى والكافَ والواوَ ورُبَّ والتَّ

حروف الجر نوعان: نوع يجز الظاهر فقط، ونوع يجز الظاهر والمضمر.

فالأول: هو الأحرف المذكورة في هذا البيت، ولعل وكى ومتى.

والثاني: ما عداها.

وقوله: واخصُصْ بِمُذْ وَمِنذُ وَقَتًا. (يعنى: أن مذ ومنذ لا يجران إلا الزمان
وسياتى الكلام عليهما) (٢).

وقوله: وِرْبُ مَنكَرًا.

يعنى أن «رُبَّ» لا تجر إلا نكرة وسياتى دخولها على الضمير.

وأجاز بعضهم أن تجر المعرفة بال، وأنشد:

ربما الجاملُ المُوَبِّلُ (٣)

بخفض الجامل وصفته.

(١) قال الأشمونى ٢٥٨ / ٢ نقلا عن التسهيل: وزعم المبرد أن هذا التركيب فاسد لم يرد
على لسان العرب وهو محجوج بثبوت ذلك منهم كقوله:

أنطمع فينا من أراق دماءنا ولولاك لم يعرض لأحسابنا حسن

وقوله: وكم موطن لولاي طحت كما هوى بأجرامه من قلة النيق منهوى

(٢) أ، ج.

(٣) جزء من بيت قائله أبو دؤاد الإيادى أحد بنى برد بن أفضى من إياد وتماه:

..... فيهم
وعنا جيج بينهن المهار

وهو من الخفيف.

الشرح: «الجامل» - بالجيم - اسم جمع للإبل لا واحد له من لفظه، وقيل القطيع من

الإبل مع راعيها «الموَبِّل» بضم الميم وفتح الهمزة والياء المشددة - المعد للقتية «عناجيج»

جمع عنجوج - بزنة عصفور - وهى الخيل الطويلة الأعناق «المهار» بكسر الميم - جمع مهر

- وهو ولد الفرس والأثنى مهرة.

فإن صحت الرواية حمل على زيادة «أل»

وشذ «رب أبيه» «ورب أخيه» «ورب أمه»^(١)

واختلف فى معنى «رب» فقيل: للتقليل، وقيل: للتكثير، ونسب كل منهما^(٢) إلى سيبويه.

وقيل: تكون (لهما)^(٣) وقيل^(٤) حرف إثبات لم يوضع لتقليل ولا لتكثير^(٥) وفى التسهيل: وللتقليل بها نادر. هـ^(٦).

وقوله: (والتاء لله ورب).

يعنى: أن التاء مختصة باسم الله نحو: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُ﴾^(٧).

= المعنى: يصف نفسه بالكرم وأنه لا يبخل على من معه بأحسن ما عنده من الإبل المتخذة للقنية والحيل الجياد التى بينها أولاد.

الإعراب: «ربما» رب حرف تقليل وجر، ما: رائدة كافة «الجمال» مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة «المؤبل» صفة مرفوع بالضممة الظاهرة «فيهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وعناجيح» الواو عاطفة، عناجيح مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة وخبره محذوف يدل على ما قبله والتقدير: وعناجيح فيهم «بينهن» ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم والضمير مضاف إليه «المهار» مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل رفع صفة لقوله «عناجيح» وهى التى سوغت الابتداء بالنكرة.

الشاهد: فى «ربما الجمال» فيهم حيث دخلت رب المكفوفة بما على الجملة الاسمية وهو نادر.

قال العينى: ولاجل هذا قال أبو على: يجب أن تقدر «ما» اسماً مجروراً على معنى شيء والجمال خبر لمبتدأ محذوف وتكون الجملة صفة لما، والتقدير: رب شيء هو الجمال المؤبل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١٥٣، وابن هشام ٢ / ١٦١، وابن عقيل ٢ / ٢٥ والأشمونى ٢ / ٢٩٨ وداود السيوطى ص ٧٣ وفى همه ٢ / ٢٦.

(١) بهذا يستقيم الكلام، وفى أ، ب «واحد أمه» وفى ج «وجد أمه».

(٢) «كل واحد منهما» فى ب.

(٣) ج - وفى أ، ب (لها).

(٤) أ، ب - وفى ج (هو).

(٥) ب - وفى أ، ج (تكثير).

(٦) التسهيل ص ١٤٧.

(٧) من الآية ٨٥ من سورة يوسف.

وحكى الأخفش دخولها على الرب قالوا: «تربُّ الكعبة» وقالوا أيضاً:
«تالرحمن» و«تحياتك» وهو شاذ.

وقالوا إنها بدل من واو القسم.

وقوله:

وَمَا رَوَّأَ مِنْ نَحْوِ رَبِّهِ قَتَى نَزْرُ

أشار (به) (١) إلى أنه قد ورد دخول رب على المضمرة، وأنه قليل. ومنه قول

الشاعر:

.....
وَرِيَهُ عَطْبًا أَنْقَذْتُ مِنْ عَطْبِهِ (٢)

وروى «وربه عطب» بالجر على نية من وهو شاذ.

فإن قلت: إنما أورد النحويون ذلك على أنه (فصيح) (٣) مقيس (عليه) (٤)

فكيف قال «نزر»؟

(١) أ، جـ. (٢) قال العينى: أنشده ثعلب ولم يعزه إلى قائله. وهو من البسيط.

وصدره: «واه رأبتُ وشيكا صدعَ أعظمه»

الشرح: «واه» من وها الحائط إذا ضَعَفَ وهم بالسقوط. «رأبت» أصلحت وشعبت
«وشيكا» - بفتح الواو وكسر الشين - سريعاً «صدع أعظمه» الصدع: الشق «عطباً» هو
صفة مشبهة على وزن فعل - بفتح الفاء وكسر العين أى هالكا «من عطبه» مصدر على
وزن فعل بفتحيتين.

المعنى: رب شخص ضعيف أشرف على الهلاك والسقوط فجبرت كسره ورشت
جناحه.

الإعراب: «واه» هو على تقدير رب مبتدأ «رأبت» فعل وفاعل والجملة فى محل رفع
خبر «وشيكا» مفعول مطلق لرأبت، أى: رأبت رأباً وشيكا «صدع» مفعول لرأبت منصوب
بالفتحة الظاهرة «أعظمه» مضاف إليه «وربه» رب حرف جر شبيه بالزائد والضمير فى
محل جر لرب، وله محل رفع بالابتداء «عطباً» تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة «أنقذت»
فعل وفاعل والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو مجرور برب «من عطبه» جار
ومجرور متعلق بأنقذ.

الشاهد: فى «وربه عطباً» حيث جرت «رب» الضمير وهو شاذ.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٤٨، وابن عقيل ٢ / ٩.

والأشمونى ٢ / ٢٥٨، وداود السندوبى.

(٣) أ، جـ. وفى ب (صحيح). (٤) جـ.

قلت: لعله أراد أنه قليل بالنسبة إلى الظاهر، ويؤديه قوله في الكافية:

وربه عَطِبَا اسْتَتَلِرَ وَقَسِ عَلَيْهِ إِنْ شِئْتَ وَحَدُّ عَنْ مُلْبَسِ

فقال (١) وقس عليه.

تنبيهان:

الأول: مذهب البصريين. أن الضمير المجرور برب يلزم إفراده وتذكيره استغناء بمطابقة التمييز (للمراد) (٢)، وحكى الكوفيون مطابقتها أيضاً.

الثاني: اختلف في الضمير المجرور برب، فقليل: معرفة، وإليه ذهب الفارسي وكثير: وقيل: نكرة، واختاره الزمخشري وابن عصفور.
وقوله: كذا كهاً.

أشار به إلى أن الكاف قد تجر ضمير الغائب قليلاً كقول الراجز:

وَأَمْ أَوْعَالِ كَهَا أَوْ أَقْرَبًا (٣)

.....

(١) ب. (٢) أ، ج.

(٣) عجز بيت قائله: العجاج. يصف حمار الوحش وأنته حين أرادوا ورود الماء فرأى الصياد

فهرب بهن. والبيت من قصيدة مرجزة مسدسة.

وصدره: خَلَى الذَّنَابَاتِ شَمَالًا كَبَّأ

ويروى: نحى الذنابات - ورواية الأشموني:

وَأَمْ أَوْعَالِ كَهَا أَوْ أَقْرَبًا ذات اليمين غير ما أن ينكبا

الشرح: «الذنابات» - بفتح الذال - جمع ذنابة، هي آخر الوادي ينتهي إليه السيل،

وقيل: اسم مكان بعينه «كبأ» بفتح الكاف والتاء - أي: قرباً «أم أوعال» بفتح الهمزة هي

هضبة في ديار بني تميم.

للمعنى: أنه جعل الذنابات - أي الحمار الوحشى - عن طريقه في جانب شماله قريباً

منه، وجعل أم أوعال في جانب يمينه مثل الذنابات في القرب أو أقرب.

الإعراب: «خلى» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر «الذنابات» مفعول أول «شمالاً»

مفعول ثان «كبأ» صفة لشمال «أم أوعال» يروى بالنصب وبالرفع، فأما النصب فبالعطف

على الذنابات وأما الرفع فبالابتداء «كها» على رواية النصب هو في موضع المفعول الثاني،

وعلى رواية الرفع متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «أو» عاطفة «أقرباً» معطوف على الضمير

للمجرور بالكاف من غير إعادة الجار.

الشاهد: في «كها» حيث دخلت كاف التشبيه على الضمير وهو قليل.

(واليه) (١) أشار بقوله: «كها» (وهذا من الضرائر) (٢).

وقد شذ دخول الكاف على ضميرى المتكلم، والمخاطب فى قول الحسن «أنا
كك وأنت كى» (٣).

وقول الشاعر: وإذا الحربُ شمَّرتُ لم تكنِ كى (٤)
والكاف فى «كى» مكسورة (٥).

= مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٤٨، ابن هشام ٢ / ١٢٤، ابن
عقيل ٢ / ٩ والأشمونى ٢ / ٢٨٦، والمكودى ص ٨١، السندوبى، والشاهد رقم ٧٤٦
من خزانة الأدب، وسيبويه ج ١ ص ٢٩٢.

(١) أ.

(٢) أ، وفى ب (كذا إلى القلة وهو عند غيره من الضرائر) وفى جـ (كها إلى أن هذا من
الضمائر).

(٣) قال العينى: يعنى أنا كمثلك وأنت كمثلى (كذا بالنسخ - والمناسب: وأنا مثلك وأنت
مثلى اهـ. مصحح هامش) واستعمال هذا فى حال السعة شذوذ لا يلتفت إليه ٣ / ٢٦٦.

(٤) صدر بيت. قال العينى: أنشده الفراء وقال: أنشدنيه بعض أصحابنا ولم أسمعه أنا من
العرب، ولم يذكر اسم قائله ويحث فلم أعثر على قائل. وهو من الخفيف.

وعجزه: حيث تدعو الكماة فيها نزال ورواية الأشمونى حين تدعو

الشرح: (شمرت) أى: نهضت «الكماة» بضم الكاف جمع كام مثل قاض وقضاة وهو
الشجاع المنكى فى سلاحة، لأنه كى نفسه، أى: سترها بالدرع والبيضة «نزال» كلمة
توضع موضع انزل.

الإعراب: «وإذا» الواو للعطف، إذا للشرط وفعل الشرط محذوف دل عليه قوله:

شمرت

والتقدير: إذا شمرت الحرب؛ لأن إذا لا تدخل على الجملة الفعلية «الحرب» فاعل

«لم» حرف نفى وجزم وقلب «تكن» فعل مضارع مجزوم بلم وهو جواب الشرط «حين»

منصوب على الظرفية «تدعو» فعل مضارع «الكماة» فاعل «فيها» جار ومجرور متعلق

بتدعو «نزال» فى محل النصب على أنه مفعول تدعو، والتقدير. حين تدعو تقول: نزال.

الشاهد: فى «لم تكن كى» حيث أدخل الكاف على ضمير المتكلم على معنى لم تكن

أنت مثلى. وهذا شاذ لا يستعمل إلا فى الضرورة.

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٢ / ٢٨٦.

(٥) قال الصبان ٢ / ١٥٩: (وكى بكسر الكاف لمناسبة ياء المتكلم كما فى الدمامينى عن

سيبويه).

وقد دخلت أيضاً على ضميرى الرفع والنصب (المنفصلين)^(١) كقولهم: «ما
أنا كائن (ولا)^(٢) أنت كائنا».

(والنصب كقوله:

..... ولم يأسر كإياك أسر^(٣). (٤)

وجعله فى التسهيل أقل من دخولها على ضمير الغائب المتصل^(٥).
قيل: وفيه نظر.

(١) أ، ج. (٢) أ، ب - وفى جـ (ولولا).

(٣) ب.

(٤) جزء من بيت. قال البغدادي فى خزنة الأدب (والبيت لم أطلع على قائله) وتكملة
البيت:

فأجمل وأحسن فى أسيرك إنه ضعيف.....

وقال أبو حيان فى أماليه: أنشده الفراء وهشام عن الكسائي «وأحسن وأجمل فى
أسيرك».

الشرح: «فأجمل» بقطع الهمزة المفتوحة وكسر الميم. أى عامل الجميل «وأحسن» بفتح
الهمزة وكسر السين. أى: أفعال الحسن. وأسوته أسراً من باب ضرب فهو أسير وذاك أسر
وهو فاعل يأسر يريد: لم يأسرنى أسر مثلك.

الإعراب: «فأجمل» فعل أمر وفاعله ضمير «وأحسن» الواو عاطفة، أحسن فعل أمر
وفاعله ضمير «فى» حرف جر «أسيرك» مجرور بنى والكاف مضاف إليه «إنه» إن حرف
توكيد ونصب والهاء اسمها مبنى على الضم فى محل نصب «ضعيف» خبر إن مرفوع
بالضمة الظاهرة «ولم» حرف نفي وجزم وقلب «يأسر» فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة
جزمه السكون «أسر» فاعل يأسر مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد: قوله: «كإياك» حيث دخلت الكاف على الضمير المنفصل قال البغدادي
٤/ ٤٧٢ فى الخزنة: (قال ابن عصفور فى كتاب الضرائر: ومنه وضع صيغة ضمير
النصب المنفصل بدل صيغة ضمير الرفع المنفصل المجهول فى موضع خفض بكاف
التشبيه. يريد: كائت أسر فوضع «إياك» موضع «أنت» للضرورة وإنما قضى على «إياك»
بأنها فى موضع «أنت» لأن الكاف لا تدخل فى سعة الكلام على مضمير إلا أن تكون
صيغته صيغة رفع منفصل نحو قولهم: «ما أنا كائت ولا أنت كائنا» هـ.

مواضعه: ذكره البغدادي فى خزنة الأدب الشاهد ٨٣٤.

(٥) قال فى التسهيل ص ١٤٧: (ودخولها على ضمير الغائب قليل وعلى أنت وإياك
وأخواتها أقل).

بل إن لم يكن أكثر فهو (مساو) (١).
فإن قلت: إلام أشار بقوله: (ونحوه أتى)؟

قلت: يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون أشار إلى ما ورد من دخول الكاف على الضمير في غير البيت المشار إليه كقول الشنفرى:

لئن كان من جن لأبرح طارقاً وإن يك إنسا ماكها الإنسُ تفعل (٢)
ولا حجة في قوله:

كهُ ولا كهنٌ إلا حاظلاً (٣)

(١) ب - وفي أ (متساوى) وفي جـ (مساوى) راجع الأشموني ٢ / ٢٨٧.

(٢) قائله: الشنفرى الأردى، واسمه براق. وهو من قصيدته المشهورة. من الطويل.

الشرح: «الأبرح» أى: جاء بالبرح وهو الشدة «طارقاً» من طرق أهله إذا أتاهم ليلاً.
الإحراب: «لئن» اللام للتأكيد وإن شرطية «كان» فعل ماضى ناقص فعل الشرط واسمه ضمير مستتر «من جن» جار ومجرور فى محل نصب خبر كان «الأبرح» جواب الشرط «طارقاً» حال منصوب بالفتحة الظاهرة «وإن يك» أصله يكن حذف النون للتخفيف لكثرة استعماله فى الكلام واسمه ضمير مستتر فيه «إنساً» خبر يك «ماكها» ما نافية والكاف للتشبيه دخلت على الضمير «الإنس» مبتدأ «يفعل» فعل مضارع وفاعله ضمير والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ.

الشاهد: فى «ماكها» حيث دخلت الكاف على الضمير: وهو شاذ.

مواضعه: ذكره السيوطى فى همع الهوامع ٢ / ٣٠ وفى شرحه للألفية ص ٧١.

(٣) عجز بيت قائله رؤبة بن العجاج يصف حماماً وأنته وهو من قصيدة مرجزة مسدسة وصلده: ولا تَرى بَعلاً ولا حلائلاً.

الشرح: «بعلاً» زوجاً، «حلائلاً» بالحاء المهملة: زوجات، «حاظلاً» المانع من التزويج. المعنى: لا ترى من الأزواج والزوجات من يحبس نفسه على صاحبه ولا يتطلع إلى غيره كحمام الوحش وأنته، إلا من منع أنثاه عن التزويج بغيره، كانت عادة الجاهلية إذا طلقوا امرأة منعوها أن تتزوج بغيرهم إلا بإذنه.

الإحراب: «لا» نافية «ترى» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه «بعلاً» مفعول أول منصوب بالفتحة الظاهرة «ولا» الواو عاطفة ولا: لتأكيد النفي «حلائلاً» معطوف على قوله «بعلاً» «كه» متعلق بمحذوف حال من «بعلاً» «ولاكهن» متعلق بمحذوف حال من «حلائلاً» «إلا» أداة استثناء ملغاة «حاظلاً» مفعول ثان ل ترى منصوب بالفتحة الظاهرة.

الشاهد: فى «كه وكهن» حيث جر الضمير بالكاف، وهو شاذ.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٤٨، وابن هشام ٢ / ١٥٢ وابن

عقيل ٢ / ١٠، والأشموني ٢ / ٢٨٦.

على الاتصال، (لاحتمال) (١) أن يكون أصله كهو.

والثاني: أن يكون أشار إلى أنه قد (ندر) (٢) دخول بعض الأحرف
المخصوصة بالظاهر (غير الكاف) (٣) على الضمير كما (ندر) (٤) دخول الكاف عليه
كقول الشاعر:

فلا والله لا يُلْقَى أناسٌ فَتَى حَتَّاكَ يَا ابنَ أَبِي يَزِيدٍ (٥)
وهو عند البصريين ضرورة.

ثم قال:

بَعْضٌ وَبَيْنٌ وَابْتَدَى فِي الْأَمَكْنَةِ بَمَنْ.....

شرح في بيان معاني (بعض) (٦) هذه الحروف فبدأ بمن وذكر لها في هذا
البيت ثلاثة معان:

الأول: التبعض نحو: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ﴾ (٧) وعلامتها جواز
الاستغناء عنها ببعض.

(١) أ، جـ - وفي ب (لأنه يحتمل). (٢) أ - وفي ب، جـ (ورد).

(٣) أ، جـ. (٤) أ، جـ - وفي ب (ورد).

(٥) قال الشيخ محيي الدين: هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها، وبحث فلم أعثر
له على قائل، وهو من الوافر.

وروى «أبي زياد» بدل «أبي يزيد» ولا يلقى، بدل و «لا يلقى».

الشرح: لا يلقى «لا يجد»، قال تعالى: ﴿وَأَلْفِيَا سَيِّدَهَا لَدَى الْبَابِ﴾ أي: وجده
وبالقاف من اللقي.

الإعراب: «فلا» رائدة قبل القسم للتوكيد «والله» الواو حرف قسم ولفظ الجلالة مقسم
به مجرور بالواو وفعل القسم الذي يتعلق به الجار والمجرور محذوف «لا» نافية «يلقى»
فعل مضارع «أناس» فاعل «فتى» مفعول به «حتاك» حتى جارة والضمير في محل جر بها
والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لفتى «يا» حرف نداء «ابن» منادى «أبي» مضاف إليه
«يزيد» مضاف إليه.

الشاهد: في «حتاك» حيث دخلت «حتى» الجارة على الضمير، وهو نادر.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن عقيل ٨ / ٢، والأشموني ٢ / ٢٨٦ والمكودي
ص ٨، وداود.

(٦) أ، ب (٧) من الآية ٨ من سورة البقرة.

الثانى: بيان الجنس، نحو: ﴿فَاجْتَبُوا الرَّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ (١) وعلامتها صحة وضع الذى موضعها.

الثالث: ابتداء الغاية فى المكان باتفاق، نحو: ﴿مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾ (٢) (ولا) (٣) تكون لابتداء الغاية فى الزمان عند البصريين وذهب الكوفيون والمبرد وابن درستويه إلى أنها تكون لابتداء الغاية فى الزمان وهو الصحيح (٤) لكثرة (٥) نظماً ونثراً (٦).

وتأويل (ما كثر) (٧) ليس بجيد، وإليه ذهب المصنف.

والى هذا قال: وقد تاتى لبدء الأرمته.

تنبيه:

لم يختلفوا فى أن من تكون لابتداء الغاية، واختلفوا فى التبويض (والتبيين) (٨). أما التبويض. فذهب إليه الجمهور وصححه ابن عصفور، ونفاه المبرد والأخفش الأصغر (٩) وابن السراج، وطائفة من الخذاق والسهيلي، وقالوا: إنما هى لابتداء الغاية وأن (سائر) (١٠) المعانى التى (ذكروها) (١١) راجع إلى هذا المعنى.

(١) من الآية ٣٠ من سورة الحج. (٢) من الآية ١ من سورة الإسراء.

(٣) أ، جـ - وفى ب (وقد)

(٤) أ، جـ.

(٥) أ، وفى جـ (وهو كثير).

(٦) قال تعالى: ﴿مَسْجِدَ أُسَسَّ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾.

وقال الشاعر:

تَخَيَّرَ مِنْ أَرْمَانِ يَوْمِ حَلِيمَةَ إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جَرَّبَ كُلَّ التَّجَارِبِ

(٧) أ، جـ - وفى ب (ما هو كثير) وتأولوا: أن من الابتداء الغاية فى الأحداث: من تأسيس

أول يوم، والبيت، من استمرار يوم حليمة.

(٨) ب، جـ.

(٩) هو: على بن سليمان الفضل النحوى أبو الحسن الأخفش الأصغر أحد الثلاثة المشهورين

وتاسع الأخفشين، قرأ على ثعلب والمبرد واليزيدى، قال المرزبانى: ولم يكن بالمتسع فى

الرواية، وكان إذا سئل على مسائل النحو ضجر كثيراً.

مات فجأة ببغداد سنة عشرة وثلاثمائة ويقال ست عشرة وقد قارب الثمانين.

(١٠) أ، جـ وفى ب (جميع).

(١١) أ، ب - وفى جـ (ذكرها)

وأما بيان الجنس، فمشهور في كتب المعربين، وقال به جماعة من المتقدمين والمتأخرين (وأنكره) (١) (أكثره) (٢) المغاربة.

ثم قال:

وزيد في نفي وشبهه فجر نكرة كما لبأغ من مفر

لزيادة «من» عند «جمهور» (٣) البصريين شرطان:

الأول: أن يكون بعد نفي أو شبهه، وهو النهى والاستفهام.

والثاني: أن يكون مجرورها نكرة.

مثال النفي ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ (٤). والنهى «لا يقيم (من) (٥) أحد» والاستفهام ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾ (٦) ومثل النهى بقوله «ما لبأغ من مفر». وأجاز بعض الكوفيين زيادتها بشرط تنكير مجرورها فقط (٧) (نحو) (٨) «قد كان من مطر».

وأجازها الأخفش والكسائي وهشام بلا شرط ووافقهم في التسهيل، قال في شرحه لثبوت السماع «بذلك» (٩) نثراً ونظماً (١٠).

تنبيهان:

الأول: فائدة زيادة «من» تنصيب العموم أو مجرد التوكيد.

(١) أ، ب. (٢) أ، ج.

(٣) أ، ب.

(٤) من الآية ٨٥ من سورة الاعراف.

(٥) ب، ج.

(٦) من الآية ٣ من سورة فاطر.

(٧) أ، ج - وفي ب (تنكير بعض مجرورها).

(٨) أ، ج.

(٩) أ، ب.

(١٠) قال تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ و﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَأِ الْمُرْسَلِينَ﴾.

وقول الشاعر:

وكنت أرى كالموت من بين ساعة فكيف بين كان موعده الحشر

اه الهمع ٦ / ٣٥.

فالاول مع نكرة لا تختص بالنفى نحو «ما فى الدار من رجل».

والثانى: مع نكرة مختصة به^(١).

(التنبيه)^(٢) الثانى: لا إشكال فى صحة زيادتها بعد جميع حروف النفى،
وأما الاستفهام فلا يحفظ إلا مع (هل)^(٣).

قال فى الارتشاف: وفى إلحاق الهمزة بها نظر، وصرح «بمنعه»^(٤) بعد كيف
ونحوها^(٥).

ثم قال:

.....
للاتنها حتى ولاّم وإلى

مثال حتى: ﴿حَتَّىٰ مَطَلْعِ الْفَجْرِ﴾^(٦). ومثال إلى ﴿فَنظَرَةً إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾^(٧)
ومثال اللام ﴿سَقَنَاهُ لِبَلَدٍ﴾^(٨).

ودلالة اللام على الانتهاء قليل^(٩) بخلاف حتى وإلى «فإن دالتهما على
الانتهاء كثير»^(١٠) فإن قلت أيهما أمكن فى ذلك؟

قلت: إلى، لدخولها «فيما»^(١١) لا تدخل فيه حتى، فإن المجرور بحتى يلزم
بأن «يكون»^(١٢) آخر جزء أو (ملاقى)^(١٣) آخر جزء بخلاف إلى.

(٢) أ، جـ.

(١) كأحد وديار.

(٤) جـ - وفى ب، «به».

(٣) قال تعالى: ﴿هل من خالق غير الله﴾.

(٥) كلام أبى حيان فى الارتشاف ص ٨٤٣. «وفى إلحاق الهمزة بهل فى ذلك نظر ولا
أحفظه من لسان العرب. ولو قلت: كيف تضرب من رجل أو كيف خرج من رجل أو

أين تضرب من رجل أو متى يقوم من رجل لم يجز» اهـ.

(٦) من الآية ٥ من سورة القدر.

(٧) من الآية ٢٨٠ من سورة البقرة.

(٨) من الآية ٥٧ من سورة الأعراف.

(٩) نحو قوله تعالى ﴿كل يجرى لأجل مسمى﴾.

(١٠) أ، جـ.

(١١) أ، ب - وفى جـ (لا).

(١٢) ب، وفى جـ (كونه) وفى أ (من كونه).

(١٣) أ، ب - وفى جـ (ملازم).

(لو) (١) قلت: «سرت النهار حتى نصفه» لم يجز.

ولو قلت: إلى نصفه لجاز، نص على ذلك الزمخشري والمغاربة «ووافق» (٢)
المصنف في شرح الكافية وخالف في «التسهيل وشرحه» (٣) فلم يشترط في مجرور
حتى كونه آخر جزء (ولا ملاقى آخر جزء) (٤) واستدل بقوله:

عَيَّنْتُ لَيْلَةً فَمَا رَلْتُ حَتَّى نَصَّفَهَا رَاجِيًا فَعُدْتُ يَوْسًا (٥)

وفيه نظر.

(١) أ، ج - وفي ب (فلو). (٢) أ، ج - وفي ب (ووافقهم).

(٣) أ، ب وفي ج شرح التسهيل.

(٤) أ، ب.

(٥) هذا البيت لم أعثر له على قائل. وهو من الخفيف.

وقبله: إن سلمى من بعد يأسى همت بوصول لو صبح لم يبق بوسا
الشرح: «عينت» الضمير راجع إلى سلمى وليلة مفعول به لا ظرف، «بوسًا» بضم
الباء: الشدة «يؤوسًا» فعول من اليأس وهو القنوط خلاف الرجاء.

الإهراب: «عينت» فعل وفاعل وهو الضمير المستتر فيه الذي يعود إلى سلمى في
البيت قبله «ليلة» مفعول به «فما رلت» من أخوات كان والتاء اسمها (حتى) بمعنى إلى
وهو حتى الجارة «نصفها» مجرور بحتى والهاء مضاف إليه «راجيًا» خبر رلت منصوب
بالفتحة «فعدت» جملة من الفعل والفاعل عطف على قوله: «فما رلت» «يؤوسًا» حال من
الضمير الذي في عدت منصوب بالفتحة الظاهرة.

الشاهد: في «حتى نصفها» فإن ابن مالك استدل به على أنه لا يشترط في مجرور
حتى كونه آخر جزء، ولا ملاقى آخر جزء هذا الذي ذكره في التسهيل ص ١٤٦ وأما ما
ذكره في شرح الكافية، فهو ما ذهب إليه الزمخشري والمغاربة من أن المجرور بحتى يلزم
أن يكون آخر جزء أو ملاقى آخر جزء بخلاف إلى، فلو قلت: سرت النهار حتى نصفه
لم يجز، ولو قلت إلى نصفه جاز، هذا ما نص عليه الزمخشري. وقال ابن هشام في
المغنى: لمخفوض حتى شرطان:

أحدهما: عام وهو أن يكون ظاهرًا لا مضمركمًا خلافاً للكوفيين والبريد.

والثاني: خاص بالسبوق بذي أجزاء وهو أن يكون المجرور جزءاً نحو:

«أكلت السمكة حتى رأسها» أو ملاقى لآخر جزء نحو: «سلام هي حتى مطلع الفجر»

ولا يجوز «سرت البارحة حتى ثلثها» أو «نصفها» كذا قالت المغاربة وغيرهم.

وتوهم ابن مالك: أن ذلك لم يقل به إلا الزمخشري، واعترض عليه بقوله: عينت

ليلة... البيت - وهذا ليس محال الاشتراط، إذ لم يقل فما رلت في تلك الليلة حتى

نصفها وإن كان المعنى عليه ولكن لم يصرح به. ١ - العيني ٣ / ٧٦٢.

مواضعه: ذكره ابن هشام في المغنى ١ / ١١١ السيوطي في همع الهوامع ٢ / ٢٣.



«تنبيه» (١):

اختلف في المجرور بحتى فقيل: الانتهاء «به» (٢) «فيدخل» (٣) فيما قبلها إلا بقرينة، وإليه ذهب المغاربة.

وذهب المصنف إلى أن الانتهاء قد يكون به فيدخل، وقد يكون عنده فلا يدخل، وزعم أن سيويه (٤) والفراء أشارا إلى ذلك.

وحكى عن ثعلب أن حتى للغاية والغاية تدخل وتخرج.

وقال في الإفصاح: (٥) وذهب المبرد وأبو بكر وأبو على إلى أنه داخل.

وقال الفراء والرماني يدخل ما لم يكن غير جزء نحو: «إنه لينام الليل حتى الصباح». وصرح سيويه بأن ما بعدها داخل ولا بد، ولكنه مثل بما هو بعض ما قبله واختلف أيضًا في المجرور بالي، والذي عليه أكثر المحققين أنه لا يدخل إلا بقرينة (٦) وقال بعض النحاة يدخل.

ثم قال:

وَمِنْ وِبَاءٍ يُفْهِمَانِ بَدَلًا

علامة ذلك أن يحسن في «موضعهما» (٧) بدل مثال «من» ﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾ (٨) ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً﴾ (٩).
ومثال «الباء» «لَا يُسْرَنُ بِهَا حُمْرُ النَّعَمِ» (١٠).

(١) أ، ب. (٢) أ، ج.

(٣) أ، ج - وفي ب (فلا يدخل).

(٤) الكتاب ١ / ٤١٣.

(٥) الإفصاح وهو شرح لكتاب الإيضاح في النحو لأبي على الفارسي وصاحبه هو: محمد

ابن يحيى المعروف بابن هشام الخضراوي.

(٦) مثل: «قرأت القرآن من أوله إلى آخره».

(٧) ب - وفي أ «أن يحسن موضعها» وج «يصلح في موضعها».

(٨) من الآية ٣٨ من سورة التوبة. (٩) من الآية ٦٠ من سورة الزخرف.

(١٠) عن عبد الرحمن بن عوف رواه الحاكم وأحمد في مسنده - حديث شريف «بها» أي:

بدلها.

وقول الشاعر:

وليت لى بهم قوماً إذا ركبوا^(١)

وقوله: «واللامُ للملكِ نحو: «المالُ لزيدٍ» وشبهه نحو: «أدوم لك ما تدوم لى» ويندرج فيه الاستحقاق؛ لأنه مثله فى شرح الكافية بنحو: «السرّج للفرس»^(٢) هـ.

(وجعله فى التسهيل)^(٣) مغاير الشبه للملك^(٤).

(وفى تعدية أيضاً) أى: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾^(٥)، «وتعليل» نحو: ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾^(٦) و«قفى»، أى: تبع.

وقوله: «وريد» يعنى اللام، ولا تزد إلا مع مفعول به «لتعديه»^(٧) إلى واحد.

(١) صدر بيت قائله قريظ بن أحد بنى العنبر. شاعر إسلامى - من البسيط.

وعجزه: شنوا الإغارة فرساناً وركبانا

الشرح: «شنوا» أى: فرقوا أنفسهم لأجل الإغارة، «الإغارة»، الهجوم على العدو والإيقاع به «فرساناً» جمع فارس، وهو راكب الفرس «ركبانا» جمع راكب وهو أعم من الفرس، وقيل: خاص براكب الإبل.

المعنى: يرمى بدل قومه قوماً آخرين من صفتهم أنهم إذا ركبوا للحرب تفرقوا لأجل الهجوم على الأعداء والإيقاع بهم ما بين فارس، وراكب.

الإعراب: «وليت» حرف تمن ونصب «لى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «ليت» مقدم «بهم» جار ومجرور «قوماً» اسم ليت منصوب بالفتحة الظاهرة مؤخر «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «ركبوا» فعل ماض وفاعله والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها «شنوا» فعل وفاعل والجملة جواب «إذا» «الإغارة» مفعول لأجله منصوب بالفتحة الظاهرة «فرساناً» حال من الواو فى «شنوا» منصوب بالفتحة «وركبانا» معطوف عليه. الشاهد: فى «بهم» فإن الباء فيه للبدل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١٥٠ وابن عقيل ١ / ٣٢٥، ٢ / ١٤ والأشمونى ٢ / ٢٩٣، والسيوطى ص ٧١ وفى همعه ٢ / ٢١، والسندوبى.

(٢) شرح الكافية لابن مالك ورقة ٥٣. (٣) ب.

(٤) قال فى شرح التسهيل ص ١٤٥ «واللام للملك وشبهه وللمليك وشبهه».

(٥) من الآية ٥ من سورة مريم. (٦) من الآية ١٠٥ من سورة النساء.

(٧) أ - وفى ب، ج «للمتعد».

وزيادتها ضربان:

قياسية: وهى أن تزداد «مقوية»^(١) لعامل «ضعيف»^(٢) بالتأخير نحو: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرِّعَايَا تَعْبُرُونَ﴾^(٣)، أو بالفرعية نحو: ﴿فَعَالٌ لَمَّا يُرِيدُ﴾^(٤) ﴿١٦﴾.

وغير قياسية: وهى فى غير ذلك نحو: ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾^(٥) وقد أول على التضمين^(٦).

وقوله: وَالظَّرْفِيَّةَ اسْتَبْنِ بِمَا.

نحو: «زيد بالبصرة» «وفى» نحو: «زيد فى المسجد»، وفى، هى الأصل وبها تعتبر باء الظرفية.

وقوله: «بَيِّنَانِ السَّبَبِ». قال فى شرح التسهيل: باء السببية هى الداخلة على صالح للاستغناء به عن فاعل معداها «مجازاً»^(٧) نحو: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾^(٨) فلو قصد إسناد الإخراج إلى الهاء لصح وحسن، لكنه مجاز.

قال: ومنه «كتبت بالقلم» و«قطعت بالسكين» فإنه يقال: «كتب القلم» و«قطع السكين»^(٩)، والنحويون يعبرون عن هذه الباء بباء الاستعانة، وآثرت على ذلك التعبير بالسببية من أجل الأفعال المنسوبة إلى الله تعالى.

فإن استعمال السببية فيها تجوز، واستعمال الاستعانة «فيها»^(١٠) لا يجوز.

قال: وباء التعليل هى التى يصلح غالباً فى موضعها اللام كقوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلِ﴾^(١١) ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا﴾^(١٢) ١ هـ. وفيه اختصار.

-
- (١) أ، ج وفى ب (تقوية).
(٢) أ، ب - وفى ج «ضعف».
(٣) من الآية ٤٣ من سورة يوسف.
(٤) من الآية ١٦ من سورة البروج.
(٥) من الآية ٧٢ من سورة النمل.
(٦) أى: ضمن ردف معنى اقترب ١ هـ المعنى ٢ / ١٨١.
(٧) أ، ب - وفى ج «تجوزاً».
(٨) من الآية ٥٧ من سورة الأعراف.
(٩) ب - وفى أ، ج «كتبت وقطعت».
(١٠) أ، ب.
(١١) من الآية ٥٤ من سورة البقرة.
(١٢) من الآية ١٦٠ من سورة النساء.

وكان التعليل والسبب عند غيره واحد، «فلذلك»^(١) لم يذكر بالتعليل وإدراجه بالاستعانة في باء السببية مما انفرد به^(٢).

واحترز بقوله: «غالبًا» «من»^(٣) قولهم: «غضبت لفلان» إذا غضبت من أجله وهو حي وغضبت به إذا غضبت «من أجله»^(٤) وهو ميت، ومثل الشرح للسببية بقوله «تعالى»^(٥): ﴿فَبَطَّلْنَا مِنَ الَّذِينَ هَادُوا﴾ تبعًا لشرح الكافية^(٦). ومثال «في» السببية ﴿لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ﴾^(٧) وعبر عن هذا بالتعليل في الكافية والتسهيل^(٨).

وقوله: «بالبا استعن» مثل بالاستعانة في شرح الكافية بقوله: «كتبت بالقلم»^(٩) وتقدم إدراجه لذلك في السببية. (وعدّ) نحو: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾^(١٠) وباء التعدي. هي القائمة مقام همزة النقل في إيصال الفعل اللارم إلى المفعول به.

(١) أ، ب - وفي ج «لذلك».

(٢) قال السيوطي في الهمع ٢ / ٢١: «قال أبو حيان: وكان التعليل والسبب عندهم شيء واحد. قال ويدل لذلك أن المعنى الذي سمي به باء السبب موجود في باء التعليل؛ لأنه يصلح أن ينصب الفعل لما دخلت عليه باء التعليل كما يصح ذلك في باء السبب فتقول: «ظلم أنفسكم اتخاذكم العجل ... وهذا هو الحق» وإليه أميل. وقال السيوطي أيضًا: «وقال أبو حيان: ما ذهب إليه ابن مالك من أن باء الاستعانة مدرجة في باء السببية قول انفرد به وأصحابنا فرقوا ... فقالوا باء السببية هي التي تدخل على سبب الفعل نحو: «مات زيد بالحب» وباء الاستعانة هي التي تدخل على الاسم المتوسط بين الفعل ومفعوله الذي هو آلة نحو: «كتبت بالقلم» .. إلخ.

(٣) أ، ب - وفي ج «عين».

(٤) أ، ج - وفي ب «به».

(٥) ج.

(٦) راجع شرح الكافية ورقة ٥٣.

(٧) من الآية ٦٨ من سورة الأنفال.

(٨) من الكافية قول ابن مالك:

بالباء في التعليل والظرفية عنوا فكن ذا فطنة مرضيه

وقال في التسهيل ص ١٤٦ قال: «ومنها في والتعليل».

(٩) شرح الكافية ورقة ٥٣.

(١٠) من الآية ١٧ من سورة البقرة.

قال المصنف: وقد وُجِدَتْ في المتعدى. نحو: «دفعت بعض الناس ببعض»^(١).

(عَوْض) باء العوض .. هي الداخلة على الأثمان والأعواض نحو: «اشترت الفرس بألف» وكافآت الإحسان بضعف» وتسمى باء المقابلة كما «ذكر»^(٢) في التسهيل^(٣).

(الصِق) الإلصاق هو معناها الأصلي، ولم يذكر «لها»^(٤) سيبويه غيره^(٥).

وقال المغاربة: الباء غير الزائدة لا تكون إلا للإلصاق حقيقة أو مجازاً، فقد تتجرد لهذا المعنى، وقد «يدخلها»^(٦) مع ذلك معنى آخر.

ومن أمثلة الإلصاق «وصلت هذا بهذا».

(ومثل مع) نحو: ﴿نُسِّحُ بِحَمْدِكَ﴾^(٧) وتسمى بالمصاحبة، وعلامتها أن «يحسن»^(٨) في موضعها «مع» ويغنى عنها «و»^(٩) عن مصحوبها الحال كقوله تعالى: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ الرُّسُولُ بِالْحَقِّ﴾^(١٠) أى: مع الحق «و»^(١١) محققاً.

«ومن» «يعنى إلهي»^(١٢) للتبويض نحو: ﴿يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾^(١٣) قيل

(١) الأصل: دفع بعض الناس بعضاً.

(٢) ب.

(٣) قال في التسهيل ص ٤٥ «... ..» وللمقابلة.

(٤) ب، ج.

(٥) قال سيبويه ٢٠٩: «وإذا قلت «مررت بزيد» فإنما أضفت المرور إلى زيد بالباء».

(٦) أ، ب - وفى ج «يلحقها».

(٧) من الآية ٣٠ من سورة البقرة.

(٨) أ، ج. وفى ب «يصلح».

(٩) أ، ج. وفى ب «أو».

(١٠) من الآية ١٧٠ من سورة النساء.

(١١) أ، ب - وفى ج «أو».

(١٢) أ، ب - وفى ج «هى».

(١٣) من الآية ٦ من سورة الإنسان.

وهو مذهب كوفى وذكره الفارسي في التذكرة، وتبعهم القتيبي^(١) وروى ذلك عن الأصمعي في قوله:

شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ^(٢)

قال في شرح التسهيل: والأحسن أن يضمن «شربن معنى روين»^(٣).

«وَعَنْ» نحو: ﴿وَيَوْمَ تَشَقُّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ﴾^(٤) ﴿بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ﴾^(٥). «أى: عن أيمنهم»^(٦) كذا قال الأخفش ومثله ﴿فَاسْتَلِ بِهِ خَبِيرًا﴾^(٧) وكونها بمعنى «عن» بعد السؤال منقول عن الكوفيين، وتأوله الشلوبين على أنها باء السببية. أى: فاسأل بسببه، وتأوله غيره على التضمين. أى: فاعتن أو اهتم به، لأن السؤال عن الشيء «اعتناء»^(٨) به.

(١) هو: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ولد بالكوفة، أقام ببغداد وسمع من الزيادي وغيره، وصنف مؤلفات تشهد له بعلو كعبه. منها فى النحو: جامع النحو الكبير، وجامع النحو الصغير، وشهرته تغنى عن التعريف به. توفي ببغداد سنة ٢٧٦هـ.

(٢) جزء من بيت. قائله أبو ذؤيب الهذلي. يصف السحاب: من الطويل
وتمامه: ... ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نتيج
الشرح: «ترفعت»: تصاعدت، وتباعدت «لجج» جمع لجة بزنة غرفة وغرف «نتيج» - بفتح النون وكسر الهمزة - الصوت العالى المرتفع. المعنى: - يدعو لامرأة - ذكرها فى بيت الشاهد باسم أم عمرو - بالسقيا بماء سحب موصوفة بأنها شربت من ماء البحر، وأخذت ماءها من لجج خضر، ولها فى تلك الحال صوت مرتفع عال.
الإعراب: «شربن» فعل ماض وفاعله «بماء» جار ومجرور متعلق بشرب «البحر» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «ثم» حرف عطف «ترفعت» فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل ضمير مستتر «متى» حرف جر بمعنى «من» «لجج» مجرور بمتى والجار والمجرور بدل من «بماء البحر» «خضر» صفة لللجج «لهن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «نتيج» مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة.

الشاهد: فى «بماء البحر» فإن الباء فيه بمعنى من للتبعيض.
مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ١٥٠، وابن عقيل ١٦ / ٢، والأشمونى ٢٩٣ / ٢، والسيوطى فى الهمع ٣٤ / ٢، والخصائص ٨٥ / ٢.
(٣) ب، ج - وفى أ «شربنا. رويتا».
(٤) من الآية ٢٥ من سورة الفرقان.
(٥) من الآية ١٢ من سورة الحديد.
(٦) أ، ج.
(٧) من الآية ٥٩ من سورة الفرقان.
(٨) ج - وفى أ «اغتناء» وفى ب «اهتمام».

وقوله: «عَلَى لِلإِسْتِعْلَا» هو أصل معانيها^(١) ولم يثبت لها كثير «من»^(٢) البصريين غيره، وأولوا ما أوهم خلافه.

«ومَعْنَى فِى» يعنى: الظرفية نحو: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾^(٣) «أى: فى ملك»^(٤) وأول على التضمين أى: تقول.

«وعَن» أى: تكون للمجاوزة بمعنى «عن» كقوله:

إِذَا رَضِيَتْ عَلَىٰ بَنُو قُشَيْرٍ^(٥)

أى: عنى.

(١) قال الأشموني ٢ / ٢٩٤ «ويكون حقيقة ومجازاً نحو: ﴿وعليها وعلى الفلك تحملون﴾ ونحو: ﴿فضلنا بعضهم على بعض﴾».

(٢) ج.

(٣) الآية ١٠٢ من سورة البقرة.

(٤) أ، ب.

(٥) صدر بيت قائله: قحيف العجيلى - من كلمة يمدح فيها حكيم المسيب القشيري من الوافر. وعجزه: لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رَضَاهَا.

الشرح: «قشير» بزنة التصغير. وهو قشير بن كعب بن عامر بن صعصعة.

المعنى: إذا رضيت عنى بنو قشير سرنى رضاها.

الإعراب: «إذا» ظرف للزمان المستقبل تضمن معنى الشرط «رضيت» فعل ماضٍ والتاء للتأنيث «على» جار ومجرور متعلق برضى «بنو» فاعل رضى «قشير» مضاف إليه والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها «لعمركم» اللام للإبتداء عمر مبتدأ خبره محذوف وجوباً «الله» مضاف إليه «أعجبني» فعل ماضٍ والنون للوقاية والياء مفعول «رضاها» فاعل والضمير مضاف إليه، وأنشء مع أن مرجعه مذكر وهو بنو قشير لتأولهم بالقبيلة، وجملة أعجبني رضاها جواب إذا.

الشاهد: فى «رضيت على» فإن «على» فيه بمعنى «عن» يدل ذلك على ذلك أن «رضى» إنما يتعدى بعن كما فى قوله تعالى: ﴿رضى الله عنهم ورضوا عنه﴾ ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ وقد حمل الشاعر «رضى» على ضده وهو «سخط» فعده بالحرف الذى يتعدى به ضده وهو «عن» وليس فى ذلك شىء. فإن العرب تحمل الشىء على ضده كما تحمله على نظيره - اهـ محبى الدين، على ابن عقيل ٢ / ١٨.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٥١، وابن عقيل ٢ / ١٨، وابن هشام ٢ / ١٣٨، والأشموني ٢ / ٢٩٥ والسيوطى ص ٧٢، المكودى ص ٨٣، وداود، والسندوبى، والخصائص ٢ / ٣١١، ٣٨٩.

قال فى شرح التسهيل: وكذا الواقعة بعد خفى وتعذر واستحال وغضب،
وأشباهاها.

قيل وهو مذهب كوفى، وقال به القتبى، وتأوله غيرهم^(١).
وقوله:

بعن تَجَاوَزًا عَنِّي مَن قَد فَطِنَ

يعنى: أن الأكثر فى «عن» استعمالها للمجازة؛ ولذلك عدى «بها»^(٢)
صدر وأعرض ونحوهما.

وقالوا: رويت عن فلان؛ لأن المروى «عنه مجاور»^(٣) لمن أخذ عنه.
وقوله:

وقد تَجِبَى مَوْضِعَ بَعْدِ.....

يعنى: عن. نحو: ﴿لَتُرَكَّبْنَ طَبَقًا عَن طَبَقِ﴾^(٤) (١٦) أى: بعد طبق.

(وعلى). أى: وقد تجمىء عن موضع على نحو قوله:

لَا إِبْنَ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبِ عَنِّي وَلَا أَنْتَ دِيَانِي فَتَخْزُونِي^(٥)

(١) بأن ضمن رضى معنى عطف.

(٢) ب، ج.

(٣) ج - وفى أ، ب «مجاز».

(٤) الآية ١٩ من سورة الانشقاق.

(٥) قائلة: ذو الأصبع العدوانى، واسمه حرثان بن الحرث العدوانى وهو أحد بنى عدوان
بطن من جديلة من قدماء الشعراء فى الجاهلية.

والبيت من قصيدة من البسيط قالها فى مزين بن جابر.

الشرح: «لاه ابن عمك»: أى: لله در ابن عمك «ديانى» القيم بالامر الذى يجازى فلا
يضيق عنده خير ولا شر «تخزونى» تسومنى الذل وتقهرنى.

المعنى: لله ابن عمك، فلقد ساواك فى الحسب وشابهك فى رفعة الأصل وشرف
المحتد، فما من مزية لك عليه ولا فضل تفتخر به عليه، ولا أنت مالك امره والمدبر
لشئونه فتقهره وتذله.

الإعراب: «لاه» أصلها «الله» فهى جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ثم حذف
لام الجر وأبقى عمله شئوئًا فصار «الله» ثم حذف أداة التعريف «ابن» مبتدأ مؤخر «عمك»
مضاف إليه والكاف مضاف إليه «لا» نافية «أفضلت» فعل ماض مبنى للمجهول والتاء
نائب فاعل «فى حسب» جار ومجرور متعلق بأفضلت «عنى» جار ومجرور متعلق
بأفضلت «ولا» الواو عاطفة، ولا لتأكيد النفى «أنت» ضمير منفصل مبتدأ «ديانى» خبر =

(أى: على) (١)

وجعل المصنف منه قولهم: «بخل عنه» والأصل عليه.
وقوله:

..... كما على موضعٍ عن قد جعلاً

يعنى: أن كل واحد منهما «قد» (٢) وضعت موضع الأخرى، وتقدم تمثيله.
وقال بعض النحويين: لو كانت لها معانى هذه الحروف لجاز أن تقع حيث تقع
هذه الحروف.

قال: فوجب تأويل ما ذكره مما يخالف معنى المجاوزة.

وقوله: «شبه بكاف» هذا أشهر معانى الكاف.

«وبها التعليلُ قد يُعنى» نحو: ﴿وَأَذْكُرُهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾ (٣).

قال فى شرح الكافية ودلالاتها على التعليل «كثيرة» (٤).

«وزائداً لتوكيد وَرَدٍ» يعنى (٥) نحو ﴿لَيْسَ (٦) كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ (٧).

قيل: ويحتمل أن تكون «مثل» بمعنى صفة فلا تكون زائدة، و«مثل» قد يراد
بها الصفة.

=المبتدأ وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة الوصف إلى مفعوله «فتخزوني» الفاء عاطفة
تخزوني فعل مضارع والنون للوقاية والياء مفعول والفاعل ضمير مستتر والجملة فى محل
رفع خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: لا أنت تخزوني.

الشاهد: فى «عنى» فإن «عن» هنا بمعنى «على» أى: لا أفضلت فى حسب على.
مواضعه: ابن الناظم ص ١٥١، وابن عقيل ٢ / ١٧ وابن هشام ٣ / ١٤٠،
والأشمونى ٢ / ١٩٥ والمكودى ٨٣ وداود، والسيوطى ص ٧٢، وأيضاً فى الهمع
والإنصاف ٢ / ٢٠.

(١) أ، جـ. (٢) أ.

(٣) من الآية ١٩٨ من سورة البقرة.

(٤) جـ - وفى أ، ب «كثير» وراجع شرح الكافية ورقة ٥٤.

(٥) أ، ب. (٦) أ، جـ.

(٧) من الآية ١١ من سورة الشورى - أى ليس مثله شىء.



وقوله: «استعمل اسماً» استعمالها اسماً مخصوص «عند سيبويه»^(١) بالشعر

نحو:

وَرَحْنَا بِكَابِنِ الْمَاءِ يُجَنَّبُ وَسَطُنَا^(٢)

وأجازه الأخفش في الاختيار، وإليه ذهب المصنف، وهو ظاهر كلام
الفارسي^(٣) وشذ أبو جعفر بن مضاء^(٤) فقال: إنها اسم أبدأ؛ لأنها بمعنى مثل.

وتأول بعضهم «ما ورد من دخول حرف الجر عليها»^(٥) والإضافة والإسناد
إليها على حذف الموصوف.

(١) أ، ب - قال سيبويه ٢٠٣ / ١ ... أن أناساً من العرب اضطروا في الشعر وجعلوها

بمتزلة مثل، قال الراجز وهو حميد الأرقط: فصيروا مثل كعصف مأكول ..

(٢) صدر بيت من قول امرئ القيس يصف فرسا.

وعجزه: تصوب فيه العين طوراً وترتقى.

الشرح: «ابن الماء» طائر يقال له «الغريق»، شبه الفرس به في سرعته وسهولة مشيه

«يجتنب» يقاد «تصوب» تنحدر، «ترقى» ترتفع.

يريد أن عين الناظر إليه تصعد فيه النظر وتصوبه إعجاباً به.

الإعراب: «ورحنا» الواو عاطفة «رحنا» فعل وفاعل «بكابن» الباء حرف جر «والكاف»

بمعنى مثل مجرور وهي مضاف «وابن» مضاف إليه «وابسن» مضاف «والماء» مضاف إليه

«يجنب» فعل مضارع مبنى للمجهول «وسط» نائب فاعل «ونا» مضاف إليه «تصوب» فعل

مضارع مبنى للمجهول «فيه» جار ومجرور متعلق بتصوب «العين» نائب فاعل والجملة في

محل نصب حال من ابن الماء «طوراً» نائب عن المفعول المطلق منصوب «وترقى» الواو

عاطفة «وترتقى» فعل مضارع مرفوع بضمه مقدره معطوف على تصوب.

الشاهد: في «بكابن» أن الكاف اسم وجرت بالباء.

مواضعه: ذكره المكودي في شرحه الألفية ص ٨٣، والخزاعة ٤ / ٢٦٢.

(٣) قال السيوطي في الهمع ٢ / ٣١: «نظراً إلى كثرة السماع» ومنه: يضحكن عن كالبرد

المنهم.

(٤) هو أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعد بن مضاء اللخمي، أخذ عن ابن الرماك

كتاب سيبويه وسمع عليه وعلى غيره من الكتب النحوية واللغوية، وولى قضاء فاس

وغيره فأحسن السيرة وعدل.

صنف المشرق في النحو غير ذلك.

ولد بقرطبة سنة ثلاث عشرة وخمسمائة، وتوفي سنة ٩٥٢.

(٥) أ، ج - وفي ب «ما دخل من حروف الجر عليها».

وقوله: «وكذا عَنْ وَعَلَى» أما عن فتكون اسمًا إذا دخل عليها حرف جر،
ولا تجر إلا بمن كقوله:

.....
مِنْ عَنْ يَمِينِ الْحَبِيَّا نَظْرَةً قَبْلُ (١)

وندر جرهما بعلى فى قوله:

..... عَلَى عَنْ يَمِينِي مَرَّتِ الطَّيْرُ سَنَحًا (٢)

(١) عجز بيت: قائله إلقطامى - واسمه عمير بن شميم التغلبى، والبيت من قصيدة يمدح فيها عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان، وهى من البسيط.
وصدره: فقلت للركب لما أن علا بهم.

الشرح: «الركب» جمع راكب «علا بهم» يروى: علا لهم، والمعنى علت لهم أى: جعلتهم يعلون «الحبياً» - بضم الحاء وفتح الباء وتشديد الياء - موضع بالشام «قبل» بفتح القاف والياء - يقال: نظرة قبل إذا لم يتقدمها نظر.

الإعراب: «فقلت» فعل ماضٍ والتاء فاعل «الركب» اللام حرف جر والركب مجرور بها والجار والمجرور متعلق بقلت، والقول إذا وصل باللام يكون بمعنى الخطاب أى: خاطبت الركب «لما» ظرف بمعنى حين، والعامل فيه قلت «أن» مفسرة «علا بهم» جملة من الفعل والمفعول بمعنى أعلتهم والفاعل «نظرة» والظاهر أن مصدرية. «من» حرف جر «عن» اسم بمعنى جانب؛ فلذلك دخل عليها حرف الجر «يمين» مجرور بعن «الحبياً» مضاف إليه «قبل» بالرفع صفة للنظرة.

الشاهد: فى «من عين يمين» فمن اسم مجرور بمن، وتكون عن بمعنى جانب والمعنى: من جانب يمين الحبيا، وهذا كثير فى الكلام.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٥١، والمكودى ص ٨٣.

(٢) قال العينى: لم أقف على اسم قائله، ويحث فلم أعر على قائل له.
وهو من الطويل.

وعجزه: وكيف سنوح واليمين تطيع.

الشرح: «سنوحاً» - بضم السين وتشديد النون - جمع سانح، تقول: سنح لى الطير يسنح سنوحاً إذا مر من ميسارك إلى ميامنك، والعرب تيمين بالسانح، وتشاءم بالبارح، وكذا قال الجوهرى. وفى الهمع «قطيع»، بدل تطيع.

الإعراب: «على» حرف جر «عن» اسم بدليل دخول حرف الجر عليها، وعلى عن يمينى جار ومجرور متعلق بالفعل مرت «الطير» فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة للفعل مرت «سنوحاً» حال منصوب بالفتحة الظاهرة.

الشاهد: فى «على عن يمينى» فإن «عن» هنا اسم بدليل دخول على عليها وهذا نادر والمحفوظ من دخول كلمة «على» على كلمة «عن» فى هذا البيت فقط فإن الأكثر أن يدخل عليه كلمة «من» عند كون «عن» اسمًا. اهـ العينى.

مواضعه: ذكره ابن هشام فى معنى اللبيب ١ / ١٣١، والسيوطى فى الهمع ٢ / ٣٦.

قال بعضهم وفي نحو: دَعَّ عنك نَهْبًا صِيح في حَجْرَاتِهِ (١)

وأما «على» فذهب قوم منهم ابن طاهر وابن خروف والشلوبين إلى أنها اسم، ولا تكون حرفًا، وزعموا أن ذلك مذهب سيبويه، ومشهور مذهب البصريين أنها حرف جر وتكون اسما إذا دخل عليها «من» نحو:

(١) صدر بيت: قائله: امرؤ القيس بن حجر الكندي من الطويل.

وعجزه: ولكن حديثًا ما حديثُ الرواحلِ.

الشرح: «دع»: أترك، «نهبًا» أي: ما انتهب ويجمع على نهاب «صيح» مجهول صاح «الحجرات» - بفتح الحاء وضم الجيم - النواحي وفي مجمع الأمثال بفتح الحاء والجيم والراء - النواحي أيضًا.

المعنى: قال الأصمعي: دع الذي انتهبه باعث وحدثني عن الرواحل التي أنت ذهبت بها.

قال: نزل امرؤ القيس على خالد بن سدوس وأغار باعث على مال امرئ القيس فقال له خالد: أعطني إيلك حتى أطلب مالك وأرده عليك ففعل امرؤ القيس وانطوى خالد عليها ثم ذهب يتعقب باعثًا فضاقت منه. وفي مجمع الأمثال للميداني ١ / ٣٦٨ رقم ١٤٠٣ «يضرب لمن ذهب من ماله شيء ثم ذهب بعده ما هو أجل منه».

الإعراب: «دع» جملة من الفعل والفاعل «عنك» جار ومجرور «نهبًا» مفعوله وفيه حذف والتقدير: دع عنك ذكرك نهبًا «صيح في حجراته» صيح فعل ماض من صاح مبنى للمجهول والجملة في محل نصب صفة لنهبا، والتقدير: نهبًا صيح في نواحيه «ولكن حديثًا» أي: ولكن حدثنا حديثًا فانتصاب حديثًا بالمقدر «ما» اسم استفهام مبتدأ «حديث» خبره مرفوع بالضممة الظاهرة «الرواحل» مضاف إليه مجرور بالكسرة.

الشاهد: في قوله «دع عنك» فإن «عن» هنا اسم بمعنى «جانب» وهذا متعين في ثلاثة مواضع:

أحدها: أن يدخل عليها «من» كما في قوله: «من عن يمين» أي من جانب يمين.
والثاني: أن يدخل عليها «على» وذلك نادر والمحفوظ منه بيت واحد وهو قوله: على عن يميني مرت الطير سنجًا.

الثالث: أن يكون مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لمعنى واحد قاله الأخصش وذلك قوله: دع عنك نهبًا ...

وذلك لثلا يؤدي إلى تعدى فعل الضمير المتصل إلى ضميره المنفصل.

مواضعه: ذكره ابن هشام في معنى اللبيب ١ / ١٣١، ٢. ١٢١، والسيوطي في الهمع

٢٩ / ٢

غَدَّتْ من عليه بعدَ ما تمَّ ظمؤها^(١)

قال بعضهم^(٢) وفي نحو:

هَوْنٌ عليك^(٣)

(١) صدر بيت قائله: مزاحم بن الحرث العقيلي، والصحيح أنه إسلامي كما قال أبو حاتم.

وهو من قصيدة وصف بها القطا. وهو من الطويل.

وعجزه: تَصَلَّ وعن قَيْضٍ بَزِيَاءٍ مَجْهَلٍ.

الشرح: «غدت»: صارت - والضمير للقطاة «تم»: كمل، «ظمؤها» - بكسر الظاء وسكون الميم بعدها همزة - مدة صبرها عن الماء ما بين الشرب والشرب، وفي الكتاب (خمسةا) بدل «ظمؤها» أي: ترد اليوم الخامس «تصل» تصوت «قيض» بفتح القاف وسكون الياء - القشر الأعلى للبيض «بزياء» بزائين بينهما ياء: ما ارتفع من الأرض، ويروى مكانه «بيداء»، «مجهل» أي قفر ليس فيها أعلام يهتدى بها.

المعنى: يذكر أن هذه القطاة ذهبت من فوق أفراخها بعد أن تم صبرها على الماء، وذهبت عن قشر بيضها الذي أفرخ تاركة إياه ببذاء لا يهتدى فيها بعلم.

الإعراب: «غدت» فعل ماض ناقص بمعنى صار والتاء للتأنيث واسمه ضمير مستتر «من» حرف جر «عليه» اسم بمعنى فوق مجرور محلا بمن والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر غدت «بعد» ظرف متعلق بغدت «ما» مصدرية «تم» فعل ماض «ظمؤها» فاعل والضمير مضاف إليه «تصل» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر والجملة في محل نصب حال «وعن قبيض» جار ومجرور معطوف على قوله من عليه «بزياء» متعلق بمحذوف صفة لقيض «مجهل» صفة لبزياء.

الشاهد: في «من عليه» فإن «على» فيه اسم بمعنى «فوق» بدليل دخول حرف الجر عليه.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١٥٢، ابن عميل ٢ / ٢١، والأشمونى ٢ / ٢٩٦، والسندوبى ٨٣، وداود، والأصطهناوى والسيوطى ص ٧٢، وفي همه ٢ / ٣٦ والشاهد رقم ٨٢٨ من خزانة الأدب وابن يعيش ٧ / ٢٨، والكتاب ٢ / ٣١، والمقتضب للمبرد ٣ / ٥٣.

(٢) وهو الأخفش، قال ابن هشام فى المغنى ١ / ٢٨ «وراد الأخفش موضعاً آخر، وهو أن يكون مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد نحو قوله تعالى «أمسك عليك زوجك» وقول الشاعر «هون عليك البيت».

(٣) جزء من بيت قائله الأعرور الشنى - من المتقارب.

وتمامه: فإن الأمور بكف الإله مقاديرها

الشرح: «هون» خفف - ويروى «خفض»، «كف الإله» معناه عند أهل النظر ملكه وسلطانه.

الإعراب: «هون» فعل أمر مبنى على السكون والفاعل ضمير مستتر فيه «فإن» الفاء للتعليل إن حرف توكيد ونصب «الأمور» اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة «بكف» جار ومجرور «الإله» مضاف إليه «مقاديرها» خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة وها مضاف إليه =

وزعم الفراء ومن وافقه من الكوفيين أن «عن» و«على» إذا دخل عليهما «من» (بقيا)^(١) على حرفيهما.

وزعموا أن «من» تدخل على حروف الجر كلها سوى مذ واللام والباء (وفي)^(٢).

وقوله:

.....
مِنِ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا مِ دَخَلَا

أى: من أجل ثبوت اسميهما صح دخول حرف الجر عليهما، وخص «من» بالذكر لانفرادها بذلك، وتقدم جر عن بعلى.

تنبه:

قال فى شرح التسهيل: «عن» بعد دخول من بمعنى جانب، و«على» بمعنى فوق.

قوله: «ومذٌ ومُنذٌ» اعلم أن لمذ ومنذ ثلاثة أحوال:

(الأولى)^(٣): أن يليهما اسم مفرد مرفوع نحو: «ما رأيتُه مذ يوم الجمعة أو منذ يومان» وفى ذلك ثلاثة مذاهب:

الأول: أنهما مبتدآن (والمرفوع خبر وإليه ذهب المبرد وكثير من البصريين والتقدير فى المعرفة أول انقطاع الرؤية يوم الجمعة وفى النكرة أمد انقطاع الرؤية يومان).

الثانى: أنهما ظرفان فى موضع الخبر^(٤) والمرفوع هو المبتدأ والتقدير بينى وبين لقائه يومان، وإليه ذهب الأخفش وطائفة من البصريين.

= الشاهد: فى «عليك» على أن «على» تكون اسماً إذا كان مجرورها وفاعل متعلقها ضميرى مسمى واحد.

مواضعه: ذكره ابن هشام فى المغنى ١ / ١٢٨، والسيوطى فى الهمع ٢ / ٢٩ وسيبويه ٣١ / ١

(١) جـ - أ، ب «باقيان».

(٢) جـ - أ، ب «الأول».

(٣) جـ.

(٤) ب.

والثالث: أن المرفوع بعدهما فاعل بفعل مقدر، أى: منذ مضى يوم الجمعة (أو يومان)^(١) وهما ظرفان مضافان إلى الجملة، وإليه ذهب محققو أهل الكوفة واختاره السهيلي والمصنف فى التسهيل^(٢).

(الحالة^(٣) الثانية): أن يليهما جملة والكثير كونها فعلية نحو:

ما زالَ مذ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ^(٤)

.....

(١) أ، ب.

(٢) قال فى التسهيل ص ٩٤ «.....» ويضافان إلى جملة مصرح بجزءيها أو محذوف فعلها». (٣) أ.

(٤) صدر بيت. قائله: الفرردق. مدح به يزيد بن المهلب.

من قصيدة طويلة من الكامل.

وعجزه: فَسَمًا فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ.

الشرح: «ما زال مذ عقدت يدها إزاره» يروى فى مكانه «ما زال مذ شد الإزار بكفه» ويكنى بهذه العبارة عن مجاوزته حد الطفولة التى لم يكن يستطيع فيها أن يقضى حوائجه بنفسه، والمراد: ما زال مذ بدأ يستغنى عن الحواضن ويستطيع أن يلبس الإزار ويشده على وسطه بنفسه. والإزار: ما يلبسه الإنسان فى نصفه الأسفل «سما» علا «أدرك خمسة الأشبار» أيقع ولحق حد الصبا. المعنى: أن الممدوح من وقت بلوغه سن التمييز يتدرج فى رفعة ومجد ومكارم أخلاق.

الإعراب: «ما» نافية «زال» فعل ماض ناقص واسمه ضمير مستتر فيه جواراً تقديره هو «مذ» ظرف زمان مبنى على السكون فى محل نصب متعلق بزال، وقيل: فى محل رفع مبتدأ خبره لفظ زمان مضاف إلى الجملة الفعلية بعده «عقدت» فعل ماض مبنى على الفتح والتاء للتانيث «يداه» فاعل مرفوع بالالف وضمير الغائب مضاف إليه «إزاره» مفعول به لعقد منصوب بالفتحة الظاهرة، وضمير الغائب مضاف إليه «قسما» الفاء حرف عطف، سما فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جواراً تقديره هو «فأدرك» الفاء عاطفة، أدرك فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جواراً تقديره هو أيضاً «خمس» مفعول به لأدرك منصوب بالفتحة الظاهرة «الأشبار» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. الشاهد: فى «مذ عقدت» حيث أضيف فيه «مذ» إلى الجملة الفعلية.

وفيه شاهد آخر فى العدد «خمس» الأشبار» حيث جرد اسم العدد من آل المعرفة وأدخلها على المعدود حيث أراد التعريف.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١٥٢ وابن هشام ٢ / ١٥٤، والأشمونى ٢ / ٢٩٧، وإيضاً ابن هشام فى المغنى ٢ / ٢٢ والسيوطى فى الهمع ١ / ٢١٦ وابن يعيش ٢ / ١٢١.

وقد تكون اسمية كقوله:

...مُدُّ أنا يافع^(١)

وفى ذلك مذهبان^(٢):

أحدهما: أن «مُدَّ ومندَّ» ظرفان مضافان إلى الجملة وهو المختار، وصرح به سيبويه^(٣).

والثاني: أنهما مبتدآن ونقدر اسم زمان محذوف يكون خبراً عنهما،

والتقدير: مُدَّ زمان عقدت ومُدَّ زمان أنا يافع، وهو مذهب الأخصر، فلا يكونان عنده إلا مبتدئين، واختاره ابن عصفور.

«الحالة»^(٤) الثالثة: أن يليهما اسم مجرور كقوله:

(١) جزء من بيت قائله: رجل من سلول، وقيل قائله هو الكميت بن معرور الأسدي
وقامه: وما رلتُ محمولاً على ضَغِينَةٍ ومُضْطَلَعِ الأَضْغَانِ
وهو من الطويل.

وررد في الأشموني والتوضيح:

وما رلتُ أبني الخير مُدَّ أنا يافع وليدًا وكهلا حين شَبْتُ وأمرَدًا

الشرح: «ضَغِينَة» حقد «مُضْطَلَعِ الأَضْغَانِ» المضطلع بالشئ القادر عليه المستقل به
والأضغان: الحقد «يافع» هو الغلام الذي راهق العشرين، ويقال: يفع وأيفع فهو يافع.
المعنى: لم أزل منذ ناهزت الحلم محسداً مضطلعاً بضغانتين الأعداء.

الإعراب: «مارلت» فعل ماض ناقص والتاء اسمه «محمولاً» خبره منصوب بالفتحة
الظاهرة «على» جار ومجرور «ضَغِينَة» نائب فاعل لقوله «محمولاً» لأنه اسم مفعول
«ومُضْطَلَعِ» عطف على «محمولاً» منصوب بالفتحة الظاهرة «الأضغان» مضاف إليه
مجرور بالكسرة الظاهرة «مُدَّ» ظرف «أنا» مبتدأ «يافع» خبره مرفوع بالضممة الظاهرة وقد
أضيف مُدَّ إلى الجملة الاسمية.

الشاهد: في «مُدَّ أنا يافع» حيث أضيفت «مُدَّ» إلى الجملة الاسمية.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٥٢، الأشموني ٢ / ٢٩٧،
والسندوي، وابن هشام ٢ / ١٥٤، وأيضاً في المعنى ٢ / ٢٢، وسيبويه ١ / ٢٣٩.

(٢) راجع الأشموني ٢ / ٢٩٧.

(٣) راجع الكتاب ١ / ٢٠٩. (٤) أ، ج.

ورسم عفت آياته منذ أزمان (١)

وفى ذلك مذهبان:

أحدهما: أنهما حرفا جر، وإليه ذهب الجمهور وهو الصحيح.

والآخر: أنهما ظرفان منصوبان بالفعل قبلهما.

وقد أشار فى النظم إلى الأحوال الثلاثة.

فإن قلت: لا تؤخذ أحكامهما من عبارته.

قلت: أما الأولى فالمفهوم من قوله: «رفعا» أنهما مبتدآن؛ لأنهما لا يرفعان

ما بعدهما إلا إذا جعل خبرهما؛ لأن المبتدأ رافع الخبر على الأصح.

وأما الثانية «فتفهم» (٢) من ظاهر قوله: «أو أوليا الفعل».

(١) عجز بيت لامرئ القيس بن حجر الكندى. وهو من الطويل.

وصلره: قفاً نبك من ذكرى حبيب وعرفان.

الشرح: «قفا» خطاب للثنين ولكن المراد واحد، ومن عادتهم أن يخاطبوا الواحد

بصيغة الاثنين. «عرفان» يريد عرفان الديار يعنى معرفتها.

«رسم» بفتح فسكون - ما بقى من آثار الديار لاصقاً فى الأرض «عفت» درست

والمحت معالمها «آياته» جمع آية وهى العلامة التى يستدل بها، ويروى «وربع عفت آثاره»

«أزمان» جمع زمن - بفتح الزاى والميم - الوقت.

المعنى: قفا نندب حظنا ونبك لفراق الأحبة وتذكرهم، وتلك الديار التى كانت معمورة

بهم فأصبحت خاوية دارسة.

الإعراب: «قفا» فعل أمر وألف الاثنين فاعله «نبك» فعل مضارع مجزوم فى جواب

الأمر وعلامة جزمه حذف الباء وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن «من ذكرى»

جار ومجرور متعلق بنبك «حبيب» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «وعرفان» معطوف

على حبيب «ورسم» معطوف على حبيب أيضاً «عفت» فعل ماض والتاء للتأنيث «آياته»

فاعل عفت مرفوع بالضممة الظاهرة وضمير الغائب مضاف إليه «منذ» حرف جر مبنى على

الضم لا محل له من الإعراب «أزمان» مجرور بمنذ وعلامة جره الكسرة الظاهرة. والجار

والمجرور متعلق بعفت.

الشاهد: فى «منذ أزمان» حيث وقع «منذ» لإبتداء الغاية وجر الأزمان.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٢ / ٢٩٧ وابن هشام ٢ / ١٤٣، وفى

المغنى ٢ / ٢١

(٢) أ، ج - وفى ب «فهم».

(أنهما)^(١) ظرفان مضافان إلى الجملة؛ لأن من جعلهما في ذلك مبتدئين وقدر بعدهما زمانًا هو الخبر فلم يولهما الفعل إلا لفظًا.

وأما الثالثة: فقد «عدهما»^(٢) «مع»^(٣) حروف الجر فيما تقدم.

والحاصل: أنهما قبل المرفوع مبتدآن، وقبل الفعل ظرفان، وقبل المجرور حرفان، والمختار في التسهيل^(٤).

فإن قلت: لو قال: «أو أوليا الجملة»^(٥) نحو «مذ دعا» «لأجاد»^(٦) لتندرج «الجملة»^(٧) الاسمية.

قلت: هو كذلك والعدله في الاختصار على الفعل أنه «الكثير»^(٨).

فإن قلت: شرط (في)^(٩) المرفوع بعدهما والمجرور بهما. أن يكون اسم زمان ولم ينبه عليه.

قلت: بل نص عليه أول الباب^(١٠).

ثم أشار إلى «معناهما»^(١١) بقوله:

وإن يَجْرَأَ فِي مُضِيٍّ فَكَمِنْ هُمَا وَفِي الْحُضُورِ مَعْنَى فِي اسْتَبِينُ

- يعني: أنهما لابتداء الغاية إن جرا ماضيًا نحو: «ما رأيته مذ يوم الجمعة»^(١٢) وللظرفية إن جرا حاضرًا نحو: «ما رأيته مذ يومنا»^(١٣).

(١) ب، جـ - وفي أ «إنما هما»

(٢) جـ - وفي أ، ب «عدهما».

(٣) أ، جـ - وفي ب «من».

(٤) قال في التسهيل ص ٩٤ «أنهما ظرفان يضافان إلى جملة».

(٥) ب، جـ - وفي أ «أوليا الفعل الجملة».

(٦) أ، جـ - (٧) أ.

(٨) أ، جـ - وفي «أكثر».

(٩) أ.

(١٠) عند قوله: وخصص بمذ ومنذ وقتًا.

(١١) أ، ب. وفي جـ «معناها».

(١٢) أي: من يوم الجمعة.

(١٣) أي: في يومنا.

وزاد في التسهيل^(١): أنهما يكونان بمعنى «من» و«إلى» معاً. هـ فيدلان على الابتداء والانتهاء، وضابط ذلك: أنهما إن دخلا على ماض معرفة فهما بمعنى «من» أو على حاضر معرفة فهما بمعنى «في» أو على نكرة فهما بمعنى «من إلى» ومعاً «نحو» ما رأيته «مذ»^(٢) أربعة أيام.

وقوله: وبعد من وعن وباء زيداً ما.

مثال زيادتها بعد «من» ﴿مِمَّا خَطَايَاهُمْ﴾^(٣) وبعد عن ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾^(٤) وبعد الباء ﴿فِيمَا رَحْمَةٍ﴾^(٥).

وقوله: فلم يعق عن عملٍ قد علماً.

يعنى: أن «ما» لم تكفها^(٦) عن الجر كما في الآيات. وذكر في التسهيل: أن «ما» قد تكف الباء وتحدث فيها معنى التعليل^(٧) كقوله:

لِإِذَا قَدْ تَرَى وَأَنْتَ خَطِيبٌ^(٨)

(١) التسهيل ص ٩٤.

(٢) أ - وفي ب، ج «مذ».

(٣) من الآية ٢٥ من سورة نوح - قال المعنى: الأولى التمثيل بقراءة مما خطيئاتهم لظهور جرها.

(٤) من الآية ٤٠ من سورة المؤمنون.

(٥) من الآية ١٥٩ من سورة آل عمران.

(٦) أ، ج وفي ب «لم تكن تكفها».

(٧) قال في التسهيل ص ١٤٧ «... وتزداد بعدها «ما» كافة وغير كافة وكذا بعد رب والباء وتحدث في الباء المكفوفة معنى التعليل».

(٨) عجز بيت في الدرر اللوامع: لصالح بن عبد القدوس. وهو من الخفيف.

وصدره: فلئن صرت لا تحير جواباً.

الشرح: «لا تحير» من أحر يحير، يقال: كلمته فلم يحسر جواباً، أى يرده «ترى» - بالبناء للمفعول.

المعنى: قال في الدرر اللوامع: والبيت في رثاء ميت يقول - إن صرت الآن لا ترد جواباً لمن يكلمك: فكثيراً ما ترى وأنت خطيب بلسان الحال. فإن من نظر إلى قبرك وتذكر ما كنت عليه وما أنت إليه الآن اتعظ بذلك.

الإعراب: «فلئن» اللام للتأكيد وإن شرطية «صرت» صار فعل ماض ناقص والتاء اسمه وهو فعل الشرط «لا تحير» جملة في محل نصب خبر صار «جواباً» مفعول لقوله لا تحير =

وقال فى الكافية:

وقد ترد الباء ما كرهما (١) اهـ. ونُوزَعَ فى ذلك (٢).

وقوله:

وزيدَ بعدُ ربَّ والكافِ فكفَّ وقد تليهما وجرَّ لم يكفَّ

يعنى: أن «ما» تزداد بعد رب والكاف. كافة وغير كافة.

مثالها كافة: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ﴾ (٣)، وقول الشاعر:

لعمرك إتنى وأبا حميدٍ كما النشوانُ والرجلُ الحليمُ (٤)

= وقيل: إنه منصوب على التمييز «لِما قد ترى» جواب الشرط والباء حرف جر دخلت عليها ما الكافة عن عمل الجر قال ابن مالك: إن ما الكافة أحدثت مع الباء معنى التعليل كما أحدثت فى الكاف معنى التعليل فى قوله تعالى: «واذكروه كما هداكم» «ترى» مبنى للمجهول «وأنت» الواو للحال وأنت مبتدأ «خطيب» خبره مرفوع بالضممة الظاهرة والجملة فى محل نصب حال.

الشاهد: فى «لِما» - وهى جواب الشرط - الباء حرف جر دخلت عليها «ما» الكافة عن عمل الجر. ذكره ابن مالك وقال: إن «ما» الكافة أحدثت مع الباء معنى التعليل كما أحدثت فى الكاف معنى التعليل فى قوله تعالى: «واذكروه كما هداكم».

مواضعه: ذكره السيوطى فى همعه ٢ / ٣٨ وابن هشام فى المغنى ٢ / ٩.

(١) فى أ «وقد ترد الباء ما كرهما» و ب، ج «وقد ترد الباء ما كرهما» وهو الصواب كما فى الكافية ورقة ٥٤.

(٢) قال السيوطى فى همعه ٢ / ٣٨: «وتفيدان مع ما تعليلا كرهما. ذكره ابن مالك فى التسهيل فى الباء. وقال: فمعنى لِمَا قد ترى وأنت خطيب ربما أرى. والسيرافى وغيره فى من.

وجزم به فى سبك المنظوم وأنكره أبو حيان، أى: أفادتهما التعليل حينئذ، ما ورد من ذلك مؤول».

(٣) من الآية ٢ من سورة الحجر.

(٤) قائله زياد بن الأعجم - وهو من الوافر.

الإعراب: «لعمرك» اللام للقسم عمر مبتدأ والخبر محذوف أى: لعمرك يمينى أو قسمى «إتنى» إن حرف توكيد ونصب وياء المتكلم اسمه «وأبا» عطف على اسم إن «حميد» مضاف إليه «كما النشوان» الكاف للتشبيه دخلت عليها ما الكافة فكفتها عن العمل فلذلك رفع النشوان على أنه خبر لأن، «والرجل» عطف على النشوان «الحليم» صفته مرفوع بالضممة الظاهرة.

وأجاز ابن يسعون^(١) كون «ما» في «رُبَمَا يَوَدُّ» نكرة موصوفة.

أى: «رية»^(٢) - ود يود -، وأجاز غيره في البيت كون «ما» مصدرية على مذهب من أجاز وصلها «بالجملة الاسمية»^(٣).

ومثالها غير كافة: رُبَمَا ضَرَبَ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ^(٤)

= الشاهد: في «كما النشوان» الكاف للتشبيه دخلت عليها «ما» الكافة فكفتها عن

العمل فلذلك رفع النشوان على الخبرية ويروى «لكالنشوان» فلا شاهد فيه.

مواضعه: ذكره المكودي في شرحه للألفية ص ٨٤، وابن هشام في المغنى ١ / ١٥٢.

(١) هو: يوسف بن ييقى بن يوسف بن يسعون. قال الزبير: كان أديبا نحويا لغويا فقيها فاضلا من جلة العلماء، متقدما في وقته بعلم العربية، وروى عن مالك بن عبد الله العتبي وغيره وألف المصباح في شرح ما أتم من شواهد الإيضاح وغيره. مات في حدود سنة أربعين وخمسمائة.

(٢) أ - وفي ب، (رب). (٣) ب. وفي أ، ج «بالاسمية».

(٤) صدر بيت قائله: عدى بن الرعلاء الغساني. وهو من الخفيف.

وعجزه: بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةَ نَجْلَاءَ.

الشرح: «صقيل» أى: مَجْلُو. فَعِيل بمعنى مفعول، «بصرى» - بضم الباء وسكون الصاد - بلد بالشام وقد أضاف «بين» إلى بصرى مع أن «بين» لا تضاف إلا إلى متعدد على أحد معنيين:

الأول أن «بصرى» وإن كان واحداً فى اللفظ فى قوة المتعدد، لأنها ذات أجزاء ومحللات كثيرة.

الثانى: أن هناك مضافاً محذوفاً، والتقدير «بين أماكن بصرى». «طعنة نجلاء» الواسعة الظاهرة الاتساع.

المعنى: كثيراً ما استعملت سيفى ورمحى فى هذه الجهة استعمالاً مشرقاً.

الإعراب: «ربما» رب حرف تكثير وجر شبهه بالزائد وما زائدة «ضربة» مبتدأ مرفوع بضمه مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد «بسياف» جار ومجرور متعلق بـضربة «صقيل» نعت مجرور بالكسرة الظاهرة «بين» ظرف مكان «بصرى» مضاف إليه «وطعنة» معطوف على ضربة مجرور بالكسرة الظاهرة «نجلاء» صفة لطعنة مجرور بالكسرة الظاهرة، وقد جر بالكسرة للضرورة وحقه أن يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف لاتصاله بالف التانيث المدودة، وخبر المبتدأ المجرور لفظاً برب وهو «ضربة» محذوف.

الشاهد: فى «ربما ضربة» حيث دخلت «ما» على «رب» ولم تكفها عن العمل.

مواضعه: ذكره من سراج الألفية الأشموني ٢ / ٢٩٩، والمكودي ص ٨٤، والسندوبى، والاصطهناوى، وابن هشام ٢ / ١٥٥ وأيضاً فى المغنى ١ / ١٢١ والسيوطى فى همعه ٢ / ٣٨.

وقول الآخر:

كما الناس مجرومٌ عليه وجارمٌ^(١)

بجر ضربة والناس.

فإن قلت: ما الأغلب على «ما» بعد «رب والكاف»؟ قلت: يفهم من قوله: «وقد» أن الكف هو «الأغلب»^(٢) وصرح به في الكافية^(٣).

وقوله: وحُدِّفَتْ رُبٌّ فَجَرَّتْ بَعْدَ بِلْ وَالْقَا وَيَعِدُ الْوَاوِ شَاعَ ذَا الْعَمَلِ

«مثال ذلك»^(٤) بعد «بل» قول رؤية:

بِلْ بِلْدِ مِلْءِ الْفِجَاجِ قَتْمُهُ^(٥)
.....

(١) عجز بيت قائله عمرو بن برة النهي - وهو من الطويل.

وصدره: وننصر مولانا ونعلم أنه.

الشرح: «ننصر» نعين ونوازر «مولانا» المراد منه الخليف «مجروم عليه» واقع عليه الإثم «جارم» ظالم متعد.

ويروى: كما الناس مظلوم عليه وظالم. ومعنى الروايتين واحد.

المعنى: إننا نعين حليفنا ونساعده على عدوه مع أننا نعلم أنه كسائر الناس يجنى ويجنى عليه.

الإعراب: «ننصر» فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة والفاعل ضمير مستتر «مولانا» مفعول والضمير مضاف إليه «ونعلم» فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة والفاعل ضمير مستتر «أنه» حرف توكيد ونصب والهاء اسمه «كما» الكاف جارة، ما زائدة «الناس» مجرور بالكاف والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر «أن» وجملة أن واسمها وخبرها سدت مسد مفعولي «نعلم» «مجروم» خبر ثان لأن وهو اسم مفعول «عليه» واقع موقع نائب الفاعل لمجرور «وجارم» معطوف على مجروم.

الشاهد: في «كما الناس» حيث زيدت «ما» بعد الكاف ولم تمنعها من عمل الجر في الاسم الذي بعدها.

مواضعه: ذكره من شراح الالفية: ابن الناظم ص ١٥٣ وابن عقيل ٢ / ٢٧ وابن هشام ٢ / ١٥٦ والمكودي ص ٨٤، والأشموني ٢ / ٢٩٩ والسندوي والسيوطي في همعه ٢ / ٣٨، ١٣٠، وابن هشام في المعنى ١ / ١٥٢.

(٢) أ، ب وفي جـ «الغالب». (٣) قال في الكافية ورقة ٥٤ «وكفت الكاف ورب غالباً» هـ.

(٤) أ، جـ - وفي ب «مثاله».

(٥) صدر بيت قائله رؤية بن العجاج الراجز.

وعجزه: لا يشتري كتانه وجهرمه.

الشرح: «بلد» يذكر ويؤنث، والتذكير أكثر، «الفجاج» جمع فجع وهو الطريق الواسع، «قتمه» - بفتح القاف والتاء - الغبار «جهرمه» بزنة جعفر - هو البساط نفسه، وقيل: أصله «جهرمية» - بياء نسب مشددة - نسبة إلى جهرم، وهو بلد بفارس، فحذف ياء النسب. =

وبعد الفاء قوله:

فَحُورٍ قَد لَهَوْتَ بِهِنَّ عَيْنٍ (١)

وبعد الواو قوله (٢):

وليل كموج البحر أرخى سدولهً على أنواع الهموم ليبتلى (٣)

= المعنى: يصف نفسه بالقدرة على الأسفار وتحمل المشاق والصعوبات ويشير إلى أن ناقته قوية على قطع الطرق الوعرة والمسالك الصعبة.

الإعراب: «بل» حرف إضراب «بلد» مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد وهو رب المحذوفة بعد «بل» «ملء» مبتدأ ثان «الفجاج» مضاف إليه «قتمه» خبر المبتدأ الثاني والضمير مضاف إليه ويجوز العكس والجملة في محل رفع صفة لبلد «لا» نافية «يشترى» فعل مضارع مبنى للمجهول «كتانه» نائب فاعل «وجهرمه» عطف عليه والجملة في محل رفع لبلد، وخبر المبتدأ الواقع بعد بل والمجرور لفظه برب المحذوفة وقع في بيت بعده.

الشاهد: في «بل بلد» حيث جر «بلد» برب المحذوفة بعد «بل».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن عقيل ٢ / ٢٩، وابن الناظم ص ١٥٣، والأشموني ٢ / ٢٩٩، وداود والاصطهناوي والسيوطي ص ٧٣ وأيضاً في همه ٢ / ٣٦، وابن هشام في المغنى ١ / ١٠٣ والإنصاف ٢ / ٣٠٥.

(١) صدر بيت. قائله: المتنخل واسمه مالك بن عويمر - من الوافر.

وعجزه: نواعِمَ في المُرُوطِ وفي الرِّياطِ.

الشرح: «فحور» بضم الحاء - جمع حوراء وهي الشديدة بياض العين، الشديدة سوادها «لهوت» بالشياء الهو لهوًا، إذا لعبت به «عين» بكسر العين جمع عيناه وهي الواسعة العين. «نواعم» جمع ناعمة «المروط» جمع مرط - بكسر الميم - وهو إزار له علم «الرياط» جمع ريطه - بكسر الراء وسكون الياء - وهي الملحفة التي ليست بملفقة.

الإعراب: «فحور» أي: رب حور والجر فيه برب مضمرة «قد» حرف تحقيق «لهوت» فعل وفاعل «بهن» جار ومجرور، وجملة قد لهوت بهن معترضة بين الصفة والموصوف «عين» صفة لحور.

الشاهد: في «فحور» على إضمار «رب» بعد الفاء. أي: رب حور، والجر فيه برب المضمرة.

مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه للألفية ٢ / ٢٩٩، وابن يعيش ٢ / ١٨٨ والإنصاف ١ / ٢٣٢، ٣٠٥.

(٢) ب.

(٣) قائله امرؤ القيس من معلقته المشهورة. من الطويل.

وقد نجر محذوفة دونهن كقوله :

رسم دارٍ وقفتُ في ظلِّه كَدتُ أفضى الحياةَ من جَلِّه (١)

= الشرح: «كعوج البحر» أى: فى كثافة ظلمته. شبه الليل بموج البحر فى شدة هوله «سدوله» السدول: الأستار، واحدها سدل، «أنواع الهموم»: ضروب الهموم «ليبتلى» ليختبر ويمتحن.

المعنى: رب ليل شديد الهول أرخى على ستور ظلامه مع أنواع الهموم والأحزان، ليختبرنى أصبر أم أجزع؟ قطعته ولم أبال بشيء.

الإعراب: «وليل» الواو واو رب مبتدا مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة التى اقتضتها رب المحذوفة «كعوج» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة ليل «البحر» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «أرخى» فعل ماض مبنى على فتح مقدر والفاعل ضمير مستتر جوارك تقديره هو «سدوله» مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة وضمير الغائب مضاف إليه، والجملة فى محل رفع خبر المبتدا المجرور برب المحذوفة «على» جار ومجرور متعلق بأرخى «بأنواع» جار ومجرور، متعلق بأرخى «الهموم» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «ليبتلى» اللام لام التعليل يبتلى فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد لام التعليل وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الياء.

الشاهد: فى «وليل» حيث جر «ليل» برب المحذوفة بعد الواو.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٥٣ وابن هشام ١٦٣ / ٢، الأشومنى ٣٠٠ / ٢، وداود، والأصطهناوى، والمكردى ص ٧٣، والسيوطى ص ٧٣.

(١) قائله: جميل بن معمر - وهو من الخفيف.

الشرح: «الرسم» ما لصق بالأرض من آثار الديار «الطلل» ما شخص وارتفع من آثارها كالوتد «من جلله» قيل: معناه من عظمه فى نفسى، وقيل: معناه من أجله،

المعنى: رب أثر باق من آثار دار المحبوبة وقفت فيه، فكدت أموت أسفًا وحزنًا على تلك الربوع التى كانت عامرة فأصبحت خاوية خالية من سكانها.

الإعراب: «رسم» مبتدا مرفوع بضمه مقدرة «دار» مضاف إليه «وقفت» فعل ماض والتاء فاعل «فى» حرف جر «طلله» مجرور بنفى والضمير مضاف إليه والجار والمجرور متعلق بوقفت. والجملة من الفعل والفاعل فى محل جر صفة لرسم «كدت» فعل ماض ناقص والتاء اسم «أفضى» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر «الحياة» مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة، والجملة من الفعل والفاعل ومفعوله فى محل نصب خبر «كاد» وجملة «كاد» واسمه وخبره فى محل رفع خبر المبتدا.

الشاهد: فى «رسم دار» حيث جر «رسم» برب محذوفة ولم يتقدمها شيء لا واو ولا فاء ولا بل - وهو قليل جدًا.

وفى التسهيل: يجز برب محذوفة: بعد الفاء كثيراً؛ وبعد الواو أكثر، وبعد بل قليلاً ومع التجرد أقل. هـ^(١).

ونوزع فى كونه كثيراً بعد الفاء إلا إن أراد بالنسبة إلى بل، وليس الجر بالفاء «وبل»^(٢).

قال فى التسهيل: باتفاق هـ^(٣)، وحكى ابن عصفور الاتفاق، وفى الارتشاف: وزعم بعض النحويين أن الخفض هو بالفاء «وبل»^(٤) لنيابتهما مناب رب هـ^(٥).

وأما الواو فذهب المبرد والكوفيون إلى أن الجر بها؛ والصحيح أنه برب المضمرة وهو مذهب البصريين.

وقوله:

وقد يجز بسوى رب لدى حذف وبعضه يرى مطرداً

الجر بسوى «رب» محذوفاً ضربان: مطرد وغير مطرد.

فالمطرد فى مواضع:

الأول: لفظ الجلالة فى القسم دون عوض^(٦).

الثانى: المعطوف على خبر ليس وما الصالح لدخول الباء نحو: (قوله)^(٧):

= مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ١٥٣ وابن عقيل ٢ / ٢٩، وابن هشام ١٦٥ / ٢، والأشمونى ٢ / ٣٠٠، وداود، والاصطهناوى، والسيوطى ص ٧٣، وفى معه ٣٧ / ٢ وابن يعيش ٣ / ٣٨ والإنصاف ١ / ٢٣٢، ٢٠٤ والخصائص ١ / ٢٨٥، ١٥٠ / ٣.

(١) التسهيل ص ١٤٨.

(٢) جـ - وفى أ، ب «وبيل».

(٣) قال فى التسهيل ص ١٤٨: «وليس الجر بالفاء وبلى باتفاق».

(٤) جـ - وفى أ، ب «وبيل».

(٥) الارتشاف ص ٨٥٣.

(٦) نحو: «الله لأفعلن».

(٧) ب.

بَدَأَ لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَضَى وَلَا سَابِقِ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا^(١)

الثالث «بعد»^(٢) إلا نحو:

إلا رجلي جزأه الله خيراً^(٣)

يريد: ألا من رجل.

(١) قائله: زهير بن أبي سلمى، وهو والد كعب بن زهير - وهو من الطويل. وهو من قصيدة يذكر زهير فيها النعمان بن المنذر حيث طلبه كسرى ليقتله ففر وأتى طيباً. الشرح: «بدأ لي» أي: نشأ له فيه الرأي. المعنى: قد نشأ لي وظهر أنني لا أدرك ما فات ولا أقدر أنني أسبق على ما سيحيى من الحوادث.

الإعراب: «بدأ» فعل ماضٍ «لي» جارٍ ومجرور «أنني» حرف توكيد ونصب والياء اسمها وهي في محل رفع فاعل بدأ «لست» ليس واسمها «مدرك» خبر ليس منصوب بالفتحة الظاهرة «ما مضى» جملة في محل الجر بالإضافة، ولست مع جملتها في محل رفع خبر أن «ولا سابق» بالجر عطفاً على خبر ليس على توهم إثبات الباء الزائدة في خبر ليس «شيئاً» معمول سابق «جائياً» خبر كان واسمها ضمير وجواب إذا محذوف تقديره إذا كان جائياً فلا أسبقه.

الشاهد: في «ولا سابق» فإنه مجرور بالياء المقدره عطف على خبر ليس على توهم إثبات الباء فيه. هكذا روى بالجر، وقد روى بالنصب أيضاً عطفاً على اللفظ فحيث لا شاهد فيه.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٣ / ٢٠٣، والاصطهناوي، وابن يعيش ٥٢ / ٧١، وابن الناظم في باب إن وأخواتها ص ٧١، والحضري ١ / ٢٣٤.

(٢) أ، ج. وفي ب «نحو».

(٣) صدر بيت لرجلٍ من أهل البادية - وأنشده سيبويه ولم يعزه إلى قائله. من الوافر. وعجزه: يدل على محصلة تبيت.

الشرح: «محصلة» بكسر الصاد المشددة - قال الجوهري: المحصلة المرأة التي تحصل تراب المعدن «تبيت» - بفتح التاء - تكون لي بيتاً، أي امرأة، والبيت النكاح.

الشاهد: في «رجل» فإنه مجرور بمن مقدره. تقديره: ألا من رجل.

وأكثر الروايات «ألا رجلاً» بالنصب أي: ألا تروني رجلاً.

مواضعه: ذكره ابن الناظم في شرحه للألفية في باب «لا» النافية للجنس ص ٧٧، والشاهد رقم ١٦٣ من الخزانة وابن يعيش ٢ / ١٠١، والكتاب ١ / ٣٦١، وابن هشام في المعنى ١ / ٦٦.

الرابع: بعد «كم» الاستفهامية إذا جرت بالحرف نحو: «بكم دراهم اشتريت ثوبك» (١)، خلافاً للزجاج في قوله: إن الجر بإضافتها (٢).

الخامس: في جواب ما تضمن (مثل) (٣) المحذوف نحو: زيد، في جواب: بمن مرت.

السادس: في المعطوف على ما تضمنه بحرف متصل، نحو:

..... وللطير مجرى والجنوب مصارع (٤)

(١) أ - وفي ب، ج (اشتريته) أى: بكم من درهم.

(٢) يمنع من صحة تقدير الزجاج أمران:

الأول: أن كم الاستفهامية قد تكون كناية عن عدد مركب، والعدد المركب لا يضاف إلى ما بعده في الفصح.

الثاني: أنهم اشترطوا في الجر بعدها أن تكون مسبوقه بحرف جر، فلو كان الجر بإضافتها إلى ما بعدها لم يشترطوه.

وأما شرطوه ليكون دليلاً على المحذوف الجار لما بعدها. اهـ. الشيخ محيي الدين على التوضيح ١٦٧ / ٢.

(٣) ب، ج - وفي أ (مثل).

(٤) عجز بيت: قائله: قال العيني قيس بن ذريح والأصح أنه البيهق - خدش بن بشر.

وصدره: «ألا يا لقومي كل ما حم واقع». وهو من الطويل.

الشرح: «كل ما حم» - بضم الحاء وتشديد الميم - معناه كل ما قدر واقع «الجنوب» جمع جنب. «المصارع» - جمع مصرع من صرعه صرعاً: بالفتح لتميم وبالكسر لقيس.

الإعراب: «ألا» للتنيبه «يا» حرف نداء «لقومي» اللام للاستغناء - وهى من اللامات الزائدة للتوكيد - قومي منادى «كل» مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة «ما حم» مضاف إليه

«واقع» خبر لمبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة «وللطير» جار ومجرور خبر مقدم «مجرى» مبتدأ مؤخر.

الشاهد: في «الجنوب مصارع» حيث جاء «الجنوب» بالجر مع أنه خبر عن «مصارع» لأنه عطف على قوله «وللطير» والجر بحرف مقدر تقديره وللجنوب.

السابع: في المعطوف على ما تضمنه بحرف منفصل بلا، نحو:

ما لِمُحِبٍّ جَلَدٌ أَنْ يَهْجَرَ وَلَا حَبِيبٌ رَافَةٌ فَيَجِيرُ (١)

الثامن: في المعطوف على ما تضمنه بحرف منفصل بلو. ذكر أبو الحسن في المسائل (٢) أنه يقال: جرى بزيد أو عمرو ولو «أحدهما» (٣)؛ لأن المعتاد أن يكون ما بعد لو أدنى (٤).

التاسع: في المقرون بالهمزة بعد ما تضمنه (٥) نحو: «مررت بزيد» فتقول «أزيد بن عمرو؟ حكاة الأخفش في المسائل.

العاشر: في المقرون بعد ما تضمنه «كان» (٦) يقال: «جئت بدرهم» فتقول: «فهل دينار». قال الأخفش: وهذا أكثر.

(١) قال العيني: لم آتف على اسم راجزه. وبحث فلم أعثر على قائله.

الشرح: «جلد» - بفتح اللام - قوة «يهجرا» من الهجر وهو ضد الوصل «الرافة» الرحمة والشفقة.

الإعراب: «ما» بمعنى ليس «المحب» جار ومجرور خبر ما تقدم على اسمها «جلد» اسمها مرفوع بالضممة الظاهرة «أن يهجرا» أي لأن يهجروا فإن مصدرية والتقدير: ما لمحبة قوة للهجران. «ولا حبيب» أي: وليس لحبيب رافة «رافة» اسم لا والحبيب خبر تقدم «فيجيرا» بنصب الراء - بتقدير أن بعد الفاء أي: فإن يجيرا والألف فيه للإشباع، والمفعول محذوف تقديره فيجيره أي: المحب.

الشاهد: في «ولا حبيب» حيث جاء مجروراً لكونه عطفاً على «المحب» بحرف منفصل وهو «لا» تقديره، ولا لحبيب رافة.

مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه للألفية ٢ / ٣٠١ والسيوطي في همه ٢ / ٣٧، والخضري ٢ / ٢٣٥.

(٢) كتاب لأبي الحسن الأخفش.

(٣) أ - وفي ب، ج «كليهما» (٤) أ - وفي ب يقال: جرى بزيد وعمرو ولو كليهما وقال المصنف: وأحسن من هذا أن يقال: جرى بزيد أو عمرو ولو أحدهما، لأن المعتاد

(٥) أي ما تضمن مثل المحذوف.

(٦) ج - وفي أ، ب «كانه».

الحادى عشر: فى المقرون بأن بعد ما تضمنه، نحو: «امرر بأيهم هو أفضل إن زيد وإن عمرو».

وأجازه يونس وجعل سيبويه إضمار الباء بعد إن لتضمن ما قبلها إياها أسهل من إضمار رُب بعد الواو فعلم بذلك اطراده^(١).

الثانى عشر: فى المقرون بقاء الجزاء بعد ما تضمنه حكى يونس: «مررتُ برجل صالح إن لا صالح فطالح» على تقدير: إن لا أمرر بصالح فقد مررت بطالح^(٢).

«فجميع»^(٣) هذه المواضع مطرد يقاس (عليه)^(٤) عند المصنف.

والذى (قرره)^(٥) المغاربة، أنه لا يجوز حذف حرف الجر وإبقاء عمله إلا فى (باب)^(٦) القسم، وفى باب كم على خلاف.

وأما غير المطرد (فسمع)^(٧) منه أبيات. منها قول الشاعر:

إذا قيلَ أىُّ الناسِ شرُّ قبيلةٍ أشارتْ كُليبٍ بالأكفِّ الأصابعِ^(٨)

قال فى التسهيل^(٩): ولا خلاف فى شذوذ بقاء الجر فى نحو:

أشارتْ كُليبٍ بالأكفِّ الأصابعِ

(١) قال سيبويه ١/ ١٣٣ وكان هذا عندهم أقوى إذا أضمرت رب ونحوهما فى قولهم: وبلدة ليس بها أنيس، ومن ثم قال يونس: امرر على أيهم أفضل، إن زيد وإن عمرو.

يعنى: إن مررت بزيد أو بعمرو».

(٢) راجع الأشموني ٢/ ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢.

(٣) أ، وفى ب، جـ «جميع».

(٤) أ، جـ - وفى ب «عليها».

(٥) أ، جـ - وفى ب «قدرة».

(٦) ب.

(٧) أ، جـ - وفى جـ «فمسموع».

(٨) مضى شرحه - والشاهد حذف حرف الجر وإبقاء عمله.

التقدير: أشارت إلى كليب.

(٩) راجع التسهيل ص ١٤٩.

الإضافة

نونًا تلى الإعراب أو تنوينًا مما تُضيفُ أحذفُ كطورِ سينًا

شمل قوله: «نونًا تلى الإعراب» المثني والمجموع على حده، وما ألحق بهما نحو: «رايت غلاميك» و«خادميك» و«أقبض» (أثنيك) (١) و«عشريك» واحترز من نون (لا) (٢) تلى الإعراب نحو: (مساكين) (٣) وسنين في لغة من أعربه بالحركات، فإنها لا تحذف للإضافة.

وشمل قوله: «أو تنوينًا» الظاهر كقولك في طور (طور سيناء) (٤) والمقدر كقولك في دارهم: «هذه دراهمك». قاله في شرح الكافية.

تنبيه:

فهم من (كلامه) (٥) اقتصره على التنوين، والنون، وأن غيرهما لا يحذف وقد تحذف تا التانيث. قال في الكافية (٦):

وحذف تا التانيث منه قد يرد (٧) في كلمات سمعت فلا تزدد... هـ (٨)، (٩) ومنه قراءة بعضهم. «لاعدوا له عده» (١٠) أى عدته.

(١) أ، ج - وفي ب «اثنتيك».

(٢) أ، ب.

(٣) أ، ج - وفي ب «مسكين».

(٤) من الآية ٢٠ من سورة المؤمنون.

(٥) أ.

(٦) أ، ب وفي ج - «شرح الكافية».

(٧) ب.

(٨) أ، ب - وفي ج «ترد».

(٩) ونص البيت في الكافية ورقة ٦١:

وحذف تاه تانيث منه قد يرد في كلم فاعرف بها ولا تزدد. هـ (١٠) من الآية ٤٦ من سورة التوبة.

وظاهر كلام الفراء أنه قياس وجعل منه (قوله تعالى) (١) ﴿وَإِقَامِ الصَّلَاةِ﴾ (٢)
ثم قال: «والثاني أجراً».

في الجار له أقوال: أحدها: أنه المضاف، والثاني: أنه (الحرف) (٣) المنوي،
والثالث، أنه معنى الإضافة.

والأول مذهب سيويه، وهو الصحيح، لاتصال الضمائر به، ولا تتصل إلا
بعاملها.

ثم قال:

.. وانو «من» أو «في» إذا لم يَصْلُحْ الأَذاكَ وَاللَّامَ خُدَا
لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ.....

يعنى: أن الإضافة على ثلاثة أقسام:

الأول: مقدر بمن. وضابطه أن يكون المضاف بعض المضاف إليه مع صحة
إطلاق اسمه عليه. نحو: «خاتم فضة».

قال في شرح التسهيل: ومن هذا النوع إضافة الأعداد إلى المعدودات،
والمقادير إلى المقدرات. اهـ.

وفي إضافة الأعداد إلى (المعدودات) (٤) خلاف مذهب ابن السراج أنها
مقدرة بمن، ومذهب الفارسي: أنها (مقدرة) (٥) باللام.

فإن أضفت عدداً إلى عدد نحو: ثلاثمائة، اتفقاً على أنها بمعنى من
(فإن) (٦) لم يصح إطلاق اسمه عليه نحو: «يد زيد» فهي بمعنى اللام على
الصحيح وذهب ابن كيسان: إلى أنها بمعنى «من».

(١) ب.

(٢) من الآية ٣٧ من سورة النور.

(٣) أ، ب وفي ج «بالحرف».

(٤) ب، ج. (٥) ب.

(٦) أ، ب - وفي ج «وإن».

الثانى: مقدر بفى وضابطه أن يكون المضاف إليه وقع فيه المضاف نحو:
﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ (١).

قال المصنف: «وأغفل كثير من النحويين» (٢) الإضافة بمعنى «فى» وهى ثابتة فى الكلم الفصيح بالنقل الصحيح. أ هـ.

وعن عبد القاهر أن ثم إضافة (تتقدر) (٣) بفى وذلك قولنا «فلان نَبْتُ الغَدْرِ». والغدر: المكان الصلب.

ومذهب الجمهور: أن الإضافة لا تتقدر بغير «من، واللام» ونحو: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ مقدر باللام عندهم على التوسع.

الثالث: مقدر باللام، وهو ما سوى النوعين المتقدمين، وتقدير اللام هو الاصل، ولذلك يحكم به مع صحة تقديرها وتقدير غيرها نحو: «يد زيد» ولذلك خصت بالإقحام فى نحو:

يَا بُوْسَ لِلْحَرْبِ (٤)

(١) من الآية ٣٣ من سورة سبأ.

(٢) ب - وفى أ، ج - «وأغفل أكثر النحويين».

(٣) أ، ج - وفى «تتقدر».

(٤) جزء من بيت لسعد بن مالك جد طرفة الشاعر. وهو من الكامل
وتمامه: التى
الشرح: «يا بؤس للحرب» النداء للتعجب والبؤس: الشدة - مهموز ويخفف
«وضعت» وضعتهم بالتخلف عن القتال، «أراهط» الرهط: ما دون العشرة من الرجال لا
يكون فيهم امرأة.

المعنى: إن لم تنصر قومك الآن: فلن تدخر نصرنا.

الإعراب: «يا بؤس» يا حرف نداء وبؤس منادى منصوب لأنه مضاف «واللام» زائدة
تقوية للاختصاص «والحرب» مضاف إليه، وهذا النداء تعجيبى «التى» اسم موصول مبنى
فى محل جر نعت للحرب «وضعت» - «وضع» فعل ماضٍ والتاء للتأنيث والفاعل ضمير
مستتر تقديره هى يعود إلى الحرب «أراهط» مفعول به لوضعت والجملة لا محل لها من
الإعراب صلة «التى» فاستراحوا «الفاء عاطفة» «استراح» فعل ماضٍ وواو الجماعة فاعل
والجملة معطوفة على وضعت.

وذهب ابن الصائغ^(١) إلى أن الإضافة بمعنى اللام على كل حال .

وفى الارتشاف: والذي أذهب إليه (أى الإضافة تفيد)^(٢) الاختصاص وأنها ليست على تقدير حرف مما (ذكروه)^(٣) ولا على نيته هـ^(٤).

وقوله: .. واخصصْ أوْلاً أو أعطه التعريفَ بالذى تَلَا

يعنى: أن المضاف يتخصص بالثانى إن كان نكرة نحو: «غلام رجل» ويتعرف به إن كان معرفة نحو: «غلام زيد» هذا (إذا)^(٥) كانت الإضافة معنوية.

فإن كانت لفظية فقد نبه عليها بقوله:

وإن يُشابهُ المضافُ «يَفْعَلُ» وصفاً فعن تنكيره لا يُعزَلُ

«يفعل» هو الفعل المضارع. يعنى: أن المضاف إذا كان وصفاً (شابه)^(٦) الفعل المضارع فى كونه بمعنى الحال والاستقبال لم يتعرف بالمضاف إليه؛ لأن إضافته غير محضة، لا تفيد إلا تخفيف اللفظ.

فإن قلت: هل تقدر اللام فى الإضافة اللفظية؟

قلت: لا، إذ هى ليست على معنى حرف مما سبق خلافاً لبعض المتأخرين

= الشاهد: «يا بؤس للحرب» أصله يا بؤس الحرب. فاقتحمت اللام بين المتضاميين تقوية للاختصاص.

مواضعه: ذكره ابن هشام فى مغنى اللبيب ١ / ١٨١، وابن يعيش ٤ / ٣٦، وفى الحماسة لأبى تمام ص ١٩٧، والخصائص ٣ / ١٠٢.

(١) هو: محمد بن عبد الرحمن بن على بن أبى الحسن بن الصائغ النحوى. قال ابن حجر: ولد قبل سنة عشر وسبعمائة واشتغل بالعلم فى اللغة والنحو والفقه، ولى قضاء العسكر، وإفتاء دار العدل، وصنف شرح ألفية ابن مالك والتذكرة عدة مجلدات فى النحو وغير ذلك. مات فى خامس عشر شعبان سنة ٧٧١ هـ وخلف ثروة واسعة.

(٢) أ، ج - وفى (أن الإضافة ما تفيد).

(٣) أ، ب - وفى جـ «ذكروا».

(٤) راجع الارتشاف ص ٨٨٣.

(٥) أ، ج - وفى ب «إن».

(٦) أ، وفى ب «يشبه» وفى جـ «يشابه».

فى رعمه أن إضافة اسم الفاعل (وأمثلة المبالغة)^(١) واسم المفعول المضاف إلى (منصوب)^(٢) على معنى اللام.

واستدل: بأن وصولها إلى المفعول باللام «شائع»^(٣) فى فصيح الكلام، ورد بأنه لا يطرد فى الصفة المشبهة.

ثم مثل قال:

كُرْبٌ رَاجِحِينَا عَظِيمِ الأَمَلِ مَرْوَعِ القَلْبِ قَلِيلِ الحِيلِ

فرب (راجينا)^(٤) مثال لاسم الفاعل، وعظيم الأمل وقليل الحيل مثالان للصفة المشبهة، ومرّوع القلب مثال لاسم المفعول.

ثم قال: وذى الإضافة اسمها لفظية

سميت بذلك لأن فائدتها فى اللفظ وتسمى أيضاً مجازية وغير محضة.

ثم قال: (وتلك محضة) يعنى التى تفيد التخصيص والتعريف، تسمى محضة؛ لأنها خالصة من شائبة الانفصال. (ومعنوية)، لأن فائدتها فى المعنى.

تنبيهات:

الأول: ذهب ابن برهان وابن الطراوة إلى أن إضافة المصدر إلى مرفوعه أو منصوبه غير محضة، والصحيح (أنها)^(٥) محضة لورود السماع بنعته بالمعرفة كقوله:

(١) الأمثلة والكلام يقتضى ما قلته.

(٢) أ، ب - وفى جـ «المنصوب».

(٣) أ، ب - وفى جـ «شائع».

(٤) ب، جـ.

(٥) أ، جـ - وفى ب «أنه».

إِنْ وَجَدِي بِكَ الشَّدِيدَ أَرَانِي عَاذِرًا فَيْكَ مَنِ عَهَدْتُ عَدُولًا (١)

وذهب ابن السراج والفارسي إلى أن إضافة أفعل التفضيل غير محضة، والصحيح أنها محضة؛ لأنه يُنعت بالمعرفة، ونص سيويه: على أن إضافته محضة، وذهب الفارسي ومن وافقه إلى أن إضافة الاسم إلى الصفة غير محضة، وذهب غيرهم إلى أنها محضة، وذهب المصنف إلى أنها شبيهة بالمحضة.

الثاني: المعروف (أن الإضافة تنقسم) (٢) إلى محضة وغير محضة.

وزاد في التسهيل ثالثاً وهو الشبيهة بالمحضة (٣) وهو أنواع:

الأول: - إضافة الاسم إلى الصفة كما تقدم (٤).

الثاني - إضافة (المسمى إلى الاسم) (٥): نحو «شهرُ رمضان» و«يوم الخميس»

و«سعيد كرز».

والثالث - إضافة الصفة إلى الموصوف نحو: «سَحَقُ عِمَامَةٍ» (٦)

(١) قال العيني: لم أقف على اسم قائله - وبحث فلم أعثر له على قائل. من الخفيف. الإعراب: «إن» حرف توكيد ونصب - «وجدى» وجد اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم «والياء» ضمير مبنى في محل جر مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله «بك» في محل نصب مفعوله «الشديد» نعت لاسم إن منصوب - «أراني» جملة في محل الرفع خبر إن و«أراني» يستدعى ثلاثة مفاعيل: الأول الياء والثاني قوله: من عهدت و«من» موصولة في محل نصب والثالث: قوله: «عاذراً» أو «عدولاً» مفعول ثانٍ لعهدت ومفعوله الأول محذوف وهو الضمير العائد إلى الموصول أعنى عهدته «وفيك» حال من «عدولاً».

الشاهد: في «إن وجدى» فإنه مصدر مضاف إلى فاعله واكتسب بإضافته التعريف فلذلك وصف بالمعرفة وهو «الشديد» فلو لم يكتسب تعريفاً بإضافته لما جاز وصفه بالمعرفة.

مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه للألفية ٢ / ٣٠٦، والسيوطي في همعه ٢ / ٤٨.

(٢) ب، ج - وفي أ «تقسيم الإضافة».

(٣) راجع التسهيل ١٥٥.

(٤) نحو: «مسجد الجامع».

(٥) أ، ب - وفي ج «الاسم إلى المسمى».

(٦) سحَق: بمعنى: بالية.



وقوله:

..... وإن سقيت كرام الناس فاسقيناً (١)

وذهب ابن عصفور إلى أنها غير محضة، وذهب غيره إلى أنها محضة.

الرابع: إضافة الموصوفات إلى القائم مقام الوصف كقوله؟:

..... علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم (٢)

(١) عجز بيت: قاله بشامة بن حزن النهشلي من قصيدة نونية. وهو من البسيط.

وصلره: إنا مَحْيُوكِ يا سَلْمَى فَحَيِّنا.

الإعراب: «إنا» إن حرف توكيد ونصب ونا اسمه «محيوك» خبره وأصله محيون إياك فلما أضيف سقطت النون «يا سلمى» منادى مفرد «فحينا» الفاء لربط الجواب بالشرط ولا شرط هنا وإنما هي شبيهة بالشرط وفعل وفاعل ومفعول.

كما في قوله: الذي يأتيني فله درهم ويدخلها فهم ما أرادته المتكلم من ترتيب لزوم الدرهم على الإتيان فكذلك هنا فهم ما أرادته من ترتيب لزوم تحييتهم على تحييتها وكذلك الكلام في الشطر الثاني.

الشاهد: في «كرام الناس» فإن إضافة الكرام إلى الناس إضافة الصفة إلى الموصوف.

(٢) صدر بيت: قال العيني: قاله رجل من طيم. كذا قاله المبرد.

وتمامه: بأبيض ماضى الشفرتين يمانى.

وقبله: فإن تقتلوا زيدنا بزيد فلما أقادكم السلطان بعد رمان

وهما من الطويل.

وقصته أن رجلا من طيم يقال له زيد من ولد عروة بن زيد الخليل قتل رجلا من بني

أسد يقال له زيد ثم أقيد به بعد فقال شاعر طيمى فى ذلك.

الشرح: «علا» من علا يعلو علوا. هذا فى المكان، وأما فى الشرف والرتبة، فيقال:

على يعلو علاء وكلاهما متعد بمعنى: فاقه، «النقا» بفتح النون والقاف: الحرب.

ويروى: علا زيدنا يوم الحمى رأس زيدكم

الإعراب: «علا» فعل ماضى مبنى على الفتح المقدر على الألف للتعذر لا محل له من

الإعراب «زيد» فاعل و «نا» مضاف إليه من إضافة الموصوف إلى القائم مقام الوصف أى

علا زيد صاحبنا رأس زيد صاحبكم «ويوم» ظرف زمان منصوب و «النقا» مضاف إليه

مجرور بكسرة مقطرة «رأس» مفعول به و «زيد» مضاف إليه وهو مضاف و «كم» مضاف

إليه «بأبيض» جار ومجرور صفة حذف موصوفها أى بسيف أبيض «ماضى الشفرتين»

صفة لأبيض كلام إضافى «يمانى» صفة أخرى لأبيض.

الشاهد: فى «زيدنا» فإن فيه إضافة الموصوف إلى القائم مقام الوصف.



أى: علا زيدٌ صاحبنا رأسَ زيدٍ صاحبكم. (فحذف) (١) الصفتين وجعل
الموصوف خلقًا عنهما فى الإضافة.

الخامس: إضافة المؤكّد إلى المؤكّد، وأكثر ما يكون فى أسماء الزمان المبهمة
نحو: (يومئذ) (٢)، وقد يكون فى (غيرها) (٣) كقول الشاعر:

فقلتُ: نجوّاً عنها نَجّاً الجلدِ إنّه سَيْرُضِيكُمَا منها سَنَامٌ وغارِبُهُ (٤)

أراد اكشطا عنها الجلد، لأن النجا هو الجلد.

= قال العينى واستشهد به الزمخشري وقال أجرى زيداً مجرى النكرات فأضافه كما
أضيفت النكرات فقال: زيدنا وزيدكم.

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٢ / ٣٠٧، وابن يعيش ١ / ٤٤، وابن
هشام فى المغنى ١ / ٥٠. والشاهد رقم ١١٨ من خزانة الأدب.

(١) أ، ب. وفى جـ «بحذف».

(٢) أ، جـ. وفى بـ «حينئذ» والأمثلة: يومئذ وحينئذ وعامئذ.

(٣) أ، ب. وفى جـ «غيرهما».

(٤) قال العينى: قائله هو أبو الجراح قاله أبو على البغدادى فى كتاب المقصور والمدود.

وقال الصاغانى فى العباب: هو أبو الغمر الكلابى، وقد نزل عنده ضيفان فتحر لهما ناقة
فقالا: إنها مهزولة: فقال معتذراً لهما. وهو من الطويل.

الشرح: «انجوا» أمر لاثنتين من نجوت جلد البعير عنه إذا سلخته - يخاطب الضيفين
«نجا الجلد» النجا مقصور اسم الجلد «غاربه» أعلى الظهر.

الإعراب: «فقلت» الفاء عاطفة على ما قبلها و «قلت» فعل وفاعل «انجوا» فعل أمر
مبنى على حذف النون والواو ضمير فى محل رفع فاعل «عنها» جار ومجرور «نجا»
مفعول به «والجلد» مضاف إليه من إضافة المؤكّد إلى المؤكّد «إنه» إن واسمها «سيرضيكما»
جملة فى محل رفع خبر إن «منها» جار ومجرور «سنام» فاعل «يرضى» «وغاربه» عطف
عليه والهاء مضاف إليه.

الشاهد: فى «نجا الجلد» فإنه أضاف المؤكّد إلى المؤكّد، قال العينى: هكذا قال ابن أم
قاسم. والأحسن أن يقال فيه ما قاله الفراء، وهو إنمّا أضاف النجا إلى الجلد مع أن النجا
هو الجلد، لأن العرب تضيف الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظ كقوله: حق اليقين،
ولدار الآخرة.

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٢ / ٣٠٧. والشاهد ٣٠٩ من خزانة
الأدب.

السادس: إضافة الملقى إلى المعتبر نحو:

إلى الحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا (١)

السابع: إضافة المعتبر إلى الملقى. كقول بعض الطائيين:

... أَقَامَ بِيغْدَادِ الْعِرَاقِ وَشَوْقَهُ لِأَهْلِ دِمَشْقِ الشَّامِ شَوْقٌ مَبْرَحٌ (٢)

الثالث: أهمل المصنف هنا نوعين مما لا يتعرف بالإضافة:

أحدهما: ما وقع موقع نكرة لا تقبل التعريف نحو: «رب رجل وأخيه»

و«كم ناقة وفصيلها»، و«فعلَ ذلك جهده، وطاقته».

(١) صدر بيت قائله: ليبد بن ربيعة العامري. وهو من الطويل.

وعجزه: وَمَنْ يَبْكُ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدْ اعْتَدَرَ.

الإعراب: «إلى الحَوْلِ» جارٌ ومجرور متعلق «بابكيا» بقرينة قوله: «ولا تخمشا» في البيت قبله «ثم» عاطفة «اسم» مبتدأ «والسلام» مضاف إليه من إضافة الملقى إلى المعتبر «وعليكما» جارٌ ومجرور خبر المبتدأ «ومن» الواو عاطفة من «شرطية» «ويبك» فعل الشرط مجزوم بحذف حرف العلة والفاعل ضمير مستتر تقديره هو يعود على من «حولًا» ظرف زمان منصوب «وكاملًا» نعت له «فقد» الفاء واقعة في جواب الشرط وقد حرف تحقيق «واعتذر» فعل ماضٍ والفاعل ضمير مستتر تقديره هو. والجملة جواب الشرط.

الشاهد: في «ثم اسم السلام» فإن اسم مضاف إلى السلام وهو إضافة الملقى إلى المعتبر يعني لفظ الاسم هنا ملقى، لأن دخوله وخروجه سواء.
والمعنى: ثم السلام عليكما.

مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه للألفية ٢ / ٣٠٧، والسيوطي في همه ٤٩ / ٢،

وابن يعيش ٣ / ١٤. والشاهد رقم ٣٠٥ من خزنة الأدب والخصائص ٣ / ٢٩.

(٢) قال العيني والمرادى: قائله بعض الطائيين - وبحسب فلم أعثر على قائله. وهو من الطويل.

الشرح: «مبرح» أي: شديد، يقال برح به الأمر تبريحًا: أي: جهده.

الإعراب: «أقام» فعل ماضٍ مبني على الفتح والفاعل ضمير مستتر «ببغداد» في محل نصب على المفعولية وبغداد لا ينصرف فلما أضيف المجر بالکسر «العراق» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «وشوقه» الواو للحال شوق مبتدأ وخبره شوق الثاني «مبرح» صفة والجملة وقعت حالا وشوق مصدر مضاف إلى فاعله «لأهل دمشق الشام» في محل نصب على المفعولية.

الشاهد: في «ببغداد العراق» و«دمشق الشام» فإن الإضافة فيهما إضافة المعتبر إلى الملقى؛ وذلك لأن دخول العراق والشام وخروجهما سواء.

مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه للألفية ٢ / ٣٠٧، والسيوطي في همه ٤٩ / ٢.

ونحو: لا أباك تُخَوِّفُنِي (١).

لأن رب وكم يجران المعارف، والحال لا تكون معرفة، و«لا» لا تعمل في المعرفة.

ثانيهما: ما لا يقبل التعريف لشدة إبهامه كغير ومثل وحسب (٢).

وزعم المبرد أن «غير» لا تتعرف أبداً، وقال السيرافي: تتعرف إذا وقعت بين متضادين، وزعم ابن السراج: أنه إذا كان المغاير (والمائل) (٣) واحداً كانت «غير ومثل» (معرفين) (٤).

قال في شرح التسهيل: وقد يُعنى «بغير» و«مثل» مغايرة خاصة وبمائلة

(١) جزء من بيت لأبي حية النميري. وهو من الوافر.

وتمام البيت: أبالموت الذي لأبد أتى مُلاق

الشرح: قال ابن منظور (أراد تخوفيني فحذف النون الأخيرة).

وقال الشيخ محمد محي الدين في تعليقه على الأشموني / ١٠٩ (....) وعلى هذا

قرأ بعض القراء «فيم تبشرون؟» فأذهب إحدى النونين استقالاتاً.

الإعراب: «أبالموت» الهمزة للاستفهام «بالموت» جار ومجرور متعلق بقوله تخوفيني

«الذي» اسم موصول نعت للموت «لا» نافية للجنس «بد» اسم لا «إني» إن واسمها

«ملاق» خبر إن. وإن واسمها وخبرها في تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف

والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر «لا» و«لا» مع اسمها وخبرها لا محل لها من

الإعراب صلة الموصول والعائد ضمير منصوب «بملاق» «لا أباك» لا نافية للجنس «أبا»

اسم لا منصوب بالالف وأبا مضاف والضمير مضاف إليه وخبر لا محذوف والجملة لا

محل لها من الإعراب معترضة بين المعمول الذي هو الجار والمجرور والعامل الذي هو

تخوفيني و«تخوفيني» فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة للتخفيف، وباء المخاطبة فاعل

والنون الموجودة للوقاية والياء بعد النون مفعول به.

الشاهد: في «لا أباك» حيث إن «أبا» وقع موقع نكرة لا تقبل التعريف وأن «لا»

لا تعمل في المعرفة.

مواضعه: ذكره ابن منظور في لسان العرب ج ١٨ ص ١٢، ومحب الدين مرتضى

في تاج العروس ج ١ ص ٥، وابن مالك في التسهيل ص ٦٨، وابن يعيش في شرح

المفصل ٢ / ١٠٥، وابن هشام في الشذور ص ٣٤٣، والسيوطي في همعه ١ / ٤٥.

(٢) راجع الأشموني ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨.

(٣) ب - وفي أ، ج (المقابل).

(٤) أ، ب - وفي ج (معرفتين).

خاصة فيحكم بتعريفهما. وأكثر ما يكون ذلك في «غير» إذا وقع بين ضدين، وأجاز بعض العلماء منهم السيرافي أن يعمل على هذا (قوله تعالى) (١): ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ (٢) لوقوع «غير» فيه بين متضادين وليس بلازم، لقوله تعالى: ﴿نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ﴾ (٣) (فنعنت) (٤) به النكرة مع وقوعه بين متضادين. أ هـ.

ثم قال: ووصلُ آلِ بَدَأِ الْمُضَافِ مُغْتَفَرٌ.

الإشارة إلى الوصف (المشابه) (٥) للمضارع. يعنى: أن وصل آل بما إضافته لفظية مغتفر لا مطلقاً بل بشرط كونه مضافاً إلى ما فيه «آل» نحو: (الجدع الشعر).

أو مضافاً إلى ما فيه آل نحو: (الضاربُ رأسَ الجاني) أو مثني أو مجموعاً على حدة نحو: «الضاربا زيد» و«المكرموا عمرو».

وأما جمع التكسير وجمع المؤنث السالم (فكالمفرد وعنهما احترق) (٦) بقوله: (سييله أتبع) أى: أتبع سبيل المثني فى سلامة واحده وإعرابه بالحرفين. فإن قلت: مفهوم الشرط أن وصل آل (بدا المضاف) (٧) فيما سوى هذه الصور الأربع غير مغتفر.

وقد ذكر فى التسهيل صورة خامسة (٨) يغتفر فيها ذلك (أيضاً) (٩) (وهى) (١٠) أن يكون الثانى مضافاً إلى ضمير المقرون بال. كقوله:

-
- (١) ب.
(٢) من الآية ٧ من سورة الفاتحة.
(٣) من الآية ٣٧ من سورة فاطر.
(٤) ب، جـ - وفى أ (فنعنت).
(٥) ب، جـ - وفى (به).
(٦) أ، جـ - وفى ب (فمنهما تحزرا).
(٧) ب.
(٨) راجع التسهيل ص ١٣٧، ١٥٦.
(٩) أ، جـ.
(١٠) ب، جـ - وفى أ (هو).

الودُّ أَنْتِ الْمُسْتَحِقَّةُ صَفْوَهُ (١)

قلت: إنما أهمل هذه (الصورة) (٢) هنا لقلتها وللخلاف في جوارها.

فإن المبرد منع الجر في نحو ذلك وأوجب النصب، ولكن الصحيح جواره،
لثبوته في المستحقة صفوه (هكذا) (٣) روى بالجر.

ثم قال:

وربما أكسبتَ ثانٍ أولاً تأنيتاً ان كان لحذفٍ مؤهلاً

يعنى: أن المضاف قد يؤنث لتأنيث المضاف إليه، بشرط صحة حذفه،
والاستغناء عنه بالمضاف إليه (فيشمل) (٤) أربعة أنواع:

الأول: أن يكون المضاف بعضاً وهو مؤنث كقوله:

(١) صدر بيت قال العيني: لم أقف على اسم قائله - وبحثت فلم أعثر على قائله من
الكامل.

وعجزه: منى وإن لم أرج منك نوالاً

الشرح: «الود» بضم الواو أو فتحها أو كسرهما - المحبة - «المستحقة» التى تستوجب بما
اشتملت عليه من صفات ومبادئ «صفوه» خالصه ولبابه «أرج» مضارع رجا الشيء يرجوه
رجا ورجاوة إذا أمله وطمع فيه «نوالاً» أى عطاء.

المعنى: أنت التى تستحقين خالص مودتى ومحبتى، ولست أطمع فى نوالك ولا أرجو
منك جزاء.

الإعراب: «الود» مبتدأ وأنت مبتدأ ثان «المستحقة صفوه» خبر المبتدأ الثانى والجملة خبر
المبتدأ الاول والمستحقة مضاف إلى صفوه و صفوه مضاف والضمير مضاف إليه وهو ضمير
ما هو مقرون بال الذى هو الود «منى» جار ومجرور متعلق بالمستحقة «وإن» الواو عاطفة
«إن» شرطية «لم» حرف نفى وجزم وقلب «أرج» فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة
والجملة جملة الشرط «منك» جار ومجرور متعلق بالفعل قبله «نوالاً» مفعول به وفاعل
«أرج» ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا وصدر الكلام أغنى عن الجواب.

الشاهد: فى «المستحقة صفوه» حيث أضاف الاسم المقترن بال، وهو المستحقة لكونه
وصفاً مع كون المضاف إليه مضافاً إلى صفوه يعود إلى ما فيه ال وهو الود.

مواضعه: ذكره ابن هشام فى شرحه للألفية، والسيوطى فى همع الهوامع ٢ / ٤٨،
والأشمونى ٢ / ٣٠٨.

(٢) أ، ب - وفى جـ (الصورة). (٣) ب، جـ - وفى أ (لكذاى).

(٤) أ - وفى ب، جـ (فشمل).

إذا بعضُ السنينَ تعرقتنا^(١)

لأن بعض السنين سنة.

والثاني: أن يكون بعضاً وهو مذكر كقوله:

كما شَرِقَتْ صدرُ القنَاةِ من الدَّمِ^(٢)

(١) صدر بيت لجرير من قصيدة مدح بها هشام بن عبد الملك بن مروان. وهو من الوافر.

وعجزه: كفى الأيتامَ فقد أبي اليتيم.

الشرح: «تعرقتنا» يقال تعرقت العظم إذا أكلت ما عليه من اللحم «كفى» بمعنى: أغنى

يتعدى إلى مفعولين أولهما الأيتام وثانيهما فقد.

المعنى: يريد أنها أذهبت أموالنا ومواشينا وقد كفى الأيتام فقد آباؤهم لأنه أنفق عليهم

وأعطاهم.

الإعراب: «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «بعض» فاعل فعل محذوف يفسره تعرقتنا

المذكور «تعرقتنا» جملة من فعل وفاعل ومفعول «كفى» بمعنى أغنى يتعدى إلى مفعولين

«الأيتام» مفعول أول منصوب بالفتحة الظاهرة «فقد» مفعول ثانٍ منصوب بالفتحة الظاهرة

«أبي» مضاف إليه «اليتيم» مضاف إليه.

الشاهد: أن «بعضاً» اكتسب التأنيث مما بعده؛ ولهذا قال تعرقتنا بالتأنيث.

مواضعه: ذكره سيويه في كتابه ١/ ٢٥ والشاهد رقم ٢٨٨ من الخزانة.

(٢) عجز بيت قائله: الأعشى ميمون بن قيس. وهو من الطويل.

وصدره: وتشرقُّ بالقول الذي قد أذعته

الشرح: «تشرق» بريقه إذا غص. «أذعته» أفضيته، «صدر القنَاة» الرمح.

الإعراب: «تشرق» فعل مضارع والفاعل ضمير «بالقول» جار ومجرور في محل نصب

مفعوله «الذي» اسم موصول صفة للقول «قد» حرف تحقيق «أذعته» فعل وفاعل ومفعول

والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «كما» الكاف للتشبيه وما مصدرية «صدر»

فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة «القنَاة» مضاف إليه مجرور بالكسرة «من الدم» جار

ومجرور.

الشاهد: في «شَرِقَتْ صدرًا» فإنها مؤنثة وفاعلها وهو الصدر مذكر، وكان القياس

«شَرِقَتْ» ولكن لما كان الصدر الذي هو مضاف بعض المضاف إليه أعطى له حكمه.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٢/ ٣١٠، والسيوطي ص ٧٤، وأيضاً

في همعه ٢/ ٤٩، وابن هشام في المغنى ٢/ ١١٣.

والثالث: أن يكون وصفاً للمؤنث كقوله:

مَشِينٌ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسْفَهَتْ
أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيحِ النِّوَاسِمِ (١)

والرابع: ألا يكون بعضاً ولا وصفاً، ولكنه شبيهه البعض في صلاحيته (للسقوط) (٢) كقولهم: اجتمعت أهل اليمامة (٣).

وذكر الفارسي خامساً. وهو أن يكون المضاف كل كقول عترة:

جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثُرَّةً (٤)

(١) قائله: ذو الرمة غيلان بن عقبة. وهو من الطويل.

الشرح: «اهتزت» مالت واضطربت «تسفهت» من قولهم تسفهت الرياح الغصون إذا أمالتها وحركتها «النواسم» جمع ناسمة، وهي الرياح اللينة أول هبوبها. المعنى: يقول: إن هؤلاء النسوة قد مشين في اهتزاز وتمایل فهن يحاكين رماحاً مرت بها ريح فأمالتها.

الإعراب: «مشين» فعل وفاعل «كما» الكاف حرف تشبيه وجر «ما» مصدرية «اهتزت» اهتز فعل ماضٍ والتاء للتأنيث «رماح» فاعل اهتزت و «ما» المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف أي مشين شيئاً كائنًا كاهتزاز ... إلخ
«تسفهت» تسفه فعل ماضٍ والتاء للتأنيث «أعاليها» أعالي مفعول به لتسفه وأعلى مضاف والضمير مضاف إليه «مر» فاعل تسفهت و«مر» مضاف «الرياح» مضاف إليه «النواسم» نعت للرياح،

وجملة «تسفهت» نعت «لرماح».

الشاهد: في «تسفهت» .. مر الرياح» حيث أنت الشاعر الفعل بتاء التأنيث مع أن فاعله مذكر وهو «مر» والذي جلب له ذلك إنما هو المضاف إليه، وهو «الرياح».
مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٥٧، وابن عقيل ٢ / ٣٨، الأشموني ٢ / ٣١٠، وداود، والمكودي ص ٨٦، وسيبويه ١ / ٢٥، والخصائص ٢ / ٤١٧.

(٢) أ، ب - وفي جـ (في السقوط).

(٣) قال سيبويه ١ / ٢٦: (وسمعنا من يوثق به من العرب يقول: اجتمعت أهل اليمامة لأنه يقول في كلامه اجتمعت اليمامة يعني: أهل اليمامة فأنث الفعل في اللفظ إذ جعله في اللفظ لليمامة فترك اللفظ على ما يكون عليه في سعة الكلام).

(٤) صدر بيت: قائله عترة بن شداد العبسي. وهو من الكامل.

وتمامه: فتركن كل حديقة كالدّرهم.

الشرح: «ثرة» بفتح التاء وتشديد الراء - كل عين كثيرة الماء «كل حديقة» ويروى كل قرارة «فتركن كل حديقة» معناه: أن الماء لما اجتمع استدار أعلاه فصار كدور الدرهم. =

ومنه ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ﴾^(١) والتأنيث في هذا النوع أفصح بخلاف ما قبله.

تنبيه:

قد يرد مثل ذلك في التذكير، ومنه قول الشاعر:

رُؤْيَةُ الْفِكْرِ مَا يَثُولُ لَهُ الْأَمْرُ مُعِينٌ عَلَى اجْتِنَابِ التَّوَانِي^(٢)

ثم قال:

وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لَهَا بِهِ اتَّحَدُ مَعْنَى وَأَوَّلُ مَوْهَمًا إِذَا وَرَدَ

= الإعراب: «جادت» جاد فعل ماض والتاء للتأنيث «عليه» جار ومجرور والضمير يرجع إلى النبت في البيت قبله «كل» فاعل و «عين» مضاف إليه «وثره» نعت لعين «فتركن» الفاء عاطفة «تركن» فعل وفاعل «كل» مفعول به «حديقة» مضاف إليه «كالدرهم» جار ومجرور نعت لحديقة.

الشاهد: في «جادت» حيث أنت مع إسناده إلى لفظة كل، لاكتساب كل التأنيث من المضاف إليه بإضافته.

مواضعه: ذكر ابن هشام في المعنى ١ / ١٦٨، والسيوطي في همعه ٢ / ٧٤، والأشعري في شرحه للألفية ٢ / ٣١٠.

(١) من الآية ٣٠ من سورة آل عمران.

(٢) قال العيني: لم أقف على اسم قائله. ويحث فلم أعثر له على قائل. وهو من الخفيف. الشرح: «ما يثول»: ما يرجع له الأمر «على اجتناب التواني» ويروى «على اكتساب الثواب».

الإعراب: «رؤية» مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة «الفكر» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة من إضافة المصدر إلى فاعله «ما يثول إليه الأمر» جملة وقعت مفعولا للمصدر أو في محل جر صفة للفكر يعنى الفكر الذى يرجع إليه الأمر «معين» خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة «على» حرف جر «اجتناب» مجرور بها «التواني» مضاف إليه والجار والمجرور متعلق بقوله «معين».

الشاهد: في (له الأمر) حيث قال «له» ولم يقل: «لها». فكأنه قال: الفكر الذى يثول له الأمر ويجوز أن يكون الاستشهاد فى قوله: «معين» فإنه مذكر مع أن المبتدأ مؤنث، وذلك لسريان التذكير إليه من المضاف إليه وهو الفكر. اه العيني.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١٥٧، والأشعري ٢ / ٣١١، وداود، والمكودي ص ٨٧، والسيوطي ص ٧٤، وأيضاً فى همعه ٢ / ٤٩.

لا بد من كون المضاف غير المضاف إليه بوجه ما؛ لأن المضاف يتخصص أو يتعرف بالمضاف إليه، والشئ لا يتخصص ولا يتعرف بنفسه، وما أوهم ذلك أول.

فما يوهم الإضافة إلى المرادف نحو «سعيد كرر» (فيؤول)^(١) الأول بالمسمى، والثاني بالاسم. كأنك قلت: جاءني مسمى هذا اللقب.

ومما يوهم إضافة الصفة إلى الموصوف قولهم: «سحق عمامة» (وجرد قطيفة. بإضافة الشئ إلى جنسه. أي: سحق من عمامة)^(٢).

ومما يوهم إضافة الموصوف إلى صفته قولهم: «مسجد الجامع».

فيؤول بحذف المضاف إليه وإقامة صفة مقامه. أي: مسجد المكان الجامع.

وذهب الكوفيون إلى أن الصفة ذهب بها مذهب الجنس ثم أضيف الموصوف إليها كما يضاف بعض الجنس إليه في نحو: «خاتم حديد» وعلى هذا فلا حذف.

وإضافة الصفة إلى موصوفها، والموصوف إلى صفته (لا يتقاس)^(٣).

وأجاز الفراء إضافة الشئ إلى ما بما معناه، لاختلاف اللفظين، ووافق ابن الطراوة وغيره ونقله في النهاية^(٤) عن الكوفيين.

وقال الفراء: ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ﴾^(٥) أضيفت الدار إلى الآخرة. وهي الآخرة.

والعرب قد تضيف الشئ إلى نفسه إذا اختلف لفظه كيوم الخميس.

وذكر مثلاً منها ﴿حَقُّ الْيَقِينِ﴾^(٦) و﴿حَبُّ الْحَصِيدِ﴾^(٧) و﴿حَبْلُ

الْوَرِيدِ﴾^(٨).

(١) ب، ج. وفي أ (فيؤولون).

(٢) ج. وقال الأشموني ٣١١ / ٢ (.. أي. شئ مجرد من جنس القطيفة، وشئ سحق من جنس العمامة).

(٤) كتاب لابن الخبار.

(٦) من الآية ٩٥ من سورة الواقعة.

(٣) أ، ج. وفي ب (لا يقاس).

(٥) من الآية ٣٠ من سورة النحل.

(٧) من الآية ٩ من سورة ق.

(٨) من الآية ١٦ من سورة ق.

وظاهر التسهيل وشرحه موافقة الفراء^(١).

ثم قال:

وبعضُ الأسماء يضافُ أبدًا

إنما احتيج (إلى)^(٢) التنبيه على الأسماء التي لازمت الإضافة لخروجها عن الأصل إذ الأصل جوار إفراد الاسم عن الإضافة.

ثم الأسماء (اللازمة)^(٣) للإضافة على قسمين:

قسم يلزمها لفظًا ومعنى نحو: «قصارى» و«حمادى»^(٤) و«لدى».

وقسم يلزمها معنى لا لفظًا نحو: «كل» و«بعض» و«أى».

والى هذا أشار بقوله:

وبعضُ ذا قد يات لفظًا مفردًا

تنبيهات:

الأول: لكل موضعان تلزم فيهما الإضافة لفظًا ومعنى:

أحدهما: إذا (وقعت)^(٥) نعتًا، والآخر: إذا (وقعت)^(٦) توكيدًا خلاقًا للفراء. والزمخشري فى التوكيد.

الثانى: شد تكبير «كل» ونصبه على الحال فيما (حكاها)^(٧) أبو الحسن.

وعلى هذا فلا يمتنع إدخال «أل» (عليه)^(٨).

الثالث: مذهب سيبويه والجمهور أن «كلا وبعضًا» معرفتان (بنية)^(٩) الإضافة وقالوا: «مررت بكل قائمًا» و«ببعض جالسًا»^(١٠).

(١) راجع الأشموني ٢ / ٣١١. (٢) ب، ج - وفى أ (على).

(٣) أ، ج، وفى ب (اللازمة).

(٤) قصارى وحمادى بمعنى: غايته. (٥) ب - وفى أ، ج (وقع).

(٦) ب، وفى أ، ج (وقع). (٧) أ، ب - وفى ج (ذكره).

(٨) ب. (٩) أ، ج - وفى ب (على نية).

(١٠) قال سيبويه ١ / ٢٧٣: (هذا باب ما ينتصب خبره لأنه معرفة وهى معرفة لا توصف

ولا تكون وصفًا. وذلك قولك مررت بكل قائمًا ومررت ببعض قائمًا وبعض جالسًا).

وذهب الفارسي إلى أنهما نكرتان، وألزم من قال بتعريفهما أن يقول: (إن)^(١) نصفًا وثلاثًا وسدسًا معارف، لأنهما في المعنى مضافات، وهي نكرة بإجماع.

ورد بأن العرب تحذف المضاف وتريده وقد لا تريده، ودل مجيء الحال بعد «كل وبعض» على إرادته.

ثم إن (الملازم)^(٢) للإضافة (ثلاثة)^(٣) أنواع:

أحدها: ما لزم الإضافة إلى (المضمر)^(٤).

والثاني: (ما يضاف)^(٥) إلى الظاهر (والمضمر)^(٦).

والثالث: ما لزم الإضافة إلى الجملة.

وقد أشار إلى الأول بقوله:

وبعض ما يُضَافُ حَتْمًا اِمْتَنَعُ وإيلاؤه اسمًا ظاهرًا حيثُ وَقَعَ
كوحْدِ لَيِّ ودوَالِي سَعْدِي وشذَّ إيلاءَ يَدِي لِلبَيِّ

تقدم الكلام على نصب «وحد» في باب الحال، وهو ملازم للإضافة إلى (المضمر)^(٧) ولازم الإفراد والتذكير، لأنه مصدر، وربما ثنى مضافًا إلى ضمير مشى.

حكى ابن سيده^(٨) (جلسا على وحدهما وعلى وحديهما)^(٩) ووجد منصوب دائمًا، وقد يجز بإضافة نسيج وجحيش وغير.

(١) ب، جـ. (٢) أ، جـ وفي ب (اللازم).

(٣) أ، جـ وفي ب (على ثلاثة).

(٤) أ، جـ وفي ب (الضمير).

(٥) أ، ب - وفي جـ (ما لزم الإضافة). (٦) أ، جـ.

(٧) أ، جـ وفي ب (الضمير).

(٨) هو: علي بن أحمد بن سيده النحوي الأندلسي. كان حافظًا لم يكن في زمانه أعلم منه بالنحو واللغة، قال أبو عمر الطلمنكي: دخلت مرسية فتشبت بي أهلها ليسمعوا على غريب المصنف، فقلت لهم: انظروا من يقرأ عليكم فأتوا برجل أعشى يعرف بابن سيده فقرأ علي من أوله إلى آخره من حفظه فعجبت منه. شرح كتاب الأخفش وغيره. مات سنة ثمان وخمسين وأربعمائة عن نحو ستين سنة.

(٩) أ، جـ - وفي ب (جلسا على وحديهما وحدتهما).

والأول للمدح والأخير للدم.

وزاد بعضهم قريع وحده وهو للمدح، وقد يجر بعلى كما سبق^(١).

وأما «لبي ودوالى وسعدى» فهي مصادر مثناة تلزم الإضافة إلى (المضمر)^(٢) فتقول لبيك وسعديك ودواليك ونحوهما حنانيك وهذاذك وحجازيك وحذاريك. قال فى النهاية: ومن المصادر المثناة حذاريك - بفتح الحاء - ولا مفرد له.

تنبيهات:

الأول: الناصب لهذه المصادر واجب الإضمار، ويقدر فى غير لبيك من لفظه والتقدير فى لبيك (أجبت)^(٣) إجابتك، وكأنه من ألب بالمكان إذا قام به.

الثانى: يجوز استعمال لبيك وحده، وأما سعديك فلا يستعمل إلا تابعاً للبيك.

قال سيويه: أراد بقول لبيك وسعديك إجابة بعد إجابة^(٤).

الثالث: هذه التثنية عند الجمهور للتكثير (لا تقع على الواحد)^(٥).

الرابع: ذهب الأعلام، إلى أن الكاف فى لبيك وأخواته حرف خطاب لا موضع (له)^(٦) من الإعراب وحذفت النون لشبه الإضافة.

(١) قال السيوطى فى همعه ٢ / ٥٠ . . . يقال: هو نسيج وحده وقريع وحده إذا قصد قلة نظيره فى الخير، وأصله فى الثوب، لأنه إذا كان رفيعاً لم ينسج على منواله، والقريع: السيد، وهو جحيش وحده وعبير وحده إذا قصد قلة نظيره فى الشر وهما مصغر «عير» وهو الحمار، وجحش وهو ولده يذم بهما المنفرد باتباع رأيه، ويقال: هما نسيجاً وحدهما وهم نسيجاء وحدهم وهى نسيجة وحدها وهكذا، وقيل: لا يتصل بنسيج وإخوته العلامات فيقال: هما نسيج وحدهما وهكذا . . .

(٢) أ، ج - وفى ب (الضمير).

(٣) ب، ج - وفى أ (أجبتك).

(٤) قال سيويه ١ / ١٧٥: (كأنما أراد بقوله لبيك وسعديك إجابة كأن يقول كلما أجبتك فى أمر فانا فى الأمر الآخر مجيب، وكان هذه التثنية أشد توكيداً).

(٥) ب - وفى أ، ج (لا شفع الواحد).

(٦) ب - وفى أ، ج (لها).

الخامس: حكى سيبويه عن بعض العرب^(١): لبٌ، على أنه مفرد لبيك غير أنه مبني على الكسر، لقلة تمكنه، واختلف فيه. فقيل: ينصب نصب المصدر. كأنه قال: إجابة وقال المصنف: جعلوه اسم فعل.

وقوله: وشذَّ إيلاءُ يدي للبيِّ

أشار إلى أنه شذت إضافته إلى الظاهر في قوله:

دعوتُ لِمَا نَابَنِي مِسُورًا فلبِّي فلبِّي يدي مِسُورًا^(٢)

تنبيه:

ذهب يونس إلى أن لبيك اسم مفرد وأصله لبي قلبت ألفه ياء للإضافة إلى المضمَر كما في عليك.

(١) قال سيبويه ١ / ١٧٦: (وبعض العرب يقول: لب فيجره مجرى أمس وفاق، ولكن موضعه نصب).

(٢) من أبيات سيبويه التي لم يعرفوا لها قائلًا ١ / ١٧٦، وقال العيني: لأعرابي من بني أسد. وهو من المتقارب.

الشرح: «دعوت» طلبت «نابني» نزل بي وأصابني «مسور» بكسر الميم وسكون السين وفتح الواو - اسم رجل «لبي» أجب «لبي يدي مسور» المراد الدعاء لمسور: بأن يجاب دعاؤه كلما دعا إجابته بعد إجابة، وإنما خص يديه بالذكر، لأنهما اللتان أعطيتهما ما سأل. المعنى: أصل هذا أن رجلا دعا رجلا آخر اسمه مسور ليغرم عنه دية لزمته فأجابه إلى ذلك. فالراجز يقول: دعوت مسورًا للأمر الذي نزل بي فلباني، ثم دعا له.

الإعراب: «دعوت» فعل وفاعل «لما» اللام حرف جر للتعليل «ما» اسم موصول مبني على السكون في محل جر باللام والجار والمجرور متعلق بدعوت «نابني» ناب فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ما والتون للوقاية والياء مفعول به والجملة لا محل لها صلة الموصول «مسورًا» مفعول به لدعوت «فلبِّي» الفاء عاطفة «لبي» فعل ماض والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى مسور والجملة معطوفة على جملة «دعوت مسورًا» وقوله: «فلبِّي يدي مسور» الفاء للتعليل «ولبي» مصدر منصوب على المفعولية المطلقة بفعل محذوف وهو مضاف ويدي مضاف إليه ويدي مضاف ومسور مضاف إليه.

الشاهد: في «فلبِّي يدي» حيث أضاف «لبي» إلى الاسم الظاهر وهو «يدي» وذلك شاذ.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١٥٩، وابن عقيل ٢ / ٤١ والأشموني ٢ / ٣١٣، وداود، والسندوبي، والاصطهناوي، والمكودي ص ٨٧، وابن هشام ٢ / ١٩١، وأيضًا في المعنى ٢ / ١٤٣، والسيوطي ص ٧٥، وأيضًا في الهمع ١ / ١٩٠، وابن يعيش ١ / ١٩١. والشاهد رقم ٩٣ من الخزانة، والكتاب ١ / ١٧٦.

ورد عليه سيبويه بقوله: «فَلْبِي يَدِيْ مَسُوْر» لإثبات الياء مع الظاهر^(١) فإن قلت: قد ذكر في شرح التسهيل: أن إضافة لبيك إلى (المضمر)^(٢) الغائب شاذة كإضافته إلى الظاهر، ومنه قول الراجز:

لقلتُ لبيّه لمن يدعُوني^(٣).

وظاهر كلامه هنا جواز إضافته إلى المضمر مطلقاً.

قلت: لا يلزم من قوله: (أمتنع إيلاؤه اسمًا ظاهرًا) جواز إضافته لكل

مضمر.

(١) قال سيبويه ١/ ١٧٦ (وزعم يونس أن لبيك اسم واحد، ولكنه جاء على هذا اللفظ في الإضافة كقولك عليك، وقال سيبويه:

دعوت لما نابني مسوراً
فلبى فلبى يدى مسور

فلو كان بمنزلة على لقال فلبى يدى مسور لأنك تقول على ريد إذا أظهرت الاسم.

(٢) أ - وفي ب، جـ (الضمير).

(٣) قال العيني: لم أقف على اسم قائله ويحث فلم أعتبر له عليّ قائل - من الرجز.

وقبله: إنك لو دعوتني ودوني
زوراء ذات مترع بيون.

الشرح: «زوراء» - بفتح الزاي وسكون الواو - الأرض البعيدة الأطراف «مترع» ممتد «بيون»: بزنة صبور. البشر البعيدة القعر، وقيل: الواسعة الرأس الضيقة الأسفل، «لبيه» فيه التفات من الخطاب إلى الغيبة، والأصل أن يقول: لقلت لك لبيك.

المعنى: إنك لو ناديتني وأمامي أرض بعيدة الأطراف واسعة الأرجاء ذات ماء بعيد الغور لأجبتك إجابة بعد إجابة، يريد أنه لا تتعوقه عن إجابته صعاب ولا شداد.

الإعراب: «إنك» إن حرف توكيد ونصب والكاف ضمير المخاطب اسمه «لو» شرطية غير جازمة «دعوتني» دحا فعل ماض وضمير المخاطب فاعله والنون للوقاية والياء مفعول به والجملة شرط «لو» و «دوني» الواو للحال «دوني» ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ودون مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «زوراء» مبتدأ مؤخر وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال «ذات» نعت لزوراء وذات مضاف «مترع» مضاف إليه «بيون» نعت لمترع «لقلت» اللام واقعة في جواب لو قلت فعل وفاعل والجملة جواب لو وجملة الشرط في محل رفع خبر إن في أول الأبيات «لبيه» مفعول مطلق والهاء مضاف إليه «لبن» اللام حرف جر ومن اسم موصول «يدعوني» فعل وفاعل ومفعول والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

الشاهد: في (لبيه) حيث أضاف (لبي) إلى ضمير الغائب. وذلك شاذ والحكم أن يضاف إلى ضمير المخاطب.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن عقيل ١/ ٤٠، والاشموني ٢/ ٣١٣، وابن هشام ٢/ ١٩٠، وفي المغني ٢/ ١٤٣، والسيوطي ص ٧٥، وفي همعه ١/ ١٩٠.

وفى الارتشاف: (ويضاف)^(١) إلى الظاهر. تقول: لبي زيد وسعدى عمرو
وإلى ضمير الغائب قالوا: لبيه، ودعوى الشذوذ فيهما باطلة. هـ^(٢).

ثم أشار إلى الثالث بقوله:

وألزموا إضافة إلى الجُمْلِ حيثُ وإذُ

شمل قوله: (إلى الجمل) (الجملة)^(٣) الاسمية والفعلية:

فالاسمية نحو: «جلست حيثُ زيدٌ جالسٌ»، و«إذُ زيدٌ جالسٌ».

والفعلية نحو: «حيثُ جلس زيدٌ»، و«إذُ جلس زيدٌ».

فإن قلت: كيف قال: وألزموا مع إذ حيث قد ورد إضافتها إلى مفرد، في

قوله:

أما ترى حيثُ سهيلٌ طالعاً^(٤)

(١) أ، ب - وفى جـ (ومضاف).

(٢) قال السيوطى فى همعه ١/ ١٩٠ (ورده أبو حيان بأن سيبويه قال فى كتابه: يقال: لبي زيد وسعدى زيد فساق ذلك مساق المنساق المطرد). (٣) ب.

(٤) صدر بيت: بحث فلم أعر على قائله. وهو من الرجز.

وعجزه: نَجْمًا يَضِيءُ كَالشَّهَابِ لَامِعًا.

الشرح: «سهيل» بضم السين - نجم تنضج الفواكه عند طلوعه وينقضى القسيظ، «الشهاب» الشعلة من النار.

الإعراب: «أما» الهمزة للاستفهام «وما» نافية أو: «أما» كلها أداة استفتاح «ترى» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «حيث» مفعول به مبنى على الضم فى محل نصب وحيث مضاف «وسهيل» مضاف إليه «طالعاً» قيل حال من سهيل ومجىء الحال من المضاف إليه - مع كونه قليلاً - قد ورد فى الشعر وهذا منه، وقيل هو حال من «حيث» والمراد بحيث هنا مكان خاص مع أن وضعه على اسم مكان مبهم «ونجماً» منصوب على المدح بفعل محذوف «يضيء» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نجم والجملة فى محل نصب صفة لنجم «كالشهاب» جار ومجرور متعلق بـ «لامعاً» حال مؤكدة.

الشاهد: فى «حيث سهيل» فإنه أضاف حيث إلى اسم مفرد، وذلك شاذ عند جمهرة النحاة. وإنما تضاف عندهم إلى الجملة، وقد أجاز الكسائى إضافة «حيث» إلى المفرد، واستدل بهذا البيت ونحوه، وروى برفع «سهيل» فتكون مضافة إلى الجملة فلا شاهد فيه.

وقد جاءت غير مضافة في قوله:

إذا رِيْدَةٌ مِنْ حَيْثُ مَا نَفَّحَتْ لَهُ (١)

قلت: أما إضافتها إلى المفرد (فهو ممنوع) (٢) عند البصريين إلا في ضرورة وهو عند الكسائي في قياس.

وأما عدم إضافتها فهو أندر (منه) (٣) مع أن في شاهده احتمالاً ظاهراً، فلندور ذلك واختصاصه بالضرورة. قال: والزموا.

وقوله: وَإِنْ يَنْوَنُ يُحْتَمَلُ إفرادُ إذْ

=مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٥٩، وابن عقيل ٢ / ٣٤، والأشموني ٣١٤، والسيوطي ص ٧٥.

(١) صدر بيت: قاله أبو حية النميري - واسمه المشمر بن الربيع، وهو شاعر مجيد من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية. والبيت من الطويل. وعجزه: آتَاهُ بَرِيَاهَا خَلِيلٌ يُوَاصِلُهُ.

الشرح: «ريدة» - بفتح الراء وسكون الياء وفتح الدال - يقال: ريع ريدة ورادة وريدانة أى: لينة الهبوب «نفحت» أى: هبت «برياها» بفتح الراء وتشديد الياء - الرائحة. الإعراب: «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه «ريدة» فاعل لفعل محذوف تقديره نفحت [يفسره المذكور] والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها «من» حرف جر «حيث» ظرف قطع عن الإضافة مبنى على الضم في محل جر «ما» رائدة «نفحت» نفع فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل ضمير مستتر تقديره هي يعود إلى ريدة «له» جار ومجرور متعلق بنفحت «آتاه» أتى فعل ماض والضمير في محل نصب مفعول به «برياها» الياء حرف جر «وريا» اسم مجرور بالياء، والضمير مضاف إليه والجار والمجرور متعلق بآتاه «خليل» فاعل أتى «يواصله» جملة في محل رفع نعت لخليل وجملة آتاه وقعت جواباً لإذا.

الشاهد: في «من حيث» حيث قطعت عن الإضافة.

تقديره: إذا ريدة نفحت له من حيث هبت؛ وذلك لأن ريدة فاعل بفعل محذوف يفسره نفحت، فلو كانت نفحت مضافاً إليه لزم بطلان التفسير، إذ المضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف فلا يفسر عاملاً فيه.

مواضعه: ذكره السيوطي في الهمع ١ / ٢١٢.

(٢) أ، ج - وفي ب (فهى ممنوعة).

(٣) أ، ج - وفي ب (منها).

يعنى: أن إذ يجوز إفرادها لفظاً عن الإضافة، لكن بشرط أن يعوض
(عن) (١) الجملة المحذوفة تنوين نحو: (يومئذ) ولا تشاركها (حيث) فى ذلك .
ولهذا قال: (يحتمل إفراد إذ).

فإن قلت: لم كسرت الذال من يومئذ (٢) ونحوه؟
قلت: لالتقاء الساكنين خلافاً للأخفش، إذ جعل كسرهما للجر بالإضافة ورد
بأوجه: منها أنهم قالوا يومئذ بالفتح.

تنبيه:

قولهم: (إذ ذاك) ليس من الإضافة إلى المفرد بل إلى جملة اسمية والتقدير
إذ ذاك كذلك (٣).

.... وما كإذ معنى كإذ أضف جوازاً ...

يعنى: أن (المشابه لإذ) (٤) فى كونه اسم زمان مبهم غير محدود يراد به
المضى أضيف جوازاً (إلى) (٥) ما يضاف إليه إذ وجوباً. يعنى: الجملتين، وذلك
نحو: يوم وأيام.

فلو كان غير مبهم أو محدوداً لم يضاف إلى الجمل فلا يجوز إضافة (أسبوع
وشهر ويومين ونحو من المثنى وأجاز المغاربة إضافة) (٦) أسبوع وشهر ونحوه.

وأجاز ابن كيسان إضافة المثنى ولم يسمع، ولو مراداً به الاستقبال لم يضاف
كإذ بل يضاف كإذا أعنى: إلى جملة فعلية؛ لأن (إذا) وما حمل عليها لا يضاف
إلى الاسمية.

(١) أ - وفى ب، ج (من).

(٢) أ، ج - وفى ب (يومئذ وحيثئذ).

(٣) راجع الأشموني ٢ / ٣١٤.

(٤) أ، ب - وفى ج (ما شابه إذ).

(٥) أ، ب - وفى ج (أى).

(٦) أ، ج.

هذا مقتضى مذهب سيبويه؛ ولذلك يؤول قوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُمْ
بَارِزُونَ﴾^(١) على (تنزله)^(٢) منزلة الماضي.

قال المصنف: والصحيح جواز ذلك على قلة، يعنى: فى (إذا) وما حمل
عليها.

تنبيهان:

الأول: منع صاحب البسيط إضافة المتوسع فيه إلى الجملة، قال: لأنه اسم
حيثذ، والأسماء لا تضاف إلى الجمل، وليس بصحيح. بل قد أضيف متوسعاً فيه
نحو: ﴿هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ﴾^(٣).

الثانى: (الظاهر)^(٤) أن إضافة أسماء الزمان إلى الجمل محضة تفيد التعريف.
وفى البسيط: قد يقال: لا تفيده لأن الجمل نكرات.

ثم قال:

وابن أو أهرّب ما كإذ قد أجرياً

.....

يعنى: أنه يجوز فيما أجرى مجرى (إذ) من أسماء الزمان، فأضيف إلى
جملة وجهان: الإعراب وهو القياس، والبناء (وهو ضعيف)^(٥) وسببه عند
البصريين المشاكلة؛ ولذلك لم يجيزوه إلا قبل فعل مبنى.

(و)^(٦) قال المصنف: بل سببه شبه الظرف حيثذ بحرف الشرط فى جعل
الجملة التى تليه مفتقرة إليه، وإلى غيره، وذلك إن قمت من قولك: «(حين)^(٧)
قمت قمت» كان كلاماً تاماً قبل دخول (حين) عليه وبعد دخولها حدث له افتقار
فشبه (حين) وأمثاله بأن.

(١) من الآية ١٦ من سورة غافر.

(٢) أ، ب وفى جـ (تنزله).

(٣) من الآية ٣٥ من سورة المرسلات.

(٤) جـ.

(٥) ب - قال الأشموني ٢ / ٣١٥: (أما الإعراب فعلى الاصل، وأما البناء فحملاً على (إذ).

(٦) أ، جـ - وفى أ (حتى).

ثم قال:

واخترَ بنا متلو فعلُ بنا
.....

شمل قوله (بنا) الماضي نحو:

على حين عاتبتُ المشيبَ على الصبا^(١)

والمضارع المبني كقوله:

.....
على حين يستصين كلُّ حلِيم^(٢)

(١) صدر بيت، قائله: النابغة الذبياني من قصيدة يعتذر فيها للنعمان، من الطويل.
وعجزه: أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَارِعُ.

الشرح: (عاتبت): لمت في تسخط «الصبا» بكسر الصاد - اسم الصبوة، وهي ميل إلى هوى النفس واتباع شهواتها «المشيب» هو ابيضاض المسود من الشعر وقد يراد به الدخول في حده «أصح» فعل مضارع مأخوذ من الصحو، وهو زوال السكر «وارع» راجر، كاف.
المعنى: أسبلت العبرة وقت معاتبتى الشيب حين حل وارتحل الصبا وقلت لى نفسى مويخاً كيف لا أفيق من غفلتى والشيب أكبر راجر. وقبل هذا البيت:

وأسبل منى عبرة فرددتها على النحر منها مستهل ودامع

الإعراب: «على» حرف جر ومعناه هنا الظرفية «حين» يروى بالجر معرباً ويروى بالفتح مبنياً وهو المختار وعلى كل حال هو مجرور بعلى لفظاً أو محلاً والجار والمجرور متعلق بقوله: «كفكف» فى بيت سابق «عاتبت» فعل وفاعله والجملة فى محل جر بإضافة حين إليها «المشيب» مفعول به لعاتبت «على الصبا» جار ومجرور متعلق بعاتبت «فقلت» الفاء عاطفة «وقلت» فعل وفاعله والجملة معطوفة على جملة عاتبت «ألم» الهمزة للإذكار «لما» نافية جازمة وفيها معنى توقع حصول مجزومها «أصح» فعل مضارع مجزوم بلما وعلامة جزمه حذف حرف العلة وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «والمشيب» الواو للحال والشيب مبتدأ «وارع» خبره والجملة فى محل نصب حال.

الشاهد: فى «على حين عاتبت» فإن الرواية وردت فيه بفتح «حين» على أنه مبنى لأنه اكتسب البناء مما أضيف إليه.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١٦٠. وابن عقيل ٢ / ٤٥، والأشمونى ٢ / ٣١٥، وابن هشام ٦ / ١٩٨، وأيضاً فى المعنى ٢ / ١١٥، والسيوطى فى الهمع ١ / ٢١٨ وابن يمش ٢ / ١٦.

الشاهد: ٤٩٩ من الخزانة وسيبويه ١ / ٣٦٩.

(١) عجز بيت: قال العينى: لم أقف على اسم قائله - ويحث فلم أعثر له على قائل - وهو من الطويل.

وصدره: لا جتدبن منهن قلبى تحلماً.

يروى ببناء (حين) أنشده في شرح التسهيل، فكلاهما يختار معه البناء
فعبارة هنا أجود من قوله في الكافية

وقبل فعلٍ ماضٍ البنا رَجَحَ والعكسُ قبلَ غيره أيضاً وضَحَ
ثم قال: وقبل فعلٍ مُعْرَبٍ أو مبتدأ أعرب.....
مثال الفعل المعرب ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ (١) والمبتدأ.
ألم تَعَلَّمِي يَا عَمْرُكَ اللهُ أَنَّنِي كَرِيمٌ عَلَى حِينِ الْكِرَامِ قَلِيلٌ (٢)

= الشرح: «لاجتذب» مضارع مقرون بلام القسم ونون التوكيد الخفيفة وماضيه
«اجتذب» تقول: جذب الشيء يجذبه واجتذبه وذلك إذا مده نحو نفسه «تحلماً» أى
تتكلف الحلم وتصنعه «يستصين» يملن به إلى الصبوة «حليم» عاقل.

المعنى: يقول إنه سيجتذب قلبه من هؤلاء النسوة، ويتخلص من محبتهم، تصنعاً
للعقل والحكمة، فى الوقت الذى لهن فيه من المسكنة ما يملن به كل عاقل.

الإعراب: «لاجتذب» اللام واقعة فى جواب القسم «اجتذب» فعل مضارع مبنى على
الفتح لاتصاله بنون التوكيد والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا والنون حرف دال
على التوكيد «منهن» جار ومجرور متعلق بأجتذب «قلبي» قلب مفعول به لاجتذب والياء
مضاف إليه «تحلماً» مفعول لأجله «على حين» جار ومجرور متعلق بأجتذب «يستصين»
فعل وفاعل «كل» مفعول به وكل مضاف «وحليم» مضاف إليه والجملة فى محل جر
بإضافة حين إليها.

الشاهد: فى «على حين يستصين» فإن الرواية بفتح «حين» على أنه مبنى بسبب
إضافته إلى الفعل المضارع المبنى، لاتصاله بنون النسوة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشموني ٣ / ٣١٥، والمكودي ص ٨٨ وابن هشام
٢ / ١٩٩ وأيضاً فى المعنى ٢ / ١١٥ والسيوطى فى الهمع ١ / ٢١٨.

(١) من الآية ١١٩ من سورة المائدة.

(٢) قائله: مويال بن جهم المدحجى ويقال: قائله مبشر بن مبشر الهذلى الفزارى من
الطويل.

الإعراب: «ألم» الهمزة للاستفهام «ولم» حرف نفى وجزم وقلب «تعلمي» فعل
مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف النون وياء المخاطبة فاعل «يا» لمجرد التنيبه «عمرِكَ»
منصوب نصب المصادر فإذا دخلت عليه اللام يرفع بالابتداء وظاهره القسم وليس مراده
هنا إذ المراد: بتعميرك الله أى بإقرارك له بالبقاء «أنتى كريم» إن واسمها وخبرها سدت
مسد مفعولى «تعلمي» «على حين» على حرف جر وحين مجرور وأعرب لأنه وقع قبل
مبتدأ وهو «الكرام» و «قليل» خبر المبتدأ.

الشاهد: فى (حين الكرام) حيث أعربت (حين) قبل المبتدأ.

فالإعراب قبل هذين جائز بانفاق.

وأما البناء فمنعه البصريون وأجازه الكوفيون (ومال)^(١) الفارسي إلى تجويزه.

واختاره المصنف؛ ولذلك قال: (وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفْنَدَا).

لأن علة البناء (ليست لطلب)^(٢) المشاكلة بل ما تقدم^(٣).

قد ورد السماع بالبناء قبل الجملة الاسمية في قوله: على حين الكرام قليل^(٤) فإنه روى بالفتح، وإذا ثبت قبل الاسمية كان قبل (الفعل)^(٥) المضارع أولى لأن أصله البناء.

ثم قال:

وَأَلْزَمُوا إِذَا إِضَافَةً إِلَى جُمَلِ الْأَفْعَالِ كَهُنْ إِذَا اِحتَلَى

مذهب الجمهور أن (إذا) لازمة (للإضافة)^(٦) والجملة بعد (ها)^(٧) في موضع جر^ج والعامل فيها جوابها.

وقيل: ليست مضافة. والعامل فيها الفعل الذي يليها لا جوابها؛ لأن جوابها قد يقترن بما لا يعمل ما بعده فيما قبله كالفاء وإذا الفجائية وما النافية.

ولأن (وقتي)^(٨) الشرط والجواب قد يختلفان في نحو: «إذا جئتني غداً (أجيتك)^(٩) بعد غداً».

= مواضعه: ذكره من شراح الالفية: الأشموني ٢ / ٣٢٥، والمكودي ص ٨٨، وابن

هشام في المغني ٢ / ١١٥، والسيوطي في الهمع ١ / ٢١٨.

(١) أ، ج وفي ب (وأما).

(٢) أ - وفي ب (ليس طلب) وفي ج (ليست طلب).

(٣) بل سببه شبه الظرف حيثئذ بحرف الشرط إلخ.

(٤) وورد السماع أيضاً في قراءة نافع (هذا يوم ينفع) بالفتح.

(٥) ب.

(٦) أ، ج وفي ب «الإضافة».

(٧) ب، ج.

(٨) ج - وفي أ «وقت» وفي ب «جزئي».

(٩) أ - وفي ب، ج (جتتك).

ومذهب سيويه أنها لا تصاف إلا إلى جملة فعلية نحو «قوله»^(١): (هن إذا اعتلى)^(٢) وأما نحو ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ﴾^(٣) فعلى تقدير الفعل.

قال فى شرح التسهيل: لا يجيز سيويه غير ذلك، وقال السهيلي عن سيويه: إنه يجيز على إرادة الابتداء بعد إذا الشرطية وأدوات الشرط إذا كان الخبر فعلا، وأجاز الأخص مع ما أوجهه سيويه جعل المرفوع بعدها مبتدأ.

قال فى شرح التسهيل: ويقوله أقول، وجزم هنا بمذهب سيويه.

ثم قال: لمفهوم اثنين معرف بلا تفرق أضيف كلنا وكلا

كلا وكلنا من الأسماء (الملازمة)^(٤) للإضافة لفظاً ومعنى، ولا يضافان إلا لمفهوم اثنين (فيشمل)^(٥) المثني نحو (كلا الرجلين) وضميره نحو (كلاهما) و(كلانا) واسم الإشارة إلى المثني ولو بلفظ الأفراد كقوله:

إن للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجه وقيل^(٦)

(١) ب.

(٢) قال سيويه ١ / ٥٤ (وما يقبح بعده ابتداء الأسماء ويكون الاسم بعده إذا أوقعت الفعل على شيء من سببه نصباً فى القياس إذا وحيث. ويقبح ابتداء الاسم بعدهما إذا كان بعده الفعل لو قلت اجلس حيث زيد جلس أو اجلس إذا زيد يجلس. وإذا موضع آخر يحسن فيه ابتداء الأسماء بعدها تقول: نظرت فإذا زيد يضربه عمرو لأنك لو قلت: نظرت إذا زيد يذهب لحسن).

(٣) الآية ١ من سورة الانفطار.

(٤) أ، جـ - وفى ب (اللازمة).

(٥) أ، جـ - وفى ب (فيشمل).

(٦) قائله: هو عبد الله بن الزبيرى أحد شعراء قرىش المعدودين، وكان فى أول الدعوة الإسلامية مشركاً يهجو المسلمين ثم أسلم. والبيت من كلمة له يقولها وهو مشرك يوم أحد. وهو من الرمل.

الشرح: «مدى» غاية ومتهى، «وجه» جهة، «وقيل» بفتح القاف والباء - له عدة معان منها الحجة الواضحة.

المعنى: يقول: إن للخير وللشر غاية ينتهى إليها واحد منهما، وكل منهما أمر واضح لا يخفى على أحد.

واحترز بقوله (مُعَرَّف) من المنكر، فلا يضافان إليه .

وحكى الكوفيون إضافتها إلى النكرة (إذا)^(١) كانت (محدودة)^(٢) نحو (كلا رجلين عندك قائمان) (واحترز بقوله)^(٣) (بلا تفرق) من نحو (كلا زيد وعمرو) فإنه لا يجوز إلا في الضرورة كقوله:

كِلَا الضَيْفَيْنِ الْمَشْنُوءِ وَالضَّيْفِ نَائِلٌ لَدَى الْمَنَى وَالْأَمْنِ فِي الْيَسْرِ وَالْعُسْرِ^(٤)

=الإعراب: «إن» حرف توكيد «للخير» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن تقدم وللشر» معطوف على ما قبله بالواو «مدى» اسم إن مؤخر عن خبرها «وكلا» الواو عاطفة وكلا مبتدأ مرفوع بالضممة المقدرة «وكلا» مضاف واسم الإشارة في «ذلك» مضاف إليه واللام للبعد والكاف حرف خطاب «وجه» خبر المبتدأ «وقبل» معطوفة بالواو على ما قبلها.

الشاهد: في «وكلا ذلك» حيث أضاف «كلا» إلى مفرد لفظاً وهو «ذلك» لأنه مثنى في المعنى لعوده على اثنين.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ١٦١، وابن عقيل ٤٨ / ٢، وابن هشام ٢٠٣ / ٢، وداود والأشمونى ٣١٧ / ٢، والسيوطى ص ٧٦، وفي همعه ٥٠ / ٢ وابن يعيش ٣ / ٣.

(١) أ، ب - وفي جـ (إن).

(٢) أ، جـ - وفي ب (مجردة).

(٣) ب - وفي أ، جـ (وقوله).

(٤) البيت بحث عنه فلم أعثر على قائله . وهو من الطويل .

الشرح: «الضيفن» - بفتح الضاد وسكون الياء وفتح الفاء - تابع الضيف وهو الذى يسمى الطفيلى والنون فيه رائدة فورنه «فعلن» لا «فيعلن» «المشئوء» بفتح الميم وسكون الشين وضم النون - المبغض وروى «واجد» بدل «نائل» وروى «العسر واليسر» .

الإعراب: «كلا» مبتدأ مرفوع بضممة مقدرة الضيفن مضاف إليه «المشئوء» بالجر صفة للضيفن «والضيف» الواو عاطفة الضيف معطوف على الضيفن «نائل» خبر المبتدأ (لدى) نصب على الظرف أى عندى «المنى» مفعول لقوله نائل «والأمن» عطف عليه (فى اليسر) جار ومجرور فى محل نصب على الحال «والعسر» عطف عليه .

الشاهد: فى كلا الضيفين (أن كلا أضيف إلى مفرد معطوف عليه آخر، وهذا لا يجوز إلا فى الضرورة).

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٣١٧ / ٢ .

وذكر ابن الأنباري: أن (كلا) يضاف إلى مفرد، بشرط أن تكرر نحو (كلاى، وكلاك محسان) وأوردها على أنها من كلام العرب ولم يذكر المصنف إلا فى (أى).

ثم قال: **ولا تُضَفُ لِمُفْرَدٍ مُعْرَفٍ أَيًّا.....**

من الأسماء (الملازمة)^(١) للإضافة (أى) ويجوز إضافتها إلى النكرة. بلا شرط وإلى المعرفة بشرط إسهام ثنية نحو (أى الرجلين)^(٢) وأيهما أو جمع نحو: «أى الرجال^(٣) وأيهم».

ولا تضاف إلى مفرد (معرفة)^(٤) نحو: «أى زيد عندك» لأنها بمعنى بعض (مع)^(٥) المعرفة.

ولا يصح ذلك فى هذا المثال ونحوه، ويستثنى من ذلك صورتان:

(إحدهما)^(٦) أن (تكرر)^(٧) أيا معطوفاً بالواو كقوله:

أَيُّ وَأَيْكَ فَارِسُ الْأَحْزَابِ^(٨)

(١) أ، ج - وفى ب (الملازمة).

(٢) أ.

(٣) أ.

(٤) أ، ج - وفى ب (معرف).

(٥) أ، ب - وفى ج (وفى).

(٦) أ، ب.

(٧) أ، ج - وفى ب «تكون».

(٨) عجز بيت: قال العيني: لم أقف على اسم قائله - وبحث فلم أعر على قائل - من الكامل.

وصدره: **فَلْتَنِ لِقَيْتِكَ خَالِيَيْنِ لَتَعْلَمَنَّ**

الشرح: «خاليين» يريد ليس معنا أحد «الأحزاب» جمع حزب الجماعة من الناس والطائفة يكون أمرهم واحد.

المعنى: يتوعد مخاطبه ويقول له: إذا انفردنا ونزل كل منا إلى صاحبه فستعلم أيما الشجاع.

الإعراب: «فلتن» الفاء عاطفة واللام موطئة للقسم «إن» شرطية «لقيتك» «لقى» فعل ماضٍ واقع فعل الشرط والتاء فاعل والضمير «الكاف» مفعول به «خاليين» حال من =

والأخرى: أن تقصد الأجزاء نحو: «أى زيد أحسن» بمعنى: أى أجزائه.
واللهما أشار بقوله:

... وإن كررتها فاضف - أو تنو الأجزاء

ثم قال:

... واخصصن بالمعرفة .. موصولة أياً ..

يعنى: أن «أياً» الموصولة لا تضاف إلا إلى معرفة وهذا هو الأشهر وأجاز بعضهم إضافتها إلى النكرة ذكره ابن عصفور وغيره.

وقوله: (ويعكس الصفة) يعنى: أن «أياً» إذا وقعت صفة لم تضاف إلا إلى نكرة بعكس الموصولة، والواقعة حالا كالواقعة صفة^(١).

ثم قال: وإن تكن شرطاً أو استفهاماً فمطلقاً كمل بها الكلاماً

يعنى أن «أياً» إذا وقعت شرطاً أو استفهاماً جاز إضافتها إلى النكرة وإلى المعرفة على التفصيل السابق^(٢).

فظهر بهذا أن (لاى)^(٣) ثلاثة أحوال.

ثم قال: **وَالزَّمُوا إِضَافَةَ لَدُنْ فَجَزَّ**

=الفاعل ومن المفعول معاً منصوب بالباء «تتعلمن» جواب القسم وحذف جواب الشرط لدلالة جواب القسم عليه وأكد الفعل بنون التوكيد الخفيفة «أى» مبتدأ ومضاف إليه «وأيك» عطف عليه «فارس الأحزاب» خير المبتدأ ومضاف إليه والجملة فى محل نصب سدت مسد مفعولى تعلم. وعلق تعلم عنها بسبب الاستفهام.

الشاهد: فى «أى وأيك» حيث أضاف لفظ «أى» إلى مفرد معرفة لأنه تكرر، ولولا هذا التكرار لم تجز إضافته للمعرفة المفردة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن هشام ٢ / ٢٠٥، الأشمونى ٢ / ٣١٧، والسيوطى ص ٧٦.

(١) مثال الموصولة مضاف إلى المعرفة «يعجبني أيهم قائم» وإلى النكرة «يعجبني أى رجلين قاما» ومثال الواقعة صفة «مررت برجل أى رجل» والواقعة حالا «مررت بزيد - أى فتى».

(٢) مثالهما «أى رجل يأتينى فله درهم»، «أيا الأجلين قضيت» «أيكم يأتينى بعرشها» «فبأى حديث».

(٣) ب، ج - وفى أ (لها).

من الأسماء الملازمة للإضافة «لذن» وهي لأول غاية زمان أو مكان.
وتضاف إلى المفرد وإلى الجملة.

وقوله (فجر) يعنى: لفظاً أو محلاً لتندرج الجملة.

ومن إضافتها إلى جملة اسمية قوله:

وتَذَكَّرُ نِعْمَاهُ لَدُنْ أَنْتَ يَا فَعٍ (١)

وفعلية قوله:

صَرِيحٌ غَوَانٍ رَاقِهِنَ وَرُقْنَهُ .. لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شَابَ سَوْدُ الذَّوَابِ (٢)

(١) صدر بيت: قال فى الدرر السوامع / ١ / ١٨٤: لم أعر على قائله - وبحشت فلم أعر له على قائل.

وعجزه: إلى أنت ذو فودين أبيض كالنسر

الشرح: «نعماء» بضم النون: النعمة «اليافع» الشاب «فودين» قال فى الصحاح: «فود» معظم شعر الرأس مما يلى الأذن وفود الرأس جانباه والجمع أفواد. والفودان: قرنا الرأس وناحيته، ويقال: بدا الشيب بفوديه، وفى الحديث: «كان أكثر شيبه فى رأسه»، أى ناحيته.

الإعراب: «وتذكر» الواو عاطفة «تذكر» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت «نعماء» تُعمى مفعول به والضمير مضاف إليه «لذن» ظرف يصلح للزمان والمكان «أنت يافع» مبتدأ وخبر والجملة فى محل جر بإضافة لذن إليها «إلى» ابتدائية «أنت» مبتدأ «ذو» خبر «فودين» مضاف إليه «أبيض» خبر بعد خبر أو خبر مبتدأ محذوف تقديره أنت «كالنسر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ثالث أو خبر لمبتدأ محذوف أيضاً.

الشاهد: فى «لذن أنت يافع» حيث أضيفت «لذن» إلى الجملة الاسمية.

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٢ / ٣١٨، والسيوطى فى الهمع ٢١٥/١.

(٢) قائله: القطامى واسمه عمير بن شبيب - من الطويل.

الشرح: «صريح» المصروع: هو المطروح على الأرض غلبة، «غوان» جمع غانية وهى الجارية التى غنيت بحسنها عن الحلى «راقهن» أعجبهن، وروى «شاقهن وشقته» «ورقته» أعجبهن. «الذوائب» جمع ذؤابة: خصلة من الشعر.

المعنى: أنه صريح مغلوب على أمره بسبب الغايات اللاتى تعلق بهن منذ نشأ وتعلقن به حتى شاب.

الإعراب: «صريح» بالجر بدل من قوله «مستهلك» فى بيت سابق، وبالرفع خبر لمبتدأ محذوف «غوان» مضاف إليه «راقهن» فعل ماض والفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى =

ولم يضيف إلى الجمل من ظروف المكان إلا حيث ولدن. وقال ابن برهان:
إلا (حيث)^(١) وحدها.

وقوله: ونصبُ غُدوةٍ بها عنهم نَدَرَ

سمع في «غدوة» بعد «لدن» الجر والنصب والرفع.

أما الجر فهو الأصل^(٢) وأما النصب (فشاذ، ووجه)^(٣) بثلاثة أوجه:

أحدها: أن «لدن» شبهت باسم الفاعل، (في ثبوت)^(٤) نونها تارة وحذفها
أخرى فنصب بها.

وضعف لسماع النصب بعد (لد)^(٥) المحذوفة النون.

والثاني: أن النصب على إضمار «كان» الناقصة.

والثالث: أنه على التمييز.

وقال سيبويه: ولا تنصب لدن غير غدوة^(٦)

=صريع غوان وضمير الغائبات مفعول به «ورقته» الواو حرف عطف وراق فعل ماض
ونون النسوة فاعل وضمير الغائب مفعول به «لدن» ظرف زمان مبني على السكون في
محل نصب؛ وقد نازع فيه كل من راقهن ورقته «شب» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر
والجملة في محل جر بإضافة لدن إليها «حتى» حرف غاية وجر «شاب» فعل ماض مبني
على الفتح «سود» فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة «الذوائب» مضاف إليه مجرور بالكسرة.
الشاهد: في «لدن شب» حيث أضاف «لدن» إلى جملة «شب» وهي فعلية والفاعل
مستتر جواراً.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن هشام ٢ / ٢٠٧ والأشموني ٢ / ٣١٨، وداود،
والمكودي ص ٩٨، والسيوطي في الهمع ١ / ٢١٥.

(١) ب، ج وفي أ (حديث).

(٢) قال سيبويه ١ / ١٠٧: (والجر في غدوة هو الوجه والقياس).

(٣) أ، ج - وفي ب (فرجه).

(٤) أ، ج (لثبات) و ب (لثبوت) والأحسن في ثبوت.

(٥) أ، ب - وفي ج (لدن).

(٦) قال سيبويه ١ / ٢٨: (إن لدن إنما ينصب بها مع غدوة) وفي ١ / ١٠٧ أن لدن لها مع
غدوة حال ليست في غيرها تنصب بها كأنه ألحق التثوين في لغة من قال له وذلك قولك
من لدن غدوة).

وأما الرفع فرواه الكوفيون ووجه بإضمار «كان»^(١)

وقال ابن جنى: لشبهه بالفاعل فرفع، فظاهره أنها مرفوعة بلدن ولم يذكر الرفع هنا، وذكره فى التسهيل^(٢).

وقوله: (بها) يقتضى أن نصب غدوة بلدن لا بكان المقدرة.

وقوله: (ومع مع فيها قليل).

مع اسم لمكان الاصطحاب أو وقته على ما يليق بالمصاحب، وهو ملازم للإضافة والظرفية وقد يجز بمن. حكى سيويه ذهب من معه^(٣).

وهو معرب فى أكثر اللغات، وبنائه على السكون لغة ربيعة.

وفى المحكم^(٤) (لغة)^(٥) ربيعة^(٦) وغنم ولم يحفظ سيويه أنه لغة فزعم أنه

ضرورة.

وقوله: (قليل) يعنى بالنسبة إلى اللغة الأخرى.

وزعم أبو جعفر النحاس أن الإجماع منعقد على حرفيتها إذ كانت ساكنة.

وليس بصحيح، بل الصحيح أنها باقية على اسميتها، وهذا مفهوم من قوله: (فيها).

يعنى: أن الإسكان قليل فى موضع الاسمية، ولو كانت المسكنة حرفاً لم

يكن الإسكان فى الاسمية^(٧).

وقوله: ... وَنُقِلْ ففتح وكسر لسكون يتصل

هما: مرتبان لا مفرعان من أعربها فتح ومن بناها على السكون كسر،

لالتقاء الساكنين.

(١) كان التامة: والتقدير: لدن كانت غدوة.

(٢) قال فى التسهيل ص ٩٧ (وقد يرفع).

(٣) الكتاب ١ / ٣٠٩.

(٤) هو كتاب لابن سيده.

(٥) أ، ب.

(٦) هو ابن تغلب بن وائل رأس القبيلة، ودليل البناء على السكون قوله:

فريشى منكم وهوأى معكم وإن كانت ريارتكم لماما

(٧) ب، ج.

وقوله:

واضمم - بناء - غيراً ان عدمت ما له اضميف ناوياً ما عدما
قبل كغير، بعد، حسب، أول ودون والجهات أيضاً، وعل

يعنى أن هذه الاشياء المذكورة، اعنى غير (وقبلا)^(١) وما بعدهما، إذا حذف ما يضاف لم يخلُ إما أن ينوى معناه دون لفظه، أو ينوى لفظه (أ)^(٢) ولا ينوى.

فإن نوى معناه دون لفظه بنيت على الضم لشبهها بحرف الجواب والاستغناء عما بعدها مع ما فيها من شبه الحرف فى الجمود والافتقار^(٣).

وإن نوى لفظه أعربت إعراب المضاف (ولم تنون)^(٤)

حكى الفراء فى معانيه^(٥) أن من العرب من يقول: «من قبل» بالخفض.

وحذف التنوين للإضافة. وإن لم ينو أعربت^(٦) ونونت كقراءة من قرأ «من

قبل ومن بعد»^(٧) بالتنوين. ومنه قوله:

فساغ لى الشرابُ وكنْتُ قبلاً أكادُ أغصُ بالماءِ الحميمِ^(٨)

وإلى هذا أشار بقوله: وأعربوا نصباً... البيت

(١) ب وفى أ «قبلاً».

(٢) ب، ج.

(٣) بالجمود والكلام يستقيم بوضع فى «فى الجمود» ومثال المبنى قوله تعالى: «الله الامر من

قبل ومن بعد» راجع الأشموني ٢ / ٣٢١.

(٤) أ، ج.

(٥) كتاب له فى تفسير القرآن الكريم.

(٦) أى قطعت عن الإضافة لفظاً ومعنى: فلم ينو لفظه، ولا معناه.

(٧) من الآية ٤ من سورة الروم.

(٨) قال العينى: قائله عبد الله بن يعرب، والصواب أنه ليزيد بن الصعق - من الوافر.

الشرح: «ساغ لى الشراب» حلا ولان وسهل مروره فى الحلق، «أغص» مضارع من

الغصص وهو فى الأصل انجاس الطعام فى المرء ووقوفه فى الحلق، واستعمل ههنا فى

موضع الشرق. «الماء الحميم» هو الذى تشتهيبه النفس، وفى غير هذا الموضع يطلق على

الماء الحار - ويروى: الماء الفرات.

فإن قلت: لم ينبه على أنه إذا نوى لفظه أعرب، بل ظاهر قوله: (ناوياً ما عُدماً) يقتضى بناؤه.

قلت: إذا نوى لفظه صار كالمنطوق به فكأنه ما عدم.

فإن قلت: قوله: وأعربوا نصباً ليس بجيد؛ لأن هذه الأسماء قد تجر حال التنكير كقراءة (من قرأ)^(١) «من قبل ومن بعد».

قلت: الغالب فيها النصب وجرها قليل، فكأنه اقتصر على النصب (لذلك)^(٢).

فإن قلت: قوله: (إذا نُكِّر) يفهم أن هذه الأسماء إذا بنيت على الضم كانت معرفة.

قلت: والأمر كذلك.

وقال في البسيط: قال بعضهم: هي نكرات، وإنما يريد قبل شيء.

وجعل بعض النحويين التنوين في قوله: «وكننت قبلاً» تنوين العوض و(أن)^(٣) «قبلاً» معرفة بنية الإضافة.

= المعنى: لما أدركت ثأرى هدأت نفسى وطاب خاطرى، وكننت قبل ذلك أتالم من أسهل الأشياء واللها.

الإعراب: «فساغ» الفاء عاطفة وساغ فعل ماض «لى» جار ومجرور متعلق بساغ «الشراب» فاعل ساغ «وكننت» الواو للحال «كان» فعل ماض ناقص والباء ضمير المتكلم اسمها «قبلاً» منصوب على الظرفية يتعلق بكان «أكاد» فعل مضارع واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «أغص» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا والجملة في محل نصب خبر أكاد وجملة أكاد واسمها وخبرها في محل نصب خبر كان وجملة كان واسمها وخبرها في محل نصب حال «بالماء» جار ومجرور متعلق بأغص «والخميم» نعت للماء.

الشاهد: في «قبلاً» حيث أعرب منوناً لأنه قطع عن الإضافة لفظاً ومعنى.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٣٦، وابن عقيل ٢ / ٥٦، والأشموني ٢ / ٣٢٢، والشاطبي، وابن هشام ٢ / ٢١٣، والمكودي ص ٩١، والسيوطي ص ٧٨، وأيضاً في الهمع ١ / ٢١٠، وابن يعيش ٤ / ٨٨. والشاهد رقم ٦٩ من الخزانة.

(١) ب، ج.

(٢) أ، ب.

(٣) أ، ج.

فى شرح الكافية: وهذا القول عندى حسن (١).

ثم قال:

وما بلى المضاف ياتى خَلْفًا عنه فى الإعراب إذا ما حُذِفَا

يجوز حذف المضاف للعلم به، والأكثر حيث أن يخلفه المضاف إليه فى الإعراب نحو: ﴿وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾ (٢) أى: حب العجل.

وقد يخلفه فى التنكير إن كان المضاف مثلاً نحو: «مررت برجل زهير» (أى: مثل زهير) (٣) ولذلك نعت به النكرة.

وربما خلفه فى غير ذلك كالتذكير والتأنيث.

ثم قال: وربما جرُّوا الذى أبقوا كما قد كان قبلَ حذفِ ما تقدماً

يعنى: أن المضاف إليه قد يبقى بعد حذف المضاف مجروراً كما كان قبل حذفه.

ولذلك شرط ذكره فى قوله:

لكن بشرط أن يكون ما حُذِفَ مماثلاً لما عليه قد عطف

يعنى: أن شرط جر المضاف إليه بعد حذف المضاف. أن يكون المحذوف معطوفاً على مثله لفظاً ومعنى بعاطف متصل نحو:

أكل امرئٍ تحسبينَ امرأً ونارٍ توقدُ بالليلِ ناراً (٤)

(١) نص شرح الكافية ورقة ٦٧ «وهذا عندى قول حسن».

(٢) من الآية ٩٣ من سورة البقرة.

(٣) أ، ب.

(٤) قائله: أبو دؤاد الإيادى. وهو من المتقارب.

الشرح: «تحسبين» تظنين، «توقد» أصله تتوقد - تاء المضارعة وتاء تفاعل، فحذفت إحداهما تخفيفاً - ومعنى «توقد» تشتعل وتتوهج.

المعنى: لا تظنى كل شخص رجلاً كاملاً بل الكامل من اجتمع له من الصفات والخصال أحسنها وأسمأها. ولا تظنى كل نار تتوقد فى الليل ناراً محمودة بل المحمود منها ما توقد لقرى الأضياف.

أو منفصل بلا كقولهم: «ما كلُّ سوداءَ تمرَّةٌ ولا بيضاءَ شحمةٌ»^(١) والجر في هذا النوع (بالشروط المذكورة)^(٢) مقيس، وليس ذلك مشروطاً بتقدم نفي (أو)^(٣) استفهام. كما ظن بعضهم.

وما خلا مما قيد به المقيس فهو محفوظ لا يقاس عليه كقولهم: «مرتُّ بالتيميِّ عديٌّ، أي: أحد تيمِّ عديٍّ»^(٤) قاله المصنف فجر دون عطف وكقراءة ابن

=الإهراب: «أكل» الهمزة للاستفهام الإنكاري كل مفعول أول «تحسين» مقدم عليه «وكل» مضاف «وامرئ» مضاف إليه «تحسين» فعل وفاعل «امرا» مفعول ثان «ونار» الواو عاطفة والمعطوف عليه محذوف والتقدير وكل نار «فنار» مضاف إليه في الأصل، وذلك المعطوف المحذوف - وهو المضاف - هو المعطوف على «كل امرئ» المتقدم «توقد» أصله تتوقد فحذف إحدى التامين وهو فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه جواراً تقديره هي يعود إلى نار والجملة نعت لنار و «بالليل» جار ومجرور متعلق بتوقد «ناراً» معطوف على قوله «امرئ» المنصوب السابق.

الشاهد: في «نار» حيث حذف المضاف فيه وترك المضاف إليه بإعرابه، إذ تقديره وكل نار. فحذف «كل» وترك «نار» بالجر على ما كان عليه، ولا يجوز أن يعطف «نار» المجرور على «امرئ» إذ فيه عطف على عاملين بواو واحدة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١٦٥، وابن عقيل ٢ / ٥٩، وابن هشام ٢ / ٢٢٣، والمكودي ص ٩١، وداود، والشاطبي، والسيوطي ص ٧٨، وفي همه ٢ / ٥٢، وابن يعيش ٣ / ٢٦، وابن هشام في المغني ١ / ٢٢٤، وسيبويه ١ / ٣٣ والاشموني ٢ / ٢٢٣.

(١) وفي مجمع الأمثال للميداني ٢ / ٢٨١ رقم ٣٨٦٨ مجمل حديثه: أن عامر بن ذهل وثب على عمه قيس بن ثعلبة فجعل يخنقه لأنه أخذ مال أبيه. فقال قيس: يا ابن أخي دعني فإن الشيخ متأوه فذهب قوله مثلاً. ثم قال: ما كل بيضاء شحمة ولا كل سوداء تمرَّة. يعني أنه وإن أشبه أباه خلُقاً فلم يشبهه خلُقاً فذهب قوله مثلاً يضرب في موضع التهمة. اهـ.

وقال سيبويه ١ / ٣٣: (وإن شئت نصبت شحمة وبيضاء في موضع جر كأنك لفظت بكل فقلت ولا كل بيضاء).

(٢) ب - وفي أ، ج - (بالشروط المذكورة). (٣) أ، ج - وفي ب (ولا).

(٤) أ، ج - وفي ب (كقول بعض العرب: رأيت التيمي تيم عدي).

الجماز^(١) ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾^(٢) - بالخفض - والعاطف مفعول وقدره المصنف عرض الآخرة^(٣).

ثم قال: وَيُحذفُ الثَّانِي فَيَبقى الأوَّلُ كحالهِ إذا به يَتَّصِلُ
يعنى: أن المضاف إليه قد يحذف وينوى لفظه فيبقى المضاف على حاله قبل الحذف فلا ينون، ولا ترد إليه النون إن كان مشئى أو مجموعاً؛ ولذلك (شرط)^(٤) ذكره فى قوله: بشرط عطف وإضافة إلى مثل الذى له أضفت الأولا
أى: بشرط عطف مضاف إلى مثل المحذوف كقول بعضهم: «قطع الله يد ورجل من قالها»^(٥).
وقول الشاعر:

بين ذِرَاعِي وَجِبْهَةِ الأَسَدِ^(٦)

(١) هو أبو الربيع سليمان بن مسلم بن جماز الزهرى المدنى. كان مقرناً جليلاً وضابطاً نبيلاً من أفاضل رواة أبى جعفر، أحد القراء العشرة المشهورين. توفى سنة ١٧٠هـ.

(٢) من الآية ٦٧ من سورة الأنفال. (٣) راجع الأشموني ٢ / ٣٢٥.

(٤) ج - وفى ب (شروط) وسقط من أ.

(٥) قال الأشموني ٢ / ٣٢٦ (الأصل: قطع الله يد من قالها ورجل من قالها، فحذف ما أضيف إليه «يد» لدلالة ما أضيف إليه «رجل» عليه.

وقال ابن عقيل ٢ / ٦١ (وأكثر ما يكون ذلك إذا عطف على المضاف اسم مضاف إلى مثل المحذوف من الاسم الأول كقولهم: قطع الله يد ورجل من قالها.

والتقدير: قطع الله يد من قالها ورجل من قالها فحذف ما أضيفت إليه «يد» وهو «من قالها» لدلالة ما أضيف إليه «رجل» عليه) ١هـ.

(٦) عجز بيت قائله: الفرردق يصف فيه عارض سحاب اعترض بين نوء الذراع ونوء الجبهة وهما من أنواء الأسد. وهو من المنسرح.

وصدره: يا من رأى عارضاً أسر به

الشرح: «عارضاً» أى: سحاباً، «أسر به» أفرح به - ويروى: «أكفكفه» يكفكف دمهعه يمسحه مرة بعد أخرى ليرده، ويروى «أرقت له» بمعنى سهرت لأجله «بين ذراعى» أراد بذراعى وجبهة الأسد الكوكبين اللذين يدلان على المطر عند طلوعهما، وذراعا الأسد وجبهة الأسد منزلان من منازل القمر، والذراع والجبهة من أنواء الأسد.

الإعراب: «يا» حرف نداء والمنادى محذوف تقديره يا قوم ويحتمل أن يكون «من» منادى مفرداً وعلى الأول يكون من استفهامية «رأى» فعل ماضٍ والفاعل ضمير «عارضاً» مفعوله «أسر به» على صيغة المجهول وهى جملة فى محل نصب صفة لقوله عارضاً =

وجاء نظيره في عدة آيات (١).

وقال الفراء: لا يجوز ذلك إلا في المصطحبين كاليد والرجل والنصف والربع وقبل وبعد. فأما نحو دار و غلام، فلا يجوز ذلك فيهما.

تنبيهات:

الأول: ذهب ابن عصفور في تخريج قولهم: «قطع الله يد ورجل من قالها» ونحوه إلى أن التقدير يد من قالها ورجله فحذف الضمير، (وأقحم المعطوف بين المضاف والمضاف إليه) (٢).

الثاني: قد يفعل ذلك دون عطف كقوله:

ومن قبل نادى كل مولى قرابة (٣)

= «بين» منصوب على الظرفية «فراعى» مضاف إلى مقدر أى: بين فراعى الأسد وجبهة الأسد فحذف من الأول للدلالة الثاني عليه.

الشاهد: في «فراعى وجبهة الأسد». حيث حذف المضاف إليه وأبقى المضاف، والتقدير: بين فراعى الأسد وجبهة الأسد.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٢ / ٣٢٦، والمكودي ص ٩٢، والشاطبي، والاصطخاني، وابن هشام في المغني ٢ / ٤٥، وابن يعيش ٣ / ٢١، والشاهد رقم ١٣٦ من الخزانة وسيبويه ١ / ٩٢ والخصائص ٢ / ٤٩٧.

(١) منها:

سقى الأرضين الغيث سهل وحزنها فنيطت عرى الآمال بالزرع والضرع

(٢) أ، ب - وفي جـ (وأقحم المضاف بين المضاف إليه).

(٣) صدر بيت: قال العيني: لم أقف على اسم قائله - ويحتم فلم أعثر على قائله - وهو من الطويل.

وعجزة: فما عطف مولى عليه العواطف.

الشرح: «مولى قرابة» أراد به ابن العم، «عطف» أمالت، «العواطف» جمع عاطفة، وهي اسم فاعل من عطف.

المعنى: يصف الشاعر شلة نزلت بقوم فاستغاث كل بذوى قرابته فلم يغيشوه واستجدهم للفق ما عرض له فلم ينجده.

الإعراب: «ومن قبل» جار ومجرور متعلق بقوله نادى الآتى «نادى» فعل ماض «كل» فاعل نادى وكل مضاف «ومولى» مضاف إليه «قرابة» مفعول به لنادى «فما» الفاء عاطفة «وما» نافية «عطف» عطف فعل ماض والتاء للتأنيث و «مولى» مفعول به لعطف «عليه» جار ومجرور متعلق بعطف «والعواطف» فاعل عطف.

كذا رواه الثقات بالكسر بلا تنوين.

قال المصنف استعمال هذا الحذف في الأسماء الناقصة (الدلالة) (١) قليل وفي الأسماء التامة (الدلالة) (٢) كثير.

فمن ذلك قراءة ابن محيصن (٣) ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ (٤) أى: فلا خوف شئ عليهم وقد يفعل ذلك مع عطف على مضاف إلى مثل المحذوف وهو عكس الأول ومن شواهد قول أبي بَرزَةَ الأسلمي رضى الله عنه (٥): «غزونا مع رسول الله ﷺ سبع غزوات أو ثمانى».

هكذا ضبطه (الحافظ) (٦) في صحيح البخارى - بفتح الياء دون تنوين والأصل أو ثمانى غزوات.

ثم قال:

=الشاهد: فى «قبل» حيث حذف المضاف إليه وأبقى المضاف على حاله الذى كان قبل الحذف من غير تنوين مع أن الشرطين غير متحققين لأنه ليس معطوفاً عليه اسم مضاف إلى مثل المحذوف وهو قليل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٦٥، وابن عقيل ٢ / ٦٢، وابن هشام ٢ / ٢١١، والأشمونى ٢ / ٣٢٢، ٣٢٦، وداود، والاصطهناوى، والسيوطى ص ٧٨، وأيضاً فى همه فى ١ / ٢١٠.

(١) ب.

(٢) ب، ج - وفى أ (للدلالة).

(٣) هو: محمد بن عبد الرحمن بن محيصن السهمى المكى مقرئ أهل مكة مع ابن كثير قال ابن مجاهد: وكان ممن تجرد للقراءة وقام بها فى عصر ابن كثير محمد بن عبد الرحمن بن محيصن، وكان نحوياً يقرأ القرآن على ابن مجاهد.
قال أبو القاسم الهذلى: مات سنة ثلاث وعشرين ومائة بمكة.

(٤) من الآية ٦٩ من سورة المائدة - برفع خوف من غير تنوين مع كسر الهاء -.

(٥) أبو برزّة - بفتح الباء وسكون الراء وفتح الزاى - نضلة - بفتح النون وسكون الضاد - ابن عبد الله وقيل: كان اسمه نيار فسماه رسول الله ﷺ عبد الله. وقال: نيار شيطان. وأبو برزّة أسلم قديماً وشهد فتح مكة، وروى له عن رسول الله ﷺ ستة وأربعون حديثاً وتوفى بالبصرة وقيل: بل خراسان سنة ستين وقيل: أربع وستين.

(٦) أ، ج وفى ب (الحافظ)

فصل مضاف شبه فعلٍ ما نَصَبَ مفعولاً أو ظرفاً أجز ولم يُعَبَّ

فصلُ يمين.....

مذهب أكثر البصريين: أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه ممتنع إلا في الشعر وذهب المصنف إلى أنه يجوز في السعة بشيئين:

الأول: ما نصبه المضاف المشابه للفعل من مفعول به أو ظرف (أو مجرور) (١).

فمن الفصل بالمفعول به قراءة ابن عامر (٢) «قتلُ أولادهم شركائهم» (٣) وبالظرف قول الشاعر:

كناحتِ يوماً صخرةً بعسيل (٤)

.....

(١) أ، ب - وفي ج (أو مصدر).

(٢) هو عبد الله بن عامر بن يزيد ولد سنة إحدى وعشرين، قال أبو علي الأهوازي: كان عبد الله بن عامر إماماً عالماً ثقة فيما أتاه حافظاً لما رواه، توفي بدمشق يوم عاشوراء سنة ثمان عشرة ومائة.

(٣) من الآية ١٣٧ من سورة الأنعام - بنصب «أولاد» وجر «شركاء» وقتل بالرفع نائب فاعل لزين وهو مضاف إلى شركاء، من إضافة المصدر لفاعله باعتبار أمرهم به و «أولادهم» مفعول فصل به بين المتضادين.

(٤) عجز بيت: قال العيني لم أقف على اسم قائله - وبحث فلم أعثر له على قائل. وهو من الطويل.

وصدره: فَرَشَنِي بِخَيْرٍ لَا أَكُونُ وَمَدَحَتِي

الشرح: رشني أمر من رأس يريش. يقال: رشت فلاناً أصلحت حاله، ومعناه أصلح حاله «بعسيل» مكنسة العطار التي يجمع فيها العطر.

المعنى: يقول لمخاطبه الذي يستجديه: أصلح شأنى ولا تردنى خائباً بعد هذا السعى والعناء لئلا أكون فى مدحى لك كمن ينحت الصخرة بمكنسة العطار، يتعب بدون فائدة.

الإحراب: «فرشني» الفاء للاستئناف «رش» فعل أمر والفاعل مستتر فيه وجوباً تقديره أنت والتون للوقاية والياء مفعول به «بخير» جار ومجرور متعلق بـ «رش»، «لا» الناهية

«أكون» فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة و«مدحتي» الواو بمعنى مع «مدحة» مفعول معه منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم وياء المتكلم مضاف إليه واسم «أكون» ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا «كناحت» جار ومجرور متعلق

بمحذوف خبر «أكون» «يوماً» ظرف زمان منصوب وناحت مضاف «وصخرة» مضاف إليه «بعسيل» جار ومجرور متعلق بناحت.

الشاهد: فى «كناحت يوماً صخرة» فإن قوله «ناحت» اسم فاعل مضاف إلى مفعوله وهو «صخرة» وقد فصل بينهما بالظرف وهو «يوماً» والتقدير: كناحت صخرة بعسيل.

وبالمجرور قول الآخر:

لأنت معتادٌ في الهيجاً مصابرة^(١)

قال في شرح التسهيل: فهذا من أحسن الفصل، لأنه فصل بعمول المضاف، ويدل على جوازه (في)^(٢) الاختيار قوله ﷺ: «هل أنتم تاركو لى صاحبي»^(٣).

وقول من يوثق بعريته «ترك يوماً نفسك وهوها، سعى لها في رداها»^(٤)

وقوله: (شبه فعل) (يشمل)^(٥) المصدر واسم الفاعل، ومن الفصل بالمفعول

= مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن هشام ٢ / ٢٢١ وداود والمكودي ص ٩٢، والسيوطى ص ٧١ وأيضاً ص ٧٩ فى الهمع ٢ / ٥٢.
(١) صدر بيت قال العينى: لم أقف على اسم قائله ويحث فلم أعثر له على قائل. وهو من البسيط.

وعجزه: يَصَلَّى كُلُّ مَنْ عَادَكَ نَيْرَانًا.

الشرح: «الهيجاً» قال الجوهري: الحرب، وتمد وتقصر وههنا مقصورة، «يصلى» من قولهم صليت الرجل ناراً أدخلته النار.

الإعراب: «لأنت» اللام للتوكيد «أنت» مبتداً «معتاد» خبره «فى الهيجاً» جار ومجرور متعلق بمعتاد مضاف «ومصابرة» مضاف إليه «يصلى» فعل مضارع «بها» جار ومجرور متعلق بيصلى كل «فاعل» «من» اسم موصول مضاف إليه «عادك» عاوى فعل ماضى والفاعل ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى من والكاف ضمير مبنى فى محل نصب مفعول به والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «نيراناً» مفعول به ليصلى.
الشاهد: فى «فى الهيجاً» فإنه فصل بين المضاف وهو قوله: «معتاد» والمضاف إليه وهو «مصابرة» فالفصل بالجار والمجرور.

مواضعه: ذكره المكودي فى شرحه للألفية ص ٩٢.

(٢) أ، ب.

(٣) هذا بعض حديث عن أبى الدرداء فى البخارى ومسلم - وقد وقع نزاع بين بعض الصحابة وأبى بكر فغضب الرسول ﷺ وقال ما معناه: جئتكم بالهدى فقلتم كذبت، وقال أبو بكر: صدقت، فهل أنتم تاركو لى صاحبي؟

«وتاركو» اسم فاعل مضاف إلى مفعوله وهو «صاحبي» بدليل حذف النون، وقد فصل بينهما بالجار والمجرور وهو «لى» المتعلق بالمضاف.

(٤) هذه نصيحة: «ترك» مبتداً وهو مصدر «يوماً» ظرف له فصله فاعله وهو «نفس» المضاف إليه ومفعوله محذوف «وهواها» مفعول معه أى: ترك نفسك شأنها مع هواها يوماً «سعى» خبر ويحتمل أنه مضاف لمفعوله والفاعل محذوف أى تركك نفسك، وهو الأحسن.

(٥) أ، ب - وفى ج (شمل).

مع اسم الفاعل قراءة بعض السلف «فلا تحسبن الله مُخلفاً وعده رُسله» (١)
بنصب الوعد وخفض الرسل (٢).

وقوله: (فصل) (مفعول) (٣) مقدم لاجز، وقوله: (شبه فعل) صفة لمضاف.

وقوله: (ما نصب) فاعل بالمصدر الذي هو فصل، وقوله: (مفعولا أو ظرفاً)
(حالان) (٤) من «ما».

والتقدير: أجز أن يفصل المضاف المشابه للفعل عما أضيف إليه منصوبه حال
كونه مفعولا (به) (٥) أو ظرفاً وفي حكمه المجرور.

الثاني: القسم نحو ما حكاه الكسائي من قولهم: «هذا غلامٌ والله زيد» (٦)
وإليه أشار بقوله (ولم يُعَبِّ فَصْلُ يَمِينِ).

وزاد في الكافية الفصل ياما، وقال (الفصل ياما مغتفر) هـ. كقوله:

هُمَا خَطُّنَا إِمَّا إِسَارٍ وَمِنَّةٌ (٧)

.....

(١) من الآية ٤٧ من سورة إبراهيم «مُخلف» اسم فاعل متعد لاثنتين وهو مضاف إلى «رسله»
مفعوله الأول، و «وعد» مفعول ثان وقد فصل به بينهما.

(٢) ب.

(٣) ب، ج - وفي أ (معمول).

(٤) ب، - وفي أ، ج - (حال).

(٥) أ، ج.

(٦) بجر «زيد» بإضافة «غلام» إليه.

(٧) صدر بيت قائله: تأبط شرا - واسمه ثابت بن جابر الفهمي جاهلي - وهو من الطويل.

وعجزه: وإمّا دمّ والقُتلُ بالحرّ أجدرُ.

الشرح: «هما خطنا» أصله هما خطتان فحذفت منها النون، وهى تثنية خطة وهى

القصة والحالة «إسار» بكسر الهمزة بمعنى الأسر، والتقدير خطنا أسر.

المعنى: ليس لى إلا واحدة من خصلتين اثنتين على زعمكم إما إسار والتزام منكم إن

رايتم العفو، وإما قتل هو أولى بالحر وهذا تهكم واستهزاء.

الإعراب: «هما» ضمير مبتدأ «خطنا» خبره مرفوع بالالف لأنه مثنى وحذفت النون

للإضافة «إما» تفصيلية «خطنا» مضاف «وإسار» مضاف إليه «ومنة» الواو عاطفة «ومنة»

معطوف على «إسار» و«القتل» الواو استئنافية و«القتل» مبتدأ «بالحر» جار ومجرور

متعلق بأجدر «الآتى» وأجدر خبر المبتدأ والجملة من المبتدأ والخبر استئنافية لامحل لها من

الإعراب.

في رواية من جر (١)، (٢).

ثم نبه على أن (الفصل) (٣) بغير ذلك مخصوص بالضرورة فقال:

واضطررأراً وُجِدَاً بأجْنَبِيٍّ أو بنعت، أو نَدَاً

الأجنبي ما ليس بمعمول (للمضاف) (٤) من مفعول (به) (٥) (١) (٦) وظرف (٧) (١) ومجرور (٨) (١) وفاعل.

مثال المفعول قول الشاعر:

تَسْقَى امْتِيَاْحًا نَدَى الْمِسْوَاكِ رِيْقَتَهَا (٩)

.....

= الشاهد: في «خطتا إما إيسار» حيث فصل فيه «إما» بين المضاف وهو «خطتا» والمضاف إليه وهو «إيسار».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشموني ٢ / ٣٢٨ والسيوطي ص ٧٩، وفي همامه ٢ / ٤٩، وابن هشام في المغني ٢ / ٢٠٢ والشاهد رقم ٥٤٧ من الخزانة. (١) راجع الأشموني ٣ / ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨.

(٢) في الكافية ورقة ٦٩ قال: والفصل ياما مغتفر. وفي شرحها قال: ومن الفصل إما قول الشاعر:

هما خطتا إما إيسار ومنة وإما دم والقتل بالحر أجدر

في رواية الجرح راجع الأشموني ٢ / ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨.

(٣) أ، ب وفي ج (المتصل). (٤) أ، ب وفي ج (المضاف).

(٥) أ، ب. (٦) ب.

(٧) ب. (٨) ب.

(٩) صدر بيت: قائله جرير بن عطية الخطفي من قصيدة يمدح بها يزيد بن عبد الملك بن

مروان ويهجو أهل المهلب - وهو من البسيط.

وعجزه: كما تَضَمَّنَ ماءَ الْمَزْنَةِ الرَّصْفُ.

الشرح: «امتياحاً» من ماح فاه بالسواك يميح إذا استاك، «الندى» بفتح النون البلل، من النداءة «المزنة» السحابة البيضاء، «الرصف» بفتح الراء والصاد الحجارة المرصوفة وماء الرصف: هو الماء الذي ينحدر من الجبال على الصخر.

«المسواك» العود الذي يستاك به «الريقة» الرضاب، وهو ماء الفم.

المعنى: أن أم عمرو تسقى من بلبل ريقها المسواك عند استياكها، فيشتمل على ريقها الصافي العذب، كما يشتمل الرصف على ماء المطر الصافي.

الإعراب: «تسقى» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر تقديره هي يعود إلى أم عمرو المذكور فيما قبله «امتياحاً» حال من فاعل «تسقى» «ندى» مفعول ثان لتسقى «المسواك» =

والظرف كقوله:

كما خَطُّ الكتابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ^(١)

والمجرور كقوله:

=مفعول أول «لتسقى» وندى مضاف «وريقة» مضاف إليه ففصل بالمفعول الثاني بين المضاف «ندى» والمضاف إليه «ريقة» «وريقة» مضاف والضمير مضاف إليه «كما» الكاف حرف تشبيه وجر داخل على المصدر «ما» مصدرية «تضمن» فعل ماضٍ «ماء» مفعول به لتضمن وماء مضاف والمزنة مضاف إليه «الرصف» فاعل لتضمن «وما» المصدرية وما بعدها في تأويل مصدر مجرور بالكاف.

الشاهد: في «المسواك» فإنه نصب على المفعولية لتسقى، وفصل به بين المضاف وهو «ندى» وبين المضاف إليه وهو «ريقة»، والتقدير: تسقى ندى ريقها المسواك.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٦٧، وابن هشام ٢ / ٢٢٣١، والأشمونى ٢ / ٣٢٨، وداود، والاصطهناوى، والسيوطى فى الهمع ٣ / ٥٢.

(١) البيت: لأبى حبة التميمى واسمه الهيثم بن الربيع بن زرارة يصف رسم دار من الوافر. الشرح: كما خط الكتاب «ويروى» كتجسير الكتاب، «يهودى» إنما خص اليهود لأنهم أهل الكتاب حينذاك، «يقارب» بضم بعض ما يكتبه إلى بعض «يزيل» يفرق بين كتابته وياعد.

المعنى: يشبه ما بقى متناثراً من رسوم الديار هنا وهناك بكتابة اليهودى كتاباً جعل بعضه متقارباً وبعضه متفرقاً.

الإعراب: «كما» الكاف حرف تشبيه وجر «ما» مصدرية «خط» فعل ماضٍ مبنى للمجهول «الكتاب» نائب فاعل خط «بكف» جار ومجرور متعلق بخط «يوماً» منصوب على الظرفية بخط أيضاً «كف» مضاف «يهودى» مضاف إليه. وقد فصل بينهما بالظرف «وما» وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: رسم هذه الدار كائن كخط الكتاب . . . إلخ «يقارب» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى «يهودى» والجمله فى محل جر نعت «يهودى» أو يزيل أو عاطفة وجمله يزيل معطوفة على ما قبلها.

الشاهد: فى «يوماً» فإنه نصب على الظرفية بقوله «خط» وقد فصل به بين المضاف وهو «كف» والمضاف إليه وهو «يهودى» والحال أنه أجنبى فلا يجوز ذلك إلا فى الضرورة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٦٦، وابن عقيل ٢ / ٦٤، والأشمونى ٢ / ٣١٨، وابن هشام ٢ / ٢٣٢، والشاطبى، والاصطهناوى، والمكودى ص ٩٢، والسيوطى ص ٧٩، وفى همعه ٢ / ٥٢، وابن يعيش ١ / ١٠٣، وسيبويه ١ / ٩١، والإنصاف ٢ / ٣٥١.

هما أخوًا في الحرب من لا أخًا له (١)

والفاعل كقوله: أنجب أيامَ والداهُ به إذ نجلاه فَنَعَمَ ما نَجَلًا (٢)

(١) صدر بيت: قائلته عمرة الخثعمية ترثي ابنيها. وقيل: قائلته درنا بنت عبعة من بنى قيس ابن ثعلبة. قاله سيويه. وهو من الطويل. وعجزه: إذا خاف يوماً نبوة فدعاها. الشرح: «نبوة» بفتح النون وسكون الباء من نبا السيف إذا لم يعمل في الضريبة. المعنى: تقول: كانا لمن لا أخ له في الحرب، ولا ناصرًا أخوين ينصرانه إذا غشيه العدو فخاف أن ينبو عن مقاومته.

الإعراب: «هما» ضمير مبتدأ «أخوًا» خبره مرفوع بالالف لأنه مثنى وحذفت النون للإضافة في الحرب جار ومجرور وأخوًا مضاف «من» اسم موصول مضاف إليه «لا» نافية للجنس مبنى على الفتح المقدر على الألف، وفي هذا التعبير كلام طويل وخلافات كثيرة اخترنا أيسرها «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «لا» و«لا» مع اسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب صلة «من»، «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «خفاف» فعل ماض والفاعل ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى «من» فعل شرط «يومًا» ظرف زمان منصوب «نبوة» مفعول به «لخاف» والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها «فدعاها» جملة وقعت جواب الشرط.

الشاهد: في «أخوًا في الحرب من لا أخ له» حيث فصل بأجنبي بين المضاف وهو «أخوًا» وبين المضاف إليه وهو «من لا أخ له».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٦٧، والشاطبي، والاصطهناوي، وابن يعيش ٣ / ٢١، والسيوطي في الهمع ٢ / ٥٢، وسيويه ١ / ٩٢، والإنصاف ٢ / ٥٢١ والخصائص ٢ / ٤٠٥.

(٢) البيت: للأعشى ميمون بن قيس من قصيدة يمدح فيها سلامة ذا فائض الحميري - وهو من المنسرح.

الشرح: أنجب أيام والداه ويروى أنجب أزمان والداه «ويروى» أنجب أيام والديه به «أنجب» من أنجب الرجل إذا ولد له نجبًا.

الإعراب: أنجب فعل ماض «أيام» ظرف زمان منصوب «والداه» والدا «فاعل أنجب مرفوع بالالف لأنه مثنى وحذفت النون للإضافة والدا مضاف والضمير مضاف إليه «به» جار ومجرور متعلق بأنجب «إذا» ظرف لما مضى من الزمان «نجلاه» «نجلًا» فعل وفاعل والضمير مفعول به والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها «فنعم» الفاء عاطفة «نعم» فعل ماض لإنشاء المدح «ما» موصولة فاعل نعم «نجلًا» فعل وفاعل والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول يجوز أن تكون «ما» نكرة فتكون تمييزًا لفاعل وهو الضمير المستتر وتكون «نجلًا» جملة من الفعل والفاعل في محل نصب صفة لما والرابط محذوف والتقدير: فنعم هو مولودًا لنجله.

وكذا لو كان الفاعل مرفوعاً بالمضاف، فإن الفصل به مخصوص بالضرورة كقوله:

نَرَى أَسْهَمًا لِّلْمَوْتِ تُصْمَى وَلَا تُنْمَى

وَلَا تَرَعَوِي عَنِ أَهْوَاؤِنَا الْعِزْمَ (١)

فإن قلت: لا تؤخذ هذه الصورة من كلامه هنا.

قلت: قد يفهم من قوله: (ما ينصب)، فعلم أن المرفوع لا يسوغ الفصل به اختياراً، ومثال النعت قول الشاعر:

=الشاهد: حيث فصل بين المضاف وهو «أيام» والمضاف إليه وهو إذ نجلاه بأجنبي وهو والداه وهو فاعل المحب، إذ التقدير المحب والداه به أيام إذ نجلاه.
مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١٦٧، وابن هشام ٣ / ٣٣٠، والأشمونى ٢ / ٣٢٨، والسيوطى ص ٨٩، وأيضاً فى همه ٢ / ٥٣.
(١) قال العينى: أنشده نعلب ولم يعزه لأحد، ويبحث فلم أعثر له على قائل. وهو من الطويل.

الشرح: أسهما جمع سهم «تصمى» من الإصماء من أصميت الصيد إذا رميته فقتلته بحيث تراه «ولا تنمى» من الإنماء من أحميت الصيد إذا رميته فغاب عنك ثم مات.
والمعنى: نرى أسهماً للموت تقتل ولا تبطى ولا ترعوى، الارعواء: الكف عن القبيح «العزم» عزمت على الأمر إذا أردت فعله.

الإعراب: نرى فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر تقديره نحن «أسهما» مفعول نرى الموت جار ومجرور «تصمى» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر تقديره هى يعود إلى أسهما والجملة نعت لـ «أسهما» إذا كانت نرى بصرية أو مفعول ثان إذا كانت قلبية «ولا تنمى» الواو عاطفة «لا» نافية «تنمى» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر تقديره هى يعود إلى «أسهما» والجملة معطوفة على جملة تصمى ولا ترعوى كسابقتهما عن نقص جار ومجرور متعلق بترعوى أهواؤنا «أهواء» مرفوع بالمصدر الذى هو نقض، و«نقض» مضاف والعزم مضاف إليه.

الشاهد: فى «نقض أهواؤنا العزم» حيث فصل بين المضاف وهو «نقض» وبين المضاف إليه وهو «العزم» مع أن الفاعل متعلق بالمضاف، وهو ضعيف.

والتقدير: عن نقض العزم أهواؤنا، أى: عن أن تنقض أهواؤنا العزم.

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٢ / ٣٩٢.

نَجْوَتْ وَقَدْ بَلَ الْمَرَادِيُّ سَيْفَهُ مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الْإِبَاطِحِ طَالِبٍ (١)
أَرَادَ مِنْ (ابْنِ) (٢) أَبِي طَالِبِ شَيْخِ الْإِبَاطِحِ.

ومثال النداء قول الشاعر:

وَفَاقُ كَعْبٌ بِجَيْرٍ مُنْقَذٌ لَكَ مِنْ تَعَجِيلِ تَهْلُكَةٍ وَالْخُلْدِ فِي سَقَرٍ (٣)

(١) قائله: معاوية بن أبي سفيان. قال ذلك لما اتفق ثلاثة من الخوارج، وهم عبد الرحمن بن عمرو المعروف بابن ملجم المرادي، والبرك بن عبد الله، وعمرو بن بكر على قتل علي بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان وعمرو بن العاص رضي الله عنهم فقتل المرادي علياً ونجماً معاوية من البرك فقال هذا البيت. وهو من الطويل.

الشرح: المرادي نسبة إلى مراد وهي قبيلة باليمن يريد قاتل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب شيخ الأباطح جمع أبطح وهو المكان الواسع وأراد بالأباطح مكة وأراد بشيخها أبا طالب.

المعنى: تخلصت من القتل وقد لطح ابن ملجم سيفه بدم علي بن أبي طالب شيخ مكة.

الإعراب: نجوت فعل وفاعل وقد الواو للحال قد حرف تحقيق «بل» فعل ماض «المرادي» فاعل بل «سيفه» سيف مفعول به لبل وسيف مضاف والضمير مضاف إليه «من ابن» جار ومجرور متعلق ببيل وابن مضاف «أبي» مضاف إليه «شيخ الأباطح» نعت لأبي ومضاف إليه «أبي» مضاف «طالب» مضاف إليه.

الشاهد: في «أبي شيخ الأباطح طالب» حيث فصل بين المضاف وهو أبي والمضاف إليه وهو «طالب» بالتعنت وهو «شيخ الأباطح».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٦٧، وابن عقيل ٢ / ٦٤، والأشموني ٢ / ٢٢٨، وابن هشام ٢ / ٢٣٥ والشاطبي، وداود، والأصطهناوي، والمكودي ٩٣، والسيوطي ص ٧٩ وفي همه ٢ / ٥٢.

(٢) ب، ج.

(٣) قائله: بجير بن زهير بن أبي سلمى يقوله لأخيه كعب بن زهير، وكان بجير قد أسلم قبل كعب فلامه كعب على ذلك وتعرض للرسول ﷺ فقال بلسانه منه فأهدر النبي ﷺ دمه. وأما أبوهما زهير فقد مات قبل المبعث بسنة، والبيت من البسيط.

الإعراب: وفاق مبتدأ «كعب» منادى بحرف نداء محذوف مبنى على الضم في محل نصب و«وفاق» مضاف و«بجير» مضاف إليه «منقذ» خبر لمبتدأ «لك» جار ومجرور متعلق بمنقذ «من تعجيل» جار ومجرور متعلق بمنقذ أيضاً و«تعجيل» مضاف «تهلكة» مضاف إليه والخلد معطوف على تعجيل في «سقر» جار ومجرور متعلق بالخلد.

وزاد في التسهيل: الفصل بفعل ملغى هـ (١). أنشد ابن السكيت (٢):

بأى تَرَاهُمُ الأَرْضِينَ حَلُوا (٣)

وزاد غيره الفصل بالمفعول لأجله نحو:

مَعَاوِدُ جُرَّةٌ وَقَتِ الهَوَادِي (٤)

= الشاهد: في «وفاق كعب» بجير فصل بين المضاف وهو وفاق والمضاف إليه وهو بجير بالنداء وهو «كعب».

والتقدير: وفاق بجير يا كعب متخذ لك أى: منج لك من تعجيل الهلاك في الدنيا والخلود في النار في الآخرة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن عقيل ١ / ٦٦، والأشمونى ٢٢ / ٣٢٩، والاصطهناوى، والكردى ص ٩٢، والسيوطى فى الهمع ٢ / ٥٣.

(١) راجع التسهيل ص ١٦١.

(٢) هو: أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، مضى التعريف به فى باب الكلام.

(٣) صدر بيت: قال العيني: لم أقف على اسم قائله - ويبحث فلم أعر له على قائل - وهو من الوافر.

وعجزه: الأدبران أم عسفوا الكفاراً.

الشرح: الدبران بفتح الدال - وهو اسم موضع، ويروى أبى الدبران «الكفار» اسم موضع وهو بكسر الكاف «أم عسفوا» أى: أم توجهوا.

الإهراب: بأى: جار ومجرور متعلق بقوله «حلوا» «ترى» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه «هم» ضمير فى محل نصب مفعول به، أى مضاف و«الأرضين» مضاف إليه وقوله: «تراهم» معترض بينها «حلوا» فعل وفاعل «الدبران» الهمزة للاستفهام وفيه إضمار والتقدير: هل حلوا الدبران أم عسفوا أى أم توجهوا نحو الكفار «أم» متصلة لمعادلتها الهمزة فى إفادة التسوية «عسفوا» فعل وفاعل «الكفار» مفعول به.

الشاهد: فى «بأى تراهم الأرضين» فإن التقدير: بأى الأرضين تراهم حلوا ففصل بقوله: «تراهم» بين قوله: «بأى» الذى هو مضاف وبين قوله «الأرضين» الذى هو مضاف إليه.

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه ٢ / ٣٢١ والسيوطى فى همعه ٢ / ٥٣.

(٤) صدر بيت: قال العيني: لم أقف على اسمه قائله - ويبحث فلم أعر على قائله - وهو من الوافر.

وعجزه: أشم كأنه رجل عبوس.

الشرح: «الهوادى» جمع هادية من هدا إذا سكن أشم من الششم وهو الارتفاع من باب علم يعلم «عبوس» ويروى «منبوس» من قولهم رجل منبوس الوجه أى عابسه وكريهه.

أى: معاود وقت الهوادي جرأة.

وحكى ابن الأثيرى هذا غلام إن شاء الله (تعالى) (١) ابن أخيك. ففصل يان
شاء الله، والله أعلم (٢).

=المعنى: يصف الشاعر رجلا بأنه يظهر الكبر ويعاود الحرب وقت ظهور الهوادي جمع
هاد أى: أعناق الخيل لأجل جرأته فى الحرب والجرأة - بضم الجيم - اه صبان .
الإعراب: معاود خبر مبتدأ محذوف والتقدير هو معاود «جرأة» مفعول لأجله ومعاود
مضاف «وقت» مضاف إليه ووقت مضاف «الهوادي» مضاف إليه «أشم» خبر للمبتدأ
محذوف تقديره هو أو خبر بعد خبر عند من يجيز ذلك «كأنه» كأن واسمها «رجل» خبر
كأن والجملة نعت لـ «أشم» نعت لرجل مرفوع .
الشاهد: فى «معاود جرأة وقت» حيث فصل بين المضاف وهو «معاود» وبين المضاف
إليه وهو «وقت» بقوله: «جرأة» منصوب على المفعولية .
والتقدير: معاود وقت الهوادي جرأة .
مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٢ / ٣٢٩، والسيوطى فى الهمع ٢ / ٥٣ .

(١) أ، ب.

(٢) راجع الأشمونى ص ٣٢٨، ٣٢٨، ٣٢٩.

المضاف إلى ياء المتكلم

آخر ما أضيف للياء اكسراً إذا لم يك مُعتلاً كَرَامٍ وَقَدَى

يجب كسر آخر المضاف (إلى ياء) (١) المتكلم (إن) (٢) لم يكن منقوصاً أو مقصوراً أو مثني أو مجموعاً على حدة كقولك: في «غلام» غلامى.
وفيه أربعة مذاهب:

أحدها: أنه معرب بحركات (مقدرة) (٣) فى الأحوال الثلاثة.

والثانى: أنه معرب فى الرفع والنصب بحركة مقدرة، بالجر بالكسرة الظاهرة. واختاره فى التسهيل.

والثالث: أنه مبني.

والرابع: أنه لا معرب ولا مبني. وإليه ذهب ابن جنى.

والأول مذهب الجمهور.

ويجوز فى الياء (بعد المكسور) (٤) وجهان: الفتح والإسكان، ف قيل: الفتح أصل وقيل: الإسكان أصل (جمع) (٥) بينهما (بأن) (٦) الإسكان أصل أول إذ هو أصل كل مبني، والفتح أصل ثان، إذ هو أصل ما هو على حرف واحد.

وأما المقصور والمنقوص والمثني والمجموع على حدة فإذا أضيف شيء منها إلى ياء المتكلم وجب فتح الياء فى اللغة المشهورة، فتقول فى «قذى»: قذاي، وفى «رام» رامى، وفى «ابنين» ابني، وفى «زيدين» زيدى.

وإلى ذلك أشار بقوله:

جميعها ليا بعد فتحها احتدى فذى

(١) ب وفى أ، جـ (لياء).

(٢) أ، جـ وفى ب (إذا).

(٣) أ، جـ - وفى (مقدرات).

(٤) أ - وفى ب، جـ (الكسرة).

(٥) أ، جـ - وفى ب (والجمع).

(٦) أ، جـ - وفى ب (أن).

الإشارة «بذى» إلى الأنواع الأربعة و«احتذى» تبع.

ثم بين حكم آخر المقصور والمنقوص والمثنى والمجموع على حدة إذا أضيف للياء فقال: (وتدغم الياء فيه) أى: وتدغم الياء (من)^(١) آخر المنقوص والمثنى والمجموع (على حدة)^(٢) نصبا وجرا فيه. أى: فى ياء المتكلم، ولا يغير ما قبلها من فتح أو كسر فتقول: رأيت رامىً وابنىً وزيدى، وتفتح الياء كما سبق.

ثم قال: (والواو) أى: وتدغم الواو أيضاً فى ياء المتكلم يعنى (بعد)^(٣) قلب الواو ياء.

فإن كان ما قبلها فتحة لم تغير نحو «مصطَفُون» فتقول فيه «هؤلاء مصطفى» وإن كان (ما)^(٤) قبلها ضمة قلبتها كسرة لتصبح الياء نحو: «مسلمون» فتقول فيه مسلمى. بقلب الواو ياء والضمة كسرة.

ومنه قوله ﷺ: «أَوْ مُخْرِجِيْ هُمْ»^(٥).

وإلى هذا أشار بقوله:

.....وإن ما قبل واو ضم فاكسرة يهن

ثم قال: (وَالفَا سَلَّمَ) أى: سلم الألف من الانقلاب.

وشمل ذلك ألف المثنى نحو «هذان غلاماى» ولا خلاف فيه، وألف المقصور

(١) ب، وفى أ، جـ (فى).

(٢) ب، جـ.

(٣) ب، جـ - وفى أ (تقلب)

(٤) أ.

(٥) ذكره البخارى، قال عليه الصلاة والسلام لورقة بن نوفل حين قال له: وددت أن أكون معك حين يخرجك قومك، وأصله: أو مخرجوى هم فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء ومخرجوى اسم فاعل مضاف لياء المتكلم مبتدأ و«هم» فاعل سد مسد الخبر «وفى» شرح البخارى: جعل «هم» مبتدأ خبره «مخرجوى» ولا يجوز العكس لأنه يلزم عليه الإخبار عن النكرة بالمعرفة. اهـ حاشية السجاعى على القطر ص ٨٦.

نحو: «هى عصاى»^(١) وفيه لغتان إقرار الألف (وهى المشهورة)^(٢) وقلبها ياء وهى لغة هذيل (وحكاها)^(٣) عيسى بن عمر^(٤) عن قريش.

وقرأ الحسن^(٥) يا «بِشْرَى»^(٦) وإليها أشار بقوله:

..... وفى المَقْصُورِ عَن هُذَيْلٍ انْقِلَابُهَا يَاءَ حَسَنٍ

وينبغى أن يستثنى من ذلك ألف «لدى» و«على» الاسمية، فإن الأكثر فيه القلب مع ياء المتكلم.

فإن قلت: فهل يجوز للقلب ألف المثنى فى لغة من التزمها مطلقاً؟

قلت: قال فى الارتشاف يحتاج فى جوارزه إلى سماع^(٧).

(١) من الآية ١٨ من سورة طه.

(٢) أ، ب - وفى جد (وهو المشهور).

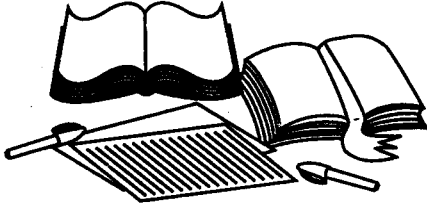
(٣) ب، ج - وفى (حكاها).

(٤) عيسى بن عمر الثقفى أبو عمر مولى خالد بن الوليد نزل فى ثقيف فنسب إليهم، إمام فى النحو والعربية والقراءة مشهور. أخذ عن عمرو بن العلاء وغيره، وروى عن الحسن البصرى وغيره، وحكى عنه الجوهرى فى الصحاح وغيره، سقط عن حمار فاجتمع الناس حوله. فقال مالى أراكم تكاكنتم على كتكاكنكم على ذى جنة افرنقعوا عنى. مات سنة تسع وأربعين، وقيل: سنة خمس ومائة.

(٥) هو الإمام أبو سعيد الحسن بن الحسن البصرى، كان إماماً فى القراءة روى عن الشافعى أنه قال: لو شاء أن أقول إن القرآن نزل بلغة الحسن لقلت لفصاحته، وهو أحد الأربعة الذين لهم قراءة شاذة من القراءات العشر. وتوفى بالبصرة سنة ١١٦ هـ.

(٦) من الآية ١٨ من سورة يوسف.

(٧) الارتشاف ص ٩١٠.



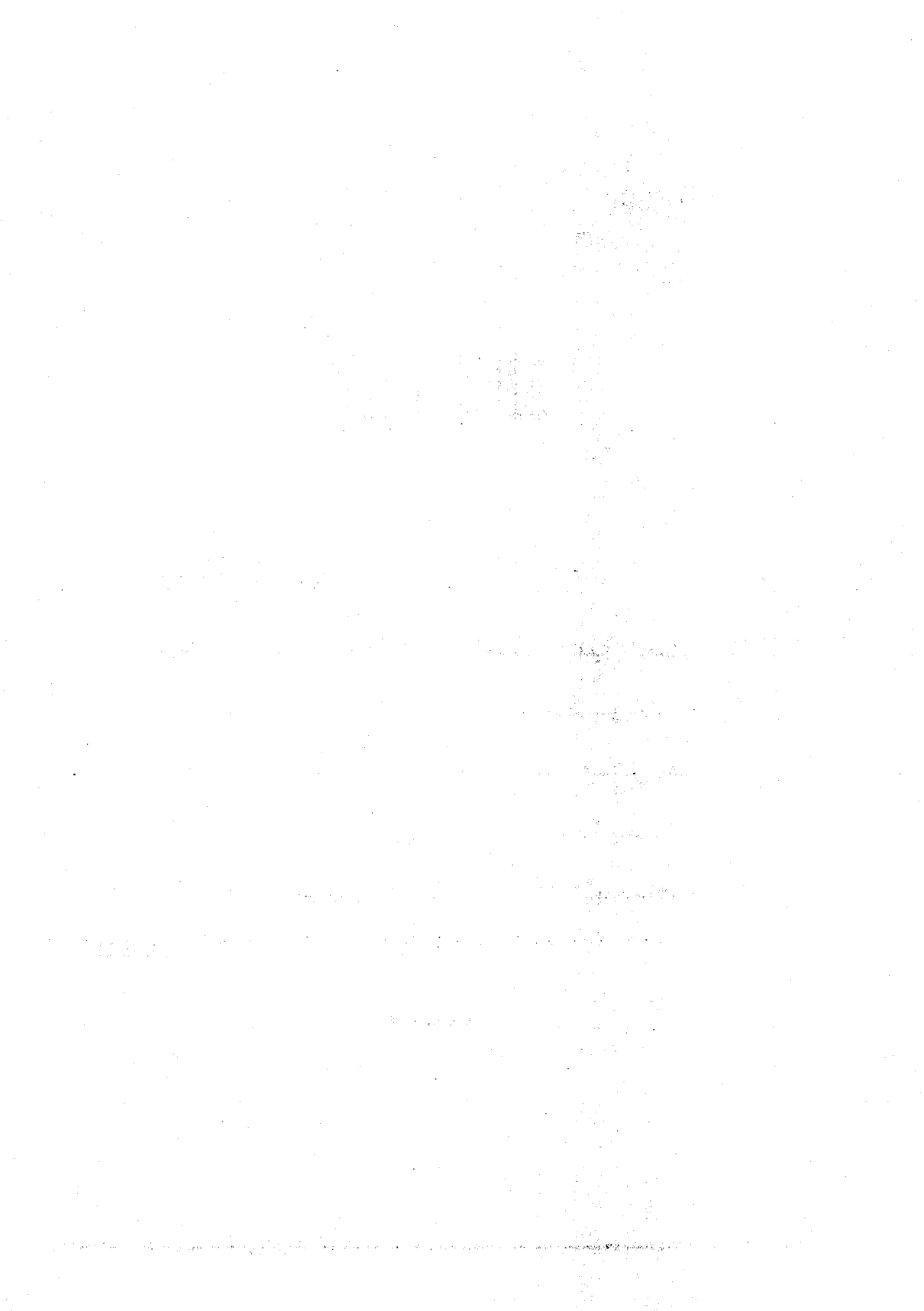
التفقيظ

الجزء الثالث

ويشتمل على:

إعمال المصدر - إعمال اسم الفاعل - أبنية المصدر - أبنية
أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهات - الصفة
المشبهة باسم الفاعل - التعجب - نعم ويئس وما جرى
مجرهما - أفعال التفضيل - النعت - التوكيد - العطف -
عطف النسق - البديل - النداء - المنادى المضاف إلى ياء
المتكلم.





إعمال المصدر

بفعله المصدر الحق في العمل .

أى : ألحق المصدر بفعله في عمله فيعمل عمل الفعل في اللزوم والتعدى بنفسه وبالحرف ، وخطب التمثيل في ذلك سهل .

« تنبيه » :

(يخالف)^(١) المصدر (فعله)^(٢) في أمرين :

أحدهما : أن في رفعه (نائب الفاعل)^(٣) خلافا ، ومذهب جمهور البصريين جوازه وإليه ذهب في التسهيل .

الثاني : (أن)^(٤) فاعل المصدر يجوز حذفه بخلاف فاعل الفعل ، وإذا حذف لم يتحمل (ضميره)^(٥) ، خلافا لبعضهم .

ثم قال : مضافاً أو مجرداً أو مع ال .

فهو ثلاثة أحوال ، وإعماله مضافاً أكثر نحو ﴿... وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ

النَّاسِ...﴾^(٦) ولا خلاف فيه ، وفي كلام بعضهم ما يشعر بالخلاف .

(١) ب ، وفى أ ، جـ (يفارق) .

(٢) أ ، جـ ، وفى ب (الفعل) .

(٣) أ ، جـ ، وفى ب (نائباً عن الفاعل) .

(٤) أ .

(٥) أ ، جـ ، وفى ب (ضميراً) .

(٦) من الآية ٢٥١ من سورة البقرة .

وإعماله مجرداً (من) ^(١) الإضافة وآل أقل من المضاف نحو ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ١٤﴾ ^(٢) يَتِيمًا ^(٣) .

وفيه خلاف أجازة البصريون ومنعه الكوفيون .

فإن (وقع بعده) ^(٣) مرفوع أو منصوب فهو محمول عندهم على فعل مضمر ، وإعماله مع آل أقل من المجرد ، ومنه قول الشاعر ^(٤) :

ضَعِيفُ النَّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ يَخَالُ الْفِرَارُ يُرَاخِي الْأَجَلَ

وفيه خلاف ، أجازة سيبويه ، ومن وافقه ، ومنعه الكوفيون ، وبعض البصريين كابن السراج ، وأجازة الفارسي على قبح ، وفصل ابن طلحة بين أن

(١) أ ، ج ، وفي ب (عن) .

(٢) من الآية ١٤ من سورة البلد - إطعام مصدر فاعله محذوف « يتيماً » مفعوله .

(٣) أ ، ج - وفي ب (وقع عندهم بعده) .

(٤) قائلة : لم ينسب إلى قائل - وبالبحت لم أعثر له على قائل - وذكره سيبويه وهو من

الخمسين التي لم يعرف قائلوها - وهومن المتقارب - .

اللغة : « النكاية » الإضرار يقال : نكيت في العدو أنكى نكايه ، إذا قتلت فيهم وجرحت « يخال » يظن « يراخي » يناهد ويؤخر .

المعنى : إن هذا الرجل ضعيف لا يستطيع أن يؤثر في أعدائه أو يقهرهم أو يئازلهم القتال ، يظن أن الهرب والفرار من الحرب يبعد عنه الموت ، ويفسح له في العمر .

الإعراب : « ضعيف » خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : هو ضعيف « النكايه » مضاف إليه « أعداءه » مفعول للنكايه ، والضمير مضاف إليه « يخال » فعل مضارع ، والضمير المستتر الذي يعود على الفرار فاعل « الأجل » مفعول ليراضي ، والجملة في محل نصب مفعول ثان ليخال .

الشاهد فيه : « النكايه أعداءه » حيث عمل المصدر المقترن بال وهو « النكايه » ونصب المفعول وهو « أعداءه » .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : ابن هشام ٣/٥ ، ابن عقيل ٢/٧٢ ، والأشمونى ٢/٢٣٣ ، والسيوطى ص ٨٠ ، وذكره سيبويه ١/٩٩ ، وابن يعيش ٦/٥٩ ، وشذور الذهب ص ٣٩٩ ، والخزانة الشاهد ٥٩٧ .

يكون بال معاقبة (للضمير)^(١) فيجوز نحو (إنك والضرب خالد المسيء إليه)
وإلا فلا يجوز نحو (عجبت من الضرب عمرا) ثم نبه على (شرط)^(٢) عمل
المصدر بقوله :

إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ « أَنْ » أَوْ « مَا » يَحُلُّ مَحَلَّهُ .

شرط إعمال المصدر غير الواقع بدلا من اللفظ بفعله ، أن يصح تقديره
بالفعل مع حرف مصدرى .

فإن أريد به غير الحال جاز أن يقدر بأن (أو)^(٣) بما ، وإن أريد به الحال قدر
بما ولم يقدر بأن ، لأن مصحوبها لا يكون حالا ، فلذلك لم يقتصر على أن كما
فعل بعضهم .

فإن قلت : قد ذكر في التسهيل (معهما)^(٤) « أن » المخففة ، ومثله بنحو
« علمتُ ضَرْبَكَ زيدا » تقديره : علمت أن قد ضربت زيدا ، فإن (هذه)^(٥)
مخففة ، لأنها واقعة بعد العلم ، وهي موضع غير صالح للمصدرية^(٦) .

قلت : ذكر « ما » المصدرية مغن عنها ، فإنها يصح وقوعها بعد العلم ،
ولم يقدر سيبويه في الباب بغير « أن » الثقيلة مع ضمير الشأن .

فإن قلت : ظاهر قوله : (إن كان) وقوله في الكافية :

(حيث ما يصح حرف مصدرى تماما) .

أن هذا الشرط لازم ، وقد جعله في التسهيل غالبا^(٧) وقال في شرحه :
وليس تقديره بأحد الثلاثة شرطا في عمله ، ولكن الغالب أن يكون كذلك ، ومن

(١) ١ .

(٢) ب ، ج ، وفى (شروط) .

(٣) ١ - وفى ب ، ج (و) .

(٤) ب ، ج ، وفى أ (معها) التسهيل ص ١٤٢ .

(٥) ١ .

(٦) أى : لأنها لا تقع بعد العلم ولا تسد مسد مفعوليه ، اهـ ، صبان ٢/٢٦٨ .

(٧) التسهيل ص ١٤٢ .

وقوعه غير مقدر بأحدها قولُ العرب : « سَمِعُ أذنى زيداً يقولُ ذلك »^(١) وذكر مثلاً آخر .

قلت : المشهور أن تقديره بذلك شرط وما ذكره من المثل لا يتعذر فيه التقدير ، وكلام صاحب البسيط موافق للمصنف في عدم اشتراط ذلك .
« تنبيه » :

لإعمال المصدر شروط لم يذكرها هنا :

الأول : أن يكون مظهرًا ، فلو أضمر لم يعمل ، لعدم حروف الفعل ، خلافاً للكوفيين ، وأجاز ابن جنى في الخصائص والرماني أعماله في المجرور ونقل عن الفارسي ، وقياسه في الظرف .

الثاني : أن يكون مكبرًا ، فلو صغر لم يعمل .

الثالث : أن يكون غير محدود ، فلو حُدَّ بالتاء لم يعمل ، فإن ورد حكم بشدوذه كقوله^(٢) :

يُحايى به الجلدُ الذى هو حارِمٌ بِضَرْبَةِ كَفِيهِ المِلا نَفْسَ رَاكِبِ

فنصب الملا بضرية كفيه وهو محدود ، ونصب نفس بيحايى .

ومعناه : يصف الشاعر مسافرا معه ماء فتييم وأحيا بالماء نفس راكب كاد يموت عطشا .

(١) قال الصبان ٢/٢٦٨ : حال كالحال فى ضربى العبد مسيئا ، فالتقدير : سمع أذنى أخاك حاصل إذا كان أو إذا كان ، فصاحب الحال ضمير الفعل المحذوف لا الأخ ، وإن زعمه البعض ، وإنما لم يكن المصدر هنا مقدرًا بما أو أن المخففة ، لاشتراط أن يسبقهما أو المصدر المقدر بهما شيء ، ولم يوجد ، وإنما لم يكن مقدرًا بأن المصدرية لأن المراد الإخبار بأن سمع أذنه قول أخيه حاصل ، وأن تقتضى أنه سيحصل ، لأنها تخلص المضارع للاستقبال ، كذا قال البعض وفيه نظر . إذ تقدير أن الماضى لا يقتضى أن السمع سيحصل . اهـ . وأقول « سمع » مبتدأ خبره محذوف وجوبا ، وجملة « يقول ذلك » فى محل نصب حال من « أخاك » .

(٢) قائلة : لم ينسب لقاتل - وبالبحت لم أعثر له على قاتل - وهو من الطويل .

اللغة : « يحايى » بمعنى : يحيى - من الإحياء « الجلد » القوى الصلب « الحارم » الضابط « الملا » - بفتح الميم - مقصور - أراد به التراب .

الرابع : أن يكون غير منعوت قبل تمام عمله ، لأن معمول المصدر بمنزلة الصلة من الموصول ، فلا يفصل بينهما بالنعوت ، فإن ورد ما يوهم ذلك قدر فعل بعد النعت يتعلق به معمول المتأخر ، فلو نعت بعد تمامه لم يمنع .

والأولى أن يقال (غير متبوع) بـ (غير منعوت) لأن حكم سائر التوابع حكم النعت :

الخامس : أن يكون مفردا ذكره في البسيط عن بعضهم ولم يشترطه في التسهيل^(١) وقال في الكافية :

وأهمل المضمراً والمحدودُ ومصدر فارقهُ التوحيدُ
ورُبُّ محدود ومجموع عمل ويسماع لا قياس قد قُبل
وصرح بجوازه في شرح التسهيل :
ومن إعماله مجموعاً قوله^(٢) :

قد جربوه فما زادت تجاريتهم أباً قدامة إلا المجددَ والفنعا

= المعنى : يصف مسافرا معه ماء فتيتم وأحيا بالماء نفس راكب كا ديموت عطشا .

الإعراب : «يحايى» فصل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء « به » متعلق بـ «يحايى الجلد» فاعل مرفوع « الذى » نعت الجلد « هو » ضمير منفصل مبتدأ « حازم » خبر مرفوع بالضمة الظاهرة والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «بضربة» جار ومجرور متعلق بـ «يحايى» وضربة مضاف ، وكفى من « كفيه » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله مجرور بالياء نيابة عن الكسرة ، لأنه مثنى ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى الجلد مضاف إليه « الملا » مفعول به لضربة « نفس » مفعول به ليحايى وهو مضاف و « راكب » مضاف إليه .

الشاهد فيه : « بضربة كفيه » فإن ضربة مصدر محدود أضيف إلى فاعله ونصب الملا وهو مفعول ، وهو شاذ ، لأن المصدر المحدود لا يعمل ، فإن ورد حكم بشذوذه

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٣٣٥ ، والسيوطى ص ٨١ .

وذكر في قطر الندى ص ٢٦٨ وجمع الهوامع ٢/٩٢ .

(١) التسهيل ص ١٤٢ .

(٢) قائله : أعشى ميمون من قصيدة يمدح فيها هوزة بن على الخنفي - وهو من البسيط .

اللغة : « أباً قدامة » هذه كنية هوزة الممدوح « المجدد » اسم جامع لخصال المروءة والسخاء والشرق « الفنعا » - بفتح الفاء والنون - الكرم والعطاء الواسع .

واختلف النحويون في (جوازهم) ^(١) إعمال المجموع ، فأجازه قوم ، واختاره ابن عصفور ، ومنعه قوم ومنهم ابن سيده .

فإن قلت : فهل يشترط في إعماله أن يكون بمعنى الحال والاستقبال كاسم الفاعل ؟

قلت : لا يشترط ذلك ، لأنه عمل لكونه أصلا ، فلم يتقيد بزمان بخلاف اسم الفاعل . قاله المصنف ، وقال غيره لأنه عمل بالنيابة عن الفعل ، والفعل لا يشترط فيه ذلك .

وحكى عن بعض المتأخرين أنه منع إعماله ماضيا ، وليس بصحيح .

وقوله : **وَلَا سَمَ مَصْدَرٍ عَمَلٌ**

يعنى أن اسم المصدر يعمل عمل فعله ، وهو قليل ، وإلى قلته أشار بتكثير (عمل) واختلف في إعمال اسم المصدر ، فأجازه الكوفيون ومنعه البصريون ، قال بعضهم إلا في ضرورة ، وتأولوا ما ورد من ذلك على إضمار فعل .

ومن عمله قول عائشة رضی الله عنها « مِنْ قَبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتُهُ الْوَضُوءُ » ^(٢) وظاهر كلامه في التسهيل أنه مقيس ^(٣) وقال الشارح : وليس ذلك بمطرد في اسم المصدر ولا فاش .

= الإعراب : « قد » حرف تحقيق « جريوه » فعل ماض وواو الجماعة فاعله وضمير الغائب العائد إلى المدح مفعول به « فما » الفاء عاطفة وما حرف نفى « زادت » فعل ماض والتاء للتأنيث « تجاريهم » فاعل زادت وضمير الغائبين مضاف إليه « أبا » مفعول به لتجارب لأنه مصدر الفعل المتعدى « قدامة » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة ، لأنه اسم لا يتصرف للعلمية والتأنيث « إلا » أداة استثناء ملغاة « المجد » مفعول به لزادت و « الفئحة » معطوف على المجد ، والالف للإطلاق .

الشاهد فيه : « تجاريهم أبا قدامة » حيث إن « تجاريهم » عمل مجموعا في « أبا قدامة » .
مواضعه : من شراح الألفية الأشموني ٢/٣٣٥ .

(١) ١ ، ج .

(٢) « قبلة » اسم مصدر مضاف لفاعله « وامراته » مفعول والجار والمجرور خبر مقدم عن الوضوء ، ١ هـ خضري ٢٣ / ١ .

(٣) التسهيل ص ١٤٢ .

« تنبيهان » :

الأول : أطلق في قوله (ولاسم مصدر عمل) وهو مقيد بغير العلم ، فالعلم لا يعمل ، وهو ما دل على معنى المصدر دلالة مغنية عن الألف واللام ، لتضمن الإشارة إلى حقيقته كيسار وبرة وفجار^(١) .

الثاني : عرف اسم المصدر في التسهيل إذ قال : ويعمل عمله اسمه غير العلم وهو ما دل على معناه وخالفه بخلوه - لفظا وتقديرا دون عوض - من بعض ما في فعله مثال ذلك :

« توضأ وضوءاً » و« تكلم كلاماً » فالوضوء والكلام اسمان للمصدر ، لا مصدران ، لخلوهما - لفظا وتقديرا - من بعض ما في فعلهما .

وحق المصدر أن يتضمن حروف فعله بمساواة نحو « توضأ توضحوا » أو بزيادة نحو « أعلم إعلاماً » .

واحترز بقوله « أو تقديرا » من نحو « قاتل قتالا » فإنه مصدر ، لا اسم مصدر ، إذ لم يخل تقديرا ، فإن أصله « قيتالا » فاللدة مقدره وقد (ثبتت)^(٢) لفظا .

ويقوله (دون عوض) من نحو « عدة » فإنه مصدر مع خلوه من الواو ، لأن التاء عوض (منها)^(٣) .

ومن نحو « كلم تكليما » فإنه مصدر مع خلوه من التضعيف ، لأن (التاء)^(٤) عوض منه .

قال الشارح : اعلم أن اسم المعنى الصادر عن الفاعل كالضرب ، أو القائم بذاته كالعلم ، ينقسم إلى مصدر واسم مصدر .

(١) يسار علم لليسر مقابل العسر ، وبرة : علم للبر ، وفجار : علم للفجور .

(٢) أ ، ج وفي ب (حذفت) .

(٣) ب .

(٤) أ ، ب ، وفي ج (الياء) .

فإن كان أوله ميم مزيدة لغير مُفاعلة كالمضرب والمحمدة ، أو كان لغير ثلاثي بورن ما لثلاثي كالمغسل والوضوء ، فهو اسم للمصدر ، وإلا فهو المصدر . قلت : الذي أوله الميم المذكورة ، وإن أطلق بعضهم عليه اسم المصدر فإنه يعمل عمل فعله ، وليس هو موضع الخلاف ، ولا المراد هنا . والنوع الثاني وهو ما كان لغير ثلاثي بورن ما لثلاثي هو المذكور في التسهيل^(١) .

قال الشيخ أبو حيان : وهذا الثاني عندنا مصدر ، لا اسم مصدر ، قال :
واسم المصدر يقال باصطلاحين :

أحدهما : (ما ينقاس)^(٢) بناؤه من الثلاثي على مفعل ، (وما زاد)^(٣) على صيغة اسم المفعول وهذا يعمل عمل فعله .

الثاني : ما كان أصل وضعه لغير المصدر كالثواب والعطاء والكلام والدهن والخبز ، فهذه وضعت لما يثاب به ولما يعطى وللجمل (المقولة)^(٤) ولما يدهن به ولما يخبز به .

وفي هذا النوع اختلف الكوفيون والبصريون ، وتحقق الخلاف بين الفريقين : هل ينقاس أن يطلق اسم المصدر مجازا على المصدر ويعمل عمل المصدر أو لا ؟

فقال البصريون : لا إلا أن يضطر شاعر ، وقال الكوفيون والبغداديون : ينقاس ذلك .

قلت : وصرح في شرح التسهيل بأن ثوابا وعطاء مصدران ، لقرب ما بينهما وبين الأصل ، وهو إثواب وإعطاء .

(١) التسهيل ص ١٤٢ .

(٢) ١ ، ب ، وفي جـ (ينقاس) .

(٣) ١ ، جـ ، وفي بـ (وما زادوا) .

(٤) ١ ، جـ ، وفي بـ (المقيدة) .

قوله : **وَبَعْدَ جَرِّهُ الَّذِي أُضِيفَ لَهُ كَمَلٌ بِنَصْبٍ أَوْ بَرَفِعَ عَمَلُهُ**

للمصدر المضاف خمسة أحوال :

الاول : أن يضاف إلى فاعله ويحذف مفعوله نحو ﴿ **وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ**

إِبْرَاهِيمَ... ﴿ ١١٤ ﴾ ^(١) .

الثاني : أن يضاف إلى مفعول ويحذف فاعله نحو ﴿ **لَا يَسْأَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ**

دُعَاءِ الْخَيْرِ... ﴿ ٤٩ ﴾ ^(٢) .

الثالث : أن يضاف إلى فاعله ثم يكمل عمله بنصب مفعوله نحو ﴿ **وَلَوْلَا**

دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ ﴿ ٣ ﴾ ^(٣) .

الرابع : أن يضاف إلى مفعوله ثم يكمل عمله برفع فاعله نحو قوله عليه

الصلاة والسلام « ... وَحَجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا » ^(٤) .

وهو قليل ، قيل : ولم يجئ في القرآن إلا ما روى عن ابن عامر أنه قرأ

﴿ **ذَكَرْ رَحْمَةً رَبِّكَ عَبْدُهُ زَكْرِيَاءُ** ﴾ ^(٥) - برفع الدال والهمزة - وليس ذلك

مخصوصا بالضرورة على الصحيح .

والأكثر في المصدر إذا أُضِيفَ إلى مفعوله أن يحذف فاعله .

(١) من الآية ١١٤ من سورة التوبة .

(٢) من الآية ٤٩ من سورة فصلت .

(٣) من الآية ٢٥١ من سورة البقرة .

(٤) « حج » مصدر مضاف إلى مفعول وهو « البيت » « من » اسم موصول فاعله ، وقد

عدل المصنف عن الاستدلال بالآية : ﴿ **وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ**

سَبِيلًا ﴾ ، لاحتمال كون « من » بدلا من الناس بدل بعض من كل ، وقد حذف الرابط

للعلم به - أى : من استطاع منهم ، كما يحتمل أن تكون مبتدأ خبره محذوف - أى

فعليه أن يحج - وجعلها فاعلا للمصدر يفسد معه المعنى ، لأن المعنى يكون حينئذ : ولله

على الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم - أن يحج البيت المستطيع ، فيلزم تأنيب جميع

الناس بتخلف المستطيع ، فتدبر . م ٢٧١ / ٢ صبان .

(٥) من الآية ٢ من سورة مريم .

الخامس : أن يضاف إلى الظرف فيرفع وينصب كالمثون نحو « عجبت من انتظار يوم الجمعة زيد عمرا » .

وقوله : (كامل) يعني : إن أردت ، لأن (ذاك)^(١) غير لازم . وقوله :

وَجُرَّ مَا يَتَّبِعُ مَا جُرَّ وَمَنْ رَأَى فِي الْإِتْبَاعِ الْمَحَلَّ فَحَسَنَ

المضاف إليه المصدر ، إن كان فعلا فمحلّه رفع ، وإن كان مفعولا فهو في موضع نصب ، إن قدر المصدر بأن وفعل الفاعل ، وفي موضع رفع إن قدر المصدر بأن وفعل المفعول ، خلافا لمن منع تقديره بفعل المفعول .

فلك في التابع الجر على اللفظ والرفع على المحل ، إن كان فاعلا أو نائبه ، والنصب على المحل إن كان مفعولا به تقول : « عجبت من أكل الخبز واللحم » - بالجر والرفع والنصب - .

فالجر على اللفظ ، والنصب على المحل ، لأنه مفعول به ، والرفع على تقدير إن أَكَلَ الخبزُ (واللحمُ)^(٢) .

« تنبيه »

ظاهر كلام المصنف جواز الإتيان على المحل في جميع التنويع ، وهو مذهب الكوفيين ، وطائفة من البصريين ، وذهب سيبويه ومن وافقه من أهل البصرة إلى أنه لا يجوز الإتيان على المحل ، وفصل أبو عمرو فأجاز في العطف والبدل ومنع في التوكيد والنعت ، والظاهر الجواز لورود السماع ، والتأويل خلاف الظاهر .

(١) ب - وفي أ ، ج (ذلك) .

(٢) ب .

إعمال اسم الفاعل

اسم الفاعل : هو الصفة الدالة على فاعل جارية فى التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه أو معنى الماضى .

فالصفة : جنس ، والدالة على فاعل : مخرج لاسم المفعول وما بمعناه ، وجارية فى التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها : مخرج للجارية على الماضى نحو « فرح » ، وغير الجارية نحو « كريم » .

وقوله : فى التذكير والتأنيث : مخرج لما كان من الصفات على أفعل نحو (أهيف) فإنه لا يجرى على المضارع إلا فى التذكير ، وقوله لمعناه أو معنى الماضى : مخرج لنحو (ضامير الكشح) من الصفة المشبهة وقوله :

كفعله اسم فاعل فى العمل .

يعنى : إن كان فعله لازما فهو لازم ، وإن كان فعله متعديا إلى واحد فأكثر فهو كذلك .

وقوله : إن كان عن مضييه بمعزول .

يعنى : أن شرط عمل اسم الفاعل عمل فعله أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال ، فإن كان بمعنى الماضى لم يعمل خلافا للكسائى ، فإنه أجاز عمله مستدلا بقوله تعالى : ﴿... وَكَلَّبَهُمْ بِاسِطٍ ذِرَاعِيهِ... ﴾ (١٨) ^(١) ورد بأنه حكاية حال ، ووافقه على إجازة ذلك هشام وابن مضاء .

«تنبیه»

هذا الخلاف فى عمل الماضى دون ال بالنسبة إلى المفعول به ، فأما بالنسبة إلى الفاعل ، فذهب بعضهم إلى أنه لا يرفع الظاهر وبه قال ابن جنى والشلوين ، وذهب قوم إلى أنه يرفعه ، وهو ظاهر كلام سيويه ، واختاره ابن عصفور .

وأما المضممر : فحكى ابن عصفور الاتفاق على أنه يرفعه ، وحكى غيره عن ابن طاهر وابن خروف أنه لا يرفعه ، وهو بعيد .

(١) من الآية ١٨ من سورة الكهف .

وقوله : **وَوَلِيَّ اسْتِفْهَامًا أَوْ حَرْفَ نَدَاءٍ** .

يعنى : أن اسم الفاعل لا يعمل حتى يعتمد على أحد الأشياء المذكورة ،
والاستفهام نحو قوله ^(١) .

أَنَاوِ رَجَالِكِ قَتَلَ أَمْرِيْ مِنْ الْعَزِّ فِي حَبِّكَ اعْتَاضٌ ذُلًا ؟

وحرف النداء نحو « يا طالعًا جبلاً » ولم يذكره فى الكافية ، ولا فى
التسهيل .

وقال الشارح : المسوغ لإعمال « طالع » هنا اعتماده على موصوف محذوف
تقديره : رجلا طالعًا جبلاً ، وليس المسوغ الاعتماد على حرف النداء . لأنه ليس
كالاستفهام والنفى فى التقريب من الفعل .

والنفى : « ما ضارب الزيدان عمرا » . ومثال كونه صفة « جاءنى رجلٌ
مكرمٌ عمراً » (أو مُسْنَدًا) يعنى : خيرا (زيد مكرمٌ عمراً) فالواقع صفة معتمد
على الموصوف ، والواقع خيرا معتمد على المخبر عنه .

فإن قلت : أهمل المصنف اعتماده على صاحب الحال نحو (جاءنى زيد
ضرابا عمراً) .

قلت : استغنى عن ذكره بذكر الصفة ، لأنه صفة فى المعنى .

(١) قائله : لم أقف على اسم قائله - وهو من المتقارب - .

اللغة : « ناو » فاعل من نوى ينوى .

الإعراب : « أناو » الهمزة للاستفهام « ناو » مبتدأ مرفوع بضمّة مقدرة على الياء المحذوفة
للتخلص من التقاء الساكنين « رجالك » فاعل ناو سد مسد الخبر وضمير المخاطب مضاف
إليه « قتل » مفعول به لناو « امرئ » مضاف إليه « من العز » جار ومجرور متعلق
باعتراض الآتى « فى حَبِّكَ » متعلق باعتراض أيضا ، والكاف مضاف إليه « اعتاض » فعل
ماض وفاعله ضمير مستتر فيه « ذلا » مفعول به لاعتراض .

الشاهد فيه : « أناو رجالك » فإن قوله « ناو » اسم فاعل وقد عمل عمله حيث
اعتمد على حرف الاستفهام .

مواضعه : شذور الذهب ص ٤٠٣ ، والهمع ٢/٩٥ .

« تنبيهان »

[الأول : اعتماد اسم الفاعل على ما ذكر شرط في صحة عمله عند جمهور البصريين ، وذهب الاخفش والكوفيون إلى أنه لا يشترط .

والثاني : ذكر المصنف هنا لعمله شرطين :

الأول : أن يكون بمعزل عن المضى ، والثاني : الاعتماد .

وزاد في التسهيل شرطين^(١) :

أحدهما : أن يكون غير مصغر ، خلافاً للكسائي في إجازته إعماله مستدلاً بقول بعضهم : (أظنني مُرْتَحِلاً وَسُوَيْرًا فَرَسَحًا) ولا حجة لأن فرسخاً ظرف ، والظرف يعمل فيه رائحة الفعل ، قيل : والجواز مذهب الكوفيين إلا الفراء ، وتابعهم أبو جعفر النحاس ، وقال المتأخرون : إن لم يحفظ له مكبر جار إعماله كقوله^(٢) :

تَرَقَّرَقُ فِي الْأَيْدِي كُمَيْتٍ عَصِيرُهَا

.....

في رواية من جرّ كميته .

(١) التسهيل ص ١٣٦٠ .

(٢) قائله : هو مضرس بن ربيعي - وهو من الطويل - .

اللغة : « راح » هو الخمر ومن أسمائه المدام وله أسام كثيرة « ترقرق » من ترقرق الشيء إذا تلالا ولمع « كميته » من الكمته وهي الحمرة الشديدة التي تضرب إلى السواد من شدة حمرتها .

الإعراب : « ما » نافية « طعم » مبتدأ أو اسم ما ، إن جعلتها حجازية وهو مضاف و« راح » مضاف إليه « في الزجاج » متعلق بمحذوف صفة لراح « مدامة » صفة ثالثة لراح « ترقرق » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر ، وجمله الفعل وفاعله في محل جر صفة ثالثة لراح « في الأيدي » متعلق بترقرق « كميته » - بالجر - صفة رابعة لراح « عصيرها » فاعل بكميته ، والضمير مضاف إليه ، وخبر المبتدأ أو خبر ما في كلام بعد هذا البيت .

الشاهد فيه : « كميته عصيرها » حيث رفع « كميته » « عصيرها » فإن قوله « كميته » وصف لم يستعمل إلا مصغراً ، وقد عمل في قوله « عصيرها » حيث رفعها .

مواضعه : ذكره السيوطي في الهمع ١/٩٥ .

والآخر : الا يكون موصوفا خلافا للكسائي في إجازته إعماله مطلقا .

قال في شرح التسهيل : ووافق بعض أصحابنا الكسائي في إعمال الموصوف قبل الصفة ، لأن ضعفه يحصل بعد ذكرها لا قبلها ، ونقل غيره ، أن مذهب البصريين والفراء هذا التفصيل ، وأن مذهب الكسائي وباقى الكوفيين إجازة ذلك مطلقا والحاصل ثلاثة مذاهب .

وقوله :

وقد يكون نعتٌ محذوفٌ حُرِفَ فيستحقُّ العملَ الذي وُصِفَ

يعنى : أن اعتماد اسم الفاعل على موصوف محذوف مسوغ لعمله عمل فعله كاعتماده على موصوف مذكور ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ وَالذُّوَابِ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ ... ﴾ (٢٨) .^(١)

وقوله :

وإن يكنُ صلةٌ الِ ففى المضى وغيره إعماله قد ارتضى

ما تقدم من اشتراط إرادة الحال والاستقبال ، إنما هو فى المجرى من الِ : وأما ما وقع صلة لها فهو صالح للعمل بمعنى الماضى والحال والاستقبال ، قال الشارح : باتفاق ، وفى شرح الكافية : وأما اللتبس بهما فلا خلاف فى إعماله ، وحكى الخلاف فى التسهيل^(٢) .

والحاصل أربعة مذاهب :

الأول : (أنه)^(٣) يعمل مطلقا لوقوعه موقعا يجب تأويله بالفعل ، وهو

المشهور .

والثانى : أن المتصّب بعده مشبه بالمفعول (به)^(٤) ، لأن الِ ليست موصولة بل حرف تعريف ، ودخولها ييطل عمله كما ييطله التصغير والوصف ، لأنه يبعد

(١) من الآية ٢٨ من سورة فاطر .

(٢) التسهيل ص ١٣٧ .

(٣) ب ، ج .

(٤) ب .

عن الفعل ، وهذا مذهب الأخفش ، وأصحاب الأخفش يقولون : إن قصد بال العهد فالنصب على التشبيه ، وإن قصد معنى الذى ، فالنصب باسم الفاعل .

والثالث : أنه لا عمل له ، والمنصوب بعده منصوب بفعل مضمَر .

والرابع : أنه يعمل بمعنى المضى خاصة وهو مذهب الرماني .

وقوله : **فَعَالٌ أَوْ مِفْعَالٌ أَوْ فَعُولٌ** فى كثرةٍ عن فاعلٍ بَدِيلٌ

إذا قصد التكثير والمبالغة باسم الفاعل الثلاثى حول إلى فعال (كعقار)^(١) أو مفعال كمنحار ، أو فعول كضروب أو فعيل كعليم أو فعل كحذر ، وقد ذكرهما فى البيت الآتى ، فإن قلت : ما معنى قوله (فى كثرة) ؟

قلت : يعنى أن هذه المثل إنما يعدل عن فاعل إليها للدلالة على الكثرة والمبالغة^(٢) .

فإن قلت : من أين يعلم من كلامه اختصاص ذلك بالثلاثى ؟

قلت : من قوله (عن فاعل) فإن اسم فاعل غير الثلاثى لا يكون على فاعل ، وقد بينى **فَعَالٌ** و**مِفْعَالٌ** و**فَعُولٌ** و**فَعِيلٌ** من **أَفْعَلٌ** كقولهم **دَرَأَ** و**مِهْوَانٌ** ، و**رَهْوَقٌ** ، و**نَذِيرٌ** ، من **أَدْرَكَ** و**أَهَانَ** و**أَزْهَقَ** و**أَنْذَرَ** ، وذلك قليل .

وقوله : **فَيَسْتَحِقُّ مَالَهُ مِنْ عَمَلٍ** .

يعنى : هذه الأمثلة تستحق ما لاسم الفاعل من العمل بالشروط المذكورة على التفصيل المتقدم .

وقوله : **وَفِي فَعِيلٍ قَلٌّ ذَا وَقَعِلٍ** .

الإشارة إلى عمل اسم الفاعل . أى : قل فى فعيل وفعل أن يعمل عمل اسم الفاعل ، ومذهب سيبويه جواز إعمال هذه الأمثلة الخمسة ، ومنع أكثر البصريين منهم المازنى والمبرد إعمال فعيل وفعل .

وفصل الجرمى فأجاز إعمال **فَعِلٍ** ، لأنه على وزن الفعل ، ومنع إعمال

(١) ١ ، جـ وفى ب (كخفار) .. (٢) ١ .

فِعيل، ومنع الكوفيون إعمال الخمسة، لأنها لما جاءت للمبالغة زادت على الفعل، فلم تعمل عندهم لذلك .

والصحيح مذهب سيويوه ومن وافقه لورود السماع بذلك نظما ونثرا مثال
فَعَالٌ قول من سمعه سيويوه « أما العسل فأنا شراب » .
وقول الشاعر^(١) :

أخا الحربِ لباسًا إليها جلالها

ومثال مفعال قول بعض العرب : « إنَّهُ لَمِنحَارٍ بوائِكها » أى سمانها .
وقول الشاعر^(٢) :

(١) قائله القُلاخ بن حزن بن جناب المنقرى . - وهو من الطويل - .

وتمام البيت : وليس بولاج الخوالفِ أعقلا .

اللغة : « أخا الحرب » أى : مؤاخيها وملازمها « إليها » إلى بمعنى اللام « جلالها » - بكسر الجيم - جمع جل ، والمراد ما يلبس من الدروع ونحوها « وللاج » كثير الدخول « الخوالف » جمع خالفة - وهو عماد البيت - وهو المراد « أعقلا » الأعدل : الذى تصطك ركبته من الفزع .

المعنى : يمتدح الشاعر نفسه بالإقدام ويقول : إنه رجل حرب يلبس لها لباسا ويقتحمها إذا شبت نيرانها ، ولا يخشئ في البيوت أو الخيام فزعا .

الإعراب : « أخا » حال من ضمير مستتر فى بيت قبله « الحرب » مضاف إلى أخا « لباسا » حال أخرى « إليها » متعلق به « جلالها » مفعول لباسا ، وها مضاف إليه « وليس » فعل ماض ناقص واسمه ضمير مستتر فيه « بولاج » الباء زائدة وولاج خبر ليس « الخوالف » مضاف إليه « أعقلا » خبر ثان لليس .

الشاهد فيه : « لباسا .. جلالها » فإنه قد أعمل « لباسا » وهو صيغة مبالغة عمل الفعل ، فنصب به المفعول وهو (جلالها) وقد اعتمد على وصف المذكور وهو «أخا الحرب» .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٢٤٣ وابن هشام ٣/١٦ وابن عقيل ٢/٨٦ وابن الناظم، وذكره سيويوه ١/٥٧ وابن يعيش ٦/٧٠ والشذور ص ٤٠٧ ، والقطر ص ٢٧٩ .

(٢) قائله : كميث بن معروف الأسدى - وهو من البسيط - .

اللغة : « شم » - بضم الشين وتشديد الميم - جمع أشم من الشمم - وهو ارتفاع قصبه الأنف .

شُمُّ مَهاوِينُ أبدانَ الجَزُورِ مَحا مِصُّ العِشِيَّاتِ لَاحُورٌ وِلا قَزَمٌ

فمهاوين جمع مهوان .

ومثال فعول قول بعضهم « أنت غيوظ ما علمت أكباد الإبل » حكاة

الكسائي وقول الشاعر^(١) :

ضَرُوبٌ بِتَصلِ السِّيفِ سَوقِ سَمَانِها

ومثال فعيل قول بعضهم : « إن الله سميع دعاء من دعاه » وقالوا : « هو

حفيظ وعلمه وعلم غيره » .

= المراد : أنهم سادات كبار « مهاوين » - جمع مهوان - بكسر الميم - وهو الضامر البطن ، وأراد به الجائع « العشيّات » - جمع عشي « لاخور » - بضم الخاء وسكون الواو - جمع أخور - وهو الضعيف « قزم » بفتح القاف والزاي .

المعنى : وصف قوما بالعزة والكرم فيقول : هم شم الأنوف أعزة ويهينون للأضياف والمساكين أبدان الجزور ، ويؤخرون العشاء تربصا على ضيف يطرق ، فبطونهم خميصة في عشيّاتهم لتأخيرهم الطعام .

الإعراب : « شم » خبر مبتدأ محذوف أي : هم شم « مهاوين » - بالرفع - إما صفة وإما خبر بعد خبر « أبدان » مفعول لمهاوين « الجزور » مضاف إليه « مخاميص » خبر بعد خبر « العشيّات » مضاف إليه « لاخور » عطف على ما قبله من المرفوع « ولا قزم » عطف عليه .

الشاهد فيه : « مهاوين أبدان الجزور » فإن « مهاوين » جمع اسم فاعل الذي للمبالغة وقد عمل عمله حيث نصب « أبدان الجزور » .

مواضعه : ذكره سيبويه ١/٥٩ ، وابن يعيش ٦/٧٤ والهمع ٢/٩٧ .

(١) قائله : أبو طالب بن عبد المطلب ، واسمه عبد مناف بن عبد المطلب - عم النبي ﷺ - من قصيدة يرثي فيها أبا أمية بن المغيرة زوج أخته عاتكة بنت عبد المطلب .

تمامه : إذا عَدَمُوا زادًا فإنك عاقِرٌ وهو من الطويل

اللغة : « ضروب » على وزن فعول مبالغة لضارب « نصل السيف » حده وشفرتة « سوق » - بضم السين - جمع ساق « سمان » - جمع سمينة ، وهي الممتلئة الجسم « عاقر » اسم فاعل من العقر ، وهو الذبح .

المعنى : يصف الشاعر أبا أمية بالكرم وقت العسرة ويقول : إنه كان جوادا واسع الكرم ،

وقول الشاعر^(١) :

فَتَاتَانِ أَمَا مِنْهُمَا فَشِيهَةٌ هَلَالًا ، وَأُخْرَى مِنْهُمَا تُشْبِهُ الْبَدْرًا

= يعقر الإبل السمان للضيغان إذا أعسر الناس ، ولم يجدوا رادا .

الإعراب : « ضروب » خبر لمبتدأ محذوف أى : أنت ضروب « بتصل » متعلق بضرروب « السيف » مضاف إليه ، وفى ضروب ضمير مستتر فاعله « سوق » مفعول به لضروب « سمائها » مضاف إليه « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « عدموا » فعل وفاعل « رادا » مفعول به ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله فى محل جر بإضافة إذا إليها « فإنك » الفاء واقعة فى جواب إذا وإن حرف توكيد ونصب وضمير المخاطب اسم إن « عاقر » خبر إن ، وجملة إن واسمها وخبرها لا محل لها جواب إذا .

الشاهد فيه : « ضروب... سوق » فإن « ضروب » صيغة مبالغة للضارب وقد عمل عمل فعله حيث نصب « سوق » ، وقد اعتمد على مخبر عنه محذوف ، أى أنت ضروب .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٣٤٢ ، وابن هشام ٣/١٧ والسيوطى ص ٨٢ والمكودي ص ٩٦ ، وذكره سيويه ١/٥٧ والمفصل ٦/٧٠ والشذور ص ٤٠٨ والقطر ص ٢٨٠ والشاهد ٦٠٢ فى الخزانة .

(١) قائله : عيد الله بن قيس الرقيات - وهو من الطويل -

اللغة : « فتاتان » تثنية فتاة - وهى الجارية الحديثة السن « هلالا » الهلال : القمر لليلتين أو ثلاث من أول الشهر « البدر » القمر عند تمامه وكماله .

المعنى : أن هاتين الفتاتين جميلتان ، غير أن إحدهما تشبه الهلال فى نحافتها . والأخرى تشبه البدر فى سمئها وإشراقها .

الإعراب : : « فتاتان » خبر لمبتدأ محذوف ، أى : هما فتاتان « أما » حرف شرط وتفصيل « منهما » خبر لمبتدأ محذوف « فشبيهة » الفاء رائدة وشبيهة خبر لمبتدأ محذوف أيضا والتقدير : أما فتاة منهما فهى شبيهة ، وفى شبيهة ضمير مستتر هو الفاعل « هلالا » مفعول به لشبيهة - وهو من أشبه وذلك من النادر - « أخرى » صفة لمبتدأ محذوف . أى : وفتاة أخرى « منهما » صفة أخرى « تشبه البدر » الجملة خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : « شبيهة هلالا » حيث أعمل صيغة المبالغة وهى « شبيهة » عمل الفعل فنصب بهما المفعول « هلالا » وقد اعتمدت على مخبر عنه محذوف . أى : فهى شبيهة .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : ابن الناظم وابن هشام ٣/١٧ والأشموني ٢/٣٤٣ .

ومثال فعل قول الشاعر^(١) :

حَذِرُ أُمُورًا لَا تَضِيرُ وَأَمِنُ مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ

أنشده سيبويه ، والقدرح فيه من وضع الحاسدين .

ومن إعمال فعل قول زيد الخليل^(٢) .

(١) قائله : هو أبو يحيى اللاهقي - وهو من الكامل - .

اللغة : « حذر » - بفتح الحاء وكسر الزاي - خائف « لا تضير » من ضار يضير يعنى : ضر يضير « منجيه » اسم فاعل من أنجى إنجاء « الأقدار » جمع قدر .
المعنى : يقول : إن هذا الشخص يكثر الحذر والخوف من أمور ليس فيها ضر ، ويأمن ما لا ينجيه من قضاء الله وقدره .

الإعراب : « حذر » خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هو حذر ، وفيه ضمير مستتر فاعل «أمورا» مفعول لحذر « لا » نافية « تضير » فعل مضارع ، وفيه ضمير مستتر والجملة فى محل نصب صفة لأمور « وآمن » معطوف على حذر ، وفيه ضمير مستتر فاعل « ما » اسم موصول مفعول لآمن « ليس » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر « منجيه » خبر ليس ، والهاء مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله « من الأقدار » متعلق بمنج ، وجملة ليس واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول .

الشاهد فيه : « حذر أمورا » حيث أعمل « حذر » وهو من صيغ المبالغة عمل الفعل فنصب المفعول وهو « أمورا » .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٣٤٢ وابن عقيل ٢/٨٨ والمكودي ص٩٦ وابن الناظم ، وذكره سيبويه ١/٥٨ وابن يعيش ٦/٧١ والشاهد ٦٠٥ فى خزنة الأدب .

(٢) قائله : هو زيد الخليل الذى سماه رسول الله ﷺ . زيد الخير ، وكان يلقب بالخليل ،

لكثرة خيوله - وهو من الوافر .

وتمامه : جحاش الكرملين لها فديد .

اللغة : « مزقون » - جمع مزق - بفتح الميم وكسر الزاي - وهو مبالغة مازق من المزق ، وهو شق الثياب ونحوها « عرضى » بكسر العين - وعرض الرجل جانبه الذى يصونه من نفسه وحسبه ويحامى عنه « جحاش » بكسر الجيم - جمع جحش - وهو ولد الحمار « الكرملين » - بكسر الكاف - اسم ماء فى جبل طيبى « فديد » - بالفاء - الصوت . =

أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزْقُونَ عَرَضِي

فأعمل مزقون عرضى وهو جمع مزق محول للمبالغة من مازق :

قوله :

وَمَا سِوَى الْمَفْرَدِ مِثْلُهُ جُعِلَ فِي الْحُكْمِ وَالشَّرْطِ حَيْثَمَا عَمِلَ

ما سوى المفرد هو الثنى والمجموع فحكهما حكم المفرد فى العمل بالشروط المذكورة ، فضاريان وضاريون مثل ضارب ، وذلك واضح فيما ذكر ، وضروبان وضرويون مثل ضروب فيما ذكر وذلك قوله :

وَأَنْصَبَ بِذِي الْإِعْمَالِ تَلَوًّا وَخَفِضَ

احتزر (بذى الأعمال) من المراد به المضى ، فإنه يضاف وجوبا كإضافة

الجوامد .

وفهم من تقديمه النصب أنه أولى ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، وقال

الكسائي :

= المعنى : بلغنى أن هؤلاء القوم يتناولون على وينالون عرضى بالقدح والذم ، ولست أعبا بهؤلاء ، فهم عندى كالجحوش التى ترد هذا الماء وتتزاحم عليه ، وهى تنهق وتصيح وتحدث جلبة .

الإهراب : « أتانى » فعل ماض والنون للوقاية ، والياء مفعول « أنهم » حرف توكيد ونصب والضمير اسمه « مزقون » خبر أن ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر فاعل أتى « عرضى » مفعول لمزقون « جحاش » خبر لمبتدأ محذوف . هم : جحاش « الكرملين » مضاف إليه « لها » متعلق بمحذوف خبر مقدم « فديد » مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب حال من جحاش .

الشاهد فيه : « مزقون عرضى » أعمل « مزقون » وهو جمع مزق - بفتح الميم وكسر الزاى - الذى هو صيغة مبالغة - بمعنى ممزق - فى قوله « عرضى » عمل فعله .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٣٤٢ ، وابن هشام ٣/١٨ وابن عقيل ٢/٨٨ وابن الناظم ، وذكره السيوطى فى الهمع ٢/٧٧ .

هما سواء ، قيل : والذي يظهر أن الإضافة أولى بالوجهين قرئ قوله تعالى: ﴿... إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ...﴾ (٣) (١) .

ويعنى بقوله (تلو) المفعول الذى يليه ، فلو فصل تعين نصبه نحو ﴿... إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً...﴾ (٣٠) (٢) وقد أضيف مع الفصل فى قراءة من قرأ ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخَلَّفًا وَعَدَّهُ رَسُولًا...﴾ (٤٧) (٣) وقد تقدم فى الإضافة .
تنبيه:

ما ذكره من جواز الوجهين إنما هو فى الظاهر ، وأما المضمرة المتصلة فيضاف إليه اسم الفاعل المجرد وجوبا نحو (هذا مكرمك) وذهب الأخفش وهشام إلى أنه فى محل النصب كالهاء من واقية (٤) .

وقد فهم من قوله (تلوا) أنه إنما يجوز الوجهان فى المفعول الذى يليه ، فلو فصل زيدا تعين نصبه به ، ولذلك قال .

وهو لنصب ما سواه مقتضى

مثال ذلك (زيدٌ مُعْطَىٰ عَمْرٍو دَرَهْمًا وَمَعْلَمٌ خَالِدٍ عَمْرًا فَاضِلًا) .

« تنبيه » :

إذا أضيف اسم الفاعل بمعنى المضى ، واقتضى مفعولا آخر نحو (مُعْطَىٰ زيدٌ درهما أمس) نصب بفعل مضمرة عند الجمهور ، وأجاز السيرافى نصبه باسم الفاعل ، وإن كان بمعنى الماضى ، لأنه اكتسب بالإضافة شيئا بمصحوب ال .
وقوله :

واجررُ أو انصبُ تابعُ الذى انخفضُ كُمتبغى جَاهٍ ومالاً مَنْ نَهَضُ

(١) من الآية ٣ من سورة الطلاق . كلهم قرأ بالبع أمره منونا - وعاصم بالبع أمره .

(٢) من الآية ٣٠ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ٤٧ من سورة إبراهيم .

(٤) ب ، ج - وفى ا (فى محل النصب ، فلو فصل الضمير لم يكن إلا فى محل نصب كالهاء من واقية) .

فالجبر على اللفظ والنصب على المحل ، ومن منع إتباع المحل فى نحو ذلك
أضمر فعلا ، وهو قول سيبويه .

فإن قلت : قوله (الذى انخفض) لا يصح على إطلاقه ، لأن المخفوض
بإضافة الذى بمعنى الماضى لا يصح فى تابعه اعتبار المحل ، إذ لا محل له ، بل إن
نصب تابعه بفعل مقدر .

قلت : إنما كلامه فى المخفوض بإضافة ذى الإعمال لقوله (وانصب بذى
الإعمال) وهذا البيت من تنمة الكلام عليه .

وقوله :

وَكُلُّ مَا قُرِّرَ لِاسْمِ فَاعِلٍ يُعْطَى اسْمَ مَفْعُولٍ بِلَا تَفَاضُلٍ

أى : فيعمل إن كان صلة لآل مطلقا ، وإن كان مجردا فبشرط إرادة الحال
أو الاستقبال والاعتماد على ما تقدم ذكره وقوله :

فَهُوَ كَفِعْلِ صَيْغٍ لِلْمَفْعُولِ فِي مَعْنَاهُ

يعنى : أن اسم المفعول يعمل عمل فعل مصوغ للمفعول موافق له فى المعنى
نحو (مضروب) فإنه يعمل عمل ضرب ، فيرفع نائب الفاعل فتقول (زيدٌ مضروبٌ
أبوهُ) ^(١) كما تقول (ضربَ أبوه) .

فإن كان من متعد إلى اثنين أو ثلاثة رفع واحدا ونصب ما سواه .
وقد مثل المتعدى لاثنين قوله :

كَالْمُعْطَى كِفَافًا يَكْتَفَى

فال موصولة ومعطى صلتها ، وهى مبتدأ ويكتفى خبره ، وأول مفعولى
المعطى ضمير آل وثانيهما كفافا ، واستتر الأول ، لنيايته عن الفاعل .

وقوله :

وَقَدْ يُضَافُ ذَا إِلَى مُرْتَفِعٍ مَعْنَى

(١) فزيد : مبتدأ ، ومضروب : خبره ، وأبوه . رفع بالنيابة .

يعنى : أن اسم المفعول انفرد عن اسم الفاعل بأنه تصح إضافته إلى مرفوعه فى المعنى . فتقول (هذا مضروب العبد) بالرفع نيابة عن الفاعل ، وبالجر لأنك (أسندت)^(١) المفعول إلى ضمير المتبداً ، وبالنصب أيضاً على التشبيه بالمفعول به ، وقد مثل بقوله :

كمحمود المقاصد الورع

أى : الورع محمود المقاصد اسم المفعول من المتعدى إلى واحد يلحق بالصفة المشبهة فى رفع السببى ونصبه وجره كما مثل .

(١) ا ، ج وفى ب (اسم) .



أبنية المصادر

اعلم أن الفعل الثلاثى مجرد، وزائد على الثلاثة .

فالثلاثى المجرد له ثلاثة أبنية: فَعَلٌ وهو متعد نحو ضَرَبَ ، ولازم نحو قَعَدَ، وفَعِلٌ وهو متعد نحو فَهَمَ ولازم نحو فَرِحَ ، وفَعُلٌ وهو لازم أبداً إلا بتضمين أو تحويل نحو سهل .

وأبنية مصادر الثلاثى كثيرة ، واقتصر هنا على الغالب . فقال :

فَعْلٌ قِيَاسٌ مُصَدِّرٌ الْمَعْدَى مِنْ ذِي ثَلَاثَةِ كَرْدٍ رَدًّا

شمل (قوله)^(١) (المعدى من ذى ثلاثة) فَعَلٌ وفَعِلٌ فقياس مصدرهما فعل - بفتح الفاء وإسكان العين - نحو ضَرَبَ ضَرْبًا وَفَهَمَ فَهْمًا ، وظاهره أنه مقيس فيهما بلا قيد ، وقيد الفعل - المكسور العين - فى التسهيل بأن يُفْهَمَ عملاً بالضم نحو شَرِبَ شَرْبًا وَلَقِمَ لَقْمًا^(٢) .

ولم يقيده سيبويه أو الأخفش بل أطلقا .

« تنبيه » :

اختلف فى معنى القياس هنا ، فقليل : إنما يقاس على فعل فيما ذكر عند عدم سماع غيره ، فإن سماع غيره وقف عنده ، وهو مذهب سيبويه والأخفش ، وقيل : يجوز القياس مع ورود السماع بغيره وهو ظاهر قول الفراء .

ثم قال : وفَعِلٌ اللّازِمُ بِأَبُو فَعَلٍ .

يعنى : قياس مصدر فعل اللازم فعل - بفتح الفاء وكسر العين - لا فرق فى ذلك بين الصحيح نحو فرح فرحاً ، والمعتل نحو جوى جوى ، والمضعف نحو شل شللاً ، فإن أصله شلل - بكسر اللام .

(١) ب ، ج .

(٢) التسهيل ص ٢٠٥ .

تنبيه :

أطلق الناظم في فعل اللازم، وينبغي أن يقيد بالآلا يكون لونا، لان فُعلة هو الغالب فيه كالشُهلة والسُمرة .

ثم قال :

وَفَعَلَ اللَّازِمُ مِثْلَ قَعَدَا لَهُ فُعُولٌ بِاطْرَادٍ كَغَدَاً

تقول غدا غُدوا ومثله قعد قعودا وجلس جلوسا ، واطراد فعول في فعل اللازم مشروط بالآلا يكون مستوجبا لاحد الأوزان المذكورة في قوله :

ما لم يكن مُستوجِباً فِعَالاً أو فَعَلَاتَا فَادِرٍ أو فُعَالاً

فهذه ثلاثة أوزان، وسنذكر رابعا متى استوجب فعل اللازم واحدا منها لم يأت مصدره على فعول إلا نادرا .

ثم قال : فأولٌ لذي امتناع كَأبَى .

الأول فعال - بكسر الفاء - وهو مقيس فيما دل على امتناع نحو أبى إباءً ونفر نفاراً .

وَالثَّانِي لِلَّذِي اقْتَضَى تَقَلُّباً

والثاني هو فعلان - بتحريك العين - وهو مقيس فيما دل على تقلب نحو جال جولانا ولَمَعَ لمعانا .

وقوله : لِلدَّاءِ فُعَالٌ أو لَصَوْتِ

يعنى : أن فعالا - بضم الفاء - وهو الثالث لنوعين :

أحدهما : ما دل على داء نحو زكَم زُكَمَا وَسَعَلَ سَعَالاً .

والآخر : ما دل على صوت نحو نَعَق نُعَاقًا وَنَبَح نُبَاحًا .

وذكر ابن عصفور أنه مقيس فيهما .

وقوله :

..... وَشَمِلٌ سَيْرًا وَصَوْتًا الْفَعِيلُ كَصَهْلٍ .

يعنى : أن فعيلًا ، وهو الوزن الرابع ، لنوعين أيضًا :

أحدهما : ما دل على سير نحو ذَمَلْ ذَمِيلًا وَرَحَلْ رَحِيلًا .

والآخر : ما دل على صوت نحو صَهَلْ صَهِيلًا وَنَهَقْ نَهِيْقًا .

وذكر ابن عصفور أنه يطرد فى الأصوات .

والحاصل أن فعل اللّازم يطرد فى مصدره فعول إلا إذا دل على هذه المعانى الخمسة (وهى) (١) الامتناع والتقلب والداء والصوت والسير، فالغالب فى الامتناع فَعَالٌ ، وفى التقلب فَعَلَانٌ ، وفى الداء فُعالٌ ، وفى الصوت فُعالٌ أو فَعِيلٌ ، وقد يجتمعان نحو نَعَقَ نَعَاقًا ونَعِيْقًا ، وقد تنفرد فُعالٌ نحو بَعَمَ بُغَامًا ، وقد تنفرد فعيلٌ نحو صَهَلْ صَهِيلًا ، واطرد انفراد فُعالٌ (فى الفعل اللّازم) (٢) نحو رغاء وفى السير فعيلٌ .

تنبيه :

يستثنى أيضا من فعل اللّازم ما دل على حرفة وشبهها ، فإن الغالب فى مصدره فَعَالَةٌ نحو تَجَرَّ تَجَارَةٌ ، وأمر إمارة .

وذكر ابن عصفور أنه مقيس فى الولايات والصنائع .

وقوله :

فُعُولَةٌ فَعَالَةٌ لِفَعْلًا كَسَهْلُ الْأَمْرِ وَزَيْدٌ جَزُلًا

فُعُولَةٌ وَفَعَالَةٌ مطردان فى مصدر فعل نحو سهل سهولة وجزل جزالة .

وقال بعضهم فعولة غير مقيس :

وقوله :

وما أتى مخالفا لما مضى فبابُه النقلُ كَسَخَطٍ وَرَضًا

فسخَط مصدر سَخَط وقياسه سَخَط - بالفتح والتحرك - ورضًا مصدر

رَضَى وقياسه رَضَى - بالفتح - .

(٢) ١ .

(١) ب ، ج .

وكلامه مقيد في فعالة بالحرف وشبهها كما تقدم .

ولما فرغ من بيان مصادر الثلاثى شرع في بيان ما زاد عليه فقال :

وغير ذى ثلاثة مقيس مصدره .

أي : كل فعل زاد على ثلاثة فله مصدر مقيس لا يتوقف في استعماله على

سماع :

وقوله : كقُدسُ التقدیسُ

يعنى : أن ما كان على فَعَلٍ صحيح اللام فمصدره تفعيل نحو قدس تقديسا

كلم تكليما .

وقوله : وزَكَّةُ تزكية . يعنى : أن ما كان فَعَلٌ معتل اللام فمصدره تفعلة نحو

زَكَّى تزكية وغطى تغطية .

وقوله : وأَجْمَلًا إجمالَ مَنْ تَجَمَّلًا

يعنى : أن مصدر أفعال الصحيح ، إفعال ، نحو أجمل إجمالا وأكرم إكراما ،

ومصدر تفاعل تفعلاً نحو تجمل تجملا .

واستعدَّ استعاذةً

أصل استعاذَ ، استعوذ على وزن استفعل . قياس مصدره استعواذ ، فأعلت

الواو ، فنقلت حركتها وقلبت ألفا ، فاجتمع ألفان فحذفت إحداهما وهى الزائدة

عند الخليل وسيبويه ، وبدل العين عند الأخفش والفراء . فصار استعاذ ثم أتى

بالتاء عوضا عن المحذوف .

وقوله : ثُمَّ أقمِ إقَامَةً

أصل أقم أقوم كأكرم فقياس مصدره إقوام ، فلما اعتلت الواو بالنقل

والقلب اجتمع ألفان ، فحذف أحدهما على الخلاف المتقدم فصار إقاما ثم أتى

بالتاء عوضا عن المحذوف .



وقوله : **وَغَالِبًا ذَا التَّأَلُّمِ**

أشار إلى أن التاء قد تحذف كقول بعضهم : **أراهُ إراء^(١)** واستقام استقاما .
قال ابن عصفور : ولا يجوز حذفها إلا حيث ورد ، وظاهر كلام سيبويه
جوازه ، قال . وإن شئت لم تعوض .
وقال الفراء : لا يجوز إلا إذا كانت الإضافة عوضا من التاء نحو (وإقام
الصلاة) .

وقوله :

وَمَا يَلِي الْأَخْرِمُدَّ وَافْتِحَا مع كَسْر تَلُوِ الثَّانِ مِمَّا افْتِحَا
بِهَمْزٍ وَصَلِ كَاصْطَفَى

يعنى : أن صوغ المصدر من كل فعل مبدوء بهمزة وصل يكون بكسر ثالثة
وهو تلو الثانى وزيادة ألف قبل آخره نحو اصطفى اصطفاء .

فإن قلت : لا يفهم من قوله (مد) أن المدة ألف .

قلت : فهم ذلك من قوله (وافتحا)

وينبغى أن يقيد كلامه بالألا يكون أصله تفاعل ولا تفعل نحو اطير واطير
أصلهما تطير تطير ، فإن مصدرهما لا يكسر ثالثة ولا يزداد ألف قبل آخره .

وقوله : **وَضُمَّ مَا يَرَبِّعُ فِي أَمْثَالِ قَدْ تَلَمَّمَا**

يعنى : أن مصدر تفعّل تفعّل - بضم رابعه - نحو تلملم تلملما وتدحرج
تدحرجا .

وقوله : **فَعَلَالٌ أَوْ فَعَلَّلَةٌ لِفَعَّلَا**

يعنى : أن مصدر فعلل نحو دحرج وما ألحق به نحو جلبب وحوقل وبيطر
يأتى على فعلال نحو دحراج وعلى فعللة نحو دحرجة ، والمقيس منهما فعللة ،
ولذلك قال :

(١) أقول : وليس هذا من الأجوف .

واجعل مقيساً ثانياً لا أولاً

وكلاهما عند بعضهم مقيس ، وهو ظاهر التسهيل ، وكثير فعلال في المضاعف نحو الزلزال ، وفتح أول الزلزال ونحوه من المضاعف جائز .

قوله : لفاعلِ الفَعَالِ والمُفَاعَلَةِ

يعنى : أن فاعل له مصدران فَعَالٍ نحو خاصمٍ خصاماً ، ومفاعلة نحو مخاصمة ، واللازم له عند سيبويه المفاعلة ، وقد يتركون الفعّال ولا يتركون المفاعلة ، وانفراد مفاعلة بما فاؤه ياء نحو ياسر مياسرة ، وندر الفعّال في قولهم ياومه مياومة ، حكاه ابن سيده .

وقوله : وغيرُ ما مرَّ السَّماعُ عادِلَةٌ

أى : كان له عديلاً ، فلا يقدم عليه إلا بسمع ، من ذلك مجيء المصدر المعتل اللام على تفعيل ونحو^(١) :

(١) قائله : لم أقف على اسم راجزه - وهو من الرجز - .

اللغة : « وهى » و « يروى » باتت « تنزى » تحرك - وهو رفع الشيء إلى فوق « شهلة » - بفتح الشين وسكون الهاء - العجور الكبيرة .

المعنى : يصف امرأة بالضعف ، ويقول : إن هذه المرأة باتت تحرك دلوها بيدها حتى تخرجه من البئر برفق ولين ، كما تحرك العجور الصبى حين ترقصه برفق ولين .
وخص الشهلة : لأنها أضعف من الشابة .

الإعراب : « باتت » فعل ماض ناقص والتاء للتأنيث ، واسمه ضمير مستتر فيه « تنزى » فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر « دلوها » مفعول وها مضاف إليه ، والجملة في محل نصب خبر بات . وإن قدرته فعلاً تاماً ، فالجملة في محل نصب حال من فاعله المستتر فيه « تنزياً » مفعول مطلق « كما » الكاف جارة وما مصدرية « تنزى » فعل مضارع « شهلة » فاعل « صبياً » مفعول وما المصدرية ومدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بقوله تنزياً ، أو بمحذوف صفة له ، أى : تنزیه مشابهة تنزیه العجور صبياً .

الشاهد فيه : « تنزياً » - التفعيل - حيث جاء مصدراً للفعل - تنزى « المعتل اللام ، والقياس « تنزیه » بالياء المخففة بعد تاء التأنيث كما تقول : سمى تسمية وزكى تزكية ، على وزن تفعله .



وهي تُتْرَى دلوها تنزياً

ومجىء مصدر فعل الصحيح اللام على فعلة نحو تكرمة وتجربة ، وغلب فيما لامه همزة نحو خطأ تخطئة وهنا تهتهة وقد جاء مصدر فعل على فعال نحو كَلِمَ كلاماً .

وقوله :

وَفَعْلَةٌ لَمْرَةٌ كَجَلْسَةٍ وَفَعْلَةٌ لَهَيْئَةٍ كَجَلْسَةٍ

يعنى : أنه يدل على المرة في مصدر الثلاثي المجرد بإتيانه على فعلة - بفتح الفاء - وعلى الهيئة بفعلة - بكسر الفاء - وهو مقيد بالألا يكون المصدر على فعلة نحو رَحْمَةٌ أو فِعْلَةٌ نحو ذَرِيَّةٌ^(١) فلا يدل حيثذ على المرة أو الهيئة إلا بقريئة حالية أو وصف .

وقوله : في غير ذى الثلاثِ بالتَّاءِ المَرَّةُ

يعنى : أنه يدل على المرة في مصدر غير الثلاثي زيادة التاء نحو انطلق انطلاقاً .

تنبيهان :

[الأول : إنما تلحق التاء للدلالة على المرة فى الأبنية المقيسة .

والثانى : إن ذلك مقيد بأن يكون المصدر مجرداً من التاء ، فإن بنى على التاء دل على المرة فيه بالقريئة لا بالتاء كما سبق فى الثلاثي .

وقوله : وشذ فيه هيئةٌ كالحِمْزِ

أى : شذ فى غير الثلاثي صوغ فعلة للدلالة على الهيئة كقولهم (هو حسُّ العِمْةِ والقُمْصةِ) و (هى حسنة الحِمْزِ والنُّقْبةِ) من تعمم وتقمص واختمرت وانتقبت .

= مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٢/٣٤٩ ، وابن هشام ٣/٣٩ ، وابن

عقيل ٢/٩٨ ، والمكودى ص ٩ ، وابن الناظم ، وذكره ابن يعيش ٦/٥٨ .

(١) الذرية : هى الحلة فى الشيء يقال رجل ذرب . أى : حاد .

أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهات

تقدم حد اسم الفاعل ويأتي حد الصفة المشبهة :

كفاعلٍ صنغ اسم فاعلٍ إذا من ذى ثلاثة يكون كغذاً

شمل قوله: (من ذى ثلاثة) فعل المتعدى نحو ضرب فهو ضارب واللازم نحو ذهب فهو ذاهب ، وفعل المتعدى نحو علم فهو عالم واللازم نحو سلم فهو سالم ، وقُعل نحو فرهُ فهو فاره ، وليس نسبته إليها على السواء ، فلهذا قال :
وهو قليلٌ في فَعَلتُ وفِعِلتُ غير معدى

(يعنى : أن فاعلا قليل في فعل - المضموم العين - وفعل - المكسور العين - غير المعدى)^(١) ففهم منه أنه كثير مقيس في فعل مطلقا ، وفي فعل المتعدى .

وقوله : بل قياسه فَعِلٌ وأفعلٌ فعَلانٌ

يعنى : أن قياس فعل اللازم أن يكون اسم فعله على أحد الأوزان الثلاثة ، ففعلٌ للأعراض نحو أشيرٍ وفرح ، وأفعلٌ للألوان والخلق نحو أخضر وأجهر - وهو الذى لا يبصر فى الشمس - وفَعَلانٌ للامتلاء وحرارة البطن نحو ريانٌ وصديان ، وقد نبه على ذلك بالتمثيل .

وقوله : وفَعَلٌ أوْلَى وفَعِيلٌ بِفَعْلٍ

يعنى : أن هذين الوزنين أولى به من غيره نحو (ضخمٌ فهو ضَخْمٌ وجَمَلٌ فهو جَمِيلٌ)^(٢) فإن قلت : فهل ينقاس عليهما :

(١) ب ، ج .

(٢) أ ، ب - وفى جـ (ضخم وجمل فى جميل وضخم) .

قلت : أما فعيل فمقيس ، وقال في شرح التسهيل : ومن استعمل القياس فيهما لعدم السماع فهو مصيب .

وقول الشارح : الذي كثر في (استعمال) (١) اسم الفاعل حتى كاد (يطرد) (٢) أن يجيء على فعل أو فعيل يخالف قوله :

وأفعلٌ فيه قليلٌ وفَعَلٌ

الضمير لفَعَل . مثال أفعل أحرش (٣) المكان فهو أحرش ، ومثال فعل بطل فهو بطل ، ولا يقاس عليهما لقلتهما .

وَبَسْوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعَلٌ

أى : قد يستغنى فعل - المفتوح العين - بمجيء اسم فاعله على غير فاعل نحو طاب فهو طيب وشاخ فهو شيخ وشاب فهو أشيب وعفّ فهو عفيف ، ولم يأتوا فيه بفاعل .

فإن قلت : كيف يطلق على هذه الأوزان اسم فاعل ، وإنما هي من الصفة المشبهة ؟

قلت : يطلق اسم الفاعل في اللغة كثيرا وفي الاصطلاح قليلا على كل وصف مشارك للفعل في مادة حروف الاشتقاق وتحمل ضمير الفاعل ، وفي مشهور الاصطلاح على ما تقدم وحده في بابه .

وقوله :

وَزَنَةُ الْمُضَارِعِ اسْمٌ فَاعِلٌ مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ كَالْمَوَاصِلِ
مَعَ كَسْرِ مَتَلُوْا الْأَخِيرِ مُطْلَقًا وَضَمِّ مِيمٍ زَائِدٍ قَدْ سَبَقَا

(١) ب .

(٢) ب ، ج .

(٣) أحرش : خشن .



بين بهذين البيتين كيفية بناء اسم الفاعل من كل فعل رائد على ثلاثة أحرف وهو واضح .

وقوله (وزنة) هو خبر مقدم لقوله: (اسم فاعل) والتقدير : واسم الفاعل من غير ذى الثلاث زنة المضارع ، وفهم من قوله (مطلقا) أنه إذا كان مكسورا قدر كسره فتكون الحركة غير الحركة .

وقوله : **وإن فتحتَ منه ما كان انكسرَ صار اسمَ مفعولٍ كمثلِ المنتظرِ** فلا فرق بين اسم الفاعل واسم المفعول فيما زاد على ثلاثة إلا بكسر ما قبل الأخير وفتحه .

وقوله : **وفى اسمِ مفعولِ الثلاثيِّ اطرَدَ** زنة مفعولٍ كآتٍ من قصدٍ أى : كالمصوغ من قصد ، فتقول مقصود .
وإذا كان الثلاثي لازما قيد مفعوله بالحرف الذى يتعدى به نحو (عمرور به) ويعنى بالثلاثي المتصرف .

وقوله : **ونابَ نقلاً عنه ذو فعيلٍ نحو فتاةٍ أوفتى كحيلٍ** أى : ناب ذو فعيل . يعنى : صاحب هذا الوزن عن مفعول نقلا لا قياسا نحو كحيل بمعنى مكحول ، وقتيل وطريح وهو كثير .

قال الشارح : وعلى كثرته لم يقس عليه بإجماع ، وفى التسهيل : وليس مقيسا خلافا لبعضهم فنص على الخلاف^(١) وقال فى شرحه : وجعله بعضهم مقيسا فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل ، فقيد فى الشرح وأطلق فى الأصل .
فإن قلت : فهل يعمل فعيل النائب عن مفعول عمل اسم المفعول ؟

قلت : ذكر فى التسهيل (أنه ينوب)^(٢) فى الدلالة لا العمل^(٣) فعلى هذا لا

(١) التسهيل ص ١٣٨ .

(٢) ب .

(٣) التسهيل ص ١٣٨ .

يقال (مررت برجل كحيل عينه ولا قتيل أبوه) وقد أجازه ابن عصفور ويحتاج إلى سماع.

فإن قلت : لم قال نحو فتاة أو فتى ، فمثل بالمؤنث والمذكر ؟

قلت : لينبه على أن فعيل بمعنى مفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث ،

وسياتى فى موضعه إن شاء الله تعالى .



الصفة المشبهة باسم الفاعل

صفة استحسن جرُّ فاعلٍ معنًى بها المشبهةُ اسمَ الفاعلِ

تتميز الصفة المشبهة عن اسم الفاعل باستحسان جر فاعلها بإضافتها إليه .
نحو (حسن الوجه) وذلك خلاف اسم الفاعل، فإنه (لا يصلح لذلك)^(١).
فإن قلت : يشعر قوله : (استحسن) بأن اسم الفاعل قد يضاف إلى فاعله،
ولكنه ليس بمستحسن .

قلت : قال الشارح : إن ذلك (لا يسوغ)^(٢) في اسم الفاعل إلا إن أمن
اللبس، فقد (يجوز)^(٣) على ضعف وقلة في الكلام نحو (كاتب الأب) تريد كاتب
أبوه ، انتهى . وليس على إطلاقه بل نقول : إذا قصد ثبوت اسم الفاعل ، فإن
كان من غير متعدد عوامل معاملة الصفة المشبهة .

(وساغت)^(٤) إضافته إلى ما هو فاعل في المعنى ، فتقول (زيد قائم الأب)
- بالرفع والنصب والجر - على حد الحسن الوجه .

وإن كان من متعدد بحرف جر فكذلك عند الأخفش ، وصححه ابن عصفور
بدليل قولهم (هو حديث عهد بوجع) ونقل المنع عن الجمهور .

وإن كان من متعدد إلى واحد فكذلك عند المصنف بشرط أمن اللبس وفاقا
للفارسي ، وذهب كثير إلى منعه ، وفصل قوم فقالوا : إن حذف مفعوله اقتصارا
جاز وإلا فلا ، وهو اختيار ابن عصفور وابن أبي الربيع والسماع يوافقه كقوله^(٥) :

(١) ب ، ج ، وفي أ (لا يصح كذلك) .

(٢) أ ، ج ، وفي ب (لا يصوغ) .

(٣) أ ، ب ، وفي (يحق) .

(٤) أ ، ب ، وفي ج (وصاغت) .

(٥) قائله : لم أرف على اسم قائله - وهو من البسيط - .

ما الرَّاحِمُ القلبِ ظلامًا وإن ظلمًا

وإن كان (متعدياً)^(١) إلى أكثر من واحد لم يجز جعله كالصفة ، قال بعضهم بغير خلاف .

فإن قلت : لم قال فاعل معنى ؟

قلت : لأنه لا تضاف الصفة إليه إلا بعد إسنادها إلى ضمير الموصوف فلم يبق فاعلاً إلا من جهة المعنى .

= وتماه : ولا الكريمُ بمناع وإن حرماً

اللغة : « ظلامًا » على وزن فعّال - بتشديد العين - مبالغة ظالم « مناع » كذلك مبالغة مانع ، ولكن المعنى هنا ليس بذي ظلم ، وليس المراد به المبالغة « ظلمًا » على صيغة المبنى للمجهول « حرماً » على صيغة المبنى للمجهول .

المعنى : أن من اتصف بالرحمة واستشعر قلبه الرافة بالناس لا يقسو عليهم وإن قسوا عليه ، ولا يسيئهم وإن أساءوا إليه ، وأن من اتصف بالكرم وامتلأت نفسه بمحبة البذل لا يمنع عن أحد رفته ، وإن كان الناس لا يعاملونه هذه المعاملة .

الإعراب : « ما » نافية حجازية « الراحم » اسم ما مرفوع بالضممة « القلب » مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى فاعله « ظلامًا » خبر ما الحجازية منصوب بالفتحة الظاهرة « وإن » الواو عاطفة على محذوف ، إن شرطية « ظلمًا » فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط مبني على الفتح في محل جزم والالف للإطلاق ، ونائبه ضمير مستتر جوارا تقديره هو يعود على الراحم القلب ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام « ولا » الواو عاطفة ولا رافدة لتأكيد النفي « الكريم » معطوف على اسم ما « بمناع » معطوف على خبر ما « وإن » الواو عاطفة ، إن شرطية « حرماً » فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط ونائبه ضمير مستتر ، والالف للإطلاق ، وجواب الشرط محذوف .

الشاهد فيه : « ما الراحم القلب » فإن الراحم اسم فاعل أضيف إلى فاعله « القلب » وإضافة اسم الفاعل إلى فاعله لا تجوز إلا إذا أمن اللبس وفاقا للفارسي .

وقال جماعة : إن حذف مفعوله اقتصارا جاز وإلا فلا ، وفي البيت حذف مفعوله اقتصارا .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٣٤٦ . وذكره السيوطي في الهمع ١٠/١٠١ .

(١) أ ، ج .

وقوله (المشبهة اسم فاعل) يجوز أن يكون مبتدأ وصفة خبره ، وفي الكلام تقديم وتأخير ، ويجوز أن يكون صفة مبتدأ ، وإن كان نكرة لوصفه (والصفة المشبهة)^(١) خبره ، والأول أظهر .

فإن قلت : ما وجه الشبه بينها وبين اسم الفاعل ؟

قلت : من أوجه ، أحدها : أنها تدل على حدث ومن قام به .

الثاني : أنها تؤنث وتذكر .

الثالث : أنها تنثى وتجمع ، وكان حقها ألا تعمل عمل فعلها ، لأنها لا تجرى على المضارع ، ولا هي معدولة عن الجارى عليه ، إلا أنها عملت لمشابتها اسم الفاعل فيما ذكر .

ثم اعلم أن بين اسم الفاعل والصفة المشبهة فروقا :

الأول : أن الصفة المشبهة لا تكون إلا من فعل لازم بخلاف اسم الفاعل فإنه يصاغ من المتعدى واللازم .

والى هذا أشار بقوله : وصوغها من لازم .

الثاني : أنها لا تكون للماضى المنقطع ولا لما لم يقع ولا (توجد)^(٢) إلا للحاضر ، وهو الأصل فى باب الوصف ، لأنها لم توضع لإفادة معنى الحدوث بل لنسبة الحدث إلى الموصوف به على جهة الثبوت بخلاف اسم الفاعل ، فإنه كالفعل فى إفادة معنى الحدوث والصلاحية لاستعماله بمعنى الماضى والحال والاستقبال ، ولذلك إذا قصد باسم الفاعل الثبوت عومل معاملة الصفة المشبهة كما سبق ، وإذا قصد بالصفة الحدوث حولت إلى بناء اسم الفاعل كقوله^(٣) :

(١) ، ١ ، ج .

(٢) ، ١ ، ب ، وفى ب « تؤخذ » .

(٣) قائله : هو أشجع السلمى من قصيدة حائية - وهو من الطويل -

اللغة : « رزء » - بضم الراء وسكون الزاى وفى آخره همزة - وهى المصيبة ويجمع على أرزاء « جل » بالجيم - عظيم وكثير « بعد موتك » الخطاب لابن سعيد فى أول القصيدة . =

وما أنا من رزءٍ وإن جل جازعٌ

ولا بسرور بعد موتك فارحٌ

والى هذا أشار بقوله (الحاضر) .

تنبيه :

قد تقدم بما ذكرناه أن كونها للحال ليس شرطاً في عملها ، ولكن وضعها كذلك ، لكونها دالة على الثبوت من ضرورته الحال ، فعبارته هنا أجود من قوله في الكافية :

والاعتمادُ واقتضاءُ الحالِ شرطانِ في تصحيحِ ذا الإعمالِ

الثالث : أنها غير جارية على المضارع بخلاف اسم الفاعل . نص على ذلك الزمخشري وغيره ، وهو ظاهر كلام أبي على في الإيضاح ، ورد المصنف وقال في التسهيل : وموازنتها للمضارع قليلة إن كانت من ثلاثي ولازمة إن كانت من غيره^(١) .

ولذلك مثل هنا (بظاهر القلب) وهو جار على المضارع و (بجميل الظاهر) وهو غير جار تنبيها على (مجيئه)^(٢) بالوجهين .

= مضى ابن سعيد حين لم يبق مشرق ولا مغرب إلا له فيه مادح

الإعراب : « ما » نافية « أنا » مبتدأ « من رزء » جار ومجرور متعلق بـ « جازع » وإن « واصلة بما قبلها » جل « فعل والفاعل ضمير مستتر يرجع إلى الرزء ، وفي الحقيقة هو عطف على محذوف ، تقديره : وما أنا جازع من رزء إن لم يجمل وإن جل « جازع » خبر المبتدأ « ولا بسرور » متعلق بفارح « بعد » ظرف « موتك » مضاف إليه ، وموت مضاف والكاف مضاف إليه « فارح » خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره : ولا أنا فارح بسرور بعد موتك .

الشاهد فيه : « فارح » فإن الصفة المشبهة التي هي « فرح » حولت إلى فارح على صيغة اسم الفاعل ، لإفادة معنى الحدوث في الزمن المستقبل وإذا قصد باسم الفاعل الثبوت عومل معاملة الصفة المشبهة . وإذا قصد بالصفة المشبهة معنى الحدوث حولت إلى بناء اسم الفاعل .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : ابن الناظم .

(١) التسهيل ص ١٣٩ . (٢) ١ ، جـ وفي ب « مجيئها » .

ومثالها من غير الثلاثي منطلق اللسان ومطمئن القلب^٥.

قلت : ولقائل أن يقول إن ضامرا ومنطلقا ومنبسطا ونحوها مما جرى على المضارع أسماء فاعلين قصد بها الثبوت فعوملت معاملة الصفة المشبهة ، وليست بصفة مشبهة .

فإن قلت : قد رد ما ذهب إليه من قال : أنها لا تكون جارية بكونهم متفقين على أن (شاحطاً) في قوله^(١) .

من صديق أو أخى ثقة أو عدو شاحط دارا

صفة مشبهة

قلت : إن صح الاتفاق فهو محمول على أن حكمه حكم الصفة المشبهة ، لأنه قصد به الثبوت كما تقدم ، فلذلك أطلق عليه صفة مشبهة .

الرابع : أن معمولها لا يتقدم عليها لضعفها بخلاف اسم الفاعل^(٢) .

الخامس : أن معمولها لا يكون إلا سببياً بخلاف اسم الفاعل ، فإنه يعمل في السببي والأجنبي^(٣) .

والمراد بالسببي المتلبس بضمير صاحب الصفة لفظاً أو معنى .

(١) قائله : هو عدى بن زيد بن حمار التميمي - وهو من المديد - .

اللغة : « شاحط » فاعل من الشحط ، وهو البعد ، وكذلك الشحوط ، يقال : شحط يشحط شحطاً وشحوطاً ومشحطاً ، إذا بعد .

الإعراب : « من صديق » جار ومجرور متعلق ببيت قبله ، « أو أخى » عطف عليه « ثقة » مضاف إليه « أو عدو » عطف على ما قبله « شاحط » صفة للعدو « دارا » مفعول لشاحط ، وفيه ضمير مستتر فاعل .

الشاهد فيه : « شاحط » فإنه صفة مشبهة بالاتفاق مع أنه جار على فعله .

وبهذا رد على من قال : إن الصفة المشبهة ، هي التي لا تجرى على فعلها نحو : حسن وشديد ، ومن قال ذلك أبو على والزمخشري .

(٢) فلا تقول : « زيد الوجه حسن » كما تقول : « زيد عمرا ضارب » .

(٣) فتقول : « زيد حسن وجهه » أو لا تعمل في أجنبي . فلا تقول : « زيد حسن عمرا »

واسم الفاعل يعمل في السببي والأجنبي نحو : « زيد ضارب غلامه ، وضارب عمرا » .

والى هذين أشار بقوله :

وَسَبِقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَّبٌ وَكَوْنُهُ ذَا سَبِيَّةٍ وَجَبَ

فإن قلت : قد ذكر في التسهيل : أن معمول الصفة المشبهة يكون ضميرا بارزا متصلا^(١) كقوله^(٢) :

حَسَنُ الْوَجْهِ طَلَقَهُ أَنْتَ فِي السَّلْمِ وَفِي الْحَرْبِ كَالْحِمْ كُفْهَرُ
ولا يطلق عليه سببي .

قلت : إنما احترز بالسببي عن الأجنبي فإنها لا تعمل فيه ، وأما عملها في الموصوف فلا إشكال فيه .

وأما قوله : وَعَمِلَ اسْمُ فَاعِلِ الْمُعْدَى لَهَا

فيعنى به أنها تنصب فاعلها في المعنى كما ينصب اسم الفاعل مفعوله .

فإن قلت : كيف قال وعمل اسم فاعل المعدي لها وبينهما فرق ، وهو أن معمول اسم الفاعل مفعول به ومعمولها مشبه بالمفعول ، فعملهما إذاً مختلف .

(١) التسهيل ص ١٣٩ .

(٢) قائله : لم أقف على اسم قائله - وهو من الخفيف - .

اللغة : « طلقه » طلق الوجه ، أى : غير عبوس « مكفهر » عابس .

المعنى : يمدح سخاطبه بأنه في وقت السلم مشرق الوجه كريم معطاء ، وبأنه في وقت الحرب ، وعند مقارعة الأبطال مقطب الوجه عابس .

الإعراب : « حسن » خبر مقدم « الوجه » مضاف إليه من إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها « طلقه » خبر ثان ، والضمير مضاف إليه من إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها « أنت » مبتدأ مؤخر مبنى على الفتح في محل رفع « فى السلم » متعلق بمحذوف حال « وفى الحرب » جار ومجرور معطوف على المجرور قبله « كالح » معطوف على الخبر السابق « مكفهر » يجوز أن يكون تأكيداً لفظياً لكالح ، ويجوز أن يكون معطوفاً بعاطف مقدر على كالح ، أو خبر لمبتدأ محذوف .

الشاهد فيه : « طلقه » حيث عملت الصفة المشبهة وهى « طلق » فى الضمير البارز المتصل .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٣٥٦ ، والمكودي ص ١٠٥ .

قلت : هو متحد صورة وهو المراد بقوله على الحد الذي قد حُدَّأً يعنى : أن عملها مشروط بالاعتماد كما شرط ذلك فى اسم الفاعل .

فإن قلت : لم أخرج قوله (وسبق ما تعمل فيه . . . البيت) عن قوله :
وعمل اسم فاعل المعدى .

وكان ينبغى العكس ، لأن ذلك من تنمة الفروع .

قلت : بيان شرط معمولها من (توابع عملها)^(١) فلذلك أخره عنه .

وقوله : **فَارْفَعْ بِهَا وَأَنْصِبْ وَجُرِّ مَعَ أَلْ** .

الرفع على الفاعلية^(٢) والنصب على التشبيه بالمفعول به فى المعرفة ، وعلى التمييز فى النكرة ، وقيل : يجوز فيه أيضا التشبيه ، وأجاز بعض البصريين كون المقرون بأل والمضاف إلى المقرون بها تمييزا وهى نزعة كوفية والجر على الإضافة ، وهل هى من نصب أو رفع؟ قولان .

وظاهر كلام المصنف أنها من رفع ، وإليه ذهب السهلى ، وذهب الشلوبين وأكثر أصحابنا كابن عصفور إلى أنها من المنصوب .

وقوله : **(وَدُونَ أَلْ)** .

يعنى : أن الصفة المشبهة تعمل الرفع والنصب والجر فى السببى مقرونة بأل ومجردة منها .

ثم قسم معمولها إلى ثلاثة أقسام :

الأول : معرف بأل ، وإليه أشار بقوله **(مَصْحُوبٌ أَلْ)** .

والثانى : المضاف ، وهو المراد بقوله **(وَمَا اتَّصَلُ بِهَا مَضَافًا)** .

أى : وما اتصل بالصفة ولم ينفصل عنها بأل .

والثالث : المجرد من أل والإضافة .

(١) ج ، وفى ب « توابع بيان عملها » .

(٢) وقال الفارسى : أو على الإبدال من ضمير مستتر فى الصفة .

ثم اعلم أن المضاف أنواع :

الأول : مضاف إلى ضمير الموصوف .

الثاني : مضاف (إلى مضاف) إلى ضميره .

والثالث : مضاف إلى المعرف بأل .

والرابع : مضاف إلى المجرد .

والخامس : مضاف إلى ضمير مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف .

ذكره في التسهيل^(١) ويحتاج إلى سماع .

والسادس : مضاف إلى ضمير معمول صفة أخرى ، ذكره في شرح

التسهيل .

والسابع : مضاف إلى موصول .

والثامن : مضاف إلى موصوف يشبهه .

والمجرد من آل والإضافة يشمل ثلاثة أنواع : الموصول والموصوف وما

سواهما ، فجملة أنواع معمولها السببي أحد عشر نوعا وهذه أمثلتها على الترتيب .

مثال مصحوب آل (الحسن الوجه) ومثال المضاف إلى ضمير الموصوف

(الحسن وجهه) ومثال المضاف إلى المضاف إلى ضميره (الحسن وجه أبيه) .

ومثال المضاف إلى المجرد (الحسن وجه أب) .

ومثال المضاف إلى ضمير مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف (مررت

بامرأة حسن وجه جاريتها جميلة أنفه) فالآل مضاف إلى ضمير الوجه والوجه

مضاف إلى جارية والجارية مضاف إلى ضمير الموصوف .

(١) التسهيل ص ١٣٩ .

ومثال المضاف إلى ضمير معمول صفة أخرى (مررت برجلٍ حسنٍ الوجنةً
جميلٍ خالها) وهو تركيب نادر . وشاهده قول الشاعر^(١) :

سَبَّتِي الْفَتَاةُ الْبُضَّةُ الْمَتَجَرَّدُ — لطيفة كشحه وما خلت أن أسبي

ومثال المضاف إلى الموصول قوله^(٢) :

(١) قائله : لم أقف على اسم قائله - وهو من الطويل - .

اللغة : « البضة » - بفتح الباء وتشديد الضاد - أدماء أو بياض « المتجرد » بضم الميم وفتح
التاء والجيم بمعنى التجرد والعرية . « كشحه » بفتح الكاف وسكون الشين - ما بين
الخاصرة إلى الضلع من الخلف « أسبي » من السبي وهو الأسر .

المعنى : يصف أنه وقع في أسر فتاة بضة الجسم جميلة المتعري ، وأنها تملك بمحاسنها
قلبه ، واستولت بمفاتنها على لبه ، وأنه ما كان يحسب أن يحدث له ذلك ، لجلادته وقوة
أسره .

الإعراب : « سبتني » فعل ماضٍ والتاء للتأنيث والنون للوقاية وياء المتكلم مفعول به
« الفتاة » فاعل « البضة » صفة للفتاة « المتجرد » مضاف إليه « اللطيفة » صفة ثانية للفتاة
« كشحه » مضاف إليه على رواية الجر ، والهاء مضاف إليه ، ويروى بالرفع على أنه فاعل
باللطيفة « وما » الواو للحال وما نافية « خلت » فعل وفاعل « أن » مخففة من الشقيلة
واسمها ضمير الشأن « أسبي » فعل مضارع مرفوع بضمزة مقدرة على الألف منع من
ظهورها التعذر ونائب فاعله ضمير مستتر ، والجملة في محل رفع خبر أن ، وأن وما
دخلت عليه سدت مسد مفعولى خال .

الشاهد فيه : « البضة المتجرد اللطيفة كشحه » فإن الكشح مضاف إلى الضمير المتجرد
المضاف إليه البضة .

مواضعه : ذكره الأشموني في شرحه ٣٥٧ / ٢ .

(٢) قائله : الفرردق - وهو من البسيط - .

اللغة : « فعجتها » عجت الناقة إذا عطف رأسها بالزمام « قبل الأخيار » بكسر القاف
وفتح الياء - نحوهم وجهتهم ، والأخيار جمع : خير - بالتشديد - « الطيبى » أصله :
الطيبين ، سقطت النون لأجل الإضافة ، وهو جمع طيب « التائت » من الالتياث وهو
الاختلاط والالتفاف « الأزر » جمع إزار ، وهذا كناية عن وصفهم بالعفة .

الإعراب : « فعجتها » الفاء عاطفة ، عاج فعل ماضٍ والتاء فاعل وضمير الغائبة مفعول به
« قبل » ظرف مكان متعلق بعاج « الأخيار » مضاف إليه « منزلة » تمييز منصوب بالفتحة =



فَعُجَّتْهَا قَبْلَ الْأَخْيَارِ مَنْزِلَةً وَالطَّيْبِي كُلُّ مَا التَّائَتْ بِهِ الْأَزْرُ
ومثال المضاف إلى الموصوف (رأيت رجلاً حديداً سناناً رُمحاً يطعن به) .
ومثال الموصول قوله^(١) وَثِيْرَاتُ مَا التَّفَّتْ عَلَيْهِ الْمَآزِرُ

=«الطيبي» الواو عاطفة . الطيبي معطوف على الأخيار مجرور بالياء نيابة عن الكسرة ،
لأنه جمع مذكر سالم « كل » مضاف إليه « ما » اسم موصول مضاف إليه « التائت »
التائت فعل ماضٍ والتاء للتأنيث « به » متعلق بالتائت « الأزر » فاعل التائت ، والجملة لا
محل لها صلة الموصول .

الشاهد فيه : « والطيبي كل ما التائت » فالطيبي صفة مشبهة مضافة إلى كل الذي هو
مضاف إلى موصول - أي : أن معمول الصفة المشبهة التي هي « الطيبي » اسم مضاف
إلى الاسم الموصول .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٣٥٧ ، والمكودي ص ١٠٣ .

(١) قائله : هو عمر بن أبي ربيعة - وهو من الطويل -

وصدره : أسيلاتُ أبدانٍ دَقَّاقٌ خُصُورُهَا

اللغة : « أسيلات » جمع أسيلة وهي الطويلة « دقاق » بكسر الدال - جمع دقيق
« خصور » - جمع خصر - « وثيرات » - جمع وثيرة - بفتح الواو وكسر التاء - والوثير
الفراش الوطيء ، وأراد به هنا : وطيشات الأرداف والأعجاز .

الإعراب : « أسيلات » خبر مبتدأ محذوف ، هن أسيلات « أبدان » مضاف إليه « دقاق »
خبر بعد خبر ، أو خبر لمبتدأ محذوف « خصورها » فاعل والهاء مضاف إليه ، ويجوز أن
يكون دقاق خبراً مقديماً وخصورها مبتدأ مؤخرًا « وثيرات » خبر ثالث « ما » اسم موصول
مضاف إليه من إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها « التفت » فعل ماضٍ والتاء للتأنيث
« عليه » متعلق بالتفت « المآزر » فاعل ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ،
والعائد هو الضمير المجرور محلاً بعلی .

الشاهد فيه : « وثيرات ما التفت » فإن « وثيرات » صفة مشبهة أضيفت إلى الموصول من
إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٣٥٧ .

ومثال الموصوف قوله^(١) :

أزورُ امرأً جمًّا نوالٌ أعدّه
لمن أمهٌ مُستكفيا أزمةٌ الدهرِ

وهذان القسمان غريبان :

ومثال المجرد غيرهما (الحسن وجه) .

إذا تقرر هذا فاعلم أن الصفة تعمل في السببي الرفع والنصب والجر مع ال ودون ال فلها ستة أحوال . وكل منها على أحد عشر تقديرا في المعمول فهذه ست وستون صورة كلها جائزة إلا ما لزم منها إضافة ما فيه ال إلى الخالي من ال ومن إضافة إلى المعرفة بها . أو إلى ضمير المعرفة بها فيمتنع (الحسن وجهه) و(الحسن وجه أبيه) و (الحسن وجه أب) و (الحسن وجه) ونحوها .

ويجوز نحو (الحسن الوجه) لأنه معرف بال و (الحسن وجه الأب) لأنه مضاف إلى المعرفة بها و (الكريم الأباء الغامر جودهم) ، لأن جودا مضاف إلى ضمير المقرون بها ، ذكره في التسهيل^(٢) .

(١) قائله : لم أقف على قائله - وهو من الطويل - .

اللغة : « جما » - بالجيم وتشديد الميم - عظيما « نوال » - بفتح النون - العطاء « لمن أمه » قصده « أزمة الدهر » شدته .

الإعراب : « أزور » فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر « امرأ » مفعول به « جما » صفة لامرئ « نوال » فاعل بجم « أعدّه » فعل ماض والفاعل ضمير مستتر وضمير الغائب مفعول به ، والجملته صفة لنوال « لمن » اللام حرف جر ومن اسم موصول والجار والمجرور متعلق بأعد « أمه » أم فعل ماض وفاعله ضمير مستتر وضمير الغائب مفعول ، والجملته لا محل لها صلة الموصول « مستكفيا » حال من الضمير المستتر في أم ، وفيه ضمير مستتر فاعل « أزمة » مفعول به لمستكف « الدهر » مضاف إليه .

الشاهد فيه : « جما نوال أعدّه » حيث جاء معمول الصفة المشبهة التي هي « جما » نكرة موصوفة بجملته ، وهذه النكرة المعمولة للصفة المشبهة هي « نوال » وصفتها هي جملة « أعدّه » .

مواضعه : ذكره من شراح الالفيه : الأشموني ٢/٣٥٧ .

(٢) التسهيل : ص ١٤٠ .

والى هذا اشارة بقوله ولا تَجْرُرُ بِهَا اى: الصفة، سَمَا^(١) .
مَعَ اَلْ سَمَا مِنْ اَلْ خَلَا .

اى : اسما خلا من ال (ومن إضافة لتاليها) .

وقوله : وما لم يَخْلُ فهو بالجوازِ وَسِمًا .

يعنى : وما لم يخل من ال ومن إضافة لتاليها فهو موسوم بالجواز .

فإن قلت : كان ينبغي أن يقول : أو من إضافة لمضمر المعرف بها كما ذكره

فى التسهيل .

قلت : إنما (تركه)^(٢) هنا ، لانه تركيب نادر كما مر .

تنبيهان :

الأول : لم يتعرض المصنف لبيان أقسام الجائز ، وهو ينقسم إلى قبيح

وحسن ومتوسط .

فالقبيح : ما عرى عن الضمير ، والحسن . ما كان فيه ضمير واحد ،

والمتوسط ما تكرر فيه الضمير ، إلا ما تقدم امتناعه ، وقد بسطته فى غير هذا

المختصر^(٣) .

الثانى : ما ذكره من الحكم إنما هو النسبى ، وقد تقدم أن معمول الصفة

يكون ضميرا وعملها فيه جرٌ بالإضافة إن باشرته وخلت من ال نحو (مررت

برجل حسن الوجه جميله) ونصبٌ إن فصلت أو قرنت بال فالفصوله نحو (قريش

بخباء الناس ذرية وكرامهموها) .

والمقرونة بال نحو (زيد الحسن الوجه الجميله) .

(١) اى : اسما .

(٢) ب ، ج وفى ا (ذكره) .

(٣) راجع الأشموني ٢/٣٥٨ .

التعجب

استعظام فعل ظاهر المزية، ويدل عليه بالفاظ كثيرة غير ما يذكر في هذا الباب نحو (سبحان الله) و (لله دره) ، لم يبوب لها فى النحو ، لكونها لم تدل عليه بالوضع بل بقريئة .

والمبوب له من ألفاظه : أفعل وأفعل ، وقد أشار إلى الأول بقوله :

بِأَفْعَلٍ أَنْطِقُ بَعْدَ مَا تَعَجَّبُ

أى : انطق بوزن أفعل بعد ما ، لإنشاء التعجب أو فى حال تعجبك .
فقوله (تعجبا) مفعول له أو حال .

وأشار إلى الثانى بقوله : أو جئى بِأَفْعَلٍ قَبْلَ مَجْرورِ بيا

يعنى : أو جئى بوزن أفعل قبل اسم مجرور بياء الجر .

ثم قال : وَتَلَوْا أَفْعَلَ أَنْصَبَهُ

مذهب البصريين أنه مفعول به ، وزعم الفراء ومن وافقه من الكوفيين أن نصبه على حد النصب فى نحو (زيد كريم الأب) .

فإن قلت : شرط المجرور بعد أفعل والمنصوب بعد ما أفعل ، أن يكون مختصا لتحصل به الفائدة ، ولم ينبه على ذلك .

قلت : فى تمثيله الآتى إرشاد إليه .

ثم مثل الصيغة الأولى بقوله : كما أَوْفَى خَلِيلَيْنَا

وهو نظير (ما أحسن زيدا) فما اسم لعود الضمير عليها . مبتدأ ، قيل :

بلا خلاف ، وقد روى عن الكسائى : أنها لا موضع لها من الإعراب ، وهو خلاف شاذ .

وبعد ثبوت اسميتها وأنها مبتدأ ، ففى معناها خلاف . مذهب سيبويه

وجمهور البصريين أنها اسم تام نكرة ، والفعل بعدها خبرها ، وهو الصحيح لأن

قصد المتعجب الإعلام بأن المتعجب منه ذو مزية إدراكها جلى ، وسبب الاختصاص بها خفى ، فاستحقت الجملة المعبر بها عن ذلك أن تفتح بنكرة غير مختصة ، ليحصل بذلك إبهام متلو بإفهام .

فإن قلت : كيف ساغ الابتداء بما وهى نكرة لا مسوغ لها ؟

قلت : سوغها قصد الإبهام ، وقد ذكره فى التسهيل من المسوغات^(١) .

وقال الشارح : لأنها فى تقدير التخصيص .

والمعنى : شىء عظيم أحسن زيدا . أى : جعله حسنا ، فهو كقولهم (شىء جاء بك وشراً من ذاك) ^(٢) . انتهى ، وفيه نظر .

وذهب الأخفش وطائفة من الكوفيين إلى أنها موصولة والفعل صلتهما والخبر محذوف لازم الحذف تقديره : الذى أحسن زيدا شىء عظيم .

ورد بأنه يستلزم مخالفة النظائر من وجهين :

أحدهما : تقدم الإفهام وتأخر الإبهام والمعتاد فيما تضمن من الكلام إفهاما وإبهاما (أن)^(٣) يقدم الإبهام .

والثانى : التزم حذف الخبر دون شىء سد مسده ، وذهب الفراء وابن درستويه إلى أنها استفهامية ونقله فى شرح التسهيل عن الكوفيين .

ورده بأن الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه إلا الأسماء نحو ﴿مَا أَصْحَابُ الْمِيمَنَةِ﴾^(٤) وما . المشار إليها مخصوصة بالأفعال ، وبأنها لو كان فيها معنى الاستفهام ، لجاز أن يخلفها أى .

(١) التسهيل ص ١٣١ .

(٢) يقال : أمره إذا حملة على الهرير ، وهو مثل يضرب فى ظهور أمارات الشر ومخايله .

(٣) ١ ، ج .

(٤) من الآية ٨ من سورة الواقعة .

وبأن قصد التعجب بما أفعله مجمع عليه والاستفهام زيادة لا دليل عليها فلا يلتفت إليها .

قلت : وفى الأول نظر .

لأن مذهب الكوفيين أن أفعال اسم وسيأتى .

وذهب الأخفش فى أحد أقواله إلى أنها نكرة موصوفة ، وأفعال صفتها والخبر محذوف .

وثانى أقواله : أنها موصولة ، وقد تقدم .

وثالثها : كقول سيبويه .

ثم مثل الصيغة الثانية بقوله : وأصدق بهما .

وهو نظير « أحسن بزيد » .

ومذهب جمهور البصريين أن أفعال فى نحو (أحسن بزيد) لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر ، فمعنى «أحسن بزيد» أحسن زيد أى : صار ذا حسن وهو مسند إلى المجرور بعده ، والباء الزائدة مع الفاعل مثلها فى نحو ﴿... وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً﴾ (٢٨) (١) .

وذهب الفراء ومن وافقه إلى أنه أمر باستدعاء التعجب من المخاطب مسندا إلى ضميره ، واستحسنه الزمخشري وابن خروف ، وذهب ابن كيسان إلى أن المخاطب ضمير الحسن كأنه قيل : يا حسن أحسن بزيد . أى : دم به ، ولذلك كان الضمير مفردا على كل حال ، قال ابن طلحة : وهو حسن ، وعلى هذين القولين فالباء زائدة مع المفعول ، لأن من جعل أفعال أمرا حقيقة فالهمزة عنده للتعدي .

وأجاز بعض المتأخرين أن تكون الباء للتعدي لا زائدة ، والهمزة للصيرورة لا للتعدي ، وهو أمر للسبب (٢) أو للشخص على القولين .

(١) من الآية ٢٨ من سورة الفتح .

(٢) أى : للحدث الموجود فى أفعال فهو سبب للتعجب فقولنا : « أحسن بزيد » الحسن هو سبب التعجب .

والصحيح ما ذهب إليه جمهور البصريين ، لسلامته مما يرد على غيره .

ورد المصنف قول الفراء بأربعة أوجه :

أحدها : أنه لو كان أمرا لم يكن الناطق به متعجبا كما لا يكون الأمر بالخلف ونحوه حالفا ، ولا خلاف في كونه متعجبا .

الثاني : أنه لو كان أمرا لزم إبراز ضميره .

الثالث : أنه لو كان مسندا إلى ضمير المخاطب لم يله ضمير المخاطب في نحو « أحسن بك » .

الرابع : لو كان أمرا لوجب له من الإعلال ما وجب لأقِمِّ وأبِنِ .

ورد قول ابن كيسان بأن من المصادر ما لا يكون إلا مؤنثا كالسهولة والنجابة، فلو كان الأمر على ما توهمه ، لقليل في أسهل به وأنجب به . أسهلى به وأنجبي ، وقد أجيب عما رد به ، وليس (هذا)^(١) موضع ذكره .

تنبيهان:

الأول: البناء بعد أفعل لازمة عند الفريقين ، إلا إذا كان المتعجب منه أن وصلتها كقول الشاعر^(٢):

(١) ب .

(٢) قائله : هو عباس بن مرداس ، وهو من المؤلفات لقلبهم الذين أعطاهم النبي ﷺ من سبي حنين من الإبل - وهو من الطويل - .

وصلته : وقال نبي المسلمين تقدموا

المعنى : يذكر أن رسول الله ﷺ قد أمرهم بالتقدم إلى أعدائهم ومحاربتهم ، ثم تعجب من شدة محبتهم لانتصار الرسول صلى على أعدائه .

الإهراب : « قال » فعل ماض « نبي » فاعل « المسلمين » مضاف إليه « تقدموا » فعل أمر وفاعله والجملة في محل نصب مقول القول « وأحب » فعل ماض جاء على صورة الأمر ، فعل تعجب « إلينا » جار ومجرور متعلق بأحب « أن » مصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مسجور بياء رائدة مقدره ، وهو فاعل فعل التعجب ، وأصل الكلام : وأحب إلينا بكونك المقدما .

وَأَحَبُّ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ الْمُقَدَّمَا

الثانى : قال فى شرح التسهيل : لو اضطر شاعر إلى حذف الباء المصاحبة غير أن لزمه أن يرفع ، وعلى قول الفراء يلزم النصب .
وقوله :

وحذف ما منه تعجبت استبح إن كان عند الحذف معناه يصح

يعنى : أنه يجوز حذف الاسم المنصوب بعد ما أفعل والمجرور بالباء بعد أفعل فمثال حذفه بعد ما أفعل قول على رضى الله عنه^(١) .

جزى الله عنا والجزاء بفضلِهِ ربيعة خيراً ، ما أعف وأكرماً

= الشاهد فيه : « أحبب إلينا أن تكون » حيث حذف الباء الزائدة التى تدخل لزوما على فاعل فعل التعجب وهو اسم مؤول بأن المصدرية .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٣٦٤ ، ابن عقيل ٢/١١٩ والسيوطى ص ٨٨ ، والمكودى ص ١٠٨ ، وابن الناظم .

(١) قائلة: هو على - كرم الله وجهه - من كلمة يمدح فيها ربيعة على ما أبلت معه يوم صفين - وهو من الطويل - .

اللغة : « جزى » كافاً « بفضلِهِ » بإحسانه « ما أعف » تعجب من شدة عفتهم عن الدنيا وهو يريد عفتهم عن المغانم والأسلاب .

الإعراب : « جزى الله » فعل ماض وفاعله « عنا » متعلق بجزى « والجزاء » الواو للحال الجزاء مبتدأ مرفوع بالضممة « بفضلِهِ » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ وفضل مضاف وضمير الغائب مضاف إليه وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب حال « ربيعة » مفعول أول لجزى « خيراً » مفعول ثان لجزى « ما أعف » ما تعجبية مبتدأ ، وأعف فعل ماض للتعجب وفاعله يعود على ما والجملة خبر المبتدأ « وأكرماً » عطف على أعف والالف للإطلاق ، ومفعول فعل التعجب - وهو المتعجب منه - محذوف للعلم به أى : ما أعفها وأكرمها .

الشاهد فيه : « ما أعف وأكرماً » حيث حذف مفعول فعل التعجب ، لقيام قرينة تدل عليه والأصل : ما أعفهم وأكرمهم .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٣٦٤ ، وابن هشام ٣/٦٩ ، والسيوطى ص ٨٧ ، والمكودى ص ١٠٧ ، وابن الناظم .



أى : ما أضعفهم وأكرمهم .

ومثاله بعد أفعل قوله تعالى : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ... ﴾ (٣٨) - أى بهم

- وإنما حذف مع كونه فاعلا ، لأن لزومه للجر كسناه صورة الفضلة خلافا
للفارسي .

وذهب قوم إلى أنه لم يحذف ولكنه استتر في الفعل حين حذف الباء .
وردة بوجهين :

أحدهما : لزوم إبرازه حيثثذ في الثنية والجمع .

والآخر : أن من الضمائر ما لا يقبل الاستتار كنا من (أكرم بنا) (٣) .

قال في شرح الكافية : ولا تحذف الباء بعد أفعل إلا مع مجرورها
بشروط كون أفعل مسبوqa بآخر معه الفاعل المذكور كقوله تعالى : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ
وَأَبْصِرْ ... ﴾ (٣٨) . (٣)

وقد تحذف الباء ومجرورها بعد أفعل مفردا كقوله الشاعر (٤) .

(١) من الآية ٣٨ من سورة مريم .

(٢) ب ، ج ، وفى أ (أكرمنا) .

(٣) من الآية ٣٨ من سورة مريم .

(٤) قائله : هو عروة بن الورد - المعروف بعروة الصعاليك - فى وصف صعلوك - وهو من
الطويل - .

اللغة : « فذلك » إشارة لصعلوك وصف بأوصاف قبل هذا البيت ، « المنية » الموت
« حميدا » ، محمودا ، فهو فعيل بمعنى مفعول ، « أجدر » ، ما أجدره وما أحقه .

المعنى هذا الصعلوك الموصوف بالصفات المذكورة - إذا صادف الموت صادفه محمودا لما
كان عليه من عفة ، وإن هاش واستغنى فما أحقه بالغنى

الإعراب : « فذلك » اسم إشارة مبتدا « إن » شرطية « يلق » فعل مضارع فعل الشرط
وفاعله ضمير مستتر « المنية » مفعول « يلقها » فعل مضارع جواب الشرط ، وفيه ضمير =

فَذَلِكَ إِنْ يَلْتَقِ الْمَنِيَّةُ يَلْقَاهَا حَمِيدًا وَإِنْ يَسْتَعْنِ يَوْمًا فَأَجْدَرِ

فإن قلت : كيف أطلق على الاسم متعجباً منه فى قوله :

وَحَذَفُ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبِيحُ

والتعجب منه إنما هو فعله (لا نفسه)^(١) .

قلت : قد أجاب الشارح بأنه حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه .

وقوله : إِنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذْفِ مَعْنَاهُ يَبْضِحُ .

شروط فى استباحة حذف التعجب منه بعد ما أفعل وأفعل (به)^(٢) .

يعنى : أن جواز حذفه مشروط بأن يكون المراد واضحاً عند الحذف للعلم به

فلو كان مجهولاً لا دليل عليه لم يجز حذفه لعدم الفائدة .

قوله : وَفِي كِلَا الْفِعْلَيْنِ قَدْ مَّا لَزِمًا مَنَعُ تَصْرُفٍ بِحُكْمِ حُتْمًا

قال فى شرح التسهيل : لا خلاف فى عدم تصرف فعلى التعجب انتهى .

وقد أجاز ابن هشام الإتيان بمضارع ما أفعل فتقول : (ما يحسن زيدا) .

= مستتر فاعل . وها مفعول ، وجملة الشرط وجوابه فى محل رفع خبر المبتدأ « حميدا »

حال من فاعل يلتقى المستتر فيه « وإن » شرطية « يستغن » فعل مضارع فعل الشرط وفاعله

ضمير مستتر « يوماً » متعلق بـ « يستغن » « فأجدر » الفاء لربط الجواب بالشرط وأجدر فعل

ماض جاء على صورة الأمر ، وقد حذف فاعله والباء ، أى : أجدر به .

الشاهد فيه : « فأجدر » حيث حذف التعجب منه وهو فاعل أجدر مع حرف الجر من غير

أن تكون صيغة التعجب المحذوف معمولها معطوفة على أخرى مذكور معمولها المشابه

للمحذوف .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٢/٣٦٥ ، وابن هشام ٣/٧٠ ، وابن

عقيل ٢/١١٥ ، وابن الناظم .

(١) ا ، ج وفى ب « لا وصفه » .

(٢) ب ، ج .

وهو قياس ولم يسمع فوجب اطراحه .

فإن قلت : فهلا جعلوا أفعال أمرا من أفعال ؟

قلت : المانع من ذلك كون الهمزة أفعالٍ للصيرورة ، وفي ما أفعالٍ للنقل ، هذا تفريع على مذهب الجمهور .

قلت : صرح المصنف في هذا البيت بفعلية صيغتي التعجب .

وأما ما أفعله ففيه خلاف . ذهب البصريون والكسائي إلى فعليته ، وذهب الكوفيون إلى اسميته ولم يستثنه بعضهم ، فلعل له قولين .

والصحيح أنه فعل ، لبنائه على الفتح ، ولنصبه المفعول به ، وليس من الأسماء التي تنصبه ، وللزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية نحو (ما أفقرني إلى عفو الله) ذكر ذلك المصنف .

قلت : قد حكى الكوفيون عن العرب حذف هذه النون ، ولم يجعلوها لازمة ، واستدلوا على الاسمية بعدم تصرفه ، وبتصغيره ، وبصحة عينه .

وأجيب : بأن امتناع تصرفه ؛ لأنه لزم طريقة واحدة ، وبأن تصغيره وصحة عينه لشبهه بأفعال التفضيل .

وأما أفعال . فقال المصنف وغيره : لا خلاف في فعليته ، وفي كلام ابن الأنباري ، ما يدل على اسميته ، قال : وأحسن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لأنه اسم ، انتهى .

فإن قلت : ما إعراب « ما أحسن زيدا » عند القائلين باسمية أفعال .

قلت : نقل الفراء أن الأصل في « ما أظرف زيدا » ما أظرفُ زيد؟ على الاستفهام ثم نقلوا الصيغة من زيد وأسندوها إلى ضمير « ما » وانتصب زيد بالظرف فرقا بين الخبر والاستفهام ، والفتحة في أفعال فتحة إعراب وهو خبر عن « ما » ، وإنما انتصب ، لكونه خلاف المبتدأ الذي هو « ما » إذ هو في الحقيقة خبر عن زيد .

ورغم بعض الكوفيين أن أفعل مبنى وإن كان اسما ، لأنه مضمن معنى التعجب وأصله أن يكون للحرف .

وقوله : وصفهُمَا مِن ذِي ثَلَاثٍ صُرْفًا قَابِلِ فَضْلِ تَمَّ غَيْرِ ذِي انْتِفَا
وغيرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلَ وَغَيْرِ سَالِكِ سَبِيلِ فُعَلًا

اشتمل هذان البيتان على شروط ما يصاغ منه فعلا التعجب قياسا ، وهي ثمانية :

الأول : أن يكون فعلا ، فلا يصاغان من غيره ، وبذلك ظهر خطأ من يقول : من الكلب - ما أكلبه ، ومن الحمامار - ما أحمره .

وشذ من ذلك قولهم : « أَقْمِنُ بِهِ » اشتقوه من قَمِنَ . أى : حقيق .

وذكر المصنف منه قولهم : « ما أذْرَعُهَا » بمعنى ما أخفها فى الغزل ، وهو من قولهم : امرأة ذَرَّاعٌ ، قال ولم يسمع منه فعل .

وحكى ابن القطاع^(١) « ذُرِعَتِ الْمَرْأَةُ » خفت يداها فى الغَزَلِ ، فهى ذراع فعلى هذا ليس بشاذ .

فإن قلت : فلم ينص الناظم هنا على هذا الشرط .

قلت : هو مفهوم من قوله (من ذى ثلاث) .

(لأن التقدير : من قبل ذى ثلاث)^(٢) فحذف الموصوف للعلم به .

(١) هو على بن جعفر بن عبد الله بن الحسين بن أحمد بن محمد المعروف بابن القطاع ، قال ياقوت : كان إمام وقته بمصر فى علم العربية وفنون الأدب ، قرأ على أبى بكر الصقلى ، وروى عنه الصحاح للجوهرى .

ومن مؤلفاته : أبنية الأسماء ، حواشى الصحاح ، تاريخ صقلية وغير ذلك ، ولد فى العاشر من صفر سنة ثلاث وثلاثين وأربعمائة ، ومات فى صفر سنة خمس عشرة وقيل : أربع عشرة وخمسمائة ، ودفن بقرب ضريح الإمام الشافعى .

(٢) ب ، ج .

الثانى : أن يكون ثلاثيا . ونعنى به ثلاثى اللفظ ، فلا يصاغان من الرباعى
المجرد باتفاق نحو دحرج ، ولم يشذ منه شيء .

وأما الثلاثى المزيد فإن كان أفعَلَ ففيه مذاهب .

أحدها : جوار صوغهما منه قياسا مطلقا ، وهو اختيار المصنف ، قال :
وهو مذهب سيويه والمحققين من أصحابه .

والثانى : منعه إلا أن يشذ شيء فيحفظ وهو مذهب الأخفش والمازنى
والمبرد وابن السراج والفارسى ومن وافقهم .

والثالث : التفصيل ، فإن كانت همزته للنقل لم يجز ، وإن كانت لغيره
جار ، وصححه ابن عصفور ونسبه إلى سيويه ، والظاهر أن مذهب سيويه هو
الأول ، لتمثيله بأعطى والهمزة فيه للنقل ، يقال : عطوت بمعنى تناولت ،
وأعطيت بمعنى ناولت ، قلت : والقياس على ذلك عند من أجازته مشروط بعدم
مانع آخر ، فإن وجد مانع لم يجز نحو أودى بمعنى هلك ، فإنه غير قابل
للتفاضل ، نحو أجاب فإنهم استغنوا عنه بما أفعَلَ فعله ، فلا يقال ما أجوبه بل ما
أجود جوابه ، ذكره سيويه .

وإن كان غير أفعَلَ فقد شذ منه الفاظ منها ما أشده من اشتد ، وما أشوقه
من اشتاق ، وما أخوله من احتال ، وما أخصره من اختَصِرَ .

وفيه شذوذان ؛ لأنه مزيد ومبنى للمفعول .

وليس من الشاذ : ما أفقره وما أشهاه وما أحياه ، خلافا لأكثرهم ، لبوت
فَقِرَ وفَقِرَ بمعنى افتقر ، وشهى بمعنى انتهى ، وحيى بمعنى استحيى .

ولا حجة فى قول من خفى عليه ما ظهر لغيره .

ونقل عن الأخفش أنه أجاز التعجب فى كل فعل مزيد على استكراه ، كأنه
راعى أصله .

الثالث : أن يكون متصرفا ، فلا يصاغان من غير المتصرف كنعم وبش
وشذ من ذلك قولهم : « ما أعساه » و « أعسِ به » .

فإن قلت : ينبغي أن يقال : كامل التصرف احترازا (من)^(١) نحو يدع ويذر .

قلت : إذا أطلق المتصرف فهو محمول على كامل التصرف .

الرابع : أن يكون قابلا للتفاضل ، فلا يصاغان من فعل لا يقبل ذلك نحو

مات وفنى وحدث ، لأنه لا مزية فيه لبعض فاعليه على بعض .

الخامس : أن يكون تاما ، فلا يصاغان من الأفعال الناقصة خلافا لمن أجاز

صوغهما من كان الناقصة .

السادس : أن يكون مثبتا - فلا يصاغان من فعل مقصود نفيه لزوما كلم

يَعِجُ أو جوارا كلم يَعُجُ كذا .

قال في شرح التسهيل : يعنى : أن عاج يعيج بمعنى انتفع ، لم يستعمل إلا

منفيا وعاج يعوج بمعنى مال استعمل مثبتا ومنفيا .

ونورع في اختصاص الأول بالنفى ، فإنه ورد مثبتا فيما أنشده أبو علي

القالى فى نوادره قال : أنشدنا أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابى^(٢) :

(١) ب ، ج ، وفى أ (عن) .

(٢) قائله : قال العينى : أنشده أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابى - ولم يعزه إلى قائل . -

وهو من الطويل -

اللغة : « آله » من لذت الشيء آله لذا ولذاذة « أعيج » أى : أنتفع ، يقال : شربت

دواء فما عجت به ، أى : ما انتفعت به ، وقال ابن مالك : ونعيج من الكلم التى لا

تستعمل إلا فى النفى .

الإعراب : « لم » حرف نفى « أر » فعل مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف حرف العلة « شيئا »

مفعول به « بعد » منصوب على الظرفية « ليلى » مضاف إليه « آله » جملة من فعل

وفاعل ومفعول فى محل نصب صفة لشيء « ولا منظرا » عطف على قوله شيئا : ولم أر

منظرا « أرورى به » جملة فى محل نصب صفة لمنظرا « فأعيج » عطف على أرورى .

الشاهد فيه : « فأعيج » وذلك أنه علم أن شروط ما يصاغ منه فعلا التعجب ثمانية منها أن

يكون مثبتا ، فلا يصاغان من فعل مقصود نفيه لزوما ، كلم يعج أو جوارا كلم يعج .

معناه أن عاج يعيج بمعنى : انتفع ، لم يستعمل إلا منفيا ، وعاج يعيج بمعنى مال استعمل

=

مثبتا ومنفيا كما فى شرح التسهيل .



ولم أرَ شيئاً بعد ليلي الذّهْ ولا منظرًا أروى به فأعيج

السابع : ألا يكون معبراً عن فاعله بأفعل فعلاء ، فلا يصاغان من سهل وحول ، ولا فرق بين أن يكون من المحاسن كالأول ، أو من العيوب كالثاني .
وعلة المنع عند الجمهور أن حق ما يصاغان منه أن يكون ثلاثياً محضاً .
وأصل الفعل في هذا النوع أن يكون على أفعل .

قال في شرح التسهيل : وعندى تعليل آخر أسهل منه ، وهو أن يقال : لما كان بناء الوصف من هذا النوع على أفعل لم بين منه أفعل التفضيل ، لثلا يلتبس أحدهما بالآخر ، فلما امتنع صوغ أفعل التفضيل امتنع صوغ فعل التعجب ، لتساويهما وزناً ومعنى وجريانها مجرى واحداً في أمور كثيرة .
قال : وهذا الاعتبار بين ورجحانه متعين .

وشذ من هذا النوع قولهم : (ما أحققه) و (ما أرعنه) و (ما أهوجه) و (ما أنوكه) . بمعنى : ما أحققه ، وما آله من لد إذا كان عسر الخصومة ، ومنه الوصف من كل هذه على أفعل في التذكير ، وفعلاء في التأنيث .

وكلامه في الكافية والتسهيل ، يقتضى ظاهره أن صوغهما من فعلٍ أفعل إذا فهم جهلاً أو عسراً مقيساً^(١) .

الثامن : ألا يكون مبنياً للمفعول فلا تقول (ما أضرب ريداً) وأنت تتعجب من الضرب الواقع (به)^(٢) .

= ولكن نزع في اختصاص المعنى الأول بالنفي . بوروده مثبتاً في البيت المذكور حيث قال : فأعيج .

(١) التسهيل ص ١٣١ .

(٢) ١ ، ج .

وعلته عند قوم خوف اللبس ، وإليه ذهب المصنف ، فلذلك حكم باطراد صوغهما منه عند أمن اللبس كقولهم : (ما أشغله) من شغل و (ما أجهته) من جنّ و (ما أولعه) من وُكِعَ ، و (أزهاه) من زهى .

قال المصنف : وهذا الاستعمال فى أفعال التفضيل أكثر منه فى التعجب .

وعلته عند قوم : أن الفعل المتعجب منه لا بد أن يكون قبل دخول همزة النقل على فَعْلٍ أصلا أو تحويلا ، وفَعْلٌ أبداً لا يكون فَعْلٌ مفعول ، وإليه ذهب ابن عصفور؛ فلذلك جعل ما ورد من ذلك شاذاً .

قال : وينبغى أن يتأول على أنه متعجب فيه من فعل فاعل فى معنى فعل مفعول لم ينطق به .

قلت : بقى شرط تاسع لم يذكره هنا ، وهو ألا يستغنى عنه بالمصوغ من غيره نحو قال من القائلة ، فإنهم لا يقولون ما أقبله ، استغناء بقولهم (ما أكثر قائلته وما أنومه فى ساعة كذا ، كما قالوا : تركت ولم يقولوا ودعت ، نص على ذلك سيويه) وقد ذكر فى التسهيل فقال : ويغنى فى التعجب فعلٌ عن فعلٍ مستوفٍ للشروط ، كما يغنى فى غيره^(١) وذكر (ذلك)^(٢) فى شرحه .

من ذلك (سكر) و(قعد) و (جلس) ضدّى (قام) و (قال) من القائلة ، وزاد غيره (قام) و (غضب) و (نام) ومن ذكر السبعة ابن عصفور .
وعدّ (نام) فيها غير صحيح ، لأن سيويه حكى ما أنومه .

فإن قلت : قد ذكر بعضهم فى شروطه أن يكون على فَعْلٍ أصلا أو تحويلا ، وذكر بعضهم أن يكون واقعا^(٣) وذكر بعضهم أن يكون دائما ، فهذه ثلاثة شروط لم يذكرها الناظم .

(١) التسهيل ص ١٣٢ .

(٢) ١ ، ج .

(٣) أى : غير مستقبل .

قلت : أما اشتراط كونه على فعل فقد ذهب إليه كثير .

والصحيح أن صيغتي التعجب تبنيان من فعل وفعل ولا تحتاجان إلى تحويل
وهذا اختيار المصنف ، وظاهر كلام سيبويه ، قال : وهى تبني من فعل وفعل
وفعل .

وأما اشتراط الواقع والدوام فليس بصحيح ، بل يجوز ما أحسن ما يكون
هذا الطفل ، وليس بواقع ، وما أشد لمع البرق ، وليس بدائم
وقوله :

وأشدُّ أو أشدَّ أو شبههُما يخلفُ ما بعضَ الشروطِ عَدا
ومصدرُ العادمِ بعدُ يتصبَّبُ وبعدَ أَفعلٍ جرُّهُ بالبا يجبُ

يعنى : أنه إذا قصد التعجب من فعل عدم بعض الشروط المذكورة لم يجر
صوغ صيغتي التعجب منه ، بل يتوصل إلى التعجب منه بصوغهما عما جمع
الشروط ، ويؤتى بمصدر الفعل الذى عدم بعض الشروط فيعامل معاملة الاسم
المتعجب منه فينصب بعد ما أفعل ، ويجر بالباع بعد أفعل مضافا إلى اسم المتعجب
منه فيقال فى التعجب من استخراج ونحوه ما أشد استخراجَه وأشدد باستخراجَه
ومن (نحو) ^(١) مات ما أفجع موته وأفجع بموته .

هذا حاصل البيت .

تنبيه:

هذا العمل يصح فى كل متصرف مثبت مصوغ ذى مصدر مشهور إذا لم
يستوف بقية الشروط .

فإن كان غير متصرف لم يكن فيه هذا العمل ، لأنه لا مصدر له ، وإن كان
منفيا أو مبنيا للمفعول لم يصح ذلك فيه ، إلا بأن يؤتى به صلة لحرف مصدرى
معطى ما للمتعجب منه ، فيقال : ما أقرب ألا يفعل ، وأقرب بالآ يفعل ، وما
أشد ما ضرب وأشدد بما ضرب .

وإنما فعل ذلك ليبقى لفظ النفى ولفظ الفعل المبنى للمفعول .

(١) ١ .

قال الشارح : ولو أمن اللبس جاز لإيلاؤه المصدر الصريح نحو ما أسرع نفاس هند وأسرع بنفاسها .

فإن لم يكن للفعل مصدر مشهور فالحكم أن يجعل صلة لما أيضا نحو ما أكثر ما يذر زيد الشر .

وقوله :

وبالنِّدْوَرِ احْكُمْ لغيرِ ما ذُكِرَ وَلَا تَقَسَّ عَلَيَّ الَّذِي مِنْهُ أُثِرُ

الإشارة بهذا البيت إلى أنه قد ورد بناء فعل التعجب مما لم يستوف الشروط على « وجه الشذوذ » فيحفظ « ولا يقاس » وقد تقدم بيان ما شذ من ذلك .

وقوله : وَفِعْلُ هَذَا الْبَابِ لِنِ يُقَدِّمًا مَعْمُولُهُ وَوَصَلُهُ بِهِ الزَّمَا

قال في شرح الكافية : لا خلاف في منع تقديم المتعجب منه على فعل التعجب ، ولا في منع الفصل بينهما بغير ظرف وجار ومجرور ، وتبعه الشارح في نفس الخلاف عن غير الظرف والمجرور ، قال : كالحال والمنادى .
وليس كما زعما بل في الحال خلاف .

أجاز الجرمي من البصريين وهشام من الكوفيين الفصل بالحال^(١) وقد ورد في الكلام الفصيح ما يدل على جواز الفصل بالمنادى وذلك قول علي رضي الله عنه^(٢) :

أَعَزُّ عَلِيٌّ أَبَا الْيَقْظَانَ أَنْ أَرَاكَ صَرِيحًا مُجَدِّلا

وقال في شرح التسهيل بعد ذكر كلام علي رضي الله عنه ، وهذا مُصَحِّحٌ للفصل بالنداء .

وأجاز الجرمي الفصل بالمصدر نحو (ما أحسن إحسانا ريذا) ومنعه الجمهور ، لمنعهم أن يكون له مصدر .

(١) نحو « ما أحسن مجردة هندا » .

(٢) قاله في حق عمار بن ياسر حين رآه مقتولا « مجدلا » أي : مرميا على الجدلة - بالفتح - وهي الأرض .

وفيه الفصل بالنداء وهو أبا اليقظان فهو شاهد لجوازه .

وفيه الفصل بالمجرور وهو « علي » ، لأن الأصل أعزز بأن أراك كذا علي ، أي : ما أعزز ذلك وأشدّه علي .

وأجاز ابن كيسان : الفصل بلولا ومصحوبها ، نحو (ما أحسن لولا بخله زيدا) ولا حجة له على ذلك .

وأما الظرف والمجرور ففيهما خلاف مشهور .

قال في شرح الكافية : والصحيح الجواز ، لثبوت ذلك عن العرب .

وقال في شرح التسهيل : لم يمتنع ولم يضعف ، لثبوت ذلك نشرا ونظما وقياسا .

فمن الثر قول عمرو بن معديكرب (لله در بنى سالم ما أحسن فى الهيَّجاء لقاءها ، وأكرم فى اللِّزبات عطاءها ، وأثبت فى المكرمات بقاءها)^(١) ، ومن النظم قول بعض الصحابة رضى الله عنهم^(٢) .

وقال نبيُّ المسلمين تَقَدَّمُوا وأحِبِّبْ إلينا أن تكونَ المُقَدِّمًا
وقول الآخر^(٣) :

أقيمُ بدارِ الحزمِ مادامَ حزمُها وأحرِّ إذا حَالَتْ بأنْ تحوِّلا

(١) وهو صحابي من فرسان الجاهلية والإسلام قتل سنة إحدى وعشرين من الهجرة . «فى الهيَّجاء» - بالمد والقصر - الحرب «واللزبات» - بفتح اللام وسكون الزاي - جمع لزبة ، وهى الشدة والقحط «المكرمات» - جمع مكرمة - بضم الراء فيهما - أى : الكرم .

(٢) تقدم شرحه - والشاهد هنا : الفصل بالجار والمجرور بين فعل التعجب ومعموله .

(٣) قائله : هو أوس بن حجر - وهو من الطويل -

اللغة : « دار الحزم » المكان الذى تعتبر فيه الإقامة حزما « أحر » أخلق « حالت » تغيرت . المعنى : أقيم بالمكان الذى تعتبر الإقامة فيه من الحزم وحسن التصرف ، وذلك حيث يكون الإنسان فيه عزيزا مكرما ، فإذا تغير الحال ولاقى الإنسان مهانة فأخلق به أن يتحول عنه إلى مكان آخر ، يلقي فيه العزة والكرامة .

الإعراب : « أقيم » فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر « بدار » متعلق بأقيم « الحزم » مضاف إليه « ما » مصدرية ظرفية « دام » فعل ماض ناقص « حزمها » اسم دام ومضاف إليه والخبر محذوف أى : موجودا ، ويجوز أن يكون دام تامة وحزمها فاعل به « وأحر » فعل ماض للتعجب جاء على صورة الأمر « إذا » ظرف له « حالت » الجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها « بأن تحوِّلا » الباء رائدة ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بها لفظا وهو فى التقدير فاعل لفعل التعجب مرفوع محلا .

ومن القياس أن الفصل بالظرف والمجرور معتقر بين المضاف والمضاف إليه
فهنا أولى .

وأجاز بعضهم الفصل بهما على قبح .

فالحاصل ثلاثة مذاهب ، والجواز مذهب الفراء والجرمي والمازني والزجاج
والفارسي وابن خروف والشلوبين .

والى المنع ذهب الأخفش والمبرد وأكثر البصريين ، ونسبه الصيمري^(١) إلى
سيبويه .

والحق أنه ليس لسبويه فيه نص ، قال الشلوبين : والصواب أن ذلك جائز
وهو المشهور والمتصور .

قلت : وقد أشار في النظم إلى ترجيح الجواز بقوله «مُسْتَعْمَلٌ» ؛ لأن
استعماله دليل جوازه .

تنبيه:

جواز الفصل بالظرف والمجرور عند المجيز مشروط بكونهما متعلقين بفعل
التعجب ، فإن لم يتعلقا به امتنع الفصل بهما كما امتنع بغيرهما ، فلا يجوز (ما
أحسن بمعروف أمرا) وذكر في شرح التسهيل : أنه لا خلاف في ذلك .

= الشاهد فيه : « أحر إذا حالت بأن أتحولا » حيث فصل بين فعل التعجب وهو «أحر»
ومعموله وهو « بأن أتحولا » فإن المصدر المؤول من أن وما دخلت عليه فاعل فعل التعجب
والفاصل بينهما ظرف وهو « إذا حالت » .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٣٦٩ ، وابن هشام ٣/٧٣ والمكودي
ص ١٠٨ ، وابن الناظم ، وذكره السيوطي في الهمع ٢/٩٠ .

(١) هو عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري النحوي ، أبو محمد - له (التبصرة) في
النحو كتاب جليل أكثر ما يشتغل به أهل المغرب ، وأكثر أبو حيان من النقل عنه .

نعم وبش وما جرى مجراهما

فَعْلَانٌ هَيْرٌ مُتَصَرِّفِينَ نَعْمَ وَبَشَ رَافِعَانِ اسْمَيْنِ

قوله: (فعلان) خبر مقدم لنعم وبش ، وفي ذلك خلاف . وفي نقله طريقان :

أحدهما : أن البصريين والكسائي ذهبوا إلى فعليتهما واستدلوا بأوجه :

أحدها : اتصال تاء التانيث الساكنة بهما عند جميع العرب .

والثاني : اتصال ضمير الرفع البارز بهما في لغة قوم وحكاها الكسائي والأخفش .

والثالث : بناؤهما على الفتح كسائر الأفعال الماضية .

وذهب الفراء وأكثر الكوفيين إلى أنهما اسمان ، واستدلوا بدخول حرف الجر في نحو قوله : (ما هي بنعم الولد)^(١) و (نعم السير على بش العير)^(٢) .

ويؤول على : بمقول فيها نعم الولد وعلى مقول فيها بش العير .

والأخرى : حررها ابن عصفور في تصانيفه المتأخرة . فقال : لا يختلف أحد من النحويين البصريين والكوفيين في أن نعم وبش فعلان ، وإنما الخلاف بينهم بعد إسنادهما إلى الفاعل .

فذهب البصريون : أن (نعم الرجل) جملة فعلية وكذلك (بش الرجل) .

وذهب الكسائي إلى أن قولك (نعم الرجل) و (بش الرجل) اسمان محكيان

(١) قال حين بشر بيت : وبقيته : « نصرها بكاء وبرها سرقة » أي : إذا أرادت أن تنصرف أباه على أعدائه مثلا لا تقدر على الدفع بنفسها ، بل تصرخ لتستغيث بالناس ، وبرها - بكسر الباء - أي : إذا أرادت أن تبر أحدا سرقت له من زوجها أو من غيره ، ويحتمل : أنه يفتح الباء وبالزاي بمعنى السلب والأخذ قهرا .

(٢) العير - بفتح العين وسكون الياء - هو الحمار وجمعه أعيار كبيت وأبيات والأثنى عيرة .

حيث وقعا بمتزلة تأبط شراً ويرق نحره ، فنعم الرجل عنده اسم للممدوح وبش
الرجل اسم للمذموم ، وهما جملتان فى الأصل نقلتا عن أصلهما وسمى بهما .
وذهب الفراء - إلى أن الأصل فى قولك (نعم الرجل زيد) و(بش الرجل
عمرو) رجل نعم الرجل زيد ، ورجل بش الرجل عمرو ، فحذف الموصوف
الذى هو رجل وأقيمت الصفة التى هى الجملة من نعم وفاعلها وبش وفاعلها
مقامه . فحكّم لها بحكمه ، فنعم الرجل من قولك نعم الرجل زيد ، وبش
الرجل من قولك بش الرجل عمرو ، عندهما رافعان لزيد وعمرو ، كما أنك لو
قلت: ممدوح زيد ومذموم عمرو ، لكان زيد مرفوعاً بممدوح ، وعمرو مرفوعاً
بمذموم .

والذى حملهما على ذلك أنهما رأيا العرب قد حكمت لنعم الرجل وبش
الرجل بحكم الأسماء فى بعض المواضع ، فحملهما على ذلك فى سائر
المواضع . وقوله (غير متصرفين) سبب عدم تصرفهما لزومهما إنشاء المدح والذم .
وفى نعم أربع لغات نَعِمَ وهى الأصل ونَعِمَ - بالتخفيف - ونِعِمَ . بالإتباع
ونَعِمَ - بالتخفيف بعد الاتباع ، قيل : وأفصحها نعم وهى لغة القرآن ثم نِعِمَ
بالإتباع نعم وهى الأصلية وقرئ (بها)^(١) (فَنِعِمَّ هِىَ)^(٢) ثم نعم فى المرتبة الرابعة .
وحكى بعضهم (نعيم الرجل) واستدل به على الاسمية ؛ لأن فعيلاً من
أوزان الأسماء . وردّ بأن ذلك من باب الاشباع على سبيل الشذوذ ، فلا يثبت
لغة .

وأما بش فنص كثير على أن فيها اللغات الأربع ، وقال بعضهم : لم يسمع
فيها إلا لغتان بيس - بالتخفيف بعد الإِتباع - وبش على الأصل ، والأخريان
بالقياس .

وقال ابن عصفور والمحققون : الهمزة يبدلون منها ياء فيقولون : بيس .

(١) ١ ، ج وفى ب (بهما) .

(٢) من الآية ٢٧١ من سورة البقرة .

- وقد أشار إلى الأول بقوله : (مقارنى آل) .
 وإلى الثانية بقوله : (أو مضافين لما . قارنهما) .
 ومثل قوله : (كنعم عقبى الكرماً) .
 ولم يبنه على الثالث ، لكونه بمنزلة الثانى وقد نبه عليه فى التسهيل ^(١) .
 تنبيهات:

الأول : اشتراط كون الظاهر معرفا بال أو مضافا إلى المعرف بها (أو إلى) ^(٢) المضاف إلى المعرف بها ، هو الغالب ، وأجاز بعضهم أن يكون مضافا إلى ضمير ما فيه آل كقوله ^(٣) :

فَنَعَمَ أَخُو الْهَيْجَا وَنَعَمَ شَبَابُهَا

الإعراب : « نعم » فعل ماض لإنشاء المدح « ابن » فاعل نعم « أخت » مضاف إليه « القوم » مضاف إليه أيضا « غير مكذب » حال من ابن ومضاف إليه ، والجملة من نعم وفاعلها خبر مقدم « زهير » مبتدأ مؤخر ، أو زهير خبر لمبتدأ محذوف ، أى : هو زهير ، وهو المخصوص بالمدح « حسام مفرد » خبران لمبتدأ محذوف ، لا نعتان لزهير ، لأن المعرفة لا تنعت بالنكرة « من حمائل » متعلق بمفرد وجر بالكسرة للضرورة .
 الشاهد فيه : « نعم ابن أخت القوم » حيث جاء فاعل نعم اسما مضافا إلى اسم مضاف إلى مقترن بال .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٢/٣٧١ ، وابن هشام ٣/٨٢ ، وابن الناظم ، وذكره السيوطى فى الهمع ٢/٨٥ .

(١) التسهيل ص ١٢٦ .

(٢) ب ، وفى أ « أو مضافا إلى مضاف » .

(٣) قائله : لم أقف على قائله - وهو شطر من الطويل .

اللغة : « أخو الهيجا » أى : صاحب الهيجا ، وهو كناية عن ملازمته الحرب وشدة مباشرتها ، والهيجا بمدود اسم للحرب ، وقصرت هنا للوزن ، وروى « نعم شهابها » والشهاب : الشعلة من النار الساطعة .

الإعراب : « نعم » فعل ماض لإنشاء المدح « أخو » فاعل مرفوع بالواو نيابة عن الضمة

والصحيح أنه لا يقاس عليه ، لقلته .

وأجاز الفراء أن يكون مضافا إلى نكرة كقوله^(١) .

فَنَعَمَ صَاحِبُ قَوْمٍ لَا سِلَاحَ لَهُمْ

ونقل إجازته عن الكوفيين وابن السراج ، وخصه عامة النحويين بالضرورة .

وزعم صاحب البسيط أنه لم يرد نكرة غير مضافة ، وليس كما زعم ، بل

ورد ، ولكنه أقل من المضافة .

وحكى الأخفش أن ناسا من العرب يرفعون بنعم النكرة مفردة ومضافة ومنه

قوله^(٢) : وَنَعَمَ نَيْمٌ .

- لأنه من الأسماء الستة « الهيجا » مضاف إليه « ونعم » الواو حرف عطف ونعم فعل

ماض لإنشاء المدح « شهابها » فاعل والهاء مضاف إليه .

الشاهد فيه : « نعم شهابها » حيث أضيف فاعل نعم إلى ضمير ما فيه الألف واللام .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٣٧١ ، وذكره السيوطي في الهمع

٢/٨٥ .

(١) قائله : كثير بن عبد الله المعروف بابن الغريرة - وهي أم عبد الله - وهو من البسيط .

ونجمه : وصاحبُ الركبِ عثمانُ بنُ عفاناً .

الإعراب : « نعم » فعل ماض لإنشاء المدح « صاحب » فاعل « قوم » مضاف إليه « لا »

نافية للجنس « سلاح » اسم لا مبني على الفتح في محل نصب « لهم » متعلق بمحذوف

خير لا « وصاحب » عطف على فاعل نعم « الركب » مضاف إليه « عثمان » المخصوص

بالمدح .

الشاهد فيه : « نعم صاحب قوم » حيث ورد فاعل نعم اسما منكرا مضافا إلى نكرة .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٢٧١ . وذكره السيوطي في الهمع

٢/٨٦ .

(٢) قطعة من بيت من الوافر ونجم البيت مع سابقه هو :

وَسَلَّمَى أَكْبَلُ الثَّقَلَيْنِ حُسْنًا وَفِي أَثْوَابِهَا قَمَرٌ وَرِيمٌ

نِيفُ الْقُسْرَطِ غَرَاءُ الثَّنَائِيَا وَرِيدٌ لِلنِّسَاءِ وَنَعَمٌ نَيْمٌ

=

ولم أقف على قائلهما .

وقد جاء ما ظاهره أن الفاعل علم أو مضاف إلى علم كقول بعض العبادة
(بئس) عبد الله أنا (إن كان كذا) وكقول النبي ﷺ (نعم عبد الله خالد بن
الوليد)^(١).

وقول سهل بن حنيف (شهدت صفين وبثت صفون) .
قال ابن عصفور : وأجاز الجرمي أن يقال : (نعم عبد الله هذا) .
والصحيح أن ذلك لا يجوز؛ لأن عبد الله ليس معرفاً بالالف واللام ولا
مضافاً إلى ما تعرف بهما . فأما قول الشاعر^(٢) :

بئس قومُ الله قومٌ طرُقوا فقرأوا جارهمُ لحماً وحرّاً

فضرورة .

اللغة : « قمر » القمر المعروف « ريم » ولد الظبية ويهمز « نياف القرط » - بضم القاف
وسكون الراء - ما يعلق في شحمة الأذن من الحلى ، وأراد بكونها نياف القرط أنها بعيدة
مهواه ، وذلك مما يكنى به عن طول العنق « غراء الثنايا » الثنايا : الأسنان التي في مقدم
الفم « ريد النساء » الترب « نيم » النعمة التامة ومن يؤتس به .

الإعراب : « نياف » خبر لمبتدأ محذوف ، هي نياف « القرط » مضاف إليه « غراء »
معطوف على نياف بعاطف مقدر « الثنايا » مضاف إليه « وريد » عطف على نياف
« للنساء » متعلق بمحذوف صفة لريد « ونعم » فعل ماضٍ لإنشاء المدح « نيم » فاعل نعم ،
والجملة في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف والتقدير : هم نعم نيم .

الشاهد فيه : « نيم » حيث وقع فاعل نعم اسماً منكراً .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٣٧٢ .

(١) ١ ، ج .

(٢) قائله : لم آقف على اسم قائله - وهو من الرمل - .

اللغة : « طرُقوا » من الطروق - وهو إتيان الأهل ليلاً « فقرأوا » أطعموا « وحر » - بفتح
الواو وكسر الحاء - الذي دبت عليه الوحرة ، والوحرة - بفتح الواو والحاء - ورغة تكون
في الصحراء ، وهي صغيرة حمراء لها ذنب دقيق ، وسكنت الراء للضرورة .

وكان الذى سهل ذلك كون قوم يقع على ما يقع عليه القوم معرفا بالالف واللام وهو مع ذلك مضاف فى اللفظ إلى ما فيه الالف واللام، وإن لم يكن تعريفه بهما .

وأجاز المبرد والفارسي : إسناد نعم وبئس إلى الذى الجنسية^(١) .

ومنع ذلك الكوفيون وجماعة من البصريين منهم ابن السراج وأبو عمر^(٢) فى الفرخ . قال : ولم يرد به سماع ، والقياس المنع ، لأن كل ما كان فاعلا لنعم وكان فيه أل كان مفسرا للضمير المستتر فيها إذا نُزعت منه و (الذى) ليست كذلك .

قال فى شرح التسهيل : ولا ينبغى أن يمنع ، لأن (الذى) جعل بمنزلة الفاعل ، ولذلك اطرد الوصف به .

الثانى : اعلم أن ما ورد بما يوهم ظاهره أن الفاعل علم أو مضاف إلى علم يمكن تأويله على أن الفاعل ضمير مستتر حذف مفسره ، والعلم أو المضاف إليه هو المخصوص .

ذكر هذا التأويل فى شرح التسهيل ، وهو مبنى على جواز حذف التمييز فى

الإعراب : « بئس » فعل ماض لإنشاء الذم « قوم » فاعل « الله » مضاف إليه « قوم » المخصوص بالذم « طرقتوا » فعل ماض مبنى للمجهول وواو الجماعة للتخلص من السقاء الساكنين « جارهم » مفعول به أول لقرؤا وهو مضاف والضمير مضاف إليه « لحما » مفعول ثان « وحر » صفة للحم منصوب بالفتحة وسكن للوقف .
الشاهد فيه : « بئس قوم الله » حيث ورد فاعل بئس اسما مضافا إلى علم وهو لفظ الجلالة .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٣٧٢ .

(١) نحو « نعم الذى آمن ريدا » .

(٢) فى الأصل أبى عمرو والمعروف أن كتاب الفرخ لأبى عمر الجرمي .

نحو ذلك، وسيأتي بيانه ، ويمكن أن يحمل على هذا أيضا ما أوهم كون فاعلهما نكرة ، إلا أن حكاية الاخفش أن^(١) ذلك لغة لقوم وتدفع التأويل .

الثالث : (ال)^(٢) في فاعل نعم . ذهب الاكثرون أنها جنسية ثم اختلفوا .

ف قيل : حقيقة ، فإذا قلت (نعم الرجل زيد) فالجنس كله هو الممدوح ، وزيد مندرج تحت الجنس ، لأنه فرد من أفراده ، ولهؤلاء في تقريره قولان :

أحدهما : أنه لما كان الغرض المبالغة في إثبات المدح للممدوح جعل المدح للجنس الذي هو منهم ؛ إذ الأبلغ في إثبات الشيء جعله للجنس حتى لا يتوهم كونه طارئا على المخصوص .

والثاني : أنه لما قصدت المبالغة عدوا المدح إلى جنس المقصود بسببه .

فكانه قيل : ممدوح جنسه لأجله ، وقيل : مجاز .

فإذا قلت : (نعم الرجل زيد) جعلت زيدا جميع الجنس مبالغة ، ولم تقصد غير مدح زيد .

وذهب قوم إلى أنها عهدية ، ثم اختلفوا فقيل : المعهود ذهنى كما تقول (اشتر اللحم) ولا تريد الجنس ولا معهودا تقدم ، وأراد بذلك أن يقع إبهام يأتى التفسير بعده تفخيما للأمر ، وقيل : المعهود هو الشخص الممدوح .

فإذا قلت : (زيدُ نعم الرجلُ) فكانك قلت : زيد نعم هو .

واستدل هؤلاء بثنيتيه وجمعه .

وعلى القول بأنها للاستغراق - بأن المعنى أن هذا المخصوص يُفضّل أفراد هذا الجنس إذا ميزوا رجلين رجلين أو رجالا رجالا .

وعلى القول بأنها للجنس مجازا بأن كل واحد من الشخصين على حدته جنس ، فاجتمع جنسان فثنيا .

(١) ب ، ج .

(٢) ب .

وقد بسطت الكلام على هذه المسألة في غير هذا الموضع .

الرابع : لا يجوز إتباع فاعل نعم وبئس بتوكيد (معنوى)^(١) . قال في شرح التسهيل : باتفاق . قال : وأما التوكيد اللفظى فلا يمتنع ، وأما النعت فمنعه الجمهور ، وأجازه أبو الفتح فى قوله^(٢) :

لبئس الفتى المدعُو بالليل حاتمُ

قال فى شرح التسهيل : وأما النعت فلا ينبغى أن يُمنع على الإطلاق بل يمنع إذا قصد به التخصيص مع إقامة الفاعل مقام الجنس ، لأن تخصيصه حيثئذ منافٍ لذلك المقصد .

(١) ، ١ ، ج .

(٢) قائله : هو يزيد بن قنانه بن عبد شمس العدوى - وهو من الطويل - .

وصدره : لعمرى وما عمرى على بهين .

اللغة : « لعمرى وما عمرى » قسم بحياته - وهو فى هذا الاستعمال مفتوح العين - « وما عمرى على بهين » تأكيد للقسم ، وبيان أنه ليس حائثا فيه « المدعو بالليل » الذى تناديه مستغيثا به ، لأنه لا يحىيك حيثئذ ولا يأخذ بناصرك .

الإعراب : « لعمرى » اللام للابتداء عمر مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على ما قبل ياء المتكلم وياء المتكلم مضاف إليه ، وخبره محذوف وجوبا لعمرى قسمى « وما » الواو حالية وما نافية « عمرى » مبتدأ أو اسم ما النافية وياء المتكلم مضاف إليه « على » متعلق بهين الأتى « بهين » الباء رائدة وهين خبر المبتدأ أو خبر ما النافية مرفوع على الأول أو منصوب على الثانى بضمه أو فتحة مقدرة « لبئس » اللام واقعة فى جواب القسم بئس فعل ماض لإنشاء الذم « الفتى » فاعل « المدعو » نعت للتى « بالليل » متعلق بالمدعو ، وجملة بئس فى محل رفع خبر مقدم « حاتم » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمه الظاهرة .

الشاهد فيه : « بئس الفتى المدعو بالليل » حيث جاء فاعل بئس وهو « الفتى » منعوتا بقوله « المدعو بالليل » .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٢/٣٧٣ . وذكره السيوطى فى الهمع

٢/٨٥

وأما إذا تؤول بالجامع لاكمل الخصال فلا مانع من نعته حيثئذ ، لإمكان أن
ينوى فى النعت ما نوى فى المنعوت ، وعلى هذا يحمل قول الشاعر^(١) :
نعم الفتى المرئى أنت إذا همُّ حضروا لدى الحجراتِ نارَ الموقدِ
وحَمَل ابن السراج وأبو على مثل هذا على البدل ، وأبياً النعت ، ولا
حجة لهما . انتهى .

وأما البدل والعطف فظاهر سكوته فى شرح التسهيل جوازهما .
وينبغى ألا يجوز فيهما إلا ما تباشره نعم .

ولما بين الظاهر شرع فى (بيان)^(٢) المضمَر فقال :

وَيَرَفَعَانِ مُضْمَرًا يُفْسَرُهُ مُمَيِّزٌ كَنَعْمَ قَوْمًا مَعَشَرُهُ

(١) قائله : هو زهير بن أبى سلمى من قصيدة يمدح بها سنان بن أبى حارثة المرى - وهو من
الكامل - .

اللغة : « الحجرات » - بضم الحاء والجيم أو بضم الحاء وفتح الجيم - جمع حجرة ،
وأراد بها هنا شدة الشتاء « الموقد » الذى لا تخدم ناره للضيف والطارق .

الإعراب : « نعم » فعل ماضٍ لإنشاء المدح « الفتى » فاعل « المرى » نعت للفتى « أنت »
ضمير منفصل مبتدأ مؤخر وجملة نعم خبر مقدم « إذا » ظرف زمان مبنى على السكون
فى محل نصب « هم » فاعل بفعل محذوف يفسره الفعل بعده ، والتقدير : إذا حضروا
فلما حذف الفاعل انفصل الضمير « حضروا » فعل ماضٍ وفاعله والجملة مفسرة « لدى »
ظرف مكان متعلق بحضُر « الحجرات » مضاف إليه « نار » مفعول به لحضُر « الموقد »
مضاف إليه .

الشاهد فيه : « نعم الفتى المرى » حيث أتبع فاعل نعم وهو « الفتى » بنعت وهو « المرى »
لأنه أريد بالنعت هنا نفس ما أريد بفاعل نعم من العموم ، ولم يرد بالنعت تخصيص
المنعوت بفرد مما يحتمله الجنس .

مواضعه : ذكره من شراح الالفية : الأشمونى ٢/٣٧٣ .

(٢) ب ، ج .

فاعل (نعم) فى المثال ضمير مبهم مفسر بالتمييز بعده و (معشره) هو
المخصوص بالمدح ، وسياىى إعرابه .

ولهذا الضمير أحكام :

أحدها : أنه لا يبرز فى تثنية ولا جمع ، استغناء بتثنية تمييزه وجمعه .
وأجاز قوم من الكوفيين ، تثنيته وجمعه ، وحكا الكسائى عن العرب .
ومنه قول بعضهم (مررت بقوم نعموا قوماً) وهو نادر .

الثانى : أنه لا يتبع لشبهه بضمير الشأن ، وأما نحو (نعم هم قوماً أنتم)
فهم تأكيد للضمير المستكن ، وذلك شاذ لا يعرج عليه .

الثالث : أنه إذا فسّر بمؤنث لحقته تاءُ التانيث فتقول : (نَعِمْتَ امرأةً هندٌ)
كذا مثله فى شرح التسهيل .

وقال ابن أبى الربيع : لا تلحق ، وإنما يقال : (نعم امرأةً هندٌ) استغناء
بتانيث المفسر ، ونصّ خطاب على جوار الأمرين .

الرابع : ذهب القائلون بأن فاعل (نعم) الظاهر يراد به الشخص ، إلى أن
المضمر كذلك ، وأما القائلون بأن الظاهر يراد به الجنس ، فذهب أكثرهم إلى أن
المضمر كذلك ، وذهب بعضهم إلى أن المضمر لشخص ، قال : لأن المضمر على
التفسير لا يكون فى كلام العرب إلا شخصاً .
ولفسر هذا المضمر شروط :

الأول : أن يكون مؤخرًا عنه ، فلا يجوز تقديمه على نعم وبش .

الثانى : أن يتقدم على المخصوص ؛ فلا يجوز تأخيره عنه عند البصريين .
وأما قولهم (نعم زيد رجلاً) فنادر .

الثالث : أن يكون مطابقاً للمخصوص فى الأفراد وضديه ، وفى التذكير

وضده .

الرابع : أن يكون قابلاً لال ، فلا يفسرُ بمثل وغير أى وأفعل التفضيل ؛ لأنه خلف عن فاعل مقرون بال فاشترط صلاحيته لهما ، وسيأتي الكلام على التمييز بما .

الخامس : أن يكون نكرة عامة؛ فلو قلت (نعم شمساً هذه «الشمس») (١) .
لم يجز ؛ لأن الشمس مفرد في الوجود ، ولو قلت (نعم شمساً شمسُ هذا اليوم) لجاز .
ذكره ابن عصفور .

تنبيهان:

الأول: نص سيبويه على لزوم ذكر هذا التمييز ، وصحح بعضهم أنه لا يجوز حذفه ، وإن فهم المعنى ، ونص بعض المغاربة على شذوذ (فيها ونعمت) .
وقال في التسهيل : لازم غالباً (٢) ، استظهاراً على نحو (فيها ونعمت) (٣) .
ومن أجاز حذفه لفهم المعنى ابن عصفور .

الثاني : ما ذكر من أن فاعل (نعم) قد (يضمّر) (٤) فيها هو مذهب الجمهور، وذهب الكسائي إلى أن الاسم المرفوع بعد النكرة المنصوبة فاعلُ نعم، والنكرة عنده منصوبة على الحال، ويجوز عنده أن تتأخر فيقال: (نعم زيدٌ رجلاً) وذهب الفراء إلى أن الاسم المرفوع فاعل كقول الكسائي، إلا أنه جعل النكرة المنصوبة تمييزاً منقولاً .

والأصل في قولك (نعم رجلاً زيدٌ) (نعم الرجلُ زيدٌ) ثم نقل الفعل إلى اسم الممدوح فقيل: (نعم رجلاً زيدٌ) ويقبح عنده تأخيره، لأنه وقع موقع الرجل المرفوع وأفاد إفادته .

(١) أ ، ج .

(٢) التسهيل ص ١٢٧ .

(٣) لأن التاء الساكنة من خصائص الأفعال .

(٤) أ ، ج ، وفي ب (مظهر) .

والصحيح ما ذهب إليه الجمهور لوجهين :
أحدهما : قولهم : (نعم رجلاً أنتَ) و(بئس رجلاً هو) ؛ فلو كان فاعلاً
لاتصل بالفعل .

والثانى : قولهم : (نعم رجلاً كانَ زيدٌ) فاعملوا فيه الناسخ .
قوله :

وَجَمَعَ تَمْيِيزَ وَفَاعِلَ ظَهَرَ فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمْ قَدْ اِسْتَهَرَّ

فى الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر ثلاثة مذاهب :
المنع وهو مذهب سيويه ، إذ لا إبهام يرفعه التمييز .
والجواز وهو مذهب المبرد وابن السراج والفارسى .
قال المصنف : وهو الصحيح ، واستدل بالقياس والسمع .
فالقياس أن التمييز قد ورد مؤكداً لا لرفع الإبهام فى نحو قوله ^(١) :
ولقد علمتُ بأنَ دينَ محمدٍ من خيرِ أديانِ البريةِ دينا
فلا يمتنع مع الفاعل الظاهر للتوكيد (لا لرفع الإبهام) ^(٢) .

(١) قائله: هو أبو طالب عم النبي ﷺ - وهو من الكامل - .

الإعراب : « ولقد » اللام موطنة للقسم وقد حرف تحقيق « علمت » فعل وفاعل ،
والجملة لا محل لها جواب القسم « بأن » الباء جارة أن حرف توكيد ونصب « دين » اسم
أن منصوب بالفتحة « محمد » مضاف إليه « من خير » متعلق بمحذوف خير أن « أديان »
مضاف إليه « البرية » مضاف إليه ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالياء ،
والجار والمجرور متعلق بعلم « دينا » تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة .
الشاهد فيه : « دينا » فإنه تمييز مؤكد .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٢/٣٧٦ . وذكر فى القطر ص ٢٤٥ .

(٢) ١ ، ج .

والسمع قوله^(١) :

تزوّدٌ مثلَ زادٍ أَيْبِكَ فِينَا فنعمَ الزَّادُ زادٌ أَيْبِكَ زاداً

وقول الآخر^(٢) .

والتَّغْلِييُونَ بِئْسَ الفحلُ فحلُّهُم فحلاً.....

(١) قائله : هو جرير بن عطية من قصيدة يمدح فيها عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه . وهو من الوافر - .

اللغة : « تزود » أصل معناه : اتخذ زاداً ، وأراد منه هنا السيرة الحميدة وحسن المعاملة . الإعراب : « تزود » فعل أمر مبني على السكون وفاعله ضمير مستتر « مثل » مفعول به « زاد » مضاف إليه « أيبك » مضاف إليه مجرور بآلية نيابة عن الكسرة ، لأنه من الأسماء الستة والكاف مضاف إليه « فينا » متعلق بتزود « نعم » فعل ماض لإنشاء المدح « الزاد » فاعل ، والجملة خبر مقدم « زاد » مبتدأ مؤخر « أيبك » مضاف إليه وضمير المخاطب إليه « زاداً » تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : « نعم الزاد زاد » حيث جمع بين الفاعل الظاهر والنكرة المفسرة تأكيداً . مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٣٧٦ ، والمكودي ص ١٠٩ . وذكر في المفصل ٧/١٣٢ ، والمغنى ٢/٩٠ .

(٢) قائله : هو جرير بن عطية من كلمة له يهجو فيها الأخطل التغلبي

وقامه : ... وأمهم زلاءً منطيقٌ - وهو من البسيط - .

اللغة : « زلاء » - بفتح الزاي وتشديد اللام - المرأة إذا كانت قليلة لحم الأليتين .

« منطيق » بكسر الميم - مبالغة ناطق ، ويستوى فيه الذكر والمؤنث ، وهو البليغ ، والمراد هنا المرأة التي تأتزر بحشية تعظم به عجزتها .

المعنى : يذمهم بدناءة الأصل ، وبأنهم فى شدة الفقر وسوء العيش حتى إن المرأة منهم لتمتحن فى الأعمال وتبتذل فى الخدمة ، فيذهب عنها اللحم ، فتضطر إلى أن تتخذ حشية .

الإعراب : « والتغلييون » مبتدأ « بئس » فعل لإنشاء الذم « الفحل » فاعل ، والجملة فى محل رفع خبر مقدم « فحلهم » مبتدأ مؤخر ، والضمير مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الذى فى أول الكلام « فحلاً » تمييز « وأمهم » مبتدأ والضمير مضاف إليه « زلاء » خبر المبتدأ « منطيق » نعت له .

وقول الآخر^(١):

نعم الفتاة فتاةٌ هندٌ لو بدلتَ ردَّ التحية نطقاً أو بإيماء

وحكى من كلام العرب (نعم القتيلُ قتيلاً أصلحَ بين بكرٍ وتغلب)^(٢).

وهذا وارد في الاختيار .

وتأول المانع السماع. أما فحلا وفتاة وفتيلا فحال مؤكدة، وأما زاداً فمصدر

محذوف الزوائد، أو مفعول به (وقيل)^(٣) حال .

- الشاهد فيه: «بش الفعل فحلا» حيث جمع بين فاعل بش الظاهر وهو «الفحل» وبين التمييز وهو «فحلا» .

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٢/٣٧٦، وابن عقيل ٢/١٢٤، والسيوطي ص ٨٨ وابن الناظم .

وذكره السيوطي في الهمع ٢/٨٦ .

(١) قائله: لم آتف على اسم قائله - وهو من البسيط -

اللغة: «بذلت» أصطت «إيماء» بإشارة، مصدر أو ما إلى الشيء .

المعنى: أن هنالك تستحق الثناء والتقدير لو تفضلت برد التحية بالنطق أو بالإشارة، ويعد ذلك منها بذلاً ومنحة .

الإعراب: «نعم» فعل ماض لإنشاء المدح «الفتاة» فاعل «فتاة» تمييز مؤكد «هند» مخصص بالمدح «لو» شرطية - أو حرف تمن - «بذلت» فعل الشرط «رد» مفعول بذلت «التحية» مضاف إليه «نطقاً» منصوب على نزع الخافض - أى بنطق «أو بإيماء» معطوف على نطقاً، وجواب الشرط محذوف للعلم به .

الشاهد فيه: «نعم الفتاة فتاة» حيث جمع بين الفاعل الظاهر وهو «الفتاة» وبين التمييز وهو «فتاة»، وليس في التمييز معنى زائد على ما يدل عليه الفاعل، ولكن الغرض منه التأكيد لا رفع إبهام شيء .

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٢/٣٧٦، وابن هشام ٣/٨٥ .

وذكره السيوطي في الهمع ٢/٨٦ .

(٢) كلمة قالها الحارث بن عباد فارس النعمامة حين بلغه أن ابنه بجيرا قد قتل في يوم من أيام حرب البسوس .

(٣) ب، ج - وفي أ «ومثل» .

قال الشيخ أبو حيان : وعندى تأويل أقرب من هذا ، وذلك أن يدعى أن
فى نعم وبس ضميراً ، وفحلا وفتاة وزادا تمييز تأخر عن المخصوص ، وفحلهم
وهند وزاد أيبك إبدال .

والمذهب الثالث التفصيل ، فإن أفاد التمييز معنى لا يفيد الفاعل جاز نحو
(نعم الرجل رجلا عالما) ومنه فى الأثر (نعم المرء من رجلٍ لم يظاً لنا فراشاً ولم
يفتش لنا كنفاً منذُ أنانا) (١) .

ومنه قوله (٢) :

فنعم المرء من رجلٍ تهايمى

.....

(١) كنفاً : سترًا .

(٢) قائله : هو أبو بكر بن الأسود المعروف بابن شعوب الليثى ، يرثى هشام بن المغيرة .

وصدره : تخيره فلم يعدل سواه - وهو من الوافر - .

اللغة : « تخيره » اصطفاه « لم يعدل » لم يمل « تهايمى » منسوب إلى تهامة ، وتطلق
على مكة .

المعنى : أن الموت اختار هشاما ولم يعدل به سواه ، ولم يمل إلى غيره من الناس فهو نعم
الرجل من تهامة .

الإعراب : « تخيره » فعل ماض والفاعل يعود على الموت فى بيت قبله والهاء مفعوله تعود
على هشام فى بيت قبله « فلم » الفاء عاطفة ولم جازمة نافية « سواه » مفعول يعدل
منصوب بفتحة مقدرة على الألف والهاء مضاف إليه « فنعم » عاطفة ونعم فعل ماض
« المرء » فاعل « من » رائدة « رجل » تمييز للمرء منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها
حرف الجر الزائد ، « تهايمى » صفة لرجل .

الشاهد فيه : « نعم المرء من رجل » حيث جمع بين فاعل نعم الظاهر وهو « المرء » وبين
التمييز وهو « من رجل » ، وقد أفاد التمييز معنى زائداً عما أفاده الفاعل ، وذلك بواسطة
نعمته .

مواضعه : ذكره من شراح الالفية : الأشمونى ٢/٣٧٦ ، وابن هشام ٣/٨٥ . وذكره ابن
يعيش ٧/١٣٣ والسيوطى فى الهمع ٤/٨٦ .



وقوله^(١) :

وقائلة نعم الفتى أنت من فتى

لأن المعنى من مُتَفَتٌ: أى كريم. فأفاد مالا يفيدُه الفاعل، وإلا لم تجز،
وصححه ابن عصفور :

تنبيه :

ما نقل عن سيبويه من المنع هو المعروف من مذهبه، وتأول الفارسي كلامه
على أنه إنما عنى أنه لا يكون الفاعل ظاهرا حيث يلزم التمييز بل الفاعل فى حال
لزوم التمييز مضمرا لا غير ، وفيه بعد .

وقوله : وما مُمَيِّزٌ وَقِيلَ فاعِلٌ فى نحو نعم ما يقولُ الفاضِلُ

إذا وقعت ما بعد نعم وبئس فتارة يليها فعل نحو (نعم ما صنعت) وتارة
يليه اسم نحو ﴿فَنِعْمًا هِيَ﴾^(٢) .

(١) قائله : هو الكروس بن حصن وقيل : ابن زيد - وهو من الطويل - .

وتمامه : إذا المُرْضِعُ العُوجَاءُ جَالَ بِرَيْمِهَا .

اللغة : « المُرْضِعُ » المرأة التى لها ولد ترضعه « العوجاء » التى اعوجت هزالا وجوعا
« جال » تحرك « بريمها » البريم - بفتح الباء وكسر الراء - خيط يفتل على طاقين .

المعنى : يمدح نفسه بأنه كريم فى وقت الشدة التى تضمن فيها النفوس ، حتى إن كثيرا من
النساء يمتدحنه .

الإعراب : « وقائلة » الواو واو رب قائلة مبتدا مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من
ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « نعم » فعل ماض « الفتى » فاعل ،
والجملة خبر مقدم « أنت » مبتدا مؤخر « من » حرف جر زائد « فتى » تمييز لفاعل نعم
« إذا » ظرف زمان « المُرْضِعُ » فاعل لفعل محذوف يدل عليه الكلام بعده أى : إذا هزلت
المُرْضِعُ « العوجاء » نعت للمرْضِعُ « جال » فعل ماض « بريمها » فاعل والضمير مضاف
إليه .

الشاهد فيه : « نعم الفتى أنت من فتى » حيث جمع الفاعل الظاهر وهو « الفتى »
والتمييز وهو : « فتى » وأفاد التمييز معنى زائدا عن الفاعل .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٣٧٦ .

(٢) من الآية ٢٧١ من سورة البقرة .

فإن وليها فعل ففيها عشرة أقوال ومرجعها إلى أربعة :

أحدها : أنها نكرة في موضع نصب على التمييز .

والثاني : أنها في موضع رفع على الفاعلية .

والثالث : أنها المخصوص .

والرابع : أنها كافة .

فأما القائلون بأنها في موضع نصب على التمييز فاختلفوا على ثلاثة أقوال :

الأول : أنها نكرة موصوفة بالفعل بعدها والمخصوص محذوف ، وهو مذهب الأبخش والزجاج والفارسي في أحد قوليه والزمخشري وكثير من المتأخرين .

والثاني : أنها نكرة غير موصوفة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف^(١) .

والثالث : أنها تمييز والمخصوص (ما) أخرى موصولة (محذوفة)^(٢) والفعل صلة لما الموصولة المحذوفة . ونُقل عن الكسائي .

وأما القائلون بأنها الفاعل فاختلفوا على خمسة أقوال :

الأول : أنها اسم معرفة تام أى : غير مفتقر إلى (صلة)^(٣) ، والفعل بعدها صفة لمخصوص والتقدير : نعم الشيء شئ صنع ، وقال به قوم منهم ابن خروف ونقله في التسهيل عن سيويه والكسائي^(٤) .

والثاني : أنها موصولة ، والفعل صلتها ، والمخصوص محذوف ، ونقل عن الفارسي .

(١) أى : شئ .

(٢) ب ، ج .

(٣) أ ، ج ، وفى ب « جملة » .

(٤) التسهيل ص ١٢٦ .

والثالث : أنها موصولة ، والفعل صلتهما ، وهى فاعل يكتفى بها وبصلتها عن المخصوص . ونقله فى شرح التسهيل عن الفراء والفارسي .

والرابع : أنها مصدرية ولا حذف هنا ، وتأويله : بش صنعتك ، وإن كان لا يحسن فى الكلام بش صنعتك حتى تقول : بش الصنع صنعتك ، كما تقول : أظن أن تقوم ، ولا تقول : أظن قيامك .

والخامس : أنها نكرة موصوفة فى موضع رفع^(١) .

(وأما القائل : بأنها المخصوص فقال : إنها موصولة وهى المخصوص وما أخرى محذوفة ، والأصل : نعم ما ما صنعت ، والتقدير : نعم شيئاً الذى صنعته وهذا قول الفراء)^(٢) .

وأما القائل : بأنها كافة فقال : إنما كفت نعم كما كفت قل فصار تدخل على الجملة الفعلية .

وإن وليها اسم ففيها ثلاثة أقوال :

الأول : أنها نكرة فى موضع نصب على التمييز والفاعل مضمرة والمرفوع (بعد «ما»)^(٣) هو المخصوص . قيل : وهو مذهب البصريين .

قلت : ليس هذا النقل على إطلاقه لما سيذكر .

والثانى : أنها معرفة تامة ، وهى الفاعل ، وهو ظاهر مذهب سيبويه ، ونقل عن المبرد وابن السراج والفارسي ، وهو قول الفراء .

والثالث : أن (ما) ركبت مع الفعل ، فلا موضع لها من الإعراب والمرفوع بعدها هو الفاعل ، وقال به قوم وأجازه الفراء .

(١) والمخصوص محذوف .

(٢) أ ، ج .

(٣) أ ، ج وفى ب « بعدها » .

تنبيهات :

الأول : قد ظهر مما ذكرته أن قوله (وما يميز) صادق على ثلاثة أقوال .
وأن قوله (وقيل فاعل) صادق على خمسة (أقوال)^(١) إلا أن الظاهر أنه
(إنما)^(٢) أراد الأول من الثلاثة والأول من الخمسة ، لاقتصاره عليهما في شرح
الكافية .

الثاني : يندرج في كلامه صورتان - أعنى ما وليه الفعل وما وليه الاسم -
فإن القول بأن (ما) تمييز أو فاعل جاز فيهما .

الثالث : ظاهر عبارته هنا يشير إلى ترجيح القول الذى بدأ (به)^(٣) وهو
أن (ما) تمييز ، وكذا عبارة الكافية ، وذهب فى التسهيل^(٤) إلى أنها معرفة تامة
وأنها فاعل ، ونقله عن سيويه والكسائى واستدل بأوجه :

أحدها : أن (ما) مساوية للضمير فى الإبهام ، فلا تكون تمييزا .
والثانى : أنه كثر الاقتصار عليها فى نحو (غسلته غسلا نعمًا) والنكرة
التالية نعم لا يقتصر عليها إلا نادرا .

والثالث : أن التمييز فى هذا الباب وفى غيره أيضا لا بد أن يكون قابلا لال
ونص ابن عصفور وغيره على أن التمييز لا يكون إلا بالأسماء المتوغلة فى البناء لا
بالمتوغلة فى الإبهام (كسي)^(٥) ولا أدخل فى الإبهام ، والبناء من ما .

الرابع : جزم المصنف بنقل هذا المذهب عن سيويه نظرا :
فإن مستنده قول سيويه (فى)^(٦) دققته دقا نعمًا ، أى : نعم الدق .
وفى فنعمًا هى . نعم الشيء إيدأؤها وهو محتمل لأن يكون تفسير معنى ،
لا تفسير إعراب .

(١) ب ، ج . (٢) ب ، ج .

(٣) أ . (٤) التسهيل ص ١٢٦ .

(٥) ب ، ج . (٦) ب ، ج .

وقوله فى الكافية : والرفع بعضهم نعى ، لسيبويه ، وادعى التعريف مع تمام ما وظاهر قد اتبع ، ظاهر فى عدم الجزم .
وقوله :

ويذكرُ المخصوصُ بعدُ مبتداً أو خيرَ اسمٍ ليس يبدوُ أبداً
المخصوص هو المقصود بالمدح بعد (نعم) وبالذم بعد (بئس) .
وله ثلاثة أحوال :

الأولى : أن يذكر بعد فاعلها نحو (نعم الرجل زيد) وفى إعرابه حيثئذ ثلاثة أوجه :

الأول : أن يكون مبتداً والجملة قبله خبره .

والثانى : أن يكون خبر مبتداً واجب الإضمار .

وهذا معنى قوله : (ليس يبدو أبدا) .

والثالث : أن يكون مبتداً حذف خبره .

(والأول هو الصحيح) ^(١) ويه جزم سيبويه .

قال ابن الباذش ^(٢) : لا يجوز سيبويه أن يكون المخصوص بالمدح أو الذم إلا مبتداً .

وأجاز الثانى جماعة منهم السيرافى وأبو على والصيمرى .

وذكر فى شرح التسهيل : أن سيبويه أجازه ، وعبارة سيبويه فيها احتمال ، ومن تأمل كلامه لم يجد فيه ذكراً له .

(١) ، ٢ ، ج .

(٢) هو أبو الحسن على بن أحمد المعروف بابن الباذش ، ولد بقرنطة وشب على حب الفضيلة والزهد فى الدنيا ، وبرع فى الشريعة والعريية ، وبذل همه فى النحو فشرح أمهات الكتب : إذ شرح كتاب سيبويه ، والأصول لابن السراج ، والمقتضب للمبرد وغير ذلك .

توفى بقرنطة سنة ٥٣٨ هـ .

قال فى شرح التسهيل : والأول أولى ، بل هو عندى متعين ، لصحته فى المعنى وسلامته من مخالفة أصل بخلاف الثانى ، فإنه يلزم منه أن ينصب لدخول كان عليه ، وأما الثالث فأجازه قوم منهم ابن عصفور ، وقال فى شرح التسهيل : هو غير صحيح ، لأن هذا الحذف ملتزم ولم نجد خبراً يلتزم حذفه إلا ومحلّه مشغول بشيء يسد مسده .

وذهب ابن كيسان : إلى أن المخصوص بدل من الفاعل ، وردّ بأنه لازم وليس البديل بلازم، وبأنه لا يصلح لمباشرة نعم .

والثانية : أن يذكر قبل نعم ويثنى ، وهو حينئذ مبتدأ والجملة بعده خبر سواء أقيّل : بفعليّة نعم ويثنى أم باسميتهما ، وجوزوا على القول بالاسمية أن يكونا مبتدأين والمخصوص الخبر والعكس .

فإن قلت : إذا جعل المخصوص مبتدأ والجملة خبره فما هو الرابط ؟

قلت : الرابط عند الجمهور هو العموم الذى فى الفاعل ، ويجوز دخول نواسخ الابتداء عليه كقول الشاعر^(١) :

(١) قائله : يزيد بن الطثيرة - وهو من الطويل - .

اللغة : «تعذير حاجة» عسرهما وعدم تأتى قضائهما «أمارس فيها» أعالجها وأحتال لقضائهما . الإعراب : «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «أرسلونى» فعل ماض وواو الجماعة فاعل والنون للوقاية وياء المتكلم مفعول به «عند» ظرف متعلق بأرسل «تعذير» مضاف إليه «حاجة» مضاف إليه «أمارس» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه «فيها» متعلق بأمارس «كنت» كان واسمها «نعم» فعل ماض لإنشاء المدح «الممارس» فاعل ، والجملة فى محل نصب خبر كان .

الشاهد فيه : «كنت نعم الممارس» .

حيث دخلت كان على نعم وفاعلها - وهى من النواسخ -

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٣٧٩ / ٢ . وذكره السيوطى فى الهمع

. ٢ / ٨٨

إِذَا أَرْسَلُونِي عِنْدَ تَعْدِيرِ حَاجَةٍ
وَكَقَوْلِ الْآخِرِ (١) :

إِنَّ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ نَعَمَ أَخُو النَّدَى وَابْنَ الْعَشِيرَةِ

والثالثة : أن يحذف للدلالة عليه كقوله تعالى : ﴿ إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نَعَمَ الْعَبْدُ ﴾ (٢) .

والى هذا أشار بقوله : وَإِنْ يُقَدِّمُ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى .

فإن قلت : قد ظهر بما قدمته أن المخصوص لا يجب تأخيره .

وقوله : ويذكر المخصوص بعد ، يقتضى أن يكون متأخراً .

قلت : ما ذكرته من جواز تقديمه صرح به ابن عصفور والمصنف فى التسهيل وعبارته هنا وفى الكافية وشرحها توهم منع تقديمه بل قوله :

وَإِنْ يُقَدِّمُ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى كَالْعَلْمُ نَعَمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَنَى

(١) قائله : هو أبو دهبيل الجمحى من كلمة يمدح فيها المغيرة بن عبد الله . وهو من الكامل .

اللغة : «أخو الندى» - بفتح النون وتخفيف الدال - أى : صاحب الكرم والسخاء .

الإعراب : «إن» حرف توكيد ونصب «ابن» اسم إن منصوب بالفتحة «عبد» مضاف إليه . ولفظ الجلالة مضاف إليه «نعم» فعل ماض «أخو» فاعل مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لانه من الأسماء الستة «الندى» مضاف إليه «وابن» عطف على أخو «العشيرة» مضاف إليه ، وجملة نعم وفاعله فى محل رفع خبر إن .

الشاهد فيه : «إن ابن عبد الله نعم أخو الندى» حيث دخل الناسخ وهو «إن» على نعم وفاعلها .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٣٧٩ / ٢ . وذكره السيوطى فى الهمع

٢ / ٨٧ .

(٢) من الآية ٤٤ من سورة ص .

تصريح بأن المتقدم ليس هو المخصوص بل مشعر به .

والظاهر أن هذا المثال مما تقدم فيه المخصوص، لا مما حذف فيه للدلالة ما قبله .

فإن قلت : كيف خير المصنف بين جعله مبتداً وجعله خبراً وليساً سواء ، لأن الأول متفق عليه ، والثاني قد منعه بعضهم ومن أجازوه فهو أضعف عنده من الأول .

قلت : التخيير بينهما يقتضى جوازهما لا استواءهما فى القوة ، مع أنه يحتمل ألا يكون تخييراً بل حكاية خلاف ، وقد جرت عادة كثير بعطف الأقوال بأو .

فإن قلت : يحتمل قوله (مبتداً) القولين السابقين (فإنما)^(١) يحمل كلامه عليه .

قلت : على أن خبره ما قبله ، إذ لو أراد الآخر ليين أن الخبر محذوف .
تنبيه :

للمخصوص شرطان :

أحدهما : أن يختص وهو شرط غالب كقولهم (نعم البعير جمل) .
الثانى : أن يكون أخص من الفاعل .
وقوله :

واجعلُ كبشَ ساءٍ .

يعنى : معنى وحكما فتقول (ساء الرجلُ أبو جهل) و (ساء رجلا هو) .
فإن قلت : ما وزن ساء ؟

قلت : فَعَلٌ - بضم العين - بدليل أنها للمبالغة فى الذم ، ولذلك قيل :
لا حاجة لإفراد ساء بالذكر ، لأنها من أفراد النوع الآتى ، وألفها عن واوٍ .
وهى فعل لا يتصرف .

(١) أ ، جـ وفى ب (فإنهما) .

وقوله : واجْعَلْ فَعْلًا مِنْ ذِي ثَلَاثَةِ كِنَعَمَ

يجوز بناء فعل - بضم العين - من كل فعل ثلاثى ، ويجعل مثل نعم وبئس فى عدم التصرف ، وإفادة المدح والذم ، واقتضاء فاعل كفاعل نعم وبئس ، فيكون ظاهراً مصاحباً لال أو مضافاً إلى صاحبها أو ضميراً مفسراً بتميز على ما تقدم من التفصيل .

وسواء فى ذلك ما وضع على فَعْل كقوله تعالى : ﴿ ... كَبُرَتْ كَلِمَةً ﴾^(١) أو وضع على فَعْل أو فِعْل ثم حول نحو (قَضَوُا الرجل فلان) و (عَلَّمَ الرجل ريد) .

وقوله (مُسَجَّلًا) قال الشارح : أى : بلا قيد، يقال : أسجلت الشيء إذا أمكنت من الانتفاع مطلقاً .

فإن قلت : كيف قال (مسجلاً) وبناء فَعْل من الثلاثى ، لقصد المدح والذم مشروط بأن يكون مما يتعجب منه بقياس ؟ نصّ على ذلك ابن عصفور وحكاه عن الأخصر .

قلت : لعل قوله (مسجلاً) يعنى به أن فعل المذكور يجعل مثل نعم مطلقاً أى : فى جميع أحكامها .

ويحتمل أن يكون قال (مسجلاً) ، ليشمل (المصوغ)^(٢) على فَعْل . والمصوغ على فَعْل أو فِعْل .

فإن قلت : مقتضى كلامه أن معنى فعل المذكور إذا قصد به المدح كمعنى نعم وإذا قصد به الذم كمعنى بئس ، وليسا بسواء لأن العرب لا تبني فَعْل المذكور وتضمنه معنى المدح أو الذم ، إلا إذا أرادوا معنى التعجب ، نصّ على ذلك ابن عصفور .

فهو إذن يدل على المدح والذم وزيادة معنى التعجب .

(١) من الآية ٥ من سورة الكهف .

(٢) ١ - وفى ب ، ج « المصوغ » .

قلت : لا نسلم أن مقتضى كلامه أن فعل المذكور بمعنى نعم وبئس بل يكون قوله : واجعل فعلا كنعم .

يعنى : فى الحكم لا فى المعنى ، ويؤيده أنه لم يذكر فى النظم بئس .

وليس كل فعل للمدح فكيف يجعل مثل نعم فى المعنى ؟

وقد ذكر فى التسهيل : أن فعل المذكور مضمن معنى التعجب ^(١) .

فإن قلت : وفى جعل فعل المذكور مثل نعم فى جميع أحكامها نظر ، لأن من أحكامها أن فاعلها لا يكون إلا مقروناً بال أو مضافاً إلى المقرون بها أو مضمراً يفسره تمييز إلا ما ندر .

وقلُّ المشار إليه يكثر انجرار فاعله بالباء واستغناؤه عن ال وإضماره على وفق ما قبله كما ذكر فى التسهيل ^(٢) خلاف نعم ^(٣) .

قلت : ذكر أبو الحسن الأخفش أن من العرب من يجرى فعل المذكور مجرى نعم وبئس فيجعل فاعله كفاعلها رعيًا لما تضمنه من معنى المدح والذم .

ومنهم من لا يجريه مجراها ، فلا يلزم إذ ذاك أن يكون فاعله كفاعل نعم وبئس رعيًا (لما فيه) ^(٤) من معنى التعجب .

وظاهر هذا أنهما لغتان .

تنبيه:

مثل فى شرح الكافية وشرح التسهيل بعلم الرجل ، وذكر ابن عصفور أن العرب شذت فى ثلاثة ألفاظ فلم تحوّلها إلى فعل ، بل استعملتها استعمال نعم من غير تحويل ، وهى : علم وجهل وسمع .

(١) التسهيل ص ١٢٨ .

(٢) التسهيل ص ١٢٨ .

(٣) مثال ذلك قول الشاعر :

حُبُّ بالزور الذى لا يرى منه إلا صفحة أو لأم

وفهم زيد . والزيدون كرموا رجالا ، نظراً لما فيه من معنى التعجب هـ ٢/٣٨٠ أشموني .

(٤) ب ، ج ، وفى أ « لما فاته » .

وقوله : ومثلُ نعمٍ حبِّداً .

يعني : أن حبذا بمنزلة نعم وفاعلها في إفادة المدح .
فإن قلت : مقتضى عبارته أن (حبذا) بمجموعه مثل (نعم) وليس كذلك ، بل حب بمنزلة نعم ، وذا بمنزلة فاعل نعم .
قلت : كأنه قصد التنبية على أن حب الذى هو بمنزلة نعم (هو) ^(١) المقرون بذا .

فلذلك لم يقل (ومثل نعم حب) .
فإن قلت : ليس حبذا مثل نعم كما ذكر ، لأن حبذا يشعر مع دلالتها على المدح العام ، بأن الممدوح محبوب وقريب من النفس بخلاف نعم .
قال في شرح التسهيل : والصحيح أن «حب» فعل يقصد به المحبة والمدح .
وجعله فاعله (ذا) ليدل بذلك على الحضور فى القلب .
قلت : إنما جعلها مثلها فى إفادة المدح العام ، فلا ينافى ذلك إشعارها بما ذكر .

وقوله (الفاعل ذا) هو (ظاهر) ^(٢) مذهب سيبويه ، وهو المختار . قال ابن خروف بعد أن مثل بحبذا ريد - : حب فعل وذا فاعلها ، وزيد مبتدأ وخبره حبذا . هذا قول سيبويه . وأخطأ عليه من رعم غير ذلك .
وفي قوله (الفاعل ذا) تعريض بالرد على القائلين بتركيب حب مع ذا ولهم مذهبان :

أحدهما : أن التركيب أزال فاعلية «ذا» فصار (ذا) ^(٣) مع حب اسماً واحداً مرفوعاً بالابتداء وخبره مابعد .

وهو مذهب المبرد وابن السراج ووافقهما ابن عصفور ، ونسبه إلى سيبويه .
وأجاز بعضهم كون (حبذا) ^(٤) خبراً مقدماً .

(١) ١ ، ب - وفى ج (هى) .

(٢) ج .

(٣) ١ .

(٤) ١ ، ج . وفى ب (ذا) .

والآخر : أن التركيب أزال اسمية (ذا) فصار مع حب فعلا فاعله
المخصوص، وإليه ذهب قوم منهم الأخفش .

والصحيح : القول بعدم التركيب ، لأن فيه إقرار كل من اللفظين على ما
كان عليه .

وقوله :

وإن تُرْدُ ذَمًّا فَقُلْ لَا حَبًّا

يعنى أنه إذا أريد الذم أدخلت (لا) النافية ، لأن نفي المدح ذم .

قال فى شرح التسهيل : وتدخل عليها (لا) فتحصل موافقة بثس معنى
وقد تقدم بيان ما يشعر به حبذا مما لا يدل عليه نعم ولا بثس .

وقوله : وأولِ ذَا المخصوص .

يعنى : اجعل المخصوص بالمدح أو الذم تابعاً لذا .

فهم من ذلك أنه لا يتقدم ، وهذا فرق بينه وبين نعم وبثس ، فإن
(مخصوصهما)^(١) لا يمتنع تقديمه .

قال فى شرح التسهيل : أغفل أكثر النحويين التنبيه على امتناع تقديم
المخصوص فى هذا الباب .

فإن قلت : ما سبب امتناعه ؟

قلت : ذكر ابن بابشاذ : أن سبب ذلك خوف توهم كون المراد من (ريد
حبذا) ريد حب هذا .

قال فى شرح التسهيل : وتوهمٌ هذا بعيد ؛ فلا ينبغى أن يكون المنع من
أجله ، بل المنع من أجل إجراء (حبذا) مجرى المثل .

وقوله (أياً كان) يعنى : أى شىء كان المخصوص مذكراً كان أو مؤنثاً ،

(١) ب ، ج ، وفى (مخصوصها) .

مفرداً كان أو مثنى أو مجموعاً ، فنقول (حبذا ريداً) و (حبذا الزيدان) و (حبذا
الزيدون) و (حبذا هنداً) و (حبذا الهندان) و (حبذا الهندات) .

وقوله : (لا . تُعَدِلْ بَدَأَ) يعنى : أن لفظ (ذا) لا يغير فى تأنيث ولا
تثنية ولا جمع .

فلا يقال : (حبذى هنداً) ولا (حبذان الزيدان) ولا (حباً أولاء الزيدون)
واختلف فى علة ذلك فقيل : لأنه جرى مجرى المثل ، والأمثال لا تُغير .
وإليه أشار بقوله : فهو يضاهاى المثلاً .

وقال الفارسى : (ذا) جنس شائع ، فلا يختلف كما لا يختلف الفاعل فى
نعم .

يعنى : إذا كان ضميراً .

وقال ابن كيسان : إنما لم يختلف ، لأن الإشارة فيه أبدأ إلى مذكر
محذوف ، والتقدير : فى حبذا هند : حبذا حُسنُ هند ، وكذا باقى الأمثلة .
ورد بأنه دعوى لا دليل عليها .

تنبيهان :

الأول : إنما يُحتاج إلى الاعتذار عن عدم مطابقتها^(١) على قول من جعل
(ذا) فاعلاً ، وأما على التركيب فلا يحتاج إلى اعتذار .

الثانى : لم يذكر هنا إعراب المخصوص بعد (حبذا) ، وأجاز فى التسهيل^(٢)
أن يكون مبتدأ والجملة قبله خبره ، وأن يكون خبر مبتدأ واجب الحذف .
وإنما لم يذكر ذلك هنا استغناء بتقديم الوجهين فى مخصص نعم .
وقال ابن كيسان : هو بدل من (ذا) .

(١) فى الأصل « عن مطابقة فى الأصل » .

(٢) التسهيل ص ١٢٩ .

ورد بلزومه على القول بأن (ذا) فاعل ، وأما على القول بالتركيب فتقدم إعرابه .

فإن قلت : إذا أعرب المخصوص مبتدأ والجملة قبله خبره ، فما الرابط ؟

قلت : الرابط الإشارة أو العموم إذا قلنا إن (ذا) أريد به الجنس .

الثالث : بين مخصص حبذا ومخصص نعم فروق :

أولها : أن مخصص حبذا لا يتقدم ، بخلاف مخصص نعم ، وقد سبق بيانه .

وثانيها : أنه لا تعمل فيه النواسخ ، بخلاف مخصص نعم .

وثالثها : أن إعرابه خبر مبتدأ محذوف أسهل منه في باب (نعم) لأن ضعفه هناك نشأ من دخول نواسخ الابتداء عليه ، وهي هنا لا تدخل .

قاله في شرح التسهيل :

ورابعها : أنه يجوز لك التمييز قبله وبعده نحو (حبذا رجلاً زيداً) و(حبذا زيداً رجلاً) .

قال في شرح التسهيل : وكلاهما سهل يسير ، واستعماله كثير ، إلا أن تقديم التمييز أولى وأكثر . انتهى .

وذلك بخلاف مخصص (نعم) ؛ فإن تأخير التمييز عنه نادر كما سبق .

وقوله : وما سوى ذا أرفع بحب أو فجز

يعنى : أن (حب) قد تفرد عن (ذا) مع إرادة المدح فيجىء فاعلها مرفوعاً نحو (حب زيد) ومجروراً بباء زائدة نحو (حب بزيد) .

قال في شرح التسهيل : وهذا الاستعمال جائز في كلام ثلاثي مضمن معنى التعجب .

وقوله : ودون ذا انضمام الحاكث

يعنى : كثر ضم الحاء إذا أفردت من (ذا) فيقال : (حب زيد) بنقل حركة العين إلى الفاء ، والفتح جائز ، وبالوجهين ينشد قوله^(١) :

وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ تُقْتَلُ

وأما مع (ذا) فلا يجوز إلا الفتح .

فإن قلت : قوله^(٢) لا يدل على أنه أكثر من الفتح .

وقال الشارح : وأكثر ما يجيء (حب)^(٣) مع غير (ذا) مضمومة الحاء .

قلت : قال فى شرح الكافية : وهذا التحويل مطرد فى كل فعل مقصود به

المدح .

وقال فى التسهيل : وكذا كل فعل حلقى الفاء مراداً به مدح أو تعجب^(٤) .

(١) قائله : الاخطل التغلى ، من كلمة يمدح فيها خالد بن الوليد بن أسيد أحد أجواد العرب .

وصدره : فقلتُ اقتلوا عنكم بمزاجها - وهو من الطويل - .

اللغة : «اقتلوا» الضمير يعود إلى الخمر ، وقتلها : مزجها بالماء ، لأنه يدفع سورتها «وحب بها» ويروى فى مكانه «وأطيب بها» .

المعنى : يتعجب من كثرة محبته للخمر إذا مزجت بالماء ، فهو لذلك يأمر أصحابه بأن يشعسوها له بالماء لتكون على الوجه الذى يحبه ويرغب فيه .

الإعراب : «فقلت» فعل وفاعل «اقتلوا» فعل أمر وفاعله ومفعوله ، والجملة فى محل نصب مقول القول «عنكم» متعلق باقتلوا «بمزاجها» متعلق باقتلوا أيضاً «وحب» فعل ماض لإنشاء المدح «بها» الباء رالدة ، والضمير فاعل حب «مقتولة» تمييز «حين» ظرف متعلق بحب «تقتل» فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع بالضممة ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة فى محل جر بإضافة «حين» إليها .

الشاهد فيه : «وحب بها» فإنه يروى بفتح الحاء من «حب» وضمها ، والفاعل غير «ذا» .
مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢ / ٣٨٢ ، وابن عقيل ٢ / ١٣١ وابن الناظم .

(٢) قوله : أى : « كثر » .

(٣) ب .

(٤) التسهيل ص ١٧٦ .



أفعل التفضيل

صُغِ مِنْ مَصْوَغٍ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ أَفْعَلَ لِلتَّفْضِيلِ وَأَبَ اللَّذَّ أَيْ

سَوَتْ الْعَرَبُ بَيْنَ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ وَفَعَلَ التَّعَجُّبِ فِيمَا يَصَاحَانِ مِنْهُ ، لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ التَّنَاسُبِ ، فَمَا جاز صَوْغُ التَّعَجُّبِ مِنْهُ جاز أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ مِنْهُ ، وَمَا لَا يَجُوزُ صَوْغُ فَعَلَ التَّعَجُّبِ مِنْهُ لِفَقْدِ بَعْضِ الشَّرُوطِ لَا يَجُوزُ صَوْغُ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ مِنْهُ .
ولهذا قال : وَأَبَ اللَّذَّ أَيْ .

واعلم أن ما شذ في التعجب ، لكونه من غير فعل أو من فعل ولم يستوف (الشروط)^(١) جاز استعماله في التفضيل محكوما بشذوذه (وكذلك ما شذ في التفضيل جاز استعماله في التعجب محكوما بشذوذه)^(٢) أيضاً فتقول : (ما ألصه) و(ألصص به) .

وإن كان منه غير فعل كقولهم (هو ألصُّ من شِظَاظِ)^(٣) .

وقوله : وما به إلى تَعَجُّبٍ وَصِلَ لمانع به إلى التفضيلِ صل

يعنى : أنه يتوصل إلى التفضيل فيما لا يجوز بناء أفعل من لفظه بمثل ما توصل به إلى التعجب من أشد وما جرى مجراه .

ولكن أشد في التعجب فعل وهنا اسم ، ويُنصب هنا مصدر الفعل المتوصل إليه تمييزاً ، فتقول : (زيد أشدُّ استخراجاً من عمرو) ونحو ذلك .

وقوله : وأفعل التفضيلِ صلُهُ أبدأً تقديراً أو لفظاً بمن إن جرداً

أفعل التفضيل : مجرد ومضاف ومعرف بأل .

(١) أ ، ج .

(٢) ب .

(٣) بنوه من لصر ، وقد حكى ابن القطاع - لصر - بالفتح - إذا استتر ، وحكى أيضاً : لصره - إذا أخذه خفية ، وعلى ذلك لا شذوذ فيه ، وشِظَاظ - بكسر الشين - اسم لصر معروف بالذكاء في اللصوصية من بنى ضبة ويضرب به المثل في ذلك .

فالمجرد يلزم اقترانه بمن جارة للمفضول لفظا نحو (زيد أفضل من عمرو)
أو تقديرا : نحو ﴿ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى ﴾^(١) .

(وأما)^(٢) المضاف والمعرف بأل (فيمتنع)^(٣) اقتران (من) بهما .

تنبيهان :

الأول : اختلف في معنى (من) المصاحبة لأفعل التفضيل .

فذهب المبرد ومن وافقه إلى أنها لا ابتداء الغاية ، وذهب سيويه إلى أنها ،
لا ابتداء الغاية أيضا ، وأشار إلى أنها مع ذلك تُفيد معنى التبويض .

فقال في : (هو أفضل من زيد) : فضله على بعض ولم يعم .

وذهب في شرح التسهيل : إلى أنها لمعنى المجاوزة ، فإن القائل : (زيد

أفضل من عمرو) كأنه قال : جاود زيد عمرا في الفضل .

قال : ولو كان الابتداء (مقصودا)^(٤) لجاز أن يقع بعدها (إلى) .

قال : ويُطل كونها للتبويض أمران :

أحدهما : علم صلاحية بعض موضعها .

والآخر : صلاحية كون المجرور بها عاما نحو (الله أعظم من كل عظيم) .

وأقول : الظاهر كونها لا ابتداء الغاية ، ولا تفيد معنى التبويض ، كقول المبرد .

وما ردّ به المصنف من أن الابتداء لو كان مقصودا لجاز أن يقع بعدها قد ردّ به ابن

ولاد^(٥) قبله ، وليس بلازم ، لأن الانتهاء قد يترك الإخبار به ؛ لكونه لا يعلم ، أو

لكونه لا يقصد الإخبار به ، ويكون ذلك أبلغ في التفضيل ؛ إذ لا يقف السامع

على محل الانتهاء .

(١) الآية ١٧ من سورة الأعلى .

(٢) ب .

(٣) ب ، ج ، وفي أ (يمتنع) .

(٤) أ ، ج .

(٥) هو أبو العباس أحمد بن محمد وهو نحوي مشهور ، ثم صوب نظره إلى بغداد فسمع =

الثانى : إذا وقع أفعل التفضيل خيراً كثر حذف (من) ومجرورها بعده نحو: ﴿... ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ (١) .

وإن لم يكن خيراً قل الحذف كالحال والصفة (٢) .

الثالث : قوله (صله) يقتضى أنه لا يُفصل بين أفعل وبين من ، وليس على إطلاقه ، بل يجوز الفصل بينهما بعمول أفعل .
وقد فصل بينهما بلو وما اتصل بها كقوله (٣) :

ولفوكِ أطيبُ لو بذلتِ لنا من ماءٍ موهبةٍ على خمرٍ

= من الزجاج وغيره مع معاصره أبى جعفر النحاس إلا أن الزجاج كان يؤثره على النحاس .
وله كتاب الانتصار لسيبويه وكتاب المقصور والمدود ، وغير ذلك ، توفى بمصر سنة ٣٣٢هـ .

(١) من الآية ٢٨٢ من سورة البقرة .

(٢) مثال الحال :

دَنَوْتُ وقد خلنك كالبدرِ أجملاً فظلُّ فؤادى فى هَواكِ مُضلاً

أى : دنوت أجمل من البدر .

ومثال الصفة :

تروى أجدر أن تقيلى غداً بجنى باردٍ ظليل

(٣) قائله : لم أقف على اسم قائله - وهو من الكامل - .

اللغة : « أطيب » أعذب « بذلت » سخيت « موهبة » - بفتح الميم وسكون الواو وفتح الهاء أو كسرهما - نقرة فى الجبل يستنقع فيها الماء - والجمع مواهب .

الإعراب : « ولفوكِ » الواو للقسم ، والمقسم به محذوف وفو مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة ، لأنه من الأسماء الستة والكاف مضاف إليه « أطيب » خير المبتدأ « لو » يجوز أن تكون حرف تمن أو تكون شرطية « بذلت » فعل ماض وتاء خطاب المؤنثة فاعله « لنا » متعلق ببذل - وإن كانت لو شرطية ، فالجواب محذوف « من ماء » جار ومجرور متعلق بأطيب « موهبة » مضاف إليه « على خمر » متعلق بمحذوف صفة ماء موهبة .

الشاهد فيه : « أطيب » فإنه أفعل التفضيل ، وقد فصل بينه وبين من الجارة للمفضل بلو .

ولا يجوز بغير ذلك .

الرابع : إذا بُنى أفعال التفضيل مما يتعدى بمن جاز الجمع بينها وبين الداخلة^(١) على المفضول : مُقدِّمة أو مؤخرَةً ، نحو (زيد أقربُ من عمرو من كل خير ، وأقربُ من كل خير من عمرو) .

الخامس : قد تقدم أن المضاف والمعرف بأل يمتنع اقترانهما بمن المذكورة ، فأما قوله^(٢) :

نحن بفرس الودى أعلمنا منا بركض الجياد في السدف

فإنه أراد أعلم فأضاف ناويا (اطراح)^(٣) المضاف إليه ، كما تدخل الألف واللام في بعض الأمكنة ، وينوى سقوطها ، قاله في شرح التسهيل .
وأما قول الأعشى^(٤) :

- مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٣٨٥ ، وذكره السيوطي في الهمع . ٢/١٠٠٤ .

(١) أى : وبين « من » الداخلة على المفضول .

(٢) قائله : هو سعد القرقر ، وقيل : قيس بن الخطيم - وهو من المنسرح -

اللغة : « الودى » - بفتح الواو وكسر الدال وتشديد الياء - صغار النخل « ركض الجياد » الركض : تحريك الرجل ، يقال : ركضت الفرس برجلي إذا استحثته ليعدو ، والجياد - بكسر الجيم - جمع جواد ، « السدف » الضوء والظلمة .

الإهراب : « نحن » مبتدأ « بفرس » متعلق بأعلم « الودى » مضاف إليه « أعلمنا » خبر المبتدأ ونا مضاف إليه « في السدف » علق بركض والباء بمعنى فى ، أى : ركضها فى وقت اختلاط الظلمة بالنور .

الشاهد فيه : « أعلمنا منا » حيث إن « أعلم » أفعال تفضيل وقد أضيف إلى ضمير المتكلمين ، وجاءت بعده من الجارة للمفضول المتعلقة بأفعال التفضيل - وذلك ممتنع مع أفعال المضاف .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٣٨٦ ، وذكر فى المغنى ٢/٣٩ .

(٣) أ ، ج ، وفى ب (باطراد) .

(٤) قائله : هو الأعشى ميمون ، من كلمة له يهجو فيها علقمة ويمدح عامر بن الطفيل فى

المنافرة التى وقعت بينهما - وهو من الرجز - .

ولست بالأكثر منهم حصى

.....

فأول على ثلاثة أوجه :

أحدها : أن (أل) رائدة .

والثاني : أنها متعلقة بأكثر مقدرا مدلولا عليه بالموجود .

الثالث : أنها للتبيين ، لا لابتداء الغاية ، كأنه قال : (ولست بالأكثر من

بينهم) .

وقوله : وإن لمنكور يضاف .

قد تقدم أن أفعال التفضيل مجرد ومعرف بآل ومضاف .

فأما المجرد فيلزم فيه الأفراد والتذكير ، فتقول (زيد أفضل) و (الزيدان

أفضل) و (الزيدون أفضل) وكذلك فى المؤنث .

- وتماهه : وإنما العزة للكائر .

اللغة : « حصى » عددا « الكائر » الكثير ، والأكثر حصى كناية عن عدد الأعوان
والأنصار ، « العزة » القوة والغلبة .

المعنى : لست يا علقمة أكثر من عامر عددا وأعوانا وأنصارا ، وإنما تكون الغلبة ويتم
النصر لمن عنده جنود أكثر وأعوان ونصراء .

الإعراب : « لست » فعل ماض ناقص وتاء المخاطبة اسمه « بالأكثر » خبر ليس .

« منهم » متعلق بالأكثر « حصى » تمييز « وإنما » أداة حصر « العزة » مبتدأ « للكائر »
متعلق بمحذوف خبر .

الشاهد فيه : « بالأكثر منهم » فإن ظاهره أنه جمع بين « أل » الداخلة على أفعال التفضيل
و « من » الجارة للمفضول عليه .

وقد أجاز الجمع بينهما أبو عمرو الجرمي مستدلا بهذا البيت .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢ / ٣٨٦ وابن هشام ٣ / ١٩٦ ، وابن
عقيل ٢ / ١٣٥ ، والسيوطى ص ٩٠ ، وابن الناظم .

وذكره ابن يعيش ٥ / ١٠٣ والشاهد رقم ٦٠٧ فى الخزانة وفى المغنى ٢ / ١٤٠ .

وأما المعرف بآل : فيلزم فيه المطابقة ، فتقول (زيدٌ الأفضَلُ) و (الزيدان الأفضَلان) و (الزيدون الأفضَلون أو الأفاضل) و (هندُ الفُضلى) و (الهندان الفضليان) و (الهنداتُ الفضلياتُ أو الفُضَلُ) .

وأما المضاف : فنوعان : مضاف إلى نكرة ومضاف إلى معرفة .

(فالمضاف^(١)) إلى نكرة كالمجرد يلزم الإفراد والتذكير ، فتقول : (زيد أفضلُ رجلٍ) و (الزيدان أفضلُ رجلين) و (الزيدون أفضلُ رجالٍ) وكذلك فى المؤنث . والمضاف إلى معرفة ثلاثة أقسام :

قسم يقصد به زيادته على ما أضيف إليه ، وقسم يقصد به زيادة مطلقة ، وقسم يؤول بما لا تفصيل فيه من اسم فاعل أو صفة .

فالأول : ينوى فيه معنى (من) وفيه قولان :

أحدهما : أنه يلزم الإفراد والتذكير كالمجرد ، وهو مذهب ابن السراج ومن وافقه .

والثانى : أنه يجوز فيه الأمران : المطابقة ، لشبهه بالمعرف بآل ، وعدم المطابقة لشبهه بالمجرد ، لنية معنى (من) ، وإليه ذهب المصنف ، واستدل بقوله عليه الصلاة والسلام « ألا أخبركم بأحبكم إلى وأقربكم منى مجالس يوم القيامة أحاسنكم أخلاقا » فأفرد أحب وأقرب وجمع أحسن . قال المصنف : ومعنى (من) مراد فى الثلاثة .

وجعل الزمخشري : أحاسنكم من القسم الثانى الذى قصد به زيادة مطلقة ، فلذلك جمع ، بخلاف أحب وأقرب ، فإنهما مما نوى معنى (من) فلذلك أفردهما .

والثانى والثالث لا ينوى فيهما معنى (من) وتلزمهما المطابقة ، لشبههما بالمعرف بآل فى الإخلاء عن لفظ (من) ومعناها .

(١) ١ - وفى ب ، ج (فاما المضاف) .

وعما (يتحملها)^(١) قولهم (الناقصُ والأشجُّ أعدلا بني مروان)^(٢) . وإضافة هذين النوعين لمجرد التخصيص ، كما يضاف (مالا تفضيل)^(٣) فيه ، ولذلك جازت إضافة أَفْعَلٍ فِيهِمَا إِلَى مَا لَيْسَ هُوَ بَعْضُهُ بِخِلَافِ الْمَنُورِ فِيهِ (معنى « من » فإنه لا يكون إلا بعض ما أضيف إليه)^(٤) ؛ فلذلك يجوز (يوسف أحسن إخوته) إن قصد الأحسن من بينهم ، أو قصد حسنهم ، ويمتنع إن قصد أحسن منهم .

تنبيه :

قد يردُ أَفْعَلُ التفضيل مجرداً عارياً عن معنى التفضيل ، كقوله تعالى : ﴿... هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى ﴾^(٥) .

وأجار المبرد : استعمال أَفْعَلِ التفضيل مؤولاً بما لا تفضيل فيه قياساً .

قال في التسهيل : والأصح قصره على السماع^(٦) .

وحكى ابن الأنباري . عن أبي عبيد القول بورود أَفْعَلٍ^(٧) مؤولاً بما لا

تفضيل فيه ، ولم يسلم (له)^(٨) النحويون هذا الاختيار ، وقالوا : لا يخلو ،

أفْعَلُ (التفضيل)^(٩) من التفضيل ، وتأولوا ما استدل به .

(١) أ ، ج وفي ب (يتحملها) .

(٢) هذا مثال مالا تفضيل فيه ، لأنه لم يشاركهما أحد من بني مروان في العدل : عادلا بني مروان .

والناقص : هو يزيد بن الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان ، لقب بذلك ، لأنه نقص أرزاق الجند ، والأشج : هو عمر بن عبد العزيز ، لقب بذلك لشجة كانت برأسه من ضرب دابة .

(٣) ب ، ج ، وفي أ (ما لا تفضل) .

(٤) ب ، ج .

(٥) من الآية ٣٢ من سورة النجم .

(٦) التسهيل ص ١٣٤ .

(٧) أى : أَفْعَلِ التفضيل .

(٨) ب ، ج .

(٩) أ ، ج .

قال في شرح التسهيل : والذي سُمع منه ، فالمشهور فيه التزام الأفراد والتذكير وقد يُجمع إذا كان ما هو له جمعا ، كقوله^(١) .

إذا غابَ عنكم أسودُ العينِ كتُمُ كرامًا ، وأنتُم ما أقامَ الائمُ

قال : وإذا صحَّ جمعُ (أفعل) ، العارى ، لتجرده من معنى التفضيل ، جار أن يؤنث فيكون قول ابن هاني^(٢) :

(١) قائله : هو الفردق - وهو من الطويل - .

اللغة : (أسود العين) اسم جبل (الائم) - جمع الأم - بمعنى لثيم ، والأصل الشحيح النفس .

المعنى : ذم الشاعر هولاء بأنهم لا يكونون كراما إلا أن يزول الجبل من موضعه ، وأنهم لثام مدة إقامة الجبل في موضعه ، ولما كان الجبل لا يزول عن موضعه فكان الشاعر يقول لهم ، إنكم لثام أبد الدهر .

الإعراب : (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان (غاب) فعل ماضٍ (عنكم) ، متعلق بغاب (أسود) فاعل غاب (العين) مضاف إليه (كتُم) كان واسمها (كرامًا) ، خبر كان (وأنتُم) الواو عاطفة أنتُم مبتدأ (ما) مصدرية (أقام) فعل ماضٍ وقاعله ضمير مستتر فيه (الائم) خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : (الائم) فإنه جمع الأم الذي هو اسم تفضيل مجرد من ال والإضافة ، وإنما جار جمعه ، لأنه انسلخ عن معنى التفضيل ، فلما انسلخ عن معنى التفضيل صار كاسم الفاعل والصفة المشبهة ، وكل منهما يوافق ما يجرى عليه .

مواضعه : ذكره من هراخ الألفية : الأشموني ٣٨٨ / .

(٢) قائله : الحسن بن هاني المعروف بأبي نواس - وهو من البسيط -

وقامه : من فقاقتها حصباء دُرُّ على أرضٍ من الذهب

اللغة : « صغرى » تأنيث الأصغر « كبرى » تأنيث الأكبر « فقاقتها » الفقاغ : بفتح الفاء والقاف وبعد الألف قاف مكسورة - النفاخات التي ترتفع فوق الماء (حصباء) الحصياء : الحصى .

المعنى : كان النفاخات الصغيرة البيضاء التي تملأ الخمر وهي في الكأس - في لونها الذهبي - حبات من اللؤلؤ على أرض من ذهب :

الإعراب : « كان » حرف تشبيه ونصب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « صغرى » =

كَانَ صَغْرَى كَبْرَى

إذا تقرر ما ذكره ، فاعلم أن الناظم أشار إلى حكم المجرد والمضاف إلى النكرة بقوله :

وإن لمنكُورٍ يُضَفُّ أو جُرِّدًا الزِّمَ تذكيرًا وأن يُوحَدًا
وإلى المعرف بال بقوله : (وتلوُّ آل طبق)

وإلى المضاف لمعرفة بقوله : وما لمعرفة أُضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ
ولما كان مراده (القسم)^(١) الذي ينوي فيه « من » قيده بقوله :
(هذا إذا نَوَيْتَ مَعْنَى مِنْ) .
وقوله : (وإن لم تَنَوِ) .

يشمل القسمين الآخرين من أقسام المضاف إلى المعرفة ، لأن حكمهما واحد وذلك واضح .

تنبيه :

أفعل التفضيل بمعنى بعض إن أضيف إلى معرفة ، وبمعنى كل إن أضيف إلى نكرة ، ولهذا يقال : « أفضل الرجلين زيد » و « أفضل رجلين الزيدان » .

= اسم كان منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «وكبرى» عطف على صغرى منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «من» حرف جر (فقاومها) مجرور بمن صفة لصغرى وكبرى وضمير الغائبة مضاف إليه «حصباء» خبر كان «در» مضاف إليه «على أرض» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لحصباء «من الذهب» جار ومجرور صفة الأرض .

الشاهد فيه : «صغرى وكبرى» حيث جاء اسم التفضيل مؤنثا وهو مجرد من آل والإضافة - وهذا الحن - .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٣٨٦ ، وابن عقيل ، وابن هشام . ٣/١٠٠ .

(١) أ ، ج .

وقوله : **وَإِنْ تَكُنْ يَتْلُو مِنْ مُسْتَفْهِمًا** فلهما كُنْ أبداً مُقَدِّمًا

لا يخلو المجرور بمن بعد أفعل (التفضيل من أن يكون)^(١) اسم استفهام أو مضافا إليه أو غيرهما .

فإن كان اسم استفهام أو مضافا إليه وجب تقديمه نحو « من أى الناس أنت أكرم؟ » و « من غلام أيهم أنت أجمل؟ »

لأن الاستفهام له الصدر . ذكر هذه المسألة الفارسية فى التذكرة .

قال المصنف : وهى من المسائل المغفول عنها .

قال الشيخ أبو حيان : وينبغى أن ينبه على أنه يسبق أيضاً ما أفعل خبر له كما مثل .

ولم يذكر هذا المضاف إلى اسم استفهام ، لوضوحه ، ومثل اسم الاستفهام بقوله : **مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ؟** .

وإن كان المجرور غيرهما (فالأصل)^(٢) تأخيرها ، وقد نبه على أنه قد ندر التقديم بقوله : **ولدى إخبارِ التقديمِ نَزْرًا وَرَدًّا** .

وقد ورد ذلك فى آيات منها قوله^(٣) .

..... بل ما زودت منه أطيبُ

(١) أ ، ج .

(٢) ب - وفى أ ، ج (فالأصح) .

(٣) قائله : هو الفرزدق من آيات يقولها فى امرأة من بنى ذهل بن ثعلبة قرته وزودته وكان

قد نزل بامرأة ضبية فلم تقره ولم تزوده - وهو من الطويل - .

ونمامه : فقالت لنا : أهلاً وسهلاً وزودتُ جنى النحل

اللغة : أهلاً وسهلاً كلمتان تقولهما العرب فى تحية الأضياف .

« جنى النحل » ما يجنى منه وهو العسل ، وكنى بذلك عن حسن لقائها وطيب استقبالها وحلاوة حديثها .



وقوله : ورفَّعه الظاهر نَزْرٌ

اعلم أن أفعال التفضيل يرفع الضمير ، وأما الظاهر ففي رفعه (به) ^(١) لغتان :
إحداهما : أنه يرفع الظاهر مطلقا ، فتقول (مررتُ برجلٍ أكرمَ منه أبوه)
حكاه سيويه .

وأشار إليها بقوله : ورفَّعه الظاهر نَزْرٌ

والأخرى : وهي لغة جمهور العرب أنه لا يرفع الظاهر ، إلا إذا ولى نفيًا
وكان مرفوعه مفضلا على نفسه باعتبارين نحو « ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينه
الكحلُ منه في عينِ زيدٍ » ففي هذه الصورة ونحوها يرفع الظاهر عند جميع
العرب .

وعلة ذلك أن أفعال التفضيل إنما قَصُرَ عن رفع الظاهر ، لأنه ليس له فعل
بمعناه وفي هذا المثال ونحوه يصح أن يقع موقعه فعل بمعناه فتقول « ما رأيتُ رجلاً
يَحْسُنُ في عينه الكحلُ كحسنة في عين زيدٍ » .

- الإعراب : « فقالت » فعل ماضٍ والتاء للتانيث والفاعل ضمير مستتر « لنا » متعلق به
« أهلاً وسهلاً » منصوبان بفعل محذوف ، والأصل فيهما : أنهما وصفان لموصوف
محذوف . أى : أتيتم قوماً أهلاً ونزلتم موضعاً سهلاً « وزودت » فعل ماضٍ والتاء
للتانيث والفاعل ضمير مستتر فيه « جنى » مفعول « النحل » مضاف إليه « بل » حرف
إضراب إبطالى « ما » اسم موصول مبتدأ ، وجملة زودت وفاعله المستتر فيه لا محل له
صلة الموصول والعائد المحذوف . أى : زودته « منه » جار ومجرور متعلق بأطيب
« أطيب » خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة .

الشاهد فيه : « منه أطيب » حيث قدم المجرور بمن على أفعال التفضيل والحال أنه غير
الاستفهام ، والتقدير : أطيب منه - وهذا قليل .

مواضعه : ذكره من شراح الالفية : الأشموني ٢/٣٨٩ ، وابن عقيل ٢/١٣٩ . والمكودي
ص ١١٢ وابن الناظم .

وذكره السيوطي في الهمع ٢/١٠٤ .

(١) أ ، ج .



والى ذلك أشار بقوله : ومتى : عاقبَ فعلاً فكثيراً تبتنا

وأيضاً لو لم يجعل المرفوع فاعلاً لوجب كونه مبتداً ، فيلزم الفصل بين
أفعل ومن بأجنى ثم مثل بقوله :

كَلَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقٍ أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصَّدِيقِ

والأصل أولى به الفضل منه بالصدق ، فاختصر .

تنبيهان :

الأول : قال فى شرح التسهيل : لم يرد هذا الكلام المتضمن ارتفاع الظاهر
بأفعل إلا بعد نفي ولا بأس باستعماله بعد نهى أو استفهام فيه معنى النفي كقوله :

(لا يكن غيرك أحب إليه الخَيْرُ منه إليك ، وهل فى الناس رجلٌ أحقُّ به
الحمد منه بمحسن لا يَمُنُّ^(١) .

الثانى : لا ينصب أفعل التفضيل مفعولاً به ، وما أوهم ذلك يؤول .

فإن أول أفعل (التفضيل)^(٢) بما (لا تفضيل)^(٣) فيه . جاز على رأى أنه

ينصبه .

ويحتمل أن يكون منه قوله تعالى : (الله أعلم حيث يجعل رسالاته)^(٤) .

(١) منه . أى : الحمد ، يحسن حال من مجرور . أى : حالة كونه ملابساً لمن ذكر .

(٢) ب ، ج .

(٣) ب ، ج . وفى أ (ما لا تفضل) .

(٤) قال الأشموني : فحيث هنا مفعول به لا مفعول فيه وهو فى موضع نصب بفعل مقدر
يدل عليه أعلم هـ .

وقال المرادى على التسهيل : لم تجئ حيث فاعلاً ولا مفعولاً به ولا مبتداً هـ .

النعته

يَتَّبِعُ فِي الإِعْرَابِ الأَسْمَاءَ الأَوَّلَى نَعْتٌ وَتَوْكِيدٌ وَعَطْفٌ وَبَدَلٌ

التابع هو المشارك ما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد غير خير .
فخرج بالحاصل والمتجدد خبر المبتدأ ، والمفعول الثاني ، وخال المنصوب
ونحو ذلك .

ولكن يرد عليه (حامض) ونحوه من قولك (هذا حَلْوٌ وَحَامِضٌ) فخرج
بزيادة غير خير^(١) .

والتابع . جنس ، يشمل خمسة أنواع ، وهي : النعت ، والتوكيد ،
وعطف البيان ، وعطف النسق ، والبديل . ودليل الحصر الاستقراء .

فإن قلت : كيف قال (يتبع في الإعراب الأسماء) وبعض التوابع قد يتبع
غير الاسم ؟

قلت : لا دليل في كلامه على اختصاصها بالأسماء ، وسنبين أن التوكيد
اللفظي والبديل وعطف النسق يتبع غير الاسم .

فإن قلت : ما معنى قوله (الأوّل) ؟

قلت : فيه إشارة إلى وجوب تقديم المتبوع على التابع .

وأجاز صاحب البديع تقديم الصفة على الموصوف إذا كانت لاثنين أو
جماعة وقد تقدم أحد الموصوفين ؛ تقول : « قام زيدٌ العاقلانِ وعمروٌ » .
ومنه قول الشاعر^(٢) :

أبى ذاكَ عَمِّي الأكرمانِ وخالياً

(١) ولا ينافيه قول بعضهم إنه جزء خير ، لأنه ناظر إلى المعنى .

(٢) قائله : لم أقف على اسم قائله - وهو من الطويل - .

وصدره : ولست مقرراً للرجال ظلاماً .

اللغة : «مقراً» اسم فاعل من الإقرار - وهو من إثبات الشيء وعدم إنكاره «ظلاماً» - بضم =

وأجاز الكوفيون تقديم المعطوف بأربعة شروط :

الأول : أن يكون بالواو ، وقال هشام : تقديم الفاء وثم وأو ، ولا ، جيد .

الثاني : ألا يؤدي إلى وقوع حرف العطف صدرا .

الثالث : ألا يؤدي إلى مباشرة حرف العطف عاملا غير متصرف ، فلا

يجوز « أن وزيدا عمرا ذاهبان » .

الرابع : ألا يكون المعطوف مخفوضا ، ولا يجوز ذلك عند البصريين إلا

في الشعر بشروطه .

تنبيهان :

الأول : اختلف في العامل في التابع ، فمذهب الجمهور أن العامل فيه هو

العامل في المتبوع إلا البدل ، فالجمهور على أن العامل فيه مقدر .

وذهب قوم منهم المبرد إلى أن العامل فيه المبدل منه ، واختاره المصنف ،

وهو ظاهر وهو العامل في مذهب سيبويه .

الثاني : لم يتعرض هنا لبيان (رتب)^(١) التوابع ، وقال في التسهيل : ويبدأ

الظاء وفتح اللام مخففة - اسم لما يدعيه المظلوم قبل ظالمه «أبي» امتنع «الأكرمان» مثنى

أكرم ، وهو أفعال التفضيل من الكرم «خاليا» أخو الأم .

الإهراب : «لست» ليس واسمها «مقرا» خبرها «للرجال» متعلق بمقر «ظلامه»

مفعول به لمقر «أبي» فعل ماض «ذاك» اسم إشارة مفعول به لأبي والكاف حرف

خطاب «عمي» فاعل مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء التكلم ، وهو مضاف والياء

مضاف إليه «الأكرمان» نعت لفاعل أبي «وخاليا» معطوف على عم وياء التكلم مضاف

إليه .

الشاهد فيه : «عمي الأكرمان وخاليا» حيث قدم الشاعر النعت وهو «الأكرمان» على

أحد المنعوتين وهو «خاليا» . فإن قوله «الأكرمان» صفة لقوله «عمي وخاليا» .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٣٩٢ . وذكره السيوطي في الهمع

٢/١٢٠ .

(١) أ ، ج ، وفي ب (ترتيب) .

- عند اجتماع التوابع - بالنعته ، ثم بعطف البيان ، ثم التوكيد ، ثم بالبدل ثم بالنسق^(١) وأجاز بعضهم تقديم التأكيد على الصفة ، نقله صاحب البديع .
وقوله :

فَالنَّعْتُ تَابِعٌ مُتَمٌّ مَا سَبَقَ بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمِ مَا بِهِ اعْتَلَقَ

قوله (تابع) جنس ، يشمل الخمسة ، وقوله (متم ما سبق) مخرج البدل والنسق ، وقوله (وسمه أو وسم ما به اعتلق) مخرج لعطف البيان والتوكيد ، وذلك أنهما شاركا النعت في إتمام ما سبق ، لأن الثلاثة تكمّل دلالاته وترفع اشتراكه واحتماله ، إلا أن النعت يُوصَلُ إلى ذلك بدلالته على معنى في المنعوت أو متعلقه ، والتوكيد وعطف البيان ليسا كذلك .

فإن قلت : إنما يشمل قوله (متم ما سبق) ما جرى به من النعوت ، لتوضيح وتخصيص ، وأما ما جرى لمدح أو ذم أو توكيد أو ترحم فلا .
قلت : لما كان أصل النعت أن يؤتى به للتوضيح والتخصيص اقتصر عليه .
وقوله :

وَلْيُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا لَمَّا تَلَا كَأَمْرٍ بِقَوْمٍ كَرَمًا

يجب تبعية النعت للمنعوت في الإعراب والتعريف والتنكير .
فتنعت المعرفة بالمعرفة نحو « امرر بالقوم الكرماء » ، والنكرة بالنكرة نحو « امرر بقوم كرماء » .
ولا تنعت المعرفة بالنكرة ؛ لأن في النكرة إبهاما وفي المعرفة إيضاحا ، فتدافعا .

تنبيهات

الأول : لم يتعرض هنا ، (لموافقة النعت للمنعوت)^(٢) في الإعراب ، استغناء بقوله أولا (يتبع في الإعراب) .

(١) فيقال : جاء الرجل الفاضل أبو بكر نفسه أخوك وزيد .

(٢) ج - وفي ب (لموافقته النعت) .

الثاني : استثنى الشارح : من المعارف المعرف بلام الجنس ، قال : فإنه لقرب مسافته من النكرة يجوز نعتُهُ بالنكرة المخصوصة ، ولذلك تسمع النحويين يقولون في قوله^(١) :

ولقد أمرُ على اللثيمِ يسبني فاعفُ ثم أقولُ لا يعينني

إن (يسبني) صفة لا حال ؛ لأن المعنى ولقد أمر على لثيم من اللثام ، ومثله قوله تعالى ﴿ وَأَيُّ لُحْمٍ أَلْبَسْتَهُ مِنَ الْبُهَارِ ﴾^(٢) وقولهم : (ما ينبغي للرجل مثلك - أو خير منك - أن يفعل كذا) انتهى .

قلت : أما نعتة بالجملة فقد نصّ عليه في التسهيل وغيره وسيأتي .

(١) قائله : هو رجل من بنى سلول - وهو من الكامل - .

اللغة : « اللثيم » الشحيح الدنيء النفس ، وروى فمضيتُ ثمتُ قلتُ .

المعنى : يقول : والله إنني لأمر على الرجل الدنيء النفس الذي من عادته أن يسبني ، فاتركه وأذهب عنه وأرضى نفسي بقولي لها : إنه لا يقصدني بهذا السباب .

الإعراب : « ولقد » الواو للقسم والمقسم به محذوف واللام واقعة في جواب القسم « أمر » فعل مضارع وفاعله مستتر فيه « على اللثيم » متعلق بأمْر « يسبني » فعل مضارع والفاعل ضمير والنون للوقاية والياء مفعول به ، والجملة في محل جر صفة للثيم « فمضيت » فعل وفاعل « ثمت » حرف عاطف والتاء للتأنيث « قلت » فعل ماض وفاعله « وإعراب الرواية الأخرى ظاهر » . « لا » نافية « يعينني » فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه والنون للوقاية والياء مفعول ، والجملة في محل نصب مقول القول .

الشاهد فيه : « اللثيم يسبني » حيث وقعت الجملة نعتاً للمعرفة وهو « اللثيم » المقرون بال . وإنما ساغ ذلك لأن « آل » فيه جنسية ، فهو قريب من النكرة .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٣٩٤ / ٢ ، وابن هشام ١٢١ / ٢ وابن عقيل ١٤٨ / ٢ ، والسيوطي ص ٩٣ ، وابن الناظم . وفي كتاب سيبويه ٤١٦ / ١ والشاهد ٥٥ في الخزانة .

(٢) من الآية ٣٧ من سورة يس .

وأما قولهم : ما يحسن بالرجل خير منك ، فمذهب الخليل فى هذا المثال الحكم بتعريف النعت والمنعوت على نية آل مع خير .

ومذهب الأخفش الحكم بتكثيرهما على زيادة آل فى (الرجل) .

قال المصنف : وعندى أن أسهل مما ذهب ، الحكم بالبداية ، وتقدير التابع والمتبوع على ظاهرهما .

الثالث : ما ذكر من وجوب تبعية النعت للمنعوت فى التعريف والتكثير وهو مذهب جمهور النحويين .

وأجاز الأخفش : نعت النكرة إذا اختصت بالمعرفة ، وجعل الأوليان صفة آخران فى قوله تعالى : ﴿ فَأَخْرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقُّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلِيَانِ ﴾ (١) .

وأجاز بعض النحويين وصف المعرفة بالنكرة .

وأجازه ابن الطراوة : بشرط كون الوصف خاصا بذلك الموصوف كقول النابغة (٢) :

فى أنيابها السُّمُّ ناقعٌ

(١) التسهيل ص ١٦٧ (٢) من الآية ١٠٧ من سورة المائدة .

(٢) قائله : هو النابغة الذبياني واسمه زياد بن عمرو من قصيدة . يقولها فى الاعتذار للنعمان ابن المنذر - وهو من الطويل - .

وصدره : أبيتُ كأنى ساورتنى ضئيلةٌ . . . من الرقش ..

اللغة : « ساورتنى » واثبتنى « ضئيلةٌ » بفتح الضاد وكسر الهمزة وفتح اللام - قليلة اللحم - وهى الحية الدقيقة . قد أتت عليها سنون كثيرة فقل لحمها واشتد سمها ، وأصلها صفة لموصوف محذوف ، أى : حية ضئيلة . « من الرقش » - بضم الراء وسكون القاف - جمع رقشاء وهى حية فيها نقط سود وبيض « ناقع » ثابت طويل المكث .

الإعراب : « أبيت » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه « كأنى » حرف تشبيه ونصب وياء المتكلم اسمه مبنى على السكون فى محل نصب « ساورتنى » فعل

والصحيح مذهب الجمهور ، وما أوهم خلافه مؤول .
الرابع : لا يمتنع النعت بالأخص في النكرات نحو « رجلٌ فصيحٌ » و « غلامٌ يافعٌ » .

وأما في المعارف فلا يكون النعت أخص عند البصريين ، بل مساويا ، أو أعم .

قيل : وسبب ذلك أن الاختصاص مؤثر فوجب لذلك أن يبدأ بالأخص ، ليقع الاكتفاء به .

فإن عرض اشتراك لم يوجد ما يرفعه إلا المساوى .

وقال الشلوين والفراء : ينعت الأعم بالأخص ، قال المصنف : وهو الصحيح ، وقال بعض المتأخرين : توصف كل معرفة بكل معرفة كما توصف كل نكرة بكل نكرة . وقوله :

وهو لدى التوحيد والتذكير أو سواهما كالفعل فاقف ما قفوا

يعنى : أن النعتَ (إن)^(١) رفعَ ضمير المنعوت طابقه في الأفراد والتذكير وأضدادهما سواء كان معناه له أو (لسببيه)^(٢) نحو « مرتت برجل حسن أو حسن

- ماضٍ والتاء للتأنيث والنون للوقاية وياء المتكلم مفعول به « ضئيلة » فاعل ساور « من الرقش » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لضئيلة ، والجمله من الفعل والفاعل في محل رفع خبر كان « في أنيابها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم والضمير مضاف إليه « السم » مبتدأ ، مؤخر « ناقع » صفة للسم .

الشاهد فيه : « السم ناقع » حيث إن « ناقع » نكرة وقعت صفة المعرفة وهو « السم » .
مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٢٩٤ . وذكره السيوطى فى الهمع ٢/١١٧ .

(١) أ ، ج - وفى ب (إذا) .

(٢) أ ، ج - وفى ب (لسببه) .

الوجه « وإن رفع سببيه أفرد مطلقا كرفعه الظاهر ، ووافق في التذكير والتأنيث مرفوعه لامتبوعه نحو «مررت برجلين حسنة جاريتهما» .
فحكمت النعت في ذلك كحكم الفعل الواقع موقعه ، وهذا معنى قوله (كالفعل) .

فإن قلت : كيف سوى بينه وبين الفعل ، وهو مخالفه في أمرين :
أحدهما : أن الوصف يجوز تكسيره مسنداً إلى السببي المجموع نحو
«مررت برجل كرام غلمانه» .

والثاني : أن الوصف الرفع لضمير المنعوت قد يعامل معاملة الرفع للسببي ، إذا كان معناه له ، فيقال : «مررت برجل حسنة العين» كما يقال :
حَسُنَتْ عَيْنُهُ ، حكى ذلك الفراء ، ولا يكون ذلك في الفعل .

قلت : أما الأول فظاهر وروده على النظم ، وقد ذكر في التسهيل :
أن الجمع في ذلك أولى من الأفراد ، ونصّ على ذلك سيبويه في بعض
نسخ الكتاب . وهو مذهب المبرد .

وقيل : الأفراد أحسن ، ونسب إلى الجمهور ، وفصل بعضهم فقال :
الجمع أولى إن تبع جمعا ، والأفراد أولى إن تبع مفرداً أو مثني .
وأما الثاني : فهو وجه ضعيف ، ومذهب كثير - منهم الجرمي - منعه .
تنبيهان :

الأول : يجوز تثنية الوصف الرفع السببي وجمعه جمع المذكر السالم على
لغة طيبي ، فتقول : «مررت برجلين حسنين غلامهما ، وبرجال حسنين غلمانهم» .
وقد يفهم ذلك من قوله (لفعل) أي : على اللغتين .

الثاني : ما ذكر من أن مطابقة النعت للمنعوت مشروط بالألا يمنع مانع منها
كما في جريح ونحوه وأفعل من ^(١) .

(١) قال الشيخ الصبان ١/٤٧ (ككون الوصف يستوى فيه المذكر والمفرد وأضدادهما ، وكونه
أفعل تفضيل مجرداً أو مضافاً لنكور) ه .

وقوله :

وَأَنْعَتُ بِمَشْتَقِ كَصَعْبٍ وَقَرَبٍ وَشَبَّهَ كَذَا وَذِي وَالتَّنْسِبِ

المنعوت به قسمان : مفرد وجملة فالجملة ستأتي :

والمفرد قسمان : مشتق وشبهه .

قال في شرح الكافية : والمراد بالمشتق هنا ما كان اسم فاعل أو اسم مفعول أو أحد أمثلة المبالغة ، أو صفة مشبهة باسم الفاعل أو أفعل تفضيل ، وكل ذلك معروف مما سبق (ذكره) (١) .

ويجمعها كلها أن يقال : المشتق الموصوف به ما دل على فاعل أو مفعول به مضمنا معنى فعل وحروفه . انتهى .

وإذا كان هذا مراده بالمشتق لم يرد عليه اسما الزمان والمكان والآلة ولا مشاحة في الاصطلاح .

والمراد بشبه المشتق ، ما أقيم مقامه من الأسماء العارية من الاشتقاق (وهي) (٢) . قسمان : مطرد وغير مطرد .

فالمطرد ضربان :

أحدهما : جار مجرى المشتق أبدا .

والآخر : جار مجراه في حال دون حال .

فالجارى أبداً ، كذى بمعنى صاحب وأسماء النسب المقصود ، والجارى في حال دون حال كأسماء الإشارة غير المكانية وذو الموصولة وفروعها وأخواتها المبدوءة بهمزة وصل .

وذهب الكوفيون وتبعهم السهيلي إلى أن أسماء الإشارة ، لا ينعت بها ،

لجمودها .

(١) ، ج .

(٢) ، ج وفي ب (وهو) .

وغير المطرد : المصدر والعدد والقائم بمسماه معنى (ملزم)^(١) ينزله منزلة المشتق كاسد .

وللمصدر مزية عليها وسيأتي .

ثم ذكر الجملة فقال :

وَنَعْتُوا بِجَمَلَةٍ مَنكْرًا .

الجملة المؤولة بمفرد نكرة .

فلذلك لا ينعت بها إلا النكرة .

قال فى التسهيل : أو معرف بالجنسية^(٢) وقال فى الشرح : (لأنه)^(٣)

معرفة فى اللفظ ونكرة فى المعنى .

وفى الارتشاف : لا ينعت بها المعرف بالجنسية خلافا لمن أجاز ذلك .

ثم أشار بقوله :

فَأَعْطَيْتُ مَا أُعْطِيَتْهُ خَيْرًا

إلى أن الجملة المنعوت بها لا بد من اشتمالها على (ضمير يربطها

بالمنعوت)^(٤) وأن حكمه فى جواز الحذف للعلم به كحكم الخبرية .

ومن حذفه قوله^(٥) :

وما شئٌ حميتُ بمُستباح

.....

(١) أ - وفى ب ، ج (لازم) . (٢) التسهيل ص ١٦٧ .

(٢) أ ، ج - وفى ب (لأنها) . (٤) أ ، ج .

(٥) قائله : هو جرير بن عطية الخطفى ، يمدح به يزيد بن عبد الملك بن مروان .

وصدره : أبحت حمى تهامة بعد نجد - وهو من الوافر - .

اللغة : « حمى » على وزن فعل ، أى : محظور لا يقرب « تهامة » الناحية الجنوبية من

الحجاز « نجد » الناحية التى بين الحجاز والعراق .

الإعراب : « أبحت » فعل وفاعل « حمى » مفعول أبحت « تهامة » مضاف إليه « بعد »

منصوب على الظرفية « نجد » مضاف إليه « ما » نافية « شئ » اسم ما « حميت » فعل =



تنبيهات :

الأول : ليس حذف العائد من النعت كحذفه من الخبرية في القلة والكثرة ، بل ذكر في التسهيل^(١) أن الحذف من الخبر قليل ومن الصفة كثير ، ومن الصلة أكثر .

الثاني : قال في شرح التسهيل : وقد يغنى عنه الألف واللام كقوله^(٢) :

كَانَ حَفِيفَ النَّبْلِ مِنْ فَوْقِ عَجَسِهَا عَوَازِبُ نَحْلِ أَخْطَا الْغَارِ مُطْنَفُ

أى : غارها .

= وفاعل ، والجملته صفة لشيء بمسباج « الباء رائدة ومستباح خير ما . منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد .

الشاهد فيه : « حميت » فإنها جملة منعت بها والجملته المنعوت بها لا بد من اشتمالها على ضمير يربطها بالمنعوت .

وحكمه في جواز الحذف للعلم به ، إذ أصله وما شيء حميته .

(١) التسهيل ص ١٦٧ .

(٢) قائله : هو الشنفرى . عمرو بن براق - وهو من الطويل - .

اللغة : « حفيف » هو دوى ذهابه « النبل » السهم « عجسها » بتثنية العين وسكون الجيم - مقبض القوس « عوازب » جمع عارية - من عزبت الإبل ، إذا أبعدت في المرعى « أخطأ الغار » : ضل عنه ، والمراد بالغار بيت النحل « مطنف » - بضم الميم وسكون الطاء وكسر النون - بمعنى علا الطنف - بفتح الطاء والنون - وهو حرف الجبل ، وأراد به هنا رئيس النحل .

المعنى : يصف قوساً بأنها محكمة الصنع شديدة قوية ، فيقول : كان الصوت الذى تسمعه من فوق مقبض هذا القوس من شدة دفع الوتر دوى نحل قد بعدت عن بيتها ، وعند العودة ضلت وأخطأ رائدها فصعد بها إلى قنة الجبل يلتمس البيت .

الإعراب : « كان » حرف تشبيه ونصب « حفيف » اسم كان « النبل » مضاف إليه « من فوق » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من اسم كان « عجسها » مضاف إليه ، وهو مضاف وضمير الغائبية مضاف إليه « عوازب » خبر كان مرفوع بالضممة « نحل » مضاف إليه « أخطأ » فعل ماضى « الغار » مفعول به « مطنف » فاعل أخطأ .

الشاهد فيه : « أخطأ الغار » فإن الألف واللام أغنت عن الضمير العائد إلى الموصوف . تقديره : أخطأ غارها .

مواضعه : ذكره من شرح الألفية : الأشمونى ٢/٣٩٦ .

وقد منع ذلك وأول البيت على الحذف (أى : الغار منها)^(١) .

الثالث : إذا نعت بالجملة اسم زمان جاز حذف عائدها المجرور بفي نحو ﴿يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ﴾^(٢) أى : فيه .

فحذف برمته عند سيبويه وبتدرج عند الكسائي والأخفش .

الرابع : ذكر فى البديع أن الوصف بالجملة الفعلية أقوى منه بالجملة الاسمية .

الخامس : فهم من قوله (ما أعطيته خيرا) أنها لا تقترن بالواو ، بخلاف الحالية .

فلذلك لم يقل : ما أعطيته حالا ، خلافا لمن أجاز اقترانها بالواو كالزمخشري .

السادس : لما كان إطلاق قوله (ما أعطيته خيرا) يوهم جواز النعت بالجملة الطلبية ، إذ يجوز الإخبار بها أزال الإبهام بقوله :

وامنع هنا إيقاع ذات الطلب

وسبب ذلك أنها لا تدل على معنى محصل ، فلا يفيد النعت بها .

ثم أشار إلى تأويل ما يوهم وقوعها نعتا بقوله :

... وإن أتت فالقول أضمر تصب

فيكون القول المقدر هو النعت ، والجملة محكية به ، ومن ذلك قول

الراجز^(٣) :

(١) ١ ، ج .

(٢) من الآية ١٢٣ من سورة البقرة .

(٣) قائله : قال العيني : ذكره المبرد ونسبه إلى راجز لم يعين اسمه ، وقيل : لرؤية بن

العجاج وقد نزل ضيفا بقوم وطال انتظاره للطعام حتى جاء الليل ، ثم أتوه بلبن قليل

خلطوه بماء كثير حتى صار لونه مثل لون الذئب فى الزرقة .

وصدره : حتى إذا جنَّ الظلامُ واختَلَطَ - وهو من الرجز - .

جاءوا بمذقٍ هل رأيت الذئبَ قطُ

أى : بمذقٍ مقول عند رؤيته هذا القول .

ثم انتقل إلى النعت بالمصدر فقال :

وَنَعْتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرًا
.....

وكان حقه في الأصل ألا ينعت به ، لجموده ولكنه من الجارى مجرى

المشتق .

فإن قلت : هل يؤخذ من قوله (كثيراً) أن النعت به مطرد ؟

قلت : لا كما قال في الحال بكثرة . وقد صرح بعدم اطراد وقوعه نعتاً

وحالاً .

- اللغة : « جن » ستر الناس « اختلط » كناية عن انتشاره واتساعه « مذق » هو اللبن المزوج بالماء .

المعنى : يصف الراجز بالشح والبخل قوما نزل بهم ضيفا ، فانتظروا عليه طويلا حتى أقبل الليل بظلامه ، ثم جاءوه بلبن مخلوط يشبه الذئب في لونه ، لكدرته وغيرته .

الإهراب : « حتى » ابتنائية « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « جن » فعل ماض « الظلام » فاعل والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها « واختلط » فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة عطف على جملة جن الظلام « جاءوا » فعل ماض وفاعله « بمذق » جار ومجرور متعلق بـ « جاءوا » « هل » أداة استفهام « رأيت » فعل ماض وفاعله « الذئب » مفعول به « قط » ظرف مبنى على ضم مقدر في محل نصب ، وسكن للروى . واستعمله بعد الاستفهام مع أن موضع استعماله بعد النفي الداخلة على الماضى ، والذي سهل هذا أن الاستفهام قرين النفي في كثير من الأحكام ، وجملة : هل رأيت ؟ في محل نصب مقول لقول محذوف يقع صفة للمذق .

الشاهد فيه : « بمذقٍ هل رأيت الذئب قط » فإن الظاهر يشعر بوقوع الجملة الاستفهامية نعتاً للنكرة وهو « مذق » وليس كذلك . بل جملة الاستفهام معمولة لقول محذوف هو الواقع نعتاً ، والتقدير : جاءوا بمذقٍ مقول فيه هل رأيت ؟

مواضعه : ذكره من شراج الألفية : الأشموني ٢/٣٦٩ ، وابن هشام ٢/١٢٤ ، وابن عقيل ٢/١٥٠ ، والسيوطى ص ٩٣ ، والمكودي ١١٤ ، وابن الناظم .
وذكره السيوطى في همع الهوامع ٢/١١٧ ، والشاهد ٧٦ في الخزانة .

فإن قلت : فهل هما فى الكثرة سواء ؟

قلت . لا . بل جعل المصدر حالا أكثر من جعله نعتا ، ذكر ذلك فى شرح التسهيل .

قلت : وأطلق فى قوله (بمصدر) وهو مُقيد بالأى يكون فى أوله ميم زائدة كمزار ومسير؛ فإنه لا يُنعت به ، لا باطراد ولا بغيره .
وقوله:

فالتزَمُوا الإفرادَ والتذكيرَ

قال المصنف كأنهم قصدوا التنبيه على أن أصله ذو عدل ، فلما حذف المضاف ترك المضاف إليه على ما كان عليه .

قلت : فى النعت بالمصدر طريقان :

إحدهما : أن يقصد المبالغة ، فلا يقدر مضاف .

والأخرى : ألا يقصد فيقدر .

والكوفيون يجعلون ضربا وعدلا واقعين موضع ضارب وعادل .

وقوله:

ونعتٌ غيرٌ واحدٍ إذا اختلفَ فمناطقاً فرقةٌ لا إذا اختلفَ

مثال المختلف « مررت برجلين كريم وبخيل » ، ومثال المتفق « مررت برجلين كريمين » .

فالمختلف : يفرق بالعطف ، والمتفق ، يستغنى عن تفريقه بثنيته وجمعه .

قلت : وأورد على إطلاقه اسم الإشارة ، فإنه لا يجوز تفریق نعته ؛ فلا يجوز « مررت بهذين الطويل والقصير » ، نص على ذلك سيبويه وغيره كالزبادي ، والمبرد ، والزجاج .

قال الزبادى : وقد يجوز ذلك على البدل وعطف البيان .



تنبيهات:

الأول : يندرج في غير الواحد ما هو مفرد لفظا مجموع معنى كقول حسان رضى الله عنه^(١) :

فوافيناهم منا بجمع كأسد الغاب مردان وشيب

الثانى : قال فى الارتشاف : والاختيار فى «مررت برجلين كريم وبخيل» القطع .

الثالث : قال فى التسهيل^(٢) يُغلبُ التذكير والعقل عند الشمول وجوبا، وعند التفصيل اختيارا .

وقوله : ونعت معمولي وحيدى معنى وعملي أتبع بغير استثنا

إذا قصد نعت معمولين فإما أن يكونا لعامل واحد أو لعاملين .

فإن كانا لعامل واحد فثلاث صور :

الأولى : أن يتحد العمل (والنسبة)^(٣) نحو (قام زيد وعمرو العاقلان)

فهذه يجوز فيها الإتيان والقطع فى أماكنه من غير إشكال .

(١) قائله : هو حسان بن ثابت شاعر النبى ﷺ .

اللغة : « فوافيناهم » أتيناهم « بجمع » بفتح الجيم وسكون الميم - اسم لجماعات الناس «أسد» بضم الهمزة وسكون السين - جمع أسد « الغاب » جمع غابة - وهو ماوى السباع والوحوش « مردان » - بضم الميم - جمع أمرد ، وهو الذى لم يبلغ حد نبات الشعر بوجهه « شيب » جمع أشيب - وهو المبيض الشعر .

الإعراب : « فوافيناهم » فعل ماض وفاعله ومفعوله « منا » متعلق بمحذوف حال من جمع وأصله صفة فلما تقدم عليه أعرب حالا « كأسد » متعلق بمحذوف صفة لجمع « الغاب » مضاف إليه « مردان » صفة ثانية لجمع « وشيب » عطف على مردان .

الشاهد فيه : « بجمع .. مردان « وشيب » فإن قوله « مردان وشيب » وقعا نعتين لجمع . ولما كان معناهما مختلفا فرق بينهما بحرف العطف ، وعطف ثانيهما على أولهما .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٢/٣٩٧ .

(٢) التسهيل ص ١٦٩ .

(٣) ب .

الثانية : أن يختلف العمل والنسبة (نحو «ضرب زيدٌ عمرًا الكريمان»)^(١) فهذه يجب فيها قطع من غير إشكال .

والثالثة : أن يختلف العمل وتتحد النسبة من جهة المعنى نحو «خاصم زيدٌ عمرًا الكريمان» .

فالمقطع فى هذه واجب عند البصريين .

وأجار الفراء وابن سَعْدان^(٢) : الإتياع ، والنصّ عن الفراء : أنه إذا أتبع غُلبَ المرفوعُ ، فتقول : « خاصمَ زيدٌ عمرًا الكريمان » .

ونصّ ابن سعدان على جواز إتياع أي شئت ؛ لأن كلا منهما مُخَاصِمٌ ومخَاصِمٌ .

والصحيح مذهب البصريين ، قيل : بدليل أنه لا يجوز (ضارب زيدٌ هنديًا العاقلةُ) برفع العاقلة نعتًا لهند .

قلت : ذكر فى باب أبنية الفعل من شرح التسهيل أن الاسمين فى نحو (ضاربٌ زيدٌ عمرًا) ليس أحدهما أولى من الآخر بالرفع ولا بالنصب ، قال : ولو أتبع منصوبهما بمرفوع ، أو مرفوعهما بمنصوب لجاز .
ومنه قول الراجز^(٣) :

(١) أ ، جـ (أى : يختلف العمل وتختلف نسبة العامل إلى المعملين من جهة المعنى) .

(٢) هو أبو جعفر الضرير محمد بن سعدان . نشأ بالكوفة ، وأخذ عن أبى معاوية الضرير وغيره ثم اشتهر بالعربية والقراءات ، صنف كتابا فى النحو - وتوفى سنة ٢٣١هـ .

(٣) قائله : هو أبو حيان الفقهسى كذا قال ابن هشام الحنبلى ، وقال ابن هشام اللخمي قائله : مساور العبسى ، وقال السيرافى : قائله : الديبرى .

اللغة : « الأفعوان » - بضم الهمزة - الذكر من الأفاعى « الشجاع » ذكر الحيات « الشجعم » الجرىء ، وقيل : هو الطويل .

المعنى : وصف رجلا بخشونة القدمين وغلظ جلدهما . والحيات لا تؤثر فيهما .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « سالم » فعل ماض « الحيات » فاعل سالم « منه » جار =



قد سالمَ الحياتُ منه القَدَمَا الأفعوانَ والشُّجاعَ الشَّجَعَمَا

فنصب (الأفعوان) وهو بدل من (الحيات) ، وهو مرفوع (لفظاً)^(١) ؛ لأنه منصوب معنى ، لأن كل شيئين تسالما فهما فاعلان مفعولان . وهذا التوجيه أسهل من أن يكون التقدير : قد سالمَ الحياتُ منه القَدَمَ ، وسالت القدمُ الأفعوانَ ، انتهى .

وإن كان لعاملين لم يخل العاملان من أن يتحددا في المعنى والعمل ، أو يختلفا فيهما أو في أحدهما .

فإن اتحدوا في المعنى والعمل جعل النعت تابعاً للمعمولين في الرفع والنصب والجر ، سواء اتفق لفظ العاملين نحو « ذهب زيد وذهب عمرو العاقلان » . أو اختلف نحو (ذهب زيد وانطلق عمرو العاقلان) .

فالإتياع فيهما جائز ، وهذا مفهوم من النظم ، إذ لم يشترط اتحاد اللفظ .

وذهب ابن السراج : إلى منع الإتياع في الثاني ، وفصل في الأول فقال : إن قدرت الثاني عاملاً ، فالقطع أو توكيدا والأول هو العامل جاز الإتياع .

وإن اختلف العاملان في المعنى والعمل ، أو في أحدهما وجب القطع فيرفع على إضمار مبتدأ ، وينصب على إضمار فعل .

= ومجرور متعلق بمحذوف حال من القدم « القدما » مفعول به لسالم منصوب بالفتحة الظاهرة « الأفعوان » بدل من الحيات منصوب بالفتحة « والشجاع » معطوف على الأفعوان « الشَّجَعَمَا » نعت للشجاع منصوب بالفتحة .

الشاهد فيه : « : قد سالمَ الحياتُ منه القدما الأفعوان » فإن قوله « الأفعوان » المنصوب - بدليل أنه عطف عليه المنصوب وهو « الشجاع والشجعما » - قد وقع بدلا من « الحيات » وهو مرفوع ، لكونه فاعلا لسالم .

وقد علم أن الفاعل مرفوع ، فاختلف إعراب البديل عن إعراب المبدل منه .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٣٩٩ .

وذكره سييويه ١/١٤٥ ، والسيوطي في الهمع ١/١٦٥ ، والشاهد في المقاصد النحوية

٨٠ / ٤

(١) ، ج .

مثال المختلفين في المعنى والعمل (جاء زيد ورأيت عمراً العاقلين) .
ومثال المختلفين في المعنى دون العمل (جاء زيد وذهب عمرو العاقلين) .
ومثال المختلفين في العمل دون المعنى (مررت بزيد وجاوزت عمراً
العاقلين) .

يجوز في ذلك (العاقلان) على تقدير : هما ، و (العاقلين) على تقدير :
أمدح ، والإتباع في ذلك يمتنع عند الجمهور ، إذ العمل الواحد لا يمكن نسبه إلى
عاملين من شأن كل واحد منهما أن يستقل .

فإن قلت : قوله (وحيدى) صفة لماذا ؟

قلت : لمحدوف تقديره : ونعت معمولى عاملين وحيدى معنى وعمل .
فإن قلت : هل يعنى بقوله (أتبع) إيجاب الإتباع أو الإعلام بجوازه ؟
قلت : لا يصح حمله على الإيجاب ، فإن القطع فى ذلك منصوص على
جوازه .

فإن قلت : ما معنى قوله (بغير استثنا) ؟

قلت : يعنى فى الرفع والنصب والجر كما قال الشارح ، وكأنه يشير بذلك
إلى مذهب من خصص جواز الإتباع بنعت فاعلين وخبرى مبتدأين ، ولا وجه
للتخصيص .

وقوله :

وإن نعوتٌ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَّتْ مُفْتَقَرًا لِدَكَرِهِنَّ أُتْبِعَتْ

إذا كثرت نعوت الاسم ، فله ثلاثة أحوال :

أحدها : أن يكون مفتقراً إلى جميعها لا يتميز بدونها .

والثانى : أن يكون مستغنياً عنها متميزاً بدونها .

والثالث : أن يكون مفتقراً إلى بعضها دون البعض .

فإن كان مفتقراً إلى جميعها وجب إتباع الجميع ، وإن كان متعيناً بدونها

جاز فيه ثلاثة أوجه :

إتباع الجميع ، وقطع الجميع ، وإتباع بعض وقطع بعض .
وإن كان مفتقراً إلى بعض دون بعض وجب إتباع المفتقر إليه وجاز فيما
سواه الإتياع والقطع .
هذا ما ذكره المصنف .

فإن قلت : كيف يفهم ذلك من النظم ؟

قلت : أما الأول فظاهر من قوله (وإن نعوت ... البيت) .

وأما الثانية فمن قوله : واقطع أو أتبع إن يكن معيماً .. بدونها .

وأما الثالثة فمن قوله : أو بعضها اقطع معلنا .

قال الشارح : بعد أن ذكر الصورة الثالثة : وإلى هذا الإشارة بقوله (أو)
بعضها اقطع معلنا) أى : وإن يكن معينا ببعضها اقطع ما سواه ، وفيه نظر .

تنبيه:

إذا قُطِعَ بعضُ النعوتِ دون بعضٍ قُدِّمَ التَّبَعُ عَلَى المَقْطُوعِ ولا يعكس ،
وفيه خلاف .

قال ابن الربيع : والصحيح المنع ، وقال صاحب البسيط : والصحيح
جوازه . ثم بين وجهي القطع بقوله :

وارْفَعْ أو انصِبْ إن قَطَعْتَ مُضْمِراً مُبْتَدَأً أو ناصِباً لَنْ يَظْهَرَ

يعنى : أنه يجوز القطع إلى الرفع وإلى النصب ، فإذا رفع فهو خبر مبتدأ
واجب الحذف ، وإذا نصب فإضمار فعل واجب الحذف .

وإلى وجوب إضمار المبتدأ والفعل الناصب أشار بقوله (لَنْ يَظْهَرَ) .

تنبيه:

قد يوهم كلام الناظم أن القطع مشروط بتكرار النعوت . كما أوهمه كلام
غيره ، وليس ذلك بشرط ، وإنما ذكر مسألة كثرة النعوت لما فيها من التقسيم
والأوجه المتقدمة .

وتلخيص الكلام على القطع ، أن يقال : المنعوت قسمان : معرفة ونكرة .

فالمعرفة إن كان نعتها لمدح أو لذم أو ترحم جاز القطع بالرفع على إضمار مبتدأ ، وبالنصب على إضمار فعل لائق ، فيقدر في المدح أمدح وفي الذم أذم وفي الترحم أرحم^(١) .

ولا يجوز إظهار المبتدأ ، ولا الفعل كما سبق .

وخالف يونس في الترحم فلا يجوز القطع وإن كان لتوكيد كقوله ﴿ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾^(٢) أو ملتزما نحو (الشَّعْرَى العَبُور)^(٣) أو جارياً على مشار به نحو (هذا العالم) لم يجز القطع .

وإن كان لتخصيص وليس أحد الثلاثة نحو (مررت بزيد الخياط) جاز قطعه إلى الرفع على إضمار (هو) ، وإلى النصب على إضمار (أعنى) ، ويجوز إظهارهما ، بخلاف نعت المدح والذم والترحم .

وأما النكرة : فيشترط في جواز قطع نعته تأخره عن آخر . كقول أبي الدرداء (نزلنا على خال لنا ذو مال وذو هيبة) .

فإن لم يتقدمه نعت آخر لم يجز القطع إلا في الشعر .

وما ذكرته من جواز قطع نعت التخصيص على الوجه المذكور ، نص عليه ابن أبي الربيع وهو مفهوم من التسهيل^(٤) .

(١) مثال المدح (الحمد لله رب العالمين) والذم (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) والترحم (اللهم أنا عبدك المسكين) .

(٢) من الآية ١٣ من سورة الحاقة .

(٣) قال الشيخ الصبان ٣/٥٣ (والملتزم : الذى التزمت العرب النعت به نحو (الشعرى العبور) والمراد أنه إذا وقع بعدها وصف كان نعتاً لا أنه يلزم بعدها نعت فلا يرد قوله تعالى (وأنه هو رب الشعرى) . وسميت العبور ، لعبورها المجرة .

(٤) التسهيل ص ١٦٩ .

قوله:

وما من المنعوت والنعت عقلٌ يجوزُ حذفُهُ وفي النَّعْتِ بَقْلٌ

يعنى : أنه إذا علم النعت أو المنعوت جاز حذفه ، ويكثر ذلك فى المنعوت ، ويقال فى النعت .

فمن الأول : ﴿ وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ أَتْرَابٌ ﴾ (١) ومن الثانى قول العباس ابن مرداس (٢):

..... فلم أعط شيئا ولم أمنع

تنبية:

إنما يكثر حذف الموصوف وإقامة صفته مقامه بشرطين :

(١) من الآية ٥٢ من سورة ص .

(٢) قائله : العباس بن مرداس الصحابى من كلمة يقولها فى رسول الله ﷺ وكان الرسول قد قسم الغنائم فى حنين فأعطى منها قوما من المؤلفة قلوبهم ومنهم عيينة بن حصن والأقرع ابن حابس - عطاء كثيرا يتألفهم به على الإسلام ، ولم يعط العباس مثلهم ، فكره العباس ذلك .

وصلوه : وقد كنتُ فى الحربِ ذَا تَدْرَا .. - وهو من المتقارب - .

اللغة : « تدرأ » - بضم التاء وسكون الدال وفتح الراء - أى : ذو عدة وقوة على دفع الأعداء عن نفسه ، وهو اسم موضوع للدفع ، والتاء فيه رائدة كما زيدت فى تنفل .

الإحراب : « وقد » حرف تحقيق « كنت » كان واسمها « فى الحرب » متعلق بكان « ذا » خبر كان منصوب بالالف نيابة عن الفتحة ، لأنه من الأسماء الستة ، « تدرأ » مضاف إليه « فلم » الفاء عاطفة لم حرف نفى وجزم وقلب « أعط » فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الألف ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، وهو مفعوله الأول « شيئا » مفعول ثان « ولم » حرف نفى « أمنع » فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم وحرك بالكسر للروى ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه .

الشاهد فيه : « فلم أعط شيئا » حيث حذف منه النعت ، والتقدير : فلم أعط شيئا طائلا .

ولولا هذا التقدير : لتناقض مع قوله « ولم أمنع » .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٢/٤٠١ ، والسيوطى ص ٩٣ ، والمكودى ص ١١٦ ، وابن الناظم . وذكره السيوطى فى الهمع ٢/١٢٠ ، وابن هشام فى المغنى ٢/١٦٦ .

أحدهما : أن يعلم جنس المنعوت إما باختصاص النعت به نحو « مررت
بكتاب » وإما بمصاحبة ما يعينه نحو ﴿ أَنْ أَعْمَلَ سَابِغَاتٍ ﴾^(١) .

والآخر : أن يكون صالحا لمباشرة العامل .

فلو كان جملة أو شبهها لم يقيم مقامه في الاختيار ، لكونه غير صالح لها
إلا بشرط كون المنعوت بعض ما قبله من مجرور بمن ، حكى سيبويه « ما منهما
مات حتى رأيته يفعل كذا » فهذا مثال الجملة .

ومثال شبهها قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنُوا بِهِ ﴾^(٢) .

وقوله : ﴿ وَمِمَّا دُونَ ذَلِكَ ﴾^(٣) .

التقدير : أحد مات ، وإن أحد من أهل الكتاب ، وقوم دون ذلك ، فهذا
ونحوه كثير مطرد .

وقول الشارح : وهو مطرد في النفي ، يفهم أنه غير مطرد في الإيجاب ،
وليس كذلك .

وأما نحو قوله^(٤) :

لَوْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَيْشِمِ يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمَيْسِمِ

(١) من الآية ١١ من سورة سبأ - أي : دروعا سابغات - بدليل (والتأله الحديد) .

(٢) من الآية ١٥٩ من سورة النساء .

(٣) من الآية ١١ من سورة الجن .

(٤) قائله : نسبه ابن يعيش إلى الأسود الحماني يصف امرأة ، ونسبه سيبويه إلى حكيم
الربيعي . وهو من الرجز - .

اللغة : « لم تيشم » - بكسر التاء - لغة قوم ، وقلبت الهمزة ياء ، لسكونها إثر كسرة -
أي : لم تأثم من الإثم - وهو الخطيئة « يفضلها » يزيد عليها « حسب » ما يعده الإنسان
من مفاخر آبائه « ميسم » - بكسر الميم - وسامة وجمال .

المعنى : لو قلت : إنه ليس في قوم هذه المرأة أحد يفضلها ، ويزيد عليها في عراقة النسب
والجمال - لم تكن كاذبا في ذلك .

الإعراب : « لو » شرطية « قلت » فعل ماض فعل الشرط وفاعله « ما » نافية « في قومها »
جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم لمبتدأ محذوف ، أي : أحد « لم » نافية جازمة .

فأجازه المصنف في الاختيار ، وجعل الجر بفي كالجرب من ، وجعله ابن
عصفور ضرورة .

فلو لم يكن المنعوت بالجملة وشبهها بعض ما قبلها من مجرور بمن أو في
لم تقم الجملة أو شبهها مقامه إلا في الضرورة كقوله^(١) :

لَكُمْ قُبْصُهُ مِنْ بَيْنِ اثْرَى وَأَقْتَرَا

- «تيشم» جواب الشرط «يفضلها» الجملة صفة لأحد المحذوفة «في حسب» جار ومجرور
متعلق بيفضلها «وميسم» عطف عليه .
الشاهد فيه : «ما في قومها .. يفضلها» حيث إن جملة «يفضلها» جاءت نعتا لمنعوت
محذوف وهو «أحد» - وهو بعض اسم مقدم مجرور بفي وهو «قومها» .
مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٤٠٠ ، وابن هشام ٣/١٣٢ ، وذكره
ابن يعيش ٣/٥٩ ، وسيبويه ١/٣٧٥ ، والسيوطي في الهمع ٢/١٢٠ ، والشاهد ٣٤٤
في الخزانة .

(١) قائله : هو الكمييت في مدح بني أمية - وهو من الطويل - .

وصدره : لَكُمْ مَسْجِدًا اللَّهُ الْمَزُورَانَ وَالْحَصَى

اللغة : «مسجدنا الله» أراد بهما مسجد مكة ومسجد المدينة «المزوران» تثنية مزور بفتح
الميم وضم الزاي - «الحصى» العدد من الأهل «قبصه» - القبص بكسر القاف وسكون
الباء - العدد الكثير من الناس «أثرى» كثر ماله «وأقترا» افتقر وقل ماله .

المعنى : يمدح بني أمية - بأن الله تعالى قد جعل لهم الولاية على مسجديه اللذين
يزورهما الناس وجعل لهم العدد والعديد من الأهل والأتباع والأنصار الذين لكثرتهم
يوجد بينهم الغنى والفقير .

الإعراب : «لكم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «مسجدنا» مبتدأ مؤخر
مرفوع بالالف لأنه مثنى «الله» مضاف إليه «المزوران» نعت للمسجدين مرفوع بالالف
نيابة عن الضمة لأنه مثنى «والحصى» عطف على المبتدأ «لكم» متعلق بمحذوف خبر
مقدم «قبصه» مبتدأ مؤخر وضمير الغائب مضاف إليه «من بين» جار ومجرور «أثرى»
فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الف منع من ظهوره التعذر وفاعله ضمير مستتر
فيه «وأقترا» فعل ماض عطف على أثرى وفاعله ضمير مستتر فيه .

الشاهد فيه : من بين أثرى وأقترا، حيث حذف المنعوت وأبقى النعت ، والتقدير : من بين
من أثرى وبين من أقترا ، أى من بين رجل أثرى ورجل أقترا ، فحذف منعوتين «من»
الأولى و «من» الثانية .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٤٠١ .



التوكيد

التوكيد مصدر سمي به التابع لأنه يفيد ، ويقال: أكد تأكيداً ، ووكد توكيداً وهو : معنوى ولفظى .

فالمعنوى : تابع بألفاظ مخصوصة؛ فلذلك استغنى عن حده بذكرها .
ثم المعنوى نوعان :

أحدهما : يرفع توهم الإضافة إلى المتبوع .

والثانى : يرفع توهم إرادة الخصوص بما ظاهره العموم .

والأول بالنفس والعين والثانى بكل وأخواته .

وبداً بالأول فقال :

بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الْأِسْمُ أَكْثَرُ

فتقول : «جاء زيد»^(١) نفسه أو عينه» والمراد بهما حقيقته ، وينفردان عن سائر ألفاظ التوكيد بجوارجرهما بباء زائدة^(٢) .

فإن قلت : فهل يجوز الجمع بينهما ؟

قلت : نعم .

وإنما عطف بأو للتنبية على أن كلا منهما يصح التوكيد به وحده .

فإن قلت : فبأيهما يبدأ عند الاجتماع ؟

قلت : بالنفس ، لأنها عبارة عن جملة الشيء ، والعين مستعارة فى التعبير عن الجملة .

فإن قلت : هل هذا التركيب لازم أم على سبيل الأولوية ؟

(١) ب ، ج .

(٢) مثل ذلك «جاء زيد وهند بعينها» - ومحل المجرور إعراب المتبوع .

قلت . الظاهر أنه لازم ، وقيل : أنه على طريق الأحسنية .

ثم قال : مع ضميرٍ طابَقَ المؤكِّدَا

فنبه على أنه لا بد من إضافة النفس والعين إلى ضمير المؤكد مطابقاً له في الأفراد والتذكير وفروعهما . وتمثيل ذلك سهل .

ثم قال :

واجمعهُمَا بِأَفْعُلٍ إِنْ تَبِعَا مَا لَيْسَ وَاحِدًا تُكْنُ مَتَّبِعًا

وإنما قال بأفعلٍ احترازاً عن جمع الكثرة، فإنه لا يؤكد بنفسه ولا عيون . وهو أولى من قوله في التسهيل : جمع قلة^(١) فإن عيناً جمع على أعيان ولا يؤكد به .

وشمل قوله : (ما ليس واحداً) المثني نحو «قام الزيدان أو الهندان أنفسهما» والجمع نحو «قام الزيدون أنفسهم والهندات أنفسهن» .

وترك الأصل في المثني كراهة اجتماع تثنيتين، وعدل إلى الجمع ، لأن الثنية جمع في المعنى .

تنبيه:

قال الشارح : بعد ذكره أن الجمع في المثني هو المختار - ويجوز فيهما أيضاً الأفراد، والثنية .

وَوَهْمٌ فِي ذَلِكَ، إِذْ لَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ مِنَ النَحْوِيِّينَ .

قلت : وأجاز ابن إياز - في شرح الفصول - الثنية . فقال : ولو قلت «نفساهما» لجاز .

وكان الناظم أشار إلى منع الأفراد والثنية بقوله (تكن متبعا) ثم انتقل إلى النوع الثاني من نوعي التأكيد المعنوي . فقال :

وَكُلًّا أَذْكَرُ فِي الشُّمُولِ وَكِلَا كِلْتَا جَمِيعًا بِالضَّمِيرِ مُوَصَّلًا

(١) التسهيل ص ١٦٤ .

وأما كُلُّ فلا يؤكد بها إلا ذو أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه غير مثنى .

وأما كِلا وكتنا فللمثنى ، وأما جميع فبمنزلة كل .

ثم أشار إلى وجوب إضافة كل وما بعدها إلى ضمير المؤكد بقوله (بالضمير موصلا) .

فتقول : (جاء الجيشُ كُلُّهُ ، والقبيلةُ كُلُّهَا ، والزيدانُ كُلُّهُم ، والرجالُ كُلُّهُم ، أو كلها ، أو كله على قياس «هم أحسن الفتيان وأجمله» وهو ضعيف (وجاء الهندات كلهن أو كلها) وحكى الخليل كلتهن عن بعض العرب ، وكذلك تقول في جميع .

وتقول في المثنى (جاء الزيدان كلاهما ، والمرأتان كلتاها) .

وقد فهم من قوله (بالضمير موصلا) فوائد :

الأولى : (أنه)^(١) ضمير مطابق للمؤكد ؛ لأن آل فيه للعهد السابق في النفس والعين .

الثانية: أنه لا يحذف استغناء بنيته ، خلافا للفراء والزمخشري ، ونقله بعضهم عن الكوفيين ، وجعلوا منه قراءة من قرأ (إِنَّا كُلاٌ فِيهَا)^(٢) . (أى : إنا كلنا)^(٣) .

وخرج على وجهين :

أحدهما : أنه حال من الضمير المرفوع في (فيها)^(٤) .

والآخر : (أنه)^(٥) بدل من اسم (إن)^(٦) .

(١) ١ ، ج .

(٢) من الآية ٤٨ من سورة غافر .

(٣) ١ ، ج .

(٤) أى : من ضمير الاستقرار المقدر المرفوع في «فيها» قال في المغنى : وفيه ضعفان : تقدم الحال على عامله الظرفى ، وتكثير «كل» بقطعها عن الإضافة لفظا ومعنى ، والحال واجبة التكثير .

(٥) ١ ، ج .

(٦) أى : بدل كل من اسم «إن» وهو لا يحتاج إلى ضمير .

الثالثة : أن كلا لا يضاف في التوكيد إلى ظاهر ، وعلى ذلك نصوص النحويين وذكر في التسهيل^(١) أنه قد يستغنى عن الإضافة إلى الضمير بالإضافة إلى مثل الظاهر المؤكد بكل ، وجعل منه قول كثير^(٢) :

يا أشبهَ النَّاسِ كلَّ النَّاسِ بِالْقَمَرِ

(١) التسهيل ص ١٦٤ .

(٢) قائله : كثير عزة - وهو من البسيط - .

وصدوره : كم قد ذكرك لو أجزى بذكريكم

اللغة : أجزى - مضارع مبني للمجهول من الجزاء ، وهو المكافاة .

الإعراب : «كم» خبرية بمعنى كثير ، وهي اسم مبني على السكون إما في محل رفع على أنه مبتدأ ، وإما في محل نصب على أنه مفعول مطلق عامله ذكر أى : ذكرك ذكراً كثيراً ، أو في محل نصب على أنه مفعول فيه لتأوله بالوقت . أى : ذكرك في أوقات كثيرة «قد» حرف تحقيق «ذكرك» ذكر فعل ماض والتاء ضمير المتكلم فاعل والكاف ضمير المؤنثة المخاطبة مفعول به والجملة في محل رفع خبر كم إن جعلتها في محل رفع مبتدأ ، فإن جعلتها في محل نصب فهذه الجملة لا محل لها لأنها ابتدائية «لو» حرف دال على التمنى أو حرف شرط غير جازم مبني على السكون لا محل له من الإعراب «أجزى» فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بضممة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ونائب الفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا «بذكركم» جار ومجرور متعلق بأجزى وذكر مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله ، وإن قدرت لو شرطية فجوابها محذوف ، لو أجزى بذكري إياكم لاسترحت «يا أشبه» حرف نداء ومنادى منصوب بالفتحة الظاهرة «الناس» مضاف إليه «كل» توكيد للناس «بالقمر» جار ومجرور متعلق بأشبه .

الشاهد فيه : «الناس كل الناس فكلمة «كل» توكيد للناس ومن حق الكلام أن يضيف لفظ التوكيد إلى ضمير غيبة عائد على المؤكد فيقول يا أشبه الناس كلهم .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٤٠٤ / ٢ .

وذكره السيوطي في الهمع ١٢٣ / ٢ .

ونحوه، قيل : ولا حجة فيه، لاحتمال كون (كل) نعتًا بمعنى الكاملين، فلم يفضله إلا على الناس الكاملين، وهو أمدح.

تنبيهان

الأول : ما ذكر أن (كلا) للمذكر و (كلتا) للمؤنث ، هو المشهور.

وقال في التسهيل^(١) : وقد يستغنى (بكليهما) عن كليهما).

ومنه قول الشاعر^(٢):

يَمْتُ بَقْرِي الزَيْنِينِ كِلَيْهِمَا إِلِيكَ وَقُرْبَى خَالِدٍ وَحَبِيبِ

وقال ابن عصفور : هو من تذكير المؤنث حملا على المعنى للضرورة ، كأنه

(قال)^(٣) بقرى الشخصين.

الثاني : ذكر في التسهيل^(٤) أيضا أنه قد يستغنى (بكليهما) عن (كليهما)

(١) التسهيل ص ١٦٤ .

(٢) قائله : هو هشام بن معاوية . وهو من الطويل .

اللغة : «يمت» يتقرب «بقري» - بضم القاف وسكون الراء - القرابة «الزينين» - مثنى زينب - وهو علم امرأة .

المعنى : ينسب إليك بقرابة الزينين وقرابة خالد وحبیب .

الإعراب : «يمت» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه «بقري» جار ومجرور متعلق بقوله يمّ وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف للتعذر «الزينين» مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى «كليهما» توكيد مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه ملحق بالمثنى «إليك» متعلق بيمت «وقري» معطوف على قري السابق «خالد» مضاف إليه «حبیب» عطف عليه .

الشاهد فيه : «الزينين كليهما» حيث أكد المثنى المؤنث «الزينين» بالاسم الموضوع للاستعمال في توكيد مثنى المذكر وهو «كليهما» - فقد وقع «كليهما» موقع «كليهما» .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٤٠٧ / ٢ .

(٣) ب .

(٤) التسهيل ص ١٦٤ .

و (كلتيهما) فى تأكيد المثنى - فىقال على هذا (جاء الرجلان كلُّهما)
والمرأتان كلهما.

ثم قال:

واستعملوا أيضاً ككُلِّ فاعلةً من عمّ فى التوكيد مثل النافلة

أى : واستعملت العرب فى التوكيد وزن (فاعلة من عم) يعنى عامة،
وتوصل إلى ذكرها بذكر وزنها لتعذر دخولها فى النظم.

وأشار بقوله (ككل) إلى أنها يؤكد بها ما سوى المثنى مما يؤكد بكل، وأنها
تضاف إلى ضمير المؤكد.

فىقال : «جاء الجيشُ عامَّةً ، والقبيلةُ عامتُها ، والزيدون عامتهم ،
والهندات عامتهن».

قال فى شرح التسهيل : وذكرت مع كل جميعا وعامة كما فعل سيويه .

وأغفل ذلك أكثر المصنفين سهواً أو جهلاً ، وإلى ذلك أشار بقوله (مثل
النافلة) .

قال الشارح : يعنى أن ذكر عامة فى الفاظ التوكيد مثل النافلة أى :
الزيادة على ما ذكره النحويون فى هذا الباب ، فإن أكثرهم أغفله ، وليس هو فى
حقيقة الأمر نافلةً على ما ذكروه ، لأن من أجلهم سيويه - رحمه الله - لم
يغفله . انتهى .

قلت : خالف المبرد فى (عامة) وقال : إنما (هى) ^(١) بمعنى أكثرهم .

ثم ذكر توابع (كل) فقال :

وبعد كلُّ اكدوا بأجمعاً جمعاءً أجمعين ثم جمعاءً

فىقال : جاء الجيشُ كلُّهُ أجمع والقبيلةُ كلُّها جمعاءً ، والزيدون كلُّهم
أجمعون ، والهنداتُ كلهن جمع .

(١) ب ، وفى ا ، ج «هو» .

وقال فى شرح الكافية : ولا يجاء بآكتع وأخواته غالبا إلا بعد أجمع وأخواته على هذا الترتيب . انتهى .

ومراعاة هذا الترتيب هو المشهور .

وأجاز ابن كيسان : أن تبدأ بأى الثلاثة شئت بعد أجمع . وهو ظاهر قوله فى التسهيل^(١) بهذا الترتيب أو دونه .

وقال ابن عصفور : وأما أبضع وأبتع فلا تبال بإيهما قدمت على الآخر .

وأجاز الكوفيون وابن كيسان : تقديم آكتع على أجمع .

ومذهب الجمهور أنه لا يتقدم عليه .

وأجاز الكوفيون وابن كيسان : أيضا الاستغناء بآكتع وأخواته عن أجمع

وأخواته ، ومذهب الجمهور المنع .

وقوله^(٢) : حَوْلًا أَكْتَعًا . . .

(١) التسهيل ص ١٦٥ .

(٢) قائله : لم أقف على اسم قائله - وهو من الرجز -

وتمامه : يا ليتنى كنتُ صبيبا مُرضعا . . . تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ

اللغة : «الذلفاء» - بفتح الذال وسكون اللام - أصله وصف لمؤنت الأذلف ، وهو مأخوذ من الذلف وهو صغر الأنف واستواء الأرنبة ، ثم نقل إلى العلمية فسميت به امرأة «حولا» عاما . «أكتعا» تاما كاملا ، وهو من ألفاظ التوكيد مأخوذ من قولهم : أتى عليه حول كتيع أى تام . الإعراب : «يا» حرف تنبيه أو حرف نداء حذف المنادى منه «ليتنى» حرف تمن ونصب والنون للوقاية والياء اسمه «كنت» فعل ماض ناقص والتاء اسمه «صبيبا» خبره «مرضعا» نعت ، وجملة كان واسمه وخبره فى محل رفع خبر ليت «تحملىنى» فعل مضارع والنون للوقاية والياء مفعول «الذلفاء» فاعل والجملة فى محل نصب صفة ثانية لقوله «صبيبا» «حولا» ظرف زمان متعلق بتحمل «أكتعا» تأكيد .

الشاهد فيه : «حولا أكتعا» حيث أكد بآكتع وهو غير مسبوق بأجمع .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٠٦ / ٢ . وابن عقيل ٢ / ١٥٧ ، والسيوطى ٩٤ ، والمكودى ص ١١٧ ، وابن الناظم . وذكره السيوطى فى الهمع ١٢٣ / ٢ ، والشاهد رقم ٣٦٣ فى الخزانة .

ونحوه من الضرورات (وشذ)^(١) قولُ بعضهم (اجمعَ أبصع) وإنما حق أبصع أن يجيء بعد أكتع .

وأشد منه قول بعضهم (جُمع بُتّع) ، وإنما حق (بتّع)^(٢) وأخواته أن يجاء بهن آخرًا توابع لأبصع .

الرابع : إذا تكررت ألفاظ التوكيد فهي للمتبوع ، وليس الشانى تأكيداً (للتأكيد)^(٣) .

الخامس : لا يجوز فى ألفاظ التوكيد القطعُ إلى الرفع ، ولا إلى النصب^(٤) .

السادس : لا يجوز عطف ألفاظه بعضها على بعض ، فلا يقال : (قام زيدٌ نفسه وعينهُ) ، ولا (جاء القومُ كلهم وأجمعون) ، وأجاز العطف بعضهم وهو قول ابن الطراوة .

السابع : ألفاظ التوكيد معارف ، أما ما أضيف إلى الضمير فظاهر ، وأما أجمع (وتوابعه)^(٥) ففي تعريفه قولان :

- أحدهما : أنه بنية الإضافة ، ونُسب إلى سيبويه^(٦) .
- والثانى : أنه بالعلمية علّق على معنى الإحاطة^(٧) .

(١) ب ، ج وفى أ «وهو مثل» .

(٢) أ ، ب .

(٣) ج وفى أ ، ب «التأكيد» .

(٤) أى : على المختار لمنافاة القطع مقصود التوكيد ه صبان ٥٨ / ٣ .

(٥) وفى أ «وأخواته» .

(٦) قيل : هذا ينافى ما قدمه من امتناع حذف الضمير استغناء بنية الإضافة ، والحق أنه لا منافاة ، لأن ما تقدم فى غير أجمع وتوابعه ه صبان ٣٨ / ٣ .

(٧) أى : وضع على معنى هو الإحاطة . ولا يخفى أن جعل مدلوله الإحاطة ، يورث اختلال الكلام إذ يكون حينئذ معنى «جاء القوم أجمع» جاء القوم الإحاطة فلعل فى العبارة حذف مضاف أى ذى الإحاطة . على أن الإحاطة مصدر المبني للمفعول ه صبان ٥٩ / ٣ .

قال محمد بن مسعود الغزني ^(١) في البديع : وتعريفها تعريف علمي
كتعريف أسامة انتهى ، ولكون هذه الألفاظ معارف منع البصريون نصبها على
الحال .

وقوله :

وإن يُقَدُّ توكيدٌ منكُورٌ قُبْلُ وعن نُحَاةِ البَصْرَةِ المَنعِ شَمْلُ

مذهب الكوفيين والأخفش جواز توكيد النكرة إذا كانت مؤقتة (وأجاز بعض
الكوفيين مطلقا مؤقتة كانت أو غير مؤقتة) ^(٢) ومنع ذلك البصريون ^(٣) وإلى الجواز
ذهب المصنف ، لإفادته ولورود السماع به ^(٤) .

فإن قلت : على أي (المذهبيين) ^(٥) يحمل كلامه؟

قلت : ظاهر النظم موافقة الثاني ، إذ لم يشترط في الجواز غير الإفادة .

وقوله في التسهيل ^(٦) : وإن أفاد توكيد النكرة جاز وفاقا للأخفش
والكوفيين ، يقتضى موافقة الأول إذ الأخفش ومن وافقه من الكوفيين خصوا ذلك
بالمؤقتة على ما نقل عنهم .

وقوله (المنع شمل) المقيد وغيره .

(١) محمد بن مسعود الغزني . هكذا سماه أبو حيان ، وقال ابن هشام ابن الذكي صاحب
كتاب البديع ، أكثر أبو حيان من النقل عنه ، وذكره ابن هشام في المغنى وقال : إنه خالف فيه
أقوال النحويين .

(٢) قال السيوطي في البغية : ولم أعرف شيئا من أحواله .

(٣) أ ، ج .

(٤) سواء أكانت محدودة كيوم وليلة وشهر وحول أو غير محدودة كوقت وزمن وحين .

(٥) تقول «اعتكفتُ شهراً كله» .

وقوله : لَكِنَّه شاقَّةٌ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٍ بِالْيَتِ عِدَّةٌ حَوْلَ كُلِّهِ رَجَبٌ

(٥) وفي ب ، ج «المذهبيين الأولين» .

(٦) التسهيل ص ١٦٥ .

وقوله :

وَاعْزَنْ بِكَلْتَا فِي مُثْنَى وَكِلَا
عَنْ وَزْنِ فَعْلَاءَ وَوَزْنِ أفعالاً

استغنى في تثنية المثني بكلا وكتسا عن تثنية أجمع وجمعاء ، فلا يقال :
أجمعان ولا جمعاوان خلافا للكوفيين وابن خروف في إجازتهم تثنيتهما قياساً .
معترفين بعدم السماع .

فإن قلت : هل يجرى خلافهم في توابع أجمع وجمعاء ؟

قلت : في كلام بعضهم ما يشعر بإجراء الخلاف فيها ، والقياس يقتضى

إجراءه ، وقوله :

وَإِنْ تُؤَكِّدُ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلَ
بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ فَبَعْدَ الْمُتَفَصِّلِ

عَيَّتْ ذَا الرَّفْعِ
.....

يعنى (أنه)^(١) إذا أكد الضمير المرفوع المتصل بالنفس أو بالعين فلا بد من
توكيده (قبلها)^(٢) بضمير مرفوع منفصل ، فتقول : (قُمْ أَنْتَ نَفْسُكَ) و (قمت
أنت نفسك) .

فإن قلت : فهل توكيده بذلك واجب ؟

قلت : قال في شرح الكافية : لم يجز إلا بعد توكيده بضمير (مرفوع)^(٣)

منفصل .

فلو قلت : (قوموا أنفسكم) لم يجز ، وهو موافق لنصوص غيره من

النحويين .

وقال في التسهيل^(٤) : ولا يؤكد بهما غالبا ضمير رفع متصل إلا بعد توكيده

(١) أ ، ج .

(٢) أ ، ج ، وفى ب «قبلهما» .

(٣) أ ، ج .

(٤) التسهيل ص ١٦٥ .

بمنفصل وأشار بقوله (غالباً) إلى ما ذكره الاخفش فى المسائل : من أنه يجوز على ضعف (قاموا أنفسهم) وفى عبارة الفارسى لا يحسن .

«فرع» .

إذا قلت : (هلم لكم أنفسكم) جاز دون توكيد للفصل الذى هو (لكم) وهذا بلا خلاف . فلا يتوهم أنه لا بد فيه من التأكيد . ذكره فى الارتشاف . وقد فهم من قوله (المتصل) أن المنفصل يؤكد بهما بلا شرط .

ومن قوله (عنيت ذا الرفع) أن المنصوب والمجرور (يؤكد)^(١) بهما بلا شرط فتقول (رايتك نفسك) و (مررت بك نفسك) .

وإن شئت أكدتهما بالمنفصل .

وقوله : وأكّدوا بِمَا سِوَاهُمَا وَالْقَيْدُ لَنْ يُلْتَزَمَا

يعنى : أن ما سوى النفس والعين من ألفاظ التوكيد إذا أكد (بها)^(٢) ضمير الرفع المتصل لم يلتزم توكيده بمنفصل ، وهو المعنى بالقيّد ، ولكن يجوز ، فتقول : (قوموا كلكم) .

ولو قلت : أنتم كلكم) لكان حسناً .

ولما فرغ من التوكيد المعنوى انتقل إلى التوكيد اللفظى فقال :

وما من التوكيدِ لَفْظِيٍّ يَجِيْ مُكْرَرًا كَقَوْلِكَ ادرْجِي ادرْجِي

التوكيد اللفظى : إعادة اللفظ أو تقويته بموافقته معنى .

فالاول كقولك (ادرجى ادرجى) . ويكون فى الاسم والفعل والحرف

والمركب غير الجملة ، والجملة ، نحو (جاء زيد زيد) .

(١) أ ، ج ، وفى ب «يؤكدان» .

(٢) ب ، ج - وفى أ «بهما» .

أَتَاكَ أَتَاكَ الْلَا حِقُونُ^(١)

وَنَعَمْ نَعَمْ .

وَحَتَامَ حَتَامَ الْعَنَاءُ الْمَطْوَلُ^(٢)

(١) لم أقف على اسم قائله - وهو من الطويل -
وتمامه : فأين إلى أين النجاة بيغلتى أَحْسِبِ أَحْسِبِ
المعنى : أين أذهب ؟ وإلى أى مكان أنجو بيغلتى؟ وقد جاء الذين يلاحقوننى ويطلبوننى
فلا مفر من أن يستسلم الإنسان للقدر ويقف حيث هو وليكن ما يكون .
والظاهر أن الشاعر كان فاراً من قوم يلاحقونه فخطب نفسه بذلك .
الإعراب : «فأين» اسم استفهام مبنى على الفتح فى محل جر يالى محذوفة يدل عليها ما
بعدها والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «إلى أين» توكيد لفظى «النجاة» مبتدأ
مؤخر «بيغلتى» جار ومجرور متعلق بالنجاة «أتاك» فعل ماض والكاف مفعول «أتاك» توكيد
لفظى «اللاحقون» فاعل «احبس» فعل أمر وفاعله مستتر فيه «احبس» توكيد لفظى .
الشاهد فيه «أتاك أتاك» فقد أكد الفعل تأكيداً لفظياً .
مواضعه : ذكره من شراح الألفية : ابن عقيل ١٦٠ / ٢ . وابن هشام ١٠١ / ٢ ،
وابن الناظم .

(٢) قائله : هو الكميت بن زيد الأسدى - وهو من الطويل -
وصدره : فتلك ولأة السوء قد طال ملكهم
اللغة : «ولأة السوء» الولاة - بضم الواو - جمع وال - وهو الذى يتولى أمور الناس
«حتام» بمعنى إلى متى . فحتى غائية وما بعدها استفهامية وحذفت ألفها فرقا بين الخبر
والاستفهام . أى : فرقا بين «ما» الموصولة والاستفهامية «العناء» - بفتح العين وتخفيف النون
- المشقة والتعب «المطول» الطويل .
الإعراب : «فتلك» مبتدأ «ولأة» خبره مرفوع بالضممة الظاهرة «السوء» مضاف إليه «قد»
حرف تحقيق «طال» فعل ماض «ملكهم» فاعل والضمير مضاف إليه «حتام» حتى حرف جر
وما اسم استفهام والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «حتام» جار ومجرور توكيد للأول
«العناء» مبتدأ مؤخر «المطول» نعت للعناء .
الشاهد فيه : «حتام حتام» فإنه توكيد لفظى بإعادة الأول بلفظه - وهو من نوع توكيد
المركب غير الجملة بمركب غير جملة ، فلإن الجار والمجرور مركب من كلمتين ، ولكنه مركب
غير تام .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية الأشمونى ٤٠٩ / ٢ .

لَكَ اللهُ لَكَ اللهُ (١)

قال الشارح : وأكثر ما يجيء مؤكداً لجملة .

والثاني : نحو أنزل نزال .

قال (٢) : صَمِي لِمَا فَعَلْتَ يَهُودُ صَمَام

(١) قائله : لم أتف على قائله - وهو من الهزج -

(٣) قبله : يا مَنْ لَسْتُ أَقْلَاهُ ولا في البُعدِ أنسَاهُ

لَكَ اللهُ عَلَى ذَاكَ

اللغة : «أقلاه» فعل مضارع من القلى ، وهو البغض والكرهية الشديدة فى هذا الفعل .

المعنى : يدعو لمخاطبه بأن يكون الله حافظاً له وكالماً إياه وراعيه .

الإعراب : «لك» اللام حرف جر والكاف ضمير المخاطب مبنى على الفتح فى محل جر ،

والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الله» مبتدأ مؤخر «لك الله» جملة من خبر مقدم ومبتدأ مؤخر ، وهذه الجملة مؤكدة للجملة الأولى .

الشاهد فيه : «لك الله لك الله» فإن الجملة الثانية تأكيد لفظى للجملة الأولى .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٠٩ / ٢ ، وابن الناظم .

(٢) قائله : هو الأسود بن يعفر أحد شعراء العرب فى الجاهلية ، وكان من ندماء النعمان بن

المنذر - وهو من الكامل -

وصدوره : فَرَّتْ يَهُودُ وَأَسْلَمَتْ جيرانها

اللغة : «يهود» اسم قبيلة «صمى» بفتح الصاد وتشديد الميم - فعل أمر مستند لىاء المخاطبة

المؤنثة - بمعنى أخرجسى «صمام» - بفتح الصاد وآخره مكسور مثل قطام - اسم علم للدامية .

الإعراب : «فرت» فعل ماض والتاء للتأنيث «يهود» فاعل «وأسلمت» الواو عاطفة وأسلم

فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل ضمير مستتر فيه «جيرانها» مفعول به لأسلم منصوب

وضمير الغائبة مضاف إليه «صمى» فعل أمر مبنى على حذف النون وىاء المخاطبة فاعله «لما»

اللام حرف جر وما اسم موصول والجار والمجرور متعلق بصمى «فعلت» فعل ماض والتاء

للتأنيث «يهود» فاعل والجملة لا محل لها صلة الموصول «صمام» اسم فعل أمر مبنى على

السكون وفاعله ضمير مستتر فيه وهذه الجملة مؤكدة توكيداً لفظياً لجملة صمى .

الشاهد فيه : «صمى صمام» فإن «صمام» توكيد لفظى لقوله «صمى» وهو تقوية للأول .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية الأشمونى ٤٠٩ / ٢ .

ومنه توكيد الضمير المتصل بالمنفصل .

ومنه قوله^(١) :

..... أَجَلَ جَيْرٍ إِنْ كَانَتْ أَيْبَحَتْ دَعَاثِرُهُ

فإن قلت : عبارته ظاهرة في تناول الأول دون الثاني لقوله (مكررا).

قلت : إذا حمل على تكرار معنى المؤكد ، ولم يختص بتكرار لفظه كما ذكر

الشارح تناولهما .

فإن قلت : ما إعراب صدر البيت؟

(١) قائله : هو مضرس بن ربيعي - وهو من الطويل

وصدره : وَقُلْنَا عَلَى الْفِرْدَوْسِ أَوَّلَ مَشْرَبٍ ...

اللغة : «الفردوس» بكسر الفاء وسكون الراء - البستان ، وأراد به هنا روضة دون اليمامة .

وقيل : لبنى يربوع «أجل» حرف مثل نعم في الوزن «جير» - بفتح الجيم - وسكون الياء

وكسر الراء - على ما هو الأصل في التخلص من التقاء الساكنين ، وربما فتحوا الراء

وجعلوها مثل أين وكيف وقصدوا بذلك التخفيف «دعاثره» - جمع دعثور - بضم الدال

وسكون العين وضم الثاء - وهو الحوض الذي لم يتأقن صاحبه في صنعه .

الإعراب : «قلنا» فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة وهي فاعل مبني على

الفتح في محل رفع «على الفردوس» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «أول» مبتدأ

مؤخر «مشرب» مضاف إليه «أجل» حرف جواب مبني على السكون لا محل له من الإعراب

«جير» حرف جواب تأكيد لحرف الجواب الأول مبني على الكسر لا محل له من الإعراب

«إن» - بكسر الهمزة - حرف شرط جازم «كانت» فعل ماض فعل الشرط في محل جزم

«أبيحت» أبيع فعل ماض مبني للمجهول والتاء للتأنيث ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجملة

الفعل ونائب فاعله في محل نصب خبر كان تقدم على اسمه «دعاثره» اسم كان مؤخر مرفوع

بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : «أجل جير» لأن كليهما بمعنى الإيجاب ، فأكد «أجل» توكيدا لفظيا بقوله

«جير» ؛ وذلك من قبيل إعادة الأول بلفظ مرادف له في المعنى .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٤٠٩ / ٢ ، وابن الناظم .

قلت : (ما) موصولة و (لفظي) خبر مبتدأ محذوف ، والجملة صلة
(ويجي) خبر الموصول.

أي : والذي هو من التوكيد لفظي يجيء مكررا.

قوله :

ولا تُعدُّ لفظَ ضميرٍ متَّصِلٍ إلا مع اللفظِ الَّذِي به وُصِّلَ

تقول : (قُمتُ قُمتُ) ونحوه ؛ لأن إعادته مجرداً تخرجه عن الاتصال .

ثم قال :

(كذَّا الحُرُوفُ) يعني : أن الحرف لا يعاد إلا مع ما اتصل به أولا ، لكونه
كالجزء منه نحو (إن زيدا قائمٌ . إن زيدا قائمٌ) و (في الدار في الدار زيد) ولا يعاد
وحده إلا ضرورة ، نص عليه ابن السراج كقوله^(١) :

(١) قائله : هو مسلم بن معبد الوالي الاسدي وقيل : هو لرجل من بني أسد لم يعين .

وصدرة : فلا والله لا يُلْفَى لِمَا بي .. وهو من الوافر -

اللغة : «لا يلفي» لا يوجد ، من ألفي - إذا وجد ، «لما بي» الذي بي .

المعنى : يقسم أنه لا يوجد للذي به من الموجدة والالم ، ولا للذي عند خصومه من الحقد
والضغينة - علاج ، وليس هناك أمل في المودة والمصالحة وإزالة الاحقاد والضغائن ، بعد أن
تفاقم الخطب وعظم الخلاف .

الإعراب : «فلا» الفاء عاطفة و «لا» رائدة لتوكيد القسم «والله» حرف قسم وجر متعلق
بفعل قسم محذوف «لا» نافية «يلفي» فعل مضارع مبني للمجهول بجواب القسم «لما» ما
موصولة مجرورة باللام متعلق بيلفي «بي» متعلق بمحذوف صلة «ولا لئلا بهم» الواو عاطفة
و«لا» رائدة لتأكيد النفي ، واللام الأولى حرف جر واللام الثانية مؤكدة للأولى ، وما اسم
موصول مبني على السكون في محل جر باللام الأولى ، والجار والمجرور معطوف بالواو على
الجار والمجرور السابق بهم متعلق بمحذوف صلة الموصول «أبدا» ظرف متعلق بيلفي «دواء»
نائب فاعل يلفي .

الشاهد فيه : «لئلا» فاللام الثانية توكيد للأولى الجارة ، ولم يفصل بينهما فاصل مع أن
اللام ليست من أحرف الجواب وهو شاذ ، لأن الحرف المؤكد موضوع على حرف هجائي واحد
لا يكاد يقوم بنفسه ولو جاء على الصواب لقال «لئلا لئلا» .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٤١٠ / ٢ ، وابن هشام ١٥٢ / ٣ وابن

الناظم .

.. وَلَا لِلْمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءً

وأجاز الزمخشري (إن إن ريذا قائم) وتبعه ابن هشام.

قال في شرح التسهيل : وقوله مردود لعدم إمام يستند إليه وسماع يعتمد

عليه.

ولا حجة له في قول الشاعر^(١) :

إِنَّ الْكَرِيمَ يَحْلُمُ مَا لَمْ
يَرَيْنَ مِنْ أَجَارِهِ قَدْ ضِيمًا

فإنه من الضرورات.

(١) قائله : لم أتف على اسم قائله - وهو من الخفيف - .

اللغة : «يحلم» من الحلم وهو الأناة والتعقل «أجاره» جعله في جواره وحمايته «ضيم» مبنى للمجهول - أى : ظلم ويخس حقه .
المعنى : إن الكريم الخلق يتحلى بالحلم والتعقل فى تصرفاته ما لم ير أن من أجاره وجعله فى حماه - قد ظلم واعتدى عليه ، فعند ذلك يذهب عنه حلمه ويطش بهذا الظالم ، المعتدى على من التجأ إليه .

الإعراب : «إن» حرف توكيد ونصب «إن» الثانية توكيد لها «الكريم» اسمها «يحلم» الجملة خبر «ما» مصدرية ظرفية «يرين» مضارع مؤكّد بالنون الخفيفة فى محل جزم بلم و «ما» دخلت عليه فى تأويل مصدر بإضافة اسم زمان منصوب بيحلم . أى : يحلم مدة عدم رؤيته «من» اسم موصول مفعول ليرى «أجاره» الجملة صلة «قد ضيمًا» حرف تحقيق وفعل ماضى مبنى للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه والجملة فى محل نصب صفة لمن أو حال ، إن جعلت «يرى» بصرية ، ومفعول ثان إن كانت علمية .

الشاهد فيه «إن إن» حيث أكد الحرف «إن» بإعادته من غير فاصل بينهما مع أنه ليس من حروف الجواب - وهو شاذ لا يقاس عليه - .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤١٠ / ٢ ، وابن هشام ١٥٢ / ٣ ،

وذكره السيوطى فى الهمع ١٢٥ / ٢ .

تنبيه :

قال فى التسهيل^(١) لم يعد فى غير ضرورة إلا معمولا بمثل عامله أولا أو مفصولا. ومثل الفصل بقوله^(٢) :

حتى ترأها وكان وكان
أعناقها مُشدّاتٌ بقرن

وبقوله^(٣) :

ليت شعرى هل ثم هل آتينهم

(١) التسهيل ص ١٦٦

(٢) قائله : [هو خطام المجاشعى يصف إبلا - وقيل : الاغلب العجلى - وهو من الرجز - .
اللغة : «أعناقها» جمع عنق - وهو الرقبة «قرن» - بفتح القاف والراء - حبل تربط به
الإبل ويقرن بعضها إلى بعض .

المعنى : يصف إبلا فى سرعة سيرها وانتظامه فيقول : إن أصحاب هذه الإبل يستحثونها
على السير بنظام واعتدال حتى إن من يراها يظن أن أعناقها مربوط بعضها إلى بعض بحبال .
الإعراب : حتى حرف هائية وجر «تراها» فعل مضارع والفاعل ضمير أنت والضمير البارز
مفعول وهو عائد على الإبل فى بيت قبله «وكان» الواو للحال وكان حرف تشبيه ونصب
«وكان» الثانية توكيد وخففت للقافية «أعناقها» اسم كان الأولى والهاء مضاف إليه «مشدات»
خبرها «بقرن» متعلق بمشدات، وسكن للشعر .

الشاهد فيه : «كان وكان» حيث أكد «كان» بمثلها مع عدم الفاصل بمعمول الأولى - مع
أنها ليست من حروف الجواب - وهذا أخف فى الشذوذ من سابقه ، لأنه فصل هذا بواو
العطف .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤١٠ / ٢ ، وابن هشام ١٥٢ / ٣ ،

وابن الناظم . وذكره السيوطى فى الهمع ١٢٥ / ٢ .

(٣) قائله : هو الكميت بن معروف - وهو من الخفيف -

(٢) وقامه : أم يحولن دون ذلك الحمام .

اللغة : «آتينهم» يزورهم وأراهم «الحمام» - بكسر الحاء - الموت .

المعنى : يتلطف على أحبائه الذين فارقهم ، ويتمنى أن يزورهم ويراهم أو يمنع من التمتع
برؤيتهم وقوع الموت عليه أو عليهم .

الإعراب : «ليت» حرف تمن ونصب «شعرى» اسم ليت منصوب بفتحة مقدرة على ما
قبل ياء المتكلم مضاف إليه «هل» حرف استفهام «ثم» حرف عطف «هل» توكيد للاستفهام =

قال : ومن الفصل المسموع الفصل بالوقف كقوله^(١) :

= السابق «آتينهم» فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة والفاعل ضمير مستتر وضمير الغائبين مفعول به «أم» حرف عطف «يحولن» فعل مضارع مبنى على الفتح ، لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة . «دون» ظرف متعلق بيحول «ذاك» ذا مضاف إليه والكاف حرف خطاب «الحمام» فاعل يحول مرفوع بالضممة الظاهرة .

الشاهد فيه : «هل ثم هل» حيث أكد «هل» الأولى بهل الثانية مع الفصل بينهما بالحرف «ثم» ولكنه لم يأت بمدخول المؤكد فاصلا وهو «آتينهم» وهذا شاذ ومع شذوذه فهو أخف من غيره لوجود الفاصل ، ولو وافق القياس لقال : «هل آتينهم ثم هل آتينهم» .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٤١٠ / ٢ . وذكره السيوطي في الهمع

١٢٥ / ٢ .

(١) قائله : لم أقف على اسم قائله وهو من الرجز -

اللغة : «ينسك» فعل مضارع أصله النسيان «الأسى» بفتح الهمزة والسين مقصورا - الحزن «تأسيا» الصبر والاقتداء بغيره من الصابرين «حمام» - بكسر الحاء وتخفيف الميم - الموت «مستعصما» ممتنعا .

المعنى : لا ينسك الحزن على من مات منك حسن التأسى بالصابرين ، لأن أحدا لا يعتصم عن الموت فلا فائدة حيثئذ للجزع وترك التأسى بالصابرين .

الإعراب : «لا» ناهية «ينسك» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف الياء والكاف ضمير المخاطب مفعول أول «الأسى» فاعل «تأسيا» مفعول ثان لينسى منصوب بالفتحة الظاهرة «فما» الفاء للتعليل وما حرف نفى يعمل عمل ليس «من حمام» جار ومجرور متعلق بمستعصما «أحد» اسم ما النافية «مستعصما» خبر ما منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : «فما ما» فإنه كرر الحرف الواحد للتأكيد اللفظي ، ولكن فصل بينهما بالوقف .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية الأشموني ٤١٠ / ٢ . وذكره السيوطي في الهمع

١٢٥ / ٢ .

لا يُنْسِكُ الأَسَى تَأْسِيًا فَمَا
ما مِنْ حِمَامٍ أَحَدٌ مُسْتَعَصِمًا
فَظَاهِرُهُ أَنْ مِثْلَ ذَلِكَ يَجُوزُ اخْتِيَارًا.
وَصَرَحَ فِي الكَافِيَةِ وَشَرَحَهَا بِقَلَّةِ.
حَتَّى تَرَاهَا وَكَأَنَّ وَكَأَنَّ

وَلَمْ يَجْعَلِ لِلْفَصْلِ فِيهِ أَثْرًا.

ثُمَّ اسْتَشَى مِنَ الحُرُوفِ الجَوَابِيَةِ فَقَالَ :

... فَيَرَى مَا تَحْصَلًا بِه جَوَابٌ كَنَعَمٌ وَكَبَلَى

فَيَجُوزُ أَنْ يُوكَّدَ بِإِعَادَةِ اللفظِ مِنْ غَيْرِ اتِّصَالِهِ بِشَيْءٍ فَتَقُولُ : «نَعَمْ نَعَمْ»
و«لَا لَا» وَ«بَلَى بَلَى».

وَذَلِكَ لِأَنَّ الحُرُوفَ الجَوَابِيَةَ كَالْمُسْتَقِلِّ ، لِصِحَّةِ الِاسْتِغْنَاءِ بِه عَنْ ذِكْرِ المَجَابِ
بِه .

وَقَوْلُهُ :

وَمُضْمَرِ الرَّفْعِ الَّذِي قَدْ انْفَصَلَ أَكْثَرُ بِهِ كُلِّ ضَمِيرٍ اتَّصَلَ

فَيُوكَّدُ بِهِ المَرْفُوعَ نَحْوَ «قَمْتَ أَنْتَ» وَالمَنْصُوبَ نَحْوَ «رَأَيْتَكَ أَنْتَ» وَالمَجْرُورَ
نَحْوَ «مَرَرْتَ بِكَ أَنْتَ».

وَهَذَا مِنْ قَبِيلِ التَّوَكِيدِ اللفظِيِّ .

«تَنْبِيهُ» :

إِذَا اتَّبَعْتَ المَتَّصِلَ المَنْصُوبَ بِمَنْفَصِلٍ مَنْصُوبٍ ، نَحْوَ «رَأَيْتَكَ إِيَّاكَ» فَمَذْهَبُ
البَصْرِيِّينَ أَنَّهُ بَدَلٌ ، وَمَذْهَبُ الكُوفِيِّينَ أَنَّهُ تَوْكِيدٌ .

قَالَ المَصْنِفُ : وَقَوْلُهُمْ عِنْدِي أَصْبَحَ ، لِأَنَّ نِسْبَةَ المَنْصُوبِ المَنْفَصِلِ مِنْ
المَنْصُوبِ المَتَّصِلِ كَنِسْبَةِ المَرْفُوعِ المَنْفَصِلِ مِنَ المَرْفُوعِ المَتَّصِلِ فِي نَحْوِ «فَعَلْتَ أَنْتَ»
والمَرْفُوعِ تَأْكِيدٌ بِإِجْمَاعٍ .

قيل : وكأنه يعنى بقوله بإجماع أنه يجوز ، لا أنه يتعين فإنهم قد أعرّبوا
«قمت أنت» بدلا .

قلت : قوله فى التسهيل^(١) : ولا يبدل مضمّر من مضمّر - يمنع من إعرابه
بدلا .

(١) التسهيل ص ١٧٢ .



العطف

العطف إما ذو بيان أو نسق ...

يعنى : أو ذو نسق .

والعطف كما ذكر قسمان : عطف بيان وعطف نسق .

والنسق : لغة : النظم ، وقد يستعمل بمعنى المنسوق .

عطف البيان

وقوله :

... والغرضُ الآنَ بيانُ ما سبقُ

يعنى : عطف البيان .

وقوله :

فلو البيان تابع شبه الصفة ... حقيقة القصد به منكشفة

(تابع) : جنس يشمل الخمسة . وقوله (شبه الصفة) أى فى التوضيح

والتخصيص مخرج لعطف النسق والبدل والتوكيد .

وقوله : (حقيقة القصد به منكشفة) يعنى : أن إيضاحه للمتبعوع إنما هو

بشرح وتبيين لحقيقة المقصود لا بدلالة على معنى فى المتبعوع أو فى سببه ، وبذلك

فارق النعت .

وقوله :

فأوليته من وفاق الأول ما من وفاق الأول النعت وكلى

لما كان عطف البيان بمنزلة النعت ، وجب أن يوافق متبعوعه فى أربعة من

عشرة كالنعت الخالص ، فيوافقه فى الرفع أو النصب أو الجر ، والتعريف أو

التنكير ، والإفراد أو الثنية أو الجمع ، والتذكير أو التأنيث .

ولما كان فى ورود عطف البيان نكرة تابعا لنكرة خلاف نص عليه بقوله :



فَقَدْ يَكُونَانِ مُنْكَرَيْنِ كَمَا يَكُونَانِ مُعْرَفَيْنِ

ذهب الكوفيون والفارسي وابن جنى والزمخشري وابن عصفور إلى جواز تنكيرهما، وإليه ذهب المصنف .

وقال الشارح: أجازه أكثرهم قال: وليس قولٌ مَنْ مَنَّعَ بشيءٍ ، لأن النكرة تقبل التخصيص بالجامد كما تقبل المعرفة التوضيح به، كقولك : « لبتُ ثوباً جةً » .

ونظيره من كتاب الله تعالى : ﴿ يُوَفِّدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةً ﴾^(١) .

وقال ابن عصفور : ذهب أكثر النحويين إلى امتناعه ، وزعم الشلوين : أن مذهب البصريين التزام ، وتعريف التابع والمتبوع في عطف البيان .

قال المصنف : ولم أجد هذا النقل من غير جهته ، ونقل عن بعضهم تخصيصه بالعلم اسماً أو كنية أو لقباً .

تنبيهان:

الأول : فهم من كلامه أن تخالفهما في التعريف والتنكير ممتنع ، وأجازه الزمخشري فجعل قوله تعالى : ﴿مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾ عطف بيان على ﴿آيَاتُ بَيِّنَاتٍ﴾^(٢) قيل : وهو مخالف لإجماع الفريقين ، فلا يلتفت إليه .

الثاني : اشترط الجرجاني والزمخشري زيادة تخصيص عطف البيان على متبوعه، قال في شرح الكافية : وليس بصحيح ، لأن عطف البيان في الجامد بمنزلة النعت .

قال : وقد جعل سيويوه « ذا الْجُمَّة » من « يا هذا ذا الْجُمَّة »^(٣) عطف بيان مع أن تخصيص هذا زائد على تخصيصه .

(١) من الآية ٣٥ من سورة النور - وزيتونة عطف بيان لشجرة .

(٢) من الآية ٩٧ من سورة آل عمران .

(٣) الجملة - بضم الجيم - الشعر الواصل إلى المنكب .

وقال في شرح التسهيل : زعم أكثر المتأخرين ، أن متبوع عطف البيان لا يفوقه في الاختصاص بل يساويه ، أو يكون أعم منه .

والصحيح جواز الأوجه الثلاثة قال : وهو مذهب سيويه .

قلت : فتحصلت ثلاثة مذاهب .

وقوله : **وَصَالِحًا لِبَيْتِي يُرَى**
.....

يعنى : أن كل ما حكم (عليه) ^(١) بأنه عطف بيان فجائز جعله بدلا ، إلا في موضعين أشار إلى أحدهما بقوله :

في غير نحو **يا غلامُ يعمراً**

ويعنى به ما كان مفرداً معرفة معرباً ومتبوعه منادى ، فإنه ينصب بعد منصوب نحو « يا أختنا ريدا » وينصب ويرفع بعد مضموم نحو « يا غلام ريدا » أو ريد « ومثله « يا غلام يعمرا » ^(٢) .

فهذا ونحوه عطف بيان ، لا بدل ، إذ لو جعل بدلا تعين بناؤه على الضم لأن البدل في نية تكرار العامل ، فيلزم تقدير حرف النداء معه بخلاف عطف البيان . ثم أشار إلى الآخر بقوله :

ونحو **بشرٍ تابعِ البكرى**

ويعنى به ما كان تابعا لمجرور بإضافة صفة مقرونة بال (إليه) ^(٣) وهو غير صالح لإضافتها إليه كقول الشاعر ^(٤) :

(١) أ .

(٢) يعمرا - بضم الميم وفتحها - علم منقول من المضارع منصوب عطف بيان على محل غلام .

(٣) أ ، ج .

(٤) قائله : هو المرار الأسدى - من قصيدة يفتخر فيها بأن جده قتل بشر بن عمرو - زوج الحزرق أخت طرفة بن العبد . - وهو من الوافر . -

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بَشْرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقُوْعًا

فبشر عطف بيان ، ولا يجوز أن يكون بدلا لما يلزم من تقدير إضافة التارك إليه لأن البدل في نية تكرار العامل ، وهو غير صالح لذلك ، إذ لا يضاف ما فيه آل إلى عار منها .

ونقل عن المبرد أنه لا يجوز في بشر إلا النصب ، ولا يجيز جره لا على البدل ولا على عطف البيان .

وأجاز الفراء في « بشر » أن يكون بدلا ، لأن مذهبه جواز إضافة ما فيه آل إلى جميع المعارف .

وإلى تضعيف مذهبه أشار بقوله : وليس أن يُبدلَ بالمرضى .

وقد نقل جواز البدل في « بشر » عن الفارسي أيضا .

= اللغة : « التارك » اسم فاعل من ترك « البكرى » المنسوب إلى بكر بن وائل « ترقبه » تنتظره .

المعنى : يصف نفسه بالشجاعة وأنه ابن الذي ترك البكرى بشرا مجندلا في العراء مشخنا بالجراح في حالة يرثى لها ، تنتظر الطير خروج روحه لتهبط عليه وتنهش من جسده فهو شجاع من نسل شجاع .

الإعراب : « أنا » مبتدأ « ابن » خبر « التارك » مضاف إليه « البكرى » مضاف إلى التارك من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله « بشر » عطف بيان على البكرى « عليه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الطير » مبتدأ مؤخر . والجملة في محل نصب إما مفعول ثان للتارك وإما حال من البكرى « ترقبه » فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه والهاء مفعول والجملة في محل نصب حال من الطير « وقوعا » حال من الضمير المستتر في ترقبه .
الشاهد فيه : « التارك البكرى بشر » فإن « بشر » يتعين فيه أن يكون عطف بيان على « البكرى » ولا يجوز أن يكون بدلا .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/١٤ ، وابن هشام ٢/١٦١ ، وابن عقيل ٢/١٦٥ والسيوطى ص ٩٦ ، والمكودي ص ١٩٩ ، وابن الناظم . وفي كتاب سيبويه ١/٩٣ ، وذكره السيوطى فى الهمع ٣/١٢٢ ، وابن يعيش ٣/٧٣ ، والشاهد رقم ٢٩٩ فى الخزانة .

تنبيه :

استدرك على المصنف أمور يفرد بها عطف البيان لم يتعرض لها :
الأولى : أن يفتقر الكلام إلى رابط ، ولا رابط إلا التابع نحو « هند
ضربت الرجل أخاها » .

الثانية : أن يضاف أفعال التفضيل إلى عام ويتبع بقسيميه نحو « زيد أفضل
الناس الرجال والنساء أو النساء والرجال » .

الثالثة : أن يتبع الموصوف (به) ^(١) أيضا بمضاف نحو « يا أيها الرجل غلام
زيد » .

الرابعة : أن يتبع مجرور أى بمفضل نحو « بأى الرجلين زيد وعمرو
مرت » .

الخامسة : أن يتبع مجرور كلا بمفضل نحو « كلا الرجلين زيد وعمرو قال
ذلك » .

ومسائل آخر في باب النداء ، وهي مفهومة من تعليل « يا غلام يعمرأ » فلا
حاجة لذكرها .

(١) ١ ، ج .

عطف النسق

تال بحرف متبوع عطف النسق

(تال) - أى تابع - جنس يشمل الخمسة ، وقوله (بحرف متبوع) يخرج الأربعة .

فإن قلت : قوله (بحرف) يخرج غير المحدود ، فما فائدة قوله : (متبوع)؟

قلت : لو اقتصر على قوله (بحرف) لورد نحو « مررت بغضنفر أى أسد» .

فإنه تابع بحرف^(١) فلما قال (متبوع) خرج ، لأن أى ليس بمتبوع^(٢) .

خلافاً لمن عده من حروف العطف .

فإن قلت : فما أى ؟ وما إعراب تاليها ؟

قلت : أما أى فحرف تفسير على الصحيح ، وأما تاليها فعطف بيان

بالاجلى على الاخفى ، وتوافق ما قبلها فى التعريف والتشكير .

ثم مثل فقال :

.....
كَأَخْصَصَ بُوْدٌ وَثَنَاءً مِّنْ صَدَقٍ

ثم شرع فى ذكر حروف العطف فقال :

فالعطف مُطلقاً بواوٍ ثُمَّ فَآ حَتَّى أَمْ أَوْ كَفَيْكَ صِدْقٍ وَوَفَاً

فهذه ستة أحرف تُشرك لفظاً ومعنى^(٣) وهذا معنى قوله (مطلقاً) .

وقد مثل بقوله (فيك صدق ووفاً) وهو ظاهر^(٤) .

(١) فإنه أى : أسد تابع بحرف .

(٢) أى : ليست بحرف متبوع .

(٣) أى : تشرك بين التابع والمتبوع .

(٤) أى : ظاهر فى الأربعة الأول .

فإن قلت: كيف جعل أم وأو مشركين في اللفظ والمعنى، والذي يظهر خلاف ذلك؟

قلت: قال المصنف أكثر النحويين تجعل أم و أو (مشركين)^(١) في اللفظ، لا في المعنى، والصحيح أنهما يشركان لفظا ومعنى ما لم يقتضيا إضرابا لأن القائل «أريد في الدار أم عمرو» عالم بأن الذي في الدار هو أحد المذكورين، وغير عالم بتعيينه، فالذي بعد «أم» مُساو للذي قبلها في الصلاحية، لثبوت الاستقرار في الدار واتصافه، وحصول المساواة إنما هو بأم.

وكذلك «أو» مُشركة لما قبلها وما بعدها فيما يجاء بها لأجله، من شك أو غيره.

فإن قلت: أطلق في «أم» و «أو» وينبغي أن يقيدهما بالألا يقتضيا إضرابا، فإن اقتضيا إضرابا كانا مشركين في اللفظ لا في المعنى كما ذكر في التسهيل^(٢).
قلت: دلالتهما على الإضراب قليلة، فلذلك لم يتعرض لها، وسيأتى بيان ذلك.

ثم قال:

وَاتَّبَعْتَ لَفْظًا لِحَسْبِ بَلٍ وَلَا لَكِنَّ كَلِمَ يَبْدُ امْرُؤٌ لَكِنَّ طَلَا

فهذه ثلاثة أحرف تشرك لفظا لا معنى، وقد مثل بقوله (كلم يبد امرؤ لكن طلا) وهو واضح^(٣).

والحاصل: أن حروف العطف على ما ذكر تسعة، والمتفق عليه منها ستة - الواو والفاء، وثم، و أو، وبل، ولا. واختلف في ثلاثة - حتى وأم، ولكن -.

(١) أ، ج، وفي ب (مشركين).

(٢) التسهيل ص ١٧٤.

(٣) الطلا - بفتح الطاء مقصورا - الولد من ذوات الظلف، وقيل: ولد بقر الوحش فقط والجمع أطلاء كسبب وأسباب.



أما « حتى » فذهب الكوفيون إلى أنها ليست بحرف عطف ، وإنما يعربون ما بعدها بإضمار^(١) .

وأما « أم » فذكر النحاس فيها خلافا ، وأن أبا عبيدة ذهب إلى أنها بمعنى الهمزة .

فإذا قال : « أقائم زيد أم عمرو » فالمعنى : أعمرو قائم ؟ فتصير على مذهبه استفهاما^(٢) .

وقال الغزنى فى البديع : أما « أم » فعديل همزة الاستفهام ، وليست بحرف عطف ، وأما « لكن » فذهب أكثر النحويين إلى أنها من حروف العطف .
ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال :

أحدها : أنها لا تكون عاطفة إلا إذا لم تدخل عليها الواو ، وهو مذهب الفارسي ، قيل ، وأكثر النحويين .

الثانى : أنها عاطفة ولا تستعمل إلا بالواو ، والواو مع ذلك رائدة ، وصححه ابن عصفور ، قال : وعليه ينبغي أن يحمل مذهب سيويه والأخفش ، لأنهما قالا أنها عاطفة ، ولما مثلاً للعطف بها مثلاً مع الواو .

الثالث : أن العطف بها ، وأنت مخير فى الإتيان بالواو ، وهو مذهب ابن كيسان ، وذهب يونس إلى أنها حرف استدراك ، وليست بعاطفة ، والواو قبلها عاطفة لما بعدها عطف مفرد على مفرد .

تنبيهان :

الأول : وافق المصنف هنا الأكثرين ، ووافق فى التسهيل يونس^(٣) قال فيه :
وليس منها « لكن » وفاقا ليونس .

(١) أى : بإضمار عامل فى نحو « جاء القوم حتى أبوك » ورأيهم حتى أباك ، ومررت بهم

حتى أبيك ، يضمرون جاء ورأيت والباء ، ويجعلون حتى ابتدائية هـ ٣/٦٨ صبان .

(٢) أى : فىكون ما بعدها فى مثل هذا التركيب مبتدأ محذوف الخبر ، وفى النصب والجر يقدر

المناسب هـ ٣/٦٨ صبان .

(٣) التسهيل ص ١٧٤ .

وظهر من كلامه في الشرح أنه غير موافق له من كل وجه ، لأنه جعل الواو قبلها عاطفة جملة على جملة ، ويضمّر لما بعدها عاملاً .

فإذا قلت : (ما قام سعد ولكن سعيد) فالتقدير : ولكن قام سعيد .

وإنما جعله من عطف الجمل ، لما يلزم على مذهب يونس من مخالفة المعطوف بالواو لما قبلها ، وحقه أن يوافقه .

واستدل من قال بأنها ليست بعاطفة بلزوم اقترانها بالواو قبل المفرد .

قال في شرح التسهيل : وما يوجد من كلام النحويين من نحو « ما قام سعد لكن سعيد » فمن كلامهم (لا من)^(١) كلام العرب .

ولذلك لم يمثل سيبويه في أمثلة العطف إلا بولكن ، وهذا من شواهد أمانته وكمال عدالته ، لأنه يجيز العطف بها غير مسبوقه بواو ، وترك التمثيل به لئلا يعتقد أنه مما استعملته العرب .

قلت : وفي قوله : إن سيبويه يجيز العطف بها غير مسبوقه بواو نظر :

فقد تقدم ما ذكره ابن عصفور .

الثاني : اختلف في تسعة ألفاظ آخر وهي - إما ، وإلا ، وليس ، ولولا ، وهلا ، وكيف ، ومتى ، وأين - وأى .

والصحيح أنها ليست من حروف العطف ، وسيأتي الكلام على (أما) .

ثم شرع في ذكر معاني حروف العطف ، وبدأ بالواو .

فقال :

فَاعْطِفْ بِوَاوٍ سَابِقًا أَوْ لَاحِقًا فِي الْحُكْمِ أَوْ مُصَاحِبًا مُوَافِقًا

يعنى : أن الواو للجمع المطلق كما ذهب إليه الجمهور ، فيصح أن يعطف

(١) أ ، ب . وفي ج (ليس من) .

بها لاحق في الحكم نحو « جاء زيد وعمرو بعده » ، أو سابق نحو « جاء زيد وعمرو قبله » . أو مصاحب نحو « جاء زيد وعمرو معه » .

وذهب بعض أهل الكوفة إلى أن الواو ترتب^(١) .

وحكى عن قطرب وثعلب والرِّبِّعي .

وبذلك يُعلم أن ما ذكره السيرافي والسهيلي من إجماع النحاة بصريِّهم وكوفيِّهم على أن الواو لا ترتب غير صحيح .

تنبيه:

قال في التسهيل : وتفرد الواو بكون مُتبعِها في الحكم محتملاً للمعية برُجحان ، وللتأخر بكثرة ، وللتقدم بقلة^(٢) .

قيل : وليس هذا مذهب البصريين ولا الكوفيين ، فهو قول ثالث :

وقوله :

واخصص بها عطف الذي لا يُغنى متبوعه كاصطف هذا وابني

يعنى : أن الواو تفرد بعطف ما لا يستغنى عنه بمتبوعه كفاعل الافتعال والتفاعل ، نحو « اصطف هذا وابني » و « تخاصم زيد وعمرو » وكذا نحو « جلستُ بين زيد وعمرو »^(٣) و « سواء زيد وعمرو »^(٤) .

(١) ورد بقوله تعالى ﴿إن هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا﴾ - لأن مراد المشركين بقولهم ونحيا الحياة الدنيا لا حياة البعث ، لإنكارهم له . هـ ٢/٦١ خضرى .

(٢) التسهيل ص ١٧٤ .

(٣) وبين زيد وبين عمرو - بزيادة « بين » الثانية للتأكيد ، قاله ابن برى هـ ٣/٧٠ صبان .

(٤) وإنما انفردت الواو بذلك ، لإفادتها معنى المصاحبة فيها .

وأجاز الكسائي « ظننت عبد الله وريداً مختصمين » - بالفاء ، وثم - ومنع ذلك البصريون والفراء .

ثم انتقل إلى « الفاء » فقال: والفاء للترتيب باتصال.

أى : بلا مهلة ، فهى للتعقيب ، وهذا مذهب الجمهور ، وما أوهم خلافه يؤول .

وذكر فى التسهيل : أن الفاء تقع موقع ثم ^(١) كقوله تعالى : ﴿ فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً ﴾ ^(٢).

ثم انتقل إلى « ثم » فقال وُثِمَ للترتيب بانفصال.

أى : بمهلة ، وهو مذهب الجمهور ، وما أوهم خلافه يؤول .

وذكر فى التسهيل : أنها قد تقع موقع الفاء ^(٣) كقوله ^(٤):

جَرَى فى الأنايبِ ثمَّ اضطربَ

(١) التسهيل ص ١٧٥ .

(٢) من الآية ١٤ من سورة المؤمنون .

(٣) التسهيل ص ١٧٥ .

(٤) قائله : هو أبو فرود - حارثة بن العجاج الإيادى - من قصيدة يصف فيها فرسه

وصدره : كهزَّ الردينى تحت العجاج - وهو من المتقارب .

اللغة : « الردينى » رمع منسوب إلى ردينة - وهى امرأة اشتهرت بصنع الرماح بهجر

« العجاج » - بفتح العين وتخفيف الجيم - الغبار ، والمراد ماثيره أقدام المتحاربين أو

خيولهم « الأنايب » - جمع أنبوية - وهى ما بين كل عقدتين من القصب .

المعنى : إن اهتزاز هذا القوس وسرعة عدوه ذهاباً وجيئة أثناء القتال ، يشبه اهتزاز الرمح

واضطرابه فى سرعة وخفة فى كل ناحية تحت غبار المعركة .

الإعراب : « كهزَّ » جار ومجرور خبر لمتبداً محذوف « الردينى » مضاف إليه من إضافة

المصدر لفاعله ، - والمشبّه اهتزاز فرس كانت تحت المدوح - « تحت » ظرف مكان

منصوب بهز « العجاج » مضاف إليه « جرى » فعل ماض فاعله يعود على الهز « ثم »

حرف عطف بمعنى الفاء « اضطراب » فعل ماض مبنى على الفتح وسكن للروى .

الشاهد فيه : « ثم اضطرب » فإن « ثم » هنا بمعنى الفاء ، لأن اضطراب الرمح يحدث

عقب اهتزاز أنايبه مباشرة فى لحظات من غير مهلة .

وذكر فيه أيضا أنها قد تقع في عطف المقدم بالزمان اكتفاء بترتيب اللفظ^(١).

وقد أشار الفراء إلى ذلك .

قال ابن عصفور : وما ذكره الفراء من أن المقصود بتم ترتيب الإخبار ،
يعنى فى نحو^(٢) :

..... إن من سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ

ليس بشيء ، لأن « ثم » تقتضى تأخر الثانى بمهمله ، ولامهلة بين الإخبار:

= مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٢/٤١٨ ، وابن هشام ٣/١٧٣ ،
والسيوطى ص ٩٧ ، وابن الناظم ، وذكره ابن هشام فى المغنى ١/١٠٨ ، والسيوطى فى
الهمع ٢/١٣١ .

(١) التسهيل ص ١٧٥ .

(٢) قائله : الحسن بن هانىء المعروف بأبى نواس - وهو من الخفيف .
وتمامه : ثم قد سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ .

اللغة : « ساد » ماض من السيادة تقول : ساد الرجل يسود سيادة .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « من » اسم موصول اسم إن « ساد » فعل ماض
وفاعله ضمير يعود إلى الاسم الموصول « ثم » حرف عطف « ساد » فعل ماض « أبوه »
فاعل والضمير مضاف إليه « ثم » عطف « قد » حرف تحقيق « ساد » فعل ماض « قبلي »
ظرف زمان متعلق بساد « ذلك » مضاف إليه واللام للبعد والكاف حرف خطاب « جدّه »
فاعل ساد الأخير مرفوع بالضممة الظاهرة وضمير الغائب مضاف إليه .

الشاهد فيه : « ثم ساد .. ثم قد ساد » فإن « ثم » فى هاتين العبارتين ، لا يمكن أن
يكون دالا على معناه الأسمى له ، لأن سيادة الأب لا تكون بعد سيادة الابن ، وكذا
الجد .

مواضعه : ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية : ٢/٤١٨ وذكره السيوطى فى الهمع
٢/١٣١ .

وذكر الشارح : أن الفاء وثم قد يكونان لترتيب الذكر ، وهو الذى عناه فى التسهيل بترتيب اللفظ .

تنبيه:

فى « ثم » أربع لغات - تُمَّ ، فُمَّ ، ثُمَّتَ ، ثُمَّتَ .

بقوله :

وَإِخْصُصْ بِفَاءٍ عَطْفَ مَا لَيْسَ صَلَاةً عَلَى الَّذِي اسْتَقْرَأَ أَنَّهُ الصَّلَاةُ

يعنى : أن « الفاء » تختص بعطف ما لا يصلح كونه صلة لعدم الضمير على ما هو صلة كقوله « الذى يطير فيغضب زيد الذباب » ولو عطفت بغير الفاء لم يجز ، وذلك لما فيها من معنى السببية (١) .

قلت : وما ذكره فى التسهيل (٢) من أنها تنفرد بتسويغ الاكتفاء بضمير واحد فيما تضمن جملة من صفة أو صلة أو خيرٍ أعم لشموله ست مسائل تنفرد بها الفاء هذه إحداها (٣) .

ثم انتقل إلى « حتى » فقال :

بعضاً بِحَتَّى اعْطِفَ عَلَى كُلِّ وَلَا يَكُونُ إِلَّا غَايَةَ الَّذِي تَلَا

(١) ولو قلت « ويفضب زيد » ، أو « ثم يفضب زيد » لم يجز لأن ما فى الفاء من معنى السببية - جعل ما بعدها مع ما قبلها فى حكم جملة واحدة ، فأغنى ذلك عن الرابط . ولو قلت : « الذى يطير ويفضب منه الذباب » جاز لأنك أتيت بالضمير الرابط .

(٢) التسهيل ص ١٧٥ .

(٣) وأوضح الأمثلة للمسائل الست كما ذكرها الأشموني ٢/٤١٨ فأقول :

مثال الصلة نحو « اللذان يقومان فيغضب زيد أخواك » وعكسه نحو « الذى يقوم أخواك فيغضب هو زيد » .

والصفة : نحو « مررتُ بامرأة تضحكُ فيكى زيد » و « بامرأة يضحكُ زيدُ فتبكى » .

والخبر : نحو « زيدٌ يقومُ فتعهدُ هندٌ » و « زيدٌ تعهدُ هندٌ فيقومُ » .

لا يكون المعطوف بحتى إلا بعض متبوعه نحو «قدم الحجاج حتى المشاة» .
وقال فى التسهيل : أو كبعضه^(١) وفى الكافية : بعضاً وشبهه (ومثله)^(٢) فى شرحها بقوله « أعجبتنى الجارية حتى حديثها » فإن حديثها ليس بعضاً منها ولكنه كالبعض ، لأنه معنى من معانيها .
قال : وقد يكون المعطوف بحتى مباينا فنقدر بعضيته كقوله^(٣) :

(١) التسهيل ص ١٧٥ .

(٢) ١ ، ج .

(٣) قائله : هو أبو مروان النحوى - قاله فى المتلمس - حين فر من عمرو بن هند ، لما أراد قتله ، والمتلمس - لقى جرير بن عبد المسيح - وهو من الكامل - .

اللغة : « ألقى » رمى « الصحيفة » أراد بها الكتاب « رحله » ما يستصحبه الرجل من متاع « الزاد » ما يستصحبه المسافر ليبلغه مقصده .

المعنى : أن المتلمس رمى بالصحيفة ليخفف ما معه من متاع ، وألقى كذلك ما معه من زاد يتبلغ به ، حتى نعله التى يلبسها رمى بها .

الإعراب : « ألقى » فعل ماض وفاعله يعود على المتلمس « الصحيفة » مفعول به « كى » حرف تعليل « يخفف » فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد كى « والزاد » معطوف على الصحيفة « حتى » حرف عطف « نعله » معطوف على الزاد « ألقاها » فعل ماض والفاعل ضمير مستتر ، وضمير الغائبة مفعول به .

الشاهد فيه : « حتى نعله » عطف « نعله » بحتى على ما قبله ، ولأن المعطوف بحتى لا يكون إلا بعضاً وغاية للمعطوف عليه ، والنعل ليس بعض الزاد بل بينهما مباينة ، ولكنه مؤول ، وتقديره : ألقى ما يتقله حتى نعله .

ويجوز فى « نعله » ثلاثة أوجه :

١- النصب على العطف بالتأويل المذكور .

٢- الرفع على الابتداء وجملة ألقاها خبره ، وتكون « حتى » حرف ابتداء ابتدئت بعدها الجملة .

٣- والجر على أن تكون « حتى » جارة بمنزلة « إلى » فهى حرف غاية وجر ونعله مجرور بها .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٣/٤١٩ ، وابن هشام ٣/١٧٤ ، والمكودى ص ١٢٠ وابن الناطم ، وذكره السيوطى فى الهمع ٢/١٣٦ .

القي الصحيفة كي يُخفف رحلَهُ والزاد حتى نَعَلَهُ ألقاهُ

فعطف « النعل » وليست بعضوية لما قبلها صريحة ، لكنها بالتأويل ، لأن المعنى ألقى ما يتقله حتى نَعَلَهُ .

ولا يكون المعطوف بها أيضا إلا غاية لما قبلها في زيادة أو نقص نحو « مات الناسُ حتى الأنبياءُ » و « قدم الحجاجُ حتى المشاةُ » .

تنبيهات:

الأول: « حتى » بالنسبة إلى الترتيب كالواو ، خلافا لمن زعم أنها للترتيب كالزَمْخَرِيُّ .

الثاني: إذا عطف بحتى على المجرور ، قال ابن عصفور : الأحسن إعادة الخافض ليقع الفرق بين العاطفة والجارة ، وقال ابن الخباز^(١) : لزم إعادة الجار للفرق .

وقال في التسهيل : لزم إعادة الجار ما لم يتعين العطف^(٢) .

الثالث: حيث جاز الجر والعطف ، فالجر أحسن ، إلا في باب (ضربتُ القومَ حتى زيداً ضربتهُ) فالنصب أحسن على تقدير كونها عاطفة و(ضربته) توكيد^(٣) أو على تقدير جعلها ابتدائية و(ضربته) تفسير .

الرابع: قد فهم من اشتراط كون المعطوف بحتى بعضا ، أنها لا تعطف جملة على جملة وإنما تعطف مفردا على مفرد .

(١) هو أحمد بن الحسين شمس الدين بن الخباز النحوي الضمير ، كان أستاذا بارعا علامة زمانه في النحو واللغة والفقه والعروض والفرائض ، وله المصنفات المفيدة منها النهاية في النحو ، وشرح ألفية ابن معط ، مات بالموصل عاشر رجب سنة ٦٣٧ هـ .

(٢) التسهيل ص ١٧٦ .

(٣) توكيد ، لضربت زيداً الذي تضمنه قولك : ضربت القوم ، لدخول زيد في القوم ، لا لضربت القوم ، حتى يرد أن الضمير ليس راجعا للقوم حتى يكون ضربته تأكيدا لضربت القوم بل لزيد . هـ ٣/٧٥ صبان .

ثم انتقل إلى «أم» فقال :

وأمٌ بها اعطفَ بِأثرِ هَمْزِ التَّسْوِيَةِ أو همزةٍ عن لفظِ أيِّ مُغْنِيَةٍ
(أم) على ضريين : متصلة ومنقطعة .

فالتصلة : هي المعادلة لهزمة التسوية أو همزة يطلب بها وبأما ما يطلب
بأي .

وعلامه الهزمة الأولى : أن تكون مع جملة يصح تقدير المصدر في
موضعها .

وعلامه الثانية : أن يصح الاستغناء بأي عنها .

مثال الأولى : ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾^(١) .

ومثال الثانية : (أريدُ في الدار أم عمرو) ؟

وقد تحذف الهزمة قبل المتصلة للعلم بها وأمن اللبس كقراءة ابن مُحَيِّصِينَ
﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾^(٢) وهو في الشعر كثير^(٣) .

وإلى ذلك أشار بقوله :

وَرَبِّمَا أَسْقَطَتِ الْهَمْزَةُ إِنْ كَانَ حَقًّا الْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أَمِنْ

فإن قلت : فهل يطرد ذلك ؟

(١) من الآية ٦ من سورة البقرة .

(٢) بإسقاط الهزمة من - أنذرتهم - .

(٣) مثال حذف الهزمة في الشعر :

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي ، وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًّا شَعِيثُ ابْنِ سَهْمٍ ، أَمْ شَعِيثُ ابْنِ مَنْقَرٍ؟
الأصل : أشعيث - فحذفت الهزمة والتنوين منهما .

وقوله :

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي ، وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًّا بِسَبْعِ رَمِيْنِ الْجَمْرِ أَمْ بِشَمَانِ

أى : أيسع .

قلت : ظاهر قوله فى شرح الكافية .

فهذا وأمثاله من مواضع حذف الهمزة المعطوف على مصحوبها بأمر جائز اطراده وقد أجاز الأخص حذف الهمزة فى الاختيار ، وإن لم يكن بعدها أم ، وجعل من ذلك قوله تعالى : ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ ﴾ (١) .

والمنقطعة ما سوى المتصلة ، وإليها أشار بقوله :

وبانقطاع وبمعنى بل وقت إن تك مما قيدت به خلّت

الذى قيدت به هو أن يكون بعد إحدى الهمزتين لفظاً أو تقديراً .
فإن خلّت من ذلك فهى منقطعة .

واختلف فى معنى المنقطعة ، فذهب البصريون إلى أنها تقدر (بمعنى) (٢)

بل والهمزة مطلقاً .

وذهب الكسائى وهشام إلى أنها بمنزلة بل وما بعدها مثل ما قبلها .

فإذا قلت : (قام زيد أم عمرو) فالمعنى : بل قام عمرو .

وقال فى التسهيل : وتقتضى إضراباً مع استفهام ودونه (٣) .

وذكر فى غيره أن الأكثر اقتضاؤها مع الإضراب استفهاماً .

فإن قلت : قوله (وبمعنى بل) يقتضى موافقة الكسائى وهشام إذا لم يذكر

الاستفهام .

قلت : إنما اقتصر على ذكر (بل) ، لأن اقتضاء المنقطعة إضراباً لازم

وليس اقتضاؤها الاستفهام بلازم .

(١) من الآية ٢٢ من سورة الشعراء

(٢) ب .

(٣) التسهيل ص ١٧٦ .

تنبيهات:

الأول: حصر (أم) فى المتصلة والمنقطعة هو مذهب الجمهور ، وذهب أبو زيد : إلى أن (أم) تكون زائدة ، فهو قسم ثالث .

الثانى : سميت المتصلة متصلة ؛ لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر؛ ولذلك لم تقع إلا بين مفردين أو (بين)^(١) جملتين فى تقدير مفردين ، أو مفرد وجملة فى تقدير مفرد .

وسميت المنقطعة منقطعة ، لوقوعها بين جملتين مستقلتين .

الثالث : إذا عادت المتصلة بين جملتين ، فقد يكونان فعليتين أو اسميتين أو مختلفتين^(٢) قيل : إلا فى التسوية ، فإنه لا يُذكر بعدها إلا الفعلية ، ولا يجوز (سواءً على أزيدٍ قائمٌ أم عمروً منطلق) فهذا لا تقوله العرب ، وأجازه الاخفش قياساً على الفعلية .

وقد عادت بين مفرد وجملة فى قوله^(٣) :

(١) ج .

(٢) مثال الفعليتين - وهو الأكثر - قوله تعالى : «سواءٌ عليهم أأنذرتهم أم لم تُنذوهم» والاسميتين قول الشاعر :

ولست أبالي بعد فُتدي مالكا أموتى ناء أم هو الآن واقع ؟
والمختلفتين : قوله تعالى : «سواءٌ عليكم أَدعوتهم أم أنتم صامتون» .

(٣) قائله : لم أقف على اسم قائله - وهو من الطويل - .

وتمامه : بأهل القباب من عمير بن عامر .

اللغة : « النفر » - بفتح النون وسكون الفاء - أصل معناه التفرق والشراد ، وفى شواهد العينية « سواء عليك الفقر » - بفاء ثم قاف - وربما يكون محرفاً عن « القفر » - بقاف ثم فاء - وهو الأرض الموحشة الخالية من الأتيس « القباب » - جمع قبة - وهى الخيمة ، والمراد منها هنا : اسم موضع .

المعنى : يقول الشاعر : إنه لا فرق بين أن تنفر وتأخذ فى طريقك غير ملو على شىء ، وأن تبيت بهؤلاء القوم الذين عرفوا بمنع الجار وحمايته ، فلن ينجيك مما تحذر شىء .

الإعراب : « سواء » خبر مقدم « عليك » جار ومجرور متعلق بسواء « النفر » مبتدأ مؤخر =



سَوَاءٌ عَلَيْكَ النَّفْرُ أَمْ بِتَّ لَيْلَةٌ

ويجربى مجرى التسوية ، ما أدري ، وليت شعري - ويقع بعدها الجملتان -
وما أبالي ويقع بعده الجملتان أيضا ، خلافا لمن زعم أنه لا يكون بعده إلا الفعلية .

الرابع : فصل (أم) مما عَطِفَتْ عليه نحو (أريد في الدار أم عمرو) أولى
من وصلها (به) ^(١) هذا مذهب سيويه ، وهو الصحيح .

قال في شرح التسهيل : ومن ادعى امتناع وصلها أو ضعفه فمخطئ ، لأن
دعواه مخالفة للاستعمال المقطوع بصحته ، ولقول سيويه والمحققين من أصحابه .

الخامس : قد يكتفى (بلا) عن ذكر المعادل نحو (أتفعل أم لا) ؟

السادس : ذهب ابن كيسان إلى أن ميم (أم) بدل عن واو ، وأصلها أو ،
وهي دعوى مجردة عن الدليل .

السابع : ذكر في التسهيل : أن عطف المنقطعة المفرد قليل ^(٢) ومثل في الشرح
بقولهم (إنها لإبل أم شاء) . (قال فأم هنا لمجرد الإضراب عاطفة ما بعدها
على ما قبلها ، كما يكون بعد (بل) فإنها بمعناها ، ومذهب الفارسي وابن جنى
في ذلك أنها بمنزلة بل والهزمة ، وأن التقدير : بل أي شاء ؟) ^(٣) .

= « أم » حرف عطف «بت» بات فعل ماض والتاء فاعل « ليلة » ظرف زمان متعلق ببات
« بأهل » جار ومجرور متعلق ببيت « القباب » مضاف إليه « من عمير » جار ومجرور
متعلق بمحذوف حال من أهل القباب « ابن » صفة لعمير « عامر » مضاف إليه .

الشاهد فيه : « النفرا م بت ليلة » حيث جاء بعد همزة التسوية الواقعة بعد سواء ، باسم
مفرد ثم عادله بجملة فعلية . وهذا خلاف الأصل ، وربما لاحظ الشاعر أن الاسم
المفرد يبنى عن الجملة ، لكونه مصدرا فاستساغ الشاعر أن يقيمه مقام الجملة - وكأنه قد
قال « سواء عليك أنفرت أم بت ليلة » .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٤٢١ .

(١) ا ، ب .

(٢) التسهيل ص ١٧٦ .

(٣) ا ، ج .

وبه جزم فى شرح الكافية .

وقال فى شرح التسهيل - بعد حكاية هذا القول - : وهذه دعوى لا دليل عليها ولا انقياد إليها .

وقد قال بعض العرب (إن هناك لإبلا أم شاء) فنصب ما بعد (أم) حين نصب ما قبلها، وهذا عطف صريح مقو لعدم الإضمار قبل المرفوع .
قيل : ولا حجة فى قول بعضهم (إن هناك لإبلا أم شاء) لاحتمال كونها متصلة ، والهمزة قبلها محذوفة .

ويحتمل أن ينصب (شاء) على إضمار فعل تقديره : أم ترى شاء .
الثامن : قد ظهر من كلام المصنف أن (أم) المنقطعة تكون عاطفة ، وقال فى شرح الكافية : وأما (أم) المنقطعة فليست للعطف لا فى مفرد ولا جملة .
التاسع : تدخل (أم) المنقطعة على (هل) وأسماء الاستفهام نحو ﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ ﴾^(٢) ﴿ أَمَّاذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾^(٣) وهو فصيح كثير ، ولا التفات لمن زعم أنه من الجمع بين أداتى معنى ، وأنه قليل جداً .
وبذلك رد على من قال (إنها بمعنى)^(٤) بل والهمزة فى كل موضع .

ثم انتقل إلى (أو) فقال:

خَيْرٌ أَيْحَ قَسَمَ بَأَوْ وَأَبْهَمَ وَاشْكُكْ وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضًا نُمِي

فذكر لها سبعة معان :

الأول : التخيير ، نحو (خذ ديناراً أو ثوباً) .

(١) ب ، ج .

(٢) من الآية ١٦ من سورة الرعد .

(٣) من الآية ٨٤ من سورة النمل .

(٤) ب ، ج . وفى « أ » أنهما يعنى «



والثاني: الإباحة ، نحو(جالس الحسن أو ابن سيرين) .

فإن قلت : فما الفرق بينهما ؟

قلت : الفرق بينهما جواز الجمع بين الأمرين في الإباحة ومنعه في التخيير .

فإن قلت : فهل استفيد جواز الجمع في الإباحة من لفظ (أو) ؟

قلت : قد ذكر بعضهم أن ذلك ليس لأمر راجع إلى اللفظ بل لأمر خارج ، وهو قرينة انضمت إلى اللفظ .

وذلك أن التخيير يرد فيما أصله الحظر ، والإباحة ترد فيما ليس أصله الحظر .

تنبيه :

قال المصنف من علامات الإباحة ، استحسان الواو موقعها ، فلو جرى بالواو مكان (أو) لم يختلف المعنى .

وفرق غيره بين الواو وأو في ذلك (فقال)^(١) إذا قلت : (جالس الحسن أو ابن سيرين) جاز له مجالستهما ومجالسة أحدهما .

وإذا عطف بالواو لم يجز له مجالسة أحدهما دون الآخر .

الثالث: التقسيم ، نحو (الكلمة اسم أو فعل أو حرف) قال في التسهيل^(٢) :

بدل التقسيم : أو تفريق مجرد - يعني : من الشك والإبهام والتخيير ، ومثله بقوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى ﴾^(٣) .

(١) ج .

(٢) التسهيل ص ١٧٦ .

(٣) من الآية ١٣٥ من سورة البقرة .

قال : والتعبير عن هذا بالتفريق أولى من التعبير عنه بالتقسيم ، لأن استعمال الواو فيما هو تقسيم أجود من استعمال (أو) نحو (الكلمة اسم وفعل وحرف) .

وعبر بعضهم عن هذا المعنى بالتفصيل .

الرابع : الإبهام ، نحو ﴿وَأَنَا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلِّي هُدَى﴾^(١) ومعنى الإبهام أن يكون المتكلم عالماً وببهم على المخاطب .

الخامس : الشك ، نحو (قام زيد أو عمرو) .

والفرق بينهما أن الشك للمتكلم والإبهام على السامع .

السادس : الإضراب ، كقوله تعالى : ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾^(٢) .

قال الفراء (أو) هنا بمعنى (بل) .

وأشار بقوله (بها أيضاً نى) (أى : نقل ، إلى أن ورودها للإضراب غير متفق عليه .

وقال فى شرح الكافية : أجاز الكوفيون موافقتها (بل) فى الإضراب ، ووافقهم أبو على وابن برهان . قلت : وابن جنى .

قال فى قراءة أبى السّمّال ﴿أَوْ كُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا﴾^(٣) معنى (أو) هنا معنى (بل) .

وقال ابن عصفور : والإضراب ذكره سيبويه فى النفى والنهى إذا أعدت العامل ، كقولك (لست بشرا ، أو لست عمرا ، ولا تضرب زيدا ، أو لا تضرب عمراً) .

(١) من الآية ٢٤ من سورة سبأ .

(٢) الآية ١٤٧ من سورة الصافات .

(٣) من الآية ١٠٠ من سورة البقرة - بسكون الواو - فى «أو» .

قال : وزعم بعض النحويين أنها تكون للإضراب على الإطلاق ، واستدلوا
بقوله تعالى : ﴿ فَنُوحِلُّهُمْ حَتَّىٰ حِينٍ ۗ ﴾ (١٧٤) ، وبقوله : ﴿ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ
أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾ (٢) .

قال : وما ذهبوا إليه فاسدٌ .

السابع : معنى (الواو) كقوله (٣) :

جاءَ الخِلافةَ أو كانت له قَدْرًا

أى : وكانت ، فأوقع « أو » مكان الواو ، لأن اللبس .

والى هذا أشار بقوله :

(١) الآية ١٧٤ من سورة الصافات .

(٢) من الآية ٧٤ من سورة البقرة .

(٣) قائله : هو جرير بن عطية - من كلمة يمدح بها عمر بن عبد العزيز .

وتمامه : كما أتى ربه موسى على قدرٍ - وهو من البسيط .

اللغة : « قدرًا » أى : مقدرة فى الأزل « على قدر » أى : على تقدير من الله .

المعنى : تولى عمر الخِلافةَ وكانت بتقدير الله سبحانه ، فانتشل المسلمين من الظلم ، وأقام
بينهم صرح العدل ، كما أتى سيدنا موسى ربه ، وكلمه بقضائه وقدره ، فأبان للخلق
طريق الحق .

الإعراب : « جاء » فعل ماضٍ والفاعل يعود على سيدنا عمر « الخِلافة » مفعول « أو » عطف
بمعنى الواو - ويروى بدلها « إذ » كانت فعل ماضٍ ناقص والتاء للتأنيث واسمها يعود
على الخِلافة « له » متعلق بقدرًا « قدرًا » خبر كان « كما » الكاف جارة و « ما » مصدرية
« ربه » مفعول مقدم لآتى ومضاف إليه و « ما » وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور
بالكاف « موسى » فاعل مؤخر بآتى « على قدر » متعلق بآتى :

الشاهد فيه : « أو كانت » حيث استعمل فيه « أو » بمعنى الواو . ارتكنا على إفهام المعنى
وعدم وقوع السامع فى لبس .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : ابن هشام ٢/٣٠ ، ابن عقيل ٢/١٧٤ ، وابن
الناظم .

وذكره السيوطى فى الهمع ٢/١٨١ .

وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الْوَاوَ إِذَا لَمْ يُلْفِ ذُو النَّطْقِ لِلْبَسِ مَنفَذًا

وإلى أن « أو » تأتي بمعنى « الواو » ذهب الأخفش والجزمى ، واستدلا بقوله تعالى : « أَوْ يَزِيدُونَ »^(١) وهو مذهب جماعة من الكوفيين .
وذكر فى التسهيل : أن « أو » تعاقب « الواو » فى الإباحة كثيرا ، وفى عطف المصاحب والمؤكد قليلا^(٢) .

مثال الإباحة : « جالس الحسن أو ابن سيرين » وقد تقدم الكلام عليه .
ومثال المصاحب ، قوله عليه الصلاة والسلام « اسكن أحد فإنما عليك نبي^٣ أو صديق أو شهيد » .

ومثال المؤكد : ﴿ وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ﴾^(٣) .

تنبيهان :

الأول : مذهب الجمهور أن « أو » لأحد الشيئين أو الأشياء ، فإذا عطف بها فى الطلب فهى للتخيير أو الإباحة ، وإن عطف بها فى الخبر ، فهى للشك أو الإبهام أو التقسيم .

الثانى : إذا دخل النهى فى الإباحة ، استوعب ما كان مباحا باتفاق النحويين ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَطْعَمْنَهُمْ أَمْأًا أَوْ كَفُورًا ﴾^(٤) .
فهذه هى التى تقع فى الإباحة ، لأن النهى وقع على الجمع والتفريق ، وإذا دخل النهى فى التخيير ، ففيه خلاف .

ذهب السيرافى : إلى أنه يستوعب (الجميع)^(٥) كالنهى عن المباح .

(١) أى : ويزيدون .

(٢) التسهيل ص ١٧٦ .

(٣) من الآية ١٢٢ من سور النساء .

(٤) من الآية ٢٤ من سورة الإنسان - ولو قلت « أو لا تطعم كفورا » انقلب المعنى ، يعنى أنه يصير إضرابا عن النهى الأول ، ونهيا عن الثانى فقط ، هـ ٢/٤٢٣ أشمونى .

(٥) أ ، ج .

وذهب ابن كيسان : إلى جواز أن يكون النهى عن كل واحد ، وأن يكون
عن الجميع .
وقوله :

ومثلُ أو في القصد إما الثانية في نحو إما ذى وإما النائية

يعنى : أن « إما » مثل « أو » فيما يقصد بها ، فتكون للتخيير والإباحة
والتقسيم والشك والإبهام ، ولم يذكر الإباحة في التسهيل ^(١) .

فإن قلت : ظاهر قوله (مثل أو) أنها توافقها في المعاني السبعة .

قلت : لا يصح حملها على ظاهره ، لأن « إما » لا ترد بمعنى « الواو » ولا
بمعنى « بل » ، والعذر له ^(٢) أن ورود « أو » لهذين المعنيين قليل ومختلف فيه ،
فالإحالة إنما هي على المعاني المتفق عليها .

وقد فهم من البيت فرائد :

الأولى : أن « إما » ليست بعاطفة ، إذ لم يجعلها مثل « أو » مطلقا بل في
القصد فقط ، ولذلك لم يذكرها مع حروف العطف أولا .

ونقل المصنف عن أكثر النحويين : أنها عاطفة ، ونقل عن يونس وابن
كيسان وأبى على أنها ليست بعاطفة ، ووافقهم المصنف ، وهو الصحيح ،
لدخول الواو عليها .

واستدل الرماني على أنها عاطفة بأن الواو للجمع ، وليست هنا كذلك ،
لأننا نجد الكلام لأحد الشئيين فعلم أن العطف لإما .

(١) التسهيل ص ١٧٦ - وقال الأشموني ٢/٤٢٥ - ولكنها بمقتضى القياس جائزة .

(٢) أى : فى الإطلاق وعدم التقييد بما عدا المذكورين .

ونقل ابن عصفور : اتفاق النحويين على أن « إما » ليست بعاطفة ، وإنما أوردوها في حروف العطف (لمصاحبتها لها)^(١) .

(وقد عدّ سيويه)^(٢) « إما » من حروف العطف ، فجعل بعضهم كلامه على ظاهره .

وقال : إن « الواو » عطف « إما » الثانية على « إما » الأولى ، و « إما » الثانية عطف الاسم الذي بعدها على الاسم بعد الأولى .

وتأوله بعضهم بأن « إما » لما كانت (صاحبة)^(٣) المعنى ، ومخرجة الواو عن الجمع ، والتابع يليها ، سماها عاطفة مجازا .

الثانية : أن المشبهة بأو إنما هي الثانية ، وهي المختلف فيها ، وأما الأولى فليست بعاطفة !

الثالثة : فهم من قوله (الثانية) أن « إما » لا بد من تكرارها بخلاف « أو » .

(وهذا أحد الفرقين بينهما ، والثاني : أن الكلام مع « إما » مبنى من أوله على ما جرى بها لأجله بخلاف « أو »)^(٤) .

الرابعة : فهم من تمثيله . أنه لا بد من اقترانها بالواو .

فإن قلت : التزام الواو ظاهر عند من لم يجعل « إما » عاطفة ، فما يقول من جعلها عاطفة ؟

قلت : من رأى أنها عاطفة لم ير إخلاءها من الواو إلا نادرا ، كقوله^(٥) :

(١) أى : لبعضها وهو الواو .

(٢) ١ ، ج .

(٣) ١ ، ج وفى ب (مصاحبة) .

(٤) ١ ، ج .

(٥) قائله : نسبة الجوهري إلى الأحوص ، وليس بصحيح - وإنما هو لسعد بن قرط العبدى من أبيات يهجو فيها أمه ، وكان عاقا شريفاً .

... أيما إلى جنة أيما إلى نار

فإن قلت: فهل يحسن الاحتجاج بمثل هذا البيت ، لمن قال إنها عاطفة ؟

قلت : لا ؛ لندوره، فيجعل من حذف العاطف ضرورة .

تنبيهات:

الأول : ما ذكر من أن « إما » لا بد من تكرارها هو الكثير ، وقد يستغنى عن الثانية بأو ، كقراءة أبي « وإنا وإياكم لإما على هدى أو فى ضلال مبين »^(١) ونحوه فى الشعر كثير .

وبان الشرطية مع « لا » النافية كقوله^(٢) :

= وصدوره : ياليتما أمنا شالت نعماتها - وهو من البسيط - .

اللغة : « شالت » ارتفعت جنازتها « النعامة » باطن القدم ، ومن مات ترتفع رجلاه وتنخفض رأسه ، فحظير نعماته ، وقيل : النعامة هنا النعش « شالت نعماتها » كناية من كنايات العرب معناها ماتت .

المعنى : يتمنى هذا العاق لأمه أن تموت وترتفع جنازتها إما إلى الجنة وإما إلى النار .

الإعراب : « يا » حرف تنبيه أو نداء والمنادى محذوف « ليت » حرف تمن وما زائدة « أمنا » اسم ليت ومضاف إليه « شالت نعماتها » الجملة خبر ليت ، ويجوز أن تكون « ما » كافة و« أمنا » - بالرفع - مبتدأ وجملة « شالت نعماتها » خبر المبتدأ « أيما » حرف للتفصيل « إلى جنة » متعلق بشالت « أيما » الثانية عاطفة ، وقد جاءت بدون الواو شذوذا .

الشاهد فيه : « أيما » حيث حذف واو العطف فى « أيما » الثانية ، إذ التقدير : إلى جنة وإما إلى نار - وقد أبدلت - .

مواضعه: ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٢/٤٢٥ ، وابن هشام ٣/١٨٦ ، وابن الناظم .

وذكره ابن هشام فى المعنى ١/٥٧ ، والسيوطى فى الهمع ٢/١٣٥ .

(١) من الآية ٢٤ من سورة سبأ .

(٢) قائلهما : هو المثقب العبدى - والمثقب - بتشديد القاف مكسورة - لقبه ، وهما من الوافر - .

فَأَمَّا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِصَدَقٍ فَأَعْرِفَ مِنْكَ غَثِي مِنْ سَمِينِي
وَالْأَفَاطِرِحْنِي وَاتَّخِذْنِي عَدُوًّا أَتَّقِيكَ وَتَتَّقِينِي

وقد يستغنى عن الأولى ، كقول الفرزدق^(١) :

= اللغة : «غثى» - بفتح الغين وتشديد الشاء - من غث اللحم يغث - المهزول « السمين»
ضد الغث .

الإعراب : « فأما » حرف تفصيل « أن » حرف مصدرى ونصب « تكون » فعل مضارع ناقص منصوب بأن المصدرية واسمه ضمير مستتر « أخى » خبر تكون منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم وياء المتكلم مضاف إليه « بصدق » متعلق بتكون « فأعرف » فعل مضارع منصوب بالعطف على تكون وفاعله ضمير مستتر فيه « منك » متعلق بأعرف « غثى » مفعول به لأعرف منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء المتكلم مضاف إليه « من سمينى » مجرور بمن وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره وياء المتكلم مضاف إليه « وإلا » الواو عاطفة وإن شرطية ولا حرف نفي ، وفعل الشرط محذوف تقديره: وإلا تفعل ذلك « فاطرحنى » الفاء واقعة فى جواب الشرط « اطرح » فعل أمر وفاعله ضمير مستتر والنون للوقاية وياء المتكلم مفعول به « واتخذنى » فعل أمر والنون للوقاية وياء المتكلم مفعول أول ، وجملة اطرحنى فى محل جزم جواب الشرط « عدوا » مفعول ثان لاتخذ « أتقيك » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة والفاعل ضمير والكاف مفعول به « وتتقيني » مضارع والنون للوقاية والفاعل ضمير وياء المتكلم مفعول به .

الشاهد فيه : « وإلا فاطرحنى » حيث أناب « إلا » مناب « إما » .

مواضعه : ذكره من شراح الالفية : الأشموني ٢/٤٢٦ ، وابن الناظم ، والسيوطى ص ٩٨ ، وذكره فى الهمع ٢/١٣٥ ، وابن هشام فى المغنى ١/٥٩ .

(١) قائله: هو ذو الرمة - وقيل : الفرزدق . من قصيدة يمدح فيها سليمان بن عبد الملك ويهجو الحجاج بن يوسف - وهو من الطويل - .

اللغة : « تهاض » من الهيض - من هاض يهيض هيضا ، أى : نكس بعد أن تماثل للشفاء - ويروى « تلم » وهو فعل مضارع مبنى للمجهول ، والضمير المستتر فيه يعود إلى النفس المذكورة فى بيت سابق - ويكون معناه يصيبها اللمم وهو المرض « تقادم » طال الزمن .

المعنى : وصف الشاعر أن نفسه كلما قاربت البرء وطمع هو فى أن تندمل جروحها ويبرأ سقامها تعرضت للانتكاس ورجعت إلى الأسقام بأشد مما كانت عليه ، وذلك بسبب رؤية الديار التى كانت مسرح هواه .

=



تَهَاضُ بَدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا وَإِمَاءٌ بِأَمْوَاتٍ أَلَمَ خَيَالُهَا

الثاني: اختلف في «إما» المذكورة . فقيل : بسيطة ، وقيل : مركبة من إن وما وهذا مذهب سيويه ، والدليل عليه اقتصارهم على «إن» في الضرورة ، كقوله^(١) :

فإن جزعاً وإن إجمالاً صبر

الإعراب : «تهاض» فعل مضارع مبني للمجهول ونائبه ضمير مستتر فيه «بدار» متعلق بتهاض «قد» حرف تحقيق «تقادم» فعل ماضٍ «عهدها» فاعل تقادم ، وهو مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه «وإما» الواو عاطفة وإما حرف تفصيل «بأموات» معطوف على بدار «ألم» فعل ماضٍ «خيالها» فاعل مرفوع بالضم ، وضمير الغائبة مضاف إليه .

الشاهد فيه: «بدار» أصله إما بدار قد تقادم عهدهما وإما بأموات - فحذفت «إما» الأولى اكتفاء بإما الثانية .

مواضعه: ذكره من سراج الألفية : الأشموني ٤٢٦ / ٢ ، وابن الناظم ، والسيوطي ص ٩٨ ، وفي مجمع ٢/١٣٥ .

(١) قائله: هو دريد بن الصمة - وهو من الوافر .

وصدره : وقد كذبتك نفسك فأكذبتها .

اللغة: «كذبتك» بالتخفيف «إجمال صبر» من أجمل يجمل إجمالاً إذا أحسن ، وفي سيويه «فأكذبتها» .

المعنى : يقول معزها لنفسه عن أخيه عبد الله بن الصمة وكان: قد قتل : كذبتك نفسك فيما متك به من الاستمتاع بحياة أخيك فأكذبتك في كل ما تمنيتك به بعد ، فإما أن تجزع لفقد أخيك وذلك لا يجدي عليك شيئاً وإما أن تجمل الصبر فذلك أجدى عليك .

الإعراب : «وقد» الواو للعطف . قد حرف تحقيق - وفي سيويه «لقد» «كذبتك» فعل والفاء للتأنيث والكاف مفعول «نفسك» فاعل والكاف مضاف إليه «فأكذبتك» فعل وفاعل ومفعول «إن» ليست شرطية في الموضعين إنما هي بمعنى إما ، والتقدير : فإما جزعاً وإما إجمالاً صبر «جزعاً» منصوب بفعل مضمر . تقديره : فإما تجزع جزعاً وأيضاً «إجمالاً» وإما تجمل إجمالاً صبر ، والفاء للاستئناف ، ويجوز أن تكون شرطية حذف جوابها ، أي : فإن تجزع جزعاً فعلت - وهذا قليل - .

وقوله^(١):

سَقَّتْهُ الرُّوَاعِدُ مِنْ صَيْفٍ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَمَا

وأجيب بأنه يحتمل أن تكون « إن » في البيتين شرطية حذف جوابها ،
والتقدير : فإن كنت ذا جزع فلا جزع ، وإن كنت مجمل صبر فأجمل ، وإن
سقته من خريف فلن يعدم الرى .

فرع: لو سميت « ياما » على القول بالتركيب حكيت .

الثالث : فى « إما » المذكورة لغتان : كسر همزتها ، وهى لغة أهل الحجاز
ومن جاورهم وهى الفصحى ، وفتح همزتها ، وهى لغة قيس وأسد وقيم .
وحكى إبدال ميمها الأولى « ياء » مع كسر الهمزة وفتحها .

= الشاهد فيه : « فإن ... وإن » فإن أصلهما « فإما وإما » فحذفت منهما « ما » .
مواضعه : ذكره من شراح الألفية : ابن الناظم ، والسيوطى ص ٩٨ ، وفى همع
٢/١٣٥ ، وذكره سيويه ١/١٣٤ .

(١) قائله : هو النمر بن تولب العكلى - وهو من المقارب .
اللغة : « الرواعد » - جمع راعدة - وهى السحابة الماطرة « من صَيْفٍ » بتشديد الياء -
وهو المطر الذى يجىء فى الصيف .
الإعراب : « سقته » فعل ماض مبنى على فتح مقدر والتاء والهاء مفعول به « الرواعد »
فاعل « من صيف » متعلق بسقته « إن » بمعنى إما . والتقدير : وإما من خريف « فلن »
حرف نصب « يعدما » فعل مضارع منصوب بلن والالف للإطلاق .
الشاهد فيه : « وإن من » فإنه حذف « ما » وأبقى « إن » .
وقال المبرد : إن « إن » فى البيت شرطية ، والفاء فاء الجواب والمعنى : وإن سقته من
خريف فلن يعدم الرى - كما أشار الشارح .
وقال أبو عبيدة : إن « إن » فى البيت زائدة والتقدير : من خريف والالف فى يعدما
للإشباع والمفعول محذوف .
مواضعه : ذكره من شراح الألفية : ابن الناظم ، وابن هشام فى المغنى ١/٥٦ .

الرابع : تشارك « إما » المذكورة في اللفظ « إما » الشرطية وهي مركبة من إن وما بغير إشكال ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً ﴾^(١) .

وزعم الكسائي : أن لها قسما ثالثا تكون فيه جحدا ، تقول : « إما زيد قائم » تريد : إن زيد قائم ، وما صلة .

ثم انتقل إلى « لكن » فقال :

وأول لكن نفيًا أو نهياً ولا نداءً أو أمراً أو إثباتاً تلا

فالنفي (نحو)^(٢) « ما قام زيدٌ لكن عمروٌ » والنهي « لا تضربُ زيداَ لكن عمراً » فالمعطوف بلكن محكوم له بالثبوت بعدهما .

وفهم من ذلك أنها لا تقع في الإيجاب - « وهو مذهب البصريين ، وأجاز الكوفيون أن يعطف بها في الإيجاب »^(٣) نحو (أتاني زيد لكن عمرو)^(٤) .

تنبيه:

إنما يشترط النهي والنفي في الواقعة قبل المفرد - وتقدم الخلاف في كونها عاطفة .

وإذا وليها جملة فتكون حيثئذ بعد إيجاب أو نفي أو نهى « أو أمر »^(٥) لا استفهام فلا يجوز « هل زيد قائم لكن عمرو لم يقم » ؟

فإن قلت : إذا وقعت قبل الجملة ، فهل هي عاطفة أو غير عاطفة ؟

قلت : الذي ذهب إليه أكثر المغاربة أنها حيثئذ حرف ابتداء ، لاحرف عطف .

(١) من الآية ٥٨ من سورة الانفال .

(٢) أ ، ج .

(٣) ب ، ج .

(٤) وإنما يمتنع « لكن عمرو » عند البصريين ، إذا جعل « عمرو » معطوفاً بلكن ، وأما إذا جعل مبتدأ خيره محذوف ، فإنه يجوز .

(٥) ب .

وقيل أنها تكون عاطفة جملة على جملة إذا وردت بغير واو .

قال ابن أبي الربيع : وهو ظاهر كلام سيويه .

فإن قلت : فما المفهوم من كلام الناظم ؟

قلت : المفهوم من اشتراطه قبل العاطفة النفي والنهي ، أن الواقعة قبل

الجملة غير عاطفة ، إذ لا يشترط فيها ذلك .

ثم انتقل إلى « لا » فقال : « ولا نداء أو أمراً أو إثباتاً تلاً » .

أى : وأول « لا » نداء نحو « يا يزيد لا عمرو » أو أمراً نحو : « اضرب

زيداً لا عمراً » أو إثباتاً نحو « زيد كاتب لا شاعر » .

وزعم ابن سعدان : أن العطف « بلا » على منادى ليس من كلام العرب

ونص على جوازه سيويه .

ومنع أبو القاسم الزجاجي في كتاب معنى الحروف : أن يعطف بها بعد

الفعل الماضي وليس منع ذلك بصحيح ؛ لثبوته في كلام العرب .

تنبيهات:

الأول : في معنى الأمر الدعاء نحو « غفر الله لزيد لا بكر » والتحضيضُ

نحو « هلا تضرب زيداً لا عمراً » .

الثاني : أجاز الفراء العطف بها على اسم « لعل » كما يعطف بها على اسم

« إن » .

نحو « لعل زيداً لا عمراً منطلق » .

الثالث : فائدة العطف « بلا » قَصْرُ الحكم على ما قبلها ، إما قَصْرَ أفرادٍ

كقولك : زيد كاتب لا شاعر ، رداً على مَنْ يعتقد أنه كاتب وشاعر .

وإما قَصْرَ قَلْبٍ ، كقولك : « زيد عالم لا جاهل » ، رداً على مَنْ يعتقد أنه

جاهل .

الرابع : شرط عطف الاسم «بلا» أن يكون ما بعدها غير صالح لإطلاق ما قبلها عليه ، فلذلك لا يجوز «قام رجل لا زيد» .

الخامس : قد يحذف المعطوف عليه «بلا» نحو «أعطيتك لا لتظلم» أى : لتعدل لا لتظلم .

السادس : لا يعطف «بلا» إلا مفرد أو جملة لها موضع من الإعراب نحو «زيد يقوم لا يقعد» .

فإن لم يكن للجملة موضع لم تكن عاطفة ، ولذلك يجوز الابتداء بها .
وفى النهاية : وتعطف لا الجملة (على الجملة)^(١) نحو «زيد قائم لا عمرو جالس» .

ثم انتقل إلى «بل» فقال :

وَبَلٌ كَلِكْنٌ بَعْدَ مَصْحُوبِيَّهَا

مصحوبا «لكن» هما النفي والنهي .

فإذا عطف «بل» بعدهما ، فهي كلكن . يعنى : لتقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها نحو (ما قام زيد بل عمرو) (فتقرر)^(٢) نفي القيام عن زيد ، وثبته لعمرو .

ومثله : كَلِمٌ أَكُنْ فِي مَرْنَعٍ بِل تَيْهَا .

والمربع : منزل الربيع ، والتهيء : الأرض التى لا يهتدى بها .

وتقول : (لا تضرب زيدا بل عمرا) فتقرر النهى عن زيد وثبت الأمر بضرب عمرو .

ووافق المبرد على هذا الحكم ، وأجاز مع ذلك كون «بل» ناقله حكم النفي والنهي لما بعدها .

(١) ب ، ج .

(٢) ١ ، ج وفى ب (فتقرر) .

ووافقه على ذلك أبو الحسين عبد الوارث .
قال المصنف : وما أجازته مخالف الاستعمال .
ثم قال :

وانقلَّ بها للثانِ حُكْمَ الأوَّلِ في الخبرِ المثبتِ والأمرِ الجليِّ
مثال الخبر المثبت «جاء زيد بل عمرو»، والأمر «أضرب زيدا بل عمرا» .
فهى فى ذلك لإزالة الحكم عما قبلها حتى كأنه سكوت عنه، وجعله لما بعدها .

وذهب الكوفيون : إلى أن (بل) لا تكون نسقا إلا بعد النفى أو ما جرى مجراه ، ولا تكون نسقا بعد الإيجاب .

وجملة القول فى (بل) أنها إن وقع بعدها جملة كانت إضرابا عما قبلها ،
إما على جهة الإبطال نحو ﴿ أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُم بِالْحَقِّ ﴾^(١) .
وإما على جهة التبرك من غير إبطال نحو ﴿ وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾^(٢) بل قلوبهم فى غمرة من هذا^(٣) .

فظهر (من هذا)^(٣) أن قوله فى شرح الكافية : فإن كان الواقع بعدها جملة
فهى للتنبيه على انتهاء غرض واستئناف غيره ، ولا يكون فى القرآن إلا على هذا
الوجه ، فيه نظر .

وإن وقع بعدها مفرد وليس قبله نفى أو نهى ، فهى لإزالة حكم ما قبلها
وجعله لما بعدها .

وإن كان قبل المفرد نفى أو نهى ، فهى لتقرير حكمه وجعل ضده لما بعدها .
تنبيهات :

الأول : لا يُعْطَفُ ببل بعد الاستفهام ، لا يقال (أضربت زيدا بل عمرا) ؟
ولا نحوه^(٤) .

(١) من الآية ٧٠ من سورة المؤمنون .

(٢) من الآيتين ٦٢ ، ٦٣ من سورة المؤمنون .

(٣) أ ، ج - وفى ب «بهذا» .

(٤) أى : نحو هذا التركيب ، نحو «هل ضربت زيدا بل عمرا» ؟

الثانى : ظاهر إطلاق المصنف أن (بل) تعطف الجملة كما تعطف المفرد .
وقد صرح به الشارح فى قوله : فإن كان المعطوف بها جملة .
وذكر غيره أنها لا تكون قبل الجملة عاطفة .

الثالث : قال فى التسهيل : وتُزاد (لا) قبلَ (بل) لتأكيد التقرير وغيره .
انتهى^(١) .

فإذا زيد بعد إيجاب أو أمر نحو (قام زيد لا بل عمرو) و (اضرب زيدا لا
بل عمرا) فهى لتأكيد الإضراب عن جعل الحكم للأول .

وإذا زيدت بعد نفي أو نهى نحو (ما قام زيد لا بل عمرو) و (لا تضرب
خالدا لا بل بشرا) .

فهى لتأكيد بقاء النفي والنهى .

وذهب الجزولى : إلى أنها بعد الإيجاب والأمر نفي ، وبعد النفي والنهى
تأكيد .

ومنع ابن درستويه زيادتها معها بعد النفي .

وقال ابن عصفور : لا ينبغى أن يقال : بزيادتها مع (بل) فى النفي والنهى
إلا أن يشهد له سماع ، قيل : وهو مسموع من كلام العرب .

الرابع : قد تكرر (بل) فى الجمل رجوعا عما ولى المتقدمة (نحو)^(٢) .

﴿ بَلْ قَالُوا أَضْغَاثُ أَحْلَامٍ بَلْ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ ﴾^(٣) .

وتنبهنا على رجحان ما ولى المتأخرة ، نحو ﴿ بَلْ إِدَارِكُ عَلَيْهِمْ فِي الْآخِرَةِ بَلْ
هُمْ فِي شَكٍّ مِنْهَا بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ ﴾^(٤) .

ولما ذكر معانى حروف العطف شرع فى ذكر أحكام تتعلق بالباب . فقال :

(١) التسهيل ص ١٧٧ .

(٢) أ ، ج .

(٣) من الآية ٥ من سورة الانبياء .

(٤) من الآية ٦٦ من سورة النمل .

وَأَنَّ عَلَىٰ ضَمِيرِ رَفْعٍ مُّتَّصِلٍ عَطَفَتْ فَأَفْصِلِ بِالضَّمِيرِ الْمُتَفَصِّلِ أو فاصل ما ...

يعنى : أنه إذا قصد العطف على ضمير الرفع المتصل ، لم يحسن إلا بعد
توكيده بضمير رفع منفصل ، كقوله تعالى : ﴿ وَعَلِمْتُمْ مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلَا
آبَاؤُكُمْ ﴾^(١).

أو فصل يقوم مقام التوكيد ، كقوله تعالى : ﴿ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ ﴾^(٢) .
ونبه بقوله (أو فاصل ما) على أنه يكتفى بما يصدق عليه فاصل ولو قل .
أجاز صاحب الكشاف في قوله تعالى : ﴿ أَنَا لَمَبْعُوثُونَ ﴾^(٣) أو آباؤنا
الأولون^(٤) . أن يكون (آباؤنا)^(٤) معطوفا على الضمير فى لمبعوثون للفصل
بالمهزة .

ومن صور الفصل : الفصل (بلا) بين العاطف والمعطوف نحو ﴿ مَا أَشْرَكْنَا
وَلَا آبَاؤُنَا ﴾^(٥) .

وفهم من قوله (متصل) أن المتفصل يعطف عليه بلا شرط .
فحكم المتفصلين فى العطف والعطف عليهما حكم الظاهر .
ووهم الأبدى فى منعه (رأيت زيدا وإياك) .

ثم نبه على ورود العطف على الضمير المذكور بغير توكيد ولا فصل ، فقال :
..... وبِلا فَصْلٍ يَرِدُ فى النَّظْمِ فَاشِيَاً
كقول عمر بن أبى ربيعة^(٦) :

(١) الآية ٩١ من سورة الأنعام .

(٢) من الآية ٢٣ من سورة الرعد .

(٣) الآية ٤٧ ، ٤٨ من سورة الواقعة .

(٤) ب .

(٥) من الآية ١٤٨ من سورة الأنعام .

(٦) قائله : هو عمر بن أبى ربيعة - وهو من الخفيف -

وقامه : كنعاج الفلا تَعَسَّفَنَ رَمَلًا .

اللغة : «زهر» - بضم الزاى وسكون الهاء - جمع زهراء ، وهى المرأة الحسناء البيضاء
«تهادى» أصله تهادى - فحذفت إحدى التاءين تخفيفاً - تتمايل وتتبختر «نعاج» - جمع =

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَرُحْرُ تَهَادَى

وهو كثير فى الشعر ، ومع كثرته فهو ضعيف ، ولهذا قال :
وَضَعْفُهُ اعْتَقَدُ

فإن قلت : فهل يطرد مع ضعفه أو يختص بالضرورة؟

قلت : نص المصنف على أنه يجوز فى الاختيار مع ضعفه ، لقول بعض العرب (مررتُ برجلٍ سِوَاهِ الْعَدَمِ) ^(١) حكاه سيبويه .

ولأن العطف فى البيت السابق ونحوه ليس بفصل مضطر ؛ لإمكان
النصب .

ومذهب الكوفيين وابن الأنبارى : جواره فى الاختيار ، ونقل الجواز عن
أبى على .

قيل : ومذهب البصريين : أنه لا يجوز بغير فصل بتوكيد أو غيره إلا فى
الضرورة .

= نعجة - والمراد هنا الوحش «الفلا» الصحراء «تعسفن» ملن عن الطريق .

المعنى : قلت إذ أقبلت الحمبية مع نسوة زهر يتبخترن كنعاج الصحراء حين ملن عن الطريق
وأخذن فى الرمل .

الإعراب : «قلت» فعل وفاعل «إذ» ظرف متعلق به «أقبلت» فعل ماض والتاء للتأنيث
وفاعله ضمير مستتر فيه «ورهر» معطوف على الضمير المستتر «تهادى» فعل مضارع وفاعله
ضمير مستتر فيه والجملة فى محل نصب حال من فاعل «أقبلت» «كنعاج» جار ومجرور
متعلق بمحذوف حال ثانية من فاعل «أقبلت» «الفلا» مضاف إليه «تعسفن» فعل ماض ، ونون
النسوة فاعل ، والجملة فى محل نصب حال من نعاج «رملا» نصب على نزع الخافض .
الشاهد فيه : «أقبلت وزهر» حيث عطف «زهر» على الضمير المنفصل أو غيره .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٢٩ / ٢ ، وابن عقيل ١٧٦ / ٢ ،
والمكردى ص ١٢٢ . وابن الناظم - وذكره سيبويه ٣٩٠ / ١ ، وابن يعيش ٧٦ / ٣ ،
والإنصاف ٢٧٩ / ٢ .

(١) برفع «العدم» عطفا على الضمير المستتر فى «سواء» لأنه مؤول بمشتق . أى مُسْتَوٍ هو
والعدم وليس بينهما فصل .



ونصر سيبويه والخليل : على قبحه .

وفى كتاب سيبويه حين ذكر انفصال بعض الضمائر ، وكذلك (كنا وأنتم ذاهبين) إلا أن الشراح تأولوه .

تنبيه :

شرط فى التسهيل فى صحة العطف صلاحية المعطوف أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل^(١) .

الأول : نحو (قام زيد وعمرو) .

والثانى : نحو (قام زيد وأنا) ، فإنه لا يصح (قام أنا) ، ولكن يصح (قمت) والتاء بمعنى أنا .

فإن لم يصح هو أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل ، أضمر له عامل مدلول عليه بما قبله ، وجعل من عطف الجمل .

قال : وذلك كالمعطوف على الضمير المرفوع بالمضارع ذى الهمزة أو النون أو تاء المخاطب أو بفعل الأمر نحو (أقوم أنا وزيد) (ونقوم نحن وزيد)^(٢) . و (تقوم أنت وزيد) و ﴿ اسكن أنت وزوجك ﴾^(٣) أى : وليسكن زوجك . وكذا فى باقىها .

قال : وكذلك المضارع المفتوح بـاء التانيث نحو ﴿ لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده ﴾^(٤) .

قال الشيخ أبو حيان : وما ذهب إليه مخالف لما تضافرت عليه نصوص النحويين والمعربين ، من أن (زوجك) معطوف على الضمير المستكن فى (اسكن) المؤكد (بأنت) .

(١) التسهيل ص ١٧٧ .

(٢) ب ، ج .

(٣) من الآية ٣٥ من سورة البقرة .

(٤) من الآية ٢٣٣ من سورة البقرة .

ولا نعلم خلافاً في جواز تقدم هند وزيد ، وأنه من عطف المفردات . انتهى .

وقوله :

وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ضَمِيرٍ خَفِضٍ لِأَزْمَا قَدْ جُمَلًا

هذا مذهب جمهور البصريين . أن إعادته لازمة إلا في الضرورة^(١) .

وذهب الكوفيون ويونس والآخرس : إلى جواز العطف عليه بدون إعادة الخافض واختاره الشلوبيون والمصنف .

ولهذا قال : (وليس هندي لازماً) .

ثم استدلل بوروده في التثنية كقراءة حمزة ﴿ تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾^(٢) .

والنظم كقوله^(٣) :

فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْآيَاتِ مِنْ عَجَبٍ

.....

(١) فمثال إعادة الخافض حرفاً كان نحو قوله تعالى ﴿فقال لها وللأرض﴾ أو اسماً نحو قوله تعالى ﴿قالوا نعبد إلهك وإله آبائك﴾ - وللأرض معطوف على الهاء في «لها» المجرورة باللام وأعيدت مع المعطوف ، و «آبائك» معطوف على الكاف المجرورة بإضافة «إله» وقد أعيد المضاف مع للمعطوف .

(٢) بجر الأرحام وعطفه على الضمير المجرور بالياء بدون إعادة الجار - أي : بالأرحام (وهي من الآية الأولى من سورة النساء) .

(٣) قائله : هو من شواهد سيبويه التي لم يعلم لها قائل - وهو من البسيط - .
وصدره : فاليوم قَرِبتَ تَهْجُونَا وَتَشْتَمُنَا .

المعنى : شرعت اليوم في شتمنا والنيل منا ، فإن فعلت ذلك فإذهب ، فليس غريباً منك لأنك أهل له ، وليس عجباً من هذا الزمان الذي فسد كل من فيه .

الإعراب : «قربت» فعل ماضٍ دال على الشروع ، والتاء اسمه «تهجوناً» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه ونا مفعول به ، والجملة في محل نصب خبر قربت «تشتمنا» عطف على تهجوناً «فإذهب» الفاء واقعة في جواب شرط مقدر . أي : إن تفعل ذلك فإذهب ، وإذهب فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه «فما» الفاء للتعليل «ما» نافية «بك» =

أنشده سيويه، وهو كثير فى الشعر.

وفى المسألة مذهب ثالث: وهو أنه إذا أكد الضمير جاز نحو «مررتُ بك أنت وريد»، وهو مذهب الجرمى والزيدى.

قلت: وهو حاصل كلام الفراء، فإنه أجاز «مررت به نفسه وريد، ومررت بهم كلهم وريد».

قال: وكذا القول فى أجمعين وقضهم وقضيضهم وخمستهم - إذا خفضت.

فإن نصبت «خمستهم» لم يجز - يعنى: العطف - بغير إعادة الجار.

قال الشارح: ولا يبعد أن يقال فى هذه المسألة، إن العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار غير جائز فى القياس، وما ورد من السماع محمول على شذوذ إضمار الجار.

تنبيهان:

الأول: قيل ينبغى أن يقيد العطف على الضمير المجرور، بأن يكون الحرف غير مختص بالضمير، احترازاً من المجرور بلولا على مذهب سيويه فإنه لا يجوز عطف الظاهر عليه، فلورفع على توهم أنك نطقت بالضمير مرفوعاً ففى جوازه نظر.

الثانى: قد فهم من سكوته عن الضمير المنصوب المتصل أنه يجوز العطف عليه بلا شرط^(١).

= متعلق بمحذوف خبر مقدم «والأيام» معطوف على الكاف المجرورة بالباء «من» زائدة «عجب» مبتدأ مؤخر.

الشاهد فيه: «بك والأيام» حيث عطف «أيام» على الضمير المجرور وهو «بك» من غير إعادة الجار.

مواضعه: ذكره من شراح الالفية: الأشمونى ٤٣٠ / ٢ . وابن عقيل ١٧٨ / ٢ ، والمكودى ص ١٢٢ وابن الناظم . وذكره ابن يعيش ٧٨ / ٣ ، والسيوطى فى الهمع ١٣٩ / ٢ ، وسيويه ٣٩٢ / ١ .

(١) مثال ذلك قوله تعالى: «جمعناكم والأولين» - «الأولين» عطف على «كم».

وقوله :

وَالْفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعَ مَا عَطَفَتْ

يعنى : إذا أمن اللبس .

ومنه ﴿ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ ﴾^(١) أى : فَضْرَبَ فأنفجرت .

ورغم ابن عصفور : أنه إنما حذف المعطوف عليه وحده وحذفت الفاء من المعطوف فاتصلت الفاء الأولى بالمعطوف ، فأبقى من كل منهما ما يدل على المحذوف . ورد بقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾^(٢) أى : فأفطر فعدة ، لأن فاء العطف لا تنوب مناب فاء الجزاء .

وقوله : (والواو) .

يعنى : أن الواو أيضًا قد تحذف مع ما عطفت ، ومنه ﴿ وَسَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ ﴾^(٣) .

أى : والبرد .

وإنما يجوز إذا دل عليه دليل .

فإن قلت : ظاهر كلامه أن هذا مختص بالفاء والواو ، وقد ذكر فى التسهيل^(٤) أن «أم» تشاركهما فى ذلك ، كقوله^(٥) :

(١) هذا مثال للفاء . والفعل المحذوف معطوف على «فقلنا» . وهو من الآية ٦٠ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ٨١ من سورة النحل .

(٤) التسهيل ص ١٧٨ .

(٥) قائله : هو أبو ذؤيب الهذلى - وهو من الطويل - .

وتمامه : دَعَانِي إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِنِّي لِأَمْرِهِ سَمِيعٌ ...

اللغة : «الرشد» بضم الزاء وإسكان الشين - خلاف الغى «طلابها» الطلاب : مصدر طالب بمعنى طلب .

المعنى : أن قلب الشاعر دعاه إلى طلب الوصال من هذه المحبوبة ، فهل حقيقة الحال فى =

فما أدرى أرشد طلابها

التقدير : أم غي .

قلت : هو في الفاء والواو ، وأكثر منه في «أم» فلقلته لم يذكر هنا .

وقوله : (وهي) يعنى الواو .

معمولة....

انفردت ، بعطف عاملٍ مزالٍ قد بقي

مثال ذلك قول الشاعر^(١) :

= ذلك الطلب أرشد هو أم غي؟ لكنه على كل حال لم يقو على مخالفة دعوة قلبه ؛ لأنه لا يسمع إلى أمر غيره، وإنما غلب جانب الهوى على العقل، إذ القلب يميل إلى الهوى والعشق ، ويدعو إلى الصبوة .

الإعراب : «دعاني» فعل ماضٍ والنون للوقاية والياء مفعول به «القلب» فاعل «إليها» متعلق بدعا و «إني لأمره سميع» حال من القلب أو جملة اعتراضية ، وإن حرف توكيد وياء المتكلم اسمها «لأمره» متعلق بسميع وسميع خبر إن ، واللام في لأمره للتقوية وتقديم المعمول لإرادة الحصر . أى : إني أسمع أمره لا أمر غيره ، وجملة «إني لأمره سميع» معطوفة على قوله «دعاني» و «فما أدرى» الفاء للسببية وما نافية وأدرى فعل مضارع معلق عن العمل وجملة «أرشد طلابها» في محل نصب على أنها مفعول أدرى . والهمزة في أرشد للاستفهام ، والمعادل لها محذوف تقديره : أم غي . وما بعد أم وهو غير معادل لما بعد الهمزة وهو أرشد . وضمير المؤنث في إليها وطلابها عائد إلى المحبوبة .

الشاهد فيه : أن «أم» تشارك الواو والفاء في جواز حذفها مع معطوفها ، بدليل حذف «أم» العاطفة و «غي» المعطوف المعادل لما بعد الهمزة في قوله أرشد .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية الأشموني ٤٣١ / ٢ ، والسيوطي في الهمع ٢ / ١٣٢ .

(١) قائله : لم ينسب إلى قائل ، وقال العيني : أنشده الأصمعي وغيره ولم أر أحدا عزاه إلى قائله - وهو من الكامل - .

وتمامه : حَتَّى شَتَّتْ هَمَّالَةَ عَيْنَاهَا

اللغة : «شتت» يروى مكانه «بدت» وهما بمعنى واحد «همالة» - صيغة مبالغة - من هملت العين إذا همرت بالدموع .

المعنى : علفت هذه الدابة تبنا وأشبعتها وسقيتها ماء باردًا حتى فاضت عينها بالدموع من الشبع ، وتلك عادة الدواب إذا شبعت .

الإعراب : «علفتها» فعل وفاعل مفعول أول «تبنا» مفعول ثان «وماء» الواو للعطف وماء =

عَلَفْتُهَا تَبْنَا وَمَاءً بَارِدًا

أى : وسقيتها ماء - .

فحذف العامل المعطوف، واستغنى بمعموله، وأمثله كثيرة نظما ونثرا.
وهذا مذهب جماعة من الكوفيين والبصريين منهم الفراء والفراسى.
وذهب قوم منهم أبو عبيدة والجرمى والمازنى والمبرد: إلى أن تالى الواو فى ذلك معطوف على الأول عطف مفرد على مفرد، لا عطف جملة على جملة، وأن العامل ضمن معنى ينظم المعطوف والمعطوف عليه، واختاره بعض المتأخرين.
واحتج الأولون : بأنه لو كان على التضمين لساغ «علفتها ماء وتبنا».
ورد بأنه مسجوع من كلام العرب كقوله^(١):

= مفعول لفعل محلوف تقديره : وسقيتها «باردا» صفة لماء «حتى» حرف غاية «همالة» حال من «عينها» الواقع فاعلا لثنت.

الشاهد فيه : «وماء باردا» حيث حذف العامل المعطوف وبقي معموله وهو «ماء» أى : وسقيتها ماء؛ لأنه لا يصح أن يعطف «ماء» على «تبنا» عطف مفرد على مفرد، لانتفاء المشاركة، لعدم صحة تسلط العامل عليه، لأن الماء لا يعطف، ولا يصح أن تكون الواو للمعية، لانتفاء المصاحبة لأن الماء لا يصاحب التبن فى العلف.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢٢٦ / ١ ، وابن هشام ١٥٧ / ٢ ، وابن عقيل ٣٣٤ / ١ . والمكودي ص ١٢٣ - والشاهد ١٨١ فى الخزانة، وذكره السيوطى فى الهمع ١٣٠ / ٢ ، وفى الأنصاف ٣٥٣ / ١ .

(١) قائله : هو طرفة بن العبد - وهو من الطويل -

وصدره : أعمربن هند ما ترى رأى صرمة .

اللغة : «صرمة» - بكسر الصاد وسكون الراء وفتح الميم - وهى القطيع من الإبل نحو الثلاثين.

الإعراب : «أعمرو» الهمزة حرف نداء وعمرو منادى مبنى على الضم «ابن» صفة له «هند» مضاف إليه «ما ترى» ما نافية أو استفهامية وترى فعل مضارع مرفوع بضمه مقدرة والفاعل ضمير مستتر فيه «أرى» مفعول به لترى «صرمة» مضاف إليه «لها» جار ومجرور خبر مقدم =

..... لها سببٌ ترعى به الماءَ والشجرَ

واختلف أيضا في هذا التضمنين، والأكثرون على أنه ينقاس.

وضابطه عندهم : أن يكون الأول والثاني يجتمعان في معنى عام.

قال الشيخ أبو حيان : والذي أختاره التفصيل ، فإن كان العامل الأول تصح نسبته إلى الاسم الذي يليه حقيقة كان الثاني محمولا على الإضمار، لأن الإضمار أكثر من التضمنين، نحو (جدع الله أنفه وعينه) أى : (ويفقأ عينه)^(١) فنسبة الجدع إلى الأنف حقيقة.

وإن كان لا يصح كان العامل مضمنا معنى ما يصح نسبته إليه؛ لأنه لا يمكن الإضمار، نحو قول العرب : «علفت الدابة ماء وتبنا» أى : أطعمتها أو غذيتها.

وقوله : دَفَعًا لَوْهَمِ اتَّقَى.

يعنى : أن إضمار العامل فى (نحوه)^(٢) يدفع توهم أنه معطوف أو مفعول

معه .

فإن قلت : ولم كان حمله على العطف أو المعية وهما؟

قلت : أما العطف ، فلأن العامل لا يصلح للعمل فيه، وأما المعية ، فلأنها غير مرادة هنا، وذلك واضح.

وقوله : وَحَذَفَ مَتَّبِعٍ بَدَأَ هُنَا اسْتَبَجَ.

= «سبب» مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمّة ، والجملة صفة لصرمة «ترعى» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه ، «به» متعلق بترعى «الماء» مفعول به منصوب بالفتحة «والشجر» عطف عليه .

الشاهد فيه : «ترعى به الماء والشجر» حيث إنه عطف «الشجر» على وترعى به الماء . وأن قوله «ترعى به الماء والشجر» يدل على صحة العطف فى قول القائل علقتها تبنا وماء باردا، وأطعمته تمرا ولبنا خالصا .

(١) ب ، ج .

(٢) أ ، ب - وفى ج (فى نحو ذاك) .

يعنى : أنه يجوز حذف المعطوف عليه، لظهوره، ويستغنى بالعاطف
والمعطوف نحو «بلى وزيدا» لمن قال : «ألم تضرب عمرا»؟
ومنه قول العرب «وَبِكَ وَأَهْلًا وَسَهْلًا» لمن قال : مرحبا^(١) .

تنبيهان :

الأول : حذف المتبوع كثر مع الواو كما مثل ، وقل مع الفاء . ومنه .
﴿ أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانْفَلِقْ ﴾^(٢) . أى فضرب فانفلق
ونذر مع «أو» كقول أبى أمية الهذلى^(٣) :

- (١) والتقدير : مرحبًا بك وأهلاً - فالجار والمجرور وهو «بك» متعلقان بكلمة «مرحبا»
المحذوفة «وأهلاً» معطوف على مرحبا المحذوفة عطف مفرد على مفرد، فالمعطوف عليه
محذوف وهو محل الشاهد «وسهلاً» معطوف على مرحبا المحذوفة، فالمعطوف عليه
محذوف - ولكن سيويه يجعل «مرحبا» و «أهلاً» منصوبين على المصدر.
(٢) من الآية ٦٣ من سورة الشعراء.
(٣) شطر بيت من الطويل . ونمامه :

يُوشِحُ أَوْلَادَ الْعِشَارِ وَيُفْضِلُ

اللغة : «يوشح» - بالجسيم - قال العينى : وهو من التوشيح بمعنى الإحكام ، ويروى
«يوشح» - بالحاء - وهو من التوشيح ومعناه التزين «أولاد العشار» الحديثات العهد
بالتاج .

قال ثعلب : والعشار من الإبل التى قد أتى عليها عشرة أشهر، وقيل : العشار اسم يقع
على النوق حتى يتج بعضها وبعضها يتظر نتاجها «يفضل» من الإفضال وهو الإحسان
والإجمال .

المعنى : أن أبا أمية يمن على مخاطبه بأنه هو أو قبيلته حاطه ورعاه وكان به رفيقا أحوج ما
يكون إلى الرعاية والرفق ، وقد شبهه بأولاد العشار لضعفها وعدم استطاعتها شيئا أزنه
كأولاد العشار كان كلا على الشاعر أو على قبيلته ولم يكن له من تولى رعايته وحمايته
قبل رعايتهم له أحد من آباء أو من إخوة .

الإعراب : «فهل» الفاء بحسب ما قبلها وهل حرف استفهام «لك» جار ومجرور متعلق
بمحذوف تقديره : هل أخ لك كائن أو موجود ؟ «أو» حرف عطف «من» زائدة «والد»
معطوف على أخ .

والتقدير : فهل لك أخ أو والد ؟ - وإعراب الباقي واضح .

الشاهد فيه : «أو من والد» حيث حذف المعطوف عليه . إذ التقدير : فهل لك من أخ أو
من والد - و «من» فى الموضعين زائدة .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٣٢ / ٢ . وذكره السيوطى فى الهمع
٢ / ١٤٠ .

فهل لك أو من والدك قبلنا

أى : فهل لك من أخ أو من والد؟

والثاني : جعل الزمخشري من ذلك قوله تعالى : ﴿أَوْ لَمْ يَسِيرُوا﴾^(١)
و﴿أَلَمْ يَسِيرُوا﴾^(٢) .

فقدّر بين الهمزة والعاطف محذوفا هو المعطوف عليه ، وإلى ذلك ذهب
محمد بن مسعود الغزني .

ومذهب الجمهور : أن حرف العطف عطف ما بعده على الجملة قبله ولا
حذف ولكنه اعتنى بالهمزة فصدرت .

وقوله : وعطفك الفعل على الفعل يصح

يعنى : أن الأفعال فى جواز عطف بعضها على بعض كالأسماء ، نحو
«زيد قام وقعد ، ويقوم ويقعد» .

تنبيه :

أهمل المصنف شرطا فى عطف الفعل ، وهو اتحاد زمانهما^(٣) .

فلا يعطف الماضى على المستقبل ، ولا المستقبل على الماضى :

فإن قلت : فهل يشترط اتحاد اللفظ - أعنى : أن يكونا بصيغة الماضى أو

بصيغة المضارع . . ؟

قلت : لا بل يجوز عطف الماضى على المضارع نحو ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ
الْقِيَامَةِ فَأُورِدُهُمْ﴾^(٤) وعكسه نحو ﴿تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ
جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَلُ لَكَ قَصُورًا﴾^(٥) .

(١) من الآية ٩ من سورة الروم .

(٢) من الآية ٨٢ من سورة غافر .

(٣) أى : مضيا أو حالا أو استقبالا .

(٤) فأوردهم معطوف على يقدم لأنه بمعنى يوردهم . قاله أبو البقاء . وهو من الآية ٩٨ من
سورة هود .

(٥) الشاهد فى (ويجعل) - على قراءة الجزم عطف على جعل الذى هو فى محل جزم .
وهو من الآية ١٠ من سورة الفرقان

وإنما ساغ ذلك لاتحاد الزمان:

فإن قلت : ليس هذه المثل من عطف الفعل على الفعل ، وإنما هي من عطف جملة على جملة .

قلت : لما كان الغرض منها إنما هو عطف الفعل ، لأن فاعل الفعل الثاني هو فاعل الفعل الأول صح أن يقال : إنها من عطف الفعل على الفعل .
وقوله :

واعطف على اسم شبه فعل فعلاً

مثاله ﴿إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَبُونَ﴾^(١) ﴿أَوْ لَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾^(٢) .

فإن قلت : كيف جار ذلك (وحرف)^(٣) العطف لا يربط بين مختلف الجنس .

قلت : إنما جار ، لأن أحدهما مؤول بالآخر ، فاتحد الجنس بالتأويل .

فإن قلت : فأيهما المؤول؟

قلت : الذي يؤول هو الحال محل الآخر (فيكون)^(٤) الأول كمثال الأول ، لأن المصدقين صلة «أل» وحق الصلة أن تكون جملة ، فال مؤولة بالذي والمصدقين بتصدقوا .

وتارة يكون الثاني كالمثال الثاني ، لأن صافات فيه حال ، وأصل الحال أن يكون اسماً فيقبض مؤول بقابضات .

وقوله :

وعكساً استعمل تجده سهلاً

(١) الآية ١٨ من سورة الحديد .

(٢) عطف «يقبضن» وهو مضارع على «صافات» وهو اسم فاعل ، لأنها في معنى يصفن . ومعنى صافات : ناشرات أجنحتهن في الجو . ومعنى يقبضن يضممن الأجنحة إلى الأجسام . وهو من الآية ١٩ من سورة الملك .

(٣) ب - وفي أ ، ج - (وحروف) .

(٤) أ ، ج - وفي ب (فتارة) .



يعنى : بالعكس أن تعطف الاسم المشابه للفعل على الفعل ، كقوله تعالى :
﴿ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ﴾^(١) .
وقول الراجز^(٢) :

أُمُّ صَبِيٍّ قَدْ حَبَّأَ أَوْ دَارِجٌ

عطف «دارجا» على «قد حبأ» .

قال فى شرح الكافية : لأن دارجا بمعنى درج .

قلت : ظاهر هذا أن الاسم فى البيت ونحوه مؤول بالفعل ، وليس بجيد ،
بل الظاهر أن «حبا» مؤول بحاب ، لأنه فى موضع النعت ، وأصل النعت أن
يكون اسما .

(١) وقد الزمخشري : عطف «مخرج» على «فالق» فيكون من عطف الاسم على الاسم ، وهو
من الآية ٩٥ من سورة الأنعام .

(٢) قائله : قال العيني : أنشده المبرد ولم يعزه إلى قائله ، وقيل : لجندب بن عمرو يذكر
امراة الشماخ بن ضرار الغطفاني - وهو من الرجز -
وصدوره : يَارُبُّ بِيضَاءَ مِنَ الْعَوَاهِجِ

اللغة : «العواهج» - جمع عوهج - وهى فى الأصل الطويلة العنق من الظباء والنوق
والنعام وأراد بها ههنا المرأة التامة الخلق «حبا» رحف ومشى على عجزه «دارج» اسم فاعل
- من درج الصبى - إذا مشى هينا متقارب الخطو .

المعنى : يريد الشاعر امراة تامة الخلق تشبه الظباء فى طول عنقها ولا يكون معها غير صبى
يحبو ، أو قريب عهد بالمشى لا يكاد يدرك .

الإعراب : «يا» للتنبيه «بيضاء» مبتدأ مجرور برب لفظا فى محل رفع «من العواهج» جار
ومجرور متعلق بمحذوف صفة لبيضاء «أم» بالجر - بدل أو عطف بيان لبيضاء باعتبار
اللفظ - وبالرفع - باعتبار المحل ، أو خبر لمبتدأ محذوف «صبى» مضاف إليه «حبا» فعل
ماض والفاعل ضمير ، والجملته صفة لصبى «أو دارج» معطوف على «حبا» لتأويله بدرج .

الشاهد فيه : «حبا أو دارج» حيث إنه عطف الاسم المشبه للفعل وهو «دارج» على الفعل
وهو «حبا» .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٤٣٣ / ٢ ، وابن هشام ١٩٦ / ٣ ، وابن
الناظم .

البدل

هو اصطلاح البصريين، وأما الكوفيون فقال الاخفش: يسمونه بالترجمة والتبيين . وقال ابن كيسان : يسمونه بالتكرير .

وقوله :

التابعُ المقصودُ بالحكمِ بلاً واسطةٌ هو المسمىُ بدلاً

(التابع) : جنس و (المقصود بالحكم) : يخرج النعت والتوكيد وعطف البيان، لأنهن مكملات للمقصود بالحكم . و (بلا واسطة) مخرج (العطف)^(١) النسق .

وتخصيص الشارح المعطوف بيل وبلكن كما في شرح الكافية يقتضى حمل المقصود على المستقل بالقصد، وإلا فلا وجه للتخصيص .

ولما عرفه أخذ في ذكر أقسامه فقال :

مُطَابِقًا أَوْ بَعْضًا أَوْ مَا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ يُلْفَى أَوْ كَمُعْطُوفٍ يَبْلُغُ
هذه أربعة :

الأول : المطابق . كقوله تعالى : ﴿ اِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَاطَ الَّذِينَ ﴾^(٢) .

وهو المسمى ببدل كل من كل^(٣) .

قال في شرح الكافية : وذكر المطابقة أولى ، لأنها عبارة صالحة لكل بدل يساوى المبدل منه في المعنى، بخلاف العبارة الأخرى . فإنها لا تصدق إلا على ذى أجزاء، وذلك غير مشروط للإجماع على صحة البدلية فى أسماء الله تعالى كقراءة غير نافع وابن عامر ﴿ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ۝١١ اللَّهُ ﴾^(٤) .

(١) ، ١ ، ج

(٢) من الآيتين ٦ ، ٧ من سورة الفاتحة .

(٣) وإنما سماه الناظم بدل المطابق ، لوقوعه فى اسم الله تعالى .

(٤) من الآية ١ ، ٢ من سورة إبراهيم .

الثانى: بدل بعض من كل ، نحو «قبضت المال نصفه» والبعض عند البصريين يقع على أكثر الشيء وعلى نصفه وعلى أقله .

وعن الكسائى وهشام : أن بعض الشيء لا يقع إلا على ما دون نصفه ، ولذلك منع أن يقال «بعض الرجلين» (لك)^(١) ، أى : أحدهما .

الثالث : بدل اشتمال . وهو ما صح الاستغناء عنه بالأول ، وليس مطابقا له ولا بعضا .

وقيل : هو ما لا بس الأول بغير الكلية والجزئية .

وقيل إما دال على معنى فى متبوعه نحو «أعجبني زيدٌ حسنه» .

أو مستلزم معنى فيه نحو «أعجبني زيد ثوبه» .

والأول هو الكثير .

الرابع : بدل مابين مطلقا بحيث لا يشعر به ذكر المبدل منه بوجه ، ولهذا شبهه بالمعطوف بيل ، وهو قسمان سيأتى ذكرهما .

تنبيهات :

الأول : لا بد فى (بدل)^(٢) الاشتمال من مراعاة أمرين :

أحدهما : إمكان فهم معناه عند الحذف ، ومن ثم جعل نحو «أعجبني زيد أخوه» بدل إضراب لا بدل اشتمال ، إذ لا يصح الاستغناء عنه بالأول ، والآخر : حسن الكلام على تقدير حذفه ، ومن ثم امتنع نحو «أسرجت زيدا فرسه» لأنه وإن فهم معناه فى الحذف ، فلا يستعمل مثله ولا يحسن .

فلو ورد مثل هذا فى الكلام لكان بدل غلط .

الثانى : اشتراط أكثر النحويين فى بدل (البعض)^(٣) وبدل الاشتمال ضميرا

عائدا على المبدل منه .

(١) ب ، ج .

(٢) أ ، ج .

(٣) أ ، ب ، وفى ج (الغلط) .

قال المصنف : والصحيح عدم اشتراطه، لكن وجوده أكثر من عدمه، ذكر من الشواهد على الاستغناء عن الضمير في بدل البعض قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ (١).

وفي بدل الاشتمال، قوله تعالى : ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ ﴾ (٢) النار (٣).

قلت : وتوالت الأيتان على حذف الضمير أى : منهم وفيه .

وظاهر التسهيل أنه لا بد من ضمير أو ما يقوم مقامه (٣) ومثل (للقائم) (٤) مقامه بـ «قتل أصحاب الأخدود» النار ، فالالف واللام تقوم مقام الضمير .

وذهب الفراء وتبعه ابن الطراوة : إلى أن «النار» بدل كل من كل ، عبر بالأخدود عن النار لما كان مشتملا عليها كقولهم «عفيف الإزار» .

وقال ابن هشام : الأولى أن يكون على حذف مضاف ، أى : أخدود النار . وقال ابن خروف : هو بدل إضراب .

الثالث : اختلف في المشتمل في بدل الاشتمال ، فقيل : هو الأول وقيل : الثانى وقيل : العامل .

فإن قلت : فما المفهوم من كلامه؟

قلت : قوله (أو ما يشتمل عليه) يحتمل القول الأول والثالث .

وإلى الأول ذهب في التسهيل (٥) .

(١) «من استطاع» بدل من «الناس» . وهو من الآية ٩٧ من سورة آل عمران .

(٢) (النار) بدل من (الأخدود) - والأخدود : الشق في الأرض، وأصحابه هم : أنطيانوس ملك الروم، ويختصر ملك الفرس ، ويوسف ذو نواس ملك نجران - حفر كل منهم شقا عظيما وملاه نارا ، وأمر بأن يلقي فيه كل من لم يكفر ، وآل في الأخدود للجنس ، لأنها أخاديد لا أخدود واحد . وهو من الآية ٥٤، ٥٤ من سورة البروج .

(٣) التسهيل ص ١٧٢ .

(٤) ب - وفي أ ، ج (للقائم) .

(٥) التسهيل ص ١٧٣ .

الرابع : رد السهلى ، بدل البعض وبدل الاشتمال إلى بدل الكل ، فقال :
العرب تتكلم بالعام وتريد به الخاص ، وتحذف المضاف وتنويه .

فإذا قلت : «أكلت الرغيفَ ثلثه» إنما تريد أكلت بعض الرغيف «ثم»^(١)
يبين ذلك البعض .

وبدل المصدر من الاسم إنما هو فى الحقيقة من صفة مضافة إلى ذلك
الاسم .

الخامس : زاد بعضهم فى الإبدال بدل كل من بعض ، كقول امرئ
القيس^(٢) :

كأنى غداةَ البينِ يومَ تحمّلوا
ونفاه الجمهور وتأولوا البيت^(٣) .

(١) ب ، ج .

(٢) صدر بيت من الطويل -

وقامه : لَدَى سَمَرَاتِ الحَى نَاقِفٌ حَنظَلٌ .

اللغة : (غداة البين) الفراق (لدى) بمعنى عند (السمرات) - جمع سمرة - وهى شجرة
الطلع (ناقف) - بالنون ويعد الالف قاف ثم فاء - وناقف الحنظل : الذى يستخرج الهبيد
- بفتح الهاء وكسر الباء وبعدها ياء وفى آخره دال - وهو حب الحنظل، ويروى (ترحلوا) .
المعنى : إنى أبكى كناقف الحنظل ، لأن ناقف الحنظل تدمع عيناه لحرارته .

الإعراب : (كأنى) كان حرف تشبيه والضمير المتصل به اسمه (غداة) منصوب على الظرفية
(البين) مضاف إليه (يوم) منصوب على الظرفية (تحمّلوا) فعل ماض وفاعله (لدى) ظرف
(سمرات) مضاف إليه (الحى) مضاف إليه (ناقف) خبر كان مرفوع بالضممة الظاهرة
(حنظل) مضاف إليه .

الشاهد فيه : (يوم تحمّلوا) فإنه بدل كل من بعض من قوله (غداة البين) .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٣٧ / ٢ . وذكره السيوطى فى الهمع
١٢٧ / ٢ .

(٣) من وجوه التأويل التى تأولوا بها البيت أن (اليوم) ليس اسما للوقت الممتد من طلوع
الفجر إلى غروب الشمس ، ولكنه اسم للوقت مطلقا طال أو قصر ، نظير قولهم (إنما
ادخرتك لهذا اليوم) يريدون لهذا الوقت ، وعلى هذا يكون إبدال (يوم) من (غداة البين)
من نوع بدل الكل من الكل .

وقوله :

وَذَا لِلأَضْرَابِ إِهْرَاقٌ إِنْ قَصَدْنَا صَحْبًا وَدُونَ قَصْدٍ غَلَطٌ بِهِ سَلْبٌ

الإشارة إلى القسم الرابع، أعنى : المبين فذكر أنه نوعان :

أحدهما : يسمى بدل الإضراب ، وبدل البداء أيضا ، وهو ما يذكر متبوعه بقصد كقولك «أعط السائل رغيفا درهما» ومنه قوله عليه الصلاة والسلام : «إن الرجل ليصلى الصلاة وما كتب له نصفها ثلثها» إلى عشرها.

ولم يثبت بعضهم بدل البداء .

والآخر : يسمى بدل الغلط ، وهو ما لا يقصد متبوعه بل يجرى على لسان المتكلم من غير قصد .

وهذا النوع . قال المبرد وغيره : لا يوجد في كلام (العرب)^(١) لائترها ولا نظمها وإنما يقع في لفظ (الغلاط)^(٢) .

وزعم قوم منهم ابن السيد : أنه وجد في شعر العرب، كقول ذي الرمة^(٣) :

(١) ب ، ج .

(٢) ج ، جـ وفي أ (الغلاط) .

(٣) صدر بيت من البسيط .

وتمامه : وفي اللثاتِ وفي أنيابها شنبُ

اللغة : «الماء» فعلاء - من اللمي - وهي سمرة في باطن الشفة . يقال : امرأة لمياء وظل ألمى . كثيف أسود «حوة» - بضم الحاء وتشديد الواو - أيضا - حمرة في الشفتين تضرب إلى السواد . «لعمس» - بفتح اللام والعين - أيضا سمرة في باطن الشفة . يقال : امرأة لعساء «اللثات» بكسر اللام وتخفيف الثاء - جمع لثة ، وهي معروفة «شنب» - بفتح الشين والنون - برد وعدوبة في الأسنان . يقال : هو تحديد الأسنان ودقتها .

لَمِيَاءٌ فِي شَفْتَيْهَا حُوَّةٌ لَعَسٌ

قال : «لعس» بدل غلط ، لأن الحُوَّةَ السوداءُ ، واللَّعْسُ : سواد يشوبه حمرة ، وذكر بيتين آخرين ، ولا حجة له فيما ذكره ، لإمكان تأويله (١) .

فإن قلت : ما معنى قوله (به سلب)؟

قلت : يعني : أن بدل الغلط سلب الحكم عن الأول وأثبتته للثاني .

فإن قلت : كيف قال (ودون قصد) ولا بد من قصد البديل في النوعين .

أعنى : بدل الإضراب وبدل الغلط ؟

قلت : إنما يعني نفى القصد في بدل الغلط (بقصد الأول لا الثاني) (٢) .

تنبيه:

زاد ابن عصفور : بدل النسيان نحو «مررت برجل امرأة» إذا توهمت أن

الممرور به رجل ثم تذكرت أنه امرأة .

وقد أدرجه الشارح في بدل الغلط ، وإدراجه في بدل الإضراب أقرب . ولما

ذكر أقسام البديل مثلها في قوله :

= الإهراب : «المياء» خبر لمبتدأ محذوف مرفوع بالضممة . أي : هي لمياء «في شفيتها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «حوة» مبتدأ مؤخر «لعس» بدل غلط من «حوة» «في اللثات» جار ومجرور خبر مقدم «وفي أنيابها» عطف عليه «شنب» مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة .

الشاهد فيه : «لعس» فإنه بدل غلط من «حوة» ، لأن الحوة السوداء واللعس سواد تشوبه حمرة .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٤٣٨ / ٢ . وذكره السيوطي في الهمع ٢ / ١٢٦ .

(١) كأن يقال : (لعس) مصدر وصفت به الحوة . أي : حوة لعساء . هذا ، وقد قيل : كل من الحوة واللعس حمرة تضرب إلى سواد ، وعليه فلعس بدل كل من كل . فلا شاهد فيه هـ صبان ٩٨ / ٣ .

(٢) أ ، ج - أي : نفى قصد الأول - وفي ب (بقصد الثاني لا الأول) .



كَزْرُهُ خَالِدًا وَقَبْلَهُ الْيَدَاً واعرفهُ حَقَّهُ وَخَذَ نَبْلًا مَدَى

فزره خالدا . بدل كل ، وقبله اليدا . بدل بعض ، واعرفه حقه بدل اشتغال ، وخذ نبلا مدى . بدل إضراب إن قدر قصد الأول ، وبدل غلط إن قدر عدم قصده .

فإن قلت : قد فهم من كون البديل تابعا ، أنه يوافق متبوعه في الإعراب ، فما حاله في التعريف والتذكير والإفراد وأضدادها؟

قلت : أما التعريف والتذكير فلا يلزم موافقته لمتبوعه فيهما ، بل تبديل المعرفة من المعرفة نحو ﴿إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ (١) . - في قراءة من جر . والنكرة من النكرة ، نحو ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَارَا﴾ (٢) حِدَائِقَ وَأَعْنَابًا ﴿ (٣) . والمعرفة من النكرة ﴿وَأَنَّكَ لَتَهْدَى إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ (٤) صِرَاطِ اللَّهِ ﴿ (٥) .

والنكرة من المعرفة نحو ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ (٦) نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴿ (٧) .

واشترط الكوفيون في إبدال النكرة من النكرة أن تكون موصوفة ، واشترطوا في إبدال النكرة من المعرفة شرطين : اتحاد اللفظ ، وكونها موصوفة ، كذلك نقل المصنف .

ونقل غيره اشتراط الأول من الشرطين عن نحاة بغداد لا عن نحاة الكوفة ، وكلام أهل الكوفة يدل على عدم اشتراطه ووافقهم على اشتراط (الثاني طائفة من

(١) فالله بدل من «العزیز». وهو من الآية ٢، ١ من سورة إبراهيم .

(٢) «حدايق» بدل من «مفارا». وهو من الآية ٣١، ٣٢ من سورة البنا .

(٣) فالصراط الثاني معرفة بالإضافة وقد أبدل من الأول وهو نكرة . وهو من الآية ٥٢ ، ٥٣ من سورة الشورى .

(٤) فناصية الثانية نكرة وقد أبدلت من الأولى وهي معرفة . وهي من الآية ١٥، ١٦ من سورة العلق .

التأخرين، وحكى عن الكوفيين أيضا اشتراط^(١) اتحاد اللفظ في بدل المعرفة من النكرة.

والصحيح أنه لا يشترط (شئ) ^(٢) من ذلك ، لورود السماع به .

قال في الارتشاف: وقد سمع إبدال النكرة من المعرفة ، وليست من لفظ الأول ولا موصوفة، وهو مذهب البصريين .

وأما التذكير والإفراد وأضدادهما . فإن كان بدل كل وافق متبوعه فيها ما لم يمنع مانع من التثنية والجمع ، ككون أحدهما مصدرا نحو «مفازا حدائق» أو قصد التفصيل نحو^(٣) :

وكنْتُ كَذِي رَجَلَيْنِ رَجُلٍ صَحِيحَةٍ وَرَجُلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانَ فَشَلَّتْ

وإن كان غيره من أنواع البديل لم يلزم موافقته فيما ذكر .

قوله :

وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ الظَّاهِرِ لَا تُبَدِّلُهُ إِلَّا مَا إِحَاطَةَ جَلًّا

(١) أ ، ج .

(٢) أ ، ج .

(٣) قائله : كثير عزة - وهو من الطويل - .

المعنى : وصف كلفه بمن يجب وحرصه على الإقامة عندها، فتمنى أن تشل إحدى رجليه وهو عندها حتى لا يرحل عنها .

الإعراب : «وكنْتُ» الواو عاطفة وكان فعل ماض ناقص والتاء اسمه «كذِي» جار ومجرور خبر كان «رجلين» مضاف إليه «رجل» - بالجر - بدل من رجلين «صحيحة» صفتها «ورجل» - بالجر - عطف على رجل الأولى - ويجوز نصب «رجلا» في الموضعين على إضمار أعنى، ويجوز رفعهما على حذف المبتدأ . أى : إحداهما رجل . «رمى» فعل ماض «فيها» متعلق برمى «الزمان» فاعل رمى ، ومفعول رمى محذوف ، تقديره : رمى فيها الزمان داء «فشلت» عطف على رمى .

الشاهد فيه : «رجل صحيحة» فإن «رجل» نكرة أبدلها من «رجلين» وهو أيضا نكرة .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢٣٨ / ٢ وذكره ابن يعيش ٦٨ / ٣ . وسيبويه ٢١٥ / ١ وابن هشام في المغنى ٩٤ / ٢ ، والشاهد رقم ٣٧٣ في الخزانة .

أو اقتضى بعضاً أو اشتمالاً كأنك ابتهاجك استمالاً

اعلم أنه يجوز إبدال الظاهر من (الظاهر)^(١) وإبدال الظاهر من المضر على تفصيل، وهو أن الضمير إن كان لغائب أبدل منه الظاهر مطلقاً نحو «ضربته ريداً».

وإن كان الحاضر أبدل منه بدل البعض نحو^(٢).

أوعدني بالسجن والأدهم
رجلي فرجلي شنة المناسم
في أحد الأوجه.

(١) ب، ج، وفي أ (المضر).

(٢) قائله: هو العليل - بزنة التصغير - بن الفرخ - بزنة القتل. وكان قد هجا الحجاج بن يوسف الثقفي، وهرب إلى الروم واستنجد بالقيصر فحماه، ثم أرسل الحجاج إلى قيصر يتهدده إن لم يرسله، فلما مثل بين يديه عفته. - وهو من الرجز -

اللغة: «أوعدني» تهلدي «الأدهم» جمع أدهم - وهو القيد «شنة» غليظة خشنة «المناسم» - جمع مشم - بزنة مجلس، وأصله طرف خف البعير، فاستعمله في الإنسان، وإنما حسن ذلك لأنه يريد أن يصف نفسه بالجلادة والصبر على احتمال المكروه. الإهراب: «أوعدني» فعل ماض وفاعله مستتر فيه والنون للوقاية والياء مفعول به «بالسجن» جار ومجرور متعلق بأوعد «والأدهم» معطوف على السجن. «رجلي» بدل بعض من ياء المتكلم في أوعدني والياء مضاف إليه «فرجلي» مبتدأ «شنة» خبره «المناسم» مضاف إليه:

الشاهد فيه: «أوعدني» . «رجلي» حيث أبدل الاسم الظاهر وهو «رجلي» بدل بعض من كل من ضمير الحاضر - وهو ياء المتكلم الواقعة مفعولاً لأوعد.

مواضعه: ذكره من سراج الألفية: الأشموني ٤٣٩ / ٢، وابن عقيل ١٨٧ / ٢، والمكودي ص ١٢٤، وابن الناظم. وذكره ابن يعيش في شرح المفصل ٧٠ / ٣، والسيوطي في الهمع ١٢٧ / ٢ وابن هشام في الشذور ص ٤٥٧. والشاهد رقم ٣٦٨ في الخزانة.

ويبدل الاشتمال نحو^(١) :

وما أَلْفَيْتِي حَلْمِي مُضَاعَاً

ومثله قوله : «ابتهاجك استمالاً»^(٢) .

وأما بدل الكل ، فإما أن يفيد معنى الإحاطة كالتوكيد . أو لا .

فإن أفاد معنى الإحاطة جاز نحو «جثتم صغيركم وكبيركم» ومنه ﴿ تَكُونُ
لَنَا عِيداً لِأَوْلَانَا وَأَخْرِنَا ﴾^(٣) .

(١) قائله : هو عدى بن زيد العبّادى شاعر جاهلى - وهو من الوافر - .

صدره : ذَرِينِي إِنْ أَمَرَكِ لَنْ يُطَاعَاً .

اللغة : «ذرينى» دعوى - يخاطب امرأة - أمر من يذر بمعنى يدع «ألفيتنى» وجدنتى .

المعنى : يخاطب عاذلته على إتلاف ماله فيقول : ذرينى من عدلك فإنى لا أطيع أمرك
فالعلم وصحة التمييز والعقل يأمرنى بإتلافه فى اكتساب الحمد ولا أضيع .

الإعراب : «ذرينى» فعل أمر مبنى على حذف النون وياء المخاطبة فاعله والنون للوقاية
والياء مفعول به «إن» حرف توكيد ونصب «أمرك» اسم إن والكاف مضاف إليه «لن» نافية
ناصب «يطاعاً» فعل مضارع مبنى للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه والألف
للإطلاق ، والجملة فى محل رفع خبر إن ، وجملة إن واسمها وخبرها لا محل لها
مستأنفة للتعليل «وما» الواو عاطفة وما نافية «ألفيتنى» فعل ماض وتاء المخاطبة فاعله
والنون للوقاية والياء مفعوله الأول «حلمى» بدل اشتمال من ياء المتكلم فى ألفيتنى - والياء
مضاف إليه «مضاعاً» مفعول ثان لألفى .

الشاهد فيه : «ألفيتنى حلمى» حيث أبدل الاسم الظاهر وهو «حلمى» بدل اشتمال - من
ضمير الحاضر وهو ياء المتكلم فى «ألفيتنى» .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٣٩ / ٢ ، وابن عقيل ١٨٦ / ٢ ،
والمكودى ص ١٢٤ - وذكره سيبويه ٧٨ / ١ . وابن يعيش ٦٥ / ٣ ، والسيوطى فى
الهمع ١٢٧ / ٢ ، والشاهد رقم ٣٦٩ فى الخزانة ، وابن هشام فى الشذور ص ٤٥٧ .

(٢) أى : فرحك استمالاً - السين والتاء زائدتان أو للضرورة . أى : أملت القلوب إليك أو
صيرتها ماثلة إليك . وابتهاجك بدل من الضمير فى أنك ، واستمالاً خبر أن .

(٣) أى : لجميعنا لأن عادة العرب التعبير بالطرفين وإرادة الجمع . فأولنا وآخرنا بدل كل من
الضمير (نا) المجرور باللام ، وهو من الآية ١١٤ من سورة المائدة .

والا فمذاهب^(١) .

أحدها : المنع ، وهو قول جمهور البصريين^(٢) .

والثاني : الجواز ، وهو قول الاخفش والكوفيين ، وسمع الكسائي إلى أبي عبد الله وقال^(٣) :

بكم قریش كُفينا كلُّ مُعْضِلَةٍ

والثالث : أنه يجوز في الاستثناء نحو «ما ضربتكم إلا زيدا» وهو قول قطرب^(٤) .

(١) والا . أى : فإن لم يكن فيه معنى الإحاطة .

(٢) لعدم الفائلة ، إذ ضمير الحاضر في غاية الوضوح .

(٣) قائله : لم آتف على قائله - وهو من البسيط - .

ومثامه : وأم نهج الهدى من كان ضليلاً .

اللغة : «كفينا» أى وقينا «معضلة» - بكسر الضاد - اسم فاعل من أعضل الأمر ، إذا اشتد وصعب المخرج منه «أم» قصد «نهج الهدى» طريقه «ضليلاً» - بكسر الضاد وتشديد اللام مكسورة - الشديد الضلال .

الإعراب : «بكم» جار ومجرور متعلق بكفينا «قریش» بدل من كاف المخاطبين المجروزة محلا بالباء «كفينا» فعل ماضى مبنى للمجهول ، وضمير المتكلم عن نفسه وغيره نائب فاعل ، وهو المفعول الأول «كل» مفعول ثان لكفى «معضلة» مضاف إليه «وأم» الواو عاطفة وأم فعل ماضى «نهج» مفعول به لأم «الهدى» مضاف إليه «من» اسم موصول : فاعل أم مبنى على السكون فى محل رفع . «كان» فعل ماضى ناقص واسمه ضمير مستتر فيه يعود إلى «من» «ضليلاً» خبر كان . وجملة كان واسمه وخبره لا محل لها صلة الموصول .

الشاهد فيه : «بكم قریش» حيث أبدل الاسم الظاهر وهو «قریش» من ضمير الحاضر وهو ضمير المخاطبين للمجرور محلا بالباء - بدل كل من كل - من غير أن يدل البدل على الإحاطة .

مواضعه : ذكره ابن هشام فى شذور الذهب ص ٤٥٨ .

(٤) وفيه نظر : بأن زيدا ليس بدل كل من ضمير المخاطبين بل بدل بعض ، ويظهر لى أنه لا يوجد مثال يكون فيه المستثنى بدل كل من المستثنى منه ، ه صبان ٩٩ / ٣ .

وأما إبدال المضمّر من المضمّر فنحو «رأيتك إياك» - وتقدم الخلاف فيه في باب التوكيد.

وأما إبدال المضمّر من الظاهر فنحو «رأيت زيدا إياه».

قال في التسهيل : ولا يُبدل مضمراً من مضمراً ولا من ظاهراً ، وما أوهّم ذلك جعل توكيداً إن لم يُفد إضراباً^(١) .

وقال في شرحه : والصحيح عندي أن نحو «رأيت زيدا إياه» لم يستعمل في كلام العرب نثره ونظمه ، ولو استعمل لكان توكيداً .

وأشار بقوله ما لم يفد إضراباً إلى نحو إياك وإياى قصد زيد ، تريد إياى فإنه بدل . . .

قوله :

وَيَدُلُّ الْمُضْمَنُ الْهَمْزَ يَلِي هَمْزًا كَمَنْ ذَا أَسْعِيدٍ أَم عَلِي

يعنى : أن المبدل من اسم الاستفهام لا بد من اقترانه بالهمزة ، وقد مثله .

تنبيه :

نظيرُ هذه المسألة بدلُ اسم الشرط فإنه يقرن بـ«إن» نحو «متى تقم إن ليلاً وإن نهاراً قمت» .

قوله :

وَيُبَدَلُ الْفَعْلُ مِنَ الْفَعْلِ كَمَنْ يَصِلُ إِلَيْنَا يَسْتَعِينُ بِنَا يُعْنُ

يجوز إبدال الفعل من الفعل بدل كل ، قال في البسيط : باتفاق ، ومنه^(٢) :

(١) التسهيل ص ١٧٢ .

(٢) قائله : عبید الله بن الحر الجعفی - وهو من الطویل - .

وقامه : تَجِدُ حَطْبًا جَزْلاً وَنَارًا تَأْجِجًا .

اللغة : «تلمم» يقال : ألم الرجل بالقوم إلاما . أتاهم ، «حطباً جزلاً» أى : غليظاً .

المعنى : أنهم يوقدون الحطب الجزل لتقوى نارهم ، فينظر إليها الضيوف على بعد ويقصدونها .

الإعراب : «متى» ظرف زمان للشرط العامل فيه تأتانا «تأتانا» تات مجزوم بحذف حرف العلة وهو فعل الشرط ونا مفعول والفاعل ضمير مستتر «تلمم» فعل مضارع بدل من تأتانا

مَتَى تَأْتِنَا تَلْمِمٌ بِنَا فِي دِيَارِنَا

وبدل الاشتمال نحو ﴿ يَلْقَى أَثَامًا ﴾ (٦٨) يُضَاعَفُ (١) و «من يصل إلينا يستعن بنا يُعْن» وحكى فى البسيط فيه خلافاً.

ولا يبدل بدل بعض ، وأما بدل الغلط فقال فى البسيط : جَوَّزَه سَيَّبُوهُ
وجماعة من النحويين ، والقياس يقتضيه (٢).

تنبيهان :

الأول : ذكر كثير من النحويين أن الجملة قد تبدل من الجملة ، ومثله الشارح بقوله (٣) :

= وفاعله ضمير مستتر «بنا» متعلق بالفعل «فى ديارنا» جار ومجرور ونا مضاف إليه «نجد»
جواب الشرط مجزوم والفاعل ضمير «حطبا» مفعول «جزلا» صفة «ونارا» معطوف على
حطب «تأججا» فعل ماضٍ وفاعله ضمير النار والالف للإطلاق .
الشاهد فيه : «تأتنا تلمم» فالفعل «تلمم» بدل من الفعل «تأتنا» .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : المكردى ص ١٢٤ ، والسيوطى ص ١٠١ والهمع
١٢٨ / ٢ ، وسيبويه ٤٤٦ / ١ والأشمونى ٤٤٠ / ٢ .

(١) من الآية ٦٨ ، ٦٩ من سورة الفرقان .

(٢) ومثله الشاطبى بنحو (إن تطعم ريدا تكسه أكرمك) .

(٣) قائله : لم أقف على اسم قائله - وهو من الطويل -

وقامه : وإلا فكن فى السر والجهر مسلماً

الإعراب : «أقول» فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر فيه «له»
جار ومجرور متعلق به «ارحل» فعل أمر ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة مقول القول
«لا تقيم» جملة مؤكدة بالنون وقعت بدلا من قوله «ارحل» وإلا أى : وإن لم ترحل ،
وهى فعل الشرط «فكن» الفاء واقعة فى جواب الشرط «كن» فعل أمر واسمها ضمير
مستتر «فى السر» جار ومجرور «والجهر» عطف عليه «مسلماً» منصوب على أنه خبر
لكان .

الشاهد فيه : «لا تقيم» فإنه جملة بدل عن جملة أخرى وهى «ارحل» .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٤٠ / ٢ ، وابن الناظم .

أقول له ارحل لا تُقيمَنَّ عندنا

ويقوله عز وجل: ﴿بَلْ قَالُوا مِثْلَ مَا قَالَ الْأَوَّلُونَ ﴿٨١﴾ قَالُوا أَئِذَا مِتْنَا ﴿١﴾

ويقوله تعالى: ﴿أَمَدُكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدُكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَيْنَ ﴿٣﴾

ويقوله عز وجل: ﴿قَالَ يَا قَوْمِ أَتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ ﴿٢٠﴾ أَتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُهْتَدُونَ ﴿٣﴾

وفى الارتشاف: وما استدل به لا يقوم به حجة.

الثانى: أجاز ابن جنى والزمخشري والمصنف أن تبدل الجملة من المفرد، وجعل المصنف من ذلك «عرفت زيدا أبو من هو»^(٤).

وجعل الزمخشري قوله تعالى: ﴿هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السَّحَرَةَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ ﴿٥﴾ بدلا من النجوى.

وجعل ابن جنى: «كيف يلتقيان» بدلا من حاجة وأخرى فى قوله^(٦).

(١) من الآية ٨١ ، ٨٢ من سورة المؤمنون.

(٢) من الآية ١٣٢ ، ١٣٣ من سورة الشعراء.

(٣) من الآية ٢١ من سورة يس.

(٤) «أبو» مبتدا و «من» مضاف إليه و «هو» خبر ، والجملة بدل من «ريدا» بدل اشتمال ، لا مفعول ثان ، لان عرف إنما يتعدى إلى مفعول واحد.

(٥) وقبله «وأسروا النجوى الذين ظلموا».

(٦) قائله : قال العينى : احتج به أبو الفتح وغيره ، ولم أرا أحدا عزاه إلى قائله ، وقيل : قائله الفرزدق . يشكو من تفرق حاجاته وتباعد ما بينها ، وأنه موزع القلب مشتت البال - وهو من الطويل -

الإعراب : «إلى الله» متعلق بأشكو «بالمدينة» متعلق بمحذوف حال من حاجة تقدمت عليها «حاجة» مفعول أشكو «وبالشام» معطوف على الجار والمجرور . «أخرى» معطوف على حاجة ، وهما معمولان لأشكو «كيف» اسم استفهام . حال تقدمت على صاحبها وعاملها «يلتقيان» فعل مضارع مرفوع بشبوت النون والالف فاعل ، والجملة بدل اشتمال من حاجة وأخرى .

إلى الله أشكو بالمدينة حاجةً وبالشام أخرى كيف يلتقيان؟
كانه قال : أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما .

= الشاهد فيه : «كيف يلتقيان» ؟ حيث أبدل هذه الجملة من مفرد وهو «حاجة» و «أخرى» -
بدل كل .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٤٤٠ / ٢ ، وابن هشام ٢١٤ / ٣
والسيوطي ص ١٠١ . وذكره ابن هشام أيضا في المغني ١٧٤ / ١ ، ٧٠ / ٢ ، وذكره
السيوطي أيضا في الهمع ١٢٨ / ٢ .

الدعاء

فيه لغتان : كسر النون ، وضمها .

ومعناه لغة : الدعاء .

واصطلاحا : دعاء بحروف مخصوصة، وهى : يا ، وأى ، وأيا ، وهيا ، والهمزة ، ووا فى الندبة .

وزاد الكوفيون : آ ، وآى - بالمد - .

وأخبر سيبويه رواية عن العرب أن الهمزة للقريب المصغى ، وأن ما سواها للبعيد مسافة أو حكما .

وعلى مذهب سيبويه اعتمد الناظم فقال :

وللمنَادَى النَّاءُ أَوْ كَالنَّاءِ يَا
وَالْهَمْزُ لِلدَّانِي ..
وَأَيْ وَأَكْذَا أَيَا ثُمَّ هِيَا

فالنائى : هو البعيد مسافة ، وكالنائى : هو البعيد حكما كالسأى ، والدانى : هو القريب ، ولا حاجة إلى ذكر سائر المذاهب ، لأن قائلها لم يعتمدوا إلا على الرأى ، و الرواية لا تعارض بالرأى . كذا قال المصنف .

وقوله : **وَوَا لِمَنْ نُدِبُ** .

يعنى : مختصة بالندبة، وهذا مذهب سيبويه والجمهور، وأجاز بعضهم استعمالها فى غير الندبة قليلا .

وقوله : (أَوْ يَا) يعنى : أن «يا» قد تستعمل فى الندبة بشرط أمن اللبس^(١) فإن خيف التباس المنذوب بغيره تعينت «وا»^(٢) .

(١) مثال أمن اللبس قوله :

حُمِلَتْ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبْرَتْ لَهُ وَقُمْتُ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَا

فصدور ذلك بعد موت عمر دليل على أنه مندوب، وليس الدليل الألف لأنها تلحق آخر المستغاث والمتعجب منه . هـ ١٠٣ / ٣ صبان .

(٢) مثل خوف اللبس . فتقول عند قصد ندبة زيد الميت ويحضرتك من اسمه زيد وا زيد - بالواو - إذ لو أتيت بيا، لتبادر إلى فهم السامع أنك قصدت النداء . هـ ١٠٣ / ٣ صبان .

ولذلك قال :

وغيرُ والِدَى اللَّبْسِ اجْتَنِبْ

تنبيهات :

الأول : أجمعوا على أن نداء القريب بما للبعيد يجوز توكيدا ، وعلى منع العكس .

الثاني : ذهب بعض النحاة إلى أن هذه الأدوات أسماء أفعال محتملة لضمائر مستترة .

الثالث : ذهب ابن السكيت^(١) إلى أن ها «هايا» بدل من همزة «أيا» وتبعه ابن الخشاب^(٢) .

الرابع : قال في شرح التسهيل : لم يذكر آ ، وآى - بالمد - إلا الكوفيون وروهما عن العرب الذين يثقون بعريتهم ، ورواية العدل مقبولة .

قلت : وذكر غيره أن الأخفش حكى (١) في الكبير ، وجعلها ابن عصفور للقريب كالهزمة .

وقوله :

وغيرُ مندوبٍ ومُضْمَرٍ ومَا
جَا مُسْتَفَاثًا قَدْ يُعْرَى فَاعِلِمَا

المنادى قسما :

(١) هو يعقوب بن إسحاق بن السكيت كان عالما بنحو الكوفيين وعلم القرآن واللغة، وأخذ عن البصريين والكوفيين كالفراء وأبي عمرو الشيباني، وله تصانيف كثيرة في النحو ومعاني الشعر، ومات يوم الاثنين لخمس خلون من رجب سنة أربع وأربعين ومائتين .

(٢) هو عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن نصر بن الخشاب أبو محمد النحوى، قال القفطى : كان أعلم أهل زمانه بالنحو حتى يقال : إنه كان في درجة الفارسي، وكانت له معرفة بالحديث والتفسير واللغة والمنطق والفلسفة ، وله تصانيف كثيرة، فقد صنف شرح الجمل للجرجاني، والرد على ابن بابشاذ في شرح الجمل، وشرح اللمع لابن جنى ولكن لم يتم، وغير ذلك ، توفي عشية الجمعة ثالث رمضان سنة سبع وستين وخمسمائة .



فالأول : يمتنع حذف حرف النداء معه، وهو المندوب نحو «وازيده»
والمضمر نحو «يا أنت ويا إياك» ، والمستغاث نحو «يالزيد» .

فإن قلت : ما سبب (منع)^(١) الحذف مع هذه الثلاثة ؟

قلت : أما المندوب والمستغاث، فلأن المطلوب فيهما مد الصوت ، والحذف
يتنافيه . وأما المضمر فلأن الحذف معه تفوت به الدلالة على النداء .

تنبيه :

فهم من كلامه جواز نداء المضمر، وفيه تفصيل .

فإن كان لتكلم أو غائب لم يجز ، لا يقال : « يا أنا » ولا « يا هو »
(وإن كان)^(٢) لمخاطب ففيه خلاف . قال في الارتشاف : والصحيح المنع . انتهى .

وقد سمع ما ظاهره نداء المضمر بصيغة النصب كقوله «يا إياك قد كَفَيْتُكَ»^(٣)
وهو القياس ، وبصيغة الرفع كقوله^(٤) :

(١) أ .

(٢) أ ، ج .

(٣) قيل : إن الأحوص اليربوعي وفد مع ابنه على معاوية ، فقام الأب فخطب ، فلما انتهى
قام الابن ليخطب ، فقال له الأب ذلك . أى : قد أغنيتك عن القول .

(٤) قائله : هو الأحوص اليربوعي ، قاله العيني ، وصوب أنه لسالم بن دارة فى مرّين واقع .
وتمامه : أنت الذى طَلَّقْتَ عامَ جُعْتَا - وهو من الراجز - .

اللغة : «الأبجر» المتفخح البطن «طلقت» فارقت حلاتك «عام جعتا» أى : فى الوقت الذى
وقعت فيه المجاعة .

المعنى : يذم المخاطب بأنه عظيم البطن وابن عظيمها، ويقول : أنت الذى فارقت زوجاتك
حين لم تجد ما تسد به رمقك وتملأ به بطنك ، وأبيت السعى لجلب رزقهن .

الإعراب : «يا» للنداء «أبجر» منادى على الضم «ابن» صفة «أبجر» مضاف إليه - وكان
حق أبجر الجر بالفتحة لوزن الفعل، ولكنه صرف للضرورة «يا» للنداء «أنتا» منادى مبنى
على ضم مقدر منع منه حركة البناء الاصلى، والالف للإطلاق .

يا أبجرُ ابنَ أبجرٍ يا أُنْتَا

وهو من نيابة بعض الضمائر عن بعض.

وتأول بعضهم «يا إياك» على أن «يا» للتنبية و «إياك» منصوب بمقدر يدل عليه الظاهر بعده.

و «يا أنت» على أن «يا» للتنبية و «أنت» مبتدأ ، و «أنت» الثاني مبتدأ ثان أو توكيد ، أو فصل ، أو بدل ، والخبر الموصول.

والقسم الثاني : يجوز فيه حذف النداء - وهو ما عدا القسم الأول - إلا أن منه ما يقل الحذف معه ، ومنه ما يكثر .

وقد نبه على ما يقل بقوله :

وذاك في اسم الجنسِ والمُشارِ له قَلَّ وَمَنْ يَمْنَعُهُ فَاَنْصُرْ عَاذِلَهُ

الإشارة إلى تعريبه من الحرف . ومن حذفه من اسم الجنس قوله : «تَوْبِي حَجْرٌ»^(١).

وجاءت منه ألفاظ في الشر والنظم .

ومذهب البصريين : أن حذف حرف النداء منه لا يجوز إلا في شذوذ أو ضرورة .

وهو عند الكوفيين قياس مطرد .

= الشاهد فيه : «يا أنتا» حيث نادى الضمير الذي في موضع الرفع .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٤٤٣ / ٢ وابن هشام ٢٢٠ / ٣ .

وذكره ابن يعيش ١٢٧ / ١ ، والسيوطي في الهمع ١٧٤ / ١ ، والشاهد ١٠٥ في الخزانة .

(١) قاله عليه الصلاة والسلام . حكاية عن موسى عليه السلام حين فر الحجر بثوبه حين وضعه عليه ليغتسل وكان رخاما .

ومن حذفه من اسم الإشارة قوله^(١):

بِمَثَلِكَ هَذَا لَوْعَةً وَغَرَامٌ

وسمع منه أبيات .

ومذهب البصريين : أنه لا يجوز ، ولذلك لحنوا أبا الطيب في قوله^(٢):

هَذِي بَرَزَتْ لَنَا فَهَجَّتْ رَسِيْسًا .

(١) قائله : هو ذو الرمة - غيلان بن عقبة- وهو من الطويل - .

وصدره : إِذَا هَمَلْتُ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي .

اللقية : «هملت العين» سأل دمعها «لوعه» اللوعة : حرقه القلب من ألم الحب «غرام» شدة رغبة .

المعنى : كلما بكى وسأل دمعها عند تذكر المحبوبة قال له صاحبه يا هذا إنك شديد الحب لها والغرام بها وهو لا يستطيع أن يعمل له شيئاً يخفف من لوعته .

الإعراب : «إذا» شرطية «هملت» فعل الشرط والتاء للتأنيث «عيني» فاعله «لها» متعلق بهملت ، واللام للتعليل . أى : لأجل المحبوبة «قال» فعل ماضٍ جواب الشرط «صاحبي» فاعله مضاف للياء «بمثلك» جار ومجرور خبر مقدم . «هذا» ها للتنبية ذا اسم إشارة منادى على حذف حرف النداء «لوعه» مبتدأ مؤخر ، والجملة في محل نصب مقول القول «وغرام» عطف على لوعة .

الشاهد فيه : «هذا» حيث حذف منه حرف النداء .

مواضعه : ذكره من شراح لألفية : الأشموني ٢/٤٤٣ ، وابن هشام ٢٢٢ / ٣ ، والمكودي ص ١٢٤ . وذكره السيوطي في الهمع ١٧٤ / ١ .

(٢) قائله : هو أبو الطيب - أحمد بن الحسين - المتنبى- وهو من الكامل - .

وتمامه : ثُمَّ انْتَهَيْتِ وَمَا شَفَيْتِ نَسِيْسًا .

اللقية : «برزت» ظهرت «فهجت» من هاجه إذا أثاره «رسيسا» - بفتح الراء وكسر السين - وهو مس الحمى أو الهم «نسيسا» - بفتح النون وكسر السين - بقية النفس .

الإعراب : «هذي» منادى حذف منه حرف النداء ، والتقدير : يا هذه «برزت» فعل ماضٍ والتاء فاعل «لنا» جار ومجرور متعلق ببرزت «فهجت» الفاء عاطفة وهاج فعل ماضٍ والتاء فاعل والجملة عطف على «برزت» «رسيسا» مفعوله - وإعراب الباقي واضح . =

ومذهب الكوفيين جواره، وجعلوا منه قوله تعالى : ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ
أَنْفُسَكُمْ﴾^(١).

تنبیه:

ظاهر كلامه موافقة الكوفيين على الجوار ، وقال الشارح : وقول الشيخ :
وَمَنْ يَمْنَعُهُ فَاَنْصُرْ عَاذِلَهُ ، يوهم اختيار مذهب الكوفيين .

هذا إن لم يحمل المنع على عدم قبول ما جاء من ذلك .

قلت : قد صرح بموافقتهم في اسم الجنس في شرح الكافية ، فقال :
وقولهم هذا أصح . انتهى . والإنصاف القياس على اسم الجنس ، لكثرتة نثرا
ونظما .

(وقصر)^(٢) اسم الإشارة على السماع ، إذ لم يرد إلا في الشعر .

وأما نحو «ثم أنتم هؤلاء» فمتأول^(٣) .

فإن قلت : فهم من كلامه أن ما سوى هذه الخمسة يجوز معه حذف حرف
النداء ، وليس على إطلاقه .

فقد ذكر في التسهيل^(٤) : أن مما يلزمه الحرف لفظ الجلالة والمتعجب منه ،
ولم يذكرهما هنا ، وقد ذكر الأول في الكافية دون الثاني .

= الشاهد فيه : «هذي» حيث حذف منه حرف النداء، وحذف حرف النداء مع اسم الإشارة
لا يجوز عند البصريين .

وخرج على أن «هذي» إشارة إلى البرزة فهي مصدر .

مواضعه : ذكره الأشموني في شرحه ٤٤٤ / ٢ .

(١) من الآية ٨٥ من سورة البقرة .

(٢) ب ، ج ، وفي أ «وقصره على» .

(٣) مؤولة على أن «هؤلاء» بمعنى الذين ، وهو خبر عن «أنتم» أو بالعكس ، وجملة «تقتلون»
صلة أو «هؤلاء» اسم إشارة ، وجملة «تقتلون» حال .

(٤) التسهيل ص ١٧٩ .

قلت : لما كان الأكثر في لفظ الجلالة تعويض الميم عن حرف النداء لم يذكره مع ما يلزمه الحرف .

وأما المتعجب منه ، فلما كان كالمشتقات لفظا وحكما نحو «باللماء» استغنى بذكره عنه .

فإن قلت : إذا كان حرف النداء غير لازم مع لفظ الجلالة ، لكونه قد يحذف إذا عوض عنه . فما وجه ذكره في التسهيل والكافية مع ما يلزم الحرف؟ .

قلت : وجهه أنه مما يلزمه الحرف إذا لم يعوض .

فإن قلت : أطلق في اسم الجنس ، والمراد إنما هو اسم الجنس المبني للنداء ، فإنه محل الخلاف .

فأما اسم الجنس المفرد غير المعين فقد نصّ في الكافية وشرحها على أن الحرف يلزمه .

قلت : أجاز بعضهم حذف الحرف منه أيضا نحو «رجلاً خذ بيدي» .

فلعله ذهب هنا إلى ذلك ، فيكون إطلاقه مرادا .

فإن قلت : وأطلق أيضا في (اسم)^(١) الإشارة ، وهو مقيد بالألا يصحب كاف الخطاب فإن صحبتها ففي ندائه مع ثبوت الحرف خلاف ، وبمن منع السيرافي .

فإن لم يصحبه الحرف فلا خلاف في جواز ندائه . ذكره في الارتشاف .

قلت : كأنه اعتمد على تقييده بالواقع ، لقلته .

تنبيه :

قال في الكافية - بعد ذكر لفظ الجلالة والمضمر والمستغاث واسم الإشارة

واسم الجنس - .

وغير ذى الخمسة ناده بيا أو غيرها أو أوله تعريا

وذكر في شرحها : أن ذلك بإجماع .

(١) ا، ج .

فقد يقال : يرد عليه المندوب والمتعجب منه .

والجواب : أنه ذكر المندوب قبل ذلك . فقال : وألزم المندوب وا أو لفظ يا وتقدم الجواب عن المتعجب منه .

والحاصل : أن حرف النداء يجوز حذفه من العلم نحو ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ ﴿٢٩﴾ .

والمضاف نحو «رب اغفر لي ولاخى» ، والموصول نحو «من لا يزال مُحْسِنًا أَحْسِنَ إِلَيَّ» ، وأى : نحو «أيها المؤمنون» والمطول نحو «خيرًا من زيد أقبل» .
ويختلف في جواز حذفه من اسم الجنس المبني للنداء ، واسم الإشارة ، والنكرة غير المقصودة .

ويمتنع مع الأشياء المتقدم ذكرها .

قوله :

وابنِ المَعْرِفِ المَنَادَى المَفْرَدَا عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهُدَا

المعرف : يشمل ماله تعريف قبل النداء نحو «يا زيد» وما (حصل) (٢) له تعريف في النداء نحو «يا رجل» .

أما نحو «يا زيد» فقيل : باق على علميته ، وهو مذهب ابن السراج ، وقيل : سلب تعريف العلمية وتعرف بالإقبال ، وهو مذهب المبرد والفارسي .

والى الأول ذهب المصنف ، واحتج ببناء ما لا يمكن سلب تعريفه كاسم الله تعالى واسم الإشارة .

وأما نحو «يا رجل» ، فقيل : تعرف بالإقبال والقصد (٣) وإليه ذهب المصنف وقيل : بأل محذوفة .

(١) من الآية ٢٩ من سورة يوسف .

(٢) ج ، وفي ب (حدث) .

(٣) قال الصبان ١٠٥ / ٣ - القصد : قصد المنكر بعينه ، والإقبال : أى إقبال المتكلم على المنادى ، أى : إلقاء الكلام نحوه .

والمراد بالمفرد هنا : ما ليس مضافا ولا شبيها به . كما فى باب «لا» فىشمل
الثنى والجمع والمركب تركيب مزج .
وقوله :

على الذى فى رفعه قد عهدا .

يعنى : أنه بينى على ما كان يرفع به قبل النداء من ضمة ظاهرة نحو
«يازيد» . و «يا رجال» و «يا مسلمات» ، أو مقدره نحو «يا زيدون» .

فإن قلت : ما علة بناء المنادى المفرد؟ .

قلت : شبهه بالمضمر من نحو (يا أنت) فى التعريف والإفراد وتضمن
معنى الخطاب .

وقيل إجراؤه مجرى الأصوات . ونسب إلى سيبويه .

تنبيهات :

الأول : قال فى التسهيل : ويجوز نصب ما وصف من معرف بقصد
واقبال^(١) ، وحكاه فى شرحه عن الفراء ، وأيده بما روى من قوله عليه الصلاة
والسلام فى سجوده «يا عظيماً يُرَجَى لكلِّ عظيم» .

وجعل منه^(٢) :

أداراً بجزوى هجت للعين عبرة . .

(١) التسهيل ص ١٨٠ .

(٢) قائله : هو ذو الرمة - وهو من الطويل - .

وتمامه : فمأ الهوى يرفض أو يترقرق .

اللغة : «بجزوى» - بضم الجيم وسكون الزاى وفتح الواو - اسم موضع بعينه «هجت»
حركات «عبرة» . العبرة : الدمعة «فمأ الهوى» يعنى : الدمع «يرفض» يسيل بعضه فى إثر
بعض «بترقرق» يبقى فى العين متحيراً يجرى ويذهب ، وقيل بتدفق .

المعنى : أنه نظر إلى دار بعينها عهد فيها من يحب فهاجت شوقه وحزنه ، والدمع يسيل
بعضه إثر بعض ، أو يبقى فى العين متحيراً .

فظاهر مذهب البصريين أن النصب في هذا البيت ونحوه ، لقصد التنكير .
الثاني : ذهب الكسائي والزيادى إلى أن ضمة «يا زيد» ونحوه ضمة إعراب
ونقله ابن الأنبارى عن الكوفيين .

الثالث : ذهب بعض الكوفيين . إلى أن نداء المثنى والمجموع على حده بالياء
تشبيها بالمضاف .

قال فى البسيط : وهو فاسد ، لأنه ليس مركبا .

الرابع : إذا ناديت «اثنتى عشر» و «اثنتى عشرة» قلت : يا اثنا عشر ويا اثنتا
عشرة - بالالف - .

وقال الكوفيون : يا اثنى عشر، ويا اثنتى عشرة - بالياء - إجراء لهما
مجرى المضاف .

وأشار بقوله : «وانتوا انضمام ما بنوا قبل النداء» .

إلى أن ما كان مبنيا قبل النداء ، يقدر بناؤه على الضم نحو «يا سيويوه»
و«يا رقاش» و «يا خمسة عشر» و «يا برق نحره»^(١) .

الإعراب : «أدارا» الهمزة للنداء ودارا نكرة منادى «بجزوى» جار ومجرور متعلق
بمحذوف ، والتقدير : أدارا مستقرة «بجزوى» هجت «هاج» فعل ماض والتاء فاعل «للعين»
جار ومجرور متعلق به «عبرة» مفعول به «فماء» مبتدأ «الهوى» مضاف إليه «يرفض» خبره
«أو يترقرق» عطف عليه .

الشاهد فيه : «أدارا» نصب ، لأنه منادى منكور فى اللفظ ، لاتصاله بالمجرور بعده
ووقوعه فى موضع صفته ، كأنه قال : أدارا مستقرة بجزوى ، فجرى لفظه على التنكير
وإن كان مقصودا بالنداء معرفة فى التحصيل .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٤٥ / ٢ . وذكره سيويوه ٣١١ / ٢ ،
والشاهد ١١٣ فى الخزانة .

(١) ، ج .



(ويظهر أثر التقدير فى التابع فيجوز)^(١) «يا سيويه الظريف» - بالنصب -
اتباعاً للمحل - وبالرفع - إبتاعاً للبناء المقدر^(٢).

والى هذا أشار بقوله :

.. وليَجْرَ مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدِّدًا

ثم قال :

والمفرد المنكور والمضافا وشبهه انصب عادما خلافا

مثال المفرد المنكور - يعنى : الذى لم يقصد به معين - قول الأعمى
«يا رجلاً خذ بيدي» وقوله^(٣) :

(١) ١ ، ج .

(٢) وإنما لم يجر مراعاة لكسرة البناء، لأنها لاصالتها بعيدة عن حركة الإعراب بخلاف الضم فإنه لعروضه بيا أشبهت حركة الإعراب العارضة بالعامل المتأصلة فى المتبوعية، وإطلاق الرفع على حركة التابع فيه مسامحة، لأن التحقيق أنها حركة إبتاع هـ ١٠٧ / ٣ صبان.
(٣) قائله : هو عبد يغوث بن وقاص - من قصيدة ينوح فيها على نفسه عندما أسرته. تيم الرباب.

وتمامه : نداماى من نجران أن لا تلاقيا - وهو من الطويل - .

اللغة : «عرضت» تعرضت أو آتيت العروض - وهو مكان «نداماي» - المؤنس على الشراب «نجران» بلد باليمن .

المعنى : يندب حظه وينادى الركبان وهو فى الأسر ، ويقول : إذا بلغتم العروض فبلغوا ندمائى وأجباتى أنه لا تلاقى بيننا، فإننا لا ندرى ما الله صانع بنا .

الإعراب : «أيا» حرف نداء «راكبا» منادى منصوب بالفتحة «إما» إن شرطية وما رائدة «عرضت» فعل ماض فعل الشرط التاء فاعل «فبلغن» الفاء واقعة فى جواب الشرط فبلغن فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة والفاعل ضمير مستتر والجملة فى محل جزم جواب الشرط «نداماي» مفعول به منصوب بالفتحة المقدره على الألف وياء المتكلم مضاف إليه «من نجران» متعلق بمحذوف حال من نداماي «أن» مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن «لا» نافية للجنس «تلاقيا» اسمها والألف للإطلاق والخبر محذوف أى : لنا، والجملة فى محل رفع خبر «أن» وجملة أن فى محل نصب مفعول ثان لبلغن .

الشاهد فيه : «أيا راكبا» حيث نصب «راكبا» ، لكونه نكرة غير مقصودة .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٤٥ / ٢ ، وابن هشام ٢١٦ / ٣ ، وابن عقيل ١٩٣ / ٢ ، وابن الناظم . وذكره ابن يعيش ١٢٨ / ١ ، وفى الشذور ص ١٠٧ ، وفى القطر ص ٢٠٤ ، وسيويه ٣١٢ / ١ ، والشاهد ١١٥ فى الخزانة .

أَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضَتْ قَبْلَغْنِ

والمضاف نحو «يا غلام زيد»، والمشبه بالمضاف - ويسمى المطول والمطول - وهو طول بعمل أو عطف نحو «يا عظيما فضله» و «يا راحما عبده» و «يا لطيفا بالعباد» ونحو «يا ثلاثة وثلاثين» - اسم رجل.

فلو ناديت جماعة هذه عدتهم قلت : يا ثلاثة والثلاثون . فيمن قال : والحارثُ والثلاثين فيمن قال : والحارثُ .

وفصل الأخص فقال : إن أريد بذلك جماعة مبلغها هذا العدد فلا يجوز إلا نصب الاسمين ، لأنهما إذ ذاك وقعا على مسمى واحد .

وإن (كان) ^(١) الثلاثة على حدة والثلاثون على حدة ، حكم لهما بحكم المعطوف (والمعطوف) ^(٢) عليه .

قيل : ويتبغى أن يفصل فيما إذا كان كل منهما على حدة بين أن يكون كل منهما مقصودا بالنداء ، فالحكم كذلك ، وبين أن يقصد ثلاثة مبهمه فينصبا معا .
تنبيه :

لا يطول المنادى بعموله ، إلا إذا كان ملفوظا به ، فلا يعتد بالضمير المستكن .

«فرعان» على ذلك .

لو قلت : «يا ذاهب» لبنيت على الضم ، لعدم الاعتداد بالضمير .

ولو قلت : يا ذاهبُ وزيدُ فإن عطف على ذاهب فالبناء ، أو على الضمير نصبت لعمله في «زيد» بواسطة الحرف .

ومن ثم وجب «يا مشتركا وزيدا» - بالنصب عطفًا على الضمير ، لعدم استغنائه بواحد .

(١) أ، ج .

(٢) أ، ج .



فإن قلت : كيف قال «عادمًا خلفًا» مع أن في بعض ذلك خلفًا؟
ذهب المازني : أنه لا يتصور وجود للنكرة غير المقبل عليها ، وأن ما جاء
منونًا نحو : «أدارًا بجزوي هجت للعين عبرة» . ضرورة .
وذهب ثعلب : إلى جواز ضم المضاف الصالح للألف واللام نحو «يا حسن
الوجه» .

قلت : أما الأول : فخلاف في وجود قسم ، لا في حكمه .
وأما الثاني : فجوابه أن مراده «عادمًا خلفًا» في صحة النصب ، ولم
يختلف في صحته ، وإن أجاز بعضهم معه الضم في بعض المواضع .
وقوله :

ونحو زيدٍ ضمًّا وافتحن من نحو أزيد بن سعيد لا تهن
يجوز في المنادى المضموم . أن يفتح بخمسة شروط :

الأول : أن يكون علما .

الثاني : أن ينعت بابن .

الثالث : أن يضاف الابن إلى علم .

الرابع : ألا يفصل بين ابن وموصوفه .

الخامس : أن يكون المنادى مما يضم لفظا .

فلو كان غير علم نحو «يا غلام ابن زيد» أو منعوتا بغير ابن نحو «يا زيد
الكريم» أو أضيف الابن إلى غير علم نحو «يازيد ابن أختنا» أو كان المنادى لا
تظهر الحركة فيه نحو «يا عيسى بن مريم» تعين الضم .
وقد جمع هذه الشروط قوله «أزيد بن سعيد» .

فيجوز في «زيد» ضمه على الأصل ، وفتحها إتباعا لفتحة «ابن» ولا يعتد
بفصل الساكن .

وقد نصّ على اشتراط علمية المنادى والمضاف إليه واتصاله بقوله :
والضمُّ إن لم يَلِ الابنُ علماً أو يَلِ الابنُ علماً قد حتماً

فإن قلت : من أين يفهم اشتراط الاتصال ؟

قلت : من قوله (يل).

فإن قلت : قد أحل بالشرط الخامس .

قلت : هو شرط مختلف فيه ، فإن الفراء أجاز في نحو «يا عيسى بن مريم» تقدير الفتحة والضمّة ، إلا أن المصنف شرطه في التسهيل^(١) وأوجب تقدير الضمة إذ لا فائدة في تقدير الفتحة .

فإن قلت : كان ينبغي أن ينص على أن شرط الفتح في ذلك جعل الابن صفة ، لأنه لو جعل بدلا أو عطف بيان أو منادى أو مفعولا بفعل مقدر - تعين الضم ، ولا يغني تمثيله عن ذلك ، لأن المثال يحتمل هذه الأوجه .

قلت : هي احتمالات مرجوحة ، وكونه نعتا هو الظاهر ، ولو نصّ على ذلك لكان أولى .

فإن قلت : لم يبين أى الوجهين أرجح .

قلت : ذهب المبرد إلى أن الضم أجود ، وقال ابن كيسان : الفتح أكثر في كلام العرب .

قيل : والفتح اختيار البصريين .

تنبيهات:

الأول : لا إشكال في أن فتحة «ابن» فتحة إعراب إذا ضم موصوفه ، وأما إذا فُتح فمذهب الجمهور أنها أيضا فتحة إعراب ، وقال عبد القاهر : هي حركة بناء ، لأنك ركّبتَه مع «ريد» .

(١) التسهيل ص ١٠٨ .

الثاني : حكم «ابنة» حكم «ابن» فيما ذكر، فيجوز الضم والفتح في نحو «يا هند ابنة زيد» خلافا لبعضهم .

وأما النعت بينت فلا أثر له في النداء^(١) .

الثالث : يلحق بالعلم نحو «يا فلانُ بنَ فلان» و «يا ضُلُّ بنَ ضُلُّ»^(٢) و «يا سيدُ بنَ سيد» ذكره في التسهيل^(٣) وهو مذهب الكوفيين .

ومذهب البصريين في ذلك ونحوه مما ليس بعلم التزام الضم .

الرابع : أجاز الكوفيون فتح المنعوت بغير «ابن» إذا كان المنعوت مفردا

نحو :

«يا زيد الكريم» وأنشدوا^(٤) :

(١) نحو «يا هند بنت عمرو» - واجب الضم .

(٢) ضل - بضم الضاد - علم جنس لمن لا يعرف هو ولا أبوه .

(٣) التسهيل ص ١٨٠ .

(٤) قائله : هو جرير بن الحطفي - من قصيدة يمدح فيها عمر بن عبد العزيز . - وهو من الوافر -

وتمامه : فما كعبُ بنُ مامةَ وابنُ سعدى بأجودَ منك

اللغة : «كعب بن مامة» هو كعب الإيادي - الذي يضرب به المثل في الإيثار، لأنه أثر رفيقه في السفر بالماء حتى مات عطشا، ومامة : اسم أمه «ابن سعدى» هو أوس بن حارثة، وسعدى : اسم أمه .

الإعراب : «فما» نافية حجازية «كعب» اسمها «ابن مامة» صفة ومضاف إليه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث «وابن سعدى» معطوف عليه ومضاف إليه «بأجود» الباء زائدة وأجود خبر ما «ومنك» متعلق بأجود «يا» حرف نداء «عمر» منادى مبنى على الفتح «الجوادا» صفته .

الشاهد فيه : «يا عمر الجواد» حيث إن «عمر» منادى مبنى على الفتح ، وقد وصف بغير «ابن» وهو «الجوادا» .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٤٤٧ / ٢ ، وابن هشام ٢٣٠ / ٣ .

وذكره السيوطي في الهمع ١٧٦ / ١ .

..... يا عُمَرَ الجَوَادَا - بالفتح -

وخرج على وجهين : أحدهما : أن أصله «يا عمرا» - بالالف - عند من يجيز إلحاقها من غير الندبة والاستغاثة والتعجب .

والآخر : أصله «عمرا» - بالتونين - ضرورة ، ثم حذفه لالتقاء الساكنين .

الخامس : حكى الأخفش عن بعض العرب «يا زيدُ بنُ عمرو» بضم النون اتباعاً لضمة الدال .

وقوله :

واضمُّمٌ أو انصبُّ ما اضطرَّ اركاً نُونا مِمَّا له استحقاقُ ضمِّ بيِّنا

الذي يستحق البناء على الضم هو المعرفة ، فإذا اضطر شاعر إلى تنوينه جار له فيه وجهان :

أحدهما : الضم ، تشبيهاً برفوع ، اضطر إلى تنوينه وهو مستحق لمنع الصرف .

والثاني : النصب ، تشبيهاً بالمضاف لطوله بالتونين .

وكلاهما مسموع من العرب .

والضم اختيار الخليل وسيبويه ، والنصب اختيار أبي عمرو وعيسى ويونس والجرمي والمبرد .

قال المصنف : وعندى أن بقاء الضم راجح في العلم ، والنصب راجح في النكرة المعينة ، لأن شبهها بالمضمر أضعف .

وقوله :

وباضطرارٍ خصَّ جَمْعُ يَا وَأَنْ إِلاَّ مَعَ اللَّهِ وَمَحْكِي الْجُمْلِ

يعنى : أن الجمع بين حرف النداء وحرف التعريف مخصوص بالضرورة .
كقوله^(١) .

فَيَا الْغُلَامَانَ اللَّذَانَ فَرًّا

إلا فى موضعين :

أحدهما : (مع)^(٢) الله ، فيجوز «يا الله» بوصل الهمزة وقطعها للزوم آل لهذا الاسم حتى صارت بمنزلة الحروف الأصلية .

والآخر : ما سُمى به من الجمل المصدرية بآل نحو «يا المنطلق زيد» - فى رجل مُسَمًى بذلك - نصّ عليه سيويه .

تنبيه :

قاس المبرد ما سُمى به من موصول مُصدرّ بآل على الجملة نحو «يا الذى قام» قال فى شرح التسهيل : وهو قياس صحيح . انتهى . ونص سيويه على منعه . فإن قلت : أهمل هنا موضعاً ثالثاً ذكره فى التسهيل^(٣) وهو اسم الجنس المشبه به نحو :

(١) قائله : لم أقف على اسم قائله - وهو من السريع - .

وقامه : إِيَاكَمَا أَنْ تُعَقَّبَانَا شَرًّا - وروى بدل «تعقبانا» تكسبانا ، وفى الإنصاف تكسبانى .

الإعراب : «فيا» حرف نداء «الغلامان» منادى مبنى على الألف فى محل نصب «الذنان» صفة لقوله «الغلامان» باعتبار اللفظ «فرا» فعل ماض وألف الاثنين فاعل ، والجملة لا محل لها صلة «إيأكما» منصوب على التحذير لفعل مضمر وجوبا تقديره : احذرا «أن» مصدرية «تعقبانا» فعل مضارع منصوب بحذف النون وألف الاثنين فاعل ونا مفعول أول ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بمن مقدرة «شرا» مفعول ثان .

الشاهد فيه : «فيا الغلامان» حيث جمع بين حرف النداء وآل - فى غير اسم الله تعالى .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٤٩ / ٢ ، وابن عقيل ١٩٧ / ٢ ، والمكردى ص ١٢٦ ، والسيوطى ص ١٠٢ ، وذكره فى الهمع ١٧٤ / ١ .

وذكره ابن يعيش ٩ / ٢ ، وابن الأبارى فى الإنصاف ٢٠٨ / ١ والشاهد ١٢٩ فى الخزانة .

(٢) أ ، ج .

(٣) التسهيل ص ١٨١ .



«يا الأسد شدة»^(١)

قلت : إنما لم يذكره هنا لأن مذهب الجمهور منعه ، والجواز مذهب ابن سعدان في شرح التسهيل : وهو قياس صحيح ، لأن تقديره يا مثل الأسد فحسن ، لتقدير دخول «يا» على غير الألف واللام .

وأجاز الكوفيون والبغداديون : دخول حرف النداء على ما فيه «أل» مطلقاً ، ولا حجة لهم في نحو : «يا الغلامان» لأنه ضرورة .

وقوله :

والأكثرُ اللُّهُمُّ بالتعويضِ .

يعنى : أن الأكثر في نداء هذا الاسم الشريف تعويض الميم المشددة في آخره عن حرف النداء ، فيقال : «اللهم» وهذا من خصائصه .

ثم قال : وشذ يا اللهم في قريض .

وجه شذوذه أن فيه جمعا بين العوض والمعوض ، ومنه قوله^(٢) :

(١) قال المصنف وتبعه البعض : الظاهر أنه من الشبيه بالمضاف ، لأن شدة تمييز . هـ ٣/١١١ صبان .

(٢) قائله : هو أبو خراش الهذلي ، وقيل : لامية بن أبي الصلت - وهو من الرجز .

اللغة : «حدث» - بفتحين - وهو الأمر الذي يحدث من مكاره الدنيا «الما» نزل .

المعنى : يريد أنه إذا نزلت به حادثة أو أصابه مكره لجأ إلى الله تعالى في كشف ما ينزل به .

الإعراب : «إني» حرف توكيد ونصب ويا المتكلم اسمه «إذا» ظرف يتعلق بأقول الآتي «ما» رائدة «حدث» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده «الما» فعل ماض والألف للإطلاق والفاعل ضمير مستتر فيه «أقول» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل رفع خبر إن «يا» حرف نداء «اللهم» منادى مبنى على الضم في محل نصب ، والميم المشددة رائدة .

الشاهد فيه : «يا اللهم يا اللهم» حيث جمع بين حرف النداء والميم المشددة التي يؤتى بها للتعويض عن حرف النداء - فجمع بين العوض والمعوض عنه - .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٤٤٩ / ٢ ، وابن هشام ٢٣٥ / ٣ ، وابن

عقيل ١٩٧ / ٢ ، وابن الناظم ، ، والمكودي ص ١٢٦ ، والسيوطي ص ١٠٢ ، وفي

همعه ١٧٨ / ١ . وذكره ابن يعيش ١٦ / ٢ ، وابن الأنباري في الإنصاف ٢١٢ / ١

والشاهد ١٣٠ في الخزانة .

إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثَ الْكَأَمَّا أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا

تنبيهات:

الأول : مذهب الكوفيين أن الميم في «اللهم» بقية جملة محذوفة وهي «أمنَّا بِخَيْرٍ»، وليست عوضاً عن حرف النداء، فلذلك أجازوا الجمع بينهما في الاختيار.

الثاني : شذ أيضاً حذف «أل» منه كقوله^(١) :

لا هُمَّ إِنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حَجَّتِجَ

وهو في الشعر كثير.

الثالث : قال في الارتشاف : لا يستعمل «اللهم» إلا في النداء ، وشذ استعماله في غير النداء.

(١) قائله : هو رجل من اليمانيين . وهو من الرجز -

وغمامه : فلا يزال شاحج يأتيك بيج .

اللغة : «حججتج» الأصل : حجتى ، يبدال الجيم من الياء المشددة - وهي جمع قضاة «شاحج» البغل الذى يشحج . أى يصوت «بيج» أى : بى .

المعنى : يريد . يا اللهم إن كنت قبلت حجتى ، فلا يزال بى شاحج هذه صفة .

الإعراب : «لاهم» منادى حذف منه حرف النداء وعوض عنه الميم «إن» شرطية «كنت» فعل ماض فعل ناقص وهو فعل الشرط والتاء اسمه «قبلت» فعل وفاعل «حججتج» مفعول به مضاف إلى الياء التى انقلبت جيما ، وجملة قبلت فى محل نصب خبر كان «فلا يزال» الفاء واقعة فى جواب الشرط ولا نافية ويزال من أخوات كان «شاحج» اسم زال «يأتيك» فعل مضارع والفاعل ضمير والكاف مفعول ، والجملة فى محل نصب خبر زال «بيج» جار ومجرور متعلق بىأتى .

الشاهد فيه : «لاهم» حيث حذف «أل» من اللهم شذوذاً .

مواضعه : ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٤٤٩ / ٢ ، والسيوطى فى الهمع ١/١٥٥ .

قلت : أنشد الفراء لبعض العرب^(١) :

كَحَلْفَةٍ مِنْ أَبِي رِيَّاحٍ يَسْمَعُهَا لَاهُمُ الْكِبَارُ

وفيه شذوذان :

أحدهما : استعماله في غير النداء ، لأنه فاعل يسمعها .

والثاني : تخفيف ميمه .

الرابع : إذا قلت «اللهم» ففي جواز وصفه بخلاف . منعه سيبويه والخليل ؛ قال بعضهم : لأنه لما اتصلت به الميم صار بمنزلة صوت كقولك «يا هنا» وأجازه المبرد والزجاج .

الخامس : قال في النهاية : استعمل «اللهم» على ثلاثة أنحاء :

(١) قائله : قال العيني : أنشده الفراء ولم يُبين قائله ، وقيل : الأعمش . وهو من البسيط -

اللغة : «كحلفة» كيمين «أبي رياح» كناية عن رجل من بني ضبيعة واسمه حصن بن عمرو «يسمعها» روى بدلها «يشهدا» «الكبار» - بضم الكاف وتخفيف الباء - صيغة مبالغة للكبير - بمعنى العظيم .

قال البغدادي : وإنشاد العامة : «يسمعها لاهم الكبار» وقال : أورده جماعة من النحويين : منهم المرادي في شرح الألفية «يسمعها لاهم الكبار» . وقد ذكر في العين وفي همع الهوامع «يسمعها اللهم الكبار» .

وكان أبو رياح قد قتل رجلا من بني سعد بن ثعلبة فسألوه أن يحلف أو يعطي الدية فحلف ثم قتل بعد حلفته ، فضربه العرب مثلا لما لا يغنى من الحلف .

الإعراب : «كحلفة» الكاف للتشبيه وحلقة مجرورة بالكاف والجار والمجرور متعلق بمحذوف تقديره : حلف كحلف أبي رياح «من» حرف جر «أبي» مجرور بمن «رياح» مضاف إليه ، والجار والمجرور صفة للحلقة تقديره : كحلفة كائنة من أبي رياح «يسمعها» يسمع فعل مضارع وها مفعول به «لاهم» فاعله «الكبار» صفته .

الشاهد فيه : «لاهم» حيث استعمل «اللهم» في غير النداء .

مواضعه : ذكره السيوطي في الهمع ١٧٨ / ١ ، والشاهد ١٢٥ في الخزانة .

أحدها : أن (يراد به)^(١) النداء المحض ، كقولهم «اللهم أنبنا» :

والثانى : أن يذكره المجيب تمكينا للجواب فى نفس السامع ، يقول لك

القاتل : «أريد قائم»؟ فتقول : اللهم نعم ، أو اللهم لا .

الثالث : أن تستعمل دليلا على الندرة وقلة وقوع المذكور . كقوله :

«أنا أُروركُ اللهم إذا لم تَدْعُنِي» .

ألا ترى أن وقوع (الزيارة)^(٢) مقرونا بعدم الدعاء قليل؟ . انتهى .

(١) ب ، ج وفى أ (مرادا به) .

(٢) ب - وفى أ ، ج (الزيادة) .

فصل

[فى تابع المنادى]

تَابِعَ ذِي الضَّمِّ الْمُضَافَ دُونَ أَنْ الزِّمَّةُ نَصْبًا كَأَزِيدُ ذَا الْحَيْلِ

اعلم أن المنادى إن كان معربا فتابعه منصوب لا غير، نحو : يا أخانا الفاضل (ما لم يكن)^(١) بدلا أو عطف نسق ، فحكمهما بعد المعرب كحكمهما بعد المبنى على الضم وسيأتى .

وإن كان مبنيا على الضم نحو «يازيد» و «يا رجل» و «يا سيبويه» فتابعه إن كان بدلا أو عطف نسق فسيأتى الكلام عليهما .

وأما غيرهما فإن كان مضافا غير مقرون بأل لزم نصبه مطلقا، مثال النعت «يا زيدُ ذا الحَيْلِ» والتوكيد «يا زيد نفسه» وعطف البيان «يازيدُ عائد الكلب» .

وإن كان مضافا مقرونا بأل أو مفردا ففيه وجهان : الرفع إتباعا للفظ المنادى والنصب إتباعا لمحلّه .

والى ذلك الإشارة بقوله :

وما سِوَاهُ أَرْفَعُ أَوْ أَنْصِبُ .

فشمل قوله ما سواه المضاف المقرون بأل نحو «يا زيدُ الحسنَ الوجه» والمفرد نحو «يا زيد الظريف» و «يا تميم أجمعين» و «يا سعيد كرز» . فيجوز فى جميع ذلك الرفع والنصب على ما تقدم .

فإن قلت : أما النصب إتباعا للمحل فظاهر ، لأن المنادى مفعول بفعل مقدر .

وأما الرفع إتباعا للفظ فمشكل ، لأن ضمة المنادى بناء ، وحركة البناء لا تتبع .

قلت : لما كان البناء فى باب النداء مشابها للإعراب فى اطراد حركته جاز إتباعه .

فإن قلت : فهلا جاز الرفع أيضا فى المضاف العارى من أل ؟

(١) أ ، ج ، وفى ب (ما يكون ما لم يكن) .

قلت : لأنه يستلزم تفضيل فرع عن أصل ، إذ لو كان منادى لوجب نصبه .
فإن قلت : فلم ألق المضاف المقرون بأل بالمفرد فى جواز الوجهين؟ .
قلت : لأن إضافته غير محضة ، فلم يعتد بها .
فإن قلت : فهل الرفع والنصب فى المفرد بيان؟
قلت : لم ينص المصنف على تسوية ولا ترجيح ، ولكن النصب أقيس .
وفى الفرخ : أكثر قول العرب . الرفع فى «يازيد العاقل» .
تنبيهات :

الأول : شمل قوله (تابع) الخمسة ، ومراده النعت والتوكيد وعطف البيان .
علم ذلك مما بعد .

الثانى : شمل قوله (ذى الضم) العلم والنكرة المقصودة والمبنى قبل النداء
لأنه يقدر ضمة ، و (قد)^(١) تقدم تمثيل الثلاثة .

الثالث : أجاز الكسائى والقراء والطوال وابن الأنبارى : الرفع فى نحو
«يازيدُ صاحبنا» ، والصحيح المنع ، لأن إضافته محضة^(٢) .
وأجاز القراء رفع التوكيد والمنسوق المضافين قياسا على النعت .
وقد سنع الرفع فى «يا تميمُ كلكم» وحمل على القطع ، أى : كلكم
مدعو . ثم قال :

واجعلاً ... كمستقلٌ نسقاً وبدلاً .

يعنى : أن حكم النسق والبدل فى الإتيان حكمهما فى الاستقلال ، ولا
فرق فى ذلك بين الواقع بعد مضموم ، والواقع بعد منصوب ، فما كان منهما
مفردا غير معين أو مضافا أو مطولا نصب نحو «يا زيد رجلا صالحا» و «يا زيد
وغلاما» و «يا زيد أخانا» و «يا زيد وأخانا» و «يا زيد خيرا من عمرو» و «يا زيد
وخيرا من عمرو» .

(١) ب .

(٢) أى : لغلبة الاسمى على صاحب ، وفيه إشارة إلى أن ما إضافته غير محضة يجوز رفعه
هـ - ١١٣ / ٣ صبان .

وما كان منهما مفردا علما أو معينا بنى على الضم نحو «يا زيد وعمرو»
و«يا زيد ورجل».

وذهب الاخفش وخطاب : إلى أنه لا يجوز عطف النكرة المقبل عليها على
العلم.

فلا يجوز يا زيد ورجل .

وإنما جعل البدل والنسق كالمستقل ، لأن البدل في قوة تكرار العامل
والعاطف كالتائب عن العامل .

تنبيهان :

الأول : أجاز المازني والكوفيون النصب في نحو «يا زيد وعمرا» .

قال في شرح التسهيل : وما رواه غير بعيد من الصحة إذا لم تنو إعادة
حرف النداء .

فإن المتكلم قد يقصد إيقاع نداء واحد على الاسمين .

قال : ويجوز عندي أن يعتبر في البدل حالان؛ حال يجعل فيها كالمستقل
وهو الكثير نحو «يا غلام زيد»، وحال يعطى فيها الرفع والنصب لشبهه فيها
بالتوكيد والنعت وحذف البيان وعطف النسق المقرون بال في عدم الصحة، لتقدير
حرف نداء قبله نحو .

«يا تميم الرجال والنساء» .

الثاني : ما ذكر من أن المنسوق كالمستقل، إنما هو في غير المقرون بال وأما
المقرون بال فقد ذكر حكمه في قوله :

وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبَ آلٍ مَا نُسِقًا ففِيهِ وَجْهَانِ وَرَفْعٌ يَتَّقَى

إذا كان المنسوق مقرونا بال جاز فيه وجهان: الرفع والنصب نحو «يازيد
والحارث» .

وإنما لم يجعل كالمستقل ، لامتناع مباشرته لحرف النداء .

واختلف فى المختار من الوجهين : فقال الخليل وسيبويه والمازنى : الرفع ،
ووجهه مشاكلة الحركة ، وحكاية سيبويه أنه أكثر ، وإليه ذهب الناظم .

وقال أبو عمرو وعيسى بن عمرو الجرمى : النصب ، ووجهه أن ما فيه أل
لم يَلِ حرف النداء فلم يجعل كلفظ ما وليه ، وإجماع القراء - ما عدا الأعرج -
على النصب فى قوله تعالى : ﴿ أُوَيْبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ ﴾^(١) .

وقال المبرد : إن كان معرفة فالنصب وإلا فالرفع ، ووجهه أن المعرفة بآل
تشبه المضاف .

تنبيه :

هذا الخلاف فى الاختيار ، والوجهان مُجمع على جوازهما إلا فيما عطف
على نكرة مقصودة نحو «يا رجلُ والغلام» فلا يجوز فيه على مذهب الأخفش
ومن تبعه إلا الرفع .

وقوله :

وأيها مصحوب آل بعدُ صفةً يلزم بالرفع لدى ذى المعرفة

إذا نوديت «أى» فهى نكرة مقصودة مبنية على الضم وتلزمها «ها» التنبيه
مفتوحة الهاء ، وضمها إذا لم يكن بعدها اسم إشارة - لغة بنى مالك من بنى
أسد- وقد قرئ بها .

فإن قلت : لم لزمها (ها)^(٢) التنبيه؟

قلت : لتكون (ها) عوضا مما فات «أيا» من الإضافة ، ويلزم وصفها بأحد
ثلاثة أشياء :

الأول : مصحوب «آل» نحو «يا أيها الرجل» .

(١) من الآية ١٠ من سورة سبأ .

(٢) ب .

والثاني : اسم الإشارة نحو^(١) :

أَيْهَذَانِ كَلًّا زَادَكُمَا وَدَعَانِي وَاغْلًا فِيمَنْ وَغَلٌّ

والثالث : الموصول المصدر بال نحو : «يا أيها الذي فعل» .

وإلى هذين أشار بقوله :

وَأَيُّ هَذَا أَيُّهَا الَّذِي وَرَدَّ

ثم أشار إلى أن نعت «أى» بغير هذه الثلاثة ممنوع بقوله :

ووصفُ أَيِّ بِسَوَى هَذَا يُرَدُّ

فلا يقال : «يا أيها صاحب عمرو» .

وقد فهم من النظم فوائد :

الأولى : أن «ها» تلتزم «أيا»^(٢) ، لتطقه بهما معا .

والثانية : أن تابع «أى» صفة لها ، وقيل : عطف بيان ، قال ابن السيد :

وهو الظاهر .

(١) قائله : لم أقف على اسم قائله - وهو من الرمل - .

اللغة : «دعاني» اتركاني «واغلا» - بالغين - وهو الذي يدخل على القوم يشربون ولم يدع إلى ذلك الشراب .. الوغل . «وغل» - يغل - أصله : يوغل لأنه من وغل حذف الواو لوقوعها بين الياء والكسرة .

الإعراب : «أيهذان» أى : يا أيهذان ، حذف منه حرف النداء ، أى منادى وصف باسم الإشارة ، وهو هذان «كلا» فعل وفاعل «زادكما» مفعول به والضمير مضاف إليه «ودعاني» دعا فعل ماض والنون للوقاية والياء مفعول والفاعل ضمير مستتر . والجملة معطوفة على «كلا» «واغلا» حال من الضمير المنصوب فى دعاني «فيمن وغل» جار ومجرور متعلق بواغلا .

الشاهد فيه : «أيهذان» حيث وصف المنادى فيه باسم الإشارة .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٤٥٤ / ٢ ، والمكودي ص ١٢٧ وذكره

السيوطى فى الهمع ١٧٥ / ١ .

(٢) ب ، ج - وفى أ (أيا) .

وقيل : إن كان مشتقا فهو نعت نحو «أيها الفاضل» ، وإن كان جامدا فهو عطف بيان .

والثالثة : أن وصف «أى» بأحد هذه الأشياء الثلاثة لازم ، لقوله «تلتزم» .

فإن قلت : ولم لزم نعتها (بأحد الثلاثة)^(١) ؟

قلت : لأن «أيا» مبهم ، فلا بد من تخصيصه ، ولأنه وصلة إلى نداء ما فيه آل ، فكان المقصود بالنداء وصفه .

والرابعة : أن صفة «أى» ترفع ، ولا يجوز فيها النصب بخلاف صفة غيرها فهي مستثناة مما تقدم . هذا مذهب الجمهور ، وذهب المازنى إلى نصب صفة «أى» قياسا على صفة (غيرها)^(٢) من المناديات-المضمومة .

قال الزجاج : لم يجز أحد من النحويين هذا المذهب قبله ولا تابعه أحد بعده ، وعلّة ذلك : أن المقصود بالنداء هو نعتها ، وأى وصلة إلى ندائه ، وقالوا : والنصب مخالف لكلام العرب .

قلت : ذكر ابن الباذش : أن النصب فيه مسموع من كلام العرب .

والى التعريض بمذهب المازنى أشار بقوله : لَدَى ذِي المَعْرِفَةِ .

تنبيه :

نسب الجواز فى شرح الكافية إلى المازنى والزجاج وتبعه الشارح ، ونسبته إلى الزجاج مستبعدة ، وقد نقل عنه فى شرح التسهيل كلامه المتقدم .

والخامسة : «أن اسم الإشارة إذا نعت به «أى» فليس من شرطه أن يكون منعوتا بذى آل وفاقا لابن عصفور وشاهده البيت السابق .

وذكر غيرهما أن ذلك شرط فى صحة النعت به .

قيل : وما ذهب إليه ابن عصفور وابن مالك ببناء على بيت نادر شاذ ، لا تبنى على مثله القواعد ، وهو قول الشاعر ((أيهذان كُلا زادكما)) .

(١) أ ، ج . وفى ب (ياخذ هذه الأشياء الثلاثة) .

(٢) ب ، ج وفى أ (غيره) .

والسادسة : أن اسم الإشارة المنعوت به «أى» شرطه ألا يصحبه حرف الخطاب ، لقوله «وأيهذا» خلافا لابن كيسان ، فإنه أجاز «يا أيها ذاك الرجل» ، وبالمنع قال السيرافي .

فإن قلت : أطلق في قوله (مصحوب آل) وشرط في التسهيل أن تكون جنسية . ✓

فإذا قلت : «يا أيها الرجل» فالجنسية وصارت بعد «أى» للحضور كما صارت كذلك بعد اسم الإشارة .

قلت : اشتراط ذلك صحيح ، وليس في كلامه ما يرشد إليه .

وقد أجاز الفراء والجزمي إتباع «أى» بمصحوب آل التي للمح الصفة نحو «يا أيها الحارث» . والمنع مذهب الجمهور .

ويتعين أن يجعل عطف بيان عند من أجاره .

تنبيهات:

الأول : تؤنث «أى» لتأنيث موصوفها نحو «يا أيتها المرأة» .

وقال في البلديع : الاختيار إثبات التاء ولا تثنى ولا تجمع .

الثاني : ذهب الأخفش في أحد أقواله إلى أن المرفوع بعد «أى» خبر لمبتدأ محذوف وأى موصولة بالجملة .

وردَّ بأنه لو كان كذلك لجاز ظهور المبتدأ بل كان أولى ، وجاز وصلها بالفعلية والظرف .

الثالث : ذهب الكوفيون وابن كيسان . إلى أن «ها» دخلت للتنبية مع اسم الإشارة .

وإذا قال «يا أيها الرجل» يريد : يا أيها الرجل ، وحذف «ذا» اكتفاء بها^(١) .

(١) فأعراب «يا أيها الرجل» هو . «أى» منادى مبنى على الضم في محل نصب و «ها» للتنبية و«ذا» صفة أى في محل رفع «الرجل» صفة لذا أو عطف بيان مرفوع بضممة ظاهرة .

الرابع : يجوز أن تُوصَفَ صفة «أى» ولا تكون إلا مرفوعة، مفردة كان أو مضافة ، كقول الراجز^(١) .

يا أيها الجاهلُ ذُو التَّنَزِّيِ

وقوله :

وَذُو إِشَارَةٍ كَأَيِّ فِي الصِّفَةِ إِنَّ كَانَ تَرَكُّهَا يُفِيَّتُ الْمَعْرِفَةَ

لاسم الإشارة في النداء حالتان:

إحدهما : أن يجعل وصلة لنداء ما فيه آل فيساوي إذ ذاك «أيا» في لزوم نعته ووجوب رفعه، وأنه لا ينعت إلا بمصحوب آل الجنسية ، أو بموصول مصدر بال فتقول : «يا هذا الرجل» و «يا هذا الذي فعل» .

وهو في هذه الحالة غير مكثف به ، لو قدر الوقف عليه لفات المراد ، لأنه وصلة لنداء غيره .. والأخرى : أن يقدر مكثف بندائه، لا وصله لغيره، فيكون إذ ذاك كغير «أى» فلا يلزم نعته .

ويجوز رفعه ونصبه، وينعت بمصحوب آل وبالمضاف فتقول «يا هذا الطويل» - بالرفع والنصب .

(١) قائله : هو رؤية العجاج - وهو من الرجز -

وتمامه : لا تُوعِدُنِي حَيَّةً بِالنُّكْزِ .

اللغة : «ذو التنزي» بفتح التاء والنون وتشديد الزاي المكسورة - وهو نزع الإنسان إلى الشر «بالنكز» - بفتح النون وسكون الكاف - من نكزت الحية بأنفها .

وقال ابن فارس : النكز بالشئ المحدد كالغرز .

الإعراب : «يا أيها» يا حرف نداء وأى منادى وها صفته «الجاهل» صفة ها التي هي اسم الإشارة «ذو» صفة الجاهل «التنزي» مضاف إليه .

الشاهد فيه : «يا أيها الجاهل» وصف «أيا» بما فيه آل ، ووصف ما فيه «آل» بمضاف إلى ما فيه آل .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٤٥٣ / ٢ ، وابن الناظم . وذكره سيويه

١ / ٣٠٨ .



وذلك مفهوم من قوله : إن كان تركها يفيت المعرفة .

فإن قلت : مقتضى قوله (كأى فى الصفة) أن ينعت بما تنعت به «أى» و«أى» تنعت باسم الإشارة، واسم الإشارة لا ينعت بمثله .

قلت : ترك التنييه به على ذلك ، لوضوحه .

تنييه :

مذهب السيرافى أن اسم الإشارة إذا لحقته كاف الخطاب لم يجز نداؤه، ومذهب سيبويه وابن كيسان الجواز، وحكى فيه ابن كيسان عن بعض النحويين سماعا من العرب .

وقوله :

فى نحو سعدُ سعدُ الأوسِ يتَّصِبُ ثانٍ وضمٌّ وافتحٌ أوْلاً تُصِبُ
إذا تكرّر لفظ المتادى مضافا نحو^(١) :

(١) قائله : هو جرير بن عطية يهجو عمر بن لجا التيمى وقومه - وهو من البسيط .
وقامه : لا يُلْقِيَنَّكُمْ فى سِوَاةِ عَمْرٍ .

اللغة : «تيم عدى» إنما أضاف التيم إلى عدى، ليفرق بين تيم مرة وغيره «لا أبالكُم» للغلظة فى الخطاب ، وأصله أن ينسب المخاطب إلى غير أب معلوم احتقارا له . «سِوَاة» - بفتح السين وسكون الواو وفتح الهمزة - الفعلة القبيحة، والخطاب فى ذلك إلى قومه .

المعنى : احذروا يا تيم عدى أن يرمىكم عمر فى بلية لا قبل لكم بها ومكروه لا تتحملونه بتعرضه لى ، يريد أن يمنعوه من هجائه حتى يأمنوا الوقوع فى خطره لأنهم إذا تركوا عمر وهجاءه جريرا فكأنهم رضوا بذلك، وحيثئذ يسلط عليهم لسانه .

الإعراب : «يا» حرف نداء «تيم» - بالنصب - متادى مضاف مع تأكيده وحذف المضاف إليه من الاول، لدلالة الثانى عليه، وتقديره : يا تيم عدى يا تيم عدى «لا أبالكُم» لا نافية للجنس «أبا» اسم لا «لكم» اللام حرف زائد والكاف فى محل جر بهذه اللام، ولكنها فى التقدير مضافة إلى اسم لا، وخبر لا محذوف أى : لا أبالكُم فى الحضرة «لا» ناهية «يلقيتكم» فى موضع جزم بلا مبنى لدخول النون الثقيلة عليه والكاف مفعول به «فى سِوَاة» جار ومجرور متعلق بالفعل «عمر» فاعل .

يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيُّ لاَ أبا لَكُمْ

فلا بد من نصب الثاني ، وأما الأول ففيه وجهان: ضمه وفتحه.

فإن ضم فإنه منادى (مفرد)^(١) معرفة ، ونصب الثاني حيثئذ لأنه منادى مضاف أو توكيد أو عطف بيان أو بدل أو إضمار أعنى . ذكر ذلك المصنف ، ونوزع في التوكيد . وأجاز السيرافي أن ينصب على النعت ، وتأول فيه الاشتقاق . وإن فتح الأول ففيه ثلاثة أوجه:

أحدها : أنه منادى مضاف إلى ما بعد الثاني ، والثاني مُقَحَّم بين المضاف والمضاف إليه .

فإن قلت : فما وجه نصب الثاني إذا جعل مقحما؟

قلت : قال بعضهم : إن نصبه على التوكيد .

الثاني : أن الأول منادى مضاف إلى محذوف دل عليه الآخر ، والثاني مضاف إلى الآخر ونصبه من خمسة أوجه كما سبق .

الثالث : أن الاسمين رُكبا تركيبَ خمسةَ عشرَ ، وجعلا اسما واحداً ، وفتحتهما فتحة بناء ، ومجموعهما منادى (مضاف)^(٢) كما قالوا: (ما فَعَلَتْ خمسة عشر له) وهو مذهب الأعلام .

فإن قلت : أي الوجهين أرجح أضم الأول أم فتحه؟

قلت : بل ضمه لوضوح وجهه . وقد صرح في الكافية بأنه الأمثل .

= الشاهد فيه : «يا تيم تيم» حيث تكرر لفظ المنادى، وقد أضيف ثاني اللفظين فيجب في الثاني النصب ويجوز في الأول الضم والنصب .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٤٥٤ / ٢ ، وابن عقيل ٢٠١ ، والمكودي ص ١٢٧ . وذكره ابن يعيش ١٠ / ٢ ، والسيوطي في الهمع ١٢٢ / ٢ ، وسيبويه ٢٦ ، ٣١٤ / ١ والشاهد ١٣٢ في الخزانة .

(١) ب .

(٢) ب .

فإن قلت : فهل يشترط في ذلك أن يكون الاسم المكرر علما كما مثل؟
قلت : مذهب البصريين أنه لا يشترط، بل اسم الجنس نحو (يا رجلُ رجلَ قوم) والوصف نحو (يا صاحبُ صاحبِ ريدٍ)، كالعلم في جواز ضم الأول وفتحه بلا تنوين.

وخالف الكوفيون في اسم الجنس؛ فمنعوا نصبه، وفي الوصف فذهبوا إلى أنه لا يتنصب إلا منونا، فتقول : (يا صاحباً صاحب ريد) ولم يختلفوا في جواز الضم في جميع ذلك.



المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

وَجَعَلَ مُنَادَى صَحَّحَ إِنْ يُضَفَّ لِيَا كَعَبْدِ عَبْدِي عَبْدَ عَبْدِ عَبْدِيَا
حكم (المنادى)^(١) المضاف إلى الياء إذا كان معتل الآخر في النداء كحكمه
في غير النداء وقد تقدم، فاحترز عنه بقوله (صح).

وأما الصحيح الآخر : فيجوز فيه في النداء ستة أوجه ، وقد أشار في
النظم إلى خمسة والسادس : أن يضم اكتفاء بنية الإضافة نحو (يا عبد).

وأفصحها حذف الياء وإبقاء الكسرة ، ثم إثبات الياء ساكنة ومتحركة ، ثم
قلبها ألفا ، ثم حذف الألف وإبقاء الفتحة .

وأقلها الضم ، وقد قرئ ﴿قَالَ رَبُّ السَّجْنِ﴾^(٢) . و «قال ربُّ احكم» -
بالضم - وحكى يونس «يا أم لا تفعلي» ، قال الشلوين : وهذا إذا لم يلتبس .
يعنى بالمنادى المقبل عليه .

فإن قلت : فتعريف المضموم على هذه اللغة بالإضافة أو بالإقبال والقصد .

قلت : كلاهما محتمل .

وقد صرح في النهاية بالثاني فقال : جعلوه معرفا بالقصد فبنوه على الضم ،
وهذه الضمة كما هي في «يا رجل» إذا قصدت رجلا بعينه . انتهى .
والأول أظهر لثلاثة أوجه :

أحدها : أنهم جعلوه لغة في المضاف ، ولو كان تعريفه بالقصد والإقبال
لم يكن لغة فيه .

الثاني : لو لم يجعل من قبيل المضاف ، لكان مثل «افتد مخنوق»^(٣)
و«أصبح ليل»^(٤) وحذف حرف النداء قليل .

(١) ١ .

(٢) من الآية ٣٣ من سورة يوسف .

(٣) مثل يضرب لكل مضطر وقع في شدة وضيق ، وهو يبخل بافتداء نفسه بماله ، أى : افتد
نفسك يا مخنوق .

(٤) مثل يضرب لمن يظهر الكراهة والبغض للشئ - أى : انته ياليل ليحيء الصبح - فقد
حذف حرف النداء .

والثالث : أنه لو كان غير منوى الإضافة، لكان في الأصل صفة لأى ،
وأسماء الله تعالى لا توصف بها «أى» فتعين كون الأصل «يا ربى» ثم حذف
المضاف إليه تخفيفاً، وبنى على الضم، لشبهه حيثئذ بالنكرة المقصودة ، وهذا
اختيار المصنف .

تنبيهات:

الأول : نقل عن الأكثرين منع الألف اكتفاء بالفتحة نحو «يا عبد» وأجاره
الأخفش والفارسي والملازني .

الثاني : أطلق هنا جواز هذه الأوجه كما أطلقه أكثرهم، وقيده في التسهيل
بإضافة التخصيص احترازاً من اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال نحو «يا
مكرمى» فإن إضافته إضافة تخفيف، والياء في نية الانفصال لم تمارج ما اتصلت به
فيشبهه بيا قاض فتشاركها في الحذف، فلا تحذف ولا تقلب، ولا حظ لها في غير
الفتح والسكون. قاله في شرحه، وهو موافق لقول ثعلب في المجالس «يا غلام
أقبل» تسقط منه الياء و «يا ضارى أقبل» لا تسقط الياء منه .

وذلك فرق بين الاسم والفعل .

وذكر فى النهاية : أنه لا يجوز حذف الياء فى اسم الفاعل بمعنى الحال
والاستقبال .

الثالث : إنما كثر تخفيف المضاف للياء فى النداء، لكثرة إضافة المنادى للياء،
والكثرة تستتبع التخفيف .

وأما فى غير النداء ، فالأصح إثباتها ساكنة ومتحركة ، وقد سمع حذفها
استغناء بالكسرة نحو ﴿ فَيَشْرِي عِبَادَ ﴾^(١) وقلبها ألفاً كقوله^(٢) :

(١) من الآية ١٧ من سورة الزمر .

(٢) قائله : لم أقف على اسم قائله - وهو من الوافر - .

وصدره : أطرف ما أطرف ثم آوى .

إلى أماً ويروني النَّقِيعُ

وأجاز المازني : «قام غلاماً» وقال ابن عصفور : هذا في الضرورة.
وحذف الألف استغناء بالفتحة كقوله^(١) :

= اللغة : «أطوف» من طوف تطويفاً وتطوفاً - والتشديد فيه للتكثير - ومعناه : أكثر من الدوران والطوفان «أوى» من أوى الإنسان إلى منزله يأوى أوياء ، «النقيع» - بفتح النون وكسر القاف - اللبن المحض يبرد.

الإعراب : «أطوف» فعل مضارع والفاعل ضمير «ما أطوف» ما مصدرية. أى : أطوف الطواف الكثير ، وأطوف فعل مضارع والفاعل ضمير «ثم» عاطفة «أوى» جملة من فعل وفاعل عطف على أطوف «إلى أماً» جار ومجرور. «ويروني» يروى فعل مضارع والنون للوقاية والياء مفعول «النقيع» فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة.

الشاهد فيه : «إلى أماً» إذ أصله أوى فقلبت الياء ألفاً.

مواضعه : ذكره السيوطي في الهمع ٥٣ / ٢ .

(١) قائله : لم أقف على اسم قائله - وهو من الوافر -

وصدره : ولستُ بِرَاجِعٍ ما فَاتَ مِنِّي .

اللغة : «راجع» اسم فاعل من رجع «بلهف» من لهف يلهف - حزن وتحسر - .

المعنى : أن ما ذهب مني لا يعود بكلمة التلهف والحسرة ، ولا بكلمة التمني ، وقولي ليتنى عملت كذا ، ولا بقولي : لو أنى فعلت كذا لكان كذا.

الإعراب : «ولست» ليس واسمها «براجع» خبر ليس والباء زائدة. منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وفيه ضمير فاعله ، لأنه اسم فاعل «ما» اسم موصول مفعول به «فات» فعل ماض ، والجملة صلة ما «بلهف» الباء جارة ولهف منادى بحذف حرف النداء.

«ولا» الواو عاطفة ولا زائدة لتأكيد النفي «بليت» الباء جارة وليت قصد لفظه مجرور بالباء «ولا» مثل السابقة «لو أنى» قصد لفظه معطوف على ليت .

الشاهد فيه : «بلهف» حيث إن «لهف» منادى بحرف نداء محذوف ، وهو مضاف لياء التكلم المنقلبة ألفاً المحذوفة ، والفتحة دليل عليها - وأصله يا لهفى .

وقيل : إن «لهف» مجرور بالباء على الحكاية . لا على النداء ولا شاهد فيه .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ص ٤٥٦ / ٢ ، وابن هشام ٢٤٤ / ٣ ، وفي القطر ص ٢٠٦ ، وذكره السيوطي في الهمع ٥٣ / ٢ .

بِلَهْفٍ وَلَا بَلِيَّتَ وَلَا لَوَانِيُ

وأما الضم في غير النداء نحو «جاء غلام» وأنت تريد الإضافة فأجازه أبو
عمر وغيره على قلة .
واستدلوا بقوله ^(١):

وإنما أهلكت مال

يريد : مالى .

ورده أبو زيد الأنصارى ، وتناول ما استدل به أبو عمرو .

الرابع : قال فى شرح الكافية : إذا كان آخر المضاف إلى ياء المتكلم ياء
مشددة كُنِي ^(٢) .

(١) قائله : هو أوس بن خلفاء - وهو من الوافر -

ونمامه : ذَرِنِي إِنَّمَا خَطَّتِي وَصَوَّبِي عَلَى

اللغة : «ذريني» اتركيني «صوبى» أى : صوابى «أهلكت مال» أى : إن الذى أهلكته مالى
لا مال غيرى .

الإعراب : «ذريني» فعل وفاعل ومفعول «إنما» إن حرف توكيد ونصب ما كافة كفتها عن
العمل «خطتى» مبتدأ والياء مضاف إليه «وصوبى» عطف عليه «على» جار ومجرور خبر
المبتدأ «وإنما» إن حرف توكيد ونصب وما كافة «أهلكت» أهلك فعل ماض والتاء فاعله
«مال» مفعول به .

الشاهد فيه : «مال» إذ أصله «مالى» فحذف ياء الإضافة فظهر إعراب ما قبلها .

ورده أبو زيد الأنصارى . وقال المعنى : إن الذى أهلكته مال لا عرض ، فحيث لا شاهد
فيه لأن «مال» يكون مرفوعا على أنه خبر إن . هـ الدرر اللوامع ٦٩ / ٢ .

مواضعه : ذكره السيوطى فى الهمع ٥٣ / ٢ .

(٢) بُنِي : تصغير ابن وأصله بنو - بفتحتين - وإذا صغرته حذفت ألف الوصل ورددت اللام
المحذوفة فيبقى بنو ، فقلبت الواو ياء ، لاجتماع الواو والياء وسبق أحدهما بالسكون ،
وتدغم الياء فى الياء ، وعلى القول بأن لامة ياء يكون فيه ما عدا القلب . هـ ١١٩ / ٣
صبان .

قيل : يا بُنىُّ أو يا بُنىُّ لا غير ؛ فالكسر على التزام حذف ياء المتكلم فرارا من توالى الياءات مع أن الثالثة كان يختار حذفها قبل وجود الياءين ، و ليس بعد اختيار الشيء إلا لزومه .

والفتح على وجهين :

أحدهما : أن تكون ياء المتكلم أبدلت ألفا ثم التزم حذفها لأنها بدل مستقل .

والثانى : وأن تكون ثانية ياءى بُنىُّ حذفت ثم ادغمت أولاهما فى ياء المتكلم ففتحت ، لان أصلها الفتح .

قوله :

وفتحٌ أو كسرٌ وحذفُ الياءِ استمرَّ فى يا ابنَ أمِّ يا ابنَ عمِّ لا مفرَّ

إذا نودى المضاف إلى المضاف إلى الياء كان حكم الياء معه كحكمها فى غير النداء نحو «يا ابن أخى» إلا «ابن أم» و «ابن عم» ، فإنهما لما كثر استعمالهما فى النداء خصا بالتخفيف فيقال : «يا ابن أم» - بفتح الميم وكسرها - .

أما الفتح ففيه قولان :

أحدهما : أن الأصل «أما» و «عمأ» - بقلب الياء ألفا - فحذفت الألف وبقيت الفتحة دليلا عليها .

والثانى : أنهما جعلتا اسمًا واحدًا مركبًا وبنى على الفتح .

والأول قول الكسائى والفراء وأبى عبيدة وحكى عن الاخفش ، والثانى قيل : هو مذهب سيويه والبصريين .

وأما الكسر : فظاهر قول الزجاج وغيره أنه مما اجتزئ فيه بالكسر عن الياء المحذوفة من غير تركيب .

قال فى الارتشاف : وأصحابنا يعتقدون أن «ابن أم» و «ابنة أم» و «ابن عم» و «ابنة عم» حكمت لها العربُ بحكم اسم واحد ، وحذفوا الياء كحذفهم إياها من «أحد عشر» إذا أضافوه إليها .

فإن قلت : ما معنى قوله (استمر) ؟

قلت : يشير إلى أن هذين الوجهين استمرا في كلامهم واطردا بحيث لا يكادون يُثبتون الياء والألف إلا في الضرورة، وقد قرئ بهما في السبع.

فإن قلت : فأيهما أجود ؟

قلت : نص بعضهم على أن الكسر أجود وهو ظاهر.

فإن قلت : لم يذكر «ابنة أم» و «ابنة عم» وحكهما حكم «ابن أم» و «ابن

عم».

قلت : كأنه استغنى بذكر المذكر عن ذكر فرعه.

فإن قلت : قد يوهم اقتصاره على الكسر والفتح أن غيرهما ممتنع ، وقد

قال في التسهيل: وربما ثبتت أو قُلبت ألفاً^(١) يعني: الياء.

قلت : الذي يفهم من قوله (استمرا) أن غيرهما لم يستمر في الكلام ولم

يطرد كاطرادهما.

وهذان الوجهان ضعيفان ، ولذلك قال : وربما ، وفي الكافية : وندر ،

وفي شرحها : ولا يكادون يثبتون الياء والألف إلا في الضرورة.

وقال غيره : هما لغتان قليلتان.

ومن إثبات الياء قوله^(٢) :

(١) التسهيل ص ١٨٢ .

(٢) قائله : هو أبو زيد الطائي - واسمه حرملة بن المنذر من قصيدة يرثى فيها أخاه

وقمامه : أنت خَلَيْتِي لِدَهْرٍ شَدِيدٍ - وهو من الخفيف -

اللغة : «شقيق» تصغير شقيق «لدهر» : الأبد الممدود.

المعنى : يا أخي يا من نفسه كَنَفْسِي ، لقد ذهبت وتركتني وحيدا أقاسى ويلات الزمن وقد كنت ركنا أستند له ، وظهيرا أعتمد عليه .

الإعراب : «يا» حرف نداء «ابن» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة «أمي» ابن مضاف وأم مضاف إليه وأم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «ويا» الواو عاطفة يا حرف نداء «شقيق» =

يا ابن أُمِّي ويا شَقِيقَ نَفْسِي
ومن إثبات الألف قوله (١) :
يا ابنةَ عَمَّا لا تَلُومِي واهجِجِي

= منادى منصوب بالفتحة الظاهرة «نفسى» مضاف إليه وياء المتكلم مضافة إلى نفس «أنت» ضمير منفصل مبتدأ «خلفتنى» خلف فعل ماضٍ والتاء فاعل والنون للوقاية والياء مفعول به، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «لدهر» جار ومجرور متعلق بخلف «شديد» صفة لدهر.

الشاهد فيه : «يا ابن أُمِّي» حيث أثبت يا المتكلم في «أُمِّي» - وهذا ضرورة - .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٤٥٧ / ٢ ، وابن هشام ٢٤٨ / ٣ ، والسيوطي ص ١٠٤ ، وذكره في الهمع ٥٤ / ٢ ، وسيبويه ٣١٨ / ١ ، وابن يعيش ١٢ / ٢ ، وفي القطر ص ٢٠٨ .

(١) قائله : هو أبو النجم العجلي - واسمه الفضل بن قدامة - يخاطب امرأته أم الخيار .

وتمامه : لا يُخْرِقُ اللُومَ حِجَابَ مَسْمَعِي - وهو من الرجز - .

اللغة : «لا تلوُمِي» من اللوم ، وهو كثرة العتاب «اهجِجِي» من الهجوع ، وهو الرقاد بالليل «حجاب مسمعي» كناية عن الأذن .

المعنى : اتركي لومي وعتابي يا ابنة عمي ، وخذي نفسك بالراحة ونامي ، فإن لومك هذا لا يصل إلى سمعي ولا أستمع إليه . وكانت كثيرة اللوم له لكبره وضعفه .

الإعراب : «يا ابنة» يا للنداء وابنة منادى منصوب «عما» مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها فتحة مناسبة الألف ، والألف المنقلبة عن الياء مضاف إليه «لا» ناهية «تلومي» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون وياء المخاطبة فاعل مبني على السكون في محل رفع «واهجِجِي» الواو عاطفة واهجِجِي فعل أمر مبني على حذف النون ، والياء ضمير المؤنثة فاعل .

الشاهد فيه : «يا ابنة عما» حيث أثبت الألف المنقلبة عن ياء المتكلم للضرورة .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٤٥٧ / ٣ . وذكره في القطر ص ٢٠٨ ، وابن الناظم ، والسيوطي ص ١٠٤ وفي الهمع ٥٤ / ٢ ، وذكره سيبويه ٣١٨ / ١ ، وابن يعيش ١٢ / ٢ .

وأما قوله^(١) :

كُنْ لِي لَا عَلِيَّ يَا ابْنَ عَمَّا نَعِشْ عَزِيزِينَ وَنَكْفِ الْهَمَّا
فيحتمل أن تكون الألف فيه للإطلاق.

فإن قلت : فأى هذين الوجهين أجود؟

قلت : قال بعضهم : قلب الياء ألفا أجود من إثباتها.
تنبيه:

إذا ثبت الياء ففيها وجهان : الإسكان والفتح.

فالحاصل : خمسة (أوجه)^(٢) ونص بعضهم على أن الخمسة لغات.

وقوله :

وَفِي التَّدَا أَبَتْ أُمْتٍ عَرَضٌ وَاكْسِرْ أَوْ افْتَحْ وَمِنَ الْيَاءِ التَّاعُوضُ

إذا (نودي)^(٣) الأب والأم مضافين إلى الياء جار فيهما الوجه الستة المقدمة
في نحو (يا عبد).

وينفردان بتعويض تاء التانيث من الياء مكسورة ومفتوحة، وبالفتح قرأ ابن
عامر وبالكسر قرأ غيره من السبعة .

(١) قائله : لم أقف له على قائل ، وقال العيني : أنشده أبو الفتح ولم يعزه إلى قائله ، -
وهو من الرجز - .

الإعراب : «كن» فعل أمر واسم كان ضمير «لي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان
«لا علي» عطف عليه . أي : لا تكن علي «يا ابن» يا حرف نداء وابن منادى «عما»
مضاف إليه «نعش» فعل مجزوم ، لأنه جواب الأمر والفاعل ضمير «عزيزين» حال من
الضمير الذي في نعش «ونكف» فعل مضارع والفاعل ضمير «الهما» مفعول به ، والجملة
عطف على الجملة الأولى والألف للإطلاق .

الشاهد فيه : «يا ابن عما» حيث قلب الشاعر ياء الإضافة ألفا ، وثبتت هذه الألف .

مواضعه : ذكره المكودي في شرحه للألفية ص ١٢٨ ، والسيوطي في الهمع ٥٣ / ٢ .

(٢) أ ، ج .

(٣) ب ، ج وفي أ (نوى) .

ووجه الكسر أن الكسرة كانت مستحقة قبل الياء فلما عوض عنها التاء -
ولا يكون ما قبلها إلا مفتوحا - جعلت الكسرة عليها ، لتكون المعوض عنه في
مجامعة الكسرة بالجملة .

وعن الفراء أن الكسر حصل لأن الياء في النية .

ورده أبو إسحاق وقال : كيف تكون الياء في النية ، وليس يقال : يا أبتى؟

ووجه الفتح ، أن التاء حركت بحركة الياء ، لكونها عوضا عنها ، وقيل :
لأن الأصل (يا أبتا) فحذفت الألف .

ويرده ما رد قول الفراء .

فإن قلت : فأى الوجهين أكثر؟

قلت : نص المصنف وغيره على أن الكسر أكثر، وذكر الشارح: أن الفتح
أقيس ، قال : إلا أن الكسر أكثر .

وقد فهم من كلام الناظم فواتد :

الأولى : أن تعويض التاء من ياء المتكلم في أب وأم لا يكون إلا في النداء،
لقوله : (وفي النداء) .

الثانية : أن ذلك مختص بالأب والأم .

الثالثة : أن التعويض فيهما ليس بلازم؛ فيجوز فيهما ما جاز في غيرهما من
الأوجه السابقة ، فهم ذلك من قوله (عرض) .

الرابعة : أنه لا يجوز الجمع بين الياء والتاء، لأنها عوض عنها، ولا بين
التاء والألف؛ لأن الألف بدل من الياء .

وأما قوله^(١) :

(١) قائله : لم أقف على اسم قائله - وهو من الطويل - .

الإعراب : «يا» حرف نداء «أبتى» متادى مضاف «لازلت» لا نافية زال فعل ماض من
أخوات كان والضمير اسم زال «فينا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر زال «فإنما» القاء =

يا ابني لا رلتَ فينا وإنما لنا أملٌ في العيشِ ما دُمْتَ عائِشا
 وأجار كثير من الكوفيين الجمع بينهما في الكلام ، ونظيره قراءة أبي جعفر
 ﴿ يا حَسْرَتِي ﴾ (١) .

فجمع بين العوض والمعوض .

وأما قوله (٢) :

يا ابْنَا عَلِّكَ أَوْعَسَاكَ

فجعل ابن جنى من ذلك ، وهو أهون من الجمع بين التاء والياء ، لذهاب
 صورة المعوض عنه .

للتعليل وإن حرف توكيد وما كفتها عن العمل «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر
 مقدم «أمل» مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة «في العيش» جار ومجرور متعلق بأمل «ما
 دمت» ما مصدرية زمانية ودام من أخوات كان والتاء اسمها «عائشا» خير دام .
 الشاهد فيه : «يا ابني» حيث جمع فيه بين العوض والمعوض ، وهما التاء وياء المتكلم ،
 لأن التاء عوض عن ياء المتكلم .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٤٥٨ / ٢ ، والمكودي ص ١٢٨ .

(١) من الآية ٥٦ من سورة الزمر .

(٢) قائله : هو رؤية بن العجاج - وهو من الرجز - .

وصدره : تقول بُتِي قد أتى أناكأ .

اللغة : «قد أتى أناكأ» قد حان وقتك و زمانك .

المعنى : تقول بتي يا ابني قد جاء زمان سفرك عليك تمجد رزقا .

الإعراب : «تقول» فعل ماض «بتي» فاعل والياء مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «أتى» فعل
 ماض «أناكأ» فاعل والكاف مضاف إليه «يا» حرف نداء «أبت» منادى مضاف إلى ياء
 المتكلم «علك» لغة في لعلك ، والكاف اسم لعل وخبره محذوف . تقديره : لعلك تمجد
 رزقا «أو» عاطفة «عساكأ» الكاف اسم عسى وخبره محذوف . أي : أو عساك تمجده .

الشاهد فيه : «أبتا» حيث جمع بين التاء والالف .

مواضعه : ذكره الأشموني في شرحه للألفية : ٤٥٨ / ٢ ، وذكره سيويه ٢٩٩ / ٢ ،

وفي المعنى ٢٠٢ / ٢ ، والإنصاف ١٣٦ / ١ .

وقال فى شرح الكافية : الألف فىه هى الألف التى يؤصل بها آخر المنادى إذا كان بعيدا أو مستغاثا به أو مندوبا، وليست بدلا من ياء المتكلم، وجوز الشارح الأمرين^(١).

تنبيهات:

الأول : اختلف فى ضم التاء فى «يا أبت» و «يا أمت»، فأجازه الفراء وأبو جعفر النحاس ، ومنعه الزجاج.

وحكى سيويه عن الخليل أنه سمع من العرب من يقول «يا أمت» - بالضم-.

الثانى : مذهب البصريين أن الوقف على هذه التاء بالهاء، ومذهب الفراء بالتاء.

وفى التسهيل : وجعلها هاءً فى الخط والوقف جائز^(٢).

وقرئ بالوجهين فى السبع ، ورسمت فى المصحف بالتاء.

الثالث : قال فى شرح التسهيل : وقالوا فى «أبا» المقصور «يا أبات». قال الشاعر^(٣) :

(١) أى : كونها عوضا عن الياء ، وكونها التى يؤصل بها آخر المنادى .

(٢) التسهيل ص ١٨٢ .

(٣) قائله : لم أقف على قائله - وهو من الطويل - .

وصدره : تقولُ ابنتى لما رأتنى شاحبا .

اللغة : «شاحبا» من شحب لونه يشحب إذا تغير وهو شاحب .

الإعراب : «تقول» فعل مضارع «ابنتى» فاعل والياء مضاف إليه «لما» ظرف بمعنى حين «رأتنى» رأى فعل ماض والتاء للتأنيث والنون للوقاية والياء مفعول أول والفاعل ضمير «شاحبا» مفعول ثان «كأنك» حرف تشبيه والكاف اسمه «فينا» جار ومجرور متعلق بغريب «غريب» خبر كأن مرفوع .

الشاهد فىه : يا أبات» حيث زاد فيه التاء ، لأن أصله يا أبا - بالقصر .

كأنك فينا يا آبات غريبُ

ولو لم يعوض (لقال : أبای) (۱) . انتهى .

وزعم بعضهم : أنه أراد «يا أبتی» فقلب ، وهو بعيد - وقيل : يخرج على
أن الألف إشباع .

(۱) جـ وفی أ «ولو لم يعوض یا أبای» .



محتويات المجلد الثاني

| الصفحة | الموضوع |
|--------|-----------------------------|
| ٥٨١ | الجزء الثاني |
| ٥٨٣ | الفاعل |
| ٥٩٨ | النائب عن الفاعل |
| ٦١١ | اشتغال العامل عن المفعول |
| ٦٢٠ | تعدي الفعل ولزومه |
| ٦٢٩ | التنازع في العمل |
| ٦٤٤ | المفعول المطلق |
| ٦٥٤ | المفعول له |
| ٦٥٧ | المفعول فيه وهو المسمى ظرفا |
| ٦٦٣ | المفعول معه |
| ٦٦٩ | الاستثناء |
| ٦٩٢ | الحال |
| ٧٢٦ | التمييز |

٧٣٨

حروف الجر

٧٨٢

الإضافة

٨٣٤

المضاف إلى ياء المتكلم

٨٣٧

الجزء الثالث

٨٣٩

إعمال المصدر

٨٤٩

إعمال اسم الفاعل

٨٦٢

أبنية المصادر

٨٦٩

أبنية أسما الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهات

٨٧٣

الصفة المشبهة باسم الفاعل

٨٨٥

التعجب

٩٠٢

نعم ويثس وما جرى مجراهما

٣٣

أفعل التفضيل

٩٤٥

النعته

٩٦٧

التوكيد

الصفحة

الموضوع

٩٨٨

العطف

٩٩٣

عطف للنسق

١٠٣٦

البدل

١٠٥١

النداء

١٠٧٢

(فصل) فى تابع المنادى

١٠٨٣

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم



٢١٥
ق ١ ت

توضيح المفاهيم والمسائل

بشرح الفيزابن مالك

للمرادى

المعروف بابن أم قاسم المتوفى عام ٧٤٩ هـ

المجلد الثالث

شرح وتحقيق الأستاذ الدكتور
عبد الرحمن على سليمان
أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر
وعميد كلية البنات الإسلامية بأسبوط سابقاً

الطبعة الأولى

١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م

ملتزم الطبع والنشر

دار الفكر العربي

٩٤ شارع عباس العقاد - مدينة نصر - القاهرة

ت: ٢٧٥٢٩٨٤ - فاكس: ٢٧٥٢٧٣٥

www.darelfikrelarabi.com
INFO@darelfikrelarabi.com

مكتبة السيد النبوي الشريف
رقم الكتاب: ٦٤٥٤٤
تاريخ التسجيل: ١٧/٥/٢٠٠١

١/١٢

٢٢٢

٢٧٦٧٢

لغة

1000

1000

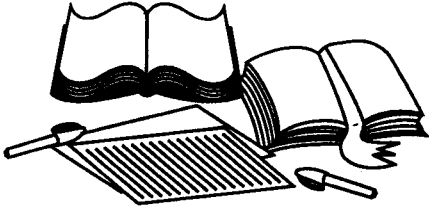
1000

1000

1000

1000

1000



التفويض

الجزء الرابع

ويشتمل على:

- أسماء لازمت النداء - الاستغاثة - الندبة - الترقيم -
- الاختصاص - التحذير والإغراء - أسماء الأفعال والأصوات -
- نونا التوكيد - ما لا ينصرف - إعراب الفعل - عوامل الجزم -
- فصل «لوا» - فصل «أما، ولولا، ولوما» - الإخبار بالذنى والألف
- واللام - العدد - كم وكأين، وكذا - الحكاية.



1945

1945

1945

1945

1945

أَسْمَاءُ لِأَزْمَتِ النَّدَاءِ

معنى ملازمتها النداء أنها لم تستعمل في غيره إلا (في)^(١) ضرورة . وهي ضربان : مسموع ، ومقيس .

فمن المسموع : (يا أبت) و (يا أمت) و (اللهم)^(٢) وقد تقدمت . و (هناه) - بالضم والكسر .

كقوله^(٣) :

وقد رابني قولها يا هناه

واختلفوا في مادة هذه الكلمة على قولين :

أحدهما : أن أصل مادته (هـ : ن . و) ثم اختلف القائلون بهذا على أربعة مذاهب :

(١) ب .

(٢) ا ، ج .

(٣) قائله : هو امرؤ القيس بن حجر الكندي .

وقامه : وَيَحْكُ أَلْحَقْتَ شَرًّا بَشْرًا

اللغة : «رابني» من راب إذا أوقع في الريبة بلا شك «يا هناه» - هناه - اسم من أسماء النداء لا تستعمل فيما سواه ، وهو كناية عن رجل ، بمنزلة يا رجل يا إنسان ، وأكثر ما تستعمل عند الجفاء والغلظة «ألحقت شرًّا بشر» معناه كنت متهما فلما صرت إلينا ألحقت تهمة بتهمة ، لأن التهمة شر وتحقيقها شر منها .

الإعراب : «وقد» الواو عاطفة ، وقد حرف تحقيق «رابني» فعل ماض والتون للوقاية والياء مفعول «قولها» فاعل وها مضاف إليه «يا هناه» حرف نداء ومنادى مقصور .

«ويحك» ويح مصدر والكاف في محل خفض بالإضافة «ألحقت» فعل وفاعل .

«شرًّا» مفعول به ، والجملة في محل نصب مقول القول «بشر» جار ومجرور متعلق بالتحقق . الشاهد فيه : «يا هناه» حيث بناه على فعال ، لأن أصله الهاء وأدخلت عليه الألف لمد الصوت في النداء .

الأول : أن الهاء فى (هنا) بدل من لام الكلمة، والأصل هنا ، وهو مذهب أكثر البصريين .

والثانى : أنها بدل من همزة مبدلة من الواو فهى بدل (بدل) (١) اللام ، وهو مذهب ابن جنى .

والثالث : أن اللام محذوفة والألف والهاء زائدتان فى نفس البناء على حد زيادة الهمزة فى أحمر .

والرابع : أن اللام محذوفة (أيضا) (٢) والألف هى التى تلحق المنادى البعيد والمندوب والهاء للسكت ، وهو مذهب الفراء واختيار المصنف وابن عصفور ، ويدل على صحته كسرهما ، لالتقاء الساكنين .

والقول الآخر : أن أصل مادته (ه . ن . ة) فهو من باب سلس ، وهو مذهب أبى زيد .

قال الشيخ أبو حيان : ولو ذهب ذاهب إلى أن أصل (هن) ومادته (ه . ن . ن) مستدلا بما حكاه أبو الخطاب من قولهم (يا هنان) فى التثنية يريد : (يا هنا) لكان مذهباً .

ومن المسموع : (فُل) وقد أشار إليه بقوله :

وَفُلٌ بَعْضٌ مَا يُخَصُّ بِالنِّدَاءِ

يقال : «يا فل» للرجل ، و «يا فلة» للمرأة .

واختلف فيهما ، فمذهب سيبويه أنهما كناية عن نكرتين ، ففُلٌ : كناية عن رجل ، وفلَّةٌ : كناية عن امرأة .

وذهب الكوفيون . إلى أن أصلهما فلان وفلانة فرخماً ، وردَّ بأنه لو كان مرخماً ل قيل فيه (فَلَا) ، ولما قيل فى التانيث فُلَّة .

(١) ١ ، ج - وفى ب «مبدلة» .

(٢) ١ ، ج .



وذهب الشلوين وابن عصفور وصاحب البسيط : إلى أن (فل) كناية عن العَلَم بمعنى يا فلان، وهذا مذهب الناظم، فإنه صرح في شرح التسهيل وغيره، بأن (يا فُلُّ) بمعنى يا فلان. و (يا فُلَّة) بمعنى يا فلانة، قال : وهما الأصل، ولا يستعملان منقوصين في غير نداء إلا في ضرورة .

قلت : وهو موافق لمذهب الكوفيين في أنهما بمعنى فلان وفلانة، مخالف له في الترخيم.

فإن قلت : قوله : وهما الأصل (يعنى)^(١) موافقة الكوفيين (في الترخيم)^(٢).

قلت : قد ردّ المصنف مذهب الكوفيين في أنهما ترخيم)^(٣) فلان وفلانة بالوجهين السابقين فعلم أنه غير موافق لهم على ذلك، بل هما عنده من (قبيل)^(٤) ما حذف منه لغير ترخيم .

ومن المسموع : (لُؤمان) و (نُومان) وقد نبه عليهما بقوله :

لُؤْمَانُ نُؤْمَانُ كَذَا

أى : مختصان بالنداء .

أما (لُؤمان) - بالهمز وضم اللام - فمعناه يا عظيم اللؤم، ومثله : (يا مَلَأْمُ) و (يا مَلَأْمَانُ)^(٥) .

وأما «نومان» - بفتح النون - فمعناه يا كثير النوم^(٦) .

«تنبيهان»

الأول : الأكثر في بناء (مَفْعَلان) نحو (مَلَأمان). أن يأتى في الِذَم، وقد جاء في المدح (يا مَكْرَمَانُ)^(٧) . حكاه سيبويه والأخفش، و (يا مَطْيَبَان).

(١) أ، ج . (٢) أ، ج .

(٣) أ، ج . (٤) ب، وفى أ، ج «قبل» .

(٥) أ، ج . (٦) أ، ج .

(٧) - بفتح الراء - هو العزيز المكرم .

وزعم ابن السيد : أنه مختص بالذم، وأن (مكرمان) تصحيف (مكذبان).
وليس بشيء.

الثاني : قال في شرح الكافية - بعد أن ذكر ملام، ولؤمان، وملامان،
ومكرمان:

وهذه الصفات مقصورات على السماع بإجماع . انتهى . وتبعه الشارح،
وهو صحيح في غير (مفعلان)، فإن فيه خلافاً أجاز بعضهم القياس عليه،
فنقول: (يا مخبثان) ، وفي الأثني (يا مخبثانة).

ثم انتقل إلى المقيس فقال :

.....وأطرّداً

في سبِّ الأثني ووزنُ يا خَبَّاتِ

اطراده مشروط بشرطين:

أحدهما : أن يكون في السب .

والثاني : أن يكون من ثلاثي كالنوع الذي يليه .

وسبب بناءه على الكسر شبهه بنزاعٍ عدلاً وزنة وتأييماً .

تنبيه:

كلام المصنف في الكافية والتسهيل وكلام الشارح : يوهم أن في القياس
عليه خلافاً ، لنصه على سيويه وحده .

قال الشيخ أبو حيان : ولا أعلم فيه خلافاً، وفي الارتشاف - في باب ما
لا ينصرف - قال بعضهم : لا يقاس ، فلا يقال (يا قباح) قياساً على «فساق» .

ثم استطرد فقال:

.....
والأمرُ هكذا من الثلاثي .

يعنى أن بناء «فعال» للأمر مطرد من كل فعل ثلاثي نحو «نزال» و «ترأك»
هذا مذهب سيويه، وخالفه المبرد فقال : (لا يقال منه إلا^(١)) ما سمع .

(١) أ ، ج .

فإن قلت : أهمل المصنف من شروط القياس على هذا النوع أربعة شروط :
الأول : أن يكون مجردا ، فأما غير المجرد فلا يقال منه إلا ما سمع نحو :

دراك .

والثاني : أن يكون تاما ، فلا يبنى من الناقص .

والثالث : أن يكون متصرفا .

والرابع : أن يكون كامل التصرف ، فلا يبنى من يذر ويدع .

قلت : اشتراط بعض هذه الشروط واضح ، فلم يتعرض له ، وقوله :

(ثلاثي) محمول على المجرد كما تقدم في التعجب .

ثم رجع إلى المسموع فقال :

وَشَاعَ فِي سَبِّ الذُّكُورِ فَعَلٌ وَلَا تَقْسُ
وَيَا غُدْرُ» و«يَا لُكْعُ» شائع ، ومع شياعه لا يقاس عليه : قيل : والمسموع منه هذه

الأربعة .
و«يَا غُدْرُ» و«يَا لُكْعُ» شائع ، ومع شياعه لا يقاس عليه : قيل : والمسموع منه هذه
الأربعة .

ونص المغاربة (على)^(١) أنه ينقاس عليه ، ونقله في البسيط عن سيبويه ، ومن
قاس عليه بالشروط السابقة .

ثم نبه على أن بعض هذه الألفاظ قد استعمل في غير النداء ضرورة ،
بقوله :

وَجُرِّ فِي الشَّعْرِ فُلٌ

يعنى في قول الراجز^(٢) :

(١) ب .

(٢) قائله : هو أبو النجم العجلي - يصف إبلا قد أقبلت متزاحمة وأثارت غبارا .

وتمامه : تفضل منه إبلى بالهوجل في لُجَّة - وهو من الرجز -

وصدره في الأشموني والعين : تدافع الشيب ولم تقتل .

أَمَسَكَ فُلَانًا عَنْ قُلِّ

تنبهان:

الأول : الحاصل من كلام سيبويه أن «فل» فى الرجز محذوف من فلان ،
لضرورة الشعر، وليس هو المختص بالنداء، بل هو غيره، ومعناها مختلف، لأن
المختص كناية عن اسم جنس ، وهذا كناية عن علم، ومادتهما مختلفة.

فالمختص مادته (ف . ل . ي) ، وهو محذوف اللام، فلو صغر قلت
فيه : «قُلِّي» .

وهذا مادته (ف . ل . ن) ، فلو صغر قلت فيه : «قُلَيْنٌ» وتقدم ما ذهب
إليه المصنف .

الثانى : ليس مراده أنه لم يستعمل فى غير النداء من الألفاظ المذكورة إلا
«فل» .

اللغة : «الهورجل» المراد هنا المفازة الواسعة التى لا أعلام بها، ويطلق على الرجل الأهوج
«لجة» - بفتح اللام وتشديد الجيم - الجلبة واختلاط الأصوات فى الحرب .

المعنى : شبه تزامم الإبل ومدافعة بعضها بعضا يقوم شيوخ فى لجة وشر يدفع بعضهم
بعضا فيقال : أمسك فلانا عن فلان . أى : احجز بينهم .

وخص الشيوخ لأن الشبان فيهم التسرع إلى القتال .

الإعراب : «تفضل» فعل مضارع «منه» جار ومجرور متعلق بتفضل «إبلى» فاعل تفضل والياء
مضاف إليه «بالهورجل» جار ومجرور متعلق به «فى لجة» جار ومجرور متعلق به أيضا .

«أمسك» فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه، والجمله مقول لقول محذوف . أى : يقال فيها :
أمسك، إلخ .

«فلانا» مفعول به «عن فل» جار ومجرور متعلق بأمسك .

الشاهد فيه : «فل» قد استعمل فى غير النداء ، وجرها بحرف الجر .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٦٠ / ٢ ، وابن هشام ٢٤٩ / ٣ ،

وابن عقيل ٢٠٦ / ٢ ، والمكودى ص ١٢٩ وابن الناظم .

وذكره سيبويه ٣٣٣ / ١ ، ١٢٢ / ٢ ، والسيوطى فى الهمع ١٧٧ / ١ .

بل (ذكرها)^(١) . تنبيها على ورود نظيره ، ومنه قوله^(٢) :

.... قَعِيدَتُهُ لِكَاعٍ

وخرجه بعضهم على تقدير : يقال لها : يا لكاع ، فحذف القول وحرف

النداء .

(١) ب - وفي أ ، ج (ذكر) .

(٢) قائله : الخطيئة - واسمه جروم - يهجو امرأته . - وهو من الوافر - وتماهه :

أَطَوَّفُ مَا أَطَوَّفُ ثُمَّ أَوَى إِلَى بَيْتِ

اللغة : «أطوف» أكثر الدوران «أوى» مضارع أوى إلى منزله «قعيدته» قعيدة البيت المرأة لأنها تطيل القعود فيه «لكاع» متناهية في الحبث .

المعنى : أنا أكثر دوراني وارتيادي الأماكن عامة النهار في طلب الرزق وتحصيل القوت ، ثم أعود إلى بيتي فلا تقع عيني فيه إلا على امرأة شديدة الحبث متناهية في الدناءة واللؤم .

الإعراب : «أطوف» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه «ما» مصدرية «أطوف» فعل مضارع وفاعله مستتر فيه . وما وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول مطلق قوله أطوف الأولى «ثم» حرف عطف «أوى» فعل مضارع وفاعله مستتر فيه . «إلى بيت» جار ومجرور متعلق بأوى «قعيدته» مبتدأ والضمير مضاف إليه «لكاع» خبر المبتدأ ، والجملة في محل جر نعت لقوله : بيت .

الشاهد : «لكاع» على وزن فعال - وقد استعمل في غير النداء - للضرورة .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : ابن هشام ٢١٥ / ٣ ، وابن عقيل ١ / ٧٨ ، وابن الناظم ، والشاهد ١٤٩ في الخزانة .

الاستغائة

هى نداء من يخلص من شدة ، أو يعين على مشقة .
وللمستغاث ثلاثة أحوال :

أحدها : أن يجرب بلام مفتوحة ، وهذه أكثر أحواله .
الثانية : أن يجاء فى آخره بألف معاقبة للام .

الثالثة : أن يجرد من اللام والألف ويجعل كالمنادى المطلق نحو « يا زيد
لعمرو » وهذه أقلها . ومنها قوله^(١) .

ألا يا قوم للعجب العجيب

.....

(١) قائله : لم أف على اسم قائله - وهو من الوافر -

وقامه : وللفغات تعرض للأريب .

اللغة : « الغفلات » جمع غفلة - مصدر غفل عن الشيء - لم يلتفت إليه ولم يلتق إليه

بأله « تعرض له » تنزل به « الأريب » العالم بالأمور البصير بالعواقب .

المعنى : استغيث وأدهو قومي ليعجبوا العجب كله ، وينظروا كيف تحدث الغفلة وعدم

الانتباه للبصير بالأمور الخبير بالعواقب .

الإعراب : « ألا » أداة تنييه « قومي » مستغاث به منادى ، منصوب بالفتحة المقدرة على ما

قبل ياء المتكلم المحذوفة اجتزاء بكسر الميم ، ويجوز أن يكون مبنيا على الضم إذا قدر

قطعه عن الإضافة « للعجب » جار ومجرور مستغاث لاجله - متعلق بيا - أو بالفعل

المحذوف « العجيب » صفة للعجب « وللفغات » معطوف عليه « تعرض » فعل مضارع

مرفوع بالضم الظاهرة وفاعله مستتر فيه وهو يعود على الغفلات ، والجملة من الفعل

المضارع وفاعله فى محل نصب حال من الغفلات (للأريب) جار ومجرور متعلق بقوله

تعرض .

الشاهد فيه : « يا قوم » حيث جاء بالمستغاث به خاليا من اللام المفتوحة فى أوله ، ومن

الألف فى آخره .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : ابن هشام ٢٥ / ٣ ، وابن الناظم ، والسيوطى

ص ١٠٥ .



وقد ذكر الثلاثة في الكافية ، واقتصر هنا على الأولين كالتسهيل ، لقلة الثالث . فأشار إلى الأول بقوله :

إِذَا اسْتَغِيثَ اسْمٌ مُنَادَى خَفِضًا بِاللَّامِ مَفْتُوحًا كَيًّا لِلْمُرْتَضَى

إنما جر المستغاث باللام للتنخيص على الاستغاثة ، وفتحت لوقوعه موقع المضممر ، ولكونه منادى ، وليحصل بذلك فرق بينه وبين المستغاث من أجله ، وإنما أعرب مع كونه منادى مفرداً معرفة ، لأن (تركيبه)^(١) مع اللام أعطاه شبهها بالضاف . وقد فهم من النظم فوائد :

الأولى : أن «استغاث» متعد بنفسه لقوله : (إِذَا اسْتَغِيثَ اسْمٌ مُنَادَى).

والنحويون يقولون : مستغاث به .

قال في شرح التسهيل : وكلام العرب بخلاف ذلك ، والمعروف في اللغة

تعدى فعله بنفسه .

قال الله تعالى : ﴿ إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ ﴾^(٢) .

وقيل : بل هو يتعدى بوجهين ، وقد جاء (تعديه)^(٣) بالباء في أبيات .

الثانية : أن المستغاث معرب ، لقوله (خفضا) وتقدم بيانه .

الثالثة : أنه يجوز أن يكون بال ، وإن كان منادى ، لأن حرف النداء لم

يباشرها . فُهِمَ (ذلك)^(٤) من تمثيله ، وهو مجمع عليه .

فإن قلت : يرد على عبارته ثلاثة أشياء :

الأول : أنه قال : (اسم منادى) وأطلق فأوهم أنه يجوز نداؤه بغير ياء ،

وذلك غير جائز ، فإن المستغاث لا ينادى إلا بيا .

(١) (١) وفي ب ، ج (تركبه) .

(٢) من الآية ٩ من سورة الأنفال .

(٣) ب ، ج - وفي أ (تعديته) .

(٤) ب - وفي أ . ج (بذلك) .

والثانى : أنه قال (خفضا باللام) بصيغة الجزم، وقد تقدم أنه ليس بلازم، بل هو الأكثر .

والثالث : أنه قال : (مفتوحا) وأطلق ، وثمّ موضع يكسر فيه وهو مع ياء المتكلم فى نحو «يالى» . وقد أجاز أبو الفتح فى قوله^(١) :

فِيَا شَوْقٍ مَا أَبْقَى وَيَالِي مِنَ النَّوَى

أن يكون استغاث بنفسه (وأن يكون استغاث لنفسه)^(٢) .

قلت : الجواب على الأول أن قوله بعد (إِنْ كَرَّرْتَ يَا) يرشد إلى ذلك، إذ لم يقل : إن كررت حرف النداء .

وعن الثانى : أن قوله بعد (وَلَا مَ مَا اسْتُغِيثَ عَاقِبَتِ أَلِفٌ) يوضح أن جره باللام ليس بلازم .

(١) قائله: هو أبو الطيب - أحمد بن الحسين - المتنبى . - وهو من الطويل .

وتمامه : وَيَا دَمْعُ مَا أَجْرَى وَيَا قَلْبُ مَا أَصْبَى

اللغة : «النوى» - بفتح النون والواو مقصوراً - البعد « ما أصبى » من صبا يصبو إذا مال، ومنه الصبى، لأنه يميل إلى كل شيء .

الإعراب : «فيا» يا حرف نداء والمنادى محذوف . أى فيا قوم شوقى ما أبقاه، أو تكون يا لمجرد التنبيه «شوق» مبتدأ وأصله شوقى بياء المتكلم فحذفت اكتفاء بالكسر «ما أبقى» ما للتعجب فى محل رفع بالابتداء ، وجملة أبقى فى محل رفع خبره، والعائد محذوف ما أبقاه، ونفس الكلام تقوله فى ويا دمع ما أجرى، وفى يا قلب ما أصبى «يا» حرف نداء واستغاثه «لى» جاز ومجرور متعلقان بفعل ومحذوف تقديره : أدعو نابت عنه «يا» عند الجمهور ، إن كان مستغاثا به، أو بيا نفسها عند الفارسي وابن جنى، وإن كان مستغاثا لأجله فالجاز والمجرور متعلقان بوصف محذوف حال من المنادى والتقدير : يا لزيد مدعوا إلى .

الشاهد فيه : « ويالى من النوى » فإن اللام فيه لام الاستغاثة وهى مكسورة .

مواضعه : ذكره الأشموني فى شرحه للألفية ٤٦١ / ٢ ، وابن هشام فى المعنى .

(٢) ١ ، ج .

وعن الثالث: أن كسر اللام مع ياء المتكلم معلوم وجوبه في كل موضع فهو (يقيد)^(١) الإطلاق ، على أن ابن عصفور قال : الصحيح عندي أن «يالي» حيث وقع مستغاث له ، والمستغاث به محذوف .

وعلل ذلك بأن العامل في المستغاث فعل النداء المضمّر ، فيصير التقدير : يا أدعو لي ، وذلك غير جائز في غير «ظننت» وما حمل عليها ، إلا أن في لزوم هذا لابن جنى نظراً ؛ لأن اللام تتعلق عنده بحرف النداء .

تنبيهان:

الأول : اختلفوا في اللام الداخلة على المستغاث ، فقليل : هي بقية آل ، والأصل : يا آل زيد : وزيد مخفوض بالإضافة ، ونقله المصنف عن الكوفيين ، ونقله صاحب النهاية عن الفراء . وفي نسبته إلى الفراء نظر .

لأن الفراء (حكى)^(٢) . أن من الناس من زعم أنها بقية من آل ، فظاهر حكايته أنه ليس مذهبا له .

وذهب الجمهور إلى أنها لام الجر ، ثم اختلفوا فقليل : رائدة فلا تتعلق بشيء ، وهو اختيار ابن خروف وقليل : ليست بزائدة فتتعلق ، وفيما تتعلق به على هذا قولان :

أحدهما : أنها تتعلق بالفعل المحذوف ، وهو مذهب سيبويه ، واختيار ابن عصفور .

الثاني : أنها تتعلق بحرف النداء ، وهو مذهب ابن جنى .

الثالث : إذا وصف المستغاث جرت صفته نحو «يا لزيد الشجاع للمظلوم» ، وفي النهاية لا يبعد نصب الصفة حملا على الموضع ، لأن الجار والمجرور لا بد له من شيء يتعلق به .

(١) ١ - جـ وفي ب (مقيد) .

(٢) ١ - وفي ب ، وجـ (حكم) .

وقوله :

وَأَفْتَحَ مَعَ الْمَعْطُوفِ إِنْ كَرَّرْتَ يَا وَفِي سِوَى ذَلِكَ بِالْكَسْرِ اثْتِيَابًا
إذا عطف على المستغاث فإما أن تتكرر «يا» أو . لا .

فإن تكررت فتحت اللام كقوله^(١) :

يا لِقَوْمِي وَيَا لِأَمْثَالِ قَوْمِي لِأَناسٍ عَتُوهُمْ فِي أَرْذِيَادٍ
وإن لم تتكرر كسرت نحو^(٢) :

(١) قائله: لم أقف على قائله - وقال العيني : أنشده الفراء ولم يعزه إلى قائل - وهو من الخفيف .

اللغة : «عتوهم» العتو : الاستكبار «في ازدياد» يزيد يوما بعد يوم .
المعنى : أستغيث بقومي وبأمثالهم في النجدة والشجاعة ليمنعوني من قوم يزدادون علوا واستكبارا على ، ويظلمونني بغير سبب .

الإعراب: «يا» حرف نداء واستغاثة «لِقَوْمِي» اللام حرف جر أصلى وهي مفتوحة وقومى مجرور بها، والجار والمجرور فى محل نصب متعلق بأدعو، وقيل: اللام زائدة لا تتعلق بشيء . والمستغاث منصوب بفتحة مقدرة منع منها حرف الجر الزائد، وذهب الكوفيون إلى أن اللام اسم مضاف لما بعده وأن الأصل يا آل فحذفت الهمزة للتخفيف وإحدى الألفين لالتقاء الساكنين «ويا لأمثال» إعرابه كذلك «قومى» مضاف إليه «لأناس» متعلق بمحذوف - أى : أدهوكم لأناس «عتوهم» مبتدأ ومضاف إليه «فى ازدياد» جار ومجرور خبر، والجملة فى محل جر صفة لأناس .

الشاهد فيه : «يا لقومى» و «يا لأمثال» حيث فتحت اللام فيه .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٤٦٢ / ٢ ، والمكودي ص ١٢٩ ، والسيوطى ص ١٠٤ ، وابن هشام ٣ / ٢٥٤ وفى القطر ص ٢٢٠ .

(٢) قائله : لم أقف على قائله - وهو من البسيط -

وصدره : يبيك ناء بعيد الدار مغترب

اللغة : «يبيك» يبيكى عليك «ناء» اسم فاعل من نأى نأى - بمعنى بعد «مغترب» غريب «الكهول» - جمع كهل - وهو من جاوز الثلاثين، وقيل : الأربعين .

المعنى : يبيك ويحزن لفقدك الأبعد الغريب ، حينما كنت تسدى إليهم من معروف ، وقد يسر الأقارب لما يرثونه منك بعد فقدك ، فهيا معشر الكهول والشبان لمشاركتنا فى العجب من ذلك .

يَاللَّكُهُولِ وَلِلشَّبَانِ لِلْعَجَبِ

.....

وإنما كسرت لأمن اللبس.

فإن قلت : فهل هي لازمة في المعطوف؟

قلت : لا لقوله^(١) :

وَأبَى الْحَشْرَجَ الْفَتَى النَّفَّاحَ

يَا لِعَطَافِنَا وَيَا لِرَبَاحِ

فجمع بين الأمرين .

واعلم أن قوله (سوى ذلك) يعني به سوى ما ذكر من المستغاث والمعطوف

المعاد معه «يا» فشمّل شيئين :

= الإعراب : «بيكيك» فعل ومفعول «ناء» فاعل بيكي «بعيد الدار» صفة لناء وإضافته للدار غير محضة؛ ولذلك وقع صفة للنكرة «مغترب» صفة ثانية «يا للكهول» يا حرف نداء واستغاثاة واللام حرف جر والكهول مجرور بها والجار والمجرور متعلق بمحذوف - كما سبق - وهو مستغاث له .

الشاهد فيه : «للشبان» حيث كسرت فيه اللام وإن كان القياس فتحها ، لكونها معطوفة على اللام الأولى، لكن لما زال اللبس ولم يتكرر حرف النداء كسرت، وأيضا «للعجب» . مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٤٦٢ / ٢ ، وابن هشام ٢٥٦ / ٣ وفي القطر ص ٢٢١ ، والسيوطي ص ١٠٤ وفي الهمع ١٨٠ / ١ ، والشاهد ١٠٧ في الخزانة .

(١) قائله : هو من أبيات سيبويه المجهولة - وهو من الخفيف -

اللغة : «عطاف» و «رباح» و «أبى الحشرج» - أسماء رجال - فالشاعر يرثى هؤلاء «النفاح» - بالنون والفاء المشددة - الكثير العطاء .

الإعراب : «يا لعطافنا» يا حرف نداء واللام مفتوحة - وأبى الحشرج، عطف على ما قبله والتقدير : يا لأبى الحشرج «الفتى» بدل من أبى الحشرج «النفاح» صفته . الشاهد فيه :

١ - «يا لرباح» حيث فتحت فيه اللام لتكرار «يا» .

٢ - ترك اللام في المعطوف كما في قوله «وأبى الحشرج» إذ أصله ويا لأبى الحشرج .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٤٦٢ / ٢ ، وذكره سيبويه ٣١٩ / ١ ، وابن يعيش ١٣١ / ١ ، والسيوطي في الهمع ١٨٠ / ١ ، والشاهد ١٠٨ في الخزانة :

أحدهما : المعطوف الذي لم تعد معه «يا» كما تقدم ، والآخر المستغاث من أجله .

تنبيهات:

الأول : ما ذكر من كسر اللام مع المستغاث من أجله، إنما هو في الأسماء الظاهرة ، فأما الضمير ففتح اللام معه إلا مع الياء نحو «يا لزيد لك» .

وإذا قلت : «يا لك» احتمل الأمرين، وقيل في قوله^(١) :

فِيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ

إن اللام فيه للاستغاث .

الثاني: اختلف فيما تتعلق به اللام الجارة للمستغاث من أجله، فقيل : بحرف النداء .

وقيل : بفعل محذوف . أى أدعوك لزيد^(٢) ، وقيل : بحال محذوفة أى مدعواً لزيد .

وقد علم بهذا أن قول ابن عصفور أنها تتعلق بفعل مضمّر تقديره أدعوك قولاً واحداً ليس كما قال .

(١) قائله : هو امرؤ القيس بن حجر الكندي - وهو من الطويل -

وتعاقبه : بكلُّ مُغَارِ الْفَتْلِ شَدَّتْ يَبْدُلِ .

اللغة : «مغار الفتل» محكم الفتل «بيذبل» - بفتح الياء وسكون الذال وضم الباء - اسم جبل .

الإهراب : «فيالك» يا حرف نداء ، واللام فى لك للاستغاث . كأنه قال : ياليل ما أطولك «من ليل» ، من حرف جر وليل مستغاث من أجله وجر بمن لأنها للتعليل «كان» للتشبيه «نجومه» اسم كأن والهاء مضاف إليه «شدت بيذبل» ، جملة فى محل رفع خير كان .
الشاهد فيه : «فيالك» حيث جاءت اللام فيه للاستغاث ، وفتحت اللام فيه مع أنه مستغاث من أجله .

مواضعه : ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٤٦٣ / ٢ .

(٢) بفعل محذوف - أى : مقدر بعد المستغاث ، والكلام على هذا جملتان بخلافه على الأول والثالث .

الثالث : قد يجر المستغاث من أجله بمن لأنها قد تأتي للتعليل بمعنى اللام كقوله^(١) .

يَا لِلرُّجَالِ ذَوِي الْأَلْبَابِ مِنْ نَفَرٍ لَا يَبْرَحُ السَّفَهُ الْمُرْدِي لَهَمَّ دِينًا
الرابع : قد يحذف المستغاث قيل «يا» المستغاث من أجله ، لكونه غير صالح لأن يكون مستغاثا كقوله^(٢) .

يَا لِأَنَاسٍ أَبَوًا إِلَّا مُثَابِرَةً عَلَى التَّوَعُّلِ فِي بَغْيٍ وَعُدْوَانٍ
الخامس : قد يكون المستغاث مستغاثا من أجله نحو ، «يَا لَزَيْدٍ لَزِيدٍ» أي :
أدعوك لتتصرف من نفسك .
ثم أشار إلى ثاني أحوال المستغاث بقوله :

-
- (١) قائله: لم أقف على اسم قائله . - وهو من البسيط -
اللغة : «ذوي الألباب» - جمع لب - بضم اللام - وهو العقل «النفر» الرجال من ثلاثة إلى عشرة «السفه» خفة العقل «المردى» فاعل من أردى من الإرداء ، وهي الدناءة .
الإعراب : «يا للرجال» يا حرف نداء واللام للاستغاث ، وهي مفتوحة والرجال مجرور بها «ذوي» صفة للرجال «الألباب» مضاف إليه ، من نفر ، من حرف جر ونفر مستغاث من أجله «لا يبرح» بمعنى لا يزال من أخوات كان «السفه» اسمه «المردى» صفته «دينا» خبره والجملة في محل الجر لأنها صفة لنفر .
الشاهد فيه : «من نفر» حيث جر المستغاث من أجله بكلمة «من» .
مواضعه : ذكره الأشموني ٤٦٣ / ٢ ، والسيوطي في الهمع ١٨٠ / ١ .
- (٢) قائله : لم أقف على اسم قائله . - وهو من البسيط -
اللغة : «أبوا» - من الإباء - وهو الامتناع «مثابرة» مواظبة ومداومة «التوغل» - بتشديد الغين - وهو التعمق في الدخول في الشيء «البغي» الظلم
الإعراب : «يا لأناس» يا حرف نداء واللام في لأناس مكسورة وهو مستغاث له ، والمستغاث به محذوف ، تقديره : يالقومى لأناس «أبوا» جملة من الفعل والفاعل «إلا» أداة استثناء «مثابرة» منصوب على الاستثناء «على التوغل» جار ومجرور متعلق بمثابرة «في بغي» جار ومجرور متعلق بالتوغل «وعدوان» عطف على بغي .
الشاهد فيه : «يالأناس» فإنه مستغاث به اتصل بيا ، مجرورا باللام المكسورة وحذف منه المستغاث «يالقومى لأناس» .
مواضعه : ذكره الأشموني ٤٦٤ / ٢ ، والسيوطي في الهمع ١٨١ / ١ .

ولام ما استغِيث عَاقِبَتِ أَلْفٌ

يعنى: أن الألف تعاقب لام الاستغاثة فلا يجتمعان تقول: «يا يزيد».

و«زيدا» ولا يجوز «يا يزيدا».

ومن وروده بالألف قوله^(١):

يا يزيدا لأمل نَيْلَ عَزٍّ

وقوله: ومثله اسم ذو تعجب ألف

يعنى: أنه المتعجب منه إذا نودى عومل مغاملة المستغاث من غير فرق، فيجوز جره بلام مفتوحة نحو قولهم «يا للماء» و «يا للعجب».

ويجوز الاستغناء عن اللام بالألف نحو «يا عجباً»، وقد يخلو منهما، نحو «يا عجب».

تنبيهات:

الأول: جاء عن العرب فى نحو «يا للعجب» فتح اللام باعتبار استغاثته، وكسرهما باعتبار الاستغاثة من أجله، وكون المستغاث محذوفاً.

الثانى: التعجب بالنداء على وجهين:

(١) قائله: لم آقف على اسم قائله - وهو من الخفيف -

وتمامه: وغنى بعد فاقة وهوان

اللغة: «آمل» اسم الفاعل من الأمل، وهو الرجاء والتسوق «نيل» حصول «فاقة» فقر وحاجة «هوان» مذلة واحتقار.

المعنى: استغيث بك يا يزيد، وأدعوك لمن يرجو الثراء والقوة، بعد الفقر والذلة.

الإعراب: «يا» حرف نداء واستغاثة «يزيدا» منادى مستغاث به مبنى على ضم مقدر منع منه حركة مناسبة ألف الاستغاثة فى محل نصب، والألف عوض عن لام الاستغاثة «لأمل» متعلق بيا - أو بالفعل المحذوف «نيل» مفعول لأمل «عز» مضاف إليه، وفيه ضمير هو فاعله لأنه اسم فاعل «وغنى» معطوف على عز «بعد» منصوب على الظرفية «فاقة» مجرور بالإضافة «وهوان» عطف عليه.

الشاهد فيه: يا يزيدا فإنه مستغاث به اختتم بالألف، ولم يؤت معه باللام المفتوحة التى تدخل عليه.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٤٦٣ / ٢، وابن هشام ٢٥٧ / ٣، والسيوطى ص ١٠٤، وابن الناظم.

أحدهما : أن ترى أمرا عظيما فتنادى جنسه نحو «يا للماء» .
ثانيهما : أن ترى أمرا تستعظمه فتنادى من له نسبة إليه ومكنة فيه نحو
«يا للعلماء» .
والثالث : إذا وقفت على المستغاث أو المتعجب منه حالة إلحاق الألف جار
الوقف بهاء السكت .

الندبة

هى نداء المتفجع عليه أو المتوجع منه، وهى من كلام النساء غالباً، والمندوب هو المذكور بعد « يا » أو « وا » تفجعاً لفقدته حقيقة ، كقول جرير يرثى عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه^(١) :

..... وَقُمتَ فِيهِ بِأمرِ اللَّهِ يا عُمراً .

أو حكماً كقول عمر بن الخطاب رضى الله عنه « واعمره واعمره » حين أعلم بجذب شديدة أصاب قوماً من العرب .

أو توجعاً ، لكونه محل ألم ، نحو قوله^(٢) .

فَوَأكْبِداً مِنْ حُبِّ مَنْ لا يُحِبُّنى وَمِنْ عِبْرَاتٍ ما لَهِنَّ فَناءٌ

(١) البيت من البسيط وصدده :

حُمِلتَ أَمراً عَظيماً فاصْطَبِرتَ لَهُ

اللغة : « حملت » بالبناء للمجهول مع تشديد الميم - أى : كلفت ، أمراً عظيماً، أراد به الخلافة « اصطبرت » بالغت فى الصبر والاحتمال .

المعنى : كلفت الخلافة وعهد إليك بشئون المسلمين فى وقت عم فيه الظلم وفشا الجور فصبرت على تلك المشاق وقمت بما أمرك به الله ونشرت العدل بين الناس .

الإعراب : « حملت » فعل ماض مبنى للمجهول والتاء نائب فاعل مفعول أول « أمراً » مفعول ثان « فاصطبرت » معطوف على حملت . « له » جار ومجرور متعلق فى محل نصب مفعول فاصطبرت . « يا عمراً » يا حرف نداء وندبة وعمراً منادى مندوب مبنى على الضم المقدر منع من ظهوره فتحة مناسبة ألف الندبة .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية الأشمونى ٤٦٤ / ٢ . وابن هشام ٢٦٠ ، ٢١٨ / ٣ .

(٢) قائله - لم أقف على قائله - وهو من الطويل -

الإعراب : « واكبداً » وا ، للندبة ، كبدا مندوب « من حب » جار ومجرور « من » اسم موصول مضاف إليه « لا يحبنى » لا ، نافية ، يحبنى فعل مضارع والنون للوقاية والياء مفعول والفاعل ضمير ، والجمله لا محل لها صلة الموصول « ومن عبرات » جار ومجرور « ما » نافية للجنس « لهن » جار ومجرور خبرها مقدم « فناء » اسمها .

الشاهد : قوله « واكبداً » حيث ختم بألف الندبة للتوجع .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٦٤ / ٢ .

أو سببه كقوله^(١) :

وَتَقُولُ سَلْمَى وَارَزَيْتِيَّةَ .

وحكم المندوب حكم المنادى ، فلهذا قال : ما للمنادى اجعل لمندوب
يعنى : أنه يضم إذا كان مفرداً نحو «وازيد» وينصب إذا كان مضافاً أو مطولاً
نحو :

«واعبد الله» و «واضارباً عمراً»^(٢) .

وإذا اضطر شاعر إلى (تنوينه)^(٣) جاز ضمه ونصبه كقوله^(٤) :

(١) قائله : عبد الله بن قيس الرقيات يرثى قوما من قریش قتلوا بالمدينة يوم الحرة .
وصدره : تبيكهم أسماء معولة - وهو من الكامل -

اللغة : «معولة» من أعولت المرأة إعوالا - الصباح «وارزيتيه» الرزية : المصيبة .
الإعراب : «تبيكهم» تبيكى فعل مضارع والضمير مفعول «أسماء» فاعل مرفوع بالضممة
الظاهرة «معولة» - بالنصب - حال من أسماء «تقول» فعل مضارع «سلمى» فاعل مرفوع
بضممة مقدرة «وارزيتيه» وا للندبة والهاء للسكت - مقول القول -
الشاهد : قوله « وارزيتيه» حيث أغنى عن اسم المندوب ذكر لفظ الرزية .

مواضعه : ذكره سيبويه ٣٢١ / ١ .

(٢) أ ، جـ . وفى ب «واضارباً عمراً» .

(٣) ب ، جـ - وفى أ «تنويه» .

(٤) قائله : لم أقف على اسم راجزه ، ونسبه الكسائى إلى رجل من بنى أسد - وهو من
الرجز -

وعجزه : أبلبي ياخذها كروس .

اللغة : فقعس» اسم حى من أسد «كروس» - بفتح الكاف والراء وتشديد الواو - وفى
الأصل الكروس الرجل الغليظ ، وكان كروس أغار على إبل الشاعر ، فلذلك ندب بقوله
«واقعسا» .

الإعراب : «واقعسا» وا للندبة «أين» اسم استفهام خبر مقدم «منى» جار ومجرور متعلق
بمحذوف تقديره أين صار منى فقعس «فقعس» مبتدأ مؤخر «أبلبي» الهمة للاستفهام ،
إبلى مبتدأ والياء مضاف إليه «ياخذها» فعل مضارع ومفعوله «كروس» فاعل مرفوع
بالضممة ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ .

الشاهد : قوله «واقعسا» حيث نونه بالنصب للضرورة ويجوز ضمه أيضاً .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية الأشموني ٤٦٤ / ٢ ، وابن الناظم .

وَأَفْقَسَا وَأَيْنَ مَنِي فَقَعَسُ

ثم نبه على ما لا تصح ندبته بقوله :

وما نُكْرِمُ يُنْدَبُ وَلَا مَا ابْتِهَمَا

الغرض من الندبة الإعلام بعظمة المصاب، فلذلك لا يندب إلا المعرفة السالم من إبهام ، فلا تندب النكرة.

وأجاز الرياشي ندبة اسم الجنس المفرد، وقد جاء في الأثر «واجبلاه» وهو نادر.

ولا يندب المبهم كاسم الإشارة والموصول بصلة لا تعيينه، لا يقال (واهداه)^(١).

ولا «وامن دهباه» لأن ذلك لا يقع به العذر للمتفجع.

ويجوز أن يندب الموصول بصلة تعيينه، لشهرتها. وإلى هذا أشار بقوله :

وَيُنْدَبُ الْمُوصُولُ بِالَّذِي اشْتَهَرَ
كَبِيرُ زَمَزَمٍ يَلِي وَأَمِنْ حَفْرٍ

فتقول : «وامن حفر بئر زمزم» لأنه في الشهرة كالعلم.

ثم نبه على ما يلحق آخر المندوب فقال :

وَمُنْتَهَى الْمُنْدُوبِ صِلَةٌ بِالْأَلْفِ

يشمل منتهى المندوب آخر المفرد نحو «وازيذا»، أو المضاف نحو «واعبدا

الملكاء» وما طول به نحو «وا ثلاثة وثلاثين» والصلة نحو «وامن حفر بئر زمزما» وعجز المركب نحو «وامعدى كريبا».

وقوله (صلة) يعني جوارزا ، لأن المندوب له استعمالان :

أحدهما : أن يجرى مجرى غيره من المناديات كما تقدم.

والآخر : أن يوصل بالالف المذكورة.

فإن قلت : أطلق في وصل المندوب بالالف وقيده في التسهيل^(٢) بالأ يكون

(٢) التسهيل ص ١٨٥ .

(١) ب ، ج ، وفي أ (يا هداه).

في آخره ألف وهاء - فلا يقال «واعبد اللاهاه» ولا «واجهجاهاه في عبد الله»
و«جهجاه»^(١).

قلت : إطلاقه هنا موافق لإطلاق النحويين ، وصرح بعض المغاربة بجوازه
وفي ألفية ابن معطى .

وفي المضاف «يا عبيد اللاهاه» .

ولا يخلو ما قبل ألف الندبة من أن يكون ساكنا أو مفتوحا أو مكسورا أو
مضموما ، فإن كان ساكنا فتح للألف نحو «وامن يغزواه» و « وامن يرمياه» ما لم
يكن ألفا أو تنويناً أو ياء ساكنة مضافا إليها المندوب أو واواً أو ياء لا يقبلان الحركة ،
فإن كان ألفاً حذفت لتعذر تحريكها نحو :

«واموساه» .

وأشار إليه بقوله :

مَتْلُوهاَ إِِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفَ

أى : متلو ألف الندبة ، يعنى : الحرف الذى قبلها إن كان ألفاً مثلها حذف
لما تقدم ، وأجاز الكوفيون قياسا قلب الألف فقالوا «واموسياه» ، وإن كان تنويناً
حذف أيضاً ، لأنه لاحظ له فى الحركة وفتح ما قبله ، فتقول : «واغلام زيداه»
وهذا مذهب سيبويه والبصريين .

وأجاز الكوفيون فيه مع الحذف وجهين : فتحه ، فتقول «واغلام زيدناه»
وكسره مع قلب الألف ياء فتقول «واغلام زيدنيه» .

قال المصنف : وما رأوه حسن لو عضده سماع ، لكن السماع فيه لم يثبت .

وقال ابن عصفور : أهل الكوفة يحركون التنوين فيقولون «واغلام زيدناه» ،

وزعموا أنه سُمع . انتهى .

(١) ب ، ج .

وأجاز الفراء وجهًا ثالثًا، وهو حذفه مع إبقاء الكسرة وقلب الألف ياء؛ فتقول: «واغلام زيديه».

ولا يجيز البصريون إلا الأول.

فإن كان الياء المشار إليها فسيأتي الكلام عليها.

وإن كان واوًا لا تقبل الحركة كواو الصلة في نحو «غلامه» أو ياء كذلك نحو «غلامه» حذفًا، وقلبت الألف إلى مجانس ما قبلها.

وإن كان ما قبل الألف مفتوحًا استصحب فتحة نحو «واعبد يغوثاه» وإن كان ما قبلها مكسورًا أو مضمومًا، فلما أن يوقع فتحه في لبس أولاً: فإن لم يوقع فتحه في لبس وجب فتحه كقولك في عبد الملك «واعبد الملكاه» وفي من اسمه «قام الرجل» وأقام الرجلاه، وإنما فتح لتسلم الألف.

فإن أوقع «في لبس»^(١) قلبت ألف السندبة ياء بعد الكسرة، وواوًا بعد الضمة، فتقول في نُدبة «غلام» مضافًا إلى ضمير المخاطبة. «واغلامكيه» وفي نُدبته مضافًا إلى ضمير الغائب «واغلامهوه»، إذ لو قلت «واغلامكاه» لالتبس بالمذكر، ولو قلت «واغلامهاه» لالتبس بالغائبة.

وذلك مفهوم من قوله:

وَالشُّكْلُ حَتْمًا أَوْلَهُ مُجَانِسًا إِنْ يَكُنْ الفَتْحُ بُوْهْمَ لَا بَسًا

الشكل: الحركة، ومجانس الكسرة: الياء، ومجانس الضمة: الواو.

وأشار بقوله «حتمًا» إلى وجوب ذلك دفعًا للبس.

وفهم من الشروط أن الألف لا تغير إذا كان الفتح لا يلبس كما تقدم.

وهذا مذهب البصريين، وأجاز الكوفيون إتباع الألف للكسرة في المثني

نحو: «واريدانيه» وفي (المفرد)^(٢) نحو «واعبد الملكيه» وفي نحو «رقاش»^(٣) «وارقاشيه»^(٣) قوله:

(١) ١، ج .

(٢) ١ - وفي ب، ج (المعرب) .

(٣) رقاش: اسم امرأة.

وَأَقْفًا زِدْ هَاءَ سَكَتٍ إِنْ تُرِدْ وَإِنْ تَشَأْ فَالْمَدَّ وَالْهَاءَ لَا تَزِدْ

إذا وقف على المندوب زيد بعد ألفه أو بدلها هاء السكت ، وليست بلازمة بل غالبية ، لأنه يجوز الاقتصار على المد فيقال « وازيدا » .

وهذا معنى قوله : « وإن تشأ فالمد والها لا تزد » أى : إن تشأ ألا تزيد الهاء فالمد كاف وهو كالتنصيص على ما فهم من قوله : « إن ترد » ولو قيل : فالمد بالنصب لأفاد جواز تجريده من المد أيضاً ، أى : وإن تشأ فلا تزد المد والهاء ، بل تجعله كالمنادى غير المندوب وقد تقدم بيانه أول الباب . وقد فهم من قوله : « وواقفا » أن هذه الهاء لا تثبت وصلا ، وربما ثبتت فى الضرورة مضمومة ومكسورة ، وأجاز الفراء إثباتها فى الوصل بالوجهين ، قوله :

وَقَائِلٌ وَأَعْبِدِيَا وَاعْبِدَا مَنْ فِي النَّدَا لِيَاذَا سَكُونُ أَبْدَى

تقدم أن (فى) ^(١) المنادى المضاف إلى ياء المتكلم (نحو «يا عبد») ^(٢) ست لغات :

فإذا نديت على لغة من يقول «يا عبد» - بالكسر - أو «يا عبد» - بالفتح - أو «يا عبد» - بالضم - أو «يا عبدا» - بالألف -

قلت : «واعبدا» لما علمت ، وإذا نديت على لغة من أثبت الياء مفتوحة قلت : «واعبديا» وإذا (نديت) ^(٣) على لغة من أثبتها ساكنة وهو المشار إليه فى البيت فوجهان :

أحدهما : أن تحذفها لالتقاء الساكنين ، وتفتح ما قبلها فتقول «واعبدا» .

والثانى : أن تفتحها لقبولها الحركة فتقول : «واعبديا» .

والحذف مذهب المبرد ، والفتح مذهب سيبويه .

(١) ب ، ح .

(٢) ب ، ح .

(٣) ب - وفى ١ ، ح (قلت) .

الترخيم

الترخيم فى اللغة : ترفيق الصوت وتليينه ، يقال : صوت رخيم ، أى رقيق . وفى الاصطلاح : حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص .

وهو على ثلاثة أنواع : ترخيم النداء ، وترخيم الضرورة ، وترخيم التصغير ، والمذكور فى هذا الباب الأولان ، ويأتى الثالث فى بابه إن شاء الله تعالى . أما ترخيم النداء : فهو حذف آخر المنادى تخفيفاً ، وقد أشار إليه بقوله :

ترخيمًا احذف المنادى .

ثم مثله بقوله : كيا سعا فيمن دعاً سعاداً

فى قول من دعا (سعاد)^(١) فحذف المضاف .

فإن قلت : فما وجه نصبه ترخيماً؟

قلت : أجاز (فيه)^(٢) الشارح أن يكون مفعولاً له أو مصدرًا فى موضع

الحال ، أو ظرفاً على حذف مضاف^(٣) فهذه ثلاثة أوجه .

ويحتمل رابعاً : وهو أن يكون مفعولاً مطلقاً وناصبه احذف ، لأنه يلاقيه

فى المعنى^(٤) .

ثم أخذ فى بيان ما يجوز ترخيمه فقال :

(١) أ .

(٢) أ ، ج .

(٣) أى : وقت ترخيم ، وهو وقت اجتماع شروط الترخيم .

(٤) وأجاز المكودى وجهاً خامساً ، وهو أن يكون مفعولاً مطلقاً لعامل محذوف ، أى : رخيم ترخيماً .

وَجَوَزْنَهُ مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا أَنْتَ بِأَلْهَا.....

المنادى ضربان : مؤنث بالهاء ومجرد منها.

فالمؤنث بهاء يجوز ترخيمه مطلقًا، أى : بلا شرط فيرخم علمًا وغير علم وثلاثيا وأريد نحو^(١) :

أفاطمُ مهلاً بعض هذا التَّدليلِ

(١) قائله : هو امرؤ القيس - وهو من الطويل -

وعجزه: وَإِنْ كُنْتُ قَدْ أَرْمَعْتُ صَرْمِي فَأَجْمَلِي

اللغة : «أفاطم» فاطمة بنت العبيد بن ثعلبة من عذرة «أرْمعت» عزمت ووطنت نفسها «صرمي» هجري وقطيعتي «أجملي» أحسنى .

المعنى : ترفقى بي يا فاطمة واتركى الدلال وإظهار الهجر، وإن كنت قد اعتزمت هجري حقا، ووطنت نفسك عليه ، فأحسنى فى ذلك .

الإعراب : «أفاطم» الهمزة للسنداء وفاطم منادى مرخم بحذف التاء «مهلاً» مفعول مطلق منصوب بمحذوف «بعض» مفعول به لمحذوف أيضا ، أى دعى بعض «هذا» مضاف إليه «التدليل» يبدل أو عطف بيان من اسم الإشارة «وإن كنت» شرط وفعله والتاء اسم كان «قد أرْمعت صرمي» الجملة خبر كان «فأجملي» الفاء واقعة فى جواب الشرط، وأجملي فعل أمر مبنى على حذف النون والياء فاعل .

الشاهد فيه : قوله «أفاطم» فهو اسم مؤنث مرخم بحذف التاء .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية الأشموني ٤٦٧ / ٢ ، وابن هشام ٢٧٦ / ٣ ، والمغنى ١ / ٩ ، وسيبويه ١٧٢ / ٢ .

ونحو^(١): جَارِي لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي .

و «يَا شَا اِدْجِنِي» أَيْ: أَقِيمِي^(٢) : يُقَالُ: دَجَنَ بِالْمَكَانِ يَدْجُنُ دُجُونًا أَقَامَ بِهِ .

فإن قلت : كيف قال مطلقًا ، ولترخيمه خمسة شروط :

الأول : أن يكون معينًا ، فلا يجوز ترخيم النكرة غير المقصودة كقول الأعمى «يا امرأة خُذِي بيدي»^(٣) .

(١) قائله : هو العجاج بن رؤبة يخاطب امرأته - وهو من الرجز -

وعجزه : سِيرِي وإشفاقي على بعيري .

اللغة : «لا تستنكري» لا تعديه أمرًا منكرًا «عذيري» بفتح العين وكسر الذال وسكون الياء

- العذير : ما يعذر الإنسان في عمله ، والمراد هنا : الحال التي يزاولها .

المعنى : يا جارية لا تنكري عليّ تأهبي للسفر والذهاب في الأرض للبحث عن العيش ،

وإشفاقي على بعيري ، فالسعى واجب على كل إنسان ، والعطف على الحيوان من

الإيمان .

الإعراب : «جاري» منادى مرخم بحذف التاء ، لأنه نكرة مقصودة .

أى : يا جارية «لا» ناهية «تستنكري» مضارع مجزوم بلا علامة جزمه حذف النون والياء

فاعل «عذيري» مفعول وياء المتكلم مضاف إليه «سيرى» بدل تفصيل من عذيري

«وإشفاقي» معطوف عليه ، أو الواو بمعنى مع .

الشاهد : قوله «جاري» منادى مرخم بحذف التاء والتقدير : يا جارية ، وحذف منه حرف

النداء - وذلك ضرورة :

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٤٦٨/٢ ، وابن هشام ٢٦٨ / ٣ ،

والمكودي ص ١٣١ ، وسيبويه ٣٣٠ / ١ .

(٢) أى : يا شاة أقيمي بالمكان ، وهو مثال للثلاثي .

(٣) فى ب : سقطت امرأة .



والثانى : الا يكون مضافا ، فلا يجوز ترخيم نحو «يا طلحة الخير»، وأما نحو قوله^(١) :

يا عََلَمَ الخَيْرِ قَدْ طَالَتْ إِقَامَتُنَا

فنادر.

والثالث : الا يكون مختصاً بالنداء فلا يرخم فلة.

والرابع: الا يكون مندوباً (فإن المندوب)^(٢) لا يجوز ترخيمه، لحقته علامة الندبة أو لم تلحقه نص عليه سيبويه.

والخامس: الا يكون مستغاثاً به، فإنه لا يجوز ترخيمه.

قلت : وقد يجاب بأن معنى قوله مطلقاً، أى: بلا شرط من الشروط التى تخص المجرى كالعلمية.

وأما هذه الشروط فاشترك فيها النوعان إلا أن (اشتراطه للإضافة)^(٣) فى المجرى يوهم عدم اشتراطها فى المؤنث بالهاء، فيقوى السؤال، وقد استغنى عن الأولين فى التسهيل^(٤) باشتراط (البناء)^(٥) ولم يذكر (الثالث)^(٦).

(١) قائله : لم ينسب لقائل - وهذا الشطر من البسيط -

الإعراب: «يا علم» يا حرف نداء علم منادى مرخم وأصله يا علمة وهو منصوب «الخير» مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «طالت» فعل ماض والتاء للتانيث «إقامتنا» فاعل مرفوع بالضممة ونا مضاف إليه.

الشاهد : قوله «يا علم الخير» فإن الشاعر رخم علمة، والحال أنه مضاف ، والخير مضاف إليه .

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشموني ٤٦٨ / ٢ .

(٢) ب . (٣) ب ، ج .

(٤) راجع التسهيل ص ١٨٩ .

(٥) ب ، ج .

(٦) وفى أ (الثلاثة).

تنبيهات :

الأول : شرط المبرد في ترخيم المؤنث بالهاء العلمية ؛ فمنع ترخيم النكرة المقصودة ، والصحيح جوازه لما تقدم^(١) .

الثاني : منع ابن عصفور ترخيم «صلعمة بن قلعمة» لأنه كناية عن المجهول الذي لا يعرف ، وإطلاق النحاة بخلافه ، فليس كونه كناية عن المجهول بمانع لأنه علم جنس .

الثالث : إذا ناديت طلحة ونحوه ورخمت قلت يا طلحَ ويا طلحُ بالفتح والضم - كما سيأتي ، وإن لم ترخم قلت «يا طلحة» بضم التاء .
وقد سمع وجه رابع ، وهو «يا طلحة» - بفتح التاء - قال النابغة^(٢) :

(١) أى : فى قوله أو غير علم مع تمثيله بجارى وياشا .

(٢) قائله : هو النابغة الذبياني - زياد بن معاوية - من قصيدة يمدح بها عمرو بن الحارث الأعرج حين هرب إلى الشام ، لما بلغه سعى مرة بن ربيعة به إلى النعمان وخافه - وهو من الطويل -

وعجزه : وليل أقاسيه بطيء الكواكب .

اللغة : «كلينى» - بكسر الكاف - دعيني «أميمة» اسم امرأة «ناصب» بمعنى منصب - من النصب وهو التعب «أقاسيه» أكابده .

المعنى : إنه يقول : دعيني لهذا الهم الناصب ومقاساة الليل البطيء الكواكب حتى كأن راعيها ليس بآيب .

الإحراب : «كلينى» جملة من فعل وفاعل ومفعول والنون للوقاية «لهم» جار ومجرور متعلق بالفعل «ناصب» - بالجر - صفة لهم «يا أميمة» يا حرف نداء وأميمة منادى مبنى على الفتح ، وهو معترض بين الصفة والموصوف «وليل» عطف على هم «أقاسيه» أقاسى فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه والهاء مفعول به ، والجملة فى محل جر صفة لليل «بطيء» صفة لليل «الكواكب» مضاف إليه . وكيف يوصف الليل - وهو نكرة - بالمعرفة وهو بطيء الكواكب ، لأن الإضافة فى نية الانفصال .

الشاهد : قوله : «يا أميمة» حيث جاءت بفتح التاء .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية الأشموني ٤٦٩ / ٢ ، وذكره السيوطى فى الهمع ١ / ١٨٥ ، وسيبويه ٣٤٦ / ١ ، والشاهد ١٣٧ فى الخزانة ، وشرح المفصل ١٠٧ / ٢ .

كَلْبِنِي لِهَمْ يَا أُمِيمَةَ نَاصِبٍ

فاختلف النحويون فيه ، فقال قوم : ليس بمرخم ، ثم اختلفوا ؛ فقيل : هو معربٌ نصب على أصل المنادى ولم ينون لأنه غير منصوب ، وقيل : هو مبنى على الفتح ، لأن منهم من بينى المنادى المفرد على الفتح ، لأنها^(١) حركة تشاكل حركة إعرابه لو أعرب .

فهو نظير «لا رجلَ في الدار» ، وأنشد هذا القائل^(٢) :

يا رِيحَ مِنْ نَحْوِ الشَّمَالِ هَبِي .

بالفتح ، وذهب أكثرهم إلى أنه مرخم فصار في التقدير «يا أميمٌ» ثم أقحم التاء غير معتد بها وفتحها ؛ لأنها واقعة موقع ما يستحق الفتح وهو ما قبل هاء التانيث^(٣) وهذا ظاهر كلام سيويه .

قلت : فعلى هذا تكون مقحمة بين الحاء والتاء المحذوفة المنوية .

وللفارسي قولان :

أحدهما : أنها زيدت ثم فتحت إتباعاً لحركة الحاء .

والثاني : أنها أقحمت بين الحاء وفتحها ، فالفتحة التي في التاء هي فتحة

الحاء ثم فتحت الحاء إتباعاً لحركة التاء .

وقال في شرح التسهيل : - بعد ذكره مذهب سيويه - وأسهل من هذا

عندي أن تكون فتحة التاء إتباعاً لفتحة ما قبلها .

(١) أي الفتح وأنته باعتبار الخبر وهو «حركة» .

(٢) قائله : لم ينسب إلى قائل - وهو شطر من الرجز ، وقيل : هذا ليس بشعر .

الإعراب : «يا» حرف نداء «ريح» منادى مفرد مفتوح «من نحو» جار ومجرور متعلق بهي

«الشمال» مضاف إليه «هبي» - بضم الهاء - فعل أمر والفاعل ضمير مستتر فيه .

الشاهد : قوله «يا ريح» فإنه منادى مفرد ، وكان حقه أن يضم ولكنه مفتوح .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية الأشموني ٤٦٩ / ٢ .

(٣) المحذوفة المنوية .

قلت : هذا يوافق أحد قولي أبي علي في الإتياع ، لكن ظاهر كلامه في الشرح أن التاء هي الأولى لا تاء زيدت بعد حذف الأولى فهي قول آخر .

الرابع : أجاز قوم منهم الفراء إلحاق ألف التانيث الممدودة بتائه في الفتح فأجازوا «يا أسماء أقبلِي» وليس بصحيح ، لأنه غير مسوغ . ومقيس على ما ترك فيه مقتضى الدليل .

الخامس : إذا وقف على المرخم بحذف الهاء فالغالب أن تلحقه هاء ساكنة؛ فتقول في (الوقف على يا طلع)^(١) «ياطلحه» .

واختلفوا في هذه الهاء . فقيل : هاء السكت وهو ظاهر كلام سيبويه ، وقيل : هي التاء المحذوفة أعيدت لبيان الحركة ، وإليه ذهب المصنف . قال (في)^(٢) التسهيل^(٣) : ولا يستغنى غالبا في الوقف على المرخم بحذفها عن إعادتها أو تعويض ألف منها ، وأشار بالتعويض إلى قوله^(٤) :

(١) وفي أ (في المرخم) .

(٢) أ .

(٣) التسهيل ص ١٨٩ .

(٤) قائله : هو القطامي واسمه - عمير بن شبيب - وهو من الوافر .

وعجزه : ولايكُ موقفٌ منكِ الوداعا .

اللغة : ضباعا أراد ضباعة بنت زفر بن الحرث .

الإعراب : «قفى» فعل أمر وفاعله ، من وقف «قبل» ظرف منصوب على الظرفية «التفرق» مضاف إليه «يا ضباعا» يا حرف نداء وضباعا منادى مفرد معرفة مرخم وأصله ضباعة «ولايك» أصله ولا يكن ، فحذفت النون للتخفيف «موقف» اسم يكن مرفوع بالضممة الظاهرة «منك» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموقف في محل رفع ، والتقدير : موقف حاصل منك «الوداعا» خبر يكن .

الشاهد : قوله «يا ضباعا» حيث عوض الألف فيه عن الهاء ، وأصله ، ضباعة .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٤٦٨ / ٢ ، وذكره السيوطي في الهمع

١٨٥ / ١ . وسيبويه ٣٣١ / ١ ، والشاهد : ١٤٣ في الخزانة .

قَفِي قَبْلَ التَّفْرِقِ يَا ضُبَاعًا

فجعل ألف الإطلاق عوضاً (عن)^(١) الهاء، ونص سيبويه وابن عصفور على أن ذلك لا يجوز إلا في الضرورة.

وأشار بقوله (غالباً) إلى أن بعض العرب يقف بلا هاء ولا عوض، حكى سيبويه (يا حَرَمَل) في الوقف بغير هاء.

قال الشيخ أبو حيان : أطلقوا في لحاق هذه الهاء، ونقول : إن كان الترخيم على لغة من لا ينتظر لم تلحق.

ثم قال :

..... وَالَّذِي قَدْ رُخِّمًا

..... بِحَذْفِهَا وَقَرُّهُ

أى : لا تحذف منه شيئاً بعد حذف الهاء.

فعلم أن قوله : (ومع الآخر احذفِ الذى تَلا) خاص بالمجرد منها.

وما ذكره هو مذهب عامة النحويين ، وأجاز سيبويه أن يرخم ثانياً بعد

حذف التاء على لغة من لم يراع المحذوف ، ومنه قوله^(٢) :

(١) أ. وفى ب. ج (من).

(٢) قائله : هو أنس بن زعيم يخاطب به الحرث بن بدر الغداني حين ولاء عبيد الله بن زياد سرق (إحدى كور الأهواز) - وهو من الطويل -

وعجزه:

..... فَكُنْ جُرْدًا فِيهَا تَخُونُ وَتَسْرُقُ

اللغة : «جرذا» - بضم الجيم وفتح الراء - وهو ضرب من الفأر ويجمع على جرذان.

الإعراب: «أحار» الهمزة حرف نداء وحار منادى مفرد معرفة مرخم، والتقدير: يا حارثة ابن بدر «بن» مبنى على الفتح مع المنادى ويذر مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «وليت» فعل وفاعل «ولاية» منصوب على المفعولية «فكن» أمر من كان واسمه ضمير مستتر فيه «جرذا» خبره منصوب بالفتحة الظاهرة «فيها» جار ومجرور يعود على الولاية «تخون» فعل مضارع مرفوع بالضممة والفاعل ضمير مستتر فيه والجملة صفة لجرذا «وتسرق» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه وهى عطف على تخون.

=

أَحَارُ بْنُ بَدْرِ قَدْ وَكَيْتَ وَايَةَ

يريد : أحارثة .

وقول الآخر (١) :

يَا أَرطُ إِنَّكَ فَاعِلٌ مَا قَلْتَهُ

يخاطب أرطاة بن سهية .

قال الشيخ أبو حيان: ولو ذهب ذاهب إلى أن المؤنث يجوز في ترخيمه

وجهان:

أحدهما : حذف التاء وهو الكثير .

الشاهد : قوله «أحار» حيث أريد به حارثة، فأولا رخمه بحذف الهاء على لغة من لم ينو
رد المحذوف وثانيا بحذف التاء على لغة من نوى رد المحذوف .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية الأشموني ٤٦٩ / ٢ ، والسيوطي في الهمع
١/١٨٣ .

وعجزه : والمرء يَسْتَحِي إذا لم يَصْدُق .

(١) قائله : هو زميل بن الحارث يخاطب أرطاة بن سهية - وهو من الكامل -

الإعراب : « يا أرط » يا حرف نداء أرط منادى مفرد معرفة مرخم أصله يا أرطاة « إنك » إن
حرف توكيد والكاف اسم إن « فاعل » خبر إن مرفوع بالضممة الظاهرة « ما قلت » ما
موصولة قلته فعل وفاعل ومفعول ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « المرء » مبتدأ
مرفوع بالضممة الظاهرة « يستحي » فعل مضارع والفاعل ضمير والجملة في محل رفع خبر
المبتدأ « إذا » للشرط « لم » حرف نفى وجزم وقلب « يصدق » فعل مضارع مجزوم بلم وهو
فعل الشرط وجواب الشرط محذوف دل عليه الكلام السابق ، والتقدير: إذا لم يصدق
يستحي .

الشاهد : قوله : « يا أرط » حيث أريد يا أرطاة ، فأولا رخمه بحذف التاء على لغة من لم
ينو رد المحذوف ، وثانيا رخمه بحذف الألف على لغة من نوى رد المحذوف وهو
الألف .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٤٧٠ / ٢ ، والسيوطي في الهمع
١/٨٤ .

والآخر : حذفها مع ما قبلها كالحذف فى منصور ، لكان قولاً . وتقدير أن الشاعر فى البيت الواحد نوى الترخيم أولاً ثم نوى الترخيم ثانياً فى الكلمة الواحدة حال النطق بها - يحتاج إلى وحى يسفر عن هذا التقدير، انتهى .

ثم انتقل إلى المجرد فقال :

..... وَأَحْظَلًا تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ الْهَاءِ قَدْ خَلَا
إِلَّا الرَّبَاعِيَّ فَمَا فَوْقَ الْعَلَمِ دُونَ إِضَافَةِ وَإِسْنَادِ مُتَمِّمٍ

أى : امنع ترخيم ما خلا من الهاء إلا ما اجتمعت فيه أربعة شروط :

الأول : أن يكون رائداً على الثلاثة فلا يجوز ترخيم الثلاثى تحرك وسطه نحو «حكّم» أو سَكَّنَ نحو «بكر» هذا مذهب الجمهور ، وأجاز الفراء والأخفش ترخيم المحرك الوسط^(١) ونقل عن الكوفيين ، وفيه نظر؛ لأنه (قد)^(٢) نقل عن الكسائى المنع إلا (أن)^(٣) يثبت له قولان .

وأما الساكن الوسط فقال ابن عصفور: لا يجوز ترخيمه قولاً واحداً . وقال فى الكافية: ولم يرخم نحو بكر أحدٌ، وليس كما قالوا بل فيه خلاف؛ حكى عن الأخفش وبعض الكوفيين إجازة ترخيمه، ونقل الخلاف فيه أبو البقاء العكبرى وصاحب النهاية وابن هشام^(٤) وابن الخشاب .

قلت: وفصل بعض المتأخرين بين لازم السكون وعارضه، فقال : لو سُمى «بضرب» - المبني للمفعول - ثم سکن لما امتنع ترخيمه، ولو سُمى به بعد الإسكان لم يجز ذلك :

الثانى : أن يكون علماً ، وأجاز بعضهم ترخيم النكرة المقصودة نحو «يا غَضْنَفَ» فى غضنفر قياساً على قولهم : «أَطْرُقُ كَرًّا» و «يا صاح» .

(١) أى : تنزيلاً لحركة الوسط منزلة الحرف الرابع ، ولهذا كان نحو سقر غير مصروف .

(٢) ب .

(٣) ب ، ج .

(٤) ابن هشام ، الخضراوى .

الثالث : ألا يكون ذا إسناد فلا يجوز ترخيم «برق نحره» ونحوه وسيأتي الكلام عليه .

الرابع : ألا يكون ذا إضافة ، خلافا للكوفيين في إجازتهم ترخيم المضاف إليه كقوله^(١) :

خُدُوا حَظْكُمْ يَا آلَ عِكْرَمَ وَاذْكُرُوا

هذا عند البصريين نادر، وأندر منه حذف المضاف إليه بأسره، كقوله^(٢) :

يا عبدَ هلْ تَذْكُرُنِي سَاعَةَ

يريد : يا عبد هند، وعبد هند . علم له، وتقدم أن ترخيم المضاف نادر أيضا في قوله : يا علقم الخير .

فإن قلت : أهمل المصنف من شروط ترخيم المجرّد ثلاثة :

(١) قائله : هو زهير بن أبي سلمى، من قصيدة قالها حين بلغه أن بني سليم أرادوا الإغارة

على بني غطفان - وهو من الطويل -

وعجزه : أوأصبرنا والرحم بالغيب تُذكرُ .

اللغة : «حظكم» نصيبكم «أواصرنا» الأواصر : القربان ، الواحدة الأصرة .

المعنى : خدوا حظكم من مودتنا ومسالمتنا، وكانوا قد عزموا على غزو قومه .

الإعراب : «خدوا» فعل وفاعل «حظكم» مفعول منصوب بالفتحة، والضمير مضاف

إليه «يا آل» يا حرف نداء آل منادى منصوب «عكرم» مضاف إليه ، وأصله يا عكرمة

«واذكروا» فعل وفاعل عطف على خدوا «أواصرنا» مفعول به منصوب بالفتحة ونا مضاف

إليه «والرحم» مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «بالغيب» جار ومجرور متعلق بتذكر «تذكر»

جملة في محل رفع خبر المبتدأ .

الشاهد : قوله «يا آل عكرم» حيث رخم المضاف إليه من المنادى وأصله يا آل عكرمة .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٤٧٠ / ٢ وذكره السيوطي في الهمع

١/١٨١ ، وفي شرح المفصل ٢/٢٠ والإنصاف ١/٢١٥ ، وسيبويه ١/٣٤٣ ، والشاهد

١٣٨ في الخزانة .

(٢) قائله : هو عدى بن زيد - وهو من السريع -

وعجزه : في موكب أورايدا للقنيص

أحدها : ألا يكون مختصا بالنداء^(١) .

والثانى : ألا يكون مندوبا .

والثالث : ألا يكون مستغاثا .

قلت : أما الأول فلم ينبه عليه، وأما الثانى والثالث فقد تقدم ما يرشد إليهما وهو نصه على التزام حرف النداء معهما، لأن علة التزامه هى علة منع ترخيمهما، وأجاز ابن خروف ترخيم المستغاث إذا لم يكن فيه اللام .

كقوله^(٢) : أَعَامَ بَنَ صَعَصَعَةَ بَنِ سَعْدِ

قال ابن الصايغ : وهذا ضرورة، وقد ناداه بغير يا، وذلك ممنوع وقد سمع

ترخيمه .

= اللغة : «موكب» - بفتح الميم وسكون الواو وكسر الكاف والموكب القوم الركوب على الإبل، والجمع مواكب «رائدا» من الرود وهو الطلب ، يقال : بعثنا رائدا يرود لنا الكلا أى ينظر ويطلب «القنيص» - بفتح القاف وكسر النون - وهو الصيد .

الإعراب : «يا عبد» يا حرف نداء وعبد منادى مرخم مضاف إذ أصله عبد هند «هل» للاستفهام «تذكرنى» فعل وفاعل ومفعول والنون للوقاية «ساعة» منصوب على الظرفية «فى موكب» جار ومجرور فى محل نصب على الحال من الضمير المرفوع فى تذكرنى «أو رائدا» نصب على الحال أيضا «للقنيص» متعلق به .

الشاهد : قوله «يا عبد» فإنه منادى مضاف مرخم، لأن أصله يا عبد هند فرخمه بحذف المضاف إليه .

مواضعه : ذكره من شراح الالفية الأشموني ٤٧٠ / ٢ .

(١) فلا يرخم نحو فلُ وقلّة .

(٢) قائله : هو الأحوص بن شريح الكلابى - وهو من الوافر -

وصدره : تَمَنَانِي لِيَقْتَلَنِي لِقِيْطُ

اللغة : «تمنانى» بلانى من البلاء «لقيط» اسم رجل .

الإعراب : «تمنانى» تمنى فعل ماض والنون للوقاية والياء مفعول «لقيط» فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة «ليقتلنى» اللام للتعليل ويقتل فعل مضارع منصوب بأن بعد لام التعليل والنون للوقاية والياء مفعول والفاعل ضمير مستتر فيه «أعام» الهمزة للنداء عام منادى مستغاث به مرخم وأصله يا عامر (بن) صفة لعامر «صعصعة» مضاف إليه . =

ومع اللام كقوله^(١) :

كَلِمًا نَادَى مَنَادٍ مِنْهُمْ يَا لَتَيْمِ اللَّهِ قُلْنَا يَا مَالِ

ثم اعلم أن الخالي من تاء التانيث إذا استوفى شروط الترخيم فالمحذوف منه للتخيم إما حرف وإما حرفان وإما كلمة، فالذي يحذف منه حرف نحو «حارث» و«مالك» فتقول «يا حار» و«يا مال» وأما الذي يحذف منه حرفان فقد أشار إليه بقوله :

وَمَعَ الْآخِرِ احْذِفِ الَّذِي تَلَا..

أى : احذف مع الآخر ما قبله بخمسة شروط :

الأول : أن يكون حرف لين ، فلو كان حرفًا صحيحًا حذف الآخر وحده، فتقول في «سفرجل» و«قمطر» يا سفرج ويا قمط، خلافا للفراء في نحو «قمطر» فإنه يقول يا قم بحذف حرفين .

الثاني : أن يكون ساكنًا، فلو كان متحركًا لم يحذف فتقول في «هييخ» و«قنور»^(٢) يا هيى ويا قنوّ - بحذف الآخر وحده .

= الشاهد : قوله «أعام» فإنه منادى مستغاث به وليس فيه لام الاستغاث، وقد رخم إذ أصله «أعامر» .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية الأشموني ٤٧١ / ٢ ، وذكره السيوطي في الهمع ٢ / ١٨١ .

(١) قائله : هو مرة بن الروّاع من بني سعد - وهو من الرمل -

الإعراب : «كلمًا» منصوب على الظرفية وناصبها الفعل قلنا وجاءتها الظرفية من ما، فإنها تحتل أن تكون مصدرية والجملة بعدها صلة فلا محل لها، وأن تكون اسمًا نكرة بمعنى وقت والجملة بعدها في موضع خفض على الصفة «نادى» فعل ماض «مناد» فاعل «منهم» جار ومجرور في محل رفع صفة لمناد «يا» حرف نداء «لتيم الله» منادى مستغاث به «قلنا» فعل ماض ونا فاعله، والجملة وقعت جوابًا لقوله كلما «يا مال» يا حرف نداء لمال منادى مستغاث به وهو مرخم، إذ أصله يا مالك .

الشاهد : قوله «يا مال» فإنه منادى مرخم مستغاث به وفيه اللام .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية الأشموني ٤٧١ / ٢ .

(٢) هييخ - بفتح الهاء وتشديد الياء - الغلام الممتلئ . أى : السمين ، وقنور - بفتح القاف والنون وتشديد الواو - الصعب البيوس من كل شيء .

الثالث : أن يكون زائداً ، فلو كان أصلياً لم يحذف فتقول في «مختار» يا مختا ولا تحذف الألف ، لأنها بدل العين ، وعن الأخفش أنه يحذف مع الآخر وأجاز الجرمى في «منقاد» يا متق .

الرابع : أن يكون رابعاً فصاعداً ، فلو كان ثالثاً نحو «عماد» و «سعيد» و «ثمود» فمذهب البصريين أنه يرخم بحذف آخره فقط ، ونقل المصنف عن الفراء أنه أجاز في نحو «عماد» و «سعيد» وجهين : حذف الآخر وحده كالبصريين وحذفه مع الألف والياء فتقول : يا عم وياسع ، وأما في ثمود فيحذف الحرفين ولا يجيز يا ثمو ، لأن بقاء الواو يستلزم عدم النظير ، ونقل غيره عن الفراء أنه يحذف الحرفين في ثمود ويحذف الآخر فقط في عماد وسعيد .

الخامس : أن يكون قبله حركة مجانسة ، فلو كان قبل الواو والياء فتحة نحو «غُرْنِيق»^(١) و «فرعون» ، فمذهب الجرمى والفراء أنه يحذف مع الآخر كالذى قبله حركة مجانسة لا يفرقان بين النوعين . قال في شرح الكافية :

وغيرهما لا يرى ذلك بل يقولون : يا فرعو ويا غرنى . قلت : وذكر الجرمى أن ما ذهب إليه هو مذهب الأكثرين .

والى هذا الخلاف أشار بقوله :

.... والخلفُ في أوٍ وياٍ بهما فتَحُ قُفي

فإن قلت : إطلاقه يومهم إجراء الخلاف فى نحو «مصطَفُون» - علماً - لأن واوه قبلها فتحة ، وليس كذلك ، بل يقولون فى ترخيمه يا مُصْطَفٍ وجهاً واحداً ، وقد نبه فى شرح الكافية على ذلك .

(١) غرنيق - بضم الغين وسكون الراء وفتح النون - طير من طيور الماء طويل العنق .

قلت : الواو فى مصطفىون ونحوه من الجمع بعد الضمة مقدرة، لأن أصله مصطفىون فأعل على ما اقتضاه التصريف^(١) فليست الواو فى التقدير بعد فتح، وإلى هذا أشار بقوله فى التسهيل^(٢) : مسبوق بحركة مجانسة ظاهرة أو مقدرة.

ومثال ما حذف منه حرفان، لاجتماع الشروط المذكورة عمران وحماد وأسماء وزيدان ومسلمات - علمين - وحمدون ومنصور وزيدون وملكوت - علمين - (وجعفر ومسكين)^(٣) وغسلين وعفريت - أعلاما.

ثم أشار إلى ما يحذف منه كلمة بقوله :

وَالْعَجَزَ أَحَدَفُ مِنْ مَرْكَبٍ

إذا رخم المركب حذف عجزه نحو «يا بعل» و «يا سيب» فى بعلبك وسيبويه، وفى خمسة عشر - علما - يا خمسة ، ومنع الفراء ترخيم المركب من العدد إذا سمي به، ومنع أكثر الكوفيين ترخيم ما آخره ويه، وذهب الفراء إلى أنه لا يحذف منه إلا الهاء فتقول : يا سيبوى ، وقال ابن كيسان : لا يجوز حذف الثانى من المركب بل إن حذف الحرف أو الحرفين فقلت : يا بعلب ويا حضرم ، لم أر به بأساً ، والمنقول أن العرب لم ترخم^(٤) . وإنما أجازه النحويون .

تنبيه :

إذا رخمت «اثنا عشر، واثنتا عشرة» - علمين - حذفت العجز مع الألف قبله «يا اثن ، واثنت» كما يقال فى ترخيمهما لو لم يركبا، نص على ذلك سيبويه وعلته أن عجزهما بمنزلة النون، ولذلك أعربا .

وقوله :

..... وَقَلَّ تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ وَذَا عَمْرٌو نَقَلْ

(١) وإنما جعله بالياء مع أنه واوى ، لأن آخر المقصور يقلب ياء فى المثنى والجمع على حدة وإنما كان واوياً لأنه من الصفوة .

(٢) التسهيل ص ١٨٨ .

(٣) ب ، ج .

(٤) أى : لم ترخم المركب .

قال المصنف : أكثر النحويين لا يجيزون ترخيم المركب المضمن إسناداً كتاباً شراً، وهو جائز لأن سيبويه حكى ذلك فى (بعض)^(١) أبواب النسب فقال: تقول فى النسب إلى تأبط شراً تأبطى ، لأن من العرب من يقول : يا تأبط، ومنع ترخيمه فى باب الترخيم ، فعلم بذلك أن منع ترخيمه كثير ، وجواز ترخيمه قليل، وقال الشارح:

فعلم أن جوازه على لغة قليلة، وإلى هذا أشار بقوله : (وذا عمرو نقل) وعمرو هو اسم سيبويه .

قال الشيخ أبو حيان : وهو غير صحيح ، لأن سيبويه لم ينص على ترخيمه ، بل قال: من العرب من يفرد فيقول : «يا تأبط أقبِل» فيجعل الأول مفرداً، وليس مناقضاً لما قرره من أن المحكى لا يرخم، بل أراد أن من العرب من يفردا لا على جهة الترخيم .

ولذلك قال من يفرد ولم يقل من يرخم ، ولا نعلم خلافاً عن أحد من النحويين أن المحكى لا يرخم .

واعلم أن فى ترخيم المنادى لغتين :

الأولى: أن ينوى المحذوف .

والثانية: ألا ينوى .

وقد أشار إلى الأول بقوله :

وإن نويتَ بعدَ حذفِ ما حُذِفَ فالباقيَ استعملَ بما فيه ألفٌ

أى : إذا نويت ثبوت المحذوف بعد حذفه للترخيم تركت ما قبله على حاله قبل الحذف واستعملته بما فيه من حركة نحو «يا حار، ويا جعف، ويا منص» فى حارث وجعفر ومنصور، أو سكون «يا قمط» فى (نحو)^(٢) «يا قمطر، خلافاً للكوفيين، فإنهم لا يرخمون قمطرا أو نحوه مما قبل آخره ساكن إلا على لغة من لم ينو، وتقدم مذهب الفراء فى حذفه .

(١) ب ، ج .

(٢) ب ، ج .

تنبيه :

مقتضى قوله : (بما فيه الف) ألا يغير ما بقى عن شيء مما كان عليه قبل الحذف . ويرد على إطلاقه مسألتان :

الأولى : ما كان مدغماً في المحذوف وهو بعد ألف ، فإنه إن كانت له حركة في الأصل حركت بها نحو : «مُضَارٌّ، وَتَحَاجٌّ» ، فتقول فيهما يا مضار - بالكسر - إن كان اسم فاعل ، - وبالفتح - إن كان اسم مفعول ، ويا تحاج - بالضم - لأن أصله تحاجج .

وإن كان أصلى السكون حرك بالفتحة ، لأنها أقرب الحركات إليه نحو «أسحار» اسم نبت ، تقول فيه «يا أسحار» - بفتح الراء - هذا مذهب سيبويه .

ثم اختلف عنه فقال السيرافي : يتحتم الفتح ، وقال الشلوبين : يختاره ويجيز الكسر ، ونقل ابن عصفور عن الفراء أنه يكسر على أصل التقاء الساكنين ، وهو مذهب الزجاج . ونقل عنه أيضاً صاحب رءوس المسائل أنه يسقط كل ساكن يبقى بعد الآخر حتى ينتهي إلى متحرك ؛ فعلى هذا تقول «يا أسح» .

الثانية : ما حذف لواو الجمع نحو «قاضون» فإنه إذا رخم بحذف الواو والنون رد إليه ما حذف منه ؛ لزوال سبب الحذف ، هذا مذهب الأكثرين ، واختار في التسهيل عدم الرد .

ثم أشار إلى الثانية بقوله :

وَأَجْعَلُهُ إِنْ لَمْ تَنْوِ مَحذُوفًا كَمَا لَوْ كَانَ بِالْآخِرِ وَضَعًا تَمَمًا

أى : إذا لم تنو المحذوف ، فاجعل الباقي بعد الحذف كالاسم التام المصوغ على تلك الصيغة فيعطى آخره من البناء على الضم وغير ذلك من الصحة والإعلال ما يستحقه لو كان آخراً في الوضع فتقول : «يا حارُّ، ويا جعفُ ويا منصُّ، ويا قمطُ» - بالضم - فى الجميع كما لو كانت أسماء تامة لم يحذف منها شيء .

تنبيهان:

الأول : لو كان ما قبل المحذوف معتلا قدرت فيه الضمة على هذه اللغة، فتقول في «ناجية» يا ناجى - بالإسكان - وهو علامة تقدير ضمها.

الثانى : يجوز فى نحو «يا حار بن عمر» على هذه اللغة - ضم الراء وفتحها- كما جاز ذلك فى نحو «يا زيد بن عمرو» ، ثم فرع على الوجهين المذكورين فقال :

فَقُلْ عَلَيَّ الْأَوَّلِ فِي ثَمُودِ يَا ثَمُودُ وَيَا ثَمِيَّ عَلَيَّ الثَّانِيَّ يَا

يعنى بالأول لغة من ينوى، وبالثانى لغة من لا ينوى ، فتقول فى ترخيم ثمود على الأول يا ثمو ، لأن الواو محكوم لها بحكم الحشو، فلم يلزم مخالفة النظير ، وعلى الثانى يا ثمى بقلب الواو ياء، لتطرفها بعد الضمة كما فعل فى أدل ونحوه، وذلك لأن بقاءها على هذا التقدير مستلزم عدم النظير ، إذ ليس فى الأسماء المتمكنة ما آخره واو قبلها ضمة، وإذا رخصت «صمیان، وكروان»^(١) قلت على الأول يا صمى ويا كرو، وعلى الثانى يا صما ويا كرا - بقلب الياء والواو ألفاً، لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، ولا مانع.

وإذا رخصت : «سقاية وعلاوة»^(٢) قلت على الأول يا سقائى ويا علاو، وعلى الثانى يا سقأ ويا علاء - بإبدال الياء والواو (همزة)^(٣) لتطرفهما بعد ألف زائدة.

وأما نحو «غاو» فتقول فيه على الأول يا غاوٍ وعلى الثانى يا غاؤ ، ولا تبدلها همزة لوجهين:

أحدهما : ألا يتوالى إعلانان، لأن لامة أعلت.

والثانى : (أنه)^(٤) صار كاسم تام على ثلاثة أحرف، وما كان كذلك لا تقلب واوه همزة نحو «واو» ذكر ذلك الشيخ أبو حيان.

(١) الصمیان فى الأصل هو القلب والتوثب، ويقال رجل صمیان أى : شجاع.

(٢) علاوة - بكسر العين - ما علقتة على العير بعد تمام الوقف.

(٣) ب، ج .

(٤) أ .

وإذا رخصت «شاة» قلت على الأول يا شاة وعلى الثاني يا شاة، برد اللام، لبقائها على حرفين ثانيهما حرف علة، ولا يكون كذلك اسم متمكن.

وإذا رخصت «ذات» قلت على الأول يا ذا وعلى الثاني يا ذوا برد المحذوف لما ذكر في شاة.

وإذا رخصت «لات» قلت على الأول يالا وعلى الثاني يالا، برد اللام - لأنه لا يعلم له ثالث فيرد.

وإذا رخصت «سُفِيرَج» تصغير سفرجل قلت على الأول يا سفير وعلى الثاني يا سفير (عند الأكثرين)^(١).

وقال الأخفش يا سفير - برد اللام المحذوفة، لأجل التصغير، وفروع الباب كثيرة، وفيما ذكرناه كفاية.

ثم أشار إلى ما يلزم فيه الوجه الأول بقوله:

وَأَلْتَزِمُ الْأَوَّلَ فِي كَمُسَلِمَةٍ وَجَوَزِ الْوَجْهَيْنِ فِي كَمَسَلِمَةٍ

يعنى أن الوجه الأول وهو الترخيم على لغة من نوى يلتزم في الصفات المؤنثة بالتاء الفارقة بين المذكر والمؤنث نحو «مسلمة» فيقال فيه يا مسلم - بالفتح - ولا يجوز تخيمه على الوجه الثاني، لأنه لو قيل (فيه)^(٢) يا مسلم - بالضم - لالتبس بالمذكر بخلاف العلم نحو مسلمة، فإنه يجوز تخيمه على الوجهين، لأن التاء فيه ليست للفرق.

قيل: وكلامه في التسهيل، يدل على اعتبار اللبس في العلم، وقد فهم من ذلك أن نحو «ربعة» يجوز تخيمه على الوجهين وإن كان صفة، لأن التاء فيه ليست للفرق.

(١) ١، ج.

(٢) ١.



تنبيه:

لالتزام الوجه الأول سبيان :

أحدهما: ما ذكر، والثاني : لزوم عدم النظر بتقدير التمام ، فيمتنع الوجه الثاني في أمثلة منها «طيلسان - بكسر اللام - إذ لو رخم على (تقدير التام لزوم)^(١) وجود فيعل - بكسر العين - في الصحيح ، وهو مفقود إلا ما ندر من «صيقل» - اسم امرأة. وبيش - في قراءة^(٢) ، ومنها جبلى وحمراوى، فإنهما لو رخما على هذا الوجه، لقييل فيهما يا جبلى ويا حمرا فيلزم من ذلك ثبوت مالا نظير له. وهو كون ألف فعلى وهمزة فعلاء مبدلتين من واو، وهما لا يكونان إلا للتأنيث ، ومنها «عرقوة، وحذرية» فإنهما لو رخما على هذا الوجه لقييل فيهما يا عرقى ويا حذرى ، فيلزم وجود فعلى وفعلى، وهما بناءان مهملان.

فإن قلت : لم أهمل ههنا ذكر السبب الثاني، وقد ذكره في الكافية والتسهيل؟ قلت : هو سبب مختلف فيه . وممن ذهب إلى اعتباره الأخفش والملازى والمبرد ونقل عنهم فى ترخيم جبلى، ونقل عن الأخفش فى طيلسان، ونقله ابن أصبغ عن كثير من النحويين.

وذهب السيرافى وغيره إلى عدم (عدم)^(٣) اعتباره، فأجاز الترخيم فى المسائل المتقدمة، فلعله تركه (لذلك)^(٤) وقوله :

وَلَا ضَرْأَرٍ رَخْمُوا دُونَ نَدَا مَا لِلنَّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ أَحْمَدَا

يرخم فى الضرورة ما ليس منادى بشرط أن يكون صالحا لأن ينادى نحو «أحمد» فتقول فيه يا أحم.

(١) ب . وفى أ ، جـ (لغة من لم ينو للزم).

(٢) قراءة شعبة عن عاصم، وبعذاب بيث - بياء ساكنة قبل همزة مكسورة.

(٣) أ ، جـ .

(٤) ب ، جـ . وفى أ (كذلك).

وقد فهم من عدم تقييده جواز ترخيمه على الوجهين : (أما جواز ترخيمه)^(١) على تقدير التمام فمجمع على جوازه كقوله^(٢) :

لَنَعْمَ الْفَتَى تَعْبُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ طَرِيفُ بِنِ مَالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْخَصْرُ
يعنى : ابن مالك .

وأما ترخيمه على نية المحذوف فأجازه سيبويه ومنعه المبرد ، وهو محجوج بالقياس على النداء وبالسماع كقوله^(٣) :

(١) أ - وفي ، ج - (أما ترخيمه) .

(٢) قائله : هو امرؤ القيس بن حجر الكندي - وهو من الطويل -

اللغة : «الفتى» المراد به هنا الرجل الكريم «تعشوا» ترى ناره من بعيد فتقصدها «الخصر» - بفتح الخاء والصاد - شدة البرد .

المعنى : يمدح طريف بن مالك بأنه رجل كريم يوقد النيران ليلا ليراها السائرون فيقصدوا نحوها . ويفعل ذلك إذا نزل القحط بالناس واشتد البرد .

الإعراب : «لنعمة» اللام للتوكيد ونعم فعل ماض «الفتى» فاعل «تعشوا» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر والجملة في محل نصب حال من فاعل نعم «إلى ضوء» جار ومجرور متعلق بتعشوا «ناره» مضاف لضوء والهاء مضاف إليه «طريف» خبر لمبتدأ محذوف وجوبا ، أى هو طريف ، ويجوز أن يكون مبتدأ خبره جملة «نعم الفتى» «بن» صفة لطريف «مال» مضاف إليه وأصله مالك ، فحذفت الكاف ضرورة ، «ليلة» متعلق بتعشوا «الجوع» مضاف إليه «والخصر» معطوف على الجوع .

الشاهد : «ابن مال» فإن أصله ابن مالك . رخمه في غير نداء للضرورة .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٤٧٧ / ٢ ، وابن هشام ٢٧٧ / ٣ ، وابن عقيل ٢ / ٢١٩ ، وابن الناظم ، والسيوطى ص ١٠٦ ، وسيبويه ٣٣٦ ، ١ / ٤٤٥ ، والسيوطى فى الهمع ١ / ١٨١ .

(٣) قائله : هو أوس التيمي - وهو من البسيط -

الإعراب : «إن» حرف توكيد ونصب «ابن» اسم إن «حارث» مضاف إليه «إن» حرف شرط «أشتق» فعل الشرط والفاعل ضمير وأصله أشتاق فحذفت منه الألف لالتقاء الساكنين «لرؤيته» جار ومجرور متعلق بأشتق «أو» عاطفة «أمتدحه» فعل ومفعول والفاعل ضمير وهو عطف على جملة أشتق «فإن» الفاء واقعة فى جواب الشرط وإن حرف توكيد ونصب =

إِنْ ابْنَ حَارِثٍ إِنْ أَشْتَقَّ لِرُوَيْتِهِ أَوْ أَمْتَدِحُهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا
وقوله (١) :

وَأَضَحَّتْ مِنْكَ شَاسِعَةٌ أَمَامًا

.....
أنشدهما سيبويه ، وأنشد المبرد (٢) :

= «الناس» اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة «قد» حرف تحقيق «علموا» فعل وفاعل والجملة في محل رفع خبر إن ومفعول علموا محذوف تقديره قد علموا ذلك مني .
الشاهد : قوله «حارث» فإن أصله حارثة فرخمه في غير النداء على نية الحذف لأجل الضرورة .
مواضعه : ذكره من شراح الألفية الأشموني ٤٧٧ / ٢ ، وابن الناظم ، وسيبويه ١ / ٣٤٣ .

(١) قائله : هو جرير بن عطية الخطفي - وهو من الوافر -
وصدره : أَلَا أَضَحَّتْ جِبَالِكُمْ رَمَامَا .

اللغة : «أضحت» صارت وتحولت «جبالكم» - جمع جبل - وهو العهد «رماما» - جمع رمة وهو القطعة البالية من الجبل «شاسعة» بعيدة بعداً كثيراً «أماما» اسم امرأة .
المعنى : إنه يقول : ما كان بيني وبينكم من أسباب التواصل قد انقطع . ثم رجع ، إلى نفسه يخاطبها : وأصبحت محبوبتي أمامة بعيدة عنى ليس فى وصلها مطمع .

الإعراب : «ألا» حرف تنبيه «أضحت» فعل ماض ناقص من أخوات كان والتاء للتأنيث «جبالكم» اسم أضحى والضمير مضاف إليه «رماما» خبر أضحت الأولى «أضحت» فعل ماض ناقص «منك» جار ومجرور متعلق بها «شاسعة» خبر أضحت مقدم «أماما» اسمها مؤخر مرفوع على التاء المحذوفة للترخيم ، والألف للإطلاق .

الشاهد : قوله «أماما» حيث رخمت فى غير النداء للضرورة بحذف التاء وأصلها أمامة ورخمت على لغة من ينتظر ، ولو رخمت على لغة من لا ينتظر لقليل : أمام - بالرفع -
مواضعه : ذكره من شراح الألفية الأشموني ٤٧٧ / ٢ ، وابن هشام ٢٨ / ٣ ، وابن الناظم .
وذكره سيبويه ١ / ٣٤٣ ، والإنصاف ١ / ٢١٧ ، والشاهد ١٤٢ فى الخزانة .

(٢) قائله جرير بن عطية أيضا - وهو من الوافر -

روى البيت السابق برواية أخرى فيكون «أماما» منادى مرخما ولا يكون فى البيت حينئذ شاهد على هذه الرواية الثانية ، وهذه الرواية أليق بنظم البيت ، لأنه ذكر العهد فى صدر البيت ثم رد العجز على الصدر .

وما عَهْدِي كعَهْدِكَ يَا أَمَامًا

قال فى شرح الكافية · والإنصاف يقتضى تقرير الروايتين، ولا تدفع إحداهما بالأخرى.

وفهم من الشرط المذكور أن المعرف بال لا يرخم فى غير النداء ، لعدم صلاحيته للنداء، ولهذا خطئ من جعل (من)^(١) ترخيم الضرورة قول العجاج^(٢):

أوالفأ مكة من ورقِ الحمى

فإن قلت : فهل يشترط فى ترخيم الضرورة عليّة أو تأنيث بالهاء؟

قلت : لا . ونص على ذلك فى التسهيل^(٣) وهو المفهوم من إطلاقه هنا.

ومن ترخيم النكرة (قوله)^(٤) : (٥×٤) :

(١) ب ، ج .

(٢) قائله : هو العجاج بن رؤبة . -- وهو من الرجز -

اللغة : «أوالفأ» جمع ألفة من ألف يالف ألفة، ويروى قواطنا جمع قاطنة يعنى مقيمة «ورق» - بضم الواو وسكون الراء - جمع ورقاء - وهى التى فى لونها بياض إلى سواد يقال : جعل أورق «الحمى» - يفتح الحاء وكسر الميم - أصله الحمام فحذفت الألف، لأنها زائدة وأبدل إحدى الميمين ياء .

الإعراب : «أوالفأ» نصب على الحال من قوله «القاطنات» قبله (القاطنات البيت غير الديم) «مكة» نصب على أنه مفعول أوالفأ «من» بيانية «ورق» مجرور به «الحمى» مضاف إليه .

الشاهد: قوله «الحمى» فإن أصله الحمام فقيل : إنه رخمه للضرورة، ورد بأنه لا يصلح للضرورة لكونه بال، وإنما هو حذف لا على طريق الترخيم .

مواضعه : ذكره من شراح الالفية : الأشموني ٢/٤٦٧ ، وابن عقيل ٢ / ٨٩ ، وابن الناظم ، والسيوطى ص ١٠٦ ، وفى همه ١ / ١٨١ ، ٢ / ١٥٧ . وذكره سيويه ٨ ،

١ / ٥٦ ، وشرح المفصل ٦ / ٧٥ والإنصاف ٢ / ٢٩٩ .

(٣) التسهيل ١٨٩ .

(٤) ١ .

(٥) قائله : هو عبيد الأبرص - وهو من الخفيف -

ويعده : ليس رسم على الدفين بيال . فلوى ذروة فجنى ذياب . =

ليس حَىَّ على المَنونِ بِخَالٍ

يعنى : بخالد .

= الإعراب : «ليس» فعل ماضٍ ناقص «حَى» اسمها «على المنون» جار ومجرور صفة لحى
«بخال» الباء حرف جر زائد و«خال» خبر ليس .
الشاهد : قوله «بخال» حيث إنه رخم النكرة وأصله بخالد .
مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٤٧٦ / ٢ ، والسيوطى فى الهمع
١ / ١٨١ .



الاختصاص

الاختصاصُ كنداءٍ دونَ يا كأيها الفتى بِإِثْرِ ارْجُونِيَا

الاختصاص: ما جرى به على صورة هي لغيره توسعا، كما يرد الأمر بصيغة الخبر والخبر بصيغة الأمر^(١).

والباعث على الاختصاص فخر أو تواضع، أو زيادة بيان.

والمخصوص اسم ظاهر بعد ضمير متكلم يخصه أو يشارك فيه، وذلك الاسم ثلاثة أنواع:

الأول: أيها وأيتها نحو «أنا أفعل كذا أيها الرجل» و«اللهم اغفر لنا أيُّها العصابة»^(٢) وأي هنا مبنية على الضم، ويلزم وصفها باسم جنس معرف بال واجب الرفع على ما تقدم في النداء.

الثاني: المعرف بالإضافة، كقوله ﷺ: «نحن معاشر الأنبياء لا نُورَث»^(٣).

قال سيبويه: أكثر الأسماء دخولا في هذا الباب بنو فلان ومعشر مضافة وأهل البيت وآل فلان.

الثالث: المعرف بال كقولهم «نحن العرب أقرى الناس للضيف»، وقد يكون علما كقول رؤبة^(٤):

بنا تَمِيمًا يُكشِفُ الضَّبَابُ

(١) الأمر على صورة الخبر نحو قوله تعالى: «والوالدات يرضعن» أي: ليرضعن، والخبر على صورة الأمر نحو «أحسن بزيدا» فإن صورته صورة الأمر وهو خبر على المشهور إذ هو في تقدير ما أحسنه.

(٢) العصابة - بكسر العين - الجماعة الذين أمرهم واحد، وجملة الاختصاص في المثاليين في موضع نصب على الحال، والمعنى أنا أفعل ذلك مخصوصا من بين الرجال، واللهم اغفر لنا مخصوصين من بين العصابات.

(٣) هذا جزء من حديث وتماه «ما تركناه صدقة» رواه البزار بلفظ نحن، ورواه الكسائي بلفظ إنا.

(٤) قائله: هو رؤبة بن العجاج - وهو من الرجز.

ولا يدخل في هذا الباب نكرة ولا اسم إشارة.

قال سيبويه: ولا يجوز أن يذكر إلا اسماً معروفاً، ولم يقع المختص مبنياً إلا بلفظ أيها وأيتها، وأما غيرهما فالمنصوب والناصب واجب الإضمار تقديره أخص. وأما أيها وأيتها فمذهب الجمهور أنهما في موضع نصب بأخص مضمر أيضاً.

وذهب الأخفش إلى أنه منادى. قال: ولا يتكر أن ينادى الإنسان نفسه، إلا ترى إلى قول عمر رضى الله عنه: «كلُّ الناس أفتة منك يا عمر». وذهب السيرافي إلى أن «أياً» في الاختصاص معربة، وزعم أنها تحتل وجهين:

أحدهما: أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: أنا أفعل كذا، هو أيها الرجل، أى: المخصوص به.

والثاني: أن يكون مبتدأ والخبر محذوف، والتقدير: أيها الرجل المخصوص أنا المذكور.

والأكثر في هذا الاختصاص أن يلي ضمير متكلم كما سبق، وقد يلي ضمير مخاطب كقولهم «بك الله نرجو الفضل» و«سبحانك الله العظيم»، ولا يكون بعد ضمير غائب.

= اللغة: «الضباب» - بفتح الضاد وتخفيف الباء - هو شيء كالغبار يكون في أطراف السماء.

المعنى: ضرب الضباب مثلاً لغمة الأمر وشدته أى: بنا تكشف الشدائد في الحرب وغيرها. الإعراب: «بنا» جار ومجرور متعلق بـ«يكشف» تميماً منصوب على الاختصاص، والتقدير أخص تميماً «يكشف» فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع بالضممة الظاهرة «الضباب» نائب فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة.

الشاهد: قوله «تميماً» فإنه منصوب على الاختصاص، والتقدير: أخص تميماً. مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٢/٤٧٩، وذكره سيبويه ٢٥٥، ١/٣٢٧، والسيوطي في الهمع ١/١٧١، والشاهد ١٥٠ في الخزانة.

وأما ما وقع في الكتاب «على المضارب الوضيعة أيها البائع»^(١) فقال
الفارسي: لا علم لي بوجه ذلك، وفي كتاب الصفار: أن هذا فساد وقع في
الكتاب وقد أول بأنه وضع الظاهر موضع المضمّر، ويكون المعنى على الوضيعة
أيها البائع، وقد روى كذلك.

ولما ذكر أن الاختصاص كالنداء في الصورة نبه على أنه قد خالف النداء من
ثلاثة أوجه:

الأول: أنه لا يستعمل معه «يا» ولا غيرها من حروف النداء، وإلى هذا
أشار بقوله «دون يا».

الثاني: أنه لا يستعمل مبدوءاً به، فهم ذلك من قوله «بأثر أرجونيا».

الثالث: أنه استعمل معرفاً بال، وإلى هذا أشار بقوله:

وَقَدْ يَرَى ذَا دُونَ أَيُّ تَلَوَّ أَلْ كَمَثَلِ نَحْنُ الْعُرْبِ أَسْخَى مَنْ بَدَلْ

إنما قال «دون أي» لأن استعمال المعرف بال صفة لأي مشترك بين النداء
والاختصاص نحو «يا أيها الرجل».

قلت: وجه رابع، وهو أن «أيا» توصف في النداء باسم الإشارة، وهنا لا
توصف باسم الإشارة.

وجه خامس: وهو أن المازني أجاز نصب صفة أي في النداء، ولم يحكوا
هنا خلافاً في وجوب رفع صفتها، وفي الارتشاف: لا خلاف في متبوعها أنه
مرفوع.

(١) فالمضارب لفظ غيبة لأنه ظاهر، لكنه في معنى على أو عليك. قاله الهمع.

التحذير والإغراء

إِيَّاكَ وَالشَّرَّ وَنَحْوَهُ نَصَبٌ مُحَذَّرٌ بِمَا اسْتَتَارَهُ وَجَبَ

إنما ذكر التحذير والإغراء بعد باب النداء، لأن الاسم في التحذير والإغراء مفعول به بفعل لا يجوز إظهاره كالمنادى، على تفصيل سيأتي.

والتحذير: هو تنبيه المخاطب على مكروه يجب الاحتراز منه، ويكون بثلاثة أشياء: بإيائك وأخواته، وبما ناب عنها من الأسماء المضافة إلى ضمير المخاطب، وبذكر المحذر منه.

فإن كان بإيائك وأخواته وجب إضمار ناصبه مطلقا، أعنى في إفراده وتكراره والعطف عليه، وقد مثل العطف (عليه)^(١) بقوله: «إيائك والشر» فإيائك مفعول بفعل واجب الإضمار تقديره اتق ونحوه.

فإن قلت: هل يقدر قبل إيائك أو بعده؟

قلت: قيل: يجب تقديره بعده، لأنه لو قدر قبله، لاتصل به فيلزم تعدى فعل المضمرة المتصلة إلى ضميره المتصل، وذلك خاص بأفعال القلوب وما ألحق بها.

وقيل: كان الأصل اتق نفسك، فلما حذف الفعل استغنى عن النفس وانفصل الضمير.

واختلف في إعراب ما بعد الواو. فقيل: هو معطوف على إيائك والتقدير: اتق نفسك أن تدنو من الشر والشر أن يدنو منك. (وهذا)^(٢) مذهب كثير منهم السيرافي واختاره ابن عصفور.

فإن قلت: كيف جاز عطفه على إيائك وهما مختلفان في الحكم، لأن الأول محذر والثاني محذر منه؟

(١) أ، ج.

(٢) أ وفي ب، ج (وهو).

قلت: الجواب أنه لا يلزم اشتراك المعطوف والمعطوف عليه إلا في المعنى الذي كان إعرابه بسببه، والتقدير السابق يوضح ذلك.

وذهب ابن طاهر وابن خروف إلى أن الثاني منصوب بفعل آخر مضمرة، فهو عندهما من قبيل عطف الجمل، واختار في شرح التسهيل مذهبا ثالثا وهو أن الثاني معطوف عطف مفرد لا على التقدير الأول، بل على تقدير: اتق تلاقى نفسك والشر، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، قال: ولا شك في أن هذا أقل تكلفا فكان أولى.

ومثال التكرار: «إياك إياك من الشر» ومثال الإفراد «إياك من الشر».

وقد نبه على وجوب إضمار ناصب «إيا» في الإفراد بقوله:

ودون عطف ذا لإيّا أنسبُ

وإن كان التحذير بغير «إيا» لم يلزم الإضمار إلا مع العطف نحو «مازِ رأسك والسيف، والشيطان وكيد».

أو التكرار نحو «رأسك رأسك» و«الأسد الأسد».

فإن عدم العطف والتكرار جاز الإظهار والإضمار نحو «رأسك» وإن شئت: قِ رأسك: والأسد، وإن شئت احذر الأسد، وإلى هذا أشار بقوله:

وما سِواهُ سَتَرُ فَعَلِهِ لَنْ يَلْزَمَا

إلا مع العطف أو التكرار

ومثل التكرار بقوله:

كالضيفم الضيفم إذا السأري

والضيفم: الأسد.

فإن قلت: ما علة التزام الإضمار مع «إيا» مطلقا، ومع غيرها في العطف والتكرار؟

قلت: علة التزامه مع «إيا» كثرة الاستعمال فشابهت بذلك الأمثال، وغيرها ليس كذلك، إلا أن العطف والتكرار جعلتا كالبديل من اللفظ بالفعل، فلذلك وجب إضماره معهما.

تنبيهات:

الأول: أجاز بعضهم إظهار العامل مع المكرر، وقال الجزولي: يقبح ولا يمتنع.

الثاني: شمل قوله «وما سواه» يعني: النوعين المتقدم ذكرهما، أعنى: ما ناب عن إيا من الأسماء المضافة إلى ضمير المخاطب والمحذر منه.

وكلامه في الكافية وشرحها يقتضى عدم لزوم الإضمار مع التكرار في الأول من هذين النوعين، فإنه قال:

ونحو رَأْسِكَ كِإِيَّكَ جَمِيلٌ إِذَا الَّذِي يُحَذَّرُ مَعْطُوقًا وَصَلِ

وقال في الشرح: فلو لم يذكر المعطوف جاز الإظهار والإضمار، وقد صرح الشارح بوجود الإضمار في نحو «رأسك» رأسك؛ لأجل التكرار.

الثالث: لا يعطف في هذا الباب إلا بالواو^(١).

الرابع: لا يحذف العاطف بعد إياك إلا والمحذوف مجرور بمن نحو: «إياك من الشر» وتقديرها مع أن تفعل^(٢) «كاف نحو «إياك أن تفعل» أى: من أن تفعل. فأما بيت الكتاب وهو^(٣):

فِإِيَّكَ إِيَّاكَ الْمَرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ

(١) وكون ما بعدها مفعولا معه جائر، فإذا قلت: «إياك وزيدا أن تفعل كذا» صح أن تكون الواو مع. هـ أشموني.

(٢) أ، ج وفى ب (وتقريرها مع أن).

(٣) قائله: هو الفضل بن عبد الرحمن القرشى - وهو من الطويل.

اللغة: «المراء» الجدل والمعارضة بالباطل «دعاء» صيغة مبالغة من دعا فلان فلانا - إذا طلب حضوره «جالب» مسبب له - من جلبه - إذا ساقه وجاء به.

المعنى: أحذرك الجدل والمعارضة مع الناس من غير وجه حق، فإن ذلك كثيرا ما يجر إلى الشرور ويسبب للإنسان متاعب.

الإعراب: «فإياك» منصوب على التحذير بفعل محذوف وجوبا «إياك» الثانية توكيد للأولى.

«المراء» مفعول ثان لفعل التحذير المحذوف - أى: أحذرك المراء «فإنه» الفاء للتعليل وإن

واسمها «إلى الشر» متعلق بدعاء الواقع خبرا لإن «وللشر» جار ومجرور متعلق بجالب

المعطوف بالواو على دعاء.



ف قيل هو على حذف الجار للضرورة. وقيل: على حذف العاطف للضرورة أيضا، وقيل: إنه بدل من إياك، وقيل: أضمر له ناصب آخر بعد إياك، فقوله: إياك إياك مستقل بنفسه، ثم أضمر بعد إياك فعلا تقديره: اتق المراء، على هذا حملة سيبويه.

قال في شرح التسهيل: وعلى كل حال فلا يجوز مثل هذا إلا في الشعر. انتهى.

وقوله: في باب التحذير من التسهيل^(١): ولا يحذف العاطف بعد إيا إلا والمحذر منصوب بإضمار فعل أو مجرور بمن. يقتضى جواز إياك المراء ونحوه على إضمار فعل، لتسويته بينه وبين الجر بمن.

قال أبو البقاء العكبري: في نحو «إياك الشر» المختار عندي أن يضم له فعل يتعدى إلى مفعولين نحو: «جنب نفسك الشر» (فإياك في موضع نفسك)^(٢)، ومثل الشارح أفراد إيا بقوله «إياك الشر» وقال: تقديره أحذرك الشر، وهو نظير «إياك المراء» وظاهر تقديره أن الناصب لهما فعل واحد متعد إلى اثنين فهو نحو مما قاله أبو البقاء.

فإن قلت: إذا جعل ناصب المراء فعلا مضمرا بعد إياك فهل يكون إضماره واجبا أم جائزا؟.

قلت: قال ابن عصفور: إن حذف الواو لم يلزم إضمار الفعل نحو «فإياك إياك المراء».

تقديره دع المراء، ولو كان في الكلام لجاز إظهار هذا الفعل. انتهى.
وَشَدَّ أَيَّايَ، وَإِيَّاهُ أَشَدَّ

= الشاهد: قوله «إياك» فإنه تحذير ومعناه احذر.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٢/٤٨٠، وابن هشام ٣/١٤٨، وذكره سيبويه ١/١٤١، وشرح المفصل ٢/٢٥، وفي المغنى ٢/١٩٠، والشاهد ١٦٧ في الخزانة.

(١) التسهيل ص ١٩٢.

(٢) ب، ج.

الشائع في التحذير أن يراد به المخاطب .

وقد ورد للمتكلم كقول من قال «إيأى وأن يحذف أحدكم الأرنب»^(١) أى : إيأى نح عن حذف الأرنب ونح حذف الأرنب عن حضرتى ، فعلى هذا هو جملة واحدة . وقال الزجاج : إن ذلك جملتان ، والتقدير : إيأى وحذف الأرنب وإياكم وحذف أحدكم الأرنب ، فحذف من الأول ما أثبت نظيره فى الثانى (وحذف)^(٢) من الثانى ما أثبت نظيره فى الأول ، وقال بعضهم : إيأى ليس على (معنى فعل أمر بل على معنى)^(٣) إيأى أباعد ، فجعله خبراً . وقد ورد للغائب فى قولهم «إذا بلغ أحدكم الستين فإياه وإيا الشواب»^(٤) ، وإليه أشار بقوله (وإياه أشد) أى : أشد من إيأى ، وفى هذا المثل شذوذ من وجه آخر ، وهو إضافة «إيا» إلى الظاهر .

وعن سبيل القصد من قاس أنتبذ

يقتضى منع القياس (على إيأى وعلى إياه فلا يستعمل إلا حيث سمع)^(٥) .

(قلت : ظاهر كلامه فى التسهيل جواز القياس)^(٦) على المتكلم ، لأنه قال بنصب تحذير إيأى وإيانا معطوفا عليه المحذور ، فلم يصرح بشذوذه ، وذكر إيانا معه .

وَكَمْحَذَرٍ بِلَا إِيَاءِ أَجْمَلًا مَغْرَى بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فَصَّلًا

الإغراء : إلزام المخاطب العكوف على ما يحمد عليه ، والمغرى به : منصوب بفعل مضمر ، وحكم ناصبه فى وجوب الإضمار وجوازه كحكم ناصب المحذر به ، فيجب إضماره مع العطف نحو «الأهل والولد» والتكرار نحو^(٧) .

(١) ينهى عن حذف الأرنب وغيره بنحو حجر ، فإن ذلك لا يحله .

(٢) أ ، ج .

(٣) أ ، ج وفى ب (فعل أمر على معنى) .

(٤) قول سمع عن العرب كما قال سيويه ، والشواب : جمع شابة ، ومعناه إذا بلغ الرجل

ستين سنة فلا ينبغي له أن يولع بشابة .

(٥) ب .

(٦) ب .

(٧) قائله : هو مسكين الدارمي - وهو من الطويل .

وقامه : إن من لا أخا له كساع إلى الهيجا بغير سلاح =

ولا يجب مع الأفراد بل يجوز إظهاره نحو إلزم أخاك . إلا أن الإغراء لا يكون بلفظ إياك وأخواته، فلهذا قال بلا إيا .

تنبيه:

قد يرفع المكرر فى الإغراء والتحذير كقوله^(١):

لجدديرون بالفواء إذا قال ل أخو النجدة السلاح السلاح

وأجار الفراء الرفع فى قوله ﴿ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا ﴾^(٢) على إضمار هذه .

= اللغة: «الهيجا» الحرب - وهى تمد وتقصر .

المعنى: إلزم أخاك ولا تفارقه واحرص عليه، فالشخص الذى ليس له أخ يعينه ويقصده كمن يذهب إلى الحرب وليس معه عدتها ولا أدواتها .

الإعراب: «أخاك» منصوب على الإغراء بتقدير إلزم محذوفا وجوبا للتكرار «أخاك» الثانى توكيد «من» اسم موصول اسم إن «لا» نافية للجنس «أخا» اسمها مبنى على فتح مقدر على الألف «له» جار ومجرور خبرها، وقيل: الأحسن أن يكون خبر لا محذوفا و «أخا» مضاف إلى ضمير «له» واللام رائدة - أى: إن لا أخاه موجود، والجملة ومعمولاها صلة الموصول «كساع» متعلق بمحذوف خبر إن «إلى الهيجا» متعلق به .

الشاهد: قوله «أخاك» فإنه نصب على الإغراء بعامل واجب الحذف لأنه مكرر، أى: إلزم أخاك .

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٢/٤٨٢ وابن هشام ٣/٢٨٨ والسيوطى ص ١/١٧٠، وفى شذور الذهب ص ٢٣، والقطر ص ٢٩٦، والشاهد ١٧٦ فى الخزانة .

(١) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من الخفيف .

وقبله: إن قوما منهم عمير وأشيا ه عمير ومنهم السفاح

اللغة: «الجدديرون» لاقنون حريون «أشباه» أمثال «بالوفاء» ويروى باللقاء «النجدة» الشجاعة .

الإعراب: «الجدديرون» اللام للتوكيد وجدديرون خبر إن - فى البيت قبله - «بالوفاء» جار ومجرور متعلق بجدديرون «إذا» للشرط «قال» فعل ماض «أخو» فاعل مرفوع بالواو «النجدة» مضاف إليه، وجواب الشرط محذوف دل عليه قوله لجدديرون «السلاح» مقول القول .

الشاهد: قوله «السلاح» إذ أصله خذ السلاح، لأن مقول القول يكون جملة ثم رفع، لأن العرب ترفع ما فيه معنى التحذير، وإن كان حقه النصب .

(٢) من الآية ١٣ من سورة الشمس .

أسماء الأفعال والأصوات

الكلام على أسماء الأفعال يحتاج إلى مقدمة تشمل ثلاث مسائل:

الأولى: مذهب جمهور البصريين أنها أسماء، وقال بعض البصريين: أفعال استعملت استعمال الأسماء، وذهب الكوفيون إلى أنها أفعال حقيقية، والصحيح أنها أسماء لقبولها بعض علامات الأسماء كالتنوين والتصريف، ولعدم قبولها علامات الأفعال، ولورودها على أوزان تخالف أوزان الأفعال.

الثانية: اختلف القائلون باسميتها في مدلولها، فقيل: مدلولها لفظ الفعل لا الحدث والزمان، بل تدل على ما يدل على الحدث والزمان، وقيل: مدلولها المصادر إلا أنها دخلها معنى الأمر ومعنى الوقوع بالمشاهدة. ودلالة الحال في غير الأمر فتبعه الزمان، وقيل: إنها دالة على ما يدل عليه الأفعال من الحدث والزمان، إلا أن دلالتها على الزمان بالوضع لا بالصيغة. قيل: وهو ظاهر مذهب سيبويه وأبي علي وجماعة. فهذه ثلاثة مذاهب، فصهٌ مثلا على الأول اسم للفظ اسكت وعلى الثاني اسم لقولك سكوتا وعلى الثالث اسم لمعنى الفعل، إلا أن دلالة الفعل على الزمان بالصيغة، ودلالتها على الزمان بالوضع.

الثالثة: ذهب كثير منهم الأخفش إلى أن أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب، وهو مذهب المصنف ونسبه بعضهم إلى الجمهور، وذهب المازني ومن وافقه إلى أنها في موضع نصب، ونقل عن سيبويه وعن الفارسي القولان، وذهب بعض النحويين إلى أنها في موضع رفع بالابتداء، وأغنى مرفوعها عن الخبر كما أغنى في «أقائم الزيدان» وقد عرفهما بقوله:

ما نابَ عن فعل كَشْتَانِ وَصَهْ هو اسمُ فعلٍ وكذا أَوْهٌ وَمَهْ

قوله (ما ناب عن فعل) جنس يشمل اسم الفعل وغيره مما ينوب عن الفعل، وقوله (كشتان وصه) يعني كونه غير معمول ولا فضلة، وهو تمثيل تتم به الحد، فخرج به ما ناب عن الفعل وهو معمول كالمصدر العامل، أو فضلة كالحرف العامل عمل الفعل، فإنهما ليسا كشتان وصه، وهذا قوله في الكافية: نائب فعل غير معمول ولا فضلة اسم الفعل.

تنبیه:

اسم الفعل نوعان: أحدهما: ما كان في الأصل ظرفاً (ومجروره)^(١) أو حرف جر ومجروره وسيأتي. والآخر: ما ليس كذلك، وهو ضربان: ضرب مختلف في القياس عليه، وضرب مقصور على السماع.

فالمختلف في قياسه ثلاثة أنواع:

الأول: بناء فعال من الثلاثي للمجرد. منزه سيبويه والأخفش أنه مقيس، ومنزه المبرد أنه لا يقاس عليه.

الثاني: بناء فعال من أفعال أجاز ابن طلحة القياس عليه، كما أجاز البناء منه في التعجب، وقد سمع منه دراك من أدرك.

الثالث: بناء فعلا من الرباعي أجاز الأخفش قياساً على ما سمع من قولهم «قَرَقَار» و «عَرَعَار»^(٢). ومنزه سيبويه أن ذلك لا يقاس عليه، وهو الصحيح لقلته، وأتكر المبرد سماع اسم الفعل من الرباعي، وذهب إلى أن «قَرَقَار» و «عَرَعَار» حكايتهما صوت.

وأما المتفق على قصره على السماع. فما عدا هذه الأنواع، وهو ألفاظ كثيرة، وأنا أشرح منها ما اشتمل عليه النظم إن شاء الله تعالى. وقد اشتمل هذا البيت على أربعة ألفاظ (منها)^(٣) وهي: شتان. وصه. وأوه. ومه.

فأما «شتان» فهي اسم فعل بمعنى تباعد أو افترق، وذهب أبو حاتم والزجاج إلى أن «شتان» مصدر جاء على فعلان، وهو واقع موقع الفعل، فيقال: «شتان زيد وعمرو» و «شتان ما زيد وعمرو» بزيادة «ما» و «شتان ما بين زيد وعمرو». ونقل ابن عصفور وغيره أن الأصمعي منع «شتان ما بين زيد وعمرو»، ورد عليه

(١) ب، ج.

(٢) قَرَقَار بمعنى قرق، أي: صوت، وعَرَعَار بمعنى عرعر أي: العب.

(٣) ١.

بأنه مسموع، ونقل صاحب البسيط أن الأصمعي جوز أن يكون بمعنى بُعد، فتقول: «شان ما بين زيد وعمرو» وإن غيره منع ذلك.

وأما «صه» فاسم فعل بمعنى اسكت، ويقال: صه - بكسر الهاء - غير منونة، وصه - بالتونين.

وسياتى أن ما نون فهو نكرة وما لم ينون فهو معرفة، وقد يقال: صاه - بالالف قبل الهاء الساكنة.

وأما «أوه» فاسم فعل بمعنى أتوجع وفيه لغات آخر:

أوه - أوه - آوه - آوه - أوتاه - أوتاه - آه - آه - أو - أو - أووه - أوأه. وإذا صرف الفعل منه قيل: أوه وتأوه.

وأما «مه» فاسم فعل بمعنى انكف لا بمعن اكفف، لأنه متعد ومه لا يتعدى، ويقال: مه - بالكسر - ومه - بالتونين، كما تقدم فى صه.

وما بمعنى أفعل كأمين أكثر وغيره كوى وهيهات نزر

اسم الفعل ثلاثة أضرب: ضرب بمعنى الأمر وهو كثير، وضرب بمعنى المضارع، وضرب بمعنى الماضى، وكلا هذين الضريين قليل، ومن الذى بمعنى الأمر مقيس كما تقدم، وليس فى الذى بمعنى المضارع والماضى شىء يقاس عليه، ومثل الأمر بأمين والمضارع بوى والماضى بهيهات.

أما «أمين» فاسم فعل بمعنى استجب، وفيه لغتان المد والقصر خلافا لابن درستويه فى تخصيصه القصر بالضرورة، وإذا مد فقليل وزنه فاعيل وهو أعجمى. وقيل: أصله القصر ووزنه فاعيل والمد إشباع، لأنه ليس فى كلام العرب أفعال ولا فاعيل ولا فيعيل. حكى ذلك عن أبى على، وحكى القاضى عياض عن الداودى أمين - بالمد والتشديد - وقال إنها لغة شاذة، وذكر ثعلب وغيره أن تشديد الميم خطأ.

وأما «وى» فهو اسم فعل بمعنى أعجب و (أن) (١) مثلها وا، وواها.

قال في شرح الكافية: ووي ووا وواها بمعنى أعجب، وقال غيره: وي بمعنى أعجب وفيها تندم. ووا بمعنى التعجب والاستحسان.
قال^(١):

وَأَبَايِ أَنْتِ وَفُوكِ الْأَشْنَبُ

وتلحق وي كاف الخطاب كقول عنترة^(٢):

قِيلُ الْفَوَارِسِ وَيْكَ عَتْرَ أَقْدِمِ

(١) قائله: ينسب لراجز من تميم - وهو من الرجز. ويعدّه: كأنما ذُرُّ عليه الزَّرْتَبُ أو زنجبيلٌ وهو عندى أطيب اللّغة: «فوك» فمك «الأشنب» من الشنب وهو عذوبة ماء الفم مع رقة الأسنان «ذر» فرق ورش «الزرتب» نبت من نبات البادية طيب الرائحة. المعنى: يعجب من جمال محبوبته ويقول لها: أفديك بأبي ويصف فمها بالعذوبة ورقة الأسنان والرائحة الطيبة.

الإعراب: «وا» اسم فعل مضارع بمعنى أعجب والفاعل أنا «بأبي» جار ومجرور خبر مقدم «أنت» مبتدأ مؤخر «وفوك» الواو للاستئناف فوك مبتدأ مرفوع بالواو والكاف مضاف إليه «الأشنب» صفة له «كأنما» كأن حرف تشبيه ونصب «ما» كافة «ذر» فعل ماض مبني للمجهول «عليه» جار ومجرور متعلق بذر «الزرتب» نائب فاعل والجملة خبر فوك. الشاهد: قوله «وا» فإنه اسم فعل مضارع بمعنى أعجب. مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٢/٤٨٦، وابن هشام ٣/٢٩٢، وذكره السيوطي في الهمع ٢/١٦٠.

(٢) قائله: هو عنترة بن شداد العبسي - وهو من الكامل. وصدّره: ولقد شفَى نفسي وأبرأ سقمها اللّغة: «قيل» - بكسر القاف - بمعنى يقول، ويروي «قول الفوارس». الإعراب: «ولقد» اللام للتأكيد وقد للتحقيق «شفى» فعل ماض «نفسى» مفعول به والياء مضاف إليه «وأبرأ» فعل ماض عطف على شفَى «سقمها» مفعول به والهاء مضاف إليه «قيل» تنازع فيه الفعلان شفَى وأبرأ فأعمل الثاني وأضمر فى الأول «الفوارس» مضاف إليه «ويك» أصله ويلك والكاف للخطاب مجرورة بالإضافة «عتتر» نادى مرخم يا عنترة فحذف منه حرف النداء «أقدم» أمر من قدّم يقدم - بالضم فيهما - الشاهد: قوله «ويك» حيث دخلت على «وي» كاف الخطاب. مواضعه: ذكره الأشموني فى ٢/٤٨٦، وفى شرح الفصل ٤/٧٧.

وزعم الكسائي أن ويك محذوفة من ويك، فالكاف على قوله ضمير مجرور، وأما قوله تعالى ﴿وَيَكُنُّ اللَّهُ يَنْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾^(١).

قال الخليل وسيبويه هي وي ثم قال كان الله ييسط، وقال أبو الحسن هي ويك بمعنى أعجب كان الله (يسط).

وأما «هيات» فاسم فعل بمعنى بُعد خلافاً لأبي إسحاق^(٢) إذ جعلها بمعنى البعد وزعم أنها في موضع رفع نحو قوله تعالى: ﴿هَيَّاتَ هَيَّاتَ لِمَا تُوْعَدُونَ﴾^(٣) وخلافاً للمبرد إذ زعم أنها ظرف غير متمكن وبنى لإبهامه، وتأويله عنده في البعد^(٤) ويفتح الحجازيون «تا» هيات فيقفون بالهاء، ويكسرهما تميم وأسد ويقفون بالتاء وبعضهم يضمها، وإذا ضمت فمذهب أبي على أنها تكتب بالتاء، ومذهب ابن جني أنها تكتب بالهاء، وحكى الصغاني^(٥) فيها ستا وثلاثين لغة: هيات - وأيهات - وهيان - وأيهان - وهيهات - وأيهات - وكل واحدة من هذه الستة مضمومة الآخر ومفتوحته ومكسورته، وكل واحدة منها منونة وغير منونة، فتلك ستة وثلاثون وجهاً.

وحكى غيره (فيها)^(٦) هياتا وإيهاك، والكاف للخطاب، وأيهات وأيهات وهيهات - وقرأ عيسى بن عمر الهمداني «هيات هيات» على نية الوقف.

والفعلُ من أسماءِ عَلَيْكَ وهكذا دُونَكَ مَعَ إِلَيْكَ

يعنى: أن من اسم الفعل نوعاً هو فى الأصل جار ومجرور أو ظرف ومجروره، فالأول عليك وكذاك وكما أنت.

(١) من الآية ٨٢ من سورة القصص.

(٢) إبراهيم بن أحمد بن يعقوب أبو إسحاق شيخ النحاة والقراء، ولد بأشبيلية سنة إحدى وأربعين وستمائة ومات سنة عشر وسبعمائة.

(٣) من الآية ٣٦ من سورة المؤمنون.

(٤) يعنى أن معنى هيات عند المبرد: فى البعد، وهيات على هذا خبر مقدم واللام زائدة وما مبتدأ مؤخر والتقدير: ما توعدون مستقر فى البعد.

(٥) هو الحسن بن محمد بن الحسن الصغاني حامل لواء اللغة فى زمانه ولد سنة سبع وسبعين وخمسمائة وتوفى سنة خمسين وستمائة.

(٦) ب، ج.

والثاني: عندك ولديك ودونك ووراءك وأمامك ومكانك وبعذك، هذا هو المسموع.

فعليك بمعنى الزم ويتعدى بنفسه. قال الله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾^(١) وبالباء تقول «عليك بزيد».

وإليك: بمعنى تنح، وهو لازم عند البصريين، وزعم ابن السكيت والكوفيون أنها تتعدى فتقول: «إليك زيدا» أى: أمسك زيدا، وكذلك بمعنى أمسك.

كقوله^(٢):

كذلك القول إن عليك عينا

وكما أنت بمعنى انتظر، حكى الكسائى «كما أنت زيدا» أى: انتظر زيدا، وكما أنتنى أى: انتظرنى، وعندك بمعنى خذ وهى متعدية وترد بمعنى توقف، فتكون لازمة، ولديك بمعنى خذ وهى متعدية تقول «لديك زيدا».

ودونك بمعنى خذ فتتعدى، وبمعنى تأخر أيضا، ولا يتعدى، ووراءك بمعنى تأخر، وأمامك بمعنى تقدم، ومكانك بمعنى اثبت. وسمع الفراء مكانتى أى: انتظرنى، فتكون ذات تعد ولزوم، وبعذك بمعنى تأخر، وحكى الكسائى الإغراء بين، وسمع من كلامهم «بينكما البعير فخذاه» ولا حجة فيه لجواز أن يكون من باب الاشتغال.

(١) من الآية ١٠٥ من سورة المائدة.

(٢) قائله: هو جرير بن عطية من قصيدة يهجو فيها الفرزدق والبعيث - وهو من الوافر.

وصدره: يَقْلَنُ وقد تلاحقت المطايا

الإعراب: «يقلن» فعل وفاعل «وقد» الواو حالية قد حرف تحقيق «تلاحقت» فعل ماض والتاء للتانيث. «المطايا» فاعل والجملة فى محل نصب حال «كذلك» اسم فعل «القول» مفعول كذلك «إن» حرف توكيد ونصب «عليك» جار ومجرور خبر مقدم لأن «عينا» اسم منصوب.

الشاهد: قوله «كذلك» فإنه اسم فعل ومعناه أمسك.

تنبيهات:

الأول: لا يُستعمل هذا النوع في الغالب إلا متصلا بضمير المخاطب، وشذ على بمعنى أولنى، وإلى بمعنى أتحنى وعليه بمعنى ليلزم.

الثانى: أجاز الكسائى قياس بقية الظروف على المسموع بشرط الخطاب نحو خلفك وقدامك، ونقله بعضهم عن الكوفيين، ومذهب البصريين قصر ذلك على السماع.

الثالث: اختلف فى كاف عليك وأخواته فذهب الكسائى أنها فى موضع نصب، ومذهب الفراء أنها فى موضع رفع، ومذهب البصريين أنها فى موضع جر، وهو الصحيح لأن الأخفش روى عن عرب فصحاء «على عبد الله زيدا» بجر عبد الله، فتبين أن الضمير مجرور الموضع، وذهب ابن بابشاذ إلى أنها حرف خطاب، فلا موضع لها من الإعراب.

الرابع: فى كل واحد من هذه الأسماء مع الضمير (المجرور)^(١) ضمير رفع مستتر هو الفاعل، فلك فى التوكيد أن تؤكد الكاف بالمجرور فتقول «عليك نفسك» وأن تؤكد المستتر بالرفوع فتقول «عليك أنت نفسك» ولا بد من تأكيده بالرفوع المنفصل.

كَذَا رُوِيَ بَلَهُ نَاصِبِينَ وَيَعْمَلَانِ الْخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ

«رويد» يستعمل أمرا وغير أمر، فإذا استعمل أمرا فله حالان:

أحدهما: أن يكون مبنيا على الفتح، وإن وليه مفعول نصب نحو «رويدًا زيدا» فهو ههنا اسم فعل بمعنى أمهل، لأنه لو كان مصدرا لكان معربا، وذكر بعضهم أنه يرد بمعنى دع، ومنه: لو أردت الدراهم لأعطيتك رويد الشعر - أى: فدع الشعر، وما رائدة، ويجوز ألا تزداد كما قال^(٢):

رويدَ بنى شيبانَ بعضَ وعيدكم

(١) أ، ج وفى ب (المجرد).

(٢) قائله: هو ودآك بن نميل المازنى - وهو من الطويل.

وتمامه: تلاقوا غدا خيلى على سقوان

والآخر: أن يكون معرباً منصوباً إما مضافاً نحو «رُويِدَ زيد» وإما منوناً منصوباً نحو «رُويِدك زيداً» فهو ههنا مصدر، لأنه لو كان اسم فعل لكان مبنيًا.
وإذا أضيف فتارة يضاف إلى فاعله نحو «رُويِد زيد عمراً» وتارة إلى مفعوله نحو «رُويِد زيد».

قيل: ومن الإضافة إلى فاعله قولهم «رُويِدك زيداً» ويحتمل أن يكون اسم فعل، والكاف للخطاب.

وإذا نون نصب المفعول، ومنع المبرد النصب (به)^(١)، لكونه مصغراً ورُويِد تصغير إرواد مصدر رود أي: أمهله تصغير ترخيم، وذهب الفراء إلى أن تصغير رُويِد بمعنى المهل، ورد بأن رُويِدك يتعدى.
وإذا استعمل غير أمر فله حالان:

أحدهما: أن يكون حالا كقولهم «ساروا رُويِدك» فقيل: هو حال من الفاعل أي: مُرُويِدِين.

وقيل: من ضمير المصدر المحذوف أي ساروه رُويِداً.

والآخر: أن يكون نعتاً إما لمصدر مذكور نحو «ساروا سِيرَ رُويِدك» وإما لمصدر محذوف نحو «ساروا رُويِدك» وضعف كونه نعتاً لمصدر محذوف، لأنه صفة غير خاصة بالموصوف.

واختلفوا في «رُويِد» الواقع نعتاً، فقيل هو الذي يستعمل مصدراً وصف به كما وصف برضى.

= اللغة: «رُويِد» دع أو اترك «سفوان» - بفتح السين والفاء - اسم موضع.

الإحراب: «رُويِد» معناه أميل ومعناه هنا دع أو اترك والفاعل ضمير «بنى» منادى منصوب حذف منه حرف النداء «شيان» مضاف إليه - نداء جىء به بين الفعل ومعموله - «بعض» مفعول به لرُويِد «وعيدكم» مضاف إليه وكم مضاف إلى وعيد «تلاقوا» فعل مضارع وفاعله وهو منجزوم فى جواب الأمر «غدا» منصوب على الظرفية «خيلي» مفعول به لتلاقوا والياء مضاف إليه «على سفوان» متعلق بتلاقوا.

الشاهد: قوله: «رُويِد بنى شيان» حيث جاء رُويِد من غير زيادة كلمة ما بعده.

مواضعه: ذكره ابن هشام فى المغنى ٢/٨٦، وفى شرح المفصل ٤/٤١.

(١) أ، ج.

وقيل تصغير رَوْد تصغير الترخيم وليس بمصدر.

وأما «بله» فيكون اسم فعل بمعنى دع وهو مبني نحو «بله زيدا» وتكون مصدرا بمعنى ترك النائب عن اترك، فتستعمل مضافة نحو «بله زيد» وهو مضاف إلى المفعول، وقال أبو علي: إلى الفاعل، وروى أبو زيد فيه القلب إذا كان مصدرا تقول «بَهَلْ زيد» وحكى أبو الحسن الهيثم فتح الهاء واللام فتقول (بَهَلْ زيد) وأجاز قطرب وأبو الحسن أن يكون بمعنى كيف فتقول «بله زيد» ويروى^(١):

بَلَهُ الْأَكْفُ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقْ

بالنصب على أنها اسم فعل، وبالجر على أنها مصدر، وبالرفع، فقيل: هي اسم فعل بمعنى اترك.

وقيل: بمعنى كيف، وأنكر أبو علي الرفع بعدها، وذهب بعض الكوفيين إلى أن «بله» بمعنى غير، فمعنى: بله الأكف غير الأكف، وذهب الأخفش إلى أنها حرف جر، وعدها الكوفيون والبغداديون من أدوات الاستثناء، فأجازوا النصب بعدها على الاستثناء.

وما لِمَا تَنَوَّبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلٍ لَهَا وَأَخْرَجَ مَا لَدِي فِيهِ الْعَمَلُ

(١) قائله: هو كعب بن مالك الأنصاري يصف السيوف - وهو من الكامل.

ومصدره: تَذَرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتَهَا

اللغة: «تذر» تترك وتدع «الجماجم» - جمع جمجمة - وهي عظام الرأس «بله الأكف» أي: اتركها ولا تذكرها في كلامك لأنها طائفة لا محالة.

الإعراب: «تذر» فعل مضارع فاعله ضمير مستتر جوازا تقديره هي يعود إلى السيوف في بيت قبله «الجماجم» مفعول به «ضاحيا» حال من المفعول به «هاماتها» هومات فاعل بوضوح وضمير الغائبة العائد إلى الجماجم مضاف إليه «بله» اسم فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «الأكف» مفعول به لبله «كأنها» كأن حرف تشبيه ونصب والضمير العائد إلى الأكف اسم كأن «لم» نافية جازمة «تخلق» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لأجل الروي، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى الأكف وجملة الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر كأن. الشاهد: قوله «بله الأكف» حيث استعمل بله اسم فعل أمر ونصب ما بعده على أنه مفعول به.

مواضعه: ذكره الأشموني ٢/٤٨٨، وابن هشام في الشذور ص ٤١٤، وفي المغنى ١/١٠٥، وشرح المفصل ٤/٤٧، والشاهد ٤٥٦ في الخزانة.

يعنى: أن أسماء الأفعال تعمل عمل الأفعال التى تنوب عنها فترفع الفاعل ظاهراً نحو «هيهات زيدٌ» ومضمراً نحو «نزال»، وتنصب المفعول إن نابت عن متعد، وتتعدى إليه بحرف الجر إن نابت عما يتعدى به وينبئ أن يقول: غالباً كما قال فى التسهيل احترازاً من «أمين» فإنها لم يحفظ لها مفعول، وفعلها يتعدى.

وقوله (وأخر ما لذى فيه الغمل) يعنى: أنه يجب تأخير معمول أسماء الأفعال، ولا يسوى بينها وبين أفعالها فى جواز التقديم، فلا يقال: «زيداً دراك» قال الشارح: هذا مذهب جميع النحويين إلا الكسائى فإنه أجاز فيه ما يجوز فى الفعل من التقديم والتأخير. انتهى.

ونقله بعضهم عن الكوفيين.

تنبيه:

مذهب المصنف جواز إعمال اسم الفعل مضمراً، وقال فى شرح الكافية: إن إضمار اسم الفعل مقدماً للدلالة متأخر عليه جائز عند سيبويه انتهى.

ومنع كثير من النحويين حذفه وإبقاء معموله، وتأول كلام سيبويه.

وَأَحْكُمُ بِتَنْكِيرِ الَّذِي يَنْوُنُ مِنْهَا وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيْنُ

ما نون من أسماء الأفعال فهو نكرة وما لم ينون فهو معرفة وهى ثلاثة

أقسام: لازم التعريف كترال وأمين، ولازم التنكير كواها بمعنى أعجب وويها بمعنى أغر وذو وجهين نحو صه ومه، وذهب قوم إلى أن أسماء الأفعال كلها معارف ما نون منها وما لم ينون تعريف علم جنس، والأول هو المشهور.

ولما فرغ من أسماء الأفعال انتقل إلى أسماء الأصوات، وهى ألفاظ أشبهت

أسماء الأفعال فى الاكتفاء بها، وهى نوعان:

أحدهما: ما خوطب به ما لا يعقل إما لزجر كهلاً للخيل، وعَدَسُ البغل،

وإما لدعاء كأو للفرس ودوه للربيع^(١)، وإلى هذا النوع أشار بقوله:

وما به خُوطِبَ ما لا يَعْقِلُ مِنْ مُشَبِّهِ اسْمِ الْفِعْلِ صَوْتًا يُجْعَلُ

والثانى: ما وضع لحكاية صوت حيوان نحو «غاق» للغراب، و«ماء»

للظبية، أو غير حيوان نحو «قب» لوقع (السيف)^(٢) و«طق» لوقع الحجر. وإلى

هذا النوع أشار بقوله: كذا الذى أجدى حكاية كقب. أى: أنهم حكاية.

(١) الربيع - بضم الراء وفتح الباء - وهو الفصيل. (٢) ب وفى أ، ج (السقف).

ثم قال: **والزَّمُّ بنا النوعين فهو قد وجب**

يحتمل أن يريد بالتوعين أسماء الأفعال والأصوات ويحتمل أن يريد نوعي الأصوات وعلّة بناء أسماء الأفعال شبيها بالحروف، لأنها عاملة غير معمولة كما تقدم أول الكتاب. وعلّة بناء أسماء الأصوات أنها ليست عاملة ولا معمولة فأشبهت الحروف المهملة فهي أحق بالبناء من أسماء الأفعال.

تنبيه:

هذه الأصوات لا ضمير فيها، بخلاف أسماء الأفعال؛ فهي من قبيل المفردات، وأسماء الأفعال من قبيل المركبات.



نونا التوكيد

للفعلِ توكيدٌ بِنُونَيْنِ هُما كُنُونِي اذْهَبِنَّ واقْصِدْنَهُما

للتوكيد نونان ثقيلة كنون «اذهبن» وخفيفة كنون «اقصدنهما» وهما أصلان عند البصريين لتخالف بعض أحكامهما، ومذهب الكوفيين أن الخفيفة فرع الثقيلة، وذكر الخليل: أن التوكيد بالثقيلة أشد من الخفيفة.

وفهم من قوله (للفعل) اختصاصه بهما، ونذر توكيد اسم الفاعل كقوله^(١):

أَقَاتِلْنِ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا

يؤكدانِ افْعَلْ ويفعلُ آتِيَا ذَا طَلْبٍ أَوْ شَرْطًا إِمَّا تَالِيَا

نونا التوكيد يؤكدان الأمر والمضارع دون الماضي؛ وقد جاء توكيد الماضي، لكونه مستقبل المعنى في قوله^(٢):

دَامَنَّ سَعْدُكَ إِنْ رَحِمْتَ مَتِيماً

(١) قائله: هو رؤبة بن العجاج وقيل: لشاعر من هذيل - وهو من الرجز.

وقبله: أريت إن جاءت به أملوداً مرجلاً ويلبس البروداً

اللغة: «الاملود» الناعم «مرجلاً» ترجيل الشعر وإرساله بالمشط «البرود» جمع برد نوع من الثياب.

المعنى: أخبرني إن جاءت هذه المرأة بشاب حسن القوام كالخصن الناعم مرجل الشعر ليتزوجها، ولكنه فقير معدم، أنت راض عن ذلك، أمر بإحضار الشهود لعقد نكاحها - والاستفهام إنكارى للتهكم.

الإعراب: «أقاتلن» الهمزة للاستفهام قاتلن خبر لمبتدأ محذوف تقديره أفأنت قاتلن، وهو مرفوع بالواو المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين والنون المحذوفة لتوالي الأمثال عوض عن التثنية في الاسم المفرد، «أحضروا» فعل وفاعله «الشهودا» مفعول به، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل نصب مقول القول، وجملة المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط الذي هو «إن جاءت به».

الشاهد: قوله: «أقاتلن» حيث دخلت فيه نون التوكيد - وهو اسم فاعل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٢/٥٠١، ١/١٦، وابن هشام ١/٢٣، وابن الناظم، والسيوطي ص ١٠٩، وفي همع ٢/٧٩، والشاهد ٩٥٠ في الخزانة.

(٢) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من الكامل.

وتمامه: لولاك لم يك للصبابة جانحا

فأما الأمر فيؤكده بلا شرط نحو «اضررين» وكذا الدعاء نحو^(١):
وَأَنْزَلْنَ سَكِينَةً عَلَيْنَا.

وتوكيد الأمر بالنون جائز لا واجب.

وأما المضارع فإن كان حالا لم تدخل عليه النون، ولهذا قال «أتيا»، وإن كان مستقبلا أكد بها لا مطلقا بل في مواضع مخصوصة:

= اللغة: «دامن» من الدوام. ودخله نون التوكيد على وجه الشذوذ «سعدك» خطاب لمحبوته «المتيم» - بالتشديد - من تيمه الحب إذا عبده «الصبابة» المحبة والعشق «الجانح» من جنح إذا مال.

المعنى: أدام الله سعدك إن رحمت المتيم ولولا أنت موجودة لم يكن المتيم مائلا للصبابة. الإعراب: «دامن» فعل ماضٍ والنون للتوكيد «سعدك» فاعل والكاف مضاف إليه «إن» شرطية «رحمت» فعل وفاعل - وقعت فعل الشرط - «متيما» مفعول، وجواب الشرط محذوف تقديره: أدام الله سعدك «لولا» لربط امتناع الثانية بوجود الأولى، وهي عند الجمهور جارة للضمير وموضع المجرور رفع الابتداء، والخبر محذوف وقد سد مسده جواب لولا وهي الجملة التي بعده.

وقال الخليل: لولا لا تجر، ولكنهم أنابوا الضمير المخفوض عن المرفوع «لم يك» جواب لولا ولم حرف نفى وجزم وقلب وأصله لم يكن فحذفت النون تخفيفا والضمير المستتر فيه العائد إلى المتيم هو اسم يكن «للصبابة» متعلق بجانحا «جانحا» خبر يكن. الشاهد: قوله «دامن» حيث دخلت فيه نون التوكيد وهو ماضٍ.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٢/٤٩٥، والشاطبي، وذكره ابن هشام في المغنى ٢/٢٢، والسيوطي في الهمع ٢/٩٩، والشاهد ٨٣ في الخزانة.

(١) قائله: هو عبد الله بن رواحة، وقيل لعامر بن الأكوع، وقيل كعب بن مالك - وهو من الرجز.

وصدره: فثبت الأقدام إن لاقينا

المعنى: ثبتنا على الإسلام بإظهار دينك ونصر رسولك حتى تسكن نفوسنا إلى ذلك وتزداد إيماننا بك.

الإعراب: «ثبت» فعل أمر والفاعل ضمير مستتر «الأقدام» مفعول به «إن» شرطية «لاقينا» لاقى فعل ماضٍ فعل الشرط ولما فاعل «وأنزلن» الواو عاطفة «وأنزلن» فعل أمر جاء للدعاء ونون التوكيد، والفاعل ضمير مستتر «سكينة» مفعول به «علينا» جار ومجرور، وجواب الشرط محذوف دل عليه الكلام.

الشاهد: قوله «أنزلن» حيث دخلت نون التوكيد الخفيفة على الأمر.

مواضعه: ذكره الأشموني ٢/٤٩٥، والسيوطي في الهمع ٢/٧٨، وسيبويه ٢/١٥٠.



أولها: أن يكون بعدما يقتضى طلبا من لام أمر أو لا نهى أو أداة تحضيض أو عرض أو تمن أو استفهام بحرف أو باسم خلافا لمن خص ذلك بالهمزة وهل^(١) وقد أشار إلى هذا بقوله (ذا طلب).

الثانى: أن يكون شرطاً لأن مقرونة بما الزائدة نحو ﴿وَأَمَّا تَخَافَنَّ﴾^(٢).

وإلى هذا أشار بقوله (أو شرطاً إما تالياً) واحترز من الواقع شرطاً لغير إما فإن توكيده قليل كما سنذكر.

الثالث: أن يكون جواباً لقسم بخمسة شروط:

الأول: أن يكون مستقبلاً، فإن الحال لا يؤكد بالنون كما سبق، فإذا أقسم على فعل الحال صدر باللام وحدها كقراءة ابن كثير ﴿لَا أَقْسَمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾^(٣) ومن منع الإقسام على فعل الحال أول الآية على إضمار مبتدأ، أى: لأننا أقسم، والمنع مذهب البصريين.

الثانى: أن يكون مثبتاً، فإن كان منفيًا لم تدخله النون نحو «والله لا يقوم ريد».

وقد جاء توكيد المنفى فى قوله^(٤):

تَا لِلَّهِ لَا يُحْمَدَنَّ الْمَرْءُ مُجْتَنِبًا فَعِلَ الْكِرَامِ وَكَوْ فَاقَ الْوَرَى حَسَبًا

(١) الأمثلة: لام الأمر نحو «ليقومن محمد» والنهى نحو قوله تعالى ﴿وَلَا تَحْسِبَنَّ اللَّهُ غَافِلًا﴾ والتحضيض نحو:

هَلَا تُمَنِّنُ بُوْعَدٍ غَيْرِ مَخْلُفَةٍ كَمَا عَهْدَتِكَ فِي أَيَّامِ ذِي سَلَمٍ
والعرض نحو «ألا تتزكن عندنا» والتمنى نحو قوله:
فَلَيْتَكَ يَوْمَ الْمَلْتَقَى تَرِيْتِنَى لَكَى تَعْلَمَى أَنَى أَمْرٍ بِكَ هَاتَمُ

والاستفهام نحو:

وَهَلْ يَمْنَعُنِي ارْتِيَادَى الْبَلَا دَ مِنْ حَدَرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِينَ
فَأَقْبِلْ عَلَى رَهْطَى وَرَهْطِكَ نَبْتَحِثْ مَسَاعِينَا حَتَّى تَرَى كَيْفَ نَفْصَلَا

(٢) من الآية ٥٨ من سورة الأنفال.

(٣) من الآية ١ من سورة القيامة.

(٤) قائله: لم أقف على قائله - وهو من البسيط.

الإعراب: «تالله» التاء حرف قسم ولفظ الجلالة مقسم به «لا يحمدن» لا نافية ويحمدن فعل مضارع مبنى للمجهول - وهو مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد «المرء» نائب =

الثالث: أن يكون غير مقرون بحرف تنفيس، فإنه لا يدخله النون نحو ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾^(١).

الرابع: ألا يكون مقدم المعمول كقوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ مَتِّمٌ أَوْ قَتَلْتُمْ لِإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾^(٢).

فإنه لا تدخله النون.

الخامس: ألا يقترن بقدر نحو «والله لقد أظن زيدا منطلقا»، فإنه لا يجوز توكيده (بالنون)^(٣).

وإلى هذا أشار بقوله:

أَوْ مَثِبًا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبِلًا

لكنه أخل باشتراط الثلاثة المتأخرة.

وقد نبه في الكافية والتسهيل على الثالث والرابع.

تنبيه:

توكيد المضارع بعد الطلب ليس بواجب اتفاقا، وأما بعد إماما فمذهب سيبويه أنه ليس بلازم ولكنه أحسن، ولذا لم يجئ في القرآن بعدها إلا مؤكدا، وإليه ذهب الفارسي وأكثر المتأخرين، وهو الصحيح، وقد كثر في الشعر مجيئه غير مؤكد^(٤).

وذهب المبرد والزجاج إلى لزوم نون التوكيد بعد إماما، وزعموا أن حذفها ضرورة.

= فاعل «مجتنبًا» حال «فعل» مفعول مجتنبًا «الكرام» مضاف إليه «ولو فاق» لو حرف امتناع وفاق فعل ماض والفاعل ضمير مستتر فيه «حسبا» تمييز.
الشاهد: قوله «لا يحمدن» حيث أكد الفعل المنفى.
مواضعه: ذكره الأشموني ٢/٤٩٦.

(١) سورة الضحى ٥.

(٢) سورة آل عمران ١٥٨.

(٣) ب.

(٤) ومن ذلك قول الشاعر:

فإِذَا تَرَيْتَنِي وَكَيْ لِمَةً فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا

وأما بعد القسم فهو واجب عند البصريين بالشروط المذكورة، فلا بد عندهم من اللام والنون، وأجاز الكوفيون تعاقبهما، وقد ورد في الشعر.
وقوله:

وَقَلَّ بَعْدَ مَا وَلِمَ وَبَعْدَ لَا.

يعنى: أن التوكيد بالنون قلَّ بعد هذه الأربعة:

الأول: «ما» والمراد بها الزائدة كقولهم:

«بِعَيْنٍ مَا أَرَيْتَكَ وَبِجُهْدٍ مَا تَبَلَّغْنَا»^(١).

وقوله^(٢):

وَمِنْ عَضَّةٍ مَا يَنْبُتُ شَكِيرُهَا.

وقوله^(٣):

قَلِيلًا بِهِ مَا يَحْمَدُنَّكَ وَارِثٌ.

(١) «بعين ما أريتك» تقوله لمن يخفى أمرا أنت به بصير «وبجهد ما تبلغنا» تقوله لمن حملته فعلا فإياه أى: لا بد لك من فعله مع مشقة.

(٢) قائله: لم ينسب لقاتل - وهو مثل عربى يضرب للفرع الذى ينشأ كأصله - وهو من الطويل.

وصدره: إذا مات منهم سيد سرق ابنه

اللغة: «عضة» شجر ذات شوك من أشجار البادية - والجمع عضاه «شكيرها» الشكير: ما ينبت حول الشجرة من أصلها.

المعنى: إذا مات من هؤلاء القوم شخص سرق ابنه صفاته وخلالله وأصبح مثله، وإنما يجيء الفرع وفق أصله.

الإعراب: «إذا ظرف للمستقبل «مات» فعل ماض «منهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من سيد «سيد» فاعل والجملة فى محل جر بإضافة إذا «ابنه» فاعل سرق «ومن عضه» جار ومجرور متعلق بيبنت «ما» زائدة «شكيرها» فاعل يبتن والهاء مضاف إليه.

الشاهد: قوله «يبنتن» فقد أكد بالنون الثقيلة لوقوعه بعد «ما» الزائدة غير المسبوقة بإن الشرطية.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشموني ٢/٤٩٧، وابن هشام ٣/٣١٠، وذكره سيبويه ٢/١٥٣، والشاهد ٩٤٧ فى الخزانة.

(٣) قائله: هو حاتم الطائي - وهو من الطويل.

وتمامه: إذا نال مما كنت تجمع مغنما =

وجعل بعضهم في قوله: «ما يحمدنك وارث» نافية، وقال هو نادر أو ضرورة، يندرج في إطلاقه ما الكافة لرب، حكى سيبويه «ربما يقولن ذلك». وأما قوله^(١):

رَبِّمَا أَوْفَيْتَ فِي عِلْمٍ تَرْفَعْنَ ثَوْبِي شَمَالَاتُ

فبعيد جدا.

فإن قلت: فقد ذكر في الكافية أن التوكيد بعد «ما» الزائدة شاع، وقال في شرحها: وإنما كثر هذا التوكيد بعد «ما» الزائدة، لشبهها بلارم القسم. قال سيبويه: ولا تقع بعد هذه الحروف «إلا» و«ما» زائدة، فأشبهت لام القسم عندهم انتهى.

= اللغة: «مغتما» غنيمة - وهو الحصول على الشيء بدون مشقة.

المعنى: قلما يحمد الوارث من ورثه مع أنه يستولى على ما جمعه من المال، وأنى عمره في الحصول عليه. فليتظر الإنسان في خير ما ينفق فيه ماله.

الإعراب: «قليلًا» صفة لمصدر محذوف منصوب بمحذوف يدل عليه يحمدنك - أى: يحمدنك حمدا قليلا ولم يجعل المصدر معمولا ليحمدنك الآتى لأن معمول الفعل المؤكد لا يتقدم عليه «ما» زائدة «به» متعلق بيحمدنك «وارث» فاعل «مغتما» مفعول نال.

والشاهد: قوله «يحمدنك» حيث أكده الشاعر بالنون الثقيلة بعد «ما» الزائدة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٢/٤٧٩، وابن هشام ٣/٣١٠، وابن الناظم والسيوطي ص ١٠٩ وفي همعه ٢/٧٨.

(١) قائله: هو جذيمة الأبرش - وهو من المديد.

اللغة: «أوفيت» نزلت «علم» - بفتح اللام - جبل «في» بمعنى على «شمالات» رياح الشمال.

المعنى: كثيرا ما أنزل على الجبال العالية في مهب الرياح العاتية متحملا المصاعب لأرقب الأعداء، يفتخر بأنه يرقب الطليعة بنفسه متحملا المشاق ولا يعتمد على غيره.

الإعراب: «ربما» رب حرف جر شبيه بالزائد «ما» كافة «أوفيت» فعل وفاعل «في علم» متعلق بأوفيت وفي بمعنى على «ترفعن» فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة «ثوبى» مفعول ترفعن «شمالات» فاعله.

الشاهد: قوله «ترفعن» حيث أكده بالنون الخفيفة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشموني ٢/٤٩٨، وابن هشام ٢/٢٧٨، وابن الناظم والسيوطي ص ١٠٩ وفي همعه ٢/٧٨، وسيبويه ٢/١٥٣، وشرح المفصل ٩/٤٠،

والمغنى ٢/٩٠١/١١٩.

فكيف قال هنا: قد قلت؟ قلته إنما هو بالنسبة إلى المواضع السابقة فلا ينافى كونه شائعاً؟.

فإن قلت: فهل هو مطرد؟.

قلت: ظاهر كلام المصنف اطراده، وقال بعضهم لا يقاس على هذه الأمثلة المذكورة.

فإن قلت: فهل يطرد بعد ربما؟

قلت: قال في الكافية: وشذ بعد ربما، وعلل بأن الفعل بعدها ماضى المعنى، ونص بعضهم على أن إلحاق النون بعدها ضرورة، وظاهر كلام سيبويه يشعر بأنه لا يختص بالضرورة، وهو ظاهر التسهيل ومثاله بعد «لم» قوله^(١):

يَحْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا
.....

وهو قليل: ونص سيبويه على أنه ضرورة، لأن الفعل بعد لم ماضى المعنى كما كان بعد ربما.

(١) قائله: هو أبو الصماء - مساور بن هند العبسي، يصف سقاء لبن، وقيل: لأبي حيان الفقعسي.

وتمامه: شيخا على كرسية مَعْمَمًا - وهو من الرجز.

اللغة: «يحسبه» يظنه «معمما» لابسا عمامة.

المعنى: يصف الشاعر قعب لبن علتة رغبة حتى امتلأ، يظنه الجاهل الذي لا يعلم الحقيقة شيخا لابسا عمامته وقد جلس وتربع فوق كرسية.

الإعراب: «يحسبه» فعل مضارع والهاء مفعول أول «الجاهل» فاعل «ما» مصدرية «لم» نافية جازمة «يعلمما» فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المنقلبة ألفا للوقف في محل جزم «شيخا» مفعول ثان ليحسب «على كرسية» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقوله شيخا «معمما» صفة ثانية لشيخا.

الشاهد: قوله «لم يعلمما» حيث أكده بالنون الخفيفة المنقلبة ألفا بعد «لم».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٢/٤٩٨، وابن هشام ٣/٣١١، وابن عقيل ٢/٢٩٩، وابن الناظم والمكودي ص ١٣٦، والسيوطي ص ١٠٩ في همه ٢/٧٨، وذكره سيبويه ٢/١٥٢، وشرح الفصل ٩/٤٢، والإنصاف ٢/٣٨٥، والشاهد ٩٤٩ في الخزانة.

قال فى شرح الكافية: وهو بعد ربما أحسن. ومثاله بعد «لا» والمراد بها النافية قوله تعالى ﴿وَأَتَقُوا فِتْنَةً لِّأَتُصَيِّبَنَّ﴾^(١) وذلك لشبهها بالناهية.

ومذهب الجمهور منع التوكيد بالنون بعد «لا» النافية إلا فى الضرورة، وأجازه المصنف وابن جنى.

وتأول المانعون الآية فقيل: «لا» ناهية والجملة محكية بقول: «محذوف هو»^(٢) صفة «فتنة» فتكون نظير^(٣):

جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذُّبَّ قَطُّ

وقيل «لا» ناهية أيضا وتم الكلام عند قوله: ﴿وَأَتَقُوا فِتْنَةً﴾ ثم ابتداء نَهَى الظلمة خاصة عن «التعرض»^(٤) للظلم فتصبيهم الفتنة خاصة، وأخرج النهى «عن»^(٥) إسناده للفتنة، فهو نهى محوّل كما قالوا «لا أرىكَ ههنا»^(٦) وهذا تخريج المبرد والفراء والزجاج، وقال الأخفش الصغير: «لا تصيبن» هو على معنى الدعاء، وقيل: «لا تصيبن» جواب قسم، والجملة موجبة، والأصل «لِتُصَيِّبَنَّ» كقراءة ابن مسعود وغيره، ثم أشبعت اللام: وهو ضعيف، لأن الإشباع بابه الشعر، وقيل: جواب قسم، ولا: نافية ودخلت النون تشبيها بالموجب وكما دخلت فى قوله^(٧):

تَاللّهِ لَا يُحْمَدَنَّ الْمَرْءُ مُجْتَنِبًا

وقال الفراء: الجملة جواب الأمر، كقولك: «انزل عن الدابة لا تطرحك» (ولا: نافية ومن منع النون بعد دخول «لا» النافية منع «انزل عن الدابة

(١) من الآية ٢٥ من سورة الأنفال.

(٢) ب، ج.

(٣) مضى هذا البيت فى باب التعت.

(٤) ب، ج.

(٥) ب، ج وفى أ «على».

(٦) «لا أرىكَ» هو نهى محوّل عن إسناده للمخاطب إلى إسناده للمتكلم، والأصل: لا تأت،

فحول النهى عن الإتيان الذى هو سبب لرؤيته إلى المسبب الذى هو الرؤية. هـ صبان.

(٧) مضى هذا البيت فى نفس الباب.

لا تطرحنك»^(١) ويؤيد ما ذهب إليه المصنف ورود النون بعد النافية، وقد فصل بينها وبين الفعل بمعموله كقولك^(٢):

فَلَاذًا نَعِيمٌ يَتَرَكُنْ لِنَعِيمِهِ

أو بمعمول مفسره كقوله^(٣):

فَلَا الْجَارَةُ الدُّنْيَا لَهَا تَلْحِينَهَا

فتوكيد «لا تصيين» أحق بالجوار، لاتصاله بلا.

فإن قلت: فهل يطرد التوكيد بعد «لا» مع الفصل؟

قلت: نص غير المصنف على أن ذلك ضرورة.

(١) ب.

(٢) قائله: لم أعثر على قائله ولا تتمته، وفي الدرر اللوامع (ولم أعثر على قائله ولا تتمته) وهو من الطويل.

الإعراب: «لا» نافية «ذا نعيم» ذا مفعول ونعيم مضاف إليه «يتركن» فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد وهي حرف «لنعيمه» جار ومجرور متعلق بالفعل. الشاهد: قوله «يتركن» دخول نون التوكيد على الفعل بعد «لا» النافية.

مواضعه: ذكره السيوطي في الهمع ٢/٧٨.

(٣) قائله: هو النمر بن تولب العلكبي - وهو من الطويل.

ومثاله: ولا الضيف فيها إن أناخ محول

اللغة: «الدنيا» القريبة «تلحينها» من لحيتها لحيا إذا لمته ولاحيته ملاحاة إذا نازعته «أناخ» برك راحلته «محول» - بضم الميم - من التحول.

المعنى: يشير بهذا إلى كرم المدوحة بأن جارتها لا تلومها ولا تنازعها ولا هي تمنع ضيفها إذا برك عندها.

الإعراب: «فلا» الفاء عاطفة ولا نافية «الجاراة» مبتدأ - بالرفع - «الدنيا» صفة للجاراة «لها» جار ومجرور في محل نصب على الحال «تلحينها» فعل والفاعل ضمير مستتر والمفعول هو الضمير المنصوب، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «ولا الضيف» الضيف مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة «فيها» جار ومجرور متعلق بمحول «إن» شرطية «أناخ» فعل ماض فعل الشرط «محول» خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة، وجواب الشرط محذوف والتقدير: ولا الضيف محول عنها إن أناخ راحلته عندها لا يتحول إلى غيرها لحسن قيامها بالضيف.

الشاهد: قوله «تلحينها» حيث أدخل الشاعر فيها نون التوكيد بعد «لا» النافية تشبيها لها باللفظ بلا النافية.

مواضعه: ذكره الأشموني ٢/٤٩٨، وابن الناظم.

وقوله: وغير إماماً من طوالب الجزأ.

يشمل «إن» مجردة وغيرها^(١).

ويشمل كلامه الشرط كقوله^(٢):

مَنْ تَشْفَنَ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِأَبٍ

والجواب كقولك^(٣):

(١) أى يشمل إن المجردة عن ما وغيرها.

(٢) قائله: هو لابنة مرة الحارثى. ضمن ثلاثة أبيات تروى بها أباها وكانت باهلة قد قتلتها.

وتمامه: أبداً وقَتْلُ بنى قَتِيبة شافى - وهو من الكامل.

اللغة: «تشقن» نجدن ويروى بالتاء تجدن وبالياء يوجدن «أتب» اسم فاعل من آب يثوب أى:

رجع «بنى قتيبة» فرع من باهلة.

المعنى: من يوجد من بنى قتيبة فسيقتل حتما ولن يرجع أبداً إلى قومه، فإن قتلهم يشفى

الغلة، ويطفى جذوة الغضب بسبب ما سفكوا من دماء.

الإعراب: «من» اسم شرط مبتدأ «تشقن» فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد

فى محل جزم فعل الشرط وفاعله ضمير مستتر «منهم» جار ومجرور متعلق بتشقن

«فليس» الفاء واقعة فى جواب الشرط وليس فعل ماض ناقص واسمه ضمير مستتر فيه

«بأب» الباء حرف جر زائد وآب خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة والجملة فى محل جزم

جواب الشرط، وجملة الشرط وحدها أو جملة الجواب وحدها أو الجملتان معا فى محل

رفع خبر المبتدأ على الخلاف «أبداً» منصوب على الظرفية «قتل» مبتدأ مرفوع بالضممة

الظاهرة «بنى» مضاف إليه «قتيبة» مضاف إليه «شافى» خبر المبتدأ.

الشاهد: قوله «يتشقن» حيث أكده بالنون الخفيفة بعد «من» الشرطية.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشمونى ٢/٥٠٠، وابن هشام ٣/٣١١، وابن عقيل

٢/٢٣٠، وابن الناظم وذكره السيوطى فى الهمع ٢/٧٩، وسيبويه ٢/١٥٢، والشاهد

٩٤٧ فى الخزانة.

(٣) قائله: هو النجاشى:

هجا قوما فوصفهم بحدثان النعمة - وهو من الطويل.

وتمامه: نَبَتُ نبات الخَيْرِزَانِي فى الوغَى حديثاً

اللغة: «الخيزرانى» كل نبت ناعم «الوغى» - بفتح الغين - الحرب، وفى رواية «الشرى» وهى

الأرض «الخيزر» المال.

الإعراب: «نبتم» فعل ماض والتاء فاعل «نبات» منصوب بتزح الخافض والتقدير: كنبات

«الخيزرانى» مضاف إليه «فى الوغى» جار ومجرور «حديثاً» منصوب بفعل محذوف

تقديره: حدث حديثاً «متى» شرطية «ما» زائدة «يأتك» فعل مضارع فعل الشرط والكاف

مفعول «الخيزر» فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة «ينفعا» فعل مضارع والجملة جواب الشرط. =

مَتَى يَأْتِكَ الْخَيْرُ يَنْفَعَا

ودخولها في غير شرط إماً وجواب الشرط مطلقاً ضرورة.

قال سيبويه: بعد إنشاد - فمهما تشأ منه فزارة تُعْطِكُمْ^(١): وهو قليل في الشعر. قال في التسهيل^(٢): وقد تلحق جواب الشرط اختياراً. انتهى، ولم يخص لحاقها جواب الشرط بالضرورة.

تنبيه:

جاء توكيد المضارع في غير ما ذكر، لضرورة الشعر، وهو في غاية من الندور، ولذلك لم يتعرض لذكره.

ومنه قوله^(٣):

لَيْتَ شِعْرِي وَأَشْعُرَنَّ إِذَا مَا
قَرَّبَهَا مَشُورَةً وَدَعَيْتُ

= الشاهد: قوله «ينفعا» حيث دخلت فيه نون التوكيد المنقلبة ألفاً - بعد الشرط.

مواضعه: ذكره الأشموني ٢/٥٠٠، وسيبويه ٢/١٥٢، والشاهد ٩٤٦ في الخزانة.

(١) قائله: هو الكميث بن معروف، وقال ابن الأعرابي: الكميث بن ثعلبة الفقعسي. ونماه: ومهما تشأ منه فزارة تمنعا - وهو من الطويل.

اللغة: «فzارة» - بفتح الفاء - من غطفان وهو فzارة بن ذبيان.

المعنى: مهما تشأ إعطاء تعطكم ومهما تشأ منعه تمنعكم.

الإعراب: «فمهما» الفاء عاطفة ومهما اسم يتضمن معنى الشرط «تشأ» فعل الشرط مجزوم

بالسكون «منه» متعلق بتشأ «فzارة» فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة «تعطكم» فعل مضارع

والفاعل ضمير يرجع إلى فzارة والكاف مفعول وهو جواب الشرط، والكلام في الشطر

الثاني كالاول - والضمير في منه يعود إلى ابن دارة في بيت قبله.

الشاهد: قوله «تمنعا» أصله تمنعن مؤكداً بالنون الخفيفة ثم أبدلت ألفاً للوقف - بعد الشرط.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشموني ٢/٥٠٠، وابن الناظم والمكودي ص ١٣٦،

والسيوطي ص ١٠٩، وفي همه ٢/٧٩، وسيبويه ٢/١٥٢، والشاهد ٩٤٥ في الخزانة.

(٢) التسهيل ص ٢١٦.

(٣) قائله: هو السموال الغساني اليهودي - وهو من الخفيف.

اللغة: «قربوها» الضمير يرجع إلى صحيفة أعماله.

الإعراب: «ليت شعري» مصدر شعرت أشعر شعراً إذا فطن وعلم وهو مضاف إلى

الفاعل ومعنى ليت شعري ليت علمي، والمعنى ليتني أشعر، فأشعر هو الخبر فتاب شعري

الذي هو المصدر عن أشعر ونابت الياء في شعري عن اسم ليت التي في قولك: ليتني =

ولما فرغ من ذكر ما تدخله النون (على اختلاف أحواله)^(١) أخذ في بيان ما ينشأ عن دخولها في التغيير فقال:

وآخر المؤكّد افتح كابرزاً

أمر بفتح آخر الفعل المؤكّد أمراً كان أو مضارعاً نحو «ابرزن» و «لا تبرزن» وشمل كلامه الصحيح كما مثل، والمعتل بالواو كإغزون، وبالياء نحو أرمين وبالألف نحو إسعين - بعد قلب الألف ياء.

فإن قلت: ومن أين يؤخذ من كلامه (قلب الألف)^(٢)؟

قلت: مما سيذكر.

تنبيهات:

الأول: أطلق في قوله (آخر المؤكّد) ومراده المجرد من الضمير البارز، علم ذلك مما سيأتي.

الثاني: ذهب قوم إلى أن فتحة آخر المؤكّد عارضة لالتقاء الساكنين، ونسبه الزجاج إلى سيبويه، وذهب قوم منهم المبرد وابن السراج إلى أنها فتحة بناء، ونسبه إلى سيبويه أيضاً، وهو ظاهر مذهب المصنف، وقال في الغرة: إنه هو الصحيح.

الثالث: لغة فزارة حذف الآخر إذا كان ياء تلي كسرة نحو «ارمن يا زيد» ومنه^(٣):

= «وأشعرن» بالنون الخفيفة - فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه «إذا ما» إذا ظرفية وما رائدة «قربوها» جملة من فعل وفاعل ومفعول «منشورة» منصوبة على الحال «دعيت» - بصيغة المجهول - جملة حالية أيضاً بتقدير قد.

الشاهد: قوله «أشعرن» حيث أكده بالنون الخفيفة وهو مثبت عار عن معنى الطلب والشرط.

مواضعه: ذكره الأشموني ٢/٥٠٠، وابن الناظم، والسيوطي في الهمع ٢/٢٧٩.

(١) ب، ج.

(٢) ب، ج.

(٣) قائله: قال أبو علي القالي في أماليه: وحدثنا الأخفش قال: أنبأني أبو فياض بن أبي شراعة عن أبي شراعة قال: حدثني عبد الله بن بشير البصري قال: علق أبي جارية لبعض الهاشمين فبعثت إليه أمي تعاتبه فكتب إليها قصيدة أولها هذا البيت.

ولا تُقاسِنَ بَعْدِي الهمَّ والجَزَعَا

ثم انتقل إلى رافع الضمير البارز فقال:

واشكلهُ قبلَ مضمِرَ لَيْنِ بما جَانَسَ منَ نَحْرُكُ قدَ عُلِمَا

فأمر بتحريك آخر المؤكد قبل المضمرة اللين بحركة تجانس، والمضمرة اللين هو ألف الاثني وواو الجمع وياء المخاطبة. فيفتح آخر المؤكد قبل الألف ويضم قبل الواو ويكسر قبل الياء.

وأما حكم المضمرة في نفسه، فإن كان ألفا أقرت، لخفتها، وإن كان واوا أو ياء حذف وتركت الحركة المجانسة دليلاً عليهما، وإلى هذا أشار بقوله:

والمضمرة أحذفتُهُ إلا الألف

فعلم أن الألف تقرر نحو «هل تضربان»، وأن الياء والواو يحذفان نحو «هل تضربن يا زيدون» و «هل تضربن يا هند».

هذا حكم الصحيح، (وأما^(١)) المعتل بالواو والياء فتقول: اغزن وارمن - بحذف الواو وإبقاء الضمة دليلاً عليها، واغزن وارمن - بحذف الياء وإبقاء الكسرة دليلاً عليها. كما فعلت في الصحيح.

فإن قلت: ليس المعتل بالواو والياء كالصحيح، لأن المعتل بهما يحذف آخره، ويجعل الحركة المجانسة على ما قبله، بخلاف الصحيح.

قلت: حذف آخر المعتل إنما هو لإسناده إلى الواو والياء، لا لتوكيده، فهو مساو للصحيح في التغيير الناشئ عن التوكيد، ولذلك لم يتعرض له الناظم.

وأما المعتل بالألف فليس كالصحيح فيما ذكر بل له حكم آخر نبه عليه بقوله:

= وصدرة: لا تبيِّن لوعَةً إثرى ولا هَلَعَا - وهو من البسيط.

الإعراب: «لا تقاسن» نافية وفعل مضارع مسند لياء المخاطبة وحذفت للتخلص من التقاء الساكنين والنون للتوكيد والفاعل ضمير مستتر «بعدي» ظرف والياء مضاف إليه «الهم» مفعول به «والجزعا» عطف عليه.

الشاهد: قوله «ولا تقاسن» حيث حذف آخر الفعل لأنه ياء ولي كسرة في لغة فزارة.

مواضعه: ذكره الأشموني ٢/٥٠١، والسيوطي في الهمع ٢/٥٩.

(١) أ، ج.

وإن يَكُنْ في آخرِ الفعلِ أَلْفٌ فاجعلهُ منه رافعاً غيرَ الياءِ
والواوِ ياءً كاسعينَ سَعِيًّا

الضمير في (اجعله) للألف التي هي آخر الفعل، والضمير في منه للفعل وياء ثاني مفعولى اجعل أى: اجعل الألف التي هي آخر الفعل ياء إن كان رافعا غير الياء والواو، فيشمل ثلاثة أنواع: رافع الألف نحو «اسعيان» ورافع نون الإناث نحو «اسعيان» والمجرد من الضمير البارز نحو «اسعين يا زيد».

ثم ذكر حكم رافع الواو والياء فقال: واحذفه من رافع هاتين وفي.

أى: واحذف الألف من رافع الياء والواو وتبقى الفتحة قبلها دليلا عليها.

ثم ذكر حكم الواو والياء بعد حذف الألف فقال:

واو ويا شكلاً مُجانسٌ قفى

يعنى أن الواو تضم والياء تكسر، وإنما احتيج إلى تحريكهما ولم يحذفها، لأن قبلهما حركة غير مجانسة، أعنى: فتحة الألف المحذوفة، فلو حذفها لم يبق ما يدل عليهما. ثم مثل فقال:

نَحْوُ اخْشِينِ يَا هِنْدُ بِالْكَسْرِ وَيَا قَوْمُ اخْشُونَ وَأَضْمُمُ وَقَسْ مُسَوِّبًا
قوله (واضمم) يعنى الواو.

تنبيهان:

الأول: أجاز الكوفيون حذف الياء المفتوح ما قبلها نحو «اخشِين» فتقول «اخشِين يا هند» وحكى الفراء أنها لغة طيى.

الثانى: فرض المصنف الكلام على الضمير، وحكم الألف والواو اللذين هما علامة^(١) كحكم الضمير وهذا واضح.

ولم تقع خفيفةٌ بعد الألف لَكِنَّ شَدِيدَةٌ.....

قال فى شرح الكافية: لو كان المسند إليه ألفا لم يجز أن يؤتى بالتون إلا مشددة، هذا مذهب سيويه وغيره من البصريين إلا يونس، فإنه يجوز أن يؤتى

(١) أى: بأن أسند الفعل إلى الظاهر على لغة أكلونى البراغيث.

بعد الألف بالنون الخفيفة مكسورة، ويعضد قوله قراءة بعض القراء ﴿فَدَمَّرَانِهِمْ﴾ تدميراً^(١) حكاه ابن جنى.

ويمكن أن يكون من هذا قراءة ابن ذكوان ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾^(٢).

ومذهب يونس كمذهب الكوفيين فى وقوع الخفيفة بعد الألف. انتهى.

قلت: وفى كلام بعضهم ما يدل على أنهم يلحقونها ساكنة لا مكسورة وهو ظاهر كلام سيويه؟

قال: وأما يونس وثاس من النحويين فيقولون: اضربان واضربنان زيءا، فهذا لم تقله العرب، وليس له نظير فى كلامها، إذ لا يقع بعد الألف ساكن إلا أن يدغم. انتهى.

فإن قلت: إذا كان بعدها ما تدغم فيه، فهل يجوز لحاقها على مذهب البصريين لزوال المانع نحو «اضربان نعمان»؟

قلت: قال الشيخ أبو حيان: نص بعضهم على المنع، ويمكن أن يقال: يجوز. انتهى، وقد صرح سيويه بمنع ذلك.

وقوله: «وكسرهما ألف» يعنى: أن النون الشديدة إذا وقعت بعد الألف كسرت، وإن كانت فى غير ذلك مفتوحة، وإنما كسروا مع الألف فرارا من اجتماع الأمثال.

وَالفَا زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكَّدًا فِعْلًا إِلَى نُونِ الْإِنَاثِ أُسْنِدًا

فتقول: «اضربنان» وإنما زيدت هذه الألف للفصل بين الأمثال.

والخلاف فى التوكيد بالخفيفة بعد الألف الفاصلة كالحلاف بعد ألف الاثنين.

وَاحْدَفْ خَفِيفَةً لِسَاكِنِ رَدْفٍ وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقَفْ

يعنى: أن الخفيفة تحذف وهى مرادة لأمرين:

(١) من الآية ٣٦ من سورة الفرقان - وذلك على أنه فعل أمر لاثنين والألف ضمير الاثنين والنون المكسورة نون توكيد خفيفة.

(٢) سورة يونس ٨٩.

أحدهما: أن يليها ساكن نحو (اضرب الرجل) تريد: اضربين.
ومنه قوله^(١):

لا تُهينَ الفقيرَ علكَ أنْ تركعَ يوماً والدهرُ قد رفَعَهُ
لأنها لما لم تصلح للحركة عوملت معاملة حرف المد^(٢).

وإذا وليها ساكن وهي بعد ألف على مذهب المجيز فزعم يونس أنها تبدل همزة وفتح فتقول «اضرباء الغلام» و «اضربناء الغلام» قال سيبويه: وهذا لم تقله العرب، قال: والقياس «اضرب الغلام»، و«اضربن الغلام»^(٣) يعني بحذف الألف والنون.

(١) قائله: هو الأضبط بن قريع السعدى - وهو من المنسرح.
اللغة: «تهين» فعل مضارع من الإهانة «علك» لغة فى لعلك «تركع» تخضع وتلقاد، والمراد انحطاط الحال.

المعنى: لا تحتقر الفقير ولا تهنه وتستخف به فربما يتبدل الحال - والدهر قلب - فيخفضك الزمان ويرفعه عليك.

الإعراب: «لا تهين» لا ناهية وتهين فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المحذوفة لوقوع الساكن بعدها - وهي لام الفقير - فى محل جزم والفاعل ضمير مستتر فيه «الفقير» مفعول به «علك» عل حرف ترج ونصب والكاف اسمها «أن» حرف مصدرى «تركع» فعل مضارع منصوب بأن والفاعل ضمير وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر خبر لعل - على تأويله باسم الفاعل - أو على حذف مضاف «يوماً» ظرف زمان «والدهر» الواو حالية والدهر مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة «قد رفعه» قد حرف تحقيق رفع فعل ماض والفاعل ضمير والها مفعول والجملة فى محل نصب حال من الضمير المستتر فى تركع.
الشاهد: قوله «لا تهين» - بكسر الهاء وسكون الياء - حيث حذفت نون التوكيد الخفيفة للتخلص من التقاء الساكنين - وهما النون واللام فى الفقير، وأصله «لا تهين» - نونين - أولهما مفتوحة فحذف النون الخفيفة لما استقبلها ساكن.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٢/٥٠٤، وابن هشام ٣/٣١٨، وابن عقيل ٢/٢٣٥، وابن الناظم، والمكودى ص ١٣٧ والسيوطى ص ١١٠ وفى همعه ١/١١١ وفى خزانة الأدب الشاهد ٩٥٤ وشرح المفصل ٩/٤٣، والإنصاف ١/١٣٦، والمعنى ١/١٣٥، ٢/١٧٣.

(٢) فحذفت لالتقاء الساكنين.

(٣) أ، ج وفى ب (اضربا الغلام واضرينا الغلام).

والثاني: أن يوقف عليها بعد غير فتحة، يعني: بعد ضمة أو كسرة، فإنها تحذف إذ ذاك كما يحذف التنوين، ويرد ما حذف لأجلها، أعنى: واو الضمير وياه ونون الرفع أيضا وفي المعرب.

وقد نبه على رد المحذوف بقوله:

وَأَرَدُّ إِذَا حَذَفْتَهَا فِي الْوَقْفِ مَا مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عَدَمًا

يعنى: أنه يرد إلى الفعل الموقوف عليه بعد حذفها ما حذف في الوصل لأجلها فتقول: «اضربن يا زيدون» و «اضربن يا هند» فإذا وقفت عليهما «قلت»^(١) اضربوا واضربى - برد واو الضمير وياه، وتقول في «هل تضربن» و «هل تضربين» إذا وقفت «عليهما»^(٢). هل تضربون وهل تضربين - برد الواو والياه ونون الرفع، لزوال سبب الحذف. ثم نبه على حكمها بعد الفتحة فقال:

وَأَبْدَلْنَهَا بَعْدَ فَتْحِ أَلْفَا وَقَفَّا كَمَا تَقُولُ فِي قَفْنِ قَفَا

وذلك لشبهها بالتنوين، وقد ندر حذفها لغير ساكن ولا وقف كقوله^(٣):

اضربَ عنكَ الهمومَ طارقها

(١) ب، ج.

(٢) ب.

(٣) قائله: هو طرفة بن العبد، وقال ابن برى: مصنوع عليه - وهو من المنسرح.

وتمامه: ضربك بالسيف قونس الفرس.

اللغة: «طارقها» من طرق الرجل إذا أتى أهله ليلا «قونس» بفتح القاف وسكون الواو وفتح النون - وهو العظم الناتئ بين أذنى الفرس.

الإعراب: «اضرب» فعل أمر والفاعل ضمير مستتر فيه «عنك» جار ومجرور متعلق باضرب.

«الهموم» مفعول به لا ضرب منصوب بالفتحة الظاهرة «طارقها» - بالنصب بدل من الهموم

«ضربك» مصدر نوعى مضاف إلى فاعله، وانتصابه بنزع الخافض أى: كضربك بالسيف

والباء للاستعانة «قونس» مفعول للمصدر «الفرس» مضاف إليه.

الشاهد: قوله «اضرب» - بفتح الباء لأن أصله اضربن بالنون الخفيفة فحذفت النون وبقيت الفتحة قبلها للضرورة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية، الأشموني ٢/٥٠٥، وابن الناظم والسيوطى ص ١١٠،

وذكره المغنى ٢/١٧٣، وشرح المفصل ٩/٤٤، والإنصاف ٢/٣٣٢.

وكقوله^(١):

كما قِيلَ قَبْلَ الْيَوْمِ خَالَفَ تَذَكَّرَا

فإن قلت: ما ذكر من حذف الخفيفة «الوقف»^(٢) بعد غير الفتحة ينافى معنى التوكيد الذى جاءت لأجله، إذ لا دليل عليها بعد الحذف.
فينبغي أن يقال: إن التوكيد بها إنما يكون فى الوصل خاصة كما أشار إليه بعضهم.

قلت: يردده قلبها بعد الفتحة ألفا فى الوقف، فعلم بذلك أن التوكيد بها لا يختص بالوصل.

تنبيهات:

الأول: اختلف فى الفعل المعرب إذا أكد بالنون على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه مبنى، والثانى: أنه معرب، والثالث: التفصيل بين أن تباشر
فيكون مبنيا، أو لا تباشر فيكون معربا، وهو الصحيح - كما تقدم أول الكتاب -
ويدل على صحته رد نون الرفع عند حذف نون التوكيد فى الوقف. فدل على أنها
مقدرة فى الوصل.

(١) قائله: لم اعثر على قائله - وهو من الطويل.

وصدره: خلافاً لقولى من فيالة رايه

اللغة: «فيالة» - بفتح الفاء والياء واللام - ضعف فى رايه «تذكرا» أصله تذكرا لانه مضارع
تذكر من باب تفعل - فحذفت إحدى التاءين للتخفيف.

المعنى: إن خالفت تذكرت ذلك يعنى: رأيت بعد ذلك سوء المخالفة أو جوزيت به.

الإعراب: «خلافا» منصوب بفعل محذوف تقديره خالف خلافا «لقولى» جار ومجرور متعلق

بالفعل المحذوف «من» تعليلية. أى: لأجل فيالة رايه «كما» يجوز أن تكون الكاف للتعليل

وما مصدرية، والمعنى خالف لأجل ما قيل له أى: لأجل القول الذى قيل له قبل اليوم بما

فيه خير وصلاح له. والأظهر أن الكاف للتشبيه وما مصدرية والمعنى خالف من ضعف

رايه لقولى «قيل» فعل ماض مبنى للمجهول «خالف» فعل أمر.

الشاهد: قوله «خالف» حيث حذف منه نون التوكيد ففتح الفاء، إذ أصله خالفن.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٢/٥٠٥.

(٢) ب، ج.



والثاني: أجاز سيويه إبدالها واوا أو ياء نحو: اخشونَ واخشينَ.

فتقول: اخشوا واخشى، وغيره يقول: «اخشوا واخشى». وقد نقل عنه إبدالها واوا بعد الضمة وياء بعد الكسرة مطلقا.

قلت: وكلام سيويه يدل على أن يونس إنما قال بذلك في المعتل، فإنه قال: وأما يونس فيقول: اخشى واخشوا - يزيد الواو والياء بدلا من النون الخفيفة من أجل الضمة والكسرة.

وقال الخليل: لا أرى ذلك إلا على قول من قال: هذا عمرو ومررت بعمري - ثم قال: وينبغي لمن قال بقول يونس في اخشى واخشوا - إذا أراد الخفيفة أن يقول: هل تضربوا؟ بجعل الواو مكان الخفيفة.

والثالث: إذا وقف على المؤكد بالخفيفة بعد الألف على مذهب يونس والكوفيين أبدلت ألفا، ونص سيويه على ذلك عن يونس ومن وافقه، ثم قيل: يجمع بين الألفين فيمد بمقدارهما، وقيل: بل ينبغي أن تحذف إحداهما ويقدر بقاء المبدلة من النون وحذف الأولى.

وفي الغرة: إذا وقفت على «اضربان» على مذهب يونس زدت ألفا عوض النون، فاجتمع ألفان: فهزمت الثانية فقلت: اضرباء. انتهى. وقياسه في اضربان اضربناء.

ما لا ينصرف

الأصل في الاسم أن يكون (معرباً)^(١) منصرفاً، وإنما يخرج عن أصله شبهه بالفعل أو بالحرف، فإن شابه الحرف بلا «معاند»^(٢) بُنى، وإن أشبه الفعل بكونه فرعاً من وجهين من الوجوه الآتية مُنِعَ الصرف.

ولما أراد بيان ما يمنع الصرف بدأ بتعريف الصرف فقال:

الصرفُ تنوينٌ أتى مبيّناً معنًى به يكونُ الاسمُ أمكنًا

فقوله «تنوين» جنس يشمل جميع أقسام التنوين، وقد تقدمت أول الكتاب، وقوله «أتى مبيّناً . . . إلخ» مُخرج لسائر أقسام التنوين غير المعبر عنه بالصرف والمراد بالمعنى الذى يكون به الاسم أمكن، بقاؤه على أصلته، ومعنى بقائه على أصلته سلامته من شبه الحرف وشبه الفعل، فكأنه يقول: الصرف تنوين يبين كون الاسم باقياً على أصلته، أى: غير مشابه فعلاً ولا حرفاً، فإن هذا هو المعنى الذى يكون الاسم به أمكن - أى: زائد فى التمكن.

قيل^(٣): وهو أفعال تفضيل من التمكن، وهو شاذ.

تنبيهات:

الأول: مذهب المحققين أن الصرف هو التنوين المذكور، أعنى: تنوين التمكن وحده، وقيل: (الصرف)^(٤) هو الجر والتنوين معا.

الثانى: تخصيص تنوين التمكين بالصرف هو المشهور، وقد يطلق على غيره من تنوين التنكير والعض والمقابلة صرفاً.

الثالث: فهم من تعريفه الصرف أن المنصرف ما يدخله التنوين المسمى بالصرف، وأن غير المنصرف ما لا يدخله ذلك التنوين.

(١) ب، ج وفى أ (منونا).

(٢) ب، ج وفى أ (معارض).

(٣) ب.

(٤) ب، ج.

قال الشارح: وفي هذا التعريف مسامحة، فإن من جملة ما لا يدخله التنوين الدال على الأمكنة (باب)^(١) مسلمات قبل التسمية، وليس من الممكن أن يقول: إنه غير مصروف، لما سنعرفه بعد.

الرابع: اختلف في اشتقاق المنصرف، ف قيل: (هو)^(٢) من الصريف، وهو الصوت، لأن في آخره التنوين وهو صوت، وقيل: من الانصراف في جهات الحركات، (وقيل: من الانصراف)^(٣) وهو الرجوع، كأنه انصرف عن شبه الفعل.

وقال في شرح الكافية: سمي منصرفا، لأن قياده إلى ما يصرفه عن عدم تنوين إلى تنوين، وعن وجه من وجوه الإعراب إلى غيره.

الخامس: جميع ما لا ينصرف اثنا عشر نوعا، منها خمسة لا تنصرف في تعريف ولا تنكير، وسبعة لا تنصرف في التعريف وتنصرف في التنكير، وستأتي مفصلة إن شاء الله تعالى.

ولما شرع في بيان موانع الصرف بدأ بما يمنع في الحالتين فقال:

فألفُ التأنيثِ مُطلقاً مَنَعُ صَرَفَ الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعَ

يعنى: أن ألف التأنيث مطلقا مقصورة كانت أو ممدودة - تمنع صرف ما هي فيه كيفما وقع من كونه نكرة أو معرفة مفردا أو جمعا اسما أو صفة.

فالمقصورة، نحو ذكري وسلمى ومرضى وسكرى، والممدودة نحو صحراء وزكرياء وأشياء وحمراء.

وإنما استقلت الألف بالمنع، لأنها قائمة مقام (شيئين)^(٤)، وذلك لأنها لازمة لما هي فيه، بخلاف الساء فإنها في الغالب مقدره الانفصال، ففي المؤنث بالألف فرعية من جهة التأنيث، وفرعية من جهة لزوم علامته، بخلاف المؤنث بالياء.

(١) ب، ج.

(٢) ب، ج وفي أ (تا).

(٣) ب، ج.

(٤) ب، ج وفي أ (سبين).

فرعان:

الأول: إذا سمي بكلتا من قولك «قامت كلتا جارتيك» منعت الصرف لأن ألفها للتأنيث، وإن سميت بها من قولك «رأيت كلتيهما أو كلتي المرأتين» على لغة كنانة صرفت، لأن ألفها إذ ذاك منقلبة وليست للتأنيث.

الثاني: إذا رخصت حبلوى على لغة الاستقلال عند من أجازها وقلت: يا حبلوى^(١) ثم سميت به صرفت، ولما ذكر في كلتا. ثم قال:

وزائداً فعلانٍ في وصفٍ سلمٍ من أن يرى بناءً تأنيثٍ ختمٍ

أى: ويمنع صرف الاسم أيضاً زائداً فعلان، وهما الألف والنون في مثال فعلان صفة لا تختم ببناء التأنيث، وذلك يشمل نوعين:

أحدهما: ما مؤنثه فعلى نحو سكران وسكرى، وهو متفق على منع صرفه. والآخر: ما لا مؤنث له، نحو حيان لكبير اللحية، وهذا فيه خلاف، والصحيح منع صرفه، لأنه وإن لم يكن له فعلى وجوداً فله فعلى تقديراً، لأننا لو فرضنا له مؤنثاً لكان فعلى أولى به من فعلانه، لأن باب سكران أوسع من باب ندمان، والتقدير فى حكم الوجود بدليل الإجماع على منع صرف أكرم وأدر^(٢) مع أنه لا مؤنث له.

واحترز من فعلان الذى مؤنثه فعلانه؛ لأنه مصروف نحو ندمان وندمانة. وقد جمع المصنف ما جاء على فعلان ومؤنثه فعلانه فى قوله:

| | |
|--------------------|--------------------|
| أجز فعلى لفعالنه | إذا استثنيت حبلانا |
| ودخنانا وسخنانا | وسيفانا وصحيانا |
| وصوجاناً وعلانا | وقشوانا ومصاناً |
| ومتوتاناً وندماناً | وأبعهن نصراناً |

(١) حذفت ياء النسب المشددة للترخيم، ثم قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وإنما صرفت لأن الألف ليست للتأنيث، بل هى منقلبة عن الواو.

(٢) أكرم: لعظيم الكمره - بفتح الميم - وهى الحشفة، وأدر - بالمد - لكبير الأنثيين.

واستدرك عليه لفظان، وهما خَمَصَان لغة في خُمَصَان، وأليان في (نحو)^(١) «كَبَش أليان»^(٢)، وقد ذيلت أبياته بقولي:

ورد فيهن خَمَصَانَا على لغة وأليانا

ولابد من شرح هذه الألفاظ، فالحبلان: العظيم البطن، وقيل: الممتلئ غيظا، والدخنان: اليوم المظلم، والسَخَنان: اليوم الحار، والسَيْفَان: الرجل الطويل المشوق، والصَحِيَّان: اليوم الذي لا غيم فيه، والصَّوْجَان^(٣): البعير اليابس الظهر، والعلان: الكثير النسيان، وقيل: الرجل الحقيير، والقشوان: الدقيق الساقين، والمَصَّان: اللثيم، والموتان: البليد الميت القلب، والندمان: المنادم^(٤) والنصران: واحد النصراري.

فإن قلت: ولم صرف ما مؤنثه فعلانة مع أن فيه ما في سكران من الزياتين والوصف؟

قلت: لم يمتنع الصرف بزيادتي فعلان لذاتها بل لشبهها بزيادتي حمراء في وجوه منها: أنهما لا تلحقهما تاء التأنيث وهذا مفقود فيما مؤنثه فعلانة، فلذلك صرف.

تنبيهات:

الأول: فهم من قوله (زائدا فعلان) أنهما لا يمتنعان في غيره من الأوزان كفعلان - بضم الفاء - نحو خُمَصَان، لعدم شبههما في غيره بألفى التأنيث.

الثاني: لغة بني أسد صرف سكران وبابه، لأنهم يقولون في مؤنثه فعلانة، فهو عندهم كندمان.

الثالث: ما تقدم من أن المنع بزيادتي فعلان لشبههما بألفى التأنيث في حمراء، هذا مذهب سيوييه، وزعم المبرد أنه امتنع، لكون النون بعد الألف مبدلة من ألف التأنيث، والقولان عن أبي علي.

(١) ب.

(٢) أي: كبير الإلية.

(٣) الصوجان: فآؤه صاد أو ضاد معجمة ولامه جيم في الحاليين.

(٤) أما ندمان من الندم فغير مصروف، إذ مؤنثه ندمي.

ومذهب الكوفيين أنهما منعاً لكونهما رائدتين لا تقبلان الهاء، لا للتشبيه
بألفى التانيث.

ووصفٌ أصليٌّ ووزنٌ أفعلاً ممنوعٌ تانيثٌ بتا كأشهباً

أى ويمنع الصرف أيضاً اجتماع الوصف الأصلي ووزن أفعال بشرط أن يمنع
من التانيث بالتاء وذلك يشمل ثلاثة أنواع:

أحدها: ما مؤنثه فعلاء نحو أشهل وشهباء.

والثاني: ما مؤنثه فعلى نحو أفضل وفضلى.

والثالث: ما لا مؤنث له نحو أكرم - العظيم الكمرة.

فهذه الأنواع الثلاثة ممنوعة من الصرف للوصف الأصلي ووزن أفعال، فإن
وزن الفعل به أولى، لأن أوله زيادة تدل على معنى فى الفعل دون الاسم، فكان
لذلك أصلاً فى الفعل، لأن ما زيادته لمعنى أولى مما زيادته لغير معنى، فإن أنث
بالتاء انصرف، نحو أرمل بمعنى فقير، فإن مؤنثه أرملة^(١) خلافاً للأخفش فإنه يمنع
صرف أرمل - بمعنى فقير، (فإنه يجريه)^(٢) مجرى أحمر، لأنه صفة وعلى وزنه،
وأما قولهم (عام أرمل)^(٣) فغير منصرف، لأن يعقوب حكى فيه «سنة رملاء»
واحترز بالأصلى عن العارض فإنه «لا يعتد به»^(٤) كما سيأتى.

تنبيهان:

الأول: مثل الشارح ما تلحقه التاء بأرمل وأباتر - وهو القاطع لرحمه -
وأدابر - وهو الذى لا يقبل نصحا - فإن مؤنثهما أباترة وأدابرة، أما أرمل
فواضح، وأما أباتر وأدابر فلا يحتاج هنا إلى ذكرهما، إذ لم يشملهما كلام الناظم
فإنه علق (المنع)^(٥) على وزن أفعال، وإنما ذكرهما فى شرح الكافية، لأنه علق المنع
بوزن الفعل ولم يخصه بأفعال، ولذلك احترز أيضاً من يعمل^(٦) - الجمل السريع.

(١) لضعف شبهه بلفظ المضارع، لأن تاء التانيث لا تلحقه.

(٢) ب، وفى أ، ج (لجريه).

(٣) أى: قليل المطر والنفع.

(٤) ب، ج وفى أ (لا يفيد).

(٥) ب، ج وفى أ (النظم).

(٦) يعمل: بوزن يفرح ومؤنثه يعمل.



الثانى: الأولى تعليق الحكم على وزن الفعل الذى هو به أولى، لا على وزن أفعل ليشمل نحو أحيمر وأفضل من المصغر، فإنه لا ينصرف لكونه على وزن الفعل نحو أبطر، وإن لم يكن حال التصغير على وزن أفعل.

ثم صرح بمفهوم قوله أصلى فقال:

وَالغَيْنَ عَارِضَ الوَصْفِيَّةِ كَارِيعٍ وَعَارِضَ الإِسْمِيَّةِ

فالأقسام ثلاثة:

فالأول: ما وصفيته أصلية باقية نحو أشهل، ولا إشكال فى منعه.

والثانى: ما وصفيته عارضة نحو: «مررت برجل أرنب» أى: ذليل «وبنسوة أربع».

فهذا يصرف إلغاء للوصفية العارضة، وأربع أحق بالصرف، لأن فيه تاء التانيث أيضا.

والثالث: ما وصفيته أصلية فغلبت عليه الاسمية، فهذا يمنع إلغاء للاسمية العارضة واعتبارا للأصل، وقد مثل بقوله:

فالأدهمُ القيدُ لكونه وُضِعَ فى الأصلِ وصفاً انصرافه مُنِعَ

أدهم: للقيد، وأسود: للحية، وأرقم: لحية فيها نقط كالرقم.

فهذه أوصاف فى الأصل غلبت عليها الاسمية، وهى غير منصرفة نظرا إلى أصلها، وذكر سيبويه أن كل العرب لا تصرفها كما لم تصرف أبطح وأبرق وأجرع^(١) وأن العرب لم تختلف فى منع هذه الستة من الصرف، وإن استعملت استعمال الأسماء، وحكى غيره أن من العرب من يصرف أبطح وأبرق وأجرع ملاحظة للاسمية، وقد نبه على ذلك فى التسهيل وذكر ابن جنى أن هذه الأسماء كلها قد تصرف، ثم قال:

وأجدلٌ وأخيلٌ وأفمى مصروفةٌ وقد يتلن المنعاً

(١) أبطح: هو سبيل واسع فيه دقاق الحصى. وأجرع: هو المكان المستوى، وأبرق: هو أرض خشنة فيها حجارة وطين ورمل مختلطة.

أكثر العرب تصرف أجدلاً وهو الصقر، وأخيلاً وهو طائر عليه نقط كالخيلان، وأما أفعى فلا مادة له في الاشتقاق، لكن ذكره يقارنه تصور إيذائها فأشبهت المشتق.

تنبيه:

اختلف في وزن أفعى فقليل: أفعال، فالهمزة زائدة، لقولهم مفعاة وألفها عن واو لقولهم أفعوان، وقال الفارسي: هو مقلوب وأصله أيفع وهو من يافع، وقال أبو الفتح: مقلوب وأصله أفوع وهو من فوعة السم.

ومنع عدل مع وصف معتبر في لفظ مثنى وثلاث وأخره

العدل صرف لفظ أولى بالمسمى إلى لفظ آخر، وهو يمنع الصرف مع الوصف في موضعين:

أحدهما: المعدول في العدد إلى مفعّل نحو مثنى، أو فُعّال نحو ثلاث.

والثاني: آخر مقابل آخرين.

أما المعدول في العدد إلى مفعّل أو فُعّال فالمانع له عند سيبويه والجمهور العدل والوصف.

أما العدل فعن أسماء العدد، فأحاد وموحد معدولان عن واحد واحد ومثنى وثناء معدولان عن اثنين اثنين، وكذا سائرهما، وأما الوصف. فلأن هذه الألفاظ لم تستعمل إلا نكرات، إما نعتا نحو: ﴿أُولِي أجنحةٍ مثنى وثلاث﴾^(١) وإما حالا نحو ﴿فَانكحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مثنى﴾^(٢) وإما خبرا نحو «صلاة الليل مثنى مثنى»^(٣)، ولا تدخلها آل، قال في الارتشاف: وإضافتها قليلة، وذهب الزجاج إلى أن المانع لها العدل في اللفظ وفي المعنى.

أما في اللفظ فظاهر، وأما في المعنى فلأن مفهوماتها تضعيف أصولها فصار فيها عدلان.

(١) من الآية ١ من سورة فاطر.

(٢) من الآية ٣ من سورة النساء.

(٣) وإنما كرر لقصد التأكيد لا لإفادة التكرير. «مثنى» الأولى خبر «صلاة» والثانية للتوكيد.

وأما «آخر» المعدول وهو جمع أخرى أنثى آخر بفتح الحاء^(١)، فالمانع له أيضا العدل والوصف.

أما الوصف فظاهر، وأما العدل فقال أكثر النحويين إنه معدول عن الألف واللام؛ لأنه من باب أفعال التفضيل، فحقه ألا يُجمع إلا مقرونا بال كالصغر والكبر.

والتحقيق: أنه معدول عن آخر مرادا به جمع المؤنث، لأن حقه أن يستغنى فيه بأفعل عن فَعَلَ لتجرده من أل، كما يستغنى بأكبر عن كبر في نحو «رأيتها مع نساء أكبر منها».

تنبيه:

قد يكون «آخر» جمع أخرى بمعنى آخره فيصرف، لانتفاء العدل^(٢).

والفرق بين أخرى أنثى آخر، وأخرى بمعنى آخره أن تلك لا تدل على الانتهاء، ويعطف عليها مثلها من صنف واحد «نحو جاءت امرأة أخرى وأخرى»^(٣) وأما أخرى بمعنى آخره فتدل على الانتهاء ولا يُعطف عليها مثلها من جنس واحد، وهي المقابلة «لأولى»^(٤) في قوله تعالى ﴿قَالَتْ أُولَاهُمْ لِأُخْرَاهُمْ﴾^(٥) وكان ينبغي أن يحترز عنها كما احترز في الكافية والتسهيل بقوله مقابل آخرين^(٦).

ووزنُ مثنى وثلاثَ كهُمَا من واحدٍ لأربعٍ فليُعلمَا

يعنى: أن ما وازن مثنى وثلاث من المعدول من واحد إلى أربع، فهو مثلها في امتناعه من الصرف للعدل والوصف، فهذه ثمانية ألفاظ متفق على سماعها وهي: أحاد وموحد وثناه ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع، ولذلك اقتصر عليها، قال في شرح الكافية: وروى عن بعض العرب «مخمس وعشار ومعشر».

(١) بمعنى مغاير.

(٢) لأن مذكرها آخر - بالكسر - بدليل «وَأَنَّ عَلَيْهِ النَّشْأَةَ الْآخِرَى». ﴿ثُمَّ اللَّهُ يَنْشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ﴾ فليست من باب أفعال التفضيل. هـ ٢/٥١٦ أشموني.

(٣) أ، ب.

(٤) ب، ج وفي أ (الأولى).

(٥) من الآية ٣٩ من سورة الاعراف.

(٦) قال: ومنع الوصف وعدل آخرها مقابلا لآخرين فاحصرا

ولم يرد غير ذلك، وظاهر كلامه فى التسهيل أنه قد سمع خماس أيضا،
واختلف فيما لم يسمع على ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنه يقاس على ما سمع وهو مذهب الكوفيين والزجاج، ووافقهم
الناظم فى بعض نسخ التسهيل، وخالفهم فى بعضها.

والثانى: أنه لا يقاس عليه، بل يقتصر على المسموع، وهو مذهب جمهور
البصريين.

والثالث: أنه لا يقاس على فُعال لكثرتة، لا على مَفْعَل.

قال أبو حيان: والصحيح أن البناءين مسموعان من واحد إلى عشرة،
وحكى البناءين أبو عمرو الشيبانى. وحكى أبو حاتم وابن السكيت من أحاد إلى
عُشار، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ.

تنبيه:

أجاز الفراء صرف هذه الألفاظ مذهوبا بها مذهب الأسماء قال: تقول
العرب: «ادخلوا ثلاث ثلاث، وثلاثا ثلاثا» والوجه الأنجري، انتهى، ومنع ذلك
غيره:

وَكُنْ لَجْمَعٍ مُشْبِهٍ مَفَاعِلًا أَوْ الْمَفَاعِيلَ بَمَنْعٍ كَافِلًا

الجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل هو الجمع الذى لا نظير له فى الأحاد وهو
كالف التأنيث فى أنه يستقل بمنع الصرف وحده، لقيامه مقام شيتين، فإن فيه فرعية
من جهة الجمع وفرعية من جهة عدم النظير.

ويعنى بالشبه أن يكون أوله مفتوحا وثالثه ألفا بعدها حرفان أو ثلاثة أوسطها
ساكن، وما يلى الألف مكسور لفظا أو تقديرا، ولا يشترط أن يكون أوله ميما،
بل يدخل فيه ما أوله ميم نحو مساجد ومصاييح، وما أوله غير ميم نحو دراهم
ودنانير، لأن المعتبر موافقته لمفاعل ومفاعيل فى الهيئة لا فى الوزن.

وفهم من تقييد أوسط الثلاثة بأنه ساكن أن نحو صياقلة منصرف لتحركه،
وإنما كان منصرفا لأن له فى الأحاد نظيرا، وذلك طواعية وكراهية ونحوهما.

وفهم من تقييد «تالى» الألف بأن يكون مكسورا أن ما ليس كذلك منصرف نحو عبال - جمع عبالة - على حد ثمرة وثمر، لأن الساكن الذى يلى الألف فى عبالاً لاحظ له فى الحركة، والعبالة: الثقل، يقال ألقى عليه عبالته أى: ثقله، هذا مذهب سيويه والجمهور، أعنى: اشتراط حركة ما بعد الألف.

قال فى الارتشاف: وذهب الزجاج إلى أنه لا يشترط ذلك، فأجاز فى تكسير هبى أن تقول: هبائى - بالإدغام قال: وأصل الياء عندى السكون ولولا ذلك لأظهرتها، انتهى، وظهر من ذكر التقييد أن نحو دواب غير منصرف، لأن أصله دوابب، فهو على مثال مفاعل تقديرا.

وذا اعتلال منه كالجوارى رفعا وجرأ أجره كسارى

ما كان من الجمع الموازن مفاعل معتلا فله حالتان:

إحدهما: أن يكون آخره ياء قبلها كسرة نحو جوار.

والأخرى: أن تقلب ياءه ألفا نحو عذارى.

فإن كان آخره ياء قبلها كسرة أجرى فى رفعه وجره مجرى سارٍ ونحوه من المنقوص (المنصرف) فتقول «هؤلاء جوار» و «مررت بجوار» بالتنوين وحذف الياء، كما تقول «هو سار» و «مررت بسار».

وأما فى نصبه فيجرى مجرى موازنة الصحيح فتقول «رأيت جوارى» - بفتح آخره من غير تنوين - كما تقول «رأيت مساجد»، فإن قلبت ياءه ألفا قدر إعرابه ولم ينون بحال، ولا خلاف فى ذلك.

فإن قلت: لم ينبه فى النظم على هذا، بل فى قوله «وذا اعتلال».

قلت: قيد بقوله «كالجوارى».

تنبيهات:

الأول: اختلف فى تنوين جوار ونحوه رفعا وجرأ، فذهب سيويه إلى أنه تنوين عوض عن الياء المحذوفة، لا تنوين صرف، وذهب المبرد والزجاج إلى أنه تنوين عوض عن الياء ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين، وذهب الأخفش إلى أنه

تنوين صرف، لأن الياء لما حذفت تخفيفا زالت صيغة مفاعل، وبقي اللفظ كجناح فانصرف، والصحيح مذهب سيبويه.

وأما جعله عوضا عن الحركة فضعيف، لأنه لو كان عوضا عن الحركة لكان ذو الألف أولى به من ذى الياء، لأن حاجة المتعذر إلى التعويض أشد ولألحق مع الألف واللام كما ألحق معهما تنوين الترتم.

وأما كونه للصرف فضعيف. لأن الياء حذفت تخفيفا وثبوتها منوى، ولذلك بقيت الكسرة دليلا عليها، ولو لم تكن منوية لجعل ما قبلها حرف إعراب.

فإن قلت: إذا جعل عوضا عن الياء، فما سبب حذفها أولا؟

قلت: قال فى شرح الكافية: لما كانت ياء المنقوص قد تحذف تخفيفا ويكتفى بالكسرة التى قبلها، وكان المنقوص الذى لا ينصرف أثقل، التزموا فيه من الحذف ما كان جائزا فى الأدنى ثقلا، ليكون لزيادة الثقل زيادة أثر، إذ ليس بعد الجوار إلا اللزوم. انتهى، وقال الشارح: ذهب المبرد إلى أن فيما لا ينصرف تنوينا مقدرا، بدليل الرجوع إليه فى الشعر، وحكموا له فى جوارٍ ونحوه بحكم الوجود، وحذفوا لأجله الياء فى الرفع والجر لتوهم التقاء الساكنين، ثم عوضوا عما حذف التنوين، وهو بعيد، لأن الحذف لملاقاة ساكن متوهم الوجود مما لم يوجد له نظير، ولا يحسن ارتكاب مثله. انتهى.

قلت: المشهور عن المبرد أن التنوين عنده عوض من الحركة كما نقل فى شرح الكافية.

الثانى: ما ذكر من تنوين جوارٍ ونحوه من الجمع فى رفعه وجره متفق عليه، نص على ذلك المصنف وغيره، وما ذكره أبو على - من أن يونس ومن وافقه ذهبوا إلى أنه لا ينون، ولا تحذف ياءه، وأنه يجز بفتحة ظاهرة وهم، وإنما قالوا ذلك فى العلم، وسيأتى بيانه.

الثالث: إذا قلت: «مررت بجوارٍ» فعلامة جره فتحة مقدرة على الياء، لأنه غير منصرف، وإنما قدرت مع خفة الفتحة لأنها نابت عن الكسرة، فاستثقلت لنيابتها عن المستثقل.

الرابع: اعلم أن باب جوار وإن جرى مجرى سار فى الجر والرفع فهو يخالفه من وجهين: أحدهما: أن جره بفتحة مقدره وجر سار بكسرة مقدره. والآخر: أن تنوين جوار تنوين عوض، وتنوين سار تنوين صرف، وتقدم بيانه. فإن قلت: قوله (أجره كسارى) يوهم أن علامة جرهما واحد، وأن تنوينهما واحد.

قلت: إنما أراد (أجره كسارى) فى اللفظ فقط، وإن كان التقدير مختلفا.

وَلِسَرَاوِيلَ بِهَذَا الْجَمْعِ شَبَهٌ اقْتَضَى عُمُومَ الْمَنْعِ

اعلم أن سراويل اسم مفرد أعجمى جاء على وزن مفاعيل، فممنوع من الصرف لشبهه بالجمع فى الصيغة المعتبرة. وذلك أن بناء مفاعل ومفاعيل لا يكونان فى كلام العرب إلا للجمع أو منقول عن جمع، فحق ما وازنهما أن يمنع الصرف وإن فقدت منه «الجمعية»^(١) ولكن بثلاثة شروط:

الأول: ألا تكون ألفه عوضا عن إحدى ياءى النسب تحقيقا نحو يمان وشام، فإن أصلهما يمينى وشامى، فحذفت إحدى الياءين وعوض منها الألف، أو تقديرا نحو تهام وثمان فإن ألفهما موجودة قبل، فكانهم نسبوا إلى فَعَلْ أو فَعُلْ ثم حذفوا إحدى الياءين وعوضوا الألف.

فهذه الألفاظ مصروفة وإن كانت على مثال مفاعيل، لأن ألفها عوض ففارقت الجمع بذلك لأن ألفه لا تكون عوضا.

الثانى: ألا تكون كسرة ما يلى الألف عارضة نحو توتان وتدان، لأن وزنهما فى الأصل تفاعل - بالضم - فجعل مكان الضم كسرة لتصح الياء. فهذا أيضا منصرف لأنه خالف الجمع بعروض الكسرة.

الثالث: ألا يكون (بعد الكسرة)^(٢) ياء مشددة عارضة نحو حوارى - وهو الناصر - وظفارى^(٣) فإن ياء النسب فى ذلك مقدره الانفصال فخالف بذلك

(١) ب، ج وفى أ (الصرفية الجمعية).

(٢) أ، ج وفى ب (بدل الكسرة).

(٣) نسبة إلى ظفار بورن قطام - مدينة باليمن.

الجمع، لأن ما بعد ألفه غير مقدر الانفصال، وأما بخاتي - جمع بختي - فغير منصرف، لأن ما بعد الألف ليس بعارض، ولو نسب إلى بخاتي لا تصرف لعروض ياء النسب.

وضابط ذلك أن الياء إن تقدم وجودها على الألف وجب المنع وإلا صرف سواء سبق وجود الألف كظفاري، أو كانا غير منفكين كحواري.

إذا تقدر هذا فاعلم أن سراويل اسم «مفرد»^(١) أعجمي جاء على مثال مفاعيل فمنع الصرف، لوجود صيغة الجمع فيه، ولهذا أشار بقوله: (وسراويل بهذا الجمع شبه) ونبه بقوله (اقتضى عموم المنع) إلى أنه ممنوع من الصرف وجهها واحدا خلافا لمن زعم أن فيه وجهين: المنع والصرف.

وقال المصنف: إن صرفه لم يثبت عن العرب.

قلت: نقل الأخفش أن بعض العرب يصرفه في النكرة إذا جعل اسما مفردا.

تنبيهات:

الأول: ذهب بعضهم إلى أن سراويل عربي، وأنه جمع سروالة في التقدير، ثم أطلق اسم جنس على هذه الآلة المفردة، ورد بأن سروالة لم يسمع. وأما قوله^(٢):

(١) أ، ب.

(٢) قائله: لم أعثر على قائله - وقيل: البيت مصنوع - وهو من المتقارب.

اللغة: «اللؤم» - بضم اللام - وهو الدناءة في الأصل والخساسة في الفعل «المستعطف» طالب العطف وهو الشفقة.

الإعراب: «عليه» جار ومجرور خبر مقدم «من اللؤم» جار ومجرور متعلق بمحذوف «سروالة» مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة والتقدير: سروالة كائنة عليه من اللؤم «فليس» الفاء للتعليل وليس فعل ماض ناقص واسمها ضمير مستتر فيه «يرق» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه، والجملته في محل نصب خبر ليس «المستعطف» جار ومجرور متعلق به.

الشاهد: قوله «سروالة» حيث احتج به من قال: إن سراويل جمع سروالة وإن سراويل = منع من الصرف، لكونه جمعا.

عليه من اللُّؤمِ سرِوالةٌ فليس يرقَ لمستعطفٍ

فشاذ، لا حجة فيه .

قلت: ذكر الأخص أنه سمع من العرب سرِوالة، وقال أبو حاتم: من العرب من يقول سرِوال، والذي يرد به هذا القول وجهان:
أحدهما: أن سرِوالة لغة في سراويل، لأنها بمعناه وليس جمعا لها كما ذكر في شرح الكافية.

والآخر: أن النقل لم يثبت في أسماء الأجناس، وإنما يثبت في الأعلام.
الثاني: سراويل مؤنث فلو سمي به ثم صغر امتنع صرفه للعلمية والتأنيث وإن زالت صيغة الجمع بالتصغير.

الثالث: شذ منصرف ثمان تشبيها له بجوار في قوله^(١):

يَحْدُو ثَمَانِي مَوْلَعًا بِلِقَاحِهَا

والمعروف فيه الصرف، وقيل هما لغتان.

= مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٢/٥٢٢، وابن الناظم، والسيوطي في همع الهوامع ١/٢٥.

(١) قائله: قال العيني: قائله أعرابي قاله أبو الخطاب ولم ينسبه ونسبه السيرافي لابن ميادة - وهو من الكامل.

وعجزه: حتى هممن بزيقة الإرتاج.

اللغة: «يحدو» من الحدو وهو سوق الإبل والغناء لها «مولعا» بفتح اللام من أولع بالشيء إذا أغرم به «اللقاح» - بفتح اللام - وهو ماء الفحل، وهو المراد هنا، وأما اللقاح - بكسر اللام - فهو جمع لقوح، وهي الناقة التي تحلب. «الزيقة» - بفتح الزاي - الميلة «الإرتاج» - بالكسر - من أرتجت الناقة إذا أغلقت رحمها على الماء. «هممن» أى: قصدن بالميل عن الإرتاج.

الإعراب: «يحدو» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه «مولعا» حال من الضمير الذي فى يحدو «بلقاحها» جار ومجرور «حتى» للغاية «هممن» جملة من الفعل والفاعل «بريقة» فى محل نصب على المفعولية «الإرتاج» مضاف إليه.

الشاهد: قوله «ثمانى» حيث منع صرفه للضرورة تشبيها له بمساجد.

مواضعه: ذكره الأشموني ٢/٥٢٢، وابن الناظم.

وإن به سُمِّيَ أَوْ بِمَا لَحِقَ بِهِ فَالْأَنْصِرَافُ مِنْهُ يُحِقُّ

يعنى: أن ما سُمِّيَ به من الجمع الذى على مفاعل أو مفاعيل أو بما لحق به كسراويل فحقه أن يمنع من الصرف، سواء كان منقولا عن جمع محقق كمساجد - اسم رجل - أو مقدر كشراويل^(١).

قال الشارح: والعلة فى منع صرفه ما فيه من الصيغة مع أصالة الجمعية أو قيام العلمية مقامها، فلو طرأ تنكيره انصرف على مقتضى التعليل الثانى دون الأول. انتهى.

قلت: مذهب سيبويه أنه لا ينصرف بعد التنكير لشبهه بأصله، ومذهب المبرد صرفه لذهاب الجمعية، وعن الأخفش القولان، والصحيح قول سيبويه، لأنهم منعوا سراويل من الصرف وهو نكرة وليس جمعا على الصحيح.

وَالْعِلْمُ أَمِنَ صَرْفَهُ مُرَكَّبًا تَرْكِيْبَ مَزْجٍ نَحْوُ مَعْدِيكِرِيَا

قد تقدم أن ما لا ينصرف على ضربين:

أحدهما: ما لا ينصرف لا فى تنكير ولا تعريف.

والثانى: ما لا ينصرف فى التعريف وينصرف فى التنكير.

وقد فرغ من الكلام عن الضرب الأول، فشرع فى الثانى وهو سبعة أقسام:

الأول: المركب تركيب المزج، والمراد به جعل الاسمين اسما واحدا لا بإضافة ولا بإسناد^(٢)، بل ينزل ثانيهما من الأول منزلة تاء التانيث، وهو نوعان:

النوع الأول: ما ختم بويه فهو مبنى على الأشهر.

فإن قلت: فلم لم يحترز عنه هنا؟

قلت: عن ذلك أجوبة:

أحدها: أن قوله (معدى كريا) يقيد إطلاقه.

والثانى: أشار إلى أنه مبنى فى باب العلم فاكتفى بذلك:

(١) اسم لعدة أشخاص، من المحدثين والصحابة.

(٢) أ، ج.

والثالث: أن يكون أطلق، ليدخل فى إطلاقه ما ختم بويه على لغة من أعربه، ولا يرد على لغة من بناه؛ لأن باب الصرف إنما وضع للمعربات، وقد تقدم ذكره فى العلم.

والنوع الثانى: ما ختم بغير ويه، فهذا فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: وهو الأصح أن يعرب إعراب ما لا ينصرف، ويبنى صدره على الفتح، نحو «بعلبك» إلا أن يكون ياء نحو «معدى كرب» فإنها تسكن، قيل: أو نونا نحو «باذنجانة» وإنما بنى على الفتح لتنزل عجزه منزلة تاء التانيث، وإنما لم تفتح الياء وإن كانت تفتح قبل تاء التانيث، لأن التركيب مزيد ثقل فخص بمزيد حفة.

والوجه الثانى: أن يضاف صدره إلى عجزه فيعرب صدره بما تقتضيه العوامل، ويعرب عجزه بالجر للإضافة ويجعل العجز على هذه اللغة كالمستقل فإن كان فيه مع العلمية سبب يؤثر منع الصرف كهرمز من رام هرمز؛ فإن فيه العجمة وإلا صرف نحو موت من حضرموت.

فأما كرب من (معدى كرب) فمصرف فى اللغة المشهورة وبعض العرب لا يصرفه بجعله مؤنثا.

تنبيه:

إذا كان آخر الصدر^(١) ياء نحو (معدى كرب) وأضيف صدره إلى عجزه على هذه اللغة استصحب سكون يائه فى كل الأحوال الثلاثة.

قال المصنف: لأن من العرب من يسكن هذه الياء فى النصب مع الأفراد تشبيها بالألف، فالتزم فى التركيب لزيادة الثقل ما كان جائزا فى الأفراد. انتهى.

وقال بعضهم: تفتح فى النصب وتسكن فى الرفع والجر.

والوجه الثالث: أن يبنى صدره وعجزه على الفتح ما لم يعتل الأول فيسكن تشبيها بخمسة عشر، وأنكر بعضهم هذه اللغة، وقد نقلها الأثبات^(٢).

(١) أ، ج وفى ب (العجز).

(٢) الأثبات: جمع ثبت - بفتح المثلثة وسكون الموحدة - وهو الثقة.

تنبيهات:

الأول: احترز بقوله «تركيب مزج» من تركيب الإضافة وتركيب الإسناد، وقد تقدم حمها في العلم.

وأما تركيب العدد نحو «خمسة عشر» فمتحتم البناء عن البصريين، وأجاز (فيه)^(١) الكوفيون إضافة صدره إلى عجزه، وسيأتى فى بابها، فإن سمي به ففيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تفره على حاله. والثاني: أن تعربه إعراب ما لا ينصرف.
والثالث: أن يضاف صدره إلى عجزه.

وأما تركيب الأحوال والظروف نحو «شجر بغير، وبيت بيت، وصباح مساء»^(٢). إذا سمي به أضيف صدره إلى عجزه وزال التركيب، هذا رأى سيبويه وقيل: يجوز فيه التركيب والبناء.

كَذَٰكَ حَاوِي زَائِدِي فَعَلَانَا كَغَطْفَانَ وَكَأَصْبَهَانَا

يعنى: أن زائدى فعلان يمنعان (الصرف) مع العلمية فى وزن فعلان وفى غيره نحو حمدان وعثمان وعمران وغطفان وأصبهان، وقد نبه على التعميم بالتمثيل.

(١) أ، ج.

(٢) شجر بغير: - بفتح الغين مع فتح أوله وكسره - يقال: ذهب القوم شجر بغير. أى: متفرقين من أشجر فى البلد أبعد، وبغير النجم: سقط؛ لأنهم بتفرقهم يباعد بعضهم عن بعض.

بيت بيت: تقول: هو جارى بيت بيت، وأصله بيتنا ملاصقا لبيته، فحذف الجار وهو اللام وركب الاسمان وعامل الجال ما فى قوله جارى من معنى الفعل، فإنه فى معنى مجاورى، وجوزوا أن يكون الجار المقدر إلى وألا يقدر جار أصلا بل العاطف صباح مساء؛ تقول: فلان يأتينا صباح مساء أى: كل صباح ومساء فحذف العاطف وركب الظرفان قصدا للتخفيف، ولو أضفت فقلت صباح مساء لجاز أى: صباحا مقترنا بمساء. اهـ صبان.

تنبيهات:

الأول قد يكون فى النون اعتباران، فإن قدرت النون زائدة منع الصرف، وإن قدرت أصلية صرف نحو «حسان» إن جعل من الحس امتنع أو من الحسن انصرف^(١).

وشيطان: إن جعل من شاط امتنع، أو من شطن انصرف.

ولو سميت برمان فذهب الخليل وسيبويه إلى منع الصرف، لكثرة زيادة النون فى نحو ذلك، وذهب الأخفش إلى صرفه، لأن فعلا فى النبات أكثر ويؤيده قول بعضهم «أرض مرمنة»^(٢) ويأتى الكلام على زيادة النون فى التصريف إن شاء الله تعالى.

الثانى: إذا أبدل من النون الزائدة لام منع الصرف، إعطاء للبديل حكم المبدل، مثال ذلك «أصيلال» فإن أصله أصيلان، فلو سُمى به منع الصرف ولو أبدل من حرف أصلى نون صرف، بعكس أصيلان، ومثال ذلك «حنان» فى حناء، أبدلت همزته نونا.

الثالث: ذهب الفراء إلى منع الصرف للعلمية وزيادة ألف قبل نون أصلية، تشبيها لها بالزائدة، نحو «سنان» و «بيان»، والصحيح صرف ذلك.

كَذَا مُؤْنْتُ بِهِاءٍ مُطْلَقًا وَشَرَطُ مَنَعَ الْعَارِ كَوْنُهُ ارْتَقَى
فَوْقَ الثَّلَاثِ أَوْ كَجُورٍ أَوْ سَقَرٍ أَوْ زَيْدٍ اسْمِ امْرَأَةٍ لَا اسْمَ ذَكَرَ

من موانع الصرف التانيث، وهو ضربان: لفظى ومعنوى:

فاللفظى: إن كان بالألف فقد تقدم حكمه، وإن كان بالتاء منع مع العلمية مطلقا نحو عائشة وطلحة وهبة.

والمعنوى: أيضا، يمنع مع العلمية ولكن يشترط فى تحتم منعه أن يكون رائدا على ثلاثة أحرف نحو زينب، لأن الرابع منه ينزل منزلة هاء التانيث أو متحرك الوسط نحو سقر، لأن الحركة قامت مقام الرابع خلافا لابن الأنبارى، فإنه جعله

(١) من الحس وزنه فعلان؛ ومن الحسن وزنه فعال.

(٢) وفى نسخة ب رمنة. والمعنى: كثيرة الرمان.

ذا وجهين، وما ذكره في البسيط من أن سقر ممنوع الصرف باتفاق، ليس كذلك، أو يكون أعجميا نحو جور - اسم بلد - لأن العجمة لما انضمت إلى التأنيث والعلمية تحتم المنع، وإن كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثي لأنها هنا لم تؤثر منع الصرف، وإنما أثرت تحتم المنع، وحكى بعضهم فيه الخلاف فيجعل جور مثل هند في جواز الوجهين، أو منقولاً من مذكر نحو زيد - إذا سمي به امرأة - لأنه حصل بنقله إلى التأنيث نقل عادل خفة اللفظ. هذا مذهب سيويه والجمهور، وذهب عيسى بن عمر وأبو زيد والجرمي والمبرد إلى أنه ذو وجهين. واختلف النقل عن يونس.

ثم نبه على أن الثلاثي الساكن الوسط إذا لم يكن أعجميا ولا منقولاً عن مذكر يجوز فيه المنع والصرف بقوله:

وَجَهَانٍ فِي الْعَادِمِ تَذْكَيرًا سَبَقُ وَعَجْمَةٌ كَهِنْدَ وَالْمَنْعُ أَحَقُّ

فمن صرفه نظر إلى خفة السكون، ومن لم يصرفه نظر إلى وجود السببين ولم يعتبر الخفة.

وقد صرح بأن منعه أحق من صرفه وهذا مذهب الجمهور، وقال أبو علي: الصرف أفصح، قال ابن هشام: وهو غلط جلي، وذهب الزجاج - قيل: والأخفش - إلى أنه متحتم المنع. قال الزجاج: لأن السكون لا يغير حكماً أوجه اجتماع علتين يمنعان الصرف، وذهب الفراء إلى أن ما كان اسم بلد لا يجوز صرفه نحو «فيد» لأنهم لا يرددون اسم البلدة على غيرها^(١) فلم يكثر في الكلام بخلاف هند.

تنبيهات:

الأول: لا فرق في ذلك بين ما سكونه أصلي كهند، أو عارض بعد التسمية كفضذ أو الإعلال كدار، ففي ذلك وجهان. أجودهما المنع.

(١) مراده بقوله «لأنهم لا يرددون اسم البلدة على غيرها» أن الاشتراك اللفظي في أسماء البلدان قليل، فهم لا يطلقون اسم بلدة على بلدة أخرى إلا نادراً، بخلاف الأناسي، فإن الاشتراك في أسمائهم كثير.



الثاني: إذا كان المؤنث ثنائيا نحو يد جار فيه الوجهان ذكرهما سيبويه.
وظاهر التسهيل أن المنع أجود كما في هند، وقول صاحب البسيط في يد صرفت
بلا خلاف. غير صحيح.

الثالث: إذا صغر نحو هند تحتم منعه لظهور التاء نحو هنيذة، فإن صغر
بغير تاء نحو حريب - وهي الفاظ مسموعة - انصرف.

الرابع: إذا سمي مذكر بمؤنث، فإن كان ثلاثيا صرف مطلقا خلافا للفراء
وثعلب إذ ذهبوا إلى أنه لا ينصرف سواء تحرك وسطه نحو فخذ أم سكن نحو
حرب.

ولابن خروف في متحرك الوسط - وإن كان زائدا على الثلاثة لفظا نحو
سعاد، أو تقديرا كلفظ نحو جيل مخفف جبال^(١) بالنقل منع من الصرف.

فإن قلت: مذهب سيبويه والبصريين أن علامة التأنيث تاء، والهاء عندهم
بدل التاء في الوقف فلم عدل عن التعبير بالياء في قوله: «كذا مؤنث بهاء مطلقا»؟

قلت: كأنه عدل إلى الهاء احترازا من تاء بنت وأخت، فإنهما تاء إلحاق
بنيت الكلمة عليها، فليس حكمها حكم الهاء.

وقد نص سيبويه على أن بنتا وأختا إذا سمي بهما رجل مصروفان، وقياس
هذا أنهما إذا سمي بهما امرأة يجوز فيهما الوجهان كهند، وقد ذهب قوم إلى أن
تاء بنت وأخت للتأنيث فمنعهما الصرف في المعرفة، ونقله بعضهم عن الفراء.

فإن قلت: قد تقرر أن المؤنث بلا علامة ظاهرة فيه تاء مقدرة، ولذلك ترد
في التصغير، فيقال: هنيذة، فكيف سماه عاريا في قوله «وشرط منع العار»؟

قلت: يعني: العارى من العلامة لفظا، وهو واضح.

وَالْعَجْمِيُّ الْوَضْعُ وَالتَّعْرِيفُ مَعَ زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ صَرْفُهُ امْتِنَعُ

من موانع الصرف العجمة مع العلمية، فإذا كان الاسم من أوضاع العجم
وهو علم امتنع صرفه بشرطين:

(١) اسم للضبع الأنثى، ويقال للذكر: ضبعان.

أحدهما: أن يكون عجمى التعريف أيضا أعنى: بكونه علما فى لغتهم.

الثانى: أن يكون رائدا على ثلاثة أحرف، وذلك نحو إبراهيم وإسماعيل وإسحاق، واحترز بالشرط الأول عن نوعين:

أحدهما: ما نقل من لسانهم وهو نكرة نحو لجام^(١) فلا أثر للعجمة فيه، لأن عجمته جنسية فالحق بالأمثلة العربية.

والآخر: ما كان فى لسان العجم نكرة ثم نقل فى أول أحواله علما نحو بندار^(٢).

وهذا فيه خلاف. وذهب قوم منهم الشلوبين وابن عصفور إلى أنه لا ينصرف؛ لأنهم لا يشترطون أن يكون علما فى لغة العجم، وذهب قوم إلى أنه منصرف؛ لأنهم يشترطون أن يكون علما فى لغة العجم، وإليه ذهب المصنف، وهو ظاهر كلام سيويه.

واحترز بالشرط الثانى عن الثلاثى، فإنه ينصرف، لأن العجمة سبب ضعيف فلا تؤثر فى الثلاثى بخلاف التأنيث.

قال فى شرح الكافية: قولا واحدا فى لغة جميع العرب، ولا التفات إلى من جعله ذا وجهين مع السكون، ومتحتم المنع مع الحركة.

قال: وعن صرح بإلغاء عجمة الثلاثى مطلقا السيرافى وابن برهان وابن خروف، ولا أعلم لهم من المتقدمين مخالفا. انتهى.

قلت: نقل عن عيسى بن عمرو وتبعه ابن قتيبة والجرجاني جوار المنع والصرف فى الثلاثى الساكن الوسط.

ويتحصل فى الثلاثى ثلاثة أقوال:

-
- (١) اللجام - بالجيم - وضعه العجم اسم جنس للآلة التى تجعل فى فم الفرس.
(٢) بندار: بضم الباء - وهو فى لغة العجم اسم جنس للتاجر الذى يلزم المعادن ولمن يخزن البضائع للغلاء - وجمعه بنادرة.

أحدها: أن العجبة لا أثر لها فيه مطلقا، وهو الصحيح.

الثاني: ما تحرك وسطه نحو «ملك» - اسم رجل - لا ينصرف، وما سكن وسطه فيه وجهان، وقد تقدم القائلون به.

والثالث: ما تحرك وسطه لا ينصرف وما سكن وسطه منصرف، وبه جزم

ابن الحاجب.

تنبيهات:

الأول: قوله: «زيد» (هو) ^(١) مصدر زاد (يزيد) ^(٢) زيدا وزيادة وزيدانا.

الثاني: المراد بالعجمي ما نقل من لسان غير العرب. ولا يختص بلغة

الفرس.

الثالث: إذا كان الأعجمي رباعيا وأحد حروفه ياء التصغير انصرف ولم يعتد

بالياء.

الرابع: تعرف عجمة الاسم بوجوه:

أحدها: نقل الأئمة.

والثاني: خروجه عن أوزان الأسماء العربية نحو إبراهيم.

والثالث: أن يعرَى من حروف الذلاقة، وهو خماسي أو رباعي، فإن كان

في الرباعي السين، فقد يكون عربيا نحو «عسجد» ^(٣) وهو قليل، وحروف الذلاقة

سته يجمعها «مرينفل».

والرابع: أن يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم

والقاف بغير فاصل نحو «قج وجق» ^(٤) والصاد والجيم نحو «صولجان» ^(٥)، والكاف

(١) ب، ج.

(٢) ب، ج.

(٣) العسجد: هو الذهب والجوهر والبعير الضخم. هـ قاموس.

(٤) قج: - بقاف مفتوحة وجيم مشوبة بالشين ساكنة - لغة تركية بمعنى: اهرب وبمعنى كم

الاستفهامية، وأما بكسر القاف فبمعنى الرجل.

جق: بكسر الجيم وسكون القاف - بمعنى اخرج، وفي القاموس: الجقة - بالكسر - الناقة

الهرمة.

(٥) صولجان: - بفتح الصاد واللام - المحجن وجمعه صولجاة.

والجيم نحو «أسكرجة»^(١)، (وتبعية الراء للنون)^(٢) أول كلمة نحو «نرجس» والزاي بعد الدال نحو «مهندز».

كَذَلِكَ ذُو وَزْنٍ يَخْصُ الْفِعْلًا أَوْ غَالِبٍ كَأَحْمَدٍ وَيَعْلَى

ما يمنع الصرف مع العلمية وزن الفعل، بشرط أن يكون مختصا به، أو غالبا فيه.

والمراد بالمختص: ما لا يوجد في غير فعل إلا في نادر أو علم أو أعجمي، كصيغة الماضي المفتوح بقاء المطاوعة^(٣) أو همزة وصل^(٤).

وما سلم من المصوغ للمفعول وبناء فعل وما صيغ للأمر من غير فاعل والثلاثي^(٥)، وما سوى أفعال ونفعل وتفعل ويفعل من أوزان المضارع.

واحترز من النادر نحو «دئل» - لدوية، وينجلب لخرزة، وتبشر لطائر.

وبالعلم نحو «خضم» - لرجل - و «شمر» لفرس، وبالعجمي من نحو «بقم، وإستبرق»^(٦)، فلا يمنع وجدان هذه^(٧) اختصاص أوزانها بالفعل، لأن النادر والعجمي لا حكم لهما، والعلم منقول من فعل، فالاختصاص باق.

والمراد بالغالب: ما كان الفعل به أولى، إما لكثرة فيه كإحمد وإصبع وأبلم^(٨). فإن أوزانها تقل في الاسم وتكثر في الأمر من الثلاثي، وإما لأن زيادته

(١) أسكرجة: - بسكون السين وضم الكاف وضم الراء المشددة - اسم لوعاء مخصوص.

(٢) ب، ج وفي أ (الراء والنون).

(٣) نحو تعلم.

(٤) نحو انطلق.

(٥) نحو انطلق ودحرج.

(٦) البقم: بفتح الباء وتشديد القاف مفتوحة - صيغ معروف - وهو العندم، وإستبرق: الديقاج الغليظ.

(٧) أي الأسماء.

(٨) إئتمد: - بكسر الهمزة وسكون المثلثة وبالبدال المهملة.

إصبع: - بكسر الهمزة وفتح الباء - واحدة الأصابع، وفيها عشر لغات حاصلة من ضرب ثلاثة أحوال الهمزة في ثلاثة أحوال الباء والعاشرة أصبوع.

أبلم: بضم الهمزة واللام وسكون الباء - سعف المقل.

تدل على معنى فى الفعل ولا تدل على معنى فى الاسم كأفكل وأكلب^(١) فإن (نظائرهما)^(٢) تكثر فى الأسماء والأفعال، لكن الهمزة من أفعل وأفعل تدل على معنى فى الفعل^(٣) ولا تدل على معنى فى الاسم، فكان المفتوح بأحدهما من الأفعال أصلا للمفتوح بأحدهما من الأسماء.

وقد يجتمع الأمران فى نحو «يرمغ. وتنضب»^(٤)، فإنهما كائمد فى كونه على وزن يكثر فى الأفعال ويقل فى الأسماء، وكأفكل فى كونه مفتوحا بما يدل على وزن يكثر فى الفعل دون الاسم.

تنبيهات:

الأول: قد اتضح بما ذكر أن التعبير عن هذا النوع بأن يقال «أو ما أصله الفعل» كما فعل فى الكافية. أو ما هو به أولى كما فعل فى التسهيل. أجود من التعبير عنه بالغالب.

الثانى: قد فهم من قوله «يخص الفعل أو غالب» أن الوزن المشترك غير الغالب لا يمنع الصرف نحو ضرب ودحرج. خلافا لعيسى بن عمر فيما نقل من فعل فإنه لا يصرفه متمسكا بقوله^(٥):

(١) أفكل: الرعدة. أكلب: جمع كلب.

(٢) ب، ج وفى أ (نظائر هذا) فمن نظائر أفكل من الأسماء أبيض وأسود وأفضل، ومن الأفعال أذهب وأعلم وأسمع. ومن نظائر أكلب من الأسماء أبحر وأوجه وأعين، ومن الأفعال أنصر وأدخل وأخرج.

(٣) نحو أذهب وأكتب.

(٤) يرمغ - بتحتية فراء فميم فغين - بوزن يضرب - اسم لحجارة بيض دقاق تلمع: تنضب - بفوقية فنون فضاد فباء بورن تنصر - اسم شجرة اه صبان.

(٥) قائله: هو سحيم بن وثيل اليربوعى، وقيل: المثقب العبدى، وقيل: أبو زيد. ونسبه بعضهم إلى الحجاج بن يوسف الثقفى. وليس بصحيح، وإنما أنشده على المنبر لما قدم الكوفة واليا عليها، وهو من الوافر.

وعجزه: متى أضع العمامة تعرفونى.

اللغة: «جلا» كشف «طلاع» صيغة مبالغة من الطلوع وهو الصعود «الثنايا» جمع ثنية وهى العقبة، والمراد مقتحم الشدائد - العمامة يريد ما تلبس فى الحرب وتوضع فى السلم. وهى البيضة.

أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّنَائِيَا

ولا حجة فيه، لأنه يحتمل أن يكون فيه ضمير الفاعل، فيكون محكيا لأنه منقول من جملة، أو يكون حذف الموصوف وأقام صفته مقامه.

أى: أنا ابن رجل جلا.

وقد ذهب بعضهم إلى أن الفعل قد يحكى مسمى به، وإن كان غير مسند إلى ضمير متمسكا بهذا البيت.

ونقل عن الفراء ما يقرب من مذهب عيسى، قال: الأمثلة التي تكون للأسماء والأفعال إن غلبت للأفعال فلا تجره في المعرفة نحو رجل اسمه «ضرب» فإن هذا اللفظ وإن كان اسما للعسل الأبيض هو الأشهر في الفعل.

فإن غلب في الاسم فأجره في المعرفة والنكرة نحو رجل مسمى بحجر لأنه يكون فعلا تقول «حجر عليه القاضي» ولكنه أشهر في الاسم. انتهى.

الثالث: يشترط في الوزن المانع للصرف شرطان:

أحدهما: أن يكون لازما. والثاني: ألا يخرج بالتغيير إلى مثال هو

للإسم.

فخرج بالأول نحو امرئ، فإنه لو سمي به انصرف، وإن كان في النصب شبيها بالأمر من علم. وفي الجر شبيها بالأمر من ضرب، وفي الرفع شبيها بالأمر

= المعنى: أنا ابن رجل كشف الأمور ومقتحم صعابها متى أضع على رأسى عمامة الحرب تعرفون شجاعتي.

الإعراب: «أنا» مبتدأ «ابن» خبره «جلا» مضاف إليه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل. وهو علم منقول من الفعل، أو «جلا» فعل ماضٍ وفاعله يعود على «رجل» مقدر بعد ابن مضاف إليه، والجملة صفة لرجل المقدر. أى: أنا ابن رجل جلا الأمور «وطلاع» معطوف على ابن «الثنايا» مضاف إليه. «متى» اسم شرط جازم «أضع» فعل مضارع مجزوم. فعل الشرط «العمامة» مفعول به «تعرفونى» فعل مضارع جواب الشرط وعلامة جزمه حذف النون وواو الجماعة فاعله والنون للوقاية وياء المتكلم مفعول به لتعرفوا.

الشاهد: قوله «جلا» فقد استدل به عيسى بن عمر على أنه علم منقول من الفعل الماضى. مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٢/٥٣١، وابن الناظم، وابن هشام ٣/٣٤٥، وذكر فى القطر ص ٨٤، وسيبويه ٢/٧، وابن يعيش ١/٦١.

من خرج، لأنه خالف الأفعال بكون عينه لا تلزم حركة واحدة، فلم تعتبر فيه الموازنة.

وخرج بالثاني نحو «رد، وقيل» فإن أصلهما رُدِدَ وَقُول، ولكن الإدغام والإعلال أخرجهما إلى مشابهة يَرِدُ وقيل، فلم يعتبر فيهما الوزن الأصلي. وشمل قولنا «إلى مثال هو للاسم» قسمين: أحدهما: ما خرج إلى مثال غيرنادر، ولا إشكال في صرفه نحو «رُدِدَ، وقيل».

والآخر: ما خرج إلى مثال نادر نحو «انطلق» إذا سكنت لامه، فإنه خرج إلى مثال إنْقَطَلَ^(١) وهو نادر، وهذا فيه خلاف، وجوز فيه ابن خروف الصرف والمنع.

وقد فهم من ذلك أن ما دخله إعلال ولم يخرج به إلى وزن الاسم نحو يزيد امتنع صرفه.

الرابع: اختلف في سكون التخفيف العارض بعد «التسمية»^(٢) نحو ضُرِبَ^(٣) فمذهب سيبويه أنه كالسكون اللازم فينصرف، وهو اختيار المصنف، وذهب المازني والمبرد ومن وافقهما إلى أنه يمنع الصرف، فلو خفف قبل التسمية انصرف قولاً واحداً.

وَمَا يَصِيرُ عَلَمًا مِنْ ذِي أَلْفٍ زِيدَتْ لِإِلْحَاقِ فَلَيْسَ يَنْصَرِفُ

الف الإلحاق المقصورة تمنع الصرف مع العلمية، لشبهها بألف التأنيث من وجهين لا يوجدان في ألف الإلحاق الممدودة، فلذلك لم تمنع الصرف لوجهين: أحدهما: أنها زائدة ليست مبدلة من شيء، بخلاف الممدودة فإنها مبدلة من ياء.

(١) الإنقح: يوزن مجردحل - الرجل الذي ييس جلده على عظمه. وتقول: قحل الرجل

على وزن قرح - فهو قحل مثل شهم وقحل مثل فرح.

(٢) أ، ج وفي ب «الاسمية».

(٣) بسكون العين مخففاً من ضُرِبَ المجهول.

والثانى: أنها تقع فى مثال صالح لآلف التانيث نحو أرطى^(١) فهو على مثال
سكرى بخلاف الممدودة.

تنبيه:

حكم ألف التثنية كحكم ألف الإلحاق فى أنها تمنع مع العلمية نحو
«قبشرى»^(٢) ذكره بعضهم.

وَالْعَلَمَ أَمْنَعُ صَرْفَهُ إِنْ عَدَلَا كَفَعَلِ التَّوَكُّيدِ أَوْ كَثُعَلَا

العدل يمنع الصرف مع العلمية فى أربعة مواضع وقد اشتمل هذا البيت على
موضعين (منها)^(٣):

الأول: فَعَلٌ فى التوكيد، والمراد به جُمع وتوابعه كقولك: «مررت بالهندات
جمع» والمانع له من الصرف التعريف والعدل.

أما تعريفه فبالإضافة المنوية فشابه بذلك العلم، لكونه معرفة بغير قرينة
لفظية، هذا ظاهر كلام سيبويه وهو اختيار ابن عصفور، وذهب بعضهم إلى أنه
علم، وهو المفهوم من كلام الناظم هنا.

قلت: وإلى الأول ذهب فى الكافية، وقال فى شرحها: لأن العلم إما
شخصى وإما جنسى.

فالشخصى مخصوص ببعض الأشخاص فلا يصلح لغيره.

والجنسى مخصوص ببعض الأجناس فلا يصلح لغيره، وجمع بخلاف
ذلك، فالحكم بعلميته باطل. انتهى.

وقال فى التسهيل: والمانع العدل مع شبه العلمية أو الوصفية فى فَعَلٌ
توكيدا.

قال الشيخ أبو حيان: وتجويز ابن مالك أن العدل يمنع مع شبه الصفة فى
باب جُمع لا أعرف له فيه سلفا. انتهى.

(١) أرطى: شجر له نور وثمر كالعنب.

(٢) القبشرى: الجمل العظيم والفصيل المهزول.

(٣) ١.

وأما عدله ففيه أقوال: قيل: إنه معدول عن فعلاوات، لأنه جمع فعلاء مؤنث أفعال وقد جمع المذكر بالواو والنون فكان حق المؤنث أن يجمع بالألف والتاء، وهو اختيار المصنف.

وقيل: معدول عن فُعَل لأن قياس أفعال فعلاء أن يجمع مذكروه ومؤنثه على فُعَل نحو حُمَر في أحمر وحمراء، وهو قول الأخفش والسيرافي واختاره ابن عصفور.

وقيل: إنه معدول عن فعالي؛ لأن جمعاء اسم كصحراء.

الثاني: علم المذكر المعدول إلى فعل نحو عمر، وطريق العلم يعدل هذا النوع سماعه (غير)^(١) مصروف عاريا من سائر الموانع ومنه زُفر ومُضِر وتُعل وهُبَل وزُحل وعُظم وجُثم وقُثم وجُمح وقُزح ودُلف وبلع - بطن من قضاة.

فإن ورد فعل مصروفا وهو علم علمنا أنه ليس بمعدول، وذلك نحو أدد.

وهو عند سيبويه من الود فهمزته عن واو، وعند غيره من الأد^(٢) فهمزته أصلية، فإن وجد في فعل مانع مع العلمية لم يجعل معدولا نحو طوى فإن منعه للتأنيث والعلمية ونحو «تُتل» اسم أعجمي^(٣) فالمانع له العجمة والعلمية عند من يرى منع التأنيث مع العجمة.

تنبيهات:

الأول: فُعَل المذكور معدول عن فاعل، فعمر عن عامر وكذلك سائرهما، قيل: وبعضها معدول عن أفعال وهو تُعل.

الثاني: إنما جعل هذا النوع معدولا لأمرين:

أحدهما: أنه لو لم يقدر عدله لزم ترتيب المنع على علة واحدة. وليس فيه من الموانع غير العلمية.

(١) أ.

(٢) وهو العظيم.

(٣) اسم لبعض عظماء الترك.

والآخر: أن الأعلام يغلب (عليها)^(١) النقل، فجعل عمر معدولا عن عامر العلم المنقول من الصفة ولم يجعل مرتجلا.

الثالث: ذكر بعضهم لعدله فائدتين: إحداهما: لفظية وهي التخفيف. والأخرى: معنوية وهي تمحيض العلمية. إذ لو قيل «عامر» لتوهم أنه صفة. الرابع: ذكر بعضهم عن فعل علم جنس قالوا «جاء بعلق وعلق» ولا يصرف وهو غريب.

الخامس: من الممنوع الصرف للعدل والتعريف فلا يصلح لغيره علما من المعدول إلى فعل في النداء كغدر وفسق فحكمه حكم عمر. قال المصنف: وهو أحق من عمر بمنع الصرف؛ لأن عدله محقق وعدل عمر مقدر. انتهى.

وهو مذهب سيبويه، وذهب الأخفش وتبعه ابن السيد إلى صرفه ثم انتقل إلى الموضوع الثالث فقال:

وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعًا سَحَرَ إِذَا بِهِ التَّعْيِينُ قَصْدًا يُعْتَبَرُ

إذا قصد بسحر سحر يوم بعينه فالأصل أن يعرف بال أو بالإضافة.

فإن تجرد منهما مع قصد التعيين فهو حيثئذ ظرف لا يتصرف، ولا ينصرف، نحو «جئت يوم الجمعة سحر» والمانع له من الصرف العدل والتعريف.

أما العدل فعن اللفظ بال وكان الأصل أن يعرف بها.

وأما التعريف فقليل: بالعلمية؛ لأنه جعل علما لهذا الوقت. وصرح به في التسهيل.

وقيل: بشبه العلمية؛ لأنه تعرف (بغير أداة ظاهرة)^(٢) كالعلم.

وهو اختيار ابن عصفور. وقوله هنا «والتعريف» يومئ إليه. إذ لم يقل والعلمية.

(١) أ، ج.

(٢) أ، وفي ب، ج (بأداة مقدرة).



وذهب صدر الأفاضل - وهو أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم المطرزي^(١) - إلى أنه مبني على الفتح. لتضمنه معنى حرف التعريف كأمس.

وذهب ابن الطراوة إلى أنه مبني لا لتضمنه معنى الحرف بل لعدم (التقارب)^(٢).

وذهب السهيلي إلى أنه معرب. وإنما حذف تنوينه لنية الإضافة.

وذهب الشلوين الصغير إلى أنه معرب أيضا. وإنما حذف تنوينه لنية آل.

وعلى هذين القولين فهو من قبيل المنصرف. والصحيح ما ذهب إليه الجمهور.

تنبيه:

نظير سحر في امتناعه من الصرف أمس عند بني تميم، فإن منهم من يعربه في الرفع غير منصرف. وبينه على الكسر في الجر والنصب. ومنهم من يعربه إعراب ما لا ينصرف في الأحوال الثلاث. خلافا لمن أنكر ذلك. وغير بني تميم يبنونه على الكسر.

وحكى ابن الربيع أن بني تميم يعربونه إعراب ما لا ينصرف إذا رفع أو جر بمذ أو منذ فقط، وزعم الزجاج أن من العرب من يبنيه على الفتح، واستشهد بقول الراجز^(٣):

(١) هو ناصر بن عبد السيد على بن المطرزي أبو الفتح النحوي المشهور بالمطرزي من أهل خوارزم، قرأ على الزمخشري وغيره وبرع في النحو واللغة، ولد في رجب سنة ثمان وثلاثين وخمسائة ووصف وشرح المقامات والمعرب في لغة الفقه ومختصر الصباح في النحو وغير ذلك. ومات بخوارزم في يوم الثلاثاء حادي عشرين جمادى الأولى سنة عشر وستمائة.

(٢) أ، وفي ب، ج (التقار).

(٣) قائله: لم أعثر على قائله - وهو من الرجز.

وعجزه: عجائزا مثل السعالى خمسا

اللغة: «عجبا» هو انفعال النفس بسبب وصف رائد في المتعجب منه «عجائزا» - جمع عجوز

- وهي التي هربت من النساء «السعالى» - جمع سعالاة - بكسر السين - وهي أخبث

=

الغيلان، وقيل: هي ساحرة الجن.

لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا مُذْ أَمَسَا

قال فى شرح التسهيل: ومدّعا غير صحيح، لامتناع الفتح فى مواضع الرفع، ولأن سيويه استشهد بالرجز على أن الفتح فى «أمسا» فتح إعراب، وأبو القاسم لم يأخذ البيت من غير كتاب سيويه.

فقد غلط فيما ذهب إليه، واستحق ألا يعول عليه. انتهى.

وأجاز الخليل فى «لقيته أمس» أن يكون التقدير بالأمس، فحذف الباء وأل فتكون الكسرة كسرة إعراب، ولأمس أحكام آخر ليس هذا موضع ذكرها.

ثم انتقل إلى الموضع الرابع فقال:

وَابْنِ عَلَى الْكَسْرِ فَعَالٍ عِلْمًا
مُؤَنَّثًا وَهُوَ نَظِيرٌ جُشْمًا

عند تميم

لغة الحجازيين بناء فعال علما لمؤنث نحو «حذام» على الكسر مطلقا وفى

سبب بنائه أقوال:

أحدها: شبهه بنزال وزنا وتعريفا وعدلا وتأنثا.

والثانى: تضمنه معنى «هاء»^(١) التأنيث، وإليه ذهب الربعى.

= المعنى: والله لقد رأيت من أمس أمرا يتعجب منه، وذلك أنى رأيت نسوة كبارا فى السن مثل الغيلان فى القبح وعدتهن خمس.

الإعراب: «لقد» اللام واقعة فى جواب قسم محذوف، قد حرف تحقيق «رأيت» فعل وفاعل «عجبا» مفعول به، وأصله صفة لموصوف محذوف.

والتقدير: لقد رأيت شيئا عجبا ثم حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه «مذ» حرف جر «أمسا» مجرور بمذ وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة، لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف العلمية والعدل عن الأمس والجار والمجرور متعلق برأى «عجائزا» صرفه للضرورة وهو بدل من قوله عجبا «مثل» صفة لعجائز «السعالى» مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الباء منع من ظهورها الثقل «خمسًا» صفة لعجائز.

الشاهد: قوله «أمسا» حيث أعرب إعراب ما لا ينصرف وجر بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية والعدل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشموني ٢/٥٣٧، وابن هشام ٢/٣٥٢، وابن الناظم.

وذكره ابن هشام فى قطر الندى ص ٩ والشذور ص ١٠٤ وسيويه ٢/٤٤.

(١) أ، ج وفى ب (تاء).

والثالث: توالى العلل، وليس بعد منع الصرف إلا البناء، قاله المبرد.
والأول هو المشهور^(١).

وأما بنو تميم ففصل أكثرهم بين ما آخره راء نحو حضار فبنوه على الكسر،
وبين ما ليس آخره راء فمنعوه الصرف، وبعضهم أعرب النوعين إعراب ما لا
ينصرف.

وإنما وافق أكثرهم فيما آخره راء، لأن مذهبهم الإمالة، فإذا كسروا توصلوا
إليها ولو منعوه الصرف لامتنعت، وقد جمع الأعشى بين اللغتين في قوله^(٢):

وَمَرَّ دَهْرٌ عَلَيَّ وَبَارٍ فَهَلَكْتَ جَهْرَةً وَبَارٌ

ويحتمل أن يكون وباروا فعلا ماضيا والواو ضمير جمع.

واختلف في منع صرفه عند تميم فذهب سيبويه إلى أن المانع له العدل عن
فاعله وللعلمية.

وذهب المبرد إلى أن المانع له التأنيث والعلمية، وليس بمعدول ووافق على
أنها معدولة إذا بنيت.

(١) تقول: هذه حذام ووبار، ورأيت حذام ووبار، ومررت بحذام ووبار.

(٢) قائله: هو الأعشى ميمون بن قيس - وهو من البسيط.

وقبله: ألم تروا إرما وعادا أودى بها الليل والنهار.

اللغة: «إرم» اسم البلدة «وعادا» اسم القبيلة «أودى بها» ذهب بها وأهلكها «وبار» اسم أمة
قديمة بائدة كانت تسكن اليمن.

الإعراب: «ومر» الواو عاطفة، مر فعل ماض «دهر» فاعل «على وبار» جار ومجرور متعلق
بمر «فهلكت» الفاء عاطفة هلك فعل ماض والتاء للتأنيث. «جهرة» منصوب على الظرفية
عامله هلكت «وبار» فاعل هلكت مرفوع بالضممة الظاهرة.

الشاهد: قوله «وبار» حيث بناه على الكسر في الأول على لغة الأكثرين وأعربه في الثاني على
رأى القلة وعند جعل وبار الثانية غير علم. أي: وباروا بمعنى هلكوا فعل ماض والواو
للجماعة فالجملة معطوفة على «هلكت» وأنت هلكت على إرادة القبيلة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٢/٥٣٨، وابن الناظم وابن هشام ٢/٣٥٠
وذكره في الشذور ص ١٠١ وسيبويه ٢/٤١، وابن يعيش ٣/٦٤.

فإن قلت: مذهب المبرد هو الظاهر، لأن التأنيث محقق والعدل مقدر، وأيضا فلا حاجة إلى تقدير عدلها، لأن تقدير العدل في باب عمر إنما ارتكب لأنه لو لم يقدر لزم ترتيب المنع على العلمية وحدها، ولا يلزم من ذلك هنا.

قلت: قال بعضهم: الظاهر مذهب سيبويه، لأن الغالب على الأعلام أن تكون منقولة، فهذا جعلت معدولة عن فاعلة المنقولة (عن^(١)) صفة كما تقدم في عمر.

وعلى مذهب المبرد تكون مرتجلة.

تنبيهات:

الأول: أطلق في قوله (عند تميم) وإنما هو عند بعضهم.

الثاني: فهم من قوله (نظير جشما) أن المانع له العدل والعلمية وفاقا لسيبويه.

الثالث: أفهم قوله (مؤنثا) أن حذام وبابه لو سمي به مذكر لم يين، ولكنه يمنع الصرف للعلمية عن مؤنث، ويجوز صرفه، لأنه إنما كان مؤنثا لإرادتك به ما عدل عنه، فلما زال العدل زال التأنيث بزواله.

الرابع: فعّال يكون معدولا وغير معدول؛ فالمعدول إما علم مؤنث كحذام وتقدم حكمه، وإما أمر نحو نزال، وإما مصدر نحو حمّاد، وإما حال نحو^(٢):

(١) ب، ج وفي أ (من).

(٢) قائله: عوف بن عطية يخاطب لقيط بن زرارة حين فر يوم رحرحان وأسر أخوه معبد. وقيل: للأحوص بن جعفر، وقيل: النابغة - وهو من الكامل. وصدده: ودكّرت من لبن الملقّ شربة.

اللغة: «الملق» - بكسر اللام - قطع إبل وسم بمثل الحلق «بداد» - بفتح الباء - يقال: جاءت الخيل بداد: أي: متبعدة «الصعيد» وجه الأرض.

الإعراب: «ودكّرت» فعل وفاعل «من لبن» جار ومجرور متعلق بذكرت «الملق» مضاف إليه «شربة» مفعول «الخيل» مبتدأ «تعدو» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «في الصعيد» جار ومجرور متعلق بتعدو «بداد» حال. الشاهد: «بداد» وقعت حالا ههنا على وزن فعال وبنى على الكسر لأنه معدول عن المصدر وهو البدد.

مواضعه: ذكره الأشموني ٥٣٨/٢، والسيوطي في الهمع ١/٢٩، وسيبويه ٣٩/٢، وابن يعيش ٥٤/٣.

وَالْخَيْلُ تَعْدُو فِي الصَّعِيدِ بَدَادٍ

وإما صفة جارية مجرى الأعلام نحو حلاق - للمنية - وإما صفة ملازمة للنداء نحو يا خبات، فهذه خمسة أنواع كلها تبنى على الكسر مغدولة عن مؤنث، فإن سمي بها مذكر ففيه وجهان: أرجحهما منع الصرف كعناق - إذا سمي به^(١).
والآخر: الصرف فيجعل كصباح^(٢).

ولا يجوز البناء خلافا لابن بابشاذ، وغير المعدول يكون اسما كجناح ومصدرا كذهاب وصفة نحو جواد وجنسا نحو سحاب، فلو سمي بشيء من هذه مذكر انصرف قولاً واحداً إلا ما كان مؤنثاً كعناق.
وقوله:

.... واصرفن ما نكرأ من كل ما التعريف فيه أثراً

يعنى: أن ما أثر فيه التعريف إذا نكر صرف لذهاب جزء العلة، والمراد بذلك الأنواع السبعة المتأخرة، وهى: ما امتنع للعلمية والتركيب أو الألف والنون الزائدتين، أو التأنيث بغير الألف، أو العجمة، أو وزن الفعل، أو ألف الإلحاق، أو العدل.

فتقول: ربّ معديكربٍ وعمرانٍ وطلحةٍ وإبراهيمٍ وأحمدٍ وأرطى وعميرٍ لقيتهم، فتصرف لذهاب العلمية.

وأما الأنواع الخمسة المتقدمة - وهى ما امتنع لألف التأنيث، أو للوصف والزيادتين، أو للوصف ووزن الفعل، أو للوصف والعدل، أو للجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل.

فهذه لا تنصرف وهى نكرة، فلو سمي بشيء منهما لم ينصرف أيضاً، أما ما فيه ألف التأنيث فلأنها كافية فى منع الصرف، ووهم من قال فى «حواء» امتنع للتأنيث والعلمية.

(١) كعناق: يريد أنه معرب ممنوع من الصرف.

(٢) كصباح يريد أنه معرب مصروف.

وأما ما فيه الوصف مع زيادتي فَعَلان، أو وزن أفعال؛ فلأن العلمية تخلف الوصف فيصير منعه للعلمية والزيادتين، أو للعلمية ووزن أفعال؛ أما ما فيه الوصف والعدل، وذلك آخرُ وفُعال ومَفْعَل نحو أحاد ومَوْحَدَ فمذهب سيويه أنها إذا سُمي بها امتنعت من الصرف للعلمية والعدل.

وكل معدول سُمي به فعدله باق، إلا سَحَرَ وأمسٍ في لغة بني تميم^(١).

هذا مذهب سيويه. وذهب الأخفش وأبو علي وابن برهان وابن بابشاذ إلى صرف العدد المعدول مسمى به، قالوا: لأن العدل يزول بالتسمية.

والصحيح مذهب سيويه؛ لأن العدل باق ولا أثر لزوال معناه.

وأما الجمع الموازن مفاعل أو مفاعيل؛ فقد تقدم الكلام على التسمية به.

وإذا نكر شيء من هذه الأنواع الخمسة بعد التسمية لم ينصرف أيضا، أما ذو الف التانيث فللألف، وأما ذو الوصف مع زيادتي فعَلان أو وزن أفعال أو العدل إلى مَفْعَل أو فُعال؛ فلأنها لما نكرت شابهت حالها قبل التسمية فمنعت الصرف لشبه الوصف مع هذه العلال، هذا مذهب سيويه، وخالف الأخفش في باب سكران فصرفه^(٢).

وأما باب أحمر ففيه أربعة مذاهب:

الأول: منع الصرف، وهو الصحيح.

والثاني: الصرف، وهو مذهب المبرد والأخفش في أحد قوليه، ثم وافق سيويه في كتابه الأوسط.

قال في شرح الكافية: وأكثر المصنفين لا يذكرون إلا مخالفته.

وذكرُ موافقته أولى لأنها آخر قوليه.

والثالث: إن سُمي بأحمر رجل أحمر لم ينصرف بعد التنكير، وإن سُمي به

أسود أو نحوه انصرف. وهو مذهب الفراء وابن الأنباري.

(١) فإن عدلهما يزول بالتسمية فيصرفان، بخلاف غيرهما من المعدولات، فإن عدله بالتسمية باق، فيجب منع صرفه للعدل والعلمية عددا كان أو غيره. هـ أشموني.

(٢) أي: عند قصد تنكيره.



والرابع: أنه يجوز صرفه. قاله الفارسي في بعض كتبه.

وأما المعدول إلى مَفْعَل أو فُعَال فمن صرف أحمر بعد التسمية صرفه، وقد تقدم الخلاف في الجمع إذا نكر بعد التسمية.

تنبيه:

إذا سُمي بأفعل التفضيل مجردا من «من» ثم نكر بعد التسمية انصرف اتفاقا، لأنه لم يبق فيه شبه الوصف إذا لم يستعمل صفة إلا بمن ظاهرة أو مقدره.

فإن سُمي به مع «من» ثم نكر امتنع الصرف قولاً واحداً، وسقط خلاف الأخفش؛ لأنك إن لم تلحظ أصله خرجت عن كلام العرب.

قلت: وكلامه في الكافية وشرحها يقتضى إجراء الخلاف فيه، فإنه قال:

وذو التفضيل منعه رجح إن قارنته من.....

وقال في شرحها: وحكمه حكم أحمر.

وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصًا فَعِي إِعْرَابِهِ نَهَجَ جَوَارٍ يَقْتَنِي

تقدم أن الجمع الموازن لمفاعل، إذا كان منقوصاً أجرى في الرفع والجر مجرى سار، وفي النصب مجرى نظيره من الصحيح، ولا خلاف في ذلك، وقد سبق تغليب من حكى فيه الخلاف.

وأما غير الجمع المنقوص الذي نظيره من الصحيح غير مصروف، فإن كان غير علم جرى مجرى جوار ونحوه فيما ذكر بلا خلاف. نحو «أعيم» تصغير أعمى. فتقول: «هذا أعيم». ومررت بأعيم. ورأيت أعيمى» وتوينه في الرفع والجر تنوين العوض كما سبق، وإن كان علماً وهو المشار إليه بالبيت ففيه خلاف.

مذهب الخليل وسيبويه وأبي عمرو وابن أبي إسحاق أنه كذلك فتقول في «يعيل» تصغير يُعَلَى، هذا يعيل ومررت بيعيل ورأيت يعلى.

وذهب يونس وأبو زيد وعيسى والكسائي إلى أنه يجرى مجرى الصحيح في ترك تنوينه وجره بفتحة ظاهرة .. واحتجوا بقوله^(١):

قد عَجِبَتِ مِنِّي وَمِنْ يُعِيلِيَا

والصحيح الأول، لأنه نظير جوار، وأما قوله «يُعِيلِيَا» فهو عند غيرهم للضرورة.

ولا ضطرارٍ أو تناسُبٍ صُرِفَ ذُو المنع والمصْرُوفُ قَدْ لا يَنْصَرِفُ

أما صرف ما يستحق المنع للضرورة فمتفق على جوازه، ومنه قوله^(٢):

(١) قائله: نسبة الشيخ خالد للفرزدق - وهو من الرجز.

وعجزه: لما رأنتي خلقًا مقلولياً

اللغة: «يُعِيلِيَا» مصغر يعلى - علم لرجل - «خلقًا» عتيقا بالياء، والمراد رث الهيئة «مقلولياً» متجافيا منكمشا، والمراد دميم الخلقه.

المعنى: عجبت هذه المرأة مني ومن يعلى: حين رأنتي رث الهيئة دميم الخلقه.

الإعراب: «قد» حرف تحقيق «عجبت» فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل ضمير مستتر فيه «منِّي» جار ومجرور متعلق بالفعل «من» حرف جر «يُعِيلِيَا» مجرور بمن ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل، والألف للإطلاق «لما» ظرف زمان بمعنى حين «رأنتي» فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل ضمير والتون للوقاية والياء مفعول أول «خلقًا» مفعول ثان لرأنتي «مقلولياً» نعت لقوله خلقًا، أو معطوف عليه بحذف العاطف.

الشاهد: قوله «يُعِيلِيَا» فإنه علم مصغر موازن للفعل ممنوع من الصرف وهو منقوص.

وقد عومل معاملة الصحيح، وفتحت ياؤه ولم ينون.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٢/٥٤١، وابن هشام ٣/٣٥٧، وابن الناظم.

وذكره سيبويه ٢/٥٩.

(٢) قائله: هو أمية بن أبي الصلت الثقفي - وهو من الخفيف.

اللغة: أتاها، الضمير يرجع إلى ناقة صالح عليه السلام «أحيمر» أراد الذي عقر الناقة واسمه قدار بن سالف وكان أحمر أزرق أصهب «عضب» - بفتح العين وسكون الضاد - السيف القاطع.

الإعراب: «أتاها» فعل ومفعول «أحيمر» فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة «كأخي» الكاف للتشبيه والتقدير: أتاها مثل السهم بعضب وقيل: التقدير: أتاها بعضب كأخي السهم، أي: كمثل السهم، فعلى الأول محل الكاف النصب وعلى الثاني الجر «بعضب» جار ومجرور متعلق بأتاها «فقال» فعل ماض والفاعل ضمير مستتر فيه «كوني عقيرا» جملة وقعت مقول القول. الياء اسم كان - والخطاب للناقة - عقيرا خبر كان يستوى فيه المذكر والمؤنث.

وأَناها أَحيمِرٌ كأخي السَّهمِ بَعْضُ بَعْضٍ فقال: كوني عَقيرا

وهو كثير، وقد اختلف في نوعين:

أحدهما: ما فيه ألف التانيث المقصورة، فمنع بعضهم صرفه للضرورة، وقال: إنه لا فائدة فيه، إذ يزيد بقدر ما ينقص.

ورد بقول المسلم بن رباح المري^(١):

إني مَقَسِّمٌ ما ملكت فجاعلٌ جرماً لآخرتي ودنياً تنفع

أنشده ابن الأعرابي بتنوين «دنيا».

وقال بعضهم في رد هذا القول إن الألف قد تلتقى بساكن بعده فيحتاج الشاعر إلى كسر الأول لإقامة الوزن فينون ثم يكسر.

قلت: ومقتضى هذا أنه إذا لم يحتج إلى تنوينه لم ينون، وهو تفصيل حسن.

والثاني: «أفعل من» منع الكوفيون صرفه للضرورة، قالوا: لأن حذف تنوينه إنما هو لأجل «من» فلا يجمع بينه وبينها، ومذهب البصريين جوازها، لأن المانع له الوزن والوصف كأحمر لا «من» بدليل صرف «خير منه وشر منه» لزوال الوزن.

= الشاهد: قوله «أحيمر» حيث نونه مع أنه يستحق المنع، وذلك لأجل الضرورة. مواضعه: ذكره الأشموني ٢/٥٤١.

(١) قائله: المسلم بن رباح المري - وهو من الكامل.

الإعراب: «إني» حرف توكيد ونصب والياء اسمها «مقسم» خبر إن مرفوع بالضممة الظاهرة «ما ملكت» ما موصولة وملكيت فعل وفاعل والجملة صلة ما والعائد محذوف تقديره: ما ملكته، ومقسم مضاف وما ملكت مضاف إليه «فجاعل» الفاء عاطفة للمفصل على المجمل «جاعل» مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة وخبره محذوف تقديره: فمنه جاعل «أجرا» منصوب بجاعل «لآخرتي» جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره: أجرا كائنا لآخرتي «ودنيا» عطف على أجرا، وفيه حذف تقديره: ومنه جاعل دنيا «تنفع». فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه والجملة صفة لدنيا.

الشاهد: قوله «دنيا» حيث نونه الشاعر.

مواضعه: ذكره الأشموني ٢/٥٤٢.

ومثال صرفه للتناسب قوله تعالى: ﴿سَلْسِلَ وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا﴾^(١) وقرأ ابن مهران ﴿وَلَا يَغْوُونَ وَيَعِوقُوا وَنَسْرًا﴾^(٢).

وأجاز قوم صرف الجمع الذى لا نظير له فى الأحاد اختياراً، وزعم قوم أن صرف ما لا ينصرف مطلقاً لغة، قال الأخفش: وكان هذه لغة الشعراء، لأنهم اضطروا إليه فى الشعر «فجرت»^(٣) أستمهم على ذلك فى الكلام.

وأما من منع صرف المستحق للصرف للضرورة، ففى جوازه خلاف: مذهب أكثر البصريين منعه، وأكثر الكوفيين والأخفش والفارسي جوازه، واختاره المصنف، وهو الصحيح، لثبوت سماعه فمنه^(٤):

وما كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسٍ فِي مَجْمَعٍ
وأبيات أخرى^(٥).

وفصل بعض المتأخرين بين ما فيه العلمية فأجاز منعه لوجود إحدى العلتين وبين ما ليس كذلك فصرفه، ويؤيده أن ذلك لم يسمع إلا فى العلم. وأجاز قوم منهم أحمد بن يحيى منع صرف المنصرف اختياراً.

(١) من الآية ٤ من سورة الإنسان - نافع والكسائى.

(٢) من الآية ٢٣ من سورة نوح.

(٣) ب، ج وفى أ (فجرى).

(٤) قائله: هو العباس بن مرداس الصحابى - وهو من المتقارب.

اللغة: «حصن» والد عينة «حابس» والد الأقرع.

الإعراب: «ما» نافية «كان» فعل ماض ناقص «حصن» اسم كان مرفوع بالضممة الظاهرة «ولا حابس» عطف على اسم كان «يفوقان» فعل مضارع مرفوع بشبوت النون والفتحة الاثني فاعل، والجملة فى محل نصب خبر كان «مرداس» مفعول به «فى مجمع» جار ومجرور متعلق بيفوقان.

الشاهد: قوله «مرداس» حيث منعه من الصرف وهو اسم مصروف للضرورة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٢/٤٥٣، وابن الناظم، والسيوطى ص ١٤٣،

وذكره فى الهمع ١/٣٧، وابن يعيش ١/٦٨.

(٥) منها قوله:

وقائلة: ما بال دَوَسِرَ بَعْدَنَا صَحَا قَلْبُهُ عَنِ آلِ لَيْلَى وَعَنْ هِنْدَا؟
وقوله: طلب الأرازقِ بالكتائبِ إذ هَوَتْ بشيبِ غائلةِ النفوسِ غَدُورُ

إعراب الفعل

ارْفَعْ مُضَارِعًا إِذَا يُجْرَدُ مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَتَسَعَدُ

يعنى المضارع الذى لم (تباشره)^(١) نون التوكيد ولا نون الإناث، وإنما لم يقيده اكتفاء بتقديم ذلك فى باب الإعراب.

وفهم من كلامه أنه يجب رفع المضارع (المغرب)^(٢) إذا لم يدخل عليه ناصب ولا جازم نحو «أنت تسعد»، ولم ينص هنا على رافعه، وفيه أقوال:

الأول: أن رافعه وقوعه موقع الاسم وهو قول البصريين.

والثانى: أن رافعه تجرده من الناصب والجازم وهو (قول حذاق)^(٣) الكوفيين منهم الفراء.

والثالث: أن رافعه نفس المضارعة، وهو قول ثعلب.

والرابع: أن رافعه حروف المضارعة ونسب إلى الكسائى.

واختار المصنف الثانى، لسلامته من النقص، بخلاف مذهب البصريين فإنه يتنقض بنحو «هلا تفعل»^(٤).

ورد مذهب الفراء بأن التعرى عدم فلا يكون عاملا، وأجاب الشارح بأنا لا نسلم أن التجرد من الناصب والجازم عدمى، لأنه عبارة عن استعمال المضارع على أول أحواله مخلصا عن لفظ يقتضى تغييره، واستعمال الشئ والمجئ به على صفة ما ليس بعدمى، انتهى:

ولما ذكر أن رفعه مشروط بتجريده من الناصب والجازم أخذ بينهما فقال:

وَيَلَنُ انصِبُهُ وَكِي كَذَا بَأْنُ

(١) أ، ج وفى ب (بىاشر).

(٢) أ، ج وفى ب (المعرى).

(٣) أ، ج وفى ب (مذهب).

(٤) لأن أداة التحضيض مختصة بالفعل.

الأدوات التي تنصب المضارع أربعة، وهي الثلاثة المذكورة في هذا البيت وإذن وستأتى.

فأما «لن» فحرف نفى ينصب المضارع ويخلصه للاستقبال ولا يلزم أن يكون مؤبداً، خلافاً للزمخشري، ذكر ذلك فى أمودجه، وقال فى غيره إن «لن» لتأكيد ما تعطيه «لا» من نفى المستقبل.

قال ابن عصفور: وما ذهب إليه دعوى لا دليل عليها، بل قد يكون النفى بلا أكد من النفى بلن، لأن النفى بلا قد يكون جواباً للقسم، والنفى بلن لا يكون جواباً له، ونفى الفعل إذا أقسم عليه أكد.

تنبيهات:

الأول: مذهب سيبويه والجمهور أن «لن» بسيطة وذهب الخليل والكسائي إلى أنها مركبة وأصلها «لا أن» حذفت همزة أن تخفيفاً، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين. ورد سيبويه بجواز تقديم معمول معمولها عليها نحو «زيداً لن أضرب». وأجيب بأنه قد يحدث بعد التركيب ما لم يكن قبله، ومنع الأخفش الصغير تقديم معمول معمولها عليها.

وذهب الفراء إلى أن «لن» هى «لا» أبدلت ألفها نونا وهو ضعيف.

الثانى: ذهب قوم منهم ابن السراج إلى أنه يجوز أن يكون الفعل بعدها دعاء، واختاره ابن عصفور، وجعلوا منه قوله تعالى ﴿فَلَنْ أَكُونَ ظَهيراً لِلْمُجْرِمِينَ﴾^(١).

والصحيح أنه لم يستعمل من حروف النفى فى الدعاء إلا «لا» خاصة.

الثالث: حكى بعضهم أن الجزم بلن لغة لبعض العرب.

وأما «كى» فلفظ مشترك يكون اسماً مخففاً من كيف فيليها اسم أو فعل ماضٍ أو مضارع مرفوع، كقوله^(٢).

(١) من الآية ١٧ من سورة القصص.

(٢) قائله: لم ينسب لقائل - وهو من البسيط.

كَي تَجْنَحُونَ إِلَى سَلْمٍ وَمَا تُثْرِتُ قِتْلَاكُمُ، وَلَطَى الْهَيْجَاءِ تَضْطَرْمُ
وتكون حرفا جازا للتعليل بمعنى اللام، وحرفا مصدريا فيستعين الأول في
ثلاثة مواضع:

أحدها: أن تدخل على «ما» الإستفهامية كقولهم «كَيْمَهُ»^(١).

والثاني: أن تدخل على «ما» المصدرية كقوله^(٢):

كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ

= اللغة: «تجنحون» من جنح إذا مال «سلم» - بكسر السين - والفتح أحسن «ما تُثْرِتُ» صيغة
مجهول من ثارت القتل وبالقتل ثارا وثورة. أى قتلت قاتله «لَطَى» النار «الهيحاء» الحرب
- تمد وتقصّر «تضطرم» تلتهب.

الإعراب: «كَي» أى: كيف للاستفهام «تجنحون» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون والواو فاعل
«إلى سلم» جار ومجرور متعلق بالفعل «ما تُثْرِتُ» ما نافية (تُثْرِتُ) صيغة المبنى للمجهول
- «قتلاكُم» نائب فاعل مرفوع وكم مضاف إليه «ولطَى» الواو حالية ولطى مبتدأ «الهيحاء»
مضاف إليه «تضطرم» فعل مضارع مرفوع بالضمه والفاعل ضمير مستتر فيه والجملة في
محل رفع خبر المبتدأ، والجملة وقعت حالا.

الشاهد: قوله «كَي» فإنه بمعنى كيف.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٣/٥٤٩، وابن الناظم.

(١) بمعنى له.

(٢) قائله: هو النابغة، وقيل: قيس بن الخطيم - وهو من الطويل.

وتمامه: إذا أنت لم تنفع فضر فإنما يرجى الفتى

المعنى: إذا لم يكن فى مقدورك أن تنفع من يستحق النفع والعون فضر من يستحق الضرر
والإيذاء، فإن الإنسان لا يقصد منه فى الحياة غير هذين العاملين.

الإعراب: «إذا» ظرف متضمن معنى الشرط فى محل نصب «أنت» فاعل لفعل محذوف وهو
فعل الشرط يفسره المذكور. لم تنفع، فعل مضارع مجزوم بلم والفاعل ضمير، والجملة
مفسرة «فضر» الفاء واقعة فى جواب إذا وضر فعل أمر «فإنما» الفاء للتعليل وإنما أداة حصر
«يرجى» فعل مضارع مبنى للمجهول «الفتى» نائب فاعل «كَيْمَا» جارة تعليلية بمنزلة اللام
وما مصدرية، وهى وما بعدها فى تأويل مصدر مجرور بكى.

الشاهد: قوله «كَيْمَا» حيث دخلت «ما» المصدرية على «كَي».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشموني ٣/٥٤٩، وابن هشام فى حروف الجر ٢/٢٤٥،

وابن الناظم، وذكره السيوطى فى الهمع ٢/٥، والشاهد ٦٥٦ فى خزنة الأدب.

والثالث: أن تقع اللام بعدها، كقوله^(١):

فأوقدت نارى كى ليُبصرَ ضَوْؤها

فهى هنا حرف جر واللام تأكيد لها وأن مضمرة بعدها، ولا يجوز كونها مصدرية لفصل اللام، وهذا التركيب نادر، ويتعين الثانى إذا وقعت بعد اللام ولم تقع أن بعدها نحو «جئت لكى أقرأ».

ولا يجوز أن تكون حرف جر، لدخول حرف الجر عليها، فإن وقع بعدها «أن» ولا يكون ذلك إلا فى الضرورة، كقوله^(٢):

(١) قائله: هو حاتم بن عدى الطائى - وهو من الطويل.

وعجزه: وأخرجت كلبى وهو فى البيت داخله.

الإعراب: «فأوقدت» الفاء عاطفة، أوقدت فعل ماض والتاء فاعل، «نارى» مفعول به والياء مضاف إليه «كى» للتعليل «ليُبصر» اللام للتعليل ويبصر فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد لام التعليل، وهو مبنى للمجهول «ضَوْؤها» نائب فاعل والهاء مضاف إليه «وأخرجت» الواو عطف على فأوقدت وأخرجت فعل وفاعل «كلبى» مفعول به والياء مضاف إليه «وهو» الواو حالية وهو مبتدأ «فى البيت» جار ومجرور متعلق بداخله «داخله» خبر المبتدأ مرفوع والجملة حالية.

الشاهد: قوله «كى ليُبصر» فإن كى هنا تتعين أن تكون حرفا جارا للتعليل بمعنى اللام، لظهور اللام بعدها، وإنما جمع بينهما للتأكيد - وهذا التركيب نادر.

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه الألفية ٣/٥٥٠.

(٢) قائله: لم أعر على قائله - وهو من الطويل.

وتمامه: فتركها شنا بيضاء بلقع.

اللغة: «تطير» تذهب بسرعة «شنا» - بفتح الشين وتشديد النون - القرية الخلق البالى «بيضاء» المفازة «بلقع» - بفتح الباء وسكون اللام وفتح القاف - قفر خالية من كل شىء.

المعنى: يخاطب الشاعر طائرا جارحا أو سارقا ماهرا، فيقول: رغبت أن تأخذ قربتى بسرعة وتركها قطعة ممزقة بصحراء لا يصل إليها إنسان.

الإعراب: «أردت» فعل وفاعل «لكيما» اللام حرف جر وتعليل وكى إما جارة تعليلية مؤكدة للام وأن ناصبة أو مصدرية مؤكدة بأن واللام جارة وما زائدة «أن» حرف مصدرى ونصب

«تطير» فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة والفاعل ضمير مستتر فيه «بقربتى» جار ومجرور متعلق بتطير «فتركها» الفاء عاطفة على تطير وترك فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه والهاء مفعول أول «شنا» مفعول ثان لتترك أو حال على التأويل «بيضاء»

جار ومجرور متعلق بترك «بلقع» صفة لبيضاء.

أَرَدْتُ لِكَيْمًا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي

ترجح كونها حرف جر مؤكدة للام، ويحتمل أن تكون مصدرية مؤكدة بأن.
وإنما يترجح كونها جارة لأوجه:

أحدها: أن «أن» أم البواب، فلو جعلت مؤكدة لكي لكانت كي هي
الناصبية^(١).

والثاني: أن ما كان أصلا في بابه لا يجعل مؤكدا لغيره.

والثالث: أن «أن» وليت الفعل فترجح أن تكون العاملة، ويجوز الأمران في
نحو «جئت كي تفعل» فإن جعلت جارة كانت «أن» مقدرة بعدها، وإن جعلت
ناصبية كانت اللام مقدرة قبلها.

تنبيهات:

الأول: ما ذكرته من أن «كي» تكون حرف جر ومصدرية هو مذهب سيويه
وجمهور البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنها^(٢) ناصبة للفعل دائما، وتأولوا كيمه
على تقدير «كي» تفعل ماذا.

وذهب قوم إلى أنها حرف جر دائما، ونقل عن الأخفش.

الثاني: إذا كانت «كي» حرف جر ودخلت على الاسم، فهي بمعنى لام
التعليل، وإذا دخلت على الفعل دلت على العلة الغائية فقط، فهي أخص من
اللام.

الثالث: أجاز الكسائي تقديم معمول معمولها عليها نحو «جئت النحو كي
أتعلم».

= الشاهد: قوله «لكيما أن تطير» حيث يجوز أن تكون كي مصدرية وأن مؤكدة لها، وأن
تكون تعليلية مؤكدة للام، ولولا «أن» لوجب أن تكون «كي» مصدرية ولولا وجود اللام
لوجب أن تكون تعليلية.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٣/٥٤٩، وابن هشام ٣/٣٦٣، والإنصاف
٢/٣٤١، وابن يعيش ٧/١٩، والشاهد ٦٣٥ في الخزانة.

(١) فيلزم تقديم الفرع على الأصل.

(٢) ب، ج.

ومذهب الجمهور منع ذلك .

الرابع : إذا فصل بين «كى» والفعل لم يبطل عملها، خلافا للكسائي نحو «جئت كى فيك أرغب» والكسائي يجيزه بالرفع لا بالنصب . قيل : والصحيح أن الفصل بينها وبين الفعل لا يجوز فى الاختيار .

الخامس : زعم الفارسى أن أصل كما فى قوله^(١) :

وَطَرَفُكَ إِمَّا جِئْنَا فَاحْبِسْهُ كَمَا يَحْسِبُوا أَنَّ الْهَوَىٰ حَيْثُ تَنْظُرُ

أى «كيما» فحذفت الياء ونصب بها، وذهب المصنف إلى أنها كاف التشبيه كفت بما ودخلها معنى التعليل فنصبت، وذلك قليل .

وقد جاء الفعل بعدها مرفوعا فى قوله^(٢) :

(١) قائله : هو جميل بن معمر، وقيل : لبيد العامرى - وهو من الطويل .

اللغة : «طرفك» - بفتح الطاء - الطرف العين والمعنى وعينك .

الإعراب : «طرفك» طرف مبتدأ والكاف مضاف إليه «إما» أصله إنَّ مَّا وإن للشرط وما زائدة وجئنا فعل وفاعل ومفعول وهو فعل الشرط «فاحسبه» الفاء واقعة فى جواب الشرط والضمير المنصوب يرجع إلى الطرف والجملة كلها فى موضع الرفع على الخبرية - «وأن» بفتح الهمزة - «الهوى» اسم أن «حيث تنظر» خبر أن . وأن مع اسمها وخبرها سد مسد المفعولين ليحسب .

الشاهد : قوله «كما يحسبوا» حيث إن «كما» تنصب بنفسها بمعنى «كيما» واستدل به الكوفيون والميرد، وعلامة النصب سقوط النون من يحسبوا والصحيح ما ذهب إليه البصريون وهو المنع، لأنه لو كانت ناصبة مثل كيما لكثرت فى كلام العرب، ويحتمل أن تكون النون حذفت للضرورة، أو يكون الأصل كيما فحذفت الياء للضرورة .

مواضعه : ذكره الأشمونى ٣/٥٥٠، والإنصاف ٢/٣٤٤، والسيوطى فى الهمع ٢/٦ .

(٢) قائله : هو رؤبة بن العجاج - وهو من الرجز .

المعنى : أنك إن شتت شتت وإذا لم تشتم لا تشتم ولعلك إن لم تشتم لا تشتم .

الإعراب : «لا» ناهية «تشتم» فعل مضارع مجزوم بلا وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين والفاعل ضمير مستتر فيه «الناس» مفعول به «كما» ما كافة «تشتم» فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة والفاعل ضمير مستتر فيه .

الشاهد : قوله «كما لا تشتم» حيث رفع الفعل بعد قوله «كما» ولم ينصب، فقال الكوفيون لأنها لم تكن بمعنى كيما، فلذلك لم تنصب، وقال البصريون هذا على أصله، لأن «كما» ليست من النواصب .

مواضعه : ذكره الأشمونى ٣/٥٥١، وذكره سيبويه ١/٤٥٩، والإنصاف ٢/٣٤٥ .

لا تَشْتَمُ النَّاسَ كَمَا لَا تَشْتَمُ

وإما أن تكون زائدة ومفسرة ومصدرية، فالزائدة: هي التي دخولها في الكلام كخروجها فيطردها زيادتها بعد «لما» نحو ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾^(١) وبين القسم ولو.

نحو^(٢): أما والله أن لو كنت حرا

ورقع لابن عصفور أن هذه رابطة والجواب «لو» وما دخلت عليه. وشذت زيادتها بعد كاف الجر في قوله^(٣):

كَأَنَّ ظِلِّيَّةً

(١) من الآية ٩٦ من سورة يوسف.

(٢) قائله: لم أعثر على قائله، وأنشده سيبويه ولم يعزه إلى أحد - وهو من الوافر. وعجزه: وما بالحر أنت ولا العتيق.

الإعراب: «أما» - بفتح الهمزة وتخفيف الميم - حرف استفتاح بمنزلة الألا ويكثر قبل القسم «والله» حرف قسم ومقسم به «أن» رابطة أو زائدة «لو» شرطية «كنت» كان واسمها «حرا» خبر كان والجملة فعل الشرط وجواب الشرط محذوف تقديره: لقاومتك. الشاهد: قوله «أن لو كنت» فإن أن فيه جعل حرفا يربط جملة القسم بجملة المقسم عليه. والذي ذهب إليه سيبويه أنها زائدة - بين القسم ولو.

مواضعه: ذكره أيضا السيوطي في الهمع ٢/١٨.

(٣) قائله: هو لباعث بن صريم - بفتح الصاد - اليشكري - وهو من الطويل.

وتمامه: ويوما توافينا بوجه مقسم تعطو إلى وارق السلم

اللغة: «مقسم» محسن وأصله من التقسمات وهي مجارى الدموع في أعلى الوجه «تعطو» قال الأعلام: العاطية: التي تتناول أطراف الشجر مرتعية «وارق» المورق - وفعله أوراق - وهو نادر - «السلم» شجر يعينه.

المعنى: قال الأعلام: وصف امرأة حسنة الوجه فشبها بظبية مخصبة.

الإعراب: «يوما» ظرف متعلق بالفعل بعده «توافينا» فعل مضارع فاعله ضمير مستتر عائد إلى المرأة الموصوفة ونا: مفعول «بوجه» متعلق بتوافي «مقسم» صفة لوجه «كأن» على رواية الجر - الكاف حرف تشبيه وجر وأن زائدة «ظبية» مجرور بالكاف «تعطو» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر عائد إلى الظبية «إلى وارق» جار ومجرور متعلق بتعطو «السلم» مضاف إليه مجرور بالكسرة، وإنما سكن لأجل الوقف وجملة تعطو في محل رفع صفة لظبية.

الشاهد: قوله «كأن ظبية» حيث وقعت أن زائدة بين الكاف ومجرورها.

مواضعه: راجعها في باب إن.

فى روافة الجر .

وفائدة زفادتها التوكفد؁ وزعم الزمخشرفى والشلوبفن أنه ففجر مع التوكفد معنى آخر وهو أن الجواب فكون بعقب الفعل الذى فلفها ففبفه على السببفة والاتصال؁ ولفست مثقلة فى الأصل خلافا لزاعمه .

والمفسرة: وهى التى فحسن فى موضعها أى . وعلامتها: أن تقع بعد جملة ففها معنى القول دون حروفه نحو ﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا ﴾ (١) .

فلو كان الذى قبلها فر جملة حكم عليها بأنها المصدرفة نحو «إشارتف فإلك أن اصبر» ولا تقع المفسرة بعد صرفق القول خلافا لبعضهم .

ومذهب الكوففن أن التفسفر ففس من معانى «أن» وهى عندهم الناصبة للفعل والمصدرفة هى التى تؤول مع صلتها بمصدر؁ وتقسفم إلى مخففة من «أن» وناصبة للمضارع ففان كان العامل ففها فعل علم فجب أن تكون المخففة نحو ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ ﴾ (٢) وتقدم ذكرها فى بابها .

وإن كان فعل ظن فجاز ففها الأمران؁ فجاز فى الفعل بعدها الرفع والنصب بالاعتبارفن إلا أن النصب هو الأكثر؁ ولذلك أجمع عليه فى قوله تعالى: ﴿ أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا ﴾ (٣) وقرئ بالوجهفن ﴿ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً ﴾ (٤) .

وإن كان العامل ففها فر العلم والظن فجب أن تكون الناصبة للفعل نحو «أرفد أن تفعل» وإلى هذا التقسفف أشار بقوله:

لا بعد علم والتى من بعد ظن
فأنصب بها والرفع صحح واعتقد
تخفيفها من أن فهو مطرد
أى: فاعتقد تخففها من «أن» إذا رفعت الفعل بعدها .

(١) من الآية ٢٧ من سورة المؤمنون .

(٢) من الآية ٢٠ من سورة المزمل .

(٣) من الآية ٢ من سورة العنكبوت .

(٤) من الآية ٧١ من سورة المائدة .

تنبيهات:

الأول: إذا أول العلم بغيره جاز وقوع الناصبة بعده، ولذلك أجاز سيبويه «ما علمت إلا أن تقوم» - بالنصب - قال: لأنه كلام خرج مخرج الإشارة، فجرى مجرى قولك «أشير عليك أن تقوم».

وعن أبي العباس: أن الناصبة لا تأتي بعد لفظ العلم أصلا.

الثاني: أجاز سيبويه والأخفش إجراءها بعد الخوف مجراها بعد العلم لتيقن المخوف نحو «خفت أن لا تفعل» أو «خشيت أن تقوم» - بالرفع - ومنع ذلك المبرد.

الثالث: أجاز الفراء وابن الأنباري أن تنصب بعد العلم غير المؤول، ومذهب الجمهور المنع.

الرابع: أجاز الفراء تقديم معمول معمولها عليها، مستشهدا بقوله^(١):

رَبِيَّتُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَا كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أَجْلَدَا

قال في التسهيل: ولا حجة فيما استشهد به لندوره، أو إمكان تقدير عامل

مضمرة.

(١) قائله: لم أعثر على قائله - وهو من الرجز.

اللغة: «تمعددا» غلظ وشب.

المعنى: ربيت ابني حتى إذا غلظ وشب وكان جزائي أن أجلد بالعصا.

الإعراب: «ربيته» فعل وفاعل ومفعول «حتى» حرف ابتداء «إذا» ظرفية شرطية «تمعددا» فعل ماضٍ في موضع الشرط والفاعل ضمير مستتر والألف للإطلاق وإذا منصوبة بشرطها أو جوابها «كان» فعل ماضٍ ناقص «جزائي» اسم كان والياء مضاف إليه، وكان جزائي في موضع الجواب وجملة أن أجلدا في محل نصب خبر كان والألف للإطلاق.

الشاهد: قوله «بالعصا أن أجلدا» فإن قوله «بالعصا» يتعلق بأجلد، وأجلد معمول أن وصلتها، وقوله «بالعصا» معمول معمول أن، وأجيب بأنه نادر لا يقاس عليه. أو تؤول بأن، التقدير: كان جزائي أن أجلد بالعصا أن أجلد، فحذف من الأول لدلالة الثاني عليه. مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٥٥٢، والسيوطي في الهمع ٨٨، ١/١١٢، والشاهد ٦٤٣ في الخزانة.

الخامس: أجاز الأخفش أن تعمل وهى زائدة، واستدل بالسماع كقوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾^(١) وبالقياس على حرف الجر الزائد.

ولا حجة فى ذلك لأنها فى الآية ونحوها مصدرية دخلت بعد «ما لنا» لتأوله بما معنا. والفرق بينها وبين حرف الجر أن اختصاصه باق مع الزيادة بخلاف «أن» فإنها قد وليها الاسم فى «كان ظبية».

السادس: إذا وصلت «أن» بالماضى والأمر فهى التى تنصب المضارع خلافا لابن طاهر فإنه جعلها غيرها.

السابع: جملة ما ذكر لأن عشرة أقسام: ناصبة للمضارع ومخففة وزائدة ومفسرة، وشرطية، ومعنى لا، ومعنى لثلا، ومعنى إذ، ومعنى أن المخففة وجازمة.

وقد تقدم الكلام عن الأربعة الأول ولم يثبت ما سواها.

وأما الجازمة: فقال فى التسهيل: ولا يجزم بها خلافا لبعض الكوفيين، انتهى. ووافقهم أبو عبيدة. وحكى اللحيانى^(٢) أنها لغة بنى صباح؛ وقال: الرواسى^(٣) فصحاء العرب تنصب بأن وأخواتها الفعل، ودونهم قوم يرفعون بها، ودونهم قوم يجزمون بها، وقد أنشدوا على ذلك أبياتا:

وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلُ أَنْ حَمَلًا عَلَى مَا أَخْتَهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلًا

يعنى، أن بعض العرب أهمل أن الناصبة حيث استحقت العمل. وذلك إذا لم يتقدمها علم أو ظن كقوله^(٤):

أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا مِنِّي السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا

(١) من الآية ٢٤٦ من سورة البقرة.

(٢) هو على بن المبارك اللحيانى من بنى لحيان. وقيل: سمي به لعظم لحيته، وأخذ عن الكسائى؛ وأبى عمرو الشيبانى وغيرهما، وله النوادر المشهورة.

(٣) محمد بن الحسن الرؤاسى النحوى، سمي الرؤاسى، لأنه كان كبير الرأس وهو أول من وضع من الكوفيين كتابا فى النحو وهو أستاذ الكسائى والفراء وله من الكتب الفيصل - الوقف والابتداء الكبير وغير ذلك.

(٤) قائله: لم أعثر على قائله - وهو من البسيط.

فإن الأولى والثانية مصدريتان غير مخففتين وقد عملت إحداهما وأهملت الأخرى، ومنه قراءة بعضهم ﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾^(١).

ووجه إهمالها حملها على «ما» أختها، أعنى: ما المصدرية: هذا مذهب البصريين، وأما الكوفيون فهي عندهم «المخففة من الثقيلة»^(٢)، وقوله فى التسهيل: كونها المخففة أو المحمولة عليها أو على المصدرية يقتضى قولاً ثالثاً.

فإن قلت: هل يقاس على ذلك؟

قلت: ظاهر كلام المصنف أن إهمالها مقيس.

قال فى شرح الكافية: ثم نبهت على أن من العرب من يجيز الرفع بعد أن الناصبة السالمة من سبق علم أو ظن.

وَتَصْبُوا بِإِذْنِ الْمُسْتَقْبَلِ
إِنْ صُدِّرَتْ وَالْفِعْلُ بَعْدَ مُوَصَّلًا

«إذن» حرف ينصب المضارع بثلاثة شروط:

الأول: أن يكون مستقبلاً. فإن كان حالاً رفع، لأن النواصب تخلص للاستقبال.

= اللغة: «تقرآن» تبلغان وتقولان «ويحكماً» مصدر معناه رحمة لكما.

المعنى: أرجو يا صاحبي أن تبلغا محبوبتى أسماء تحبى والأت تخبراً بذلك أحداً.

الإعراب: «أن» مصدرية مهملة «تقرآن» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون والألف فاعل، وهو فى محل نصب بدل من حاجة فى بيت قبله، أو فى محل رفع خبر لمبتدأ محذوف عائد إلى حاجة، أى: هى أن تقرآن «ويحكماً» منصوب بفعل محذوف من معناه. وهو مصدر مضاف إلى ضمير المخاطبين «منى» متعلق بتقرآن «السلام» مفعول تقرآن «وأن لا» أن مصدرية ناصبة ولا نافية «تشعرا» فعل مضارع منصوب بأن والألف فاعل «أحداً» مفعول. الشاهد: قوله «أن تقرآن» حيث أهملت «أن» عن العمل حملاً على أختها ما المصدرية، ورفع الفعل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٢/٥٥٣، وابن هشام ٣/٣٦٥، والمكودى ص ١٤٤، وابن الناظم، وذكره ابن هشام فى المغنى ٢/٢٠١، وابن يعيش ٧/١٥، والإنصاف ٢/٢٢٩، والشاهد ٦٤٢ فى الخزانة.

(١) من الآية ٢٣٣ من سورة البقرة - وهى قراءة ابن محيصن.

(٢) ب، ج.

الثاني: أن تكون مصدرية، فإن تأخرت الغيت حتما، نحو «أكرمك إذا» وإن توسطت وافترقا ما قبلها لما بعدها فكذلك.

قال في شرح الكافية: وشذّ النصب بإذن بين خبر وذى خبر في قول الراجز^(١):

لا تتركني فيهم شطيرا
إني إذن أهلك أو أطيرا

قلت: نقل جواز ذلك عن بعض الكوفيين، وتأوله البصريون على حذف الخبر، والتقدير: إني لا أقدر على ذلك، ثم استأنف بإذن فنصب. وإن تقدمها حرف عطف فسيأتي.

والثالث: ألا يفصل بينها وبين الفعل بغير القسم، فإن فصل بينهما بغيره الغيت نحو «إذن زيد يكرمك»، وإن فصل به لم يعد حاجزا نحو «إذن والله أكرمك».

تنبيه:

أجاز ابن عصفور الفصل بالظرف نحو «إذن غدا أكرمك» وأجاز ابن بابشاذ: الفصل بالتداء والدعاء نحو «إذن يا زيد أحسن إليك» و «إذن يغفر الله لك يدخلك الجنة» ولم يسمع شيء من ذلك، فالصحيح منعه.

(١) قائله: لم أعثر على قائله - وهو من الراجز.

اللغة: «شطيرا» - بفتح الشين وكسر الطاء - غريبا أو بعيدا «أطيرا» أذهب بعيدا. المعنى: لا تتركني وتصيرني مثل البعيد والغريب بين هؤلاء، فلإني إذن أموت أو أرحل بعيدا عنهم.

الإعراب: «لا تتركني» ناهية وفعل مضارع مؤكد بالنون الثقيلة، والنون للوقاية والياء مفعول أول «فيهم» جار ومجرور متعلق بشطير «شطيرا» مفعول ثان أو حال «إني» إن واسمها «أهلك» فعل مضارع منصوب بإذن، والفاعل ضمير مستتر فيه والجملة في محل رفع خبر إن «أو أطيرا» عطف على أهلك.

الشاهد: قوله «إذن أهلك» حيث نصب إذن المضارع وإذن غير واقعة في صدر الجملة لأنها معترضة بين اسم إن وخبرها. ويخرج على أنه ضرورة أو على أن خبر «إن» محذوف، أي: لا أقدر على ذلك ثم استأنف بعده، فتكون إذن في صدر جملة مستأنفة. مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٣/٥٥٤، وابن هشام ٣٧٠، وابن الناظم، والشاهد ٦٤٩ في الخزانة.

وأجاز الكسائي وهشام، الفصل بمعمول الفعل، وفي الفعل^(١) حينئذ
وجهان.

والاختيار عند الكسائي النصب، وعند هشام الرفع.

وقد اشتمل البيت على (ذكر)^(٢) الشروط الثلاثة، ثم أشار إلى أن الفصل
بالقسم مغتفر بقوله:

أو قبله اليمينُ

ثم نبه على حكمها بعد العاطف فقال:

..... وَأَنْصَبْ وَأَرْقِعَا إِذَا إِذَنْ مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا

والرفع أجود الوجهين وبه قرأ السبعة، وفي الشواذ «وإِذَا لَا يَلْبَثُوا»^(٣) على
الإعمال.

تنبيهات:

الأول: أطلق في العطف، وفصل بعضهم فقال: إن كان العطف على ماله
محل الغيت نحو «إن تزرني أذكرك وإذن أحسن إليك» بجزم أحسن عطفًا على
جواب الشرط.

وإن كان على ما لا محل له فالاكثر الإلغاء كالأية.

الثاني: إلغاء إذن مع استيفاء الشروط لغة نادرة حكاه عيسى وسيبويه ولا
يقبل قول من أنكرها.

الثالث: مذهب الجمهور أن «إذن» حرف. وذهب بعض الكوفيين إلى أنها
اسم وأصلها «إذا» والأصل أن تقول «إذن جتني أكرمك» فحذف ما يضاف إليه
وعوض منه التنوين، والصحيح مذهب الجمهور.

ثم اختلف القائلون بحرفيتها فقال الأكثرون: إنها بسيطة، وذهب الخليل في
أحد أقواله إلى أنها مركبة من «إذ» و «إن».

(١) أ، ج وفي ب (الفصل).

(٢) أ، ج.

(٣) من الآية ٧٦ من سورة الإسراء.

ثم اختلف القائلون بأنها بسيطة، فذهب الأكثرون إلى أنها ناصبة بنفسها.
 وذهب الخليل فيما روى عنه أبو عبيدة أنها ليست ناصبة بنفسها، وأن
 مضمة بعدها وإليه ذهب الزجاج والفارسي.

الرابع: إذا وقع بعدها الماضي مصحوباً باللام كقوله تعالى: ﴿إِذَا
 لِأَذْنِكَ﴾^(١). فالظاهر أن اللام جواب قسم مقدر قبل إذن. وقال الفراء: لو مقدره
 قبل إذن والتقدير: لو ركنت إليهم لأذنتك، وقدر في كل موضع ما يليق به.

الخامس: قال سيويه: معناها الجواب والجزاء (يعنى إذن)^(٢) وحمله الشلويين
 على ظاهره، وأنها للجواب والجزاء في كل موضع، وتكلف تخريج ما خفي فيه
 ذلك.

وذهب الفارسي: إلى أنها قد ترد لهما، وهو الأكثر، وقد تكون للجواب
 وحده نحو أن يقول القائل «أحبك» فتقول «إذن أظنك صادقاً» فلا يتصور هنا
 الجزاء. وحمل كلام سيويه على ذلك كما قال في نعم إنها عدة وتصديق باعتبار
 حالين.

وقال بعضهم: إذن وإن دلت على أن ما بعدها متسبب عما قبلها على
 وجهين: أحدهما: أن تدل على إنشاء الارتباط بحيث لا يفهم من غيرها.
 والثاني: أن تكون (واردة)^(٣) جواباً ارتبط بمتقدم أو منبهة على سبب (حصل)^(٤)
 في الحال نحو «إن أتيتني إذن آتيك» أو «إذن أظنك صادقاً» تقوله لمن يحدثك
 (وهي في الحالين غير عاملة)^(٥).

وَيَبِينُ لَا وَلَا مَجْرُ التَّزْمِ
 إِظْهَارُ أَنْ نَاصِبَةٌ وَإِنْ عَدَمُ
 لَا فَأَنْ أَعْمَلُ مُظْهِرًا أَوْ مُضْمَرًا
 وَيَبْدَأُ نَفِي كَانَ حَتَّمًا أَضْمَرًا

(١) من الآية ٧٥ من سورة الإسراء.

(٢) ب، ج.

(٣) أ، وفي ب، ج (مؤكد).

(٤) أ وفي ب، ج (حصل).

(٥) أ، ج.

(اعلم) أن أقوى نواصب الفعل «أن» لاختصاصها به ولشبهها بأن الناصبة للاسم، فلذلك عملت مظهرة ومضمرة بخلاف أخواتها، وإضمارها على ثلاثة أضرب: واجب، وجائز، وشاذ.

فالواجب بعد ستة أشياء: أولها: «كى» الجارة، وثانيها: لام الجحود. وثالثها: «أو» بمعنى إلى أو إلا. ورابعها: حتى، وخامسها: فاء الجواب. وسادسها: واو المصاحبة.

والجائز بعد شيئين: الأول: لام كى إذا لم يكن معها لا. والثاني: العاطف على اسم خالص.

والشاذ: إعمالها مضمرة في غير هذه المواضع.

والخاص: أنها لا تعمل مضمرة باطراد إلا بعد حرف جر أو حرف عطف على ما سيأتى بيانه.

فأما «كى» الجارة، فلم ينبه في النظم عليها. بل ظاهر كلامه هنا موافقة من يقول: إنها ناصبة بنفسها دائما، لأنه ذكرها مع النواصب، ولم يذكرها غير ذلك. وقد ذكر لها في الكافية وغيرها الحاليين.

وقد اشتمل هذان البيتان على حكم «أن» بعد لام كى ولام الجحود.

فأما لام كى فهي لام التعليل، ولأن بعدها حالان، حال يجب فيه إظهارها وذلك مع الفعل المقرون بلا النافية أو الزائدة. كقوله تعالى ﴿لَقَدْ عَلِمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾^(١).

وحال يجوز فيه إظهارها وإضمارها وذلك مع الفعل غير المقرون بلا نحو «جئت لتكرمنى».

ولو أظهرت فقلت: لأن تكرمنى لجاز.

فإن قلت: فهل يجوز أن يكون النصب بعدها بإضمار كى؟

(١) من الآية ٢٩ من سورة الحديد .

قلت: أجاز ذلك ابن كيسان والسيرافي، ومذهب الجمهور أن كي لا تضمير لأنه لم يثبت إضمارها في غير هذا الموضع.

فإن قلت: لم سميت لام كي؟

قلت: لأنها للسبب كما أن كي للسبب.

وأما لام الجحود فهي الواقعة بعد كان المنفية الناقصة الماضية لفظاً أو معنى نحو ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظَلِّعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ﴾^(١) و ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَفْجُرْ لَهُمْ﴾^(٢).

والفعل بعدها منصوب بأن مضمرة واجبة الإضمار، وعلل ذلك بأن إيجاب «ما كان زيد ليفعل» «كان زيد سيفعل» جعلت اللام في مقابلة السين، فكما أنه لا يجمع بين أن والسين كذلك لا يجمع بين أن واللام.

فإن قلت: حاصل كلام الناظم أن لأن بعد لام الجر ثلاثة أحوال: وجوب إظهارها مع المقرون بلا، وجوب إضمارها بعد نفي كان، وجواز الأمرين فيما عدا ذلك، وهذا غير محرر من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه لم يقيد بالناقصة، فأوهم أنه يجب الإضمار أيضاً بعد التامة، وليس كذلك لأن اللام بعدها ليست لام الجحود.

الثاني: أنه يوهم (أن)^(٣) اختصاص هذا الحكم بالماضية لفظاً، وقد تقدم أن الماضية معنى كالماضية لفظاً.

والثالث: أنه أطلق فشمّل إطلاقه النفي بكل ناف. وليس كذلك، لأن النفي هنا لا يكون إلا بما أو بلم ولا يكون بأن ولا بلما ولا بلا ولا بلن. نص على ذلك في الارتشاف.

قلت: قد يجاب عن الأول بأن استعمال الناقصة أكثر، وذكرها في أبواب النحو أشهر فتوجه كلامه إليها، وتعين حملة عند عدم التقييد عليها.

(١) من الآية ١٧٩ من سورة آل عمران.

(٢) من الآية ١٣٧ من سورة النساء.

(٣) ب، ج.

وعن الثاني: بأنه لم يكن مندرجا في قوله (ونفى كان) لأن المراد نفي الماضي، ولم تنف الماضي، على أن من النحويين من يرى أنها تصرف لفظ الماضي دون معناه.

وعن الثالث: أن قوله (نفي كان) لا يشمل كل ناف، بل يشمل كل ما ينفي الماضي فخرجت «لن» لأنها تختص بالمستقبل، وكذلك «لا» فإن نفي غير المستقبل بها قليل، وأما لما فإنها وإن كانت تنفي الماضي تدل على اتصال نفيه بالحال بخلاف «لم» وأما «أن» فهي بمعنى «ما» وإطلاقه يشملها، وفي استثنائها نظر.

بل الظاهر أن لام الجحود تقع بعد النفي بها، ويدل على ذلك قراءة غير الكسائي «وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال»^(١) ونص بعضهم على أن اللام في غير قراءته لام الجحود.

وفي هذه الآية رد على من زعم أن الفعل بعد لام الجحود لا يرفع إلا ضمير الاسم السابق.

وقد فهم من النظم فوائد:

الأولى: أن ذلك لا يكون في أخوات كان، لتخصيص الحكم بها خلافا لمن أجازه قياسا في أخواتها، ولن أجازه في ظنت.

والثانية: أن الفعل معها لا يكون موجبا، فلا يقال: «ما كان زيد إلا ليفعل» لأنها إذ ذاك بعد إيجاب لا بعد نفي كان.

الثالثة: أن إظهار أن بعد لام الجحود ممتنع لقوله «حتما أضمر» وهذا مذهب البصريين.

وأما الكوفيون فحكى ابن الأنباري عنهم منع ذلك، وحكى غيره عن بعضهم جواز إظهار أن بعدها توكيدا.

(١) سورة إبراهيم الآية ٤٦. أما قراءة الكسائي فهي بفتح اللام ورفع الفعل بأن مخففة من الثقيلة واللام للفصل، أي: وإن مكرهم لتزول منه الأمور المشبهة في عظمها بالجبال كبأس أعدائهم الكثيرين.

تنبيهات:

الأول: أجاز بعض النحويين حذف لام الجحود وإظهار أن مستدلا بقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَىٰ﴾^(١).

واضطرب ابن عصفور فمرة أجاز ومرة منع، والصحيح المنع، ولا حجة لهم في الآية، لأن أن يفترى في تأويل مصدر هو الخبر.

الثاني: قد فهم مما تقدم أن لام الجر التي ينصب الفعل بعدها قسمان: لام كي ولام الجحود.

أما لام الجحود فقد تقدم ضابطها.

وأما لام كي فهي ما عداها، وقسم بعضهم ما عدا لام الجحود إلى ثلاثة أقسام كما فعل الشارح: لام كي نحو «جئت لتحسن إلي» ولام العاقبة نحو ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾^(٢) ولازم زيادة نحو ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾^(٣).

وأن بعد هذه الثلاثة يجوز إظهارها وإضمارها.

قلت: أما لام العاقبة، وتسمى أيضا لام الصيرورة، ولام المأل، فقد أثبتها الكوفيون والأخفش وذكرها في التسهيل، وتأول جمهور البصريين ما أوهم ذلك، وردوه إلى لام كي.

وأما الزيادة، فذهب قوم إلى أن اللام في نحو ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِقُوا﴾^(٤) ﴿وَأْمُرْنَا لِنُسَلِّمَ﴾^(٥) زائدة وأن مقدرة بعدها.

وقال الفراء: العرب تجعل لام كي في موضع أن في أردت وأمرت والمختار أنها لام كي.

(١) من الآية ٣٧ من سورة يونس.

(٢) من الآية ٨ من سورة القصص.

(٣) من الآية ٢٦ من سورة النساء.

(٤) من الآية ٨ من سورة الصف.

(٥) من الآية ٧١ من سورة الأنعام.



والتقدير: يريدون ما يريدون من الكفر ليظفثوا، وأمرنا بما أمرنا لنسلم.

الثالث: ما ذكر من أن اللام التي (تنصب الفعل)^(١) بعدها هي لام الجر، والنصب بأن مضمرة: هو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أن اللام ناصبة بنفسها، وذهب ثعلب إلى أن اللام ناصبة بنفسها لقيامها مقام أن، والخلاف في اللامين أعنى لام كي ولام الجحود واحد.

الرابع: اختلف في الفعل الواقع بعدم اللام، فذهب الكوفيون إلى أنه خبر «كان» واللام للتوكيد. وذهب البصريون إلى أن الخبر محذوف، واللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف وقدره «ما كان زيد مريدا ليفعل»، وإنما ذهبوا إلى ذلك لأن اللام جارة عندهم، وما بعدها في تأويل مصدر، وصرح المصنف بأنها مؤكدة لنفي الخبر - وظاهره موافقة الكوفيين - إلا أن الناصب عنده أن مضمرة، فهو قول ثالث، قال الشيخ أبو حيان: ليس بقول بصرى ولا كوفى، ومقتضى قوله مؤكدة أنها زائدة. وصرح به الشارح، وقال في شرحه لهذا الموضع من التسهيل: سميت مؤكدة لصحة الكلام بدونها، لا لأنها زائدة، إذ لو كانت زائدة لم يكن لنصب الفعل بعدها وجه صحيح، وإنما هي لام اختصاص دخلت على الفعل لقصد ما كان زيد مقدرًا أوهاما أو مستعدًا لأن يفعل.

قلت: ما نقل عن البصريين من أنها متعلقة بالخبر المحذوف يقتضى أنها ليست بزائدة وتقديرهم مريدا يقتضى أنها زائدة مقوية للعامل. فليتأمل.

الخامس: ذكر في التسهيل أن فتح اللام الجارة الداخلة على الفعل لغة عكس وبلعبر.

وقال أبو زيد: سمعت من يقرأ ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾^(٢).

ثم انتقل إلى «أو» فقال:

كَذَلِكَ بَعْدَ أَوْ إِذَا يَصْلُحُ فِي مَوْضِعِهَا حَتَّى أَوْ الْآ أَنْ حَقَّى

(١) ب، ج وفي أ (ينصب).

(٢) من الآية ٣٣ من سورة الأنفال.

يعنى : أن «أن» يجب إضمارها بعد «أو» إذا صلح فى موضعها حتى أو إلا كما وجب إضمارها بعد لام الجحود .

فإن قلت : حتى (تكون)^(١) بمعنى إلى وبمعنى كى فأيهما أراد؟

قلت : قال الشارح : حتى التى بمعنى إلى لا التى بمعنى كى ، فإن كان ما قبلها ينقضى شيئا فشيئا فهى بمعنى إلى وإلا فهى بمعنى إلا . انتهى .

ويحتمل أن يريد المعنيين معا ، وذلك أن بعضهم قدرها بكى ، وبعضهم قدرها بإلى .

وأما سيبويه فقدرها بإلا ، فكأنه أشار إلى الأولين بذكر حتى ، ويصلح للتقديرات الثلاثة قولهم «لألزمك أو تقضىنى حتى» فإنه يصلح للتعليل وللغاية وللإستثناء من الأزمان .

ويتعين الأول فى نحو «لأطيعن الله أو يغفر لى» . والثانى فى نحو «لأنتظرنه أو يجىء» . والثالث فى نحو «لأقتلن الكافر أو يسلم» ، وبذلك (يضعف)^(٢) قول من قال إن تقديرها (بإلا مطرد ، وقول من قال إن تقديرها)^(٣) بكى أو إلى مطرد ، ويؤيد الاحتمال الثانى أنه لو أراد حتى التى بمعنى إلى فقط لصرح بإلى والوزن موات له على ذلك .

تنبيهات :

الأول : احترز بقوله : (إذا يصلح فى موضعها «حتى أو إلا» من التى لا يصلح فى موضعها)^(٤) أحد الحرفين فإن المضارع إذا ورد بعدها منصوبا جاز إظهار أن كقوله^(٥) :

(١) أ ، ج .

(٢) ب ، ج .

(٣) ب ، ج .

(٤) أ .

(٥) قائله : هو الحصين بن حمام المرى - وهو من الطويل .

ولولا رجالٌ من رِزَامٍ أَعِزَّةٌ وَأَلٌ سُبَيْعٌ أَوْ أَسْوَعُكَ عَلَقَمًا

الثاني: ما ذكر من تقدير حتى أو إلا في مكان أو تقدير لحظ فيه المعنى دون الإعراب، والتقدير الإعرابي المرتب على اللفظ أن يقدر قبل «أو» مصدر وبعدها «أن» الناصبة للفعل، وهما في تأويل مصدر معطوف بأو على المقدر قبلها فتقدير «لأنظرنه أو يقدم» ليكون انتظاراً أو قدوماً.

الثالث: ذهب الكسائي إلى أن «أو» المذكورة ناصبة بنفسها، وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين إلى أن الفعل انتصب بالمخالفة، والصحيح أن النصب بأن مضمرة بعدها، لأن «أو» حرف عطف فلا عمل لها ولكنها عطفت مصدراً مقدرًا على مصدر متوهم، ومن ثم لزم إضمار أن بعدها.

الرابع: قوله «إذا يصلح في موضعها حتى أو إلا» أجود من قول الشارح بعد أو بمعنى إلى أو إلا، فإنه يوهم أن «أو» ترادف الحرفين، وليس كذلك، بل هي أو العاطفة التي لأحد الشيتين.

ثم انتقل إلى حتى فقال:

وَبَعْدَ حَتَّى هَكَذَا إِضْمَارُ أَنْ حَتْمٌ كَجُذِّ تَسْرًا حَزَنًا

حتى في الكلام على ثلاثة أضرب: عاطفة، وابتدائية، وجارة.

فالعاطفة: تعطف بعضاً على كل، وتقدمت في حروف العطف.

= اللغة: «رزام» بكسر الراء وتخفيف الزاي - هو أبو حى من تميم واسمه رزام بن مالك ابن عمرو بن تميم.

الإعراب: «ولولا» الواو للعطف ولولا حرف امتناع لوجود «رجال» مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «من رزام» جار ومجرور صفة لرجال والتقدير: لولا رجال كائون من رزام «أعزة» صفة أخرى وخبر المبتدأ محذوف أي: كائون «وأل» عطف عليه «سبيع» مضاف إليه «أو أسوءك» فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد أو العاطفة والفاعل ضمير مستتر فيه والكاف مفعول «علقما» منادى مرخم تقديره: يا علقمة، فحذف حرف النداء فصار علقمة ثم رخمه فصار علقم - بفتح الميم - على ما كان ثم أشبع الفتحة ألفاً.

الشاهد: قوله «أو أسوءك» حيث نصب الفعل بعد أو بتقدير أن.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٥٥٩، والسيوطي في الهمع ٢/١٠، وسيبويه ١/٤٢٩.

والابتدائية: تدخل على جملة مضمونها غاية لشيء قبلها كقوله^(١):

..... حتى ماءٌ دجلةٌ أشكلُ

وليس المعنى أنه يجب أن يكون بعدها مبتدأ والخبر، بل المعنى على الصلاحية فمتى كان بعدها جملة فعلية مصدرة بماض نحو ﴿حَتَّى عَفَّوْا﴾^(٢) أو بمضارع مرفوع تقول «شربت الإبل حتى يجيء البعير يجربطنه» أطلق عليها حرف ابتداء.

والجارة: تدخل على الاسم الصريح بمعنى إلى وتقدمت في حروف الجر، وتدخل على المضارع ويجب حيثئذ إضمار أن بعدها ناصبة، لتكون مع الفعل في تأويل مصدر مجرور بحتى ولا يجوز إظهار أن بعدها.

تنبيهات:

الأول: قال في شرح التسهيل عند ذكر حتى الجارة: ومجرورها إما اسم صريح نحو ﴿حَتَّى حِينَ﴾^(٣) أو مصدر مؤول من أن وفعل ماض نحو ﴿حَتَّى عَفَّوْا﴾ أو مضارع نحو ﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾^(٤). ونورع في الماضي فإن حتى قبله ابتدائية وأن غير مضمرة.

(١) قائله: هو جرير بن عطية الخطفي من قصيدة يهجو بها الأخطل - وهو من الطويل. وتمامه: فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة

اللغة: «القتلى» - جمع قتيل - «تمج» ترمى وتقدف «دجلة» - بكسر الدال - نهر العراق «أشكل» ماء أشكل إذا خالطه دم، والأشكل الذي يخالطه حمرة.

الإعراب: «فما» الفاء عاطفة وما نافية «زالت» من أخوات كان «القتلى» اسم ما زالت «تمج» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه «دماءها» مفعول به والهاء مضاف إليه والجملة في محل نصب خبر ما زال «بدجلة» الباء ظرفية، أي: في دجلة «حتى» حرف ابتداء «ماء» مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة «دجلة» مضاف إليه «أشكل» خبر المبتدأ.

الشاهد: قوله «حتى» حيث دخلت على الجملة الاسمية، لأنها حرف ابتداء. مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه للألفية ٣/٥٦٢، وابن الناظم.

(٢) من الآية ٩٥ من سورة الأعراف.

(٣) من الآية ٣٥ من سورة يوسف.

(٤) من الآية ٢١٤ من سورة البقرة.

الثاني: ذهب الكوفيون إلى أن حتى ناصبة بنفسها وأجازوا إظهار أن بعدها توكيدا كما أجازوا ذلك بعد لام الجحود.

الثالث: إذا انتصب المضارع بعد حتى، فالغالب أن تكون للغاية، كقوله تعالى: ﴿لَنْ نُبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾^(١) وعلامتها (أن يصلح في موضعها إلى، وقد تكون للتعليل نحو «جد حتى تسر ذا حزن» وعلامتها)^(٢) أن يحسن في موضعها كي، وزاد في التسهيل أنها تكون بمعنى إلا أن، كقوله^(٣):

ليس العطاء من الفضولِ سَمَاحَةً حَتَّىٰ تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلٌ

وهذا معنى غريب، وممن ذكره ابن هشام، وحكاه في البسيط عن بعضهم. ولا حجة في البيت لإمكان جعلها فيه بمعنى إلى.

ثم نبه على أن (الفعل بعدها لا يكون إلا مستقبلا حقيقة)^(٤) أو حكما.

وَتَلَوْا حَتَّىٰ حَالًا أَوْ مُؤُولًا بِهِ أَرْفَعَنَّ وَأَنْصِبِ الْمُسْتَقْبَلًا

مثال الحال قولهم «سألت عنك حتى لا أحتاج إلى سؤال» ومثال المؤول بالحال كقراءة نافع ﴿وَزَلُّوا حَتَّىٰ يَقُولُ الرَّسُولُ﴾^(٥).

(١) من الآية ٩١ من سورة طه.

(٢) ب، ج.

(٣) قائله: قال العينى: لم ينسب لقائل، وفي الدرر اللوامع قال: للمقنع الكندى - وهو من الكامل.

اللغة: «الفضول» المال الزائد «سماحة» الجود والكرم.

الإعراب: «ليس» فعل ماض ناقص «العطاء» اسمها مرفوع بالضممة الظاهرة «من الفضول» جار ومجرور في محل رفع صفة للعطاء «سماحة» خبر ليس، والتقدير: ليس العطاء الحاصل من فضول المال سماحة وجودا «حتى» للغاية «تجود» فعل مضارع منصوب بتقدير أن «وما لديك قليل» جملة حالية.

الشاهد: قوله «حتى تجود» فإن حتى فيه بمعنى إلا أن، فحتى هنا بمعنى الاستثناء.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٥٦٠، والسيوطى فى الهمع ٢/٩.

(٤) ب، ج وفى أ (منصوب الفعل لا يكون بعدها إلا مستقبلا حقيقة).

(٥) من الآية ٢١٤ من سورة البقرة.

والمراد بالمؤول بالحال أن يكون الفعل قد وقع فيقدر اتصافه بالدخول فيه فيرفع لأنه حال بالنسبة إلى تلك الحال، وقوله «وانصب المستقبل» يعني: حقيقة أو بتأويل. فالمستقبل حقيقة نحو «لأسيرن حتى أدخل المدينة» والمؤول كقراءة غير نافع ﴿وَزَلُّوا حَتَّى يَقُولَ﴾ (المراد)^(١) به أن يكون الفعل قد وقع فيقدر المخبر به اتصافه بالعزم فينصب، لأنه (مستقبل بالنسبة إلى تلك الحال)^(٢).

تنبيهات:

الأول: إذا كان الفعل حالا أو مؤولا به فحتى ابتدائية وإذا كان مستقبلا أو مؤولا به فهي الجارة وأن مضمرة بعدها كما تقدم.

الثاني: علامة كونه حالا أو مؤولا به صلاحية جعل الفاء في موضع حتى، ويجب حيثئذ أن يكون ما بعدها فضلا مسييا عما قبلها.

الثالث: قد فهم مما ذكر أن الرفع يمتنع في نحو «كان سيرى حتى أدخلها» إذا جعلت ناقصة؛ لأنه لو رفع لكانت حتى ابتدائية، فبقي كان بلا خبر، وفي نحو «سرت حتى تطلع الشمس» لانتفاء السببية خلافا للكوفيين، وفي نحو «ما سرت أو أسرت حتى تدخل المدينة» مما يدل على حدث غير واجب، لأنه لو رفع لزم أن يكون مستأنفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سبب له، وذلك لا يصح لأن ما قبلها منفي في «ما سرت» ومشكوك في وقوعه في «أسرت» فيلزم وقوع المسبب مع نفي السبب أو الشك فيه، وأجاز الأخصف الرفع في نحو «ما سرت حتى أدخل المدينة» فقيل: هي مسألة خلاف بينه وبين سيويه، وقيل: إنما أجازته على أن يكون أصل الكلام واجبا ثم أدخلت أداة النفي على الكلام بأسره، فنفيت أن يكون سير كان عنه دخول.

قال ابن عصفور: وهذا الذي قاله جيد وينبغي ألا يعد هذا خلافا.

الرابع: ذهب أبو الحسن إلى أن حتى إذا كانت بمعنى الفاء فهي عاطفة وتعطف الفعل على الفعل، وذلك إذا دخلت على الماضي أو المستقبل على جهة السبب نحو «ضربت زيدا حتى بكى» و «لأضربنه حتى يبكي».

(١) ب، ج.

(٢) ب.

ومذهب الجمهور أنها ابتدائية كما سبق، لأنها إنما تعطف المفردات.

وثمره الخلاف أن الأخفش يجيز الرفع في يبكي على العطف، والجمهور لا يجيزون فيه إلا النصب، ثم انتقل إلى فاء الجواب فقال:

وَبَعْدَ فَا جَوَابِ نَفَى أَوْ طَلَبٍ مَحْضِينَ أَنْ وَسَتْهَا حَتْمٌ نَصَبٍ

يعنى: أن «أن» تنصب الفعل مضمرة بعد فاء جواب نفي نحو ﴿لَا يَقْضِي عَلَيْهِمْ فِيمُوتُوا﴾^(١) أو طلب وهو أمر أو نهى أو دعاء أو استفهام أو عَرْض أو تحضيض أو تمن، فالأمر نحو «اضرب زيدا فيستقيم» والنهى ﴿لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتْكُمْ﴾^(٢) والدعاء ﴿رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَيْنَا أَمْوَالَهُمْ وَاشْدُدْ عَلَيْنَا قُلُوبَهُمْ فَلَا يُؤْمِنُوا﴾^(٣) والاستفهام ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شَفْعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾^(٤) والعرض قول بعض العرب «الأت تقع الماء فتسبح» يريد: فى الماء. والتحضيض «هلا أمرت فتطاع» والتمنى ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾^(٥).

والتمنى يكون بليت كما مثل أو بالآ نحو «ألا رسول لنا منا فيخبرنا» وبلو كقوله^(٦): لو نعان فتنهدا.

(١) من الآية ٣٦ من سورة فاطر.

(٢) من الآية ٦١ من سورة طه.

(٣) من الآية ٨٨ من سورة يونس.

(٤) من الآية ٥٣ من سورة الأعراف.

(٥) من الآية ٧٣ من سورة النساء.

(٦) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من الطويل.

وتمامه: سرينا إليهم فى جموع كأنها جبال شرورى ...

اللغة: «جموع» جمع جمع، وهو الجماعة «شرورى» اسم جبل لسبى سليم «نعان» - على

صيغة المبنى للمجهول - من العون «فتنهدا» من نهد إلى العدو ينهد - بالفتح فيهما - أى:

نهض، ومنه المناهدة فى الحرب، وهى المناهضة.

الإعراب: «سرينا» فعل وفاعل «إليهم» جار ومجرور متعلق بسرينا «فى جموع» جار ومجرور

فى محل نصب على الحال، والتقدير: سرينا إلى هؤلاء القوم ونحن فى جماعة «كأنها»

كان واسمها «جبال» خبر كان مرفوع بالضممة الظاهرة «شرورى» مضاف إليه «لو نعان» نعان

فعل مضارع مبنى للمجهول ونائب الفاعل ضمير «فتنهدا» مضارع منصوب بأن مضمرة بعد

الفاء وفاعله ضمير مستتر فيه.

ومنع المصنف كون لو للتمنى وقال: التقدير: وددنا لو نعان، فهو جواب تمن إنشائي كجواب ليت.

وقد فهم من كلامه أنه لا يجوز النصب بعد شيء من ذلك إلا بشرطين:

أحدهما: أن تكون الفاء مقصودا بها (الجواب)^(١) لإضافتها إلى الجواب احترازا من الفاء التي لمجرد العطف كقولك «ما تأتينا فتحدثنا» بمعنى ما تأتينا فما تحدثنا؛ فيكون الفعلان مقصودا نفيهما؛ وبمعنى ما تأتينا فانت تحدثنا، على إضمار مبتدأ؛ فيكون المقصود نفى الإتيان وإثبات الحديث، وإذا قصد بها معنى الجزاء والسببية لم يكن الفعل بعدها إلا منصوبا على معنى ما تأتينا محدثا، فيكون المقصود نفى اجتماعهما أو على معنى ما تأتينا فكيف تحدثنا فيكون المقصود نفى الثاني لانتفاء الأول.

الثاني: أن يكون النفي والطلب محضين، واحترز بذلك «عن»^(٢) النفي الذي ليس بمحض نحو «ما أنت تأتينا إلا فتحدثنا» و «ما تزال تأتينا فتحدثنا». ومن الطلب الذي ليس بمحض، والمراد بالطلب المحض أن يكون بفعل أصل في ذلك، فاحترز من أن يكون بمصدر نحو «سقيا» أو باسم فعل نحو «صه» أو بلفظ الخبر نحو «رحم الله زيدا» فلا يكون لشيء من ذلك جواب منصوب، وسيأتي الخلاف في بعض ذلك.

تنبيهات:

الأول: قال في شرح الكافية: النفي الذي لا جواب له منصوب لكونه ليس نفيًا خالصًا بأربعة أمثلة «ما أنت إلا تأتينا فتحدثنا» و «ما تزال تأتينا فتحدثنا» و «ما قام فيأكل إلا طعامه» وقول الشاعر^(٣):

= الشاهد: قوله «لو نعان» فإن «لو» هنا للتمنى، ونصب الفعل بعدها بإضمار «أن» وهو فتنهدا. أي: فإن ننهدا.
(١) أ، ج وفي ب (الجزء).
(٢) ب، ج وفي أ (من).
(٣) قائله: هو الفرزدق - وهو من الطويل.

وما قامَ مِنَّا قائمٌ في نَدِينَا فينطقُ إلا بِأَلْتِي هِي أَعْرَفُ

وتبعه الشارح في التمثيل بها، فأما الأولان فالتمثيل بهما صحيح، وأما الآخران فالنصب فيهما جائز، فإن النفي إذا انتقض بيلا بعد الفاء جاز النصب. نصّ على ذلك سيويوه، وعلى النصب أنشد:

فينطقُ إلا بِأَلْتِي هِي أَعْرَفُ

الثاني: ذهب بعض الكوفيين إلى أن ما بعد الفاء منصوب بالمخالفة، وبعضهم إلى أن الفاء هي الناصبة كما تقدم في أو، والصحيح مذهب البصريين؛ لأن الفاء عاطفة فلا عمل لها، لأنها في ذلك عاطفة لمصدر مقدر على مصدر متوهم، والتقدير في نحو «ما تأتينا فتحدثنا» ما يكون منك إتيان فحديث، وكذلك يقدر في جميع المواضع.

الثالث: شرط في التسهيل في نصب جواب الاستفهام ألا يتضمن وقوع الفعل احترازا من نحو «لَمْ ضَرَبْتَ رِيْدًا فيجاريك» لأن الضرب قد وقع فلم يمكن سبك مصدر مستقبل منه، وهو مذهب أبي علي، ولم يشترط ذلك المغاربة، وحكى ابن كيسان «أين ذهبَ ريدَ فتبعه؟» - بالنصب، والفعل في ذلك محقق

= اللغة: (ندينا) - بفتح التون وكسر الدال وتشديد الياء - على وزن غنى - مجلس القوم ومكان حديثهم (إلا بالتي هي أعرف) أي بالأشياء التي هي معروفة.

المعنى: إذا نطق منا ناطق في مجلس جماعة عرف صواب قوله فلم ترد مقاله.

الإعراب: «وما قام» الواو عاطفة وما نافية «قام» فعل ماض «منا» جار ومجرور في محل رفع صفة لقائم «قائم» فاعل لقام، والتقدير: وما قام قائم كائن منا، والأحسن أن يكون «منا» في محل نصب على الحال «في ندينا» جار ومجرور متعلق بمحذوف، أي: كائن في ندينا أو كائنا على الحال «فينطق» - بالرفع - عطفا على قوله «قام» وإنما لم ينصب، لأن النفي ليس بخالص «إلا» أداة استثناء من النفي فيكون إثباتا «بألتى» اسم موصول صفة لمحذوف، أي: بالأشياء التي «هي» ضمير منفصل مبتدأ «أعرف» خبر المبتدأ والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

الشاهد: قوله «فينطق» حيث رفعه الشاعر، لأن من شرط النصب بعد النفي أن يكون النفي خالصا، وههنا ليس كذلك.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٥٦٤، وابن الناظم، وسيويوه ١/٤٢٠، والشاهد ٦٦٦ في الخزانة.

الوقوع، فإذا لم يمكن سبك مصدر من الجملة سبكتاه من لازمها، والتقدير: ليكن منك إعلام بذهاب زيد فاتباع منا.

ثم انتقل إلى الواو فقال:

وَالْوَاوُ كَالْفَاءِ إِنْ تَفِدَ مَفْهُومَ مَعَ كَلَّا تَكُنْ جَلْدًا وَتُظْهِرَ الْجَزْعَ

يعنى: أن الواو تضمير أن بعدها وجوبا بعد النفي والطلب بشرطهما، كما أضمرت بعد الفاء بشرط أن تفيد المعية، كقوله «لا تكن جلدًا وتظهر الجزع» أى: لا تجمع بين الأمرين، وهى يومئذ عاطفة لمصدر مقدر على مصدر متوهم كما تقدم فى الفاء وأو.

واحترز من أن يقصد التشريك بين الفعلين فتكون عاطفة فعلا على فعل نحو «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» بالجزم أو بقصد الاستئناف نحو «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» - بالرفع - وأمثلة النصب بعد الواو معلومة من أمثلة الفاء فلا نطول بذكرها.

قال الشيخ أبو حيان: ولا أحفظ النصب جاء بعد الواو فى الدعاء ولا العرض ولا التحضيض ولا الرجاء، ولا ينبغى أن يقدم على ذلك إلا بسمع.

تنبيهات:

الأول: الخلاف فى الواو كالخلاف فى الفاء، وقد تقدم.

الثانى: قد علم أن النصب بعد الواو ليس على معنى النصب بعد الفاء، وقولهم تقع الواو فى جواب كذا وكذا تجوز ظاهر، وزعم بعضهم أن النصب بعد الواو، وهو على معنى الجواب، وليس بصحيح.

وبعدَ غيرِ النفيِ جَزَمًا اعْتَمَدَ إِنْ تَسْقُطِ الْفَا وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدَ

انفردت الفاء بأن الفعل بعدها سينجزم عند سقوطها بشرط أن يقصد الجزاء

نحو^(١):

(١) قائله: هو امرؤ القيس - وهو من الطويل.

وعجزه: سَقَطِ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

قَفَا نَبِكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ

وذلك إنما يكون بعد الطلب، والأمثلة ظاهرة.

وأما النفي فليس له جواب مجزوم، فإنه يقتضى تحقيق عدم الوقوع كما يقتضى الإيجاب تحقق الوقوع، فلا يجوز بعده كما فى الإيجاب، ولذلك قال: وبعد غير النفى جزماً.

واحترز من ألا يقصد الجزاء، فإنه لا يجزم بل يرفع، إما مقصوداً به الوصف نحو «ليت لى مالا. أنفق منه» أو الحال أو الاستثناء (ويحتملها) (١) قوله تعالى: ﴿فَأَضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَافُ دَرْكًا﴾ (٢).

تنبيه:

إذا جزم الفعل بعد سقوط الفاء، ففى جازمه أقوال:

الأول: أن لفظ الطلب ضمن معنى حرف الشرط فجزم، وإليه ذهب ابن خروف، واختاره المصنف ونسبه إليه الخليل وسيبويه.

والثانى: أن الأمر والنهى وباقىها نابت عن الشرط - أى: حذفت جملة الشرط وأنيبت هذه فى العمل منابها فجزمت، وهو مذهب السيرافى والفارسى وابن عصفور.

= اللغة: «بسقط اللوى» - بكسر السين وسكون القاف - منقطع الرمل، واللوى - بكسر اللام - حيث يلتوى الرمل ويرق.

وإنما خص منقطع الرمل وملتواه، لأنهم كانوا لا يتزلون إلا فى صلابة من الأرض، ليكون ذلك أثبت لأوتاد الأبنية «والدخول والحومل» بلدان.

المعنى: يأمر صاحبيه أن يقفا معه ليعاوناه على البكاء عند منازل أحبابه التى كان يلقاهم فيها، وليجدد الذكريات القديمة.

الإعراب: «قفا» فعل أمر مبنى على حذف النون والفاء فاعل «نبك» فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها والفاعل ضمير مستتر تقديره نحن «من ذكرى» جار ومجرور متعلق بنكى «حبيب» مضاف إليه «ومنزلة» عطف على حبيب «بسقط» جار ومجرور متعلق بقفا «اللوى» مضاف إليه «بين» ظرف مكان «الدخول» مضاف إليه «فحومل» عطف على الدخول.

الشاهد: قوله «نبك» فإنه جواب الأمر فلذلك جزم وهو غير مقترن بالفاء.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٥٦٧، وابن هشام فى القطر ص ٧٨.

(١) ب، ج وفى أ (ويحتملها).

(٢) من الآية ٧٧ من سورة طه.

والثالث: أن الجزم بشرط مقدر دل عليه الطلب، وإليه ذهب أكثر المتأخرين.

والرابع: أن الجزم بلام مقدرة، فإذا قال (ألا تنزل تُصَبُّ خيرا).

«فمعناه لتُصَبُّ خيرا»، وهو ضعيف، ولا يطرد إلا بتجاوز وتكلف.

والمختار القول الثالث، لا ما اختاره المصنف لأربعة أوجه:

أحدها: أن ما ذهب إليه يستلزم أن يكون العامل جملة، وذلك لا يوجد في

موضع.

والثاني: أن الإضمار أسهل من التضمين، لأن التضمين زيادة بتغيير

الوضع، والإضمار زيادة بغير تغيير، فهو أسهل.

والثالث: أن التضمين لا يكون إلا لفائدة ولا فائدة في تضمين الطلب معنى

الشرط، لأنه يدل عليه بالالتزام.

والرابع: أن الشرط لا بد له من فعل، ولا يجوز أن يكون هو الطلب بنفسه

ولا مضمنا له (مع معنى)^(١) حرف الشرط، لما في ذلك من التعسف، ولا مقدرا

بعده لقبح إظهاره بدون حرف الشرط، بخلاف إظهاره معه.

وشرطُ جزمٍ بعد نهى أن تَضَعُ إن قَبِلَ لا دونَ تَخَالَفٍ يَقَعُ

يعنى: أن شرط جزم الجواب بعد النهى أن يصح إقامة شرط منفى مقامه،

وعلامته ذلك أن يصح المعنى بتقدير إن قبل لا النافية نحو (لا تدنُ من الأسد

تسلم) (فهذا يصح جزمه لأن المعنى: إن لا تدن من الأسد تسلم)^(٢) بخلاف «لا

تدن، من الأسد يأكلك» فإن هذا لا يصح جزمه لعدم صحة المعنى بتقدير إن لا

تدن، هذا مذهب الجمهور وأجاز الكسائي جزم جواب النهى مطلقا ولا يشترط

تقدير إن قبل لا، بل يقدر إن تدن من الأسد يأكلك.

وذكر في شرح الكافية أن غير الكسائي لا يجيز ذلك.

قلت: وقد نسب (ذلك)^(٣) إلى الكوفيين.

(١) ب.

(٢) ب، ج.

(٣) ب، ج.

واستدل الكسائي بالقياس على النصب، لأن المنصوب بعد الفاء جاء فيه ذلك كقوله تعالى ﴿لَا تَقْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾^(١) وبالسماح قول النبي ﷺ «فلا يقربن مسجدنا يوذنا بريح الثوم» وقوله عليه الصلاة والسلام «لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض» وقول أبي طلحة لرسول الله ﷺ «لا تشرف يصبك سهم».

وأجيب بأن القياس على المنصوب لا يحسن، لأن النصب بعد الفاء يكون في النفي ولا جزم فيه.

وأما السماع فمحمول على إبدال الفعل من الفعل مع أن الرواية المشهورة «يؤذينا» و«يضرب» - بالرفع - ويحتمل أن يكون يضرب بعضكم على الإدغام نحو: ﴿وَيَجْعَلْ لَكُمْ﴾^(٢).

تنبيه:

شرط الجزم بعد الأمر بتقدير إن تفعل، كما أن شرطه بعد النهي بتقدير إن لا تفعل فيمتنع الجزم في نحو «أحسن إلى لا أحسن إليك» فإنه لا يجوز «إن تحسن إلى لا أحسن إليك» لكونه غير مناسب، وكلام التسهيل يوهم إجراء خلاف الكسائي فيه.

وَالأَمْرُ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ أَفْعَلٍ فَلَا تَنْصِبُ جَوَابَهُ وَجَزَمَهُ أَقْبَلًا

إذا دل على الأمر بخبر بفعل ماضٍ أو مضارع أو باسم فعلٍ أو باسم غيره جاز جزم الجواب اتفاقاً، كقولهم «اتقى الله امرؤً فعل خيراً يثب عليه» وقوله تعالى: ﴿تَوَّابُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ * يَفْقَرُ لَكُمْ﴾^(٣) وقول الشاعر^(٤):

(١) سورة طه ٦١.

(٢) من الآية ٢٨ من سورة الحديد، وسورة نوح ١٢.

(٣) من الآية ١١، ١٢ سورة الصف.

(٤) قائله: هو عمرو ابن الإطنابة الحزرجي - والإطنابة اسم أمه، واسم أبيه: زيد بن مناة - وهو من الوافر.

وصدره: وقولِي كَلِمًا جَشَاتٌ وَجَاشَتْ.

اللغة: «جشأت» ثارت ونهضت من فزع أو حزن، والضمير للنفس «جاشت» فزعت وغلت من حمل الأثقال كما تغلى القدر «تحمدي» يحمدك الناس.

مكانك تُحمدي أو تستريحي

وقولهم: «حسبك ينم الناس» لأن المعنى ليتق وآمنوا واثبتى واكفف.

وأجاز الكسائي النصب نحو «صه فأحدثك» و «حسبك فينام الناس».

ومذهب الجمهور منع ذلك، لأن النصب إنما هو بإضمار «أن» والفاء عاطفة على مصدر متوهم وحسبك وصه ونحوها لا تدل على المصدر، لأنها غير مشتقة، ولذلك قال: فلا تنصب جوابه.

تنبيهات:

الأول: ذكر في شرح الكافية: أن الكسائي انفرد بجواز النصب بعد الفاء المجاب بها اسم أمر نحو «صه» أو خبر بمعنى الأمر نحو «حسبك».

قلت: وافقه ابن عصفور في جواز نصب جواب نزال ونحوه من اسم الفعل المشتق وحكاه ابن هشام عن ابن جنى، والذي انفرد به الكسائي ما سوى ذلك.

الثاني: أجاز الكسائي (أيضا)^(١) نصب جواب الدعاء المدلول عليه بالخبر نحو: «غفر الله لزيد فيدخله الجنة».

= المعنى: إن همتي وشجاعتى جعلتني أقول لنفسي كلما فزعت وضجرت من مشقات الحرب - اثبتى تحمدي بالصبر والشجاعة، أو تستريحي من عناء الدنيا بالقتل في موطن الشرف والفخر.

الإعراب: «وقولي» الواو عاطفة وقولي مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على ما قبل ياء المتكلم وياء المتكلم مضاف إليه «كلما» ظرف زمان متعلق بقولي منصوب و «ما» حرف مصدري «جشأت» فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل ضمير مستتر فيه «وجاشت» فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل ضمير مستتر فيه «مكانك» اسم فعل أمر بمعنى اثبتى والفاعل أنت والكاف حرف خطاب - أو اسم مضاف إليه باعتبار ما قبل النقل، والجملة مقول القول خبر المبتدأ «تحمدي» فعل مضارع مجزوم في جواب الطلب وعلامة جزمه حذف النون وياء المخاطبة فاعل «أو تستريحي» أو حرف عطف تستريحي فعل مضارع معطوف على تحمدي مجزوم بحذف النون والياء فاعل.

الشاهد: قوله «تحمدي» حيث جزم النون لوقوعه في جواب الأمر.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٣/٥٦٩، وابن هشام ٣/٣٨٤، والمكودي ص ١٤٦، وذكره ابن هشام في الشذور ص ٣٦٠، والقطر ص ٢٦٣.

(١) أ، ج.

الثالث: «حسبك» فى قولك «حسبك ينم الناس» مبتدأ وخبره محذوف،
 أى: حسبك السكوت، وهو لا يظهر، والجملة متضمنة معنى اكفف، وزعمت
 جماعة منهم ابن طاهر أنه مبتدأ بلا خبر، لأنه فى معنى ما لا يخبر عنه، وقال
 بعضهم: لو قيل: إنه اسم فعل مبنى والكاف للخطاب، وضم لأنه كان معرباً
 فحمل فى البناء على قبل، وبعد، لم يبعد.

والفعلُ بعدَ الفاءِ فى الرِّجاءِ نُصِبَ كَنُصِبَ ما إلى التَّمَنى يَتَسَبَّبُ

قال فى شرح الكافية: الحق الفراء الرجاء بالتمنى فجعل له جواباً منصوباً،
 ويقوله أقول؛ لثبوت ذلك سماعاً، ومنه قراءة حفص عن عاصم ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ
 الْأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعُ﴾^(١) انتهى، وكذلك قوله تعالى ﴿لَعَلَّهُ يَزُكِّي * أَوْ
 يَذُكِّرُ فَتَفْعَهُ الذِّكْرَى﴾^(٢).

ومذهب البصريين أن الرجاء ليس له جواب منصوب، وتأولوا ذلك بما فيه
 بعد.

وقول أبى موسى: وقد أشربها معنى ليت من قرأ «فأطلع» نصباً يقتضى
 تفصيلاً^(٣).

فإن قلت: فهل يجوز جزم جواب الترجى إذا أسقطت الفاء عند من أجاز
 نصبه؟

قلت: نعم، وفى الارتشاف، وسمع الجزم بعد الترجى فدل على صحة
 مذهب الكوفيين.

وإن على اسمٍ خالصٍ فعلٌ عَطِفٌ تَنْصِبُهُ أَنْ ثَابِتًا أَوْ مُنْحَدِفٌ

قد تقدم أن «أن» تضم جواراً فى موضعين:

(١) من الآية ٣٦، ٣٧ من سورة غافر - فأطلع - بالنصب - فى جواب قوله تعالى «أبلغ
 الأسباب. أسباب السموات».

(٢) من الآية ٣، ٤ من سورة عبس.

(٣) يريد بالتفصيل أن الرجاء إذا أشرب معنى التمنى نصب الفعل التالى للقاء فى جوابه، وإن
 لم يشرب معنى التمنى لم ينصب.

أحدهما: بعد لام كي إذا لم يكن معها «لا» وقد سبق بيانه.

والآخر: بعد العاطف على اسم خالص، وهو المذكور في البيت، والعاطف المذكور هو: «الواو» و «الفاء» و «ثم» و «أو».

فالواو كقوله^(١): لَلْبَسُ عِبَاءٌ وَتَقَرَّ عَيْنِي

والفاء كقوله^(٢):

(١) قائلته: هي ميسون بنت بحدل زوج معاوية بن أبي سفيان - وهو من الوافر.

وعجزه: أحب إلى من ليس الشفوف

اللغة: «عباءة» - بفتح العين - جبة من الصوف «تقر عيني» كناية عن سكون النفس وعدم طموحها إلى ما ليس في يدها «الشفوف» جمع شف - بكسر الشين وفتحها - وهو ثوب رقيق يستشف ما وراءه.

المعنى: وليس كساء غليظ من صوف مع سرورى وفرحى - أحب إلى نفسى من لبس الثياب الرفيعة القيمة مع استيلاء الهموم على.

الإعراب: «ولبس» مبتدأ «عباءة» مضاف إليه «وتقر» فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازا بعد الواو العاطفة على اسم خالص من التقدير بالفعل «عيني» فاعل تقر وياء المتكلم مضاف إليه «أحب» خبر المبتدأ «إلى» جار ومجرور متعلق بأحب «من لبس» جار ومجرور متعلق بأحب أيضا «الشفوف» مضاف إلى لبس.

الشاهد: قولها «وتقر» حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة جوازا بعد واو العطف التي تقدمها اسم خالص من التقدير بالفعل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٣/٧٥١، وابن عقيل ٢/٦٦، وابن الناظم، والسيوطى ص ١١٦، والمكودى ص ١٤٧، وابن هشام ٣/٣٨٧، وفى الشذور ص ٣٢٨، والقطر ص ٦١، والمغنى ٢/٣٤، وفى شرح المفصل ٣/٢٤، والشاهد ٦٥٨ فى الخزانة.

(٢) قائله: لم ينسب لقاتل - وهو من البسيط.

وعجزه: ما كنت أؤثر إترابا على ترَب

اللغة: «توقع» انتظار «المعتر» - بتشديد الراء الفقىر «إترابا» - الإتراب، وهو الغنى وكثرة المال، وهى مصدر أترب الرجل إذا استغنى «ترب» الفقر والعوز - وأصله لصوق اليد بالتراب.

المعنى: يقول: لولا أننى أرتقب أن يتعرض لى ذو حاجة فأقضيها له ما كنت أفضل الغنى عن الفقر.

الإعراب: «لولا» حرف امتناع لوجود «توقع» مبتدأ وخبره مجذوف وجوبا «معتر» مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله «فأرضيه» الفاء عاطفة أرضيه فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازا بعد الفاء العاطفة وفاعله ضمير مستتر والهاء مفعوله «ما» نافية «كنت» =

لولا تَوَقُّعٌ مُعْتَرٌّ فَارَضِيَهُ

أو كقراءة غير نافع «أو يرسل رسولا»^(١).

وتم، كقوله^(٢): «إِنِّي وَقَتَلِي سَلِيكًا ثُمَّ أَعَقَلَهُ»

ونص بعضهم أن ذلك لا يجوز في غير هذه الأحرف.

= فعل ماض ناقص واسمه «أوثر» فعل مضارع وفاعله ضمير والجملة في محل نصب خبر كان وجملة كان واسمه وخبره جواب لولا «إترابا» مفعول لأوثر «على ترب» متعلق بأوثر. الشاهد: قوله «فارضيه» حيث نصب الفعل بأن مضمرة جوارا بعد الفاء التي تقدم عليها اسم صريح وهو توقع.

مواضعه: ذكره من شراح الآلفية: الأشموني ٣/٥٧١، وابن عقيل ٢/٢٦٧، وابن الناظم، والسيوطي ص ١١٦، والمكودي ص ١٤٧، وابن هشام ٣/٣٨٨، وفي الشذور ص ٣٢٩.

(١) من الآية ٥١ من سورة الشورى - بالنصب عطفًا على «وحيا».

(٢) قائله: هو أنس بن مدركة الخثعمي - وهو من البسيط.

وعجزه: كالثور يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ الْبَقْرُ

اللغة: «سليكا» - بضم السين - اسم رجل - وسبب هذا أن سليكا مر في بعض غزواته بيت من خثعم وأهله خلوف فرأى فيهن امرأة بضرة شابة فنال منها، فعلم أنس بذلك فأدركه فقتله، وأنشد هذا البيت «أعقله» من عقلت القاتل - أعطيت الدية، «عافت البقر» كرهت وامتنعت.

المعنى: يشبه نفسه إذ قتل سليكا ثم وداه، بالثور يضربه الراعي لتشرب الإناث من البقر، والجامع بينهما تلبس كل منهما بالأذى، ليتنفع سواه.

الإعراب: «إني» حرف توكيد ونصب وياء المتكلم اسمه «وقتلي» عاطفة على اسم إن وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله «سليكا» مفعول قتل «ثم» عاطفة «أعقله» فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوارا بعد ثم، وفاعله مستتر فيه والهاء مفعول «كالثور» متعلق بمحذوف خبر إن «يضرب» فعل مضارع مبني للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود على الثور، والجملة في محل نصب حال من الثور «لما» حرف ربط «عافت» فعل ماض والتاء للتأنيث «البقر» فاعل عاف.

الشاهد: قوله «أعقله» حيث نصب بعد ثم العاطفة بأن مضمرة جوارا، وقد عطف فعلا على اسم صريح في الآسمية وهو «قتلي».

مواضعه: ذكره من شراح الآلفية: الأشموني ٣/٥٧١، وابن عقيل ٢/٢٦٦، وابن الناظم، والمكودي ص ١٤٧، والسيوطي ص ١١٦، وابن هشام ٣/٣٨٩، وفي الشذور ص ٣٣٠.

تنبيهات:

الأول: إنما قال على اسم ولم يقل على مصدر، كما قال بعضهم، ليشمل غير المصدر، فإن ذلك لا يختص به، فتقول «لولا زيدٌ ويُحسِنُ إلىَّ لهلكتُ».

الثاني: المراد بالخالص ما ليس مؤولا بالفعل، واحترز به من نحو «الطائرُ فيغضبُ زيدَ الذباب» فإنه معطوف على اسم، ولا ينصب لأن الطائر بمعنى الذى يطير، ويخرج أيضاً بذكر الخالص العطف على مصدر متوهم، فإنه يجب «فيه»^(١) إضمار أن كما تقدم.

الثالث: تجوز فى قوله «فعل عطف» فإن المعطوف فى الحقيقة إنما هو المصدر.

الرابع: أشار بقوله «ثابتاً أو منحذف» إلى جواز إظهار أن وإضمارها بعد العاطف المذكور.

الخامس: أطلق فى العاطف ولم يسمع فى غير الأحرف الأربعة (المذكورة)^(٢) كما تقدم.

وَشَدَّ حَذْفُ أَنْ وَنَصْبٌ فِي سِوَى مَا مَرَّ، فَاقْبَلْ مِنْهُ مَا عَدَلُ رَوَى

يعنى: أن حذف «أن» مع النصب فى غير المواضع المنصوبة المذكورة شاذ لا يقبل منه إلا ما نقله العدول، كقول العرب «خُذْ اللصَّ قَبْلَ يَأْخُذَكَ» و «مُرَّةٌ يَحْفَرُهَا» وقرأ الحسن «أَنْغِيرَ اللّٰهَ تَأْمُرُونِي أَعْبُدْ»^(٣) ومنه قول الشاعر^(٤):

وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كَدْتُ أَفْعَلَهُ

(١) أ، ج.

(٢) أ، ج.

(٣) من الآية ٦١ من سورة الزمر.

(٤) قائله: هو عامر بن جوين الطائى - وهو من الطويل.

وصدوره: فلم أرَ مثلاً خُبَاسَةً واجد

اللغة: «خباسة» بضم الخاء وتخفيف الباء - المغنم، قاله الجوهري «نهنت نفسي» زجرتها وكفتها.

المعنى: قال الأعلام: وصف ظلالة هم بها ثم صرف نفسه عنها.

الإعراب: «فلم» حرف نفى «أر» فعل مجزوم يحذف حرف العلة فإن كانت الرؤية علمية كانت «مثلاً» فى موضع المفعول الثانى، وإن كانت بصرية جاز لك وجهان: أحدهما: =

تنبيهات:

الأول: فهم من قوله «فأقبل منه ما عدل روى» أنه مقصور على السماع، ولا يقاس عليه، ونصّ على ذلك في غير هذا الموضوع، وقال في التسهيل: وفي القياس عليه خلاف. انتهى.

والجواز مذهب الكوفيين ومن وافقهم والصحيح قصره على السماع، لقلته.

الثاني: قد يفهم من قوله «وشذ حذف أن ونصب» أن حذفها ورفع الفعل ليس بشاذ، وهو ظاهر كلامه في شرح التسهيل، فإنه جعل منه قوله تعالى ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمْ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾^(١) قال: ويريكم صلة لأن حذف وبقي يريكم مرفوعا، وهذا هو القياس، لأن الحرف عامل ضعيف، فإذا حذف بطل عمله. انتهى.

وهذا مذهب أبي الحسن، أجاز حذف «أن» ورفع الفعل دون نصبه، وجعل منه قوله تعالى ﴿قُلْ أَغْيِرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبِدُ﴾، وذهب قوم إلى أن حذف «أن» مقصور على السماع مطلقا، فلا ينصب ولا يرفع بعد الحذف إلا ما سمع، وإليه ذهب متأخرو المغاربة، قيل: وهو الصحيح.

والثالث: ما ذكره من أن حذف «أن» والنصب في غير ما مرّ شاذ، ليس على إطلاقه، بل هو مقيد بالنصب بعد الفاء والواو وبعد الشرط والجزاء وسيأتي^(٢).

= أن يكون مفعولا وقوله «خباسة واجد» بدل من مثلها ومضاف إليه. والآخر: أن يكون مثلها صفة خباسة ولكن لما تقدم عليها انتصب على الحال «نهنت» فعل وفاعل «نفسى» مفعول به والياء مضاف إليه «بعد» منصوب على الظرفية «ما» مصدرية «كدت» كاد واسمها «أفعله» جملة في محل نصب خبر كاد.

الشاهد: قوله «أفعله» حيث حذف «أن» وبقي عملها وهو نصب أفعله، لأن أصله أن أفعله.

مواضعه: ذكره من شراح الالفية: الأشموني ٣/٥٧٢، وابن الناظم، والمكودي ص ١٤٧، والهمع ١/٣٣، وسيبويه ١/١٥٥، والإنصاف ٢/٣٢٨.

(١) من الآية ٢٤ من سورة الروم.

(٢) وفي هامش المخطوطة نسخة أقوله «بل هو مقيد بالنصب إلخ (كذا)» في عدة نسخ، ولعل صواب العبارة بغير النصب كما يعلم بالتأمل، شيخنا. هـ.

عوامل الجزم

هي ضربان: أحدهما: يطلب فعلا واحدا، والآخر: يطلب فعلين.

فالأول أربعة أحرف ذكرها في قوله:

بِلاَ وَلاَمٍ طَالِبَا ضَعَّ جَزْمًا فِي الْفِعْلِ هَكَذَا بَلَمَّ وَمَلَّ

أما «لا» فتكون للنهي نحو ﴿لَا تَحْزَنْ﴾^(١) وللدعاء نحو ﴿لَا تَوَاخِذْنَا﴾^(٢).

وأما «اللام» فتكون للأمر نحو ﴿لِيُنْفِقْ﴾^(٣) والدعاء نحو ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾^(٤).

ولذلك قال «طالبا» فشمل الأمر والنهي والدعاء، واحتسز به من «لا» غير الطلبية وهي النافية والزائدة، ومن لام غير طلبية كاللام التي ينتصب المضارع بعدها.

فأما «لا» فقال الشارح تصحب فعل المخاطب والغائب كثيرا، وقد تصحب فعل المتكلم، فسوى بين المخاطب والغائب في الكثرة، ولم يفصل في المتكلم بين فعل الدعاء (وفعل)^(٥) المفعول، وهو موافق لظاهر الكافية والتسهيل، وفصل بعضهم فقال: إذا بنى الفعل للمفعول جاز دخول «لا» عليه سواء كان لتكلم أو لمخاطب أو لغائب، وإذا بنى للفاعل فالأكثر أن يكون للمخاطب ويضعف للمتكلم نحو^(٦):

لَا أَعْرِفَنَّ رَبِّيَا حُورًا مَدَامِعُهَا

(١) من الآية ٤٠ من سورة التوبة.

(٢) من الآية ٢٨٦ من سورة البقرة.

(٣) من الآية ٧ من سورة الطلاق.

(٤) من الآية ٧٧ من سورة الزخرف.

(٥) أ، ب.

(٦) قائله: هو النابغة الذبياني. يخوف بنى فزارة من النعمان بن الحارث الغساني، ويجذرهم

بأسه، وكانوا قد نزلوا أرضا يحميها - وهو من البسيط.

وعجزه: مُرَدِّفَاتٍ عَلَى أَعْقَابِ أَكْوَارٍ

والغالب نحو «لا يخرج زيد».

وأما «اللام» فتدخل على فعل المفعول مطلقا نحو «لأعن بحاجتك ولتعن بحاجتى وليعن زيد بالأمر».

وتدخل على فعل الفاعل مسندا إلى الغائب نحو ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾^(١) وإلى المتكلم مشاركا نحو ﴿وَلَنَحْمِلَ خَطَايَاكُمْ﴾^(٢) أو مفردا كقوله في الحديث «قوموا فلأصل لكم» وذكر الشارح: أن دخولها على مضارع الغائب والمتكلم كثير، وذكر في الكافية: أن دخولها على مضارع المتكلم قليل، لكنه أكثر من دخول «لا».

وأما مضارع المخاطب المبني للفاعل فدخولها عليه قليل استغناء بصيغة أفعل، قالوا: وهى لغة رديئة.

وقال الزجاجي: هى لغة جيدة، ومن دخولها قراءة عثمان وأبى وأنس ﴿فبذلك فلتفرحوا﴾^(٣).

= المعنى: لا يكن نساء جميلات تشبه الغزلان أو بقر الوحش فى الرشاقة وخفة الحركة وهور العين فأعرفها - قد ركن خلف الراكبين على مؤخر الرحل، فأقيم المسبب مقام السبب، وكانت عادة العرب أن يجعلوا النساء المسيبات مردفات خلف من استباهن.
اللغة: «ربريا» اسم للقطيع من بقر الوحش أو الظباء «حورا» جمع حوراء - من الحور وهو شدة سواد العين مع شدة بياضها «مدامعها» جمع مدمع - اسم مكان - والمراد العين، لأنها أماكن الدمع «مردفات» مركبات خلف الراكبين «أكوار» - جمع كور - وهو الرحل بأداته «أعقاب» جمع عقب - وهو المؤخر من كل شىء.
الإعراب: «لا» ناهية «أعرفن» فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد فى محل جزم بلا والفاعل ضمير مستتر، ويجوز جعل «لا» نافية «ربريا» مفعول أعرفن «حورا» صفة لها «مدامعها» مرفوع بحورا ومضاف إليه «مردفات» حال من «ربريا» أو صفة ثانية «على أعقاب» جار ومجرور متعلق بمردفات «أكوار» مضاف إليه.
الشاهد: قوله «لا أعرفن» فإن لا ناهية والمضارع المجزوم بها محلا للمتكلم، وهو مبنى للمعلوم - وذلك شاذ -.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشمونى ٥٧٣/٣، وابن هشام ٣٩١/٣، وابن الناظم، وذكره ابن هشام فى معنى اللبيب ١/١٩٩.

(١) من الآية ٧ من سورة الطلاق.

(٢) من الآية ١٢ من سورة العنكبوت.

(٣) من الآية ٥٨ من سورة يونس.

وقوله في الحديث «لتأخذوا مصافكم».

تنبيهات:

الأول: زعم بعضهم أن أصل «لا» الطليبة لامُ الأمر زيدت عليها ألف فانفتحت، وزعم السهيلي: أنها لا النافية، والجزم بعدها بلام الأمر مضمرة قبلها، وحذفت كراهة اجتماع لامين في اللفظ وهما زعمان ضعيفان.

الثاني: لا يفصل بين «لا» ومجزومها (بمعموله)^(١) إلا في ضرورة كقوله^(٢):

..... ولا ذَا حَقَّ قَوْمِكَ تَظْلِمُ

أراد ولا تظلم ذا حق قومك.

قال في شرح الكافية: وهذا رديء. لأنه شبيهه بالفصل بين الجار والمجرور.

انتهى.

قال في التسهيل: وقد يليها معمول مجزومها (ولم ينبه على اختصاصه بالضرورة، وقد أجازها بعضهم في قليل من الكلام نحو «لا اليوم تضرب زيداً»).

الثالث: في كلام ابن عصفور والأبدى ما يدل على جواز حذف (مجزومها)^(٣) إذا دل عليه دليل (قالا)^(٤) كقولك «اضرب زيداً إن أساء» وإلا فلا، أي: فلا تضربه.

(١) ب، ج وفي أ (بمعمولها).

(٢) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من الطويل.

وقامه: وقالوا أخانا لا تخشع لظالم عزيز

الإعراب: «قالوا» فعل وفاعل «أخانا» منادى بحرف نداء محذوف ومضاف إليه «لا تخشع» جملة من الفعل والفاعل وقعت مقول القول «لظالم» جار ومجرور متعلق بالفعل «عزيز» صفة لظالم. «لا» ناهية «تظلم» مجزوم بلا «حق قومك» حق مفعول به لتظلم تقدم عليه وقوم مضاف إليه «ذا» اسم إشارة منادى بحرف نداء محذوف، وأصل الكلام، ولا تظلم حق قومك يا هذا، وقال العيني: ذا حق قومك مفعولان لتظلم.

الشاهد: قوله «ولا ذا حق قومك تظلم» حيث فصل بين لا ومجزومها.

مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه للألفية ٣/٥٧٤، وذكره السيوطي في همع الهوامع ٢/٥٦.

(٣) أ.

(٤) أ وفي ب (بالا) وفي ج (فلا).



قال فى الارتشاف: ويحتاج إلى سماع.

الرابع: حركة لام الطلب الكسرة، قال فى التسهيل: وفتحها لغة.

قلت: فتحها حكاة الفراء عن بنى سليم، فحكى عنه مطلقا كما فى التسهيل، وعنه تفتح لفتحة الياء بعدها، فظاهر هذا أنها لا تفتح إذا انضم ما بعدها نحو «ليكرم» أو انكسر نحو «لتأذن»، وعنه أيضا ما نص عليه فى سورة النساء، وهو قوله: وبنو سليم يفتحونها إذا استؤنفت، يريد: أنهم لا يفتحونها إلا إذا لم يكن قبلها ولو أو فاء أو ثم.

الخامس: يجوز تسكين لام الطلب بعد الواو والفاء وثم، وتسكينها بعد الواو والفاء أكثر من تحريكها، وليس بضعيف بعد ثم، ولا ضرورة، خلافا لمن زعم ذلك.

ومذهب الأكثرين أن تسكينها حمل على عين فعل، ورده المصنف بأن ذلك إجراء منفصل مجرى متصل، ومثله لا يكاد يوجد مع قلته إلا فى الاضطرار، وهو عنده رجوع إلى الأصل، لأن لهذا اللام الأصالة فى السكون من وجهين: أحدهما: مشترك. وهو كون السكون مقديما على الحركة. والثانى: مختص. وهو أن يكون لفظها مشاكلا لعملها كما فعل بياء الجر.

السادس: مذهب الجمهور أن لام الأمر لا تحذف إلا فى الشعر، ومنع المبرد حذفها فى الشعر أيضا وإن كان النحويون أنشدوا^(١):

مُحَمَّدٌ تَقْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ ...

(١) قائله: هو من شواهد سيبويه ولم ينسبه ولكن منهم من نسبه إلى أبى طالب، ومن الناس من ينسبه إلى أمير المؤمنين على بن أبى طالب - وهو من الوافر.

وعجزه: إذا ما خفت من شيء تبالا

اللغة: «التبال» سوء العاقبة أو الهلاك - وهو بفتح التاء.

الإعراب: «محمد» نادى بحرف نداء محذوف يا محمد «تقد» فعل مضارع مجزوم بلام دعاء محذوفة وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها «نفسك» مفعول به وضمير المخاطب مضاف إليه «كل» فاعل تقد «نفس» مضاف إليه «إذا» ظرفية تضمنت معنى الشرط «ما» رائدة «خفت» فعل وفاعل، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها «من أمر» جار ومجرور متعلق بخاف «تبالا» مفعول به لخاف، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام.

فإنه لا يعرف قائله، ويحتمل أن يكون خبرا وحذفت الياء استغناء بالكسرة، وأجاز الكسائي حذفها بعد الأمر بالقول كقوله تعالى: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾^(١) وذكر في شرح الكافية أن حذف لام الأمر وإبقاء عملها على ثلاثة أضرب:

كثير مطرد، وهو حذفها بعد أمر بقول كالأية.

وقليل جائز في الاختيار، وهو حذفها بعد قول غير أمر، كقوله^(٢):

قلت لبوابٍ لديهِ دارها تِيذَنُ فإني حَمَوها وجارها

قال وليس مضطرا؛ لتمكنه من أن يقول ائذن، وليس لقائل أن يقول: إن هذا من تسكين المتحرك، على أن يكون الفعل مستحقا للرفع، فسكن اضطرارا؛ لأن الراجز لو قصد الرفع لتوصل إليه مستغنيا عن الفاء، فكان يقول «تاذنُ إني».

وقليل مخصوص بالاضطرار، وهو الحذف دون تقدم قول بصيغة أمر ولا بخلافه. كقول الشاعر^(٣):

= الشاهد: قوله «تفد» فعل مضارع لم يتقدمه ناصب ولا جازم، ولكنه جاء على صورة المجزوم، فقدره العلماء مجزوما بلام أمر محذوفة وأصله لتفد. مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٣/٥٧، وابن الناظم، وذكره السيوطي في الهمع ٢/٥٥، وابن هشام في الشذور ص ٢٢٢، وسيبويه ١/٤٠٨، والشاهد ٦٨٠ في الخزانة.

(١) من الآية ٣١ من سورة إبراهيم.

(٢) قائله: هو منصور بن مرثد الأسدي - وهو من الرجز.

الإعراب: «قلت» فعل وفاعل «لبواب» جار ومجرور متعلق بالفعل «لديه» في محل رفع خبر مقدم «دارها» مبتدأ مؤخر ومضاف إليه والجملة في محل جر صفة لبواب «تِيذَنُ» - بكسر التاء - مقول القول «فإني» الفاء للتعليل وإن حرف توكيد ونصب والضمير المتصل بها اسمها «حموها» خبر إن ومضاف إليه «وجارها» عطف على حموها.

الشاهد: قوله «تِيذَنُ» إذ أصله تِيذَنُ، فحذف اللام وأبقى عملها، وليس هذا بضرورة لتمكنه من أن يقول إيذَنُ.

مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه للألفية ٣/٥٧٥، والسيوطي في الهمع ٢/٥٦.

(٣) قائله: لم أقف على اسم قائله - يخاطب الشاعر به ابنه لما تمت موته - وهو من الطويل. الإعراب: «فلا» الفاء عاطفة ولا ناهية «تستطل» فعل وفاعله ضمير مستتر فيه «منى» جار ومجرور متعلق بالفعل «بقائي» مفعول به للفعل والياء مضاف إليه «ومدتي» عطف على =

فلا تَسْتَطِلْ مِنِّي بِقَائِي وَمُدَّتِي ولكن يكن للخير منك نصيبٌ

وقال في التسهيل: ويلزم في الشتر في فعل غير الفاعل المخاطب، وفي بعض النسخ مطلقا، خلافا لمن أجاز حذفها في (نحو)^(١) «قل له ليفعل» وهو خلاف ما في الكافية وشرحها.

وأما «لم» و «لما» اختها، فينفيان المضارع ويصرفان معناه إلى المضي وفاقا للمبرد وأكثر المتأخرين، لا لفظ الماضي إلى المضارع خلافا لأبي موسى ومن وافقه (وقد)^(٢) نسب إلى مسيوه.

ويختلفان في أمور:

الأول: أن النفي بلم لا يلزم اتصاله بالحال، بل قد يكون منقطعا نحو ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾^(٣)، وقد يكون متصلا نحو ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدَعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾^(٤) بخلاف «لما» فإنه يجب اتصال نفيها بالحال.

الثاني: أن الفعل بعد «لما» يجوز حذفه اختيارا، وهو أحسن ما تخرج عليه قراءة ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَّا﴾^(٥)، ولا يجوز حذفه بعد «لم» إلا في الضرورة، كقوله^(٦):

= ما قبله وقيل: إن بقائى بيان لقوله منى أو بدل منه «ولكن» لاستدراك «يكن» أصله ليكون وهو فعل مضارع من كان الناقصة «للخير» جار ومجرور خبر يكن تقدم على اسمه «نصيب» اسم يكن مرفوع بالضممة الظاهرة «منك» في موضع النصب على الحال من نصيب، والتقدير: حال كون النصيب منك، ويجوز أن يكون في محل رفع صفة لنصيب، والتقدير: ليكون نصيب كائن منك لأجل الخير.

الشاهد: قوله «يكن» أصله ليكون فحذفت لام الأمر للضرورة وأبقى عمله. مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٣/٥٧٥، وابن الناظم.

(١) ب، ج.

(٢) ب، ج وفي أ (وهذا).

(٣) من الآية ١ من سورة الإنسان.

(٤) من الآية ٤ من سورة مريم.

(٥) من الآية ١١١ من سورة هود - قال ابن الحاجب: لما هذه جازمة حذف مجزومها،

والتقدير: وإن كلا لما يهملوا، وقال ابن هشام: الأولى أن يكون التقدير: وإن كلا لما

يوفوا أعمالهم، أى: أنهم إلى الآن لم يوفوها وسيوفونها.

(٦) قائله: هو إبراهيم بن هرمة القرشى، وهرمة جده الأعلى - وهو من الكامل. =

احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الأعراب إن وصلت وإن لم
الثالث: إن «لم» تصحب أدوات الشرط نحو «إن لم» و «لولم» بخلاف
(١٤).

الرابع: إن «لم» قد يفصل بينها وبين مجزومها اضطراراً، كقوله^(١):

.. كَانَ لَمْ سَوَى أَهْلِ مِنْ الْوَحْشِ تُوْهَلِ

قال في التسهيل: وقد يلي لم معمول مجزومها اضطراراً، ولم يذكر ذلك
في (١٤).

وقال في شرح الكافية: وانفردت «لم» بأشياء:

= اللغة: «يوم الأعراب» يوم معهود من أيام العرب.

الإعراب: «احفظ» فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه «وديعتك» مفعول به ومضاف إليه «التي»
اسم موصول نعت للوديعة «استودعتها» ماض مبني للمجهول والتاء نائب فاعل، وهي
مفعولة الأول و «ها» مفعول ثان «يوم» منصوب على الظرفية «الأعراب» مضاف إليه «إن»
شرطية «وصلت» فعل الشرط - روى بالبناء للمجهول ولللمعوم، وجواب الشرط محذوف
دل عليه ما قبله «وإن» الواو عاطفة إن حرف شرط جازم «لم» جازمة أو نافية.

الشاهد: قوله «وإن لم» حيث حذف الفعل الذي دخلت عليه لم والتقدير: وإن لم تصل..
مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٣/٥٧٦، وابن هشام ٣/٢٩٤، وفي المغنى
١/٢٨٠، وذكره السيوطي في الهمع ٢/٥٦.

(١) قائله: هو ذو الرمة غيلان - وهو من الطويل
وصدره: فأضحت مغانيها قفاراً رسوماً

اللغة: «مغانيها» جمع مغنى - وهو المنزل - «قفارا» - بكسر القاف - جمع قفر وهو الأرض
الخالية «توهل» من أهل الدار نزلها.

الإعراب: «فأضحت» الفاء للعطف وأضحى فعل ماض ناقص والتاء للتأنيث «مغانيها» اسم
أضحى والهاء مضاف إليه «قفارا» خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة «رسوماً» بالرفع بدل
من مغانيها «كأن» مخففة من كأن التي للتشبيه «لم» حرف جزم «سوى» ظرف فصل بين لم
ومجزومها «أهل» مضاف إليه «توهل» مجزوم لم، والتقدير: كأن لم توهل الدار سوى
أهل من الوحش - ومن بيانية.

الشاهد: قوله «لم سوى .. توهل» حيث فصل بين لم ومجزومها بالظرف للضرورة.
مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه للألفية ٣/٥٧٦، والسيوطي في الهمع ٢/٥٦، وابن
هشام في المغنى ١/٢٧٨، والشاهد ٦٧٧ في الخزانة.

منها، أن الفصل بينها وبين مجزومها اضطرارا، فهذا تصريح بانفراد «لم» بذلك، وفي الارتشاف: ولا يفصل بينها وبين معمولها إلا في الشعر.

قلت: ذكر المصنف في باب الاشتغال من شرح التسهيل أن «لن» و«لم» و«لما» الجازمة لا يلي الاسم واحدا منها إلا في ضرورة، وحكمه حيثئذ أن يضم له على سبيل الوجوب فعل يفسره ما بعده كما قال^(١):

ظَنَنْتُ فَقِيْرًا دَا غِنَى ثَم نَلْتُهُ فَلَم ذَا رَجَاءَ أَلْقَهُ غَيْرَ وَاهِبٍ

فسوى بين الثلاثة في الفصل باسم الاشتغال للضرورة.

الخامس: أن «لم» قد تلغى فلا يجزم بها، قال في التسهيل: حملا على «لا» وفي شرح الكافية: حمل على «ما» وهو أحسن (لأن ما)^(٢) ينفي بها الماضي كثيرا، بخلاف «لا».

وأنشد الأخفش على إهمالها^(٣):

(١) قائله: هو ذو الرمة - وهو من الطويل.

المعنى: يعنى: أنه في حال فقره كان متعففا فكفى عن ذلك بظنه ذاغنى، وأنه حين صار غنيا يعطى كل راج لقيه ما يرجوه.

الإعراب: «ظننت» - بالبناء للمجهول والتكلم - فعل ناسخ ينصب مفعولين ونائب الفاعل هو المفعول الأول «فقيرا» حال من نائب الفاعل «ذاغنى» مفعول ثان لظن ومضاف إليه «ثم» عاطفة «نلت» فعل وفاعل ومفعول - والضمير يعود على الغنى - «لم» حرف جزم ونفى «ذا» مفعول لفعل محذوف مفسر بالقي «ألقه» فعل ماض والفاعل ضمير والهاء مفعوله «غير» حال من الفاعل «واهب» مضاف إليه.

الشاهد: قوله «لم ذر رجاء ألقه» حيث دخلت لم على الاسم ضرورة.

مواضعه: ذكره ابن هشام في معنى اللبيب ١/٢٧٨، والعينى فى خزنة الأدب ٣/٦٢٧.

(٢) ب، ج وفى أ (لأنها).

(٣) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من البسيط.

اللغة: «الفوارس» جمع فارس على غير قياس «ذهل» حى من بكر «أسرتهم» أسرة الرجل - بالضم - رهطه «الصليفاء» - بضم الصاد المهملة وبالفاء والمد - اسم موضع.

الإعراب: «لولا» امتناع لوجود «فوارس» مبتدأ «من ذهل» جار ومجرور فى محل رفع صفة فوارس وخبر المبتدأ محذوف تقديره: لولا فوارس كائنون من ذهل موجودون «وأسرتهم» بالرفع عطف على فوارس «يوم» منصوب على الظرفية «الصليفاء» مضاف إليه «لم يوفون بالجار» جواب لولا.

لَوْلَا فَوَارِسُ مِنْ ذُهْلٍ وَأَسْرَتُهُمْ يَوْمَ الصَّلِيفَاءِ لَمْ يُؤْفُونَ بِالْجَارِ
ولم يذكر ذلك في «لما».

فإن قلت: فهل إهمال «لم» ضرورة أو لغة؟

قلت: نص بعض النحويين على أنه ضرورة، وقال في الكافية وشذ، وفي التسهيل: وقد لا يجزم بها فلم يخصه بالضرورة، وصرح في أول شرح التسهيل بأن الرفع لغة قوم.

تنبيهات:

الأول: قال في التسهيل: ومنها «لم» ولما أختها، يعني من الجوارم، فقيدها لما بقوله «أختها» احترازاً من «لما» بمعنى «إلا» ومن «لما» التي هي حرف وجود لوجود، وكذلك فعل الشارح، فقال: احتزرت بقولي أختها من لما الحينية نحو: ﴿وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا﴾^(١) ومن «لما» بمعنى «إلا» نحو «عزمت عليك لما فعلت» أي: إلا فعلت. المعنى ما أسألك إلا فعلت (وقوله الحينية)^(٢) هو على مذهب الفارسي.

فإن قلت: فهلا قيد في النظم؟

قلت: لا يحتاج إليه، لأن التي بمعنى «إلا» يليها ماضى اللفظ مستقبل المعنى، والتي هي حرف وجود لوجود يليها ماضى اللفظ والمعنى، وقد ذكر ذلك في شرح التسهيل، فلا يحتاج إلى التقييد، لأنهما لا يليهما مضارع.

الثاني: حكى اللحياني عن بعض العرب أنه ينصب بلم، وقال في شرح الكافية: زعم بعض الناس أن النصب بلم لغة؛ اغتراراً بقراءة بعض السلف ﴿الم نشرح لك صدرك﴾^(٣) - بفتح الحاء - ويقول الراجز^(٤):

= الشاهد: قوله «لم يوفون» حيث إن «لم» قد تهمل فلا تجزم، والفعل بعدها ثبت فيه النون.

مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه للألفية ٣/٥٧٦، وابن هشام في المغنى ١/٢٧٧، والسيوطي في الهمع ٢/٥٦، والشاهد ٦٧٦ في الخزانة.

(١) من الآية ٩٤ من سورة هود.

(٢) ب، ج.

(٣) من الآية ١ من سورة الشرح.

(٤) قائله: هو على بن أبي طالب رضى الله عنه يتمثل به - وهو من الراجز.

فى أى يَوْمى من الموتِ أفرّ أَيومَ لم يقدرَ أم يومِ قُدرِ
وهو عند العلماء محمول على أن الفعل مؤكّد بالنون الخفيفة، ففتح لها ما
قبله، ثم حذفت ونويت.

الثالث: اختلف فى «لما» فقيل: مركبة من لم وما، وهو مذهب الجمهور
وقيل: بسيطة.

ثم انتقل إلى ما يطلب فعلين من الجوارم فقال:

واجزَمَ بِأَن وَمَنْ وَمَا وَمَهْمَا أَى مَتَى أَيَّانَ أَيْنَ إِذْمَا
وحيثما أتى وحرف إذما كإن وبأى الأدوات أسما

هذه أدوات الشرط الجارمة، وهى كَلِمٌ وضعت لتعليق جملة بجملة تكون
الأولى سببا والثانية مسببا. وهذه الكلم حرف واسم.

فالحرف إن وهى أم الباب وإذما عند سيبويه، وذهب المبرد فى أحد قوليه
وابن السراج والفارسى إلى أنها ظرف زمان زيد عليها ما. قال فى شرح الكافية:
والصحيح ما ذهب إليه سيبويه، فعلى مذهب سيبويه تكون إذ ما كإن فى (أنهما
موضوعان)^(١) للتعليق المذكور من غير إشعار بأمر آخر.

وعلى مذهب القائلين بأنها الظرفية تكون مشعرة بالزمان، ويجزم بها فى
الاختيار خلافا لمن خصّ ذلك بالضرورة.

والاسم ظرف وغير ظرف، فغير الظرف من وما ومهما، فمن لتعميم أولى
العلم، وما لتعميم ما تدل عليه وهى موصولة، وكلتاهما مبهمة فى أزمان الربط،
ومهما بمعنى ما ولا تخرج عن الاسمىة خلافا لمن زعم أنها تكون حرفا، ولا عن

= الإعراب: «فى أى» جار ومجرور متعلق بأفر «يومي» مثنى. فأى مضاف ويومي مضاف إليه
«من الموت» جار ومجرور متعلق بأفر «أيوم» الهمزة للاستفهام ويوم منصوب على الظرفية
«لم يقدر» نصب الفعل بعد لم على لفة «قدر» فعل ماضى مبنى للمجهول ونائب الفاعل
ضمير مستتر فيه.

الشاهد: قوله «لم يقدر» - بنصب الراء - وذلك لغة بعض العرب ينصبون بلم.
مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٣/٥٧٨، وابن هشام فى المغنى ١/٢٧٧.
(١) أ، ج.

الشرطية خلافا لمن زعم أنها تكون استفهاما، ولا تجر بإضافة ولا حرف جر بخلاف من وما، وقد وهم ابن عصفور فزعم أنه يجوز أن يدخل عليها حرف الجر، وذكر في الكافية وفي التسهيل أن ما ومهما مثل من في لزوم التجرد عن الظرفية مع أن استعمالهما ظرفين ثابت في أشعار الفصحاء من العرب، وأنشد أبياتا^(١).

قال ابنه بدر الدين: ولا أرى في هذه الأبيات حجة، لأنه يصح تقديرها بالمصدر.

وقال الزمخشري: هذه الكلمة في عداد الكلمات التي يحرفها من لا يدل له في علم العربية فيضعها غير موضعها ويحسب مهما بمعنى متى ما، ويقول «مهما جثنتي أعطيتك» وهذا من وضعه وليس من كلام واضح العربية في شيء، ثم يذهب فيفسر ﴿مَهْمَا تَأْتَانِي بِهِ مِنْ آيَةٍ﴾^(٢) بمعنى الوقت فيلحد في آيات الله وهو لا يشعر، وهذا وأمثاله مما يوجب الجثو بين النظائر في كتاب سيبويه، انتهى.

واختلف في «مهما» فقيل: إنها بسيطة وأنها فعلى وألفها إما للتأنيث وإما «للإلحاق»^(٣) وزال التثوين للبناء فهي على هذا من باب سلس، وقال ابن إياز: لو قيل: إنها مفعول تحاميا لذلك، لم أر به بأسا. وقال الخليل: مركبة من ماما الأولى للجزء والثانية التي تزداد بعد الجزاء، فأبدلوا من ألف الأولى هاء كراهة التكرير. وقال الأخفش والزجاج ومن وافقهما: مركبة من مه بمعنى اكفف وما الشرطية، وأجازه سيبويه.

وأما «أى» فهي عامة في ذوى العلم وغيرهم، وهي بحسب ما تضاف إليه، فإن أضيفت إلى ظرف مكان كانت ظرف مكان، أو إلى ظرف زمان كانت ظرف زمان، أو إلى غيرهما لم تكن ظرفا، والظرف: مكاني وزماني:

(١) منها قول الفرزدق في ما:

وما تحى لا أرهب وإن كنت جارِما ولو عدّ أعدائي على لهم ذحلا
وفي مهما قول حاتم:

وإنك مهما تعط بطنك سؤله وفرجك نالا منتهى الذم أجمعا

(٢) من الآية ١٣٢ من سورة الأعراف.

(٣) ب، ج وفي أ (للإطلاق).

فالزمانى: متى، وأيان، فمتى لتعميم الأزمنة، وأيان كمتى، وقد تستعمل فى الأزمنة التى تقع فيها الأمور العظام، وكسر همزة أيان لغة سليم، وقرئ بها شاذًا، والجزم بها محفوظ خلافا لمن أنكره، ولم يحفظه سيبويه لقلته.

وأما المكانى: أين وحيثما، وهما لتعميم الأمكنة، وأتى ذكرهما فى ظروف المكان بمعنى أين. وقال بعضهم: هى لتعميم الأحوال.

تنبيهات:

الأول: (قد)^(١) فهم من كلامه أن حيث وإذ لا يجزمان إلا مقترنين بما كما لفظ بهما وأجاز الفراء الجزم بإذ وحيث دون ما، وأما غيرهما فقسمان: قسم لا تلحقه «ما» وهو «من وما ومهما وأنى».

وقسم يجوز فيه الأمران وهى إن وأى ومتى وأين وأيان، وأجاز الكوفيون زيادة «ما» بعد من وأنى، ومنع بعض النحويين زيادتها بعد أيان، والصحيح ما تقدم.

الثانى: ذكر فى الكافية والتسهيل: أن «إن» قد تهمل حملا على لو، كقراءة طلحة «فإما ترين»^(٢) - ياء ساكنة ونون مفتوحة، وإن متى قد تهمل حملا على إذا ومثل بها بحديث «إن أبا بكر رجل أسيف. وإنه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس»^(٣) وفى الارتشاف: ولا تهمل حملا على إذا خلافا لمن زعم ذلك ويعنى متى.

الثالث: لم يذكر هنا من الجوازم إذا وكيف ولو.

أما إذا فالمشهور أنه لا يجزم بها إلا فى الشعر لا فى قليل من الكلام ولا فى الكلام إذا زيد بعدها ما، خلافا لزاعم ذلك، وقوله فى التسهيل: وقد يجزم بإذا

(١) ب، وفى أ (قال).

(٢) من الآية ٢٦ من سورة مريم.

(٣) أسيف: أى: ذو أسف وحزن، وقوله يقوم مقامك أى: فى الصلاة وقوله: لا يسمع الناس أى لبكاته.

الاستقبالية حملا على متى يقتضى ظاهره جواز ذلك فى قليل من الكلام وقال فى الكافية^(١):

وَذَا فِي الثَّرِّ لَنْ يُسْتَعْمَلَ

وأما «كيف» فيجوزى بها معنى لا عملا، خلافا للكوفيين، فإنهم أجازوا الجزم بها قياسا، ووافقهم قطرب.

وأما «لو» فذهب قوم منهم ابن الشجرى إلى أنها يجزم بها فى الشعر، ورده المصنف فى الكافية^(٢).

وقال فى التسهيل: فى آخر عوامل الجزم: والأصح امتناع حمل لو على إن، وقال فى فصل: لو لم يجزم بها إلا اضطرارا، ورعم اطراد ذلك على لغة، فظاهرة موافقة ابن الشجرى ويتحصل فيه ثلاثة مذاهب، وذكر بعضهم أن من الجواز «مهمن»^(٣) وقال قطرب لم يحمل الجزم «بها»^(٤) عن فصيح.

فَعَلَيْنَ يَفْتَضِينَ شَرْطًا قَدَمًا يَتَلَوُ الْجَزَاءُ وَجَوَابًا وَسَمًا

يعنى: أن كلاً من أدوات الشرط تقتضى جملتين تسمى الأولى شرطا والثانية جزاء وجوابا أيضا. ويجب كون الأولى فعلية، وأما الثانية: فمنها (أيضا) أن تكون فعلية، وقد تكون اسمية وسيأتى.

فإن قلت: فلم قال (فعلين) ولم يقل جملتين؟

قلت: للتنبيه على أن حق الشرط والجزاء أن يكونا فعلين، وإن كان ذلك لا يلزم فى الجزاء.

تنبيهان:

الأول: فهم من قوله (يتلو الجزاء) أنه لا يتقدم، وإن تقدم على أداة الشرط شبيه بالجواب فهو دليل عليه، وليس إياه، هذا مذهب جمهور البصريين، وذهب الكوفيون والمبرد وأبو زيد إلى أنه الجواب نفسه، والصحيح الأول.

(١) تمام بيت الكافية: وشاع جزمٌ بإذا حملا على متى

(٢) بقوله: وجوز الجزم بها فى الشعر ذو حجة ضَعَّفَهَا من يَدْرِى

(٣) فى أ (مهمن) وفى ب، ج (كم).

(٤) أ، ج.

الثانى: قد يؤخذ من قوله (يقتضين) أن أداة الشرط هي الجازمة للشرط والجزاء معا لاقتضائهما لهما، أما الشرط فنقل الاتفاق على أن الأداة جازمة له.

وشذ المازنى: فعنه فى قول: أنه مبنى هو وفعل الجزاء، وفى قول: إنه معرب وفعل الجزاء مبنى.

وأما الجزاء ففيه أربعة أقوال:

الأول: أن الأداة هي الجازمة له، قيل: وهو مذهب المحققين من البصريين وعزاه السيرافى إلى سيويه، وذهب الأخفش إلى أن الجزم بفعل الشرط، واختاره فى التسهيل، وقيل: بالأداة والفعل معا، ونسب إلى سيويه والخليل، وقيل: بالجوار، وهو مذهب الكوفيين.

وماضيين أو مضارعين تُلْفِيهِمَا أو مُتَخَالِفِيْنَ

إذا كان الشرط والجزاء فعلين فلهما تسع صور، لأن الشرط له ثلاثة أحوال:

أحدها: أن يكون ماضى اللفظ أو مضارعا عاريا من لم ومصحوبا بها، والجزاء كذلك.

والحاصل من ضرب ثلاثة فى ثلاثة تسعة منها ثمانية تجوز فى الاختيار وواحد مختلف فيه، وهو أن يكون الشرط مضارعا، والجزاء ماضيا عاريا من لم، فمذهب الجمهور أنه لا يجوز إلا فى الشعر، ومذهب الفراء والمصنف جوازه فى الاختيار، واستدل المصنف بقوله ﷺ: «من يقيم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر» ويورد ذلك فى آيات لم يضطر قائلها إلى ذلك^(١):

ثم تلك الثمانية الجائزة فى الاختيار منها راجح ومرجوح، فإن كونهما ماضيين وضعاً أو بمصاحبة لم أحدهما أو كلاهما، أو مضارعين دون لم، أولى من سوى ذلك.

(١) منها قوله:

من يكذبنى بسئىء كنت منه كالشجا بين حلقة والوريد

وقوله:

إن تصرمونا وصلناكم وإن تصلوا ملائم أنفس الأعداء إرهابا

وَبَعْدَ مَا ضَرَفَعُكَ الْجَزَاءَ حَسَنٌ وَرَفَعَهُ بَعْدَ مُضَارَعٍ وَهَنْ

يعنى: أن الجزاء إذا كان مضارعا والشرط ماضيا جار جزمه ورفع، ومن الجزم قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ﴾^(١).

ومن الرفع قول زهير^(٢):

وإن أتاه خليلٌ يومَ مَسْغِبَةٍ يقول: لا غائبٌ مالى ولا حرمٌ

ونص الأئمة على جوازه فى الاختيار مطلقا، وزعم بعضهم أنه لا يجىء فى الكلام الفصيح إلا مع كان.

وقال بعض المتأخرين: لا أعلمه جاء فى الكلام، وقد صرح الناظم بأن الرفع حسن.

فإن قلت: فأى الوجهين أحسن؟

قلت: زعم بعض المتأخرين أن الرفع أحسن من الجزم، والصواب عكسه، وقال فى شرح الكافية: الجزم مختار، والرفع جائز كثير.

(١) من الآية ٢٠ من سورة الشورى.

(٢) قائله: هو زهير بن أبى سلمى من قصيدة يمدح فيها هرم بن سنان - وهو من البسيط. اللغة: «خليل» المراد هنا: الفقير ذو الحاجة، من الخلة وهى الفقر والحاجة «مسغبة» مجاعة، من سغب فلان - إذا اشتد به الجوع «حرم» ممنوع وحرام. المعنى: يصف هرما بالكرم والجود وأنه لا يرد سائلا فيقول: إذا جاء ذو حاجة قد أخذ منه الجوع - لا يعتذر بضيق ماله وعدم استطاعته عن الحصول عليه، ولا يقول للسائل المحتاج: أنت ممنوع محروم.

الإعراب: «إن» حرف شرط يجزم فعلين «أتاه» فعل ماض فى محل جزم فعل الشرط والهاء مفعوله «خليل» فاعله «يوم» ظرف متعلق بقوله «أتاه» مسألة» مضاف إلى يوم «يقول» فعل مضارع جواب الشرط مرفوع «لا» نافية عاملة عمل ليس «غائب» اسم لا مرفوع بها «مالى» فاعل لغائب سد مسد خبر لا «ولا» الواو عاطفة، لا: زائدة لتأكيد النفى «حرم» معطوف على غائب.

الشاهد: قوله «يقول» حيث رفع وهو جواب الشرط، لأن فعل الشرط ماض. مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٢/٥٨٥، وابن هشام ٣/٣٩٨، وابن عقيل ٢/٢٧٨، وابن الناظم، والسيوطى ص ١١٧، والمكودى ص ١٤٨، والسيوطى فى الهمع ٢/٦٠، وسيبويه ١/٤٣٦.

فائدة:

اختلف النحويون في تخريج الرفع، فذهب سيبويه إلى أنه على تقدير التقديم وجواب الشرط محذوف، وذهب الكوفيون والمبرد إلى أنه على تقدير الفاء وهو الجواب، وذهب قوم إلى أنه ليس على التقديم والتأخير، ولا على حذف الفاء، بل لما لم يظهر لأداة الشرط تأثير في فعل الشرط، لكونه ماضيا ضعف عن العمل في الجواب.

وإذا كان الشرط والجزاء مضارعين وجب جزمهما نحو ﴿وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾^(١).

وقد يجيء الجواب مرفوعا والشرط مضارع مجزوم كقوله^(٢):

يا أقرع بن حابس يا أقرعُ إنك إن يصرع أخوك تُصرعُ

وإليه الإشارة بقوله «ورفعه بعد مضارع وهن» أي: ضعف.

فإن قلت: فهل يطرد أم يخص بالضرورة؟

قلت: نصوا على أنه ضرورة، وهو ظاهر كلام سيبويه، فإنه قال: وقد جاء في الشعر.

(١) من الآية ٢٨٤ من سورة البقرة.

(٢) قائله: هو عمرو بن خثارم البجلي، وأنشد في المنافرة التي كانت بين جرير بن عبد الله البجلي وخالد بن أوطاة الكلبي، وكانا قد تنافرا إلى الأقرع بن حابس ليحكم بينهما وذلك قبل إسلامه. - وهو من الرجز.

الإعراب: «يا» حرف نداء «أقرع» منادى مبني على الضم في محل نصب «بن» نعت لأقرع بمراعاة محله «حابس» مضاف إليه «يا أقرع» توكيد للنداء الأول «إنك» حرف توكيد ونصب والكاف اسمه «إن» شرطية «يصرع» فعل مضارع مبني للمجهول فعل الشرط «أخوك» نائب فاعل والكاف مضاف إليه «تصرع» فعل مضارع مبني للمجهول جواب الشرط ونائب الفعل ضمير مستتر فيه.

الشاهد: قوله «إن يصرع» حيث وقع جواب الشرط مضارعا مرفوعا، وفعل الشرط مضارع.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشموني ٣/٥٨٦، وابن عقيل ٢/٢٧٩، وابن الناظم، والسيوطي ص ١١٧، والمكودي ص ١٤٨، والسيوطي في الهمع ٢/٦١، وسيبويه ١/٤٣٦، والشاهد رقم ٩٩٠ في الخزانة.

وقال ابن الأنباري: في «إن تزرني أزرک» الاختيار الجزم، وإنما يحسن الرفع هنا إذا تقدم ما يطلب الجزاء قبل «إن» كقولهم «طعامك إن تزرنا نأكل» وتقديره: طعامك نأكل إن تزرنا. انتهى.

وصرح في بعض نسخ التسهيل: أنه ضرورة، وفي بعضها بقلته، ولم يخصه بالضرورة، وقال في شرح الكافية: وقد يجيء الجواب مرفوعا والشرط مضارع مجزوم، ومنه قراءة طلحة بن سليمان «أينما تكونوا يدرككم الموت»^(١).
تنبيهات:

الأول: اختلف في تخريج الرفع بعد المضارع، فذهب المبرد إلى أنه على حذف الفاء مطلقا، وفصل سبويه بين أن يكون قبله ما يمكن أن يطلبه نحو «إنك» في البيت، فالأولى أن يكون على التقديم والتأخير، وبين أن يكون قبله ما يمكن أن يطلبه، فالأولى أن يكون على حذف الفاء، وجوز العكس، وقيل: إن كانت الأداة اسم شرط فعلى إضمار الفاء، وإلا فعلى التقديم والتأخير.

الثاني: أطلق في قوله بعد مضارع، وقيد، في بعض نسخ التسهيل بالآ يكون منفيًا بلم، وجعل رفع الجزاء بعد المنفى بلم كثيرا، لرفعه بعد الماضي.
الثالث: قد يظهر من قوله «رفعك الجزاء» موافقة المبرد في أنه على تقدير الفاء، لتسميته جزاء ويحتمل أن يكون سماه جزاء باعتباره حالة الجزم وإن لم يكن جزاء إذا رفع.

وَأَفْرُنُ بِفَأٍ حَتَّمَا جَوَابًا لَوْ جُعِلَ شَرْطًا لِإِنْ أَوْ غَيْرِهَا لَمْ يَنْجَعِلْ

أصل جواب الشرط أن يكون فعلا صالحا لجعله شرطا، فإذا جاء على الأصل لم يحتج إلى فاء يقترن بها، وذلك إذا كان ماضيا متصرفا مجردا من قد وغيرها، أو مضارعا مجردا أو منفيًا بلا ولم.

قال الشارح: ويجوز اقترانه بها، فإن كان مضارعا رفع، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدٌّ مِنْ قَبْلٍ فَصَدَقَتْ﴾^(٢) وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾^(٣) انتهى.

(١) من الآية ٧٨ من سورة النساء - برفع يدرككم - وهي شاذة.

(٢) من الآية ٢٦ من سورة يوسف.

(٣) من الآية ١٣ من سورة الجن.

وهو معترض من ثلاثة أوجه .

الأول: أن قوله «ويجوز اقترانه بها» يقتضى ظاهره أن الفعل هو الجواب مع اقترانه بالفاء .

والتحقيق حيثذ أن الفعل خبر مبتدأ محذوف، والجواب جملة اسمية، قال فى شرح الكافية. فإن اقترن بها فعلى خلاف الأصل، وينبغى أن يكون الفعل خبر مبتدأ، ولولا ذلك لحكمنا بزيادة الفاء وجزم الفعل إن كان مضارعا.

وقال الشيخ أبو حيان: ولو قيل: ربط الجملة الشرطية بالمضارع له طريقان:

أحدهما: بجزمه، والآخر: بالفاء ورفع، لكان قولاً.

والثانى: أن ظاهر كلامه جواز اقتران الماضى مطلقاً، وليس كذلك، بل الماضى المنصرف للمجرد على ثلاثة أضرب:

ضرب لا يجوز اقترانه بالفاء، وهو ما كان مستقبلاً معنى ولم يقصد به وعد أو وعيد نحو «إن قام زيد قام عمرو».

وضرب يجب اقترانه بالفاء، وهو ما كان ماضياً لفظاً ومعنى نحو ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدٌّ مِنْ قَبْلٍ فَصَدَّقَتْ﴾ وقد معه مقدرة.

وضرب يجوز اقترانه بالفاء، وهو ما كان مستقبلاً معنى وقصد به وعد أو وعيد نحو ﴿وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ﴾^(١).

وقد نص المصنف على هذا التفصيل فى شرح الكافية.

والثالث: أنه مثل ما يجوز اقترانه بالفاء بقوله تعالى ﴿فَصَدَّقَتْ﴾ وليس كذلك، بل هو مثال الواجب، وإذا كان الجواب لا يصلح لأن يجعل شرطاً وجب اقترانه بالفاء، ليعلم ارتباطها بالأداة.

وذلك إذا كان جملة اسمية أو فعلية طلبية، أو فعلاً غير متصرف أو مقروناً بالسين أو سوف أو قد منفية بما أو لن أو إن، أو يكون قسماً أو مقروناً برب^(٢).

(١) من الآية ٩٠ من سورة النمل.

(٢) نظمها بعضهم فى قوله:

فهذه الأجوبة تلزمها الفاء، لأنها لا يصلح جعلها شرطاً، وخطب التمثيل

سهل .

وقد تحذف الفاء الواجب ذكرها للضرورة كقوله^(١):

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا . . .

وقال الشارح: لا يجوز تركها إلا في الضرورة أو ندور، ومثل الندور بما

أخرجه البخارى من قوله عَنْ أَبِي بَكْرٍ لأبي بن كعب: «فإن جاء صاحبها وإلا استمتع

بها»^(٢) وعن المبرد إجازة حذفها في الاختيار، وقد جاء حذفها وحذف المبتدأ في قوله^(٣):

طليبة واسمية وبجامد وبما وقد وبلن وبالتنفيس =

قال الصبان: وزاد الكمال ابن الهمام تصديره برب والقسم، والدنوشرى تصديره بأداة شرط نحو «وإن كان كبر عليك إعراضهم» الآية هـ.

(١) قائله: هو عبد الرحمن بن سيدنا حسان بن ثابت، وهو من شواهد سيبويه.

وعجزه: والشر بالشر عند الله مثلان - وهو من البسيط.

المعنى: من يفعل الخير والمعروف يحظ برضاء الله وشكره والجزاء المضاعف. ومن يفعل الشر يجازى مثله.

الإعراب: «من» اسم شرط جازم يجزم فعلين - مبتدأ - «يفعل» فعل الشرط مجزوم وحرك

بالكسر للتخلص من الساكنين، وفاعله يعود على من «الحسنات» مفعوله منصوب بالكسرة

نيابة عن الفتحة، لأنه جمع مؤنث سالم «الله» مبتدأ «يشكرها» الجملة خبر المبتدأ في محل

رفع، وجملة المبتدأ والخبر جواب الشرط، وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدأ «مَنْ» «الشر»

مبتدأ والباء في البشّر للمقابلة «عند» منصوب على الظرفية «الله» مضاف إليه «مثلان» خبر

المبتدأ.

الشاهد: قوله «الله يشكرها» فإنها جملة اسمية، وقد وقعت جواباً للشرط، وكان يجب أن

تقترب بالفاء، ولكنها حذفت للضرورة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشموني ٣/٥٨٧، وابن هشام ٣/٤٠١، وابن الناظم،

والسيوطى ص ١١٧، وفي الهمع ٢/٠٦، وفي المعنى ١/٦٥، وسيبويه ١/٤٣٥، والشاهد

٦٩١ في الخزانة.

(٢) أي: في شأن اللقطة، وجواب الشرط الأول محذوف للعلم به أي: فأدها إليه.

(٣) قائله: هو فلان الأسدى - وهو من الطويل.

وصدره: بنى ثعل لا تنكعوا العنز شربها

اللغة: «ثعل» قبيلة من طيمى «ينكع العنز» من نكعت الناقة: جهدها حلباً «العنز» الماعزة،

وهى الأنثى من المعز «شربها» بكسر الشين - وهو الحظ من الماء.

بني تُعَلِّ من يَنْكَع العتَزَ ظالم

فإن قلت: ما هذه الفاء التي في جواب الشرط؟

قلت: هي فاء السبب الكامنة في نحو «يقوم زيد فيقوم عمرو» وتعينت هنا للربط لا للتشريك وزعم بعضهم أنها عاطفة جملة على جملة، ولا تخرج عن العطف، وهو بعيد.

وَتَخْلَفُ الْفَاءَ إِذَا الْمَفَاجَاةُ كِإِنْ تَجَدُّ إِذَا لَنَا مَكَاةُ

يعنى: أن إذا المفاجأة قد تقوم مقام الفاء وتخلفها في الربط ولا يكون ذلك إلا في الجملة الاسمية.

وقد فهم من قوله «وتخلف الفاء» فائدتان:

الأولى: أن الربط بإذا نفسها خلافا لمن ذهب أن الربط ^{بفاء} بِالْف مقدره قبلها.

والثانية: أنه لا يجوز الجمع بين الفاء وإذا في الجواب، وإن كان ذلك جائزا في غيره، لكونها نائبة عنها كما نص عليه بعض النحويين.

فإن قلت: أطلق في قوله «تخلف الفاء» وإنما يكون ذلك في الجملة الاسمية، لا مطلقا، بل بثلاثة شروط:

الأول: ألا تكون طلبية نحو «إن عصى زيد فويل له».

والثاني: ألا يدخل عليها أداة نفي نحو «إن قام زيد فما عمرو بقائم».

والثالث: ألا يدخل عليها إن نحو «إن قام زيد فإن عمرا قائم». فكل ذلك لا بد له من الفاء، وذكر الثلاثة في الارتشاف.

= الإعراب: «بني تُعَلِّ» منادى مضاف منصوب وحذف منه حرف النداء والتقدير: يا بني ثمل «من» شرطية «ينكع» جملة من الفعل والفاعل وهو الضمير الذي يرجع إلى من، وقعت فعل الشرط «العتز» مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة «ظالم» مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف أي: فهو ظالم.

الشاهد: قوله: «ظالم» حيث حذف منه المبتدأ مع الفاء التي هي جواب الشرط. أي: فهو ظالم.

مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه للألفية ٣/٨٨٥، وسيبويه ١/٤٣٦.

قلت: مثاله يرشد إلى أن ذلك في الجملة الاسمية (وأيضا فقد تقرر أن إذا الفجائية لا تليها غالبا إلا الجملة الاسمية)^(١)، فلم تحتج إلى التنبيه عليها، لوضوحه.

وأما الشروط فمثاله قد حارها إلا أنه ليس في كلامه ما يدل على اشتراطها وقد ذكر الأول في التسهيل.

فإن قلت: ظاهر كلامه أن «إذا» يربط بها بعد «إن» وغيرها من أدوات الشرط، وفي بعض نسخ التسهيل «وقد تنوب بعد إن إذا المفاجأة عن الفاء» فخصه بإن.

قلت: نصوص النحويين على الإطلاق.

قال الشيخ أبو حيان: ومورد السماع إن، وقد جاءت بعد إذا الشرطية كقوله تعالى ﴿فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مِنْ يَسَاءٍ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾^(٢).

والفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَاءِ إِنْ يَقْتَرِنَ بِالْفَاءِ أَوْ الْوَاوِ بِتَثْلِيثِ قَمِنْ

إذا أخذت أداة الشرط جوابها، وذكر بعده مضارع مقرون بالفاء أو الواو جار جزمه عطفا على الجواب ورفع على الاستئناف، ونصبه على إضمار أن، وقرئ بالثلاثة قوله تعالى: ﴿يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ﴾^(٣) فالنصب يروى عن ابن عباس، وإنما جار بعد الجزاء لأن مضمونه لم يتحقق وقوعه فأشبهه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام.

تنبيه:

قوله «من بعد الجزاء» يشمل المجزوم وغيره، وقول الشارح: إذا كان بعد جواب الشرط المجزوم يوهم أن الجزم شرط في جواز الأوجه الثلاثة، وقد قرئ بالثلاثة قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَخَفَوْهَا وَتَوَتَّرَتْهَا الْفُقَرَاءُ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيَكْفُرُ﴾^(٤).

(١) ب، ج.

(٢) من الآية ٤٨ من سورة الروم.

(٣) من الآية ٢٨٤ من سورة البقرة.

(٤) من الآية ٢٧١ من سورة البقرة.

وَجَزَمَ أَوْ نَصَبَ لِفِعْلِ إِثْرًا أَوْ وَاوٍ اِنِّ بِالْجَمْلَتَيْنِ اِكْتِنْفًا

إذا وقع المضارع المقرون بالفاء أو الواو بين الشرط وجوابه جاز جزمه عطفا على فعل الشرط ونصبه بإضمار أن، وامتنع الرفع إذ (لا يصح)^(١) الاستئناف قبل الجزاء.

تنبيه:

الحق الكوفيون ثم بالفاء والواو، فأجازوا النصب بعدها، واستدلوا بقراءة الحسن ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ﴾^(٢). وزاد بعضهم أو.

وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عَلِمَ وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنْ الْمَعْنَى فُهِمَ

مثال حذف الجواب للعلم به استغناء بالشرط قوله تعالى ﴿أَنْ ذُكِّرْتُمْ﴾^(٣)

تقديره: والله أعلم - تطيرتم، وهو كثير، ومثال عكسه قول الشاعر^(٤):

فَطَلَّقَهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفٍّ
وَإِلَّا يَعْلُ مِفْرَقُ الْحَسَامِ

(١) ب، ج وفي أ (لا يصلح).

(٢) من الآية ١١٠ من سورة النساء.

(٣) من الآية ١٩ من سورة يس.

(٤) قائله: هو الأحوص الأنصاري - يخاطب مطرا، وكان دميما وتحت امرأة حسناء - وهو من الوافر.

اللغة: «بكفف» بمساو ومماثل في الحسب وغيره مما يعتبر لازما للتكافؤ بين الزوجين «مفرك» المفرك: وسط الرأس حيث يفرق الشعر «الحسام» السيف القاطع.

الإعراب: «فطلقها» الفاء عاطفة وطلق فعل أمر والفاعل ضمير مستتر فيه وها مفعوله «فلمست» الفاء تعليلية، ليس فعل ماض ناقص والتاء اسمه «لها» جار ومجرور متعلق بكفف «بكفف» الباء زائدة، كفاء خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة «وإلا» الواو عاطفة إن شرطية أدمغت في لا النافية، وفعل الشرط محذوف يدل عليه ما قبله - أي: وإن لا تطلقها «يعل» فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بحذف الواو «مفرك» مفعول والكاف مضاف إليه «الحسام» فاعل.

الشاهد: قوله «وإلا يعل» حيث حذف الشرط، لأن الأداة إن مقرونة بلا، أي: وإلا تطلقها. مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشموني ٣/٥٩١، وابن هشام ٣/٤٠٦، وابن عقيل ٢/٣٨٤، وابن الناظم، والمكودي ص ١٥٠، والسيوطي ص ١١٨، وفي الهمع ٢/٦٢.

أى: وإلا تطلقها.

تنبيه:

فهم من النظم فوائد:

الأولى: أن ما لا يعلم من شرط أو جواب، لكونه لا دليل عليه لا يجوز حذفه، وذلك واضح.

والثانية: أن حذف الشرط أقل من حذف الجواب، لقوله «لقد يأتي» فإن قد هنا للتقليل وقد نص على ذلك في شرح الكافية.

والثالثة: أنه لا يشترط في حذف الشرط أن يكون مع إن، وفي الارتشاف: لا أحفظ إلا في إن وحدها.

وقال الشارح: حذفه بدون إن قليل، وحذفه معها كثير، وأنشد على حذفه مع غيرها^(١):

مَتَى تُؤْخَذُوا قَسْرًا بِظَنَّةٍ عَامِرٍ وَلَا يَنْجُ إِلَّا فِي الصَّفَادِ يَزِيدُ

أراد متى تثقفوا تؤخذوا.

والرابعة: أنه لا يشترط في حذف فعل الشرط تعويض لا من الفعل المحذوف خلافا لابن عصفور والأبدى فإنهما قالوا: لا يجوز حذف فعل الشرط في الكلام إلا بشرط تعويض لا من الفعل المحذوف.

(١) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من الطويل.

اللغة: «قسرا» - بفتح القاف وسكون السين - قهرا وغصبا «بظنة» بكسر الظاء: التهمة «الصفاد» - بكسر الصاد وتخفيف الفاء - وهو ما يوثق به الأسير من قيد وغل.

المعنى: أراد الشاعر تحذير هؤلاء القوم الذين عامر كبيرهم حيث يقول: متى أخذتم لا ينج أحد منكم غير يزيد، فإنه أيضا يقيد في الصفاد.

الإعراب: «متى» شرطية «تؤخذوا» جواب الشرط وفعل الشرط محذوف. أى: متى تثقفوا تؤخذوا «قسرا»، منصوب على التمييز «بظنة» جار ومجرور متعلق بقوله تؤخذوا «عامر» مضاف إليه «ولا ينج» التقدير ولا ينج يزيد إلا وهو في الصفاد، فيزيد فاعل وإلا ملغاة.

الشاهد: قوله «متى تؤخذوا» حيث حذف فيه فعل الشرط، إذ أصله متى تثقفوا تؤخذوا.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٣/٥٩٢، وابن الناظم، وذكره السيوطي في الهمع ٢/٦٣.

وقال في الارتشاف: قولهما ليس بشيء. انتهى. وقد حذف وهو مثبت في نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾^(١).

قلت: وفي بعض نسخ التسهيل، وكذا الشرط المنفي بلا تالية إن فظاها اشتراط الأمرين.

تنبيهان:

الأول: قال في التسهيل: ويحذفان بعد إن في الضرورة، يعني الشرط والجزاء.

كقوله^(٢): قالت وإن:

وفي كلام بعضهم ما يدل على جوازه في الاختيار على قلة.

(١) من الآية ٦ من سورة التوبة.

(٢) قائله: نسبة النحاة لرؤية بن العجاج - وهو من الرجز وقمامه:

قالت بنات العم يا سلمى وإن كان فقيرا معدما قالت وإن

اللغة: «معدما» شديد الفقر لا شيء عنده.

المعنى: قالت بنات عم سلمى لها: أترضين بهذا البعل وإن كان شديد الفقر لا مال له؟ فأجابتهن: نعم رضيت به وإن كان كذلك.

الإعراب: «قالت» فعل ماض والتاء للتأنيث «بنات» فاعل «العم» مضاف إليه «يا» حرف نداء

«سلمى» منادى وإن شرطية جازمة وحركت بالكسر للساكنين والنون الزائدة حرف «كان»

فعل ماض ناقص فعل الشرط واسمها ضمير مستتر «فقيرا» خبر كان «معدما» صفة لخبر

كان أو خبر ثان لها وجواب الشرط محذوف دل عليه معنى الكلام وتقديره: وإن كان فقيرا

معدما ترضين به، وقالت، فعل ماض والتاء للتأنيث «وإن» الواو عاطفة على مثال

السابقة، إن شرطية حذف شرطها وجوابها لدلالة شرط السابقة وجوابها عليهما وجملتا

الشرط والجواب في الموضعين في محل نصب مقول القول.

الشاهد: قوله «وإن» حيث حذف فيه الشرط والجزاء جميعا، لأن التقدير: وإن كان فقيرا

معدما رضيته.

مواضعه: ذكره من شراح الالفية: الأشموني ٣/٥٩٢، وفي باب الكلام، وابن هشام

١/٢٩، والسيوطي ص ١١٨، وفي الهمع ٢/٦٢، والشاهد ٦٨٧ في الخزانة.

والثانى: لا يجوز حذف إن ولا غيرها من أدوات الشرط خلافا لمن جوز ذلك فى إن. قال: ويرتفع الفعل بحذفها، وجعل منه^(١).

وإنسانُ عيني يحسرُ الماءُ تارةً فيبدو
..... وهو ضعيف.

واحذف لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمَ جَوَابَ مَا أَخْرَتْ فَهَوَّ مُلْتَزِمَ

القسم كالشرط فى احتياجه إلى جواب إلا أن جوابه مؤكد باللام أو إن أو منفى، فإذا اجتمع الشرط والقسم حذف جواب المتأخر منهما استغناء بجواب المتقدم، مثال تقدم الشرط إن قام زيد والله أكرمه ومثال تقدم القسم «والله إن قام زيد لأكرمه».

هذا إذا لم يتقدم عليهما ذو خبر، فإن تقدم جعل الجواب للشرط مطلقا وحذف جواب القسم تقدم أو تأخر، وقد نبه على ذلك بقوله:

وإن تَوَالِيَا وَقَبْلُ ذُو خَيْرٍ فَالشَّرْطُ رَجَّحَ مُطْلَقًا بِلا حَذَرٍ

مثال ذلك «زيد والله إن يقيم يكرمك» و «زيد إن يقيم والله يكرمك» فجواب القسم محذوف فى المثالين استغناء بجواب الشرط.

وإنما جعل الجواب للشرط مع تقدم ذى خبر، لأن سقوطه محل بمعنى الجملة التى هو منها، بخلاف القسم، فإنه مسوق لمجرد التأكيد.

والمراد بذى الخبر ما يطلب خبرا من مبتدأ أو اسم كان ونحوه.

(١) هذا البيت مضى شرحه فى باب المبتدأ والخبر.

إعرابه: «إنسان» مبتدأ «عين» مضاف إليه «يحسر» فعل مضارع مرفوع بالضممة «الماء» فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة والجملة خبر المبتدأ «تارة» مفعول مطلق «فيبدو» الفاء عاطفة ويبدو فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر يعود إلى «إنسان عيني» الواقع مبتدأ «وتارات» معطوف على تارة «يجم»، فعل مضارع مرفوع بالضممة وفاعله ضمير مستتر يعود إلى الماء، والجملة فى محل رفع خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: وتارات هو - أى، إنسان عيني - يجم الماء «يفيقر» الفاء عاطفة «يفرق» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر يعود إلى ضمير «إنسان عيني» والجملة فى محل رفع معطوفة على جملة الخبر.

الشاهد: قوله «يحسر» حيث حذفت الأداة فارتفع الفعل.

تنبيه:

وقوله «رجح» يقتضى أن ذلك ليس على سبيل التحتم، فعلى هذا يجوز أن يجعل الجواب للقسم المتقدم مع تقدم ذى خبر كما ذكر ابن عصفور وغيره، ونص فى الكافي والتسهيل على أن ذلك على سبيل التحتم، وليس فى كلام سيبويه ما يدل على التحتم. ثم قال:

وَرِيحًا رُجِحَ بَعْدَ قَسَمٍ شَرْطٌ بِلَا ذِي خَيْرٍ مُقَدِّمٌ

هذا مذهب الفراء. أجاز جعل الجواب للشرط المتأخر وإن لم يتقدم ذو خبر وتبعه المصنف مستشهدا بقول الأعشى^(١):

لئن مُنيتَ بناَ عنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ لا تُلْفِنَا عنْ دِمَاءِ القومِ نَنفُتِلْ

وأبيات أخرى، ومنع ذلك الجمهور وتأولوا البيت ونحوه على جعل اللام زائدة، وجعل الزمخشري قوله تعالى: ﴿مَا أَنَا بِبَاسِطِ يَدِي إِلَيْكَ﴾^(٢) جواب الشرط فى قوله «لئن».

قال فى شرح الكافية: فتثبت المزية للشرط من ثلاثة أوجه:

(١) قائله: هو الأعشى ميمون بن قيس - وهو من البسيط.

اللغة: «منيت» ابتليت - والخطاب ليزيد بن مسهر الشيباني «عن غب» عن - هنا - ظرف بمعنى بعد، وغب - بكسر الغين - أى: عاقبة، ويروى عن جد، والجد - بكسر الجيم - المجاهدة أو الشدة «لا تالفنا» لا تجدنا «ننفتل» نتخلص.

الإعراب: «لئن» اللام موطئة للقسم. أى: والله لئن - إن شرطية «منيت» فعل ماض مبنى للمجهول، فعل الشرط، وتاء المخاطب نائب فاعل «بنا» متعلق بمنيت «عن» ظرف بمعنى بعد متعلق بمنيت أيضا «غب» مضاف إليه «معركة» مضاف إلى غب «لا» نافية «تالفنا» فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بحذف الياء، والفاعل ضمير مستتر فيه «نا» مفعول أول «عن دماء» جار ومجرور متعلق بقوله ننفتل «القوم» مضاف إلى دماء «ننفتل» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة فى محل نصب مفعول ثان لنفلى.

الشاهد: قوله «لا تالفنا» حيث أوقعه جوابا للشرط مع تقديم القسم عليه وحذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه، ولو أنه أوقعه جوابا للقسم لجاء به مرفوعا لا مجزوما. مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٣/٥٩٤، وابن عقيل ٢/٢٨٧، وابن الناظم، والمكودي ص ١٥٠.

(٢) من الآية ٢٨ من سورة المائدة.

- أحدها: لزوم الاستغناء بجوابه عند تقدم ذى خبر .
 والثانى: لزوم الاستغناء بجوابه عند تقدمه وعدم تقدم ذى خبر .
 والثالث: جواز الاستغناء بجوابه عند تأخره وتقدم ذى خبر .
 تنبيهات:

الأول: أطلق فى قوله (واحذف لى اجتماع شرط) وقيده فى التسهيل بغير الامتناعى احترازاً من نحو لو ولولا، لأنه يتعين الاستغناء بجوابيهما تقدماً على القسم أو تأخراً كقوله^(١):

فَأَقْسِمُ لَوْ أُنْدَى النَّدَى سَوَادُهُ لَمَّا مَسَحَتْ تِلْكَ الْمَسَالَاتِ عَامرُ
 وكقوله^(٢) والله لولا الله ما اهتدينا ..

(١) قائله: لم أعر على قائله - وهو من الطويل .
 اللغة: «أندى» أحضر ورواية الشواهد «أبدى» من الإبداء وهو الإظهار «الندى» - بفتح النون وكسر الدال وتشديد الياء - على وزن فعيل وهو مجلس القوم ومتحدثهم «سواده» أى: شخصه والضمير فيه يرجع إلى المدح «المسالات» - بضم الميم وتخفيف السين - وهى جمع مسألة .

قال الجوهري: مسالا الرجل جانباً لحيته «عامر» أراد به قبيلة فى قريش .
 المعنى: أن الشاعر يحلف أن المدح لو حضر مجلس القوم لما قدر عامر أن يسحوا شواريهم من هيئته وسطوته على الناس .

الإعراب: «فأقسم» الفاء للعطف وأقسم فعل مضارع والفاعل ضمير «لو» للشرط «أبدى» فعل ماض «الندى» فاعله «سواده» مفعول به والهاء مضاف إليه والجملة وقعت فعل الشرط «لما مسحت» جواب لو واكتفى به عن جواب القسم «عامر» فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة «تلك المسالات» مفعول به .

الشاهد: قوله «لما مسحت» فقد اكتفى بجواب واحد لقسم وشرط .
 مواضعه: ذكره الأشموني فى شرحه للألفية ٣/٥٩٣ .

(٢) قائله: هو عامر بن الأكوع رضى الله عنه، وكان النبى ﷺ يقول يوم الخندق - وهو من الرجز .

الإعراب: «والله» الواو حرف قسم ولفظ الجلالة مجرور بواو القسم «لولا» لربط امتناع الثانية بوجود الأولى «الله» لفظ الجلالة مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة وخبره محذوف والتقدير: لولا الله موجود «ما اهتدينا» جواب القسم ولولا . «ولا تصدقنا» فعل ماض وفاعله «ولا صلينا» عطف عليه .

وقد نص على ذلك فى الكافية أيضا، وهو الصحيح، وذهب ابن عصفور إلى أن الجواب فى ذلك للقسم؛ لتقدمه، ولزوم كونه ماضيا، لأنه مغن عن جواب لو ولولا، وجوابهما لا يكون إلا ماضيا، وقوله فى باب القسم فى التسهيل: «وتصدر - يعنى جملة الجواب - فى الشرط الامتناعى بلو أو لولا يقتضى أن لو ولولا وما» دخلتا عليه جواب القسم، وكلامه فى الفصل الأول من باب عوامل الجزم يقتضى أن جواب القسم محذوف استغناء بجواب لو ولولا، والعدر له فى عدم التنبه هنا على لو ولولا أن الباب موضوع للشرط غير الامتناعى فلم يشملهما كلامه.

والمغاربة لا يسمون «لولا» شرطا ولا «لو» إلا إذا كانت بمعنى إن.

الثانى: إذا تأخر القسم وقرن بالفاء وجب جعل الجواب له، والجملة القسمية حيثئذ هى الجواب.

وقوله فى الكافية: ويجواب القسم أغنى إن وصل بالفاء.

وفى التسهيل أيضا: فيغنى جوابه، يوهم أن جواب الشرط محذوف، وليس كذلك.

الثالث: أجاز ابن السراج أن تنوى الفاء فيعطى القسم المتأخر مع نيتها ما أعطيه مع اللفظ بها، فأجاز «إن تقم يعلم الله لأزورك» على تقدير فيعلم الله، ولم يذكر شاهدا.

وينبغى ألا يجوز ذلك، لأن حذف فاء جواب الشرط لا يجوز عند الجمهور إلا فى الضرورة.

الرابع: إذا حذف جواب الشرط لم يكن الشرط حيثئذ إلا ماضيا أو مقرونا بلم. قال فى التسهيل: إلا قليلا. انتهى، وقد ورد فى الشعر مضارعا مجردا من لم، ومنه^(١):

= الشاهد: قوله «ما اهتدينا» فإنه اكتفى به لجواب القسم ولولا، ولا يجوز هنا حذف القسم لأن الجواب منفى.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٥٩٣.

(١) قائله: هو عبد الله بن عتمة الضبى - وهو من الكامل.

.. ولديك إن هو يستزدك مزيدُ

وأجاز ذلك الكوفيون إلا الفراء .

الخامس : لم ينبه هنا على اجتماع الشرطين ، فنذكره مختصراً .

إذا توالى شرطان دون عطف ؛ فالجواب لأولهما ، والثاني مقيد للأول
كتقييده بحال واقعة موقعه ، كقوله^(١) :

إِنْ تَسْتَغِيثُوا بِنَا إِنْ تَذْعَرُوا تَجِدُوا
مِنَّا مَعَاقِلَ عِزِّ زَانِهَاتِ كَرَمٍ

= وصدرة : يثنى عليك وأنت أهل ثنائه

المعنى : هو يثنى عليك ويشكر نعمتك ولو عاد إليك لوجد معاداً ، إذ لا تضجر ولا تسأم من
الأفضال والجلود .

الإعراب : « يثنى » فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه « عليك » جار ومجرور متعلق بالفعل
« وأنت » الواو للحال وأنت مبتدأ « أهل » خبره « ثنائه » مضاف إليه « ولديك » ظرف خبر مقدم
« إن » شرطية « هو » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده « يستزدك » فعل مضارع مجزوم -
إعطاء للمفسر - بالكسر - حكم المفسر - بالفتح - والفاعل ضمير والكاف مفعول به
« مزيد » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة - وهو دليل الجواب .

الشاهد : قوله « يستزدك » حيث جاء الفعل المضارع مجرداً من « لم » .
مواضعه : ذكره الأشموني ٣/٥٩٠ ، والسيوطي في الهمع ٢/٥٩ ، والشاهد رقم ٦٨٩ في
الخرزاة .

(١) قائله : لم أقف على قائله - وهو من البسيط .

اللغة : « تستغيثوا » من الاستغاثة « تذعروا » على صيغة المجهول من الذعر وهو الفرع والخوف
« معاقل » جمع معقل - وهو الملجأ .

الإعراب : إن للشرط « تستغيثوا » مجزوم بحذف النون والواو فاعل - وهو فعل الشرط - « بنا »
جار ومجرور متعلق بالفعل « إن » للشرط « تذعروا » فعل مضارع ، فعل الشرط مجزوم
بحذف النون وهو مبني للمجهول « تجدوا » فعل مضارع مجزوم بحذف النون وهو جواب
للشرطين « معاقل » مفعول به لتجدوا « عز » مضاف إليه « زانها » فعل ماض والهاء مفعول به
« كرم » فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة ، والجملة صفة لمعاقل .

الشاهد : قوله « إن تستغيثوا . إن تذعروا . تجدوا » حيث اكتفى بجواب واحد للشرطين وهو
« تجدوا » .

مواضعه : ذكره الأشموني في شرحه للألفية ٣/٥٩٦ ، والسيوطي في الهمع ٢/٦٣ .

وإن تواليا بعطف فالجواب لهما معا، كذا قال المصنف، ومثل له بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَوَمَّنَا وَتَوَمَّنَا وَتَوَمَّنَا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلَا يَسْأَلْكُمْ أَمْوَالَكُمْ * إِنْ يَسْأَلْكُمْوهَا فَيُحْفِكُمْ تَبَخَّلُوا﴾ (١).

وقال غيره: إن توالي الشرطان بعطف بالواو فالجواب لهما نحو: «إن تأتني وإن تحسن إلي أحسن إليك» أو بأو فالجواب لأحدهما نحو «إن جاء زيد أو إن جاءت هند فأكرمه، أو فأكرمها» أو بالفاء، فنصوا على أن الجواب للثاني، والثاني وجوابه جواب الأول، وعلى هذا فإطلاق المصنف محمول على العطف بالواو.

(١) الأيتان ٣٦، ٣٧ من سورة محمد.

فصل لو

على ثلاثة أضرب: شرطية، ومصدرية، وللمنى.

فالشرطية: هي المذكورة فى هذا الفصل، وهى قسمان: امتناعية وهى للتعليق فى الماضى، وبمعنى إن، وهى للتعليق فى المستقبل، وسيأتى الكلام على القسمين.

وأما المصدرية فلم يذكرها الجمهور، وعمن ذكرها أبو على والفراء ومن التأخرين التبريزى، وأبو البقاء وتبعهم المصنف، وعلامتها: أن يصلح فى موضعها أن كقوله تعالى ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾^(١) ومن أنكر كونها مصدرية تأول الآية ونحوها على حذف مفعول يود وجواب لو. أى: يود أحدهم طول العمر لو يعمر ألف سنة لسر بذلك.

وأما التى للمنى فذكرها كثير من النحويين، وجعل الزمخشري لو فى قوله تعالى: ﴿لَوْ يُعَمَّرُ﴾ للمنى، وهو حكاية لودادتهم ولا إشكال، فإن لو قد ترد فى مقام التمنى، ولذلك ينصب الفعل بعد الفاء فى جوابها كما ينصب فى جواب ليت كقوله تعالى: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةٌ فَنَكُونُ﴾^(٢)، ولكن هل هى قسم برأسه أو راجعة إلى أحد القسمين السابقين، فى ذلك خلاف، نصّ ابن الصائغ وابن هشام الخضراوي على أنها قسم برأسه، فلا تجاب بجواب الامتناعية، وذكر غيرهما أنها الامتناعية أشربت معنى التمنى. قيل: وهو الصحيح، وقد جاء جوابها باللام بعد جوابها بالفاء فى قوله^(٣):

(١) من الآية ٩٦ من سورة البقرة.

(٢) من الآية ١٠٢ من سورة الشعراء.

(٣) قائلهما: مهلهل بن ربيعة واسمه امرؤ القيس - وهما من الوافر.

اللغة: «زير» الزير - بكسر الزاى - من يكثر زيارة النساء «الشعثمين» أراد شعثما وشعيبا ابنى معاوية بن عمرو، وقال القالى: الشعثمان. موضع معروف «كليب» أخوه «بالذئائب» الباء بمعنى فى - وهو ثلاث هضبات بنجد فيها قبر كليب.

الإعراب: «فلو» الفاء للعطف ولو للشرط «نبش» ماض مبنى للمجهول «المقابر» نائب فاعل «عن كليب» جار ومجرور متعلق بالفعل «فيخبر» بالنصب جواب لو بتقدير أن =

فلو نُبشَ المقابرُ عن كليبٍ فيخبرَ بالذَّنائبِ أي زيرٍ
 بيومِ الشَّعثمينِ لقرَّ عينا وكيف لقاءً من تحت القبورِ؟

وذهب المصنف إلى أنها مصدرية أغنت عن التمني، بكونها لا تقع غالبا إلا بعد مفهوم تمن، قال في التسهيل: بعد ذكر المصدرية، وتغنى عن التمني، فينصب بعدها الفعل مقرونا بالفاء.

وقال في شرحه: أشرت إلى نحو قول الشاعر^(١):

سرينا إليهم في جموع كأنها جبالُ شرورَى لو تُعانُ فتنهدا

قال: فلك في «تنهدا» أن تقول: نصب لأنه جواب تمن إنشائي كجواب ليت، لأن الأصل وددنا لو تعان، فحذف فعل التمني لدلالة لو عليه، فأشبهت ليت في الإشعار بمعنى التمني دون لفظه، فكان لها جواب كجواب ليت، وهذا عندي هو المختار، ولك أن تقول: ليس هذا من باب الجواب بالفاء، بل من باب العطف على المصدر، لأن لو والفعل في تأويل مصدر. انتهى.

ونص على أن لو في قوله تعالى: ﴿فَلَوْ أَن لَنَا كُرَّةٌ﴾ مصدرية. واعتذر عن الجمع بينها وبين أن المصدرية بوجهين:

أحدهما، أن التقدير لو ثبت أن. والآخر: أن يكون من باب التوكيد.

= «بالذَّنائب» الباء بمعنى في. أي فيها «أي زير» أي مبتدأ وزير مضاف إليه وخبره محذوف والتقدير: أي: زير أنا، ويجوز أن يكون أنا مبتدأ وأي زير مقدا خبره «بيوم الشعثمين» جار ومجرور ومضاف إليه في محل نصب حال من أنا المحذوف «لقر» جواب لو بعد جواب آخر بالفاء، وهي جملة من الفعل والفاعل، وهو الضمير المستتر فيه الراجع إلى كليب «عينا» تمييز «كيف» للاستفهام، ولكنه أخرج مخرج التعجب ومحلّه الرفع على أنه خير مقدم «لقاء» مبتدأ مؤخر «من» موصولة مضافة إلى لقاء «تحت القبور» جملة محذوفة الصلر تقديره: من هو تحت القبور، فهو مبتدأ وتحت ظرف خبره والقبور مضاف إليه، والجملة صلة الموصول.

الشاهد: قوله «لقر» حيث إن جواب لو قد جاء باللام بعد جوابها بالفاء وهو فيخبر. مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه للألفية ٣/٥٩٧، وابن هشام في المغنى ١/٢٦٧. (١) مضى شرح هذا البيت في باب إعراب الفعل.

وقد بسطت الكلام على هذه المسألة في غير هذا الكتاب، والغرض هنا شرح النظم، فقوله:

لَوْ حَرَفُ شَرْطٍ فِي مُضِيٍّ

هذا هو القسم الأول من قسمي الشرطية، وهي الامتناعية. يعني: أن لو الامتناعية حرف يدل على تعليق فعل بفعل فيما مضى، فيلزم من تقدير حصول شرطها حصول جوابها، ويلزم كون شرطها محكوماً بامتناعه، إذ لو قُدِّر حصوله لكان الجواب كذلك، ولم تكن للتعليق في المعنى، بل للإيجاب، فتخرج عن معناها.

وأما جوابها فلا يلزم كونه ممتنعاً على كل تقدير، لأنه قد يكون ثابتاً مع امتناع الشرط، كقوله «نعم المرء صهيّبٌ لو لم يخف الله لم يعصه»^(١). ولكن الأكثر أن يكون ممتنعاً، فلذلك كان قولهم لو حرف امتناع لامتناع عبارة ظاهرها الفساد، لأنها تقتضي كون الجواب ممتنعاً في كل موضع، وليس كذلك.

والحاصل: أن لو تدل على امتناع شرطها، وعلى كونه مستلزماً لجوابها، ولا يتعرض لامتناع الجواب في نفس الأمر ولا لثبوته، قال في شرح الكافية: العبارة الجيدة في لو أن يقال: حرف يدل على امتناع تال يلزم لثبوته ثبوت تاليه، فقيام زيد من قولك «لو قام زيد لقام عمرو» محكوم بانتفائه فيما مضى، وكونه مستلزماً ثبوته لثبوت قيام عمرو، وهل لعمرو قيام آخر غير اللازم عن قيام زيد أو ليس له؟ لا يتعرض لذلك، بل الأكثر كون الأول والثاني غير واقعيين.

وقال في التسهيل: لو حرف شرط يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه. وفي بعض النسخ: لو حرف يقتضي نفي ما يلزم لثبوته ثبوت غيره، وعباراته الثلاث بمعنى واحد، قال ابن المصنف: ولا شك أن ما قاله - يعني ما قاله أبوه في تفسير لو أحسن وأدل على معنى لو، غير أن ما قالوه عندي تفسير صحيح وافٍ بشرح معنى لو، وهو الذي قصده سيوييه من قوله: لما كان سيقع لوقوع غيره.

(١) هو من كلام عمر وجعله من كلام النبي ﷺ وهم، وإنما الوارد عنه ﷺ ما رواه أبو نعيم في الحلية أن النبي ﷺ قال في سالم مولى أبي حذيفة أنه شديد الحب لله لو كان لا يخاف الله ما عصاه. صبان ٤/٢٥.

يعنى أنها تقتضى فعلا ماضيا كان يتوقع ثبوته لثبوت غيره والمتوقع غير واقع، فكأنه قال: لو تقتضى فعلا امتنع لامتناع ما كان يثبت لثبوته، وهو نحو مما قاله غيره: فلنرجع إلى بيان صحته، فنقول: قولهم لم تدل على امتناع الثانى لامتناع الاول يستقيم على وجهين:

الاول: أن يكون المراد أن جواب لو ممتنع لامتناع الشرط غير ثابت لثبوت غيره بناء منهم على مفهوم الشرط فى حكم اللغة لا فى حكم العقل.

والثانى: أن يكون المراد أن جواب لو ممتنع لامتناع شرطه، وقد يكون ثابتا لثبوت غيره، لأنها إذا كانت تقتضى نفى تاليها أو استلزامه لتاليه فقد دلت على امتناع الثانى لامتناع الاول، لأنه متى انتفى شىء انتفى مساويه فى اللزوم مع احتمال أن يكون ثابتا لثبوت آخر - انتهى مختصرا.

وهذا الوجه الثانى هو الذى قرره فى شرح الألفية.

ثم أشار إلى القسم الثانى من قسمى الشرطية بقوله:

..... وَيَقْلَ إِيْلَاؤُهُ مُسْتَقْبَلًا لَكِنْ قَبْلُ

أى: يقل إيلاء لو فعلا مستقبل المعنى، وما كان من حقها أن يليها، لكن قيل: لورود السماع به كقوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾^(١).

وقد ذكر ابن عصفور وغيره من النحويين أن لو (قد)^(٢) ترد بمعنى أن، وتعقب ذلك ابن الحاجب على ابن عصفور وقال: هذا خطأ. قال الشارح: وعندى أن لو لا تكون لغير الشرط فى الماضى، وما تمسكوا به من نحو قوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾ وقول الشاعر^(٣):

ولو أن ليلى الأخيلىة سلمت

(١) من الآية ٩ من سورة النساء.

(٢) ب، ج.

(٣) قائله: توبة بن الحمير - بضم الحاء وفتح الميم وتشديد الياء - وهو من الطويل.

وتمامه: على ودونى جندل وصفائح

لا حجة فيه لصحة حمله على المعنى .

ثم نبه بقوله :

وَهِيَ فِي الْاِخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ كِإِنْ

على أن لو لا يليها إلا فعل أو معمول فعل مضمَر يفسره فعل ظاهر بعد الاسم، كقول عمر بن الخطاب رضى الله عنه: «لو غيرك قالها يا أبا عبيدة»^(١) وقال ابن عصفور: لا يليها فعل مضمَر، إلا فى الضرورة، كقوله^(٢):

= ويعده: لسلمت تسليم البشاشة أو رقا إليها صدَى من جانب القبر صائحُ
اللغة: «جندل» بفتحين بينهما ساكن - أى حجر «صفائح» هى الحجارة العراض التى تكون على القبور «البشاشة» طلاقة الوجه «رقا» صاح «الصدى» ذكر اليوم.
المعنى: يريد أن ليلى لو سلمت عليه بعد موته وقد حجبت عنها الجنادل والأحجار العريضة، سلم عليها وأجابها تسليم ذوى البشاشة، أو لناب عنه فى تحتها صدَى يصيح من جانب القبر.

الإعراب: «لو» حرف امتناع «أن» حرف توكيد ونصب «ليلى» اسم أن «الأخيلية» نعت لليلى «سلمت» فعل ماضٍ والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه والجملة فى محل رفع خبر أن، وأن ومعمولها فى تأويل مصدر: إما فاعل لفعل محذوف، والتقدير: لو ثبت تسليم ليلى، وإما أن يكون المصدر مبتدأ والخبر محذوف والتقدير: ولو تسليم ليلى حاصل، مثلا، على أية حال فهذه الجملة هى جملة الشرط «على» جار ومجرور متعلق بسلمت «ودونى» الواو للحال ودونى ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم وباء المتكلم مضاف إليه «جندل» مبتدأ مؤخر «وصفائح» عطف عليه، والجملة فى محل نصب حال.
الشاهد: وقوع الفعل المستقبل فى معناه بعد «لو» وهذا قليل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشموني ٣/٦٠٠، وابن عقيل ٢/٢٨٨، وابن الناظم، والسيوطى ص ١١٩، وفى الهمع ٢/٦٤، وابن هشام فى المغنى ١/٢٦١.

(١) الضمير المنصوب يعود إلى كلمة أبى عبيدة، وذلك أن عمر رضى الله عنه لما توجه فى زمن خلافته بالجيش إلى الشام بلغه أثناء الطريق أنه وقع بها وباء فأجمع رأيه على الرجوع بعد أن أشار به جمع من الصحابة، فقال أبو عبيدة: أفرارا من قدر الله تعالى؟ فقال له عمر رضى الله عنه: لو غيرك قالها يا أبا عبيدة - نعم، نفر من قدر الله إلى قدر الله - وجواب لو محذوف. أى: لعددتها.

(٢) قائله: أبو الغطمش الضبى - وهو من الطويل.

وعجزه: عتبت ولكن ما على الموت معتب.

اللغة: «أخلاى» جمع خليل. وهو الصديق «الحمام» الموت «معتب» مصدر ميمي بمعنى العتاب

- من عتب عليه.

أَخْلَى لَوْ غَيْرَ الْحِمَامِ أَصَابِكُمْ

أو نادر. كقول حاتم: «لو ذاتُ سِوَارٍ لَطَمْتَنِي»^(١).

والظاهر أن ذلك لا يختص بالضرورة والناذر، بل يكون في فصيح الكلام، كقوله تعالى: ﴿لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾^(٢) حذف الفعل فانفصل الضمير.

ثم نبه على ما تنفرد به لو من مباشرة أن: فقال:

... لَكِنَّ لَوْ أَنَّ بِهَا قَدْ تَقْتَرِنَ

وهو كثير، كقوله تعالى ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾^(٣) واختلف في موضع أن بعد لو، فذهب سيبويه إلى أنها في موضع رفع بالابتداء، وشبه شذوذ ذلك بانتصاب غدوة بعد لدن.

وذهب الكوفيون والمبرد والزجاج وجماعة إلى أنها فاعل يثبت مقدرا، وهو أقيس، إبقاء للاختصاص، وقوله في شرح الكافية: وزعم الزمخشري أن بين لو وأن ثبت مقدرا، قد يوهم انفراده بذلك.

فإن قلت: إذا جعلت مبتدأ فما الخبر؟

= المعنى: لو أصابكم أحد غير الموت لسخطت عليه ووجدت، وكان لى معه شأن آخر، ولكن الذى أصابكم الموت، ولا عتاب عليه ولا سخط لأنه قدر لا مفر منه.
الإعراب: «أخلى» منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل الياء والياء مضافة إليه «لو» شرطية غير جازمة «غير» مبتدأ خبره بعده أو فاعل لفعل محذوف يفسره أصابكم «الحمام» مضاف إليه «أصابكم» فعل ومفعول والفاعل ضمير «عتبت» فعل وفاعل والجملة جواب لو «ولكن» عطف واستدراك «ما» نافية «على الدهر» جار ومجرور خبر مقدم «معتب» مبتدأ مؤخر.

الشاهد: وقوع الاسم وهو «غير» بعد «لو» الشرطية وذلك قليل.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٦٠١، وابن هشام ٣/٤٢٠، وابن الناظم.

(١) قاله جين لطمته جارية - وسبب اللطمة أن صاحبة المنزل أمرته أن يفصد ناقة لها لتأكل دمه فنحرها، فقبل له في ذلك فقال: هذا فصدي، فلطمته الجارية فقال: لو ذات سوار لطمتنى، وذات السوار الحرة؛ لأن الإماء لا تلبس السوار. وجواب لو محذوف: لهان.

(٢) من الآية ١٠٠ من سورة الإسراء.

(٣) من الآية ٥ من سورة الحجرات.

قلت: قال ابن هشام الخضرأوى: مذهب سيبويه والبصريين أن الخبر محذوف، وقال غيره: مذهب سيبويه أنها لا تحتاج إلى خبر، لانتظام المخبر عنه والخبر بعد أن.

فإن قلت: هل يفهم من قوله (لكن لو) موافقة سيبويه؟

قلت: ظاهره موافقته في جعلها مبتدأ، إذ لو كان الفعل مقدرًا لكان الاختصاص باقيا، ولم يكن حاجة إلى الاستدراك. ويحتمل أن يكون استدراك للتنبيه على أنها تنفرد بمباشرة أن لا غير، فيحتمل المذهبيين.

فإن قلت: ظاهر كلامه أن لولا يليها غير ما ذكر، وقد ذكر في غير هذا الموضع أنها قد وليها مبتدأ وخبر في قول الشاعر^(١):

لو بغير الماء حلقتى شَرِقُ
.....

قلت: إنما ساغ ذلك في الضرورة، ولقلته لم يذكره هنا، وقد تأول ابن خروف البيت على إضمار «كان» الثانية، وتأوله الفارسي على أن حلقتى فاعل فعل مقدر يفسره شرق، وشرق خبر مبتدأ محذوف، أى: هو شرق، وفيه تكلف.

(١) قائله: هو عدى بن زيد التميمي - وهو من الوافر.

وعجزه: كنت كالغصان بالماء اعتصاري

اللغة: «شرق» بفتح الشين وكسر الراء «كالغصان» فعلان من الغصة وهو الذى غص أى:

شرق، والمراد: بغير الماء «اعتصاري» نجاتى وملجئى.

قال أبو عبيدة: الاعتصار: الملجأ.

المعنى: لو شرقت بغير الماء أسغت شرقى بالماء، فإن غصصت بالماء فبم أسيعه.

الإعراب: «لو» للشرط «حلقتى» مبتدأ «شرق» خبره «بغير الماء» متعلق به «كنت» كان فعل

ماض ناقص والتاء اسمه، وهى جواب لو «كالغصان» جار ومجرور فى محل نصب خبر

كان «اعتصاري» مبتدأ والياء مضاف إليه «بالماء» جار ومجرور خبر مقدم.

الشاهد: قوله «لو بغير الماء» وذلك لأن شرط لو أن تكون مختصة بالفعل. وليس ههنا

كذلك.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٣/٦٠١، وابن الناظم، وذكره السيوطى فى

الهمع ٢/٦٦، وابن هشام فى المغنى ١/٢٦٧، وسيبويه ١/٤٦٢.

تنبيه:

قال في شرح الكافية: وقد حمل الزمخشري ادعاءه إضمار ثبت بين لو وأن على التزام كون الخبر فعلا، ومنعه أن يكون اسما، ولو كان بمعنى فعل نحو «لو أن زيدا حاضر» وما منعه شائع ذائع في كلام العرب، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾^(١) وكقول الراجز^(٢):

لو أن حيا مدرك الفلاح

قلت: وقد نقل ذلك عن السيرافي، وأقول: الذي ينبغي أن يحمل عليه كلام الزمخشري أن يمنع كون خبرها اسما مشتقا، ويلتزم الفعل حيثذ، لإمكان صوغه قضاء لحق طلبها بالفعل، وأما إذا كان الاسم جامدا فيجوز لتعذر صوغ الفعل منه كما فصل الشيخ أبو عمرو.

الا ترى قوله في المفصل، لو قلت: «لو أن زيدا حاضر لأكرمه» لم يجز.

ولم يتعرض لغير المشتق، وإذا حمل على هذا لم يرد عليه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾.

ولا نحو^(٣): ولو أنها عصفورة.....

(١) من الآية ٢٧ من سورة لقمان.

(٢) قائله: هو لييد بن عامر العامري - وهو من الرجز. وعجزه: أدركه ملاعب الرماح.

اللغة: «الفلاح» النجاة والفوز والبقاء «ملاعب الرماح» أراد به أبا براء عامر بن مالك الذي يقال له ملاعب الأسنة، وإنما قال لييد ملاعب الرماح لضرورة القافية.

الإعراب: «لو» للشرط «أن» حرف توكيد ونصب «حيا» اسم أن «مدرك» خبر أن مرفوع بالضممة «الفلاح» مضاف إليه «أدركه» فعل ماض والهاء مفعول والضمير يرجع إلى الفلاح. «ملاعب» فاعل أدرك مرفوع بالضممة الظاهرة «الرماح» مضاف إليه وجملة أدرك وقعت جوابا للو.

الشاهد: قوله «مدرك الفلاح» حيث وقع خيرا لأن الواقعة بعد لو وهو اسم.

مواضعه: ذكره الأشموني ٢/٦٠٣، والسيوطي ص ١١٩، وابن هشام في المغنى ١/٢٧٠.

(٣) قائله: هو العوام بن شاذب - وهو من الطويل.

وتمامه: لحسبتها مسومة تدعو عبدا وأزنا =

وإنما يرد عليه نحو: لو أن حيا مدركُ الفَلاحِ.

وله أن يجيب بأنه نادر.

وإن مضارعٌ تلاها صرْفًا إِلَى الْمُضِيِّ نَحْوُ لَوْ يَفِي كَفَى

(يعنى أن المضارع إذا وقع بعد لو صرف معناه إلى المضى . فمعنى لو يفي

كفى، لو وفا كفى)^(١) ومثله^(٢):

لو يسمعون كما سمعت حديثها خروا لعزة رُكعًا وسُجودًا

= اللغة: «لحسبتها» لظنتها «مسومة» معلمة «عبيدا» - بضم العين - بطن من الأوس «أزغما»

بطن من بنى يربوع، إليهم تنسب الإبل الأرتمية.

الإعراب: «ولو» للعطف والشرط «أنها» أن حرف تأكيد ونصب والهاء اسمها «عصفورة» خبر

أن مرفوع بالضممة الظاهرة، والضمير يرجع إلى الأسودة التي ترى من بعيد «لحسبتها» فعل

ماض والتاء فاعل والهاء مفعول أول لحسبت «مسومة» مفعول ثان والجملة وقعت جوابا للو

«تدعو» جملة من الفعل والفاعل فى محل نصب على الحال من الضمير المنصوب «عبيدا»

مفعول به «وأزغما» عطف على عبيدا، والألف للإشباع لأجل القافية.

الشاهد: قوله «عصفورة» حيث وقع خبرا لأن الواقعة بعد لو وهو اسم جامد.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٦٠٣، وابن هشام فى المغنى ١/٢٧.

(١) أ، ج.

(٢) قائله: هو كثير عزة - وهو من الكامل.

اللغة: «خروا» من الخرور وهو السقوط «عزة» اسم محبوبته «ركعًا» - بضم الراء - جمع راع

«سجودًا» بضم السين جمع ساجد.

الإعراب: «لو» حرف امتناع «يسمعون» فعل مضارع وواو الجماعة فاعل والنون علامة الرفع

والجملة شرط لو لا محل لها «كما» الكاف جارة وما مصدرية «سمعت» فعل وفاعل وما

وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف والجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت

لمصدر محذوف أى: سماعا مثل سماعى «حديثها» تنازعه الفعلان قبله، وكل منهما يطلبه

مفعولا وها مضاف إليه «خروا» فعل ماض وواو الجماعة فاعل، والجملة جواب لو لا

محل لها من الإعراب «لعزة» جار ومجرور متعلق بقوله «خروا» «ركعًا» حال من الواو فى

خروا «وسجودًا» معطوف عليه.

الشاهد: قوله «لو يسمعون» حيث وقع الفعل المضارع بعد «لو» فصرفت معناه إلى المضى،

فهو فى قوة قولك «لو سمعوا».

مواضعه: ذكره من شراح الالفية: الأشموني ٣/٦٠٣، وابن الناظم، وابن عقيل ٢/٢٩١،

والمكودى ص ١٥١.

تنبيهان:

الأول: «لو» الصارفة إلى الماضي هي الامتناعية.

وأما التي بمعنى إن فتصرف الماضي إلى المستقبل، فإذا وقع بعدها مضارع فهو مستقبل المعنى. كقوله^(١):

لا يُلْفِكَ الرَّاجُوكَ إِلَّا مُظْهِرًا . خُلِقَ الْكِرَامَ وَلَوْ تَكُونُ عَدِيًّا

الثاني: لا يكون جواب لو إلا فعلا ماضيا مثبتا أو منفيًا بما أو مضارعا مجزوما بلم.

والأكثر في الماضي المثبت اقترانه باللام، وقد تحذف كقوله تعالى: ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أَجَاجًا﴾^(٢) وقد تصحب النفي بما، كقول الشاعر^(٣):

كذبتُ وبيت الله لو كنت صادقًا لما سبقتني بالبكاءِ حمائمُ

وإن ورد ما ظاهره خلاف ذلك جعل الجواب محذوفًا.

(١) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من الكامل.

اللغة: «لا يلفك» لا يجدرك من ألفى يلفى إذا وجد «الكرام» جمع كريم «العديم» المعدم وهو الذي لا يملك شيئًا.

المعنى: يمدح به الشاعر شخصا يقول لا يجدرك أحد من السائلين إلا وأنت مظهر لهم خلقا كريما مثل أخلاق الكرماء ولو كنت لا تملك شيئًا.

الإعراب: «لا يلفك» لا ناهية يلفى فعل مضارع والكاف مفعول أول «الراجوك» فاعل «مظهِرًا» مفعول ثان «خلق» مفعول لمظهِرًا «الكرام» مضاف إليه «لو» حرف شرط «تكون» فعل مضارع ناقص واسمها ضمير مستتر «عديًا» خبر تكون.

الشاهد: قوله «لو تكون» فإن لو شرط في المستقبل مع أنه لم يجزم، لأن لو بمعنى إن لا يجزم ولكن إذا دخل على الماضي يصرفه للمستقبل، وإذا وقع بعده مضارع فهو مستقبل المعنى.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٦٠٠، وابن هشام في المغنى ١/٢٦١.

(٢) من الآية ٧٠ من سورة الواقعة.

(٣) قائله: هو مجنون بنى عامر - وعن أبي عمرو الشيباني أن المجنون كان ذات ليلة جالسا مع أصحاب له من بنى عمه، وهو واله يتلظى ويتلملل وهم يعظونه حتى هتفت حمامة من سرحة كانت بإزارهم فوثب قائما وقال أبياتا فيها هذا البيت - وهو من الطويل.

اللغة: «كنت صادقًا»، ويروى «لو كنت عاشقا» «حمائم» جمع حمامة.

الإعراب: «كذبت» فعل ماض والتاء فاعل - أراد كذبت في دعواى عشق ليلى - «وبيت الله» قسم «لو» للشرط «كنت» فعل ماض ناقص والتاء اسمها «صادقا» خبر كان، والجملة وقعت فعل الشرط «لما سبقتنى» فعل ماض والياء مفعول «بالبكاء» جار ومجرور متعلق بالفعل «حمائم» فاعل سبقتنى، وجملة سبقتنى وقعت جواب الشرط.

الشاهد: قوله «لما سبقتنى» فإنه جواب لو، وقد صحب اللام فيه حرف النفي.

فصل أمّا، ولوّلا، ولوّما

أَمَّا كَمَهُمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ وَقَا لَتَلُو تَلُوها وَجُوبًا أَلْفَا

أمّا حرف بسيط فيه معنى الشرط يؤول بمعنى مهما يك من شيء، لأنه قائم مقام أداة الشرط وفعل الشرط، ولا بد بعده من جملة هي جواب له، فالأصل في قولك «أما زيد فمنطلق» مهما يكن من شيء فزيد منطلق، فحذف فعل الشرط وأداته، وأقيمت أمّا مقامهما، وكان الأصل أن يقال: أما زيد منطلق، فتجعل الفاء في صدر الجواب، وإنما أخرجت لضرب من إصلاح اللفظ. وإلى هذا أشار بقوله:

..... وَقَا لَتَلُو تَلُوها

تنبيهات:

الأول: يؤخذ من قوله (لتلو تلوها) أنه لا يجوز أن يتقدم الفاء أكثر من اسم واحد، فلو قلت: «أما زيد طعامه فلا تأكل» لم يجز، كما نص عليه غيره.

الثاني: لا يفصل بين «أما» والفاء بجملة تامة، إلا إن كان دعاء، بشرط أن يتقدم الجملة فاصل نحو «أما اليوم رحمتك الله فالأمر كذا».

الثالث: قول الشارح: يفصلون بين أما والفاء بجزء من الجواب، فإن كان الجواب شرطيا فصل بجملة الشرط، وإن كان غير شرطي فصل بمبتدأ أو خبر أو معمول فعل أو شبهه أو معمول مفسر به يقتضى ظاهره أنه لا يفصل بغير ذلك، وليس كذلك، بل قد يفصل بالظرف والمجرور والحال والمفعول له معمولا لأما أو لفعل الشرط المحذوف.

الرابع: ما ذكر من قوله (أما كمهما يك) لا يعنى به أن معنى أمّا كمعنى مهما وشرطها، لأن أمّا حرف فكيف يصح أن تكون بمعنى اسم وفعل؟ وإنما المراد أن موضعها صالح لهما، وهى قائمة (مقامهما)^(١)، لتضمنها (معنى الشرط)^(٢).

(١) ب، ج وفى أ (مقامها).

(٢) أ، ب وفى ج (معنى حرف الشرط).

الخامس: تقديرها بمهما كما ذكر قول الجمهور. وقال بعض النحويين: إذا قلت «أنا زيد فمنطلق» فالأصل إن أردت معرفة حال زيد فزيد منطلق، حذف أداة الشرط وأنيبت أما مناب ذلك.

السادس: قال في التسهيل: أما حرف تفصيل وكذا قال كثير من النحويين ولم يذكروا لها غير هذا المعنى، وقال بعضهم: (وقد ترد حيث لا تفصيل نحو «أما زيد فمنطلق» وقال بعضهم^(١)): وهي حرف إخبار مضمن معنى الشرط. وقوله (وجوبا) يعنى: فى غير ما سيذكر فى قوله:

وَحَدَفُ ذِي الْفَاعِلِ فِي نَثْرِ إِذَا لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبْدَأُ

يعنى: أن حذف هذه الفاء في الشر قليل وكثير.

فالكثير: أن تحذف مع قول استغنى عنه بمحكيه كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ﴾^(٢) أى: فيقال لهم: أكفرتم.

والقليل: أن تحذف لا مع قول نحو ما خرجه البخارى من نحو قوله ﴿أما بعد ما بال رجال﴾.

قد فهم من قوله فى نثر أنها تحذف للضرورة كقوله^(٣):

(١) ب، ج.

(٢) من الآية ١٠٦ من سورة آل عمران.

(٣) قائله: هو الحارث بن خالد المخزومي يهجو به بنى أسيد - وهو من الطويل.

وهجزه: ولكن سيرا في عراض المواكب

اللغة: «عراض» جمع عرض - بالضم - وهو الناحية والشق «المواكب» جمع موكب، وهو الجماعة من الناس - ركبانا أو مشاة، وقيل: هم الراكبون على الإبل والخيل للزينة خاصة. المعنى: يصف الشاعر بنى أسيد بالجبن والضعف وأنهم لا يقدرون على القتال ومنازلة الشجعان، ولكنهم يسيرون فى جانب المواكب للزينة لا غير.

الإعراب: «أما» شرطية نائبة عن مهما وفعل الشرط «القتال» مبتدأ مرفوع بالضم الظاهرة «لا» نافية للجنس «قتال» اسم لا «لديكم» ظرف متعلق بمحذوف خبر لا، والضمير مضاف إليه وجملة لا واسمها وخبرها فى محل رفع خبر المبتدأ «ولكن» الواو حرف عطف لكن حرف استدراك ونصب واسمها ضمير مخاطبين محذوف «سيرا» مفعول مطلق لفعل محذوف تقع جملة خبرا للكن، وتقدير الكلام: ولكنكم تسيرون سيرا، وقيل إن =

فَأَمَّا الْقِتَالَ لَدَيْكُمْ
والحاصل أن حذفها على ثلاثة أضرب كثير، ونادر، وضرورة.

تنبيه:

لم ينبه في الكافية والتسهيل على ندور حذفها في الشر دون قول، فهو من زيادات الألفية.

لَوْلَا وَلَوْمَا يَلْزَمَانِ الْإِبْتِدَاءِ إِذَا امْتِنَاعًا بوجُودِ عَقْدًا

للولا ولولوما حالان:

أحدهما: يختصان فيه بالأسماء، وذلك إذا دلا على امتناع شيء لوجود غيره. (وقد)^(١) يقال أيضا لوجوب غيره، وهذا معنى قوله «إذا امتناعا بوجود عقدًا» أي: إذا ربطا امتناع شيء بوجود غيره، وفهم من قوله «يلزمان الابتداء» فائدتان:
الأولى: أنهما لا يليهما الفعل.

والثانية: أن الاسم بعدهما مرفوع بالابتداء، وتقدم الكلام على خبره في باب الابتداء.

فإن قلت: فقد ولي لولا الفعل في قوله^(٢):

= «سيرا» هو اسم للكن وخبرها هو المحذوف وتقدير الكلام على هذا: ولكن لكم سيرا «في» حرف جر «عراض» مجرور بفي، والجار والمجرور متعلق بسيرا، وعراض مضاف «المواكب» مضاف إليه مجرور بالكسرة.
الشاهد: قوله «لا قتال لديكم» حيث حذف الفاء من جواب «أما» مع أن الكلام ليس على تضمن قول محذوف، وذلك ضرورة.
مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشموني ٣/٦٠٥، وابن هشام ٣/٤٢٥، وابن عقيل ٢/٢٩٢، وابن الناظم، والمكودي ص ١٥١، وذكره السيوطي في الهمع ٢/٦٧١، وابن هشام في المغنى ١/٥٦.

(١) أ.

(٢) قائله: هو أبو ذؤيب الهذلي - وهو من الطويل.

وصدره: ألا زعمت أسماء أن لا أحبها

الإعراب: «ألا» أداة استفتاح «زعمت» فعل ماض والتاء للتأنيث «أسماء» فاعل «أن» مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن «لا» نافية «أحبها» فعل مضارع والفاعل ضمير =

فقلت: بلى لولا يَنَارَعْنِي شُغْلِي

قلت: يؤول على وجهين:

أحدهما: أن لولا مؤولة بلو وليست مركبة، بل لو على حالها ولا نافية للماضي.

والآخر: أن تكون المختصة بالابتداء وإن مقدرة بعدها وموضعها رفع بالابتداء.

وثاني الحالين: يختصان فيه بالأفعال، وذلك إذا دلا على التحضيض (ويشاركهما في ذلك الأحرف المذكورة في قوله^(١)):

وَبِهِمَا التَّحْضِيضُ مِزَّ وَهَلَا أَلَا، أَوْ أَوْلَيْتَهَا الْفِعْلَا

المشهور أن حروف التحضيض أربعة وهي: لولا، ولوما، وهلا وألا - بالتشديد - وأما ألا - بالتخفيف - فهي حرف عرض، وذكره لها مع حروف التحضيض يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يريد (به)^(٢) أنها تكون للتحضيض بمعنى هلاً في بعض المواضع لا مطلقاً، لأنه ذكر في غير هذا الموضع أنها تكون للعرض.

والثاني: أن يكون ذكرها مع أدوات التحضيض لمشاركتها لهن في الاختصاص بالفعل (وقرب معناها من معانهن، وإن لم تكن موضوعة لمعناهن). ويؤيده قوله في شرح الكافية وألحق بحروف التحضيض في الاختصاص بالفعل^(٣) «ألا تزورنا» ثم قال:

= والهاء مفعوله والجملة في محل رفع خبر أن «فقلت» فعل وفاعل «بلى» حرف جواب «لولا» حرف امتناع لوجود «ينارعني» فعل مضارع والنون للوقاية والياء مفعول به «شغلي» فاعل والياء مضاف إليه.

الشاهد: قوله «لولا ينارعني» حيث ولى لولا الفعل.
مواضعه: ذكره ابن هشام في معنى اللبيب ٢/٢٧٦.

(١) أ، ج.

(٢) أ.

(٣) أ، ج.

وَقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ عُلِّقَ أَوْ بظَاهِرٍ مُؤَخَّرٍ

مثال الأول «هلاً زيداً تضربه» فزيداً: علق بفعل مضمر، بمعنى أنه معمول للفعل المضمر.

ومثال الثاني: «هلاً زيداً تضرب» فزيداً علق بفعل ظاهر مؤخر بمعنى أنه معمول للفعل الذى بعده، لأنه مفرغ له.

فإن قلت: ظاهر كلامه أن حروف التحضيض لا يليها إلا فعل أو معمول فعل مضمر أو فعل مؤخر.

تنبيه:

قال فى شرح الكافية: وربما ولى حرف التحضيض مبتدأ وخبر كقول الشاعر^(١):

فهلأ نفسٌ ليلي شفيعها

قال: والأجود أن ينوى بعدها «كان» الشأنية.

(١) قائله: هو قيس بن الملوح، وقيل: للصمة بن عبيد الله القشيري - وهو من الطويل. وصدرة: ونبتت ليلي أرسلت بشفاعة إلى
اللغة: «نبتت» - بالبناء للمجهول - أخبرت «أرسلت بشفاعة» الشفاعة هو التوسل ابتغاء الخير، والذي يكون منه التوسل يسمى الشفيح، والذي أراده من الشفاعة هو الأمر الذى حمله رسولها فلذلك عدى الفعل بالباء.
الإعراب: «نبتت» نبت فعل ماضٍ ينصب ثلاثة مفاعيل مبنى للمجهول مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب وتاء المتكلم نائب فاعله وهو المفعول الأول «ليلى» مفعول ثانٍ «أرسلت» فعل ماضٍ والتاء للتأنيث وفاعله ضمير مستتر فيه يعود على ليلي، وجملة الفعل وفاعله فى محل نصب مفعول ثالثٍ لنبتٍ «بشفاعة» جارٍ ومجرور متعلق بأرسل «إلى» جارٍ ومجرور متعلق بأرسل «فهلأ» الفاء حرف دال على السببية وهلا حرف تحضيض «نفس» مبتدأ مرفوع بالضممة «ليلى» مضاف إليه «شفيعها» خبر المبتدأ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب خبر لكان المحذوفة مع اسمها، واسمها المحذوف ضمير شأنٍ والتقدير: فهلأ كان هو - الحال والشأن - نفس ليلي شفيعها.
الشاهد: قوله «فهلأ نفس ليلي» فإن قوله «نفس ليلي» مبتدأ وشفيعها خبر، وهذه الجملة فى محل نصب خبر لكان المضمرة مع اسمها.
مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٦١٠، وابن هشام فى باب الإضافة، وابن الناظم.

قلت: وعلى هذا «الوجه»^(١) خرج ابن طاهر، وخرجه بعضهم على جعل
ما بعدها فاعلاً بفعل مقدر تقديره: فهلا شفعت نفس ليلي، وشفيعها خبر مبتدأ
محذوف، أي: هي شفيعها، وفيه تكلف.

الإخبار بالذی والالف واللام

الباء فى قوله «الإخبار بالذی» بآء السببىة لا بآء التعدىة، لأن «الذی» یجعل فى هذا الباب مبتدأ، لا خبراً، كما ستقف علیه، فهو فى الحقیقة مخبر عنه، وباب الإخبار وضع للاختبار كمسائل التمرین فى التصریف. قال الشارح: وكثیراً ما یصار إلى هذا الإخبار لقصد الاختصاص، أو تقوى الحكم، أو تشویق السامع، أو إجابة الممتحن.

ولما شرع فى هذا الباب بدأ بكیفة الإخبار فقال:

مَا قِيلَ أَخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِى خَبَّرَ عَنْ الَّذِى مُبْتَدَأُ قَبْلُ اسْتَقَرَّ
وَمَا سِوَاهُمَا فَوْسَطُهُ صِلَةٌ عَائِدَتُهَا خَلْفُ مُعْطَى التَّكْمِلَةِ

أى: إذا عین لك اسم من جملة، وقیل (لك)^(١) أخبر عنه بالذی فصدر الجملة بالموصول مبتدأ وأخر ذلك الاسم، واجعله خبراً عن الموصول المتقدم، وما سوى الموصول وخبره فوسطه بينهما فىكون صلة للموصول، واجعل فى موضع الاسم الذی أخرته وجعلته خبراً ضميراً عائداً على الموصول.

فقد علم بما ذكر أن المخبر عنه فى هذا الباب هو المفعول خبراً، قال ابن السراج: وإنما قال النحویون أخبر عنه وهو فى اللفظ خبر لأنه فى المعنى مخبر عنه و «ما» فى قوله (ما قیل) موصولة وهى مبتدأ.

وقوله «خبر» هو (خبرها)^(٢)، وقوله «مبتدأ» حال من الذی، وقوله «عائدها» خلف معطى التكملة» معناه عائذ الصلة، وهو الضمیر الذی خلف الاسم المفعول خبراً وهو «معطى التكملة» ثم فقال:

نَحْوُ الَّذِى ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ فَذَا ضَرَبْتُ زَيْدًا كَانَ فَادِرِ الْمَأْخَذِ

(١) ب، ج.
(٢) ب، ج وفى أ (خبرها).

إذا أخبر عن «زيد» من قولك «ضربت زيدا» قلت: «الذي ضربته زيد»
فصدرت الجملة بالذي مبتدأ وأخرت «زيدا» وهو المخبر عنه فجعلته خبرا عن
الذي، وجعلت ما بينهما صلة الذي وجعلت (في)^(١) موضع زيد الذي أخرته
ضميرا عائدا على الموصول.

وإذا أخبرت عن التاء من قولك «ضربت زيدا» قلت: «الذي ضربَ زيداً أنا»
ففعلت فيه ما ذكر، إلا أن التاء ضمير متصل لا يمكن تأخيرها مع بقاء الاتصال
ففصلت الضمير وأخرته، فلذلك قلت: أنا.

فإن قلت: كان ينبغي أن يقول: ما قيل أخبر عنه بالذي خبر هو أو خلفه.
كما قال في التسهيل: وتأخير الاسم أو خلفه خيرا، ليشمل الضمير المتصل.

قلت: لا يخفى أن الضمير المتصل لا يمكن تأخيره إلا بعد انفصاله، فلم
يحتج هنا إلى التنبيه عليه، لوضوحه، واستكن الضمير الغائب الذي جعلته موضع
التاء في ضرب، ومنع بعضهم الإخبار عن الفاعل إذا كان ضمير متكلم أو
مخاطب، والصحيح الجواز.

وباللَّذِينَ وَالَّذِينَ وَالتَّى أَخْبِرُ مُرَاعِيَا وَفَاقَ الْمُثَبِّتِ

يعنى: أن المخبر عنه في هذا الباب إذا كان مثنى أو مجموعا أو مؤنثا جيء
بالموصول مطابقا له، لكونه خبره، فإذا أخبرت عن الزيدتين من نحو «بلغَّ الزيدانِ
العمرينِ رسالةً».

قلت: «اللذان بلغَّ العمرينِ رسالةً الزيدان».

أو عن العمرين قلت «الذين بلغَّهمُ الزيدان رسالةً العمرين».

أو عن الرسالة قلت: «التى بلغها الزيدان العمرين رسالةً».

وقد فهم من النظم فوائد:

الأولى: أن حكم باب الإخبار تقديم المبتدأ على الخبر لقوله (قبل استقر).

فإن قلت: فهل ذلك على سبيل الوجوب؟

قلت: الذي يدل عليه كلام النحويين أن ذلك على سبيل الوجوب، لاشتراطهم في المخبر عنه قبول التأخير، ونص بعضهم على جواز تقديم المبتدأ في هذا الباب. ومن نص عليه الشارح، وفي البسيط أن ذلك على جهة الأولى والأحسن، وأنه يصح أن يقال: «زيد الذي ضرب عمرا» فنجعل زيدا خبراً عن الذي إما مقدما وإما مؤخرًا، وجوزه المبرد.

والثانية: أن الضمير الذي يخلف الاسم المتأخر لا بد من مطابقته الموصول لكونه عائدا، ويلزم كونه غائبا. ولو خلف ضمير متكلم أو مخاطب، وأجاز أبو ذر الحشني جعله مطابقا للخبر في الخطاب والتكلم، فنقول في الإخبار عن التاء في «ضربت الذي ضربت أنت» وعن التاء في «ضربت الذي ضربت أنا» ومذهب الجمهور منع ذلك.

الثالثة: أن هذا الضمير ينوب عن الاسم المتأخر في إعرابه الذي كان له، لكونه خلفه في موضعه فاستحق إعرابه.

ولما بين كيفية الإخبار شرع في شروط المخبر عنه فقال:

قَبُولُ تَأْخِيرٍ وَتَعْرِيفٍ لَمَّا أُخْبِرَ عَنْهُ هُنَا قَدْ حُتْمًا
كَذَا الْغَنَى عَنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِمَضْمَرٍ شَرْطُ فَرَاغِ مَارَعَا

هذه أربعة شروط:

الأول: قبول التأخير، فلا يخبر عن اسم يلزم صدر الكلام كضمير الشأن واسم الشرط واسم الاستفهام وكم الخبرية.

الثاني: قبول التعريف، فلا يخبر عن الحال والتمييز، لأنهما ملازمان للتكبر.

الثالث: قبول الاستغناء بأجنبي، فلا يخبر عن اسم لا يجوز الاستغناء عنه بأجنبي، ضميراً كان أو ظاهراً، فالضمير كالهاء من قولك «زيد ضربته» فإنها عائدة قبل ذكر الموصول على بعض الجملة، فلو أخبرت عنها لخلفها مثلها في العود إلى ما كانت تعود عليه، فيلزم إما بقاء الموصول بلا عائد وإما عود ضمير واحد على شيئين، وكلاهما محال.

والظاهر كاسم إشارة نحو ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾^(١) وغيره مما حصل به الربط، فإنه لو أخبر عنه لزم المحذور السابق.

تنبيه:

فهم من قوله «كذا الغنى عنه بأجنبي» (أنه يجوز الإخبار عن ضمير الغائب الذي يجوز الاستغناء عنه بأجنبي)^(٢) وله صورتان:

إحدهما: أن يكون عائداً إلى اسم من جملة أخرى نحو أن يذكر إنسان فتقول: لقيته، فيجوز الإخبار عن الهاء فيقال: الذي لقيته هو. صرح المصنف بجواز الإخبار في هذه الصورة وفاقاً للشلوبين وابن عصفور، وذهب الشلوبين الصغير إلى منع ذلك، وهو ظاهر كلام الجزولي.

قال الشيخ أبو حيان: ونكتة هذا الخلاف: هل شرط هذا الضمير ألا يكون عائداً على شيء قبله أو شرطه ألا يكون رابطاً؟.

والأخرى: أن يكون عائداً على بعض الجملة إلا أنه غير محتاج إليه للربط نحو (ضرب زيد غلامه).

فلا يمتنع على مقتضى كلام الناظم الإخبار عن الهاء في المثال فتقول «الذي ضرب زيد غلامه هو» لأن الهاء في المثال يجوز أن يخلفها الأجنبي، فتقول: «ضرب زيد غلام عمرو» فلا يلزم من الإخبار عنها المحذور المتقدم ذكره وقد مثل الشارح بهذا لما يمتنع الإخبار عنه لكونه لا يستغنى عنه بالأجنبي، وليس كذلك.

فإن قلت: ظاهر كلامه في شرح الكافية منعها، فإنه قال: وباشتراط جواز الاستغناء عنه بأجنبي على امتناع الإخبار عن ضمير عائداً على بعض الجملة: يعنى: ونهت باشتراط.

قلت: لا حجة في ذلك، بل الظاهر أن مراده ما كان متعيناً للربط، لأن تعليقه يرشد إليه وتمثيله يساعد عليه.

فإن قلت: فهل يجرى فيها خلاف من تقدم؟.

(١) من الآية ٢٦ من سورة الأعراف.

(٢) أ وفي ب، ج (عدم امتناع الإخبار عن العائد).

قلت: لا إشكال أن من منع الأولى فامتناع هذه عنده أولى.

الرابع: جواز الاستغناء (عنه بضمير، فلا يخبر عن مصدر عامل دون معموله، ولا موصوف دون صفته، ولا صفة دون موصوفها، ولا مضاف دون المضاف إليه، إذ لا يجوز الاستغناء)^(١) عن هذه الأشياء بضمير.

فإن قلت: هذا الشرط الرابع مُغْنٍ عن اشتراط الثاني؛ لأن ما لا يقبل التعريف لا يقبل الإضمار.

قلت: هو كذلك، وقد نبه في شرح الكافية على أن ذكره زيادة في البيان.

فإن قلت: كلام الناظم يقتضى أن الشروط المذكورة ثلاثة: قبول التأخير، وقبول التعريف، والغناء عنه بأحد أمرين: بأجنبي إن كان ضميراً، أو بضمير إن كان ظاهراً، إذ لا فائدة لاشتراط الاستغناء بالأجنبي في الظاهر ولا لاشتراط الاستغناء بالضمير في المضمّر، ويدل على ذلك عطفه بأو.

قلت: بل هي أربعة: ولا يستقيم حمل كلامه على ما ذكرت، لأن اشتراط الاستغناء بالأجنبي مقيد في الضمير والظاهر كما تقدم، فلو كان الشرط لأحدهما، لجاز الإخبار عن الظاهر إذا جاز الاستغناء عنه بالضمير، وإن لم يجز الاستغناء عنه بأجنبي، وليس كذلك كما سبق.

تنبيهات:

الأول: علة اشتراط هذه الشروط على سبيل الإجمال، أن كيفية الإخبار المذكورة لا تتأتى بدونها.

الثاني: بقي من شروط المخبر عنه في هذا الباب أربعة شروط آخر لم يذكرها هنا وقد ذكرها في غير هذا الكتاب.

أولها: جواز استعماله مرفوعاً، فلا يخبر عن لازم الرفع نحو «أمين الله» ولا عن لازم النصب نحو «سبحان الله» وسحر معيّنًا.

(١) أ، ج.

وثانيها: جواز استعماله مثبتا، فلا يخبر عن «أحد وديار» ونحوهما من الأسماء الملازمة للنفي.

وثالثها: أن يكون بعض ما يوصف به^(١) «من»^(٢) جملة أو جملتين في حكم جملة واحدة كالشرط والجزاء؛ فلا يخبر عن اسم في جملة طلبية، لأن الجملة بعد الإخبار تجعل صلة، فيشترط أن تكون صالحة، لأن يوصل بها.

ورابعها: إمكان الاستفادة، فلا يخبر عن اسم ليس تحته معنى، كثنائي الأعلام نحو بكر من أبي بكر: إذ لا يمكن أن يكون خبراً عن شيء، وذكر هذا الشرط في الفصل في التسهيل، وفيه خلاف، أجاز المازني الإخبار عن الاسم الذي ليس تحته معنى مستدلاً بقول الشاعر^(٣):

فكأنما نظروا إلى قمرٍ أو حيثُ علَّقَ قَوْسُهُ قُرْحَ

ورد بأن قرح اسم الشيطان.

وَأخْبِرُوا هُنَا بِأَنَّ عَنْ بَعْضِ مَا يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَ

يجوز الإخبار بالذي وفروعه في الجملتين الاسمية والفعلية. ويجوز بالألف واللام في الفعلية خاصة لا مطلقا بل بشرطين:

أحدهما: أن يكون الفعل متصرفا يمكن صوغ صلة منه للألف واللام، فلا يجوز الإخبار بأل في جملة مصدرية بليس ونحوها.

والثاني: أن يكون الفعل موجبا، فإن كان منفيًا لم يجز الإخبار، لتعذر صوغ صلتها من المنفي.

(١) وفي هامش المخطوطة «أ» «هل صوابه ما يوصل به شيخنا».

(٢) أ، ج وفي ب «في جملة».

(٣) قائله: هو شقيق بن سليك الأسدي - وهو من الكامل.

الإعراب: «فكأنما» الفاء للعطف وكان حرف تشبيه وبطل عملها بما الكافة «نظروا» فعل ماض وفاعله «إلى قمر» جار ومجرور متعلق بنظروا وهو في محل النصب على المفعولية «أو» عاطفة «حيث» عطف على قوله «إلى قمر» «علَّق» فعل ماض «قوسه» مفعول به «قرح» فاعله.

الشاهد: المازني احتج به على جواز الإخبار عن الاسم الذي ليس تحته معنى.

وقد أشار إلى الأول بقوله:

إِنْ صَحَّ صَوَّغُ صَلَاةٍ مِنْهُ لِأَنَّ

ثم مثل فقال: كَصَوَّغِ وَاقٍ مِنْ وَقَى اللَّهُ الْبَطْلَ

فإن أخبرت عن الفاعل قلت: «الواقى البطل الله» أو عن المفعول قلت: «الواقيه الله البطل»... ونبه عن الثاني في التسهيل.

وإن يكن ما رفعت صلاةً أَلْ ضَمِيرَ غَيْرِهَا أَبِينِ وَأَنْفَصَلَ

إذا رفعت صلاةً أَلْ ظاهرًا كالمثال (السابق)^(١) فلا إشكال فيه، وإن رفعت ضميرًا، فإن كان لال وجب استتاره، وإن كان لغيرها وجب إبرازه. فإذا أخبرت عن التاء من قولك «ضربت زيدًا».

قلت: الضارب زيد أنا، فيستكن مرفوع الصلة، لكونه لال.

وإذا أخبرت عن زيد من المثال قلت: الضاربه أنا زيد، فتبرزه لكونه لغيرها، لأن الصفة متى جرت على غير من هي له يستكن مرفوعها.

تنبيه:

ذكر الخفض مسألتين يخبر فيهما بال ولا يصح الإخبار فيهما بالذي.

الأولى: «قامت جاريتا زيد لا قعدتا» فإذا أخبر عن زيد قلت: القائم جاريتاه لا القاعدتان زيد.

ولو أخبرت بالذي فقلت: «الذي قامت جاريتاه لا الذي قعدتا زيد» لم يجز لأنه لا ضمير يعود على الجملة المعطوفة، وقد أجاز بعض النحويين «مررت بالذي قام أبواه لا الذي قعدا».

فعلى هذا يجوز في الإخبار في المسألة بالذي أبطا.

الثانية: «المضروب الوجه زيد» ولا يجوز «الذي ضرب الوجه زيد».

قلت: وينبغي أن يجيزه من أجاز تشبيه الفعل اللازم بالمتعدى.

واعلم أن باب الإخبار طويل، فلنكتف بما تقدم.

(١) ب، ج.

العدد

ثَلَاثَةٌ بِالتَّاءِ قُلٌّ لِلْعَشْرَةِ فِي عَدِّ مَا آحَادُهُ مَذَكَّرَةٌ
فِي الضِّدِّ جَرَّدٌ

للثلاثة والعشرة وما بينهما ثلاثة أحوال:

الأولى: أن يقصد بها العدد المطلق.

الثانية: أن يقصد بها معدود ويذكر.

والثالث: أن يقصد بها معدود ولا يذكر.

فإذا قصد بها العدد المطلق كانت كلها بالتاء نحو «ثلاثة نصف ستة» ولا تتصرف لأنها أعلام خلافا لبعضهم.

وإن قصد بها معدود وذكر في اللفظ استعملت بالتاء إن كان واحد (المعدود)^(١) مذكرا، وجردت من التاء إن كان واحده مؤنثا حقيقيا أو مجازيا كقوله تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾^(٢).

وإذا قصد بها معدود ولم يذكر في اللفظ (فالصحيح)^(٣) أن يكون بالتاء للمذكر ويعدمها في المؤنث كما لو ذكر المعدود، فتقول «صمت خمسة» تريد أياما، و«سرتُ خمسا» تريد ليالي، ويجوز أن تحذف التاء في المذكر، وحكى الكسائي عن أبي الجراح «صمنا من الشهر خمسا» وحكى الفراء «أفطرنا خمسا وصمنا خمسا وصمنا عشرا من رمضان» وتضافرت الروايات على حذف التاء من قوله ﷺ «ثم أتبعه بست من شوال».

وبهذا يظهر ضعف قول بعضهم: ما حكاه الكسائي لا يصح عن فصيح ولا يلتفت إليه، وقيل: لما استمر في التاريخ الاستغناء بالليالي عن الأيام التزم في غيره

(١) أ، ج وفي ب (العدد).

(٢) من الآية ٧ من سورة الحاقة.

(٣) أ، ج وفي ب (فالصحيح).

بشروط أمن اللبس كقوله تعالى ﴿يَتَّبِعُنَّ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾^(١) ومنه «وأتبعه بست من شوال» وقال الزمخشري تقول «صمت عشرا» ولو ذكرت لخرجت (عن)^(٢) كلامهم، ورد بأن التذكير الأكثر الفصيح.

واختلف في علة إثبات التاء في العدد المذكر وإسقاطها في عدد المؤنث، فقال في شرح التسهيل ما معناه: إن الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات كزمرة وأمة وفرقة، فالأصل أن يكون بالتاء لتوافق نظائرها فاستصحب الأصل من المذكر لتقدم رتبته وحذفت مع المؤنث فرقا لتأخر رتبته وقد ذكر غيره هذا المعنى من النحويين، وهو حسن فلنكتف به.

تنبيهات:

الأول: شمل كلام الناظم الصورتين الأخيرتين إذا لم يشترط اللفظ بالمعدود وخرجت منه الصورة الأولى في قوله «ما أحاده مذكرا».

الثاني: فهم من قوله «ما أحاده» أن المعتبر تذكير الواحد وتأنيثه، لا تذكير الجمع وتأنيثه، فلذلك تقول «ثلاثة حمامات» خلافا لأهل بغداد فإنهم يقولون «ثلاث حمامات» فيعتبرون لفظ الجمع. وقال الكسائي: تقول «مررت بثلاث حمامات» وتقول «رأيت ثلاث سجلات» بغير هاء، وإن كان الواحد مذكرا، وقاس عليه ما كان مثله ولم يقل به الفراء.

الثالث: اعتبار التأنيث في واحد المعدود إن كان اسما في لفظه فتقول: «ثلاثة أشخاص» قاصد نسوة، و «ثلاث أعين» قاصد رجال؛ لأن لفظ شخص مذكر ولفظ عين مؤنث.

ما لم يتصل بالكلام ما يقوى المعنى أو يكثر قصد المعنى، فيجوز حيثئذ اعتباره.

فالأول كقوله^(٣):

(١) من الآية ٢٣٤ من سورة البقرة.

(٢) ب وفي أ، ج (من).

(٣) قائله: هو عمرو بن أبي ربيعة المخزومي - وهو من الطويل.

ثلاثُ شُخُوصٍ كاعبانٍ ومُعَصِرٍ

فتقوى المعنى بقوله «كاعبان ومعصر».

والثاني كقوله^(١):

ثلاثة أنفُسٍ وثلاثُ ذُودٍ

= وصدوره: فكان مجنّى ذُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَقَى

اللغة: «مجنّى» المجن: أصله الترس وجمعه مجان، ويريد به هنا ما يتقى به الرقباء «أتقى» أجنب وأحذر «شخوص» جمع شخص، وأصله الشبح الذى يرى من بعد - والمراد هنا: الإنسان «كاعبان» مثى. كاعب - وهى الجارية حتى يبدو ثديها «معصر» الجارية أول ما تدرك وتدخل عصر الشباب.

المعنى: كان ستري وحصنى دون من كنت أتقيه وأخافه من الرقباء - هؤلاء الثلاثة اللواتى مشيت بينهن متنكرا وساعدتنى على ذلك.

الإعراب: «فكان» الفاء عاطفة وكان فعل ماض ناقص «مجنّى» خبر كان مقدم والياء مضاف إليه «دون» منصوب على الظرفية به لما فيه من معنى الواقى «من» اسم موصول مضاف إليه «كنت» كان واسمها «أتقى» فعل مضارع والفاعل ضمير الجملته فى محل نصب خبر كان، وجملة كنت أتقى صلة الموصول والعائد محذوف - أى: أتقيه «ثلاث» اسم كان مؤخر «شخوص» مضاف إليه «كاعبان» بدل من ثلاث «ومعصر» معطوف عليه.

الشاهد: قوله «ثلاث شخوص» فإن القياس فيه ثلاثة شخوص، لكنه كنى بالشخوص عن النساء.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٣/٦٢٠، وابن هشام ٤/١٩، وابن الناظم.

(١) قائله: هو الخطيئة. من أبيات يشكو فيها ما نزل به من بلاء، وذلك أنه كان فى سفر

ومعه امرأته وبتناه، فسرح إبله فافتقد منها ناقة - وهو من الوافر.

وعجزه: لقد جارَ الزمانُ على عيالى.

اللغة: «ذود» الذود من الإبل: ما بين الثلاثة إلى العشرة، وهى مؤنثة لا واحد لها من لفظها. وقيل غير ذلك.

الإعراب: «ثلاثة» خبر لبتداً محذوف أو العكس «أنفس» مضاف إليه - أى: نحن ثلاثة أنفس، ولنا ثلاث ذود، قال المبرد: أراد بثلاث ذود ثلاث نوق، كما تدل على ذلك القصة، فثلاث ذود عطف على ثلاثة أنفس «لقد» اللام موطنة للقسم قد للتحقيق «جار» فعل ماض (الزمان) فاعل (على عيالى) جار ومجرور.

الشاهد: قوله «ثلاثة أنفس» وكان القياس ثلاث أنفس، لأن النفس مؤنثة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٣/٦٢٠، وابن هشام ٤/١٧، وابن الناظم، وذكره السيوطى فى الهمع ١/٢٥٣، والشاهد ٥٤٢ فى الخزانة.

فغلب المعنى، لأن النفس كثر استعمالها مقصوداً بها إنسان.

وإن كان صفة فبموصوفها المتوى، لا بها كقوله تعالى ﴿فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾^(١)
أى: عشر حسنات، وتقول «ثلاث دواب» إذا قصدت ذكورا، وقال بعض العرب:
«ثلاث دواب» لأنها جرت مجرى الأسماء الجامدة.

الرابع: ما ذكر من اعتبار تذكير الواحد وتأنينه إنما هو فى الجمع، وأما اسم
الجنس نحو «غنم» واسم الجمع نحو «قوم» فيعتبر حكم لفظه ما لم يفصل بينه
وبين العدد صفة دالة على المعنى أو يكن نائبا عن جمع المذكر، فالأول كقولك
«عندى ثلاثة ذكور من البط» وقال بعض المتأخرين ويجوز حذف الساء فلا يلحظ
الوصف ولكن الأولى أن تلحظه، والثانى كقولهم «ثلاثة أشياء» لأنه نائب من
جمع شىء على أفعال ولا أثر للوصف المتأخر كقولك «ثلاث من البط ذكور».

والخامس: لا تعتبر أيضا تأنيث لفظ المفرد إذا كان علما نحو طلحة.

ثم ذكر حكم المميز فقال:

..... والمُمَيِّزُ أَجْرٌ جَمَعًا بِلَفْظِ قَلَةٍ فِي الْأَكْثَرِ

اعلم أن مميز الثلاثة وأخواتها إن كان اسم جنس أو اسم جمع جر بمن نحو
﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ﴾^(٢) وقد أضيف إليه فى قوله تعالى: ﴿تِسْعَةَ رَهْطٍ﴾^(٣)
وقوله عليه الصلاة السلام «خمس دود»^(٤).

فإن قلت: فهل يقاس على الأمرين؟

قلت: أما جره بمن فمتفق عليه، وأما الإضافة إليه ففيها مذاهب:

أحدها: الجواز على قلة، وهو ظاهر كلام ابن عصفور.

والثانى: الاقتصار على ما سمع وهو مذهب الأكثرين وإليه ذهب المصنف،

قال فى التسهيل: وإن ندر مضافا إليه لم يقس عليه، وصرح سيبويه بأنه لا يقال
«ثلاث غنم».

(١) من الآية ١٦٠ من سورة الأنعام.

(٢) من الآية ٢٦٠ من سورة البقرة.

(٣) من الآية ٤٨ من سورة النمل.

(٤) «ليس فيما دون خمس دود صدقة».



والثالث: التفصيل، فإن كان مما يستعمل من اسم الجمع للقلة نحو نفر ورهط وذود جاز، وإن كان مما يستعمل للقليل والكثير لم يجز، وإليه ذهب ابن عصفور في بعض كتبه، وحكاه الفارسي عن أبي عثمان، وإن كان غيرهما أضيف العدد إليه مجموعا على مثال قلة من جموع التكسير نحو «ثلاثة أعبد، وثلاث أم» هذا إذا وجد للاسم جمع قلة وجمع بكثرة، فإن أهمل أحدهما أضيف إلى الموجود نحو «ثلاثة أرجل، وثلاثة رجال».

وأشار بقوله «في الأكثر» إلى أنه قد يؤثر مثال كثرة على مثال قلة، إما لقلة استعمال مثال القلة أو لخروجه عن القياس.

فالأول: نحو قولهم «ثلاثة شسوع»^(١) فأوثر على أشباع لقلة استعماله.

والثاني: «ثلاثة قُرُوء»^(٢) فأوثر على أقراء، لأن واحده قرء كفلس وجمع مثله على أفعال شاذ قاله المصنف، وذكر غيره أنه جمع قرء - بضم القاف - فلا يكون شاذًا ولا يؤثر جمع قلة في غير ذلك إلا نادرا.

وأجاز المبرد «ثلاثة كلاب» ونحوه إذا أريد به ثلاثة من الكلاب وجعل من ذلك «ثلاثة قروء» وقال في شرح التسهيل: ولو جاز هذا لم يكن معنى في الحجة بجمع القلة لأن كل جمع كثرة صالح لأن يراد به مثل هذا.

تنبيهات:

الأول: قال «بلفظ قلة» يعنى من أمثلة التكسير التي هي أفعال وأفعلة وأفعلة وفعلة.

وأما جمع التصحيح فلا يضاف إليه غالبا إلا إن أهمل غيره أو جاور ما أهمل أو قل استعمال غيره.

فالأول: نحو «سبع بقرات» وفي هذا ونحوه يتعين التصحيح لإهمال غيره.

والثاني: نحو «سبع سنبلات» ففي هذا ونحوه تجوز إضافته إلى التصحيح لمجاورته ما أهمل تكسيره وهو بقرات.

(١) شسوع: جمع شسع - بكسر أوله وسكون ثانيه - أحد سيور النعل.

(٢) من الآية ٢٢٨ من سورة البقرة.

والثالث: نحو «ثلاث سعادات» فيجوز لقلّة سعاد أيضا، ويختار التصحيح في هذين الموضوعين فإن كثر استعمال غيره ولم يجاور ما أهمل تكسيره لم يضاف إليه إلا قليلا نحو «ثلاثة أحمدين» و «ثلاث زينبات» وإلى هذا أشرت بقولي غالبا، وقال ابن عصفور وكذلك أيضا يضاف إلى جموع السلامة إذا لم تكن صفات يقول «ثلاثة زيدين، وأربع هندات»، انتهى.

والإضافة إلى الصفة ضعيفة نحو «ثلاثة صالحين» والأحسن الإتيان على النعت ثم النصب على الحال.

الثاني: إذا كان تمييز الثلاثة وأخواتها مائة لم يجمع إلا في شذوذ كقوله^(١):

ثلاثٌ مئينَ للملوكِ وفِي بها

قيل: ويظهر من كلام سيبويه جواز جمع المائة في الكلام وتميز بالمائة ثلاث وتسع وما بينهما ولا يقال عشرة مائة استغناء بالالف، ذكر ذلك في شرح التسهيل - وحكى الفراء أن بعض العرب يقولون عشر مائة، وإن أهل هذه اللغة هم الذين يقولون «ثلاث مئين وأربع مئين» فيجمعون.

(١) قائله: الفرزدق - وهو من الطويل.

وعجزه: ردائي وجلت عن وجوه الأهاتم

اللغة: «ثلاث مئين» أي: ثلثمائة بغير «ردائي» الرداء: هو ما يلبس، قيل: والمراد به هنا السيف «جلت» كشفت «وجوه» عظماء وأعيان «الأهاتم» جمع أهتم - وهم بنو سنان الأهتم.

المعنى: يقول إن ردائي أو سيفي وفي بدايات ثلاث ملوك قتلوا - وكانت ديتهم ثلثمائة بغير - وأزال العباء عن عظماء هذه القبيلة، وكان قد رهن رداءه أو سيفه في ذلك.

الإعراب: «ثلاث» مبتدأ «مئين» مضاف إليه مجرور بالياء، لأنه ملحق بجمع المذكر السالم «للمملوك» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لثلاث مئين «وفى» فعل ماض «بها» متعلق بالفعل «ردائي» فاعل والياء مضاف إليه «جلت» فعل ماض والفاعل ضمير مستتر يعود على ردائي «عن وجوه» متعلق بالفعل.

الشاهد: قوله «ثلاث مئين» حيث جمع المائة مع أنها تمييز الثلاث - وهو شاذ.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٣/٦٢٢، وابن هشام ٤/٢١، وابن الناظم، وذكره ابن يعيش ٦/٢، والشاهد ٥٤٣ في الخزنة.

وفى كتاب الصفار عن الفراء: لا تقول ثلاث مئين، إلا من لا يقول ألف، وإنما يقول عشر مئين. وقوله «ومائة والألف لمفرد أضف» يعنى أن المائة والألف يضافان إلى المعدود مفردا نحو «مائة رجل وألف رجل» وتثنيتهما وجمعهما كذلك. وقوله «ومائة بالجمع نزرا قد ردف».

أشار به إلى قراءة حمزة والكسائى «ثلثمائة سنين»^(١) وأشار بقوله: «نزرا» إلى تقليده وقال بجوازه الفراء، وقال المبرد هو خطأ فى الكلام وإنما يجوز فى الشعر للضرورة وكلامه مردود بالقراءة المتواترة.

تنبيه:

قد شد تمييز المائة بمفرد منصوب كقول الربيع^(٢):

إذا عاشَ الفتى مائتينَ عاماً

ولا يقاس عليه عند الجمهور، وأجاز ابن كيسان نصب تمييز المائة. والألف فتقول «المائة ديناراً، والألف درهما» ثم شرع فى بيان تركيب العشرة مع ما دونها فقال:

(١) من الآية ٢٥ من سورة الكهف.

(٢) قائله: هو الربيع بن ضبيح الفزارى - أحد المعمرين - وهو من الوافر.

وعجزه: فقد ذهب المسرة والفتاء.

اللغة: «المسرة» ما يسر به الإنسان. والجمع مسار «الفتاء» الشباب، يقال: فتى فتاء فهو فتى - أى: بين الفتاء.

المعنى: إذا بلغ الإنسان هذا السن فقد ذهبت ملذاته التى يسر بها، وولى عنه شبابه الذى يتيه فيه.

الإعراب: «إذا» للشرط «عاش» فعل ماض «الفتى» فاعل «مائتين» مفعوله «عاماً» تمييز «فقد» حرف تحقيق «ذهب» فعل ماض «المسرة» فاعل والجملة وقعت جواباً للشرط «والفتاء» عطف على المسرة.

الشاهد: قوله «مائتين عاماً» حيث نصب تمييز مائتين وكان حقه الجر بالإضافة فيقول: مائتى عام.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٣/٦٢٣، وابن هشام ٤/٢٢، وابن الناظم والسيوطى ص ١٢١، والشاهد ٥٤٥ فى الخزانة، وابن يعيش ٦/٢١، وسيبويه ١٠٦، ١/٢٩٣.

وَأَحَدًا ذَكَرَ وَصَلِنَهُ بِعَشْرٍ مُرَكَّبًا قَاصِدًا مَعْدُودٍ ذَكَرَ

فتقول «عندى أحد عشر درهما» بتجريد عشر من التاء، وهمزة أحد هذا مبدلة من واو، وقد قيل وحد عشر على الأصل، وهو قليل، وقد يقال واحد عشر على أصل العدد، ثم قال:

وَقُلْ لَدَى التَّائِيثِ إِحْدَى عَشْرَةَ

فتقول إحدى عشرة امرأة بإثبات التاء في عشرة، وقد يقال واحدة عشرة. وقوله: «والشين فيها عن تميم كسرة».

يعنى فى التائىث، فيقولون: «إحدى عشرة، واثننا عشرة، وكذا فى سائرهما، وبلغتهم قراءة بعضهم ﴿اثننا عشرة عينا﴾^(١) قال فى التسهيل: وقد تفتح يعنى فى المؤنث، وبالفصح قرأ الأعمش، قال الزمخشري وهى لغة، انتهى، والفصح هو الأصل إلا أن الأفصح التسين وهى لغة الحجازيين، وأما فى التذكير فالشين مفتوحة، وقد تسكن عين عشر فيقال «أحد عشر» وكذا أخواته، لتوالى الحركات، وبها قرأ أبو جعفر وقرأ هبيرة صاحب حفص ﴿اثننا عشر شهراً﴾^(٢) وفيها جمع بين ساكنين، وقوله:

وَمَعَ غَيْرِ أَحَدٍ وَإِحْدَى مَا مَعَهُمَا فَعَلْتَ فَافْعَلْ قَصِداً

يشير به إلى جعل ثانى (جزءى المركب عشر فى التذكير وعشرة فى التائىث، والحاصل أن للعشرة فى التركيب عكس ما لها قبله فتحذف التاء فى التذكير وتثبت فى التائىث)^(٣) وقوله:

وَلِثَلَاثَةٍ وَتِسْعَةٍ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ رُكِبَا مَا قُدِّمًا

يشير به إلى أن حكم الثلاثة والتسعة وما بينهما إذا ركبنا أن تثبت التاء فى التذكير وتحذف فى التائىث كما كان يفعل بهما فى الإفراد، وقوله:

وَأَوَّلِ عَشْرَةَ اثْنَتَى وَعَشْرًا اِثْنَى إِذَا أَتَى تَشَا أَوْ ذَكَرَا

(١) من الآية ١٦٠ من سورة الأعراف، ومن الآية ٦٠ من سورة البقرة.

(٢) من الآية ٣٦ من سورة التوبة.

(٣) ١، ج.

يعنى أنه يقال فى تركيب اثنين واثنين اثنا عشر فى المذكر فتحذف نون اثنى وتوليه عشر، واثنا عشرة فى المؤنث فتحذف نون اثنتين وتوليه عشرة. وقوله:

والياء لغير الرفع وارفَع بالالف

يعنى به أنه يقول اثنا عشر واثنا عشرة بالالف فى الرفع واثنى عشر واثنى عشرة بالياء فى الجر والنصب، بإعراب الصدر إعراب المثنى وبناء العجز.

ثم نبه على أن غيرهما لا حظ له فى الإعراب بقوله:

والفتح فى جزأى سواهما ألف

أما العجز فعلة بنائه تضمنه معنى حرف العطف، وأما الصدر فعلة بنائه وقوع العجز منه موقع تاء التانيث، ولذلك أعرب صدر اثنى عشر واثنى عشرة، لوقوع العجز منه موقع النون، وما قبل النون محل إعراب لا بناء، ولوقوع العجز منهما موقع النون لم يضافا بخلاف غيرهما فيقال «أحد عشر» ولا يقال «اثنا عشر» وذهب ابن درستويه وابن كيسان إلى أنهما مبنيان كسائر أخواتهما، ورد بتغييرهما بالالف والياء.

تنبيهان:

الأول: بناء أحد عشر وغيره من المركب لازم، وأجاز الكوفيون إضافة صدره إلى عجزه فيقولون «هذه خمسة عشر» واستحسنوا ذلك إذا أضيف نحو «خمس عشرة».

الثانى: قال فى التسهيل: وتُجعل العشرة مع النيفِ اسما واحدا مبنيا على الفتح ما لم يظهر العاطف انتهى: فإن ظهر منع التركيب والبناء نحو خمسة وعشرة، قال الشيخ أبو حيان: ويحتاج فى إثبات نحو «عندى خمسة وعشرة رجلا، وخمس وعشر امرأة» إلى سماع من العرب.

وميز العشرين للتسعيناً بواحد كأربعين حيناً

العقود الثمانية يستوى فيها المذكر والمؤنث وتعطف على النيف كقولك «ثلاثة وعشرون» فى المذكر «وثلاث وعشرون» فى المؤنث، وتميز بمفرد منصوب نحو قولك «عشرون رجلا وعشرون امرأة».

وقد فهم من كلامه فائدتان:

الأولى: أن يميز العشرين وأخواته لا يجمع وهذا مذهب الجمهور، وأجاز الفراء جمعه فتقول عشرون رجالا، ولذلك أجاز جمع تمييز أحد عشر وأخواته، وأجاز بعضهم أن يقال عندي عشرون دراهم لعشرين رجلا، قاصدا أن لكل (واحد)^(١) منهم عشرين، قال في شرح التسهيل: وهذا إذا دعت الحاجة إليه فاستعماله حسن، وإن لم تستعمله العرب، لأنه استعمال لا يفهم معناه بغيره، ولا يجمع يميز عشرين وبابه في غير هذا النوع. فإن وقع موقع تمييز شيء منها فهو حال أو تابع، انتهى.

والثانية: أن تمييز العشرين وبابه لا يكون إلا منصوباً كما مثل، وحكى الكسائي أن من العرب من يضيف العشرين وأخواته إلى المفسر منكرا أو معرفا فتقول عشرو درهم وعشرو ثوب، وهذا عند الأكثرين من الشاذ الذي لا تبنى على مثله القواعد.

تمييز المركب

وميزوا مركباً بمثل ما ميز عشرون فسوينهما

يعنى بواحد منصوب وتقدم خلاف الفراء، وأجاز بعضهم أن يميز بجمع صادق على الواحد منه، وجعل الزمخشري منه قوله تعالى ﴿وَقَطَعْنَاهُمْ اثْنِي عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَّامًا﴾^(٢).

والمراد وقطعناهم اثنتي عشرة قبيلة كل قبيلة أسباط لا سبط فأوقع أسباطا موقع قبيلة، قال في شرح التسهيل: ومقتضى ما ذهب إليه أن يقال «رأيت أحد عشرة أنعاما» إذا أريد أحد عشرة جماعة كل جماعة أنعام، ولا بأس برأيه هذا لو ساعده استعمال، لكن قوله إن كل قبيلة أسباط لا سبط مخالف لما يقوله أهل اللغة إن السبط في بني إسرائيل بمنزلة القبيلة في العرب، وعلى هذا فأسباط واقع موقع قبائل فلا يصح كونه تمييزا بل هو بدل والتمييز محذوف، انتهى.

(١) أ، ج.

(٢) من الآية ١٦٠ من سورة الاعراف.

قلت: كلامه في شرح الكافية مخالف لما ذكره هنا فإنه قال عند ذكر تذكير التمييز وتأتيه فإن اتصل به ما يراد به المعنى كقوله تعالى - ﴿وَقَطَّعْنَاهُمْ اثْنِي عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَّمًا﴾ فبذكر أمم ترجع حكم التائيث ولولا ذلك لقليل اثنا عشر أسباطا لأن السبط مذكر، انتهى.

وقال الجرمي: يجوز أن تكون أسباطا نعتا لفرقة ثم حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه، وأما نعت الأسباط وأنت العدد وهو واقع على الأسباط وهو مذكر لأنه بمعنى فرقة أو أمة كما قال ثلاثة أنفس يعني رجالا وعشر أبطن بالنظر إلى القبيلة، انتهى.

تنبيه:

إذا نعت تمييز العشرين وبابه جاز فيه الحمل على اللفظ فتقول عندى عشرون درهما وازنا، والحمل على المعنى فتقول وازنة، ومنه قول عنترة^(١):

فيها اثنتان وأربعون حلوبة سودا كخافية الغراب الأسحم

(١) هذا البيت من الكامل.

اللغة: «حلوبة» أي: محلوبة، وهو في الأصل صفة لموصوف محذوف، والحلوبة تستعمل بلفظ واحد، للواحد والجمع، ويروى في مكانه «خلية» والخلية: أن يعطف على الحوار ثلاث نياق ثم يتخلى الراعى بواحدة منهن، فتلك الخلية «سودا» يروى بالرفع والنصب «كخافية» للطائر أربع خواف، وهي ريش الجناح مما يلي الظهر «الأسحم» الأسود. الإعراب: «فيها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «اثنتان» مبتدأ مؤخر «وأربعون» معطوف عليه «حلوبة» تمييز «سودا» من رواه بالنصب فهو يحتمل ثلاثة أوجه:

الأول: أن يكون صفة لحلوبة.

والثاني: أن يكون حالا من العدد.

والثالث: أن يكون حالا من حلوبة.

ومن رواه بالرفع فهو نعت لقوله اثنتان وأربعون، قال التبريزي: فإن قيل: كيف جاز أن ينعتهما وأحدهما معطوف على صاحبه؟ قيل: لأنهما قد اجتمعا فصار بمنزلة قولك: جاءني زيد وعمرو الظريفان. هـ «كخافية» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لسود «الغراب» مضاف إليه «الأسحم» نعت الغراب.

الشاهد: قوله «سودا» فإنها نعت لقوله حلوبة وروعى فيها اللفظ.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٦٢٥، وابن هشام في شذور الذهب ص ٢٦٣، وابن يعيش ٦/٢٤، والشاهد ٥٤٦ في الخزانة.

وهذا المعنى هو الذى لحظه الجرمى فى جعله أسباطا نعتا لفرقة .
وَإِنْ أُضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبٌ يَبْقَى الْبِنَاءُ وَعَجْزُهُ قَدْ يُعْرَبُ

إذا أضيف العدد المركب ففيه ثلاثة أوجه :

الأول: أن يبقى بناؤه وهو الأكثر كما يبقى مع الألف واللام بإجماع .

والثانى: أن يعرب عجزه مع بقاء التركيب كبعلبك، وحكاه سيبويه عن بعض العرب فتقول «أحد عشرك مع أحد عشر ريد» واستحسنه الأخفش، واختاره ابن عصفور، وزعم أنه الأوضح، ووجه ذلك بأن الإضافة ترد الأسماء إلى أصلها من الإعراب، ومنع فى التسهيل القياس عليه، وقال فى الشرح لا وجه لاستحسانه، لأن المبنى قد يضاف نحو «كم رجل عندك» و «مِن لُدُنْ حَكِيمٍ خَيْرٍ»^(١).

قلت: قال بعضهم: وهى لغة ضعيفة عند سيبويه، وإذا ثبت كونها لغة لم يمتنع القياس عليها، وإن كانت ضعيفة .

والثالث: أن يضاف صدره إلى عجزه مزالا بناؤهما، حكى الفراء أنه سمع من أبى فقعى الأسدى وأبى الهيثم العقبلى «ما فعلت خمسة عشرك» .

وذكر فى التسهيل أنه لا يقاس عليه خلافا للفراء، وحكى ابن عصفور هذا الوجه فى بعض كتبه عن الكوفيين وفى بعضها عن الفراء، ورد بأنه لم يسمع، وهذا الرد مردود بما تقدم .

تنبيه:

قال فى التسهيل: ولا يجوز بإجماع «ثمانى عشرة» إلا فى الشعر يعنى بإضافة صدره إلى عجزه دون إضافة كقول الراجز^(٢):

(١) من الآية ١ من سورة هود .

(٢) قائله: ينسب لنفيع بن طارق، وقيل: أنشده فى أرجوزة ليست له - وهو من الراجز .
اللغة: «كلف» ماض مبنى للمجهول بالتشديد - من التكليف وهو تحمل ما فيه كلفة ومشقة
«عنايه» العناء: التعب والجهد «شقوقته» الشقاء والعشرة «من حجته» من عامه
ذلك .

كَلَّفَ مِنْ عَنَائِهِ وَشِقْوَتِهِ بِنْتِ ثَمَانِي عَشْرَةَ مِنْ حِجَّتِهِ

وحكى غيره مع الكوفيين أنهم أجازوا ذلك مطلقا في الشعر وغيره في ثمانى عشرة وغيرهما، فليس نقل الإجماع بصحيح.

وَصُنِّعَ مِنْ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقَ إِلَى عَشْرَةِ كِفَاعِلٍ مِنْ فَعَلًا

يعنى أنه يصاغ من اثنين فما فوق إلى العشرة موازن فاعل نحو ثانى إلى عشرة كما يصاغ اسم الفاعل من فعل نحو ضرب فهو ضارب.

فإن قلت: لم قال «من اثنين» وترك ذكر واحد وقد ذكره بعضهم من اسم الفاعل المشتق من العدد؟

قلت: واحد من أسماء العدد وليس المراد العدد فيذكر، وإنما المراد الصفة وهو وإن كان على زنة فاعل لا يمكن أن يراد به التصيير إذ لا عدد أقل منه بخلاف الثانى فما فوقه:

وَاحْتِمَهُ فِي التَّائِيثِ بِالتَّائِيثِ وَمَتَى ذَكَرْتُ فَادُّكُرُ فَاعِلًا بغيرِ تَأ

فتقول فى التائيث ثانية إلى عشرة وفى التذكير ثان إلى عاشر كما يفعل فى اسم الفاعل من نحو ضارب وضاربة، وإنما نبه على هذا مع وضوحه لئلا يتوهم أنه يسلك به سبيل العدد الذى صيغ منه.

وَإِنْ قُرِّدَ بَعْضُ الَّذِي مِنْهُ بِنِي تَضِيفُ إِلَيْهِ مِثْلَ بَعْضٍ بَيْنِ

لاسم الفاعل المصوغ من العدد ثلاثة أحوال:

الأول: أن يستعمل مفردا ولا إشكال فيه.

= المعنى: أن هذا الرجل تحمل وتكلف - لأجل تعب وشقائه - مشقة حب بنت سنها ثمانى عشرة فى عامه ذلك.

الإعراب: «كلف» فعل ماض مبني للمجهول «من» للتعليل «عنايه» مجرور بمن ومضاف إلى الهاء «وشقوته» عطف على عنايه «بنت» مفعول ثان لكلف، والمفعول الأول نائب الفاعل «ثمانى عشرة» مضاف إليه «من» جارة بمعنى فى «حجته» مجرور بمن. الشاهد: قوله «ثمانى عشرة» حيث أضيف صدره إلى عجزه بدون إضافة عشرة إلى شيء آخر.

مواضعه: ذكره من شراح الالفية: الأشموني ٣/٦٢٧، وابن هشام ٤/٢٩.

والثاني: أن يستعمل مع موافق كثنائي مع اثنين فيجب إضافته عند الجمهور فتقول في التذكير ثانی اثنين إلى عاشر عشرة، وفي التأنيث ثانیة اثنين إلى عاشر عشرة، وإنما لم ينصب لأنه ليس في معنى ما يعمل ولا مفرعا على فعل فالتزمت إضافته لكونه واحدا من العدد كما يلتزم إضافة البعض، وإلى هذا أشار بقوله «مثل بعض بين» هذا مذهب الجمهور، وذهب الأخفش والكسائي وقطرب وثلعب إلى جواز إعماله فتقول ثانی اثنين وثالثُ ثلاثة، وفصل بعضهم فقال: يعمل ثانی، ولا يعمل ثالث وما بعده، وإليه ذهب في التسهيل، قال: لأن العرب تقول «ثَنَيْتُ الرجلين» إذا كنت الثاني منهما فمن قال ثانی اثنين بهذا المعنى عُدِرَ، لأن له فعلا ومن قال ثالث ثلاثة لم يُعَدِرَ لأنه لا فعل له، فهذه، ثلاثة أقوال.

تنبيه:

قال في الكافية:

وثعلبُ أجاز نحو رابعٍ وأربعةٌ وما له مُتَابِعُ

وقال في شرحها: ولا يجوز تنوينه والنصب به، وأجاز ذلك ثعلب وحده، ولا حجة له في ذلك انتهى، فعمم المنع، وقد فصل في التسهيل ونخص الجواز بثعلب، وقد نقله فيه عن الأخفش، ونقله غيره عن الكسائي وقطرب كما تقدم.

والثالث: أن يستعمل مع مخالفه ولا يكون إلا للعدد الذي تحته، فهذا يجوز أن يضاف وأن ينون وينصب لأنه اسم فاعل حقيقة، فإنه يقال: «ثلثُ الرجلين» إذا انضمت إليهما فصرتم ثلاثة، وكذلك «رَبَعَتُ الثلاثة» إلى «عَشْرَتِ التسعة» وقد أشار إلى هذا بقوله:

وإن تُرِدْ جَعَلَ الْأَقْلَ مِثْلَ مَا فَوْقَ فَحُكْمَ جَاعِلٍ لَهُ أَحْكَمَا

يعنى أن حكمه حكم اسم الفاعل، فإن كان بمعنى المضى وجبت إضافته. وإن كان بمعنى الحال والاستقبال جازت إضافته وجاز تنوينه وإعماله كما يفعل جاعل أو غيره من أسماء الفاعلين.

فإن قلت: هل لاختصاص جاعل بالتمثيل به فائدة؟

قلت: نعم، وهي التنبيه على معنى اسم فاعل العدد إذا استعمل مع ما تحته معنى جاعل، فإذا قلت: رابع ثلاثة فمعناه جاعل الثلاثة أى مصيرهم أربعة.

تنبيهان:

الأول: قال الشارح في البيت: معناه وإن ترد بالمصوغ من اثنين فما فوقه أنه جعل ما هو أقل عددا مما اشتق منه مساويا له فاحكم لذلك المصوغ بحكم جاعل. انتهى.

وفيه تصريح بأن ثاني يستعمل بمعنى جاعل فيقال ثاني واحد وهو خلاف التسهيل، لأنه خص المصوغ من الاثنين بالإضافة إلى الموافق بمعنى بعض أصله، ونص سيبويه على أنه لا يقال ثاني واحد، وقال الكسائي بعض العرب يقول ثاني واحد، وحكاها الجوهري أيضا وقال ثاني واحد والمعنى هذا ثنى واحدا.

والثاني: قال في التسهيل: وإن قصد بفاعل المصوغ من ثلاثة إلى عشرة، وهذه العبارة كما قال في شرحه تقرب على المتعلم، والحقيقة أنه من الثلث إلى العشر وهي مصادر ثلثت الاثنين إلى عشرت التسعة.

وإن أردتَ مثلَ ثانيِ اثنينِ مركبًا فجيءَ بتركيبيينِ

إذا قصد صوغَ الفاعلِ من المركبِ بمعنى بعض أصله كثاني اثنين.

ففي استعماله ثلاثة أوجه:

الأول: وهو الأصل أن يجاء بتركيبيين صدر أولهما فاعل في التذكير وفاعلة في التأنيث وصدر ثانيهما الاسم المشتق منه، وعجزهما عشر في التذكير وعشرة في التأنيث.

فتقول في التذكير «ثانيَ عشرَ اثنىَ عشرَ» إلى «تاسعَ عشرَ تسعةَ عشرَ» وفي التأنيث «ثانيةَ عشرةَ اثنىَ عشرةَ» إلى «تاسعةَ عشرةَ تسعَ عشرةَ» بأربع كلمات مبنية وأول التركيبيين مضاف إلى ثانيهما إضافة ثاني إلى اثنين.

الثاني: أن يقتصر على صدر الأول، فيعرب لعدم التركيب ويضاف إلى المركب باقيا بناؤه - وإليه أشار بقوله:

أو فاعلاً بحالتيه أضفِ إلى مُركَّبٍ بما تنوَّى يفِي

حالتاه هما التذكير والتأنيث فتقول في التذكير «ثاني اثنى عشر» إلى «تاسع تسعة عشر»، وفي التأنيث «ثانية اثنى عشرة» إلى «تاسعة تسع عشرة».

الثالث: أن يقتصر على التركيب الأول، وإليه أشار بقوله:

وَشَاعَ الْإِسْتِغْنَاءُ بِحَادِي عَشْرًا وَنَحْوِهِ.....
وفيه حيثئذ ثلاثة أوجه:

الأول: أن يبنى صدره وعجزه وهو الأعراف.

والثاني: أن يعرب صدره مضافا إلى عجزه مبنيا، حكاه ابن السكيت وابن كيسان. ووجهه أنه حذف عجز الأول فأعربه لزوال التركيب، ونوى صدر الثاني فبناه.

والثالث: أن تعربهما معا مقدرا حذف عجز الأول وصدر الثاني، وهذا الوجه أجازه بعض النحويين.

تنبهان:

الأول: مثل في النظم بحادي عشر ولم يمثل بثاني عشر، قال الشارح ليتضمن التمثيل فائدة التنبيه على ما التزمه حين صاغوا أحدا وإحدى على فاعل وفاعلة من القلب وجعل الفاء بعد اللام فقال: «حادي عشر، وحادية عشرة» والأصل واحد وواحدة.

قلت: وحكى الكسائي عن بعض العرب «واحد عشر» على الأصل فلم يلتزم القلب كل العرب.

الثاني: لم يذكر هنا صوغ اسم الفاعل من المركب بمعنى جاعل، لكونه لم يسمع، إلا أن سيبويه وجماعة من المتقدمين أجازوه قياسا «فيقولون» «هذا رابع عشر ثلاثة عشر» أو «رابع ثلاثة عشر» وإنما أجازوه بشرط الإضافة ولا يجوز أن ينصب ما بعده، وأجاز بعض النحويين «هذا ثان أحد عشر، وثالث اثني عشر» بالتنوين وذهب الكوفيون وأكثر البصريين إلى منع بنائه بهذا المعنى، وقوله:

وقبل عشرين أذكرا

.....

بحالتيه قبل واو يعتمد

وبابه الفاعل من لفظ العدد



يعنى أن العشرين وبابه يعنى بقية العقود يعطف على اسم الفاعل بحالتيه
يعنى التذكير والتأنيث فتقول «الحادى والعشرون» إلى «التاسع والتسعين» و «الحادية
والعشرون» إلى «التاسعة والتسعين» ولا يستعمل الحادى والحادية إلا فى تنييف.

تنبيه:

لم يسمع ببناء اسم الفاعل من العقود الثمانية أعنى عشرين وبابه إلا أن
بعضهم حكى «عاشر عشرين» ففاس عليه الكسائى. وقال سيبويه والفراء «هذا
الجزء العشرون» على معنى تمام العشرين فحذف.

وقال بعضهم: تقول «هذا متم عشرين أو مكمل عشرين» ورد بأنه يلزم أن
يتم نفسه أو يكمل نفسه. وقال أبو على: هو الموفى عشرين.

قال بعضهم: والصحيح أن يقال: هو كمال العشرين، أو تمام العشرين، أو
تأتى بالفاظ العقود فتقول العشرين إلى التسعين، والله أعلم.

كم وكاين. وكذا

هذه ألفاظ يكتنى بها عن العدد، فلذلك أردف بها باب العدد.

أما «كم» فاسم لعدد مبهم الجنس والمقدار، وليست مركبة خلافا للكسائي والفراء فإنها مركبة عندهما من كاف التشبيه وما الاستفهامية محذوفة الألف وسكنت ميمها لكثرة الاستعمال.

وكم قسمان: استفهامية وخبرية، وكل منهما مفتقر إلى تمييز، وقد أشار إلى الاستفهامية بقوله:

مَيِّزُ فِي اسْتِفْهَامٍ كَمْ بِمَثَلِ مَا مَيِّزَتْ عَشْرِينَ كَكَمْ شَخْصًا سَمًا

يعنى أن تمييز الاستفهامية كتمييز العشرين فى الأفراد والنصب نحو «كم شخصا». أما إفراده فلازم خلافا للكوفيين فإنهم يجيزون جمعه نحو «كم شهودا لك» ولو سمع مثل هذا لم يكن لهم فيه حجة لصحة حمله على الحال، وجعل التمييز محذوفا. وأجاز بعضهم جمعه إذا كان السؤال عن الجماعات نحو «كم غلمانا لك» إذا أردت أصنافا من الغلمان، وهو مذهب الأخفش، فتحصل فى جمعه ثلاثة مذاهب، وأما نصبه ففيه أيضا ثلاثة مذاهب.

أحدها: أنه لازم ولا يجوز جره وهو مذهب بعض النحويين.

والثانى: أنه ليس بلازم بل يجوز جره مطلقا حملا على الخبرية، وإليه ذهب

الفراء والزجاج والسيرافى، وعليه حمل أكثرهم^(١):

كَمْ عَمَةً لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةَ

(١) قائله: هو الفرزدق يهجو جريرا - وهو من الكامل.

وعجزه: فدعاء قد حلبت على عشارى.

اللغة: «فدعاء» وصف من الفدع - وهو اعوجاج الرسغ من اليد أو الرجل حتى يتقلب الكف

أو القدم إلى أنسيهما «حلبت على» أى: على كره منى. «عشارى» جمع عشاء - وهى

الناقة التى مضى على حملها عشرة أشهر.

والثالث: أنه لازم إن لم يدخل على كم حرف جر، وراجع على الجر إن دخل عليها حرف جر، وهو المشهور، ولم يذكر سيبويه جره إلا إذا دخل على كم حرف جر، وإلى هذا أشار بقوله:

وَأَجِزَ أَنْ تَجْرَهُ مِنْ مُضْمَرًا إِنَّ وَلَيْتَ كَمْ حَرْفَ جَرٍّ مُظْهِرًا

فيجوز في نحو «بكم درهم اشتريت» النصب على الأصل، وهو الأجود والأكثر، والجر أيضا وفيه قولان:

أحدهما: أنه بمن مقدرة كما ذكر، وهو مذهب الخليل وسيبويه والفراء وجماعة.

والثاني: أنه بإضافة كم إليه، وهو قول الزجاج، وزعم ابن بابشاذ أن الأول ليس مذهب المحققين (ورد بأنه نص من كلامهم إلا الزجاج^(١))، ورد مذهب الزجاج بوجهين:

أحدهما: أنه بمنزلة عدد ينصب ما بعده قولاً واحداً فلا يمكن الخفض بها، قاله ابن خروف.

= المعنى: على الإخبار: كثير من عماتك وخالاتك يا جرير، كن من جملة خدمي وقد تعوجت أرساغهن من كثرة حلبهن نياقي على كره مني - وعلى الاستفهام: أخبرني يا جرير - بعدد عماتك وخالاتك اللاتي كن يخدمتنى ويحلبن نياقي حتى تعوجت أرساغهن من كثرة الحلب. فقد نسبت عددهن.

الإعراب: «كم» خبرية مبتدأ أو استفهامية مقصود بها التهكم والسخرية «عمة» بالجر، تمييز لكم على الخبرية وبالنصب على الاستفهامية «لك» جار ومجرور صفة لعمة «وخالة» معطوفة على عمة «فدعاء» صفة لعمة وخالة، منصوب بالفتحة على رواية النصب، وعلى رواية الجر - بالفتحة نيابة عن الكسرة لئلا ينصب من الصرف «قد حلبت» قد حرف تحقيق حلب فعل ماض والفاعل ضمير والجملة خبركم التي وقعت مبتدأ «على» جار ومجرور متعلق بحلبت «عشاري» مفعول حلبت.

الشاهد: قوله «كم عمة». حيث روى بالجر.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٣/٦٣٣ - وفي باب الابتداء، وابن هشام ٤/٤٣، وابن عقيل ١/١٢٨، وفي الهمع ١/٢٥٤، وفي المغنى ١/١٨٥، وسيبويه ٥٥٣، ١/٢٩٥، والشاهد ٤٩٢ في الخزانة.

(١) أ، ج.

والآخر: أن الجر لو كان بالإضافة لم يشترط دخول حرف الجر على كم ليكون عوضا من إظهار من .

قلت: وفي لزوم هذا للزجاج نظر، لأنه نقل عنه أنه يجيز الجر مطلقا كما تقدم.

ثم أشار إلى الخبرية بقوله:

وَأَسْتَعْمَلِنَهَا مُخْبِرًا كَعَشْرَةٍ أَوْ مِائَةٍ كَكَمِّ رِجَالٍ أَوْ مَرَّةٍ

يعنى أن كم الخبرية تستعمل تارة استعمال عشرة فيكون تمييزها جمعا مجرورا نحو «كم رجال» وتارة استعمال مائة فيكون تمييزها مفردا مجرورا نحو «كم مرة» ومن الجمع قول الشاعر^(١):

كَمْ مَلُوكٍ بَادَ مَلِكُهُمْ

ومن الأفراد قول الراجز^(٢):

(١) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من المديد.

وعجزه: ونعيم سوقة بادوا

اللغة: «باد» هلك من باد يبسد «سوقة» السوقة - بضم السين وسكون الواو وفتح القاف - جمع سوقى، وهم أهل السوق. وقيل: هم ما دون الملك - وهو الأظهر.

الإعراب: «كم» خبرية «ملوك» - بالجر - ميمزه «باد» فعل ماض «ملكهم» فاعل وهم مضاف إليه والجملة فى محل رفع خبر مبتدأ وهو كم «ونعيم» - بالجر - عطف على ملوك تقديره: كم باد نعيم سوقة «بادوا» جملة فى محل جر صفة لسوقة.

الشاهد: قوله: «كم ملوك» فإن تمييز كم جاء مجموعا مجرورا.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٣/٦٣٤، وذكره السيوطى فى الهمع ١/٢٥٤، وابن هشام فى المغنى ١/١٨٥.

(٢) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من الطويل.

وقامه: بناحية الحجلين منعمة القلب.

اللغة: «غير آثم» غير سكران «الحجلين» موضع.

الإعراب: «وكم» الواو للعطف وكم خبرية «ليلة» - بالجر - ميمزه «قد» حرف تحقيق «بتها» أى: قد بت فيها، وهى جملة من الفعل والفاعل والمفعول فى محل جر صفة لليلة «غير»

منصوب على الحال «آثم» مضاف إليه وغير حال من الضمير المرفوع الذى قد بتها «بناحية» جار ومجرور متعلق بقوله بتها «الحجلين» مضاف إليه «منعمة القلب» كلام إضافى حال

أيضا.

وكم ليلةٍ قد بتُّها غير آثمٍ

تنبيهات:

الأول: أفراد تمييز الخبرية أكثر وأفصح من جمعها، وليس الجمع بشاذ كما رعم بعضهم، وقيل: الجمع على معنى الواحد فكم رجال على معنى كم جماعة من الرجال.

الثاني: ذهب الفراء إلى أن الجر بعد الخبرية بمن مقدرة، ونقله عن الكوفيين، والصحيح أنه بإضافة كم، إذ لا مانع من إضافتها.

الثالث: شرط جر تمييز الخبرية الاتصال، فإن فصل نصب، حملا على الاستفهامية، وقد جاء مجرورا مع الفصل بظرف أو بجار ومجرور.

فالأول: كقوله^(١):

كم دون مية موماة يهال لها إذا تيممها الخريت ذو الجلد
وقوله^(٢):

= الشاهد: قوله «كم ليلة» حيث جاء التمييز فيه مفردا مجرورا.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٦٤٣.

(١) قائله: قيل: ذو الرمة - وهو من البسيط.

اللغة: «مئة» اسم محبوبته «موماة» - بفتح الميم وسكون الواو - المفازة «يهال» للمجهول -

أى: يفرغ منها «تيممها» قصدتها «الخرت» بكسر الخاء وتشديد الراء - الماهر الحاذق «ذو

الجلد» - بفتح الجيم واللام - أى: ذو قوة، ويجوز أن يكون بالخاء أى ذو بال قوى.

الإعراب: «كم» خبرية «دون» منصوب على الظرفية «مئة» مضاف إليه. «موماة» بالجر يميزكم

«يهال» فعل مضارع مبني للمجهول «لها» أى: للموماة أى: لأجلها أو تكون اللام بمعنى

من أوفى «إذا» ظرف يتضمن معنى الشرط «تيممها» جملة من الفعل والفاعل وهو الضمير

المستتر فيه الذى يرجع إلى الخريت، والمفعول وهو الضمير المنصوب الذى يرجع إلى الموماة

«الخرت» نائب فاعل، وجواب إذا محذوف دل عليه صدر الكلام «ذو الجلد» صفة

الخرت.

الشاهد: «كم دون مية موماة» حيث فصل بين كم وميمه المجرور بالظرف وهو دون مية.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٦٣٥.

(٢) قائله: هو أنس بن رنيم - من قصيدة قالها لعبيد الله بن زياد - وهو من المديد.

وعجزه: وكريم يخله قد وضعه =

كم بجودٍ مُقْرِفٍ نالَ العُلا
.....

وفيه مذاهب. أحدها: أنه لا يجوز إلا في الشعر، وهو مذهب جمهور البصريين، وإليه ذهب المصنف.

والثاني: أنه يجوز في الاختيار، وهو مذهب الكوفيين.

والثالث: أنه يجوز إذا كان الفصل بناقص نحو «كم اليوم جائع أتاني» و«كم بك مأخوذ جائني» لا إن كان بتمام، وهو مذهب يونس.

فإن كان الفصل بجملة نحو^(١):

= اللغة: «بجود» بكرم وسخاوة «مقرف» - بضم الميم وسكون القاف وكسر الراء - الرجل الذي ليس له أصالة من جهة الأب «نال العلاء» أى: بلغ المنزلة العالية «كريم» أراد به الأصل من الطرفين «وضعه» من الوضع وهو الدنىء من الناس والهاء عوض من الواو. الإعراب: «كم» خبرية «بجود» جار ومجرور فصل به بين كم وميمه «مقرف» ميمز كم «نال العلاء» جملة في محل رفع على أنها خبر لكم «وكريم» أى: وكم كريم «بخله» مبتدأ والهاء مضاف إليه «قد وضعه» جملة في محل رفع خبر المبتدأ والجملة خبر لكم المحذوفة. الشاهد: قوله «كم بجود مقرف» حيث فصل بين كم وميمه بالجار والمجرور. مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٦٣٥، وابن الناظم، والسيوطى فى الهمع ١/٢٥٥، والشاهد ٤٨٩ فى الخزانة وسيبويه ١/٢٩٦.

(١) قائله: هو القطامى - وهو من البسيط.

وعجزه: إذ لا أكاد من الإقتار أجتمل

اللغة: «من الإقتار» من أقتَر الرجل إذا افتقر «أجتمل» من اجتملت الشحم جملا: إذا أذنته. وروى أحتمل - بالحاء - من الاحتمال، وما أظنه صحيحا. المعنى: يقول: أنعموا علىّ وأفضلوا عند عدى حين يبلغ منى الجهد إلى الآ أقدر على الارتمال لطلب الرزق.

الإعراب: «كم» خبرية: ظرف زمان، أى: كم مرة أو كم يوما، «نالتى» فعل ماض والنون للوقاية والياء مفعول «فضلا» ميمزكم «على عدم» جار ومجرور متعلق بنالتى، ويجوز فى «فضلا» الرفع على أنه فاعل نالتى، والجر على لغة من جر مع الفصل، والنصب هو الأظهر «إذ» بمعنى حين «لا أكاد» من أفعال المقاربة والضمير المستتر فيه اسمه أجتمل. خبره «من الإقتار» جار ومجرور متعلق بأجتمل.

الشاهد: قوله «كم نالتى منهم فضلا» حيث فصل بين كم وميمها بجملة وهى نالتى منهم. مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٣/٦٣٦، وابن الناظم، وذكره السيوطى فى الهمع ١/٢٥٥، والشاهد ٤٩١ فى الخزانة، وسيبويه ١/٢٩٥.



كَمْ نَأْتِي مِنْهُمْ فَضْلاً عَلَى عَدَمِ

أَوْ بظرف أو جار ومجرور معاً نحو^(١):

تَوْمٌ سِنَانًا وَكَمْ دُونَهُ مِنَ الْأَرْضِ مَحْدُودِيَا غَارُهَا

تعين النصب، قال المصنف: وهو مذهب سيبويه. وظاهر كلام المبرد جواز جر المفصول بجملة في الشعر، وحكى عن الكوفيين جوازه في الكلام.

وقد روى خفض «فضلاً» من قوله «كَمْ نَأْتِي مِنْهُمْ فَضْلاً عَلَى عَدَمِ».

الرابع: ذكر سيبويه أن بعض العرب ينصب بميز الخبرية مع الاتصال حملاً على الاستفهامية. وحكاها المصنف في غير هذا الكتاب عن تميم، وجزم هنا باللغة الفصحى.

الخامس: إذا نصب هنا مع الاتصال على هذه اللغة، فقال الشلوبين: لا يكون إلا مفرداً، والصحيح أنه تجوز فيه (هنا)^(٢) الأفراد والجمع على هذه اللغة كما ذكره في شرح الكافية، نص على ذلك السيرافي.

السادس: قد علم مما تقدم أن الاستفهامية والخبرية يتفقان في أحكام وتفتقان في أحكام. فلنذكر طرفاً من ذلك، فنقول: يتفقان في ستة أشياء: أولها: أنهما اسمان خلافاً لمن قال إن الخبرية حرف، ودليل اسميتها واضح.

(١) قائله: هو زهير بن أبي سلمى، وقيل: ابنه كعب، وليس موجوداً في ديوانيهما - وهو من الوافر.

اللغة: «تؤم» تقصد «سنانا» وسنان هو ابن أبي حارثة المري «محدودبا» من الحدب وهو ما ارتفع من الأرض «غارها» بالعين - أصلها غائرها، فحذف عين الفعل كما حذف في رجل شاك أصله شائك، وهو الأرض الغائر المظمتن.

المعنى: وصف ناقته فيقول: تؤم سناناً هذا المدح على بعد المسافة بينها وبينه.

الإعراب: «تؤم» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه الرجوع إلى الناقه «سنانا» مفعوله «وكم» الواو للحال وكم خبرية «دونه» منصوب على الظرفية «من الأرض» جار ومجرور يتعلق بمحذوف «محدودبا» ميز كم «غارها» مرفوع به.

الشاهد: قوله «كَمْ دُونَهُ مِنَ الْأَرْضِ مَحْدُودِيَا» حيث فصل بين كم وبميزها بظرف وجار ومجرور معاً.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٣/٦٣٦، وابن الناظم وسيبويه ١/٢٩٥.

(٢) أ.

وثانيها: أنهما مبنيان، أما الاستفهامية فلتضمنها معنى حرفه، وأما الخبرية فقيل: لشبهها بها، وقيل: لمناسبة رب التي للتكثير، وقيل: حملا على رب، وإن كانت للتقليل، لأن الشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره.
قلت: والتعليل بالشبه الوضعي كاف في بنائهما.

ورابعها: أن مميزهما قد يحذف إذا دل عليه دليل خلافا لمن منع حذف تمييز الخبرية، وقال بعضهم: يقبح حذف مميز الخبرية إلا إن قدر منصوبا، قال في الارتشاف: وينبغي أن يقال إن قدر تمييز الخبرية منصوبا أو مجرورا بمن جاز حذفه، أو بالإضافة فلا يجوز.

وخامسها: أنهما يلزمان الصدر، أما الاستفهامية فواضح، وأما الخبرية فللحمل على رب، فلا يعمل فيهما ما قبلهما إلا المضاف وحرف الجر، وحكى الأخصف أن بعض العرب يقدم العامل على كم الخبرية، فتقول على هذا «ملكتم كم غلام» فقيل: هي من القلة بحيث لا يقاس عليها، والصحيح أنه يجوز القياس عليها، وأنها لغة.

وسادسها: أنهما يشتركان في وجوه الإعراب، وهذا تقييد في إعراب كم إن تقدم عليها حرف جر أو مضاف، فهي مجرورة وإلا فإن كانت كناية عن مصدر أو ظرف فهي منصوبة على المصدر أو على الظرف، وإلا فإن لم يلبها فعل أو وليها فعل وهو لازم أو متعد رافع ضميرها أو سببها فهي مبتدأ، وإن وليها فعل متعد ولم يأخذ مفعوله، وإن أخذه فهي مبتدأ، إلا أن يكون ضميرا يعود عليها، ففيها الابتداء، والنصب على الاشتغال ويفترقان في ستة أشياء:

أولها: أن تمييز الاستفهامية أصله النصب وتمييز الخبرية أصله الجر.

وثانيها: أن تمييز الاستفهامية مفرد وتمييز الخبرية يكون مفردا وجمعا.

وثالثها: أن الفصل بين الاستفهامية ومميزها جائز في السعة، ولا يفصل بين الخبرية ومميزها إلا في الضرورة، نص المصنف على ذلك، وتقدم ما يقتضى الإطلاق.

ورابعها: أن الاستفهامية لا تدل على تكثير - خلافا لبعضهم - والخبرية للتكثير - خلافا لابن طاهر وتلميذه ابن خروف.

وخامسها: أن الاستفهامية تحتاج إلى جواب بخلاف الخبرية، والأجود في جوابها أن يكون على حسب موضعها في الإعراب، ولو رفع مطلقا لجاز.

وسادسها: أن الاستفهامية لا يعطف عليها بلا، خلاف الخبرية، فتقول: كم رجل جاءنى لا رجل ولا رجلا.

ثم انتقل إلى كآين وكذا فقال:

ككم كآين وكذا ويتصّب تمييز ذبين أو به صل من نصّب

يعنى أن كآين وكذا مثل كم الخبرية فى الدلالة على تكثير عدد مبهم الجنس والمقدار إلا أن تمييزها منصوب بخلاف تمييز كم الخبرية، فتقول كآين رجلا رأيت، ورأيت كذا رجلا، والأكثر بعد كآين جره بمن كقوله تعالى: ﴿وَكَايْنٍ مِّنْ نُّبِيِّ﴾^(١) ﴿وَكَايْنٍ مِّنْ آيَةٍ﴾^(٢) وخطى ابن عصفور فى قوله إن من تلزم تمييز كآين.

تنبيهات:

الأول: المشبه به فى قوله «ككم» هى الخبرية لأن كآين وكذا لا يستفهم بهما، أما كذا فبالاتفاق وأما كآين فذهب المصنف إلى أنها قد يستفهم بها مستدلا بقول أبى بن كعب لعبد الله بن مسعود رضى الله عنهما «كآين تقرأ سورة الأحزاب آية».

ونصوص النحويين على أنها لا تكون إلا خبرية.

فإن قلت: فأى قرينة ترشد إلى أن مراده الخبرية؟

قلت: القرينة أنها المذكورة ثانيا.

الثانى: وجه الشبه إنما هو فى الدلالة على تكثير عدد مبهم لا فى جميع الأحكام، لأن كآين لا يحفظ كون مميّزها جمعا بخلاف (الدلالة على) (٣) كم،

(١) من الآية ١٤٦ من سورة آل عمران.

(٢) من الآية ١٠٥ من سورة يوسف.

(٣) ١.

ولأن كذا لا تلزم الصدر ولأن كآين لا تجر بحرف ولا بإضافة، وأجاز ابن قتيبة^(١) وابن عصفور جرهما بالحرف.

الثالث: فهم من تشبيه كآين وكذا بكم الخبرية أنهما للتكثير، وقد صرح المصنف بذلك في غير هذا الموضع، ونورع في «كذا» فإن الذى يظهر أنها لم توضع للتكثير.

الرابع: قد فهم من قوله «ويتنصب» أن تمييزهما لا يجوز جره بإضافتهما إليه بخلاف كم.

فإن قلت: كان حقهما أن يضافا كما تضاف كم، لكونهما بمعناها.

قلت: منع من ذلك أن المحكى لا يضاف، وأن فى آخر كآين تنوينا وفى آخر كذا اسم الإشارة وهما مانعان من الإضافة.

الخامس: خطأ الفارسى والزجاج وابن أبى الربيع وابن عصفور من جر التمييز بعد كذا فى نحو «كذا درهم» وأجازه بعضهم على الإضافة وبعضهم على البدل، والصحيح أنه لا يجوز ولم يسمع.

قال ابن العليج: (وأما الرفع)^(٢) بعد كذا فخطأ، لأنه لم يسمع.

السادس: ظاهر قوله «أو به صل من تصب» جواز جر تمييز كذا بمن، وكلامه فى غير هذا الموضع يقتضى وجوب نصبه.

السابع: ظاهر قوله «وكذا» أنها تستعمل كناية عن العدد وهى مفردة، قال بعضهم: ولا يحفظ فيها إذا كانت كناية عن العدد إلا كونها مكررة بالعطف كقوله^(٣):

(١) هو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينورى النحوى اللغوى الكاتب، كان رأسا فى العربية واللغة والأخبار وأيام الناس، وقد سكن بغداد وحدث بها، وروى عنه كثير من العلماء منهم ابن درستويه، وله مؤلفات كثيرة منها. إعراب القرآن، وجامع النحو، وعيون الأخبار. وتوفى سنة ٢٨٦ هـ على الأصح.

(٢) ب وفى أ، ج (وما نحو تجويزهم الرفع).

(٣) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من الطويل.

اللغة: «نعمى» - بضم النون - النعمة «بؤسك» - بضم الباء - الشدة «الجهد» - بالفتح - الطاقة، وبالضم: المشقة.

عَدِ النَّفْسَ نَعْمَى بَعْدَ بُوْسَاكَ ذَاكِرًا كَذَا وَكَذَا لُطْفًا بِهِ نُسَى الْجِهْدُ

وقال فى التسهيل: وقلّ ورود «كذا» مفردا أو مكررا بلا واو، وذلك يدل على ورود الأمرين، ولم يذكر لهما شاهدا، ونازع ابن خروف فى إفرادها وزعم أنه غير مستعمل.

الثامن: مذهب البصريين أن تمييز كذا لا يكون إلا مفردا ومنصوبا سواء كانت مفردة أو مكررة كما تقدم، ومذهب الكوفيون إلى أنها تعامل معاملة ما يكتنى بها (عنه)^(١) فكذا أعيد كناية عن ثلاثة إلى عشرة، وكذا عبد (من)^(٢) مائة فصاعدا، وكذا وكذا عبدا من أحد عشر إلى تسعة عشر، وكذا عبدا من عشرين إلى تسعين، وكذا وكذا عبدا من واحد وعشرين إلى تسعة وتسعين، ووافقهم على ذلك المبرد وابن الدهان وابن معط، ونقله صاحب البسيط عن الأخفش، قال فى شرح التسهيل: ومستند هذا التفصيل الرأى لا الرواية، ومذهب ابن عصفور إلى مذهب ثالث وهو موافقتهم فى المركب والعقد والمعطوف ومخالفتهم فى المضاف وهو الثلاثة إلى العشرة، فيفسر بجمع معروف بالآلف واللام مجرور بمن، وزعم أنه مذهب البصريين بناء على ما نقله ابن السيد من أن البصريين والكوفيين اتفقوا على أن كذا وكذا كناية عن الأعداد المعطوفة، وأن كذا كذا كناية عن الأعداد المركبة، وليس كما نقل.

= الإعراب: «عد» أمر من وعد يعد والفاعل ضمير مستتر فيه «النفس» مفعول به «نعمى» مفعول ثان بنزع الخافض تقديره بنعمى «بعد» ظرف «بوساك» كلام إضافى مجرور بالإضافة «ذاكرا» حال من الضمير الذى فى عد «كذا» مفعول ذاكرا «وكذا» عطف عليه «لطفًا» منصوب على التمييز «به» جار ومجرور متعلق بنسى «نسى» فعل مبنى للمجهول «الجهد» نائب فاعل والضمير فى به يرجع إلى لطفًا، وجملة نسى الجهد فى محل نصب على أنها صفة لطفًا.

الشاهد: قوله «كذا وكذا» حيث استعمل مكررا بالعطف لكونه كناية عن العدد. مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٦٣٨، وذكره السيوطى فى الهمع ١/٢٥٦، وفى المعنى ١/١٨٨.

(١) أ، ج وفى ب (فيه).

(٢) أ، ج وفى ب (عن).

التاسع: كآين مركبة من كاف التشبيه وآى، قيل: الاستفهامية وحكيت فصارت كيزيد مسمى به يحكى ويحكم على موضعه بالإعراب، وقال ابن عصفور: الكاف فيها زائدة لا تتعلق بشيء، وأجاز ابن خروف أن تكون مركبة من الكاف التى هى اسم ومن أى اسم على وزن فيعل، ولم يستعمل هذا الاسم مفردا بل مركبا مع الكاف، وهو مبنى على السكون من حيث استعمل فى معنى كم، وقال بعض المغاربة: ويحتمل أن تكون بسيطة.

العاشر: فى كآين خمس لغات أفصحها كآين وبها قرأ أكثر القراء، وثانيها كائن وبها قرأ ابن كثير، وثالثها كان وحكاها المبرد، ورابعها كآين وبها قرأ ابن محيصن والأشهب العقيلي، والخامسة كيثن.

الحادى عشر: اختلف فى الوقف على كآين فى اللغة المشهورة فذهب الفارسى والسيرافى وجماعة من البصريين إلى أنه تحذف النون، وذهب ابن كيسان وابن خروف إلى أنه بإقرار النون.

والوجهان منقولان عن أبى عمرو والكسائى.

قلت: وقف أكثر القراء بالنون إتباعا للرسم، ووقف أبو عمرو بالياء، واختلف أيضا فى الوقف على كائن وهى التى قرأ بها ابن كثير، فوقف المبرد وابن كيسان بالنون، ووقف جماعة بحذفها، وقد أغرب من جعلها اسم فاعل من كان، ومن جعلها من كاء يكىء كيثا إذا رجع وارتدع.

الثانى عشر: كذا مركبة من كاف التشبيه وذا الإشارية وتكون كناية عن العدد كما تقدم، وعن غيره. وإذا كانت كناية عن غير عدد فتكون مفردة ومعطوفة، ويكنى بها عن المعرفة والنكرة.



الحكاية

هذا باب للحكاية بأى، وبمن فى الاستثبات، لا مطلق الحكاية.
احكْ بِأَيِّ مَا لَمْ نَكُورِ سُئِلَ عَنْهُ بِهَا فِي الْوَقْفِ أَوْ حِينَ تَصِلُ
إذا سئل بأى حكى بها ما للمسئول عنه بشرطين:

أحدهما: أن يكون السؤال عن مذكور، الثانى: أن يكون نكرة.
وفى الحكاية بها بهذين الشرطين لغتان:

الأولى: أن يحكى بها ما للمسئول عنه من إعراب وتذكير وإفراد وفروعهما، فتقول لمن قال قام رجل أى أو رجلان أيان أو رجال أيون أو امرأة أية أو امرأتان أيتان أو نساء آيات، ولا يحكى بها إلا جمع تصحيح موجود فى المسئول عنه أو صالح لأن يوصف به نحو رجال فإنه يوصف بجمع التصحيح فتقول «رجال مسلمون» وهذه اللغة هى الفصحى وبها جزم هنا.

والثانية: أن يحكى بها ما له من إعراب وتذكير وتأنيث فقط ولا يثنى ولا يجمع. فتقول: أى لمن قال قام رجل أو رجلان أو رجال وأية لمن قال قامت امرأة أو امرأتان أو نساء. وقوله «فى الوقف أو حين تصل» يعنى: أن أيا يحكى بها فى الحالين بخلاف من.

تنبيه:

اختلف فى الحركات اللاحقة لأى، فقيل: هى حركات حكاية وأى بمنزلة من فى موضع رفع بالابتداء أو الخبر، ولا يبعد أن تكون مفعولة محلا، وقيل: هى حركات إعراب فهى فى الرفع على قياس قول البصريين مبتدأ وخبرها محذوف تقديره: أى قام، وإنما لم يقدم لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، وأجاز الكوفيون رفعها بفعل مضمرة قبلها، ولو أظهر لجاز.

وأما فى النصب والجر فهى محمولة على فعل مقدر بعدها تقديره: أيا ضربت وبأى مررت، ويجب ذكره مؤخرا، وأجاز بعضهم أن يؤتى به قبل أى

واعترض من قال إنها إعراب لأنه يلزمه إضمار حرف الجر في نحو أى، والتزم بعضهم إدخال حرف الجر فيقول بأى.

ثم انتقل إلى من فقال:

ووفقًا احك ما لمنكور بمن والنون حرك مطلقًا وأشبعن

إذا سئل بمن عن منكور حكى بها في الوقف دون الوصل ما للمستثول عنه من إعراب وإفراد وتذكير وفروعهما، وتشيع الحركة في نونها حال الإفراد فتقول لمن قال: قام رجل منو، ولن قال: رأيت رجلا منا، ولن قال: مررت برجل منى.

تنبيهات:

الأول: الحكاية بمن مشروطة بالشرطين المذكورين في الحكاية بأى. أعنى: كون المستثول عنه مذكورا منكورا.

الثاني: فهم من كلامه أن «أيا» تخالف من فى أمرين: أحدهما: أن «أيا» يحكى بها وصلا ووقفا ولا يحكى بمن إلا وقفا. والآخر: أن «أيا» لا تشيع حركاتها فى الوقف بخلاف من.

الثالث: اختلف فى هذه الأحرف اللاحقة لمن فقال أبو على: ألحقت إرادة الحكاية وحركت النون اتباعا لها، وذهب السيرافى إلى أن الحكاية وقعت بالحركات ثم أشبعت فنشأت عنها الحروف، ليوقف عليها، وبهذا يشعر قول الناظم «وأشبعن» وذهب قوم إلى أن هذه الأحرف مبدلة من التنوين.

ثم اعلم أن المحكى ستة أقسام، لأنه إما مذكر وإما مؤنث وكل منهما إما مفرد وإما مثنى وإما جمع وقد تقدم حكاية المفرد المذكر.

ثم انتقل إلى المثنى المذكر فقال:

وقل منان ومنين بعدلى إلفان بابنين وسكن تعدل

أى: تقول: منان فى الرفع ومنين فى النصب والجر والنون فيهما ساكنة، وإنما كسرهما لإقامة الوزن اضطرارا، ونبه على ما يلزم فى غير الضرورة بقوله: «وسكن تعدل». ثم انتقل إلى المفرد المؤنث فقال:

وَقُلْ لِمَنْ قَالَ أَتَتْ بِنْتُ مَنَّةَ

أى: تقول فى حكاية المؤنث منه - بفتح النون وقلب التاء هاء، وقد يقال «منت» - بإسكان النون وسلامة التاء ثم. انتقل إلى المثنى المؤنث فقال:

وَالنُّونُ قَبْلُ تَا الْمُثْنَى مُسَكَّنَةٌ

أى تقول: فى حكاية المثنى المؤنث متان - بإسكان النون التى قبل التاء والنون التى بعد الألف.

وفى الجر والنصب متين - بإسكان النونين. وبعضهم يحرك النون قبل التاء فيقول متان ومتين، وإليه أشار بقوله: «والفتح نزر».

فإن قلت: لم كان الفتح فى المفرد أشهر والإسكان فى الثنية أشهر؟

قلت: لأن التاء فى مَنَّةَ متطرفة فهى ساكنة للوقف فحرك ما قبلها لثلا يلتقى ساكنان ولا كذلك متان، ثم انتقل إلى جمع المؤنث فقال:

..... وَصِلِ التَّاءَ وَالْأَلِفَ بِمَنْ يَأْتِرُ ذَا بِنْسُوءِ كَلِفٍ

أى: تقول فى حكاية جمع المؤنث منات - بإسكان التاء - ثم كمل الأقسام بجمع المذكر فقال:

وَقُلْ مَنُونَ وَمَنِينَ مُسَكِّنًا إِنَّ قَبِيلَ جَا قَوْمٍ لِقَوْمٍ فُطَنَّا

أى: تقول فى حكاية جمع المذكر منون رفعا ومنين نصبا وجرأ، والنون ساكنة للوقف كما سبق.

تنبيه:

فى الحكاية بمن لغتان:

إحدهما: وهى الفصحى - أن يحكى بها ما للمسئول عنه من إعراب وإفراد وتذكير وفروعها على ما تقدم من التفصيل، ولم يذكر المصنف غيرها.

والأخرى: أن يحكى بها إعراب المسئول عنه فقط، فتقول لمن قال: قام رجل أو رجلا أو رجال أو امرأة أو امرأتان أو نساء: منو، وفى النصب: منا، وفى الجر منى وقوله: «وإن تصل فلفظ من لا يختلف» تصريح بمفهوم قوله: «وقفا

أحك» فتقول «من يا فتى؟» في الأحوال كلها، وأجاز يونس إثبات الزوائد وصلا، فتقول: «منو يا فتى» وتشير إلى الحركة في «منت» ولا تنون وتكسر نون المثني وتفتح نون الجمع، وتنون منات - ضما وكسرا - وهو مذهب حكاة يونس عن بعض العرب، وحمل عليه قول الشاعر^(١):

أَتَوًّا نَارِي فَقُلْتُ: مَنْوُنْ أَنْتُمْ؟ فَقَالُوا: الْجِنُّ قُلْتُ عَمُوا ظَلَامًا

وهذا شاذ عند سيبويه والجمهور من وجهين:

أحدهما: إثبات العلامة وصلا، والآخر: أنه حكى مقدرًا غير مذكور.

وإلى البيت أشار بقوله:

ونادرٌ مَنْوُنَ فِي نَظْمِ عُرْفِ

وهو لتأبط شرا، ويقال لشمر الغساني ورواه بعضهم: فقلت عموا صباحا، وغلط الزجاج من رواه كذلك لأن القصيدة ميمية، وقال ابن السيد: ليس ما أنكره بخطأ، فإنه وقع فى شعر آخر منسوباً إلى خديج بن سنان الغساني فى قصيدة حائية، ثم ذكر حكاية العلم فقال:

(١) قائله: هو جذع بن سنان الغساني، وقيل: لشمر بن الحارث الضبي، وقيل لتأبط شرا - وهو من الوافر.

اللغة: «أتوا» حضروا وجاءوا «نارى» المراد: النار التى توقد لإرشاد السائرين «منون أنتم» أى: من أنتم؟ «عموا ظلاما» تحية من تحايا العرب الجاهليين.

المعنى: هذا البيت من أوهام العرب وأكاذيبهم فى الجن، يقول الشاعر: حضر الجن إلى فقلت عند ذلك تحية لهم: نعم ظلامكم.

الإعراب: «أتوا» فعل وفاعل «نارى» مفعول وباء المتكلم مضاف إليه، فقلت: الفاء للترتيب الذكري «قلت» فعل وفاعل «منون» اسم استفهام مبتدأ «أنتم» خبره، والجملة فى محل نصب مقول القول «فقالوا» فعل وفاعل «الجن» خبر مبتدأ محذوف، أى: فقالوا نحن الجن، والجملة فى محل نصب مقول القول «قلت» فعل وفاعل «عموا» فعل وفاعل، والجملة فى محل نصب مقول القول «ظلاما» يجوز أن يكون تمييزا محولا عن الفاعل، والأصل لينعم ظلامكم، ويجوز أن يكون منصوبا على الظرفية، أى: فى ظلامكم.

الشاهد: قوله «منون» حيث لحقته الواو والنون فى الوصل، وذلك شاذ. مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٣/٦٤٢، وابن هشام ٤/٥٢، وابن عقيل

٢/٣٩٧، وابن الناظم، والسيوطى ص ١٢٤، والمكردى ص ٥٨، وسيبويه ١/٤٠٢.

وَالْعَلَمَ أَحْكِيئَهُ مِنْ بَعْدِ مَنْ إِنَّ عَرِيَّتَ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا اقْتَرَنَ

إذا سئل بمن عن علم مذكور لم يتيقن نفى الاشتراك فيه، ففيه لغتان:

إحدهما: أن يحكى فيه بعد مَنْ إعراب الأول، فتقول: لمن قال: قام زيد: من زيد؟ ورأيت زيدا: من زيدا؟ ومررت بزيد: من زيدا؟، وهذه لغة الحجازيين.

وأما غيرهم فلا يحكون، بل يجيئون بالعلم المسئول عنه بعد من مرفوعاً، لأنه مبتدأ خبره من، أو خبر مبتدؤه من، فإن اقترنت بعاطف كقولك «ومن زيد؟» تعين الرفع عند جميع العرب.

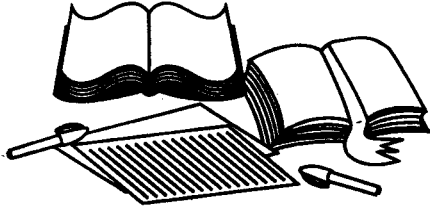
تنبيهات:

الأول: أجاز يونس حكاية سائر المعارف قياساً على العلم.

الثاني: جزم المصنف في التسهيل عن الحجازيين بالحكاية بشرطها، وحكى غيره عنهم جواز الإعراب أيضاً.

الثالث: فهم من قوله «أحكيئته» أن حركاته حركات حكاية، وأن إعرابه مقدر كما صرح به في غير هذا الموضع، ومذهب الجمهور أن من مبتدأ وزيدا خبره كانت حركته ضمة أو فتحة أو كسرة، وحركة إعرابه مقدره، لاشتغال آخره بحركة الحكاية.

وقيل: الحركة في حال الرفع إعراب بخلاف النصب والجر، وذهب كثير من الكوفيين إلى أنها محمولة على عامل مقدر يدل عليه العامل في الاسم المستفهم عنه والواقع بعد من مبدل منه، وقيل غير ذلك، والصحيح الأول. والله أعلم.



التحفيظ

الجزء الخامس

ويشتمل على:

التأنيث - المقصور والممدود - جمع التكسير - التصغير -

النسب - الوقف - الإمالة - التصريف - فصل في زيادة همزة

الوصل.



التأنيث

علامة التأنيث تاءٌ أو ألفٌ

التذكير هو الأصل فلم يفتقر إلى علامة بخلاف التأنيث. وللتأنيث كما ذكر علامتان: التاء والألف، هذا مذهب سيبويه والجمهور، وذهب الكوفيون والزجاج إلى أن علامات التأنيث ثلاث: التاء والألف والهمزة في حمراء ونحوه، وذهب بعضهم إلى أن الهمزة والألف قبلها معا علامتا التأنيث، ومذهب الجمهور أن الهمزة في حمراء ونحوه بدل من ألف التأنيث، وذلك أنهم لما أرادوا تأنيث ما آخره ألف بالتأنيث لم يمكنهم الجمع بين الفين فأبدلت المتطرفة همزة.

تنبيه:

إنما قال (تاء) ولم يقل هاء لأن مذهب البصريين أن التاء هي الأصل والهاء المبدلة في الوقف فرعها وعكس الكوفيون: وفي أسامٍ قَدَرُوا التَّأَكَّاكَ كَتَفٌ. يعنى: أن المؤنث بالتاء نوعان: نوع ظهرت فيه التاء ونوع قدرت فيه، فالأول ثلاثة أقسام: مؤنث المعنى نحو عائشة لا يذكر إلا ضرورة، ومذكر نحو حمزة، فهذا لا يؤنث إلا ضرورة كقوله^(١):

أَبُوكَ خَلِيفَةٌ وَلَدَتُهُ أُخْرَى

وما ليس معناه مذكرا حقيقة ولا مؤنثا حقيقة نحو خشبة، فهذا يؤنث نظرا إلى لفظه نحو خشبة واحدة.

تنبيه:

هذا التقسيم إنما هو فيما يمتاز مذكروه من مؤنثه، فإن لم يميز نحو «غملة»

(١) أنشده الفراء - وهو من الوافر - وتمامه: وأنت خليفة ذاك الكمال. الإعراب: أبوك مبتدأ والكاف مضاف إليه، خليفة خبره، ولدته فعل ومفعول، أخرى فاعل. وأنت مبتدأ، خليفة خبره، ذاك مبتدأ، الكمال خبره. الشاهد: قوله خليفة حيث أنه.

أنت مطلقاً، ولهذا وهم من استدل على تأنيث غملة سليمان عليه أفضل الصلاة والسلام بقوله تعالى: ﴿قَالَتْ نَمَلَةٌ﴾ (١).

وأما الثاني وهو ما تاؤه مقدرة فنحو كتف ويد وعين، وماخذه السماع.

فإن قلت: ما الدليل على أن فيه تاء مقدرة؟

قلت: لرجوعها في التصغير نحو كتيفة ويديّة وعيينة، ثم أشار إلى ما يعرف به التقدير بقوله:

وَيُعْرَفُ التَّقْدِيرُ بِالضَّمِيرِ وَنَحْوِهِ كَالرَّدِّ فِي التَّصْغِيرِ

فالضمير نحو «الكتف نهشتها» والرد في التصغير نحو «كتيفة» ونحو ذلك كتأنيث خبره أو نعته أو حاله أو عدده أو الإشارة إليه أو جمعه على مثال يخص المؤنث، نحو هندات، فهو يغلب فيه نحو عقاب وأعقب.

ثم اعلم أن التاء تأتي لفوائد كثيرة لا حاجة هنا إلى ذكرها، فإن الناظم لم يتعرض هنا للتنبية عليها، والغرض الأصلي من زيادتها الفرق بين المذكر والمؤنث، ويكثر ذلك في الصفات نحو ضارب وضاربة، ويقال في الأسماء نحو رجل ورجلة، وقد اتسع في صفات فلم تلحقها تاء الفرق وهي خمسة: الأول فعول بمعنى فاعل نحو صبور وشكور وإليه أشار بقوله:

وَلَا تَلِي فَارَقَةٌ فَعُولًا أَصْلًا وَلَا الْمِفْعَالِ وَالْمِفْعِيلِ
كَذَاكَ مَفْعَلٌ

أى: بمعنى فاعل؛ لأن بنية الفاعل أصل، وقال الشارح: لأنه أكثر من فعول بمعنى مفعول فهو أصل له، انتهى. واحترز بذلك عن فعول بمعنى مفعول لأنه قد تلحقه التاء نحو أكلة بمعنى مأكولة وركوبة بمعنى مركوبة وحلوبة بمعنى محلوبة، وربما حذفوها فقالوا: ركوب وحلوب.

والثاني: مفعال نحو مكسال ومهذار ومذكار (٢).

(١) من الآية ١٨ من سورة النمل.

(٢) مهذار: الكثير الهذر، والهذر: الكلام الذي لا يعاب به. ومذكار: بمعنى ذكر، وإن لم يستعمل.



والثالث: مَفْعِيل نحو معطير ومنطيق^(١)

والرابع: مفعول نحو مغشم^(٢)

تنبيهان:

الأول: فهم من قوله: (وَلَا تَلِي فَارِقَةً) أنها قد تلى غير فارقة كقولهم: «ملولة وفروقة» فإن التاء فيهما للمبالغة، ولذلك تدخل في المؤنث والمذكر.

الثاني: أشار بقوله:

وَمَا تَلِيهِ تَا الْفَرْقِ مِنْ ذِي فَشْدُودٍ فِيهِ

إلى أن تاء الفرق قد تلحق بعض هذه الأوزان شذوذاً كقولهم: «عدو وعدوة» وميقان وميقانة ومسكين ومسكينة^(٣)، وحكى عن بعض العرب «امرأة مسكين» على القياس.

والخامس: فَعِيل بمعنى مفعول نحو «قتيل وجريح» فتقول رأيت رجلاً قتيلاً وامرأة قتيلاً، وإلى تقييده بمعنى مفعول أشار بقوله (كقتيل) واحترز من فَعِيل بمعنى فاعل نحو شريف وظريف، فإنه تلحقه التاء، وقد يشبه بالذي بمعنى مفعول فلا تلحقه كقوله: ﴿وَهِيَ رَمِيمٌ﴾^(٤).

وقوله: إِنْ تَبِعَ مَوْصُوفَهُ غَالِبًا تَا تَمْتَنَعُ

شروط في تجريد فَعِيل من التاء الفارقة، واحترز بذلك من أن يحذف موصوفه فتلحقه التاء نحو «رأيت قتيلاً وفتيلة» فرارا من اللبس، قال في التسهيل: ما لم يحذف موصوف فَعِيل فتلحقه.

تنبيه:

ذكر أبو حاتم أنه إذا جيء بما يبين أنه مؤنث لم تلحقه التاء لأمن اللبس نحو «رأيت قتيلاً من النساء» قيل: وعلى هذا فإطلاق المصنف ليس بجيد.

(١) معطير: كثير التعطر.

(٢) المغشم: بغين وشين - وهو الذي لا يتهدى عما يريده ويهواه لشجاعته.

(٣) ميقان: من اليقين - وهو عدم التردد، يقال: رجل ميقان أي: لا يسمع شيئاً إلا أيقنه.

(٤) من الآية ٧٨ من سورة يس.

قلت: يمكن أن يحمل كلامه على أن المراد بقوله: ما لا لم يحذف
موصوف فعيل، أن يستعمل استعمال الأسماء غير جار على موصوف ظاهر ولا
منوى لدليل، فحينئذ تلحقه التاء نحو «رأيت قتيلة وأكيلة السبع» وقد أشار إلى
هذا المعنى في شرح الكافية.

وقوله (غالباً) إلى أنه قد تلحقه تاء الفرق حملاً على الذى بمعنى فاعل،
كقول العرب: صفة ذميمة، وخلة حميدة، فقد حمل كل منهما على الآخر.
ثم انتقل إلى. ألف التانيث فقال:

وَأَلْفُ التَّانِيثِ ذَاتُ قَصْرٍ وَذَاتُ مَدٍّ نَحْوُ أَنْثَى الْغُرِّ

تقدم أن المقصورة أصل المدودة وأنثى الغر غراء، ثم قال:

وَالِاشْتِهَارُ فِي مَبَانِي الْأُولَى

يعنى بالأولى المقصورة، وذكر لها من الأبنية المشتهرة اثني عشر بناء، وهى
ضربان: ضرب يختص بها، وضرب يشركها فيه المدودة، وسأنبه على ذلك إن
شاء الله تعالى.

الأولى: فعلى نحو أرى - للداهية - ولم ترد إلا اسماً، وهو بناء مشترك،
ومثال المدودة حُشْشَاء - لعظم خلف الأذن - وعشراء.

الثانى: فعلى وهو مختص بالمقصورة، ويكون اسماً غير مصدر كيهي^(١)
ومصدراً كرجعى وصفة كطُولى، وأما قولهم بهمة فشاذ، وقيل: جعلت الألف
للتكثير أو للإلحاق على من يثبت بناء فعلل، وما رواه ابن الأعرابى من صرف دنيا
شاذ.

الثالث: فعلى - وهو مشترك، فمثال المقصور اسماً بردى، وصفة كحيدى
ومصدراً نحو مرطى^(٢).

(١) اسم لنبت - يطلق على الواحد والجمع - أو واحده بهمة - يقال: أبهمت الأرض -
أنبت البهيمى.

(٢) لنهر بدمشق، وحيدى: يقال حمار حيدى. أى يحيد عن ظله لنشاطه، ومرطى: مرطت
الناقة: أى أسرعت.

ومثال الممدودة: قرماء وجنفاء - وهما موضعان - وابن دأثاء^(١) - ولا يحفظ غيرها .

الرابع: إذا كان جمعا نحو جرحى أو مصدرا نحو: دعوى أو صفة نحو شعبي، فإن كان فعلى اسما لم يتعين كون ألفه للتأنيث، بل ألفه صالحة للتأنيث والإلحاق، ومما فيه وجهان أرطى وعلقى وتترى^(٢).

الخامس: فعلى - وهو مختص بالمقصورة نحو حبارى - لطائر - ولم يجئ صفة إلا جمعا نحو سكارى، وزعم الزبيدي: أنه جاء صفة مفردا، وحكى قولهم جمل علادى^(٣).

السادس: فعلى - وهو مختص بالمقصور نحو قولهم السمهي - للباطل .

السابع: فعلى - وهو مختص بالمقصورة نحو سبطرى ودفقى - وهما لضربين من المشى .

الثامن: فعلى - وهو مختص بالمقصورة نحو ذكرى .

تنبيه:

أطلق في قوله فعلى وكان ينبغي أن يفصل كما فصل في فعلى؛ وذلك أن فعلى - بكسر الفاء - إن كان مصدرا نحو ذكرى أو جمعا نحو حجلي أو ظربي^(٤) ولا ثالث لهما فألفه للتأنيث، وإن لم يكن مصدرا ولا جمعا، لم يلزم كون ألفه للتأنيث، بل إن لم ينون في التنكير فهي للتأنيث نحو ضئزى - بالهمزة - وهي القسمة الجائرة، وإن نون فألفه للإلحاق نحو رجل كيصى - وهو المولع بالأكل وحده - وإن كان ينون في لغة ففي ألفه وجهان نحو ذفرى والأكثر في ذفرى منع الصرف .

(١) وهي الأمة .

(٢) الأرتى: شجر يثبت في الرمل يدبغ به الأديم، والعلقى: نبت، والتترى: قال في القاموس: جاءوا تترى، وينون .

(٣) علادى: أى: شديد .

(٤) حجلي: جمعا للحجل - بفتحتين - اسما لطائر - وظرى: جمعا لظربان - بفتح أوله وكسر ثانيه - وهي دوية شبه الهرة متنتة الفسو .

التاسع: فَعِيلِي - وهو مشترك، فالمقصورة نحو حَيْثِي وهَجِيرِي^(١) ولم يجئ إلا مصدرًا والممدودة فَخِيرَاءُ وَخَصِيصَاءُ وَمَكِينَاءُ^(٢) وهذه الثلاثة تمد وتقتصر ولا رابع لها، والكسائي يقيس على ما سمع من فعلاء فيمد جميع الباب، وغيره يقصره على السماع.

والعاشر: فُعَلِي - وهو مختص بالمقصورة نحو «كفري» وهو وعاء الطلع بفتح الفاء وضمها، وحكى الفراء سلحفاة^(٣) وظاهره أن ألف سلحفاة ليست للتأنيث إلا أن تجعل شاذًا مثل بهامة، وحكى في التسهيل سلحفاء - بالمد - وحكاة ابن القطاع^(٤)، فعلى هذا يكون من الأبنية المشتركة.

الحادي عشر: فُعَيْلِي - وهو مشترك، فالمقصورة نحو خَلِيطِي^(٥) والممدودة نحو قولهم هو عالم بدخيلاته - أي يباطن أمره - ولا يحفظ غيره.

الثاني عشر: فُعَالِي - وهو مختص بالمقصورة نحو شُقَارِي - وهو نبت - وقوله: واعز لغير هذه استنداراً.

يعنى أن ما لم يذكره هنا من أبنية ألف التأنيث المقصورة مستندر، وفيه نظر. ثم شرع في ذكر أبنية المملودة مقتصرًا على الأوزان المشتهرة كما فعل في المقصورة، وجملة ما ذكره سبعة عشر وزناً وهي أيضاً ضربان: مختص بالممدود ومشترك، ويتبين بالتفصيل:

الأول: فَعَلَاءُ - كيف أتى، اسماً كصحراء، أو مصدرًا كَرِغْبَاءُ^(٦) أو جمعاً في المعنى كطرفاء، أو صفة أنتى أفعال كحمرء أو غيره كديمة هَطْلَاءُ^(٧) وهو قليل.

(١) حَيْثِي: مصدر للفعل: حث على الشيء - إذا حض عليه، ولم يجئ إلا مصدرًا. وهَجِيرِي: للعادة.

(٢) فَخِيرَاءُ: للفخر، وخصيصاء: للاختصاص، ومكِينَاءُ: للتمكن. (٣) دوية معروفة. (٤) هو على بن جعفر بن محمد بن عبدالله المعروف بالقطاع. قال ياقوت: كان إمام وقته بمصر في علم العربية، ولد في العاشر من صفر سنة ثلاث وثلاثين وأربعمائة.

ومن مؤلفاته: أبنية الأسماء وحواشي الصحاح وغيرها، ومات في صفر سنة خمس عشرة وقيل: أربع عشرة وخمسمائة. ودفن بقرب ضريح الإمام الشافعي.

(٥) خَلِيطِي: للاختلاط. (٦) رِغْبَاءُ: مصدر رغب إليه إذا أراد ما عنده.

(٧) أو غيره: أي: لغير أنتى أفعال. وديمة هَطْلَاءُ: الديمة: المطر الذي ليس فيه رعد ولا برق، وهطلاء: متابعة المطر.

الثاني والثالث والرابع: أفعلاء - بفتح العين وكسرهما وضمها - وإليه أشار بقوله: أفعلاء مثلث العين. ومثالها قولهم لليوم الرابع من أيام الأسبوع أربعاء وأربعاء وأربعاء - بفتح الباء وكسرهما وضمها - وأفعلاء - بفتح العين مشترك، ومثال المقصورة قولهم: أجفلى - لدعوة الجماعة.

الخامس: فَعْلَلَاءٌ - وهو مشترك، فالممدودة عقرباء وحرملاء - لمكانين - ذكرهما سيوبه، والمقصورة فرتنى - اسم امرأة - وقرقرى اسم موضع - ولا يكون هذا الوزن إلا اسما مدا وقصرا.

السادس: فعلاء - وهو مختص بالممدودة ومثاله قصاصاء - وهو القصاص - حكاه ابن دريد - ولا يحفظ غيره.

السابع: فُعْلَلَاءٌ - نحو قعد القرفصاء ولم يجئ إلا اسما، وهو قليل، وحكى ابن القطاع أنه يقال: قعد القرفصى - بالقصر - فعلى هذا يكون مشتركا.

الثامن: فَاعُولَاءٌ - نحو عاشوراء، وهو مشترك، ومثال المقصورة بادولى - وهو اسم موضع.

التاسع: فَاعِلَاءٌ - نحو قاصعاء^(١) وهو مختص بالممدودة.

العاشر: فَعْلِيَاءٌ - نحو كبرياء وهو مختص بالممدودة.

الحادى عشر: مَفْعُولَاءٌ - نحو مشيوخاء - وهو جماعة الشيوخ - وهو مختص بالممدودة.

الثانى عشر: فَعَالَاءٌ - نحو براساء، يقال: ما أدرى أى البراساء هو، أى:

أى الناس هو، وقد أثبت ابن القطاع فعلى مقصورا فى ألفاظ: منها خَزَازَى - اسم جبل -، فعلى هذا يكون مشتركا.

الثالث عشر: فَعِيَاءٌ - نحو كثيراء، وهو مشترك. ومثال المقصورة كثيرى^(٢)

أيضا.

الرابع عشر: فَعُولَاءٌ - نحو دبوقاء، وحروراء^(٣)، وجعله فى التسهيل من

(١) قاصعاء: لأحد بابى جحرة اليربوع. (٢) كثيرى: اسم البزر.

(٣) دبوقاء: اسم للعذرة. وحروراء: اسم لموضع تنسب إليه الحرورية. وهم طائفة من الخوارج.

الأبنية المختصة بألف التانيث المقصورة، وإلى ذلك ذهب ابن عصفور وابن القطاع إلى إثبات فعولي، وأورد من ذلك «عبد سنوطي» اسم أو لقب، وحضوري - موضع - وديوقى - للعنزة - ودقوى - قرية بالبحرين - وقطورى - قبيلة فى جرهم.

وفى شعر امرئ القيس^(١): عَقَابٌ تُتَوَفَى

وعلى هذا فهو مشترك، وهو الصحيح.

وقد أشار إلى هذه الأوزان الثلاثة بقوله: وَمُطْلَقَ الْعَيْنِ فَعَالًا.

ويعنى بالإطلاق أن يحركها بالفتح مع الألف وبالضم مع الواو وبالكسر مع الياء.

(١) جزء بيت من الطويل.

وتماه: كَانَ دَنَارًا حَلَقْتَ بَلْبُونَهُ ... لَا عَقَابَ الْقَوَاعِلِ

اللغة: دَنَارًا بكسر الدال - اسم رجل كان راعيا لامرئ القيس، وهو دَنَار بن فقعس بن طريف أحد بنى أمد، حلقت - بتضعيف اللام، ارتفعت، لبونه بفتح اللام - الإبل ذوات اللبن، عَقَاب - بضم العين طائر من الكواسر، تنوفى - بفتح التاء وضم النون - اسم موضع فى جبال طبرستان، ورواه أبو سعيد تنوف مثل رسول، ورواه أبو عبيدة تنوفى - بكسر القاء، ورواه أبو حاتم تنوفى - بفتح القاء - بعدها ألف مقصورة، القواعل، موضع مما يلى تنوفى.

للعنى: وصف هذا الشاعر راعى إبله وقد أغار أعداؤه عليها ففرقت وشردت، فهو يقول: كَانَ عَقَابًا قَد طَارَتْ بِهِئِهِ الْإِبِلُ فَصَعِدَتْ بِهَا فَوْقَ جَبَلٍ تَنُوفَى فَلَا يَقْدِرُ عَلَى الْوَسْوَاحِلِ إِلَيْهَا، لارتفاعه.

الإعراب: كَانَ حرف تشبيه ونصب دَنَارًا اسم كان منصوب بالفتحة حلقت فعل ماض والتاء للتانيث بلبونه جار ومجرور متعلق بحلقت وضمير الغائب العائد إلى دَنَار مضاف إليه، عَقَاب فاعل حلقت تنوفى مضاف إليه، وجملة حلقت فى محل رفع خبر كان، لا حرف عطف، عَقَاب معطوف على عَقَاب الأول القواعل مضاف إليه مجرور بالكسرة.

الشاهد: قوله تنوفى على وزن فعولى.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشموني ٣/٦٥٣ وفى باب عطف النسق، وابن هشام فى عطف النسق.

الخامس عشر: فعلاء - نحو جنّفاء - اسم موضع - وهو مشترك كما تقدم في
أبنية المقصورة.

السادس عشر: فعلاء - نحو سبّاء - وهو ثوب مخطط يعمل من القز، وهو
مختص بالمدودة.

السابع عشر: فعلاء - نحو عُشراء ونُقساء^(١) وهو مشترك كما تقدم في
المقصورة.

وقد أشار إلى هذه الثلاثة بقوله:

... وكذا..... مطلق فاء فعلاء أخذاً

والله أعلم.

(١) عشراء: للناقة المرضع.



المقصور والممدود

المقصور: هو الاسم الذى حرف إعرابه ألف لازمة.

والممدود: هو الذى حرف إعرابه همزة قبلها ألف زائدة.

وكلاهما مقيس ومسموع، وقد أشار إلى ضابط المقصور القياسى بقوله:

إِذَا اسْمٌ اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرْفِ فَتَحًا وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَالْأَسْفِ

فَلنَظِيرِهِ الْمُعْتَلُّ الْآخِرِ ثُبُوتُ قِصْرِ بَقِيَّاسٍ ظَاهِرٍ

اعلم أن القصر والمد لا يكونان إلا فى المعتل الآخر، فكل اسم معتل الآخر له نظير من الصحيح، يطرد فتح ما قبل آخره، فهو مقصور كقولك جَوَى جَوَى، فإن نظيره من الصحيح أسف أسفا، وهو يطرد فتح ما قبل آخره، لأن فَعَلَ اللّازم قياس مصدره فَعَلَ.

فقوله: (إذا اسم) يعنى من الصحيح، وقوله: (وكان ذا نظير) يعنى من المعتل، وقوله: (كالأسف) مثال للصحيح الذى استوجب من قبل الطرف فتحا.

فإن قلت: قوله: (استوجب) ليس بجيد، لأنه يقتضى أن شرط ذلك أن يلزم فتحه فلا يكفى غلبة الفتح، وليس كذلك، بل هى كافية، قال فى التسهيل: كل المعتل الآخر فتح ما قبل آخر نظيره الصحيح لزوماً أو غلبة فقصره مقيس. انتهى - فمثال ما فتح لزوماً اسم مفعول ما زاد على الثلاثة، ومثال ما فتح غلبة مصدر فعل اللّازم، فإنه قد جاء على فعالة نحو شكس شكاسة وعلى مفعول نحو صهب صهوبة، وعلى فعل نحو سكر سكرًا.

قلت: معنى قوله: (استوجب) أنه استحق ذلك فى القياس فىشمل القسمين، ألا ترى أن مصدر فعل اللّازم يتوجب فتح ما قبل آخره فى القياس، وإن كان السماع قد ورد فى بعضه بخلاف ذلك، والذى يوضح لك أن هذا معنى كلامه تمثيله بالأسف للمستوجب الفتح، وهذا واضح:

كَفَعَلَ وَفَعَلَ فِي جَمْعِ مَا كَفَعَلَةٌ وَفَعَلَةٌ نَحْوُ الدَّمَى

هذان من أمثلة المقصور المقيس ففعل جمع فَعَلَةٌ نحو مرية ومرى، وفعل

جمع فُعلة نحو دمية ودمي^(١) وإنما وجب قصرهما لأن نظيرهما من الصحيح قُرب جمع قُربة، وقُرب جمع قُربة، ثم شرع في بيان ضابط الممدود فقال:

وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرِ الْفِ فَالْمَدُّ فِي نَظِيرِهِ حَتَّمًا عُرْفٌ

يعنى أن الاسم الصحيح إذا استحق زيادة الألف قبل آخره، فإن نظيره المعتل واجب المد قياساً، فالممدود المقيس إذا كان معتل الآخر له نظير من الصحيح يطرد زيادة الألف قبل آخره، وقوله: (استحق) يعنى فى القياس سواء لزم ذلك كمصدر ما أوله همزة وصل كما سيذكر أو غلب ولم يلزم كمفعال صفة نحو مهدهاء^(٢) فإن نظيره من الصحيح مهذار، وقد جاء منه شيء على مفعل نحو مدعس^(٣) وقوله:

كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِئًا بِهِمْزٌ وَصَلَّ كَارِعَوَى وَكَارْتَأَى

هذا مما يجب مده قياساً، لأن نظيره من الصحيح تجب زيادة الألف قبل آخره، فتقول ارعواء وارتياء - بالمد - لأن نظيرهما احمرار واقتدار، ثم قال:

وَالْعَادِمُ النَّظِيرِ ذَا قَصْرٍ وَذَا مَدٍّ يَنْقَلُ كَالْحِجَا وَكَالْحِذَا

يعنى أن ما كان معتل الآخر ولا نظير له من الصحيح يطرد فتح ما قبل آخره، أو زيادة ألف قبل آخره، فلا يؤخذ قصره ومده إلا من السماع.

فمن المقصور سماعا: الحجا - وهو العقل - ومن الممدود سماعا: الحذاء وهو النعل، وقد صنف الناس فى ذلك كتباً فلا تطول بكثرة الأمثلة.

تنبيه:

كلامه مخصص كما قيل مما تقدم ذكره من ألفى التانيث. ثم ختم الباب بالكلام على قصر الممدود ومد المقصور فقال:

وَقَصْرُ ذِي الْمَدِّ اضْطِرَارًا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ وَالْعَكْسُ بِخُلْفٍ يَقَعُ

قصر الممدود للضرورة يشبه صرف مالا ينصرف، فلذلك أجمع على جوازه، ومد المقصور شبيه بمنع ما يستحق الصرف، فلذلك اختلف فيه فمنعه

(١) الدمية - بضم الدال - وهى الصورة من العاج ونحوه والصنم، والمراد بها هنا الصورة، وربما تستعار للذات الجميلة.

(٢) المهدهاء: المرأة الكثيرة الإهداء. (٣) المدعس: الرمح الذى يطعن به.

جمهور البصريين مطلقا، وأجازه جمهور الكوفيين مطلقا، وفصل الفراء فأجاز مد
مالا موجب لقصره كالعنى، ومنع مد ما له موجب قصر كسكرى، والظاهر جوازه
لوروده، كقول العجاج (١).

والمرء يُبلىه بلاءَ السُرْبَالِ تَعَاقَبُ الإِهْلَالِ بعد الإِهْلَالِ
وقول الآخر (٢):

يا لك من تَمَرٍ ومن شِيشَاءٍ يَنْشَبُ فى المَسْعَلِ واللَّهَاءِ
فمد اللهاء - وهى مقصورة.

(١) البيت من السريع:

اللغة: (يبلىه) من بلى الثوب يبلى إذا خلق ومعناه هنا يمتحنه (تعاقب الإهلال) أى:
توارده، وهو من أهل الشهر إهلالا.

الإعراب: (المرء) مبتدأ، وخبره الجملة التى بعده وهى (يبلىه) وهى جملة من الفعل
والمفعول والفاعل هو قوله: (تعاقب) و(الإهلال) مضاف إليه (بلاء) منصوب على المصدرية
و(السربال) مضاف إليه. والمعنى يبلىه بلى كبلى السربال، وهو فى الحقيقة منصوب بتزع
الخافض والجملة صفة للمصدر المحذوف (بعد) ظرف (الإهلال) مضاف إليه.

الشاهد: قوله (بلاء) حيث مد بلاء، وهو المقصور.

وإنما يصح الاستشهاد به إذا كان بكسر الباء وأما إذا فتحها فلا استشهاد.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣١٦٥٨، والمكودي ص ١٦١.

(٢) قائله: قال العينى: قائله أعرابى من أهل البادية، ونسبه أبو عبدالله البكرى فى اللالكى
لأبى المقدم الراجز - وهو من الرجز المسدس.

اللغة: (شيشاء) - بشينين أولاهما مكسورة بينهما ياء - وهو الشيص - أى التمر الذى لم
يشد (ينشب) - بفتح الشين - يتعلق (المسعل) موضع السعال من الخلق (واللهاء) جمع
لهاء كالحصى جمع حصاة مده للضرورة. واللهاء: لحمه مطبقة فى أقصى سقف الحنك.

وقبله قد علمت أخت بنى السعلاء وعلمت ذاك مع الجزاء
أن نعم مأكولا على الخواء

الإعراب: (يا) حرف نداء وقصد به هنا التنبيه (لك) جار ومجرور خبر لمبتدأ محذوف،
أى: لك شيء من تمر (من) للبيان وقيل: من رائدة وتمر مبتدأ ولك خبره مقدما، وفى
زيادة من فى الإثبات خلاف (ومن شيشاء) عطف عليه (ينشب) فعل مضارع والفاعل
ضمير، والجملة فى محل الجر على الوصفية (فى المسعل) جار ومجرور (واللهاء) عطف
عليه.

الشاهد: قوله (اللهاء) حيث مده للضرورة.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣١٦٥٩، وابن الناظم، وابن عقيل ٢١٣٢٩

وقال طرفة^(١):

لها كَبِدٌ ملساءُ ذاتُ أُسْرَةٍ وكشحانٍ لم ينقص طواءهُما الحبل

ومن وافق الكوفيين على جواز ذلك ابن ولاد وابن خروف، وزعموا أن سيوبه استدل على جوازه في الشعر بقوله: وربما مدوا فقالوا منابير.

قال ابن ولاد: فزيادة الألف قبل آخر المقصور كزيادة هذه الياء، وأما قراءة طلحة «يكاد سناء برقه»^(٢) - بالمد - فشاذ إذ لم تثبت لغة، ويمكن أن يكون أراد العلو لا الضوء.

فإن قلت: حكى الإجماع على قصر الممدود، فليس كذلك، لأن مذهب الفراء منعه فيما له قياس يوجب مده نحو فعلاء أفعل.

قلت: هو مجمع على جوازه في الجملة وإن وقع الخلاف في بعض المواضع، والصحيح جوازه مطلقاً.

ورد مذهب الفراء بقول الشاعر^(٣):

وَأَنْتِ لَوْ بَاكَرْتِ مَشْمُولَةٌ صَفْرًا كَلَوْنَ الْفَرَسِ الْأَشْقَرِ

(١) قائله: هو طرفة بن العبد البكري - وهو من الطويل -.

اللغة: «كبد» أى: بطن ووسط. ومنه كبد القوس، وهو مقبضها «ملساء» وهو تانيث أملس، وهو اللين، من الملاسة، وهو ضد الخشونة «أسرة» أراد بها الخطوط التي تكون على البطن، كما يكون في الكف والجبهة واحدها سرر - بكسر السين وفتح الراء «كشحان» تثنية كشح، وهو ما بين الخاصرة إلى الضلع الخلفى، وقال الأعمش: الكشحان ما انضمت عليه الأضلاع من الجنين «لم ينقص طواءهما» أراد أنها خميصة البطن ليست بمفاضة، وأصل الحبل: الامتلاء.

الإعراب: «لها» جار ومجرور خبر مقدم «كبد» مبتدأ مؤخر «ملساء» صفة لكبد «ذات» صفة بعد صفة «أسرة» مضاف إليه «وكشحان» عطف على قوله كبد، أى ولها كشحان «لم» حرف نفى وجزم وقلب «ينقص» فعل مضارع مجزوم بلم «طواءهما» مفعول به ومضاف إليه «الحبل» فاعل ينقص.

الشاهد: قوله «طواءهما» حيث مد الطواء، والمعروف فيه القصر.

(٢) من الآية ٤٣ من سورة النور.

(٣) قائله: هو الأقيشر، واسمه المغيرة بن عبدالله - وهو من الطويل -

اللغة: «لو باكرت» لو بادرت وأسرعت «مشمولة» أراد بها الخمر، إذا كانت باردة الطعم «صفراً» وبروى صهباء «وأنت» وروى فقلت.

كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحا

تقدم حد المقصور والممدود، وإنما اقتصر عليهما لوضوح تثنية غيرهما وجمعه، قال فى شرح الكافية: إذا قصدت تثنية اسم ولم يكن مقصورا ولا ممدودا فتح آخره ووصل بإحدى العلامتين المذكورتين فى باب الإعراب.

أخِرَ مَقْصُورٍ تُثْنِي اجْعَلْهُ يَا إِنْ كَانَ عَنْ ثَلَاثَةِ مَرْتَبَاتٍ

شمل الألف الرابعة نحو معطى والخامسة نحو منتمى والسادسة نحو مستدعى فتقول معطيان ومنتميان ومستدعيان بقلب الألف ياء فى جميع ذلك ولا نظر إلى أصلها، ثم قال:

كَذَا الَّذِي أَلِيا أَصْلُهُ نَحْوُ الْفَتَى وَالْجَامِدُ الَّذِي أُمِيلَ كَمَتَى

إذا وقعت ألف المقصور ثلاثة فلها أربعة أقسام: منقلبة عن الياء نحو الفتى، ومنقلبة عن واو نحو العصا، وأصلية وهى إذا ومتى، والمراد بها: كل ألف فى حرف أو شبهه، ومجهولة الأصل نحو الددا - وهو اللهو - فإن ألفه لا يدرى هل هى عن ياء أو عن واو؟ لأن الألف فى الثلاثى المعرب لا تكون إلا منقلبة عن أحدهما.

فأما المنقلبة عن الياء فتقلب فى التثنية ياء ردا إلى أصلها نحو قولك: فتيان وأما المنقلبة عن واو فتقلب واوا ردا إلى أصلها أيضا نحو قولك عصوان.

وأما الأصلية والمجهولة ففيها ثلاثة مذاهب: الأول: - وهو المشهور - أن يعتبر حالهما بالإمالة فإن أميلا ثنيا بالياء، نحو بلى ومتى فتقول بليان ومتيان، وإن لم يمالا فبالواو نحو على وإذا مسمى بهما علوان وإذوان وهذا مذهب سيبويه، وبه جزم هنا.

= الإعراب: «فقلت» فعل وفاعل، عطف على قوله تقول فى بيت سابق «لو» للشرط «باكرت» فعل وفاعل «مشمولة» مفعوله «صفرا» صفة لمشمولة «كلون» الكاف للتشبيه ولون مجرور بها «الفرس» مضاف إليه «الأشقر» صفة للفرس وجواب لو هو قوله: رحى وفى رجلك - فى بيت بعده.

الشاهد: قوله «صفرا» حيث قصرها وهى ممدودة.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٦٥٨.

والثاني: أن ألفهما إن أميلت أو قلبت ياء في موضع ما ثبتت بالياء، وإلا فبالواو وهذا اختيار ابن عصفور، وبه جزم في الكافية. فعلى هذا يشئى على وإلى ولدى بالياء لانقلاب ألفهن ياء مع الضمير، وعلى الأول يشئيان بالواو، والقولان عن الأخفش.

والثالث: أن الألف الأصلية والمجهولة يقلبان ياء مطلقا.

تنبيهان:

الأول: قوله (جامد) يشمل الألفين، فإن الجامد هنا ما لم يعرف له اشتقاق وقد عبر بعضهم عن الأصلية بالمجهولة.

والثاني: مثل في شرح التسهيل المجهولة بخسا - بمعنى فرد - ولقا بمعنى ملقى لا يعبا به، ونوزع فى المثالين أما خسا فقال فى المخصص يكتب فى الألف من خساء مهموزا، وأما لقى فنص ابن جنى على أن ألفه عن ياء وهو بمعنى ملقى فهو فعل بمعنى مفعول، والمعنى أنه لخساسته وكونه تافها يلقيه كل أحد فلا يأخذه.

وقوله: فى غيرِ ذَا تُقَلَّبُ وأوَا الألفِ.

الإشارة إلى الأنواع التى تقلب ألفها ياء وهى ما كانت ألفه رابعة فصاعدا أو ثلاثة منقلبة عن ياء أو أصلية أو مجهولة وأميلت، وما عدا ذلك تقلب ألفه واوا وهو نوعان: أحدهما: ما ألفه ثلاثة منقلبة عن واو. والآخر ما ألفه أصلية أو مجهولة ولم تمل، وتقدم تمثيل ذلك. وقوله: وأولها ما كان قبلُ قد أُلِف. يعنى من العلامة المذكورة فى باب الإعراب، ثم انتقل إلى الممدود فقال: وما كصحراء بواو ثنياً. يعنى أن ما كانت همزته للتأنيث فإذا ثنى قلبها واوا فتقول فى صحراء صحراوان وكذلك ما أشبهه، وقوله: ونحوُ علباء كساء وحياء بواو أو همز. يعنى أن ما همزته للإلحاق نحو علباء^(١) أو منقلبة عن أصل نحو كساء وحياء فهزمة كساء عن واو وأصله كساو، وهمزة حياء عن ياء وأصله حياى، فهذان النوعان يجوز فى همزتهما وجهان؛ قلبهما واوا وتصحيحهما، فتقول عن الأول علباوان كساوان وحياوان وعلى الثانى علباءان وكساءان وحياءان.

(١) العلباء: اسم لبعض أعصاب صفحة العنق.

فإن قلت: أي الوجهين أجود؟

قلت: ذكر المصنف وفاقاً لبعضهم أن قلب التي للإلحاق أولى من تصحيحها والمنقلبة عن أصل بالعكس. ونص سيبويه والأخفش على أن إقرار الهمزة فيهما أحسن إلا أن سيبويه ذكر أن القلب في التي للإلحاق أكثر منه في المنقلبة عن أصل، مع اشتراكهما في القلة، وقوله: وغير ما ذكر **صَحَّح**

يعنى أن غير ما ذكر من أقسام الممدود تصحح همزته في التثنية، ويعنى بذلك ما همزته أصلية نحو قراء ووضاء، فإنه لم يبق من أقسام الممدود غيره، فتقول فيهما قراءان ووضاءان^(١).

والحاصل أن الممدود أربعة أقسام لأن همزته إما أصلية أو مبدلة من أصل أو مبدلة من ياء الإلحاق أو مبدلة من الف التانيث وقد عرفت أحكامها.

تنبيه:

قال الشارح: الممدود على أربعة أضرب: لأن همزته إما زائدة وإما أصلية والزائدة إما للتانيث نحو حمراء وصحراء وإما للإلحاق كعلباء وقوباء^(٢)، والأصلية إما بدل نحو كساء ورداء وحياء، وإما غير بدل نحو قراء ووضاء. انتهى. وفيه تجوز، لأن الهمزة في حمراء ونحوه ليست زائدة للتانيث، بل مبدلة من الألف الزائدة للتانيث عند الجمهور وكذلك الهمزة في جلباء ونحوه إنما هي مبدلة من الياء الزائدة للإلحاق، وتسمية همزة كساء ونحوه أصلية إنما هو باعتبار ما نشأت عنه. وقوله: **وَمَا شَدَّ عَلَى نَقْلِ قُصِرَ**. يشير به إلى أن الذي يقاس عليه في تثنية المقصور والممدود هو ما سبق ذكره، وما ورد بخلافه فهو شاذ لا يقاس عليه.

أما الذي شذ في المقصور فثلاثة أشياء:

الأول: قولهم **مَذْرُوان** - وهما طرفا الآلية - وقد يطلقان على جانب الرأس ونحوه - والقياس **مِذْرِيان** لأن ألفه رابعة، وعلّة تصحيحه أنه لم يستعملها مثني،

(١) القراء: الناسك. أي: المتعبد، والوضاء: الوضىء. أي: الحسن الوجه.

(٢) القوباء: مرض جلدى معروف، يظهر على الجلد على شكل بقع بيضاء مستديرة صغيرة ثم تتسع.

قال أبو علي: التالي لا يفرد البتة، وحكى أبو عبيد عن أبي عمرو مذى مفردا،
وحكى عن أبي عبيدة مذى ومذريان على القياس.

والثاني: حذف ألف المقصور خامسة فصاعدا لقولهم خَوَزَلَانِ وَضَغَطْرَانِ فِي
خَوَزَلِي^(١) وَضَغَطْرِي - وهو الأحق - ولا يقاس على ذلك خلافا للكوفيين.

والثالث: قول بعضهم رضيان فى رضى وقياسه رضوان، لأنه من ذوات
الواو، وقاس الكسائي على ما ندر من ذلك، فأجار تشنية نحو رضى وعلا من
ذوات الواو المكسورة الأول والمضمومة بالياء.

وأما الذى شذ فى المدود فخمسة أشياء:

الأول: إقرار همزة التأنيث كقولهم حمراءان.

والثاني: قلبها ياء نحو حمرايان. قال المصنف: وكلاهما نادر، انتهى.
وحكى النحاس أن الكوفيين أجازوا فيها الإقرار، وحكى غيره أن قلبها ياء لغة
فزارة.

والثالث: حذف الألف والهمزة من قاصعاء ونحوه، قالوا قاصعان، وقاس
عليه الكوفيون.

والرابع: قلب همزة كساء ونحوه ياء، وفى التسهيل: ولا يقاس عليه خلافا
للكسائي. انتهى، ونقله أبو زيد لغة عن فزارة.

والخامس: قلب الأصلية واوا، قال فى التسهيل: وربما قلبت الأصلية واوا.
انتهى. وفى كلام بعضهم ما يقتضى أنه لم يسمع، وقال فى شرح التسهيل:
والحاصل أن المقيس عليه قلب المبدلة من ألف التأنيث واوا وسلامة الأصلية وإجازة
وجهين فى الملحقة مع ترجيح القلب، وإجازة وجهين فى المبدلة من أصل مع
ترجيح السلامة، وما سوى ذلك يحفظ ولا يقاس عليه إلا عند الكسائي. وقد
تبين ذلك.

وَاحْذِفِ مِنَ الْمَقْصُورِ فِي جَمْعِ عَلَى حَدَّ الْمَثْنَى مَا بِهِ تَكْمَلًا

(١) الخوزلى: مشية فيها تناقل وتبخر.

الجمع الذي على حد المثنى هو الجمع المذكر السالم، فإذا جمع الاسم هذا الجمع وكان مقصوراً حذف لالتقاء الساكنين وأبقيت الفتحة التي كانت قبل الألف لتشعر بالألف المحذوفة، فتقول جاء الأعلون ورأيت الأعلين، وقد أشار إلى إبقاء الفتحة، وعلّة إبقائها بقوله:

والفتح أبقِ مُشعراً بما حُفِّفَ .

وقد فهم من إطلاقه أنه لا فرق فيما ألفه زائدة وما ألفه غير زائدة، وهذا مذهب البصريين، وأما الكوفيون فتقل عنهم أنهم أجازوا ضم ما قبل الياء مطلقاً، ونقله المصنف عنهم في ذى الألف الزائدة نحو حبلى - مسمى به، قال في شرح التسهيل: فإن كان أعجمياً نحو عيسى أجازوا فيه الوجهين، لاحتمال الزيادة وعلمها.

تنبيه:

ظاهر كلامه في التسهيل وشرحه أن الكوفيين يجزمون في ذى الألف الزائدة بما ذكر من الضم والكسر، وقال في شرح الكافية: وأجاز الكوفيون ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء في المقصور الذي ألفه زائدة، فظاهره أنهم يجيزون الوجهين، وهو الظاهر من نقل غيره.

فإن قلت: لم يذكر هنا حكم غير المقصور إذا جمع على حد المثنى.

قلت: قد تقدم أول الباب الاعتذار عن اقتضاره هنا على المقصور والممدود، ولما كان حكم همزة الممدود في جمع التصحيح كحكمها في التثنية لم يعد ذكره في الجمع إحالة على التثنية، وكان ينبغي أن ينبه على أن ياء المتقوص تحذف في الجمع على حد المثنى، ويضم ما قبل الواو ويكسر ما قبل الياء فتقول (جاء القاضون ورأيت القاضين).

والحاصل أن حكم للمجموع على حد المثنى في الصحة والتغيير كحكم المثنى إلا المقصور والمتقوص، فإن آخرهما بحذف.

ثم انتقل إلى الجمع بالألف والتاء فقال:

وإن جمعتَهُ تاءً وألفٌ

.....

فالألف قلب قلبها في التثنية

الضمير في قوله: (وإن جمعته) للمقصود ومعنى قوله (قلبها في التثنية) أنها إن كانت رابعة فصاعداً قلبت ياء، وإن كانت ثالثة فعلى التفصيل المتقدم. فإن قلت: ما حكم الممدود والمنقوص إذا جمعا بالالف والتاء؟ قلت: كحكمهما إذا ثنيا.

فالحاصل أن حكم المجموع بالالف والتاء كحكم المثني مطلقاً إلا في حذف تاء التانيث مما هي فيه، كما سيأتى.

فإن قلت: لم ذكر حكم المقصور إذا جمع بالالف والتاء ولم يذكر حكم الممدود وكلاهما موافق للتثنية، فكان حقه أن يترك ذكرهما استغناء بما تقدم في التثنية أو يذكرهما إيضاحاً؟

قلت: لما كان حكم الممدود في جمعى التصحيح واحداً لم يذكره استغناء بذكره في التثنية بخلاف المقصور فإنه خالف التثنية في أحد الجمعين ووافقهما في الآخر.

وقوله:

....وتاء ذى التاء الزمن تنحية

يعنى أن تاء التانيث تحذف عند تصحيح ما هي فيه، لثلا يجمع بين علامتى التانيث، ويعامل الاسم بعد حذفها معاملة العارى منها فتقول في مسلمة مسلمات، وإذا كان قبلها ألف قلبت على حد قلبها في التثنية، فتقول فى فتاة فتيات، لأنها عن ياء، وفى قطة قطوات، لأنها عن واو، وفى معطاة معطيات، لأنها رابعة، وإذا كان قبلها همزة تلى ألفا رائدة صححت إن كانت أصلية نحو قراءة وقراءات، وجاز فيها القلب والتصحيح إن كانت بدلا من أصل نحو نباء فيقال: نباءات ونباوات كما يفعل فى التثنية.

والسالم العين الثلاثى اسماً أنل
 إن ساكن العين مؤنثاً بدأ
 إتباع عين فاءه بما شكل
 مختتماً بالتاء أو مجرداً

يعنى أن ما جمع بالالف والتاء وحاز الشروط المذكورة فى هذين البيتين تتبع عينه فاءه فى الحركة، فتفتح إن كانت الفاء مفتوحة وتضم إن كانت الفاء مضمومة وتكسر إن كانت الفاء مكسورة.

والشروط المذكورة خمسة وأنا أذكرها على ترتيبه:

الأول: أن يكون سالم العين، واحترز به من نوعين: أحدهما المشددة نحو جنة وجنة وجنة^(١) فليس فيه إلا التسكين. والآخر: ما عينه حرف علة، وهو ضربان: ضرب قبل حرف العلة فيه حركة تجانسه نحو تارة ودولة وديمة، فهذا يبقى على حاله، وذكر ابن الخباز في سورة الفتح ونسب إلى الوهم، وفي المصباح: هذيل تقول ديمات - بالفتح - في جميع الباب. وضرب قبل حرف العلة فيه فتحة نحو جوزة وبيضة، وهذا فيه لغتان: لغة هذيل الإتياع، ولغة غيرهم الإسكان، وسيأتي ذكره عند إشارة الناظم إليه.

الثاني: أن يكون ثلاثياً، واحترز به من الرباعي نحو جبال - علم للضبع فإنه يبقى على حاله.

الثالث: أن يكون اسماً، واحترز به من الصفة نحو ضخمة وجلفة^(٢) وحلوة فليس فيها إلا التسكين.

الرابع: أن يكون ساكن العين، واحترز به من متحرك العين، نحو شجرة ونبقة وسمرة فإنه لا يغير.

الخامس: أن يكون مؤنثاً، واحترز به من المذكر نحو بكر، فإنه لا يجمع بالآلف والتاء فلا يكون الإتياع المذكور، ولا يشترط أن يكون فيه تاء التانيث، فلذلك سوى بين المختتم بتاء التانيث والمجرد منها، فمثال المختتم بالتاء جفنة وسدرة وغرفة، ومثال المجرد منها دعد وهند وجمل، فإذا جمعت هذه المثل ونحوها بالآلف والتاء تبعت عينها فاءها لجمعها للشروط المذكورة فتقول جفئات وسدرات وغرفات ودعدات وهندات وجملات.

تنبيه:

منع الفراء إتياع الكسرة إلا أن يسمع فيحفظ ولا يقاس عليه وحجته أن فعلات تتضمن فعلاً وهو وزن أهمل إلا ما ندر كإبل، ورد بأنه أخف من فعل، فإن تصرف أدى إلى استعماله فلا ينبغي أن يجتنب.

(١) الجنة: بفتح الجيم - البستان، ويكسرهما: الجنون والجن، وبضمها: الوقاية.

(٢) جلفة: بكسر الجيم - مؤنث جلف - وهو الرجل الجافى.

وقوله:

وَسَكَّنَ التَّالِيَّ غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ خَفَّفَهُ بِالْفَتْحِ فَكَلًّا قَدْ رَوَا

يعنى أنه يجوز فى العين بعد الفاء المضمومة أو المكسورة وجهان مع الإبتاع، وهما الإسكان والفتح، فاتضح بذلك أن فى نحو سدره وهند من مكسور الفاء وجمل وغرفة من مضموم الفاء ثلاث لغات: الإبتاع والإسكان والفتح. وأما نحو جفنة ودعد فلا يجوز فيه إلا الإبتاع، ولا يسكن إلا فى الضرورة، وذكر فى التسهيل أنه يجوز فيه الإسكان اختيارا لأمرين: أحدهما اعتلال لامة نحو ظيبات والآخر: شبه الصفة نحو أهل وأهلات، ولم يستثن أكثرهم هذين النوعين، والأول حكاه ابن جنى عن قوم من العرب، فإذا صح النقل وجب قبوله.

تنبيهان:

الأول: أشار بقوله (فكلا قد روا) إلى ثبوت هذه اللغات نقلا عن العرب خلافا لمن زعم أن الفتح فى نحو غرفات إنما هو على أنه جمع غرف، وردَّ بأن العدول إلى الفتح تخفيفا أسهل من ادعاء جمع الجمع، وردده السيرافى بقولهم (ثلاث عُرفَات) - بالفتح.

الثانى: مذهب أبى على والجماعة أن السكون فى نحو غرفات تخفيف عن الضم وليس على الأصل، واستدل أبو على بأن السكون لم يجرى فى المفتوح على الأصل إلا نادرا فى الشعر فلا يحمل عليه الشائع الكثير، وكذلك الفتح عندهم تخفيفا عن الضم، عدلوا عن الضم إليه، وذهب بعضهم إلى أن الفتح إبتاع لما بعد، وأن التسكين تسليم للمجموع، واستدل بقول سيويه: ومن العرب من يدع العين ساكنة، فهذا دليل على أنه سكون الأصل، وظاهر قوله (وسكن التالى الفتح أو خففه بالفتح) موافقة أبى على والجماعة:

وَمَنْعُوا إِبْتِاعَ نَحْوِ ذُرْوَهَ.. وَزِيَّةَ.

يعنى أن العرب منعوا إبتاع الكسرة فيما لامة واو، وإبتاع الضمة فيما لامة ياء، لاستثقال الكسرة قبل الواو والضمة قبل الياء، ولا خلاف فى ذلك. وقوله:

وشذَّ كَسْرَ جِرْوَةٍ

إشارة إلى قولهم جِرْوَات - بكسر الراء - حكاة يونس وهو فى غاية الشذوذ،
لما فيه من الكسر قبل الواو.

تنبيهات:

الأول: قد ظهر بهذا أن لإتباع الكسرة والضممة شرطاً آخر غير الشروط
السابقة.

الثانى: فهم من كلامه جواز الإسكان والفتح فى نحو ذِرْوَةٍ وَرِيَّةٌ^(١) إذ لم
يتعرض لمنع غير الإتياع.

الثالث: فهم أيضاً من إطلاقه جواز اللغات الثلاث، فى نحو خطوة ولحية،
ومنع بعض البصريين الإتياع فى نحو لحية، لأن فيه توالى الحركات مرتين قبل
الياء، قال ابن عصفور: كما لم يحفلوا باجتماع ضمتين والواو، كذلك لم يحفلوا
باجتماع كسرتين والياء.

وَنَادِرٌ أَوْ ذُو اضْطِرَارٍ غَيْرٌ مَّا قَدَّمْتَهُ أَوْ لِأَنَّا سِ انْتَمَى

يعنى أن ما ورد من هذا الباب مخالفاً لما تقدم فهو إما نادر، وإما ضرورة،
وإما لغة قوم من العرب، فمن النادر قول بعضهم كَهَلَات - بالفتح^(٢) وقياسه
الإسكان، لأنه صفة، ولا يقاس عليه، خلافاً لقطرب، ومنه قول جميع العرب
(عَيْرَات) - بكسر العين وفتح الياء - جمع عير وهى الدابة التى يحمل عليها،
والعير مؤنث، وذهب المبرد والزجاج إلى أنه (عَيْرَات) بفتح العين، قال المبرد:
جمع عَيْر - وهو الحمار، وقال الزجاج: جمع عَيْر - الذى فى الكتف أو القدم^(٣)
وهو مؤنث، ومنه جِرْوَات كما تقدم.

(١) ذِرْوَةٌ: بكسر الذال وضمها كما فى القاموس، وهو أعلى الشيء.

ورِيَّةٌ: بضم الزاى وسكون الباء وفتح الياء - وهى حفرة الأسد.

(٢) كهلات: جمع كهلة - وهى التى جاورت ثلاثين سنة.

(٣) وهو العظم الناتئ فى وسط الكتف أو وسط القدم.

ومن الضرورة قوله^(١):

فتستريح النفس من زفرتها

وقياسه الفتح.

ومن المسمى إلى قوم من العرب فتح العين المعتلة بعد الفاء المفتوحة نحو
جوزة وبيضة، فإنها لغة هذيل. قال شاعرهم^(٢):

(١) قائله: لم أقف على اسم راجزه. - وهو من الرجز.

وقبله: عل صروف الدهر أو دولاتها

اللغة: (عل) لغة في لعل (الدولات) - بضم الدال - جمع دولة في المال، وبالفتح في
الحرب، وقيل: هما واحد (تدلنا) من الإدالة. وهي الغلبة (اللمة) بالفتح - الشدة
(زفرتها) - جمع زفرة - وهي الشدة.

الإعراب: (عل) حرف من الحروف المشبهة بالفعل (صروف) اسم لعل (الدهر) مضاف
إليه (أو) حرف عطف (دولاتها) عطف عليها (تدلنا) جملة من الفعل والفاعل والمفعول
خير لعل (اللمة) - بالنصب - مفعول ثان لتدلنا (من لماتها) جار ومجرور في محل نصب
صفة لقوله (اللمة) تقديرها اللمة الكائنة من لماتها (فتستريح) - بالنصب - فعل مضارع
منصوب بأن مضمرة بعد الفاء (النفس) فاعل (من زفرتها) جار ومجرور متعلق بنستريح.
الشاهد: قوله (زفرتها) حيث سكن الفاء فيها لإقامة الوزن، والقياس: تحريكها.
مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٦٦٨، وابن الناظم، والسيوطي ص ١٢٩، والمكودي
ص ١٦٤.

(٢) قائله: هو شاعر من هذيل يمدح جملة - وهو من الطويل.

وعجزه: رفيق بمسح المنكبين سبوح.

اللغة: (أخو بيضات) أى: صاحب بيضات وملازم لها وهو جمع بيضة (رائح) اسم فاعل
من راح يروح وواحا، والرواح: السير وقت العشى، والمراد راجع إلى عشه (متأوب) اسم
فاعل من تأوب - إذا جاء فى أول الليل (رفيق بمسح) عليم بتحريكهما فى السير (سبوح)
حسن الجرى.

المعنى: يمدح الشاعر الهذلى جملة فيقول: إن جملى فى سرعة سيره كذكر النعام الذى
له بيضات يحرص عليها. فهو يسعى ليلا ونهارا بسرعة وبمهارة، ليصل إليها ويطمئن
عليها.

الإعراب: (أخو) خبر لمبتدأ محذوف - أى: هو أخو (بيضات) مضاف إليه (رائح متأوب)
صفتان لأخ وكذلك (رفيق وسبوح) ويجوز فى سبوح أن تجعل خبرا ثانيا للمبتدأ.

الشاهد: قوله (بيضات) حيث فتح العين إتباعا لحركة الفاء - والاسم ثلاثى معتل العين.
مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشموني ٣/٦٦٨، وابن هشام ٤/٩١، وابن الناظم،
والمكودي ص ١٦٤.

أَخُو بَيْضَاتٍ رَائِحٍ مُتَأَوِّبٌ

وبلغتهم قسرى ﴿ثلاث عورات لكم﴾^(١) ومنه إسكان العين في نحو ظبية،
لاعتلال لامه كما تقدم. والله أعلم.

(١) من الآية ٥٨ من سورة النور.



جمع التفسير

وهو الاسم الدال على أكثر من اثنين بتغيير ظاهر أو مقدر. وقسم المصنف التغيير إلى ستة أقسام، لأنه إما بزيادة نحو صِنُو وصِنوان^(١) أو بنقص كُخْمَة وتُخْم، أو تبديل شكل نحو أَسَد وأَسْد، أو بزيادة وتبديل شكل نحو رجل ورجال، أو بنقص وتبديل شكل نحو قَضِب وقَضْب، أو بهن كغلام وغلمان. واعتراض بأنه لا تحرير فيه، لأن صنوان من زيادة وتبديل شكل، وتخم من نقص وتبديل شكل، لأن الحركات التي في الجمع غير الحركات التي في المفرد. والتغيير المقدر في نحو فُلْك ودِلاص وهِجَان وشِمَال - للخِلقة^(٢) قيل: ولم يرد غير هذه الأربعة.

قلت: وليس كذلك، بل ذكر في شرح الكافية من ذلك قولهم (رجل عَفْتَان) - وهو القوى الجافى - (ورجال عَفْتَان)، وحكى ابن سيده (ناقة كِنَار) و(نوق كِنَار)^(٣) فتكون منها، ومذهب سيبويه أن فلكا وبابه جمع تكسير، فيقدر في ذلك زوال حركات المفرد وتبديلها بحركات مشعرة بالجمع، ففلك إذا كان مفردا كقُفْل، وإذا كان جمعا كبُدن، وكذلك تقول في سائرهما، ودعانا إلى ذلك أنهم قالوا في تثنيته فلكان، فعلم أنهم لم يقصدوا به ما قصدوا بجُنْب ونحوه مما اشترك فيه الواحد وغيره، حين قالوا: هذا جنب، وهذان جنب، وهؤلاء جُنْب، فالفارق عنده بين ما يقدر تغييره وما لا يقدر تغييره وجود التثنية وعدمها، وقال المصنف في باب أمثلة الجمع من التسهيل: والأصح كونه - يعنى باب فلك - اسم جمع مستغنيا عن تقدير التغيير.

فإن قلت: يرد على حد جمع التفسير نحو (جَفَنَات، ومُصْطَفَيْن) فإن واحده قد تغير للجمع.

(١) صنو وصنوان: إذا خرج نخلتان أو ثلاث من أصل واحد فكل واحدة منهن صنو. والاثنتان صنوان - بكسر النون - غير منون، والجمع صنوان بتحريك النون بحسب العامل منونة.

(٢) دلاص: أى: براق، يقال: للواحد والجمع من الدرور.

وهجان: يقال: للواحد والجمع من الإبل، والخلقة: أى الطبيعة.

(٣) كِنَار: أى: مكتنزة اللحم، ويستوى فيه المذكر والمؤنث.

قلت: ليست الجمعية مستفادة من فتح فاء جفناات وحذف ألف مصطفى، فإن تقدير السلامة فيها لا يدخل بالجمعية.

وجمع التكسير على ضريين: ضرب للقلة وضرب للكثرة.

فمدلول جمع القلة بطريق الحقيقة من ثلاثة إلى عشرة، ومدلول جمع الكثرة بطريق الحقيقة ما فوق العشرة إلى ما لا نهاية له، وبدأ بأبنية القلة فقال:

أَفْعَلَةٌ أَفْعَلٌ ثُمَّ فَعْلَةٌ تُمَّتُ أَفْعَالٌ جُمُوعٌ قُلَّةٌ

أمثلتها على الترتيب: أرغفة، أبحر، فتية، أجمال.

وقد فهم من هذا أن ما بقى من أبنية جمع التكسير فهو للكثرة، وليس من أبنية القلة. فَعْلٌ نحو ظَلَمَ، ولا فَعَلَ نحو نَعِمَ ولا فَعَلَةٌ نحو قَرَدَةٌ خلافا للفرء، ولا فَعْلَةٌ نحو بَرَّةٌ، خلافا لبعضهم، نقله عنه ابن الدهان، ولا أَفْعَاءٌ نحو أصدقاء خلافا لأبي زيد الأنصاري، نقله عنه أبو زكريا التبريزي، والصحيح أن هذه كلها من جموع الكثرة.

تنبيهات:

الأول: ذهب ابن السراج إلى أن فِعْلَةٌ اسم جمع، لا جمع تكسير، وشبهته أنه لم يطرد.

الثاني: يشارك أفعله وأخواته في الدلالة على القلة جمع التصحيح للمذكر والمؤنث، ونقل ابن إياز عن ابن خروف: أنه قال في شرح الجمل: هو مشترك بينهما؛ وذلك لأنه مستعمل فيهما، والأصل الحقيقة، قال ابن إياز: واستضعفه بعض الأشياخ، لأن اللفظ إذا دار بين المجاز والاشتراك، كان المجاز راجحا.

الثالث: إذا قُرِنَ جمع القلة بال التي للاستغراق، أو أضيف إلى ما يدل على الكثرة انصرفَ بذلك إلى الكثرة كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾^(١) وقد جمع الأمرين قول حسان^(٢):

(١) من الآية ٣٥ من سورة الأحزاب.

(٢) قائله: هو حسان بن ثابت الأنصاري - وهو من الطويل - .

لنا الجفّناتُ الغرُّ يلمعنَ في الضحَى وأسيفانا يقطرنَ من نَجْدَة دَمًا
 وبِعَضُ ذِي بِكَثْرٍ وَضَعًا يَفِي كَارِجُلٍ وَالْعَكْسُ جَاءَ كَالصَّفِي
 قد يستغنى بوضع مثال القلة عن مثال الكثرة، كقولهم في رِجْلٍ أَرِجُلٍ، ولم
 يجمعوه على مثال كثرة، ونظيره عُنُقٌ وَأَعْنَاقٌ، وفؤاد وأفئدة.

وقد يستغنى بوضع مثال الكثرة عن مثال القلة كقولهم في صَفَاءَ صَفِي^(١)
 ولم يجمعوه على مثال القلة، ونظيره قَلْبٌ وَقُلُوبٌ وَرِجْلٌ وَرِجَالٌ.

وقد يستغنى بأحدهما عن الآخر في الاستعمال لقريته مجازا نحو ﴿ثَلَاثَةٌ
 قُرُوءٍ﴾^(٢). واعلم أن للكلام على جمع التكسير طريقتين:

الأولى: وهي طريق سيبويه وأكثر النحويين، أن يتكلم على بنية المفرد فيقال
 مثلا فَعَلٌ يَجْمَعُ فِي الْقِلَّةِ عَلَى كَذَا وَفِي الْكَثْرَةِ عَلَى كَذَا.

والثانية: وهي طريق المصنف - أن يتكلم على بنية الجمع فيقول مثلا أفعل
 يطرد في كذا ويحفظ في كذا.

ولما شرع في التفصيل على هذه الطريقة قال:

لِفِعْلِ اسْمًا صَحَّ عَيْنًا أَفْعُلُ وَلِلرُّبَاعِيِّ اسْمًا أَيْضًا يُجْعَلُ

= اللغة: (الجفّنات) جمع جفنة - وهي القصعة (الغر) بضم الغين - جمع غراء وهي
 البيضاء (يلمعن) من لمع إذا أضاء ومن للبيان (من نجدة) أي: من شجاعة وشدة (دما)
 واحد وضع موضع الجمع لأنه جنس.

الإعراب: (لنا) جار ومجرور خبر مقدم (الجفّنات) مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمّة الظاهرة.
 (الغر) صفة للجفّنات (يلمعن) جملة من الفعل والفاعل في محل نصب حال من الجفّنات
 (في الضحى) جار ومجرور، وروى: بالضحى فالباء ظرفية بمعنى في (وأسيفانا) أسيف
 مبتدأ ونا مضاف إليه (يقطرن) جملة من الفعل والفاعل في محل خبر المبتدأ (من نجدة)
 جار ومجرور، ومن للبيان والتبويض.

الشاهد: قوله (الجفّنات) حيث جمعت بالالف والتاء في القلة، وأيضا أسيفانا فإن المراد
 بها التكثير، وقال الركني: القياس الجفان والسيوف.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٦٧١، والشاهد ٥٩٤ في الخزانة، وابن يعيش ٥/١٠،
 وسيبويه ٢/١٨١.

(١) صفاة: الصخرة الملساء. (٢) من الآية ٢٢٨ من سورة البقرة.

يعنى أن أفعلًا أحد جموع القلة يطرد فى نوعين من المفردات:

الأول: ما كان على فَعَل بشرطين أحدهما: أن يكون اسما، وأن يكون صحيح العين.

فشمل نحو فَلَسَ وَكَفَّ وَدَلَّوْا وَظَبَّى وَوَجَّهْ، فتقول فى هذه: أَفْلَسُ وَأَكْفُ وَأَدَلُّ وَأَظْبُ^(١) وَأَوْجَهُ.

واحترز بقوله (اسما) من الصفة، فلا يجمع على أَفْعَل، ونذر أعبد فى عبد، لأنه صفة، وسهله غلبة الاسمىة.

واحترز بقوله (صح عينا) من معتل العين، فلا يجمع على أَفْعَل إلا نادرا كقولهم: أعين وأثوب.

والثانى: ما كان رباعيا، بأربعة شروط: أن يكون اسما، وأن يكون بمدة ثلاثة، وأن يكون مؤنثا، وأن يكون بلا علامة نحو (عَنَاق)^(٢) وذِرَاع، وَعُقَاب، ويمين، فتقول فيها: أَعْتَقُ، وَأَذْرُعُ، وَأَعْقُبُ، وَأَيْمُنُ.

فإن كان صفة نحو شجاع، أو بلا مدة نحو خِنَصْرٌ أو مذكرا نحو حمار، أو بعلامة التأنيث نحو سحابة لم يجمع على أَفْعَل، ونذر من المذكر طِحَالٌ وَأَطْحَلُ، وَغُرَابٌ وَأَغْرُبُ، وَعَتَادٌ وَأَعْتَدُ، ونحوها.

وقد أشار إلى هذه الشروط بقوله:

إِنْ كَانَ كَالْعَنَاقِ وَالذَّرَاعِ فِي مَدٍّ وَتَأْنِيثٍ وَعَدًّا الْأَحْرَفِ

تنبيهات:

الأول: فهم من تمثيله، أن حركة الأول لا يشترط كونها فتحة أو غيرها لتمثيله بالمفتوح والمكسور.

(١) أدل وأظب: أصلهما أدلو وأظبي فقلبت ضمة اللام والباء كسرة والواو ياء وحذفت الياء الأصلية فى أظبي والمنقلبة فى أدلو على حد الحذف فى قاض وغاز.
(٢) العناق: أنثى المعز والجمع أعتق وعنوق.

الثاني: فهم من إطلاقه (في مد) أن الألف وغيرها من أحرف المد في ذلك

سواء.

الثالث: فائدة قوله (وعد الأحرف) التنبيه على الشرط الرابع - وهو التعرى

من العلامة - ولولا التنبيه على هذا لم يكن له فائدة، لأنه صرح أولاً بالرباعي.

وغيرُ ما أفعلُ فيه مطرَدٌ من الثلاثي اسماً بأفعالٍ يرِدُ

يعنى أن أفعالا يطرد في جمع اسم ثلاثي لم يطرد فيه أفعل، وهو فَعَلٌ الصحيح العين، فاندرج في ذلك فَعَلٌ المعتل نحو ثوب وسيف، وغير فَعَلٌ من أوزان الثلاثي، وهى فَعَلٌ نحو حَزَبٌ وأحزاب، وفَعَلٌ نحو صُلْبٌ وأصلاب^(١) وفَعَلٌ نحو جَمَلٌ وأجمال، وفَعَلٌ نحو وعل وأوعال^(٢)، وفَعَلٌ نحو عَضُدٌ وأعضاد، وفَعَلٌ عُنُقٌ وأعناق، وفَعَلٌ نحو رُطَبٌ وأرطاب، وفَعَلٌ نحو إِبِلٌ وأبال، وفَعَلٌ نحو ضِلَعٌ وأضلاع.

وأما فَعَلٌ الصحيح العين، وهو الذى يطرد فيه أفعل، فلا يجمع على أفعال إلا نادراً نحو فَرَّخٌ وأفراخ، وزَنَدٌ وأزناد^(٣)، وسمع من ذلك شىء كثير، حتى لو قيل: ذهب ذاهب إلى اقتياسه، لذهب مذهباً حسناً، وذهب الفراء إلى أنه ينقاس فيما فاؤه واو نحو وَهْمٌ وأوهام، أو همزة نحو أَلْفٌ وآلاف ومذهب الجمهور أنه لا ينقاس فيهما ولا في غيرهما. وذكر فى شرح الكافية أن أفعالا أكثر من أفعل فى فَعَلٌ الذى فاؤه واو نحو وقت وأوقات ووهم وأوهام، والمضاعف نحو عم وأعمام وجد وأجداد، وذكر أن جمع الذى فاؤه واو على أفعل شاذ نحو وجه وأوجه، وأن المضاعف لم يسمع فيه أفعل إلا نادراً.

قلت: وهذا يؤيد مذهب الفراء فيما فاؤه واو، بل يقتضى ألا يكون أفعل

مطرداً فى هذين النوعين، وقد صرح فى التسهيل بمخالفة الفراء.

وغالباً أغناهم فَعْلَانٌ فى فَعَلٌ، كقولهم صِرْدَانٌ

(١) الصلب - بضم الصاد - كل ظهر له فقار، والغليظ الشديد.

(٢) الوعل - بفتح الواو وكسر العين - التيس الجبلى.

(٣) الزند: العود الأعلى الذى يقسح به النار. والزندة - بالهاء - العود الأسفل. والزند:

موصل طرف الذراع فى الكف.



يعنى: أن الغالب فى فَعَلَ أن يجمع على فَعْلَان - بكسر الفاء - كقولهم فى صُرْد: صِرْدَان، وفى نُغَز: نَغَزَان^(١)، وقد جَاءَ بعضه على أفعال نحو رُطِب وأرطاب وإليه أشار بقوله (غَالِبًا) ونص فى التسهيل على أن أفعالاً فيه نادر.

قلت: فلا ينبغى أن يمثل به فيما يطرد فيه أفعال.

فى اسم مذكر رباعى بِمَدِّ ثَالِثِ أَفْعَلَةٍ عَنْهُمْ أَطْرَدَ

يعنى أن أفْعَلَةٌ يطرد فى جمع اسم مذكر رباعى بمدة ثالثة نحو طعام وأطعمة، ورغيف وأرغفة، وعمود وأعمدة، وقال المهاذى^(٢): وربما شذ شىء من هذا فلم يستعملوا فيه أفْعَلَةٌ قالوا كتاب وكتب ولم يقولوا أكتبه. واحترز بالاسم من الصفة وبالمذكر من المؤنث، وبالرباعى من الثلاثى وبالمدة الثالثة من العارى عنه، فلا يجمع شىء من ذلك على أفْعَلَةٌ، إلا ما ندر من قولهم شَحِيحٌ وَأَشِحَّةٌ - وهو صفة - وعُقَابٌ وَأَعْقِبَةٌ - وهو مؤنث - وإنما قياسه أفْعَلٌ - وقدح وأقدحة - وهو ثلاثى - وجائزٌ وأجْوِرَةٌ - وليست مدته ثالثة - والجائز: الخشبة الممتدة فى أعلى السقف.

وَالزَّمَةُ فى فَعَالٍ أَوْ فِعَالٍ مُصَاحِبِي تَضْعِيفٍ أَوْ إِعْلَالٍ

يعنى أن أفْعَلٌ ملتزم فى جمع فَعَالٍ - بفتح الفاء - وفِعَالٍ - بكسرها - مضاعفين نحو بتات^(٣) وأبته وزمام وأزمة أو معتل اللام نحو قَبَاءٌ وَأَقْبِيَةٌ وَإِنَاءٌ وَأَنِيَةٌ فإن قلت قد شذ قولهم: عَنَانٌ وَعَنْنٌ، وَحَجَّاجٌ وَحُجُّجٌ^(٤) وقالوا فى جمع سماء بمعنى المطر سَمِيٌّ، والقياس: اسمية، وهو مسموع أيضاً، فكان ينبغى أن يقول: «والزمه فى غير شذوذ».

(١) النغز: طير كالعصفور أحمر اللون يسمى البلبل، والأثنى نغزة. والصرد: طائر ضخم الرأس يصطاد العصافير.

(٢) هو أحمد بن عبدالله المهاذى الضرير. قال ياقوت: من تلاميذ عبد القاهر الجرجانى، له شرح اللمع.

(٣) بتات: متاع البيت، وأبته: أصله أبته فالتقى مثلاً فنقلت حركة أولهما إلى الساكن قبله ثم أذغم أحد المثليين فى الآخر، وكذا يقال فى أزمة.

(٤) عنان: بكسر العين - ما يقاد به الفرس، ويفتحها السحاب.

وحجاج: بفتح الحاء وكسرها - العظم الذى ينبت عليه الحاجب.

قلت: وقد أشار إلى ذلك بعد بقوله: ما لم يُضَاعَفْ في الأعمِّ ذُو الألفِ.

وسياتى

فُعْلٌ لِنَحْوِ أَحْمَرَ وَحَمْرًا

من أمثلة جمع الكثرة فُعْلٌ، وهو مطرد في أفعال فعلاء - صفتين متقابلتين نحو أحمر وحمراء فتقول فيهما حمراً. ومنفردين مانع في الخلق، نحو رجل أكرم - للعظيم الكمرة^(١) وامرأة عفلاء^(٢) فتقول فيهما: كَمُرٌ وَعُفْلٌ، فإن كانا منفردين مانع في الاستعمال خاصة نحو رجل ألى^(٣) وامرأة عجزاء^(٤) ولم يقولوا: رجل أعجز ولا امرأة ألياء في أشهر اللغات؛ ففي اطراد فُعْلٌ في هذا النوع خلاف. ونص في شرح الكافية على اطراده، وتبعه الشارح، ونص في التسهيل على أن فُعْلاً فيه محفوظ.

فإن قلت: فما المفهوم من كلامه هنا؟

قلت: موافقة شرح الكافية، لأنه أحال على التمثيل بأحمر وحمراء، فكل ما شابهه في الوزن والوصف جمع جمعها، وإن خص كلامه بالتقابلين لخصوصية المثال لم يستقم لخروج المنفردين لمانع، فتعين التعميم.

تبيينان:

الأول: يجب كسر فاء هذا الجمع فيما عينه ياء نحو بيض لما سيذكر في

التصريف.

الثاني: يجوز في الضرورة ضم عين هذا الجمع بثلاثة شروط: صحة عينه،

وصحة كلامه، وعدم التضعيف، كقوله^(٥):

وَأَنْكَرْتَنِي ذَوَاتُ الْأَعْيُنِ النَّجْلِ

.....

(١) مانع خلقى بأن تكون خلقة المذكر أو المؤنث غير قابلة للوصف.

والأكرم: العظيم الكمرة وهي حشفة الذكر.

(٢) عفلاء: العفل: شيء يجتمع في قبل المرأة يشبه الأذرة للرجل - والأذرة: الخصية المتنفخة.

(٣) ألى: كبير الآلية، والأصل ألى - بهمزتين ثانيتهما ساكنة، فقلبت الهمزة الثانية ألفا وكذا الياء لتحركها وانفتاح ما قبلها.

(٤) عجزاء: أى: كبيرة العجز.

(٥) قائله: لم آقف على اسم قائله - وهو من البسيط -

وصدره: طوى الجديدان ما قد كنت أنشره.

وهو كثير، فإن اعتلت عينه نحو بيض وسود، أو لامه نحو عُمى وعُشو،
أو كان مضاعفا نحو غُر جمع أَعْر، لم يجز الضم
وَفَعْلَةٌ جَمْعًا بِنَقْلِ يُدْرِي

هذا هو رابع جمع القلة، ولم يطرد في شيء من الأبنية، بل هو محفوظ
في ستة أوزان: فَعِيلٌ نحو صَبِيٍّ وَصَبِيَّةٍ، وفعل نحو قَتَى وَفَتِيَّةٍ، وفَعْلٌ نحو شَيْخٍ
وشَيْخَةٍ، وفُعَالٌ نحو غُلَامٍ وَغُلَمَةٍ، وفُعَالٌ نحو غَزَالٍ وَغَزَلَةٍ، وفِعْلٌ نحو ثَنِيٍّ وَثَنِيَّةٍ
على وزن عدى حكاه الفارسي، والثَنِيُّ: هو الثاني في السيادة. فإن قلت: فما
فائدة قوله (وفعلة جمعاً) وقد علم بذكره أولاً أنه جمع؟

قلت: التعريض بقول ابن السراج؛ ولذلك لم يقل مثل هذا في غيره من
جموع القلة، (إذ لا خلاف فيها)^(١).

تنبيه:

لو قدم قوله (وفعلة جمعاً بنقل يدرى) على قوله (فعل لنحو أحمر وحمرا)
لتوالت جموع القلة.

وَفَعْلٌ لاسم رباعي بَمَدٍ قَدْ زِيدَ قَبْلَ لَامٍ اِعْلَالًا فَقَدْ
.....
مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي الْأَعْمُ ذُو الْأَلْفِ

من أمثلة جمع الكثرة فعل، وهو مطرد في اسم رباعي بمد قبل لامه صحيح
اللام، فإن كانت مدته ياءً أو واواً ولم يشترط فيه غير ذلك نحو قضيب وقضْب،
وعمود وعمُد. فإن كانت ألفاً اشترط فيه مع ذلك ألا يكون مضاعفاً نحو قَزَالٍ
وقُدُلٍ^(٢) وحمار وحمُر.

= اللغة: «الجديدان» الليل والنهار «الأعين» جمع عين «النجل» بضم النون جمع نجلاء من
النجل وهو سعة شق العين. والرجل أنجل والعين نجلاء.

الإهراب: «طوى» فعل ماضٍ «الجديدان» فاعل «ما» موصولة في محل نصب مفعول «قد»
حرف تحقيق «كنت» كان واسمها «أنشره» جملة في محل نصب خبر كان. وجملة كان
واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول «أنكرتني» فعل ماضٍ والتاء للتأنيث والنون
للوقاية والياء مفعول «ذوات» فاعل «الأعين» مضاف إليه «النجل» صفة الأعين.

الشاهد: قوله «النجل» فإنه حرك الجيم للضرورة والقياس تسكينها.
مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٦٧٧، والسيوطي في الهمع ٢/١٧٥.

(١) ب، جـ.

(٢) القدال: جماع مؤخر الرأس - ومعقد العذار من الفرس خلف الناصية.

واحترز بالاسم من الصفة فإنها لا تجمع على فُعل، وشذ في وصف على
فَعَال نحو صَنَاع وصَنَع، وفعال نحو نَاقَة كِنَاز ونوق كُنُز، وذهب بعضهم إلى أنه
قياس فيهما وبالرباعي من غيره، وشذ نحو رهن ورهن ونَمِر ونُمِر قال^(١):

فِيهَا عَيَائِلُ أُسُودٍ وَنُمُرٌ

وقيل يجوز أن يكون قصره من نمور ضرورة. وبالمدة من العارى منها،
وبصحة اللام من المعتلها نحو سقاء، فإنه لا يجمع على فُعل، وسبب ذلك أنه لو
جمع عليه لأدى إلى قلب الياء واواً فيصير إلى سَقُو، وقياسه حيثُذ قلب الواو ياء
والضمة كسرة فيصير إلى سَقِي، وهو بناء تنكبته العرب، وبعدم التضعيف في ذى
الألف عن نحو بَنَات وزمام، فإن قياسه أفعلة، وأشار بقوله في الأعم إلى شذوذ
قولهم عِنَان وَعُنُنٌ وَحَجَّاجٌ وَحُجَّجٌ، وفهم من تخصيص ذلك بذى الألف أن
المضاعف من ذى الياء نحو سرير، وذى الواو نحو ذلول، يجمع على فعل نحو
سرير وسرر وذلول وذُلُل.

تنبيهات:

الأول: لا فرق في الاسم الرباعي الجامع للشروط بين أن يكون مذكراً كما
مثل، أو مؤنثاً نحو أتان وأتن، وقلوص وقلص^(٢) فكلاهما يطرد فيه فُعل.

(١) قائله: أشده سيويه لحكيم بن معية الربعى من تميم يصف فتاة نبتت في موضع محفوف
بالجبال والشجر - وهو من الرجز -.

وقبله: حفت بأطواد جبال وسمر في أشب الغيطان ملتف الحظر.

اللغة: «حفت» أحيطت «بأطواد» جمع طود وأصله الجبل العالى، والمراد هنا الشنديد
الارتفاع «الحظر» الموضع الذى حوله شجر كالحظيرة «أشب» ملتف ومختلط «الغيطان»:
جمع غوط وهى الأرض المطمئنة الواسعة «عيائيل» جمع عيل - واحد العيال والمراد أشبال
السباع.

الإعراب: «فيها» جار ومجرور خبر مقدم والضمير عائد إلى الغيطان «عيائيل» مبتدأ
مؤخر «أسود» بدل من عيائيل أو بيان لها. وروى بالجر على الإضافة، ويكون من إضافة
الصفة إلى الموصوف.

الشاهد: قوله «نمر» جمع نمر على نمر والقياس: نمور.

مواضعه: ذكره ابن هشام فى شرح الألفية ٤/١١٢. وابن يعيش ٥/١٨.

(٢) القلوص: بفتح القاف - الناقة الشابة.



الثاني: ما مدته ألف ثلاثة أقسام: مفتوح الأول، ومكسوره، ومضمومه.

أما الأول والثاني ففُعُلٌ فيهما مطرد، وتقدم تمثيلهما، وأما الثالث فظاهر إطلاقه هنا اطراد فُعُلٌ فيه، وصرح بذلك في شرح الكافية، فإنه مثل بقُراد وقُردٌ، وكُراع وكُرعٌ في المطرد، وتبعه الشارح، وذكر في التسهيل أن فُعُلاً نادر في فُعَال وهو الصحيح؛ فلا يقال في غُراب غُربٌ ولا في عُقاب عُقبٌ.

وإذا قلنا باطراده فيشترط ألا يكون مضاعفا كما شرط ذلك في أخويه.

الثالث: يجب في غير الضرورة تسكين عين هذا الجمع إن كانت واواً نحو سِوار وسور، ومن ضمها في الضرورة قوله^(١):

أغرُ الثنايا أحمَ اللثاتِ يحسُنُها سوُكُ الإسحِلِ

قال الفراء: وربما قالوا عون كرسل، فعلوا ذلك فرقا بين العوان والعانة، أي بين جمعهما، والبصريون لا يجيزون ضم هذه الواو إلا في الشعر، ويجوز تسكين عينه إن لم تكن واواً نحو قُذَلٌ وحُمُرٌ في قذل وحمر، وإن كانت ياء كسرت الفاء عند التسكين فتقول في سيال سِيلٌ وسيل^(٢) فإن كان مضاعفا لم يجز تسكينه، لما يؤدي إليه من إدغام، ونذر قولهم ذُبابٌ وذُبٌّ والأصل ذُبُّبٌ.

الرابع: اطراد عند تميم وبعض كلب فتح عين فعل المضاف تخفيفا فليل في الاسم فقط، فلا يصح في ثياب جدد إلا الضم، وقيل: مطلقا في الاسم

(١) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من المتقارب -

اللغة: «أغر» أبيض «الثنايا» جمع ثنية وهي الأسنان الأربعة التي يليها الرباعيات «أحم» من الحمة وهو لون بين الدهمة والكمته «اللثات» جمع لثة، وهي اللحمية المركبة فيها الأسنان «يحسُنُها» يجعلها «سوك» جمع سواك «الإسحل» بكسر الهمزة - شجر يتخذ منه المساويك.

الإعراب: «أغر» مرفوع على أنه خبر لمبتدأ محذوف أي: هو أغر «الثنايا» مضاف إليه «أحم» خبر بعد خبر «اللثات» مضاف إليه «يحسُنُها» فعل مضارع والهاء مفعوله «سوك» فاعل «الإسحل» مضاف إليه.

الشاهد: قوله «سوك» حيث ضم فيه الواو والقياس تسكينها.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٦٦٩.

(٢) السيال: ضرب من الشجر له شوكة.

والصفة، وإلى الأول ذهب ابن قتيبة وغيره من أئمة اللغة، واختاره ابن الصائغ،
وإلى الثاني ذهب أبو الفتح والشلوين.

الخامس: ذكر في الكافية والتسهيل أن فُعْلاً يطرد في نوعين: أحدهما
المتقدم، والآخر فُعُول بمعنى فاعل نحو صبور وصَبْرٌ، فإن كان بمعنى مفعول لم
يجمع على فُعُل نحو رَكوب، ولم يذكره هنا، فأوهم أنه غير مقيس، وليس
كذلك.

.....
وَفُعَلٌ جَمْعًا لِفُعْلَةٍ عُرِفَ

..... ونحو كُبْرَى ...

من أمثلة جمع الكثرة فُعَلٌ، ويطرد في نوعين:

الأول: فُعْلَةٌ - اسما نحو غُرْفَةٌ وَغُرْفٌ، فإن كانت صفة نحو ضُحْكَةٌ^(١) لم
يجمع على فُعَلٌ.

الثاني: الفُعْلَى - أنثى الأفعال نحو الكُبْرَى والكبير، فإن لم تكن أنثى الأفعال
نحو بُهْمَى وَرُجْعَى لم يجمع على فُعَلٌ.

تنبيهات:

الأول: قوله (ونحو) - بالجر معطوف على فاعله، أى ولنحو.

الثاني: فهم من تمثيله بكبرى أن مراده أنثى الأفعال، احترازاً من غيرها كما
سبق.

الثالث: أخل هنا باشتراط الاسمية من فُعْلَةٌ، وهو شرط كما تقدم فلو قال
فُعَلٌ لِفُعْلَةٍ اسما عرف) لأجاد.

الرابع: اقتصر هنا وفي الكافية على هذين النوعين، أعنى فعلة اسما
والفُعْلَى أنثى الأفعال، وقال في شرح الكافية بعد ذكرهما: وشذ فيما سوى ذلك،
يعنى فُعْلاً، وزاد في التسهيل نوعاً ثالثاً وهو فُعْلَةٌ - اسماً نحو جُمُوعَةٌ وَجُمُوعٌ، فإن

(١) ضُحْكَةٌ: بضم فسكون - وهو من يضحك منه كثيراً، وأما بضم ففتح فهو من يضحك
كثيراً.



كان صفة نحو امرأة شُلَّة - وهي السريعة - لم يجمع على فَعَل. وتقدم رابع يطرد فيه فَعَل عند بعض تميم وكلب.

الخامس: اختلف في ثلاثة أنواع آخر؛ الاول: فَعَلِي مصدرا نحو رُجِعِي، والثاني: فَعَلَة - بفتح الفاء - فيما ثانيه واو ساكنة نحو جَوْزَة، فقاسه الفراء في هذين النوعين فتقول: رُجِعْ وجَوْزْ كما قالوا في رؤيا ونوبة: رُؤَى ونُوب. وغيره يجعل رُؤَى ونوب مما يحفظ ولا يقاس عليه. والثالث: فَعَل مؤنثا بغير تاء نحو جُمَل، فهذا يجمع على فَعَل قياسا عند المبرد، وغيره يقصره إن جاء على السماع. وقوله في الكافية: وجُمَل مثل بُرْمَة في فَعَل - يقتضى موافقة المبرد.

ولفَعَلَة فَعَلٌ

من أمثلة جمع الكثرة فَعَلٌ، وهو مطرد في فَعَلَة، قال في التسهيل: اسما تاما، نحو فرقة وفرق، واحترز بالاسم من الصفة كقولهم صِغْرَة وكِبْرَة وعِجْزَة في ألفاظ ذكرت في المخصص، وذكر أنها تكون هكذا للمفرد وللمثنى والمجموع، وبالتالي من نحو رِقَة فإن أصله ورق، لكن حذفت فاؤه.

فإن قلت: فقد أخل هنا بالشرطين.

قلت: أما اشتراط الاسمية فإنه أخل به في فعلة كما أخل به في فعلة، ولو قال: لفعلة اسما، وجاء بعضه على فعل لاوضح.

وأما الثاني: فقد أجاب عنه بأن نحو رقة بعد الحذف لم يبق على وزن فعلة، وإنما ذلك باعتبار أصله.

فإن قلت: قد زعم بعض النحويين أن فعلة لم يجئ صفة فلعله إنما لم يعتد بالاسمية بناء على هذا كما تقدم.

قلت: تقييده بالاسمية في التسهيل يرد ذلك، وأيضا فقد ثبت ورود فعله صفة (فليس نفيه بصحيح)^(١).

فإن قلت: ما حكم فعلة - بضم الفاء - إذا حذفت فاؤه؟

(١) ب، ج. وفي أبياسقاط فليس.

قلت: لم يشترط في التسهيل التمام إلا في فعلة - بكسر الفاء - والقياس يقتضى تساويهما، فلعله إنما لم يذكر ذلك في فعلة - بضم الفاء - لأنه قليل جدا قالوا: في وصله صلة.

تنبيه:

قاس الفراء فعلا في فعلى اسما نحو ذكرى وذكرك، وفعلة - يائي العين، نحو ضيعة وضييع، كما قاس فعلا في نحو رؤيا ونوبة، وقاسه الفراء في نحو هند، كما قاس فعلا نحو جمل، ومذهب الجمهور أنه إن ورد لم يقس عليه هذه الأنواع، وقوله في الكافية: وهند مثل كسرة في فعل.

يقتضى موافقة المبرد كما في نحو جمل (وقد يجيء جمعُه على فعل) يعنى أن فعلة - بكسر الفاء - قد تجمع على فعل كقولهم حلية وحلى، ولحية ولحى، وهو شاذ، وقال بعضهم حلى ولحى - بالكسر - على القياس.

تنبيه:

كما ناب فعل عن فعل في حلية ولحية ناب فعل عن فعل في صورة وقوة قالوا صور وقوى، بكسر أولهما شذوذا

في نحو رام ذو اطراد فعله

من أمثلة جمع الكثرة فعلة - بضم الفاء - وهو مطرد في فاعل وصفا لمذكر عاقل معتل اللام نحو رام ورماة وقاض وقضاة، وإلى هذه الشروط أشار بقوله في التمثيل برام، فاحترز بفاعل من وصف على غير فاعل، وبالصفة من نحو واد، وبالمذكر من نحو رامية، وبالعاقل من نحو أسد صار^(١). وبالمعتل من نحو ضارب، فلا يجمع شيء من ذلك على فعلة، وشذ في صفة على غير فاعل نحو كمي وكماة، وفي فاعل اسما نحو باز وبزاة وفيه شذوذ من وجه آخر، لأنه غير عاقل، وفي وصف على فاعل صحيح اللام قالوا: هادر وهدر - بالدال المهملة - وهو الرجل الذي لا يعتد به.

(١) صار - بتخفيف الراء - من الضراوة لابتشديدها من الضرر.

تنبيه:

اختلف النحويون في وزن رماة ونحوه، فذهب الجمهور إلى أنه فعلة، وهو مما انفرد به المعتل إلا ما ندر، أعنى هدره، وذهب الفراء إلى أن وزنه فعل نحو شاهد وشهد بدليل مجيء بعض ذلك كقولهم غُزِيَ جمع غاز والهاء فيه عوض من ذهاب التضعيف، وذهب بعضهم إلى أن وزنه فعلة - بالفتح - نحو حملة، وضمت فاؤه فرقا بين الصحيح والمعتل.

وشاع نحو كامل وكملة

ومن أمثلة جمع الكثرة فعلة - بفتح الفاء - وهو مطرد في فاعل وصفا للمذكر عاقل صحيح اللام نحو كامل وكملة وبار وبررة، وأشار بالمثل أيضا إلى الشروط. واحترز من غير فاعل ومن فاعل اسما أو مؤنثا أو غير عاقل أو معتل اللام، ولا يجمع شيء من ذلك على فعلة باطراد، وشذ في غير فاعل نحو سيد وسادة، وقل في غير العاقل نحو ناعق ونعقة - وهى الغربان.

تنبيه:

لو قال كذاك نحو كامل وكملة، لكان أنصرا لأن الشياخ لا يلزم منه الاطراد.

فعلَى لوصف كقتيل وزمن وهالك وميت به قمن

من أمثلة جمع الكثرة فعلى، وهو مطرد في وصف على فعيل بمعنى مفعول دال على هلك أو توجع، قال في شرح الكافية أو تشتت نحو قتيل وقتلى وجريح وجرحى وأسير وأسرى، ويحمل عليه ما أشبه في المعنى من فعل كزمن وزمنى، وفاعل كهالك وهلكى، وفعل كमित وموتى، وزاد في الكافية والتسهيل فعيل بمعنى فاعل كمريض ومرضى، وأفعل كأحمق وحمقى، وقعلان كسكران وسكرى، قال: وبه قرأ حمزة والكسائي ﴿وترى الناس سُكْرَى وَمَا هُمْ بِسُكْرَى﴾ (١) قال: وما سوى ذلك محفوظ، كقولهم كيس وكيسى فإنه ليس فيه ذلك المعنى.

لفعل اسما صح لا ما فعلة والوضع فى فعل وفعل قللة

(١) من الآية ٢ من سورة الحج.

من أمثلة جمع الكثرة فَعَلَة، وهو لاسم صحيح اللام على فَعَلٍ نحو دُرْجٍ ودرَجَة^(١) وكُوْر وكُوْرَة، ودُبٌ ودُبِيَّة، وعلى فَعَلٍ وفَعَلٍ قليلاً، فالأول نحو غَرْدٍ وغَرْدَة^(٢) وزَوْجٍ وزَوْجَة، والثاني قرد وقِرْدَة وحِسلٍ وحِسلَة وهو الضب، وهو محفوظ في هذين كما يحفظ في غيرهما نحو هَادِرٍ وهَدْرَة.

واحترز بالاسم من الصفة، وبالصحيح اللام من المعتل نحوى مدى وظبي ونحى^(٣) فإنه لا يجمع شيء من ذلك على فَعَلَة، ونذر في عِلْجٍ عِلْجَة^(٤) لأنه صفة.

وفُعَلٌ لفاعلٍ وفاعله وصفين نحو عاذلٍ وعاذلة

من أمثلة جمع الكثرة فُعَل، وهو مطرد في وصف صحيح اللام على فاعل وفاعلة نحو عاذلٍ وعُدُل، وعاذلة وعُدُل، واحترز بالوصفين من الاسمين نحو حاجب العين، وجائزة البيت، ولا يجمعان على فعل.

ومثله الفُعَالُ فيما ذُكِرَا وذَانِ فِي المَعَلِّ لَأَمَّا نَدْرَا

من أمثلة جمع الكثرة فُعَالٌ وهو مثل فُعَلٍ في المذكر خاصة، أى: يطرد في وصف صحيح اللام على فاعل نحو عاذلٍ وعُدُل، ونذر في المؤنث كقولهِ^(٥):

(١) درج - بضم الدال وسكون الراء - وهو وعاء المغازل.

(٢) غرد - بفتح الغين وسكون الراء - وهو نوع من الكمأة.

(٣) نحى: بكسر النون وسكون الحاء - وهو وعاء السمن.

(٤) عِلْج: بكسر فسكون: الرجل من كفار العجم، وهو أيضا الشديد الغليظ.

(٥) قائله: هو عمير بن شبيب - المعروف بالقطامي - وهو من البسيط - .

اللغة: أبصارهن جمع بصر - والمراد العين مائلة متجهة «صداد» من الصد وهو الإعراض. المعنى: إن عيون هؤلاء الغواني متجهة إلى الشبان، والحال أنهن لم يعرضن عنى ولم ينسيننى.

الإعراب: أبصارهن مبتدأ وضمير النسوة مضاف إليه، إلى الشبان، جار ومجرور متعلق بقوله مائلة «مائلة» خير المبتدأ «وقد» حرف تحقيق «أراهن» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه والضمير البارز مفعول أول، «عنى» جار ومجرور متعلق بقوله صداد وساغ تقديم معمول المضاف إليه على المضاف لأمرين: أولهما: أن المعمول جار ومجرور فيتوسع فيه والثاني: أن المضاف يشبه حرف النفي فكأنه ليس فى الكلام إضافة «غير» مفعول ثانٍ لأرى «صداد» مضاف إليه.

أَبْصَارُهُنَّ إِلَى الشُّبَّانِ مَائِلَةٌ وَقَدْ أَرَاهُنَّ عَنِّي غَيْرَ صُدَادٍ

وتأوله بعضهم على أن صداد في البيت جمع صاد، وجعل الضمير للأبصار؛ لأنه يقال بصر صاد، كما يقال بصر حاد.

تنبيه:

قال بعض النحويين: ينظر ما سمع من فعل وفعال في فاعل المذكور فيتبع فإن لم يسمع جمع تصحيحا، فإن فقد بعض شروط التصحيح جمعت بأيهما شئت، وهذا خلاف المفهوم من كلام المصنف. وقوله (وذان) الإشارة إلى فَعَلَّ وفعَّال، يعني: أنهما ندرا في جمع فاعل المعتل اللام نحو غار وغزى، فعلم أن شرط اطرادهما صحة اللام.

فَعَلَّ وَفَعَّلَهُ فِعَالٌ لَّهُمَا وَقَلَّ فِيمَا عَيْنُهُ الْيَا مِنْهُمَا

من أمثلة جمع الكثرة فعال - وهو مطرد في فعل وفعلة اسمين أو وصفين نحو كَعَبٌ وَكِعَابٌ وَصَعَبٌ وَصِعَابٌ، وَقَصْعَةٌ وَقِصَاعٌ وَخَدَلَةٌ وَخِدَالٌ^(١)، بشرط ألا تكون عينهما ياء، فهم ذلك من قوله (وقلَّ فيما عينه اليا منهما).
ومن القليل ضيف وضياف.

تنبيه:

بقي شرط آخر وهو ألا يكون فاؤهما ياء، وندر قولهم يعار جمع يعر - وهو الجدى - وقد ذكر هذا في غير هذا الكتاب.

وَفَعَّلَ أَيْضًا لَهُ فِعَالٌ مَالِمٌ يَكُنُّ فِي لَامِهِ اهْتِلَالٌ

يعنى أن فعال أيضا يطرد في فَعَلَّ نحو جبَلٌ وجمال بثلاثة شروط:

=الشاهد: قوله (صداد) فإنه جمع صادة بدليل التانيث في أبصارهن وأراهن وذلك نادر، لأن فعال جمع لفاعل - لا لفاعلة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشموني ٣/٦٨٤، وابن هشام ٤/١٠٩. وابن عقيل ٢/٣٤٤.

(١) خدلة: أى: ممثلة الساقين والذراعين.

الأول: ألا تكون لامه معتلة، احترازاً من نحو فتى.

والثاني: ألا يكون مضعفاً احترازاً من نحو طلل.

والثالث: أن يكون اسماً لا صفة، ونص على الثاني بقوله (أَوْ يُكْ مَضْعَفًا) وأما الثالث فقد ذكره في التسهيل (ومثلُ فَعَلٍ. ذُو التَا) يعني: أن فَعْلَةً يجمع على فعال باطراد كفعال نحو رقية ورقاب، ويشترط فيه ما اشترط في فعل. والله أعلم. وقوله (وفعلٌ مع فُعَلٍ فاقبلِ) يعني: أن فعالاً يطرد فيها أيضاً نحو قَدَحٍ وقِدَاحٍ ورمحٍ ورمَاحٍ.

تنبيه:

يشترط في هذين الوزنين أن يكونا اسمين احترازاً من نحو جلف وجلوف^(١). ويشترط في ثانيهما ألا يكون واوى العين كحوت، ولا يائي اللام كمذى^(٢).

وَفِي فَعِيلٍ وَصَفٍ فَاعِلٍ وَرَدَّ كَذَلِكَ فِي أَثْنَاءِ أَيْضًا اطَّرَدَ

يطرد فعال أيضاً في فعيل بمعنى فاعل وفعيلة مؤنثة نحو ظريف وظريفة يجمعان على ظراف. واحترز من فعيل بمعنى مفعول ومؤنثه نحو جريح وجريحة فلا يقال فيهما جراح.

تنبيهات:

الأول: يشترط في فعيل بمعنى فاعل وأثناء أن يكونا صحيحي اللام، ذكره في التسهيل.

الثاني: زعم العبدى^(٣) أن فعالاً يختص بجمع فعيلة المؤنث وهو خطأ، بل يشترط فيه المذكر والمؤنث.

(١) جلف: وهو الشاة المسلوخة بلا رأس ولا قوائم، ومنه الرجل الجافى فى خلقه.
(٢) المدى: هو القفيز الشامى وهو غير المد وقياس جمعه أمداء.
(٣) هو أحمد بن بكر بن أحمد العبدى أبو طالب. أحد أئمة النحاة المشهورين قال ياقوت: كان نحوياً لغويًا قرأ على السيرافى والرمسانى والفارسى، وله شرح الإيضاح. شرح كتاب الجرمى - ومات يوم الخميس العاشر من شهر رمضان سنة ست وأربعمائة.

الثالث: قد اتضح بما تقدم أن فعلا مطرد في ثمانية أوزان:
فَعْلٌ، وفَعْلَةٌ، وفَعَلٌ، وفَعَلَةٌ، وفِعِلٌ، وفِعِلَةٌ، وفَعِيلٌ، وفَعِيلَةٌ - بالشروط
المذكورة.

وَشَاعَ فِي وَصَفٍ عَلَى فَعْلَانًا أَوْ أَثْنَيْهِ ...

أى: كثر فعال في وصف على فَعْلَانٍ نحو غضبان وغضاب، وندمان وندام
أو على فَعْلَى نحو غضبى وغضاب أيضا، أو على فَعْلَانَةٍ نحو ندمانة وندام، وهما
أثنا فعلان، لأن مؤنثه يكون على فعلى وفعلانة، وقوله (أو على فعلانا) - بضم
الفاء نحو خمصان وخماص^(١)، وكذلك فعلانة أثناء نحو خمصانة وخماص
أيضا، وإليها أشار بقوله (أو على فعلانا).

فهذه خمسة أوزان: فَعْلَانٌ، وفَعْلَى، وفَعْلَانَةٌ، وفَعْلَانٌ وفَعْلَانَةٌ كثر فيها
فعال.

فإن قلت: فهل يطرد فيها؟

قلت: صرح في شرح الكافية بعدم الاطراد فيها فقال: وشاع دون اطراد،
وظاهر التسهيل اطراده، وقوله:

ومثله فَعْلَانَةٌ والزَمَةٌ فِي نَحْوِ طَوِيلٍ وَطَوِيلَةٍ تَفِي

أى: التزم فعلا فيما عينه واو ولامه صحيحة من فعيل بمعنى فاعل وفعيلة
أثناء نحو طويل وطويلة، فنقول فيهما طوال، ولم تجاوره فيهما إلا إلى
التصحیح^(٢).

ويُفْعُولُ فَعْلٌ نَحْوُ كَيْدٍ يُخَصُّ غَالِبًا

من أمثلة الكثرة فَعُولٌ - وهو مطرد في اسم على فَعِلٍ نحو كَيْدٍ وكَيْبُودٍ وَنَمِرٍ
وَنُمُورٍ، ولم يجاوروا فَعُولًا في جمع فعل إلى غيره من جموع الكثرة غالبا، وإلى
هذا أشار بقوله: (يخص غالبا).

وأشار بقوله (غالبا) إلى أنه قد يجمع على غير فَعُولٍ نادرا، نحو نَمِرٍ وَنُمُورٍ،

(١) الخمصة: الجوعة، وخمص البطن - مثلثة - خلا، ورجل خمصان وخميص الحشا:

ضامر البطن، وهي خمصانة والجمع خماص.

(٢) نحو طويلين وطويلات.

ولم يجمع فعل على فعال استغناء بفعول، وقال الشارح: ولا يكادون يجاوزون في الكثرة جمع فعل على فعول إلى جمعه على فعال، فإن جاء منه شيء عد نادرا، فيه نظر، لأن تخصيصه بقوله إلى فعال يقتضى أنهم قد يجاوزونه إلى غير فعال، وكلام الناظم يقتضى أنهم لم يجاوزوه، غالبا لا إلى فعال ولا إلى غيره، وقوله (وإن جاء منه بشيء)، يقتضى أنه لم يقف على شيء منه، وقد سمع نمار في نمر وأشار إليه في التسهيل.

... كَذَاكَ يَطْرُدُ فِي فَعَلٍ أَسْمَاءَ مُطْلَقَ الْفَاءِ ..

يعنى أن فُعُولًا أيضا يَطْرُدُ فِي فَعَلٍ - بفتح الفاء - نحو كعب وكعوب وكسرها نحو حمل وحمول وضمها نحو جند وجنود - بشرط أن يكون اسما، فإن كانت أوصافا نحو صَعَبٌ وَجِلْفٌ وَحَلُوٌ، لم يجمع على فُعُولٍ، إلا ما شذ كضَيْفٌ وَضِيُوفٌ.

تنبيهات:

الأول: اطراد فُعُولٍ فِي فَعَلٍ مشروط بالأ تكون عينه واوا كحَوْضٌ وشذ فُوجٌ فِي فَوْجٍ، ومشروط فِي فَعَلٍ بالأ تكون عينه واوا أيضا كحوتٍ، والأ يكون مضاعفا نحو خُفٌّ وشذ حُصٌّ وَحُصُوصٌ^(١).

الثاني: صرح المصنف بأن فعلا وفعولا مقيسان في هذه الأوزان الثلاثة بشروطها.

وقال بعض النحويين: فعل يجمع في الكثرة على فعال وفعول وهو في ذلك على ثلاثة أضرب:

ضرب يجتمعان فيه نحو كعب وكعاب وكعوب، وضرب ينفرد به فعال نحو كلب وكلاب دون كلوب، وضرب ينفرد به فعول وهو فليس وفلوس دون فلاس. وقال غيره: فعول وفعال كثيرا في جمع فعل الصحيح العين فعلى أيهما جمعته العرب اتبع، فإن لم يحفظ منهما واحد نظر في بقية أبنية الجموع فإن جمع على واحد منها أو أكثر اتبع، فإن لم يوجد جمع على أي منهما على التخيسر، قال

(١) والحص: هو الورس ويقال له: الزعفران.

بعض المتأخرين: وينبغي أن تعلم أن أكثر الجموع سماعي، لكن منها ما يغلب فيذكر الغالب ليحمل عليه ما لم يسمع جمعه.

الثالث: قال في التسهيل وقد تلحقهما التاء، يعني فعلا وفعولا نحو فحالة وفحولة، وهو قليل لا يطرد. وذكر في التسهيل أيضا أن من أمثلة اسم الجمع فعالة نحو جمل وجمالة، قيل: وقد ذكر أولا أن فعالا تلحقه التاء فيكون جمالة جمع تكسير لا اسم جمع وقوله (وَفَعَلْ لَهُ) من تنمة الكلام على فعول نحو أسد وأسود وشجن وشجون.

فإن قلت: فهل يطرد جمعه على فعول؟

قلت: ذكره في التسهيل مع ما يقاس فيه فُعُول، لكن بشرطين: أن يكون اسما، والآخر مضاعفا، أما نحو طُلُول في طلل فمقصود على السماع. وقال في الكافية: وفي فعل يقل - وصرح في شرحها بأنه يقتصر فيه على السماع، وفي الارتشاف بعد ذكره فيما يطرد فيه فعول، وقيل: يقتصر فيه على السماع، وبه جزم الشارح.

فإن قلت: فما المفهوم من قوله (وفعل له)؟

قلت: ظاهره أنه مقيس، وفاقا لظاهر التسهيل، فإنه ذكره عقيب المطرد، ولم يصرح بعدم اطراده، وأيضا فإنه لم يذكر في هذا النظم غالبا إلا المطرد، وقد شد فعول في غير فعل نحو شاهد وشهود وصال وصلّى، ولم يتعرض لذكر ذلك فظهر أن مراده ذكر المطرد، وقال الشارح: ويحفظ فعول في فعل ولذلك قال وفعل أيضا له فعول، ولم يقيده باطراد، فعلم أنه محفوظ فيه انتهى. وفيه نظر؛ لأن مثل هذه العبارة إنما استعملها الناظم فيما هو مطرد كقوله: وفعل أيضا له فعال.

فإن قلت: فما إعراب قوله (وفعل له) على هذا؟

قلت: يحتمل وجهين: أحدهما أن يكون فعل مبتدأ، وله خبر مبتدأ محذوف تقديره: له فعول، والضمير عائد على فعل، والجملة خبر الأول، وهذا ظاهر تقدير الشارح. والثاني: أن يكون فعل مبتدأ، وله خبره، والضمير لفُعُول أي: فَعَلْ لفُعُول. يعني أنه من المفردات التي تجمع على فعول.

فإن قلت: فهلا جعلت قوله وفعل معطوفا على قوله في فعل فيكون نصا في اطراد فعول فيه، فيكون قوله له، ابتداء كلام يتعلق بما بعده، والضمير لفعل، أى: لفعل وللفعال فعلان، فيؤخذ منه أن فعلا جمع على فعلان.

قلت: أما جمع فعل على فعلان فثابت في الصحيح والمعتل نحو حرب وخربان وهو ذكر الحبارى - وفتى وقتيان، وأخ وإخوان، وتاج وتيجان، وهو مطرد في واوى العين، صرح بذلك في شرح الكافية قال: وقد يجمع عليه الصحيح العين نحو حرب، فظاهره أنه لا يطرد في الصحيح العين، فلو جعل قوله: له، ابتداء كلام لاقتضى اطراد جمع فعل على فعلان في الواوى العين وغيره. وقوله: بعد (وشاع) في قاع وحوت، يدل على أن اطراده مخصوص بنحو قاع من الواوى العين.

فإن قلت: يحتمل أن يكون أراد أن فعلانا مطرد في فعل مطلقا، ولا ينافى ذلك ما ذكر من شياعه في قاع ونحوه، لاحتمال أن يكون في قاع ونحوه أكثر منه في غيره مع اطراده في النوعين، ويدل على صحة هذا قوله في التسهيل: ومنها فعلان لاسم على فعل أو فعال أو فعل مطلقا، أو فعل واوى العين فلم يعتد بواوى العين إلا فعلا، وقال: في فعل مطلقا.

قلت: هذا احتمال يبعده ظاهر اللفظ، والله أعلم.

وقوله: وللفعالِ فعْلانٌ حصل..

يعنى أن من أمثلة جمع الكثرة فعْلان - بكسر الفاء - وهو مطرد في اسم على فُعال نحو غُرَابٍ وِغْرَبَانٍ وِغْلَامٍ وِغْلِمَانٍ وتقدم أول الباب التنبيه على اطراده في فُعل نحو صِرْدٍ وِصِرْدَانٍ.

وَشَاعَ فِي حُوتٍ وَقَاعٍ مَعَ مَا ضَاهَاهُمَا وَقَلَّ فِي غَيْرِهِمَا

يعنى أن فعْلان كثر فيما عينه واو من فُعل وفعل فالأول نحو حُوتٍ وِحِيْتَانٍ ونُونٍ وِنِينَانٍ^(١) والثانى نحو قَاعٍ وِقِيْعَانٍ، وتاجٍ وِتِيْجَانٍ.

(١) النون: هو الحوت.

قلت: وصرح فى شرح الكافية باطراده فيما عينه واو من الوزنين، ثم أشار بقوله: وقل فى غيرهما. إلى أنه قد ورد فعلان فى غير ماذكر قليلا كقولهم خرب وخربان، وتاج وتيجان وأخ وإخوان وغزال وغزلان وصور وصوران وصيران - والصوار - قطع بقر الوحش - وظليم وظلمان - والظليم ذكر النعام - وخروف وخرفان، وحائط وحيطان، وقنو وقنوان^(١).

قال الشارح بعد ذكر هذه المثل: فهذه وأمثالها أسماء تحفظ ولا يقاس عليها. قلت: وفيه تصريح بأن فعلان فى نحو خرب لا يقاس عليه، وهو ظاهر كلامه فى شرح الكافية كما سبق ذكره، وتقدم ماذكره فى التسهيل. والله أعلم.

وَفَعْلًا اسْمًا وَفَعِيلًا وَفَعَلٌ غَيْرَ مُعَلِّ الْعَيْنِ فُعْلَانٌ شَمِلٌ

من أمثلة الكثرة فُعْلَان - بضم الفاء - وهو مقيس فى اسم على فعل نحو بطن وبُطْنان وظَهْر وظُهْران وسُقْف وسُقْفان، أو فَعِيل نحو قَضِيب وقُضْبان ورغيف ورغْفان، أو فَعَل - صحيح العين - نحو ذَكَرٌ وذَكَران وجَمَلٌ وجُمْلان.

تنبيهات:

الأول: قال فى شرح الكافية: إن فعلان يطرد فيما كان من الأسماء الجامدة والجارية مجراها على فعل، ومثل الجارية مجراها بعبدان جمع عبد.

الثانى: ذكر الشارح فى أمثلة فَعَلْ جَذَعٌ وجُذَعان^(٢). وذكر فى التسهيل أن فعلان يحفظ فى جذع ولا يقاس عليه لأنه صفة.

الثالث: ظاهر كلامه أن فُعْلانا شاذ فى غير ما ذكر، وقال فى التسهيل: ومنها فُعْلان لاسم على فَعِيل أو فَعَلٌ صحيح العين أو فَعَلٌ أو فِعْلٌ - فزاد فِعْلًا نحو ذئب وذؤبان، وقال فى شرح الكافية: إن فُعْلانا فى فِعْلٌ قليل.

وَلِكِرِيمٍ وَبِخَيْلٍ فُعْلًا كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلَا

(١) القنو: بالكسر والضم - والقنا - بالكسر والفتح - الكياسة، جمعه أقناء وقنوان وقنيان - مثلثين.

(٢) الجذع: الشاب الحدث، وقيل: الثنى من المعز - وهى بهاء - والجمع جذاع وجذعان.

ومن أمثلة جمع الكثرة فعلاء - وهو مقيس في فعيل صفة لمذكر عاقل بمعنى فاعل غير مضاف ولا معتل اللام، نحو كريم وكرماء وبخيل وبخلاء.

فإن قلت: هل لذكر المثاليين فائدة؟

قلت: التنبيه على استواء وصف المدح والذم في ذلك.

تنبيهات:

الأول: قيد فعيلًا المذكور في شرح الكافية بأن يكون بمعنى فاعل، واحترز بذلك من فعيل بمعنى مفعول، فإنه لا يجمع على فعلاء إلا نادرا كقولهم ذفين ودُفْناء وسُجِين وسُجْناء، وقال في التسهيل: ومنها فُعلاء لمذكر عاقل بمعنى فاعل أو مَفْعِل أو مَفَاعِل فزاد مفعلا نحو فعيل سميع بمعنى مسمع، ومفاعلا نحو جليس بمعنى مجالس فيقال فيهما سمعاء وجلساء، فينبغي أن يحمل قوله في شرح الكافية بمعنى فاعل على أن المراد بمعنى اسم الفاعل مطلقا، ليشمل الثلاثي وغيره.

والثاني: يحتمل قوله: كذا لما ضاهاهما، وجهين: أحدهما أن المراد ما شابه كريما وبخيلا في الوزن بالشروط المذكورة، نحو ظريف وشريف، وأراد بذلك التنصيص على تعميم الحكم.

والآخر: أن يكون المراد ما شابه كريما وبخيلا في المعنى، وبهذا جزم الشارح، قال: وكثر فيما دل على المدح كعاقل وعقلاء وصالح وصلحاء وشاعر وشعراء، وإلى هذا أشار بقوله: لما ضاهاهما.

يعنى أن نحو عاقل وصالح وشاعر مشابه لنحو بخيل وكريم في الدلالة على معنى هو الغريزة، فهو كالثائب عن فعيل، فلهذا جرى مجراه. انتهى.

قلت: ما ذكره الشارح هو معنى قوله في الكافية:

وكفعيلَ ذا اجمَعَنَّ فاعِلا في قصدِ مدحٍ نحو جَمَعِيَ عاقِلا

وظاهر كلامه اطراد ذلك، إلا أن فهم ذلك من قوله هنا: كذا لما ضاهاهما.

غير واضح، لأنه لم يخصه بفاعل، فيوهم أن كل وصف دل على مدح (أو ذم)^(١) يجمع على فعلاء، وليس كذلك.

(١) ب، ج.

ثم اعلم أن في اقتصار الشارح نبعا للكافية على فاعل وعلى معنى المدح نظرا؛ لأنه ذكر في التسهيل أنه حمل على فعيل المذكور مادا على سجية حمد أو ذم من فعال أو فاعل، فزاد فعالا ولم يقتصر على المدح ومثّل فقال شجاع وشجعاء وبعاد وبعداء، وذكر في الكافية أن ذلك في فعال مقصور على السماع، فعلى هذا لا ينبغي أن يذكر مع فاعل.

وناب عنه أفعلاء في المعلّ لأمّا ومضعف وغير ذلك قلّ

من أمثلة جمع الكثرة أفعلاء - وهو ينوب عن فُعلاء في المضاعف والمعتل اللام من فعيل المتقدم ذكره، فالمضاعف نحو شديد وأشداء وخليل وأخلاء، والمعتل نحو غنى وأغنياء وولى وأولياء، استغنوا به عن فعلاء في هذين النوعين لما فيه من الثقل إلا ما ندر في المعتل كقولهم سرىّ وسرواء، وتقىّ وتَقَوَاءَ وسَخَىّ وسخواء، وأشار بقوله: وغير ذلك قل إلى ورود أفعلاء في غير المضاعف والمعتل قليلا نحو نصيب وأنصباء وصديق وأصدقاء وهين وأهوناء، ونحو ذلك.

فَوَاعِلٌ لِفَوْعَلٍ وَفَاعِلٍ وَفَاعِلَاءٌ مَعَ نَحْوِ كَاهِلٍ وَحَائِضٍ وَصَاهِلٍ وَفَاعِلَةٌ

.....

من أمثلة جمع الكثرة فواعل - وهو مطرد في هذه الأنواع السبعة:

أولها: فوعَل - نحو جوهر وجواهر.

وثانيها: فاعَل - بفتح العين نحو طابع وطوابع.

وثالثها: فاعِلاء - نحو قاصعاء وقواصع^(١)

ورابعها: فاعِل - اسما علما أو غير علم نحو كاهل وكواهل^(٢) وخاتم

وخواتم.

وخامسها: فاعِلٌ - صفة مؤنث عاقل نحو حائض وحوائض.

وسادسها: فاعِلٌ - صفة مذكر غير عاقل نحو صاهل وصواهل.

(١) قاصعاء: هو جحر اليربوع الذي يقع فيه أي: يدخل.

(٢) كاهل: هو مقدم أعلى الظهر مما يلي العنق وهو الثلث الأعلى وفيه ست فقرات.

وسابعها: فَاعِلَةٌ - مطلقا نحو ضاربة وضوارب و فاطمة و فواطم و ناصية و نواص .

تنبيهات:

الأول: زاد في الكافية نوعا ثامنا وهو فَوَعْلَةٌ نحو صومعة و صوامع .

الثاني: ذكر في التسهيل ضابطا لهذه الأنواع، قال: فواعل لغير فاعل الموصوف به مذكر عاقل مما ثانيه ألف زائدة أو واو غير ملحقة بخماسي، واحترز بقوله: غير ملحقة بخماسي - من نحو خَوَرْتَق^(١) فإنك تقول في جمعه خرائق، بحذف الواو .

الثالث: نص سيبويه على اطراد فواعل في فاعل صفة لمذكر غير عاقل كما تقدم نحو «نجوم طوالع و جبال شوامخ» قال في شرح الكافية: و غلط كثير من المتأخرين فحكم على مثل هذا بالشذوذ، وإنما الشاذ جمع فاعل صفة لمذكر عاقل على فواعل نحو فارس و فوارس، وإلى هذا أشار بقوله: وشدّ في الفارس مع ما ماثلة .

والذي ماثله نحو نَوَاكِس و هَوَالِك و غَوَائِب و شواهد، وكلها في صفات المذكر العاقل، قيل ويحسنه في فوارس أمن اللبس، لاختصاص معناه بالمذكر فإنه لا يقال امرأة فارسة، واما هوالك فورد في مثل قالوا هالك في الهوالك و نواكس و غوائب وردا في الشعر .

تنبيهان:

الأول: تأول بعضهم ما ورد من ذلك على أنه صفة لطوائف فيكون على القياس، فيقدر في قولهم هالك في الهوالك في الطوائف الهوالك، قيل: وهو ممكن إن لم يقولوا رجال هوالك .

الثاني: قال في الارتشاف: وذكر المبرد أنه الأصل وأنه جائز شائع في

(١) الخورتق: هو قصر النعمان الأكبر - والواو فيه لإلحاقه بسفرجل .

الشعر. قلت يعني أنه جائز في الشعر لامطلقا كما نقل غيره، وقال في الارتشاف: وأجاز الأصمعي أن تجمع هذه الصفة جمع الاسم بالحمل عليه.

ويفَعَائِلَ أَجْمَعْنَ فَعَالَهُ وَشِبْهَهُ ذَا تَاءٍ أَوْ مِرْأَلَهُ

من أمثلة جمع الكثرة فعائل وهو لكل رباعي مؤنث بمدة قبل آخره مختوما بالتاء أو مجردا منها، وإلى هذا الضابط أشار بقوله (وشببه) فاندرج فيه خمسة أوزان بالتاء وخمسة بلا تاء، فالتى بالتاء فَعَالَةٌ نحو سحابة وسحاب، وفعالة نحو رسالة ورسائل، وفعالة نحو ذؤابة وذؤائب^(١) وفعولة نحو حمولة وحمائل، وفعيلة نحو صحيفة وصحائف.

والتي بلا تاء فعال نحو شمال وشمائل وفعال نحو شمال وشمائل^(٢). وفعال نحو عقاب وعقائب، وفعول نحو عجوز وعجائز، وفعيل نحو سعيد - علم امرأة. قال في شرح الكافية: وأما فعائل جمع فعيل من هذا القبيل فلم يأت اسم جنس فيما أعلم، لكنه بمقتضى القياس يكون لعلم مؤنث كسعائذ جمع سعيد - اسم امرأة.

تنبيهات:

الأول: شرط هذه المثل المجردة من التاء أن تكون مؤنثة، فلو كانت مذكرة لم تجمع على فعائل إلا نادرا، كقولهم: جَزُورٌ وَجَزَائِرُ، وَسَمَاءٌ وَسَمَائِي^(٣)، قال^(٤):

(١) الذؤابة: بضم الذال مهموز - الضفيرة من الشعر إذا كانت مرسلة، فإن كانت ملوية فهي عقيفة، والذؤابة - أيضا: طرف العمامة، وطرف السوط.

(٢) شمال: بكسر الشين - مقابل اليمين، وبفتحها - ريح تهب من ناحية القطب.

(٣) الجزور: قال في القاموس: الجزور البعير، أو خاص بالناقة المجزورة، وقال في المصباح:

الجزور من الإبل خاصة يقع على الذكر والأنثى. وسماء: بمعنى المطر.

(٤) قائله: هو أمية بن الصلت - وهو من الطويل - .

وصدره: له ما رأت عين البصير وفوقه

اللغة: «سماء الإله» أراد به العرش.

الإعراب: «له» جار ومجرور خبر مقدم وضميره لربنا «ما» موصولة مبتدأ مؤخر، وتقديم الخبر للحصر، أي: الذي رآته الأعين ملك لربنا ليس لأحد شيء منه وجملة رأت عين البصير صلة الموصول «فوقه» ظرف خبر مقدم والضمير عائد لما الموصولة «سماء» مبتدأ=

وَوَصِيدٌ وَوَصَائِدٌ^(١).

الثانى: قال فى التسهيل: وَلفُعولة وفَعالة وفِعالة وفُعالة أسماء - فشرط الاسمية فى غير فعيلة وأخل باشتراطها هنا، وأما فعيلة فشرط فيها ألا تكون بمعنى مفعولة احترازاً من جريحة وقتيلة ونحوهما، فلا يقال جرائح ولا قتائل، وشذ قولهم ذبيحة وذبائح ونحوهما.

الثالث: ظاهر اطراد فعائل فى هذه الأوزان الخمسة مختومة بالتاء ومجردة منها كما هو ظاهر الكافية، وقال فى التسهيل - بعد ذكر فُعولة وفَعالة وفِعالة وفُعالة: وإن خلون من التاء حفظ فيهن وأحقهن به فعول. انتهى.

وأما فعيل فلم يذكره فى التسهيل، لأنه لم يحفظ فيه فعائل كما تقدم، وهذا يدل على أن فعائل غير مطرد فى هذه الأوزان المجردة وتبعه فى الارتشاف.

الرابع: ذكر فى التسهيل أن فعائل أيضاً لنحو جرائض وقريشاء وبرآكاء وجلولاء وحبارى وحزابية^(٢) أن حذف ما زيد بعد لاميهما، يعنى حبارى وحزابية، واحترز من أن يحذف أول الزائدين فيجمعها حيثذ على الفعالي فتقول: إن حذف ما بعد اللام حباثر، وحزائب، وإن حذف الأول حبارى وحزابى.

= مؤخر «الإله» مضاف إليه «فوق سبع سموات» حال من الضمير المستتر فى فوقه، ومن رفع سماء الإله بالطرف قبله كان فوق سبع سماثيا حالا من سماء الإله.

الشاهد: قوله «سماثيا» فقد جمع على فعائل.

مواضعه: ذكره سيبويه ٢/٥٩، والشاهد ٣٦ فى الخزانة.

(١) الوصيد: يطلق على معان ذكرها القاموس منها: فناء البيت، وعتبته، وبيت كالحظيرة من الحجارة، وكهف أصحاب الكهف، والذي يختن مرتين.

(٢) الجرائض - بجيم مضمومة وهمزة مكسورة - وهو العظيم البطن، والقريشاء: بقاف مفتوحة فراء مكسورة - التمر والبسر الجديدان. والبركاء: بفتح الباء والراء - الثبات فى الحرب والجلولاء: بفتح الجيم وضم اللام - قرية بناحية فارس. والحبارى: بضم الحاء وتخفيف الباء - طائر يقع على الذكر والأنثى. والحزابية: بحاء مفتوحة - وهو الغليظ إلى القصر.

وبِالْفَعَالِي وَالْفَعَالِي جُمْعًا صَحْرَاءُ وَالْعَذْرَاءُ وَالْقَيْسَ اتَّبَعًا

من أمثلة جمع الكثرة الفعالي - بالكسر - والفعالي - بالفتح - ولهما اشتراك وانفراد فيشتركان في أنواع:

الأول: أن يكونا فعلاء اسما نحو صحراء وصحار وصحارى .

والثانى: فَعَلَى اسما نحو عَلَقَى وَعَلَقَى وَعَلَقَى (١).

والثالث: فَعَلَى اسما نحو ذَفَرَى وَذَفَارٍ وَذَفَارَى (٢).

والرابع: فَعَلَى وصفا لائى أفعال نحو حَبَلَى وَحَبَالٍ وَحَبَالَى .

الخامس: فَعَلَاءَ نحو عَذْرَاءَ قَالُوا عَذَارٍ وَعَذَارَى .

وظاهر قوله (والقيس اتبعًا) أن فعالي وفعالي مقيسان فى نحو عذراء كما أنهما مقيسان فى نحو صحراء، ويؤيد ذلك قوله فى شرح الكافية: وكذلك ما أشبههما، ثم يحتمل أن يريد بنحو عذراء ماكان على فعلاء صفة مطلقا أو صفة خاصة بالمؤنث، وهذا أقرب، وقال الشارح: ويشترك فعالي وفعالي فيما كان على فعلاء اسما نحو صحراء أو صفة نحو عذراء، فسوى بينهما ولم يقيد الصفة، ثم الظاهر بعد هذا ما ذكره فى التسهيل وهو أن فعالي يحفظ فى نحو عذراء وأن الفعالي يشاركه فيه فاتضح أنهما غير مقيسين فى فعلاء صفة، ويشتركان أيضا فى جمع مَهْرَى قَالُوا: مَهَارٍ وَمَهَارَى، ولا يقاس عليهما، وسوى فى التسهيل بين عذراء ومهري، وينفرد فعالي - بالكسر بنحو حذرية وسعلاة وعرقوة والمأقى (٣)

(١) علقى: بفتح العين والقاف - اسم نبت .

(٢) ذفرى: بكسر الذال وسكون الفاء - الموضع الذى يعرق من قفا البعير خلف الأذن والفة للإلحاق بدرهم .

(٣) حذرية: بكسر الحاء والراء وإسكان الذال - وهى القطعة الغليظة من الأرض . سعلاة: بكسر السين وسكون العين قال فى القاموس: السعلاة والسعلاء - بكسرهما - الغول: أو ساحرة الجن .

عرقوة: بفتح العين وسكون الراء وضم القاف - وهى الخشية المعترضة على رأس الدلو المأقى: بفتح الميم وسكون الهمزة وكسر القاف - وهو طرف العين مما يلى الأنف ويقال له: الموق والمواق، وأما طرفها مما يلى الصدغ فاللحاظ .

وربما حذف أول زائديه من نحو حَبْنَطَى وَعَفْرَنَى وَعَدَوَلَى وَقَهْوَبَاةً وَبَلْهَنِيَّةً وَقَلْنَسُوةً وحبارى^(١). وندر في أهل وعشرين وليلة وكيقة - وهى البيضة. وينفرد فعالى - بالفتح - بوصف على فَعْلَانٍ أو فَعْلَى نحو سكران وسكرى وغضبان وغضبى فتقول سكارى وغضابى ولاتقول سكارى وغضابى - بالكسر - وورد محفوظا فى الفاظ آخر نحو حبط وحباطى.

وأعلم أن جمع فعلان وفعلى على فعالى - بضم الفاء راجع على فعالى - بفتحها.

تنبيهات:

الأول: إنما لم يذكر هنا ما تنفرد به فعالى من نحو حذرية وما بعدها لأنها يستفاد من قوله (وَيَفْعَالِلٌ وَشَبِيهٍ أَنْطَقًا) وسيأتى بيانه، ولكنه أدخل بفعالى - بضم الفاء - فلم يذكره.

الثانى: قالوا فى جمع صحراء وعذراء: صحارىّ وعذارىّ أيضا - بالتشديد - فصار لكل منهما ثلاثة جموع فعالى وفعالى وفعالى.

الثالث: اعلم أن فعالى - بالتشديد - هو الأصل فى جمع صحراء ونحوها، وإن كان محفوظا لا يقاس عليه، وإنما يجىء غالبا فى الشعر، وإنما قلنا إنه الأصل لأنك إذا جمعت صحراء أدخلت بين الحاء والراء ألفا وكسرت الراء، كما تكسر ما بعد ألف الجمع فى كل موضع نحو مساجد، فتقلب الألف التى بعد الراء ياء، لانكسار ما قبلها، وتنقلب الثانية التى للتأنيث أيضا ياء ثم تدغم الأولى فيها، ثم

(١) حبنطى: بفتح الحاء والطاء وسكون النون - وهو العظيم البطن.

عفرنى: بفتح العين والفاء والنون وسكون الراء - وهو الأسد.

عدولى: بفتح العين والذال واللام وسكون الواو - وهى قرية بالبحرين.

قهوابة: بفتح القاف والهاء وسكون الواو - وهو سهم صغير، وأول زائديه الواو.

بلهنية: بضم الباء وفتح اللام وسكون الهاء من العيش. أى: فى سعة، وأول زائديه النون.

قلنسوة: بفتح القاف واللام وسكون النون وضم السين - ما يلبس على الرأس وزيد فيه

النون والواو ليلتحق بقمحوة، وأول زائديه النون.



إنهم أثروا التخفيف فحذفوا إحدى الياءين، فمن حذف الثانية قال الصحارى - بالكسر - ومن حذف الأولى قال الصحارى - بالفتح - وإنما فتح الراء وقلب الياء ألفا لتسلم من الحذف عند التنوين، والله أعلم.

واجْعَلْ فَعَالِيٍّ لَغَيْرِ ذِي نَسَبٍ جَدَّدَ كَالْكَرْسِيِّ تَتَّبَعَ الْعَرَبُ

من أمثلة جمع الكثرة فعالي وهو ل ثلاثي، ساكن العين مزيد آخره ياء مشددة لغير تجميد نسب، نحو كرسى وكراسى وبردى وبرادى، واحترز بقوله «لغير ذى نسب جدد» من نحو بصرى، فلا يقال بصارى، وعلامة النسب المتجدد جواز سقوط الياء وبقاء الدلالة على معنى مشعور به قبل سقوطها.

تنبيهات:

الأول: قد تكون الياء فى الأصل للنسب الحقيقى ثم يكثر استعمال ما هى فيه حتى يصير منسيا أو كالمنسى، فيعامل الاسم معاملة ما ليس منسوبا كقولهم مَهْرِيٌّ مَهَارِيٌّ، وأصله البعير المنسوب إلى مَهْرَةَ قَبِيلَةَ من قبائل اليمن، ثم كثر استعماله حتى صار اسما للنجيب من الإبل.

الثانى: ذكر فى التسهيل أن هذا الجمع أيضا لنحو علباء وقوباء وحوالايا^(١) ويحفظ فى نحو صحراء وعذراء وإنسان وظربان^(٢).

قلت: أما صحراء وعذراء فقالوا فيهما صحارى وعذارى - بالتشديد - وتقدم التنبيه على أنه الأصل مع أنه لا يقاس عليه، وأما إنسان وظربان، فقالوا فيهما أناسى وظرابى وأصلهما أناسين وظرابين والياء فيهما بدل من النون. وزعم ابن عصفور: أن هذا البدل فى أناسى لازم، ورد بأن العرب قالت أناسين على الأصل، قال الشاعر^(٣):

(١) حوالايا: بفتح الحاء وسكون الواو - اسم موضع، وقال فى القاموس قرية من عمل النهروان.

(٢) ظربان: على وزن قطران - دويبة متنتة الريح قيل تشبه الهر، وقيل تشبه القرد، وقيل تشبه الكلب.

(٣) قائله: لم أقف على اسم قائله - يسلى شخصا مصابا بأهله نارحا عن داره ووطنه وقدم على قوم أحسنوا إليه غاية الإحسان حتى كأنه اجتمع بأهله فى وطنه - وهو من البسيط =

أهلاً بأهلٍ وبيتاً مثل بيتكم وبالأناسين إبدالِ الأناسين

قال فى التذييل والتكميل: ولو ذهب ذاهب إلى أن الياء فى أناسى ليست بدلا وأن أناسى جمع أنسى، وأناسين جمع إنسان، لكان قد ذهب إلى قول حسن واستراح من دعوى البدل، إذ العرب تقول: أنسى فى معنى إنسان. قال الشاعر^(١):

ولستُ لأنسى ولكن لملاكٍ تنزَّل من جو السماءِ يصبُ

فكما قالوا بختى وقمرى وبختى^(٢) وقمارى كذلك قالوا أنسى وأناسى،

انتهى.

قلت: الحامل لأهل التصريف على جعل أناسى جمع إنسان لا جمع أنسى أن ياءه للنسب، فليست كياء كرسى، قال فى شرح الكافية: ولو كان أناسى جمع أنسى لقليل فى جمع جنى جنانى وفى جمع تركى تراكى، انتهى. ويحكى فى

= الإعراب: «أهلاً» منصوب بفعل محذوف تقديره، أتيت أهلاً «بأهل» الباء للمقابلة، والمعنى: أتيت أهلاً عوض أهلك «وبيتاً» عطف على أهلاً، أى وأتيت بيتاً مثل بيتكم. أى عوضه «وبالأناسين» عطف على قوله بأهل - والمعنى: وعوضت بالأناسين «إبدال» يجوز بالجر على أنه صفة للأناسين الأول، وبالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، أى: هم إبدال - والجر أظهر - «الأناسين» مضاف إليه. والإبدال - جمع بدل وأراد به العوض، وأراد بالأناسين الأول الأناسين الذين قدم عندهم، وبالثنائى الأناسين الذين فقدهم وأصيب بهم.

الشاهد: قوله «وبالأناسين» فإنه جمع إنسان ويبدل من النون الياء فيقال أناسى.

(٢) قائله: هو رجل من عبد القيس يمدح به النعمان بن المنذر. وقيل: قائله أبو وجزة يمدح به عبدالله بن الزبير رضى الله عنهما، وقيل قائله علقمة بن عبدة - وهو من الطويل - اللغة: «لملاك» بالهمزة - أخرجها الشاعر عن الأصل؛ لأن أصل ملك ملاك، حذف الهمزة للتخفيف. «يصب» ينزل.

الإعراب: «ولست» الواو عاطفة على بيت قبله «ولست» ليس فعل ماض ناقص واسمها وخبرها محذوف. تقديره: لست معزوا لأنسى، وحرف الجر يتعلق بالمحذوف «ولكن» للاستدراك «لملاك» يتعلق بمحذوف تقديره: ولكن أنت معزوا لملاك «تنزل» جملة من الفعل والفاعل وقعت صفة لملاك «من جو» يتعلق به «السماء» مضاف إليه «يصب» جملة وقعت حالا من ملاك.

الشاهد: قوله «لأنسى» فهى بمعنى إنسان.

مواضعه: ذكره سيبويه ٢/٣٧٩.

(١) البختاتى جمع بختى - ككرسى - قال فى اللسان: البخت والبختية دخيل فى العربية أعجمى معرب، وهى الإبل الخراسانية تنتج من عربية وفالج وبعضهم يقول: إن البخت

عربى.

وفى كلام بعضهم ما يقتضى أنه جمع تكسير مطلقا، قال ابن الخباز: قد كسروا على فعيل ثلاثة أبنية: فعل كعبد وعبيد وكتب وكليب ورهن ورهين، وفعل كبقر وبقير، وفعل كضرس وضريس، وهو قليل لأنه أشبه بالآحاد انتهى، فلم يفرق بين عبيد وكليب كما ترى، وكذا قال فى الصحاح، والعبد خلاف الحر والجمع عبيد مثل كلب وكليب وهو جمع عزيز، وذكر فى الكافية أيضا من جموع التكسير فعلى ولم يسمع منه إلا لفظان حجلى جمع حجل، وظربى جمع ظربان، قال: ومذهب ابن السراج أنه اسم جمع، وقال الأصمعى: الحجلى لغة فى الحجل^(١). وذهب الأخفش إلى أن نحو ركب وصحب جمع تكسير ومذهب سيبويه أنه اسم جمع وهو الصحيح، لأنه يصغر على لفظه وذهب الفراء إلى أنه كل ما له واحد موافق فى أصل اللفظ نحو ثمر وثمار جمع تكسير، وليس بشيء.

وَبِفَعَالٍ وَشَبْهٍ أَنْطَقًا فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ ارْتَقَى

من أمثلة جمع الكثرة وشبهه، والمراد بشبهه ما يماثله فى العدة والهيئة، وإن خالفه فى الوزن، نحو مفاعل وفعال، أما فعالل فيجمع عليه كل ما زادت أصوله على ثلاثة، وما شبهه فيجمع عليه كل ثلاثى مزيد إلا ما أخرجه بقوله: مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى.

وهو باب كبرى وسكرى، وأحمر وحمراء، ورام وكامل ونحوها، لأن هذه قد استقر تكسيرها على ما تقدم بيانه.

تنبيه:

شمل قوله (ما فوق الثلاثة) الرباعى ومازاد عليه: أما الرباعى فإن كان مجردا جمع على فعالل نحو جعفر وجعافر وبرثن وبرثن^(٢) وإن كان بزيادة جمع على شبه فعالل سواء كانت الزيادة للإحاق نحو صيرف وصيرف وعلقى وعلقى^(٣)، أم لغيره نحو أصبع وأصابع ومسجد ومسجد، ما لم يكن مما تقدم استثناءه.

(١) الحجل: بفتح الحاء والجيم - طائر معروف.

(٢) برثن: بضم الباء والياء وسكون الراء - قال فى القاموس: الكف مع الأصابع ومخلب

الأسد. (٣) صيرف: هو المحال من الأمور.

وأما الخماسى فهو أيضا إما مجرد وإما بزيادة، فإن كان مجردا فقد نبه عليه بقوله:

..... وَمِنْ حُمَاسِي جُرْدَ الْأَخْرَانْفِ بِالْقِيَّاسِ

إذا أريد جمع الخماسى المجرد حذف آخره، ليتوصل بذلك إلى بناء فعائل، فتقول فى سفرجل سفارج، ثم إن كان رابعه شبها بالزائد جار حذفه وإبقاء الخامس كما نبه عليه بقوله:

وَالرَّابِعُ الشَّيْبَةُ بِالْمَزِيدِ قَدْ يُحذفُ دُونَ مَا بِهِ تَمَّ الْعَدَدُ

يجوز حذف الرابع إذا كان شبيها بالمزيد لفظا أو مخرجا، فالأول نحو خدرنق^(١) لأن النون من حروف الزيادة، والثانى نحو فرزدق^(٢) لأن الدال من مخرج التاء وهى من حروف الزيادة، فلك أن تقول فيهما خدارق وفراقق - بحذف النون والدال - ولك أن تقول خدارن وفرازد بحذف الخامس كما تقدم وهو الأجود، وهذا مذهب سيبويه، وقال المبرد: لا يحذف فى مثل هذا إلا الخامس وخوارق وفراقق غلط.

تنبيهان:

الأول: أجاز الكوفيون والأخفش حذف الثالث، كأنهم رأوا حذف الثالث أسهل، لأن ألف الجمع محل محله.

الثانى: منع ابن ولاد تكسير الخماسى البتة، وقال سيبويه لا يكسرونها إلا على استكراه، وقال فى التسهيل: ويفنى غالبا التصحيح عن تكسير الخماسى الأصول، وأما الخماسى بزيادة فإنه يحذف زائده آخرها كان أو غير آخر نحو سِبَطْرَى وسباطر وقدوكس وقدأكس^(٣) ما لم يكن الزائد من الخمسة حرف لين قبل

(١) الخدرنق: العنكبوت: وقالوا خورنق - والصواب الأول.

(٢) فرزدق: اسم جنس جمعى لفرزدقة - وهى القطعة من المعجين.

(٣) سبطرى: مشية فيها تبخر، واسبطر اضطجع وامتد، والإبل أسرع، والبلاد استقامت.

فدوكس: بفتح الفاء والدال والكاف وسكون الواو - هو الأسد والرجل الشديد.

الأخر. فإنه لا يحذف بل يجمع على مفاعيل ونحوه، نحو عصفور وعصافير
وقرطاس وقراطيس وقنديل وقناديل، وهذا مفهوم من قوله:

وَزَائِدَ الْعَادِي الرَّبَاعِي أَحْذِفْهُ مَا لَمْ يَكُ لَيْنًا إِثْرُهُ اللَّذْخَمًا

فإن قلت: فهم من استثنائه حرف اللين أنه لا يحذف، ولكن من أين يفهم
أن واو عصفور وألف قرطاس ونحوها يقلبان ياء؟

قلت: هذا مفهوم من قاعدة مذكورة في التصريف لا يحتاج هنا إلى النص
عليها.

تنبيهان:

الأول: شمل قوله (وزائد العادي الرباعي) نحو قَبَعَثَرِي^(١) مما أصوله
خمسة، فهذا ونحوه إذا جمع حذف حرفان الزائد وخامس الأصول؛ فتقول فيه
قباعث.

الثاني: شمل قوله (لينا) ما قبله حركة مجانسة كما مر تمثيله، وما قبله
حركة غير مجانسة نحو غُرْنِيقٍ وفِرْدُوسٍ^(٢)، فتقول فيهما غرائيق وفراديس، وخرج
منه كَنَهْوَرٌ^(٣) مما يحرك فيه حرف العلة، فإنه لا يقلب ياء، بل حذف فتقول كناهـر.

وَالسَّيْنُ وَالتَّاءُ مِنْ كَمُسْتَدْعٍ أَزَلٍ إِذْ بَيْنَا الْجَمْعَ بَقَاءَهُمَا مُخِلٌّ

اعلم أن الاسم إذا كان فيه من الزوائد ما يخل بقاءه بمثالي الجمع - أعني
فعالل وفعاليل - توصل إليهما بحذفه، فإن تأتي أحد المثالين بحذف بعض وإبقاء
بعض أبقى ما له مزية في المعنى أو في اللفظ، فلذلك تقول في جمع مستدع:
مداع - بحذف السين والتاء معا - لأن بقاءهما يخل بينية الجمع، وأبقيت الميم لأن
لها مزية عليهما لكونها تزداد لمعنى يخص الأسماء، وكذلك تقول في منطلق

(١) القبعثرى: العظيم الشديد، والأثنى قبعثراه.

(٢) غرنيق: بضم الغين وسكون الراء وفتح النون - طير من طيور الماء طويل العنق.

وفردوس: بستان.

(٣) كنهور: كسفرجل - المتراكم من السحاب والضخم من الرجال.

ومغتلّم. مطالِق ومغالِم، فتَوَثَّر الميم بالبقاء على النون والتاء، لما تقدم، وإلى هذا أشار بقوله: والميمُ أُولَى من سِوَاهُ بالبَقَا، فشمَل قوله (من سِوَاهُ) صورتين.

إحداهما: وفاقية وهي أن يكون ثانى الزائدين غير ملحق، كنون منطلق وتاء مغتلّم.

والأخرى: خلافية وهي أن يكون الزائد ملحقا نحو مُقَعِّنَس (١) فمذهب سيبويه فيه وفي نحوه إبقاء الميم فتقول: مقاعس، ومذهب المبرد إبقاء الملحق فتقول: قعاسس، ورجح مذهب سيبويه بأن الميم مصدره وهي لمعنى يخص الاسم فكانت أولى بالبقاء.

تنبيه:

لايعنى بالأولوية هنا رجحان أحد الأمرين مع جوازهما، لأن إبقاء الميم فيما ذكر متعين، لكونه أولى فلا يعدل عنه. قوله: والهمزُ والياء مثلهُ إن سَبَقَا. يعنى أن الهمزة والياء مثل الميم فى كونهما أولى بالبقاء إذا تصدرا نحو أَلْتَدَدُ وَيَلْتَدَدُ (٢) فتقول فى جمعهما: أَلَادٌ وَيَلَادٌ - بحذف النون وإبقاء الهمزة والياء، لتصدرهما ولأنهما فى موضع يقعان فيه دالين على معنى بخلاف النون فإنها فى موضع لا تدل فيه على معنى أصلا، وإنما أذغم الأَدَّ وَيَلَادُ فى الجمع رجوعا إلى القياس.

تنبيه:

تقدم أن المزية تكون فى المعنى وفى اللفظ، وماتقدم من إبقاء الميم والهمزة والياء فى المثل السابقة من المزية المعنوية ولها أمثلة آخر لا يحتمل ذكرها هذا المختصر، ومثال المزية اللفظية كقولك فى جمع استخراج تخاريج، لأن له نظيرا وهي تمائيل، فلا تقول سخاريج، لأن سفاعيل معدوم، وكذلك مثله مرمريس (٣)

(١) مقعّنس: أى: متأخر إلى خلف من القعس وهو خروج الصدر ودخول الظهر عند الحذب.

(٢) التدد ويلندد: كلاهما بمعنى الخصم الشديد الخصومة كالألد.

(٣) مرمريس: من أوصاف الداهية، يقال: داهية مرمريس أى: شديدة، والمرمريس: الأملس أيضا، ووزنه ففعفيل.

فتقول فيه مراريس - بحذف الميم وإبقاء الراء - لأن ذلك لا يجهل معه كون الاسم ثلاثيا في الأصل، فلو حذفت الراء وأبقيت الميم فقلت: مراميس لأوهم أنه كون الكلمة رباعية وكذلك مثله حطائط^(١) فإن الهمزة فيه أولى بالبقاء من الألف لتحركها ولشبهها بحرف أصلى لأن زيادتها وسطا شاذة، بخلاف الألف، ويونس يؤثر الألف بالبقاء، لأنها أبعد من آخر الاسم فتقلب همزة فتقول حطائط على القولين، والتقدير مختلف ومائل هذا الفصل كثيرة فلنكتف بما ذكرناه، ومن المزية أيضا ما أشار إليه بقوله:

وَالْيَاءُ لَا الْوَاوَ أَحَدِ فَإِنْ جَمَعْتَ مَا كَحَيْزِبُونَ فَهَوَ حُكْمٌ حَتْمًا

ما يجب إيثاره بالبقاء واو حيزبون وعيطموس^(٢) ونحوهما فإن تكسيرهما حزاين وعطاميس، حذفت الياء وأبقيت الواو فانقلبت ياء لانكسار ما قبلهما وإنما أوثرت الواو في ذلك بالبقاء؛ لأن الياء إذا حذفت أغنى حذفها عن حذف الواو، ولبقائها رابعة قبل الآخر، فيفعل بها ما فعل بواو عصفور، ولو حذفت الواو أولا لم يغن حذفها عن الياء؛ لأن بقاء الياء مفوت لصيغة الجمع.

وَخَيْرُوا فِي زَائِدِي سَرَنْدَى وَكُلُّ مَا ضَاهَاهُ كَالْعَلَنْدَى

زائدا سرندى^(٣) هما النون والألف، فإن حذفت النون قلت؛ سراد، وإن حذفت الألف قلت سراند وكذلك نظائره نحو العلندى^(٤) والحبتطى والعقرنى وإنما خيروا في هذين الزائدين لثبوت التكافؤ بينهما، إذ لامزية لأحدهما على الآخر. والحاصل أنه إن كان لأحد الزائدين مزية أبقى، فإن ثبت التكافؤ فالحاذف مخير. وهذه مسائل أختتم بها باب الجمع:

-
- (١) حطائط: الصغير، كأنه حط عن مرتبة العظيم.
(٢) الحيزبون: المرأة العجور، وفيه زوائد: الياء والواو والنون - العيطموس: التامة الخلق من الإبل والمرأة الجميلة أو الحسنة الطويلة التارة العاقر.
(٣) السرندى: السريع في أموره - أو الشديد.
(٤) العلندى: البعير الضخم - والغليظ من كل شيء - ونوع من شجر العضاة له شوك. واحده بهاء والجمع علاند.

الأولى: يجوز تعويض ياء قبل الطرف مما حذف (منه)^(١) أصل أو زائد، فتقول في سفرجل ومنطلق: سفاريج ومطاليق، وقد ذكر هذا أول التصغير وسيأتي.

الثانية: أجاز الكوفيون زيادة الياء في مماثل مفاعل وحذفها من مماثل مفاعيل، فيجيزون في جعافر جعافير، وفي عصافير عصافر، وهذا عندهم جائز في الكلام وجعلوا من الأول ﴿وَلَوْ أَلْقَى مَعَاذِيرَهُ﴾^(٢) ومن الثاني ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ﴾^(٣) ووافقهم في التسهيل على جواز الأمرين، واستثنى فواعل فلا يقال فيه فواعيل إلا شذوذا كقولهم^(٤):

سَوَابِيغٌ بِيضٌ لَا يُخْرِقُهَا النَّبْلُ

ووافقهم الجرمي على زيادة الياء قياسا في نحو طوابيق وخواتيم^(٥) وكل ما يجمع على فعائل، وقال أبو حاتم في نحو أمنية وأئفسية^(٦) كل ما جاء من هذا

(١) أ.

(٢) من الآية ١٥ من سورة القيامة.

(٣) من الآية ٥٩ من سورة الأنعام.

(٤) قائله: هو زهير بن أبي سلمى - وهو من الطويل - .

وصدره: عليها أسود ضاربات لبوسهم.

اللغة: «عليها» - أي: على الخيل «أسود» جمع أسد «ضاربات» جمع ضارية - من ضرى إذا اجتراً «سوابيغ» كوامل «بيض» صقيلة «النبل» السهم.

الإعراب: «عليها» جار ومجرور خبر مقدم «أسود» مبتدأ مؤخر «ضاربات» صفة «لبوسهم» مبتدأ ومضاف إليه «سوابيغ» خبر المبتدأ «بيض» صفة «لا يخرقها» لا نافية ويخرق فعل مضارع وها مفعول به «النبل» فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة. والجملة صفة لسوابيغ.

الشاهد: قوله «سوابيغ» والقياس سوابغ - بدون الياء -

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٧٠٣، وذكره السيوطي في الهمع ٢/١٨٢.

(٥) طوابيق: جمع طابق - بفتح الباء وكسرها - وهو العضو من أعضاء الإنسان كاليد والرجل، ويجمع على طوابيق وقد جاء الجمع شذوذا طوابيق وخواتيم: نوع من الحلوى - وهو أيضا مايوضع على الطين ويختم به الكتاب.

(٦) أئفسية: بضم الهمزة وسكون الثاء وكسر الفاء - وهي حجر يوضع عليه القدر، وهي ثلاثة أحجار.

النوع واحده مشدد، ففي جمعه التشديد والتخفيف كإثافي، وقال الأخفش: هذا كما يقال في جمع مفتاح مفاتيح ومفاتيح، وقال النحاس: الحذف في المعتل أكثر، ومذهب البصريين أن زيادة الياء في مثل (مفاعل وحذفها من مثال)^(١) مفاعيل لا يجوز إلا للضرورة.

الثالثة: قد ورد في جمع التكسير ما يشبه تصغير الترخيم، وأشار إليه في التسهيل بقوله: وربما قدر تجريد المزيد فيه فعومل معاملة المجرد، ومثال ذلك قولهم في ظريف وخبيث: ظروف وخبوٲ، قال الجرمي والفارسي: كسروه على حذف الزيادة وهو مذهب المبرد، وكان يقول فيه جمع الترخيم، ومذهب الخليل وسيبويه أنه مما جمع على غير واحده المستعمل كملاميح، وأجاز السيرافي أن يكون اسم جمع.

الرابعة: قال في التسهيل يُجمعُ اسم الجمع وجمع التكسير غير الموازن مفاعل أو مفاعيل أو فعلة أو فعلة لما يثنيان له جمع شبيهيهما من مثل الأحاد انتهى. فمن جمع اسم الجمع قوم وأقوام، وظاهر كلام سيبويه أنه لا ينقاس، ومن جمع الجمع عقبان وعقابين كما تقول سرحان وسراحين^(٢) ومعنى قوله «لما يثنيان له» للمعنى الذي يثنيان له، يعني أن الداعي إلى جمعهما هو الداعي إلى تثنيتهما، وظاهر كلامه جواز ذلك في جمع الكثرة وجمع القلة ونقل غيره أن جمع الكثرة لا يقاس عليه باتفاق.

واختلف في جمع القلة فقليل: يقاس عليه، وهو مذهب الأكثرين وقيل: لا ينقاس ولا يجمع من الجموع إلا ما جمعوا، وهو مذهب الجرمي، واختيار ابن عصفور، وبه فسر الفارسي كلام سيبويه.

الخامسة: اختلف في أصائل فقليل: هو جمع جمع جمع لأنه جمع أصال وأصال جمع أصل وأصل جمع أصيل، قاله ابن الشجري، ورده ابن الخشاب وهو خليق بالرد وقيل هو جمع جمع، لأنه جمع أصال وأصال جمع أصل وأصل مفرد

(١) أ. ب.

(٢) السرحان: الذئب، وقيل: الأسد بلغة هذيل.

لا جمع له . وقيل : إن أصالا جمع أصيل كيمين وأيمان وأصائل جمع أصيلة كسفينة وسفائن ذكره ابن الباذش وقاله أيضا أبو الحسين بن فارس^(١) وقال ابن الخشاب : أصائل مفردة أصيل مثل أفيل وأفائل والأفيل الصغير من أولاد الإبل - وعلى هذين القولين فليس بجمع جمع .

السادسة : فى الفرق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس ، وإنما أخرته إلى هذا الموضوع ؛ لأن معرفته متوقفة على معرفة أمثلة التكسير ، والفرق بين هذه الثلاثة من وجهين : أحدهما معنوى والآخر لفظى .

أما المعنوى : فقال الشارح فى صدر الشرح : الاسم الدال على أكثر من اثنين بشهادة التأمل ، إما أن يكون موضوعا للأحاد المجتمعة دالا عليها دلالة تكرر الواحد بالعطف ، وإما أن يكون موضوعا لمجموع الأحاد دالا عليها دلالة المفرد على جملة أجزاء مسماه ، وإما أن يكون موضوعا للحقيقة ملغى فيه اعتبار الفردية ؛ إلا أن الواحد يتفنى بنفيه ، فالموضوع للأحاد المجتمعة هو الجمع سواء كان له من لفظه واحد مستعمل كرجال وأسود ، أو لم يكن كأبائيل^(٢) والموضوع لمجموع الأحاد ، وهو اسم الجمع ، سواء كان له واحد من لفظه كركب وصحب ، أو لم يكن كرهط وقوم ، والموضوع للحقيقة بالمعنى المذكور هو اسم الجنس ، وهو غالب فيما يفرق بينه وبين واحده بالتاء كتمر وتمرّة وعكسه كمأة وجبأة . انتهى - يعنى : أن الكما والجبأ للواحد ، والكمأة والجبأة للجنس ، وهذا قليل ، وبعضهم يقول كمأة وللجنس كمء على القياس وقوله : وهو غالب يفرق بينه وبين واحده بالتاء ، يشير إلى أن اسم الجنس لا ينحصر فى ذلك ، لأنه قد يفرق بينه وبين واحده بياء النسب نحو روم ورومى ورنج ورنجى .

(١) هو أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد أبو الحسين اللغوى القزوينى كان نحويا على طريقة الكوفيين ، سمع أباه وعلى بن إبراهيم بن سلمة وقرأ عليه البديع الهمداني وكان كريما جوادا ، وله مقدمة فى النحو ، واختلاف النحويين وغيرهما . قال الذهبى : مات سنة خمس وتسعين وثلاثمائة .

(٢) أبائيل : بمعنى فرق .

واعلم أن فيما عرف به اسم الجنس نظرا لأن مقتضاه صحة إطلاق تمر ونحوه على القليل والكثير كالعسل والماء، لأن الواحد إنما يستغنى بنفيه إذا كان صادقا عليه، وقد صرح بذلك الشيخ أبو عمرو في شرحه لكافيته، والمفهوم من كلام النحويين أن اسم الجنس الذي يفرق بينه وبين واحده بتاء التانيث نحو جَوْز ونخل^(١) وكلم، لا يطلق على أقل من ثلاثة، وإنما يقال ذلك في نحو ضرب من المصادر، فإنه صالح للقليل والكثير، وإذا قيل ضربة فالتاء للتنصيص على الوحدة، وأما غير المصادر فلا يقال فيها ذلك، وقد صرح المصنف بذلك قال في شرح التسهيل: الكلم اسم جنس جمعي كالنبق واللبن وأقل ما يتناول ثلاث كلمات، بل يقتضى قوله في التسهيل: تكسير الواحد الممتاز بالتاء محفوظ استغناء بتجريده في الكثرة وبتصحیحه في القلة، أن تمرا ونحوه لما فوق العشرة حتى قيل ناقض كلامه الأول.

وأما اللفظي فاعلم أن الاسم الدال على أكثر من اثنين إن لم يكن له واحد من لفظه فإما أن يكون على وزن خاص بالجمع أو غالب فيه أو لا؛ فإن كان على وزن خاص بالجمع نحو عبايد، أو غالب فيه نحو أعراب، فهو جمع واحد مقدر، وإلا فهو اسم جمع نحو رهط وإبل.

وإنما قلنا إن أعرابا على وزن غالب لأن أفعالا وزن نادر في المفردات كقولهم (بُرْمَة أعشار)^(٢) هذا مذهب بعض النحويين، وأكثرهم يرى أن أفعالا وزن خاص بالجمع، ويجعل قولهم (برمة أعشار) من وصف المفرد بالجمع، ولذلك لم يذكر في الكافية غير الخاص بالجمع، وليس الأعراب جمع عرب، لأن العرب يعم الحاضرین والبادين، والأعراب يخص البادين، خلافا لمن زعم أنه جمعه، وإن كان له واحد من لفظه فإما أن يوافقه في أصل اللفظ دون الهيئة أو فيهما، فإن وافقه فيهما وثنى فهو جمع يقدر تغييره نحو فلك، فإن لم يثن فليس بجمع نحو جنب، والمصدر إذا وصف به وإن وافقه في أصل اللفظ دون الهيئة، فإما أن يميز من واحده بنزع ياء النسب نحو روم أو بتاء التانيث ولم يلتزم تانيثه نحو تمر، أو لا؛ فإن ميز بما ذكر ولم يلتزم تانيثه فهو اسم جنس، وإن التزم تانيثه فهو جمع نحو

(١) جوز: الجوز - يفتح الجيم وسكون الواو - المفازة التي يتيه فيها السالك.

(٢) البرمة: قدر من حجارة، وبرمة أعشار إذا كانت عظيمة لا يحملها إلا عشرة، وقيل: إذا

كانت مكسرة على عشر قطع.

تُخَم وتهم، حكم سيبويه بجمعيتهما، لأن العرب التزمت تأنيثهما، فإن الغالب على (اسم الجنس)^(١) الممتاز واحده بالثاء. التذكير، وقال ابن سيده: التذكير والتأنيث سواء في الاستعمال والكثرة. وإن لم يكن كذلك، فإما أن يوافق أوزان الجموع الماضية أولا، فإن وافقها فهو جمع، ما لم يساو الواحد في التذكير والنسب إليه دون قبح فيكون اسم جمع، فلذلك حكم على غزى بأنه اسم جمع لغار، لأنه ساوى الواحد في التذكير، بخلاف كليب، فإنه جمع لأنه مؤنث، وحكم أيضا على ركاب بأنه اسم جمع لركوبة، لأنهم نسبوا إليه فقالوا: ركابي، والجموع لا ينسب إليها إلا إذا غلبت أو أهمل واحدها.

وإنما قلنا: دون قبح، لأن الجمع قد يساوى الواحد فيما ذكر بقبح فيقال الرجال قام، وإن خالف أوزان الجمع الماضية فهو اسم جمع نحو صحب وركب، لأن فعلا ليس من أبنية الجمع، خلافا لأبى الحسن.

والحاصل أن اسم الجنس هو ما يتميز واحده بالياء أو بالثاء ولم يلتزم تأنيثه واسم الجمع مالا واحدا له من لفظه وليس على وزن خاص بالجمع ولا غالب فيه، أو له واحد ولكنه مخالف لأوزان الجمع، أو غير مخالف ولكنه مساو للواحد دون قبح في التذكير والنسب. وإذا عرفا عرف الجمع بمعرفتهما. والله أعلم.

(١) أ، ب.

التصغير

إنما ذكره بعد التفسير (لأنهما)^(١) - كما قال سيبويه - من واد واحد، فلنذكر فوائده وعلاماته وشروط المصغر.

أما فوائده عند البصريين (فثلاثة)^(٢): التقليل، والتقريب، والتحقيق. فالتحقيق: إما لذات الشيء نحو حجير أى: حجر صغير، وإما لشأنه نحو رجيل.

والتقليل: لكمية الشيء (نحو)^(٣) درهيمات، والتقريب: إما لزمان الشيء نحو بعيد العصر، وإما لمكانه نحو دوين السماء، وإما لمنزلته نحو صديقى. وزاد الكوفيون فى فوائده التعظيم، كقول لييد^(٤):

دُوَيْهِيَّةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الْأَنَامِلُ

أى: الموت.

وأجيب بأن الداهية إذا كانت عظيمة كانت سريعة الوصول، فالتصغير لتقليل المدة، أو بأن المراد أن أصغر الأشياء قد يفسد الأمور العظام.

(١) أ، ب - وفى جـ (لأنه). (٢) أ، ب. (٣) أ، جـ.

(٤) قائله: هو لييد بن ربيعة بن عامر العامرى - وهو من الطويل - .

وصدره: وكل أناس سوف تدخل بينهم

اللغة: (دويهية) تصغير داهية، ويروى فى مكانه (خويخة) وهو مصغر خوخة - بفتح فسكون - وهو الباب الصغير. أى أنه سيفتح عليهم باب يدخل إليهم منه الشر، وإذا مات الإنسان أو قتل اصفرت أنامله واسودت أظافره، وقيل: المراد من الأنامل الأظافر فإن صفرتها لاتكون إلا بالموت.

الإعراب: (كل) مبتدأ (أناس) مضاف إليه (سوف) هنا للتحقيق والتأكيد (تدخل) فعل مضارع (بينهم) متعلق بتدخل (دويهية) فاعل تدخل والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ (تصفر) فعل مضارع (منها) متعلق بالفعل (الأنامل) فاعل تصفر، الجملة فى محل رفع صفة لدويهية.

الشاهد: قوله (دويهية) حيث إن التصغير هنا للتعظيم عند الكوفيين. مواضعه: ذكره الشجرى فى أماليه ٢/٢٥، ٢/٤٩، وابن الأنبارى فى الإنصاف ١٣٩، وابن يعيش ٥/١١٤، ٢/٥٦١ فى الخزانة، ٨٥ فى شرح شواهد الشافية، ٢/١٨٥ همع الهوامع، ٣/٧٠٦ شرح الأشموني.

وأما علامته فهي: الياء، وإنما جعلوها ياء، لأن أولى الحروف بالزيادة حروف المد واللين، فالآلف قد استبدت بها الجمع فعدلوا إلى الياء، لأنها أقرب إلى الآلف، وزعم بعض الكوفيين وصاحب الغرة: أن الآلف قد تجعل علامة التصغير، واستدلوا بقول العرب في: هدهد، هدهد، يعنون التصغير، وفي دابة وشابة، دابة وشوابة. ورد بأن الهدهد لغة في الهدهد، وأما دابة وشوابة فألفهما بدل من ياء التصغير والأصل دوية وشوية، لأن ياء التصغير قد تجعل ألفا إذا وليها حرف مشدد.

وأما شروط المصغر فأربعة:

الأول: أن يكون اسما فلا يصغر الفعل ولا الحرف، لأن التصغير وصف في المعنى وشذ تصغير فعل التعجب، وفي كونه مقيسا خلاف تقدم في بابه.

الثاني: أن يكون غير متوغل في شبه الحرف، فلا تصغر المضمرات ولا من وكيف ونحوها. وشذ تصغير بعض أسماء الإشارة والموصولات، وسيأتي.

والثالث: أن يكون قابلا للتصغير فلا يصغر نحو كبير وجسيم، ولا الأسماء المعظمة شرعا، وفي أسماء شهور السنة وأيام الأسبوع قولان، والمنع مذهب سيبويه.

والرابع: أن يكون خاليا من صيغ التصغير وشبهها، فإنه لا يصغر نحو كمي^(١).

فُعَيْلًا اجْعَلِ الثَّلَاثِيَّ إِذَا صَغَّرْتَهُ نَحْوُ قُدِّي فِي قَدَا
فُعَيْعِلٌ مَعَ فُعَيْعِيلٍ لِمَا فَأَقْ كَجَعَلِ دَرِهَمٍ دُرَيْهَمًا

أبنية التصغير ثلاثة: فُعَيْلٌ وفُعَيْعِلٌ وفُعَيْعِيلٌ، ففُعَيْلٌ للثلاثي مطلقا نحو قُدِّي في تصغير قُدِّي، وفليس في تصغير فلس، وفُعَيْعِلٌ وفُعَيْعِيلٌ لما زاد على الثلاثة.

أما فُعَيْعِلٌ. فللرباعي نحو دريهم في درهم، وجعيفر في جعفر: وللخماسي المجرد إذا حذف آخره ولم يعوض نحو فريزد في فرزدق.

(١) الكمي^(١) من الخيل: هو الفرس الذي تضرب حمرة إلى سواد.

وأما فعييل: فللخماسى ولما فوقه أيضا، إذا كان قبل آخره حرف لين نحو عصيفير أو حذف منه وعوض نحو فريزيد (ولما فوقه أيضا)^(١).

تنبيهات:

الأول: هذه الأوزان الثلاثة من وضع الخليل - رحمه الله -، فقيل له: لم بنيت المصغر على هذه الأمثلة؟ فقال: وجدت معاملة الناس على فلس ودرهم ودينار.

والثاني: وزن المصغر بهذه (الأوزان)^(٢) اصطلاح خاص بهذا الباب، اعتبر فيه مجرد اللفظ تقريبا، وكراهة لتكثير الأبنية، وليس بجار على مصطلح التصريف.

الا ترى أن وزن أحيمد ومكيرم وسفيرج فى التصغير فعيعل، ووزنها التصريفى أفيعل ومفيعل وفعيعل.

الثالث: فهم من قوله (فعيلا اجعل الثلاثى) أن فى الثلاثى إذا صغر ثلاثة أعمال: ضم أوله وفتح ثانيه وإلحاق ياء ساكنة بعده.

وفهم من قوله (فعيعل مع فعييل لما . . فاق . .) أن ما فوق الثلاثة يشارك الثلاثى فى الأعمال الثلاثة ويزيد (عليه)^(٣) رابعا وهو كسر ما بعد الياء إلا (فيما)^(٤) سيسثنيه.

الرابع: هذه الكيفية المذكورة إنما هى فى المتمكن، وأما غير المتمكن فإنه يخالفه فى بعضها وسيأتى آخر الباب.

الخامس: ذكروا لضم أول المصغر عللا أكثرها ظاهر الضعف، منها أنهم لما فتحوا فى التكسير أول الرباعى والخماسى لم يبق إلا الكسر والضم، فكان الضم أولى لمكان الياء. قال معناه السيرافى. وفتحوا ثانيه لأن ياء التصغير وألف التكسير فى نحو مفاعل متقابلان فحمل ما قبل الياء على ما قبل الألف.

(١) أ، ب.

(٢) فى جـ (الأمثلة).

(٣) أ، ب.

(٤) أ، ب.

السادس: قال بعضهم: ضم أول المصغر وفتح ثانيه إنما هو فيما ليس كذلك نحو صرد^(١) أو تقول: الضمة والفتحة في المكبر غير الضمة والفتحة في المصغر كما في فلك ونحوه.

وجزم ابن إياز بالثاني فقال: لو كان أول المكبر مضموما كغراب وغلام ثم صغرت له حكم بأن الضمة في التصغير غيرها في التكبير، وقال بعضهم في نحو زبرج^(٢) بما قبل آخره مكسورا إذا صغر لا يغير، قال: ولو قيل: إن الكسرة في التصغير غيرها في التكبير لكان وجها.

السابع: لو كان المكبر على هيئة المصغر كميّطر ومهيمن^(٣) ونحوهما من أسماء الفاعلين، فقال بعضهم: إن تصغيرها يكون بالتقدير، وظاهر التسهيل أن مثل هذا لا يصغر لأنه شرط في المصغر خلوه من صيغ التصغير وشبهها.

وَمَا بِهِ لِمَتَّهِ الْجَمْعُ وَصِلَ بِهِ إِلَى أُمَّثَلَةِ التَّصْغِيرِ صِلَ

يعنى: أنه يتوصل إلى بناء فعيعل وفعيعل فيما زاد على أربعة أحرف (بما يتوصل به إلى متتهى الجمع)^(٤) يعنى بناء مفاعل ومفاعيل (وللحاذف)^(٥) هنا - من ترجيح وتخيير - ماله في التفسير فتقول في تصغير فرزدق فريزد بحذف الخامس، أو فريزق بحذف الرابع، لأنه يشبه الزائد، وتقول في منطلق مطليق بحذف النون وإبقاء الميم؛ لأن لها مزية كما تقدم، وتقول في استخراج تخييرج - بحذف السين، لأن التاء أولى بالبقاء لما سبق، وتقول في حيزبون^(٦) حزيبين - بحذف الياء وإبقاء الواو مقلوبة ياء لما مر، وتقول في علندی^(٧) عليند أو عليد، إذ لا مزية لأحد زائديه على الآخر، وقد تقدم بيان ذلك في التفسير فأغنى عن إعادته.

(١) الصرد: بضم ففتح - طائر ضخم الرأس يصطاد العصافير، وبياض في ظهر الفرس من أثر الدبر.

(٢) الزبرج: الزينة من وشى أو جوهر، وقيل: الذهب، وقيل: السحاب الرقيق.

(٣) المهيمن: اسم فاعل هيمن إذا كان رقيقا على الشيء.

(٤) ب، ج - وفى أ (بما يوصل به فيه إلى متتهى الجمع).

(٥) أ - وفى ب، ج (وللحاذف).

(٦) الحيزبون: المرأة العجوز.

(٧) العلندی: بالفتح - الغليظ من كل شيء، وربما قيل: جمل علندی - بالضم - .

تنبيه:

يستثنى من ذلك هاء التانيث، وألفه الممدودة، وياء النسب، والألف والنون بعد أربعة أحرف فصاعداً، فإنهن لا يحذفن في التصغير، ولا يعتد بهن كما سيأتى.

وَجَائِزٌ تَعْوِضُ يَا قَبْلَ الطَّرْفِ إِنَّ كَانَ بَعْضُ الْأِسْمِ فِيهِمَا انْحَدَفَ

يعنى: أنه يجوز أن يعوض مما حذف في التكسير والتصغير ياء قبل الآخر، وسواء في ذلك ما حذف منه أصل نحو سفرجل فتقول في جمعه سفارج وإن عوضت قلت سفاريج وفي التصغير سفيرج وإن عوضت قلت: سفيريج.

وما حذف منه زائد نحو منطلق فتقول في جمعه مطالق ومطابق، وفي تصغيره مطليق على الوجهين.

وعلم من قوله (جائز) أن التعويض لا يلزم.

تنبيه:

قال في التسهيل: وجائز أن يعوض مما حذف ياء ساكنة قبل الآخر، مالم يستحقها لغير تعويض، واحترز بقوله «لغير تعويض» من نحو لفاغيز جمع لُغِيَّزَى، فإنه حذفت ألفه ولم يحتج إلى تعويض، لثبوت يائه التي كانت في المفرد.

وَحَائِدٌ عَنِ الْقِيَّاسِ كُلِّ مَا خَالَفَ فِي الْبَابَيْنِ حُكْمًا رُسْمًا

مما خولف (به)^(١) القياس في التصغير نحو قولهم في المغرب: مغربان كأنه تصغير مغربان، وفي العشاء، عَشِيَّان كأنه تصغير عَشِيَّان، وفي عشية عَشِيَّشِيَّة كأنه تصغير عَشَاء، وفي إنسان: أنيسيان كأنه تصغير أنسيان وفيه خلاف. مذهب البصريين أنه فعلان من الأُنْس، وقال الشيباني: فعلان أيضاً، لكن من الإيناس بمعنى الإبصار، وقال معظم الكوفيين إنه أفعالان من النسيان فهو على الأولين من

(١) أ، ج، وفي ب (فيه).

هذا النوع، وفي بنون: أينون كأنه تصغير أبنين، وفي ليلة ليلية كأنه تصغير ليلاه، وفي رجل رويجل كأنه تصغير راجل، وفي صبية وغلمة: أصبية وأغلمة، كأنهما تصغير أفعلة، فهذه الألفاظ ما استغنى فيها بتصغير مهمل عن تصغير مستعمل (وقد سمع في بعضها القياس أيضا)^(١) قالوا في صبية صبية على القياس. أنشد سيويه^(٢):

صِيبَةٌ عَلَيَّ الدُّخَانُ رُمُكًا مَا إِنْ عَدَا أَصْغَرُهُمْ أَنْ رُكًّا

يقال: رك زكيكا إذا دب، قال المبرد: والصواب: ما إن عدا أكبرهم.

ومما خولف به القياس في التفسير قولهم: رهط وأراهط، وباطل وأباطيل، وحديث وأحاديث، وكراع وأكارع، وعروض وأعارض، وقطيع وأقاطع^(٣).

فهذه جموع لواحد مهمل استغنى به عن جمع المستعمل، هذا مذهب سيويه والجمهور، وذهب بعض النحويين إلى أنها جموع للمنطوق به على غير قياس، وذهب ابن جنى إلى أن اللفظ يغير إلى هيئة أخرى ثم يجمع، فيرى في

(١) أ، جـ.

(٢) قاله: هو رؤية بين العجاج - وهو من الرجز -.

اللغة: «رمكا» - بضم الراء وسكون الميم - جمع أرمك والرمكة لون كلون الرماد «عدا» جاوز «أن ركا» ويرى قد ركا.

يصف رؤية بهذا: صبية صغارا قد اغبروا وتشعثوا لشدة الزمان وقلب الشتاء والبرد. الإعراب: «صبية» منصوب بفعل مقدر تقديره ترك صبية «على الدخان» حال «رمكا» صفة لصبية «ما» النفي «إن» زائدة «عدا» فعل ماضٍ «أصغرهم» فاعل ومضاف إليه «أن» مصدرية «ركا» فعل ماضٍ والألف للإطلاق والفاعل ضمير، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول عدا.

الشاهد: قوله «صبية» حيث صغرت على لفظها، والأكثر في كلامهم أصبية.

مواضعه: ذكره سيويه ٢/١٣٩، والمقتضب ٢١٢، والمخصص ١/٣١.

(٣) الرهط: قوم الرجل وقبيلته ويطلق على الجماعة من ثلاثة إلى عشرة أو من سبعة إلى عشرة بشرط أن يكونوا كلهم رجالا.

والكراع: هو مستلق الساق - وفي نسخة ب (كراع وأكاريع).

والعروض: آخر تفعيلة من الشطر الأول من بيت الشعر.

أباطيل أن الاسم غير إلى إبطيل أبطول ثم جمع، وذهب المبرد إلى أن أراهط جمع أراهط وأباطيل جمع إبطال مصدر أبطل واستغنى به عن جمع الاسم، وأعاريض تكسير إعراض مصدر أعرض.

وذهب الفراء إلى أن أحاديث جمع أحدوثة بمعنى حديث، وقال ابن خروف: إن أحدوثة إنما تستعمل في المصائب والدواهي لا في معنى الحديث الذي يتحدث به، وعد بعضهم من هذا النوع قولهم: أظافير في جمع ظفر، وليال في جمع ليلة، وليستا منه، بل هما مما استغنى فيه بجمع واحد مستعمل قليلا، لأنهم قالوا (أظفور. وليلاه، وإن كان الأشهر ليلة وظفرا - قلت: وكذا لا ينبغي أن يعد قولهم)^(١) في التصغير ليلية مما استغنى فيه بتصغير مهمل.

لَتَلُوْا يَ التَّصْغِيْرَ مِنْ قَبْلِ عِلْمٍ تَأْنِيْثٌ أَوْ مَدَّةٌ الْفَتْحُ اُنْحَتَمَ
كَذَاكَ مَا مَدَّةٌ اَفْعَالٍ سَبَقُ أَوْ مَدَّةٌ سُكْرَانٍ وَمَا بِهِ التَّحَقُّقُ

اعلم أن ما بعد ياء التصغير إن كان حرف إعراب جرى بوجوه الإعراب: على مقتضى العوامل نحو زبيد، وإن لم يكن حرف إعراب وجب كسره كما كسر ما بعد ألف التكسير إلا خمسة أشياء:

الأول: ما قبل علامة التأنيث وهي التاء والألف نحو طلحة وسكري، فتقول فيهما طليحة وسكيري - بالفتح - لوجوب فتح ما قبل تاء التأنيث، ومحافظة على بقاء الألف.

ويعنى بقوله (مِنْ قَبْلِ عِلْمٍ) ما كان متصلا كما مثل: فلو انفصل من الياء كسر نحو دُحَيْرِجَةَ.

الثاني: ما قبل مدة التأنيث وهي الألف التي قبل الهمزة في حمراء ونحوه، فإنها ليست علامة للتأنيث عند جمهور البصريين، وإنما العلامة عندهم الألف التي انقلبت همزة، وقد تقدم بيان ذلك في التأنيث والتذكير، فتقول في تصغير حمراء حميراء - بالفتح - محافظة على سلامة الألف.

(١) ب، ج .

فإن قلت: فلعله أراد بعلم التانيث التاء وحدها، وبالمدة الألفين المقصورة والممدودة.

قلت: لا يصح ذلك لأن المقصورة علم تانيث أيضا فتخصيصه بالتاء لا وجه له، وإنما عطف المدة المذكورة على علم التانيث، لعدم اندراجها فيه فهو كقوله في التسهيل: أو ألف التانيث أو الألف قبلها.

فإن قلت: قوله في شرح الكافية: فإن اتصل بما ولى الياء علامة تانيث فتح، كتُميرة وحُبَيْلى وحُمَيْرَاء - يقتضى أن المدة في حمراء مندرجة في قوله (علامة تانيث)، ولذلك اقتصر في الكافية على قوله: لتانيث علم.

قلت: يجوز في ذلك - والتحقيق ما تقدم.

والثالث: ما قبل ألف أفعال نحو أجمال فتقول فيه أجمال محافظة على بقاء الألف (التي) (١) للجمع.

تنبه:

أطلق الناظم أفعالا، ولم يقيده بأن يكون جمعا، فشمّل المفرد، وفي بعض نسخ التسهيل (أو ألف أفعال جمعا أو مفردا) فمثال الجمع ما ذكر، وأما المفرد فلا يتصور تمثيله على قول الأكثرين، إلا ما سمي به من الجمع، لأن أفعالا عندهم لم يثبت في المفردات. قال سيويه: إذا حقرت أفعالا اسم رجل قلت: أفعال، كما تحقرها قبل أن تكون اسما، فتحقير أفعال كتحقير عطشان، فرقوا بينها وبين أفعال لأنه لا يكون إلا واحدا، ولا يكون أفعال إلا جمعا. انتهى.

وقد أثبت بعض النحويين أفعالا في المفردات، وجعل منه قولهم: برمة أعشار، وثوب أخلاق وأسمال (٢) وهو عند الأكثرين من وصف المفرد بالجمع، وتصغيره أفعال كما سبق.

(١) أ.

(٢) عطف مرادف يقال سهل الثوب سمولا خلق فهو ثوب أسمال هـ قاموس. ويقال: ثوب أسمال، ويقال: ثوب أخلاق. إذا كان قد صار مزقا.

فإن قلت: إذا فرعنا على مذهب من أثبتته في المفردات، فهل يصغر على أفعال أو على أفعال؟

قلت: مقتضى إطلاق الناظم وقوله في التسهيل: جمعا أو مفردا - أنه يصغر على أفعال - بالفتح.

ومقتضى قول من قال من النحويين (أو أفعال جمعا) كآبي موسى وابن الحاجب أنه يصغر على أفعال - بالكسر.

وقال بعض شراح تصريف ابن الحاجب: قيد بقوله (جمعا) احترازا عما ليس بجمع، نحو أعشار فإن تصغيره أعشير. انتهى.

وقال الشارح: (أو ألف أفعال جمعا، وعلى هذا نبه بقوله سبق)، انتهى. فقيد. وحمل كلام الناظم على التقييد، وكأنه جعل (سبق) قيدا لأفعال: أي ألف أفعال السابق في باب التكسير، وهو الجمع، أما تقييده فتبع فيه آبا موسى ومن وافقه. وقال الشلوبين مشيراً إلى قول أبي موسى: هذا خطأ؛ لأن سيويه قال: إذا حقرت أفعالا اسم رجل قلت: أفعال كما تحقرها قبل أن تكون اسما، وأما حمل كلام الناظم على التقييد، فلا يستقيم؛ لأن قوله (سبق) ليس حالا من أفعال فيكون مقيدا به، بل هو صلة ما، ومدة مفعول لسبق تقدم عليه، والتقدير: كذلك ما سبق مدة أفعال، وأيضا فإن الناظم أطلق في غير هذا الكتاب، بل صرح بالتعميم في بعض نسخ التسهيل. فعلى هذا يحمل كلامه. والله أعلم.

الرابع: ما قبل ألف سكران ونحوه مما آخره ألف ونون زائدتان لم يعلم جمع ما هما فيه على فعالين دون شذوذ، ولهذا أحال الناظم على سكران، فيقال فيه سكران، لأنهم لم يقولوا في جمعه سكارين، وكذلك ما كان مثله نحو غضبان وعطشان، فإن جمع على فعالين دون شذوذ صغر على فعالين نحو سرحان وسريحين^(١) فإنه جمع على سراحين، وإن كان جمعه على فعالين شاذاً لم يلتفت

(١) سرحان: الذئب، وقيل: الأسد بلغة هذيل.

إليه، بل يصغر على فعيلان، مثال ذلك: غرثان^(١) وإنسان، فإنهم قالوا جمعهما غرثين وأناسين على جهة الشذوذ، فإن صغرا قيل فيهما: غرثان وأنيسان.

وإذا ورد ما آخره ألف ونون مزيدتان، ولم يعرف هل تقلب العرب ألفه ياء أو لا؟ حمل على باب سكران، لأنه أكثر.

الخامس: ما كان قبل اسم منزل منزلة تاء التانيث، والمراد به عجز المركب نحو بعلبك فتقول فيه بعلبك، ولم يذكره هنا.

وَأَلْفُ التَّانِيثِ حَيْثُ مَدًّا وَتَاوُهُ مُتَفَصِّلِينَ عُدًّا
كَذَا الْمَزِيدُ آخِرًا لِلنَّسَبِ وَعَجْزُ الْمُضَافِ وَالْمَرْكَبِ
وَهَكَذَا زِيَادَتَا فَعْلَانَا مِنْ بَعْدِ أَرْبَعِ كَزَعْفَرَانَا
وَقَدَّرِ انْفِصَالَ مَا دَلَّ عَلَى تَثْنِيَةٍ أَوْ جَمْعِ تَصْنِيحِ جَلًّا

يعنى: أنه لا يعتد فى التصغير بهذه الأشياء الثمانية، لأنها تعد منفصلة،
أى: تنزل منزلة كلمة مستقلة.

ومعنى عدم الاعتداد بها أن ما قبلها يصغر غير متمم بها.

الأول: ألف التانيث الممدودة نحو راهطاء.

الثانى: تاء التانيث نحو حنظلة.

الثالث: ياء النسب نحو عبقرى^(٢).

الرابع: عجز المضاف المركب نحو عبد شمس.

الخامس: عجز المركب. يعنى غير المضاف المتقدم ذكره نحو بعلبك.

السادس: الألف والنون الزائدتان بعد أربعة أحرف فصاعدا، نحو زعفران

(١) غرثان: بفتح الغين فراء ساكنة وجمعه غرثى كسكارى من غرث كفرح جاع هـ قاموس.

(٢) عبقرى: نسبة إلى عبقر، تزعم العرب أنه اسم بلد الجن فينسبون إليه كل شىء عجيب.

وعبوثران^(١) واحترز من أن يكونا بعد ثلاثة نحو سكران وسرحان، وقد تقدم حكمها.

السابع: علامة التثنية نحو مسلمين.

الثامن: علامة جمع التصحيح نحو مسلمين ومسلمات.

فهذه لا يعتد بها فتقول في تصغيرها رويهاء وحنيطلة وعبيقري وعبيد شمس، ويعيلبك وزعيفران وعبيثران ومسيلمان ومسيلمين ومسيلمات، فيقدر تمام بنية التصغير قبل الألف والتاء وكذا ساثرها.

تنبيهات:

الأول: هذا تقييد لإطلاق قوله (وما به لمتهى الجمع وصل) وقد تقدم التنبيه عليه.

الثاني: ليست الألف الممدودة عند سيبويه كتاء التأنيث في عدم الاعتداد بها من كل وجه؛ لأن مذهبه في نحو جلولاء وبركاء، وقريثاء^(٢) - مما ثالثه حرف مد - حذف الواو والألف والياء، فتقول في تصغيرها: جليلاء وبريكاء وقريثاء - بالتخفيف بخلاف نحو فروقة^(٣) فإنه يقول في تصغيرها فريقة - بالتشديد، ولا يحذف، فقد ظهر أن الألف عنده يعتد بها من هذا الوجه، بخلاف التاء. ومذهب المبرد إبقاء الواو والألف والياء في جلولاء وأخويه، فيقول في تصغيرها: جليلاء وبريكاء وقريثاء - بالإدغام مسويًا بين ألف التأنيث وتائه.

وحجة سيبويه أن لألف التأنيث الممدودة شبهها بهاء التأنيث وشبها بالألف المقصورة، واعتبار الشبهين أولى من إلغاء أحدهما، وقد اعتبر الشبه بالهاء من قبل

(١) عبوثران: اسم نبت.

(٢) جلولاء: بفتح أوله وضم ثانيه - ناحية من نواحي سواد العراق في طريق خراسان بينها وبين خانقين سبعة فراسخ، وجلولاء أيضا: مدينة مشهورة بأفريقيا بينها وبين القيروان أربعة وعشرون ميلا.

والبركاء: شدة القتال.

والقريثاء: ضرب من التمر أسود.

(٣) فروقة: تقول رجل فروقة، وامرأة فروقة، ورجل فرق، إذا كان شديد الفزع.

مشاركة الألف المدودة لها في عدم السقوط وتقدير الانفصال بوجه ما فلا غنى عن اعتبار الشبه بالألف المقصورة في عدم ثبوت الواو في جلولاء ونحوها، فإنها كآلف حبارى الأولى، وسقوطها في التصغير متعين عند بقاء ألف التانيث، فكذا يتعين سقوط الواو المذكورة ونحوها في التصغير.

واعلم أن تسوية الناظم هنا بين ألف التانيث المدودة وتائه تقتضى موافقة المبرد. ولكنه صحح في غير هذا النظم مذهب سيويه.

الثالث: اختلف أيضاً في نحو (ثلاثين) علما أو غير علم، وفي نحو (جدارين، وظريفين، وظريفات) أعلما، فمذهب سيويه الحذف فتقول: ثلثون - بالتخفيف - لأن زيادته غير طارئة على لفظ مجرد، فعومل معاملة جلولاء، وكذا يفعل بما جعل علما مما فيه علامة التثنية وجمع التصحيح، نص على جميع ذلك. ومذهب المبرد إبقاء حرف المد في ذلك والإدغام كما يفعل في جلولاء واتفقا في نحو (ظريفين، وظريفات) إذا لم يجعلن أعلما على التشديد ولم يذكر هنا هذا التفصيل.

وَأَلْفُ التَّانِيثِ ذُو الْقَصْرِ مَتَى زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَثْبُتَا

ألف التانيث المقصورة أبعد عن تقدير الانفصال من المدودة لعدم إمكان استقلال النطق بها، فلذلك تحذف في التصغير خامسة فصاعدا، فإن بقاءها يخرج البناء عن مثال فعيعل كقولك في قرقرى ولغيزى قريقر ولغيزغز^(١). فإن كانت خامسة وقبلها مدة زائدة جار حذف المدة وإبقاء ألف التانيث وجر عكسه، وإلى هذا أشار بقوله:

وَعِنْدَ تَصْغِيرِ حُبَارَى خَيْرٌ بَيْنَ الْحَبِيرَى قَادِرٍ وَالْحَبِيرِ

فإن حذفت المدة قلت الحبيرى، وإن حذفت ألف التانيث قلت الحبير بقلب المدة ياء ثم تدغم ياء التصغير فيها.

(١) قرقرى: اسم موضع، واللغيزى: بضم أوله وتشديد ثانيه مفتوحا: مثل اللغز - كقفل وكربط وكجبل - وهو ماعى من الكلام وأخفى المراد منه.

وَارْدُدْ لِأَصْلِ ثَانِيًا لَيْنًا قَلْبُ فَقِيْمَةٌ صَيَّرَ قُوِيْمَةً تُصَبُّ

اعلم أن الثاني يرد إلى أصله في التصغير بشرطين:

الأول: أن يكون لينًا، والثاني: أن يكون بدل غير همزة تلي همزة فاندراج

في ذلك ثلاثة أنواع:

أولها: ما كان لنا منقلبا عن لين نحو باب وميزان وقيمة وناب وموقن، فتقول في تصغير باب بويب، لأن ألفه عن واو، وفي ميزان موزين لأن ياءه عن واو، وكذلك تقول في قيمة قويمة وديمة دويمة؛ لأن الياء فيهما منقلبة عن واو، وفي ناب - وهو السن - نيب، لأن ألفه عن ياء، وفي موقن ميقن لأن واوه عن ياء، وإنما رد الثاني في ذلك إلى أصله لزوال سبب انقلابه.

وثانيها: ما كان لنا مبدلا من حرف صحيح غير همزة نحو دينار وقيراط، فإن أصلهما دَنَارٌ وقِرَاطٌ^(١) والياء فيهما بدل من أول المثليين، فتقول في تصغيرهما دنينير وقريريط، لزوال سبب الإبدال.

وثالثها: ما كان لنا مبدلا من همزة لا تلي همزة نحو ذيب فإن أصله الهمزة، والياء فيه بدل من الهمزة، فإذا صغرته قلت: ذؤيب - بالهمزة - رجوعا إلى أصله، لأن قلب الهمزة ياء إنما لانكسار ما قبلها.

وخرج بالشرط الأول ما ليس بلين، فإنه لا يرد إلى أصله ولو كان مبدلا من لين فتقول في قائم قويم - بالهمزة - وفي متعدد متيعد خلافا للزجاج في متعدد، فإنه يرد إلى أصله، فيقول فيه: مويعد، والأول مذهب سيويه، وهو الصحيح، لأنه إذا قيل فيه مويعد أوهم أن مكبره موعد، أو موعد، أو موعد، ومتيعد لا إبهام فيه.

وخرج بالشرط الثاني ما كان لنا مبدلا من همزة تلي همزة كالف آدم وياء أيمة فإنهما لا يردان إلى أصلهما، أما آدم فتقلب ألفه واوا، وأما أيمة فيصغر على لفظه.

(١) بدليل جمعها على دنانير وقراريط.



تنبيهات:

الأول: ضابط هذا الفصل إنما أبدل لعله ما لا تزول بالتصغير (فإنه لا يرد إلى أصله) (١) وما أبدل لعله تزول بالتصغير رد إلى أصله.

الثاني: ظهر بما ذكرناه أن قوله في شرح الكافية (وهو - يعنى الرد - مشروط بكون الحرف لين مبدلا من لين) غير محرر، بل ينبغي أن يقول (مبدلا من غير همزة تلى همزة) كما ذكر في التسهيل.

الثالث: ظاهر قوله (لينا قلب) أن مراده قلب عن لين كما قال في الكافية:

واردُّ لأصلٍ ثانياً أُبدلَ من ذى اللين عَيْناً فَهُوَ بِالرَّدِّ قَمِينٌ

وذلك لأن القلب في اصطلاح أهل التصريف لا يطلق على إبدال حرف لين من حرف صحيح، ولا عكسه، بل على إبدال حرف علة من حرف علة آخر، وإذا كان كذلك فمفهومه يوهم اشتراط كونه مبدلا من لين. صرح به في شرح الكافية.

فإن قلت: فعل مراده بالقلب هنا مطلق الإبدال، فيشمل ما كان مبدلا من لين وما كان مبدلا من غيره.

قلت: إذا حمل على هذا ورد عليه (ما كان بدلا من همزة تلى همزة) (٢) فإنه لم يستثنه.

الرابع: أجاز الكوفيون في نحو ناب مما ألفه ياء نويب بالواو، وأجازوا أيضا إبدال الياء في نحو شيخ واوا، ووافقهم في التسهيل على جوازه فيهما جوازا مرجوحا، ويؤيده أنه سمع في بيضة بويضة، وهو عند البصريين شاذ.

وقوله (وشذ في عيد عييد) وجه شذوذه أنهم صغروه على لفظه، ولم يردوه إلى أصله، وقياسه، عويد، لأنه من عاد يعود، فلم يردوا الياء إلى الأصل.

قال الشارح: حملا على قولهم في جمعه أعياد.

(١) أ - وفي ب، ج، (لم يرد إلى أصله).

(٢) ب، ج، وفي أ (ما كان بدل تلى همزة).

قلت: وقال غيره فيه نظر؛ لأنهم قالوا: جمعوه على أعياد فرقا بينه وبين جمع عود فينبغي أن يقال: وصغروه على عيد فرقا بينه وبين تصغير عود، ولا حاجة إلى جعل أحدهما محمولا على الآخر.

وقوله: ... وَحْتِمٌ.. لِلجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرِ عِلْمٍ

يعنى: يجب لجمع التكسير من رد الثانى إلى أصله ما وجب للتصغير، كقولك فى باب وناب وميزان أبواب وموازن، إلا ما شذ كاعیاد وقوله^(١):

حِمْى لا يحل الدهر إلا بإذنتنا ولا نسأل الأقسام عقد الميائت

يريد: الموائت.

وَالْأَلْفُ الثَّانِي الْمَزِيدُ يُجْعَلُ وَأَوَا كَذَا مَا الْأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ

الألف إذا كانت ثانية فلها خمسة أقسام:

الأول مبدل من ياء كتاب، والثانى: مبدل من واو كباب.

والثالث: مجهول الأصل كعاج وصاب^(٢).

والرابع: زائد كضارب.

والخامس: مبدل من همزة كآدم.

فإما الأولان فتقدم أنهما يردان إلى الأصل، وأما الثالث والرابع فينقلبان واوا

وإليهما أشار بقوله فى البيت، فيقال: عويج وصويب وضويوب.

(١) قائله: هو عياض بن أم درة - وهو من الطويل -

اللغة: (حمى) الحمى بكسر الحاء هو الموضع الذى يحميه الإمام ولا يقربه أحد، من حمى المكان وأحماء (لايحل) من الإحلال.

الإعراب: (حمى) خبر مبتدأ محذوف أى: حمانا حمى أو نحو ذلك مما يناسب المقام (لايحل) على صيغة المجهول جملة من الفعل ونائب الفاعل فى موضع الرفع على أنه صفة لحمى (الدهر) منصوب على الظرفية (إلا) أداة استثناء (بإذنتنا) متعلق بالفعل (لا نسأل) لا نافية ونسأل فعل مضارع والفاعل ضمير والجملة عطف على ما قبلها (الأقسام) مفعول به (عقد) مفعول ثان (الميائت) مضاف إليه

الشاهد: قوله (عقد الميائت) فإن القياس فيه الموائت لأنه جمع ميئاق ١/٣١.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٧١٥، وابن يعيش ٥/١٢٢، وشرح الشافعية ١/٣١.

(٢) صاب: اسم شجر مر. واحدته صابة، وقيل: هى عصارة الصبر.



وأما الخامس: فينقلب واوا أيضا نحو أويدم، ولم ينبه عليه.
واعلم أن حكم التكسير في إبدال الثاني كحكم التصغير؛ فتقول: ضوارب
وأوادم.

وكمّل المنقوص في التصغير ما لَمْ يَحُوْ غَيْرَ التَّاءِ ثَالِثًا كَمَا

المنقوص هنا هو العام، وهو ما حذف منه أصل الخاص، وهو ما حرف
إعرابه ياء لازمة قبلها كسرة.

فإذا صغر المنقوص المذكور كمل بأن يرد ما حذف منه إن كان على حرفين
نحو «خذ» مسمى به - وثبة ويد - فتقول فيها أخيد وثيبة ويديّة - برد فاء الأول
وعين الثاني ولام الثالث.

وإن كان على ثلاثة والثالث تاء التأنيث لم يعتد بها، ويكمل أيضا كما
يكمل الثنائي، نحو عدة وسنة: فتقول فيهما: وعيدة وسنيهة أو سنية، برد فاء
الأول ولام الثاني.

فإن قلت: فهل ورد من هذا النوع محذوف العين؟

قلت: لا أعرف لذلك مثالا إلا لفظا واحدا فيه خلاف وهو ثبة - ذهب
الزجاج إلى أنها محذوفة العين من ثاب يثوب، وذهب غيره إلى أنها محذوفة
اللام من ثبيت إذا جمعت، وهو الأولى.

وهذا الخلاف إنما في الثبة التي هي مجتمع الماء من وسط الحوض.

وأما الثبة التي هي الجماعة من الناس، فهي من محذوفة اللام، لا أعرف
في ذلك خلافا.

وإن كان للمنقوص ثالث غير الياء لم يرد إليه ما حذف؛ لعدم الحاجة إليه،
لأن بنية فعيل تتأتى بدونه؛ فتقول في هار وشاك وميت^(١) هوير، وشويك،
ومبيت، وإلى هذا أشار بقوله:

(١) هار وشاك: اعلم أن أصلهما هاور وشاوك فحذفت الواو على غير القياس فوزنهما قال،
وكان القياس قلبهما همزة وقد جاءوا على القياس أيضا فقليل: هائر وشاتك بورن فاعل
.. صبان.

...مأ.. لَمْ يَحْوِ غَيْرَ التَّاءِ ثَالِثًا

ففهم منه أنه إن حوى ثالثا غير التاء لم يرد إليه المحذوف، وإن كان الثالث هو التاء لم يعتد بها ورد إليه.

تنبيهات:

الأول: شذ قول بعض العرب في هار هوير - برد المحذوف - ولا يقاس عليه، خلافا لأبي عمرو، ونقل أيضا عن يونس والمازني إلا أن أبا عمرو ويونس يردان الهمزة في خير وشر، والمازني لا يرداها فيهما.

الثاني: إنما قال (غير التاء)، ولم يقل غير الهاء، ليشمل تاء بنت وأخت؛ فإنها لا يعتد بها أيضا، بل يقال: بنية وأخية - برد المحذوف.

الثالث: يعنى بقوله (ثالثا) ما زاد على حرفين، ولو كان أولا أو وسطا، فالأول كقولك في تصغير يرى^(١): يُرى، فلا يرد اعتدادا بحرف المضارعة، وأجاز أبو عمرو والمازني الرد؛ فيقولان: يُرى. ويونس يرد ولا ينون على أصل مذهبه في يعيل^(٢) ونحوه، وتقدم مثال الوسط.

فإن قلت: كان ينبغي أن يقول: ما لم يحو غير التاء أو همزة الوصل، لأن همزة الوصل لا يعتد بها أيضا، بل يرد المحذوف فيما هي فيه.

قلت: لا يحتاج إلى ذلك، فإن ما فيه همزة الوصل إذا صغر حذفت فيبقى على حرفين لا ثالث لهما نحو اسم وابن، تقبول في تصغيرهما: سمي وبنى، بحذف همزة الوصل استغناء عنها بتحريك الأول.

وقوله (كما) أشار إلى أن الثنائي وضعنا يكمل أيضا في التصغير توصلا إلى بناء فعيل إلا أن هذا النوع لم يعلم له ثالث، فيرد بخلاف النوع السابق.

وأجاز في الكافية والتسهيل في الثنائي وضعنا وجهين:

أحدهما: أن يكمل بحرف علة، فتقول في عن وهل - مسمى بهما - عنى

وهلى.

(١) يرى مسمى به. (٢) يعيل: تصغير يعلى.

والآخر: أن يجعل من قبيل المضاعف، فتقول فيهما: عين وهليل، وصرح في التسهيل بأن الأول أولى، وبه جزم الشارح.

فإن قلت: إذا كمل بحرف علة فهل يكمل بياء أو بواو؟

قلت: خير بعضهم فقال: واو أو ياء، وظاهر كلام المصنف أنه ياء (لأنه)^(١) شبهه بدم، ونص الأبدى على أنه ياء، وهو الأظهر.

تنبيهان:

الأول: لا يظهر لهذين الوجهين أثر لفظي في نحو «ما» الاسمية والحرفية إذا سمي بهما - فإنك تقول على التقديرين مؤى، وهو واضح.

الثاني: في قوله (كما) نظر، لأنه أراد التمثيل، فليس بجيد؛ لأن ما ونحوه من الثنائي وضعا، ليس من قبيل المنقوص فكيف يمثل به، وإن أراد التنظير، فليس نظير المنقوص إلا في مطلق التكميل؛ لأن المنقوص يرد إليه ما حذف منه، وهذا لم يعلم له محلوف، فلا يؤخذ إذ ذاك من كلامه إلا أن نحو (ما) يكمل كما يكمل المنقوص، ولا يدري بما يكمل، والله أعلم.

وَمَنْ بَرَّخِيمٌ يُصَغَّرُ أَكْتَفَى بِالْأَصْلِ كَالْعَطِيفِ يَعْنِي الْمَعْتَفَا

من التصغير نوع يسمى تصغير الترخيم، وهو تصغير الاسم بتجريده من الزوائد، فإن كانت أصوله ثلاثة صغر على فعيل، وإن كانت أصوله أربعة صغر على فعيعل فتقول في معطف: عطيف، وفي أزهر: زهير، وفي حمدان وحامد ومحمود وأحمد حميد، وتقول في قرطاس وعصفور: قريطس وعصيفر.

تنبيهات:

الأول: إذا كان المصغر تصغير الترخيم ثلاثى الأصول، ومسماه مؤنث، لحقته التاء، فتقول في غلاب وسعاد وحبلى: غلّابية وسعيدة وحبيّلة.

(١) أ، ج.

الثانى: إذا صغرت نحو حائض وطالق من الأوصاف الخاصة بالمؤنث تصغير الترخيم، قلت: حيض وطلق، لأنهما فى الأصل صفة لمذكر.

الثالث: شذ فى تصغير إبراهيم وإسماعيل بربه وسميع، فحذفوا من كل منهما أصلين وزائدين؛ لأن الهمزة فيهما والميم واللام أصول، أما الميم واللام فباتفاق، وأما الهمزة ففيها خلاف: مذهب المبرد أنها أصلية، ومذهب سيويه أنها زائدة، وينبغى عليهما تصغير الاسمين لغير ترخيم، فقال المبرد: أبيره، وقال سيويه: بريهم وسميعيل، وهو الصحيح الذى سمعه أبو زيد وغيره من العرب، وعلى هذا ينبغى جمعهما؛ فقال الخليل وسيويه: براهم وسماعيل، وعلى مذهب المبرد أباريه وأساميع، وحكى الكوفيون براهم وسماعل بغير ياء، وبراهمة وسماعلة، والهاء بدل من الياء.

وقال بعضهم: أباره وأسامع، وأجاز ثعلب براه كما يقال فى تصغيره بربه، والوجه أن يجمعهما جمع سلامة، فيقال: إبراهيمون وإسماعيلون.

الرابع: لا يختص تصغير الترخيم بالأعلام، خلافا للفراء وثعلب، وقيل: وللكوفيين، بدليل قول العرب: (يجرى بليق ويذم)^(١) تصغير أبلق، ومن كلامهم: (جاء بأمر الربيق على أريق)^(٢). قال الأصمعى: تزعم العرب أنه من قول رجل رأى الغول على جمل أورق، فقلبت الواو فى التصغير همزة وأما قولهم (عرف حميق جملة)^(٣) فلا حجة فيه، لاحتمال أن يكون تصغير حمق.

وَإِخْتِمَ بِنَا التَّائِيثِ مَا صَغَّرَتْ مِنْ
مُؤَنَّثِ عَارِ ثَلَاثِي كَسِينِ

(١) بليق: اسم فرس كان يسبق. ومع ذلك يعاب - مجمع الأمثال للميدانى ٤٦٥٩.
(٢) قال أبو عبيد: أم الربيق: الداهية، وأصله من الحيات، وأما أريق: فأصله وريق تصغير أورق مرخما، وهو الجمل الذى لونه لون الرماد - مجمع الأمثال للميدانى ٨٨٨.

(٣) أى: عرف هذا القدر وإن كان أحمق، ويروى (عرف حميقا جملة) أى: أن جملة عرفه فاجترأ عليه، يضرب فى الإفراط فى مؤانسة الناس، ويقال: معناه عرف قدره ويقال: يضرب لمن يستضعف إنسانا ويولع به فلا يزال يؤذيه ويظلمه - مجمع الأمثال للميدانى

تلتحق تاء التانيث فى تصغير الاسم المؤنث بلا علامة إذا كان ثلاثيا فى الأصل أو فى الحال أو فى المآل

فالأول: نحو يد فإنه ثلاثى فى الأصل، فتقول فى تصغيره يديه.

والثانى: نحو سن ودار. فتقول فى تصغيرهما سنينة ودوية.

والثالث: نوعان:

أحدهما ما كان رباعيا بمدة قبل لام معتلة، فإنه إذا صغر تلتحقه التاء نحو سماء وسمية، وذلك لأن الأصل فيه سمىى - بثلاث ياءات - الأولى ياء التصغير، والثانية بدل المدة، والثالثة: بدل لام الكلمة، فحذفت إحدى الياءين على القياس المقرر فى هذا الباب، فبقى الاسم ثلاثيا، فلتحقه التاء كما تلتحق الثلاثى المجرد.

والآخر: ما صغر تصغير الترخيم مما أصوله ثلاثة، وقد تقدم بيانه.

ثم استثنى من هذا الضابط نوعين لا تلتحقهما التاء، وأشار إلى الأول منهما بقوله: **مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّائِثِ ذَا لَبْسٍ كَشَجَرٍ وَبَقْرٍ وَخَمْسٍ**

يعنى: أن التاء لا تلتحق اسم الجنس الذى يتميز من واحده بنوع التاء نحو شجر وبقر فتقول فى تصغيرهما شجير وبقير، إذ لو قلت فى تصغيرهما شجيرة وبقيرة لالتبس بتصغير شجرة وبقرة، ولا تلتحق أيضا بضعا وعشرا وما دونهما من عدد المؤنث، بل يقال: بضيع وعشير، إذ لو قيل: بضیعة وعشيرة، لتوهم أن ذلك عدد مذكر، ثم أشار إلى الثانى بقوله: **وَشَذُّ تَرْكٍ دُونَ لَبْسٍ**.

يعنى: شذ ترك التاء دون لبس، فى ألفاظ مخصوصة لا يقاس عليها، وهى: ذود، وشول^(١) وناب - للمسن من الإبل - وحرب وفرس وقوس ودرع - للحديد. وعرس وضحى ونعل ونصف^(٢)، وبعض العرب يذكر الحرب والدرع

(١) الذود: من ثلاثة أبعرة إلى عشرة، وقيل: غير ذلك.

الشول: وهى من الإبل ما أتى عليها من حملها أو وضعها سبعة أشهر فجف لبنها.

(٢) عرس: بالكسر - امرأة الرجل ورجلها، ولبوة الأسد، وبالضم ويضمين طعام الوليمة ه قاموس - والمناسب هنا الكسر.

وعرب: خلاف العجم.

ونصف: هى المرأة المتوسطة بين الصغر والكبر.

والعرس، فلا يكون من هذا القبيل، وبعضهم ألحق التاء فى عرس وقوس، فقال:
عريسة وقويسة .

تنبيهات:

الأول: لم يتعرض فى الكافية والتسهيل إلى استثناء النوع الأول أعنى: نحو
شجر وخمس .

الثانى: كان ينبغى أن يستثنى نوعا آخر وهو طالق من أوصاف المؤنث، إذا
صغر تصغير الترخيم، وقد تقدم التنبيه عليه .

الثالث: لا اعتبار فى العلم بما نقل عنه من تذكير وتأنيث، بل تقول فى
رمح - علم امرأة - رميحة، وفى عين - علم رجل - عيين، خلافا لابن الأنبارى
فى اعتبار الأصل، فتقول فى الأول: رميح، وفى الثانى: عيينة، واستدل بقولهم:
عيننة بن حصن ونحوه، وأجيب بأن ذلك مما نقل مصغرا .

الرابع: إذا سميت مؤنثا بينت وأخت حذف هذه التاء ثم صغرت وألحقت
تاء التأنيث فتقول: بنية، وأخية، وإذا سميت بهما مذكرا لم تلحق التاء، فتقول:
بنى وأخى .

وقوله: .. وَنَدَّرَ.. لِحَاقُ تَا فِيمَا ثُلَاثِيَا كَثْرُ

أى: ندر لحاق التاء فى تصغير ما زاد على ثلاثة، وذلك قولهم فى وراء:
وريفة - بالهمزة - وفى أمام: أميمة، وفى قدام: قديديمة
وقوله (كثر) بمعنى فاقه فى الكثرة و(ثلاثيا) مفعوله تقدم عليه .

تنبيه:

أجاز أبو عمرو أن يقال فى تصغير حبارى ولغيزى^(١) حبيرة ولغيزة، فيجاء

(١) الحبارى: بضم أوله وتخفيف ثانيه - طائر يقع على الذكر والأنثى، والواحد والجمع،
وهو على شكل الأوزة .

بناء عوضا من الألف المحذوفة، وظاهر التسهيل موافقته، فإنه قال: ولا تلحق التاء دون شذوذ غير ما ذكر، إلا ما حذفت منه ألف التأنيث خامسة أو سادسة.

وَصَغَرُوا شُدُودًا الَّذِي وَالَّتِي وَذَا، مَعَ الْفُرُوعِ مِنْهَا تَا وَتِي

التصغير من جملة التصريف في الاسم، فحقه ألا يدخل غير المتمكن، إلا أن أسماء الإشارة والموصولات شابهت المتمكن، لكونها توصف ويوصف بها، فلذلك استبيح تصغير بعضها، لكن على وجه خولف به تصغير المتمكن، فترك أولها على ما كان عليه قبل التصغير، وعوض منه ضمة ألف مزيدة في الآخر، ووافقت المتمكن في زيادة ياء ثالثة ساكنة بعد فتحة، فقيل في الذي والتي: اللذيا واللتيا، وفي تثنيتهما: اللذيان واللتيان، وأما الجمع فقال سيبويه في جمع الذي اللذيون رعا واللذين جرا ونصبا - بالضم قبل الواو والكسر قبل الياء، وقال الأخفش: اللذيون واللذين - بالفتح - كالمقصور.

ومنشأ الخلاف من التثنية، فسيبويه يقول: حذفت ألف اللذيا في التثنية تخفيفا وفرقا بين المتمكن وغيره، والأخفش يقول: حذفت لالتقاء الساكنين. قال بعضهم: ولم يتقل عن العرب ما يستند إليه في جمع الذي.

قالوا في جمع التي: اللتيات، وهو جمع للتيا تصغير التي، ولم يذكر سيبويه من الموصولات التي صغرت غير اللذيا واللتيا وتثنيتهما وجمعهما. وقال في التسهيل: واللتيات واللويتا في اللاتى، واللويا واللويون في اللاتى واللاتين، فزاد تصغير اللاتى واللاتين. وظاهر كلامه أن اللتيات واللويتا كلاهما تصغير اللاتى، أما اللويتا فصحيح، ذكره الأخفش. وأما اللتيات فإنما هو جمع اللتيا كما سبق، فتجوز في جعله تصغير اللاتى. ومذهب سيبويه أن اللاتى لا يصغر استغناء بجمع اللتيا، وأجاز الأخفش أيضا اللويا فى اللاتى غير مهموز، وأجاز غيره اللويا فى اللاتى وقال فى اللاتين اللويون.

قيل: والصحيح أنه لا يجوز تصغير اللاتى ولا اللواتى، وهذا مذهب

سيبويه.

وصغروا من أسماء الإشارة ذا وتا، فقالوا: ذيا وتيا، وفي التثنية: ذيان وتيان، وقالوا فى أولى - بالقصر -: أوليا، وفى أولاء - بالمد -: أولياء، ولم يصغروا منها غير ذلك.

تنبيهات:

الأول: لأسماء الإشارة فى التصغير من التثنية والخطاب ما لها فى التكسير.

الثانى: أن أصل ذيا وتيا ذيبا وتيبا، بثلاث ياءات، الأولى عين الكلمة، والثانية للتصغير، والثالثة لام الكلمة، فاستثقلوا ذلك مع زيادة الألف آخره فحذفت الياء لأن ياء التصغير لمعنى فلا تحذف، ولأن الثالثة لو حذفت لزم فتح ياء التصغير لأجل الألف.

فإن قلت: ما الداعى إلى هذا التقدير؟

قلت: الداعى إليه المحافظة على ما استقر لىاء التصغير من كونها لا تلحق

إلا نالته.

الثالث: ما ذكر من التقدير إنما يستقيم على قول البصريين. أن ذا ثلاثى فى الوضع وأن ألفه عن ياء، وعين الكلمة محذوفة، وهى ياء أيضا.

وذهب بعضهم إلى أن عينه واو فتكون من باب طويت، وقد قيل: إن هذه الألف هى العين واللام هى المحذوفة.

وأما على مذهب الكوفيين والسهيلى فلا يستقيم لأن الألف عندهم زائدة وهو مما وضع على حرف واحد.

وذهب قوم منهم السيرافى إلى أن ذا ثنائى فى الوضع، والتقدير السابق فيه يمكن، لأنه يكمل فى التصغير كما تقدم فى ماء.

الرابع: ذكروا أن الألف فى آخر هذه الأسماء عوض من ضم أولها. قيل: ويرده ما حكى من ضم لام اللذيا واللتيا، وذكر فى التسهيل أن الضم لغة.

الخامس: زيادة الألف فى أليآ - بالقصر - ظاهرة، لأن ألفه أبدلت ياء وأدغمت ياء التصغير فيها.

وأما ألياء - بالمد - فمذهب المبرد أن الألف المزيدة ألحقت قبل الهمزة لثلاثا يصير الممدود مقصورا، فالياء الأولى للتصغير والثانية منقلبة عن ألف أولاء، والألف التي قبل الهمزة هي المزيدة. ومذهب الزجاج أن الألف زيدت آخرها كما في أخواته، لكنه يرى أن أصل همزة أولاء ألف، فزيدت الياء ثالثة وقلبت الألف التي بعدها وأعيدت الهمزة إلى أصلها وزيدت ألف العوض آخرها.

واعلم أن في همزة أولاء ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنها عن ياء وهو مذهب المبرد.

والثاني: أن أصلها ألف وهو مذهب الزجاج.

والثالث: أنها أصلية غير مبدلة من شيء (يل إلا)^(١) مما فاؤه همزة ولامه همزة وهو مذهب الفارسي وقد تقدمت (هذه المذاهب في باب اسم الإشارة)^(٢).

فإن قلت: كيف زعموا أن الألف المزيدة في ألياء وأليا للعوض وأولها مضموم؟

قلت: الضمة فيهما ليست المجتلبة للتصغير، بل هي الموجودة في حال التكبير.

السادس: اعلم أن قول الناظم: وَصَغَّرُوا شُدُودًا ..، البيت معترض من ثلاثة أوجه:

أولها: أنه لم يبين الكيفية، بل ظاهره أن تصغيرها كتصغير المتمكن.

وثانيها: أن قوله (مع الفروع) ليس على عمومته، لأنهم لم يصغروا جميع الفروع.

وثالثها: أن قوله (منها تا وتي) يوهم أن تى صغر كما صغرتا، وقد نصوا على أنهم لم يصغروا من ألفاظ المؤنث إلا تا، وهو المفهوم من التسهيل، فإنه قال: لا يصغر من غير المتمكن إلا ذا والذي وفروعهما الآتى ذكرها، ولم يذكر من ألفاظ المؤنث غير تا.

(١) أ، ج وفي ب (كأولياء وألياء وأليا).

(٢) أ، ج.

النسب

هذا الأعراف في ترجمته، وقال سيويه باب الإضافة.

ويحدث بالنسب ثلاثة تغييرات؛ الأول: لفظي، وهو ثلاثة أشياء: إلحاق ياء مشددة آخر المنسوب إليه وكسر ما قبلها، ونقل إعرابه إليها.
والثاني: معنوي، وهو صيرورته اسما لما لم يكن له.

والثالث: حكمي، وهو معاملته معاملة الصفة المشبهة في رفعه المضمَر والظاهر باطراد. وقد أشار إلى التغيير اللفظي بقوله:

يَاءَ كِيَا الْكُرْسِيِّ زَادُوا لِلنَّسَبِ وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبَ

يعنى: أنهم إذا قصدوا نسبة شيء إلى شيء زادوا آخر المنسوب إليه ياء مشددة (كيا الكرسي) مكسورا ما قبلها كقولك في النسب إلى زيد زیدی، ولم ينص على أن إعرابه يتقل إليها لوضوحه.

ثم إنه قد ينضم إلى هذه التغييرات في بعض الأسماء تغيير آخر أو أكثر، فمن ذلك ما أشار إليه بقوله:

وَمِثْلُهُ مِمَّا حَوَّاهُ أَحْذَفُ وَتَا تَأْنِيثُ أَوْ مَدَّتُهُ لِاتِّسَابِ

يعنى: أنه يحذف لياء النسب كل ياء تماثلها في كونها مشددة بعد ثلاثة أحرف فصاعداً وتجعل ياء النسب مكانها، كقولك في شافعي: شافعي، وفي مرمي مرمي.

يقدر حذف الأولى وجعل ياء النسب في موضعها.

فإن قلت: فهل يظهر لهذا التقدير أثر لفظي؟

قلت: يظهر أثره في نحو بخاتي جمع بختي - إذا سمي به - ثم نسب إليه، فإنك تقول: هذا بَخَاتِي^(١) مصروفاً، وكان قبل النسب غير مصروف.

(١) بخاتي: جمع بختي ككرسي - قال في اللسان «البخت والبختية دخيل في العربية أعجمي معرب، وهي الإبل الخراسانية تنتج من عريبة وفالج، وبعضهم يقول: إن البخت عربي، وفي الحديث «فأنتي بسارق قد سرق بختية» والبختية: الأثني من الجمال البخت، وهي جمال طوال الأعتاق...»

تنبیه:

لا فرق في ذلك بين ما ياءه رائدتان كشافعي، وبين ما إحدى ياهيه أصلية كمرمى (هذا هو الأفتح، وفصل بعض العرب، فقال في المرمى: مرموى، لأن ثاني ياء به أصلية وسيأتي)^(١).

وقوله (تا تأنيث) يعني: أنها تحذف أيضا لياء النسب، فيقال في النسب إلى مكة مكى، لثلا يجمعوا بين علامتى تأنيث فى نحو امرأة مكة.

وقول العامة: درهم خليفتى - لحن.

وقوله (أو مدته) يعني: أن ألف التأنيث المقصورة، وهى إما رابعة أو خامسة فصاعدا، فإن كانت خامسة فصاعدا حذفت وجها واحدا، كقولك فى حبارى: حُبَارَى وفى قبعثرى: قُبَعَثْرَى^(٢)، وإن كانت رابعة فى اسم ثانيه متحرك حذفت كالخامسة كقولك فى جَمَزَى جَمَزَى^(٣)، وإن كان ثانيه ساكنا فوجهان: قلبها واوا وحذفها.

وقد أشار إليها بقوله:

وإن تَكُنْ تَرَبِعُ ذَا ثَانٍ سَكَنٌ فَقَلْبُهَا وَاوَا وَحَذْفُهَا حَسَنٌ

مثال ذلك حبلى، فتقول على الأول: حبلوى، وعلى الثانى: حبلى.

تنبیهات:

الأول: يجوز مع القلب أن يفصل بينها وبين اللام بألف زائدة تشبيها بالمدود.

الثانى: ليس فى كلام الناظم ترجيح أحد الوجهين على الآخر، وليس على حد سواء، بل الحذف هو المختار، وقد صرح به فى غير هذا النظم.

(١) أ، ج.

(٢) القبعثرى: الجمل الضخم، والفصيل المهزول، ودابة تكون فى البحر، والعظيم الشديد.

(٣) الجمزى: بفتح الجيم وبالميم والزاي: السريع

الثالث: شذوا فى بنى الحبلى من الأنصار، فقالوا: الحبلى - بفتح الباء.

لشبهها المُلحق والأصلى ما لها.

يعنى: أن الألف الرابعة إذا كانت للإلحاق نحو علقى أو منقلبة عن أصل نحو ملهى، فلها ما لألف التانيث من نحو حبلى من القلب والحذف، فتقول علقوى وملهوى وعلقى وملهى.

فأشار بقوله: وللأصلى قلبٌ يعتمى.

إلى ترجيح القلب فى المنقلبة عن أصل، فملهوى أفصح من ملهى، يقال: اعتماه يعتميه، إذا اختاره، واعتماه يعتامه أيضا.

قال طرفه^(١):

أرى الموت يعتام الكرام ويصطفى
عقيلة مال الفاحش المتشدد

تنبيهات:

الأول: أراد بالأصلى المتقلب عن أصل واو أو ياء، لأن الألف لا تكون أصلا غير منقلبة إلا فى حرف وشبهه.

الثانى: تخصيص الأصلى بترجيح القلب يوهم أن ألف الإلحاق ليست كذلك، بل تكون كالألف التانيث فى ترجيح الحذف؛ لأنه مقتضى قوله (ما لها)، وقد صرح فى الكافية وشرحها بأن القلب فى ألف الإلحاق الرابعة أجود من

(١) قائله: هو طرفه بن العبد - وهو من الطويل -.

اللغة: «يعتام» يختار يقال: اعتماه واعتماه أى: اختاره «عقيلة» عقيلة كل شىء خياره وأنفسه «الفاحش» السئ الخلق «المتشدد» البخيل المسك.

وإنما جعل الموت يختار كرام الناس ويصطفى خيار المال، وإن كان لا يخص شيئا دون شىء فى الحقيقة، لأن فقد الكرم وفقد خيار المال أشهر وأعرف من غيره، فكأنه لشهرته لم يكن غيره ولا حدث شىء سواه.

الإعراب: «أرى» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه «الموت» مفعول به «يعتام» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه «الكرام» مفعول به «ويصطفى» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه «عقيلة» مفعول به. «مال» مضاف إليه «الفاحش» مضاف إليه «المتشدد» صفة.

الشاهد: قوله (يعتام) فإنه يقال فيه يعتمى أيضا.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٦٢٧.

الحذف كالأصلية، لكن ذكر أن الحذف في ألف الإلحاق أشبه من الحذف في الأصلية، لأن ألف الإلحاق شبيهة بألف حبل في الزيادة.

الثالث: لم يذكر سبويه في ألف الإلحاق والمنقلبة عن أصل غير الوجهين المذكورين، وزاد أبو زيد في ألف الإلحاق ثالثاً وهو الفصل بالألف كما في حبلأوى، وحكى في أرطى أرطاوى، وأجازه السيرافى في الأصلية، فتقول ملهاوى.

وَالْأَلْفَ الْجَائِزَ أَرْبَعًا أَزَلْ

إذا كانت ألف المقصور خامسة فصاعدا حذفت مطلقاً سواء كانت أصلية أو كانت للتأنيث أو للتكثير نحو: مستدعى، وقرقرى، وقبعثرى، فتقول: مستدعى، وقرقرى، وقبعثرى.

تنبيهان:

الأول: إذا كانت الألف المنقلبة عن أصل خامسة بعد حرف مشدد نحو معلى. فمذهب سبويه والجمهور الحذف، وهو مفهوم من إطلاق الناظم، ومذهب يونس جعله كملهى، فيجيز فيه القلب وهو ضعيف، وشبهته أن المضعف بإدغام في حكم حرف واحد فكانها رابعة.

الثاني: قد ظهر مما تقدم أن قولهم: مصطفى خطأ، والصواب مصطفى (وتقرير)^(١) النسب إلى المقصور أن تقول إن كانت ألفه خامسة فصاعدا حذفت مطلقاً خلافاً ليونس في نحو معلى، وإن كانت رابعة، وهى ثلاثة أقسام: ألف تأنيث، وألف إلحاق، وأصلية. فألف التأنيث إن كان ثانياً ما هى فيه متحركة حذفت، وإن كان ساكناً (ففيه)^(٢) ثلاثة أوجه: الحذف. والقلب بلا فصل. والقلب مع الفصل، وأجودها الأول ثم الثانى ثم الثالث.

وألف الإلحاق فيها الأوجه الثلاثة، وأجودها على رأى القلب.

(١) وفى النسخ (تقريب) وأغلب ظنى أنها محرقة عن تقرير.

(٢) ب - وفى أ، ج - (ففيها).

والأصلية: فيها وجهان، وعلى رأى السيرافى ثلاثة أجودها القلب إلا أن الحذف فى الملحقه أشبه منه فى الأصلية.

وإن كانت ثلاثة قلبت واوا مطلقا كقولك فى فتى وعصا: فتوى وعصوى.

فإن قلت: لم يصرح فى النظم بحكم الألف الثالثة فمن أين يؤخذ؟

قلت: لما بين ما يحذف، علم أن ما عداه لا يحذف، بل يقرب.

وقوله: كذاك يا المنقوص خامسا عزل.

يعنى: أن المنقوص إذا نسب إليه حذفت ياءه إن كانت خامسة فصاعدا،

فتقول فى معتد ومستعل: معتدى ومستعلى.

تنبيه:

إذا نسبت إلى محيى اسم فاعل حيا يحيى، حذفت الياء الأخيرة لأنها

خامسة فتصير: محيى - بأربع ياءات - فيجوز فيه وجهان

أحدهما: أن تعامله معاملة قصى فتقول فيه محوى كما تقول: قصوى

وسياتى بيانه.

والآخر: ألا تغيره ويغتنر الجمع بين أربع ياءات، فتقول: محيى.

وقول ابن الحاجب: «وياب محيى جاء على محوى ومحيى كأميى»^(١)،

وفى التنظير نظر؛ لأن أميا شاذ، وأما محيى فهو وجه قوى.

قال ميرمان: سألت أبا العباس: هل يجوز أن يحذف من محيى ياء لاجتماع

الياءات؟ فقال: لا، لأن محييا جاء على فعله، واللام تعتل كما تعتل فى الفعل.

قال: والاختيار عندى محيى، لأنى لا أجمع حذفًا بعد حذف.

ومن قال محوى يجب عليه مهيمى، وهذا هو الذى ذكره سيبويه، انتهى.

(١) هذا قول ابن الحاجب، وفى النسخة (.. كاموى وأمى)

والْحَذْفُ فِي الْيَاءِ رَابِعًا أَحَقُّ مِنْ قَلْبٍ وَحَتَّمُ قَلْبٌ ثَالِثٌ يَعْنِي

يعنى: إذا نسب إلى المنقوص فإن كانت ياؤه خامسة فصاعدا حذفت كما تقدم.

وإن كانت رابعة فالأجود حذفها أيضا، فنقول فى النسب إلى قاضٍ قاضىً. وقد قلب واوا بعد فتح ما قبلها، فيقال: قاضوى، وعليه أنشدوا^(١):

فكيف لنا بالشرب إن لم يكن لنا دراهم عند الحانوى ولا نقد

جعل اسم الموضع حانية، ونسب إليه. قال السيرافى: والمعروف فى الموضع الذى يباع فيه الخمر حانة - بلا ياء.

فإن قلت: هل يطرد هذا الوجه؟

قلت: ظاهر كلام المصنف اطراده، وذكر غيره أن القلب عند سيبويه من شواذ تغيير النسب. قيل: ولم يسمع إلا فى هذا البيت.

وإن كانت ثالثة قلبت واوا مطلقا، فتقول فى فتى وعصا فتوى وعصوى: وإنما قلبت واوا فى فتى، وإن كان أصله الياء لثلاثا تجتمع الكسرة، والياءات.

(١) قائله: هو الفرزدق، وقيل: هو لأعرابى، وقيل: لذى الرمة - وهو من الطويل -.

اللغة: (دراهم) ويروى: دنانير، ويروى: دنانيق.

الإعراب: «كيف» للتعجب ههنا، وإن كان فيه معنى الاستفهام «لنا» جار ومجرور خبر مبتدأ محذوف تقديره: وكيف لنا التلذذ بالشرب «بالشرب» متعلق بالمقدر «إن» للشرط «لم» حرف نفى وجزم وقلب «يكن» مجزوم بلم وهو من كان الناقصة «لنا» جار ومجرور خبر مقدم ليكن «دراهم» اسم كان مرفوع بالضممة الظاهرة، والجملة فى محل جزم فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف دل عليه الكلام السابق «عند» منصوب على الظرفية «الحانوى» مضاف إليه «ولا نقد» عطف على قوله دراهم.

الشاهد: قوله «الحانوى» فإنه نسبة إلى الحانية تقديرا، وقلبت الياء واوا كما فى النسبة إلى القاضى قاضوى.

وقال سيبويه: والوجه الحانى - لأنه منسوب إلى الحانة وهى بيت الخمار.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٧٢٨، وسيبويه ٢/٧١، وابن يعيش ٥/١٥١، والمحاسب لابن جنى ١/١٣٤، وابن الناظم.

وقوله: **وَأَوَّلِ ذَا الْقَلْبِ انْفِتَاحًا**.

يعنى: أن ياء المنقوص إذا قلبت واوا فتح ما قبلها كما تقدم تمثيله.

واعلم أن فتح ما قبل الياء سابق على ما قبلها، وذلك أنه إذا أريد النسب إلى شج^(١) ونحو، فتحت عينه كما تفتح عين نمر، وسيأتى.

فإذا انفتحت قلبت الياء ألفا لتحريكها وانفتاح ما قبلها، فيصير شجى مثل فتى، تقلب ألفه واوا كما قلبت ألف فتى.

فقد ظهر بهذا أن الياء لم تبدل واوا إلا بواسطة.

فإن قلت: فما وجه فتح العين فى قاض عند من قال: قاضوى، ونظيره من الصحيح لا تفتح عينه.

قلت: هو نظير فتح لام تغلب عند بعض العرب، قال ذلك بعض النحويين.

وقوله: .. **وَفَعِلٌ** .. **وَفَعِلٌ عَيْنُهُمَا أَفْتَحَ وَفَعِلٌ**.

يعنى أن المنسوب إليه إذا كان ثلاثيا مكسور العين فتحت عينه فى النسب، سواء كان مفتوح الأول كنمر، أو مكسور الأول كإبل، أو مضموم الأول كدئيل^(٢) فتقول فى النسب إليها: نمرى، وإبلى ودؤلى.

فإن قلت: هل الفتح فى ذلك على سبيل الوجوب أو على سبيل الجواز؟

قلت: بل على سبيل الوجوب، وقد نص على ذلك فى شرح الكافية.

وأما قوله فى التسهيل: وتفتح غالبا عين الثلاثى المكسورة. فإنما أشار بقوله: غالبا إلى شذوذ قولهم فى بنى الصعق: صعقى^(٣) - بكسر الفاء والعين - وذلك أنهم كسروا الفاء إتباعا للعين، ثم استصحبوا ذلك بعد النسب شذوذا.

(١) شج: أى: حزين.

(٢) الدئيل: أما العلم فهو الدئيل بن بكر بن كنانة. وأما الجنس فهو دويبة كالشعلب.

(٣) الصعق: بفتح الصاد وكسر العين - وبعضهم يقوله بكسرتين، وهو صفة مشبهة ومعناه المغشى عليه.

قال الشيخ أبو حيان: فتح العين في ذلك واجب لا نعلم فيه خلافا إلا ما ذكره طاهر القزويني في مقدمة له من أن ذلك على سبيل الجواز.

تنبيهات:

الأول: لو سميت ببعده فالقياس في النسب إليه بعدى - بفتح العين -

الثاني: لو سميت بيزر مخفف يزار، بالنقل ففيه وجهان.

الثالث: فهم من اقتصاره على الثلاثي أن ما زاد على الثلاثة مما قبل آخره

كسرة لا يغير، فاندرج في ذلك ثلاث صور:

الأولى: ما كان على خمسة أحرف نحو جحمرش^(١).

والثانية: ما كان أربعة أحرف متحركات نحو جندل^(٢).

والثالثة: ما كان أربعة وثانيه ساكن نحو تغلب.

فالأولان لا يغيران، وأما الثالث ففيه وجهان أعرفهما أنه لا يغير، والآخر أنه يفتح، وقد سمع الفتح مع الكسرة في تغلبى، ويحصبى، ويشربى، وفي القياس عليه خلاف، وذهب المبرد وابن السراج والرماني ومن وافقهم إلى أنه جائز مطرد، وهو عند الخليل وسيبويه شاذ.

وفي شرح الصفار ما ملخصه: أن الجمهور قالوا يجوز الوجهان، وأن أبا عمرو قال: الفتح شاذ، وظاهر كلام الخليل وسيبويه ما تقدم.

وقد ظهر بهذا أن قول الشارح: «وإن كانت الكسرة مسبوقه بأكثر من حرف جاز الوجهان» ليس بجيد، لشموله الصور الثلاث، وإنما الوجهان في نحو تغلب.

وَقِيلَ فِي الْمَرْمِيِّ مَرْمَوِيٌّ وَاخْتِيرَ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ مَرْمِيٌّ

(١) الجحمرش: بفتح الجيم وسكون الحاء وفتح الميم وكسر الراء - وهي العجوز الكبيرة والمرأة السمجة.

(٢) الجندل: بضم الجيم وفتح النون وكسر الدال - وهو الموضع الذي تجتمع فيه الحجارة.

قد تقدم عند قوله (ومثله مما حواه احذف) أنه لافرق عند أكثر العرب بين ما ياءه رائدتان، وبين ما إحدى ياءيه أصلية.

ونبه هنا على أن من العرب من يفرق بين النوعين فيوافق في الأول على الحذف فيقول في النسب إلى شافعي: شافعي، وأما النوع الثاني فلا يحذف ياءيه، بل يحذف الزائدة منهما ويقلب الأصلية واوا، فيقول في النسب إلى مرمي: مرموي.

فإن قلت: هل يقاس على مرمي وما أشبهه؟

قلت: صرح الشارح بأنه لغة: قال: وهذه قليلة، والمختار خلافها، وهو ظاهر كلامه في شرح الكافية. وفي الارتشاف: وشذ في مرمي مرموي.

فإن قلت: هذا البيت متعلق بقوله: وَمِثْلُهُ مِمَّا حَوَاهُ أَحْذِفُ. فهلا قدمه كما

فعل في الكافية؟

قلت: لعل سبب تأخيره هذا ارتباط الأبيات السابقة، فكل منها أخذ بحجز

تاليه، فلم يلق به غير التأخير، وليس كذلك في الكافية.

وَنَحْوُ حَيٍّ فَتَحُّ ثَانِيهِ يَجِبُ وَارْدُهُ وَاوَا إِنْ يَكُنْ عَنْهُ قَلْبٌ

إذا نسب إلى ما آخره ياء مشددة، فإما أن تكون مسبوقة بحرف، أو بحرفين، أو بثلاثة فصاعدا، فإن كانت مسبوقة بحرف لم يحذف من الاسم شيء عند النسب، ولكن يفتح ثانيه ويعامل معاملة المقصور الثلاثي، فإن كان ثانيه ياء في الأصل لم تزد على ذلك كقولك في حي: حيوي، فتحت ثانيه فقلبت الياء الأخيرة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم قلبتها واوا لأجل ياء النسب، وإن كان ثانيه في الأصل واوا رددته إلى أصله، فتقول في طي: طوي، لأنه من طويت. وإن كانت مسبوقة بحرفين فسيأتي حكمها، وإن كانت مسبوقة بثلاثة فأكثر فقد تقدم حكمها.

وَعَلَّمَ الثَّنِيَةَ أَحْذِفُ لِلنَّسَبِ وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَجَبَ

يحذف من المنسوب إليه أيضا ما فيه من علامة تثنية وجمع تصحيح كقولك
فى من اسمه: مسلمان أو مسلمون أو مسلمات: مسلمى، واثنان وعشرون
ونحوهما من الشبيه بالمتنى والمجموع كذلك، فتقول فيهما: اثنى وثنوى، وعشرى
وتقول فى أولات: أولى.

تنبيه:

هذا الحذف إنما هو على لغة من يعرب المتنى والمجموع الذى على حده
بالحرفين.

وأما من أجرى المتنى مجرى حمدان، والجمع مجرى غسيلن، فإنه لا
يحذف، فتقول فى من اسمه زيدان، على الأول زيدى. وعلى الثانى زيدانى،
وفى نصيبين، على الأول نصيبى، وعلى الثانى نصيبينى.

وثالثٌ من نحو طَيْبٍ حُدِفَ وشذُّ طائِيٍّ مقولاً بالألف

إذا وقع قبل الحرف المكسور لأجل ياء النسب ياء مكسورة مدغم فيها
أخرى، حذفت المكسورة كقولك فى طيب: طيبى، وفى ميت ميتى.

فإن كانت الياء مفردة نحو مغيل، أو مشددة مفتوحة نحو هَيْبِخ (١) أو فصل
بينها وبين المكسور نحو مهيم - تصغير مهيام مفعال من هام - لم تحذف، بل يقال
فى النسب إلى هذه مغيلى، وهيبخى، ومهيمى، لنقص النقل بعدم الإدغام.
وبالفتح والفصل.

وقوله (وشذ طائى) يعنى أن قياسه طيبى (٢) كطيبى، ولكن تركوا فيه القياس
فقالوا. طائى بإبدال الياء ألفا.

تنبيهات:

الأول: ذكروا أن المحذوف من طائى الياء الثانية، فإن الأولى قلبت ألفا.

(١) الهيبخ: كسفرجل - الرجل الذى لا خير فيه، والأحمق المسترخى، والهيبخ فى لغة
حمير: الغلام المتلى. والهيبخة: الجارية التارة المتلثة بلغتهم أيضا.
(٢) بسكون الياء.

وقال بعض المتأخرين فيه نظر، لأن هذا الانقلاب لا يتعلق بهذا الباب، ومقتضى هذا الباب حذف الياء الثانية، وقد حذفت. قال: فوجه شذوذه أن يقال: حذفت الياء الأولى الساكنة وقلبت الثانية المتحركة ألفا، فطائى شاذ من حيث حذف الأولى، والقياس حذف الثانية.

واعترض بأنه لو كان كذلك لم يكن القلب شاذًا، وقد ذكر شذوذه فى الإعلال، فالوجه أنهم حذفوا الثانية كما ذكرنا أولاً، ولكن لما كان (هذا)^(١) القلب مختصاً بحال النسب ذكروا شذوذه فيه.

الثانى: قال أبو سعيد فى كتابه المستوفى: وتقول فى أيم: أيمى، لأنك لو حذفت الياء المتحركة لم يبق ما يدل عليها، قيل. وليس بتعليل واضح. ولو علل بالالتباس بالنسب إلى أيم لكان حسناً، وإطلاق سيبويه والنجاة يدل على أنه لا فرق بين نحو سيد وأيم.

الثالث: لا فرق بين سيد ونحوه، وبين غزيل ونحوه - تصغير غزال - فى الحذف فتقول: غزىلى. نص على ذلك غير واحد، وإن كان سيبويه لم يمثل إلا بغير المصغر.

وَفَعَلِيٌّ فِي فَعِيلَةِ التُّزْمِ وَفَعَلِيٌّ فِي فَعِيلَةِ حُتْمِ

مثال فعيلة حنيفة، فإذا نسبت إليها حذفت تاؤها وياؤها، وفتحت عينها، فيقال: حنفي، ومثال فعيلة جهينة، فإذا نسب إليها حذفت تاؤها وياؤها أيضاً فتقول: جهنى.

تنبيهات:

الأول: قوله (التزم وحتم) يعنى: فيما لم يشذ، ويشذ من فعيلة سليقى فى سليقة وسليمى فى سليمة الأزد، وعميرى فى عميرة كلب - والسليقى الذى يتكلم بأصل طبيعته معرباً، قال الشاعر^(٢):

(١) أ، جـ.

(٢) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من الطويل -.

اللغة: «بنحوى» أى: منسوب إلى النحو «يلوك» من لكت الشيء فى فمى إذا علكته =

ولكن سَلِّقِي أقول فأعرب ولست بنحوى يلوك لسانه

وأشد من ذلك قولهم: عبدى وجذمى، فى بنى عبيدة وجذيمة.

لأن ما تقدم رجوع إلى أصل مرفوض - وأما الضم فلا وجه له.

وشذ من فعيلة ردينى فى ردينة وحزنى فى حزينة - وهو من أسماء البصرة.

الثانى: لو سعى باسم شذت العرب فى النسب إليه لم ينسب إليه إلا على

ما يقتضيه القياس.

الثالث: ما ذكر من أنه يقال فى فعيلة فعلى، وفى فعيلة فعلى له شرطان:

الأول: عدم التضعيف، والثانى: ألا تعتل العين، واللام صحيحة. وسيأتى

التنبه على هذين الشرطين.

وَالْحَقُّوْا مُعَلَّ لَامٍ عَرَبِيًّا مِنْ الْمَثَالِيْنِ بِمَا تَأْتَى أَوْلِيَاً

يعنى بالمثاليْن فعيلة وفعيلة، فإذا عربيا من التاء وصارا على فعيل وفعيل،

وقصد النسب إليهما، فإما أن يكونا معتلى اللام أو صحيحى اللام.

فإن كانا معتلى اللام ألحقا بفعيلة وفعيلة فى حذف الياء وفتح ما قبلها إن

كان مكسورا فيقال فى عدى وقصى: عدوى وقصوى. كما يقال فى غنية وأمىة:

غنى وأموى.

=«سليقى» نسبة إلى السليقة: وهى الطبيعة. يقال: فلان يتكلم بالسليقة أى: بطبيعته لا

عن تعلم. «فأعرب» فأبين.

الإعراب: «لست» ليس فعل ماض ناقص والتاء اسمه «بنحوى» الباء حرف جر رائد

ونحوى خير ليس «يلوك» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه «لسانه» مفعول به والهاء

مضاف إليه، والجملة فى محل جر صفة «ولكن» للاستدراك «سليقى» خبر مبتدأ.

محذوف، أى: ولكن أنا سليقى «أقول» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه «فأعرب»

الفاء عاطفة وأعرب فعل مضارع والفاعل ضمير والجملة عطف على جملة أقول،

والجملتان كاشفتان معنى سليقى.

الشاهد: «سليقى» فإن القياس فيه سلقى - بدون ياء - لأنه نسبة إلى السليقة وهى

الطبيعة، وفى النسبة إليه تحذف الياء والهاء كما فى حنيفة حنى.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٧٣٢، وفى شرح الشافية ٢/٢٨.

فإن قلت: هل إلحاق عدى وقصى بما ختم بالثاء واجب أم جائز.

قلت: صرح فى الكافية بأن ذلك واجب، وصرح به الشارح أيضا، وذكر بعضهم فيهما وجهين: الحذف والإثبات، ولم يذكر سيبويه فى عدى إلا الحذف. وذكر فيه الفارسى: وجهى عدى، ونقل عن يونس: الإثبات فى عدى فتقول: عدِيَّ.

تنبيه:

استثنى بعضهم من فعيل ما كان نحو كُسىّ تصغير كساء، فإن النسب إليه كُسىّ - بياءين مشددتين - قال: ولا يجوز غيره، وأجاز بعض النحويين كُسىّ. وإن كانا صحيحى اللام فالمطرّد فيهما عدم الحذف كقولهم فى عَقِيلٍ وَعُقَيْلٍ: عَقَيْلِي وَعُقَيْلِي هذا مذهب سيبويه، وهو مفهوم قوله (معل لام) وذهب المبرد إلى جواز الحذف فيهما، فالوجهان عنده مطردان قياسا على ما سمع من ذلك، وهو قولهم قرشى وهذلى وصبرى فى بنى صبير - وفقى - فى بنى فقيم كنانة، وأما فقيم دارم فلم يشدوا فيه - وملحى - فى ملىح خزاعة، وأما ملىح سعد فلم يشدوا فيه، وقومى فى قويم، وسلمى فى سليم، وقالوا فى ثقيف ثقى.

ووافق السيرافى المبرد وقال: الحذف فى هذا خارج عن الشذوذ، وهو كثير جدا فى لغة أهل الحجاز، قيل: وتسوية المبرد بين فعيل وفعيل ليست بجيدة، إذ سمع الحذف فى فعيل كثيرا، ولم يسمع فى فعيل إلا فى ثقيف، فلو فرق بينهما لكان أسعد بالنظر.

وَتَمَمُوا مَا كَانَ كَالطَّوِيلَةِ وَهَكَذَا مَا كَانَ كَالجَلِيلَةِ

يعنى: أن ما كان من فعيلة وفعيلة معتل العين صحيح اللام، نحو طويلة^(١) ونويرة^(٢) أو مضاعفا نحو جليلة وقديدة، فإنه ينسب إليه على لفظه متمما، فتقول: طويلسى ونويرسى، وجليلى، وقديدى، فرارا من تحريك حرف العلة فى المعتل، ومن اجتماع المثلين فى المضاعف.

(١) الطويلة: فى القاموس: أن الطويلة اسم لروضة مخصوصة.

(٢) والنويرة: فى القاموس: أن نويرة اسم لناحية فى مصر.

تنبيهات:

الأول: من هذا البيت يؤخذ الشرطان المشار إليهما فيما مضى.

الثاني: الشرطان معتبران في فعيلة وفعيلة كليهما، ولا أثر لخصوصية المثال.

الثالث: لم يذكر الشارح في فعيلة - بضم الفاء - إلا شرطا واحدا - وهو عدم التضعيف، وقال في فعيلة - بالفتح - إن لم يكن معتل العين، ولا مضاعفا، فأخل في فعيلي بشرط. وأطلق في قوله: إن لم يكن معتل العين، وكان ينبغي أن يقول: صحيح اللام، لأن الشرط عدم مجموع الأمرين، ليحترز بذلك من نحو طوية وحية، فإنه يقال فيهما طوى وحيى.

الرابع: لم يذكر الناظم هنا فعولة نحو شنوءة^(١) والنسب إليها فعلى كالنسب إلى حنيفة فيقال: شتى - بالشرطين المذكورين، هذا مذهب سيبويه، وذهب المبرد والأخفش إلى أن النسب (إلى)^(٢) ذلك على لفظه. فيقال في حمولة حمولى.

وذهب ابن الطراوة إلى أنك تحذف الواو وتترك ما قبلها مضموما، فتقول: حملى.

والصحيح مذهب سيبويه، لورود السماع في شنوءة، وفي الغرة: نسبة هذا المذهب إلى سيبويه والأخفش، وهو وهم.

فإن قلت: كيف جعل سيبويه ذلك قياسا، ولم يرد غير هذه اللفظة؟

قلت: لأنه لم يرد ما يخالفها، وهذا معنى قول بعضهم لأنها جميع ما سمع، فإن اعتلت عين فعولة نحو قولته، أو كان مضاعفا نحو ضرورة لم تحذف منه الواو. وفعولة المعتل اللام نحو عدوة كشنوءة في حذف الواو، فتقول: عدوى، خلافا للمبرد، أنه يقول عدوى على لفظه، وتقدم أن مذهبه في شنوءة كذلك.

(١) شنوءة: حى من اليمن، سميت كذلك لشتان بينهم.

(٢) أ، ج - وفي ب (وفى).

وأما فعول - بغير تاء - فينسب إليه على لفظه باتفاق، فتقول في سلول وعدو: سلولي وعدوي.

وَهَمْزُ ذِي مَدٍّ يُنَالُ فِي النَّسَبِ مَا كَانَ فِي تَثْنِيَّةٍ لَهُ أَنْتَسَبَ

حكم الهمزة الممدودة في النسب كحكمها في التثنية، فإن كانت للتأنيث قلبت واوا، كقولك في حمراء حمراوى. وإن كانت أصيلة سلمت، كقولك في قراء قراءان^(١)، فتقول في النسب إليه قرائي، وإن كانت بدلا من أصل أو للإلحاق فوجهان، كقولك في كساء وعلباء^(٢) كساءان وعلباءان، وإن شئت كساوان وعلباوان. (فتقول في النسب إليهما كسائي وعلبائي وكساوى وعلباوى)^(٣).

تنبيهات:

الأول: مقتضى كلامه هنا أن الأصلية تتعين سلامتها، وصرح بذلك الشارح، فقال: وإن كانت أصلا غير بدل وجب أن تسلم، وذكر في التسهيل فيها الوجهين، وقال: أجودهما التصحيح.

الثاني: قال في شرح الكافية: ما شذ في التثنية نحو كساين، فلا يقاس عليه في النسب:

وَأَنْسَبُ لِصَدْرٍ جُمْلَةً وَصَدْرٍ مَا رُكِّبَ مَزْجًا.....

المركب أربعة أقسام: إسنادى، وشبيه به، ومزجى، وإضافى.

أما الإسنادى والشبيه به فينسب إلى صدره، مثال الإسنادى تأبط شرا فتقول فيه تأبطى.

ومثال الشبيه به لولا وحيثما - مسمى بهما - فتقول فيهما لوى - بالتخفيف - وحيى. وقياس النسب إلى كنت كوني - برد الواو لزوال سبب حذفها، وقالوا:

(١) القراء: بضم القاف وتشديد الراء مع المد - المنتسك.

(٢) العلباء: عصب عنق البعير.

(٣) أ.

كتى، وكتنى - بزيادة نون - وكلاهما شاذ، وأجاز الجرمى النسب الثانى فتقول: شرى فى تأبط شرا.

تنبيه:

قوله (وانسب لصدر جملة) أجود من قوله فى التسهيل «ويحذف لها - يعنى ياء النسب - عجز المركب» لأنه لا يقتصر فى الحذف على العجز، بل يحذف ما زاد على الصدر، فلو سميت بخروج اليوم زيد، قلت: خرجى.

وأما المزجى ففى النسب إليه خمسة أوجه:

الأول: مقيس اتفاقا، وهو النسب إلى صدره، فتقول فى بعلبك بعلى، وكذا حكم خمسة عشر، فتقول: خمسى.

الثانى: أن ينسب إلى عجزه، فتقول: بكى، وهذا الوجه أجازه الجرمى ولا يجيزه غيره، ولم يسمع إلى العجز مقتصرًا عليه.

الثالث: أن ينسب إليهما معا مزالا تركيبهما، فتقول: بلعى، بكى، وهذا أجازه قوم منهم أبو حاتم^(١) قياسا على قول الشاعر^(٢):

تزوجتها راميةً هرمزيةً

(١) هو سهل بن محمد بن عثمان بن القاسم أبو حاتم السجستانى من ساكنى البصرة كان إماما فى علوم القرآن واللغة والشعر. قرأ كتاب سيبويه على الأخفش مرتين وصنف إعراب القرآن، والمقصود والممدود، والإدغام وغير ذلك.

توفى سنة خمسين أو خمس وخمسين أو أربع وخمسين أو ثمان وأربعين ومائتين. (٢) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من الطويل -.

وعجزه: بفضل الذى أعطى الأمير من الرزق

الإعراب: «تزوجتها» فعل وفاعل ومفعول - والضمير فى تزوجتها يرجع إلى امرأته «رامية» هرمزية» نصب على الحال.

«بفضل» جار ومجرور متعلق بقوله تزوجتها «الذى» مضاف إليه «أعطى» فعل ماض «الأمير» فاعل والجملة لا محل لها صلة الموصول «من الرزق» جار ومجرور متعلق بأعطى.

الشاهد: قوله «رامية هرمزية» فإنه نسبة إلى «رام هرمز» بلدة من نواحي خوزستان، فالشاعر نسب إلى المركب المزجى بإلحاق ياء النسب بكل جزء من جزئه. مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٧٣٦، وشرح الشافى ٢/٧٢، والمقرب لابن عصفور ٨٣.

وظاهر كلام أبى الحسن فى الأوسط موافقته .

الرابع : أن ينسب إلى مجموع المركب فقالوا: بعلبكى .

الخامس : أن يبنى من جزءى المركب اسم على فعلل وينسب إليه ، قالوا فى حضرموت : حضرمى . وهذان الوجهان شاذان يقتصر فيهما على ما سمع لا نعلم فى ذلك خلافا .

وأما الإضافى فقد نبه عليه بقوله :

وَلثَمَان تَمَّمَا

.....

إِضَافَةٌ مَبْدُوءَةٌ بِأَبْنِ أَوْ أَبٍ أَوْ مَالَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبَ
فِي مَا سِوَى هَذَا أَنْسَبْنَ لِلأَوَّلِ مَا لَمْ يُخَفَ لِبَسِّ كَعَبِدِ الأَشْهَلِ

وحاصله أن المركب تركيب إضافة ينسب إلى عجزه فى أربعة مواضع :

الأول : ما كان مبدوءا بابن ، نحو ابن الزبير ، فتقول : زبيرى .

الثانى : ما كان كنية وإليه الإشارة بقوله (أو اب) فتقول فى أبى بكر : بكرى .

الثالث : (ما تعرف) (1) صدره بعجزه ، ومثله الشارح بغلام زيد ، فتقول :

زيدى .

الرابع : ما يخاف اللبس من حذف عجزه كعبد الأشهل وعبد مناف ، فتقول

فيهما : أشهلى ومنافى .

وما سوى هذه المواضع ينسب فيه للصدر كقولك فى امرئ القيس : امرئى

ومرئى .

تنبيهات :

الأول : ظاهر كلامه فى الكافية وشرحها أن المبدوء بابن من قبيل ما تعرف

به الأول بالثانى . قال فى شرحها : وإذا كان الذى ينسب إليه مضافا وكان معرفا

صدره بعجزه ، أو كان كنية حذف صدره ونسب إلى عجزه ، كقولك فى ابن

(1) أ - وفى ب ج - (ما كان تعرف) .

الزبير: زبيرى، وفى أبى بكر: بكرى، انتهى - وكذا قال الشارح، إلا أنه زاد فى المثل غلام زيد، وعلى هذا فقول الناظم، (أو ماله التعريف بالثانى) من عطف العام على الخاص، لاندرج المصدر بابن فيه.

وفى تمثيل الشارح بغلام زيد نظر، لأنهم يعنون بالمضاف هنا ما كان علما غالبا لا مثل غلام زيد، فإنه ليس لمجموعه معنى مفرد ينسب إليه، بل يجوز أن ينسب إلى غلام وإلى زيد، ويكون ذلك من قبيل النسب إلى المفرد لا إلى المضاف، وإن أراد غلام زيد مجعولا علما فليس من قبيل ما تعرف فيه الأول بالثانى، بل هو من قبيل ما ينسب إلى صدره ما لم يخف لبس. والله أعلم.

والثانى: شذ بناء فعلل، من جزء الإضافى منسوبا إليه، كما شذ ذلك فى المركب المزجى، والمحفوظ من ذلك تيملى، وعبدرى، ومرقسى وَعَبْقَسِي، وعبشمى، فى تيم اللات، وعبد الدار، وامرئ القيس ابن حجر الكندى، وعبد القيس، وعبد شمس.

وَأَجْبُرُ بَرْدَ اللَّامِ مَا مِنْهُ حُذْفٌ جَوَازًا إِنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أَلْفٌ
فِي جَمْعِي التَّصْحِيحِ أَوْ فِي التَّشْبِيهِ وَحَقُّ مَجْبُورٍ بِهِدِي تَوْفِيهِ

إذا نسب إلى الثلاثى المحذوف، لم يخل من أن يكون محذوف الفاء أو العين أو اللام.

فإن كان محذوف الفاء أو العين فسيأتى.

وإن كان محذوف اللام فإما أن يجبر فى التشبية كآب وأخ، أو فى الجمع بالآلف والتاء كعضة وسنة، أو لا، فإن جبر فيهما وجب جبره فى النسب فتقول: أبوى وأخوى وعضوى وسنوى أو عضهى وسنهى على الخلاف فى المحذوف، فهذا ونحوه يجب جبره، لأنه جبر فى التشبية والجمع بالآلف والتاء كقولك: أبوان وأخوان، وعضوات وسنوات، أو عضهات وسنهات على الوجهين، وإن لم يجبر فى التشبية ولا فى الجمع بالآلف والتاء لم يجب جبره فى النسب بل يجوز فيه الأمران نحو حر وغد وشفة وثبة فيجوز فى النسب إليها، حرى وغدى وشفى، وثبى - بالحذف - وحرحى، وغدوى، وشفهى، وثبوى - بالرد - والمحذوف من الحر - الحاء - ومن غد - الواو - ومن شفة الهاء - ومن ثبة - الباء.

تنبيهات:

الأول: ما ذكرته واضح فهمه من كلام الناظم، إلا أن ذكره لجمعي التصحيح فيه نظر، إذ لا تظهر فائدة لذكر جمع التصحيح المذكور، وقد اقتصر في التسهيل على الجمع بالالف والتاء.

والثاني: أطلق في قوله:

جوازا ان لم يك رده ألف

وهو مقيد بالأ تكون العين معتلة، فإن كانت عينه معتلة وجب جبره كما ذكره في الكافية والتسهيل، وإن لم يجبر في الثنية وجمع التصحيح، احترازا من نحو شاة، وذى بمعنى صاحب، فتقول في شاة: شاهى، وعلى أصل الأخفش شوهى، وقد حكى أنه رجع عنه وسيأتى بيانه، وفي ذى: ذوى اتفاقا، لأن وزنه عند الأخفش فعل كمذهب سيبويه.

الثالث: إذا نسب إلى يد ودم جاز الوجهان عند من يقول: يدان ودمان، ووجب الرد عند من يقول: يديان ودميان.

الرابع: إذا نسب إلى ما حذفت لامه و عوض منها همزة الوصل جاز أن يجبر وتحذف الهمزة، والأ يجبر وتستصحب، فتقول في ابن واسم: بنوى وسموى. على الأول. وابنى واسمى على الثانى.

الخامس: مذهب سيبويه وأكثر النحويين أن المجبور تفتح عينه وإن كان أصله السكون. وذهب الأخفش إلى تسكين ما أصله السكون، فتقول فى يد ودم وغد وحر - على مذهب الجمهور: يدوى، ودموى، وغدوى، وحرعى بالفتح - وعلى مذهب الأخفش: يديى، ودميى، وغدوى، وحرعى - بالسكون - لأنه أصل العين فى هذه الكلمات، والصحيح مذهب سيبويه، وبه ورد السماع: قالوا: فى غد: غدوى، وحكى عن أبى الحسن أنه رجع فى الأوسط إلى مذهب سيبويه، وذكره سماعا عن العرب.

وَبَاخٍ أَحْتَا وَبَابِنِ بِنْتَا الْحِقِّ وَيُونُسُ أَبِي حَذَفَ التَّاءَ

اختلف فى النسب إلى أخت و بنت . قال الخليل وسيبويه كالنسب إلى أخ وابن - بحذف التاء وبرد المحذوف ، تقول : أخوى و بنوى ، كما تقول فى المذكر ، وقال يونس : ينسب إليهما على لفظهما ولا تحذف التاء ، فتقول : أختى و بنتى ، لأن التاء فيهما للإلحاق .

والزمه الخليل أن ينسب إلى هنت و منت - بإثبات التاء ، وهو يقول به ، وله أن يفرق بأن التاء فيهما لا تلزم ، بخلاف بنت و أخت ، لأن التاء فى هنت فى الوصل خاصة وفى منت فى الوقف خاصة .

تنبيهات :

الأول : حكم نظائر أخت و بنت حكمهما وهى : ثنتان ، و كلتا ، و ذيت ، و كيت ، فالنسب إليها عند سيبويه كالنسب إلى مذكراتها ، فتقول : ثنوى ، و كلوى ، و ذبوى ، و كىوى ، و على مذهب يونس تقول : ثنتى ، و كلتى أو كلتوى ، و ذيتى ، و كيتى . و ذكر بعضهم فى النسب إلى كلتا على مذهب يونس : كلتى و كلتوى و كلتاوى كالنسب إلى حبلى بالأوجه الثلاثة .

الثانى : ذهب الأخصى فى أخت و بنت و نظائرها إلى مذهب ثالث ، وهو حذف التاء وإقرار ما قبلها على سكونه وما قبل الساكن على حركته ، فتقول : أخوى و بنوى و كلوى و ثنوى ، و قياس مذهبه فى كيت و ذيت - إذا رد المحذوف - أن ينسب إليهما كما ينسب إلى حى ، فتقول : كىوى و ذبوى .

الثالث : قد اتضح مما سبق أن أختا و بنتا حذفتا لأمهما ، لأن النحويين ذكروهما فيما حذفتا لأمه ، فالتاء إذن فيهما عوض من اللام المحذوفة ، وإنما حذفتا فى النسب على مذهب سيبويه لما فيها من الإشعار بالتأنيث ، وإن لم تكن متمحضة للتأنيث . و ظاهر مذهب سيبويه أن تاء كلتا كتاء بنت و أخت ، وأن الألف للتأنيث ، وعلى هذا يبنى ما سبق ، و ذهب الجرمى إلى أن التاء زائدة ، والألف لام الكلمة ، ووزنه فعتل ، وهو ضعيف ، لأن التاء لا تزداد وسطا ، فإذا نسب إليه على مذهبه قلت : كلتوى : وقيل : إن التاء بدل من الواو ، والأصل كلوى . فإذا نسب إليه على هذا القول قلت : كلتى ، هكذا ذكر بعضهم .

والمشهور في النقل عن جمهور البصريين أن التاء في كلتا بدل من الواو التي هي لام الكلمة ووزنها فعلى، وصرح ابن الحاجب في شرح المفصل بأن أصل كلتا عند سيبويه كلوى، ووزنه فعلى أبدلت الواو إشعارا بالتأنيث تاء، وإذا كان هذا مذهب سيبويه والجمهور فالذى ينبغي أن يقال في النسب إليه كلتى كما تقدم عن بعضهم، وأيضا فلا ينبغي على هذا القول أن يعد فيما حذفت لامة، لأن ما أبدلت لامة لا يقال فيه محذوف اللام في الاصطلاح، والإلزام أن يقال في نحو «ماء» محذوف اللام، والذي يظهر من مذهب سيبويه ومن وافقه أن لام كلتا محذوفة كلام أخت و بنت، والتاء في الثلاثة عوض من اللام المحذوفة كما قدمته أولا، ولا يمتنع أن يقال: هي بدل من الواو، إذا قصد هذا المعنى، كما قال بعض النحويين في تاء بنت وأخت: إنها بدل من لام الكلمة، وأما إن أريد البديل الاصطلاحى فلا، لأن بين الإبدال والتعويض فرقا يذكر في موضعه.

الرابع: النسب إلى ابنة ابنتى وبنوى كالنسب إلى ابن اتفاقا، إذ التاء فيها ليست عوضا كتاء بنت.

وَضَاعِفِ الثَّانِي مِنَ ثَنَائِي ثَانِيهِ ذُو لَيْنٍ كَلَا وَلائِي

إذا نسب إلى الثنائى وضعا، فإن كان ثانيه حرفا صحيحا جار فيه التضعيف وعدمه، فتقول فى كم: كَمِيّ، وكَمِيّ، وإن كان ثانيه حرف لين ضعف بمثله إن كان ياء أو واو فتقول فى: كى ولو: كىوى ولووى، لأن كى لما ضعف صار مثل حى، ولو لما ضعف صار مثل الدو^(١)، وإن كان ألفا ضوعفت وأبدل مضعفها همزة، فتقول فىمن اسمه لا: لائى، وإن شئت أبدلت الهمزة واوا، فقلت: لاوى.

تنبيه:

إذا نسب إلى اللات - اسم الصنم - قلت: لائى، ولاوى: كما ينسب إلى

(١) الدو - بفتح الدال وتشديد الواو - وهو الفلاة الواسعة، وقيل الأرض المستوية، وفى القاموس أنه أيضا اسم بلد، وفى المعجم أنه اسم أرض بعينها.

لا. لأن تاءه تحذف ولا يدري ما لامه فعومل معاملة لا، هذا مذهب سيبويه. ومن زعم أن لامه هاء. وأن أصله ليه قال: لاهى، كما تقول: شاهى

وإن يَكُنْ كَشِيَّةً مَا الْفَا عَدَمٌ فَجَبْرُهُ وَفَتْحُ عَيْنِهِ التَّرِيمُ

تقدم الكلام على محذوف اللام، وذكر في هذا البيت محذوف الفاء، ولا يخلو محذوف الفاء من أن تكون لامه صحيحة كعدة أو معتلة كشية^(١) فإن كانت صحيحة لم يجبر فتقول في النسب إلى عدة، عدى، وإن كان معتل اللام جبر برد فائه، فتقول في شية وشوى، على مذهب سيبويه لأنه لا يرد العين إلى أصلها من السكون، بل يفتح العين مطلقا ويعامله معاملة المقصور، وتقول على مذهب أبى الحسن: وشى - برد أصله - وجزم هنا بمذهب سيبويه.

فإن قلت: فمن أين يؤخذ من كلامه اشتراط اعتلال اللام؟

قلت: من قوله (كشية).

تنبيه:

بقى من المحذوف قسم ثالث لم يبين حكمه، وهو محذوف العين، فتقول المحذوف العين إن كانت لامه صحيحة لم يجبر، كقولك فى: سه ومد - مسمى بهما - سهى ومدى. كذا أطلق كثير من النحويين، وليس كذلك، وهو مقيد بالأ يكون من المضاعف، نحو رب - المخففة - بحذف الباء الأولى - إذا سمى بها ونسب إليها، فإنه يقال: ربي - برد المحذوف - نص عليه سيبويه، ولا يعرف فيه خلافا، وإن كانت لامه معتلة نحو المرى ويرى - مسمى بهما - جبر، فتقول فيهما: المرئى واليرئى - برد المحذوف.

والواحدَ اذْكَرُ ناسِباً لِلْجَمْعِ إن لَمْ يُشَابِهْ واحداً بِالْوَضْعِ

(١) الشية: العلامة، وكل لون يخالف معظم اللون - من الفرس وغيره - وأصل شية - وشى، حذفت الواو ونقلت حركتها إلى الشين وزيدت تاء التأنيث عوضا عن الواو المحذوفة.

الجمع ثلاثة أقسام: قسم أهمل واحده كعباديد^(١)، وقسم له واحد شاذ كلامح، فإن واحده لمحّة، وقسم له واحد قياسي.

فالأول: ينسب إليه بلفظه فتقول: عباديدى.

(والثاني فيه خلاف. ذهب أبو زيد إلى أنه كالأول فينسب إلى لفظه، فتقول ملامح^(٢)).

وحكى أن العرب قالت فى المحاسن: محاسنى، وغيره ينسب إلى واحده، وإن كان شاذاً، فيقول فى النسب إلى ملامح: لمحى.

والثالث: إذا غلب نسب إلى لفظه فتقول فى الأنصار والأبناء، وهم قوم من أبناء فارس: أنصارى وأبنائى؛ وإن لم يغلب نسب إلى واحده. فتقول فى فرائض وكتب وقلانس: فرضى وكتابى وقلنسى، وقول الناس: فرائضى وكتبى وقلانسى. خطأ، وقد أجاز ذلك قوم، وذهبوا فى قمرى إلى أنه منسوب إلى الجمع من قولهم: طيور قمر، وكذا دبسى منسوب عندهم إلى طيور دبس، وهو عند غيرهم منسوب إلى القمر - وهى البياض - وإلى الدبسة، ويحتمل أن يكونا مما بنى على ياء مشددة نحو كرسى:

هذا (التقسيم)^(٣) فى الجمع الباقى على جمعيته، فإن سُمى به نسب إلى لفظه، لأنه صار واحداً، كقولك فى كتاب وأمار ومدائن ومعافر: كلابى وأمارى ومعافرى.

وقد يرد الجمع المسمى به إلى الواحد إن أمن اللبس، ومثال ذلك الفراهيد - علم على بطن من أسد - فقالوا: الفراهيدى على اللفظ، والفرهودى، نسبة إلى واحده لأمن اللبس، إذ ليس لنا قبيلة تسمى بالفرهود.

فإن قلت: إن كلام الناظم هنا لا يفى بهذا التفصيل؟

قلت: قوله (إن لم يشابه واحداً) يمكن أن يجعل شاملاً لثلاثة أنواع:

(١) العباديد: الفرق من الناس والحيل الذاهبون فى كل وجه.

(٢) أ.

(٣) أ، ج - وفى ب (الحكم).

أولها: نحو أنمار مما جعل علما.

والثاني: نحو أنصار مما غلب فصار كالعلم.

والثالث: نحو عباديد مما أهمل واحده؛ لأنه بسبب إهمال واحده شابه نحو قوم ورهط مما لا واحد له، وإذا كان كلامه شاملا لهذه الثلاثة فهو واف بالمطلوب لأن حاصله حيثشذ أن الجمع لا ينسب إلى لفظه، بل إلى واحده إلا في ثلاثة مواضع، وهو صحيح.

تنبيه:

إذا نسب إلى نحو تمرات وأرضين وسنين باقية على جمعيتها قيل: تمرى، وأرضى، وسنهي أو سنوى، على الخلاف في لامة، وإذا نسب إليها أعلاما التزم فتح العين في الأولين، وكسر الفاء في الثالث.

وَمَعَ فَاعِلٍ وَقَعَالٍ فَعِلٌ فِي نَسَبٍ أَغْنَى عَنِ الْيَا فُقِيلٌ

يستغنى عن ياء النسب بصوغ فاعل إن قصد صاحب الشيء، كقولهم: لابن وتامر أي: صاحب لبن وتمر، وبفعال إن قصد الاحتراف، كقولهم: بزاز وطار، وقد يقوم أحدهما مقام الآخر، فمن قيام فاعل مقام فعال قولهم حائك في معنى حواك، لأنه من الحرف؛ ومن عكسه قول امرئ القيس^(١):

(١) قائله: هو امرؤ القيس الكندي يصف رجلا بلغه أنه توعده.. وهو من الطويل..

اللغة: «فیطعنتي» - بضم العين من باب نصر، وقيل: بفتحها «بنبال» بصاحب نبل - وهي السهام العربية ولا واحد لها من لفظها «النابل» الذي يبرى السهام.
المعنى: أن هذا الشخص الذي يتوعدني لا أبالي به، لأنه ليس من أهل السلاح والحرب.
الإعراب: «ليس» فعل ماض ناقص واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو «بذى» الباء حرف زائد وذى خبر ليس «رمح» مضاف إليه «فیطعنتي» الفاء فاء السبيبة ويطعن فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه والنون للوقاية وياء المتكلم مفعول به ليطعن «به» متعلق بيطعن «وليس» الواو عاطفة وليس فعل ماض ناقص واسمه ضمير مستتر فيه «بذى» الباء حرف جر زائد، وذى خبر ليس «سيف» مضاف إليه «وليس» فعل ماض ناقص واسمه ضمير مستتر فيه «بنبال» الباء حرف جر زائد ونبال خبر ليس.

الشاهد: قوله «بنبال» حيث استعمل في الدلالة على النسبة إلى ما أخذ منه وهو النبل.
مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٧٤٥، وابن هشام ٤/١٧، وابن الناظم، وسيبويه ٢/٩٢، وابن يعيش ٦/١٤، والمقتضب ٣/١٦٢.

وليس بذى رمح فيطعننى به وليس بذى سيفٍ وليس بنبالٍ

أى: وليس بذى نبل.

قال المصنف: وعلى هذا حمل المحققون قوله تعالى: ﴿وما ربك بظلام للعبيد﴾^(١).

أى: بذى ظلم.

وقد يؤتى بياء النسب فى بعض ذلك، قالوا لبياع العطر ولبياع البتوت - وهى الأكسية - عطار وعطرى، وبتات وبتى.

وقد يستغنى عن بياء النسب بفعل بمعنى صاحب كذا، كقولهم: رجل طعم ولبس وعمل بمعنى ذى طعام وذى لباس وذى عمل، أنشد سيبويه^(٢):

لست بليلى ولكنى نهرٍ

أى: عامل بالنهار.

(١) من الآية ٤٦ من سورة فصلت.

(٢) قائله: لم آقف على اسم قائله - وهو من الرجز -

وعجزه: لا أدلج الليل ولكن أبتر

اللغة: «بليلى» منسوب إلى الليل - أى: لا أعمل فيه «نهر» أى: أعمل بالنهار «أدلج الليل» أسير فيه والدلج: السير من آخر الليل «أبتر» أدرك النهار من أوله.

المعنى: أنه لا يستطيع العمل بالليل، ولكنه يزاول عمله بالنهار، ولا يسير بالليل، إنما يقوم مبكراً ليدرك النهار من أوله. حيث النشاط، وقد يكون المراد: أنه ليس من اللصوص الذين يزاولون عملهم بالليل وفى الظلام - بعيدين عن أعين الرقباء - ولكنه ممن يكدحون بالنهار لجلب رزقهم.

الإعراب: «لست» ليس واسمها «بليلى» الباء حرف جر زائد وليلى خبر ليس «ولكنى» حرف استدراك والياء اسمه «نهر» خبر لكن «لا» نافية «أدلج» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه «الليل» منصوب على الظرفية «ولكن» حرف استدراك «أبتر» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه.

الشاهد: قوله «نهر» حيث جاء على بناء فعل - بفتح فكسر - وهو يريد النسب. مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٧٤٥، وابن هشام ٤/١٧٨، وابن عقيل ٢/٣٧٧، وابن الناظم، وسيبويه ٢/٩١.

تنبيهان:

الأول: قد يستغنى أيضا عن ياء النسب بمفعال، كقولهم امرأة معطار - أى: ذات عطر - ومفعيل. كقولهم ناقة محضير، أى: ذات حضر، وهو الجرى.

الثانى: هذه الأبنية غير مقيسة، وإن كان بعضها كثيرا، هذا مذهب سيويه. قال: لا يقال لصاحب الدقيق دقاق، ولا لصاحب الفاكهة فكاه، ولا لصاحب البررار، ولا لصاحب الشعير شعار، والمبرد يقيس هذا.

وَهَيْزُ مَا أَسْلَفْتَهُ مَقْرَرًا عَلَى الَّذِي يُنْقَلُ مِنْهُ اقْتَصِرًا

يعنى: أن ما جاء من النسب مخالفا للأقيسة المتقدم ذكرها، فهو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه، وبعضه أشد من بعض، فمن قولهم فى النسب فى البصرة: بصرى - بكسر الباء - وإلى الدهر: دهرى - بضم الدال - وإلى مرو: مروى، وإلى الرى: رازى.

ومن ذلك قولهم: عميرى من عميرة كلب، وقد تقدمت أمثلة منه أثناء

الباب.

الوقف

هو قطع النطق عند آخر الكلمة، والمراد هنا الاختياري، وهو غير الذي يكون استثنائاً وإنكاراً وتذكراً وترغماً، وغالبه يلزمه تغييرات، وترجع إلى سبعة أشياء: السكون، والروم، والإشمام، والإبدال، والزيادة، والحذف، والنقل، وهذه الأوجه مختلفة في الحسن والمحل، وستأتي مفصلة إن شاء الله تعالى.

تَنْوِينًا إِثْرَ فَتْحٍ اجْعَلْ أَلْفًا وَقَفًّا وَتَلُوْ غَيْرِ فَتْحٍ اِحْذَفًا

في الوقف على المنون ثلاث لغات:

الأولى: وهي الفصحى - أن يوقف عليه بإبدال تنوينه ألفا إن كان بعد فتحة، وبحذفه إن كان بعد ضمة أو كسرة، كقولك: رأيت زيدا، وهذا زيد، ومررت بزيد.

والثانية: أن يوقف عليه بحذف التنوين وسكون الآخر مطلقا، وذكر ذلك أبو الحسن وقطرب وأبو عبيد والكوفيون، ونسبها المصنف إلى ربيعة. قال في الإفصاح: والجماعة يرون أن هذا مما جاء في الشعر، ولا يجوز في الكلام.

والثالثة: أن يوقف عليه بإبدال التنوين ألفا بعد الفتحة، وواوا بعد الضمة، وياء بعد الكسرة، ونسبها المصنف إلى الأزدي، وقيده غيره بأزد السراة. وزعم أبو عثمان أنها لغة قوم من أهل اليمن ليسوا فصحاء واقتصر هنا على الفصحاء.

تنبيهات:

الأول: شمل قوله (إثر فتح) فتحة الإعراب، نحو: رأيت زيدا، وفتحة البناء نحو: أيها وويها، فكلا النوعين يبدل تنوينه ألفا على المشهور.

الثاني: يستثنى من المنون المنسوب ما كان مؤنثا بالتاء (نحو قائمة^(١))؛ فإن تنوينه لا يبدل بل يحذف، وهذا لغة من يقف بالهاء وهي الشهيرة، وأما من وقف

(١) ب.



بالتاء فبعضهم يجريها مجرى سائر الحروف، فيبدل التنوين ألفاً؛ فيقول: رأيت قائمتا، وأكثر أهل هذه اللغة يسكنها لا غير.

الثالث: المقصور المنون يوقف عليه بالألف، نحو رأيت فتى، وفي هذه الألف ثلاثة مذاهب:

الأول: أنها بدل من التنوين في الأحوال الثلاث، واستصحب حذف الألف المتقلبة وصلاً ووقفاً، وهو مذهب أبي الحسن والفراء والمازني، وهو المفهوم من كلام الناظم هنا، لأنه تنوين بعد فتحة.

والثاني: أنها الألف المتقلبة في الأحوال الثلاث، وأن التنوين حذف؛ فلما حذف عاد الألف، وهو مروى عن أبي عمرو والكسائي والكوفيين، وإليه ذهب (ابن كيسان والسيرافي، ونقله ابن الباذش عن سيبويه والخليل، وإليه ذهب^(١)) المصنف في الكافية، قال في شرحها: ويقوى هذا المذهب ثبوت الرواية بإمالة الألف وقفاً والاعتداد بها رويًا وبدل التنوين غير صالح لذلك. انتهى.

ومثال الاعتداد بها رويًا قول الشاعر^(٢):

(١) أ، جـ.

(٢) قائله: هو الشماخ - واسمه معقل بن ضرار - وهو من الرجز -.

وتمامه: وخيرهم لطارق إذا أتى

ورب

صادف زادا وحديثا ما اشتهى.

اللغة: «إنك يا بن جعفر» يخاطب به عبدالله بن جعفر محمد الصادق رضى الله عنه (سرى) أى: ليلا لأن السرى لا يكون إلا ليلا.

الإعراب: «إنك» إن حرف توكيد ونصب والكاف اسمها «يا» حرف نداء «بن» منادى «جعفر» مضاف إليه و«يا بن جعفر» جملة نداءية معترضة «نعم» فعل ماض لإنشاء المدح «الفتى» فاعل مرفوع بالضممة المقدرة والجملة في محل رفع خبر إن.

«ورب» حرف جر شبهه بالزائد «ضيف» مبتدأ مرفوع بضممة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد.

«طرق» فعل ماض والفاعل ضمير «الحى» مفعول به والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، «سرى» موضع ظرف واسم الزمان محذوف معه وهو كقولك جئتكم مقدم الحاج أى: وقت قدوم الحاج.

الشاهد: قوله «سرى» فإنه منون وهو مقصور والمقصور المنون يوقف عليه بالألف نحو رأيت فتى.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٧٤٩، وشرح الشافية ٢/٢٣٨، وابن يعيش ٩/٧٦.

..... إِنَّكَ يَا بَنَ جَعْفَرٍ نَعَمَ الْفَتَى

إلى قوله:

..... رَبُّ ضَيْفٍ طَرَقَ الْحَىَّ سُرَى

والثالث: اعتباره بالصحيح؛ فالألف فى النصب بدل من التنوين، وفى الرفع والجر بدل من لام الكلمة، وهذا مذهب سيويه فيما نقله أكثرهم. قيل: وهو مذهب معظم النحويين، وإليه ذهب أبو على فى غير التذكرة، وذهب فى التذكرة إلى موافقة المازنى.

واحذف لَوْقَفَ فِي سِوَى اضْطِرَارٍ صِلَةَ غَيْرِ الْفَتْحِ فِي الْإِضْمَارِ
إذا وقف على هاء الضمير الموصولة حذفت صلتها إن كانت مضمومة أو مكسورة نحو: لَهْ وَبِهِ، يحذف الواو والياء وتقف على الهاء ساكنة وإن كانت مفتوحة نحو رأيتها وقف على الألف ولم تحذف.

واحترز بقوله (فى سوى اضطرار) من وقوع ذلك فى الشعر، وإنما يكون ذلك آخر الأبيات، وذكر فى التسهيل أنه قد يحذف ألف ضمير الغائبة منقولا فتحة إلى ما قبله، اختيارا، كقول بعض طيئ «والكرامة ذات أكرمكم الله به» يريد بها^(١) واستشكل قوله «اختيارا» فإنه يقتضى جواز القياس عليه، وهو قليل.

وَأَشْبَهَتْ إِذَا مُنَوَّنًا نَصِبٌ فَالْفَاءُ فِي الْوَقْفِ نُونُهَا قَلْبٌ

اختلف فى الوقف على إذا، فذهب الجمهور (إلى)^(٢) أنه يوقف عليها بالألف لشبهها بالنون المنصوب، وذهب بعضهم إلى أنه يوقف عليها بالنون لأنها بمنزلة أن، ونقل عن المازنى والمبرد، واختلف النحويون أيضا فى رسمها على ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنها تكتب بالألف، لأنها يوقف عليها بالألف، قيل: وهو الأكثر، وكذلك رسمت فى المصحف، ونسب هذا القول إلى المازنى، وهو مخالف لما نقل عنه أولا.

(١) فحذف الألف ونقل حركة الهاء إلى الباء.

(٢) ب، ج.



والثانى: أنها تكتب بالنون، قيل: وإليه ذهب المبرد والاكثرون، وعن المبرد: اشتهى أن أكوى يد من يكتب إذن بالالف، لأنها مثل أن ولن، ولا يدخل التنوين فى الحروف.

والثالث: التفصيل فإن ألغيت كتبت بالالف لضعفها، وإن أعملت كتبت بالنون لقوتها، قاله الفراء. وقال ابن عصفور: الصحيح كتبها بالنون (لأنها يوقف عليها عنده بالنون)^(١) وللفرق بينها وبين إذا الظرفية، ولا إشكال أن من وقف عليها بالنون يكتبها بالنون.

وينبغى أن يكون هذا الخلاف مفرعا على قول من يقف بالالف.

فإن قلت: إذا فرعت على الوقف بالالف فالقياس أن تكتب بالالف، لأن الأصل فى كل كلمة أن تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها، فلا وجه لقول من يكتبها بالنون، ويقف (عليها)^(٢) بالالف.

قلت: بل له وجه ظاهر وهو التفرقة بينها وبين إذا الظرفية، ألا ترى أن نون التوكيد الخفيفة تبدل بعد الفتحة ألفا بغير خلاف.

وقد فصلوا فى رسمها فقالوا: تكتب بالالف إن لم تلبس نحو «النسفا»^(٣) وبالنون إن التبست نحو: اضربن ولا تضربن، إذ لو كتبت بالالف فى مثل هذا لالتبست بألف الاثنين.

وَحَذَفْ يَا الْمُتَقَوِّصِ ذِي التَّنْوِينِ مَا لَمْ يُنْصَبْ أَوْلَى مِنْ ثُبُوتِ فَاعِلَمَا

إذا وقف على المتقوص المنون، فإن كان منصوبا أبدل من تنوينه ألف نحو رأيت قاضيا، وإن كان غير منصوب فالمختار الوقف عليه بالحذف، ويجوز الوقف برد الياء، وبه قرأ ابن كثير فى بعض المواضع، كقوله تعالى: «ولكل قوم هادى»^(٤).

(١) أ، جـ.

(٢) ب.

(٣) من الآية ١٥ من سورة العلق.

(٤) من الآية ٧ من سورة الرعد.

وكل هذا ظاهر من البيت، وأما غير المنون فسيأتي.

تنبيهات:

الأول: في هذا البيت إطلاق يقيده تاليه.

الثاني: فهم من قوله (ما لم ينصب) أن المنصوب المنون لا حذف فيه، لأن ياءه تحصنت بألف التنوين، وحكى الأبدى: أن من العرب من يقف عليها بحذف التنوين، وعلى ذلك بنى المتنبي قوله^(١):

.....
ألا أذن فما أذكرت ناسي

الثالث: لم يختلفوا في أن الحذف من المنون غير المنصوب أكثر ولكن اختلفوا في الأقيس.

فقال الفارسي: الحذف لأن فيه عدم الاعتداد بالعارض، وقال بعضهم: الإثبات قياسا على ألف المقصور.

وغير ذى التنوين بالعكس وفي نحو مر لزوم رد اليا افتنى

يعنى أن المنقوص غير المنون يجوز فيه الوجهان، ولكن المختار فيه الإثبات بعكس المنون، فالأجود أن يقال: هذا القاضى ومررت بالقاضى، وقد يقال: هذا القاض ومررت بالقاض، هذا مفهوم كلامه، وهو غير محرر، وتحرير ذلك أن يقال: المنقوص غير المنون أربعة أنواع:

الأول: ما سقط تنوينه لدخول آل، فهذا إن كان منصوبا فهو كالصحيح نحو: رأيت القاضى فيوقف عليه بإثبات الياء قولاً واحداً، وينبغى لمن قدر فتحة

(١) قائله: هو أحمد بن الحسين المتنبي، وكان سيف الدولة بن حمدان يشرب فأذن المؤذن فوضع سيف الدولة القدح من يده، وقال المتنبي هذا البيت والذي بعده.

وتمامه: ولا لينت قلبا وهو قاسى

ولا شغل الأمير عن المعالى ولا عن حق خالقه بكاسى - وهما من الوافر -

الإعراب: «ألا» كلمة للتنبية «أذن» جملة من الفعل والفاعل المستتر «فما» الفاء لربط الجواب وما نافية «أذكرت» فعل وفاعل «ناسى» مفعول به لأذكرت.

الشاهد: قوله (ناسى) لأن القياس فيه ناسيا، وهذا للتمثيل، وإلا فالمتنبي لا يحتج به.

الياء بالنصب أن يقف بالوجهين، وإن كان مرفوعاً نحو: هذا القاضى أو مجروراً نحو مررت بالقاضى، ففيه الوجهان، والمختار الإثبات، كما ذكر، وليس الحذف مخصوصاً بالضرورة خلافاً لبعضهم.

والثانى: ما سقط تنوينه للنداء نحو (يا قاض) فالخليل يختار فيه الإثبات، ويونس يختار فيه الحذف، ورجح سيبويه مذهب يونس، لأن النداء محل حذف.

ورجح غيره مذهب الخليل، لأن الحذف مجاز، ولم يكثر فيرجح بالكثرة.

والثالث: ما نسقط تنوينه لمنع الصرف نحو (أيت جوارى) نصبا، فيوقف عليه بإثبات الياء، كما تقدم فى المنصوب.

والرابع: ما سقط تنوينه للإضافة نحو (قاضى مكة) فإذا وقف عليه جاز فيه الوجهان الجائزان فى المتون، قالوا: لأنه لما زالت الإضافة بالوقف عليه عاد إليه ما ذهب بسببها وهو التنوين، فجاز فيه ما جاز فى المتون.

وينوا على ذلك فرعا، وهو أن ما سقط نونه للإضافة، إذا وقف عليه ردت نونه نحو هؤلاء قاضو زيد، فإذا وقفت قلت: قاضون لزوال نسيب حذفها.

فأما وقف القراء على قوله تعالى: ﴿غَيْرِ مُحَلِّي الصَّيْدِ﴾^(١) بحذف النون، فاتباع الرسم.

قلت: وفى هذا نظر.

وقد علم مما تقدم أن كلام الناظم معترض من وجهين:

أحدهما: أن عبارته شاملة لهذه الأنواع الأربعة، وليس حكمها واحداً.

والآخر: أنه لم يستثن المنصوب وهو متعين الإثبات، كما ذكر ذلك فى الكافية.

وقوله: .. وفى .. نحو مِرْ لُزُومٍ رَدِّ الْيَا اقْتَضَى

يشير به إلى أن ما كان من المنقوص محذوف العين نحو مر - اسم فاعل من

(١) من الآية ١ من سورة المائدة.

أرى^(١) يرثى أصله مرثى^(٢) فأعلل إعلال قاض، وحذفت عينه وهى الهمزة بعد نقل حركتها، فإذا وقف عليها لزم رد الياء (جبرا للكلمة)^(٣) لأنها لو حذفت لزم بقاء الاسم على أصل واحد فى حالة الوصل أيضا.

قلت: لا يمكن إثباتها وصلا لما يلزم من الجمع بين ساكنين بخلاف الوقف، مع أن فى بقاء التنوين وصلا جبرا للكلمة.

تنبيه:

الموقوف عليه إما ساكن وإما متحرك؛ فالساكن إن لم يكن له صورة فى الخط حذف كصلة الضمير إلا تنوين المنصوب كما سبق، وإن كانت له صورة فى الخط ترك على حاله، ولم يغير إلا نون إذن وياء المنقوص، وقد تقدم حكمهما.

وأما نون التوكيد الخفيفة فتقدمت فى بابها.

وقد فهم من هذا أن المقصور غير المنون إذا وقف عليه لم تحذف ألفه ولم

يغير.

وشذ حذفها للضرورة فى قوله^(٤):

(١) هذا هو الأصل غير المستعمل فى هذا الفعل، والمستعمل هو أرى يرى بضم ياء المضارعة.

(٢) على وزن مفعول. (٣) ب.

(٤) قائله: هو لبيد بن ربيعة يصف فيه مقاما فاخرت فيه قبائل ربيعة قبيلة من مضر - وهو من الرمل -.

وصدره: وقبيل من لكيز شاهد

اللغة: «قبيل» أى: قبيلة «من لكيز» بضم اللام وفتح الكاف - وهو لكيز بن أفضى بن عبدالميس «شاهد» ويروى حاضر «رهط مرجوم» قال أبو عبيد بذلك لأنه فاخر رجلا عند النعمان، فقال له النعمان:

رجمك بالشرف، فسمى مرجوما، واسمه لبيد.

الإعراب: «قبيل» مبتدأ «من لكيز» جار مجرور صفته، أى: قبيل كائن من لكيز «شاهد» خبر المبتدأ «رهط مرجوم» - بالرفع - بدل من قبيل أو عطف ببيان «ورهط ابن المعل» - عطف عليه.

الشاهد: قوله «ابن المعل» حيث حذف الألف المقصورة فى الوقف ضرورة.

مواضعه: ذكره سيويه ٢/٢٩١، وشرح الشافية ٢/٢٨٥.

رَهْطٌ مَرْجُومٌ وَرَهْطُ ابْنِ الْمُعَلِّ

يريد المعلى، وبعض العرب يقلبون الألف الموقوف عليها ياء فيقولون: أفعى
وعصى وهى لغة فزارة وناس من قيس، وبعضهم يقلبها واوا فيقولون: هذا أفعو
وعصو وهى لغة بعض طيء، وبعضهم يقلبها همزة فيقولون: هذا أفعاء وعصاء،
وليس من لغة هؤلاء التخفيف، قال سيبويه: وكذلك كل ألف فى آخر الاسم،
ورعم الخليل أن بعضهم قال: رأيت رجلاً فيهمز، وكذلك هو يضربها، وقد توصل
ألف هنا وأولى وكل مبنى آخره ألف بهاء السكت وأما قلب الألف هاء فى
قوله^(١):

مِنْ هَا هُنَا وَمِنْ هُنَّة

فشاذ.

ولما ذكر الناظم حكم الوقف على ما ينبغى ذكره من الساكن أخذ بذكر
المتحرك، فقال:

وغيرها التائيت من مُحَرَكٍ سَكَنُهُ أَوْ قِفَ رَائِمِ التَّحَرُّكِ

فى الوقف على المتحرك خمسة أوجه: الإسكان، والروم، والإشمام،
والتضعيف، والنقل، ولكل منها علامة.

(١) قائله: لم أقف على اسم قائله وهو من الرجز -

وقبله: قد وردت من أمكنه ...

وبعده: إن لم أروها فمه

اللغة: «قد وردت» أى: الإبل، والورود: الوصول إلى الماء من غير دخول فيه وقد يكون
دخولا «أمكنة» جمع مكان.

الإعراب: «قد» حرف تحقيق «وردت» فعل ماض والتاء للتائيت والفاعل ضمير مستتر
تقديره هى «من» حرف جر «أمكنه» جار ومجرور متعلق بالفعل «من هاهنا ومن هنه» بدل
من أمكنه.

الشاهد: قوله «هنه» وأصلها هنا، فقلب الألف هاء

مواضعه: ذكره فى شرح الشافية ٤/٤٧٩، وابن يعيش فى ٣/١٣٨، ٤/٦، ٩/٨١،

١٠/٤٣، وجمع الهوامع ١/٧٨، ٢/١٥٧.

فعلامه السكون خ فوق الحرف، هكذا جعلها سيبويه، والمراد خف أو خفيف، وجعلها بعض الكتّاب دائرة، لأن الدائرة صفر، وهو الذى لا شيء فيه من العدد، وجعلها بعضهم دالا.

وعلامه الروم: خط بين يدي الحرف وهذه صورته / .

وعلامه الإشمام: نقطة بين يدي الحرف وهذه صورته * .

وعلامه التضعيف: شين فوق الحرف وهذه صورته شـ .

فإن كان المتحرك هاء التانيث لم يوقف عليها إلا بالإسكان، وليس لها نصيب فى غيره، وإن كان غيرها جاز أن يوقف عليه بالإسكان، وهو الأصل، وبالروم مطلقا، أعنى فى الحركات الثلاث، ويحتاج فى الفتحة إلى رياضة لخفة الفتحة؛ ولذلك لم يجزه أكثر القراء فى المفتوح، ووافقهم أبو حاتم.

قال فى شرح الكافية: وهى عبارة عن إخفاء الصوت بالحركة، ويجوز الإشمام والتضعيف والنقل، لكن بالشروط الآتية، وقد أشار إلى الإشمام بقوله (أو أشمم الضمة) الإشمام هو الإشارة بالشفيتين إلى الحركة دون صوت، ولا يكون إلا فى الضمة، لأن إشمام الكسرة والفتحة تسوية لهيئة الشفة.

وقد روى الإشمام عن بعض القراء فى الجر، وهو محمول على الروم، لأن بعض الكوفيين يسمى الروم إشماما، ولا مشاحة فى الاصطلاح، ثم أشار إلى التضعيف بقوله:

... أَوْ قَفٌ مُضْعَفًا مَا لَيْسَ هَمَزًا أَوْ عَلِيلًا إِنْ قَفَا
مُحَرَّكًا

التضعيف تشديد الحرف الموقوف عليه، كقولك: هذا فرج - بالتشديد - وذكر له شروطا ثلاثة:

أولها: ألا يكون همزة، احترازًا من نحو بناء، فلا يجوز تضعيفه، لأن العرب اجتنبت إدغام الهمزة ما لم تكن عينا.

وثانيها: ألا يكون عليلا نحو سرو وبقى، فلا يجوز تضعيفه.

وثالثها: أن يكون بعد متحرك، احترازًا من نحو بكر، فلا يجوز تضعيفه.

وزيد شرط رابع، وهو ألا يكون منصوباً في أشهر اللغات. وأما قوله (١):

لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدْبًا

فضرورة.

قلت: وقد لا يحتاج إلى هذا الشرط، لأن المنصوب المنون إذا أبدل تنوينه ألفاً، لم يكن الحرف الذي قبل الألف موقوفاً عليه. بل الموقوف عليه إنما هو الألف، والكلام في أحكام الموقوف عليه.

تنبيه:

لم يؤثر الوقف بالتضعيف عن أحد من القراء إلا عن عاصم، فعنه أنه وقف على قوله تعالى «مستطراً» (٢) في القمر - بالتشديد -، والله أعلم.

ثم أشار إلى النقل بقوله:

... وَحَرَكَاتٍ انْقِلَابًا
لساكنٍ تحريكُهُ لَنْ يُحْظَلَّ

النقل: تحويل حركة (الحرف) (٣) إلى الساكن قبلها، وذكر له ثلاثة شروط:

(١) قائله: هو رؤية بن العجاج، وقيل: لغيره - وهو من الرجز -

وقامه: مثل الحريق وافق القصبا.

اللغة: «جدبا» بتشديد الباء - وهو نقيض الخصب، والجدب: هو القحط بانقطاع المطر «الحريق» أراد النار المشتعلة «القصبا» كل نبات يكون ساقه أنابيب وكعوبا.

الإعراب: «لقد» اللام للتأكيد وقد حرف تحقيق «خشيت» فعل وفاعل «أن أرى» في محل نصب على المفعولية، وأرى هنا تنصب مفعولاً واحداً، لأنها بصرية «جدبا» مفعول أرى وفاعلها ضمير مستتر فيه «مثل» على رواية الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، أي: هو مثل «الحريق» مضاف إليه «وافق» فعل ماضٍ وفاعلُه ضمير مستتر فيه «القصبا» مفعول به، وجملة الفعل الماضي وفاعلُه ومفعولُه في محل جر صفة للحريق أو في محل نصب حال منه، وذلك لأنه اسم مقترن بالجنسية.

الشاهد: قوله (جدباً) حيث ضعف آخرها للوقف ثم حركها ضرورة.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٧٦١، وابن هشام ٤/١٩٩، وشرح الشافية ٢/٣١٩، وسيبويه ٢/٢٨٢.

(٢) من الآية ٥٣ من سورة القمر.

(٣) ب (الهمزة).

الأول: أن يكون الساكن لا يمتنع تحريكه، احترازاً من أن يكون ألفاً نحو دار، فإن الألف لا تقبل الحركة.

واعترض بأن ذلك يقتضى جواز نقل الحركة إلى الواو والياء، وليس كذلك، بل لا يجوز النقل إليهما، وإن كانا حرفي لين، لاستثقال الحركة عليهما.

فالأول أن يقال: شرطه أن يكون حرف علة.

قلت: لا يرد هذا عليه، لأن قوله (لن يحظلاً) لا يختص بالمتعذر، بل المراد: الساكن لن يمتنع تحريكه إما لتعذره كالألف أو لغير ذلك، فيشمل الواو والياء ويشمل الحرف المدغم نحو الجذ، فإنه يمتنع تحريكه، لأن تحريكه يلزم منه فكه، وهو ممتنع في غير الضرورة.

والثاني: ألا تكون الحركة فتحة على غير همزة عند البصريين، وإلى هذا أشار بقوله:

وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى الْمَهْمُوزِ لَا يَرَاهُ بَصْرِيٌّ وَكَوْفٌ نَقْلًا

لا يجوز عند البصريين نقل الفتحة من غير همزة، فلا يقال رأيت البكر لأن المفتوح إن كان منوناً لزم من النقل فيه حذف ألف التنوين، وحمل عليه غير المنون.

وقيل: لأنهم لو نقلوا في الوقف وسكنوا في الوصل، لكان ذلك كأنه إسكان فعل - المفتوح - وهو لا يجوز وليس بظاهر، وأجاز الكوفيون نقل الفتحة من غير همزة.

فيقولون: رأيت البكر، ونقل الجرمى أنه أجاز ذلك، وعن الأخفش أنه أجاز ذلك في المنون على لغة من قال: رأيت عمرو.

وأشار بقوله (من سوى المهموز) إلى أن المهموز يجوز نقل حركته، وإن كانت فتحة.

فتقول: رأيت الخبأ والردأ والبطأ، في رأيت الخبء والردء والبطء^(١). وإنما

(١) الخبء: بفتح الخاء وسكون الباء ماخبيئ.

والردء: بكسر الراء وسكون الدال - العون. والبطء: ضد السرعة.

اغترف ذلك في الهمزة لثقلها، وإذا سكن ما قبل الهمزة الساكنة كان النطق بها أصعب.

الثالث: ألا يوجب عدم النظير في غير المهموز، وإلى هذا أشار بقوله:

وَالنَّقْلُ إِنْ يُعَدَّمُ نَظِيرٌ مُّمْتَنِعٌ وَذَٰكَ فِي الْمَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعُ

فعلم بذلك أنه لا يجوز نقل ضمة مسبوقة بكسرة ولا كسرة مسبوقة بضمة، فلا يجوز النقل في نحو (هذا بشر) لما يلزم من بناء فعل، وهو مفقود، ولا في نحو (انتفعت بقل) لما يلزم من بناء فعل وهو مهمل في الأسماء أو نادر، هذا في غير المهموز.

أما المهموز فيجوز فيه النقل، وإن أدى إلى عدم النظير لما تقدم التنبيه عليه من استئصال الهمزة، فتقول: هذا رده ومررت بكفء.

تنبيهات:

الأول: لجواز النقل شرط رابع، وهو أن يكون المنقول منه صحيحاً، فلا ينقل من نحو غزو.

الثاني: إذا نقلت حركة الهمزة حذفها الحجازيون واقفين على حامل حركتها كما يوقف عليه مستبداً بها؛ فيقولون: (هذا الخب) بالإسكان والروم والإشمام، وغير ذلك بشروطه، وأما غير الحجازيين فلا يحذفها، بل منهم: من يشتها ساكنة، نحو «هذا البطو»، ورأيت البطاً، ومررت بالبطي» ومنهم من يبدلها بمجانس الحركة المنقولة؛ فيقول: (هذا البطو، ورأيت البطا، ومررت بالبطي).

وبعض بنى تميم يفرون من هذا النقل الموقع في عدم النظير إلى الإتياع^(١) فيقولون: هذا ردى مع كفو، وبعضهم يتبع ويبدل الهمزة بعد الإتياع، فيقولون: هذا ردى مع كفو.

وقد تبدل الهمزة بمجانس حركتها بعد سكون باق فتقول هذا البطو، ومررت بالبطي.

(١) أى: إتياع العين للفاء.

وأما في النصب فيلزم فتح ما قبلها، وقد يبدلونها كذلك بعد حركة، فيقولون: هذا الكلو مررت بالكلبي، وأهل الحجاز يقولون (الكللا) في الأحوال كلها.

الثالث: الذي يظهر في حركة النقل أنها الحركة التي في الحرف الأخير نقلت إلى الساكن، ونص على ذلك قوم من النحويين، وقال أبو البقاء العكبري: لا يريدون أنها حركة إعراب صيرت على ما قبل الحرف، إذ الإعراب لا يكون قبل الطرف، إنما يريدون أنها مثلها.

الرابع: نقل في الكافية وغيرها أن الوقف بالنقل إلى متحرك لغة لخمية، وأنشد^(١):

مَنْ يَأْتَمِرُ لِلْخَيْرِ فِيمَا قَصَدَهُ تُحَمَّدُ مَسَاعِيهِ وَيَعْلَمُ رَشْدَهُ

فنقل حركة الهاء إلى الدال، وهي متحركة، قيل: ويحتمل أن يكون أصله قصوده، بواو الجمع حملا على معنى من، ثم حذف الواو اكتفاء بالضممة كقوله^(٢):

(١) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من الرجز -
اللغة: «يأتمر» يباشر «مساعيه» - جمع مسعى - بمعنى السعى «الرشد» - بفتحيتين - التهدي إلى طريق الصواب.
الإعراب: «من» شرطية «يأتمر» فعل مضارع فعل الشرط والفاعل ضمير مستتر فيه «للخير» جار ومجرور متعلق بقوله «يأتمر فيما» في حرف جر وما موصولة «قصده» جملة لا محل لها صلة الموصول. «تحمد» فعل مضارع مبني للمجهول جواب الشرط «مساعيه» نائب فاعل والهاء مضاف إليه «ويعلم» الواو عاطفة على تحمد، ويعلم فعل مضارع مبني للمجهول «رشده» نائب فاعل والهاء مضاف إليه.
الشاهد: قوله «قصده» بضم الدال - فإنه في الأصل بالفتح، لأنه ماض من القصد، ولكنه لما وقف عليه نقل حركة الهاء إلى الدال وهي متحركة.
مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٧٥٣، وهمع الهوامع ٢/٢٠٨.

(٢) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من الوافر -
وعجزه: وكان مع الأطباء الأساءة.
اللغة: «الأطبا» جمع طيب - «الأساة» - بضم الهمزة - جمع آس، وهو الجراح. قال الجوهري: الآسى: الطيب، والجمع أساة مثل رام ورماة.

فَلَوْ أَنَّ الْأَطِبَّاءَ كَانُوا حَوْلِي

فإن كان مستنده في إثبات هذه اللغة هذا البيت، فلا حجة فيه .

الخامس: لم يؤثر الوقف بالنقل عن أحد من القراء إلا ما روى عن أبي عمرو أنه وقف على قوله: «وتواصوا بالصبر»^(١) - بكسر الباء - .

فِي الْوَقْفِ تَأْتِيهِ الْأَسْمَاءُ مَا جُعِلَ

إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وَصِلَ

واحترز بالتأنيث من تاء لغيره، فإنها لا تغير، وشذ قول بعضهم: قعدنا على الفراه، وبالاسم من تاء الفعل (نحو قامت)^(٢) فإنها لا تغير، وبعدم الاتصال بساكن صحيح من تاء بنت وأخت ونحوهما فإنها لا تغير .

وشمل كلامه ما قبله متحرك نحو رحمة، وما قبله ساكن غير صحيح . ولا يكون إلا ألفاً نحو الحياة، والأعراف في هذين إبدال التاء هاء في الوقف .

وإنما جعل حكم الألف حكم المتحرك؛ لأنها منقلبة عن حرف متحرك .

وَقَلَّ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَمَا ضَاهَى وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ انْتَمَى

أى: وقل جعل التاء هاء في جمع تصحيح المؤنث نحو الهندات، وما ضاهاه، مما جعل عليه كالبنيات والأخوات وأولات .

= الإعراب: «فلو» الفاء عاطفة ولو للشرط «أن» حرف توكيد ونصب «الأطباء» اسم أن «كان» بضم النون في موضع - خبر أن، وأصله كانوا فحذفت الواو وبقيت الضمة دليلاً عليها، «حولي» ظرف ومضاف إليه في موضع خبر كان .

«وكان» فعل ماض ناقص «مع» ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم لكان «الأطباء» مضاف إليه «الأساة» اسم كان، وجملة كان عطف على ما قبلها وأن في أول البيت وما دخلت عليه في محل رفع على الفاعلية، لأن التقدير: ولو ثبت أن الأطباء، وجواب لو في بيت بعده: إذا ما أذهبوا . . .

الشاهد: قوله «كان» بضم النون فأصله كانوا حولي فحذفت الواو اكتفاء بضممة النون .

مواضعه: ذكره ابن يعيش ٩/٨٠ .

(١) من الآية ٣ من سورة العصر .

(٢) ب، جـ .

فالأعرف فى ذلك سلامة التاء، وقد سمع إبدالها فى قول بعضهم (دفن
البناء من المكرماه)^(١) و (كيف بالإخوة والأخواه)؟.

قال فى شرح الكافية: وأشرت بقولى: وما ضاهاه - إلى هيهات، وأولات،
فإنه يوقف عليهما بالتاء كثيرا وبالهاء قليلا.

تنبيهات:

الأول: نقل بعضهم أن الوقف على جمع التصحيح والملحق به بالهاء لغة
طبيى، وقال فى الإفصاح: شاذ لا يقاس عليه.

الثانى: إذا سمى بهيهات على لغة من أبدل فهى كطلحة تمنع من الصرف
للعلمية والتأنيث. وإذا سمى به على لغة من لم يبدل فهى كعرفات يجرى فيها
وجوه جمع المؤنث السالم إذا سمى به.

وقوله (وغير ذين بالعكس) إشارة إلى جمع التصحيح ومضاهايه، يعنى، أن
غيرهما يقل فيه سلامة التاء بعكسهما سواء كان مفردا كمسلمة، أو جمع تكسير
كخلمة، ومن إقرارها تاء قول بعضهم: يا أهل سورة البقرت، فقال مجيب:
ما أحفظ منها ولا آيت.

وأكثر من وقف بالتاء يسكنها ولو كانت منونة منصوبة، وتقدم هذا أول
الباب، وعلى هذه اللغة رسمت مواضع من القرآن وهى معروفة.

وَقَفَ بِهَا السَّكْتِ عَلَى الْفِعْلِ الْمَعْلُ بِحَذْفِ آخِرِ كَاعْطٍ مِنْ سَأَلَ

من (خواص)^(٢) الوقف، زيادة هاء السكت، وأكثر ما تزداد بعد شيئين:

أحدهما: الفعل المعل المحذوف الآخر جزما نحو «لم يعطه» أو وقفا نحو
«أعطه».

(١) يريد: البنات من المكرمات، وهذا التعبير يوهم أنه ليس بحديث، وقد روى الطبرانى عن
ابن عباس أن النبى ﷺ لما عزى بابتته رقية قال: «الحمد لله» وذكره.

(٢) أ، ج - وفى ب (عوارض).

والثانى: «ما» الاستفهامية إذا جرت بحرف نحو «على مه» أو باسم نحو «اقتضاء مه».

ولحاقها لكل من هذين النوعين واجب وجائز؛ أما الفعل المحذوف الآخر فقد نبه عليه بقوله:

وَلَيْسَ حَتَّمَا فِي سِوَى مَا كَنَعَ أَوْ كَيْعٍ مَجْزُومًا فَرَاعَ مَارَعُوا

يعنى: أن الوقف بهاء السكت على الفعل المعل بحذف الآخر ليس واجبا فى غير ما بقى على حرف واحد أو حرفين أحدهما رائد:

فالأول: نحو «عه» أمر من وَعَى يَعِى، ونحو «ره» أمر من رأى يرى.

والثانى: «لم يعه، ولم يره»، لأن حرف المضارعة رائد، فزيادة هاء السكت فى ذلك واجبة، لبقائه على أصل واحد.

فإن قلت: مقتضى تمثيله أن ذلك إنما يجب فى المحذوف الفاء نحو ع ويع.

قلت: محذوف العين كمحذوف الفاء فى ذلك لأن العلة واحدة، وإنما أراد بالتمثيل التنبيه على ما بقى على حرف واحد أو حرفين أحدهما رائد كما سبق.

فإن قلت: فهل تجب زيادة الهاء فى قولهم تقى يتقى فى معنى اتقى يتقى (لأن تقى)^(١) محذوف الفاء لأن أصله أوتقى يوتقى؟

قلت: ظاهر التسهيل الوجوب، لأنه جعل الضابط أن تحذف فاؤه أو عينه، ويتقى محذوف الفاء، وظاهر قوله فى شرح الكافية: ويجب إلحاق هذه الهاء فى الوقف على ما كان من الأفعال على حرف واحد أو حرفين؛ أحدهما: رائد لأن زيادة الهاء لا تجب فى نحو لايتقى، لأنه على ثلاثة أحرف، ولكن الأمر يندرج فى كلامه، لأنه على حرفين؛ أحدهما رائد.

وقال الشيخ أبو حيان: لم نجد لأحد من النحويين نصاً على الوقوف على هذه الكلمة، والذي يقتضيه النظر عندي. أن يكون الوقف بالهاء اختياراً لا

(١) ب، ج.

وجوباً، لأنه وإن حذفت فاؤه، فإن تاء الافتعال لازمة للفعل، وهذا الحذف عرض شاذ، وليس بمطرد فلا يلتفت إليه.

وَمَا فِي الاسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَتْ حُذِفَ الْفَهَا ..

واحترر بالاستفهامية عن الموصولة والشرطية نحو (مررت بما مررت به وبما تفرح أفرح) فإنهما (لا تحذف) (١) ألفهما.

وزعم المبرد: أن حذف ألف ما الموصولة ليس لغة، ونقله أبو زيد أيضاً، وقال أبو الحسن في الأوسط: وزعم أبو زيد أن كثيراً من العرب يقولون: (سَلْ عَمَّ شت) كأنهم حذفوا لكثرة استعمالهم إياه.

وشمل قوله (إن جرت) أن تجر بالحرف نحو (عم يتساءلون) (٢) أو بالاسم نحو: (قراءة م تقرأ)، وقوله (حذف ألفها) يعنى وجوباً، وسبب الحذف إرادة التفرقة بينها وبين الموصولة والشرطية، وكانت أولى بالحذف لاستقلالها بخلاف الشرطية، فإنها متعلقة بما بعدها، وبخلاف الموصولة فإنها والصلة اسم واحد.

وقوله: وَأَوْلَاهَا الْهَاءُ إِنْ تَقِفَ.

يعنى جواراً، إن جرت بحرف نحو (عمه) ووجوباً إن جرت باسم نحو (اقتضاء مه)، ولهذا قال:

وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا انْحَفَضًا بِاسْمٍ كَقَوْلِكَ اقْتِضَاءَ مَ اقْتَضَى

أى: وليس إيلاؤها الهاء واجبا فى سوى المجرورة بالاسم، وقد مثله، وعلة ذلك أن الجار الحرفى كالجزم، لاتصاله بها لفظاً وخطاً، بخلاف الاسم؛ فوجب إلحاق الهاء للمجرورة بالاسم لبقائها على حرف واحد.

فإن قلت: قد علم أن اتصال الهاء بالمجرورة بالحرف ليس بواجب، فهل هو راجح أو مرجوح؟

قلت: نقل النحويون أنه راجح، قالوا: وهو الأفضح والأكثر، وإنما وقف أكثر القراء بغير هاء إتباعاً للرسم.

(١) ب، ج، د وفى أ (لا يحذفان).

(٢) الآية ١ من سورة النبأ.

تنبيهات:

الأول: فهم من قوله «إن جرت» أن المرفوعة والمنصوبة لا تحذف ألفها في غير ضرورة كقوله^(١):

أَلَمْ تَقُولِ النَّاعِيَاتُ أَلَمَهُ أَلَا فَانْدَبَا أَهْلَ النَّدَى وَالْكَرَامَةِ

الثاني: أهمل المصنف من شروط حذف ألفها ألا تتركب مع ذا، فإن ركبت معه لم تحذف الألف نحو «على ماذا تلومونى» وقد أشار إليه فى التسهيل.

الثالث: قد ثبتت ألف ما الاستفهامية المجرورة غير المركبة فى الضرورة كقول الشاعر^(٢):

(١) قائله: لم آقف على اسم قائله - وهو من الطويل - .

اللغة: «الناعيات» الناعى: الذى يأتى بخبر الميت «الندى» أراد به الفضل والعطاء - وفى بعض النسخ «الناعيان» - بالمتنى - وهو الأنسب.
الإعراب: «الأم» الأ للتنبيه «م» أصلها ما، وهو فى محل الرفع على الابتداء واعلم أنه لا ضرورة فى حذف الألف ههنا، لأن إبقاءها لا يضر بالوزن «تقول» فعل مضارع «الناعيات» فاعل والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ، «الامه» الأ للتنبيه وما استفهامية منصوبة بتقول «الأم» للتنبيه «فاندبا» فعل وفاعل «أهل» مفعول به «الندى» مضاف إليه «والكرامة» عطف عليه.

الشاهد: قوله «الامه» فإن الألف قد حذفت فى ما الاستفهامية مع أنها غير مجرورة للضرورة، إلا أنه أراد التصريح، فلم يمكن ذلك إلا بإدخال هاء السكت فى آخرها.
مواضعه: ذكره الأشمونى ٤/٧٥٨، وهمع الهوامع ٢/٢١٧.

(٢) قائله: هو حسان بن ثابت - وهو من الوافر - .

اللغة: «كخنزير» تعريض بكفوه أو بقبح منظره، فلذلك خص الخنزير لأنه مسيخ قبيح المنظر سمح الخلق أكال العذرات «تمرغ فى رماذ» تتميم لذمه لأنه يدل على حلقه بالشجر ثم يأتى بالطين فيتلطخ به وكلما تساقطت منه عاد إليه.

الإعراب: «على ما قام» على للتعليل ما استفهامية، أى: لأجل أى شىء يشتمنى. قال ابن جنى: لفظه «قام» ههنا رائدة، والتقدير . . على ما يشتمنى لثيم، وقال ابن يسعون: وليس كذلك عندى لأنها تقتضى النهوض بالشم. «يشتمنى» فصل مضارع النون للوقاية والياء مفعول «لثيم» فاعل «كخنزير» الكاف للتشبيه وخنزير مجرور به «تمرغ» فعل ماض والفاعل ضمير مستتر فيه والجملة فى محل الجر صفة لخنزير «فى رماذ» جار ومجرور متعلق بتمرغ.

الشاهد: قوله «على ما قام» حيث أثبت ألف ما الاستفهامية المجرورة للضرورة.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٧٥٨، وهمع الهوامع ٢/٢١٧، وأمالى ابن السجرى ١/٢٣٣، وابن يعيش ٤/٩، وفى الخزانة ٢/٥٣٧، شرح الشافية ٢/٢٩٧.

عَلَى مَا قَامَ يَشْتَمِنِي لَيْتِيْمٌ
كَخَنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي رَمَادٍ

وحكاه الزمخشري في كشافه لفظة، وحمل عليه قوم من المفسرين قوله تعالى:

﴿ قَالَ يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ ﴿٢٦﴾ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي ﴾ (١).

قالوا: معناه: بأى شيء غفر لي ربي.

قال ابن هشام: وهذا قول مرغوب عنه، لأن النحويين على خلافه.

الرابع: قد ورد تسكين ميمها في الضرورة مجرورة بحرف كقوله (٢):

يَا أَسَدِيًّا لِمَ أَكَلْتَهُ لِمَهْ؟
.....

وَوَصَلَ ذِي الْهَاءِ أَجْزَ بِكُلِّ مَا حُرِّكَ تَحْرِيكُ بِنَاءِ لَزِمًا

اعلم أن هاء السكت لا تتصل بحركة إعراب ولا شبيهة بها، فلذلك لا

تلتحق اسم «لا» ولا المنادى المضموم، ولا ما بنى لقطعه عن الإضافة كقبل وبعد،

(١) من الأيتين ٢٦، ٢٧ من سورة يس.

(٢) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من الرجز -

وبعده: لو خافك الله عليه حرمه.

توضيح: ذكر بعض الفضلاء أن الضمير المنصوب في قوله «لم أكلته» يرجع إلى الكلب

يعنى: كلبا أكله هذا الإنسان فقال: لو خافك الله، فأجار على الله سبحانه الخوف تعالى

الله عن ذلك وهذا على عادة الجهلاء من العرب.

ومنهم من خرجه تخريجا حسنا يسلم هذا الشاعر من الغلطة وهو أنه يخاطب الفقعى

بقوله يافقعى لم أكلته له - ثم عدل عن خطابه إلى خطاب الله تعالى على عادة لهم في

ذلك مشهورة فقال: لو خافك الله وأراد يا الله فحذف حرف النداء كما في قوله تعالى

(يوسف أيها الصديق) أى: يا يوسف، والمعنى: لو خافك يا الله على نفسه من أن تعاقبه

على جرمه لحرم هذا المأكول الذى حرّمته ولم يقربه، وضمير الهاء فى عليه يرجع إلى

الفقعى كما يقال أخاف فلانا على نفسى وضمير الهاء فى حرمه يرجع إلى المأكول،

فالضميران مختلفان، وباختلافهما يتم المعنى الذى قصده - ه شرح الشواهد للعيني

و«أسديا» الأسدى: المنسوب إلى بنى أسد، الفقعى: منسوب إلى بنى فقعى والإعراب

ظاهر.

والشاهد: قوله «لم أكلته» حيث جاءت ميم لم ساكنة، وأصلها لما، وهى الاستفهامية

دخل عليها حرف الجر، فحذف الألف ثم سكنت الميم ضرورة.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٧٥٩، والإنصاف ٢٩٩.

ولا العدد المركب نحو خمسة عشر، لأن حركات هذه الأشياء مشابهة لحركة الإعراب في أنها عارضة.

ألا ترى أنها حدثت لوجود الأسباب وأنها تتنفي عند عدمها، فبذلك شابهت حركة الإعراب.

وأما الفعل الماضي فحركته لازمة ليست كحركات هذه الأشياء.

وفي اتصال هاء السكت به ثلاثة أقوال:

الأول: المنع مطلقا، وهو مذهب سيويه والجمهور واختيار المصنف.

والثاني: الجواز مطلقا، لأنها لازمة.

والثالث: أنها تلحقه إذا لم يخف لبس نحو «قعدَه» إلا إذا خيف لبس نحو ضربة، والصحيح الأول، لأن حركته وإن كانت لازمة فهي شبيهة بحركة الإعراب، لأن الماضي إنما بنى على حركة لشبهه بالمضارع المعرب في وجوه مذكورة في موضعها.

وشذ اتصال الهاء بعلى في قوله^(١):

(١) قائله: هو أبو ثروان - وهو من الرجز - .

اللغة: «لا أظلل» أي: لا أظلل فيه وقد حذف حرف الجر واتصل الفعل بالضمير بنفسه «أرمرض» من رمضت قدمه - إذا احترقت بالرمضاء، وهي الأرض الشديدة الحرارة «أضحى» أتعرض.

المعنى: رب يوم يمر على لا أنعم فيه بشيء يظللني أعاني ألم الرمضاء في قدمي وحر الشمس وقت الضحى على رأسي.

الإعراب: «يا» حرف تنبيه أو للنداء والمنادى محذوف «رب» حرف جر شبيه بالزائد «يوم» مبتدأ مرفوع بضممة مقدرة «لى» جار ومجرور صفة ليوم «لا» نافية «أظلل» مضارع مبني للمجهول ونائب الفاعل أنا والهاء مفعول ثان أو مجرور على نزع الخافض «من» جارة «نحت» ظرف مبني على الضم لقطعه عن الإضافة «عله» مبني على الضم وألحقت به هاء السكت شذوذا، لأنه غير مبني بناء دائما.

الشاهد: قوله «من عله» حيث ألحقت هاء السكت لفظ «عل» وهي مبنية بناء عارضا، وذلك شاذ.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٦٧، وابن هشام ٤/١٩٧، وابن الناظم.

يَا رَبَّ يَوْمٍ لِي لَا أَظَلُّهُ أَرْمَضُ مِنْ تَحْتُ وَأَضْحَى مِنْ عَلَهُ
 ووجه شدوده أن حركته (حركة بناء)^(١) عارضة، لقطعه عن الإضافة، فهي
 كقبل وبعد، وإلى هذا أشار بقوله:

وَوَصَلُهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَا أَدِيمَ شَدًّا....

فحركة عَلٌ غير حركة بناء مدام، بل حركة بناء غير مدام، وقوله: في
 (المدام استحسننا) يعني أن وصل هاء السكت بحركة البناء المدام - أى الملتزم - جائز
 مستحسن، كفتحة هو وهى، فيقال فى الوقف عليها هو وهيه، وقد قرئ بذلك.
 فإن قلت: هذا البيت معترض من وجهين:
 أحدهما: أن قوله:

وَصَلُهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَا أَدِيمَ ...

يقتضى أن وصلها بحركة الإعراب قد شد أيضا، لأن قوله:

غير تحريك بنا أديم ...

يشمل نوعين: أحدهما تحريك البناء غير المدام.

والثانى: تحريك الإعراب.

والوجه الآخر: أن قوله: (فى المدام استحسننا) يقتضى موافقة من أجاز
 اتصالها بحركة الماضى، لأنها من التحريك المدام.
 قلت: أما الأول فليس بلازم، وأما الثانى فظاهر اللزوم، وقد استثناه فى
 الكافية فقال:

وَوَصَلُ ذِي الْهَاءِ أَجْزُ بِكُلِّ مَا حُرُكٌ تَحْرِيكُ بِنَاءٍ لَزِمًا

مَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فَعَلًا مَاضِيًا

وَرَبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ مَا لِلْوَقْفِ نَثْرًا وَفَشًا مُتَّظِمًا

مثال إعطاء الوصل حكم الوقف نثرا قراءة غير حمزة والكسائى، لم يتسنه

(١) ب.

وانظر^(١) ﴿فبهدهم اقتده قل لا أسألكم﴾^(٢) ومنه قول بعض طيئ «هذه جبلو يا فتى» لأنه يبدل هذه الألف واوا في الوقف، فأجرى الوصل مجراه، ومثال ذلك في النظم قول الراجز^(٣) :

مثلُ الحَرِيْقِ وَأَفَقَ القَصْبَا

فشدد الباء مع وصلها بحرف الإطلاق، ومثله في الشعر كثير، ومنه^(٤) :

أتوا نارى، فقلت: منون أنتم؟

وقد تقدم فى الحكاية.

(١) من الآية ٢٥٩ من سورة البقرة.

(٢) من الآية ٩٠ من سورة الأنعام.

(٣) مضى شرحه فى هذا الباب عند قوله: ولقد خشيت أن أرى جدبا والشاهد: قوله «القصبا» حيث شدد الباء مع وصلها بحرف الإطلاق.

(٤) مضى هذا البيت فى باب الحكاية. والشاهد هنا: «منون» أنتم» حيث ألحق الواو والنون بهما فى الوصل.

الإمالة

إمالة الألف أن تنحو بها نحو الياء، ومن لازم ذلك أن ينحى بالفتحة قبلها نحو الكسرة، والنظر في فائدتها، وحكمها، ومحلها، وأصحابها، وأسبابها.

أما فائدتها: فاعلم أن الغرض الأصلي من الإمالة هو التناسب، وقد ترد الإمالة للتنبيه على أصل أو غيره، مما سيأتى ذكره.

وأما حكمها: فإنها وجه جائز، ولغة لبعض العرب.

وسببها مجور لها لا موجب، فلذلك يجوز فتح كل محال.

وأما محلها فالأسماء المتمكنة والأفعال، هذا هو الغالب، وسيأتى التنبيه على ما أميل من غير ذلك.

وأما أصحابها فتميم وقيس وأسد وعامة أهل نجد، وأما الحجازيون فلغتهم الفتح إلا فى مواضع قليلة.

وأما أسبابها فقسمان: لفظى ومعنوى، فاللفظى: الياء والكسرة، والمعنوى: الدلالة على ياء أو كسرة.

وجملة أسباب إمالة الألف - على ما ذكره المصنف - ستة:

الأول: انقلابها عن الياء. الثانى: مآلها إلى الياء، الثالث: كونها بدل عين ما يقال فيه فلت، الرابع: ياء قبلها أو بعدها، الخامس: كسرة قبلها أو بعدها، السادس: التناسب.

تنبيه:

هذه الأسباب كلها راجعة إلى الياء والكسرة، واختلف فى أيهما أقوى، فذهب الأكثرون إلى أن الكسرة أقوى من الياء، وأدعى إلى الإمالة، وهو ظاهر كلام سيبويه، فإنه قال فى الياء: لأنها بمنزلة الكسرة، فجعل الكسرة أصلاً، وذهب ابن السراج إلى أن الياء أقوى من الكسرة، والأول أظهر لوجهين:

أحدهما: أن اللسان يتسفل بها أكثر من تسفله بالياء.

والثاني: أن سيويوه ذكر أن أهل الحجاز يميلون الألف للكسرة، وذكر في الياء أن أهل الحجاز وكثيراً من العرب لا يميلون للياء، فدل هذا من جهة النقل أن الكسرة أقوى.

واعلم أن عبارات المصنفين اختلفت في ذكر أسباب الإمالة، وليس بينهم في ذلك كبير اختلاف، والغرض هنا شرح كلام الناظم.

الألفُ المبدلُ من ياءٍ في طرفٍ أملٍ ...

هذا هو السبب الأول، وهو أن يكون الألف بدلا من ياء، وهي على طرف كلمة، وسواء في ذلك الاسم مرمى والفعل نحو رمى وشمل قوله (من ياء) المبدل من ياء أصلية كالمثالين والمبدل من ياء منقلبة عن واو نحو ملهى وأعطى، واحترز بقوله (في طرف) من الكائنة عينا، وسيأتي حكمها.

.... كَذَا الْوَاقِعُ مِنْهُ الْيَاءُ خَلْفَ

دُونِ مَزِيدٍ أَوْ شَذُودٍ ...

هذا هو السبب الثاني، وهو أن تكون الألف صائرة إلى الياء دون زيادة ولا شذوذ، وذلك نحو حبلى ومعزى، وكل ما آخره ألف تأنيث مقصورة، فإنها تمال لأنها تتول إلى الياء في التثنية والجمع، فأشبهت الألف المنقلبة عن الياء.

واحترز بقوله (أو شذوذ) من قلب الألف ياء في الإضافة إلى ياء المتكلم في لغة هذيل، فإنهم يقولون في عصا وقفاً: عَصَى وَقْفَى، ومن قلب الألف ياء في الوقف عند بعض طيبي نحو عَصَى وَقْفَى، فلا تسوغ الإمالة لأجل ذلك.

واحترز بقوله (دون مزيد) من رجوع الألف إلى الياء بسبب زيادة كقولهم في تصغير قفا قَفَى، وفي تكسيره قَفَى، فلا يمال قفا لذلك.

تنبيهات:

الأول: هذا السبب الثاني هو أيضا في الألف الواقع طرفا كالأول.

الثاني: قد علم مما تقدم أن نحو قفا وعصا من الاسم الثلاثى لا يمال، لأن الفه عن واو لا يتحول إلى الياء إلا في شذوذ أو بزيادة، وقد سمعت إمالة العشا مصدر الأعشى - وهو الذى لا يبصر ليلا ويبصر نهارا - والمكا - بالفتح - وهو جحر

الثعلب والأرنب، والكبا - بالكسر - الكناسة، وهذه من ذوات الواو، لقولهم «ناقة عشواء» وقولهم «المكو والمكوة» بمعنى المكا، وقولهم «كسوت البيت» إذا كنسته. وهذه الألفاظ الثلاثة مقصورة.

فإن قلت: (فعلل إمالة «الكبا» لأجل الكسرة، فلا تكون شاذة)^(١).

قلت: الكسرة لا تؤثر في المتقلبة عن الواو.

والثالث: يجوز إمالة الألف في نحو «دعا وغزا» من الفعل الثلاثي وإن كانت عن واو لأنها تتول إلى الياء في نحو «دعى وغزى» من المبنى للمفعول. وبهذا ظهر الفرق بين الاسم الثلاثي والفعل الثلاثي إذا كانت ألفهما عن واو، وما ذكره نص عليه الفارسي وغيره من النحويين، وظاهر كلام سيبويه التسوية في الثلاثي بين بنات الواو وبنات الياء، فيجوز الإمالة في ذوات الواو في الأسماء والأفعال، والمشهور ما تقدم.

وقوله: .. ولما تَلِيهِ هَا التَّائِيثُ مَا هَا عَدَمًا

يعنى أن للألف التي قبل هاء التائيث في نحو «مرماة وفتاة» - من الإمالة، لكونها متقلبة عن الياء - ما للألف المتطرفة، لأن هاء التائيث غير معتد بها، فالألف قبلها متطرفة تقديرا.

وَهَكَذَا بَدَلُ عَيْنِ الْفِعْلِ إِنْ يُوَلُّ إِلَى فِلْتُ كَمَا ضِي خَفٌ وَدَنْ

هذا هو السبب الثالث، وهو أن تكون الألف بدلا من عين فعل تكسر فاؤه حين يسند إلى تاء الضمير واويا كان كخاف أو يائيا كدان، فإنك تقول فيهما خفت وددت - بحذف عين الكلمة - فيصيران في اللفظ على وزن فلت، والأصل فعلت، فحذفت العين وحركت الفاء بحركتها.

فإن قلت: أما خاف فعينه مكسورة، لأن أصله خوف، وأما دان وطاب

ونحوهما، فأصل عينهما الفتح، فكيف يقال حركت الفاء بحركتها؟

(١) أ، ج.

قلت: يقدر تحويلهما إلى فعل - بكسر العين - ثم تنتقل الحركة، هذا مذهب كثير من النحويين، وبعضهم يقول لما حذفت العين حركت الفاء بكسرة مجتلية للدلالة على أن العين ياء، وليبان ذلك موضع غير هذا.

واحترز بقوله (إن يؤل إلى فلت) من نحو طال وقال: فإنه لا يتول إلى فلت - بالكسر - وإنما يتول إلى فلت - بالضم - في قولك طلت وقلت. والحاصل أن الألف التي هي عين الفعل تمال إن كانت عن ياء نحو دان أو عن واو مكسورة نحو خاف، فإن كانت عن واو مضمومة نحو طال أو مفتوحة نحو قام لم تمل.

تنبيهات:

الأول: اختلف في سبب إمالة نحو طاب وخاف، قال السيرافي وغيره: إنها للكسرة الغارضة في فاء الكلمة؛ ولذلك جعل السيرافي من أسباب الإمالة كسرة تعرض في بعض الأحوال، وهو ظاهر كلام الفارسي، قال: وأمالوا «خاف وطاب» مع المستعلى طلبا للكسر في خفت، وقال ابن هشام الخضراوي: الأولى إن الإمالة في «طاب» لأن الألف فيه منقلبة عن ياء، وفي «خاف» لأن العين مكسورة، أرادوا الدلالة على الياء والكسرة.

الثاني: نقل عن بعض الحجازيين إمالة نحو «خاف، وطاب» وفقا لبني تميم، وعامتهم يفرقون بين ذوات الواو نحو «خاف» فلا يميلون، وبين ذوات الياء نحو «طاب» فيميلون.

الثالث: مفهوم قوله (وهكذا بدل عين الفعل) أن بدل عين الاسم لا تمال، لكونها منقلبة عن الياء، وصرح بعضهم بشذوذ إمالة الألف المنقلبة عن ياء عينا في اسم ثلاثي، كقولهم: هذا عاب وناب - بالإمالة، وهو ظاهر كلام سيبويه، وقال صاحب المفصل: والمتوسطة إن كانت في فعل يقال فيه فعلت كطاب وخاف أميلت ولم ينظر إلى ما انقلبت عنه، وإن كانت في اسم نظر إلى ذلك فقيل ناب ولم يقل باب - وهذا يقتضى أن إمالة نحو ناب فيما عينه ياء جائزة إلا أنه ذكر بعد ذلك فيما شذ عن القياس إمالة عاب وألفه عن ياء، قال ابن يعيش: عاب بمعنى العيب ويقع في بعض النسخ غاب - بالمعجمة - وألفه أيضا عن ياء.

كَذَاكَ تَالِي الْيَاءِ وَالْفَصْلُ اغْتَفِرُ بِحَرْفٍ أَوْ مَعَ هَا كَجَبِيهَا أَدِرُ

هذا هو السبب الرابع، وهو وقوع الياء قبل الألف أو بعدها، فإن كانت قبل الألف فشرطها أن تكون متصلة بها كقولك «سيال» وهو شجر له شوك، أو منفصلة بحرف نحو «شبيان» أو بحرفين ثانيهما هاء كقولك «جبيها أدر» فلو كانت مفصولة بحرفين ليس أحدهما هاء، أو بأكثر من حرفين، امتنعت الإمالة.

تنبيهات:

الأول: إنما اغتفر الفصل بالهاء لخفائها.

الثاني: قال في التسهيل: «أو حرفين ثانيهما هاء» وقال هنا «أو مع ها» فلم يقيد بكون الهاء ثانية، وكذلك فعل في الكافية.

الثالث: أطلق قوله (أو مع ها) وقيده غيره بالألا يكون قبل الهاء ضمة نحو «هذا جبيها» فإنه لا يجوز فيه الإمالة.

الرابع: الإمالة للياء المشددة في نحو «بياع» أقوى منها في نحو «سيال» والإمالة للياء الساكنة في نحو «شبيان» أقوى منها في نحو «حيوان».

الخامس: قد سبق أن من أسباب الإمالة وقوع الياء قبل الألف أو بعدها، ولم يذكر هنا إمالة الألف لياء بعدها، وذكرها في الكافية والتسهيل وشرطها إذا وقعت بعد الألف أن تكون متصلة نحو «بايع» ولم يذكر سببويه إمالة الألف للياء بعدها، وذكرها ابن الدهان وغيره.

كَذَاكَ مَا يَلِيهِ كَسْرٌ أَوْ يَلِي تَالِي كَسْرٍ أَوْ سَكُونٌ قَدْ وَلَى
كَسْرًا وَفَصْلُهَا كَلَّا فَفَصْلٌ يُعَدُّ فِدَزْ هَمَّاكَ مَنْ يُمِلُّهُ لَمْ يُصَدِّ

هذا هو السبب الخامس، وهو وقوع كسرة بعد ألف أو قبلها، فإن كانت بعدها فشرطها أن يليها نحو مساجد، وإن كانت قبلها فشرطها أن تكون منفصلة بحرف نحو عماد، أو بحرفين أولهما ساكن نحو «شمال»^(١)، أو بحرفين

(١) الشمال: الناقة الخفيفة.

متحركين أحدهما هاء نحو «يريد أن يضربها» أو بحرف ساكن بعده متحركان أحدهما هاء نحو «درهماك».

فكل هذا تجوز إمالته، فلو فصل غير ذلك لم تجز الإمالة.

فإن قلت: من أين تؤخذ إمالة نحو «أن يضربها»؟

قلت: من قوله (وفصل الها كلا فصل) بل إمالته أولى من إمالة درهماك.

تنبيهات:

الأول: قوله (أو سکون) معطوف على قوله (كسر) والمعنى أو يلي تالى سکون قد ولى كسراً نحو «شمالاً».

الثانى: فلم يذكر فى الكافية إمالة نحو «درهماك» وذكر إمالة نحو «أن يضربها» (وذكر سيبويه إمالة نحو أن يضربها)^(١) عن أناس كثير من العرب، وقال صاحب المفصل: وأما قولهم يريد أن ينزعها ويضربها . . فشاذ، والذي سوغه أن الهاء خفية فلم يعتد بها.

الثالث: أطلق فى قوله (وفصل الها كلا فصل) وقيد غيرهِ بالآ ينضم ما قبلها احترازاً من نحو «هو يضربها» فإنه لا يمال، وتقدم مثل هذا فى الباء.

ولما فرغ من ذكر الغالب من أسباب الإمالة شرع فى ذكر موانعها فقال:

وَحَرْفُ الاسْتِعْلَاءِ يَكْفُ مَظْهَرًا مِنْ كَسْرٍ أَوْ يَاءٍ وَكَذَا تَكْفُ رَأً

مواقع الإمالة ثمانية أحرف منها سبعة تسمى أحرف الاستعلاء ويجمعها قف خص ضغط.

والثامن: الراء غير المكسورة، فهذه الثمانية تمنع إمالة الألف وتكف سببها إذا كان كسرة ظاهرة على تفصيل يأتى.

وعلة ذلك أن السبعة الأولى تستعلى إلى الحنك فلم تمل الألف معها طلباً للمجانسة.

(١) أ، ب.

وأما الراء فشبهت بالمستعلية، لأنها مكررة.

فإن قلت: أطلق في قوله (وكذا تكف را) ولم يقيده بغير المكسورة.

قلت: قد علم التقييد بذلك من قوله بعد:

وَكَفُّ مُسْتَعْلٍ وَرَأْيُنْكَفٌ بِكَسْرِ رَأٍ.....

فإن قلت: ما إعراب قوله (مظهرا)؟

قلت: هو مفعول يكف، أى: وحرف الاستعلاء يكف السبب المظهر من الكسرة والياء لا المنوى، فلا يمنع حرف الاستعلاء إمالة الألف فى نحو «هذا قاض» فى الوقف، ولا «هذا ماض» لأن أصله ماضض، ولا إمالة باب خاف وطاب وطفى لأن ما أميل للدلالة على شىء لا يمنعه حرف الاستعلاء.

تنبيه:

وقوله: (أو يا) تصريح بأن حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة تمنع الإمالة إن كان سببها ياء ظاهرة، وقد صرح بذلك فى الكافية والتسهيل ولم يمثله. وقول الزمخشري إن حرف الاستعلاء فى غير باب خاف وطاب وطفى مانع من الإمالة، ظاهر فى موافقته، وقال أبو حيان: لم نجد ذلك فى الياء وإنما يمنع مع الكسرة فقط.

إِنْ كَانَ مَا يَكْفُ بَعْدُ مُتَّصِلٌ أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ فُصِّلَ

اعلم أن المانع المشار إليه، أعنى حرف الاستعلاء والراء تمنع متأخرا عن الألف ومتقدما عليها، فإن تأخر فشرطه أن يكون متصلا نحو «فاقد وباخل وناصح» أو منفصلا بحرف نحو «منافق ونافخ وناشط» أو بحرفين نحو «مواثيق ومنافيخ ومواعيظ» فهذه ثلاثة أنواع تمنع إمالتها.

وأما المتصل أو المنفصل بحرف فقال سيويه: لا يميلها أحد إلا من لا يؤخذ

بلغته.

وأما المنفصل بحرفين فنقل سيويه إمالته عن قوم من العرب لتراخى المانع.

قال سيويه: وهى لغة قليلة، وجزم المبرد بالمنع فى ذلك، وهو محجوج بنقل

سيويه.

وقد فهم مما سبق أن حرف الاستعلاء أو الراء، لو فصل بأكثر من حرفين لم يمنع الإمالة.

وفى بعض نسخ التسهيل الموثوق بها «وربما غلب المتأخر رابعاً». ومثال ذلك «يريد أن يضرها بسوط» فبعض العرب يغلب فى ذلك حرف الاستعلاء وإن بعد، وإن تقدم المانع على الألف فقد أشار إليه بقوله:

كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ أَوْ يَسْكُنِ إِثْرَ الْكَسْرِ كَالْمَطْوِاعِ مِرْ

يعنى أن حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة إذا تقدمتا على الألف منعا للإمالة (بشرط أن يكون المانع غير مكسور أو ساكنا بعد كسر، فلا يجوز الإمالة)^(١) فى نحو «طالب وصالح وغالب» بخلاف نحو «طلاب وغلاب» ونحو «إصلاح ومطواع» فإن ذلك تجوز إمالته، لأن حرف الاستعلاء إذا كان مكسورا أو ساكنا بعد كسر لا يمنع الإمالة.

تنبيهان:

الأول: من أصحاب الإمالة من يمنع الإمالة فى نحو مطواع لأجل حرف الاستعلاء، ذكره سيبويه، ولم يذكر فى المكسور خلافاً.

الثانى: ظاهر قوله (كذا إذا قدم) أنه يمنع، ولو فصل عن الألف، والذى ذكره سيبويه وغيره أن ذلك إذا كانت الألف تليه نحو قاعد وصالح.

وَكَفَّ مُسْتَعْلٍ وَّرَأً يَنْكَفُّ بِكَسْرِ رَأٍ كَغَارِمًا لَا أَجْفُو

إذا وقعت الراء المكسورة بعد الألف كفت مانع الإمالة، سواء كان حرف استعلاء نحو «على أبصارهم»^(٢) أو راء غير مكسورة نحو «دار القرار»^(٣)

هذا ونحوه تجوز إمالته ولا أثر فيه لحرف الاستعلاء ولا للراء غير المكسورة، لأن الراء المكسورة غلبت المانع، فلم يبق لها أثر.

(١) ب، ج .

(٢) من الآية ٧ من سورة البقرة.

(٣) من الآية ٣٩ من سورة غافر.

تنبيه:

من هنا علم أن شرط كون الرء مانعة من الإمالة أن تكون غير مكسورة فيؤخذ منه إمالة نحو «إلى حمارك» بطريق الأولى، لأنه إذا أميل نحو: أبصارهم، وغارم، ودار القرار؛ مع وجود المقتضى لمنع الإمالة، فإمالة نحو حمارك مما لامقتضى فيه للمنع أولى. (ولا تمل لسبب لم يتصل) يعنى: أن سبب الإمالة لا يؤثر إذا لم يتصل، يعنى: إذا كان من كلمة أخرى فلا يمال ألف «سابور» للياء قبلها فى قولك: «رايت يدي سابور» لأنها منفصلة وكذلك لو قلت^(١):

ها إن تا عذرة

لم تمل ألف «ها» لكسرة إن، لأنها من كلمة أخرى.

والحاصل أن شرط تأثير سبب الإمالة أن يكون من الكلمة التى فيها الألف.

(١) قائله: هو النابغة الذبياني - وهو من البسيط - .

وقامه: إن لم تكن نفعت فإن صاحبها قد تاه فى البلد
اللغة «العذرة» - بكسر العين - العذر، وبضمها البكارة، وروى «فإن صاحبها مشارك
التكد» «صاحبها» أى: صاحب العذرة ويعنى بها نفسه «تاه» ضل عن الطريق «البلد» الأثر
والأرض، وقيل هنا بمعنى المفازة. فإن من تحير فى المفازة يهلك، وروى ها إن ذى عذرة.
المعنى: إن لم تقبل عذرى وترضى على فإنى أختل حتى أنى أضل فى البلدة التى أنا فيها
من عظيم الدهشة.

الإعراب: «ها» للتنبيه «تا» اسم إشارة بمعنى هذه مبتداً «عذرة» خبر المبتداً «إن» شرطية
«لم» حرف نفى «تكن» فعل مضارع مجزوم من كان الناقصة وهى فعل الشرط واسمها
ضمير مستتر فيه «نفعت» فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل ضمير والجملة فى محل
نصب خبر تكن «فإن» الفاء واقعة فى جواب الشرط وإن حرف توكيد ونصب «صاحبها»
اسم إن وها مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «تاه» فعل ماض والفاعل ضمير والجملة فى
محل رفع خبر إن «فى البلد» جار ومجرور متعلق بتاه.
الشاهد: قوله «ها إن» على أن ألف ها فى البيت لا تجوز إمالتها لأنها من كلمة والكسر
من كلمة.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٧٧٢، وابن يعيش ٨/١١٣، والخزانة ٢/٤٧٨، ٣/٤٨٧،

وشرح الشافية ٤/٨٠.

تنيهان:

الأول: يستثنى من ذلك ألف «ها» التي هي ضمير المؤنثة في نحو «لم يضرها، وأدر جيها»، فإنها قد أميلت، وسببها منفصل. أعنى: من كلمة أخرى.

الثاني: ذكر غير المصنف أن الكسرة إذا كانت منفصلة عن الألف فإنها قد تمال الألف لها، وإن كانت أضعف من الكسرة التي معها في الكلمة، قال سيويه: وسمعتهم يقولون «لزيد مال» فأمالوا للكسرة، فشبوه بالكلمة الواحدة، وليس كلام المصنف على عمومه.

وَالْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلُ

يعنى: أن سبب المنع قد يؤثر وهو منفصل، أى: ولو كان من كلمة أخرى نحو «يريد أن يضرها قبل» فلا تمال الألف لأن القاف بعدها، وهى مانعة من الإمالة، ولو انفصلت.

فإن قلت: لم أثر المانع منفصلا، ولم يؤثر سبب الإمالة منفصلا؟

قلت: لأن الفتح - أعنى ترك الإمالة - أصل، فيصار إليه لأدنى سبب، ولا يخرج عنه إلا لسبب محقق.

تنيهان:

الأول: فهم من قوله (قد يوجب) أن ذلك ليس عند كل العرب، فإن من العرب من لا يعتد بحرف الاستعلاء إذا ولى الألف من كلمة أخرى فيميل، إلا أن الإمالة فى المنفصل نحو «مررت بمال ملق» أقوى منها فى المتصل نحو «بمال قاسم».

الثانى: قال فى شرح الكافية: إن سبب الإمالة لا يؤثر إلا متصلا، وإن سبب المنع قد يؤثر منفصلا، فيقال: «أتى أحمد» بالإمالة و «أتى قاسم» بترك الإمالة، وتبعه الشارح فى هذه العبارة، وفى التمثيل بأتى فى قاسم نظر؛ فإن مقتضاه أن حرف الاستعلاء يمنع إمالة الألف المنقلبة عن ياء، وليس كذلك.

وَقَدْ أَمَالُوا لِتَنَاسُبِ بِلَا دَاعٍ سِوَاهُ كَعَمَادًا وَقَلَا

هذا هو السبب السادس من أسباب الإمالة، وهو التناسب، وعبر بعضهم عنه بقوله: الإمالة للإمالة، وعبر عنه آخرون بقولهم: الإمالة لمجاورة الممال؛ وإنما آخره لضعفه بالنسبة إلى الأسباب المتقدمة.

ثم إن إمالة الألف للتناسب لها صورتان، إحداهما: أن تمال لمجاورة ألف عمالة كإمالة ثاني الألفين في نحو رأيت عمادا^(١).

والأخرى: أن تمال لكونها آخر مجاور ما أميل آخره، كإمالة ألف «تلا» من قوله تعالى: ﴿وَالْقَمَرَ إِذَا تَلَاهَا﴾^(٢) فأميلت ألف تلاها ليشاكل اللفظ بها اللفظ بما بعدها.

وإلى هذا أشار بقوله (تلا) ومثل هذا شرح الكافية بإمالة ألفي ﴿وَالضُّحَىٰ﴾^(١) وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ﴾^(٢) ليشاكل التلطف بهما بما بعدهما.

فإن قلت: في تمثيله بتلا وضحي نظر، فإن ألفهما تجوز إمالتها لسبب غير التناسب، لأنها تتحول إلى الياء، إذا بنى الفعل للمفعول، وقد تقدم بيانه، وإنما ينبغي تمثيل هذا النوع بما لا سبب لإمالاته غير التناسب.

قلت: السبب المقتضى لإمالة نحو دعا مما ألفه عن واو لم تعتبره القراء، ولذلك لم يميلوا هذا النوع حيث وقع، وإنما أمالوا منه ما جاور الممال، فلما أمالوا «تلاها» ونحوه وليس من عادتهم إمالة ذلك، علم أن الداعي إلى إمالاته عندهم إنما هو التناسب.

تنبيه:

استفيد من تمثيله فائدتان:

إحداهما: التنبيه على صورتى الإمالة للتناسب كما سبق.

والأخرى: أن الألف قد تمال لمناسبة الألف قبلها نحو «عمادا» فإن الألف الثانية أميلت لمناسبة الأولى (وقد تمال لمناسبة ألف بعدها)^(٣) كإمالة ألف «تلاها» لمناسبة ما بعده مما ألفه عن ياء أعنى «جلاها ويغشاها».

(١) من الآية ٢ من سورة الشمس.

(٢) الأيتان ١، ٢ من سورة الضحى.

(٣) ب، ج.

فإن قلت: فهلا جعلت إمالة (الف)^(١) تلاها لمناسبة ما قبله أعني: ضحاها؟

قلت: ألف ضحاها عن واو، وإنما أميل لمناسبة ما بعده أيضا.

فإن قلت: هل يقاس على إمالة الألف الثانية في «عمادا» لمناسبة الأولى؟

قلت: ظاهر كلام سيبويه أنه يقاس عليه، فإنه قال: وقالوا مغزانا في قول من قال: «عمادا» فأمالهما جميعا، وذا قياس. انتهى.

وَلَا تُعْمَلُ مَا لَمْ يَنْتَلِ تَمَكُّنًا دُونَ سَمَاعٍ غَيْرَ هَا وَغَيْرِنَا

الإمالة من خواص الأفعال والأسماء المتمكنة؛ فلذلك لا تطرد إمالة غير المتمكن، نحو إذا وما، إلا ها ونا، نحو «مر بها ونظر إليها، ومر بنا ونظر إلينا» فهذان تطرد إمالتهما، لكثرة استعمالهما.

وأشار بقوله (دون سماع) إلى ما سمعت إمالته من الاسم غير المتمكن، وهو «ذا» الإشارية، و «متى» و «أنى» وقد أميل من الحروف: بلى، ويا فى النداء، ولا فى قولهم «إما لا» لأن هذه الأحرف نابت عن الجمل، فصار لها بذلك مزية على غيرها، وحكى قطرب إمالة «لا» فى الجواب، لكونها مستقلة، ومنع سيبويه ومن وافقه إمالة «حتى» وحكى ابن مقسم^(٢) الإمالة فيها عن بعض أهل نجد وأكثر أهل اليمن، وحكى إمالتها عن حمزة والكسائى.

تنبيهات:

الأول: لا تمنع الإمالة فيما عرض بناؤه نحو «ياقتى» و«ياحبلى» لأن الأصل فى ذلك الإعراب.

(١) ب.

(٢) هو محمد بن الحسن بن يعقوب بن مقسم النحوى. قال ياقوت: ولد سنة ٢٦٥ وسمع أبا مسلم وثلعبا ويحصى بن محمد بن صاعد، وكان ثقة من أعرف الناس بالقراءات وأحفظهم لنحو الكوفيين، وله: كتاب فى النحو كبير، المقصور والمدود، المذكر والمؤنث، الوقف والابتداء وغير ذلك، ومات لثمان خلون من ربيع الآخر سنة ٣٥٤ وقيل: سنة ٣٥٣هـ.

الثاني: لا إشكال في جواز إمالة الفعل الماضي وإن كان مبنيًا، قال المبرد:
وإمالة عسى جيدة.

فإن قلت: قد يورد على كلام الناظم الفعل الماضي فإنه يطلق عليه غير
متمكن كما قيل.

قلت: إن سلم أنه يطلق عليه غير متمكن، فلوضوحه لم يذكره، وأيضاً فقد
تقدم أول الباب ذكر الإمالة فيه.

فإن قلت: قول صاحب المفصل: والأسماء غير المتمكنة يمال منها المستقل
بنفسه نحو ذا ومتى وأنى، ولا يمال ما ليس بمستقل نحو ما الاستفهامية أو
الشرطية أو الموصولة . . ونحو إذا، يقتضى أن إمالة ذات ومتى وأنى غير شاذ.

قلت: لا إشكال في أن الإمالة في ذلك شاذة، لأن الألف في غير المتمكن
أصل غير منقلبة ولا سبب لإمالتها، وكأنه أراد الإشارة إلى المعنى الذي لحظه من
أمالها من العرب وهو الاستقلال، وإن كان ذلك مما لا يجعل سبباً يقاس عليه.

والفتح قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ فِي طَرْفٍ أَمَلٌ كِلَايَسِرٍ مِلْ نُكْفِ الْكُلْفِ

اعلم أن الفتحة قد تمال كما تمال الألف، لأن الغرض من الإمالة مشاكلة
الأصوات وتقريب بعضها من بعض، وذلك موجود في الحركة كما أنه موجود في
الحرف، وإمالة الفتحة سببان:

الأول: أن تكون قبل راء مكسورة نحو قوله تعالى: ﴿تَرْمِي بِشَرِّهِ﴾^(١)
و﴿غَيْرِ أُولِي الضَّرِّ﴾^(٢) ومل للأيسر، فإمالة ذلك ونحوه مطرد.

تنبيهات:

الأول: فهم من قوله (والفتح) أن الممال في ذلك الفتح، لا المفتوح. وقول
سيبويه: «أمالوا المفتوح» فيه تجوز.

(١) من الآية ٣٢ من سورة المرسلات.

(٢) من الآية ٩٥ من سورة النساء.

الثاني: لا فرق بين أن تكون الفتحة في حرف استعلاء نحو من البقر، أو في راء نحو بشرر، أو في غيرهما نحو من الكبير.

الثالث: فهم من قوله (قبل كسر راء) أن الفتحة لا تمال لكسرة راء قبلها نحو رمم، وقد نص غيره على ذلك.

الرابع: شرط أن تكون الفتحة قبل راء، وظاهره أن مراده أن تكون متصلة كما مثل، فعلى هذا لو فصل بينهما لم تمل، وليس ذلك على إطلاقه، بل فيه تفصيل، وهو أن الفاصل بين الفتحة والراء إن كان مكسورا أو ساكنا غير ياء فهو مغتفر، وإن كان غير ذلك يمنع الإمالة؛ فتمال الفتحة في نحو «أشر» وفي نحو «عمرو» لا في نحو بجير، نص على ذلك سيويه، ونبه عليه المصنف في بعض نسخ التسهيل.

الخامس: شرط أن تكون الراء في طرف، وفي بعض نسخ التسهيل أن تكون لاما، وليس اشتراط ذلك بصحيح، لأن سيويه قد ذكر إمالة فتحة الطاء في قولهم: «رأيت خبط»^(١) «رياح» وذكر غيره أنه يجوز إمالة فتحة العين في نحو «المرء»^(٢) والراء في ذلك ليست بلام، ولعله إنما خص الطرف لكثرة ذلك فيه.

السادس: أطلق في قوله (أمل) فعلم أن الإمالة في ذلك جائزة وصلا ووقفا، بخلاف إمالة الفتحة للسبب الآتي، فإنها خاصة بالوقف.

السابع: أهمل من شروط إمالة الفتحة لكسرة الراء شرطين غير ما ذكر. أحدهما: ألا تكون على ياء، فلا تمال فتحة الياء في نحو «من الغير» نص على ذلك سيويه.

وذكره في بعض نسخ التسهيل.

والآخر ألا يكون بعد الراء حرف استعلاء نحو «من الشرق» فإنه مانع من الإمالة، نص على ذلك سيويه أيضا.

(١) الخبط - بفتحيتين: ورق العضاة من الطلع ونحوه، يضرب بالعصا ليتناثر ثم تعلف به الإبل.

(٢) المرء: الشديد من كل شيء.

فإن قلت: فهل يشترط ألا يتقدم على الفتحة حرف استعلاء؟

قلت: لا، لأن الراء المكسورة تغلب المستعلى إذا وقع قبلها، فيمال نحو «من الضرر».

الثامن: قد ظهر بما ذكرناه أن كلام الناظم في إمالة الفتحة لكسرة الراء غير محرر، وتحريره أن يقال: تمال كل فتحة في غير ياء قبل راء مكسورة متصلة بها أو مفصولة بمكسور أو ساكن غير ياء، وليس بعد الراء حرف استعلاء.

التاسع: منع سيبويه إمالة الألف في نحو «من المحاذر» إذا أميلت فتحة الذال، قال: ولا تقوى على إمالة الألف، أى: ولا تقوى إمالة الفتحة على إمالة الألف لأجل إمالتها، وزعم ابن خروف أن من أمال ألف «عمادا» لأجل إمالة الألف قبلها أمال هنا ألف «المحاذر» لأجل إمالة فتحة الذال، وضعف ما ذهب إليه ابن خروف بأن الإمالة للإمالة من الأسباب الضعيفة، فينبغي ألا ينقاس شيء منها إلا في المسموع، وهو إمالة الألف، لأجل إمالة الألف قبلها أو بعدها.

كَذَا الَّذِي تَلِيهِ هَا التَّأْنِيثِ فِي وَقْفٍ إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلْفٍ

هذا هو السبب الثاني من سببي إمالة الفتحة، فتمال كل فتحة تليها هاء التأنيث، إلا أن إمالتها مخصوصة بالوقف، وبذلك قرأ الكسائي في إحدى الروايتين عنه، والرواية الأخرى أنه أمال إذا كان قبل الهاء أحد خمسة عشر حرفا، يجمعها قولك: فجئت زينب لذود شمس. وفصل في أربعة يجمعها قولك: أكهر^(١). فأمال فتحتها إذا كان قبلها كسرة أو ياء ساكنة على ما هو معروف في كتب القراءات.

تنبيهات:

الأول: قوله (كذا الذي تليه هاء التأنيث) يعني به أن فتحة الذي تليه هاء التأنيث تمال، لا الحرف الذي تليه هاء التأنيث، وقد تجوز من عبر عن ذلك بإمالة هاء التأنيث.

(١) قال في القاموس: الكهر: القهر والانتهاز والضحك واستقبالك إنسانا بوجه عابس تهاونا.

الثاني: إنما قال (ها التانيث) ولم يقل تا التانيث، لتخرج التاء التي لم تقلب هاء، فإن الفتحة لا تمال قبلها.

الثالث: لا فرق في هاء التانيث بين أن تكون لمعنى التانيث أو لغير ذلك، كالمبالغة نحو: «علامة» فإن الإمالة جائزة في جميع ذلك؛ لأن هاء المبالغة هي هاء التانيث.

الرابع: خرج بقوله (ها التانيث) ها السكت نحو ﴿كِتَابِيهِ﴾^(١) فلا تمال الفتحة قبلها، هذا هو الصحيح، وذهب ثعلب وابن الأنباري إلى جواز الإمالة فيما قبلها، وقرأ به أبو مزاحم الخاقاني في قراءة الكسائي.

الخامس: استثنى المصنف عما (كان)^(٢) قبل هاء التانيث، الألف، فإنها لا تصح إمالتها نحو الصلاة والحياة.

فإن قلت: لم يكن لاستثنائه الألف حاجة، لأن كلامه في إمالة الفتحة، لا في إمالة الحرف فلم تندرج الألف في قوله (كذا الذي تليه ها التانيث) لأن مراده الفتحة فلم يشمل كلامه إلا كل مفتوح.

قلت: هو كذلك، ولكن نبه على منع إمالة الألف لئلا يتوهم أن بهاء التانيث تسوغ إمالة الألف كما سوغت إمالة الفتحة.

فإن قلت: ما وجه إمالة الفتحة قبل هاء التانيث؟

قلت: ذكر سيبويه أن سبب ذلك شبه الهاء بالألف، فأميل ما قبلها كما يمال ما قبل الألف، ولم يبين سيبويه بأى ألف شبهت، والظاهر أنها شبهت بألف التانيث.

(١) من الآية ٢٥ من سورة الحاقة.

(٢) أ.

خاتمة لباب الإمالة:

ذكر بعضهم لإمالة الألف سببين غير ماسبق:

أحدهما: الفرق بين الاسم والحرف، وذلك في «را» وما أشبهها من فواتح السور. قال سيبويه:

وقالوا: را ويا وتا، يعنى بالإمالة، لأنها أسماء ما يلفظ به، فليست كإلى وما ولا وغيرها من الحروف المبنية على السكون، وحروف التهجي التي في أوائل السور إن كان في آخرها ألف فمنهم من يفتح ومنهم من يميل، وإن كان في وسطها ألف نحو كاف وصاد، فلا خلاف في الفتح.

والآخر: كثرة الاستعمال، وذلك إمالتهم «الحجاج» علما في الرفع والنصب، وكذلك «العجاج» في الرفع والنصب، وذكره بعض النحويين، وإمالة «الناس» في الرفع والنصب.

قال ابن برهان في آخر شرح اللمع: روى عبدالله بن داود عن أبى عمرو ابن العلاء إمالة «الناس» في جميع القرآن مرفوعا ومنصوبا ومجرورا. واعلم أن الإمالة لهذين السببين شاذة لا يقاس عليها، بل يقتصر في ذلك على ما سمع. والله أعلم.

التصريف

اعلم أن علم النحو مشتمل على نوعين: أحدهما: علم الإعراب، والآخر: علم التصريف، وذلك أن علم النحو مشتمل على أحكام الكلم العربية، وتلك الأحكام نوعان: إفرادية وتركيبية، فالإفرادية هي علم التصريف، والتركيبية هي علم الإعراب؛ ولذلك يقال في حد علم النحو: علم يعرف به أحكام الكلم العربية إفراداً وتركيباً.

فإن قلت: الأحكام التركيبية نوعان: إعرابي وغير إعرابي، فكيف أطلق على جميعها علم الإعراب؟

قلت، أطلق على النوعين علم الإعراب تغليباً، ثم إن المسمى بعلم التصريف وهي الأحكام الإفرادية تنقسم إلى قسمين:

أحدهما: جعل الكلمة على صيغ مختلفة، لضروب من المعاني كالتصغير والتكسير واسم الفاعل واسم المفعول، وهذا القسم جرت عادة كثير من المصنفين بذكره قبل التصريف كما فعل الناظم وهي في الحقيقة من التصريف.

والآخر: تغيير الكلمة لغير طارئ عليها، ولكن لغرض آخر، وتنحصر في الزيادة والحذف والإبدال والقلب والنقل والإدغام، وهذا القسم هو المقصود هنا بقولهم: التصريف.

وقد عرف التصريف في الكافية بقوله: تغيير بنية لمعنى قصداً.

فإن قلت: هذا التعريف لا يشمل قسمي التصريف، وإنما شمل الأول أعنى: تغيير الكلمة لمعنى.

قلت: المراد بقوله لمعنى ما ذكره في شرحها إذ قال: التصريف تحويل الكلمة من بنيتها إلى غيرها لغرض لفظي أو معنوي، فهو إذن شامل للنوعين، وقد حده في التسهيل بقوله: التصريف علم يتعلق ببنية الكلمة، وما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال، وشبه ذلك.

وقال الشارح: تصريف الكلمة هو تغيير بنيتها بحسب ما يعرض لها من المعنى، كتغيير المفرد إلى الثنية والجمع، وتغيير المصدر إلى بناء الفعل واسمى

الفاعل والمفعول، ولهذا التغيير أحكام كالصحة والإعلال، ومعرفة تلك الأحكام وما يتعلق بها تسمى علم التصريف، فالتصريف إذن: هو العلم بأحكام بنية الكلمة بما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك.

حَرْفٌ وَشَبِيهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِيٌّ وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفِ حَرِيٍّ

لاحظ في التصريف للحروف ولا للأسماء غير المتمكنة ولا للأفعال الجامدة. أعنى: ليس وعسى ونحوهما، وإنما يكون التصريف في الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة، وهو المراد بقوله: (وما سواهما بتصريف حري) أى: حقيق. فإن قلت: مقتضى قوله (وما سواهما) أن التصريف يدخل الأفعال مطلقاً، إذ لم يستثن الجامدة.

قلت: قد يمكن إدراجها في شبه الحرف، فإن ليس وعسى ونحوهما شابها الحروف في الجمود.

فإن قلت: قد دخل التصريف في بعض الأسماء التي تشبه الحرف نحو ذا والذي: فإنهما قد صغرا وقد جاء الحذف في سوف وإن، وجاء الحذف والإبدال في لعل.

قلت: هذا كله شاذ يوقف على ما سمع منه.

فإن قلت: قد اتضح أن الذى يقبل التصريف من الكلم نوعان: الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة فأيهما له الأصالة فيه؟

قلت: الأفعال لكثرة تغيرها ولظهور الاشتقاق فيها

وَلَيْسَ أَدْنَى مِنْ ثَلَاثِي يَرَى قَابِلَ تَصْرِيفِ سِوَى مَا غَيْرًا

يعنى: أن ما كان على حرف واحد أو حرفين فإنه لا يقبل التصريف، إلا أن يكون ثلاثياً في الأصل وقد غير بالحذف، فإن ذلك لا يخرج عن قبول التصريف.

وقد فهم من ذلك أمران؛ أحدهما: أن الاسم المتمكن والفعل لا ينقصان في أصل الوضع عن ثلاثة أحرف؛ لأنهما يقبلان التصريف، وما يقبل التصريف لا يكون في أصل الوضع على حرف واحد، ولا على حرفين.

والآخر: أن الاسم والفعل قد ينقصان عن الثلاثة بالحذف، أما الاسم فإنه قد يرد على حرفين، بحذف لامه نحو يد، أو عينه نحو سه أو فائه نحو عدة، وقد يرد على حرف واحد نحو «م الله» عند من يجعله محذوفاً من «أيمن الله» وكقول بعض العرب: شربت ماء، وهذا قليل، وأما الفعل فإنه قد يرد على حرفين نحو قل وبع وسل، وقد يرد على حرف واحد نحو «ع كلامي، وق نفسك» وذلك فيما أعلت فاؤه ولامه، فيحذفان في الأمر.

وَمُتَّهِ اسْمٌ خَمْسٌ أَنْ تَجْرَدَا وَإِنْ يَزِدُّ فِيهِ فَمَا سَبْعًا عَدَاً

الاسم ينقسم إلى مجرد من الزوائد، وإلى مزيد فيه.

فالمجرد ثلاثة أنواع: ثلاثي ورباعي وخماسي، فلا ينقص عن الثلاث، لأن الثلاثي أعدل الأبنية لتوسطه بين الخفة والثقل، لانقسامه على المراتب الثلاث: المبتدأ والمتتهى والوسط، بالسوية، ولأن المبدوء به لا يكون إلا متحركاً والموقوف عليه ساكن فلا بد من حرف يفصل بينهما لتنافيهما في الصفة.

فإن قلت: ذلك الفاصل إن كان متحركاً نافي الموقوف عليه، وإن كان ساكناً نافي المبدوء به.

قلت: قد أجيب عن ذلك بأنه لما جاز عليه الأمران لم يتحقق التنافي ولا يزيد على الخمسة؛ لأمرين: أحدهما: أنهم جعلوا زيادته على قدر نقصانه. والآخر: أنه لو وضع على ستة لتوهم أنه كلمتان.

فإن قلت: قد تقدم أن الثلاثي أعدل الأبنية فلم عدلوا عنه إلى الرباعي والخماسي؟

قلت: للتوسع بكثرة الأبنية.

وأما المزيد: فيبلغ بالزيادة سبعة أحرف ولا يتجاوزها إلا بهاء التأنيث أو زيادتي التثنية أو التصحيح أو النسب.

فإن قلت: فكيف قال (فما سبعا عداء) ولم يستثن هاء التأنيث وما ذكر معها؟

قلت: هذه زوائد، وقد علم أنها غير معتد بها، لكونها مقدرة الانفصال.

تنبيهات:

الأول: إنما يبلغ المزيد بالزيادة سبعة أحرف إذا كان ثلاثي الأصول نحو «أشهباب» مصدر اشهب^(١) أو رباعي الأصول نحو «أحرنجام» مصدر احرنجت الإبل. أى: اجتمعت. وأما الخماسي الأصول، فإنه لا يزداد فيه غير حرف مد قبل الآخر أو بعده مجرداً أو مشفوعاً بهاء التانيث نحو «عضرفوط» وهو ذكر العظاء^(٢) وقبعثرى. وهو البعير^(٣).

ومثال المشفوع بهاء التانيث قبعثراة وندر قرعبلانة^(٤) لأنه زيد فيه حرفان وأحدهما نون، وقيل: إنه لم يسمع إلا من كتاب العين فلا يلتفت إليه، والقرعبلانة - دويبة عريضة عظيمة البطن.

الثاني: ذكر بعضهم أنه زيد في الخماسي حرفاً مد قبل الآخر نحو «مغناطيس» قيل: فإن صح وكان عربياً كان ناقصاً، لقولهم: إنه لا يزداد فيه إلا حرف مد قبل الآخر.

قلت: إن صح وكان عربياً جعل نادراً كما ندر زيادة حرفين بعد الآخر في «قرعبلانة».

وقد حكاه ابن القطاع، أعنى: مغناطيس.

الثالث: اعلم أن حروف الهجاء تذكر وتؤنث، فباعتبار تذكيرها تثبت التاء في عددها، وباعتبار تأنيثها تسقط التاء من عددها، فلذلك قال (فما سبعا عدا).

(١) اشهب - بتشديد الباء - إذا صار أشهب من الشبهة بضم الشين - وهو بياض يخالطه سواد.

(٢) عبارة القاموس: العضرفوط العذفوط أو ذكر العظاء أو هو من دواب الجن وركائبهم والجمع عضارف وعضرفوطات هـ. وقال في محل آخر العذفوط بالضم - دويبة بيضاء ناعمة تشبه بها أصابع الجوارى أ. هـ وفي محل آخر العظاية دويبة كسام أبرص والجمع عظاء. أ. هـ.

(٣) أى البعير الذى كثر شعره وعظم خلقه.

(٤) القرعبلانة: دويبة عريضة عظيمة البطن.

وغير آخر الثلاثي افتح وضم وأكسر وزد تسكين ثانيه تعم

تقدم أن المجرّد ثلاثي ورباعي وخماسي، فالثلاثي تقتضي القسمة العقلية أن تكون أبنيته اثني عشر بناء، لأن أوله يقبل الحركات الثلاث ولا يقبل السكون؛ إذ لا يمكن الابتداء بساكن، وثانيه يقبل الحركات الثلاث والسكون أيضاً. والحاصل من ضرب ثلاثة في أربعة اثنا عشر.

وأما الآخر فلا عبرة به في وزن الكلمة، فإنه حرف الإعراب؛ فلذلك قال (وغير آخر الثلاثي) فعزى إلى غير آخره، وهو أوله، وثانيه الحركات الثلاث، بلا تقييد. فعلم أن ذلك يكون فيهما بتوافق وتخالف، فلتوافق ثلاثة أوزان، والمخالف ستة أوزان، ثم قال (ورد تسكين ثانيه تعم) أي: ورد على تلك الأبنية التسعة ما سكن ثانيه تعم، وأوله مفتوح أو مكسور أو مضموم، يعم القسمة الممكنة في الثلاثي، وهي اثنا عشر بناء، منها عشرة مستعملة وواحد مهمل، وواحد نادر، وقد أشار إليهما بقوله:

وَفِعْلٌ أَهْمِلٌ وَالْعَكْسُ يُقِلُّ لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِفِعْلٍ

أهمل من أبنية الثلاثي فعل - بكسر الفاء وضم العين - لاستثقالهم الانتقال من كسر إلى ضم، وأما قراءة بعضهم «والسما ذات الحُبْك»^(١) بكسر الحاء وضم الباء، فوجهت على تقدير صحتها بوجهين:

أحدهما: أن ذلك من تداخل اللغتين في جزءي الكلمة، لأنه يقال حُبْك بضم الحاء والباء - وحِك - بكسرهما - فركب القارئ منهما هذه القراءة، قال ابن جنى: أراد أن يقرأ بكسر الحاء والباء، فبعد نطقه بالحاء مكسورة مال إلى القراءة المشهورة، فنطق بالباء مضمومة، قال في شرح الكافية: وهذا التوجيه لو اعترف به من عزيت هذه القراءة له لدل على عدم الضبط ورداءة التلاوة، ومن هذا شأنه لا يعتمد على ما سمع منه، لإمكان عروض ذلك له.

(١) الآية ٧ من سورة الذاريات.

والآخر: أن يكون كسر الحاء إتباعاً لكسر تاء ذات، ولم يعتد باللام الساكنة، لأن الساكن حاجز غير حصين، قيل: وهو أحسن.

وقوله (والعكس) يعني به بناء فعل - بضم الفاء وكسر العين - وهذا الوزن فيه خلاف، ذهب قوم إلى أنه مهمل، لاستثقال الانتقال من ضم إلى كسر وإن كان أخف من عكسه.

وذهب قوم إلى أنه مستعمل، لكنه قليل، وهو الظاهر، وقد جاء منه الدتل - وهو اسم دويبة سميت بها قبيلة من كنانة، وأنشد الأحفش لكعب بن مالك^(١):

جاءوا بجيشٍ لو قيسٍ مَعْرَسُهُ مَا كَانَ إِلَّا كَمُعْرَسِ الدُّثُلِ

والرئيم: اسم جنس لللاست، والوعل: لغة في الوعل، حكاه الخليل، فثبت بهذه الألفاظ أنه ليس بمهمل.

وقوله (لقصدهم تخصيص فعل بفعل) يعني: أن بناء فعل إنما قل في الأسماء، لأنهم قصدوا تخصيص الفعل به للدلالة على ما لم يسم فاعله، ولو أهمل لثقله لم يستعمل في الأفعال، وقال أبو الفتح نصر بن أبي الفنون^(٢) أما دتل

(١) قائله: هو كعب بن مالك الأنصاري يصف جيش أبي سفيان حين غزا المدينة، بالقلعة

والحقارة - وهو من المنسرح - .

اللغة: «لو قيس» أي: لو قدر «معرسه» بضم الميم وسكون العين وفتح الراء - وهو المنزل الذي ينزل به الجيش «الدتل» - بضم الدال وكسر الهمزة - دويبة صغيرة شبيهة بآبن عرس. المعنى: لو قدر مكانهم عند تعريسهم كان كمكان الدتل عند تعريسيها.

الإعراب: «جاءوا» فعل ماضٍ والواو فاعل «بجيش» جارٍ ومجرور متعلق بالفعل «لو» شرط «قيس» فعل ماضٍ والواو فاعل «معرسه» نائب فاعل، فالجملة فعل للشرط «ما كان» ما نافية كان فعل ماضٍ واسمها ضمير «كمعرس» جارٍ ومجرور خبر كان في محل نصب «الدتل» مضاف إليه.

الشاهد: قوله «الدتل» فإنه بضم الدال وكسر الهمزة، فذهب جماعة إلى أن هذا الوزن مستعمل واحتجوا به وخالفهم الجمهور إلى أن هذا مهمل وهو نادر.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٧٨٢ وابن يعيش ١/٣٠، وشرح شواهد الشافية ص ١٢.

(٢) هو نصر بن محمد بن مظفر بن عبدالله بن أبي الفنون الموصلي الأصل البغدادي النحوي اللغوي، ولد سنة خمسين وخمسمائة، وله رسالة في الضاد والظاء بديعة. روى عنه الزكي المنذرى، ومات بمصر ليلة الأحد مستهل المحرم سنة ثلاثين وستمائة هـ.

ورثم، فقد عده قوم من النحويين قسما حادى عشر لأوزان الثلاثى، وإنما هى عند النحويين عشرة، انتهى.

وقد أجاب القائلون بإهمال هذا الوزن عن الدتل والرثم بجوابين:

أحدهما: أنهما من الشاذ، فلا يثبت بهما وزن، قلت: وفيه نظر، لأن سيبويه أثبت بناء فعل بلفظ واحد وهو إيل، وسيأتى ذكره.

والآخر: أنهما منقولان من الفعل، واعتراض بأن ذلك ممكن فى الدتل، لأنه علم قبيلة بخلاف الرثم فإنه اسم جنس، والنقل لا يكون إلا فى الأعلام.

قلت: ذهب السيرافى إلى أن النقل يجىء فى أسماء الأجناس كما جاء فى الأعلام.

قال: ومنه تنوط - اسم لطائر يعلق عشه ويلصقه ضربًا من الإلصاق بديعا فسمى بالفعل، انتهى. ولا وجه للفرقة بين الدتل والرثم، لأن الدتل فى الأصل اسم جنس لدوية ثم نقل إلى القبيلة.

تنبيه:

قد فهم من هذا البيت أن ما عدا هذين (الوزنين)^(١) مستعمل ليس بمهمل ولا نادر وهى عشرة أوزان:

أولها: فَعَلٌ، ويكون اسما نحو فُلَس، وصفة نحو سَهْل.

وثانيها: فَعَلٌ، ويكون اسما نحو فَرَس، وصفة نحو بَطَل.

وثالثها: فَعَلٌ، ويكون اسما نحو كَبِد، وصفة نحو حَذِر.

ورابعها: فَعَلٌ، ويكون اسما نحو عَضُد، وصفة نحو يَقُظ.

وخامسها: فِعْلٌ، ويكون اسما نحو عِدْل، وصفة نحو نَكْس.

وسادسها: فِعْلٌ، ويكون اسما نحو عِنَب. قال سيبويه: ولا نعلمه جاء

صفة إلا فى حرف معتل يوصف به الجمع وهو قولهم: عدى، وقال غيره: لم يأت من الصفات على فعل إلا زيم - بمعنى متفرق - وعدى اسم جمع. وقال

(١) ب، ج.

السيرافى: استدرك على سيبويه فيما فى قراءة من قرأ ﴿دِينًا قِيمًا﴾^(١) ولعله يقول: إنه مصدر بمعنى القيام. انتهى. واستدرك بعض النحاة على سيبويه الفاظاً آخر؛ وهى سَوَى فى قوله تعالى: ﴿مَكَانًا سَوَى﴾^(٢). ورجل رِضَى، وماء رِوَى، وماء صِرَى، وسبى طِيبة^(٣) ومنهم من تأولها.

وسابعا: فِعْل، ويكون اسما نحو إِبِل، وصفة نحو أتان بِلز - وهى السمينة. ولم يذكر سيبويه من هذا الوزن غير إِبِل، وأما بلز (فحكاه الأَخفش مخفف الزاى، وحكاه سيبويه مشدد الزاى، قيل: فيحتمل أن يكون)^(٤) ما حكاه الأَخفش مخففاً من المشدد، فلا يكون بناء أصليا، قال بعضهم: ولا ثالث لهذين اللفظين.

قلت: وزاد بعضهم: حبرة^(٥) ولا أفعل ذلك أبد الأبد، وعِيل - اسم بلد - ووتد وإطل ومشط ودبس وإثر، لغة فى الوتد والإطل والمشط والدبس والأثر، وزاد غيره حِك لغة فى الحُبك، وقد تقدم.

وجاء فى الصفات أيضاً: أتان إِبْد، وأمة إِبْدُ أى: ولود.

قال ثعلب: لم يأت من الصفات على فِعْل إلا حرفان امرأة إِبْد أى: ولود، وأتان بِلز - أى ضخمة، وأما قوله^(٦):

(١) من الآية ١٦١ من سورة الأنعام.

(٢) من الآية ٥٨ من سورة طه.

(٣) روى: أى: كثير مرو، ويقال رواء كسماء.

صرى: أى: طال مكته.

سبى طيبة: فى المصباح سبيت العدو سبياً والاسم السباء مثل كتاب والقصر لغة.

وفى القاموس: السبى مايسبى، وطيبة بورن عنبه - نالوه بلا غدر ونقض عهد - وفيه الشاهد.

(٤) ب، ج -

(٥) حبرة، أى: قلع - بقاف فلام فحاء - وهو الأسنان.

(٦) قائله: لم أقف على اسم راجزه.

اللغة: «اصطفاقا» الاصطفاق: الرقص «بنو عجل» قبيلة تنسب إلى عجل ابن لجيم بن صعب.

الإعراب: «علمها» فعل ماض والهاء مفعول أول «إخواننا» فاعل ونا مضاف إليه «بنو عجل» بدل أو عطف بيان وعجل مضاف إليه «شرب» منصوب على أنه مفعول ثان لعلم «النيذ» مضاف إليه «واصطفاقا» عطف على شرب النيذ «بالرجل» يتعلق به. =

عَلَّمَهَا إِخْوَانَنَا بُنُو عَجَلٍ شَرِبَ النَّيِّدِ وَأَصْطَفَاكَ بِالرَّجْلِ

ونحوه، فهو من النقل للوقف، أو من الإتياع، فليس بأصل، وقد قيل في إطل إنه من الإتياع.

وثانمها: فَعَلٌ، ويكون اسما نحو قَفَّلٌ، وصفة نحو حَلُوٌ.

وتاسعها: فَعَلٌ، ويكون اسما نحو صُرْدٌ، وصفة نحو حُطَمٌ.

وعاشرها: فَعُلٌ، ويكون اسما نحو عُنُقٌ، وصفة وهو قليل، والمحفوظ منه نحو جُنْبٌ وشَلُّلٌ، وناقاة سُرْحٌ، أى: سريعة.

وافتَحَ وَضَمُّ وَانكسِرَ الثَّانِي مِنْ فِعْلِ ثَلَاثِيٍّ وَزِدَ نَحْوَ ضَمِنَ

الفعل ينقسم إلى مجرد ومزید، فالمجرد ثلاثي ورباعي، ولا يكون خماسيا، فالثلاثي ثلاثة أبنية لأنه لا يكون إلا مفتوح الأول، وثانيه يكون مفتوحا ومكسورا ومضموما، ولا يكون إلا ساكنا. لئلا يلزم التقاء الساكنين عند اتصال الضمير المرفوع.

الأول فَعَلٌ، ويكون متعديا نحو ضرب، ولازما نحو ذهب، ويرد لمعان كثيرة، ويختص بيباب المغالبة، وقد يجيء فَعَلٌ مطاوعا لفعل، بالفتح فيهما، وقال^(١): قد جبر الدين الإله فَجَبَّرَ.

والثاني: فَعِلٌ، ويكون متعديا نحو شَرِبَ ولازما نحو فَرِحَ، ولزومه أكثر من تعديه، ولذلك غلب في النعوت اللازمة والأعراض، وقد يطاوع فَعِلٌ - بالفتح - نحو خَدَعَهُ فَخَدَعَ.

=الشاهد: قوله «عجل» «وبالرجل» حيث حرك الجيم فيهما للضرورة.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٧٨٤، ونوادر أبي زيد ص ٣٠، والخصائص لابن جني ٢/٣٣٥، والإنصاف لابن الأثير ص ٤٣٤.

(١) قائله: هو العجاج - وهو من الرجز - .

الإعراب. «قد» حرف تحقيق «جبر» فعل ماض «الدين» مفعول به «الإله» فاعل «فجبر» الفاء عاطفة وجبر فعل ماض والفاعل ضمير مستتر.

الشاهد: قوله «جبر» على وزن فعل وهو مطاوع لفعل.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٧٨٤، والخصائص لابن جني ٢/٢٦٣.

والثالث: فَعَلٌ نحو ظَرُفٌ، ولا يكون متعديا إلا بتضمين أو تحويل،
فالتضمين نحو «رحبتكم الدار» وقول على: إن بشرًا قد طلع اليمن» بتضمين
الأول معنى وسع، والثاني معنى بلغ، وقيل: الأصل رحبت بكم؛ فحذف
الخافض توسعا، والتحويل نحو سدته، فإن أصله سودته - بفتح العين - ثم حول
إلى فَعَلٌ - بضم العين - ونقلت الضمة إلى فائه عند حذف العين.

فإن قلت: فما فائدة التحويل؟

قلت: فائدته الإعلام بأنه واوى العين، إذ لو لم يحول إلى فعل وحذفت
عينه لالتقاء الساكنين عند انقلابها ألفا لالتبس الواوى باليائى، هذا مذهب قوم
منهم الكسائى، وإليه ذهب فى التسهيل، وقال ابن الحاجب:

وأما باب سُدَّتْهُ فالصحيح أن الضم لبيان بنات الواو، لا للنقل.

ولا يرد فَعَلٌ إلا لمعنى مطبوع عليه من هو قائم به، نحو كَرُمٌ وَلَوْمٌ، أو
المطبوع نحو فَعُهْ وَخَطْبٌ، أو شبهه نحو خَبْتُ، شبه بنجس، ولذلك كان لازما
لخصوص معناه بالفاعل.

وقوله (ورد نحو ضمن) يعنى: أن بناء ما لم يسم فاعله بناء أصلى من أبنية
المجرد فحقه أن يذكر مع الأصول، فتكون أبنية الثلاثى المجرى أربعة.

وإلى كون صيغة ما لم يسم فاعله أصلا ذهب المبرد وابن الطراوة
والكوفيون، ونقله فى شرح الكافية عن سيبويه والمازنى، وذهب البصريون إلى أنها
فرع مغيرة عن صيغة الفاعل، ونقله غير المصنف عن سيبويه، وهو أظهر القولين،
وقد ذهب إليه المصنف فى باب الفاعل من الكافية وشرحها.

تنبيهات:

الأول: لما لم يتعرض لبيان حركة فاء الفعل فهم أنها غير مختلفة، وأنها
فتحة، لأن الفتح أخف من الضم والكسر، فاعتباره أقرب.

الثانى: ما جاء (من الأفعال مكسور الأول أو ساكن الثانى)^(١) فليس
بأصل، بل هو مغير عن الأصل، نحو شَهِدَ وشِهَدَ وشِهَدَ وشِهَدَ.

(١) أ، ج.

الثالث: قال فى شرح الكافية. جرت عادة النحويين الا يذكروا فى ابنية الفعل المجرد فعل الامر، ولا فعل ما لم يسم فاعله، مع أن فعل الامر أصل فى نفسه اشتق من المصدر ابتداء كاشتقاق الماضى والمضارع منه. ومذهب سيبويه والمازنى أن فعل ما لم يسم فاعله أصل أيضا، فكان ينبغى على هذا إذا عدت صيغ الفعل المجرد من الزيادة أن يذكر للرابعى ثلاث صيغ: صيغة للماضى المصوغ للفاعل كدحرج، وصيغة له مصوغا للمفعول كدحرج، وصيغة للأمر كدحرج إلا أنهم استغنوا بالماضى الرباعى المصوغ للفاعل عن الآخرىن لجريانها على سنن مطردة؛ ولا يلزم من ذلك انتفاء أصلتهما كما لم يلزم من الاستدلال على المصادر المطردة بأفعالها انتفاء أصلتها. قلت: أما صيغة المفعول فتقدم ذكر الخلاف فيها، وأما (صيغة)^(١) فعل الامر، فذهب البصريون أنها أصل، وأن قسمة الأفعال ثلاثية، ومذهب الكوفيين: أن الأمر مقتطع من المضارع، فإذاً تكون القسمة عندهم ثنائية.

وَمَتَّهَاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جُرِّدًا وَإِنْ يُزْدَفِ فِيهِ فَمَا سِتًّا عَدَاً

لما كان الفعل أكثر تصرفا من الاسم لم يحتتمل من عدة الحروف ما احتمله الاسم، فلهذا لم يجاوز المجرد منه أربعة أحرف، ولا المزيد ستة أحرف.

وللرباعى المجرد بناء واحد، وهو فعلل، ويكون متعديا نحو دحرج ولازما نحو دريخ بمعنى ذل: قال الشارح: له ثلاثة أبنية، واحد للماضى المبني للفاعل نحو دحرج، وواحد للماضى المبني للمفعول نحو دحرج، وواحد للأمر نحو دحرج.

قلت: قد تقدم أن عادة النحويين الاقتصار على بناء واحد، وهو الماضى المبني للفاعل لما سبق ذكره.

وأما المزيد: فإن كان ثلاثى الأصول، فإنه يبلغ بالزيادة أربعة نحو أكرم وخمسة نحو اقتدر وستة نحو استخرج، وإن كان رباعى الأصول، فإنه يبلغ بالزيادة خمسة نحو تدحرج وستة نحو احرنجم.

(١) ا، ج..

تنبيهات:

الأول: قال فى التسهيل: وإن كان فعلا لم يتجاوز ستة إلا بحرف التنفيس أو تاء التانيث أو نون التوكيد. ولو استغنى عن هذا الاستثناء كما فعل هنا، لكان أجود.

الثانى: لم يتعرض الناظم لذكر أوزان المزيد من الأسماء والأفعال، لكثرتها ولأنه سيذكر ما به يعرف الزائد.

أما الأسماء فقد بلغت بالزيادة - فى قول سيويه - ثلثمائة بناء وثمانية أبنية، وزاد الزبيدى عليه نيّفاً على الثمانين، إلا أن منها ما يصح، ومنها ما لا يصح.

وأما الأفعال فللمزيد فيه من ثلاثها خمسة وعشرون بناء مشهورة، وأبنية آخر غير مشهورة، وفى بعضها خلاف.

وللمزيد من رباعيتها ثلاثة أبنية: تَفَعَّلَ نحو تدرج، وافْعَلَّلَ نحو احرنجم، وافْعَلَّلَ نحو اقشعر، وهى لازمة. واختلف فى هذا الثالث، فقيل: هو بناء مقتضب، وقيل: هو ملحق باحرنجم، زادوا فيه الهمزة، وأدغموا الأخير فوزنه الآن افعلل، ويدل على إلحاقه باحرنجم مجيء مصدره كمصدره.

وزاد بعضهم فى مزيد الرباعى بناء رابعا.

وما جاء على أفعلل نحو اجرَمَزَّ^(١) قال فى الارتشاف: ويظهر لى أنه مزيد من الثلاثى غير الملحق والمائل لاسم مجرد.

لاسم مُجَرَّدٍ رُبَاعٍ فَعَلَّلُ وَفَعَّلِلُ وَفَعَّلِلُ وَفُعَّلِلُ

ذكروا للرباعى المجرّد ستة أبنية:

الأول: فَعَلَّلَ - بفتح الأول والثالث - ويكون اسما نحو جَعْفَر - وهو النهر الصغير - وصفة نحو سَهْلَبَ وشَجَعَمَ، والسَهْلَبُ: الطويل، والشَجَعَمُ: الجرىء، وقد قيل: إن الهاء فى سهل والميم فى شجعم رائدتان، وجاء بالتاء عجوز شهرية، وشهيرة - للكبيرة، وبهنية - للضحمة الحسنة.

(١) فى القاموس: اجرمز: انقبض واجتمع بعضه إلى بعض.

الثانى: فِعْلَل - بكسر الأول والثالث - ويكون اسما نحو زِبْرَج - وهو السحاب الرقيق، وقيل: السحاب الأحمر، وهو من أسماء الذهب أيضا، وصفة نحو خِرْمَل، قال الجرمي: الخرمل - بالكسر - المرأة الحمقاء مثل الخذعل.

الثالث: فَعَلَل - بكسر الأول وفتح الثالث - ويكون اسما نحو دِرْهَم، وصفة نحو هبلع - للأكول.

الرابع: فُعْلَل: بضم الأول والثالث - ويكون اسما نحو بُرْتَن وهو واحد برائن السباع، وهو كالمخلب من الطير، وصفة نحو جُرْشُع - للعظيم من الجمال، ويقال للطويل.

الخامس: فَعَلٌ - بكسر الأول وفتح الثانى - ويكون اسما نحو قَمَطَر - وهو وعاء الكتب - وَفَطْحَل - قيل: وهو اسم لزمان خروج نوح عليه السلام من السفينة، قال الجوهري: الفَطْحَل على وزن الهزير من لم يخلق بعد^(١)، قال الجرمي: سألت أبا عبيدة عنه قال: الأعراب تقول: هو زمن كانت الحجارة فيه رطبة، وأنشد العجاج^(٢):

وَقَدْ آتَاهُ زَمَنُ الْفِطْحَلِ وَالصَّخْرُ مَبْتَلٌ كَطِينِ الْوَحْلِ

وصفة نحو سبطر - للطويل.

السادس: فُعْلَل - بضم الأول وفتح الثالث - ويكون اسما نحو جُخْدَب لذكر الجراد - وصفة نحو جُرْشُع بمعنى جُرْشُع - بالضم^(٣).

(١) نص كلام الجوهري: الفطحل على وزن الهزير زمن لم يخلق الناس فيه بعد.
(٢) قائله: قال المرادي: العجاج - قال العينى: وهو غير صحيح، وإنما قاله رؤية.
وهو من الرجز -.

اللغة: «الفتحل» مثال هزير - زمن لم يخلق فيه الناس.
الإعراب: «قد» حرف تحقيق «آتاه» فعل ماض وفاعله والهاء مفعوله «زمن» ظرف
«الفتحل» مضاف إليه «والصخر» الواو للحال والصخر مبتدأ «مبتل» خبر المبتدأ «كطين»
متعلق به «الوحل» مضاف إليه.

الشاهد: قوله «الفتحل» فإن وزنه فعلٌ - بكسر الفاء وفتح العين وتشديد اللام.
مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٧٨٩، والكامل للمبرد ٢٤٨.

(٣) الجرشع: العظيم من الجمال، ويقال: الطويل.

تنبيهات:

الأول: مذهب البصريين غير الأخفش أن هذا البناء السادس ليس بيناء أصلى، بل هو فرع على فَعَلَّل - بالضم - فتح تخفيفا، لأن جميع ما سُمع فيه الفتح سُمع فيه الضم نحو جُخِذْبُ وطُحَلْبُ وِبُرُقُعُ^(١) في الأسماء، وجرُشُعُ في الصفات، ويقال للمخلب بُرُثْنُ، ولشجر في البادية عُرْفُطُ؛ ولكساء مخطط برجد، ولم يسمع فيها فَعَلَّل - بالفتح - وذهب الكوفيون والأخفش إلى أنه بناء أصلى؛ واستدلوا لذلك بأمرين:

أحدهما: أن الأخفش قال: جوذُرُ^(٢)، ولم يحك فيه ضم الذال، فدل على أنه غير مخفف، وهذا مردود، فإن الضم منقول في جوذُر أيضا، وزعم الفراء أن الفتح في جوذُر أكثر، وقال الزبيدي: إن الضم في جميع ما ورد منه أفصح.

والآخر: أنهم قد أحقوا به، فقالوا: عُنْدَدُ، يقال: مالى عن ذلك عندد، أى: بد، وقالوا: عَاطَتْ الناقة عُوْطَاطَا - إذا اشتهدت الفحل، وقالوا: سودد فجاءوا بهذه الأمثلة مفكوكة، وليست من الأمثلة التي استثنى فيها فك المثليين لغير الإلحاق، فوجب أن يكون للإلحاق، وأجاب الشارح: بأنا لا نسلم أن فك الإدغام للإلحاق بنحو: جخذب، وإنما هو لأن فعلا من الأبنية المختصة بالأسماء، فقياسه الفك كما في جدد وظلل. وإن سلمنا أنه للإلحاق فلا نسلم أنه لا يلحق إلا بالأصول، فإنه قد ألحق بالزيد فيه فقالوا: اقعنسس^(٣) فألحقوه باحرنجم، فكما ألحق بالفرع بالزيادة، فكذا يلحق بالفرع بالتخفيف.

الثاني: ظاهر كلام الناظم هنا موافقة الأخفش والكوفيين على إثبات أصالة فعلل، وقال في التسهيل: وتفرغ فعلل على فعلل أظهر من أصالته.

الثالث: قال بعضهم في ثبوت فَعَلَّل - بكسر الأول وفتح الثالث - بحث، لأن درهما معرب وهِبَلَعُ يحتمل زيادة الهاء.

(١) الطحلب: خضرة تعلق الماء إذا طال مكثه، والبرقع: نقاب المرأة وما يستر به وجه الدابة.

(٢) الجوذُر: بفتح الذال - ولد البقرة الوحشية.

(٣) اقعنسس: فهو مقعنسس، والمقعنسس: الشديد، والمتأخر أيضا.

قلت: إنما يتم هذا إذا لم يكن لهذا الوزن مثال يشبث به غير هذين المثالين، وليس كذلك، بل قد ذكروا له أمثلة غيرها منها هجرع؛ ويحتمل أيضا زيادة الهاء، وزئبر^(١) وقلعم - لجبل بعينه - وقال الجرمي: هو من أسماء الرجال. وقال الزبيدي: القلعم - الشيخ المسن، ويقال: القلعم - الطويل - فجعله صفة، وذكر الجوهري قلعم - بالقاف والحاء المهملة وقال: القلعم المسن، قال: وقد ذكرناه في باب الحاء، لأن الميم زائدة.

فإن قلت: قد قال الأصمعي: ليس في الكلام فعلل إلا درهم وهجرع فحصر.

قلت: قد زاد غيره ما تقدم ذكره.

فإن قلت: وعلى تقدير ثبوت هذا الوزن فتمثيله بدرهم ليس بجيد؛ إذ الوزن لا يثبت بالمعرب.

قلت: ذكر بعضهم أن الأسماء الأعجمية على ثلاثة أقسام:

قسم (غيرته)^(٢) العرب والحقته بكلامها، فحكم أبنيته في اعتبار الأصلي والزائد والوزن حكم أبنية الأسماء العربية (الوضع)^(٣) كلهم.

وقسم (غيرته)^(٤) ولم تلحقه بأبنية كلامها، فلا تعتبر فيه ما اعتبر فيما قبله نحو آخر، وقسم تركوه غير مغير فما الحقوه بأبنية كلامهم عد منها نحو خرم^(٥) الحقوه بسلم، وما لم يلحقوه (بأبنية كلامهم)^(٦) لم يعد منها نحو خراسان لا يثبت فيه فعالان.

(١) الزئبر: هو ما يعلو الثوب الجديد.

(٢) أ، ج - وفي ب (عريته).

(٣) أ، ح.

(٤) أ، ب.

(٥) خرم: اقتطع واستأصل، وخرم الخرزة فتخرمت فصمها.

(٦) أ، ج.

الرابع: زاد بعضهم فى أبنية الرباعى ثلاثة أوزان: وهى فَعَلُّ بِكسر الأول
وضم الثالث، وحكى ابن جنى أنه يقال لجوز القطن الفاسد: خَرَفُوعٌ، ويقال أيضا
لزئير الثوب زئيرٌ، وللضئيل - وهو من أسماء الداهية: ضئيلٌ، وفَعَلُّ بضم الأول
وفتح الثانى - نحو خبعت ودلز، وفَعَلُّ - بفتح الأول وكسر الثالث - نحو
طحربة^(١).

ولم يثبت الجمهور هذه الأوزان، وما صح نقله منها فهو عندهم
شاذ، وقد ذكر الأول من هذه الثلاثة فى الكافية فقال: وربما استعمل أيضا
فَعَلُّ، والمشهور فى الزئير والضئيل - كسر الأول والثالث.
قال فى الصحاح: وربما جاء بضم الباء فيهما، قال ثعلب: لانعلم فى
الكلام فعلل، فإن كان هذان الحرفان مسموعين - بضم الباء - فهما من
النوادر.

وقال ابن كيسان: هذا إذا جاء على هذا المثال شهد للهمزة بأنها
رائدة. وإذا وقعت حروف الزيادة فى الكلمة جاز أن تخرج على بناء
الأصول.

الخامس: قد علم بالاستقراء أن الرباعى لا بد من إسكان ثانيه أو
ثالثه، ولا يتوالى أربع حركات فى كلمة، فمن ثم لم يثبت فَعَلُّ بقولهم
عُرَّتْن - وهو نبت يصبغ به، بل جعل فرعا على فعنل لقولهم فيه عرنتن،
فحذفت نونه وترك على حاله، ولأ فَعَلُّ بقولهم عُلْبُ^(٢) بل جعل فرعا
على فعائل، لأن ما جاء على فَعَلُّ يجوز فيه فعائلٌ، ولا فَعَلُّ بقولهم
جندل، بل جعله البصريون فرعا على فعائل، وأصله جنادل، وجعله الفراء
وأبو على فعليل، وأصله جنديل.

واختاره المصنف، لأن جندلاً مفرد فتفريعه على المفرد أولى، وقد أورد
بعضهم هذه الأوزان على أنها من الأبنية الأصول، وليست محذوفة، وليس
بصحيح لما سبق.

(١) الخبث: اسم للضخم، وقيل: الشديد العظيم الخلق.
والدلز: اسم للصلب الشديد. والطحربة: القطعة من الغيم.
(٢) الضخم من الرجال، وناقاة علبطة أى عظيمة.

..... وَإِنْ عَلَا فَمَعَ فَعَلَّلِ حَوَى فَعَلَّلَا
كذا فَعَلَّلِ وَفَعَلَّلِ
.....

يعنى: أن الاسم الخماسى المجرد، وهو المراد بقوله (إن علا) أى: جاوز الأربعة، له أربعة أبنية:

الأول: فَعَلَّلٌ - بفتح الأول والثانى والرابع - ويكون اسما نحو سَفَرَجَلٌ، وصفة نحو شَمَرْدَكٌ - للطويل.

الثانى: فَعَلَّلِل - بفتح الأول والثالث وكسر الرابع - قالوا: لم يَجِئْ إلا صفة نحو جَحْمَرِش - للعظيمة من الأفاعى، وقال السيرافى: هى العجوز المسنة، وقهَيْلَس - للمرأة العظيمة - وقيل: لحشفة الذكر، فيكون اسما.

الثالث: فَعَلَّلَ - بضم الأول وفتح الثانى وكسر الرابع، ويكون اسما نحو خَبِثَن - للأسد - وخَزْعَبِل - للباطل، وللأحاديث المستطرفة، وصفة نحو قُدْعَمِل - للبعير الضخم.

الرابع: فِعَلَّلٌ - بكسر الأول وفتح الثالث - ويكون اسما نحو قِرْطَعَب - وهو الشئ الحقيق - وصفة نحو جِرْدَحَل - وهو الضخم من الإبل.

تنبيه:

زاد ابن السراج فى أوزان الخماسى فَعَلَّلِل نحو هُنْدَلِك - اسم بقلة - ولم يثبتة سيويه، والصحيح أن نونه زائدة لأوجه:

أحدها: أنه يلزم من تقدير أصالتها عدم النظير.

الثانى: أن كُرَاعاً^(١) حكى فى الهندلج - كسر الهاء؛ فلو كانت أصلية لزم كون الخماسى على ستة أمثلة، فكان يفوت تفضيل الرباعى عليه، وهو مطلوب.

(١) هو على بن حسن الهنائى المعروف بكراع النمل - بضم الكاف - أبو الحسن النحوى اللغوى. من أهل مصر أخذ عن البصريين وكان نحويا كوفيا صنفا المنضد فى اللغة. المجرد مختصره. أمثلة غريب اللغة وغير ذلك.

الثالث: أنه يلزم على قوله أصالة نون كنهيل^(١) لأن زيادتها لم تثبت، إلا لأن الحكم بأصالتها موقع في وزن لا نظير له مع أن نون هندلع ساكنة ثانية، فأشبهت نون عنبر وحنظل ونحوهما ولا يكاد يوجد نظير كنهيل في زيادة نون ثانية متحركة، فالحكم على نون هندلع بالزيادة أولى.

وزاد غيره للخماسى أوزاناً آخر لم يثبتها الاكثرون لندورها، واحتمال بعضها الزيادة فلا تطول.

وقوله: .. وَمَا غَايِرَ لِلزَّيْدِ أَوْ النِّقْصِ ائْتَمَى

يعنى: أن ما جاء من الأسماء المتمكنة على غير الأمثلة المذكورة فهو منسوب إلى الزيادة فيه نحو خزعيل، وجميع أبنية المزيد. أو إلى النقص منه وهو ضربان: ضرب: نقص منه أصل نحو يد ودم، وضرب: نقص منه زائد نحو جندل وعلبط، وأصلهما: جنادل وعلابط، وقد سبق بيان ذلك.

تنبيه:

كان ينبغي أن يقول (وما غاير للزيد أو النقص أو الدور) لأن مثل طحربة مغاير للأوزان المذكورة، ولم يتم إلى الزيادة ولا النقص، ولكنه نادر، قال في التسهيل: وما خرج عن هذه المثل فشاذاً، أو مزيدة فيه، أو محذوفة منه، أو شبه الحرف، أو مركب، أو أعجمى.

والحرفُ إِن يَلْزَمَ فَأَصْلُ الَّذِي لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ مِثْلُ تَا اِحْتَدَى

لما ذكر أن أبنية الأسماء والأفعال ضربان: مجرد ومزيد فيه، أشار هنا إلى ما يتميز به الأصل عن الزائد، فذكر أن علامة الأصل أن يلزم تصاريف الكلمة، ولا يحذف شيء منها. وأن علامة الزائد، ألا يلزم تصاريف الكلمة، بل يحذف من بعض التصاريف.

ومثل الزائد بناء احتذى؛ لأنها تحذف من بعض التصاريف، ولا تلزم، تقول: حَذَا حَذْوَهُ، فيعلم بسقوط التاء من حذا، أن التاء في

(١) الكنهيل - بفتح الباء وضمها - شجر عظام وهو من العضاة.

احتذى زائدة، ويقال: احتذى به - أى: اقتدى به، ويقال أيضا احتذى أى: انتعل، قال^(١):

كُلُّ الحِذَاءِ يَحْتَدِي الحَافِي الوَقْعُ

والحذاء: النعل.

فإن قلت: تعريف الأصلى بأنه ما يلزم تصاريف الكلمة، غير جامع لخروج ما يسقط من بعض التصاريف، وهو أصل كواو يعد، وغير مانع لدخول ما يلزم، وهو زائد، فلا يصح حذا، ولا يصح علامة أيضا، لأن شرط العلامة الاطراد، وذلك يعرف أيضا أن تعريف الزائد بما لا يلزم لا يصح.

قلت: الأصل إذا سقط لعله فهو مقدر الوجود بخلاف الزائد، والزائد إذا لزم فهو مقدر السقوط؛ ولذلك يقال: الزائد ما هو ساقط فى أصل الوضع تحقيقا أو تقديرا، وقد دعت الحاجة هنا إلى ثلاث مسائل:

الأولى: فى ذكر حروف الزيادة.

اعلم أن الزائد نوعان:

أحدهما: أن يكون تكرير أصل لإلحاق أو غيره، فلا يختص بأحرف الزيادة وهو إما تكرير عين نحو قطع، أو لام نحو جلبب أو فاء وعين مع مباينة اللام نحو مرمريس^(٢) وهو قليل، أو عين ولام مع مباينة الفاء نحو صمحمح^(٣).

(١) قائله: هو المقدم واسمه جساس بن قطيب - وهو من الرجز -

اللغة: «الحذاء» بمعنى الاحتذاء، وبمعنى النعل «الوقع» وقع اشتكى لحم قدمه من غلظ الأرض والحجارة.

الإعراب: «كل» مفعول مطلق إن جعل الحذاء مصدرا من الاحتذاء، ومفعول به إن جعل بمعنى النعل، وهو الأقرب «الحذاء» مضاف إليه «يحتدى» فعل مضارع «الحافى» فاعل «الوقع» صفة.

الشاهد: قوله «حتدى» بمعنى ينتعل.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٨٩٣.

(٢) المرريس: يقال رجل مرريس إذا كان داهيا عاقلا معالجا للأمور.

(٣) الصمحمح: - كسفرجل - الشديد القوى، والأثنى صمحمحة.

والآخر: ألا يكون تكرير أصل، فهذا لا يكون إلا أحد الأحرف العشرة المجموعة في «أمان وتسهيل»، وقد جمعت في تراكيب آخر لا فائدة في التطويل بذكرها، ومعنى تسميتها حروف الزيادة أنه لا يزداد لغير تكرير إلا منها، وليس المراد أنها تكون زائدة أبدا، لأنها قد تكون أصلا، وذلك واضح، وأسقط المبرد من حروف الزيادة الهاء، وسيأتى الرد عليه.

الثانية: في ذكر فوائد الزيادة وهي ستة:

أولها: الإلحاق نحو شَمَلٌ^(١).

وثانيها: بيان معنى كحروف المضارعة.

وثالثها: المد نحو كتاب.

ورابعها: الإمكان نحو همزة الوصل.

وخامسها: التعويض كداء زنادقة لأنها عوض من الباء في زناديق.

وسادسها: التكثير نحو ألف قَبَعَثَى.

الثالثة: في ذكر أدلة الزيادة، وهي تسعة:

أولها: سقوط الحرف من أصل، كسقوط ألف من ضارب في أصله أعنى

المصدر، وهذا الدليل هو الذى يسميه أهل التصريف الاشتقاق، والاشتقاق ضربان أكبر وأصغر.

فالأكبر: هو عقد تراكيب الكلمة كيفما قلبتها على معنى واحد، كعقد

تراكيب (ق و ل) على معنى الخفة والسرعة، وعقد تراكيب (ك ل م) على معنى الشدة والقوة، ولم يقل به إلا أبو الفتح، وكان أبو علي يأنس به فى بعض المواضع.

والأصغر: هو إنشاء مركب من مادة عليها وعلى معناه كأحمر والحمرة،

وهذا هو المعتبر فى التصريف، ولا يقبل قول من أنكروه.

(١) شملل: أى : أسرع، وأيضا بمعنى أخذ من النخل بعد لقاطه ما يبقى من ثمره.

ثانيها: سقوط من فرع، كسقوط ألف كتاب في جمعه على كتب، وهذا يسمى بالتصريف، وهو شبيه بالاشتقاق، والفرق: أن الاشتقاق استدلال بالفرع والتصريف استدلال بالأصل^(١).

وثالثها: سقوطه من نظيره كسقوط ياء أَيْطَل في إَطْل، والأَيْطَل: الخاصرة. وشرط الاستدلال بسقوط الحرف في أصل أو فرع أو نظير على زيادته أن يكون سقوطه لغير علة، فإن كان سقوطه لعلّة، كسقوط واو وعد في يعد أو في عدة، لم يكن دليلا على الزيادة.

ورابعها: كون الحرف مع عدم الاشتقاق في موضع يلزم فيه زيادته مع الاشتقاق، وذلك كالنون إذا وقعت ثالثة ساكنة غير مدغمة وبعدها حرفان نحو عصنصر^(٢) فإن النون فيه محكوم بزيادتها مع أنه لا يعرف له اشتقاق، لأن نونه في موضع لا تكون فيه مع الاشتقاق إلا زائدة نحو جَحْنَفَل من الجَحْفَلَة - وهي لذي الحافر كالشفة للإنسان، والجَحْنَفَل: العظيم الشفة.

وخامسها: كونه مع عدم الاشتقاق في موضع يكثر فيه زيادته مع الاشتقاق، كالهَمْزة إذا وقعت أولا وبعدها ثلاثة أحرف، فإنها يحكم عليها بالزيادة وإن لم يعلم الاشتقاق، فإنها قد كثرت زيادتها إذا وقعت كذلك فيما علم اشتقاقه، وذلك نحو إِفْكَل، يحكم بزيادة همزته حملا على ما عرف اشتقاقه نحو أحمر، والإِفْكَل: الرعدة.

وسادسها: اختصاصه بموضع لا يقع فيه إلا حرف من حروف الزيادة، كالنون من كتأو^(٣) ونحوه (فإنها زائدة إذ لا يقع موضعها ما لا يصلح للزيادة)^(٤). فلا يوجد مثل سِرْدَاو.

وسابعها: لزوم عدم النظر بتقدير الأصالة في تلك الكلمة نحو تَنْقُل - بفتح التاء وضم الفاء - ولد الثعلب، فإن تاءه زائدة، لأنها لو جعلت أصلا، لكان وزنه فعلا، وهو مفقود.

(١) وفي (استدلال بالأصل والتصريف استدلال بالفرع).

(٢) عصنصر: اسم جبل.

(٣) الكتأو: الجمل الشديد والعظيم اللحية. (٤) أ، ب.

وثانها: لزوم عدم النظير بتقدير الأصالة في نظير الكلمة التي ذلك الحرف منها نحو تتفل على لغة من ضم التاء والفاء، فإن تاءه أيضا زائدة على هذه اللغة وإن لم يلزم من تقدير أصالتها عدم النظير، فإنها لو جعلت أصلا كان وزنه فعل نحو برثن وهو موجود، ولكن يلزم عدم النظير في نظيرها أعنى: لغة الفتح، فلما ثبتت زيادة التاء في لغة الفتح حكم زيادتها في لغة الضم أيضا، إذ الأصل اتحاد المادة.

وتاسعها: دلالة الحرف على معنى كحروف المضارعة وألف اسم الفاعل ونحو ذلك.

وزاد بعضهم في الدلائل عاشرا، وهو: الدخول في أوسع البابين نحو كَنَهَبْلُ - بضم الباء - فإن وزنه على تقدير أصالة نون فَعَلُّ (١) وهو مفقود، وعلى تقدير زيادتها فَعَنْلُ - وهو مفقود أيضا، ولكن حكم زيادتها دخولا في أوسع البابين، لأن باب المزيد أوسع.

قلت: وهذا مندرج في السابع، لأنه إذا عدم النظير على تقدير الأصالة حكم بالزيادة سواء وجد النظير على تقدير الزيادة أو لم يوجد.

بِضْمَنِ فَعَلٍ قَابِلِ الْأَصُولِ فِي وَزْنٍ وَزَائِدٌ بَلْفِظِهِ اِكْتَفَى

اصطلاح أهل التصريف على أن يزنوا بالفاء والعين واللام، فيقابل أول الأصول بالفاء، وثانيها بالعين، وثالثها باللام، فيقال في وزن فلس فعل وفي ضرب فعل، ويسوى بين الوزن والموزون في الحركة والسكون.

وأما الزائد فيعبر عنه بلفظه كقولك في وزن أحمر أفعال فيعبر عن الهمزة بلفظها، لأنها زائدة، ويستثنى من الزوائد نوعان لا يعبر عنهما بلفظهما:

أحدهما: المبدل من تاء الافتعال، فإنه يعبر عنه بالتاء التي هي أصله، كقولك في وزن اصطبر: افتعل، وذلك لأن المقتضى للإبدال في الموزون غير موجود في الوزن فرجع إلى أصله، وما قيل من أن ذلك لدفع الثقل، ليس بشيء.

والآخر: المكرر لإلحاق أو لغيره، فإنه يقابل به الأصل، وسيأتي بيانه.

(١) كسفرجل - بضم الجيم - .

وَصَاحِفِ اللَّامِ إِذَا أَصْلٌ بَقِيَ كِرَاءِ جَعْفَرٍ وَقَافٍ فَسْتَقِ

إذا كان الموزون رباعيا أو خماسيا، قوبل الرابع بلام ثانية، والخامس بلام
ثالثة، كقولك فى وزن جعفر فعلل، وفى وزن فستق فَعْلَل، وكقولك فى وزن
سفرجل فَعْلَل، وفى وزن قُدْعَمِل فعلل.

وَإِنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلٍ فَاجْعَلْ لَهُ فِي الْوِزْنِ مَا لِلْأَصْلِ

إذا كان الزائد ضعف أصل قوبل بما يقابل به ذلك الأصل، فإن كان ضعف
الفاء قوبل بالفاء، وإن كان ضعف العين قوبل بالعين وإن كان ضعف اللام قوبل
باللام، فتقول فى وزن اغدودن^(١) افعوعل، وفى وزن جلبب فَعْلَل، وهذا يقيد
قوله: وزائد بلفظه اكتفى. وحاصل ما ذكر فى الوزن أنه يعبر عن أول الأصول
بالفاء وعن ثانيها بالعين وعن ثالثها ورابعها وخامسها باللام، وعن الزائد بلفظه إلا
المبدل من تاء الافتعال، فإنه يقابل بأصله وإلا المكرر فإنه يقابل بمثل ما يقابل به
الأصل.

ثم اعلم أن الزائد إن لم يكن من حروف «أمان وتسهيل» فهو تكرير، ولا
إشكال كالباء من جلبب. وإن كان منها فقد يكون تكريرا، وقد يكون غير تكرير،
بل تكون صورته صورة المكرر، ولكن دل دليل على أنه لم يقصد به تكرير،
فيقابل فى الوزن بلفظه نحو «سَمْتَان» - هو ماء لبنى ربيعة - فوزنه فعلال لا
فعلان، لأن فعلالا بناء نادر.

تنبيهات:

الأول: فائدة هذا الوزن التوصل إلى الإعلام بالأصلى والزائد باختصار.

الا ترى أنك إذا سئلت عن وزن أحمر فقلت: أفعال، علم من ذلك زيادة
الهمزة، وأصالة ما عداها.

الثانى: المعتبر فى الوزن ما استحقه الموزون من الشكل قبل التغيير، فلذلك
يقال فى وزن رد ومرد فَعْلَل ومَفْعَل، لأن أصلهما رَدَدَ ومَرَدَدَ.

(١) اغدودن: يقال اغدودن الشعر إذا طال واغدودن النبات إذا اخضر.

الثالث: لما كان الغرض من الوزن التنبيه على الأصول والزوائد، وعلى ترتيبها قلبت الزنة إذا وقع فى الموزون قلب، كقولك فى وزن أدُر: أعْفُل، لأنه أصل أدور ثم قدمت العين على الفاء، ولذلك لو كان فى الموزون حذف وزن باعتبار ما صار إليه بعد الحذف، فى قاض فاع؛ وفى عدة: علة، إذا أريد بيان الأصل فى المقلوب والمحذوف^(١).

فيقال: أصله كذا ثم أعل.

الرابع حكى بعضهم فى تمثيل البدل فى نحو كساء قولين قال: منهم من يقابله بلفظه، ومنهم من يقابله بأصله، فمثال كساء فعاء أو فعال.

الخامس: ما ذكر من التعبير عن الرابع والخامس باللام هو مذهب البصريين، وهو المعتمد، وللكوفيين فى ذلك خلاف، واضطراب لا حاجة إلى التطويل به.

السادس: ما ذكره من أن الزائد إذا كان تكريرا يقابل بما يقابل به الأصل هو الصحيح، وبه قال الأكثرون، وذهب بعضهم إلى أن الزائد يقابل بلفظه مطلقا، ولو كان مكررا، فيقال: فى وزن جلبب: فعلب

واحْكُم بِتَأْصِيلِ حُرُوفِ سِمْسِمٍ وَنَخْوِهِ وَالْخَلْفُ فِي كَلْمَلَمٍ

إذا تكرر حرفان ولا أصل للكلمة غيرهما، فإن لم يفهم المعنى بسقوط الثالث عمدتهما الأصالة نحو سمسِم فوزنه فَعِلل، لأن أصالة اثنين متيقنة ولا بد من ثالث مكمل لأصوله، وليس أحد الباقيين أولى من الآخر، فحكم بأصالتهما، وظاهر كلام المصنف أن هذا القسم لا خلاف فيه، وفى كلام بعضهم ما يوهمه، وقد حكى عن الخليل، وعن بعض الكوفيين أن وزنه فعفل تكررت فاؤه، وهو بعيد.

وإن فهم المعنى بسقوط ثالثة نحو لَمَلَم - وهو أمر من الملمت - بمعنى لمت -

ففيه ثلاثة مذاهب:

(١) ب ج. وفى أ (الموزون).

الأول: مذهب البصريين إلا الزجاج: أن حروفه كلها محكوم بأصالتها كالنوع الأول فوزن للمم فعلل، ولا فرق عندهم بين ما يفهم المعنى عند سقوط ناله وما لا يفهم.

الثاني: مذهب الزجاج أن الصالح للسقوط زائد فتكون اللام الثانية من للمم زائدة.

والثالث: مذهب الكوفيين أن الصالح للسقوط أبدل من تضعيف العين، فأصل للمم على قولهم لمم، فاستقبل توالى ثلاثة أمثال، فأبدل من إحداهما حرف يماثل الفاء، ورد مذهب الكوفيين، بأنهم قالوا في مصدره: فعلة، ولو كان مضاعفا في الأصل لجاء على التضعيل، واختار الشارح مذهب الكوفيين.

فإن تكرر حرفان وللكلمة أصل غيرهما، حكم فيه بزيادة الضعفين نحو صمصح ومرمريس.

وفي تعيين الزائد في نحو ذلك خلاف. وذكر في التسهيل: أنه حكم بزيادة ثاني المتماثلات.

وثالثها: في نحو صمصح - يعنى: الحاء الأولى والميم الثانية، وبزيادة ثالثها ورابعها في نحو مرمريس يعنى: (الميم والراء التي تليها)^(١) واستدل بعضهم على زيادة الحاء الأولى في صمصح والميم الثانية في مرمريس بحذفهما في التصغير حيث قال: صميمح، ومرمريس ونقل عن الكوفيين في صمصح أن وزنه فعلل، وأصله صمصح، أبدلوا الوسطى ميمًا

فَأَلْفٌ أَكْثَرُ مِنْ أَصْلَيْنِ صَاحِبٌ زَائِدٌ بَغِيرِ مِيمٍ

شرح الناظم في بيان ما تطرد زيادته من الحروف العشرة، فذكر أن الألف إذا صحب أكثر من (أصلين)^(٢) فهو زائد كألف كتاب وسرداح^(٣) وعلة ذلك أن أكثر ما وقع فيه الألف كذلك دل الاشتقاق على زيادته، فحمل عليه ما سواه.

(١) أ - وفي ب، ج - (الميم الثالثة والراء الرابعة).

(٢) ب، ج - وفي أ (حرفين).

(٣) سرداح - بكسر أوله - الناقة الطويلة.

وقد فهم من قوله (أكثر من أصلين) أنه إذا صحب أصلين فقط لم يكن زائدا، بل إن كان في فعل أو في اسم متمكن، فهو بدل من أصل، إما ياء نحو رحا، أو واو نحو عصا.

ولا تكون الألف أصلا إلا في حرف أو شبهه.

ونزيد هذا الموضوع بيانا فنقول: للألف ثلاثة أحوال:

أولها: أن تكون مصاحبة لأصلين فقط، فيتعين الحكم بعدم زيادتها كما ذكر.

وثانيها: أن تكون مصاحبة لأكثر من أصلين، فيتعين الحكم بزيادتها، لما تقدم، إلا في نحو عاعى وضوضى^(١) من مضاعف الرباعى، فإنها فيه بدل من أصل لا زائدة.

وثالثها: أن تكون مصاحبة لأصلين والثالث يحتمل الأصالة والزيادة، فإن قدرت أصالته فالألف زائدة، وإن قدرت زيادته فالألف غير زائدة.

فإن قلت: فما المحكوم به عند الاحتمال؟

قلت: إن كان ذلك المحتمل همزة مصدرة أو ميما مصدرة أو نونا ثالثة ساكنة في الخماسى حكم عليه بالزيادة، وعلى الألف بأنها منقلبة عن أصل نحو أفعى وموسى وعقنقى^(٢) إن وجد في كلامهم ما لم يدل دليل على أصالة هذه الأحرف، وزيادة الألف نحو أرطى فيمن قال: أديم ماروط^(٣).

وإن كان المحتمل غير هذه الثلاثة حكمنا بأصالته وزيادة الألف، كما ذكروا.

وقال فى التسهيل: وتترجح زيادة ما صدر من ياء أو همزة أو ميم على زيادة ما بعده من حرف لين - فسوى بين الياء والهمزة والميم فى ذلك.

(١) عاعى - بعينين مهملتين - أى: زجر الضبان، وضوضى: بضاضين - قال فى القاموس: فى باب الهمزة: الضاضاء، والضوضاء، أصوات الناس فى الحرب، ورجل مضوض مصوت.

(٢) عقنقى: لم أجده فى القاموس، لأنه قال إن وجد فى كلامهم.

(٣) أى: مدبوغ بالأرطى - والأرطى: شجر ينبت فى الرمل.

ثم اعلم أن الألف لا تزداد أولا، لامتناع الابتداء بها، وتزداد في الاسم ثانية نحو ضارب، وثالثة نحو كتاب، ورابعة نحو حبل، وخامسة نحو انطلاق، وسادسة نحو قبعثري، وسابعة نحو أربعواى.

وتزداد في الفعل ثانية نحو قاتل، وثالثة نحو تغافل، ورابعة نحو سلقى، وخامسة نحو اجأوى، وسادسة نحو اغرندى^(١).

وَالْيَا كَذَا وَالْوَاوُ إِنْ لَمْ يَقَعَا كَمَا هُمَا فِي يُؤَيُّوُ وَوَعَوَعَا

يعنى: أن الياء والواو مثل الألف في أن كلا منهما إذا صحب أكثر من أصلين، حكم بزيادته إلا الثنائي المكرر نحو يُؤَيُّوُ - لطائر ذى مخلب - قال الجوهري: شبه الباشق، والجمع البأبي ووعوع: إذا صوت.

فهذا النوع يحكم فيه بأصالة حروفه كلها كما حكم بأصالة حروف سمس.

والتقسيم السابق في الألف يأتى هنا أيضا، فنقول الياء والواو لهما ثلاثة

أحوال:

فإن صحبا أصلين فقط فهما أصلان، وإن صحبا ثلاثة فصاعدا مقطوعا بأصالتها فهما رائدان، إلا في الثنائي المكرر كما تقدم، وإن صحبا أصلين وثالثا محتملا، فإن كان همزة أو ميم مصدرتين حكم بزيادتهما وأصالة الياء والواو، نحو أيدع ومزود^(٢) إلا أن يدل دليل على أصالة (الميم والهمزة)^(٣) وإن كان غيرهما حكم بأصالته وريادة الياء والواو ما لم يدل دليل على خلاف ذلك.

ثم إن الياء تزداد في الاسم أولى نحو يَلْمَعُ، وثانية نحو ضَيِّعُ، وثالثة نحو

(١) سلقى: في القاموس: سلق فلانا طعنه كسلفاه

اجأوى: في الصحاح: الجؤوة حمرة تضرب إلى سواد، وفي القاموس: أنه يقال: جؤوة كحمرة وجؤة كسبة رجأى كجوى والفعل جىء الفرس وجأى واجأوى والنعت أجوى وجأواه.

اغرندى: أى: علا.

(٢) أيدع: - بفتح الهمزة وسكون الياء وفتح الدال - له معان منها الزعفران ومزود: المزود - كمنبر: وعاء الزاد وهو طعام المسافر.

(٣) أ - وفى ب، ج - (الياء والواو).

قَضِيب، ورابعة نحو حَذْرِيَّة، وخامسة نحو سَلْحَفِيَّة، قيل: وسادسة نحو مَغْنَطِيس، وسابعة نحو خَنْزَوَانِيَّة^(١).

وتزاد في الفعل أولى نحو يضرب، وثانية نحو يبطر، وثالثة عند من أثبت فَعِيل في أبنية الأفعال نحو رَهْيَا، ورابعة نحو قَلْسَيْت، وخامسة نحو تَقَلْسَيْتُ، وسادسة نحو اسَلَنْقَيْت^(٢).

والواو تزداد ثانية نحو كَوَثْر، وثالثة نحو عَجُوز، ورابعة نحو عَرْقُوة، وخامسة نحو قَلَنْسُوة، وسادسة نحو أَرْبَعَاوِي، وتزداد في الفعل ثانية نحو حَوْقَل، وثالثة نحو جَهْوَر، ورابعة نحو اغْدَوْدَنْ^(٣).

ومذهب الجمهور أن الواو لا تزداد أولاً، قيل: لثقلها، وقيل: لأنها إن زيدت مضمومة اطرد همزها، أو مكسورة فكذلك، وإن كان همز المكسورة أقل، أو مفتوحة فيتطرق إليها الهمز؛ لأن الاسم يضم أوله في التصغير، والفعل يضم أوله عند بنائه للمفعول؛ فلما كانت زيادتها أولاً تؤدي إلى قلبها همزة رفضوه، لأن قلبها همزة قد يوقع في اللبس، وزعم قوم أن واو «وَرَنْتَل» - وهو الشر - زائدة على الندور، وهو ضعيف، إذ لا نظير لذلك، ولأنه يؤدي إلى بناء وفَنْعَل - وهو مفقود، والصحيح أن الواو أصلية.

-
- (١) يلمع: هو السراب
حذرية: - بكسر الحاء وسكون الذال وكسر الراء - القطعة الغليظة من الأرض سلحفية:
بضم السين وفتح اللام وسكون الحاء وكسر الفاء - حيوان معروف. خنزوانية: بضم الحاء
وسكون النون وضم الزاي - التكبير.
- (٢) رهياً: في القاموس: الرهياة بمعان منها الضعف والتواني وفساد الرأي. قلست: يقال:
قلسته فتقلس أى: البسته القلنسوة فلبسها.
اسلنقت: أى: نمت على ظهري.
- (٣) عرقوة: - بفتح العين وسكون الراء وضم القاف - إحدى خشبتي الدلو اللتين على فمه
كالصليب.
- أربعاوي: بضم الهمزة - في القاموس: قاعدة المترع.
جهور: أى: رفع صوته.

واختلف فى لامة فقال الفارسى . رائدة، وإليه ذهب المصنف، وقال غيره:
أصلية، ووزنه على هذين القولين فعنل، لأن اللام الأخيرة على الأول منهما
رائدة، وعلى الثانى أصلية.

تنبيهان:

الأول: قد اتضح أن الواو والياء بينهما فرق، وهو أن الواو لاتزاد أولاً
بخلاف الياء .

الثانى: إذا تصدرت (الياء)^(١) وبعدها ثلاثة أصول، فهى رائدة كما سبق
نحو يلمع، وإذا تصدرت وبعدها أربعة أصول فهى أصل كالياء فى يستعور - وهو
شجر يتسوك بعيدانه - ووزنه فعنلول كعصرفوط، هذا هو الصحيح، لأن الاشتقاق
لم يدل على الزيادة فى مثله إلا فى المضارع نحو يدحرج، فإن زيادته فيه معلومة .

وهكذا همزٌ وميمٌ سبقاً ثلاثة تَأصِيلُهَا تَحَقُّقًا

الهمزة والميم متساويتان فى أن كلا منهما إذا تصدر وبعده ثلاثة أحرف
مقطوع بأصالتها فهو رائد نحو أحمد وإفكل ومكرم، لدلالة الاشتقاق فى أكثر
الصور على الزيادة، فحمل عليه ما سواه .

فإن قلت: فقد حكم سيبويه وأكثر النحويين على ميم «مَرَجَل» بأنها أصل
مع أن بعدها ثلاثة أصول، وهكذا ميم مُغْفُور - وهو ضرب من الكمأة، وقد ذهب
كثير إلى أن ميم «مِرْعَزَى»^(٢) أصل فلم يطرد هذا القانون .

قلت: هو مطرد ما لم يعارضه دليل على الأصالة من اشتقاق أو نحوه،
فيحكم بمقتضى الدليل .

(١) أ، ج .

(٢) المرجل: - بكسر الميم وسكون الراء وفتح الجيم - المشط والقدر من الحجارة والنحاس .
والمرعزى: - بكسر الميم وسكون الراء وكسر العين وتشديد الزاى - فإن خففتها مددت وقد
تفتح الميم: الزغب الذى تحت شعر العنز .

كما عارض في مرجل ثبوت ميمه في التصريف، كقولهم «مَرَجَلُ الحائِكُ الثوب» إذا نسجه مَوْشَى بَوْشَى يقال له: المراجل، قال ابن خروف: المرجل ثوب يعمل بدارات كالمراجل وهي: قدور النحاس.

وقد ذهب أبو العلاء المعري إلى زيادة ميم مرجل اعتمادا على ذلك الأصل، وجعل ثبوتها في التصريف كثبوت ميم تَمَسْكَنَ من المسكنة، وتَمَنَدَلُ من المنديل، وتَمَدْرَعُ إذا لبس المدرعة، والميم فيها زائدة، ولا حجة له في ذلك، لأن الأكثر في هذا تَسْكَنُ وتندل وتدرع، قال أبو عثمان: هو كلام أكثر العرب.

وأما مُغْفُورٌ: فعن سيبويه فيه قولان: أحدهما: أن الميم زائدة، والآخر: أنها أصل، لقولهم «ذهبوا يَتَمَغْفِرُونَ» أي: يجمعون المغفور، وهو ضرب من الكمأة.

وأما مِرْعَزَى: فذهب سيبويه إلى أن ميمه زائدة، وذهب قوم منهم الناظم إلى أنها أصل، لقولهم «كساء مُرْعَزٌ»، دون مُرْعَز.

والزم المصنف سيبويه أن يوافق على الأصالة في مِرْعَزَى أو يخالف في الجميع.

تنبيهات:

الأول: فهم من قوله (سبقا) أنهما لا يحكم بزيادتهما متوسطتين ولا متأخرتين إلا بدليل، ويستثنى من ذلك الهمزة المتأخرة بعد الألف وقبلها أكثر من أصلين، فإنها تطرد زيادتها، وسيأتي.

ومثال ما حكم فيه بزيادة الهمزة، وهي غير مصدرة شمأل واحبنتأ^(١).

ومثال ما حكم فيه بزيادة الميم، وهي غير مصدرة دلامص وزرقم^(٢).

أما شمأل: فالدليل على زيادة همزتها سقوطها في بعض لغاتها، وفيها عشر

لغات:

شمأل، وشأمل - بتقديم الهمزة على الميم - وشمأل، على وزن قَدَال، وشمؤل - بفتح الشين - وشمأل - بفتح الشين والميم - وشمأل - بإسكان الميم -

(١) احبنتأ: انتفخ بطنه.

(٢) الزرقم: - بضم الزاي وسكون الراء وضم القاف - : الشديدة الزرقة.

و- يَمَلُّ على وزن فَيْعَل، وشمال على وزن كتاب، وشميل - بفتح الشين وكسر الميم - وشمال - بتشديد اللام، واستدل ابن عصفور وغيره على زيادة همزة شمال بقولهم «شملت الريح» إذا هبت شمالا، واعترض بأنه يحتمل أن يكون أصله شمالت فنقل، فلا يصح الاستدلال به.

وأما احبنتا: فالدليل على زيادة ميمها سقوطها في الحَبَط^(١)، والظاهر أن وزن احبنتا افعلنا، وزعم بعضهم أنه افعلنى كاسرندى، والهمزة فيه بدل من الألف.

قال: لأن افعلنا بناء مفقود.

وأما دلامص: فالدليل على زيادة ميمها سقوطها في قولهم «درج دلامص».

يقال: دلامص ودمالص ودلمص ودملص ودلاص - وهو الشيء البراق - وذهب أبو عثمان إلى أن الميم فى دلامص وأخواته أصل، وإن وافقت دلامصا فى المعنى، فهى عنده من باب سبط وسبتر^(٢).

وأما زرقم: فالدليل على زيادة ميمه واضح، لأنه من الزرقة، والزرقم هو الأزرق.

والثانى: فهم من قوله (ثلاثة) أنهما إذا سبقا أصليين فقط نحو أمر ومنع، أو أربعة أصولا نحو اصطبيل ومررجوش^(٣) فلا يحكم بزيادتهما بل يحكم بأصلتهما.

أما إذا سبقا أصليين فقط فتكميلا لأقل الأبنية، وأما إذا سبقا أربعة، فإن الاشتقاق لم يدل على الزيادة فى نحو ذلك إلا فى فعل أو محمول عليه نحو ادحرج ومدحرج، فوزن اسطبيل فعلل، ووزن مررجوش فعللول.

(١) الحبط: بفتحين - وهو أن تأكل الماشية فتكثر حتى تنتفخ لذلك بطونها ولا يخرج عنها ما فيها.

(٢) السبتر - كهزير - الشهم الماضى، وهو الطويل أيضا، والسبط: الطويل وهما من المرادفات المتفقة فى معظم الحروف.

(٣) المررجوش: نبت.

وقياس إبراهيم وإسماعيل أن تكون همزتهما أصلية لو كانا عربيين ، ولذلك رد أبو العباس على سيبويه قوله على تصغيرهما: بريهم وسميعيل، وتقدم ذلك في باب التصغير.

الثالث: فهم من قوله (تأصيلها تحققا) أنها إذا سبقا ثلاثة لم يتحقق تأصيل جميعها، بل كان في أحدها احتمال، لا يقدم على الحكم بزيادتهما إلا بدليل. وهذا فيه نظر، لأن الهمزة والميم إذا سبقا ثلاثة أحرف أحدها يحتمل الأصالة والزيادة، حكم بزيادة الهمزة والميم وبأصالة ذلك المحتمل إلا بدليل، ولذلك حكم بزيادة همزة أفعى وأبين وإجاص، وميم موسى ومزود ومجن^(١). وفي مجن عن سيبويه قولان: والأصح أن ميمه رائدة، فإذا دل دليل على أصالة الهمزة والميم، وزيادة ذلك المحتمل حكم بمقتضاه، كما حكم بأصالة أرطى فيمن قال: أديم مأروط، وهمزة أولق - وهو الجنون - فيمن قال: ألق فهو مالوق، وبأصالة ميم مههد^(٢) وزيادة أحد المثلين، إذ لو كانت ميمه رائدة لكان مفعلا، فكان يجب إدغامه، وكذلك ميم ماجج^(٣) أصل لما ذكر، وأجار السيرافي: في ماجج ومهدد أن تكون الميم رائدة ويكون فكهما شاذا، وما ذكره الشارح من أن في قوله (تأصيلها تحققا) تنيبها على أصالة همزة أولق وميم مههدد، مبنى على ذلك المفهوم.

الرابع: تزداد الهمزة في الاسم أولى كأحمر، وثانية كشامل، وثالثة كشمال، ورابعة كحطائط وهو القصير، وخامسة كحمرء، وسادسة كحروراء، وسابعة كعاشوراء، وثامنة كبريطياء^(٤).

والميم تزداد أولى كمرحب، وثانية كدملص، وثالثة كدلمص، ورابعة كزرقم، وخامسة كضبارم - لأنه من الضبر وهو في شدة الخلق، وذهب ابن عصفور إلى أنها في ضبارم أصلية، قال في الصحاح: الضبارم - بالضم - الشديد الخلق من الأسد.

(١) مجن: - بكسر الميم وفتح الجيم وتشديد النون - الترس.

(٢) مههدد: اسم امرأة. (٣) ماجج: اسم موضع.

(٤) حروراء: موضع بالعراق.

بريطياء: في القاموس: البريطياء - بالكسر - النبات.



كذلك همزٌ آخرٌ بعدَ ألفٍ أكثرَ منِ حرفينِ لفظها رَدِفٌ

أى: كذلك يحكم باطراد زيادة الهمزة إذا وقعت آخرًا بعد ألف، قبل تلك الألف أكثر من حرفين، نحو حمراء وعِلباء وقُرُقُصَاء^(١)، فلو كان قبل الألف حرفان فقط نحو كساء ورداد، أو حرف واحد نحو ماء وداء، فالهمزة بدل أصل، أو أصل لا زائدة.

ولو وقعت الهمزة آخرًا وليست بعد ألف حكم بأصلتها إلا بدليل كما تقدم فى احبناً.

تنبيه:

مقتضى قوله (أكثر من حرفين) أن الهمزة يحكم بزيادتها فى ذلك. سواء قطع بأصالة الحروف التى قبل الألف كلها أم قطع بأصالة الحرفين، واحتمل الثالث، وليس كذلك؛ لأن ما آخره همزة بعد ألف بينها وبين الفاء حرف مشدد نحو سُلاءٌ وحواءٌ، أو حرفان أحدهما لين نحو رِيزاءٌ وقُوباءٌ^(٢) فإنه محتمل لأصالة الهمزة وزيادة أحد المثليين، أو اللين، وللعكس، فإن جعلت الهمزة أصلية كان سُلاءٌ فُعلاءٌ وحواءٌ فَعَلاءٌ من الحواية، وإن جعلت زائدة كان سُلاءٌ فُعلاءٌ، وحواءٌ فَعَلاءٌ من الحوة؛ فإن تأيد أحد الاحتمالين بدليل حكم به والغنى الآخر، ولذلك حكم على حواء بأن همزته زائدة إذا لم يصرف، وبأنها أصل إذا صرف نحو حواء للذى يعانى الحيات.

والأولى فى سلاء أن تكون همزته أصلاً، لأن فُعلاءً فى النبات أكثر من فعلاء، فلو قال الناظم (أكثر من أصليين) لكان أجود.

والنونُ فى الآخرِ كَالْهِمَزِ وَفى نَحْوِ غُضُنْفِرٍ أَصَالَةٌ كُفِي

(١) القرفصاء: - بضم القاف والفاء ضرب من القعود يمد ويقصر.

(٢) سلاء: بضم السين وتشديد اللام - شوك النخل.

ريزاء: الأرض الغليظة.

قوباء: - بضم القاف - الذى يظهر فى الجسد ويخرج عليه وهو داء معروف يتقشر ويتسع يعالج ويداوى بالريق.

اعلم أن النون يحكم بزيادتها في خمسة مواضع:

الأول: أن تقع آخرًا بعد ألف رائدة قبلها أكثر من أصلين، كما تقدم في الهمزة، فلذلك شبهها بالهمزة نحو ندمان ورعفران، فإن كان قبلها حرفان نحو رمان ومكان فهي أصلية.

فإن قلت: الناظم قد جعل النون في الآخر كالهمز، وتقدم أن كلامه في الهمزة ليس على إطلاقه، بل يستثنى منه نحو سلاء وقوباء، فإن فيه احتمالاً، فهل يجرى ذلك في النون؟

قلت: أما على قول أكثر النحويين فلا؛ لأنهم يحكمون بزيادة النون في أمثال حَسَّانٍ وَعَقْبَانٍ^(١) إلا أن يدل دليل على أصالتها، بدلالة منع صرف حسان على زيادة نونه في قول الشاعر^(٢):

ألا مَنْ مَبْلَغُ حَسَّانٍ عَنِّي مُغْلَغَلَةٌ تَدِبُّ إِلَى عَكَازٍ

أما على ما ذهب إليه في التسهيل والكافية من أن النون في ذلك كالهمزة في تساوي الاحتمالين، فلا يلغى أحدهما إلا بديل، فينبغي أن يقيد إطلاقه هنا بذلك، وهذا مذهب لبعض المتقدمين، وذهب الجمهور إلى أن النون لا يشترط في الحكم بزيادتها في ذلك إلا شرطان:

(١) العقيان: الذهب الخالص. قيل: هو ما ينبت نباتاً وليس مما يحصل من الحجارة هـ الجوهري.

(٢) قائله: هو أمية بن خلف الخزاعي يهجو حسان بن ثابت الأنصاري. - وهو من الوافر. اللغة: «مغلغلة» بضم الميم - يقال: رسالة مغلغلة إذا كانت محمولة من بلد إلى بلد «تدب» من دب على الأرض يدب ديباً «عكاظ» - بضم العين - سوق من أسواق الجاهلية.

الإعراب: «ألا» للتببيه «من» استفهامية في محل رفع مبتدأ «مبلغ» خبره «حسان» منصوب على المفعولية «عني» جار ومجرور متعلق بمبلغ «مغلغلة» مفعول مبلغ أيضاً «تدب» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه «إلى عكاظ» جار ومجرور متعلق بالفعل، والجملة في محل نصب صفة لقوله مغلغلة.

الشاهد: قوله «حسان» حيث منعه من الصرف الدال على زيادة نونه.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٨٠٧، وابن يعيش ٤/٥٦٣

أحدهما: أن يكون قبل الألف أكثر من حرفين، والآخر: ألا يكون من باب جنجان^(١).

فإن قلت: قد أدخل الناظم بهذا الشرط الثانى.

قلت: قد ذكر قبل هذا ما يرشد إليه وهو قوله (واحكم بتأصيل حروف سمس) وزاد بعضهم لزيادة النون شرطا آخر، وهو ألا تكون فى اسم مضموم الأول مضعف الثانى اسما لنبات نحو رمان، فإنها فى ذلك أصل، لأن فعلا فى أسماء النبات أكثر من فعلان، وإلى هذا ذهب فى الكافية حيث قال:

فعل عن الفعلان والفعلاء فى النبت للفعال كالسلاء

ورد بأن زيادة الألف والنون آخرًا أكثر من مجيء النبات على فعال، ومذهب سيويه والخليل: أن نون رمان زائدة، قال سيويه: وسألته - أى الخليل - عن الرمان إذا سُمى به، فقال: لا أصرفه فى المعرفة، وأحمله على الأكثر، إذا لم يكن له معنى يعرف به.

وقال الأخفش: نونه أصلية مثل قراص وحماض؛ لأن فعلا أكثر من فعلان، يعنى النبات، والصحيح أنها أصلية، لا لكونه اسم نبات، بل لثبوتها فى الاشتقاق.

قالوا: مرمة - للبقعة الكثيرة الرمان، ولو كانت النون زائدة لقالوا: مرمة.

والموضع الثانى: أن تقع ساكنة غير مدغمة وبعدها حرفان نحو غضنفر. وهو الأسد.

فالنون فى هذا ونحوه مطرد زيادتها لثلاثة أوجه:

أحدها: أن كل ما عرف له اشتقاق أو تصريف وجدت فيه زائدة فحمل غيره عليه.

(١) جنجان: - بكسر الجيم الأولى وأصله جنجن كسمس قال فى القاموس الجنجان: عظام الصدر الواحد جنجن وحنجته - بكسرهما ويفتحان.

وثانيها: أن النون في ذلك واقعة موقع ما تيقنت زيادته كياء سَمِيدَع وواو فدوكس (١).

وثالثها: أنها تعاقب حرف اللين غالبا، كقولهم للغليظ الكفين: شَرَنْبَتْ وشَرَابِثْ، وللضخم جَرَنْفَشْ وجرافش، ولضرب من النبت عرنقسان وعريققان.

وقد اشتمل هذا الضابط على قيود ننبه عليها، فقولنا «ثالثة» احترازا من أن تقع ثانية فإنه لا يحكم بزيادتها متحركة كانت أو ساكنة في غير ما سيأتى، إلا بدليل، كما حكم بزيادة نون كنهبل للزوم عدم النظير، وبزيادة نون حَنْظَلْ كقولهم «حظلت الإبل».

وقولنا «ساكنة» احترازا من المتحركة، فإنها لا يحكم بزيادتها إلا بدليل، وقد ريدت ثالثة متحركة، في ألفاظ قليلة منها: غرنيق وقعنّب وخرنوب (٢) على احتمال في بعضها.

وقولنا: «غير مدغمة» احترازا من نحو عجنس (٣) تعارضت فيه زيادة النون مع زيادة التضعيف، فغلب التضعيف لأنه الأكثر، وجعل وزنه فعلل كعدبس (٤). قال الشيخ أبو حيان: والذي أذهب إليه أن النونين رائدتان ووزنه فعلل، والدليل على ذلك أنا وجدنا النونين مزيدتين فيما عرف له اشتقاق نحو ضفنت وزونك (٥).

(١) السמידع: السيد الكريم الموطأ الاكناف والشجاع والذئب والخفيف في حوائجه.

والفدوكس: - بفتح الفاء والذال - الأسد والرجل الشديد.

(٢) الغرنيق: بضم الغين وسكون الراء - طير من طيور الماء، ويطلق على غير ذلك، والقعنّب: اسم رجل.

والخرنوب: - بضم الخاء - لغة في الخروب - وهو نبت معروف، ه صحاح.

(٣) العجنس: - بفتح العين والجيم وتشديد النون - الجمل الضخم الشديد.

(٤) العدبس: - بفتح العين والذال وتشديد الباء - الشديد من الإبل وغيرها.

(٥) ضفنت - بفتح الضاد والفاء وتشديد النون - من الضفافة: وهي الجهل وضعف الرأى وضخامة البطن.

زونك: - بفتح الزاى والواو وتشديد النون - من الزوك: مشى الغراب وتحريك المنكبين في المشى والتبختر.

ألا ترى أنه من الضفافة والزوك، فيحمل ما لا يعرف له اشتقاق على ذلك.

وقولنا: «وبعدها حرفان» احترازا من أن يكون بعدها حرف واحد أو أكثر من حرفين فلا يحكم عليها بالزيادة، إلا بدليل كما حكم بزيادة نون عرند^(١) للزوم وعدم النظر.

وزاد ابن جنى مع هذه الشروط شرطا آخر، وهو أن يكون مما لا يمكن فيه التضعيف.

احترازا من أن يكون بعدها حرف واحد نحو حزنزق^(٢) فإن نونه عنده محتملة، فلا يقضى عليها بالأصالة ولا بالزيادة، إلا بدليل.

ورده ابن عصفور وقال: الصحيح أنها في ذلك زائدة، ولبسط الكلام على ذلك موضع غير هذا.

الموضع الثالث: الانفعال وفروعه كالانطلاق.

الموضع الرابع: الافعلال وفروعه كالأحرنجام.

الموضع الخامس: المضارع نحو نضرب.

تنبيهات:

الأول: إنما لم يذكر الناظم هذه المواضع الثلاثة هنا مع أن زيادة النون فيها مطردة، لوضوح أمرها.

الثاني: اعلم أن النون تزداد على وجهين:

أحدهما: أن تزداد في بنية الكلم بحيث لو حذفت اختل معناها كما تقدم.

والآخر: أن تزداد بعد تمام الكلمة كالتنوين ونون التثنية والجمع وعلامة الرفع في الأمثلة الخمسة ونون الوقاية ونون التوكيد.

والذي ينبغي أن يذكر في حروف الزيادة هو النوع الأول، وقد يذكر الثاني تنبيها على أن النون تزداد على الوجهين.

(١) العرند - بفتح العين وسكون الراء وفتح النون - لأنه من قولهم: شيء عرند أي: صلب.

(٢) كذا بالأصل وفي نسخة ب (حزنزن).

الثالث : اعلم أن النون تزداد أولى نحو نضرب، وثانية نحو حنظل، وثالثة نحو غضنفر، ورابعة نحو رعشن، وخامسة نحو عثمان، وسادسة نحو زعفران، وسابعة نحو عيوثران^(١).

والتاءُ في التأنِيثِ والمُضارَعَةِ وَنَحْوِ الاستِفْعَالِ والمِطَاوَعَةِ

ذكر أن التاء تطرد زيادتها في التأنيث نحو قائمة، وكذا في الفعل نحو قامت، وفي المضارعة نحو تقوم، وفي الاستفعال وفروعه نحو الاستخراج واستخرج فهو مستخرج، وفي المطاوعة لثلاثي نحو تعلم تعلمًا، أو الرباعي نحو تدحرج تدحرجًا.

فإن قلت: قد اطردت زيادة التاء في التفاعل نحو التغافل، وفي الافتعال نحو الاقتدار وفروعهما، وفي التفعيل والتفعال نحو التردد والترداد، دون فروعهما لأن فروعهما لا تاء فيهما.

ولم يذكر الناظم هذه الأربعة.

قلت: قد يمكن إدراكها في قوله (ونحو الاستفعال) أي: ونحوه من المصادر التي زيدت فيها ولا يختص بهذا الوزن.

وزيدت التاء أيضا في أنت وفروعه على المشهور^(٢) ولا يقضى بزيادتها في غير ما ذكر إلا بدليل.

واعلم أن التاء تزداد أولا وحشوا وآخرًا، فأما زيادتها أولا فسمه مطرد وقد تقدم، ومنه مقصور على السماع كزيادتها في تنضب، وتنفل^(٣).

(١) عيوثران: - بفتح العين وسكون الواو وفتح المثثة وضمها: نبات طيب الرائحة.

ورعشن: يقال رجل رعشن للذي يرتعش، وجمل رعشن لاهتزازه في السير.

(٢) هذا المشهور: هو أن الضمير من «أنت» هو أن التاء حرف دال على تأنيث المخاطب المفرد أو المثني أو الجمع، ويقابله قولان آخران، أولهما أن الضمير هو التاء وأن حرف عماد كما قيل في «إياك» ونحوه وثانيهما: أن الضمير هو مجموع أن والتاء.

(٣) التنضب: شجر له شوك قصار وليس من شجر الشواحق.

والتنفل: بفتح التاء الأولى وسكون الثانية وضم الفاء - أو بضميتين بينهما سكون أو بكسر أوله وفتح ثالثه أو بفتح الأول والثالث أو بكسرهما: الثعلب وقيل: ولده.

وأما زيادتها آخرًا فكذلك منه مطرد وقد تقدم، ومنه مقصور على السماع كالتاء في رغبوت ورحموت وملكوت وعنكبوت. ومذهب سيبويه أن نون عنكبوت أصل وهو رباعي، وذهب بعض النحويين إلى أنه ثلاثي ونونه زائدة.

وأما زيادتها حشوا فلا تطرد إلا في الاستفعال والافتعال وفروعهما: وقد زيدت حشوا في ألفاظ قليلة، ولقلة زيادتها حشوا ذهب الأكثر إلى أصالتها في يستعور، وإلى كونها بدلا من الواو في كلتا.

والهاء وثقًا كلمة ولم تره واللام في الإشارة المشتهرة

لم تطرد زيادة الهاء إلا في الوقف على ما الاستفهامية مجرورة نحو «لمة» وعلى الفعل المحذوف اللام جزما أو وقفا، وعلى كل مبنى على حركة لازمة إلا ما تقدم استثنائه في باب الوقف.

وهي واجبة في بعض ذلك، وجائزة في بعضه، وقد تقدم في بابه، فلا حاجة لإعادته.

تنبيهات:

الأول: أنكر المبرد زيادة الهاء ولم يعدها من حروف الزيادة، وأورد عليه زيادتها في الوقف، وأجيب بأنها حرف معنى كالتنوين وباء الجر، فلا وجه لعهدها في حروف الزيادة، لأنها إنما تلحق لبيان الحركة، ولو عدت لزم عد الشين التي تلحق في الوقف لبيان الضمير عند العرب نحو «أكرمتكش». والصحيح أنها من حروف الزيادة، وإن كانت زيادتها قليلة، والدليل على ذلك قولهم أمهات وقول بعضهم: أمهة، قال الراجز^(١):

(١) قائله: هو قصي بن كلاب بن مرة أحد أجداد النبي ﷺ - وهو من الرجز - .
اللغة: «أمهتي» أي: أمي «خندف» - بكسر الخاء والذال وسكون النون - وهي أم مدركة زوجة إلياس واسمها ليلي بنت حلوان، واشتقاق خندف من الخندفة وهو مشى فيه سرعة وتقارب خطا.
وعن الخليل أن الخندفة مشية كالهرولة للنساء خاصة دون الرجال.
«إلياس» هو ابن مضر بن نزار
الإعراب: «أمهتي» مبتدأ «خندف» خبره «وإلياس» الواو عاطفة وإلياس مبتدأ «إبي» خبره.

أَمَهْتِي خِنْدِفُ وَإِلْيَاسُ أَبِي

فالهاء في أمهات وأمهة زائدة، لسقوطها في قولهم: أم بينة الأمومة.

وأجيب بجواز أصالتها، ويكون أمهة فُعْلَةٌ نحو أَبْهَةٌ، وقد أجاز ذلك ابن السراج، ويقويه حكاية صاحب العين: تأمته أما، بمعنى اتخذت أما، ثم حذفت الهاء فبقى أم، ووزنه فُعْ، أو تكون أمهة وأم من باب سَبَطَ وَسَبَطَ، وضعف هذا الجواب بأنه على خلاف الظاهر، وأن حكاية صاحب العين تأمته لا يحتج بها، لأن في كتاب العين اضطرابا لا يخفى، وكان الفارسي يعرض عنه، ويرد على المبرد أيضا قولهم «أهراق» فالهاء فيه زائدة لسقوطها في أراق إراقة، قالوا: ولا جواب عنه إلا دعوى الغلط ممن قاله، لأنه لما أبدل الهمزة في هراق توهم أنها فاء^(١) فأدخل الهمزة عليها فأسكنت.

وقال الخليل: هي زائدة في هِرْكَوْلَةٌ - وهي العظيمة الوركين، لأنها تَرُكُلُ في مشيتها.

وقال أبو الحسن: إنها زائدة في هِبْلَعٌ - وهو الأكل - وهِجْرَعٌ - وهو الطويل^(٢)، لأن الأول من البلع، والثاني من الجرع - وهو المكان السهل - وما قاله في هبلع أقرب.

وذهب بعضهم إلى أنها زائدة في سَهْلَبٌ^(٣) وذكروا ألفاظا آخر لا تطول بها لعدم شهرتها.

الثاني: تبين مما تقدم أن ذكر هاء السكت في حروف الزيادة، كما فعل المصنف، ليس بجيد.

= الشاهد: قوله «أمهتي» حيث ظهر فيه الهاء وهو على الأصل، وذلك لأن أصل أم أمهة، ولذلك يجمع على أمهات.

مواضعه: ذكر في المحتسب لابن جنى ٢/٢٢٣ وابن يعيش ٣، ١٠/٤، وشرح الشافية ص ٣٠١، وجمع الهوامع ١/٢٣.

(١) أى: فاء الكلمة.

(٢) وهما عنده هفلع.

(٣) السهل: الطويل.

واللامُ في الإشارةِ المُشْتَهَرَة

لم تطرد زيادة اللام إلا في أسماء الإشارة نحو ذلك وتلك، وزيادة هذه اللام، قيل: لتوكيد الإشارة، وقيل: للدلالة على البعد.

تنبيه:

زيادة اللام على ضريين: أحدهما: أن تزداد في الكلمة مسببة عليها كزيادتها في فَيْشَلَة - وهي رأس الذكر - وَفَحَجَل - وهو المتباعد الفخذين - وَهَيْقَل - وهو ذكر النعام - وَعَبْدَل - بمعنى عبد - لسقوطها في قولهم: فَيْشَة وَأَفْحَج وَهَيْق وَعَبْد، وأجاز ابن جنى: في فَيْشَلَة وهَيْقَل أصالة اللام، ويكون مادتين، ونقل عن أبي الحسن: أن لام عبدل أصل. وهو مركب من عبدالله كما قالوا: عَبْشَمِي، وقال في الأوسط: واللام تزداد في عبدل وحده وجمعه عبادة.

قيل: فيكون للأخفش قولان.

والضرب الثاني لزيادة اللام: أن تزداد لمعنى لم تبن الكلمة عليها، وهي لام الإشارة، وهذا لا يعني أن يذكر هنا. كما تقدم في هاء السكت.

تنبيه:

ذكر في النظم تسعة من حروف الزيادة ولم يذكر السين، وهي تزداد باطراد مع التاء في الاستفعال وفروعه.

قيل: وبعد كاف المؤنثة نحو أكرمتمكس - وهي الكسكسة - وليس بجيد، لأنها لم تزد في بنية الكلمة، ويلزم من عد سين الكسكسة أن يعد شين الكشكشة، ولا تطرد زيادتها فيما سوى ذلك بل يحفظ كسين قدموس - بمعنى قديم - وسين أسطاع - بقطع الهمزة، وضم أول المضارع. فإن أصله أطاع يطيع، والسين زائدة، هذا مذهب البصريين، والعدر للمصنف أن السين لا تطرد زيادتها إلا في موضع واحد، وقد مثل به في زيادة التاء، إذ قال (ونحو الاستفعال) فكأنه اكتفى بذلك.

وامنع زيادة بلا قيد ثبتت إن لم تبين حجة كحظلت

أى: متى وقع شيء من هذه الحروف العشرة خاليا عما قيدت به زيادته، فهو أصل ولا يقبل دعوى زيادته إلا بدليل، كسقوط نون حنظل فى قولهم «حنظلت الإبل» إذا تأذت من أكل الحنظل، فلذلك حكم بزيادتها مع أنها قد خلت من قيد الزيادة، أعنى: كونها (زائدة)^(١) ثالثة، وقد تقدمت أمثلة كثيرة مما حكم فيه بالزيادة للدليل مع خلوه من قيد الزيادة، فلتراجع. والله أعلم.



فصل

فى زيادة همزة الوصل

مناسبة هذا الفصل لما قبله، أنه من تنمة الكلام على زيادة الهمزة، وهو مشتمل على مقصدين:

الأول: تعريف همزة الوصل لتمتاز عن همزة القطع.

والثانى: بيان أحكامها.

أما تعريفها: فله طريقتان: أحدهما بالرسم، والآخر بالحصر، وقد أشار إلى رسمها بقوله:

لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لَا يَثْبُتُ إِلَّا إِذَا ابْتَدِيَ بِهِ كَأَسْتَشِيتُوا

وحاصله: أن همزة الوصل هى كل همزة تسقط وصلا وتثبت ابتداء، وهمزة القطع هى كل همزة تثبت وصلا وابتداء، وقد اشتمل كلامه على فوائد:

الأولى: أن همزة الوصل وضعت أولا همزة، لقوله (للوصل همز) هذا هو الصحيح، وقيل: يحتمل أن يكون أصلها الألف، ألا ترى (إلى) ^(١) ثبوتها ألفا فى نحو «أكرجل؟» فى الاستفهام لما لم يضطر إلى الحركة.

الثانية: أن همزة الوصل لا تكون إلا سابقة، لأنه إنما جرى بها وصلة إلى الابتداء بالساكن إذ الابتداء به متعذر.

الثالثة: أن إثبات همزة الوصل فى الدرج لا يجوز إلا فى ضرورة شعر. كقوله ^(٢):

(١) ب.

(٢) قائله: هو قيس بن الخطيم - وهو من الطويل - .

وتمامه: بنت وتكثير الوشاة قمين

اللغة: «بنت» بالباء الحارة وفتح النون وتشديد التاء - من نث الحديد ينثه بالضم - نثا إذا

أفشاء (قمين) أى: خليق بذلك وحرى.

ويروى: بنت وإفشاء الحديد قمين.

الإعراب: «إذا» للشرط «جاور» فعل ماض «الائنين» مفعول به «سر» فاعل جاور، =

إِذَا جَاوَزَ الْإِثْنَيْنِ سَرًّا فَإِنَّهُ

وكثر ذلك في أوائل أنصاف الأبيات كقوله^(١):

لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خَلَّةَ اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

تنبيه:

اختلف في تسميتها همزة الوصل مع أنها تسقط في الوصل، فقبل أضيفت إلى الوصل اتساعا، وقيل: لأنها تسقط في الدرج فتصل ما بعدها إلى ما قبلها، بخلاف همزة القطع، وقيل: لأنها يتوصل بها إلى النطق بالساكن. ثم أشار إلى حصر مواضعها، وهي ستة أنواع:

الأول: الفعل الخماسي والسداسي وإليهما أشار بقوله:

=والجملة وقعت فعل الشرط «فإنه» الفاء واقعة في جواب الشرط وإن واسمها وهو الضمير الراجع إلى السر «قمين» خبر إن «بنث» يتعلق به «وتكثير» عطف عليه «الوشاة» مضاف إليه.

الشاهد: قوله «الإثنين» حيث أثبت همزة الوصل في الدرج للضرورة. مواضعه: ذكره السيوطي في الهمع ٢/١١، وابن يعيش ١٩، ٩/١٣٧، وشرح شواهد الشافية ص ١٨٣.

(١) قائله: هو أنس بن العباس بن مرداس، وقيل: لأبي عامر جد العباس بن مرداس - وهو من السريع - .
اللغة: «الراقع» الذي يصلح موضع الفساد من الثوب «ولا خلة» - بضم الخاء - أي ولا صداقة.

المعنى: يقول الشاعر: لا نسب ولا قرابة اليوم بيننا وقد تفاقم الأمر بحيث لا يرجى خلاصه فهو كالخرق الواسع في الثوب لا يقبل رقع الراقع.
وروى أبو علي القالي: اتسع الخرق على الراقع.

الإعراب: «لا» نافية للجنس «نسب» اسمها مبني على الفتح في محل نصب «اليوم» ظرف متعلق بمحذوف خبرها «ولا» الواو عاطفة، ولا زائدة لتأكيد النفي «خلة» معطوف على نسب بالنظر إلى محل اسم «لا» الذي هو النصب. «اتسع» فعل ماضٍ «الخرق» فاعل «على الراقع» جار ومجرور متعلق بقوله اتسع.

الشاهد: قوله «اتسع» حيث أثبت فيه همزة الوصل في الدرج للضرورة. مواضعه: ذكره ابن عقيل ٢/٢٢٩، وابن الناظم وابن هشام في «لا» النافية للجنس، والأشمونى، والسيوطي في شرح الألفية ص ٤٠، وفي الهمع ١٤٤، ٢/٢٢١، وسيبويه ٩/٣٤٩، وابن يعيش ١٠١، ٢/١١٣، ٩/١٣٨

وَهُوَ لِفِعْلِ مَاضٍ اِخْتَوَى عَلَى أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ نَحْوُ اِنْجَلَى

فكل همزة افتتح بها فعل ماضٍ زائد على أربعة أحرف، فهي همزة وصل نحو انجلى وانطلق واستخرج.

الثاني: فعل الأمر من كل فعل زائد على ثلاث نحو انجل وانطلق واستخرج^(١).

وإليه الإشارة: بقوله: (والأمر).

الثالث: مصدر الفعل الزائد على أربعة أحرف نحو الانطلاق والاستخراج، وإليه الإشارة بقوله: (والمصدر) وقوله: (منه) قيد للأمر والمصدر كليهما.

الرابع: الأمر من كل فعل ثلاثي يسكن ثاني مضارعه لفظاً، وإليه الإشارة بقوله:

وَكَذًا أَمْرُ الثَّلَاثِي كَاخْشَ وَأَمْضِي وَأَنْفَذًا

فإن تحرك ثاني مضارعه لفظاً لم يحتج إلى همزة الوصل ولو سكن تقديرًا، كقولك في الأمر من يقوم: قم، ومن يعد: عد، ومن يرد: رد، ويستثنى من ذلك خذ وكل مر، فإنها يسكن ثاني مضارعه لفظاً، والأكثر في الأمر منها حذف الفاء والاستغناء عن همزة الوصل.

فإن قلت: أطلق في قوله (أمر الثلاثي).

قلت كأنه اكتفى بتقييد الأمثلة، وقد مثل بما سكن ثاني مضارعه، وإنما مثل بثلاثة أفعال، ليمثل بمفتوح العين ومكسورها ومضمومها.

الخامس: عشرة أسماء غير (مصادر)^(٢) وقد ذكرها في قوله:

وَفِي اسْمِ اسْتِ ابْنِ ابْنِمِ سَمِعِ وَائِنِينِ وَامْرِي وَتَأْنِيثِ تَبِعِ

فهذه تسعة لأن قوله (وتأنيث) يعني به ابنة وائنين وامرأة، والعاشر (ايمن) المذكور أول البيت الآتي، ونبه بقوله (سمع) على أن افتتاح هذه الأسماء العشرة

(١) أ.

(٢) أ، ج.

بهمزة الوصل غير مقيس، وإنما طريقه السماع، وذلك أن الفعل لأصالته في التصريف استأثر بأمور منها:

بناء بعض أمثلته على السكون^(١) فإذا اتفق الابتداء بها زادوا همزة الوصل للإمكان ثم حملت مصادر تلك الأفعال على أفعالها في إسكان أولها، واجتلاب الهمزة.

وهذه الأسماء العشرة ليست جارية على أفعال فكان مقتضى القياس أن تبنى أوائلها على الحركة، ويستغنى فيها عن همزة الوصل.

فإن قلت: فما وجه إسكان أوائلها حتى احتيج إلى همزة الوصل؟

قلت: قال بعض النحويين لأنها أسماء معتلة سقطت أواخرها للاعتلال، وكثر استعمالها فسكن أوائلها لتكون همزة الوصل عوضا مما أسقط منها. انتهى.
وقد دعت الحاجة هنا إلى الكلام على هذه الأسماء.

أما «اسم»: فأصله سمو كقنوا كذا قال سييويه، وقيل أصله سمو كقفل، فحذفت لامه تخفيفا وسكن أوله لما مر، وقيل: نقل سكون الميم إلى السين، وهو عند البصريين مشتق من السمو، وعند الكوفيين من الوسم، ولكنه قلب، فأخرت فاؤه فجعلت بعد اللام، وجاءت تصاريفه على ذلك، والخلاف في هذه المسألة شهير، فلا نظول به.

وأما «است»: فأصله ستّه - بفتح الفاء والعين - ودليل تحريك العين جمعه على أفعال، ودليل فتحها أن المفتوح العين أكثر، فلا يعدل عنه لغير دليل، ودليل فتح فائه قولهم: ستّه - بفتح الفاء حين حذفوا العين، وفيه ثلاث لغات: است وسه وست.

وأما «ابن»: فأصله بنو، ودليل فتح فائه قولهم في جمعه بنون، وفي النسب بنوى - بفتحها - ودليل فتح عينه جمعه على أفعال.

فإن قلت: ما الدليل على أن لامه واو؟

(١) أى: بناء أوائل بعض أمثلته.

قلت: ذكروا لذلك ثلاثة أوجه، أحدها: أن الغالب على ما حذفت لأمه
الواو دون الياء.

الثاني: أنهم قالوا: البنوة، واعترض بأن البنوة لا دليل فيها، لأنهم قالوا:
الفتوة، ولام فتى ياء.

الثالث: أنهم قالوا: في مؤنثه بنت. فأبدلوا التاء من لامها، وإبدال التاء من
الواو أكثر من إبدالها من الياء.

وذهب بعضهم إلى أن لام ابن ياء، واشتقه من بنى يبنى.

وأما «ابنم»: فهو ابن زيدت فيه الميم للمبالغة، كما زيدت في زرهم، قال
الشاعر^(١):

وهل لي أم غيرها إن ذكرتها؟
أبي الله إلا أن أكون لها ابنما

وأما «اثنان»: فأصله ثنيان، لأنه من ثنيت، فحذفت لأمه، وسكن أوله،
وجى بهمزة الوصل.

وأما «امرؤ»: فهو اسم تام لم يحذف منه شيء، إلا أنه لما كان يجور
تخفيف همزته بنقل حركتها إلى الساكن قبلها مع الألف واللام نحو المرء أعلوه
لذلك، ولكثرة استعماله.

(١) قائله: هو المتلمس واسمه جرير بن عبدالمسيح - وهو من الطويل -.

اللغة: «أبي الله» أي: منع ألا أكون إلا ابنا لها.

الإعراب: «وهل» الواو للعطف وهل للاستفهام «لي» جار ومجرور خبر مقدم «أم» مبتدأ
مؤخر «غيرها» صفة لام «إن» شرطية «ذكرتها» فعل وفاعل ومفعول والجملة في محل
جزم فعل الشرط، والجواب محذوف دل عليه الكلام السابق «أبي» فعل ماض «الله» فاعل
«أن» مصدرية «أكون» فعل مضارع ناقص منصوب بأن واسمها ضمير والتقدير: إلا كوني
ابنا لها، لأمي «ابنما» منصوب لأنه خبر أكون.

الشاهد: قوله «ابنما» فإن أصله ابن زيدت فيه الميم للمبالغة كما زيدت في زرهم
وشجعهم.

مواضعه: ذكره الأشموني ٢/٨١٦، وابن يعيش ٩/١٣٣، والمقتضب للمبرد ٢/٩٣،
والخصائص لابن جني ١/٥٨، ٢/١٨٢.

وأما تأنيث ابن واثنين وامرئ، فالكلام عليها كالكلام على مذكراتها، والتاء في ابنة واثنين للتأنيث كالتاء في امرأة، بخلاف التاء في بنت وئتين، فالتاء فيهما بدل من لام الكلمة، إذ لو كانت للتأنيث لم يسكن ما قبلها، ويؤيد ذلك قول سيبويه: لو سميت بهما رجلا لصرفتهما، يعنى: بنتا وأختا.

فإن قيل: فإذن نفهم من الكلمة التأنيث؟

قلت: أجاب ابن يعيش في شرح المفصل بأن التأنيث مستفاد من نفس الصيغة، ونقلها من بناء إلى آخر.

وذلك أن أصل بنت بنو فنقلوه إلى فعل الحقوه بجذع بالتاء، كما الحقوا أختا بالتاء بقفل فصارت الصيغة علما للتأنيث، إذ كان هذا علما اختص بالتأنيث. وأما «ايمن»: فهو اسم مشتق من اليمن، وهو مخصوص بالقسم وهمزته قطع وصل، هذا مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنها همزة قطع، وهو عندهم جمع يمين، ورد مذهبهم بثلاثة أوجه:

أحدها: أنه لو كان جمعا لم تصح كسرة همزته، وقد سمع كسرها.

الثاني: أنه قد سمع حذف همزته نثرا في قول عروة بن الزبير: لِيَمْنُكَ لَثْنِ ابْتَلَيْتَ لَقَدْ عَافَيْتَ.

والثالث: أنه لو كان جمعا لم يتصرف فيه بحذف بعضه لأن ذلك في الجموع غير معروف، وفيه اثنتا عشرة لغة. جمعها ابن مالك رحمه الله في بيتين وهما:

هَمْزَ اَيْمٍ وَايْمُنْ فَافْتَحْ وَاكْسِرْ أَوْ اِمْ قُلْ أَوْ قُلْ مٌ أَوْ مِنُّْ بِالتَّثْلِيثِ قَدْ شُكِّلَا
وَايْمُنْ اِخْتَمَ بِهِ، وَاللَّهُ كَلَّا أَضِيفَ إِلَيْهِ فِي قَسَمٍ تَسْتَوْفِ مَا نُقِلَا

السادس: همزة حرف التعريف وهي المشار إليها بقوله (همز آل كذا) وشمل قوله (همز آل) حرف التعريف والموصولة والزائدة، ومذهب الخليل أن همزة آل همزة قطع وصلت لكثرة الاستعمال، وهو اختيار المصنف في غير هذا الموضع، وهمزة أم التي هي بدل من آل في لغة أهل اليمن همزة وصل أيضا. فهذا تمام المقصد الأول، وأما المقصد الثاني فيشتمل على مسائل:

الأولى: اختلف في همزة الوصل هل أصلها السكون أو الحركة؟ فقيل اجتلبت ساكنة ثم حركت بالكسر الذى يجب لالتقاء الساكنين، وإليه ذهب الفارسي واختاره الشلوين، وقيل: اجتلبت متحركة وهو قول سيبويه، وهو الظاهر.

الثانية: اعلم أن همزة الوصل تفتح فى موضعين فى حرف التعريف وأيمن، وقد ذكر كسرها فى أيمن، وتضم فى غيرهما، قيل: ضمة أصلية موجودة أو مقدره بالموجودة نحو «اسكن» والمقدره نحو اغزى يا هند، فإن أصله اغزوى، وذكر الشارح فى نحو اغزى مما عرض إبدال ضمة ثالثة كسرة وجهين: الضم والكسر، قال: والضم هو المختار، وحكى ابن جنى كسر الهمزة فى نحو اخرج مما ضمته لارمة وهى لغة رديثة، ويشم الضم قبل الضمة المشمة فى نحو اختيار وانقيد على لغة الإشمام، وتكسر فيما سوى ذلك.

الثالثة: مذهب البصريين أن أصل حركة همزة الوصل أن تكون كسرة، وإنما فتحت فى بعض المواضع تخفيفا، وضمت إتباعا، وذهب الكوفيون إلى أنها كسرت فى نحو اضرب تبعا لثالث الفعل، وضمت فى نحو «اسكن» تبعا لثالث الفعل أيضا، ورد عليهم أنه ينبغى أن تفتح فى نحو اعلم، وأجيب بأنها لو فتحت فيما ناله مفتوح لالتبس الأمر بالخبر.

الرابعة: قد علم أن همزة الوصل إنما جىء بها للتوصل إلى الابتداء بالساكن، فإذا تحرك ذلك الساكن استغنى عنها، نحو استتر، إذا قصد إدغام تاء الافتعال فيما بعدها نقلت حركتها إلى الفاء فقيل: ستر^(١) إلا أن لام التعريف إذا

(١) يلتبس هذا الماضى بعد النقل وحذف همزة الوصل بقولك «ستر» مضعف العين، والفرق بينهما من ثلاثة أوجه:

الأول: أن هذا الماضى المحذوف همزة وصله ورنه افتعل، والآخر، ورنه فعل - بتشديد العين.

والثانى: أن مضارع هذا الماضى يستر - بفتح ياء المضارعة كيستتر الذى هو أصله، ومضارع الآخر يستر بضم ياء المضارعة كيقتل - بتشديد التاء مكسورة.

والثالث أن مصدر هذا الماضى المحذوف همزة الوصل ستارا ومصدر المضعف العين تستير مثل تقتيل.

نقلت حركة الهمزة إليها في نحو الأحمر، فالأرجح إثبات الهمزة، فتقول: «الحر».

فإن قلت: فما الفرق بينه وبين ستر؟

قلت: النقل للإدغام، أكثر من النقل لغير الإدغام.

الخامسة: إذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل، حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها إن كانت مكسورة أو مضمومة، المكسورة نحو ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ﴾^(١) أصله اصطفى بهمزة وصل مكسورة فلما دخلت همزة الاستفهام حذفت همزة الوصل، والمضمومة نحو قولك: «اضطر الرجل» أصله اضطر بهمزة مضمومة، فلما دخلت همزة الاستفهام حذفت أيضا، وإن كانت مفتوحة لم تحذف بل تبدل ألفا، أو تسهل بين الهمزة والألف، وقد قرئ بالوجهين في مواضع من القرآن نحو: ﴿الذُّكْرَيْنِ﴾^(٢) ومن التسهيل قول الشاعر^(٣):

(٢) الآية ١٥٣ من سورة الصافات.

(١) من الآية ١٤٣ من سورة الأنعام.

(٢) قائله: هو حسان بن يسار للتغليي، وقيل: لعمر بن أبي ربيعة. - وهو من الطويل -.

اللغة: «الرباب» اسم امرأة «تباعدت» صارت بعيدة عنك «انبت» انقطع «حبل» معروف ويراد به هنا: العهد وأسباب المودة والصلة.

المعنى: أخبرني وأصدقني إذا تباعدت عنك دار الرباب أو انقطع ما بينكما من أواصر الألفة والمحبة وعهد الإخاء، هل الحق أن قلبك يطير معها، ويذهب عقلك حزنا عليها؟ وكنى بذلك عن شدة اضطرابه وخفقانه.

الإعراب: «الحق» الهمزة الأولى للاستفهام، والثانية أداة التعريف والحق منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف خبر مقدم «إن» شرطية «دار» فاعل لفعل محذوف هو فعل الشرط يفسره تباعدت «الرباب» مضاف إليه وجواب الشرط محذوف يدل عليه سياق الكلام «تباعدت» فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل ضمير الجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة «أو» حرف عطف «انبت»، فعل ماض، «حبل» فاعل (أن) حرف توكيد ونصب «قلبك» اسمها وضمير المخاطب مضاف إليه «طائر» خبر أن مرفوع بالضممة الظاهرة، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مبتدأ مؤخر، والتقدير: أفى الحق طيران قلبك.

الشاهد: قوله «الحق»، حيث نطق الشاعر بهمزة آل في هذه الكلمة بين الألف والهمزة مع القصر، وهذا هو التسهيل وهو القليل.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٨١٨ وابن هشام في شرح الألفية ٤/٢٤٤، وابن عقيل

٢/٤٠٦، وابن الناظم، وسيبويه ١/٤٦٨.

الحقَّ إن دارُ الربابِ تباعدتْ أو انبتَّ جبلٌ أن قلبك طائرٌ

والإبدال هو أرجح الوجهين .

فإن قلت: لم أبدلت أو سهلت، وكان القياس أن تحذف كما حذفت
المضمومة والمكسورة؟

قلت: إنما ترك مقتضى القياس في المفتوحة، لأن حذفها يوقع في التباس
الاستفهام بالخبر لاتحاد حركتها وحركة همزة الاستفهام، وإلى ذلك أشار بقوله:

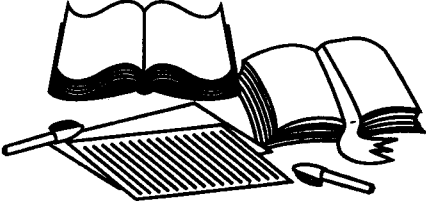
... ويبدلُ مدأ في الاستفهام أو يسهّلُ

فإن قلت: فهل يجرى الوجهان في همزة أيمن كقولك: أيمن الله يمينك؟ .

قلت: نعم، لأن العلة واحدة وقد نصوا على ذلك إلا أن قوله (ويبدل) قد
يوهم اختصاصه بهمزة آل، لأن الظاهر أن الضمير في (يبدل) يعود عليه، وكذلك
يوهمه كلام الكافية، بل هو كالتصريح بذلك .

واعلم أن الكلام على هذه المسائل يستدعى بسطا، ولكنني أضربت عنه
خشية الإطالة . والله أعلم .





التحفيظ

الجزء السادس

ويشتمل على:

الإبدال - الإعلال بال حذف - الإدغام.



الإبدال

الغرض من هذا الباب بيان الحروف التي تُبدل من غيرها إبدالا شائعا لغير إدغام، فإن الإبدال للإدغام لا ينظر فيه في هذا الباب.

ويحتاج هنا إلى ثلاث مسائل:

الأولى: في الفرق بين الإبدال والتعويض: والفرق بينهما أن البديل لا يكون إلا في موضع المبدل منه، كهاء هرقت ونحوه، والعوض يكون في غير (موضع)^(١) المعوض منه كساء عِدَّة، وهمزة ابن، وياء سَفِيرَج، ولا يقال في هذا بدل إلا تجوزا مع قلته.

والثانية: في الفرق بين الإبدال والقلب: والفرق بينهما أن القلب يختص بحروف العلة والإبدال يكون فيها وفي الحروف الصحيحة، فالإبدال أعم، والقلب أخص، قال بعضهم:

البديل على ضربين: بدل هو إقامة حرف مقام (حرف)^(٢) غيره نحو تاء تُخمة وتكأة^(٣) وبديل هو قلب الحرف نفسه إلى لفظ غيره على معنى إحالته إليه، وهذا إنما يكون في حروف العلة وفي الهمزة أيضا، لمقارنتها إياها وكثرة تغييرها، وذلك نحو قام، أصله قوم. فالألف واو في الأصل، وموسر أصله ياء ورأس أصل الألف الهمزة، وإنما أُبْنِت لتبرتها فاستحالت ألفا، فكل قلب بدل، وليس كل بدل قلبا.

وقال بعضهم: الفرق بين الإبدال والقلب. أن البديل وضع شيء مكان غيره على تقدير إزالة الأول، والقلب: هو تصيير الشيء على غير الصورة التي كان عليها من غير إزالة؛ ولذلك جعل مثل قال وباع قلبا، لأن حروف العلة تقارب بعضها بعضا، إذ هي من جنس واحد فسهل انقلاب بعضها إلى بعض، وجعل مثل آتعد ونحوه إبدالا، لتباين حروف الصحة من حروف العلة، فتقول على هذا

(١) أ، ب

(٢) أ، ب

(٣) التخمة: - بضم ففتح - الثقل الذي يصيبك من الطعام، وتاؤه مبدلة من الواو. والتكأة: العصا، وما يتكأ عليه، والرجل الكثير الاتكاء، وأصله وكأة - بدليل توكلات.

فى آتعد وأمئاله أنه كان فى الأصل اوتعد. فحذفت الواو وأبدل منها التاء، إلا أن الواو انقلبت تاء.

وأما قام وأمئاله فىقدر أنه كان فى الأصل قوم، ثم استحالت الواو ألفا، لا أنها حذفت وجعل مكانها الألف.

قلت: وعلى هذا فليس بينهما عموم ولا خصوص.

والثالثة: فى حصر حروف البديل: اعلم أن الإبدال للإدغام، يكون فى جمىع حروف المعجم إلا الألف، وأما الإبدال لغير الإدغام فىكفون فى اثنين وعشرين حرفا، وقد جمعها فى التسهىل قال: يجمع حروف البديل الشائع لغير إدغام قولك: «لَجِدُّ صَرِفٍ شَكِسٌ آمَنٌ طَىٌّ ثَوْبٌ عَزَّتِهِ».

وباقى حروف المعجم لا تبدل وهى: - الحاء والحاء والذال والظاء والضاد والغىن والقاف - إلا أن قوله: «الشائع». يفهم أن البديل قد يكون فى غيرها على سبىل الشذوذ، ومن ذلك قراءة الأعمش ﴿فَشَرَّدُ بِهِمْ...﴾^(١) - بالذال المعجمة. وخرجها ابن جنى على أن تكون الذال بدلا من الدال كما قالوا: لحم خَرَآذِلٍ وخرَادِلٍ^(٢) والمعنى الجامع لهما أنهما مَجْهُورَانِ ومنتقاريان، وخرجها الزمخشرى على القلب بتقديم اللام على العين، كقولهم: «شَدَّرَ مَدَّرَ»، وقد عدّ كثير من أهل التصريف حروف الإبدال اثنى عشر حرفا وجمعوها فى تراكيب كثيرة منها: «طَالَ يَوْمٌ أُنْجِدَّتُهُ» وأسقط بعضهم اللام، وعدّها أحد عشر، وجمعها فى قوله: «أجد طويت منها» وزاد بعضهم الصاد والزأى، وعدّها أربعة عشر، وجمعها فى قوله: «أُنْصَتَ يَوْمَ رَكَ طَاهُ جَدُّ» وعدّها الزمخشرى ثلاثة عشر، وجمعها فى قوله: «أَسْتَنْجِدُهُ يَوْمَ طَالَ» وقال ابن الحاجب: وهو وهم؛ لأنه أسقط الصاد والزأى وهما من حروف الإبدال، كقولهم: رِرَاطٌ وَزَقْرٌ، فى صراطٍ وصقْرٌ، وزاد السىن وليست من حروف الإبدال، فىإن أورد «اسمع» ورد «أذْكَرَ وَأَظْلَمَ»؛ لأنه من باب الإدغام، لا من باب الإبدال المجرى.

(١) من الآية ٥٧ من سورة الأنفال.

(٢) فى القاموس: خردل اللحم قطع أعضائه وافرة، أو قطعه وفرقه، وخرذل اللحم - لغة فى خردل.

قال ابن الخباز: وتتبعتها في كتبهم فلم تجاوز خمسة عشر، وجمعها في قوله: استنجده يوم صال رط.

قلت: لا طريق إلى حصرها إلا الاستقراء، وقد تقدم أنها اثنان وعشرون (حرفاً)^(١).

وإنما يذكر في هذا الباب ما هو ضروري، وقال في التسهيل: والضروري في التصريف هجاء «طويت دائماً» وهي ثمانية حروف.

وقال هنا: «أحرفُ الإبدالِ هَدَّاتٌ مُوْطِيَا» فزاد الهاء كما في الكافية، وهَدَّاتٌ بمعنى سكنت، وموطياً اسمٌ فاعلٌ من أوطأت الرحل إذا جعلته وطيئاً، إلا أنه خفف همزته بإبدالها ياء، لانفتاحها وانكسار ما قبلها، وإنما اقتصر على هذه التسعة، لأنها التي لا يستغنى عن ذكرها في التصريف، وما عدا هذه التسعة فإبداله إما شاذ كقولهم في «أصيلان» أصيلاً^(٢) وإما لغة قليلة كإبدال الجيم من الياء المشددة في الوقف. قال في شرح الكافية: وهذا النوع من الإبدال جدير بأن يذكر في كتب اللغة، لا، في كتب التصريف وإنما ينبغي أن يُعَدَّ في الإبدال التصريفي ما لو لم يُبدل أَوْقَعَ في الخطأ أو مخالفة الأكثر؛ فالموقع في الخطأ كقولك في مال: موك، والموقع في مخالفة الأكثر، كقولك في سقَاءة: سَقَايَة.

تنبيه:

يعرف الإبدال بالرجوع في بعض التصاريف إلى المبدل منه لزوماً أو غلبة.

الأول: نحو جَدَفَ، فإن فاءه بدل من ثاء جَدَثَ؛ لأنهم قالوا في الجمع أجدآت، بالثاء فقط^(٣).

والثاني: نحو «أفلط» أي: أفلت، فإن طاءه بدل من التاء؛ لأن التاء أغلب فيه في الاستعمال، فإن لم يثبت ذلك في ذى استعمالين فهو من أصلين، نحو

(١) أ، ب.

(٢) أصيلاً: تصغير أصلان جميع أصيل - وهو الوقت بعد العصر إلى المغرب.

(٣) الجدت: القبر، وجمعه أجدت وأجدات.

أرَخَ وورَخَ، لا تقول إن الهمزة بدل من الواو، لأن جميع تصاريف الكلمة جاءت بالوجهين. وقال ابن الحاجب: يعرف البدل بكثرة اشتقاقه كثرات، فإن أمثلة اشتقاقه وِرثَ ووَارِثَ ومَوْرُوثٌ^(١).

وبقلة استعماله كقولهم: «الثعالى» فى الثعالب، و«الأرانى» فى الأرانب، وأنشد سيبويه^(٢):

لها أشاريرُ من لحمٍ تُتمرُّه من الثعالى وورَخُ من أرائبها

قال ابن جنى: ويحتمل أن يكون الثعالى جمع ثُعالة ثم قلب؛ فيكون كقولهم: «شراعى» فى «شرائع»، والذى قاله سيبويه أولى، ليكون كاراتيها وأيضا فإن ثُعالة اسم جنس وجمع أسماء الأجناس ضعيف.

يعنى بقوله اسم جنس: علم جنس.

وبكونه قرعا والحرف زائد كضوئيرب تصغير ضارب، لأنه لما علم الأصل علم أن هذه الواو مبدلة من الألف.

(١) التراث: كغراب - المال الموروث، أصله وراث استقلوا الواو المضمومة فى أول الكلمة فأبدلوا تاء إبدالا غير قياسى.

(٢) قائله: هو أبو كاهل النمر بن تولىب اليشكرى، يصف فرخة عقاب - تسمى غبة كانت لبنى يشكر - وهى بالغين المعجمة وفتح الباء المشددة. وهو من البسيط. اللغة: «لها» الضمير يرجع إلى الفرخة «أشارير» قطع قديد من اللحم «تتمره» من تمر اللحم، والتمر - بالتاء - إذا جفتها «ورخ» شىء قليل.

الإعراب: «لها» جار ومجرور خبر مقدم «أشارير» مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة «من لحم» جار ومجرور ومن بيانية «تتمره» فعل والفاعل ضمير مستتر فيه والهاء مفعول به - والضمير يرجع إلى اللحم - والجملة فى محل جر صفة لحم «من الثعالى» جار ومجرور فى محل رفع صفة لقوله أشارير «وروخ» عطف على أشارير «من أرائبها» جار ومجرور فى محل رفع صفة لقوله وورخ.

الشاهد: قوله: «الثعالى وأرائبها» فإن أصلهما من الثعالب، ومن أرائبها جمع أرنب، فأبدلت الباء الموحدة فيهما ياء.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٨٢٤ / ٣، وابن يعيش ٢٤ / ١٠، والهمع ١٨١ / ١، وسيبويه ٣٤٤ / ١.

ويكونه فَرَعًا وهو أصل كُمُوَيْه، فإنه تصغير ماء، فلما صغر على مُوَيْه علم أن الهمزة مبدلة من هاء.

وبلزوم بناء مجهول نحو (هَرَأَق) يحكم بأن أصله أراق، لأنه لو لم يكن كذلك لوجب أن يكون وزنه هَفْعَل وهو بناء مجهول.

فإن قلت: قد علم أن حروف البدل هي التي تبدل من غيرها، فما الحروف التي تبدل هذه منها؟.

قلت: ستعرف بالتفصيل الذي يذكره الناظم بقوله:

فَأَبْدِلِ الهمزةَ من واوٍ وِياَ

أَخِرًا إِثْرَ أَلِفٍ زِيدٍ.....

شروع هي ذلك التفصيل:

فالهمزة تبدل كثيرا من الواو والياء والألف، وقليلًا من الهاء والعين، ولم يذكرهما في النظم لقلتتهما. فمثال إبدالها من الهاء ماء - أصله - ماء لقولهم في الجمع: أمواه، وفي التصغير مويه، ومثال إبدالها من العين قولهم: «أباب بحر» في «عُباب بحر» وذهب بعضهم إلى أن الهمزة في هذا أصل من أب بمعنى تهيأ لأن البحر يتهيأ لما يزجر به، وإلى هذا ذهب ابن جنى.

وأما إبدالها من حروف اللين فمنه جائز ومنه واجب ومنه شاذ.

فمن الواجب إبدال الهمزة من كل واو أو ياء تطرفت بعد ألف زائدة نحو كساء ورداء أصلهما كساو ورداى، فأبدلت الواو في الأول والياء في الثاني لما ذكر.

وقد فهم من اشتراط التطرف أنهما إذا لم يتطرفا لا يبدلان همزة نحو تعاون وتباين.

ومن اشتراط زيادة الألف، أنهما لو تطرفا بعد ألف غير زائدة لم يبدلا، لثلا يتوالى إعلالان نحو: «واو، وآى».

تنبيهات:

الأول: هذا الإبدال مستصحب مع هاء التانيث العارضة نحو «بناءً وبناءة» فإن كانت هاء التانيث غير عارضة امتنع الإبدال نحو: «هداية، وسقاية وعلاوة وعداوة»؛ لأن الكلمة بُنيت على التاء، أى: أنها لم تُبنَ على مذكر، قال فى التسهيل: وربما صح مع العارضة وأبدل مع اللازمة، فالأول: كقولهم: فى المثل «أسقى رقاشٍ فإنها سقاية»^(١) لأنه لما كان مثلاً - والأمثال لا تغير - أشبه ما بنى على هاء التانيث، ومنهم من يقول: «إنها سقاة» - بالهمز - كحاله فى غير المثل، والثانى: كقولهم: «صلاة» فى صلاة^(٢).

الثانى: حكم علامة التثنية حكم هاء التانيث فى استصحاب هذا الإبدال ما لم تبين الكلمة على التثنية، وذلك قولهم: «عقلته بشائين» - وهما طرفا العقال.

الثالث: قد اعترض ضابط الإبدال المذكور بأنه يرد عليه مثل «غارى» فى النسب^(٣) إذا رخمت على لغة من لا ينوى، فإنك تقول: «يا غاؤ» - بضم الواو - من غير إبدال، مع اندراجه فى الضابط المذكور، وإنما لم يبدل لوجهين: أحدهما: أنه قد أعل بحذف لاه، ولم يجمع فيه بين إعلايين.

والثانى: أنه لما رخم على هذه اللغة شابه ما لا يعلى نحو واو، وإصلاح الضابط أن يقال: من واو أو ياء هى لام الكلمة، أو ملحق بها.

الرابع: اختلف فى كيفية هذا الإبدال، فقيل: أبدلت الياء والواو همزة وهو ظاهر كلام المصنف، وقال حذاق أهل التصريف: أبدل من الواو والياء ألف ثم أبدلت الألف همزة، وذلك أنه لما قيل: كساو وردأى - تحركت الواو والياء بعد

(١) هذا مثل: يضرب للمحسن أى: أحسن إليه لإحسانه.

وسقاية: بفتح السين وتشديد القاف - ويروى سقا - بلا ياء وها - وعليه فلا شاهد فيه.

(٢) الصلاة: بفتح الصاد وتخفيف اللام - قال فى القاموس: الصلاة ويهمز الجبهة.

(٣) ظاهره أن قوله: «فى النسب» قيد فى الكلام، وليس الأمر على هذا الظاهر، فإن

«غاوباً» إذا نودى بعد صيرورته علماً ورخم، قيل فيه ذلك على لغة من ينتظر على أن الواو

فى «يا غاؤ» ليست متطرفة، بل هى حشو، وذلك لأن الحذف عارض، والمحذوف

مراعى.

فتحة، ولا حاجز بينهما إلا الألف الزائدة وليست بحاجز حصين لسكونها وزيادتها، وانضم إلى ذلك أنهما في محل التغيير وهو الطرف، فقلبا ألفا - حملاً على باب عَصَا وَرَحًا - فالتقى ساكنان، فقلبت الألف الثانية همزة، لأنها من مخرج الألف.

الخامس: ليس هذا الإبدال مخصوصا بالواو والياء، فإن الألف تشاركهما فيه، فإذا تطرفت الألف بعد ألف زائدة وجب قلبها همزة نحو: «صحراء» مما ألفه للتأنيث، فإن الهمزة في هذا النوع بدل من ألف مجتلية للتأنيث كاجتلاب ألف «سكرى» لكن ألف سكرى غير مسبوقة بالألف فسلمت، وألف صحراء مسبوقة بألف فحركت فرارا من التقاء الساكنين، فانقلبت همزة لأنها من مخرجها، وقوله في الكافية:

مِنْ حَرْفٍ لِيْنِ آخِرٍ بَعْدَ أَلْفٍ مَزِيدٍ أُبْدِلُ هَمْزَةً وَذَا أَلْفٍ

أعم لشموله الأحرف الثلاثة:

وقوله: .. وفي فَاعِلٍ مَا أَعْلَى عَيْنًا ذَا اقْتَفَى ..

ذا إشارة إلى إبدال الواو والياء همزة واقتفى. أى: اتبع.

هذا موضع ثان يجب فيه إبدال الياء والواو همزة، وهو كل واو وياء وقعت عينا لاسم فاعل أعلت في فعله نحو «قائل، وبائع» أصلهما قاول وبائع، ولكنهم أعلوه حملا على فعله.

قال في شرح الكافية: فأبدلت الهمزة من الواو والياء في اسم الفاعل، كما أبدلت الألف منهما في الفعل حيث قالوا: قال وباع، واحترر بقوله: (أعلّ عينا) من نحو عور وصيد، فاسم الفاعل منهما عاور وصيد، بالواو والياء، ولايدلان لصحتهما في الفعل جريا في الصحة مجرى واحدا كما جريا في الإعلال مجرى واحداً.

تنبيهات:

الأول: هذا الإبدال جارٍ فيما كان على فاعل وفاعلة، ولم يكن اسم فاعل، كقولهم: «جائر» وهو البستان، قال^(١):

صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي جَائِرٍ أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمِيلُهَا تَمَلُّ

وكقولهم: «جائرة» - وهي خشبة تجعل في وسط السقف، وكلام الناظم هنا وفي الكافية لا يشمل ذلك، وقد نبه عليه في التسهيل.

الثاني: اختلف في هذا الإبدال، فقيل: أبدلت الواو والياء همزة، كما قال المصنف، وقيل: بل قلبتا ألفا، ثم أبدلت الألف همزة، كما تقدم في نحو كساء ورداء وكسرت الهمزة على أصل التقاء الساكنين، وبهذا قال أكثرهم. وقال المبرد: أدخلت ألف فاعل قبل الألف المنقلبة في قال وباع وأشباههما، فالتقى ألفان وهما ساكنان، فحركت العين لأن أصلها الحركة، والألف إذا تحركت صارت همزة.

الثالث: يكتب نحو: «قائل، وبياع» بالياء على حكم التخفيف، لأن قياس الهمزة في ذلك أن تُسهَّلَ بين الهمزة والياء. فلذلك كتبت ياء، وأما إبدال الهمزة في ذلك ياء محضة فنصّوا على أنه لحن، وكذلك تصحيح الياء في «بائع» ولو جاز تصحيح الياء في بائع لجاز تصحيح الواو في «قائل».

(١) قائله: هو كعب بن جعيل - يصف امرأة شبه قلما بالقناة - وهو من الرمل -
اللغة: «صعدة» - بفتح الصاد - هي القناة التي تنبت مستوية فلا تحتاج إلى تقويم ولا تشقيف.
ويقولون: امرأة صعدة أي: مستقيمة القامة مستوية على التشبيه بالقناة كما يشبهونها بغصن البان وبالخيزران.

المعنى: شبه امرأة - ذكرها في بيت سابق - بقناة مستوية لدنة قد نبتت في مكان مطمئن الوسط مرتفع الجوانب والرياح تهب بها وتميلها وهي تميل مع الريح.

الإعراب: «صعدة» خبر مبتدأ محذوف، أي: هي صعدة، «نابتة» صفة لصعدة «في جائر» جارٍ ومجرور متعلق بنابتة، «أينما» اسم شرط جازم يجزم فعلين، وهو مبنى على الفتح في محل نصب على الظرفية المكانية، وما زالت «الريح» فاعل لفعل محذوف يقع فعلا للشرط، يفسره ما بعده، «تميلها» جملة لا محل لها مفسرة للفعل المحذوف، «تمل» فعل مضارع جواب الشرط، مجزوم بالسكون، وفيه ضمير مستتر فاعل.

الشاهد: قوله: «جائر» فإنه على وزن فاعل - اسم للبستان - وليس باسم فاعل فيجوز فيه إبدال الياء همزة كما يجوز في فاعل الذي هو اسم فاعل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشموني ٨٢٧ / ٣، وابن عقيل ٢٧٣ / ٢. وابن الناظم.

قال ابن الخباز: وقد أولعت بذلك العامة واللحان من القراء، وكذلك قالوا في همزة الجمع نحو رسائل وكتائب وحلائب - جمع رسالة وكتيبة وحلوبة إلا أن في الترشيح ما نصه عجائز وقبائل - بالهمزة ولا تحرك الياء لأنه لا أصل لها في الحركة. وقد يجوز تخفيف الهمزة في هذا كله، وقلبها ياء أجاره أبو إسحاق الزجاج. وتخفيف الهمزة قياس مطرد في هذا وشبهه، انتهى.

فإن قلت: إنه نقل عن حمزة أنه يقف في مثل ذلك بالياء.

قلت: لأن حمزة يأخذ باتباع رسم المصحف الكريم في تخفيف الهمز على أن المختار أن يؤخذ لحمزة في ذلك بالتسهيل بين بين. فإن الرسم لا يخالفه.

فإن قلت: فهل يجوز نقط الياء التي هي صورة الهمزة في بائع وقائل؟

قلت: لا وجه لنقطها لأن صورة الهمزة لا تنقط إلا حيث يكون قياس تخفيفها البديل كما إذا انفتحت وانكسر ما قبلها نحو «منير»، فإنها إذا كتبت على نية الإبدال نقطت.

وقال المطرزي^(١): نقط الياء من قائل وبائع عامي. قال: ومرّ بي في بعض تصانيف أبي الفتح ابن جنى أن أبا علي الفارسي دخل على واحد من التّسمين بالعلم، فإذا بين يديه جزء مكتوب فيه «قائل» منقوط بنقطتين من تحت، فقال أبو علي لذلك الشيخ. هذا خط من؟ فقال: خطي، فالتفت إلى صاحبه، وقال: قد أضعنا خطواتنا في زيارة مثله، وخرج من ساعته.

والمُدَّزِيدَ ثَالِثًا فِي الْوَاحِدِ هَمَزًا يُرَى فِي مَثَلِ كَالْقَلَائِدِ

هذا موضع ثالث يجب إبدال حرف المد همزة. وهو كل مدة ثالثة رائدة فإنها تبدل همزة، إذا جمع ما هي فيه على مثال مفاعل نحو «قلائد»، وصحائف، وعجائز» فالهمزة فيهن بدل من ألف قلادة وياء صحيفة وواو عجور، وشمل

(١) هو ناصر بن عبد السيد بن علي بن المطرزي المشهور بالمطرزي. من أهل خوارزم. قرأ على الزمخشري والموفق أخطب خوارزم، وبرع في النحو واللغة والفقهاء على مذهب الحنفية، ولد في رجب سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة - وصنف شرح المقامات، ومختصر المصباح في النحو، والمغرب في شرح المغرب، وغير ذلك. ومات بخوارزم في يوم الثلاثاء حادي عشرين جمادى الأولى سنة عشر وستمائة.

قوله: (المد) الألف والواو والياء، واحترز به (من)^(١) نحو: «قسورة وقساور»^(٢) لأن الواو فيه ليست حرف مد، واحترز بقوله (زيد) من أن تكون المدة غير رائدة فإن الإبدال لا يجوز نحو: «مفازة ومفاوز، ومسيرة ومسائر ومثوبة ومثاوب» فإن سمع في شيء منه الإبدال لم يقس عليه كمصائب ومناثر - والأصل فيهما مصاوب ومناور، وقد نطق بهذا الأصل فيهما، وشذ الهمز أيضا في «معاش» وروى عن نافع، والمشهور عنه الياء، وقوله في نحو: (كالقلائد) أي: في كل جمع على مثال قلائد في الحركات والسكنات وعدد الحروف.

كَذَاكَ ثَاتِي لَيْنِيْنِ اِكْتَنَفَا مَدَّ مَفَاعِلَ كَجَمْعِ نَيْفَا

هذا موضع رابع يجب فيه إبدال الياء والواو همزة إذا وقعت ألف التفسير بين حرفي علة وجب إبدال ثانيهما همزة بشرط ألا يفصل من الطرف، فاندرج في هذا الضابط ثلاث صور:

أحدها: أن يكونا واوين نحو: «أول» فتقول في جمعه أوائل، بإبدال الواو الثانية همزة، وهذا باتفاق.

والثانية: أن يكونا ياءين نحو نَيْفٌ^(٣) فتقول في جمعه نيايف بالهمز.

والثالثة: أن يكون أحدهما ياء والآخر واوا نحو سيّد وصائد، فتقول في جمعهما سيائد وصوائد - بالهمز - والأصل سیاود وصوايد، هذا مذهب سيبويه والخليل ومن وافقهما، وذهب الأخفش إلى أن الهمزة في الواوين (فقط، ولا يهمز في الياءين، ولا في الواو مع الياء فيقول: نيايف وصوايد وسيأود، على الأصل، وشبهته أن الإبدال في الواوين)^(٤) إنما كان لثقلهما؛ ولأن لذلك نظيرا، وهو اجتماع الواوين أول كلمة، وأما إذا اجتمعت الياءان أو الياء والواو فلا إبدال،

(١) ب، ج وفي أ (عن).

(٢) القسورة: الأسد. ويقال فيه: قسور - بلا تاء.

(٣) النيف: هو الزيادة على المقدم من ناف نيف.

(٤) ب، ج.

لأنه إذا التقت الياءان أو الياء والواو أول كلمة فلا همزة نحو: «يَيْنِ، وَيَوْمِ - اسم موضع»^(١).

واحتج أيضا بقول العرب في جمع «ضَيُونٍ - وهو ذكر السنائير - ضَيَاوِنِ من غير همز، والصحيح ما ذهب إليه سيبويه للقياس والسمع، أما القياس فلأن الإبدال في نحو «أوائل» إنما هو بالحمل على كسَاء وراء، لشبهه به من جهة قربه من الطرف (وفي رداء وكسَاء لا فرق بين الياء والواو فكذلك هنا)^(٢) وأما السماع فحكى أبو زيد في سِيْقَةِ سِيَاتِقٍ بالهمز - وهي فيعلة من ساق يسوق، وحكى الجوهري في تاج اللغة جيِّدٌ وجيائد، وحكى أبو عثمان عن الأصمعي في جمع عَيْلٍ عيائل - بالهمز.

وأما ضياون فشاذ مع أنه لما صحح في واحده صحح في الجمع فقالوا: ضياون كما قالوا ضَيُونِ، وكان قياسه ضَيِّنِ.

قإن قلت: فهل يقاس على ضياون ما شابهه في صحة واحده إذا وجد؟.

قلت: قد ذهب إلى ذلك ناس، والصحيح أنه لا يقاس عليه.

تنبيهات:

الأول: شمل قوله: (لينين) الواوين والياءين والواو والياء، فعلم أنه موافق

لسيبويه.

الثاني: فهم من قوله: (مد مفاعل) اشتراط اتصال المد بالطرف، فلو فصل

بمدة ظاهرة نحو طواويس أو مقدرة كقول الراجز^(٣):

(١) اسم موضع: هذا راجع إلى «يين» - بفتح كل من الياءين، وهو اسم قرية باليمن واسم واد بين ضاحك وضويحك، وأما «يوم» فهو - بفتح الياء وكسر الواو - وصف من لفظ اليوم، يقولون: يوم أيوم، ويوم - بزنة فرح كما يقولون ليل الليل وشعر شاعر، وما أشبه ذلك. (٢) ب، ج.

(٣) قائله: هو جندل بن المثنى - يصف الدهر وما لقيه منه حين كبرت سنه وانحنت عظامه،

وأصابت الأقداء عينه - وهو من الرجز

وصدره: حنى عظامي وأراه نائري.

وَكَحَلَّ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَاوِرِ

يريد العواوير، لأنه جمع عَوَارٍ - وهو الرمد - فحذف الياء ضرورة، فهذا مفصول عن الطرف تقديرا ولو اضطر شاعر ففصل بمدة وائدة في مثال مفاعل لم يتعد بها ووجبت الهمزة كقوله^(١):

..... فيها عيائيلُ أسودٌ ونمرٌ

وهو عكس عواور.

الثالث: لا يختص هذا الإبدال بتالي ألف الجمع، بل لو بنيت من القول مثل عَوَارِضٍ قلت: «قَوَائِلُ» بالهمز، هذا مذهب سيبويه والجمهور، وخالف الأخفش والزجاج فذهبا إلى منع الإبدال في المفرد لحفته بخلاف الجمع.

فإن قلت: فكان ينبغي للناظم أن ينبه على هذا.

قلت: قوله: (مد مفاعل) شامل له فإنه لم يقيده بالجمعية.

= اللغة: «حنى» قوس «ثائرى» قاتلى، والثأر: الدم والطلب به والجمع آثار وآثار، وثأر به: طلب دمه وقتل قاتله «كحل العينين» وضع فيها الكحل تزيينا لها «العواور» جمع عوار - وهو اللحم يتزع من العين - وسائل يؤخذ من شجر ويجفف ويوضع في العين، ويروى ثاغرى بدل ثائرى.

وقد جعل الشاعر ما فعله الدهر بعينه من الأذى والوجع - كحلا على طريق المجاز.

الإعراب: «حنى» فعل ماض وفاعله الضمير المستتر فيه الذى يرجع إلى الدهر «عظامى» مفعول به والياء مضاف إليه

«وأراه» أرى تنصب مفعولين والفاعل ضمير مستتر والأول الهاء والثانى ثائرى.

«وكحل» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه يعود على الدهر «العينين» مفعول به «بالعواور» جار ومجرور متعلق بكحل.

الشاهد: قوله: «العواور» فإن أصله العواوير.

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرح الألفية ٨٢٩ / ٣، وابن هشام ٢٥٢ / ٤ وابن الناظم، وسيبويه ٣٧٤ / ٢.

(١) مضى شرحه فى جمع التكسير.

والشاهد فيه قوله: «عيائيل» حيث وجبت الهمزة وفصل بمدة زائدة.

الرابع: زاد فى التسهيل لإبدال ثانى اللينين فى ذلك شطرا آخر، وهو الا يكون بدلا من همزة، احترز من نحو زوايا، وذلك أن ثانى اللينين فيه كان همزة ثم أبدل ياء وقد بين ذلك بقوله:

وَأَفْتَحَ وَرَدَّ الْهَمْزَ يَأِ فِيمَا أَهْلٌ لَأَمَّا وَفِي مِثْلِ هَرَاوَةٍ جَعِلْ

الألف واللام فى الهمز للعهد، والمراد الهمز المبديل بما بعد ألف الجمع المشاكل مفاعل فى النوعين - أعنى ما استحق الهمز لكونه مدا مزيدا فى الواحد، وما استحق الهمز لكونه ثانى لينين اكتنفا مد مفاعل، فيجب فى هذين النوعين إذا اعتلت لامهما أن يخففا بإبدال كسرة الهمزة فتحة، ثم بإبدالها ياء فيما لامة ياء أو واو أو همزة لم تسلم فى الواحد، مثل ما لامة ياء نحو هدية وهدايا، ومثال ما لامة واو لم تسلم فى الواحد مطيئة ومطايا ومثال ما لامة همزة نحو خطيئة وخطايا، والأصل فى جميع ذلك أن تجمع على فعائل بالهمز نحو صحيفة وصحائف، والأصل فى هدايا هداىي بإبدال مدة الواحد همزة مكسورة فاستثقل ذلك فخفف بإبدال الكسرة فتحة فصار هداىي، ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار هداء، فاستثقل وقوع همزة عارضة فى جمع بين ألفين وهى من مخرج الألف، فكان ذلك كتوالى ثلاث ألفات فأبدلت الهمزة ياء فصار هدايا، والعمل فى مطايا كالعمل فى هدايا.

وأما خطايا ونحوه مما لامة همزة فأصله خطائى، - بهمزتين - الأولى مبذلة من مدة الواحد والثانية لام الكلمة فوجب إبدال الثانية ياء، لاجتماع همزتين ثم فتحت الأولى ثم قلبت الثانية ألفا ثم أبدلت الأولى ياء كما سبق فى هدايا، هذا مذهب سيويه وجمهور البصريين، وذهب الخليل إلى أن مدة الواحد لا تبدل فى هذا همزة لثلا يلزم اجتماع همزتين، بل يقلب بتقديم الهمزة على الياء فيصير خطائى، ثم يعل كما تقدم، واعترض بأن القياس قلب الياء همزة.

وإذا اجتمع همزتان عمل فيهما على ما يقتضيه الأصول، ويدل على صحة مذهب سيويه قول بعض العرب: «اللهم اغفر لى خطائى» - بهمزتين - على الأصل، وهو شاذ، وهذه الأمثلة من النوع الأول، أعنى: باب قلائد.



والتنوع الثاني مثاله زاوية وزوايا، أصله زوائى - بإبدال الواو همزة، لكونها
ثانى لينين اكتنفا مد مفاعل، ثم خفف بالفتح فصار زواى، ثم قلبت الياء ألفا
فصار زواأ، ثم قلبت الهمزة ياء على نحو ما تقدم فى هدايا.

فإن قلت: لم يشمل كلام الناظم نحو خطيئة مما لامه همزة، فإنه خص
ذلك بما أعل.

قلت: قال الشارح: حروف العلة الواو والياء والألف والهمزة، فأدرجها فى
كلامه وحكى التحويون فى الهمزة ثلاثة أقوال:

أحدها: أنها حرف صحيح، والثانى: أنها حرف علة، وإليه ذهب الفارسى،
والثالث: أنها شبيهة بحرف العلة.

وقوله فى نحو: (هراوة جُعلَ واوًا) يعنى: أن المجموع على مثال مفاعل إذا
كانت لامه واوًا لم تُعل فى الواحد بل سلمت فيه كواو هراوة، جعل موضع
الهمزة المذكورة فى جمعه واو، فيقال: هراوى، والأصل هراؤو، بقلب ألف هراوة
همزة، ثم خفف بالفتح فصار هراو، ثم قلبت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها
فصار هراءا، فكرهوا ألفين بينهما همزة لما سبق، فأبدلوا الهمزة واوًا، طلبًا
للتشاكل؛ لأن الواو ظهرت فى واحده رابعة بعد ألف، فقصد مشاكلة الجمع
لواحده.

تنبيهات:

الأول: شذ إقرار الهمزة فيما لامه ياء إجراء للمعتل مجرى الصحيح فى
قوله:

فَمَارَأَلْتِ أَقْدَامُنَا فِي مَقَامِنَا ثَلَاثَتِنَا حَتَّى أُزِيرُوا الْمَنَائِيَا^(١)

(١) قائله: هو عبيدة بن الحارث بن عبد المطلب ابن عم النبى ﷺ وكان أمير المسلمين يوم بدر
فقطعت رجله ومات بالصفراء.. وهو من الطويل.

اللغة: «ثلاثتنا» أراد بها نفسه وعليًا وحمزة رضى الله عنهم «أزيروا» - بضم الهمزة وكسر
الزاي من مجهول أزار من زار زيارة «المنائيا» - جمع منية - وهى الموت.

وشذ إقرارها فيما لامة همزة وقد تقدم.

الثاني: شذ إبدال الهمزة واوا في قولهم «هداوى»؛ لأن لامة ياء، وفي مطاوى، لأن لامة واو أعلت في الواحد، وأجاز الأخفش القياس على هداوى وهو ضعيف، إذ لم ينقل منه إلا هذه اللفظة.

الثالث: مذهب الكوفيين أن هذه الجموع كلها على وزن فعالي صحت الواو في هداوى كما صحت في المفرد، وأعلت في مطايا كما أعلت في المفرد، وهدايا على وزن الأصل، وأما خطايا فجاء على خطية بالإبدال والإدغام، وإنما ذهب البصريون إلى أنها فعائل حملا للمعتل على الصحيح، ويدل على صحة مذهب البصريين قوله: حتى أزيروا المنائيا. ونقل بعضهم عن الخليل أن وزنها فعالي كقول الكوفيين، قلت: وليس موافقا لهم من كل وجه؛ لأن الألف عندهم للتأنيث، وعنده بدل من المدة المؤخرة، وتقدم بيان مذهبه.

واوا وهمزاً أوّل الواووين ردّ في بدء غير شبه ووفى الأشدّ

يعنى: أن كل كلمة اجتمع في أولها واوان، فإن أولهما يجب إبدالها همزة بشرطين:

الأول: ألا تكون الثانية بدلا من ألف فاعل نحو ووفى ووورى.

والثاني: ألا تكون بدلا من همزة كالووكى مخفف الوؤلّى أنثى الأوأل^(١) أى: الإلجاء، فمثال ما يجب إبدالها لوجود الشرطين قولك: فى جمع واصله أوصل

= الإعراب: «فما رالت» من أخوات كان، وروى «فما برحت» «أقدامنا» اسمها ونا مضاف إليه، «فى مقامنا» جار ومجرور فى محل نصب خبر رال، «ثلاثتنا» بدل من «نا» فى مقامنا، «حتى» للغاية بمعنى إلى يعنى: «إلى أن أزيروا المنائيا» «أزيروا» مبنى للمجهول والضمير فيه مفعول ناب عن الفاعل «المنائيا» مفعول ثان.

الشاهد: قوله «المنائيا» حيث أثبت فيه حرف العلة فى الموضع الذى يجب حذفه فيه فى سعة الكلام، إجراء للمعتل مجرى الصحيح - والوجه أن يقول المنايا.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٣١ / ٣، وابن الناظم.

(١) قال الأشمونى: هو أفعال تفضيل من وآل إذا لجأ.

والأصل وواصل - بواوين أولاهما فاء الكلمة والثانية بدل من ألف واصله، لأنها كآلف ضاربة فلا بد من إبدالها، فاجتمع واوان في الأول، فأبدلت الأولى همزة وكذلك أو يصل تصغير واصل، وأصله وويصل، والأول جمع الأولى أصله ووك ولو بنيت من الوعد على مثال كوكب قلت: أوعد، فإن كانت الثانية بدلا من ألف فاعل أو من همزة لم يجب الإبدال، ولكنه جائز.

تنبيهان:

الأول: لم يذكر هنا الشرط الثاني وذكرهما في الكافية إلا أن عبارته في الشرط الأول غير وافية بالمراد؛ لأنه شرط ألا تكون الثانية بدلا من ألف فاعل، وذلك يوهم أنها لو كانت مدة زائدة وليست بدلا من ألف فاعل وجب الإبدال، وليس كذلك، فتحريز العبارة أن يقال: ألا تكون الثانية مدة غير أصلية كما في التسهيل، ليندرج في ذلك ثلاث صور:

الأولى: وورى فإنها مبدلة من زائد.

والثانية: أن تبني من الوعد مثال فوعل ثم ترده إلى ما لم يسلم فاعله.

والثالثة: أن تبني من الوعد مثال طومار^(١)، فيقال: ووُعاد. فهذه الصور الثلاث لا يجب فيها الإبدال بل يجوز، وخالف قوم في الثالثة فأوجبوا الإبدال لاجتماع الواوين، وكون الثانية غير مبدلة من زائد؛ فإن الضمة التي قبلها غير عارضة، وإلى هذا ذهب ابن عصفور، واختار المصنف - رحمه الله - القول بجواز الوجهين، لأن الثانية وإن كان مداها غير متجدد، لكنها مدة زائدة، فلم تخل عن الشبه بالألف المنقلبة.

الثاني: زاد في التسهيل لوجوب الإبدال شرطا آخر، وهو أن يكون اتصال الواوين عارضاً يحذف همزة فاصلة، مثال ذلك أن تبني افوعل من الوأى، فتقول إياوأي، وأصله أوأوى - فقلبت الواو الأولى ياء لسكونها بعد كسرة، وقلبت الياء الأخيرة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فإذا نقلت حركة الهمزة الأولى إلى الياء

(١) الطومار: الصحيفة.

الساكنة حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها، ورجعت الياء إلى أصلها وهو الواو، لزوال موجب قلبها، فتصير الكلمة إلى وَوَآى، فقد اجتمع واوان أول الكلمة، ولا يجب الإبدال، ولكن يجوز الوجهان، وكذلك لو نقلت حركة الهمزة الثانية إلى الواو فصارت «وَوَا» جاز الوجهان وفاقا للفراسي، قيل: وذهب غيره إلى وجوب الإبدال في ذلك سواء نقلت الثانية أو لم تنقل.

وَمَدًّا أَبْدِلْ ثَانِيَّ الْهَمْزَيْنِ مِنْ كَلِمَةٍ أَنْ يَسْكُنَ كَاثِرًا وَائْتَمَنَ

الهمزة حرف مستقل في النطق بها عسر فإذا اجتمعت أخرى في كلمة كان النطق بها أعرس فيجب إذ ذاك التخفيف في غير ندور.

فإذا اجتمع الهمزتان في كلمة فلها ثلاثة أحوال:

الأول: أن تتحرك الأولى وتسكن الثانية، والثاني: عكسه، والثالث: أن تتحركا معا، وأما الرابع: وهو أن يسكنا معا فمتعذر، فإذا تحركت الأولى وسكنت الثانية، وجب في غير ندور إبدال الثانية حرف مد يجانس حركة ما قبلها، فتبدل بعد الفتحة أَلْفًا نحو أَثْر، وواوًا بعد الضمة نحو أَوْثْر، وياء بعد الكسرة نحو إِيْثَار، وأما قراءة من قرأ ﴿إِنلَافِهِمْ...﴾^(١) بتحقيق الهمزتين ابتداء، فنادر، وأما نحو «أَتَمَّنْ زِيد» فلا يجب فيه الإبدال لأن الأولى للاستفهام والثانية فاء الفعل، فليستا من كلمة واحدة.

وإذا سكنت الأولى وتحركت الثانية أبدلت الثانية ياء إن كانت موضع اللام، وصححت إن كانت موضع العين، فالأول كبناء قمطر من قرأ، فإنك تقول قرَأَى، والأصل قرَأَا، فالتقى همزتان فوجب إبدال الثانية ياء؛ لأنها موضع اللام، والثاني نحو سَأَلْ ولَأَلْ، صحت الهمزة لأنها في موضع العين، وأدغمت الأولى فلا إبدال في مثل هذا البتة، لأن الهمزتين في موضع العين المضاعف.

فإن قلت: قد أهمل الناظم بيان هذا القسم.

(١) من الآية ٢ سورة قريش.

قلت: أما نحو سأل - مما الهمزتان منه في موضع العين فترك ذكره، لأنه لا إبدال فيه، وأما نحو قمطر مما همزته في موضع لام الكلمة فقد يؤخذ من قوله:

مَآ لَمْ يَكُنْ لَفْظًا آتَمًّا
..... فَذَاكَ يَاءٌ مُطْلَقًا

وسياتى، وقد أشار الشارح إلى ذلك.

فإن قلت: فإن وقعت الهمزتان في موضع لام الكلمة ولم تكن الثانية طرفاً، أتصحح ثانيتهما أم تبدل ياء.

قلت: بل تبدل ياء لأنها لو صححت لزم الإدغام، وقد أجمعت العرب على ترك إدغام الهمزتين في كلمة إذا كانتا عينين نحو سأل، فإذا بنيت من قرأ سفرجل قلت قرأياً، وأصله قرأاً - بثلاث همزات، فأبدلت الثانية ياء لأنها موضع اللام وصحت الأولى والثانية.

وإن كانت الهمزتان متحركتين فلما أن تكون ثانيتهما موضع اللام أو لا، فهذان ضربان؛ فأما الأول منهما فسيأتى بيانه، وأما الثانى فله تسعة أنواع، لأن الثانية إما مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، وعلى كل من هذه الأحوال الثلاث فالأولى إما مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، فهذه تسعة؛ منها أربعة تبدل ياء، وهى المفتوحة بعد كسرة والمكسورة بعد فتحة أو كسرة أو ضمة، وخمسة تبدل واواً، وهى المفتوحة بعد فتحة أو ضمة، والمضمومة بعد فتحة أو كسرة أو ضمة، وستعرف ذلك بالتفصيل، ويتضح بالتمثيل، وقد بين حكم المفتوحة بقوله:

إِنْ يُفْتَحَ إِثْرَ ضَمِّ أَوْ فَتْحِ قَلْبٍ وَأَوْأٍ وَيَاءٍ إِثْرَ كَسْرِ يَنْقَلِبُ

فعلم من هذا البيت، حكم ثلاثة أنواع:

الأول: المفتوحة بعد ضم نحو: «أويدم» تصغير آدم أصله أيدم - بهمزتين - فأبدلت الثانية واواً لانضمام ما قبلها.

فإن قلت: فلعل الواو فى أويدم بدل من الألف فى آدم لا من الهمزة، فتكون كالواو فى خويتم تصغير خاتم، فلا يصح التمثيل به.

قلت: هذا وجه وقع فى كلام بعضهم، قال صاحب اللباب: إذا صغرت آدم أو جمعته أبدلت الألف واواً فقلت: أويدم وأوادم كما تقول فى ضارب ضويرب وضوارب، انتهى. والراجح ما تقدم من أن الواو بدل من الهمزة، لأن المقتضى لإبدالها ألفاً فى آدم زال فى التصغير وفى الجمع.

والثانى: المفتوحة بعد فتح نحو (أوادم) جمع آدم وأصله آدم - بهمزتين فأبدلت الثانية واواً لكونها مفتوحة بعد فتح.

فإن قلت: ولم كانت الواو أولى بها من الياء؟.

قلت: لمساواتها لها فى الخفة والخفاء، بخلاف الياء.

تنبيه:

ذهب المازنى إلى إبدال الهمزة فى هذا النوع ياء، فتقول فى أفعال التفضيل من أن زيد - أين من عمرو وعلى مذهب الجمهور تقول: هو أوّ من عمرو.

فإن قلت: كيف يصنع بأوادم جمع آدم؟.

قلت: جعل الواو فيه بدلا من الألف المبدلة من الهمزة فى آدم؛ لأنه صار بمنزلة خاتم.

والثالث: المفتوحة بعد كسر نحو إيم وهو مثال إصبع - بكسر الهمزة وفتح الياء من أم، أصله أمم - فنقلت فتحة الميم إلى الهمزة توصلا إلى الإدغام فصار أمم، فأبدلت الهمزة الثانية ياء، لانكسار ما قبلها، ثم بين حكم المكسورة بقوله (ذو الكسر مطلقاً) يعنى أن المكسورة تبدل ياء مطلقاً فشمّل ثلاثة أنواع:

الأول المكسورة بعد فتح نحو أئمة جمع إمام، أصله أئمة على وزن أفعلة، فنقلت كسرة الميم إلى الهمزة توصلا إلى الإدغام فصار أئمة ثم أبدلت الثانية ياء لانكسارها.

والثانى: المكسورة بعد كسر نحو إيم، وهو مثال إئمد من أم أصله أمم، فنقل وأدغم أمم، فأبدلت الثانية ياء لانكسارها وانكسار ما قبلها.

والثالث: المكسورة بعد ضمة نحو أين مضارع أنته إذا جعلته يئن، أصله آئن، فنقلت كسرة النون إلى الهمزة وأدغم ثم أبدلت الثانية ياء لأنها تجانس حركتها، ثم بين حكم المضمومة بقوله:

كَذَا وَمَا يُضَمُّ..... وَاوَا أَصِرُّ

يعنى أن المضمومة تبدل واوا مطلقا فشمّل ثلاثة أنواع أيضا:
الأول: المضمومة بعد فتح نحو أوبّ جمع آبّ - وهو المرعى - أصله أوبّ على وزن أفعال، فنقلت حركة عينه إلى فائه توصلا إلى الإدغام فصار آبّ، ثم خفف بإبدال الثانية واوا لأنها تجانس حركتها.

والثانية: المضمومة بعد كسر نحو إومّ - وهو مثال إصبع - بكسر الهمزة وضم الباء - من أم أصله ألمم، فنقلت الميم إلى الهمزة وأدغم ثم أبدلت الثانية واوا لانضمامها.

والثالث: المضمومة بعد ضم نحو «أومّ» - وهو مثال أصبع - بضم الهمزة والياء - من أم أصله ألمم، فنقلت ضمة الميم وأدغم كما تقدم، ثم أبدلت الثانية واوا، لانضمامها وانضمام ما قبلها.

تنبيه:

خالف الأخفش في نوعين من هذه التسعة أحدهما: المكسورة بعد ضم فأبدلها واوا. والآخر: المضمومة بعد كسرة، فأبدلها ياء فيقول في مضارع أنته أون، وفي مثال إصبع من أم إيم، فيدير الهمزة في هذين النوعين بحركة ما قبلهما، وغيره يديرهما بحركتهما، وهو الصحيح.

وأما الضرب الأول من ضربى اجتماع الهمزتين (المتحركتين)^(١) - وهو أن يكون ثانيهما موضع اللام، فقد أشار المصنف إليه بقوله:

..... ما لم يكن لفظًا آتمّ
..... فذاك ياءً مطلقًا جًا

(١) ١، ج.

يعنى: أن ثاني الهمزتين إذا كان متطرفا وجب إبداله ياء سواء كان قبله فتح أو كسر أو ضم، ولا يجوز إبداله واوا، لأن الواو الأخيرة، لو كانت أصلية ووليت كسرة أو ضمة لقلبت ياء ثالثة فصاعدا، وكذا تقلب رابعة فصاعدا بعد الفتحة، فلو أبدلت الهمزة الأخيرة واوا فيما نحن بصدده لأبدلت بعد ذلك ياء فتعينت الياء.

وقوله:

..... وَأَوْمٌ ونحوه وجهين في ثانيه أم

يشير إلى أنه لا يجب إبدال الهمزة الثانية فيما أول همزته للمضارعة نحو أوم، مضارع أم، بل يجوز فيه وجهان: الإبدال والتحقيق، فإن شئت قلت: أوم، وإن شئت قلت أوم - بالتحقيق - وكذلك تقول في مضارع أن، أين بإبدالها ياء لانكسارها، وإن شئت قلت: أئن - بالتحقيق - (لكون)^(١) الأولى للمضارعة وعلّة ذلك شبه همزة المضارعة بهمزة الاستفهام لمعاقبها النون والتاء والياء.

تنبيه:

قد فهم من هذا أن الإبدال فيما أولى همزته لغير المضارعة واجب في غير ندور كما سبق. قال في الكافية:

وما أتى على خلاف ما مضى فاحفظ وكن عن القياس معرضا

قال في شرحها: أشار بقوله: وما أتى على خلاف ما مضى. إلى «أئمة» بالتحقيق. وهى قراءة ابن عامر والكوفيين، وإلى قول بعض العرب «اللهم اغفر لى خطائى» - بهمزتين محققتين، ونحو ذلك، وقال فى التسهيل: وتحقيق غير الساكنة مع الاتصال لغة، وهو مخالف لما فى الكافية، وقال فى إيجاز التعريف: ما لم يشذ التحقيق، وظاهره موافقة الكافية، وقوله:

وياء اقلب ألفا كسرا تلاً أو ياء تصغير.....

يعنى: أن الألف يجب قلبها ياء فى موضعين:

(١) ب ، ج .

أحدهما: أن يعرض كسر ما قبلها، كقوله في جمع مصباح مصابيح، وفي تصغيره مُصْبِيح، لأنه لما كسر ما قبلها للجمع والتصغير، لم يمكن سلامتها لتعذر النطق بالالف بعد غير فتحة فردت إلى حرف يجانس حركة ما قبلها فصارت ياء.

والثاني: أن يقع قبلها ياء التصغير كقولك في تصغير غزال غَزِيلٌ، لأن ياء التصغير لا تكون إلا ساكنة، فلم يمكن النطق بالالف بعدها، فقلبت ياء مكسورة. ثم أدغمت ياء التصغير فيها. وقوله: (بِوَاوِ ذَا أَفْعَلًا)، يعني: أنه يفعل (بالواو)^(١) الواقعة آخرًا ما يفعل بالالف من إبدالها ياءً، لكسر ما قبلها. أو لوقوعها بعد ياء التصغير.

فالأول: نحو رَضِيَ وَغَزِيَ - أصلهما رَضَوْا وَغَزَوْا، ولأنهما من الرضوان والغزوة فقلبت الواو ياءً لكسر ما قبلها، وكونها آخرًا، لأنها بالتأخير تتعرض لسكون الوقف، وإذا سكنت تعذرت سلامتها، فعولمت بما يقتضيه السكون من وجوب إبدالها ياءً توصلًا إلى الخفة وتناسب اللفظ، ومن ثم لم تتأثر الواو بالكسرة وهي غير متطرفة كِعَوَضَ وَعِوَجَ، إلا إذا كان مع الكسرة ما يعضدها كحياض وسياط.

والثاني: كقولك في تصغير جَرَوْا، جُرِيَ، وأصله جُرِيُوا، فاجتمعت الياء والواو وسبقت إحداهما بالسكون، وفقد المانع من الإعلال، فقلبت الواو ياءً وأدغمت في الياء فصار جُرِيَ.

قال الشارح: وليس هذا النوع بمقصود له من قوله: (بِوَاوِ ذَا أَفْعَلًا فِي آخِرٍ) إنما مقصوده التنبيه على النوع الأول: لأن قلب الواو ياءً، لاجتماعها مع الياء، وسبق إحداهما بالسكون لا يختص بالواو المتطرفة ولا بما سبقها ياء التصغير على ما سيأتي ذكره في موضعه إن شاء الله تعالى.

قلت: هذا صحيح؛ ولذلك قال في التسهيل: تُبَدَلُ الْآلِفُ يَاءً لِقَوْلِهَا إِثْرَ كِسْرَةٍ أَوْ يَاءَ التَّصْغِيرِ، وكذا الواو الواقعة إثر كسرة متطرفة، انتهى، فاقصر في الواو على ذكر الكسرة. (وقوله: (أَوْ قَبْلَ تَا التَّائِيثِ) مثاله «شَجِيَّة» أصله شَجْوَةٌ،

لأنه من الشجوة، ففعل بالواو قبل تاء التانيث ما فعل بها متطرفة، لأن تاء التانيث في حكم الانفصال^(١). وقوله: (أو زيادتي فَعْلَان) مثاله «شَجِيان» وهو مثال ظريان، من الشجوة، أصله شجوان، فقلبت الواو ياء؛ لأن الألف والنون في حكم الانفصال أيضا مثل تاء التانيث. وقوله:

ذَا أَيضًا رَأُوا

.....

فِي مَصْدَرِ الْمُعْتَلِّ عَيْنًا وَالْفَعْلُ مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِبًا....

يعنى: أن الإعلال المذكور يجب للواو الواقعة عينًا لمصدر فعل معتل العين بشرط أن يكون بعدها ألف نحو صام صياما، أصله صوام، لكنه لما أعلت عينه في الفعل استثقل بقاؤها في المصدر بعد كسرة، وقبل حرف يشبه الياء، فاعتلت بقلبها ياء - حملا للمصدر على فعله - واحترز (بالمعتل عينًا) من المصحح نحو لاوذا لوادًا^(٢) لأن مصدره لا يعل. والأولى أن يقال في مصدر المعلن عينًا، لأن نحو لاوذ يطلق عليه معتل، إذ كل ما عينه حرف علة، فهو معتل وإن لم يعل.

فإن قلت: فمن أين يؤخذ اشتراط الألف؟

قلت: من قوله: (وَالْفَعْلُ مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِبًا نَحْوَ الْحَوْلِ) يعنى أن ما جاء على فعلٍ من مصدر الفعل المعلن العين، فالغالب فيه التصحيح نحو حال حولا وعاد المريض عوادًا، قال في شرح الكافية: ونبه بتصحيح ما وزنه فعل على أن إعلال المصدر المذكور مشروط بوجود الألف فيه حتى يكون على فعال.

قلت: وفي تخصيصه بفعال نظر؛ فإن الإعلال المذكور لا يختص به، وقد مثل الشارح بانقاد انقيادا، والأصل انقوادا، فأعل لما سبق ذكره.

تبيينان:

الأول: ندر التصحيح في فعال مصدرًا قالوا: «نَارِ نَوَارًا» أى: نفر (وكان حقه

الإعلال)^(٣).

(١) أ، ب.

(٢) لاوذ القوم لوادا وملاوذة - لاذ بعضهم بيعض، ولاذ به - لجأ إليه وعاد به.

(٣) أ، ج -- وفي ب (وإن كان حقه الإعلال).

قال في شرح الكافية: ولا نظير له.

الثاني: قال في التسهيل: وقد يصحح ما حقه الإعلال من فعل مصدرًا أو جمعًا وفعلًا مصدرًا.

فسوى بين فعل وفعل في أن حقه الإعلال، وهو يخالف ما تقدم من أن الغالب في فعل التصحيح.

وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أَهْلٌ أَوْ سَكَنٌ فَاحْكُمْ بِذَا الإِعْلَالِ فِيهِ حَيْثُ عَنَّ

إذا وقعت الواو مكسورًا ما قبلها وهي عين جمع أعلت في واحد أو سكنت وجب قلبها ياء بشرط وقوع الألف بعد الواو.

فالاول: نحو ديار أصله دَوَّارٌ، لكن لما انكسر ما قبل الواو في الجمع، وكانت في الأفراد معلقة بقلبها أَلْفًا، ضعفت فسلطت الكسرة عليها، وقوى تسلطها وجود الألف.

والثاني: نحو ثياب أصله ثَوَّابٌ، ولكن لما انكسر ما قبل الواو في الجمع، وكانت في الأفراد ساكنة ضعفت أيضًا، فتسلطت الكسرة عليها وقوى تسلطها وجود الألف.

فإن قلت: من أين يؤخذ اشتراط الألف؟

قلت: من قوله:

وَصَحَّحُوا فِعْلَةً وَفِي فِعْلٍ وَجِهَانٍ وَإِعْلَالٌ أَوْلَى كَالْحَيْلِ

بيان ذلك أن كل واو مكسور ما قبلها هي عين لجمع أعلت في واحده أو سكنت، لا تخلو من أن يكون بعدها ألف أو لا، فإن لم يكن بعدها ألف لم تقع إلا في وزنين:

أحدهما: فِعْلَةٌ، والآخر: فِعْلٌ، وقد بين حكمهما في هذا البيت، فعلم أن وجوب الإعلال إنما هو في غيرهما وهو فعال.

والحاصل أن الجمع المذكور ثلاثة أقسام: قسم يجب إعلاله وهو فِعَالٌ نحو ديار وثياب.

وقسم يتعين تصحيحه، وهو فعلة نحو عود وعوده، وكور وكورة، وقسم يجوز فيه وجهان: والإعلال أولى وهو: فعل نحو حاجة وحوج وحيلة وحيل، وإنما وجب التصحيح في فعلة، لأنها لما عدت الألف قل عمل اللسان فخفف النطق بالواو بعد الكسرة، وصحت، ولم يجرز إعلالها، لأنه انضم إلى عدم الألف تحصن الواو ببعدها عن الطرف بسبب هاء التانيث. وأما فعل فجار فيه التصحيح نظراً إلى عدم الألف والإعلال نظراً إلى أنها لقربها من الطرف قد ضعفت وثقل فيها التصحيح فأعلت.

تنبيهات:

الأول: فهم من قوله: (وجمع ذى عين) أن المفرد لا يعل نحو خوان^(١) إلا المصدر فقد تقدم ذكره، وشذ قولهم في (الصوان، والصوار)^(٢) صيان وصيار.
الثاني: احتزر بقوله: (أعل أو سكن) من طويل وطوال، فإن الواو لم تعل فيه ولم تسكن، ونذر قوله^(٣):

وَأَنَّ أَعْزَاءَ الرَّجَالِ طِبَالُهَا

(١) الخوان: ككتاب - وغراب - قال في القاموس: ما يؤكل عليه الطعام.

(٢) الصوان: صوان الثوب وصيانة مثلثين: ما يسان فيه. ه قاموس.

والصوار: ككتاب وغراب: قطع من البقر. ه قاموس.

(٣) قائله: هو أنيف بن زبان النبهائي الطائي - وهو من الطويل -.

وصدره: تبين لى أن القماء ذلة.

اللغة: (القماء) قصر القامة من قمؤ الرجل - إذا ذل وصغر (ذلة) ضعة وهوان (أعزاء) من العزة، وهى القوة والمنعة - ضد الذلة (طبالها) جمع طويل وأصله طوال.

المعنى: ظهر لى بعد التجربة والممارسة - أن قصر القامة فى الإنسان دليل الضعة والمذلة وأن الرجال الأعزاء المهابون هم الفارعون طوال القامة.

الإعراب: (تبين) فعل ماض «لى» جار ومجرور متعلق به «أن» حرف توكيد ونصب «القماء»

اسم أن «ذلة» خبر أن، وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع فاعل تبين «وأن»

الواو حرف عطف، وأن حرف توكيد ونصب (أعزاء) اسم أن وهو مضاف و«الرجال»

=

مضاف إليه «طبالها» خبر أن ومضاف إليه.



وأما جواد وجياد، فيحتمل أن يكون من الاستغناء بجمع جيد.

الثالث: زاد في التسهيل لوجوب الإعلال شرطاً آخر وهو: صحة اللام احترازاً من نحو جِوَاء في جمع جَوّ، وروء في جمع رِيَان^(١) فإنه يصحح لثلاثاً يجتمع إعلالان، إبدال العين ياء واللام همزة.

الرابع: جعل في التسهيل اشتراط الألف في وجوب الإعلال مخصوصاً بما سكنت الواو في واحده.

فقال ما نصه: أو عين جمع لواحد معتل العين مطلقاً أو ساكنها إن وليها في الجمع ألف وصحت اللام. انتهى. ومقتضاه أن الإعلال يجب في فعلة وفعل إذا أعلنت عين واحدهما نحو تارة وتير، وقيمة وقيم، ويكون قوله: (وصححوأ فعلةً وفي فعلٍ... وجهان) مخصوصان بما سكنت عين واحده نحو زوج وزوجة، ويكون نحو حاجة وحوج نادراً، ويدل على ذلك أيضاً قوله: فيه، وقد يصحح ما حقه الإعلال من فعل مصدرًا أو جمعاً.

الخامس: شدّ إعلال فعلةً في قولهم: «ثورٌ وثيرةٌ» والقياس: ثورةٌ كما قالوا عود وعودة، وعن المبرد قالوا ذلك للفرق بين ثور الحيوان، وثور قطعة من الأقط فقالوا في ذلك: ثيرة، وفي هذا ثورة، وقيل: جمعوه على فعلة - بسكون العين - فقلبت الواو ياء، لسكونها ثم حركت وبقيت الياء، وقيل: قالت العرب: ثورة

= الشاهد: قوله (طيالها) فإن الأصل: طولها؛ لأنه جمع طويل فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها، وكان القياس ألا تقلب ياء في الجمع، لأن الواو فيها متحركة في المفرد فهي قوية بالحركة ولم تقلب فيه، فقلبها شاذ.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشموني ٨٤٤ / ٣، وابن هشام ٢٦٩ / ٤، وابن يعيش ١٠ / ٨٨.

(١) الجوّ: هو الفضاء بين السماء والأرض، واسم لمواضع كثيرة.

ورِيَان: - أي: مرتو بالماء - ضد عطشان، وريان: أصله رويان اجتمع فيه الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء.

وثيران - فقلبوا الواو فيهما وأجروا الجمع مجرى واحداً، وذهب ابن السراج والمبرد فيما حكى عنهما المصنف أن ثيرة مقصورة من فعالة وأصله ثيارة كحجارة، فقلبت الواو ياء، لأجل الألف فلما قصره بقيت الياء منبهة على الأصل.

والواوُ لَماَ بَعدَ فَتَحَ يا انقَلَبَ كالمُعْطِيانِ يُرْضِيانِ.....

يجب إبدال الواو ياء إذا تطرفت بعد فتحة رابعة فصاعداً، لأن ما هي فيه إذ ذاك لا يعدم نظيراً يستحق الإعلال، سواء كانت في اسم كقولك «المعطيان» فإن أصله المعطوان، فقلبت الواو ياء حملاً لاسم المفعول على اسم الفاعل، أم فعل كقولك «يُرضيان» أصله يُرْضَوَانُ، لأنه من الرِّضْوَانِ، فقلبت الواو ياء حملاً لبناء المفعول على بناء الفاعل، وكذلك حملوا الماضي على المضارع فقالوا: «أُعْطِيتُ» وأصله أعطوت - حملاً على يعطى.

تنبيه:

هذا الإعلال مستصحب مع هاء التأنيث نحو: «المُعْطَاة» وقوله (والواو لاما)

يشمله.

وقوله: وَوَجَّـبُ

إبدالُ واوِ بَعدَ ضَمٍّ منِ الْفِ
.....

يعنى أنه يجب إبدال الألف واواً إذا انضم ما قبلها، مثاله ضويرب تصغير ضارب، وبويع تصغير بائع مبنياً للمفعول.

وقوله: (وَيَا كَمُوقِنَ بَدَأَ لَهَا أَعْتَرَفَ) يعنى: أنه يجب إبدال الياء الساكنة المفردة فى غير جمع واواً إذا انضم ما قبلها نحو مُوقِنَ أصله مُيقِنَ، لأنه من أيقن، فقلبت الياء واواً لانضمام ما قبلها، واحترز بالساكنة من المتحركة نحو: «هَيَامُ»^(١) فإنها تحصنت بحركتها، فلا تقلب إلا فيما سيأتى بيانه.

(١) الهيام: - بضم الهاء وتخفيف الياء - يطلق على العطش الشديد وعلى اختلال العقل من العشق، وعلى ما يأخذ الإبل فتهمم فى الأرض ولا ترعى.

واحترز بالمفردة من المدغمة نحو «حَيْضٌ»^(١) فإنها لا تقلب لتحصلها بالإدغام.

واحترز بغير الجمع من أن تكون في جمع؛ فإنها لا تقلب واوًا، بل تبدل الضمة قبلها كسرة فتصح الياء، وإلى هذا أشار بقوله:

وَيُكْسَرُ الْمَضْمُومُ فِي جَمْعٍ كَمَا يُقَالُ هَيْمٌ عِنْدَ جَمْعِ أَهْيِمًا

أصل هيم: هيم - بضم الهاء - لأنه جمع أهيم، فهو نظير حمر جمع أحمر، فخفف بإبدال ضمة فائه كسرة لتصح الياء، وإنما لم تبدل ياءه واوًا كما فعل في المفرد لأن الجمع أثقل من المفرد فكان أحق بمزيد التخفيف، فعدل عن إبدال عينه واوًا، لأنها أثقل من الياء.

تنبيهات:

الأول: سمع في جمع عاتطٍ عيط على القياس^(٢) وعوط بقلب الياء واوًا - وهو شاذ - حكاه أبو عبيدة.

الثاني: كان ينبغي أن يستثنى أيضًا فعلى صفة نحو الكوسى أنثى الأكيس، فإنها ذات وجهين عنده، وقد ذكرها آخر الفصل.

الثالث: حاصل ما ذكر المصنف أن الياء الساكنة المفردة إذا انضم ما قبلها، فإما أن تكون في جمع أو في فعلى صفة أو في مفرد غير فعلى الصفة، فإن كانت في جمع أبدلت الضمة كسرة وصحت الياء، وإن كانت في فعلى جاز الوجهان، وسيأتي الكلام عليها، وإن كانت في مفرد غير فعلى الصفة قلبت الياء واوًا، وهذا يشمل نوعين:

أحدهما: ما الياء فيه فاء الكلمة نحن مؤقن، فلا إشكال في إبدال يائه واوًا. والآخر: ما الياء فيه عين الكلمة، وهذا فيه خلاف، مذهب سيوييه والخليل إبدال الضمة فيه كسرة كما فعل في الجمع، ومذهب الأخفش إقرار الضمة وقلب الياء واوًا، وكلام المصنف يوافقهما، فلإذا بنيت من البياض نحو بُرد قلت على

(١) الحيض: - بتشديد الياء - جمع حائض.

(٢) العاطط: الناقة التي لا تحمل.



مذهبها يُبْضُ وعلى مذهب الأَخْفَشِ بُوْضٌ؛ ولذلك كان «ديك» عندهما محتملا لأن يكون فُعْلا وأن يكون فَعْلًا، ويتعين عنده أن يكون فَعْلًا بالكسر، وإذا بنيت مَفْعَلَةٌ من العيش قلت على مذهبهما: معيشة، وعلى مذهبه: مَعُوشَةٌ، ولذلك كانت معيشة عندهما محتملة أن تكون مَفْعَلَةٌ ومَفْعِلَةٌ، ويتعين عنده أن تكون مَفْعَلَةٌ.

واستدل لسيبويه بأوجه:

أحدها: قول العرب «أَعْيَسُ بَيْنَ الْعَيْسَةِ» فالعيسة^(١) مصدر كالحُمْرَة.

والثاني: قولهم مَبِيعٌ أصله مَبِيعٌ، فنقلت الضمة إلى الباء ثم كسرت لتصح الياء، وسيأتى بيان ذلك.

والثالث: أن العينَ حُكِمَ لها بحكم اللام فأبدلت الضمة لأجلها كما أبدلت لأجل اللام. واستدل الأَخْفَشُ بأوجه:

أحدها: قول العرب مَضُوفَةٌ لما يُحْذَرُ منه، وهي من ضاف يضيف، إذا أشفق عليه وحذر، قال الشاعر^(٢):

وكنْتُ إِذَا جَارِي دَعَا لِمَضُوفَةٍ أَشْمَرٌ حَتَّى يَبْلُغَ السَّاقَ مَتْرَى

(١) العيسة: بياض يخالطه شقرة. - هـ قاموس.

(٢) قائله: هو أبو جندب الهذلي - وهو من الطويل -.

اللغة: «لمضوفة»: ما ينزل به من حوادث الدهر ونواب الزمان «حتى يبلغ الساق» روى: حتى ينصف الساق «متري» كناية عن شدة قيامه واهتمامه في نصرة جاره عند حلول النوايب.

المعنى: إذا دعاني جاري لهذا الأمر شمرت عن ساقى وقيمت في نصرته.

الإعراب: «وكنْتُ» الواو للعطف وكان فعل ماض ناقص والتاء اسمها، وجملة «أشمر» خبر كان، وجعل الجوهري كان رائدة ههنا. قال: لأنه يخبر عن حاله وليس يخبر بكننت عما مضى من فعله، وليس كذلك لأنه لا تقع رائدة أولا إذا رفعت الاسم ونصبت الخبر. «إذا» ظرف «جاري» فاعل بفعل محذوف والياء مضاف إليه - يفسر الفعل بالظاهر والتقدير: إذا دعا جاري، ومفعول دعا محذوف تقديره: دعاني.

والثاني: أن المفرد لا يقاس على الجمع، لأننا وجدنا الجمع يقرب فيه ما لا يقرب في المفرد. ألا ترى أن الواوین المتطرفتين يقربان ياءين في الجمع نحو: «جثي» جمع جاثٍ ولا يقربان في المفرد نحو «عثو» مصدر عثا.

والثالث: أن الجمع أثقل من المفرد فهو ادعى إلى التخفيف.

وصحح أكثرهم مذهب سيبويه وأجابوا عن الأول من أدلة الأخفش

بوجهين:

أحدهما: أن مضوفة شاذ فلا تُبنى عليه القواعد.

والآخر: أن أبا بكر الزبيدي ذكره في مختصر العين من ذوات الواو، وذكر أضاف إذا أشفق رباعيا، ومن روى ضاف يضيف فهو قليل. وعن الثاني والثالث بأنهما قياس معارض للنص، فلا يلتفت إليه.

وواوًا إثر الضمِّ رُدُّ الياءِ متى
ألفيَ لامَ فعلٍ أو مِن قبلِ تاءِ
كتاءِ بانٍ من رميَ كمقدرةٍ
كذا إذا كسبَعانَ صيرةٍ

تبدل الياء المتحركة بعد الضمة واوًا إذا كانت لام فعلٍ نحو: «قَصُو الرجلُ ورمو» وهذا مختص بفعل التعجب، ولم يجئ مثل ذلك في فعل متصرف إلا ما ندر من قولهم: «نَهَو الرجلُ فهو نهى» إذا كان كامل النُهية، وهو العقل. أو كانت لام اسم مبنى على التانيث بالتاء كمرموة مثال مقدرة من رمي، فلو كانت التاء عارضة بأن يقدر بناء الكلمة على التذكير ثم يعرض لحاق التاء وجب إبدال الضمة كسرة، وتصحيح الياء كما يجب ذلك مع التجريد وذلك نحو توان الأصل فيه تَوَانِي، فأبدلت الضمة كسرة فصار تَوَانِيًا، لكنه خُفِّفَ بإبدال ضمته كسرة لأنه ليس في الأسماء المتمكنة ما آخره واو قبلها ضمة لازمة، فإذا لحقت التاء قلت: تَوَانِيَةٌ، لأنها عارضة فلا اعتداد بها.

= «المضوفة» جار ومجرور متعلق بدعا «حتى» للغاية وأن بعدها مضمرة «يلبغ» فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد حتى «الساق» مفعول به «مترى» فاعل يلبغ والياء مضاف إليه.

الشاهد: قوله: «مضوفة» فإن القياس فيه مضيئة.

مواضعه: ذكره الأشموني ٨٤٨/٣، وابن يعيش ٨١/١٠.

فإن قلت: من أين يعلم أن مراده غير العارضة؟.

قلت: من تقييده بنحو مقدرة وقوله: (كذا إذا كسبعان صيره) يعني أنه يجب إبدال الياء بعد الضمة واوًا قبل زيادتي فعلان كبناء مثل سُبُعان من الرمي، وهو اسم موضع فتقول فيه رَمُوان وأصله رَمِيان، قلبت الياء واوًا وسلمت الضمة؛ لأن الألف والنون لا يكونان أضعف حالًا من التاء اللازمة في التحصن من الطرف.

وَإِنْ تَكُنْ عَيْنًا لِفَعْلَى وَصَفًا فَذَلِكَ بِالْوَجْهِينِ عَنْهُمْ يُلْفَى

أى: وإن تكن الياء المضموم ما قبلها عينًا لفعلى وصفًا جار فيها وجهان:

أحدهما: إبدال الضمة كسرة فتصح الياء، والآخر: إبقاء الضمة فتقلب الياء واوًا فتقول فى أنثى الأكيْس والأضيْق الكيسى والضيقى، على الأول، والكوسى والضوقى على الثانى، قال الشارح: ترديدا بين حملة على مذكوره تارة وبين رعاية الزنة أخرى.

تنبيهان:

الأول: فهم من قوله وصفًا أن فعلى إذا كانت اسمًا تقلب ياؤها واوًا نحو طُوبَى وهو اسم مصدر من الطيب، وقد قرئ ﴿طَيْبَى لَهُمْ...﴾^(١) وهو قليل.

الثانى: كلام الناظم هنا مخالف لكلام سيبويه ومن تبعه من أهل التصريف من وجهين: أحدهما: أنه أجاز فى فعلى وصفًا وجهين وهم جزموا بأحدهما، فقالوا: تقلب ياء فعلى اسمًا واوًا كطوبى والكوسى وهما من الطيب والكيس ولا تقلب فى الصفة، ولكن يكسر ما قبلها فتسلم الياء نحو: «مِشِيَّةٌ حَيْكَى» يقال حاك فى مشيته يحيك حيكانا - إذا حرك منكبيه - ﴿قِسْمَةٌ ضِيْزَى﴾^(٢) أى جائرة من قولهم: ضازه حقه يضيّزه إذا بخسه وجر عليه فيه، والأصل ضيزى وحيكى - بالضم - لأنه ليس فى الصفات فعلى - بالكسر - وفيه فعلى - بالضم - فأبدلوا من

(١) من الآية ٢٩ من سورة الرعد.

(٢) من الآية ٢٢ من سورة النجم.

الضمة كسرة لتصح الياء على حد فعلهم في يُّضِرُّ فرقاً بين الاسم والصفة، قال بعضهم: ولم يأت من الصفات غير هذين يعني: حيكى وضيضى، والآخر أنهم ذكروا أنثى الأفعال في باب الأسماء فحكّموا لها بحكم الأسماء أعنى: إقرار الضمة وقلب الياء واوا، وظاهر كلام سيبويه أنه لا يجوز فيها غير ذلك وذكرها المصنف في باب الصفات، وأجاز فيها الوجهين، ونص على أن الوجهين في ذلك، مسموعان من العرب، وقال الشلوين: لم يجرى من هذا مقلوبا إلا فعلى أنثى أفعال، ولم يجرى اسما ولا صفة دونها، وهذا كله قياس من النحويين جعلوه نظير فعلى وهو عكسه. انتهى وكأنه لم يعتد بطوبى أو رآه تأنيث الأطيع.

فصل

[إذا اعتلت لام فعلى]

مِنْ لَامِ فَعَلَى اسْمًا أْتَى الْوَاوُ بَدَلًا يَاءٍ كَتَقَوَى غَالِبًا جَا ذَا الْبَدَلِ

إذا اعتلت لام فعلى - بفتح الفاء - فتارة تكون لامها واوا، وتارة تكون ياء. فإن كانت واوا سلمت فى الاسم كالدعوى وفى الصفة نحو نَشَوَى^(١) فلم يفرقوا فى ذوات الواو بين الاسم والصفة، وإن كانت ياء سلمت فى الصفة نحو خَزَيَا وَصَدَيَا، وقلبت واوا فى الاسم كالتقوى والفتوى والبقوى^(٢) فرقًا بين الاسم والصفة، وأوثر بهذا الإعلال (لأنه أخف)^(٣)، فكان أحمل، وأكثر النحويين يجعلون هذا مطردًا، وقال بعضهم: شذ من ذلك لفظة واحدة وهى قولهم: «طَفِيَا» لولد البقر فجاءت بالياء وكان القياس طَغُوا - بالواو - وزاد فى شرح الكافية لفظتين قال فيه: وإنما قال غالبًا احترازًا من الرِّبَا بمعنى الرائحة والطغيا وهو ولد البقرة الوحشية، وسَعِيَا اسم موضع، انتهى. والذى ذكره سيبويه وغيره من النحويين أن الربا صفة وليس بشاذ والأصل رائحة ربا أى: مملوءة طيبًا.

تنبيه:

ما ذكره الناظم هنا وفى شرح الكافية موافق لمذهب سيبويه وأكثر النحويين، أعنى فى كون إبدال الياء واوا فى فعلى الاسم مطردًا، وإقرار الياء فيها شاذ، وعكس فى التسهيل فقال: وشذ إبدال الواو من الياء لآما لفعلى اسمًا، وقال أيضا فى بعض تصانيفه: من شواذ الإعلال إبدال الواو من الياء فى فعلى اسمًا كالتَشَوَى والتَقَوَى والعنوى^(٤) والفتوى والأصل فيهن الياء.

(١) نشوى: بلد بأذربيجان.

(٢) البقوى: من الإبقاء - وهى الرحمة والرعاية.

(٣) أ، جـ.

(٤) العنوى: فى النسخ رسم هذا المثال ولم أجد له ذكرا فى القاموس، ولا فى المصباح ولا فى غيرهما، والذى فى كتب اللغة، والعنوة بناء التأنيث، وفسرت بالقهر والمودة.

ثم قال:

وأكثر النحويين يجعلون هذا مطرداً، وألحقوا بالأربعة المذكورة: الشَّرْوَى والطَّغْوَى واللَّقْوَى والدَعْوَى^(١) زاعمين أن أصلها الياء، والأولى عندي جعل هذه الأواخر من الواو سداً لباب التكرير من الشذوذ، ثم قال: وما يبين أن إبدال يائها واواً شاذ تصحيح الرِّبَاً وهى الرائحة، والطَّغْيَا، وهى ولد البقرة الوحشية تفتح طاؤها وتضم، وسعياً اسم موضع.

فهذه الثلاثة الجائية على الأصل والتجنب للشذوذ أولى بالقياس عليها، انتهى.

وتعقب احتجاجه بهذه الثلاثة، أما «ربياً» فقد جعلها سيبويه صفة قال: ولو كانت اسماً لقلت رَوَى - وأما «طغياً» فلا دليل فيه لأنه قد نقل فيه ضم الطاء فمن فتح أقر الياء استصحاباً للغة الضم، وأما «سعياً» فهو علم ويحتمل أن يكون منقولاً من صفة كخزياً وصدياً.

بالعكس جاء لامُ فعلِي وصَفَاً وَكَوْنُ قُصْوَى نَادِرًا لَا يَخْفَى

إذا اعتلت لام فعلى - بضم الفاء - فتارة تكون لامها ياء، وتارة تكون واواً؛ فإن كانت ياء سلمت فى الاسم نحو الفُتْيَا، وفى الصفة نحو القُصْيَا تأنيث الأقصى، فلم يفرقوا فى فُعَلَى من ذوات الياء بين الاسم والصفة، كما لم يفرقوا فى فعلى - بالفتح - من ذوات الواو كما سبق، وإن كانت واواً سلمت فى الاسم نحو حُرْوَى - اسم موضع - وقلبت ياء فى الصفة نحو الدنيا والعليا فهذا معنى قوله: (بالعكس).

وشذ من ذلك كالقُصْوَى فى لغة غير تميم، وأما تميم فيقولون: «القُصْيَا» على القياس، وشذ أيضاً «الحلْوَى» عند الجميع.

(١) الشروى: بمعنى مثل يقال لك شرواه أى: مثله.

والطغوى: بمعنى الطغيان.

واللقوى: كذا فى النسخ - بالقاف - ولم أجد له ذكراً فى القاموس وغيره، والذى فيه اللغوى - بالعين - بمعنى اللغو، وهو ما لا يعتد به من كلام أو غيره.

تنبيه:

ما ذكره المصنف من أن لام فعلى إذا كانت واواً تبدل ياء في الصفة وتسلم في الاسم مخالف لقول أهل التصريف، فإنهم يقولون: إن فعلى إذا كانت لامها واواً تقلب في الاسم دون الصفة ويجعلون «حزوى» شاذاً، وقال المصنف في بعض كتبه: النحويون يقولون هذا الإعلال مخصوص بالاسم ثم لا يمثلون إلا بصفة محضة أو بالدنيا، والاسمية فيها عارضة، ويزعمون أن تصحيح حزوى شاذ كتصحيح «حيوة»، وهذا قول لا دليل على صحته، وما قلته مؤيد بالدليل وموافق لقول أئمة اللغة.

حكى الأزهرى عن الفراء وابن السكيت أنهما قالوا:

ما كان من التعوت مثل الدنيا والعليا فإنه بالياء، فإنهم يستقلون الواو مع ضمة أوله، وليس فيه اختلاف، إلا أن أهل الحجاز أظهروا الواو في القُصوى، وبنو تميم قالوا: القصيا. انتهى.

وأما قول ابن الحاجب بخلاف الصفة كالحزوى يعنى تأنيث الأغرزي، قال ابن المصنف: هو تمثيل من عنده، وليس معه نقل، والقياس أن يقال: الغزيا كما يقال العليا.

فصل

[إذا اجتمعت الواو والياء وسكن ما قبلها]

إِنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَاً وَاتَّصَلَ وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيًّا
فَيَاءِ الْوَاوِ أَقْلِبْنِ مُدْغِمًا وَشَدَّ مُعْطَى غَيْرِ مَا قَدْ رُسِمًا

حاصل هذا الفصل أن الواو والياء إذا اجتمعا وسكن سابقهما وجب إبدال الواو ياء ثم الإدغام، وذلك مشروط بشروط:

الأول أن يتصلا، أعنى: أن يكونا في كلمة واحدة، فلو كانا في كلمتين نحو «فو يوسف» وهذا «فوزيد» لم يجز الإبدال والإدغام.

الثاني: أن يكون سكون السابق أصليا، فلو كان عارضا نحو قَوَى مخفف قوى لم تبدل ولم تدغم.

الثالث: ألا يكون الساكن بدلا غير لازم نحو رُوِيَّةٌ مخفف رُوِيَّة، فلا يبدل لعروضه، وحكى الكسائى الإدغام فى روياء إذا خفت وسمع من يقرأ ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّيَا تَعْبُرُونَ﴾ (١).

فإن كانت بدلا لازما نحو أَيْم وهو مثال أُبْلِم من الأيمة أصله أُويم، فأبدلت الهمزة الثانية واوا، لانضمام التى قبلها فصار أُويم، وهذا بدل لازم فقلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء فصار أيم، وهذان الشرطان مأخوذان من قوله: (ومن عروض عريا) أى من عروض ذات أو من عروض سكون.

فمثال ما اجتمعت فيه الشروط سيّد وأصله سيّود، لأنه فيعمل من ساد يسود، ومرمى أصله مرموى لأنه مفعول من رمى يرمى، فأبدلت الواو فيهما ياء ثم أدغمت أولى الياءين فى الأخرى.

تنبيهات:

الأول: لوجوب الإبدال فى هذا النوع شرط رابع لم ينبه عليه هنا، وهو ألا يكون الثانى واوا تحركت لفظا فى أفراد وتكسير غير لازم بعد ياء التصغير نحو جدول، فلك فى تصغيره وجهان:

(١) من الآية ٤٣ من سورة يوسف.

أحدهما: جُدَيْلٌ بالإبدال والإدغام على القياس وهو الأرجح.
والآخر: جُدْيُولٌ - بالتصحیح.

وقوله: (وشذ معطى غير ما قد رسما) يشمل ثلاثة أضرب:

أحدهما: ما أبدل وأدغم ولم يستوف الشروط كقولهم فى الرؤيا رِيًّا، وقد قرأ بعضهم ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرِّيَاءِ تَعْبُرُونَ﴾ وحكى الفراء فى روية مخفف رؤية رِيَّة - بالإدغام، وقال فى شرح الكافية: وحكى بعضهم اطرادهم على لغة، وقاس بعضهم عارض السكون على عارض البدلية فقال: فى قَوَى مخفف قوى فى - بالإدغام وهو ضعيف.

الثانى: ما صحح مع استيفاء الشروط كقولهم للسَّنور ضَيَّونَ، وَعَوَى الكلب عَوِيَّةً، ويومٌ أَيومٌ^(١).

والثالث: ما أبدل فيه الياء واواً وأدغمت الواو فى الواو كقولهم: عوى الكلب عَوَّةً وهو نَهْوٌ عن المنكر.

مِنْ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ بِتَحْرِيكِ أَصْلٍ أَلْفًا أَبْدَلٍ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلٍ

يجب إبدال كل ياء أو واو تحركت بعد فتح ألفا بشروط:

الأول: أن يكون التحريك أصلياً، احترازاً من أن يكون عارضاً نحو جَيْلٍ وتَوَمَّ مخففى جَيْئَلٍ وتَوَامٍ.

والثانى: أن يكون الفتح متصلاً احترازاً من أن يكون منفصلاً بحرف نحو زَاى وواو، فإن الألف فاصلة، أو يكون من كلمة أخرى نحو إن يزيد ومق، فإنه لا يؤثر.

والثالث: أن يكون اتصاله أصلياً احترازاً من نحو بناء مثل عَلِيْبُ^(٢) من الرمي أو الغزو فتقول فيه رُمِيٍّ وَغَزُوٍّ - منقوصاً - ولا تقلب الواو والياء أَلْفًا، لأن اتصال

(١) أيوم: أى: كثير الشدة.

(٢) العلبط: بضم العين وفتح اللام وكسر الموحدة: الضخم.

الفتحة بها عارض بسبب حذف الالف، إذ الأصل رُمَائِيٌّ وَغَزَاوِيٌّ؛ لأن عَلِبَطًا أصله عَلَابِطٌ.

فإن قلت: لا يؤخذ هذا الشرط من النظم.

قلت: بل من قوله: (متصل) فإن هذا منفصل تقديراً واتصاله عارض فيكون المعنى بعد فتح متصل لفظاً وتقديراً، فهذه الشروط لابد من اعتبارها في الإعلال المذكور ولا يشترط معها في إعلال اللام إلا شرط واحد وهو ألا يتصل بها ألف ولا ياء مشددة، وأما العين فيشترط في إعلالها مع هذه الشروط الثلاثة شروط أخرى.

أولها: ألا يسكن ما بعدها، وثانيها: ألا يكون ما هي فيه فعلا على فعل ذا أفعال أو متصرفاً منه، وثالثها: ألا يكون ما هي فيه فعلاً واوياً على افتعل بمعنى تفاعل أو متصرفاً منه. ورابعها: ألا يعل ما وليها، وخامسها: ألا يكون ما هي فيها اسماً مختوماً بزيادة تختص بالأسماء، وسادسها: ألا تكون هي بدلاً من حرف لا يعل - وسيأتي الكلام على هذه الشروط مفصلاً إن شاء الله تعالى.

فمثال ما يعل لاستيفاء الشروط وهي لام رمى ودعا أصلهما رمى ودعو، فقلبت الياء والواو ألفاً لما تقدم.

ومثال ذلك وهو عين باع وقال، أصلهما بيع وقول، فقلبت الياء والواو ألفاً لذلك، وقد أشار إلى أول هذه الشروط الستة بقوله:

إِنْ حُرِّكَ التَّالِيَّ وَإِنْ سَكُنَ كَفَّ إِعْلَالُ غَيْرِ اللَّامِ.....

يعنى: أن إعلال الياء والواو بالإعلال المذكور إذا كانا غير مشروط بأن يتحرك تاليهما كما مثلنا به، فإن سكن تاليهما منع الإعلال وكفه مطلقاً نحو بيان وغيره وطويل وخورتنق، وأما اللام فقد بين حكمها بقوله:

وَهِيَ لَا يُكْفَى.....

إِعْلَالُهَا بِسَاكِنِ غَيْرِ أَلْفٍ أَوْ يَاءِ التَّشْدِيدِ فِيهَا قَدْ أَلْفٌ

لما كانت اللام محل التغيير لم يكف إعلالها الساكن كما كف إعلال العين ما لم تكن ألفاً أو ياء مشددة فإنهما يكفان إعلالها دون غيرهما من السواكن، فالألف نحو رَمِيًا وَعَزَوًا، والياء المشددة نحو عَلَوِيّ، لأنهم لو أعلوا قبل الألف لاجتمع ساكنان، فيحذف أحدهما فيصير اللفظ رمى وعزا، فلا يُدرى للمثنى هو أم للمفرد.

وأما: رحيان وعصوان، فمحمول عليه لأنه من بابه، وأما نحو علويّ، فلا تبدل واوه ألفاً لأنها في موضع تبدل فيه الألف واواً، فإن ولى اللام غير الألف والياء المشددة من السواكن أعلت نحو يَخْشُونَ أصله يخشون، فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتقى ساكنان فحذفت الألف لالتقاء الساكنين، وكذلك تقول في جمع عصا - مسمى به - قام عَصَوْنَ، والأصل عَصَوُونَ، ففعل به ما ذكر في يخشون، وعلى هذا لو بنيت من الرمي مثل عنكبوت قلت رَمِيَّوتٍ والأصل رَمِيَّوتٍ ثم قلب وحذف لملاقاة الساكن وسهّل ذلك أمن اللبس إذ ليس في الكلام فَعَلَوْتُ، وذهب بعضهم إلى تصحيح هذا، لكون ما هي فيه واحداً، ثم أشار إلى ثانيها بقوله:

وَصَحَّ عَيْنُ فَعَلٍ وَفَعِلًا ذَا أَفْعَلٍ كَأَغْيِدٍ وَأَحْوَلًا

ما كان من الأفعال على فعل وعينه ياء أو واو واسم فاعله على أفعل لزم تصحيحه حملاً على أفعل لموافقته له في المعنى، لأن فعل من هذا النوع مختص بالألوان والخلق نحو غيد فهو أغيد^(١) وحول فهو أحول، ومصدر فعل هذا محمول عليه في التصحيح أيضاً نحو غيد غيدا وحول حولاً.

واحترز بقوله: (ذا أفعل) من نحو خاف ونحوه فإن وزنه فَعِلٌ، ولكن فاعله متزن بفاعل، ثم أشار إلى ثالثها بقوله:

وَأَنَّ يَبْنَ تَفَاعُلٌ مِّنِ افْتَعَلٍ وَالْعَيْنُ وَاوٌ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلِّ

(١) الأعيد: الناعم البدن، ويقال في الأنثى غيداء وغادة.

إذا كان افتعل واوى العين بمعنى تفاعل صح حملا على تفاعل، لكونه
 بمعناه نحو اجتوروا وازدوجوا بمعنى تجاوروا وتزاجوا، واحترز بقوله: (وإن بين
 تفاعل من افتعل) من أن يكون افتعل لا يدل على التفاعل، وهو الاشتراك فى
 الفاعلية والمفعولية، فإنه يجب إعلاله مطلقا نحو اختان بمعنى خان واجتار بمعنى
 جار، واحترز بقوله: (والعين واو) من أن تكون عينه ياء فإنه يجب إعلاله.

ولو كان دالا على التفاعل، نحو امتاروا وابتاعوا واستافوا^(١) أى تضاربوا
 بالسيف؛ لأن الياء أشبه بالالف من الواو فكانت أحق بالإعلال منها، ثم أشار
 إلى رابعها بقوله:

وإن لَحْرَفَيْنِ ذَا الإِعْلَالِ أُسْتَحِقَّ صُحْحَ أَوَّلٍ وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقُّ

إذا اجتمع في الكلمة حرفا علة واوان أو ياءان أو ياء وواو، وكل منهما
 مستحق لأن يقلب ألفا لتحركه وانفتاح ما قبله، فلا بد من تصحيح أحدهما لثلا
 يجتمع إعلالان والآخر أحق بالإعلال، فاجتماع الواوين كالحوى مصدر حوى إذا
 أسود، ويدل على أن ألف الحوى منقلبة عن واو قولهم فى مثناه: حووان، وفى
 جمع أحوى: حو، وفى مؤنثه حواء، فأصل الحوى حوو، فكل واحدة من
 الواوين تستحق الانقلاب، فإن قلبناهما لالتقى ألفان فيجب حذف أحدهما لالتقاء
 الساكنين، ثم حذف الآخر لملاقاة التنوين فيبقى اسم متمكن على حرف واحد،
 وذلك ممتنع، وما أفضى إلى الممتنع ممتنع، فلما امتنع إعلالهما معا وجب إعلال
 أحدهما، وكان الثاني أحق بذلك لأن الطرف محل التغيير والعين متحصنة
 بوقوعها حشوا واجتماع الياءين كالحيا للغيث - وأصله حى، فأعلت الياء الثانية لما
 تقدم، واجتماع الواو والياء كالهوى، أصله هوى فأعلت الياء على ما ذكر فى
 الحوى.

(١) بمعنى: تمايزوا وتبايعوا وتسايفوا.

وهكذا يفعل في كل ما جاء من هذا النوع إلا ما شذ من نحو غاية وأصله غيِّية، فأعلت الياء الأولى وصحت الثانية، وسهل ذلك كون الثانية لم تقع طرفاً، ومثل غاية في ذلك ثاية - وهي حجارة صغار يضعها الراعى عند متاعه فيثوى عندها - وطاية - وهي السطح والدكان أيضاً - وكذلك آية عند الخليل أصلها آيئة، فأعلت العين شذوذاً، وفي آية خمسة مذاهب غير مذهب الخليل ذكرتها في غير هذا الموضع، وإلى غاية وأخواتها أشار بقوله: (وعكس قد يحق)، ثم أشار إلى خامسها بقوله:

وَعَيْنٌ مَا آخِرُهُ قَدْ زِيدَ مَا يَخُصُّ الْأِسْمَ وَأَجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا

لما كان الإعلال فرعا والفعل فرع كان أحق به من الاسم؛ ولهذا إذا كان آخر الاسم زيادة تختص بالأسماء وجب سلامة عينه إذا كانت واواً أو ياء تحركتا وانفتح ما قبلهما؛ لأنه بتلك الزيادة بعد شبهه بما هو الأصل في الإعلال، وذلك نحو جَوْلَانٌ وَسَيِّصْلَانٌ، فإنهما قد ختما بزيادة تختص بالأسماء، وهي الألف والنون فصحت عينهما لذلك، وما جاء من هذا النوع مُعَلَّأً عد شاذاً نحو: داران وماهان^(١) وقياسهما دَوْرَانٌ وَمَوْهَانٌ وخالف المبرد في هذا فزعم أن الإعلال هو القياس، وعليه جاء داران وماهان، والصحيح الأول وهو مذهب سيبويه.

تنبيهات:

الأول: زيادة تاء التأنيث غير معتبرة في التصحيح؛ لأنها لا تخرجه عن صورة فعل لأن تاء التأنيث تلحق الماضي، فلا يثبت بلحاقها مبينة في نحو: قَالَةٌ وبِأَعَةٍ، وأما الحَوَكَّةُ فتصحيحه شاذ باتفاق.

(١) قيل: إن داران وماهان - أعجميان فلا يحسن عددهما فيما شذ.

الثانى: اختلف فى ألف التائىث المقصورة فى نحو صَوْرَى - وهو اسم ماء - فذهب المازنى إلى أنها مانعة من الإعلال؛ لاختصاصها بالاسم.

وذهب الأخفش إلى أنها لا تمنع الإعلال، لأنها لا تخرجه عن شبه الفعل، لأنها فى اللفظ بمنزلة ألف فعلاً، فتصحیح صَوْرَى عند المازنى مقيس، وعند الأخفش شاذ لا يقاس عليه؛ فلو بنى مثلها من القول لقييل على رأى المازنى: قَوْلَى، وعلى رأى الأخفش: قَالَا، وقد اضطرب اختيار الناظم فى هذه المسألة، فاختار فى التسهيل مذهب الأخفش، وفى بعض كتبه مذهب المازنى، وبه جزم الشارح، واعلم أن ما ذهب إليه المازنى هو مذهب سيويه.

الثالث: لم ينبه الناظم هنا على الشرط السادس، وهو ألا تكون العين بدلا من حرف لا يُعَلَّ وقد ذكره فى التسهيل، واحترز به عن قولهم فى شجرة: شِيرة، فلم يعلوا لأن الياء بدل من الجيم، قال الشاعر^(١):

إِذَا لَمْ يَكُنْ فَيَكُنْ ظِلٌّ وَلَا جَنَى فَابْعَدْكُنَّ اللَّهُ مِنْ شِيَرَاتِ

الرابع: قال فى الكافية:

وقد يَكْفُ سببُ الإعلالِ أَنْ يُنَابَ عَنْ حَرْفٍ بِتَصْحِيحِ قَمِنِ

(١) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من الطويل - .

اللغة: «ولا جنى» - بفتح الجيم - وهو ما يجتنى من الشجر «فأبعدكن الله» أى: لعنكن الله: يقال أبعد الله . أى لعنه .

والخطاب للأشجار التى ليس لها ظل ولا ثمر .

والإعراب: «إذا» للشرط «لم» حرف نفي وجزم وقلب، وجملة «لم يكن فيكن ظل» وقعت

فعل الشرط وظل مرفوع لأنه اسم كان وفيكن مقدا خيره «ولا جنى» عطف على «ظل»

«فأبعدكن الله» الفاء واقعة فى جواب الشرط وأبعدكن الله جملة من الفعل والفاعل

والمفعول جوابا للشرط .

الشاهد: قوله «شيرات» فإن الياء فيه بدل من الجيم لأن أصله شجرات .

مواضعه: ذكره الأشمونى ١٥٩ / ٣ .

فهذا شامل لنوعين:

أحدهما: ما هو بدل من حرف لا يعل نحو: شيرة فى شجرة، وقد تقدم.
والثاني: ما هو حال محل حرف لا يعل، وإن لم يكن بدلا نحو: أيس
بمعنى يش، فيضعون الهمزة موضع الياء، والياء موضع الهمزة، ويصححون
الياء، وإن تحركت وانفتح ما قبلها، لأنها وقعت موقع الهمزة، والهمزة لو كانت
فى موضعها لم تبدل، فعوملت الياء معاملتها لوقوعها موقعها، هكذا قال فى
شرح الكافية.

وهذا النوع الثانى لم يخرج بشىء من الشروط الستة المتقدمة، فيكون هذا
شرطا سابعا.

وذكر بعضهم: أن أيس إنما لم يعلّ لعروض اتصال الفتحة به، لأن الياء فاء
الكلمة فهى فى نية التقديم والهمزة قبلها فى نية التأخير، وعلى هذا فيستغنى عن
هذا الشرط بما سبق من اشتراط أصالة اتصال الفتحة.

الخامس: ذكر ابن بابشاذ لهذا الإعلال شرطا آخر، وهو ألا يكون التصحيح
للتنبية على الأصل المرفوض، قال: واحترز من مثل الخونة والحوكة. انتهى، وهو
غير محتاج إليه لأن هذا مما شذ مع استيفائه الشروط، ومثل ذلك فى الشذوذ
قولهم رَوَّحَ وَغَيَّبَ جمع رائج ورائب، وَعَفَّوْةَ جمع عَفْوٍ - وهو الجحش، قال
الشارح: لأن تاء التانيث غير مختصة بالأسماء، يعنى: فى عفوة.

وَقَبْلَ با اِقْلِبْ مِمْما التُّونَ إِذَا كَانَ مُسْكِنًا كَمَنْ بَتَّ أَنْبَدًا

فى النطق بالنون الساكنة قبل الباء عسر، لاختلاف مخرجيهما مع مباينة لين
النون وغطتها لشدة الباء، فذلك وجب إبدالها قبل الباء ميمًا، لأنها من مخرج الباء
ومثل النون فى الغنة، ولا فرق فى ذلك بين المنفصلة والمتصلة، وقد جمعها فى
قوله:

(كَمَنْ بَتَّ أَنْبَدًا) أى: من قطعك فألقه عن بالك واطرحه. وألف (أَنْبَدًا)

بدل من نون التوكيد الخفيفة.

تنبيهات:

الأول: عبر بعضهم عن إبدال النون ميما بالقلب كما فعل الناظم، والأولى أن يعبر بالإبدال؛ لأن القلب في الاصطلاح إنما يكون في حروف العلة غالباً، وتقدم بيان ذلك.

الثاني: نقل أبو علي ابن أبي الأحوص أحد تلاميذ الشلوين عن الفراء أن النون الساكنة تخفى عند الباء، ولا يحمل على ظاهره، فإن ذلك شيء لم ينقله أحد من النحويين عن العرب، وإنما يحمل على أنه تجور، فسمى الإبدال هنا إخفاء.

الثالث: قد تبدل النون ميما ساكنة ومتحركة دون باء، وذلك شاذ، فالساكنة كقولهم في حَنْظَل: حَمْظَل، وأمغرتِ الشاة أنغرت^(١) والمتحركة كقولهم في بنان: بَنَام، قال رؤبة^(٢):

يا هَالَّ ذاتَ المنطقِ التَّمْتَامِ وكَفَّكَ المِخْضَبِ البَنَامِ

(١) إذا خرج لبنها كالمغرة.

(٢) قائلة: هو رؤبة بن العجاج - وهو من الرجز -.

اللغة: «هال» اسم امرأة، منادى مرخم «هالة» منقول من هالة القمر، وهي الدارة المحيطة به «التمتام» من التمتمة - وهي تكرير التاء والميم - المخضب، الذي جعل فيه الخضاب «البنام» المراد: البنان - وهي أطراف الأصابع، والواحدة بنانة ويقال: بنان مخضب، لأن كل جمع يفرق بينه وبين واحده بالهاء - يوحد ويذكر.

المعنى: ينادى المسماة «هالة» ويصفها بأن في نطقها تمتمة وأطراف أصابعها مخضبة.

الإعراب: «يا» حرف نداء «هال» منادى مبني على ضم الحرف المحذوف لأجل الترخيم في محل نصب «ذات» نعت لهال باعتبار محله منصوب بالفتحة الظاهرة، وذات مضاف «والمنطق» مضاف إليه «التمتام» نعت للمنطق مجرور بالكسرة الظاهرة «وكفك» الواو حرف عطف، كف: معطوف على المنطق، وهو مضاف وكاف المخاطبة مضاف إليه مبني على الكسر في محل جر «المخضب» نعت للكف «البنام» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد: قوله: «البنام» حيث أبدل الميم من النون شذوذاً، لتحركها وعدم وجود الباء بعدها.

مواضعه: ذكره الأشموني ٢ / ٨٦٠، وابن هشام ٤ / ٢٩٦، وابن يعيش ١٠ / ٣٣.

فصل

[إذا كانت عين الفعل واوا أو ياء وقبلهما ساكن صحيح]

لِسَاكِنٍ صَحَّ أَنْقَلَ التَّحْرِيكَ مِنْ ذِي لَوْنٍ آتٍ عَيْنٍ فَعَلٍ كَأَبْنٍ

إذا كانت عين الفعل واوا أو ياء وقبلهما ساكن صحيح وجب نقل حركة العين إليه، لاستثقالها على حرف العلة، نحو: «يَقُومُ وَيَبِينُ» والأصل يَقُومُ وَيَبِينُ - بضم الواو وكسر الياء - فنقلت حركة الواو والياء إلى الساكن قبلهما. أعنى: القاف في يقوم والياء في يبين فسكنت الواو والياء.

ثم اعلم أنه إذا نقلت حركة العين إلى الساكن قبلها؛ فتارة تكون العين مجانسة (للحركة المنقولة، وتارة تكون غير متجانسة)^(١).

(فإن كان مجانسة)^(٢) لها لم تُغَيَّرْ بِأَكْثَرٍ مِنْ تَسْكِينِهَا بَعْدَ النِّقْلِ، وَذَلِكَ بِأَنَّ تَكُونَ الْحَرَكَةَ ضَمَّةً وَالْعَيْنَ وَاوًا، أَوْ كَسْرَةً وَالْعَيْنَ يَاءً، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَمْثِيلُهَا بِيَقُومُ وَيَبِينُ.

وإن كانت غير متجانسة لها أبدلت حرفا يجانس الحركة، فإذا كانت الحركة فتحة والعين واوا أو ياء أبدلت العين ألفا نحو أقام وأبان. أصلهما أقوم وأبين، فلما نقلت الفتحة إلى الساكن بقيت العين غير مجانسة لها، فقلبت ألفا.

وإذا كانت الحركة كسرة والعين واوا نقلت الكسرة، ثم قلبت الواو ياء لتجانس الكسرة نحو يُقِيمُ أصله يَقُومُ، ففعل به ما ذكر، ولهذا النقل شروط:

الأول: أن يكون الساكن المنقول إليه صحيحا، فإن كان حرف علة لم ينقل إليه نحو قَاوَلٌ وَبَيَّعَ وَعَوَّقَ وَيَبَّيَّنَ، وكذا الهمزة لا ينقل إليها نحو يَأْيَسُ مُضَارِعٌ أَيَسَ، لأنها معرضة للإعلال بقلبها ألفا، نص على ذلك في التسهيل.

فإن قلت: لم يستثن الهمزة هنا.

قلت: الهمزة قد عدتها المصنف من حروف العلة؛ فقد خرجت بقوله:

(صح).

(٢) ب.

(١) ب.

الثانى: الا يكون الفعل فعل تعجب، نحو ما أبين الشيء وأقومه، وأبين به وأقوم به، حملوه على نظيره من الأسماء فى الوزن والدلالة على المزية، وهو أفعل التفضيل.

الثالث: الا يكون من المضاعف اللام، نحو ابيض واسودّ، وإنما لم يعملوا هذا النوع لثلا يلتبس مثال بمثال، وذلك أن ابيض لو أعلنت عينه بالإعلال المذكور، لقليل فيه باض، وكان يظن أنه فاعل من البضاضة، وهى نعومة البشرة، وذلك خلاف المراد فوجب صون اللفظ مما يؤدى إليه.

الرابع: الا يكون فى المعتل اللام، نحو أهوى، فلا يدخله النقل لثلا يتوالى إعلالان، وإلى هذه الشروط الثلاثة أشار بقوله:

مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلٌ تَعَجَّبٌ وَلَا كَايِضٌ أَوْ أَهْوَى بِلَامٍ عَلَّلًا

وزاد فى التسهيل شرطا آخر، وهو الا يكون موافقا لفعل الذي بمعنى افعل نحو يعور ويصيد مضارعا عور وصيد، وكذا ما تصرف منه نحو أعوره الله، وكأنه استغنى عن ذكره هنا بذكره فى الفصل السابق فى قوله: (وصح عين فعل وفعلًا... ذًا أفعل) فإن العلة واحدة.

ومثل فعل فى ذًا الإعلال اسم ضاهى مضارعا وفيه وسم

يعنى أن الاسم المضاهى للمضارع - وهو الموافق له فى عدد الحروف والحركات - يشارك الفعل فى وجوب الإعلال بالنقل المذكور، وبشرط أن يكون فيه وسم يمتاز به عن الفعل، فاندرج فى ذلك نوعان:

أحدهما: ما وافق المضارع فى وزنه دون زيادته كمكان، فإنه موافق للفعل فى وزنه وفيه زيادة تنبئ عن أنه ليس من قبيل الأفعال وهى الميم؛ فاعل، وكذلك نحو مقيم ومبين ولو بنيت من البيع مفعلة - بالفتح - قلت: مباعة أو مفعلة - بالكسر - قلت مبيعة أو مفعلة - بالضم - فعلى مذهب سيبويه تقول مبيعة أيضا، وعلى مذهب الأخفش تقول مبيعة. وسبق ذكر مذهبهما.

والآخر: ما وافق المضارع فى زيادته دون وزنه، كبناء مثل تحلئ من البيع فتقول فيه تبيع بالإعلال المذكور لكونه موافقا للفعال فى عدد حروفه وحركاته وزيادته إلا فى وزنه؛ لأن تفعلا - بكسر التاء - ليس من الأبنية المخصوصة بالأسماء، وإذا بنيت من البيع مثل تُرْتَبِ^(١) قلت: تُبِيع على مذهب سيبويه، وتُبِيع على مذهب الأخفش لأن تفعلا - بضم التاء - ليس من أوزان الأفعال، بل هو من الأوزان المخصوصة بالأسماء كتفعل - بكسر التاء.

وأما ما شابه المضارع فى وزنه وزيادته معاً، فيجب تصحيحه نحو ابيض واسود وأطول منه وأبين، ولو بنيت من البيع مثل تضرب أو تقتل قلت: تَبِيع بالتصحيح لموافقته للفعال فى الأمرين معاً.

والحاصل أنه لا يعلى الاسم المشابه للفعال حركة وسكوناً إلا إذا خالفه فى حركة نحو تبيع مثال تحلئ من البيع أو زيادة فى أوله نحو مقام. فإن قلت: ولم كان ذلك؟

قلت: لأنه إذا شابه الفعل من كل وجه وأعل توهم كونه فعلاً فوجب تصحيحه لئلا يلتبس بالفعال.

فإن قلت: يتقضى هذا بنحو يزيد وتزيد - علمين - فإنهما أعلا مع موافقة الفعل فى الأمرين.

قلت: هذان ونحوهما مما نقل من الفعل بعد الإعلال، لا أنه أعل بعد تقديره اسماً.

ومن ذلك: أبان عند من لم يصرفه، فإن وزنه أفعال أعل فى حال الفعلية ثم سُمى به، وأما من صرفه فهو عنده فعال، وليس من هذا الباب.

وبهذا تعلم أن استدلال بعضهم على أنه فعال بأنه لو كان أفعال لم يعلى لأنه من قبيل الأسماء ضعيف، لأنه كيزيد ونحوه مما نقل بعد الإعلال.

(١) الترتب: بتاءين مضمومتين وتفتح الثانية - الشيء المقيم الثابت.

تنبيه:

ما تقدم من إعلال نحو تبيع مثال تحلي، لكونه خالف المضارع بكسر أوله هو مذهب النحويين كافة إلا المبرد فإنه يصحح ذلك ونحوه، لأنه ليس مبنيًا على فعل، فتقول تبيع - بالتصحيح - وتقول في مثل ترتب من القول تقول - بالتصحيح أيضا، وكذلك يشترط في إعلال نحو مقام مناسبة الفعل، وتقول: إن مقاما ومباعا ونحوهما مما خالف الفعل بزيادته، وإنما اعتلت لأنها مصادر لفعل أو اسم مكان، لا لأنها على وزن الفعل، ومدین ومريم ومكورة، عنده وارد على القياس، إذ لا فعل لها فتحمل عليه وهي عند غيره مما شذ من الإعلال، والتصحيح مذهب الجمهور، ويدل على فساد ما ذهب إليه إعلال عين معيشة ومثوبة وليس بمصدرين ولا اسمي مكان، إنما هما اسمان لما يعاش به من خير أو شر:

ومفعلٌ صُحِّحَ كالمفعَالِ .

كان حق مفعل أن يعل لأنه على وزن تعلم، وزيادته خاصة بالأسماء أعني الميم، فكان فيه موافقة الفعل من وجه ومخالفته من وجه، وذلك يقتضى إعلاله، لكنه صحح لشبهه لفظا ومعنى بما يستحق التصحيح وهو مفعال لأنه غير موازن للفعل لأجل الألف التي قبل لاه، أما شبهه به لفظا فواضح، وأما شبهه به معنى فلأن كلا منهما يكون آلة كمخيط ومكيال، وصفة مقصودا بها المبالغة كمهمز ومحضار، فسوى بينهما في التصحيح، وإلى سبب تصحيح مفعل أشار بقوله (كالمفعال) فعلة تصحيحه عنده شبهه بمفعال وقد صرح بذلك في غير هذا النظم، وقد ذكر كثير من أهل التصريف أن علة تصحيحه كونه مقصورا من مفعال فهو هو غير أنه قصد.

وَأَلْفَ الْإِفْعَالِ وَاسْتَفْعَالِ
أَزِلْ لِدَا الْأَعْلَالِ . وَأَلْتَا الزَّمَّ حَوْضُ وَحَذَفَهَا بِالنَّقْلِ رَبَّمَا عَرَضَ

إذا كان المصدر على إفعال أو استفعال، مما أعلت عينه، حمل على فعله في الإعلال فتنتقل حركة عينه إلى فائه، ثم تقلب ألفا لتجانس الفتحة، فيلتقى ألفان، فتحذف إحداهما لالتقاء الساكنين، ثم تعوض عنها تاء التانيث، وذلك نحو إقامة



واستقامة أصلهما إقوام واستقوام، فنقلت فتحة الواو إلى القاف، ثم قلبت الواو ألفا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها، فالتقى ألفان الأولى بدل العين والثانية ألف إفعال واستفعال فوجب حذف أحدهما.

واختلف النحويون أيتهما المحذوفة؟ فذهب الخليل وسيبويه إلى أن المحذوفة ألف إفعال واستفعال، لأنها الزائدة، ولقربها من الطرف، ولأن الاستفعال بها حصل وإلى هذا ذهب الناظم؛ ولذلك قال: (وَأَلْفُ الْإِفْعَالِ وَاسْتِفْعَالٍ . . . أَرْل . . .). وذهب الأخفش والفراء إلى أن المحذوفة بدل عين الكلمة، والأول أظهر، ولما حذفت الألف عوض عنها تاء التأنيث فقبل: إقامة واستقامة.

وأشار بقوله: (وحذفها بالنقل ربما عرض) إلى أن هذه التاء التي جعلت عوضا قد تحذف، فيقتصر في ذلك على ما سمع، ولا يقاس عليه، كقولهم: أراء إراء واستقام استقاما، قال الشارح: ويكثر ذلك مع الإضافة كقوله تعالى: ﴿وَأَقَامَ الصَّلَاةَ﴾ فهذا على حد قوله^(١):

وَأَخْلَفُوكَ عِدَ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا

(١) قائله: هو أبو أمية - الفضل بن العباس - بن عتبة بن أبي لهب - وهو من البسيط - وصدره: إن الخليل أجدوا البين فأنجدوا.

اللغة: «الخليط» المخالط الذي يخالط المرء في جميع أموره «البين» الفراق «أجدوا البين» أحدثوا الفراق وجعلوه أمرا جديدا «أنجدوا» بعدوا واندفعوا، ويروى: انصرموا - أي: انقطعوا ببعدهم عنا.

المعنى: يجرد الشاعر من نفسه شخصا يخاطبه ويقول له: إن أصحابك وأصدقاءك الذين عاشروك، قد أحدثوا بينك وبينهم فرقة، وبعدوا عنك وأخلفوا ما كانوا قد وعدوك به وعاهدوك عليه، من دوام الألفة وطول عهد القرب والمودة.

الإعراب: «إن» حرف توكيد ونصب، «الخليط» اسم إن «أجدوا» فعل ماض، وواو الجماعة فاعله «البين» مفعول به لأجدوا، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر إن «فأنجدوا» الفاء عاطفة. المجرد: فعل ماض وواو الجماعة فاعله «وأخلفوك» الواو عاطفة أخلف فعل ماض وواو الجماعة فاعله وكاف الخطاب مفعول أول مبني على الفتح في محل نصب «عد» مفعول ثان «الأمر» مضاف إليه «الذي» اسم موصول نعت للأمر «وعدوا» فعل ماض وفاعله، والجملة لا محل لها صلة الموصول، والعائد محذوف: الأمر الذي وعدوه.

الشاهد: قوله: «عد الأمر» حيث حذفوا التاء عند الإضافة شذوذا؛ لأن أصله «عدة». مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن هشام ٣٠٩ / ٤، وابن الناظم.

وقال فى شرح الكافية: وامتنع حذفها إلا بسمع كقوله تعالى: ﴿وَأَقَامِ الصَّلَاةَ﴾^(١) قلت: وتقدم مذهب الفراء فى باب الإضافة، قيل وحسن حذف التاء فى الآية مقارنته لقوله تعالى بعد: ﴿وَأَيْتَاءِ الزُّكَاةِ﴾^(٢).

تنبيه:

قد ورد تصحيح إفعال واستفعال وفروعهما فى الفاظ: منها أعولَ إعوألا، وأغيمت السماء إغياماً، واستحوذ استحواداً، واستغفل الصبي استغياً^(٣) وهذا عند جمهور النحويين شاذ يحفظ ولا يقاس عليه، وذهب أبو زيد إلى أن ذلك لغة يقاس عليها، وحكى الجوهري عنه أنه حكى عن العرب تصحيح أفعال واستفعال تصحيحاً مطرداً فى الباب كله، وقال الجوهري فى موضع آخر: تصحيح هذه الأشياء لغة فصيحة صحيحة، وذهب فى التسهيل إلى مذهب ثالث، وهو أن التصحيح مطرد فيما أهمل ثلاثيه، كاستنوق استنواقاً، لا فيما له ثلاثى نحو استقام.

وَمَا لِلْأَفْعَالِ مِنَ الْحَذْفِ وَمَنْ نَقَلَ فَمَفْعُولٌ بِهِ أَيْضًا قَمِنْ
نَحْوُ مَبِيعٍ وَمَصُونٍ وَنَدَّرَ تصحيحُ ذِي الْوَاوِ وَفِي ذِي الْيَاءِ اشْتَهَرَ

إذا بنى مفعول من ثلاثى معتل العين فعل به ما فعل بإفعال واستفعال من نقل حركة عينه وحذف مدته، فإذا بنى مفعول من قال وباع فقيل مقول ومبيع، والأصل مقوول ومبيوع، فنقلت حركة الواو والياء إلى الساكن قبلهما، فالتقى ساكنان الأول عين الكلمة والثاني واو مفعول الزائدة فوجب حذف إحداهما، واختلف فى أيهما حذف، فذهب الخليل وسيبويه إلى أن المحذوف واو مفعول، لزيادتها، ولقربها من الطرف، وذهب الأخفش إلى أن المحذوف عين الكلمة؛ لأن واو مفعول لمعنى، ولأن الساكنين إذا التقيا فى كلمة حذف الأول.

(١) من الآية ٧٣ من سورة الأنبياء، ومن الآية ٣٧ من سورة النور.

(٢) من الآية ٣٧ من سورة النور.

(٣) أعول إعوألا: يطلق بمعنى رفع صوته بالبكاء، ومعنى كثر عياله وأغيمت السماء: أى:

صارت ذات غيم أى سحاب.

فأما ذوات الواو نحو مقول، فليس فيها عمل غير ذلك، لأنه لما حذفت منه إحدى الواوين بقى مقول على لفظه.

وأما ذوات الياء نحو مبيع فإنه لما حذفت واوه على رأى سيبويه بقى مبيع بياء ساكنة بعد ضمة، فجعلت الضمة المنقولة كسرة لتصح الياء، وأما على رأى الأخفش فإنه لما حذفت ياؤه كسرت الفاء وقلبت الواو ياء، فرقا بين ذوات الواو وذوات الياء.

قيل: وقد خالف الأخفش أصله فى هذا، فلإن أصله أن الفاء إذا ضُمت وبعدها ياء أصلية باقية قلبها واواً لانضمام ما قبلها إلا فى الجمع نحو بيض، وقد قلب هاهنا الضمة كسرة مراعاة للعين التى هى ياء مع حذفها، ومراعاتها موجودة أجدر.

فإن قلت: هل يظهر لخلاف الشيخين فى المحذوف ثمرة لفظية؟

قلت: نعم. قال أبو الفتح: سألنى أبو على عن تخفيف مسوء فقلت: أما على قول أبى الحسن فأقول: رأيت مسوءاً، كما تقول فى مَقْرُوءٍ: مَقْرُوءٌ، لأنها عنده واو مفعول، وأما على مذهب سيبويه فيقال: رأيت مسوءاً كما تقول فى خَبَاءٍ: خَبٌّ، فنحرك الواو، لأنها فى مذهبه العين، فقال لى أبو على: كذلك هو وقوله: (وَنَدَّرُ تَصْحِيحُ ذِي الْوَاوِ) أشار به إلى قول بعض العرب: ثوبٌ مَصوونٌ، ومسكٌ مَدووفٌ^(١) وفى القياس على ذلك خلاف منعه الجمهور وأجازته المبرد فى أحد قوليه، وذكر الجوهري: أن بعض النحويين يقيس الإتمام فى الواو، وأنه لغة لبعض العرب، وقال الأستاذ أبو على: حكى ذلك عن الكتاب وقاس عليه، وقوله: (وفى ذى الياء اشتهر) يعنى أن التصحيح فى ذوات الياء كثير مشتهر

= واستحوذ: أى غلب، واستغيل الصبى: أى: شرب الغيل - بفتح الغين وسكون الياء - وهو اللبن الذى ترضعه المرأة ولدها وهى تؤتى أو وهى حامل.

(١) ثوب مَصوون: أى: محفوظ - من صان يصون، مسك مدووف: أى: مبلول أو مسحوق.

بخلاف الواو، وذلك لثقل الواو وخفة الياء، ومثال ذلك في الياء كقولهم: «خُذْهُ مَطْيُوبَةً بِهِ نَفْسًا»^(١).

وقال شاعر^(٢): كَانَهَا تَفَاحَةٌ مَطْيُوبَةٌ

وتصحیح ذوات الياء لغة تميمية حكاها المازني وغيره، وقال علقمة وهو تميمي^(٣):

يَوْمُ الرَّذَاذِ عَلَيْهِ الدَّجْنُ مَغْيُومٌ

قال سيويه: وبعض العرب يخرجوه عن الأصل فيقول مخيوط ومبيوع ولا نعلمهم أتوا في الواو لأنها أثقل، وخالف أبو العباس في تصريفه فقال: إنما أجازوا ردَّ مبيع إلى أصله في الضرورة ولم يجعله لغة.

وَصَحَّحَ الْمَفْعُولَ مِنْ نَحْوِ عَدَاً وَأَعْلِلَ إِنْ لَمْ تَتَحَرَّ الْأَجُودَاً

(١) مطيوبة: اسم مفعول طابه يقال: طابه أى طيبه، والصواب مطيوبة به نفس - برفع نفس على النيابة عن الفاعل أو مطيوباً به نفساً - بالتذكير - وإنابة الضمير في مطيوباً العائد على فاعل خذ عن الفاعل. هـ صبان.

(٢) قائله: لم أشر على قائله، ولم أقف على تمامه - وهو شاعر من بني تميم يصف الخمر، والضمير في كأنها يعود إلى الخمر التي يصفها الشاعر.

الإعراب: «كأنها» كان حرف تشبيه ونصب وضمير الغائبة اسمها «تفاحة» خبر كان مرفوع بالضممة الظاهرة «مطيوبة» نعت لتفاحة مرفوع بالضممة الظاهرة.

الشاهد: قوله: «مطيوبة» فقد جاء على الأصل والقياس أن يقال: مطيبة كميعة.

مواضعه: ذكره الأشموني ٨٦٦ / ٣، وابن هشام ٣٠٥ / ٤، وابن الناظم.

(٣) قائله: هو علقمة بن عبدة - وهو من البسيط -.

وصدره: حتى تذكر بيضات وهيجه.

اللغة: «البيضات» جمع بيضة «هيجه» من التهيج - هاج إذا ثار «الرذاذ» المطر الخفيف «الدجن» لباس الغيم السماء «مغيوم» من الغيم وهو السحاب.

الإعراب: «حتى» للغاية «تذكر» جملة من الفعل والفاعل وهو الضمير الذي يرجع إلى الظلم وهو ذكر النعامة «بيضات» مفعوله «وهيجه» فعل ماض والهاء مفعوله وهى الضمير المنصوب الراجع إلى الظلم «يوم» فاعل «الرذاذ» مضاف إليه «عليه» جار ومجرور خبر مقدم «الدجن»: مبتدأ مؤخر، والجملة صفة ليوم «مغيوم» صفة أخرى ليوم.

الشاهد: قوله: «مغيوم» فإنه جاء على أصله بدون الإعلال، والقياس فيه مغيوم.

مواضعه: ذكره الأشموني ٨٦٦ / ٣ وابن الناظم والمكودي ص ٢٠١.

إذا بنى المفعول من فعل معتل اللام لم يخل من أن تكون لامه ياء أو واوًا. فإن كانت ياء وجب إعلاله بالإبدال والإدغام وتحويل الضمة كسرة نحو مَرْمِيٍّ والأصل مرموى، فقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون وأدغمت في لام الكلمة، وكسرت الميم لتصح الياء.

وإن كانت واوًا فهي على ثلاثة أقسام: قسم يجب إعلاله، وقسم يختار إعلاله، وقسم يختار تصحيحه.

فالذى يجب إعلاله هو ما عينه واو، فإذا بنيت اسم المفعول من نحو قَوَى قلت: مَقْوَى، والأصل مَقْوَوُو، فاستثقل اجتماع ثلاث واوات في الطرف مع الضمة، فقلبت الأخيرة ياء ثم قلبت المتوسطة ياء، لأنه قد اجتمع ياء وواو، وسبقت إحداهما بالسكون، ثم قلبت الضمة كسرة لأجل الياء، وأدغمت الياء في الياء فقليل: مَقْوَى.

والذى يختار إعلاله هو ما كان فعله على فعل - بكسر العين - كمرضى فهذا فيه الإعلال والتصحيح، والإعلال أولى، لأن فعله قد قلبت فيه الواو ياء في حالة بنائه للفاعل وفي حالة بنائه للمفعول، فكان إجراء اسم المفعول على الفعل في الإعلال أولى من مخالفته له؛ ولهذا جاء الإعلال في القرآن دون التصحيح، قال تعالى: ﴿ ارجعني إلى ربك راضية مرضية ﴾^(١) ولم يقل مَرْضُوءَةً مع كونه من الرضوان. وقال بعضهم: «مَرْضُوءَةٌ» وهو قليل، هذا ما ذكره المصنف - أعنى ترجيح الإعلال على التصحيح في نحو مَرْضِيٍّ، وذكر غيره أن التصحيح في ذلك هو القياس وأن الإعلال فيه شاذ، وصرح بعض المغاربة بعدم اطراد الإعلال فيه (وظاهر كلام سيبويه اطراده قال: والوجه في هذا النحو الواو، والأخرى عربية كثيرة)^(٢).

والذى يختار تصحيحه هو ما كان من فعل وليست عينه واوًا، ولا هو على فعل - بكسر العين - كالمفعول من نحو عدا، فيجوز فيه التصحيح حملاً على فعل

(١) الآية ٢٨ من سورة الفجر.

(٢) أ.

الفاعل فتقول: مَعْدُو، فتصححه كما صح فعل الفاعل، ويجوز فيه الإعلال حملا على فعل المفعول فتقول: مَعْدِي فتعله كما أعل فعل المفعول، والتصحيح أولى؛ لأن الحمل على فعل الفاعل أولى.

ويروى بالوجهين قول الشاعر^(١):

وَقَدْ عَلِمْتَ عَرَسِي مُلِيكَةً أَنِّي
أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلَيْهِ وَعَادِيَا
وَأَنشده المازني «مَعْدُوًّا» بالتصحيح وأنشده غيره بالإعلال.

تنبيهات:

الأول: لم يذكر الناظم في هذا البيت إلا هذا القسم الأخير، أعنى: ما يترجح فيه التصحيح، وأحال على المثال فخرج بقوله: (من نحو عدا) ما عينه واو نحو قوى، فإن المفعول منه يجب إعلاله، وما هو على فعل نحو رضى، فإن المفعول منه يترجح إعلاله عند المصنف.

فإن قلت: لم ترك هنا ذكر المفعول مما لأمه ياء نحو رمى؟

قلت: لأن حكمه قد تقدم بيانه.

الثاني: ظاهر كلامه أن الإعلال مطرد في نحو معدى، وإن كان التصحيح أجود، وقال بعض النحويين: إن الإعلال فيه شاذ لا يطرد.

(١) قائله: هو عبد يغوث الحارثي - وهو من الكامل -.

اللغة: «عرسى» - عرس الرجل امرأته - ووقع في رواية الزمخشري: مغريا عليه وغاريا. المعنى: قد علمت زوجتي، أنى بمتزلة الأسد، فمن ظلمنى فلنأظلم الأسد، فلا بد أنى أهلكه.

الإعراب: «وقد» الواو للعطف وقد حرف تحقيق «علمت» فعل ماض والتاء للتانيث «عرسى» فاعل والياء مضاف إليه «مليكه» - بضم الميم - عطف بيان أو بدل من عرسى «أنى» حرف توكيد ونصب والياء اسمها «الليث» خبرها و«أنا» ضمير منفصل فلا موضع له، وأن مع اسمها وخبرها سدت مسد مفعولى علمت «معديا» حال من الليث «وعاديا» عطف عليه، والعامل فى معديا ما فى أن من معنى ثبت وتحقق.

الشاهد: قوله: «معديا» حيث جاء على الإعلال فإن أصله معدو.

مواضعه: ذكره الأشموني ٨٦٧ / ٣، وابن يعيش ٢٢. ١١٠ / ١٠، وسيبويه ٣٨٢ / ٢.

الثالث: اختلف فى تعليل إعلال الواو فى هذا النوع، فقيل: إنه أعل حملا على فعل المفعول وهو قول الفراء وتبعه المصنف، وقيل: أعل تشبيها بباب أدل وذلك لأن الواو الأولى ساكنة زائدة خفيفة بالإدغام فلم يعتد بها حاجزا، فصارت الواو التى هى لام الكلمة كأنها وليت الضمة، وقلبت ياء على حد قلبها فى أدل، قال الزمخشري كما فعلوا فى الكساء نحو فعلهم فى العصا، واعترض تعليل الفراء بوجود القلب فى المصدر، نحو عَتَا عَتِيًّا، والمصدر ليس بمبنى على فعل المفعول.

كَذَلِكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا الْفَعُولُ مِنْ ذِي الْوَاوِ لَامَ جَمْعٍ أَوْ فَرْدٍ يَعْنِي

إذا كان الْفَعُولُ مما لآمه واو ولم يخلُ من أن يكون جمعا أو مفردا. فإن كان جمعا فقد جاء فيه الإعلال والتصحيح، إلا أن الإعلال أكثر نحو عَصِيٍّ ودَلِيٍّ جمع عَصِيٍّ ودَلُوٍّ، وأصلهما عَصُورٌ ودَلُورٌ، فأبدلت الواو الأخيرة ياء حملا على باب أدل وأعطيت الواو التى قبلها ما استقر لمثلها من إبدال وإدغام.

وقد ورد بالتصحيح الفاظ، وهى أبو جمع أب وأخو جمع أخ، ونحو جمع نحو، وحكى عن بعضهم: إنكم لتنظرون فى نحو كثيرة، ونحو جمع نجو - بالجيم - وهو السحاب الذى هراق ماءه، وقال ابن سيده: ولم يسمع فيه إلا الإعلال، ونحو جمع نهو، وذكر من ذلك بنو جمع ابن، وقتو جمع قنا على خلاف فى لآمهما، ومذهب سيبويه أنها ياء، وقول ابن عصفور: شذ من هذا الجمع لفظان وهما نجو فى جمع نجو، وقتو فى جمع قنا، يوهم أنه لم يشذ غيرهما، وليس كذلك.

فإن كان مفردا فقد جاء فيه أيضا الإعلال والتصحيح إلا أن التصحيح أكثر نحو علا علواً ونما نمواً، وقد جاء بالتصحيح قولهم: عتا الشيخ عتياً، أى: كبر، وقسا قسياً، أى: قسوة.

فإن قلت: ظاهر كلام الناظم التسوية بين فعول المفرد وفعول الجمع فى الوجهين وليسا بسواء؛ لأن الإعلال فى الجمع أكثر، والتصحيح فى المفرد أكثر.

قلت: سوى بينهما فى مجيء الوجهين فى كل منهما، ولم يسو بين الوجهين فى الكثرة، وقد صرح بتفاوتهما فى غير هذا الكتاب، قال فى الكافية:

وَرُجِّحَ الإِعْلَالُ فِي الْجَمْعِ وَفِي مُفْرَدِ التَّصْحِيحِ أَوْلَى مَا قَفِيَ

فإن قلت: لم كان الإعلال في الجمع أرجح والتصحيح في المفرد أرجح؟

قلت: لثقل الجمع وخفة المفرد.

تنبيهان:

الأول: لا إشكال في اطراد الإعلال في الجمع والتصحيح في المفرد، وأما تصحيح الجمع فمذهب الجمهور أنه لا يقاس عليه، وإلى هذا ذهب في التسهيل قال: ولا يقاس عليه خلافا للفراء، انتهى. وضعف مذهب الفراء بقلة ما ورد من ذلك، وأما إعلال المفرد فظاهر التسهيل اطراده، والذي ذكره غيره أنه شاذ لا يطرد.

الثاني: ما تقدم في أفعال من التصحيح مشروط بالألا يكون من باب قَوِي، فلو بنى من القُوَّة فَعُول لزم أن يفعل به ما فعل بمفعول من القوة وقد تقدم.

وَشَاعَ نَحْوُ نَيْمٍ فِي نَوْمٍ وَنَحْوُ نِيَامٍ شُدُوذُهُ نَمِي

يعنى أنه قد كثر في فعل جمع فاعل الذي عينه واو الإعلال، فيقال في نَوْمٍ جمع نائم نَيْمٍ، وفي صَوْمٍ جمع صائم صَيْمٍ وفي جَوْعٍ جمع جائع جَيْعٍ قال^(١):

عَجَلْتُ طَبَّخْتُهُ لِقَوْمٍ جَيْعٍ

(١) قائله هو الحارثة واسمه قطبة - وهو من الكامل -

وصلده: وَمُعْرَصٌ تَغْلِي المَرَاجِلُ تَحْتَهُ.

اللغة: «معروض» بضم الميم وفتح العين والراء مشددة - بزنة اسم المفعول من مضاعف العين - وهو اللحم الذي وضع في العرصة - وهي الفناء بين الدور ليجفف «المراجل» القدور، واحده مرجل بزنة منبر.

الإعراب: «ومعروض» الواو واو رب معروض مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد وهو مبتدأ، «تغلي» فعل مضارع «المراجل» فاعله والجملة صفة لمعروض «تحتته» ظرف والهاء مضاف إليه «عجلت» فعل وفاعل «طبخته» مفعول به والهاء مضاف إليه والجملة خبر معروض «لقوم» جار ومجرور متعلق بمعجل «جيع» صفة.

ووجه ذلك أن العين شُبِّهت باللام لقربها من الطرف، فأعلت كما تعل اللام فقلبت الواو الأخيرة ياء (ثم قلبت الواو الأولى ياء)^(١)، وأدغمت الياء فى الياء، والتصحيح فى ذلك هو الأصل، وأما فَعَال - بالمد - نحو صَوَامٍ وَقَوَامٍ، فالتصحيح فيه متعين لبعده عن الطرف بسبب زيادة الألف.

وقد شد الإعلال فى لفظ واحد لا يقاس عليه وهو نِيَامٍ جمع نائم. قال الشاعر^(٢):

أَلَا طَرَقْتَنَا مِيَّةٌ ابْنَةٌ مُنْذِرٍ فَمَا أَرَقَ النَّيَامَ إِلَّا كَلَامَهَا

تنبيهان:

الأول: قوله (وشاع) يفيد الكثرة وليس بنص على اطراده، وقد نص غيره من النحويين على أنه مطرد، ولاطراده شرط لم يذكره المصنف، وهو ألا يكون معتل اللام نحو شاو وشوَّى فهذا لا يجوز إعلاله كراهة لتوالى الإعلال.

والثانى: يجوز فى فاء فَعَّلَ المعلن العين الضم والكسر، والضم هو الوجه الأوَّلَى.

= الشاهد: قوله «جيع» فإن أصله جوع، لأنه من الأجوف الواوى فأبدلت الياء من الواو وهو جمع جائع.

مواضعه: ذكره الأشموني ٨٧٠ / ٣.

(١) ١، جـ.

(٢) قائله: هو أبو الغمر الكلابى، ويقال له: أبو النجم - وهو من الطويل -.

اللغة: «طرقتنا» زارتنا ليلاً «مие» اسم امرأة «أرق» أسهر وأذهب النوم من العين «النيام» جمع نائم - اسم فاعل من نام ينام نوماً.

المعنى: أن هذه المرأة زارتهم بالليل، وقد نام القوم، فأرقهم حديثها وأطار النوم من أعينهم كلامها العذب، حتى قضوا ليلهم أيقاظاً ساهرين.

الإعراب: «ألا» أداة تنبيه «طرقتنا» فعل ماض والتاء علامة التانيث وضمير المتكلم مفعول به «مие» فاعل «ابنة» نعت «منذر» مضاف إليه «فما» الفاء عاطفة وما نافية «أرق» فعل ماض «النيام» مفعول به لأرق «إلا» أداة حصر «كلامها» فاعل أرق، والضمير مضاف إليه.

الشاهد: قوله: «النيام» فإن أصله النوم، ونيام جمع نائم والهمزة فى المنفرد منقلبة عن واو.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٧٨٠ / ٣ وابن هشام ٢٧٨ / ٤، وابن عقيل

٤٢٩ / ٢، وابن الناظم، والمكودى ص ٢٠٢، وابن يعيش ٩٣ / ١٠.

فصل

[إذا كان فاء الافتعال حرف لين]

ذُو اللَّيْنِ فَاتَا فِي افْتِعَالٍ أَبْدِلًا وَشَدَّ فِي ذِي الِهْمَزِ نَحْوُ اثْتِكَالًا

إذا كان فاء الافتعال حرف لين - أعنى واوا أو ياء - وجب فى اللغة الفصحى إبدالها تاء فى الافتعال وفروعه، أعنى الفعل واسمى الفاعل والمفعول.

مثال ذلك فى الواو: اتعد يتعدا اتعادا فهو متعد، ومثاله فى الياء: اتسر يتسر اتساراً فهو متسر.

وإنما أبدلوا الفاء فى ذلك تاء لأنهم لو أقروها لتلاعبت بها حركات ما قبلها؛ فكانت تكون بعد الكسرة ياء، وبعد الفتحة ألفاً، وبعد الضمة واوا، فلما رأوا مصيرها إلى تغييرها لتغير أحوال ما قبلها أبدلوا منها حرفاً جليداً لا يتغير لما قبله، وهو التاء، وهو أقرب الزوائد من الفم إلى الواو، وليوافق ما بعده فيدغم فيه.

تنبيهات:

الأول: قال بعض النحويين البدل فى اتعد، إنما هو من الياء لأن الواو لا تثبت مع الكسرة فى اتعاد وفى اتعد وحمل المضارع واسم الفاعل واسم المفعول منه على الماضى والمصدر.

الثانى: قوله (ذو اللين) يشمل الواو والياء كما تقدم، وأما الألف فلا مدخل لها فى ذلك، لأنها لا تكون فاء ولا عينا ولا لاما.

الثالث: من أهل الحجاز قوم يتركون هذا الإبدال، ويجعلون فاء الكلمة على حسب الحركات قبلها، فيقولون: ايتعد ياتعد فهو متوعد، وايتسر ياتسر فهو متوسر.

الرابع: حكى الجرمى أن من العرب من يقول اتسر واتعد - بالهمز - وهو غريب. وقوله: (وشد فى ذى الهمز) أى: وشد إبدال فاء الافتعال تاء فيما أصله الهمزة والقياس فيه ألا يبدل، وذلك نحو ايتكل ياتكل ايتكالا، لأنه افتعل من الاكل، ففاء الكلمة همزة ولكنها خفت بإبدالها حرف لين لاجتماعها مع الهمزة

التي قبلها فأقرت على ما يقتضيه التصريف، ولم تبدل لأنها ليست بأصل، وإنما هي بدل من همزة، والهمزة لا تدغم، فينبغي أن يكون بدلها كذلك، وأيضا فلأن إبدالها وهي بدل من الفاء يؤدي إلى توالي إعلالين وشذ إبدال الياء والواو في هذا تاء، كقول بعضهم أتزر أي: لبس الإزار، فالتاء في هذا بدل من الياء المبدلة من الهمزة (وقال بعضهم: أوْتُمِنَ أْتَمِنَ، فالتاء في هذا بدل من الواو المبدلة من الهمزة) واللغة الفصيحة في ذلك عدم الإبدال.

تنبيهات:

الأول: قوله (وشذ) يقتضى أن الإبدال في ذى الهمز ليس بلغة فلا يصح القياس عليه، وهذا هو المعروف، وحكى عن البغداديين أنهم أجازوا الإبدال في ذى الهمزة، وحكوا من ذلك ألفاظاً وهي: أتزر وأتمن، من الإزار والأمانة، وأتهل من الأهل، ومنه عندهم اتخذ من الأخذ، وقال بعضهم: هي لغة رديئة متنازع في صحة نقلها، قال أبو علي: هذا خطأ في الرواية، فإن صححت فإنما سمعت من قوم غير فصحاء لا ينبغي أن يؤخذ بلغتهم، ولم يحك هذا سيبويه، ولا الأئمة المتقدمون العارفون بالصيغة وتحرى النقل.

قلت: وفي الحديث «وإن كان قصيرا فليتزر به» كذا الجميع رواه الموطأ بالإبدال والإدغام، وفي حديث عائشة رضی الله عنها «كان رسول الله ﷺ يأمرني إذا حضت أن أتزر» - بالإدغام.

فإن قلت: فما يصنع أبو علي بقولهم: اتخذ وهو من الأخذ؟.

قلت: خرجه على أن تاءه الأولى أصلية، لأن العرب قالت: اتخذ بمعنى اتخذ، قال الله تعالى: ﴿لَا تَخْذُتْ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾^(١) وأنشد^(٢):

وقد تَخَذتَ رجلى لَدَى جنبِ غَرَزِهَا نَسِيفًا كَأَفْحُوصِ القِطَاةِ المَطْرُقِ

(١) من الآية ٧٧ من سورة الكهف.

(٢) قائله: هو الممزق العبدى - واسمه شاس بن نهار العبدى - وهو من الطويل -.

اللغة: «تخذت» بمعنى اتخذت «لدى جنب» ويروى إلى جنب «غرزها» الغرز - بفتح الغين وسكون الراء - ركاب الرجل من جلد، وإذا كان من خشب أو حديد فهو ركاب =

ونازع الزجاجي في وجود مادة تَخَذُ، وزعم أن أصله اتخذ، وحُذِفَ،
 وصحح ما ذهب إليه الفارسي بما حكاه أبو زيد من قولهم: تَخَذَ يَتَخَذُ تَخَذًا،
 وذهب بعض المتأخرين إلى أن اتخذ مما أبدلت فاؤه تاء على اللغة الفصحى لأن فيه
 لغة وهي وَخَذَ بالواو، وهذه اللغة وإن كانت قليلة إلا أن بناء عليها أحسن،
 لأنهم نصّوا على أن اتمن لغة رديئة.

الثاني: ظاهر تمثيله باتكّل - أنه مما سمع فيه الإبدال شذوذاً، ويحتمل أن يريد
 أن الإبدال سمع فيما هو من جنسه، وإن كان لم يسمع فيه، ونص الشارح على
 هذا قال: ولا يريد أنه يقال في افتعل من الأكل ايتكل.

قلت: وفي كلام بعضهم ما يدل على أنه مسموع.

طَا تَا أَفْتَعَالٍ رُدًّا لِرُّ مُطَبَّقٍ

يعنى أنه إذا بنى الافتعال وفروعه مما فاؤه أحد الحروف المطبقة - وهي الصاد
 والضاد والطاء والظاء - وجب إبدال تائه طاء، كقولك في بناء افتعل من طعن
 وظلم وصبر وضرب - اطعنوا واطلموا واصطبروا، واضطرب، والأصل في ذلك
 اطتعنوا واطتلموا واصتبروا واضترب، ولكن استثقل اجتماع التاء مع الحرف المطبق
 لما بينهما من تقارب المخرج وتباين الصفة إذا التاء مهموسة مُسْتَقَلَّةً، والمطبق
 مجهور مُسْتَعْلٍ، فأبدل من التاء حرف استعلاء من مخرجها وهو الطاء.

=«نسيفا» بفتح النون وكسر السين - أثر ركض الرجل بجنبى البعير إذا انحسر عنه الوبر
 «كأفحوص» - بضم الهمزة وسكون الفاء وضم الحاء - مجثم القطة - أى: مبيتها، سمي
 بذلك لأنها تفحصه «القطة» طائر مشهور «المطرق» - بضم الميم وفتح الطاء وتشديد الراء
 المكسورة - من طرقت القطة إذا حان خروج بيضها.

الإعراب: «وقد» للتحقيق «تخذت» فعل ماضٍ «رجلى» فاعل والياء مضاف إليه «لدى»
 منصوب على الظرف «جنب» مضاف إليه وأيضاً جنب مضاف إلى غرزها «نسيفا» مفعول
 تخذت «كأفحوص» الكاف للتشبيه والأفحوص مجرور بها «القطة» مضاف إليه «المطرق»
 صفة للقطة.

وإنما ذكره مع أن القطة مؤنث لأنه لا يقال ذلك في غير القطة على رأى أبى عبيد، وأما
 على رأى غيره فيكون على إرادة النسبة، والتقدير: ذات التطريق - وأما على رواية من
 رواه بفتح الراء فيكون صفة للأفحوص بمعنى المعدل.
 الشاهد: قوله: «تخذت» فإن أصله أتخذت.

تنبيه:

إذا أبدلت الياء طاء بعد الطاء وجب الإدغام لاجتماع المثلين، وإذا أبدلت بعد الطاء في نحو اظلم ففيه ثلاثة أوجه:

أحدها: البيان فيقال اضظلم، والثاني: إدغام الطاء في الطاء فتقول اظلم بطاء مشددة، والثالث: أن تجعل موضع الطاء ظاء معجمة ثم تدغم فيقال اظلم.

وينشد بالأوجه الثلاثة قول زهير^(١):

هُوَ الْجَوَادُ الَّذِي يُعْطِيكَ نَائِلُهُ عَفْوًا وَيُظْلِمُ أَحْيَانًا فَيُظْلِمُ

وإذا أبدلت بعد الصاد ففيه وجهان: البيان فيقال اصظبروا، والإدغام بقلب الثاني إلى الأول فيقال: اصبروا - بصاد مشددة. قال سيبويه: وحدثنا هارون أن بعضهم قرأ ﴿أَنْ يُصَلِّحَا﴾^(٢) يريد أن يصطلحا.

(١) قائله: هو زهير بن أبي سلمى في مدح هرم بن سنان - وهو من البسيط -.

اللغة: «نائله» النائل: العطاء «فيظلم» يقبل الظلم ويحتمله لكن لا ضعفا ولا استكانة.

المعنى: أن هرمًا هو الجواد الذي يجزل لك العطاء بسهولة من غير من ولا إبطاء ويحمله الناس مغارمهم فيتحملها ويقبل القيام بها تفضلا منه - لا ضعفا ولا خوفاً.

الإعراب: «هو» ضمير منفصل مبتدأ «الجواد» خبره «الذي» صفة للجواد «يعطيك» فعل مضارع مرفوع بضممة مقدره على الياء منع من ظهورها الثقل وفاعله ضمير مستتر وكاف الخطاب مفعول أول «نائله» مفعول ثانٍ ليعطى وضمير الغائب مضاف إليه، وجملة يعطى وفاعله ومفعوليه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «عفوا» مفعول مطلق عامله يعطي وأصله صفة لمصدر محذوف وتقدير الكلام: إعطاء عفواً «ويظلم» الواو حرف عطف «يظلم» فعل مضارع مبنى للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه «أحيانا» ظرف زمان منصوب ب«يظلم» الفاء حرف عطف ويظلم معطوف بالفاء على يظلم المبني للمجهول.

الشاهد: قوله «فيظلم» وصله فيظلم ثم قلبت تاء الافتعال طاء فصار يظلم ويجوز قلب المعجمة طاء وإدغامهما فيصير يظلم وروى بالأوجه الثلاثة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشموني ٨٧٣/ ٣، وابن هشام ٢٩٤/ ٤، وسيبويه ٤٢١/ ٢.

(٢) من الآية ١٢٨ من سورة النساء.

وإذا أبدلت بعد الضاد فثلاثة أوجه: البيان والإدغام بوجهيه، فيقال اضطجع واضجع وأطجع، وهذا الثالث، قال ابن هشام الخضراوي: هو نادر شاذ، وقد استثقل بعضهم اجتماع الضاد والطاء لما بينهما من التقارب، فقلب الضاد لاما فقال: الطجع، وبالأوجه الأربعة ينشد قوله^(١):

مَالٌ إِلَىٰ أَرْطَاةٍ حَقْفٌ فَالطَّجَعُ
 فِي ادَّانٍ وَاذْدَدٍ وَاذْكَرٍ دَالًا بَقِي

يعنى أنه إذا بنى الافتعال مما فساؤه دال نحو دَانَ أو زاي نحو زاد أو ذال نحو ذَكَرَ، وجب إبدال تائه دالا فيقال: ادَّانَ وأزداد، واذْكَرَ، والأصل: أدَتان، وأرتاد، واذتكر، فاستثقل مجيء التاء بعد هذه الأحرف، فأبدلت دالا.

تنبيهات:

الأول: إذا أبدلت تاء الافتعال دالا بعد الدال وجب الإدغام، لاجتماع المثلين، فليس في ادَّانٍ إلا وجه واحد.

وإذا أبدلت دالا بعد الزاي فوجهان: الإظهار والإدغام بقلب الثانى إلى الأول فيقال: اَرْجَرُ، ولا يجوز العكس، لأن الزاي لا تدغم فيما ليس من

(١) قائله: هو منظور بن حية الأسدى - يصف ذنبا - وهو من الرجز -

وصدره: لما رأى أن لادعه ولا شبع.

اللغة: «دعه» الدعة: الراحة وسعة العيش «مال» انحاز وركز «أرطاة» واحدة الأرطى، وهو شجر من شجر الرمل له ثمر كالعنب «حقف» هو ما اعوج وانحنى من الرمل والجمع أحقاف «الطجع» اتكأ على الأرض.

المعنى: أن هذا الذئب لما رأى أنه لم يجد راحة من التعب، ولم يشبع بأكل ركن إلى شجرة من الأرطى فى منحى، واتكأ على جنبه ليستريح.

الإعراب: «لما» شرطية «رأى» فعل الشرط وفاعله يعود على الذئب «أن» مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن «دعه» اسم لا وخبرها محذوف «مال» فعل ماض جواب الشرط والفاعل ضمير يعود إلى الذئب «إلى أرطاة» متعلق بمال «حقف» مضاف إليه «فالطجع» الفاء عاطفة والطجع فعل ماض وفاعله ضمير مستتر.

الشاهد: قوله «فالطجع» وأصله اضتجع قلبت التاء طاد ثم الضاد لاما.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٨٧٣/ ٣، وابن هشام ٢٤٧/ ٤، وابن يعيش ٤٦/ ١٠.

مخرجها وإذا أبدلت دالا بعد الذال فشلاثة أوجه: الإظهار، والإدغام بوجهيه
فيقال: ازذكر، وادكر، واذكر، - بذال معجمة.

الثاني: مقتضى اقتصار النظم على إبدال تاء الافتعال طاء بعد الأحرف الأربعة
المذكورة، ودالا بعد الثلاثة أنها تُقَرَّبُ بعد سائر الحروف ولا تبدل، وقد ذكر في
التسهيل أنها تُبدلُ تاء بعد التاء فيقال: ائرد - بتاء مثلثة - وهو افتعل من ئرد أو
تدغم فيها التاء فيقال: ائرد - بتاء مشناة، وقال سيويه: والبيان عندي جيد - يعني
الإظهار، فيقال ائرد، ولم يذكر المصنف هذا الوجه، وذكر في التسهيل أيضا أنها
قد تبدل دالا بعد الجيم كقولهم في: اجتمعوا: اجدمعوا، وفي اجتز: اجدز، قال
الشاعر^(١):

فَقَلْتُ لِصَاحِبِي: لَا تَحْسَبَانَا بِنَزْعِ أَصُولِهِ وَأَجْدَزِّ شَيْحَا

وهذا لا يقاس عليه، وظاهر كلام المصنف في بعض كتبه أنه لغة لبعض
العرب، فإن صح أنه لغة جاز القياس عليه.

وهذا آخر ما ذكره الناظم من باب الإبدال وما يتعلق به من أوجه الإعلال.
وقد علم مما ذكره أن الهمزة تبدل من ثلاثة أحرف وهي: الألف والواو
والياء.

(١) قائله: قال الجوهري يزيد بن الطثرية، وقال ابن بري: قاله: مضر بن ربيعي -
وهو من الوافر -.

اللغة: «لا تحبنا» من الحبس، ورواية الجوهري: لا تحبنا ثم قال: وربما خاطبت العرب
الواحد بلفظ الاثنين يعني: لا تحبنا عن شئ اللحم بأن تقلع أصول الشجر، بل خذ ما
تيسر من قضبانة وعيدانه، وأسرع لنا في الشئ.
والضمير في أصوله يرجع إلى الكلا «اجدر» أصله اجتز من جززت الصوف «شيجا» - بكسر
الشين - نبت مشهور.

الإعراب: «فقلت» قال فعل وفاعل «لصاحبي» جار ومجرور متعلق بالفعل «لا تحبنا»
مفعول القول «بنزع» جار ومجرور متعلق به «أصوله» مضاف إليه «اجدر» أمر من جز يجز
وفاعله ضمير مستتر فيه «شيجا» مفعوله.

الشاهد: قوله: «اجدر» فإن أصله اجتز فقلبت التاء دالا.
مواضعه: ذكره الأشموني ٨٧٤ / ٣، وابن يعيش ٤٩ / ١٠.

والياء تبدل من ثلاثة أحرف، هي: الهمزة والألف والواو.

والواو تبدل من ثلاثة أحرف، وهي: الهمزة والألف والياء.

والألف تبدل من ثلاثة أحرف، وهي الهمزة والواو والياء.

والميم تبدل من النون، والتاء تبدل من حرفين وهما: الواو والياء.

والطاء تبدل من التاء، والدال تبدل من الباء، على ما سبق ذكره من

التفصيل.

وقد تبدل بعض هذه الحروف من غير ما ذكر، وإنما قصد هنا ذكر
الضرورى، ولذلك لم يتكلم على إبدال الهاء مع أنه ذكرها فى حروف البدل، لأن
ذكر الهاء ليس بضرورى؛ ولهذا قال فى التسهيل: والضرورى فى التصريف هجاء
«طويت دائماً» وأسقط الهاء، وقد تقدم أول الباب الإعلام بأن حروف الإبدال
الشائع اثنان وعشرون حرفاً، وهى المجموعة فى قوله: «لجُدَّ صَرَفُ شَكْسِ آمِنِ
طَى ثَوْبِ عَزَّتِهِ» وأن الإبدال قد وقع فى غيرها أيضاً، ولكنه ليس بشائع، وقد
رأيت أن أُذِيلَ ما سبق ذكره باستيفاء الكلام على إبدال جميع الحروف على سبيل
الإيجاز مرتباً للحروف على ترتيبها فى المخارج، فأقول وبالله التوفيق:

الهمزة - أبدلت من سبعة أحرف، وهى الألف، والياء، والواو، والهاء،
والعين، والغين، والحاء، أما إبدالها من أحرف اللين فمنه مطرد كإبدال الهمزة من
الألف فى حمراء ومن الواو فى كساء ومن الياء فى رداء، وقد تقدم بيانه
مستوفى.

ومنه غير مطرد كإبدال الهمزة من الألف فى الخاتم والعالم، وفى الواو فى
إشاح واحد، خلافاً للمازنى فى إشاح، فإن إبدال الهمزة من الواو فيه مطرد عنده
ومن الياء فى قولهم: قطع الله أديه، فى أسنانه ألى - أى: يلى وهى قصر الأسنان
العليا، وقيل: انعطافها إلى داخل الفم.

وأما إبدالها من الهاء وما بعدها فمقصود على السماع، فمثال إبدالها من
الهاء قولهم: ماء وأصله ماه، ومن العين قولهم: أباب بحر والأصل عباب بحر،
ومن الحاء قولهم: صرأ. أى صرخ، حكاه الأخفش عن الخليل، ومن الغين

قولهم: رَأَتْهُ بِمَعْنَى رَغْنَتْهُ حَكَاهُ النَّضْرُ بْنُ شَمِيلٍ^(١) عَنِ الْخَلِيلِ، وَإِبْدَالُهَا مِنْ هَٰذَيْنِ الْحَرْفَيْنِ غَرِيبٌ جَدًّا.

الألف - أبدلت من أربعة أحرف، وهى الياء نحو باع، والواو نحو قال، والهمزة نحو كاس فى كاس، والنون الخفيفة نحو ﴿لَنْسَفَعَا﴾^(٢).

والهاء أبدلت من خمسة أحرف، وهى: الهمزة نحو هياك فى إياك وهو كثير، والألف كقوله من هاهنا ومن ههنا أى من هنا، والواو فى حرفين محتملين: أحدهما هنية تصغير هنة أصله هنيوة، ويحتمل أن تكون الهاء مبدلة من الياء المبدلة من الواو، والآخر: قولهم: يا هناه عند أبى الفتح، وفيه أقوال مشهورة، والياء فى هذه وهنئة على أحد الوجهين، والتاء فى طلحة فى الوقف على مذهب البصريين، وإبدال الهاء فى جميع ذلك غير مطرد إلا فى نحو طلحة.

العين - أبدلت من حرفين: الحاء فى قولهم: ضَبَعَ بِمَعْنَى ضَبِحَ والهمزة فى نحو «عَنَّ رَيْدًا قَائِمًا» أعنى أن ريدا قائم، وهى عنعنة تميم.

والغين - أبدلت من حرفين الحاء كقولهم: «عَطَّرَ بِيَدَيْهِ يَغْطُرُ» بِمَعْنَى خَطَرَ يَخْطُرُ حَكَاهُ ابْنُ جَنَى، والعين كقولهم: لَعَنَّ فى لَعَنَّ.

الحاء - أبدلت من العين قالوا: «ريح» فى ريع - وذلك قليل.

الخاء - أبدلت من حرف واحد، وهو الغين فى قولهم: «الأخن» يريدون الأغن^(٣) فقد وقع التكافؤ بينهما، وذلك فى غاية القلة.

القاف - أبدلت من حرف واحد وهو الكاف كقولهم: وَقُنَّةٌ فى وَكُنَّةِ الطائر - وهى مأواه من الجبل - حَكَاهُ الْخَلِيلُ.

(١) هو النضر بن شميل بن حرشة بن كلثوم. أخذ عن الخليل والعرب، وأقام بالبادية أربعين سنة، وكان أحد الأعلام وله من رواية الأثر والسنن والأخبار منزلة، وصنف غريب الحديث، والشمس والقمر، وخلق العرش، والمدخل فى كتاب العين. مات سنة ثلاث وقيل: أربع ومائتين.

(٢) من الآية ١٥ من سورة العلق.

(٣) الأغن: الذى يخرج صوته من خيشومه.

والكاف - أبدلت من حرفين: القاف فى قولهم «عربى كح» أى: فُحّ، وفسر الأصمعى الفح فقال: وهو الخالص من اللؤم، وإبدال الكاف من القاف أكثر من عكسه والتاء فى قول الراجز^(١):

يا ابنَ الزُّبيرِ طالَماً عَصِيكََا

أى: عصيت . أنشده أبو على .

الجيم - أبدلت من الياء مخففة ومشددة، والأكثر كون الياء المبدل منها الجيم مشددة أو مسبوقة بعين، وهى عجعجة قضاة.

الشين: أبدلت من ثلاثة أحرف: كاف المؤنث فى نحو أكرمتك قالوا:

أكرمتهن، والجيم، قالوا مُدْمَشُ فى مدمج قال^(٢):

إِذْ ذَاكَ إِذِ حَبْلِ الوِصَالِ مُدْمَشُ

أى: مدمج، والسين قالوا جعشوش فى جعسوس، وهو القمى الذليل، ويجمع بالمهملة دون المعجمة - وبذلك علم الإبدال.

(١) قائله: هو راجز من حمير - وهو من الرجز - .

وقامه: وطالما عينتنا إليك . لنضربن بسيفنا قفيكا .

وأراد بابن الزبير - عبد الله بن الزبير رضى الله عنهما .

الإعراب: «يا» حرف نداء «ابن» منادى منصوب «الزبير» مضاف إليه «طالما» فعل ماض وما

كافة عن طلب الفعل أو مصدرية وهى وما دخلت عليه فاعل أى: طال عصيانك

«عصيكَا» عصى فعل ماض والكاف المنقلبة عن التاء فاعل .

الشاهد: قوله «عصيكَا» فإن أصله عصيت، فأبدلت الكاف من التاء لأنها أختها فى الهمس .

مواضعه: ذكره الأشموني ٨٢٣ / ٣، وشواهد المغنى ص ١٥٣ .

(٢) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من الرجز - .

اللغة: «حبل الوصال» رابطته «مدمش» مثل مدمج وزنا ومعنى، أى: موثق متين .

الإعراب: «إذ» ظرف «ذاك» مبتدأ والخبر محذوف تقديره حاصل والجملة من المبتدأ والخبر

أضيف إليها إذ «إذ» ظرف «حبل» مبتدأ «الوصال» مضاف إليه «مدمش» خبره، والجملة

مضاف إليها إذ .

الشاهد: قوله: «مدمش» حيث أبدل الشين فيه من الجيم؛ لأن أصله مدمج .

مواضعه: ذكره الأشموني ٨٧٨ / ٣ .



الياء - وهى أوسع حروف الإبدال، ذكروا أنها أبدلت من ثمانية عشر حرفاً:
وهى: الألف نحو دنيير فى تصغير دينار، والواو نحو أغزيت وما يتصرف منه،
والهمزة نحو بير فى بئر، والهاء نحو دَهْدَيْتُ فى دَهْدَهْتُ، والسين فى سادى
وخامى ودساها وأصلها سادس وخامس ودسسها، والباء فى الأرانى والشعالى،
والأصل إلرانب والشعالب، والراء فى قيراط وشيراز عند بعضهم، والنون فى
أناسى وظرابى جمع إنسان وظربان وفى تظنيت وهو من الظن، والصاد فى قصيت
أظفارى والصاد فى قولهم^(١):

تَقْضَى الْبَارِى إِذَا الْبَارِى كَسَرَ

واللام فى أملتُ وأصله أملتُ، والميم فى اتميت وأصله اتممت، والعين
فى ضفادى أى ضفادع، والذال فى تصدية^(٢)، والتاء فى ايتصلت، والشاء فى
الثالى أى: الثالث، والجيم فى دياجى، وشيرة فى شجرة، والكاف فى مكاكى^(٣).

(١) قائله: هو العجاج يمدح به عمر بن عبد الله بن معمر - وهو من الرجز -
وصدره: إذا الكرام ابتدروا الباغ بدر.

اللغة: «الباغ» المراد به هنا الشرف والكرام «بدر» أسرع والضمير فى بدر يرجع إلى المدوح
«تقضى البارى» فى القاموس: انقض الطائر هوى ليقع.
الإعراب: «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «الكرام» فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده
«ابتدروا» فعل وفاعل «الباغ» مفعول به «بدر» فعل ماض جواب الشرط والفاعل ضمير
مستتر «تقضى» مفعول مطلق «البارى» فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده «كسر»
فعل ماض والفاعل ضمير مستتر فيه.

الشاهد: قوله: «تقضى البارى» إذ أصله تقضض البارى. فاجتمع ثلاث ضادات فأبدلوا من
إحداهن ياء.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٨٧٩، والهمع ٢/١٥٧.

(٢) التصدية: التصفيق والصوت.

(٣) مكاكى - والأصل مكاكيك، وهو مكيال.

والصاد - أبدلت من اللام فى قولهم: رجل جَصَدٌ - أى: جَلَدٌ.

اللام - أبدلت من حرفين - وهما النون فى أصيْلان والضاد فى الطجع بمعنى اضطجع.

والراء - أبدلت من اللام فى قولهم: ثَرَّةٌ - بمعنى ثلثة، ورَعَلٌ بمعنى لعل.

النون - أبدلت من ثلاثة أحرف: وهى اللام كقولهم: لعنَ فى لعل «وَنَابَنُ» فعلت كذا» فى لا بل فعلت كذا، والميم كقولهم للحية: أَيْمٌ وأَيْنٌ - بالنون والميم - حكاه الأصمعى، وقالوا: أسود قاتم وقاتن، والهمزة كقوله فى النسبة إلى صنعاء ويهراء صنعانى ويهرانى، وحكى الفراء: حِنَانٌ فى حِنَاءٍ، وهو الذى يخضب به.

الطاء - أبدلت من حرفين: التاء فى الافتعال بعد حروف الإطباق، وقد تقدم ذكره، والذال حكى يعقوب عن الأصمعى «قَطُّ الحرف» ومدّه والإيعاط فى الإيعاد.

والذال - أبدلت من أربعة أحرف: وهى التاء فى الافتعال بعد الذال والذال والزأى والجيم فى نحو اجدمعوا. والطاء كقولهم: المَرْدَى فى المَرَطَى وهو حيث يمرط الشعر حول السرة، والذال فى قولهم: ذَكَرٌ فى جمع ذِكْرَةٍ.

التاء - أبدلت من ستة أحرف وهى: الطاء فى فستاط والأصل فُسْطاط كقولهم فى الجمع: فساطيط دون فساتيط، والذال فى قولهم: «ناقة تَرَبُّوط» والأصل دريوط - أى: مذللة، لأنه من الدرْبَةِ، والواو فى «تُرَاثٌ وتُجَاهٌ» ونحوهما، والياء فى ثنتين وكيت وذَيْتٌ، والصاد فى لصت والسين فى ست^(١).

(١) ست: والأصل سدس لقولهم سديسة ثم أبدلت الذال تاء وأدغمت.

قال فى التسهيل: وربما أبدلت من هاء السكت، ومثاله ما تأوله بعضهم فى قوله^(١):

.....
العَاطِفُونَةَ حِينَ مَأ مِنْ عَاطِفٍ

أنه أراد العاطفونَةَ - بهاء السكت، ثم أبدلها تاء وحركها للضرورة، ومثله بعضهم بنحو «جَنَّتْ وَنِعِمَّتْ» لأنه جعل الهاء أصلاً.

الصاد - أبدلت من السين فى نحو «صراط».

والزى - أبدلت من السين نحو يَزْدَلْ فى يَسْدُلْ، والصاد نحو يَزْدُقْ فى

يصدق.

والسين - أبدلت من ثلاثة أحرف: التاء فى اسْتَخَذَ على أحد الوجهين

وأصله اتَّخَذَ، والشين فى نحو مَشْدُود قالوا: مسدود، واللام فى «استقطه» أى: التقطه، وهو فى غاية الشذوذ.

الطاء - لم أجد فى إبدالها شيئاً.

(١) قائله: أبو وجزة السعدى - مدح بها آل الزبير بن العوام - وهو من الكامل -.

وتمامه: نَعَمَ الذَّرَأُ فى النَّائِبَاتِ لَنَا هُمْ.

اللغة: «الذرا» بالفتح - كل ما استتر به. يقال: أنا فى ظل فلان وفى ذراه أى: فى كنفه وستره «النائبات» شدائد الدهر وحوادثه.

الإعراب: «تحين» ظرف للعاطفون والتاء رائدة أو أنها متصلة بما قبلها على أنها هاء السكت، وعلى هذين القولين ما نافية وحين مضافة إلى الجملة المنفية فإن من رائدة «عاطف» مبتدأ خبره محذوف. أى: يوجد ونحوه أو أنها بقية لات وحين خبرها واسمها محذوف، وفيه غرابة حيث يحذف العامل ويبقى منه حرف واحد. وهو مع ذلك عامل، وهذا لا نظير له «نعم» فعل ماض لإنشاء المدح «الذرا» فاعل «فى النائبات» جار ومجرور «لنا» جار ومجرور «هم» مخصوص بالمدح.

الشاهد: قوله: «العاطفون تحين» حيث أبدل هاء السكت تاء.

مواضعه: ذكره السيوطى فى الهمع ١/١٢٦، والشاهد ٢٨١ فى الخزانة.

الذال - أبدلت من الذال في قراءة من قرأ ﴿فَشَرَّدَ بِهِمْ﴾^(١) بالمعجمة، وفيه احتمال، ومن الثاء في قولهم «تَلَعَّدَمَ الرجل» أى: تلعثم - إذا أبطأ في الجواب.
الثاء - أبدلت من الفاء في مُغْثُور وأصله مُغْفُور، ومن الذال في قولهم في الجذوة من النار: جَثْوَةٌ.

الفاء - أبدلت من الثاء في قولهم: «قام زيد فَمَ عمرو» أى: ثم عمرو، حكاه يعقوب. وقولهم: «فُوم» بمعنى ثوم، ومن الباء في قولهم «خذه بإفانه» أى بإيانه.

الباء - أبدلت من الميم في قولهم: «با اسمك؟» يريدون: ما اسمك؟ وهى لغة بني مازن، ومن الفاء قولهم: «البُسْكُل» فى الفُسْكُل^(٢).

الميم - أبدلت من أربعة أحرف وهى: الواو فى فم عند أكثرهم، والنون فى نحو عَمْبَرٍ، والبنام فى البنان، ومن الباء فى قولهم: «ما زلت راتما على هذا» أى: راتبا - أى: مقيما، ويدل على البدل أنهم قالوا: رتب ولم يقولوا رتم، واللام التى للتعريف فى لغة حمير.

الواو - أبدلت من ثلاثة أحرف: الألف نحو ضويرب تصغير ضارب والياء نحو موقن، والهمزة نحو مومن. والله أعلم.

(١) من الآية ٥٧ من سورة الأنفال.

(٢) الفسكل: - بزنة قنفذ أو زبرج - الفرس الذى يجىء فى السباق آخر الخيل.

فصل

فى الإعلال بالحذف

فَأَمْرٍ أَوْ مُضَارِعٍ مِنْ كَوَعَدَ أَحَدِفِ وَفِي كَعِدَةِ ذَلِكَ أَطْرَدُ

اعلم أن الحذف وجه من وجوه الإعلال، وهو ضربان: مقيس، وشاذ.
فالمقيس هو الذى تعرض لذكره فى هذا الفصل، وهو ثلاثة أنواع:

الأول: حذف الواو من مضارع ثلاثى فاؤه واو استثقلا، لوقوعها ساكنة بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة، كقولك فى مضارع وَعَدَ يَعِدُ والأصل يُوَعِدُ، وحذفت الواو لما ذكر، وحمل على ذى الياء أخواته، نحو أَعِدُ وَنَعِدُ وَتَعِدُ، والأمر نحو عَدَ، المصدر الكائن على فَعَلَ - بكسر الفاء وسكون العين - نحو عِدَةٌ فإن أصله وَعَدَّ على وزن فَعَلَ، فحذفت فاؤه حملا على المضارع، وحركت عينه بحركة الفاء وهى الكسرة؛ ليكون بقاء كسرة الفاء دليلا عليها، وعوضوا منها تاء التانيث؛ ولذلك لا يجتمعان. وتعويض التاء هنا لازم، وقد أجاز بعض النحويين حذفها للإضافة مستدلا بقول الشاعر^(١):

وَأَخْلَفُوكَ عِدَ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا

يعنى عِدَّةَ الأمر، وهو مذهب الفراء، وخرجه بعضهم على أن عِدًّا جمع عِدْوَةٍ أى: ناحية، وأخلفوك نواحي الأمر الذى وعدوا.

تنبيهات:

الأول: فهم من قوله «من كوعد» أن حذف الواو المذكورة مشروط بشروط:
أولها: أن تكون الياء مفتوحة؛ فلا تحذف من يُوَعِدُ مضارع أُوَعِدَ، ولا من يُوَعِدُ - مبنيا للمفعول، إلا ما شذ من قولهم: «يُدْعُ، وَيُدْرُ»^(٢) فى لغة.

(١) قد مر هذا البيت موضعا.

(٢) هما مضارعان مبنيان للمجهول، وشذوذهما من جهتين، لأن ياء المضارعة مضمومة وما بعد الواو المحذوفة مفتوح، والواو لا تحذف فى القياس إلا أن تقع بين ياء مفتوحة وكسرة.

وثانيها: أن تكون عين الفعل مكسورة، فلو كانت مفتوحة نحو **يُوجَلُ** أو مضمومة نحو **يُوضُّو** لم تحذف الواو، إلا ما شذ من قول بعضهم **يَجْدُ**. قال الشاعر^(١):

لو شئت قد نفع الفؤاد بشرية تدع الصوادي لا يجدن غليلاً
وهي لغة عامرية.

فإن قلت: قد جاء الحذف فيما عينه مفتوحة كيَقَعِ وسِعِ.

قلت: أما يَقَعِ فإن ماضيه وقع - بالفتح - فقياس مضارعه يفعل - بالكسر - فعُدل عن القياس، ففتحت عينه لأجل حرف الحلق فكان الكسر فيه مقدرًا، فحذفت الواو منه لذلك، وأما يسع فماضيه وسع - بالكسر - فقياس مضارعه الفتح فيقال: يوسع لكنه لما حذفت الواو منه دل ذلك على أنه كان مما يجيء على **يَفْعَلُ** - بالكسر - نحو **وَمَقَّ يَمَقُّ**. وإلى هذا أشار في التسهيل بقوله: بين ياء مفتوحة وكسرة ظاهرة **كَيَعِدُ** أو **مَقْدَرَةٌ** كيَقَعِ وسِعِ، إلا أن في جعلها مقدرَةٌ تجوزًا.

وثالثها: أن يكون ذلك في **فَعَلْ**، فلو كان في اسم لم تحذف الواو، لأن الحذف في الفعل إنما كان لاستقلال ذلك في ثقل بخلاف الاسم، فعلى هذا تقول في مثال **يَقْطِينُ** من **وَعَدَ: يُوْعِدُ**.

(١) قائله: هو جرير بن عطية الخطفي - وهو من الكامل -.

اللغة: «شئت» خطاب لأمامة المذكورة في البيت الثاني «نفع» - بالنون والقاف والعين المهملة - من نفعت بالماء إذا رويت «الصوادي» جمع صادية - وهي العطشى «غليلاً» - بمعنى الغلة - وهي حرارة العطش.

الإعراب: «لو» للشرط «شئت» فعل وفاعل - جملة وقعت فعل الشرط «قد» حرف تحقيق «نفع» فعل ماض «الفؤاد» فاعل والجملة وقعت جواب الشرط، ووقع جواب لو بكلمة **قد** - نادر - «بشرية» جار ومجرور متعلق بقوله: نفع «تدع» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى الشربة «الصوادي» مفعول به، والجملة، في محل جر صفة لشربة «لا يجدن» بمعنى لا يهين، ولهذا اقتصر على مفعول واحد وهو «غليلاً» والجملة في محل نصب حال من الصوادي.

الشاهد: قوله: «لا يجدن» - بضم الجيم - فإنه لغة بني عامر.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/ ٨٨٥، وابن يعيش ١٠/ ٦٠.

الثاني: فهم من قوله: «كعدة» أن حذف الواو من فِعْلَة المشار إليها مشروط

بشرطين:

أحدهما: أن تكون مصدراً كعدة، فلو كانت غير مصدر لم تحذف واؤها،
إلا ما شذ، وذلك قولهم: رِقَّةٌ - لِلْفِضَّةِ - وَحِشَّةٌ لِلْأَرْضِ الْمُوحِشَةِ، وَلِدَةٌ^(١)،
وفيها احتمال وهو أن تكون مصدراً وصف به، ذكره الشلوين.

وقوله في التسهيل: وربما أعلّٰ بذإ الإعلال أسماء كِرِقَّةٍ وصفات كلدة، فيه
نظر، لأن مقتضاه وجود أقل الجمع من النوعين، أما الأسماء فقد وجد رِقَّةٌ،
وحِشَّةٌ، وَجِهَةٌ، عند مَنْ جعلها أسماء، وأما الصفات فلا يحفظ فيها غير لِدَةٌ،
وقد أنكر سيبويه مجيء صفة على حرفين.

وثانيهما: ألا تكون لبيان الهيئة، نحو الوِعْدَةِ والوِقْفَةِ، المقصود بهما الهيئة،
فإنه لا يحذف منهما، وقد احتزر عن هذا في الكافية بقوله: والفعله الأصل
احذف.

الثالث: قد ورد إتمام فِعْلَة - المصدر المذكور - وهو شاذ، قالوا: وتَرَهُ وتَرًا
ووتِرَةً^(٢) - بكسر الواو - وحكاه أبو علي في أماليه، وقال الجرمي: ومن العرب مَنْ
يخرجه على الأصل، فيقول: وعدة، ووثبة ووجهة.

قلت: أما وجهة فذهب المازني والمبرد والفارسي إلى أنه اسم للمكان المتوجه
إليه، فعلى هذا لا شذوذ في إثبات واوه لأنه ليس بمصدر، وذهب قوم إلى أنه
مصدر، وهو الذي يظهر من كلام سيبويه، ونسب إلى المازني أيضاً، وعلى هذا
فإثبات الواو فيه شاذ، قال بعضهم: والمسوغ لإثباتها فيه دون غيره من المصادر أنه
مصدر غير جارٍ على فعله، إذ لا يحفظ وَجَهٌ وَجَهٌ، فلما فقد مضارعه لم يحذف
منه، إذ لا موجب لحذفها إلا حملة على مضارعه، ولا مضارع والفعل المستعمل.

(١) لدة: بمعنى: ترب.

(٢) وتره: يقال: وترت العدو أفردته، والصلاة جعلتها وترًا وزيدًا حقه نقصته إياه، والكل

من باب وعد. كذا في المصباح.

مه تَوَجَّهَ واتَّجِهَ، والمصدر الجارى عليه التَّوَجُّهُ، فحذفت زوائده: وقيل: وَجْهَةٌ، ورجح الشلوين القول بأنه مصدر، وقال: لأن وَجْهَةٌ وَجْهَةٌ - بمعنى واحد، ولا يمكن أن يقال في جهة أنها اسم للمكان، إذ لا يبقى للحذف وجه.

الرابع: فهم من تخصيص هذا الحذف بما فاؤه واو، أن ما فاؤه ياء لاحظ له في هذا الحذف، إلا ما شذ من قول بعضهم يَشُّهُ وهو مضارع يَشُّسَ، وأصله يَشُّسُ، فحذف الياء، وشذ أيضا يَشُّسَ مضارع يَشُّسُ، ثم انتقل إلى النوع الثانى فقال:

وَحَذَفُ هَمْزِ أَفْعَلٍ اسْتَمَرَّ فِي مُضَارِعِ وَبِنْتِي مُتَّصِفٍ

بما اطرده حذفه أَفْعَلٌ من مضارعه، واسمي فاعله ومفعوله، وإليهما الإشارة بقوله (وبنتى متصف) فتقول: أَكْرَمَ يُكْرِمُ فهو مُكْرِمٌ ومُكْرَمٌ، وكان حق أفعل أن يجيء مضارعه على يؤفعل بزيادة حرف المضارعة على أول الماضى كما فعل في غيره من الأمثلة نحو: ضارب يضارب، وتعلم يتعلم، إلا أنه لما كان من حروف المضارعة همزة المتكلم حذفت همزة أفعل معها، لثلا يجتمع همزتان في كلمة واحدة، حمل على ذى الهمزة أخواته واسما الفاعل والمفعول.

تنبيهان:

الأول: لا يجوز إثبات هذه الهمزة على الأصل إلا فى ضرورة أو كلمة مستندرة، فمن إثباتها فى الضرورة قوله^(١):

فإنه أهلٌ لأن يؤكراً

(١) قائله: أبو حيان الفعسى - ولم نقف له على تكملة -

وهو نصف بيت من الرجز أو بيت من مشطوره.

اللغة: «أهل» مستحق وذو أهلية «يؤكرم» أراد يكرم، وهو بالبناء للمجهول.

الإعراب: «إنه» إن حرف توكيد ونصب والضمير اسمها فى محل نصب «أهل» خبر إن مرفوع بالضممة الظاهرة «لأن» اللام للتعليل وأن حرف مصدرى ونصب «يؤكراً» فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن المصدرية، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بلام التعليل والجار والمجرور متعلق بأهل.

وأُشَدَّ سَبِيوِيهِ^(١):

وصالِيَاتٌ كَمَا يُؤَثِّفِينَ

قال: وإنما هي أثفيتُ، ووزن أثفيت على هذا أفعلت، والهمزة زائدة، وقال السيرافي: لا حجة فيه لاحتمال أصالة الهمزة فتكون أثفيت فعليت كسليقت، وقد أجاز سيبويه في همزة أثفيت الأصالة والزيادة.

والكلمة المستندرة قولهم «أَرْضٌ مُؤَثَّبَةٌ» - بكسر النون - أي: كثيرة الأرناب. وقولهم «كسَاءٌ مُؤَثَّبٌ» إذا خلط صوفه بوبر الأرناب، هذا على القول بزيادة همزة أرنب، وهو الأظهر.

الثاني: لو أبدلت همزة أفعل هاء، كقولهم في أراق: هراق أو عينا كقولهم في أنهل الإبل - عنهل، لم تحذف لعدم مقتضى الحذف، فتقول: هراق يهريق فهو

= الشاهد: قوله «يؤكرم» حيث أثبتت الهمزة، ولم تحذف تخفيفا لضرورة الشعر والقياس حذفها.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشموني ٨٨٧ / ٣، وابن هشام ٣٠٧ / ٤، الهمع ٢ / ٢١٨.

(١) قائله: هو خطاب المجاشعي - وهو من الرجز المدس -.

اللغة: «وصاليات» جمع صالية من صلى النار - بالكسر - يصلى صليا، إذا احترق بها، قال تعالى: «هم أولى بها صليا» - أراد أثافي صاليات يعني مسودات من اثار النار. «يؤثفين» من أثفيت القدر جعلت لها أثافي، ويقال: نثيت القدر تنفية أي: وضعتها على الأثافي وأثفيتها، والأثافي جمع أثفية القدر وزنها أفعولة.

الإعراب: «وصاليات» عطف على قوله «غير حطام ورماد» قبله. أي: وغير صاليات وهي صفة موصوفها محذوف أي: وأثافي صاليات «ككما» الكاف الأولى حرف جر والثانية اسم لدخول حرف الجر عليها وما مصدرية والتقدير: كإثفائها. قال ابن يسعون: هذا التقدير عند من جعل الهمزة رائدة يعني: في يؤثفين، وأما من جعل الهمزة أصلا فالتقدير: كإثفائها لأنها كالسلقاة في مصدر سلقيت لأنه كالدحرجة، ومن قال دحرجا قال: إنشاء فورنه الآن فعلال وفي الوجه الأول إفعال كالإحرام.

الشاهد: قوله: «يؤثفين» فإن الهمزة فيه يجوز أن تكون رائدة جاءت على القياس المرفوض.

مواضعه: ذكره سيبويه ٢٣١ / ٢، وشواهد المغني ص ١٧٢، والشاهد ١٣٥ الخزانة.

مُهْرِقٌ وَمُهْرَاقٌ، وَعَنْهَلَ الإِبِلَ يُعَنْهَلُهَا، فَهُوَ مُعَنْهَلٌ وَهِيَ مُعَنْهَلَةٌ أَيْ مَهْمَلَةٌ، ثُمَّ انْتَقَلَ إِلَى النَّوْعِ الثَّلَاثِ.

ظَلَّتْ وَظَلَّتُ فِي ظَلَلْتُ اسْتِعْمَالًا وَقَرِنَ فِي أَقْرَنَ وَقَرْنًا نَقْلًا

قال في شرح الكافية: كل فاعل مضاعف على وزن فعل فإنه في إسناده إلى تاء الضمير ونونه يستعمل على ثلاثة أوجه؛ تاما نحو ظَلَلْتُ، ومحذوف اللام مفتوح الفاء ظَلَّتْ، ومحذوف اللام مكسور الفاء نحو ظَلَّتْ. انتهى.

وقد فهم من قوله فوائد:

الأولى: أن هذا الحذف مطرد في كل فعل مضاعف على فعل. وإلى هذا ذهب الشلوبين وصرح سيبويه بأنه شاذ، وأنه لم يرد إلا في لفظين من الثلاثي وهما: ظَلَّتْ وَمَسَّتْ، في ظَلَلْتُ وَمَسَسْتُ، وفي لفظ ثالث من الزوائد على الثلاثة، وهو: أَحَسَّتْ فِي أَحَسَسْتُ، وبمن ذهب إلى عدم اطراده ابن عصفور، وحكى في التسهيل: أن الحذف لغة سليم، وبذلك يُرَدُّ على ابن عصفور.

الثانية: مقتضى قوله على فعل، اختصاص هذا الحذف بمكسور العين، وقد عمم في التسهيل فشمّل المفتوح والمكسور، وقد حكى ابن الأنباري: الحذف في لفظه من المفتوح، وهو: هَمَّتْ فِي هَمَمْتُ.

الثالثة: مقتضى قوله: على فعل أيضا اختصاص ذلك بالثلاثي، وكلامه في التسهيل يشمل الزائد على ثلاثة، وتقدم تمثيله بأحست.

الرابعة: صرح بأن المحذوف في ظَلَّتْ وَظَلَّتْ لام الكلمة، وصرح في التسهيل بأن المحذوف العين، وهو ظاهر كلام سيبويه.

فإن قلت: ما وجه فتح الفاء وكسرها؟

قلت: وجه فتحها إبقاء حركتها، لأنها مفتوحة في الأصل، ووجه كسرها نقل حركة العين إليها، وذكر أبو الفتوح: أن كسر الظاء من ظلت لغة أهل الحجاز، وفتحها لغة بني تميم، وقوله: «وَقَرْنًا فِي أَقْرَنًا».

يعنى: أن هذا الحذف قد جاء فى الأمر أيضا بشرط أن تكون عينه مكسورة،
وقرأ أكثر القراء ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾^(١) وهو من قررت بالمكان أقر به، بالفتح فى
الماضى والكسر فى المستقبل، فلما أمر منه اجتمع مثلان أولهما مكسور، فحسن
الحذف كما فعل بالماضى.

فإن قلت: فهل يطرد الأمر؟.

قلت: قال فى الكافية: وَقَرْنَ فى أَقْرِنَ وَقَسَّ مُعْتَصِدًا.

وذكر غيره أن ذلك لا يطرد، وهو ظاهر التسهيل فإنه قال: وربما أفعال ذلك
بالأمر والمضارع، وزاد فيه المضارع ومثاله يقرن فى يقررن، وذكر ذلك فى شرح
الكافية قال: وكذا يستعمل فى نحو يقرن وأقرن فيقال فيهما: يقرن وقرن، لكن
فتح الفاء فى هذين وشبههما غير جائز، انتهى.

وقال الشارح: الضابط فى هذا النحو أن المضارع على يفعل إذا كان مضاعفا
سكن الآخر، ولاتصاله بنون الإناث فجاز تخفيفه بحذف عينه ونقل حركتها إلى
الفاء، وكذلك الأمر منه تقول فى يَقْرِرْنَ يَقْرِنَ وفى أَقْرِرْنَ قَرْنَ، وقوله: (وَقَرْنَ
نُقْلا) يعنى: بفتح القاف، وهو قراءة نافع وعاصم، وهو أمر من قررت بالمكان أقر
به - بكسر الماضى وفتح المضارع، وهى لغة فصيحة ثابتة لا يقبل قول من أنكرها،
فلما أمر منه اجتمع مثلان أولهما مفتوح، ففعل به من حذف عينه ما فعل بأحست
وهو نادر لا يقاس عليه؛ لأن هذا الحذف إنما هو للمكسور.

تنبيهات:

الأول: ذهب بعضهم إلى أن قرن - على قراءة الكسر - أمر من الوقار، يقال:
وَقَرَّ يَقْرُ، فيكون قَرْنَ محذوف الفاء مثل عَدْنَ، ورجح الأول لتتوافق القراءتان،
وذهب بعضهم إلى أن قرن - على قراءة الفتح، أمر من قار يقار.

الثانى: أجاز فى الكافية وشرحها إلحاق المضموم العين بالمكسور، فأجاز فى
اغضُضْنَ أن يقال: غُضِّنَ، واحتج بأن فك المضموم أثقل من فك المكسور، وإذا
كان فك المفتوح قد قُرَّ منه إلى الحذف فى قَرْنَ - المفتوح القاف - ففعل ذلك
بالمضموم أحق بالجواز، قال: ولم أره منقولا.

(١) من الآية ٣٣ من سورة الأحزاب.

فصل

في الإدغام

يعنى: الإدغام اللاتق بالتصريف كما قيده فى الكافية.

والإدغام. لغة: الإدخال، والإدغام - بالتشديد - أفعال منه، وهى عبارة

سيبويه.

وقال ابن يعيش: الإدغام - بالتشديد - من ألفاظ البصريين، والإدغام -

بالتخفيف - من ألفاظ الكوفيين.

وحده اصطلاحاً: أن تأتى بحرفين ساكن ومتحرك من مخرج واحد بلا

فصل، ويكون فى المثلين وفى المتقارين، وفى كلمة وفى كلمتين، وهو باب

متسع.

واقصر الناظم فى هذا الفصل على ذكر إدغام المثلين المحركين فى كلمة.

ولابد من تميم الفائدة باستيفاء الكلام على إدغام المثلين.

فأقول: إذا التقى المثلان، فالتقاؤهما على ثلاثة أضرب:

الضرب الأول: أن يسكن أولهما ويتحرك ثانيهما نحو «اضرب بكرأ» فهذا

يجب إدغامه بثلاثة شروط:

أولها: ألا يكون أول المثلين هاء سكت، فإنه لا يدغم لأن الوقف على الهاء

منوى، وقد روى عن ورش إدغام ﴿مَالِيَةَ﴾ ٢٨ ﴿هَلْكَ﴾ ٢٩ (١) وهو ضعيف من

جهة القياس.

وثانيها: ألا يكون همزة منفصلة عن الفاء نحو «إكلاً أحمد» فإن الإدغام فى

ذلك ردىء، بل يلزم تخفيف إحداهما، فلو كانت الهمزة متصلة بالفاء وجب

الإدغام نحو سأل.

(١) من الآيتين ٢٨، ٢٩، من سورة الحاقة.

وثالثها: ألا يكون مدة في آخر أو مبدلة من غيرها دون لزوم، فإن كان مدة في آخر لم تدغم نحو: يعطى ياسر، ويغزو واقد، لثلا يذهب المد بالإدغام، فإن لم يكن في آخر وجب الإدغام نحو مغزو أصله مغزوو على وزن مفعول، واغتفر ذهاب المد في هذه لقوة الإدغام فيه، وإن كانت مبدلة من غيرها دون لزوم لم يجب الإدغام، بل يجوز إن لم يلبس نحو ﴿ أَنَاثًا وَرَعِيًّا ﴾^(١) في وقف حمزة، وممتنع إن البس نحو قوول بناء ما لم يسم فاعله من قاول، لأنه لو أدغم لالتبس بفعل فإن كانت المدة مبدلة من غيرها إبدالا لازما وجب الإدغام نحو أوب وهو مثال أبلم من الأوب أصله أوب، فقلب ثانی الهمزتين وأوا لسكونها بعد ضمة، ثم أدغم وجوبا للزوم الإبدال.

الضرب الثاني: أن يتحرك أولهما ويسكن ثانيهما فهذا لا يجوز فيه إدغام؛ لأن من شرط الإدغام تحرك المدغم فيه، ومثال ذلك في كلمة ضللت، وفي كلمتين: رسول الحسن.

الضرب الثالث: أن يتحركا، فإن كانا من كلمتين جاز الإدغام بشرطين:

أحدهما: ألا يكونا همزتين نحو: «قرأ آية» فإن الإدغام في الهمزتين ردىء.

والآخر: ألا يكون الحرف الذى قبلها ساكنا غير لين نحو: «شهر رمضان» فإن هذا لا يجوز إدغامه عند جمهور البصريين، وقد روى عن أبى عمر إدغام ذلك، وتأولوه على إخفاء الحركة، وأجاز الفراء إدغامه.

وإن كانا من كلمة واحدة فهو الذى تعرض الناظم لبيانه فى قوله:

أَوَّلَ مَثَلَيْنِ مُحَرَّكَيْنِ فِي كَلِمَةٍ ادْغَمٌ.....

(فأمر بإدغام أول المثليين المحركين)^(٢) فشمّل ذلك الأفعال نحو رد وظن

ولب، أصلها ردد وظنن ولبب، والأسماء نحو صب وضب، أصلهما فعل - بالكسر، فالإدغام فى ذلك واجب بستة شروط:

(١) من الآية ٧٤ من سورة مريم.

(٢) أ، ج.

الأول: ألا يتصدرا نحو «دَدَن»^(١) فمثل ذلك لا يجوز إدغامه، لتعذر الابتداء بالساكن، قال المصنف في بعض كتبه: إلا أن يكون أولهما تاء المضارعة فقد تُدغم بعد مدة أو حركة نحو: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا﴾^(٢) ﴿تَكَادُ تَمَيِّزُ﴾^(٣) انتهى.

ويجوز أيضا الإدغام في الفعل الماضي إذا اجتمع فيه تاءان، والثانية أصلية نحو تَتَابَعَ، ويؤتى بهمزة الوصل فيقال: اتَّابَعَ، ولم يذكر هنا هذا الشرط وقد ذكره في الكافية وغيرها.

الثاني: ألا يكون ماهما فيه اسما على فعل نحو صفف^(٤) أو فعل نحو ذُكِّل - جمع ذلول - أو فعل نحو كَلَّل - جمع كلة، أو فعل نحو لَبَّب، فكل ذلك لا يجوز إدغامه. وإلى هذا أشار بقوله: «لَا كَمِثْلِ صُفِّفٍ. وَذُكِّلٍ وَكِلَّلٍ وَلَبَّبٍ». فإن قلت: ما علة منع إدغام هذه الأمثلة؟

قلت: أما الثلاثة الأول فلأنها مخالفة للأفعال في الوزن، والإدغام فرع في الإظهار، فخص بالفعل لفرعيته، وتبع الفعل ما وازنه من الأسماء دون ما لم يوازنه. وأما الرابع: فإنه موازن للفعل، ولكنه لم يدغم لخفته، وليكون منبهاً على فرعية الإدغام في الأسماء، حيث أدغم موازنه في الأفعال نحو رَدَّ فيعلم بذلك ضعف سبب الإدغام فيه وقوته في الفعل.

واعلم أنه يمتنع الإدغام أيضا فيما وازن أحد هذه الأمثلة بصدده لا بجملته نحو: حُشِّشَاء - لعَظْمٍ خلف الأذن - فإنه موازن بصدده لفعل نحو صفف، ونحو: رُدُّدَان - وهو مثال سُلْطَان من الرَدِّ، فإنه موازن بصدده لفعل نحو ذلل، ونحو: حَبِيَّة جمع حُبِّ فإنه موازن بصدده لفعل نحو: كلل، ونحو: الدَّجَجَان مصدر دَجَّ

(١) الددن: - بدالين مهملتين - وهو اللعب، ويقال فيه ددى كفتى ودد كدم.

(٢) من الآية ٢٦٧ من سورة البقرة.

(٣) من الآية ٨ من سورة الملك.

(٤) صفف - جمع صفة - والصفة: الظلة كالسقيفة.

بمعنى دَبَّ، فإنه موازن بصدوره لفعل نحو: لبب، ولو بنيت من الرد مثل غطفان قلت: رددان - بالفك - هذا مذهب الخليل وسيبويه، وخالف الأخفش فقال: ردّان - بالإدغام - ووجهه أن الألف والنون بزيادتهما التزم تحريك الدال التي تليهما، فنقل توالي الفتحيتين، فأدغم تخفيفا وصار في ذلك نظير الفعل في الثقل نحو ردّ، بل هو أولى بالإدغام من الفعل؛ لأن حركة الدال الأخيرة في الفعل ليست بلازمة والصحيح ما ذهب إليه الخليل وسيبويه لأنه هو الذى ورد به السماع.

فإن قلت: كان ينبغى أن يستثنى مثالا خامسا يمتنع فيه الإدغام وهو فعل نحو إبل، لكونه مخالفا لأوزان الأفعال.

فلو بنيت من الرد مثل إبل قلت: ردّد - بالفك، قلت: العذر له فى عدم استثنائه أنه بناء لم يكثر فى الكلام، ولم يسمع فى المضاعف، وقد استثناه فى بعض نسخ التسهيل.

واعلم أن أوزان الثلاثى التي يمكن فيها اجتماع مثلين متحركين لا تزيد على تسعة، وقد سبق ذكر خمسة منها، وبقيت أربعة، منها واحد مهمل فلا كلام فيه، وهو فعل - بكسر الفاء وضم العين - وثلاثة مستعملة وهى: فَعَلٌ نحو كَتَفٌ، وفَعَلٌ نحو عَضُدٌ، وفعل نحو دُئِلٌ.

فإذا بنيت من الرد مثل كَتَفٌ أو عَضُدٌ قلت: ردّد - بالإدغام - لأنهما موافقان لوزن الفعل، وليسا فى خفة فَعَلٌ نحو لَبَّبٌ، هذا مذهب الجمهور، وخالف ابن كيسان فقال: ردّد وردد بالفك.

وإذا بنيت من الرد مثل دُئِلٌ قلت: ردّد - بالفك - ومن رأى أن فَعَلٌ أصل فى الفعل ينبغى أن يدغم، وقياس مذهب ابن كيسان الفك، بل هو فى هذا أولى. والثالث: ألا يتصل بأول المثليين مدغم فيه، وإليه أشار بقوله: (ولا كَجَسَسٌ) وهو جمع جاسٌ، فإن فيه مثلين متحركين ولم يدغم أولهما فى الثانى؛ لأن قبلهما مثل آخر مدغما فى أول المتحركين، فلو أدغم المدغم فيه التقى الساكنان وبطل الإدغام السابق.

الرابع: ألا يعرض تحريك ثانيهما، وإليه الإشارة بقوله (ولأ كأخصصَ أبي) فهذا فيه مثلان متحركان ولم يدغم، لأن حركة الثاني عارضة، إذ هي حركة النقل والأصل اخصص - بالإسكان - فنقلت حركة الهمزة إلى الساكن فلم يعتد بها، لعروضها.

والخامس: ألا يكون ما هما فيه ملحقا بغيره، وإليه الإشارة بقوله: (ولأ كهليل) وذلك نوعان؛ أحدهما: ما حصل فيه الإلحاق بزائد قبل المثلين نحو «هليل» إذا قال لا إله إلا الله؛ لأن لامي هليل متحركان في كلمة ولا سبيل إلى إدغام أولهما في الثاني، لأن قبلهما مزيدا للإلحاق بدرجته وهو الياء فامتنع الإدغام لثلاث فوات (المماثلة)^(١).

والآخر: ما حصل فيه الإلحاق بأحد المثلين نحو جَلَبَبَ، لأن إحدى بائيه مزيدة للإلحاق بدرجته فامتنع الإدغام، لاستلزامه فوات ما قصد من الإلحاق.

والسادس: ألا يكون مما شذت العرب في فكه اختيارا، وهي الفاظ محفوظة لا يقاس عليها، وإلى هذا أشار بقوله:

.... وَشَدَّ فِي أَلِّ وَنَحْوِهِ فَكَ بِنَقْلِ فِقْبَلِ

وهذه الألفاظ «ألل السقاء» إذا تغيرت رائحته، والأسنان إذا فسدت، والأذن إذا رقت، و«دبب الإنسان» إذا نبت الشعر في جبينه، و«صكك الفرس» إذا اصطكت عرقوباه، و«ضببت الأرض» إذا كثر ضبابها، و«قطط الشعر» إذا اشتدت جمودته و«لححت العين أو لاحت» إذا التصقت بالرمص و«مششت الدابة» إذا شخص في وظيفها حجم دون صلابة العظم، و«عزرت الناقة» إذا ضاق إحليلها وهي مجرى لبنها، فشذوذ ترك الإدغام في هذه كُشذوذ ترك الإعلال في نحو القود ونحوه.

(١) وفي أ و ج (المقابلة).

وقد شذ الإظهار أيضا فى كلمات من الأسماء منها قولهم: «رجلٌ ضَفِيفٌ الحال»^(١) و «مُحَبَّبٌ» وحكى أبو زيد «طعام قفض» إذا كان فيه يُيس، ولا يجوز القياس على شىء من هذه المفكوكات، وما ورد من ذلك فى الشعر عُدَّ من الضرورات كقول أبى النجم^(٢):

وَحَيِّ افْكُكْ وَاَدِّغِمْ دُونَ حَدَرَ كَذَاكَ نَحْوَو تَجَلَّى وَاَسْتَتَرَ

يعنى أن الفك والإدغام جائزان فى هذه المواضع الثلاثة:

الأول: ما عينه ولامه ياءان لازم تحريكهما نحو حى وعى، فمن أدغم نظر إلى أنهما مثلان فى كلمة وحركة ثانيهما لازمة، وحق ذلك الإدغام لاندرجاه فى الضابط المتقدم، ومن أظهر نظر إلى أن اجتماع المثلين فى باب حَيِّ كالعارض لكونه مختصا بالماضى دون المضارع والأمر، والعارض لا يعتد به غالبا.

(١) ضفف: بوزن كنف من الضفف بفتحيتين - وهو الضيق والشدة والحاجة.

(٢) قائله: هو أبو النجم العجلى - واسمه الفضل بن قدامة - وهو من الرجز.

وعجزه: الواسع الفضل الوهوب المُجَزَل.

اللغة: «العلى» صفة من العلو - بمعنى علو الشأن وسموه «الأجلل» الأجل الأعظم «الواسع الفضل» الكثير العطاء والإحسان. «الوهوب» صيغة مبالغة من الهبة - أى العظيم الهبات «المجزل» اسم فاعل من أجزل العطاء إذا أكثر منه.

المعنى: يحمد الله سبحانه وتعالى وهو الرفيع الشأن الأعظم من كل شىء الذى عم فضله وعطاؤه الجسم جميع المخلوقات.

الإعراب: «الحمد» مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة «الله» جار ومجرور متعلق بمحذوف خير المبتدأ «العلى»، «الأجلل» نعتان لاسم الجلالة «الواسع» نعت ثالث «الفضل» مضاف إليه «الوهوب» نعت رابع لاسم الجلالة «المجزل» نعت خامس له.

الشاهد: قوله: «الأجلل» حيث لم يدغم، والقياس فيه الأجل - بالإدغام ولكن الضرورة الشعرية ألجأت لذلك.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشمونى ٨٩٣ / ٣، وابن هشام ٣٢٠ / ٤، والسيوطى

ص ٥٢.

فإن قلت: أي الوجهين أكثر في كلامهم؟

قلت: الفك، نصّ على ذلك النحويون وكلاهما (فصيح)^(١).

وقرأ بهما في التواتر، ولعل الناظم قدم الفك لكثرتة.

تنبيه:

لو كانت حركة الياء الثانية عارضة نحو «لن يُخَيِّ، ورأيت مُحَيِّا».

لم يجز الإدغام، وأما قوله^(٢):

وكانها بَيْنَ النِّسَاءِ سَبِيكَةً تَمْشِي بِسُدَّةٍ بَيْتِهَا فَتَعِيُّ

فشاذ لا يقاس عليه، وأجازه الفراء.

الثاني: نحو تَجَلَّى، قال الشارح: كل ما فيه تاءان مثل تَنَأَى تتجلى فهذا قياسه الفك لتصدر المثلين، ومنهم من يدغم فيسكن أوله ويدخل همزة الوصل فيقول: أَتَجَلَّى، وقال في شرح الكافية: إذا أدغمت فيما اجتمع في أوله تاءان رَدَّتْ همزة وصل تتوصل بها إلى النطق بالتاء المسكنة للإدغام فقلت في تتجلى أَتَجَلَّى، انتهى.

وفي هذا نظر؛ لأن تتجلى فعل مضارع، واجتلاب همزة الوصل لا يكون في المضارع، والذي ذكره غيره من النحويين أن الفعل المفتوح بتأين إن كان ماضيا نحو تَتَّبِعْ وتَتَّبِعْ، جاز فيه الإدغام واجتلاب همزة الوصل.

(١) أ، جـ. وفي ب (صحيح).

(٢) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من الكامل -.

اللغة: «سبيكة» قطعة مستطيلة من فضة «سدة البيت» - بضم السين - باب.

المعنى: شبه محبوبته بالسبيكة وهي القطعة من الفضة وغيرها. إذا استطالت.

الإعراب: «وكانها» كان للتشبيه تنصب الاسم وترفع الخبر، وها اسمها «بين» ظرف «النساء»

مضاف إليه «سبيكة» خبر كان مرفوع بالضممة الظاهرة «تمشى» فعل مضارع وفاعله ضمير

مستتر فيه «بسدة» جار ومجرور متعلق بتمشى «بيتها» مضاف إليه وبيت مضاف وها

مضاف إليه «فتعي» الفاء عاطفة وتعي فعل مضارع والفاعل ضمير.

الشاهد: قوله: «فتعي» حيث أدغم اعتدادا بالحركة العارضة لأجل الروي.

مواضعه: ذكره الأشموني ٨٩٣ / ٣، والهمع ١٥٣ / ١.

فيقال: اتَّبَعَ وَاَتَّابَعَ، وإن كان مضارعا نحو تتذكر لم يجر فيه الإدغام إن ابتدئ به، لما يلزم من اجتلاب الهمزة وهي لا تكون في المضارع، بل يجوز تخفيفه بحذف إحدى التاءين، وسيأتي، وإن وُصِلَ بما قبله جاز إدغامه بعد متحرك أو لين نحو: «تكاد تَمِيْزُ» «ولا تيمموا» لعدم الاحتياج في ذلك إلى اجتلاب همزة الوصل، والله أعلم.

الثالث: نحو استتر، وهو كل فعل على افتعل اجتمع فيه تاءان، فهو أيضا يجوز فيه الفك، وهو قياسه، لبناء ما قبل المثلين على السكون، ويجوز فيه الإدغام بعد نقل حركة أول المثلين إلى الساكن، فتقول: ستر يستر ستار.

تنبيهات:

الأول: اعلم أن الإدغام في استتر ونحوه يوجب طرح همزة الوصل من أوله لتحرك الساكن بحركة النقل، فلذلك قيل فيه ستر.

الثاني: إذا أوتر الإدغام صار اللفظ به كلفظ ستر الذي وزنه فَعَل - بتضعيف العين - ولكن يمتازان بالمضارع والمصدر، لأنك تقول في مضارع الذي أصله افتعل يَسْتَرُ - بفتح أوله - وأصله يَسْتَرُ، فنقل وأدغم. وتقول في مضارع الذي وزنه فَعَل يَسْتَرُ - بضم أوله، وتقول في مصدر الذي أصله افتعل: سَتَّارًا، وأصله اسْتَارًا، فلما أريد الإدغام نقلت الحركة فطرحت الهمزة، وتقول في مصدر الذي وزنه فَعَل تَسْتِيرًا على وزن تَفْعِيل.

الثالث: يجوز في استتر ونحوه إذا أدغم وجه آخر، وهو أن يقال: سَتَّرَ - بكسر فائه - على أصل الساكنين، وذلك أن الفاء ساكنة وحين (قصد)^(١) الإدغام سكنت التاء الأولى، فالتقى ساكنان فكسر أولهما على أصل التقاء الساكنين، ويجوز على هذه اللغة كسر التاء إتباعا لفاء الكلمة فتقول: سَتَّرَ وَقَتَّلَ والمضارع واسم الفاعل واسم المفعول مبنية على ذلك إلا أن اسم الفاعل يشبه بلفظ اسم المفعول على لغة من كسر التاء إتباعا، فيصير مشتركا كمختار، ويتوقف على قرينة.

(١) ب.

الرابع: ما ذكر في هذا البيت كالمستثنى من الضابط المتقدم، فإن حى مندرج فيه فكان حقه الإدغام على سبيل اللزوم فاستثناه ليعلم أنه ذو وجهين، وكذلك استتر، وأما نحو تتجلى فلم يندرج في الضابط المتقدم لتصدر المثلين فيه. والله أعلم.

وَمَا بَتَاءَيْنِ ابْتَدَىٰ قَدْ يُقْتَصَرُ فِيهِ عَلَىٰ تَا كَتَّبِينَ الْعِبْرُ

إذا اجتمع في أول الفعل المضارع تاءان جاز حذف أحدهما نحو (تئين العبر) وأصله تئين الأولى تاء المضارعة والثانية تاء تفعّل، وعلّة الحذف أنه لما ثقل عليهم اجتماع المثلين، ولم يكن سبيل إلى الإدغام لما يؤدي إليه من اجتلاب همزة الوصل، وهي لا تكون في المضارع، عدلوا إلى التخفيف بحذف إحدى التاءين.

تنبيهات:

الأول: هذا الحذف كثير جداً، ومنه في القرآن مواضع كثيرة نحو ﴿لَا تَكَلِّمْ نَفْسَ الْأَيْدِي﴾^(١) ﴿تَنْزِيلُ الْمَلَائِكَةِ﴾^(٢).

الثاني: أبهم في قول: «أحدهما» فمذهب سيويه والبصريين أن المحذوف هي التاء الثانية، لأن الاستثقال بها حصل، ولأن الأولى دالة على المضارعة، وقد صرح بذلك في التسهيل فقال: والمحذوفة هي الثانية لا الأولى خلافاً لهشام يعنى: أن مذهب هشام أن المحذوفة هي الأولى، ونقله غيره عن الكوفيين.

الثالث: أطلق في قوله: (وما بتاءين ابتدى) وهذا إنما هو في المضارع، لأنه الذي يتعذر فيه الإدغام، وأما الماضي فيه نحو تتابع، فلا يتعذر فيه الإدغام.

الرابع: ما ذكر من تعذر الإدغام في المضارع، إنما هو في الابتداء لا في الوصل كما سبق بيانه في الكلام على نحو تتجلى.

الخامس: قوله في شرح الكافية: قد يقال في مثل تتعلم تعلم استثقالا لتوالي المثلين متحركين وللإدغام المحوج إلى زيادة همزة الوصل، قد يوهم أن الإدغام في

(١) من الآية ١٠٥ من سورة هود.

(٢) من الآية ٤ من سورة القدر.

ذلك جائز، وإن كان مستثقلا كما يجوز إبقاء المثلين متحركين في ذلك، وكذلك قول الشارح هربا، إما من توالى مثلين متحركين وإما من إدغام محوج إلى زيادة (همزة) ^(١) الوصل، وقد صرح في التسهيل بما يدفع هذا التوهم فقال: وقد يحذف تخفيفا المتعذر إدغامه لسكون الثاني «كاستخذ» في الأظهر أو لاستثقاله بتصدر المدغم كتنزل.

السادس: قد يفعل هذا التخفيف بالحذف فيما تصدر فيه نونان، ومن ذلك ما حكاه أبو الفتح من قراءة بعضهم ﴿ وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ تَنْزِيلًا ﴾ ^(٢) قال في شرح الكافية: في هذه القراءة دليل على أن المحذوفة من تاءى تنزل حين قال «تَنْزَلَ» إنما هي الثانية لأن المحذوفة من نونى «نزل» في القراءة المذكورة إنما هي الثانية.

قال الشارح: ومنه على الأظهر قوله تعالى: ﴿وَكذلك نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ﴾ ^(٣) في قراءة ابن عامر وعاصم، أصله تُنَجِّي، ولذلك سكن آخره.

وَفَكَّ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنٌ لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنَ

إذا سكن آخر الفعل المدغم فيه لاتصاله بضمير الرفع وجب الفك، لأن ثانى المثلين قد سكن فتعذر الإدغام، والمراد بضمير الرفع تاء الضمير ونا ونون الإناث نحو رددت، ورددنا، ورددن، وقد مثل بقوله: (نحوحلت ما حللته).

تنبيه:

فك الإدغام في ذلك واجب عند جمهور العرب، قال في التسهيل: والإدغام قبل الضمير لُغِيَّةٌ، قال سيبويه: وزعم الخليل أن ناسا من بكر بن وائل يقولون رَدْنَا وَمَرَّتًا وَرَدَّتْ، وهذه لغة ضعيفة، كأنهم قدروا الإدغام قبل دخول النون والتاء، وأبقوا اللفظ على حاله، وحكى بعض الكوفيين في رَدَّن رذن - يزيد نونًا ساكنة قبل نون الإناث ويدغمها فيها لأن نون الإناث لا يكون ما قبلها إلا ساكنًا، وحكى بعضهم في رَدَّت رذات، وهى فى غاية الشذوذ، ووجهه أن هذه التاء لا يكون ما قبلها إلا ساكنًا، وحافظ على بقاء الإدغام فزاد ألفًا قبلها.

(١) ب، وفى أ، ج (الف).

(٢) من الآية ٢٥ من سورة الفرقان.

(٣) من الآية ٨٨ من سورة الانبياء.

.... وفي

جَزْمٌ وَشِبْهُ الْجَزْمِ تَخْيِيرٌ قَفِيٌّ

يعنى: أن المدغم فيه إذا سكن جزماً أو وقفاً، وهو المراد بشبه الجزم، جار فيه الفك والإدغام نحو لم يحلّل ولم يحلّ، واحلّل وحلّ، والفك لغة أهل الحجاز، والإدغام لغة بنى تميم، وقيل لغة غير أهل الحجاز، وإنما أدغم بنو تميم اعتداداً بتحريك الساكن في بعض الأحوال نحو: اردد القوم ولم يردد القوم.

تنبيهات:

الأول: إنما جعل سكون الأمر في نحو احلّل يشبه الجزم لأن الأمر يعامل آخره معاملة المضارع المجزوم.

الثاني: يعنى بالتخيير استواء الوجهين فى الجواز، فالمتكلم متخير فى اتباع أيهما شاء، وليس المراد استواؤهما فى الفصاحة، لأن الفك لغة أهل الحجاز وبها جاء القرآن غالباً كقوله تعالى: ﴿إِنْ تَمَسَّكُمْ حَسَنَةٌ﴾^(١) ﴿وَمَنْ يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي﴾^(٢) ﴿وَلَا تَمَنَّ﴾^(٣) ﴿وَأَغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ﴾^(٤) وجاء على لغة تميم قراءة ابن كثير وأبى عمرو والكوفيين ﴿مَنْ يَرْتَدَّ﴾^(٥) فى المائدة وقراءة السبعة ﴿وَمَنْ يُشَاقِ اللَّهَ﴾^(٦).

الثالث: إذا أدغم فى الأمر على لغة تميم وجب طرح همزة الوصل، لعدم الاحتياج إليها، وحكى الكسائى أنه سمع فى الأمر من عبد القيس أردّ وأغضّ وأمرّ، بهمزة الوصل، ولم يحك ذلك أحد من البصريين.

الرابع: إذا اتصل بالمدغم فيه واو جمع، نحو ردّوا، أو ياء مخاطبة نحو ردّى، أو نون تأكيد نحو ردّن، أدغم الحجازيون وغيرهم من العرب، كذا قالوه، وعللوه أن الفعل حيثنذ مبنى على هذه العلامات فليس تحريكه بعارض.

(١) من الآية ١٢٠ من سورة آل عمران.

(٢) من الآية ٨١ من سورة طه.

(٣) من الآية ٦ من سورة المدثر.

(٤) من الآية ١٩ من سورة لقمان.

(٥) من الآية ٥٤ من سورة المائدة.

(٦) من الآية ٤ من سورة الحشر.



الخامس: التزم المدغمون فتح المدغم فيه قبل هاء غائبة نحو «رُدَّها ولم يرُدَّها» والتزموا ضمة قبل هاء غائب نحو «رُدَّه ولم يرُدَّه» قالوا: لأن الهاء خفية، فلم يعتد بوجودها، فكان الدال قد وليها الألف والواو نحو «ردًا وردًا» وحكى الكوفيون «رُدَّها» - بالضم والكسر، ورُدَّه - بالكسر والفتح - وذلك في المضموم الفاء، وذكر ثعلب الأوجه الثلاثة قبل هاء الغائب، وغلط في تجويزه الفتح، وأما الكسر فالصحيح أنه لُغِيَّة، سمع الأخفش من ناس بنى عقيل: مُدَّه وَعَضَّة - والتزم أكثرهم الكسر قبل ساكن فقالوا: «رُدُّ القوم» بالكسر، لأنها حركة التقاء الساكنين في الأصل، ومنهم من فتح وهم بنو أسد قال^(١):

فَعَضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ فَلَا كَعْبًا بَلِغْتَ وَلَا كَلَابًا

وأما الضم فقال في التسهيل: ولا يضم قبل ساكن بل يكسر وقد يفتح.

انتهى.

وحكى ابن جنى الضم أيضا، وهو قليل.

فإن لم يتصل بالفعل هاء الغائبة أو هاء الغائب أو الساكن، ففيه ثلاث لغات: الفتح مطلقا نحو رُدَّ وِفْرٌ وَعَضٌّ، وهى لغة أسد وناس غيرهم، والكسر

(١) قائله: هو جرير الشاعر الأموى من قصيدة يهجو فيها عبيد بن حصين المعروف بالراعى النميرى - وهو من الوافر.

اللغة: «غض الطرف» أى: أغمضه وانظر إلى الأرض، والطرف: البصر «نمير» قبيلة - فرع من قيس عيلان، أبوهم نمير بن عامر، ومنهم الراعى النميرى.

المعنى: طأطأ بصرى واعرف قدرى، وابتعد عن مباراة الكرام ومجاراتهم، فإنك من قبيلة نمير التى لم ترق إلى مصاف القبائل العظيمة.

الإعراب: «غض» فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه «الطرف» مفعول به لغض «إنك» إن حرف توكيد ونصب وضمير المخاطب فى محل نصب اسمها «من» حرف جر «نمير» مجرور بمن والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر إن «فلا» الفاء عاطفة لا: نافية «كعبا» مفعول به لبلغت مقدم عليه «بلغت» فعل ماض وتاء المخاطب فاعله «ولا» الواو حرف عطف ولا زائدة لتأكيد النفى «كلابا» معطوف على قوله «كعبا» منصوب بالفتحة الظاهرة.

الشاهد: قوله: «غض» حيث جاء بالإدغام، ويروى بضم الضاد وفتحها وكسرها فالضم على الاتباع لضم الغين - والفتح للتخفيف - والكسر على الأصل فى التخلص من الساكنين.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٨٩٧ / ٣، وابن هشام ٣١٧ / ٤، والهمع ٢٢٧ / ٢، وسيبويه

١٦٠ / ٢.

مختلفا نحو رَدٍّ وِفْرٍ وَعَضٍّ، وهى لغة كعب وغيره، والإتياع لحركة الفاء نحو رَدٍّ وِفْرٍ وَعَضٍّ، وهذا أكثر (فى كلامهم)^(١).

لما ذكر جوار الفك والإدغام فى الجزوم وشبهه وهو الأمر استدرك بيان حكم أفعال فى التعجب فقال:

وَفَكُّ أَعْمَلٍ فِى التَّعْجِبِ التُّزْمُ وَالتُّزْمُ الإِدْغَامُ أَيْضًا فِى هَلْمٍ

فإنه قد التزم الجميع فكه. قال فى شرح الكافية: مفكوك بإجماع.

قلت: كأنه يعنى إجماع العرب، فإن إدغامه غير مسموع فى كلامهم وإنما المسموع الفك كقوله^(٢):

وقال نبيُّ المسلمين تَقَدَّمُوا وَأَحْبِبْ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ المَقْدَمًا

وإن أراد إجماع النحويين فليس كذلك لأن بعض النحويين حكى عن الكسائى إجازة إدغامه، وأما هلم فإدغامه لازم بإجماع.

تنبيهات:

الأول: اختلف العرب فى «هلم» فهى عند الحجازيين اسم فعل بمعنى احضر أو أقبل، وهى عند بنى تميم فعل أمر لا يتصرف ملتزم إدغامه، وإنما ذكر هنا باعتبار فعليتها، وقد استعمل لها مضارعا من قيل له هلم فقال: لا أهلم.

الثانى: التزموا أيضا فتح (ميم هلم)^(٣) وحكى الجرمى فيه الفتح والكسر عند بعض بنى تميم، (وإذا اتصل بهاء غائب نحو: هلمه لم يضم بل يفتح وكذا يفتح أيضا إذا اتصل به ساكن نحو هلم الرجل)^(٤).

(١) ب، جـ.

(٢) تقدم هذا البيت فى باب التعجب.

الشاهد: قوله: «أحبب» حيث لم يدغم مع الموجب.

(٣) ب، جـ وفى (هلم) - بإسقاط - ميم.

(٤) أ، جـ.

(الثالث: تكون هلم عند بنى تميم)^(١) فعلا انه لت بها الضمائر المرفوعة البارزة، وأكدت بنون التوكيد فيقال: هَلُمَّا وهَلُمَّوا وهَلُمَّيْ - بضم الميم قبل الواو وتكسر قبل الياء، فإذا اتصل بها نون الإناث فالقياس هَلُمَّنَ، وزعم الفراء: أن الصواب هَلُمَّنَّ - بفتح الميم، وزيادة نون ساكنة بعدها وقاية لفتح الميم، ثم تدغم النون الساكنة فى نون الضمير، وحكى عن أبى عمرو أنه سمع من العرب هَلُمَّينَ يا نسوة - بكسر الميم مشددة وزيادة ساكنة بعدها قبل نون الإناث، وحكى عن بعضهم هَلُمَّنْ - بضم الميم - وهو شاذ، وعلى لغة بنى تميم بنى أبو الطيب قوله^(٢):

قَصَدْنَا لَهُ قَصَدَ الْحَبِيبِ لِقَاؤُهُ إِيْنَا وَقَلْنَا لِلسِّيَوفِ هَلُمَّنَا

فأكدتها بالنون الشديدة.

الرابع: ذهب بعض النحويين إلى أن «هلم» فى لغة تميم اسم غلب فيه جانب الفعلية واستدل بالتزامهم فتح ميمها والإدغام، ولو كانت فعلا لجرت مجرى رُدُّ فى جواز الضم والكسر والإظهار، وأجيب بأن التزام أحد الجائزين لا يخرجها عن الفعلية، والتزام أحد الجائزين فى كلامهم كثير.

الخامس: نقل بعض النحويين الإجماع على أن «هلم» مركبة، قلت: وفى البسيط: ومنهم من يقول ليست مركبة.

وفى كيفية التركيب خلاف، قال البصريون مركبة من «ها» التنبيه ومن «لم» التى هى فعل أمر من قولهم: «لَمَّ اللهُ شَعَثَهُ» أى: جمعه، كأنه قيل: اجمع نفسك إينا فحذفت ألفها تخفيفا، ونظرا إلى أن أصل لام «لم» السكون.

(١) أ، ج.

(٢) وهو من الطويل.

الإعراب: «قصدنا» فعل وفاعل «له» جار ومجرور متعلق بالفعل «قصد» مفعول مطلق «الحبيب» مضاف إليه «لقاءه» مفعول لأجله ومضاف إليه «إينا» جار ومجرور. «وقلنا» فعل وفاعل «للسيوف» جار ومجرور.

«هلمنا» فعل أمر على لغة تميم والفاعل ضمير مستتر فيه والنون للتوكيد.

الشاهد: قوله: «هلمنا»: حيث اتصلت به نون التوكيد.

وقال الخليل: ركبا قبل الإدغام، فحذفت الهمزة للدرج، إذا كانت همزة وصل وحذفت الألف لالتقاء الساكنين، ثم نقلت حركة الميم الأولى إلى اللام، وأدغمت، وقال الفراء: مركبة من «هَلْ» التي للزجر، و«أَمْ» بمعنى اقصد، فخففت الهمزة بإلقاء حركتها إلى الساكن قبلها فصار «هَلَمْ» ونسب بعضهم هذا القول إلى الكوفيين، وقول البصريين أقرب إلى الصواب. والله سبحانه أعلم.

ولما أنهى الكلام على ما قصد في فصل الإدغام وهو آخر ما يذكر في التصريف قال على سبيل التعريف:

وَمَا بِجَمْعِهِ عُنِيَتْ قَدْ كَمَلَتْ نَظْمًا عَلَى جُلِّ الْمُهْمَاتِ اشْتَمَلَتْ
أَحْصَى مِنَ الْكَافِيَةِ الْخُلَاصَةَ كَمَا اقْتَضَى غِنَى بِلَا خِصَاصَةٍ

فأخبر بانتهاء ما قصد جمعه في هذا النظم، واشتماله على أعظم المهمات من هذا العلم، يقال: «عُنِيَ بِكَذَا» أى اهتمَّ به، والأفصح بناؤه للمفعول وبنائه للفاعل لُغِيَّةٌ حكاها في اليواقيت، وأنشد عليها:

عَانَ بِأَخْرَاهَا طَوِيلُ الشُّغْلِ

ثم ختم الكلام بحمد الله والصلاة على نبيه ﷺ فقال:

فَاَحْمَدُ اللهُ مُصَلِّيًا عَلَى ... مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيِّ أَرْسِلَا
وَأَلِهِ الْغُرَّ الْكِرَامِ الْبِرَّةَ ... وَصَحْبِهِ الْمُنْتَخِبِينَ الْخَيْرَةَ

تم الكتاب بعناية الملك الوهاب، والحمد لله، وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين وإمام المرسلين وعلى آله والصحابة أجمعين.

محتويات المجلد الثالث

●●●●●●●●●●

| الصفحة | الموضوع |
|--------|-----------------------------|
| ١١٠١ | الجزء الرابع |
| ١١٠٣ | أسماء لازمت النداء |
| ١١١٠ | الاستغاثة |
| ١١٢٠ | الندبة |
| ١١٢٦ | الترخيم |
| ١١٥٠ | الاختصاص |
| ١١٥٣ | التحذير والإغراء |
| ١١٥٩ | أسماء الأفعال والأصوات |
| ١١٧٠ | نونا التوكيد |
| ١١٨٩ | ما لا ينصرف |
| ١٢٢٨ | إعراب الفعل |
| ١٢٦٥ | عوامل الجزم |
| ١٢٩٥ | فصل «لو» |
| ١٣٠٥ | فصل «أما، ولولا، ولوما» |
| ١٣١١ | الإخبار بالذی والألف واللام |
| ١٣١٨ | العدد |



١٣٢٧

تمييز المركب

١٣٣٥

كم، وكأين، وكذا

١٣٤٦

الحكاية

١٣٥١

الجزء الخامس

١٣٥٣

التأنيث

١٣٦٢

المقصور والمدود

١٣٦٦

كيفية ثنية المقصور والمدود وجمعهما تصحيحا

١٣٧٧

جمع التكسير

١٤١٩

التصغير

١٤٤٣

النسب

١٤٦٩

الوقف

١٤٩١

الإمالة

١٥٠٨

التصريف

١٥٥٠

فصل في زيادة همزة الوصل

١٥٥٩

الجزء السادس

١٥٦١

الإبدال

١٥٩٣

فصل [إذا اعتلت لام فعلى]

١٥٩٦

فصل [إذا اجتمعت الواو والياء وسكن ما قبلهما]

الصفحة

الموضوع

- ١٦٠٥ فصل [إذا كانت عين الفعل واوا أو ياء وقبلهما ساكن صحيح]
- ١٦١٨ فصل [إذا كان فاء الافتعال حرف لين]
- ١٦٣١ فصل فى الإعلال بال حذف
- ١٦٣٨ فصل فى الإدغام
- ١٦٥٣ محتويات المجلد الثالث

فهرست الأبيات والشواهد

| الشاهد | الصفحة |
|-----------------------------|---------------------------------|
| حرف الهمز | |
| | من له شولا فإلى إثلاثها ٥٠٣ |
| للامتشابهان ولا سواء | وأعلم أن تسليما وتركيا ٥٣١ |
| ولو تواتت زمر الأعداء | لا أقعد الجبن عن الهيجاء ٦٥٥ |
| بحورا لا يكدرها الدلاء | حشى رهط النبي فإن منهم ٦٩٠ |
| بين بصري وطعنه نجلاء | ربما ضربة بسيف صقيل ٧٧٣ |
| ولا سابق شيئا إذا كان جائيا | بدا لي أنى لست مدرك ما مضى ٧٧٨ |
| رد التحية نطقا أو بإيماء | نعم الفتاة فتاة هند لو بدلت ٩١٦ |
| ولا للما بهم أبدا دواء | فلا والله لا يلفى لما بى ٩٨٣ |
| ومن عبيرات ما لهن فناء | فواكبدا من حب من لا يحبنى ١١٢٠ |
| ينشب فى المسعمل واللهاء | يا لك من تمر ومن شيشاء ١٣٦٤ |
| سما الإله فوق سبع سمائيا | له ما رأت عين البصير فوقه ١٤٠٢ |
| حرف الباء | |
| وقولى أن أصبت لقد أصابن | أقلنى اللوم عاذل والعتابن ٢٧٧ |
| والعانسون ومنا المرد والشيب | منا الذى هو ما إن طر شاربه ٣٣٢ |
| نسيت بما تهواه ذكر العواقب | ما أنت باليقظان ناظره إذا ٣٤٢ |

| الصفحة | الشاهد |
|--------|--------------------------------|
| ٣٥٣ | فما سودتنى عامر عن وراثة |
| ٣٩١ | أبلغ هذيلًا وأبلغ من يبلغها |
| ٣٩١ | بأن ذا الكلب عمرا خيرهم حسبا |
| ٤٧٥ | فأما القتال لا قتال لديكم |
| ٥٠٨ | فكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعاة |
| ٥١٦ | عسى الكرب الذى أمسيت |
| ٥٤٦ | إن الشباب الذى مجد عواقبه |
| ٥٦١ | كذلك أدبت حتى صار من خلقي |
| ٥٦٦ | بأى كتاب أم بأية سنة |
| ٦٣١ | أتانى فلم أسرر به حين جاءنى |
| ٦٥٠ | على حين ألهى الناس جل أمورهم |
| ٧٣٤ | طافت أمانة بالركبان آونة |
| ٧٤٤ | خلى الذنابات شمالا كثبا |
| ٧٧١ | فلئن صرت لا تحمير جوابا |
| ٨١٢ | فلئن لقيتكم خالين لتعلمن |
| ٨١٤ | صريع غوان راقهن ورقنه |
| ٨٣١ | لجوت وقد بل المرادى سيفه |
| ٨٤٢ | يحسبى به الجملد الذى هو حازم |
| ٨٨١٩٤ | سبتنى الفتاة البضة المتجرد الـ |
| | أبى الله أن أسمو بأم ولا أب |
| | عنى حديثنا وبعض القول تكذيب |
| | بيطن شريان يعوى حوله الذيب |
| | ولكن سيرا فى عراض المواكب |
| | بمغنى فتيلًا عن سواد بن قارب |
| | فيه يكون وراءه فرج قريب |
| | فيه ناذ ولا لذات للشيب |
| | أنى رأيت ملاك الشيمة الأدب |
| | ترى حبههم عارًا على وتحسب |
| | كتاب بأعلى القنتين عجيب |
| | فندلا زريق المال ندل الشمالب |
| | يا حسنة من قوام ما ومتقبا |
| | وأم أو عال كهأ أو أقربا |
| | لبما قد ترى وأنت خطيب |
| | أبى وأيك فارس الأحزاب |
| | لذن شب حتى شاب شود الذوائب |
| | من ابن أبى شيخ الأباطح طالب |
| | بضربة كفيه الملا نفس راكب |
| | لطيفة كشحه وما خلت أن أسبى |

| الشاهد | الصفحة |
|--------------------------------|--------|
| حصباء در على أض من الذهب | ٩٤١ |
| جنى النحل بل ما زودت منه أطيب | ٩٤٢ |
| كأسد الغاب مردان وشيب | ٩٥٨ |
| إليك وقربى خالد وحبیب | ٩٧١ |
| جرى فى الأنابيب ثم اضطرب | ٩٩٨ |
| فاذهب فما بك والأيام من عجب | ١٠٢٦ |
| وفى اللثات وفى أنيابها شنب | ١٠٤٠ |
| كأنك فينا يا أبات غريب | ١٠٩٣ |
| وللفافلات تعرض للأريب | ١١١٠ |
| يا للكهول وللشبان العجب | ١١١٥ |
| وليل أقاسيه بطيء الكواكب | ١١٣٠ |
| إلى الشر دعاء وللشر جالب | ١١٥٥ |
| فعل الكرام ولو فاق الورى حسباً | ١١٧٢ |
| ولكن يكن للخير منك نصيب | ١٢٧٠ |
| فلم ذا رجاء ألقه غير واهب | ١٢٧٢ |
| تنزل من جو السماء يصوب | ١٤٠٧ |
| ولكن سليقى أقول فأعرب | ١٤٥٤ |
| فلا كمباً بلغت ولا كلاباً | ١٦٤٩ |
| كأن صغرى وكبرى من فقاقتها | |
| فقالنا: أهلاً وسهلاً وزودت | |
| فوافسيناهم منا بجمع | |
| بم بقربى الزينين كليهما | |
| كهز الردينى تحت العجاج | |
| فاليوم قربت تهجوناً وتشتمنا | |
| لمياء فى شفتها حوة لعس | |
| تقول ابنتى لما رأتنى شاحباً | |
| ألا يا قوم للعجب العجيب | |
| بيكيك ناء بعيد الدار مغترب | |
| كلينى لهم يا أميمة ناصب | |
| فإياك إياك المرء فإنه | |
| تالله لا يحمدن المرء مجتنباً | |
| فلا تستطل منى بقائى ومدتى | |
| ظننت فقيراً إذا غنى ثم نلته | |
| ولست لأنسى ولكن لملاك | |
| ولست بنحوى بلوك لسانه | |
| ففض الطرف إنك من نمير | |

| الشاهد | الصفحة |
|------------------------------|--------|
| حرف التاء | |
| يحدو بها كل فتى هيات | ٢٦٤ |
| ومن نحو البيت عامدات | |
| حننت نوار ولات هنا حنت | ٤١٥ |
| وبدا الذي كانت نوار اجنت | |
| فلان الماء ماء أبى وجدى | ٤٣٦ |
| ويثرى ذو حفرت وذو طويت | |
| ألا عمر ولى مستطاع رجوعه | ٥٢٢ |
| فيرأب ما أثأت يد الغفلات | |
| ليت وهل ينفع شيئا ليت | ٦٠٢ |
| ليت شباب بوع فاشترت | |
| ألا رجل جزاه الله خيرا | ٧٧٨ |
| يدل على محصلة تبسيت | |
| وكنت كذى رجلين رجل صحيحة | ١٠٤٣ |
| ورجل رمى فيها الزمان فشلت | |
| يا أبجر بن أبجر يا أتنا | ١٠٥٤ |
| أنت الذى طلقت عاما جمعا | |
| ربما أوفسيت فى علم | ١١٧٥ |
| ترفعن ثوبى شمالات | |
| ليت شمعى واشعرن إذا ما | ١١٨٠ |
| قربوها منشورة ودعيت | |
| إذا لم يكن فيكن ظل ولا جنى | ١٦٠٢ |
| فأبعد كن الله من شيرات | |
| حرف الجيم | |
| يا صاح ما هاج العيون الذرفن | ٢٨٧ |
| من طلل كالأحصى أنهجن | |
| شرين بماء البحر ثم ترفعت | ٧٥٨ |
| متى لجج خضر لهن نشيج | |
| ولم أر شيئا بعد ليلى الله | ٨٩٦ |
| ولا منظرا أروى به فأعيج | |
| يا رب بيضاء من المواج | ١٠٣٥ |
| أم صبي قد حبا أو دارج | |
| متى تأننا تلمم بنا فى ديارنا | ١٠٤٨ |
| نجد حطبًا ونارا تاججا | |
| لا هم كنت قبلت حجيج | ١٠٦٩ |
| فلا يزال شامج يأتيك بيج | |

| الشاهد | الصفحة |
|---|-----------|
| يحدو ثمانى مولعا بلقاحها حتى هممن بزيفة الإرتاج | ١٢٠٢ |
| حرف الحاء | |
| دامن سعدك إن رحمت متيما لولاك لم يك للصباة جائحا | ١١٧٠، ٢٩٠ |
| وما أدري وظنى كل ظن أمسلمنى إلى قومى شراحي | ٣٨٨ |
| وإن من النسوان من هى روضة تهيج الرياض قبلها وتصوح | ٤٤٢ |
| رسم عفا من بعدما قد امحى قد كان من طول البلى أن يمصحا | ٥١٧ |
| إن السماحة والمروءة ضمنا قبرا بمرور على الطريق الواضح | ٥٩٠ |
| يا بؤس للحرب التى وضعت أراظف فاستراحوا | ٧٨٤ |
| أقام بيغداد العراق وشوقه لأهل دمشق الشام شوق مبرح | ٧٩٠ |
| وأما أنا من رزه وإن جل جازع ولا بسرور بعد موتك فارح | ٨٧٦ |
| أبحت حمى تهامة بعد نجد وما شىء حميت بمستباح | ٩٥٣ |
| يا لعطافنا والرياح وأبى الجشرج الفتى النفاح | ١١١٥ |
| أخاك أخاك إن من لا أخاله كساع إلى الهيجا بغير سلاح | ١١٥٨ |
| لجديرون بالوفاء إذا قا ل أخو النجدة السلاح السلاح | ١١٥٨ |
| فكأنما نظروا إلى قمر أو حيث علق قوسه قزح | ١٣١٦ |
| أخو بيضات رائح متأذب رفيق بمسح المنكبين سيوح | ١٣٧٦ |
| فقلت لصاحبي لا تحبسانا بنزع أصوله واجلدز شبحا | ١٦٢٣ |

| الشاهد | الصفحة |
|---|--------|
| «حرف الخاء» | |
| وحلت سواد القلب لا أنا باغيا سواها ولا في حبها متراخيا | ٥١١ |
| «حرف الدال» | |
| أزف الترحل غير أن ركابنا لما تنزل برحالتنا وكان قدن | ٢٧٩ |
| أريت إن جاءت به أملودا أقاتلن أحضروا الشهودا | ٢٩٠ |
| في كلت رجليها سلامي واحده كلتاهما مقرونة بزائده | ٣٢٧ |
| دعاني من لمجد فلان سنيته لعين بنا وشيبتنا مردا | ٣٣٥ |
| وعرق الفرزدق شر العروق خبيث الثرى كأبي الأزند | ٣٤٨ |
| ألم يأتيك والأنبياء تنمي بما لاقت لبسبون بنى زياد | ٣٥١ |
| إذا قلت على القلب يسلو قبضت هواجس لا تنفك تغريه بالوجد | ٣٥٤ |
| فأليت لا أنفك أحذو قصيدة تكون وإياها بها مثلا بعدى | ٣٧٠ |
| لوجهك في الإحسان بسط ومهجة أنا لهماه قفو أكرم والد | ٣٧٦ |
| فقلت أميراني القدوم لعلى أخط بها قبرا لأبيض ماجد | ٣٨١ |
| قدنى من نصر الخبيبين قدى ليس الإمام بالشحيح الملحد | ٣٨٥ |
| نبئت أخوالى بنى يزيد ظلما علينا لهم فديد | ٣٩٥ |
| رأيت بنى غبراء لا ينكرونى ولا أهل هناك الطراف الممدد | ٤١٢ |
| وإن الذى حسانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا أم خالد | ٤٢٥ |
| من القوم الرسول الله منهم لهم دانت رقاب بنى معد | ٤٤٦ |
| قتافذ هداجون حول بيوتهم بما كان إياهم عطية عودا | ٤٩٩ |

| الشاهد | | الصفحة |
|----------------------------|-------------------------------|--------|
| شلت يمينك إن قتلت لمسلما | حلت عليك عقوبة المتعمد | ٥٣٨ |
| إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب | جهارا فكن للغيب أحفظ للود | ٦٤٠ |
| ألم تغمض عينك ليلة أرمدا | وبت كما بات السليم مسهدا؟ | ٦٤٨ |
| فلا والله لا يلقي أناس | فتى حناك يا ابن أبا يزيد | ٧٤٨ |
| يا من رأى عارضا أسربه | بين ذراعى وجبهة الأسد | ٨٢١ |
| أتانى أنهم مزقون عرضى | جحاش الكرملين لها فديد | ٨٥٨ |
| نعم الفتى المرى أنت إذا هم | حضروا لدى الحجرات نار الموقد | ٩١١ |
| تزود مثل زاد أبيك فينا | فنعم الزاد زاد أبيك زادا | ٩١٥ |
| إن من ساد ثم ساد أبوه | ثم قد ساد قبل ذلك جده | ٩٩٩ |
| فما كعب بن مامة وابن | سعدى بأجود منك يا عمر الجوادا | ١٠٦٦ |
| يا ابن أمى ويا شقيق نفسى | أنت خلفتني لدهر شديد | |
| يا لقومى ويا لأمثال قومى | لا ناس عتوهم فى ازدياد | ١١١٤ |
| تمنانى لبقتهلى لقيط | أعام لك بن صعصعة بن سعد | ١١٣٧ |
| وذكرت لبن المعلق شربة | والخيل تعدونى الصعيد بزاد | ١٢٢٢ |
| أن تقرآن على أسماء ويحكما | منى السلام وأن لا تشعر أحدا | ١٢٣٧ |
| متى تؤخذوا قسرا بظنة عامر | ولا ينج إلا فى الصفاد يزيد | ١٢٨٧ |
| سرينا إليهم فى جموع كأنها | جبال شرورى لو تعان فتهدا | ١٢٩٦ |
| لو يسمعون كما سمعت حديثها | خروا لعزة ركمعا وسجودا | ١٣٠٣ |
| كم دون مية موماة يهال لها | إذا تيممها الخريت ذو الجلد | ١٣٣٨ |

| الصفحة | الشاهد |
|--------------------|--|
| ١٣٤٤ | عد النفس نعمى بعد بؤسك ذاكرًا كذا وكذا لطفًا به نسي الجهد |
| ١٣٩٢ | أبصارهن إلى الشبان مائلة وقد أراهن عنى غير صداد |
| ١٤٤٥ | أرى الموت بعتام الكرام ويصطفى عقيلة مال الفاحش المتشدد |
| ١٤٤٨ | فكيف لنا بالشرب إن لم يكن لنا دراهم عند الحانوى ولا نقد |
| ١٦٠٩ | إن الخليط أجود البين فالجردوا وأخلفوك عد الأمر الذى وعدوا |
| «حرف الراء» | |
| ٢٨٠ | أحار بن عمرو كأتى خمرن ويعدو على المرء ما يأمرن |
| ٣٥٩ | وما نبالى إذا ما كنت جارتنا ألا يجـاورنا إلاك ديار |
| ٣٦٠ | أعوذ برب العرش من فئة بغت على فمالي عوض إلاه ناصر |
| ٣٦٧ | بالباحث الوارث الأموات قد ضمنت إياهم الأرض فى دهر الدهارير |
| ٣٧٣ | تغريت عنها كارها فتركتها كان فواقبها أمر من الصبر |
| ٤٠٣ | أنا اقتسمنا خطيننا بيننا فحملت برة واحتملت فجار |
| ٤١٣ | ياما أمليح غزلانا شلن لنا من هؤلياتكن الضال والسمر |
| ٤١٧ | أليس أميرى فى الأمور بأنما بما لستما أهل الخيانة والغدر |
| ٤٢٧ | فمما أبأؤنا بأمن منه علينا اللاء قد مهدوا الحجورا |
| ٤٥٣ | ما الله موليك فضل فاحمدنه به فما لدى غيره نفع ولا ضرر |
| ٤٥٤ | ما المستفز الهوى محمود عواقبه ولو أتيج له صفو بلا كدر |
| ٤٦٥ | ولقد جنيتك أكمؤا وعساقلا ولقد نهيتك عن بنات الأوير |
| ٤٦٦ | رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صدت وطبت النفس ياقيس عن عمرو |

| الشاهد | الصفحة |
|----------------------------------|--------|
| ولا زال منهلا بحرعائك القطر | ٤٩٣ |
| وكونك إياه عليك يسير | ٤٩٨ |
| وكم مثلها فارقت وهي تصفر | ٥١٦ |
| إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا | ٥٤٩ |
| إلا نجشؤكم حول التناير | ٥٥٠ |
| فيهم ورهط ربيعة بن حذار | ٧١٣ |
| وهل بدارة يا للناس من عار؟ | ٧١٦ |
| وداعى المنون ينادى جهارا | ٧٣٦ |
| وعناجيج بينهن المهارا | ٧٤١ |
| ضعيف ولم يأسر كإياك أسر | ٧٤٦ |
| بكف الإله مقاديرها | ٧٦٥ |
| فيما فأدرك خمسة الأشبار | ٧٦٧ |
| ولا حبيب رافة فيجبرا | ٧٨٠ |
| ومن بيك حولا كاملا فقد اعتذر | ٧٩٠ |
| فلبى فلبى يدي مسور | ٨٠١ |
| لدى المنى والأمن فى اليسر والعسر | ٨١١ |
| إلى أنت ذو فودين أبيض كالنسر | ٨١٤ |
| ونارا توقد بالليل نارا | ٨١٩ |
| وإمادم والقتل بالحر أجدر | ٨٢٦ |
| ألا يا اسلمى يا دارمى على البلى | |
| بيذل وحلم ساد فى قومه الفتى | |
| فأبت إلى فهم وما كدت آتبا | |
| فلا أب وابنا مثل مروان وابنه | |
| ألا طعان ألا فرسان عادية | |
| رهط ابن كرز محقى أدراعهم | |
| أنا ابن دارة معروفًا بهما نسى | |
| أنفسا تطيب بنيل المنى | |
| ربما الجمامل المؤيل فيهم | |
| فأجمل وأحسن فى أسيرك إنه | |
| هون عليك فإن الأمور | |
| ما زال منذ عقدت يده إزاره | |
| ما لمحج جلد أن يهجرا | |
| إلى الحوال ثم اسم السلام عليكما | |
| دعوت لما نابنى سورا | |
| كلا الضيفن المشنوء والضيف نائل | |
| وتذكر نعماه لدن أنت يافع | |
| أكل امرئ تحسين امرا | |
| هما خطنا إما أسار ومنة | |

| الشاهد | الصفحة |
|---------------------------------|--------|
| وفاق كعب يجبر منقذ لك من | ٨٣١ |
| تعجيل تهلكة والخلد فى سقرا | |
| بأى تراهم الأرضين حلوا | ٨٣٢ |
| الدبران أم عسفوا الكفارا | |
| ضروب ينصل السيف سوق | ٨٥٥ |
| سمانها إذا عدموا زادا فإنك عاقر | |
| فتاتان أما منهما فشبیهة | ٨٥٦ |
| هللا وأخرى منهما تشبه البدرا | |
| حذر أمورا لا تضيير وآمن | ٨٥٧ |
| ما ليس منجيه من الأقدار | |
| من صديق أو أخى | ٨٧٧ |
| ثقة أو عدو شاحظ دارا | |
| حسن الوجه طلقه أنت فى السد | ٨٧٨ |
| سم وفى الحرب كالح مكفهر | |
| فمجتها قبل الأخيار منزلة | ٨٨٢ |
| والطبيى كل ما التائت به الأزر | |
| أسيلات أبدان دفاق خصورها | ٨٨٢ |
| وثيرات ما التفت عليه المآزر | |
| أزور امرا جما نوال أعده | ٨٨٣ |
| لمن أمه مستكفيا أزمة الدهر | |
| فذلك إن يلق المنية يلقها | ٨٩١ |
| حميدا وإن يستغن يوما فأجدر | |
| بئس قوم الله قوم طرقوا | ٩٠٧ |
| فقروا جارهم لحما وحر | |
| إن ابن عبد الله نعم | ٩٢٤ |
| سم أخو الندى وابن العشيرة | |
| ولفوك أطيب لو بذلت لنا | ٩٣٥ |
| من ماء موهبة على خمرة | |
| ولست بالأكثر منهم حصى | ٩٣٧ |
| وإنما العمة للكائر | |
| لكم مسجدا الله المزوران والحصى | ٩٦٦ |
| لكم قبصه من بين أثرى وأقترأ | |
| كم قد ذكرك لو أجرى بذكركم | ٩٧٠ |
| يا أشبه الناس كل الناس بالقمر | |
| وقلن على الفردوس أول مشرب | ٩٨١ |
| أجل جيران إن كانت أبيحت دعائره | |
| سواء عليك النفر أم بت ليلة | ١٠٠٦ |
| بأهل القباب من عمير بن عامر | |

| الشاهد | الصفحة |
|-------------------------------|--------|
| جاء الخليفة أو كانت له قدرا | ١٠١٠ |
| يا ليتنا أننا شالت نعماتها | ١٠١٤ |
| وقد كذبتك نفسك فأكذبناها | ١٠١٦ |
| أعمرو بن هند ما ترى رأى صرمة | ١٠٣١ |
| فيا الفلامان اللذان فـرا | ١٠٦٧ |
| كحلفة من أبي رياح | ١٠٧٠ |
| يا تيم تيم عدى لا أبا لكم | ١٠٨١ |
| وقد رابنى قولها يا هناه | ١١٠٣ |
| حملت أمرا عظيما فاصطبرت له | ١١٢٠ |
| جارى لا تستكرى عذيرى | ١١٢٨ |
| خذو حظكم يا آل عكرم واذكروا | ١١٣٦ |
| لنعم الفتى تعشوا إلى ضوء ناره | ١١٤٦ |
| خلانا لقولى من فيالة رايه | ١١٨٧ |
| ومر دهر على وبار | ١٢٢٠ |
| واتها أحيمر كأخى السهم | ١٢٢٦ |
| وطرفك إما جثتنا فاحبسته | ١٢٣٣ |
| لا تتركنى فهيم شطيرا | ١٢٣٩ |
| لولا فوارس من ذهل وأسرتهم | ١٢٧٣ |
| فى أى يوم من الموت أفـر | ١٢٧٤ |
| كما أتى ربه موسى على قدر | |
| إيما إلى جنة إيما إلى نار | |
| فإن جزعا وإن إجمال صبر | |
| لها سبب ترعى به الماء والشجر | |
| إيا كما أن تعقبانا شرا | |
| يسمعهـا لا هم الكبار | |
| لا يلقينكم فى سواة عمر | |
| ويحك ألحقت شرا بشر | |
| وقمت فيه بأمر الله يا عمرا | |
| سيرى واشفانى على بعيرى | |
| أواصرنا والرحم بالغيب تذكر | |
| طريف بن مال ليلة الجوع والخصر | |
| كما قيل قبل اليوم خالف تذكر | |
| فهلكت جهرة وبار | |
| بعضب فقال: كوني عقيرا | |
| كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر | |
| إنى إذن أهلك أو أطيـرا | |
| يوم الصليفاء لم يوفون بالجار | |
| أيوم لم يقدر أم يوم قدر | |

| الشاهد | | الصفحة |
|------------------------------|------------------------------|----------|
| فلو نبش المقابر عن كليب | فيخبر بالذئاب أى زير | ١٢٩٦ |
| بيوم الشممين لقر عينا | وكيف لقاء من تحت القبور؟ | ١٢٩٦ |
| وأنت لو باكرت مشمولة | صفرا كلون الفرس الأشقر | ١٣٦٥ |
| لست بليلى ولكنى نهـر | لا أدلج الليل ولكن أبتكر | ١٤٦٧ |
| أالحق إن دار الرباب تباعدت | أو انبت حبل أن قلبك طائر | ١٥٥٨ |
| حى عظامى وأراه نائرى | وكحل العينين بالمواور | ١٥٧٢ |
| حفت بأطوار جبال وسمـر | فيها عيائيل أسود وغمـر | ١٥٧٢ |
| وكنت إذا جارى دعا لمضوفة | أشمر حتى مبلغ السائق مـزرى | ١٥٨٩ |
| إذا الكرام ابتدروا الباغ بدر | تقضى البازى إذ البازى كسر | ١٦٢٧ |
| «حرف الزاى» | | |
| يا أيها الجاهل ذوى التنزى | لا توعدنى حية بالنكز | ١٠٤ |
| «حرف السين» | | |
| عهدى قومى كعديد الطيس | إذ ذهب القوم الكرام ليسى | ٣٧٨ |
| فأين إلى أين النجاة بيغلتى | أناك أناك اللاحقون احبس احبس | ٩٧٩، ٦٣٢ |
| عينت ليلة فما زلت حتى | نصفها راجيا فعدت يؤوسا | ٧٥٢ |
| معاود جرأة وقت الهوادى | أشم كأنه رجل عبوس | ٨٣٢ |
| إذا أرسلونى عند تقدير حاجة | أمارس فيها كنت نعم الممارس | ٩٢٤ |
| هذى برزت لنا فهجت رسيسا | ثم اثنتيت وما شفيت نسيسا | ١٠٥٥ |

| الشاهد | الصفحة |
|--|--------------|
| لقد رأيت عجباً مذامساً عجايزاً مثل السعالى خمسا «حرف الشين» | ١٢١٩ |
| يا أبت لا زلت فينا وإنما لنا أمل فى العيش ما دمت عائشاً إذ ذاك إذ حبل الوصال مدمش | ١٠٩٢ ١٦٢٦ |
| «حرف الصاد» | |
| يا عبد هل تذكرنى ساعة فى موكب أو رائداً للقتيصر | ١١٣٦ |
| «حرف الضاد» | |
| داينت أروى والديون تقضى فمطلت بعضاً وأدت بعضاً | ٦٨٧ |
| «حرف الطاء» | |
| فحور قد لهوت بهن عين نواعم فى المروط وفى الرياط | ٧٧٥ |
| حتى إذا جن الظلام واختلط جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط | ٩٥٦ |
| «حرف الظاء» | |
| ألا من مبلغ حسان عنى مـبـفـلـغـة تدب إلى عكاظ | ١٥٤١ |
| «حرف العين» | |
| هجوت زيان ثم جئت معتذرا من هجو زيان لم تهجو ولم تدع | ٣٥١ |
| إن وجدت الصديق حقاً لإيا ك فمرنى فلن أكون مطيعاً | ٣٧١ |
| فلا تطمع أبيت اللعن فيها ومنعكها بشيء يستطاع | ٣٧٣ |
| وإذا الأمور تشابهت وتعاضمت فهناك تعترفون أين المفرع | ٤١٤ |
| فيا رب أنت الله فى كل موطن وأنت الذى فى رحمة الله أطمع | ٤٤٣ |

| الشاهد | الصفحة |
|--|----------|
| من لا يزال شاكرا على المعه فهو حر بعيشه ذات سعه | ٤٤٧ |
| سقاها ذوو الأحلام سجلا على الظما وقد كربت أعناقها أن تقطعا | ٥١٩ |
| فغيرت بعدهم بعيش ناصب وإخال أنى لاحق مستنبح | ٥٦٠ |
| إذا قيل أى الناس شر قبيلة؟ أشارت كليب بالأكف الأصابع | ٧٨١، ٦٢٣ |
| لقد علمت أولى المقبيرة أننى لقيت فلم أنكل عن الضرب مسمعا | ٦٣٠ |
| إذا أنت لم تنفع فضر فإنما يراد الفتى كيما يضر وينفع | ٧٣٨ |
| على عن يمى مرت الطير سنحا وكيف سنوح والبسمين تطيع | ٧٦٣ |
| وما زلت محمولا على ضغينة ومضطلع الأضغان مذ أنا يافع | ٧٦٨ |
| ألا يا قوم كل ماحم واقع وللطير مجرى والجنون مصارع | ٧٧٩ |
| أما ترى حيث سهيل طالعا نجما يضىء كالشهاب لامعا | ٨٠٣ |
| على حين عاتبت المشيب على الصبا فقلت: ألما أصح والشيب وازع | ٨٠٧ |
| قد جربوه فما زالت تجاربههم أبا قدامة إلا المجد والفتعا | ٨٤٣ |
| أبيت كأنى ساورتنى ضئيلة من الرقش فى أنيابها السم نافع | ٩٤٩ |
| وقد كنت فى الحرب ذا تدرأ فلم أعط شيئا ولم أمنع | ٩٦٤ |
| يا لىتنى كنت صببيا مرضعا تحملنى الذلفاء حولا أكتعا | ٩٧٤ |
| أنا ابن التارك البكرى بشرر عليه الطير ترقبه وقوعا | ٩٩١ |
| ذرىنى إن أمرك لن يطاعا وما ألفيتنى حلمى مضاعا | ١٠٤٥ |
| أطوف ما أطوف نم أوى إلى أما ويرونى النقيع | ١٠٨٤ |

| الشاهد | الصفحة |
|---------------------------------|--------|
| يا ابنة عما لا تلومي واهجمي | ١٠٨٩ |
| لا يخرق اللوم حجاب مسمى | |
| أطوى ما أطوف ثم أوى | ١١٠٩ |
| إلى بيت قعيده لكاع | |
| إني مقسم ما ملكت فجاعل | ١٢٢٦ |
| جرما لأخرتى ودينا تنفع | |
| وما كان حصن ولا حابس | ١٢٢٧ |
| يفوقان مرداس فى مجمع | |
| قفى قبل التفرق يا ضباعا | ١١٣٣ |
| ولا يك موقف منك الوداعا | |
| نبتم نبات الخيزرانى فى الونى | ١١٧٩ |
| مستى يأتك الخير ينفعما | |
| لا تبعن لوعة إثرى ولا هلعما | ١١٨٢ |
| ولا تقاسن بعدى الهم والجزعا | |
| أردت لكيما أن تطير بقربتى | ١٢٣٢ |
| فتتركها سنا بييداء بلقع | |
| ومعرض تغلى المراجل تحته | ١٦١٦ |
| عجلت طبخته لقوم جيع | |
| لما رأى أن لا دعه ولا شبع | ١٦٢٢ |
| مال إلى أرطأ حقف فآلطحع | |
| حرف الفاء | |
| يا ليت شعرى عنكم حنيفا | ٢٩١ |
| أشاهرن بعدنا السيوفنا | |
| ومن قبل نادى كل مولى قرابة | ٨٢٢ |
| فما عطفت مولى عليه العواطف | |
| تسقى امتياحا ندى المسواك ريقنها | ٨٢٧ |
| كما تضمن ماء المزنة الرصف | |
| نحن بفرس الودى أعلمنا | ٩٣٦ |
| منا بركض الجياد فى السدف | |
| كأن حفيف النبل من فوق عجبها | ٩٥٤ |
| عوازب نحل أخطأ الغار مطنف | |
| من نشقفن منهم فليس بأيب | ١١٧٩ |
| أبدا وقتل بنى قتيبة شافى | |
| عليه من اللؤم سرواله | ١٢٠٢ |
| فليس يرق لمستعطف | |
| وما قام منا قائم فى ندينا | ١٢٥٤ |
| فيناطق إلا بالتى هى أعرف | |

| الشاهد | الصفحة |
|--------------------------------|--------|
| حرف القاف | |
| وقائم الأعماق خاوى المخترقن | ٢٨٠ |
| مشتبه الأعلام لماع الخفقن | |
| أن شملت من نجد بريقا تألقا | ٣٤٣ |
| تبیت بليل أم أرمذ اعتاد أو لقا | |
| إذا المعجوز غضبت فطلق | ٣٥٢ |
| ولا ترضهاها ولا تملق | |
| وإنسان عيني يحسر الماء تارة | ٤٧٦ |
| فيبدو وتارات يجم فيفرق | |
| تمز فلا شيء على الأرض باقيا | ٥١٠ |
| ولا وزر عما قضى الله واقيا | |
| يوشك من فر من منيته | ٥١٨ |
| فى بعض غراته يوافقها | |
| والا فسا علموا أنا وأنتم | ٥٣٤ |
| بغاة ما بقينا فى شقاق | |
| فلو أنك يوم الرخاء سألتنى | ٥٣٩ |
| طلاقك لم أبخل وأنت صديق | |
| والتغلبيون بش الفحل فحلهم | ٩١٥ |
| فحلا وأمهم زلاء منطيق | |
| أدارا بجزوى هجت للمين عبرة | ١٠٥٩ |
| فماء الهوى يرفض أو يتفرق | |
| أحار من بدر قد وليت ولاية | ١١٣٤ |
| فكن جرذا فيها تخون وتسرق | |
| يا أرط إنك فاعل ما قلته | ١١٣٤ |
| والمرء يستحى إذا لم يصدق | |
| تذر الجماجم ضاحيا هاماتها | ١١٦٧ |
| بله الأكت كأنها لم تخلق | |
| حمى لا يحل الدهر إلا بإذننا | ١٤٣٣ |
| ولا نسال الأقوم عقد الميائق | |
| تزوجتها رامية هرمزية | ١٤٥٨ |
| بفضل الذى أعطى الأمير من الرزق | |
| وقد تغذت رجلى لدى جنب غرزاها | ١٦١٩ |
| نسيفا كأنفحوص القطاة المطرق | |
| حرف الكاف | |
| فقلت أجرنى أبا خالد | ٥٥٧ |
| والا فهينى أمرا هالكا | |

| الشاهد | الصفحة |
|--------------------------------|----------|
| يا أبت علك أو عساكا | ١٠٩٢ |
| ما إن عدا أصغرهم أن زكا | ١٤٢٤ |
| وطالما عنيتنا إليك | ١٦٢٦ |
| «حرف اللام» | |
| ولا الأصل ولا ذى الرأى والجدل | ٤٤٥، ٢٨٤ |
| شديداً بأعباء الخلافة كاهله | ٣٤٣ |
| ويوما ترى منهن غولا تقول | ٣٤٨ |
| من داره الحزن من داره صول | ٣٥٣ |
| يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى | ٣٦٨ |
| أغرى العدا بكم استسلامكم فشلا | ٣٦٨ |
| لعلك تهديك القرون الأوائل | ٣٦٩ |
| أصادفه وأتلف جل مالى | ٣٨٠ |
| ألا بجلى من الشراب ألا بجل | ٣٨٧ |
| فإن له أضعاف ما كان أملا | ٣٨٨ |
| قتلا الملوك وفككا الأغلالا | ٤٢٠ |
| تراهن يوم الروع كالحدا القبل | ٤٢٣ |
| سيوف أجاد القين يوما صقالها | ٤٢٤ |
| له فرجة كحل العقال | ٤٣١ |
| فسلم على أيهم أفضل | ٤٤٩ |
| تقول بنتى قد أنى أناكا | |
| صبية على الدخان رمكا | |
| يا ابن الزبير طالما عصيكا | |
| ما أنت بالحكم الترضى حكومته | |
| رأيت الوليد بن اليزيد مباركا | |
| فيوما يوافين الهوى غير ماضٍ | |
| ما أقدر الله أن يدنى على شحط | |
| أنا الذائد الحامى الذمار وإنما | |
| بنصركم نحن كنتم ظافرين وقد | |
| فإن أنت لم ينفعك علمك فانتسب | |
| كمنية جابر إذا قال لىتى | |
| ألا إننى سقيت أسود حالكا | |
| وليس الموافينى ليرفد خائباً | |
| أبنى كليب إن عمى اللذا | |
| وتبلى الألى يستلثمون على الألى | |
| أبى الله للشم الألاء كأنهم | |
| ربما تكره النفوس من الأمر | |
| إذا ما لقيت بنى مالك | |

| الشاهد | الصفحة |
|---------------------------------|--------|
| عجل لنا هذا والحقنا بذا الـ | ٤٦١ |
| شحم إنا قد مللناه بجـ | ٤٦٢ |
| يا خليلي اربعا واستخبرا الـ | ٤٦٢ |
| مثل سحق البرد عفى بعدك | ٤٨٣ |
| شحم إنا قد مللناه بجـ | ٤٨٣ |
| فيا رب هل إلا بك النصر يرتجي | ٤٨٦ |
| خالي لأنت ومن جرير خاله | ٤٩٤ |
| يذيب الرعب منه كل غضب | ٥٠١ |
| سلي إن جهلت الناس عنا وعنهم | ٥٠٢ |
| أنت تكون ماجد نبيل | ٥٠٩ |
| لا يأمن الدهر ذو بني ولو ملكا | ٥١٣ |
| وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن | ٥٣٩ |
| إن المرء ميتا بانقضاء حياته | ٥٤٠ |
| في فتية كسيوف الهند قد علموا | ٥٥١ |
| علموا أن يؤملون فجادوا | ٥٦٥ |
| إلا اصطبار لسلمى أم لها جلد | ٦٢٩ |
| أراهم رفقتى حتى إذا ما | ٦٣٢ |
| عهدت مغيثا مغيثا من أجرته | ٦٣٩ |
| ولو أن ما أسمى لأدنى معيشة | ٦٦٣ |
| جفوني ولم أجف الأخلاء إننى | |
| لا يحسبك أثوابى فقد جمعت | |
| شحم إنا قد مللناه بجـ | |
| منزل الدارس عن حى حلال | |
| القطر مغناه وتأويب الشمال | |
| عليهم وهل إلا عليك المعول؟ | |
| نيل العلاء ويكرم الأخوالا | |
| فلولا الغمد يمسه لسالا | |
| فليس سواء عالم وجهول | |
| إذا تهب شممال بليل | |
| جنوده ضاق عنها السهل والجبل | |
| بأعجلهم إذ أجشع القوم أعجل | |
| ولكن بأن يُسنى عليه فيخذلا | |
| أن هالك كل من يخفى ويتعمل | |
| قبل أن يسألوا بأعظم سؤال | |
| إذا لاقى الذى لاقاه أمثالى | |
| نجافى الليل انخزل انخزالا | |
| فلم أتخذ إلا فناءك موثلا | |
| كفانى ولم أطلب قليل من المال | |
| لغير جميل من خليلي مهمل | |
| هذا ردائى مطويا وسربالا | |

| الشاهد | الصفحة |
|--------------------------------|---------------------------------|
| فإننا نحن أفضلهم فعلا | رأيت الناس ما حاشا قريشا ٦٨٩ |
| فما انبعثت بمزوء ولا وكل | كائن دعيت إلى بأساء داهمة ٦٩٢ |
| ولم يشفق على نغص الدخال | فأرسلها العمراك ولم يذدها ٦٩٩ |
| لنفسك العذر في إبعادها الأملأ | يا صاح هل حم عيش باقيا فترى ٧٠٣ |
| على أثرينا ذيل مرط مرحل | خرجت بها أمشى تجر وراءنا ٧١٥ |
| ولا تشع عليه جاد أو بخلا | كن للخليل نصيرا جاد أو عدلا ٧٢٢ |
| لدى الستر إلا لبسة المتفضل | فجئت وقد نضت لنوم ثيابها ٧٢٣ |
| رب العباد إليه الوجه والعمل | أستغفر الله ذنبا لست محصيه ٧٢٦ |
| حين تدعو الكمأة فيها نزال | وإذا الحرب شمרת لم تكن كى ٧٤٥ |
| وإن يك إنسا ما كهها الإنس تفعل | لئن كان من لأبرح طارقا ٧٤٧ |
| كه ولا كهن إلا حاظلا | ولا ترى بعلا ولا حلائلا ٧٤٧ |
| من عين يمين الحبينا نظرة قبل | فقلت للركب لما أن علا بهم ٧٦٣ |
| ولكن حديثا ما حديث الرواحل | دع عنك نهبا صيح في حجراته ٧٦٤ |
| تصل وعن فيض بزياء مجهل | غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها ٧٦٥ |
| عاذر فيك من عهدت عذولا | إن وجدى بك الشديد أرانى ٧٨٧ |
| منى وإن لم أرج منك نوالا | الود أنت المستحقة صفوه ٧٩٣ |
| أتاه بريهاها خليل يواصله | إذا ريدة من حيث ما نفحت له ٨٠٤ |
| كريم على حين الكرام قليل | الم تعلمى يا عمرك الله أننى ٨٠٨ |
| وكلا ذلك وجه وقيل | إن للخير وللشر مدى ٨١٠ |

| الشاهد | الصفحة |
|--------------------------------|--------|
| فرشني بخير لا أكونن ومدحتي | ٨٢٤ |
| كناحت يوما صخرة بمسيل | |
| كما خط الكتاب بكف يوما | ٨٢٨ |
| يهودي يقارب أو يزيل | |
| أنجب أسام والنداء به | ٨٢٩ |
| إذ نجلاه فنعم ما نجلا | |
| ضميف التكاية أعداءه | ٨٤٠ |
| بخال الفرار يراخي الأجل | |
| أنا ورجالك قتل امرئ | ٨٥٠ |
| من العز في حبك اعتاض ذلاً؟ | |
| أخا الحرب لباسا إليها جلالها | ٨٥٤ |
| وليس بولاج الخوالف أعقلا | |
| أقيم بنار الحزم ما دام حزمها | ٩٠٠ |
| وأحر إذا حالت بأن الحولا | |
| فنعم ابن أخت القوم غير مكذب | ٩٠٤ |
| زهير حساما مفردا من حمائل | |
| فقلت اقتلوهما عنكم بمزاجها | ٩٣٢ |
| وحب بها مقتولة حين تقتل | |
| فتلك ولادة السوء قد طال | ٩٧٩ |
| ملكهم وحتام حتام العناء المطول | |
| قلت إذ أقبلت وزهر تهادي | ١٠٢٤ |
| كمناج الفلا تمسفن رملا | |
| فهل لك أو من والدك قبلنا | ١٠٣٣ |
| يوشج أولاد العشار ويفصل | |
| كأني غداة البين يوم تحملوا | ١٠٣٩ |
| لدى سمرات الحى ناقف حنظل | |
| بكم قريش كفيينا كل معضلة | ١٠٤٦ |
| وأم نهج الهدى من كان ضليلا | |
| أيهدان كلا زادكما | ١٠٧٦ |
| ودعاني واغلا فيمن وغل | |
| فزيني إنما خطشي وصوبي | ١٠٨٦ |
| على وإنما أهلكت مال | |
| تضل منه إيلي في بالهوجل من لجة | ١١٠٨ |
| أمك فلاننا عن قل | |
| فيالك من ليل كأن نجومه | ١١١٦ |
| بكل مفار القتل شدت يبذبل | |
| أفاطم مهلا بعض هذا التدل | ١١٢٧ |
| وإن كنت قد أزمعت صرعى فأجمل | |

| الشاهد | الصفحة |
|-------------------------------|--------|
| كلمنا نادى مناد منهم | ١١٣٨ |
| فلا الجارة الدنيا لها تلحينها | ١١٧٨ |
| ليس العطاء من الفضول سماحة | ١٢٥٠ |
| والمرء يبلي به بلاء السربال | ١٣٦٤ |
| لها كبد ملساء ذات أسرة | ١٣٦٥ |
| طوى الجديدان ما قد كنت أنشره | ١٣٨٣ |
| أضر الثنايا أحمّ الثنايا | ١٣٨٦ |
| عليها أسود ضاريات لبوسهم | ١٤١٤ |
| وكل أناس سوف تدخل بينهم | ١٤١٩ |
| وليس بذى رمح فيطعننى به | ١٤٦٧ |
| صعدة نابتة فى جائز | ١٥٦٨ |
| لو شئت قد تقع الفؤاد بشرية | ١٦٣٢ |
| الحمد لله العلى الأجلل | ١٦٤٣ |
| حرف الميم | |
| سلام الله يا مطر عليها | ٢٨٢ |
| بأبه اقتدى عدى فى الكرم | ٣١٧ |
| كالحوت لا يلهيه شىء يلهمه | ٣٢٢ |
| فموضنى عنها غناى ولم تكن | ٣٥٤ |
| وبايعت أقواما وفيت بعهدهم | ٣٩٨ |
| بالتسيم الله قلنا بالمال | |
| ولا الضيف فيها إن أناخ محمول | |
| حتى تجود وما لديك قليل | |
| تعاقب الإهلال بعد الإهلال | |
| وكشحان لم ينقص طواءهما الجبل | |
| وأنكرتنى ذوات الأعين النجل | |
| يحسنها سلوك الإسحل | |
| سوايغ بيض لا يخرقها النبل | |
| دويهبية تصفر منها الأنامل | |
| وليس بذى سيف وليس بنبال | |
| أينمما الريح تميل تمبل | |
| تدع الصوادى لا يجدى غليلا | |
| الواسع الفضل الوهوب المجزل | |

| | | |
|------------------------------|--------------------------------|-----|
| لقبيل فخر لهم صميم | هما اللتا لو ولدت نميم | ٤٢١ |
| ينهى أمركا حازما أن يسأما | في المعقب البغى أهل البغى ما | ٤٥٥ |
| لدائه بادكار الموت والهرم | لا طيب للعيش ما دامت منغصة | ٤٩٤ |
| فقد أبدت المرأة جبهة ضيغم | فإن لم تك المرأة أبدت وسامة | ٥٠٤ |
| لا تكثرن إنى عسيت صائما | أكثرت فى العنزل ملحا دائما | ٥١٥ |
| وقد استبحت دم امرئ مستسلم | أقول إنك بالحياة تمتع | ٥٢٥ |
| إذا أنه عبد القفا واللهازم | وكنت أرى زيدا كما قيل سيدا | ٥٣٧ |
| كان ظبية تعطو إلى وارق السلم | ويوما توافينا بوجهه مقسم | ٥٤٢ |
| ولكنما المولى شريكك فى العدم | فلا تعدد المولى شريكك فى الغنى | ٥٥٦ |
| إن المنايا لا تطيش سهامها | ولقد علمت لتأتينى منيتى | ٥٦٢ |
| منى بمنزلة المحب المكرم | ولقد نزلت فلا تظنى غيره | ٥٦٧ |
| فما يكلم إلا حين ييتسم | يفضى حياء ويفضى من مهاتنه | ٦٠٥ |
| يوم الوغى متخوفا لحمام | لا يركن أحد إلى الإحجام | ٧٠٢ |
| فنعم المرء من رجل تهام | تخيره فلم يعدل سواه | ٧٣٢ |
| كما النشوان والرجل الحليم | لممرك أتنى وأبا حميد | ٧٧٢ |
| كما الناس مجروم عليه وجارم | وتنصر مولانا وتعلم أنه | ٧٧٤ |
| كفى الأيتام فقد أبى اليتيم | إذا بعض السنون تفرقتنا | ٧٩٤ |
| كما شرقت صدر القناة من الدم | وتشرق بالقول الذى قد أذعته | ٧٩٤ |
| أعاليها مر الرياح النواسم | مشين كما اهتزت رماح تسفحت | ٧٩٥ |

| الصفحة | الشاهد |
|----------|--|
| ٧٩٥ | جادت عليه كل عين ثرة فتركن كل حديقة كالدرهم |
| ٨٠٧ | لأجتذبن منهن قلبي نحلما على حين يستصين كل حلیم |
| ٨١٧ | فساغ لى الشراب وكنت قبلا أكاد أغص بالماء الحمیم |
| ٨٢٩ | هما أخوا فى الحرب من لا أخاله إذا خاف يوما نبوءة فدعاهما |
| ٨٣٠ | نرى أسهما للموت تصمى ولا تنمى ولا ترعوى من نقص أهواؤنا العزم |
| ٨٥٥ | شم مهاوين أبدان الجزور مخا ميص العشيات لا خور ولا قزم |
| ٨٧٤ | ما الراحم القلب ظلاما وإن ظلما ولا الكريم بمناع وإن حرما |
| ٨٨٩، ٩٠٠ | وقال نبى المسلمین تقدموا وأحبيب إلینا أن تكون المقدمة |
| ٨٨٩ | جزى الله عنا والجزاء بفضله ربيعة خيرا ما أعف وأكرما |
| ٩٠٦ | نیاف القرط غراء الثنايا وريد للنساء ونعم نيم |
| ٩١٠ | لعمرى وما عمرى على بهین لبس الفتى المدعو باللیل حاتم |
| ٩١٧ | تخیره فلم يعدل سواه فنعم المرء من رجل تهامى |
| ٩٤٠ | إذا غاب عنكم أسود العين كنتم كراما وأنتم ما أقام الأثم |
| ٩٦٠ | قد سالم الحيات منه القدما الأفعوان والشجاع الشجعما |
| ٩٦٥ | لو قلت ما فى قومها تيشم يفضلها حسب وميسم |
| ٩٨٠ | فرت يهود وأسلمت جيرانها صمى لما فعلت يهود صمام |
| ٩٨٣ | إن إن الكريم يحلم ما لم يرین من أجاره أضيما |
| ٩٨٤ | لي شمورى هل ثم هل آتينهم أم يحولن دون ذاك الحمام |
| ٩٨٦ | لا ينسك الأسى تأسيا فما ما من حمام أحد مستعصما |

| الشاهد | الصفحة |
|---------------------------------|--------|
| سقته الرواعد من صيف | ١٠١٧ |
| وإن من خريف فلن يعدما | |
| أوعدنى بالسجن والأدام | ١٠٤٤ |
| رجلى فرجلى شثنة المناسم | |
| أقول له ارحل لا تقيمن عنلنا | ١٠٤٩ |
| وإلا فكن فى السر والجهر مسلما | |
| إذا هملت عيني لها قال صاحي | ١٠٥٥ |
| بمثلك هذا لوعة وغرام | |
| إنى إذا ما حدث الما | ١٠٦٩ |
| أقول يا اللهم يا اللهم | |
| كن لى لا على يا ابن عما | ١٠٩٠ |
| نعيش عزيزين ونكف الهما | |
| ألا أضحت حبالكم رماما | ١١٤٧ |
| وأضحت منك شاسعة أمام | |
| وما عهدى كعهدك يا أماما | ١١٤٨ |
| | |
| ولقد شفى نفسى وأبرا سقمها | ١١٦٢ |
| قبل الفوارس وبك عترة أقدم | |
| قليلابه ما يحملك وارث | ١١٧٤ |
| إذا نال مما كنت تجمع مغنما | |
| يحسبه الجاهل ما لم يعلما | ١١٧٦ |
| شيخا على كرسية معمما | |
| كى تمنحون إلى سلم ومائثرت | ١٢٣٠ |
| قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم | |
| ولولا رجال من رزام أعزة | ١٢٤٨ |
| وأل سبيع أو أسوءك علقما | |
| احفظ وديعتك التى استودعتها | ١٢٧١ |
| يوم الأعازب إن وصلت وإن لم | |
| وإن أناه خليل يوم سفبة | ١٢٧٩ |
| يقول لا غائب مالى ولا حرم | |
| فطلقها فليست لها بكفاء | ١٢٨٦ |
| وإلا يعمل مفرك الحسام | |
| فبها اثنتان وأريمون حلوبة | ١٣٢٨ |
| سودا كخافية الغراب الأسحم | |
| لنا الجففات الغر يلمعن فى الضحى | ١٣٧٩ |
| وأسيافنا يقطن من نجدة دما | |
| وهل لى أم غيرها إذ ذكرتها | ١٥٥٤ |
| أبى الله إلا أن أكون لها ابنما | |

| الشاهد | الصفحة |
|-------------------------------|--------|
| يا هال ذات المنطق التمتام | ١٦٠٤ |
| و كففك المخضب البنام | |
| حتى تذكرت بيضاء وهيجه | ١٦١٢ |
| يوم الرذاذ عليه الدجن مغيوم | |
| هو الجواد الذي يعطيك نائله | ١٦٢١ |
| عفوا ويظلم أحيانا فيظلم | |
| العاطفونه حين ما من عاطف | ١٦٢٩ |
| نعم الذرا فى النائبات لناهم | |
| فإنه أهل لأن يؤكرما | ١٦٣٤ |
| | |
| «حرف النون» | |
| قال بنات العم يا سلمى وإن | ٢٨١ |
| كان فقيرا معدما قالت وإن | |
| عرفنا جعفرنا وبني أبيه | ٣٣٧ |
| وأكرنا زعانف آخرين | |
| وماذا يدري الشمراء منى | ٣٣٧ |
| وقد جاوزت حد الأربعين | |
| أعرف منها الجيد والعينانا | ٣٣٨ |
| ومنخرين أشبها طبيانا | |
| بك أو بى استمعان قليل أما | ٣٧٠ |
| أنا وأنت ما ابتغى المستعين | |
| لا ترج أو تخش غير الله إن أذى | ٣٧٤ |
| واقبيكه الله لا ينفك مأمونا | |
| تراه كالثفام يعمل مسكا | ٣٧٩ |
| يسوء الفاليات إذا فلينى | |
| أيها السائل عنهم وعنى | ٣٨٣ |
| لست من قيس ولا قيس منى | |
| ألا رب من تفتشه لك ناصح | ٤٣٠ |
| ومؤمن بالغيب غير أمين | |
| فكفى بنا فضلا على من غيرنا | ٤٣١ |
| حب النبي محمدا إيانا | |
| ونعم مزكا من ضاقت مذاهبه | ٤٣٢ |
| فحسبى من ذى عندهم ما كفانيا | |
| فأما كرام موسرون لقيتهم | ٤٣٧ |
| ولكن بالمغيب نبئىنى | |
| دعى ماذا علمت سأتقيه | ٤٣٩ |

| الشاهد | الصفحة |
|--------------------------------|--------|
| نحن الالى فاجمع جمو | ٤٤٠ |
| عك ثم وجههم إينا | |
| ومن حسد يجور على قومي | ٤٥٩ |
| وأى الدهر ذو لم يحسدوني | |
| غير مأسوف على زمن | ٤٧١ |
| ينقضى بالهم والحزن | |
| خير اقترايى من المولى حليف | ٤٨٩ |
| رضا وشر بعدى عنه وهو غضبان | |
| صاح شمر ولا تزل ذاكر المولى | ٤٩٢ |
| ت نفسيانه ضلال ميبين | |
| إن هو مستوليا على أحد | ٥١٢ |
| إلا على أضعف المجانين | |
| أنا ابن أباة الضميم من آل مالك | ٥٣٧ |
| وإن مالك كانت كرام المعادن | |
| ووجه مشرق النحر | ٥٤١ |
| كأن ندياه حقان | |
| أجهالا تقول بنى لؤى | ٥٦٩ |
| لمزى أيبك أم متجاهلنا | |
| وليت لى بهم قوما إذا ركبوا | ٧٥٤ |
| شئ الإغارة فرسانا وركباننا | |
| لاه ابن عمك لا أفضلت فى حسب | ٧٦٠ |
| عنى ولا أنت ديانى فتحزونى | |
| قفا نيك من ذكرى حبيب وعرفان | ٧٦٩ |
| ورسم عفت آياته منذ أزمان | |
| إنا محيوك يا سلمى فحبينا | ٧٨٨ |
| وإن سقيت كرام الناس فاسقيننا | |
| أبالموت الذى لا بد أنى | ٧٩١ |
| ملاق لا أباك تخوفينى | |
| لقلت لبيبه لمن يدعونى | ٨٠٢ |
| | |
| لأنت معتاد فى الهيجا مضايرة | ٨٢٥ |
| يصلى بهما كل من عاداك نيرانا | |
| فتمم صاحب قوم لا سلاح لهم | ٩٠٦ |
| وصاحب الركب عثمان بن عفانا | |
| ولقد علمت بأن دين محمد | ٩١٤ |
| من خير أديان البرية ديننا | |

| الشاهد | الصفحة |
|-------------------------------|--------|
| فأعف ثم أقول لا يعنيني | ٩٤٨ |
| أعناقها مشدات بقرن | ٩٨٤ |
| فأعرف منك غشى من سميني | ١٠١٥ |
| عدوا أتقيك وتتقيني | ١٠١٥ |
| وبالشام أخرى كيف يلتقيان؟ | ١٠٥٠ |
| بلهف ولا بليت ولا لو أنى | ١٠٨٥ |
| لا ييرح السفه المردى لهم دينا | ١١١٧ |
| على التوغل فى بنى وعدوان | ١١١٧ |
| وغنى بعد فاقه وهوان | ١١١٨ |
| كذاك القول إن عليم عينا | ١١٦٤ |
| تلاقوا غدا خيلى على تفوان | ١١٦٥ |
| وثبت الأقدام إن لاقينا | ١١٧١ |
| متى أضع العمامة تعرفونى | ١٢١٣ |
| والشر بالشر عند الله مثلان | ١٢٨٣ |
| وبالأناسين إبدال الأناسين | ١٤٠٧ |
| ذى اللين عينا فهو بالرد قمن | ١٤٣٢ |
| وصاليا كما يؤثقين | ١٦٣٥ |
| إلينا وقلنا للسيوف هلمنا | ١٦٥١ |
| ولقد أمر على اللثيم يسبنى | |
| حتى تراها وكان كأن | |
| فإما أن تكون أخى بصدق | |
| وإلا فاطرحنى واتخذنى | |
| إلى الله أشكو بالمدينة حاجة | |
| ولست براجع مسافات منى | |
| يا للرجال ذوى الألباب من نفر | |
| يا لا أناس أبوا إلا مشابرة | |
| يا يزيدا الأمل نيل عز | |
| يقلن وقد تلاحقت المطايا | |
| رويد بنى شيبان بعد وعيدكم | |
| وأنزلن سكينه علينا | |
| أنا ابن جلا وطلاع الثنايا | |
| من يفعل الحسنات الله يشكرها | |
| أهلل بأهل وبيتا مثل بيتكم | |
| واردد لأصل ثانيها أبدل من | |
| | |
| قصدنا له قصد الحبيب لقاره | |

| الشاهد | الصفحة |
|-------------------------------|-----------|
| حرف الهاء | |
| قد بلغنا فى المجد غايتها | ٣١٨ |
| حراس أبواب على قصورها | ٣٥٦ |
| مكرمة محبة تحب أهل الكعبة | ٣٩٧ |
| ولا أرض أبقل إيقالها | ٥٩٠ |
| فإن الحوادث أودى بها | ٥٩١ |
| قليل سوى الطعن النهال نوافله | ٦٢٠ |
| وعزة مطول معنى غريمها | ٦٣٤ |
| إذا هم لمحووا شماعة | ٦٣٦ |
| حتى شنتت همالة عينها | ١٠٣٠، ٦٦٧ |
| إلا رسيمه وإلا رمله | ٦٧٢ |
| تلقه بحرا مضيضا خيره | ٦٨٠ |
| يا جارتا ما أنت جاره | ٧١٠ |
| لنفسى إلا قد قضيت قضاءها | ٧٢٢ |
| قد علمت ذلك معد كلها | ٧٣٥ |
| وربه عطبا أنقذت من عطبه | ٧٤٣ |
| لعمر الله أعجبنى رضاها | ٧٥٩ |
| لا يشتري كتانه وجهرمه | ٧٧٤ |
| كدت أقضى الحياة من جلله | ٧٧٦ |
| إن أباهما وأبا أباهما | |
| باعد أم العمرو من أسيرها | |
| لأنكحن بيه. جارية خدبة | |
| فلا مزنة ودقت ودقها | |
| فإماما ترينى ولى لمة | |
| ويوما شهدناه سليما وعامرا | |
| قضى كل ذى دين فوفى غريمه | |
| بمكاظ يعمشى الناظرين | |
| علفتها تبنا وماء باردا | |
| مالك من شيخك إلا عمله | |
| لذ بقيس حين يأبى غيره | |
| باتت لتحزننا عفاره | |
| متى يأت هذا الموت لا يلف حاجة | |
| ونارنا لم ير نارا مثلها | |
| واه رأيت وشيكا صدع أعظمه | |
| إذا رضيت على بنو قشير | |
| بل بلد ملء الفجاج قتمه | |
| رسم دار وقفت فى طلله | |

| الشاهد | الصفحة |
|--------------------------------|--------|
| سیرضیکما منها سنام وغاربه | ٧٨٩ |
| ترقرق فی الأیدی کمیت عصیرها | ٨٥١ |
| فنعّم أخو الهیجا ونعم شهابها | ٩٠٥ |
| إذا المرضع العوجاء جال بریمها | ٩١٨ |
| والله الله لـــــــك الله | ٩٨٠ |
| والزاد حتی نعله ألقاها | ١٠٠٢ |
| وإما بأموأ ألم خیالها | ١٠١٦ |
| سمیع فما أدری أرشد طلابها | ١٠٢٩ |
| وتقول سلمی وارزیتیه | ١١٢١ |
| ومن عضه ما ینبتن شکیرها | ١١٧٤ |
| ترکع یوما والدهر قد رفعه | ١١٨٥ |
| وأخرجت کلبی وهی فی البیت داخله | ١٢٣١ |
| تیزن فإنی حموها وجارها | ١٢٦٩ |
| تحمّد مساعیه ویعلم رشده | ١٤٨١ |
| من الثعلالی ووخز من أرائیها | ١٥٦٤ |
| فما أرق النوم إلا کلامها | ١٦١٧ |
| کأنها تفاحه مطیوبه | |

حرف الواو،

| | |
|---------------------------------|----------|
| كلامهما حين جد الجرى بينهما | ٣٢٥ |
| قد أقلما وكلا أنفيهما رابى | |
| على أطرقا باليات الخيام | ٣٩٤ |
| إلا الثمام وإلا العصى | |
| أو تحلفى بريك العلى | ٥٢٨ |
| أنى أبو ذيلك الصبى | |
| لا هيثم الليلة للمطى | ٥٤٤ |
| ولا فتى مثل ابن خيبرى | |
| وليل كموج البحر أرخى سدوله | ٧٧٥، ٦١٣ |
| على بأنواع الهموم ليبتلنى | |
| ورحنا بكما ابن الماء يجنب وسطنا | ٧٦٢ |
| تصوب فيه العين طورا ويرتقى | |
| علا زيدنا يوم التقا رأس زيدكم | ٧٨٨ |
| بأبيض ماض الشفرتين يمانى | |
| رؤية الفكر ما يؤول به الأمر | ٧٩٦ |
| معين على اجتناب التوانى | |
| وهى تنزى دلوها تنزيا | ٨٦٨ |
| كما تنزى شهلة صبيا | |
| ولست مقرا للرجال ظلامه | ٩٤٥ |
| أبى ذاك عمى الأكرمان وخاليا | |
| أيا راكبا إما عرضت فبلغن | ١٠٦١ |
| ندامى من نجران ألا تلاقيا | |
| قد عجبت منى ومن يعيليا | ١٢٢٥ |
| لما رأتنى خلفا مقلوليا | |
| فما زالت أقدمنا فى مقامنا | ١٥٧٤ |
| ثلاثتنا حتى أزيروا المنائيا | |
| وقد علمت عرسى ملكيه أننى | ١٦١٤ |
| أنا الليث معديا عليه وعاديا | |
| وكانها بين النساء سبيكة | ١٦٤٤ |
| تمشى بسدة بيتها فتمى | |

حرف الياء،

| | |
|------------------------------|------|
| فيا شوق ما أبقى | ١١١٢ |
| ويالى من النبوى | |
| إن ابن حارث إن أشتق لرؤيته | ١١٤٧ |
| أو أمتدحه فإن الناس قد علموا | |

مراجع الكتاب

أولاً: مراجع المخطوطات:

| الرقم | اسم المرجع | اسم المؤلف |
|-------|--|-------------------------|
| ١ | ارتشاف الضرب من لسان العرب مودع تحت رقم ٢٨ بدار الكتب المصرية | أبو حيان |
| ٢ | بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب لابن هشام مودع بدار الكتب المصرية تحت رقم ٨٨٩ | أبو يحيى زكريا الأنصارى |
| ٣ | تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد مودع بمكتبة الأزهر برقم ١٠٥٧ | بدر الدين الدماميني |
| ٤ | تحفة الغريب فى الكلام على معنى اللبيب مودع بمكتبة الأزهر برقم ٩٧١ | بدر الدين الدماميني |
| ٥ | حاشية على التصريح بضمون التوضيح مودع بمكتبة الأزهر برقم ٨٥١ | عبد الله الدنوشرى |
| ٦ | شرح ألفية ابن مالك مودع بالمكتبة التيمورية بدار الكتب المصرية برقم ٢٠٥ | أحمد الاصطهناوى |
| ٧ | شرح ألفية ابن مالك مودع بمكتبة الأزهر برقم ٢٧٧٩ | داود بن داود أبو يحيى |

| اسم المؤلف | اسم المرجع | الرقم |
|----------------------------------|---|-------|
| أبو إسحق الشاطبي | شرح ألفية ابن مالك مودع بمكتبة الأزهر برقم ١٤٨٧ ودار الكتب | ٨ |
| شمس الدين الهواري | رقم ٤ ش شرح ألفية ابن مالك | ٩ |
| المختار بن بون | مودع بدار الكتب المصرية رقم ١١١١ | ١٠ |
| ابن أم قاسم | شرح ألفية ابن مالك مودع بدار الكتب المصرية رقم ٣٣ ش شرح وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك | ١١ |
| | مودع بدار الكتب المصرية برقم ١٣٦٢٠٦٥٣٠٦٣ | |
| ابن مالك | شرح الكافية الشافية مودع بمكتبة الأزهر رقم ٧٦٨ - ٥٥٩١ | ١٢ |
| محمد بن قاسم الغزالي | فتح الرب المالك بشرح ألفية ابن مالك مودع بمكتبة الأزهر برقم ٢٣٢٢ | ١٣ |
| محمد الشرييني المعروف بالخطيب | فتح الخالق المالك في حل ألفاظ ألفية ابن مالك مودع بمكتبة الأزهر برقم ٩١ | ١٤ |

| اسم المؤلف | اسم المرجع | الرقم |
|------------------------------|--|-------|
| عبد الله بن حسين الأدكارى | الكواكب السنية مودع بدار الكتب المصرية برقم ٨٨٥ | ١٥ |
| أحمد السندوبى | المنح الوفية بشرح الخلاصة الألفية مودع بمكتبة الأزهر برقم ٨٢٧ | ١٦ |

ثانياً: مراجع المطبوعات:

| | | |
|--------------------|--|----|
| ابن هشام | أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك - تعليق الشيخ محيى الدين عبد الحميد | ١٧ |
| جلال الدين السيوطى | الأشباه والنظائر | ١٨ |
| ابن الأثير | الإنصاف | ١٩ |
| خير الدين الزركلى | الأعلام | ٢٠ |
| جلال الدين السيوطى | بغية الوعاة (طبقات اللغويين والنحاة) | ٢١ |
| محمد الشوكانى | البدر الطالع بمحاسن ما بعد القرن السابع | ٢٢ |
| جلال الدين السيوطى | البهجة المرضية فى شرح الألفية | ٢٣ |
| أبو شامة المقدسى | تراجم رجال القرنين السادس والسابع - المعروف بالذيل على الروضتين | ٢٤ |
| جورج زيدان | تاريخ آداب اللغة العربية | ٢٥ |
| ابن إياس | تاريخ مصر المعروف (بيدائع الزهور فى وقائع الدهور) طبع بمطبعة بولاق | ٢٦ |

| اسم المؤلف | اسم المرجع | الرقم |
|----------------------------|--|-------|
| خالد الأزهرى | تمرين الطلاب فى صناعة الإعراب | ٢٧ |
| المستر جورج بانج | تاريخ مصر فى عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل - تعريب أحمد شكرى | ٢٨ |
| ابن مالك | تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد - تحقيق محمد كامل بركات | ٢٩ |
| خالد الأزهرى | التصريح بمضمون التوضيح | ٣٠ |
| جلال الدين السيوطى | حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة | ٣١ |
| عبد الرازق البيطار | حلية البشر فى تاريخ القرن الثالث عشر - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق | ٣٢ |
| الصبان | حاشية الصبان على الأشمونى | ٣٣ |
| أبو عبد الله بن سعيد | حاشية على الأشمونى | ٣٤ |
| محمد الأمير | حاشية على الأشمونى | ٣٥ |
| محمد بن عرفة الدسوقى | حاشية على مغنى اللبيب | ٣٦ |
| محمد بن أبى بكر الدسوقى | حاشية على مغنى اللبيب | ٣٧ |
| تقى الدين الشمنى | حاشية على مغنى اللبيب | ٣٨ |
| محمد الخضرى | حاشية على شرح ابن عقيل | ٣٩ |
| يس العليمى | حاشية على شرح التصريح بمضمون التوضيح | ٤٠ |

| اسم المؤلف | اسم المرجع | الرقم |
|---------------------|---|-------|
| يس العليمي | حاشية على مجيب الندا للفاكهي | ٤١ |
| أحمد السجاعي | حاشية على قطر الندي وبل الصدي لابن هشام | ٤٢ |
| حسن العطار | حاشية على شرح الأزهرية للشيخ خالد | ٤٣ |
| محمد أبو النجا | حاشية على شرح الشيخ خالد على متن الأجرومية | ٤٤ |
| أبو تمام | الحماسة | ٤٥ |
| عبد القادر البغدادي | خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب بهامشه | ٤٦ |
| | شرح الشواهد الكبرى للعيني | ٤٧ |
| | الطبعة الأولى بمطبعة بولاق | |
| المحبي | خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر | ٤٨ |
| ابن جنى | الخصائص | ٤٩ |
| على مبارك | الخطط التوفيقية | ٥٠ |
| المقريزي | الخطط المقريزية | ٥١ |
| بروكلمن | دائرة المعارف الإسلامية | ٥٢ |
| ابن حجر العسقلاني | الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة - تحقيق محمد سيد جاد الحق | ٥٣ |
| أحمد الشنقيطي | الدرر اللوامع | ٥٤ |
| محمد الخوانساري | روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات | ٥٥ |

| الرقم | اسم المرجع | اسم المؤلف |
|-------|--|------------------------|
| ٥٦ | شرح ألفية ابن مالك - المسمى - (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) | الأشموني |
| ٥٧ | شذور الذهب | ابن هشام |
| ٥٨ | شذور الذهب في أخبار من ذهب | ابن العماد الحنبلي |
| ٥٩ | شرح ألفية ابن مالك | ابن الناظم - بدر الدين |
| ٦٠ | شرح ألفية ابن مالك | ابن عقيل |
| ٦١ | شرح ألفية ابن مالك | عبد الرحمن المكودي |
| ٦٢ | شرح ألفية ابن مالك | ابن هشام |
| ٦٣ | شرح المفصل | موفق الدين ابن يعيش |
| ٦٤ | شرح شواهد مغنى اللبيب | جلال الدين السيوطي |
| ٦٥ | الصحاح - طبع بمطبعة بولاق | الجوهري |
| ٦٦ | طبقات الحنابلة | ابن أبي يعلى |
| ٦٧ | طبقات الشافعية | تقى الدين السبكي |
| ٦٨ | عصر سلاطين المماليك | محمود رزق سليم |
| ٦٩ | غاية النهاية في طبقات القراء | شمس الدين بن الجزري |
| ٧٠ | فتح الجليل على شرح ابن عقيل - على ألفية ابن مالك | أحمد السجاعي |
| ٧١ | فوات الوفيات | محمد بن شاکر الکتبی |
| ٧٢ | الفوائد البهية في طبقات الحنفية | الكليني |

| اسم المؤلف | اسم المرجع | الرقم |
|----------------------|--|-------|
| أحمد الفاكهي | الفواكه الجنية | ٧٣ |
| ابن هشام | قطر الندى وبل الصدى | ٧٤ |
| حاجي خليفة | كشف الظنون | ٧٥ |
| ابن الحاجب | الكافية | ٧٦ |
| سيويه | الكتاب | ٧٧ |
| الزمنخري | الكشاف | ٧٨ |
| نجم الدين الغزي | الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة - تحقيق جبرائيل جبور - طبع بيروت سنة ١٩٤٥ م | ٧٩ |
| ابن منظور | لسان العرب - طبع بولاق | ٨٠ |
| ابن هشام | مغنى اللبيب | ٨١ |
| عمر رضا كحالة | معجم المؤلفين | ٨٢ |
| ياقوت الحموي | معجم البلدان | ٨٣ |
| محمد إسماعيل إبراهيم | معجم الألفاظ والأعلام القرآنية | ٨٤ |
| | أحمد الفاكهي | |
| محمد بن علي الشوكاني | ملحق البدر الطالع بمحاسن ما بعد القرن التاسع | ٨٥ |
| ابن هشام | منار السالك إلى أوضاع المسالك - تعليق الشيخ النجار وغيره | ٨٦ |
| المبرد | المقتضب | ٨٧ |

| اسم المؤلف | اسم المرجع | الرقم |
|---------------------|--------------------------------------|-------|
| أبو الفضل الميداني | مجمع الأمثال | ٨٨ |
| الشيخ محمد الطنطاوي | نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة | ٨٩ |
| أبو المحاسن تفرى | النجوم الزاهرة فى أخبار مصر والقاهرة | ٩٠ |
| جلال الدين السيوطى | ممع الهوامع على شرح الجوامع | ٩١ |
| شمس الدين بن خلكان | وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان | ٩٢ |

المحتويات

| الصفحة | الموضوع |
|--------|---|
| ٣ | مقدمة |
| | القسم الاول (الدراسة) |
| ٩ | التعريف بالمرادى المعروف بابن أم قاسم |
| | الباب الاول |
| | الفصل الاول |
| ٩ | العصر المملوكى |
| ١١ | مصر فى عهد المماليك |
| ١٢ | انتقال الحكم من الأيوبيين إلى المماليك |
| ١٢ | دولتنا المماليك |
| ١٣ | حضارة مصر فى عهد المماليك |
| ١٥ | الحركة العلمية (انتقال النشاط إلى مصر والقاهرة) |
| ١٦ | عوامل نشاط الحركة العلمية |
| ٢٠ | نتائج نشاط الحركة العلمية |
| ٢١ | المؤلفات |
| ٢٣ | مؤلفات عربية |

| | | |
|-----|--------------|--|
| | الفصل الثانى | |
| ٢٧ | | نبذة عن مصر |
| ٢٩ | | مصر |
| ٣٠ | | النحو والنحاة فى عصر الماليك |
| ٣٢ | | المعاصرون للمرادى المعروف بابن أم قاسم |
| | | الباب الثانى |
| | | الفصل الاول |
| ٤٣ | | |
| ٤٥ | | صاحب الالفية |
| ٤٨ | | الفية ابن مالك |
| | | الفصل الثانى |
| ٦١ | | التعريف بالمرادى |
| ٦٣ | | المرادى المعروف بابن أم قاسم |
| ٧١ | | الفصل الثالث |
| ٧٣ | | شيوخ ابن أم قاسم |
| ٨٥ | | تلاميذ المرادى المعروف بابن أم قاسم |
| ٩٠ | | مؤلفاته |
| ١١٧ | | الفصل الرابع |
| ١١٩ | | الناقلون عن المرادى |



| | |
|-----|--|
| | الباب الثالث |
| ١٨١ | الفصل الاول |
| ١٨٣ | أضواء على الشرح |
| ١٩٦ | الاعتراضات الواردة على الناظم |
| ٢٠١ | نقله عن شيخه أبي حيان |
| ٢٠٤ | نقله عن سيويه |
| ٢٠٧ | مدى اعتماده على ابن الناظم فى شرحه للألفية |
| | الفصل الثانى |
| ٢١٣ | اعتماده المرادى على السماع |
| ٢١٦ | ميوله للبصريين |
| ٢١٨ | مخالفته لأراء النحاة |
| ٢٢١ | الفصل الثالث |
| ٢٢٣ | شواهد |
| ٢٢٩ | اعتماده على القرآن الكريم |
| ٢٣٠ | شرح اللغويات |
| ٢٣٣ | الفصل الرابع |
| ٢٣٥ | موقفه من ألفية ابن مالك وألفية ابن معط |
| ٢٣٩ | رغبته فى توضيح المسائل النحوية |
| ٢٤٢ | مسائل: الظاهر من تعبير المرادى وتعبير النحاة أنه انفرد بها |
| ٢٤٧ | مذهبه النحوى |

القسم الثاني

تحقيق شرح الفية ابن مالك للمرادي

٢٤٩

٢٥١

٢٥١

٢٥٦

٢٥٩

٢٦١

٢٦٧

٢٩٦

٣٥٦

٣٥٨

٣٩٠

٤٠٥

٤١٦

٤٦٠

٤٧٠

٤٩٢

مقدمة المحقق

وصف المخطوط

منهج التحقيق

الجزء الأول

مقدمة الالفية

الكلام وما يتألف منه

المعرب والمبني

النكرة والمعركة

الضمير

العلم

اسم الإشارة

الموصول

المعرف بأداة التعريف

المبتدأ والخبر

كان وأخواتها

| | |
|-----|--------------------------------|
| ٥٠٦ | ما، لا، لات، إن، المشبهات بليس |
| ٥١٥ | أفعال المقاربة |
| ٥٢٣ | إن وأخواتها |
| ٥٤٤ | لا التي لنفى الجنس |
| ٥٥٥ | ظن وأخواتها |
| ٥٧١ | أعلم وأرى |
| ٥٧٥ | محتويات المجلد الأول |

| | |
|-----|-----------------------------|
| ٥٨١ | الجزء الثانى |
| ٥٨٣ | الفاعل |
| ٥٩٨ | النائب عن الفاعل |
| ٦١١ | اشتغال العامل عن المفعول |
| ٦٢٠ | تعدى الفعل ولزومه |
| ٦٢٩ | التنازع فى العمل |
| ٦٤٤ | المفعول المطلق |
| ٦٥٤ | المفعول له |
| ٦٥٧ | المفعول فيه وهو المسمى ظرفا |
| ٦٦٣ | المفعول معه |
| ٦٦٩ | الاستثناء |

٦٩٢

الحال

٧٢٦

التمييز

٧٣٨

حروف الجر

٧٨٢

الإضافة

٨٣٤

المضاف إلى ياء المتكلم

٨٣٧

الجزء الثالث

٨٣٩

إعمال المصدر

٨٤٩

إعمال اسم الفاعل

٨٦٢

أبنية المصادر

٨٦٩

أبنية أسما الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهات

٨٧٣

الصفة المشبهة باسم الفاعل

٨٨٥

التعجب

٩٠٢

نعم وبئس وما جرى مجراهما

٩٣٣

أفعل التفضيل

٩٤٥

النعته

٩٦٧

التوكيد

٩٨٨

العطف

الصفحة

الموضوع

٩٩٣

عطف للنسق

١٠٣٦

البدل

١٠٥١

النداء

١٠٧٢

(فصل) فى تابع المنادى

١٠٨٣

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

١١٠١

الجزء الرابع

١١٠٣

أسماء لازمت النداء

١١١٠

الاستغاثة

١١٢٠

الندبة

١١٢٦

الترخيم

١١٥٠

الاختصاص

١١٥٣

التحذير والإغراء

١١٥٩

أسماء الأفعال والأصوات

١١٧٠

نونا التوكيد

١١٨٩

ما لا ينصرف

١٢٢٨

إعراب الفعل

١٢٦٥

عوامل الجزم

١٢٩٥

لو

الصفحة

الموضوع

١٣٠٥

فصل «أما، ولولا، ولوما»

١٣١١

الإخبار بالذی والالف واللام

١٣١٨

العدد

١٣٢٧

تمیيز المركب

١٣٣٥

كم، وكأین، وكذا

١٣٤٦

الحكاية

١٣٥١

الجزء الخامس

١٣٥٣

التأنيث

١٣٦٢

المقصور والمدود

١٣٦٦

كيفية تثنية المقصور والمدود وجمعهما تصحيحا

١٣٧٧

جمع التكسير

١٤١٩

التصغير

١٤٤٣

النسب

١٤٦٩

الوقف

١٤٩١

الإمالة

١٥٠٨

التصريف

١٥٥٠

فصل فی زیادة همزة الوصل

| | |
|------|--|
| ١٥٥٩ | الجزء السادس |
| ١٥٦١ | الإبدال |
| ١٥٩٣ | فصل [إذا اعتلت لام فعلى] |
| ١٥٩٦ | فصل [إذا اجتمعت الواو والياء وسكن ما قبلهما] |
| ١٦٠٥ | فصل [إذا كانت عين الفعل واوا أو ياء وقبلهما ساكن صحيح] |
| ١٦١٨ | فصل [إذا كان فاء الافتعال حرف لين] |
| ١٦٣١ | فصل فى الإعلال بالحذف |
| ١٦٣٨ | فصل فى الإدغام |
| ١٦٥٣ | محتويات المجلد الثالث |
| ١٦٥٧ | فهرست الأبيات والشواهد |
| ١٦٨٧ | مراجع الكتاب |
| ١٦٨٧ | أولاً: مراجع المخطوطات |
| ١٦٨٩ | ثانياً: مراجع المطبوعات |